

كارل ماركس



رأس المال

المجلد الأول

عملية إنتاج رأس المال

ترجمة: د. فالح عبد الجبار



الناشون

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

الناشر
المجلد الأول

عملية إنتاج رأس المال

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

الكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي
المؤلف: كارل ماركس
الترجمة: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 2130
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-940-5

© جميع الحقوق محفوظة للمترجم

ملاحظة الناشرين

(دار ديتز فيرلاغ – برلين)

تهيئة للطبعة الحالية الجديدة من المجلد الأول لـ رأس المال، قامت فرق العمل التابعة لمعهد الماركسية – اللينينية في موسكو وبرلين، والتي أنيطت بها مهام التحرير، بمراجعة النص على نحو شامل، وفي المقام الأول ما فيه من مقتبسات وبيانات المراجع التي استُقيت منها. وهكذا أزيلت الأخطاء المطبعية الكثيرة التي ظهرت في الطبعات الصادرة على امتداد عشرات السنين. وجرى تصويب العديد من بيانات المراجع طبقاً للمؤلفات الأصلية التي استخدمها ماركس.

وتسهيلاً للقراءة ترجمنا إلى الألمانية المقتبسات التي وضعها إنجلز بلغاتها الإنكليزية والفرنسية والإيطالية، إلخ. ولكننا دققنا بعناية الترجمة الواردة في الطبعات السابقة، وصغناها حيثما دعت الضرورة، صياغة أدق. ويجد القارئ في ملحق هذا المجلد المقتبسات بلغتها الأجنبية التي كان ماركس قد أوردها في النص الألماني.

من الناشر العربي

تطابق هذه الترجمة نصّ المجلد الأول لـ رأس المال الصادر عن دار ديتز فيرلاغ - برلين، 1984، وهذا بدوره يطابق الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890.

يحتوي الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز وهذه الأخيرة مذيبة بإسمه. ووضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ، وقد ميزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة، وتذيلها بـ: ن. برلين، وقد اختصرنا هذه الهوامش قدر الإمكان. كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة ذيلناها بتوقيع الناشر: ن.ع حينما كان ذلك ضرورياً.

كل المفردات والعبارات والمقتبسات التي وردت بغير الألمانية، أوردناها بلغتها الأصلية مرفقة بترجمتها العربية.

أما المفردات والعبارات والمقتبسات التي ترجمها ماركس بنفسه إلى الألمانية، فقد جمعها الناشر في آخر الكتاب بلغتها الأصلية لفائدة القارئ المختص، عدا عن بضعة مقتبسات عمد ماركس إلى إيرادها بترجمته الألمانية، مرفقة، بالأصل الإنكليزي أو الفرنسي أو الإيطالي أو اللاتيني في المتن.

أخيراً، فإن المجلد الأول يقع في سبعة أجزاء مقسمة إلى 24 فصلاً. وقد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من رأس المال» وهو يؤلف، الجزء الثامن والأخير من هذا المجلد. كما أدرجنا أرقام وصفحات الطبعة الألمانية المعتمدة على يمين وشمال متن الترجمة العربية، لتسهيل رجوع القارئ إلى فهارس الأعلام والمواضيع والكتب والمراجع وغير ذلك. يلي ذلك المجلد الثاني، ثم المجلد الثالث تبعاً.

بيروت

آذار/مارس 2012

2 Wfz Kraft. 16 Aug. 1987

Subject :-
Receipt of cash, valued as half year's interest

Dear Fred,

from the London London (49.) Das heißt
 feierlich corrigirt die Aufsatz - Motiv -
Reinigungs, umfasst $1\frac{1}{4}$ London
Motiv D.H. gegen corrigirt zurechtgelehrt
 Als Sie und ist fest. Als Sie von
 Dank ist es, das Sie nicht möglich war! Ofen
 Deine Verbesserung bis auf heute ist
 unmöglich die ungenutzten Arbeiten zu den
 Händen legen. Embroid von, full
 of thanks!

belonged 2 days Ministry.

Dec 15th with best wishes
Believe me ever, Yours truly,
H. J. Smith



ماركس

الإهداء

إلى صديقي الذي لا يُنسى
رائد البروليتاريا المناضل الباسل،
الوفاى؁ النبل
فلهلم فولف

ولد فى تارناو؁ 21 حزيران/يونيو 1809
توفى فى المنفى بمانشستر فى 9 أيار/مايو 1864.

مقدمة الطبعة الألمانية الأولى(*)

المؤلف الذي أقدم للجمهور المجلد الأول منه، يشكل امتداداً لكتابي المعنون مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي الذي صدر عام 1859. وترجع هذه الوقفة الطويلة بين العمل الأول وتنتمته إلى مرض ظل يقطع عليّ العمل، المرة تلو الأخرى، لعدة سنوات. وقد أوجزت مضمون المؤلف السابق في الفصول الثلاثة الأولى من هذا المجلد(**) ولم أكن أتوخى من وراء ذلك الترابط والكمال فحسب، فقد أدخلت تحسينات على أسلوب عرض الموضوع. وبحدود ما تسمح به الظروف، تناولت بشيء من الإسهاب نقاطاً كثيرة أشرت إليها في السابق إشارة وجيزة، بينما توجد نقاط أخرى صيغت من قبل بالتفصيل، فاكتفيت هنا بالإشارة إليها. وبالطبع حذفت مجمل المقاطع التي تتناول تاريخ نظريات القيمة والنقد. بيد أن القارئ المطلع على المؤلف السابق سيجد في حواشي الفصل الأول مصادر إضافية جديدة عن تاريخ هذه النظريات. إن البداية شاقة دوماً، وهذا شأنها في كل علم. لذا فإنّ فهم الفصل الأول، وبالأخص الفقرات المتعلقة بتحليل السلعة، سينطوي على الصعوبة الأكبر. وقد جهدت، قدر المستطاع، أن أجعل تحليل جوهر القيمة ومقدار القيمة يسيراً في متناول جمهور

(*) شروحات هذا الهامش موضوعة في آخر هذه المقدمة من الصفحة 23 إلى الصفحة 26. [ن.ع].
 (**) يشير ماركس، هنا، إلى الفصل الأول من الطبعة الأولى (1867) الذي كان بعنوان: «السلعة والنقد». وعند إعداد الطبعة الثانية نَقَحَ ماركس المجلد، وغير بنيته، فجزأ الفصل الأول السابق إلى ثلاثة فصول مستقلة أصبحت تؤلف الجزء الأول الذي يحمل العنوان نفسه. [ن. برلين].

[12] القراء⁽¹⁾ إن شكل القيمة، الذي يتخذ صورته المتكاملة في الشكل النقدي، هو شيء أولي وبسيط جداً. مع ذلك حاول العقل البشري، عبثاً، منذ أكثر من ألفي عام، أن ينفذ إلى سرّه، في حين أنه توصل إلى أن يحلّل بشكل صائب، في الأقل على نحو تقريبي، أشكالاً مركّبة أكثر تعقيداً. لماذا؟ لأن دراسة البدن، ككل عضوي، أسهل من دراسة خلية ذلك البدن. زد على ذلك أن تحليل الأشكال الاقتصادية لا يمكن أن يستعين، لا بمجهر ولا بكشاف كيميائي. فينبغي لقوة التجريد أن تقوم مقامهما. ولكننا نجد، في المجتمع البورجوازي، أن الشكل السلعي الذي يظهر به نتاج العمل (أو شكل القيمة الذي تظهر به السلعة) هو الشكل الخلوي الاقتصادي. إن تحليل هذه الأشكال، يبدو لنظر من تعوزه المعرفة، إغراقاً في دقائق الجزئيات. وهي حقاً دقائق جزئية، ولكنها على غرار الدقائق التي يدرسها علم التشريح المجهرى.

لا يمكن للمرء، إذن، أن يتهم هذا المجلد بأنه عسير على الفهم، باستثناء القسم المتعلق بـ: شكل القيمة. وبالطبع فإنني أفترض سلفاً وجود قراء يرغبون في تعلّم شيء جديد، ويريدون هم أنفسهم أن يفكروا.

إن عالم الفيزياء إما أن يدرس ظاهرات الطبيعة حيثما تقع في أكثر الأشكال نموذجية وأكثرها خلواً من المؤثرات المشوشة، أو أن يقوم، حيثما أمكن، بإجراء التجارب في شروط تؤمّن حدوث الظاهرة بصورة لا تشوبها شائبة. إن عليّ في هذا المؤلف دراسة نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل المطابقة له. وإنكلترا هي الموطن الكلاسيكي لهذا الإنتاج حتى الوقت الحاضر. لهذا السبب أستخدم إنكلترا بمثابة نموذج

(1) بدا لي هذا ضرورياً، خصوصاً وأن تلك المواضيع من مؤلف فرديناند لاسال ضد شولتسه - ديلتش، التي يعلن فيها أنه يقدم «خلاصة فكرية» لتحليلاتي في هذه المواضيع، تنطوي على أخطاء هامة. وإذا كان فرديناند لاسال قد استعار في مؤلفاته الاقتصادية، استعارة حرفية على وجه التقريب، ومن دون إشارة إلى المصدر، كل الفرضيات النظرية العامة الواردة في مؤلفاتي حول الطابع التاريخي لرأس المال، والصلة بين علاقات الإنتاج ونمط الإنتاج^(*)، إلخ إلخ، بل وحتى المصطلحات التي ابتكرتها، فإن ذلك قد يكون لأغراض الدعاية. ولا أقصد هنا، بالطبع، صياغته التفصيلية لهذه الفرضيات وتطبيقاتها لها، فلا شأن لي بذلك كله.

(*) تعبير «أسلوب الإنتاج» شائع أيضاً. [ن.ع].

[13]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Erster Band.

Buch I: Der Produktionsproceß des Kapitals.

Das Buch ist der Uebersetzung nicht verpflichtet.

Hamburg

Verlag von Otto Meissner.

1867.

New-York: L. W. Schmidt. 24 Barclay-Street.

صورة الغلاف الألماني لكتاب رأس المال

رئيس لشرح أفكار النظرية. ولكن، إذا هزّ القارئ الألماني كتفيه دون اكتراث بوضع العمال الإنكليز في الصناعة والزراعة، أو إذا ما علّل نفسه بفكرة متفائلة تقول إنّ الأمور في ألمانيا ليست بهذا السوء، أجدني مضطراً لأن أهتف بصراحة قائلاً «هذه القصة تتحدث عنك»! (Du te fabula narratur). (*)

فالقضية لا تتعلق، في ذاتها ولذاتها، باشتداد أو خفوت درجة تطور التناحرات الاجتماعية التي تتولد عن القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي، بل تتعلق بهذه القوانين نفسها، بهذه الميول التي تفعل فعلها وتفرض نفسها بحتمية فولاذية. إن البلد الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية لا يقدّم للبلد الأدنى منه في سلم التطور إلا صورة مستقبله هو.

ولكن لنترك هذا جانباً. إن الأوضاع أسوأ بكثير عندنا في ألمانيا، حيث بلغ الإنتاج الرأسمالي درجة التضج، كما هو الحال في المصانع الحقيقية، ومرّد ذلك غياب التأثير المخفف لقوانين المصانع الإنكليزية. وفي جميع الميادين الأخرى، لا نعانى من تطور الإنتاج الرأسمالي فحسب، بل من نقص هذا التطور أيضاً، شأننا في ذلك شأن بقية بلدان غرب أوروبا. فبالإضافة إلى شرور العصر الحالي، تبهظنا سلسلة من الشرور الموروثة الناجمة عن بقاء أنماط إنتاج بالية عفا عليها الزمن، مع ما يرافقها بالضرورة من علاقات سياسية واجتماعية تنتمي إلى عصر غابر. إننا لا نعانى من الأحياء بل من الأموات أيضاً. فالميت يمسك بتلابيب الحيّ (Le mort saisit le vif!).

إن الإحصائيات الاجتماعية في ألمانيا وبقية بلدان أوروبا الغربية مصنّفة على نحو بائس إذا قورنت بمثيلاتها في إنكلترا. مع ذلك فإنها تزيج من الحجاب ما يكفي لكي نلمح رأس ميدوزا(**) وراءه. ولسوف تُروّع لفظاعة الأحوال في بلادنا، لو أن حكوماتنا وبرلماننا عيّنت لجاناً دورية، كما هو الحال في إنكلترا، لدراسة الأوضاع الاقتصادية، ولو أن هذه اللجان كانت مزوّدة بنفس الصلاحيات غير المحدودة لتقصّي الحقيقة، ولو استطعنا أن نجد لهذه المهنة رجالاً يتمتعون بنفس الخبرة والنزاهة والتجرد التي يتمتع بها مفتشو المصانع في إنكلترا، والمراقبون الصحيون في ميدان الصحة العامة (Public Health)، ومفوضو التحقيق في قضايا استغلال النساء والأطفال، وقضايا ظروف

(*) «هذه القصة تتحدث عنك» (Du te fabula narratur) من كتاب الهجائيات للشاعر الروماني هوراس (65 - 8 قبل الميلاد) - المجلد الأول، الهجائية رقم 1 - 12. (Horas, Satiren 1-12).

[ن. برلين].

(**) في الأساطير الإغريقية عيون ميدوزا تحوّل كل من ينظر إليها إلى حجر. [ن. ع.].

السكن والتغذية. لقد كان بيرسيوس^(*) يعتمر طاقية إخفاء سحرية كي لا تراه الوحوش التي يطاردها، أما نحن فنحجب بطاقية الإخفاء حتى العيون والآذان لنوهم أنفسنا أن ليس ثمة وحوش.

ينبغي ألا يخدع المرء نفسه حول هذه الأمور. فمثلما أعطت حرب الاستقلال الأميركية، في القرن الثامن عشر، إشارة الهجوم للطبقة الوسطى الأوروبية، فإن الحرب الأهلية الأميركية في القرن التاسع عشر أعطت إشارة الهجوم للطبقة العاملة الأوروبية. إن عملية التحول الاجتماعي في إنكلترا يمكن لمسها لمس اليد. وحين تبلغ نقطة معينة، فلا بد أن تنعكس على القارة. وهناك، سيتخذ سيرها أشكلاً أشد قسوة أو أكثر إنسانية تبعاً لدرجة تطور الطبقة العاملة ذاتها. وبصرف النظر عن الدوافع السامية، فإن المصلحة الخاصة للطبقات الحاكمة حالياً، تملي عليها أن تزيل كل ما يمكن إزالته، بالتشريع، من عقبات تعترض تطور الطبقة العاملة. لهذا ولغيره من الأسباب، خصّصت حيزاً كبيراً من هذا المجلد لتاريخ ومضامين ونتائج تشريعات المصانع الإنكليزية. وتستطيع أمة من الأمم، بل ينبغي لها، أن تتعلم من غيرها. ولكن حتى حين يهتدي مجتمع من المجتمعات إلى اكتشاف القوانين الطبيعية التي ترسم حركته - والهدف النهائي لهذا المؤلف أن يكشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث - فإنه لا يستطيع، لا بقفزة جريئة ولا بمراسيم تشريعية، أن يتخطى أو يلغي مراحل تطوره الطبيعي المتعاقبة. إلا أن بوسعه اختصار زمن المخاض وتخفيف آلامه.

ثمة كلمة لتجنب ما قد ينشأ من التباس. إنني لا أصور الرأسمالي والملاك العقاري بألوان زاهية. غير أن الأفراد لا يعنوننا، هنا، إلا بمقدار ما يمثلون من تشخيص لمقولات اقتصادية، أي حامل لعلاقات ومصالح طبقية محددة. إن وجهة نظري التي تعتبر تطور التشكيل الاقتصادي للمجتمع بمثابة عملية من عمليات التاريخ الطبيعي لا تحمّل الفرد، أكثر من أي وجهة نظر أخرى، مسؤولية العلاقات التي يظل هو مخلوقها الاجتماعي مهما ارتفع بنفسه، ذاتياً، فوقها.

إن البحث العلمي الحرّ في ميدان الاقتصاد السياسي، يلاقي من الأعداء أكثر مما يلاقيه في أي ميدان آخر. فالطابع الخاص للمادة التي يعالجها، يستثير ضده ويجر إلى

(*) من أبطال الأساطير الإغريقية. [ن.ع.]

ساحة المعركة أعنف أهواء القلب البشري، وأكثرها دناءة ومقتاً؛ إنها ضراوات المصلحة الخاصة. فالكنيسة الإنكليزية العليا على سبيل المثال، مستعدة لأن تغفر خرق 38 شريعة من شرائعها التسع والثلاثين، ولكنها لن تغفر مسّ $\frac{1}{39}$ من دخلها النقدي. والإلحاد ذاته يُعتبر هذه الأيام هفوة تغتفر (culpa levis)، قياساً لنقد علاقات الملكية الموروثة. بيد أن ثمة تقدماً جلياً في هذا الشأن. حسبنا أن نشير، مثلاً، إلى الكتاب الأزرق^(*) الذي صدر قبل بضعة أسابيع بعنوان مراسلة مع بعثات جلالة الملكة إلى الخارج بخصوص المسائل الصناعية والثقابات العمالية. وفيه يعرب ممثلو التاج البريطاني لدى البلدان الأجنبية، بكلمات لا لبس فيها، أنّ في ألمانيا وفرنسا، وكل الدول المتمدنة في قارة أوروبا، إذا توخينا الإيجاز، تشهد العلاقات القائمة بين رأس المال والعمل تحولاً جذرياً واضحاً لا مفر منه، كالذي شهدته في إنكلترا. وفي الوقت نفسه أعلن نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية، السيد وايد، على الجانب الثاني من الأطلسي، في اجتماعات عامة، أن القضية التالية المطروحة على بساط البحث، بعد إلغاء العبودية، هي قضية إجراء تحوّل في علاقات رأس المال والملكية العقارية! هذه هي علامات العصر التي لا يمكن للمعاطف القرمزية ولا مسوح الرهبان السوداء أن تخفيها. وبالطبع فإنها لا تعني أن معجزة ما ستقع غداً. إنها تبيّن أن المجتمع الحالي ليس بلوراً صلباً بل كائن عضويّ قابلٌ للتغيّر، وإنه يتغير دون انقطاع، وإن بوادر حدس ذلك أخذت تبرز حتى في صفوف الطبقات الحاكمة نفسها.

إن المجلد الثاني من هذا المؤلف سوف يعالج عملية تداول رأس المال (الكتاب [17] الثاني) والأشكال المختلفة التي يتخذها رأس المال بكيّته في مجرى تطوره (الكتاب الثالث)^(**) أما المجلد الثالث والأخير^(***) (الكتاب الرابع) فيعالج تاريخ النظرية.

(*) الكتب الزرقاء، عنوان عام لمنشورات تضم مواد من البرلمان الإنكليزي ووثائق دبلوماسية من وزارة الخارجية، وتعرف هذه المنشورات بالزرقاء نسبة إلى غلافها الأزرق، وبدأ صدورها منذ القرن السابع عشر وتمثل مصدراً رسمياً هاماً عن التاريخ الاقتصادي والدبلوماسي لبريطانيا. [ن. برلين].

(**) كان في نية ماركس أن يضم المجلد الثاني كتابين هما الكتاب الثاني والكتاب الثالث، ولكنهما صدرا في مجلدين منفصلين هما المجلد الثاني والمجلد الثالث. [ن. ع].

(***) هذا المجلد الثالث صدر على شكل مجلد رابع بعنوان تاريخ نظريات فانض القيمة. [ن. ع].

إنني أرحب بكل حكم يرتكز على نقد علمي. أما تحيزات ما يدعى بالرأي العام، الذي لم أقدم له يوماً أدنى تنازل، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورنسي العظيم «سرف في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون»(*)
(Segui il tuo corso, e lascia dir le genti!).

لندن 25 تموز/يوليو 1867

كارل ماركس

(*) مقتبس محوّر عن الشاعر الإيطالي دانتي - الكوميديا الإلهية - المطهر - النشيد الخامس.
(Segui il tuo corso, e lascia dir le genti!). [ن. برلين].

(*) إنَّ رأس المال هو المؤلف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعدادهِ أربعة عقود من حياته. [843] «فبعد أن تبيَّن لماركس أن البنية الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي السياسي، ووجه اهتمامه، في المقام الأول، إلى دراسة هذه البنية الاقتصادية» (ف. لينين، المؤلفات، المجلد 19، الطبعة الألمانية، برلين، 1962، ص 5).

شرح ماركس بدراسة الاقتصاد السياسي دراسة منتظمة في باريس أواخر عام 1843. وعقد العزم على كتابة مؤلف شامل أرادَه أن يتضمن نقد النظام القائم والاقتصاد السياسي البورجوازي. وتتجلى أبحاثه الأولى في هذا الميدان بمؤلفات صدرت له من قبيل المخطوطات الاقتصادية - الفلسفية لعام 1844 (*Ökonomisch-Philosophische Manuskripte au dem Jahre 1844*) والإيديولوجية الألمانية وبؤس الفلسفة والعمل المأجور ورأس المال والبيان الشيوعي وغيرها من المؤلفات. وفي تلك المؤلفات المبكرة أراح ماركس النقاب عن أسس الاستغلال الرأسمالي، والتناقض التناحري بين مصالح الرأسماليين والعمال، والطابع الزائل للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية.

وبعد انقطاع عن العمل بسبب الأحداث العاصفة لثورة 1848 - 1849، واصل ماركس أبحاثه الاقتصادية في لندن، التي اضطر على الهجرة إليها في آب/أغسطس عام 1849. وهناك، درس دراسة عميقة وشاملة تاريخ الاقتصاد، والأوضاع الاقتصادية القائمة حينذاك في بلدان شتى، ولا سيما في إنكلترا، التي كانت يومها الموطن الكلاسيكي للرأسمالية. وقد انصبَّ اهتمامه، عهد ذاك، على تاريخ الملكية العقارية ونظرية الربح العقاري، وتاريخ نظرية جريان النقد والأسعار، والأزمات الاقتصادية، وتاريخ التقنية والتكنولوجيا، وقضايا الاقتصاد الزراعي والكيمياء الزراعية. وكان ماركس يعمل في ظروف بالغة الصعوبة. وقد تعيَّن عليه دوماً أن يقارع العوز، وكثيراً ما كان ينقطع عن دراساته ليكسب قوت يومه. فكان لا بدَّ للإجهاد المستمر الذي أصاب قواه، في ظل الحرمان المادي، أن يترك آثاره، فاعتلَّت صحته بصورة خطيرة. ومع ذلك استطاع أن يبلغ بأعماله التحضيرية الواسعة مرحلة أتاحَت له، بحلول عام 1857، الشروع في ترتيب وتعميم ما جمع من مواد.

وخلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 1857، وحزيران/يونيو 1858، كتب ماركس مخطوطة من زهاء 50 ملزمة بقطع طباعي تمثل إلى حدٍّ ما مشروع رأس المال المقبل. وقد قام معهد الماركسية - اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بنشر هذه المخطوطة لأول مرة عام 1939 - 1941 بلغتها الأصلية تحت عنوان: المخطوط العامة لنقد الاقتصاد السياسي، الغروندريسة (*Grundrisse der Kritik der Politischen Ökonomie*) وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1857 وضع ماركس خطة لمؤلفه، أخضعها بعدئذ لمزيد من التفصيل والدقة. وقد بَوَّب مؤلفه العلمي ذاك، المكرَّس لنقد المقولات الاقتصادية، في ستة مجلدات هي: 1 - رأس المال، 2 - الملكية العقارية، 3 - العمل المأجور، 4 - الدولة، 5 - التجارة الدولية، 6 - السوق العالمية. وكان ماركس يزمع أن يجعل المجلد الأول في أربعة أجزاء هي: (أ) رأس المال بصورة عامة، (ب) المنافسة أو التفاعل بين العديد من الرأسماليين (ج) الائتمان (د) رأس المال المساهم. وكان المفروض أن يضم الجزء الأول منها ثلاثة فصول هي: 1 - القيمة؛ 2 - النقد؛ 3 - رأس المال.

[844]

وكان على الفصل الثالث أن يضم 3 أقسام هي: عملية إنتاج رأس المال، ثم عملية تداول رأس المال، وأخيراً اتحاد القسمين السابقين أي رأس المال والربح والفائدة. وتحول هذا التبويب الأخير، بعد ذلك، إلى التبويب النهائي للمؤلف برمته في المجلدات الثلاثة من رأس المال. وكان في نيته أن يضع مؤلفاً رابعاً يتناول نقد وتاريخ الاقتصاد السياسي والاشتراكية.

وكان ماركس يبتغي نشر مؤلفه في سلسلة ينبغي أن تكون حلقتها الأولى شاملة نوعاً ما، بحيث تشكل الأساس الضروري للمؤلف برمته. وكان المفروض أن تضم هذه الحلقة الفصول التالية: 1 - السلعة؛ 2 - النقد أو التداول البسيط؛ 3 - رأس المال. ولكن اعتبارات سياسية معينة أملت استبعاد الفصل الثالث من الصيغة النهائية للحلقة الأولى المنشورة، أي «نقد الاقتصاد السياسي». وقد أشار ماركس إلى أن هذا الفصل بالذات هو «بداية المعركة الحقيقية»، وأن وجود الرقابة الحكومية والملاحظات البوليسية وضروب الأحقاد التي تطارد المؤلفين الذين لا يروقون للتطبيقات الحاكمة، إن وجود ذلك كله يجعل من غير الحكمة نشر مثل هذا الفصل منذ البداية وقبل أن يعرف الرأي العام الواسع شيئاً عن المؤلف. وتمهيداً لنشر الطبعة الأولى كتب ماركس الفصل الأول حول السلعة بصورة خاصة، وأعاد النظر جذرياً بالفصل المتعلق بالنقد والمأخوذ من مخطوطة عام 1857 - 1858.

صدر كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي في عام 1859. وكان في النية أن تليه، خلال فترة قصيرة، الحلقة الثانية، أي الفصل الخاص برأس المال كما أشرنا، هذا الفصل الذي يشكل المحتوى الأساس لمخطوطة عام 1857 - 1858. فاستأنف ماركس بحوثه المنهجية حول الاقتصاد السياسي في المتحف البريطاني. لكنه سرعان ما اضطر إلى إيقاف هذه البحوث بغية فضح العميل البونابارتي كارل فوغت وتقديم بعض الأعمال العاجلة للنشر. ولم يستأنف ماركس كتابة المخطوطة الكبيرة حتى آب/أغسطس عام 1861 فأنتمها في أواسط عام 1863. وكانت المخطوطة تتألف من 23 كراسة يبلغ مجموع صفحاتها حوالي 200 ملزمة بقطع طباعي، وهي بمثابة مواصلة للكراس الأول الصادر عام 1859 أي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي وهي تحمل العنوان نفسه. أما بقية المخطوطة (الكراسات 6 - 15 والكراس 18) فتعالج تاريخ التعاليم الاقتصادية، ولم تر النور في أثناء حياة ماركس وإنجلز. وقد نشرها معهد الماركسية - اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب

الاشتراكي الألماني الموحد تحت عنوان نظريات فائض القيمة (المجلد الرابع من رأس المال) [845] بأجزاء ثلاثة. وتعالج الكراسات الثلاثة الأولى وكذلك فقرات من الكراسات 9 - 18 مواضيع المجلد الأول من رأس المال. ويحلل ماركس فيها تحول النقد إلى رأس مال، ويطور نظرية فائض القيمة، ويتناول عدداً من المسائل الأخرى. وتضع الكراسات 19 و20، على وجه الخصوص، أساساً متيناً للفصل 13 من المجلد الأول، وعنوان الفصل «الآلة والصناعة الكبيرة»، وهو يحتوي على مادة غنية عن تاريخ التقنية وتحليل اقتصادي عميق لاستخدام الآلات في الصناعة الرأسمالية. وتلقي الكراسات 21 - 23 الضوء على بعض القضايا ذات العلاقة بمواضيع مختلفة يعالجها رأس المال، ومنها ما يخص المجلد الثاني. وعلى هذا النحو تتناول مخطوطة 1861 - 1863، إلى هذا الحد أو ذاك، المسائل الواردة في جميع الأجزاء الأربعة من رأس المال.

وقرر ماركس، في أثناء عمله اللاحق، أن يضع مؤلفه حسب الخطة التي كان قد أعدّها للجزء الممنون «رأس المال بوجه عام» بثلاثة فصول، على أن يُختتم بالقسم النقدي - التاريخي من المخطوطة كفصل رابع. وفي رسالة إلى كوغلمان في 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 1866، ذكر ماركس أن «المؤلف برئته يتألف من: المجلد الأول بعنوان - عملية إنتاج رأس المال، المجلد الثاني بعنوان - عملية تداول رأس المال، والمجلد الثالث بعنوان - مجرى العملية ككل، والمجلد الرابع بعنوان - حول تاريخ النظرية». وتخلّى ماركس أيضاً عن خطته السابقة بإصدار المؤلف في سلسلة من الكراسات، وعقد النية على إصدار كل المؤلف دفعة واحدة بعد الفراغ من كتابته.

وواصل ماركس العمل بتركيز لإعداد المؤلف، لا سيما الأقسام التي لم يطورها بما فيه الكفاية في مخطوطة 1861 - 1863. فدرس المزيد من المؤلفات الاقتصادية والتقنية، بما في ذلك مؤلفات عن الزراعة، وعن مسائل الائتمان وجريان النقد، ودرس تقارير إحصائية، ووثائق برلمانية، وتقارير رسمية عن عمل الأحداث في الصناعة والظروف المعيشية لبروليتاريا زمانه، واهتمجراً. وفي غضون عامين ونصف (بين آب/أغسطس 1863 ونهاية عام 1865) أنجز مخطوطة ضخمة هي المصيفة الأولى للمجلدات النظرية الثلاثة الأولى من رأس المال. وبعد أن فرغ من كتابة المؤلف برئته (في كانون الثاني/يناير 1866) شرع بتهيئة المؤلف بصورة نهائية للطباعة، أخذاً بنصيحة إنجلز بإعداد المجلد الأول وليس المؤلف برئته. وبغية ضمان وحدة المؤلف وشموليته ووضوحه، ارتأى ماركس أن الضرورة تدعو إلى افتتاح المجلد الأول من رأس المال بموجز لمضمون الكتاب الذي نشره عام 1859 بعنوان مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

أدخل ماركس، في أثناء إعداد الطبعة الجديدة، سواء باللغة الألمانية أو بغيرها من اللغات، تحسينات إضافية على المجلد الأول من رأس المال. وهكذا أجرى على الطبعة الثانية (1872) عدداً من التغييرات. وزوّد الناشرين الروس بملاحظات جوهرية، لمناسبة الطبعة الروسية الصادرة عام 1872 في بطرسبورغ، وهي أول ترجمة من رأس المال إلى لغة أجنبية؛ كما تولّى صياغة أجزاء غير قليلة من الترجمة الفرنسية التي صدرت خلال الفترة من 1872 إلى 1875 على شكل كراسات متسلسلة.

وبعد صدور المجلد الأول، عمل ماركس بلا كلل على تهيئة المجلدات التالية، عازماً على إتمام المؤلف كله دون إبطاء. ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرّس قطعاً كبيراً من الوقت لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وتزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية. وكان دأبه، بما يجبل عليه من دقة علمية، وضمير حي، وصرامة في النقد الذاتي، أن يعمد، كما قال إنجلز، إلى «تمحيص اكتشافاته الاقتصادية العظيمة، التمحيص الأتم قبل النشر» الأمر الذي كان يدفعه، دوماً، إلى المزيد من البحث وهو يعالج أو يعيد النظر في هذه المسألة أو تلك.

وبعد وفاة ماركس تولّى إنجلز تهيئة المجلدين التاليين من رأس المال للطباعة، فنشر المجلد الثاني عام 1885، والثالث عام 1894. وبذلك قام إنجلز بمساهمة لا تقدّر بثمن في اغناء الذخيرة العلمية للشوعية العلمية.

وقد دقق إنجلز كذلك ترجمة المجلد الأول من رأس المال إلى اللغة الإنكليزية (صدرت عام

[846]

1887)، وهياً الطبعة الألمانية الثالثة (1883)، والرابعة (1890) من ذلك المجلد. وفضلاً عن ذلك فقد صدرت، بعد وفاة ماركس، وخلال حياة إنجلترا، الطبعات التالية من المجلد نفسه: ثلاث طبعات باللغة الإنكليزية في لندن (1888-1889-1891) وثلاث طبعات باللغة الإنكليزية في نيويورك (1887-1889-1890) والطبعة الفرنسية في باريس (1885) والدانماركية في كوبنهاغن (1885)، والإسبانية في مدريد (1886) والإيطالية في تورين (1886) والبولونية في لايبزيغ (1884 - 1889) والهولندية في أمستردام (1894) وكذلك جملة من الطبعات الأخرى غير الكاملة. وتولى إنجلترا، عند تهيئة الطبعة الرابعة من المجلد الأول من رأس المال (1890)، التحرير النهائي للنص والهوامش بالاستناد إلى الملاحظات التي خلّفها ماركس. وقد اعتمدت صيغة النص تلك في طبعتنا الحالية. [ن. برلين].

تعقيب على الطبعة الألمانية الثانية(*)

ينبغي أن أبدأ بإبلاغ قراء الطبعة الأولى عن التعديلات التي أُجريت على الطبعة الثانية. لعل أول ما يشب إلى العين هو ترتيب الكتاب بصورة أوضح. والملاحظات التي أُضيفت، جرت الإشارة إليها في كل المواضع كإضافات للطبعة الثانية. أما بخصوص النص ذاته فهذه أبرز التغييرات:

في الفصل الأول، الفقرة الأولى، تم، بصرامة علمية أشد، استنتاج القيمة بواسطة تحليل المُعادلات التي تعبر عن كل قيمة تبادلية، كما أن العلاقة بين جوهر القيمة وتحديد مقدار القيمة بوقت العمل الضروري اجتماعياً قد أُبرزت، هنا، على نحو أوضح، في حين كانت الطبعة الأولى تمسّها مسأً عابراً. وجرت مراجعة الفصل الأول، الفقرة الثالثة (شكل القيمة) مراجعة كاملة - وهو أمر كان يمليه العرض الوارد في الطبعة الأولى. وأودّ أن أشير، بهذه المناسبة، إلى أن الذي حثني على القيام بهذا الشرح الإضافي هو صديقي الدكتور ل. كوغلمان من هانوفر. فقد كنت في زيارته ربيع عام 1867 حين وصلت أولى المسودات الطباعية من هامبورغ، وقد أقنعني أن أغلب القراء بحاجة إلى شرح إضافي وتعليمي أوسع لشكل القيمة. وقد عدّلت الفقرة الأخيرة من الفصل الأول «صنمية السلعة». إلخ» في جانب كبير منها. أما الفقرة الأولى من الفصل الثالث (مقياس القيمة) فقد نُقّحت بعناية كبيرة، لأن هذه الفقرة لم تثل العناية اللازمة في الطبعة الأولى حيث اكتفيت بإحالة القارئ إلى الشرح الذي سبق أن أجرته في كتابي

(*) في الطبعة الرابعة حذفت الفقرات الأربع الأولى من المقدمة. أما في طبعتنا الحالية فإنّ المقدمة منشورة بكاملها. [ن. برلين].

مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي الصادر في برلين 1859. وأعدت صياغة الفصل السابع إلى حد كبير، وبالأخص الفقرة الثانية منه.

إن الدخول في تفاصيل كل التعديلات الطفيفة التي طرأت على النص، مضيعة للوقت، فأغلب هذه التعديلات يمس الأسلوب لا غير، ويشمل الكتاب برمته. مع ذلك أجد الآن، بعد مراجعة الترجمة الفرنسية الصادرة في باريس، أن بعض أجزاء الأصل الألماني يعوزه تنقيح أعمق هنا، وإحكام أفضل للأسلوب هناك، أو عناية أكبر في حذف الهفوات العرضية. بيد أن الوقت لم يتسع للقيام بذلك، لأنني لم أبلغ إلا في خريف 1871، [19] حين كنت منغمراً في عمل آخر مُلح، أن الطبعة الأولى من الكتاب قد نفذت، وأن الثانية سوف تبدأ في كانون الثاني/يناير 1872.

كان التقدير الذي سرعان ما حظي به رأس المال في أوساط واسعة من الطبقة العاملة الألمانية خير مكافأة لي على جهودي. ولقد أصاب صناعي من فيينا يدعى السيد ماير، يمثل وجهة النظر البورجوازية في الشؤون الاقتصادية، كبد الحقيقة في كراس له صدر في أثناء الحرب الفرنسية - الألمانية، حين بين أن المَلَكَة النظرية العظيمة التي اعتُبرت ميراثاً للألمان، قد تلاشت تماماً لدى ما يُسمى بالطبقات المتعلمة، لتنتفح من جديد لدى الطبقة العاملة الألمانية.

إن الاقتصاد السياسي في ألمانيا لا يزال، حتى الآن، علماً أجنبياً. وكان غوستاف فون غوليش، في كتابه المعنون: عرض تاريخي للتجارة والصناعة، والزراعة، إلخ(*) وبالتحديد في المجلدين الأولين المنشورين عام 1830، قد درس بإسهاب الظروف التاريخية التي حالت دون تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا، وأعاقت بالتالي قيام المجتمع البورجوازي الحديث. لذلك تعوزنا التربة الحية التي ينبت فيها الاقتصاد السياسي. واقتضى الأمر استيراده من إنكلترا وفرنسا كمادة جاهزة، وبقي أساتذته الألمان تلامذة. وعلى أيديهم، تحوّل هذا التعبير النظري عن واقع غريب، إلى مجموعة من العقائد الجامدة يؤولونها بلغة عالم المالك الصغير المحيط بهم، فيسيئون، لذلك، تأويلها. وقد حاولوا التستر على شعورهم بالعجز العلمي، وهو شعور لا يسع المرء كبته، وتبرّمهم من الاضطرار إلى تعليم موضوع غريب عن واقعهم، فجعلوا يختالون

(*) *(Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus, & c, Von Gustav von Gülich. 5 vols, Jena, 1830-45).*

باستعراض إحاطتهم بالثقافة الأدبية والتاريخية، أو بعرض خليط من مواد غريبة مستعارة من علوم «إدارية» مزعومة، يتعمد بها كل مرشح يحدوه الأمل^(*) إلى الانخراط في البيروقراطية الألمانية.

وأخذ الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا يتطور حثيثاً منذ عام 1848، وهو اليوم يعيش في دوامة الازدهار. غير أن الحظ لم يحالف اقتصاديين المحترفين بعد. فحين كان بوسعهم معالجة الاقتصاد السياسي باستقامة، لم تكن الظروف الاقتصادية الحديثة متوافرة في ألمانيا. ولكن عندما ظهرت هذه الشروط إلى الوجود، حلت في ظروف لم تعد تسمح بإجراء دراسة حقة ومتجردة في حدود النظرة البورجوازية. وما دام الاقتصاد السياسي بورجوازياً، أي ما دام يرى في النظام الرأسمالي شكلاً نهائياً ومطلقاً للإنتاج الاجتماعي، عوضاً عن أن يرى فيه مرحلة تاريخية انتقالية عابرة من مراحل تطوره، فإن هذا الاقتصاد السياسي لا يستطيع أن يبقى علماً إلّا حين يظل الصراع الطبقي كامناً، أو حين لا يبرز إلى العيان سوى في مظاهر منعزلة متفرقة.

لنأخذ إنكلترا مثلاً إن اقتصادها السياسي الكلاسيكي ينتمي إلى الحقبة التي لم يكن فيها الصراع الطبقي قد تطور بعد. وآخر ممثل عظيم لهذا الاقتصاد، ريكاردو، هو أول عالم يتخذ بوعي من التعارض بين المصالح الطبقية، والتعارض بين الأجور والأرباح، والأرباح والريع، نقطة الانطلاق في أبحاثه، لكنه اعتبر، بسذاجة، أن هذا التعارض قانون اجتماعي طبيعي. وعند هذه النقطة بلغ علم الاقتصاد البورجوازي الحدود التي لا يستطيع اجتيازها. وكان ريكاردو ما يزال على قيد الحياة حين اتخذ سيسموندي موقفاً مضاداً له، فتعرض هذا العلم إلى النقد، على يده⁽¹⁾

وتتميز الفترة التالية في إنكلترا، من عام 1820 إلى عام 1830، بفيض من النشاط العلمي في حقل الاقتصاد السياسي. وكان ذلك أيضاً عهد ابتدال ونشر نظرية ريكاردو، وكان أيضاً عهد صراع هذه النظرية مع المدرسة القديمة^(**) ووقعت مبارزات رائعة، بيد أن القارة الأوروبية لا تعرف إلّا النزر اليسير عن هذه المعارك بوجه عام، نظراً لأن أغلب السجلات تبعثرت في مقالات نشرت في مجلات، وبهينة كراريس، وأدب مناسبات. إن الأوضاع السائدة حينذاك، تُفسر خلوّ هذه السجلات من طابع التحيز، على الرغم من أن نظرية ريكاردو باتت، منذئذٍ، تُسخر في حالات استثنائية معينة،

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة، مرشح يائس. [ن. برلين].

(1) راجع كتابي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 39.

(**) في النص الفرنسي: الصراع مع كل المدارس المنبثقة عن مذهب آدم سميث. [ن. ع].

كسلاح ضد الاقتصاد البورجوازي. فمن جهة كانت الصناعة الحديثة قد اجتازت لتوها عمر الطفولة، ومن شواهد ذلك أن هذه الصناعة دشنت، بأزمة عام 1825، ولأول مرة، الأزمة الدورية في حياتها المعاصرة. ومن جهة أخرى ظلّ الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل في المؤخرة، وذلك من الناحية السياسية، بفعل الصراع بين الحكومات والإقطاعيين الملتفين حول الحلف المقدس من جانب، والجماهير الشعبية بقيادة البورجوازية من جانب آخر، ومن الناحية الاقتصادية، بفعل النزاع بين رأس المال الصناعي والملكية العقارية الأرستقراطية. وهو نزاع كان يستمر، في فرنسا، وراء التعارض بين مصالح الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة، فيما انفجر في إنكلترا، بصورة مكشوفة، بعد تشريع قوانين الحبوب. إن أدب الاقتصاد السياسي الإنكليزي في هذه الحقبة يذكّرنا بفترة التحرك العاصف للاقتصاد إلى أمام في فرنسا في أعقاب وفاة الدكتور كينييه، ولكن فقط مثلما يذكّرنا صيف الهند بالربيع. فبحلول عام 1830 جاءت الأزمة الحاسمة.

لقد استولت البورجوازية على السلطة السياسية في إنكلترا وفرنسا. ومنذ ذلك الحين [21] اتخذ الصراع الطبقي، في النشاط العملي كما في النظرية، أشكالاً واضحة منذرة بالخطر أكثر فأكثر. ودق ذلك أجراس نعي علم الاقتصاد البورجوازي. فلم يعد الأمر يتعلق، من الآن فصاعداً، بما إذا كانت هذه النظرية أو تلك صائبة، بل بما إذا كانت مفيدة لرأس المال أم مضرة، ملائمة أم غير ملائمة، تتفق مع الاعتبارات البولييسية أم لا وأخلى البحث النزيه مكانه للملاكمة المأجورة، للضمير الفاسد ونيّات السوء التبريرية. ولكن، حتى الكرايس المقحمة التي انهالت على الجمهور من «رابطة معارضي قانون الحبوب» (Anti-Corn Law League) (*) بزعامة رجلي الصناعة كوبدن وبرايث، تتمتع بفائدة، إنْ

(*) رابطة معارضي قانون الحبوب (Anti-Corn Law League) جمعية تناصر التجارة الحرة أسسها عام 1838 رجلا الصناعة كوبدن وبرايث. وكانت قوانين الحبوب الإنكليزية التي طبقت عام 1815 تستهدف تضيق أو منع استيراد الحبوب لمصلحة كبار ملاكي الأرض. وكانت الرابطة تدعو إلى الحرية التامة للتجارة، وتعمل على إلغاء قوانين الحبوب بغية تخفيض أجور العمال وإضعاف المواقع الاقتصادية والسياسية للأرستقراطية العقارية. وحاولت الرابطة زج الجماهير العمالية في المعركة مع ملاكي الأرض. بيد أن أكثر عمال إنكلترا تقدماً شقوا، يومذاك، طريقهم السياسي المستقل في حركة عمالية تدعى بالحركة الشارتية (أو الميثاقية Chartism) وانتهى الصراع بين البورجوازية الصناعية والأرستقراطية العقارية عام 1846 بإقرار تشريع يلغي قوانين الحبوب. وعلى أثر ذلك حُلّت الرابطة نفسها. [ن. برلين].

لم تكن عملية فعلى الأقل تاريخية، بفضل ما تنطوي عليه من سجال ضد الأرستقراطية العقارية. غير أن قانون حرية التجارة الذي شرّعه السير روبرت بيل جرّد الاقتصاد المبتذل من آخر شوكانه اللاسعة.

وكان للثورة في القارة عام 1848 انعكاساتها على إنكلترا هي الأخرى. فالرجال الذين كانوا لا يزالون يتمتعون بمكانة علمية معيّنة، ويتوقون إلى أن يكونوا شيئاً أكثر من مجرد سفسطائيين ومدّاحين أذلاء للطبقات الحاكمة، أخذوا يسعون للتوفيق بين الاقتصاد السياسي لرأس المال ومطالب البروليتاريا، التي لم يُعدّ يمكن إغفالها. من هنا منشأ التوفيقية الضحلة التي يُعدّ جون ستيوارت ميل خير ممثليها. وكان ذلك إعلاناً بإفلاس الاقتصاد «البورجوازي»، وهو منعطف سلط عليه المفكر والناقد الروسي العظيم ن. تشيرنيشيفسكي ضياء ثاقباً في مؤلفه الخطوط العامة للاقتصاد السياسي كما يراها ميل.

وعلى هذا لم يبلغ نمط الإنتاج الرأسمالي في ألمانيا درجة النضج إلّا بعد أن كشفت المعارك التاريخية، بضراوة، طابعه التناحري في فرنسا وإنكلترا. يضاف إلى ذلك أن البروليتاريا الألمانية كانت قد اكتسبت في هذه الأثناء وعياً طبقياً نظرياً أعمق بكثير من وعي البورجوازية الألمانية. وهكذا ما إن أوشك علم الاقتصاد السياسي البورجوازي أن يبدو ممكناً في ألمانيا، حتى غدا مستحيلًا من جديد.

في هذه الظروف انقسم الناطقون باسم الاقتصاد السياسي إلى صنفين: الصنف الأول أشخاص أذكاء، عمليون، من محبي التجارة، اصطَفُوا تحت راية باستيا، أكثر ممثلي الاقتصاد التبريري المبتذل سطحية، وبالتالي خير من يمثل هذا الاقتصاد؛ أما رجال الصنف الآخر، فقد استحوذ عليهم الاعتزاز بالكرامة المهنية للعلم، واقتفوا أثر جون ستيوارت ميل في السعي إلى التوفيق بين عناصر يستحيل التوفيق بينها. وفي العهد الكلاسيكي للاقتصاد السياسي مثلما في عهد انحطاطه، ظل الألمان مجرد تلامذة مبتدئين، يقلّدون الآخرين ويقتفون آثارهم، ظلوا باعة متجولين صغاراً يبيعون بالمفرّق لحساب محلات التجارة الأجنبية الكبرى.

[22] إذن فالتطور التاريخي الخاص للمجتمع الألماني، حال دون أي تطور أصيل في ميدان الاقتصاد «البورجوازي»، ولكنه لم يحل دون نقده. وعلى قدر ما يمثل هذا النقد طبقة معيّنة، فإنه لا يمكن إلّا أن يمثل تلك الطبقة التي تكمن مهمتها التاريخية في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي وإزالة كل الطبقات في خاتمة المطاف - إنها البروليتاريا.

بإدء الأمر حاول الناطقون، العالمون والجهلة على حد سواء، باسم البورجوازية الألمانية وأد رأس المال بالصمت، على غرار ما فعلوا بمؤلفاتي السابقة. وما إن

[24]

КАПИТАЛЪ.

КРИТИКА ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЭКОНОМІИ.

СОСТАВИЛЪ

КАРЛЪ МАРКСЪ.

ПЕРЕВОДЪ СЪ НѢМЕЦКАГО.

ТОМЪ ПЕРВЫЙ.

КНИГА I. ПРОЦЕССЪ ПРОИЗВОДСТВА КАПИТАЛА.

С.-ПЕТЕРБУРГЪ.

ИЗДАНИЕ И. П. ПОЛЯКОВА.

1872

Titelblatt der ersten russischen Ausgabe
des ersten Bandes des „Kapitals“

صورة الغلاف الروسي لكتاب رأس المال

وجدوا أن هذا التكتيك لم يعد مجدياً في الأوضاع القائمة، حتى أخذوا، بذريعة نقد كتابي، يكتبون وصفات «لتهدة خاطر البورجوازية». ولكنهم واجهوا في الصحافة العمالية - انظر مثلاً مقالات جوزيف ديتزغين في صحيفة فولكسشتات *Volksstaat* (*) - خصوماً أشد منهم بأساً لم يستطيعوا، حتى يومنا هذا، الردّ عليهم⁽²⁾

لقد نشرت ترجمة روسية ممتازة لـ رأس المال في ربيع 1872. وأوشكت اليوم نسخ هذه الطبعة بالآلافها الثلاثة على النفاذ. وكان البروفيسور ن. زيبير، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كييف، قد أشار عام 1871 في مؤلفه الموسوم نظرية ريكاردو في القيمة ورأس المال^(**) إلى أن نظريتي في القيمة والنقد ورأس المال هي، من حيث الجوهر، تكملة ضرورية لمذهب سميث وريكاردو، وأن ما يدهش القارئ الأوروبي الغربي عند مطالعة هذا الكتاب الرائع هو الاستقامة والتمسك بالموقف النظري الخالص. إن المنهج المستخدم في رأس المال لم يفهم إلّا فهمًا ضئيلاً، ودليل ذلك التصورات [25] المتضاربة التي تكوّنت عنه.

(*) نشر ي. ديتزغين مقالته المعنونة «رأس المال»، نقد الاقتصاد السياسي لكارل ماركس، هامبورغ 1867، في الصحيفة الأسبوعية الديمقراطية الأعداد 31-34-35-36 في عام 1868. وقد صدرت تلك الصحيفة خلال 1869 - 1876 باسم دير فولكسشتات *Der Volksstaat*. [ن. برلين].

(2) شن ثرثارو الاقتصاد الألماني المبتذل، بألسنتهم الوضيعة، هجوماً ضارياً على أسلوب كتابي وطريقة العرض فيه. والحق ليس ثمة من يشعر بالنواقص الأدبية في «رأس المال» أكثر مني. مع ذلك، ففي سبيل فائدة وإمتاع هؤلاء السادة وجمهورهم، أقتبس هنا تعليقيين أحدهما إنكليزي والآخر روسي. فمجلة ساترداي ريفيو *Saturday Review* المعادية تماماً لوجهات نظري، تقول في معرض التعليق على الطبعة الألمانية الأولى: «إن طريقة العرض تُسبغ سحراً (charm) خاصاً مثيراً على أشد المسائل الاقتصادية جفافاً». أما صحيفة سانت بطرسبرغ جورنال *С.-П.Д. вомостн* فتعلّق في العدد الثامن، 20 نيسان/إبريل 1872 قائلة: «ما عدا أقسام على جانب كبير من الخصوصية، تتميز طريقة العرض بأنها تجعل الموضوع يسيراً في متناول القارئ الاعتيادي، واضحاً ومتمتعاً بحيوية خارقة للعادة، على الرغم من التعقيد العلمي الذي يكتنف المادة. ولا يشبه المؤلف، في هذا.. أغلبية الباحثين الألمان أيما شبه. فهؤلاء يكتبون مؤلفاتهم بلغة جافة، غامضة، تصدع رؤوس معشر الناس». أما ما يكتبه الأساتذة هذه الأيام بروح قومية ألمانية ليبرالية فإنه لا يصنّع رؤوس القراء بل أشياء غيرها تماماً.

(**) ن. زيبير، نظرية ريكاردو في القيمة ورأس المال، كييف، 1871، ص 170.

(Зиберь, Теория ценности и капитала Д.Рикардо, Кієвъ, 1871).

فالمجلة الوضعية(*) «Revue Positiviste» الصادرة في باريس تلومني على تناول الاقتصاد السياسي بطريقة ميتافيزيقية، من جهة، وتأخذ عليّ من جهة ثانية - إحزرا! - أنني قَصَرْتُ نفسي على مجرد تحليل نقدي للوقائع الفعلية عوضاً عن تدبيج وصفات (كونتيه؟)** لمطاعم المستقبل. أما بصدد اتهامي بالميتافيزيقية، فالجواب عند البروفيسور زير:

«إن منهجية ماركس، في ما يتعلق بمعالجة النظرية الصرف، هي المنهجية الاستدلالية التي تميز المدرسة الإنكليزية؛ إنها مدرسة يشترك في سيئاتها وحسناتها أفضل النظيرين الاقتصاديين»***

أما السيد موريس بلوك (نظريو الاشتراكية في ألمانيا، مقتطف من مجلة الاقتصاديين، تموز/يوليو - آب/أغسطس 1872 *Les Théoriciens du Socialisme en Allemagne*, 1872 *Extrait du Journal des Économistes*, Juillet et Août 1872). فيكتشف أن طريقتي تحليلية، ومما يقول:

«بهذا المؤلف يتبوأ السيد ماركس مكانة بارزة بين أعظم العقول التحليلية» (Par cet ouvrage M. Marx se classe parmi les esprits analytiques les plus éminents).

ويزعق نقاد الكتب الألمان بطبيعة الحال حول السفسطة الهيجلية. أما مجلة الرسول الأوروبي (فيستنيك يفروبي) التي تصدر في سانت بطرسبورغ فترى، في مقالة مكرّسة للحديث عن الطريقة المعتمدة في رأس المال (عدد أيار/مايو 1872، ص 427 - 436)، إن منهجيتي في البحث صارمة في واقعيّتها، لكن منهجيتي في العرض، لسوء الحظ، هي منهجية الديالكتيك الألماني. وتقول المجلة:

«للهولة الأولى يبدو ماركس، إذا حكمنا عليه من الشكل الخارجي لعرض الموضوع، أكثر الفلاسفة المثاليين مثالية، وذلك بالمعنى الألماني، أي بالمعنى السيئ للكلمة، أما في الواقع فإن ماركس واقعي،

(*) وهي مجلة الفلسفة الوضعية *La Philosophie Positive* التي صدرت في باريس من عام 1867 إلى

1883. وقد نشرت في عددها الثالث من عام 1868 عرضاً سريعاً للمجلد الأول من رأس المال

بقلم دي رويرتي، من أتباع الفيلسوف الوضعي الفرنسي أوغست كونت. [ن. برلين].

(**) (Comtiste) نسبة إلى الفيلسوف الوضعي أوغست كونت (1798 - 1857). [ن. ع].

(***) ن. زير، المرجع المذكور نفسه، ص 170. [ن. برلين].

بل أكثر واقعية، على الإطلاق، من جميع أسلافه في أعمال النقد الاقتصادي. ولا يمكن نعتة بالمثالية بأية صورة.*
ولا يسعني أن أردّ على السيد الكاتب(*) بأحسن من الاستعانة بمقتطفات من نقده هو نفسه، لعلها تهم بعض القراء ممن يتعذر عليهم قراءة الأصل الروسي.
بعد أن يورد الكاتب مقتطفاً من مقدمتي لكتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 4 - 7، حيث أعالج الأسس المادية التي تستند إليها منهجيتي في البحث، يمضي السيد الكاتب قائلاً:

«فئة شيء واحد يهتم ماركس، هو أن يعثر على قانون الظواهر التي يقوم بدراستها. والمهم عنده ليس القانون الذي يتحكم بهذه الظواهر في شكلها الساكن وعلاقاتها المتبادلة في نطاق حقبة تاريخية معينة، فحسب، بل، وهذا هو الأهم، قانون تغييرها وتطورها، أي قانون تحوّلها من شكل إلى شكل آخر، من نظام علاقات معين إلى نظام علاقات آخر. وما إن يكتشف هذا القانون، حتى يتحرّى، بالتفصيل، النتائج التي يتجلى بها في الحياة الاجتماعية. وعلى هذا فماركس يسعى إلى شيء واحد: أن يثبت، ببحث علمي صارم، حتمية تعاقب نُظُم معينة من العلاقات الاجتماعية، وأن يثبت بأكبر قدر من التجرد، الوقائع التي يتخذها نقاط انطلاق جوهرية، وحسبه لذلك أن يبرهن، في آن واحد، ضرورة النظام الراهن، وضرورة نظام آخر ينبغي للأول أن ينتقل إليه بصورة محتومة، سواء كان الناس يؤمنون به أم لا يؤمنون، وسواء كانوا يعون ذلك أم لا يعونه. ويرى ماركس الحركة الاجتماعية بمثابة عملية تاريخ طبيعي تسيّرهما قوانين ليست مستقلة عن إرادة ووعي ومقاصد البشر فحسب، بل، على العكس من ذلك، تتحكم بتلك الإرادة والوعي والمقاصد. وإذا كان العنصر الواعي يلعب دوراً ثانوياً كهذا في تاريخ الحضارة، فبديهي أن البحث النقدي الذي يجعل من الحضارة موضوعاً لا يمكن أن يتخذ، أساساً له، أي شكل أو نتيجة من أشكال ونتائج الوعي. ويعني هذا أن الظاهرة المادية، وليس الفكرة، هي الشيء الوحيد الذي يمكن لهذا البحث أن يتخذ نقطة انطلاق. فالبحث النقدي يقتصر على المقارنة والمقابلة بين واقع وآخر، لا بين واقع وفكرة.

[26]

(*) الكاتب هو إ. أ. كاوفمان (I.I. Kaufman). [ن. برلين].

والأمر الوحيد الذي يهم هذا البحث هو دراسة كلا الواقعيين بأكبر قدر من الدقة، وأن يؤلفا، بالفعل، الواحد بالنسبة للآخر، مرحلتين حقيقتين من مراحل التطور؛ بيد أن الشيء الأهم هو التحليل الذي لا يقل في الدقة، عن سابقه، لسلسلة الأنظمة، أي التتابع والترابط اللذين تتجلى فيهما مختلف مراحل التطور. ولكن قد يقال إن القوانين العامة للحياة الاقتصادية هي واحدة لا تتغير، سواء طبقناها على الحاضر أو الماضي. هذا بالضبط ما ينكره ماركس. فلا وجود لمثل هذه القوانين بتاتاً في نظره. على العكس من ذلك، إنه يرى أن لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة. وما إن تتخطى الحياة حقبة معينة من التطور، وينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، حتى يأخذ بالخضوع لقوانين جديدة. وباختصار فإن الحياة الاقتصادية تقدم لنا ظاهرة مماثلة لظواهر تاريخ التطور التي نجدها في فروع أخرى من علم الأحياء (البيولوجي).

وقد أخطأ الاقتصاديون القدامى فهم طبيعة القوانين الاقتصادية حيث شبهوها بقوانين الفيزياء والكيمياء. فمن شأن تحليل أعمق للظواهر أن يبين أن العضويات الاجتماعية يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً كاختلاف العضويات الحية النباتية والحيوانية. أجل، فالظاهرة ذاتها تخضع لقوانين مختلفة تماماً وذلك تبعاً لاختلاف البنية الكلية لتلك العضويات، أو اختلاف أعضاء جزئية منها، أو تغير الظروف التي تعمل في ظلها، إلخ. وينفي ماركس، على سبيل المثال، أن قانون السكان يظل على حاله في كل العصور والأماكن. ويؤكد، على عكس ذلك، أن لكل حقبة من التطور قانونها السكاني الخاص. فتتغير العلاقات والقوانين التي تتحكم بها تبعاً لاختلاف تطور القوى المنتجة. وإذ يضع ماركس نصب عينيه هدف تفحص واستجلاء النظام الاقتصادي الرأسمالي من وجهة النظر هذه، فإنه لا يقوم في ذلك إلا بصياغة علمية صارمة للهدف الذي ينبغي أن تتوخاه كل دراسة دقيقة للحياة الاقتصادية.

فالقيمة العلمية لمثل هذا البحث تكمن في الكشف عن القوانين الخاصة التي تتحكم بنشوء ووجود وتطور وموت كائن عضوي اجتماعي معين واستبداله بكائن عضوي أرقى. وهذه هي بالضبط القيمة الحقيقية التي يتمتع بها كتاب ماركس.

تُرى أي شيء وصفه كاتب المقال هنا، بتصوير ما يعتقد أنه منهجي في البحث، بمثل هذه الدقة، ومثل هذا اللطف (في ما يتعلق بتطبيقاتها)، أي شيء وصف غير المنهج الديالكتيكي؟

وبالطبع فإن طريقة العرض لا بد أن تختلف عن طريقة البحث من حيث الشكل. فينبغي للبحث أن يحيط بالمادة في كل تفاصيلها، ويحلل مختلف أشكال تطورها، ويسبر غور ارتباطها الداخلي. ولا يمكن وصف الحركة الفعلية على نحو مناسب، قبل أن يتم ذلك. وإذا تحقق هذا بنجاح، فانعكست حياة مادة الموضوع بصورة مثالية انعكاسها في مرآة، عندئذ قد يبدو لنا أننا إزاء بناء قبلي (a priori).

إن منهجيتي الديالكتيكية لا تختلف من حيث الأساس عن المنهجية الهيجلية فحسب، بل هي نقيضها المباشر. فهيجل يعتبر أن عملية التفكير، التي جعل منها ذاتاً قائماً بنفسه أطلق عليه اسم «الفكرة»، هي خالق (Demiurg) العالم الواقعي، وهذا العالم الواقعي لا يمثل سوى الظاهرة الخارجية لتجلي «الفكرة». أما عندي فالأمر معكوس، إذ ليس المثالي سوى انعكاس وترجمة للعالم المادي في الدماغ البشري.

لقد انتقدت الجانب الصوفي من ديالكتيك هيجل قبل زهاء ثلاثين عاماً يوم كان يمثل الموضة السائدة. ولكن بينما كنت أعمل في المجلد الأول من رأس المال، راق أنصاف المثقفين، المتغطرسين، التافهين المشاكسين^(*)، الذين لهم الكلمة العليا اليوم بين متعلمي ألمانيا، أن يعاملوا هيجل معاملة موسى مندلسون الشجاع لسينوزا في عهد ليسنغ، أي يعاملوه مثل «كلب ميت». لذلك أعلنت نفسي جهاراً تلميذاً لذلك المفكر الجبار، بل عمدت في هذا الموضع أو ذاك من الفصل الخاص بنظرية القيمة، إلى مغازلة أسلوبه الخاص في التعبير. وعلى الرغم من أن الديالكتيك قد عانى على يد هيجل من الصوفية، فإن ذلك لم يمنع هيجل من أن يكون أول من عرض الأشكال العامة لحركة الديالكتيك بأسلوب شامل وواع. الديالكتيك عند هيجل يقف على رأسه. فينبغي أن يوقفه المرء على قدميه ليكتشف النواة العقلانية داخل القشرة الصوفية.

لقد أصبح الديالكتيك، في شكله الصوفي، موضة ألمانية، لأنه بدا وكأنه يمتد ما هو قائم. أما في شكله العقلاني فهو شيء فاضح بغيبض في نظر البورجوازية ومفكرها النظريين، لأنه ينطوي على فهم إيجابي لما هو قائم، ونفي هذا الوضع القائم وانتهائه المحتوم في آن واحد؛ لأن هذا الديالكتيك يرى الأشكال القائمة من منظور الحركة المتدفقة، أي من جانبها الزائل أيضاً، لأنه غير هَيَّاب، ولأنه في جوهره نقدي وثورى. إن البورجوازي العملي يلمس، على نحو صارخ، الحركة المتناقضة للمجتمع

(*) يقصد ماركس، بهذا، الفلاسفة: بوشنر، لانغه، دوهرينغ، وفيشنر وغيرهم. [ن. برلين].

الرأسمالي، في تقلبات الدورة المتكررة التي تمر بها الصناعة الحديثة، بالغة الذروة في الأزمة الشاملة. إن هذه الأزمة تقترب من جديد، مع أنها لاتزال بعد في نُذُرها الأولى، وهي بشمولية مسرحها وشدة فعلها، ستقحم الديالكتيك حتى في رؤوس حديشي النعمة في الإمبراطورية البروسية - الألمانية المقدسة الجديدة.

كارل ماركس

لندن 24 كانون الثاني/يناير 1873

Londres 18 Mars 1872.

Au citoyen Maurice de Châteauneuf

Cher citoyen,
J'apprends à votre aide de publier la traduction de "Das Kapital"
en livraisons périodiques. Sous cette forme l'ouvrage sera plus accessible
à la classe ouvrière et pour moi cette considération l'emporte
sur toute autre.

Voilà le bon côté de votre entreprise, mais en voici le
revers: la méthode d'analyse que j'ai employée et qui n'avait
pas encore été appliquée aux sujets économiques, rend assez
ardue la lecture des premiers chapitres et il est à craindre
que le public français toujours impatient de conclure, ait
de connaître le rapport des principes généraux avec les questions
immédiates qui le passionnent, ne s'abîme parce qu'il n'aura
pu tout d'abord passer outre.

C'est là un désavantage contre lequel je ne puis rien si ce
n'est toutefois prévenir et prémunir les lecteurs soucieux de
vérité. L'ouvrage n'est pas si facile pour la science et ceux qui
seulement ont chance d'arriver à ses sommets lumineux
qui ne craignent pas de se fatiguer à gravir ses
sentiers escarpés.

Recevez, cher citoyen, l'assurance de mes
sentiments dévoués.

Karl Marx.

صورة رسالة ماركس إلى المترجم الفرنسي لاشانتر

مقدمة وتعقيب للطبعة الفرنسية

لندن 18 آذار/مارس 1872

إلى المواطن موريس لاشاتر

أيها المواطن المحترم

أرحب بفكرتك لنشر ترجمة رأس المال بشكل متسلسل. ففي هذه الصيغة سيكون الكتاب أيسر منالاً للطبقة العاملة، وهذا الاعتبار يفوق، في نظري، كل ما عداه.

هذا هو الوجه الجميل من العملة، ولكن إليك الوجه الآخر: إن طريقة التحليل التي اعتمدتها، والتي لم تُطبَّق على القضايا الاقتصادية من قبل، تجعل قراءة الفصول الأولى شاقة نوعاً ما، ويُخشى أن الجمهور الفرنسي، الذي يتعجل دوماً بلوغ النتيجة، ويتوق إلى معرفة الصلة بين المبادئ العامة والقضايا الآنية التي تشغل باله، سوف تثبُّط عزيمته عن المضي قدماً، لأنه لن يحصل في البداية على كل ما يبتغي.

وهذا عائق يتعذر عليّ صدّه بغير أن أنبه وأسلح، مسبقاً، القراء الباحثين بحماسة عن الحقيقة. ليس ثمة طريق معبّد يقود إلى العلم. ولا أمل لبلوغ ذراه النيرة إلا لأولئك الذين لا يرهبهم عناء تسلُّق مسالكه الوعرة.

تقبّل، أيها المواطن المحترم، إخلاصي الأكيد(*)

كارل ماركس

(*) لم ترد في الألمانية بل في النص الإنكليزي وحده. [ن. ع].

إلى القارئ

أخذ السيد ج. روا على عاتقه وضع ترجمة تكون أشد ما يمكن من الدقة والحرفية، وقد أنجز المهمة بدقة فائقة. بيد أن دقته الفائقة هذه أرغمتني على تعديل نص ترجمته، لجعله أيسر منالاً لإدراك القارئ. إن هذه التعديلات التي أدخلت على النص يوماً بعد يوم، إذ كان الكتاب يُنشر على أجزاء، لم تتم بالعناية نفسها، فكان لا بد أن تفضي إلى تباين في الأسلوب.

وبعد أن قمت بهذه المراجعة، عمدت إلى تطبيقها على النص الأصلي (الطبعة الألمانية الثانية) لتبسيط بعض المناظرات، واستكمال بعضها الآخر، وتقديم معطيات إحصائية وتاريخية إضافية، وإضافة ملاحظات نقدية، إلخ. وعليه، مهما تكن العيوب الأدبية التي علقت بالطبعة الفرنسية، فإنها تمتلك قيمة علمية مستقلة عن الأصل، وينبغي حتى للقراء الملمّين بالألمانية أن يرجعوا إليها.

وأدرج أدناه فقرات من التعقيب على الطبعة الألمانية الثانية تتناول تطور الاقتصاد السياسي في ألمانيا، والمنهج المعتمد في الكتاب الحالي^(*)

كارل ماركس

لندن 28 نيسان/إبريل 1875

(*) راجع مقدمة الطبعة الألمانية الثانية في الطبعة العربية الحالية. [ن. ع].

مقدمة الطبعة الألمانية الثالثة

لم يقدر لماركس أن يهيء الطبعة الثالثة بنفسه. فهذا المفكر الجبار، الذي ينحني الآن أمام عظمته، بإجلال، حتى خصومه، قد توفي في الرابع عشر من آذار/مارس 1883.

ويقع عليّ، أنا الذي فقدت بموته خير وأوفى صديق - على مدى أربعين عاماً - صديق أدين له بما تعجز في التعبير عنه الكلمات - يقع واجب إعداد هذه الطبعة الثالثة للنشر، وكذلك المجلد الثاني الذي تركه ماركس في هيئة مخطوطة. وينبغي أن أطلع القارئ على الطريقة التي نفذت بها القسم الأول من واجبي.

كان ماركس يزعم، في الأصل، تعديل الشطر الأكبر من نص المجلد الأول، وصياغة الكثير من القضايا النظرية بدقة أكبر، وإدخال نقاط جديدة، واستكمال المواد التاريخية والإحصائية بآخر ما استجدّ. بيد أن سوء وضعه الصحي ورغبته الملحة في اتمام صياغة المجلد الثاني، جعلاه يعدل عن ذلك. فلم تجر سوى التعديلات الأشدّ ضرورة، والإضافات التي احتوتها الطبعة الفرنسية (رأس المال، تأليف كارل ماركس، باريس، لاشاتر، 1873) (*)

وكان بين الكتب التي خلفها ماركس نسخة ألمانية صححها بنفسه في بعض المواضع، وضّمّنها إحالات إلى الطبعة الفرنسية، كما كان بين كتبه نسخة فرنسية أشار فيها، بالضبط، إلى المواضع التي ينبغي أن تستخدم. وتقتصر هذه التعديلات والإضافات، عدا استثناءات قليلة، على الجزء الأخير من المجلد المعنون: «عملية تراكم رأس المال». في

(*) صدرت الطبعة الفرنسية من المجلد الأول في سلسلة من الكراسات بين 1872 - 1875. [ن. برلين].

هذا الجزء، كان النص أقرب للتطابق مع المخطوطة الأصلية من سواء، في حين أن الأجزاء السابقة تعرضت لتعديل كبير. ولهذا جاء أسلوبه أكثر حيوية، وموحدًا في السبك أكثر من غيره. ولكنه ينطوي أيضاً على إهمال أكبر، ويحفل بالتعابير الإنكليزية، بل إن الغموض يكتنف بعض المواضيع، وتتخلل أسلوب عرض الحجج ثغرات هنا وهناك، إذ إن بعض التفاصيل الهامة لم تحظ إلا بمجرد إشارة.

[34] أما بخصوص الأسلوب، فقد نَقَحَ ماركس الكثير من الأقسام الفرعية للفصول تنقيحاً كبيراً، فدلّني هنا، كما فعل في الكثير من الأحاديث الشفهية، على الحدود التي أستطيع المضي إليها في حذف المصطلحات التقنية الإنكليزية وسواها من التعابير الإنكليزية. ولو قدّر لماركس أن لا يرحل لعميل، في كل الأحوال، على مراجعة الإضافات والنصوص الملحقة، واستعاض عن الأسلوب الفرنسي الرخو، بأسلوبه الألماني المحكم، وقد وجب عليّ، عند ترجمتها، الاكتفاء بجعلها منسجمة قدر المستطاع مع النص الأصلي. وهكذا لم تتغير كلمة واحدة في الطبعة الثالثة دون قناعة تامة بأن المؤلف كان سيعدّلها بنفسه. وما خطر لي أن أقحم في رأس المال تلك اللغة الهجينة الشائعة التي ينزع الاقتصاديون الألمان إلى التعبير بها - تلك اللغة المبهمة التي، على سبيل المثال، تسمي الشخص الذي يجعل الآخرين يعطون له عملهم لقاء الدفع نقداً بـ «واهب العمل» والشخص الذي يؤخذ عمله منه لقاء أجر يسمى بـ «متلقي العمل». وفي اللغة الفرنسية أيضاً تستخدم كلمة «العمل» (travail) في الحياة اليومية بمعنى «المهنة». غير أن للفرنسيين الحق في أن يعتبروا أي اقتصادي مجنوناً إن سمّى الرأسمالي «واهب - العمل» (donneur de travail)، والعامل «متلقي - العمل» (receveur de travail).

كذلك لم أعط لنفسي الحرية في تحويل العملات والنقود والمقاييس والأوزان الإنكليزية المستخدمة في النص كله إلى مُعَادِلَاتِهَا الألمانية الجديدة. فعند صدور الطبعة الأولى، كان في ألمانيا أنواع من المقاييس والأوزان بعدد أيام السنة. زد على ذلك أنه كان ثمة نوعان من الماركات (ولم يكن مارك الرايخ موجوداً آنذاك إلا في مخيلة زوتبير الذي ابتكره أواخر الثلاثينات) ونوعان من الغيلدن وعلى الأقل ثلاثة أنواع من التالر من بينها نوع يُدعى بـ «الثلاثين الجديد»^(*) لقد كان النظام المتري يسود العلوم الطبيعية، بينما كانت الأوزان والمقاييس الإنكليزية تسود أسواق العالم. وفي مثل هذه الأحوال

(*) عملة فضية قيمتها $\frac{2}{3}$ تالر، كانت متداولة في عدد من ولايات ألمانيا منذ أواخر القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. [ن. برلين].

كانت وحدات القياس الإنكليزية طبيعية تماماً بالنسبة لكتاب يستقي الوقائع الثبوتية من العلاقات السائدة في الصناعة البريطانية على وجه الحصر تقريباً. وما يزال السبب الأخير حاسماً حتى يومنا هذا، خصوصاً وأن الأوضاع السائدة في السوق العالمية لم تكند تتغير، وما تزال الأوزان والمقاييس الإنكليزية تهيمن، كلياً على وجه التقريب، في الصناعتين الأساسيتين، وهما الحديد والقطن.

وفي الختام، أودّ أن أقول بضع كلمات عن فن ماركس في الاستشهاد بالمراجع، هذا الفن الذي قلّما وجد تفهماً. حين تكون المقتبسات مجرد سرد لواقعة أو وصف لها، تلك الشواهد المستقاة من الكتب الزرقاء الإنكليزية مثلاً، فإنها تقوم مقام دليل وثائقي بسيط، بيد أن الأمر ليس على هذا النحو حين يورد ماركس آراء نظرية لاقتصاديين [35] آخرين. فالمقتطف، هنا، لا يرمي إلى أكثر من تحديد أين ومتى ومن الذي عبّر بوضوح، أول مرة، عن فكرة اقتصادية نشأت في مجرى التطور. والاعتبار الوحيد، هنا، هو أن تكون للفكرة الاقتصادية المعنية أهمية بالنسبة لتاريخ العلم أو أن تكون هذه الفكرة التعبير الوافي، بهذا القدر أو ذاك، عن الوضع الاقتصادي لمصرها. وسواء كانت هذه الفكرة ما تزال صائبة بصورة مطلقة أو نسبية، من وجهة نظر المؤلف، أو كانت قد أصبحت برؤيتها في عداد التاريخ الغابر، فلا أهمية لذلك أبداً. وعليه فإن هذه المقتبسات ليست أكثر من تعليق يرافق النص، تعليق مُستمد من تاريخ علم الاقتصاد، لتبيان بعض مراحل التقدم الهامة التي قطعتها النظرية الاقتصادية، حسب التأريخ والمؤلف. وكان ذلك ضرورياً تماماً لعلم ما يزال مؤرخوه يتميزون بجهل مغرض تقريباً يشبه جهل الوصوليين. ويتضح الآن أيضاً، انسجاماً مع التعقيب على الطبعة الألمانية الثانية، لماذا لم يجد ماركس مناسبة للاستشهاد بالاقتصاديين الألمان، إلّا في حالات استثنائية تماماً. ثمة أمل في أن يصدر المجلد الثاني خلال عام 1884.

فريدريك إنجلز

لندن 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1883

مقدمة إنجلز للطبعة الإنكليزية

لا يحتاج إصدار طبعة إنكليزية من رأس المال إلى ما يبرره، بل على العكس، قد يتربح المرء توضيحاً للأسباب التي أخرت، حتى اليوم، صدور هذه الطبعة الإنكليزية، وهو يرى أن النظريات التي بشر بها هذا الكتاب كانت في السنوات الأخيرة، دوماً، موضع الإشارة والهجوم والدفاع والتأويل الصائب أو الخاطئ في الصحافة الدورية والأدب الشائع في إنكلترا وأميركا على حد سواء.

ولما غدا واضحاً، بُعيد وفاة المؤلف عام 1883، أن صدور طبعة إنكليزية من الكتاب ضروري حقاً، قَبِلَ السيد صامويل مور، الذي كان صديقاً لماركس وكاتب هذه السطور لعدة سنوات، وقد لا يدانيه أحد إلماً بالكتاب نفسه، قبل أن يتولى الترجمة التي يتوق منتقذو وصية ماركس، المكلفون بمخطوطاته، إلى وضعها أمام الجمهور. واتفق الرأي أن أتولى مقارنة مخطوطة الترجمة بالنص الأصلي، واقتراح التعديلات التي قد أتحسنها. وحين بدا لنا، شيئاً فشيئاً، أن مشاغل المهنة تمنع السيد مور من إتمام الترجمة بالسرعة التي نريدها جميعاً، قبلنا بسرور عرض الدكتور إفلينغ للقيام بقسط من المهمة. وفي الوقت عينه أبدت السيدة إفلينغ، صغرى بنات ماركس، الاستعداد لتدقيق المقتبسات وإيراد النصوص الأصلية للمقاطع العديدة التي استقاها ماركس من المؤلفين الإنكليز والكتب الزرقاء الإنكليزية، ثم ترجمها إلى الألمانية. وقد تم ذلك في الكتاب برمته، عدا استثناءات قليلة لا مفرّ منها.

ترجم الدكتور إفلينغ الأقسام التالية من الكتاب: (1) الفصل العاشر (يوم العمل)، والفصل الحادي عشر (معدل ومقدار فائض القيمة)؛ (2) الجزء السادس (الأجور، ورضم أربعة فصول، من الفصل التاسع عشر إلى الفصل الثاني والعشرين)؛ (3) ابتداءً من الفصل الرابع والعشرين، الفقرة الرابعة، (الظروف التي. إلخ) حتى نهاية المجلد،

ويضم ذلك القسم الأخير من الفصل الرابع والعشرين، والفصل الخامس والعشرين، [37] وكامل الجزء الثامن (من الفصل السادس والعشرين إلى الثالث والثلاثين)، (4) مقدماتي المؤلف. وقد ترجم السيد مور كل ما تبقى من المجلد(*) وعلى ذلك فإن كل مترجم مسؤول عن نصيبه فقط من العمل، بينما أتحمل أنا مسؤولية عامة عن الكتاب برمته. إن الطبعة الألمانية الثالثة التي اعتمدناها أساساً لهذه الترجمة، قد أعددها أنا عام 1883، مستعيناً بالملاحظات التي خلفها المؤلف حيث يشير إلى فقرات في الطبعة الثانية ينبغي استبدالها بفقرات مقابلة في النص الفرنسي المنشور عام 1873⁽¹⁾ إن التعديلات التي أجريت، بهذه الصورة، على نص الطبعة الثانية تتطابق، بوجه عام، مع التغييرات التي ضمّنها ماركس في مجموعة من التعليمات التحريرية التي وضعها لترجمة إنكليزية كان يخطط لها قبل عشر سنوات في أميركا، ثم أهملت أساساً لعدم توافر مترجم كفء مناسب. وقد وضع هذه المخطوطة تحت تصرفنا، صديقنا القديم السيد ف. أ. زورغه من هوبوكين في نيوجرسي. وتعيّن المخطوطة تعديلات جديدة مستمدة من الطبعة الفرنسية؛ وبالنظر لأنها أقدم، بسنوات، من التعليمات النهائية المعدّة للطبعة الثالثة، فلم أسوّغ لنفسني إلا حرية ضئيلة في الإفادة منها، وبشكل رئيس حيثما أعانتنا على تجاوز الصعوبات. وعلى هذا النحو، رجعنا إلى النص الفرنسي في أغلب الفقرات الصعبة، لتبيّن ما كان المؤلف نفسه مستعداً للتضحية به حيثما يتطلب الأمر التضحية بشيء على قدر من الأهمية في النص الأصلي.

ولكن ثمة صعوبة لم نستطع توفيرها على القارئ: تلك هي استخدام مصطلحات معينة بمعنى يختلف عما تحمله، لا في الحياة اليومية فحسب، بل في الاقتصاد السياسي المعتاد أيضاً. ولكن ما كان لذلك من بدّ. فكل منحى جديد في العلم ينطوي على ثورة في المصطلحات التقنية لذلك العلم. وهذا ما تبيّنه الكيمياء على خير وجه، حيث تنقلب المصطلحات انقلاباً جذرياً مرة كل عشرين عاماً، ويصعب على المرء أن يجد مركّباً [38]

(*) لا يتطابق ترقيم الفصول في الطبعة الإنكليزية من المجلد الأول مع ترقيمها في الطبعة الألمانية. [ن. برلين].

(1) رأس المال، تأليف كارل ماركس، ترجمة السيد ج. روا، باريس، لاشاتر. (*Le Capital Par Karl Marx. Traduction du M.J. Roy*). راجع المؤلف الترجمة بكاملها. إن هذه الترجمة، وبالأخص في القسم الأخير من المجلد، تنطوي على تعديلات وإضافات كثيرة قياساً لنص الطبعة الألمانية الثانية.

عضوياً واحداً لم تطلق عليه سلسلة طويلة من التسميات. لقد قنع الاقتصاد السياسي، على وجه العموم، باستعارة مصطلحات الحياة التجارية والصناعية، كما هي عليه، فاستخدمها دون أن يدرك أنه، إذ يفعل ذلك، إنما يحبس نفسه في حلقة ضيقة من الأفكار التي تعبر عنها تلك المصطلحات. وهكذا فإن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ذاته لم يتخطَ قطّ المفاهيم المتداولة للربح والريع، ولم يتفحص قط هذا الجزء غير مدفوع الأجر من المنتج (الذي يسميه ماركس بـ فائض القيمة) في كليته الإجمالية، ولذلك لم يستطع التوصل قطّ إلى فهم واضح، سواء لمنشأ هذا الجزء أو طبيعته، ولا للقوانين التي تنظم التوزيع اللاحق لقيمته، وذلك رغم أن هذا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان يدرك تمام الإدراك أن كلاً من الربح والريع ليسا إلّا جزءين فرعيين، شطّيتين، من ذلك الجزء غير مدفوع الأجر من المنتج الذي يتوجب على العامل أن يقدمه إلى رب العمل (وربّ العمل هو أول من يستولي على هذا الجزء رغم أنه ليس مالكة النهائي والوحيد). وبالمثل كانت الصناعة، غير الزراعية أو الحرفية، تُدرج بأكملها دون تمييز تحت اسم المانيفاكتورة، فيُمحي بذلك التمييز بين مرحلتين كبيرتين من التاريخ الاقتصادي تختلفان اختلافاً جوهرياً، وهما: مرحلة المانيفاكتورة الخالصة، التي تركز على تقسيم العمل اليدوي، ومرحلة الصناعة الحديثة التي تركز على الآلة. لكن من البديهي أن النظرية التي تعتبر الإنتاج الرأسمالي المعاصر ليس إلّا مرحلة عابرة في تاريخ البشرية الاقتصادي، لا بدّ من أن تستخدم مصطلحات مغايرة لتلك المألوفة عند باحثين يعتبرون هذا النمط من الإنتاج خالداً ونهائياً.

ثمة كلمة حول طريقة المؤلف في الاستشهاد قد لا تكون في غير موضعها. في أغلب الأحوال تقوم المقتبسات، جرياً على العادة، مقام دليل وثائقي لدعم أحكام ترد في النص. ولكن في حالات كثيرة تُقتطف فقرات من كتاب اقتصاديين لبيان متى وأين ومن الذي أعلن رأياً معيناً بوضوح لأول مرة. يحصل ذلك حينما يكون الرأي الذي يقتطفه ماركس هاماً، بصفته تعبيراً، على هذا القدر أو ذاك من الدقة، عن ظروف الإنتاج والتبادل الاجتماعي السائدة في حينها، وذلك بصرف النظر تماماً عما إذا كان ماركس يعترف أو لا يعترف بصواب الرأي عموماً. فهذه المقتبسات، إذن، تكمل النص بتعليقات مستمدة من تاريخ العلم.

ولا تتضمن ترجمتنا غير المجلد الأول من المؤلف. ولكن هذا المجلد يشكّل، بدرجة [39] كبيرة، كلاً متكاملًا في ذاته، وقد اعتُبر عملاً مستقلاً خلال الأعوام العشرين الماضية. أما المجلد الثاني بالألمانية، والذي قمت بإعداده ونشره عام 1885، فهو ناقص بالتأكيد

بدون المجلد الثالث، الذي لا يمكن أن يصدر قبل نهاية عام 1887. وحين يظهر المجلد الثالث بالنص الألماني الأصلي، يكون الوقت قد حان للتفكير في تهيئة طبعة إنكليزية لكلا المجلدين.

غالباً ما يسمّى كتاب رأس المال، في القارة الأوروبية، «إنجيل الطبقة العاملة». ولا يمكن لمن يعرف الحركة العمالية عن كثب أن ينكر أن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الكتاب تصيح، أكثر فأكثر، المبادئ الأساسية لحركة الطبقة العاملة الكبرى، لا في ألمانيا وسويسرا فحسب، بل في فرنسا وهولندا وبلجيكا وأميركا، وحتى في إيطاليا وإسبانيا، وأن الطبقة العاملة في كل مكان ترى، على نحو متزايد، في هذه الاستنتاجات التعبير الأدق عن أحوالها ومطامحها. وفي إنكلترا أيضاً تمارس نظريات ماركس، في هذه اللحظة بالذات، تأثيراً قوياً على الحركة الاشتراكية التي لا يقل انتشارها في أوساط «المثقفين» عنه في صفوف الطبقة العاملة. ولكن هذا ليس كل شيء. فالوقت الذي يفرض التفحص العميق لوضع إنكلترا الاقتصادي، كضرورة وطنية لا مناص منها، يدنو سريعاً. إن مسيرة النظام الصناعي لهذا البلد تقترب من نقطة التوقف، لأن هذه المسيرة مستحيلة بدون توسع الإنتاج، وبالتالي الأسواق، توسعاً سريعاً ومستمراً. فالتجارة الحرة قد استنفدت قواها؛ وحتى مانشستر باتت تشك في هذا الإنجيل الاقتصادي الذي كان إنجيلها في الماضي⁽²⁾ فالصناعة الأجنبية، التي تنمو نمواً سريعاً، تنتصب بوجه الإنتاج الإنكليزي في كل مكان، لا في الأسواق المحمية وحدها، بل في الأسواق المحايدة أيضاً، وحتى على هذا الجانب من القتال. وبينما تنمو الطاقة الإنتاجية بمتوالية هندسية، تتسع الأسواق، في أحسن الحالات، بمتوالية حسابية. إن دورة الركود، فالازدهار، ففيض الإنتاج، فالأزمة، هذه الدورة التي تكررت كل عشر سنوات منذ عام 1825 وحتى 1867، تبدو قد انتهت، ولكن لتلقي بنا فقط في حماة الجزع من كساد مزمن دائم. ففترة الازدهار المنتظرة بأهات الحسرة لن تأتي، وكلما بدا لنا أننا نلمح إمارات بشراها،

(2) شهد الاجتماع الدوري لغرفة تجارة مانشستر الذي عُقد عصر هذا اليوم، مناقشة حامية حول موضوع حرية التجارة، وطُرح مشروع قرار ينص على ما يلي: «بعد أن انتظرنا عبثاً طوال 40 عاماً أن تحذو الأمم الأخرى حذو إنكلترا في تبني التجارة الحرة، ترى الغرفة بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذا الوضع». وقد حُذِل القرار بأغلبية صوت واحد، وكان العدد 21 صوتاً لصالحه مقابل 22 صوتاً ضده - لينفخ ستاندارد *Evening Standard* - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1886.

تبددت في الهواء من جديد. وفي أثناء ذلك، يواجهنا حلول كل شتاء بالسؤال الكبير «ماذا نفعل بالعاطلين عن العمل؟». ولكن بينما يزداد عدد العاطلين باستمرار من عام لآخر، لا يوجد من يجيب عن هذا السؤال، ونكاد نستطيع أن نحسب اللحظة التي ينفد فيها صبر العاطلين فيأخذون زمام مصيرهم بأيديهم. ولا ريب في أن كل لحظة كهذه تقتضي الإصغاء لصوت رجل جاءت نظريته كلها نتيجة حياة صرفها في دراسة تاريخ ووضع إنكلترا الاقتصادي، وقادته هذه الدراسة إلى الاستنتاج بأن إنكلترا هي البلد الوحيد، في أوروبا على الأقل، الذي يمكن أن تتحقق فيه الثورة الاجتماعية المحتومة بوسائل سلمية وقانونية تماماً. ولم ينس، بالتأكيد، أن يضيف أنه لا يكاد يتوقع أن تُدعن الطبقات الحاكمة لهذه الثورة السلمية القانونية دون أن تقوم بـ «تمرد مؤيد للعبودية» (proslavery rebellion) (*)

فريدريك إنجلز

5 تشرين الثاني/نوفمبر 1886

(*) الإشارة إلى تمرد مالكي العبيد في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأميركية الذي أدى إلى الحرب الأهلية. [ن. برلين].

مقدمة الطبعة الألمانية الرابعة

فرضت عليّ الطبعة الرابعة أن أثبت، في شكل نهائي، قدر المستطاع كلاً من النص والحواشي. أدناه شرح موجز يبيّن كيف قمت بأداء هذه المهمة.

بعد مقارنة الطبعة الفرنسية بملاحظات ماركس المخطوطة، مرة أخرى، أخذت مقاطع جديدة عن الطبعة الفرنسية واضفتها إلى النص الألماني، وترد هذه الإضافات على الصفحة 80 (الطبعة الثالثة ص 88) والصفحات 458 – 460 (الطبعة الثالثة ص 509 – 510) والصفحات 547 – 551 (الطبعة الثالثة ص 600) والصفحات 591 – 593 (الطبعة الثالثة ص 644) والصفحة 596، الملاحظة رقم 79 (الطبعة الثالثة، ص 648)* وقد حذرت حذو الطبعتين الفرنسية والإنكليزية بإضافة الحاشية الطويلة حول عمال المناجم إلى النص (الطبعة الثالثة ص 509 – 515، الطبعة الرابعة ص 461 – 467)** أما التعديلات الطفيفة الأخرى فقد كانت ذات طابع تقني بحت.

وإلى جانب ذلك أضفت بضع ملاحظات إيضاحية، وبالتحديد حيثما بدا أن تغيّر الظروف التاريخية يقتضي ذلك. وقد حصرت هذه الملاحظات الإيضاحية بأقواس مربعة [] مذيّلة بالحرفين الأولين من اسمي أو بتوقيع الناشر (D.H)***

وفي غضون ذلك، بات لزاماً عليّ أن أقوم بمراجعة كاملة للمقتبسات العديدة بسبب صدور الطبعة الإنكليزية. وتولت إليانور، صغرى بنات ماركس، مقارنة المقتبسات مع نصوصها الأصلية لأجل الطبعة الإنكليزية، بحيث تأتي المقتبسات المأخوذة عن مصادر

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 130، 517-519، 610-513، 655-657، 660. [ن. برلين].

(**) الطبعة الألمانية الحالية، ص 519-525. [ن. برلين].

(***) اكتفينا في الطبعة الحالية بوضع أقواس مربعة [] مذيّلة بتوقيع إنجلز. [ن. برلين].

إنكليزية، وهي تؤلف الأغلبية الساحقة، في نصها الأصلي لا بصيغة ترجمة معادة من الألمانية. ولدى إعداد الطبعة الرابعة، وجدني مرغماً على الرجوع إلى هذا النص. وكشفت المقارنة عن وجود مواضع يشوبها قليل من عدم الدقة. ثمة أخطاء في الإحالة إلى أرقام الصفحات، يرجع بعضها إلى ارتكاب أخطاء عند استنساخ دفاتر المخطوطة، ويرجع بعضها الآخر إلى تراكم الأخطاء المطبعية لثلاث طبعات، وهناك قويسات للمقتبسات وتنقيط لشيء محذوف، في غير مواضعها، وهو أمر لا يمكن تلافيه حين تستنسخ مقتبسات عديدة مدونة في دفتر مقتطفات؛ وثمة ترجمة غير موفقة لكلمة ما في بعض المواقع، وهناك فقرات خاصة أخذت من دفاتر ملاحظات ماركس الباريسية القديمة التي يرجع تاريخها إلى أعوام 1843 - 1845، عندما لم يكن ماركس ملقاً بالإنكليزية، وكان يقرأ مؤلفات الاقتصاديين الإنكليز في ترجمتها الفرنسية، بحيث أدت الترجمة المضاعفة لهذه الفقرات إلى ابتعاد طفيف عن المعنى في حالة ستوارت وأور وغيرهما، حيث وجب الآن الاعتماد على النص الإنكليزي - هذا إضافة إلى حالات مماثلة من أخطاء طفيفة نشأت عن عدم الدقة والإهمال. غير أن كل من يقارن الطبعة الرابعة بالطبعات السابقة سيقنع بأن عملية التصحيح المجتهدة لم تُحدث في الكتاب أدنى تغيير يستحق الذكر. ولم يكن هناك غير مقتبس واحد لم نجد له أثراً - وهو المقتبس المأخوذ عن ريتشارد جونز (الطبعة الرابعة، ص 562، الحاشية رقم 47) (*)؛ ولعل قلم ماركس قد زلّ حين دَوّن عنوان الكتاب (**) أما سائر المقتبسات الأخرى فتحتفظ بكامل قوة حجتها، أو أنها قد تعززت بالصيغة الدقيقة الحالية. ولكن أجدني، هنا، مضطراً للعودة إلى قصة قديمة. إنني لا أعرف غير حالة واحدة أضحت فيها دقة مقتبس يورده ماركس موضع الشك. وبما أن هذه القضية استمرت حتى بعد وفاته، فلا يسعني إغفالها في هذا المجال (***)

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 625. [ن. برلين].

(**) لم يخطئ ماركس في تسجيل عنوان الكتاب بل في تدوين رقم الصفحة، وكتب ص 36 بدلاً من ص 37. [ن. ع].

(***) في عام 1891 صدر في هامبورغ كتيّب لإنجلز بعنوان: القضايا التي يثيرها برنتانو ضد ماركس بسبب تزوير مزعوم، تزوير التاريخ والوثائق. يفضح إنجلز في هذا الكتيّب هجمات التشويه المكررة ضد ماركس التي شتّها ممثلو البورجوازية، واتهموه فيها بتزوير متعمد لمقتبس من خطاب غلادستون في 16 نيسان/إبريل 1863. [ن. برلين].

في السابع من آذار/مارس 1872، ظهر على صفحات كونكورديا *Concordia* البرلينية، لسان حال اتحاد الصناعيين الألمان، مقال عُقِلَ بعنوان: «كيف يقتبس ماركس». يزعم المقال، بفيض من السخط الأخلاقي، وبلغة تفتقر إلى الدبلوماسية، أن المقتبس المأخوذ من الخطاب الذي ألقاه غلادستون حول الميزانية في 16 نيسان/إبريل 1863 (وورد في الخطاب الافتتاحي لرابطة العمال الأممية عام 1864، ونشره ماركس في المجلد الأول من رأس المال، على الصفحة 617 من الطبعة الرابعة^(*))، والصفحة 670-671 من الطبعة الثالثة) نصّ مزور، وأن التقرير المختزل (شبه الرسمي) الصادر عن هانزارد ليس فيه كلمة واحدة من العبارة التي تقول: «إن هذه الزيادة المُسَكِّرة في الثروة والنفوذ. هي مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية». يزعم المقال «أن هذه العبارة لم ترد قط في خطاب غلادستون. وإن ما يقوله غلادستون هو العكس بالضبط». ويرد بعد ذلك بحروف طباعية بارزة «إن هذه الجملة، شكلاً ومحتوى، إنما هي كذبة أقحمها ماركس». لقد تلقى ماركس هذا العدد من كونكورديا في شهر أيار/مايو التالي، ورد على الكاتب المجهول في صحيفة فولكسشتات في الأول من حزيران/يونيو. ونظراً لأن ماركس لم يستطع أن يتذكر أية صحيفة نقل عن تقريرها الإخباري نص المقتطف، فقد قصر رده على إيراد النص المقابل من مطبوعتين إنكليزيتين، ثم أورد تقرير صحيفة تايمز [43] *Times*، حيث يقول غلادستون بموجه:

«هذا هو وضع الأمور في ما يتعلق بثروات هذه البلاد. وينبغي أن أقول، من جانبي، إنني كنت سأنظر بخشية وألم إلى هذه الزيادة المُسَكِّرة في الثروة والنفوذ، لو كنت أعتقد أنها مقصورة على طبقات ميسورة الحال. وهذا لا يشمل وضع الشغيلة من السكان على الإطلاق. فالزيادة التي وصفتها والتي تستند، كما أظن، إلى بيانات دقيقة، هي زيادة مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية».

«That is the state of the case as regards the wealth of this country. I must say for one, I should look almost with apprehension and with pain upon this intoxicating augmentation of wealth and power, if it were my belief that it was confined to classes who are in easy circumstances. This takes no cognizance at all of the condition of the labouring

(*) الطبعة الألمانية الحالية، ص 680-681. [ن. برلين].

population. The augmentation I have described and which is founded, I think, upon accurate returns, is an augmentation entirely confined to classes of property.»

إذن، يقول غلادستون هنا إنه سيأسف لو كانت الأمور على هذا النحو، ثم يضيف لكنها كذلك: فهذه الزيادة المُسكرة في النفوذ والثروة تقتصر كلياً على طبقات مالكة. أما بخصوص نص هانزارد شبه الرسمي، فيمضي ماركس قائلاً: «كان السيد غلادستون، عند تلاعبه بالنص في ما بعد، مأكراً بما فيه الكفاية، فحذف هذه الفقرة التي كانت تعرّضه للشبهة قطعاً باعتبارها صادرة عن وزير للمالية. وبالمناسبة فهذه عادة مألوفة في البرلمان الإنكليزي، وليست تلفيقاً من لاسكر القميء ضد بيبيل» (*)

ويحتدم غيظ الكاتب المجهول أكثر فأكثر. فيعمد في رد نشرته كونكورديا في 4 تموز/ يوليو، إلى تنحية المصادر الثانوية جانباً، ويشير متصنعاً الرصانة إلى أن «العادة» جرت على الاستشهاد بالخطب البرلمانية وفقاً للتقارير المختزلة. ويضيف، على أية حال، أن تقرير تايمز (الذي يتضمن العبارة «المزيفة») ونص هانزارد المختزل (الذي يخلو منها) هما «متماثلان من حيث الجوهر»، وإن تقرير تايمز يحتوي هو الآخر «بالضبط نقيض العبارة سيئة الصيت التي وردت في خطاب الافتتاح». ويخفي هذا الرجل، بعناية بالغة، أن تقرير تايمز يتضمن صراحة تلك «العبارة سيئة الصيت» بلحمها ودمها، إلى جانب «النقيض» المزعوم. ورغم ذلك كله يشعر الكاتب المجهول بأنه قد وقع في الفخ، وأن لا شيء يمكن أن ينقذه غير حيلة جديدة. وهكذا رغم أن مقاله يعجّ بـ «كذب وقح» كما يَبِّنا للتوّ، ويحفل بعبارات إساءة مهذبة من قبيل «سوء النية» و «عدم الأمانة» و «الزعم الكاذب» و «ذلك الاستشهاد المُنتحل» و «الكذب الوقح» و «اقتباس مزيف كلياً» و «هذا التزييف» [44] و «مخزٍ ببساطة»، إلخ، رغم ذلك يجد أن الضرورة تقتضيه حرف الموضوع

(*) «تلفيق من لاسكر القميء ضد بيبيل» (Erfrindung des Laskerschen contra Bebel) في اجتماع مجلس الرايخشتاغ - وهو مجلس النواب الألماني - في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1871 أعلن لاسكر، وهو من نواب الحزب الوطني الليبرالي، في سجال ضد أوغست بيبيل، أنه إذا ما سؤلت للعمال الألمان أنفسهم الاقتداء بثوار كومونة باريس فإن «المواطنين الشرفاء والمالكين سيقتلونهم بالهراوات قتلاً». لكن هذا الخطيب قرر عدم نشر هذه الجملة فاستبدل عبارة «يقتلونهم بالهراوات قتلاً»، وهو ما نص عليه المحضر، بعبارة «سيوقفونهم عند حذم بما لديهم من قوة». وقد كشف بيبيل النقاب عن هذا التزوير، فبات لاسكر موضع سخرة العمال الذين لقبوه بـ لاسكر القميء، لقصر قامته. [ن. برلين].

والابتعاد إلى صعيد آخر، لذلك يَعدُّ «بأن يشرح في مقال ثان المعنى الذي نعزوه نحن (المجهول الذي لا يكذب) لمحتوى كلمات غلادستون». وكأنَّ لرأيه، على خلوّه من أية قيمة جدية، أيما علاقة بهذا الموضوع. وظهر المقال الثاني في عدد 11 تموز/يوليو على صفحات كونكورديا.

ردّة ماركس من جديد في عدد 7 آب/أغسطس من صحيفة فولكسشتات، حيث قدم تقريرين عن الفقرة المعنية، استُقيا من صحيفتي مورننغ ستار *Morning Star* ومورننغ أدفرتايزر *Morning Advertiser* الصادرتين في 17 نيسان/إبريل 1863. واستناداً إلى هذين التقريرين يقول غلادستون إنه كان سينظر بخشية.. إلخ، إلى هذه الزيادة المُسكرة في الثروة والنفوذ، لو أنه كان يعتقد أن ذلك يقتصر على «الطبقات الميسورة»، غير أن هذه الزيادة هي في الواقع «مقصورة كلياً على طبقات تتمتع بالملكية». إذن يورد هذان التقريران، كلمة كلمة، الفقرة التي يُزعم أنها «أقحمت كذباً». كما أن ماركس أثبت مرة أخرى بالمقارنة بين نصّي تايمز وهانزارد، أن هذه العبارة التي نشرتها الصحف الثلاث تتطابق بالنص، علماً أن هذه الصحف صدرت صباح اليوم التالي بصورة مستقلة بعضها عن بعض، مما يبرهن أنها وردت فعلاً في خطاب غلادستون، رغم عدم وجودها في تقرير هانزارد، الذي جرت مراجعته حسب «العادة» المألوفة، وأن غلادستون، بتعبير ماركس نفسه «قد ألبسها طاقة إخفاء في ما بعد». وفي الختام أعلن ماركس أن ليس لديه متسع من الوقت لاستئناف النقاش مع الكاتب المجهول. ويبدو أن هذا الأخير أخذ كفايته هو أيضاً، وعلى أية حال فإن ماركس لم يتلقَّ أي أعداد أخرى من صحيفة كونكورديا.

بعد ذلك بدا أن القضية قد ماتت ووريت التراب. والحق، تناهت إلينا مرة أو مرتين، عبر أناس على احتكاك بجامعة كمبريدج، إشاعات غامضة عن جريمة أدبية رهيبية يُزعم أن ماركس قد ارتكبها في رأس المال، ورغم كل التحريات لم نعرف شيئاً ملموساً عن الموضوع أكثر من ذلك. بعدها، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1883، أي عقب وفاة ماركس بشمانية أشهر، ظهر على صفحات تايمز رسالة تحمل شعار كلية ترينيتي - كمبريدج، ومذيلة بتوقيع سيدلي تايلور يلقي فيها هذا الرجل القميء، الذي يزج نفسه في أكثر شؤون التعاونيات اعتدالاً، ويغتنم هذه الفرصة أو تلك بأعذار واهية، يلقي الضوء لا على إشاعات كمبريدج المبهمة، وحسب، بل يطلعنا على أسرار كاتب الكونكورديا الغُفْل. يقول رجل كلية ترينيتي القميء

«وأغرب ما في القضية أن يكون من نصيب البروفيسور برنتانو (وكان في حينه في جامعة بريسلاو، أما الآن ففي جامعة ستراسبورغ) أن يفضح... سوء النية الذي أُملى، كما هو ظاهر، تزيف المقتطف المأخوذ عن خطبة السيد غلادستون في الخطاب [الافتتاحي]»^(*) وتعدّر على السيد كارل ماركس الدفاع عن نص مقتبسه تحت وقع الطعنات المميتة (deadly shifts) التي وجهها السيد برنتانو في هجماته البارعة، فعمد إلى الزعم بأن غلادستون «تلاعب» بنص خطابه المنشور في صحيفة تايمز في 17 نيسان/إبريل 1863 قبل صدوره في تقرير هانزارد بغية «حذف» مقطع كان من شأنه أن «يلحق الشبهة» بوزير المالية الإنكليزي. وعندما بيّن برنتانو بمقارنة النصّين بالتفصيل، أن تقرير تايمز وتقرير هانزارد يتفقان تماماً على استبعاد المعنى الذي ألصق بكلمات السيد غلادستون بإيراد جملة معزولة ببراعة، انسحب ماركس من المبارزة متذرعاً بـ ضيق الوقت.

إذن فهذا لبّ القضية! وعلى هذا النحو المجيد دخلت حملة السيد برنتانو الغفل في كونكورديا خيال كمبريدج الإنتاجي المشبع بالتعاون. وها هو ذا برنتانو يقف في أرض المعركة منتشفاً سيفه^(**)، ليكرّ في «هجمات بارعة»، على هذا القديس جورج خادم اتحاد الصناعيين الألمان، بينما يتمرّع ماركس، هذا التنين الشيطاني، على الأرض وقد أصيب بـ «طعنات مميتة» معانياً سكرات الموت بين قدمي برنتانو. غير أن مشهد المعركة الأريوسطي^(***) برّمته لم يكن غير ستار لإخفاء هزائم قديسنا جورج. فليس ثمة، هنا، أي ذكر لـ «كذبة مدسوسة» أو «تزوير» بل حديث عن «نص عُزل عن السياق ببراعة» (craftily isolated quotation). وهكذا تغيرت القضية كلها؛ ويعرف القديس جورج وتابعه من كمبريدج السبب جيداً.

نشرت إيليانور ماركس رداً في صحيفة توداي Today شباط/فبراير 1884 بعد أن

(*) المقصود خطاب ماركس في افتتاح اجتماع رابطة العمال الأممية حيث استشهد فيه بفقرة من خطاب غلادستون. [ن. ع].

(**) هنا، يحوّر إنجلز كلمات الجبان الدعيّ فالستاف الذي يحكي كيف بارز وحده خمسين رجلاً (في مسرحية شكسبير: الملك هنري الرابع، الجزء الأول، الفصل الثاني، المشهد الرابع). [ن. برلين].

(***) نسبة إلى الشاعر والكاتب المسرحي الإيطالي: أريوسطو Ariosto (1474 – 1553). [ن. ع].

رفضت تايمز نشره، وركزت السجال، مرة أخرى، حول قضية الخلاف وحده: هل «أقحم» ماركس تلك العبارة «زوراً» أم لا؟ على ذلك أجاب السيد سيدلي تايلور بأنه يرى أن:

«معرفة هل عبارة معينة قد وردت في خطاب غلادستون أم لم ترد» إنما هي قضية ذات أهمية ثانوية تماماً في الخصومة بين برنتانو وماركس، «بالمقارنة مع قضية هل نص المقتطف موضوع الخلاف قد أورد بقصد التعبير عن معنى قول غلادستون أم بقصد تشويهه».

ويقرّ بعد ذلك أن تقرير صحيفة «تايمز» يحتوي، في الواقع، على «تناقض لفظي»، ولكن، ولكن^(*) إذا جرى تأويل النص بصورة صائبة، أي بالمعنى الليبرالي الغلادستوني، فإنه يُفصح عما أراد السيد غلادستون قوله. (توداي، آذار/مارس 1884). ولعل أكثر ما يبعث على الضحك في هذه القضية أن صاحبنا القميء من كمبريدج يصّر الآن على أن يستشهد بنص الخطاب، ولكن ليس من تقرير هانزارد، كما جرت «العادة» حسب رأي برنتانو القُفْل، بل من تقرير تايمز الذي وصمه ذلك البرنتانو نفسه بأنه «ملفّق حتماً». ومن الطبيعي أن يصفه هكذا، ما دامت العبارة المغيظة تنقص نص هانزارد.

[46] ولم تجد إليانور ماركس (في العدد نفسه من توداي) مشقة في تبديد هذه الحجج في الهواء. وعليه إذا كان السيد تايلور قد قرأ مساجلة عام 1872، فإنه لا يتهم ماركس الآن بـ «الإقحام زوراً» فحسب بل بالحذف «زوراً»، أو أنه لم يقرأ المساجلة، وعندها كان عليه أن يلتزم الصمت. ومن المؤكد في كلا الحالين، أنه لم يجرؤ قط على دعم اتهام صديقه برنتانو لماركس بإقحام إضافة «مزورة». على العكس، فماركس متهم الآن بأنه قد أسقط جملة هامة بدل أن يكون قد أقحمها زوراً. غير أن هذه الجملة ذاتها ترد في الصفحة الخامسة من خطاب الافتتاح قبل بضعة أسطر من «الإضافة المزورة» المزعومة. أما بشأن «التناقض» في خطاب غلادستون، أفليس ماركس نفسه هو الوحيد الذي أشار في رأس المال (ص 618، هامش 105، الطبعة الثالثة ص 672 [الطبعة الرابعة ص 611 هامش 1]) إلى «التناقضات الصارخة التي تتكرر في خطابي غلادستون عن الميزانية في عامي 1863 و1864»؟ بيد أن ماركس لا يفترض، حسب موضه (à la) سيدلي تايلور، أن سبب هذه التناقضات مشاعر ليبرالية تنزع لإرضاء الآخرين. وتوجز

(*) مكررة للسخرية. [ن. ع.].

إليانور ماركس الأمر في خاتمة ردها على النحو التالي: «إن ماركس لم يحذف أي مقتطف يستحق الاستشهاد، ولم يُقحم أي شيء «زوراً» بل أحياناً، أنقذ من النسيان، جملة خاصة من إحدى خطب غلادستون، جملة تفوّه بها غلادستون دون شك، إلا أنها أخذت طريقها خارج تقرير هانزارد، بطريقة أو بأخرى».

ويبدو أن السيد سيدلي تايلور قد نال بذلك كفايته هو الآخر، وأكث دسيمة أساتذة الجامعة التي حاكوا خيوطها طوال عقدين وعلى امتداد بلدين كبيرين، آلت إلى نتيجة واحدة وهي أنه ما من أحد تجرأ، منذ ذلك الحين، على التعريض بأمانة ماركس الأدبية، ولا ريب في أن السيد تايلور لم يعد، منذئذ، ليثق كثيراً بالبلاغات الحربية التي يصدرها السيد برنتانو عن معاركه الأدبية، مثلما أن السيد برنتانو لم يعد يثق بالعصمة البابوية لتقارير هانزارد.

فريدريك إنجلز

لندن 25 حزيران/يونيو 1890

الجزء الأول

السلعة والنقد

الفصل الأول

السلعة

أولاً - عاملاً السلعة: القيمة الاستعمالية أو القيمة (جوهر القيمة، ومقدار القيمة)

تبدو ثروة المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي وكأنها «تكُدُس هائل من السلع»⁽¹⁾، والسلعة المفردة هي الشكل الأولي لهذه الثروة. وعليه لا بدّ لبحثنا من أن ينطلق من تحليل السلعة.

إن السلعة هي، في المقام الأول، موضوع خارجي، شيء يلبي، بخصائصه، حاجات بشرية من هذا النوع أو ذاك. ولا تتغير طبيعة هذه الحاجات من الأمر شيئاً، سواء صدرت عن المعدة أم عن الخيال⁽²⁾ كما لا يهمنا، هنا، كيف يلبي الشيء هذه

(1) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 3.
(K. Marx, Zur Kritik der Politischen Ökonomie, Berlin, 1859, p. 3).

(2) «الرغبة تنطوي على الحاجة؛ إنها شهوة الروح، وهي طبيعة كالجوع للبدن. فأغلب (الأشياء) تستمد قيمتها من كونها تلبي حاجات الروح»، (نيكولاس باربون، أطروحة حول مك النقد الجديد بوزن أقل، ردّاً على تأملات السيد لوك، إلخ، لندن، 1696، ص 2-3).
(Nicholas Barbon, A Discourse Concerning Coining The New Money Lighter. In Answer to Mr. Locke's Considerations etc., London, 1696, p. 2-3).

الحاجات، سواء بصورة مباشرة إذا كان الشيء وسيلة عيش، أو عن طريق غير مباشر إذا كان الشيء وسيلة إنتاج.

ويمكن النظر إلى كل شيء نافع، كالحديد والورق، إلخ، من وجهة نظر مزدوجة، من حيث النوعية ومن حيث الكمية. ذلك أن كل شيء يضم مزيجاً من خصائص عديدة، ويمكن، لذلك، أن يكون نافعاً من جوانب شتى. واكتشاف هذه الجوانب المختلفة وبالتالي السبل المختلفة لاستعمال الأشياء هو من مهام التاريخ⁽³⁾ كذلك حال اكتشاف معايير القياس، المُعترف بها اجتماعياً، والتي تُقاس بها كميات هذه الأشياء النافعة. إن تنوع هذه المعايير يعود جزئياً إلى تنوع طبيعة الأشياء المُراد قياسها، ويعود جزئياً إلى العُرف.

إن منفعة شيء من الأشياء تجعل منه قيمة استعمالية⁽⁴⁾ بيد أن هذه المنفعة ليست معلقة في الهواء. إنها محدّدة بالخصائص المادية للسلعة، ولا وجود لها بمعزل عن جسد هذه السلعة عينها. وعليه فإن جسد سلعة ما، كالحديد والقمح، والماس، إلخ، يؤلف قيمة استعمالية، أي شيئاً مفيداً. وهذا الطابع الذي يتسم به جسد السلعة مستقل عن كثرة أو قلة العمل الذي ينفقه الإنسان للاستحواذ على صفاتها النافعة. وعندما نتناول القيمة الاستعمالية، نفترض، دوماً، أننا نتعامل مع كميات محدّدة، مثل دزينة من الساعات، وباردات من نسيج الكتان، وأطنان من الحديد، إلخ. وتملأنا القيم الاستعمالية للسلع

(3) «تتمتع الأشياء بميزة ذاتية vertue» (وهذه عند باريون هي التسمية الخاصة للقيمة الاستعمالية) «تظل هي ذاتها في كل مكان شأن جاذبية حجر المغناطيس للحديد» (ص 6 من المرجع السابق). إن خاصية المغناطيس في جذب الحديد لم تصبح نافعة إلا بعد اكتشاف قطبي المغناطيس بواسطة هذه الخاصية.

(4) «تكمن القيمة (Worth) الطبيعية لأي شيء في قدرته على تلبية ضرورات وخدمة راحة الحياة البشرية» (جون لوك، بعض التأملات حول عواقب تخفيض الفائدة، 1691، المؤلفات الكاملة، لندن، 1777، المجلد الثاني، ص 28).

(John Locke, *Some Considerations on the Consequences of the Lowering of Interest*, 1691, London, 1777 in Works Edit, Vol. II, p. 28). وغالباً ما نجد عند المؤلفين الإنكليز في القرن السابع عشر كلمة «Worth» (إستحقاق)، للتعبير عن القيمة الاستعمالية، وكلمة «قيمة» (Value) للتعبير عن القيمة التبادلية. وهذا ينسجم تماماً مع روح لغة تفضل استخدام مفردة جرمانية للتعبير عن الشيء الفعلي، ومفردة رومانية للتعبير عن انعكاس ذلك الشيء في الذهن.

بمادة لفرع قائم بذاته من فروع المعرفة، هو المعرفة التجارية بالسلع⁽⁵⁾ إن القيمة الاستعمالية لا تتحقق إلا بالاستعمال أو الاستهلاك. والقيم الاستعمالية تؤلف المحتوى المادي للثروة، أيًا كان شكلها الاجتماعي. وفي شكل المجتمع الذي نشعر توأ بمعانيته، تشكّل القيمة الاستعمالية الحامل المادي (Träger)^(*) للقيمة التبادلية.

تبدو القيمة التبادلية، للوهلة الأولى، على أنها علاقة كمية، أي النسبة التي يتم بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع معيّن بقيم استعمالية من نوع آخر⁽⁶⁾، أي بمثابة علاقة تتغير دون انقطاع بتغير الزمان والمكان. لذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً تماماً، وبالتالي فإن الحديث عنها باعتبارها قيمة ذاتية (valeur intrinsèque)، أي [51] القول بأن القيمة التبادلية داخلية، كامنة في السلع، يبدو من قبيل تناقض في التعريف (contradictio in adjecto)⁽⁷⁾ دعونا ننظر إلى المسألة عن كثب.

إن سلعة معيّنّة، ولتكن كوارتر^(**) من القمح، تُبادل بـ (س) من الدهان، و (ص) من الحرير، و (ز) من الذهب، إلخ، باختصار تُبادل بأصناف أخرى من السلع وفق نسب متباينة جداً. وعليه فإن للقمح عدداً كبيراً من القيم التبادلية، عوضاً عن قيمة تبادلية واحدة. ولما كان كلٌّ من (س) من الدهان، و (ص) من الحرير، و (ز) من الذهب، يمثل القيمة التبادلية لكوارتر من القمح، فإن أيّاً من هذه السلع قابل للحلول محل الآخر، أي أنها متساوية المقادير بوصفها قيماً تبادلية. يترتب على ذلك ما يلي: أولاً - إن القيم التبادلية الصحيحة لسلعة معيّنّة تعبر عن شيء متساوٍ. ثانياً - إن القيمة التبادلية

(5) يسود في المجتمع البورجوازي وهمٌ حقوقي (Fictio Juris) مفاده أن كل فرد، بوصفه شارباً لسلعة، يمتلك معرفة موسوعية بالسلع.

(*) في النص الإنكليزي ورد تعبير: مستودع مادي أو وهاء مادي، وفي النص الفرنسي تعبير: دعائم مادية. [ن. ع].

(6) تكمن القيمة في علاقة التبادل القائمة بين شيء معيّن وشيء آخر، بين كمية من منتج معيّن، وكمية من منتج آخر. (لو ترون، في المنفعة الاجتماعية... الفيزيوقراطيون، طبعة دير، باريس، 1846، ص 889).

(Le Trosne, De L'Intérêt Social, [in] Physiocrates, Éd. Daire, [T. XII], Paris, 1846, p. 889).

(7) «لا يمكن لشيء أن يمتلك قيمة ذاتية»، (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 6). أو كما يقول بتلر: «قيمة الشيء تساوي بالضبط ما يجلبه هذا الشيء» [مقتبس من ملحمة صامويل بتلر: هوديراس، الجزء الثاني، النشيد الأول. ن. برلين].

(**) وحدة وزن تساوي 28 باوناً (في بريطانيا)، و25 باوناً (في الولايات المتحدة). [ن. ع].

بوجه عام ليست سوى نمط من التعبير، أو «شكل تجلي الظاهرة»، مضمون تحتويه السلعة ولكنه مع ذلك متميّز عنها.

لنأخذ أيضاً سلعتين كالقمح والحديد مثلاً. إن علاقة التبادل بين الاثنين، مهما كانت هذه العلاقة، يمكن التعبير عنها بمُعَادلة تتساوى فيها كمية معيّنة من القمح مع كمية معيّنة من الحديد، مثل: كوارتر قمح = ص كغم حديد. ما الذي تعنيه هذه المُعَادلة؟ تعني أنه يوجد في هذين الشيئين المختلفين، في كوارتر القمح وص كغم حديد، كمية متساوية من شيء مشترك. لذلك لا بد للاثنين أن يكونا مساويين لشيء ثالث، هو، في ذاته ولذاته، لا هذا ولا ذاك. كما ينبغي لكل واحد من هذين الاثنين، ما دام هو قيمة تبادلية، أن يكون قابلاً للتحويل إلى هذا الثالث.

ثمة مثال بسيط من الهندسة كفيل بتوضيح الأمر. فلقياس ومقارنة مساحات الأشكال الهندسية المضلعة نقوم بتقسيمها إلى مثلثات. إلّا أن مساحة المثلث نفسه تجد تعبيرها في شيء يختلف كلياً عن شكله المرئي، هو نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع. وعلى غرار ذلك لا بد للقيم التبادلية للسلع من أن تكون قابلة للتحويل إلى شيء مشترك فيها جميعاً، شيء تمثل فيه هذه القيم بهذا القدر أو ذاك.

ولا يمكن لهذا «الشيء» المشترك أن يكون خاصية هندسية أو كيميائية أو أي خاصية طبيعية أخرى من خواص السلع. فهذه الخواص الجسدية لا تسترعي اهتمامنا إلّا بقدر ما تضيف المنفعة على السلع، أي تجعل منها قيماً استعمالية. غير أن علاقة التبادل بين السلع فعل يتميز بداهة، بالتجريد عن القيمة الاستعمالية. فضمن هذه العلاقة تكون أي قيمة استعمالية بنفس جودة أي قيمة استعمالية أخرى، شرط أن تكون متوافرة بكمية كافية. أو كما يقول الشيخ باربون:

«إن نوعاً من متتوج ما هو بنفس جودة متتوج آخر، إذا كان المتتوجان يمتلكان نفس القيمة ولا يوجد أي فرق أو اختلاف بين أشياء ذات قيمة متساوية.. [إن ما يعادل مئة جنيه من الرصاص أو الحديد يساوي في القيمة ما يعادل مئة جنيه من الفضة والذهب]»^{(8)*}

إن السلع، بوصفها قيماً استعمالية، هي ذات نوعية مختلفة، وبوصفها قيماً تبادلية فهي ليست غير كميات مختلفة، وبالتالي لا تضم ذرة من القيمة الاستعمالية.

(8) ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 53 وص 7.

«One sort of waves are as good as another, if the value be equal. There is no difference or distinction in things of equal value... One hundred pounds worth of lead or iron, is of as great a value as one hundred pounds worth of silver and gold.» [ن.ع].

(*) العبارة بين قوسين مربعين وردت في الهامش وليس في المتن. [ن.ع].

ولو صرفنا النظر عن القيمة الاستعمالية للسلع، لما تبقي في أجساد السلع غير خاصية واحدة مشتركة ألا وهي كونها منتوجات عمل. ولكن منتوج العمل هذا، نفسه، يتعرض للتغيير على أيدينا. فلو جرّدناه من قيمته الاستعمالية، فإننا نكون قد جرّدناه، في الوقت نفسه، من العناصر والأشكال المادية التي تجعل من المنتوج قيمة استعمالية، ولا يعود بوسعنا أن نرى فيه طاولة أو منزلاً أو غزولاً أو أي شيء نافع آخر. فتزول بذلك مكوناته الحسية. ولا يعود بالوسع، أيضاً، اعتباره منتوج عمل النجار والبناء والغازل، أو أي صنف آخر محدد من أصناف العمل المنتج. فإلى جانب إقصاء الصفات النافعة التي تمتلكها المنتوجات، قمنا بإقصاء الطابع النافع لمختلف أصناف العمل المتجسدة في المنتوجات، وبذلك استبعدنا الأشكال الملموسة لذلك العمل، ولم يبق من شيء سوى ما هو مشترك في كل المنتوجات، وقد اختزلت جميعاً إلى نمط واحد من العمل البشري هو العمل البشري المجرد.

دعونا ننعم النظر في بقايا كل واحدة من منتوجات العمل هذه [بعد إقصاء الخواص النافعة والأشكال الملموسة للعمل عنها] (*) إنها لا تحتوي إلا على موضوع مشترك أشبه بالشبح، أي مجرد شيئية عمل بشري متجانس، مجرد قوة عمل مبذولة بصرف النظر عن الشكل الذي بُذلت فيه. ولم تعد هذه الأشياء تعبّر الآن عن شيء سوى أن قوة عمل بشري قد بُذلت في إنتاجها، وأن ثمة عملاً بشرياً متراكماً فيها. وعند النظر إليها كبلورات لهذا الجوهر الاجتماعي المشترك فإنها تؤلف: قيماً، أي قيماً لسلع.

[53] لقد رأينا أن القيمة التبادلية للسلع تظهر للعيان، في علاقة التبادل، كشيء مستقل تماماً عن قيمها الاستعمالية. ولكن إذا جرّدنا المنتوجات فعلاً من قيمتها الاستعمالية، فلن يتبقى منها سوى القيمة التي حددناها آنفاً. لذا فإن الجوهر المشترك الذي يظهر للعيان في القيمة التبادلية للسلع، حينما يجري تبادلها، إنما هو قيمة هذه السلع. وستبين بحوثنا، لاحقاً، أن القيمة التبادلية هي الأسلوب الضروري للتعبير عن قيمة السلعة والشكل الضروري لتجلي هذه القيمة؛ وعلى أي حال، يتوجب علينا، في الوقت الحاضر، تأمل طبيعة القيمة بمعزل عن هذا الشكل.

إذن، ليس لقيمة استعمالية ما أو شيء نافع ما، من قيمة إلا لأن ثمة عملاً بشرياً مجرداً قد تشيأ أو تجسد فيها. والآن كيف نقيس مقدار قيمتها؟ من الواضح أننا نقيسها بكمية «الجوهر الخالق - للقيمة»، بكمية العمل الذي يحتويه الشيء النافع. ولكن كمية

(*) الإضافة من عندنا لإيضاح النص. [ن. ع.]

العمل تُقاس بمدته، ووقت العمل، بدوره، يجد قياسه بأجزاء الزمن كالأسابيع والأيام والساعات.

وقد يتبادر إلى الذهن أنه إذا كانت قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المُنفقة في إنتاجها، فإن الشغل الخامل والأقل براعة سوف ينتج سلعةً أكثر قيمة، لأنه يحتاج في إنتاجها إلى وقت أطول. كلاً، فالعمل الذي يؤلف جوهر القيم، هو عمل بشري متجانس، هو إنفاق لقوة عمل متماثلة واحدة. إن قوة العمل الكلية للمجتمع، التي تجسد في مجموع قيم عالم السلع، تُعدّ هنا قوة عمل بشرية واحدة متجانسة، رغم أنها تتألف من قوى عمل فردية لا تُحصى. وإن كل قوة عمل فردية تُعتبر مساوية لأي قوة عمل فردية أخرى، وذلك بقدر ما تمتلك طابع قوة عمل اجتماعية وسطية، وتفعل فعلها كقوة عمل اجتماعية وسطية، يعني أن الوقت الذي يلزمها لإنتاج سلعة ما لا يزيد عن المعدل الوسطي، أي لا يزيد عن وقت العمل الضروري اجتماعياً. إن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما في ظل شروط الإنتاج الاعتيادية وبدرجة وسطية من المهارة وشدة العمل، السائدة في حينه. ولعل إدخال أنوال النسيج الآلية إلى إنكلترا قد خفض إلى النصف العمل اللازم لتحويل كمية معينة من الخيوط إلى قماش. أما الحائك اليدوي الإنكليزي، فقد ظل، كالسابق، بحاجة إلى الوقت نفسه، ولكن، لكل هذه الأسباب، أصبح نتاج ساعة من عمله لا يمثل، بعد هذا التحول، سوى نصف ساعة من العمل الاجتماعي، وهبطت قيمته، بالتالي، إلى نصف القيمة السابقة.

[54] إذن فما يحدّد مقدار قيمة أي سلعة، يتمثل بكمية العمل الضروري اجتماعياً، أو وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها⁽⁹⁾ وبهذا الخصوص فإن كل سلعة مفردة تُعتبر

(9) حاشية للطبعة الثانية:

«The value of them (the necessities of life) when they are exchanged the one for another, is regulated by the quantity of labour necessarily required, and commonly taken in producing them.»

«إن قيمة هذه الأشياء (ضروريات الحياة) تتحدد، حين تجري مبادلتها لقاء بعضها بعضاً، بكمية العمل اللازم والضروري والمُنفق، عادة، في إنتاجها»، (بعض الأفكار حول فائدة النقد بوجه عام، وبالأخص في الأموال العامة، إلخ، لندن، ص 36. *Some Thoughts on the Interest of Money in General, and Particularly in the Publick Funds. & c, London, p. 36*).

إن هذا الكتاب القيم، مجهول المؤلف، الذي وُضع أواخر القرن الماضي لا يحمل أي تاريخ، ولكن حسبما يتضح من مضمونه أنه صدر في عهد جورج الثاني بين عامي 1739 و1740.

نموذجاً وسطياً لصنفها⁽¹⁰⁾ وعليه فالسلع التي تتضمن كميات متساوية من العمل، أو التي يمكن إنتاجها في مدة متساوية، تمتلك نفس المقدار من القيمة. وتتناسب قيمة سلعة معينة مع قيمة أي سلعة أخرى، كتناسب وقت العمل الضروري لإنتاج هذه السلعة المعينة مع وقت العمل الضروري لإنتاج الأخرى. «فجميع السلع، كقيم، ليست سوى مقادير معينة من وقت عمل متبلور»⁽¹¹⁾

وبديهي أن مقدار قيمة السلعة يظل ثابتاً إذا بقي وقت العمل اللازم لإنتاجها ثابتاً. بيد أن هذا الأخير يتغير بتغير إنتاجية العمل، وإنتاجية العمل تتوقف بدورها على ظروف شتى من بينها المقدار الوسطي لمهارة العمال، ومستوى تطور العلم، ودرجة تطبيقه التكنولوجي، والتنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، وحجم وسائل الإنتاج وطاقاتها، والظروف الطبيعية. ففي المواسم الجيدة، مثلاً، تتجسد الكمية الواحدة من العمل في 8 بوشل^(*) من القمح، وفي المواسم السيئة تتجسد نفس هذه الكمية من العمل في 4 بوشل. وتستطيع نفس كمية العمل أن تستخرج مقداراً من المعدن في المناجم الغنية أكبر منه في المناجم الفقيرة. كما أن قطع الماس نادراً ما تظهر على سطح القشرة الأرضية، لذلك فإن العثور عليها يتطلب، كمعدل وسطي، قدراً كبيراً من وقت العمل، مما يحتم تبلور عمل كثير في قطعة صغيرة الحجم من الماس. ويشك جاكوب^(**) في أن الذهب قد بيع بقيمته الكاملة في يوم من الأيام. وينطبق هذا بدرجة أكبر على الماس. واستناداً [55] إلى ما يقول إيشفيغ، فإن مجموع ما أنتجته مناجم الماس البرازيلية، خلال ثمانين عاماً، لم يحقق حتى نهاية عام 1823 ثَمَنَ ما أنتجته مزارع السكر والبن، وسطياً، خلال عام ونصف العام، في ذلك البلد، رغم أن الماس يكلف عملاً أكبر بكثير ويمثل، لذلك، قيمة أكبر. أما في المناجم الغنية، فإن نفس كمية العمل تتجسد في مقدار أكبر من

(10) «إن جميع المنتجات التي هي من صنف واحد تؤلف كتلة واحدة يتحدد ثمنها بشكل عام، دونما اعتبار للظروف الخاصة» (لو ترون Le Trosne، المرجع المذكور نفسه، ص 893).

(11) كارل ماركس، المرجع المذكور نفسه، ص 6.

(*) البوشل مكيال للحبوب، إلخ، يساوي 8 غالونات. [ن.ع].

(**) وليم جاكوب، بحث تاريخي حول إنتاج واستهلاك المعادن الثمينة، لندن، 1831.

(William Jacob, *An historical inquiry into the production and consumption of the precious metals*, London, 1831). [ن. برلين].

الماس، ولذلك تتدنى قيمته. ولو أفلح المرء، في تحويل الفحم إلى ماس، ببذل قليل من العمل، فقد تهبط قيمة هذا الماس دون قيمة الحجارة. ويمكن القول، بوجه عام، إنه كلما نمت القدرة الإنتاجية للعمل، قصر وقت العمل اللازم لإنتاج مادة ما، وتقلصت كتلة العمل المتجسدة فيها، وتدنّت قيمتها، وبالعكس ذلك كلما هبطت القدرة الإنتاجية للعمل، ازداد وقت العمل اللازم لإنتاج المادة، وكبرت قيمتها. يترتب على ذلك أن قيمة سلعة ما تتناسب عكسياً مع القدرة الإنتاجية للعمل وطردياً مع كمية العمل المتجسد فيها(*)

ويمكن للشئ أن يكون قيمة استعمالية دون أن يمتلك قيمة. هذا حين يكون الشئ نافعا للإنسان من دون أن يكون ناتجاً عن عمل كالهواء، والتربة العذراء والمراعي الطبيعية، والغابات البرية، إلخ. ويمكن للشئ النافع أن يكون نتاج عمل بشري، من دون أن يصبح سلعة. فالذي يُشبع حاجاته الخاصة مباشرة بنتاج عمله يخلق، بالفعل، قيمة استعمالية، ولكنه لا يخلق سلعة بالمرّة. ولكي ينتج سلعة يتعين عليه أن لا ينتج قيمة استعمالية وحسب، بل قيمة استعمالية للآخرين، قيمة استعمالية اجتماعية. [ولكن ليس للآخرين وحسب. ففي القرون الوسطى كان الفلاح ينتج ضريبة القمح، المفروضة عليه، للسيد الإقطاعي وضريبة العُشر لقسّ الأبرشية، ولكن لا قمح الضريبة ولا قمح العُشر كان يغدو سلعة لمجرد أنه أنتج لأجل آخرين. فلكي يصبح المنتج سلعة يتعين أن ينتقل إلى الطرف الذي سيستخدمه كقيمة استعمالية، عن طريق التبادل]^(11a) وأخيراً ما من شيء يمكن أن يكون قيمة ما لم يكن مادة نافعة للاستعمال. فإذا كان عديم النفع، فإن العمل الذي يحتويه عديم النفع بالمثل، ولا يُعتبر عملاً، ولذلك لا يخلق أي قيمة.

(*) ورد في الطبعة الأولى: «نعرف الآن جوهر القيمة. إنه العمل. ونعرف قياس مقداها، إنه وقت العمل. بقي أن نحلل شكل القيمة، الشكل الذي تتلبسه القيمة التبادلية. ولا بد من تدقيق كل التعريفات القائمة على نحو أفضل». [ن. برلين].

(11a) [حاشية للطبعة الألمانية الرابعة: قمت بإدراج هذه الفقرة في النص بين قوسين لأن خلوه منها يعطي انطباعاً خاطئاً مفاده أن ماركس يعتبر كل منتج يستهلكه شخص آخر غير منتجه بمثابة سلعة. ف. إنجلز].

[56] ثانياً - الطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلعة

في البدء، تبذت لنا السلعة على أنها مركّب ثنائي: قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. واتضح لنا، بعد ذلك، أن العمل، يتمتع هو الآخر، بنفس الطبيعة المزدوجة؛ فما أن يتم التعبير عن هذا العمل بواسطة القيمة حتى لا يعود مالكاً لنفس الخصائص التي كان يملكها بوصفه خالقاً للقيمة الاستعمالية. لقد كنت أول من كشف عن هذه الطبيعة المزدوجة للعمل المتجسد في السلع، وأول من درسها بصورة نقدية⁽¹²⁾ وبما أن هذه النقطة هي المحور الذي يركز عليه أي استيعاب واضح للاقتصاد السياسي يتوجب علينا تسليط المزيد من الضوء عليها.

لنأخذ سلعتين، معطفاً و10 ياردات من القماش، على سبيل المثال، ولنفترض أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية، بحيث إذا كانت 10 ياردات من القماش = س، فإن المعطف = 2 س.

إن المعطف قيمة استعمالية تلبي حاجة محدّدة، ووجوده ناجم عن نوع خاص من النشاط المنتج الذي تحدّد طبيعته بغايته وأسلوب تنفيذه، وموضوعه ووسائله ونتيجته. ونطلق على هذا العمل، الذي تتجلى منفعة بالقيمة الاستعمالية لمنتوجه، أو أن نتاجه هو قيمة استعمالية، نطلق باختصار صفة العمل النافع. ومن هذه الزاوية، لا نأخذ في الاعتبار دائماً سوى مردوده النافع.

ومثلما أن المعطف والقماش قيمتان استعماليتان تختلفان من حيث النوع، كذلك يختلف العمالان اللذان ينتجان هاتين السلعتين اختلافاً نوعياً، وهما الخياطة والحياكة. ولو لم يكن هذان الشيئان مختلفين في النوع، ولو لم يكونا نتاج عمليين نافعين متباينين نوعياً، لما أمكن أن يتقابلا مقابلة السلع. فالمعطف لا يُبادل بمعطف، وقيمة استعمالية معيّنة لا تُبادل بقيمة استعمالية من النوع نفسه.

ومقابل المجموع الكلي للقيم الاستعمالية، أي أجساد السلع المختلفة، هناك مجموع كلي يطابقها من مختلف ضروب العمل النافع المصنّفة إلى أجناس وأنواع وأصناف وفصائل، ومراتب، التي تنتمي إليها في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل. إن تقسيم العمل

(12) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 12-13، وما بعدهما.

هذا شرط ضروري لإنتاج السلع، ولكن لا يترتب على ذلك، بالمقابل، أن إنتاج السلع شرط ضروري لتقسيم العمل. فقد كان هناك تقسيم اجتماعي للعمل في المجتمع الهندي البدائي من دون أن تتحول المنتجات إلى سلع. أو لنأخذ مثلاً أقرب. ففي كل مصنع يُقسَّم العمل وفقاً لنظام معيّن، إلا أن هذا التقسيم لا ينشأ نتيجة قيام العمال بتبادل [57] منتجاتهم الفردية. فالمنتجات لا تتواجه بوصفها سلعاً، إزاء بعضها بعضاً، إلا إذا كانت ناتجة عن أصناف مختلفة من العمل، أصناف خاصة ومستقلة بعضها عن بعض.

الخلاصة: يتضح أن كل قيمة استعمالية، لسلعة من السلع، تحوي نشاطاً إنتاجياً هادفاً من نوع محدد، أي عملاً نافعاً. ولا يمكن للقيم الاستعمالية أن تواجه بعضها بعضاً كسلع إذا كان العمل النافع المتجسد في كل واحدة منها غير مختلف عن الآخر اختلافاً نوعياً. وفي المجتمع الذي تتخذ فيه المنتجات، بوجه عام، شكل سلع، أي المجتمع الذي يتألف من منتجي سلع، تتطور هذه الفوارق النوعية بين الأشكال النافعة للعمل الذي يؤديه، بصورة مستقلة، منتجون أفراد كلٍّ لحسابه الخاص، تتطور إلى نظام متشعب، إلى تقسيم اجتماعي للعمل.

سواء كان الخياط أو زبونه هو الذي يرتدي المعطف فالأمر سيان. فهو يؤدي وظيفته، في الحالتين، كقيمة استعمالية. ولا تتغير العلاقة، في ذاتها ولذاتها، بين المعطف والعمل الذي أنتجه بفعل الظروف التي تجعل من الخياطة مهنة خاصة، وفرعاً مستقلاً من فروع التقسيم الاجتماعي للعمل. فحيثما اضطرت الجنس البشري إلى ارتداء الثياب، دأب الناس على صنع الملابس على مدى آلاف السنين دون أن يتحول أي إنسان منهم إلى خياط. غير أن المعطف والقماش، شأن أي عنصر آخر من الثروة المادية، لا تصنعه الطبيعة من تلقاء ذاتها، ولا بدّ أن يكون، على الدوام، ثمرة نشاط إنتاجي متخصص وهادف، نشاط يقوم بتطوير مواد معيَّنة متوافرة في الطبيعة كي تلبي حاجات بشرية معيَّنة. وما دام العمل خالقاً للقيمة الاستعمالية، أي ما دام عملاً نافعاً، فإنه شرط ضروري لوجود الجنس البشري، بصورة مستقلة عن كل أشكال المجتمع؛ إنه ضرورة أبدية تفرضها الطبيعة، وبدونه لا يمكن أن يجري أي تفاعل مادي (أيض) بين الإنسان والطبيعة، وبالتالي لا توجد حياة.

إن القيم الاستعمالية، كالمعطف والقماش، إلخ، نعني باختصار أجساد السلع، هي مركبات من عنصرين: المادة الطبيعية والعمل. وإذا جرّدنا السلع من كل الأنواع المختلفة من العمل النافع المبذول فيها، مما يتضمنه المعطف والقماش وغيرهما، يبقى دائماً أساس مادي قدمته الطبيعة بدون تدخّل الإنسان. ولا يستطيع الإنسان، في إنتاجه، أن

يعمل إلا على غرار ما تعمل الطبيعة، أي أن يغيّر شكل المادة⁽¹³⁾ ليس هذا وحسب، ففي مجرى قيام الإنسان بتغيير شكل المادة يتلقى العون، دائماً، من قوى الطبيعة. وهكذا نرى أن العمل ليس المنبع الوحيد للثروة المادية، ليس المنبع الوحيد للقيم الاستعمالية التي ينتجها. فالعمل أبوها والأرض أمها، كما يقول وليم بيتي^(*) دعونا نتنقل الآن من السلعة باعتبارها قيمة استعمالية، إلى قيمة-السلعة.

لقد افترضنا أن للمعطف ضعف قيمة القماش. لكن هذا ليس سوى فرق كمي محض لا يعيننا في الوقت الحاضر. وعلى أي حال، لا يفوتنا أنه إذا كانت قيمة المعطف تعادل ضعف 10 ياردات من القماش، فإن 20 ياردة من القماش تمتلك نفس قيمة المعطف. إن المعطف والقماش، باعتبارهما قيمتين، هما شيان من جوهر واحد، وتعبيران موضوعيان عن عمل متماثل. غير أن الخياطة والحياكة، من الناحية النوعية، صنفان متباينان من العمل. هناك على أي حال، ظروف اجتماعية يُمارس فيها الرجل ذاته الخياطة حيناً والحياكة حيناً آخر، وهي حالة لا يكون فيها هذان الشكلان من العمل سوى تنوع لعمل فرد واحد، وليساً وظيفتين ثابتتين وخاصيتين لفردين مختلفين، تماماً مثلما أن المعطف الذي يصنعه الخياط هذا اليوم، والسروال الذي يصنعه في اليوم التالي، ليسا غير تنوع لعمل الفرد الواحد ذاته. زد على ذلك إننا نرى، بنظرة واحدة، أن جزءاً معيّناً من العمل البشري يُكرّس في المجتمع الرأسمالي، في شكل خياطة في

(13) «إن جميع ظواهر الكون، سواء ولّدتها يد الإنسان أم القوانين العامة للفيزياء، ليست في واقعها خلقاً جديداً، بل محض تغيير لشكل المادة. فالدمج والفصل هما العنصران الوحيدان اللذان يجدهما العقل البشري عند تحليله فكرة تجديد الإنتاج، وكذلك هو حال تجديد إنتاج القيمة، (أي القيمة الاستعمالية، رغم أن فيري، في هذا الموضع في سجله ضد الفيزيوقراطيين (الطبيعيين)، لا يعرف هو نفسه حق المعرفة عن أي نوع من القيمة يتحدث) «وتجديد إنتاج الثروة، حين تتحول التربة والهواء والماء في الحقول إلى قمح، أو حين تحوّل يد الإنسان ما تفرزه الحشرة إلى حرير، أو حين تنتظم جزيئات معدنية لتكوين الساعة». (بيترو فيري، تأملات في الاقتصاد السياسي، [طبع لأول مرة عام 1771] في طبعة كوستودي، عن الاقتصاديين الإيطاليين، القسم الحديث، الجزء الخامس عشر، ص 21-22).

(Pietro Verri, *Meditazioni sulla Economia Politica*, [zuerst gedruckt in 1771] in Custodis, Parte Moderna, T. XV, p. 21-22).

(*) [و. بيتي]، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 47.

[W. Petty], *A Treatise of Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 47). [ن. برلين].

وقت معين، ويُكرّس في شكل حياة في وقت آخر، تبعاً لتغير اتجاه الطلب على العمل. قد لا يجري هذا التغيير في شكل العمل من دون احتكاك، لكنه يجب، مع ذلك، أن يجري. وإذا صرفنا النظر عن الطابع العياني للنشاط المنتج، عن الطابع النافع للعمل، لوجدنا أنه ليس أكثر من إنفاق لقوة عمل بشرية. ورغم أن الخياطة والحياكة نشاطان إنتاجيان مختلفان نوعياً، فإن كلا منهما إنفاق منتج للدماغ وأعصاب وعضلات بشرية، إلخ، وبهذا المعنى فهما عملان بشريان. وليس ثمة من فرق بينهما سوى أنهما شكلان مختلفان من إنفاق قوة العمل البشرية. وبالطبع فإن قوة العمل هذه، لا بد أن تبلغ هذه [59] الدرجة أو تلك من التطور قبل أن يكون بالوسع إنفاقها بهذا الشكل أو ذاك. غير أن قيمة السلعة تمثل عملاً بشرياً مجرداً، تمثل إنفاقاً لعمل بشري بشكل عام. وكما يلعب الجنرال أو المصرفي دوراً عظيماً في المجتمع البورجوازي في حين يلعب الإنسان الاعتيادي دوراً هزياً⁽¹⁴⁾، كذلك هو حال العمل البشري الاعتيادي. إنه إنفاق لقوة عمل بسيطة، قوة عمل موجودة، وسطياً، في الجهاز العضوي لكل إنسان اعتيادي، بمعزل عن أي تطور خاص. صحيح أن طابع العمل الوسطي البسيط يتغير تبعاً لاختلاف البلدان والعصور الحضارية، ولكن طابعه مُحدّد في كل مجتمع معين. وليس العمل الماهر سوى عمل بسيط مرفوع إلى أسّ، أو بالأحرى عمل بسيط مُضاعف، إذ تُعتبر كمية صغيرة من العمل الماهر مُعادلة لكمية أكبر من العمل البسيط. وتدل التجربة على أن هذا الاختزال يحدث دوماً. وقد تكون السلعة نتاج أكثر الأعمال مهارة، إلّا أن قيمتها، حين تُقابل بتناج عمل بسيط غير ماهر، لا تمثل سوى كمية معينة من هذا الأخير⁽¹⁵⁾ إن النسب المختلفة التي تختزل بها أنواع متباينة من العمل إلى عمل بسيط بوصفه وحدتها القياسية، تنشأ في عملية اجتماعية من وراء ظهر المنتجين، ولذلك تبدو لهم وكأنها مُثبتة بالعرف. وتوخياً للسهولة سنقوم باعتبار كل نوع من العمل على أنه عمل غير ماهر، عمل بسيط، وبذلك نتحاشى مشكلة القيام بالاختزال.

(14) قارن مع هيجل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 250، الفقرة 190.

(Hegel, *Philosophie des Rechts*, Berlin, 1840, p. 250. §190).

(15) يتعين على القارئ أن يلاحظ أننا لا نتحدث، هنا، عن الأجور أو القيمة التي يلقاها العامل لقاء وقت عمل معين، بل نتحدث عن قيمة السلعة التي يتشأ فيها وقت العمل مادياً، ولا وجود لمقولة الأجور، بعد، في المرحلة الراهنة من العرض.

إذن، فمثلاً نقوم بتجريد المعطف والقماش من قيمتهما الاستعمالييتين المختلفتين، عند النظر إليهما كقيم، كذلك نفعل مع العمل الذي تمثله هاتان القيمتان: أي نغفل الفارق بين شكلية النافعين، بين الحياكة والخياطة. إن المعطف والقماش، من حيث كونهما قيمتين استعمالييتين، يضمنان مزيجاً يتألف من نشاط إنتاجي خاص، وهادف، مع قماش وغزل. أما من حيث كونهما قيمتين، فإن المعطف والقماش يمثلان محض تبلورات متجانسة من عمل متماثل، ولذلك فإن العمل المتجسد في هاتين القيمتين لا ينظر إليه من زاوية علاقته الإنتاجية بالقماش أو الغزل بل يُعدّ مجرد إنفاق لقوة عمل بشرية. [60] إن الخياطة والحياكة عنصران ضروريان لخلق القيمة الاستعمالية للمعطف أو القماش لأنهما على وجه التحديد، مختلفان نوعياً. ولا تشكّل الخياطة أو الحياكة جوهرًا متماثلًا من قيمة هذين الشيئين إلّا بعد أن تجرّدنا من صفاتهما الخاصة، وامتلكنا صفة نوعية واحدة، نوعية العمل البشري.

وبالطبع فإن المعطف والقماش ليسا مجرد قيمتين بصورة عامة وحسب، بل قيمتان بمقدار مُحدّد؛ والمعطف، حسب فرضيتنا، يعادل ضعف 10 ياردات من القماش. فمن أين يأتي هذا الفارق بين مقدارَي القيمتين؟ إنه يأتي من كون القماش يحتوي على نصف مقدار العمل الذي يتضمنه المعطف، وبالتالي فلا بدّ أن قوة العمل التي أنفقت خلال إنتاج المعطف قد استغرقت ضعف الوقت الضروري لإنتاج القماش.

إذن، من ناحية القيمة الاستعمالية، لا يُنظر إلى العمل الذي تحتويه السلعة إلّا بصفته النوعية، ومن ناحية مقدار القيمة فلا ينظر إليه إلّا بصفته الكمية، بعد أن يتم اختزاله إلى عمل بشري خالص بلا تحديد نوعي. وبالنسبة للحالة الأولى يتعلق الأمر بمعرفة الكيفية التي يتم بها العمل وماهيته؛ أما بالنسبة للحالة الثانية فيتلخص الأمر بمعرفة مقدار هذا العمل: كم يستغرق من الوقت؟ وبما أن مقدار قيمة سلعة ما يتمثل، فقط، بكمية العمل المتجسد فيها، يترتب على ذلك أن جميع السلع، إذا أخذناها بنسب معيّنة، لا بدّ أن تكون قيماً ذات مقادير متساوية.

وإذا ظلت القدرة الإنتاجية لجميع أنواع العمل النافعة اللازمة لإنتاج المعطف، مثلاً، ثابتة، فإن مجموع قيم المعاطف التي تم إنتاجها تزداد بازدياد كمية المعاطف: وإذا كان معطف واحد يمثل (س) من أيام العمل، فإن اثنين منه يمثلان (2س) من أيام العمل، وهلمجراً. ولكن لنفترض أن مدة العمل الضروري لإنتاج معطف قد ترتفع إلى الضعف أو تنخفض إلى النصف، في الحالة الأولى يصبح المعطف بقيمة معطفين سابقين، وفي الحالة الثانية يصبح معطفان بقيمة معطف سابق واحد؛ إن المعطف، في الحالتين، يقدم

الخدمة ذاتها، والعمل النافع المتجسد فيه يظل من نفس النوعية، إلا أن كمية العمل المُنفقة في إنتاجه قد تغيرت.

وبالطبع فإن نموّ كمية القيم الاستعمالية هو، في ذاته ولذاته، نموّ في الثروة المادية. فبوجود معطفين يمكن إكساء رجلين، وبمعطف واحد يُكسى رجل واحد لا أكثر وهلمجرا. مع ذلك فإن نموّ كمية الثروة المادية يمكن أن يرافقه هبوط في مقدار القيمة. وتنبع هذه الحركة المتناقضة من الطابع المزدوج للعمل. وبالطبع فإن القدرة الإنتاجية ترتبط دوماً بعمل نافع ملموس، وتتوقف فعالية أي نشاط إنتاجي هادف، خلال فترة زمنية معينة، على إنتاجية هذا العمل. ويصبح العمل النافع، لذلك، منبعاً لمنتجات بهذا القدر أو ذاك من الغزارة بصورة تتناسب طردياً مع ارتفاع أو انخفاض قدرته الإنتاجية. من جهة أخرى نجد أن تغيّر القدرة الإنتاجية لا يؤثر أبداً في العمل المتمثل في القيمة. ولما [61] كانت القدرة الإنتاجية صفة مرتبطة بالأشكال النافعة الملموسة للعمل فإنها تفقد تأثيرها في ذلك العمل حالما نجرّده من أشكاله الملموسة النافعة. ومهما تغيرت القدرة الإنتاجية، فإن العمل نفسه، المبدول أثناء فترات متساوية من الزمن، يثمر دوماً مقادير متساوية من القيمة. إلا أنه يولّد، خلال فترات متساوية من الزمن، كميات مختلفة من القيم الاستعمالية، كميات أكبر إذا ارتفعت القدرة الإنتاجية، وكميات أقل إذا هبطت. إن ذلك التغيّر في القدرة الإنتاجية، الذي يزيد العمل خصوبة، وبالتالي يزيد كمية القيم الاستعمالية التي ينتجها هذا العمل، سوف يخفّض القيمة الإجمالية لمقدار القيم الاستعمالية التي ازدادت، شريطة أن يُفضي هذا التغيّر إلى تقليص وقت العمل الكلي الضروري لإنتاجها، والعكس بالعكس.

إن كل عمل، بالمعنى الفيزيولوجي (الطبيعي)، ليس سوى إنفاق لقوة عمل بشرية، وبهذه الصفة فإنه، كعمل بشري متماثل أو مجرد، يخلق ويكوّن قيمة السلع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن كل عمل هو إنفاق لقوة عمل بشرية بأشكال خاصة ولغاية محددة، وبهذه الصفة، صفته كعمل ملموس ونافع، يُنتج قيماً استعمالية⁽¹⁶⁾

(16) [حاشية للطبعة الثانية: بغية البرهنة على أن «العمل وحده هو المقياس النهائي والحقيقي الوحيد الذي يمكن بموجبه، في كل زمان ومكان، تقدير قيم كل السلع، ومقارنة بعضها ببعض» يقول آدم سميث «إن الكميات المتساوية من العمل ينبغي أن تمتلك، في كل زمان ومكان، نفس القيمة بالنسبة للعامل. ولا بد له، في حالة اعتيادية من الصحة والقوة والفاعلية، وبدرجة وسطية من المهارة التي قد يتمتع بها، لا بد له من أن يتخلّى عن نفس القدر من راحته وحرته وسعاده».

[62] ثالثاً - شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تظهر السلع إلى الوجود على شكل قيم استعمالية، أو أجساد سلع، كالحديد والقماش والقمح، إلخ. وهذا هو شكلها الاعتيادي، الطبيعي. غير أنها لا تُعدُّ سلعةً، إلا لأنها شيء مزدوج، مواضع للاستعمال، وحاملات للقيمة في الوقت نفسه. ولا تتجلى هذه الأشياء إذن كسلع، أو تتخذ شكل سلع، إلا بقدر ما تمتلك شكلين، الشكل الطبيعي، وشكل القيمة.

إن شيئية قيمة السلعة تختلف في هذا الصدد عن الأرملة اللعوب إذ لا يعرف المرء من «أين ينالها»(*) فشيئية السلعة تقف في تضاد صارخ مع شيئية جسدها الحسيّ الفظّ، حيث لا توجد في تركيب شيئية القيمة ذرة واحدة من المادة الطبيعية. وبوسع المرء أن

= ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الخامس (Wealth of Nations b.I.ch.v [p.104-105])، من جهة، يخلط آدم سميث هنا (وليس في كل موضع) بين أمرين، هما تحديد القيمة بواسطة كمية العمل المنفق في إنتاج السلع، وتحديد قيمة السلع بواسطة قيمة العمل، ويسمى، بالنتيجة، للبرهنة على أن كميات متساوية من العمل تمتلك دوماً نفس القيمة. من جهة ثانية يستشعر آدم سميث أن العمل، بقدر ما يتجلى في قيمة السلع، لا يُعدّ غير إنفاق لقوة عمل، لكنه يرى أن هذا الإنفاق محض تضحية بالراحة والحرية والسعادة، وليس نشاطاً طبيعياً تمارسه الكائنات البشرية. والحق إن العامل المأجور المعاصر كان أمام ناظره حين تفوّقه بذلك. وثمة سلف مجهول من أسلاف آدم سميث استشهدنا بمقطع منه ورد في الحاشية رقم (9)، يقول بصواب أكبر: «إذا أنفق رجل أسبوعاً لصنع شيء ضروري للحياة.. فإن الرجل الذي يعطيه شيئاً آخر على سبيل المبادلة لا يستطيع أن يقدّر المُعَادِل الكافي على نحو صحيح إلا بحساب الشيء الذي كلفه نفس القدر من العمل والوقت، وهذا في واقع الأمر ليس أكثر من مبادلة عمل بذله إنسان لإنجاز شيء خلال مدة معينة بعمل إنسان ثانٍ بذل لإنجاز شيء آخر، واستغرق المقدار نفسه من الوقت»، (بعض الأفكار حول فائدة النقد بوجه عام، إلخ، ص 39، *Some Thoughts on the interest of Money, etc.*, [p.39]).

[حاشية للطبعة الرابعة: تمتاز اللغة الإنكليزية بامتلاكها مفردتين مختلفتين للتعبير عن وجهي العمل المبحوثين هنا. فالعمل الذي يخلق قيمة استعمالية ويُحسب نوعياً يسمى بـ «الشغل» (Work)، تمييزاً له عن العمل الذي يخلق القيمة ويُقاس كمياً، حيث يُسمى هذا الأخير بـ «العمل» (Labour). ف. إنجلز].

(*) من مسرحية شكسبير، الملك هنري الرابع، الجزء الأول، الفصل الثالث: المشهد الثاني. [ن. برلين].

يقلّب ويتفحص أي سلعة يشاء، إلا أنه سيجدها، كشيء -ذي- قيمة (Wertding)، عسيّة على الإدراك. ولكن إذا تدكّرنا أن السلع لا تملك قيمة متشيئة إلا بوصفها تعبيراً أو تجسيداً لمقياس اجتماعي متماثل، هو العمل البشري، إتضح بداهة، أن القيمة المتشيئة واقع اجتماعي صرف، وهي لا تظهر إلا من خلال العلاقة الاجتماعية القائمة بين سلعة وأخرى. والواقع أننا اتخذنا من القيمة التبادلية أو العلاقة التبادلية بين السلع نقطة الانطلاق بغية الإمساك بالقيمة التي تختبئ وراءها. ويتعين علينا الآن العودة إلى هذا الشكل لتجلي ظاهرة القيمة.

يعرف كل إنسان، مهما بلغ به الجهل، أن السلع تمتلك شكل قيمة مشتركاً يتناقض تناقضاً بيناً مع الأشكال الطبيعية المتنوعة لقيمها الاستعمالية، ونعني به الشكل النقدي. وهنا تنتصب أمامنا مهمة لم يحاول الاقتصاد البورجوازي القيام بها قط، مهمة اكتشاف أصل هذا الشكل النقدي، أي تطور تعبير القيمة الكامن في العلاقة بين قيم السلع ابتداءً من أبسط مظهر وأقله بروزاً للأنظار، وانتهاءً بشكله النقدي الباهر للعيان. وإذا ما قمنا بذلك فسوف نحلّ، في الوقت ذاته، لغز النقد.

من الواضح أن أبسط علاقة بين القيم هي، بداهة، العلاقة بين سلعة ما وسلعة أخرى من نوع مختلف، مهما كان هذا النوع. لذلك فإن العلاقة بين قيمتي سلعتين من السلع تزوّدنا بأبسط تعبير عن قيمة سلعة مفردة.

[63]

أ - شكل القيمة البسيط، المنفرد، أو العرضي

س من سلعة آ = ص من سلعة ب، أو
 س من سلعة آ تُعادل ص من سلعة ب.
 20 ياردة من القماش = معطفاً واحداً؛ أو
 20 ياردة من القماش تُعادل معطفاً واحداً.

1) قطبا التعبير عن القيمة: الشكل النسبي والشكل المُعادل

إن سرّ كل شكل من أشكال القيمة يكمن خبيثاً في هذا الشكل البسيط. فتحليله إذن ينطوي على الصعوبة الحقيقية.

فها هنا، يلعب نوعان مختلفان من السلع، السلعة آ والسلعة ب، وهما في مثالنا:

القماش والمعطف، بداهة، دورين مختلفين فالقماش يعبر عن قيمته في المعطف، والمعطف يشكّل مادة التعبير عن تلك القيمة. القماش يلعب دوراً إيجابياً، والمعطف يلعب دوراً سلبياً. إن قيمة القماش معروضة كقيمة نسبية، أو تظهر بشكل نسبي، أما المعطف فيقوم بوظيفة المُعادل، أو يظهر في الشكل المُعادل.

وما الشكل النسبي والشكل المُعادل غير عنصرين مترابطين، متكافلين، لا ينفصلان يولفان التعبير عن القيمة، إلّا أنهما في الوقت ذاته ضدّان متناقضان، بمعنى أنهما قطبان لنفس التعبير عن القيمة، ويتوزعان، تبعاً، على أي سلعتين مختلفتين تقوم بينهما علاقة متبادلة على أساس هذا التعبير عن القيمة. إذ لا يمكن مثلاً التعبير عن قيمة القماش بقماش. إن 20 ياردة قماش = 20 ياردة قماش لا يشكل تعبيراً عن القيمة. فكل ما تفصح عنه هذه المُعادلة أن عشرين ياردة من القماش ليست شيئاً آخر سوى 20 ياردة من القماش، أي أنها كمية محددة من هذه المادة الاستعمالية: القماش. وعليه لا يمكن التعبير عن قيمة القماش إلّا تعبيراً نسبياً، أي بواسطة سلعة أخرى. لذلك فإن الشكل النسبي لقيمة القماش يفترض سلفاً وجود سلعة أخرى - هي المعطف في مثالنا - في شكل مُعادل. ومن جهة أخرى لا يمكن للسلعة الأخرى، تلك التي تقوم بدور المُعادل، أن تتخذ الشكل النسبي في الوقت ذاته. فالسلعة الثانية لا يمكن أن تعبر بنفسها عن قيمتها هي، وإنما تقتصر وظيفتها على كونها مادة للتعبير عن قيمة السلعة الأولى.

ولا ريب في أن المُعادلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً أو 20 ياردة قماش تُعادل قيمة معطف واحد، تنطوي على العلاقة المعكوسة: معطف واحد = 20 ياردة قماش أو معطف واحد يُعادل قيمة 20 ياردة قماش. ولكن يتعيّن عليّ في هذه الحالة، أن أقلب المُعادلة إلى هذه الصورة إذا رغبت في التعبير عن قيمة المعطف تعبيراً نسبياً، وحالما أفعل ذلك، يصبح القماش مُعادلاً بدلاً من المعطف. إذن لا يمكن لسلعة مفردة أن تتخذ هذين الشكلين معاً في نفس التعبير الواحد عن القيمة. فقطبية هذين الشكلين تحتم إقصاء أحدهما عند حضور الآخر.

[64] وسواء اتخذت السلعة شكل القيمة النسبي، أو نقيضه، شكل القيمة المُعادل، فذلك أمر يتوقف بالكامل على موضعها العرضي في مُعادلة التعبير عن القيمة، أي يتوقف على ما إذا كانت السلعة في وضع يُراد به التعبير عن قيمتها، أم التعبير عن قيمة ما بواسطتها.

(2) شكل القيمة النسبي

(أ) مضمون شكل القيمة النسبي

بغية اكتشاف الكيفية التي يختبئ بها هذا التعبير البسيط عن قيمة السلعة وراء علاقة القيمة بين سلعتين، يتعين علينا، بادئ ذي بدء، معاينة هذه العلاقة بمعزل تام عن جانبها الكمي. إن الطريقة الغالبة في معاينة هذا الأمر، هي العكس، في العادة، فالمرء لا يرى في علاقة القيمة بين سلعتين سوى نسبة للمُعَادلة بين كميتين محددين من نوعين مختلفين من السلع. كما يميل المرء عادة إلى نسيان أن مقادير من أشياء مختلفة لا يمكن أن تُقارن كمياً إلا بعد اختزالها إلى وحدة قياسية. وحين تصبح كل من هذه المقادير تعبيراً عن هذه الوحدة القياسية، فإنها تكتسب قاسماً مشتركاً وتضحي قابلة للقياس⁽¹⁷⁾ وسواء كانت 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً أو = 20 معطفاً أو = س من المعاطف، وسواء كانت كمية معينة من القماش تساوي، في القيمة، عدداً قليلاً أو كبيراً من المعاطف، فإن كل قول من هذا القبيل يعني أن القماش والمعطف أو أي عدد منه، من حيث كونها تعبيرات عن القيمة، إنما هي تعبيرات عن الوحدة نفسها، وأشياء من طبيعة واحدة. القماش = المعطف، هذا هو أساس المُعَادلة.

بيد أن السلعتين اللتين نفترض فيهما تماثلاً نوعياً على هذا النحو، لا تؤديان الدور نفسه. فقيمة القماش هي الشيء الوحيد الذي جرى التعبير عنه. وكيف؟ بإحالة هذه القيمة إلى المعطف بوصف هذا الأخير مُعَادِلاً لها، بوصفه شيئاً «تُمكن مبادلة» القماش به. ويمثل المعطف في هذه العلاقة شكل وجود القيمة، أنه شيء-قيمة (Wertding)، لأنه بهذه الصفة فقط يكون مماثلاً للقماش. ومن جهة أخرى تبرز القيمة الخاصة بالقماش إلى الوجود، فتكتسب تعبيراً مستقلاً، لأن القماش بهذه الصفة وحدها، بصفته قيمة، يصبح قابلاً للمقارنة مع المعطف باعتبار هذا شيئاً ذا قيمة مساوية، أي يصبح قابلاً

(17) إن الاقتصاديين القلائل الذين انهمكوا في تحليل شكل القيمة، مثل س. بايلي، لم يبلغوا أية نتيجة. ويرجع ذلك إلى أنهم، أولاً: يخلطون بين شكل القيمة والقيمة ذاتها، وثانياً: بفعل التأثير القفْظ للنشاط العملي البورجوازي عليهم، فقد حصروا انتباههم في الجانب الكمي وحده. ويقول س. بايلي «التمتع بالكمية». (يؤلف القيمة). (إس. بايلي)، النقد وتقليباته، لندن، (1837).

([S. Bailey], *Money and its Vicissitudes*, London, 1837, p. 11).

للمبادلة مع المعطف. دعونا نستعير مثلاً إيضاحياً من الكيمياء: إن حامض البوتريك مادة تختلف عن فورمات البروبيل، مع ذلك فإنهما يتألفان من نفس العناصر الكيميائية وهي الكربون (C) والهيدروجين (H) والأكسجين (O)، وبنسبة واحدة هي: $C_4H_8O_2$. [65] والآن إذا وضعنا حامض البوتريك بمُعَادلة مساواة مع فورمات البروبيل، فلن تكون فورمات البروبيل، في هذه العلاقة أكثر من شكل آخر لوجود $C_4H_8O_2$. هذا أولاً وثانياً سنكون قد قلنا إن حامض البوتريك يتألف هو الآخر من $C_4H_8O_2$. وبمساواة هاتين المادتين على هذا النحو نكون قد عبّرنا عن تركيبهما الكيميائي المتماثل خلافاً لشكلهما الفيزيائي (الطبيعي) المتباين.

وإذا قلنا إن السلع، بصفتها قيماً، هي محض تبلورات عمل بشري، نكون قد اختزلناها، بهذا التحليل، إلى قيمة مجردة، بيد أننا لا ننسب إلى السلع شكل قيمة مختلفاً عن شكلها الطبيعي. ولكن ما إن نضع السلعة في علاقة قيمة مع سلعة أخرى، حتى يصبح الأمر خلاف ذلك. فهنا، يبرز الطابع القيمي للسلعة الأولى بسبب علاقتها الذاتية بالسلعة الثانية.

وحين نجعل المعطف مُعَادِلاً للقماش على أنه شيء - قيمة، فإننا نساوي العمل المتجسد في الأول بالعمل المتجسد في الثاني. صحيح أن الخياطة، التي تصنع المعطف، عمل ملموس يختلف نوعه عن الحياكة التي تصنع القماش، لكننا حين نعادلها بالحياكة إنما نخترلها إلى ما هو مشترك ومتساوٍ فعلاً في هذين النوعين من العمل، نعني نخترلها إلى طابعهما المشترك كعمل بشري. وبهذه الطريقة الملتوية قمنا بالتعبير عن حقيقة أن الحياكة، ما دامت تحيك قيمة، لا تتميز بشيء عن الخياطة، وأنها بالتالي عمل بشري مجرد. إن التعبير عن التعادل بين مختلف أنماط السلع هو الصيغة الوحيدة التي تبرز الطابع الخاص للعمل الخالق للقيمة، ويتحقق ذلك عملياً باختزال مختلف أنواع العمل، المتجسدة في مختلف أنواع السلع، إلى صفتها المشتركة التي تتمثل في كونها عملاً بشرياً على وجه العموم^(17a)

(17a) [حاشية للطبعة الثانية: يقول الاقتصادي الشهير فرانكلين، ويُعدّ أول اقتصادي يدرك، من بعد وليم بيتي، طبيعة القيمة: «ما التجارة عموماً إلا تبادل عمل بعمل.. فالعمل هو أعدل مقياس لقيمة كل الأشياء»، (مؤلفات ب. فرانكلين، أعدّها للنشر سباركس، بوسطن 1836، المجلد الثاني، ص 267. *The Works of B. Franklin, Edited By Sparks, Boston, 1836, Vol, II, p. 267.* غير أن فرانكلين لا يعي أنه بتقديره قيمة كل شيء بواسطة العمل إنما يجرد أي اختلاف

ولكن لا يكفي التعبير عن الطابع الخاص للعمل الذي يؤلف قيمة القماش. إن قوة العمل البشرية في حركتها، أو العمل البشري، يخلق القيمة، ولكنه بذاته، ليس قيمة. فهو لا يصبح قيمة إلا في حالة تبلوره، عند تجسده في شكل شيئي. ولكي يتم التعبير [66] عن قيمة القماش بصفته تبلوراً للعمل البشري، يتعين التعبير عن تلك القيمة بوصفها «شيئية ذات وجود موضوعي»، كشيء يختلف مادياً عن القماش نفسه، ولكنها مع ذلك موجودة في القماش وفي غيره، من السلع الأخرى. ولقد سبق أن أنجزنا حلّ هذه المسألة.

وحين يدخل المعطف في علاقة مع القماش فإنه يقف بوصفه مُعادِلاً نوعياً، أو بوصفه شيئاً من الطبيعة نفسها، بسبب كونه قيمة. وعند إشغال المعطف لهذا الموقع، فإنه يغدو شيئاً تتجلى فيه القيمة، أي شيئاً تتجلى القيمة في شكله الطبيعي المحسوس. ومع ذلك فإن المعطف نفسه، كجسد لسلعة المعطف، ليس أكثر من قيمة استعمالية. فالمعطف بذاته ولوحده، لا يعبر عن قيمة شأنه في ذلك شأن أول قطعة قماش تقع يدنا عليها. وهذا يبرهن أن المعطف، حين يوضع في علاقة قيمة مع القماش، يعني شيئاً أكثر مما يعنيه خارج هذه العلاقة، تماماً مثلما يُعتبر الرجل الذي يتبخر ببرّة رسمية مُذهبة أكثر أهمية منه بدونها.

وعند إنتاج المعطف، لا بدّ لقوة العمل البشرية، على شكل خياطة، أن تكون قد أنفقت فعلاً. لذلك يكون العمل البشري قد تراكم فيه. ومن هذه الزاوية يصبح المعطف «حاملاً للقيمة» وإن كان لا يدع مجالاً للنفاذ إلى هذه الحقيقة حتى لو تهرأت خيوطه. أما في حالة وجوده في علاقة القيمة، كمُعادِل للقماش، فإنه لا يظهر للوجود إلا بهذه الصفة، ويُعدّ لذلك قيمة متجسدة، أو جسداً للقيمة. ورغم المظهر المزرّر للمعطف، فإن القماش يتعرّف إلى ما فيه من روح قيمة جميلة تربطهما معاً بأواصر القربى. لكن المعطف لا يستطيع أن يمثل قيمة في علاقته مع القماش، ما لم تتخذ القيمة بالنسبة إلى القماش، في الوقت نفسه، شكل معطف ما. وهكذا فإن الفرد (أ) لا يمكن أن يبدو

= بين أنماط العمل التي يجري تبادلها، وبذلك يختزلها إلى عمل بشري متماثل. ورغم جهله بهذا الأمر فإنه يقوله. فهو يتحدث أولاً عن «عمل معين» ثم يتحدث عن «عمل آخر» ويتحدث أخيراً عن «العمل» من دون أية تحديدات إضافية، باعتباره جوهر قيمة كل الأشياء.

«صاحب الجلالة» لعين الفرد (ب) ما لم تتلبس صفة الجلالة في عيني (ب) الشكل الجسدي للفرد (أ)، بل إن صفة الجلالة هذه تبدل قسماتها وشعرها، وأشياء كثيرة أخرى، كلما تُوجَّأب جديد للشعب.

وعليه، ففي علاقة القيمة التي يكون المعطف فيها مُعادلاً للقماش، يؤدي المعطف وظيفة شكل القيمة. فقيمة السلعة، التي هي القماش، تجد تعبيرها في الشكل الجسدي للسلعة الأخرى التي هي المعطف؛ نعي أن قيمة السلعة الأولى تجد تعبيرها في القيمة الاستعمالية للسلعة الأخرى. وبالطبع فإن القماش، كقيمة استعمالية، شيء يختلف حسياً عن المعطف، أما بصفته قيمة فإنه «يمثل المعطف»، وهو بهذا يشبه المعطف. لذا يكتسب القماش شكل قيمة يختلف عن شكله الطبيعي. ويتجلى وجوده بوصفه قيمة من واقع مساواته مع المعطف، تماماً مثلما أن الطبيعة الخروفية للمسيحي تظهر من خلال شبهه بـ حَمَل الرب.

نرى مما تقدم أن كل ما كشفه لنا تحليل قيمة السلع حتى الآن، يقوله لنا القماش نفسه حالما يدخل في علاقة مع سلعة أخرى، كالمعطف. لكنه لا يفصح عن أفكاره إلا باللغة التي يالفها، أي لغة السلع. ولكي يقول لنا القماش إن قيمته بالذات هي نتاج عمل بشري بطابعه المجرد، يقول إن المعطف بمقدار ما يساوي القماش، وبمقدار ما هو قيمة، فإنه يتضمن العمل نفسه الذي يتضمنه القماش. ولكي يبلغنا أن حقيقته السامية، [67] كقيمة مثبته، تتميز عن جسده النسيجي الخشن، يقول لنا إن للقيمة مظهر معطف، وإنه بقدر ما إن القماش هو شيء - قيمة، فإنه والمعطف متشابهان كما تشبه الحبة حبة أخرى. وتجاوز الإشارة في هذا الموضع، إلى أن لغة السلع تملك، عدا عن العبرية، العديد من اللهجات المتفاوتة في الدقة. فالتعبير الألماني: وجود القيمة (Vertsein) مثلاً، يعبر بدرجة أقل من الوضوح عما تعبر عنه الأفعال الرومانية، [ساوى] (Valer, Valere, Valoir) بحيث إن مساواة السلعة (ب) مع السلعة (أ)، إنما هي النمط الخاص بالسلعة (أ) في التعبير عن قيمتها. إن باريس جديرة بقُداس (Paris vaut bien une messe)^(*)

وبمقتضى علاقة القيمة التي تعبر عنها المُعادلة المذكورة، يصبح الشكل الطبيعي للسلعة

(*) باريس جديرة بقُداس (Paris vaut bien une messe). المفروض أن هنري الرابع قد قال ذلك عام 1593 تبريراً لتحوله إلى الكاثوليكية بدافع من مصلحة قومية. [ن. برلين].

(ب) شكل قيمة السلعة (أ)، أو أن جسد السلعة (ب) يقوم مقام مرآة تعكس قيمة السلعة (أ)⁽¹⁸⁾ وحين تنسب (أ) نفسها إلى (ب)، بوصفه جسد قيمة، أي بصفتها مادة العمل البشري، فإن (أ) تقوم بتحويل القيمة الاستعمالية (ب) إلى مادة تعبّر عن قيمتها هي بالذات، أي قيمة (أ). وهكذا فإن قيمة السلعة (أ)، التي تمّ التعبير عنها بواسطة القيمة الاستعمالية للسلعة (ب)، تتخذ شكل القيمة النسبية.

ب) التحديد الكمي لشكل القيمة النسبي

إن كل سلعة، يُزَمَع التعبير عن قيمتها، هي كمية معيّنة من مادة استعمال، مثل 15 بوشل من القمح، أو 100 باون من البنّ، وهلمجرا. وتحتوي كل كمية معيّنة من أي سلعة على كمية معيّنة من العمل البشري. وعليه لا بدّ لشكل القيمة من أن يعبرّ لا عن القيمة بوجه عام فحسب، بل وأن يعبرّ أيضاً عن كمية معيّنة من القيمة أو عن مقدار القيمة. وفي علاقة القيمة بين السلعة (أ) والسلعة (ب)، بين القماش والمعطف، ليست السلعة الثانية، بوصفها جسد قيمة بشكل عام، متماثلة في النوع مع السلعة الأولى وحسب، بل إن كمية معيّنة منها (معطفاً واحداً) تعادل كمية معيّنة من الثانية، 20 ياردة قماش مثلاً.

إن المُعادلة: «20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، أو 20 ياردة قماش تستحق قيمة معطف واحد»، تعني أن نفس الكمية من جوهر القيمة متجسدة فيهما، تعني أن كلتا السلعتين تتطلب المقدار ذاته من العمل، الكمية ذاتها من وقت العمل. بيد أن وقت العمل الضروري لإنتاج 20 ياردة من القماش أو لإنتاج معطف واحد، يتغير بتغير إنتاجية الحياكة أو الخياطة. وعلينا الآن أن نعاين تأثير هذه التغيرات في التعبير النسبي عن مقدار القيمة.

الحالة الأولى: تغيّر قيمة⁽¹⁹⁾ القماش عند بقاء قيمة المعطف ثابتة. لو افترضنا أن وقت العمل الضروري لإنتاج القماش يتضاعف، ولنقل جرّاء وهن خصوبة الأرض التي

(18) بمعنى من المعاني، الحال بالنسبة للإنسان، كما هو بالنسبة للسلعة. فنظراً لأن الإنسان لا يأتي إلى الوجود ومعه مرآة، ولا على طريقة فيلسوف من أتباع فيخته تكفيه أن «الأناني أنا»، فإنه يؤسس هويته كإنسان بأن يُقارن ذاته، أولاً، مع إنسان آخر باعتباره كائناً من نفس النوع. هكذا يبدو له الآخر، الذي يقف بشخصيته المتميزة، وكأنه نموذج الجنس البشري.

(19) نستخدم تعبير «القيمة» (Wert) هنا، كما جرى في الصفحات السابقة بين حين وآخر، بمعنى قيمة محددة كمياً، أو بمعنى مقدار من القيمة.

يزرع فيها الكتان، فإن قيمة القماش تتضاعف هي الأخرى. وعوضاً عن المُعادلة التالية: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، ستكون لدينا مُعادلة أخرى: 20 ياردة قماش = معطفين، لأن المعطف الواحد يحتوي الآن على نصف وقت العمل المتجسد في 20 ياردة من القماش. أما إذا تقلص وقت العمل إلى النصف، ولنفترض أن ذلك يحدث في أعقاب تحسين أنوال النسيج، فإن قيمة القماش تهبط إلى النصف. فنحصل، بالنتيجة، على المُعادلة التالية: 20 ياردة قماش = $\frac{1}{2}$ معطف. إن القيمة النسبية للسلعة (أ)، أي قيمتها المعبر عنها بواسطة السلعة (ب)، ترتفع وتهبط بصورة طردية مع ارتفاع أو هبوط قيمة (أ) مباشرة، مفترضين أن قيمة (ب) ثابتة.

الحالة الثانية: بقاء قيمة القماش ثابتة عند تغير قيمة المعطف. لنفترض أنه في أعقاب ظروف معينة، كأن يكون موسم جزّ الصوف سيئاً، يتضاعف وقت العمل الضروري لإنتاج المعطف، حينذاك، وبدلاً من المُعادلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، نحصل على مُعادلة أخرى هي: 20 ياردة قماش = نصف معطف. ولو أن قيمة المعطف تقلصت إلى النصف، فإن 20 ياردة من القماش = معطفين. وبناء على ذلك، إذا ظلت قيمة السلعة (أ) ثابتة، فإن قيمتها النسبية، التي يجري التعبير عنها بواسطة السلعة (ب)، تتناسب (ترتفع أو تهبط) عكسياً مع قيمة السلعة (ب).

وإذا قارنا بين مختلف الأوضاع الواردة في الحالتين الأولى والثانية، لرأينا أن تغيراً معيناً في مقدار القيمة النسبية يمكن أن ينشأ عن أسباب متعارضة كلياً. فالمُعادلة التالية: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، تتحول إلى المُعادلة: 20 ياردة قماش = معطفين، إما لأن قيمة القماش قد تضاعفت، أو لأن قيمة المعطف قد هبطت إلى النصف، وتتحول المُعادلة الأولى إلى 20 ياردة قماش = $\frac{1}{2}$ معطف، إما لأن قيمة القماش قد هبطت إلى النصف، أو لأن قيمة المعطف قد تضاعفت.

الحالة الثالثة: إذا تغيرت كميتا وقت العمل الضروري لإنتاج كل من القماش والمعطف، في آن واحد وبنفس الاتجاه ونفس النسبة، فإن 20 ياردة من القماش تظل مساوية لمعطف واحد مهما يكن التغير الذي طرأ على قيمتهما. ولا تمكن رؤية هذا التغير في قيمتهما إلّا عند مقارنتهما بسلعة ثالثة ظلت قيمتها ثابتة. ولو أن قيم كل السلع [69] ترتفع وتهبط في آن معاً وبنفس النسبة، فإن قيمها النسبية سوف تظل ثابتة من غير تعديل. وسوف يظهر التغير الفعلي في القيمة في نقصان أو زيادة كمية السلع التي تم إنتاجها خلال زمن معين بالقياس إلى السابق.

الحالة الرابعة: يتغير وقت العمل الضروري لإنتاج كل من القماش والمعطف، وبالتالي تتغير قيمتا هاتين السلعتين، في آن واحد معاً وبنفس الاتجاه، ولكن بدرجة متباينة، أو يتغيران باتجاهين متعاكسين، أو بطرق أخرى، إلخ. إن تأثير كل واحد من هذه التغيرات

المحتملة التي تطرأ على القيمة النسبية للسلعة يمكن أن يُستخلص من النتائج التي تعرضها علينا الحالات الثلاث الأولى.

وهكذا فإن التغيرات الفعلية التي تطرأ على مقدار القيمة لا تنعكس بوضوح ولا بصورة تامة من خلال التعبير النسبي، أي من خلال المُعادلة التي تعبّر عن مقدار القيمة النسبية. فالقيمة النسبية لسلعة ما يمكن أن تتغير على الرغم من ثبات قيمتها، كما يمكن للقيمة النسبية أن تظل ثابتة حتى وإن تغيرت قيمتها، وأخيراً يمكن أن تطرأ تغيرات على مقدار القيمة وتعبيرها النسبي، في الوقت نفسه، من دون أن تكون هذه التغيرات، بالضرورة، متطابقة في المقدار⁽²⁰⁾

[70] (3) شكل القيمة المُعادِل

لقد رأينا أن السلعة آ (القماش)، حين تعبّر عن قيمتها بواسطة القيمة الاستعمالية

(20) حاشية للطبعة الثانية: لقد استغل رجال الاقتصاد المبتذل^(*) هذا التعارض بين مقدار القيمة والتعبير النسبي عنها، ببراعة معتادة. ونقرأ، كمثال على ذلك، ما يلي: «ما إن تعترف أن (أ) يهبط لمجرد أن (ب)، التي تُبادل لقاءها، قد ارتفعت، من دون أن يكون العمل المتبلور في (أ) قد أصبح أقلّ أثناء ذلك، ما إن تعترف بهذا حتى ينهار مبدأك العام في موضوع القيمة. وحين أقرّ هو (ريكاردو) بأنه عندما ترتفع قيمة (أ) بالنسبة إلى (ب)، تهبط قيمة (ب) بالنسبة لـ (أ)، فإنه يهدم، بذلك، القاعدة التي أقام عليها فرضيته الكبرى القائلة بأن قيمة سلعة ما تتحدد، ابتداءً، بالعمل المتجسد فيها، لأنه إذا كان تغّير كلفة (أ) لا يبدّل قيمة (أ) نفسه نسبة إلى (ب)، التي يُبادل لقاءها، فحسب، وإنما يبدل أيضاً قيمة (ب) نسبة إلى (أ)، بالرغم من عدم حدوث تغّير في كمية العمل التي يقتضيها إنتاج (ب)، عندئذ لا يسقط، فقط، المذهب الذي يؤكد أن كمية العمل الذي يدخل مادة معيّنة ينظّم قيمتها، بل ويسقط أيضاً المذهب القائل بأن كلفة المادة تنظّم قيمتها».

ج. برودهurst، الاقتصاد السياسي، لندن، 1842، ص 11 و 14.

(J. Broadhurst, *Political Economy*, London, 1842, p. 11 & 14).

وكان بوسع السيد برودهurst أن يقول أيضاً: تفحصوا الكسور التالية $\frac{10}{20}$ ، $\frac{10}{50}$ ، $\frac{10}{100}$ ، إلخ، ترون أن العدد 10 ظلّ على حاله، مع ذلك فإن مقداره النسبي، مقداره قياساً إلى الأعداد 20 و 50 و 100 إلخ، يتضاءل باستمرار، لذلك ينهار المبدأ الكبير القائل بأن مقدار أي عدد، مثل 10، «يتحدد» بما يحتوي من وحدات.

[*] سيشرح المؤلف (ماركس) في الفقرة الرابعة من هذا الفصل ما يعنيه بـ «الاقتصاد المبتذل».

ف. إنجلز [حاشية للطبعة الإنكليزية. ن.ع].

للسلعة (ب) التي تختلف عنها في النوع (المعطف)، تسبغ على هذه الثانية، في الوقت نفسه، شكل قيمة خاصاً، ونعني تحديداً، الشكل المُعادل. وتعبّر سلعة القماش عن وجودها الخاص كقيمة من خلال واقع تعادلها مع المعطف، من دون أن يتخذ هذا الأخير شكل قيمة مغايراً لشكله الجسدي. أما وجود هذا الأخير كقيمة معيّنة فيجد تعبيره بالقول إن المعطف قابل للمبادلة مع القماش بصورة مباشرة. وعليه فإن الشكل المُعادل الخاص بسلعة ما يفيد أن هذه السلعة قابلة للتبادل، فوراً، مع سلع أخرى.

وحين تؤدي السلعة، كالمعطف، وظيفة مُعادل لسلعة أخرى، كالقماش، ويكتسب المعطف بناءً على ذلك خاصية مميزة تجعله قابلاً للتبادل مباشرة مع القماش، فذلك لا يعني قط أننا اقتربنا من معرفة النسبة التي يمكن أن تُبادل بها هاتان السلعتان. ولما كان مقدار قيمة القماش معيّناً بالأصل، فإن هذه النسبة تتوقف على مقدار قيمة المعطف. وسواء كان المعطف يؤدي وظيفة مُعادل والقماش يؤدي وظيفة قيمة نسبية، أو القماش كُمعادل والمعطف كقيمة نسبية، فإن مقدار قيمة المعطف محدد دوماً بوقت العمل الضروري لإنتاجها، وذلك بمعزل عن شكل القيمة الذي تتخذه. وحيثما يشغل المعطف موقع المُعادل، في مُعادلة القيمة، فإن مقدار قيمته لا يكتسب أي تعبير كمي. بالعكس، فإن سلعة المعطف لا تُعدّ في مُعادلة القيمة هذه أكثر من كمية معيّنة من شيء ما.

وعلى سبيل المثال، فإن 40 ياردة من القماش «تستحق» - ماذا؟ تستحق معطفين. والسبب أن سلعة المعطف تلعب هنا دور المُعادل، أي لأن القيمة الاستعمالية - المعطف تقف، بمواجهة القماش، كتجسيد للقيمة، لذلك فإن كمية محددة من المعاطف تكفي للتعبير عن كمية محددة من القيمة الموجودة في القماش. إذن يمكن لمعطفين أن يعبراً عن مقدار القيمة المتبلورة في 40 ياردة من القماش ولكن لا يسعهما، أبداً، التعبير عن مقدار قيمتهما الخاصة، أي مقدار قيمة المعطفين. إن الملاحظة السطحية لهذه الحقيقة، أي النظر إلى المُعادل، في مُعادلة القيمة، على أنه لا يمثل سوى كمية بسيطة من شيء معيّن، من قيمة استعمالية معيّنة، قد ضلل بايلي مثلما ضلل الكثير من الاقتصاديين، السابقين واللاحقين، فجعلهم لا يرون في التعبير عن القيمة غير علاقة كمية. والحق، إن الشكل المُعادل للسلعة لا يعبر عن أي تحديد كمي لقيمتها هي.

ولعل أول خاصية تقفز إلينا عند معاينة شكل المُعادل هي هذه: تصبح القيمة الاستعمالية شكل تجلّي نقيضها، [أو الشكل الظاهري لنقيضها]: القيمة.

إن الشكل الطبيعي للسلعة يصبح شكلاً للقيمة. ولكن انتبه جيداً إلى أن هذه المغالطة [71] (Quidproquo) (*) لا تقع لسلعة مثل ب (معطف أو قمح أو حديد. إلخ.) إلا حين تدخل سلعة أخرى مثل آ (قماش. إلخ) في علاقة قيمة معها، وتظل في حدود هذه العلاقة. وبما أنه ليس بوسع أي سلعة أن تدخل في علاقة تعادل مع نفسها، ولا أن تحوّل مظهرها الجسدي إلى تعبير عن قيمة نفسها، فإنها مُرغمة على اختيار سلعة أخرى كمتبادل، والقبول بالقيمة الاستعمالية، نعني المظهر الجسدي للسلعة الأخرى كشكل يعبر عن قيمتها هي.

وستتخذ من أحد المقاييس التي تقاس بها أجساد السلعة، من ناحية كونها أجساداً سلبية، أي قيمة استعمالية، مثلاً لإيضاح هذه النقطة بالذات. إن قالب السكر ثقيل، من حيث هو جسم، ولذلك يمتلك وزناً، ولكننا لا نستطيع أن نرى أو نتحسس هذا الوزن. لهذا نأخذ قطعاً مختلفة من الحديد ذات وزن محدّد سلفاً. إن الشكل الجسدي للحديد هو، مأخوذاً لذاته، ليس شكلاً لتجلي ظاهرة الوزن شأنه في ذلك شأن قالب السكر، مع ذلك، فلغرض التعبير عن وزن قالب السكر، نضعه في علاقة وزن مع الحديد. والحديد، في هذه العلاقة، يؤدي وظيفة جسم لا يمثل شيئاً غير الوزن. وعليه فإن كمية معيّنة من الحديد تخدم كمقياس لوزن السكر وتمثل، في علاقتها بقالب السكر، تجسيدا للوزن، تمثل شكل تجلي ظاهرة الوزن. ولا يلعب الحديد هذا الدور إلا في حدود هذه العلاقة التي يدخلها السكر، أو أي جسم آخر يُراد تحديد وزنه، مع الحديد. ولو لم يكن كلاهما ذا ثقل، لما أمكنهما الدخول في هذه العلاقة، ولما استطاع أحدهما أن يكون التعبير عن وزن الآخر. وحين نلقي بهما في كفتي الميزان نرى، في الواقع، أنهما متماثلان من حيث هما وزن، وحين يوضعان بأجزاء مناسبة يكون لهما وزن واحد. ومثلما أن مادة الحديد، كمقياس للوزن، تمثل، في علاقتها مع قالب السكر، الوزن لا غير، كذلك الأمر في التعبير عن القيمة إذ لا يمثل الجسم المادي، المعطف، في علاقته مع القماش، سوى القيمة وحدها.

غير أن التشابه يتوقف عند هذا الحد. ففي نطاق التعبير عن وزن قالب السكر، يمثل الحديد خاصية طبيعية مشتركة بين هذين الجسمين، ألا وهي الوزن؛ أما في نطاق التعبير

(*) (Quidproquo) باللاتينية في الأصل... - وتعني حرفياً: حلول شيء محل آخر، أو المغالطة الكامنة في الاستعاضة عن شيء بشيء آخر، أي نوع من الإحلال أو الإبدال. [ن. ع.]

عن قيمة القماش فإن المعطف يمثل خاصية فوق طبيعية لدى الشيتين كليهما، خاصية اجتماعية صرفاً هي تحديداً: القيمة.

وبما أن الشكل النسبي لقيمة سلعة من السلع - ولتكن القماش مثلاً - يعبر عن قيمة تلك السلعة بوصف هذه القيمة شيئاً يختلف كلياً عن جسد تلك السلعة وخصائصها، بوصفها شيئاً يشبه المعطف مثلاً، نرى أن هذا التعبير ذاته يشير إلى أن ثمة علاقة اجتماعية كامنة في صلبه. أما بالنسبة للشكل المُعادِل فالأمر على عكس ذلك. فجوهر هذا الشكل يكمن في أن جسد السلعة نفسها - مثل المعطف - وهي على حالها بالضبط، يعبر عن القيمة، وأنه حصل على شكل القيمة من الطبيعة نفسها. وبالطبع لا يصح هذا القول إلا بوجود علاقة القيمة التي يشغل فيها المعطف موقع المُعادِل للقماش⁽²¹⁾ وعلى أي حال لما كانت الخصائص الطبيعية لشيء من الأشياء ليست ناجمة عن علاقته بالأشياء الأخرى، بل تتكشف في هذه العلاقة، يبدو المعطف كأنه يستمد شكله المُعادِل وقابليته للمبادلة المباشرة من الطبيعة، مثلما يستمد منها خاصية كونه ثقباً وخاصية إشاعة الدفء في الأوصال. من هنا منشأ لغز الشكل المُعادِل الذي يفلت من وعي الاقتصادي السياسي البورجوازي إلى أن يظهر هذا الشكل وقد اكتمل تطوره، أي لبرز أمام أنظاره على هيئة نقد. وعندها يسعى الاقتصادي البورجوازي إلى تبديد الطابع الصوفي للذهب والفضة بأن يحل محلها سلعة أقل بهراً للأعين، ويورد، برضى عن النفس متجدد أبداً، لائحة بأصناف كل السلع المبتذلة التي لعبت، في زمنها، دور المُعادِل. ولا يساوره أدنى شك في أن أبسط تعبير عن القيمة مثل 20 ياردة قماش = معطف واحد، ينطوي أصلاً على لغز الشكل المُعادِل، الذي ينبغي عليه أن يحله.

إن جسد السلعة، التي تقوم بدور المُعادِل، يُعدّ على الدوام تجسيدا للعمل البشري المجرد، ونتاج عمل ملموس، نافع من نمط محدد في آن معاً. لذلك يصبح هذا العمل الملموس وسيطاً للتعبير عن العمل البشري المجرد. فإذا كان المعطف لا يرقى إلى شيء غير تجسيد العمل البشري المجرد، فإن الخياطة المتحققة فيه فعلياً لا تُعدّ أكثر من الشكل الذي يتحقق به ذلك العمل المجرد. وحين نعبر عن قيمة القماش، تنحصر السمة

(21) إن مثل هذه التحديدات الانعكاسية [عند هيغل]، تؤلف صنفاً غريباً للغاية. فرجل ما، على سبيل المثال، ليس ملكاً إلا لأن أناساً آخرين يعتبرون أنفسهم رعايا له، في إطار علاقتهم به، أما هم، فعلى العكس من ذلك، يتصورون أنفسهم رعايا لأنه ملك.

النافعة للخياطة لا في صنع الثياب، وبالتالي صنع الناس أيضاً^(*)، بل في صنع جسد نعتف به فوراً على أنه قيمة، وبالتالي على أنه عمل متبلور، ولكنه عمل لا يتميز بشيء عن العمل المتشيع في قيمة القماش. ولكي يستطيع العمل - الخياطة أن يكون مرآة للقيمة، يتعين أن لا يعكس شيئاً آخر غير خاصيته المجردة في كونه عملاً بشرياً عاماً.

وسواء كان العمل بشكل الخياطة أو الحياكة، ففي كلتا الحالتين ثمة عمل بشري قد أنفق. يترتب على ذلك أن الاثنين يمتلكان خاصية عامة مشتركة في كونهما عملاً بشرياً، وينبغي لذلك، في حالات معينة، كما في حالة إنتاج القيمة مثلاً، النظر إليهما بهذا المنظور وحده. وليس ثمة شيء غامض في هذا. أما حين يجري التعبير عن قيمة السلعة، فإن الأمور تنقلب رأساً على عقب. فمثلاً بغية التعبير عن هذه الحقيقة وهي أن الحياكة [73] تخلق قيمة القماش، ليس بفضل شكلها الملموس كحياكة، بل بفعل خاصيتها العامة المتمثلة بأنها عمل بشري فلننا نضع، في مواجهة الحياكة، الشكل الخاص الآخر من العمل الملموس، وهو الخياطة، الذي ينتج مُعادِل القماش، وتبدو الخياطة الآن، على أنها الشكل المحسوس لتحقيق العمل البشري العام.

من هنا تنشأ السمة الثانية للشكل المُعادِل، وهي أن العمل الملموس يصبح الشكل الظاهري لتجلي نقيضه: العمل البشري المجرد.

ونظراً لأن هذا العمل الملموس، وهو الخياطة في مثالنا، يُعتبر محض عمل بشري غير متميز، فإنه يكتسب شكل المساواة، مع أي عمل آخر، أي متساوياً مع العمل المتجسد في القماش. ورغم أنه نتاج عمل خاص، شأن كل عمل ينتج السلع، فإنه يعتبر في الوقت نفسه عملاً اجتماعياً مباشراً في شكله. ولهذا السبب بالذات فإنه يتحقق في منتج يمكن مبادلتها، على نحو مباشر، بسلعة أخرى. إذن، أصبحت بحوزتنا خاصية ثالثة للشكل المُعادِل، ونعني بالتحديد أن العمل الخاص يكتسب شكل نقيضه، أي يتخذ شكل عمل اجتماعي مباشر.

إن هاتين الخاصيتين الأخيرتين اللتين يتميز بهما الشكل المُعادِل سوف تنجليان للإدراك على نحو أسطع فيما لو عدنا إلى المفكر العظيم الذي كان أول من يحلل شكل القيمة إلى جانب العديد من الأشكال الأخرى، سواء أشكال الفكر، أو المجتمع أو الطبيعة. أقصد أرسطو.

(*) المقصود بالعبارة أن الخياط إذ يصنع الثياب إنما يصنع مكانة لابسها أيضاً، إشارة إلى أهمية الثياب في تقرير منزلة الاجتماعية. [ن. ع].

يعلن أرسطو، بادئ ذي بدء، أن الشكل النقدي للسلع ليس إلّا الصيغة المتطورة لشكل القيمة البسيط - ويقصد بالشكل البسيط التعبير عن قيمة سلعة معينة بواسطة سلعة أخرى اختيرت كيفما اتفق، ذلك لأنه يقول: (Κλιναι πεντε αντι οχινας).

«إن قولنا: 5 أسرة = بيتاً واحداً

لا يختلف بشيء عن قولنا:

5 أسرة = كذا مقدار من النقد». (Κλιναι πεντε αντι ... οσου αι πεντε χλιναι).

ويرى أرسطو، كذلك، أن علاقة القيمة التي تولّد هذا التعبير القيمي تحتم أن يكون البيت مساوياً للسريّر من ناحية نوعية، وبدون هذه المساواة في الماهية لا تمكن المقارنة بين هذين الشيئين المختلفين حسيّاً بوصفهما كميتين قابلتين للقياس. ويقول أرسطو: «لا يمكن أن يقع التبادل بدون مساواة، ولا مساواة بدون قابلية القياس بمقياس واحد» [74] (Ουτ ισοτης μη ουσης συμμετριας) وهنا يتوقف أرسطو ويتخلّى عن المضى في تحليل شكل القيمة قائلاً «في الواقع يستحيل (Τη μεν ουν αληθεια αδυνατον) أن يكون شيان على هذا القدر من التباين قابلين للقياس بمقياس واحد» - يقصد استحالة مساواتهما نوعياً. فمثل هذه المساواة لا يمكن إلّا أن تكون شيئاً غريباً عن الطبيعة الحقيقية للثنتين، وبالتالي فإنها ليست سوى «اصطناع يُستخدم لمقتضيات عملية»^(*)

هكذا يخبرنا أرسطو نفسه عما قطع عليه طريق المضى في التحليل: إنه الافتقار إلى مفهوم القيمة. فما هو هذا الشيء المتساوي، هذا الجوهر المشترك الذي يسمح بالتعبير عن قيمة الأسرة بواسطة البيت؟ يجيب أرسطو أن شيئاً كهذا لا يمكن، في الحقيقة، أن يوجد. لم لا؟ إن البيت، حين يُقارن بالأسرة، يمثل فعلاً شيئاً مساوياً لها، ولكن بقدر ما يمثل من شيء واحد حقاً في الأسرة والبيت معاً. وهذا الشيء هو: العمل البشري.

لقد كانت هناك حقيقة هامة حالت دون أن يرى أرسطو أن شكل قيمة السلع ما هو إلّا محض أسلوب للتعبير عن أن كل عمل هو عمل بشري متماثل، وبالتالي فإنه عمل من نوع واحد. فقد كان المجتمع الإغريقي يقوم على عمل العبودية، وكان أساسه الطبيعي يستند إلى عدم المساواة بين الناس وتباين قوة عمل كل منهم. إن سرّ التعبير عن القيمة، هو أن كل أنواع العمل متساوية ومتعادلة لأنها عمل بشري عام وبقدر ما تظل عملاً بشرياً

(*) اقتبس ماركس هذه العبارة من مؤلف أرسطو: الأخلاق النيقوماخية (Ethica Nicomachea).

Aristotelis opera ex recensione Immanuelis Bekkeri, Bd. 9, Oxonii, 1837, p. 99-100).

[ن. برلين].

عاماً، يتعذر بلوغه ما لم تكن فكرة المساواة البشرية قد اكتسبت رسوخ فكرة شعبية مسبقة. وهذا غير ممكن إلا في مجتمع تتخذ فيه الغالبية العظمى من منتوجات العمل شكل السلع، مجتمع تكون فيه العلاقة السائدة بين إنسان وآخر هي العلاقة بين مالكي سلع. وتتجلى عبقرية أرسطو في أنه اكتشف أن التعبير عن قيمة السلعة ينطوي على علاقة مساواة. إن الظروف الخاصة للمجتمع الذي كان يعيش فيه، هي وحدها التي منعت من أن يكتشف أين تكمن «في الحقيقة» هذه المساواة.

(4) شكل القيمة البسيط منظوراً إليه ككل

إن الشكل البسيط لقيمة سلعة من السلع مُتضمن في المُعادلة التي تعبر عن علاقة القيمة بين هذه السلعة وسلعة أخرى مختلفة النوع، أو في علاقة التبادل بين الاثنين. ويتم التعبير عن قيمة السلعة (أ) من ناحية نوعية بواقع أن السلعة (ب) قابلة للتبادل معها مباشرة، كما يتم التعبير عن قيمتها من ناحية كمية بواقع أن كمية محدّدة من (ب) قابلة للتبادل مع كمية معيّنة من (أ). بتعبير آخر: إن قيمة السلعة تكتسب تعبيراً محدّداً، مستقلاً [75] حين تتمثل بشكل «قيمة تبادلية». وحين قلنا في بداية هذا الفصل، انسياقاً مع العرف الدارج إن السلعة هي قيمة استعمالية وقيمة تبادلية معاً، فقد كان قولنا خاطئاً، إن توخي الدقة. إن السلعة هي قيمة استعمالية أو مادة نافعة «وقيمة». وهي تبرز على أنها هذا الشيء المزدوج حالما تنال قيمتها شكلاً خاصاً لتجلى الظاهرة مختلفاً عن شكلها الطبيعي، هو شكلها كقيمة تبادلية. بيد أنها لا تكتسي هذا الشكل حين تكون معزولة بمفردها، بل حين توضع في علاقة قيمة أو علاقة تبادل مع سلعة أخرى من نوع مختلف. وما إن نعرف هذا حتى يزول الضرر من قولنا الخاطئ ذاك، ويخدم للإيجاز.

لقد بيّن تحليلنا أن شكل القيمة أو التعبير القيمي عن السلعة ينبثق من طبيعة قيمة السلعة، وليس العكس، إذ إن القيمة ومقدار القيمة لا ينبثقان من أسلوب التعبير عنهما كقيمة تبادلية. وبالمناسبة فإن هذا الأخير هو الوهم الشائع عند أشياخ الماركستية وأنصارها الجدد الذين أحبوها مؤخراً من أمثال فرييه وغانيل⁽²²⁾، وكذلك خصومهم من الباعة

(22) [حاشية للطبعة الثانية]: ف. ل. أ. فرييه (مساعد مفتش الجمارك Sous-inspecteur des douanes)، نظرة إلى الحكومة في علاقتها بالتجارة، باريس، 1805. وشارل غانيل، مذاهب

الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1821

المتجولين المعاصرين أنصار التجارة الحرة من طراز باستيا. يركز المركنتليون بشكل خاص على الجانب النوعي من التعبير عن القيمة، وبالتالي فإنهم يركزون على الشكل المُعادِل للسلعة الذي يبلغ تعبيره الكامل في النقد. أما باعة التجارة الحرة المعاصرون الساعون إلى التخلص من سلعهم بأي ثمن، فيركزون أشد التركيز على الجانب الكمي من شكل القيمة النسبي. وبالنسبة لهم لا توجد قيمة ولا أي مقدار من القيمة للسلعة إلا ضمن التعبير عنها بواسطة العلاقة التبادلية بين السلع، أي إلا ضمن القائمة اليومية للأسعار الجارية. وقد جاء الاسكتلندي ماكليود ليضيفي على الأفكار الاقتصادية المشوشة في لومبارد ستريت^(*) حُلة علمية زاهية قدر الإمكان، فشكّل بذلك توليفة موفقة بين أنصار المركنتلية المؤمنين بالخرافة، والباعة المتورين من أنصار التجارة الحرة.

إن التمعّن الدقيق في التعبير عن قيمة السلعة (أ) بواسطة السلعة (ب)، هذا التعبير القائم في المُعادلة المعبرة عن علاقة القيمة بين (أ) و (ب)، قد أظهر لنا، في حدود هذه العلاقة، أن الشكل الطبيعي لـ (أ) لا يُعدّ سوى مظهر قيمة استعمالية، والشكل الطبيعي لـ (ب) ليس سوى مظهر أو شكل القيمة. وإن ما تنطوي عليه كل سلعة من تضاد جَوَانِي بين القيمة الاستعمالية والقيمة، يتجلى للعيان في تضادَ برّاني، أي بوضع سلعتين في علاقة كهذه، بحيث أن السلعة التي يُراد التعبير عن قيمتها هي تبرز مباشرة كقيمة استعمالية فقط، في حين أن السلعة التي يتم بواسطتها التعبير عن تلك القيمة، تبرز مباشرة كقيمة تبادلية فقط. لذا فإن الشكل البسيط لقيمة السلعة، هو أول شكل بسيط لتجلي ظاهرة التضاد الكامن في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة.

إن كل منتج للعمل يؤلف قيمة استعمالية في كل أطوار المجتمع، ولا يتحول هذا المنتج إلى سلعة إلا عند بزوغ حقبة تاريخية معينة من تطور المجتمع، حقبة يُصبح فيها العمل المبذول في إنتاج مادة نافعة واحداً من الخصائص «الشيئية» لهذه المادة، وهذه الخاصية هي قيمتها. ينتج عن هذا أن الشكل البسيط لقيمة السلعة هو أيضاً في الوقت عينه الشكل الأولي البسيط الذي يُظهر منتج العمل، تاريخياً، على أنه سلعة، وأن تحوّل هذه المنتجات، تدريجياً، إلى سلع يسير جنباً إلى جنب مع تطور شكل القيمة.

(F.L.A. Ferrier, *Du Gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce*, Paris, 1805, and Charles Ganih, *Des Systèmes d'Économie Politique*, 2^{ème} Éd., Paris, 1821).

(*) شارع لومبارد ستريت في مركز مدينة لندن وتقع فيه أهم البنوك والشركات التجارية في إنكلترا. [ن. برلين].

يبد أننا نرى، بنظرة واحدة، قُصُور الشكل البسيط للقيمة، فهو شكل نطفة يتعين أن تمر بسلسلة من الاستحالات قبل أن تنضج وتبلغ شكل السعر. والواقع إن التعبير عن قيمة السلعة (أ) بواسطة أي سلعة أخرى مثل (ب)، لا يفعل شيئاً سوى تمييز قيمة السلعة (أ) عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، وبالتالي فإنه يضعها في علاقة تبادل مع سلعة أخرى مفردة ومختلفة عنها هي (ب)، ولكنه لا يزال بعد قاصراً عن التعبير عن المساواة النوعية بين السلعة (أ) وجميع السلع الأخرى، وعن التناسب الكمي بين هذه السلعة (أ) وبقية السلع الأخرى. إن شكل القيمة النسبي البسيط للسلعة يتطابق مع شكل مُعَادِل واحد لسلعة أخرى. وهكذا، عند التعبير النسبي عن قيمة القماش، لا يتلبس المعطف شكل المُعَادِل ولا يكتسب شكل قابلية المبادلة المباشرة، إلّا في إطار علاقته بهذه السلعة المفردة، وهي القماش في مثالنا.

مع ذلك فإن الشكل البسيط للقيمة يتحول تلقائياً إلى شكل أكثر كمالاً صحيح أن الشكل البسيط يعبر عن قيمة السلعة (أ) بواسطة سلعة أخرى واحدة، من نوع آخر، ولكن سيان إن كانت هذه السلعة الواحدة الأخرى من أي نوع، كالمعطف والحديد والقمح، وهلمجراً. وعليه حين نضع (أ) في علاقة قيمة مع هذا النوع من السلع أو ذاك، نحصل السلعة الواحدة ذاتها، على تعبيرات بسيطة متباينة عن القيمة^(22a) ويتحدد عدد هذه التعبيرات الممكنة بعدد أنواع السلع المتميزة عن (أ). لذلك فإن التعبير المنفرد عن قيمة (أ) يمكن أن يتحول إلى سلسلة من مختلف التعبيرات البسيطة عن تلك القيمة، سلسلة قابلة للامتداد قدر ما نشاء.

[77]

ب - شكل القيمة الكلي أو الموسّع

س سلعة آ = ص سلعة ب، أو = ن سلعة ج، أو = ي سلعة د، أو = ع سلعة هـ، أو = إلخ.
(20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، أو = 10 باونات من الشاي، أو = 40 باون من البن، أو = كوارتر من القمح، أو = أونصتين من الذهب، أو = $\frac{1}{2}$ طن من الحديد أو = إلخ).

(22a) حاشية للطبعة الثانية: عند هوميروس، يجري التعبير عن قيمة شيء ما بسلسلة من أشياء مختلفة. [الإلياذة، الكتاب الثاني، الجزء السابع، ص 472 - 475. Homer, II, VII, p. 472-475. ن.ع.]

1) شكل القيمة النسبي الموسَّع

لقد جرى الآن التعبير عن قيمة سلعة واحدة، هي القماش مثلاً، بواسطة عدد لا حصر له من العناصر التي تؤلف عالم السلع فأصبح جسد كل سلعة أخرى مرآة تعكس قيمة القماش⁽²³⁾ وبهذه الطريقة تعرض القيمة نفسها، لأول مرة، في صورتها الحقيقية كتبلور لعمل بشري غير متمايز. فالعمل الذي يخلق هذه القيمة يقف الآن مكشوفاً على نحو ساطع بوصفه عملاً يساوي أي نوع آخر من أنواع العمل البشري بصرف النظر عن الشكل الطبيعي الذي بُذل فيه وبصرف النظر عن تشيُّوته في معطف أو قمح أو حديد أو ذهب. ويدخل القماش الآن، بفضل شكل قيمته، في علاقة اجتماعية لم تعد مقصورة على سلعة واحدة من نوع مغاير، بل تشمل عالم السلع برُمَّته. وبصفته سلعة، يصبح مواطناً في عالم السلع هذا. وبالطبع فإن وجود سلسلة لا آخر لها من مُعادلات القيمة تعني أن قيمة السلعة لا يعينها بأي شكل خاص من القيم الاستعمالية تظهر للعيان.

[78] في الشكل الأول، حيث 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، يبدو لنا أن تبادل هاتين

(23) لهذا السبب يمكن الحديث عن القيمة - المعطفية للقماش حين نعبر عن قيمة القماش بواسطة المعطف، وعن القيمة - القمحية للقماش حين نعبر عن قيمته بالقمح، إلخ. إن كل تعبير من هذا القبيل يقول لنا إن ما يتجلى في القيمة الاستعمالية للمعطف أو القمح، إلخ، إن هو إلا قيمة القماش. «بما أن قيمة أية سلعة تشير إلى علاقتها التبادلية، يمكن الحديث عنها بوصفها... قيمة - قمحية أو قيمة - ثوبية، وذلك وفقاً للسلعة التي تُقارن بها، وعليه فثمة ألف نوع مختلف من القيمة، ثمة أنواع من القيمة بقدر ما هناك من سلع في الوجود، وكلها، على حد سواء، واقعية واسمية».

([س. بايلي]، رسالة نقدية في طبيعة وأسباب ومقاييس القيمة: من ناحية صلتها بكتابات السيد ريكاردو وأتباعه، بقلم مؤلف أبحاث حول نشوء، ونشر الآراء، لندن، 1825، ص 39).

([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature, Measures, and Causes of Value: Chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers*, By the author of *Essays on the Formation, etc, of Opinions*, London, 1825, p. 39).

كان س. بايلي، مؤلف هذا الكتاب المُفْل، الذي أثار ضجة كبيرة في إنكلترا في زمانه، يتوهم أن سرد مختلف التعبيرات النسبية عن القيمة الواحدة للسلعة ذاتها، يقوض إمكانية أي تحديد لمفهوم القيمة. ومهما كانت عليه آراؤه من ضيق، فقد وضع أصبعه على بعض النواقص الجدية في نظرية ريكاردو، ولا أدلّ على ذلك من الحقد الذي هاجمه به أتباع ريكاردو. راجع صحيفة ويستمنستر ريفيو *Westminster Review* على سبيل المثال.

السلعتين بتناسب كمّي معيّن أمر عرضي محض. أما في الشكل الثاني، فعلى العكس من ذلك، نلاحظ على الفور الخلفية التي تحدّد هذا المظهر العرضي وتختلف عنه جوهرياً. فقيمة القماش تظل على حالها من ناحية المقدار سواء عبّرنا عنها بالمعاطف أو البنّ أو الحديد، أو بواسطة ما لا يُحصى من السلع المختلفة التي يحوزها عدد مماثل من شتى المالكين. وتختفي، لذلك، العلاقة العرضية بين اثنين من الأفراد مالكي السلع. ويتضح بدهاءة أن تبادل السلع ليس هو الذي يحدّد مقدار القيمة، بل بالعكس إن مقدار القيمة هو الذي ينظّم علاقات التبادل بينها.

(2) الشكل المُعادِل الخاص

إن كل سلعة مثل الشاي والمعطف والحديد والقمح، إلخ، عند التعبير عن قيمة القماش، تُعدّ بمثابة مُعادِل، وبالتالي بمثابة جسد القيمة. أما الشكل الطبيعي المحدّد لكل واحدة من هذه السلع فهو الآن شكل خاص من المُعادِل، واحد من أشكال عديدة أخرى. وعلى غرار ذلك تُعدّ الأنماط الملموسة المتعددة من العمل النافع المتجسد في هذه السلع المختلفة، تُعدّ أشكالاً خاصة وكثيرة، من تحقق أو تجلّي ظاهرة العمل البشري بعامة.

(3) عيوب شكل القيمة الكلّي أو الموسّع

أولاً - إن التعبير النسبي عن قيمة السلعة غير مكتمل لأن سلسلة التعبير لا تنتهي. ويمكن للسلسلة، التي تشكّل كل معادلة من معادلات القيمة حلقة منها، أن تمتد في أي لحظة بظهور سلعة جديدة إلى الوجود لتمدّنا بمادة تعبير جديد عن القيمة. ثانياً - إن السلسلة تمثل فسيفساء متعددة الألوان من تعبيرات عن القيمة متباينة ومنفصلة. وأخيراً، كما هو الحال، إذا عبّرنا بهذا الشكل الموسّع عن القيمة النسبية لكل واحدة من السلع على التوالي، لحصل الشكل النسبي لقيمة كل سلعة من السلع، على سلاسل متباينة لا تنتهي من التعبيرات عن القيمة، وهي كلها تختلف عن شكل القيمة النسبي لسائر السلع الأخرى. وتنعكس عيوب شكل القيمة النسبي الموسّع بدورها على ما يطابقه من شكل مُعادِل. ولما كان الشكل الطبيعي لسلعة مفردة ليس أكثر من شكل مُعادِل خاص، هو واحد من بين أشكال مُعادِل خاصة لا حصر لها، فلن يكون إزاءنا، على وجه العموم، سوى أشكال مُعادِل جزئية يستبعد كل واحد منها سواه. وعلى النسق ذاته فإن العمل الخاص الملموس النافع المتجسد في كل مُعادِل خاص، لا يمثل غير نوع خاص من [79]

العمل، ولا يُعدّ بالتالي الشكل الشامل لتجلي ظاهرة العمل البشري. صحيح أن العمل البشري العام يحصل بذلك على شكل الظاهرة التام أو الكلّي في مجموع الأشكال الخاصة لتجلي الظاهرة، ولكن العمل يظلّ مفتقراً إلى شكل موحد لتجلي الظاهرة. وعلى أي حال فإن شكل القيمة النسبي الموسّع ليس أكثر من مجموع تعبيرات بسيطة، نسبية، عن القيمة، أو مُعادلات قيمة من الشكل الأول، مثل:

$$20 \text{ ياردة قماش} = \text{معطف واحد}$$

$$20 \text{ ياردة قماش} = 10 \text{ باونات من الشاي، إلخ.}$$

ولكن كل مُعادلة من هذه المُعادلات تنطوي على مقلوبها الخاص، وهي مُعادلة مماثلة:

$$\text{معطف واحد} = 20 \text{ ياردة قماش}$$

$$10 \text{ باونات من الشاي} = 20 \text{ ياردة قماش، إلخ.}$$

والواقع حين يُبادل مالك القماش سلعته بالسلع الكثيرة الأخرى، معبراً بذلك عن قيمها بسلسلة من سلع أخرى، يترتب على ذلك بالضرورة أن مختلف مالكي السلع الأخرى يبادلون ما بحوزتهم بالقماش، وبالتالي فإنهم يعبرون عن قيم سلعهم بنفس السلعة الثالثة: القماش. ولو قلبنا سلسلة المُعادلات (20 ياردة = معطف أو 10 باونات من الشاي، إلخ) نقصد لو قمنا بالتعبير عن العلاقة المعكوسة التي تنطوي عليها السلسلة أصلاً، لحصلنا على: شكل القيمة العام.

ج - شكل القيمة العام

	معطف واحد
	10 باونات من الشاي
	40 باون من البنّ
	كوارتر من القمح
	أونصتان من الذهب
	$\frac{1}{2}$ طن من الحديد
	س من سلعة (أ)،
	إلخ السلع
= 20 ياردة قماش	

1) تغيّر طابع شكل القيمة

تعبّر كل السلع الآن عن قيمتها، أولاً - بشكل بسيط لأن ذلك يتم بواسطة سلعة واحدة مفردة، ثانياً - بشكل موحد لأنها تعبّر عن قيمتها في السلعة ذاتها. إن هذا الشكل من القيمة بسيط ومشترك للجميع وبالتالي عام. [80] إن الشكلين (أ) و (ب) (*) لم يكونا مناسبين إلا للتعبير عن قيمة سلعة معينة كشيء متميّز عن قيمتها الاستعمالية الخاصة أو عن جسدها السلعي. زدونا الشكل الأول، (أ)، بمُعَادلات كالتالية:

معطف واحد = 20 ياردة قماش، 10 باونات من الشاي = $\frac{1}{2}$ طن من الحديد، حيث تُساوي قيمة المعطف بالقماش، وقيمة الشاي بالحديد. ولكن مساواة المعطف بالقماش، والشاي بالحديد، وهما تعبيران عن قيمة المعطف وقيمة الشاي، يختلفان اختلاف القماش عن الحديد. وبديهي أن هذا الشكل لم يظهر عملياً إلا في البدايات الأولى حين لم تكن منتجات العمل لتتحول إلى سلع إلا من خلال المبادلات العرضية، المتبادعة. أما الشكل الثاني، (ب)، فيتميّز، على نحو أفضل من الأول، قيمة السلعة عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، لأن قيمة المعطف مثلاً توضع، هنا، في تضاد مع الشكل الجسدي للمعطف ذاته، تحت جميع المظاهر الممكنة، وذلك بمساواتها بالقماش والحديد والشاي، باختصار مساواتها مع كل شيء آخر، باستثناء المعطف ذاته. من جهة أخرى نجد أن هذا الشكل يستبعد، على نحو مباشر، كل تعبير مشترك عن القيمة، ويرجع ذلك إلى أنه، في مُعَادلة القيمة الخاصة بكل سلعة، تظهر جميع السلع الأخرى في شكل مُعَادِل. وينتق شكل القيمة الموسّع إلى الوجود، لأول مرة، حالما يجري تبادل نتاج عمل ما، كالماشية، لقاء مختلف السلع الأخرى على سبيل العادة، وليس على سبيل الاستثناء.

أما الشكل الثالث (**) والأحدث، فيعبّر عن قيم عالم السلع برمته بواسطة سلعة واحدة يُفرد لها هذا الغرض وهي القماش مثلاً، سلعة واحدة تمثل قيم جميع الأخريات عن طريق مساواتهن بها. إن قيمة كل سلعة، تجري مساواتها بالقماش، لا تتميز الآن عن قيمتها الاستعمالية الخاصة وحسب، بل تتميز عن كل القيم الاستعمالية الأخرى بوجه

(*) المقصود بذلك هو الشكلان الواردان تحت الفقرة (أ) والفقرة (ب)، وهما على التوالي: شكل

القيمة البسيط أو العرضي، ثم شكل القيمة الموسع. [ن. ع.]

(**) وهو الشكل الوارد في الفقرة (ج): شكل القيمة العام. [ن. ع.]

عام، ولهذا السبب ذاته، يُعبّر عنها كشيء مشترك في كل السلع. وباكتساب هذا الشكل، تدخل السلع، لأول مرة، في علاقة فعلية بعضها مع بعض كقيم، أو تظهر كقيم تبادلية. إن الشكلين السابقين كليهما يعبران عن قيمة السلعة إما بواسطة سلعة مفردة من نوع مختلف أو بسلسلة من سلع أخرى مختلفة. وفي كلا الحالتين فإن الأمر شأن خاص بالسلعة المفردة في أن تجد التعبير عن قيمتها، إن جاز القول، دون تدخل الأخريات. وتلعب هذه الأخريات، بالنسبة للسلعة الأولى، الدور السلبى للمُعادل. أما شكل القيمة العام فينشأ عن الفعل المشترك لعالم السلع بأسره، وينشأ عن ذلك وحده. فلا يمكن للسلعة أن تكتسب تعبيراً عاماً عن قيمتها إلا حين تعبر جميع السلع الأخرى، في آن واحد، عن قيمتها في نفس المُعادل، وينبغي لكل سلعة جديدة أن تقتفي الأثر نفسه. ولما كان تشيؤ قيم السلع هو «وجود اجتماعي» محض لهذه الأشياء، فليس بالوسع، كما [81] هو واضح، التعبير عن هذا الوجود الاجتماعي المتعين إلا من خلال مجمل علاقاتها الاجتماعية الشاملة، وبالتالي ينبغي لشكل قيمة السلع أن يكون شكلاً معترفاً به اجتماعياً. وبعد أن جرت مساواة كل السلع بالقماش لا تظهر الآن متساوية نوعياً، كقيم عامة، وحسب، بل تظهر كقيم ذات مقادير قابلة للمقارنة والقياس الكمي. فحين تنعكس مقادير القيم في مادة واحدة معينة، هي القماش، يصبح بالوسع أن تعكس مقادير القيمة هذه بعضها على نحو متبادل، ومثال ذلك: 10 باونات من الشاي = 20 ياردة قماش، و40 باون من البنّ = 20 ياردة قماش، وعليه فإن 10 باونات من الشاي = 40 باون من البنّ. بتعبير آخر إن باوناً واحداً من البنّ يحتوي على ربع جوهر القيمة، أي العمل، الذي يحتوي عليه باون واحدة من الشاي.

إن الشكل العام للقيمة النسبية، الذي يحتضن عالم السلع بأسره، يحوّل السلعة المفردة، التي أقصيت عن البقية ووضعت في دور المُعادل - وهي القماش هنا - يحوّلها إلى مُعادل عام. إن الشكل الطبيعي الخاص للقماش هو الآن المظهر المشترك للقيمة في عالم السلع؛ لذلك يمكن للقماش أن يُبادل مباشرة بجميع السلع الأخرى. ويصبح الشكل الجسدي للقماش، التجسيد المرئي والبلّور الاجتماعي لكل أنواع العمل البشري. فالحياسة التي هي عمل خاص ينتج مادة خاصة هي القماش، تكتسب عن هذا الطريق شكلاً اجتماعياً عاماً، هو شكل تماثلها مع كل أنواع العمل الأخرى. إن المُعادلات التي لا تُحصى، والتي يتألف منها شكل القيمة العام، تساوي العمل المتحقق في القماش

بالأعمال المتحققة في كل واحدة من السلع الأخرى على التوالي، وبذلك تتحول الحياة إلى شكل عام لتجلي ظاهرة العمل البشري. وبهذه الطريقة لا يتبدى العمل المتشّيء في قيم السلع بوجهه السلبي الذي يتجرد فيه العمل الفعلي من أي شكل ملموس ومن أي خاصية نافعة وحسب، بل تتكشف طبيعته الإيجابية الخاصة على نحو بارز، ونعني تحديداً إرجاع كل أنواع العمل الفعلي إلى طابعها المشترك بوصفها عملاً بشرياً عاماً، بوصفها إنفاقاً لقوة عمل بشرية.

إن شكل القيمة العام، الذي يمثل جميع متوجات العمل باعتبارها محض تبلورات من عمل بشري متجانس، يبيّن، بتركيبه بالذات، أنه التعبير الاجتماعي عن عالم السلع. وهو يبيّن بوضوح لا لبس فيه أن طابع العمل البشري العام، الذي يرتديه كل عمل، داخل هذا العالم، يؤلف طابعه الاجتماعي الخاص.

(2) التطور المترابط بين شكل القيمة النسبي والشكل المُعادِل

تتوافق درجة تطور شكل القيمة النسبي مع درجة تطور الشكل المُعادِل. ولكن ينبغي التذكير بأنّ تطور الشكل المُعادِل ليس إلّا تعبيراً عن، ونتيجة لتطور شكل القيمة النسبي.

[82] إن شكل القيمة النسبي البسيط، أو المنفرد، لسلعة من السلع يقوم بتحويل سلعة أخرى إلى مُعادِل منفرد. أما شكل القيمة النسبي الموسّع، الذي يعبر عن قيمة سلعة واحدة بواسطة كل السلع الأخرى، فيسبغ على هذه السلع الأخرى طابع مُعادِلات خاصة تتباين في النوع. وأخيراً تكتسب سلعة خاصة من نوع معيّن شكل مُعادِل عام، لأن جميع السلع الأخرى تجعل من هذه السلعة الواحدة مادة الشكل العام الموحد لقيمتها.

وبمقدار تطور شكل القيمة، يتطور التضاد بين قطبيه، وهما شكل القيمة النسبي والشكل المُعادِل.

إن الشكل الأول، حيث 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً، يتضمن أصلاً هذا التضاد دون أن يثبته بعد. فالدور الذي يلعبه القماش والدور الذي يلعبه المعطف يختلفان حسب اتجاه قراءتنا للمُعَادِلَة. فإذا قرأناها من الأول إلى الأخير، كحالة أولى، أصبحت القيمة النسبية للقماش تجد تعبيرها في المعطف، ولو قرأناها معكوسة، كحالة ثانية، لأصبحت القيمة النسبية للمعطف تجد تعبيرها في القماش. وهكذا يصعب الإمساك الثابت بالتضاد بين القطبين.

أما الشكل الثاني (ب) فيبيّن لنا أنه لا يمكن إلّا لسلعة واحدة، في كل مرة، أن

توسّع قيمتها النسبية، وأنها لا تكتسب هذا الشكل الموسّع إلا بسبب، وبمقدار، وقوف السلع الأخرى جميعاً إزاءها في شكل مُعادلات. وليس بالوسع، هنا، قلب طرفي المُعادلة (20 ياردة قماش = معطفاً أو = 10 باونات شاي = كوارتر واحد من القمح)، كما فعلنا من قبل، بدون تغيير طابعها العام وتحويلها من شكل قيمة موسّع إلى شكل قيمة عام.

وأخيراً فإن الشكل (ج) يمنح عالم السلع شكل قيمة نسبي اجتماعي عام بسبب، وبقدر ما، إن جميع السلع، عدا واحدة فقط، تُستثنى من دور شكل المُعادِل العام. وعليه تظهر سلعة مفردة، هي القماش، وقد اكتسبت الشكل الذي يتيح لها إمكانية التبادل المباشر مع جميع السلع الأخرى، أي الشكل الاجتماعي المباشر، وذلك بالضبط بسبب وبقدر ما إن سائر السلع الأخرى جُرّدت من هذا الشكل تحديداً⁽²⁴⁾

وعلى العكس من ذلك، فإن السلعة التي تحتل موقع المُعادِل العام تُجَرّد من الشكل [83]

(24) لا يعني ذلك، بداهة، أن شكل قابلية التبادل المباشر العام هو شكل سلعي متضاد، إن جاز القول، وإنه يرتبط وثيق الارتباط بقطبه المعاكس الذي يمثل بـ انعدام إمكانية التبادل المباشر، مثل ارتباط القطب الإيجابي للمغناطيس بنظيره المعاكس: القطب السليبي. ولعل ثمة، إذن، من يتخيل أن جميع السلع تمتلك إمكانية التبادل المباشر في الوقت نفسه، مثلما يتخيل المرء أن الكاثوليك يمكن أن يصبحوا جميعاً بابوات. وبالطبع فإن المالك الصغير، الذي يلوح له إنتاج السلع أقصى حد [nec plus ultra] ممكن للحرية البشرية والاستقلال الفردي، يتوق إلى إزالة المنغصات الناجمة عن ذلك الشكل الذي تتميز به السلع والذي يجعلها غير قابلة للتبادل مباشرة. وما اشتراكية برودون إلا صيغة لهذه اليوتوبيا المبتذلة، وقد سبق لي أن بيّنت في مؤلف آخر^(*)، إن هذه الاشتراكية لا تمتلك ذرة واحدة من الأصالة، وأن غراي ويراى وآخرين قد سبقوا برودون إلى هذه المحاولة بزمان طويل وبنجاح أكبر. ورغم ذلك كله يزدهر هذا النوع من الحكمة ويتشتر، الآن، في أوساط معيّنة متتحلاً اسم العلم (science). ولم يسبق لأية مدرسة من قبل أن تلاعبت بكلمة «العلم» مثل المدرسة البرودونية، ذلك لأنه:

«حين تفتقد الأفكار

يستعاض عنها بكلمة في الوقت المناسب».

[غوته، فاوست، الجزء الأول، حجرة الدراسة – Goeth, Faust, 1. Teil, Studierzimmer. ن. برلين].

(*) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، باريس، بروكسيل، 1847، الفصل الأول. [ن. برلين].

الموحد، أي الشكل النسبي العام للقيمة في عالم السلع. ولو كان القماش، أو أي سلعة أخرى تتخذ شكل مُعادل عام، يتمتع بشكل القيمة النسبي العام في الوقت نفسه، لكان عليه أن يكون مُعادلاً لذاته بذاته أيضاً. وهذا يقودنا إلى المُعادلة: 20 ياردة قماش = 20 ياردة قماش، وهو تكرار فارغ لا يعبر عن القيمة ولا عن مقدار القيمة. ولغرض التعبير عن القيمة النسبية للمُعادِل العام يتعين أن نقلب الشكل (ج). إن المُعادِل العام، في هذا الشكل، لا يمتلك شكل قيمة نسبي مشترك مع السلع الأخرى، إلا أن قيمته تمتلك تعبيراً نسبياً بواسطة سلسلة لا تنتهي من أجساد السلع الأخرى. وهكذا يبدو شكل القيمة النسبي الموسع، أو الشكل (ب)، الآن، على أنه الشكل الخاص من القيمة النسبية للسلعة التي تلعب دور المُعادِل.

(3) الانتقال من شكل القيمة العام إلى الشكل النقدي

إن الشكل المُعادِل العام ليس غير شكل من القيمة على وجه العموم، ولذلك يمكن لأية سلعة أن تنزياً به. من الجهة الأخرى لا تتخذ أي سلعة شكل مُعادِل عام (الشكل ج) إلا بعد أن تقوم وبمقدار ما تقوم جميع السلع الأخرى باستبعادها من الصفوف باعتبارها مُعادِلاً. وما إن ينحصر هذا الاستبعاد، في نهاية المطاف، بسلعة واحدة من دون غيرها، حتى يكتسب الشكل النسبي الموحد للقيمة في عالم السلع ثباتاً موضوعياً وشرعية اجتماعية عامة.

بيد أن السلعة الخاصة التي يمتزج فيها الشكل المُعادِل مع شكلها الطبيعي ويحظى باعتراف اجتماعي كهذا، تتحول الآن إلى سلعة نقدية، أو تقوم بوظيفة النقد. وتصبح الوظيفة الاجتماعية الخاصة لهذه السلعة، وبالتالي احتكارها الاجتماعي، أن تؤدي دور المُعادِل العام في عالم السلع. ومن بين السلع التي تؤدي في الشكل (ب) دور مُعادِلات خاصة للقماش، وتعتبر في الشكل (ج) عن قيمتها النسبية بواسطة القماش، برزت سلعة خاصة واحدة لتحل تاريخياً هذا المكان المرموق - نعني بذلك الذهب. إذن لو وضعنا، في الشكل (ج)، الذهب محل القماش لحصلنا على الشكل النقدي.

د - الشكل النقدي(*)

أونصتين من الذهب	=	20 ياردة قماش
	=	معطف واحد
	=	10 باونات من الشاي
	=	40 باون من البنّ
	=	كوارتر من القمح
	=	$\frac{1}{2}$ طن من الحديد
	=	س من السلعة (أ)

إن الانتقال من الشكل (أ) إلى الشكل (ب)، ومن (ب) إلى الشكل (ج)، يقترن بحدوث تبدلات جوهرية. وبالعكس ذلك، لا يوجد فرق بين الشكل (ج) والشكل (د) باستثناء أن الذهب في هذا الأخير، يتخذ شكل المُعادل العام عوضاً عن القماش. ويمثل الذهب في الشكل (د) ما يمثله القماش في الشكل (ج): المُعادل العام. إن التقدم الذي أحرزناه ينحصر في أن طابع التبادل المباشر والعام - أو بتعبير آخر: شكل المُعادل العام - قد ارتبط في النهاية، بفعل العُرف الاجتماعي، مع الشكل الطبيعي الخاص لسلعة الذهب.

ولا يقف الذهب، الآن، إزاء جميع السلع الأخرى بمثابة نقد إلا لأنه كان يقف إزاءها في السابق كسلعة. فقد كان الذهب، شأن كل السلع الأخرى، يؤدي وظيفة المُعادل، إمّا بصيغة مُعادل منفرد في عمليات تبادل معزولة، أو بصيغة مُعادل خاص سوية مع غيره من المُعادلات السلعية. وأخذ يؤدي بالتدريج، وبمديات متفاوتة، دور مُعادل

(*) في الطبعة الفرنسية: [الشكل النقدي أو المالي] (La forme argent) - وقد ورد هامش إيضاحي في الطبعة الفرنسية هذا نصه: تنطوي الترجمة الدقيقة للكلمتين الألمانيةين (Geld) و (Geldform) (النقد والشكل النقدي) على شيء من الصعوبة. فكلية الشكل المالي تنطبق على جميع السلع عدا المعادن الثمينة. ولا يعود بوسعنا القول «الشكل المالي للمال» أو أن «الذهب يتحول إلى مال أو فضة» دون تشويش القارئ. أما تعبير الشكل النقدي فيشير تشويشاً آخر ناجماً عن أن استخدام كلمة نقد (monnaie) في اللغة الفرنسية يعني غالباً قطعاً معدنية من النقد. وعليه نستعمل تعبير الشكل النقدي والشكل المالي دائماً بالمعنى ذاته. ويخلو النصان الإنكليزي والألماني من هذه الازدواجية. [ن. ع.]

عام. وما إن احتكر الذهب هذا المركز في التعبير عن القيمة داخل عالم السلع، حتى أصبح سلعة نقدية، وابتداءً من تلك اللحظة، أي بعد أن غدا الذهب السلعة النقدية، تميز الشكل (د) عن الشكل (ج)، وتحول شكل القيمة العام إلى الشكل النقدي.

إن التعبير البسيط، النسبي عن قيمة سلعة مفردة، كالقماش، بواسطة سلعة أخرى تؤدي وظيفة نقد، مثل الذهب، ليس سوى الشكل السعري لتلك السلعة. وعليه يكون «الشكل السعري» للقماش: 20 ياردة قماش = أونصتين من الذهب. وإذا جرى سك أونصتي الذهب على شكل نقود فإن 20 ياردة قماش = جنهين استرلينيين.

إن الصعوبة في مفهوم الشكل النقدي تنحصر في الإدراك الواضح لشكل المُعادل [85] العام، وبالتالي لشكل القيمة العام (الشكل ج) بعامة. وقد استخلصنا هذا الأخير (ج) من شكل القيمة الموسّع (الشكل ب) الذي يتألف من عنصر أساسي هو الشكل (أ) المتمثل في المُعادلة: 20 ياردة قماش = معطفاً واحداً أو س سلعة آ = ص سلعة ب. وبناء على ذلك فإن شكل السلعة البسيط هو جنين الشكل النقدي.

رابعاً - الطابع الصنمي (الفيتيشي) للسلعة وسره

تبدو السلعة للوهلة الأولى، شيئاً مبتذلاً جداً يُفهم من ذاته. أما تحليل السلعة فيبين أنها، في واقع الأمر، شيء غريب جداً زاخر بالأحاييل الميتافيزيقية والحدلقات اللاهوتية. والحق، ليس ثمة في السلعة من شيء غامض، بقدر ما هي قيمة استعمالية، سواء نظرنا إليها من ناحية قدرتها على تلبية حاجات بشرية بفضل ما تمتلكه من خصائص، أم من ناحية كون هذه الخصائص هي نتاج عمل بشري. ومن الواضح وضوح النهار، أن الإنسان، بنشاطه، يغيّر شكل المادة التي توفرها الطبيعة على نحو يجعلها نافعة له. فشكل الخشب، على سبيل المثال، يتغير حين نصنع منه منضدة. مع ذلك تظل المنضدة ذلك الخشب العادي، الذي يقع يومياً تحت الحواس. ولكن ما إن تبرز المنضدة كسلعة، حتى تستحيل إلى شيء حسي عصبي على الإدراك. فهي لا تكتفي بوضع أرجلها على الأرض، بل تقف على رأسها إن جاز التعبير، إزاء السلع الأخرى، ويبدأ رأسها الخشبي بإطلاق أفكار غريبة تفوق في الغرابة «رقص المناضد»⁽²⁵⁾ من تلقاء ذاتها.

(25) - يُذكر أن المناضد والخزفيات في الصين شرعت ترقص حين تُحِيل - أن بقية العالم كله يقف ساكناً، وذلك في سبيل تشجيع الآخرين (Pour encourager les autres). [بعد اندحار ثورة

إذن لا ينبثق الطابع الصوفي للسلعة عن قيمتها الاستعمالية، كما لا ينشأ أبداً عن مضمون العوامل المحددة للقيمة. فأولاً، مهما كانت عليه صنوف العمل النافع أو النشاطات الإنتاجية من تنوع، فثمة حقيقة فيزيولوجية تشير إلى أن هذه الأعمال والنشاطات هي قبل كل شيء وظائف للجسم العضوي البشري، وإن كل وظيفة كهذه، مهما كان محتواها أو شكلها، هي في الجوهر، إنفاق لدماع الإنسان وأعصابه وعضلاته، وحواسه إلخ. ثانياً، أما بشأن ما يؤلف الأساس في تحديد كمية القيمة، نعني مدة هذا الإنفاق، أو كمية العمل، فمن الواضح تماماً أن هناك فرقاً حسيّاً بين كمية العمل ونوعيته. فقد استأثر وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش، بالضرورة، باهتمام البشر في كل الأحوال الاجتماعية، وإن يكن بدرجات متفاوتة تبعاً لمختلف مراحل التطور⁽²⁶⁾ وأخيراً ما إن يأخذ الناس بالعمل من أجل بعضهم بعضاً، بأية صورة، حتى يكتسب عملهم شكلاً اجتماعياً.

إذن من أين ينبثق الطابع اللغزي الذي يتلبس نتاج العمل حالما يتخذ هذا شكل سلعة؟ واضح أنه ينبثق من هذا الشكل عينه. إن المساواة بين كل صنوف العمل البشري تتمثل في أن منتجات هذا العمل تتخذ شكلاً شيئاً من قيمة متشعبة، متماثلة؛ أما قياس إنفاق قوة العمل البشري بمدة ذلك الإنفاق، فيأخذ شكل كمية قيمة منتجات العمل، وأخيراً

= 1849/1848، سادت أوروبا رجعية سياسية سوداء، وكانت الأوساط الأرستقراطية والبورجوازية في أوروبا، يومها مولعة بالروحانيات، وبخاصة «رقص المناضد» (table-turning). أما في الصين فقد تصاعدت حركة عارمة للتححرر من الاقطاع، بخاصة في أوساط الفلاحين. وقد سميت تلك الحركة بثورة تايينغ. ن. برلين]. واضح أن «رقص المناضد» أو تحريك المناضد، هنا، يجري خلال حفلات استحضار الأرواح، هذه الحفلات التي انتشرت في الأوساط الأرستقراطية في أوروبا. وهذا هو وجه الغرابة الذي يشير إليه النص. أما في الصين، فكانت المناضد تتحرك وتنقلب كناية عن الغليان الثوري. [ن. ع].

(26) حاشية للطبعة الثانية: كانت وحدة قياس الحقل تتمثل عند الجرمانيين القدماء في رقعة حصاد يوم واحد، ومن هنا جاءت تسميتها عمل يوم أو حوض يوم Tagwerk أو Tagwanne، أو Journale أو Journalis أو terra journalis أو diurnalis عمل رجل، جهد رجل، حصاد رجل. (غ. ل. فون ماورر، مدخل لتاريخ قوانين الأرض، ميونيخ، 1854، ص 129 وما يليها. G.L. von Maurer, *Einleitung zur Geschichte der Mark & c. Verfassung*, München, 1854, p. 129 sq).

فإن العلاقة المتبادلة بين المنتجين، التي يؤكد عملهم طابعه الاجتماعي في إطارها، تأخذ شكل علاقات اجتماعية بين المتوجات.

إذن فإن غموض شكل السلعة يرجع ببساطة إلى أن الطابع الاجتماعي لعمل البشر الكائن فيها يظهر لهم كطابع شئوي يميز منتج ذلك العمل أو يظهر كخصائص اجتماعية طبيعية لتلك الأشياء، ولأن العلاقة القائمة بين المنتجين والمجموع الكلي لأعمالهم يظهر لهم كعلاقة اجتماعية، تقع خارجهم، بين الأشياء. وبفعل هذا الإبدال (Quidproquo) بالذات تصبح منتوجات العمل سلعاً، تصبح أشياء حسية وعصية على الإدراك في آن، أشياء اجتماعية. وعلى النحو ذاته لا نبصر الضوء القادم من جسم شيء ما كتحريرض ذاتي للعصب البصري بل كشكل موضوعي لشيء يقع خارج العين نفسها. بيد أن الضوء، في فعل الرؤية، يسقط فعلياً من شيء، من الجسم الخارجي إلى شيء آخر، أي العين، إنها علاقة طبيعية بين شيئين طبيعيين(*) أما مع السلع فالأمر يختلف، فوجود منتوجات العمل بشكل سلع، وعلاقة القيمة بين هذه المنتوجات التي تجعل منها سلعاً، لا صلة لها البتة بالطبيعة الجسمية (الفيزيائية) للسلعة أو بما ينشأ عنها من علاقات بين أشياء. فهي، هنا، ليست سوى علاقة اجتماعية محدّدة بين البشر تتخذ، في نظرهم، شكلاً خيالياً بصورة علاقة بين الأشياء. وابتغاء التوصل إلى شبيه بهذه الظاهرة، يتعين أن نلجأ إلى النواحي المغلفة بالضباب من عالم الأديان. ففي هذا العالم تظهر منتوجات الدماغ البشري بهيئة كائنات مستقلة تتمتع بالحياة وتدخل في علاقات مع بعضها بعضاً ومع الجنس البشري. وهكذا أيضاً شأن منتوجات يد الإنسان في عالم السلع. هذا ما أسميه [87] الصنمية (الفيتيشية) التي تلتصق بمنتوجات العمل منذ أن يتم إنتاجها كسلع، وهي لذلك صنمية لا تنفصل عن هذا النمط من الإنتاج، أي الإنتاج السلعي.

إن الطابع الصنمي لعالم السلع ينبثق، كما أظهر تحليلنا أعلاه، من الطابع الاجتماعي المتميز للعمل الذي ينتج سلعاً.

وبوجه عام لا تصبح الأشياء النافعة سلعاً إلا لأنها منتوجات أعمال خاصة يزاولها أفراد مستقلون بعضهم عن بعض. ويؤلف المقدار المركّب لهذه الأعمال الخاصة إجمالي العمل الاجتماعي. ولما كان المنتجون لا يقيمون صلات اجتماعية في ما بينهم إلا عند تبادل منتوجات عملهم، فإن الطابع الاجتماعي المتميز الذي يسم العمل الخاص لكل

(*) حرفياً: علاقة فيزيائية بين شيئين فيزيائيين. [ن. ع].

واحد منهم لا يظهر للعيان إلا في فعل التبادل. بتعبير آخر، إن العمل الخاص لا يؤكد نفسه كجزء من إجمالي العمل الاجتماعي إلا بواسطة العلاقات التي يُقيمها التبادل بين المنتجات بصورة مباشرة، ومن خلالها بين المنتجين بصورة غير مباشرة. وعليه فإن العلاقات الاجتماعية التي تربط بين مختلف الأعمال الخاصة تظهر، لهؤلاء المنتجين، لا كعلاقة اجتماعية مباشرة بين الأفراد العاملين، بل تبدو، بما هي عليه حقاً، علاقات شبيثة بين الأشخاص وعلاقات اجتماعية بين الأشياء.

إن منتجات العمل لا تكتسب، كقيم مُتشبّهة، شكلاً اجتماعياً موحداً متميزاً عن أشكال وجودها المتباينة حسيّاً كأشياء استعمالية إلا عن طريق التبادل. وإن هذا التقسيم لمنتجات العمل إلى شيء نافع وشيء-قيمة، لا يرتدي أهمية عملية إلا حين يأخذ التبادل أبعاداً واسعة بحيث يتم إنتاج الأشياء النافعة لغرض التبادل، وبالتالي لا بد من أن يؤخذ طابع قيمة هذه الأشياء سلفاً بعين الاعتبار خلال مرحلة إنتاجها بالذات. وابتداءً من هذه اللحظة يتخذ العمل الخاص للفرد المنتج طابعاً اجتماعياً مزدوجاً بالفعل. فمن جهة، يتعين عليه، بصفته نوعاً محدداً من العمل النافع، أن يُشبع حاجة اجتماعية معيّنة، فيحتل بذلك موقعه كجزء لا يتجزأ من مجموع العمل، كفرع من التقسيم الاجتماعي للعمل المنبثق عفويّاً. ومن جهة أخرى، لا يمكن له أن يُشبع الحاجات المتعددة للفرد المنتج نفسه إلا حين تكون قابلية تبادل مختلف أنواع العمل الخاص النافع بعضها ببعض قد تأسست، وأصبح العمل الخاص النافع لأي مُنتج يقف على قدم المساواة مع عمل الآخرين. ولا تتحقق المساواة بين أنواع العمل المختلفة اختلافاً كليّاً (*toto coelo*) إلا بعد تجريدها من تباينها الفعلي، أي بعد اختزالها إلى القاسم المشترك المتمثل في كونها إنفاقاً لقوة عمل بشري أو كونها عملاً بشرياً مجرداً(*) إن الطابع الاجتماعي المزدوج للأعمال الخاصة لا ينعكس في أدمغة المنتجين الخاصين، إلا بهذين الشكلين اللذين تطبعهما به الممارسة اليومية في تبادل المنتجات: وعلى هذا الشكل فإن الطابع الاجتماعي النافع لأعمال المنتجين الخاصة يظهر بمثابة شرط يقضي بالآ يكون هذا العمل نافعاً وحسب بل أن يكون نافعاً للآخرين؛ أما الطابع الاجتماعي للمساواة بين مختلف أنواع العمل فيظهر في شكل امتلاك هذه الأشياء المتباينة مادياً، أي منتجات العمل، القيمة، بصورة إجماعية.

(*) في الطبعة الفرنسية أضيفت هذه العبارة: «والتبادل وحده هو الذي يقوم بهذا الاختزال حين يضع منتجات أكثر الأعمال اختلافاً إزاء بعضها بعضاً في منزلة متساوية». [ن. ع.]

وعليه حين يضع الناس منتوجات عملهم في علاقة بعضها مع بعض كقيم، فليس معنى ذلك أنهم يعتبرون هذه الأشياء أوعية شيئية تحتوي على عمل بشري متجانس. بل العكس تماماً. فحين يضعون منتوجاتهم المختلفة على قدم المساواة كقيم، عن طريق التبادل، فإنهم بهذا الفعل نفسه، يضعون مختلف أنواع العمل المبذولة فيها على قدم المساواة بصفتها عملاً بشرياً. إنهم لا يعون ذلك لكنهم يفعلونه⁽²⁷⁾ فالقيمة، إذن، لا تتبخر بياضتها تصف ماهيتها، بالأحرى، إن القيمة ذاتها، هي التي تُحوّل كل منتوج عمل إلى لغز هيروغليفي اجتماعي. وبمضي الوقت، يحاول الإنسان فك الرموز الهيروغليفية كي ينفذ إلى سرّ إنتاج اجتماعي من صنع يديه، شأن اللغة. إن الاكتشاف العلمي اللاحق، بأن منتوجات العمل، من حيث هي قيم، ليست أكثر من تعبيرات شيئية عن العمل البشري المُنفَق في إنتاجها، يسجّل، حقاً، بداية حقبة في تاريخ تطور الجنس البشري، ولكن هذا الاكتشاف لا يزيل المظهر الشئّي الذي يتلبسه الطابع الاجتماعي للعمل. ففي هذا الشكل الخاص من الإنتاج الذي نعالجه هنا، نقصد الإنتاج السلعي، هناك حقيقة تمثل في أن الطابع الاجتماعي المحدّد للعمل الخاص المستقل يقوم على تساوي جميع أنواع هذا العمل باعتبارها عملاً بشرياً، وإن هذا الطابع يتخذ، في منتوج العمل، شكل قيمة. بيد أن هذه الحقيقة تبدو في نظر المنتجين، رغم الاكتشاف العلمي المُشار إليه آنفاً، واقعية ونهائية مثل حقيقة أن الغلاف الجوي ظلّ في شكله المادي الفيزيائي، حتى بعد أن اكتشف العلم العناصر المكونة للهواء.

وأول ما يهتم المنتجين القائمين بالتبادل معرفته، عملياً، هو هذا: كم من المنتج [89] الآخر سيتلقون لقاء منتوجهم؟ بأية نسب يجري تبادل المنتوجات؟ وما إن تصل هذه النسب، بفعل العُرف، إلى نوع من الاستقرار حتى تبدو وكأنها ناجمة عن طبيعة منتوجات العمل ذاتها، بحيث أنّ تساوي طن واحد من الحديد مع أونصتين من الذهب، من حيث

(27) حاشية للطبعة الثانية: لذلك حين يقول غاليلاني: «القيمة علاقة بين شخصين»

(la Richezza é una ragione tra due persone) فقد كان عليه أن يضيف: علاقة بين شخصين

تختبئ في غلاف علاقة بين الأشياء. (غاليلاني، حول النقد، ص 221، المجلد الثالث من

مجموعة كوستودي المعنونة: المؤلفون الكلاسيكيون الإيطاليون في الاقتصاد السياسي، القسم

الحديث، ميلانو، 1803. Galiani, Della Moneta, p. 221, T. III Custodis: Scrittori Classici

Italiani di Economia Politica, Parte Moderna, Milano, 1803).

القيمة، يبدو طبيعياً كتساوي باون من الذهب مع باون من الحديد من حيث الوزن رغم اختلاف خواصهما الفيزيائية والكيميائية. إن طابع القيمة، الذي يُسبغ على المنتجات، لا يكتسب الثبات إلا بفعل تفاعل هذه المنتجات في ما بينها كمقادير من القيمة. وتتغير هذه المقادير دون انقطاع بصورة مستقلة عن إرادة وبصيرة وتصرفات القائمين بالتبادل. إن سلوكهم الاجتماعي، يتبدى لهم في شكل حركة أشياء تتحكم بهم بدلاً من أن يتحكموا بها. وينبغي أن يتطور الإنتاج السلعي تطوراً كاملاً قبل أن تنبثق، من الخبرة المتراكمة وحدها، الحقيقة العلمية القائلة بأن مختلف أنواع العمل الخاص، والمنفذة بصورة مستقلة، والمترابطة من كل الجوانب، والنامية عفوية إلى فروع من التقسيم الاجتماعي للعمل، إنما يجري اختزالها باستمرار إلى نسب كمية مقبولة اجتماعياً؛ وسبب هذا الاختزال أن وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج هذه المنتجات يفرض نفسه عليها عنوة، كقانون طبيعي ناظم، وسط علاقات تبادل عرضية ومتقلبة أبداً، مثلما يفرض قانون الجاذبية نفسه حين يتهدم منزل على رؤوسنا⁽²⁸⁾ لذا فإن تحديد مقدار القيمة بوقت العمل سرّ يختبئ وراء حركة التقلبات الظاهرة في القيمة النسبية للسلع. وعلى حين أن كشف هذا السرّ يزيل المظاهر العرضية عن تحديد مقدار قيم منتجات العمل، فإنه لا يغيّر، بأي حال، الشكل الشئيّ لتحديد مقدار القيمة.

إن تأمل الإنسان في أشكال الحياة البشرية، وبالتالي تحليله العلمي لهذه الأشكال، يأخذان مجرى معاكساً تماماً لتسلسل تطورها الفعلي. فهو يبدأ، متأخراً بعد الواقعة (post festum)، بنتائج عملية التطور الجاهزة أمامه. فالأشكال التي تطبع منتجات العمل بطابع السلع، والتي تؤلف شرطاً ضرورياً لتداولها، قد اكتسبت أصلاً نفس الثبات الذي يميز الأشكال الطبيعية الواضحة للحياة الاجتماعية قبل أن يسعى المرء لإدراك محتواها، وليس لفهم طابعها التاريخي الذي يُعدّ بنظره ثابتاً. وهكذا فإن تحليل أسعار السلع هو وحده الذي أدى إلى تحديد مقدار القيمة، والتعبير المشترك عن جميع السلع بالنقد هو وحده الذي أدى إلى تأسيس طابعها كقيمة. غير أن هذا الشكل النقدي، الذي

(28) «ماذا نقول في قانون لا يتحقق إلا بثورات دورية؟ إنه ببساطة، ليس أكثر من قانون طبيعي يقوم على عدم وعي أولئك الخاضعين له»، (فريدريك إنجلز، خطوط أولية في نقد الاقتصاد القومي، نشر في الحوليات الألمانية-الفرنسية التي يحررها أرنولد روج وكارل ماركس، باريس، 1844).

(F. Engels, *Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie*, in the "Deutsch-Französische Jahrbücher", Arnold Ruge und K. Marx, Paris, 1844).

أصبح نهائياً في عالم السلع، هو الذي يخفي في الأشياء الطابع الاجتماعي للعمل الفردي الخاص والعلاقات الاجتماعية بين المنتجين الخواص بدل أن يكشفها. فعندما أقول إن المعطف أو الحذاء، وهلمجراً، يدخلان في علاقة مع القماش باعتباره التجسيد العام للعمل البشري المجرد فإن غرابة هذا التعبير تبرز للعيان. مع ذلك، حين يقوم منتجو المعاطف والأحذية وسواها بمقارنة هذه المواد بالقماش، أو، وهذا نفس الشيء، بالذهب والفضة بوصفهما مُعادلاً عاماً، فإنهم يعبرون عن العلاقة بين عملهم الفردي الخاص ومجموع عمل المجتمع بالشكل الغريب أعلاه نفسه.

إن مقولات الاقتصاد البورجوازي تتألف من صيغ كهذه. فهي صيغ فكرية، أي موضوعية، يسرى مفعولها اجتماعياً حين تعبر عن العلاقات الإنتاجية السائدة في نمط من الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً هو الإنتاج السلعي. ولذلك ما إن نأتي إلى أشكال أخرى من الإنتاج، حتى تنجلي كل صوفية العالم السلعي ويتلاشى كل السحر وكل الأشباح التي تغلف منتجات العمل القائم على أساس الإنتاج السلعي.

وبما أن الاقتصاد السياسي مغرم بحكايات روبنسن كروزو⁽²⁹⁾، فدعونا نلقي عليه نظرة وهو في جزيرته. ومهما يكن عليه تواضع روبنسن كروزو، فإن لديه حاجات قليلة يتعين تلبيتها، ويتوجب لذلك أن يؤدي قليلاً من العمل النافع بأشكال مختلفة، كأن يصنع الأدوات والأثاث ويدجن الماعز (اللاما)، ويصطاد السمك ويقنص الطيور. ولا شأن لنا [91] طبعاً بصلاته وما شاكلها، إذ إن روبنسن يجد فيها مصدر متعة ويعتبرها فعالية للترويح عن النفس. ورغم تنوع وظائفه الإنتاجية فإنه يعرف أن أعماله كلها ليست إلّا نشاطات مختلفة للروبينسن الواحد ذاته، ولا تحتوي بالتالي غير أنماط مختلفة من العمل البشري. وترغمه

(29) حاشية للطبعة الثانية: حتى لريكاردو قصصه عن روبنسن: «إنه يجعل صياد الحيوانات البدائي، وصياد السمك البدائي مالكي سلع يتبادلان لحم الطريدة والسمك بنسبة وقت العمل المتشبي في هاتين القيمتين التبادليتين. ويفترق ريكاردو، في هذا الموضع، مغالطة تاريخية، حين يجعل هذين الرجلين يطبقان، في احتساب أدوات عملهما، الجداول السنوية السارية في بورصة لندن عام 1817. ويبدو أن متوازيات أضلاع السيد أوين^(*) هي شكل المجتمع الوحيد الذي يعرفه ريكاردو خارج المجتمع البورجوازي». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 38-39).

[*] أشار ريكاردو إلى متوازيات أضلاع السيد أوين في كتابه حول حماية الزراعة *On Protection to Agriculture*، الطبعة الرابعة، لندن، 1822، ص 21. لقد حاول أوين، ضمن خطته الطوباوية لاصلاح المجتمع، أن يبرهن أن أنسب شكل للأحياء السكنية هو المستطيل أو المربع. ن. برلين].

الضرورة نفسها على توزيع وقته بدقة على مختلف أنواع الوظائف. أما كون هذا العمل يشغل في نشاطه العام، حيزاً أكبر مما يشغله عمل آخر، فالأمر يتوقف على تفاوت حجم الصعوبات التي يتعين التغلب عليها لبلوغ النتيجة النافعة المتوخاة. وسرعان ما يتعلم صاحبنا روبنسن ذلك من التجربة، وبما أنه قد أنقذ من السفينة، ساعة ودفتراً وريشة وحبراً، فإنه ينكبُّ، كبريطاني أصيل المولد، على مسك دفتر لحساباته. ويتضمن سجل محفوظاته قائمة بالأشياء النافعة التي بحوزته، ومختلف العمليات الضرورية لإنتاجها، وأخيراً متوسط وقت العمل الذي يكلفه إنتاج كميات معينة منها. إن كل العلاقات القائمة بين روبنسن والأشياء التي تؤلف الثروة التي صنعها بيديه، هي هنا من البساطة والشفافية بحيث يمكن، حتى للسيد فيرت (Wirth)(*)، أن يفهمها دون مشقة. مع ذلك فإن هذه العلاقات تتضمن كل ما هو أساسي لتحديد القيمة.

دعونا نتقل من جزيرة روبنسن المغمورة بالضياء إلى القرون الوسطى الأوروبية الغارقة في الظلام. فعوضاً عن الإنسان المستقل، نجد هنا أن جميع الناس تابعون، الأتباع والاقطاعيون، الأتباع والسادة، العامة والاكليروس. إن التبعية الشخصية، هنا، تميز العلاقات الاجتماعية للإنتاج المادي مثلما تميز بقية ميادين الحياة المنظمة على أساس ذلك الإنتاج. ولما كانت هذه التبعية الشخصية بالذات هي التي تؤلف أساس المجتمع، فليس ثمة ما يحتم أن تتخذ أنواع العمل والمنتجات، مظهراً وهمياً يختلف عن واقعها الحقيقي. لذا نجدها في تعاملات المجتمع تأخذ شكل خدمات عينية ومدفوعات عينية. وعليه فإن الشكل الطبيعي للعمل يؤلف، هنا، في خصوصيته، الشكل الاجتماعي المباشر لهذا العمل، وليس كما في المجتمع القائم على الإنتاج السلعي حيث العمل في عموميته هو الذي يؤلف الشكل الاجتماعي المباشر. إن عمل السخرة الإلزامي يُقاس، قياساً جيداً، بالوقت شأن العمل المنتج للسلع، لكن كل قرّة يعرف تمام المعرفة(**) أنه يُنفق في خدمة سيده كمية معينة من قوة عمله الشخصية. والعُشر الذي يتعين تقديمه للكاهن هو شيء أوضح من بركات هذا الأخير. إذن، مهما يكن رأينا بالأقنعة التي يرتديها مختلف الأشخاص في هذا المجتمع، فإن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، في مجرى

(*) اقتصادي ألماني نشأت عنده خصومة مع ماركس، وقد ساند فيرت السيد سيدلي تايلور وهو عميد من جامعة كامبريدج. النص الألماني يورد اسم فيرت، والنص الإنكليزي يذكر اسم سيدلي تايلور.

أنظر مقدمة الطبعة الرابعة حول موضوع الخلاف. [ن. ع].

(**) تليها في النص الفرنسي عبارة: (دون الرجوع إلى آدم سميث). [ن. ع].

[92] مزاوالتهم للعمل، تظهر في كل حال كعلاقات شخصية متبادلة ولا تكتسي رداء علاقات اجتماعية بين أشياء، أي بين منتجات العمل.

وإذا ما سعيينا لمثال عن العمل المشترك أو العمل الجماعي المباشر، فلا حاجة بنا للرجوع إلى شكله الذي تطور عفويًا في مطلع تاريخ كل الشعوب المتمدنة⁽³⁰⁾ فلدينا مثال قريب من الصناعات البطيريركية (الأبوية) الريفية عند الأسرة الفلاحية التي تنتج القمح والماشية والغزول والقماش والثياب لسد حاجاتها المنزلية. وتمثل هذه الأشياء المختلفة، عند الأسرة، منتجات متعددة لعملها العائلي، لا سلعًا يجري تبادلها بين أفراد هذه الأسرة. إن الأعمال المختلفة، كالزراعة وتربية الماشية، والغزل، والحياكة وصنع الثياب، التي تولّد هذه المنتجات المتنوعة، هي، في شكلها الطبيعي، وظائف اجتماعية مباشرة؛ لأن وظائف الأسرة، شأن المجتمع الذي يركز على إنتاج السلع، تقوم على نظام تقسيم للعمل خاص بها تطور بصورة عفوية. فتقسيم العمل داخل الأسرة وتنظيم مدته لكل فرد، يتوقفان على فوارق السن والجنس مثلما يتوقفان على الظروف الطبيعية التي تتغير بتغير الفصول. إن قياس إنفاق قوة العمل الذي يبذله كل فرد بزمان هذا العمل يظهر، بحكم طبيعته، كمحدّد اجتماعي للعمل، في حين أن قوى العمل الفردية لا تنشط، بحكم طبيعتها، إلّا كأجزاء لقوة عمل الأسرة.

دعونا نتصور أخيراً، على سبيل التغيير، اتحاد جماعة من الأحرار يزاولون العمل بوسائل إنتاج مشتركة وينفقون، بوعي مسبق، قوى عملهم الفردية العديدة بوصفها قوة عمل اجتماعية واحدة. إن كل التحديدات الخاصة بعمل روبنسن كروزو تتكرر هنا مع فارق واحد هو أنها اجتماعية وليست فردية. لقد كانت كل منتجات كروزو، نتاج عمله [93] الشخصي وحده، لذلك كانت أشياء استعمالية ذات منفعة مباشرة له. أما المنتج الكلي

(30) حاشية للطبعة الثانية: «من الفرضيات المسبقة السخيفة التي تنتشر هذه الأيام أن الملكية المُشاعة في شكلها البدائي شكل سلافي خاص أو حتى شكل روسي حصراً. والواقع أن بالوسع إثبات أن الشكل البدائي كان موجوداً لدى الرومان والجرمان والسلتيين، بل إننا نجد، حتى يومنا هذا، نماذج عديدة منه في الهند، رغم أنها قد تكون أقاضاً. إن دراسة أشمل لأشكال الملكية المُشاعة البدائية الآسيوية، وبالأخص الهندية، سوف تبين كيف أن مختلف أشكال هذه الملكية المُشاعة قد انحلت بأشكال متباينة أيضاً. وهكذا يُمكننا، على سبيل المثال، إرجاع مختلف الأنماط الأصلية للملكية الخاصة الرومانية والجرمانية إلى مختلف أشكال الملكية المُشاعة الهندية». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 10).

للجماعة المتحدة فإنه منتج اجتماعي. إن قسماً من هذا المنتج يُستخدم مجدداً كوسيلة إنتاج. لذا يظل اجتماعياً. في حين أن الجزء الآخر يستهلكه أعضاء المتحد كوسائل عيش. ولا بد إذن من توزيع هذا الجزء الأخير عليهم. ويتباين نمط التوزيع تبعاً لنمط التركيب العضوي، الاجتماعي للإنتاج، ودرجة التطور التاريخي للمنتجين. ولنفترض، إبتغاء وضع الأمور على غرار الإنتاج السلعي، أن حصة كل فرد منتج من وسائل العيش تتحدد بوقت العمل الذي بذله. في هذه الحالة يلعب وقت العمل دوراً مزدوجاً. فتجزئة العمل وفقاً لخطة اجتماعية معينة تُحافظ على التناسب الملائم بين مختلف وظائف العمل التي ينبغي أداؤها، ومختلف أنواع الحاجات الجماعية التي ينبغي تلبيتها. ومن جهة أخرى، يقوم وقت العمل مقام مقياس لتحديد مساهمة المنتجين الفردية في العمل الجماعي، وبالتالي تعيين نصيبهم في ذلك الجزء من المنتج الجماعي المخصص للاستهلاك الفردي. إن العلاقات الاجتماعية بين المنتجين الأفراد من ناحية أعمالهم ومنتجات هذه الأعمال، تكون هنا شفافة، بسيطة ومُدركة على نحو تام، في الإنتاج كما في التوزيع أيضاً.

[إن العالم الديني ليس إلّا انعكاساً للعالم الواقعي]^(*) وإن مجتمع منتجي السلع، حيث يدخل المنتجون، في علاقات إنتاج اجتماعية عامة مع بعضهم من خلال معاملة منتجاتهم على أنها سلع وبالتالي قيم، وحيث يختزلون أعمالهم الفردية الخاصة، إزاء بعضها لبعض، بهذا الشكل الشئني، إلى عمل بشري متجانس - إن مجتمعاً كهذا يجد أنسب أشكال الدين في المسيحية وعبادتها للإنسان المجرد وخصوصاً في تطورها البورجوازي أي البروتستانتية والمذهب الربوبي، إلخ. أما في النمط الآسيوي، ونمط الإنتاج القديم، وغيرهما، فنجد أن تحوّل المنتجات إلى سلع وبالتالي وجود البشر كمنتجي سلع، إنما يلعب دوراً ثانوياً، لكنه يزداد في الأهمية كلما سار المجتمع المشاعي نحو الانحلال. أما الأقوام التجارية، بالمعنى الدقيق للتسمية، فلم تظهر في العالم القديم إلّا في فترات فاصلة، مثل آلهة أبيقور في الأنثرومونديا^(**)، أو مثل اليهود في مسام المجتمع البولوني. والواقع أن هذه الكائنات العضوية الإنتاجية القديمة بسيطة

(*) العبارة لا ترد في النص الألماني وتقتصر على النص الإنكليزي الذي أشرف عليه إنجلز. [ن. ع].

(**) آلهة أبيقور: كان الفيلسوف الإغريقي أبيقور يعتقد أن الآلهة تعيش في الأنثرومونديا، أي في الفضاء القائم بين العوالم، وأنها لا تؤثر في تطور الكون أو في حياة الإنسان أي تأثير. [ن. برلين].

وشقافة تماماً إن قورنت بالمجتمع البورجوازي. غير أنها كانت قائمة إما على عدم نضج تطور الإنسان الفرد الذي لم يقطع بعد الحبل السري للروابط الطبيعية القرابية مع بني جنسه، أو أنها تقوم على علاقات السيادة والاستعباد المباشرة. ولا يمكن لها أن تنبثق أو تستمر في الوجود إلا حين يكون تطور القوى الإنتاجية للعمل في مرحلة متدنية، وحين تكون العلاقات الاجتماعية بين إنسان وآخر، وبين الإنسان والطبيعة، في عملية الإنتاج [94] المادي للحياة، ضيقة بالمثل. وينعكس الضيق الفعلي لهذه العلاقات، مثالياً، في العبادة القديمة للطبيعة، كما ينعكس في الأديان الشعبية. وعلى أي حال فإن الانعكاس الديني للعالم الواقعي لا يزول نهائياً إلا حين تظهر العلاقات العملية في الحياة اليومية للإنسان بصورة علاقات معقولة وشقافة تماماً مع أقرانه من البشر ومع الطبيعة. إن مظاهر صيرورة حياة المجتمع، أي عملية الإنتاج المادي، لن تنزع البرقع الصوفي الذي يحجبها إلا يوم تُعامل كإنتاج يقوم به أناس مشاركون تشاركاً اجتماعياً حرّاً، وينظمونه بصورة واعية وفقاً لخطة مقررّة. بيد أن هذا يقتضي أن تتوافر للمجتمع أرضية مادية معيّنة أو مجموعة شروط مادية لوجوده هي بدورها نتاج عملية تطور تاريخية عفوية، طويلة، مفعمّة بالعذاب. حقاً إن الاقتصاد السياسي، قد حلّل، وإن يكن بصورة ناقصة⁽³¹⁾، القيمة ومقدار

(31) إن نواقص تحليل ريكاردو لمقدار القيمة - وهو بالمناسبة أحسن التحليلات - ستنجلي في المجلدين الثالث والرابع من هذا المؤلف. ولعل أضعف نقطة عند المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، فيما يتعلق بالقيمة عموماً، أنها لم تميز بوضوح وبوعي كامل، بين العمل الذي يظهر في قيمة المنتج، والعمل نفسه حين يظهر في القيمة الاستعمالية لذلك المنتج. وبالطبع فإنها تقوم بهذا التمييز من الناحية العملية، طالما أن هذه المدرسة تعالج العمل من زاوية كمية تارة، ومن زاوية نوعية تارة أخرى. ولكن ليس لديها أدنى فكرة أن الاختلاف بين صنوف شتى من العمل، حين يُنظر إليه على أنه اختلاف كمي محض، إنما يعني ضمناً أن صنوف العمل هذه متماثلة أو متوحدة نوعياً، وأنها بالتالي تختزل إلى عمل بشري مجرد. ويعلم ريكاردو، على سبيل المثال، اتفاقه مع فرضية ديستوت دو تراسي القائلة: «لما كان مؤكداً أن قدراتنا الجسدية والروحية هي ثروتنا الأصلية الوحيدة، فإن استخدام هذه القدرات في صنف معين من العمل هو كنزنا الأصلي الوحيد، ومن هذا الاستخدام وحده إنما تنبثق كل تلك الأشياء التي نسميها ثروات... ومن المؤكد أيضاً أن هذه الأشياء جميعاً لا تمثل سوى العمل الذي خلقها، وإذا كانت تتمتع بقيمة ما، أو حتى بقيمتين متميزتين، فإنها لا يمكن أن تستمدّها إلا من (قيمة) العمل الذي تمخضت عنه». ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي 3rd (Ricardo, *The Principles of Political Economy*, 3rd Ed., London, 1821, p. 334). نكتفي، هنا، بالإشارة إلى أن ريكاردو يضيف لكلمات ديستوت

القيمة، واكتشف المحتوى الخبيء في هذين الشكلين. إلا أنه لم يتساءل، قط، لماذا [95] يأخذ هذا المحتوى ذلك الشكل، أو لماذا يمثل العمل بقيمة متوجه، ولماذا يمثل قياس العمل بزمان في مقدار قيمة المنتج⁽³²⁾ لقد حُتم على هذه الصيغ بحروف بارزة لا لبس

= دو تراسي معنى أعمق مما تحمل، فما يقوله هذا الأخير حقاً هو أن كل الأشياء التي تؤلف الثروة «تمثل العمل الذي يخلقها»، هذا من جهة، ولكنه يقول من جهة أخرى إن هذه الأشياء تكتسب «قيمتين متميزتين» (قيمة استعمالية وقيمة تبادلية) من «قيمة العمل». وهكذا يسقط في الخطأ الشائع لممثلي الاقتصاد المبتذل الذين يفترضون قيمة سلعة أولى (العمل في هذه الحالة) من أجل أن يحددوا قيم بقية السلع. لكن ريكاردو يقرأ فيه كما لو أنه يقول إن العمل (وليس قيمة العمل) يتجسد في القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية على حد سواء. بل إن ريكاردو نفسه لا يعبر كبير اهتمام للطابع المزدوج للعمل الذي يتجسد بشكل مزدوج، في حين أنه يكرس كامل فصله المعنون «القيمة والثروة، وخصائصهما المميزة» (Value and Riches, their Distinctive Properties) لفحص ترهات ج. ب. ساي على نحو تفصيلي. وفي الختام تعتريه الدهشة حين يجد أن ديستوت يتفق معه باعتبار العمل منبع القيمة، من جهة، مثلما يتفق مع ج. ب. ساي حول مفهوم القيمة من جهة أخرى. [أنظر: ديستوت دو تراسي، عناصر الإيديولوجيا، المجلدان 4 و5، باريس، 1826، ص 35 و36]. [ن. برلين].

(32) من أبرز الإخفاقات الأساسية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أنه لم يفلح قط، من خلال تحليله للسلسلة، وبوجه خاص تحليل قيمتها، في اكتشاف شكل القيمة الذي يجعل هذه القيمة قيمة تبادلية. حتى آدم سميث وريكاردو، وهما أفضل ممثلي هذه المدرسة، يعالجان شكل القيمة كشيء غير ذي أهمية، ولا علاقة له بالطبيعة الداخلية للسلسلة. ولا يرجع ذلك إلى أن اهتمامهما ينصب كلياً على تحليل مقدار القيمة، فالسبب أعمق بكثير. ذلك أن شكل القيمة الذي يتخذه منتج العمل ليس الشكل الأكثر تجريداً وحسب، بل هو أيضاً الشكل الأشمل في ظل نمط الإنتاج البورجوازي، ويطبعه كنمط اجتماعي متميز من الإنتاج، ويسبق عليه طابعاً تاريخياً خاصاً. وإذا اقترنا خطأ اعتباره شكلاً طبيعياً أزلياً للإنتاج الاجتماعي، أغفلنا بالضرورة الجانب الخاص لشكل القيمة، وأغفلنا بالتالي الشكل السلمي، ثم مرحلته الأكثر تطوراً، أي الشكل النقدي، والشكل الرأسمالي، إلخ. ونتيجة لذلك نجد أن الاقتصاديين الذين يتفقون تماماً حول قياس مقدار القيمة بوقت العمل، يحملون أكثر الأفكار تضارباً وغرابة حول النقد، هذا الشكل الأكثر كمالاً للمعادل العام. ونرى ذلك، على نحو صارخ، في معالجتهم للشؤون المصرفية حيث لا يعود بوسع التعريفات المبتذلة للنقد أن تصمد أمام التحليل. وقد أفضى ذلك إلى إحياء وتجديد النظام المركنتلي (غانيل وشركاه) الذي لا يرى في القيمة أكثر من شكل اجتماعي، أو بالأحرى مظهراً أجوف لهذا الشكل. وأقول هنا، مرة واحدة وإلى الأبد، إنني أعني بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي كل اقتصاد قام منذ أيام وليم بيتي ببحث الترابطات الباطنية لعلاقات الإنتاج الفعلية في المجتمع البورجوازي، كمدرسة تتميز عن وتعارض مع الاقتصاد المبتذل الذي يعالج الترابطات الظاهرية ولا يكف عن اجترار المواد التي صاغها الاقتصاد العلمي، والتماس تفسيرات سطحية

فيها، تفصح أنها تنتمي إلى تشكيلة اجتماعية تهيمن فيها عملية الإنتاج على الإنسان بدل أن يهيمن هو عليها، بيد أن هذه الصيغ تبدو لوعي البورجوازي ضرورة بديهية فرضتها الطبيعة مثلما فرضت العمل المنتج ذاته. من هنا ينظر الاقتصادي البورجوازي إلى أشكال [96] الكيانات العضوية للإنتاج الاجتماعي التي سبقت الشكل البورجوازي، بالطريقة نفسها التي كان آباء الكنيسة ينظرون بها إلى الأديان التي سبقت المسيحية⁽³³⁾

= لأبرز الظواهر فظاظة، إن جاز القول، من أجل الاستعمال البورجوازي اليومي، وما عدا ذلك يقتصر على أن يصوغ، بطريقة متحذقة، الأفكار البالية التي تحملها شخوص الإنتاج البورجوازية القائمة بنفسها عن عالمها الخاص، وهو عندها أفضل العوالم الممكنة، معلناً إياها حقائق أزلية.

(33) «للاقتصاديين طريقة غريبة في تناول الأمور. فالمؤسسات في نظرهم نوعان، مؤسسات اصطناعية ومؤسسات طبيعية. ويرون أن مؤسسات الحقبة الاقتصادية اصطناعية، أما مؤسسات الحقبة البورجوازية فطبيعية، شأنهم في ذلك شأن اللاهوتيين الذين يرون أن هناك نوعين من الأديان، فكل دين غير دينهم من اختراع البشر، أما دينهم، هم، فمن صنع الله - وهكذا قبل الآن كان ثمة تاريخ ولكن، بعد اليوم، لم يعد له وجود». (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، 1847، ص 113). لعل المثير للضحك حقاً هو السيد باستيا الذي يتخيل أن الإغريق والرومان القدامى كانوا يعيشون على النهب وحده. ولكن عندما تعيش شعوب على النهب لقرون، فلا بد أن يكون هنالك، دوماً، شيء بمتناول اليد كي ينهب، ولا بد من تجديد إنتاج الأشياء المسروقة دون انقطاع. هكذا يبدو أنه يوجد، حتى لدى الإغريق والرومان، عملية إنتاج من نوع ما، أي نظام اقتصادي يؤلف القاعدة المادية لعالمهم مثلما يؤلف الاقتصاد البورجوازي القاعدة المادية للعالم المعاصر. أم لعل باستيا يقصد أن نمط الإنتاج المرتكز على العبودية يقوم على نظام من النهب؟ في هذه الحالة يلج باستيا أرضاً محفوفة بالمخاطر. فإذا كان مفكر عملاق مثل أرسطو مخطئاً، في تقويم عمل العبيد، فلماذا يكون اقتصادي قزم مثل باستيا مصيباً في تقويم العمل المأجور؟ - وأغتنم هذه الفرصة لأرد بإيجاز على اعتراض أورده صحيفة ألمانية تصدر في أميركا، بصدد كتابي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، 1859. ترى الصحيفة أن وجهة نظري القائلة بأن كل نمط خاص من الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية التي تتطابق معه، أي باختصار «البنية الاقتصادية للمجتمع، هي القاعدة الحقيقية التي تنهض عليها البنية الفوقية الحقوقية والسياسية، وتقابلها أشكال اجتماعية محددة من الوعي»، وأن «نمط الإنتاج يحدد الطابع الاجتماعي والسياسي والفكري للحياة بوجه عام»، ترى الصحيفة أن وجهة النظر هذه تصح تماماً على زماننا الذي تعمته المصالح المادية، ولكنها لا تصح على العصور الوسطى حيث كانت الكاثوليكية مهيمنة، ولا على روما وأثينا حيث كانت السياسة مهيمنة. لعل أول ما يثير استغراب

ويتجلى مدى الضلال الذي وقع فيه بعض الاقتصاديين جرّاء الصنمية في عالم السلع [97] والمظهر المتشوّع الذي تتزيّا به التحديدات الاجتماعية للعمل، يتجلى، من بين مظاهر عديدة، في الخصومة الطويلة المملة حول دور الطبيعة في خلق القيمة التبادلية. ولما كانت القيمة التبادلية طريقة اجتماعية معيّنة للتعبير عن مقدار العمل الذي أنفق في شيء ما، فلا يعود للطبيعة دخل في القيمة التبادلية، مثلما لا دخل لها بتثبيت سعر صرف النقود.

إن نمط الإنتاج الذي يتخذ فيه المنتج شكل سلعة، أو ينتج فيه مباشرة لغرض التبادل، هو أكثر الأشكال عمومية وبدائية لنمط الإنتاج البورجوازي. لذلك يعلن هذا الشكل عن ظهوره في مرحلة مبكرة من التاريخ، ولكن ليس بالسعة والتعقيد المميزة لأيماننا هذه. لذلك يسهل، نسبياً، النفاذ إلى الطابع الصنمي للسلعة. ولكن ما إن نواجه أشكالاً حسيّة أكثر تعقيداً حتى يتلاشى سيماء البساطة هذه. فمن أين، إذن، تنشأ أوهام النظام النقدي؟ إن الذهب والفضة، بالنسبة إليه، حين يقومان بدور النقد، لا يمثلان علاقة اجتماعية بين المنتجين بل يمثلان أشياء طبيعية تتمتع بخصائص اجتماعية غريبة. ولكن ألا نرى أن صنمية الاقتصاد الحديث، الذي ينظر بازدراء وترقّع إلى النظام النقدي، تبرز واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار عندما يعالج رأس المال(*)؟ وكـ

= المرء حقاً أن يرى البعض يتوهم أن هذه العبارات البالية عن العصور الوسطى والعالم القديم مجهولة عند الآخرين. ومن الجلي تماماً أنه لا العصور الوسطى كانت تقنات على الكاثوليكية ولا العالم القديم على السياسة. بالعكس، فأسلوب الحصول على أسباب العيش هو الذي يفسر لماذا لعبت السياسة هنا، والكاثوليكية هناك، الدور الرئيس. وفضلاً عن ذلك فإن أدنى معرفة بتاريخ الجمهورية الرومانية، على سبيل المثال، تكفي لأن يدرك المرء أن تاريخها السري هو تاريخ الملكية العقارية. ومن جهة أخرى، فقد دفع دون كيخوته [دون كيشوت]، منذ أمد بعيد، ثمن تصوره الخاطئ بأن الفروسية الجواله تلاءم مع جميع الأشكال الاقتصادية للمجتمع.

(*) في النص الفرنسي يرد ما يلي: «ليس أول بند من بنود مذهبه يقوم على أن الأشياء، مثل أدوات العمل، هي رأسمال بطبيعتها، وأنتا نرتكب بحقها جريمة خرق الطبيعة إذا سعينا لتجربدها من هذا الطابع الاجتماعي البحت؟ وأخيراً ألم يتصور الفيزيوقراطيون، الذين يتفوقون عليهم في كثير من الأمور، أن الربيع العقاري ليس جزية تؤخذ عنوة، وإنما هدية تقدمها الطبيعة لمالكي الأرض». [إن النص الفرنسي يخلو من فقرات كثيرة في هذا المقطع وغيره وقد أثّرنا الإضافة لزيادة الإيضاح. ن. ع.].

مضى على علم الاقتصاد منذ أن بدّد وهم الفيزيوقراطيين القائل بأن الرّيع العقاري ينبع من الأرض وليس من المجتمع؟

ولكي لا نستبق الأمور، سنكتفي بمثال آخر يتعلق بالشكل السلعي. لو كان بوسع السلع أن تنطق لقلت: قد تكون قيمنا الاستعمالية شيئاً يهمّ الناس. ولكنها لا تخصنا كأشياء. وما يخصنا كأشياء هي قيمنا، وعلاقات تداولنا كأشياء - سلع تثبت ذلك. ولنا، في نظر بعضنا إلى بعض، سوى قيم تبادلية. اسمعوا الآن كيف تتحدث هذه السلع بلسان الاقتصادي:

إن «القيمة» (يقصد القيمة التبادلية) هي خاصية الأشياء، والثروة (يقصد: القيمة الاستعمالية) خاصية الإنسان. وبهذا المعنى فإن القيمة تنطوي، بالضرورة، على التبادل، أما الثروة فلا⁽³⁴⁾ «إن الثروة» (القيمة الاستعمالية) هي خاصية الإنسان، والقيمة خاصية السلع. فثمة إنسان غني وجماعة غنية، أما اللؤلؤة والماسة فلهما قيمة. إن اللؤلؤة والماسة لهما قيمة بوصفهما لؤلؤة أو ماسة⁽³⁵⁾

[98] حتى الآن لم يكتشف أي كيميائي، قيمة تبادلية في لؤلؤة أو ماسة. أما المكتشفون الاقتصاديون لهذا العنصر الكيميائي، الذين يدعون لأنفسهم نصيباً خاصاً من موهبة التمحيص، فيجدون أن القيمة الاستعمالية للأشياء ملك لهذه الأشياء بمعزل عن خصائصها الشبيهة، في حين أن قيمتها، من جهة أخرى، تؤلف جزءاً منها كأشياء. وما يرسخ هذا الاعتقاد في أذهانهم هو هذا الوضع الغريب الذي يتيح للقيمة الاستعمالية للأشياء أن تتحقق من غير تبادل وذلك عبر العلاقة المباشرة بين الأشياء والإنسان، أما

(34) «Value is a property of things, riches of man. Value in this sense, necessarily implies exchanges, riches do not.»

(ملاحظات حول خلافات لفظية معيّنة في الاقتصاد السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بالقيمة والعرض والطلب، لندن، 1821، ص 16).

(*Observations on some verbal disputes in Political Economy, particularly relating to value and to supply and demand*, London, 1821, p. 16).

(35) س. بايلي، المرجع المذكور نفسه، ص 165 وما يليها.
«Riches are the attribute of man, value is the attribute of commodities. A man or a community is rich, a pearl or a diamond is valuable... A pearl or a diamond is valuable as a pearl or diamond.» (S. Bailey, I.c. p.165 sq).

القيمة، من جهة أخرى، فلا تتحقق إلا عن طريق التبادل، أي عبر عملية اجتماعية. تُرى من منا لا يتذكر، هنا، صاحبنا الطيب دوغبري يبلغ جاره سيكول قائلاً^(*) «أن تكون رجلاً حسن الطلعة فتلك هبة الحظ، أما معرفة القراءة والكتابة فتأتي من الطبيعة»⁽³⁶⁾

(*) من مسرحية شكسبير، كثير من الضجة للاشيء، الفصل الثالث، المشهد الثالث. [ن. برلين].
(36) إن مؤلف «ملاحظات» وكذلك س. بايلي يتهمان ريكاردو بتحويل القيمة التبادلية من شيء نسبي إلى شيء مطلق. والعكس هو الواقع تماماً. فقد فسر العلاقة الظاهرة بين الأشياء، كالماس واللؤلؤ، العلاقة التي تظهر هذه الأشياء من خلالها كقيم تبادلية، وكشف العلاقة الحقيقية المختبئة خلف المظاهر، ونقصد بالتحديد علاقة الأشياء بعضها ببعض كمجرد تعبيرات عن العمل البشري. وإذا كان أتباع ريكاردو يردّون على بايلي بفظاظة، لا بأسلوب مقنع بأي حال، فذلك يرجع إلى فشلهم في أن يعثروا، في مؤلفات ريكاردو، على أي مفتاح يهديهم إلى العلاقة الخفية الموجودة بين القيمة وشكلها أي: القيمة التبادلية.

الفصل الثاني

عملية التبادل

بديهي أن السلع لا تستطيع أن تذهب بمفردها إلى السوق، ولا أن تقوم بالتبادل من تلقاء نفسها. ويتوجب علينا، لذلك، أن نلتفت إلى حراسها، الذين هم أيضاً مالكوها. إن السلع أشياء، وبالتالي فإنها تفتقد القدرة على مقاومة الإنسان. فإن أبدت تمتعاً يستطيع أن يلجأ إلى القوة، أو بتعبير آخر يستطيع أن يستحوذ عليها⁽³⁷⁾ ولكي تدخل هذه الأشياء في علاقة بعضها مع بعض كسلع، يتعين على حراسها أن يقيموا، في ما بينهم، علاقات متبادلة بوصفهم أفراداً تُقيم إراداتهم في هذه الأشياء نفسها، وأن يتصرفوا على نسق معيّن بحيث لا يستولي الواحد، إلّا بإرادة الآخر، ، وبالتالي لا يستطيع أيّ منهما أن يستولي على سلعة الآخر وينفصل (Veräussert) عن سلعته الخاصة إلّا عبر اتفاق بإرادة الطرفين معاً. وعلى ذلك ينبغي لهم تبادل الاعتراف بحقوق كل واحد منهم

(37) في القرن الثاني عشر، المعروف كثيراً بتقواه، غالباً ما يعدّون من السلع أشياء حساسة جداً. وهناك شاعر فرنسي من هذه الحقبة، يعدد السلع المعروضة في سوق لاندي^(*) فيشير، إلى جانب الأقمشة والأحذية والجلود وأدوات الزراعة، إلى «نساء مفتونات بأجسادهن» (*femmes folles de leurs corps*).

[في النص الألماني: نساء بأجساد ملتعبة؛ في النص الإنكليزي: نساء خليعات. والمقتبس من قصيدة هجائية للشاعر الفرنسي القروسطي جيلو دو باري. ن.ع.]. [(*) لاندي: موقع قريب من باريس حيث كان يقام سوق كبير كل عام منذ القرن 18 وحتى القرن 19. ن. برلين].

باعتباره مالكاً خاصاً. إن هذه العلاقة الحقوقية، التي تُصاغ في عقد، سواء كان العقد جزءاً من نظام تشريعي متطور أم لا، هي علاقة بين إرادتين تعكسان العلاقات الاقتصادية بين الاثنين. وإن هذه العلاقة الاقتصادية هي التي تقرر المضمون الذي تنطوي عليه علاقة الحقوق أو علاقات الإرادة هذه⁽³⁸⁾ ولا يواجه الأفراد هنا، بعضهم بعضاً إلا كممثلين [100] للسلع، وبالتالي كمالكين للسلع. وسنجد في مجرى تطور البحث، بوجه عام، أن أقنعة الشخصيات التي تقف على المسرح الاقتصادي لا تمثل غير تجسيدات بشرية، أي حاملات، للعلاقة الاقتصادية القائمة في ما بينها.

ولعل أبرز ما يميز السلعة عن مالكةا، أنها ترى في أجساد السلع الأخرى شكلاً لظاهرة قيمتها الخاصة هي. إنها، وهي الكلية^(*) بالمولد ونصيرة للمساواة، على أهبة الاستعداد دوماً، لمبادلة روحها، بل جسدها، مقابل أي سلعة أخرى، حتى لو كانت مثيرة للنفور مثل ماريتورن^(**) ذاتها. ويعوّض المالك عن افتقار سلعته إلى الحس الملموس بأجساد السلع الأخرى، بحواسه الخاصة الخمس أو أكثر. ولا تؤلف سلعته في نظره، قيمة استعمالية له مباشرة، ولو كان الأمر كذلك لما اقتادها إلى السوق. إنها تمتلك قيمة استعمالية صالحة للآخرين، أما بالنسبة إليه فإن قيمتها الاستعمالية المباشرة

(38) يستمد برودون مثله الأعلى في العدالة، أو «العدالة الأزلية» (*justice éternelle*)، ابتداءً، من العلاقات الحقوقية التي تطابق الإنتاج السلمي: ويمكن الإشارة إلى أنه يروم أن يثبت بذلك، لعزاء كل المواطنين الطيبين، أن شكل الإنتاج السلمي خالد خلود العدالة نفسها. ثم يتقل بعد ذلك ليعمل على إصلاح الإنتاج السلمي القائم، والنظام التشريعي السائد المطابق له، وفقاً لهذا المثل الأعلى. فما رأينا بكييميائي يريد عوضاً عن دراسة القوانين الفعلية القائمة للتفاعلات الجزيئية التي تطرأ على المادة عند التركيب أو التحليل الكييميائي وحل معضلات معينة على هذا الأساس، يريد أن ينظم تركيب وتحليل المادة بموجب «الأفكار الأزلية» عن «اتحاد المواد» (*affinité*) و «الطبيعة» (*naturalité*)؟ وهل نعرف جديداً عن «الربا» حين نقول إنه يتعارض مع «العدالة الأزلية» (*Justice éternelle*) و «المساواة الأزلية» (*équité éternelle*) و «الإخاء الأزلي» (*mutualité éternelle*) وما شاكل من «منوعات أزلية» (*variétés éternelles*) أكثر مما كان يعرف آباء الكنيسة حين قالوا إن الربا يتضارب مع «النعمة الإلهية الأزلية» (*grâce éternelle*) و «الإيمان الأزلي» (*foi éternelle*) و «إرادة الله الأزلية» (*volonté éternelle de Dieu*)؟

(*) (Zyniker) أو (Cynic) - أنصار المذهب الكلبي، وأيضاً أنصار الإيمان بالمصالح الذاتية. [ن. ع].

(**) إحدى شخصيات رواية دون كيخوته [دون كيشوت] - وهي قبيحة، مثيرة للنفور. [ن. ع].

تكمُن في أنها حامل للقيمة التبادلية، وبالنتيجة وسيلة للتبادل⁽³⁹⁾ لذلك يقرر الانفصال عنها من أجل سلع أخرى ذات قيمة استعمالية تلبي حاجته. إن كل السلع هي قيم غير استعمالية لمالكيها، وقيم استعمالية لغير مالكيها. لهذا يجب أن تنتقل من يد إلى أخرى. بيد أن هذا الانتقال من يد إلى يد هو ما يؤلف تبادلها، والتبادل يزجها في علاقة بعضها مع بعض كقيم، ويحققها كقيم. من هنا ينبغي أن تتحقق السلع كقيم، حتى يمكن أن تتحقق كقيم استعمالية.

من ناحية أخرى يتعين على السلع أن تُظهر للعيان قيمها الاستعمالية كي تستطيع أن تتحقق كقيم، ذلك لأن العمل البشري الذي بُذل في إنتاجها، لا يُعدّ صالحاً إلا بقدر ما يُبذل في شكل نافع للآخرين. وفعل التبادل هو الذي يمكن أن يثبت ما إذا كان العمل [101] نافعا للآخرين وما إذا كان متوجها قادراً على إشباع حاجات الغير.

إن كل مالك سلعة لا يرغب في الانفصال عن سلعته إلا بمبادلتها لقاء سلع أخرى تلبي قيمها الاستعمالية حاجة من حاجاته. ومن وجهة النظر هذه يُعدّ التبادل، بالنسبة إليه، عملية فردية لا أكثر. من ناحية أخرى، يتوق إلى تحقيق قيمة سلعته، أي تحويلها إلى أي سلعة أخرى تروق له وتمتلك قيمة مساوية، بصرف النظر عما إذا كانت سلعته هو المؤلف أو لا المؤلف قيمة استعمالية لدى مالك السلعة الأخرى. من وجهة النظر هذه يُعدّ التبادل، بالنسبة إليه، عملية اجتماعية ذات طابع عام. ولكن العملية الواحدة ذاتها لا يمكن أن تكون فردية بحث واجتماعية عامة بحث في آن واحد عند كل مالكي السلع.

دعونا نتفحص الموضوع عن كثب: إن كل سلعة غريبة هي بالنسبة إلى مالك السلعة، مُعادِل خاص لسلعته، وبالتالي فإن سلعته هو تمثّل المُعادِل العام لجميع السلع الأخرى. ولكن بما أن هذا يصحّ على كل مالك للسلع، فليس ثمة، في الواقع، أي سلعة ستكون مُعادِلاً عاماً، ولن تمتلك السلع أي شكل عام من القيمة النسبية يمكن بموجبه أن تتساوى كقيم، وأن تُقارن كمقادير قيم. وبتعبير آخر فإنها لا تتواجه في مثل هذه الحالة كسلع، بل كمنتجات أو كقيم استعمالية.

وفي هذه المحنة تراود أصحابنا المالكين فكرة فاوست: «في البدء كان الفعل». إذن

(39) «ذلك لأن استعمال كل شيء نافع ذو وجهين: الاستعمال الأول خاص بالشيء بوصفه هكذا، والاستعمال الثاني ليس كذلك، مثلما أن الصندوق يمكن أن ينتعل، ويمكن أن يبادل أيضاً. كلاهما قيمة استعمال للصندوق، لأن ذلك الذي يبادل لقاء ما يعوزه من نقود وطعام، إنما يستخدم الصندوق كصندوق، ولكن ليس بنمط استعماله الطبيعي، لأن الصندوق لم يصنع لأجل أن يبادل». أرسطو، الجمهورية، المجلد الأول، الفصل 9 (Aristoteles, *De Rep.*, I. I. c. 9).

فقد تصرفوا وأبرموا الصفقات قبل أن يفكروا. فقوانين طبيعة السلع تفرض نفسها في الغرائز الطبيعية لمالكي السلع. وليس بمقدورهم أن يقيموا علاقة بين سلعهم كقيم، وبالتالي كسلع، إلا عند مقارنتها جميعاً بسلعة واحدة أخرى مغايرة تطرح نفسها بوصفها مُعادلاً عاماً. وهذا ما يتنه تحليلنا للسلعة. ولكن لا يمكن أن تصبح سلعة معينة مُعادلاً عاماً إلا بفعل اجتماعي. والفعل الاجتماعي لسائر السلع الأخرى يُفرد سلعة معينة لتمثل قيم الجميع. وبذلك يصبح الشكل الطبيعي لهذه السلعة الخاصة شكل المُعادِل العام المعترف به اجتماعياً. أما دور المُعادِل العام فيصبح، بهذه العملية الاجتماعية، وظيفة اجتماعية خاصة بتلك السلعة التي أفردتها الأخريات، وبذلك تصبح نقداً.

«إن لهم غاية واحدة، وقد أعطوا للبهيمة ما عندهم من قوة وسطوة. ولن يكون بوسع أحد البيع أو الشراء إلا إذا كانت له سمة البهيمة أو إسمها، أو رمز إسمها» (سفر الرؤيا)^(*)

وبلورة النقد ناتج ضروري لعملية التبادل، حيث تتم فعلياً، مساواة منتوجات العمل [102] على اختلافها، لتتحول هكذا، فعلياً، إلى سلع. ويأتي التطور والاتساع التاريخي للمبادلات ليشدّد التضاد، الكامن في طبيعة السلع، بين القيمة الاستعمالية والقيمة. إن الضرورة التي تقتضي إعطاء هذا التضاد تعبيراً خارجياً، تلبية لأغراض التعامل التجاري (Verkehr)، تنزع إلى اعتماد شكل مستقل للقيمة، ولا يهدأ لها بال ولا تقنع حتى يتم شطر السلع، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى سلع ونقد. وعليه، فأثناء اكتمال تحول المنتوجات إلى سلع، يجري أيضاً، تحوّل سلعة معينة إلى نقد⁽⁴⁰⁾

(*) باللاتينية في الأصل. [ن. ع.]. سفر الرؤيا (Apokalypse) من الكتب المسيحية القديمة، وقد دخل في الإنجيل (المعهد الجديد) كوشي للحواري يوحنا، ويغلب الاعتقاد أنه هو الذي ابتدع القصة، وهي تنبئ على نحو غامض بـ «نهاية العالم وانبعاث المسيح». الإصحاح 17 - سطر 13 والإصحاح 13 السطر 17 من وحي يوحنا. [ن. برلين]. [في الترجمة العربية للمعهد الجديد: «هؤلاء لهم رأي واحد ويمطون الوحش قدرتهم وسلطانهم» وأن لا يقدر أحد أن يشتري أو يبيع إلا من له السمة أو اسم الوحش أو عدد اسمه» - الإصحاح 17 - السطر 13، والإصحاح 13 - السطر 17. ن. ع.].

(40) يمكننا، من هذا، أن نقدر دهاء اشتراكية المالك الصغير. فبينما تريد تخليد إنتاج السلع، فإنها تسعى، في الوقت نفسه، إلى إلغاء «التضاد» بين السلع والنقد. ولما كان النقد لا يبرز للوجود إلا بفضل هذا التضاد، فإنها تهدف إلى إلغاء النقد نفسه. ويمكننا على هذا أن نحاول الإبقاء على الكاثوليكية من دون بابا. للاطلاع على المزيد حول هذه النقطة، راجع: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 61 وما يليها.

إن المقايضة(*) المباشرة للمنتوجات تكتسب الشكل البسيط من التعبير عن القيمة في جانب معين، ولا تكتسبه في جانب آخر. ويتمثل هذا الشكل في: س من السلعة آ = ص من السلعة ب. أما شكل المقايضة المباشرة فيتمثل في: س قيمة استعمالية (أ) = ص قيمة استعمالية (ب)⁽⁴¹⁾ إن الشيتين (أ) و (ب)، في هذه الحالة، قبل المبادلة، ليسا بعدُ سلعة، ولا يصبحان كذلك إلا بفعل المبادلة. فالخطوة الأولى التي يتعين أن يخطوها الشيء النافع كي يصبح قيمة تبادلية، تبدأ حين يوجد هذا الشيء بوصفه قيمة لاستعمالية بالنسبة لمالكه، ولا يقع هذا إلا حين يتوافر بكمية فائضة عن الحاجة الآتية لهذا المالك. إن الأشياء، في ذاتها ولذاتها، خارجية بالنسبة للإنسان، وبالتالي قابلة للانفصال. ولكي يكون الانفصال (Veräusserung) مُتبادلاً، لا يحتاج الأمر أكثر من أن يعامل الأشخاص بعضهم بعضاً، باتفاق ضمني، كمالكين خاصين لهذه الأشياء القابلة للانفصال، وبالتالي كأفراد مستقلين. بيد أن حالة الغربة (Fremdheit) المتبادلة لا وجود لها بالنسبة لعضو الجماعة المشاعية (Gemeinwesens) البدائية، سواء اتخذ هذا المجتمع شكل أسرة بطريركية أو مشاعة (Gemeinde) هندية قديمة، أو دولة الأنكا(**) وغير ذلك. والواقع أن تبادل السلع يبدأ، أول ما يبدأ، على حدود هذه الجماعات في نقاط تماسها مع

(*) (unmittelbare Produkten austausch) أو التبادل المباشر للمنتوجات، هي الشكل الأولي البدائي من أشكال التبادل وهو أقدم شكل تاريخياً. ويجري من دون وجود النقد كوسيط. أما التبادل فيمثل طوراً لاحقاً، طوراً يتسم باتساع تحوّل المنتوجات إلى سلع وظهور النقد كوسيط، في حين يؤلف التداول طوراً متقدماً من التبادل، والتداول، شأن الإنتاج السلمي، ينقسم إلى تداول سلمي بسيط، وتداول سلمي رأسمالي، وهذا الأخير يميز المجتمع الذي يسود فيه الإنتاج السلمي الرأسمالي. وبالوسع معاملة المقايضة والتبادل والتداول بنوعيه، كأطوار متعاقبة واقعياً وتاريخياً. [ن. ع].

(41) عندما كانت هناك، عوضاً عن تبادل شيتين استعماليين متميزين، كتلة مختلطة من الأشياء معروضة كمُعَادِلٍ لشيء واحد، كما هو الحال غالباً عند الجماعات البدائية، فإن المقايضة المباشرة للمنتوجات كانت في طفولتها الأولى.

(**) كانت دولة الأنكا دولة رُقّ مع مخلفات هامة من المجتمع البدائي. وكان التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي قائماً على أساس العشيرة أو الجماعة الفلاحية (آيلا) التي تمتلك الأرض والماشية بصورة مشتركة. وقد ازدهرت دولة الأنكا من أواخر القرن الرابع عشر حتى الغزو الإسباني الذي قضى قضاءً مبرماً على تلك الدولة في ثلاثينات القرن السادس عشر. وكانت حدودها، عهد ذاك، تضم الأراضي الحالية لبيرو والإكوادور وبوليفيا وشمال تشيلي. [ن. برلين].

جماعات المشاعية الغربية المماثلة أو مع أعضاء هذه الأخيرة. وما إن تصبح الأشياء سلعاً في إطار العلاقات الخارجية لجماعة مشاعية ما، حتى تصبح بالارتداد العكسي، سلعاً أيضاً في نطاق التعامل داخل الجماعة المشاعية نفسها. غير أن النسبة الكمية لتبادل هذه الأشياء تكون عرضية بحث أول الأمر. والشئ الذي يجعل المنتجات قابلة للتبادل [103] هو الرغبة المشتركة، عند مالكي المنتجات، في الانفصال عنها. وفي غضون ذلك تتولد الحاجة إلى أشياء نافعة تأتي من الخارج، على نحو تدريجي. وبالتكرار المستمر يتحول التبادل إلى نشاط اجتماعي منتظم. ويمرور الزمن ينبغي لإنتاج قسم معين، في الأقل، من منتجات العمل على نحو مقصود، لأجل التبادل. وابتداءً من هذه اللحظة يترسخ، ويثبت، التمييز بين منفعة الأشياء لأغراض الاستهلاك المباشر ومنفعتها لأغراض التبادل. أي تفرق قيمتها الاستعمالية عن قيمتها التبادلية. من جهة أخرى تأخذ النسبة الكمية التي يتم بها تبادل الأشياء بالانتظام على أساس إنتاجها نفسه. والعرف يثبتها كقيم ذات مقادير معينة.

وفي نطاق المقايضة المباشرة للمنتجات، تكون كل سلعة وسيلة تبادل مباشرة بالنسبة لمالكها، ومُعَادِلًا بالنسبة لمن لا يملكها، لكن بشرط أن تكون عند هذا الأخير ذات قيمة استعمالية. وعند هذه المرحلة، لا تكتسب المادة التي تُبادل، بعد، شكلاً من القيمة مستقلاً عن قيمتها الاستعمالية الخاصة، أو مستقلاً عن الحاجة الفردية للمبادلين. وتتنامى ضرورة هذا الشكل المستقل من القيمة بتزايد عدد وأنواع السلع الداخلة في عملية التبادل. فتنبثق المسألة مع وسيلة حلها في آن واحد. إن التداول الذي يقوم فيه مالكو السلع، بمُعَادلة وتبادل موادهم الخاصة مع مواد الآخرين لن يتحقق من دون أن تكون مختلف أنواع السلع العائدة لمختلف المالكين، في سياق هذا التداول، قابلة للتبادل والتعادل كقيم مع سلعة ثالثة معينة. وما إن تتحول هذه السلعة الثالثة إلى مُعَادِلٍ بالنسبة لمختلف السلع الأخرى، حتى تكتسب، مباشرة، وإن يكن في حدود ضيقة، طابع مُعَادِلٍ اجتماعي عام. بيد أن هذا الطابع يظهر ويزول مع الاتصال الاجتماعي الذي استدعاه إلى الحياة. فهو يعلق، على نحوٍ عابر ومتناوب، تارة بهذه السلعة وطوراً بتلك. ويبلوغ تبادل السلع درجة معينة من التطور، يلتصق هذا الطابع ويثبت، حصراً، بأصناف معينة من السلع، ويتبلور باتخاذ شكل-النقد. والتصاق هذا الشكل بصنف معين من السلع أمر تقرره الصدفة في البدء. مع ذلك ثمة طرفان حاسمان يلعبان دوراً حاسماً. فلما أن يلتصق الشكل النقدي بأهم الأشياء المُتبادلة المستوردة من الخارج، وتولف هذه الأشياء،

في الواقع، الأشكال البدائية العفوية لتجليّ القيمة التبادلية للمنتجات المحلية، أو أن الشكل النقدي يلتصق بذلك الشيء النافع، مثل الماشية، الذي يؤلف العنصر الأساسي من الثروة المحلية التي يُمكن الانفصال عنها. وكان الأقوام الرّحل هم أول من طوّر الشكل النقدي، لأن كل ما تملك يدهم في الدنيا أشياء منقولة يمكن الانفصال عنها مباشرة، ولأن نمط حياة هؤلاء يجعلهم، على اتصال لا ينقطع بالجماعات المشاعية الغريبة، ويدفعهم، لذلك، على تبادل المنتجات. وغالباً ما جعل الناس من الإنسان ذاته، بهيئة عبد، مادة بدائية للنقد، لكنهم لم يستخدموا الأرض والحقول لهذه الغاية قط. فمثل هذه الفكرة لا تنبثق إلّا في مجتمع بورجوازي بلغ شأواً عالياً من التطور. ويرجع تاريخ الفكرة إلى الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وقد جرت أول محاولة لتطبيقها على نطاق أمة بأسرها، بعد قرن من ذلك، خلال الثورة البورجوازية الفرنسية. على الغرار ذاته، كلما اندفع التبادل في تحطيم القيود المحلية، وأخذت قيمة السلع تجسّد، أكثر فأكثر مادة العمل البشري العام، راح الشكل النقدي يلتصق بسلع تجعلها طبيعتها صالحة لأداء الوظيفة الاجتماعية، وظيفة المُعادِل العام، هذه السلع هي المعادن الثمينة.

إن مصداق الفرضية القائلة إنه «على الرغم من أن الذهب والفضة ليسا بطبيعتهما نقداً، فإن النقد بطبيعته ذهب وفضة»⁽⁴²⁾ تظهر من توافق الخواص الطبيعية لهذين المعدنين مع وظائف النقد⁽⁴³⁾ إلى هذا الحد، لم نتعرّف بعد، إلّا على وظيفة واحدة من وظائف النقد، ألا وهي وظيفته كـ شكل لتجليّ قيمة السلعة، أو كمادة يعبرّ فيها عن مقدار قيمة السلع. بيد أنه ليس ثمة مادة واحدة يمكن أن تكون شكلاً صالحاً لتجليّ القيمة، وتجسّداً ملائماً للعمل البشري المجرد والمتجانس وبالتالي المتماثل، إلّا مادة تمتلك، أي عيّنة منها، نفس الخواص الموحّدة. من جهة أخرى، لما كان الفرق بين مقادير القيمة فرقاً كمياً محضاً، يتعين على السلعة النقدية أن تكون عرضة لتباين كميّ بحث،

(42) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 135 «المعادن الثمينة.. هي بطبيعتها نقد». (غالياني، حول النقد، مجموعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الثالث، ص 137).

(Galiani, Della Moneta, in Custodis, Parte Moderna, T III, p. 137).

(43) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع، في كتابي المشار إليه أعلاه، الجزء المتعلق بـ «المعادن الثمينة».

فتكون قابلة للتقسيم حسب الرغبة، وتكون أجزاؤها قابلة، بالمثل، لإعادة التوحيد. ويعرف الجميع أن الذهب والفضة يمتلكان، بطبيعتهما، كل هذه الخصائص. إن القيمة الاستعمالية للسلعة النقدية مزدوجة. فإلى جانب قيمتها الاستعمالية الخاصة كسلعة (يُستعمل الذهب مثلاً حشوة للأسنان ومادة أولية لمواد الترف. إلخ) تكتسب قيمة استعمالية عُرفية (formalen) تنبع من وظيفتها الاجتماعية الخاصة. ونظراً لأن جميع السلع ليست سوى محض مُعادلات خاصة للنقد، ولأن هذا الأخير هو مُعادِلها العام، فإنها تقف إزاء النقد كسلع خاصة، ويقف هو إزاءها كسلعة عامة⁽⁴⁴⁾

لقد رأينا أن الشكل النقدي ليس سوى انعكاس للعلاقات بين جميع السلع، مثبتاً في [105] سلعة واحدة. أما كون النقد نفسه سلعة⁽⁴⁵⁾ فليس ذلك باكتشاف جديد إلا عند أولئك الذين ينطلقون، من صورته المتطورة المكتملة لكي يقوموا بتحليله بعد ذاك. إن عملية التبادل لا تُعطي السلعة التي تحولت إلى نقد، قيمتها، بل تعطيها شكل قيمتها الخاص. وقد أدى الخلط بين هذين التحديدين المتميزين إلى الاعتقاد أن للذهب والفضة قيمة

(44) «النقد هو السلعة الشاملة»، (فيري، المرجع المذكور نفسه، ص 16).

(45) «الذهب والفضة هما، في ذاتهما، (اللذان يمكن أن نطلق عليهما اسماً عاماً هو السبيكة)... سلعتان... ترتفع وتنخفض قيمتهما... وتُعتبر السبيكة ذات قيمة أكبر حيثما يمكن لها بوزن أقل أن تتنازع كمية أكبر من منتوجات أو مصنوعات البلاد»، (إس. كليمنت)، مقالة في المدلولات العامة للنقد والتجارة والصرف في علاقتها مع بعضها بعضاً، بقلم تاجر، لندن، 1695، ص 7. ([S. Clement], *A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchanges, as They Stand In Relation to each other*, By a Merchant, London, 1695, p. 7).

«إن الذهب والفضة، سواء كانا مسكوكين أم لا، سلعتان شأنهما في ذلك شأن النبيذ والزيت والتبغ والقماش والمواد الأولية، رغم أنهما يستخدمان لقياس كل الأشياء الأخرى». (إ.ج. تشايلد)، مقالة تتعلق بالتجارة، وبالأخص في جزر الهند الشرقية، [لندن، 1689]، ص 2. ([J. Child], *A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East-Indies*, [London, 1689], p. 2).

«إن أموال وثروات المملكة لا يمكن أن تنحصر، فقط، في النقد، ولا يمكن للذهب والفضة أن يُستبعدا من عداد السلع». ([توماس بابيلون]، تجارة الهند الشرقية، التجارة الأكثر ربحاً، لندن، 1677، ص 4).

([Th. Papillon], *The East India Trade a Most Profitable Trade*, London, 1677, p. 4).

وهمية⁽⁴⁶⁾ والواقع أن إمكانية استبدال النقد، في بعض وظائفه، بمجرد رموز عنه، سمحت بانبثاق تصوّر خاطئ يرى أن النقد هو، بذاته، ليس إلا مجرد رمز. مع ذلك، فخلف هذا الخطأ، حدس بأن الشكل النقدي للشيء هو خارجي بالنسبة إلى ذلك الشيء نفسه، وأنه مجرد شكل لتجلي ظاهرة علاقات بشرية مختبئة وراءه. وبهذا المعنى فكل سلعة هي رمز لأنها تؤلف، ما دامت قيمة، غلافاً شئياً للعمل البشري المُنفق في إنتاجها⁽⁴⁷⁾

(46) «للذهب والفضة قيمة بصفتها معدنين، قبل أن يصبحا نقداً» (غاليلاني، المرجع المذكور نفسه، ص 72). ويقول لوك: «الاتفاق الشامل للبشر هو الذي منح الفضة قيمة وهمية بسبب الخواص التي تجعلها صالحة لتكون نقداً». [جون لوك، المؤلفات، طبعة 1777، المجلد 2، ص 15].

([John Locke, *Some Considerations, etc.*, 1691, in, Works, Ed., 1777, V. II, p. 15]. أما جان [جون] لو فيقول على العكس من ذلك: «كيف يمكن لأمر مختلفة أن تسبغ قيمة وهمية على أي شيء مفرد. وكيف تحافظ هذه القيمة الوهمية على نفسها؟». ولكنه هو نفسه لا يفهم إلا النزر اليسير من المسألة إذ يقول في موضع آخر «كانت الفضة تبادل بما يتناسب وقيمتها الاستعمالية أو بما يتناسب وقيمتها الحقيقية. وبعد تبنيها كنقد تُلقت قيمة إضافية (une valeur additionnelle)»، (جان [جون] لو، تأملات في سعر العملة والتجارة، طبعة دير، عن «علماء الاقتصاد المالي في القرن الثامن عشر»، ص 469-470).

(Jean [john] law, *Considérations sur le numéraire et le commerce*, in E. Daire: *Economistes Financiers du XVIII^e siècle*, p. 469-470).

(47) «النقد رمزها (السلع)»، (ف. دو فوربونيه، عناصر التجارة، طبعة ليد الجديدة، 1766، الجزء الثاني، ص 143).

(V. de Forbonnais, *Eléments du Commerce*, Nouv. Édit. Leyde, 1766, T II, p. 143).

«وترتدبه السلع بوصفه رمزاً» (المرجع السابق، ص 155) «النقد رمز لشيء، وهو يمثل هذا الشيء». (مونتيسكيو، روح الشرائع، المؤلفات، لندن، 1767، الجزء الثاني، ص 3).

(Montesquieu, *Esprit des Lois*, Œuvres, Londres, 1767, T II, p. 3).

«النقد ليس مجرد رمز فهو نفسه ثروة، وهو لا يمثل القيمة بل هو مُعادلها» (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 910) «لو تأملنا مفهوم القيمة فإن الشيء ذاته يعتبر مجرد رمز، فالشيء لا يمثل ما هو عليه، بل ما يساويه من قيمة»، (هيجل، فلسفة الحق، ص 100) ولقد رَوّج الحقوقيون قبل الاقتصاديين بزمان طويل، فكرة أن النقد مجرد رمز، وأن قيمة المعادن الثمينة خيال محض. وقد أسدوا هذه الخدمة المتملقة للروؤوس المتوجة، مؤيدين حق هذه الأخيرة في تزيف النقود المسكوكة خلال القرون الوسطى استناداً إلى تقاليد الإمبراطورية الرومانية ومفاهيم النقد الموجودة في الأحكام القانونية: البانديكتات^(*) ويقول أحد تلاميذهم البارعين، وهو

[106] ولكن إذا ما قيل إن الطابع الاجتماعي الذي تتلبسه الأشياء، أو الطابع الشئني الذي تتلبسه التحديدات الاجتماعية للعمل، ليست أكثر من رموز في ظل نظام من نمط إنتاجي معين، فإن بالوسع القول، على الغرار ذاته، إن هذه الخصائص ما هي إلا النتائج الاعتبارية للتأمل البشري. لقد كان هذا هو نمط التفسير المفضل لدى التنويريين في القرن الثامن عشر؛ الذين سعوا، مؤقتاً في الأقل، لإزالة المظهر الغريب عن الأشكال الملفزة التي تلبستها العلاقات بين البشر والتي عجزوا عن فكّ لغز عملية نشوئها^(*)

لقد سبق أن بينّا أن الشكل المُعادِل للسلعة لا يتضمن تحديداً كمياً لمقدار قيمتها. إذن رغم معرفتنا أن الذهب هو نقد، وأنه بالتالي قابل للتبادل، على نحو مباشر، بجميع السلع الأخرى، فإن هذه الحقيقة لا تخبرنا، بأي حال، مقدار ما تعادله 10 باونات ذهب من القيمة مثلاً. فالتقد، شأن أي سلعة أخرى، لا يستطيع التعبير عن مقدار قيمته الذاتية إلا بصورة نسبية في سلع أخرى. وتتحدد هذه القيمة الذاتية بوقت العمل اللازم لإنتاجها، ويتم التعبير عنها بكمية من سلعة أخرى تكلف المقدار نفسه من وقت العمل⁽⁴⁸⁾ ويتم

= فيليب دوفالوا، في مرسوم صدر عام 1346: «لا يجوز لأحد الشك في أن لنا ولجلالتنا الملكية وحدنا.. حق سكّ وتجهيز النقود وإصدار القوانين بتنظيم شؤونها، وسكّ هذه العملة أو تلك وتداولها وتحديد سعرها حسب مشيئتنا تماماً وبما ينفعنا». لقد كان مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الروماني أن تُعَيَّن قيمة النقد بمرسوم إمبراطوري. وكان القانون يحرم كلياً التعامل بالنقد كسلعة «لا يسمح لأحد بشراء النقد، لأنه خلق للاستعمال العام ولا يُسمح أن يكون سلعة». وقد ناقش ج. ف. بانيني هذه المسألة بصورة جيدة في كتابه المعنون: بحث موجز في القيمة العادلة للأشياء، 1751، مجموعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الثاني.

(G.F. Pagnini, *Saggio sopra il giusto pregio delle cose*, 1751, Custodi, Parte Moderna,

T.II). ويوجه بانيني، في الجزء الثاني من مؤلفه، هجومه السجالي بوجه خاص ضد الحقوقيين.

(*) البانديكتات: (Pandekten) باللغة اليونانية، أو الديجستات باللغة اللاتينية، وهي الجزء الرئيس من القانون المدني الروماني، وقد جمعت كمقتبسات من مؤلفات علماء القانون الرومان التي كانت تنسجم ومصالح مالكي العبيد. وقد جمعت بتكليف من القيصر البيزنطي جوستيانوس الأول وأعلنت قانوناً عام 533م. [ن. برلين].

(*) أضاف ماركس إلى الطبعة الفرنسية الإيضاح التالي: سعوا للتخلص من مظهرها الغريب بالقول إنها نتاج خيال البشر وليست هابطة من السماء. [ن. ع].

(48) «لو استطاع رجل أن يجلب إلى لندن أونصة من الفضة مستخرجة من أرض ييرو بنفس المدة التي

هذا التحديد الكمي لمقدار القيمة النسبي في مصدر إنتاج المعدن الثمين عن طريق [107] المقايضة المباشرة. وحين يدخل هذا المعدن التداول كنقد، تكون قيمته قد تقرر. ومنذ العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، تبين للباحثين أن النقد هو سلعة. ولم تكن هذه الخطوة سوى البداية الجينية في التحليل. وتقوم الصعوبة، لا في إدراك أن النقد سلعة، بل في اكتشاف؛ كيف ولماذا وبأية طريقة تصبح سلعة من السلع نقداً⁽⁴⁹⁾

لقد سبق أن رأينا في أبسط تعبير عن القيمة، حيث S سلعة $A =$ ص سلعة B ، أن الشيء الذي يتمثل فيه مقدار قيمة شيء آخر، يظهر أنه يمتلك شكل المُعادِل، كخاصية اجتماعية أسبقتها عليه الطبيعة، وذلك بصورة مستقلة عن هذه العلاقة. واقتفينا أثر هذا المظهر الزائف حتى لحظة توطده النهائي، الذي يكتمل حالما يتطابق شكل المُعادِل العام مع الشكل الطبيعي لسلعة خاصة، أو ليتبلور، هكذا، في شكل النقد. وما يظهر هنا ليس سلعة معينة تصبح نقداً في أعقاب قيام كل السلع الأخرى بالتعبير عن قيمها فيها، بل

= تلزمه لإنتاج بوشل من القمح، عندئذ يكون أحدهما السعر الطبيعي للآخر. ولو استطاع الآن، في مناجم جديدة سهلة المنال، أن يحصل على أونصتين من الفضة بنفس سهولة حصوله على أونصة واحدة من قبل، فإن القمح ستكون رخيصة بعشرة شلنات للبوشل الواحد مثلما كانت رخيصة من قبل بخمسة شلنات للبوشل، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها (*caeteris paribus*). (وليم بيتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 31).

(William Petty, *A Treatise of Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 31).

(49) يخبرنا السيد البروفيسور روشر أن «التعريفات الخاطئة للنقد يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: تلك التي تعتبر أكثر من سلعة، وتلك التي تعتبر أقل منها». بعد ذلك يعرض علينا سجلاً طويلاً يضم خليطاً من الكتابات حول ماهية النقد، يظهر منه أن الرجل لا يمتلك أدنى فكرة عن التاريخ الحقيقي للنظرية، وأخيراً يلقي علينا موعظة أخلاقية، بالصورة التالية: «لا يمكن الإنكار أن أغلب علماء الاقتصاد القوميين الجدد لا يركزون اهتماماً كافياً على الخواص التي تميز النقد عن السلع الأخرى» (إنه إذن، بعد هذا كله، إما أكثر أو أقل من سلعة!). ... وبهذا المعنى فإن رد فعل غانيل شبه - المركنتلي ليس بدون أساس تماماً. (فيلهم روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858، ص 207 - 210).

(Wilhelm Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, 3rd Aufl, 1858, p. 207-210).

أكثر! أقل! ليس بما فيه الكفاية! بقدر ما! ليس تماماً! يا لتحديد المفاهيم هذا! هذه هي الأكاداس الانتقائية الأستاذية التي يعمدها تواضع السيد روشر باسم «منهج التشريح الفيزيولوجي» للاقتصاد السياسي. غير أننا مدينون له على أية حال، باكتشاف واحد هو أن النقد «سلعة لطيفة».

العكس، يظهر أن كل السلع تعبر عن قيمها، بصورة شاملة، في هذه السلعة المعيّنة (الذهب) لأنها نقد. إن الانتقالات الوسيطة في هذه العملية تتلاشى في نتيجتها بالذات من دون أن تخلف أثراً. وإذا بالسلع تجد شكلاً كاملاً جاهزاً عن قيمها الخاصة، في جسد سلعة أخرى موجودة بصحبتها وإلى جوارها من دون أن تبذل في ذلك أي جهد. وما إن يخرج هذان الشيئان، الذهب والفضة، من أحشاء الأرض، حتى يمثلًا تجسيدا [108] فوراً لكل عمل بشري. من هنا يأتي سحر النقد. ومنذئذ تغدو العلاقة بين البشر في العملية الاجتماعية للإنتاج ذرية تماماً(*)؛ وعليه تتخذ علاقات الإنتاج هذه مظهراً شيئاً مستقلاً عن سيطرتهم ونشاطهم الفردي الواعي، ويتجلى هذا الواقع، أول الأمر، في اتخاذ منتوجات العمل، عموماً، شكل السلع. [وقد رأينا كيف أن التطور الصاعد لمجتمع منتجي السلع يتقي سلعة واحدة متميزة لطبعها بطابع النقد]** من هنا فإن لغز صنم النقد ليس إلّا لغز صنم السلع، مع فارق واحد إنه الآن يهر العين بأكثر أشكاله بريقاً.

(*) من الذرة. [ن. ع].

(**) الجملة لا ترد في النص الألماني بل في النص الإنكليزي الذي أشرف عليه إنجلز. [ن. ع].

الفصل الثالث

النقد أو تداول السلع

أولاً - مقياس القيم

في هذا الكتاب كله نفترض، توخياً للتبسيط، أن الذهب هو السلعة النقدية. تنحصر أولى وظائف النقد في أن يزود عالم السلع بمادة للتعبير عن القيمة، أو لتمثيل قيم السلع كمقادير من ذات الفئة، متماثلة من حيث النوع، وقابلة للمقارنة من حيث الكم. إنه يؤدي، إذن، وظيفة مقياس عام للقيمة. وبفضل هذه الوظيفة تحديداً، يصبح الذهب، هذه السلعة - المُعَادِل الخاص، نقداً.

ليس النقد هو الذي يجعل السلع قابلة للقياس بنفس الوحدات. بل العكس تماماً. فبما أن جميع السلع، كقيم، هي عمل بشري متشبي، وبالتالي فإنها، في ذاتها ولذاتها، قابلة للقياس، يُمكن لهذه السلع أن تقيس قيمها بواسطة السلعة الخاصة نفسها، وأن تتحول هذه الأخيرة إلى مقياس مشترك للقيم، أي تتحول إلى نقد. إن النقد، بصفته مقياساً للقيمة، شكل ضروري لتجلي مقياس القيمة الكامن في السلع وهو: وقت العمل⁽⁵⁰⁾

(50) إن السؤال التالي: لماذا لا يمثل النقد، مباشرة، وقت العمل نفسه بحيث يمكن، مثلاً، لقطعة من الورق أن تمثل س من ساعات العمل، يعني ببساطة تامة طرح السؤال القائل: - لماذا ينبغي أن تتخذ المنتوجات، حين يكون الإنتاج السلعي قائماً، شكل سلع؟ لأن اتخاذ المنتوجات شكل سلع

[110] إن التعبير عن قيمة السلعة بالذهب (س سلعة آ = ص من السلعة - النقدية) يؤلف الشكل النقدي للسلعة أو سعرها. وتكفي الآن مُعادلة واحدة من طراز، طرٌّ من الحديد = أونصتين من الذهب، للتعبير عن قيمة الحديد بصورة مشروعة اجتماعياً. ولم تعد هذه المُعادلة بحاجة إلى أن تُعدّ حلقة في سلسلة مُعادلات تعبّر عن قيم كل السلع الأخرى، لأن السلعة المُعادلة، وهي الذهب، تمتلك الآن طابع النقد. وبذلك فإن الشكل العام للقيمة النسبية للسلع يستعيد صورته الأصلية كقيمة نسبية بسيطة أو معزولة. ومن جهة أخرى نجد أن التعبير الموسّع عن القيمة النسبية، أو التعبير عن القيمة بسلسلة لا تنتهي من المُعادلات، يصبح الآن الشكل الخاص للقيمة النسبية لسلعة النقد. إن سلسلة المُعادلات ذاتها أصلاً باتت، معيّنة، ومعطاة اجتماعياً في أسعار السلع. وما علينا سوى قراءة محتويات قائمة الأسعار بالمعكوس، حتى نجد مقدار قيمة النقد معبّراً عنه في مختلف أصناف السلع. ولكن النقد نفسه لا سعر له. ولكي يندرج هذا الشكل النسبي الموحد لقيمة السلع الأخرى، يتعين أن يعتبر نفسه كمُعادل لذاته.

إن سعر السلع، أو شكلها النقدي، مثل شكل قيمتها عموماً، شيء متميز تماماً عن شكلها الجسدي الفعلي، الحسيّ؛ فهو إذن شكل مثالي، أو تصوّري محض. ومع أن لقيمة الحديد والقماش والقمح وجوداً في هذه الأشياء عينها، فإن هذه القيمة غير مرئية، وهي تصوير مرئية عبر مساواتها بالذهب، أي عبر علاقتها مع الذهب، وهي علاقة لا توجد، إن صح التعبير، إلّا في رأس هذه الأشياء، وينبغي على حارس السلع، إذن، إما

= يقتضي ازدواجها إلى سلع وسلعة نقدية. أو لماذا لا يعتبر العمل الخاص كنقيضه، كعمل اجتماعي مباشر؟ لقد عالجت في موضع آخر، وعلى شيء من الإسهاب، طوباوية فكرة «بطاقة نقود العمل» (Arbeitsgelds) في مجتمع مؤسس على إنتاج السلع. (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 61 وما يليها). ولن أزيد على هذه النقطة سوى أن «بطاقة نقود العمل» التي يقترحها أوين ليست من «النقد» في شيء شأنها مثلاً شأن بطاقة المسرح. إن أوين يفترض سلفاً وجود عمل اجتماعي تشاركي مباشر، وهو شكل من الإنتاج يتناقض كلياً مع الإنتاج السلعي. وما بطاقة نقود العمل هنا، سوى محض شهادة تسجل حصة الفرد في العمل المشترك، وحقه الفردي في نيل جزء معيّن من المنتج المشترك المخصص للاستهلاك. ولا يدرك أوين قط أنه يفترض وجود الإنتاج السلعي ويحاول، في الوقت نفسه، تحاشي الشروط الحتمية الملازمة لهذا الإنتاج عن طريق التلاعب بالنقد.

أن يُعيرها لسانه، أو أن يثبت عليها بطاقات تعلن سعرها للعالم الخارجي⁽⁵¹⁾ ونظراً لأن التعبير عن قيمة السلع بالذهب تعبير مثالي محض، يمكن للمرء أن يستخدم، لهذه الغاية، [111] ذهباً مثالياً أو تصورياً. ويعرف كل حارس سلع أنه أبعد من أن يكون قد حوّل سلعه إلى نقد حين يعبر عن قيمتها في شكل السعر أي شكل الذهب التصوري، وأنه ليس بحاجة إلى ذرة من الذهب الحقيقي، عندما يقدّر ما قيمته ملايين الجنيهات من السلع بواسطة هذا المعدن. ولذلك حين يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة، فإنه لا يُستخدم إلا كنقد تصوري أو مثالي. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور أكثر النظريات جنوناً⁽⁵²⁾ ولكن رغم أن النقد التصوري هو الذي يؤدي وظيفة مقياس القيمة، فإن السعر يتوقف كلياً على المادة الحقيقية لذلك النقد. فالقيمة، أو كمية العمل البشري، التي يتضمنها طنّ من

(51) الأقوام المتوحشة وشبه المتوحشة تستخدم لسانها بطريقة مختلفة. ويقول الكابتن باري عن سكان الساحل الغربي من خليج بافين: «في هذه الحالة (يشير إلى المقايضة) يلعبون الشيء (المعروض عليهم) بلسانهم مرتين، وبعد ذلك يبدو أنهم يعتبرون الصفقة قد أبرمت على نحو مُرضي»^(*) وكان الاسكيمو الشرقيون، بالطريقة نفسها، يلعبون الشيء الذي يتلقونه في التبادل. وإذا كان اللسان يُستخدم في الشمال على هذا النحو كمضو للتملك، فلا عجب إذن أن تكون المعدة، في الجنوب، عضو الثروة المتراكمة، وأن يختم الكفير (Kaffer) [ساكن أفريقيا الجنوبية. ن. ع.] ثروة المرء من ضخامة كرشه. أما أن الكفيري امرؤ ذو بصيرة فهذا ما تبينه الوقائع التالية: في حين كان التقرير الصحي البريطاني الرسمي لعام 1864 يكشف عن نقص الأغذية الدهنية لدى القسم الأكبر من الطبقة العاملة، كان دكتور اسمه هارفي (وهو ليس، على أية حال، مكتشف الدورة الدموية الشهير) يجني ثروة طيبة من صفات مشعوذة تعد البورجوازيين والأرستقراطيين بتخليصهم من الشحوم الزائدة في الجسد.

[*] المقتطف من: يوميات رحلة استكشاف ممر شمالي - غربي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، جرت خلال عامي 1819 - 1820 في سفيتي صاحب الجلالة، وهما هيكلًا وغريبر، بإمرة القبطان وليم إدوارد باري، 2 آب/أغسطس، لندن، 1821، ص 277 - 278. (W.E. Parry, *Journal of a voyage for the discovery of a north-west passage from the Atlantic to the Pacific; performed in the years 1819-20, in his Majesty's ships Hecla and Griper, under the orders of Captain William Edward Parry, 2 August, London, 1821, p. 277-278.* [ن. برلين].

(52) راجع: كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، نظريات حول وحدة قياس النقد، ص 53 وما يليها.

(Karl Marx, *Zur Kritik... etc., Theorien von der Masseinheit des Geldes*, p. 53, sq).

الحديد، إنما يُعبر عنها، في الخيال، بكمية معيّنة من سلعة نقدية، تحتوي المقدار نفسه من العمل الذي يحتويه طن الحديد. وتبعاً لكون مقياس القيمة متمثلاً في الذهب أو الفضة أو النحاس، يجري التعبير عن قيمة طن الحديد بأسعار متباينة تماماً، ويتم تمثيل هذه القيمة بكميات مختلفة من الذهب والفضة أو النحاس على التوالي.

ولو أن سلعتين مختلفتين، مثل الذهب والفضة، تقومان في آن واحد معاً بوظيفة مقياس للقيمة، لكان لكل السلع سعران - الأول سعر ذهبي والثاني سعر فضي، يتعايشان جنباً إلى جنب بهدوء طالما بقيت نسبة قيمة الفضة إلى قيمة الذهب ثابتة، بنسبة 15 إلى 1 مثلاً. وأي تغيير في هذه النسبة يغيّر التناسب القائم بين أسعار السلع بالذهب وأسعارها بالفضة، وهكذا تثبت الوقائع، أن الازدواجية في مقياس القيمة تتناقض مع وظيفة هذا المقياس⁽⁵³⁾

[112] إن السلع ذات السعر المعين تعبر عن نفسها بالمُعَادلات التالية: (س سلعة آ = ن

(53) حاشية للطبعة الثانية: «حيثما جعل القانون الذهب والفضة يوديان معاً ووظيفة النقد، أي مقياساً للقيمة فقد حاول الناس، عبثاً، معاملتهما كمادة واحدة. ولا ريب أن الافتراض بأن هناك نسبة ثابتة بين كميتين من الذهب والفضة تجسدت فيهما كمية معيّنة من وقت العمل، يعني، في واقع الأمر، الافتراض بأن الذهب والفضة هما من نفس المادة الواحدة، وإن كتلة معيّنة من الفضة، المعدن الأقل قيمة، تمثل جزءاً ثابتاً من كتلة معيّنة من الذهب. والحق إن تاريخ النقد في إنكلترا، منذ عهد إدوارد الثالث حتى زمن جورج الثاني، ينطوي على سلسلة طويلة من الاضطرابات الناجمة عن التصادم بين تناسب قيمة الذهب مع قيمة الفضة المثبت بموجب القانون، وبين التقلبات في قيمتهما الحقيقيتين. فتارة ترتفع قيمة الذهب عالياً، وطوراً ترتفع قيمة الفضة. وكان المعدن الذي يُقدّر، لوقت ما، دون قيمته، يُسحب من التداول ويُصهر ليأخذ طريقه إلى التصدير. وكان التناسب بين قيمة المعدنين يُعدّل ثانية بموجب قانون، إلا أن التناسب الاسمي الجديد في القيمة سرعان ما يدخل، كما دخل القديم، في تعارض مع التناسب الحقيقي في القيمة. وفي زماننا هذا، نجد أن هبوطاً طفيفاً وعارضاً في قيمة الذهب بالنسبة إلى الفضة، جرّاء ارتفاع الطلب على الأخيرة من الهند الصينية، أحدث في فرنسا الظاهرة نفسها ولكن على نطاق أوسع بكثير: تصدير الفضة وإحلال الذهب مكانها في التداول. وخلال السنوات 1855 و1856 و1857، تجاوز استيراد الذهب إلى فرنسا تصديره منها بما قيمته 41,580,000 جنيه إسترليني، في حين تجاوز تصدير الفضة ما استورد إليها بـ 34,704,000 [في الطبقات الثانية إلى الرابعة: 14,704,000] جنيه إسترليني. وفي تلك البلدان التي يُعتبر فيها كلا المعدنين مقياسين قانونيين للقيم، والزاميين في التداول، بحيث يتمتع كل امرئ بحرية الدفع بأي واحد منهما، نجد

ذهب)؛ (ص سلعة ب = م ذهب)؛ (ع سلعة ج = ك ذهب)، إلخ، حيث (س، ص، ع)، كتل معينة من السلع (آ، ب، ج)، وحيث (ن، م، ك) كتل معينة من الذهب. إن قيم هذه السلع تتحول، في الخيال، إلى كميات تصورية من الذهب متباينة في المقدار. ولذلك على الرغم من أن أجساد السلع متضاربة في تنوعها فإن قيمها تصبح مقادير من قياس موحد، مقادير من الذهب. وتصبح، الآن، بصفتها مقادير مختلفة من الذهب، قابلة للمقارنة والمقايضة بعضها ببعض، وتبرز الضرورة التقنية لمقارنتها بكمية معينة وثابتة من الذهب تُتخذ بمثابة وحدة للقياس. ويتقسيم وحدة القياس هذه، إلى أجزاء متساوية، تتحول إلى معيار أو مقياس متدرج. وقبل أن تصبح الفضة والذهب والنحاس نقداً، كانت مقسمة إلى مثل هذه المعايير المتدرجة بصفتها وحدات وزن، بحيث أن باوناً منها، وهو يقوم بوظيفة وحدة القياس، يمكن أن ينقسم، من جهة، إلى أونصات ويمكن أن يُجمع، من جهة ثانية ليؤلف قنطاراً⁽⁵⁴⁾ ويسبب هذا وحده نجد أن الأسماء التي تُطلق على وحدات النقد أو الأسعار، في نظام تداول العملات المعدنية، مأخوذة في الأصل عن الأسماء السابقة التي كانت تطلق على معيار الأوزان.

وحين يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة ومعيار للسعر، فإنه يؤدي وظيفتين مختلفتين [113] تماماً. فهو مقياس للقيمة بقدر ما هو تجسيد اجتماعي للعمل البشري، وهو معيار للسعر بقدر ما يمثل وزناً ثابتاً من المعدن. فباعثاره مقياساً للقيمة يخدم في تحويل قيم كل السلع المتنوعة إلى أسعار، أي تحويلها إلى كميات تصورية من الذهب، إما باعتباره

= أن المعدن الذي ترتفع قيمته يصبح بسعر أعلى من السعر الاعتيادي، ويُقاس سعره، شأن أية سلعة أخرى بالمعدن المُبالغ بقيمته، وهذا الأخير وحده يقوم في الواقع بوظيفة مقياس للقيمة. والنتيجة التي تعرضها كل تجربة وتاريخ هذه القضية تنحصر، ببساطة، في هذا: حيثما تؤدي سلعتان وظيفة مقياس للقيمة بموجب القانون، فإن واحدة منهما فقط تحتل هذا الموقع في الممارسة العملية». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 52-53).

(54) حاشية للطبعة الثانية: ثمة وضع غريب في إنكلترا هو هذا: على حين أن أونصة الذهب تقوم بوظيفة وحدة لقياس النقد، فإن الجنيه الإسترليني لا يؤلف عدداً صحيحاً منها، ويفسر الأمر على النحو التالي: «لقد كُتِف عملتنا، في الأصل، مع استخدام الفضة وحدها، من هنا فإن أونصة الفضة يمكن أن تُقسَّم، دوماً، إلى عدد معين من قطع النقد المعدنية المتساوية؛ ونظراً لأن الذهب لم يدخل إلّا في فترة متأخرة إلى ميدان سك النقود المتكثف مع الفضة، لم يكن ممكناً أن تُسك أونصة الذهب إلى عدد من القطع المتساوية». (ماكلارين، [عرض] لتاريخ العملة الجارية، لندن، 1858، ص 16).

(Maclaren, [A Sketch of the] History of the Currency, London, 1858, p. 16).

معيّاراً للسعر، فإنه يقوم بقياس كميات الذهب تلك. إن مقياس القيم يقيس السلع باعتبارها قيماً، ومعيّار السعر، على العكس من ذلك، يقيس كميات من الذهب بوحدة قياسية من الذهب، ولا يقيس قيمة كمية معيّنة من الذهب بواسطة وزن كمية أخرى. وابتغاء جعل الذهب معياراً للسعر، يجب تثبيت وزن معيّن منه بمثابة وحدة للقياس. وفي هذه الحالة، كما في جميع حالات تحديد مقادير من نفس الفئة، يكون ثبات وحدة القياس أمراً ضرورياً بصورة مطلقة. إذن يؤدي معيار السعر وظيفته على نحو أفضل حين تكون وحدة القياس كمية معيّنة لا تتغير من الذهب. بيد أن الذهب لا يمكن أن يؤدي وظيفة مقياس للقيمة إلّا بقدر ما يكون هو نفسه منتج عمل، وبذا نجد أن قيمته عرضة للتغير⁽⁵⁵⁾

ومن الواضح تمام الوضوح أن تتغير قيمة الذهب لا يعطل، بأي حال، وظيفته كمعيار للسعر. فمهما تغيرت قيمة الذهب، يظل التناسب بين قيم كميات مختلفة منه ثابتاً على حاله. فلن تدنّت قيمة الذهب بنسبة 1000% فإن 12 أونصة من الذهب تظل تساوي 12 مرة بقدر قيمة الأونصة الواحدة؛ فما يؤخذ بالاعتبار في الأسعار هو علاقة التناسب بين كميات مختلفة من الذهب. وبما أن وزن أونصة من الذهب لن يتغير أدنى تغير جراء ارتفاع أو انخفاض قيمته، فإن وزن الأجزاء المتساوية المكونة للأونصة لا يتغير كذلك. ينجم عن هذا أن الذهب يؤدي، دائماً، الخدمة نفسها كمعيار ثابت للسعر مهما تغيرت قيمته.

ونرى أن تتغير قيمة الذهب لا يعطل وظيفته كمقياس للقيمة. فهذا التغير يصيب جميع السلع في آن واحد معاً، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها (*Caeteris Paribus*)^(*)، ولكنه يدع التناسب بين قيمها كما هو، ثابتاً، رغم أن هذه القيم تجد تعبيرها الآن في أسعار ذهبية أعلى أو أوطأ. ومثلما نقدّر قيمة سلعة أولى بواسطة كمية معيّنة من القيمة الاستعمالية لسلعة ثانية،

(55) حاشية للطبعة الثانية: إن الخلط بين مقياس القيمة (measure of value) ومعيّار السعر (معيّار القيمة standard of value) عند الكتاب الإنكليز، أمر يفوق الوصف. فالخلط بين الوظيفتين والمصطلحين يجري من دون انقطاع.

(*) في الطبعة الفرنسية هناك الحاشية التالية: «يمكن لقيمة الفضة أن تتغير وتستخدم رغم ذلك كمقياس للقيمة كما لو أنها ثابتة». (س. بايلي، النقد وتقلباته، لندن، 1837، ص 11).

[ن.ع]. (S. Bailey, *Money and its Vicissitudes*, London, 1837, p. 11).

كذلك الحال في تقدير قيمة السلعة بالذهب، إذ لا نفترض شيئاً أكثر من أن إنتاج كمية معينة من الذهب يكلف، في الفترة المعيّنة، مقداراً معيناً من العمل. أما تقلبات الأسعار بوجه عام فتخضع لقوانين التعبير النسبي البسيط عن القيمة المبحوثة في فصل سابق. إن حدوث ارتفاع عام في أسعار السلع قد ينجم إما عن ارتفاع قيمها - مع بقاء قيمة النقد ثابتة - أو عن هبوط قيمة النقد، إذا ظلت قيم السلع ثابتة. وبالعكس إذا هبطت أسعار السلع بشكل عام، فقد ينجم ذلك إما عن هبوط قيم السلع - مع بقاء قيمة النقد ثابتة - أو عن ارتفاع قيمة النقد إذا ظلت قيم السلع ثابتة. ولا يترتب على ذلك، بأي حال، أن ارتفاع قيمة النقد يقتضي بالضرورة هبوطاً متناسباً في أسعار السلع، أو أن هبوط قيمة النقد يفترض ارتفاعاً متناسباً في هذه الأسعار. فمثل هذا التغير في الأسعار لا يحدث إلا للسلع التي تظل قيمها ثابتة. أما تلك السلع التي ترتفع قيمها مثلاً، في آن واحد بالنسبة نفسها، مع ارتفاع قيمة النقد، فتحافظ على الأسعار نفسها. وإذا ما ارتفعت قيمها بصورة أبطأ أو أسرع من ارتفاع قيمة النقد، فارتفاع أو انخفاض سعرها يتحدد بالفارق بين تغيّر قيمها وتغيّر قيمة النقد وهلمجرا.

دعونا نرجع إلى تفحص الشكل السعري^(*)

إن أسماء النقد الشائعة التي تُطلق على مختلف أوزان المعدن الثمين الذي يقوم مقام النقد، تبدأ شيئاً فشيئاً، في الانفصال عن الأوزان الفعلية التي كانت هذه الأسماء تعبّر عنها في البدء، وينجم هذا التعارض عن أسباب متباينة أبرزها تاريخياً: أولاً - إستيراد نقد أجنبي عند شعب أقل تطوراً، كما حدث لروما في أيامها الأولى، حين جرى تداول العملات الذهبية والفضية باعتبارها سلعاً أجنبية. ولم تكن أسماء هذه العملات الأجنبية تتطابق مع أسماء الأوزان المحلية. ثانياً - بنمو الثروة، يقوم المعدن الثمين بإقصاء المعدن الأدنى قيمة ليحل محله في وظيفته كمقياس للقيمة، كحلول الفضة محل النحاس، والذهب محل الفضة، رغم أن هذا التعاقب يتناقض مع التسلسل الزمني الشعري⁽⁵⁶⁾ فقد كانت كلمة باون (pound)، مثلاً، الاسم النقدي الذي يُطلق على ما زنته باون فعلي

(*) الشكل - السعري، لا يعني أن للسعر شكلاً بل يعني ظهور قيمة السلعة بشكل سعر، أو اتخاذ قيمة السلعة شكل سعر على غرار الشكل النقدي والشكل السلمي. [ن. ع].

(56) زد على ذلك أن التسلسل الزمني المتخيل لا يبري تاريخياً على الدوام. [التسلسل الزمني الشعري]: حسب الميثولوجيا القديمة يتألف تاريخ البشرية من خمسة عصور. ففي العصر الذهبي عاش الإنسان أسعد حياة لا تمكرها أية هموم، حيث كانت الأرض ملكاً مشتركاً بين الناس، تغلّ عليهم كل ما يحتاجون. وعقب ذلك العصر، انحدرت الدنيا، درجة درجة، من العصر الفضي،

من الفضة. وعندما حلّ الذهب محلّ الفضة كمقياس للقيمة، أخذ نفس الاسم يطلق على النسبة بين قيمتي الذهب والفضة، وهي تبلغ قرابة $\frac{1}{15}$ من باون الذهب. وبهذا فإن كلمة باون(*)، كإسم يُطلق على النقد، أصبحت تختلف عن الباون كإسم يُطلق على وزن الذهب⁽⁵⁷⁾ ثالثاً - غش النقد على يد الملوك والأمراء طوال قرون، وعلى نطاق واسع، [115] بحيث لم يبق من الأوزان الأصلية للعملة المعدنية سوى الاسم⁽⁵⁸⁾

وتفضي هذه العمليات التاريخية إلى تحويل الانفصال بين الاسم النقدي والاسم العادي للأوزان إلى عادة شعبية راسخة. ونظراً لأن معيار النقد عُرف اصطلاحياً بحت، ولأنه ينبغي له من جانب آخر أن يحظى بقبول اجتماعي عام، فإن القانون يتولى في النهاية أمر تنظيمه. ويُصار إلى أخذ وزن معين من أحد المعادن الثمينة، وليكن أونصة من الذهب على سبيل المثال، ويُقسّم رسمياً إلى أجزاء متساوية تُعَمَد بأسماء قانونية مثل شلن وبنس، إلخ⁽⁵⁹⁾ لكن وزناً معيناً من المعدن يظل معياراً للنقد المعدني، سواء قبل أم بعد إجراء التقسيم. ولا يطرأ عليه من تغيير سوى التجزئة والتسمية القانونية. إن الأسعار، أو كميات الذهب، التي يجري تحويل قيم السلع إليها على نحو مثالي

= فالعصر النحاسي، فعصر البطولة، إلى العصر الحديدي. وقد تميز الأخير بالعمل المضني على أرض شحيحة العطاء، وامتلات الدنيا بالظلم والعنف والقتل. ودخلت أسطورة العصور الخمسة هذه في مؤلفات الشاعر الملحمي الاغريقي هيسود (Hesiod)، ومن بعده في مؤلفات الشاعر الغنائي أوفيد (Ovid). [ن. برلين].

(*) الجنيه الاسترليني الإنكليزي كان يسمى في الأصل باون إسترليني، بل إن التسميتين جارتان إلى الآن. [ن. ع].

(57) حاشية للطبعة الثانية: وهكذا فالباون الإسترليني، في إنكلترا، يشير إلى أقل من ثلث وزنه الأصلي، والباون الاسكتلندي، قبل الاتحاد [الذي حصل بين إنكلترا واسكتلندا عام 1707 ووحد البلدين نهائياً، فحلّ البرلمان الاسكتلندي وأزيلت القيود الاقتصادية بين البلدين. ن. برلين] يشير إلى $\frac{1}{36}$ من وزنه الأصلي، والليرة الفرنسية إلى $\frac{1}{74}$ ، والمارافيدي الاسباني أقل من $\frac{1}{1000}$ ، والريّ البرتغالي يشير إلى كسر أقل بكثير من هذا.

(58) حاشية للطبعة الثانية: «إن النقود المعدنية التي لم تمد أسماؤها اليوم سوى أسماء مثالية، هي أقدم أنواع النقد لدى الأمم، وقد كانت جميعها واقعية خلال فترة معينة من الزمن وكانت تقوم بوظيفة نقد حسابي لأنها كانت واقعية». [غالياني، المرجع المذكور نفسه، ص 153].

[Galiani, Della Moneta, 1. c., p. 153].

(59) حاشية للطبعة الثانية: يتحدث ديفيد أوركهارت في كتابه «كلمات مألوفة» عن الفظاعة (!) هذه الأيام حيث الجنيه (الباون) الإسترليني، بوصفه وحدة معيار النقد الإنكليزي، يعادل حوالى ربع

تجد تعبيرها الآن في أسماء العملات المعدنية، أو في الأسماء الحسائية القانونية لمعيار الذهب. وهكذا بدلاً من القول إن: كوارتر من القمح تساوي أونصة من الذهب، يقول المرء في إنكلترا إنها تساوي 3 جنيهات و 17 شلناً و $10\frac{1}{2}$ بنسات. بهذا الأسلوب تعبر السلع عما تساوي من قيمة بواسطة أسمائها النقدية، فيقوم النقد مقام نقد حسابي حيثما يقتصر الأمر على تحديد قيمة شيء، أي في شكل نقدي⁽⁶⁰⁾

إن اسم شيء من الأشياء منفصل تماماً عن طبيعته. فأنا لا أعرف أي شيء عن رجل ما حين أعرف أن اسمه يعقوب. وكذلك الحال مع أسماء النقد، فكل أثر لعلاقة القيمة يمحي تماماً تحت اسم: الباون، التالر والفرنك والدوكا، إلخ. والبلبله والاضطراب الذي يكتنف هذه الرموز السحرية، بما يُعزى لها من مدلول خفي، يتعاظم أكثر لأن هذه الأسماء النقدية الخادعة تعبر في وقت واحد عن قيم السلع وعن أجزاء متساوية من وزن [116] المعدن، الذي هو معيار النقد⁽⁶¹⁾ ومن جهة أخرى فإن من الضروري أن تتميز القيمة عن الأشكال الجسدية المتنوعة لعالم السلع، فتلبس هذا الشكل الشيني اللاذهني، ولكنه شكل اجتماعي بسيط⁽⁶²⁾

إن السعر هو الاسم النقدي للعمل المتشبي في السلعة. من هنا فإن القول بأن تعادل

= أونصة من الذهب، قائلاً «إن هذا تزييف للمقياس، وليس تثبيتاً لمعيار» [ص 105]. ويرى في هذه «التسمية المزيفة» لأوزان من الذهب، كما يرى في كل شيء آخر، يد الحضارة المزيفة. [David Urquhart, *Familiar Words*].

(60) حاشية للطبعة الثانية: حين سئل أناكارسيس لأية أغراض كان الإغريق يستخدمون النقد أجاب: «يستخدمونه للحساب» - (أثيناوس الإغريقي، فلاسفة الموائد أو سفطانيو الموائد، الجزء الرابع، الفصل 49، الطبعة الثانية، منشورات شفايفهوزر، 1802، ص 120).

(Athen[aeus], *Deipn[osophistarum]* V. IV, 49, 2nd Ed., Schweighäuser, 1802, [p. 120]).

(61) حاشية للطبعة الثانية: «بما أن الذهب^(*)، الذي يقوم بوظيفة معيار للسعر، يظهر بالأسماء الحسائية نفسها التي تُطلق على أسعار السلع، من قبيل أن مبلغ 3 جنيهات و 17 شلناً و $10\frac{1}{2}$ بنس تمثل، من جهة، ما زنته أونصة ذهب، وتمثل، من جهة أخرى، قيمة طُر من الحديد، فقد أُطلق على هذا الاسم الحسابي: سعر السلْك. من هنا انبثقت الفكرة الغريبة القائلة إن قيمة الذهب (أو الفضة) تُقدَّر بواسطة مادته هو، وإن سعره، على نقيض كل السلع الأخرى، تُثبت الدولة. وثمة من يعتقد خطأ أن تثبيت أسماء حسائية لأوزان معينة من الذهب يعني تثبيت قيمة هذه الأوزان». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 52).

(*) في الطبقات 2-3-4، ورد خطأ: النقد. [ن. برلين].

(62) راجع: نظريات حول وحدة قياس النقد في مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس، ابتداء من الصفحة 53 وما يليها. إن التصورات العجيبة حول رفع أو تخفيض «السعر الإسمي»

سلعة مع كمية من النقد يؤلف سعر السلعة، إنما هو تكرار⁽⁶³⁾ مثل قولنا إن التعبير النسبي عن القيمة عموماً هو إعلان عن تعادل سلعتين. ولكن على الرغم من أن السعر، كمعبر عن مقدار قيمة السلعة، هو معبر عن العلاقة التبادلية بين السلعة والنقد، فإنّ التصور المعاكس بأن المعبر عن علاقة التبادل بين السلعة والنقد، ليس بالضرورة معبراً عن مقدار قيمة السلعة. فلو افترضنا أن ثمة كميتين متساويتين من العمل الضروري اجتماعياً متمثلتان، على التوالي، في كوارتر من القمح وجنيهين استرلينيين ($= \frac{1}{2}$ أونصة من الذهب تقريباً)، لكان الجنيهان الاسترلينيان هما التعبير النقدي عن مقدار قيمة كوارتر القمح، أي هما سعره. والآن إذا أتاح الظروف ارتفاع السعر إلى 3 جنيهات أو أرغمته على الهبوط إلى جنيه واحد، عندئذ تكون الجنيهات الثلاثة والجنيه الواحد تعبيرين يزيدان أو ينقصان عن مقدار قيمة القمح، لكنهما يظلان مع ذلك سعرين له، لأنهما، [117] أولاً، الشكل الذي تظهر به قيمة القمح بهيئة نقد، وثانياً لأنهما يعبران عن نسبة تبادله بالنقد. وإذا بقيت شروط الإنتاج، أو بالأحرى القدرة الإنتاجية للعمل ثابتة على حالها، فإن إعادة إنتاج كوارتر من القمح تقتضي إنفاق المقدار نفسه من وقت العمل الاجتماعي قبل وبعد تغير السعر. ولا تتعلق هذه الظروف بإرادة منتج القمح ولا بإرادة مالكي السلع الأخرى. إن مقدار قيمة السلعة، إذن، يعبر عن علاقة ضرورية بوقت العمل الاجتماعي، والكامنة في العملية التي خلقت قيمة هذه السلعة. وما إن يتحول مقدار القيمة إلى سعر،

= للنقد بإطلاق الأسماء القانونية، التي سبق تثبيتها لأوزان معيّنة من المعادن، على أوزان أقل أو أكثر من الذهب والفضة، (مثلاً: سكّ $\frac{1}{4}$ أونصة ذهب في 40 شلناً بدلاً من 20) إن هذه التصورات، في الأقل بحدود ما كانت ترمي، لا إلى مضاربات مالية غير متقنة ضد الدائنين العموميين والخصوميين فحسب، بل إلى إجراء «علاجات» اقتصادية «سحرية»، قد عولجت على نحو شامل في كتاب وليم بيتي. المعنون: شيء قليل بخصوص النقد إلى المريكز لورد هاليفاكس، 1682، بحيث أن خلفاء المباشرين: أمثال سير ديودلي نورث وجون لوك، إذا أحجمنا عن ذكر أحدثهم، لم يفعلوا شيئاً غير إضعاف وتمييع شروحه. يقول وليم بيتي «إذا كان بالوسع مضاعفة ثروة الأمة لعشرة أمثال، بمثل هذا الاعلان، فإنه لمن الغريب أن حكّامنا لم يقوموا بهذا الاعلان منذ أمد بعيد» (ص 36 من المرجع المذكور).

[W. Petty, *Quantulumcunque concerning money: To the Lord Marquis of Halifax*, 1682.]

(63) «حسناً، علينا التسليم بأن ما قيمته مليون من النقود هو أكثر قيمة مما تساويه نفس القيمة بالسلع»، (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 919). وهذا يضارع القول «إن قيمة معيّنة تساوي أكثر مما تساويه قيمة أخرى مُعاوِلة لها».

حتى تأخذ العلاقة الضرورية المذكورة أعلاه مظهر علاقة تبادل بين سلعة وسلعة أخرى خارجها، هي السلعة النقدية. بيد أن علاقة التبادل هذه قد تعتبر إما عن مقدار قيمة تلك السلعة، أو عن الزيادة أو النقصان عن تلك القيمة، عند بيع السلعة حسب الظروف. إذن فاحتمال التفاوت الكمي بين السعر ومقدار القيمة، أو انحراف السعر بعيداً عن مقدار القيمة، إمكانية كامنة في الشكل السعري نفسه. وهذا نقص لا يشكّل عيباً في الشكل السعري، بل على العكس، يكتف هذا الأخير على نحو ملائم مع نمط من الإنتاج تؤكد قوانينه الداخلية نفسها، بهيئة مقادير وسطية تنشأ عشوائياً من فوضى اللاقانون.

إن الشكل السعري لا يقتصر على السماح بإمكانية حدوث تفاوت كمي بين مقدار القيمة والسعر، أي بين مقدار القيمة وتعبيرها النقدي، بل وقد يخفي أيضاً تناقضاً نوعياً، بحيث يكف السعر عن التعبير عن القيمة عموماً، برغم أن النقد ليس إلا شكل قيمة السلعة. وثمة أشياء ليست، في ذاتها ولذاتها، سلعاً كالضمير، والشرف، إلخ، يمكن أن تُعرض للبيع من لدن أصحابها، وهكذا تحوز، من خلال سعرها، شكل السلعة. وهكذا قد ينال شيء، من ناحية شكلية، سعراً من دون أن يمتلك قيمة. ويكون السعر، في حالة كهذه، وهمياً، مثل بعض المقادير المعلومة في الرياضيات. من جهة أخرى يمكن للشكل السعري الوهمي أن يخفي أحياناً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، علاقات قيمة واقعية، أو علاقة مشتقة منها مثل سعر الأرض البور التي لا تمتلك أي قيمة لأن ليس ثمة عمل بشري متشبيهاً فيها.

إن السعر، شأن شكل القيمة النسبي عموماً، يعبر عن قيمة السلعة، طنّ حديد مثلاً، بالقول إن كمية معينة من المُعادِل، أونصة ذهب مثلاً، قابلة للمبادلة بالحديد مباشرة، غير أنه لا يفيد العكس قطعاً، لا يصرح بأن الحديد قابل للتبادل مباشرة مع الذهب. وابتغاء [118] أن يكون للسلعة، عملياً، فعل قيمة تبادلية، ينبغي لها، إذن، أن تهجر جسدها الطبيعي، وأن تحوّل نفسها من ذهب صوري إلى ذهب حقيقي، رغم أن هذه الاستحالة «أشق» على السلعة مما هو الحال في «المفهوم» الهيجلي بشأن التحول من الضرورة إلى الحرية، وبالنسبة للسرطان حين ينزع قشرته وللقديس جيروم، عندما يتخلص من آدم القديم⁽⁶⁴⁾

(64) كان على القديس جيروم أن يصارع، في شبابه، ذلك الصراع الذي يتجلى بمعركته في الصحراء مع الجسد المادي، في إهاب نسوة فانتات ملكن عليه خياله، مثلما كان عليه أن يصارع، كذلك في شيخوخته، الجسد الروحي. يقول جيروم «تصورت نفسي، في إهاب روح، بحضرة إله

وعلى الرغم من أن السلعة يمكن، إلى جانب مظهرها الفعلي، أن تتخذ في السعر صورة قيمة مثالية أو صورة ذهب تصوري، ولكنها لا تستطيع أن تكون بالفعل حديداً وبالفعل ذهباً في آن واحد. وللتعبير عن سعرها، يكفي أن نعلنها مساوية لذهب تصوري. أما إذا أُريد لها أن تخدم مالكةا كمُعادل عام فيتعين استبدالها، فعلياً، بالذهب. ولو توجه مالك الحديد إلى مالك سلعة دنيوية أخرى معروضة للتبادل، وذكر أن سعر الحديد هو الشكل النقدي، لتلقى الجواب نفسه الذي وجهه القديس بطرس، في الجنة، إلى دانتي، حين كان هذا الأخير يتلو آيات الإيمان:

«فحصت، هنا، مزيج النقد

ووزنه فحصاً دقيقاً.

ولكن قل لي: هل هو في جيبيك»(*)

«Assai bene è trascorsa

D'esta moneta già la lega el peso,

Ma dimmi se tu l'hai nella tua borsa.»

ينطوي شكل السعر، إذن، على قابلية الانفصال عن السلع لقاء النقد، وكذلك على ضرورة الانفصال على هذا النحو. من جهة ثانية، لا يؤدي الذهب وظيفة مقياس مثالي للقيمة إلا لأنه قد وظّد أقدامه في عملية التبادل بوصفه سلعة نقدية. وتحت مظهره كمقياس مثالي للقيم، يختبئ، النقد الرنان.

ثانياً - واسطة التداول

(أ) استحالة السلع (Metamorphose)

رأينا أن عملية تبادل السلع تنطوي على علاقات متناقضة ينفي بعضها بعضاً. وإن تطور السلعة لا يزيل هذه التناقضات، ولكنه يخلق شكلاً تستطيع أن تتحرك فيه. وعلى العموم فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تنحلّ بها التناقضات الواقعية. فثمة تناقض على سبيل

= الكون». «من أنت؟ سمعت صوتاً يسألني. «مسيحي أنا» أجبت. «أنت تكذب» ردّني صوت الحاكم الأعظم بصوت كالرعد «فما أنت إلا من أتباع شيشرون». [يقتبس ماركس هنا عن القديس جيروم في رسالة له حول صيانة البكارة]. [ن. برلين].

[*] دانتي، الكوميديا الإلهية - الجنة، النشيد الرابع والعشرون، بالإيطالية في الأصل. ن.ع.]

المثال في القول إن جسماً يسقط باستمرار نحو جسم آخر، وابتعد عنه باستمرار، في [119] الوقت نفسه. ولكن الإهليلج هو أحد أشكال الحركة، الذي يسمح بتحقيق هذا التناقض، ويتولى حلّه في نفس الوقت.

وبما أن التبادل عملية تنتقل خلالها السلع من الأيدي التي تكون فيها قيماً غير استعمالية إلى الأيدي التي تكون فيها قيماً استعمالية، فإن هذا يؤلف عملية أيض (Stoffwechsel) (*) اجتماعي للمادة. فمنتوج نوع معين من العمل النافع يحل محل منتوج عمل نافع آخر. وما إن تجد السلعة مستقرّاً تستطيع أن تخدم فيه كقيمة استعمالية حتى تغادر مجال التبادل السلمي لتدخل في مجال الاستهلاك. بيد أن المجال الأول هو وحده الذي يعنينا في الوقت الحاضر. وعلينا الآن، أن نعين مجمل عملية التبادل من ناحية الشكل، ونتفحص تغيّر شكل السلع أو استحالة السلع، وهو الصورة التي يتحقق بتوسطها الأيض الاجتماعي للمادة.

إن إدراك هذا التغير في الشكل تعتوره، عموماً، الكثير من النواقص. ومردّ ذلك، عدا عن الالتباس الذي يكتنف مفهوم القيمة ذاته، أن كل تغيّر في شكل السلعة إنما ينجم عن تبادل سلعتين، الأولى سلعة اعتيادية، والثانية سلعة نقدية. وإذا تمسكنا فقط بهذه اللحظة المادية المتمثلة في أن سلعة قد بودلت لقاء ذهب، لكنّا قد أغفلنا ذلك الشيء الذي يتعين ملاحظته على وجه الدقة، ونعني تحديداً: ما جرى لشكل السلعة، ولكنّا أيضاً قد أغفلنا حقيقة أخرى وهي أن الذهب، حين يكون محض سلعة، ليس نقداً بعد، وكذلك حقيقة أن السلع عندما تعبّر عن أسعارها في الذهب، فإنها تتعلق بهذا الذهب باعتباره مظهرها النقدي هي بالذات.

تدخل السلع عملية التبادل، بادية ذي بدء، لا مكسوة بالذهب ولا بالسكّر، سواسية كأسنان المشط. بعدئذ تقسمها عملية التبادل إلى سلع ونقد، مولدة بذلك تضاداً خارجياً يتطابق مع التضاد الداخلي الكامن في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة. وتقف السلعة، في هذا التضاد، بوصفها قيمة استعمالية في مواجهة النقد بوصفه قيمة تبادلية، غير أن كل واحد من طرفي التضاد إنما هو سلعة، أي هو وحدة للقيمة الاستعمالية والقيمة. لكن وحدة الأضداد هذه تعرض نفسها في كل واحد من هذين القطبين المتعارضين، بطريقة معكوسة، كما تعرض علاقتهما المتبادلة. فبوصفهما قطبين، هما

(*) الأيض أو التمثيل الغذائي (metabolism, Stoffwechsel) مفهوم استعاره ماركس من علم الأحياء لتصوير التبادل أو التناذر المادي لإنتاج الحياة في المجتمع. [ن. ع].

بالضرورة متضادان مثلما هما مترابطان. ففي أحد طرفي المُعادلة ثمة سلعة اعتيادية، هي في واقعها قيمة استعمالية. ولا يتجلى وجودها كقيمة إلّا على نحو مثالي بواسطة السعر، الذي يُعادلها مع غريمها، الذهب، باعتباره المظهر الواقعي لقيمتها. بالمقابل، ثمة مادة الذهب الذي يُعدّ تجسيداً للقيمة، يُعدّ نقداً. إن الذهب، هنا هو القيمة التبادلية الفعلية ذاتها. أما بالنسبة لقيمتها الاستعمالية، التي ليس لها إلّا وجود مثالي، فتتمثل بسلسلة من التعبيرات النسبية عن القيمة التي يقف فيها الذهب وجهاً لوجه أمام السلع الأخرى جميعاً باعتباره مجموع صور استعمالات الذهب على اختلافها. غير أن هذين الشكّلين المتضادين للسلع هما الشكّلان الفعليان لحركة عملية التبادل بينها.

دعونا نرافق مالك السلعة - وليكن صاحبنا القديم حائك القماش - إلى مسرح عملية [120] التبادل، إلى سوق السلع. إن ليارداته العشرين من القماش سعراً محدداً. وهو جنيهان استرلينيان. ها هو ذا يبادل القماش لقاء النقد: جنيهان استرلينيان. وكرجل تقيّ من الطراز العتيق يفترق عن الجنيهين لقاء إنجيل للأسرة بسعر مماثل. إن القماش في نظره محض سلعة، محض حامل للقيمة، وهو ينسلخ عنه مبادلاً إياه بالذهب، وهذا الأخير هو شكل قيمة القماش، ومن جديد يفصل عن هذا الشكل لقاء سلعة أخرى، هي الإنجيل الذي يدخل منزل الحائك ليُستخدم كشيء نافع يحمل العزاء إلى قاطنيه. وتكتمل عملية التبادل بحدوث استحالتين للسلعة تتسمان بطابعين متضادين ولكنهما مكملّان لبعضهما بعضاً - وهما استحالة السلعة إلى نقد، واستحالة النقد مجدداً إلى سلعة⁽⁶⁵⁾ وكل واحدة من لحظتي استحالة السلعة هذه تمثل صفقة متميزة يقوم بها مالك السلعة - البيع أو مبادلة السلعة بالنقد، والشراء أو مبادلة النقد بسلعة، ووحدة الفعلين: البيع من أجل الشراء. وما نتيجة الصفقة كلها، بالنسبة للحائك إلّا هذه: عوضاً عن القماش، فإن بحوزته الآن إنجيلاً، عوضاً عن سلعته الأصلية. فهو يمتلك الآن سلعة أخرى بذات القيمة ولكن بمنفعة مختلفة. وبالطريقة ذاتها يحصل لنفسه على بقية وسائل العيش ووسائل الإنتاج.

(65) «النار» كما يقول هيراقليطس، «تتحول إلى كل شيء، وكل شيء يتحول إلى نار، مثلما أن السلع تتحول إلى ذهب والذهب إلى سلع». (ف. لاسال، فلسفة هيراقليطس الغامض، برلين 1858، المجلد الأول، ص 222).

(F. Lassalle, *Die Philosophie Herakleitos des Dunkeln*, Berlin, 1858, Bd 1, p. 222).

إن لاسال في تعليقه على هذا المقطع في الصفحة 224، هامش 3، يجعل الذهب، على نحو خاطيء، محض رمز للقيمة.

ومن وجهة النظر هذه لا تفضي العملية كلها إلى شيء سوى التوسط في مبادلة منتج عمل الحائك بمنتج عمل شخص آخر، سوى تبادل المنتجات. وعليه تتحقق عملية تبادل السلع عبر التغيرات التالية في شكل السلعة: سلعة - نقد - سلعة.

س - ن - س

وما نتيجة العملية كلها، قدر ما يتعلق الأمر بمحتواها المادي ذاته، غير (س - س)، أي مبادلة سلعة معينة بسلعة أخرى، أي تبادل مواد (أيض) العمل الاجتماعي حيث تنطفئ العملية وتتلاشى في نتيجة هذا الأيض.

س - ن: الاستحالة الأولى، أو البيع

إن وثوب القيمة من جسد السلعة إلى جسد الذهب، هو، كما أسميته في موضع آخر قفزة خطيرة (Salto mortale) تقوم بها السلعة. فإن أخطأت، لا تُصَبِّ بأذى، بل إن الضرر يحل بمالكها قطعاً. فالتقسيم الاجتماعي للعمل يجعل من عمله أحادي الجانب وحاجاته متعددة الجوانب، ولهذا السبب على وجه الدقة لا يستطيع منتج عمله أن يخدمه إلا كقيمة تبادلية [أو كمُعَادِل عام] (*) ولا يستطيع هذا المنتج أن يكتسب شكل مُعَادِل عام مُعترف به اجتماعياً إلا بتحوله إلى نقد. والنقد موجود ولكن في جيب الغير. [121] ولإغوائه بمغادرة ذلك الجيب، يتعين على سلعة صاحبنا أن تكون، قبل كل شيء، قيمة استعمالية بالنسبة لمالك النقد. ولهذا الغرض ينبغي أن يكون العمل المُنفق في إنتاجها عملاً مُنفقاً في شكل نافع اجتماعياً، أي مُعترفاً به كجزء من التقسيم الاجتماعي للعمل. ولكن تقسيم العمل إنما هو كيان عضوي إنتاجي نما على نحو عفوي، شبكة تواشجت وتواصل التواشج على هذا النحو من وراء ظهر المنتجين. ولربما تكون السلعة المُزْمَع تبادلها منتوجاً لصنف جديد من العمل يُراد له أن يلبي حاجات جديدة، بل حتى أن يولد، اعتماداً على ذاته، حاجات جديدة. ورغم أن عملية خاصة قد كانت تؤلف، بالأمس، جزءاً من عمليات عديدة يقوم بها منتج واحد لخلق سلعة محدّدة، فإنها اليوم قد تنفصل عن بقية تلك العمليات، وتؤسس نفسها كفرع مستقل من فروع العمل، فترسل متوجهاً الجزئي إلى السوق كسلعة قائمة بذاتها. وقد تكون الظروف ناضجة لمثل عملية

(*) في الطبعة الفرنسية. [ن. ع].

الانفصال هذه، أو قد لا تكون. إن المنتج قد يلبي اليوم حاجة اجتماعية. وغداً، قد يحل محله، كلياً أو جزئياً، منتج آخر مشابه. ثم إن العمل، وليكن عمل صاحبنا النّساج، قد يحظى بالاعتراف كجزء من التقسيم الاجتماعي للعمل، غير أن هذا الواقع لا يكفي، بأي حال، لضمان أن العشرين ياردة من القماش تنطوي على قيمة استعمالية. فإذا كانت حاجة المجتمع من القماش، وهي محدودة شأن أي حاجة أخرى، قد أشبعها منتجات نساجين منافسين، فإن منتج صاحبنا النّساج يصبح فائضاً، زائداً عن اللزوم، وبالتالي عديم النفع. ومع أن الناس لا يتفحصون فم الحصان - المهدى بالمجان(*)، فإن صاحبنا النّساج لا يؤم السوق لغرض تقديم الهدايا. ولكن، هب أن منتوجه أصبح قيمة استعمالية فعلاً، واجتذب، لذلك، النقد، فكم من النقد يجتذب؟ هذا هو السؤال. ولا ريب أن الجواب متوقع سلفاً، في سعر السلعة، فهو الذي يمثل مقدار قيمتها. ونضرب صفحاً عن أي خطأ ذاتي طارئ في الحساب يرتكبه صاحبنا، فسرعان ما تصححه السوق موضوعياً في الحال. والمفروض أنه لم ينفق على منتوجه أكثر من متوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً. فليس السعر غير الاسم النقدي لكمية العمل الاجتماعي المتشبي في هذه السلعة. بيد أن الشروط القديمة للإنتاج في النسيج تتغير من وراء ظهر النّساج، بغير إذن منه. فوقت العمل الذي كان بالأمس، دون ريب، ضرورياً من الناحية الاجتماعية لإنتاج ياردة من القماش يكف عن أن يكون كذلك اليوم، وهي حقيقة يتعطش مالك النقد للبرهنة عليها إلى النّساج بالأسعار التي يطلبها منافسوه العديدون. ومن سوء حظه، أن النّساجين ليسوا قلة في العالم. وأخيراً، لنفترض أن كل قطعة قماش موجودة في السوق لا تحتوي على أكثر من العمل الضروري اجتماعياً. مع ذلك فإن مجموع هذه القطع، مأخوذاً ككل، قد يضم وقت عمل زائد عن اللزوم، أنفق عبثاً. فإذا كانت السوق لا تستطيع أن تستوعب هذه الكمية كلها من القماش بالسعر الاعتيادي البالغ شلّنين للياردة، فهذا يعني أن ذلك الجزء من العمل الاجتماعي الكلي، المبذول في شكل نسيج، قد كان أكبر مما ينبغي. وهذه النتيجة هي هي كما لو أن كل نّساج على انفراد، قد بذل في منتوجه الفردي، قدرأ من وقت العمل أكبر مما هو ضروري اجتماعياً. وهذا ما يذكّرنا بالمثل الألماني القائل: «اعتقلوهم معاً، اشنقوهم

(*) هذا مثل شعبي فيه سجع، مفاده: لا يعترض أحد على هبة بالمجان. [ن. ع].

(Geschenken Gaul sieht man nicht ins Maul).

معاً». إن كل القماش الموجود في السوق يُعدّ مادة تجارية واحدة، وليست كل قطعة منه غير جزء من هذا المجموع. والواقع أن قيمة كل ياردة واحدة من القماش إن هي إلّا تجسيد مادي لكمية معيّنة، مُثبتة اجتماعياً، من العمل البشري المتجانس^(*)

وكما نرى، فالسلعة مُغرمة بالنقد ولكن «درب الحب الصادق مليء بالأشواك» (the course of true love never does run smooth)^(**) إن التمثيل (Gliederung)

الكمي للكيان العضوي الإنتاجي الاجتماعي، الذي تترابط أعضاؤه المبعثرة (membra disjecta) في نظام تقسيم العمل، إنما ينشأ بصورة عفوية، عارضة، شأنه شأن التمثيل النوعي. لذا يكتشف مالكو السلع أن نفس تقسيم العمل الذي يجعلهم منتجين خاصين مستقلين، يحرر أيضاً عملية الإنتاج الاجتماعي والعلاقات القائمة بين المنتجين الأفراد في إطار هذه العملية تحريراً تاماً من إرادة هؤلاء المنتجين، بحيث أن استقلالهم عن بعضهم بعضاً كأفراد يرافقه نظام تبعية عامة من خلال الأشياء.

إن تقسيم العمل يحوّل منتج العمل إلى سلعة، فيحتّم، بذلك، ضرورة تحوّل السلعة إلى نقد. كما يجعل نجاح هذا التحول مرهوناً بالصدقة وحدها. غير أننا معنيون، هنا، بمعالجة الظاهرة في صورتها الصافية، ونفترض لذلك أنها تجري بصورة طبيعية. فضلاً عن ذلك، إذا وقع هذا التحول بأية حال، نعني حتى لو كانت السلعة غير متعذرة البيع تماماً، فإن التبدل من شكل إلى آخر يجري فعلاً رغم أن الجوهر، نعني: مقدار القيمة، قد يشدّ زيادة أو نقصاناً عند هذا التبدل في الشكل.

إن مالك سلعة أول يستبدل سلعته بالذهب، والآخر يستبدل الذهب بالسلعة. والظاهرة الحسية هنا، هي أن السلعة والذهب، عشرين ياردة من القماش وجنيهين إسترلينيين، قد انتقلا من يد إلى أخرى ومن موضع إلى آخر، بتعبير ثان: لقد جرى تبادلهما. ولكن بماذا بودلت السلعة؟ لقد بودلت لقاء الشكل العام لقيمتها الخاصة، وبماذا بودل الذهب؟

لقد بودل لقاء شكل خاص لقيمتها الاستعمالية. لماذا يواجه الذهب القماش بمثابة نقد؟ [123]

(*) اقترح ماركس، في رسالة بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1878، إلى ن. ف. دانييلسون، أن تُعدّل هذه الجملة على النحو التالي «والواقع أن قيمة كل قطعة مفردة من القماش ليست سوى تجسيد مادي لجزء من العمل الاجتماعي المُنفق على جميع قطع القماش». وقد أُجري تعديل مماثل على نسخة من الطبعة الألمانية الثانية للمجلد الأول من رأس المال، تخصّ ماركس، غير أن التعديل ليس بخط يده. [ن. برلين].

(**) شكسبير، حلم ليلة صيف، الفصل الأول، المشهد الأول. [ن. برلين].

لأن سعر القماش، اسمه النقدي، وهو جنيهان إسترلينيان، يعقد صلة القماش بالذهب بوصف هذا الأخير نقداً. إن انسلاخ (Entäusserung) الشكل الأصلي يقع بالانفصال عن (Veräusserung) السلعة، أي في اللحظة التي تجتذب فيها قيمتها الاستعمالية الذهب فعلياً، بعد أن كان من قبل، ماثلاً في السعر على نحو تصوري. وتحقيق سعر السلعة، أي تحويل شكل قيمتها المثالي إلى واقع، هو في عين الوقت تحويل القيمة الاستعمالية المثالية للنقد إلى واقع؛ فتحويل السلعة إلى نقد، هو في الوقت نفسه تحويل للنقد إلى سلعة. وهذه العملية التي تبدو، في الظاهر، أحادية، هي في الواقع مزدوجة. فهي بيع، في قطب مالك السلعة، وهي شراء من القطب المعاكس، حيث يقف مالك النقد. بتعبير آخر إن البيع هو شراء، إن (س - ن) هي في الوقت نفسه (ن - س)⁽⁶⁶⁾

عند هذا الحد يقتصر البحث على علاقة اقتصادية واحدة بين البشر، هي علاقة بين مالكي سلع، حيث لا يستحوذون فيها على منتج عمل الأغراب، إلا بالاغتراب (entfremden) عن منتج عملهم الخاص. إذن، لكي يواجه مالك السلعة مُبادلاً آخر يملك النقد، فلا بد أن يكون منتج عمل هذا الأخير، الشاري، في شكل نقدي من الطبيعة، لا بد أن يكون المادة التي يتألف منها النقد، ذهباً أو غير ذلك، أو أن تكون سلعته، قد غيّرت جلدتها، قد خلعت شكلها الاستعمالي الأصلي. وحتى يؤدي الذهب وظيفة النقد، يتعين، بالطبع، أن يدخل سوق السلع من نقطة ما. ونجد هذه النقطة في مصدر إنتاجه كمعدن، حيث يقايض الذهب، بوصفه منتجاً مباشراً للعمل، لقاء منتج عمل آخر يعادله قيمة. وابتداءً من هذه اللحظة يمثل الذهب، دائماً، السعر المتحقق لسلعة معينة⁽⁶⁷⁾ ويصرف النظر عن مبادلة الذهب لقاء السلع الأخرى عند مصدر إنتاجه،

(66) «كل بيع هو شراء». (الدكتور كينيه، حوارات حول التجارة وأعمال الحرفيين، الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الأول، باريس 1846، ص، 170) أو كما يعتبر عنه كينيه في أقواله المأثورة: «البيع هو الشراء». [الأقوال المأثورة للدكتور كينيه، تحرير دويون دو نيمور، طبعة دير، 1846، ص392. ن. برلين].

(Dr. Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, [in] *Physiocrates*, Éd. Daire, I. Partie, Paris, 1846, p. 170).

(67) «إن سعر سلعة ما، لا يمكن أن يسدد إلا بسعر سلعة أخرى». (مرسيه دي لاريفيير، النظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية، الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الثاني، ص 554).

(Mercier de la Rivière, *L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, [in] *Physiocrates*, Éd. Daire, 2^{ème} Partie, p. 554).

فإن هذا الذهب نفسه، بيد أي مالك سلعة كان، ليس إلّا المظهر المنسلخ لسلعة قد انفصل صاحبها عنها، إنه نتاج البيع، نتاج الاستحالة الأولى للسلعة: (س - ن)⁽⁶⁸⁾ لقد أصبح الذهب، كما رأينا، نقداً مثالياً، أو مقياساً للقيم، بعد أن أخذت كل السلع تقيس قيمها به، محولة إياه إلى نقيض تصوري لمظهرها كأشياء نافعة، جاعلة منه بالتالي مظهراً لقيمها. وأصبح الذهب نقداً حقيقياً لأن الانفصال [عبر البيع] العام للسلع، يجعله الشكل الاستعمالي المنسلخ أو المتحول، فيصير بالتالي المظهر الفعلي لقيمها. وحين تتخذ السلعة هذا الشكل النقدي للقيمة، فإنها تخلع كل أثر من قيمتها الاستعمالية الطبيعية، تخلع صنف العمل الملموس الذي تدين له بوجودها، لكي تحوّل نفسها إلى تجسيد موحد للعمل البشري المتجانس، المُعترف به اجتماعياً. وحين ننظر إلى قطعة من النقد، لا يسعنا أن نعرف ما هي السلعة التي بدلت به. ففي ظل الشكل النقدي تكون جميع السلع متشابهة. من هنا قد يكون النقد وحلاً، رغم أن الوحل ليس نقداً. وسنفترض أن قطعتي الذهب اللتين انفصل النسيج لقاءهما عن سلعته هما المظهر الذي استحال إليه كوارتر من القمح. فبيع القماش، (س - ن)، هو في الوقت نفسه شراؤه: (ن - س). غير أن بيع القماش هو أول فعل في العملية التي تنتهي بصفقة معاكسة، هي بالتحديد شراء القمح، أما شراء القماش، من جهة أخرى، فيُنهي الحركة التي بدأت بصفقة ذات طبيعة معاكسة، هي تحديداً بيع القمح. إن (س - ن) (قماش - نقد)، أي الطور الأول من (س - ن - س) (قماش - نقد - إنجيل) هي في الوقت نفسه (ن - س) (نقد - قماش). وعليه فإن الاستحالة الأولى لسلعة معينة، أي تحوّلها من شكل السلعة إلى نقد، تؤلف الاستحالة الثانية المناقضة لسلعة أخرى، أي تحوّل هذه الأخيرة بالمعكوس من شكل النقد إلى سلعة⁽⁶⁹⁾

ن - س، الشراء: الاستحالة الثانية أو الأخيرة للسلعة

بالنظر إلى أنّ النقد هو المظهر المنسلخ الذي تحولت إليه جميع السلع الأخرى، لأنه نتيجة الانفصال العام عنها، فإن النقد ذاته، لهذا السبب هو السلعة المطلقة القابلة

(68) للحصول على النقد، ينبغي أن نكون قد بعنا، المرجع السابق، ص 543.

(69) كما أشرنا من قبل، يشكّل المنتج الفعلي للذهب والفضة استثناء للقاعدة. فهو يبادل منتوجه، مباشرة، لقاء سلعة أخرى، من دون أن يكون قد باعه من قبل.

للاتفصال (البيع). إنه يدلّ على الأسعار بطريقة معكوسة، وبذلك فهو يصوّر نفسه، إن جاز التعبير، في أجسام كل السلع الأخرى، التي تقدّم له المادة لصيرورته. وفي الوقت ذاته فإن الأسعار، وهي نظرات الغزل التي ترسلها السلع إلى النقد، تعيّن حدود قابليته للتحويل عن طريق الإشارة إلى كميّته. وبما أن كل سلعة، حين تصبح نقداً، تتلاشى كسلعة، فإن من المستحيل أن نعرف من النقد ذاته كيف وقع بيد مالكة، أي ما هي السلعة التي تحولت إليه. فالنقد لا تنبثق منه رائحة (non olet) مهما كان مصدره^(*) وبينما يمثل النقد، من جهة، سلعة قد بيعت، فإنه يمثل، من جهة أخرى، سلعة ستشتري⁽⁷⁰⁾

إن (ن - س)، أي الشراء، هو في الوقت نفسه، (س - ن)، أي البيع، فالاستحالة الأخيرة لسلعة معيّنة هي الاستحالة الأولى لسلعة أخرى. وفيما يتعلق بصاحبنا النّساج، تنتهي حياة سلعته بالإنجيل، الذي حوّل إليه جنيّيه الاثنين. ولكن هبّ أن بائع الإنجيل حوّل هذين الجنيّين، اللذين أطلقهما النّساج، إلى براندي. إن (ن - س)، وهي الطور [125] الختامي من (س - ن - س) (قماش - نقد - إنجيل) هي أيضاً (س - ن) في الطور الأول من (س - ن - س) (إنجيل - نقد - براندي). ولا يملك منتج سلعة خاصة ما يعرضه غير هذا الصنف الأحادي، وغالباً ما يبيع هذا الصنف بكميات كبيرة، بيد أن حاجاته الكثيرة والمتنوعة ترغمه على تجزئة ما حصل عليه من سعر، ما حصل عليه من نقد، للقيام بمشتريات كثيرة. من هنا فإن عملية بيع واحدة تقود إلى عمليات شراء عديدة لمختلف السلع. وبهذا تؤلف الاستحالة الختامية لسلعة معيّنة مجموعة من الاستحالات الأولى لسلع أخرى شتى.

وإذا ما تفحصنا الآن الاستحالة الكاملة لسلعة معيّنة في مجموعها، لبدت، في المقام الأول، مؤلفة من حركتين متضادتين ومكملتين لبعضهما بعضاً، الأولى (س - ن)، والثانية (ن - س). إن هذين التحوّلين المتضادين للسلعة يتحققان عبر فعلين اجتماعيين متضادين يقوم بهما مالك السلعة، وهذان الفعلان، بدورهما ينعكسان على الدورين الاقتصاديّين المتضادين اللذين يلعبهما هذا المالك. فبوصفه واسطة للبيع يصبح بائعاً،

(*) «لا رائحة له». ذلك ما قاله قيصر روما فيسباسيان (69 - 79م) عن النقد، ردّاً على لوم ابنه له لفرض الضرائب على المراهض العامة. [ن. برلين].

(70) «إذا كان النقد يمثل في أيدينا الأشياء التي قد نرغب في شرائها، فإنه يمثل أيضاً الأشياء التي بناتها للحصول على هذا النقد»، (مرسيه دي لاريفير، المرجع نفسه، ص 586).

وبوصفه واسطة للشراء يصبح شاريّاً. ومثلما أن شكليّ السلعة عند إجراء التحوّل، وهما شكلها السلعي وشكلها النقدي، موجودان في آن واحد ولكن في قطبين متضادين، كذلك فإن مالك السلعة بصفته بائعاً يقابله شارٍ وبصفته شاريّاً يقابله بائع. ومثلما تمر السلعة نفسها بطوريّ التحوّل المتعاكسين على التعاقب، الطور الأول من سلعة إلى نقد، والطور الثاني من نقد إلى سلعة أخرى، كذلك ينتقل مالك السلعة من دوره كبائع إلى دوره كشارٍ، على التعاقب. فهذان الطابعان، طابع البائع وطابع الشاري، ليسا إذن صفة ثابتة بل تلتصقان تباعاً بمختلف الأشخاص المنخرطين في تداول السلع.

وتنطوي الاستحالة الكاملة للسلعة، في أبسط أشكالها على أربعة أطراف (*) وثلاث شخصيات فاعلة (*personae dramatis*). في البدء تأتي السلعة لتقف أمام النقد وجهاً لوجه، بوصفه مظهراً لقيمتها، وهو من جانب آخر موجود بكل واقعه الشئنيّ الصلب في جيب الشاري. هكذا يتواجه مالك السلعة ومع مالك النقد. وما إن تتحول السلعة إلى نقد، حتى يصبح هذا النقد الشكل المُعادِل للسلعة على نحو عابر، والقيمة الاستعمالية لهذا الشكل المُعادِل أو محتواه، يمكن العثور عليها في أجساد السلع الأخرى. والنقد بصفته الطرف النهائي للتحوّل الأول للسلعة، هو في الوقت نفسه نقطة البداية للتحوّل الثاني. والشخص الذي كان في الفعل الأول، بائعاً، يصبح في الفعل الثاني شاريّاً، حيث يواجهه مالك سلعة ثالث بصفته بائعاً⁽⁷¹⁾

[126] إن طوري الحركة المتعاكسين اللذين يؤلفان استحالة السلعة، يشكلان معاً دورة: الشكل السلعي، ثم نزع هذا الشكل السلعي، وأخيراً عودة إلى الشكل السلعي. وتحدد السلعة ذاتها هنا تحديداً متضاداً. فهي، في نقطة البداية، ليست قيمة استعمالية لمالكها، أما في نقطة النهاية فهي قيمة استعمالية لهذا المالك. والنقد هو الآخر، يظهر في الطور الأول بلّوراً صلباً من القيمة، تلهف السلعة للتحوّل إليه، وفي الطور الثاني ينحلّ إلى محض شكل مُعادِل لهذه السلعة.

إن الاستحالتين اللتين تؤلفان دورة سلعة واحدة تنطويان في الوقت نفسه على استحالتين جزئيتين متعاكستين تحدثان لسلعتين أخريين. فعندما تدشّن السلعة الأولى

(*) هي: السلعة والنقد ومالك السلعة ومالك النقد (مقتطف إيضاحي أضافه ماركس للطبعة الفرنسية).

[ن. ع.]

(71) «ثمة إذن... أربعة أطراف وثلاثة متعاقدين يتدخل أحدهم مرتين» (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 909).

(القماش)، سلسلة استحالاتها الخاصة، تقوم بإنهاء الاستحالة الكاملة لسلعة أخرى (القمح). وفي تحولها الأول، أي البيع، تؤدي سلعة القماش هذين الدورين بشخصها. ولكنها تمضي في مصير كل جسد، وتتحول إلى شرنقة ذهبية، فتختتم في الوقت نفسه، الاستحالة الأولى لسلعة ثالثة. من هنا، فالدائرة التي ترسمها سلعة معينة في سلسلة استحالتها، تتشابك، على نحو لا ينقص، مع الدوائر التي ترسمها السلع الأخرى. وتؤلف هذه العملية بمجملها تداول السلع.

إن تداول السلع يختلف عن التبادل المباشر للمنتجات (المقايضة)، لا في الشكل وحده، بل وفي الجوهر أيضاً. وحسبنا التمتع في مجرى الأحداث. فالنساج قد بادل في واقع الأمر، القماش لقاء الإنجيل، بادل سلعته الخاصة بسلعة شخص غريب. بيد أن هذه الظاهرة ليست صحيحة إلا بالنسبة إليه. فبائع الإنجيل، الذي يفضل دفع الشراب على برودة الصحائف، لم يفكر قط بمبادلة إنجيله لقاء القماش، مثلما أن النساج لا يخطر له أن القمح قد بادل بقمشه وهلمجرا. إن سلعة (ب) تحل محل سلعة (أ)، بيد أن (أ) و (ب) لا يتبادلان هاتين السلعتين على نحو متقابل. ويمكن أن يحدث، بالطبع، أن يشتري (أ) و (ب) أحدهما من الآخر في آن واحد معاً، بيد أن علاقة استثنائية كهذه ليست بالنتيجة الضرورية التي تولدها الشروط العامة لتداول السلع. فهنا نرى، من جهة، كيف أن تبادل السلع يحظم كل القيود المحلية والفردية التي تلازم المقايضة المباشرة، ويطور تبادل مادة العمل البشري؛ ومن الجهة الأخرى، نرى كيف أن هذا التداول يطور دائرة كاملة من الترابطات الاجتماعية التي تنمو بصورة عفوية خارج سيطرة الفاعلين تماماً. وإذا كان النساج يستطيع أن يبيع قمشه، فذلك لأن المزارع قد باع قمحه، وإذا كان صاحب المزاج الناري يتمكن من بيع إنجيله، فلأن النساج قد باع قمشه، وإذا كان المقطر يستطيع أن يبيع ماءه الحارق فلأن صاحب المزاج الناري قد باع ماء الحياة السرمدية، وهلمجرا.

وعليه فإن عملية التداول لا تنطفئ، مثل المقايضة المباشرة، بانتقال القيم الاستعمالية من مكان إلى مكان ومن يد إلى أخرى. والنقد لا يتلاشى حتى حين يخرج أخيراً من سلسلة استحالات سلعة معينة. إذ سرعان ما يترسب دوماً في الأماكن الجديدة التي [127] تخلوها السلع في حلبة التداول. ففي الاستحالة الكاملة للقماش، مثلاً: (قمش - نقد - إنجيل)، يسقط القماش أولاً خارج التداول، ويأتي النقد ليشغل مكانه. بعد ذلك يسقط الإنجيل خارج التداول، ومن جديد يأخذ النقد مكانه. وعندما تحل سلعة محل أخرى،

فإن سلعة النقد تظل دائماً لصيقة في يد شخص ثالث⁽⁷²⁾ فالتداول يرشح النقد من جميع مساهمه دوماً.

وليس ثمة ما هو أكثر صبيانية من العقيدة التي ترى أن تداول السلع ينطوي بالضرورة على توازن عمليات الشراء والبيع، ذلك لأن كل بيع هو شراء، والعكس بالعكس (vice versa). فإذا كان المقصود بذلك أن عدد عمليات البيع الواقعة فعلاً يساوي عدد عمليات الشراء، فإن الرأي تكرر فارغ لا أكثر. غير أن فحواه الحقيقي يرمي إلى البرهنة على أن كل بائع يجلب معه الشاري الخاص به إلى السوق. إن البيع والشراء يؤلفان فعلاً واحداً متطابقاً، هو بين شخصين متضادين قطبياً، بين مالك سلعة ومالك نقد. ولكن البيع والشراء يؤلفان فعلين متمايزين، متضادين قطبياً، حين يؤديهما شخص واحد. فتماثل البيع والشراء يعني أن السلعة تكون عديمة النفع إذا ما أُلقيت في قارورة التداول الكيميائية ولم تخرج ثانية على شكل نقد، أو بتعبير آخر، إذا لم يستطع مالك السلعة أن يبيعها ومالك النقد أن يشتريها. ويعني هذا التماثل، زيادة على ذلك، أن عملية التبادل، إن وقعت تؤلف فترة راحة، أو فاصلاً في حياة السلعة، قد يطول أو يقصر. وبما أن الاستحالة الأولى للسلعة هي بيع وشراء، في آن معاً، فإن هذه العملية الجزئية، لهذا السبب، عملية مستقلة في الآن ذاته. فالشاري يحوز السلعة، والبائع يحوز النقد، أي يحوز سلعة في شكل جاهز للتداول سواء ظهرت في السوق عاجلاً أم آجلاً أم لم تظهر. ولا يستطيع أحد أن يبيع ما لم يكن ثمة من يشتري. ولكن ليس ثمة من هو مُلزم بالشراء على الفور، لمجرد أنه قد باع تَوّاً. فالتداول ينسف كل الحواجز التي تفرضها المقايضة المباشرة من حيث الزمان والمكان والأفراد. ذلك أن التطابق المباشر بين انفصال الإنسان عن منتوج عمله واستحواذه على منتوج إنسان آخر، ينشطر إلى تضاد البيع والشراء. وقلنا إن لهاتين العمليتين المستقلتين والمتضادتين وحدة باطنية، يضارع قولنا إن هذه الوحدة الباطنية تتحرك من خلال أصداد برّانية. فلو أن الاستقلال الخارجي [لهذين الفعلين]^(*) المفتقرين إلى الاستقلال الباطني والمتممين لبعضهما بعضاً، بلغ نقطة حرجة معينة، فإن وحدة [هذين الفعلين] تعرب عن نفسها بتوليد أزمة. إن التضاد الكامن

(72) حاشية للطبعة الثانية: رغم وضوح هذه الظاهرة بذاتها، فإن رجال الاقتصاد يجهلونها في أغلب

الأحيان، وبالأخص أنصار التجارة الحرة المبتدلين.

(*) الإضافة من عندنا للإيضاح. [ن. ع.]

في السلعة بين القيمة الاستعمالية والقيمة، والتناقضات الكامنة في أن العمل الخاص مُلزم بأن يظهر كمعمل اجتماعي مباشر، وأن العمل النوعي الملموس ينبغي أن يتحول إلى عمل بشري مجرد، والتناقض بين اتخاذ الأشياء لبوس الأشخاص واتخاذ الأشخاص لبوس الأشياء، إن هذا التناقض الكامن يكتسب أشكال حركته المتطورة في أضداد عملية استحالة السلع. ولذلك تنطوي أشكال الحركة هذه على إمكانية توليد أزمة، ولا شيء أكثر من إمكانية. بيد أن تطوّر هذه الإمكانية المحض إلى واقع يأتي في أعقاب سلسلة طويلة من العلاقات هي، من الزاوية الحالية، زاوية التداول البسيط، غير موجودة بعد⁽⁷³⁾

ويكتسب النقد، كوسيط لتداول السلع، وظيفة وسيلة تداول.

(ب) تداول النقد (*)

إن تغيير الشكل (س - ن - س)، الذي يتحقق به التبادل المادي (الأبيض) لمنتجات العمل، يقتضي أن تبدأ العملية بقيمة معينة على هيئة سلعة، وأن تعود إلى نقطة البداية أيضاً بهيئة سلعة. لذلك فإن حركة السلعة حركة دائرية. من جهة أخرى ينفي هذا الشكل أن يقوم النقد بحركة دائرية. فما يتمخض عنه ليس عودة النقد إلى نقطة انطلاقه بل

(73) راجع ملاحظاتي حول جيمس ميل في مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 74 - 76. وبخصوص هذا الموضوع، نلاحظ أن الاقتصاد التبريري يتميز بطريقتين. تتمثل الأولى في المساواة بين تداول السلع والمقايضة المباشرة للمنتجات، بمجرد إغفال نقاط الاختلاف بينهما، والثانية في السعي لمحو تناقضات الإنتاج الرأسمالي، بإرجاع العلاقات بين الأفراد المنخرطين في هذا النمط من الإنتاج، إلى العلاقات البسيطة الناجمة عن تداول السلع - غير أن إنتاج وتداول السلع ظاهرتان تحدثان، بهذا القدر أو ذاك، في أشد أنماط الإنتاج تبايناً. وإذا كنا لا نعرف عن التداول غير المقولات المجردة، وهي مشتركة في جميع أنماط الإنتاج هذه، فلن يكون بوسعنا معرفة أي شيء عن سمات الاختلاف المحددة (differentia specifica) بين هذه الأنماط، أو إطلاق أي حكم عليها. ولعل ما من علم كالاقتصاد السياسي، أحدث مثل هذه الضجة الكبيرة حول حقائق بدئية مبتذلة. وعلى سبيل المثال ينصّب ج. ب. ساي نفسه حاكماً على الأزمات لأنه، في الواقع، يعرف أن السلعة هي منتج.

(*) أو: جريان النقد (Umlauf-Currency): تُستخدم هذه المفردة بمعناها الأصلي، باعتبارها المجرى أو السبيل الذي يسير عليه النقد في انتقاله من يد إلى أخرى، وهو مجرى يختلف جوهرياً عن التداول السلعي. [حاشية وردت في النص الإنكليزي. ن.ع.].

ابتعاده أكثر فأكثر عن نقطة الانطلاق هذه. وطالما ظل البائع متمسكاً بالنقد، هذا المظهر [129] الذي تحوّلت إليه سلعته، فإن تلك السلعة تظل في الطور الأول من الاستحالة، ولا تكتمل سوى النصف الأول من دورة تداولها. وحالما يقوم بإكمال العملية، أي البيع من أجل الشراء، حتى يغادر النقد يد مالكه الأصلي. صحيح أن النّساج، بعد شراء الإنجيل، إذا باع المزيد من القماش عاد النقد إلى يديه مجدداً، لكن هذه العودة لا تنجم عن تداول يارداته العشرين الأولى، فذلك التداول انتهى بوصول النقد إلى يدي بائع الإنجيل. فلا تتحقق عودة النقد إلى النّساج إلا بتجديد أو تكرار عملية التداول باستخدام سلعة جديدة، وتنتهي العملية الجديدة بالنتيجة ذاتها التي انتهت إليها سابقتها. من هنا فإن شكل الحركة التي يضيفها تداول السلع، بصورة مباشرة، على النقد تكتسي شكل ابتعاد مطرد عن نقطة انطلاقه، فيأخذ مساراً ينقله من يد مالك سلعة إلى يد مالك آخر. وهذا التنقل يؤلف جريان النقد (Currency, cours de la monnaie).

إن جريان النقد تكرار مستمر ورتيب للعملية نفسها. فالسلعة دائماً في يد البائع، والنقد، كوسيلة شراء، دائماً في يد الشاري. ويؤدي النقد وظيفته كوسيلة شراء بتحقيق سعر السلعة، فينقلها من البائع إلى الشاري، وينتقل النقد نفسه من يد الشاري إلى يد البائع، حيث يكرر النقد العملية نفسها مع سلعة أخرى. والواقع أن الطابع الأحادي الذي تتميز به حركة النقد ناجم عن الطابع المزدوج لحركة السلعة، ولكن هذا الوضع محجوب بستار. فطبيعة التداول، تولّد المظهر المناقض. فالاستحالة الأولى للسلعة تظهر للعيان لا كحركة يقوم بها النقد وحده، بل كحركة تقوم بها السلعة ذاتها أيضاً؛ أما في الاستحالة الثانية فتظهر الحركة بالعكس من ذلك، على أنها حركة النقد وحده. ففي النصف الأول من التداول تحتل السلعة مكان النقد. فها هنا تخرج السلعة، تحت مظهرها كشيء نافع، من التداول لتسقط في الاستهلاك⁽⁷⁴⁾ ويحلّ محلها، شكلها القيمي: شرنقة النقد. ثم تدخل الطور الثاني من تداولها، ولكن ليس في إهابها الطبيعي الخاص، بل في إهابها النقدي. لذا فالنقد، وحده، يلزم ديمومة الحركة؛ غير أن نفس هذه الحركة التي تتألف، بالنسبة للسلعة، من عمليتين متضادتين، هي دائماً عملية واحدة متماثلة حين تُعدّ كحركة من جانب النقد، أي عملية الحلول باستمرار محل سلع جديدة أبداً. من هنا [130]

(74) حتى لو بيعت السلعة مراراً وتكراراً، وهي ظاهرة غير قائمة بالنسبة إلينا في الوقت الحاضر، فإنها تغادر مجال التداول حين تُباع، قطعياً، آخر مرة، لتسقط في مجال الاستهلاك حيث تؤدي وظيفتها إما كوسيلة عيش أو كوسيلة إنتاج.

فإن النتيجة التي يتمخض عنها تداول السلع، ونعني تحديداً حلول سلعة محل أخرى، تلوح وكأنها قد تحققت، لا بواسطة تغيّر شكل السلع، بل بالأحرى بواسطة النقد الذي يقوم بوظيفة وسيلة للتداول، أي بفعل يؤدي إلى مداولة السلع، التي تبدو ساكنة في ذاتها، ونقلها من اليد التي تكون فيها قيمة غير استعمالية، إلى اليد التي تكون فيها قيمة استعمالية، وذلك في اتجاه معاكس دوماً لاتجاه حركة النقد ذاته. ويقوم هذا الأخير بسحب السلع، باستمرار، من التداول والحلول مكانها، فيبتعد بذلك، أكثر فأكثر، عن نقطة انطلاقه. وعليه، على الرغم من أن حركة النقد مجرد تعبير عن تداول السلع، فالعكس يبدو على أنه الواقع الفعلي، فيبدو تداول السلع وكأنه نتيجة لحركة النقد⁽⁷⁵⁾ ومن جهة أخرى، لا يؤدي النقد وظيفته وسيلة للتداول إلا لأن قيم السلع تمتلك، فيه، واقعاً مستقلاً. لذلك فإن حركته، كوسيلة للتداول، هي، في الواقع، محض حركة تحوّل أشكال السلع بالذات. وينبغي لهذه الحقيقة أن تتجلى واضحة للعيان في جريان النقد. فالقماش، مثلاً، يغيّر بادئ ذي بدء شكله السلعي بشكله النقدي. إن الطرف الثاني من الاستحالة الأولى للقماش (س - ن)، الشكل النقدي، يصبح الطرف الأول من الاستحالة النهائية، (ن - س)، حيث يُعاد تحويله إلى سلعة، إلى إنجيل. ولكن كلاً من هذين التغيرين في الشكل يتم بتبادل السلعة والنقد، بحلول أحدهما محل الآخر. إن نفس قطع النقد تأتي إلى يد البائع بوصفها الشكل المنسلخ للسلعة، وتغادر يده بوصفها شكل السلعة القابل للانفصال بصورة مطلقة. إنها تغيّر موضعها مرتين. فالاستحالة الأولى للقماش تضع قطع النقد في جيب النسيج، والاستحالة الثانية تخرجها منه. والتغيّران العكسيان في شكل السلعة نفسها ينعكسان في تغيّر موضع قطع النقد نفسها مرتين، باتجاهين متعاكسين.

ولو مرّت السلعة، على عكس ذلك، بطور واحد من الاستحالة، لو كانت هناك عمليات بيع فقط أو عمليات شراء فقط، فإن النقد لا ينتقل من مكانه إلا مرة واحدة. فانتقاله من مكانه ثانية يعبر، دوماً، عن الاستحالة الثانية للسلعة، وهي تحويلها مجدداً من نقد إلى سلعة. إن التكرار المتواصل لانتقال قطع النقد نفسها لا يعكس فقط سلسلة الاستحالات التي تمر بها سلعة واحدة، بل يعكس أيضاً تداخلاً ما لا يُحصى من

(75) «ليس له (للقد) من حركة غير الحركة التي تسببها عليه المنتجات». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 885).

الاستحالات الجارية في عالم السلع بوجه عام. وبالطبع فإن ذلك كله ينطبق على التداول البسيط للسلع دون غيره، وهو الشكل الوحيد الذي نقوم الآن بدراسته.

إن كل سلعة، عندما تخطو أول خطوة في التداول، وتمرّ بأول تغيير في شكلها، فإنها [131] تخرج من التداول وتحلّ محلها دوماً سلعة جديدة. أما النقد، كوسيلة للتداول، فعلى العكس من ذلك، يسكن دائماً في مجال التداول ويتجول فيه. ولذلك يشار السؤال التالي: ما كمية النقد التي يمتصّها هذا المجال بصورة دائمة؟

في بلد معيّن، تقع في كل يوم بصورة متزامنة، وبالتالي متجاورة في المكان، كثرة من الاستحالات الأحادية للسلع، أو بتعبير آخر، تجري كثرة من عمليات البيع من جانب، وكثرة من عمليات الشراء في جانب آخر. في البدء تُعادل السلع في الخيال مسبقاً، بواسطة الأسعار، بكميات محدّدة من النقد. وبما أن النقد والسلع في الشكل المباشر للتداول قيد دراستنا الآن، يقفان دائماً بجسديهما وجهاً لوجه، الأول في قطب الشراء، والثاني في القطب المضاد للبيع، فمن الواضح أن كتلة وسيلة التداول اللازمة لعملية التداول في عالم السلع، تتحدّد سلفاً بمجموع أسعار كل هذه السلع. والحق أن النقد يمثل، واقعياً، كمية أو مقدار الذهب الذي يُعبّر عنه، مسبقاً، مجموع أسعار السلع بصورة مثالية. إن تساوي هذين المقدارين أمر مفهوم بذاته. ولكننا نعرف، أنه إذا بقيت قيم السلع ثابتة، فإن أسعارها تتباين تبعاً لقيمة الذهب (مادة النقد)، فترتفع بنسبة هبوطه وتهبط بنسبة ارتفاعه. وإذا ما حدث ارتفاع أو هبوط في مجموع أسعار السلع، فإن كتلة النقد الجاري ينبغي أن ترتفع أو تهبط بنفس النسبة. صحيح أن تغيير كتلة وسيلة التداول، هنا في هذه الحالة، يرجع سببه إلى النقد نفسه، ولكن ليس بسبب وظيفته كوسيلة للتداول، بل بفعل وظيفته كمقياس للقيمة. فأولاً، تتناسب أسعار السلع بصورة عكسية مع قيمة النقد، وثانياً، تتناسب كتلة وسيلة التداول، أي النقد، بصورة طردية مع أسعار السلع. وستحدث الظاهرة نفسها بالضبط لو جرى، عوضاً عن هبوط قيمة الذهب مثلاً، استبدال الذهب بالفضة كمقياس للقيمة، أو جرى، عوضاً عن ارتفاع قيمة الفضة، إقحام الذهب بدلاً من الفضة كمقياس للقيمة. ففي الحالة الأولى ستكون الفضة الجارية أكثر مما كان الذهب، وفي الحالة الثانية سيكون الذهب الجاري أقل مما كانت الفضة من قبل. بيد أن قيمة مادة النقد، في كلا الحالتين، أي قيمة السلعة التي تقوم بوظيفة مقياس للقيمة، تكون قد تغيّرت، وتغيّرت معها أيضاً أسعار السلع التي تعبّر عن قيمها في النقد، وتغيّرت كتلة النقد الجاري الذي تكمن وظيفته في تحقيق هذه الأسعار. لقد رأينا أن لميدان التداول باباً يلج منه الذهب (أو الفضة، أي مادة النقد عموماً) بوصفه سلعة ذات

قيمة معينة. من هنا، حين يتولّى النقد وظيفته كمقياس للقيمة، أو لتحديد الأسعار، يُفترض أن قيمته قد تحدّدت أصلاً قبل ذلك. وإذا حدث أن هبطت قيمة مقياس القيمة [132] هذا [النقد]، فإن هذه الواقعة ستظهر أولاً في تغيّر أسعار تلك السلع التي تُقايس مباشرة بالمعادن الثمينة، بوصفها سلعاً، في مصدر إنتاج هذه الأخيرة. بيد أن الجزء الأعظم من السلع الأخرى، خصوصاً في المراحل غير الناضجة من تطور المجتمع البورجوازي، يظل لزمن أطول مُقدّراً بالقيمة القديمة الوهمية التي كان مقياس القيمة يتمتع بها. مع ذلك، فإن السلعة الواحدة تُصيب الأخرى بالعدوى من خلال علاقة القيمة المشتركة القائمة بينهما، بحيث تستقر الأسعار الذهبية أو الأسعار الفضية تدريجياً، وفقاً للنسب التي تتحدد بقيمتها المُقارنة، حتى يُصار في نهاية المطاف إلى تقدير قيم كل السلع على أساس القيمة الجديدة للمعدن النقدي. وتصاحب عملية التعادل هذه زيادة مستمرة في كمية المعادن الثمينة، زيادة تنشأ عن تدفقها لتحلّ محل السلع التي تُقايس بها هذه المعادن مباشرة في مصدر إنتاجها. إذن بمقدار ما تكتسب السلع عامة أسعارها المصححة، وبمقدار ما تصبح قيمها مُقدّرة بموجب القيمة الجديدة للمعادن الثمينة التي هبطت وقد تستمر في الهبوط إلى حد معين، تكون كمية المعدن الإضافية، الضرورية لتحقيق الأسعار الجديدة قد توافرت بنفس النسبة. إن النظرة الأحادية للنتائج التي تمخضت عن اكتشاف مناجم جديدة للذهب والفضة، قادت بعض الاقتصاديين، في القرن السابع عشر، وبالأخص في القرن الثامن عشر، إلى استنتاج خاطئ يفيد أن أسعار السلع قد ارتفعت جرّاء ازدياد كمية الذهب والفضة اللذين يقومان بمهّمة وسيلة التداول. ومن الآن فصاعداً، سنعتبر قيمة الذهب محدّدة، كما هو الحال، في الواقع في لحظة قيامنا بتقدير سعر سلعة معينة.

وإذا سلّمنا بهذه الفرضية، فإن كتلة وسيلة التداول تنقرر بمجموع أسعار السلع التي يتعين تحقيقها. ولو افترضنا الآن، أيضاً، إن سعر كل سلعة معينة محدّد، فإن مجموع الأسعار يتوقف بديهياً على كتلة السلع المطروحة في التداول. ولا حاجة للمرء لأن يعتصر دماغه كي يدرك أنه إذا كان كوارتر من القمح يكلف جنيهين، فإن 100 كوارتر ستكلف 200 جنيه، و200 كوارتر 400 جنيه، وهكذا دواليك، وإن كمية النقد الذي يحلّ محل القمح عند بيع هذا الأخير ينبغي أن تزداد بازدياد كمية هذا القمح.

وإذا افترضنا أن كتلة السلع محددة سلفاً، فإن كتلة النقد المتداول تتباين وفق تقلبات أسعار تلك السلع. فهذه الكتلة تزداد أو تنقص لأن مجموع الأسعار يزداد أو ينقص تبعاً لتغيّر السعر. وليس ضرورياً، لتوليد هذه النتيجة، أن ترتفع أو تهبط أسعار جميع

السلع في آن واحد. فارتفاع أسعار عدد من السلع الرئيسية في حالة أولى، أو هبوط أسعارها في حالة أخرى، يكفي لزيادة مجموع الأسعار في هذه الحالة، وتخفيض مجموعها في الحالة الأخرى، وبالتالي وضع مقدار أكبر أو أقل من النقد قيد التداول. وسواء كان تغيّر أسعار السلع ناجماً عن حدوث تغيّر فعلي في قيم السلع، أو ناتجاً عن محض تقلبات في أسعار السوق، فإن التأثير الواقع على كتلة وسيلة التداول يبقى على حاله.

لنفترض وقوع عدد من البيوعات، أي بيوعات الاستحالات الجزئية، بصورة منفصلة، [133] متزامنة، ومتجاورة في المكان: ولنقل إنها بيوعات كوارتر واحد من القمح، و20 ياردة من القماش، وإنجيل واحد، و4 غالونات من البراندي. وإذا كان سعر كل مادة جنيهين إسترلينيّين فإن مجموع الأسعار التي ينبغي تحقيقها يساوي 8 جنيهات إسترلينية، ويترتب على ذلك بالتالي أن 8 جنيهات من النقد ينبغي أن تُطرح في التداول. أما إذا كانت هذه السلع، من جهة أخرى، حلقات في السلسلة التالية من الاستحالات: كوارتر قمح - جنيهان - 20 ياردة قماش - جنيهان - إنجيل واحد - جنيهان - 4 غالونات براندي - جنيهان، وهي سلسلة عرفناها جيداً من قبل، فإن الجنيهين، في هذه الحالة، يعملان على مداولة هذه السلع الواحدة إثر الأخرى؛ وبعد تحقيق أسعارها على التوالي، ومجموعها 8 جنيهات، يستقر الجنيهان أخيراً في جيب مقطر البراندي. وهكذا يقومان بأربع دورات. إن تكرار انتقال قطع النقد نفسها من يد إلى يد يطابق التغيّر المزدوج في شكل السلع، وحركتها في اتجاهين متعاكسين خلال مرحلتين متضادتين من التداول، كما يُطابق تداخل استحالات مختلف السلع⁽⁷⁶⁾ إن الأطوار المتضادة والمكمّلة بعضها لبعض والتي تتألف منها عملية استحالة السلعة، لا يمكن أن تقع متجاورة في المكان، بل متعاقبة في الزمان. إن المقاطع الزمنية هي التي تؤلف مقياس طول العملية، أو، بتعبير آخر، تقاس سرعة جريان النقد بعدد الدورات التي تقوم بها قطعة نقد معيّنة في زمن معيّن. لنفترض أن تداول السلع الأربع تلك يستغرق يوماً واحداً مثلاً. وعليه فإن مجموع الأسعار الواجب تحقيقها في اليوم الواحد تبلغ 8 جنيهات، وعدد الدورات التي تقوم بها قطعنا النقد هاتان يبلغ 4 دورات، وكتلة النقد المتداول هي جنيهان. إذن، فبالنسبة لفترة زمنية

(76) «إن المنتجات هي التي تحرك» (النقد) «وتجعله يُداول... وسرعة حركته» (النقد) «تعوّض عن كميته. وحين تكون ثمة حاجة إليه، فإنه لا يفعل شيئاً سوى الانزلاق من يد لأخرى، من غير أن يتوقف لحظة واحدة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 915-916).

معينة خلال عملية التداول، تنشأ لدينا العلاقة التالية: إن كمية النقد الذي يؤدي وظيفة واسطة للتداول = مجموع أسعار السلع مقسوماً على عدد التداولات التي تقوم بها القطع النقدية ذات الفئة الواحدة والتي تقوم بوظيفة وسيلة التداول. وهذا قانون عام. يتألف التداول الكلي للسلع في بلد معين خلال فترة محددة من استحداثات جزئية، أي عمليات بيع (أو شراء) عديدة، منفصلة، متزامنة، ومتجاورة في المكان، وإن عمليات البيع هذه التي هي في الوقت نفسه عمليات شراء تغير فيها قطعة النقد مكانها مرة واحدة فقط، أو تقوم بدورة واحدة فقط، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يتألف هذا التداول الكلي للسلع من سلسلة استحداثات متميزة وعديدة، تسير جنباً إلى جنب في جزء، وتتداخل بعضها ببعض في جزء آخر، وتقوم كل قطعة من النقد في أي واحدة من هذه السلاسل الوفيرة، بعدد من التداولات قد يزيد أو ينقص حسب الظروف. وإذا ما كان إجمالي عدد التداولات التي تقوم بها جميع القطع النقدية من الفئة الواحدة معيناً، أمكننا التوصل إلى متوسط عدد التداولات التي تقوم بها قطعة واحدة من تلك الفئة، أو أمكننا التوصل إلى متوسط سرعة جريان النقد. وبالطبع فإن كتلة النقد، التي يلقى بها في عملية التداول في مطلع كل نهار، تتحدد طبعاً بمجموع أسعار كل السلع المتداولة بصورة متزامنة ومتجاورة في المكان. وما إن تُرَجَّ في عملية التداول حتى تغدو كل قطعة من النقد مسؤولة عن الأخرى، إن جاز التعبير. فإن أسرع واحدة في الدوران، أبطأت الأخرى أو خرجت من ميدان التداول، نظراً لأن التداول لا يستطيع أن يستوعب غير تلك الكتلة من الذهب التي إذا ما ضُربت بالعدد الوسطي لدورات عناصرها المنفردة، كان الناتج مساوياً لمجموع الأسعار التي ينبغي تحقيقها. فإذا ارتفع عدد الدورات التي تقوم بها قطع معينة من النقد، نقصت كتلة النقد قيد التداول. وإذا هبط عدد الدورات، ازدادت كتلة النقد. وبما أن كمية النقد الذي يمكن أن يقوم بوظيفة وسيلة التداول تكون معينة عندما يكون متوسط سرعة الجريان معيناً، فيكفي أن نطرح في التداول كمية معينة من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الإسترليني لإخراج العدد نفسه من الجنيهات الذهبية من التداول، وهي حيلة تعرفها كل المصارف جيداً.

وكما أن عملية تداول السلع أو دورة الاستحداثات المتضادة التي تمر بها هذه السلع تنعكس في جريان النقد، كذلك فإن سرعة هذا الجريان تعكس السرعة التي تغير بها السلع شكلها، وتعكس التداخل المستمر لسلسلة استحداثات واحدة مع سلسلة استحداثات أخرى، وتعكس سرعة التبادل المادي (الأبيض) الاجتماعي، والاختفاء المبالغت للسلع من نطاق التداول، وحلول سلع جديدة محلها بسرعة مماثلة. وعليه تتجلى في سرعة

جريان النقد، الوحدة المتدفقة التي تجمع الطورين المتضادين والمكملين بعضهما بعضاً، وحدة تحوّل السلع من مظهر الاستعمال إلى مظهر القيمة، وتحولها مجدداً من مظهر القيمة إلى مظهر الاستعمال، أو وحدة عمليتي البيع والشراء. وبالعكس فإن تباطؤ جريان النقد، يعكس انفصال هاتين العمليتين إلى طورين متضادين مستقلين عن بعضهما، ويعكس الركود في تغيّر الشكل، وبالتالي الركود في تبادل المادة (الأبيض) الاجتماعي. وبالطبع لا نجد في التداول نفسه أي تفسير لمنشأ هذا الركود، فهو يبرز الظاهرة نفسها ليس إلاّ. وحين ترى جمهوره الناس، عند تباطؤ جريان النقد، أن النقد يظهر ويختفي في أطراف التداول بسرعة أقل، فإنهم، بالطبع، يعزّون هذا التباطؤ إلى وجود نقص في كمية وسيلة التداول⁽⁷⁷⁾

(77) «بالنظر إلى أنّ النقد... هو المقياس العام للبيع والشراء، فإن كل إنسان عنده أي شيء للبيع ولا يستطيع أن يجد له شارباً، يميل حالاً للظن، بأن نقص النقد في المملكة، أو المنطقة، هو السبب الذي يمنع تصريف سلعه، وهكذا يصرخ الجميع أن ثمة نقصاً في النقد، وهذا خطأ فاحش. ما الذي يريده هؤلاء الذين يزعمون سعيّاً وراء النقد؟ المزارع يشكو. فهو يظن أنه لو كان ثمة نقد كثير في البلاد لحظي بسعر سلعه. وهنا، يبدو، أن ما يعوزه، ليس النقد، بل سعر لقمحه وماشيته التي يروم بيعها، ولكنه لا يستطيع... لماذا لا يستطيع الحصول على سعر؟ أولاً - إما أن يكون ثمة قمح وماشية أكثر مما ينبغي في البلاد، بحيث أن غالبية الذين يأتون إلى السوق بحاجة إلى البيع مثله، وقلة منهم تحتاج إلى الشراء، أو: ثانياً - إنعدام المنفذ الاعتيادي للتصدير الخارجي عن طريق النقل. أو: ثالثاً - هبوط الاستهلاك كما يحدث حين لا يتفق الناس، بسبب الفقر، الكثير في بيوتهم مثلما كانوا يفعلون من قبل. إذن فما يؤدي إلى تصريف منتوجات المزارع، ليس زيادة النقد، بل إزالة أحد هذه الأسباب الثلاثة، التي تضعف السوق فعلاً. وعلى النحو ذاته يفتر التاجر وصاحب الدكان إلى النقد، أي أنهما يفتقران إلى منفذ لتصريف السلع التي يتعاملان بها، بسبب ضيق السوق...». إن (أمة من الأمم) «لا تزدهر خير ازدهار إلاّ عندما تقفز الثروات من يد إلى يد». (سير ديودلي نورث، أطروحة حول التجارة، لندن، 1691، ص 11 - 15 ومواضع أخرى).

(Sir Dudley North, *Discourses upon Trade*, London, 1691, p. 11-15 passim).

وإن جميع أفكار هرنشفاند الخيالية تتلخص في أن التناقضات الناشئة عن طبيعة السلعة، والتي تُعاود الظهور في مجرى التداول، يمكن إزالتها بزيادة كمية وسيلة التداول (النقد). ولكن إذا كان الوهم الشائع يعزو الركود في الإنتاج والتداول إلى عدم كفاية وسيلة التداول (النقد) من جهة، فلا يترتب على ذلك بأي حال، من جهة أخرى، أن نقصاً فعلياً في وسيلة التداول، من جرّاء تدخّل تشريعي أخرق لتنظيم تداول العملة الجارية (regulation of currency) لا يفضي إلى حدوث ركود كهذا.

إن الكمية الكلية للنقد، الذي يؤدي وظيفة وسيلة للتداول خلال فترة معينة، تتحدد من [135] جهة بمجموع الأسعار في عالم السلع المتداولة، وتتحدد من جهة أخرى، بسرعة أو بطء تعاقب الأطوار المتعارضة لعملية التداول. وعلى هذه السرعة يتوقف مقدار ما تحققه قطعة النقد الواحدة، في المتوسط، من مجموع الأسعار. غير أن مجموع أسعار السلع المتداولة يتوقف على كمية، وكتلة أسعار كل نوع من هذه السلع. وهذه العوامل الثلاثة جميعاً، حركة الأسعار، كتلة السلع المتداولة، وأخيراً سرعة جريان النقد، هي عوامل تتغير في اتجاهات شتى وبنسب شتى. لهذا فإن مجموع الأسعار الواجب تحقيقها، وبالتالي كمية وسيلة التداول التي تتوقف على هذا المجموع، يتغيران وفق التغيرات المتعددة لتركيب العوامل الثلاثة مجتمعة. ولن ندرس من هذه سوى تلك التي لعبت الدور الأهم في تاريخ أسعار السلع.

وحين تظل الأسعار ثابتة، فقد تزداد كتلة وسيلة التداول بزيادة كتلة السلع المتداولة، [136] أو بهبوط سرعة جريان النقد، أو بالاثنتين معاً. وبالعكس، قد تنخفض كتلة وسيلة التداول بانخفاض كتلة السلع، أو بزيادة سرعة تداولها.

أما إذا حدث ارتفاع عام في الأسعار، فإن كتلة وسيلة التداول يمكن أن تظل ثابتة، شرط أن تنخفض كتلة السلع قيد التداول بنفس نسبة ارتفاع أسعارها، أو أن تزداد سرعة جريان النقد بنفس معدل ارتفاع الأسعار، مع ثبات كتلة السلع قيد التداول. وقد تنخفض كمية وسيلة التداول، إما بسبب انخفاض كمية السلع على نحو أسرع، أو بسبب ارتفاع سرعة الجريان بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار.

وإذا ما حدث هبوط عام في أسعار السلع، فإن كتلة وسيلة التداول يمكن أن تظل ثابتة، شريطة أن تزداد كمية السلع بنفس نسبة هبوط أسعارها، أو شريطة أن تنخفض سرعة جريان النقد بنفس النسبة. وتزداد كتلة وسيلة التداول، بشرط أن تزداد كتلة السلع بسرعة أكبر، أو تنخفض سرعة التداول بسرعة أكبر من انخفاض الأسعار.

ويمكن لهذه التغيرات التي تطرأ على مختلف العوامل أن تعوّض بعضها بعضاً بحيث يظل مجموع الأسعار الواجب تحقيقها وكتلة النقد قيد التداول ثابتة، وذلك على الرغم من استمرار تقلب هذه العوامل. والواقع أننا نجد، خاصة إذا تأملنا فترات طويلة، أن كتلة النقد الجاري، في بلد ما، كثيراً ما تثبت عند معدل وسطي معين، وأنها تنحرف عن هذا المعدل بدرجة أقل بكثير مما قد نتوقع للوهلة الأولى، مستثنين من ذلك بالطبع الاضطرابات الدورية العنيفة التي تنشأ عن الأزمات الصناعية والتجارية، أو عند حدوث تقلبات، أكثر ندرة، في قيمة النقد.

إن القانون القائل بأن كمية وسيلة التداول تتحدد بمجموع أسعار السلع المتداولة، ومتوسط سرعة جريان النقد⁽⁷⁸⁾، يُمكن أن يصاغ أيضاً على الوجه التالي: إذا كان مجموع قيم السلع ومتوسط سرعة استحالاتها محددين، فإن كمية النقد أو المعدن الثمين [137] الجاري كنقد، تتوقف على قيمة ذلك المعدن بالذات. أما التوهم بأن الأمر على عكس ذلك، أي أن الأسعار تتحدد بكتلة وسيلة التداول، وأن هذا الأخير يتوقف على كتلة المعادن الثمينة الموجودة في البلاد⁽⁷⁹⁾، إن هذا الوهم يرتكز، كما شاء له واضعوه

(78) «ثمة مقياس معيّن ونسبة معيّنة من النقد، ضروريان لتسيير تجارة أمة من الأمم، وإذا بات أكثر أو صار أقل أصيبت هذه التجارة بالضرر، تماماً مثلما أن هناك نسبة معيّنة من أرباع البنسات ضرورية بالنسبة لتجارة المفروق لفك النقود الفضية، ولتسوية حتى تلك الحسابات التي لا يمكن تسويتها بأصغر القطع الفضية. والآن، مثلما أن نسبة عدد أرباع البنسات اللازمة للتجارة تُحسب، وفقاً لعدد الناس وكثرة المبادلات في ما بينهم، وكذلك، من حيث المبدأ، وفقاً لقيمة أصغر قطع النقد الفضية، كذلك الحال مع نسبة النقد (الذهبي أو الفضي) اللازم لتجارتنا، حيث ينبغي أن تُحسب بالمثل، وفقاً لكثرة التبادلات التجارية وضخامة المدفوعات». (وليم بيتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 17).

(W. Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 17).

وقد دافع آ. يونغ عن نظرية هيوم ضد هجمات ج. ستيوارت وغيره في كتابه، الحساب السياسي، *Political Arithmetic*، لندن، 1774، حيث يوجد فصل خاص بعنوان: الأسعار تتوقف على كمية النقد، *Prices depend on quantity of money* في الصفحة 112 وما يليها. وقد أوضحت في كتابي: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 149، قائلاً: «إنه (آدم سميث) يمزّ دونما تعليق على مسألة كمية العملة المعدنية قيد التداول، ويعالج النقد، بصورة خاطئة تماماً، على أنه مجرد سلعة». ولا ينطبق هذا القول إلا بمقدار ما يعالج آدم سميث النقد بحكم الروتين (ex officio). فبين حين وآخر يعبر آدم سميث عن الرأي الصحيح، كما في نقده لمذاهب الاقتصاد السياسي السابقة، حيث يقول: «إن كمية العملة المعدنية، في أي بلد من البلدان، تتحدد بقيمة السلع التي سيجري تداولها بواسطة هذه العملة... إن قيمة السلع التي تُباع وتُشترى سنوياً، في أي بلد، تستلزم لتداولها وتوزيعها بين المستهلكين كمية معيّنة من النقد ولا يمكن أن تستخدم أكثر منها. إن قناة التداول تجتذب بالضرورة مبلغاً يكفي لملئها، فلا تستوعب أكثر منه» (ثروة الأمم، [المجلد الثالث]، الجزء الأول من المجلد الرابع، الفصل الأول، [ص 87-89]. *Wealth of Nations*) وينفس هذا الأسلوب بحكم الروتين (ex officio) يبدأ آدم سميث مؤلفه بتمجيد تقسيم العمل، ليقوم أحياناً بعد ذلك، في الكتاب الأخير، الذي يعالج مصادر إيرادات الدولة، بتكرار لعنات أستاذه آ. فيرغسون على تقسيم العمل.

(79) «مؤكد أن أسعار الأشياء ترتفع، في أية مادة، بزيادة الذهب والفضة عند السكان، وبالنسبة حيثما تناقص الذهب والفضة لدى أمة من الأمم، هبطت أسعار كل الأشياء بما يتناسب مع هذا

[138] الأوائل، على فرضية سخيفة تقول إن السلعة لا تمتلك سعراً، والنقد لا يمتلك قيمة حين يدخلان التداول أول مرة، وإن جزءاً صحيحاً من خليط السلع يُبادل بجزء صحيح من كومة المعادن الثمينة⁽⁸⁰⁾

= الانخفاض في النقد». (جاكوب فاندربلنت، النقد يجب على كل الأشياء، لندن، 1734، ص 5).
(Jacob Vanderlint, *Money Answers all Things*, London, 1734, p. 5).

إن مقارنة دقيقة بين هذا الكتاب و«أبحاث» هيوم (Hume, «Essays») تثبت لي، بما لا يقبل الشك، أن هيوم قد اطلع على وأفاد من كتاب فاندربلنت، وهو كتاب هام بالتأكيد. ونجد أن باربون وكتاباً آخرين قبله بكثير، كانوا يتمسكون، هم أيضاً، بالرأي القائل إن الأسعار تتحدد بكمية وسيلة التداول. ويقول فاندربلنت: «لا تُلحق التجارة غير المقيدة أيما ضرر، بل تُثمر فوائد عظيمة للغاية؛ فيما أنها تؤدي إلى تقليل النقود (cash) لدى الأمة، وهو ما تتوخى التحريمات الحيلولة دون وقوعه، فإن الأمم التي تتلقى هذه النقود سوف تجد أن سعر كل الأشياء يرتفع بزيادة النقود عندها. و. سرعان ما تصبح مصنوعاتنا، وكل ما عداها، معتدلة السعر بحيث تقلب ميزان التجارة لمصلحتنا، فتعيد بذلك النقد إلينا ثانية». (المرجع السابق، ص 43-44).

(80) إن القول بأن سعر صنف واحد من السلع يؤلف جزءاً من مجموع أسعار كل السلع المطروحة في التداول، افتراض يديهي. أما كيف تباذل قيم استعمالية، غير قابلة للقياس والمقارنة في ما بينها، بكليتها (en masse) لقاء المقدار الكلي من كتلة الذهب أو الفضة الموجودة في بلد معيّن، فأمر يستعصي على الإدراك. ولو صيرنا كل السلع، معاً، سلعة كلية واحدة، بحيث تشكل السلعة الواحدة جزءاً صحيحاً منها، لبلغنا هذه النتيجة الجميلة: السلعة الكلية = س قنطاراً من الذهب، والسلعة آ = جزءاً صحيحاً من السلعة الكلية = نفس الجزء الصحيح من س قنطار ذهب. وهذا ما يردده مونتيكيو وهو جاذّ تماماً: «لو قارنا كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم بمجموع السلع الموجودة فيه، فإن من المؤكد أن بوسع كل صنف أو سلعة أن تُقارن بجزء معيّن من الكتلة الكلية للذهب والفضة. ولو افترضنا أنه لا يوجد سوى صنف أو سلعة واحدة في العالم، أي أنه لا توجد غير سلعة واحدة للشراء، وأنها يمكن أن تنجزاً مثل النقد، لوجدنا: أن جزءاً من هذه السلعة سوف يطابق جزءاً من كتلة النقد، ونصف مجموع هذه يعادل نصف مجموع ذلك، إلخ. إن تقرير سعر للأشياء يتوقف دوماً، وبشكل أساسي، على نسبة مجموع الأشياء إلى مجموع الرموز النقدية». (مونتيكيو، المرجع المذكور نفسه، الجزء الثالث، ص 12-13). أما بخصوص ما أُضيف لهذه النظرية من تطوير على يد ريكاردو وتلاميذه جيمس ميل، لورد أوفرستون وآخرين، راجع مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ص 140 - 146 وص 150 وما يليها. لقد تعلّم جون ستوارت ميل، بمنطقه الاصطفائي المعتاد، كيف يعتنق في آن واحد رأي والده، جيمس ميل، والرأي المناقض. ولو قمنا بمقارنة نص مؤلفه الطويل: مبادئ الاقتصاد السياسي، (*Principles of Political Economy*)، بمقدمته للطبعة الأولى التي يعرض فيها نفسه كأدم سميث عصره -

(ج) العملة. رمز القيمة

إن ظهور النقد بمظهر عملة، يرجع إلى وظيفته كوسيلة للتداول. فوزن جزء الذهب الذي يتمثل، في الخيال، بأسعار السلع أو الأسماء النقدية للسلع، ينبغي أن يواجه هاته السلع، في نطاق التداول، على شكل عملة، أو بهيئة قطع من الذهب من فئة مماثلة. وسك العملة، شأن تثبيت معيار للأسعار، عمل من وظائف الدولة. والأزياء الرسمية [139] الوطنية المتباينة التي يرتديها الذهب والفضة بوصفهما عملة، ويخلعانها ثانية في السوق العالمية، إنما تشير إلى الانفصال القائم بين المجال الداخلي أو الوطني لتداول السلع والمجال العالمي للتداول.

إذن، فالاختلاف الوحيد بين العملة الذهبية والسيكة هو اختلاف في الهيئة ليس إلّا، ويمكن للذهب أن ينتقل من أحد الشكلين إلى الآخر في أي وقت⁽⁸¹⁾ وما إن تغادر

= فسُصاب بالحيرة، أيهما أجدر بالاعجاب، سذاجة الرجل أم سذاجة الجمهور، الذي سلّم عن حسن نية بادعائه أنه آدم سميث زمانه رغم أنه لا يشبهه إلّا مثلما يشبه الجنرال وليامز كارس الكارسي، دوق ويلنغتون. إن البحوث الأصلية التي وضعها السيد ج. س. ميل في حقل الاقتصاد السياسي، وهي لا شاملة ولا عميقة المضمون، سنجدتها محتشدة في اصطفاة عسكري، في كتيبته الصغير المعنون: بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي *Some Unsettled Questions of Political Economy* الذي ظهر عام 1844. أما لوك فيؤكد من دون موارد وجود صلة بين غياب القيمة عن الذهب والفضة، وتحديد قيمتهما بالكمية وحدها. «وما أن البشرية ارتضت أن تُسبغ على الذهب والفضة قيمة وهمية. فإن القيمة الباطنية المعتبرة في هذين المعدنين، ليست شيئاً آخر غير الكمية». (ج. لوك، بعض التأملات، إلخ، 1691، المؤلفات المنشورة، 1777، المجلد الثاني، ص 15).

(J. Locke, *Some Considerations etc.*, 1691, [in] *Works*, Ed, 1777, Vol, II, p. 15).

(81) ليس في نيتي أن أعنى بتفاصيل كالتى تتعلق بالرسم المثبت على العملة. غير أنني، لأجل المتعلق الرومانسي الدليل آدم مولر الذي يُعجب أيما إعجاب بـ «الكرم السخي» للحكومة الإنكليزية التي تسك العملات مجاناً^(*)، أورد الرأي التالي للسير ديودلي نورث: «للذهب والفضة، شأن سائر السلع، مذهبها وجزرهما. فحين تصل كميات منهما من إسبانيا، تؤخذ إلى البرج، لتُسك نقوداً. ولا يمر طويل وقت حتى يرد طلب على السبائك للتصدير ثانية. فإن لم تكن ثمة سبائك، وكان الذهب كله بصورة عملة، فما العمل إذن؟ فليُصهر من جديد، فلن نخسر في ذلك شيئاً، لأن سك العملة لا يكلف المالك بنساً. هكذا يهزأون بالأمة، ويجعلونها تدفع ثمن حزم القش طعماً للحمير. ولو كان على التاجر أن يدفع ثمن سك النقود لما أرسل فضته إلى البرج من غير

العملة دار السكّ، حتى تجد نفسها على طريق بوتقة المصهر. فخلال الجريان، تتهرأ العملة بدرجات متفاوتة، فالجنه الذهبي مثلاً، عند كل خطوة يخطوها، يفقد شيئاً من وزنه رغم أنه يحتفظ بذات الاسم. وتبدأ عملية الافتراق بين الاسم والجوهر، وبين المحتوى الاسمي والمحتوى الفعلي. وتصبح العملات من الفئة الواحدة مختلفة في القيمة، جراء اختلافها في الوزن، ويأخذ وزن الذهب المُثَبَّت كميّار للأسعار بالابتعاد عن وزن الذهب الذي يقوم بوظيفة وسيلة للتداول، ويكفّ الأخير، لهذا السبب، عن أن يكون مُعادِلاً حقيقياً للسلع التي يحقق أسعارها. وما تاريخ سكّ العملات، ابتداء من العصور الوسطى وانتهاء بالقرن الثامن عشر، إلّا تاريخ هذا الاضطراب المتجدّد أبداً. إن النزوع الطبيعي لعملية التداول إلى تحويل الوجود الذهبي للعملات إلى محض مظهر ذهبي، تحويل العملات إلى مجرد رموز لوزن المعدن الذي يُفترض رسمياً أن تحتويه، أمر تعترف به التشريعات المعاصرة التي تثبت درجة الوزن المفقود الذي يكفي لأن يجعل العملة الذهبية غير قابلة للتداول، أو ينزع عنها صفة النقد الشرعي.

[140] إن جريان العملة، ذاته، يُحدث انفصلاً بين وزنها الإسمي ووزنها الحقيقي، ويولّد تمايزاً بين وجودها كقطع من المعدن، من جهة، ووجودها كعملة تقوم بوظيفة محددة. وهذه الحقيقة تنطوي على إمكانية كامنة للاستعاضة عن العملات المعدنية برموز بديلة من مادة أخرى، أو رموز تقوم بنفس وظيفة العملة. ولعل الصعوبات العملية التي تعترض سكّ مقادير من الذهب والفضة متناهية في الصغر، والظروف التي جعلت معدناً غير ثمين يُستخدم في البداية كمقياس للقيمة بدلاً من المعادن الثمينة، كالتحاس عوضاً عن الفضة، والفضة عوضاً عن الذهب، وواقع أن المعادن الأقل شأنًا تظل قيد التداول كنقد حتى تخلعها المعادن الثمينة عن العرش - إن هذه الحقائق جميعاً تفسر الأدوار التاريخية التي لعبها النحاس والفضة كرموز بديلة عن العملات الذهبية. فرموز الفضة والنحاس تحلّ محل الذهب في مجالات التداول السلعي التي تنتقل فيها العملات من يد إلى يد بأقصى سرعة، وتعرض فيها إلى أكبر قدر من الاهتلاك؛ ويجري ذلك حيثما تتواتر عمليات البيع والشراء بمقادير صغيرة جداً دون انقطاع. ولكي لا تحتل هذه التوابع بصورة دائمة موقع

= إمعان في التفكير، ولكانت قيمة الفضة المسكوكة نقداً أعلى من الفضة التي لم تُسكّ.
(سير ديودلي نورث، المرجع المذكور نفسه، ص 18) ولقد كان نورث نفسه من أوائل التجار في عهد شارل الثاني (*) آدم. هـ. مولر، عناصر فن الحكم، برلين، 1809، ص 280.

[ن. برلين. A. H. Müller, *Die Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, p. 280]

الذهب، تحدّد التشريعات الحد الأدنى من مقادير هذه التوابع التي يُلزم البائع بقبولها كمدفوعات عوضاً عن الذهب. ومن الطبيعي أن تتداخل المسارات الخاصة التي تسلكها مختلف فئات العملة أثناء الجريان. فالعملات المعدنية الصغيرة ترافق الذهب، لدفع أجزاء من كسور أصغر عملة ذهبية، والذهب يتدفق باستمرار على دائرة تداول المفرق، من جهة، ويُطرد من هذه الدائرة، من جهة أخرى، حين يُستبدل بالعملات المعدنية الصغيرة⁽⁸²⁾

ويُثبت وزن المعدن في الرموز المعدنية الفضية والنحاسية بموجب القانون على نحو اعتباطي. وحين تدخل هذه الرموز الفضية والنحاسية ميدان الجريان تتعرض للاهلاك بسرعة أكبر من تهوؤ العملة الذهبية. ولذلك تكون وظيفتها كعملة مستقلة كلياً عن وزنها، وبالتالي مستقلة عن أي قيمة. ويصبح وجود الذهب كعملة، منفصلاً كلياً عن جوهر قيمة هذا الذهب. لذا فإن أشياء لا تتمتع، نسبياً، بأية قيمة، كالقطع الورقية مثلاً، يُمكن أن تقوم بوظيفة العملة بدلاً عنه. ويبقى هذا الطابع الرمزي الخالص مستوراً، إلى حد معيّن، في الرموز المعدنية، لكنه واضح كالنهار في العملة الورقية. والواقع أن الصعوبة تنحصر [141] في الخطوة الأولى (*Ce n'est que le premier pas qui coûte*).

ولا نشير، هنا، إلّا إلى النقد الورقي غير القابل للتحويل الذي تصدره الدولة ويكون تداوله إلزامياً. ويُولد هذا النقد، مباشرة، من تداول العملات المعدنية. أما النقد الائتماني فيفترض توافر شروط لا تزال مجهولة لدينا، من وجهة نظر التداول البسيط للسلع التي نعالج بها الموضوع حالياً. غير أن بوسعنا الاكتفاء بالقول إنه بمقدار ما ينشأ

(82) «لو كانت الفضة لا تتجاوز أبداً ما يلزم للمدفوعات الصغيرة، لما أمكن جمع كميات كافية منها لتسديد المدفوعات الكبيرة.. واستخدام الذهب لتسديد المدفوعات الضخمة يفترض بالضرورة أيضاً استخدامه في تجارة المفرق: فأولئك الذين عندهم عملة ذهبية يدفعونها في عمليات الشراء الصغيرة ويتلقون مع السلعة المشتراة الفضة تسديداً للباقي، وبهذه الطريقة يخرج الفائض الفضة من هذا المجال وينتشر في التداول العام، ولولا ذلك لأربك الفائض تجار المفرق. ولو كان هناك من الفضة قدر يكفي لتسديد المدفوعات الصغيرة، بصورة مستقلة عن الذهب، لوجب على تاجر المفرق استلام الفضة من عمليات الشراء الصغيرة، ولتراكمت هذه الفضة بالضرورة بين يديه».

(ديفيد بوكانن، بحث في السياسة الضريبية والتجارية لبريطانيا العظمى، إدنبرة، 1844، ص 248-249. David Buchanan, *Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great*

Britain, Edinburgh, 1844, p. 248-249.

النقد الورقي عن وظيفة النقد كواسطة للتداول، فإن جذور النقد الائتماني تتبع، عفوياً، من وظيفة النقد كوسيلة دفع⁽⁸³⁾

وتطرح الدولة في التداول من خارجها، قطعاً من الورق تحمل على وجهها شتى التسميات النقدية، مثل: جنيه واحد، 5 جنيهات، إلخ. وبمقدار ما تحلّ هذه الأوراق، فعلياً، محل الكمية نفسها من الذهب، فإن حركتها ليست سوى انعكاس للقوانين التي تنظّم جريان النقد ذاته. ولا يمكن أن ينبثق قانون خاص بتداول النقد الورقي إلا عن النسبة التي يمثل النقد الورقي فيها الذهب. ومفاد هذا القانون ببسيط العبارة ما يلي: إن إصدار النقد الورقي ينبغي ألا يفوق مقدار الذهب (أو الفضة، حسب الحال) الذي تعوّض الرموز عنه في التداول فعلاً. وبالطبع فإن كمية الذهب التي يستطيع مجال التداول استيعابها، تتذبذب دون انقطاع فوق أو دون مستوى وسطي معيّن. مع ذلك فإن كتلة وسيط التداول، لا تهبط أبداً دون حدّ أدنى معيّن تقرره التجربة العملية في كل بلد من البلدان. وواقع أن كتلة الحد الأدنى عرضة للتغير المستمر من حيث مكوناتها الجزئية،

(83) خطر يوماً للموظف الكبير، وان-ماو-إين، ناظر الخزانة الصيني، أن يعرض على ابن السماء [الإمبراطور ن. ع.] مشروعاً يهدف في السرّ إلى تحويل سندات الإمبراطورية إلى أوراق نقدية مصرفية قابلة للتحويل. غير أن لجنة السندات وجهت له، في تقريرها في نيسان/إبريل 1854، زجراً شديداً. ولم يذكر التقرير ما إذا كان الوزير قد تلقى أيضاً الجلدات التقليدية بعصيّ الخيزران. وينص التقرير في الخاتمة: «لقد فحصت اللجنة مشروعه بعناية، وهي تجد كل شيء فيه لمصلحة التجار، ولا ينطوي على مزية مفيدة للتاج». (تقارير البعثة القيصريّة الروسية في بكين حول الصين، ترجمها الدكتور ك. آبل و ف. مكلنبيرغ عن الروسية، المجلد الأول، برلين، 1858، ص 54 وما يليها).

(*Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China*, Aus dem Russischen von Dr. K. Abel und F.A. Mecklenburg, Erster Band, Berlin, 1858, p. 54 sq).

وعن الخسارة التي تتعرض لها العملات الذهبية جرّاء اهتلاكها أثناء الجريان، يقول محافظ (Governor) بنك إنكلترا في شهادته أمام مجلس اللوردات للنظر في قوانين المصارف (Bankacts): «في كل سنة تصبح طائفة جديدة من الملوك (Sovereign) (ليس بالمعنى السياسي بل بمعنى الجنيهات التي تسمى بالإنكليزية ملوكاً) أخفّ مما ينبغي. والطائفة التي تقضي هذه السنة بوزن تام، تخسر في السنة التالية جرّاء الاهتلاك، ما يكفي لقلب الموازين ضدها». لجنة مجلس

اللوردات، عام 1848، رقم 429. (*House of Lords Committee*, 1848, No. 429).

[142] أي واقع أن القطع الذهبية التي يتألف منها تُستبدل من دون انقطاع بقطع ذهبية جديدة، لا يسبب طبعاً أيما تغيير في هذا المقدار ولا يؤثر على استمرارية نشاطه في مجال التداول. وعليه يمكن الاستعاضة عن هذا المقدار برموز من الورق. من جهة أخرى لو حدث أن امتلأت كل أقنية التداول اليوم بالنقد الورقي إلى أقصى طاقتها على استيعاب النقد، فإنها قد تفيض غداً من جراء أقل تذبذب في تداول السلع. فيضيع بذلك كل مقياس. وإذا ما تجاوز النقد الورقي حدوده المعقولة، وهي كمية العملات الذهبية من ذات الفئة الواحدة التي يمكن أن تكون قيد التداول فعلياً، فإن هذا النقد الورقي، بصرف النظر عن خطر تعرض مكانته إلى تدهور عام، لن يمثل في عالم السلع، سوى تلك الكمية من الذهب اللازمة للتداول، والتي يمكن لها وحدها أن تمثل بالنقد الورقي وفقاً للقوانين الكامنة في تداول السلع. وإذا كانت كمية النقد الورقي الصادر ضعف ما ينبغي أن تكون عليه، فإن ورقة من فئة الجنيه الإسترليني الواحد التي كانت تمثل $\frac{1}{4}$ أونصة من الذهب، لن تمثل الآن سوى $\frac{1}{8}$ أونصة منه. وهي النتيجة ذاتها التي تحصل لو أن تغيراً قد طرأ على وظيفة الذهب كمعيار للأسعار. فالقيم التي كان يُعبر عنها، من قبل، بسعر جنيه إسترليني واحد، يتم التعبير عنها الآن بسعر جنيهين إسترلينيين.

إن النقد الورقي رمز يمثل الذهب أو يمثل النقد. والعلاقة بينه وبين قيم السلع تنحصر في أن قيم السلع يُعبر عنها مثالياً في الكميات نفسها من الذهب التي يمثلها النقد الورقي تمثيلاً رمزياً وحسياً. ولا يكون النقد الورقي رمزاً للقيمة إلا بمقدار ما يمثل كمّاً من الذهب، وهذا الكم من الذهب، يمتلك قيمة شأنه شأن سائر كميات السلع الأخرى⁽⁸⁴⁾

(84) حاشية للطبعة الثانية: الفقرة التالية المستقاة من فولرتون تبين أن أفضل المؤلفين المختصين بالكتابة عن ماهية النقد، يفتقرون إلى الوضوح في فهم وظائفه المتباينة: «ثمة حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، في نظري، وهي أن الوظائف النقدية التي تؤديها العملات الذهبية والفضية عادة، في التبادل المحلي، يمكن أن تؤدي بنفس الفعالية بمداولة أوراق نقدية غير قابلة للتحويل، لا تمتلك من قيمة غير تلك القيمة الوهمية والعرفية التي تستمدتها من القانون. إن قيمة من هذا النوع يمكن أن تفي بكل أغراض القيمة الباطنية، وتبطل حتى ضرورة وجود معيار للقيمة بشرط واحد هو أن تنحصر كمية إصدارها بحدود معقولة». (جون فولرتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845). (John Fullarton, *Regulation of Currencies*, 2nd ed., London, 1845, p. 21).

لمجرد أن السلعة التي تقوم بوظيفة النقد يمكن الاستعاضة عنها في التداول بمحض رموز للقيمة فإن وظيفتها كمقياس للقيمة ومعيار للسعر تعتبران، إذن، زائدتين عن اللزوم!

وأخيراً قد يسأل سائل: لماذا يُمكن أن يُستعاض عن الذهب برموز لا قيمة لها البتة؟ ولكن، كما رأينا من قبل، أنه لا يُستعاض عنه هكذا إلا حين ينزول أو يستقل في وظيفته كعملة أو كوسيلة للتداول تحديداً. ولكن استقلال وظيفة الذهب هذه، على أداء الخدمة كوسيلة للتداول، لا يقع لعملات ذهبية منفردة، لكنه يتجلى في حال استمرار تداول القطع المعدنية المهترئة. وما كل قطعة ذهبية محض عملة، أو وسيلة تداول إلا بقدر ما [143] يجري تداولها فعلاً. ولكن ما لا يصح لقطع العملة الذهبية المنفردة، يصح على كتلة الحد الأدنى من الذهب التي يمكن الاستعاضة عنها بالنقد الورقي. فهذه الكتلة تظل دائماً في نطاق التداول، وتؤدي باستمرار وظيفة وسيلة للتداول، وهي موجودة بوصفها حاملاً لهذه الوظيفة تحديداً. وعليه فإن حركة كتلة الذهب لا تمثل شيئاً غير تعاقب العمليات المتضادة لاستحالات السلع (س - ن - س) بصورة مستمرة، وهي عمليات ما إن تواجه فيها السلعة مظهر قيمتها حتى يختفي ثانية على الفور. إن وجود القيمة التبادلية للسلعة بشكل مستقل، هنا، ليس غير لحظة عابرة، فتغيب سلعة لتحل محلها سلعة أخرى على الفور. وفي هذه العملية، التي ينزلق النقد فيها باستمرار من يد إلى يد، يكفي إذن أن يكون للنقد وجود رمزي ليس إلا إن وجوده الوظيفي يمتص، إن جاز التعبير، وجوده المادي. ونظراً لكون النقد انعكاساً عابراً وموضوعياً لأسعار السلع، فإنه يقوم مقام رمز لذاته، ويمكنه بالتالي أن يُستبدل برموز⁽⁸⁵⁾ غير أن ثمة شرطاً لازماً لذلك: ينبغي أن يتمتع هذا الرمز بشرعية اجتماعية موضوعية، ويحوز الرمز الورقي هذه الشرعية بواسطة تداوله الإلزامي. ولا يمكن لهذا الفعل القسري من جانب الدولة أن يحصل إلا في نطاق التداول الداخلي الذي يقع في مجتمع معين، وفي هذا النطاق من دون غيره يستغرق النقد، بالكامل، بوظيفته كوسيلة للتداول أي وظيفته كعملة، وأن يتخذ بالتالي في شكل النقد الورقي وجوداً وظيفياً خالصاً، منفصلاً انفصلاً خارجياً عن جوهره المعدني.

(85) نظراً لأن الذهب والفضة، من حيث هما عملة، أو من حيث اقتصارهما على أداء وظيفة وسيلة للتداول، يصبحان مجرد رمز عن ذاتهما، فإن نيكولاس باربون يستمد من هذا الواقع حق الحكومات في أن «ترفع النقد» (to raise money)، أي أن تطلق على وزن الفضة المسمى غروشن، اسم عملة أكبر مثل التالر، وهكذا تدفع للدائنين غروشنات عوضاً عن التالرات. «فالنقد يتهرأ ويخف وزنه لكثرة ترحاله... فما ينظر إليه الناس عند التساوم، هو فئة النقد وجريانه، وليس كمية الفضة فيه... فالمعدن لا يصير نقداً إلا بفعل سلطة الدولة». (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 29، 30، 25).

ثالثاً - النقد

إن السلعة التي تؤدي وظيفة مقياس للقيمة، وتؤدي بالتالي وظيفة وسيلة للتداول بشخصها هي أو عبر من يمثلها، هي النقد. وعليه فإن الذهب (أو الفضة) إنما هو نقد. [144] إنه يقوم بوظيفته كنقد عندما يتعين عليه أن يكون حاضراً بجسده الذهبي (أو الفضي) الخاص. وعندئذ يصبح سلعة نقدية، لا بصورة مثالية فقط، كما هو شأنه حين يؤدي وظيفته كمقياس للقيمة، ولا قابل لأن ينوب عنه شيء، كما هو شأنه حين يؤدي وظيفته كواسطة للتداول، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يؤدي الذهب أيضاً وظيفة نقد، حين تجعله هذه الوظيفة، سواء أذاها بشخصه أو بمن ينوب عنه، يتسم في المظهر الوحيد الذي يجسد القيمة، أي الشكل المناسب الوحيد للوجود العياني للقيمة التبادلية، إزاء سائر السلع الأخرى التي تظهر هنا كقيم استعمالية محض.

(أ) الاكتناز

إن الحركة الدائرية المستمرة للاستحالات المتضادتين اللتين تمر بهما السلع، أو الدوران المتصل لعمليات البيع والشراء، ينعكس في الجريان الدائب للنقد، أو ينعكس في الوظيفة التي يؤديها النقد كمحرك دائم (*Perpetuum mobile*) للتداول. ولكن ما إن تنقطع سلسلة الاستحالات، ما إن تتوقف عمليات الشراء عن الاكتمال بعمليات بيع تالية، حتى يكف النقد عن الحركة، ويتحول كما يقول بواغليبير من «منقول» (*meuble*) إلى «غير منقول» (*immeuble*) (*)، من عملة إلى نقد.

وما إن تأخذ بدايات تداول السلع بالتطور، حتى تبرز أيضاً الضرورة والرغبة المتقدمة، في التمسك بنتائج الاستحالة الأولى. وما هذا الناتج سوى سلعة تحول مظهرها إلى شرنقة ذهبية⁽⁸⁶⁾ وهكذا لا تعود السلع تباع لغرض شراء سلع أخرى، بل لغرض

(*) بواغليبير، تجارة المفقود في فرنسا، من كتاب علماء الاقتصاد المالي في القرن الثامن عشر، إعداد جين دير، مع الملاحظات التاريخية والحواشي والإيضاحات حول كل مؤلف، باريس 1843، ص 213.

(Boisguillebert, *Le détail de la France; in Économistes Financiers du XVIII^e siècle...* Par Eugène Daire, Paris, 1843, p. 213). [ن. برلين].

(86) إن ثروة من النقد ليست غير... ثروة من منتجات تحولت إلى نقد. (مرسييه دي لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص 573)، «إنه قيمة من منتجات لم تقم إلا بتغيير شكلها» (ص 486).

استبدال الشكل السلمي بالشكل النقدي. وعوضاً عن أن يكون هذا التبديل للشكل محض وسيلة لتحقيق التبادل المادي (الأبيض)، يصبح غاية بذاته. وذلك يمنع هذا الشكل المنسلخ الذي تحولت إليه السلعة من أن يؤدي وظيفته كشكل قابل للانفصال بصورة مطلقة، كشكل نقدي عابر. فيتحوّل النقد في هيئة كنز، ويتحوّل بائع السلع إلى مكتنز نقد.

وفي المراحل المبكرة من تداول السلع، يقتصر الأمر على تحويل الفائض من القيم الاستعمالية إلى نقد. وهكذا يصبح الذهب والفضة، بذاتهما، التعبير الاجتماعي عن الوفرة أو الثروة. ويتخلّد هذا الشكل الساذج من أشكال الاكتناز عند الأقوام التي تمارس نمط إنتاج تقليدي يتطابق مع دائرة ضيقة وساكنة من الحاجات المحلية. هكذا الحال عند الآسيويين، وبوجه خاص عند الهنود. وفاندلنت، الذي يتصور أن أسعار السلع في بلد معيّن تتحدد بكمية الذهب والفضة المتوافرة فيه، يتساءل عن سبب رخص السلع الهندية إلى هذا الحد. فيجيب: لأن الهنود يدفنون النقد. ويلاحظ أنهم دفنوا، ابتداءً من 1602 [145] وحتى 1734، زهاء 150 مليون جنيه إسترليني من الفضة، التي جاءت بالأصل من أميركا إلى أوروبا⁽⁸⁷⁾ وقد صُدّرت إنكلترا إلى الهند والصين، خلال الأعوام العشرة الواقعة بين 1856 و1866، ما مجموعه 120 مليون جنيه إسترليني من الفضة التي كانت قد استبدلت، من قبل، بالذهب الأسترالي. (إتخذ أغلب الفضة المصدّرة إلى الصين طريقه إلى الهند).

وبتطور إنتاج السلع خطوة أخرى، يضطر كل منتج للسلع إلى أن يؤمّن لنفسه عصب الأشياء (*nervus rerum*)، أو «الضمانة الاجتماعية»⁽⁸⁸⁾ فحاجاته تتجدد من دون انقطاع، وتحتمّ عليه باستمرار شراء سلع الأغراب، في حين يقتضي إنتاج وبيع سلعه الخاصة ردحاً من الزمن، ويكونان رهناً بالصدق. ولكي يستطيع أن يشتري من دون أن يبيع، فلا بد أن يكون أولاً قد باع من دون أن يشتري. وتبدو هذه العملية، التي تجري على نطاق واسع، وكأنها تناقض نفسها بنفسها. غير أن المعادن الثمينة تبادّل بصورة

(87) «ويسبب هذا العرف يبقون سائر سلعهم ومنتجاتهم المصنوعة، بهذه المعدّلات المتدنّية من الأسعار». (فاندلنت، المرجع المذكور نفسه، ص 95-96).

(88) «النقد. ضمانة». (جون بيللرز، أبحاث عن الفقراء والمايفاكتورات، والتجارة، والمزارع، وانعدام الأخلاق، لندن، 1699، ص 13).

(John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality*, London, 1699, p. 13).

مباشرة، في منيع إنتاجها، لقاء سلع أخرى. وهنا تحدث عمليات بيع (من جهة مالكي السلع) من دون عمليات شراء (من جانب مالكي الذهب أو الفضة)⁽⁸⁹⁾ أما إذا جرت عمليات بيع لاحقة لا تعقبها عمليات شراء فلن يفضي ذلك إلى شيء غير توزيع المعادن الثمينة التي أنتجت حديثاً على جميع مالكي السلع. وعلى هذا المنوال، تتراكم كنوز الذهب والفضة، بأحجام متفاوتة، على طول مسار التبادل. إن إمكانية الاحتفاظ بالسلعة كقيمة تبادلية أو الاحتفاظ بالقيمة التبادلية كسلعة، تُذكي النهم إلى الذهب. وكلما اتسع نطاق التداول، تعاظمت سطوة النقد، هذا الشكل الاجتماعي المطلق من أشكال الثروة الجاهزة أبداً للاستعمال.

«الذهب شيء رائع! ومن يمتلكه يصبح سيد ما يشتهي، وبواسطة الذهب يمكن للمرء أن يفتح للأرواح حتى أبواب الفردوس». (كولومبوس، رسالة من جامايكا، 1503).

وبما أن الذهب لا يشي بما يُحوّل إليه، فإن أي شيء، سواء كان سلعة أم لم يكن، قابل للتحويل إلى ذهب. فكل شيء قابل للشراء، وكل شيء قابل للبيع. ويصبح التداول قارورة كيمياء اجتماعية ضخمة يُلقى فيها كل شيء، فيخرج من جديد وقد أضحى بلّورة [146] من نقد. وليس ثمة ما يقاوم هذه الكيمياء السحرية⁽⁹⁰⁾، لا عظام القديسين، ولا حتى المعرّف من الأشياء المقدسة التي تقع خارج نطاق التجارة بين البشر (*res sacrosanctae extra commercium hominum*). وكما أن كل فرق نوعي بين السلع يتلاشى في النقد، كذلك فإن النقد، وهو المستوى الجذري، يمحو جميع الفروق⁽⁹¹⁾ غير

(89) إن الشراء، بمعناه، «كمقولة» يفترض أن يكون الذهب والفضة الشكل المتحوّل لسلع سابقة، أي حصة للبيع.

(90) سلب هنري الثالث، وهو أشد ملوك فرنسا مسيحية، الأديرة ذخائرها المقدسة، ليحولها إلى نقد. ونعرف أي دور لعبه نهب الفومبيين لمعبد دلفي، في تاريخ الإغريق. وكانت المعابد عند القدماء تخدم كمسكن لآلهة السلع. لقد كانت «مصارف مقدسة». وكان النقد لدى الفينيقين، وهم شعب تجاري ممتاز (*par excellence*)، المظهر المنسلخ لكل الأشياء. وعليه لم يكن غريباً على العُرف أن على المذاوى اللاتني كنّ في أعياد ربة الحب، يستسلمن للغرباء، أن يقدمن للآلهة قطع النقد التي تلقّينها لقاء البكارة المفضوذة.

(91) «أيها الذهب! الثمين، الأصفر البرّاق».

قليل من هذا يجعل الأسود أبيض والقيح جميلاً
والظالم عادلاً والوضع نبيلاً والمعجوز فتياً

أن النقد هو ذاته سلعة، شيء خارجي يمكن أن يحوزه أي إنسان كملكية خاصة. وبذا تصبح السطوة الاجتماعية سطوة خاصة يحوزها أفراد. ولذلك لعن القدماء النقد باعتباره عنصراً هداماً يخرّب نظامهم الاقتصادي وضوابطهم الأخلاقية⁽⁹²⁾ أما المجتمع الحديث، الذي أخذ، بعد ميلاده بقليل، يشدّ الإله بلوتوس^(*) من شعر رأسه كي ينتزعه من أحشاء [147] الأرض⁽⁹³⁾، فيحيي في الذهب كأسه المقدسة، التجسيد البراق لمبدأ حياته بالذات.

= والبيان شجاعاً.

ما هذا أيتها الآلهة؟ فهذا

ما يبعد كهنتهم وخدمكم عن مذابحكم

ويقلع وسائد الرجال الشجعان من تحت رؤوسهم

هذا الرقيق الأصفر

يني ويهدم الأديان، يبارك الملعونين

ويحمل على عبادة البرص الأبيض، ويضع اللصوص

في مقاعد الشيوخ، ويسبغ عليهم الألقاب

ويحيطهم بالتوقير والخضوع

إنه يجعل الأرملة العجوز البالية عروساً:

تعال أيها الصلصال الملعون

يا موسى الجنس البشري

(شكبير، تيمون الأثيني)

(92) «ما من شيء شاع بين الناس أكثر شراً من المال؛

يهدم المدن

ويطرد الناس من بيوتها.

يفغوي ويفسد أجمل النفوس

نحو كل ما هو عار،

ويعلم الناس إتيان الفسق والفجور».

(سوفوكليس، أنتيغونا Antigone)، [الآيات 295 إلى 301]. [ن. ع].

(*) إله الجحيم عند الإغريق. [ن. ع].

(93) «كان البخل يأمل في أن يجز بلوتوس من شعر رأسه، ليخرجه من أحشاء الأرض». (أثيناوس

الإغريقي، فلاسفة الموائد أو سفسطاثيو الموائد، الجزء الرابع، الفصل 23، منشورات

شفاينهويزر، 1802، الطبعة الثانية ص 397). [ن. برلين]. [عمل لأثيناوس الإغريقي يصف فيه

الفلاسفة وهم يتحاورون في أهم القضايا على موائد الطعام. ن. ع].

إن السلعة، كقيمة استعمالية، تشبع حاجة خاصة، وتؤلف عنصراً خاصاً من عناصر الثروة المادية. بيد أن قيمة السلعة تقيس شدة جاذبيتها لسائر العناصر الأخرى المؤلفة للثروة المادية، وتقيس، على هذا، الثروة الاجتماعية لذلك الذي يملكها. ففي نظر مالك السلعة البسيط عند البرابرة، بل وحتى في نظر فلاح من أوروبا الغربية، لا تختلف القيمة بشيء عن شكل القيمة، وبالتالي فإن زيادة مكتنزاته من الذهب والفضة تبدو لعينيه زيادة للقيمة. حقاً إن قيمة النقد تتغير، تارة من جرّاء تبدّل قيمته الخاصة، وطوراً من جرّاء تغيير قيم السلع. ولكن هذا لا يحول دون أن تظلّ 200 أونصة من الذهب حاوية على قيمة أكبر مما تحتويه 100 أونصة، و300 أونصة أكثر من 200 أونصة وهلمجراً، هذا من جهة. ولا يمنع، من جهة أخرى، أن الشكل المعدني الطبيعي لهذا الشيء، يظل شكل المُعادل الشامل لسائر السلع الأخرى، ويظل التجسيد الاجتماعي المباشر لكل عمل بشري. إن النزوع إلى الاكتناز، بطبيعته ذاتها، نهم بلا حدود. فالتنقد، من الناحية النوعية، أو منظوراً إليه من حيث الشكل، لا حدود لسلطانه، فهو الممثل الشامل للثروة المادية، لأنه قابل للاستبدال مباشرة بأية سلعة. أما من الناحية الكمية فإن كل مقدار فعلي من النقد محدود، ويتمتع، لذلك، بنفوذ محدود كوسيلة شراء. وهذا التناقض بين حدود النقد كمياً وقدرته اللامحدودة نوعياً يلهب ظهر المكتنز بسياط رغبة سيزيفية تدفعه للمضي في التراكم. فيكون شأنه في ذلك شأن الفاتح الذي لا يرى في كل فتح جديد غير حدود جديدة.

وبغية الاحتفاظ بالذهب كنقد، كعنصر في الاكتناز، ينبغي أن يُمنع من التداول ويُمنع، كوسيلة شراء، من الانحلال إلى وسائل للمتعة. إن المكتنز، إذن، يضحي بلذات الجسد قرباناً لهذا الصنم الذهبي، ويلتزم على محمل الجدّ بإنجيل الزهد. ومن جهة أخرى لا يستطيع أن يستخرج ذهباً من التداول أكثر ممّا يلقي فيه من سلع. فكلما أنتج أكثر، استطاع أن يبيع أكثر. فالكّد، والادّخار، والبخل، هي فضائله الأساسية الثلاث، وبيع الكثير وشراء القليل، جُماع اقتصاده السياسي⁽⁹⁴⁾ ولا يقتصر الكنز على شكل جسدي فقط، فله إلى جانب ذلك شكل جمالي، يتمثل

(94) «أنّ يزيد، قدر ما هو ممكن، عدد بائعي كل سلعة، وأنّ يقلّص قدر ما هو ممكن، عدد الشارين، ذلك هو محور كل تدابير الاقتصاد السياسي». (فيري، المرجع المذكور نفسه، ص 52 و53).

[148] بحيازة مصوغات ذهبية وفضية. وينمو هذا بنمو ثروة المجتمع البورجوازية. «فلنكن أثرياء، أو فلنبد كأثرياء» (Soyons riches ou paraissions riches)^(*) (ديدرو). على هذا النحو ينبثق سوق، ما يني يتسع، للذهب والفضة ينفصلان فيها عن وظيفتهما كنقد، من جهة، وينشأ، من جهة أخرى، منبع كامن لتجهيز النقد، يُهرع إليه أيام احتدام الاضطراب الاجتماعي.

ويخدم الاكتناز وظائف شتى في اقتصاد التداول المعدني. وتنشأ وظيفته الأولى من الشروط التي يخضع لها جريان العملات الذهبية والفضية. وقد رأينا كيف أن كتلة النقد الجاري في مدّ وجزر تبعاً للتقلبات المستمرة في سعة وسرعة تداول السلع وفي تقلبات أسعارها. وينبغي، إذن، لكتلة النقد أن تكون قابلة على الدوام للاتساع والانكماش بالمثل. فتارة، ينبغي أن يُجذب النقد ليوّدي وظيفة عملة، وتارة أخرى ينبغي للعملة المتداولة أن تُطرد لكي تعود، من جديد، كنقد راكد. ولكي تتطابق كتلة النقد، الجاري فعلياً، مع طاقة ميدان التداول على الاستيعاب باستمرار، يتعين أن تكون كمية الذهب والفضة في البلاد أكبر من الكمية اللازمة لأداء وظيفة العملة. وهذا الشرط يتحقق في النقد المجمعّد بشكل كنوز. فهذه الاحتياطات المدخّرة تعمل كأقنية لضخّ النقد إلى التداول أو سحب النقد منه، بحيث لا تغرق ضفاف التداول أبداً⁽⁹⁵⁾

(*) ديدرو، المؤلفات الكاملة، صالون 1767، 1767 Salon، [ن. ع].

(95) «يلزم لتسيير تجارة الأمة مقدار محدّد من نقد معيّن [معدني]، يتباين وفق ما تقتضيه الظروف، فيرتفع تارة، وينخفض تارة أخرى. وهذا المدّ والجزر للنقد يتكيفان من تلقاء ذاتهما من دون معونة السياسيين. فالدلاء تعمل بالتناوب، فحين يشخّ النقد تُسكّ السبائك، وحين تشخّ السبائك يُصهر النقد». (سير ديودلي نورث، المرجع المذكور نفسه، [حاشية]، ص 3). ويؤكد جون ستوارت ميل، الذي عمل موظفاً في شركة الهند الشرقية^(*) رداً طويلاً من الزمن، واقع أن الحلّيّ الفضيّ في الهند ما تزال تؤدي، على نحو مباشر، وظيفة كنز مدّخر. فالحلّيّ الفضيّ تُخرج وتُسكّ حين يرتفع معدل الفائدة، وتعود ثانية حين ينخفض هذا المعدل. شهادة ج. س. ميل في تقارير حول قوانين المصارف (J.S. Mill's Evidence [in] Reports on Bankacts, 1857, No. 2101-2084). وكما جاء في وثيقة برلمانية تعود إلى عام 1864، حول واردات وصادرات الذهب والفضة في الهند، فإن استيراد الذهب والفضة في عام 1863 تجاوز تصديرهما بمقدار 19,367,764 جنيه إسترليني. وخلال السنوات الثماني التي سبقت عام 1864، مباشرة، كانت

(ب) وسيلة الدفع

نجد، في الشكل البسيط لتداول السلع، الذي تفحصناه حتى الآن، أن قيمة معينة تظهر لنا، دائماً، في هيئة مزدوجة، كسلعة في هذا القطب، ونقد في القطب المعاكس. [149] لذلك فقد دخل مالكا السلع في علاقة مع بعضهما بعضاً، باعتبارهما ممثلين شخصيين لأشياء متعادلة موجودة بالأصل. ويتطور التداول تنبثق ظروف تشطر بين انفصال المالك عن السلع وتحصيل أسعارها بفواصل زمني. وحسبنا هنا إيراد أبسط الأمثلة على هذه الظروف. فنصف معين من السلع يقتضي إنتاجه زمناً أطول وآخر زمناً أقصر. ثم إن إنتاج أصناف شتى من السلع يعتمد على اختلاف فصول السنة. وهذه السلعة قد تولد في مكان سوقها بالذات، وأخرى قد تُضطر للسفر إلى سوق نائية. وتبعاً لذلك كله يمكن لمالك السلعة رقم واحد، أن يكون مستعداً للظهور كبائع، قبل أن يستعد رقم اثنين للظهور كشار. وعندما تتكرر الصفقات نفسها، باستمرار، بين الأشخاص أنفسهم، فإن شروط البيع تُنظَّم وفقاً لشروط الإنتاج. ومن جهة أخرى، فإن استعمال سلعة معينة، كاستعمال منزل مثلاً، يباع لمدة معينة. وهنا لا يتلقى الشاري كامل القيمة الاستعمالية للسلعة، عملياً، إلا بعد انتهاء المدة. إنه يشتري السلعة قبل أن يدفع لقاءها. فمالك السلعة يبيع سلعة حاضرة، والشاري يشتري بوصفه محض ممثل للنقد، أو بالأحرى ممثل لنقد غائب يأتي في المستقبل. ويصبح البائع دائناً، والشاري مديناً. وبما أن استحالة السلع، أو تطور شكل قيمتها يتغير تماماً، فإن النقد يتخذ وظيفة جديدة، هو الآخر. إنه يصبح وسيلة للدفع⁽⁹⁶⁾

= واردات المعادن الثمينة تفوق صادراتها بما قيمته 109,652,917 جنيه إسترليني. وخلال هذا القرن سَكَّ في الهند أكثر من 200 مليون جنيه إسترليني بكثير.

(*) شركة الهند الشرقية (East India Comp.)، شركة تجارية إنكليزية استمرت من عام 1600 إلى عام 1858، وكانت بمثابة أداة لسياسة النهب الكولونيالي الإنكليزي في الهند والصين، وغيرهما من بلدان آسيا. وقد احتكرت الشركة، لفترة طويلة، التجارة مع الهند، وكانت بيدها أهم الوظائف الإدارية في هذا البلد. وبعد الانتفاضة الهندية (1857 - 1859) اضطر الإنكليز إلى تغيير أشكال السيطرة الكولونيالية، فحلَّت شركة الهند الشرقية، وأعلنت تبعية الهند للتاج البريطاني. [ن. برلين].

(96) يميز لوثر النقد كوسيلة شراء عنه كوسيلة دفع فيقول: «إنك تسبب لي خسارة مزدوجة - فهنا لا أستطيع أن أدفع، وهناك لا أستطيع أن أشتري». (مارتن لوثر، إلى القساوسة: في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

إن طابع الدائن، أو طابع المدين، ينجمان، هنا، عن سير التداول البسيط للسلع. فالتغير الذي يطرأ على شكل التداول يدمغ البائع والشاري بهذا الختم الجديد. وفي البدء يكون هذان الدوران، دور الدائن ودور المدين، عابرين ومتعاقبين شأن دَوْرَيَّ البائع والشاري، ويؤديهما نفس الممثلين للتداول بالتالي. غير أن التضاد بينهما لم يعد الآن مريحاً، وهو أكثر عرضة للتصلب⁽⁹⁷⁾ ويمكن لهذين الطابعين أن يظهرهما بصورة مستقلة عن تداول السلع. فالصراعات الطبقة في العالم القديم كانت تتخذ، بصورة رئيسة، شكل نزاع بين المدينين والدائنين، نزاع انتهى في روما بخراب المدينين من العوام. وقد استُبدل هؤلاء بالعبيد. وفي القرون الوسطى انتهى النزاع بدمار المدين الاقطاعي الذي خسر السلطة السياسية بفقدانه القاعدة الاقتصادية التي تنهض عليها. مع ذلك، فإن الشكل النقدي هنا (وإن العلاقة بين المدين والدائن تتخذ شكل علاقة نقدية) لم يكن يعكس سوى التناحر العميق بين الشروط الاقتصادية للوجود.

لنعد إلى مجال تداول السلع. إن الشئيين المتعادلين، وهما السلعة والنقد، ما عدا يظهران عند قطبي عملية البيع، في وقت واحد. فالنقد يعمل الآن أولاً كمقياس للقيمة لتحديد سعر السلعة المبيعة، والسعر المُثَبَّت في العقد يُعَيِّن التزام الشاري، أو يعيّن مقدار النقد الذي يتوجب أن يدفعه بتاريخ محدد. ثانياً يقوم النقد بوظيفة وسيلة شراء مثالية. ورغم أنه ليس موجوداً إلا في وعد الشاري بالدفع، فإنه يجعل السلعة تنتقل من يد إلى أخرى. ولن تلج وسيلة الدفع نطاق التداول فعلياً، أي لن يغادر النقد يد الشاري إلى يد البائع، قبل حلول اليوم المحدد للدفع. لقد تحوّلت وسيلة التداول إلى كنز، لأن العملية انقطعت بعد الطور الأول، ولأن النقد، أي الشكل المتحوّل للسلعة، قد سُحب من التداول. أما وسيلة الدفع فلا تدخل التداول إلا بعد أن تكون السلعة قد غادرته. ولا يعود النقد وسيلة لبدء العملية بل لإنهاؤها بوصفه الشكل المطلق لوجود القيمة التبادلية، أو باعتباره السلعة الشاملة. لقد حوّل البائع سلعته إلى نقد لكي يُشبع به حاجة من

(Martin Luther, *An die Pfarrherrn Wider den Wucher zu predigen*, Wittenberg, 1540.) =

[ن. برلين].

(97) يبيّن المقطع التالي علاقات الدائن والمدين القائمة بين التجار الإنكليز عند مطلع القرن الثامن عشر: «تسود بين رجال التجارة في إنكلترا روح من القسوة ليس لها مثل في أي مجتمع بشري آخر، ولا في أي مملكة أخرى في العالم». (بحث في الائتمان وقانون الإفلاس، لندن، 1707).

(*An Essay on credit and the bankrupt act*, London, 1707, p. 2).

حاجاته، وفعل المكتنز الشيء ذاته ليحفظ سلعته في الشكل النقدي، والمدين ليتمكن من الدفع، فإن لم يسدد المدين بيعت أملاكه قسراً. إن شكل قيمة السلعة، أي النقد، قد أصبح الآن غاية وهدف البيع بفعل ضرورة اجتماعية تنبثق من علاقات عملية التداول ذاتها.

إن الشاري يحوّل النقد إلى سلع قبل أن يكون قد حول السلع إلى نقد: بتعبير آخر، إنه يحقق الاستحالة الثانية للسلع قبل الاستحالة الأولى. ويجري تداول سلعة البائع، وتحقيق سعرها، ولكن في مظهر حق قانوني خاص باستحصال النقد. وتتحول السلعة إلى قيمة استعمالية قبل أن تكون قد تحولت إلى نقد. ولا يأتي إنجاز استحالتها الأولى إلا في فترة لاحقة⁽⁹⁸⁾

إن التزامات الدفع التي يحل موعد استحقاقها في أي فترة معيّنة من عملية التداول، [151] تمثل مجموع أسعار السلع التي أدى بيعها إلى ظهور هذه الالتزامات. وكتلة النقد الضرورية لتحقيق مجموع الأسعار هذه تتوقف، أولاً، على سرعة جريان وسيلة الدفع. وثمة طرفان ينظمان هذه الكتلة: الطرف الأول هو ترابط العلاقات بين المدينين والدائنين بحيث حين يتلقى (أ) النقد من مدينه (ب)، ينقله على الفور إلى دائنه (ج)، وهلمجرا. والطرف الثاني هو أمد الفواصل الزمنية التي تقع بين مختلف مواعيد استحقاقات الدفع. فسلسلة المدفوعات المتتالية، أو سلسلة الاستحالات الأولى المؤجلة، الداخلة في العملية، تختلف جوهرياً عن تداخل سلسلة استحالات السلع الذي قمنا بتحليله آنفاً. فجريان وسيلة التداول لا يعبر فقط عن العلاقة بين الشارين والبائعين. فهذه العلاقة نفسها تنشأ في جريان النقد وتوجد معه وحده. أما حركة وسيلة الدفع فإنها تعبر، بعكس ذلك، عن علاقة اجتماعية كانت قائمة قبل ذلك بكثير.

(98) حاشية للطبعة الثانية: سيتضح من المقتطف التالي المأخوذ من مؤلفي الذي ظهر عام 1859 لماذا أغفلت الحديث عن شكل معاكس: «وعلى العكس من ذلك ففي عملية (ن - س)، يمكن الانفصال عن النقد كوسيلة شراء فعلية، وعلى هذا النحو فإن سعر السلعة يتحقق قبل أن تتحقق القيمة الاستعمالية للنقد، وقبل الانسلاخ عن السلعة فعلياً. وهذا ما يحدث دائماً في شكل الدفع المسبق الذي يحصل كل يوم. وتحت هذا الشكل تشتري الحكومة الإنكليزية الأفيون من المزارعين في الهند. غير أن النقد في مثل هذه الأحوال يفعل فعله بشكل وسيلة الشراء الذي عرفناه. وبالطبع فإن رأس المال يُدفع سلفاً في شكل نقد. بيد أن وجهة النظر هذه لا تقع ضمن نطاق التداول البسيط». (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 119-120).

إن تزامن وتجاور عمليات البيع، يفضي إلى تقليص إمكان التعويض عن كتلة العملة بسرعة الجريان. بيد أن ذلك يشكّل من جهة أخرى معاكسة، رافعة جديدة للاقتصاد في وسائل الدفع. فبمقدار ما تتركز المدفوعات في موضع واحد تتطور عفويّاً مؤسسات وطرائق خاصة لتسويتها. وعلى هذا النحو كانت الغرف التجارية (Virements)^(*) بمدينة ليون في القرون الوسطى. فديون (أ) على (ب) وديون (ب) على (ج) وديون (ج) على (أ)، وهلمجراً، لا تحتاج إلى أكثر من أن تتواجه كي تلغي بعضها بعضاً إلى حدٍّ معيّن باعتبارها مقادير موجبة وسالبة. وبذلك لا يتبقى سوى رصيد حسابي واحد للديون يتعيّن دفعه. وكلما ارتفع مقدار المدفوعات المتركة، انخفض رصيدها الحسابي نسبياً، وصغرت كتلة وسيلة الدفع قيد التداول.

إن وظيفة النقد كوسيلة دفع تنطوي على تناقض بلا توشط. فبمقدار ما توازن المدفوعات بعضها بعضاً، فإن النقد لا يؤدي وظيفته إلّا بصورة مثالية كنقد حسابي أو كمقياس للقيمة. أما حين ينبغي التسديد فعلاً، فإن النقد لا يخدم كوسيلة للتداول، أي [152] لا يخدم كشكل انتقالي يقوم مقام الوسيط في التنافذ المادي للمنتوجات (الأيض)، بل يقوم مقام التجسيد الفردي للعمل الاجتماعي، بصفته شكل الوجود المستقل للقيمة التبادلية، بصفته السلعة المطلقة. وينفجر هذا التناقض في لحظة الأزمات الصناعية والتجارية التي تُسمى بـ الأزمة النقدية⁽⁹⁹⁾ ولا تقع هذه الأزمة النقدية إلّا بعد اكتمال تطوّر سلسلة المدفوعات السارية والنظام الاصطناعي لتسويتها. وبوقوع اضطراب عام وشامل في آلية هذا النظام، مهما كان منبعها، يتحول النقد بصورة فجائية، وعلى الفور من شكله المثالي المحض كنقد حسابي إلى عملة صعبة. ولا يعود بوسع السلع الدنيوية أن تعوّض عنه. وتصبح القيمة الاستعمالية للسلع عديمة القيمة، وتلاشى قيمتها أمام شكل قيمتها الخاص. وقبل اندلاع الأزمة، كان البورجوازي يقول، بكل غرور الازدهار،

(*) مؤسسة تسوية الديون المتبادلة، أو حوالات الديون. [ن. ع].

(99) ينبغي أن نميز بجلاء بين الأزمة النقدية، المشار إليها أعلاه باعتبارها جانباً من أية أزمة عامة تصيب الإنتاج والتجارة، وبين ذلك الشكل الخاص من الأزمة التي تسمى أيضاً بالأزمة النقدية، والتي يمكن أن تنشأ بذاتها كظاهرة مستقلة بحيث لا تفعل فعلها في الصناعة والتجارة إلّا بصورة ارتدادية. ومحور هذا النمط من الأزمات هو رأس المال النقدي، وبالتالي فإن مجال فعلها المباشر يكمن في دائرة رأس المال ذاك - أي المصارف والبورصة والأسواق المالية. (ملاحظة من ماركس للطبعة الثالثة).

وخيلاء المعرفة، إن النقد وهم فارغ. وإن السلع هي وحدها النقد. أما الآن فيصرخ في أرجاء السوق: النقد وحده هو السلعة! ومثلما يلهث الوعل سعيًا إلى الماء الرقراق، تلهث روح البورجوازي طلباً للنقد، تلك الثروة الوحيدة⁽¹⁰⁰⁾ وخلال الأزمة يحتدم التضاد بين السلعة وبين شكل قيمتها، أي النقد، حتى يستحيل إلى تناقض مطلق. وعليه، ففي مثل هذه الأحوال، لا يعود لشكل تجلّي النقد من أهمية. فالمجاعة النقدية تستمر، سواء وجب تسديد المدفوعات بالذهب أو بنقد ائتماني كالأوراق النقدية المصرفية⁽¹⁰¹⁾

ولو تفحصنا الآن المجموع الكلي للنقد الجاري في فترة معينة، على فرض ثبات [153] سرعة جريان وسائل التداول ووسائل الدفع، لوجدنا أنه يساوي مجموع أسعار السلع الواجب تحقيقها، زائداً مجموع المدفوعات المستحقة، مطروحاً منها المدفوعات التي توازن بعضها بعضاً، وكذلك مطروحاً منها عدد الدورات التي تقوم بها نفس القطعة من النقد التي تقوم، بالتتابع، مقام وسيلة تداول ووسيلة دفع. فعلى سبيل المثال، يبيع

(100) «إن الارتداد المفاجيء من نظام الائتمان إلى نظام العملة الملموسة [أي الانتقال من الدفع المؤجل إلى الدفع نقداً. ن. ع.]، يضيف رعباً نظرياً إلى الذعر العملي، وترتد فرائص القائمين بالتداول، أمام السرّ المغلق الذي يكتنف علاقاتهم الخاصة». (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 126) «يقف الفقراء بلا عمل لأن الأغنياء لا يملكون النقد لتشغيلهم، رغم أن بحوزة هؤلاء ذات الأرض والأيدي التي تقدّم الغذاء والكساء، كما هو الحال من قبل... وهو الشيء الذي يؤلف الثروة الحقيقية للأمة، وليس النقد». (جون بيللرز، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن، 1696، ص 3-4).

(J. Bellers, *Proposals for Raising a Colledge of Industry*, London, 1696, p. 3-4).

(101) الواقعة التالية تبين كيف يستثمر أصحاب التجارة (amis du commerce) مثل هذه الأوقات: «في إحدى المناسبات» (1839) «قام مصرفي عجوز جشع» (من مدينة المال والأعمال «City») «في غرفته الخاصة برفع غطاء الطاولة التي يجلس إليها، وفرش أمام أنظار صديق، لفافات من الأوراق النقدية المصرفية قائلاً بجذّال طاغ: إنها تساوي 600 ألف جنيه إسترليني، وقد حفظها لأحداث نُدرة في النقد، وستُطرح جميعاً بعد الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم». ([هـ. روي]، نظرية المبادلات، ميثاق قانون المصارف لعام 1844، لندن، 1864، ص 81).

([H. Roy], *The Theory of the Exchanges, The Bank Charter Act of 1844*, p. 81).

ونشرت صحيفة الأوبزرفر *The Observer*، شبه الرسمية، الخير التالي في 24 نيسان/إبريل 1864: «تنتشر إشاعات شديدة الغرابة حول الوسائل التي يُلجأ إليها لخلق شحّة في الأوراق النقدية المصرفية... ومع أنه يبدو من المشكوك فيه الافتراض بأن حيلة من هذا النوع قد دُبّرت، فإن الاشاعة راجت بدرجة من الشمول بحيث باتت تستحق الذكر حقاً».

الفلاح قمحه بجنيهين، يخدمان في هذه الحالة كوسيلة تداول. وفي يوم الاستحقاق يدفع لقاء القماش الذي كان قد اشتراه من النسيج بالدين. فالجنيهان أنفسهما يقومان هنا بوظيفة وسيلة دفع. والآن يقوم النسيج بشراء إنجيل ويدفع نقداً. وهنا يقوم الجنيهان من جديد بوظيفة وسيلة تداول، وهكذا دواليك. وعليه بافتراض أن الأسعار وسرعة الجريان ومدى الاقتصاد في وسائل الدفع معيّنة، فإن كتلة النقد الجاري لا تعود متطابقة مع كتلة السلع المتداولة خلال فترة معيّنة، كيوم واحد مثلاً. فالنقد الذي يمثل سلعاً قد سُحبت من التداول قبل أمد بعيد، يواصل الجريان. وثمة سلع في التداول، لن يظهر مُعادِلها من النقد على المسرح إلّا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الديون المعقودة كل يوم، والمدفوعات المستحقة في اليوم نفسه، هي كميات غير قابلة للقياس المشترك⁽¹⁰²⁾

وينبع النقد الائتماني مباشرة من وظيفة النقد كوسيلة دفع؛ فشهادات الديون، المعقودة [154] لقاء السلع المشتراة، يجري تداولها بهدف تحويل هذه الديون إلى آخرين. ومن جهة أخرى، كلما اتسع نظام الائتمان، اتسعت بالمثل وظيفة النقد كوسيلة دفع. وفي طابعه هذا يأخذ النقد أشكال وجود خاصة يرتديها في دائرة الصفقات التجارية الكبرى؛ أما العملات الذهبية والفضية، من جهة أخرى، فتتزل في أغلب الأحيان إلى مرتبة تجارة المفرّق⁽¹⁰³⁾

(102) «إن مقدار عمليات الشراء أو العقود المبرمة خلال يوم معيّن، لن يؤثر على كمية النقد الجاري في ذلك اليوم المحدد، ففي الغالبية الساحقة من الحالات، تؤوّل العمليات إلى حوالات شتى على كمية النقد التي قد تدخل الجريان في تواريخ لاحقة تتفاوت في البعد الزمني... إن الكمبيالات الموقعة والائتمانات المفتوحة، هذا اليوم، ليست بالضرورة متشابهة، سواء من حيث العدد والمبالغ أو مدة الاستحقاق، مع الكمبيالات والاعتمادات التي توفّع وتفتح غداً أو بعد غد. ليس هذا فحسب بل إن كمبيالات واعتمادات اليوم يحلّ موعد استحقاقها سوية مع مقادير من الديون يرجع أصلها إلى سلسلة من التواريخ السابقة المتباينة، بينها كمبيالات تعود إلى 12 أو 6 أو 3 أشهر، أو شهر واحد، تجتمع معاً لتنفخ الديون التي ينبغي دفعها معاً في يوم معيّن. ٤٠. (مراجعة نظرية العملة الجارية، رسالة إلى الشعب الاسكتلندي، تأليف مصرفي من إنكلترا، إدنبره، 1845، ص 29-30 ومواضع أخرى).

(The Currency Theory Reviewed, a Letter to the Scotch People, By a Banker in England, Edinburgh, 1845, p. 29-30 passim).

(103) كمثال على قلة النقد الفعلي الجاهز الذي يلزم العمليات التجارية الحق، نقدّم أدناه جدولاً بالمبالغ السنوية المقبوضة والمدفوعة لأكبر البيوتات التجارية في لندن (موريسون وديلون

وعند بلوغ الإنتاج السلعي مستوى كافياً من النمو والضحامة، تتسع وظيفة النقد كوسيلة دفع، فتتجاوز نطاق التداول السلعي، ويصبح النقد السلعة الشاملة لكل العقود⁽¹⁰⁴⁾ إن الربيع والآتاوات، وما أشبه من مدفوعات، تتحول من التقديرات عيناً إلى الدفع نقداً. وثمة واقعة تبيّن، إذا أخذنا مثلاً واحداً، إلى أي حدّ يتوقف هذا التحول على الشروط العامة لعملية الإنتاج، وهي أن الإمبراطورية الرومانية أخفقت مرتين في مسعاها لجباية كل الضرائب نقداً. والبؤس المريع الذي أصاب السكان الزراعيين في فرنسا، في عهد لويس الرابع عشر، وهو بؤس شجبه بواغليير والمارشال فوبان ببلاغة، [155] لم يكن ناجماً عن ثقل الضرائب فحسب، بل كذلك عن تحويل الضرائب العينية إلى

= وشركاؤهما). إن صفقات هذا البيت التجاري لعام 1856، تمتد إلى ملايين عديدة من الجنيهات الإسترلينية، وقد اختزلت هنا إلى المليون كوحدة قياس.

المبالغ المستلمة	بالجنيهات الإسترلينية	المبالغ المدفوعة	بالجنيهات الإسترلينية
كميالات مصرفين وتجار تسدد حسب تاريخها	533,596	كميالات تدفع حسب تاريخها	302,674
صكوك مسحوبة على مصرفين، إلخ، تدفع حين الطلب	357,715	صكوك مسحوبة على مصرفين في لندن	663,672
		أوراق نقدية لبنك إنكلترا	22,743
أوراق نقدية لمصارف ريفية	9627		
أوراق نقدية لبنك إنكلترا	68,554	نقود ذهبية	9427
نقود ذهبية	28,089	نقود فضية ونحاسية	1484
نقود فضية ونحاسية	1486		
حوالات بريدية (Post Office Orders)	933		
المجموع	1,000,000	المجموع	1,000,000

(تقرير من اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، تموز/يوليو، 1858، ص 71).

(Report from the Select Committee on the Bankacts, July, 1858, p. 71).

(104) «يتحول مجرى التجارة على هذا النحو من تبادل سلع لقاء سلع أخرى، أي من التسليم والاستلام إلى بيع ودفع، فجميع الصفقات... تتمثل في صفقات نقدية». [دانيل ديفو]، بحث في الائتمان العام، الطبعة الثالثة، لندن، 1710، ص 8).

([D. Defoe], *An Essay upon Public Credit*, 3rd Ed, London, 1710, p. 8.).

ضرائب نقدية⁽¹⁰⁵⁾ ومن جهة أخرى فإن الربيع العقاري بشكله العيني، يؤلف في آسيا العنصر الأساسي في الضرائب المدفوعة للدولة، وهو واقع يعود إلى شروط الإنتاج الساكنة التي يُعاد إنتاجها بثبات وانتظام شأن الظواهر الطبيعية؛ ويعمل هذا الشكل من الدفع، بدوره، على صيانة شكل الإنتاج القديم. وهذا أحد أسرار بقاء السلطنة العثمانية. وإذا ما أدت التجارة الخارجية التي أقحمها الأوروبيون على اليابان إلى إحلال الربيع النقدي^(*) محل الربيع العيني، فإنها ستقضي قضاء مبرماً على الزراعة النموذجية لذلك البلد. فالشروط الاقتصادية الضيقة لوجود الزراعة، ستهدم تماماً.

وفي كل بلد من البلدان تُثبَّت أيام معينة عامة كآجال لتسوية المدفوعات. ويتوقف تحديد هذه المواعيد، في جانب، على ظروف طبيعية وثيقة الارتباط بمواسم الإنتاج، هذا إذا وضعنا جانباً التحولات التي تطرأ على دورات تجديد الإنتاج. فهذه الآجال تُنظَّم أيضاً المدفوعات التي ليست لها صلة مباشرة بتداول السلع، كالضرائب والربوع وما شاكل ذلك. وإن كتلة النقد اللازمة لتسديد المدفوعات المستحقة المبعثرة والمنشورة على سطح المجتمع كله، تسبب اضطرابات دورية، وإن تكن سطحية فقط، في اقتصاد وسيلة الدفع⁽¹⁰⁶⁾ وانطلاقاً من قانون سرعة جريان وسيلة الدفع، نستنتج أن كتلة وسيلة الدفع

(105) «النقد... أصبح جَلَاد كل شيء». وفن التمويل هو «الدورق الذي بخر كمية هائلة من الخيرات والسلع لأجل صنع هذا الرحيق القاتل». «النقد يعلن الحرب على الجنس البشري كله». (بواغيلبير، أطروحة في طبيعة الثروات والنقد والضرائب، طبعة دير، علماء الاقتصاد المالي، باريس، 1843، الجزء الأول، ص 413-419-417-418).

(Boisguillebert, *Dissertation sur la nature des richesses de l'argent et des tributs*, Éd, Daire, «Économistes financiers», Paris, 1843, T. 1, p. 413-419-417-418).

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة ورد: الربيع الذهبي (Goldrente)، وليس الربيع النقدي (Geldrente). [ن. برلين].

(106) أفاد السيد كريغ أمام اللجنة التحقيقية لمجلس العموم عام 1826: «في اثنين العنصرة عام 1824، كان ثمة طلب هائل على الأوراق النقدية في مصارف إدنبره، بحيث ما إن حُلَّت الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى لم تبق لدينا ورقة واحدة في الخزائن. فلجأنا إلى كل المصارف الأخرى طلباً للاقتراض دون الحصول على شيء، فاضطرت لتسوية الصفقات بإيصالات ورق اعتيادية (Slips of paper)، ولكن ما إن دقت الساعة ضبط الثالثة، حتى كانت الأوراق النقدية قد عادت جميعاً إلى المصارف التي انطلقت منها صباحاً! لقد اقتصر الأمر على انتقالها من يد إلى يد». وعلى الرغم من أن متوسط التداول الفعلي من الأوراق النقدية المصرفية في اسكتلندا لم يبلغ 3 ملايين جنيه إسترليني، إلّا أنه قد يحدث، في أيام دفع معينة من السنة، أن تُستدعى

اللازمة لتسوية كل المدفوعات الدورية، مهما كان مصدرها، تتناسب بصورة طردية(*) مع طول فترات الدفع⁽¹⁰⁷⁾

إن تطور النقد كوسيلة دفع يجعل من الضروري مراكمة النقد حتى تاريخ استحقاق دفع المبالغ المطلوبة. وعلى حين أن الاكتناز، ذلك الشكل المستقل من حيازة الثروات، يتلاشى بتقدم المجتمع البورجوازي، فإن تكوين ذخيرة احتياطية من وسيلة الدفع ينمو بموازاة هذا التقدم.

(ج) النقد العالمي

حين يغادر النقد نطاق التداول الداخلي، يخلع أريدته المحلية التي يكتسبها كعميار للأسعار وكعملة معدنية، و عملات صغيرة، ورموز للقيمة، ويعود أدراجه إلى شكله الأصلي كسيكة من المعادن الثمينة. ففي التجارة العالمية تسبغ السلع على قيمتها تعبيراً

= إلى الخدمة الفعلية كل ورقة نقدية في حوزة المصارف، وتبلغ زهاء 7 ملايين جنيه إسترليني. وفي مناسبات من هذا النوع لا تؤدي الأوراق النقدية غير وظيفية واحدة محددة، ما إن تنجزها حتى تعود أدراجها إلى المصارف التي انطلقت منها. (راجع: جون فولرتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845، حاشية ص 86). ولإيضاح ما تقدم تنبغي الإشارة إلى أن الأوراق النقدية، وليس الصكوك، هي التي كانت تُستخدم للسحب من الودائع من مصارف اسكتلندا أيام صدور كتاب فولرتون. (John Fullarton, *Regulation of Currencies*, London, 1845, p. 86, note.)

(*) في الطبقات السابقة ورد خطأ: عكسية. [ن. برلين]
(107) رداً على السؤال القائل «لو أتيحت الفرصة لإنفاق 40 مليوناً في السنة، فهل تكفي الملايين الستة نفسها (ذهباً)». للتداولات والدورات التي تقتضيها التجارة. يقول بيتي بما عرف عنه من براعة «جوابي أن نعم: فنظراً لأن الإنفاق هو 40 مليوناً، فإن الدورات، إذا كانت على غاية في الصغر، كأن تكون أسبوعية، مثلما يحدث للعمال والحرفيين الفقراء الذين يقبضون ويدفعون كل سبت، فإن $\frac{40}{52}$ جزء من المليون من النقد يسمح بتحقيق الغاية، أما إذا كانت الدوائر فصلية كل 3 أشهر، كما جرت عاداتنا في دفع الربيع وجباية الضرائب، فإن عشرة ملايين تكون ضرورية. ولو افترضنا أن المدفوعات، بوجه عام، خليط من دوائر أسبوعية ودوائر تحدث كل 13 أسبوعاً، ينبغي أن نجمع 10 ملايين مع $\frac{40}{52}$ جزء من المليون وتقسم المجموع على اثنين فيكون الناتج $5\frac{1}{2}$ مليون وهكذا فإن $5\frac{1}{2}$ مليون تكون كافية».

(وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، 1672، طبعة لندن 1691، ص 13-14).

(W. Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, Ed, London, 1691, p. 13-14.)

[الاعتباس مأخوذ عن كلمة للحكماء *Verbum Sapienti* الذي نشر كملحق في كتاب وليم بيتي. ن. برلين]

شاملاً. من هنا فإن شكل قيمتها المستقل يواجهها، في حالات كهذه، بهيئة نقد عالمي. وفي السوق العالمية وحدها، يكتسب النقد، إلى الحدود القصوى، طابع السلعة التي يكون شكلها الطبيعي هو الشكل الاجتماعي المباشر لتحقيق العمل البشري المجرد. وهنا يتطابق نمط الوجود الفعلي للنقد مع مفهومه.

ففي ميدان التداول المحلي، ليس هناك إلا سلعة واحدة يمكن أن تصبح مقياساً [157] للقيمة، فتغدو بالتالي نقداً. أما في الأسواق العالمية فثمة مقياس ثنائي للقيمة يسط نفوذه، هو الذهب والفضة⁽¹⁰⁸⁾

(108) وهذا منبع السخف في كل تشريع يلزم المصارف الوطنية بأن تدّخر الاحتياطي من ذلك المعدن الثمين المتداول محلياً دون غيره. و «العوائق المسلية» التي خلقها بنك إنكلترا لنفسه، على هذا النحو، معروفة جيداً. وابتغاء الاطلاع على موضوع الحقب العقلي في تاريخ التغيرات النسبية التي طرأت على قيمة الذهب والفضة: راجع كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 136 وما يليها.

[إضافة للطبعة الثانية]: وقد حاول السير روبرت بيل، في قانون المصارف الذي وضعه عام 1844، التغلب على العوائق بأن يسمح لبنك إنكلترا أن يصدر أوراقاً نقدية مقابل احتياطي من سبائك الفضة على شرط أن لا يتجاوز الاحتياطي من الفضة، قط، ربع الاحتياطي من الذهب. وتقدر قيمة الفضة، لذلك الغرض، حسب سعرها السائد (بالذهب) في سوق لندن.

[إضافة للطبعة الألمانية الرابعة]: [ولكننا نجد أنفسنا، من جديد، في حقة تغير حاد للقيمة النسبية للذهب والفضة. فقبل 25 عاماً خلت كان التناسب الذي يعبر عن قيمة الذهب إلى الفضة هو $1:15\frac{1}{2}$ أما اليوم فهو تقريباً 1:22، وتواصل الفضة الهبوط قياساً إلى الذهب. وهذا في الأساس نتيجة لحدوث ثورة في نمط إنتاج هذين المعدنين. ففي السابق كان الحصول على الذهب يتم، على وجه الحصر تقريباً، بغسل طبقات الرواسب الغرينية الحاوية على الذهب والناتجة عن تفتت صخور العروق الذهبية. وقد أضحت هذه الطريقة الآن قاصرة، وتراجعت إلى المؤخرة أمام معالجة العروق المعدنية الكامنة في الحجر الصوّاني (الكوارتز)، وهي طريقة استخراج كانت مُستخدمة قديماً ولكنها كانت تأتي بالدرجة الثانية من الأهمية، رغم أن القدماء كانوا يتقنونها جيداً. (ديودورس، III، 12-14) [ديودورس الصقلي، المكتبة التاريخية، الكتاب الثالث، 12 - 14، شتوتغارت 1828، ص 258 - 261].

[Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Book III, 12-14, Stuttgart, 1828, p. 258-261].

زد على ذلك لم يقتصر الأمر على اكتشاف مكان من جديدة وهائلة من الفضة في أميركا الشمالية، في الجانب الغربي من جبال روكي، بل تعدّاه إلى أن هذه ومناجم الفضة في المكسيك قد فُتحت

إن النقد العالمي يؤدي وظائف عديدة: وسيلة دفع شاملة، ووسيلة شراء شاملة، وتجسيد اجتماعي مطلق للثروة الشاملة (universal wealth). ووظيفته كوسيلة دفع في [158] تسوية الموازين الدولية، هي الوظيفة السائدة. من هنا منبع شعار المذهب المركنتلي: ميزان التجارة⁽¹⁰⁹⁾ ويقوم الذهب والفضة بوظيفة وسيلة عالمية للشراء، بصورة أساسية

= على مصراعيها حقاً بمدّ سكك الحديد، مما أتاح شحن الآلات الحديثة والوقود، واستخراج الفضة بكميات ضخمة وبتكاليف زهيدة. بيد أن هناك فرقاً كبيراً في الطريقة التي يوجد بها المعدنان في عروق الحجر الصوّاني (الكوارتز). فالذهب، في الغالب، صافٍ ولكنه مبثر في الحجر الصوّاني بكميات متناهية الصغر. وينبغي لذلك طحن كتلة العرق بمرمتها واستخراج الذهب بعد ذلك إما بالغسل أو بواسطة الزئبق. وغالباً ما يثمر المليون غرام من حجر الصوّان 1 - 3 غرامات، ويندر أن يعطي 30 - 60 غراماً من الذهب. أما الفضة فقلما يُعثر عليها صافية، بيد أنها توجد في حجر صوّاني من نوع خاص يمكن فصله عن العرق المعدني بسهولة نسبية، ويحتوي في الغالب على 40 - 90% من الفضة. كما أنها توجد، بكميات أقل، في خامات النحاس والرصاص، وهي معادن تستحق بذاتها العمل. ومن ذلك وحده يتضح أن العمل المبذول في إنتاج الذهب ينزع إلى الازدياد، على حين أن العمل المبذول في إنتاج الفضة قد تقلص كثيراً، وهذا ما يفسر بصورة طبيعية تدني قيمة هذه الأخيرة. وكان لانخفاض القيمة هذا أن يعبّر عن نفسه في انخفاض أعظم في سعر الفضة لو لم يتم تثبيت مستوى السعر بوسائل اصطناعية. غير أن مكامن أميركا الغنية بالفضة لم تُمسّ بالكاد حتى اللحظة، وهكذا فإن الآفاق تشير إلى أن قيمة هذا المعدن ستواصل الانحدار رداً طويلاً من الزمن. وثمة عامل آخر أعظم يساهم في ذلك أيضاً، وهو الانخفاض النسبي في الحاجة إلى الفضة من مواد الاستعمال العام ومواد الزينة واستبدالها بمعادن، كالألومنيوم، مطلية بالذهب والفضة، إلخ. وبوسع المرء، لذلك، أن يحكم على طوباوية فكرة نظام المعدنين التي ترى أن تسعيرة إجبارية عالمية سوف تعيد الفضة مجدداً إلى تناسب القيمة القديم 1½:15. ولكن الاحتمال المرجّح أكثر أن الفضة ستخسر وظيفتها النقدية أكثر فأكثر، في الأسواق العالمية. ف. إنجلز].

(109) إن خصوم النظام المركنتلي، وهو نظام يعتبر تسوية فائض الموازين التجارية بالذهب والفضة هو هدف التجارة العالمية، يخطئون هم أنفسهم، في إدراك وظيفة النقد العالمي. وقد بينت، متخذاً من ريكاردو مثلاً، كيف أن مفهومهم الخاطئ عن القوانين التي تنظّم كتلة وسيلة التداول لا تعكس سوى مفهومهم الخاطئ بالمثل عن الحركة العالمية للمعادن الثمينة. (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 150 وما يليها). فمقيدته المغلوطة القائلة «إن الميزان التجاري غير المؤاتي لا ينشأ قط إلا عن وجود فيض غزير في العملة الجارية... وتصدير العملة سببه رخص

وضرورية، في الفترات التي يضطرب خلالها التوازن المعتاد في التبادل المادي (الأبيض) بين مختلف الأمم اضطراباً مفاجئاً. وأخيراً، يقوم النقد العالمي كتجسيد اجتماعي مطلق للثروة حيثما لا يتعلق الأمر بالشراء أو الدفع، وإنما يُقتصر على نقل الثروة من بلد لآخر، وحيثما يُعدّ هذا الانتقال بشكل سلع مستحيل الوقوع، إما بفعل الوضع في سوق السلع، أو بالغاية المتوخاة نفسها⁽¹¹⁰⁾

= ثمنها، وهذا التصدير ليس نتيجة للميزان التجاري غير المتوازي بل سببه^(*) تلك العقيدة نجدها، من قبل، لدى باربون: «إن الميزان التجاري، إن كان ثمة ميزان، ليس سبب تصدير النقد من أمة من الأمم إلى الخارج، بل ينجم هذا التصدير عن اختلاف قيمة السبائك بين بلد وآخر». (ن. باربون، المرجع المذكور نفسه، ص 59). أما ماكلوخ في كتابه أدب الاقتصاد السياسي، فهرس مصنف، لندن، 1845 (MacCulloch, *The Literature of Political Economy: a Classified* 1845, London, 1845, p.59). *Catalogue*, London, 1845, p.59). الأشكال الساذجة التي يكسو بها باربون فرضيته الخرقاء التي يقوم عليها «مبدأ وسيلة التداول» [أو مبدأ جريان العملة «Currency Principle»]^(**) إن غياب الروح الانتقادية الحق، بل وانعدام الأمانة في هذا الفهرس، يبلغان الذروة في المقاطع المخصصة لتاريخ نظرية النقد، ومرد ذلك أن ماكلوخ، في هذا الجزء من مؤلفه، يتملق اللورد أفرستون، المصرفي السابق لويدي (ex-banker) Loyd الذي يسميه «الأمير المتوجّج لرجال المصارف» (*facile princeps argentariorum*). (*) يقتبس ماركس هنا من كتاب د. ريكاردو، ارتفاع سعر السبيكة دليل على اندثار قيمة أوراق النقد المصرفية، الطبعة الرابعة، لندن، 1811.

(D. Ricardo, *The high price of bullion a proof of the Depreciation of Bank notes*, 4th Ed, London, 1811). [ن. برلين].

(**) مبدأ وسيلة التداول، أو مبدأ جريان العملة (*Currency Principle*): نظرية نقدية انتشرت على نطاق واسع في إنكلترا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهي تنطلق من النظرية الكمية للنقد. وكان ممثلو النظرية الكمية يرون أن أسعار السلع تتقرر بكمية النقد الموجودة في الجزيان. وكان دعاة مبدأ العملة يريدون تقليد قوانين تداول المعادن. فالعملة (وسائل التداول) تشمل في رأيهم، إلى جانب العملة المعدنية، الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت). وكانوا يعتقدون بأن استقرار الجزيان رهن بالتغطية التامة للأوراق النقدية المصرفية، وبذلك ينبغي تنظيم إصدارها طبقاً لاستيراد وتصدير المعادن الثمينة. وقد منيت بالفشل المحاولات التي قامت بها الحكومة الإنكليزية (قانون المصارف لعام 1844) بالإستناد إلى هذه النظرية، مما أثبت قصورها العلمي، وعدم أهليتها للأغراض العملية. [ن. برلين].

(110) كما هو الحال مثلاً، عند دفع المعونات والقروض النقدية لمواصلة الحرب، أو لتمكين مصرف

وكما يحتاج كل بلد إلى رصيد احتياطي من النقد للتداول الداخلي؛ كذلك يحتاج إلى احتياطي آخر للتداول الخارجي في الأسواق العالمية. إن وظائف هذه الكنوز المدخرة [159] تنشأ، في جزء منها، عن وظيفة النقد كوسيلة للتداول ووسيلة للدفع في الداخل، وفي جزء آخر عن وظيفته كنقد عالمي^(110a) وللقيام بهذه الوظيفة الأخيرة يكون حضور السلعة النقدية الفعلية، أي الذهب والفضة بجسديهما، أمراً ضرورياً، ولهذا يطلق سير جيمس ستوارت على الذهب والفضة اسم «النقد العالمي» (money of the world) تمييزاً لهما عن البدائل المحلية الصرف.

إن نهر الذهب والفضة ثنائي التيار في حركته. فمن جهة يتدفق من منابعه إلى كل أسواق العالم، فتمتصه مختلف مجالات التداول الوطنية، بدرجات متفاوتة، لكي يصب في قنوات التداول الداخلية التي يجري فيها النقد ويحل محل عملاتها الذهبية والفضية المتهزئة، ويقدم مادة لأصناف الترف أو يتحجر في شكل كنوز⁽¹¹¹⁾ وتنطلق حركة التيار الأول من تلك البلدان التي تبادل عملها الوطني، المتجسد في سلع، لقاء عمل البلدان المنتجة للذهب والفضة، الذي يتبلور في المعادن الثمينة. ومن جهة أخرى يتدفق الذهب

= معين من استئناف مدفوعاته نقداً، إلخ. فها هنا يكون الشكل النقدي من القيمة هو المطلوب دون شكل آخر.

(110a) حاشية للطبعة الثانية: «لن أطلب، حقاً، أي دليل على جدارة آلية الاحتياطي المكتنز، في البلدان التي تتعامل بالمسكوكات المعدنية، لأداء أية وظيفة ضرورية في دفع التعويضات العالمية من دون أية معونة محسوسة من التداول العام، أكثر إقناعاً من السهولة التي أتت بها فرنسا، التي صحت لتوها من صدمة غزو أجنبي مدمر، في ظرف 27 شهراً، تسديد غرامة إجبارية تناهز 20 مليوناً لدول الحلف، وقد دفعت جزءاً كبيراً من المبلغ بمسكوكات معدنية دون أن تعاني أي انكماش أو تعطيل محسوس في جريان العملة المحلية، بل وحتى دون تقلبات خطيرة في سعر الصرف في البورصات». (فولارتون، المرجع المذكور نفسه، ص 141)

[إضافة للطبعة الألمانية الرابعة: لدينا مثال ساطع أكثر بروزاً على السهولة التي تمكنت بها فرنسا ذاتها بين 1871 - 1873 من أن تسدد في ظرف 30 شهراً غرامة إجبارية تبلغ عشرة أمثال تلك، وقد دفع جزء كبير منها، بالمثل، بمسكوكات معدنية. ف. إنجلز].

(111) «يتوزع النقد بين الأمم بشكل يتناسب مع حاجتها... نظراً لأن أنواع المتوجات تجتذبه». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 916) «إن المناجم التي تقدم الذهب والفضة باستمرار، تقدم ما يكفي فعلاً لتلبية ما تحتاجه كل أمة». (ج. فاندلنت، المرجع المذكور نفسه، ص 40).

والفضة جيئة وذهاباً، دون انقطاع، بين شتى مجالات التداول الوطنية، وتعتمد حركة هذا التيار على التقلبات المستمرة في أسعار الصرف⁽¹¹²⁾

[160] إن البلدان التي يبلغ فيها نمط الإنتاج البورجوازي درجة معينة من التطور، تقلص الكنوز المكسدة في خزائن احتياطي المصارف إلى الحد الأدنى الذي تقتضيه هذه الكنوز كي تؤدي وظائفها الخاصة على خير وجه⁽¹¹³⁾ وإذا استثنينا بعض الحالات، نجد أن تجاوز هذه الكنوز المدخرة لمستواها الوسطي المعتاد بدرجة كبيرة، يدل على وجود ركود في تداول السلع، أو انقطاع في المسار المنتظم لاستحالات هذه السلع⁽¹¹⁴⁾

(112) «ترتفع أسعار الصرف وتنخفض كل أسبوع، فتدور ضد أمة من الأمم في بعض فترات السنة، وتدور لمصلحتها في فترات أخرى». (ن. باريون، المرجع المذكور نفسه، ص 39).

(113) إن هذه الوظائف المختلفة عرضة للدخول في تنازع خطير بعضها مع بعض، منذ أن يتعين على الذهب والفضة أن يؤدي أيضاً وظيفة صندوق احتياطي لتحويل الأوراق النقدية المصرفية.

(114) «كل نقد يتجاوز ما هو ضروري بصورة مطلقة للتجارة الداخلية، هو رأس مال ميت... ولا يجلب ربحاً للبلد الذي يحتفظ به إلا إذا تم تصديره واستيراده عبر التجارة الخارجية...» جون بيللرز، أبحاث، إلخ، ص 13. (John Bellers, *Essays, etc.*, p. 13) «إذا كانت لدينا عملة معدنية تفيض عن الحاجة فماذا نفعل بها؟ يمكن أن نصهر أثقلها وزناً، ونحوّلها إلى أوان فاخرة وصحون وأوعية من ذهب وفضة، أو نصدرها كسلعة إلى حيث تكون مرغوبة أو مطلوبة، أو نقرضها بفائدة حيثما تكون الفائدة مرتفعة» (وليم بيتي، شيء قليل بخصوص النقد، W. Petty, *Quantulumcunque concerning money*, p.39) «ما النقد إلا شحم الجسد السياسي، فالكثير منه يؤدي الرشاقة وخفة الحركة، والقليل منه يورث المرض. وكما أن الشحم يزيّت العضلات ويسهل حركتها، ويغذي الجسم حين يعوزه الغذاء، ويملاّ المواضع المجوّفة ويسبغ على الجسم رونق الجمال، كذلك النقد في دولة من الدول، فهو ينشط عملها، ويطعمها من الخارج حين يصيبها القحط في الداخل ويسدّد الحسابات... ويضفي على المجموع كله رونق الجمال، ولكنه يضفي الجمال بصورة خاصة على أولئك المحظوظين الذين يملكونه بكمية وافرة». (وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، ص 14-15).

الجزء الثاني

تحويل النقد إلى رأسمال

الفصل الرابع

تحويل النقد إلى رأسمال

أولاً - الصيغة العامة لرأس المال

يشكل تداول السلع نقطة انطلاق رأس المال. فإنتاج السلع، وتداولها، والشكل المتطور للتداول المعروف بالتجارة، هي المقدمات التاريخية التي ينبثق منها رأس المال. ويبدأ التاريخ الحديث لرأس المال مع انبثاق التجارة والسوق العالميتين في القرن السادس عشر.

ولو ضربنا صفحاً عن المحتوى المادي لتداول السلع، أي عن تبادل مختلف القيم الاستعمالية، واكتفينا بتأمل الأشكال الاقتصادية التي تتمخض عن عملية التداول، لوجدنا أن النقد هو نتاجها النهائي: إن هذا النتاج النهائي لتداول السلع هو الشكل الأول لتجلي رأس المال.

ولو أمعنا النظر في رأس المال من الوجهة التاريخية، لرأينا أنه يواجه الملكية العقارية، بادیء ذي بدء، متخذاً شكل نقد، ويتجلى في إهاب ثروة نقدية، إما كرأسمال تاجر أو كرأسمال مرابي⁽¹⁾ ولا حاجة بنا للعودة إلى قصة نشوء رأس المال لكي ندرك

(1) إن التضاد بين السلطة التي تمنحها الملكية العقارية والتي تقوم على علاقات سيادة وتبعية شخصية، والسلطة اللاشخصية التي يمنحها النقد، يجد خير تعبير له في المثلين الشعبيين الفرنسيين «لا أرض بلا سيد» (Nulle terre sans seigneur) و«لا سيد للنقد» (L'argent n'a pas de maître).

أن النقد هو أول شكل لتجلي رأس المال. فهذا التاريخ نفسه يتكرر يومياً أمام أعيننا. فكل رأسمال جديد، حتى في أيامنا، يرتقي خشبة المسرح، أي السوق، سواء كان سوق السلع أو سوق العمل أو سوق النقد، في هيئة نقد؛ نقد ينبغي أن يتحول إلى رأسمال خلال عملية معينة.

إن أول تمايز بين النقد بوصفه مجرد نقد، وبين النقد كرأسمال، لا يعدو عن الفارق في شكل تداولهما.

[162] يتمثل الشكل المباشر لتداول السلع بالحركة: سلعة - نقد - سلعة (س - ن - س)، أي تحول السلعة إلى نقد، ثم تحول النقد من جديد إلى سلعة، أي البيع لأجل الشراء. بيد أننا نجد، إلى جانب هذا، شكلاً آخر، خاصاً، متميزاً تماماً: نقد - سلعة - نقد (ن - س - ن)، أي تحول النقد إلى سلعة، ثم تحول السلعة من جديد إلى نقد، أي الشراء لأجل البيع. إن النقد الذي يرسم بحركته هذا الشكل الأخير من التداول يتحول إلى رأسمال، يصبح رأسمالاً، وهو بالأصل رأسمال من حيث المقصد.

فلنتفحص عن كثب التداول: (ن - س - ن). إنه يتألف، شأن التداول السلعي البسيط، من طورين متضادين. في الطور الأول (ن - س)، أي في الشراء، يتحول النقد إلى سلعة. وفي الطور الثاني (س - ن)، أي في البيع، تتحول السلعة من جديد إلى نقد. وتؤلف وحدة هذين الطورين الحركة الكاملة التي يُبادل فيها النقد لقاء سلعة، وتُبادل السلعة ذاتها مجدداً لقاء نقد، حيث تُشتري السلعة لكي تُباع؛ أو، إذا غفلنا الفوارق بين البيع والشراء من حيث الشكل، نقول إنه بالنقد تُشتري سلعة، وبالسلعة يُشتري نقد⁽²⁾ والنتيجة التي تتلشى فيها العملية، ما هي إلا مبادلة النقد بالنقد: (ن - ن). فأنا أشتري زنة ألفي باون من القطن بمبلغ 100 جنيه وأبيعها بـ 110 جنيهات، وفي النهاية أكون قد بادلت 100 جنيه بـ 110 جنيهات، أي بادلت نقداً بنقد. وبديهي أن عملية التداول (ن - س - ن) ستكون عبثاً فارغاً لو كنا نزمع، بدورة ملتوية كهذه، تبادل القيمة ذاتها من النقد لقاء القيمة نفسها من النقد، أي تبادل 100 جنيه لقاء 100 جنيه. ولعل طريقة المكتنز الحريص أفضل وأمن بكثير، فهو يتمسك بجنيته المائة بدلاً من تعريضها لأخطار التداول. ومع هذا، سواء باع التاجر القطن

(2) «بالنقد نشترى السلع، وبالسلع نشترى النقد». (مرسيه دو لاريفيير، النظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية، ص 543).

(Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, p. 543).

الذي اشتراه بمائة جنيه لقاء 110 جنيهات أو اضطر للقبول بـ 100 جنيه أو حتى 50 جنيهاً، فإن نقده يرسم حركة خاصة وأصلية تختلف تمام الاختلاف عن التداول السلعي البسيط، عن الحركة التي يجتازها نقد المزارع الذي يبيع قمحاً، ليشتري، بما حصل عليه من نقد، ثياباً. فعلينا أولاً فحص الفروق المميزة في الشكل بين الدورة (ن - س - ن) والدورة (س - ن - س)، ليظهر بذلك الفرق الواقعي في المحتوى الذي يكمن وراء الاختلاف المحض في الشكل.

فلننعم النظر بادىء الأمر في الخاصية المشتركة في هذين الشكلين.

يمكن للدورتين أن تنحلا إلى الطورين المتضادين نفسيهما، (س - ن) البيع، و(ن - س) [163] شراء. ويحتوي كل طور على العنصرين الشئيين ذاتهما: السلعة والنقد، والشخصيتين الدراميتين في المسرحية الاقتصادية نفسها، البائع والشاري، بمواجهة بعضهما بعضاً. وتتألف كل دورة من وحدة الطورين المتضادين نفسيهما، وتحقق الوحدة بتدخل ثلاثة أطراف متعاقدة لا يقوم الأول إلا بالبيع، ولا يقوم الثاني إلا بالشراء، أما الثالث فيبيع ويشتري على التوالي.

غير أن أشد ما يميز الدورة (س - ن - س) عن الدورة (ن - س - ن)، منذ البداية، هو التسلسل المعكوس لتعاقب طوري التداول المتضادين. فالتداول السلعي البسيط يبدأ بالبيع وينتهي بالشراء، في حين أن تداول النقد كرأس مال، يبدأ بالشراء وينتهي بالبيع. فالسلعة هنا هي نقطة البداية والنهاية، وهناك النقد هو نقطة البداية والنهاية. في الشكل الأول النقد يؤدي دور الوسيط، وفي الثاني السلعة هي الوسيط، في مسار العملية كلها. في التداول (س - ن - س)، يتحول النقد في النهاية إلى سلعة تقوم بوظيفة قيمة استعمالية، فهو إذن يُنفق بلا رجعة. أما في الشكل المعكوس (ن - س - ن) فالشاري يُنفق النقد لكي يستعيده، فيما بعد، بصفته بائعاً. فبشراؤه السلعة يطرح النقد في التداول لا لشيء إلا ليسحبه ببيع السلعة ذاتها فيما بعد. فهو لا يدع النقد يفلت من يديه إلا بقصد ماكر في استعادته مجدداً. إنه لا ينفق النقد إذن، بل يجعله سلفة لا غير⁽³⁾

(3) «حين يُشترى شيء بهدف بيعه من جديد فإن المبلغ المستعمل في الشراء يسمى نقداً مسلفاً، وحين لا يُشترى الشيء بغية البيع يقال إن النقد قد أنفق». (جيمس ستيوارت، المؤلفات، إلخ، أعدها للنشر ولده الجنرال سير جيمس ستيوارت، لندن 1805، المجلد الأول، ص 274).

(James Steuart, *Works, etc.*, Edited by General Sir James Steuart, his son, London 1805, V. I, p. 274).

في الشكل (س - ن - س)، تُغيّر قطعة النقد الواحدة موضعها مرتين. فالبائع يقبضها من الشاري، ليدفعها إلى بائع جديد. هنا تبدأ مجمل العملية باستلام النقد لقاء سلعة، وتنتهي بدفع النقد لقاء سلعة. ويحدث العكس تماماً في الشكل (ن - س - ن). فالسلعة، وليس قطعة النقد، هي التي تغيّر موضعها مرتين. فالشاري يتلقاها من يد البائع، ليضعها في يد شارٍ آخر. ومثلما أن تغيير موضع القطعة نفسها من النقد مرتين يفضي، في التداول السليبي البسيط، إلى انتقالها من يد إلى يد أخرى بلا رجعة، كذلك فإن تغيير موضع السلعة نفسها مرتين، هنا، يفضي إلى رجوع النقد إلى نقطة انطلاقه الأصلية.

[164] ولا يتوقف رجوع النقد على بيع السلعة بمبلغ أكبر مما دُفع لقاءها. فهذا الظرف لا يؤثر إلّا في مقدار النقد الذي يقوم برحلة العودة. فظاهرة رجوع النقد تقع منذ أن يُصار ثانية إلى بيع السلعة المشتراة، أو بتعبير آخر منذ أن تكتمل حركة الدائرة (ن - س - ن). يوجد هنا إذن، فرق حسي ملموس بين تداول النقد كرأسمال، وتداوله كنقد محض. إن الدورة (س - ن - س) تصل إلى نهايتها الكاملة حالما يُسحب النقد، الذي جاء عند بيع سلعة معيّنة، ليذهب ثانية عند شراء سلعة أخرى. ولو تصادف، مع ذلك، عودة النقد إلى نقطة انطلاقه الأولى، فلن يحدث ذلك إلّا بتجديد أو تكرار مسار العملية برمتها. فإذا بعث كوارترأ من القمح بـ 3 جنيهاً، واشترت بالمبلغ نفسه ثياباً، فإن الجنيهاً الثلاثة بالنسبة لي قد أنفقت بلا رجعة. فلم يعد لي شأن بها. لقد أصبحت ملكاً لتاجر الثياب. ولو بعث كوارترأ جديداً من القمح فإن النقد سيتدفق ثانية عليّ حقاً، ولكنه لا يأتي نتيجة للصفقة الأولى، بل نتيجة تكرارها. ثم يغادرني النقد مرة أخرى حالما أردف الصفقة الثانية بعملية شراء جديدة. وعليه، فإن إنفاق النقد في التداول (س - ن - س) لا علاقة له بعودة هذا النقد. في حين أن عودة النقد في (ن - س - ن) مشروطة منذ الابتداء بنمط الإنفاق ذاته. فبدون عودة النقد تكون العملية فاشلة وتظل العملية ناقصة أو مبتورة، من جراء غياب البيع، الطور الثاني، المكمل والنهائي للشراء. تبدأ الدورة (س - ن - س) بسلعة معيّنة في هذا القطب وتنتهي في القطب الآخر بسلعة أخرى مغايرة، تسقط من التداول إلى الاستهلاك. فالاستهلاك، نعني إشباع الحاجات هو الغاية، أو بتعبير آخر، تكون القيمة الاستعمالية هي الغاية النهائية. أما الدورة (ن - س - ن)، فعلى العكس، تبدأ بالنقد في هذا القطب وتنتهي به في القطب الآخر. إن دافعها المحرك، والغاية التي تتوخاها هي القيمة التبادلية ذاتها.

في التداول السلعي البسيط [س - ن - س]، يمتلك القطبان كلاهما الشكل الاقتصادي نفسه. فكلاهما سلعة. وهما سلعتان متساويتان في القيمة. إلا أنهما، في الوقت ذاته، قيمتان استعماليتان مختلفتان نوعياً، فهما مثلاً قمح وثياب. إن محتوى الحركة هنا يتمثل في تبادل متوجات، تبادل مواد مختلفة، يتبلور فيها العمل الاجتماعي. والحال على عكس ذلك في التداول (ن - س - ن)، الذي يبدو، للوهلة الأولى، فارغاً من أي محتوى، لأنه تكرار بلا معنى. ذلك أن للقطبين الشكل الاقتصادي نفسه: فكلاهما نقد، ولا يختلفان عن بعضهما نوعياً من حيث هما قيمة استعمالية، ذلك أن النقد ليس إلا المظهر المتحول للسلع، الشكل الذي تتلاشى فيه قيمها الاستعمالية [165] الخاصة. ومبادلة مائة جنيه بقطن، ثم مبادلة القطن ذاته لقاء 100 جنيه من جديد، ليست غير طريقة ملتوية لمبادلة النقد بالنقد، مبادلة الشيء بالشيء نفسه، وهي عملية تبدو جهداً عابثاً لا هدف له⁽⁴⁾ إذ لا يتميز مبلغ من النقد عن مبلغ آخر إلا بالمقدار. وعلى هذا

(4) يقول مرسيه دو لاريفير للمركتليين:

«إن النقد لا يُبادل لقاء نقد» (المرجع المذكور نفسه، ص 486). ويرد في مؤلف يعالج «التجارة» والمضاربة» بخبرة المختص (ex professo) ما يلي: «كل تجارة إنما تقوم على تبادل أشياء من أنواع مختلفة، والمنفعة (التي يحصل عليها التاجر) تنبع من هذا الاختلاف. فمبادلة زنة باون الخبز بزنة باون من الخبز. لن تقتزن بأية منفعة.. وهذا يفسر أفضلية التجارة على المقامرة من زاوية المنفعة، حيث إن المقامرة تنطوي على محض مبادلة نقد بنقد». (ت. كوربيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، أو تفسير مبادئ التجارة والمضاربة، لندن 1841، ص 5).

(Th. Corbet, *An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals, or the Principles of Trade and Speculation Explained*, London, 1841, p. 5).

وعلى الرغم من أن كوربيت لا يدرك أن (ن - ن)، أي مبادلة النقد بالنقد، هو الشكل الذي لا يميز تداول رأس المال التجاري فحسب بل تداول كل رأسمال، فإنه يقر مع ذلك بأن هذا الشكل يميز كلاً من المقامرة وأحد أنواع التجارة هو المضاربة، ثم يأتي ماركس بعد ذلك ليعلن أن الشراء من أجل البيع هو مضاربة، وبذلك يتلاشى الاختلاف بين المضاربة والتجارة: «إن كل صفقة يشتري فيها الفرد متوجاً لكي يبيعه ثانية هي في واقع الأمر مضاربة» (ماركس، قاموس عملي، ونحوه، في التجارة، لندن، 1847، ص 1009).

(MacCulloch, *A Dictionary Practical, etc., of Commerce*, London, 1847, p. 1009).

ولا ريب في أن بنتو (Pinto)، مدّاح^(*) بورصة أمستردام، أشد سذاجة، فهو يعلن: «التجارة مقامرة (قول مستعار من لوك) ولا يمكن الربح من معوزين، ولو ربح المرء في كل شيء ومن

فإن محتوى عملية (ن - س - ن)، يستمد علته، لا من الاختلاف النوعي بين قطبيها، فكلاهما نقد، بل من الاختلاف الكمي بين هذين القطبين تحديداً. ففي النهاية يُستخرج نقد من التداول أكثر مما أُلقي فيه في البداية. والقطن الذي تم شراؤه بـ 100 جنيه قد يُباع مثلاً بـ 100 جنيه + 10 جنيهات، أي 110 جنيهات. وعليه فإن الشكل التام الدقيق للعملية هو: (ن - س - ن⁻)، حيث (ن⁻ = ن + Δ ن)، أي المبلغ المدفوع بالأصل زائداً إضافة. إن هذه الإضافة، هذه العلاوة التي تزيد على القيمة الأصلية، هي ما أسماه «فائض القيمة» (Surplus value) (*) إن القيمة المدفوعة في الأصل لا تظل سليمة في التداول فحسب، بل تضيف إلى نفسها فائض قيمة؛ إنها تنمي نفسها. وإن هذه الحركة تحول القيمة إلى رأسمال.

وفي (س - ن - س) من الجائز أن يكون هناك اختلاف كمي بين مقداري قيمة [166] القطبين (س - س)، القمح والثياب مثلاً فلعل المزارع يبيع القمح بأكثر من قيمته، أو يشتري الثوب بأقل من قيمته. من ناحية ثانية يمكن لتاجر الثياب أن «يخدعه». إلا أن هذا التباين في مقدار القيمة أمر عرضي محض في هذا الشكل من التداول. ولا يفقد هذا الشكل من التداول معناه، كما هو الحال في (ن - س - ن)، عندما يكون القطبان متعادلين، لأن هذا التعادل هو، بالأحرى، الشرط الضروري لسير العملية بشكل طبيعي. إن تكرار أو تجديد عملية البيع من أجل الشراء، شأن هذه العملية نفسها، يجدان المقياس والمقصد في هدف نهائي يقع خارج العملية: الاستهلاك، أو إشباع حاجات معينة. أما في عملية الشراء من أجل البيع، فعلى العكس، تتشابه البداية والنهاية، وهما النقد، أي القيمة التبادلية، وهذا يجعل حركتها لانهائية سلفاً. ولا ريب في أن (ن) تصبح (ن + Δ ن)، أن 100 جنيه تصبح 110 جنيهات، ولكن هذين المقدارين متماثلان من حيث النوع، فكلاهما نقد، أما من الزاوية الكمية فهما أيضاً مجرد كمية معينة، مقدار محدود من القيمة. وإذا أنفق مبلغ المائة وعشرة جنيهات كنقد، كُفَّ عن أداء دوره. ولن

= الجميع لفترة طويلة لتوجب أن يعيد طوعية الجزء الأكبر مما ربحه كي يستمر في اللعب». (بتتو، أطروحة في التداول والائتمان، أمستردام، 1771، ص 231).

(Pinto, *Traité de la Circulation et du Crédit*, Amsterdam, 1771, P. 231).

[*] حرفياً: بندار بورصة أمستردام، وبندار شاعر إغريقي اشتهر بإزجاء المديح]. [ن.ع].

(*) وردت بالإنكليزية بين قوسين إلى جانب التعبير الألماني: (Mehrwert) ويمكن ترجمتها بالقيمة الفائضة، أو القيمة الزائدة أيضاً. [ن.ع].

يعود رأسمالاً وإذا سُحب من التداول تجمد على شكل كنز، ولن يزيد قرشاً واحداً حتى لو مكث هناك إلى يوم القيامة. وعليه فإن كانت الغاية هي إنماء القيمة، فإن الحاجة نفسها تنشأ لإنماء القيمة في المائة جنيه كما في الـ 110 جنيهات، فكل واحد من المبلغين ليس أكثر من تعبير محدود عن القيمة التبادلية، لذا فإن لدى الاثنين التوق ذاته للتوسع كمياً، والاندفاع لبلوغ تخوم الثروة المطلقة. صحيح أن القيمة المُسلَّفة في الأصل، أي المائة جنيه، تتميز، لبرهة، عن فائض القيمة، 10 جنيهات، الذي يضاف لها في حركة التداول، لكن هذا التمايز سرعان ما يتلاشى. ففي نهاية عملية التداول لا نتلقى القيمة الأصلية، أي المائة جنيه باليد اليمنى، والجنيهات العشرة من فائض القيمة باليد اليسرى. فنحن نتلقى ببساطة قيمة تبلغ 110 جنيهات، وهي تتمتع بالشكل الموائم نفسه لمعاودة عملية إنماء القيمة شأن المائة جنيه الأصلية. فالنقد لا ينهي الحركة إلاً ليبدأها من جديد⁽⁵⁾ وعليه فإن نهاية أي دورة منفردة يتم فيها الشراء لأجل البيع، إنما تشكل بحد ذاتها بداية دورة جديدة. إن التداول السلعي البسيط - البيع من أجل الشراء - [167] هو وسيلة لتحقيق غاية تقع خارج التداول، ونعني تحديداً الاستيلاء على القيم الاستعمالية، وإشباع الحاجات. أما تداول النقد كرأسمال، فهو على العكس من ذلك، غاية في ذاته، لأن توسيع القيمة لا يتحقق إلاً في نطاق التكرار الدائم للحركة. وعلى هذا يتحرك رأس المال بلا حدود⁽⁶⁾

(5) «ينقسم رأس المال إلى قسمين... رأس المال الأصلي والربح، هذه الزيادة التي طرأت على رأس المال. رغم أن الربح يُدمج من الناحية العملية برأس المال على الفور، ويأخذ بالتداول معه» (ف. إنجلز، خطوط أولية في نقد الاقتصاد القومي، نشر في الحوليات الألمانية - الفرنسية، التي يحررها أرنولد روج وكارل ماركس، باريس، 1844، ص 99).

(F. Engles, *Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie*, in: *Deutsch-Französische Jahrbücher*, Arnold Ruge u.K. Marx, Paris, 1844, p. 99).

(6) يضع أرسطو فن الاقتصاد (Ökonomik) في معارضة فن جني النقود (Chrematistik). وهو يتخذ من الأول نقطة انطلاق. وفن الاقتصاد من حيث هو فن الاقتناء، مقصور على تأمين تلك الخيرات الضرورية للعيش، والنافعة إما للأسرة أو للدولة. «تتألف الثروة الحقيقية (Ο χρηθινος πλουτος) من قيم استعمالية من هذا النوع، لأن كمية هذه الممتلكات التي تجعل الحياة سعيدة، ليست من غير حدود. وهناك على أية حال نمط آخر من فن الاقتناء، يمكن لنا أن نسميه بصواب، وعلى سبيل المفاضلة، فن جني النقود، ويبدو بالنسبة لهذا النمط أن ليس ثمة من حد للثروة والاستملاك. إن التجارة πχαπηλιχη، (حرفياً تجارة المفرق، ويأخذ أرسطو هذا النوع

إن مالك النقد، كحاملٍ واعٍ لهذه الحركة، يصبح رأسمالياً. فشخصه، بالأحرى جيبه، هو نقطة انطلاق النقد ونقطة عودته. إن إنماء القيمة، الذي يؤلف الأساس والمحتوى الموضوعي لهذا التداول، يصبح غايته الذاتية. وبقدر ما يُضحى الاستيلاء على المزيد من الثروة المجردة الحافز الوحيد لعملياته، فإنه يؤدي وظيفته كرأسمالي، أو كرأسمال بهيئة شخص حُجِّي بالوعي والإرادة. وعليه، لا يجوز، البتة، اعتبار القيم الاستعمالية الغاية المباشرة التي يسعى إليها الرأسمالي⁽⁷⁾، ولا يجوز أيضاً اعتبار غايته الربح المستمد من صفقة منفردة، فالحركة الدائبة الأبدية لجني الربح هي ما يتوخاه⁽⁸⁾ إن النهم المطلق

= لأن القيم الاستعمالية تسود فيه) لا تنتمي بطبيعتها إلى فن جني النقود، لأن التبادل هنا يقتصر على الأشياء الضرورية لهم (للباعه والشارين). ويمضي أرسطو بعد ذلك لبيان أن تجارة المقايضة كانت الشكل الأولي للتجارة السلمية، وباتساع المقايضة برزت النقود بالضرورة، وعند ابتكار النقود تطورت تجارة المقايضة بحكم الضرورة إلى التجارة السلعية (χαπηλιχη)، وتطورت هذه التجارة بدورها، على الضد من نزوعها الأصلي، إلى فن جني النقود. ويميز أرسطو بين فن جني النقود وفن الاقتصاد على هذا النحو: «يشكل التداول بالنسبة لفن جني النقود منبع الثروات. النقود (Ποιητική χρημάτων...δύχ χρημάτων μετχβολής) ويبدو أنه يدور حول النقد، لأن النقد هو بداية ونهاية هذا النوع من التبادل (Το γὰρ νομισμὴ στοιχείον καὶ περὶ τῆς ἀλλαγῆς ἐστίν). لذلك فإن الثروات التي يسعى فن جني النقود إليها، بلا حدود. ومثلما أن الفن الذي لا يؤلف وسيلة لبلوغ غاية بل هو غاية في ذاته، لا حدود لنزوعه، لأنه يسعى دائماً لأن يقترب من تلك الغاية أكثر فأكثر، بخلاف الفنون التي تؤلف وسيلة لبلوغ غاية ولا تكون بالتالي من غير حدود، طالما أن الهدف الذي تتوخاه يفرض عليها حدوداً، كذلك الحال مع جني النقود، فهو لامتناهٍ بطبيعته، لأنه يسعى إلى بلوغ الثروة المطلقة. إن فن الاقتصاد محدود؛ أما جني النقود فلا. فالأول يتوخى شيئاً غير النقود، أما الثاني فيسعى لزيادتها. وبالخلط بين هذين الشكلين المتداخلين، توهم بعض الناس أن الحفاظ على النقود وزيادتها إلى ما لانهاية هو غاية وهدف فن الاقتصاد». (أرسطو، الجمهورية، تحرير إيمانويل بيكر، المجلد الأول، الفصلان الثامن والتاسع ومواضع أخرى).

(Aristoteles, *De Rep.* Edit. Bekker, lib, 1, c. 8, 9. Passim).

(7) «إن السلع (هنا بمعنى قيم استعمالية) ليست الغاية النهائية للتاجر الرأسمالي، فالنقد هو غايته النهائية» (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، إلخ، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص 165-166).

(Th. Chalmers, *On Political Economy etc.*, 2nd Ed, Glasgow, 1832, p. 165-166).

(8) «لا يستعين التاجر بربحه الحالي لكن عينه دائماً على الربح المقبل». (أ. جينوفيزي، دوس في

لحيازة الثروات، والجري المسعور وراء القيمة⁽⁹⁾، هو ما يجمع بين الرأسمالي والمكتنز؛ ولكن على حين أن المكتنز رأسمالي مصاب بلوثة جنون، فإن الرأسمالي مكتنز عقلاني. إن المكتنز البخيل ينمي بلا انقطاع القيمة التبادلية بإنقاذ⁽¹⁰⁾ نقوده من أخطار التداول، أما الرأسمالي الأكثر براعة، فينميها بإلقاء نقوده المرة تلو المرة في التداول^(10a) إن الأشكال المستقلة، نعني الأشكال النقدية، التي تتخذها قيمة السلع في مجرى التداول البسيط، لا تخدم إلا غرضاً واحداً: إنها تتوسط تبادل المنتجات، ثم تتلاشى في النتيجة النهائية للحركة. أما في حركة التداول (ن - س - ن)، فلا يمثل النقد والسلعة غير نمطين من وجود القيمة ذاتها، النقد بصفته النمط العام لوجود القيمة، والسلعة بصفته النمط الخاص لوجود القيمة، أو نمط وجودها المقنع إن جاز التعبير⁽¹¹⁾ إن القيمة تنتقل باستمرار من شكل إلى شكل آخر من دون أن تضع في هذه [169] الحركة، فتكتسب بذلك طابع ذات فاعلة آلياً. ولو ثبتنا كل واحد من هذين الشكلين

= الاقتصاد المدني، 1765. طبعة كوستودي للتجاردين الإيطاليين، القسم الحديث، الجزء الثامن، ص 139 [بالإيطالية في الأصل. ن. ع.].

(A. Genovesi, *Lezioni di Economia Civile* (1765), Ausgabe der italienischen Ökonomen von Custodi, Parte Moderna, T. VIII, p. 139).

(9) «إن الظمأ الذي لا يرتوي إلى الربح، التوق المقدس للذهب (auri sacra fames)، يقود الرأسماليين دوماً». (ماكولوخ، مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1830، ص 179).

(MacCulloch, *The Principles of Polit. Econ*, London, 1830, p. 179).

غير أن هذه النظرة لا تمنع هذا السيد ماكولوخ نفسه وأضرابه، عندما يواجهون صعوبات نظرية، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لقضية فيض الإنتاج، من تحويل الرأسمالي إلى مواطن أخلاقي لا يهتم إلا بالقيم الاستعمالية، بل ويعاني جوعاً ذليلاً للأحذية والقبعات والبيض والقطن، وطائفة أخرى من القيم الاستعمالية العادية تماماً.

(10) الإنقاذ σωζειν أحد التعابير الإغريقية المميزة لوصف الاكتناز. كما أن للكلمة الإنكليزية (to save) المعنيين نفسيهما: إنقاذ وتوفير.

(10a) «هذا اللامتناهي الذي لا تبلغه الأشياء بالسير قدماً، تبلغه بالدوران» (غاليلاني، [المرجع نفسه، ص 156]).

(11) «ليست المادة بل قيمة هذه المادة هي التي تصنع رأس المال». (ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، باريس، 1817، الجزء الثاني، ص 429).

(J.B. Say, *Traité d'économie politique*, 3^{ème}, Éd. Paris, 1817, T. II, p. 429).

لتجلي القيمة النامية ذاتياً، على التوالي، في مجرى حياتها، لتوصلنا إلى التعريفين التاليين: رأس المال هو نقد، ورأس المال هو سلعة⁽¹²⁾ والواقع أن القيمة تغدو، هنا، ذاتاً فاعلة في صيرورة، فتلبس بالتتابع شكل نقد ثم شكل سلع، وتُغيّر مقدارها في الوقت نفسه، منجبةً من أحشائها فائض قيمة، متميزة كقيمة أم عن القيمة الوليدة؛ بتعبير آخر أن القيمة الأصلية تنمي ذاتها بذاتها. ذلك لأن الحركة التي تضيف فيها القيمة إلى نفسها فائض قيمة إنما هي حركتها الخاصة، ونموها كقيمة يتحقق إذن بقوتها الذاتية. ولكونها قيمة، فقد اكتسبت خاصية خفية، خاصية توليد قيمة إضافية، خاصية إنجاب أطفال أحياء، أو في الأقل وضع بيوض ذهبية.

ولما كانت القيمة، هنا، ذاتاً مهيمنة في هذه العملية، حيث تلبس خلالها شكل نقد مرة وشكل سلعة مرة أخرى، وتقوم خلال هذه التغيرات جميعها بصيانة وتوسيع نفسها، فإنه يلزمها شكل مستقل، شكل خاص تُثبّت بواسطته هويتها المتماثلة مع ذاتها. ولا تحوز على هذا الشكل إلّا في مظهر نقد. وفي هذا الشكل النقدي بالذات تبدأ القيمة عملية التوليد الذاتي وتنتهيها. فقد بدأت القيمة في شكل 100 جنيه، وأضحت الآن 110 جنيهات، وهلمجراً. ولكن النقد ذاته ليس هنا إلّا شكلاً واحداً للقيمة، لأن للقيمة شكلين. وما لم يتخذ النقد شكل سلعة لن يصبح رأسمالاً فلا يقف النقد هنا، في تناحر مع السلع كما هو الحال في الاكتناز. ويدرك الرأسمالي أن سائر السلع، مهما بدت هزيلة في المظهر ومنتنة في الرائحة، إنما هي نقد إيماناً وحقيقة، وإنها في قرارة نفسها يهودي مختون، بل إنها علاوة على كل ذلك وسيلة تؤتي المعجزات فتصنع من النقد المزيد من النقد.

لقد رأينا أن قيمة السلع، في التداول البسيط، تكتسب في أحسن الأحوال شكلاً مستقلاً عن قيمها الاستعمالية، هو الشكل النقدي، غير أن هذه القيمة نفسها تظهر الآن بغتة، كجوهر مستقل يتمتع بقدرة ذاتية على الحركة، ويمر بصيرورة حياة خاصة ليست السلعة والنقد فيها إلّا محض شكلين يتلبسهما وينزعهما بالتتابع. مهلاً. ثمة من مزيد:

(12) «وسائل التداول [النقد] (!) المستخدمة في إنتاج الأشياء... هي رأسمال». (ماكليود، نظرية المصارف وتطبيقها، لندن، 1855، المجلد الأول، الفصل الأول، ص 55).

(MacLeod, *The Theory and Practice of Banking*, London, 1855, V. I, ch. I, p. 55).

«رأس المال هو سلع». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 74).

(James Mill, *Elements of Pol. Econ*, London, 1821, p. 74).

فبدلاً من أن تمثل هذه القيمة علاقات بين السلع، فإنها تقيم علاقة خاصة مع ذاتها، إن جاز التعبير. فهي تميز نفسها كقيمة أصلية عن ذاتها كفائض قيمة كما يميز الرب في شخصه بين الآب والابن، رغم أنهما في الواقع ذات واحدة وعمرهما واحد، لأن المائة جنيه المدفوعة في الأصل لا تصبح رأسمالاً إلا بفعل فائض القيمة البالغ 10 جنيهات؛ [170] ومنذ أن يقع ذلك، منذ أن يولد الابن، وبالابن يولد الأب، حتى يتحى الفارق، ويصبحا من جديد شيئاً واحداً، هو 110 جنيهات.

إذن فالقيمة تصبح الآن قيمة في صيرورة ذاتية، نقداً في صيرورة ذاتية، وبهذا تكون رأسمالاً فهي تخرج من التداول، ثم تدخله ثانية، فتصون هناك نفسها وتضاعفها، ثم تعود للخروج من جديد وقد تعاظمت، لتعاود الدورة بلا انقطاع⁽¹³⁾ (ن - ن-)، أي أن النقد ينجب النقد (money which begets money)، هذا هو تعريف رأس المال من فم مفسريه الأوائل، المركتليين.

الشراء من أجل البيع، أو إن توخينا الدقة، الشراء من أجل البيع بسعر أكبر، (ن - س - ن-)، يبدو بالفعل شكلاً خاصاً بنوع واحد من رأس المال، هو رأس المال التجاري. ولكن رأس المال الصناعي هو أيضاً نقد يتم تحويله إلى سلع، وبيع هذه الأخيرة يُعاد تحويله إلى نقد أكثر. والأنشطة التي تقع في الفترة الفاصلة بين لحظة البيع والشراء، خارج نطاق التداول، لا تغيّر شكل الحركة هذا. وأخيراً تبدو العملية (ن - س - ن-) مختصرة بالنسبة للرأسمال الربوي، إذ إنها تجري بدون أي وساطات بشكل (ن - ن-)، أي في شكل نقدٍ يساوي نقداً أكثر، في قيمة تحقق قيمة أكبر من نفسها. لذا فإن (ن - س - ن-) هي، في الواقع، الصيغة العامة لرأس المال كما يظهر بصورة مباشرة في نطاق التداول.

ثانياً - تناقضات الصيغة العامة

إن شكل التداول الذي ينبثق فيه النقد رأسمالاً يتناقض مع كل القوانين المبحوثة سابقاً والتي تتعلق بطبيعة السلع والقيمة والنقد والتداول نفسه. فتداول رأس المال لا يختلف

(13) «رأس المال: جزء يخصب ثروة تتراكم... إنه قيمة دائمة، تتضاعف». (سيسموندى، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 88-89).

(Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie Politique*, T. I, p. 88-89).

عن التداول البسيط للسلع إلّا في التسلسل المقلوب لتتابع عمليتي البيع والشراء المتعارضتين. فكيف يمكن للفرق الشكلي المحض أن يُحدث تغييراً في طبيعة هاتين العمليتين كما لو بقدرة ساحر؟

وليس هذا كل شيء. فإن التسلسل المقلوب لا يحدث إلّا لطرف واحد من الأصحاب الثلاثة المشاركين في الصفقة. فأنا كـرأسمالي أشتري السلع من (أ) وأبيعها ثانية إلى (ب)، في حين أنني بوصفي مالكاً اعتيادياً للسلع، أبيع سلعة إلى (ب) وأشتري سلعة أخرى من (أ). إن الطرفين (أ) و(ب) لا يريان أيما فرق في هذا. إنهما يظهران كمجرد بائع بسيط وشارٍ بسيط للسلع. وأنا، في كلتا الحالتين، أواجههما كمالك بسيط للنقد أو [171] مالك بسيط للسلع، كشارٍ وبائع؛ زد على ذلك أنني في سلسلة هاتين الصفقتين أقف في مواجهة الشخص الأول (أ) بصفتي شارياً فقط، وفي مواجهة الشخص الثاني (ب) بصفتي بائعاً فقط؛ أواجه الأول كنتقد فحسب، وأواجه الثاني كسلعة فحسب، ولكنني لا أواجه أيّاً منهما كـرأسمال أو كـرأسمالي، أو كممثل لشيء أكثر من النقد أو السلعة، لشيء يمكن أن يولّد نتيجة تتجاوز ما يمكن للنقد والسلعة أن يولّداه. ومن وجهة نظري يؤلف الشراء من (أ) والبيع إلى (ب) جزءاً من سلسلة. لكن الصلة التي تربط بين الفعلين لا وجود لها إلّا بالنسبة لي وحدي. إن (أ) لا يكثرث بصفقتي مع (ب)، و(ب) لا يبالي بصفقتي مع (أ). ولو عرضت عليهما أن أشرح المزية الفاضلة لقيامي بقلب تسلسل البيع والشراء، لأبتا لي أنني مخطيء بصدد التسلسل نفسه، وأن الصفقة برمتها لم تبدأ بالشراء ولم تنته بالبيع، بل على العكس من ذلك، بدأت بالبيع واختتمت بالشراء. والحق أن فعليّ الأول، الشراء، كان من وجهة نظر (أ) بيعاً، وفعليّ الثاني، البيع، كان من وجهة نظر (ب) شراء. ولن يرضى (أ) و(ب) بهذا الأمر، وسوف يصرحان بأن التسلسل بمجمله أمر لا لزوم له، ولا يعدو عن كونه خدعة، وأن (أ) بعد الآن سيشتري على نحو مباشر من (ب)، وأن (ب) سيبيع مباشرة إلى (أ). وبذا تُختزل الصفقة برمتها إلى فعل أحادي الجانب من التداول المعتاد للسلع، فيتقلص إلى مجرد بيع من وجهة نظر (أ)، ومجرد شراء من وجهة نظر (ب). وعليه فإن قلب تسلسل أفعال البيع والشراء لا يفضي بنا إلى الخروج من دائرة التداول السلعي البسيط، لذا يتعين علينا أن نتفحص ما إذا كان التداول البسيط يسمح، من حيث طبيعته، بالإنماء الذاتي للقيمة التي تدخل فيه، ويتيح بالتالي نشوء فائض قيمة.

لنأخذ عملية التداول في شكل تُعرب عن نفسها فيه كتبادل بسيط للسلع. وهو أمر يحدث دوماً حين يشتري مالكان للسلع من أحدهما الآخر، وتلغي ديونهما المتبادلة المتساوية بعضها بعضاً حين يحل يوم الاستحقاق. فالنقد لا يفعل فعله هنا إلا كنقد حسابي حيث يقوم بالتعبير عن قيمة السلع عن طريق تعيين أسعارها، ولكنه لا يكون حاضراً بجسده الشئني إزاء السلع. وبدهي أن الطرفين يمكن أن يستفيدا لو بقي الأمر مقصوراً على القيمة الاستعمالية. فكلاهما ينفصل عن سلعة لا تخدمه بصفقتها قيمة استعمالية، ويتلقى سلعة مغايرة تُسدي له النفع. وقد ينال الاثنان مكسباً آخر أيضاً، ذلك أن (أ) الذي يبيع النبيذ ويشتري القمح قد ينتج أكثر مما يستطيع المزارع (ب) أن ينتجه من النبيذ خلال وقت العمل نفسه، وينتج (ب) من جانب آخر قمحاً أكثر مما يستطيع صانع النبيذ (أ) أن ينتجه خلال وقت العمل نفسه. وعلى هذا يمكن لـ (أ) و(ب) أن يحصلوا، لقاء القيمة التبادلية نفسها، الأول على قمح أكثر والثاني على نبيذ أكثر مما كان سيحصل عليه كل منهما على التوالي لو تعيّن أن ينتجا القمح والنبيذ كل لنفسه من غير تبادل. إذن لو اقتصر الأمر على القيمة الاستعمالية دون غيرها فثمة أساس معقول للقول إن «التبادل هو صفقة يربح فيها الطرفان»⁽¹⁴⁾ ولكن الوضع بخلاف ذلك مع القيمة التبادلية.

«إن رجلاً يملك وفرة من النبيذ ولا يملك ذرة من القمح يتعامل مع آخر يملك وفرة من القمح ولا يملك قطرة من النبيذ، وتجري مبادلة قمح قيمته 50، بنبيذ له قيمة مماثلة. ولا يولّد هذا التبادل زيادة في القيمة التبادلية لا للأول ولا للثاني، لأن كلاّ منهما كان يمتلك بالأصل، قبل وقوع التبادل، قيمة مساوية لتلك القيمة التي حصل عليها بهذه الوسيلة»⁽¹⁵⁾

ولا تتغير النتيجة قيد شعرة حين يدخل النقد كوسيلة للتداول بين السلعتين، مفضياً إلى

(14) «التبادل صفقة رائعة يربح فيها كلا الطرفين المتعاقدين دائماً (1)». «L'échange est une

transaction admirable dans laquelle les deux contractants gagnent-toujours!» (ديستوت دو

تراسي، أطروحة في الإرادة ونتائجها، باريس، 1826، ص 68).

(Destutt de Tracy, *Traité de la Volonté et de ses effets*, Paris, 1826, p. 68).

لقد صدر هذا الكتاب لاحقاً بعنوان آخر هو: أطروحة في الاقتصاد السياسي (*Traité d'économie*

Politique)

(15) مرسية دو لاريفير، المرجع المذكور نفسه، ص 544.

انفصال فعل البيع عن فعل الشراء إنفصلاً محسوساً⁽¹⁶⁾ فقيمة السلعة إنما يجري التعبير عنها بالسعر قبل دخول السلعة في التداول، وعلى هذا فإنها شرط سابق للتداول وليس نتيجة له⁽¹⁷⁾

لدى تأملنا للتبادل السلعي البسيط من زاوية تجريدية، نعني بصرف النظر عن الظروف العرضية التي لا تنجم مباشرة عن القوانين الملازمة للتداول السلعي البسيط، نجد أنه لا يحدث من شيء للسلعة، في مجرى التبادل، إذا استثنينا استبدال قيمة استعمالية بقيمة استعمالية أخرى، سوى استحالة، سوى تبديل محض في الشكل. فالقيمة التبادلية نفسها، نقصد الكمية نفسها من العمل الاجتماعي المتشبي، تظل أبداً في يد مالك السلعة، أول الأمر في صورة سلعته الخاصة، ثم في صورة النقد الذي بادله بها، وأخيراً في صورة السلعة التي بادله ثانية بذلك النقد. وهذا التبدل في الشكل لا ينطوي على تغير في مقدار القيمة. ويقتصر التغير الذي تعانيه قيمة السلعة في مجرى هذه العملية على تغير شكلها النقدي. فهذا الشكل يظهر أولاً كسعر للسلعة المعروضة للبيع، ثم كمبلغ فعلي من النقد الذي جرى التعبير عنه في السعر من قبل، وأخيراً يظهر كسعر لسلعة مُعادلة. ولا يمس هذا التغير في الشكل، في ذاته ولذاته، مقدار القيمة أكثر مما يمسها صرف ورقة نقدية من فئة 5 جنيهاً إلى جنيهاً وأنصاف جنيهاً وثلثات. وعليه، بقدر ما [173] يشترط تبادل السلع تبديل شكل القيمة فقط، فإنه يشترط تبادل المتساويات إذا ما سارت الظاهرة بشكل نقى. لهذا كان الاقتصادي المبتدل، كلما رغب في دراسة ظاهرة التداول بشكلها النقى، على طريقته الخاصة، يفترض دائماً، على قلة معرفته بماهية القيمة، أن العرض والطلب متوازنان، قاصداً بذلك أن تأثيرهما معدوم. إذن، إذا كان المتبادلان يمكن أن يجنيا كسباً حين يتعلق الأمر بالقيمة الاستعمالية، فلن يكون بوسع كليهما أن يربح حين يتعلق الأمر بالقيمة التبادلية. بل ينطبق هنا، بالأحرى، المثل الدارج «حيثما تحضر المساواة يغيب الربح»⁽¹⁸⁾ ويمكن للسلع، حقاً، أن تُباع بأسعار تختلف عن

(16) «سيان إن كانت إحدى هاتين القيمتين نقداً، أو كانتا سلعتين عاديتين معاً، فليس ثمة أدنى فرق في ذلك» (مرسيه دو لاريفير، المرجع السابق، ص 543).

(17) «المتعاقدان لا يقرران القيمة، فهي محددة قبل الاتفاق». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 906).

(18) «Dove è egualità non è lucro». (غالياني، حول النقد، طبعة كوستودي، القسم الحديث، الجزء الرابع، ص 244).

(Galiani, *Della Moneta*, in Custodi, Parte Moderna, T. IV, p. 244).

قيمتها، لكن هذا الانحراف يعني انتهاكاً لقانون التبادل السلمي⁽¹⁹⁾، فالقانون في شكله النقي إن هو إلا تبادل للمتساويات، ولهذا يخلو من واسطة لزيادة القيمة⁽²⁰⁾ لذا نرى أن وراء كل محاولات البرهنة على أن التداول السلمي هو منبع فائض القيمة، يتوارى. ثمة خلط [Quidproquo] بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية والخلط بينهما، أي إحلال الواحدة محل الأخرى، كما هو الحال عند كوندتيك حيث يقول:

«ليس صحيحاً القول إننا، في تبادل السلع، نعطي قيمة لقاء قيمة مساوية لها. بل على العكس، فكل طرف من الطرفين المتعاقدين يعطي قيمة أقل لقاء قيمة أكبر دوماً. والواقع لو كنا نبادل قيمة مساوية لها، لما جنى أي من المتعاقدين ربحاً. مع ذلك فإن الاثنين معاً يجنيان الربح أو ينبغي أن يجنياه... فما السبب؟ إن قيمة شيء من الأشياء تنحصر بنسبة حاجتنا إليه. فما هو ذو قيمة أكبر بالنسبة لأمريء، هو ذو قيمة أقل بالنسبة لآخر، والعكس بالعكس. ولا يمكن للمرء أن يفترض أننا نعلم إلى بيع أشياء لا غنى عنها للاستهلاك. فما نرغب بالافتراق عنه إنما هو شيء عديم النفع بغية أن نحظى بشيء يعوزنا. نرغب في إعطاء القليل لقاء الكثير. ومن الطبيعي أن يظن المرء، في مجرى التبادل، أن القيمة قد بودلت لقاء قيمة مساوية، حيثما كان الشيطان للذات جرى تبادلها يمتلكان قيمة تساوي الكمية نفسها من الذهب. ولكن ثمة اعتباراً آخر ينبغي أن يدخل في الحساب. فالمسألة هي إن كنا نحن الاثنين نتبادل شيئاً فائضاً لقاء شيء ضروري»⁽²¹⁾

[174] يتجلى من هذا المقطع كيف أن كوندتيك لا يكتفي بأن يخلط بين القيمة الاستعمالية

(19) «التبادل يصبح مضراً لأحد الطرفين، عندما يأتي سبب خارجي يُنقص السعر أو يزيده. عندئذ تختل المساواة، لكن الاختلال ينتج عن السبب الخارجي وليس عن التبادل». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 904).

(20) «التبادل بطبيعته عقد مساواة يقوم بين قيمة وقيمة أخرى مساوية لها. إذن، ليس هو بوسيلة للإثراء، فنحن نعطي قدر ما نأخذ». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 903-904).

(21) كوندتيك، التجارة والحكومة (1776)، طبعة دير وموليناري في مختارات من الاقتصاد السياسي، باريس، 1847، ص 267 و 291.

(Condillac, *Le Commerce et la Gouvernement* (1776), Édit, Daire et Molinari dans les *Mélanges d'Écon. Polit*, Paris, 1847, p. 267 & 291).

والقيمة التبادلية، إنما يفترض، بأسلوب طفولي حقاً، أن كل منتج، في مجتمع يبلغ فيه الإنتاج السلعي درجة كبيرة من التطور، إنما ينتج وسائل عيشه الخاصة ولا يطرح في التداول إلا ما يفرض عن حاجاته الشخصية⁽²²⁾ ومع ذلك غالباً ما يعتمد الاقتصاديون المعاصرون حجة كوندتيك، بالأخص حين يبتغون البرهنة على أن تبادل السلع في شكله المتطور أي التجارة، هو منبع توليد فائض القيمة.

وعلى سبيل المثال نجد من يقول: «إن التجارة. تضيف قيمة جديدة إلى المنتجات، نظراً لأن قيمة هذه الأخيرة وهي بين يدي المستهلك أكبر من قيمتها وهي بين يدي المنتج، ولهذا يمكن اعتبار التجارة نشاطاً إنتاجياً، بالمعنى الدقيق للكلمة (strictly)»⁽²³⁾

ولكن ثمن السلع لا يُدفع مرتين، مرة لحساب قيمتها الاستعمالية، ومرة أخرى لحساب قيمتها. ورغم أن القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر نفعاً للشاري منها للبائع؛ فإن شكلها النقدي أكثر نفعاً للبائع منها للشاري. ولولا ذلك فهل كان سيبيعها؟ يحق لنا القول إذن إن الشاري يقوم بـ «نشاط إنتاجي»، بالمعنى الدقيق للكلمة (strictly) حين يحوّل جوارب التاجر، مثلاً، إلى نقد.

وإذا جرى تبادل سلع، أو تبادل سلع ونقد، لها قيم تبادلية متساوية، وكانت بالتالي متعادلات، فمن الجلي أن ليس ثمة مَنْ يستطيع أن يستمد من التداول قيمة أكبر مما يضع فيه. فليس ثمة إذن توليد لفائض قيمة. فعملية تداول السلع، في شكلها النقي، تقتضي

(22) لهذا يرد لو ترون على صديقه كوندتيك، عن حق، بالنحو التالي: «في المجتمع المتقدم... ليس ثمة فائض إطلاقاً». وفي الوقت نفسه، يشير مازحاً: «إذا كان المبادلان يتلقيان الكثير بصورة متساوية، ويفترقان عن القليل بصورة متساوية، فإن الاثنين يتلقيان المقدار نفسه» [لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 904-907]. [ن.ع.]. ونظراً لأنه لم تكن لدى كوندتيك أدنى فكرة عن طبيعة القيمة التبادلية فقد اختاره البروفيسور فيلهلم روشر كخير معبر عن عمق أفكاره الصبائية الخاصة. راجع كتاب روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858.

(Roscher's, *Die Grundlagen der Nationalökonomie, Dritte Auflage*, 1858).

(23) ص. ف. نيومان، عناصر الاقتصاد السياسي، منشورات أندوفر ونيويورك، عام 1835، ص 175.

(S.P. Newman, *Elements of Polit. Econ*, Andover and New York, 1835, p. 175).

تبادل المتعادلات. غير أن الأشياء لا تجري بشكل نقي في واقع الحياة. لنفرض إذن أن التبادل يقع بين لا-متعادلات.

في جميع الأحوال، لا يتقابل في السوق غير مالكي سلع، والسلطة التي يمارسها هؤلاء الأفراد بعضهم على بعض إنما هي السلطة التي تتمتع بها سلعتهم ليس إلا فالتباين المادي بين هذه السلع، هو الحافز المادي الذي يحث على فعل التبادل، ويضع الشارين والبايعين في حالة تبعية متبادلة، لأن أيًا منهم لا يملك الشيء (Gegenstand)^(*) الذي يلبي حاجاته الخاصة، على حين يُمسك بين يديه الشيء الذي يحتاجه الآخرون. وعدا [175] عن هذه الفروق المادية بين القيم الاستعمالية، ثمة فارق آخر بين السلع، ألا وهو الفرق بين شكلها الطبيعي، والشكل الذي تتحول إليه، ونعني الفرق بين السلع والنقد. وهكذا لا يتباين مالكو السلع إلا كبائعين بحوزتهم سلع، وكشارين بحوزتهم نقد. لنفترض الآن أنه يتاح للبائع، بفعل امتياز خفي لا ندري منبعه، أن يبيع سلعته بما يفوق قيمتها، يبيع بـ 110 ما يستحق 100، وهي حالة يرتفع فيها السعر الاسمي بنسبة 10%. عندئذ يضع البائع في جيبه فائض قيمة قدره 10. ولكن بعد أن يُنهي البيع يصبح شاريًا. فيأتي إليه مالك سلعة ثالث بمثابة بائع، يتمتع هو الآخر بامتياز بيع سلعته بزيادة 10%. فصاحبنا إذن لم يربح 10 كبائع إلا ليخسرهما مجددًا كشارٍ⁽²⁴⁾ والنتيجة في النهاية هي أن جميع مالكي السلع يبيعون السلع لبعضهم البعض بنسبة 10% فوق قيمتها، ولا يختلف هذا بشيء، على وجه الدقة، عما إذا بيعت السلع بموجب القيمة الحقيقية. فمثل هذه الزيادة الاسمية العامة في الأسعار تفضي إلى النتيجة نفسها التي يفضي إليها التعبير عن القيم بالفضة بدلاً من أوزان الذهب. حيث إن الأسماء النقدية، للسلع، أي الأسعار، تتضخم، أما العلاقات الفعلية بين قيمها فتظل ثابتة.

دعونا نتصور وقوع الافتراض المعاكس، حيث يتمتع الشاري بامتياز شراء السلعة من

(*) حرفياً: موضوع، شيء، أو جسم مادي، وهي المعادل الألماني لكلمة *object*. [ن.ع].
(24) «زيادة القيمة الاسمية للمنتوج... لا تثرى الباعة... نظراً إلى أن ما يكسبونه كباعة، يخسرونه على وجه الدقة بصفتهم شارين». [ج. غراي]، المبادئ الأساسية لثروة الأمم، إلخ، لندن، 1797، ص 66.

[J. Gray], *The Essential Principles of the Wealth of Nations etc.*, London, 1797, p. 66).

دون قيمتها. ليس ضرورياً والحالة هذه أن نذكر بأن الشاري يصبح بدوره بائعاً. فقد كان بائعاً قبل أن يصبح شاريّاً. لقد خسر سلفاً 10% حين قام بالبيع، وذلك قبل أن يربح 10% بالشراء⁽²⁵⁾ فكل شيء باقٍ كما كان عليه.

إن تكوين فائض القيمة، وبالتالي تحول النقد إلى رأسمال، لا يمكن أن يُفسر بافتراض أن الباعة يبيعون السلع بما يفوق القيمة، ولا بافتراض أن الشارين يشترون السلع دون قيمتها⁽²⁶⁾

[176] ولا يمكن تبسيط القضية، البتة، بزجّ اعتبارات بعيدة على غرار ما يفعل الكولونيل تورنر حيث يقول:

«ينحصر الطلب الفعلي في قدرة المستهلكين ونزوعهم (أ) إلى أن يدفعوا لقاء السلع، جزءاً كبيراً من.. رأس المال يفوق تكاليف إنتاجها، إما عبر المقايضة المباشرة أو عن طريق وسيط»⁽²⁷⁾

ففي نطاق التداول لا يواجه المنتجون والمستهلكون بعضهم بعضاً إلا كباعة وشارين. والادعاء بأن فائض القيمة الذي يكسبه المنتجون ينجم عن كون المستهلكين يدفعون، لقاء السلع ما يفوق قيمتها، لا يعني سوى تمويه القول البسيط التالي: إن مالك السلعة، بوصفه بائعاً، يتمتع بامتياز البيع بسعر أعلى. وإذا كان البائع قد أنتج السلعة بنفسه، أو أنه يمثل منتجها، فإن الشاري ليس بأقل منه، فلما أن يكون قد أنتج السلعة التي يمثلها النقد المائل بين يديه أو أنه يمثل منتج هذه السلعة. فها هنا، إذن، منتج يقف بإزاء منتج آخر. وما من فارق بين الاثنين، سوى أن أحدهما يشتري، والآخر يبيع. إن كون مالك

(25) «لو أجبرنا على أن نبيع، لقاء 18 ليرة، كمية من منتج معيّن تساوي 24 ليرة، فلننا حين نستخدم هذا النقد للشراء فسنحصل بـ 18 ليرة على ما كنا ندفع لقاءه 24 ليرة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 897).

(26) «إذن لا يستطيع كل بائع، في العادة، أن يرفع ثمن سلعه إلا بقبوله أن يدفع لقاء سلع غيره من الباعة سعراً أعلى، وللسبب نفسه لا يستطيع كل مستهلك أن يتقبل دفع سعر أدنى لقاء ما يشتريه، عادة، إلا بأن يرتضي أيضاً إجراء تخفيض مماثل في أسعار الأشياء التي يبيعها». (مرسييه دو لاريفير، المرجع المذكور نفسه، ص 555).

(27) ر. تورنر، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 349.

(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, p. 349).

السلع، بصفته منتجاً، يبيع سلعه بما يفوق قيمتها، وبصفته مستهلكاً، يدفع لقاءها ثمناً أكبر، لا يقربنا من الحل قيد أنملة⁽²⁸⁾

وابتغاء أن تنسجم أفكار المدافعين الأشداء عن وهم انبثاق فائض القيمة من الزيادة الاسمية في الأسعار أو من الامتياز الذي يناله البائع في البيع بسعر أغلى، تراهم مرغمين على الافتراض بأن هناك طبقة تشتري ولا تباع أبداً، أي تستهلك من دون أن تنتج. إن وجود طبقة كهذه أمر يتعذر تفسيره من وجهة نظر التداول البسيط الذي ما يزال حديثاً يدور في إطاره. مع ذلك فلنستبق الأمور. إن النقد الذي تشتري به هذه الطبقة بلا انقطاع، ينبغي أن يتدفق إلى جيوبها من غير تبادل، أي بالمجان، بصورة مستديمة، من جيوب منتجي السلع عينهم، بقوة الشرع أو القسر. وإن بيع السلع بأعلى من قيمتها إلى مثل هذه الطبقة لا يعني سوى أن نسترجع، عن طريق الخداع، جزءاً من النقد الذي أعطي لها من دون مقابل⁽²⁹⁾ لقد كانت مدن آسيا الصغرى تدفع سنوياً الجزية بالنقد [177] لروما القديمة. وكانت روما تشتري بهذا النقد السلع من تلك المدن، وتدفع ثمناً مرتفعاً جداً. فكان أهل تلك البلاد يخدعون الرومان، فيستعيدون عن طريق التجارة قسماً من الجزية التي يسلبهم إياها الغزاة. مع ذلك كان أهل آسيا الصغرى الطرف المخدوع حقاً. فقد كانت أثمان سلعهم تُدفع لهم بنقودهم شأنها في السابق. وليست هذه بطريقة للإثراء أو خلق فائض قيمة.

ينبغي إذن أن نمكث في حدود التبادل حيث يكون الباعة شارين، والشارون باعة أيضاً. فلعل الصعوبة التي تمرضنا ناجمة عن نظرنا إلى القائمين بفعل التبادل على أنهم مقولات بهيئة أشخاص بدل أن نأخذ في الاعتبار أنهم أفراد.

إن (أ) قد يكون ذكياً بارعاً بما فيه الكفاية لخداع زميليه (ب) و(ج)، من دون أن كون بوسع هذين أن يثارا منه. إن (أ) يبيع إلى (ب) خمرأ قيمته 40 جنيناً مقابل قمحاً

(28) «ما من ريب في أن فكرة انبثاق الأرباح مما يدفعه المستهلكون فكرة باطلة. فمن هم المستهلكون يا ترى؟» (ج. رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص 183).

(G. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 183).

(29) «إذا كان الطلب على سلع شخص ما معدوماً، فهل يوصيه السيد مالتوس بأن يدفع النقد لشخص ما كي يشتريها؟» هكذا يوجه أحد أنصار ريكاردو الساخطين السؤال إلى مالتوس، الذي شأن تلميذه الكاهن تشالمرز، يكيل المدائح الاقتصادية لهذه الطبقة من الذين يشترون أو يستهلكون فقط. (راجع كتاب: بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب وضرورة الاستهلاك، التي دافع عنها السيد مالتوس مؤخراً، إلخ، لندن، 1821، ص 55).

(*An Inquiry into those principles respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus etc.*, London, 1821, p. 55).

قيمته 50 جنيهاً. لقد حول (أ) جنيهاً الأربعين إلى خمسين جنيهاً، فجنى من قدر قليل من النقد قدرأ أكبر منه، لقد حول سلعته إلى رأسمال. دعونا نتأمل الأمر عن كثب. قبل التبادل كان بين يدي (أ) خمر بقيمة 40 جنيهاً، وبين يدي (ب) قمح قيمته 50 جنيهاً، يعني أن ثمة قيمة كلية قدرها 90 جنيهاً. أما بعد التبادل فما تزال هناك القيمة الكلية ذاتها: 90 جنيهاً. فالقيمة قيد التداول لم تكبر ذرة واحدة، وكل ما حصل أنها توزعت بين (أ) و(ب) بصورة مختلفة. فما فقده (ب) من قيمة ربحه (أ) كفاوض قيمة، ما هو «ناقص» عند الأول أضحى «زائداً» عند الثاني. لقد كان الشيء عينه سيحدث لو أن (أ) سرق الجنيهاً العشرة من (ب) مباشرة دون شكلية التبادل. ومن الجلي أن أي تغير في توزيع القيم المتداولة لا يمكن أن يزيد مقدارها إلا بقدر ما يزيد اليهودي كمية المعادن الثمينة في إحدى البلدان، ببيعه ربع بنس من عملة الملكة أنا لقاء جنيه. إن الطبقة الرأسمالية، في بلد ما، برمتها، لا تستطيع خداع نفسها⁽³⁰⁾

ومهما درنا وراوغنا فلن يتغير الواقع قيد شعرة. فتبادل المتعادلات لا يولد فائض قيمة، وكذلك لا يتولد فائض القيمة عن تبادل لا-متعادلات⁽³¹⁾ إن التداول، أو تبادل السلع، لا يُنجب أي قيمة جديدة⁽³²⁾

(30) ورغم أن ديستوت دو تراسي، كان عضواً في المجمع العلمي^(*)، ولربما لهذا السبب عينه، فقد كان يحمل الرأي المعاكس، قائلاً: «إن الرأسمالين الصناعيين يجنون الأرباح لأنهم جميعاً يبيعون بسعر يفوق كلفة الإنتاج. ولمن يبيعون؟ يبيعون لبعضهم البعض في المقام الأول» (المرجع المذكور نفسه، ص 239). [*(*) المجمع العلمي هو أعلى مؤسسة علمية في فرنسا، وتتألف من عدة أكاديميات. وكان تراسي عضواً في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية. ن - برلين].

(31) «حين يجري تبادل قيمتين متساويتين فإن كتلة القيم الموجودة في المجتمع لا تزيد ولا تنقص. كما أن تبادل قيمتين غير متساويتين لا يغير مجموع القيم في المجتمع في شيء، لأنه يضيف إلى ثروة الواحد ما يقتطعه من ثروة الآخر». (ج. ب. ساي، المرجع المذكور نفسه، الجزء الثاني، ص 443-444). إن ساي الذي لا يكثرث طبعاً بالنتائج التي تترتب على هذه الجملة، إنما يستعيرها، بصورة تكاد تكون حرفية، من الفيزيوقراطيين. والمثال التالي يبين كيف سطا الميسو ساي على مؤلفات الفيزيوقراطيين، التي غلفها غبار النسيان في عهده ليزيد من «قيمتها» الخاصة. فأشهر أقواله: «لا تُشتري المنتجات إلا بمنتجات» (المرجع المذكور نفسه، الجزء الثاني، ص 438) يرد في مؤلفات الفيزيوقراطيين بالأصل على النحو التالي: «لا يُدفع ثمن المنتجات إلا بمنتجات». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 899).

(32) «التبادل لا يضيف أية قيمة للمنتجات على الإطلاق». (ف. وايلاند، عناصر الاقتصاد السياسي، بوسطن، 1843، ص 168).

(F. Wayland, *The Elements of Polit. Econ*, Boston, 1843, p. 168).

وعلى هذا يغدو بدهياً الآن لماذا ننحني جانباً، عند تحليلنا لرأس المال بشكله النموذجي، وهو الشكل الذي يتقرر في ظله التنظيم الاقتصادي للمجتمع الحديث، ننحني جانباً رأس المال التجاري والربوي، وهما أقدم أشكال رأس المال وأكثرها شيوعاً بل هما الشكلان اللذان سبقا الطوفان، إن جاز التعبير.

إن الشكل (ن - س - ن)، أي الشراء بغية البيع بسعر أعلى، يظهر بأجلى صورته في حركة رأس المال التجاري الأصيل. بيد أن هذه الحركة تقع برمتها في نطاق التداول. ولكن بالنظر إلى أنه يستحيل تفسير تحول النقد إلى رأسمال أو نشوء فائض القيمة من خلال التداول نفسه، فإن رأس المال التجاري يغدو أمراً مستحيلاً لو كان التبادل يجري بين مُتَعَادِلَات⁽³³⁾؛ بمعنى أنه لا يمكن أن ينشأ إلا من الكسب المزدوج الذي يجنيه التاجر من المنتج البائع والمنتج الشاري حيث يدخل بينهما كوسيط طفيلي. وبهذا المعنى يقول فرانكلين «الحرب لصوصية، والتجارة خداع»⁽³⁴⁾ وإذا لم يكن بالوسع تفسير نماء قيمة رأسمال التاجر عن طريق آخر غير خداع المنتجين، فذلك لغيباب سلسلة من [179] الحلقات الوسيطة، حيث إننا ننطلق في المرحلة الراهنة للبحث من مقدمة واحدة هي التداول السلمي ولحظاته البسيطة.

إن ما قيل بصدد رأس المال التجاري ينطبق بدرجة أكبر على رأسمال المرابي. ففي حالة رأس المال التجاري نجد أن القطبين، ونعني النقد الذي يُزَج به في السوق، والنقد الجديد الأكثر الذي يعود منه، يجريان بتوسط البيع والشراء؛ نقصد بتوسط حركة التداول. أما بالنسبة لرأس المال الربوي فإن الصيغة (ن - س - ن) تُختزل إلى قطبيها

(33) «التجارة مستحيلة في ظل قانون تبادل المُتَعَادِلَات الثابتة». (ج. أوبدايك، أطروحة في الاقتصاد السياسي، نيويورك، 1851، ص 66-69).

(G. Opdyke, *A Treatise on Polit. Econ*, New York, 1851, p. 66-69).

إن الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التبادلية يتركز على هذه الحقيقة وهي أن قيمة الشيء تختلف عما يسمى بـ المُعَادِل الذي يُدفع لقاءها في التجارة، وهذا يعني أن المُعَادِل ليس مُعَادِلاً (ف). إنجلز، المرجع المذكور نفسه، ص 95-96.

(34) بنجامين فرانكلين، المؤلفات، المجلد الثاني، أعدها للنشر سباركس، في دراسة المواقف المتعلقة بالثروة القومية، ص 376.

(Benjamin Franklin, *Works*. vol. II, Edit. Sparks in *Positions to be examined concerning National Wealth*, p. 376).

(ن - ن) من دون وسيط حيث يبادل النقد مباشرة لقاء المزيد من النقد، وهذا شكل يتناقض مع طبيعة النقد، ويظل لهذا عصباً على التفسير من زاوية تداول السلع. وعلى هذا الأساس يقول أرسطو:

«بما أن الكريماستيكاي أي فن جني النقود^(*)، علم مزدوج يتعلق من جهة أولى بالتجارة، ومن جهة ثانية بالاقتصاد، وجانبه الثاني ضروري وجدير بالشأن، في حين أن جانبه الأول الذي يركز على التداول، مذموم عن حق (لأنه لا يركز على طبيعة الأشياء بل على خداع متبادل)، لذلك فإن المرابي يحظى بالمقت عن حق تام، فالنقد عنده مصدر الكسب، ولأنه لا يستخدم هذا النقد للغايات التي اختُرِع من أجلها. فالنقد إنما نشأ كوسيط لتبادل السلع، ولكن الفائدة الربوية تجني بواسطة النقد نقداً أكثر. من هنا منشأ اسمها (فائدة ومولدة *Toxos*). لأن الوليد يشبه ذلك الذي أنجبه. لكن الفائدة الربوية نقد يُولد من النقد، وهي أشد أنماط الكسب مجافاة للطبيعة⁽³⁵⁾»

وسوف نرى، من خلال البحث أن كلا الاثنين، رأس المال التجاري ورأس المال الربوي^(**)، شكلان فرعيان من رأس المال، كما سنرى لاحقاً سبب ظهورهما تاريخياً قبل رأس المال الحديث.

لقد تبين أن فائض القيمة لا يمكن أن ينبثق من التداول، وعليه لا بد لتكوين الفائض من وقوع شيء وراء ظهر هذا التداول، شيء لا نراه في التداول عينه⁽³⁶⁾ ولكن هل يمكن أن ينشأ فائض القيمة في مكان ما خارج نطاق التداول؟ فالتداول هو جُماع كل العلاقات المتبادلة^(***) بين مالكي السلع. وليس لمالك السلعة، خارج نطاق هذا التداول، سوى علاقة بسلعته الخاصة، ولا علاقة له إلا بهذه السلعة. وفيما يخص القيمة، فإن العلاقة تقتصر على أمر واحد هو أن السلعة تحتوي على كمية من عمله

(*) *Chrematistik* أي فن كسب المال أو جني الثروة. [ن. ع].

(35) أرسطو، المرجع المذكور نفسه، المجلد الأول، الفصل العاشر. [ص17].

(**) حرفياً: رأس المال الحامل للفائدة الربوية (*zinstragende Kapital*)، ويدرس ماركس ويحلل هذين الشكلين من أشكال رأس المال في المجلد الثالث، الجزئين الرابع والخامس. [ن. ع].

(36) «في الوضع الاعتيادي للسوق لا يتأتى الربح عن طريق التبادل. فإن لم يكن الربح موجوداً قبل إبرام الصفقة، فإنه لا يمكن أن يوجد بعدها». (رامزي، المرجع المذكور نفسه، ص 184).

(***) في الطبعتين الثالثة والرابعة: العلاقات السلعية. [ن. برلين].

[180] الخاص، وتقاس هذه الكمية بقوانين اجتماعية محددة. وتعبّر كمية هذا العمل عن مقدار قيمة سلعته، ولكن بما أن مقدار القيمة يعبر عنه في النقد الحسابي، فإن كمية هذا العمل يُعبّر عنها بسعر من الأسعار كأن يكون (10) جنيهات. إلا أن عمل هذا المنتج لا يتمثل بقيمة السلعة مع الفائض الذي يفوق تلك القيمة، نعني أنه لا يتمثل بسعر عشرة جنيهات وكذلك بسعر أحد عشر جنيهاً أيضاً، أي أنه لا يُمثّل بقيمة تفوق نفسها. إن مالك السلع يستطيع، بعمله، أن يخلق قيمة ولكنه لا يخلق قيمة تنمّي نفسها ذاتياً. إن بوسعه زيادة قيمة سلعته بأن يضيف إليها عملاً جديداً فيُسيغ عليها بذلك قيمة جديدة تضاف إلى القيمة الموجودة أصلاً، كأن يصنع من الجلد أحذية. إن هذه المادة عينها تحوز الآن قيمة أكبر لأنها تحتوي على كمية من العمل أكبر. وعلى ذلك، فالأحذية تمتلك قيمة أكبر من قيمة الجلد، ولكن قيمة الجلد تظل كما كانت عليه، فهذه القيمة لم تنمّي نفسها، ولم تُلحق بنفسها فائض قيمة خلال صنع الأحذية. لذا يستحيل على منتج السلع، خارج نطاق التداول، إنماء القيمة وتحويل النقد أو السلع إلى رأسمال من دون أن يدخل في علاقة مع مالكي السلع الآخرين.

إذن لا يمكن لرأس المال أن ينبع من التداول، كما لا يمكن، بالمثل، أن ينبثق خارج التداول. لذا لا بد لرأس المال من أن ينشأ داخل التداول وفي الوقت عينه خارج هذا التداول.

ها نحن أولاً إزاء نتيجة مزدوجة.

إن تحول النقد إلى رأسمال ينبغي تفسيره على أساس القوانين المحايثة لتبادل السلع، تفسيراً يتخذ من تبادل السلع المتساوية نقطة الانطلاق⁽³⁷⁾ إن صاحبنا مالك النقد وهو [181]

(37) يدرك القارئ مما تقدم أن هذا القول لا يعني سوى أن نشوء رأس المال ينبغي أن يكون ممكناً حتى لو كان سعر السلعة متطابقاً مع قيمتها، لأن نشوؤه لا يمكن أن يُعزى إلى انحراف السعر عن القيمة أو القيمة عن السعر. فإذا انحرفت الأسعار عن القيم فعلاً فإن علينا، في المقام الأول أن نختزل هذه الأخيرة كي تتوافق مع الأولى، يعني أن علينا اعتبار الفرق أو الاختلاف بين السعر والقيمة أمراً عرضياً بغية أن ندرس الظاهرة في حالتها الصافية، حتى تكون الدراسة خالية من المؤثرات الجانبية المشوشة التي لا علاقة لها بالعملية قيد البحث. وعلاوة على ذلك فإن هذا الاختزال ليس إجراءً علمياً محضاً، فالتذبذب المتواصل للأسعار، أي استمرار ارتفاعها وانخفاضها، يعرض بعضه بعضاً ويحيل الأسعار جميعها إلى سعر وسطي، وهذا الأخير هو المنظم الخفي. إنه النجم الهادي الذي يسير عليه التاجر والصناعي في كل مشروع يستغرق ربحاً

بعد مجرد نطفة جنين رأسمالي^(*)، مضطر لشراء السلع بقيمتها وبيعها بقيمتها، ولكن عليه مع ذلك أن يستخرج في نهاية العملية قيمة أكبر مما يدخل في التداول أول الأمر. إن تطوره إلى رأسمالي مكتمل النمو^(**) لا بد أن يحدث داخل نطاق التداول، وفي الوقت عينه خارج هذا النطاق. هذه هي شروط القضية. هنا رودس، فلتقفز هنا^(***) (*Hic Rhodus, Hic Salta!*).

ثالثاً - شراء وبيع قوة العمل

إن التغير الذي يطرأ على قيمة النقد الذي يُزْمَع تحويله إلى رأسمال، لا يمكن أن ينجم عن ذلك النقد نفسه، لأن النقد، في وظيفته كوسيلة شراء أو كوسيلة دفع، لا يفعل شيئاً سوى تحقيق سعر السلعة التي يقوم بشرائها أو يدفع لقاءها، أما إذا تجمد في شكله الخاص، فإنه يصبح كتلة متحجرة، ذات قيمة لا تتبدل البتة⁽³⁸⁾ كما لا يمكن أن ينشأ التغير في الفعل الثاني من التداول، نعني إعادة بيع السلعة، إذ إن فعل البيع هذا لا يفعل شيئاً سوى تحويل السلعة من شكلها الطبيعي رجوعاً إلى شكلها النقدي. ولهذا لا بد أن التغير يقع في السلعة المشتراة خلال الفعل الأول من التداول، (ن - س)، إلا أنه لا يمكن أن يحدث في نطاق قيمة هذه السلعة، ما دمنا لا نتبادل إلا مُتَعَادِلَات، وما دام يُدفع لقاء السلعة ما يعادل قيمتها كاملة. إذن ثمة استنتاج أخير وهو أن التغير لا يمكن

= من الزمن. فالتاجر أو الصناعي يعرف أن سلعه لن تُباع بسعر أعلى ولا بسعر أدنى بل بسعر وسطي، إذا كان البيع يجري على مدى فترة طويلة من الوقت. ولو وجد مرة أن من مصلحته أن يفكر تفكيراً مجرداً عن المصلحة، فإنه سيصوغ قضية نشوء رأس المال على النحو التالي: كيف نستطيع أن نفرس نشوء رأس المال على فرض أن الأسعار تنتظم وفقاً للسعر الوسطي، أي تنتظم في نهاية المطاف، وفقاً لقيمة السلع؟ وأقول «في نهاية المطاف»، لأن الأسعار الوسطية لا تتطابق مباشرة مع قيم السلع، حسبما كان يعتقد آدم سميث وريكاردو وآخرون.

(*) حرفياً: يرقة. [ن.ع].

(**) حرفياً: فراشة مكتملة. [ن.ع].

(***) مقتبسة عن قصة خرافية لإيسوب (Aesop) يزعم فيها أحد الأدياء أنه قفز في جزيرة رودس قفزة جبارة، فقال له هنا رودس، فلتقفز هنا. [ن. برلين].

(38) «إن رأس المال في شكله كنقد. لا يثمر أي ربح». ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي،

ص 267. (Ricardo, *Princ. of Pol. Econ*, p. 267).

أن ينبثق إلّا من قيمتها الاستعمالية بحد ذاتها، أي من استهلاكها. ولكي يكون بالوسع استخلاص القيمة من استهلاك سلعة معيّنة، ينبغي أن يحالف الحظ صاحبنا، مالك النقد، فيعثر، في نطاق التداول، في السوق، على سلعة تمتلك قيمتها الاستعمالية خاصية مميزة تتمثل في كونها مصدراً للقيمة؛ وإن استهلاكها الفعلي يشكل، هو ذاته، تجسيداً شبيهاً للعمل، ويؤلف على ذلك عملية خلق للقيمة. إن مثل هذه السلعة موجودة بالفعل، ومالك النقد يعثر على هذه السلعة الغريبة في السوق، إنها القدرة على العمل أو قوة العمل.

وينبغي أن يُفهم من تعبير قوة العمل أو القدرة على العمل على أنه جُماع القدرات الجسدية والذهنية الموجودة في إهاب الكائن البشري، في شخصه الحي، والتي يستخدمها حيثما يقوم بإنتاج قيمة استعمالية أيّاً كانت خصائصها.

ولكن بغية أن يعثر مالك النقد على قوة العمل في السوق بوصفها سلعة للبيع، فلا بد من أن يتوافر عدد من الشروط سلفاً. فتبادل السلع، في ذاته ولذاته، لا يفضي إلى [182] علاقات تبعية غير تلك التي تنبثق عن طبيعته الخاصة. ووفقاً لهذا الشرط لا يمكن لقوة العمل أن تظهر في السوق بوصفها سلعة ما لم يقدّم، أو بمقدار ما يقوم، مالكيها، الفرد الذي تخصه قوة العمل هذه، بعرضها للبيع أو بيعها كسلعة. ولكي يكون بوسع مالكيها أن يفعل ذلك، ينبغي أن تكون قوة العمل تحت تصرفه، أي أن يكون مالكوها حراً لقدرة على العمل، أي لشخصه بالذات⁽³⁹⁾ إن مالك قوة العمل ومالك النقد يلتقيان في السوق كمالكين للسلع على قدم المساواة، ولا فرق بينهما سوى أن أحدهما بائع والآخر شار، وعلى هذا فهما شخصان متساويان حقوقياً. إن استمرار هذه العلاقة يقتضي من مالك قوة العمل ألا يبيعها إلّا لفترة معيّنة، لأنه إذا ما باعها دائماً، مرة واحدة وإلى الأبد، فإنه يكون قد باع نفسه، ويتحول من رجل حر إلى عبد، ومن مالك سلعة إلى سلعة. وينبغي له كشخص أن ينظر إلى قوة عمله، دوماً، على أنها ملكيته الخاصة، وبالتالي سلعته الخاصة، ولا يتحقق له ذلك إلّا إذا وضعها بمتناول الشاري بصورة مؤقتة ليتصرف

(39) في الأنسكلوبيديات الخاصة بالعصور الكلاسيكية القديمة، نجد سفاست من قبيل ما يلي: إن رأس المال في العالم القديم كان متطوراً بصورة كاملة «سوى أن الشغل الحر ونظام الائتمان كانا غائبين». وبهذا الصدد يرتكب مومزن هو أيضاً في مؤلفه تاريخ روما (Römische Geschichte، الخلط الفاضح تلو الآخر (Quidproquo).

هذا بها لفترة معينة من الوقت. وبهذا وحده يمكن له الانفصال (Veraüßerung) عن حقوق ملكيته لقوة العمل هذه من دون أن يتخلّى عنها⁽⁴⁰⁾

والشرط الجوهري الثاني الذي ينبغي أن يتوافر كي يجد مالك النقد قوة العمل في [183] السوق كسلعة هو هذا - عوضاً عن أن يكون مالك قوة العمل في وضع يتيح له بيع سلع يتجسد فيها عمله، ينبغي أن يكون مرغماً على أن يعرض قوة عمله نفسها، الكائنة في جسده الحي، للبيع كسلعة.

ولكي يكون بمقدور المرء أن يبيع سلعاً غير قوة عمله، يتعين عليه، بطبيعة الحال، أن يمتلك وسائل الإنتاج، كالمواد الخام وأدوات العمل، إلخ. إذ يتعذر عليه أن يصنع أحذية من دون جلود. كما تلزمه أيضاً وسائل للعيش. فلا أحد يستطيع - حتى لو كان «موسيقي المستقبل» - أن يقتات على منتجات المستقبل أو أن يعيش على قيم استعمالية لم يتم إنجازها بعد؛ فقد كان الإنسان وما يزال، منذ اللحظة الأولى لظهوره على مسرح الأرض، مضطراً إلى الاستهلاك كل يوم، قبل وفي أثناء قيامه بالإنتاج. وعند إنتاج

(40) لهذا السبب تثبت التشريعات في بلدان شتى، حداً أعلى لعقود العمل. وحيثما يسود العمل الحر عند شعب، فإن القوانين تنظم شروط إنهاء هذا العقد. وفي بعض البلدان، تختفي العبودية في شكل أعمال السخرة المأجورة Peonage كما هو الحال في المكسيك بوجه خاص (وفي الأراضي المنتزعة من المكسيك، قبل الحرب الأهلية الأميركية)، وكذلك، في الواقع، في المقاطعات الدانوبية حتى الثورة التي قام بها كوسا^(*)، فالشغيل يتلقى سلفاً ينبغي تسديدها عن طريق العمل، وتنتقل أعباء هذه السلف من جيل لآخر، وهكذا لا يصبح الشغيل الفرد وحده بل هو وأسرته، في الواقع، ملكاً للسلف وعائلته. لقد ألغى خواريز أعمال السخرة المأجورة، فجاء الإمبراطور المزعوم ماكسيميليان ليعيدها بمرسوم شجبه مجلس النواب في واشنطن على أنه مرسوم إعادة العبودية في المكسيك. «يمكن لي أن أتنازل لشخص آخر، ولزمن محدد، عن استخدام قدراتي وكفاءاتي الجسدية والذهنية الخاصة، لأنها تصبح، في هذا النطاق المحدد، متميزة بطابع علاقة خارجية (äusserlich) بالنسبة إلى كينونتي الكلية والعامة. ولكن بالانفصال (Veräußerung) عن كل وقت العمل الذي يخصني وكلية إنتاجي، أكون قد جعلت الجوهر ذاته، أي وجودي ونشاطي العام كلية، بمعنى شخصيتي، ملكاً للآخرين». (هيجل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 104، فقرة 67).

(Hegel, *Philosophie des Rechts*, Berlin, 1840, p. 104, §67).

(*) ألكسندر كوسا (Kusas) أمير المقاطعات الدانوبية (رومانيا حالياً) من عام 1859 حتى عام 1866. [ن. برلين].

المنتجات بشكل سلع، ينبغي بيع هذه السلع بعد إنتاجها، ولا يمكن لها أن تلبى احتياجات منتجها إلا بعد البيع. وبذلك يُضاف الزمن الضروري للبيع إلى الزمن الضروري للإنتاج.

إن على مالك النقد، بغية تحويل نقده إلى رأسمال، أن يعثر في سوق السلع على عامل حر، حر بمعنى مزدوج، حيث إنه يستطيع كرجل حر أن يتصرف بقوة عمله كسلعة خاصة به من جهة، وأن لا تكون لديه، من جهة أخرى، سلعة أخرى غير هذه للبيع، أي محروماً من كل الأشياء الضرورية لتحقيق قوة عمله.

إن السؤال عن سبب ظهور العامل الحر في مجال التداول، لا يهم مالك النقد أبداً، فهو يجد سوق العمل فرعاً خاصاً من فروع السوق العام للسلع. ولا نجد نحن أيضاً من جهتنا أي فائدة في طرح السؤال عن السبب في اللحظة الراهنة. إلا أننا نتمسك بالواقع القائم نظرياً مثلما يتمسك هو به عملياً. غير أن ثمة شيئاً واضحاً على أي حال: إن الطبيعة لا تنتج مالكي نقد أو سلع من جهة، وآخرين لا يمتلكون غير قوة عملهم بالذات من جهة أخرى. فهذه العلاقة لا تركز على أساس التاريخ الطبيعي كما أنها ليست علاقة اجتماعية مشتركة في جميع عصور التاريخ. ومن الجلي أنها نتيجة تطور تاريخي سابق، نتاج ثورات اقتصادية عديدة، ودمار سلسلة كاملة من تشكيلات الإنتاج الاجتماعي القديمة.

وكذلك شأن المقولات الاقتصادية التي قمنا بتحليلها آنفاً، فهي موهورة بخاتم حقبتها التاريخية. فوجود المنتج بمثابة سلعة يقتضي أن تتوافر شروط تاريخية معينة. فلكي يتحول المنتج إلى سلعة، ينبغي أن لا يُنتج كوسيلة عيش مباشرة للمنتج نفسه. ولو مضينا في البحث إلى أبعد من ذلك، وتساءلنا عن الظروف التي تتخذ، في ظلها، جميع [184] أو غالبية المنتجات شكل السلع، لوجدنا أن ذلك لا يمكن أن يقع إلا ضمن نمط خاص تماماً من الإنتاج، هو نمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن بحثاً كهذا، على أي حال، كان خارج نطاق تحليل السلع. فإنتاج السلع وتداولها يمكن أن يجري رغم أن الكتلة الأعظم من المنتجات تتوجه مباشرة لإشباع الحاجات الذاتية ولا تتحول إلى سلع، وبالتالي فإن عملية الإنتاج الاجتماعي لم تخضع بعد، بكل اتساعها وعمقها، كل الخضوع للقيمة التبادلية. إن ظهور المنتجات بهيئة سلع يقتضي سلفاً بلوغ تقسيم العمل في المجتمع درجة من التطور يكتمل معها انفصال القيمة الاستعمالية عن القيمة التبادلية

بصورة تامة، هذا الانفصال الذي تبدأ أولى بوادره مع ظهور المقايضة. بيد أن مثل هذه الدرجة من التطور يمكن أن تكون مشتركة بين بضع تشكيلات اجتماعية اقتصادية متباينة تاريخياً أشد التباين.

وإذا تأملنا النقد، فإن وجوده يفترض أن تبادل السلع قد بلغ مستوى معيناً من التطور. كما أن الأشكال الخاصة للنقد، سواء كمُعَادِل للسلع فحسب، أم كوسيلة للتداول أو كوسيلة للدفع، أو بصفة كنز أو نقد عالمي، تشير، حسب درجة اتساع أو غلبة هذه الوظيفة أو تلك بصورة نسبية، إلى مراحل متباينة جداً من عملية الإنتاج الاجتماعي. ومع هذا فإننا نعرف، من التجربة التاريخية، أن تطوراً طفيفاً نسبياً في تداول السلع يكفي لانبثاق جميع أشكال النقد هذه. ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لرأس المال. فالشروط التاريخية لوجوده لا تتوافر بمجرد ظهور تداول النقد وتداول السلع وحدهما. إن رأس المال لا ينبثق إلى الوجود إلا عندما يلتقي مالك وسائل الإنتاج والعيش في السوق، بالعامل الحر بوصفه بائع قوة عمله؛ وهذا الشرط التاريخي وحده ينطوي على تاريخ عالمي. وعلى هذا يعلن رأس المال، منذ بدء ظهوره، عن بزوغ حقبة جديدة من عملية الإنتاج الاجتماعي⁽⁴¹⁾

ينبغي أن نتفحص الآن هذه السلعة الغريبة، قوة العمل، عن كثب. إن لهذه السلعة قيمة شأن كل السلع الأخرى⁽⁴²⁾ كيف تتحدد هذه القيمة؟

إن قيمة قوة العمل تتحدد، شأن حال أي سلعة أخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاج وإعادة إنتاج هذه المادة الخاصة. ولا تمثل هذه السلعة، من حيث هي قيمة، أكثر من [185] كمية محددة من العمل الاجتماعي الوسطي المتشبع فيها. غير أن قوة العمل لا توجد إلا كقدرة لدى الفرد الحي. وإنتاج هذه القدرة يفترض وجوده. ويوجد الفرد كمعطى، فإن إنتاج قوة العمل يتمثل في إعادة إنتاجه لنفسه، أو حفاظه على نفسه. ويحتاج الفرد

(41) تتميز الحقبة الرأسمالية، على ذلك، بهذه السمة، وهي أن قوة العمل تتخذ، في نظر العامل نفسه، شكل السلعة التي تخصه، ويصبح عمله بالتالي، عملاً مأجوراً. ومن جهة أخرى فإن تحول منتج العمل إلى الشكل السلمي لا يعم بصورة شاملة إلا ابتداءً من هذه اللحظة.

(42) «إن قيمة إنسان ما، شأن قيمة جميع الأشياء الأخرى، تساوي سعره - نعني مقدار ما ينبغي إعطاؤه لقاء استخدام طاقته». (ت. هوبز، اللويثان، في: المؤلفات، منشورات مولزوروث، لندن، 1839-1844، المجلد الثالث، ص 76).

(Th. Hobbes, *Leviathan*, in *Works*, Ed. Molesworth, London, 1839-1844, V. III, p. 76).

الحَيِّ للحفاظ على نفسه، إلى كمية معيّنة من وسائل العيش. لذا فإن وقت العمل اللازم لإنتاج قوة العمل يتمثل في وقت العمل الضروري لإنتاج وسائل العيش هذه؛ وبتعبير آخر فإن قيمة قوة العمل تُعادل قيمة وسائل العيش الضرورية للحفاظ على مالكيها. بيد أن قوة العمل لا تتحول إلى واقع إلا من خلال الإعراب الظاهر (Äusserung)، ولا يمكن لها أن تنشط إلا عن طريق العمل. ويقتضي هذا النشاط، أي العمل، بدوره إنفاق كمية معيّنة من عضلات الإنسان وأعصابه ودماغه، وهذه تتطلب التعويض عنها. والإنفاق الزائد يقتضي تعويضاً أكبر⁽⁴³⁾ فإذا عمل مالك قوة العمل اليوم، فسينبغي أن يكون قادراً في الغد على معاودة العمل ذاته في الشروط نفسها من الصحة والقوة. وينبغي لوسائل عيشه، أن تكون كافية للحفاظ عليه كفرد عامل في حالته الحياتية الطبيعية من القدرة على العمل. وتتباين حاجاته الطبيعية، كالغذاء والملبس والوقود والسكن، تبعاً لمناخ البلاد وخصائصها الطبيعية الأخرى. ومن جهة أخرى فإن عدد ومدى ما يُدعى بالحاجات الضرورية، وكذلك نمط إشباعها، هي نتاج تطور تاريخي، وتتوقف هذه الحاجات، إذن، إلى حد كبير، على درجة الرقي الحضاري للبلد المعين، ومن ضمن ذلك، بوجه خاص، الظروف وبالتالي العادات ومتطلبات العيش التي نشأت في ظلها طبقة العمال الأحرار⁽⁴⁴⁾ وعلى هذا ينطوي تحديد قيمة قوة العمل على عنصر تاريخي وأخلاقي، وذلك على النقيض من عمل السلع الأخرى. مع ذلك فإن المدى الواسطي من وسائل العيش الضرورية للعامل مقدار معطى في بلد معين وحقبة معيّنة.

إن مالك قوة العمل مخلوق قابل للفناء. ولكي يكون حاضراً في السوق باستمرار، وهو ما يقتضيه استمرار تحويل النقد إلى رأسمال، فإن على بائع قوة العمل أن يخلّد نفسه [186] «مثلاً يخلّد كل كائن حي نفسه عن طريق التناسل»⁽⁴⁵⁾ إن قوى العمل التي ينتزعها البلى والفناء من السوق، ينبغي أن تعوّض دوماً بعدد مماثل، في الأقل، من قوى

(43) من هنا كان ناظر العمل (villicus) في روما القديمة، الذي يشرف على عمل العبيد الزراعيين يتلقى «حصة أقل بكثير من حصة العبيد العاملين، لأن عمله كان أخف». (مومزن، تاريخ روما، 1856، ص 810).

(Th. Mommsen, *Röm. Geschichte*, 1856, p. 810).

(44) راجع مؤلف و. ت. ثورنتون، فيض السكان وعلاجه، لندن، 1846.

(W. Th. Thornton, *Over-population and its Remedy*, London, 1846).

(45) [وليم] بيتي، [المرجع المذكور نفسه].

عمل جديدة. لذا فإن مجموع وسائل العيش الضرورية لإنتاج قوة العمل ينبغي أن تتضمن الوسائل اللازمة لعيش البدائل، أي لإعالة أطفال العامل، حتى تتمكن هذه السلالة الغريبة من مالكي السلع من أن تخلّد نفسها في السوق⁽⁴⁶⁾

وابتغاء تكييف الطبيعة البشرية العامة لكي تكتسب البراعة والحذق في فرع معين من فروع الصناعة، وتحول إلى قوة عمل متطورة من نوع خاص، يلزمها تعليم أو تدريب خاص، وهذا يكلف بدوره مقداراً من مُعادِل السلع يقل أو يكثر. وتباين كلفة التدريب حسب درجة تعقيد طابع قوة العمل. إن تكاليف هذا التعليم (وهي ضئيلة تماماً بالنسب لقوة العمل الاعتيادية) تندرج في نطاق القيمة المُنفقة على إنتاج قوة العمل.

إن قيمة قوة العمل تحل إلى قيم كمية معينة من وسائل العيش. ولذا فإنها تتغير بتغير قيمة هذه الوسائل أو بتغير كمية العمل اللازمة لإنتاج هذه الأخيرة.

إن بعضاً من وسائل العيش، كالغذاء والوقود، يُستهلك يومياً، ولا بد من الحصول على إمدادات جديدة منه يومياً. وهناك وسائل عيش أخرى، كالملابس والأثاث، تدوم زمناً أطول، ولا حاجة للاستعاضة عنها إلّا في فترات متباعدة. فثمة سلع من صنف معين ينبغي أن تُشترى أو يدفع لقاءها كل يوم، وثانية كل أسبوع، وثالثة كل فصل، وهلمجرا. ولكن مهما كانت الطريقة التي يتوزع بها المقدار الكلي لهذه النفقات على مدار السنة، فإن متوسط الدخل اليومي ينبغي أن يغطيها. وإذا افترضنا أن مجمل السلع اللازمة يومياً لإنتاج قوة العمل = آ، والسلع اللازمة أسبوعياً = ب، وتلك اللازمة كل فصل = ج، إلخ، فإن المعدل الوسطي اليومي لهذه السلع = $\frac{365\text{آ} + 52\text{ب} + 4\text{ج}}{365}$. وإذا افترضنا

أن هذه الكتلة من السلع الضرورية لليوم الوسطي، تتجسد فيها 6 ساعات من العمل الاجتماعي، فإن نصف يوم وسطي من العمل الاجتماعي يتجسد يومياً في قوة العمل، بتعبير آخر أنه يلزم نصف يوم عمل لإنتاج قوة عمل يوم. إن هذه الكمية من العمل [187] الضرورية لإنتاج قوة العمل يومياً تُؤلف قيمة قوة عمل يومية، أو تُؤلف قيمة إعادة إنتاج قوة العمل يومياً. وإذا كان نصف يوم من العمل الاجتماعي الوسطي يتجسد في كمية من

(46) «إن سعر (العمل) الطبيعي. يتضمن تلك الكمية من الأشياء الضرورية والأشياء المرفهة للحياة حسب طبيعة المناخ وعادات البلاد، واللازمة لإعالة العامل وتمكينه من تربية أسرة تكفي لبقاء عرض العمال في السوق دون نقصان». (ر. تورنر، بحث في التجارة الخارجية للحبوب، لندن، 1815، ص 62). إن كلمة العمل مستخدمة، هنا، خطأ بمعنى قوة العمل.

(R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade*, London, 1815, p. 62).

الذهب مقدارها 3 شلنات، أو تالر واحد، فإن هذا التالر يكون السعر المطابق لقيمة قوة العمل اليومية. ولو عرضها مالكها للبيع لقاء تالر واحد يومياً، فإن سعر البيع يكون مساوياً لقيمتها؛ وحسب افتراضنا فإن مالك النقود، الذي يُزعم تحويل تالره إلى رأسمال، يدفع هذه القيمة.

إن الحد الأخير أو الأدنى لقيمة قوة العمل يتحدد بقيمة كتلة السلع التي لا يستطيع حامل قوة العمل، الإنسان، أن يجدد صيرورة حياته ما لم يتزود بها يومياً، أي أن الحد الأدنى هو قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها جسدياً. وإذا هبط سعر قوة العمل إلى هذا الحد الأدنى فإنه يهبط إلى أدنى من قيمة قوة العمل، لأن هذا الوضع يعيق دوام وتطور قوة العمل، ويبقيها في وضع كسيح. بيد أن قيمة أي سلعة إنما تتحدد بوقت العمل الضروري لإنتاجها بمستوى طبيعي من الجودة.

إنه لضرب استثنائي رخيص من العاطفية وصم هذه الطريقة في تحديد قيمة قوة العمل، وهي طريقة تفرضها طبيعة الموضوع ذاته، على أنها شيء فظ، والانخراط مع روسي (Rossi) في عويله:

«إن تصور قدرة العمل (puissance de travail) بمعزل عن وسائل عيش العمل خلال عملية الإنتاج، يعني تصور شبح اختلقه العقل (être de raison). فعند ذكر العمل أو القدرة على العمل، نقصد في الوقت نفسه العامل ووسائل عيشه، نقصد العامل والأجور»⁽⁴⁷⁾

إن الحديث عن قوة العمل لا يعني الحديث عن العمل، مثلما أن ذكر القدرة على الهضم لا يعني الهضم. فعملية الهضم، كما هو معلوم، تقتضي شيئاً أكثر من معدة جيدة. وحين نشير إلى قوة العمل فإننا لا نعزلها عن وسائل العيش الضرورية لبقائها. على العكس، فقيمة هذه الوسائل تعبر عن نفسها في قيمة تلك القوة. إن العامل لا يستمدّ أيما نفع من قوة العمل إذا لم يبيعها، بل يحس بالأحرى ضرورة موجهة فرضتها الطبيعة في أن قدرة العمل هذه قد تطلبت لإنتاجها قدرأ معيناً من وسائل العيش، وإن تجديد إنتاجها يتطلب الشيء نفسه باستمرار. ولسوف يتفق مع سيسموندي في «أن القدرة على العمل. لا تساوي شيئاً إن لم تُبَع»⁽⁴⁸⁾

(47) روسي، دروس في الاقتصاد السياسي، بروكسيل، 1843، ص 370-371.

(Rossi, *Cours d'Écon. Polit*, Bruxelles, 1843, p. 370-371).

(48) سيسموندي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 113.

(Sismondi, *Nouv. Princ. etc.*, T. I, p. 113).

[188] إن لقوة العمل، بصفتها سلعة خاصة، طبيعة غريبة ينجم عنها أن قيمتها الاستعمالية عند إبرام العقد بين البائع والشاري، لا تنتقل فعلياً إلى يد الشاري. صحيح أن قيمة هذه السلعة قد تعينت سلفاً، شأن قيم السلع الأخرى، قبل أن تدخل التداول، ما دامت كمية معينة من العمل الاجتماعي قد أنفقت عليها، إلا أن القيمة الاستعمالية لهذه القوة تكمن في إظهار هذه القدرة لاحقاً. غير أن ثمة فترة زمنية تفصل بين الانفصال عن قوة العمل، وبين إظهار هذه القوة فعلياً، أي وجودها المتعين كقيمة استعمالية. ولكن الحالات التي يتم فيها الانفصال شكلياً عن القيمة الاستعمالية للسلعة عن طريق البيع، دون أن يقرن ذلك زمنياً بتسليمها فعلياً إلى الشاري، تعني أن نقد الشاري يعمل، عادة، كوسيلة دفع⁽⁴⁹⁾ فقد جرت العادة في كل بلد يسوده نمط الإنتاج الرأسمالي، على ألا يُدفع لقاء قوة العمل إلا بعد أن تكون قد زاولت نشاطها طوال الفترة الزمنية المنصوص عليها في عقد الشراء، كأن يكون ذلك في ختام كل أسبوع. إذن، في جميع الأحوال، فإن العامل يسلف الرأسمالي القيمة الاستعمالية لقوة عمله: إنه يسمح للشاري بأن يستهلكها قبل أن يتلقى ثمنها، وعليه فإنه يقوم، في كل مكان، بإقراض الرأسمالي. إن هذا الإقراض ليس محض خيال، وهذا ما يبيّنه لا الضياع الطارئ للأجور المقرضة، عند إفلاس الرأسمالي⁽⁵⁰⁾ فحسب، بل تُثبت ذلك أيضاً طائفة أخرى من العواقب الأكثر ديمومة⁽⁵¹⁾ ولكن سواء كان النقد يخدم كوسيلة شراء أو وسيلة دفع فإن ذلك لن يغير من طبيعة تبادل

(49) «كل عمل يُدفع أجره بعد أن يكون قد انتهى» (بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، ص 104 *An Inquiry into those principles respecting the nature of demand* etc., P. 104. وهو الخالق الأول للإنتاج، من انتظار أجر عمله إلى نهاية الأسبوع أو الأسبوعين أو الأشهر الثلاثة معتمداً على مدخراته» (ش. غانيل، مذاهب الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1821، الجزء الثاني، ص 150).

(Ch. Ganiilh, *Des Systèmes d'Écon. Polit*, 2^{ème} Édit., Paris, 1821, T. II, p. 150).

(50) «إن العامل يقترض جهده» لكن شتورخ يضيف بمكر أن العامل «لا يغامر بفقدان شيء» عدا «ضياع أجره... لأن العامل لا يقدم شيئاً مادياً». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، بطرسبورغ، 1815، الجزء الثاني، ص 36-37).

(Storch, *Cours d'Écon[omie] Polit[ique]*, Pétersbourg, 1815, T. II, p. 36-37).

(51) أورد مثلاً واحداً. ثمة في لندن طائفتان من الخبازين، طائفة «السعر الكامل» (Full priced) التي تبيع الخبز بقيمته الحقيقية، وطائفة «السعر الأدنى» (under-sellers) التي تبيعه دون قيمته. إن

السلع شيئاً. إن سعر قوة العمل يُثبَّت في العقد ولا يتحقق شأن إيجار البيت إلا فيما بعد. إن قوة العمل تباع، رغم أن ثمنها لا يُدفع إلا في موعد لاحق. من المفيد، إذن، بغية إدراك العلاقة بين الطرفين على نحو صافي، أن نفترض، بصورة مؤقتة، أن مالك قوة العمل يتقاضى على الفور، كلما باعها، السعر المتفق عليه في التعاقد.

إننا نعرف الآن الطريقة التي تتحدد بها القيمة التي يدفعها الشاري لمالك هذه السلعة [189] الغريبة التي تدعى قوة العمل. لكن القيمة الاستعمالية التي يتلقاها الشاري بالمقابل لا تتجلى إلا في الاستعمال الفعلي، أي في عملية استهلاك قوة العمل. ويشتري مالك النقد كل الأشياء الضرورية لإنجاز العملية، كالمواد الأولية، من سوق السلع، ويدفع سعرها كاملاً. غير أن عملية استهلاك قوة العمل هي في الوقت نفسه عملية إنتاج للسلع وفائض القيمة. وهذا الاستهلاك لقوة العمل يجري، كما هو الحال مع أي سلعة أخرى، خارج حدود السوق، أي خارج نطاق التداول. إذن نغادر، لبعض الوقت، هذه الدائرة التي

= الصنف الأخير يضم أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للخبازين (ص 32 من تقرير هـ .س. تريمهير مفوض التحقيق في شكاوى الخبازين المياومين إلخ، لندن، 1862). إن الخبازين بالسعر الأدنى «under sellers» يقومون من دون استثناء تقريباً، ببيع خبز مغشوش بالشب والصابون والكلس، والجص، ومسحوق النوى، وما شاكل ذلك من مواد مخلوطة متماثلة في نفعها الغذائي والصحي (راجع الكتاب الأزرق المشار إليه أعلاه، تقرير لجنة 1855 حول غش الخبز وكذلك تقرير الدكتور هاسال: كشف حالات من غش الخبز، الطبعة الثانية، لندن، 1861). وقد صرح السير جون غوردون أمام لجنة 1855 قائلاً: «نتيجة لضروب غش الخبز هذه لم يعد الرجل الفقير، الذي يقتات على باونين من الخبز يومياً، يحصل الآن على ربع العناصر الغذائية، هذا إن لم نقل شيئاً عن الآثار المدمرة لهذه الأغذية على صحته». ويعلن تريمهير (المرجع السابق، ص 48) في معرض تفسيره للسبب الذي يدفع «قسماً كبيراً من الطبقة العاملة» للقبول بالشب ومسحوق النوى. إلخ، كجزء من الخبز الذي يشتريه هؤلاء، رغم معرفتهم الأكيدة بهذا الغش، فيقول «إن من الضروري للعمال أن يأخذوا من الخبز أو دكان بائع المفرق (Chandler's Shop) نوع الخبز الذي يشاء هؤلاء بيعه». وبما أن العمال لا يتقاضون الأجور إلا في نهاية الأسبوع، فإنهم لا يستطيعون «دفع ثمن الخبز الذي تستهلكه أسرهم خلال الأسبوع، قبل هذا الوقت». ويضيف تريمهير بناء على إفادة شهود عيان «من المفصوح أن الخبز المؤلف من هذا الخليط يُصنع خصيصاً للبيع على هذا النحو» (It is notorious that bread composed of those mixtures, is made expressly for sale in this manner). وفي الكثير من المناطق الزراعية في إنكلترا، وفي أسكتلندا بدرجة أكبر، تُدفع الأجور كل أسبوعين بل وكل شهر، ويضطر العامل الزراعي، بسبب طول الفترة الزمنية

تعج بالصخب، حيث يجري كل شيء على السطح، على مرأى من الجميع، ونقتفي أثر صاحب حافظة النقود ومالك قوة العمل إلى مخبأ الإنتاج السري؛ ومنذ أن نطأ العتبة تحدّق في وجوهنا هذه العبارة «ممنوع الدخول لمن ليس له عمل» (No admittance except on business). ولن نرى هنا، كيف يقوم رأس المال بالإنتاج فحسب، بل سنرى أيضاً كيف يصار إلى إنتاج رأس المال نفسه. وفي خاتمة المطاف سنهتك سر صناعة الفائض.

إن ميادين التداول، أو تبادل السلع، التي غادرناها، والتي يجري فيها بيع وشراء قوة العمل، هي، في واقع الأمر، جنة عدن فعلية لحقوق الإنسان الطبيعية. فلا يسود فيها [190] غير الحرية، والمساواة والملكية، ويتنام (*) الحرية! لأنه ما من قوة ترغم بائع وشاري سلعة من السلع، ولتكن قوة العمل، غير الإرادة الخاصة الحرة التي يتمتعان بها معاً. فهما يبرمان عقداً ثنائياً بوصفهما شخصين حرين متكافئين حقوقيّاً. والعقد الذي يتوصلان إليه، ليس سوى الشكل الذي يسبغان فيه على إرادتهما الموحدة طابعاً قانونياً. المساواة! لأن كلاّ منهما يقيم علاقته مع الآخر بصفته مجرد مالك لسلعة، ويبادل مُعادِلاً لقاء

= الفاصلة بين دفعة وأخرى، إلى شراء سلعه بالدين.. فيدفع لقاءها ثمناً أكبر ويجد نفسه في واقع الأمر مقيداً بالدكّانة التي تقرضه. ونجد في هورنغهام بمقاطعة ويلز، مثلاً، حيث تدفع الأجور شهرياً، إن كمية الطحين التي تباع في أماكن أخرى بسعر شلن واحد و10 بنسات، تكلف العامل هنا شلّين و4 بنسات. (التقرير السادس حول الصحة العامة الذي وضعه المفتش الطبي للمجلس الاستشاري، إلخ، 1864، ص 264) «وأرغم عمال طباعة القماش اليدوية في بايسلي «أرباب العمل، عن طريق الإضراب، على أن يدفعوا الأجور كل أسبوعين بدلاً من كل شهر» (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1853، ص 34). ويمكن لنا أن نذكر، كمثال ممتاز على النتائج الأخرى التي تتمخض عن القرض الذي يقدمه العامل إلى الرأسمالي، الطريقة الشائعة في مناجم الفحم الإنكليزية حيث لا يتلقى العامل أجره إلا في نهاية الشهر، ويأخذ خلال ذلك من الرأسمالي سلفاً على الحساب، وغالباً ما تكون بهيئة سلع يضطر عامل المنجم إلى شرائها بأسعار تفوق ما هو سائد في السوق (نظام مقايضة العمل بالسلع trucksystem) «وهناك طريقة شائعة يمارسها مالكو مناجم الفحم، وهي أن يدفعوا الأجر مرة في الشهر، ويسلفوا عمالهم نقداً في نهاية كل أسبوع يتوسط الشهر. وتُدفع السلفة في الدكان» (tommy-shop أي دكانة المفرق التي يملكها رب العمل) «فيتلقاها العمال بهذه اليد ليعيدوها باليد الأخرى». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، لندن، 1864، ص 38، العدد 192).

(*) يتنام (Bentham) مشرّع إنكليزي، ومؤسس المذهب النفعي. [ن. ع].

مُعادل. الملكية! لأن كل واحد لا يتصرف إلا بما يملك. وبنتم! لأن كلا منهما لا يكثرث إلا بذاته. والقوة الوحيدة التي تجمع بين الاثنين وتدفعهما للدخول في علاقة ثنائية، هي قوة الأنانية، قوة المنفعة والمصلحة الخاصة. فكل منهما لا يفكر إلا بنفسه، ولا يبالي بسواه، ولأنهما يفعلان ذلك على وجه التحديد، فإنهما يعملان، وفقاً لانسجام مسبق بين الأشياء أو تحت رعاية عناية إلهية كلية الحكمة، لمصلحتهما المتبادلة، وبذلك يعملان للمنفعة المشتركة والمصلحة العامة.

وبعد أن تغادر ميدان التداول البسيط، أي ميدان تبادل السلع، الذي يزود داعية التجارة الحرة السوقي (vulgaris) بوجهة نظره ومفاهيمه ومعياري حكمه على مجتمع يرتكز [191] على رأس المال والعمل المأجور، نلمح، على ما يبدو، تغيراً في سحنة شخصياتنا الدرامية (dramatis personae). فذلك الذي كان من قبل مالك النقد، يتبخر الآن في المقدمة كرأسمالي، ومالك قوة العمل يسير في أعقابه كعامل تابع. الأول يبتسم بتكلف وتبدو عليه سيماء رجل أعمال خطير الشأن مستغرق في شؤونه، والثاني مذعور متردد مثل إنسان يأتي بجلده إلى السوق وليس أمامه سوى المدبغة.

الجزء الثالث

إنتاج فائض القيمة المطلق

الفصل الخامس

عملية العمل وعملية إنماء القيمة

أولاً - عملية العمل

[يشترى الرأسمالي قوة العمل بغية استعمالها] (*) واستعمال قوة العمل هو العمل ذاته. إن شاري قوة العمل يقوم باستهلاك هذه القوة بجعل بائعها يعمل. وبذلك يصبح هذا الأخير قوة عمل فاعلة، يصبح عاملاً بالفعل (actu) بعد أن كان ذلك كامناً فيه بالقوة (potentia) ليس إلّا ولكي يعاود عمله الظهور في سلعة من السلع، يتعين عليه أولاً، أن ينفق هذا العمل على قيم استعمالية، أشياء كفيلة بإشباع حاجات من نوع ما. لذا فإن الرأسمالي يجعل العامل ينتج قيمة استعمالية معينة، سلعة من صنف محدد. إن إنتاج القيم الاستعمالية، أو الأشياء النافعة، يجري هنا بإشراف الرأسمالي ولحسابه، لكن هذه الحقيقة لا تغير من الطبيعة العامة للإنتاج. ولهذا يتوجب علينا، قبل كل شيء، أن ندرس سير عملية العمل بصورة مستقلة عن الشكل الخاص الذي تسبغه عليها أوضاع اجتماعية محددة.

العمل، هو قبل كل شيء، عملية بين الإنسان والطبيعة، عملية يفعل فيها الإنسان فعله

(*) الجملة الأولى غير واردة في الأصل الألماني، بل أضيفت إلى الترجمة الإنكليزية لغرض الإيضاح. [ن. ع].

الذاتي بإجراء وتنظيم وضبط التفاعل المادي (الأيض) بينه وبين الطبيعة. إنه يواجه مادة الطبيعة باعتباره قوة من قواها، فيحرك ما في جسده من قوى طبيعية: الذراعين، الساقين، الرأس، اليدين، بغية الاستحواذ على مادة الطبيعة في شكل يلائم ما يحتاجه في الحياة. وإذا يؤثر الإنسان بفعله على الطبيعة الواقعة خارجه ويغيرها على هذا النحو، فإنه يغير، في الوقت نفسه، طبيعته بالذات. فينتهي ما يكمن في طبيعته هذه من قدرات، ويخضع فعل هذه القوى وفقاً لمشيئته هو. ولا نتناول، هنا، تلك الأشكال الغريزية البدائية من العمل، التي تذكرنا بالحيوان المحض. فثمة مدى زمني، لا يمكن قياسه، يفصل بين الأوضاع التي يحمل فيها العامل قوة عمله إلى السوق لبيعها كسلعة، وبين الأوضاع التي كان العمل البشري، فيها، ما يزال في أشكاله الغريزية البدائية. إننا [193] نفترض أصلاً أن العمل قد بلغ صورة أصبح معها مقصوراً على الإنسان وحده. إن العنكبوت يقوم بعمليات تشبه عمليات النساج، والنحلة، في بناء خلاياها، تبرز الكثير من المهندسين المعماريين. غير أن ما يميز أسوأ معماري عن أبرع نحلة، هو أنه يقيم البنيان في خياله قبل أن يبنيه من الشمع. ففي ختام كل عملية عمل، نحصل على نتيجة كانت موجودة، سلفاً، في مخيلة العامل عند بدء العملية، أي مثالياً. إنه لا يحدث تغييراً في شكل مادة الطبيعة فحسب، بل ويحقق في هذه المادة الطبيعية غايته الواعية التي تفرض عليه أسلوب وطريقة أفعاله كقانون ينبغي أن تخضع له مشيئته. وهذا الخضوع ليس محض فعل منفرد. فالعمل يقتضي، في أثناء سيره، فضلاً عن جهد الأعضاء الجسدية، أن تتطابق إرادة العامل باستمرار مع غايته، وهذا يتجلى في الانتباه الدقيق؛ وبقدر ما يكون مضمون العمل وأسلوب تنفيذه قليلي الجاذبية للعامل، تقل متعته بهذا العمل كشيء تنطلق خلاله قواه الجسدية والذهنية، ويضطر بالتالي إلى زيادة شدة الانتباه.

وتتألف عملية العمل من العناصر الأولية التالية، أولاً: النشاط الهادف الذي يبذله الإنسان، أي العمل ذاته، ثانياً: موضوع العمل، ثالثاً: وسائل العمل.

إن الأرض (وهذا تعبير يشمل من الوجهة الاقتصادية، المياه)، في حالتها البكر حيث كانت تزود الإنسان⁽¹⁾ بالضروريات، بوسائل العيش الجاهزة، موجودة بصورة مستقلة عن

(1) «إن المنتجات العفوية للأرض وهي قليلة الكمية، ومستقلة تماماً عن الإنسان، تبدو وكأن الطبيعة تقدمها له، على غرار ما نعطي شاباً يافعاً مقداراً صغيراً من المال لكي يشق طريقه في العمل ويحقق الثراء». (جيمس ستيوارت، مبادئ الاقتصاد السياسي، طبعة دبلن، 1770، المجلد الأول، ص 116).

(James Steuart, *Principles of Polit. Econ*, Edit., Dublin, 1770, V. I, p. 116).

فعله بصفته الموضوع الشامل للعمل البشري. وجميع الأشياء التي يؤدي العمل إلى فكها فقط عن رباطها المباشر ببيئتها، الأرض، هي مواضيع للعمل تقدمها الطبيعة بصورة عفوية. هكذا حال السمك الذي نصطاده، فننتزعه من عنصر حياته: الماء، والخشب الذي نقتطعه من الغابة العذراء، وخامات المعادن التي نحفرها من عروقها. أما إذا كان موضوع العمل قد ترشح، إن جاز القول، عبر مصفاة عمل سابق، فإننا نسميه مادة أولية، مثل المعدن الخام المستخرج والجهاز للتنقية. إن جميع المواد الأولية هي موضوع عمل، ولكن ليس كل موضوع عمل هو مادة أولية: فلا يمكن له أن يصبح كذلك، إلا بعد أن يتعرض لتغيير معين بواسطة العمل.

[194] إن وسيلة العمل عبارة عن شيء أو مرتكب أشياء يزجها العامل كوسيط بينه وبين موضوع عمله، وتخدم بمثابة موصل ينقل نشاطه إلى موضوع العمل. إنه يستخدم الخواص الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية للأشياء كأداة سيطرة يُخضع بها أشياء أخرى طبقاً لغاياته⁽²⁾ وإذا ضربنا صفحاً عن وسائل العيش الجاهزة كالثمار، التي يقطفها الإنسان مستخدماً أعضاء جسده كأدوات عمل، فإن أول شيء يقتنيه العامل ليس موضوع العمل بل أدواته. وهكذا يسخر الطبيعة بمثابة أعضاء لنشاطه، أي يردف بها أعضاء جسده، فتستطيل هامته رغماً عن الكتاب المقدس. ومثلما أن الأرض مستودع قوته الأولي، كذلك هي مخزن أدواته البدائية. فهي تزوده، على سبيل المثال، بالأحجار للرمي، والطحن والعصر، والقطع، إلخ. والأرض نفسها أداة للعمل، ولكن استخدامها كأداة في مجال الزراعة يقتضي توافر سلسلة كاملة من أدوات أخرى، وبلوغ مستوى عالٍ من تطور قوة العمل⁽³⁾ وما إن يطرأ أدنى تطور على عملية العمل، حتى يتطلب أدوات

(2) «العقل بارع قدر ما هو جبار. وتكمن براعته، أساساً في نشاطه الوسيط، حيث يدفع الأشياء للتفاعل والتنافذ فيما بينها وفقاً لطبيعتها الخاصة، دون أن يتدخل مباشرة في العملية، فيتوصل، عن هذا الطريق، إلى تحقيق غاياته». (هيجل، الموسوعة، الجزء الأول، المنطق، برلين، 1840، ص 382).

(Hegel, *Enzyklopädie, Erster Teil, Die Logik*, Berlin, 1840, p. 382).

(3) في مؤلفه نظرية الاقتصاد السياسي، باريس، 1815، وهو كتاب بائس في جوانبه الأخرى، يعارض غانيل الفيزيوقراطيين، فيستعرض، بأسلوب أخاذ، السلسلة الطويلة من العمليات الضرورية التي ينبغي أن تتم مسبقاً قبل أن يبدأ فعلاً ما يمكن تسميته بالزراعة. (غانيل، نظرية الاقتصاد السياسي، باريس، 1815، [المجلد الأول، ص 266]).

(Ch. Ganiilh, *Théorie de L'Écon. Polit*, Paris, 1815 [v.I, p.266]).

مُعَدَّة على نحو خاص. لذا نجد في أقدم الكهوف أدوات وأسلحة حجرية. وفي أقدم عصور التاريخ البشري نرى أن الحيوانات المدجنة، أي الحيوانات التي رُبيت لهذا الغرض، وجرى تكييفها بواسطة العمل، تلعب الدور الرئيسي بوصفها وسائل عمل إلى جانب الأحجار والأخشاب والعظام والأصداف المُعَدَّة لإعداداً خاصاً⁽⁴⁾ إن القدرة على استخدام وابتداع وسائل العمل، وإن كانت موجودة بحالة جنينية لدى أصناف معينة من الحيوان، فإنها سمة خاصة تميز عملية العمل البشري، لذلك يُعرَّف فرانكلين الإنسان بأنه «حيوان صانع للأدوات» (a tool making animal). إن بقايا آثار وسائل العمل الغابرة تتمتع بالنسبة لدراسة التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المندثرة، بنفس الأهمية التي تنسم بها المتحجرات العظمية بالنسبة لدراسة أصناف الحيوان المنقرضة. فما يتيح لنا تمييز العصور الاقتصادية المختلفة ليس الأشياء المصنوعة، بل طريقة صنعها ووسائل [195] العمل المستخدمة في ذلك⁽⁵⁾ إن وسائل العمل ليست معياراً ينم عن درجة التطور التي بلغت قوة العمل البشري فحسب، بل إنها، أيضاً، مؤشرات تعكس العلاقات الاجتماعية التي جرى ذلك العمل في ظلها. ومن بين وسائل العمل ككل، نجد أن الوسائل الآلية التي يمكن تسمية مجموعها بالجهاز العظمي والعضلي للإنتاج، تمثل سمات مميزة لحقبة معينة من الإنتاج الاجتماعي أكبر أهمية مما تمثله الوسائل الأخرى، كالأنابيب والأحواض، والسلال، والجرار، إلخ، التي لا تقوم إلا بدور الأوعية لمواد العمل، ويمكن لنا أن نسميها، بوجه عام، الجهاز الوعائي للإنتاج. ولا تبدأ هذه الأخيرة بلعب دور هام إلا في الصناعات الكيميائية^(5a) وإلى جانب تلك الأشياء التي تُستخدم لإيصال تأثير العمل مباشرة إلى موضوعه،

(4) يُبرز تورغو في مؤلفه تأملات في نشوء وتوزيع الثروات (1766)، على نحو صائب، أهمية الحيوانات المدجنة بالنسبة لبدايات الحضارة.

(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, 1766).

(5) إن أدنى السلع أهمية بالنسبة للمقارنة بين التقنيات في مختلف عصور الإنتاج هي مواد الترف، بمعناها الدقيق.

(5a) حاشية للطبعة الثانية: ورغم ضآلة اهتمام التاريخ المدون، حتى الآن، بتطور الإنتاج المادي، الذي يشكل أساس كل الحياة الاجتماعية وبالتالي أساس كل تاريخ حقيقي، فإن عصور ما قبل التاريخ تُصنَّف لا حسب نتائج ما يدعى بالبحوث التاريخية، بل حسب نتائج البحوث العلمية الطبيعية، إلى عصر حجري وعصر برونزي وعصر حديدي. وقد صنفت هذه العصور حسب المواد التي كانت تُصنع منها الأدوات والأسلحة.

والتي تخدم، بطريقة أو بأخرى، كناقلات للفعالية، يمكن لنا أن ندخل في عداد وسائل عملية العمل بمعناها الواسع، كل تلك الشروط المادية للقيام بالعملية. ورغم أن هذه لا تدخل مباشرة في عملية العمل، إلا أن هذه العملية، بدونها، إما أن تكون مستحيلة أو غير ناجزة. تارة أخرى، تمثل الأرض الوسيلة الشاملة من هذا النوع، فهي تقدم للعامل الموطىء لقدمه (locus standi) والميدان لفعله (field of employment). ومن وسائل العمل التي تنتمي لهذا الصنف، والناجمة عن عمل سابق، هناك مباني العمل، والقنوات، والطرق، إلخ.

وعلى هذا فإن نشاط الإنسان، في مجرى عملية العمل، يستعين بوسائل العمل ليحقق التغيير المرسوم، مسبقاً، في موضوع العمل. وتتلأشى العملية في المنتج. وتكون حصيلتها قيمة استعمالية، أي مادة من الطبيعة كُيِّفت بتغيير شكلها لتناسب حاجات بشرية. وبذلك يتحد العمل مع موضوعه؛ فالعمل يتجسد في موضوع، والموضوع يتحول بفعل العمل. وما كان يظهر لدى العامل كحركة، يتجلى الآن من ناحية المنتج في شكل وجود، كخاصية ثابتة بلا حراك. لقد غزل، والناج غزل.

[196] ولو تفحصنا مجمل هذه العملية من زاوية النتيجة، أي المنتج، فمن الجلي أن كلاً من وسيلة العمل وموضوع العمل هما وسيلة إنتاج⁽⁶⁾، وأن العمل نفسه عمل منتج⁽⁷⁾ ورغم أن قيمة استعمالية معينة، في شكل منتج، تنبثق عن عملية العمل، فإن قيمة استعمالية أخرى، هي منتج عمل سابق، تدخل هذه العملية نفسها كوسائل إنتاج. والقيمة الاستعمالية نفسها تكون منتج عملية عمل سابقة، ووسيلة إنتاج في عملية لاحقة. ليست المنتجات إذن مجرد نتيجة تتمخض عن عملية العمل، بل هي أيضاً شرط أساسي لها.

وما عدا الصناعات الاستخراجية، التي تتلقى موضوع العمل من الطبيعة مباشرة، كاستخراج المعادن، وقنص الحيوان، وصيد الأسماك، والزراعة (بحدود اقتصارها على اقتضاض التربة العذراء)، فإن جميع فروع الصناعة تعالج مواد أولية، أي موضوعاً سبق أن مرّ بمصفاة العمل، نعني أنه منتج عمل سابق، كالبدور في الزراعة. أما الحيوانات والنباتات التي جرت العادة على اعتبارها منتجات الطبيعة، فهي في أشكالها الراهنة

(6) يبدو أمراً منافياً للمنطق القول، مثلاً، بأن السمك الطليق في الماء هو وسيلة إنتاج في صناعة الصيد. ولكن لم يكتشف أحد، حتى الآن، وسيلة لاقتناص السمك في مياه خالية من الأسماك.

(7) إن هذه الطريقة في تحديد العمل المنتج، من زاوية عملية العمل البسيطة، لا تكفي أبداً في عملية الإنتاج الرأسمالي.

ليست فقط منتج عمل العام السابق، مثلاً، بل نتاج تحول تدريجي، استمر على مدى أجيال تحت رقابة الإنسان وبواسطة عمله. أما ما يخص وسائل العمل فإن غالبيتها الساحقة تكشف لأنظار أشد المراقبين سطحية عن آثار عمل العصور السالفة.

ويمكن للمادة الأولية أن تؤلف الجوهر الأساسي للمنتج، أو قد تدخل في تكوينه كمادة مساعدة. ولربما تستهلك وسائل العمل المادة المساعدة، كاستهلاك المرحل للفحم، والعجلة للزيت، وحصان الجر للعلف، أو قد تُمزج مع المادة الأولية لتدخل عليها تحويلاً معيناً، كما يفعل الكلور بالقماش غير المقصور، والفحم بالحديد، والصبغ بالصوف، أو أنها قد تساعد على أداء العمل ذاته، كما هو شأن المواد المستخدمة في تدفئة ورش العمل وإنارتها. بيد أن الفرق بين المادة الأساسية والمادة المساعدة يتلشى في الصناعات الكيميائية الحقيقية، لأنه ما من مادة أولية، هنا، تعاود الظهور بوصفها جوهر المنتج مثلما كانت عليه في تركيبها الأصلي⁽⁸⁾

وبما أن كل شيء من الأشياء يتمتع بخواص متنوعة، ويمكن لذلك الانتفاع به في [197] استعمالات متباينة، فإن المنتج الواحد ذاته يمكن أن يُستخدم إذن كمادة أولية في عمليات عمل مختلفة تماماً. فالقمح، على سبيل المثال، مادة أولية عند الطحان، وصانع النشاء، والمقطر، ومربي المواشي وهلمجرا. كما يدخل كمادة أولية في إنتاج نفسه أيضاً، بهيئة بذور. والفحم، هو الآخر، يخرج كمنتج ويدخل كوسيلة إنتاج في الصناعة المنجمية.

وقد يُستخدم منتج معين كوسيلة عمل ومادة أولية في عملية العمل الواحدة نفسها،

(8) يطلق شتورخ على المواد الأولية الفعلية تسمية (matières) وعلى المواد المساعدة تسمية (matériaux) ويصف شيربولى المواد المساعدة بأنها «مواد أدواتية» (matières instrumentales).

[هنري شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادئ المحددة لازدهار الأمم، بطرسبورغ، 1815، ص 228.

(Henri Storch, *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations*, St-Petersbourg, 1815, p. 228).

أ. شيربولى، الثروة والفقر. عرض أسباب ونتائج التوزيع الفعلي للثروات الاجتماعية، باريس، 1841، ص 14.

[A. Cherbuliez, *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales*, Paris, 1841, p. 14). ن. برلين.

مثل تسمين الماشية، حيث الحيوان هو المادة الأولية المشغولة، ووسيلة لتوليد السماد في آن واحد.

إن منتجاً معيناً قد يكون صالحاً للاستهلاك في شكله الناجز، لكن بوسعه، مع ذلك، أن يخدم كمادة أولية لصنع منتج آخر، كالعنب الذي يصبح مادة أولية لصنع النبيذ. من جهة أخرى يمكن للعمل أن يقدم لنا منتجاً في شكل محدد لا نستطيع، معه، استخدامه إلا كمادة أولية، مثلما هو الحال مع القطن والخيوط والنسيج. وتدعى المادة الأولية في هذه الحالة مادة نصف مصنعة، ولعل الأفضل أن نسميها مادة مصنعة أولياً. وبالرغم من كون هذه المادة الأولية الأصلية منتجاً، يتعين عليها أن تجتاز سلسلة كاملة من عمليات مختلفة تخدم فيها، على التعاقب، كمادة أولية، ويتغير شكلها باستمرار إثر كل واحدة، حتى تخرج من آخر عملية في السلسلة بصورة منتج كامل، جاهز للاستخدام كوسيلة عيش أو وسيلة عمل.

هكذا نرى أن اعتبار القيمة الاستعمالية مادة أولية، أو وسيلة عمل، أو منتجاً، أمر يتوقف كلياً على الوظيفة التي تؤديها هذه القيمة الاستعمالية في مجرى عملية العمل، والموقع الذي تحتله فيها: ويتغير هذا الموقع يتغير تعريفها أيضاً.

وعليه، حيثما يدخل المنتج عملية عمل جديدة بصفته وسيلة إنتاج، فإنه يفقد طابعه كمنتج، ويتحول إلى محض عوامل موضوعية للعمل الحي. إن النسيج لا يعامل المغازل إلا كوسيلة يغزل بها، ولا يعامل الكتان إلا كموضوع لهذا العمل. وبالطبع يستحيل عليه أن ينسج من دون خيوط ومغازل، ولا بد من التسليم بوجود هذه الأشياء، كمنتجات(*)، في بدء عملية الغزل: إلا أن كون المغازل والكتان منتجات عمل سابق أمر لا أهمية له البتة في مجرى سير عملية العمل نفسه، مثلما لا يؤثر في شيء على الاغتذاء أن يكون الخبز نتاج أعمال سابقة قام بها الفلاح والطحان والخباز. على العكس من ذلك فإن العديد من وسائل الإنتاج لا تظهر طابعها في عملية العمل كمنتجات عمل سابق إلا حين تحفل بالنواقص. فالسكين الذي لا يقطع والخيط الذي يتقطع لا بد من أن يذكّرنا بالسيد (أ) صانع السكاكين والسيد (ب) غازل الخيوط. أما في المنتج الكامل، فإن العمل الذي أسبق عليه صفاته النافعة يتلاشى تماماً.

[198] إن الآلة التي لا تخدم عملية العمل، عديمة النفع. زد على ذلك أنها تسقط فريسة

(*) في الطبعة الرابعة: كمنتج. [ن. برلين].

التأثيرات المدمرة لتفاعل عوامل الطبيعة. فالحديد يصدأ، والخشب يتتخر. وخيوط الغزل التي لا تُحبك أو تُنسج تكون قطعاً مبدداً. وينبغي للعمل الحي أن يمسك بهذه الأشياء ويوقظها من رقاد الموت، ليحولها من مجرد قيم استعمالية ممكنة إلى قيم استعمالية فعلية وفاعلة. وإذا يغمرها لهيب العمل، ويتملكها كجزء لا يتجزأ من جسده وينفخ فيها الحياة لتؤدي الوظائف المماثلة لمفهومها ودورها في هذه العملية، فإنها تتعرض حقاً للاستهلاك ولكنها تُستهلك حقاً لغاية معينة، كعناصر مكونة لقيم استعمالية جديدة، أو منتجات جديدة، قادرة على الدخول كوسائل عيش للاستهلاك الشخصي، أو للاستعمال كوسائل إنتاج في عملية عمل جديدة.

وعليه، لئن كانت المنتجات الناجزة لا تُعدّ نتيجة لعملية العمل فحسب، بل كذلك شرطاً لوجود هذه العملية من جهة، فإن دخول هذه المنتجات في تلك العملية، أي احتكاكها بالعمل الحي، هو الوسيلة الوحيدة للانتفاع بمنتجات عمل الماضي هذه والحفاظ عليها وتحقيقها كقيم استعمالية، من جهة أخرى.

إن العمل يستهلك عناصره المادية، أي موضوعه ووسائله، أي أنه يلتهمها، وعليه فإنه عملية استهلاك. ويتميز هذا الاستهلاك الإنتاجي عن الاستهلاك الفردي في هذا الأمر، وهو أن هذا الأخير يستهلك المنتجات كوسيلة عيش للفرد الحي، أما الأول فيستهلكها بوصفها وسيلة بقاء العمل، قوة العمل الفاعلة. لذا فتتاج الاستهلاك الفردي هو المستهلك نفسه، وثمره الاستهلاك الإنتاجي هي منتج متميز عن المستهلك.

وحين تكون وسائل وموضوع العمل هي منتجات، فإن هذا العمل نفسه إنما يستهلك منتجات بغية خلق منتجات، أو بتعبير آخر إنه يستعمل صنفاً معيناً من المنتجات، بتحويلها إلى وسائل إنتاج بغية خلق منتجات. ولكن مثلما أن الإنسان والأرض كانا العنصرين الوحيدين المشاركين في عملية العمل في البداية، حيث الأرض موجودة بصورة مستقلة عن الإنسان، كذلك الحال الآن، حين يستخدم الإنسان، في عملية العمل، عدداً من وسائل الإنتاج التي توفرها الطبيعة على نحو مباشر، ولا تمثل أي امتزاج بين المواد الطبيعية والعمل البشري.

إن عملية العمل، كما حللناها سابقاً بلحظاتها البسيطة المجردة، هي نشاط بشري هادف يتوخى إنتاج قيم استعمالية، أي تملك مواد الطبيعة وتكييفها للحاجات البشرية، إنها الشرط العام لحدوث التفاعل المادي (الأيض) بين الإنسان والطبيعة، إنها ضرورة طبيعية أبدية للوجود البشري، وهي لهذا السبب مستقلة عن جميع أشكال هذا الوجود، أو هي، بالأحرى، مشتركة بين جميع الأشكال الاجتماعية. ولهذا لم نجد ثمة ضرورة،

إذن، لدراسة العامل، [الذي تحدثنا عنه] (*)، من ناحية علاقته بالعمال الآخرين. إذ يكفيننا استعراض الطبيعة وموادها، من ناحية، والإنسان وعمله من الناحية الأخرى. [199] ولكن بما أن مذاق الحساء لا يشي بمن زرع الشوفان، كذلك شأن عملية العمل البسيطة فهي لا تشي، من تلقاء ذاتها، بالظروف التي تجري في ظلها، فنحن لا نعرف هل جرى العمل تحت السياط اللاذعة لمالك العبيد، أم تحت عين الرأسمالي القلقة، هل نحن إزاء سينسيناتوس (**) يحرق قطعة أرضه المتواضعة (فدان Jugera)، أم إزاء إنسان متوحش يصرع حيواناً برياً بحجر (9)

لنعد الآن إلى صاحبنا المتحوّل [in spe] إلى رأسمالي. لقد تركناه بمجرد أن اشترى، من سوق السلع كلها، العناصر الضرورية للبدء بعملية العمل، العناصر المادية أي: وسائل الإنتاج، والعنصر الشخصي أي: قوة العمل. لقد اختار، بعين خبير بارع، وسائل الإنتاج ونوع قوى العمل التي تناسب أعماله الخاصة، كأن تكون صنع الغزل أو الأحذية، أو أي صنف آخر. بعد ذلك يشرع صاحبنا الرأسمالي في استهلاك السلعة التي اشتراها لتوه، أي قوة العمل، بدفع حامل قوة العمل أي العامل، إلى أن يستهلك، بعمله، وسائل الإنتاج. ومن الجلي أن الطابع العام لعملية العمل لا يتغير لأن العامل يؤديها لأجل الرأسمالي وليس لنفسه. كما أن تدخل الرأسمالي لا يغير، في الحال، الأساليب والطرائق الخاصة التي تُستخدم في صنع الأحذية أو غزل الخيوط. وينبغي للرأسمالي أن يبدأ بأخذ قوة العمل مثلما يجدها في السوق، وبالتالي أن يتقبل نوع العمل

(*) يشير ماركس إلى العامل الذي جرى التطرق إليه في الفصل السابق عند دراسة شراء وبيع قوة العمل. [ن. ع].

(**) هو ديكاتور روما للفترة 458-439 قبل الميلاد، وقد اشتهر بحياة بسيطة مثالية، متولياً زراعة حقله الصغير بنفسه. [ن. ع].

(9) بمأثرة رائعة ومنطق بارع اكتشف الكولونيل تورنز في حجر المتوحش هذا أصل رأس المال: «هناك في أول حجر يرميه [المتوحش] على الحيوانات الوحشية التي يطاردها، وفي أول عصا يمسك بها لإسقاط الثمار المتدلية بعيداً عن متناول يده، نرى امتلاك مادة معينة ابتغاء الاستعانة بها للاستحواذ على مادة أخرى، وهكذا نكتشف أصل رأس المال». (ر. تورنز، بحث في إنتاج الثروة، ص 70-71).

(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth etc.*, p. 70-71).

ولا ريب أن هذه «العصا» (Stock) الأولى تفسر أيضاً السبب الذي يجعل كلمة (Stock) الإنكليزية مرادفة لرأس المال.

الذي يمكن العثور عليه في الفترة التي سبقت ظهور الرأسماليين مباشرة. إن خضوع العمل لرأس المال لا يفضي إلى تغيير طريقة صنع الحذاء أو الغزل؛ فطريقة الإنتاج نفسها لا تتغير إلا في فترة لاحقة، ولهذا السبب تنبغي معالجتها لاحقاً. إن عملية العمل، التي تحولت إلى عملية استهلاك الرأسمالي لقوة العمل، تكشف للأنظار ظاهرتين مميزتين.

[أولاً]، يشتغل العامل تحت سيطرة الرأسمالي الذي يملك عمله، ويحرص الرأسمالي [200] على أن يجري العمل بالصورة المطلوبة، وأن تُستخدم وسائل الإنتاج بشكل هادف بحيث لا يحصل تهديد غير ضروري للمواد الأولية، ولا يحدث تلف وبلى في أدوات العمل عدا ما يحتمه استخدامها.

ثانياً، المنتج ملك الرأسمالي وليس ملك منتج المباشرة، العامل. فالرأسمالي يدفع، على سبيل المثال، القيمة اليومية لقوة العمل. وهو بذلك يكتسب لنفسه حق استخدام قوة العمل هذه طيلة اليوم، شأنه في استخدام أي سلعة أخرى، كاستخدام حصان يكتريه ليوم واحد. إن استعمال السلعة يخص شاربها، أما مالك قوة العمل، فإنه بإعطائه عمله، لا يفعل شيئاً في واقع الأمر سوى التخلي عن القيمة الاستعمالية التي باعها. فما أن تطأ قدماه ورشة الرأسمالي، حتى تصبح القيمة الاستعمالية لقوة عمله، وبالتالي استعمالها، أي العمل، ملكاً للرأسمالي. والرأسمالي، بشرائه قوة العمل، يدمج العمل نفسه، كخميرة حية، بعناصر المنتج الهامدة التي تخصه أيضاً. وليست عملية العمل، من وجهة نظره، سوى استهلاك للسلعة المشتراة، أي قوة العمل، غير أن هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بعد إلحاق قوة العمل بوسائل الإنتاج. إن عملية العمل عملية تجري بين شيئين قد اشتراهما الرأسمالي، شيئين أضحى يملكهما. ومنتج هذه العملية، إذن، ملك له، شأن النيذ الناتج عن عملية التخمر التي تجري في قبوه⁽¹⁰⁾

(10) «المنتجات تُملك قبل أن يتم تحويلها إلى رأسمال، وهذا التحويل لا يحررها من التملك». (شيربوليه، الثروة والفقر، باريس، 1841، ص 54).

(Cherbuliez, *Richesse ou Pauvreté*, Paris, 1841, p. 54).

«إن البروليتاري إذ يبيع عمله لقاء كمية معينة من ضروريات الحياة (approvisionnement) يتخلى عن كل حق في الحصول على نصيب من المنتج الذي يتولد عن عمله. إن نمط تملك هذه المنتجات يظل كما في السابق، ولا يتغير بأي حال إثر صفقة البيع المذكورة. فالمنتج يخص الرأسمالي وحده، الذي قدم المواد الأولية وضروريات الحياة، وهذه عاقبة قاسية من عواقب

ثانياً - عملية إنماء القيمة

إن المنتج الذي يستحوذ عليه الرأسمالي هو قيمة استعمالية كخيوط الغزل، مثلاً، أو الأحذية. ولكن رغم أن الأحذية هي، بمعنى معين، الأساس الذي يسير عليه كل تقدم اجتماعي، وأن صاحبنا الرأسمالي رجل تقدمي دون جدال، مع ذلك فإنه لا يصنع [201] الأحذية حباً بها. ففي نطاق الإنتاج السلبي لا تكون القيم الاستعمالية الشيء الذي «يجبه المرء إكراماً لذاته» (qu'on aime pour lui-même). إن الرأسماليين لا ينتجون القيم الاستعمالية إلا لأنها، أو بقدر ما تكون، القوام المادي أو الحامل للقيمة التبادلية. وثمة في ذهن صاحبنا الرأسمالي غایتان: أولاً، إنه يبتغي إنتاج قيمة استعمالية لها قيمة تبادلية، نعني إنتاج مادة تصلح للبيع، إنتاج سلعة، وثانياً، إنه يريد إنتاج سلعة تفوق قيمتها مجموع قيم السلع التي استُخدمت في إنتاجها، ونعني بذلك قيم وسائل الإنتاج وقوة العمل التي اشتراها بنقوده الغالية من سوق السلع. إنه لا يتوخى إنتاج قيمة استعمالية بل سلعة أيضاً، أي أنه لا يتوخى إنتاج قيمة استعمالية فحسب بل قيمة أيضاً، وليس قيمة فحسب بل فائض قيمة أيضاً في الوقت نفسه.

الحق، لا بد من التذكير بأننا إذ نتناول الآن إنتاج السلع، فإننا لم ندرس، عند هذا الحد، سوى جانب واحد من العملية. وبما أن السلعة هي وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة في آن، كذلك عملية إنتاج السلع ينبغي أن تكون وحدة عملية العمل وعملية خلق القيمة^(*)

= قانون التملك الذي كان مبداء الأساسي، على عكس ذلك تماماً، وهو أن لكل عامل حقاً كلياً في ملكية ما ينتج^(*) (المرجع السابق، ص 58). «حين يتقاضى العمال أجوراً لقاء عملهم. فإن الرأسمالي لا يصبح عندئذ مالِكاً لرأس المال فقط (يقصد بذلك وسائل الإنتاج) بل مالِكاً للعمل أيضاً (of the labour also). وإذا كان تعبير رأس المال يتضمن ما يُدفع كأجور، كما هو شائع، فإن من السخف الحديث عن العمل بصورة منفصلة عن رأس المال. فكلمة رأس المال المستخدمة على هذا النحو، تتضمن شيئين هما العمل ورأس المال». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، إلخ، إدنبره، 1821، ص 70-71).

(James Mill, *Elements of Polit. Econ*, etc., Edinburgh., 1821, p. 70-71).

(*) [جرت الإشارة في حاشية سابقة أن هناك في اللغة الإنكليزية مفردتين للتعبير عن هذين الجانبين المختلفين من العمل: ففي عملية العمل البسيطة، أي عملية إنتاج القيم الاستعمالية، يدعى بـ الشغل (work)، وفي عملية خلق القيمة يدعى بـ العمل (labour)، وذلك بالمعنى الاقتصادي الدقيق للكلمة. ف. [إنجلز]. [حاشية للطبعة الإنكليزية. ن.ع].

والآن لتفحص عملية الإنتاج كعملية خلق للقيمة أيضاً.

نحن نعرف أن قيمة كل سلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة في إنتاجها والمتجسدة فيها مادياً، نعني تتحدد بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها وينطبق هذا القانون على المنتج الذي يحصل عليه صاحبنا الرأسمالي كنتيجة لعملية العمل. إذن فأول خطوة ينبغي أن تكون حساب العمل المتشبي في هذا المنتج.

لنفترض أن هذا المنتج هو خيوط الغزل على سبيل المثال.

لغزل الخيوط ينبغي توافر مادة أولية، نفترض أنها 10 باونات من القطن. وليس ثمة ما يدعو في الوقت الحاضر للتحري عن قيمة هذا القطن، فنحن نسلم بأن صاحبنا الرأسمالي قد اشتراه من السوق بقيمته كاملة، ولكن عشرة شلنات. إن هذا السعر يعبر عما يلزم لإنتاج القطن من عمل، بصفته عملاً اجتماعياً عاماً. ولنفترض أيضاً أن بلى المغزل وتلفه في مثلنا يمثل جميع وسائل العمل المستخدمة الأخرى، وأنه يُعادل في القيمة شلنين. وإذا كانت تلزمننا 24 ساعة عمل، أو يوماً عمل، لإنتاج كمية من الذهب تعادل 12 شلناً، فهذا يعني أن لدينا، بالأصل، يومي عمل متشينة في الخيوط.

[202] وينبغي أن لا ندع هذا الوضع يضللنا وهو أن القطن قد اتخذ شكلاً جديداً، وأن الجزء المهترى من مادة المغزل قد اندثر. ذلك أنه إذا كانت قيمة 40 باوناً من الخيوط = قيمة 40 باوناً من القطن + قيمة المغزل كله، أي إذا كان وقت العمل المطلوب لإنتاج سلع الطرف الأول من المُعادلة المذكورة مساوياً لوقت العمل اللازم لإنتاج سلع الطرف الثاني منها، فإن 10 باونات من الخيوط هي المُعادِل لـ 10 باونات من القطن + ربع المغزل، حسب القانون العام للقيمة. وفي الحالة التي ندرسها، يتجسد نفس وقت العمل في القيمة الاستعمالية للخيوط أولاً، وفي القيم الاستعمالية للقطن وجزء من المغزل، ثانياً. لذا، سواء كانت القيمة تتجلى في القطن والمغزل، أو في الخيوط، فالأمر سيان بالنسبة للقيمة. فعوضاً عن أن يهجع المغزل والقطن في سكون، أحدهما جنب الآخر، فإنهما يمتزجان معاً في عملية الغزل، ويتغير شكلهما الاستعماليان، فيتحولان إلى خيوط، إلا أن قيمتهما لا تتأثر بهذه الواقعة مثلما أنها لا تتأثر قط فيما لو جرت مبادلتها بمبادلة بسيطة لقاء مُعادِل من الخيوط.

إن وقت العمل اللازم لإنتاج القطن، الذي يؤلف المادة الأولية للخيوط، هو جزء من وقت العمل الضروري لإنتاج الخيوط، وعليه فإن الخيوط تحتويه. وينطبق الشيء نفسه

على وقت العمل اللازم لإنتاج كتلة المغازل، التي لا يمكن غزل القطن دون اهترائها أو استهلاكها⁽¹¹⁾

وعليه عند تعيين قيمة خيوط الغزل، أو تعيين وقت العمل اللازم لإنتاجها، ينبغي أن ننظر إلى جميع العمليات الخاصة، المختلفة المنفصلة عن بعضها من حيث الزمان والمكان، والضرورة لإنتاج القطن أولاً، ثم إنتاج الجزء المستهلك من المغزل ثانياً، ثم أخيراً لغزل الخيوط بالقطن والمغزل، ينبغي النظر إليها باعتبارها أطواراً مختلفة ومتعاقبة من عملية عمل واحدة. إن مجمل وقت العمل المائل في خيوط الغزل هو عمل سابق، ولا أهمية في شيء أن يكون العمل اللازم لإنتاج العناصر المكونة للخيوط قد وقع في صيغة الماضي البعيد، قبل أمد بعيد من العمل المبذول في العملية النهائية، أي: عملية الغزل، الأقرب للحاضر، بصيغة المضارع التام. ولو كانت كمية محددة من العمل، كأن تكون 30 يوماً، تلزم لبناء منزل، فإن المقدار الكلي لوقت العمل المائل فيه لا يتغير لمجرد أن العمل في اليوم الأخير قد نُفِّذَ بعد 29 يوماً من تنفيذ عمل اليوم الأول في إنتاج المنزل. لذا فإن وقت العمل الذي تحتويه مواد العمل ووسائل العمل ينبغي أن يعتبر عملاً أنفق في مرحلة مبكرة من عملية الغزل، قبل أن يبدأ إنفاق العمل في شكل [203] الغزل بصورة فعلية.

إن قيم وسائل الإنتاج، نعني قيمة القطن والمغزل، التي تجد التعبير عنها في سعر 12 شلناً، هي إذن، أجزاء من مكونات قيمة الخيوط، أي أجزاء من مكونات قيمة المنتج. مع ذلك ينبغي أن يتحقق شرطان: أولاً، إن القطن والمغزل ينبغي أن يُستخدم فعلياً في إنتاج قيمة استعمالية ما. وينبغي في حالتنا هذه أن تنجم عنهما خيوط. وعليه لا يغير من القيمة نوع القيمة الاستعمالية التي تحملها، ولكن يجب أن تحملها قيمة استعمالية ما. ثانياً، ينبغي لوقت العمل ألا يتجاوز الزمن الضروري حقاً في ظل الظروف الاجتماعية المحددة التي تحيط بالإنتاج. وبناء على ذلك، إذا كان غزل باون واحد من الخيوط لا يلزمه أكثر من باون واحد من القطن، فلا يجوز استهلاك ما يزيد على باون

(11) «إن قيمة السلع لا تتأثر بالعمل المباشر المبذول عليها، بل تتأثر أيضاً بالعمل المبذول في الأدوات والمعدّة والمباني التي تعين على أداء العمل المباشر». (ريكاردو، المرجع المذكور، ص 16).

واحد من القطن لتوليد باون واحد من الخيوط. وكذلك الحال فيما يتعلق بالمغزل. وحتى لو أصابت الرأسمالي نزوة استخدام مغزل ذهبي عوضاً عن مغزل الفولاذ، فإن العمل الذي يدخل في قيمة الخيوط لن يكون سوى العمل اللازم اجتماعياً، أي وقت العمل الضروري لإنتاج مغزل الفولاذ.

نحن نعرف الآن أي جزء من قيمة الخيوط تكوّنه، وسائل الإنتاج، أي يكونه القطن والمغزل. وهذا الجزء يساوي 12 شلناً، أي ما يتجسد في يومي عمل. أما الخطوة التالية من البحث فهي معرفة مقدار ذلك الجزء من قيمة الخيوط الذي يضيفه عمل الغازل إلى القطن.

ينبغي الآن أن ندرس هذا العمل من وجهة نظر تختلف تماماً عن تلك التي اعتمدناها خلال عملية العمل. فهناك نظرنا إليه على أنه ضرب معين من النشاط البشري الهادف لتحويل القطن إلى خيوط. وكلما كان العمل موافقاً لغايته كانت الخيوط أجود، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى ثابتة. في البدء كنا ننظر إلى عمل الغازل على أنه صنف خاص يختلف عن الأصناف الأخرى من العمل المنتج؛ وقد تكشف هذا الاختلاف ذاتياً وموضوعياً، في الهدف الخاص للغزل، أي في الطابع الخاص للعمليات التي يقوم بها، كما في الطبيعة الخاصة لوسائل إنتاجه، والقيمة الاستعمالية الخاصة التي يتميز بها منتوجه. إن القطن والمغازل وسائل ضرورية لازمة بالنسبة لعملية الغزل، ولكن لا نفع فيها البتة في صنع مدفع. أما الآن فعلى العكس من ذلك، لا نعاين عمل الغازل إلا في حدود كونه عملاً خالقاً للقيمة، أي منبعاً للقيمة، وفي هذا الإطار لا يختلف عمل الغازل، في شيء، عن عمل الرجل الذي يثقب ماسورة المدفع، أو أنه لا يختلف في شيء (وهذا أقرب إلى مثالنا) عن أعمال زارع القطن وصانع المغزل المتجسدة في وسائل إنتاج الخيوط. وبسبب هذا التماثل وحده، يمكن لزراع القطن وصنع المغزل وغزل الخيوط أن تؤلف أجزاء مكونة للقيمة الكلية نفسها، قيمة الخيوط، ولا تتباين هذه الأجزاء إلا من ناحية كمية. ولم يعد يهمنا، هنا، نوعية العمل أو طابعه، أو محتواه، بل كميته فحسب. ويمكن حساب هذه الكمية ببساطة. ونمضي في افتراضنا أن الغزل عمل بسيط غير ماهر، عمل اجتماعي وسطي معين. وسنرى فيما بعد أن الافتراض المعاكس لن يغير في الأمر شيئاً.

خلال عملية العمل، يمر العمل دون انقطاع، بتحوّل: إنه يتحول من شكل فاعلية إلى شكل وجود، من شكل حركة إلى شكل موضوع متشّيء. ففي نهاية ساعة من الغزل

تتمثل حركة عمل الغزل بكمية معينة من الخيوط، بتعبير آخر إن كمية معينة من العمل، هي ساعة من الغزل، قد تشيأت في القطن. ونحن نستخدم تعبير: ساعة عمل، أي إنفاق الغازل لقوته الحيوية خلال ساعة، ولا نستخدم تعبير عمل الغزل، لأننا ننظر إلى العمل الخاص الذي يدعى بالغزل من زاوية كونه إنفاقاً عاماً لقوة العمل، وليس من زاوية كونه العمل الخاص للغازل.

ومما له أهمية حاسمة الآن، ألا يُستهلك طوال فترة عملية تحويل القطن إلى خيوط أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً. فإذا كان ينبغي، في ظل شروط الإنتاج الاعتيادية، أي شروط الإنتاج الاجتماعية الوسطية، أن يتحول (أ) باون من القطن إلى (ب) باون من الخيوط خلال ساعة من العمل، فإن يوم العمل لن يُحسب على أنه 12 ساعة عمل ما لم يتم تحويل (12 أ) باون من القطن إلى (12 ب) باون من الخيوط. ذلك لأن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو وحده الذي يُحتسب في تكوين القيمة.

ولكن ليس العمل وحده، بل كذلك المادة الأولية والمنتج يظهران الآن في ضوء جديد يختلف تماماً عما رأيناه فيهما من زاوية عملية العمل الخالصة. فالمادة الأولية لا تبدو، هنا، سوى كوعاء لامتناس كمية محددة من العمل. والواقع أنها تحولت إلى خيوط بفعل هذا الامتناس، لأنها قد غُزلت، لأن قوة العمل على شكل غزل قد أضيفت إليها. أما المنتج، أي الخيوط، فليس هو الآن أكثر من مؤشر يقيس كمية العمل التي امتصها القطن. فإن أمكن غزل $1\frac{2}{3}$ باون من القطن إلى $2\frac{2}{3}$ باون من الخيوط خلال ساعة واحدة، فإن 10 باونات من الخيوط تشير إلى امتناس 6 ساعات عمل. إن كميات معينة من المنتج، وهذه الكميات محددة حسب معطيات التجربة، لا تمثل الآن سوى كميات معينة من العمل، سوى كتل معينة من وقت عمل مثبور. إنها ليست سوى تجسيد مادي لساعة أو ساعتين، أو يوم من العمل الاجتماعي.

ولم نعد نعبأ، هنا، بكون العمل، هو على وجه الدقة، غزلاً وموضوعه قطناً ومنتوجه خيوطاً مغزولة، أكثر مما نعبأ بكون موضوع العمل كان في الأصل منتوجاً ثم بات مادة أولية. فلو أن العامل عمل في منجم للفحم، بدلاً من معمل للغزل، إذن لقدمت له الطبيعة موضوع عمله، الفحم. مع ذلك فإن كمية معينة من الفحم المستخرج، كأن تكون قنطاراً، سوف تمثل كمية معينة من العمل الممتص.

افترضنا، عند بيع قوة العمل، أن قيمتها اليومية تساوي 3 شلنات، وأن 6 ساعات [205] عمل متجسدة في هذا المبلغ، وبالتالي يلزم هذا المقدار من العمل لإنتاج متوسط ضروريات العيش اليومية التي يحتاجها العامل. ولو أمكن لصاحبنا الغازل أن يحول $1\frac{2}{3}$

باون من القطن إلى $1\frac{2}{3}$ باون⁽¹²⁾ من الخيوط في ساعة واحدة، لاستطاع بالتالي أن يحول، في 6 ساعات من العمل، 10 باونات من القطن إلى 10 باونات من الخيوط. إذن يمتص القطن، خلال عملية الغزل، 6 ساعات عمل. وهذه الكمية نفسها من وقت العمل تتجسد في كمية من الذهب تبلغ قيمتها 3 شلنات. فالغازل قد أضاف إلى القطن قيمة قدرها 3 شلنات، بما قام به من غزل.

والآن، لنحسب القيمة الكلية للمنتوج، للباونات العشرة من الخيوط. لقد تشياً فيها يومان ونصف يوم من العمل، منها يومان ماثلان في القطن والمادة التي بليت من المغزل، ونصف يوم عمل امتصه القطن خلال عملية الغزل. وبما أن هذين اليومين ونصف يوم عمل يتمثلان في كمية من الذهب تبلغ قيمتها 15 شلناً، إذن فـ 15 شلناً هي السعر المطابق لـ 10 باونات من الخيوط، أو أن ثمن باون واحد من الخيوط يساوي شلن وستة بنسات^(*).

إن صاحبنا الرأسمالي يحدد في ذهنه. فقيمة المنتوج تساوي بالضبط، قيمة رأس المال المنفق. وهذه القيمة التي دفعها مقدماً لم تتنامى، لم تنجب فائض قيمة، والنقد بالتالي، لم يتحول إلى رأسمال. إن سعر الباونات العشرة من الخيوط هو 15 شلناً، ولم ينفق الرأسمالي في السوق غير 15 شلناً على العناصر المكونة للمنتوج أو - وهذا ما يعني الشيء نفسه - على عناصر عملية العمل، فقد دفع 10 شلنات لقاء القطن، وشلنين لقاء المادة المهترئة من المغزل، و3 شلنات لقاء قوة العمل. إن قيمة الخيوط تضخمت، ولكن لا فائدة في ذلك، لأن هذه القيمة ليست غير مجموع القيم التي كانت موجودة، من قبل، متوزعة في القطن والمغزل وقوة العمل، وأن مجرد جمع القيم الموجودة أصلاً لا يضاعف هذه القيمة، لا يولد فائض قيمة⁽¹³⁾ بالمرّة. فهذه القيم التي كانت مفصولة

(12) هذه الأرقام اعتباطية تماماً.

(*) كان الشلن الواحد يومذاك يساوي 12 بنساً. [ن. ع].

(13) هذه هي المسألة الأساسية التي يركز عليها مذهب الفيزيوقراطيين القائل بأن كل عمل إنما هو عمل غير منتج باستثناء الزراعة، وهو مذهب غير قابل للدحض في نظر الاقتصادي المحترف. «إن هذه الطريقة في إدراج قيم أشياء عديدة في شيء واحد» (كأن ندرج في قيمة الكتان قيمة ما يستهلكه الحائك من قوت) «ووضع قيم عديدة، طبقة فوق طبقة، إن جاز التعبير، وجمعها في قيمة واحدة، يجعل هذه الأخيرة تتضخم بنفس النسبة. إن تعبير الجمع يصف خير وصف الطريقة التي يتكون بها سعر المصنوعات الحرفية، وما هذا السعر إلا مجموع عدة قيم استُهلكت وُجمعت معاً، لكن الجمع لا يعني الضرب». (مرسييه دي لاريفيير، المرجع المذكور نفسه، ص 599).

عن بعضها بعضاً باتت متركزة الآن في شيء واحد، ولكن هكذا كانت أيضاً في مبلغ 15 شلناً، قبل أن ينقسم هذا إلى ثلاثة أجزاء بشراء السلع. ليس ثمة في هذه النتيجة، بذاتها ولذاتها، أي شيء من الغرابة. إن قيمة باون واحد من الخيوط تساوي شلناً وست بنسات، وإذا رغب صاحبنا الرأسمالي في شراء 10 باونات منها، فعليه أن يدفع لقاءها 15 شلناً. وغني عن البيان أنه سواء اشترى المرء [206] منزله جاهزاً من السوق، أو شيده لحسابه الخاص، فإن أسلوب الاقتناء لن يزيد، في كلا الحالين، مقدار النقد المنفق لحيازة المنزل.

ولكن الرأسمالي، الذي ينعم باقتصاده السياسي المبتذل قد يقول إنه دفع النقود سلفاً على نية جازمة في أن يجني المزيد. لكن طريق جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، ومن يدري فلعله كان ينوي جني النقود دون أن ينتج شيئاً على الإطلاق⁽¹⁴⁾ إنه يتوعد ويهدد. ويقسم أنه لن يقع في المصيدة ثانية. وسوف يشتري السلعة، في المستقبل، جاهزة من السوق عوضاً عن أن يصنعها بنفسه. ولكن لو أن جميع أقرانه الرأسماليين فعلوا الشيء ذاته، فكيف يتسنى له أن يجد السلع في السوق؟ ثم إنه لا يستطيع أن يأكل النقود. ويأخذ بالتلقين والوعظ: «فكروا في ما أنا فيه من زهد. كان بوسعي أن أعبت بشلناتي الخمسة عشر، ولكن، عوضاً عن ذلك، استهلكت النقود بصورة منتجة، وصنعت بها خيوطاً». هذا صحيح، ولكنه كوفىء على ذلك، ومعه الآن خيوط متينة وليس تأنيب الضمير. أما أن يلعب دور المكتنز، فلن ينفعه في شيء أن يعود القهقري في هذه المسالك الوعرة، فقد دلنا المكتنز إلى أي مصير يقود التشف. فحيثما لا يوجد شيء، يفقد القيصر حقوقه. وأياً كانت فضيلة زهده، فليس في العملية ما يكافأ به، لأن قيمة المنتج الناجم عن العملية مساوية تماماً لمجموع قيم السلع التي دخلت في عملية إنتاجه. دعه إذن يعزي نفسه بالفكرة القائلة إن الفضيلة نعمة لا يماثلها أجر غير الفضيلة. ولكن لا، ها هو يلحف القول: إن لا حاجة بي للخيوط؛ فلقد أنتجتها للبيع. إذن، فليبيعها، أو، وهذا خير له وأبقى، أن لا ينتج في المستقبل غير تلك الأشياء التي تلبي حاجاته الشخصية، وهو ترياق شاف سبق أن وصفه طبيبه العائلي ماكلوخ لعلاج وباء

(14) هكذا سحب بين أعوام 1844-1847 جزءاً من رأسماله الموظف في مجالات الإنتاج ليلقي به في مضاربات أسهم سكك الحديد، كما أغلق مصنعه في أثناء الحرب الأهلية الأميركية وقذف بعماله في الشارع، كي يقامر بأمواله في بورصة القطن في ليفربول.

فيض الإنتاج. ولكن العناد يجتاحه، فيجادل قائلاً: ترى أيستطيع العامل بيديه وقدميه المجردة أن ينتج السلع من لا شيء؟ ألم أقدم المواد التي بها، وفيها وحدها، يستطيع أن يجسد عمله؟ ولما كان الشطر الأعظم من المجتمع يتألف من أمثاله المعدمين، أفلم أسد، بأدوات إنتاجي وقطني ومغازلي، خدمة لا تقدر بثمن، لا للمجتمع فحسب بل للعامل أيضاً الذي زودته، علاوة على ذلك، بضروريات العيش؟ وهل يصح ألا أتلقي شيئاً منه عن كل هذه الخدمة؟ ولكن ألم يقدم له العامل خدمة مقابل تحويل قطنه ومغزله [207] إلى خيوط؟ ثم إن الأمر لا يتعلق هنا بالخدمة⁽¹⁵⁾ فما الخدمة سوى النتيجة النافعة التي تتمخض عن قيمة استعمالية ما، سواء كانت سلعة أم عملاً⁽¹⁶⁾ بيد أننا، هنا، نعالج القيمة التبادلية. فقد دفع الرأسمالي للعامل قيمة قدرها 3 شلنات، وقام العامل بإرجاع ما يعادل هذه القيمة بالضبط، إذ أضاف بعمله، إلى القطن، قيمة قدرها 3 شلنات: لقد سدّد القيمة بقيمة. وإذا بصاحبنا المزهو برأسماله منذ برهة، يتلبس، بغتة، حالة عامله المتواضع، ويعلن: «ألم أشتغل أنا أيضاً؟ ألم أقم بعمل الإشراف والرقابة على الغازل؟ أفلا يخلق هذا العمل قيمة هو أيضاً؟» ويحاول مدير معمله (Manager) وناظر عماله (overlooker) أن يكتما ابتسامة سخرية. وفي غضون ذلك يستعيد الرأسمالي سيماءه المألوفة بعد أن يطلق ضحكة من صميم القلب. لقد رتل كل صلوات الاقتصاديين

(15) «اغدق المديح على نفسك، واكسبها ما تشاء بالزينة والحلي القشبية. لكن كل من يأخذ أكثر أو أفضل» (مما يعطي) «إنما يتعاطى الربا ولا يقدم الخدمة، بل يؤتي إساءة للجار، شأن الذي يسرق وينهب. وليس خدمة ولا حسنة للجار كل ما يسمى بهذا الاسم. إن الزاني والزانية، يقدم أحدهما للآخر، خدمة، ويمنحه لذة عظيمة. والفارس يقدم لمثير الفتن خدمة كبرى بمساعدته على السلب في الطرقات، والاعتداء على الناس والبلاد. وأتباع البابا يؤدون لأنصارنا خدمة كبيرة، فهم لا يفرقون ولا يحرقون ولا يفتكون بجميع أنصارنا، ولا يتركونهم يتعففون جميعاً في السجن، بل يدعون البعض منهم على قيد الحياة، ويكتفون بطردهم أو بتجريدتهم مما يملكون. والشيطان نفسه يؤدي لأتباعه خدمة لا تقدر بثمن. جُماع ذلك أن العالم مليء بخدمات ونعم يومية كبرى ورائعة». (مارتن لوثر، إلى القساوسة: في الوعظ ضد الربا، إلخ، فينتبرغ، 1540).

(Martin Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen, etc.*, Wittenberg, 1540).

(16) في مؤلفي مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ترد على الصفحة 14 الإشارة التالية حول هذه النقطة «ليس عسيراً أن ندرك أية «خدمة» تقدمها مقولة «الخدمة» (service) لفئة من الاقتصاديين من طراز ج. ب. ساي و ف. باستيا».

ليضللنا، ولكنه لن يشتريها بقرش من نحاس. فهو يترك هذه الحيل والشعوذات والألاعيب لأساتذة الاقتصاد السياسي الذين يتقاضون الرواتب على هذه المهنة. أما هو، فإنه رجل عملي، ولئن كان لا يفكر ملياً بما يقول خارج الأعمال، إلا أنه في الأعمال يعرف ماذا يفعل.

لنتفحص الأمر عن كثب. لقد افترضنا أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي 3 شلنات لأن نصف يوم عمل، أو ست ساعات عمل، كانت متشعبة فيها، نعني أن وسائل العيش اللازمة لإنتاج قوة العمل ليوم واحد، تكلف نصف يوم عمل. بيد أن عمل الماضي المائل في قوة العمل، والعمل الحي الذي يمكن أن تنجزه، أي التكاليف اليومية للحفاظ [208] عليها، وما تنجزه من عمل في اليوم الواحد، هما مقداران مختلفان كلياً. فالأول يقرر القيمة التبادلية لقوة العمل، والثاني يؤلف قيمتها الاستعمالية. وإذا كانت قيمة نصف يوم عمل تكفي لإعالة العامل 24 ساعة، فليس هناك ما يمنع العامل من العمل يوماً كاملاً. إن القيمة التبادلية لقوة العمل والقيمة التي تستطيع خلقها هذه القوة في عملية العمل، هما مقداران مختلفان تمام الاختلاف. وكان هذا الاختلاف بالذات نصب عين الرأسمالي عندما اشترى تلك السلعة، أي: قوة العمل. ففي نظره لم تكن الخواص النافعة التي تتميز بها قوة العمل، والتي يمكن بفضلها صنع خيوط غزل أو صنع أحذية، سوى شرط مسبق لازم (conditio sine qua non)، إذ ينبغي إنفاق العمل في شكل نافع كي يتسنى له خلق قيمة. غير أن الشيء الحاسم هو القيمة الاستعمالية الخاصة التي تمتلكها هذه السلعة في كونها منبعاً للقيمة، بل منبعاً لقيمة أعلى من القيمة التي تحتويها هي ذاتها. هذه هي الخدمة الغريبة التي يتوقعها الرأسمالي من قوة العمل. وهو في هذه الصفقة يتصرف وفق القوانين السرمدية لتبادل السلع. الواقع، إن بائع قوة العمل، شأن بائع أي سلعة أخرى، ينال القيمة التبادلية لقوة عمله، وينفصل عن قيمتها الاستعمالية. إنه لا يستطيع أن يحوز على إحدى هاتين القيمتين دون أن يهجر الأخرى. فالقيمة الاستعمالية لقوة العمل، أو بتعبير آخر العمل نفسه، لم تعد تخص بائعها مثلما أن القيمة الاستعمالية للزيت المباع لم تعد تخص تاجر الزيت الذي باعه. لقد دفع الرأسمالي، مالك النقد، القيمة اليومية لقوة العمل، وأصبح استعمالها خلال اليوم، يوم العمل، يخصه وحده. إن الظروف التي تجعل تكاليف إعالة قوة العمل ليوم واحد تساوي عمل نصف يوم فقط، رغم أن بوسع قوة العمل هذه أن تشتغل على مدى يوم كامل، جاعلة من القيمة التي تخلقها باستعمالها طوال اليوم تساوي ضعف قيمتها اليومية، هذه الظروف هي، بلا

رب، ضربة حظ سعيد للشاري، ولكنها ليست حيفاً ينزل بالبائع على الإطلاق. لقد كان صاحبنا الرأسمالي يعرف مسبقاً هذا الحال، وهذا هو مبعث ضحكته (*) يجد العامل، إذن، في ورشة العمل، وسائل الإنتاج الضرورية لعملية عمل تمتد لا إلى ست ساعات، بل إلى 12 ساعة. وكما أن 10 باونات من القطن امتصت 6 ساعات من العمل وتحولت إلى 10 باونات من الخيوط، كذلك الحال الآن فإن 20 باوناً من القطن سوف تمتص 12 ساعة عمل، وتتحول إلى 20 باوناً من الخيوط. لتفحص الآن منتج عملية العمل الممددة زمنياً. إن العشرين باوناً من الخيوط تحتوي الآن على 5 أيام عمل، منها أربعة أيام ترجع إلى الكمية المستهلكة من القطن والمغزل، أما اليوم الخامس فقد امتصه القطن خلال عملية الغزل. إن التعبير بالنقد عن 5 أيام عمل هو 30 شلناً، أو جنيه واحد و10 شلنات. والنتيجة أن هذا هو سعر 20 باوناً من الخيوط. والباون الواحد من الخيوط سعره الآن كما في السابق شلن واحد و6 بنسات. إلا أن المبلغ الإجمالي لقيم السلع الداخلة في هذه العملية يساوي 27 شلناً. بينما قيمة الخيوط تبلغ 30 شلناً. إن قيمة المنتج قد ازدادت إلى ما فوق قيمة السلع الداخلة في إنتاجه بمقدار التسع ($\frac{1}{9}$)، وهكذا تحولت الـ 27 إلى 30 شلناً. لقد تولّد فائض قيمة قدره 3 شلنات. [209] أخيراً نجحت الحيلة، فتحول النقد إلى رأسمال.

إن كل شروط المعضلة قد روعيت ولم تُنتهك القوانين المنتظمة لتبادل السلع بأي حال. فالمُعَادِلُ بُودِلَ بِمُعَادِلٍ. والرأسمالي كشارٍ قد دفع عن كل سلعة قيمتها كاملة: القطن، المغزل، قوة العمل. وفعل بعد ذلك ما يفعله كل شارٍ للسلع؛ فاستهلك قيمتها الاستعمالية. إن عملية استهلاك قوة العمل، وهي في الوقت نفسه عملية إنتاج السلعة، أدت إلى إنتاج 20 باوناً من الخيوط قيمتها 30 شلناً. لقد غادر صاحبنا الرأسمالي السوق شارياً، وها هو الآن يعود إليه كبائع للسلع. إنه يبيع خيوطه بسعر شلن و6 بنسات للباون الواحد، أي بسعر لا أرخص ولا أغلى من قيمتها بالضبط. مع هذا فإنه يستخرج 3 شلنات من التداول زيادة عن المبلغ الذي ألقاه فيه بالأصل. إن هذه الاستحالة برمتها، أي تحول النقد إلى رأسمال تقع في نطاق التداول، وتقع خارجه أيضاً. فهي تقع بتوسط التداول، لأنها مشروطة بشراء قوة العمل من سوق السلع. وهي تقع خارج نطاق التداول، لأن التداول ليس إلّا إيداناً ببدء عملية توليد فائض القيمة، وهي عملية تجري،

(*) «الحال الذي يجعله ضاحكاً» اقتباس محوّر عن غوته، مسرحية: فاوست، الجزء الأول، حجرة الدراسة. [ن. برلين].

برمتها، في حقل الإنتاج. وهكذا «يسير كل شيء على أحسن ما يرام في أفضل العوالم الممكنة» (*) (Tout est pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles).

إن الرأسمالي إذ يحول نقده إلى سلع تخدم كمعادن لبناء لمنتجات جديد، أي عناصر مادية لعملية العمل، ويلقح المادة المتشعبة الميتة بالعمل الحي، فإنه يحول القيمة، قيمة العمل الماضي المتشعب، الميت، إلى رأسمال، إلى قيمة حبلية بالقيمة، إلى وحش مفعم بالحياة، يشرع في «العمل» وكأنه جسد موله بالغرام (**).

ولو أجرينا الآن مقارنة بين عملية تكوين القيمة وعملية إنماء القيمة، لوجدنا أن هذه الأخيرة ليست سوى استمرار للأولى بعد تمديدتها إلى ما وراء نقطة معينة. وإذا لم يجر تمديد عملية العمل إلى ما وراء النقطة التي تعطي فيها ما يعادل بالضبط قيمة قوة العمل التي دفعها الرأسمالي، فإنها لن تكون سوى عملية تكوين للقيمة، أما إذا تجاوزت هذا الحد فإنها تصبح عملية إنماء للقيمة.

ولو مضينا إلى أبعد من ذلك، وقارنا بين عملية تكوين القيمة وعملية العمل البسيطة، لوجدنا أن هذه الأخيرة تنحصر في أداء العمل النافع الذي ينتج قيمة استعمالية. ونحن نتأمل الحركة، هنا، من ناحية نوعية، من ناحية صنفها وأسلوبها، الهدف والمحتوى. أما إذا نظرنا إلى عملية العمل هذه عينها كعملية توليد للقيمة، فإنها تعرض نفسها من ناحية الكم فقط. ولا تعود المسألة هنا سوى مسألة الوقت الذي يتطلبه العمل لإنجاز العملية، أي مسألة الفترة الزمنية التي تبذل خلالها قوة العمل جهودها على نحو نافع. وهنا نجد [210] أن السلع التي تدخل في عملية العمل، لا يُنظر إليها بعد الآن كعوامل مادية ذات وظيفة محددة تشتغل عليها قوة العمل لغاية معينة. فهي لا تُحسب بعد الآن إلا بوصفها كميات معينة من العمل المتشعب، وسواء كان هذا العمل متبلوراً في وسائل الإنتاج من قبل أو يضاف إليها لأول مرة خلال العملية بفعل نشاط قوة العمل، فإنه لا يُحسب في الحاليتين إلا وفق مدته، إنه يبلغ كذا من الساعات وكذا من الأيام، وهلمجرا.

زد على ذلك أن الوقت المُنفق في إنتاج أي قيمة استعمالية لا يُحسب إلا إذا كان مساوياً لوقت العمل الاجتماعي الضروري. وينطوي هذا على عواقب شتى. فأولاً تقتضي الضرورة أن تؤدي قوة العمل وظيفتها في ظل شروط اعتيادية. فلو كانت ماكينة الغزل الآلي هي أداة العمل السائدة اجتماعياً في الغزل، فلا يجوز أن نضع دولاب غزل يدوي

(*) مقتبس عن فولتير - كنديد أو المتفائل *Candide ou L'optimisme*. [ن. برلين].

(**) مقتبس عن غوته، فاوست، الجزء الأول، حانة قبو آورباخ في لايبزيغ. [ن. برلين].

بين يدي الغازل. كما لا ينبغي أن يكون القطن نفاية رديئة تتسبب في حدوث انقطاعات متكررة، بل يجب أن يكون بجودة اعتيادية. وبخلاف ذلك نجد أن عامل الغزل يتفق وقت عمل أطول مما هو ضروري اجتماعياً لإنتاج باون من الخيوط، وهذا الوقت الإضافي لن يخلق، في الحالتين، قيمة ولا نقداً. إن كون العناصر الشبئية لعملية العمل ذات طابع اعتيادي، ليس مرهوناً بالعامل، بل يتوقف كلياً، على الرأسمالي. وهناك شرط آخر وهو، أن قوة العمل نفسها ينبغي أن تكون ذات طابع اعتيادي. فعليها أن تتمتع في الاختصاص الذي تُستخدم فيه، بالدرجة الوسطية من المهارة والبراعة والسرعة السائدة في ذلك الاختصاص، ولذلك حرص صاحبنا الرأسمالي، ببالح العناية، على شراء قوة عمل من السوق تتسم بمثل هذه الجودة المعتادة. وينبغي لهذه القوة أن تزاوّل نشاطها بالقدر الوسطي المعتاد من الجهد وبالدرجة الاعتيادية اجتماعياً من الشدة. ويسهر الرأسمالي على أن يتم ذلك على هذا النحو، وألا يتقاعس عماله هنيهة واحدة عن العمل. لقد اشترى استخدام قوة العمل لفترة معينة، وهو يتمسك بحقوقه. إنه لا يريد أن يُسرق. أخيراً، ينبغي عدم التبيد في استهلاك المواد الأولية ووسائل العمل، وعند صاحبنا، لهذا الغرض، قانون عقوبات (code pénal) شرّع له، يحظر أي تبديد في استهلاك المواد الأولية وأدوات العمل، فهذا التبيد يمثل إنفاقاً غير مجد للعمل المتشبيء، ولذا لا يُحسب في المنتج، ولا يدخل في قيمته⁽¹⁷⁾

(17) وهذا أحد الظروف التي تجعل الإنتاج القائم على الرق عملية باهظة التكاليف. فهنا، حسب تعبير الأقدمين الصائب، لا يتميز العامل عن الحيوان والآلة، سوى في أنه أداة ناطقة (*instrumentum vocale*)، والحيوان أداة شبه ناطقة (*instrumentum semivocale*)، والآلة أداة خرساء (*instrumentum mutum*). ويحرص العبد على أن يُشعر الحيوانات وأدوات العمل على أنه ليس شبيهاً بها، وأنه إنسان. وكان يستشعر رضى غامراً في إقناع نفسه بأنه كائن مختلف بأن يعامل الحيوان دون شفقة، ويثلف الآلة بلذّة (*con amore*). من هنا منبع المبدأ الاقتصادي المعمول به في هذا النمط من الإنتاج، وهو استخدام أغلظ الأدوات وأثقلها، مما يجعل إنثافها عسيراً بسبب هذه الغلظة. ولا نجد، في الولايات القائمة على الرق، المحاذية لخليج المكسيك، حتى زمن الحرب الأهلية، سوى محارث من طراز صيني قديم تنبش التربة نبش الخنزير أو الحُلد، بدل أن تشقها وتقلبها. راجع: ج. إي كايرنز، قوة العبيد، لندن، 1862، ص 46 وما يليها.

(J.E. Cairns, *The Slave Power*, London, 1862, p. 46 sqq).

ويروي أولمستد في مؤلفه: ولايات الرق الساحلية *SeaBoard Slave States*، [ص 46-47]، «أطلعوني هنا على أدوات عمل لا يرضى عندنا رجل عاقل أن يُثقل بها عاملاً من أجهاته، وأظن

ونرى أن الفرق بين العمل، منظوراً إليه كخالق للقيمة الاستعمالية، والعمل منظوراً إليه [211] كمولد للقيمة، وهو فرق سبق أن اكتشفناه عند تحليلنا للسلعة، يتمثل الآن في تمايز بين وجهين مختلفين من عملية الإنتاج.

وإذا نظرنا إلى عملية الإنتاج كوحدة تضم عملية العمل النافع وعملية توليد القيمة، فإنها عملية إنتاج للسلع، أما إذا اعتبرناها وحدة لعملية العمل وعملية توليد فائض القيمة، فإنها تصبح عملية إنتاج رأسمالي، أو الإنتاج الرأسمالي للسلع.

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أن عملية إنماء فائض القيمة لا تتأثر في شيء بنوعية العمل الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، سواء كان عملاً وسطياً بسيطاً، أم كان عملاً معقداً أكثر تخصصاً، ذا وزن نوعي أعلى. فكل عمل من نوع رفيع أو طابع أكثر تعقيداً من [212] العمل الاجتماعي الوسطي، ليس سوى إظهار (Äusserung) لقوة عمل من صنف أعلى كلفة، قوة عمل يتطلب إعدادها كلفة أعلى، أي أن إنتاجها يتطلب وقت عمل أطول، وبسبب ذلك فإن لها قيمة أعلى من قوة العمل البسيطة. وبما أن قوة العمل هذه ذات قيمة أعلى، فإنها تُظهر نفسها في عمل من صنف رفيع، وتنشأ في قيمة أكبر نسبياً خلال فترات متساوية من الزمن. وكأثراً ما كان الاختلاف بين درجتي مهارة عمل الغازل وعمل الجوهري، فإن ذلك الجزء من العمل الذي يعوّض فيه الجوهري عن قيمة قوة عمله الخاص، لا يختلف في شيء، من ناحية النوعية، عن الجزء الإضافي من العمل الذي يولّد به فائض قيمة. وسواء كان العمل صياغة مجوهرات أم غزل خيوط، فإن فائض

= أن وزنها المفرط وغلاظتها يجعلان العمل أصعب مما يتم بأدواتنا بنسبة 10 في المائة على الأقل. ويؤكدون لي أن الطريقة المهملة والفضلة التي يستخدم بها الأرقاء أدوات العمل، تجعل من تزويدهم بأدوات أخف وزناً وأقل غلظة شيئاً غير اقتصادي، وأن أدوات كالتي نقدمها لعمالنا ونجني منها الربح لن تدوم يوماً واحداً في حقول القمح بفرجينيا - رغم أن التربة هنا أكثر رخاوة وأقل وعورة من أراضينا. وكذلك حين سألت لماذا استعاضوا عن الجياد بالبغال في كل المزارع، قيل لي إن السبب الأول، وقد اعترفوا أنه السبب الحاسم، هو أن الجياد لا تستطيع احتمال المعاملة التي تتعرض لها دوماً على أيدي الزنوج. إذ سرعان ما تُصاب بالمرج أو الشلل على أيديهم، بينما البغال تتلقى سيل الهراوات وتخسر علفة أو علفتين بين حين وآخر من دون أن تتضرر جسدياً، كما أنها لا تُصاب ببرد ولا تمرض، فيما لو أهملت أو أرهقت بالعمل. ولا حاجة بي للذهاب إلى أبعد من نافذة الغرفة حيث أكتب، لأشهد، في كل لحظة تقريباً ما تتعرض له الدواب من معاملة سيئة تكفي أي مزارع من الشمال لأن يطرد، بسببها، السائس على الفور.

القيمة لا ينبثق إلّا من فائض كمي في العمل، لا ينبثق إلّا من تمديد عملية العمل نفسها، إطالة عملية صياغة الجواهر هنا، وإطالة عملية غزل الخيوط هناك⁽¹⁸⁾ ومن جهة أخرى، يتحتم في كل عملية توليد للقيمة، أن نخترل العمل المعقد إلى عمل [213]

(18) إن التمييز بين العمل المعقد والعمل البسيط (أو الماهر skilled وغير الماهر unskilled) يركز، من ناحية، على وهم محض، أو في الأقل، على فروق لم تعد قائمة منذ أمد بعيد، ولم يُكتب لها البقاء إلّا بفضل عُرف تقليدي، كما يركز هذا التمييز، من ناحية أخرى، على الوضع البائس لبعض فئات الطبقة العاملة، وهو وضع يحرمها من انتزاع قيمة قوة عملها، أسوة بالآخرين. وثمة ظروف عرضية تلعب هنا دوراً كبيراً بحيث أن هذين النوعين من العمل يتبادلان الموضع في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال حيثما تكون القدرة الجسدية للطبقة العاملة قد تدهورت وأنهكت، بصورة نسبية طبعاً، وهذا هو الحال في جميع البلدان التي يسودها إنتاج رأسمالي متطور، فإن الأشكال الدنيا من العمل، التي تقتضي قدراً كبيراً من القوة العضلية تسمو عموماً إلى منزلة عمل معقد، بالمقارنة مع الأشكال المرهفة من العمل التي تهبط إلى منزلة العمل البسيط. خذ مثلاً على ذلك أن عمل البناء راصف الآجر (bricklayer)، يحتل في إنكلترا منزلة أرفع من منزلة ناسج الدمقس. ورغم أن عمل قاطع النسيج القطني (fustian-cutter) يتطلب الكثير من الجهود الجسدية، ومضر بالصحة تماماً، فإنه لا يعتبر، مع ذلك، سوى عمل «بسيط». من جهة أخرى ينبغي ألا نتصور أن ما يسمى بالعمل الماهر (skilled labour) يشغل حيزاً واسعاً في قوة العمل القومية. وحسب تقديرات لينج (Laing) فثمة في إنكلترا، (وويلز) 11 مليوناً و300 ألف شخص يعتمدون في العيش على العمل البسيط. ولو طرحنا من أصل الـ 18 مليوناً نسمة التي تؤلف المجموع الكلي للسكان أيام كتابته للتقرير، مليون «أرستقراطي»، ومليون ونصف المليون من المعموزين والمتشردين والمجرمين والبغايا، إلخ، و4 ملايين و650 ألف شخص يؤلفون الطبقة الوسطى، لكان الباقي نفس الرقم المذكور أعلاه: 11 مليوناً. إن لينج يدخل في عداد الطبقة المتوسطة أناساً يعيشون على فائدة استثمارات صغيرة، إلى جانب الموظفين، والكتاب، والفنانين، والمدرسين، ومن شاكل ذلك. ولكي يضخم عدد هذه الطبقة فإنه يضيف إلى الـ 4 ملايين و650 ألف نسمة، فضلاً عن المصرفيين ومن إليهم، «عمال المصانع» ذوي الأجور المرتفعة بل إنه يُدخل البنائين، راصفي الآجر (bricklayers)، في عدادهم أيضاً. (ص. لينج، البؤس القومي، لندن، 1844، [ص 49-52 وما يليها]). (S. Laing, *National Distress etc.*, London, 1844, [p. 49-52 sqq]). «إن الطبقة الكبرى التي ليس لديها ما تعطيه لقاء القوت غير العمل الاعتيادي البسيط، تؤلف السواد الأعظم من الشعب». (جيمس ميل، في مقال المستعمرة، ملحق في الأنسيكلوبيديا البريطانية، لعام 1831).

(James Mill, in article "Colony", Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831).

وسطي اجتماعي، كأن يُختزل يوم عمل معقد إلى ستة أيام من العمل البسيط⁽¹⁹⁾ ولكي نوفر على أنفسنا جهد العمليات الحسابية، ونبسط تحليلنا، نفترض أن عمل العامل الذي يستخدمه الرأسمالي هو عمل اجتماعي وسطي بسيط(*)

(19) «حين نلجأ إلى العمل لقياس القيمة، فإن ذلك يعني بالضرورة عملاً من نوع معيّن واحد... يسهل تحديد تناسب الأنواع الأخرى معه». [ج. كازنوف]، موجز الاقتصاد السياسي، لندن، 1832، ص 22-23.

([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy*, London, 1832, p. 22-23).

(*) «وإذا كان ثمة اقتصاديون محترمون قد اعترضوا على هذا «التأكيد الاعتباري»، أفلا يحق لنا الرد عليهم، كما يقول المثل الألماني، بأن الشجر يمنعهم من رؤية الغاب! إن ما يتهمونه بأنه شيء لفقه التحليل، هو، في الواقع، طريقة تُمارس كل يوم في أرجاء العالم كله. ففي كل مكان يجري التعبير عن قيم السلع على اختلاف أنواعها من دون تمييز، أي في كمية معيّنة من الذهب أو الفضة. وبهذا بالذات فإن مختلف أنواع العمل التي تمثلها هذه القيم، قد اختزلت بنسب مختلفة إلى مقادير معيّنة من نوع واحد من العمل العادي، هو العمل الذي ينتج الذهب أو الفضة». هذه الإضافة ترد في الطبعة الفرنسية، الكتاب الأول، ص 198. [ن. ع].

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

إن مختلف عناصر عملية العمل تلعب أدواراً متباينة في تكوين قيمة-المنتج. فالعامل يضيف قيمة جديدة إلى موضوع العمل بإنفاقه قدرأ معيناً من العمل الإضافي على هذا الموضوع، مهما كان محتوى هذا العمل وأياً كان هدفه وطابعه التقني. ومن جهة أخرى نجد ثانية أن قيم وسائل الإنتاج المستهلكة في العملية ماثلة في المنتج كعناصر في تركيب قيمته؛ فقيمة القطن والمغزل، على سبيل المثال، تعاود الظهور ثانية في قيمة الخيوط. إن انتقال قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتج يؤدي إلى حفظ قيمتها. ويقع هذا الانتقال خلال تحول وسائل الإنتاج إلى منتج، أي خلال عملية العمل. إذن يتحقق ذلك بواسطة العمل. ولكن بأية صورة؟

لا يؤدي العامل عمليتين اثنتين في الوقت الواحد نفسه، واحدة لإضافة قيمة إلى القطن بعمله، وواحدة أخرى لحفظ قيمة وسائل الإنتاج أو - وهو ما يضارع الشيء ذاته - لكي ينقل إلى المنتج، وهو خيوط الغزل، قيمة القطن الذي يغزله، وجزءاً من قيمة المغزل الذي يغزل به. إن العامل إنما يصون القيمة القديمة لهذه الأشياء بما يضيفه لها من قيمة جديدة تحديداً. وبما أن إضافة قيمة جديدة إلى موضوع العمل وحفظ القيمة القديمة لهذا الموضوع، هما نتيجتان مختلفتان تمام الاختلاف يولّدهما العامل في وقت واحد معاً، رغم أنه لا يعمل خلال هذا الوقت سوى مرة واحدة، فمن الواضح أن هذه النتيجة المزدوجة من حيث الطابع لا يمكن إلّا أن تنجم عن الطابع المزدوج لعمله. فلا بد من أن هذا العمل في خاصية معينة يخلق القيمة، وفي خاصية أخرى يحفظ القيمة أو ينقلها، في وقت واحد معاً.

ولكن على أي نحو يضيف كل عامل وقت عمل جديداً وبالتالي قيمة جديدة؟ بدهة، ليس إلا بنمط عمل إنتاجي يؤدي في شكل خاص. فالغازل لا يضيف وقت عمل إلا بالغزل، والنساج بالنسج، والحداد بالحدادة. وعلى حين أن إضافة العمل، وبالتالي [215] القيمة الجديدة، هي إضافة ذات شكل عام، فإن الغزل والنسج والحدادة، على التوالي، أي الشكل الخاص الهادف بالذات الذي أنفق به العمل هو الذي يحول وسائل الإنتاج، كالقطن والمغزل، الخيوط والنول، الحديد والسندان، إلى عناصر مكونة للمنتج، لقيمة استعمالية جديدة⁽²⁰⁾ ولا يزول شكل القيمة الاستعمالية القديم إلا ليعاود الظهور تحت شكل جديد لقيمة استعمالية جديدة. ولكننا رأينا عند بحث عملية تكوين القيمة، أنه إذا استهلكت قيمة استعمالية معينة بكفاءة، في إنتاج قيمة استعمالية جديدة، فإن كمية العمل المنفقة في إنتاج القيمة الاستعمالية المستهلكة تولف جزءاً من وقت العمل الضروري لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة، وعليه فإن هذا الجزء هو وقت عمل منقول من وسائل الإنتاج المستهلكة إلى المنتج الجديد. فالعامل إذن يحفظ قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة، أي ينقلها إلى المنتج لتولف جزءاً من قيمته، لا بفضل ما يضيفه من عمل عام مجرد، بل بفضل الطابع النافع الخاص، أي بفضل الشكل الإنتاجي الخاص لهذا العمل المضاف. إن العمل، من حيث هو نشاط إنتاجي هادف، من حيث هو غزل أو نسج أو حدادة، يوقظ وسائل الإنتاج من رقدة الموتى بمجرد أن يلامسها، ويحيلها إلى عناصر حية في عملية العمل، ويتحد معها لتكوين منتجات.

ولو لم يكن العمل الإنتاجي الخاص للعامل هو الغزل، لما أمكنه تحويل القطن إلى خيوط، ولما استطاع بالتالي نقل قيمة القطن والمغزل إلى الخيوط. وحتى لو غير العامل نفسه مهنته وأصبح نجاراً، فهو مع ذلك يضيف، خلال يوم من العمل، قيمة إلى المادة التي يصنعها، كما هو الحال من قبل. ونرى هنا، بالتالي، أولاً إنه يضيف قيمة جديدة لا لكون عمله هو غزل على وجه الخصوص، أو نجارة على وجه الخصوص، وإنما لأنه عمل اجتماعي مجرد وعام؛ ونرى ثانياً إن القيمة التي يضيفها ذات كمية محددة، لا لأنه عمل له محتوى نافع من نوع خاص وإنما لأنه أنفق لفترة معينة من الزمن. إذن فالطابع

(20) «يخلق العمل منتجاً جديداً لقاء منتج آخر يتلاشى». (بحث في الاقتصاد السياسي للأمم، لندن، 1821، ص 13).

(An Essay on the polit. econ. of Nations, London, 1821, p. 13).

العام المجرد لعمل الغازل، بصفته إنفاقاً لقوة العمل البشرية، يضيف قيمة جديدة لقيمة القطن والمغزل من ناحية، أما طابعه الخاص الملموس، بصفته عملاً نافعاً، فإن عمل الغازل نفسه ينقل قيمة وسائل الإنتاج هذه إلى المنتج ويصونها فيه في آن واحد معاً، من ناحية أخرى. من هنا تتبع النتيجة المزدوجة التي يولدها في اللحظة الزمنية نفسها. إن قيمة جديدة تُضاف بمجرد إضافة كمية معينة من العمل، وبفضل نوعية العمل [216] المضاف تصان في المنتج القيم الأصلية القديمة لوسائل الإنتاج. وهذه النتيجة المزدوجة، الناجمة عن الطابع المزدوج للعمل، تتجلى آثارها في ظاهرات شتى.

دعونا نفترض أن اختراعاً معيناً يتيح للغازل أن يغزل في 6 ساعات مقداراً من القطن كان يغزله من قبل في 36 ساعة. إن قوة عمله، كنشاط إنتاجي، نافع، هادف، قد تضاعفت 6 مرات. فمنتج 6 ساعات من العمل قد ازداد 6 أضعاف، من 6 باونات إلى 36 باوناً. بيد أن الست والثلاثين باوناً من القطن لا تمتص الآن غير نفس المقدار من وقت العمل الذي كانت تمتصه 6 باونات من القطن في الحالة الأولى. فهي تمتص عملاً جديداً يقل بستة أمثال عما كانت تمتصه في ظل الطريقة القديمة، وبالتالي فإن القيمة الجديدة التي يضيفها العمل هي سدس القيمة التي كان يضيفها قديماً. من جهة أخرى، فالقيمة المنقولة من القطن إلى المنتج، إلى الـ 36 باوناً من الخيوط، تتضاعف ست مرات عما كانت عليه. ففي 6 ساعات من الغزل نجد أن قيمة المواد الأولية التي تُحفظ وتُنقل إلى المنتج أكبر ست مرات عن الأول، بالرغم من أن القيمة الجديدة التي يضيفها عمل الغازل إلى كل باون من هذه المادة الأولية عينها تهبط إلى سدس ما كانت عليه. وهذا يبين أن خاصية العمل الأولى، التي يستطيع بفضلها حفظ القيمة، وخاصية العمل الثانية التي يتمكن بفضلها من خلق القيمة، وذلك في مجرى عملية واحدة متصلة، هما خاصيتان مختلفتان جوهرياً. فكلما ازداد وقت العمل الضروري لغزل كمية معينة من القطن إلى خيوط، كبرت القيمة الجديدة المضافة إلى القطن، وكلما ازدادت كمية القطن المغزول في نفس وقت العمل، كبرت القيمة القديمة المحفوظة والمنقولة إلى المنتج.

دعونا نفترض، على العكس، أن إنتاجية عمل الغازل تظل ثابتة، وأنه بالتالي يلزم الغازل نفس المدة الزمنية لتحويل باون من القطن إلى خيوط كما من قبل. ولكن لنفرض أن القيمة التبادلية لباون القطن تتغير، فإما أن ترتفع إلى 6 أضعاف قيمتها السابقة، أو أن تهبط إلى سدس هذه القيمة. في كلتا هاتين الحالتين، يضيف الغازل نفس الكمية من وقت العمل إلى باون القطن، وعليه فهو يضيف نفس الكمية من القيمة التي كان يضيفها سابقاً قبل تبدل قيمة القطن، وهو ينتج خلال المدة ذاتها الكمية نفسها من الخيوط كما

من قبل. مع ذلك فالقيمة التي ينقلها من القطن إلى الخيوط تكون إما سُدس ما كانته سابقاً، أو ستة أضعاف قيمتها قبل التغيير. وتكرر النتيجة ذاتها حين ترتفع قيمة وسائل العمل أو تهبط، مع بقاء كفاءتها في عملية العمل على حالها.

وإذا بقيت الشروط التقنية لعملية الغزل كما هي من دون تبدل، ولم يقع تغير في قيمة وسائل الإنتاج، فالغازل، الآن كما من قبل، يظل يستهلك في أوقات عمل متساوية كميات متساوية من المواد الأولية والآلات بقيمة ثابتة. وحينذاك تتناسب القيمة التي يحفظها في المنتج بصورة طردية مع القيمة الجديدة التي يضيفها إلى المنتج. ففي غضون أسبوعين، يضيف من العمل، وبالتالي من القيمة، ضعف ما يضيفه في أسبوع واحد، ويستهلك خلال هذه المدة عينها ضعف المواد الأولية بضعف القيمة وببلي [217] الضعف من الآلات، بضعف القيمة في كل حالة، ولذلك يحفظ في منتج أسبوعين ضعف القيمة التي يحفظها في منتج أسبوع واحد. وعند ثبات شروط الإنتاج المعطاة، تزداد القيمة التي ينقلها العامل ويحفظها، كلما ازداد ما يضيفه من عمل جديد، ولكنه لا يحفظ قيمة أكبر لأنه يضيف قيمة جديدة أكبر، بل لأنه يضيف القيمة في ظل ظروف ثابتة ومستقلة عن عمله الخاص.

وبالطبع يمكن القول، بمعنى من المعاني، إن العامل يحفظ القيمة القديمة دائماً بما يتناسب وكمية القيمة الجديدة التي يضيفها. وسواء ارتفعت قيمة القطن من شلن واحد إلى شلنين، أو هبطت إلى 6 بنسات، فالعامل لا يحفظ، أبداً، في منتج ساعة واحدة غير نصف مقدار القيمة التي تُحفظ في منتج ساعتين. وعلى غرار ذلك، لو تغيرت إنتاجية عمله الخاص، بأن ترتفع أو تهبط، فهو يغزل في ساعة واحدة قطعاً أكثر أو أقل مما كان يفعل سابقاً، حسب الحالة، وبالتالي سيحفظ في منتج ساعة واحدة، قيمة موازية من القطن أكبر أو أقل، ولكن مهما كانت الحالة فإنه سيحفظ في ساعتين من العمل ضعف ما يحفظه من القيمة في ساعة واحدة.

لا وجود للقيمة إلّا في قيم استعمالية، في أشياء نافعة، هذا إذا استثنينا التعبير الرمزي المحض عن القيمة في رموز. (فالإنسان ذاته من حيث إنه وجود متعين لقوة العمل، هو موضوع طبيعي، شيء، رغم أنه شيء حُبّي بالحياة والوعي الذاتي، وما العمل إلّا تجلُّ شيئي لهذه القوة التي تسكن فيه). وعليه إذا فقد الشيء قيمته الاستعمالية فقد قيمته أيضاً. أما وسائل الإنتاج فهي إذ تفقد قيمتها الاستعمالية، لا تفقد قيمتها في الوقت نفسه، ومرد ذلك هو هذا: في مجرى عملية العمل تنزع الشكل الأصلي لقيمتها الاستعمالية لا لشيء إلّا لترتدي في المنتج شكل قيمة استعمالية جديدة. ولكن مهما

كانت أهمية عثور القيمة على شيء نافع معيّن كي تحلّ فيه، فلا أهمية البتة لما يكون عليه هذا الشيء الذي تحلّ فيه، وهو ما رأيناه في استحالة السلع. يترتب على ذلك أن وسيلة الإنتاج لا تنقل قيمتها إلى المنتج، في مجرى عملية العمل، إلّا بقدر ما تفقد من قيمة تبادلية سوية مع ما تفقده من قيمة استعمالية. إنها لا تنقل إلى المنتج غير تلك القيمة التي تفقدها بصفقتها وسيلة إنتاج. بيد أن العناصر الشيثية لعملية العمل لا تسلك، في هذا الخصوص، سلوكاً متماثلاً.

إن الفحم الذي يوقد تحت المراجل يتلاشى دون أثر، كذلك شأن الزيت الذي تُشحّم به محاور العجلات. كما أن الأصباغ وغيرها من المواد المساعدة تزول جميعاً، لكنها تعود إلى الظهور في خواص المنتج. إن المادة الأولية تؤلف جوهر المنتج، ولكن بعد [218] أن يتغير شكلها. إذن فالمادة الأولية والمواد المساعدة تفقد الشكل المستقل الذي كان يميزها كقيم استعمالية قبل دخولها عملية العمل. ولكن الأمر بخلاف ذلك مع وسائل العمل بالذات. فالأدوات، والآلات، ومباني الورش والحاويات لا تكون نافعة في عملية العمل إلّا إذا بقيت تحتفظ بشكلها الأصلي، وتكون على أهبة الاستعداد، كل صباح، لتكرار العملية، كما بالأمس، دون أن يطرأ أي تبدل على هيئتها. وكما أنها خلال أمد حياتها، نعني خلال عملية العمل المتواصلة التي تخدم فيها، تحتفظ بشكلها الخاص المستقل عن المنتج، كذلك تفعل بعد موتها أيضاً. فأشلاء الآلات والأدوات والورش، إلخ، تبقى دوماً منفصلة ومتميزة عن المنتج الذي أسهمت في صنعه. ولو تأملنا حالة وسيلة من وسائل العمل على مدى الفترة الكلية التي تخدم خلالها، منذ أول يوم دخولها الورشة حتى يوم تُرمى فيه في مخزن الخردوات، نجد أن قيمتها الاستعمالية، في أثناء ذلك، تُستهلك بالكامل، وأن قيمتها التبادلية، بالتالي، تنتقل برمتها إلى المنتج. ولو أن آلة غزل تدوم عشر سنوات، على سبيل المثال، فمن الجلي أن قيمتها الكلية تنتقل بالتدريج، خلال فترة عملية العمل تلك، إلى منتج عشر سنوات. إذن فوسيلة العمل تقضي فترة حياتها في تكرار عمليات متماثلة، يزيد عددها أو ينقص بهذا القدر أو ذاك. وحياة الآلة شأن حياة الكائن البشري. فكل يوم يمضي يقربّه 24 ساعة من القبر. ولكن يستحيل على أي امرئ أن يعرف على وجه الدقة من مجرد النظر إلى سحته، كم يوماً بقي له من المسير على هذا الطريق. بيد أن هذه العقبة لا تمنع شركات التأمين على الحياة من أن تستخلص، من متوسط الأعمار، استنتاجات دقيقة للغاية، والأهم من ذلك أنها استنتاجات تدرّ أرباحاً وفيرة. كذلك شأن وسائل العمل. فنحن نعرف، بالتجربة، متوسط الزمن الذي تعمّره آلة من صنف معيّن. لنفترض أن قيمتها الاستعمالية في مجرى

عملية العمل لا تدوم أكثر من 6 أيام. إذن فهي تفقد كل يوم، بالمتوسط، سُدس قيمتها الاستعمالية، وبالتالي ينتقل سُدس قيمتها إلى المنتج اليومي. على هذا النحو يُحسب اندثار جميع وسائل العمل، نعني ما تفقده يومياً من قيمة استعمالية وما يقابل ذلك من كمية القيمة التي تنقلها يومياً أيضاً إلى المنتج.

ويتجلى هنا بوضوح ساطع، أن وسيلة الإنتاج لا تنقل أبداً إلى المنتج قيمة أكبر مما تفقده هي خلال عملية العمل بدمار قيمتها الاستعمالية الخاصة. وإذا لم تكن وسيلة الإنتاج تفقد أي قيمة، أي إذا لم تكن نتاج عمل بشري، فإنها لن تنقل أي قيمة إلى المنتج. فإن لم تكن نتاج عمل بشري، يقتصر دورها على إسداء العون في خلق قيم استعمالية من دون أن تسهم في تكوين القيمة التبادلية. وتندرج ضمن هذا النوع جميع وسائل الإنتاج التي تأتي هبة من الطبيعة دون تدخل الإنسان، كالأرض والرياح والمياه وخامات الحديد والخشب في الغابات العذراء، وهلمجراً.

مع ذلك ثمة ظاهرة أخرى هامة تبرز هنا للعيان. هَبْ أن آلة تساوي قيمتها 1000 [219] جنيه، تندثر كلية في ألف يوم. في هذه الحالة ينتقل $\frac{1}{1000}$ من قيمة الآلة كل يوم إلى المنتج اليومي. بيد أن الآلة، بالرغم من تناقص حيويتها، تواصل الاشتراك، بكاملها، في عملية العمل. وهكذا يتضح أن أحد عناصر عملية العمل ونعني به وسيلة الإنتاج، يدخل باستمرار في تلك العملية بكامله، بينما لا يدخل عملية تكوين القيمة إلّا على أجزاء. إن الفرق بين عملية العمل وعملية إنماء القيمة ينعكس في العناصر الشبئية، إذ إن نفس أداة الإنتاج تشارك بكاملها في عملية العمل، في حين أنها كعنصر من عناصر تكوين القيمة، لا تدخل إلّا على أجزاء⁽²¹⁾

(21) إن موضوع إصلاح وسائل العمل، الآلات، المباني، لا يعنينا، هنا، في هذا المجال. فالآلة، في أثناء إصلاحها، لا تعود وسيلة عمل، بل موضوعاً للعمل. فالعمل لم يعد يُنجز بواسطتها، بل صار يُنفق عليها لإصلاح قيمتها الاستعمالية. وسعنا أن نعتبر، لأغراض البحث، أن العمل المنفق على إصلاح الأدوات يشكل جزءاً من العمل الضروري لإنتاج وسيلة العمل في الأصل. غير أن الاندثار الذي يرد في هذا الموضع من الكتاب هو تلف ولى الآلات الذي لا يستطيع أي طبيب علاجه، والذي يفضي إلى الموت شيئاً فشيئاً، إنه يتعلق بـ «ذلك النوع من التآكل الذي لا يمكن إصلاحه من آن لآخر، والذي يفضي بالسكين مثلاً، في خاتمة المطاف، إلى حال يقول عنها صانع السكاكين إنها لا تستحق عناء صنع نصل جديد». وقد بينا في متن النص أعلاه أن آلة من الآلات تدخل برمتها في كل عملية عمل، ولكنها لا تدخل في عملية إنماء القيمة، التي تجري في الوقت نفسه، إلّا على دفعات، جزءاً بعد جزء. أما إلى أي مدى يبلغ تشوش الأفكار

من جهة ثانية يمكن لوسيلة إنتاج أن تدخل بكاملها في إنماء القيمة، رغم أنها لا تدخل في عملية العمل إلا على أجزاء. لنفترض أنه عند غزل القطن، يتبدد من أصل 115 باوناً، بهيئة ضياعات، ما يساوي 15 باوناً، حيث لا تتحول هذه إلى خيوط بل [220] إلى «غبار الشيطان» (devil's dust) (*) إن هذه الباونات الـ 15 من القطن، لا تصبح، البتة، عنصراً في تركيب الخيوط، مع ذلك فإذا كان ضياع هذه الكمية من القطن أمراً طبيعياً ومحتوماً في ظل الشروط الوسطية لعملية الغزل، فإن قيمة القطن الضائع تنتقل إلى قيمة الخيوط شأنها في ذلك شأن قيمة المائة باون التي تؤلف جوهر الخيوط. إن القيمة الاستعمالية للخمسة عشر باوناً من القطن ينبغي أن تتبدد إلى غبار لكي يكون بالوسع صنع 100 باون من الخيوط. إن دمار هذا القطن هو، إذن، شرط ضروري لإنتاج الخيوط. فقيمة القطن المفقود تنتقل إلى المنتج لهذا السبب دون غيره. ويحدث الشيء نفسه لجميع أنواع النفايات المتخلفة عن عملية العمل، ولكن بقدر ما تكف عن النفع كوسيلة لإنتاج قيم استعمالية مستقلة، جديدة. ونرى مثل هذا الاستخدام للنفايات في مصانع بناء الآلات الكبرى في مانشستر، حيث تُنقل جبال من ركام الحديد في المساء إلى المصهر لتعود صباح اليوم الثاني إلى الورش بهيئة كتل من الحديد الصلب. لقد رأينا أن وسائل الإنتاج لا تنقل من قيمة إلى المنتج الجديد إلا بقدر ما تفقده،

= حول هذه الظاهرة فهذا ما يظهره المقتطف التالي: «يقول السيد ريكاردو إن جزءاً من عمل المهندس المبذول في بناء آلة لصناعة الجوارب» يدخل على سبيل المثال في قيمة زوج من الجوارب. «لكن العمل الكلي الذي أنتج كل زوج من الجوارب. يتضمن عمل المهندس كله، وليس جزءاً منه، لأن آلة واحدة هي التي تصنع عدة أزواج، وليس ثمة زوج منها يمكن صنعه دون استخدام جميع أجزاء الآلة». (ملاحظات حول خلافاً لفظة معينة في الاقتصاد السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بالقيمة والعرض والطلب، لندن، 1821، ص 54).

(Observations on Certain Verbal Disputes in Pol. Econ., Particularly Relating to Value and to Demand and Supply, London, 1821, p. 54).

إلا أن مؤلف هذا الكتاب، وهو «مغرور» (Wiseacre) ومتعالٍ إلى حد بغيفض، معذور في اضطراب وتشوش فكره، وبالتالي فهو محق في جدله، ولكن بمعنى واحد لا غير، وهو أنه لا ريكاردو، ولا أي اقتصادي آخر، لا قبله ولا بعده، استطاع أن يميز على وجه الدقة بين خاصيتي العمل، وأن يحلّ بالتالي الدور الذي تلعبه كل خاصية في تكوين القيمة.

(*) نسالة مبددة تتطير من آلة غزل كان العمال يسمونها «غبار الشيطان». [ن.ع.]

في مجرى عملية العمل، من قيمة في أشكالها الاستعمالية القديمة. وأقصى ما يمكن أن تفقده من قيمة في عملية العمل لا يتجاوز، بدهاءة، مقدار القيمة الأصلية التي كانت تملكها قبل دخول العملية، أو بتعبير آخر، لا يتجاوز حدود وقت العمل اللازم لإنتاجها تحديداً. إذن فوسائل الإنتاج لا تستطيع، قط، أن تضيف إلى المنتج قيمة أكبر مما تملكه هي نفسها بصورة مستقلة عن عملية العمل التي تخدم خلالها. ومهما كانت المنفعة التي تملكها مادة أولية أو آلة معينة أو أي وسيلة إنتاج أخرى، سواء كانت تكلف 150 جنيهاً أو 500 يوم عمل، فإنها لا تستطيع، رغم ذلك، وأياً كانت الظروف، أن تضيف إلى قيمة المنتج الكلي الذي تخدم في تكوينه، أكثر من 150 جنيهاً. فقيمتها لا تتقرر بعملية العمل التي تدخل فيها كوسيلة إنتاج، وإنما تتقرر هذه القيمة بعملية العمل التي تخرج هي منها بصفة منتج. وهي لا تخدم في عملية العمل إلا بمثابة قيمة استعمالية، بمثابة شيء يمتلك خصائص نافعة، ولا تستطيع لذلك أن تنقل إلى المنتج ذرة قيمة، ما لم تكن تملك هذه القيمة قبل دخول العملية⁽²²⁾

(22) نستطيع من هذا أن نحكم على سخف رأي ج. ب. ساي الذي يدعي تحليل انبثاق فائض القيمة (الفائدة، الربح، الريع) من الخدمات الإنتاجية (Services productifs) التي تسديها وسائل الإنتاج، كالأرض ووسائل العمل والمواد الأولية، في عملية العمل، بما تملكه من قيمة استعمالية. أما السيد فيلهلم روشر، وهو قلما يدع فرصة تفوته كي يدون، بالأسود والأبيض، تبريرات بارعة من ابتكار الخيال، فيسجل العينة التالية: «بيدي ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الفصل الرابع، ملاحظة صائبة تماماً بقوله: إن القيمة التي تنتجها معصرة الزيت، بعد حسم جميع التكاليف، هي شيء جديد، شيء يختلف تماماً عن العمل الذي شيدت به المعصرة نفسها». ([روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، 1858]، حاشية ص 82).

([Wilhelm Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, 1858], p. 82, note).

صحيح تماماً! «فالزيت» الذي تنتجه المعصرة، حقاً، هو شيء يختلف تماماً عن العمل المبذول في بناء المعصرة. ويفهم السيد روشر من القيمة أنها أشياء من قبيل «الزيت»، لأن «للزيت» قيمة، مع أن «الطبيعة» تنتج زيت البترول، وإن يكن «بكميات ضئيلة» نسبياً. ويبدو أنه يقصد هذه الحقيقة حين يشير فيما بعد فيقول: «إنها (يقصد الطبيعة) يندر أن تنتج أية قيمة تبادلية». [المرجع السابق، ص 79].

إن «الطبيعة» والقيمة التبادلية التي تنتجها، هما عند السيد روشر، أشبه بالعدراء الساذجة التي اعترفت بأنها قد أنجبت طفلاً، ولكنها بررت ذلك بأنه «طفل صغير جداً». ويقول هذا «العالم

وحين يقوم العمل بتحويل وسائل الإنتاج إلى عناصر مكونة لمنتوج جديد، فإن قيمتها [221] تخضع لنوع من تناسخ الأرواح. إنها تهجر الجسم المستهلك وتحل في الجسم المخلوق حديثاً. لكن هذا التناسخ يقع من وراء ظهر العمل الفعلي. فالعامل يعجز عن إضافة عمل جديد، أي خلق قيمة جديدة، من دون أن يحفظ القيم القديمة في الوقت نفسه، ذلك لأن العمل الذي يضيفه ينبغي أن يكون في شكل عمل نافع معيّن، ولكنه لا يستطيع أن ينجز العمل في شكل نافع من دون أن يستخدم منتوجات معيّنة بمثابة وسائل إنتاج لمنتوج جديد، ينقل إليه قيمة هذه الوسائل. إن قوة العمل الفاعلة، أو العمل الحي يملك خاصية حفظ القيمة في أثناء قيامه بإضافة القيمة، وهذه هبة من الطبيعة لا تكلف العامل شيئاً، ولكنها تعود على الرأسمالي بنفع عظيم، فهي تحفظ القيمة الحالية لرأسماله (22a) وطالما بقيت الأعمال مزدهرة، فإن الرأسمالي يكون مستغرقاً على أشده في جني الربح دون أن يلاحظ هذه الهبة المجانية للعمل. ولكن انقطاعاً عتيفاً لسير العمل، بفعل اندلاع أزمة، يوقظ حواسه، ويرغمه على التنبه لذلك (23)

= الرصين (savant sérieux) في إشارة أخرى: «إن مدرسة ريكاردو قد اعتادت إدراج رأس المال ضمن مفهوم العمل، معتبرة رأس المال بمثابة «عمل مدّخر». وهذا رأي غير بارع! لأن مالك رأس المال، مع ذلك! يفعل! حقاً! شيئاً أكثر؟! من مجرد! إنتاجه؟! والحفاظ عليه نفسه (أي نفس؟؟): نعني أنه يحجم عن التمتع به، ولقاء ذلك يطلب على سبيل المثال!! فائدة» (المرجع نفسه، [ص 82]). ألا ما «أبرع»! هذه «الطريقة التشريرية الفيزيولوجية» للاقتصاد السياسي، فهي «حقاً» تحول «رغبة» بسيطة إلى منبع للقيمة. [التعابير المبرزة أردفها ماركس بعلامات التعجب أو الاستفهام، على سبيل التهكم، ثم اقتبس في تعقيبه بعض هذه التعابير للغرض نفسه. ن. ع.].

(22a) «من بين جميع الأدوات التي يستخدمها مالك المزرعة يشكل العمل البشري. الشيء الذي يعتمد عليه هذا المزارع أكبر الاعتماد في استعادة رأسماله. والأداتان الأخريان وهما دواب الجر... والعربات والمحارث والمساحي، وما إلى ذلك، فهما لا تساويان شيئاً على الإطلاق من غير نسبة معيّنة من الأداة الأولى: العمل البشري». (إدموند بورك، أفكار وتفاصيل عن الشحة، قُدّمت في الأصل إلى معالي وليم بيت في تشرين الثاني/نوفمبر 1795، طبعة لندن، 1800، ص 10).

(Edmund Burke, *Thoughts and Details on Scarcity*, originally presented to the Right Hon. W. Pitt in the Month of November 1795, Edit, London, 1800, p. 10).

(23) في صحيفة تايمز Times، عدد 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1862، ثمة صناعي يشغل معمله 800 عامل ويستهلك أسبوعياً (150) بالة من قطن الهند الشرقية أو (130) بالة من القطن الأميركي كمعدل وسطي، يشككي ويولول من المصاريف الجارية التي يتكبدها عند توقف العمل في مصنعه. ويقدر التكاليف بـ 6000 جنيه سنوياً. ونجد بين هذه النفقات عدداً من البنود لا

[222] إن ما يُستهلك من وسائل الإنتاج حقاً، إنما هو قيمتها الاستعمالية، ويؤول استهلاك هذه القيمة الاستعمالية بواسطة العمل إلى خلق المنتج. أما قيمتها فهي في الواقع لا تُستهلك⁽²⁴⁾، وعليه لا يمكن إعادة إنتاج هذه القيمة. فهي بالأحرى تُحفظ، ولكن ليس بفعل عملية تخضع لها في مجرى عملية العمل، وإنما لأن القيمة الاستعمالية التي كانت توجد فيها بالأصل تتلاشى فعلاً، ولكنها تتلاشى في قيمة استعمالية أخرى. لذا فإن قيمة وسائل الإنتاج تعود إلى الظهور مجدداً في قيمة المنتج، وليست هنا، إن توخينا الدقة، أي إعادة إنتاج لهذه القيمة. فالشيء الذي جرى إنتاجه إنما هو قيمة استعمالية جديدة تظهر فيها القيمة التبادلية القديمة ثانية⁽²⁵⁾

= تعيننا في هذا المجال، كبدل الإيجار والرسوم والضرائب، والتأمين، والرواتب السنوية للمدير والمحاسب والمهندس، وآخرين، لكنه يحسب 150 جنيهاً ثمن الفحم لتدفئة المصنع في أوقات معينة وتشغيل المحرك بين حين وآخر. ويضيف إلى ذلك أجره العمال الذين يستخدمون في أوقات الحاجة لإدامة الآلات جاهزة للعمل. وأخيراً ثمة 1200 جنيه لاندثار الآلات ذلك لأن «المناء وعوامل التلف الطبيعية لا توقف عملها بسبب توقف المحرك البخاري عن الدوران». ويقول، بإصرار، إنه إذا كان لا يقدر الاندثار بما يفوق هذا المبلغ الضئيل، وقدره 1200 جنيه، فذلك لأن آلاته توشك أن تلف على وجه التقريب.

(24) «يكون الاستهلاك مُنتجاً. حين يشكل استهلاك السلعة جزءاً من عملية الإنتاج.. والقيمة في أحوال كهذه، لا تُستهلك». (ص. ف. نيومان، المرجع المذكور نفسه، ص 296).

(S.P. Newman, l.c, p. 296).

(25) في موجز أميركي شمالي ربما طُبع للمرة العشرين، ترد هذه الفقرة: «لا يهم أبداً في أي شكل يعود رأس المال إلى الظهور مجدداً». ثم بعد سرد ممل لجميع عناصر الإنتاج الممكنة التي تعود قيمتها إلى الظهور مجدداً في المنتج، تخلص الفقرة إلى الآتي: «إن مختلف أنواع الأغذية والألبسة والمأوى الضرورية لوجود الكائن البشري وراحته تتحول على غرار ذلك. فهي تُستهلك من آن لآخر، وتظهر قيمتها مجدداً على شكل طاقة جديدة تنتقل إلى جسد وعقل الكائن البشري فيتشكل منها رأسمال يُستخدم ثانية في عملية الإنتاج». ف. وايلاند، المرجع المذكور نفسه، ص 31-32. (F. Wayland, l.c, p. 31-32).

وبصرف النظر عن الغرائب الأخرى، حسبنا القول إن ما يعود إلى الظهور في الطاقة المتجددة عند الإنسان، ليس ثمن الخبز، بل مواد المكونة للدم. أما ما يظهر مجدداً فقيمة تلك الطاقة، فليست وسائل العيش، وإنما قيمة هذه الوسائل. إن نفس ضروريات العيش هذه، حتى لو تدنت إلى نصف سعرها، تنتج القدر نفسه من العضلات والعظام، القدر نفسه من الطاقة، ولكنها لا تنتج طاقة تملك نفس القدر من القيمة. إن هذا الخلط بين «القيمة» و«الطاقة» مقروناً بالغموض

والأمر على خلاف ذلك مع العنصر الذاتي لعملية العمل، نعني قوة العمل الذاتية [223] الحركة. فعلى حين أن العمل، بفضل شكله الهادف، يحفظ قيمة وسائل الإنتاج وينقلها إلى المنتج، فإن كل لحظة من حركته تخلق قيمة إضافية، أي جديدة. لنفرض أن عملية الإنتاج تنقطع بالضبط عند النقطة التي يكون فيها العامل قد أنتج ما يعادل قيمة قوة عمله الخاصة، تنقطع، مثلاً، عندما يكون قد أضاف بعمل ست ساعات قيمة تبلغ 3 شلنات. إن هذه القيمة تشكل، من بين أجزاء القيمة الكلية للمنتج، فضلة تزيد على ذلك الجزء من قيمة المنتج الذي تدين به إلى وسائل الإنتاج. وهذه الفضلة هي الجزء الجديد الوحيد من القيمة الذي نشأ خلال العملية، وهي الجزء الوحيد من قيمة المنتج الذي خلقته هذه العملية. وبالطبع، إن هذه القيمة الجديدة لا تعوض إلا عن النقد الذي دفعه الرأسمالي في شراء قوة العمل، وقد أنفق العامل هذا النقد على ضروريات العيش. إن القيمة الجديدة التي خلقها العامل تشكل إعادة إنتاج للنقد الذي أنفقه، ولكنها إعادة إنتاج فعلاً لا ظاهراً، كما هو الحال مع قيمة وسائل الإنتاج. إن هذا التعويض عن القيمة بقيمة أخرى، يجري عبر خلق قيمة جديدة.

يبد أننا نعرف مما سبق أن عملية العمل تستمر لتتجاوز الوقت الضروري لمجرد إعادة إنتاج مُعادِل لقيمة قوة العمل، ودمج هذا المُعادِل في موضوع العمل. وعوضاً عن استمرار العملية ست ساعات، وهي تكفي لذلك الغرض، فإنها تستمر 12 ساعة على سبيل المثال. وبذلك فإن نشاط قوة العمل، لا يعيد إنتاج قيمتها الخاصة، فقط، وإنما ينتج قيمة إضافية تفوق ذلك. إن فائض القيمة يؤلف فضلة في قيمة المنتج تتجاوز قيمة ما استهلك لخلق المنتج من عناصر، أي من وسائل الإنتاج وقوة العمل.

لقد قمنا، هاهنا، بعرض مختلف الأدوار التي تلعبها مختلف عناصر عملية العمل في تكوين قيمة المنتج، فكشفنا بذلك، في الواقع، النقاب عن خصائص مختلف الوظائف التي تؤديها مختلف العناصر المكونة لرأس المال في عملية نمائه الذاتي. إن الزيادة في القيمة الكلية للمنتج والتي تفوق مجموع قيم عناصره المكونة، هي الزيادة التي حققها رأس المال المتنامي ذاتياً على قيمة رأس المال المدفوع في الأصل. إن وسائل العمل من جهة، وقوة العمل من جهة أخرى، ما هي إلا أشكال الوجود المختلفة التي تتخذها قيمة رأس المال الأصلي عندما تخلع شكلها النقدي وتنقلب إلى عناصر عملية العمل.

= المراتي الذي يشيعه المؤلف، يستران محاولة عقيمة لاستنباط تفسير يعلل انبثاق فائض القيمة على أنه ليس إلا عودة القيم القديمة الموجودة أصلاً إلى الظهور من جديد.

إذن، فذلك الجزء من رأس المال، الذي يتحول إلى وسائل إنتاج، أي يتحول إلى مواد أولية ومواد مساعدة ووسائل عمل، لا تتعرض قيمته، خلال عملية الإنتاج، إلى أي تغيير كمي. ولهذا نسميه الجزء الثابت من رأس المال، أو بتعبير أكثر إيجازاً: رأس المال الثابت.

[224] وبالعكس ذلك نجد أن ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل يخضع، في عملية الإنتاج، إلى تغيير في القيمة. فهو يعيد إنتاج مُعادِل قيمته الخاصة، كما ينتج بالإضافة إلى ذلك، فضلة، أو فائض قيمة، تتباين هي الأخرى فتكون بهذا القدر أو ذاك حسب الظروف. وهذا الجزء من رأس المال يتحول باستمرار من مقدار ثابت إلى مقدار متغير. ولهذا نسميه الجزء المتغير من رأس المال، أو نسميه بإيجاز رأس المال المتغير. إن عناصر رأس المال هذه التي تتمايز من وجهة نظر عملية العمل، إلى عنصر موضوعي وعنصر ذاتي على التوالي، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل، تتمايز بدورها، من وجهة نظر عملية خلق فائض القيمة، إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير.

إن مفهوم رأس المال الثابت الذي أوردناه آنفاً لا يستبعد، بأي حال من الأحوال، إمكانية حدوث ثورة في قيمة عناصره المكونة. لنفرض أن سعر باون من القطن يبلغ اليوم نصف شلن ويرتفع غداً، في أعقاب هبوط محصول القطن، إلى شلن واحد. إن باون القطن القديم الذي جرى شراؤه بنصف شلن، ثم يُغزل بعد ارتفاع القيمة، ينقل الآن إلى المنتج قيمة شلن واحد، أما القطن الذي تم غزله قبل الارتفاع، بل والذي قد يكون قيد التداول في السوق بهيئة خيوط، فإنه يضيف هو الآخر إلى المنتج ضعف قيمته الأصلية. لكن من الواضح أن هذه التغيرات في القيمة مستقلة عن نمو قيمة القطن بفعل عملية الغزل ذاتها. وإذا لم يكن القطن القديم قد غُزل بعد، فبالوسع، بعد ارتفاع القيمة، بيعه مجدداً بشلن بدلاً من نصف شلن للباون الواحد. وعلى العكس من ذلك كلما كان عدد عمليات تصنيعه أقل، كانت هذه النتيجة مضمونة أكثر. ولذلك فإن من قوانين المضاربة، عند حدوث ثورة فجائية في القيمة كهذه، أن تجري المتاجرة بتلك المادة الأولية التي لم يُنفق عليها غير أدنى كمية ممكنة من العمل: المضاربة بالغزل بدلاً من النسيج، والمضاربة بالقطن بدلاً من خيوط الغزل. إن تغيير القيمة في هذه الحالة لا ينشأ من العملية التي يخدم القطن خلالها كوسيلة إنتاج، ويقوم فيها بالتالي بوظيفة رأسمال ثابت، وإنما ينبثق من العملية التي تنتج القطن ذاته. صحيح أن قيمة سلعة من السلع تتحدد بكمية العمل المتبلورة فيها، غير أن هذه الكمية نفسها تتحدد بالشروط الاجتماعية. فإذا تغير وقت العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج سلعة من السلع - وباتت كمية معينة من

القطن مثلاً، بعد موسم سيئ، تمثل كمية من العمل أكبر مما كانت تمثله بعد موسم وفير - فإن السلعة القديمة من الصنف نفسه تتأثر على الفور، لأنها تُعدّ بمثابة فرد من جنس واحد⁽²⁶⁾، وقيمتها تقاس، على الدوام، بالعمل الضروري اجتماعياً، نعني العمل الضروري لإنتاجها في الشروط الاجتماعية السائدة حالياً.

[225]

إن قيمة وسائل العمل، كآلات وغيرها، التي تُستخدم في عملية الإنتاج عرضة للتغيير شأنها في ذلك شأن قيمة المواد الأولية، وعليه فإن ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى المنتج يتغير تبعاً لذلك. فلو أن آلة من نوع معين، إثر اختراع جديد، يمكن إعادة إنتاجها بإنفاق كمية من العمل أقل، فإن الآلة القديمة تفقد جزءاً من قيمتها بهذا القدر أو ذاك، وتنقل إلى المنتج، بالتالي، قيمة أقل تبعاً لذلك. ولكن في هذه الحالة أيضاً، كما من قبل، ينشأ التغيير في القيمة خارج العملية التي تعمل فيها الآلة كوسيلة إنتاج. فما أن تدخل هذه العملية، حتى يتعذر عليها تماماً أن تنقل قيمة أكبر مما تملكه هي، بمعزل عن هذه العملية.

وكما أن تغييراً في قيمة وسائل الإنتاج، حتى لو وقع تأثيره المرتد بعد دخولها في عملية العمل، لا يغير شيئاً من طابعها كـرأسمال ثابت، فكذلك التغيير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير لا يمس بشيء اختلاف وظيفة هذين النوعين من رأس المال. ومن الجائز أن الشروط التقنية لعملية العمل تنقلب انقلاباً كبيراً بحيث أن رجلاً واحداً يصبح قادراً، باستعمال آلة غالية الثمن، على معالجة كمية من المواد الأولية تفوق مائة مرة ما كان عشرة رجال يعالجونه من قبل باستعمال أدوات أقل قيمة. وفي هذه الحالة تطرأ زيادة كبيرة على رأس المال الثابت، الذي يتمثل بالقيمة الإجمالية لوسائل الإنتاج قيد الاستعمال، وهبوط كبير في قيمة رأس المال المتغير، المدفوع لقاء قوة العمل. بيد أن انقلاباً كهذا لا يغير سوى العلاقة الكمية بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، أو النسبة التي ينقسم رأس المال الإجمالي بموجبها إلى عنصر ثابت وعنصر متغير، ولكنه لا يمس أدنى مساس اختلافهما الجوهرى.

(26) «إن جميع المنتجات التي هي من نوع واحد، لا تشكل غير كتلة يتحدد سعرها بصورة عامة، دون اعتبار للظروف الخاصة». (لو ترون، المرجع المذكور نفسه، ص 893).

الفصل السابع

معدل فائض القيمة

أولاً - درجة استغلال قوة العمل

إن فائض القيمة الذي يولده رأس المال المدفوع في البدء (ر) خلال عملية الإنتاج، أو بتعبير آخر النماء الذاتي في قيمة رأس المال (ر)، يظهر للعيان أولاً، بمثابة فضلة، أو المقدار الذي تزيد به قيمة المنتج على قيمة عناصر إنتاجه.

إن رأس المال (ر) يتألف من جزئين، الأول مبلغ من النقد (ث) مُنفق على وسائل الإنتاج، والآخر مبلغ من النقد (م) مُنفق على قوة العمل، حيث تمثل (ث) جزء القيمة الذي تحول إلى رأس المال الثابت، ويمثل (م) جزء القيمة الذي أصبح رأس المال المتغير. إذن في البدء: $(ر = ث + م)$. ولو افترضنا أن رأس المال المدفوع يبلغ 500 جنيه، فإن عناصره قد تنقسم إلى $500 = 410$ جنيهات كرأسمال ثابت + 90 جنيهات كرأسمال متغير. وفي نهاية عملية الإنتاج نحصل على سلعة قيمتها $(ث + م) + ف$ ، حيث تمثل (ف) فائض القيمة، أو إذا استخدمنا المقادير الواردة في فرضيتنا، فإن قيمة السلعة $= (410 \text{ جنيهات ثابت} + 90 \text{ جنيهات متغيراً}) + 90 \text{ جنيهات فائض قيمة}$. إن رأس المال الأصلي (ر) قد تحول الآن إلى (ر)، وتغير من 500 جنيه إلى 590 جنيهات. والفرق بين الاثنين هو (ف)، وهو فائض القيمة، وقدره 90 جنيهات. وبما أن قيمة عناصر الإنتاج تساوي قيمة رأس المال المدفوع، فيكون من قبيل التكرار والحشو القول بأن الزيادة في قيمة المنتج على قيمة عناصر إنتاجه المكونة تساوي مقدار نماء قيمة رأس المال المدفوع أو تساوي فائض القيمة الناتج.

مع ذلك ينبغي لنا فحص هذا التكرار والحشو عن كثب. إن ما جرت المقارنة بينهما، هما قيمة المنتج وقيمة العناصر التي استُهلكت في عملية الإنتاج لتكوينه. ولكن سبق أن رأينا أن ذلك الجزء المستخدم من رأس المال الثابت، الذي يتألف من وسائل العمل، لا ينقل إلى المنتج إلا جزءاً من قيمته، في حين أن الجزء المتبقي من القيمة يظل ماثلاً في شكل وجوده الأصلي. ونظراً لأن هذا الجزء المتبقي لا يلعب أي دور في تكوين [227] القيمة، نستطيع تجريدته في الوقت الحاضر. فدخله في الحساب لن يغير شيئاً. لنأخذ مثالنا السابق حيث $\theta = 410$ جنيهات، ونفرض أن هذا المبلغ ينقسم إلى 312 جنيهات قيمة المواد الأولية، و44 جنيهات قيمة المواد المساعدة، و54 جنيهات قيمة اندثار الآلة خلال العملية، ثم نفرض أن القيمة الكلية للآلة المستخدمة فعلاً تساوي 1054 جنيهات. ولكننا لا نحسب من هذا المبلغ بمثابة سلفة مدفوعة لصنع قيمة المنتج، سوى 54 جنيهات فقط، وهو المقدار الذي تخسره الآلة بالاهتراء خلال العملية وتنقله بالتالي إلى المنتج. وإذا رغبتنا في أن نحسب الألف جنيه المتبقية، والتي تظل ماثلة في الشكل القديم لوجودها، مثل الآلة البخارية، على أنها جزء من المنتج، فإن علينا أيضاً أن نحسبها كجزء من القيمة المدفوعة، وعندها ستظهر في طرفي المعادلة^(26a)، وهكذا سنحصل على 1500 جنيه في الطرف الأيمن من المعادلة، و1590 جنيهات في الطرف الأيسر. والفرق بين هذين المقدارين، أي فائض القيمة، سيبقى 90 جنيهات. إذن يرد اصطلاح رأس المال الثابت المدفوع لإنتاج القيمة على امتداد هذا المجلد بمعنى واحد هو قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فعلاً في العملية، ولا شيء غير تلك القيمة، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك.

وإذا سلمنا بهذا الأمر، نعود إلى صيغة المعادلة ($\theta = \theta + m$)، التي أصبحت: $\theta = (\theta + m) + f$ ، حيث تحوّلت (θ) بذلك إلى (θ). ونحن نعرف أن قيمة رأس المال الثابت تنتقل إلى المنتج وتظهر فيه من جديد. إذن فالقيمة الجديدة التي خلقت فعلاً خلال العملية، هي شيء آخر غير قيمة المنتج؛ فإن القيمة الجديدة لا تتألف، كما قد يبدو للوهلة الأولى، من $(\theta + m) + f$ أو 410 ثابت + 90 متغير + 90 فائض قيمة،

(26a) «إذا حسبنا قيمة رأس المال الأساسي (Fixen Kapital) المستخدم، بوصفه جزءاً من المدفوعات فينبغي أن نحسب ما تبقى في نهاية السنة من قيمة رأس المال هذا كجزء من العائدات السنوية». (مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 269).

(Malthus, *Principles of Polit. Econ.*, 2nd Ed., London, 1836, p. 269).

بل إنها تتألف من م + ف، أي من 90 متغير + 90 فائض قيمة، إنها ليست 590 جنيهاً بل 180 جنيهاً. فلو كان رأس المال الثابت ث = صفراً، أو بتعبير آخر لو كان ثمة فرع من فروع الصناعة يستطيع الرأسمالي أن يستغني فيه عن جميع وسائل الإنتاج التي خلقها العمل السابق، سواء كانت هذه الوسائل مادة أولية أو مادة مساعدة أو أدوات عمل، واقتصر على استخدام قوة العمل والمواد التي تقدمها الطبيعة، لما كان، في هذه الحالة، ثمة رأسمال ثابت كي تنتقل قيمته إلى المنتج. وهذا العنصر من عناصر قيمة المنتج سوف يزول، وهو في مثالنا السابق 410 جنيهاً، غير أن القيمة الجديدة التي خلقت حديثاً أي القيمة المنتجة، وقدرها 180 جنيهاً، والتي تحتوي على فائض قيمة قدره 90 جنيهاً، تظل على حجمها نفسه كما لو أن رأس المال الثابت (ث) يمثل أعلى مقدار قيمة يمكن تخيلها^(*) وسنحصل على المُعادلة $R = (صفر + م)$ وبالتالي فإن $(R = م)$ ، أو أن رأس المال الذي توسعت قيمته وهو $(\bar{R} = م + ف)$ ، وبالتالي فإن: $(\bar{R} - ر = ف)$ كما في السابق. أما إذا كان فائض القيمة $ف = صفراً$ ، أو بتعبير آخر إذا كانت قوة العمل، التي دُفعت قيمتها على شكل رأسمال متغير، لا تنتج شيئاً غير ما يعادلها، عندئذ يصبح لدينا $(ر = ث + م)$ ، أي أن قيمة المنتج وهي $\bar{R} = (ث + م) + صفر$ ، ومعنى ذلك أن $(ر = \bar{R})$. إذن فقيمة رأس المال المدفوع لم تتوسع في هذه الحالة.

نحن نعرف، مما تقدم، أن فائض القيمة ما هو إلا نتيجة لتغير قيمة (م)، ونعني بها ذلك الجزء من رأس المال الذي حوّل إلى قوة عمل، وبالتالي فإن: $م + ف = م + \Delta م^{(**)}$ (أي م مضافاً إليها الزيادة في م). بيد أن التغير الفعلي في قيمة م، وشروط هذا التغير، واقع تنطمس معالمه ويكتنفه الغموض، وذلك لأن زيادة الجزء المتغير من رأس المال تؤدي كذلك إلى زيادة المقدار الكلي لرأس المال المدفوع. فقد كان بالأصل 500 جنيه، وأضحى الآن 590 جنيهاً. وعليه، فإن تحليل القضية في شكلها الصافي يقتضي أن نقصي عن الاعتبار ذلك الجزء من قيمة المنتج، الذي لا يظهر فيه سوى رأس المال الثابت وحده، وأن نجعله مساوياً لصفراً، أي أن نجعل $ث = صفراً$. وهذا مجرد تطبيق

(*) قيمة (ث) هنا تساوي صفراً، ولما كان رأس المال الثابت لا يمكن أن يكون دون الصفر أي بالسالب (-1 أو -2، إلخ) فإن الصفر هو أكبر قيمة لرأس المال هذا عندما لا يكون موجوداً. راجع ص 277 من الطبعة الألمانية. [ن. ع].

(**) المثلث رمز يدل على زيادة المقدار الجبري. [ن. ع].

لقانون رياضي نستخدمه في العمليات التي تحتوي على مقادير ثابتة ومقادير متغيرة، حيث لا تربط بين الاثنين سوى علاقات الجمع أو الطرح.

وثمة صعوبة أخرى تنشأ عن الشكل الأولي لرأس المال المتغير. ففي مثالنا السابق حيث: $R = 410$ ثابت + 90 متغير + 90 فائض قيمة، نجد أن الـ 90 جنيهاً مقدار معين وبالتالي فهو مقدار ثابت، لذلك يبدو أن من السخف معاملته كمقدار متغير. ولكن مصطلح: 90 جنيهاً م، ليس سوى رمز يشير إلى أن هذه القيمة تمر بعملية تغير. والواقع أن ذلك الجزء من رأس المال، الموظف في شراء قوة العمل هو كمية معينة من العمل المتشعب، أي أنه قيمة ثابتة شأن قيمة قوة العمل المشتراة. ولكن في أثناء عملية الإنتاج تحل قوة العمل الفاعلة محل التسعين جنيهاً المدفوعة، يحل العمل الحي محل العمل الميت، يحل مقدار سيال محل مقدار راكد، يحل متغير محل ثابت. والنتيجة هي إعادة إنتاج رأس المال المتغير (م) مضافاً إليه الزيادة التي طرأت على (م). إذن فمن وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي تبدو العملية كلها بمثابة حركة ذاتية في القيمة الأصلية الثابتة التي تحولت إلى قوة عمل. كما يبدو أن عملية الإنتاج ونتيجتها إنما ترجعان إلى هذه القيمة الأصلية. وعليه إذا كانت تعابير من قبيل « 90 جنيهاً رأسمالاً متغيراً» أو «كذا مقدار من قيمة تنتمي نفسها ذاتياً» تبدو تعابير متناقضة، فما ذلك إلا لأنها تُبرز للعيان تناقضاً كامناً في الإنتاج الرأسمالي.

وقد يبدو، للوهلة الأولى، أن جعل رأس المال الثابت مساوياً لصفر، عملية غريبة. [229] مع ذلك فهذا ما نفعله في حياتنا يومياً. فلو رغبتنا على سبيل المثال في أن نحسب مقدار الربح الذي تجنيه بريطانيا من صناعة القطن، فأول خطوة نقوم بها هي حذف المبالغ المدفوعة لقاء القطن إلى الولايات المتحدة والهند ومصر، وغيرها من البلدان؛ معنى ذلك أننا نجعل قيمة رأس المال الذي يعود إلى الظهور من جديد في قيمة المنتج، نجعلها مساوية لصفر.

لا ريب في أن نسبة فائض القيمة إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي تنبثق عنه مباشرة وتمثل التغير الحاصل في قيمته، أمر عظيم الأهمية من الناحية الاقتصادية، ولا يقل عن ذلك أهمية نسبة فائض القيمة إلى إجمالي رأس المال المدفوع. ولهذا سوف نعالج هذه المسألة في المجلد الثالث بصورة مفصلة. ولكي يستطيع جزء من رأس المال إنماء قيمته، عبر تحويله إلى قوة عمل، فلا بد من تحويل جزء آخر من رأس المال إلى وسائل إنتاج. ولكي يؤدي رأس المال المتغير وظيفته، لا بد من دفع رأسمال ثابت بنسبة تتطابق مع الشروط التقنية التي تميز كل عملية عمل. غير أن ضرورة وجود أنابيب الاختبار المعوجة والأوعية الأخرى للتجارب الكيميائية، لا تمنع الكيميائي من إقصائها

عن نتائج التحليل. وبما أننا نعالج خلق القيمة، وتغير القيمة لذاته هو، أي بصورة صافية، فإن وسائل الإنتاج، هذا المظهر المتشبيء لرأس المال الثابت، لا تقدم سوى مادة تستوعب قوة العمل الدافقة الخالقة للقيمة كي تثبتها. وعليه، لا أهمية البتة لطبيعة هذه المادة، فسيان إن كانت قطعاً أو حديداً. ولا أهمية البتة لقيمة هذه المادة. الشرط الوحيد هو أن تكون متوافرة بكمية كافية لكي تمتص العمل المنفق أثناء عملية الإنتاج. وما دام هذا المقدار من المادة معيناً، فلن يؤثر في شيء على عملية خلق القيمة أو تغير كمية القيمة، إن ارتفعت قيمة هذه المادة أو هبطت، بل حتى إن كانت من دون أي قيمة كالأرض العذراء والبحر⁽²⁷⁾

إذن، بادئ الأمر، نجعل رأس المال الثابت مساوياً لصفر. وعليه فرأس المال المدفوع (ث + م) يُختزل إلى (م)، وعوضاً عن قيمة المنتج (ث + م) + ف، لدينا الآن القيمة التي جرى إنتاجها وهي (م + ف). وبما أن القيمة الجديدة المُنتجة معلومة، وتساوي 180 جنيهاً، حيث يمثل هذا المبلغ مجمل العمل الذي أنفق خلال عملية الإنتاج، فإننا نطرح منه 90 جنيهاً قيمة رأس المال المتغير، ونحصل على باقي قدره 90 جنيهاً هو فائض القيمة. إن هذه الجنيهاً التسعين أو (ف)، تعبّر عن المقدار المطلق لفائض القيمة الذي تم إنتاجه. أما مقداره النسبي، أو نسبة الزيادة التي طرأت على رأس المال المتغير، فإنها تتحدد، كما هو معروف، بنسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، ويُعبّر عنها بالمقدار $\frac{ف}{م}$ ، وهو، حسب مثالنا السابق، $\frac{90}{90}$ ، وحاصل ذلك زيادة نسبتها 100%. إن هذه الزيادة النسبية في قيمة رأس المال المتغير، أو المقدار النسبي لفائض القيمة هو ما أسميه «معدل فائض القيمة»⁽²⁸⁾

(27) حاشية للطبعة الثانية: يقول لوكريتيوس، وقوله بمثابة بديهية، «لا شيء يمكن أن يُخلق من العدم» (nil posse creari di nihilo). ذلك أن «خلق القيمة» هو تحويل قوة العمل إلى عمل. وقوة العمل نفسها هي، بالدرجة الأولى، مواد طبيعية تتحول إلى جسم عضوي بشري.
[لوكريتيوس، حول الطبيعة، المجلد الأول، البيتان 156/157].

[ن. برلين. Lucretius, Von der Natur, Buch 1, Verszeile, 156/157].

(28) وذلك على غرار ما يستخدم الإنكليز اصطلاح معدل الربح (rate of profit) أو معدل الفائدة (rate of interest). ولسوف نرى في المجلد الثالث أن معدل الربح لن يعود لغزاً بعد أن نعرف قوانين فائض القيمة. وإذا سرنّا في الطريق المعاكس، فلن نفهم هذا ولا ذاك (ni l'un, ni l'autre).

لقد رأينا أن العامل خلال جزء معين من سير عملية العمل، لا ينتج سوى قيمة قوة عمله، نعني قيمة وسائل عيشه الضرورية. ولكن بما أن عمله يؤلف جزءاً من نظام يرتكز على تقسيم اجتماعي للعمل، فهو لا ينتج وسائل عيشه مباشرة، وإنما ينتج عوضاً عن ذلك سلعة خاصة، كالخيوط مثلاً، ذات قيمة تساوي قيمة وسائل عيشه، أو تعادل قيمة النقد الذي يتيح له شراءها. إن ذلك الجزء من يوم عمله المكرس لهذا الغرض، قد يطول أو يقصر تبعاً لقيمة وسائل العيش التي يحتاجها يومياً بصورة وسطية أو - وهذا يعني الشيء نفسه - تبعاً لمتوسط وقت العمل اليومي الذي يقتضيه إنتاج هذه الضروريات. فلو أن قيمة وسائل العيش تلك تمثل، كمعدل وسطي، إنفاق 6 ساعات من العمل المتشبيء، وجب على العامل أن يعمل، بصورة وسطية، ست ساعات في اليوم لكي ينتج تلك القيمة. وحتى لو كان يعمل على نحو مستقل لحسابه الخاص، لا للرأسمالي، يظل لزاماً عليه، إذا ما بقيت الظروف الأخرى ثابتة على حالها، أن يعمل كالسابق نفس العدد من الساعات بغية إنتاج قيمة قوة عمله، ليكسب بالتالي وسائل العيش اللازمة لحفظه أو إعادة إنتاجه بصورة دائمة. ولكن العامل، خلال ذلك الجزء من يوم العمل الذي ينتج فيه قيمة قوة عمله، ولنفترض أنها 3 شلنات، لا ينتج غير مُعادِل لقيمة قوة عمله، وقد سبق للرأسمالي أن دفع ثمنها مقدماً^(28a)، إذن فالقيمة الجديدة التي يخلقها لا تعوض إلّا عن قيمة رأس المال المتغير المدفوع. وبسبب هذا الواقع، يتخذ إنتاج القيمة الجديدة، وهي 3 شلنات، شكل إعادة إنتاج محض. إذن فأنا أسمى ذلك الجزء من يوم العمل الذي تجري خلاله إعادة الإنتاج بـ وقت العمل الضروري، وأسمى العمل المنفق في أثناء ذلك [231] الوقت بـ العمل الضروري⁽²⁹⁾ إنه ضروري فيما يتعلق بالعامل لأنه مستقل عن الشكل

(28a) [حاشية إلى الطبعة الألمانية الثالثة: يلجأ المؤلف هنا إلى التعابير الاقتصادية الشائعة. ونذكر أنه أوضح على الصفحة 137، [الطبعة الرابعة، ص188]. أن العامل، في الواقع، هو الذي «يسلف» (vorschießt) الرأسمالي، وليس العكس. ف. إنجلز].

(29) لقد استخدمنا اصطلاح «وقت العمل الضروري» في هذا الكتاب، حتى الآن، للتعبير عن وقت العمل الضروري اجتماعياً بشكل عام لإنتاج أية سلعة. ومن الآن فصاعداً سنستخدمه أيضاً للتعبير عن وقت العمل الضروري لإنتاج السلعة الخاصة التي هي قوة العمل. إن استخدام مصطلح تقني (termini technici) واحد بمعانٍ مختلفة مربك من دون شك، ولكن هذا لا يمكن تحاشيه إطلاقاً في أي علم من العلوم. فلنتقارن على سبيل المثال الرياضيات بفرعيها: الرياضيات العليا والرياضيات الابتدائية.

الاجتماعي الخاص لعمله. وهو ضروري بالنسبة لرأس المال وعالمه، فاستمرار وجود العامل هو أساس وجودهما.

والحق، في الجزء الثاني من سير عملية العمل يظل العامل، حيث لا يعود عمله بعد عملاً ضرورياً، يكبد وينفق قوة عمله، ولكن بما أنه لم يعد عملاً ضرورياً فإنه لا يخلق أي قيمة لنفسه. إنه يخلق فائض قيمة له بالنسبة للرأسمالي جميع مفاتن خلق شيء، من لا شيء. وأسمي هذا الجزء من يوم العمل بـ: وقت العمل الفائض، والعمل المنفق خلاله بـ: العمل الفائض (*surplus labour*). ولئن كان ضرورياً لإدراك القيمة على نحو صائب أن ننظر إليها على أنها مجرد وقت عمل متبلور، أن نراها بمثابة محض عمل متشبيء، فإن من الضروري كذلك لفهم فائض القيمة فهماً دقيقاً ألا نرى فيه غير مجرد وقت عمل فائض متبلور، غير عمل فائض متشبيء. والفارق الجوهرى بين مختلف التشكيلات الاقتصادية للمجتمع، بين مجتمع يرتكز على عمل العبيد وآخر يقوم على العمل المأجور مثلاً، لا يتميز إلا بأسلوب أو شكل انتزاع العمل الفائض من منتجه المباشر: العامل⁽³⁰⁾

(30) عشر السيد فيلهلم توكيديس روشر^(*) على سراب. فقد توصل، بعقريّة غوتشيديّة^(**)، إلى اكتشاف مهم يقول حقاً، إنه إذا كان نشوء فائض القيمة أو المنتج الفائض، وما ينجم عن ذلك من تراكم في رأس المال، هما في أيامنا هذه نتيجة «لتقشير» الرأسمالي الذي «يطالب بالفائدة» على سبيل المثال، ففي «المراحل البدائية، من الحضارة... كان القوي هو الذي يرغم الضعيف على أن يقتصد» (روشّر، المرجع المذكور نفسه، ص 82 و 78). يقتصد بماذا؟ يقتصد في العمل؟ أم بفائض من المنتجات لا وجود له؟ ترى ما الذي يدفع أناساً من طراز روشر إلى تعليل انبثاق فائض القيمة بتكرار الذرائع الواهية، المحققة ظاهرياً، التي يتعلل بها الرأسمالي في استحواذه على فائض القيمة؟ مرد ذلك، بالإضافة إلى جهل حقيقي، خوف ذرائعي من إجراء أي تحليل علمي للقيمة وفائض القيمة، وفزع من التوصل إلى نتيجة قد لا تسرّ أصحاب الحكم.

[(*)] «إن ماركس يطلق على فيلهلم روشر اسم: فيلهلم توكيديس روشر، لأن هذا الأخير قدم نفسه في مقدمة كتابه المعنون «أسس الاقتصاد القومي» باعتباره «توكيديس الاقتصاد السياسي» على حد تعبير ماركس. وقد وصف ماركس أعمال روشر بأنها «مقبرة علم الاقتصاد السياسي». أنظر: كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، برلين، 1962، ص 499، المجلد الرابع من رأس المال. ن. برلين.]

(**) أما كنية العقريّة الغوتشيديّة، فقد جاءت على سبيل السخرية، نسبة إلى الكاتب والناقد الألماني يوهان كريستوف غوتشيد (J.Ch. Gottsched) الذي لعب في الأدب دوراً هاماً نسبياً، لكنه أبدى تزمناً فاتحاً إزاء التيارات الأدبية الجديدة. لذلك صار اسمه مرادفاً للغطرسة والحقاقة في الأدب. [ن. برلين.]

وبما أن قيمة رأس المال المتغير تساوي قيمة قوة العمل التي يشتريها رأس المال هذا، وأن قيمة قوة العمل تقرر الجزء الضروري من يوم العمل، من جهة، وأن فائض القيمة، من جهة ثانية، يتحدد بالجزء الفائض من يوم العمل، يترتب على ذلك: إن نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير هي كنسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري، أو [232] بتعبير آخر أن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م} = \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ وهاتان النسبتان، $\frac{ف}{م}$ و $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ ، تعبران عن شيء واحد بشكل مختلف، مرة في شكل العمل المتشبي، ومرة أخرى في شكل العمل الحي المتدفق.

وعليه، فإن معدل فائض القيمة هو التعبير الدقيق عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل، أو استغلال الرأسمالي للعامل^(30a) افترضنا في مثالنا السابق أن قيمة المنتج = 410 جنيهات ثابت + 90 جنيهات متغير + 90 جنيهات فائض قيمة، وأن رأس المال المدفوع = 500 جنيه. وبموجب الطريقة الشائعة في الحساب ينبغي لمعدل فائض القيمة (الذي يُخلط بينه وبين الربح) أن يكون 18%، وهو رقم من الصغر نسبياً بحيث قد يشيع مفاجأة سارة لدى السيد كيري وغيره من دعاة الانسجام^(*) ولكن معدل فائض القيمة، في واقع الأمر لا يساوي $\frac{ف}{م}$ أو $\frac{ف}{ف+م}$ ، بل يساوي $\frac{ف}{م}$ ، إذن فهو ليس $\frac{90}{500}$ وإنما $\frac{90}{90} = 100\%$ ، وهذا أكبر بخمس مرات من درجة الاستغلال الظاهرية. ورغم أننا، في المثال المفترض، نجهل المقدار المطلق ليوم العمل، كما نجهل أمد عملية العمل (بالأيام والأسابيع، إلخ). ونجهل كذلك عدد العمال المستخدمين الذين يضعهم رأس المال المتغير 90 جنيهات في موضع الحركة معاً وفي آن واحد، مع ذلك فإن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ بتحويله إلى الصيغة المكافئة له وهي

(30a) حاشية للطلبة الثانية: رغم أن معدل فائض القيمة يعبر بدقة عن درجة استغلال قوة العمل، فإنه لا يعبر عن المقدار المطلق للاستغلال. فلو كان العمل الضروري مثلاً = 5 ساعات والعمل الفائض = 5 ساعات، فإن درجة الاستغلال تبلغ 100%. ومقدار الاستغلال قياسه 5 ساعات. ولكن لو بات العمل الضروري، من جهة ثانية، 6 ساعات والعمل الفائض 6 ساعات أيضاً، فإن درجة الاستغلال تظل 100% كما في السابق، في حين أن المقدار الفعلي للاستغلال يزداد بنسبة 20%، فهو يرتفع من 5 إلى 6 ساعات.

(*) دعاة الانسجام (Harmoniker)، اعتبروا العلاقات في المجتمع الرأسمالي متناغمة، وأن التناحر الذي وصفه رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كان سطحياً وعرضياً. [ن. ع.]

العمل الفائض ، يكشف لنا بدقة عن العلاقة بين الجزئين المكونين ليوم العمل. وهي العمل الضروري علاقة مساواة، لأن المعدل يساوي 100%. ومن الواضح إذن أن العامل، في مثالنا هذا، يعمل نصف يوم لنفسه، والنصف الآخر للرأسمالي.

وبناء على ذلك فمنهج حساب معدل فائض القيمة يجري باختصار على النحو التالي: نأخذ القيمة الكلية للمنتوج، ونجعل رأس المال الثابت، الذي لا يقوم إلا بالظهور فيه من جديد، مساوياً لصفر. وإن مقدار القيمة المتبقية هو القيمة الوحيدة التي تولدت فعلاً [233] في عملية تكوين السلعة. وإذا كان مقدار فائض القيمة معيناً، فما علينا سوى طرحه من تلك القيمة المتبقية، لنحصل على رأس المال المتغير. ويحصل العكس، إذا كان رأس المال المتغير معيناً، وكنا نبتغي إيجاد فائض القيمة. أما إذا كان الاثنان معينين معاً، فما علينا سوى القيام بالعملية النهائية وهي حساب $\frac{ف}{م}$ ، أي إيجاد النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير.

وعلى بساطة هذه المنهجية، يحسن تمرين القارئ، عبر عدد من الأمثلة، على تطبيق المبادئ الجديدة التي تكمن في أساسها.

في البدء نأخذ حالة معمل للغزل يحتوي على 10 آلاف مغزل آلي، ويغزل قطعاً أميركياً، فيحوّله إلى خيوط من درجة 32، وكل مغزل ينتج باوناً من الخيوط في الأسبوع. ونفترض أن ضياعات القطن تبلغ 6% إذن ففي هذه الظروف ثمة 10,600 باون من القطن تستهلك أسبوعياً ويتبدد منها 600 باون على شكل ضياعات. وكان ثمن باون القطن في نيسان/إبريل 1871 يبلغ $7\frac{3}{4}$ بنس، إذن فالمادة الأولية، 10,600 باون قطن، تكلف زهاء 342 جنيهًا بعد إهمال الكسور. وسنفترض أن المغازل العشرة آلاف، وتتضمن هذه آلات الغزل والمحركات البخارية، تكلف جنيهًا واحداً للمغزل الواحد، فيبلغ الإجمالي 10 آلاف جنيه، ونفرض أن نسبة اندثار الآلات هي 10%، أي 1000 جنيه سنوياً، وتساوي 20 جنيهًا في الأسبوع، أما بدل إيجار المبنى فنقدّره بـ 300 جنيه سنوياً أي 6 جنيهات كل أسبوع. وكمية الفحم المستهلك (لمائة قوة حصانية حسب المؤشر، تحتاج الواحدة إلى 4 باونات من الفحم في الساعة، وتعمل على مدى 60 ساعة، هذا إضافة إلى الفحم المستخدم لتدفئة المبنى) تصل إلى 11 طناً في الأسبوع بسعر 8 شلنات و6 بنسات للطن الواحد، فيكون المبلغ حوالي $4\frac{1}{2}$ جنيه أسبوعياً، واستهلاك الغاز في الأسبوع يساوي جنيهًا واحداً، والزيت وما شاكل ذلك $4\frac{1}{2}$ جنيه في الأسبوع. وبذلك تبلغ الكلفة الإجمالية للمواد المساعدة 10 جنيهات في الأسبوع. إذن فالجزء الثابت من قيمة المنتوج الأسبوعية يساوي 378 جنيهًا. أما الأجور فتبلغ 52 جنيهًا في الأسبوع. وثمان الخيوط هو $12\frac{1}{4}$ بنس للباون الواحد، مما يجعل قيمة الـ 10

آلاف باون تساوي 510 جنيهات، وفائض القيمة في هذه الحالة يكون 510 جنيهات - 430 جنيهًا = 80 جنيهًا. ولكننا نجعل الجزء الثابت من قيمة المنتج مساوياً لصفر، نظراً لأنه لا يشارك في خلق القيمة خلال الأسبوع. وعلى هذا يتبقى 132 جنيهًا من القيمة الجديدة المنتجة كل أسبوع وهي = 52 جنيهًا رأسمال متغير + 80 جنيهًا فائض قيمة. إذن فمعدل فائض القيمة يساوي $\frac{80}{52} = \frac{11}{13} = 153\%$. ينجم عن ذلك أن يوم عمل وسطي مؤلف من 10 ساعات ينقسم إلى: $3\frac{1}{3}$ ساعة عمل ضروري، و $6\frac{2}{3}$ ساعة عمل فائض⁽³¹⁾

[234] إليكم مثلاً آخر. يقدم جاكوب(*) الحسابات التالية لعام 1815، وهي ناقصة جداً من جراء التعديلات السابقة التي أجريت على عدد من البنود، إلا أنها مع ذلك كافية للغرض. ويفترض جاكوب في هذه الحسابات أن سعر القمح هو 80 شلناً للكوارتر الواحد، وأن الإيكر الواحد يدر على نحو وسطي، 22 بوشلاً، بقيمة 11 جنيهًا.

قيمة إنتاج الإيكر الواحد

جنيه	شلن		جنيه	شلن	
1	1	ضريبة العُشر، رسوم، ضرائب	1	9	بذور (قمح)
1	8	الريع العقاري	2	10	سماد
1	2	ربح المزارع وفوائد	3	10	أجور
3	11	المجموع	7	9	المجموع

(31) حاشية للطبعة الثانية: إن المثال الوارد في الطبعة الأولى حول معمل للغزل لسنة 1860 يحتوي على بعض المعطيات الخاطئة. أما هنا فالمعطيات التي يمكن الركون إليها قد زودني بها صاحب معمل للغزل في مانشستر. وقد كانت القوة الحصانية في إنكلترا تُحسب، في السابق، بموجب قطر أسطوانة المحرك، أما الآن فإن القوة الحصانية الفعلية تُحسب وفق ما يدل عليه المؤشر. (*) وليم جاكوب، رسالة إلى صامويل وايتبريد، في أعقاب تأملات حول الحماية اللازمة للزراعة البريطانية، لندن، 1815، ص 33.

(W. Jacob, *A Letter to Samuel Whitbread, Being a Sequel to Considerations on the Protection Required by British Agriculture*, London, 1815, p. 33). [ن. برلين].

إذا سلمنا بأن سعر المنتج مساوٍ لقيمته، وجدنا أن فائض القيمة، هنا، موزع على أبواب مختلفة هي: الربح، الفائدة، العُشر، إلخ. ولا شأن لنا بهذه الأبواب على نحو تفصيلي، ولذلك ندمجها معاً بكل بساطة فنحصل على مبلغ قدره 3 جنيهاً و 11 شلناً تؤلف فائض القيمة. أما المقدار البالغ 3 جنيهاً و 19 شلناً والمدفوع لقاء البذور والسماد، فهو رأس المال الثابت، ونضعه مساوياً لصفر. ثم يبقى مبلغ 3 جنيهاً و 10 شلنات، ويمثل رأس المال المتغير المدفوع، ونرى أن قيمة جديدة مؤلفة من 3 جنيهاً و 10 شلنات + 3 جنيهاً و 11 شلناً، قد أنتجت عوضاً عنه. إذن فمعدل فائض القيمة $\frac{ف}{م} = \frac{ج^3 و 11 ش}{ج^3 و 10 ش} = \text{أكثر من } 100\%$. إن العامل يقضي أكثر من نصف يوم العمل لإنتاج فائض القيمة الذي يتقاسمه أشخاص عديدون بذرائع شتى^(31a)

ثانياً - التعبير عن قيمة المنتج بأجزاء نسبية من المنتج

لنعد الآن إلى المثال الذي بيّن لنا الطريقة التي يحول بها الرأسمالي النقد إلى رأسمال. إن العمل الضروري للغازل الذي استخدمه يبلغ 6 ساعات، والعمل الفائض مساوٍ له في المقدار، وعليه فدرجة استغلال قوى العمل هي 100%. إن منتج يوم عمل أمده 12 ساعة يساوي 20 باوناً من الخيوط، قيمتها 30 شلناً. إن ما لا يقل عن $\frac{8}{10}$ من هذه القيمة (أي 24 شلناً)، تكونت من مجرد عودة قيمة وسائل [235] الإنتاج المستهلكة إلى الظهور مجدداً في المنتج (وهي 20 باوناً من القطن وقيمتها 20 شلناً، وقيمة اهتراء المغزل وسواه وقدرها 4 شلنات): أي تكونت من رأس المال الثابت. أما الجزء المتبقي أي $\frac{2}{10}$ من قيمة المنتج، فيؤلف القيمة الجديدة التي تم خلقها خلال عملية الغزل، وقدرها 6 شلنات؛ إن نصف هذه القيمة يعوّض عن القيم اليومية المنفقة لقوة العمل، نعني يعوّض عن رأس المال المتغير، أما النصف الآخر فيؤلف فائض قيمة قدره 3 شلنات. وهكذا، فإن القيمة الإجمالية للعشرين باوناً من الخيوط تتألف من العناصر التالية:

(31a) لا تتوخى الأرقام الواردة في السياق غير تقديم مثال إيضاحي. فقد افترضنا، في واقع الأمر، أن الأسعار = القيم. ولكننا سنرى، في المجلد الثالث، أن افتراض مساواة الأسعار للقيم لا يمكن أن يتم بهذه البساطة حتى بالنسبة للأسعار الوسطية.

خيوط قيمتها 30 شلناً = 24 شلناً رأسمال ثابت + 3 شلنات رأسمال متغير + 3 شلنات فائض قيمة.

وبما أن هذه القيمة برمتها ماثلة في المنتج المؤلف من 20 باوناً من الخيوط، يترتب على ذلك أن بالوسع التعبير عن مختلف عناصر هذه القيمة بما يطابقها من أجزاء نسبية من المنتج.

فلو أن 20 باوناً من الخيوط تتضمن قيمة قدرها 30 شلناً، فإن ثمانية أعشار هذه القيمة ($\frac{8}{10}$)، أي 24 شلناً، وهي تمثل الجزء الثابت، تكون ماثلة في ثمانية أعشار ($\frac{8}{10}$) المنتج، أي ممثلة في 16 باوناً من الخيوط. وهذه الأخيرة تنقسم إلى $13\frac{1}{3}$ باون تمثل قيمة المواد الأولية، وهي قيمة القطن المغزول وثمنه 20 شلناً، و $2\frac{2}{3}$ باون تمثل الشلنات الأربعة وهي قيمة الجزء المستهلك من المواد المساعدة، ووسائل العمل، المغازل وسواها، في أثناء عملية الإنتاج.

من هنا فإن $13\frac{1}{3}$ باون من خيوط الغزل تمثل جميع القطن المستخدم في غزل 20 باوناً من الخيوط، أي تمثل المادة الأولية لكل المنتج، ولا أكثر من ذلك. صحيح أن هذا المقدار الأخير من الخيوط لا يحتوي، من حيث الوزن، على أكثر من $13\frac{1}{3}$ باون من القطن قيمتها $13\frac{1}{3}$ شلن، إلا أن القيمة الإضافية التي يحتويها هذا المقدار من الخيوط، وبالباقة $6\frac{2}{3}$ شلن تشكل مُعادلاً للقطن المستهلك في غزل بقية الباونات الـ $6\frac{2}{3}$ من الخيوط كلها. والنتيجة ستظل مثلما هي عليه كما لو أن هذه الباونات الباقية من الخيوط، وهي $6\frac{2}{3}$ باون لا تحتوي على ذرة قطن، أو كما لو أن الباونات العشرين من القطن المستهلكة في المنتج كله قد صُغِطت وكُثِفَت في $13\frac{1}{3}$ باون من الخيوط. من جهة ثانية فإن هذا الوزن الأخير من الخيوط لا يحتوي على ذرة من قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة، أو ذرة من القيمة الجديدة التي خُلقت في عملية الغزل.

وعلى غرار ذلك، فإن الـ $2\frac{2}{3}$ باون من الخيوط التي يتجسد فيها باقي رأس المال الثابت (وقدره 4 شلنات)، لا تمثل شيئاً عدا قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة في المنتج الإجمالي البالغ 20 باوناً من الخيوط.

وعلى هذا نكون قد بلغنا النتيجة التالية: رغم أن الأعشار الثمانية من المنتج، أي 16 باوناً من الخيوط، إذا عايناها جسدياً من حيث كونها قيمة استعمالية، أي بوصفها خيوطاً، مؤلفة من عمل الغازل شأنها شأن بقية أجزاء المنتج ذاته، ولكن إذا ما نظرنا إليها من هذه الزاوية فإنها لا تحتوي على ذرة من العمل المنفق خلال عملية الغزل ولم تمتص شيئاً منه. ويبدو الأمر كما لو أن القطن قد حوّل نفسه إلى خيوط من دون عمل

غزل، وكأن مظهر الخيوط الذي تلبسه القطن محض وهم وخداع: الواقع ما إن يبيع صاحبنا الرأسمالي هذه الخيوط لقاء 24 شلناً، ويعوض بهذه النقود عن وسائل إنتاجه، حتى يتضح أن هذه الباونات الستة عشر من الخيوط ليست أكثر من كذا قطن ومغزل وفحم متكررة.

[236] وعلى العكس، نجد أن العُشرين ($\frac{2}{10}$) الباقيين من المنتج، أي 4 باونات من الخيوط، لا تمثل شيئاً غير القيمة الجديدة، وهي 6 شلنات، التي خُلقت خلال عملية الغزل التي استغرقت 12 ساعة. وإن مجمل القيمة التي انتقلت من المادة الأولية ووسائل العمل المستهلكة إلى الباونات الأربعة قد انتزع منها، إن جاز التعبير، لكي يُدمج في الباونات الستة عشر التي غُزلت أولاً، وبذلك يكون عمل الغزل المتجسد في 20 باوناً من الخيوط قد تكثف في $\frac{2}{10}$ من المنتج. وهذا الحال يعني كما لو أن الغازل قد عمد إلى غزل تلك الباونات الأربعة من الهواء، أو كما لو أنه قد غزلها بواسطة قطن ومغازل جاءت هبة مجانية من الطبيعة، من دون مساهمة العمل البشري، ولم تنقل بالتالي أي قيمة إلى المنتج.

إن هذه الباونات الأربعة التي تتكشف فيها كل القيمة الجديدة المنتجة خلال عملية الغزل اليومية، تنقسم إلى نصفين، نصف يمثل مُعادلاً لقيمة العمل المستهلكة، أي رأس المال المتغير البالغ 3 شلنات، ونصف آخر، باونان من الخيوط، يمثل فائض القيمة البالغ 3 شلنات.

وبما أن 12 ساعة من عمل الغازل المتشبيء تتمثل في 6 شلنات، يترتب على ذلك أن خيوطاً تبلغ قيمتها 30 شلناً لا بد من أن تمثل 60 ساعة عمل متشبيء. والحق أن هذه الكمية من وقت العمل موجودة فعلاً في العشرين باوناً من الخيوط، ذلك أن ثمانية أعشار الخيوط أي 16 باوناً، تجسد مادياً 48 ساعة من العمل المنفق سابقاً، قبل بدء عملية الغزل، أي العمل المتشبيء في وسائل الإنتاج، أما العُشران الباقيان ($\frac{2}{10}$)، أي 4 باونات من الخيوط، فيجسدان مادياً 12 ساعة من العمل الذي أنفق خلال عملية الغزل ذاتها.

لقد رأينا على الصفحات السابقة أن قيمة الخيوط تساوي القيمة الجديدة التي خُلقت في أثناء عملية إنتاجها زائداً القيم التي كانت موجودة سابقاً في وسائل الإنتاج. أما الآن فقد بينّا كيف يمكن التعبير عن مختلف العناصر المكونة للمنتج، وهي عناصر تختلف وظيفياً ومفهوماً عن بعضها البعض، بما يقابلها من أجزاء نسبية من المنتج عينه.

إن تقسيم المنتج - نتاج عملية الإنتاج - على هذا النحو إلى كميات مختلفة بحيث لا يمثل الجزء الأول منها سوى العمل السابق المنفق في وسائل الإنتاج، أي رأس المال

الثابت، ولا يمثل الجزء الثاني سوى العمل الضروري المبذول خلال عملية الإنتاج، أي رأس المال المتغير، أما الجزء الثالث والأخير فلا يمثل سوى العمل الفائض المنفق خلال العملية نفسها، أي فائض القيمة، إن تقسيم المنتج على هذه الصورة أمر هام قدر ما هو يسير، وهو ما سيتضح فيما بعد عند تطبيق ذلك على قضايا معقدة لم تُحل بعد. فيما مضى من البحث، عاملنا المنتج الكلي الناجز على أنه النتيجة النهائية ليوم عمل مؤلف من 12 ساعة. غير أن بوسعنا تتبع أثر هذا المنتج الكلي خلال جميع مراحل نشوئه، ونصل عن هذا الطريق إلى نفس النتيجة السابقة، فيما لو عرضنا المنتجات الجزئية، التي صُنعت في مراحل مختلفة، على أنها أجزاء من المنتج الكلي أو النهائي متباينة وظيفياً.

إن الغازل ينتج في 12 ساعة 20 باوناً من الخيوط، أي $1\frac{2}{3}$ باون في ساعة واحدة، وبالتالي فهو ينتج في ثماني ساعات $13\frac{1}{3}$ باون، أو منتجاً جزئياً يساوي قيمة جميع [237] القطن المغزول في يوم كامل. وعلى غرار ذلك فإن المنتج الجزئي الذي يُصنع في الفترة الزمنية اللاحقة وأمدتها ساعة و36 دقيقة، يساوي $2\frac{2}{3}$ باون من الخيوط: وهذا يمثل قيمة وسائل العمل المستهلكة خلال 12 ساعة. وخلال الساعة و12 دقيقة التالية ينتج الغازل باونين تساوي قيمتهما 3 شلنات، وهي قيمة منتج تعادل إجمالي القيمة التي يخلقها خلال 6 ساعات من عمله الضروري. وأخيراً ينتج الغازل، خلال الساعة و12 دقيقة الأخيرة باونين آخرين من الخيوط تكون قيمتهما مساوية لفائض القيمة الذي خلقه العمل الفائض خلال نصف يوم عمل. إن هذه الطريقة في الحساب تخدم الصانع الإنكليزي في تدبير شؤونه اليومية، ويزعم أن هذا الحساب يبين أنه خلال الساعات الثماني الأولى أي خلال $\frac{2}{3}$ يوم العمل، يسترجع قيمة قطنه، وكذلك الحال بالنسبة للساعات المتبقية. ونرى أن هذه الصيغة صحيحة تماماً: وهي في الواقع نفس الصيغة الأولى الواردة آنفاً، ولكن بفارق واحد، فعوضاً عن تطبيقها على المكان حيث تجثم الأجزاء المختلفة من المنتج الناجز جنباً إلى جنب، فإنها تُطبّق على الزمان، حيث يجري إنتاج هذه الأجزاء بصورة متعاقبة. غير أن هذه الطريقة يمكن أن تقترب بأفكار بربرية، تنبت خصوصاً في أدمغة أولئك الذين من مصلحتهم، في الحياة العملية، أن يجعلوا القيمة تنجب القيمة، قدر مصلحتهم في سوء تأويل هذه العملية، من الناحية النظرية. فأناس كهؤلاء قد تدخل في روعهم أفكار ترى أن صاحبنا الغازل، مثلاً، ينتج أو يعوض، في الساعات الثماني الأولى من يوم العمل، عن قيمة القطن، وفي ما يعقبها من ساعة و36 دقيقة عن قيمة المستهلك من وسائل العمل، وفي الساعة و12 دقيقة التالية عن قيمة الأجور، وأنه لا يكرس لإنتاج فائض القيمة للصناعي غير «الساعة الأخيرة»

ذائعة الصيت. وعلى هذه الصورة ينسبون إلى الغازل معجزة مزدوجة لا تقتصر على إنتاج القطن والمغازل والمحرك البخاري والفحم والزيت، إلخ، في أثناء قيامه بالغزل مستعيناً بها، بل تتعداه إلى تحويل يوم عمل واحد ذي شدة معينة إلى خمسة أيام عمل من هذا النوع. ذلك لأن إنتاج المواد الأولية وأدوات العمل، في المثال الذي أوردناه، يقتضي $\frac{24}{6} = 4$ أربعة أيام عمل يتألف الواحد من 12 ساعة، في حين أن تحويلها إلى خيوط يتطلب يوماً آخر من 12 ساعة. أما أن حب المال يغوي المرء على الاعتقاد السهل بمثل هذه المعجزات، وأن هناك كثرة من النظريين المداهين للبرهنة عليها، فهذا ما تشهد عليه الحادثة التالية التي تمتع بشهرة تاريخية.

ثالثاً - «الساعة الأخيرة» عند سنير

في صباح يوم جميل من عام 1836، دُعي ناساو و. سنير الذي يمكن اعتباره ذرة (*) الاقتصاديين الإنكليز، والشهير كذلك بـ «علمه» الاقتصادي وأسلوبه الجميل، دعي من [238] أوكسفورد إلى مانشستر، ليتعلم في الأخيرة الاقتصاد السياسي الذي كان يعلمه في الأولى. لقد اختاره الصناعيون نصيراً ومدافعاً عنهم، ليس فقط ضد قانون المصانع (**) الذي شُرّع لتوّه، وإنما أيضاً ضد خطر أكبر، هو التحريض الداعي لتقليص يوم العمل إلى 10 ساعات. واكتشفوا بحسبهم العملي المرهف المعتاد أن البروفيسور العليم «بحاجة إلى لمسات كثيرة تسبغ عليه الكمال» (wanted a good deal of finishing)، وهذا ما دفعهم للكتابة إليه. وعمد البروفيسور، من جانبه، إلى صياغة الدرس الذي تلقاه من صناعي مانشستر في كتيب يحمل العنوان التالي: رسائل حول تأثير قانون المصانع على صناعة القطن، لندن، 1837 *Letters on the Factory Act, as it affects the cotton manufacture*.

ونجد في هذا الكراس أشياء كثيرة من بينها المقطع الوعظي التالي:

«بموجب القانون الحالي لم يعد مسموحاً لأي مصنع يستخدم أشخاصاً دون سن الثامنة عشرة.. بأن يعمل أكثر من $11\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم، أي 12 ساعة خلال الأيام الخمسة الأولى، و9 ساعات يوم السبت. والآن، فإن التحليل (!) التالي سوف يبيّن أن الربح الصافي،

(*) حرفياً: كلاورين (Clauren)، وهو هاينريش كلاورين (1771-1854) كاتب روايات وقصص قصيرة عاطفية. [ن. ع].

(**) المقصود، هنا، قانون المصانع الصادر في إنكلترا عام 1833 - ويتطرق إليه الفصل العاشر (يوم العمل) من هذا المجلد. [ن. برلين].

في مصنع يعمل على هذا النحو، يأتي برمته من الساعة الأخيرة. سأفترض أن ثمة صناعياً يوظف 100 ألف جنيه: 80 ألف جنيه في الأبنية والآلات، و20 ألفاً في المواد الأولية والأجور. وإذا افترضنا أن رأس المال يقوم بدورة واحدة سنوياً، وأن الأرباح الإجمالية هي 15 في المائة فإن العائدات السنوية للمصنع ينبغي أن تكون سلعاً تبلغ قيمتها 115 ألف جنيه. إن كلاً من أنصاف الساعات الثلاثة والعشرين^(*) من العمل تنتج $\frac{5}{115}$ أي $\frac{1}{23}$ من العائد السنوي البالغ 115 ألف جنيه. وإذا جعلنا هذا العائد السنوي $\frac{23}{23}$ (وهذا يساوي كامل الـ 115 ألف جنيه constituting the whole 115,000) فإن $\frac{20}{23}$ ، أي 100 ألف من 115 ألف جنيه، تعوّض عن رأس المال فقط، وهناك $\frac{1}{23}$ (أي 5 آلاف من 15 ألف جنيه) التي تولف الربح الإجمالي^(**) تعوّض عن التلف التدريجي للمعمل والآلات. أما الـ $\frac{2}{23}$ الباقية، أي نصف الساعة الأخيران المتبقيان من الثلاثة والعشرين نصف ساعة، في كل يوم، فإنهما ينتجان ربحاً صافياً قدره 10 في المائة. وعليه إذا كان بالوسع تشغيل المصنع 13 ساعة بدلاً من $11\frac{1}{2}$ ساعة مع إضافة 2600 جنيه إلى رأس المال المتداول، فإن الربح الصافي سوف يزيد على الضعف (شريطة بقاء الأسعار ثابتة). أما إذا جرى تقليص ساعات العمل بمقدار ساعة واحدة في اليوم (مع بقاء الأسعار ثابتة) فإن الربح الصافي يزول – أما إذا قُلص يوم العمل ساعة ونصف الساعة فإن الربح الإجمالي^(***) يزول هو الآخر⁽³²⁾

(*) إن يوم العمل مؤلف من 11.5 ساعة، ولنفادي الكسر فقد حوله سنيور إلى أنصاف ساعات جاعلاً المقدار 23 نصف ساعة. [ن. ع].

(**) في الأصل الإنكليزي المقتبس يتحدث عن 5 آلاف من المجموع الكلي للعائد. أما في النص الألماني فقد حوَّرها ماركس إلى: (5 آلاف من إجمالي الربح البالغ 15 ألفاً) ربما لتبسيط الحساب. [ن. ع].

(***) الربح الإجمالي (gross profit) أو الربح الكلي وفقاً لحسابات سنيور يبلغ 15 في المائة، وقد حسم منه 5 في المائة عوضاً عن اندثار الآلات والأبنية واعتبر الباقي أي 10 في المائة بمثابة ربح صاف (net profit). [ن. ع].

(32) سنـيـور، (Senior, *Letters on the Factory Act, as it Affects the Cotton Manufacture*, London, 1837, p.12-13). إننا ندع جانباً أفكاراً أخرى غريبة لا علاقة لها بغرضنا، ولن نتطرق،

والبروفيسور الموقر يسمي هذا «تحليلاً»! فإذا كان يصدّق عويل الصناعيين، ويعتقد أن [239] العمال ينفقون أفضل جزء من النهار لإنتاج، أو على وجه الدقة لإعادة إنتاج قيمة الأبنية والآلات والقطن والفحم، إلخ. أو التعويض عنها، فإن تحليله يكون زائداً عن اللزوم. وكان عليه أن يجيب بكل بساطة: «أيها السادة! إذا شغلتم مصانعكم عشر ساعات بدلاً من $11\frac{1}{2}$ ساعة فإن الاستهلاك اليومي من القطن والآلات، إلخ، سينخفض بنفس النسبة، أي ساعة ونصف الساعة، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. فأنتم تكسبون بالضبط بمقدار ما تخسرون، وأن عمالكم سوف ينفقون في المستقبل ساعة ونصفاً أقل

= مثلاً، إلى الزعم القائل بأن الصناعيين يدخلون في عداد ربحهم، سواء الربح الإجمالي (Brutto) أو الصافي (Netto) المبلغ اللازم للتعويض عن تلف وبلى الآلات، أو، بتعبير آخر، التعويض عن جزء من رأس المال. كما أننا نغفل أية مسألة تتعلق بدقة أرقام سنيور، صحتها أو خطئها. وقد أوضح ليونارد هورنر في رسالة إلى السيد سنيور، إلخ، لندن، 1837 (A Letter to Mr. Senior, London, 1837)، أن لا قيمة لهذه الأرقام أكثر من «التحليل» المزعوم. كان ليونارد هورنر واحداً من مفوضي التفتيش في المصانع (Factory Inquiry Commissioners) عام 1833، ثم مفتشاً أو بالأصح رقيباً على المصانع حتى عام 1859. وقد أسدى هذا الرجل خدمة جليلة لا تُنسَى إلى الطبقة العاملة الإنكليزية. وخاض غمار معركة طويلة على امتداد سني حياته، لا مع الصناعيين الساخطين فقط، وإنما مع الوزراء أيضاً، الذين كان عدد أصوات السادة الصناعيين في مجلس العموم، بنظرهم، أهم بما لا يقاس من عدد الساعات التي تكذّ خلالها «الأيادي» في المصانع.

إضافة إلى الحاشية: عدا عن الأخطاء الجوهرية في المحتوى، نجد أن عرض سنيور مشوّش. فما كان يريد أن يقوله فعلاً، هو هذا: إن الصناعي يشغل العامل $11\frac{1}{2}$ ساعة أو 23 نصف ساعة في اليوم. وعلى غرار يوم العمل، فإن سنة العمل تتألف هي الأخرى من $11\frac{1}{2}$ ساعة أو 23 نصف ساعة مضروبة بعدد أيام العمل في السنة. واستناداً إلى هذه الفرضية، نجد أن الـ 23 نصف ساعة عمل تثمر منتوجاً سنوياً يبلغ 115 ألف جنيه، وأن نصف ساعة من العمل تثمر $\frac{1}{23} \times 115$ ألف جنيه، وأن 20 نصف ساعة تنتج $\frac{20}{23} \times 115$ ألف جنيه، وهذه تساوي 100 ألف جنيه، وهي لا تعوض عن شيء عدا رأس المال المدفوع. وتبقى ثمة 3 أنصاف الساعة فقط من العمل، تنتج $\frac{3}{23} \times 115$ ألف = 15 ألف جنيه، ويؤلف هذا المقدار الربح الإجمالي. ومن هذه الثلاثة أنصاف الساعة، ثمة نصف ساعة تنتج $\frac{1}{23} \times 115$ ألف = 5 آلاف جنيه، تعوّض عن اندثار المصنع والآلات، أما نصف الساعة المتبقية، ونعني بهما الساعة الأخيرة، فتنتج $\frac{2}{23} \times 115$ ألف = 10 آلاف جنيه، تؤلف الربح الصافي. وفي النص نجد أن سنيور يحول نصف ساعة الأخيرين ($\frac{2}{23}$) من المنتج إلى أجزاء من يوم العمل نفسه.

مما كانوا ينفقونه من قبل في إعادة إنتاج قيمة رأس المال المدفوع أو التعويض عنه» - أما إذا كان لا يصدق أقوالهم على علاتها، ويرى بصفته خبيراً في أمور كهذه، أن من الضروري القيام بتحليل، فقد كان عليه، عندئذ، في مسألة تنحصر في العلاقة بين الربح الصافي وطول يوم العمل، أن يعتمد قبل كل شيء إلى أن يلتبس الصناعيين بأن لا يخلطوا في كومة واحدة الآلات والأبنية والمواد الأولية والعمل، وأن يتكروا بوضع رأس المال الثابت، المستثمر في الأبنية والآلات والمواد الأولية، إلخ، على هذه الجهة من الحساب، ورأس المال المدفوع في الأجور على الجهة الأخرى. ولو وجد البروفيسور عند ذاك أن العامل، وفق حسابات الصناعيين، يقوم بإعادة إنتاج أجوره أو التعويض عنه في نصف ساعة عمل، فإن على المحلل أن يمضي على النحو التالي:

ينتج العامل أجوره، حسب معطياتكم، في الساعة ما قبل الأخيرة، وينتج لكم في الساعة الأخيرة فائض القيمة أو الربح الصافي. والآن بما أنه ينتج قيمة متساوية في فترات زمنية متساوية، فإن منتوج الساعة ما قبل الأخيرة لا بد من أن يمتلك نفس قيمة منتوج الساعة الأخيرة. زد على ذلك أنه لا ينتج أي قيمة أخرى على الإطلاق إلا إذا أنفق العمل، وكمية عمله تقاس بوقت عمله. وأنتم تقولون إن هذه المدة هي $11\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم. إنه ينفق جزءاً من هذه المدة في إنتاج أجوره أو التعويض عنها، وينفق الجزء الآخر في إنتاج ربحكم الصافي. وهو لا يفعل شيئاً، البتة، أكثر من هذا خلال يوم العمل. ولكن بما أن أجوره، حسب افتراضكم، وفائض القيمة الذي ينتجه، هما متساويان في القيمة، فمن الجلي أنه ينتج أجوره في $5\frac{3}{4}$ الساعة الأولى وينتج ربحكم الصافي في $5\frac{3}{4}$ الساعة الثانية. ثم بما أن قيمة الخيوط المنتجة في ساعتين تساوي مجموع قيمة أجوره وقيمة ربحكم الصافي، فقيمة هذه الخيوط يجب أن تقاس بـ $11\frac{1}{2}$ ساعة عمل، وتقاس قيمة الخيوط المنتجة في الساعة ما قبل الأخيرة بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة، أما قيمة الخيوط المنتجة في الساعة الأخيرة فتقاس أيضاً بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة كذلك (ditto). ونأتي الآن إلى نقطة حساسة، فانتبهوا! إن ساعة العمل ما قبل الأخيرة، شأن الأولى، هي ساعة عمل اعتيادية لا أكثر ولا أقل (Ni plus, ni moins) فكيف، إذن، يستطيع الغازل أن ينتج في ساعة واحدة قيمة، على شكل خيوط، تجسد 5 ساعات وثلاثة أرباع الساعة من العمل؟ الواقع أنه لا يقوم بمعجزة كهذه. فالقيمة الاستعمالية التي ينتجها في ساعة واحدة هي كمية معينة من الخيوط. وقيمة الخيوط هذه تقاس بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة من العمل، منها $4\frac{3}{4}$ الساعة كانت متجسدة من قبل، من دون عون منه، في وسائل الإنتاج، في القطن والآلات وما إلى ذلك، في حين أن $\frac{1}{4}$ ، أي الساعة المتبقية، هي الشيء

الوحيد الذي أضافه. ولما كان أجره يُنتج في $5\frac{3}{4}$ الساعة من العمل، وأن منتج الخيوط في ساعة غزل يحتوي على $5\frac{3}{4}$ ساعة عمل، فليس ثمة شعوزة سحرية في النتيجة التالية، وهي أن القيمة التي يخلقها بـ $5\frac{3}{4}$ الساعة من الغزل تعادل قيمة الخيوط المغزولة في ساعة واحدة. إنكم مخطئون تماماً إن كنتم تعتقدون أن العامل يضع ذرة واحدة من يوم العمل في إعادة إنتاج قيم القطن والآلات، وهلمجراً، أو «التعويض» عنها. على العكس، فبسبب أن عمله يحوّل القطن والمغازل إلى خيوط، بسبب أنه يغزل، تنتقل قيم القطن والمغازل إلى خيوط من تلقاء ذاتها. وتتمخض هذه النتيجة عن نوعية عمله لا عن كميته. صحيح أنه سينقل إلى الخيوط قيمة بهيئة قطن، خلال ساعة، أكثر مما ينقله في نصف ساعة، بيد أن ذلك لا يقع إلّا لأنه يغزل، في ساعة، كمية من القطن أكبر مما يغزل في نصف ساعة. ها أنتم ترون إذن، أن قولكم بأن العامل ينتج، في الساعة ما قبل الأخيرة، قيمة أجوره وفي الساعة الأخيرة ربحكم الصافي، لا يعني سوى أنه توجد في الخيوط التي استغرق إنتاجها ساعتين من العمل، سواء كانت هاتان آخر أو أول ساعتين في يوم عمله، توجد $11\frac{1}{2}$ ساعة عمل متجسدة فيها، أي ما يعادل يوم عمل كاملاً أما القول بأنه خلال الـ $5\frac{3}{4}$ الساعة الأولى ينتج العامل أجوره وفي الـ $5\frac{3}{4}$ الساعة الأخيرة ينتج ربحكم الصافي، فهذا لا يعني سوى أنكم تدفعون ثمن الساعات الأولى لا ثمن [241] الساعات الأخيرة. وحين أتحدث عن دفع ثمن العمل، عوضاً عن دفع ثمن قوة العمل، فما ذلك إلّا لأساير لغتكم الدارجة. والآن أيها السادة إذا قارنتم وقت العمل الذي تدفعون لقاءه بذلك الذي لا تدفعون لقاءه، ستجدون أن النسبة بينهما مثل نصف يوم عمل إلى نصف يوم عمل، وهذا يعطينا نسبة: 100%، وهي نسبة مثوية جميلة تماماً. وليس ثمة أدنى شك في أنكم إذا جعلتم ما عندكم من «أذرع» تكّد 13 ساعة عوضاً عن $11\frac{1}{2}$ ساعة، ودمجتم العمل المُنجز خلال الساعة ونصف الساعة الإضافية، كما هو متوقع منكم، بالعمل الفائض المحض، فإن هذا الأخير سوف يرتفع من $5\frac{3}{4}$ إلى $7\frac{1}{4}$ ساعة عمل، ويرتفع معدل فائض القيمة من 100% إلى $126\frac{2}{23}$ %. ولكنكم تغالون في التفاؤل إن كنتم تأملون في أن إضافة $1\frac{1}{2}$ ساعة إلى يوم العمل سوف ترفع المعدل من 100% إلى 200% بل وأكثر، بتعبير آخر تجعله «يزيد على الضعف». ومن جهة أخرى - وقلب الإنسان شيء عجيب، خصوصاً إذا كان يحمله في حافظة نقوده - أنكم تغالون في التشاؤم إن كنتم تخافون من أن تقلص ساعات العمل من $11\frac{1}{2}$ إلى عشر ساعات، سوف يؤدي بربحكم جميعه. كلا أبداً. فإن بقيت كل الظروف الأخرى ثابتة، سيهبط فائض القيمة من $5\frac{3}{4}$ ساعة إلى $4\frac{3}{4}$ ساعة، وهذه فترة زمنية تدّر معدل فائض قيمة مربحاً تماماً،

وهو بالتحديد $82\frac{14}{23}\%$. غير أن هذه «الساعة الأخيرة» الكارثية التي نسجتم حولها أساطير أكثر مما نسج الألفيون^(*) عن يوم القيامة، إن هي إلّا «هراء» (all bosh). وإن ضاعت فلن تجردكم من ربحكم الصافي، كما لن تجرد الأولاد والفتيات الذين تستخدمونهم من «صفاء الروح»^(32a)

(*) الألفيون (Millinarians, Chiliasten) أصحاب عقيدة صوفية فحواها أن المسيح سيبعث حياً وأنه سيملك في العصر الألفي على الأرض، فيقيم العدل والمساواة والرفاه بين الجميع. وقد انتشرت على نحو واسع جداً، وعادت إلى الظهور في عقائد مختلف الشيع خلال العصور الوسطى. [إن. برلين].

(32a) لئن كان سنور، من جهة، قد أثبت أن الربح الصافي الذي يجنيه الصناعي ووجود صناعة القطن الإنكليزية وسيطرة إنكلترا على أسواق العالم تتوقف على «ساعة العمل الأخيرة»، فإن الدكتور أندرو أور في: فلسفة المايفاكورة، ص 406، قد برهن أن الأطفال والقاصرين ممن هم دون سن الثامنة عشرة إذا صُرفوا من العمل قبل ساعة، إلى العالم الخارجي الذي يحفل بالطيش والقسوة، عوضاً عن استبقائهم اثنتي عشرة ساعة كاملة في الجو الدافئ والأخلاقي النقي في المعمل، فإن الكسل والرديلة ستزيل كل أمل في خلاص أرواحهم. ولم يكلّ مفتشو المصانع، منذ عام 1848، عن غمز ولمز السادة أصحاب المصانع، ساخرين من هذه «الساعة الأخيرة»، هذه «الساعة القاتلة». وهكذا نقراً في تقرير للسيد هوويل مؤرخ في 31 أيار/مايو 1855: «لو كانت هذه الحسابات العبرية صحيحة (يستشهد بأرقام سنور)، فهذا يعني أن جميع مصانع القطن في المملكة المتحدة كانت تخسر منذ عام 1850». (تقارير مفتشي المصانع لنصف السنة المنتهية في 30 نيسان/إبريل 1855، ص 19-20).

(Reports of the Insp. of Fact, for the half year ending 30th April 1855, p. 19-20).

وبعد تصديق البرلمان على لائحة الساعات العشر في عام 1848، لفق أرباب بعض مصانع غزل الكتان، وهي قليلة ومتباعدة ومبعثرة في أرجاء البلاد على تخوم مقاطعتي دورسيت وسوميرسيت، لفقوا التماساً مضاداً للائحة القانون، وقعه بعض عمالهم بالإكراه. وتنص إحدى عبارات التماس على ما يلي: «إن الموقعين على هذا التماس يرون، بصفتهم آباء، أن ساعة فراغ إضافية لن تزيد إلّا في فساد أخلاق أبنائهم، ويعتقدون بأن الكسل أم الرديلة». وبصدد هذا الموضوع يقول تقرير المصانع المؤرخ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1848 «إن جو مصانع الكتان، الذي يعمل فيه أولاد هؤلاء الآباء الأفاضل المفعمين بالرقعة، مليء بالغبار ونسل الكتان مما يتخلف عن المواد الأولية، بحيث أن الوقوف في غرف الغزل عشر دقائق فقط يبعث على الضيق تماماً، ولا يمكن للمرء أن يمكث هناك من دون أن يعاني إحساساً مؤلماً، ومرد ذلك أن العينين والأذنين والمنخرين والقم سرعان ما تمتلئ بسحب من غبار الكتان التي لا مفر منها. ويقتضي العمل نفسه، بسبب السرعة المحمومة التي تسير بها الآلة، مزاولة الحركة والمهارة من دون

[242] وعندما تدق «ساعتكم الأخيرة» فعلاً تذكروا بروفيسور جامعة أوكسفورد. والآن أيها السادة، أتمنى أن نلتقي ثانية في عالم آخر أفضل، ولكن ليس قبل ذلك. وداعاً (Addio!)⁽³³⁾ لقد ابتكر سنور صرخة حرب «الساعة الأخيرة» في عام 1836. ثم [243]

= انقطاع، والخضوع لانتباه لا يكلّ، ويبدو أن من القسوة أن ندع الآباء يسمون أطفالهم بـ «الكسل». فباستثناء وقت وجبات الطعام، يبقى الأطفال مغلولين 10 ساعات في مهنة كهذه، وجو كهذا. إن هؤلاء الأطفال يعملون وقتاً أطول مما يعمل الشغيلة في القرى المجاورة. إن هذه الأقوال الجارحة عن «الكسل والرذيلة» ينبغي أن تُعرى بأنها متهمى النفاق، وأخزى أنواع الرياء. إن ذلك القسم من الجمهور الذي صُنع، قبل 12 عاماً خلت، من الثقة التي جرى بها الإعلان جهاراً وبصورة جدية، بتحويل مرجع من الثقة [المقصود الاقتصادي سنور. ن. ع.]، بأن مجمل الربح الصافي الذي يتلقاه الصناعي ينبع من عمل الساعة الأخيرة، وإن تقليص يوم العمل ساعة واحدة سوف يقضي على ربحه الصافي، نقول إن ذلك القسم من الجمهور لن يصدق عينه إلا بصعوبة، حين يرى الآن أن الاكتشاف الأصلي لفضائل «الساعة الأخيرة» قد طرأت عليه تحسينات كثيرة وبات يتضمن الأخلاق (Moral) إلى جانب الربح (Profit)، بحيث إذا تقلص عمل الأطفال إلى عشر ساعات كاملة، فإن أخلاقهم سوف تنعدم سوية مع انعدام الربح الصافي لأرباب عملهم، ما دام الاثنان، الربح والأخلاق، يتوقفان على هذه الساعة الأخيرة، هذه الساعة القاتلة» (راجع تقرير مفتشي المصانع، المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1848، ص 101). ويعرض هذا التقرير بعض الأمثلة على «أخلاق» و«فضائل» ونقاوة ضمير هؤلاء الصناعيين أنفسهم، وما يمارسونه من أحاييل وحيل ومداينة ووعد وتزوير، لحمل بعض العمال الضعفاء في التوقيع على التماس من هذا النوع، وعرضه على البرلمان بوصفه التماساً جاء من فرع صناعي بكامله، أو من المقاطعة كلها. وما يميز الوضع الراهن للعلم الاقتصادي المزعوم، أنه لا سنور نفسه، الذي أعلن فيما بعد، عن دعمه المتحمس لقانون المصانع، وهذا شيء يشرفه، ولا خصومه، من أولهم حتى آخرهم، استطاعوا قط تفسير الاستنتاجات المغلوطة في «الاكتشاف الأصلي». إنهم يلجأون إلى الخبرة العملية، ولكن السؤالان كيف (why) ومن أين (wherefore) ما يزالان لغزاً يكتفه الغموض.

(33) مع ذلك فإن رحلة البروفيسور المنتور إلى مانشستر لم تخلُ من نفع. ففي كتيبه المذكور رسائل حول قانون المصانع، يجعل الربح الصافي بأكمله، بما في ذلك «الربح» و«الفائدة» بل حتى «شيء أكثر من ذلك» (Something more)، يتوقف على ساعة وحيدة غير مدفوعة الأجر من ساعات عمل العامل! وقبل عام من ذلك كان قد اكتشف في مؤلفه الموسوم موجز في الاقتصاد السياسي *Outlines of Pol. Econ* الذي وضعه كمرشد لطلاب جامعة أوكسفورد والمتعلمين المتحذلقين، وذلك في معارضته لقانون ريكاردو في تحديد القيمة بواسطة العمل، «اكتشف» أن الربح يأتي من عمل الرأسمالي والفائدة من زهده، أو بتعبير آخر من تقشفه (Abstinenz). لقد كانت الحيلة قديمة

جاء جيمس ويلسون، وهو اقتصادي رسمي بارز ذو منزلة رفيعة، ليطلق الصرخة نفسها في صحيفة إيكونوميست اللندنية، الصادرة في 15 نيسان/إبريل 1848: ولكن ضد لائحة الساعات العشر هذه المرة.

رابعاً - المنتج الفائض

نطلق اسم «المنتج الفائض» (surplus produce, produit net) على ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة (وهو عُشر العشرين باوناً أو باونان من الخيوط حسب المثال الوارد في الفقرة الثانية من هذا الفصل). وكما أن معدل فائض القيمة يتحدد بنسبته إلى الجزء المتغير من رأس المال لا إلى رأس المال كله، كذلك فإن مستوى المنتج الفائض يتحدد بنسبته لا إلى الجزء الباقي من المنتج الكلي، بل إلى ذلك الجزء منه الذي يتمثل فيه العمل الضروري. ولما كان إنتاج فائض القيمة هو غاية الإنتاج الرأسمالي أساساً، فمن الجلي أن عظمة الثروة ينبغي أن تقاس لا على أساس المقدار المطلق للمنتج، بل وفقاً للمقدار النسبي للمنتج الفائض⁽³⁴⁾

= إلّا أن الكلمة (التكشف) جديدة. وقد ترجمها السيد روشر على نحو صائب إلى الألمانية بكلمة تكشف (Enthaltung). غير أن بعض مواطنيه الأقل تضلعاً باللاتينية، مثل فيرته وشولتس وميخيل وآخرون، قد ألبسوها لباس الرهبان وجعلوها «زهداً» (Entsagung).

(34) «لا فرق عند فرد يملك رأسمال قدره 20 ألف جنيه ويدّر ربحاً قدره 2000 جنيه في السنة، إذا كان رأسماله يشغل 100 أو 1000 عامل، أو إذا كانت السلعة المنتجة تباع لقاء 10 آلاف أو 20 ألف جنيه، شريطة أن لا يهبط ربحه في كل الأحوال، دون 2000 جنيه. أوليست المصلحة الحقيقية للأمة على غرار ذلك؟ إذ لا يهم أن تكون الأمة مؤلفة من 10 ملايين أو 12 مليون نسمة شرط أن يظل صافي دخلها الفعلي أي ريعها وأرباحها، على حاله». (ريكاردو، المرجع المذكور نفسه، ص 416). وقبل ريكاردو بزمان طويل كان آرثر يونغ، وهو نصير متعصب للمنتج الفائض، وما عدا ذلك فهو كاتب مطيل مجرد من ملكة النقد، وتتناسب شهرته بصورة عكسية مع أهليته، يقول «ماذا تفيد، في مملكة حديثة، مقاطعة كاملة مقسمة على هذا النحو (حسب الأسلوب الروماني القديم على فلاحين صغار مستقلين) حتى لو كانت تزرع على أفضل وجه، ماذا تفيد لغير تكاثر الناس (the mere purpose of breeding men) وهذا غرض لا معنى له في ذاته ولذا (is a most useless purpose)؟». (آرثر يونغ، الحساب السياسي، إلخ، لندن، 1774، ص 47).

[244] إن مجموع العمل الضروري والعمل الفائض، أي حاصل جمع الفترة الزمنية التي يعوِّض العامل خلالها عن قيمة قوة عمله، والفترة الأخرى التي ينتج خلالها فائض قيمة، إن هذا المجموع يشكل المقدار المطلق لوقت عمله، نعني يؤلف يوم العمل (working day).

(A. Young, *Political arithmetic*, etc., London, 1774, p. 47).

= إضافة للحاشية: والغريب أن «ثمة ميلاً قوياً» لتصوير صافي الثروة على أنه مفيد للطبقة العاملة. فمن الواضح أن فائدة هذه الثروة ليست متأتية من كونها صافية». (ت. هوبكنز، حول ربح الأرض، إلخ، لندن، 1828، ص 126.

(Th. Hopkins, *On the rent of land*, etc., London, 1828, p. 126).

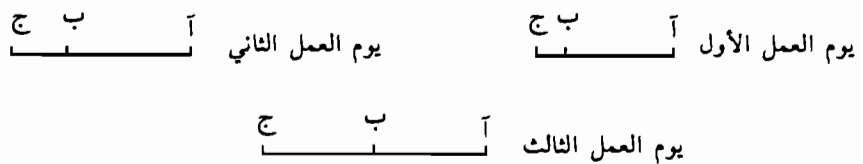
الفصل الثامن

يوم العمل

أولاً - حدود يوم العمل

لقد انطلقنا من الافتراض بأن قوة العمل تباع وتشتري بقيمتها. وتتحدد قيمتها، شأن قيمة جميع السلع الأخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاجها. وإذا كان إنتاج وسائل العيش الوسطية اليومية للعامل يستغرق 6 ساعات، فينبغي عليه أن يعمل، بالمتوسط، 6 ساعات كل يوم لإنتاج قوة عمله اليومية أو لإعادة إنتاج القيمة التي تقاضاها لقاء بيع قوة العمل هذه. وعلى هذا فالجزء الضروري من يوم العمل يبلغ 6 ساعات، وهو مقدار محدد إذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة. غير أن ذلك لا يعني أن حدود يوم العمل معيّنة بعد.

لنفترض أن المستقيم (آ ——— ب) يمثل أمد وقت العمل الضروري، وليكن هذا 6 ساعات، فإذا مُدّد العمل لمدة ساعة واحدة أو ثلاث ساعات أو ست ساعات وراء حدود (آ ب)، حصلنا على ثلاثة مستقيمات مختلفة:



وهي تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة تتألف على التوالي من 7 ساعات و 9 ساعات و 12 ساعة. إن الخط (ب ج) الذي تمدد به (آ ب)، يمثل طول العمل الفائض. وبما أن يوم العمل يساوي (آ ب + ب ج)، أي (آ ج)، فإنه يتغير تبعاً للمقدار المتغير (ب ج). ولما كان (آ ب) مقداراً معيناً، فإن نسبة (ب ج) إلى (آ ب) يمكن أن تقاس دائماً. فهذه النسبة في يوم العمل الأول هي $\frac{1}{6}$ ، وفي يوم العمل الثاني هي $\frac{3}{6}$ ، وفي يوم العمل

[246] الثالث $\frac{6}{6}$ من (آ ب). ثم، بما أن النسبة: $\frac{\text{وقت العمل الفائض}}{\text{وقت العمل الضروري}}$ تحدد معدل فائض

القيمة، فإننا نحصل على هذا المعدل من خلال استخراج نسبة (ب ج) إلى (آ ب). وهي في أيام العمل الثلاثة المختلفة أعلاه تبلغ على التوالي $\frac{2}{3}16\%$ ، 50% ، 100% . من جهة أخرى، نجد أن معدل فائض القيمة، لوحده، لن يعطينا مقدار يوم العمل. فلو كان هذا المعدل 100% ، مثلاً، فإن يوم العمل قد يتألف من 8 أو 10 أو 12 ساعة ولربما أكثر. وكل ما يشير إليه هذا المعدل أن وقت العمل الضروري ووقت العمل الفائض متساويان في المقدار، لكنه لن يشير إلى طول كل من هذين الجزئين المكونين ليوم العمل.

إذن فيوم العمل ليس كمية ثابتة بل كمية متغيرة. صحيح أن أحد جزئه يتحدد بوقت العمل اللازم لإعادة إنتاج العامل ذاته دائماً. بيد أن مقداره الكلي يتغير تبعاً لتغير طول أو مدة العمل الفائض. إن يوم العمل، إذن، قابل للتحديد ولكنه في ذاته ولذاته غير محدد⁽³⁵⁾

ورغم أن يوم العمل ليس كمية ساكنة بل متحركة، فإنه لا يمكن أن يتغير من جهة أخرى إلا ضمن حدود معينة. لكن حده الأدنى غير قابل للتحديد. وبالطبع إذا جعلنا خط الامتداد (ب ج)، أي العمل الفائض = صفراً، حصلنا على حد أدنى. ونعني به ذلك الجزء من اليوم الذي يجب على العامل، بالضرورة، أن يعمل خلاله بغية الحفاظ على وجوده. غير أن العمل الضروري لا يمكن له، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، أن يشكل إلا جزءاً من يوم العمل، ويوم العمل هذا بدوره لا يمكن أن يُختزل إلى هذا الحد الأدنى. من جهة أخرى ثمة حد أقصى ليوم العمل. فهو لا يمكن أن يُمدد إلى أبعد من

(35) «يوم عمل، شيء غامض، فقد يكون طويلاً أو قصيراً». (بحث في الصناعة والتجارة: يتضمن ملاحظات عن الضرائب، إلخ، لندن، 1770، ص 73).

(An essay on trade and commerce: containing observations on Taxes, etc., London, 1770, p. 73).

نقطة معيّنة. وتخضع هذه الحدود القصوى إلى شرطين. الشرط الأول هو الحدود الجسدية لقوة العمل. فخلال اليوم الطبيعي المؤلف من 24 ساعة لا يستطيع الإنسان أن ينفق سوى كمية معيّنة من قوته الحيوية. وعلى غرار ذلك لا يستطيع الحصان أن يعمل أكثر من 8 ساعات كل يوم. وينبغي لهذه القوة، أن تخلد إلى الراحة والنوم في أثناء جزء من اليوم، كما ينبغي للإنسان أن يشبع حاجاته الطبيعية، من الطعام واللباس والاعتسال في أثناء جزء آخر. وإلى جانب هذه الحدود الطبيعية البحتة، يواجه تمديد يوم العمل حدوداً معنوية. فالعامل بحاجة إلى وقت لإشباع حاجاته الذهنية والاجتماعية، لكن حجم وعدد هذه الحاجات مرهون بالمستوى العام للرقى الحضاري. وعليه فإن تغيرات يوم العمل تنذبذب ضمن حدود طبيعية واجتماعية. ولكن لهذين الحدين المقيدين ليوم [247] العمل معاً طبيعة مرنة جداً، ويسمحان بأكبر قدر من حرية الحركة. وهكذا نجد أيام عمل مؤلفة من 8 أو 10 أو 12 أو 14 أو 16 أو 18 ساعة، أي أيام عمل متباينة في الطول أشد التباين.

لقد اشترى الرأسمالي قوة العمل حسب قيمتها اليومية. ومن حقه استخدام قيمتها الاستعمالية خلال يوم عمل واحد. وقد اكتسب، بذلك، حق إلزام العامل في العمل لحسابه على امتداد يوم واحد. لكن ما هو يوم العمل؟⁽³⁶⁾ إنه في جميع الأحوال أقل

(36) هذا السؤال أهم، بما لا يقاس، من السؤال الشهير الذي وجهه السير روبرت بيل إلى غرفة تجارة برمنغهام: ما هو الجنيه الإسترليني؟ (What is a pound?) وما كان روبرت بيل ليشير هذا السؤال إلا لأنه كان جاهلاً بطبيعة النقد شأن «رجال الشلن الصغير» (little shilling men) في غرفة تجارة برمنغهام^(*)

[*] «رجال الشلن الصغير» في برمنغهام، هم أصحاب نظرية نقدية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان أنصار هذه النظرية يدعون إلى فكرة الوحدة النقدية المثالية، وعلى ذلك فكانوا يعتبرون النقد مجرد وحدة حسابية. وكان الأخوان توماس وماتيو أتوود، وسبونر وغيرهم من أتباع هذه النظرية، قد تقدموا بمشروع لتخفيض ما تحتويه العملة الإنكليزية من ذهب، وقد سمي ذلك بـ «مشروع الشلن الصغير»، ومن هنا جاء لقب تلك المدرسة أيضاً. وكان من رأيهم أن تطبيق نظريتهم سيؤدي إلى ارتفاع مقصود للأسعار، وبالتالي سيسهم في إنعاش الصناعة وازدهار البلاد عموماً. لكن ما اقترحوه من تخفيض لقيمة العملة كان من شأنه في التطبيق أن يؤدي إلى تخفيف أعباء الدولة ورجال الأعمال، وهم المستفيد الأكبر من القروض. وقد تحدث ماركس عن هذه المدرسة في كتاب: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي. ن. برلين].

من يوم طبيعي. بكم؟ إن للرأسمالي وجهة خاصة في النظر إلى هذه الجزيرة النهائية^(*)، إلى هذا الحد الضروري ليوم العمل. وهو، بصفته رأسمالياً، ليس إلّا رأسمالاً في إهاب شخص. فروحه وروح رأس المال شيء واحد. ولكن ليس لرأس المال سوى حافز واحد في الوجود، هو النزوع إلى إنماء القيمة، خلق فائض القيمة، وجعل جزءه الثابت، أي وسائل الإنتاج، يمتص أكبر قدر ممكن من العمل الفائض⁽³⁷⁾ إن رأس المال عمل ميت، وهو كمصاص الدماء، لا يعيش إلّا على امتصاص العمل الحي، ويزداد حيوية كلما ارتشف المزيد. إن الوقت الذي يعمل خلاله العامل، هو الوقت الذي يستهلك الرأسمالي خلاله قوة العمل التي اشتراها منه⁽³⁸⁾ وعندما يستهلك العامل ما بحوزته من الوقت لنفسه فإنه يسرق الرأسمالي⁽³⁹⁾

هنا يلجأ الرأسمالي إلى قانون تبادل السلع. إنه يسعى، شأن بقية الشارين، لأن يتتزع [248] من القيمة الاستعمالية لسلعته أكبر فائدة ممكنة. وبغته، يهدر صوت العامل، بعد أن كان ضائعاً في زوبعة الإنتاج وصخبه:

إن السلعة التي بعتك إياها تتميز عن جمهرة السلع الأخرى في أن استخدامها يخلق قيمة، بل يخلق قيمة أكبر من قيمتها هي. ولهذا السبب اشتريتها أنت. وما يبدو بنظرك نمواً تلقائياً في قيمة رأس المال هو بالنسبة لي إنفاق إضافي لقوة العمل. أنت وأنا لا

(*) حرفياً (Ultima Thule) جزيرة تولة القصوى التي كان يعتبرها الرومان نهاية العالم. [ن. ع.]

(37) «إن غاية الرأسمالي هي أن يحصل، بواسطة رأس المال المنفق، على أكبر كمية ممكنة من العمل» (D'obtenir du capital dépensé la plus forte somme de travail possible). (ج. غ. كورسيل - سينوي، أطروحة نظرية وعملية في المؤسسات الصناعية، الطبعة الثانية، باريس، 1857، ص 62).

(J.G. Courcelle-Seneuil, *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles*, 2^{ème}, Éd., Paris, 1857, p. 62).

(38) «إن ضياع ساعة عمل واحدة في اليوم يصيب الدولة التجارية بضرر فادح». «وثمة استهلاك كبير للكماليات عند فقراء العمال في هذه المملكة، وخصوصاً عند جمهرة العاملين في الصناعة، حيث يبددون وقتهم وهو أشد أنواع الاستهلاك شؤماً». (بحث في الصناعة والتجارة، إلخ، [1770]، ص 47 و153).

(An Essay on Trade and Commerce, etc., [1770], p. 47 & 153).

(39) «إذا نال الأجير المياوم، الحرّ، لحظة راحة، فإن الاقتصادي البخيل الذي يتابعه بعين القلق يزعم أنه يسرقه». (ن. لينغيه، نظرية القوانين المدنية، إلخ، لندن، 1767، المجلد الثاني، ص 466. N. Linguet, *Théorie des Lois Civiles*, etc., London, 1767, V. II, p. 466).

نعرف في السوق غير قانون واحد، هو قانون تبادل السلع. فاستهلاك السلعة لا يخص البائع الذي ينفصل عنها، وإنما يخص الشاري الذي يحصل عليها. إن استخدام قوة عملي اليومية، إذن، ملك لك. ولكن ينبغي لي، بواسطة الثمن الذي تدفعه لقاءها كل يوم، أن أستطيع إنتاجها مجدداً وبيعها ثانية. وبغض النظر عن الفناء الطبيعي من جراء التقدم في السن، وغير ذلك، عليّ أن أكون في الغد قادراً على العمل بمثل ما أنا عليه اليوم من حيوية طبيعية وعافية ونشاط. إنك تعطني دائماً بإنجيل «التوفير» و«الزهد». حسناً! أود بصفتي مالكاً حكيماً ومقتصداً، أن أرعى ثروتي الوحيدة، قوة العمل، وأحجم عن أي تبديد طائش لها. ولن أنفق، أو أحرك، أو أبذل منها في العمل إلا بمقدار ما يتلاءم مع حياتها الطبيعية ونموها السليم. ويمكنك بتمديد يوم العمل من دون قيد، أن تحرك في يوم واحد كمية من قوة عملي تفوق ما يسعني التعويض عنه في 3 أيام. وما تكسبه أنت من عمل أخسره من جوهر العمل، جسدي. إن استخدام قوة عملي شيء وإتلافها شيء آخر. فإذا كان المتوسط الزمني لحياة العامل الوسطي، حين يؤدي قدراً معقولاً من العمل هو 30 عاماً، فإن قيمة قوة عملي التي تدفع لي ثمنها من يوم لآخر تساوي $\frac{1}{365 \times 30} = \frac{1}{10950}$ من قيمتها الكلية. ولكن إذا رحت تستهلكها في 10 سنوات، فإنك تدفع لي كل يوم $\frac{1}{10950}$ عوض أن تدفع $\frac{1}{3650}$ من قيمتها الكلية، معنى ذلك أنك لا تدفع إلا ثلث ($\frac{1}{3}$) قيمتها اليومية، إذن فأنت تسرق مني كل يوم ثلثي ($\frac{2}{3}$) قيمة سلعتي. إنك تدفع ثمن قوة عمل يوم واحد، بينما تستهلك قوة عمل 3 أيام. وهذا مناقض للعقد المبرم بيننا، وخرق لقانون تبادل السلع. وعليه فإنني أطالب بيوم عمل ذي مدة طبيعية، أطالب به من دون التماس شفقة قلبك، ففي شؤون المال، لا مكان للعاطفة. قد تكون مواطناً نموذجياً، ولربما عضواً في جمعية الرفق بالحيوان، وقد تفوح منك نفحة القداسة علاوة على ذلك، بيد أن الشيء الذي تمثله لي، وجهاً لوجه، لا يحمل قلباً بين الضلوع. وذلك الذي يبدو أنه ينبض فيه إنْ هو إلّا خفقات قلبي. إنني أطالب بيوم عمل [249] اعتيادي لأنني أريد قيمة سلعتي أسوة بأي بائع آخر⁽⁴⁰⁾

(40) في أثناء الإضراب (Strike) الكبير لعمال البناء (builders) في لندن خلال عامي 1860 - 1861، من أجل تقليص يوم العمل إلى 9 ساعات، أصدرت لجنة الإضراب بياناً يحتوي، على وجه التقريب، على مرافعة صاحبنا العامل أعلاه. ويشير البيان، إشارة لا تخلو من التهكم، إلى نكرة اسمه السير م. بيتو، وهو أكثر مقاولي البناء (building masters) جشعاً للربح، قائلاً إنه يفوح «برائحة القداسة». (هذا النكرة بيتو نفسه حلَّ به الخراب بعد عام 1867 كما حصل مع شتروبرغ!).

وهكذا نرى أنه، عدا عن حدود مرنة للغاية، فإن طبيعة تبادل السلع نفسها لا تفرض أي حد ليوم العمل، وأي حد للعمل الفائض. إن الرأسمالي يتمسك بحقوقه كشارٍ، حين يسعى لتمديد يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، وجعل يوم العمل الواحد يومين حيثما أمكن. من جهة أخرى نجد أن الطبيعة الخاصة للسلعة المباعة تفرض حدوداً على استهلاك الشاري لها، فالعامل يتمسك بحقه كبائع حين يرغب في تقليص يوم العمل وحصره في مدة طبيعية معينة. ثمة إذن تعارض حقوقي، حق إزاء حق، وكلاهما يحمل ختم قانون تبادل السلع. وبين الحقوق المتساوية، لا حاكم غير القوة. من هنا فإن تحديد معيار يوم العمل يبدو، على امتداد تاريخ الإنتاج الرأسمالي، بمثابة نتيجة للصراع، صراع بين رأس المال الجماعي، أي الطبقة الرأسمالية، والعمال الجماعي، أي الطبقة العاملة.

ثانياً - الجوع الشره إلى العمل الفائض. الصناعي والنبيل^(*)

إن رأس المال لم يخترع العمل الفائض. فحيثما يحتكر جزء من المجتمع ملكية وسائل الإنتاج، فإن على العامل، حرّاً كان أم غير حر، أن يضيف إلى وقت العمل الضروري لإعالتة، وقت عمل إضافياً بغية إنتاج وسائل العيش لمالك وسائل الإنتاج⁽⁴¹⁾، سواء كان هذا المالك أرستقراطياً (XXΛOC XXYXΘOC) أثينياً، أو ثيوقراطياً أتروسكياً، أو مواطناً رومانياً (civis romanus)، أو باروناً نورمندياً، أو مالك عبدة أميركياً، أو نبيلاً [250] من فالاشيا، أو مالكاً عقارياً معاصراً أو رأسمالياً⁽⁴²⁾ ومن الواضح أنه حيثما لا تسود القيمة التبادلية بل تسود القيمة الاستعمالية للمنتوج في تشكيلة اقتصادية - اجتماعية ما،

(*) حرفياً (Bojar) و(Boyard) في النصين الألماني والإنكليزي، وهي رتبة اجتماعية تأتي في المرتبة الثانية بعد لقب أمير، وهي رتبة النبيل، التي ألغاه بطرس الأكبر. [ن. ع].

(41) «إن أولئك الذين يعملون. يطعمون، في الواقع، القاعدين عن العمل. الذين نسيمهم أغنياء. ويطعمون أنفسهم في آن معاً»، (إدموند بورك، المرجع المذكور نفسه، ص 2-3).

(42) يقول نيبور في مؤلفه التاريخ الروماني *Römischen Geschichte* بسذاجة كبيرة: «من الواضح أن أعمالاً كأعمال الأتروسكيين، التي تدهشنا أطلالها، تفترض، في صغريات (أ) الدول وجود سادة وأقنان». في حين يقول سيسموندي، على نحو أعمق، إن «مخزومات بروكسيل» تفترض وجود سادة الأجور والخدم المأجورين.

فإن العمل الفائض ينحصر ضمن دائرة من الحاجات على هذا المقدار أو ذاك من السعة، فطبيعة الإنتاج نفسه لا تولّد أي تعطش منفلت للعمل الفائض. لهذا السبب نجد أن العمل المفرط، في العصور الغابرة، لا يصبح مريعاً إلا عندما تكون غايته الحصول على القيمة التبادلية في شكلها الخاص المستقل أي: النقد، وذلك في إنتاج الذهب والفضة. هنا، يصبح العمل القسري حتى الموت هو الشكل السائد للعمل المفرط. حسبنا قراءة ديودورس الصقلي⁽⁴³⁾ ولكن ذلك كان استثناء في العالم القديم. فما أن تُجرّ شعوب، ما يزال إنتاجها يتحرك بنطاق الأشكال الدنيا، من أعمال العبودية والسخرة، إلى سوق عالمية يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي، سوق تجعل يبيع منتوجات هذه الشعوب إلى الخارج المصلحة الأساسية، حتى تتطعم الفئات الحضارية للعمل المفرط بالفئات البربرية للعبودية والقنانة، إلخ. ولذلك حافظ عمل الزوج في الولايات الجنوبية من الاتحاد الأميركي على شيء من طابعه البطيركي طالما كان الإنتاج يتوخى، بالدرجة الأولى، إشباع الحاجات الذاتية المباشرة. ولكن منذ أن صار تصدير القطن المصلحة الحيوية لهذه الولايات، بات إجهاد الزوجي بالعمل المفرط، وفي بعض الأحيان استهلاك حياته في سبع سنوات، عنصراً في نظام محسوب يقوم على الحساب. فلم تعد المسألة اعتصار كمية معيّنة من المنتوجات النافعة منه؛ بل باتت الآن تتعلق بإنتاج فائض القيمة نفسه. وكذلك حال عمل السخرة، على سبيل المثال، في الإمارات الدانوبية^(*)

إن إجراء مقارنة بين الجشع لانتزاع العمل الفائض في الإمارات الدانوبية ونظيره في المصانع الإنكليزية، أمر يتسم بأهمية خاصة، نظراً لأن العمل الفائض في ظل عمل [251] السخرة يكتسب شكلاً حسيّاً مستقلاً.

(43) «لا يمكن للمرء أن يرى هؤلاء التعماء» (العاملين في مناجم الذهب الواقعة بين مصر وأثيوبيا والجزيرة العربية) «الذين لا يستطيعون حتى العناية بنظافة أجسادهم أو ستر عريهم، من دون أن يشفق على مصيرهم البائس. فليس ثمة عناية أو رفق بالمرضى والضعفاء والمسنين، أو مراعاة لضعف النساء. فعلى الجميع أن يعملوا تحت ضربات السياط، حتى يضع الموت حداً لآلامهم ومحنتهم». (ديودورس الصقلي، المكتبة التاريخية، الكتاب الثالث، الفصل الثالث عشر، ص [260]).

(Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Buch 3, c.13, p. [260]).

(*) هي الآن في رومانيا. [ن. ع.].

هَبْ أن يوم العمل يتألف من 6 ساعات من العمل الضروري، و6 ساعات من العمل الفائض. في هذه الحالة يقدم العامل الحر إلى الرأسمالي $6 \times 6 = 36$ ساعة من العمل الفائض كل أسبوع، كما لو أنه عمل 3 أيام في الأسبوع لنفسه، و3 أيام في الأسبوع للرأسمالي دون مقابل. لكن هذا الواقع غير ظاهر للعيان. فالعمل الفائض والعمل الضروري متداخلان. وأستطيع، لذلك أن أعبر عن العلاقة نفسها بالقول مثلاً، إن العامل، في كل دقيقة، يعمل 30 ثانية لنفسه و30 ثانية للرأسمالي، إلخ. والأمر على خلاف ذلك في عمل السخرة. إن العمل الضروري الذي يؤديه الفلاح في مقاطعة فالاشيا لإعالة نفسه منفصل مكانياً عن العمل الذي يؤديه للنبييل. فهو يؤدي الأول على حقله الخاص، فيما يؤدي الثاني على أراضي النبييل. وهكذا فإن جزئي وقت العمل موجودان بصورة مستقلة، أحدهما إلى جانب الآخر. إن العمل الفائض في ظل السخرة متميز بدقة عن العمل الضروري. ولا ريب في أن شكل تجلي الظاهرة على نحو مختلف لا يغير شيئاً من العلاقة الكمية بين العمل الفائض والعمل الضروري. فثلاثة أيام من العمل الفائض في الأسبوع تظل ثلاثة أيام من العمل الذي لا يتلقى العامل مقابله أي مُعَادِل، سواء سُمِّي هذا العمل عمل سخرة أم عملاً مأجوراً. لكن الشراة لانتزاع العمل الفائض إنما تظهر عند الرأسمالي في اندفاعه إلى تمديد يوم العمل من دون قيد، أما عند النبييل فتظهر ببساطة في اقتناصه المباشر لأيام عمل السخرة⁽⁴⁴⁾

كان عمل السخرة في الإمارات الدانوبية مقروناً بأشكال من الريع العيني وسواها من ملحقات نظام القناة، ولكن عمل السخرة كان يؤلف الجزية الأكثر أهمية التي تدفع إلى الطبقة الحاكمة. وحيثما كان الوضع على هذا النحو، كانت السخرة(*) نادراً ما تنشأ عن

(44) إن الفقرات التي تلي ذلك تتعلق بالوضع في مقاطعات رومانيا قبل التحولات التي وقعت منذ حرب القرم.

[المقصود بالتحولات هنا الإصلاحات الزراعية خلال ستينات القرن التاسع عشر، التي ألغت القناة. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ن. ع.].

(*) السخرة (Corvée, Fronarbeit) شكل من أشكال استيلاء الطبقة الإقطاعية على العمل الفائض في ظل العلاقات الإقطاعية من خلال العمل الإلزامي المجاني في أراضي السادة، ويطلق عليه اسم: ريع العمل. وقد اتخذ هذا الاستيلاء في ظل الإقطاع أشكالاً أخرى كالريع العيني والريع النقدي، وهذا الأخير يميز آخر أطوار الإقطاع. أما القناة (Serfdom, Leibeigenschaft) فهي وضع يكون فيه الفلاح في حالة تبعية للإقطاعي ولا يحق له مغادرة أرض السيد. وكان السادة الإقطاعيون إذا باعوا الأرض فإنهم موضوعياً يبيعون الأتقان ويتصرفون بهم أحياناً كممتلكات خاصة. ولا حاجة

القنانة، لكن القنانة من ناحية أخرى غالباً ما كانت تتولّد عن السخرة^(44a) وهذا ما جرى في مقاطعات رومانيا. لقد كان نمط الإنتاج فيها يرتكز، في الأصل، على الملكية المشاعة للأرض، ولكن ليس في الشكل السلافي أو الهندي من المشاعة. كان أفراد الجماعة يزرعون جزءاً من الأرض بصورة منفردة باعتباره ملكية خاصة حرة، وجزءاً آخر يسمى بالملكية العامة (ager publicus)، تزرعه الجماعة بصورة مشتركة. وكان جزء من نتاج هذا العمل المشترك يُستخدم، كصندوق احتياطي في مواسم القحط وغيرها من الحوادث الطارئة، ويستخدم، جزء آخر، كخزينة عامة لتغطية تكاليف الحرب وطقوس العبادة، وغير ذلك من النفقات الجماعية. وبمضي الزمن اغتصب أصحاب المقامات الرفيعة من الجيش والكنيسة الأراضي المشاعة ومعها فروض العمل المبذول فيها. وتحول عمل الفلاحين الأحرار في أرض المشاعة إلى عمل سخرة لسراق هذه الأرض المشاعة. وبذا تطور عمل السخرة هذا إلى علاقة قنانة ماثلة في الواقع وإن لم تكن مكرسة بقانون، إلى أن جاءت روسيا، محررة العالم، وأسبغت عليها شرعية قانونية بذريعة إلغاء القنانة. إن النبلاء هم الذين أمّلوا قانون السخرة الذي أعلنه الجنرال الروسي كيسيليف في عام 1831. وهكذا ربح روسيا، بضربة واحدة، أعيان المقاطعات الدانوبية وتصفيق أقزام الليبرالية في أرجاء أوروبا كافة.

= للقول إن القنانة لم تكن الشكل الوحيد في جميع أطوار نمط الإنتاج الإقطاعي. من هنا الحديث عن نشوء القنانة من أعمال السخرة وليس العكس. [ن. ع.]

(44a) [حاشية للطبعة الثالثة: ينطبق هذا الأمر على ألمانيا، وخصوصاً بروسيا في جزئها الواقع شرق الألب. وعلى حين كان الفلاح الألماني في القرن الخامس عشر، في كل مكان على وجه التقريب، إنساناً مرغماً على تقديم التزامات معينة بشكل متوجات وعمل، فقد كان ما عدا ذلك إنساناً حراً، على الأقل من الناحية العملية. وكان المعمرون الألمان في براندنبورغ وبوميرانيا وسيليزيا وبروسيا الشرقية معترف بهم، قانوناً، كفلاحين أحرار. ثم جاء انتصار النبلاء في حرب الفلاحين ليضع نهاية لذلك. ولم يقتصر الأمر على إرجاع فلاحى ألمانيا الجنوبية الذين هُزموا في الحرب إلى أقتان من جديد. فابتداءً من منتصف القرن السادس عشر، أعيد الفلاحون الأحرار إلى القنانة في بروسيا الشرقية وبراندنبورغ وبوميرانيا وسيليزيا ومن بعدهم فلاحو شلسفيغ - هولشتاين.

(غ. ل. فون ماورر، تاريخ القنانة، المجلد الرابع - مايتسن، ملكية الأرض في الدولة البروسية - هانسن، القنانة في شلسفيغ - هولشتاين).

(G.L. Maurer, *Fronhöfe*, IV. Bd. - Meitzen, *Der Boden des Pr.Staates* Hanssen, *Leibeigenschaft in Schleswig-Holstein*) [ف. إنجلز].

وحسب «القانون العضوي»^(*) (Règlement Organique)، وهكذا تُسمى مدونة القانون الخاص بالسخرة، فإن كل فلاح من فالاشيا مدين لسيد الأرض المزعوم، علاوة على جملة من المدفوعات العينية المحددة بالتفصيل، بما يلي: (1) 12 يوماً من العمل بصورة عامة (2) يوم عمل في الحقل (3) يوم عمل في نقل الحطب. وهي بمجموعها 14 يوماً في السنة. ولكن ببصيرة نفاذة في الاقتصاد السياسي، لم يؤخذ يوم العمل بمعناه الاعتيادي، بل بوصفه يوم عمل ضروري لإنتاج منتج يومي وسطي، وقد جرى تحديد المنتج اليومي الوسطي هذا على نحو مكرر بحيث لا يستطيع مارد جبار^(**) أن ينجزه في 24 ساعة. وبكلمات جافة يعلن «القانون العضوي» نفسه، بتهمك روسي أصيل، أن على المرء أن يفهم أن الاثني عشر يوماً تعني نتاج عمل يدوي يستغرق 36 يوماً، ويوم عمل واحد في الحقل يعني 3 أيام، وأن يوم عمل في نقل الحطب يساوي، على النسق نفسه، ثلاثة أمثاله. وهكذا يصل المجموع إلى 42 يوم عمل سخرة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك ما يسمى بالجوباجية (Jobagie)، وهي خدمة يستحقها النبيل في ظروف إنتاج استثنائية. فيتعين على كل قرية، أن تقدم، كل عام، فرقة عمل معينة تتناسب مع حجم سكانها. ويقدر عمل السخرة الإضافي هذا بـ 14 يوماً لكل فلاح من فالاشيا وهكذا تصل السخرة المقررة إلى 56 يوم عمل في السنة. غير أن السنة الزراعية في فالاشيا لا تزيد عن 210 أيام بفعل سوء المناخ، منها 40 يوماً للآحاد والأعياد، و30 يوماً من التعطل

(*) «القانون العضوي» لعام 1831، هو الدستور الأول للإمارات الدانوبية (مولدافيا وفالاشيا) التي احتلتها القوات الروسية وفق معاهدة صلح أدريانوبل الموقعة في 14 أيلول/سبتمبر 1829، والتي أنهت الحرب الروسية التركية 1828-1829. وكان ب. د. كيسيليف، رئيس إدارة هذه الإمارات قد أعد مشروع هذا الدستور، الذي أوكل السلطة التشريعية في كل إمارة إلى مجلس ينتخبه ملاكو الأرض، أما السلطة التنفيذية فقد أوكلها إلى الهوزبودارين، الذين يُنتخبون مدى الحياة، من جانب ممثلي الملاكين والكنيسة والمدن. وقد حافظ الدستور على النظام الإقطاعي السابق، بما في ذلك السخرة. أما السلطة السياسية، فتمركزت بأيدي الملاكين. وفي الوقت نفسه أدخل القانون عدداً من الإصلاحات البورجوازية: إلغاء القيود الجمركية الداخلية، إطلاق حرية التجارة، فصل القضاء عن الإدارة، السماح للفلاحين بالانتقال من ملاك إلى آخر، وإلغاء التعذيب. وقد ألغى هذا الدستور أثناء ثورة 1848. [ن. برلين].

(**) حرفياً سيكلوب (Cyclop-Zyklope)، وهو مارد أسطوري بعين واحدة من طراز المارد الذي يرد ذكره في الأوديسة. [ن. ع].

بصورة وسطية من جراء سوء الطقس، تؤلف بمجموعها 70 يوماً لا تُحسب من هذه [253] السنة. يبقى 140 يوم عمل. وعلى هذا فإن نسبة عمل السخرة إلى العمل الضروري تساوي $\frac{56}{84}$ وتساوي $\frac{2}{3}$ 66%، وهو معدل فائض قيمة أدنى بكثير من المعدل الذي ينظم عمل العامل الزراعي والصناعي في إنكلترا. وما هذه سوى السخرة المُقرّة قانوناً. «فالقانون العضوي» قد عرف، بروح أكثر «ليبرالية» من لائحة قانون المصانع الإنكليزية، كيف يسهل خرق نفسه. فبعد أن جعل من الـ 12 يوماً 56 يوماً، عمد إلى ترتيب العمل اليومي الاسمي في كل يوم من أيام السخرة الـ 56، بحيث لا بد أن يتبقى جزء منه يضاف إلى اليوم التالي. ففي يوم واحد مثلاً ينبغي اجتثاث الدغل من مساحة معينة من الأرض، في حين أن عملاً كهذا يتطلب ضعف المدة، خصوصاً في مزارع الذرة. وفي بعض أنواع العمل الزراعي يخضع يوم العمل القانوني إلى نمط من التفسير يجعل هذا اليوم يبدأ في أيار/مايو وينتهي في تشرين الأول/أكتوبر. أما في مولدافيا فإن التعريفات أشد قسوة.

وقد هتف نبيل في نشوة الظفر قائلاً: «إن الأيام الاثني عشر التي يمنحها القانون العضوي تبلغ 365 يوماً في السنة!»⁽⁴⁵⁾

ولئن كان القانون العضوي للمقاطعات الدانوبية تعبيراً إيجابياً عن الشراة إلى العمل الفائض التي أسبغ عليها الشرعية في كل بند من بنوده، فإن لائحة قوانين المصانع الإنكليزية (Factory-Acts) تعبر عن الشراة نفسها، ولكن بصورة سلبية. فهذه القوانين تحدّ من ولع رأس المال في استنزاف قوة العمل بلا حدود، بأن تفرض عنة تشريعاً رسمياً يحدد يوم العمل، وهو تشريع تستهّ دولة يحكمها الرأسماليون وسادة الأرض. وعدا عن حركة الطبقة العاملة التي تزداد مقاومتها خطراً كل يوم، فإن تحديد العمل في المصانع أملت الضرورة نفسها التي حتمت نشر سماد الغوانو على حقول إنكلترا. إن شراة النهب العمياء التي استنزفت التربة في الحالة الأولى، قد اجتثت جذور القوة الحية للأمة في الحالة الثانية. وتشهد الأوبئة الدورية على ذلك بصورة واضحة وضوح تناقص قامة الجندي في ألمانيا وفرنسا⁽⁴⁶⁾

(45) ثمة المزيد من التفاصيل في مؤلف إي. رينو المعنون، التاريخ السياسي والاجتماعي للإمارات الدانوبية، باريس، 1855، [ص304 وما يليها].

(É. Regnault, *Histoire politique et sociale des Principautés Danubiennes*, Paris, 1855, [p.304 sqq]).

(46) «إن تجاوز الكائنات العضوية لمتوسط حجم جنسها يدل، بوجه عام، وفي حدود معينة، على ازدهار هذه الكائنات. أما الإنسان، فإن قامته تقصر إذا اعترض نمو الطبيعي ظروف جسمية أو

[254] إن قانون المصانع الصادر عام 1850، والذي يسري مفعوله الآن (1867)، يسمح بيوم عمل وسطي يتألف من 10 ساعات، ونعني بذلك 12 ساعة عمل خلال الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساءً، تُقْطَع منها نصف ساعة للفقور وساعة للغداء، فيبقى $10\frac{1}{2}$ ساعة عمل؛ و8 ساعات عمل في يوم السبت من السادسة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر، وتُقْطَع منها نصف ساعة للفقور. يبقى إذن 60 ساعة عمل، موزعة إلى $10\frac{1}{2}$ ساعة في كل من الأيام الخمسة الأولى، و $7\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم الأخير من الأسبوع⁽⁴⁷⁾ وقد عُيِّن موظفون خاصون، لمراقبة سير تطبيق هذه القوانين، هم مفتشو المصانع التابعون مباشرة لوزارة الداخلية، والذين تُنشر تقاريرهم كل 6 أشهر بأمر من البرلمان. وتقدم هذه التقارير إحصائيات رسمية منتظمة عن شراة الرأسمالين إلى العمل الفائض.

دعونا نستمع، لحظة، إلى مفتشي المصانع⁽⁴⁸⁾:

[255] «إن صاحب المصنع المخادع يباشر العمل قبل 15 دقيقة من السادسة

= اجتماعية. وفي جميع البلدان الأوروبية التي يسود فيها التجنيد العسكري الإلزامي نرى أن القامة الوسطية للبالغين من الذكور قد قصرت وصلاحتهم للخدمة العسكرية قد ضعفت منذ إدخال التجنيد. وقبل الثورة (1789) كان الحد الأدنى لقامة جندي المشاة في فرنسا 165 سنتمتراً، ثم خفض في عام 1818 (بموجب قانون العاشر من آذار/مارس) إلى 157 سنتمتراً، وجاء قانون 21 آذار/مارس 1832 لينزل به إلى 156 سنتمتراً؛ وبصورة وسطية يُعفى نصف المجندين في فرنسا بسبب قصر القامة أو ضعف البنية الجسدية. وكانت القامة العسكرية في سكسونيا عام 1780 تبلغ 178 سنتمتراً. أما الآن فهي 155 سنتمتراً. وهي في بروسيا 157 سنتمتراً. وحسب قول الدكتور ماير في المجلة البافارية *Bayrischen Zeitung* في 9 أيار/مايو 1862، فإنه استناداً إلى المعدل الوسطي لأرقام تسع سنوات، كان 716 مجنداً من كل ألف مجند غير صالحين للخدمة العسكرية في بروسيا، بينهم 317 بسبب قصر القامة، و399 بسبب عيوب جسدية... ولم يكن بوسع برلين في عام 1858 أن تقدم حصتها من المجندين، فقد كان ينقصها 156 رجلاً. (ي. فون ليبش، تطبيق الكيمياء في الزراعة والفلسفة، 1862، الطبعة السابعة، المجلد الأول، ص 117-118). (J. von Liebig, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie*, 1862, 7 Aufl, Band. I, p. 117-118).

(47) يجد القارئ تاريخ قانون المصانع الصادر عام 1850 في مجرى هذا الفصل.

(48) لا أتطرق، إلا بين الحين والآخر، إلى الفترة الممتدة من بداية الصناعة الحديثة في إنكلترا حتى عام 1845. وبالنسبة لهذه الحقبة أحيل القارئ إلى كتاب فريدريك إنجلز المعنون: وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845. إن التقارير عن العمل في المصانع والتقارير المتعلقة

صباحاً (أحياناً أكثر وأحياناً أقل من ذلك)، وينتهي بعد 15 دقيقة من السادسة مساءً (أحياناً أكثر وأحياناً أقل من ذلك). ويسرق 5 دقائق من بداية نصف الساعة المخصصة رسمياً للفطور، و5 أخرى من نهايتها، كما يسرق 10 دقائق من بداية الساعة المخصصة اسمياً للغداء و10 دقائق من نهايتها؛ وفي يوم السبت يطيل العمل ربع ساعة بعد الثانية ظهراً (أحياناً أكثر وأحياناً أقل). وهكذا يكسب:

قبل السادسة صباحاً	15 دقيقة
بعد السادسة مساءً	15 دقيقة
من فترة الفطور	10 دقائق
من فترة الغداء	20 دقيقة
إذن فهو يكسب 300 دقيقة في خمسة أيام.	60 دقيقة في اليوم

يوم السبت	
قبل السادسة صباحاً	15 دقيقة
من فترة الفطور	10 دقائق
بعد الثانية ظهراً	15 دقيقة
المجموع خلال الأسبوع = 340 دقيقة.	40 دقيقة في اليوم

هذا يعني 5 ساعات و40 دقيقة في الأسبوع، وإذا ضربنا الرقم

= بالمناجم، وغيرها، والتي بدأت بالظهور منذ عام 1845 تشهد على كمال فهم إنجلز لطبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي، أما مدى الروعة التي صوّر بها إنجلز تلك الأوضاع في كل تفاصيلها، فتجلى ساطعة عند إجراء أية مقارنة، حتى لو كانت موهلة في السطحية، بين مؤلفه هذا والتقارير الرسمية للجنة استخدام الأطفال التي نُشرت بعد 18 أو عشرين عاماً من ذلك (1863-1867). وتعالج هذه التقارير بوجه خاص فروع الصناعة التي لم تشملها لائحة قوانين المصانع حتى عام 1862. والحق أن القوانين لم تشملها حتى الآن. وها نحن نرى أن قوة القانون لم تُدخل أدنى تغيير، أو لم تُدخل سوى تغيير طفيف على الظروف التي صورها إنجلز. إنني أستعير أمثلي، بدرجة رئيسة من فترة التجارة الحرة التي أعقبت عام 1848، وهي عصر النعيم الذي ما انفك الباعة الجوالون، وكلاء المؤسسة الكبيرة للتجارة الحرة، والذين هم جهلة بقدر ما هم ثرثارون، يروون عنه للألمان مثل هذه الحكاية الخرافية. وما عدا ذلك فإن إنكلترا تبوأ هنا مركز الصدارة، لأنها الممثل الكلاسيكي للإنتاج الرأسمالي، وهي البلد الوحيد الذي يمتلك مجموعة متصلة من الإحصائيات الرسمية عن المواضيع التي ندرسها.

بـ 50 أسبوع عمل في السنة (بعد حسم أسبوعين للعطل والتوقيفات الطارئة) نجد أنه يساوي 27 يوم عمل⁽⁴⁹⁾

«إن تمديد العمل 5 دقائق كل يوم، مضروبة بالأسابيع، تساوي 2.5 يوم من الإنتاج في السنة»⁽⁵⁰⁾ «إن كسب ساعة إضافية تُسرق بأقساط صغيرة من الزمن قبل السادسة صباحاً وبعد السادسة مساءً، وعند بداية ونهاية الأوقات المثبتة اسماً لتناول وجبات الطعام، يضارع، على وجه التقريب، جعل العمل يستغرق 13 شهراً في السنة»⁽⁵¹⁾

إن الأزمات التي يتوقف في أثنائها الإنتاج ولا تشتغل المصانع إلا «لوقت قصير»، أي خلال جزء من الأسبوع لا أكثر، لا تغير بالطبع النزوع إلى تمديد يوم العمل. وكلما تقلصت الأعمال، توجب زيادة الربح المستمد من هذه الأعمال. وكلما قلت الأوقات التي يمكن فيها العمل، توجب تحويل أكبر قدر من وقت العمل إلى وقت عمل فائض. وهذا ما يدونه مفتشو المصانع في تقاريرهم عن فترة الأزمة الممتدة من عام 1857 حتى عام 1858:

«قد يبدو ضرباً من التناقض قولنا إن هناك إفراطاً في العمل بينما التجارة في وضع سيئ تماماً، غير أن هذا الوضع السيئ بالذات هو الذي يدفع أناساً مجرّدين من الضمير إلى الانتهاكات بغية جني ربح إضافي (Extraprofit) عن هذا الطريق. .» ويقول ليونارد هورنر: «خلال النصف الأخير من السنة ثمة 122 معملًا قد هُجر في منطقتي، فيما توقف عن العمل 143 معملًا^(*) مع ذلك استمر تمديد العمل إلى ما بعد الساعات المنصوص عليها قانوناً»⁽⁵²⁾ ويقول السيد هوويل: «بسبب كساد التجارة كان العديد من المصانع يغلق أبوابه خلال الشطر

[256]

(49) مقترحات، إلخ، بقلم السيد ل. هورنر، مفتش المصانع، في، لوائح قانون تنظيم المصانع، طبعت بأمر من مجلس العموم، في التاسع من آب/أغسطس 1859، ص 4-5.

(Suggestions etc., by Mr. L. Horner, Inspector of Factories, in Factories Regulation Act. Ordered by the House of Commons to be printed 9 August, 1859, P.4-5).

(50) تقارير مفتشي المصانع لنصف عام، والصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص 35.

(51) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1858، ص 9.

(*) النص الألماني للمقتبس يختلف عن نصه الإنكليزي بوجود عبارة إضافية في هذا الموضع: «أما بقية المعامل فكانت تعمل بوقت جزئي». [ن.ع].

(52) المرجع السابق، ص 10.

الأعظم من الوقت، بينما كان عدد أكبر من المصانع لا يعمل إلا بصورة جزئية. مع ذلك فما زلت أتلقي العدد المألوف من الشكاوى حول انتزاع (snatched) نصف ساعة، أو ثلاثة أرباع الساعة أو ساعة في اليوم، تُسرق خلسة من الأوقات المخصصة قانوناً للراحة وتناول وجبات الطعام»⁽⁵³⁾

وتجددت الظاهرة نفسها، ولكن على نطاق أضيق، خلال أزمة القطن المريعة التي استمرت من 1861 وحتى عام 1865⁽⁵⁴⁾

«حين يُضَبَط العمال في المصنع وهم يزاولون العمل، إما في ساعة وجبات الطعام أو في أي فترة أخرى غير قانونية، كان أرباب العمل يبررون ذلك بحجة أن العمال لا يريدون مغادرة المصنع في الوقت المقرر، وأنهم يضطرون إلى إرغامهم على الكف عن العمل» (تنظيف الآلات، إلخ). «خاصة عصر أيام السبت. ولكن إذا كانت «الأيدي» تمكث في المصنع بعد أن تتوقف الآلات عن الهدير. فما كان لها أن تنهك في أشغال كهذه لو كان ثمة وقت كافٍ مخصص لتنظيف الآلات وما إلى ذلك، إما قبل السادسة صباحاً أو قبل الثانية ظهر السبت»⁽⁵⁵⁾

(53) المرجع السابق، ص 25.

(54) تقارير مفتشي المصانع لنصف السنة المنتهية في 30 نيسان/إبريل 1861. راجع الملحق الثاني من التقارير المؤرخة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 7-52-53. وازدادت خروقات القانون خلال النصف الثاني من عام 1863. راجع: تقارير مفتشي المصانع، إلخ، المنتهية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 7.

(55) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1860، ص 23. أما بأي تعصب، حسب شهادة أرباب المصانع أمام القضاء، تعارض «الأيدي» المستخدمة وقف العمل في المصنع، فذلك ما تشهد عليه الواقعة الغريبة التالية. في مستهل حزيران/يونيو 1836 رُفعت شكوى إلى قضاة ديوز بيرى (مقاطعة يوركشاير) تفيد أن مالكي ثمانية مصانع كبيرة في نواحي باتلي قد خرقوا لائحة قانون المصانع. وأتهم بعض من هؤلاء السادة بتشغيل خمسة أولاد تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 15 سنة، منذ السادسة من صباح الجمعة حتى الرابعة عصر السبت، دون أن يسمحوا لهم بلحظة راحة، عدا أوقات تناول وجبات الطعام وساعة واحدة للنوم عند منتصف الليل. وكان على هؤلاء الأطفال أن يؤديوا هذا العمل المتواصل على مدى 30 ساعة من دون انقطاع في حفرة الخرق (shoddy-hole) حسبما تُسمى الحفرة التي تُقَطَّع فيها مزق الصوف، حيث يسود جو كثيف من

- [257] «إن الربح المستمد من ذلك» (تمديد العمل خلافاً للقانون) «يبدو للكثيرين إغراء أقوى من أن يقاوم، وهم يبنون حسابهم على الحظ آملين في أن لا يضبطوا متلبسين بالجرم، وحين يرون ضالكة الغرامة وتكاليف الدعوى التي اضطر إلى تحملها أرباب العمل الذين أدانهم القضاء، فإنهم يجدون كفة الربح هي الراجحة لو ضبطوا بالجرم»⁽⁵⁶⁾ «وفي الحالات التي يجني فيها أرباب العمل الوقت الإضافي بتكرار السرقات الصغيرة (a multiplication of small thefts) خلال النهار، يجد مفتشو المصانع صعوبات جمة لا يمكن تذليلها في إثبات الخروقات»⁽⁵⁷⁾
- ووصف المفتشون هذه «السرقات الصغيرة» التي ينهبها رأس المال من وقت طعام وراحة العمال، بأنها «أعمال سلب صغيرة للدقائق» (petty pilferings of minutes)⁽⁵⁸⁾ و«انتزاع بضع دقائق» (snatching a few minutes)⁽⁵⁹⁾، أو حسب التسمية الفنية عند العمال «قضم وقرض أوقات الطعام»⁽⁶⁰⁾ (nibbling and cribbling at meal times).

= الغبار ونسل الصوف، وغير ذلك، مما يرغم حتى العامل الراشد على تغطية فمه، باستمرار، بالمناديل لحماية رتبه! وأكد السادة المتهمون، عوضاً عن القَسَم باليمين القانوني - بوصفهم من طائفة الكويكرز (الصاحبين) فقد رفضوا أداء اليمين من شدة التقيد بأحكام الدين - أكدوا أنهم في حنوهم الرقيق على الأطفال التعماء سمحوا لهم بالخلود إلى النوم 4 ساعات، لكن هؤلاء العنيدون رفضوا الهجوع في الفراش رفضاً قاطعاً. وحُكم على السادة الكويكرز بغرامة قدرها 20 جنيهًا.

ولربما كان درايدن يحس ظهور أمثال هؤلاء الأفاضل إذ قال:

«ثعلب يلبس رداء التقوى

يخشي أداء اليمين، ولكنه يكذب كالشيطان،

تبدو عليه سيماء الصائم ويجيل نظراته الماكرة في ورع...

لا يجرؤ على ارتكاب خطية (1) قبل أن يتلو صلاته!

[درايدن، الديك والثعلب، أو حكاية كاهن الرهبان، 1713، الأبيات 480-488]. [ن. برلين].

(Dryden, *The cock and the fox, or, the tale of the nun's priest*; 1713, Lines 480-488).

(56) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 34.

(57) المرجع نفسه، ص 35.

(58) المرجع نفسه، ص 48.

(59) المرجع نفسه.

(60) المرجع نفسه.

ومن الواضح، في مثل هذا الجو، أن نشوء فائض القيمة بواسطة العمل الفائض ليس سراً.

«لقد قال لي رب عمل صناعي ذو منزلة رفيعة: لو سمحت لي بأن أمدد العمل 10 دقائق في اليوم لا أكثر، فستضع في جيبك ألف جنيه كل عام»⁽⁶¹⁾ «ما لحظات الزمن إلا عناصر الربح»⁽⁶²⁾

ومن وجهة النظر هذه، ليس ثمة ما هو أبلغ دلالة من تسمية العمال الذين يعملون يوماً كاملاً بطائفة «الوقت التام» (full-times)، وتسمية الأولاد الذين هم دون سن الثالثة عشرة والذين لا يجيز لهم القانون العمل إلا 6 ساعات فقط بطائفة «نصف الوقت» (half-times)⁽⁶³⁾ [258] فلم يعد العامل، هنا، سوى وقت عمل متجسّد في إهاب شخص. وباتت جميع الفروق الفردية تمحى وتتلاشى في هاتين الصفتين: «طائفة الوقت التام» و«طائفة نصف الوقت».

ثالثاً - فروع الصناعة الإنكليزية حيث الاستغلال غير مقيد بقانون

اقتصرت البحث، حتى الآن، على نزوع رأس المال إلى تمديد يوم العمل، اقتصر على شهية الذئب الرأسمالي إلى العمل الفائض بميدان لم تستطع فظائع الإسبان تجاه الهنود الحمر في أميركا⁽⁶⁴⁾ تجاوز النهب الوحشي لرأس المال فيه، على حد تعبير أحد

(61) المرجع نفسه، ص 48.

(62) «Moments are the elements of profit»، تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 56.

(63) وهذا هو التعبير الرسمي في المصانع وفي تقارير المفتشين على حد سواء.

(64) «إن جشع أصحاب المصانع، الذين بلغت قوتهم في السعي وراء الكسب حداً لم تكذ تتجاوزه قسوة الإسبان يوم غزو أميركا سعيّاً وراء الذهب...» (جون وايد، تاريخ الطبقتين الوسطى والعاملة، الطبعة الثالثة، لندن، 1835، ص 114).

(John Wade, *History of the Middle and Working Classes*, 3rd Ed, London, 1835, p.114).

إن القسم النظري من هذا المؤلف، وهو أشبه بكتيب في الاقتصاد السياسي، يتسم بالأصالة في بعض أجزائه، كالجزم الخاص بالأزمات التجارية، وذلك حين نأخذ بعين الاعتبار زمان صدوره. أما قسمه التاريخي فهو، إلى حد بعيد، انتحال معيب لكتاب السير ف.م. إيدن، وضع الفقراء، لندن، 1797.

(Sir F.M.Eden, *The State of the Poor*, London, 1797).

الاقتصاديين البورجوازيين الإنكليز، مما اقتضى، في آخر المطاف، تكبيل رأس المال بأغلال ضوابط القانون. والآن دعونا نلقي نظرة على بعض فروع الإنتاج حيث ما يزال استنزاف قوة العمل، إما طليق اليدين حتى يومنا هذا، أو هكذا كان حتى أمس القريب.

«أعلن قاضي المقاطعة السيد بروتون شالتون، بوصفه رئيس الاجتماع الذي عُقد في دار بلدية نوتنغهام، في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 1860 أنه كان «ثمة قدر من الحرمان والبؤس عند ذلك الشطر من السكان العاملين في صناعة المخمرات، لا نظير له في أنحاء أخرى من المملكة، بل وفي العالم المتمدن. ففي حوالى الثانية أو الثالثة أو الرابعة فجراً، يُنتزع أطفال في التاسعة أو العاشرة من العمر، من أسرّتهم القذرة، ويُرغمون على العمل، لقاء ما يسدّ الرمق لا غير، حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً. إن أطرافهم تذوي، وأجسادهم تهزل، ووجوههم يكتسيها الشحوب، وطبيعتهم البشرية تفرق في خمود وتحجّر يبعث مرآه على الذعر. لا عجب إذن أن ينبري السيد ماليت وغيره من الصناعيين إلى المعارضة والاحتجاج على بحث مثل هذه الأمور. إن هذا النظام، كما وصفه المحترم مونتاغيو فالبي، هو نظام عبودية مطلق من أي النواحي أتيته، اجتماعية كانت أم جسدية أم أخلاقية أم روحية. ماذا نقول عن مدينة تعقد اجتماعاً عاماً لتتقدم بالتماس يدعو إلى تقليص فترة عمل الراشدين إلى 18 ساعة في اليوم؟. إننا نتنقد بشدة أرياب مزارع القطن في ولايتي فرجينيا وكارولينا. ولكن يا ترى هل سوقهم التي يُباع فيها الزنوج، وجُلّد العبيد بالسياط، والمتاجرة باللحم البشري، هي أفضّل من هذا الذبح البطيء للبشر الذي يجري ابتغاء صنع براقع وياقات ليغنم الرأسماليون منها الربح»⁽⁶⁵⁾

[259]

لقد تعرضت معامل الخزف والفخار (Pottery) في ستافوردشاير إلى ثلاثة تحقيقات برلمانية خلال الاثنين والعشرين عاماً الماضية. وُجِّت نتائج هذه التحقيقات في تقرير السيد سكريفن عام 1841 الذي أُحيل إلى «مراقبي لجنة استخدام الأطفال»، وكذلك في تقرير الدكتور غرينهو لعام 1860 الذي نُشر على الملأ بأمر من المدير الطبي للمجلس

(65) لندن، صحيفة ديلي تلغراف Daily Telegraph، 17 كانون الثاني/يناير 1860.

الاستشاري(*) تقارير الصحة العامة، التقرير الثالث ص 112-113، وأخيراً في تقرير السيد لونج لعام 1862 والذي ورد في التقرير الأول للجنة استخدام الأطفال الصادر في 13 حزيران/يونيو 1863 ويكفي للغرض الذي نتوخاه أن نستل من تقارير عامي 1860 و1863 بعض شهادات الأطفال المستغلين أنفسهم. ونستطيع، من إفادة هؤلاء، أن نحكم على وضع الراشدين، وبخاصة الفتيات والنساء، في فرع صناعي تبدو صناعة غزل القطن، إن قورنت معه، مهنة لطيفة وصحية⁽⁶⁶⁾

كان وليم وود، وعمره 9 سنوات، «يبلغ 7 سنوات و10 أشهر حين شرع في العمل». وكان هذا الصبي يعمل «ناقل قوالب» (ran moulds) منذ البداية (يحمل الآنية التي صُبَّت في القوالب إلى غرفة التجفيف، ثم يعود بالقالب الفارغ). كان يوم العمل في السادسة صباحاً وينصرف نحو التاسعة مساءً، على مدى أيام الأسبوع. «إنني أعمل حتى التاسعة مساءً طوال ستة أيام في الأسبوع. وقد دأبت على هذا 7 أو 8 أسابيع». طفل في السابعة يكّد 15 ساعة في اليوم!

ويقول ج. مواري، وهو صبي في الثانية عشرة من العمر:

«إنني أدير الآلة وأحمل القوالب (I run moulds and turn the jigger). آتي إلى العمل في السادسة صباحاً، وأحياناً في الرابعة فجراً. اشتغلت طوال الليل الفائت حتى السادسة من هذا الصباح. ولم أُنم منذ ليلة أمس الأول. وهناك ثمانية أو تسعة أولاد اشتغلوا معي في الليلة الماضية. وقد عادوا جميعاً هذا الصباح ما عدا واحد. إنني أتقاضى 3 شلنات و6 بنسات (= تالر واحد وخمسة غروشنات). ولا أحصل على بنس إضافي لقاء العمل الليلي. لقد عملت ليلتين خلال الأسبوع الماضي».

ويقول فيرنيهو، وهو صبي في العاشرة:

(*) «Privy Council»، وتعني حرفياً المجلس السري، وهو هيئة خاصة لمشورة ملك إنكلترا، تتألف من وزراء وموظفين كبار آخرين، وكذلك من رجال الدين. وقد تشكل المجلس في القرن الثالث عشر. وكان لفترة طويلة يتمتع بصلاحيّة إصدار القوانين، ومسؤولاً أمام الملك لا البرلمان. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انحطت أهمية هذا المجلس كثيراً، ولم تعد له اليوم أية أهمية عملية. [ن. برلين].

(66) راجع: فريدريك إنجلز، وضع الطبقة العاملة، إلخ، ص 249-251.

«لا أحصل دائماً على ساعة (للغداء). ولا أنال أحياناً غير نصف

ساعة في أيام الخميس والجمعة والسبت»⁽⁶⁷⁾

[260] ويفيد الدكتور غرينهو أن حياة الإنسان خارقة القصر في مناطق صناعة الفخار في

ستوك أون ترنت وولستانتون. ورغم أن العاملين في معامل الفخار لا يزدون عن

36.6% في مقاطعة ستوك و30.4% في مقاطعة وولستانتون من السكان الذكور الراشدين

ممن تجاوزوا سن العشرين، فإن أكثر من نصف وفياتهم في المقاطعة الأولى وزهاء $\frac{2}{5}$ من

الوفيات في المقاطعة الثانية ناتجة عن الأمراض الصدرية المستشرية بين عمال الفخار

الذكور. ويقول الدكتور بوثرويد، وهو طبيب ممارس في هانلي:

«إن كل جيل جديد من عمال الفخار هو أقصر قامه وأضعف بنية

من الجيل السابق».

وعلى غرار ذلك نجد دكتوراً آخر هو السيد ماك بين:

«لاحظت، منذ أن شرعت بممارسة مهنتي بين عمال الفخار قبل

25 عاماً، أن هناك انحطاطاً جسدياً مذهلاً لدى هؤلاء، يتجلى بوجه

خاص، في قصر القامة وهزال البدن».

وقد استقيت هذه الشهادات من تقرير الدكتور غرينهو عام 1860⁽⁶⁸⁾

وجاء في تقرير مفوضي اللجنة لعام 1863 ما يلي: «يقول الدكتور ج. ت. آرليدج،

رئيس الأطباء في مصحح نورث ستافورد شاير:

«إن عمال الفخار، ذكوراً كانوا أم إناثاً، يمثلون من حيث كونهم

فئة، قومياً يعانون من انحطاط جسدي ومعنوي على السواء. فتموهم،

على العموم، قد توقف، وينتبههم مشوهة، وهم مصابون في الغالب

بتشويه في الصدر، إنهم يشيخون قبل الأوان، ويموتون في سن مبكرة

دون ريب، ويعانون من البلغم وفقر الدم، ويظهر ضعف بنيتهم في

الإصابة بنوبات حادة من سوء الهضم، والتهابات الكبد والكليتين

والروماتيزم. ولعل الأمراض الصدرية هي أشد ما يفتك بهم، فهم عرضة

للإصابة بذات الرئة والسل الرئوي، والتهاب القصبات والربو، وثمة داء

غريب خاص بهم يُعرف بربو عمال الفخار أو سل الفخار. إن التدرن

للمفاوي الذي يصيب الغدد والعظام، وأعضاء أخرى من الجسم، هو

(67) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، إلخ، 1863، الملحق، ص 16-18-19.

(68) تقارير الصحة العامة، التقرير الثالث، إلخ، ص 103-105.

المرض الساري عند ثلثي عمال الفخار ولربما أكثر.. وإذا كان «انحطاط بنية» (degenerescence) سكان هذه المقاطعة ليس أعظم من ذلك، فإن الفضل يرجع إلى تدفق أناس جدد من القرى المتاخمة، وتحسين النسل بالتزاوج مع أجناس أوفر صحة»^(*)

ويشير السيد تشارلز بارسونز، وكان حتى أونة قريبة جراح المصح (House Surgeon) المذكور عينه، في رسالة للمفوض لونج، إلى أمور عديدة من بينها ما يلي: «لا أستطيع التحدث استناداً إلى معطيات احصائية وإنما تبعاً لملاحظاتى الشخصية، ولكنني لا أتردد في القول إن سخطي ثار، مراراً وتكراراً، عند مرأى الأطفال المساكين الذين يُضحى بصحتهم على مذبح جشع الآباء أو أرباب العمل».

ويعدد الدكتور العوامل المسببة لأمراض عمال الخزف، فيوجزها في هذه العبارة [261] المقتضبة «ساعات العامل الطويلة» (long hours). ويعبر تقرير اللجنة عن الأمل في أن: «صناعة كهذه تتبوأ مكانة عالمية بارزة، لن ترتضي لنفسها أن تكون عرضة للانتقاد من أن نجاحها الكبير يقترب بالانحطاط الجسدي والعذابات الجسيمة المستشرية، والموت المبكر للعاملين. الذين لولا جهودهم لما أُنعت هذه الثمار الباهرة»⁽⁶⁹⁾

إن كل ما ينطبق على معامل الفخار في إنكلترا ينطبق على مثيلاتها في اسكتلندا أيضاً⁽⁷⁰⁾

يرجع عهد صناعة عيدان الثقاب الكبريتية إلى عام 1833، وهو عام اكتشاف طريقة تثبيت الفوسفور على عود الثقاب نفسه. ونمت هذه الصناعة نمواً سريعاً في إنكلترا، ابتداء من عام 1845، ثم انتشرت في أحياء لندن المكتظة بالسكان بوجه خاص، وكذلك في مانشستر وبرمنغهام، وليفربول وبريستول ونورويتش، ونيوكاسل وغلاسكو، وانتشر معها ضربٌ من الكزاز^(**) واكتشف أحد الأطباء من فيينا في عام 1845 أنه مرض خاص بالعاملين في صناعة عيدان الثقاب الكبريتية. إن نصف العمال هم أطفال دون

(*) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص 24. [هذه الحاشية تقتصر على الطبعة الإنكليزية]. [ن.ع.]

(69) لجنة استخدام الأطفال، 1863، ص 24-22، وص XI [11 بالأرقام الرومانية].

(70) المرجع نفسه، ص XLVII.

(**) (Tetanus, Mundsperte)، مرض يصيب عضلات الفك والعنق بالتشنج. [ن.ع.]

الثالثة عشرة أو فتيان دون الثامنة عشرة. وهذه الصناعة مضرّة بالصحة وكرهية، وسيئة السمعة، إلى درجة أن لا أحد يرتضي أن يرسل إليها أطفاله، غير تلك الفئات الأشدّ بؤساً من الطبقة العاملة، كالأرامل المتضورات جوعاً (وغيرهن) اللاتي يبعثن بـ «أطفال خام، شبه جياح وعراة»⁽⁷¹⁾ ومن بين الشهود الذين استجوبهم المفوض وايت (عام 1863)، كان ثمة 270 دون سن الثامنة عشرة، و40 دون العاشرة، و10 في الثامنة، و5 في السادسة من العمر. ويتراوح يوم العمل بين 12 إلى 14 ساعة، أو يمتد إلى 15 ساعة، مقروناً بعمل ليلي، وعدم انتظام أوقات الطعام، وغالباً ما يأكلون الوجبات في ورش العمل نفسها المسممة بالفوسفور. وكان حرياً بدائتي أن يرى في عذابات هذه الصناعة ما يفوق أسوأ العذاب الذي تخيله في جحيمة.

ونجد في صناعة ورق تزيين الجدران، أن الأنواع الخشنة تطبع بواسطة الآلة، أما الأنواع الدقيقة فتطبع باليد (الطباعة بالكليشه block printing). وأنشط موسم لرواج هذه الصناعة يمتد من بداية تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية نيسان/إبريل. ويمضي العمل خلال هذه الفترة على نحو مدوّم وعاصف دون لحظة انقطاع منذ السادسة صباحاً وحتى العاشرة مساءً، بل ولربما يمتد ليلاً أكثر من ذلك.

ويشهد ج. ليتش قائلاً:

«في الشتاء الماضي» (عام 1862) «انقطعت 6 فتيات من أصل 19 بسبب تدهور صحتهن من جراء الإفراط في العمل. وكان عليّ أن أزقّ بهن كي أبقين متيقظات». ويقول و. دوفي: «شهدت الأطفال وهم في حال لا يستطيعون معه أن يفتحوا عيونهم لمواصلة العمل، والحق لم يكن باستطاعتنا نحن أيضاً أن نفعل ذلك». وهذا ج. لايتبورن يقول: «عمري 13 سنة. عملنا في الشتاء الماضي حتى التاسعة (مساءً)، وفي الشتاء الذي سبقه حتى العاشرة. وفي كل ليالي الشتاء الماضي كنت أبكي بسبب قدمي المتقرحتين». ج. أبسدن: «ولدي الصغير هذا. حين كان في السابعة كنت أحمله على ظهري، وأخوض الجليد جيئةً وذهاباً إلى المصنع، وكان يعمل، في العادة، 16 ساعة يومياً. وغالباً ما كنت أركع كي أطعمه أثناء عمله خلف الآلة، لأنه لم يكن يستطيع أن يتركها ولا أن يتوقف عن العمل». ويقول سميث الشريك والمدير في

[262]

(71) المرجع نفسه، ص LIV.

أحد مصانع مانشستر: «نحن (يقصد «المستخدمين» الذين يعملون لـ «نحن») نستمر في العمل دون توقف لتناول وجبات الطعام، بحيث أن يوم العمل المؤلف من عشر ساعات ونصف الساعة ينتهي في الرابعة والنصف عصراً، وكل عمل بعد ذلك هو عمل إضافي»⁽⁷²⁾ (هل حقاً أن هذا السيد سميث نفسه لا يتناول أي وجبة خلال عشر ساعات ونصف الساعة؟) «ونحن (هذا السميث نفسه) نادراً ما نكف عن العمل قبل السادسة مساءً (يعني نادراً ما نكف عن استهلاك «آلاتنا البشرية») بحيث أننا (ها أنت ثانية يا كريسبينوس iterum Crispinus)^(*) نمارس العمل الإضافي في الواقع على مدار السنة كلها. وإن الأطفال والراشدين على حد سواء (152 طفلاً وولداً و140 راشداً) كانوا يعملون، بصورة وسطية، 7 نهارات و5 ساعات أي 78½ ساعة في الأسبوع خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة. وكان المعدل الوسطي أكبر من ذلك خلال الأسابيع الستة التي تنتهي في الثاني من أيار/مايو لهذا العام (1863) - وبلغ 8 نهارات، أي 84 ساعة في الأسبوع!».

مع ذلك فهذا السيد سميث عينه، المنذور لأصحاب الفخامة (pluralis majestatis)^(**)، يضيف بابتسامة رضى: «إن العمل بالآلة ليس شاقاً». وعلى

(72) ينبغي أن لا يُفهم من تعبير العمل الإضافي (over-time) المعنى الذي أوردناه في تعبير: وقت العمل الفائض (surplus-arbeitszeit)، فهؤلاء السادة يعتبرون العشر ساعات ونصف الساعة على أنها يوم عمل اعتيادي، وهو يتضمن بالطبع العمل الفائض الاعتيادي. وبعد انتهاء يوم العمل هذا يبدأ «العمل الإضافي» الذي يُدفع لقاء أجر أكبر. ولسوف نرى فيما بعد، أن العمل المُتفق خلال يوم العمل الاعتيادي المزعوم يُدفع لقاء أجر أقل من قيمته، بحيث لا يعدو العمل الإضافي عن حيلة رأسمالية لاغتصاب المزيد من «العمل الفائض»، وهذا ما يحدث فعلاً حتى لو كان الأجر المدفوع لقوة العمل المُتفقة خلال «يوم العمل الاعتيادي» أجراً مناسباً.

(*) (Ecce iterum Crispinus)، ها أنت ثانية يا كريسبينوس. بهذا تبدأ الهجائية الرابعة للشاعر جوفنال؛ وفي جزئها الأول يُهجو كريسبينوس هجاءً مقذعاً، وهو من حاشية القيصر الروماني دوميتيان. والعبارة، مجازاً، تعني: «الشخص السيئ نفسه ثانية» أو «نفسه مرة أخرى». [ن. برلين].

(**) (pluralis majestatis)، باللاتينية في الأصل. وتعني حرفياً صيغة الجمع في تسمية أصحاب السيادة، أو الجلالة. [ن.ع.].

عكس ذلك يقول أرباب المصانع الذين يستخدمون الطباعة باليد (block printing): «إن العمل اليدوي أسلم للصحة من العمل الآلي». وعلى العموم يجابه أرباب المصانع، في سخط، الاقتراح الداعي إلى «وقف الآلات خلال فترات تناول الطعام على الأقل». ويقول السيد أوتلي، مدير مصنع ورق تزيين الجدران في بورو (لندن)، إن «مادة قانونية تسمح بالعمل بين السادسة صباحاً، على سبيل المثال، والتاسعة مساءً. سوف تكون مناسبة (!) لنا تماماً، بيد أن ساعات عمل المصانع التي تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساءً غير مناسبة (!) فآلاتنا تتوقف دائماً عند حلول موعد الغداء (يا للسخاء!). وليس ثمة خسارة تستحق الذكر في الورق والألوان». ويضيف في تعاطف وتأيد «بوسعي أن أتفهم النفور من أي خسارة في الوقت».

ويعرب تقرير لجنة استخدام الأطفال بسذاجة عن الرأي بأن خوف بعض «الشركات الكبرى» من خسارة الوقت، ومعنى ذلك خسارة الوقت المخصص لنهب عمل الآخرين، وبالتالي «خسارة الأرباح»، ليس «سبباً كافياً» لدفع أطفال دون الثالثة عشرة وأحداث دون [263] الثامنة عشرة، للعمل من 12 إلى 16 ساعة يومياً، و«حرمانهم من غذائهم» أو تقديم هذا الغداء لهم على غرار تقديم الفحم والماء للمحرك البخاري، والصابون للصوف، والزيت للدولاب - أي كما تقدم المادة المساعدة لوسائل العمل في أثناء سير الإنتاج نفسه⁽⁷³⁾ وليس ثمة صناعة في إنكلترا (عدا عن صناعة الخبز آلياً، التي بدأت مؤخراً والتي سنغفل عنها راهناً) قد حافظت حتى يومنا هذا، على أنماط إنتاج بالية، موغلة في القدم، تعود إلى ما قبل ظهور المسيح - كما نرى من قصائد شعراء الإمبراطورية الرومانية - مثل صناعة الخبز. ولكن سبق أن ذكرنا أن رأس المال إذ يغزو ميداناً، لا يعبأ، بادئ الأمر، للطابع التقني لعملية العمل فيه، فهو يأخذها بادئ الأمر كما يجدها.

لقد افتضح غش الخبز، هذا الغش الذي لا يُصدق، وخصوصاً في لندن، لأول مرة، على يد لجنة مجلس العموم الخاصة بـ «غش الأطعمة»، وفي مؤلف الدكتور هاسال المعنون كشف حالات الغش *Adulterations detected*⁽⁷⁴⁾، الملحق. وفي أعقاب

(73) المرجع نفسه، شهادات، الملحق، ص 123-124-125-140 وص LXIV.

(74) إن حجر الشب المسحوق ناعماً، أو المخلوط بالملح، مادة تجارية اعتيادية تحمل اسماً ذا دلالة هو «مادة الخباز» (baker's stuff).

هذه الفصائح شرّع قانون السادس من آب/أغسطس 1860 «لمنع غش الأطعمة والمشروبات» (for preventing the adulteration of articles of food and drink)، وهو قانون ظل بلا مفعول، لأنه يبدي أقصى ما يمكن من رقة نحو كل تاجر حر (free trader) يسعى، بشراء وبيع السلع المغشوشة، إلى «كسب قرش حلال» (to turn an honest penny)⁽⁷⁵⁾ وعبرت اللجنة نفسها، بهذا القدر أو ذاك من السذاجة، عن قناعتها بأن التجارة الحرة تعني، في الأساس، المتاجرة ببضائع مغشوشة، أو بضائع تنطوي على «مادة مغالطة»^(*) حسب التعبير الإنكليزي الحاذق. والواقع أن هذا النوع من «السفسطة»، يجيد جعل الأبيض أسود، والأسود أبيض، خيراً من بروتاغورس^(**)، ويفوق الأيليين^(***) [264] في أن يظهر للعين (ad oculos) أن كل الأشياء الواقعية ليست إلّا مظهر⁽⁷⁶⁾ ومهما يكن الأمر فإن اللجنة قد لفتت انتباه الجمهور إلى «خبزه اليومي» وبالتالي إلى صناعة الخبز. وفي الوقت عينه جعل عمال الخبازة الميامون في لندن يضجون في

(75) من المعروف أن السخام نوع من الكاربون نقي جداً، ويؤلف سماًداً يبيعه رأسماليو تنظيف المداخن إلى المزارعين الإنكليز. وفي عام 1862 جرت مرافعة قضائية كان على المحلف البريطاني (Juryman) فيها أن يقرر ما إذا كان السخام الذي خلط معه، دون علم الشاري، 90% من التراب والرمل، هو سخام «حقيقي» بالمعنى «التجاري» أم سخام «مغشوش» بالمعنى «القانوني». وقرر «أصحاب التجارة» (amis du commerce) أنه سخام تجاري «حقيقي»، وأسقطوا دعوى المزارع، وحملوه جميع مصاريف الدعوة علاوة على ذلك.

(*) (Sophistik) تعني مغالطة وسفسطة، ولهذا تُستخدم الكلمة نفسها بالمعنى الثاني في السطور التالية. [ن.ع].

(**) فيلسوف يوناني يعتبر من أوائل السفسطائيين ولربما أكثرهم شهرة. [ن.ع].

(***) الأيليون (Eleatics)، هم أصحاب اتجاه مثالي في الفلسفة الإغريقية في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه زينوفون وبارمينيدس وزينون، وكانوا يسعون إلى البرهنة على أن الحركة وشتى الظواهر موجودة في الفكر لا في الواقع. [ن.برلين].

(76) يستعرض الكيميائي الفرنسي شيفالييه، في بحث له عن ضروب «مغالطة» (sophistications) السلع، 600 صنف أو أكثر، ويعدد 10، 20، 30 طريقة مختلفة لغش هذه الأصناف. ويضيف أنه لا يعرف جميع طرق الغش ولا يذكر جميع ما يعرف. ويعرض 6 طرق لغش السكر، و9 لزيت الزيتون، و10 للزبدة، و12 للملح، و19 للحليب، و20 للخبز و23 للبراندي، و24 للطحين، و28 للشكولاته، و30 للنيذ، و32 للبن، إلخ. وحتى الله الكلي الجبروت لم يسلم من هذا المصير. أنظر كتاب روار دو كارد، حول غش المواد المقدسة، باريس، 1856.

(Rouard de Card, *De la falsification des substances sacramentelles*, Paris, 1856).

الاجتماعات العامة والعرائض المرفوعة إلى البرلمان، شاكين من الإفراط المرهق في العمل وما إلى ذلك. وكان ضجيجهم من الإلحاح بحيث أن السيد هـ. س. تريمنهير، وهو عضو لجنة عام 1863 التي ذكرناها مراراً، عُيِّن مفوضاً ملكياً للتحقيق في جلية الأمر. وجاء تقريره⁽⁷⁷⁾، وما قدم من أدلة، ليحرك معدة الجمهور لا قلبه. ويعرف الإنكليز، المتمسكون دوماً بالكتاب المقدس، خير معرفة أن على الإنسان أن يأكل خبزه بعرق جبينه ما لم تصطفيه العناية الإلهية لتجعل منه رأسمالياً أو مالكاً عقارياً أو موظفاً طفلياً^(*)، ولكنهم كانوا يجهلون أن عليه أن يتناول في خبزه اليومي كمية معينة من العرق البشري الممزوج بالقمح وخيوط العنكبوت وجثث الخنافس السوداء، والخميرة الألمانية المتعفنة، هذا من دون أن تذكر مسحوق الشب والرمل، وغير ذلك من المواد المعدنية اللطيفة. وهكذا من دون مراعاة «للتجارة الحرة» (Free trade) صاحبة القداسة، أخضعت صناعة الخبز «الحرة» حتى ذلك الحين لرقابة مفتشي الدولة (في ختام الدورة البرلمانية لعام 1863)، وحُظر على الخبازين المياومين ممن هم دون سن الثامنة عشرة من العمل من التاسعة مساءً حتى الخامسة صباحاً بموجب القرار البرلماني نفسه. ويفصح هذا البند القانوني الأخير، بما يعادل كتابة مجلدات، عن العمل المرهق في هذه الحرفة الأبوية، المنزلية القديمة.

يبدأ عمل الخبّاز المياوم في لندن، عادة، زهاء الحادية عشرة مساءً. وفي تلك الساعة يبدأ بـ «صنع العجين» - وهي عملية مرهقة تستغرق نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة حسب كتلة العجين أو مقدار ما تقتضيه من عمل، ثم يضطجع على لوح العجن الذي يُستخدم غطاءً لوعاء المعجن، يفترش كيساً ويلف آخر بمشابة وسادة، ليرقد زهاء ساعتين. وينخرط بعدئذ في عمل سريع متواصل على مدى 5 ساعات - يكوّر العجين، «ويزنه»، ويشكّله ويضعه في الفرن، ثم يحضّر ويخبز الأرغفة والخبز الفاخر، ويستلّ الخبز الناضج من الفرن، وينقله إلى مخزن البيع، إلخ، إلخ. وتتراوح درجة حرارة الفرن من 75 إلى 90

[265]

(77) تقرير، إلخ، يتعلق بمظالم الخبازين المياومين، إلخ، لندن، 1862 والتقرير الثاني، إلخ، لندن، 1863.

(*) حرفياً (Sinekurist) موظف لا يؤدي عملاً على الإطلاق أو يؤدي عملاً ضئيلاً لا يتناسب مع راتبه. [ن.ع].

درجة (فهرنهايت)، وفي الأفران الصغيرة تكون درجة الحرارة، عادة، قرب الحد الأعلى، وليس الأدنى. وما إن ينتهي صنع الخبز والأقراص، إلخ، حتى يبدأ التوزيع، وأن قسماً كبيراً من العمال المياومين في هذه الحرفة يظلون بعد أداء العمل الليلي المضني على النحو الذي وصفناه، على الأقدام، ساعات وساعات خلال النهار، حاملين السلال أو دافعين العربات باليد لتوزيع الخبز، وفي بعض الأحيان يؤويون إلى المخبز مرة أخرى، ويمكنون حتى ينتهي العمل في وقت ما بين الساعة الواحدة والسادسة بعد الظهر، وذلك تبعاً للموسم، ومقدار وطبيعة عمل سيدهم، في حين أن عمالاً آخرين يتولون «صنع» المزيد من الأرغفة حتى آخر العصر⁽⁷⁸⁾ وخلال ما يسمى بـ «موسم لندن»، فإن شغيلة المخابز التي تباع الخبز بالسعر «الكامل» في الحي الغربي بلندن، يبدأون العمل، عموماً، منذ الحادية عشرة مساءً وحتى الثامنة صباحاً من دون أن يتوقفوا للاستراحة سوى مرة أو مرتين لفترة قصيرة (وأحياناً قصيرة جداً). بعد ذلك يعملون طوال النهار، حتى الرابعة أو الخامسة أو السادسة، ولربما السابعة مساءً، في توزيع الخبز، أو يعودون بعض الأحيان إلى المخبز للمشاركة في إعداد البسكويت. وبعد أن ينجزوا العمل، قد يتسنى لهم الخلود إلى النوم 5 أو 6 ساعات، وأحياناً لا أكثر من 4 إلى 5 ساعات، قبل أن يعاودوا الكرة من جديد. وفي أيام الجمعة يباشرون العمل، عادة، في موعد أبكر، وبعضهم يبدأ في حوالى العاشرة مساءً، ثم يستمرون في صنع الخبز أو توزيعه حتى الثامنة من مساء السبت، وفي أغلب الأحيان يظلون حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد. وفي أيام الأحاد يتعين على الخبازين الحضور مرتين أو ثلاث مرات في النهار لقضاء ساعة أو ساعتين في العمل التحضيرى لخبز اليوم القادم. أما عمال أرباب المخابز الذين يبيعون الخبز دون سعره الكامل (under selling masters) (ويؤلف هؤلاء ثلاثة أرباع الخبازين في لندن كما أشرنا سابقاً) فإن عليهم، عادة، ليس أن يشتغلوا ساعات أطول فحسب، بل وإن عملهم محصور، بكامله تقريباً، في المخبز. فأرباب المخابز هؤلاء يبيعون الخبز.. في الحانوت. وإذا ما عَنَ لهم

(78) المرجع نفسه، التقرير الأول، إلخ، ص VII/VI

توزيعه، وهذا أمر غير مألوف عدا عن تزويد حوانيت باعة المفرق بالخبز، فإنهم يستخدمون بعض العمال لهذا الغرض. فليس من عادتهم بيع الخبز من بيت لبيت. وعند نهاية الأسبوع.. يبدأ الرجال بالعمل في العاشرة من مساء الخميس، ويستمرّون به حتى وقت متأخر من مساء السبت، باستثناء توقف وجيز ليس إلا⁽⁷⁹⁾

وحتى العقل البورجوازي يفهم وضع أرباب المخابز ممن يبيعون «دون السعر الكامل» (under selling masters) «فعمل العمال غير مدفوع الأجر (the unpaid labour of men) هو المنبع الذي يتيح لهم خوض غمار المنافسة»⁽⁸⁰⁾ ويتهم أرباب المخابز الذين يبيعون «بالسعر الكامل» (full-priced baker) منافسيهم ممن يبيعون «دون هذا السعر» (under selling)، أمام لجنة التحقيق، بأنهم لصوص يسرقون عمل الغير ويغشون الخبز.

«إنهم لا ينجحون إلا لأنهم أولاً يغشون الجمهور ثم لأنهم ينتزعون من عمالهم 18 ساعة عمل لقاء أجر 12 ساعة»⁽⁸¹⁾

[266] ويعود تاريخ غش الخبز، وظهور طائفة من أرباب المخابز تبيع الخبز دون سعره الكامل، إلى بداية القرن الثامن عشر، منذ أن أخذت مهنة الخبازة تفقد طابعها كطائفة حرفية مغلقة^(*)، ودخل الرأسمالي، في شكل طحان أو تاجر طحين، ليطنى على الأسطة الخباز جاعلاً منه رب عمل اسمياً⁽⁸²⁾ وبهذا توطدت في هذه الصناعة أسس الإنتاج

(79) المرجع نفسه، ص LXXI.

(80) جورج ريد، تاريخ صناعة الخبز، لندن، 1848، ص 16.

(George Read, *The History of Baking*, London, 1848, p. 16).

(81) التقرير الأول، إلخ، شهادة تشيزمان صاحب مخبز يبيع بالسعر الكامل، ص 108.

(*) (Guild, Zunft) تنظيمات أو نقابات حرفية مغلقة كطوائف، تشبه الأصناف الحرفية في الحضارة العربية. [ن.ع].

(82) جورج ريد، المرجع المذكور نفسه. في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كان الوسطاء التجاريون (الوكلاء Factors) المتغلغلون في كل المهن، يُشجّبون بوصفهم بلاء عاماً (Public Nuisances). وهكذا ففي الجلسة الفصلية لحكام الصلح في مقاطعة سوميرست، وجهت هيئة المحلفين الكبرى (Grand Jury) مذكرة (Presentment) إلى مجلس العموم جاء فيها، من بين أمور كثيرة أن «وكلاء بلاكويل هول هؤلاء هم بلاء عام يلحق الضرر بتجارة الأقمشة وتجب مكافحتهم باعتبارهم وباء»، (حالة الصوف الإنكليزية، إلخ، لندن، 1685، ص 7-6).

(The Case of our English Wool etc., London, 1685, p. 6-7).

الرأسمالي، والتمديد بلا حدود ليوم العمل، والعمل الليلي، رغم أن هذا الأخير لم يقف على قدميه فعلاً، حتى في لندن، إلا في عام 1824⁽⁸³⁾

وبعد هذا الذي قيل توأ، يمكن للمرء أن يفهم لماذا يصنّف تقرير اللجنة الخبازين المياومين بين فئة العمال ذوي الأعمار القصيرة، فهم بعد أن أفلتوا، بضربة حظ، من الموت الاعتيادي لأطفال سائر شرائح الطبقة العاملة، نادراً ما يبلغون سن الثانية والأربعين. مع هذا، فإن مهنة الخبازة تعجّ على الدوام بالراغبين في العمل. ومصادر تزويد لندن «بقوى العمل» الجديدة، تنبع من اسكتلندا والمناطق الزراعية في غرب إنكلترا وأيضاً ألمانيا.

وقد نظّم الخبازون المياومون في إيرلندا، خلال سنوات 1858-1860، على نفقتهم الخاصة، مؤتمرات كبيرة للتحريض ضد العمل الليلي والعمل في أيام الأحاد. وانحاز الجمهور - كما في مؤتمر دبلن في أيار/مايو 1860 - إلى جانبهم بحماية إيرلندية مشهودة. وتمخض عن هذه الحركة فرض العمل النهاري فعلاً في ويكسفورد وكيلكني وكولونمل وواترфорд، إلخ.

«وفي ليميرك، حيث يعترف الكل بأن مآسي العمال فائقة، هزمت الحركة من جراء معارضة أرباب المخابز، وكانت معارضة الخبازين من أرباب المطاحن^(*) أشدّ ضراوة. وأدى الإخفاق في ليميرك إلى نكوص في أينس وتيبيراري. أما في كوك، حيث تجلت المشاعر بأعنف صورها، فقد عمد أرباب المخابز إلى ممارسة سلطانتهم بطرد العمال، فألحقوا الهزيمة بالحركة. وفي دبلن أبدى أرباب المخابز أعنف مقاومة للحركة، وبتركيز النار على قادة الخبازين المياومين أفلحوا في حمل العمال على الإذعان لعمل الأحد والعمل الليلي، خلافاً لمعتقداتهم⁽⁸⁴⁾»

ووجهت مفوضية الحكومة الإنكليزية في إيرلندا، وهي مدججة بالسلاح، من الرأس [267] حتى أخمص القدمين، وجهت بنبرة مخففة، موعظة جنائزية إلى أرباب المخابز القساة في دبلن وليميرك وكورك، إلخ:

(83) التقرير الأول، إلخ، ص VIII

(*) (Master-bakers) هم أرباب المخابز (مالكوها) و(miller-bakers) هم الرأسماليون مالكو المطاحن المهيمنون على المخابز، وقد جرى وصف سيطرة هؤلاء على صناعة الخبز وتحويلها إلى صناعة رأسمالية في الصفحات السابقة. [ن.ع].

(84) تقرير اللجنة حول صناعة الخبز في إيرلندا لعام 1861.

«تعتقد المفوضية أن ساعات العمل محدّدة بقوانين طبيعية لا يمكن أن تُخرق من دون التعرض للعقاب. إن أرباب المخابز إذ يرغمون عمالهم، تحت طائلة التهديد بالطرد من العمل، على خرق معتقداتهم الدينية وجرح مشاعرهم الخيرة، وعصيان قوانين البلاد، وازدراء الرأي العام» (هذا كله يتعلق بالعمل يوم الأحد) «إنما يستثيرون الشقاق بين العمال وأرباب العمل.. ويعرضون قدوة سيئة تشكّل خطراً على الدين والأخلاق والنظام الاجتماعي. وتعتقد المفوضية أن أي تمديد مستمر للعمل أكثر من اثنتي عشرة ساعة يشكّل اعتداء على حياة العامل الخاصة والعائلية، مما يفضي إلى عواقب أخلاقية مدمرة، وإنزال الضرر بأسرته، ومنعه من أداء واجباته العائلية كإبن وأخ وزوج وأب. فالعمل الذي يتجاوز اثنتي عشرة ساعة، ينزع إلى تقويض صحة العامل، ويلقيه في براثن شيخوخة مبكرة وموت مبكر، مما ينزل أفدح الضرر بأسرة العامل، فتحرم (are deprived) من رعاية ومؤازرة رب الأسرة حين تكون في أمس الحاجة إليهما»⁽⁸⁵⁾

لقد تحدثنا حتى الآن عن إيرلندا. أما على الجانب الآخر من القتال، في اسكتلندا، فنجد أن العامل الزراعي، رجل المحراث، يحتج على تشغيله 13-14 ساعة في أقسى مناخ، علاوة على عمل إضافي أمده 4 ساعات يوم الأحد (في بلد يقدر عطلة الأحد)⁽⁸⁶⁾! هذا في حين يمثل أمام هيئة المحلفين الكبرى في لندن للتحقيق ثلاثة

(85) المرجع نفسه.

(86) عقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين في لاسوايد، قرب إدنبره، في الخامس من كانون الثاني/يناير 1866. (راجع صحيفة ووركمان أدفوكيت *Workman's Advocate*، 13 كانون الثاني/يناير 1866). إن تأسيس نقابة للعمال الزراعيين (Trade's Union)، أول الأمر في اسكتلندا، أواخر 1865، يُعدّ حدثاً تاريخياً. وفي بوكنفهام شاير، وهي أكثر المقاطعات الزراعية تعرضاً للظلم في إنكلترا، أعلن العمال الأجرا إضراباً كبيراً في آذار/مارس 1867 مطالبين بزيادة الأجر الأسبوعي من 9-10 شلنات إلى 12 شلناً. [يتضح مما تقدم أن حركة البروليتاريا الزراعية في إنكلترا، التي كانت قد سحقت سحقاً منذ قمع تظاهراتها العنيفة بعد عام 1830، وخصوصاً منذ العمل بقانون الفقراء الجديد، برزت مجدداً في الستينات، واكتسبت في نهاية المطاف عنفواناً كبيراً في عام 1872. وسأعود إلى هذا الموضوع في المجلد الثاني، كما سأتطرق إلى الكتب الزرقاء التي صدرت منذ عام 1867 حول وضع العمال الزراعيين في إنكلترا - إضافة إلى الطبعة الثالثة].

من عمال سكك الحديد - وهم ناظر ركاب، وسائق قاطرة، وعامل إشارات. لقد وقع حادث مروع على الخط الحديدي نقل مئات المسافرين إلى العالم الآخر. وكان إصبع الاتهام يشير، إلى أن إهمال هؤلاء العمال هو سبب الكارثة. وأعلن العمال بصوت واحد، [268] أمام هيئة المحلفين، أن عملهم، قبل 10 أو 12 سنة، لم يكن يستمر غير 8 ساعات في اليوم الواحد. وقد مُدّد هذا العمل خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة إلى 14 و18 ثم 20 ساعة، وعلى وجه الخصوص حين يشتد زخم هواة السفر، كما هو الحال لدى تسيير قطارات النزهة، فيستمر عملهم 40 أو 50 ساعة دون استراحة. غير أنهم بشر عاديون وليسوا مرده جابرة(*) فعند لحظة معينة تخونهم قوة العمل، ويستحوذ عليهم الخدر، وتكف أدمغتهم عن التفكير، وعيونهم عن الرؤية. وردّ عليهم «عضو هيئة المحلفين البريطانية الموقر» حتى العظام (respectable British Juryman)، بقرار يحيلهم إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل غير العمد (manslaughter)، مع «ملحق» رقيق الحاشية أضيف للقرار، يعبر عن الرجاء الورع في أن يكون أساطين رأس المال في سكك الحديد، أكثر بذخاً في المستقبل بشراء عددٍ كافٍ من قوى العمل، وأكثر «زهداً» أو «نقشفاً» أو «تقتيراً» في استنزاف ما اشتروا من قوة العمل⁽⁸⁷⁾

(*) حرفياً (Cyclops, Zyklopen) المارد الجبار الذي يرد ذكره في الأوديسة. [ن.ع].

(87) صحيفة رينولدز *Reynolds Paper*، [21] كانون الثاني/يناير 1866- كانت هذه الصحيفة نفسها تنشر كل أسبوع تحت عناوين صارخة (Sensational headings) مثل حوادث مريعة قاتلة (Fearful and Fatal accidents) ومآسي مروعة (Appalling tragedies)، إلخ، قائمة كاملة بكوارات تصادم القطارات. ويعلق أحد العمال في خط نورث ستافورد شاير على ذلك بقوله: «يعرف الجميع ما هي الحوادث التي تقع حين لا يكون سائق القاطرة أو وقاد المرحل متيقظاً على الدوام. وكيف يتسنى ذلك لامرئ أرهق بالعمل 29 أو 30 ساعة، وهو معرض لتقلبات الطقس ولم يتمتع باستراحة. لناخذ المثال التالي الذي يتكرر حدوثه مراراً: شرع وقاد القاطرة بالعمل في ساعة مبكرة جداً من صباح الاثنين. وحين أنتم ما يُدعى بيوم عمل، يكون قد خدم 14 ساعة و50 دقيقة. وقبل أن يتسنى له شرب الشاي، دُعي للخدمة ثانية... وفي هذه المرة عمل 14 ساعة و25 دقيقة فبات المجموع 29 ساعة و15 دقيقة دون انقطاع. وتوزع عمله على بقية أيام الأسبوع بالصورة التالية: - الأربعاء 15 ساعة، الخميس 15 ساعة و35 دقيقة، الجمعة 14 ساعة ونصف، السبت 14 ساعة و10 دقائق، وبهذا بلغ مجموع العمل الأسبوعي 88 ساعة و40 دقيقة. وبوسعك الآن يا سيدي، أن تتخيل مدى دهشته حين تلقى أجراً عن $6\frac{1}{4}$ يوم لقاء مجمل ساعاته. وظنّ الوقاد أن ثمة خطأ في الحساب، فقصده المحاسب... وسأل عما يُقصد بيوم

ومن بين جمهرة العمال من كل لون وشاكلة، وكل مهنة، وكل عمر وجنس، الذين يتدافعون من حولنا في هرج أكبر من تدافع أرواح الموتى حول أوديسيوس (أوليسيس)، والذين نرى عليهم من أول نظرة - من دون الرجوع إلى الكتب الزرقاء التي يتأبطونها - سيماء العمل المرهق، من بين هذه الجمهرة نختار نموذجين يثبت تباينهما الصارخ أن [269] جميع البشر متساوون عند رأس المال - وهما صانعة قبعات وحدّاد.

في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيو 1863، نشرت جميع الصحف اللندنية تعليقاً بعنوان «صارخ» (sensational): «موت لمجرد الإفراط في العمل» (Death from simple overwork). وكان التعليق يدور حول موت صانعة القبعات ماري آن والكلي، وهي يافعة في العشرين، في مؤسسة راقية لصنع الأزياء، تستثمرها سيدة تحمل اسماً لطيفاً: أليزا. وبذلك اكتشفوا القصة القديمة المكرورة⁽⁸⁸⁾ كانت هاته الفتيات يعملن، بصورة وسطية، 16½ ساعة، أما في المواسم فيشتغلن 30 ساعة دون انقطاع، وتنتعش «قوة العمل» الخائرة بما يقدم إليها أحياناً من شراب الشيري أو البورتو أو القهوة. ويومها كان الموسم في الذروة. وكان الأمر يقتضي أن تُبتدع، في غمضة عين، فساتين زاهية لسيدات نبيلات دُعِينَ إلى حفلة راقصة تُقام على شرف أميرة ويلز المستوردة حديثاً. انهضت ماري آن والكلي في العمل دون انقطاع 26 ساعة ونصف هي و60 فتاة أخرى، كل 30 فتاة يعملن في غرفة واحدة لا توفر غير ثلث كمية الهواء اللازمة لهن مقاساً بالأقدام المكعبة. وفي الليل، كنّ ينمن أزواجاً في كوخ حقير مزرّ، قُسم إلى زرائب نوم بقواطع من ألواح خشبية⁽⁸⁹⁾ هذا هو الحال في واحدة من أرقى مؤسسات صنع الأزياء في [270]

= العمل، فليل له إنه 13 ساعة (وهذا يساوي 78 في الأسبوع).. وعندئذ طالب بأجر عمله الإضافي الذي تجاوز الثمانية وسبعين ساعة في الأسبوع. لكنهم رفضوا. غير أنهم قالوا في آخر الأمر إنهم سيدفعون له رباعاً إضافياً، أي 10 بنسات (أقل من عشرة غروشنات فضية). (صحيفة رينولدز، عدد 4 شباط/فبراير، 1866).

(88) راجع: فريدريك إنجلز، المرجع المذكور نفسه، ص 253-254.

(89) صرّح الدكتور ليذبي المستشار الطبي لهيئة الصحة العامة (Board of Health) قائلاً: «إن الحد الأدنى من الهواء اللازم للإنسان البالغ ينبغي أن يكون 300 قدم مكعب في غرفة النوم، و500 قدم مكعب في غرفة الجلوس». وقال الدكتور ريتشاردسون، وهو رئيس الأطباء في أحد مستشفيات لندن: «إن علامات الإبرة على اختلاف أشكالهن، من صانعة القبعات، إلى خياطة الفساتين، إلى الخياطة الإعتيادية، يعانون من ثلاثة مصائب - العمل المفرط، نقص الهواء،

لندن. سقطت آن ماري والكلي فريسة المرض يوم الجمعة، وماتت يوم الأحد، قبل أن تنجز القطعة التي كانت يبدها، مما أثار دهشة مدام أليزا. وأفاد الدكتور كيز، الذي دُعي إلى فراش الموت بعد فوات الأوان، أمام هيئة محلفي التحقيق في حوادث الوفاة (Coroner's Jury)، بصراحة وافية، أن:

«ماري آن والكلي توفيت من جراء ساعات عمل طويلة في ورشة عمل مكتظة أكثر مما ينبغي، وفي غرفة نوم ضيقة جداً وسيئة التهوية». ولتلقين الدكتور كيز درساً في اللياقة، أعلنت هيئة المحلفين المذكورة في قرارها أن:

«المرحومة توفيت بالسكتة الدماغية، ولكن ثمة داع للخشية من أن العمل المرهق وازدحام ورش العمل قد عجلا بالوفاة، إلخ». وهتفت صحيفة مورننغ ستار، لسان حال كوبدن وبرايث، نصيري التجارة الحرة: «إن عبيدنا البيض، الذي يقودهم الكدح إلى القبر، غالباً ما يذوون ويموتون بلا ضجيج»⁽⁹⁰⁾

= ونقص التغذية أو سوء الهضم... إن عمل الإبرة بوجه عام.. يناسب النساء أكثر من الرجال قطعاً. ولكن من مساوئ المهنة، خصوصاً في العاصمة، أنها احتكار يهيمن عليه زهاء 26 رأسمالياً يستطيعون، بفضل السطوة النابعة من رأس المال (that spring from capital)، جني المال باعتصار التوفير من العمل عنوة (force economy out of labour). يقصد أنهم يحققون التوفير بتذير قوة العمل. وهذه السطوة محسوسة عند الطبقة كلها. وإذا استطاعت صانعة ثياب أن تكون دائرة صغيرة من الزبائن فإن المنافسة الشديدة ترغمها على العمل، في بيتها، حتى الموت كي تصمد في مواقعها، وينبغي لها بالضرورة أن تفرض هذا العمل المفرط نفسه على من تستأجر من عاملات يساعدها، وإذا لم تفلح في ذلك، أو لم تؤسس ورشة مستقلة، اضطرت إلى العمل في مؤسسة قائمة، حيث لا يكون العمل أقل، ولكن الأجر مضمون. وإذا تنحدر إلى هذا الوضع، فإنها تصبح مجرد أمة مُستعبدة، تتقاذفها تقلبات المجتمع. فهي اليوم في البيت، في غرفة تتصور جوعاً، أو تكاد، وغداً تكدح 15 أو 16، بل حتى 18 ساعة من 24 ساعة في هواء لا يطاق، وبطعام لا تستطيع المعدة له هضماً، حتى وإن كان جيداً، بسبب الافتقار إلى الهواء النقي. هذه هي الضحايا التي يقتات عليها السل، فما من سبب لهذا المرض غير الهواء الفاسد». (الدكتور ريتشاردسون، العمل والعمل المفرط في مجلة العلم الاجتماعي، عدد 18 تموز/يوليو، 1863).

(Dr. Richardson, *Work and Over-work, in Soical Science Review*, 18 July, 1863).

(90) مورننغ ستار، 23 حزيران/يونيو 1863 - انتهزت صحيفة تايمز الفرصة للدفاع عن مالكي العبيد الأميركيين ضد برايث وشريكه، وقالت في افتتاحية لها بتاريخ 2 تموز/يوليو 1863: «يعتقد

إن:

[271]

«العمل حتى الموت ليس شعار الساعة في ورش صانعات الأزياء فحسب، وإنما في ألف مكان آخر، بل، أكاد أقول، في كل مكان حيث توجد صنعة مزدهرة. لنأخذ الحداد مثلاً. إذا صدق الشعراء، فليس ثمة إنسان يفيض بالقوة والمرح كالحداد؛ إنه يستيقظ باكراً ويقدح الشرار قبل بزوغ الشمس، وهو يأكل ويشرب وينام من دون أن يجاربه أحد. وإذا عمل باعتدال، فإنه يكون في أفضل الأوضاع البشرية من الناحية البدنية. ولكن لتتبع الحداد إلى المدينة أو البلدة لترى عبء العمل على هذا الرجل القوي، والموقع الذي يحتله في سجل معدل الوفيات في بلاده. نجد في ماريلبون» (أحد أكبر إحياء لندن) «أن الحدادين يموتون بنسبة 31 من كل ألف سنوياً، وهذا الرقم يتجاوز معدل وفاة البالغين من الذكور في عموم البلاد بمقدار 11. إن هذه المهنة، وهي فن غريزي من الفنون البشرية تقريباً، وفرع لا غبار عليه من فروع النشاط البشري، قد جعلها مجرد الإفراط في العمل مهلكة للإنسان. إن بوسعه أن يضرب

=
الكثيرون منا أنه ما دمتنا نشغل الفتيات الشابات حتى الموت، مستخدمين سوط الجوع بدلاً من فرقة الكرياج، كأداة للقسر، فنحن نكاد لا نملك أيما حق في أن نظارد، بالحديد والنار، الأسر التي وُلدت وهي مالكة للعبيد، فهذه، على الأقل، تطعم عبيدها جيداً، ولا تثقل عليهم العمل». وبالنبيرة نفسها، وبخت صحيفة ستاندارد *Standard* وهي لسان حال حزب المحافظين، نياقة نيومان هال، فقالت: «إنه ينبذ مالكي العبيد من الكنيسة، لكنه يقيم الصلاة مع أولئك اللطيفين الذين يرغمون سائقي العربات العامة وقاطعي التذاكر في لندن، إلخ، من دون وخز ضمير، على العمل 16 ساعة في اليوم لقاء أجر لا يرضى به الكلب». وأخيراً تكلم عالم الغيب توماس كارلايل(*) الذي قلت عنه عام 1850 «ذهبت العبقرية إلى الشيطان وبقيت العبادة». فهو يختزل الحدث التاريخي العظيم المعاصر، وأعني به الحرب الأهلية الأميركية، إلى استعارة رمزية تافهة، وينزل به إلى هذا الدرك وهو أن بطرس الشمال يريد أن يحطم رأس بولس الجنوب بكل ما لديه من قوة، لأن بطرس الشمال يستأجر العامل «اليوم»، وبولس الجنوب يستأجره «مدى الحياة». (مجلة ماكميلان، آب/أغسطس، 1863).

(*Macmillan's Magazine, Ilias Americana in nuce*, August, 1863).

وهكذا فإن فقاعة عطف المحافظين على عمال المدن - وليس عمال الريف بأي حال انفجرت آخر الأمر. لب ذلك كله أن قالوا: هذا استعباد.

(*) يشير ماركس هنا إلى مقالة عرض فيها كتاب كارلايل الموسوم كراسات اليوم الآخر (*Latter-day Pamphlets* في صحيفة نويه راينشه تسايتونغ، نيسان/إبريل، 1850. [ن.برلين].

كذا عدد من الضربات بالمطرقة، وأن يخطو كذا خطوة، وأن يتنفس كذا مرة، وأن ينتج كذا مقدار من العمل، ولنقل إنه يعيش وسطياً 50 سنة. ولكنه يُدفع لأن يضرب كذا عدد من الضربات زيادة، وأن يمشي كذا خطوة أكثر، وأن يتنفس كذا مرة أكثر، والحصيلة أن عليه أن يزيد من إنفاق حياته بنسبة الربع. ها هو يؤدي الجهد المطلوب، والنتيجة أنه ينجز، في فترة معينة من الوقت، عملاً أكثر من ذي قبل بنسبة الربع، ولكنه يموت في السابعة والثلاثين بدل أن يموت في الخمسين⁽⁹¹⁾

رابعاً - العمل النهاري والعمل الليلي - نظام المناوبة

إن رأس المال الثابت، ونعني وسائل الإنتاج، منظوراً إليه من زاوية إنماء القيمة ذاتياً، لا يوجد إلا لامتصاص العمل، ومع كل قطرة عمل يمتص كمية تناسبها من العمل الفائض. وحينما يفشل في أداء هذه الوظيفة، فإن وجوده المحض يلحق بالرأسمالي خسارة سلبية، فهو يمثل، خلال الزمن الذي يرقد فيه هامداً بلا حراك، سلفة عديمة الفائدة من رأس المال. وتصبح هذه الخسارة موجبة منذ أن تقتضي فترة التوقف مصاريف إضافية للبدء بالعمل من جديد. إن تمديد يوم العمل إلى ما وراء حدود النهار الطبيعي، ودمجه بالليل، لا يعمل إلا كمخفف للآلام. فهو لا يروي إلا قليلاً، ظمأ الغول الرأسمالي إلى دم العمل الحي. وعلى هذا، فالاستحواذ على العمل 24 ساعة في اليوم، نزوع مائل في صلب الإنتاج الرأسمالي. ولكن بما أنه يستحيل جسدياً امتصاص قوة العمل الواحدة نفسها باستمرار ليلاً ونهاراً، فإن تذليل هذه العقبة الطبيعية، يقتضي مناوبة العمال الذين تستهلك قواهم نهاراً والذين تستهلك قواهم ليلاً. ويمكن تحقيق هذا [272] التناوب بطرق شتى، كأن يقوم قسم من العمال بالخدمة نهاراً خلال أسبوع، وبالخدمة ليلاً خلال الأسبوع الذي يليه. ومن المعروف أن نظام المناوبة هذا، أي اقتصاد التناوب، كان سائداً في عنفوان شباب صناعة القطن الإنكليزية وغيرها، وما يزال مزدهراً، في الوقت الحاضر، في صناعة غزل القطن في محافظة موسكو وفي أماكن أخرى. إن عملية الإنتاج التي تستمر (24) ساعة في اليوم هي نظام قائم حتى يومنا هذا في الكثير من فروع الصناعة في بريطانيا العظمى التي لا تزال «حرة»، من بينها أفران صهر المعادن، وصناعات طرق الحديد، ومعامل تصفيح المعادن، وغيرها من مصانع

(91) الدكتور ريتشاردسون، المرجع المذكور نفسه.

التعدين في إنكلترا وويلز واسكتلندا. وتشتمل عملية العمل، هنا، على العمل 24 ساعة في اليوم خلال أيام العمل الست الأولى من الأسبوع علاوة على 24 ساعة يوم الأحد في حالات كثيرة. ويتألف العمال من رجال ونساء، راشدين وأطفالاً من كلا الجنسين، وتتراوح أعمار الأطفال والأحداث بين جميع الدرجات الوسيطة التي تبدأ من سن الثامنة (وأحياناً من سن السادسة) حتى الثامنة عشرة⁽⁹²⁾ وفي بعض فروع الصناعة تعمل الفتيات والنساء ليلاً بصورة مختلطة مع الرجال⁽⁹³⁾ وإذا نحينا جانباً تأثير العمل الليلي⁽⁹⁴⁾، المضر بوجه عام، نجد أن الأمد الزمني

(92) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، لندن، 1864، ص IV، V، VI.

(93) «في كل من سترادفورد شاير وجنوب ويلز، تُستخدم فتيات ونساء في مناجم الفحم وعلى أكوام فحم الكوك، لا في النهار وحده بل في الليل أيضاً. ووصفت هذه الممارسة، مراراً، في التقارير المرفوعة إلى البرلمان بأنها تقتنر بشرور كثيرة مرذولة. فهاته الإناث العاملات مع الرجال، يصعب تمييزهن عن الذكور في اللباس، وهن ملطخات بالأوساخ والدخان، ومعرضات لانحطاط الأخلاق بسبب فقدان الاحترام للنفس، وهو ما ينجم عن مزاولة مهنة لا يجمعها بالأنوثة جامع». (المرجع نفسه رقم 194 ص 26، قارن أيضاً مع التقرير الرابع (1865) رقم 61، ص 13). والوضع مماثل في صناعات الزجاج.

(94) أشار أحد أرباب مصانع الفولاذ التي تستخدم الأطفال في العمل الليلي قائلاً: «من طبيعة الأمور تماماً أن الأولاد الذين يعملون ليلاً لا يستطيعون النوم ولا التمتع بقط مناسب من الراحة نهاراً، بل يعمدون إلى اللعب والجري هنا وهناك». (المرجع نفسه، التقرير الرابع، رقم 63، ص 13). وعن أهمية نور الشمس لصيانة الجسم ونموه، يكتب أحد الأطباء قائلاً: «إن النور يفعل فعله مباشرة في أنسجة الجسم فيمنحها المتانة والمرونة. وحين تفتقر الحيوانات إلى القدر الكافي من النور تصاب عضلاتها بالرخاوة وانعدام المرونة، وتفقد طاقة الأعصاب قوتها بسبب ضعف المحفزات، أما اكتمال جميع أنواع النمو فيبدو أنه يفسد. وبالنسبة للأطفال فإن تعرضهم لوفرة من النور خلال النهار، ولأشعة الشمس المباشرة خلال شطر منه، أمر شديد اللزوم لصحتهم. فالنور يساعد في توليد دم جديد حيوي، ويصلب الألياف منذ أن تتكون. ويفعل النور فعله في تحفيز أعضاء البصر، ويقوم عن هذا الطريق بتنشيط فعالية مختلف وظائف الدماغ». ويكتب الدكتور و. سترينج، رئيس الأطباء في مستشفى ورشستر العام، والذي اقتبسنا الفقرة المذكورة أعلاه من مؤلفه حول «الصحة» (1864)^(*)، يكتب في رسالة إلى السيد وايت، وهو أحد المفوضين قائلاً: «سنحت لي في السابق فرص كثيرة في لانتشاير، لملاحظة عواقب العمل الليلي على الأطفال، وبوسعي القول دون تردد، خلافاً لما يؤكد بعض أرباب العمل من مزاعم، إن الأطفال الذين تعرضوا لعمل الليل سرعان ما تدهورت صحتهم». (المرجع السابق، رقم 284،

لعملية الإنتاج الذي لا يتقطع لحظة خلال 24 ساعة، يوفر فرصة راحة لتجاوز حدود يوم [273] العمل الإسمي. ففي فروع الصناعة المرهقة التي مرّ ذكرها، مثلاً يتألف يوم العمل الرسمي من 12 ساعة لكل عامل سواء في الليل أم النهار. غير أن تشغيل العمال بما يفوق هذا الحد في حالات كثيرة أمر «مرعب حقاً»⁽⁹⁵⁾ (truly fearful) على حد تعبير التقرير الرسمي الإنكليزي. ويمضي التقرير قائلاً:

«إنه لمن المستحيل على أي عاقل أن يدرك بأن العمل الجسيم، الموصوف في الفقرتين التاليتين، إنما يؤديه أولاد تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة. من دون أن يتوصل، على نحو لا مرّة له، إلى الاستنتاج بأن هذا التجاوز في استخدام صلاحية الأبوين وأرباب العمل لا يمكن أن يُسمح له بالاستمرار بعد الآن»⁽⁹⁶⁾

«إن الممارسة التي تجعل الأولاد يعملون، بأية حال، في وجبات الليل والنهار، سواء كان العمل يسير سيره المعتاد، أم كان ملحقاً، تفضي لا محالة إلى فتح الباب لتمديد ساعات العمل تمديداً مفرطاً في أحيان غير قليلة. والحق أن هذا التمديد، لا يتّسم في بعض الأحوال بالقسوة فحسب بل يصعب تصديقه بالنسبة للأطفال. وبوجود عدد من الأولاد، يصادف مراراً أن يتغيب هذا أو ذاك لسبب من الأسباب. وحين يقع ذلك يُستعاض بصبي أو أكثر من الحاضرين ليتولوا العمل محل المتغييبين في وجبة عمل جديدة. أما كون هذا النظام شائعاً تماماً فذلك ما يتضح.. من إجابة مدير مصنع كبير للصفائح عن سؤال وجهته له بصدد الكيفية التي يجري بها سد الفراغ في حالة تغيب الأولاد عن وجبة العمل، حيث قال: - «أجرؤ على القول، يا سيدي، إنك تعرف الأمر كمعرفتي به». ثم أقرّ بالحقيقة»⁽⁹⁷⁾

= (ص 55). إن تحول هذه المسألة إلى موضوع مثير للجدل الجدي، يبين بوضوح مدى تأثير الإنتاج الرأسمالي في «الوظائف الدماغية» للرأسماليين وخدمهم (retainers).
(*) و. سترينج، المتابع السبعة للصحة، لندن، 1864، ص 84.

(W. Strange, *The Seven sources of health*, London, 1864, p. 84).

(95) المرجع السابق، رقم 57، ص XII.

(96) المرجع نفسه، التقرير الرابع (1865) رقم 58، ص XII.

(97) المرجع نفسه.

«وفي مصنع للصفائح حيث تمتد ساعات العمل الأصلية من السادسة صباحاً إلى الخامسة والنصف مساءً، كان ثمة صبي قد اشتغل أربع ليالٍ في الأسبوع حتى الثامنة والنصف مساءً في أقل تقدير. ودام ذلك ستة أشهر. وثمة صبي آخر، في التاسعة، كان يعمل في بعض الأحيان طوال ثلاث نوبات عمل متصلة أمد الواحدة اثنتي عشرة ساعة، وحين بلغ العاشرة من العمر، أخذ يعمل على مدى نهارين وليليتين بصورة متصلة». وهناك صبي ثالث «هو الآن في العاشرة. كان يعمل من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل لثلاث ليالٍ متصلة، وحتى التاسعة مساءً في الليالي الثلاث الأخرى». «وصبي آخر في الثالثة عشرة. يعمل من السادسة مساءً حتى الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي خلال أسبوع العمل كله، وأحياناً يستمر في العمل ثلاث مناورات مجتمعة، أي من صباح الاثنين حتى مساء الثلاثاء». «وآخر، في الثانية عشرة من عمره الآن، ظل يعمل في مصهر للحديد في ستافلي من السادسة صباحاً حتى منتصف الليل لأسبوعين متتاليين، ولم يعد في استطاعته الاستمرار في ذلك». «جورج الينزورث وله من العمر 9 سنوات، وقد جاء إلى هنا يوم الجمعة الماضي ليعمل في قبو الخزن، يقول: - كان علينا في الغداة أن نبدأ العمل منذ الثالثة فجراً، وهكذا بقيت هنا طوال الليل. فأنا أسكن على بعد خمسة أميال من هنا. نمت على أرضية فرن الصهر العلوية، تحتي مئزر، وفوقي سترة صغيرة، وفي اليومين التاليين جئت إلى هنا في الساعة السادسة صباحاً. أواه! إن الحرارة خانقة في هذا المكان. قبل أن أجيء إلى هنا، زاولت العمل نفسه على مدى عام تقريباً في مصنع يقع في الريف. وهناك أيضاً كنت أبدأ عملي في الثالثة من صباح السبت - لكن المصنع كان قريباً من بيتنا، وكان باستطاعتي الذهاب للنوم في بيتنا. وفي الأيام الأخرى كنت أبدأ العمل منذ السادسة صباحاً، وأنتهي منه نحو السادسة أو السابعة مساءً» إلخ⁽⁹⁸⁾

[274]

(98) المرجع نفسه، ص XIII. وبالطبع فإن مستوى تعليم «قوى العمل» هذه لا بد من أن يكون على النحو الذي يظهر في الحوارات التالية التي جرت مع أحد مفوضي التحقيق: جيريميا هاينس

دعونا نستمع الآن إلى رأي رأس المال في نظام العمل 24 ساعة في اليوم. [275] وبالطبع فإنه لا ينبس ببنت شفة عن هذا النظام في شكله المتطرف، ويتغاضى عن تجاوزه «القاسية التي لا تصدق» في تمديد يوم العمل. إنه لا يتحدث عن هذا النظام إلا في شكله «الاعتيادي».

إن أصحاب مصانع الفولاذ، السادة ناييلور وفيكروز، اللذين يستخدمان ما بين 600 إلى 700 شخص، بينهم 10 في المائة دون الثامنة عشرة، ومن هذه النسبة ثمة فقط 20 ولداً دون الثامنة عشرة يعملون في مجموعة الوجبات الليلية، يفصحان عن آرائهما على النحو التالي:

«إن الأولاد لا يعانون من الحرارة. ولعل درجة الحرارة تتراوح بين

= - وله من العمر 12 عاماً - يقول: «أربع مرات أربعة تساوي ثمانية، وأربع أربعيات (4 fours) تساوي ستة عشر، والملك هو ذلك الذي يملك كل المال والذهب (A king is him that has all the money and gold). عندنا ملك (قيل إنه ملكة) يسمونه الأميرة ألكسندرا. ويُقال إنها تزوجت من ابن الملكة. وابن الملكة هو الأميرة ألكسندرا. إن الأميرة رجل». ولیم تيرنر عمره 12 عاماً - يقول: «لا أعيش في إنكلترا. أظن أنها بلد، ولكنني لم أكن أعرف عنها شيئاً من قبل».

جون موريس - عمره 14 عاماً - يقول «سمعت من يقول بأن الله خلق العالم، وأن البشر غرقوا جميعاً ما عدا واحد، ويُقال إن هذا الواحد طائر صغير». ولیم سميث - 15 عاماً - «الله خلق الرجل، والرجل خلق المرأة». إدوارد تايلور - 15 عاماً - «لا أعرف شيئاً عن لندن».

هنري ماثيومان - 17 عاماً - «سبق أن ذهبت إلى الكنيسة، ولكنني انقطعت عنها كثيراً في الفترة الأخيرة. يوجد إنسان يلقون المواعظ حوله واسمه يسوع المسيح، ولا أستطيع تذكر أسماء الآخرين، ولا أعرف شيئاً عن هذا اليسوع. إنه لم يصلب، بل مات كما يموت الناس. ولكنه كان يختلف عن هؤلاء الناس من بعض النواحي، لأنه كان أكثر تقوى من بعض النواحي، والآخرين ليسوا كذلك». (He was not the same as other people in some ways, because he was religious in some ways, and others isn't). «الشیطان شخص طيب. ولا أعرف أين يعيش» «كان المسيح رجلاً شريراً» (The devil is a good person. I don't know where he lives). «هذه البنت تهجت كلمة الرب (God) بالمقلوب، فتلفظتها كلباً (Dog)، ولم تكن تعرف اسم الملكة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص 55، حاشية رقم 278).

وهذا الوضع نفسه قائم في صناعات الزجاج والورق كما في صناعات التعدين التي سبق ذكرها.

86 إلى 90 درجة. إن المستخدمين يعملون ليل نهار على وجبات متناوبة عند المصهر وآلات التصفية، ولكن بقية أقسام العمل تعمل نهاراً، أي من السادسة صباحاً حتى السادسة مساءً. وفي المصهر يجري العمل من الساعة 12 حتى الساعة 12. ويعمل بعض المستخدمين دوماً، في الليل من دون الانتقال من عمل الليل إلى عمل النهار. ولا نجد أي اعتلال في الصحة (صحة السادة نايلور وفيكروز؟) «ما يميز أولئك الذين يعملون في الليل بانتظام، عن أولئك الذين يعملون نهاراً. ولعل بوسع الناس، عندما يتمتعون بفترة ثابتة معينة للراحة، أن يناموا نوماً أفضل مما لو كانت فترة الراحة هذه متغيرة.. وثمة زهاء 20 ولداً دون الثامنة عشرة يعملون في الوجبات الليلية. ولا يسعنا الاستغناء (not do well) عن تشغيل الفتيان دون سن 18 في عمل الليل. وأي اعتراض

= ففي مصانع الورق، حيث يجري العمل بواسطة الآلات، فإن العمل الليلي هو القاعدة المعمول بها في كل الأعمال، عدا عملية فرز الخرق. وفي بعض الأحيان يمضي العمل الليلي دون انقطاع في مناورات، على امتداد الأسبوع كله، ابتداء من ليل الأحد، عادة، وحتى منتصف ليل السبت اللاحق. والعمال الذين يزاولون العمل يكدّون 5 أيام لمدة 12 ساعة في اليوم الواحد، و18 ساعة في اليوم الأخير، أما عمال الوجبة الليلية فيعملون 5 ليال، مقدار 12 ساعة كل ليلة، و6 ساعات في الليلة الأخيرة كل أسبوع. وفي حالات أخرى، تشتغل كل وجبة 24 ساعة دون انقطاع بالتناوب فتعمل وجبة 6 ساعات يوم الاثنين و18 ساعة يوم السبت لاستكمال الساعات الأربع والعشرين. وثمة حالات أخرى يسود فيها نظام وسيط، يعمل فيه جميع العاملين في مصانع الورق الآلية من 15 إلى 16 ساعة كل يوم على مدى الأسبوع.

وهذا النظام، كما يقول المفوض لورد يبدو أنه يجمع في آن واحد شرور مناورات الـ 12 ساعة وشرور مناورات الأربع وعشرين ساعة. فالأطفال دون سن الثالثة عشرة، والفتيان ممن هم دون الثامنة عشرة، والنساء، يعملون جميعاً بموجب نظام العمل الليلي هذا. وفي ظل نظام العمل لمدة 12 ساعة، يُرغم هؤلاء أحياناً على العمل ضعف المدة، أي 24 ساعة، بحجة تغيب من يحل محلهم. وتثبت الشهادات أن الأولاد والفتيات غالباً ما يؤدون عملاً إضافياً، يمتد إلى 24 بل حتى 36 ساعة من كدح مرهق لا ينقطع لحظة. وفي «العمل المتواصل» الرتيب لصقل الزجاج نجد فتيات في الثانية عشرة يعملن 14 ساعة في اليوم طوال الشهر «دون أية استراحة أو توقف منتظم باستثناء مرتين أو 3 مرات، في الأكثر، من التوقف نصف ساعة لتناول وجبات الطعام». وفي بعض المصانع التي هجرت العمل الليلي تماماً، نجد أن العمل يُمدد بإفراط إلى حد مفرغ «وذلك يحدث غالباً، في أقذر الأعمال وأشدّها سخونة ورتابة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص 38-39).

على ذلك سيفضي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. فالعثور على مساعدين ورؤساء ماهرين لكل قسم من أقسام المصنع أمر عسير، أما الفتيان فيمكن الحصول على أي عدد منهم بيسر. وبالطبع فإن المسألة، أي: [276] وضع القيود على العمل الليلي، ضئيلة الأهمية أو لا تعنينا كثيراً نظراً لضآلة نسبة الأولاد الذين نستخدمهم في هذا العمل⁽⁹⁹⁾

وفي مؤسسة السادة جون براون وشركاه للحديد والفولاذ، وهي مؤسسة تستخدم 3 آلاف عامل بين رجل وولد، ويجري جانب من عملها، أي أثقل أعمال الحديد والفولاذ، «في مناوبات نهائية وليلية»، نجد السيد ج. إيليس يصرح قائلاً: إنهم يستخدمون صبيّاً واحداً أو صبيين مقابل كل عشرين أو أربعين رجلاً في أعمال الفولاذ الشاقة. وتستخدم المؤسسة 500 صبي دون سن 18، ثلثهم، أي 170 صبيّاً، دون الثالثة عشرة. ويقول السيد إيليس تعليقاً على التعديل المقترح للقانون:

«لا أظن أن ثمة اعتراض كبير (very objectionable) على تحريم اشتغال من هم دون الثامنة عشرة أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد. ولكننا لا نظن أن بالوسع وضع خط فاصل يحظر تشغيل الأولاد ليلاً ابتداء من سن الـ 12 فما دون. غير أننا سنتقبل منعنا من استخدام أولاد دون الثالثة عشرة أو حتى أولاد في الرابعة عشرة من العمر، مفضلين ذلك على منعنا من استخدام الأولاد الذين نشغلهم الآن ليلاً. فالأولاد العاملون في وجبات النهار ينبغي أن يأخذوا دورهم في الوجبات الليلية أيضاً، لأن الرجال لا يستطيعون العمل في الوجبات الليلية فقط، فذلك يدمر صحتهم.. وعلى أي حال، نظن أن التناوب على العمل الليلي بين أسبوع وآخر - لا يلحق ضرراً بالصحة».

على العكس من ذلك نجد أن السادة نايلور وفيكروز يرون، انسجاماً مع مصلحة تجارتهم، أن أداء العمل الليلي بالتناوب مضر أكثر من العمل الليلي الدائم. «نحن نجد أن العمال الذين يزاولونه، يتمتعون بصحة طيبة شأن أولئك الذين يزاولون العمل النهاري فقط... إن اعتراضاتنا على حظر تشغيل الأولاد دون سن الثامنة عشرة في الليل، ترجع إلى ما يسببه ذلك من زيادة في النفقات، بيد أن هذا هو السبب الوحيد. (أية سداجة -

(99) التقرير الرابع، إلخ، 1865، 79، ص XVI.

مصلحية - كلبية!). ونعتقد أن هذه الزيادة في النفقات سوف تكون أكبر من أن تحتملها أعمالنا (the trade)، إذا ما حرصنا على سيرها بنجاح (يا له من كلام معسول!). فثمة شح في اليد العاملة هنا، وقد نواجه نقصاً فيها إذا ما طبق قانون كهذا».

أي أن إيليس براون وشركاه قد يقعون فريسة مأزق مدمر يرغمهم على أن يدفعوا لقوة العمل قيمتها كاملة⁽¹⁰⁰⁾

إن «مصانع سيكلوبس للفولاذ والحديد» التي يملكها السادة كاميل وشركاه، تدار على النطاق الواسع نفسه الذي تُدار به مؤسسة جون براون وشركاه، آنفة الذكر. وقد سلّم مديرها الإداري شهادة مكتوبة إلى المفوض الحكومي، السيد وايت. وحين أُعيدت إليه للمراجعة فيما بعد، وجد أن من المناسب إبقاء مسودة الشهادة طي الكتمان، غير أن [277] للسيد وايت، على أي حال، ذاكرة حادة. وقد تذكر على وجه الدقة تماماً أن السادة سيكلوبس(*) يرون أن تحريم العمل الليلي للأطفال والصبيان «شيء مستحيل، لأنه يضارع إيقاف مصانعهم عن العمل» رغم أن نسبة الأولاد بين المستخدمين عندهم لا تزيد عن 6% دون الثامنة عشرة، و1% دون الثالثة عشرة⁽¹⁰¹⁾

وبصدد الموضوع نفسه يقول السيد أي. أف. ساندرسون، وهو من مصانع ساندرسون إخوان وشركاه لتصفّيح وصب الفولاذ في أتركليف:

«إن منع الأولاد دون سن الثامنة عشرة من العمل الليلي سوف يولد صعوبة كبرى، أكبرها زيادة التكاليف الناجمة عن استخدام الرجال عوضاً عن الأولاد. ولا أستطيع أن أخمن مقدار هذه الزيادة في التكاليف، ولكن من المرجح أنها لن تكون بقدر معقول يتيح للصناعيين زيادة سعر الفولاذ، وبالتالي فإن عبثها سيقع على كاهلهم، وبالطبع» [كذا] «فإن الرجال (ما أغرب هؤلاء القوم!) سيرفضون تحمّل ذلك».

إن السيد ساندرسون لا يعرف كم يدفع للأطفال، ولكن:

«ربما يتلقى الفتيان الصغار من 4 إلى 5 شلنات كل أسبوع. إن نوعية العمل الذي يزاوله الأولاد يتناسب بوجه عام «عام» «generally»

(100) المرجع السابق، 80، ص 16-17.

(*) (Syklopen) تعني أيضاً: «العمالقة». [ن.ع.].

(101) المرجع السابق، 82، ص 17.

لا تعني «دائماً» بوجه خاص) مع قواهم الجسدية، وبالتالي فإننا لن نجني أي مكسب من القوة الجسدية الأكبر لدى الرجال، فهذه لن تعوض الخسارة إلا في حالات قليلة جداً يكون فيها المعدن ثقيلًا. ولن يستسيغ الرجال ألا يكون تحت إمرتهم أولاد، فالكبار سيكونون أقل طاعة. يُضاف إلى ذلك أن على الأولاد البدء بتعلم المهنة في سن مبكرة. والسماح للأولاد بالعمل في النهار فقط لن يحقق هذه الغاية.

لِمَ لا؟ لماذا لا يستطيع الأولاد تعلم المهنة في أثناء النهار؟ هيا، ما حجتك؟ «إن تناوب الرجال على العمل ليلاً في أسبوع، ونهاراً في أسبوع آخر، سيفصلهم عن الأولاد نصف الوقت، وبهذا سيخسرون نصف الريح الذي يجنونه منهم. فالتدريب الذي يعطونه للصبي المتمرن يُعتبر جزءاً من الأجر المدفوع لقاء عمل الأولاد، مما يتيح للرجال الحصول على هذا العمل بسعر أدنى. إن كل رجل سوف يخسر نصف هذا الريح».

بتعبير آخر إن السادة ساندرسون سوف يضطرون إلى دفع قسم من أجور العمال الراشدين من جيبيهم الخاص عوضاً عن تسديده من العمل الليلي للأولاد. وهكذا فإن ربح السادة ساندرسون سوف يهبط إلى حد معين، وهذا هو السبب الساندرسوني الوجيه الذي يفسر عدم استطاعة الأولاد التدريب على المهنة في النهار⁽¹⁰²⁾ وعلاوة على ذلك، فإن العمل الليلي سوف يقع على كاهل الرجال الذين يحلون محل الأولاد، وهذا ما لا طاقة لهم على احتماله. وبوجيز الكلام وفصيحته، ستكون المضاعف من الجسامة بحيث تفضي إلى التخلي عن العمل الليلي برمته. ويقول إي. أف. ساندرسون «إن هذا الأمر سيكون مناسباً بقدر ما يتعلق الأمر بصنع الفولاذ، ولكن!»، ولكن السادة يصنعون شيئاً آخر غير الفولاذ. إن صنع الفولاذ هو مجرد ذريعة لصنع فائض القيمة. فأفران الصهر، وآلات التصفيح، إلخ، والأبنية والآلات، والحديد والفحم، وهلمجراً، لها وظيفة تتجاوز التحول إلى فولاذ. إنها موجودة هناك لامتصاص العمل الفائض، وهي بالطبع تمتص خلال 24 ساعة أكثر مما تمتص في 12 ساعة. والواقع أنها تعطي

(102) «في عصرنا هذا، عصر التأمل والعقل، لا يستحق المرء أيما قيمة ما لم يكن قادراً على تقديم سبب وجيه يبرر به كل شيء، حتى لو كان أكثر الأشياء سوءاً وأشدّها اعوجاجاً. فما قد أفسد في هذا العالم، إنما أفسد لأكثر المبررات وجاهة». (هيغل، [الموسوعة، المجلد الأول، المنطق، برلين، 1840]، ص 249).

(Hegel, [Encyklopädie, Erster Teil, Die Logik, Berlin, 1840], p. 249).

آل ساندرسون، بنعمة الرب والقانون، صكاً بوقت عمل عدد معين من الأيدي العاملة قيمته كل الساعات الأربع والعشرين من ساعات اليوم، وهي إنما تفقد طابعها بوصفها رأسمالاً، وبذلك تنزل بآل ساندرسون خسارة محققة حالما تنقطع وظيفتها في امتصاص العمل.

«وعندها، سيحل بنا قدر كبير من خسارة الآلات الغالية التي تهجع ساكنة نصف الوقت؛ وللحصول على المقدار نفسه من العمل الذي نستطيع الحصول عليه وفق النظام المعمول به حالياً، يتوجب علينا مضاعفة الأبنية والتجهيزات، مما يضاعف النفقات».

ولكن لماذا يطالب آل ساندرسون هؤلاء بامتياز لا يتمتع به غيرهم من الرأسماليين ممن يقتصرون على تشغيل تلك الأبنية والآلات والمواد الخام خلال النهار، ويتركونها تهجع «ساكنة» في أثناء الليل؟

يجيب أي. أف. ساندرسون نيابة عن جميع الساندرسونيين قائلاً: «حقاً إن تلك المصانع التي تعمل خلال النهار فقط تُمنى بخسارة في الآلات، غير أن استخدام أفران الصهر يسبب لنا خسارة إضافية. فإبقاؤها موقدة يعني تبديداً في الوقود» (عوضاً عن تبديد الجواهر الحي للعمال الجاري الآن)، «وانطفاء النار هو خسارة في الوقت اللازم لإيقاد النار مجدداً وتسخين الفرن» (في حين أن خسارة وقت النوم، حتى نوم أطفال في الشامنة، هو كسب من وقت العمل تجنيه عشيرة الساندرسونيين) «كما أن هذه الأفران نفسها سوف تتضرر من تغير درجات الحرارة» (في حين أن هذه الأفران عينها لا تتضرر بشيء من تغير الأيدي العاملة ليل نهار)⁽¹⁰³⁾

(103) لجنة عمل الأطفال، التقرير الرابع، 1865، رقم 85، ص 17. إن المفوض وايت يرد على الهواجس الحذرة التي تعترى أصحاب مصانع الزجاج من أن انتظام وجبات الطعام أمر مستحيل ذلك لأن كمية الحرارة، التي تشعها الأفران، سوف تشكل «خسارة محققة» أو «ضياعاً»، غير أن رد المفوض وايت لا يشابه رد أور، وسنيور، وإضرابهما، ولا يشابه رد منتحلي آرائهم الألمان التافهين من طراز روشر وأمثاله، الذين يهتزون تأثراً بـ «زهد» و«نكران ذات» و«تقشير» الرأسماليين في إنفاق أموالهم الذهبية، «وإسرافهم»، على غرار تيمورلنك، بتبديد الحياة البشرية! يقول المفوض وايت: «إن قدراً معيناً من الحرارة، يفوق ما هو معتاد، قد يتبدد فعلاً فيما لو بُنيت وجبات الطعام المنتظمة، غير أن الخسارة هنا، إن قُدرت بالمال، لا تضارع الخسارة في القوة الحيوية العاملة (The waste of animal power) الآن في مصانع الزجاج في المملكة، هذه القوة

خامساً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. القوانين الإلزامية [279] بتمديد يوم العمل، منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى أواخر القرن السابع عشر

«ما هو يوم العمل؟» كم يبلغ أمد الوقت الذي يسمح خلاله لرأس المال بأن يستهلك قوة العمل بعد دفع قيمتها اليومية؟ إلى أي مدى يمكن تمديد يوم العمل زيادة [280] عن وقت العمل الضروري لتجديد إنتاج قوة العمل نفسها؟. لقد رأينا أن رأس المال يجيب عن هذه الأسئلة: إن يوم العمل يبلغ 24 ساعة كاملة، تُستثنى منها تلك الساعات القلائل من الراحة التي تخفف قوة العمل، بدونها، إخفاقاً تاماً في تجديد خدماتها.

= التي تبدد من أولاد في طور النمو من جراء حرمانهم من الوقت الكافي لتناول وجبات طعامهم بهدوء، وحرمانهم من فاصل راحة لهضم الطعام فيما بعد» (المرجع السابق، ص 45). وهذا يجري في سنة 1865، «سنة التقدم»! وإذا تركنا جانباً عمل الأطفال في رفع الزجاج وحمله، فإن الطفل الذي يشتغل في ورشة صنع القناني والزجاج الصوّاني، يقطع خلال أدائه للعمل ما بين 15-20 ميلاً (إنكليزياً) كل 6 ساعات! وغالباً ما يستمر العمل من 14 إلى 15 ساعة! وفي العديد من مصانع الزجاج، كما في معامل الغزل في موسكو، يُطبق نظام العمل المناوب، حيث تبلغ كل مناوبة 6 ساعات. «إن أطول فترة مستمرة للاستراحة، خلال الأسبوع، لا تزيد عن ست ساعات من الاستراحة المتصلة، ولكن ينبغي أن يطرح منها الوقت الذي ينفقونه في الذهاب والأياب من وإلى العمل، والاختزال، وارتداء الملابس، وتناول الطعام، مما يترك فسحة ضيقة جداً للراحة الحق، ولا يترك مجالاً لتنشيق الهواء النقي واللعب، اللهم إلا على حساب ساعات النوم الضرورية لأولاد يزاولون عملاً مرهقاً في أماكن خانقة الحرارة.. بل إن فترات النوم القصيرة عرضة للانقطاع، ما إن يعمد صبي للاستيقاظ إن كان الوقت ليلاً، كما ينقطع النوم بالضجيج، إن كان الوقت نهاراً». ويورد السيد وايت حالات اشتغل فيها ولد 36 ساعة متوالية، وحالات أخرى يرهق فيها الأولاد في الثانية عشرة من العمر بالعمل حتى الثانية فجراً، وينامون بعدها في المصنع حتى الخامسة صباحاً (أي 3 ساعات!) ليستأنفوا العمل في النهار كرة أخرى. ويقول تريمينير وتوفنيل، واضعا التقرير العام: «إن مقدار العمل الذي يؤديه الأولاد والفتيان، والفتيات، والنساء، خلال وجبة عملهم الليلي أو النهاري (spell of labour)، خارق للمعادة بالتأكيد». (المرجع السابق، ص 43-44) وفي هذه الأثناء قد يكون السيد رأس المال، في إهاب صاحب مصنع الزجاج، خارجاً في الهزيع الأخير من الليل، من ناديه الليلي، مضمخاً بـ «الزهد»، مترعاً بخمرة البورتو، ويخطي مترنحة يتجه صوب منزله، مترنماً كالأبله بنغمة رتيبة «البريطانيون، لن ولن يصبحوا عبيداً!» (Britons never, never shall be slaves!).

وعليه، فمن الجلي أن لا يكون العامل، طوال حياته بأكملها، غير قوة عمل، وأن مجمل الوقت المتاح عنده هو، وفقاً للطبيعة والقانون، وقت عمل مُكرّس لخدمة رأس المال في إنماء القيمة الذاتي. أما الوقت اللازم للتعلم، والتطور الذهني، والقيام بالواجبات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية، والنشاط الحر لقدراته الجسدية والذهنية، بل حتى التمتع بالراحة في عطلة الأحد (في بلد يقدس العطلة)⁽¹⁰⁴⁾ فذلك كله هراء في هراء! إن رأس المال، في اندفاعه المنفلت الأعمى، في شراسته الذئبية لنهش العمل الفائض، لا يتجاوز الحدود الأخلاقية فحسب، بل يتجاوز الحدود الجسدية القصوى ليوم العمل. إنه يغتصب الوقت الضروري لنمو الجسم وتطوره والحفاظ عليه في صحة جيدة. إنه يسرق الوقت اللازم لتنسم الهواء النقي والتمتع بأشعة الشمس. إنه يسرف في التساوم على الوقت المخصص لوجبة طعام، ويدمجه حيثما أمكن بعملية الإنتاج نفسها، بحيث يُلقم العامل طعامه كما لو كان وسيلة إنتاج صماء، أي كما يُقذف الفحم إلى المرجل وكما يُعطى الزيت والشحم للآلة. إنه يختزل ساعات النوم السليم اللازمة لاستجماع وتجديد وتنشيط القدرة الحيوية، إلى ساعات قلائل من سبات لا غنى عنه، أبداً، لأحياء كائن عضوي مُجهّد كلياً. فالحفاظ على قوة العمل في وضع اعتيادي ليس هو المعيار

(104) غالباً ما يحدث في المناطق الريفية في إنكلترا، بين حين وآخر حتى في أيامنا هذه، أن يُحكم على العامل بالسجن لتدنيس قدسية يوم الأحد. فيما لو عمل في الجنية أمام داره. ويُعاقب هذا العامل ذاته على إخلاله بعقد العمل فيما لو تغيب عن مصنع، سواء للمعادن أو الورق أو الزجاج، يوم الأحد، حتى لو كان الباعث ورعاً دينياً. ويصمّ البرلمان قويم العقيدة، الأذن عن خرق قدسية الأحد حين يحدث ذلك في مجرى «إنماء الذاتي لقيمة» رأس المال. وقد جاء في مذكرة رفعها (آب/أغسطس - 1863) العمال المياومون في حوانيت بيع الأسماك والدواجن في لندن للمطالبة بإلغاء العمل يوم الأحد، أن عملهم يستغرق 15 ساعة في المتوسط خلال أيام الأسبوع الستة الأولى، ويدوم قرابة 8-10 ساعات يوم الأحد. ويستفاد من المذكرة ذاتها أيضاً أن الشراهة الرقيقة عند الأرستقراطيين المرائين في أيكستر هول^(*) هي التي تشجع «عمل الأحد». فهؤلاء «القديسون»، المتقدمون حماساً في العناية بجلودهم^(**) (*in cute curanda*)، يظهرون ورعهم المسيحي بالتواضع الذي يتحملون به الإفراط في تشغيل وحرمان وجوع الآخرين. إن إزعانهم (العمال) للبطن، فإنيك بهم^(**) (*Obsequium ventris istis perniciosius est*). (*) «أيكستر هول» (Exeter Hall) بناية في لندن تعقد فيها اجتماعات الجمعيات الدينية وجمعيات البرّ. [ن.برلين].

(**) العبارتان باللاتينية، من أشعار هوراس. [ن.ع].

لتحديد أمد يوم العمل، ذلك أن أكبر إنفاق ممكن لقوة العمل في اليوم، مهما كان شاقاً [281] وقسرياً ومؤلماً، هو القاعدة التي تتحدد بها فترة رقاد العمال. إن رأس المال لا يكثر طول حياة قوة العمل. فكل ما يعنيه هو تحديداً أن يستخلص أقصى حد ممكن من قوة العمل التي يمكن تحريكها في يوم العمل. ويبلغ مبتغاه بتقصير حياة العامل مثلما ينتزع المزارع الجشع غلة إضافية من أرضه باستنزاف خصوصيتها.

إن الإنتاج الرأسمالي، وهو في الجوهر إنتاج لفائض القيمة، وامتصاص للعمل الفائض، بتمديد يوم العمل، لا ينتج فقط تدهور قوة العمل البشرية بسلبها الشروط الذهنية والجسدية الطبيعية الموائمة لنموها وعملها فحسب. بل هو ينتج أيضاً اهتلاك هذه القوة وموتها المبكر⁽¹⁰⁵⁾ إنه يعمل على تمديد وقت الإنتاج خلال فترة محددة بتقصير أمد حياة العامل.

ولكن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة السلع الضرورية لتجديد إنتاج العامل، أو للحفاظ على ديمومة الطبقة العاملة. وعليه فإذا كان التمديد غير الطبيعي ليوم العمل، الذي لا بد أن يسعى إليه رأس المال في اندفاعه اللامحدود إلى إنماء القيمة الذاتي، يقصر أمد حياة العامل الفرد، ويفضي بالتالي إلى تقليص أمد حياة قوة العمل، فإن القوى المستهلكة يجب التعويض عنها بوتيرة أسرع، مما يزيد مبلغ النفقات اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل، تماماً مثلما يكبر ذلك الجزء المستهلك من قيمة الآلة الذي تنبغي إعادة إنتاجه يومياً كلما كان استهلاك الآلة أسرع. قد يبدو، إذن، أن مصلحة رأس المال تتجه نحو يوم عمل اعتيادي.

إن مالك العبيد يشتري شغيلة كما يشتري الحصان. فإن فقد عبده، خسر رأسمالاً لا يمكن أن يستعيده إلا بإتفاق مبلغ جديد في سوق النخاسة.

ولعل «حقول الرز في فرجينيا، أو مستنقعات المسيسيبي، مدمرة لبنية الإنسان، ولكن هدر الحياة البشرية الذي تتطلبه الزراعة في هاتين الرقعتين، ليس من الضخامة بحيث لا يمكن إصلاحه بفيض الاحتياطي البشري في فرجينيا وكنتاكي. ثم إن الاعتبارات الاقتصادية التي تكفل للعبد، في ظل أوضاع طبيعية، معاملة إنسانية حين تجعل مصلحة السيد المالك متطابقة مع صيانة العبد نفسه، تنقلب إلى دواعٍ لإرهاق العبد

[282]

(105) «لقد أوردنا في تقاريرنا السابقة أقوال العديد من أرباب المصانع المجريين التي تفيد بأن ساعات العمل الزائدة تنزع، لا محالة، إلى استنزاف قوة عمل الرجال قبل الأوان». (المرجع المذكور نفسه، رقم 64، ص XIII).

وإجهاده بالعمل إلى أقصى حد، منذ أن تمارس تجارة العبيد؛ فما إن يصبح بالوسع التعويض عنه على الفور من احتياطي العبيد في الخارج، حتى يصبح أمد حياته أقل أهمية من إنتاجيته ما دامت باقية. وعليه فثمة قاعدة أساسية لإدارة شؤون العبيد في البلدان التي تستورد العبيد، وهي أن الاقتصاد الأكفأ هو ذلك الذي ينتزع من الرقيق البشري (human chattel^(*))، في أقصر فترة من الزمن، أكبر ما يستطيع أداءه من العمل. وفي الزراعة الاستوائية، حيث غالباً ما تضارع الأرباح السنوية مقدار رأسمال المزارع كله، تجري التضحية بحياة الزنجي بأقصى تهور. وإن زراعة الهند الغربية، التي ما زالت منذ قرون تغلّ ثروات أسطورية، قد ابتلعت الملايين من العرق الإفريقي. وها هي ذي كوبا، التي تقدر إيراداتها بالملايين، والتي يعتبر مزارعوها بمنزلة الأمراء، نجد فيها طبقة الأرقاء تتلقى أردأ الطعام، وتكدّ كدّاً مرهقاً لا ينقطع، فيحل الفناء المبرم بأعداد منها كل عام⁽¹⁰⁶⁾.

هذه القصة قصتك أنت، رغم اختلاف الاسم (*Mutato nomine de te fabula narratur*^(**)) فبدلاً من تجارة العبيد اقرأ سوق العمل، وبدلاً من كتاكي وفرجينيا ضع إيرلندا والمناطق الزراعية في إنكلترا واسكتلندا وويلز، وبدلاً من أفريقيا خذ ألمانيا! لقد سمعنا كيف أن العمل المفرط قلص عدد الخبازين في لندن. مع ذلك، فإن سوق العمل اللندنية مكتظة دوماً بالألمان وغيرهم من المرشحين للموت في المخابز. وصناعة الفخار، كما رأينا، هي واحدة من أفكك الصناعات بالعمال. ولكن هل ثمة نقص، لهذا سبب، في عدد عمال الفخار؟ وقد قال جوزايا ويدغوود، وهو مبتكر صناعة الفخار الحديثة، وكان في الأصل عاملاً بسيطاً، أمام مجلس العموم عام 1785، إن مجمل هذا الفرع الصناعي يستخدم بين 15 ألف إلى 20 ألف شخص⁽¹⁰⁷⁾ وفي عام 1861 بلغ

(*) وردت بخطأ طباعي أو إملائي في الطبعة الألمانية: Chattle. [ن.ع].

(106) كايرنز، [قوة العبيد]، ص 110-111.

(Cairnes, [The Slave Power.] p. 110-111).

(**) باللاتينية في الأصل. وقد سبقت الإشارة إلى أن البيت للشاعر هوراس، المجلد الأول، كتاب الهجائيات. [ن.برلين].

(107) جون وورد، مقاطعة ستوك-أبون-تونت، لندن، 1843، ص 42.

(John Ward, The Borough of Stoke-upon-Trent, London, 1843, p. 42).

عدد سكان المدن التي تُولف مراكز هذه الصناعة في بريطانيا العظمى، حوالى 101,302.

«إن عمر صناعة القطن يبلغ 90 عاماً. وقد عايش ثلاثة أجيال من العرق الإنكليزي، ولكنني أعتقد أن بوسعي القول من دون تردد إنها فتكت، خلال هذه الفترة، بتسعة أجيال من عمال المصانع»⁽¹⁰⁸⁾ ولا ريب في أن سوق العمل تعاني، في حقب معينة من النشاط المحموم، نقصاً ملحوظاً، كما حدث عام 1834 مثلاً. ولكن أرباب المصانع، في ذلك الحين، اقترحوا على المفوضين في لجنة قانون الفقراء (Poor Law Commissioners)، بأن يبعثوا [283] بـ «الفائض من سكان» المناطق الزراعية إلى الشمال، مرفقين الاقتراح بالتفسير التالي وهو «أن أرباب المصانع سوف يمتصون هذا الفائض ويستهلكونه»⁽¹⁰⁹⁾، على حد قولهم حرفياً.

«جرى تعيين وكلاء لجمع العمال بموافقة مفوضي قانون إسعاف الفقراء». «وافتح لهم مكتب في مانشستر أخذ يتلقى قوائم بأسماء عمال المناطق الزراعية ممن هم بحاجة إلى عمل، وقد دُونت أسماؤهم في سجلات. وهرع أرباب المصانع إلى هذه المكاتب، واختاروا ما شاء لهم من الأشخاص، وبعد انتقاء ما «يسد حاجتهم»، أصدروا التعليمات بنقلهم إلى مانشستر، فشحنوا مع بطاقات مثل بالات السلع، عبر القنوات المائية وفي عربات النقل، وآخرون ساروا مشياً على الطرقات، وغُثر على البعض منهم وقد ضل الطريق وهو يوشك على الموت جوعاً. وتحول هذا النظام إلى تجارة منتظمة. وقد يجد مجلس العموم مشقة في تصديق الأمر، ولكنني أقول له إن هذه التجارة باللحم البشري قد استمرت، وإن البشر صاروا يُباعون بانتظام إلى أرباب المصانع هؤلاء في مانشستر مثلما يُباع العبيد إلى زارعي القطن في الولايات المتحدة. وفي عام 1860 بلغت صناعة القطن الذروة... ووجد أرباب الصناعة،

(108) خطاب فيراند في مجلس العموم، في 27 نيسان/إبريل، 1863.

(109) «إن الصناعيين سوف يمتصونه ويستهلكونه. تلك هي بالضبط الكلمات التي تلفظها أرباب مصانع القطن»، المرجع السابق نفسه.

«That the manufacturers would absorb it and use it up. Those were the very words used by cotton manufacturers».

أنفسهم، ثانية، بحاجة إلى العمال. فلبجأوا إلى «تجار اللحم البشري» كما يسمى هؤلاء. وتوجه الوكلاء إلى المنخفضات الجنوبية في إنكلترا، إلى مراعي دورسيت شاير وسهول ديفونشاير وتلال ويلت شاير، بحثاً عن اليد العاملة. ولكن عبثاً. فقائض السكان كان قد استهلك.

وقالت صحيفة بوري غارديان *Bury Guardian* بأنه بعد إبرام المعاهدة التجارية بين إنكلترا وفرنسا فإن لانكشاير يمكن أن تمتص 10 آلاف يد عاملة جديدة، وأن حاجة ستتشاً إلى 30-40 ألف يد. وبعد أن جاب تجار اللحم البشري ووكلاؤهم المناطق الزراعية الجنوبية بحثاً عن الأيدي العاملة عبثاً.

«جاء وفد من أصحاب المصانع إلى لندن لمقابلة السيد الموقر، المستر فيلليز، رئيس لجنة قانون إسعاف الفقراء، بهدف الحصول على أولاد من بعض بيوتات العمل (Workhouses) لتشغيلهم في مصانع لانكشاير»⁽¹¹⁰⁾

(110) المرجع السابق نفسه. ورغم نواياه الحسنة، كان السيد فيلليز مضطراً بموجب «القانون» إلى رفض طلبات الصناعيين. غير أن هؤلاء السادة، حققوا مآربهم بفضل تساهل الهيئات المحلية التي تدير ملاجئ الفقراء. ويؤكد مفتش المصانع السيد أ. ريدغريف، أن النظام الذي عومل الأيتام وأطفال المعوزين بموجبه «قانونياً» على أنهم «صناع متمرنون» (apprentices) لم يقترن بالتجاوزات القديمة هذه المرة» (للاطلاع على هذه «التجاوزات» راجع مؤلف إنجلز المذكور سابقاً) باستثناء إحدى الحالات التي شهدت بالتأكيد «تجاوزاً للنظام بالنسبة لعدد من الفتيات والشابات اللواتي جيء بهن من المناطق الزراعية في اسكتلندا إلى لانكشاير وتشيشاير». وبموجب هذا «النظام»، كان الصناعي يرم عقداً مع إدارة الملجأ لفترة معينة، فكان يطعم الأطفال ويلبسهم ويأويهم ويدفع لهم مخصصات نقدية صغيرة. وثمة ملاحظة للسيد ريدغريف، سنستشهد بها بعد قليل، تبدو غريبة، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار أن عام 1860، كان في القمة من بين أعوام ازدهار صناعة القطن الإنكليزية، وأن الأجور بالإضافة إلى ذلك، كانت في هذا العام مرتفعة على نحو استثنائي. والواقع أن هذا الطلب الاستثنائي على اليد العاملة صاحبه نقص سكاني في إيرلندا، وهجرة لم يسبق لها مثيل من المناطق الزراعية في إنكلترا واسكتلندا إلى أستراليا وأميركا، وصاحبه نقص موجب في عدد السكان في بعض المناطق الزراعية في إنكلترا، هذا النقص الذي جاء في أعقاب تدهور القوة الحيوية للعمل من ناحية، وتبديد الفائض السكاني المتيسر، على يد تجار اللحم البشري من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك كله يقول السيد ريدغريف: «غير أن هذا النوع من العمل (عمل أطفال الملاجئ) لا يسعى إليه أحد إلّا بعد تعذر الحصول على سواء، ذلك لأن «سعره مرتفع» (high-priced labour). فالأجور الاعتيادية لصبي في الثالثة عشرة من

[284] إن التجربة تجعل الرأسمالي يرى، بوجه عام، أن ثمة فيضاً دائماً في السكان، أي سكاناً فائضين عن الحاجات الآتية لرأس المال في نمائه الذاتي، رغم أن السكان يتألفون من أجيال من البشر كسيحة، وجيزة الحياة، تتعاقب واحداً إثر واحد إثر الآخر على عجل، ويقتطفها الموت، إن جاز التعبير، قبل الأوان⁽¹¹¹⁾ والحق، فإن التجربة تكشف للمراقب الحصيف كيف أن الإنتاج الرأسمالي على الرغم من أنه من وجهة النظر التاريخية، لم يبرز إلا بالأمس، قد مَدَّ يده بسرعة وعمق إلى قوى الشعب واقتلعه من جذور حياتها، وتكشف أيضاً كيف أن انحطاط السكان الصناعيين لا يحدّ منه إلا الاستيعاب الدائب لعناصر الحياة البدائية الطبيعية القادمة من الريف، وكيف أن هؤلاء

= العمر كانت تبلغ زهاء 4 شلنات في الأسبوع، في حين أن إيواء 50 أو مائة صبي وإكساءهم وإطعامهم وتوفير العناية الطبية لهم والرقابة المناسبة عليهم، وتخصيص مكافأة مالية صغيرة لهم، أمر يتعدّر تحقيقه بأربع شلنات للرأس الواحد في الأسبوع». (تقرير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 27). وينسى السيد ريدغريف أن يذكر لنا كيف يمكن للعامل نفسه أن يوفر لأطفاله هذه الأمور كلها بالشلنات الأربعة التي يتلقاها كأجر أسبوعي، حين يعجز الصناعي عن توفير ذلك لخمسين أو مائة طفل يسكنون ويأكلون ويراقبون معاً. واحتراساً من استخلاص القارئ لاستنتاجات خاطئة من النص، يتعيّن عليّ أن أشير إلى أن صناعة القطن الإنكليزية، منذ أن أخضعت لقانون المصانع الصادر عام 1850، بما يحويه من ضوابط تنظّم وقت العمل، وما إلى ذلك، يجب أن تُعتبر الصناعة النموذجية في إنكلترا. والعامل الإنكليزي في صناعة القطن هو، من جميع النواحي، أفضل حالاً من رفيقه في البؤس في القارة. «إن عامل المصانع البروسي يكدح في الأقل، عشر ساعات كل أسبوع، أكثر من منافسه الإنكليزي، وحين يستخدم للعمل على نوله الخاص في بيته، فإن أمد عمله يتجاوز هذه الساعات الإضافية». (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 103). ولقد قام مفتش المصانع ريدغريف، المذكور أعلاه، بجولة في القارة، بعد افتتاح «المعرض الصناعي» عام 1851، وبخاصة في فرنسا وألمانيا لتقصي أوضاع المصانع. ويقول عن العامل الصناعي البروسي: «إنه يتلقى مكافأة مالية تكفي للحصول على طعام بسيط وعلى المتع الضئيلة التي اعتاد عليها. إنه يقتات على طعام رديء، ويعمل بإجهاد، لذا فإن وضعه أدنى من نظيره الإنكليزي». (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1853، ص 85).

(111) إن العمال الذين يرهقون بعمل مفرط «يذرون فيموتون بسرعة غريبة، غير أن أماكن أولئك الذين يهلكون سرعان ما تملأ، والتغير المتتالي للأشخاص لا يحدث في المشهد تغييراً». (إنكلترا وأميركا، لندن، 1833، المجلد الأول، ص 55. [تأليف إي. جي. وايفيلد]).

(England and America, London, 1833, Vol. I, p. 55. [By E.G.Wakefield]).

العمال الزراعيين بالذات قد أخذوا يهلكون بالرغم من الهواء النقي ومبدأ الاصطفاء [285] الطبيعي (principle of natural selection) الذي يفعل بينهم فعله بهذه القوة، والذي لا يتيح البقاء بين الأفراد إلاً للأقوى⁽¹¹²⁾ إن رأس المال الذي يمتلك مثل هذه «المسوغات القوية» لإنكار عذابات جيل العمال الذي يحيط به، لا تتأثر حركته من الناحية العملية، كثيراً أو قليلاً، بمشهد انحطاط الجنس البشري في المستقبل، ولا بالانقراض النهائي لهذا الجنس، أكثر مما تتأثر باحتمال سقوط الكرة الأرضية على الشمس. ويعرف الجميع في كل عملية من عمليات السمسرة والمضاربة بالأسهم أن الصاعقة ستنقض إن عاجلاً أم آجلاً، إلا أن كل واحد منهم يمني النفس بسقوطها على رأس جاره، بعد أن يكون هو قد جمع المطر الذهبي، واختزنه في حرز أمين. وليكن من بعدي الطوفان (*Après moi le déluge*)^(*) هذا هو شعار كل رأسمالي، وكل أمة رأسمالية. وعلى هذا فإن رأس المال لا يعبأ بصحة وأمد حياة العامل، ما لم يرغبه المجتمع على ذلك⁽¹¹³⁾ وعلى صرخات الشكوى من الانحطاط الجسدي والذهني، [286]

(112) راجع: تقارير الصحة العامة، التقرير السادس الذي وضعه المفتش الطبي للمجلس الاستشاري، 1863، ونُشر في لندن عام 1864. ويُعالج هذا التقرير أوضاع العمال الزراعيين بوجه خاص. «توصف سودرلاند، عادة، بأنها مقاطعة شهدت تحسينات كبيرة. ولكن... استقصاء جرى مؤخراً اكتشف أنه حتى هناك، في المناطق التي اشتهرت ذات يوم بنهاة رجالها وشجاعة جنودها، أخذ السكان يتدهورون إلى عرق هزيل معوّق النمو. وفي الأماكن المتميزة بكونها الأصح، على سفوح المنحدرات المطلة على البحر، تجد وجوه أطفالهم الجوعى شاحبة على مثل شحوبهم لو عاشوا في الجزء النتن من أحد أزقة لندن». (و.ث. ثورنتون، [فيض السكان وعلاجه، ص 74-75].
الثلاثين ألف «شجاع جبلي» (gallant Highlanders) الذين تحشرهم غلاسكو كالخنازير في زرائبها (Wynds) وأزقتها (Closes) مع البغايا واللصوص.

(*) بالفرنسية في الأصل. وهذا القول يُنسب إلى الماركيز دي بومبادور رداً على تحذير أحدهم للبلاط من أن استمرار الولايم والاحتفالات الباذخة من شأنها إحداث زيادة كبيرة في ديون الدولة الفرنسية. [ن. برلين].

(113) «ولكن رغم أن صحة السكان عنصر هام من عناصر رأس المال القومي، فإننا نخشى أنه لا بد من القول إن طبقة أرباب العمل لم تكن تنزع كثيراً إلى صيانة هذا الكنز والاعتزاز به. إن مراعاة صحة العمال قد قُرضت على أرباب المصانع فرضاً» (صحيفة تايمز الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، 1861) «إن سادة وست رايدنغ أضحوا صانعي كساء البشرية كلها... وقد ضحوا بصحة الناس العاملين، وكان مُقدراً لهذا العرق أن ينحط بعد بضعة أجيال. ولكن حدث

والموت المبكر وعذابات العمل المفرط، يرد رأس المال: أيتبني لهذا العذاب أن يبهظنا لمجرد أنه يزيدنا مسرة (ربحاً)؟^(*) ولكن، لو نظرنا إلى الأشياء بمجموعها، فإن ذلك كله لا يتوقف على النوايا الطيبة أو الشريرة للرأسمالي الفرد. فالمنافسة الحرة تفرض القوانين الخبيثة في الإنتاج الرأسمالي على جميع الرأسماليين الأفراد في هيئة قوانين خارجية قسرية⁽¹¹⁴⁾

إن تحديد يوم عمل عادي جاء نتيجة لصراع دام قروناً عديدة بين الرأسمالي والعامل. وينطوي تاريخ هذا الصراع على اتجاهين متعارضين. قارن، على سبيل المثال، قانون المصانع الإنكليزية المعاصر بتشريعات العمل الإنكليزية التي كانت سارية منذ القرن الرابع عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر⁽¹¹⁵⁾ وعلى حين أن لائحة قانون المصانع

= رد فعل معاكس. فعمدت لائحة قوانين اللورد شافتسبري إلى تقليص ساعات عمل الأطفال، إلخ. (التقرير السنوي الثاني والعشرين من المسجل العام، 1861).

(Twenty-second annual Report of the Registrar-General, 1861).

(*) مقتبس عن غوته، إلى زليخة *An Zuleika*، الديوان الغربي - الشرقي، الجزء السابع، 1815. [ن. برلين].

(114) وهكذا نجد، على سبيل المثال، أنه في بداية عام 1863، قدمت 26 شركة تمتلك مصانع فخار واسعة في ستافورد شاير، ومن بينها شركة جوزايا ويدغوود وأولاده، مذكرة التمسّت فيها «أن تسنّ السلطة تشريعاً ملزماً». والسبب أن المنافسة مع الرأسماليين الآخرين لا تسمح لهم بتقليص وقت عمل الأطفال طوعاً، إلخ. «وبقدر ما نأسى للشُرور المذكورة آنفاً، فليس بإمكاننا منع وقوعها بوساطة أي اتفاق ودي بين الصناعيين... وبعد أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، توصلنا إلى القناعة بأن ثمة حاجة إلى أن تسنّ السلطة تشريعاً ملزماً». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، 1863، ص 322).

إضافة للمحاشية: وبرز في الفترة الأخيرة مثال أكثر سطوعاً. فارتفع أسعار القطن خلال فترة من النشاط المحموم، أغوى الصناعيين في بلاكبورن على تقليص وقت العمل في مصانعهم، باتفاق متبادل على مدى فترة معينة. وكانت مدة الاتفاق تنتهي بحدود نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، 1871. وفي غضون ذلك استغل الصناعيون الأكثر غنى، والذين يجمعون أعمال الغزل والنسيج، استغلوا تقلص الإنتاج الناجم عن هذا الاتفاق، لتوسيع أعمالهم الخاصة، وجني أرباح طائلة على حساب صغار أرباب العمل. ولجأ هؤلاء الآخرون في محتتهم هذه، إلى العمال، وحوهم بجديّة على التحريض من أجل نظام عمل من 9 ساعات، ووعدوهم بتبرعات مالية لتحقيق هذه الغاية!

(115) إن تشريعات العمل هذه، التي طبّق، في الوقت نفسه، ما يماثلها من تشريعات في فرنسا وهولندا وغيرهما من البلدان، قد ألغيت رسمياً في إنكلترا، أول مرة، عام 1813، أي بعد ربح طويل من تغير علاقات الإنتاج التي جعلت هذه التشريعات بالية.

المعاصرة تلزم بتقليص يوم العمل فإن التشريعات القديمة كانت تسعى إلى تمديده قسراً. وبالطبع فإن مطالب رأس المال وهو في حالته الجنيينة - حين يبدأ رأس المال في النمو فإنه يضمن لنفسه الحق في امتصاص كمية كافية من العمل الفائض، ليس فقط بقوة العلاقات الاقتصادية وحدها، بل بمعونة سلطة الدولة أيضاً - تلك المطالب تبدو متواضعة تماماً إن قورنت بالتنازلات التي يضطر، وهو يدمدم ويصارع، إلى تقديمها [287] عندما يبلغ سن الرشد. ويقتضي انصرام قرون قبل أن يقوم العامل «الحر»، بفضل تطور نمط الإنتاج الرأسمالي بالموافقة بإرادته الطوعية، أي بالرضوخ للظروف الاجتماعية، على بيع مجمل حياته الفاعلة، ببيع قدرته إياها على العمل، بثمان بخس يساوي ضروريات العيش المعتادة، ببيع حق البكورية لقاء وقعة حساء. من هنا يبدو طبعياً أن تمديد يوم العمل الذي ظل رأس المال يحاول فرضه على العمال الراشدين بسلطة الدولة ابتداء من منتصف القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السابع عشر، يتطابق بصورة تقريبية مع تقليص يوم العمل الذي باشرت الدولة بتطبيقه هنا وهناك، منذ منتصف القرن التاسع عشر، للحيلولة دون تحويل دم الأطفال إلى رأسمال. إن الحدود التي أعلنت اليوم أنها الحدود الرسمية لساعات عمل الأطفال الذين هم دون سن الثانية عشرة، كما في ولاية ماساشوسيتس التي كانت تُعتبر حتى أمد قريب أكثر ولايات جمهورية أميركا الشمالية حرية، قد كانت في إنكلترا حتى في منتصف القرن السابع عشر، يوم العمل الاعتيادي للحرفيين أقوياء البنية، والعمال الزراعيين الأشداء والحدادين الضخام⁽¹¹⁶⁾ لقد اتخذ أول «قانون للعمال» (السنة 23 - عهد إدوارد الثالث، عام 1349) ذريعتيه

(116) «لا يُسمح باستخدام أي طفل دون سن الثانية عشرة في أية مؤسسة صناعية أكثر من 10 ساعات في اليوم الواحد» (تشريعات ماساشوسيتس العامة، 63، الفصل الثاني عشر). لقد أُجيزت مختلف التشريعات بين أعوام 1836 و1858 «إن العمل المُنجَز خلال فترة 10 ساعات في أي يوم، في جميع مصانع القطن والصوف والحرير والورق والزجاج والكتان، أو في مصانع الحديد والنحاس، سوف يُعتبر يوم عمل قانوني. وينص القانون أنه من الآن فصاعداً لا يجوز إبقاء أو تشغيل أي قاصر يعمل، في أي مصنع كان، أكثر من عشر ساعات في اليوم، أو أكثر من 60 ساعة في الأسبوع، ولا يُسمح بعد الآن باستخدام أي قاصر كعامل، إذا كان دون سن العاشرة، في أي مصنع داخل حدود هذه الولاية». (ولاية نيويوركسي، قانون تحديد ساعات العمل، إلخ، المادتان الأولى والثانية، قانون الثامن عشر من آذار/مارس، 1851). «لا يُسمح باستخدام أي قاصر بلغ الثانية عشرة من العمر، ودون الخامسة عشرة في أية مؤسسة صناعية أكثر من 11 ساعة في اليوم الواحد، ولا قبل الخامسة صباحاً أو بعد السابعة والنصف مساءً». (القانون المعدل لولاية رود آيلاند، إلخ، الفصل 139، المادة 23، 1 تموز/يوليو، 1857).

المباشرة (لا سبيه، لأن تشريعاً من هذا النوع يظل ساري المفعول لقرون حتى بعد انتفاء الذريعة) في الطاعون الكبير^(*) الذي فتك بالناس، بحيث آلت الأمور، على حد تعبير كاتب من حزب المحافظين، إلى أن «صعوبة الحصول على رجال للعمل بشروط معقولة (يقصد بضمن يترك لأرباب العمل كمية معقولة من العمل الفائض) بلغت حداً من الكبير [288] بحيث باتت لا تُطاق بالمرة»⁽¹¹⁷⁾ وعلى ذلك، فرض القانون حداً معقولاً للأجور، ولأمد يوم العمل. وهذه النقطة الأخيرة، وهي الشيء الوحيد الذي يعنينا في هذا الصدد، قد تكررت في تشريع العمل لعام 1496 (في عهد هنري السابع). فيوم العمل بالنسبة لجميع الحرفيين (artificers) والعاملين في الحقول، ابتداء من آذار/مارس حتى أيلول/سبتمبر، ينبغي أن يستمر، حسب القانون، الذي لم يكن بالوسع فرضه، على أي حال، من الساعة الخامسة صباحاً حتى السابعة أو الثامنة مساءً. غير أن الوقت المخصص للطعام كان يتألف من ساعة للفظور وساعة ونصف للغداء، ونصف ساعة لـ لقمة العصر، وهذا يعني أنه ضعف الوقت الممنوح لوجبات الطعام حسب قانون المصانع الساري مفعوله الآن⁽¹¹⁸⁾ وفي فصل الشتاء، كان ينبغي للعمل أن يبدأ في الخامسة صباحاً وينتهي بحلول الظلام، مع فترات الراحة نفسها. وجاء قانون العمل الذي شُرِعَ في عهد

(*) استشرى وباء الطاعون الكبير، أو الموت الأسود، كما كان يسمى في أوروبا الغربية بين 1347 و1350، وأدى إلى هلاك 25 مليون إنسان، أي ربع سكان أوروبا كلها. [ن.برلين].

(117) [ج.ب.بايلنز]، مغالطات التجارة الحرة، الطبعة السابعة، لندن، 1850، ص 205، الطبعة التاسعة، ص 253. وعلاوة على ذلك يعترف هذا الكاتب المحافظ نفسه بما يلي: «إن لوائح البرلمان النازمة للأجور، التي شُنت خلافاً لمصلحة العامل وكانت لصالح رب العمل، دامت لفترة طويلة قوامها 464 عاماً. غير أن عدد السكان ازداد. فارتوي أن هذه القوانين كانت وأضحت عبئاً ثقيلاً لا لزوم له». (المرجع نفسه، ص 205).

(118) تعليقاً على هذا التشريع، يقول ج.وايد بحق: «يبدو من النص أعلاه (أي نص تشريع 1496) أن الطعام في سنة 1496 كان يعتبر مُعادلاً لثلث دخل الحرفي ونصف دخل شغيل الحقول، وهذا ينم عن درجة من الاستقلالية عند الطبقة العاملة أكبر من تلك السائدة في الوقت الحاضر، ذلك لأن تكاليف طعام العمال والحرفيين تأخذ الآن نسبة أكبر من أجورهم». (ج.وايد، [تاريخ الطبقتين الوسطى والعاملة]، ص 24-25 و577).

(J. Wade, [History of the Middle and Working Classes], P.24-25-577).

إن الرأي القائل بأن هذا الفرق يرجع إلى اختلاف أسعار الطعام والكساء آنذاك عنها الآن، هذا الرأي يتهاوى ما إن نلقي نظرة وجيزة على كتاب: الندرة المزمنة [أو دراسة عن النفود الإنكليزية

الملكة إليزابيث، عام 1562، لترك طول يوم العمل دون مساس بالنسبة لسائر العمال «المشتغلين بأجر يومي أو أسبوعي»، ولكنه كان يرمي إلى تقليص فترات الراحة إلى ساعتين ونصف الساعة صيفاً، وساعتين شتاءً. وبموجب هذا القانون ينبغي ألا يستمر الغداء أكثر من ساعة، و«قيلولة الظهيرة أكثر من نصف الساعة» على أن يُسمح بذلك من منتصف أيار/مايو حتى منتصف آب/أغسطس. ويُحسم بنس واحد (يساوي الآن 8 بنسات تقريباً) من الأجور عن كل ساعة تغيب. غير أن الشروط كانت في الحياة العملية أكثر ملاءمة للعمال منها في سجل التشريعات. ويقول وليم بيتي، أبو الاقتصاد السياسي، ومؤسس علم الاحصاء إلى حد معين، في كتاب له صدر في الثلث الأخير من القرن السابع عشر:

«إن الرجال العاملين (labouring men)، - (وكان هذا التعبير

[289]

حينذاك يعني الشغيلة الزراعيين) يشتغلون 10 ساعات يومياً، ويتناولون عشرين وجبة طعام في الأسبوع، أي ثلاث وجبات في كل يوم عمل، ووجبتين يوم الأحد، ومن الجلي أنهم لو استطاعوا الصوم مساء أيام الجمعة، وأفطروا في ساعة ونصف الساعة بدلاً من ساعتين من الحادية عشرة إلى الواحدة، إذن فسيزيدون العمل بنسبة $\frac{1}{20}$ ويقلصون إنفاقهم بنسبة $\frac{1}{10}$ وعندها يمكن زيادة الضريبة المذكورة أعلاه»⁽¹¹⁹⁾

تُرى ألم يكن الدكتور أندرو أور محقاً في شجبه لائحة قانون العمل اثنى عشرة ساعة للعام 1833، واعتباره إياها عودة إلى العصور المظلمة؟ والواقع أن المواد التي يحتوي عليها تشريع العمل الذي يذكره بيتي ينطبق على الصناع المتمرنين (apprentices)^(*) وتبين الشكوى التالية وضع عمال الأطفال، حتى في نهاية القرن السابع عشر:

= الذهبية والفضية،] للأسقف فليترود، الطبعة الأولى، لندن، 1707، الطبعة الثانية، لندن، 1745.
(Chronicon Preciosum etc., By Bishop Fleetwood, 1st Ed, London, 1707, 2nd Ed, London, 1745).

(119) وليم بيتي، التشريع السياسي لإيرلندا، 1672، طبعة 1691، ص 10.
(W.Petty, Political Anatomy of Ireland, 1672, Ed. 1691, p. 10).

[يقتبس ماركس من ملحق الكتاب الذي أضافه بيتي وهو بعنوان: كلمة للحكماء Verbum Sapienti. ن. برلين].

(*) هؤلاء هم من الأحداث طبعاً. [ن.ع].

«إن الفتیان عندنا في هذه المملكة لا يعملون إطلاقاً قبل أن يصبحوا متمرنين، وهذا يتطلب بالطبع وقتاً طويلاً، حيث نلزم المتدرب الاستمرار سبع سنوات، حتى يصبح حرفياً مكتملاً»(*)
بالمقابل، ثمة مديح لألمانيا، والسبب أنهم يمرنون الأطفال، منذ المهد «على تعلم صناعة ما» وذلك يجعلهم أكثر مواءمة وطوعية⁽¹²⁰⁾

(*) هذا المقتبس ليس حرفياً، وقد كلفه ماركس لدواع قد تكون أسلوية، بينما أورده إنجلز كاملاً في الطبعة الإنكليزية. [ن.ع.].

«إن العادة المتبعة عندهم (في ألمانيا) لا تشبه ما هو جار عندنا في هذه المملكة، حيث نلزم المتدرب الاستمرار سبع سنوات، فالمدة المتعارف عليها عندهم هي 3 أو 4 سنوات: والسبب أنهم يمرنون الأطفال منذ المهد على تعلم صناعة ما، وذلك يجعلهم أكثر مواءمة وطوعية، وبالتالي أكثر قدرة على اكتساب النضج والمهارة السريعة في الصناعة، في حين أن صغارنا، نحن في إنكلترا، لا يرتبون على شيء قبل أن يبلغوا السن القانونية للتمرن على صناعة، مما يجعلهم بطيئين في إحراز تقدم؛ وبحاجة إلى فترة أطول لبلوغ كمال الفنان البارع».
(120) مقال حول ضرورة تشجيع الصناعة الميكانيكية، لندن، 1690، ص 13.

(A Discourse on the Necessity of Encouraging Mechanick Industry, London, 1690, p.13).

إن ماركولي الذي زور تاريخ إنكلترا لمصلحة حزب الأحرار (الويغ) والبورجوازية، يعلن الآتي:
«إن عادة دفع الأطفال للعمل قبل الأوان... سادت في القرن السابع عشر إلى حد لا نكاد نصدقه بالقياس إلى سعة الصناعة حينذاك. وفي نورويتش، المركز الرئيس لصناعة الأقمشة، كان المخلوق الصغير الذي له من العمر 6 أعوام يُعتبر أهلاً للعمل. وثمة عدد من كُتّاب ذلك العهد، وبينهم من كان يُعَدُّ من الأخيار البارزين، يذكر بحماس (Exultation) هذا الواقع وهو أن أولاداً وفتيات بعمر الزهور يخلقون، في هذه المدينة وحدها، ثروة تفوق ما يلزم لإعالتهم بمقدار 12 ألف جنيه أسترليني كل عام. وكلما أمعنا التمحيص في تاريخ الماضي، وجدنا أسباباً أكثر لدحض أولئك الذين يتوهمون أن عصرنا قد أثمر ضرراً اجتماعية جديدة. فالشيء الجديد حقاً هو الذكاء والإنسانية التي تشفي هذه الشرور». (تاريخ إنكلترا، المجلد الأول، ص 417.

(History of England, V. I., p. 417.

وكان بوسع ماركولي أن يضيف إلى ذلك أن هناك أصحاباً للتجارة (amis du commerce) من «الأخيار البارزين» في القرن السابع عشر، يصفون بحماس (Exultation) كيف جرى تشغيل طفل في الرابعة في أحد ملاجئ الفقراء في هولندا، وأن هذا المثال عن ممارسة الفضيلة (vertu mise en pratique) قد اعتبر وافياً بالمرام في كل مؤلفات الإنسانيين، من طراز ماركولي، حتى زمن آدم سميث. والحق، أن بدايات استغلال الأطفال تبدأ بالظهور مع نشوء المانيفاكتورة، خلافاً للجرف اليدوية. وكان هذا الضرب من الاستغلال ماثلاً على الدوام ولكن بحدود معينة في صفوف

[290] مع ذلك، فخلال الشطر الأعظم من القرن الثامن عشر، وصولاً إلى حقبة الصناعة الكبرى، لم يفلح رأس المال في إنكلترا، حتى بعد دفع القيمة الأسبوعية لقوة العمل، في انتزاع أسبوع العمل كله من العامل، باستثناء العمال الزراعيين. والواقع أن تمكن هؤلاء من العيش على مدى الأسبوع كله بأجر أربعة أيام، لم يبدُ بنظرهم سبباً كافياً يدفعهم للعمل يومين آخرين في سبيل الرأسمالي. وثمة فريق من الاقتصاديين الإنكليز يشجب هذا العناد بأسلوب مقذع، خدمة منهم لرأس المال، وثمة فريق آخر يدافع عن العمال. دعونا نستمع إلى المساجلة بين بوستلثوايت الذي كان قاموسه الصناعي يتمتع بالشهرة نفسها التي تتمتع بها قواميس ماكلوخ وماكغريغر اليوم، وبين مؤلف «مقال حول الصناعة والتجارة» (الذي سبق لنا الاستشهاد به)⁽¹²¹⁾

= الفلاحين، وكان يزداد حدة، كلما تعاظم النير الذي يثقل كاهل الريفي. إن نزوع رأس المال مائل للعيان هنا، بكل تأكيد، غير أن الوقائع نفسها ما تزال نادرة كظاهرة ميلاد أطفال برأسين.. ولهذا فإن أصحاب التجارة (*amis du commerce*)، الحكماء، يستقبلون ذلك «بحماس» (*Exultation*) معتبرين إياه ظاهرة خارقة أو أعجوبة تستحق الإشارة، ونموذجاً يُحتذى لزمانهم وللأجيال القادمة. ويقول هذا الاسكتلندي، المتملق، الدليل، والمهذار اللبق، ماکولي نفسه: «لا نسمع اليوم غير الحديث عن النكوص إلى الوراء، ولكننا لا نرى سوى التقدم إلى أمام». فيا لعينه! بل ويا لأذنيه!

(121) من بين متهمي العمال، نجد أن الأكثر سخطاً هو المؤلف المجهول صاحب الكتاب الذي أشرنا إليه: بحث في الصناعة والتجارة: يتضمن ملاحظات عن الضرائب، إلخ، لندن، 1770.

(*An essay on trade and commerce: containing Observations on Taxes, etc., London, 1770*).

ولقد سبق لهذا الكاتب أن تطرق لهذا الموضوع في مؤلف سابق موسوم بـ: تأملات في الضرائب، لندن، 1765. (*Considerations on Taxes, London, 1765*).

ويقف في الخندق نفسه آرثر يونغ، بولونيوس الإحصاء المهذار، الذي يجلّ عن الوصف. وفي طليعة المدافعين عن الطبقات العاملة يقف جاكوب فاندربلنت في مؤلفه: النقد يجيب على كل الأشياء، لندن، 1734. (*Money Answers all Things, London, 1734*).

والقس نتانائيل فورستر، الدكتور في اللاهوت، في مؤلفه بحث في أسباب [الارتفاع] الحالي لأسعار المؤن، لندن، 1767.

(*An Inquiry into the Causes of the Present [High] Price of Provisions, London, 1767, By Rev. Nathaniel Forster*).

وكذلك الدكتور برايس، وبخاصة بوستلثوايت في الملحق الذي أضافه إلى مؤلفه قاموس جامع في

يقول بوستلثوايت من بين ما يقول:

«لا يمكن أن نهي تلك الملاحظات الوجيزة من دون أن نشير إلى تلك الفكرة المبتذلة التي تدور على الكثير من الألسن، وهي أنه إذا كان الفقراء العاملون (industrious poor) يستطيعون الحصول في خمسة أيام على ما يكفي لعيشهم فإنهم لن يعملوا ستة أيام كاملة. من هنا يستخلصون ضرورة زيادة حتى ثمن ضروريات العيش عن طريق الضرائب أو غيرها من الوسائل، لإرغام الصانع الحرفي وعامل المانيفاكتورة على الكد طوال الأيام الستة من الأسبوع كاملة من دون توقف. ولا بد هنا من أن أستمح لنفسي العذر في أن أبدي رأياً معارضاً لرأي أولئك السياسيين الكبار، الذين يتبارون في الدفاع عن دوام عبودية عمال (the perpetual slavery of the working people) هذه المملكة؛ إنهم ينسون القول المأثور الشائع: عمل بلا لهو (all work and no play)، يورث البلادة. تُرى ألا يفخر الإنكليز بإبداع وبراعة صنّاعهم وعمال مانيفاكتوراتهم، الذين محضوا السلع البريطانية السمعة الطيبة والثقة بوجه عام؟ إلّا يرجع الفضل في ذلك؟ الفضل يرجع، في الأغلب، إلى الراحة التي يتمتع بها العمال وفق هواهم. ولو أنهم كانوا مرغمين على الكدّ على مدار السنة، طوال ستة أيام في الأسبوع، مكررين العمل الرتيب نفسه، أفلا يثلم ذلك براعتهم، ويصيبهم بالبلادة عوضاً عن شحذ نشاطهم وإبداعهم؟ أفلا يؤدي ذلك إلى أن يفقد عمالنا شهرتهم بمثل هذه العبودية الأبدية بدل أن يحافظوا عليها؟ وأي نوع من المهارة المبدعة يمكن أن ننتظر من حيوانات كهذه تُساق عنوة (hard driven animals). إن الكثير منهم ينجز من العمل في أربعة أيام ما ينجزه الفرنسي في خمسة أو ستة أيام. ولكن إذا ما كان على الإنكليز أن يكدوا قسراً إلى الأبد، فإن ثمة خشية من أن ينحطوا (degenerate) إلى

[291]

الصناعة والتجارة. *Universal Dictionary of Trade and Commerce* وكذلك في كتابه: شرح

وتحسين المصلحة التجارية لبريطانيا العظمى، الطبعة الثانية، لندن، 1759.

(*Great Britain's Commercial Interest, explained and improved*, 2nd Ed. London, 1759).

ويؤكد الكثير من المؤلفين الآخرين هذه الوقائع نفسها، ومن بينهم جوزايا تاكر.

ما دون مرتبة الفرنسيين. وإذا نرى شعبنا مشهوراً بالشجاعة في الحرب، أفلا نقول إن مرد ذلك هو لحم البقر والسجق الإنكليزي الجيد الذي يملأ بطنه وروح الحرية الدستورية التي يتمتع بها؟ وما الذي يمنع أن تكون البراعة والإبداع الفائقين اللذين يتميز بهما صناعنا وعمال مانيفاكورتاتنا راجعتين إلى هذه الحرية والمشية في الترفيه عن النفس، وكل أمل في أن لا نحرمهم من هذه المزايا ولا من طيب العيش الذي تنبثق عنه براعتهم قدر ما تنبثق عنه شجاعتهم⁽¹²²⁾

وعلى هذا كله يرد مؤلف «مقال حول الصناعة والتجارة» فيقول:

«إذا كان جعل اليوم السابع عطلة يعد سنة مقدسة فإنها تنطوي كذلك على جعل الأيام الستة الباقية ملكاً للعمل» (يقصد ملكاً لرأس المال كما سيتضح بعد قليل) «فمن المؤكد أن ليس ثمة ما يدعو للتفكير بأن من القسوة فرض هذه السنة. أما أن البشر، بوجه عام، مجبولون بطبيعتهم على الكسل والتراخي، فهذا ما نلمس صدقه في التجربة المروعة المستمدة من سلوك أهل المانيفاكورتات، الذين لا يعملون، في المتوسط، أكثر من أربعة أيام في الأسبوع، ما لم تكن وسائل العيش غالية جداً. ولكن لإجمع كل ضروريات عيش الفقراء وأدراجها تحت اسم واحد، وليكن هذا الاسم قمحاً، وافترض أن البوشل الواحد من القمح يكلف خمسة شلنات وأنه (عامل المانيفاكورة) يكسب شلناً واحداً بعمله، عندئذ سيكون مضطراً إلى العمل خمسة أيام في الأسبوع. وإذا كان البوشل لا يكلفه سوى أربعة شلنات فسيضطر للعمل أربعة أيام، ولكن بما أن الأجور في هذه المملكة هي أعلى بكثير من سعر الأشياء الضرورية. فإن لدى عامل المانيفاكورة، الذي يعمل أربعة أيام في الأسبوع، فائضاً من النقد يكفيه للعيش دون عمل بقية أيام الأسبوع.

وآمل أنني قد قلت ما يكفي لتبيان أن العمل المعتدل لستة أيام في الأسبوع ليس عبودية. إن عمالنا الزراعيين يفعلون ذلك، وهم أسعد حالاً من سائر عمالنا (فقرائنا الكادحين labouring poor) كما

[292]

(122) بوستلثوايت، المرجع المذكور نفسه، محاوراة تهديدية أولى، ص 14.

(Postlethwayt, l.c., *First Preliminary Discourse*, p. 14).

يبدو⁽¹²³⁾، ولكن الهولنديين يفعلون ذلك في المانيفاكتورات، ويبدو أنهم قوم سعداء جداً. كذلك يفعل الفرنسيون، حين لا تقطع الأعياد عملهم⁽¹²⁴⁾ بيد أن أفراد شعبنا قد تلبستهم هذه الفكرة، وهي أنهم بوصفهم إنكليزاً يتمتعون بحق طبيعي منذ الولادة في أن ينعموا بقدر من الحرية والاستقلالية أكثر مما هو سائد (لدى الشعب العامل) في أي بلد أوروبي آخر. قد تكون هذه الفكرة ذات نفع معين للجند، بقدر ما تزيد من بسالتهم، ولكن كلما كان فقراء المانيفاكتورات أقل تشرباً بها كان ذلك أفضل لهم وللدولة. ولا يجوز للناس العاملين أن يتوهموا أنفسهم مستقلين عن رؤسائهم (independent of their superiors). وإنه لمن بالغ الخطورة تشجيع الرعاع، في دولة تجارية كدولتنا، حيث سبعة أثمان السكان تقريباً، لا يمتلكون إلا النزر اليسير، أو هم معدومون من الملكية تماماً⁽¹²⁵⁾ وليس ثمة من علاج شاف، حتى يقنع الفقراء العاملون في المانيفاكتورات بالكد ستة أيام لقاء الأجر الذي يكسبونه الآن في أربعة أيام⁽¹²⁶⁾

وللوصول إلى هذه الغاية، «لاجتثاث الكسل والفسوق وأحلام الحرية الرومانسية» وكذلك (ditto) «لشحن روح المثابرة وخفض سعر العمل في مانيفاكتوراتنا، وتخليص البلاد من عبء ضرائب الفقراء الباهظ»، فإن صاحبنا إيكارت المؤمن الوفي لرأس المال يقترح هذه الوسيلة المقبولة: حبس العمال الذين يصبحون عالة على المؤسسات الخيرية العامة، أي حبس الفقراء المعوزين في «بيت عمل مثالي» (an ideal workhouse). [293]

(123) مقال حول الصناعة، إلخ. ويقص علينا المؤلف نفسه، في الصفحة 96 من كتابه: أين كانت «سعادة» العمال الزراعيين الإنكليز تكمن منذ عام 1770: «إن قواهم (their working Powers) مُجهدة إلى أقصى حد (on the stretch)، وهم لا يستطيعون العيش بأرخص مما يفعلون (they cannot live cheaper than they do)، ولا العمل بأشد مما يعملون (nor work harder)». (124) إن البروتستانتية، بتحويلها جميع العطل التقليدية تقريباً إلى أيام عمل، تلعب دوراً هاماً في سفر تكوين (Genesis) رأس المال.

(125) بحث في الصناعة، إلخ، ص 41-15-96-97-55-56-57.

(126) أعلن جاكوب فاندربلنت منذ عام 1734، المرجع نفسه، ص 69، أن سر زعيق الرأسماليين عن كسل العمال يكمن ببساطة في مطالبتهم بالحصول على ستة أيام عمل بدلاً من أربعة أيام لقاء الأجر نفسها.

وينبغي لهذا البيت المثالي أن يتحول إلى بيت الرعب (*house of terror*) لا إلى ملجأ للمعوزين «ينعمون فيه بالطعام الوفير والملبس اللائق الدافئ، دون أن يعملوا إلا قليلاً»⁽¹²⁷⁾ وفي «بيت الرعب» هذا، في «بيت العمل المثالي»، ينبغي على الفقراء العمل 14 ساعة في اليوم، على أن يأخذوا قسطاً مناسباً من الوقت لوجبات الطعام، بحيث تبقى ثمة 12 ساعة من العمل الصرف»⁽¹²⁸⁾

اثنتا عشرة ساعة عمل يومياً في بيت العمل المثالي (*Ideal-Workhouse*)، في «بيت الرعب» لعام 1770! وبعد 63 عاماً، أي في العام 1833، حلّ يوم القيامة عند الصناعة الإنكليزية حين قلص البرلمان يوم العمل للأولاد بين سن 13-18 سنة إلى 12 ساعة كاملة في أربعة فروع صناعية! وفي عام 1852، حين سعى لويس بوناپرت لضمان تأييد البورجوازية بالتلاعب بيوم العمل القانوني، هتف الشعب العامل الفرنسي^(*) بصوت واحد «إن القانون الذي يحدد يوم العمل بـ12 ساعة هو الخير الوحيد الذي بقي لنا من تشريع الجمهورية»⁽¹²⁹⁾! وفي زيورخ، حدد عمل الأطفال ممن تجاوزوا سن العاشرة باثنتي عشرة ساعة يومياً، وفي أرجاو (سويسرا) قلص في 1862 عمل الأطفال بين سن 13-16 سنة من 12½ إلى 12 ساعة، وفي النمسا أُجري تقليص مماثل بالنسبة للأطفال بين

(127) "Such ideal workhouse must be made a house of Terror" المرجع المذكور (بحث في الصناعة والتجارة)، ص 242-243.

(128) "In this ideal workhouse the poor shall work 14 hours in a day, allowing proper time for meals, in such manner that there shall remain 12 hours of neat labour" السابق، [ص 260]. ويقول المؤلف «إن الفرنسيين يسخرون من أفكارنا الحماسية عن الحرية». المرجع نفسه، ص 78.

(*) في الطبعيتين الثالثة والرابعة ورد تعبير: *volk* الشعب وليس الشعب العامل *Arbeitervolk*. [ن. برلين].

(129) «لقد عارضوا، بشكل خاص، العمل أكثر من 12 ساعة في اليوم، لأن القانون الذي حدّد هذه الساعات، هو الخير الوحيد الذي بقي لهم من تشريع الجمهورية» (تقارير مفتشي المصانع في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 80). إن لائحة الاثنتي عشرة ساعة الفرنسية الصادرة في 5 أيلول/سبتمبر، 1850، وهي نسخة بورجوازية عن مرسوم الحكومة المؤقتة الصادر في 2 آذار/مارس، 1848، يسري مفعولها على جميع ورش العمل من دون استثناء. وكان يوم العمل في فرنسا بلا حدود معينة، قبل صدور القانون وكان يدوم 14 أو 15 ساعة، ولربما أكثر في بعض المصانع. راجع: الطبقات العاملة في فرنسا، خلال عام 1848، تأليف السيد م. بلانكي.

(*Des classes ouvrières en France, pendant L'année 1848, par M. Blanqui*).

16-14 سنة⁽¹³⁰⁾ لقد كان ماكولي سيهتف بحماس (Exultation) «يا للتقدم المحرز منذ عام 1770!»

إن «بيت رعب» الفقراء الذي كانت روح رأس المال، في العام 1770، تحلم به ليس إلّا، قد تجسّد في الواقع بعد بضع سنوات في صورة «بيت عمل» عملاق شيّد لعمال المانيفاكتورة أنفسهم. هذا البيت اسمه: المصنع. وفي هذه المرة، يخبرو المثال أمام الواقع.

[294] سادساً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. تحديد يوم العمل بقانون إلزامي. قوانين المصانع من عام 1833 إلى عام 1864

بعد أن أمضى رأس المال قرناً في تمديد يوم العمل إلى حدوده الاعتيادية القصوى، ومن ثم إلى حدود النهار الطبيعي المؤلف من اثنتي عشرة ساعة⁽¹³¹⁾، حصل، منذ ميلاد الصناعة الكبرى في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، اندفاع عنيف كاسح،

= لقد عهدت الحكومة بالتحقيق في أوضاع الطبقة العاملة إلى السيد بلانكي الاقتصادي، لا إلى بلانكي الثوري.

(130) أثبتت بلجيكا أنها الدولة البورجوازية النموذجية في تنظيم يوم العمل أيضاً. وكتب اللورد هوارد دي والدن، المندوب السياسي الإنكليزي مطلق الصلاحية في بروكسيل في تقرير له إلى وزارة الخارجية في 12 أيار/مايو، 1862 قائلاً: «أبلغني الوزير، السيد روجيه، أن عمل الأطفال لا يقيد أي قانون وطني عام ولا أية ضوابط محلية، وأن الحكومة، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، كانت تريد في كل جلسة للبرلمان أن تقترح لائحة قانون حول هذا الموضوع، إلّا أنها كانت تواجه، دوماً، عقبة كأداء تتمثل في المعارضة الغيورة لأي تشريع يتنافى مع مبدأ حرية العمل الكاملة!»

(131) «إنه لأمر مؤسّ بال تأكيد، أن يتوجب على أي طبقة من الناس أن تكدح 12 ساعة في اليوم، تضاف لها أوقات تناول الطعام والذهاب إلى العمل والإياب منه. فتبلغ في الواقع 14 من 24 ساعة... ومن دون الخوض في قضية الصحة، لن يتردد أحد، على ما أظن، في الاعتراف بأن التهاماً كاملاً، كهذا، لوقت الطبقات العاملة دون انقطاع، ومنذ سن الثالثة عشرة المبكر، وفي صناعات لا تخضع لقيّد (حرّة) منذ سن أصغر بكثير، إن ذلك، من وجهة النظر الأخلاقية، أمر بالغ الضرر، وشرّ يدعو لعظيم الأسف... وعليه، فلمصلحة الأخلاق العامة، ولترية سكان مؤهلين، وإعطاء الشطر الأعظم من الناس فسحة للتمتع بقسط معقول من مباحج الحياة، فإنه لمن المرغوب فيه كثيراً أن يكرس للراحة والمتعة جزء معيّن من كل يوم عمل، في جميع الصناعات.» (ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 31 كانون الأول/ديسمبر 1841).

يشبه في شدته ومداه انهياراً ثلجياً. فتحطمت كل حواجز الأعراف والطبيعة، السن والجنس، النهار والليل. وحتى مفهوم النهار والليل، الذي كان محدداً ببساطة فلاحية في التشريعات القديمة، بات من الغموض بحيث أن قاضياً إنكليزياً، استنجد عام 1860 بكل الحكمة التلمودية كي يفتي «شرعياً» ما هو الليل وما هو النهار⁽¹³²⁾ وعربد رأس المال في احتفاء ماجن.

وحالما أخذت الطبقة العاملة، التي غرقت في لجة صخب وفوضى نظام الإنتاج الجديد، تثوب إلى رشدها قليلاً، حتى بدأت مقاومتها، في مهد الصناعة الكبرى أولاً، أي في إنكلترا. غير أن التنازلات التي انتزعها العمال ظلت اسمية محضاً على مدى 30 عاماً. فقد شرع البرلمان خمسة قوانين للعمل بين عام 1802 وعام 1833، ولكنه كان من الدهاء بما فيه الكفاية بحيث لم يصوت على بنس واحد يُخصّص لتنفيذها الإلزامي، أي يُخصّص للموظفين اللازمين للمراقبة، إلخ⁽¹³³⁾ وظلت هذه القوانين حروفاً لا حياة فيها.

[295] «الواقع أن الفتيان والأطفال، قبل قانون عام 1833، كانوا يُشغَّلون (were worked) طوال الليل أو طوال النهار، أو ليلاً نهاراً حسب الرغبة (ad libitum)»⁽¹³⁴⁾

ولم يبدأ يوم العمل الاعتيادي في الصناعة الحديثة، إلا بعد تشريع قانون المصانع للعام 1833، الذي شمل صناعة القطن والصوف والكتان والحرير. وليس أدل على روح

(132) راجع: حكم السيد ج. هـ. أوتواي، بلفاست، جلسات محكمة هيلاري، مقاطعة انتريم، 1860. (J.H. Otway, Belfast, Hilary' Sessions, County Antrim, 1860).

(133) لعل أشد ما يميز نظام حكم لويس فيليب، هذا الملك البورجوازي (roi bourgeois)، أن قانون العمل الوحيد الذي شرع في عهده، وهو قانون 22 آذار/مارس، 1841، لم يوضع قط موضع التنفيذ. وكان هذا القانون يقتصر على معالجة عمل الأطفال. وقد حدد 8 ساعات عمل في اليوم للأطفال بين سن 8 سنوات و12 سنة، كما حدد 12 ساعة عمل للأطفال بين سن 12 و16 سنة، إلخ، مقروناً باستثناءات كثيرة تسمح بالعمل الليلي حتى لأطفال في سن الثامنة. وعهد بمراقبة هذا القانون وتطبيقه إلى الإرادة الخيرة لأصحاب التجارة (amis du commerce)، في بلد يخضع فيه أصغر جرذ لرقابة البوليس، ولم يجر تعيين مفتش حكومي يتقاضى راتبه من الدولة إلا في عام 1853، وفي مقاطعة واحدة لا غير - مقاطعة الشمال. ومما يميز تطور المجتمع الفرنسي، بوجه عام، أن قانون لويس فيليب ظل وحيداً فريداً إلى أن اندلعت ثورة 1848، رغم أن صناعة القوانين الفرنسية تغطي بشباكها كل شيء.

(134) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/أبريل، 1860، ص 50.

رأس المال خيراً من تشريعات الصناعة الإنكليزية بين عامي 1833 و 1864! فلائحة عام 1833 تعلن أن يوم العمل الاعتيادي في المصنع يبدأ في الخامسة والنصف صباحاً وينتهي في الثامنة والنصف مساءً، وبين هذين الحدين اللذين يشتملان على فترة 15 ساعة، يحق، بموجب القانون، استخدام الأحداث (يقصد الأشخاص في سن 13-18 سنة) في أي وقت من النهار، شريطة أن لا يعمل أحد من هؤلاء أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد، باستثناء حالات خاصة يحددها القانون. وتنص المادة السادسة من اللائحة على ما يلي: «ينبغي أن يسمح بما لا يقل عن ساعة ونصف الساعة، في كل يوم، لوجبات طعام الأشخاص المذكورين أعلاه». لقد كان استخدام الأطفال دون سن التاسعة محظوراً، عدا استثناءات سنذكرها لاحقاً. وكان عمل الأطفال في سن 9-13 سنة مقيداً بشماني ساعات في اليوم، أما العمل الليلي، الذي يجري بين الثامنة والنصف مساءً والخامسة والنصف صباحاً بموجب هذا القانون، فمحظور على كل شخص في سن 9-18 سنة.

لقد كان المشرعون بعيدين كل البعد عن الرغبة في مس حرية رأس المال في امتصاص قوة عمل الراشدين، أو حسب قولهم، مس «حرية العمل»، بحيث أنهم ابتدعوا نظاماً خاصاً للحيلولة دون أن تترتب على قانون المصانع عاقبة مريعة كهذه.

ويقول التقرير الأول الصادر عن الهيئة المركزية للجنة في 25 حزيران/يونيو 1833: «إن أعظم شرّ من شرور نظام المصانع المطبق حالياً يتمثل بنظرنا في أنه يحتم استمرار الأطفال في العمل إلى الحدود القصوى لعمل الراشدين. والعلاج الوحيد لهذه العلة، من دون تقليص عمل الراشدين الذي سيخلق، في رأينا، علة أكبر من تلك التي نسعى لعلاجها، هو اتباع خطة لتشغيل الأطفال على وجبتين»^(*)

[296]

وقد نفذت هذه «الخطة» تحت اسم نظام المناوبة (*System of Relays*) (وإن المناوبة Relay باللغة الإنكليزية كما بالفرنسية، تعني تبديل جياذ البريد في محطات البريد المتتابعة)، أي على سبيل المثال ربط شكيمة الوجبة الأولى من الأطفال في سن 9-13 سنة من الساعة 5½ صباحاً إلى الساعة 1½ ظهراً، وربط شكيمة الوجبة الثانية من الساعة 1.30 ظهراً حتى الثامنة والنصف مساءً، إلخ.

(*) لجنة التحقيق في المصانع، الهيئة المركزية لمفوضي صاحب الجلالة. طبعت بأمر من مجلس العموم في 28 حزيران/يونيو، 1833، ص 53. [ن.برلين].

وابتغاء مكافأة أرباب المصانع على تجاهلهم بأكثر الأشكال وقاحة لكل القوانين الصادرة حول عمل الأطفال خلال الاثنتين والعشرين سنة الأخيرة، فقد كسبت حبة العلاج بالمزيد من الذهب. فأصدر البرلمان تشريعاً يقضي بأنه لا يجوز بعد الأول من آذار/مارس 1834 لأي طفل دون الحادية عشرة، وبعد الأول من آذار/مارس 1835 لأي طفل دون الثانية عشرة، وبعد الأول من آذار/مارس 1836 لأي طفل دون الثالثة عشرة بأن يعمل أكثر من 8 ساعات في أي مصنع. وهذه «الليبرالية» الطافحة بالمراعاة «لرأس المال» تبدو أحق بالثناء إذا ما علمنا أن الدكتور فار والسير أ. كارلايل والسيد ب. برودي، والسير تشارلز بيل، والسيد غوثري، وغيرهم، باختصار أن المع الأطباء والجراحين (surgeons) في لندن قد أعلنوا في شهاداتهم أمام مجلس العموم أن أي تأخير ينطوي على الخطر (periculum in mora)^(*) بل إن الدكتور فار أعرب عن رأيه على نحو أكثر حدة حيث قال:

«إن الضرورة تقضي بوجود تشريع يحول دون إنزال الموت المبكر بأي صورة كانت، ومن المؤكد أن هذه الطريقة (أي طريقة العمل الجارية في المصانع) ينبغي أن تعتبر أشد أساليب إيقاع الموت المبكر قساوة»⁽¹³⁵⁾

إن هذا البرلمان «المحسن بالإصلاح» الذي حكم على الأطفال ممن هم دون الثالثة عشرة بالعمل، لسنوات قادمة، 72 ساعة كل أسبوع في جحيم المصنع من باب المراعاة الرقيقة للصناعيين، هذا البرلمان نفسه حرم على المزارعين، بموجب «قانون الانعتاق»، الذي صب الحرية قطرة قطرة، من تشغيل أي رقيق من الزنوج أكثر من 45 ساعة في الأسبوع!

(*) عبارة مستقاة من المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس (Titus Livius)، في كتابه: من أسس المدينة *Ab urbe condita*، المجلد 38، الفصل 25، البيت 13. [ن.برلين].

«Legislation is equally necessary for the prevention of death, in any form in which it (135) can be prematurely inflicted, and certainly this must be viewed as a most cruel mode of inflicting it».

تقرير لجنة لائحة قانون تنظيم عمل الأطفال في معامل ومصانع المملكة المتحدة: مع محاضر الإفادات. طبع بأمر مجلس العموم في 8 آب/أغسطس، 1832. [ن.برلين]. إفادة الدكتور ج. ر. فار، ص 598-602. [ن.ع].

غير أن رأس المال لم يقنع بهذه الهبات، وراح يوجب تحريضاً صاعباً دام سنوات عديدة. وتركز التحريض على تحديد عمر المشمولين بتعبير الأطفال والذين كان القانون [297] يحدد تشغيلهم بثمانى ساعات، ويقضي بأن يتلقوا قسطاً معيناً من التعليم الإلزامى في المدارس. وأفتى علم الأنثروبولوجيا الرأسمالي فتواه بأن الطفولة تنتهى في العاشرة، أو في الحادية عشرة من العمر في أقصى الأحوال. وكلما اقترب موعد سريان مفعول قانون المصانع بالكامل، أي سنة 1836 المشؤومة، تعاظم هياج الرعاع الصناعيين. ونجحوا، في واقع الأمر، في ترويع الحكومة إلى حد كبير، بحيث أنها اقترحت عام 1835 تخفيض سن الطفولة من 13 إلى 12 سنة. وفي غضون ذلك ازداد الضغط من الخارج (pressure from without) خطراً. وخانت الشجاعة مجلس العموم فرفض أن يلقي بالأطفال الذين هم دون الثالثة عشرة تحت عجلات عربة جاغرناط(*) التي يعتليها رأس المال أكثر من ثمانى ساعات في اليوم، وبات قانون عام 1833 ساري المفعول بالكامل. وبقي دون تعديل حتى حزيران/يونيو من العام 1844.

وخلال السنوات العشر التي طبق فيها قانون المصانع، جزئياً أول الأمر، و كلياً فيما بعد، كانت التقارير الرسمية لمفتشي المصانع حافلة بالشكاوى من استحالة تنفيذ القانون. وبما أن قانون 1833 حوّل سادة رأس المال حرية التصرف خلال الخمس عشرة ساعة التي تبدأ في الخامسة والنصف صباحاً وتنتهى في الثامنة والنصف مساءً، بأن يرغبوا كل «حدث» وكل «طفل» على بدء وإيقاف واستئناف أو إنهاء عمله الذي يستغرق 12 أو 8 ساعات، في أي لحظة يشاؤون، بتعيين أوقات مختلفة لطعام مختلف الأشخاص، فإن هؤلاء السادة سرعان ما ابتكروا «نظام مناوبة» (Relaissystem) جديداً لا تُستبدل فيه جياد العمل في محطات ثابتة، بل تُربط هذه الجياد إلى عربات جديدة في محطات متغيرة. ولن نقف أكثر من هذا لتملي جمال هذا النظام فسنعود إلى ذلك فيما بعد. غير أن الكثير يتجلى من أول نظرة: إن هذا النظام قد أبطل قانون المصانع برمته، لا من حيث روحه فحسب بل من حيث حروفه أيضاً. إذ كيف يتسنى لمفتشي المصانع، في ظل هذا

(*) جاغرناط (Juggernaut Rad)، هيئة يتخذها فيشنو، وهو واحد من أكبر آلهة الهندوس. ويتميز عبدة جاغرناط بطقوسهم الفخمة وهوسهم الديني الشديد الذي يتجلى في إقبال المؤمنين به على قتل النفس والفداء. ففي الأعياد الكبيرة كان هؤلاء يلقون بأنفسهم تحت عجلات العربة التي تحمل صورة جاغرناط. [ن.برلين].

الأسلوب المعقد لحسابات وقت عمل كل طفل أو حدث على انفراد، أن يفرضوا الالتزام بوقت العمل القانوني وضمان فترات تناول الطعام القانونية؟ وهكذا سرعان ما ازدهرت الفظاعات القديمة من جديد في أغلب المصانع من دون أن يطالها العقاب. وفي مقابلة مع وزير الداخلية (1844) برهن مفتشو المصانع على استحالة بسط أي شكل من الرقابة على المصانع في ضوء نظام المناوبة المبتكر حديثاً⁽¹³⁶⁾ وفي غضون ذلك، تغيرت الظروف تغيراً كبيراً. فقد اتخذ عمال المصانع وبخاصة منذ عام 1838، من [298] «لائحة الساعات العشر» شعارهم الاقتصادي مثلما اتخذوا من الميثاق (Charter)^(*)

شعارهم السياسي في الانتخابات. بل إن بعض الصناعيين الذين كانوا يديرون مصانعهم وفقاً لقانون 1833، أغرقوا البرلمان بمذكرات تشكّوا فيها من «المنافسة» اللاأخلاقية «لأقرانهم المزيفين» الذين أتاحت لهم شدة الوقاحة أو الأوضاع المحلية الملائمة خرق القانون. زد على ذلك، أنه بالرغم من رغبة الصناعيين، كأفراد، في إطلاق العنان لشراة النهب القديمة، فإن القادة السياسيين والناطقين باسم طبقة الرأسماليين الصناعيين دعوهم إلى التعامل مع العمال بأساليب ولغة جديدة. ذلك أنهم قد شرعوا في الحملة من أجل إلغاء «قوانين الحبوب»، فكانوا بحاجة إلى إسناد العمال لإحراز النصر! وهكذا وعدوا لا بمضاعفة الرغيف الكبير^(**)، بل كذلك بسنّ لائحة الساعات العشر في دولة التجارة الحرة التي بلغت من العمر ألف عام⁽¹³⁷⁾ لذا لم يجازفوا بمعارضة إجراء لا

(136) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1849، ص 6.

(*) المقصود هنا هو «الميثاق الشعبي» (Peoples' Charter) الذي يتضمن مطالب الميثاقين، ويعرفون بـ الشارتيين، وقد نشره كمشروع لائحة في 8 أيار/مايو 1838، تمهيداً لعرضه على البرلمان. وكان يتضمن المطالب الآتية: 1 - حق الانتخاب العام (للكور فوق سن 21 سنة). 2 - انتخاب البرلمان سنوياً. 3 - الاقتراع السري. 4 - تساوي الدوائر الانتخابية. 5 - إلغاء شرط التملك لمرشحي الانتخابات البرلمانية. 6 - منح أعضاء البرلمان مخصصات يومية. [ن.برلين].

(**) كان أنصار عصبة معارضي قانون الحبوب، يحاولون إقناع العمال بأن حرية التجارة سترفع أجورهم الفعلية، وتضاعف حجم رغيف الخبز الكبير. فكانوا يحملون، في مسيراتهم، رغيفين، أحدهما كبير والآخر صغير، كوسيلة إيضاح مرفقة بما يناسبها من لافتات. وقد أثبت الواقع كذب ادعائهم. فبالإلغاء قوانين الحبوب اشتد هجوم رأس المال الصناعي على مصالح الطبقة العاملة الإنكليزية. [ن.برلين].

(137) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 98.

يرمي إلى أكثر من تحويل قانون 1833 إلى واقع. وأرعد المحافظون (Tories) (*)، المهددون في أقدس أقداسهم وهو ريع الأرض، مزمجرين بسخط الإحسان ضد «التصرفات الشائنة»⁽¹³⁸⁾ لخصومهم الصناعيين.

وهكذا وُلد القانون الإضافي للمصانع في 7 حزيران/يونيو 1844. وقد بوشر بتطبيقه في العاشر من أيلول/سبتمبر عام 1844. ويبسط هذا القانون حمايته على صنف جديد من العمال: الإناث اللواتي تجاوزن سن الثامنة عشرة. فجرت مساواتهن بالأحداث، من جميع النواحي، إذ حُدّد عملهن باثنتي عشرة ساعة، وحُظر تشغيلهن ليلاً، إلخ. وهكذا وجد التشريع نفسه مُلزماً، للمرة الأولى، بفرض الرقابة المباشرة والرسمية على عمل الراشدين. وجاء في تقرير المصانع لعامي 1844-1845، بشيء من التهكم: «لم يصل إلى علمي حالة واحدة حتى الآن عن أناث راشدات

اشتكين من التجاوز على حقوقهن»⁽¹³⁹⁾

وقُلصت ساعات عمل الأطفال ممن هم دون سن الثالثة عشرة إلى 6 ساعات ونصف الساعة، وفي بعض الأحوال إلى 7 ساعات في اليوم⁽¹⁴⁰⁾ وابتغاء التخلص من تجاوزات «نظام المناوبة» الزائف، وضع القانون ضوابط هامة من بينها التالية:

[299] «تُحسب ساعات عمل الأطفال والأحداث ابتداء من لحظة شروع أي طفل أو حدث بالعمل في الصباح».

بحيث إذا بدأ (أ) العمل في الثامنة صباحاً، و(ب) في العاشرة، فإن يوم عمل (ب) يجب، مع ذلك، أن ينتهي في الساعة نفسها التي ينتهي فيها عمل (أ). ولا يُنظّم الوقت حسب ساعة عمومية⁽¹⁾ كأن تكون ساعة أقرب محطة للقطار. ويجب ضبط ساعة المصنع

(*) حزب المحافظين (Tories). والمقصود هنا الأرستقراطية العقارية، وقد كان حزب المحافظين (التوري) ممثلها السياسي، أما البورجوازية فقد كان حزب الأحرار (الويغ Wig) ممثلها فيما كانت الحركة الشارتيّة (الميثاقية) تمثل آنذاك الطبقة العاملة. [ن.ع].

(138) يستخدم ليونارد هورنر تعبير التصرفات الشائنة (nefarious practices) في تقاريره الرسمية. تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1859، ص 7.

(139) تقارير مفتشي المصانع، 30 أيلول/سبتمبر، 1844، ص 15.

(140) يسمح القانون بتشغيل الأطفال لعشر ساعات في اليوم، إذا لم يكونوا يعملون بالتتابع يوماً بعد يوم، بل كانوا يعملون بصورة متقطعة بين يوم وآخر. وعلى وجه العموم، فقد ظلت هذه الفقرة من دون مفعول.

وفقاً لها. ويجب أن يعلّق ربّ العمل إعلاناً مطبوعاً بحروف كبيرة مقروءة ينص على مواعيد بدء يوم العمل وانتهائه، والاستراحات التي تتخلله. ولا يجوز للأطفال الذين يبدأون العمل قبل الثانية عشرة ظهراً أن يشتغلوا ثانية بعد الساعة الواحدة ظهراً. وعلى هذا ينبغي لوجبة عمال ما بعد الظهر أن تتألف من أطفال آخرين غير الذين جرى استخدامهم في الصباح. وإن الساعة ونصف الساعة المخصصة لوجبات الطعام يجب أن تُعطى لكل العمال في وقت واحد، وإن ساعة واحدة يجب أن تُعطى قبل الثالثة بعد الظهر وفي الفترات نفسها من النهار. ولا يجوز تشغيل أي طفل أو حدث أكثر من 5 ساعات قبل الواحدة ظهراً من دون فاصل أمده نصف ساعة في الأقل لتناول الطعام. ولا يجوز تشغيل أي طفل أو حدث [أو أنثى] أو السماح له بالبقاء في أي حجرة من حجرات المعمل يكون فيها العمل جارياً في وقته [أي خلال فترة الطعام]، إلخ.

لقد رأينا أن هذه الدقائق التفصيلية التي تضبط، على نسق عسكري، أمد وحدود وتوقيفات العمل، على دقائق الساعة، لم تكن من نسج خيال برلماني قط. فقد نشأت، بالتدريج، من الظروف، كقوانين طبيعية لنمط الإنتاج الحديث. وجاءت صياغة هذه القوانين والاعتراف الرسمي بها، وإعلانها من الدولة، نتاجاً لصراعات طبقية مديدة. وكان من أولى عواقبها أن يوم عمل الذكور الراشدين في المصانع، بات خاضعاً للضوابط نفسها، نظراً لأن تعاون الأطفال والأحداث والنساء أمر لا غنى عنه في أغلب عمليات الإنتاج. وهكذا، على العموم، غدا يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، موخّداً وعاماً في جميع الفروع الصناعية المشمولة بقانون المصانع، خلال الفترة الواقعة بين عام 1844 وعام 1847.

غير أن أرباب الصناعة لم يسمحوا بحصول هذا «التقدم» من دون تعويضه بـ «تفهقر». فتحت وقع إلحاحهم، خفض مجلس العموم السن الدنيا للأطفال الصالحين للاستغلال من 9 إلى 8 سنوات، بغية تأمين «إمداد إضافي من أطفال المصانع» الذين يستحقهم الرأسماليون بموجب قانون السماء والأرض⁽¹⁴¹⁾

[300] إن عامي 1846-1847 هما عامان صانعان لحقبة في تاريخ إنكلترا الاقتصادي. فخلالهما ألغيت «قوانين الحبوب»، كما ألغيت الرسوم الجمركية المفروضة على القطن

(141) «بما أن تقليص ساعات العمل سوف يفضي إلى زيادة عدد (الأطفال) الواجب استخدامهم، فقد جرى الظن بأن العرض الإضافي في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8-9 سنوات سوف يسد الزيادة في الطلب». المرجع السابق، ص 13.

والمواد الخام الأخرى، وأعلن أن التجارة الحرة هي النجم الهادي لسنّ التشريعات؛ باختصار حل العهد الألفي السعيد^(*) من ناحية أخرى، وخلال العامين نفسيهما، بلغت الحركة الشارتية (الميثاقية) والدعوة إلى يوم عمل من عشر ساعات ذروتها. ووجدت الحركتان حليفاً لهما في حزب المحافظين (Tories) المتحرق للانتقام. وعلى الرغم من المعارضة المتعصبة التي أبداها جيش أنصار التجارة الحرة المغرضين، بزعماء كويدين وبراي، فإن لائحة العشر ساعات مرّت في البرلمان، بعد طول صراع.

ونصّ قانون المصانع الجديد الصادر في حزيران/يونيو 1847 على أنه ابتداء من الأول من تموز/يوليو 1847 يُقلص يوم العمل لـ «الأحداث» (من 13 إلى 18 سنة) ولجميع العاملات إلى 11 ساعة كإجراء تمهيدي، ولكنه ابتداء من الأول من أيار/مايو 1848، يُحدد يوم العمل بعشر ساعات لا غير. أما النواحي الأخرى من القانون، فلم تكن أكثر من تعديل واستكمال لقانوني 1833 و 1844.

وشن رأس المال حملة تمهيدية للحيلولة دون تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً في الأول من أيار/مايو 1848. وقد سعى إلى جعل العمال يسهمون بتخريب ما صنعت أيديهم، بحجة أنهم قد تعلموا من تجربتهم. واختيرت اللحظة المناسبة بذلك.

«لا بدّ من التذكّر أيضاً، أنه كان ثمة بؤس مريع (في أعقاب أزمة 1846-1847 الرهيبة) في صفوف عمال المصانع، بعد أن كان الكثير من هذه المصانع يقلص أوقات عمله أو يغلق أبوابه كلياً. ولا بدّ إذن، والحالة هذه، أن عدداً كبيراً من العمال كانوا في أوضاع عسيرة؛ ويُخشى أن كثيراً منهم سقط فريسة الديون، بحيث يمكن الافتراض من دون مغالاة أنهم يفضلون، في الوقت الحاضر، العمل ساعات أطول بغية التعويض عن خسائره الماضية، وربما لتسديد الديون، واستعادة أثاثهم المرتهن، أو التعويض عمّا باعوا منه، أو الحصول على البسة جديدة لهم ولأسرهم»⁽¹⁴²⁾

سعى أرباب الصناعة إلى مقاومة الأثر الطبيعي لهذه الظروف بإجراء تخفيض عام في الأجور بنسبة 10%. وقد فعلوا ذلك، إن جاز القول، احتفاءً بتدشين عهد التجارة الحرة. ثم أردفوا ذلك بتخفيض آخر نسبته $8\frac{1}{3}\%$ ما إن قلّص يوم العمل إلى 11 ساعة،

(*) العهد الألفي أو الملكوت الألفي. الأسطورة القائلة بظهور المسيح بعد ألف عام ليُجِل السعادة بين البشر. [ن.ع].

(142) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 16.

وبعدها خفضوا الأجور بضعف النسبة السابقة حالما قُلص يوم العمل إلى 10 ساعات. إذن فقد وقع تخفيض للأجور بنسبة 25% على الأقل، حيثما أتاحَت الظروف ذلك⁽¹⁴³⁾ وفي ظل هذه الأوضاع التي رُبَّت لتكون موائمة، شرع أرباب الصناعة بتحريض عمال المصانع على إلغاء قانون 1847. ولم يتورعوا في ذلك عن شيء، لا الأكاذيب، ولا [301] الرشاوى، ولا الوعيد. ولكن عبثاً. أما نصف الدزينة من الالتماسات التي أرغموا العمال على الشكاية فيها من «اضطهاد القانون لهم» فقد اعترف الملتزمون أنفسهم، عند استنطاقهم، أن التواقيع قد انتزعت منهم عنوة. وقالوا «إنهم كانوا يشعرون بالاضطهاد، ولكن ليس بالضبط، من قانون المصانع»⁽¹⁴⁴⁾ ولكن إذا كان أرباب الصناعة لم يفلحوا في إرغام العمال على التحدث وفق ما يشتهون، فإنهم جعلوا يزعمون بملء أفواههم، في الصحافة والبرلمان، باسم العمال. واتهموا مفتشي المصانع بأنهم ضربت من مفوضي الجمعية^(*)، وأنهم يضحون بعمال المصانع التمساء على مذهب أحلامهم ونزواتهم لإصلاح العالم. وخابت هذه المناورة أيضاً. فقد قام مفتش المصانع، ليونارد هورنر، بنفسه، وبمساعدة نواب المفتشين، باستنطاق العديد من الشهود من عمال مصانع لانكشاير. وأعرب حوالي 70% من العمال المستنطقين عن التأييد لنظام العشر ساعات، وأيدت نسبة أقل بكثير نظام الإحدى عشرة ساعة، ولم تعرب سوى أقلية ضئيلة، لا يؤبه لها، عن تأييد نظام الاثنتي عشرة ساعة القديم⁽¹⁴⁵⁾

(143) «وجدت أن الناس الذين كانوا يتقاضون 10 شلنات في الأسبوع، بات يُقْتطع منهم شلن واحد بسبب تقليص الأجور بنسبة 10%، ثم يُقْتطع منهم شلن و6 بنسات من بقية الأجور لقاء تقليص يوم العمل، ومجموع المُقْتطع يساوي شلنين و6 بنسات. وعلى الرغم من ذلك قال العديد منهم إنه يفضل العمل 10 ساعات» (المرجع السابق).

(144) «رغم أنني وقَّعت عليه [الالتماس] فقد قلت في حينه إنني ارتكب أمراً خاطئاً. إذن لماذا وقَّعت؟ لأنني كنت سأطرد في حالة الرفض. من هنا يتضح أن موقع الالتماس شعر بأنه «مضطهد» ولكن ليس بالضبط من قانون المصانع»، المرجع السابق، ص 102.

(*) مفوضو الجمعية هم ممثلو الجمعية الوطنية أيام الثورة الفرنسية، الذين خولتهم الإدارة صلاحيات خاصة في المحافظات ووحدات الجيش. [ن.برلين].

(145) ص 17، المرجع السابق. جرى في منطقة تفتيش السيد هورنر، استنطاق 10,270 عاملاً راشداً من الذكور في 181 مصنعاً. ونجد شهاداتهم مُدرجة في ملحق بتقارير المصانع لنصف السنة المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر، 1848. وتزودنا هذه التحقيقات بمادة قيِّمة عن أمور أخرى أيضاً.

وثمة مناورة «ودية» أخرى جرت لجعل الذكور البالغين يعملون من 12 إلى 15 ساعة، وترويج هذه الواقعة على الملا كأفضل برهان على ما تهفو إليه البروليتاريا في أعماق قلبها. ولكن مفتش المصانع، ليونارد هورنر، «عديم الرأفة» برز في الساحة ثانية. فإذا بأغلب محبي «العمل الإضافي» يعلنون:

«إنهم يفضلون العمل عشر ساعات بأجور أقل، ولكن لم يكن لديهم خيار فئمة الكثير بدون عمل، والعديد من الغازلين يحصل على أجور واطئة بسبب الاضطرار للعمل في قتل القطن (piecers)، والعجز عن الحصول على شيء أفضل، وأنهم إذا ما أحجموا عن العمل مدة أطول، فإن آخرين سوف يأخذون مكانهم على الفور؛ وهكذا فالمسألة، بالنسبة لهم، هي إما قبول ساعات عمل أكثر، أو فقدان العمل تماماً»⁽¹⁴⁶⁾

[302] وهكذا آلت حملة رأس المال التمهيدية إلى الإخفاق، ووضع قانون الساعات العشر موضع التنفيذ في الأول من أيار/مايو 1848. ولكن هزيمة الحزب الشارتي (الميثاقي) الذي سجن قاداته، ومُزق تنظيمه، زعزعت ثقة الطبقة العاملة الإنكليزية بقوتها. بعد ذلك بقليل جاءت انتفاضة حزيران/يونيو الباريسية، وإغراقها بالدماء، لتؤدي في إنكلترا، كما في القارة الأوروبية، إلى توحيد الطبقات السائدة، سادة الأرض والرأسماليين، ذئاب البورصة وأصحاب الحوانيت، أنصار الحماية ودعاة التجارة الحرة، الحكومة والمعارضة، الكهّان والمتحررين، البغايا الشابات والعجائز الراهبات، توحيد هؤلاء جميعاً تحت راية إنقاذ الملكية، والدين، والأسرة، والمجتمع! وحُرمت الطبقة العاملة، في كل مكان، من حماية القانون، وفُرض عليها الحظر، ووضعت تحت طائلة «قانون المشبوهين»^(*) (loi des suspects) وهكذا لم يعد أرباب الصناعة بحاجة إلى ضبط النفس. فاندفعوا في تمرّد مكشوف، لا ضد قانون الساعات العشر فحسب، بل ضد مجمل التشريعات، التي

(146) المرجع السابق، راجع الشهادات التي جمعها ليونارد هورنر بنفسه، الأرقام: 69-70-71-72-92-93، والشهادات التي جمعها مساعد المفتش السيد (أ) والمرقمة 51-52-58-59-62-70، من الملحق المذكور. واعترف أحد الصناعيين أيضاً بالحقيقة عارية. راجع رقم 14 ورقم 265 من المرجع نفسه.

(*) قانون المشبوهين، يتضمن إجراءات الأمن العام، وقد صدر في 18 شباط/فبراير، 1858، في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وقد منح الإمبراطور وحكومته صلاحية مطلقة لسجن الأشخاص المشبه بأن لهم موقفاً مناهضاً تجاه الإمبراطورية، أو لنفيهم إلى مختلف أنحاء فرنسا والجزائر، أو لإبعادهم نهائياً عن أية منطقة فرنسية. [ن.برلين].

سعت منذ عام 1833، إلى تقييد الاستغلال «الحر» لقوة العمل، بحدود معينة. وكان ذلك تمرداً مصغراً في سبيل العبودية^(*) (Proslavery Rebellion)، استمر أكثر من عامين، بفظاظة لا تُبارى، وإرهاب أهوج، ولكن بثمن بخس، لأن المتمرّد الرأسمالي لم يكن يجازف بفقدان شيء غير جلود عماله.

ولفهم ما سيأتي، ينبغي أن نتذكر أن قوانين المصانع لأعوام 1833 و1844 و1847، كانت جميعها سارية المفعول ما دام أحدها لا يعدّل الآخر، أي أن أيّاً من هذه القوانين لا يحدد يوم عمل الذكور البالغين أكثر من 18 عاماً، وأن الخمس عشرة ساعة الواقعة بين 5½ صباحاً و8½ مساءً ظلّت، منذ عام 1833، «اليوم» القانوني الذي يؤدي الأحداث والنساء العمل في نطاقه لمدة 12 ساعة، وبعدها 10 ساعات، وفقاً للشروط المحددة.

وبدأ أرباب الصناعة، هنا وهناك، بصرف قسم، بلغ أحياناً النصف، من الأحداث والأناث، العاملين عندهم، ثم أعادوا الذكور الراشدين إلى نظام العمل الليلي شبه المنسي. وزعموا قائلين إن قانون الساعات العشر لا يترك خياراً آخر⁽¹⁴⁷⁾ أما الضربة الثانية فقد وجهوها إلى الفترات القانونية لتناول الطعام. فلنستمع إلى ما يقوله مفتشو المصانع:

«منذ تقليص أمد العمل إلى عشر ساعات، يزعم أرباب المصانع، رغم أنهم لم يضعوا هذا الزعم موضع التطبيق العملي بصورة تامة، أنه لو كانت ساعات العمل تقع بين التاسعة صباحاً والسابعة مساءً، فإنهم إنما يطبقون مواد القانون بإعطاء ساعة قبل التاسعة صباحاً، ونصف ساعة بعد السابعة مساءً [كأوقات لتناول الوجبات]. وفي حالات معينة يعطي أرباب المصانع، الآن، ساعة أو نصف ساعة للغداء متمسكين في الوقت نفسه بأنهم ليسوا ملزمين بإعطاء أي جزء من أجزاء هذه الساعة ونصف الساعة خلال يوم العمل في المصنع»⁽¹⁴⁸⁾

وهكذا أصرّ السادة أرباب الصناعة على أن مواد قانون 1844، التي تعيّن بدقة

(*) الإشارة إلى تمرد ولايات الجنوب على قانون إلغاء العبودية في الولايات المتحدة، وخوض حرب 1861-1867.

(147) تقارير. إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 133-134.

(148) تقارير. إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1848، ص 47.

متناهية أوقات وجبات الطعام، تعطي الإذن للعاملين بتناول الطعام والشراب، ولكن قبل دخول المصنع وبعد مغادرته، أي في بيوتهم. ثم ما الذي يمنع العمال من تناول طعام الغداء قبل التاسعة صباحاً؟ غير أن مشرعي التاج أفتوا بأن أوقات وجبات الطعام الموصوفة قانوناً.

«ينبغي أن تقع في استراحات تُعطى في أثناء ساعات العمل، وأنه لا يجوز، قانوناً، العمل 10 ساعات متصلة من التاسعة صباحاً حتى السابعة مساءً من غير استراحة»⁽¹⁴⁹⁾

وبعد هذه الاستعراضات المسلية للقوة، مهد رأس المال لتمرده، باتخاذ خطوة تتطابق مع حرفية قانون 1844، وكانت بالتالي خطوة قانونية.

كان قانون 1844 يحظر، بالتأكيد، تشغيل الأطفال من سن 8 إلى 13 سنة، بعد الساعة الواحدة ظهراً في حالة تشغيلهم قبل الظهر، ولكن القانون لم يكن ينظم، بأية صورة، الساعات الست والنصف من عمل الأطفال الذين يبدأون يوم عملهم عند منتصف النهار أو بعده! فالأطفال في سن الثامنة، إذا ما بدأوا العمل ظهراً، يمكن أن يُستخدموا من الساعة 12 إلى الساعة الواحدة ظهراً، أي ساعة واحدة، أو من الساعة الثانية إلى الساعة الرابعة عصراً، أي ساعتين، أو من الخامسة حتى الثامنة والنصف مساءً، أي ثلاث ساعات ونصف، وهي جميعاً تؤلف الست ساعات والنصف القانونية! وهناك ما هو أفضل. فابتغاء جعل عمل الأطفال متوافقاً مع عمل الذكور الراشدين حتى الثامنة والنصف مساءً، ما كان على أرباب الصناعة سوى الامتناع عن إعطائهم أي عمل قبل الثانية ظهراً؛ فعندئذ يستطيعون إبقاءهم في المصنع دون توقف حتى الثامنة والنصف مساءً!

«وثمة من يعترف صراحة أن هذه الممارسة جارية في إنكلترا لرغبة أرباب المصانع في جعل الآلات تدور أكثر من 10 ساعات في اليوم، واستبقاء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8-13 سنة للعمل مع الذكور الراشدين، بعد انصراف الشباب والنساء، حتى الثامنة والنصف مساءً، إذا ما شاء لهم ذلك»⁽¹⁵⁰⁾

[304]

واحتج العمال ومفتشو المصانع، إنطلاقاً من اعتبارات الأخلاق والصحة، لكن رأس المال أجاب:

(149) تقارير. إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 130.

(150) تقارير مفتشي المصانع، المرجع السابق، ص 142.

فليقع عبء أفعالي على أم رأسي! القانون مبتغاي الجزء والرهن حسب العقد^(*)

والواقع، استناداً إلى الإحصائيات التي وُضعت أمام مجلس العموم في 26 تموز/ يوليو 1850، اتضح أنه كان هناك، في 15 تموز/ يوليو 1850، وبالرغم من كل الاحتجاجات، 3742 طفلاً من ضحايا هذه «الممارسة» في 257 مصنعاً⁽¹⁵¹⁾ ولكن هذا لم يكن كافياً بعد. فالعين الصقرية الثاقبة لرأس المال اكتشفت أن قانون 1844 لم يكن يسمح بالعمل 5 ساعات قبل منتصف النهار من دون استراحة لا تقل عن 30 دقيقة لتناول بعض الطعام. غير أنه لم ينص على شيء مماثل بالنسبة إلى العمل الذي يجري بعد منتصف النهار. وهكذا طالب رأس المال، ونال لذته، ليس فقط في أن يسوق أطفالاً عمالاً بعمر 8 سنوات للكود دون توقف من الثانية ظهراً حتى الثامنة والنصف مساءً، بل أيضاً في أن يجوعهم خلال ذلك الوقت! أجل، لحم قلبه هكذا ينص العقد^(**)(152)

(*) شكسبير، تاجر البندقية - مرافعة المرابي اليهودي شاييلوك في قاعة المحكمة - الفصل الرابع - المشهد الأول. [ن. برلين].

(151) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/ أكتوبر، 1850، ص 5-6.

(**) شكسبير، تاجر البندقية - الفصل الرابع، المشهد الأول. قول يطلقه شاييلوك في المحكمة تأكيداً على أن عقد الدين المبرم مع أنطونيو، التاجر المدين، ينص على اقتطاع باون من لحم صدر المدين في موضع قريب من القلب. [ن.ع].

(152) إن طبيعة رأس المال لا تتبدل قط سواء كان متطوراً أم ما يزال يعد في مراحل الدنيا. وينص القانون الذي فرضه مالكو العبيد على ولاية نيومكسيكو، قبيل اندلاع الحرب الأهلية الأميركية، على أن العامل، الذي اشترى الرأسمالي قوة عمله هو «مال الرأسمالي» (The labourer is his (the Capitalist's) money). وكان الرأي نفسه سائداً عند نبلاء روما. فالنقد الذي كانوا يسلفونه للمدين العامي، كان يتحول، عبر وسائل العيش، إلى لحم المدين ودمه. وعليه فإن «اللحم والدم» كان يُعتبر «مال» النبلاء. من هنا منبع قانون اللوائح العشر^(*)، الذي ينطوي على روح شاييلوكية. ولعل فرضية لينغيه^(**) القائلة بأن النبلاء الدائنين كانوا يقيمون الولايم من لحم المدينين بين حين وآخر فيما وراء نهر التيبر، ما تزال غير جازمة بعد، شأن فرضية داومر بصدد القران المسيحي المقدس^(***)

(*) الصيغة الأصلية لقانون «اللوائح الاثنتي عشرة» وهي أقدم معالم التشريع في دولة الرق

إن هذه الطريقة الشايلوكية في التثبيت بحرفية مواد قانون 1844 المتعلقة بتنظيم عمل الأطفال، ما كانت إلا تمهيداً لتمرّد مكشوف على القانون نفسه، وبخاصة مواده التي تنظم عمل «الأحداث والنساء». ولا بدّ من التذكير بأن إلغاء «نظام المناوبة الزائف» كان الهدف والمضمون الرئيسيين للقانون. وبدأ أرباب المصانع تمردهم، بإعلانهم، ببساطة، [305] أن فقرات قانون 1844 التي تحظر على أرباب العمل استخدام الأحداث والنساء خلال أجزاء صغيرة من يوم العمل المصنعي المؤلف من 15 ساعة، حسب المشيئة، إن هذه الفقرات

«تخلو نسبياً من الضرر (comparatively harmless) ما دام وقت العمل محدّداً باثنتي عشرة ساعة. ولكنها تشكل صعوبة (hardship) كبرى جدّية في ظل لائحة الساعات العشر»⁽¹⁵³⁾

وأبلغ الصناعيون المفتشين، بأقصى برود، أنهم سوف يضعون أنفسهم فوق حرفية القانون، ويعيدون العمل بالنظام القديم على مسؤوليتهم الخاصة⁽¹⁵⁴⁾، وأنهم يفعلون ذلك لمصلحة العمال المخدوعين أنفسهم.

«حتى يتمكنوا من دفع أجور أعلى لهم»، «فهذه هي الوسيلة الوحيدة الممكنة للحفاظ على التفوق الصناعي لبريطانيا العظمى في ظل لائحة الساعات العشر»⁽¹⁵⁵⁾ «ولعل ضبط حالات التجاوز يكتنفه شيء من الصعوبة في ظل نظام المناوبة، ولكن أي ضير في ذلك؟ (what of that?) ترى أينبغي أن نضع المصلحة الصناعية الكبرى للبلاد في مرتبة

= الرومانية. ويحمي هذا القانون الملكية الخاصة، ويتضمن إنزال عقوبة السجن أو الاسترقاق أو تقطيع بدن المدين الذي يعجز عن سداد الدين. وكان هذا القانون نقطة الانطلاق للقانون الروماني الخاص. [ن.برلين].

(**) طرح هذه الفرضية المؤرخ الفرنسي لينغيه في المجلد الثاني من مؤلفه: نظرية القوانين المدنية، أو المبادئ الأساسية للمجتمع، الصادر في لندن، عام 1767. [ن.برلين].

(***) طرح داوهر فرضية في كتابه أسرار المسيحية في القدم تقول بأن المسيحيين الأوائل كانوا يأكلون لحم البشر في القربان المقدس. [ن.برلين].

(153) تقارير... إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 133.

(154) هذا ما قاله، من بين كثيرين، محبّ الخير آشوروث في رسالة صاحبة (كويكرية) مقررة إلى المفتش ليونارد هورنر. تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 4.

(155) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 138.

ثانوية لمجرد أن نوَقِّر على المفتشين ووكلاء المفتشين قليلاً من المتاعب
(some little trouble)⁽¹⁵⁶⁾

وبالطبع فإن كل هذه الأحابيل لم تجدهم نفعاً. فقد لجأ مفتشو المصانع إلى القضاء. ولكن سرعان ما اندلعت عاصفة مدوية من عرائض الالتماس، أغرق بها أرباب المصانع وزير الداخلية السير جورج غراي، فعمد هذا في توجيه رسمي مؤرخ في 5 آب/ أغسطس 1848، إلى توصية مفتشي المصانع بالامتناع عن:

«رفع الشكاوى ضد أرباب المصانع بسبب خرق حرفية القانون، أو بسبب تشغيل الأحداث في وجبات مناوبة، في الحالات التي لا يوجد فيها ما يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء الأحداث قد شُغلوا فعلاً، مدة أطول من المنصوص عليها قانوناً».

وعندها، سارع مفتش المصانع، ج. ستوارت، إلى إجازة ما يسمى بـ نظام المناوبة، خلال الساعات الخمس عشرة من يوم العمل الصناعي، في أرجاء اسكتلندا كلها، حيث عاد هذا النظام للازدهار ثانية، ازدهاره في الأيام الخوالي. أما مفتشو المصانع في إنكلترا، فقد أعلنوا أن وزير الداخلية لا يتمتع بأية سلطة مطلقة لتعطيل القانون على هواه، فمضوا في دعاويهم القضائية على المتمردين، أنصار العبودية (Proslavery).

[306] ولكن ما جدوى سَوق الرأسماليين أمام القضاء، ما دامت المحاكم، أو قضاة المقاطعات (county magistrates)⁽¹⁵⁷⁾ الذين يسميهم وليم كوبيت «المتطوعين الكبار»، يبرئون ساحتهم؟ ففي أروقة هذه المحاكم كان السادة أرباب المصانع يجلسون في منصة القضاء للبت في الشكاوى المرفوعة ضدهم. خذ هذا مثلاً. ثمة نكرة يُدعى ايسكريج، وهو مالك مصنع لغزول القطن، من شركة كيرشا وليز وشركاهما، عرض على مفتش المصانع في منطقته مخططاً لنظام مناوبة أعدّه لمصنعه. وعندما تلقى رداً بالرفض، التزم الصمت أول الأمر، بعد أشهر قلائل مثُل شخص يُدعى روبنسن، وهو الآخر صاحب

(156) المرجع السابق، ص 140.

(157) إن «قضاة المقاطعات» (County magistrates)، هؤلاء «المتطوعون الكبار» (Great unpaid) كما يسميهم وليم كوبيت، هم قضاة لا يتقاضون أجراً، ويجري اختيارهم من بين وجهاء المقاطعة. وهم يؤلفون في الواقع المحاكم الوراثة للطبقات السائدة.

مصنع لغزول القطن، ومن أقرباء أيسكريج، إن لم يكن هذا تابعه جمعة^(*)، أمام محكمة صلح (Borough Justice) بلدة ستوكبورت بتهمة إدخال نظام للمناوبة مماثل للذي ابتكره أيسكريج. وجلس أربعة قضاة على منصة الرئاسة، ثلاثة منهم أصحاب مصانع لغزول القطن، وعلى رأسهم، ذلك الأيسكريج المحترم إياه. وبرا أيسكريج ساحة روبنسن، ثم قال إن ما يحق لروبنسن يحق لأيسكريج بالمثل. ووفقاً للقرار القضائي الذي أصدره بنفسه، عمد إلى إدخال النظام في مصنعه الخاص⁽¹⁵⁸⁾ وبالطبع فإن تشكيلة هذه المحكمة، كانت بحد ذاتها خرقاً للقانون⁽¹⁵⁹⁾

وهتف المفتش هوويل «إن هذه المهازل القضائية تستدعي العلاج السريع - فإما أن يُعدل القانون ليتطابق مع أحكام من هذا النوع، أو أن تشرف على تطبيقه منابر قضائية أقل عرضة للخطأ، وتتوافق أحكامها مع منطوق القانون. حين تُحال هذه القضايا إلى ساحة القضاء. إنني أتوق إلى تعيين قضاة يعملون براتب»⁽¹⁶⁰⁾

وأعلن مشرعو التاج، إن تأويل السادة أرباب المصانع لقانون 1848 تأويل باطل. لكن منقذي المجتمع ما كانوا يدعوا أحداً يشيهم عن غرضهم.

ويشير ليونارد هورنر في تقريره قائلاً: «بعد أن سعت لفرض القانون. بعشر مرافعات في سبع مناطق قضائية، ولم أجد تأييداً من القضاة إلا في مرافعة واحدة لا غير. أرى أن لا جدوى من الملاحقة القضائية لحالات التملص من القانون. إن ذلك الجزء من قانون 1848 الذي صيغ لضمان التماثل في ساعات العمل. لم يعد سارياً في منطقتي (لانكشاير). وليس في متناول وكلاء المفتشين أو في متناولي أي وسيلة فعالة، عند تحري مصنع يعمل بنظام وجبات المناوبة، للتأكد من

[307]

(*) إشارة إلى الشاب البدائي الذي أنقذه روبنسن كروزو في جزيرته، واتخذة تابعاً سماه: جمعة، نسبة إلى يوم العثور عليه. [ن.ع].

(158) تقارير. إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 21-22، راجع أمثلة مشابهة في المرجع نفسه، ص 4-5.

(159) في قانون السنتين الأولى والثانية من عهد وليم الرابع، الفصل 29، المادة 10، من قانون المصانع المعروف باسم قانون السير جون هوبهاوس، كان محظوراً على أي مالك مصنع لغزول القطن أو للنسيج، أو أبيه أو ابنه أو شقيقه، أن يعملوا كقضاة صلح في أية قضية تخضع لقانون المصانع.

(160) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1849، [ص 22].

أن الأحداث والنساء لا يُشغلون أكثر من 10 ساعات في اليوم... وحسب كشف الثلاثين من نيسان/إبريل - 1849، بلغ عدد المصانع التي يعمل أربابها بنظام المناوبة زهاء 114 مصنعاً، وقد أخذ عددها يزداد بسرعة منذ بعض الوقت، وبوجه عام، فإن مدة اشتغال المصنع قد زادت إلى 13½ ساعة، أي من السادسة صباحاً حتى السابعة والنصف مساءً. وتبلغ المدة في بعض الحالات 15 ساعة، تبدأ من الخامسة والنصف صباحاً وتنتهي في الثامنة والنصف مساءً⁽¹⁶¹⁾

وكان لدى المفتش ليونارد هورنر، منذ كانون الأول/ديسمبر 1848، قائمة تضم أسماء 65 مالك مصنع، و29 ناظر مصنع، أعلنوا بالإجماع، أنه لا يمكن لأي نظام من أنظمة التفتيش أن يحول دون الإفراط المريع في تشغيل العمال، ما دام نظام المناوبة قائماً⁽¹⁶²⁾ فقد بات الأطفال والأحداث أنفسهم ينقلون (Shifted) الآن من غرفة الغزل إلى غرفة النسيج تارة، ثم ينقلون من مصنع إلى آخر، خلال 15 ساعة، تارة أخرى⁽¹⁶³⁾ وكيف إذن، والحالة هذه، يمكن بسط الرقابة على نظام

«يتنكر بقناع المناوبات، ويؤلف واحداً من أحابيل كثيرة لخلط العمال كما يُخلط ورق القمار في تراكيب متغيرة لا تنتهي، وتغيير ساعات عمل وراحة مختلف الأشخاص خلال اليوم، بحيث لا تصادفك قط مجموعة واحدة كاملة تعمل معاً في الغرفة نفسها والزمان نفسه»⁽¹⁶⁴⁾

ولكن، بصرف النظر تماماً عن الإفراط الفعلي في العمل، فإن نظام المناوبة هذا، كان وليد خيال رأسمالي بارع، لم يستطع فورييه، قط، أن يتجاوزه في مخططاته الطريفة عن الجلسات القصيرة (courtes séances)^(*)، سوى أن «جاذبية العمل» قد تحولت إلى جاذبية رأس المال. خذ مثلاً على ذلك مخططات أرباب المصانع التي أطرتها الصحافة المحترمة بوصفها نماذج «عما يمكن أن تحققه درجة معقولة من العناية والتنظيم» (What a reasonable degree of care and method can accomplish). فقد قسموا مجموع

(161). تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 5.

(162). تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1849، ص 6.

(163). تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 21.

(164). تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 95.

(*) «الجلسات القصيرة» - كان فورييه الاشتراكي الطوباوي يعتقد أن بالإمكان جعل العمل أكثر جاذبية، عن طريق تقسيم يوم العمل إلى «جلسات قصيرة» لا تدوم أكثر من ساعتين. [ن. برلين].

العاملين إلى 12، أو 15 صنفاً بعض الأحيان، وكانت هذه الأصناف تتغير مثلما تتغير دوماً العناصر المكوّنة لها. وخلال الساعات الخمس عشرة التي يتألف منها يوم المصنع، كان رأس المال يستدعي العامل، تارة لثلاثين دقيقة، وطوراً لساعة، ثم يصرفه ليستدعيه مجدداً إلى المصنع، ويلقي به إلى الخارج ثانية، فيسوقه تارة هنا، وتارة هناك، خلال نتف موزعة من الوقت، دون أن يحل وثاقه قبل إتمام الساعات العشر. وكما يجري في المسرح، فإن على الأشخاص أنفسهم أن يظهرُوا بالتتابع على خشبة المسرح في المشاهد، وفي شتى الفصول. ومثلما أن الممثلين يكونون ملكاً لخشبة المسرح خلال عرض المسرحية كلها، كذلك شأن العمال، فهم ملك للمصنع، على مدى 15 ساعة، [308] دون حساب وقت الذهاب والإياب. وهكذا فإن ساعات الراحة كانت تُحوّل إلى عطالة قسرية، تدفع بالفتيان إلى الحانة، وبالفتيات إلى بيت الدعارة. ومع كل حيلة جديدة يتفتق عنها خيال الرأسمالي، من آنٍ لآخر، لتسيير آلاته في العمل (12) أو (15) ساعة من دون زيادة عدد العمال، كان على العامل أن يزدرد وجبات طعامه، تارة في هذه الفسحة الوجيزة من الوقت، وطوراً في تلك. وفي فترة التحريض الداعي ليوم عمل من 10 ساعات، كان السادة يزعمون بأن العمال الرعاع قد رفعوا الالتماسات بأمل الحصول على أجر 12 ساعة لقاء عمل 10 ساعات. وها قد قلب أرباب المصانع الآية. فصاروا يدفعون أجر 10 ساعات مقابل استحوادهم على قوة العمل طوال 12 أو 15 ساعة⁽¹⁶⁵⁾ ذلك هو لبّ القضية. تلك هي نسخة السادة من قانون الساعات العشر! وهؤلاء هم أنصار التجارة الحرة إياهم، المفعمون بالركة، الذين ينضحون حباً بالإنسانية، إنهم نفس أولئك الذين دأبوا، لعشر سنوات بالتمام، أي خلال فترة التحريض ضد قانون الجيوب، على إقناع العمال، عن طريق حسابات تصل حد الشلن والبنس، بأن الاستيراد الحرّ للحبوب، مقترناً بالوسائل التي تمتلكها الصناعة الإنكليزية، كفيلاً بجعل عشر ساعات من العمل تكفي لإثراء الرأسماليين⁽¹⁶⁶⁾

(165) راجع: تقارير مفتشي المصانع، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 6، والشرح المفصل الذي أورده المفتشان هوبل وسوندرز لـ «نظام التنقل» (Shifting System) في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848. راجع أيضاً الالتماس الذي رفعه رجال الدين في آشتون وضواحيها إلى الملكة [فيكتوريا. ن. برلين]، في ربيع 1849، ضد «نظام التنقل».

(166) قارن، على سبيل المثال مع: مسألة المصنع ولائحة قانون الساعات عشر، تأليف: ر.هـ. غريغ، 1837.

(The Factory Question and the «Ten Hours' Bill». By R.H. Greg, 1837).

وتكَلَّلَ تمرد رأس المال بالظفر بعد أن استمر عامين، حين اتخذت واحدة من أكبر المحاكم العليا الأربع في إنكلترا، وهي محكمة المالية (*Court of Exchequer*)، قراراً يتعلق بقضية رفعت إليها في الثامن من شباط/فبراير 1850؛ وينص القرار على أن أرباب المصانع كانوا يتصرفون، بالتأكيد، خلافاً لمذلول قانون 1844، ولكن هذا القانون نفسه ينطوي على تعابير معينة تجعله عديم المعنى. «وبهذا القرار، ألغى قانون الساعات العشر»⁽¹⁶⁷⁾ وقبل ذلك، كان العديد من أرباب المصانع يخشى تطبيق نظام المناوبة على الأحداث والنساء، أما الآن فقد تلقفوه بكلمة اليدين⁽¹⁶⁸⁾

[309] ولكن انتصار رأس المال، الذي كان حاسماً في الظاهر، سرعان ما أعقبه رد فعل. كان العمال، حتى ذلك الوقت، يبدون مقاومة سلبية، وإن تكن عنيدة تتجدد كل يوم. أما الآن فقد أخذوا يعربون عن الاحتجاج في اجتماعات صاخبة منذرة بالوعيد، في لانكشاير ويوركشاير. فقد تبين لهم أن قانون الساعات العشر المزعوم، مجرد هراء، وخداع برلماني، بل شيء لا وجود له! وسارع مفتشو المصانع بتحذير الحكومة من مغبة تناحر الطبقات الذي بلغ نقطة توتر لا تُصدق. وأخذ بعض أرباب المصانع، هم أنفسهم، يدمدمون قائلين:

«إن حالة من الفوضى واضطراب الأمور قد نشأت بسبب القرارات المتناقضة التي أصدرها القضاة. فثمة قانون في يوركشاير، وقانون غيره في لانكشاير، وثمة قانون معين يُطبق في واحدة من أبرشيات لانكشاير، وآخر في أبرشية مجاورة تماماً. الصناعي في المدن الكبرى قادر على التملص من القانون، أما الصناعي في المقاطعات الريفية فعاجز عن إيجاد العمال الضروريين لنظام المناوبة، ناهيك عن نقل العمال من مصنع إلى آخر، إلخ».

(167) ف. إنجلز، لائحة قانون الساعات العشر الإنكليزية، (نشر في المجلة الرينانية الجديدة، مجلة

اقتصادية - سياسية (التي كنت محررها)، عدد شهر نيسان/إبريل، 1850، ص 13)

(F. Engels, *Die Englische Zehnstundenbill*, Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue, Aprilheft 1850, p.13).

واكتشفت هذه المحكمة «العليا»، ذاتها، خلال الحرب الأهلية الأميركية، التباساً لفظياً في الصياغة يقلب معنى القانون الذي يحظر تسليح سفن القراصنة، قلباً تآمراً.

(168) تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1850.

غير أن المساواة في استغلال قوة العمل هي أول حق من حقوق الإنسان، في قانون رأس المال.

في ظل هذه الظروف، توصل أرباب المصانع والعمال إلى تسوية حظيت بمصادقة البرلمان، بإصدار قانون المصانع التكميلي في 5 آب/أغسطس عام 1850. وقد مُدّد يوم عمل «الأحداث والنساء» بموجبه من 10 ساعات إلى 10½ ساعة خلال الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع، وقُلص إلى 7½ ساعة يوم السبت. وكان على العمل أن يجري بين السادسة صباحاً والسادسة مساءً⁽¹⁶⁹⁾، مع فترات استراحة لا تقل عن 1½ ساعة لوجبات الطعام، على أن تُمنح فترات تناول الطعام في آن واحد للجميع، طبقاً لبنود قانون عام 1844. وبهذا وُضع حد لنظام المناوبة مرة وإلى الأبد⁽¹⁷⁰⁾ أما بالنسبة لعمل الأطفال، فقد ظل قانون 1844 ساري المفعول.

وثمة طائفة من أرباب المصانع تدبرت لنفسها، في هذه المرة كما من قبل، ضمان حقوق سيادة إقطاعية خاصة على أطفال البروليتاريا. هؤلاء هم أرباب مصانع الحرير. ففي عام 1833 أخذوا ينبحون مهددين بأنه «إذا ما حُرِّموا من حرية تشغيل الأطفال من جميع الأعمار لمدة 10 ساعات في اليوم، فإن مصانعهم ستتوقف عن العمل» [310] (If the liberty of working children of any age for 10 hours a day was taken away, it would stop their works). وزعموا أنه سوف يستحيل عليهم شراء عدد كاف من الأطفال الذين تجاوزوا سن الثالثة عشرة. وانتزع هؤلاء الامتياز المأمول. إلا أن تحريات لاحقة بيّنت أن الذريعة كانت كذبة متعمدة⁽¹⁷¹⁾ غير أن ذلك لم يمنع هؤلاء السادة، طوال عشرة أعوام، من غزل الحرير 10 ساعات في اليوم من دم أطفال يبلغون من الصغر مبلغاً يحتم وضعهم على كراسٍ بأرجل عالية كي يتمكنوا من أداء عملهم⁽¹⁷²⁾

(169) يمكن استبداله في الشتاء بدوام من السابعة صباحاً إلى السابعة مساءً.

(170) «إن القانون الحالي» (قانون 1850) «كان نتاج مساومة تنازل العمال المستخدمون، بموجبها، عن مزايا قانون الساعات العشر لقاء الحصول على مكسب تثبيت فترة عمل موحدة في بدايتها ونهايتها بالنسبة لأولئك العمال المشمولين بتحديد ساعات العمال». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1852، ص 14).

(171) تقارير، إلخ، 30 أيلول/سبتمبر، 1844، ص 13.

(172) المرجع نفسه.

حقاً إن قانون 1844 كان «يسلب» منهم «حرية» استخدام أطفال دون سن الحادية عشرة أكثر من $6\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم. ولكنه كان يضمن لهم، من ناحية أخرى، امتياز تشغيل أطفال في سن 11-13 سنة، عشر ساعات في اليوم، وبذلك يُستثنى هؤلاء من التعليم الإلزامي الساري على جميع أطفال المصانع الأخرى. وكانت الذريعة هذه المرة تلخص في أن:

«نعومة خيوط النسيج الذي يعملون في صنعه تتطلب لمسات رقيقة

لا يمكن اكتسابها إلا بإدخالهم في سن مبكرة إلى المصنع»⁽¹⁷³⁾

لقد كان الأطفال يُدبحون بالجملة طمعاً برقة أناملهم، مثلما تُذبح الثيران المقرونة، في جنوب روسيا، رغبة بجلدها وشحمها. وأخيراً، في العام 1850، آل هذا الامتياز الممنوح عام 1844، إلى أن يُقصر على مصانع غزل وبرم خيوط الحرير. وهنا أيضاً، ابتغاء تعويض رأس المال عن «حرته» المسلوقة، زيد عمل الأطفال في سن 11-13 سنة من عشر ساعات إلى $10\frac{1}{2}$ ساعة. والذريعة: «إن العمل في مصانع الحرير أخف منه في مصانع النسيج الأخرى، وأقل منه ضرراً بالصحة من نواح عدة»⁽¹⁷⁴⁾ وأثبتت التحريات الطبية الرسمية، فيما بعد، العكس تماماً

«فالمعدل الوسطي للوفيات في مناطق صناعة الحرير فائق الارتفاع،

والنسبة بين الإناث من السكان أعلى مما هي عليه حتى في مناطق

صناعة القطن في لانكشاير»⁽¹⁷⁵⁾

(173) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1846، ص 20. يورد النص الألماني في هذه الحاشية الأصل الإنكليزي للمقتبس أعلاه. [ن. ع.]

«The delicate texture of the fabric in which they are employed requiring a lightness of touch only to be acquired by their early introduction to these factories».

(174) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861، ص 26.

(175) المرجع السابق، ص 27. وعلى وجه العموم. فإن الوضع الصحي للسكان العاملين، الخاضعين لقانون المصانع، قد تحسّن إلى حد كبير. وتتفق جميع الشهادات الطبية حول هذه النقطة، كما أن الملاحظة الشخصية، في أوقات متباعدة، قد ولّدت لديّ مثل هذه القناعة. مع هذا، وإضافة إلى المعدل المنخفض لوفيات الأطفال في السنوات الأولى من العمر، تشير التقارير الرسمية للدكتور غرينهو، إلى أن الظروف الصحية في المناطق الصناعية سيئة بالمقارنة مع «المناطق الزراعية التي يتمتع سكانها بصحة طبيعية». وكدليل على ذلك نسوق هذا الجدول من تقرير للعام 1861:

ورغم احتجاجات مفتشي المصانع المتجددة كل ستة أشهر، فالشرّ ما يزال ماثلاً [311] حتى الساعة⁽¹⁷⁶⁾

لقد عدّل قانون 1850 ساعات العمل الخمس عشرة من السادسة صباحاً حتى الثامنة والنصف مساءً، مقلصاً إياها إلى اثنتي عشرة ساعة تبدأ في السادسة صباحاً وتنتهي في السادسة مساءً، ولكن فقط بالنسبة «للأحداث والنساء». وعليه، فإنه لم يمس وضع الأطفال الذين كان بوسع أرباب العمل استخدامهم، دوماً، لمدة نصف ساعة قبل هذه الفترة، وساعتين ونصف الساعة بعدها، رغم اشتراط ألا تتجاوز مدة عملهم ست ساعات ونصف الساعة. وبينما كانت لائحة القانون قيد المناقشة، رفع مفتشو المصانع إلى البرلمان احصائية عن التجاوزات الفاضحة الناجمة عن هذا الوضع الشاذ. ولكن عبثاً. فقد حامت في الأجواء النية لتمديد يوم عمل الذكور الراشدين إلى 15 ساعة عمل، خلال سنوات الإزدهار، بمعونة الأطفال. وكشفت تجربة السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك أن مسعى كهذا لا بدّ من أن يؤوّل إلى الفشل بسبب مقاومة العمال الراشدين⁽¹⁷⁷⁾ وهكذا تم أخيراً عام 1853 استكمال قانون عام 1850 بتعديل يحظر «استخدام الأطفال

النسبة المئوية للذكور الراشدين العاملين في الصناعة	معدل الوفيات بالأمراض الرئوية من كل 100 ألف من الذكور	اسم المنطقة	معدل الوفيات بالأمراض الرئوية من كل 100 ألف من الإناث	النسبة المئوية للإناث الراشدين العاملين في الصناعة	نوع عمل الإناث
14.9	598	ويغان	644	18.00	القطن
42.6	708	بلاكبورن	734	34.9	القطن
37.3	547	هاليفاكس	564	20.4	غزل صوفي
41.9	611	برادفورد	603	30.00	غزل صوفي
31.00	691	ماكلسفيلد	804	26.00	حرير
14.9	588	ليك	705	17.2	حرير
36.6	721	ستوك أبون ترنت	665	19.3	آنية فخارية
30.4	726	وولستون	727	13.9	آنية فخارية
—	305	ثمان مناطق زراعية صحية	340	—	—

(176) معروف تماماً مدى امتعاض أنصار «التجارة الحرة» الإنكليز عند تخليهم عن التعرفة الجمركية لحماية صناعة الحرير. وعوضاً عن الخدمة التي كانت تؤديها لهم الحماية من الواردات الفرنسية، بات الآن في خدمتهم غياب أي حماية لأطفال المصانع الإنكليزية.

(177) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/أبريل، 1853، ص 30.

في الصباح قبل الأحداث والنساء، وفي المساء بعدهم». وابتداء من تلك اللحظة، بات قانون المصانع لعام 1850، عدا استثناءات قليلة، ينظم يوم عمل جميع العمال في فروع الصناعة [312] المشمولة بهذا القانون⁽¹⁷⁸⁾ وها قد مضى على تشريع أول قانون للمصانع نصف قرن⁽¹⁷⁹⁾ لقد تجاوز تشريع المصانع حدود مجاله الأصلي لأول مرة بصدر قانون أعمال الطباعة لعام 1845 *Printworks' Act*. إن الامتعاض الذي أجاز به رأس المال هذا «التهور» الجديد ينطق به كل سطر من سطور القانون! فهو يحدد يوم عمل الأطفال بين 8 و13 سنة وعمل الأنثى، بست عشرة ساعة تقع بين السادسة صباحاً والعاشر مساءً، دون أي فترة راحة قانونية لتناول وجبات الطعام. ويسمح القانون بتشغيل الذكور فوق سن الثالثة عشر، ليلاً أو نهاراً حسب الرغبة⁽¹⁸⁰⁾ إنه إجهاض برلماني⁽¹⁸¹⁾ وعلى أي حال، فقد انتصر المبدأ بانتصاره في تلك الفروع الصناعية الكبرى التي

(178) خلال عامي 1859 و1860، وهما عاما ذروة ازدهار صناعة القطن الإنكليزية، حاول بعض الصناعيين إغواء العمال الراشدين، بطعم مزيف اسمه دفع أجور أعلى عن العمل الإضافي، لقبول تمديد يوم العمل. ولكن عمال المنازل اليدوية ومشغلي المنازل الآلية وضعوا حداً للتجربة، بمذكرة موجهة إلى أرباب عملهم، جاء فيها «بصريح العبارة نقول إن حياتنا غدت عبثاً علينا؛ وإذا نظر مقيد في المصانع زهاء يومين في الأسبوع أكثر من بقية عمال البلاد» (20 ساعة)، «فإننا نشعر وكأننا أقنان»^(*) في البلاد، وإننا نخلد نظاماً ينزل الضرر بنا وبالأجيال القادمة.. وبهذا فنحن نلفت أنظاركم بكل احترام إلى أننا حين نشرع في العمل بعد عطلة عيد الميلاد ورأس السنة، فلن نعمل أكثر من 60 ساعة في الأسبوع، أي من السادسة صباحاً إلى السادسة مساءً منقوصاً منها ساعة ونصف الساعة للراحة». (تقارير... إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1860، ص 30).

(*) Helots, Heloten، حرفياً: الأتقان المملوكين للدولة في اسبارطة. [ن.ع].

(179) حول الوسائل التي توفرها صياغة هذا القانون لخرقه، راجع التقرير البرلماني المعنون: قوانين تنظيم المصانع *Factories Regulation Acts* (9 آب/أغسطس، 1859)، راجع أيضاً ما قدمه ليونارد هورنر في هذا التقرير من «مقترحات لتعديل قوانين المصانع بغية تمكين المفتشين من منع العمل غير القانوني الذي يزداد انتشاراً هذه الأيام».

(180) «إن أطفالاً تبدأ أعمارهم من الثامنة فما فوق، كانوا يُدفعون، حقاً، للعمل من السادسة صباحاً إلى التاسعة مساءً في منطقة نفتيشي، على مدى نصف العام المنصرم». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1857، ص 39).

(181) «من المعترف به أن «قانون أعمال الطباعة» هو الفشل بعينه سواء من ناحية مواده المتعلقة بالتعليم أو تلك المتعلقة بالحماية». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 52).

تؤلف أبرز ما ابتدعه نمط الإنتاج الحديث. وإن تطورها الرائع من عام 1853 حتى عام 1860، الذي سار جنباً إلى جنب مع الانبعاث الجسدي والمعنوي لعمال الصناعة، وخز أفل الأعين بصيرة. فأرباب المصانع الذين انتزع منهم التحديد والتنظيم القانوني للعمل، خطوة خطوة، خلال حرب أهلية دامت نصف قرن، صاروا يتباهون بالفارق القائم بين [313] الوضع في صناعتهم، والوضع في فروع الاستغلال التي ما تزال «حرة»⁽¹⁸²⁾ وأخذ الفريسيون(*) من رجال «الاقتصاد السياسي» يعربون عن رأيهم بضرورة التحديد القانوني ليوم العمل كأحد الاكتشافات الجديدة المميزة «لعملهم»⁽¹⁸³⁾ وعلى هذا نفهم دون مشقة كيف، بعد رضوخ أساطين الصناعة وقبولهم بالمحتوم على مضض، ضعفت قوة المقاومة عند رأس المال بالتدرج، في حين تنامت قوة الهجوم عند الطبقة العاملة كما تنامي عدد حلفائها من فئات المجتمع التي لم تكن لها مصلحة مباشرة في المسألة. من هنا التقدم، السريع نسبياً، منذ عام 1860.

وفي عام 1860 خضعت مصابغ الأقمشة ومقاصر الأقمشة⁽¹⁸⁴⁾ لقانون المصانع

(182) هكذا تفاخر ب. إي. بوتر، مثلاً في رسالة موجهة إلى صحيفة تايمز بعددها المؤرخ 24 آذار/ مارس، 1863. فذكرته الصحيفة بتمرد الصناعيين على لائحة قانون الساعات العشر.

(*) الفريسيون Pharisees, Pharisäer، وهم أعضاء طائفة يهودية قديمة تعلم الالتزام الدقيق بالشرائع اليهودية. وللکلمة معنى مجازي: المنافق، أو المتظاهر بالصلاح والتقوى. [ن.ع].

(183) من بين هؤلاء السيد و. نيومارش، المساهم في كتاب توك، تاريخ الأسعار Tooke, *History of Prices* وناشره. ترى أيمكن اعتبار التنازلات الجبائفة للرأي العام بمثابة تقدم علمي؟

(184) ينص القانون المشرع في عام 1860، أن يوم العمل في مصابغ الأقمشة ومقاصر الأقمشة، ينبغي أن يُقلص إلى 12 ساعة بصورة مؤقتة، ابتداء من 1 آب/أغسطس، 1861، على أن يُثبت بصورة نهائية عند 10 ساعات ابتداء من آب/أغسطس، 1862، أي بمقدار 10 ساعات ونصف الساعة خلال الأيام الاعتيادية، و7 ساعات ونصف الساعة يوم السبت. وحين حلت سنة 1862 المشؤومة تكررت المهزلة القديمة من جديد. يُضاف إلى ذلك، أن السادة الصناعيين رفعوا عريضة إلى البرلمان تلتزم الإذن لهم باستخدام الأحداث والنساء، لعام آخر إضافي، مدة 12 ساعة في اليوم. وقالوا «وفي الوضع الراهن للصناعة (زمن المجاعة القطنية) فإن من مصلحة العمال جداً أن يعملوا 12 ساعة في اليوم، وأن يحصلوا على أجور أكبر حيثما أمكن». وكانت لائحة قانون بهذا المعنى قد أعدت في البرلمان «ولكن جرى التخلي عنها وذلك بالدرجة الرئيسة لمعارضة عمال صبغ الأقمشة في اسكتلندا». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 14-15). وبعد أن هزم رأس المال على يد العمال الذين كان يزعم النطق باسمهم، اكتشف، مستعيناً بنظارات حقوقية، أن قانون 1860، الذي شُرّع «لحماية العمل» شأن سائر اللوائح البرلمانية

للعام 1850، وشمل القانون صناعة المخمرات والجوارب عام 1861. وفي أعقاب التقرير الأول لـ «لجنة استخدام الأطفال» (1863) خضعت للمصير نفسه جميع صناعات الخزف (ليس فقط الفخار)، وصناعة عيدان الثقاب، والكبسول، والخراطيش، وسجاد الحائط، وتقطيع الأنسجة القطنية (fustian cutting)، وغيرها من العمليات الصناعية المدرجة تحت اسم «الأعمال النهائية» (finishing). وفي عام 1863، خضعت مقاصر الأقمشة في الهواء الطلق⁽¹⁸⁵⁾، والمخابز، إلى قانونين خاصين، يحظر الأول تشغيل

= الأخرى، كان بصياغاته الملتبسة، يوفر الذريعة لاستثناء عمال صقل القماش (calenderers) وعمال التكميل النهائي (finishers)، من الحماية. وقضت فلسفة التشريع الإنكليزية، الخادم الوفي أبداً لرأس المال، في «محكمة الدعاوى العامة» بهذه القطعة من التلاعب بالقانون: «لقد أصيب العمال بخيبة أمل كبيرة. وقد اشتكو من العمل المفرط، وأنه لمن المؤسف أشد الأسف أن تخفق المقاصد الواضحة للقانون بسبب تعريف خاطئ لنصه». (المرجع السابق، ص 18).

(185) كان أرباب مشاغل «قصر الأقمشة في الهواء الطلق» قد تملصوا من قانون 1860، مدعين بأن ليس ثمة أناث يعملن ليلاً. وفضح مفتشو المصانع هذه الكذبة. وفي الوقت نفسه تلقى البرلمان عرائض التماس من العاملين، جردته من أوامره عن أريج المراعي الذي قيل له إن أعمال «قصر الأقمشة في الهواء الطلق» تنعم به. ففي أعمال القصر الطليقة هذه، كانت حرارة غرف التجفيف تتراوح بين 90 إلى 100 درجة فهرنهايت، حيث تنجز الفتيات القسط الأكبر من العمل. والتمتع بالنسيم (Cooling) هو التعبير الفني الذي يُطلق على هربهن من غرف التجفيف، بين آن وآخر، إلى الهواء الطلق. «ثمة 15 فتاة في غرف التجفيف. الحرارة تتراوح بين 80 إلى 90 درجة بالنسبة للكتان، و100 درجة فما فوق للأقمشة القطنية الناعمة (Cambrics). وثمة 12 فتاة يعملن في كتي القماش وطيّه في غرفة صغيرة تبلغ مساحتها زهاء 10 أقدام مربعة يتوسطها موقد تسخين مغلق. وتتجمع الفتيات حول الموقد الذي ينفث حمماً هائلة من الحرارة، لتجفيف الأقمشة القطنية بسرعة وتقديمها لعمال كتي القماش. وساعات عمل هاته العاملات لا حدود لها. فحين تكثر الأشغال، يعملن حتى التاسعة أو حتى الثانية عشرة مساءً لليال متعاقبة» (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 56). ويصرّح أحد الأطباء قائلاً: «ليس ثمة ساعات معينة مخصصة لتنسم الهواء الطلق، ولكن إذا ارتفعت درجة الحرارة أكثر مما ينبغي، أو اتسخت أيدي العاملات من العرق، يؤذن لهن بالخروج لبضع دقائق.. إن تجربتي، وهي كبيرة في معالجة أمراض العاملات في غرف التسخين، تدفعني إلى القول إن وضعهن الصحي لا يداني، بأي حال، وضع العاملات في مصانع الغزل» (أما رأس المال فقد رسم لهن في مذكراته إلى البرلمان، على غرار روينز، صورة نساء متوردرات من العافية!). «وأكثر الأمراض المشخصة فيهن شيوعاً هي: السل الرئوي، إلتهاب القصبات، اضطرابات وظيفية في الرحم، والهستيريا في أشد أشكالها حدة، والروماتيزم. وهذه الأمراض جميعاً، كما أعتقد، ناجمة على نحو مباشر أو غير

الأطفال والأحداث والنساء ليلاً (من الساعة الثامنة مساءً حتى السادسة صباحاً)، ويمنع الثاني استخدام الخبازين المياومين دون سن الثامنة عشرة، بين التاسعة مساءً والخامسة صباحاً. وسنعود فيما بعد إلى الاقتراحات اللاحقة التي صاغتها اللجنة نفسها، والتي [315] حددت جميع الفروع الهامة في الصناعة الإنكليزية بالحرمان من «حريتها»، باستثناء الزراعة والمناجم ووسائل النقل^(185a)

سابعاً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. إنعكاس قوانين المصانع الإنكليزية على البلدان الأخرى

يتذكر القارئ أن إنتاج فائض القيمة، أو انتزاع العمل الفائض، هو غاية الإنتاج الرأسمالي ومضمونه الخاصان، وذلك بمعزل عن أي تغييرات في نمط الإنتاج قد تنجم عن إخضاع العمل لرأس المال. ويتذكر القارئ أن حدود البحث التي مضينا إليها حتى الآن تقتصر على أن العامل المستقل، العامل المؤهل قانونياً للتصرف بحرية، هو الذي يبرم، بصفته مالك سلعة، عقداً مع الرأسمالي. وإذا كان مخططنا التاريخي يعرض

= مباشر، عن تلوث الهواء، والحرارة المفرطة في الغرف التي تشتغل فيها العاملات، وعدم كفاية الألبسة المريحة لوقايتهم من البرد والرطوبة حين ينصرفون إلى بيوتهم أيام الشتاء». (المرجع السابق ص 56-57)، وعلق مفتشو المصانع على القانون التكميلي لعام 1863، الذي انتزع من أرباب المشاغل المرحلة هذه لـ «قصر الأقمشة في الهواء الطلق»: «لم يفشل القانون في توفير الحماية للعمال الذين يبدو أنه يحميهم فحسب، بل إنه يتضمن فقرة. صيغت على نحو مقصود كما يبدو، بحيث لا تشملهم مواد القانون بالحماية أبداً ما لم يُضبط أحد وهو يعمل بعد الساعة الثامنة مساءً، وإذا ما وقع هذا الخرق بالعمل بعد الثامنة مساءً فإن الأسلوب المطلوب في إقامة الدليل، أسلوب ملتبس على نحو يندر أن تترتب عليه إدانة» (المرجع السابق، ص 52) «وبغض النظر عن النوايا والمرامي، فهذا القانون، إذن، مخفق تماماً في مقاصده الإنسانية والتربوية؛ إذ ليس من الإنسانية في شيء السماح للنساء والأطفال، بالعمل، وهذا يضارع إرغامهم على العمل 14 ساعة في اليوم مع أو بدون توقف لتناول الوجبات، حسب الحالة، بل لربما العمل لساعات أكثر من ذلك، دون تمييز للسن، أو مراعاة للجنس، أو اعتبار للعادات الاجتماعية للأسر في المناطق المجاورة للمشاغل (مشاغل الصباغ والقصر)». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/أبريل، 1863، ص 40).

(185a) حاشية للطبعة الثانية: حدثت ردة فعل جديدة على ذلك منذ عام 1866، أي منذ كتابتي لهذه المقاطع.

الأدوار الهامة التي تلعبها الصناعة الحديثة من جهة، ويلعبها عمل أولئك القاصرين جسدياً وقانونياً من جهة ثانية، فإن الصناعة لم تكن بنظرنا غير مجال خاص لامتناع العمل، وعمل القاصرين لم يكن إلا مثلاً مريعاً خاصاً عن امتناع هذا العمل. ومن غير استباق البحث إلى تفاصيله القادمة، يمكن لنا، بمجرد ربط الوقائع التاريخية الماثلة أمامنا، قول ما يلي:

أولاً - إن اندفاع رأس المال إلى تمديد يوم العمل بلا قيد ولا رحمة، يروي غليله أولاً في الصناعات التي أحدثت فيها الطاقة المائية والبخار والآلات ثورة، أي في أولى مبتكرات نمط الإنتاج الحديث، ونعني بها صناعات غزل ونسج القطن والصوف والكتان والحديد. إن التحولات في نمط الإنتاج المادي، وما يطبقها من تغييرات في العلاقات الاجتماعية بين المنتجين⁽¹⁸⁶⁾، أدت إلى ظهور تجاوزات تخرق كل الحدود، ثم اقتضت، [316] في معارضة ذلك، أن يبسط المجتمع رقابته، فيسنّ القوانين لتحديد وتنظيم وتوحيد يوم العمل وما يتخلله من استراحات. لذا تبدو هذه الرقابة، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكأنها تشريع استثنائي ليس إلا⁽¹⁸⁷⁾ وما إن اقتضت التشريعات الصناعية الميدان الأول الذي غزاه نمط الإنتاج الحديث، حتى وجدنا، في غضون ذلك، أن قلّة من فروع الإنتاج الأخرى غدت تسير وفق نظام المصنع الإنكليزي بالذات، فضلاً عن أن مانيفاكتورات تطبق طرائق متباينة في القِدَم، كما مانيفاكتورات صنع الفخار والزجاج، إلخ، وكذلك الحرف القديمة كالبخازة، وأخيراً حتى ما يُدعى بالصناعات المنزلية المشتتة مثل صنع المسامير⁽¹⁸⁸⁾، كانت جميعاً قد وقعت كلياً، ومنذ أمد بعيد، فريسة الاستغلال الرأسمالي شأن المصانع ذاتها. وعلى هذا اضطر التشريع للتخلص، شيئاً فشيئاً، من

(186) «إن سلوك كل من هاتين الطبقتين (الرأسماليين والعمال) ناجم عن الوضع النسبي الذي تحتله كل منهما». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 113).

(187) «إن المهن الخاضعة لتقييدات القانون، هي تلك المهن المرتبطة بصناعة النسيج العاملة بالقوة البخارية أو بالطاقة المائية. وثمة شرطان لا بدّ من توافرها في مهنة ما كي تصبح خاضعة للتفتيش، وهي استخدام الطاقة البخارية أو المائية، وصنع أنواع معينة من المنسوجات». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 8).

(188) حول وضع ما يسمى بالصناعات المنزلية، نجد معلومات ثمينة في آخر تقارير لجنة استخدام الأطفال.

طابعه الاستثنائي، والسير، كما في إنكلترا، على نهج المفتي الأخلاقي الروماني^(*)،
ليعلن أن أي منزل يجري فيه العمل إنما هو مصنع (factory)⁽¹⁸⁹⁾

ثانياً - إن تاريخ تنظيم يوم العمل في بعض فروع الإنتاج، والصراع الجاري في
فروع أخرى من أجل هذا التنظيم، يثبتان بصورة قاطعة أن العامل المعزول، أن العامل
كبايع «حر» لقوة عمله يذعن مستسلماً دون ذرة مقاومة حين يكون الإنتاج الرأسمالي قد
بلغ مرحلة معينة من تطوره. وعلى هذا فإن خلق يوم عمل اعتيادي هو نتاج حرب أهلية
طويلة، بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة، حرب مموهة أو ظاهرة بهذا القدر أو ذاك.
وبما أن الصراع يندلع في حلبة الصناعة الحديثة، فإنه يستمر بادئ ذي بدء في موطن تلك
الصناعة - نعي إنكلترا⁽¹⁹⁰⁾ لقد كان عمال الصناعة الإنكليز الرؤاد الأبطال، لا بالنسبة [317]
للطبقة العاملة الإنكليزية فحسب، بل بالنسبة للطبقة العاملة الحديثة بوجه عام، وقد كان
نظريوهم أول من يرمي قفاز التحدي بوجه نظرية رأس المال⁽¹⁹¹⁾ من هنا فإن أور،
فيلسوف المصانع، شجب الأمر واعتبره وصمة عار لا تحصى في أن ترفع الطبقة العاملة

(*) (Casuist, Kasuist): من رجالات الكنيسة الكاثوليكية الرومية، اشتهر في القرن السابع عشر
باعتماد حيل شرعية تحافظ على الإطار الشكلي للشرائع والعقائد، بينما تعطل مضمونها بالكامل.
[ن.ع].

(189) «إن القوانين الصادرة عن الدورة الأخيرة للبرلمان (1864) . تسري على طائفة متنوعة من
المهن، تتباين تبايناً عظيماً في طرائق عملها، ولم يعد استخدام القوة الميكانيكية لتحريك الآلات
أحد العناصر الضرورية لكي يؤلف مكان العمل (مصنعاً) بالمعنى القانوني للكلمة، حسبما كان
جارياً من قبل». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 8).

(190) إن بلجيكا، فردوس الليبرالية في القارة، لا تظهر أثراً لهذه الحركة. ونجد حتى في مناجم الفحم
والمعادن، أن العمال من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار يجري استهلاكهم «بحرية» تامة في أية
فترة وطوال أية مدة من الوقت. ومن كل 1000 شخص يعمل هناك، ثمة 733 رجلاً و88
امراً، و135 حدثاً و44 فتاة دون سن السادسة عشرة؛ وفي مصاهر المعادن بين كل 1000
شخص، ثمة 668 رجلاً و149 امرأة و98 حدثاً و85 فتاة دون سن السادسة عشرة. زد على
ذلك ضآلة الأجور لقاء هذا الاستغلال الفاحش لقوة العمل الناضجة وغير الناضجة. إن متوسط
الأجر اليومي للرجل هو شلنان و8 بنسات، وللمرأة شلن واحد و8 بنسات، وللأحداث شلن
وبنسان ونصف البنس. ونتيجة لذلك ضاعفت بلجيكا في عام 1863، بالمقارنة مع عام 1850،
كلّاً من مقدار وقيمة صادراتها من الفحم والحديد، إلخ.

(191) لم يكتف روبرت أوين، بُعيد العقد الأول من هذا القرن، بالتمسك النظري بضرورة تحديد يوم
العمل، بل طبق، عملياً، يوم العمل من عشر ساعات في مصنعه في نيولانارك. وقد سخرنا من

على راياتها «عبودية قوانين المصانع» بوجه رأس المال، الساعي برجولة إلى تحقيق «حرية العمل التامة»⁽¹⁹²⁾

إن فرنسا تتلکأ في خطى بطيئة خلف إنكلترا. وقد كان اندلاع ثورة شباط/فبراير ضرورياً لإخراج قانون العمل لمدة 12 ساعة⁽¹⁹³⁾ إلى الوجود، وهو قانون تعتوره نواقص كثيرة قياساً لأصله الإنكليزي. مع هذا فإن للأسلوب الثوري الفرنسي مزاياه الخاصة. فهو يفرض، دفعة واحدة، حدوداً واحدة على يوم العمل في جميع الحوانيت والمصانع دون تمييز، في حين أن التشريع الإنكليزي يذعن، على مضض، لضغط الظروف، تارة [318] في هذا الموضوع، وطوراً في ذاك، ثم يتيه في أحسن المسالك التي تخلق الجديد من التطبيقات القانونية المتناقضة⁽¹⁹⁴⁾ من جهة ثانية فإن ما يعلنه القانون الفرنسي كمبدأ

= ذلك بوصفه طوباوية شيوعية، كما سخروا من طريقته في «الربط بين تربية الأطفال والعمل الإنتاجي»، مثلما سخروا من الجمعيات التعاونية للعمال، التي كان أول من أخرجها إلى حيز الوجود. واليوم، نجد أن أولى هذه الطوباويات غدت قانوناً للمصانع، والثانية تتجسد بشكل مادة رسمية في جميع لوائح قوانين المصانع، أما الثالثة فإنها تستغل ستاراً لتغطية الأحاييل الرجعية.

(192) أور، فلسفة المانيفاكتورات، (الترجمة الفرنسية)، باريس، 1836، المجلد الثاني، ص 39-40-67-77، إلخ.

(Ure, (franz. Übers.) *Philosophie des Manufactures*, Paris 1836, T.II, p. 39-40-67-77, etc.).

(193) جاء في تقرير (Compte Rendu) المؤتمر الإحصائي العالمي المنعقد في باريس 1855 أن: «القانون الفرنسي الذي يحدّد مدة العمل اليومي في المصانع والمشاغل باثنتي عشرة ساعة، لا يحصر هذا العمل بين ساعات ثابتة محددة. ووقت العمل غير محدّد إلّا بالنسبة لعمل الأطفال بين الساعة الخامسة صباحاً والتاسعة مساءً. لذا، فإن بعض أرباب المصانع يستمر الحق الذي يمنحه هذا الصمت المشؤوم لمواصلة العمل دون توقف، يوماً إثر يوم، ولربما باستثناء الأحد. ولهذا الغرض يستخدم هؤلاء وجبتين مختلفتين من العمال، لا تمكث الواحدة منهما في العمل أكثر من 12 ساعة، ولكن العمل في المؤسسة يستمر ليل نهار. إن هذا يستجيب للقانون، فهل يستجيب للإنسانية كذلك؟»، وبالإضافة إلى «التأثير المدّثر لعمل الليل على التركيب العضوي للإنسان» يشدد التقرير على «التأثير المشؤوم لاختلاط الجنسين ليلاً في مشاغل واحدة سيئة الإنارة».

(194) «يوجد في منطقة تفتيشي، على سبيل المثال، صاحب مصنع يزاول، في المبنى نفسه، صباغة الأقمشة وقصرها ويخضع بالتالي لأحكام قانون أشغال صباغة وقصر الأقمشة، ويزاول طباعة الأقمشة فيخضع لقانون أعمال الطباعة، كما يتولى بعض «الأعمال النهائية» فيخضع لقانون المصانع الخاص بذلك». (تقرير السيد بيكر في تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861،

عام، لم يتم الظفر به في إنكلترا إلا باسم الأطفال والقاصرين والنساء، ولم تجر المطالبة به كحق عام، إلا في الفترة الأخيرة⁽¹⁹⁵⁾

وفي الولايات المتحدة الأميركية الشمالية، ظلت كل حركة عمالية مستقلة في حالة شلل طالما كان الرق يدنس جزءاً من أرض الجمهورية. فالعمل ذو الجلد الأبيض لا يمكن أن يتحرر بينما العمل ذو الجلد الأسود موصوم بالعار. ولكن موت العبودية سرعان ما بعث حياة يانعة جديدة. فكانت أول ثمرة من ثمار الحرب الأهلية بدء حركة المطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات، هذه الحركة التي سارت بالخطى العملاقة للقاطرة، من ساحل الأطلسي إلى ساحل الهادي، ومن نيوانغلند إلى كاليفورنيا. وأعلن المؤتمر العام للعمال المعقود في بالتيمور^(*) 16 آب/أغسطس 1866:

«إن أول وأكبر ضرورة في الوقت الحاضر، لتحرير العمل في هذا البلد من العبودية الرأسمالية، تكمن في تشريع قانون يجعل يوم العمل الاعتيادي ثماني ساعات في جميع ولايات الاتحاد الأميركي. لقد عقدنا العزم على تكريس كل قوانا لتحقيق هذه الغاية المجيدة»⁽¹⁹⁶⁾

= ص 20). وبعد أن يعدّد السيد بيكر مختلف مواد هذه القوانين، والتعقيدات الناجمة عنها، يمضي إلى القول: «يتضح من ذلك أن هناك صعوبة بالغة في ضمان تنفيذ هذه اللوائح البرلمانية الثلاث حيثما شاء رب العمل التملّص من القانون» [نفسه، ص 21]. ولكن الشيء الذي يضمّنه ذلك للمحامين هو كسب الدعاوى.

(195) وهكذا جازف مفتشو المصانع أخيراً بالقول: «إن هذه الاعتراضات (اعتراضات رأس المال على التحديد القانوني ليوم العمل) ينبغي أن تسقط أمام المبدأ الكبير لحقوق العمل... فثمة وقت ينتهي عنده حق رب العمل في عمل شغيلة، ويصبح وقته ملكاً له، حتى وإن لم يكن قد استنفد قواه». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 54).

(*) شارك في هذا المؤتمر 60 مندوباً يمثلون أكثر من 60 ألف عضو نقابي، وقد درس المسائل التالية: المطالبة بقانون الثمان ساعات ليوم العمل، النشاط السياسي للعمال، الجمعيات التعاونية، توحيد العمال جميعاً في النقابات، ومسائل أخرى. كما قرر المؤتمر تأسيس الاتحاد الوطني للعمل كمنظمة سياسية للطبقة العاملة. [ن.برلين].

(196) «نحن، عمال دنكرك، نعلن أن أمد وقت العمل اللازم في ظل النظام الحالي أطول مما ينبغي، وأنه أبعد من أن يترك للعامل فسحة للراحة والتعليم، وهو يفرقه في حال من الاستعباد لا يختلف كثيراً عن عبودية الرق. لهذا السبب نقرر أن 8 ساعات تكفي كيوم عمل، وينبغي الاعتراف بها قانونياً على أنها كافية، وندعو الصحافة، هذه الرافعة الجبارة إلى نجدتنا. ولهذا السبب سوف نعتبر كل من يرفض مساعدتنا عدواً لإصلاح العمل، ولحقوق العمال». (قرار عمال دنكرك، ولاية نيويورك، 1866).

وفي الوقت نفسه (بداية أيلول/سبتمبر 1866)، أخذ مؤتمر رابطة العمال الأممية في [319] جنيف باقتراح المجلس العام، الذي مقره لندن، وتبنى قراراً ينص على أن «تحديد يوم العمل شرط أولي ستجهض، بدونه، كل الجهود المقبلة لتحسين أوضاع العمال وتحريهم... يقترح المؤتمر أن يكون الحد القانوني ليوم العمل ثماني ساعات»^(*) وهكذا فإن حركة الطبقة العاملة على جانبي الأطلسي، التي نمت عفواً من شروط

الإنتاج نفسها، أثبتت صدق كلمات مفتش المصانع الإنكليزي ر.ج. سوندرز.
«لا يمكن الأمل بنجاح أي خطوة جديدة لإصلاح المجتمع، إلا بتقليص ساعات العمل، وتطبيق الحدود المقررة بصرامة»⁽¹⁹⁷⁾

لا بدّ من الاعتراف بأن العامل يخرج من عملية الإنتاج وقد اختلف تماماً عما كان عليه لدى دخوله. ففي السوق، كان يقف كمالك لسلعة، هي «قوة العمل»، وجهاً لوجه إزاء بقية مالكي السلع، أي مالك سلعة إزاء مالك سلعة. والعقد الذي باع، بموجبه، قوة عمله للرأسمالي، برهن، بالأسود والأبيض، إن جاز القول، على أنه حر التصرف بنفسه. وما إن تمّ إبرام الصفقة، حتى اتضح أنه ليس «امراً حراً»، فالوقت الذي يكون فيه حراً لبيع قوة عمله هو الوقت الذي يكون فيه مُرغماً على بيعها⁽¹⁹⁸⁾، وإن مصاص الدماء، في الواقع، لن يدعه يفلت «ما دامت فيه بقية من عضلة أو عصب أو قطرة دم صالحة للامتصاص»⁽¹⁹⁹⁾ ولكي «يحمي» العمال أنفسهم من «أفعى عذاباتهم»^(**) يتعيّن [320]

(*) صيغ هذا القرار على أساس «تعليمات إلى مندوبي المجلس المركزي المؤقت بشأن المسائل التفصيلية» التي أعدها ماركس نفسه. [ن.برلين].

(197) تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 112.

(198) «إن الأحداث» (مناورات رأس المال من 1848 إلى 1850 مثلاً) «قد وفرت، علاوة على ذلك،

دليلاً لا يدحض على بهتان الزعم الذي غالباً ما يتردد بأن العمال لا يحتاجون إلى حماية، بل ينبغي اعتبارهم أناساً أحراراً في التصرف في الملكية الوحيدة التي يحوزونها - عمل اليد وعرق الجبين». (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1850، ص 45) «إن العمل الحرّ، إذا جازت تسميته كذلك، حتى لو كان في بلد حرّ، يحتاج إلى ذراع القانون القوية لحمايته» (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1864، ص 34) «إن السماح. بالعمل 14 ساعة يومياً مع أو بدون وجبات الطعام، يضارع الإرغام عليه»، إلخ. (تقارير، إلخ، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص 40).

(199) فريدريك إنجلز، لائحة قانون الساعات العشر الإنكليزية، المرجع السابق، ص 5.

(**) «أفعى عذاباتهم» كلمتان مستعارتان من قصيدة هاينريش Heinrich للشاعر هاينه. [ن.برلين].

عليهم أن يتحدوا في أفكارهم، وأن يفرضوا، كطبقة، تشريع قانون، يكون بمثابة حاجز اجتماعي جبار يمنعهم من بيع أنفسهم وعوائلهم للعبودية والموت⁽²⁰⁰⁾ بموجب عقد طوعي مع رأس المال. وهكذا عوضاً عن البيان الفخم عن «حقوق الإنسان» الثابتة يأتي «الميثاق الأعظم»^(*) المتواضع الذي يحدد يوم العمل قانونياً، ويوضح «متى ينتهي الوقت الذي باعه العامل، ومتى يبدأ الوقت الذي يخصه»⁽²⁰¹⁾ فيا له من تبدل عظيم (Quantum mutatus ab illo!)^(**)

(200) لقد أدى قانون الساعات العشر، في الصناعات التي خضعت له إلى «وضع حد للانحطاط الجسماني المبكر للعمال الذين كانوا يشتغلون من قبل ساعات أطول». (تقارير، إلخ، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1859، ص 47). «لا يمكن لرأس المال المستثمر (في المصانع) أن يُستخدم في تشغيل الآلات أكثر من مدة معينة، من دون أن ينزل قدرأ من الضرر بصحة وأخلاق العمال الذين يستخدمهم؛ وهؤلاء ليسوا في وضع يسمح لهم بحماية أنفسهم». (المرجع السابق، ص 8).

(*) الميثاق الأعظم أو العهد الأعظم (Magna Charta Libertatum)، وهو الميثاق الذي فرضه، على الملك جون الأول، كبار سادة الإقطاع الثائرين من بارونات ورؤساء كنائس، يساندهم الفرسان وأهل المدن. وقد وقع الميثاق في 15 حزيران/يونيو عام 1215، ففرض حدوداً على حقوق الملك، لصالح كبار الإقطاعيين بالدرجة الأولى، وكذلك بعض الامتيازات للفرسان وأهل المدن. أما الفلاحون الأقنان، وهم أغلبية السكان، فلم يتالوا من الميثاق أي حق. ويستمر ماركس هذه التسمية ليخلعها على القوانين التي حددت يوم العمل، وهو انتصار ظفر به العمال الإنكليز عبر كفاح مديد. [ن.برلين].

(201) «وهناك نعمة أكبر أيضاً هي التمييز الذي وضع أخيراً بين الوقت الذي يخص العامل والوقت الذي يخص رب العمل. ويعرف العامل الآن متى ينتهي الوقت الذي يبيعه، ومتى يبدأ الوقت الخاص به؛ وبامتلاك معرفة مسبقة ومؤكدّة عن هذا الأمر، يتمكن العامل من أن يوزع سلفاً دقائقه الخاصة على مراميه الخاصة». (المرجع السابق، ص 52) «وحين جعلتهم (قوانين المصانع) سادة وقتهم، فإنها قد منحتهم قوة معنوية تقودهم إلى تولّي السلطة السياسية آخر المطاف». (المرجع السابق، ص 47). ويلمح مفتشو المصانع، بتهكم مكبوت، وبكلمات موزونة باحتراس، إلى أن القانون الفعلي يحرر الرأسمالي أيضاً من بعض القسوة الطبيعية التي تلازم امرأة لا يزيد عن كونه تجسداً بشرياً لرأس المال، وأن القانون قد أعطاه الوقت لنيل شيء من «الثقافة». «فلم يكن لرب العمل من وقت، فيما مضى، إلّا للمال، ولم يكن للخدام من وقت إلّا للعمل». (المرجع السابق، ص 48).

(**) وردت باللاتينية في الأصل والهتاف مستعار من ملحمة فيرجل، الإنيادة Aeneis، الجزء الثاني، البيت 274. [ن.برلين].

الفصل التاسع

معدل وكتلة فائض القيمة

نفترض في هذا الفصل، كما فعلنا من قبل، أن قيمة قوة العمل، وبالتالي الجزء من يوم العمل الضروري لتجديد إنتاج قوة العمال وإدامتها، هي مقدار معين، ثابت. وإذا انطلقنا من هذا الافتراض، فإن معدل فائض القيمة يتعين في آن واحد مع كتلة فائض القيمة الذي يقدمه العامل الواحد للرأسمالي في فترة محددة من الوقت. فمثلاً لو أن العمل الضروري يبلغ 6 ساعات يومياً، ويتمثل بكمية من الذهب = 3 شلنات، وهذا يساوي تالراً واحداً، فإن التالر هو القيمة اليومية لقوة عمل واحدة، أي أنها تمثل قيمة رأس المال المدفوع سلفاً لشراء قوة عمل واحدة. وإذا كان معدل فائض القيمة = 100%، فإن رأس المال المتغير هذا، البالغ تالراً واحداً، ينتج مقداراً من فائض القيمة يبلغ تالراً، أي أن العامل يقدم يومياً كتلة من العمل الفائض تساوي 6 ساعات.

لكن رأس المال المتغير هو التعبير النقدي عن القيمة الكلية لجميع قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في آن معاً. وعليه فإن قيمته تساوي القيمة الوسطية لقوة عمل واحدة مضروبة بعدد قوى العمل المستخدمة. إذن، حين تكون قيمة قوة العمل معينة، فإن مقدار رأس المال المتغير يتناسب طردياً مع عدد العمال المستخدمين في آن واحد. فلو كانت القيمة اليومية لقوة عمل واحدة تساوي تالراً واحداً، فينبغي دفع رأسمال قدره 100 تالر سلفاً بغية استغلال 100 قوة عمل ليوم واحد، أو ينبغي دفع (ن × تالر)، بغية استغلال (ن) من قوى العمل في يوم واحد.

وعلى النسق نفسه، إذا كان رأس المال المتغير البالغ تالر واحد، باعتباره القيمة

اليومية لقوة عمل واحدة، ينتج فائض قيمة يومياً قدره تالراً واحداً، فإن رأسمالاً متغيراً قدره 100 تالر سوف ينتج فائض قيمة يومياً قدره 100 تالر، وإن رأسمالاً متغيراً قدره (ن × تالر)، سوف ينتج فائض قيمة يبلغ (ن × تالر). وعليه فكتلة فائض القيمة التي يتم إنتاجها يساوي حاصل ضرب فائض القيمة الذي يقدمه عامل واحد خلال يوم العمل في عدد العمال المستخدمين. ولكن بما أن معدل فائض القيمة يعين كتلة فائض القيمة التي ينتجها عامل واحد، حين تكون قيمة قوة العمل معينة، ينجم عن ذلك القانون الأول [322] الآتي: إن كتلة فائض القيمة التي يتم إنتاجها تساوي مقدار رأس المال المتغير المدفوع سلفاً مضروباً في معدل فائض القيمة؛ أو بتعبير آخر إن كتلة فائض القيمة تتحدد بالعلاقة الجامعة بين عدد قوى العمل التي يستغلها رأسمالي واحد في آن معاً، ودرجة استغلال كل قوة عمل فردية(*)

لنرمز إلى كتلة فائض القيمة (ف) ونرمز إلى فائض القيمة الذي ينتجه عامل واحد في يوم وسطي (ف)، وإلى رأس المال المتغير المدفوع سلفاً لشراء قوة عمل واحدة ليوم واحد (م)، والمقدار الكلي لرأس المال المتغير (م)، والقيمة الوسطية لقوة العمل (س)، ودرجة استغلال قوة العمل $\frac{\text{ع}=\text{العمل الفائض}}{\text{ض}=\text{العمل الضروري}}$ ، وعدد العمال المستخدمين (ن)، نحصل على ما يلي:

$$\begin{aligned} \text{كتلة فائض القيمة (ف)} &= \frac{\text{ف}}{\text{م}} \times (\text{م}) \\ \text{كتلة فائض القيمة (ف)} &= \text{س} \times \frac{\text{ع}}{\text{ض}} \times \text{ن} \end{aligned}$$

إننا نفترض دوماً ليس فقط أن قيمة قوة العمل الوسطية هي مقدار ثابت، بل نفترض أيضاً أن العمال الذين يستخدمهم رأسمالي ما مختزلون إلى عمال وسطيين. وهناك حالات استثنائية لا يزداد فيها فائض القيمة الذي يتم إنتاجه زيادة طردية متناسبة مع عدد العمال المستغلين، ولكن قيمة قوة العمل، في حال كهذه، لا تظل ثابتة. وعليه ففي إنتاج كتلة محدّدة من فائض القيمة، نجد أن انخفاض العوامل المقررة

(*) في الترجمة الفرنسية التي أجازها المؤلف ترد الجملة الأخيرة بالصيغة التالية: «أو بتعبير آخر فإنه [كتلة فائض القيمة المنتجة. ن.ع.] يساوي قيمة قوة العمل الواحدة مضروبة في درجة استغلالها ومضروبة بعدد قوى العمل المستغلة في آن معاً». وهي العلاقة التي تعبّر عنها المعادلة التي سيوردها المؤلف توأ. [ن.برلين].

لهذه الكتلة يعوض عنه ارتفاع يطرأ على عامل آخر. فلو أن رأس المال المتغير هبط بنسبة تعادل نسبة ارتفاع معدل فائض القيمة الذي يطرأ في آن معاً، فإن كتلة فائض القيمة تظل على حالها. ولو كان على الرأسمالي، انطلاقاً من فرضيتنا السابقة، أن يدفع سلفاً 100 تالر بغية استغلال 100 عامل ليوم واحد، وكان معدل فائض القيمة يبلغ 50%، فإن رأس المال المتغير هذا، البالغ 100 تالر يثمر فائض قيمة مقداره 50 تالراً، أو يثمر $300 = 3 \times 100$ ساعة عمل. وإذا تضاعف معدل فائض القيمة، أي أن يُمدد يوم العمل من 6 إلى 12 ساعة، عوضاً عن أن يُمدد من 6 إلى 9 ساعات، ويُقلص رأس المال المتغير في الوقت نفسه إلى النصف، أي يُقلص إلى 50 تالراً، فإنه يثمر فائض قيمة قدره 50 تالراً، أي يثمر $300 = 6 \times 50$ ساعة عمل. إذن فإن تقليص رأس المال المتغير يمكن التعويض عنه بزيادة متناسبة في درجة استغلال قوة العمل، أي أن تخفيض عدد العمال [323] المستخدمين يمكن التعويض عنه بتمديد متناسب في يوم العمل. وعلى هذا فإن عرض العمل الذي يمكن لرأس المال استغلاله يصبح، في حدود معينة، مستقلاً عن عرض العمال⁽²⁰²⁾ وعلى العكس من ذلك، فإن هبوطاً في معدل فائض القيمة يترك كتلة هذا الفائض على حالها، إذا ما ازداد مقدار رأس المال المتغير، أي عدد العمال المستخدمين، بنسبة مماثلة.

غير أن التعويض عن انخفاض عدد العمال المستخدمين، أو عن تخفيض مبلغ رأس المال المتغير المدفوع سلفاً، برفع معدل فائض القيمة، أو تمديد يوم العمل، له حدود يتعذر اجتيازها. إذ أياً كانت قيمة قوة العمل، وبالتالي سواء كان وقت العمل الضروري لإدامة العامل هو ساعتان أم عشر ساعات، فإن القيمة الإجمالية التي يستطيع العامل إنتاجها يومياً، هي دائماً أقل من القيمة التي تنشأ فيها 24 ساعة عمل، أي أقل من 12 تالراً أو 4 تالرات، إذا كان هذا المبلغ هو التعبير بالنقد عن 24 ساعة من العمل المتشبي. وحسب فرضيتنا السابقة، حيث كانت 6 ساعات عمل ضرورية كل يوم لإعادة إنتاج قوة العمل نفسها أو التعويض عن قيمة رأس المال المدفوع سلفاً على شرائها، فإن

(202) يبدو أن الاقتصاديين المبتدئين يجهلون هذا القانون الأولي، فهم يتوهمون أنهم وجدوا في تحديد سعر قوة العمل في السوق بواسطة العرض والطلب، نقطة الارتكاز التي، على عكس أرخميدس، لا يحركون العالم بواسطتها، بل يوقفون بها حركته.

رأسمالاً متغيراً قدره 500 تالر يستخدم 500 عامل، بمعدل فائض قيمة يبلغ 100%، أي في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة، ينتج فائض قيمة مقداره 500 تالر في اليوم، أو ينتج $500 \times 6 = 3000$ ساعة عمل. وإن رأسمالاً مقداره 100 تالر، ويستخدم 100 عامل في اليوم بمعدل فائض قيمة يبلغ 200%، أي في يوم عمل مؤلف من 18 ساعة، ينتج كتلة من فائض القيمة تساوي 200 تالر، أي $100 \times 12 = 1200$ ساعة عمل؛ غير أن القيمة الكلية للمنتوج اليومي، أي ما يعادل رأس المال المتغير المدفوع سلفاً زائداً فائض القيمة، لا يمكن أن يصل، في أي يوم، إلى 400 تالر أي لا يمكن أن يبلغ 100×24 ساعة عمل. فالحد المطلق ليوم العمل الوسطي - وهذا اليوم هو دائماً، أقل من 24 ساعة، بحكم الطبيعة - يضع حداً مطلقاً بوجه التعويض عن انخفاض رأس المال المتغير برفع معدل فائض القيمة، أي التعويض عن انخفاض عدد العمال المستغلين برفع درجة استغلال قوة العمل. وهذا القانون الثاني الجلي للبيان يتسم بالأهمية في توضيح العديد من الظواهر الناجمة عن ميل رأس المال (وهذا ما سنعالجه فيما بعد)، ميله إلى تقليص عدد العمال الذين يستخدمهم إلى أدنى حد ممكن، أي تقليص جزئه المتغير المحوّل إلى قوة عمل، وذلك في تناقض مع ميله الآخر إلى إنتاج أكبر كتلة ممكنة من فائض القيمة. وعلى العكس، نجد أنه إذا ما ارتفعت كتلة قوة العمل المستخدمة، أي إذا ارتفع مقدار رأس المال المتغير، ولكن ليس بنسبة انخفاض معدل فائض القيمة، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة تهبط.

وينشأ قانون ثالث عن تحديد كتلة فائض القيمة المُنتجة بفعل عاملين هما: معدل فائض القيمة، ومقدار رأس المال المتغير المدفوع سلفاً. إن معدل فائض القيمة، أي درجة استغلال قوة العمل، وقيمة قوة العمل، أي مقدار وقت العمل الضروري، إذا كانا معلومين، فمن الواضح بداهة أنه كلما تعاظم رأس المال المتغير، تعاظمت كتلتا القيمة وفائض القيمة اللتان يتم إنتاجهما. وإذا كانت حدود يوم العمل معلومة، وكان جزؤه الضروري معلوماً بالمثل، فإن كتلتي القيمة وفائض القيمة اللتين ينتجهما رأسمالي واحد، تتوقفان بالبداية، حصراً، على كتلة العمل التي يضعها قيد الحركة. غير أن كتلة العمل هذه تتوقف، حسب الشروط المفترضة آنفاً، على كتلة قوة العمل، أي على عدد العمال الذين يستغلهم، وهذا العدد بدوره يتوقف على مقدار رأس المال المتغير الذي يدفعه الرأسمالي سلفاً. إذن، فكتل فائض القيمة التي يتم إنتاجها تناسب تناسباً طردياً مع

مقادير رؤوس الأموال المتغيرة المدفوعة سلفاً، إذا كان معدل فائض القيمة وقيمة قوة العمل كميتين معيّنتين. غير أننا نعرف أن الرأسمالي يقسم رأسماله إلى جزئين. جزء يوظفه في وسائل الإنتاج. وهذا هو الجزء الثابت من رأس المال. أما الجزء الآخر فينفقه على قوة العمل الحي. وهذا الجزء يؤلف رأسماله المتغير. وعلى قاعدة نمط الإنتاج الاجتماعي نفسه، يتباين تقسيم رأس المال إلى جزء ثابت وجزء متغير من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج، بل إن هذا التقسيم يتغير داخل الفرع الإنتاجي الواحد بتغير الأسس التقنية، وبتغير التراكم الاجتماعية لعمليات الإنتاج. ولكن أياً كانت النسب التي ينقسم رأسمال معين، بموجبها، إلى جزء ثابت وجزء متغير، سواء كانت نسبة الأخير إلى الأول هي 2:1 أو 10:1، أو 1:س، فإن القانون الذي صغناه قبل قليل لا يتأثر بذلك قيد شعرة. فبالاستناد إلى تحليلنا السابق، نعرف أن قيمة رأس المال الثابت تعود إلى الظهور في قيمة المنتج، ولكنها لا تدخل في القيمة الجديدة التي تم إنتاجها. وبالطبع فإن استخدام 1000 عامل غزل يقتضي كمية أكبر من المواد الخام والمغازل، إلخ، مما يتطلب استخدام 100 عامل غزل. ويمكن لقيمة وسائل الإنتاج الإضافية هذه أن ترتفع أو تهبط، أو تظل على حالها، أو أن تكون كبيرة أو صغيرة، فذلك كله لا يؤثر أي تأثير على عملية إنماء القيمة بواسطة قوى العمل التي تحرك وسائل الإنتاج. وعلى هذا فالقانون المذكور آنفاً، يتخذ الآن الصيغة التالية: إن كتل القيمة وكتل فائض القيمة التي [325] تنتجها رؤوس الأموال المختلفة - شريطة أن تكون قيمة قوة العمل معينة، وشدة استثمار قوة العمل متساوية - تتناسب طردياً مع مقادير الأجزاء المتغيرة من رؤوس الأموال هذه، أي مع الأجزاء التي تتحول إلى قوة عمل حي.

ويتناقض هذا القانون، كما هو جلي، مع كل التجربة المبنية على المظهر البراني. ويعرف الجميع أن صاحب مصنع غزل القطن الذي يوظف مقداراً كبيراً من رأس المال الثابت، ومقداراً قليلاً من رأس المال المتغير، إذا ما حسبنا مجمل رأسماله على أساس النسبة المئوية، لا يضع في جيبه، بسبب ذلك، ربحاً أقل أو فائض قيمة أقل مما يضع صاحب المخبز، الذي يحرك مقداراً كبيراً من رأس المال المتغير، ومقداراً ضئيلاً من رأس المال الثابت. ولحل هذا التناقض الظاهري، ينبغي توافر عدد من الحلقات الوسيطة، مثلما يلزمنا، من وجهة نظر الجبر الأولي، عدد من الحدود الوسيطة لفهم أن $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$ قد تمثل مقداراً واقعياً. ورغم أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يصغ هذا

القانون، فإنه يتمسك به غريزياً، ومرد ذلك أن هذا القانون هو نتيجة منطقية حتمية لقانون القيمة عموماً. ويحاول هذا الاقتصاد الكلاسيكي عن طريق التجريد القسري؛ إنقاذ القانون من الاصطدام بتناقضات الظاهرة. وسنرى لاحقاً⁽²⁰³⁾، كيف أن مدرسة ريكاردو أخفقت في تجاوز هذه العقبة الكأداء. أما الاقتصاد المبتذل الذي «لم يتعلم شيئاً البتة»^(*) حقاً، فإنه يتمسك، في هذا الشأن وسواه، بمظهر الظاهرة وليس بالقانون الناظم للظاهرة. فهو يؤمن، بعكس سبينوزا، أن «الجهل سبب كاف»^(**)

إن العمل الذي يحركه مجمل رأس المال الاجتماعي، يوماً بعد يوم، يمكن اعتباره بمثابة يوم عمل جماعي واحد. فلو أن عدد العمال، على سبيل المثال، مليون عامل، وقوام يوم العمل الوسطي الذي يؤديه العامل هو 10 ساعات، فإن يوم العمل الاجتماعي يتألف من 10 ملايين ساعة. وإذا يكون أمد يوم العمل هذا محدداً، سواء أجرى تثبيت حدوده لاعتبارات اجتماعية أم جسدية، فلا يمكن زيادة مقدار فائض القيمة إلا بزيادة عدد العمال، أي زيادة السكان العاملين، ويؤلف نمو السكان، هنا، الحد الرياضي المقرر لما ينتجه مجمل رأس المال الاجتماعي من فائض قيمة. وعلى العكس من ذلك، إذا كان عدد السكان محدداً، فإن حد فائض القيمة يقرره التمديد الممكن ليوم العمل⁽²⁰⁴⁾ وعلى أي حال، سوف نرى في الفصل التالي، أن هذا القانون لا ينطبق إلا على شكل فائض القيمة الذي عالجنه حتى اللحظة.

(203) ستقدم تفاصيل أخرى في المجلد الرابع.

(*) «لم يتعلم شيئاً، ولم ينس شيئاً» هذا ما قاله تاليران بشأن المهاجرين الأرستقراطيين الذين عادوا إلى فرنسا مع عودة آل بوربون إلى دست الحكم عام 1815، وأخذوا يسعون إلى استعادة أراضيهم وفرض الالتزامات الإقطاعية على الفلاحين من جديد. [ن.برلين].

(**) في ملحق الجزء الأول من مؤلفه «الأخلاق» (Ethik) يقول سبينوزا بأن الجهل ليس سبباً كافياً، وذلك في معرض الرد على أصحاب النظرة الغائية - الأكليروسية القائلين بأن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة، وإن إرادة الله هي سبب من الأسباب لكل الظواهر، متذرعين بحجة واحدة هي جهلهم لأسباب أخرى. [ن.برلين].

(204) «إن العمل الذي يؤديه المجتمع، وقته الاقتصادي، هو مقدار معين، ولنقل إنه 10 ساعات عمل لمليون شخص في اليوم، أي 10 ملايين ساعة. وزيادة رأس المال تواجه حدوداً. ويمكن بلوغ هذه الحدود، في أية فترة معينة، عن طريق التمديد الفعلي للوقت الاقتصادي المستخدم». (بحث في الاقتصاد السياسي للأمم، لندن، 1821، ص 47-49).

(An Essay on the political economy of nations, London, 1821, p.47-49).

[326] ونخلص من معالجتنا لموضوع إنتاج فائض القيمة، حتى الآن، إلى أنه ليس كل مبلغ من النقد، أو كل مقدار من القيمة، قابل للتحويل إلى رأسمال على هوى المرء. فلنكن يتحقق هذا التحويل لا بدّ من توافر حد أدنى معيّن سواء من النقد أو القيمة التبادلية بين يدي الفرد مالك النقد أو السلع. فالحد الأدنى من رأس المال المتغير هو سعر كلفة قوة عمل واحدة، تُستخدم على مدار السنة، يوماً إثر يوم، لإنتاج فائض القيمة. ولو كان هذا العامل مالِكاً لوسائل الإنتاج الخاصة به، وكان قانعاً بالعيش في مستوى عام، فإنه لن يكون بحاجة إلى العمل أكثر من الوقت الضروري لإعادة إنتاج وسائل عيشه، وليكن ذلك 8 ساعات في اليوم. زد على ذلك أنه لن يحتاج من وسائل الإنتاج سوى ما يكفيه لثمانية ساعات في اليوم. أما الرأسمالي الذي يدفعه لأداء 4 ساعات من العمل الفائض، بجانب هذه الساعات الثماني، فإنه يحتاج إلى مبلغ إضافي من النقد لشراء وسائل الإنتاج الإضافية. ويتوجب عليه وحسب فرضيتنا أعلاه أن يستخدم اثنين من العمال لكي يكون قادراً على العيش بمستوى عامل واحد، لا أفضل، من فائض القيمة الذي يستولي عليه كل يوم، أي لكي يكون قادراً على تلبية حاجاته الضرورية. وهنا يكون مجرد إدامة الحياة هي غايته من الإنتاج، لا زيادة الثروة؛ غير أن زيادة الثروة هي الغاية القائمة للإنتاج الرأسمالي. وحتى يعيش بضعف مستوى العامل الواحد، ويتمكن من تحويل نصف فائض القيمة المُنتَج إلى رأسمال، يتعين عليه أن يزيد عدد العمال ويرفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع سلفاً، 8 مرات. وبالطبع فإن بوسعه، شأن عامله، أن يزاوِل العمل هو أيضاً، وأن يساهم مباشرة في عملية الإنتاج، ولكنه في هذه الحالة لن يكون أكثر من كائن هجين بين الرأسمالي والعامل، لن يكون أكثر من «رب عمل صغير»^(*) وإن درجة معيّن من الإنتاج الرأسمالي، تشترط أن يستطيع هذا الرأسمالي تكريس كامل الوقت الذي يؤدي فيه وظيفته كرأسمالي، أي كرأسمال في إهاب شخص، في الاستيلاء على عمل الآخرين ومراقبته، وبيع منتوجات هذا العمل⁽²⁰⁵⁾ لقد سعت الطوائف الحرفية في القرون الوسطى إلى الحيلولة، بالقوة، دون

(*) حرفياً: المعلم أو الأسطة (small master, kleiner Meister) كما هو دارج في عدد من اللهجات العامية. [ن.ع].

(205) «إن المُزارع لا يستطيع الاعتماد على عمله الخاص وحده، وإن فعل، فإنني أؤكد أنه سيكون بذلك خاسراً. فوظيفته يجب أن تقتصر على المراقبة العامة للجميع: ينبغي أن يراقب الدّراس، ولأضاح الأجر المدفوع لهذا وبقي القمح دون دراسة، وينبغي له أن يراقب الحاصدين،

تحوّل المعلم، في الحرف اليدوية، إلى رأسمالي، بتحديد عدد قليل من الأجراء الذين [327] يحق لرب العمل الواحد استخدامهم في أقصى الأحوال. فمالك النقد أو السلع لا يتحول فعلاً إلى رأسمالي، في حالات كهذه، إلا عندما يتجاوز الحد الأدنى من المبلغ المدفوع للإنتاج، بدرجة كبيرة، الحد الأقصى المسموح به في القرون الوسطى. ويتضح هنا، كما في العلوم الطبيعية، صحة القانون الذي اكتشفه هيغل في كتابه «المنطق» والذي ينص على أن التغيرات الكمية المحض تتحول، بعد تجاوزها نقطة معيّنة، إلى فوارق نوعية^(205a)

إن مقدار الحد الأدنى من القيمة الذي ينبغي للفرد مالك النقد أو السلع أن يتحكم

= والقطافين، إلخ، وينبغي له أن يتفقد سياجات المزرعة باستمرار؛ وأن يتأكد من عدم وقوع إهمال، وهذا ما سبق في ما لو قصر المزارع نفسه على العمل في موضع واحد دون غيره» [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، إلخ، بقلم مزارع، لندن، 1773، ص 12.

([J. Arbothnot], *An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of Farms, etc.*, By a Framer, London, 1773, p.12).

إن هذا الكتاب مثير للاهتمام حقاً. ويمكن أن ندرس فيه أصل نشوء «المزارع الرأسمالي» (capitalist farmer) أو «المزارع التاجر» (merchant farmer) حسبما يسميه المؤلف بوضوح، وأن نجد فيه تمجيداً ذاتياً لهذا، على حساب المزارع الصغير (small farmer) الذي لا همّ عنده سوى الحفاظ على عيش الكفاف. «إن طبقة الرأسماليين متحررة من ضرورة مزاوله العمل اليدوي، تحرراً جزئياً بادئ الأمر، ثم تحرراً كلياً، في آخر المطاف». (نص محاضرات في الاقتصاد السياسي للأمم. تأليف المحترم ريتشارد جونز، هيرتفورد، 1852، المحاضرة الثالثة، ص 39).

(*Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations*. By the Rev. Richard Jones, Hertford, 1852, Lecture III, p. 39).

(205a) إن النظرية الجزيئية المستخدمة في الكيمياء الحديثة، التي كان لوران وغيرهات، أول من بصوغها علمياً، تركز على هذا القانون من دون سواه. [إضافة للطبعة الألمانية الثالثة: لتفسير هذا القول، وهو غامض عند غير الملّمين بالكيمياء، نشير إلى أن المؤلف يتحدث، هنا، عن السلاسل المتماثلة من مركبات الكربون، التي كان ش. غيرهات أول من يطلق عليها هذه التسمية عام 1843، إذ إن لكل واحدة من هذه السلاسل صيغتها العامة بالرموز الجبرية. وهكذا فإن سلسلة البارافينات تتمثل في الصيغة C_nH_{2n+2} ، وصيغة الكحول العادي هي $C_nH_{2n}+2O$ وصيغة الحوامض الدهنية الاعتيادية هي $C_nH_{2n}O_2$ ، وكثير غير ذلك. ونجد في هذه الأمثلة المذكورة أعلاه أن الإضافة الكمية البسيطة للهيدروكربون CH_2 إلى الصيغة الجزيئية تؤدي إلى نشوء مركّب مختلف نوعياً، في كل مرة. ويصد دور لوران وغيرهات في تحديد هذه الحقيقة

به كي ينسلخ عن شرنقته ويتحول إلى رأسمالي، يتباين بتباين مراحل تطور الإنتاج الرأسمالي، كما يتباين في المرحلة الواحدة بتباين فروع الإنتاج تبعاً لظروفها الخاصة وشروطها التقنية. فبعض فروع الإنتاج يقتضي، حتى لو كان الإنتاج الرأسمالي في فجر [328] ولادته، مبلغاً من رأس المال لا يمكن له أن يتوافر، بعد، بين يدي فرد واحد. وهذا يفضي، جزئياً إلى قيام الدولة بدفع الإعانات إلى أرباب العمل الأفراد، كما حدث في فرنسا زمن كولبير، وكما يحدث في الكثير من الولايات الألمانية حتى يومنا هذا؛ ويفضي، جزئياً إلى إنشاء جمعيات تتمتع باحتكار قانوني لاستثمار فروع معينة في الصناعة والتجارة⁽²⁰⁶⁾، وهي السلف الأول للشركات المساهمة المعاصرة.

* * *

لن نتوقف عند تفاصيل التغيرات الحاصلة في العلاقة بين الرأسمالي والعامل المأجور في مجرى عملية الإنتاج، كذلك لن نسهب في شرح التطور الذي حصل في رأس المال نفسه. وحسبنا التأكيد، هنا، على بعض النقاط الرئيسة.

إن رأس المال، كما رأينا، غدا، في عملية الإنتاج، مسيراً للعمل، أي مسيراً لقوة العمل الفاعلة ذاتياً، أي مسيراً للعامل نفسه. ويولي الرأسمالي، رأس المال هذا المتجسد في إهاب إنسان، اهتمامه على أن ينفذ العامل العمل بصورة مرضية، وبدرجة الشدة المتوخاة.

ثم تطوّر رأس المال، بعدئذ، إلى علاقة قسرية، ترغب الطبقة العاملة على أداء عمل يزيد عما تتطلبه الدائرة الضيقة لحاجات عيشها هي ذاتها. إن رأس المال، بوصفه العنصر الذي يولّد نشاط الآخرين، ويعتصر فائض القيمة ويستغل قوة العمل، يفوق في طاقته وتجاوزاته، وشراسته، وكفاءته كل أنظمة الإنتاج السالفة التي كانت قائمة على العمل القسري المباشر.

في البدء، يُخضع رأس المال العمل ضمن الظروف التقنية التي تحيط بهذا الأخير

= الهامة (وهو دور بالغ به ماركس)، راجع كتاب كوب: تطور الكيمياء، ميونيخ، 1873، ص 709-716، وكتاب شورلمر المعنون: نشوء وتطور الكيمياء العضوية، لندن، 1879، ص 54. [ف. إنجلز].

(Kopp, *Entwicklung der Chemie*, München, 1873, p. 709-716).

(Schorlemmer, *The Rise and Progress of Organic Chemistry*, London, 1879, p.54).

(206) يسمّي مارتن لوثر هذا النوع من المؤسسات بـ «الشركة الاحتكارية». (Die Gesellschaft Monopolia).

تاريخياً كما هي عليه. لذا فإنه لا يقوم بتغيير نمط الإنتاج على الفور. وعليه فإن إنتاج فائض القيمة في الشكل الذي عالجناه توأ، أي عن طريق تمديد يوم العمل بكل بساطة، ظهر بصورة مستقلة عن أي تغيير في نمط الإنتاج نفسه. إذ لم يكن هذا الإنتاج لفائض القيمة في المخازن القديمة أقل فاعلية منه في مصانع غزل القطن الحديثة.

ولو تأملنا عملية الإنتاج من وجهة نظر عملية العمل البسيطة، لوجدنا أن العامل لا يواجه وسائل الإنتاج بصفتها رأسمال، بل بوصفها وسائل ومواد لنشاطه الهادف المنتج. ففي الدباغة، على سبيل المثال، يتعامل مع الجلود باعتبارها موضوعاً بسيطاً من مواضيع عمله. إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي. غير أن الصورة تختلف منذ أن نعالج عملية الإنتاج من وجهة نظر عملية إنماء القيمة. فوسائل الإنتاج تتحول، على الفور، إلى وسائل [329] امتصاص عمل الآخرين. ولم يعد العامل يستخدم وسائل الإنتاج، بل إن وسائل الإنتاج هي التي تستخدم العامل. وبدلاً من أن يستهلكها كعناصر شبيهة لنشاطه الإنتاجي، تشرع هي باستهلاكه كخميرة ضرورية لسيرورة حياتها الخاصة، وسيرورة حياة رأس المال تكمن في حركته كقيمة تنمي، وتضاعف ذاتها باستمرار. إن الأفران وورش العمل التي تهجع ساكنة في الليل، دون أن تمتص ذرة من العمل الحي، ليست أكثر من «خسارة صرف» (mere loss) تحيق بالرأسمالي. لذا فإن الأفران والورش تؤلف «حقوقاً مشروعة» في انتزاع «عمل الليل» من قوى العمل. إن مجرد تحول النقد إلى عناصر شبيهة لعملية الإنتاج، إلى وسائل إنتاج، يمنح هذه الأخيرة الحق القانوني والحق الإلزامي في الاستيلاء على عمل الآخرين، وعلى العمل الفائض للآخرين. وثمة مثال سوف يبيّن، في خاتمة المطاف، كيف ينعكس في وعي الرأسماليين هذا الانقلاب للأدوار الخاص بالإنتاج الرأسمالي والمميز له، هذا التشويه الكامل للعلاقة بين العمل الميت والعمل الحي، بين القيمة والقوة خالقة القيمة. أثناء تمرد أرباب المصانع الإنكليز بين أعوام 1848 و1850. كتب

«رئيس واحدة من أقدم المؤسسات وأكثرها احتراماً في غرب اسكتلندا، هي شركة السادة كارلايل وأولاده وشركاه، لصناعة غزل الكتان والقطن في بيسلي، وقد مضى على وجود الشركة زهاء قرن، إذ باشرت العمل في عام 1752، وظلّت أسرة كارلايل تديرها لأربعة أجيال».

كتب «هذا السيد (الجتلمان) البالغ الذكاء» رسالة⁽²⁰⁷⁾ نشرت في صحيفة غلاسكو

(207) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1849، ص 59.

ديلي ميل *Glasgow Daily Mail* في الخامس والعشرين من نيسان/إبريل 1849، بعنوان «نظام المناوبة»، وجاء فيها من جملة ما جاء، هذا المقطع الموغل في سذاجته: «دعونا الآن. نتأمل الشرور التي ستنتجم عن تقليص عمل المصنع إلى 10 ساعات. إنها تعني إنزال أفدح الضرر وأخطره بمستقبل مالك المصنع وبملكيته. فإذا كان هذا (يقصد «عماله») يعمل في السابق 12 ساعة، وقُلصت هذه إلى 10 ساعات، فإن كل 12 آلة أو مغزلاً في مؤسسته سوف تنقلص إلى 10 مغازل (then every 12 machines or مغازل shrink to 10). وإذا ما عَنَ له بيع مؤسسته، فإن قيمة الاثني عشر مغزلاً سوف تُقدَّر بقيمة 10 مغازل، بحيث أن كل مصنع في البلاد سوف يفقد سُدس قيمته»⁽²⁰⁸⁾

[330] إن ذهن هذا الرأسمالي من غرب إسكتلندا، المتوارث لأربعة أجيال، يخلط خلطاً كبيراً بين قيمة وسائل الإنتاج، من مغازل وما إلى ذلك، وبين قدرة هذه الوسائل، من حيث هي رأسمال، على إنماء قيمتها الذاتية، أي على التهام كمية معينة من عمل الآخرين المجاني، كل يوم، بحيث أن رئيس مؤسسة كارلايل وشركاه، يتوهم، فعلاً، إنه إذا ما باع مصنعه، فإنه لن تُدفع له قيمة المغازل فحسب، بل ستُدفع له، بالإضافة إلى ذلك، قيمة الإنماء الذاتي للقيمة، أي لن تُدفع له قيمة العمل المتجسد فيها والضروري لإنتاج مغازل من هذا النوع فحسب، بل ستُدفع له قيمة العمل الفائض الذي تساعد هذه المغازل على امتصاصه كل يوم من الأسكتلنديين الشجعان في بيسلي؛ ولهذا السبب بالذات يعتقد هذا السيد أن تقليص يوم العمل بمقدار ساعتين، سوف يقضي إلى خفض سعر بيع 12 آلة غزل، إلى ما يعادل سعر 10 آلات!

(208) المرجع السابق، ص 60. إن مفتش المصانع، المدعو ستيوارت، وهو اسكتلندي المولد، مأخوذ تماماً، على عكس مفتشي المصانع الإنكليز، بطريقة التفكير الرأسمالية هذه؛ ويقول حول هذه الرسالة التي يدرجها في تقريره، بافتتان، إنها «الأكثر نفعا من البيانات التي قدمها أي من مالكي المصانع العاملين بنظام المناوبة، إلى أولئك المعنيين بالقضية نفسها، وهي البيان الأكثر دقة في إزالة التحيزات المسبقة لدى البعض من هؤلاء الذين يضمرون الريبة إزاء أي تغيير يُراد إدخاله على ترتيب ساعات العمل».

الجزء الرابع

إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل العاشر

مفهوم فائض القيمة النسبي

إن ذلك القسم من يوم العمل، الذي لا ينتج سوى مُعَادِل قيمة قوة العمل التي يدفعها رأس المال، يُعَدّ في نظرنا، حتى الآن، مقداراً ثابتاً، وهو بالفعل مقدار ثابت في ظل شروط إنتاج معينة عند مستوى معين، موروث، من التطور الاقتصادي للمجتمع. وعلاوة على وقت العمل الضروري هذا بإمكان العامل أن يعمل 2، 3، 4، 6 والخ ساعات. ويتوقف معدل فائض القيمة ومقدار يوم العمل على مقدار هذا التمديد. وهكذا، إذا كان وقت العمل الضروري يعتبر ثابتاً فإن يوم العمل الكلي، بالمقابل، يعتبر مقداراً متغيراً. لنفترض الآن يوم عمل معلوم بمدته وبانقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض. ولنفرض على سبيل المثال أن الخط (آ ج)، (آ ————— ب — ج)، يمثل يوم عمل من 12 ساعة، وإن المقطع (آ ب) يمثل عشر ساعات من العمل الضروري، والمقطع (ب ج) يمثل ساعتين من العمل الفائض. وعليه كيف يمكن زيادة إنتاج فائض القيمة، أو العمل الفائض بدون أي تمديد لاحق لـ (آ ج) أو بصورة مستقلة عن هذا التمديد؟

ورغم أن حدود يوم العمل (آج) معطاة، فإن تمديد (ب ج) يبدو قابلاً للإطالة، ليس من خلال العبور إلى ما وراء نقطة النهاية (ج)، وهي في الوقت نفسه نقطة نهاية يوم العمل (آج)، بل بدفع نقطة البداية (ب) في الاتجاه المعاكس، أي باتجاه (آ). لنفترض أن الخط (ب—ب) في المستقيم (آ—ب—ب—ج) يساوي نصف (ب ج)، أي يعادل ساعة عمل واحدة. وإن النقطة ب في يوم العمل (آ ج) المؤلف من 12 ساعة تنزاح إلى النقطة (ب)، فإن (ب ج) يستطيل إلى (ب ج)، ويزداد العمل الفائض بمقدار النصف، من ساعتين إلى ثلاث ساعات، رغم أن يوم العمل يبقى

على حاله مؤلفاً من 12 ساعة كما من قبل. ومن الواضح أن هذا التمديد للعمل الفائض من (ب ج) إلى (ب ج)، من ساعتين إلى ثلاث ساعات، مُحال بدون تقليص العمل الضروري، في الوقت ذاته، من (آ ب) إلى (آ ب)، من 10 إلى 9 ساعات. وهذا يعني [332] أن تمديد العمل الفائض يتناسب، عندئذ، مع تقليص العمل الضروري، أو أن ذلك الجزء من وقت العمل الذي كان العامل يستهلكه حتى اللحظة لنفسه أصلاً، يتحول إلى وقت عمل لأجل الرأسمالي. ولا يحلّ التغير، هنا، في طول يوم العمل، بل في انقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض.

من جهة أخرى، إن مقدار العمل الفائض نفسه يصبح معلوماً عندما يكون مقدار يوم العمل وقيمة قوة العمل معلومين أيضاً. فقيمة قوة العمل، أي وقت العمل اللازم لإنتاجها، تعين وقت العمل الضروري لتجديد إنتاج قيمتها. فإذا كانت ساعة عمل واحدة تتمثل بكمية من الذهب تعادل نصف شلن، أو 6 بنسات، وكانت القيمة اليومية لقوة العمل تبلغ 5 شلنات، توجب على العامل أن يعمل عشر ساعات يومياً ليعوض عن القيمة اليومية لقوة عمله التي دفعها رأس المال، أو لينتج مُعادِلاً لقيمة وسائل العيش اليومية الضرورية. وحين تتعين قيمة وسائل العيش هذه، تتعين قيمة قوة عمله⁽¹⁾، وتتعين قيمة قوة العمل هذه، يتعين مقدار وقت عمله الضروري. غير أن مقدار العمل الفائض يُستخرج بطرح وقت العمل الضروري من إجمالي يوم العمل. وبطرح عشر ساعات من

(1) تتعين قيمة متوسط الأجر اليومي بما يحتاجه العامل «من أجل العيش والعمل والتكاثر». (وليم بيتي، التشريح السياسي لإيرلندا، 1672. William Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, p. 64) «إن سعر العمل يتألف دائماً من سعر وسائل العيش الضرورية». ولا يحصل العامل على الأجر المناسب، «إذا... كان الأجر الذي يحصل عليه لا يتيح له إمكانية أن يعمل، بما يناسب منزلته ووضعه المتدنيين كعامل، أسرة كبيرة كالتّي يتوافر عليها معظم أقرانه». (ج. فاندلنت J. Vanderlint، المرجع المذكور نفسه، ص 15). «العامل البسيط الذي لا يملك غير ذراعيه ومثابرته، لا يملك شيئاً إلا إذا باع عمله للآخرين. وفي جميع فروع العمل لا بد أن يتعين أجر العامل، وهو يتعين فعلاً، بما هو ضروري لإدامة بقائه». (تورغو، تأملات [في نشوء والثروات]، المؤلفات، طبعة دير، ج 1، ص 10. Turgot, *Réflexions [sur la Formation et la distribution des Richesses]*, Œuvres, [Nouv] Éd. Daire, [1844], T. I, p. 10). «إن سعر ضروريات العيش هو في الواقع قيمة إنتاج العمل». مالتوس، بحث [في طبيعة وتنامي الربيع [والمبادئ النازمة له]. Malthus, *[An Inquiry into the Nature and Progress of] Rent* (and the Principles by which it is regulated,] London, 1815, p. 48, Note).

اثنتي عشرة ساعة تبقى ساعتان. وليس من اليسير، في ظل الشروط المعطاة، أن نرى كيف يمكن زيادة العمل الفائض خارج حدود هاتين الساعتين. وبطبيعة الحال يمكن للرأسمالي أن يدفع 4 شلنات و6 بنسات لا غير أو حتى أقل بدلاً من خمسة شلنات. غير أن تجديد إنتاج هذه القيمة البالغة 4 شلنات و6 بنسات يقتضي 9 ساعات عمل، وهكذا يحتل العمل الفائض 3 ساعات بدلاً من ساعتين من أصل يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، أما فائض القيمة نفسه فيرتفع من شلن واحد إلى شلن و6 بنسات. ولكن لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة إلا بتخفيض أجور العامل دون قيمة قوة عمله. وحين يتلقى العامل الشلنات الأربعة والبنسات الستة، التي ينتجها في 9 ساعات، يحصل على وسائل [333] عيش أقل بنسبة $\frac{1}{10}$ عن السابق، وبذا لن يتحقق تجديد إنتاج قوة عمله إلا بصورة منقوصة. وفي هذه الحالة لا يجري تمديد العمل الفائض إلا بتجاوز حدوده الاعتيادية، ولا توسيع رقعته إلا باغتصاب قسم من رقعة وقت العمل الضروري. ورغم أن هذه الطريقة تضطلع بدور هام في الحركة الفعلية للأجور، إلا أننا نقصيناها عن الاعتبار إنطلاقاً من فرضية أن جميع السلع، بما في ذلك قوة العمل، تُباع وتُشترى بقيمتها كاملة. وإذا قبلنا بهذه الفرضية، يترتب على ذلك أنه لا يمكن تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج قوة العمل أو لتجديد إنتاج قيمتها بتخفيض أجور العامل دون قيمة قوة عمله، بل بهبوط هذه القيمة نفسها. وحين يكون أمد يوم العمل معيناً فإن تمديد العمل الفائض ينبغي أن ينجم لزوماً عن تقليص وقت العمل الضروري وليس العكس: أن ينجم تقليص وقت العمل الضروري عن تمديد العمل الفائض. وفي مثالنا أعلاه، ينبغي أن تهبط قيمة قوة العمل فعلاً بنسبة $\frac{1}{10}$ ، أي من 10 ساعات إلى 9 ساعات، لكيما يتقلص وقت العمل الضروري بنسبة $\frac{1}{10}$ أي من 10 ساعات إلى 9 ساعات ويرتفع بالتالي العمل الفائض من ساعتين إلى 3 ساعات.

ولكن مثل هذا الهبوط في قيمة قوة العمل بنسبة العُشر يفترض بدوره أن تلك الكمية من وسائل العيش التي كانت تُنتج سابقاً في 10 ساعات، صارت تُنتج الآن في 9 ساعات. وهذا محال بدون ازدياد القدرة الإنتاجية للعمل. لنفرض مثلاً أن إسكافياً يصنع بوسائل عمل معينة زوجاً واحداً من الأحذية في يوم عمل من 12 ساعة. ولكي يصنع زوجين من الأحذية خلال هذه الفترة نفسها يتوجب أن تتضاعف القدرة الإنتاجية لعمله، ولا يمكن لهذه القدرة أن تتضاعف ما لم تتغير وسائل العمل أو تتغير أساليب العمل أو يتغير الاثنان معاً. وعليه لا بد من ثورة في شروط الإنتاج المحيطة بعمله، أي في نمط إنتاجه، وبالتالي في عملية العمل نفسها. ونقصد برفع القدرة الإنتاجية للعمل هنا،

عموماً، حصول تغير في عملية العمل يؤدي إلى تقليص وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة معينة، بحيث أن كمية أقل من العمل تكتسب القدرة على إنتاج كمية أكبر من القيم الاستعمالية⁽²⁾ وهكذا، إذا كنا عند دراسة إنتاج فائض القيمة في شكله الذي عالجناه حتى الآن قد افترضنا أن نمط الإنتاج هو شيء معطى، فالآن من أجل فهم إنتاج [334] فائض القيمة عن طريق تحويل العمل الضروري إلى عمل فائض، لا يكفي إطلاقاً افتراض أن رأس المال يستحوذ على عملية العمل بشكلها القائم والموروث تاريخياً ولا يفعل سوى زيادة طولها. فلا بد من انقلاب في الظروف التقنية والاجتماعية لعملية العمل، وبالتالي في نمط الإنتاج نفسه لكي ترتفع قدرة إنتاجية العمل وتنخفض قيمة قوة العمل، نتيجة لارتفاع هذه القدرة الإنتاجية، فيتقلص بذلك قسم يوم العمل الضروري لتجديد إنتاج هذه القيمة.

إنني أسمى فائض القيمة المنتج بتمديد يوم العمل: فائض القيمة المطلق. أما فائض القيمة الناجم عن تقليص وقت العمل الضروري، والتغير اللاحق في التناسب الكمي بين الجزئين المكونين ليوم العمل، فأسميه، بالمقابل، فائض القيمة النسبي. ولكي تنخفض قيمة قوة العمل ينبغي لارتفاع قدرة إنتاجية العمل أن يعم تلك الفروع من الصناعة التي تحدد منتوجاتها قيمة قوة العمل، حيث تقع هذه المنتوجات في دائرة وسائل العيش العادية، أو يمكن أن تحل محل هذه الأخيرة. ولكن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية ذلك العمل الذي يُكسب السلعة شكلها النهائي فحسب، بل تتحدد أيضاً بكمية العمل الذي تتضمنه وسائل إنتاج هذه السلعة. فمثلاً، لا تتحدد قيمة الأحذية بعمل الإسكافي فحسب، بل أيضاً بقيمة الجلد والشمع والخيوط، وهلمجراً، وعليه فإن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، وما يقابله من رخص السلع في تلك الفروع الصناعية التي تجهز العناصر الشيثية لرأس المال الثابت، أي وسائل العمل ومواد العمل، من أجل صنع وسائل العيش الضرورية، يخفضان قيمة قوة العمل. وعلى العكس، فإن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل في فروع الإنتاج تلك التي لا تقدم وسائل العيش الضرورية ولا وسائل الإنتاج من أجل صنعها، فلا تمس قيمة قوة العمل بشيء.

(2) «ارتفاع الجرف إلى مرتبة أعلى من الكمال، لا يعني سوى اكتشاف سبل جديدة لصنع منتج معين بعدد أقل من الناس أو (وهذا يعني الشيء نفسه) في زمن أقصر من السابق». (غالياني Galiani، المرجع المذكور، ص 158-159). «إن الاقتصاد في تكاليف الإنتاج ليس سوى الاقتصاد في كمية العمل المستخدمة في الإنتاج». (سيسموندي، دراسات، إلخ.، الجزء الأول، ص 22).

(Sismondi, *Études etc.*, T. I, p. 22).

وبالطبع، فإن رخص السلعة لا يخفض قيمة قوة العمل إلا نسبياً (pro tanto)، أي تحديداً بنسبة اسهام هذه السلعة في تجديد إنتاج قوة العمل. فالقمصان مثلاً وسيلة عيش ضرورية، ولكنها واحدة من كثيرات. وإن رخص هذه السلعة لا يخفض سوى انفاق العامل على القمصان. ولكن المجموع العام لوسائل العيش الضرورية يتألف من سلع شتى هي منتجات صناعات متعددة، وإن قيمة كل سلعة منها تؤلف جزءاً صحيحاً من [335] مكونات قيمة قوة العمل. وإن هذه القيمة تنخفض بانخفاض وقت العمل الضروري لتجديد إنتاجها، وإن الانخفاض الكلي في وقت العمل الضروري يساوي مجموع الانخفاضات في كافة فروع الإنتاج المختلفة هذه. ونحن نعالج هذه النتيجة العامة هنا كما لو أنها نتيجة مباشرة وهدف مباشر في كل حالة منفردة. فعندما يقوم رأسمالي مفرد بإنتاج قمصان رخيصة الثمن مثلاً، عن طريق رفع إنتاجية العمل فإنه لا يتوخى بالضرورة تخفيض قيمة قوة العمل، وبالتالي وقت العمل الضروري بقدر مماثل نسبياً. ولكن بما أنه يساهم في هذه النتيجة في نهاية المطاف فإنه يساهم في رفع المعدل العام لفائض القيمة⁽³⁾ وينبغي تمييز الميل العامة والضرورية لرأس المال عن أشكال تجلي ظاهرات هذه الميل.

لن نعالج في هذا الموضع السبل والطرق التي تتجلى بها القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي في الحركة الخارجية لرؤوس الأموال، لتفرض نفسها كقوانين قاهرة للمنافسة، فتدخل وعي الرأسمالي الفرد بصورة حوافز محركة؛ ومن الواضح على أي حال أمر واحد: إن التحليل العلمي للمنافسة لا يغدو ممكناً إلا بعد إدراك الطبيعة الباطنية لرأس المال، تماماً مثلما يتعذر إدراك الحركة المرئية للأجرام السماوية إلا لمن يعرف حركتها الفعلية، التي لا تُدرك بالحواس. مع ذلك فإن فهم إنتاج فائض القيمة النسبي على أساس نتائج التحليل التي بلغناها، يوجب الإشارة إلى التالي:

إذا كانت ساعة عمل واحدة تتمثل بكمية من الذهب تعادل 6 بنسات، أي نصف شلن، فإن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة سينتج قيمة تبلغ 6 شلنات. لنفترض أنه يتم، عند مستوى معيّن من قدرة إنتاجية العمل، صنع 12 قطعة من سلعة في ساعات

(3) «عندما يضاعف الصناعي المنتج بتحسين الآلات. فإنه يربح (في نهاية المطاف) لأنه يستطيع أن يكسو العامل بتكلفة أقل. فيؤول إلى العامل جزء أصغر من المنتج الكلي». (رامزي، المرجع المذكور، ص 168 - 169).

العمل الإثنتي عشرة هذه. ولتكن قيمة وسائل الإنتاج، والمواد الأولية، وغير ذلك، المستخدمة في كل قطعة من السلعة تساوي 6 بنسات. في ظل هذه الظروف تكلف السلعة الواحدة شلناً واحداً، وبالتحديد 6 بنسات قيمة وسائل الإنتاج و 6 بنسات للقيمة الجديدة المضافة في صنعها. لندع الآن رأسمالياً ما يضاعف قدرة إنتاجية العمل فيتج في يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، 24 قطعة سلعية بدل 12 قطعة، من هذا النوع. فإذا بقيت قيمة وسائل الإنتاج بلا تغير، فإن قيمة القطعة الواحدة من السلعة تنخفض الآن إلى 9 بنسات، وبالضبط: 6 بنسات قيمة وسائل الإنتاج و 3 بنسات القيمة الجديدة التي يضيفها العمل الختامي. وعلى الرغم من مضاعفة قدرة إنتاجية العمل، فإن يوم العمل يخلق الآن أيضاً، كما في السابق، قيمة جديدة تبلغ 6 شلنات، إلا أن هذه الأخيرة توزع على كمية مضاعفة من السلع. ولذا لا يصيب كل منتج مفرد سوى $\frac{1}{24}$ بدلاً من $\frac{1}{12}$ من هذه القيمة الكلية، أي 3 بنسات بدلاً من 6 بنسات، أو - وهو الأمر نفسه - لا يُضاف الآن إلى وسائل الإنتاج عند تحولها إلى منتج جاهز، محوياً بالقطعة، سوى نصف ساعة عمل، وليس ساعة كاملة كما من قبل. إن القيمة الفردية لهذه السلعة هي الآن أدنى من قيمتها الاجتماعية، أي أن السلعة تكلف وقت عمل أقل مما تكلفه الكتلة الأكبر من هذا الصنف التي يجري إنتاجها في ظل شروط اجتماعية وسطية. فهذه القطعة السلعية تكلف شلناً واحداً، أي أنها تمثل ساعتين من العمل الاجتماعي؛ أما في ظل نمط الإنتاج المتغير فإنها لا تكلف أكثر من 9 بنسات، أي أنها لا تتضمن إلا $1\frac{1}{2}$ ساعة عمل. ولكن القيمة الفعلية لأية سلعة لا تتمثل بقيمتها الفردية بل بقيمتها الاجتماعية، أي أن القيمة الفعلية لا تقاس بوقت العمل الذي اقتضته السلعة فعلاً من مُنتجها في حالة منفردة، بل تقاس بوقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة. وإذا باع الرأسمالي، الذي يستخدم الطريقة الجديدة، سلعته بقيمتها الاجتماعية البالغة شلن واحد، فإنه يبيعها بثلاثة بنسات أكثر من قيمتها الفردية ويحقق على هذا النحو فائض قيمة إضافياً مقداره ثلاثة بنسات. ومن جهة أخرى فإن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتمثل في نظره الآن في 24 قطعة سلعية بدلاً من 12 قطعة، كما من قبل. وعليه، ابتغاء بيع منتج يوم عمل واحد لا بد له الآن من أن يضاعف التسويق، أو يجد سوقاً مضاعفة. وفي حالة تساوي الظروف الأخرى، لا يمكن لسلعه هو أن تستحوذ على سوق أوسع إلا بانخفاض أسعارها. لذا سيبيعها الرأسمالي بما يفوق قيمتها الفردية ولكن بأقل من قيمتها الاجتماعية، بعشرة بنسات للقطعة مثلاً. وهكذا سيعتصر من كل قطعة فائض قيمة إضافياً مقداره بنس واحد. وتأتي هذه الزيادة في فائض القيمة بغض النظر عما إذا كانت سلعه

تدرج أو لا تدرج في عداد وسائل العيش الضرورية، وسواء دخلت أو لم تدخل كعنصر محدد في القيمة العامة لقوة العمل. وبمعزل عن هذا الظرف الأخير، هناك حافز ينحس كل رأسمالي مفرد على جعل سلعه رخيصة الثمن عن طريق رفع قدرة إنتاجية العمل. ولكن، حتى في هذه الحالة المدروسة، فإن زيادة إنتاج فائض القيمة إنما تنشأ عن تقليص وقت العمل الضروري وما يقابل ذلك من تمديد العمل الفائض^(3a) لندع وقت العمل الضروري يساوي 10 ساعات، أو أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي 5 شلنات، والعمل الفائض يساوي ساعتين، فيكون فائض القيمة الذي يُنتج يومياً يساوي شلناً واحداً. ولكن صاحبنا الرأسمالي يُنتج الآن 24 قطعة سلعية وبييع القطعة الواحدة بـ 10 [337] بنسات، أي يبيع المجموع بـ 20 شلناً فقط. ولما كانت قيمة وسائل الإنتاج 12 شلناً، فإن $14\frac{2}{5}$ قطعة سلعية تعوض عن رأس المال الثابت المدفوع، لا غير. ويجد يوم العمل المؤلف من 12 ساعة التعبير عنه في القطع $9\frac{3}{5}$ الباقية. وبما أن سعر قوة العمل 5 شلنات، فإن 6 قطع من السلعة تعبر عن وقت العمل الضروري، بينما تعبر $3\frac{3}{5}$ قطعة عن العمل الفائض. وإن نسبة العمل الضروري إلى العمل الفائض، التي كانت في ظل الظروف الاجتماعية الوسطية 1:5، باتت الآن 3:5. ويمكن التوصل إلى النتيجة ذاتها بالصورة التالية. إن قيمة منتوج يوم العمل المؤلف من 12 ساعة = 20 شلناً. من ذلك هناك 12 شلناً هي قيمة وسائل الإنتاج التي تظهر مجدداً في قيمة المنتوج ليس إلا يبقى من ذلك 8 شلنات كتعبير نقدي عن القيمة التي تمثل يوم العمل. وهذا التعبير النقدي أكبر من التعبير النقدي عن العمل الوسطي الاجتماعي من الصنف ذاته، حيث إن 12 ساعة منه تجد التعبير عنها في 6 شلنات. وإن العمل ذا القدرة الإنتاجية الاستثنائية هو بمثابة عمل مرفوع إلى أسّ، أي أنه يخلق في فترات زمنية متساوية قيمة أكبر مما يخلقه العمل الاجتماعي الوسطي من النوع ذاته. ولكن صاحبنا الرأسمالي يدفع الآن، كما في السابق، 5 شلنات فقط لقاء القيمة اليومية لقوة العمل. ولا يحتاج العامل الآن سوى $7\frac{1}{2}$ ساعة؛ بدلاً من عشر ساعات سابقاً، لتجديد إنتاج هذه القيمة. لذا ينمو عمله الفائض بـ $2\frac{1}{2}$ ساعة، وينمو فائض القيمة الذي ينتجه من شلن واحد إلى 3 شلنات. وهكذا، فإن

(3a) «إن ربح أي شخص لا يتوقف على تحكمه بمنتوج عمل الآخرين، بل تحكمه بهذا العمل نفسه. وإذا أمكن له بيع سلعه بسعر أعلى، بينما تبقى أجور عماله على حالها، فمن الواضح أنه يحقق مكسباً. وعندها يكفيه قسم أصغر مما أنتجه، من أجل تحريك هذا العمل ويحتفظ لنفسه بالشر الأعظم». [ج. كازنوف، موجز الاقتصاد السياسي، لندن، 1832، ص 49-50].

[J. Cazenove], *Outlines of Political Economy*, London, 1832, p. 49-50.

الرأسمالي الذي يستخدم طرائق إنتاج محسنة ينتزع من يوم العمل قسطاً أكبر من العمل الفائض مما ينتزعه الرأسماليون الآخرون في فرع الأعمال نفسه. إنه يقوم بصورة فردية بما يقوم به رأس المال بأسره عند إنتاج فائض القيمة النسبي. ولكن فائض القيمة الإضافي هذا سرعان ما يتلاشى بانتشار طرائق الإنتاج الجديدة عموماً، فيزول معه الفرق بين القيمة الفردية للسلعة المنتجة بصورة أرخص وبين قيمتها الاجتماعية. وإن قانون تحديد القيمة بوقت العمل، الذي يفرض نفسه على الرأسمالي الذي يطبق طريقة الإنتاج الجديدة بشكل يدفعه إلى بيع سلعته من دون قيمتها الاجتماعية، إن هذا القانون نفسه، بوصفه قانوناً قسرياً للمنافسة، يرغم منافسيه على اعتماد طريقة الإنتاج الجديدة⁽⁴⁾ لكن المعدل العام لفائض القيمة لا يتأثر، آخر المطاف، بهذه العملية كلها، إلا إذا كان ارتفاع قدرة إنتاجية العمل يحصل في تلك الفروع الإنتاجية ويرتخص بالتالي تلك السلع التي تدخل في دائرة وسائل العيش الضرورية وتشكل بذلك عناصر قيمة قوة العمل. إن قيمة السلع تتناسب تناسباً عكسياً مع قدرة إنتاجية العمل. وينطبق ذلك على قيمة قوة العمل أيضاً لأنها تتحدد بقيم السلع. وعلى العكس، يتناسب فائض القيمة النسبي تناسباً طردياً مع قدرة إنتاجية العمل، فهو يرتفع بارتفاع هذه القدرة الإنتاجية ويهبط بهبوطها. وإن يوم العمل الاجتماعي الوسطي المؤلف من 12 ساعة يُنتج دائماً، في حالة ثبات قيمة النقود، قيمة جديدة واحدة بالذات تساوي 6 شلنات، مهما تكن نسبة انقسام مجموع القيمة هذا إلى مُعادِل لقيمة قوة العمل وفائض قيمة. ولكن إذا حدث بنتيجة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل أن هبطت قيمة وسائل العيش اليومية، وانخفضت بالتالي القيمة اليومية لقوة العمل، من 5 إلى 3 شلنات، فإن فائض القيمة يرتفع من شلن واحد إلى 3 شلنات. لقد كان تجديد إنتاج قيمة قوة العمل يتطلب في السابق 10 ساعات عمل، أما الآن فلا يتطلب سوى 6 ساعات عمل. لقد تحررت أربع ساعات عمل يمكن إلحاقها برقعة العمل الفائض. ومن هنا بالذات ينجم السعي الكامن والميل الدائم لرأس المال

(4) «إذا كان بوسع جاري، أن ينتج أكثر بعمل أقل، وبييع لذلك بسعر أرخص، فيتوجب علي السعي لأن أبيع بأسعار رخيصة مثله. وهكذا، فإن أي فن أو مهنة أو آلة تتيح مزاولة العمل بعدد أقل من الأيدي، وبالتالي بصورة أرخص، تشير لدى الآخرين نوعاً من الضرورة والمحاكاة إما باستخدام مثل هذا الفن والمهنة والآلة، أو في ابتكار ما يشبهها بحيث يصبح الجميع في ظروف متساوية ولا يتمكن أحد من البيع أرخص من جاره». (مزايًا تجارة الهند الشرقية لإنكلترا، ص 67).

(The Advantages of The East-India Trade to England, London, 1720, p. 67).

لأن يرفع قدرة إنتاجية العمل كي تغدو السلع أرخص، ويغدو العامل نفسه، بفعل ذلك، أرخص ثمناً⁽⁵⁾

إن القيمة المطلقة للسلعة التي ينتجها الرأسمالي ليست في ذاتها ولذاتها هامة عنده. فما يهمه هو فائض القيمة المائل في السلعة، والذي يتحقق عند البيع. وإن تحقيق فائض القيمة بالذات يفترض التعويض عن القيمة المدفوعة. وبما أن فائض القيمة النسبي يزداد بتناسب طردي مع نمو قدرة إنتاجية العمل، في حين أن قيمة السلع تهبط بتناسب عكسي [339] مع هذا النمو، - نعني بما أن العملية الواحدة بعينها ترخص السلع وتزيد من فائض القيمة الذي تحتويه، في آن، فإن ذلك يحلّ اللغز المتمثل في أن الرأسمالي، الذي لا يُعنى إلا بإنتاج القيمة التبادلية، يسعى طيلة الوقت إلى خفض القيمة التبادلية لسلعه، - هو تناقض كان كينيه، وهو أحد مؤسسي الاقتصاد السياسي، يعذب به خصومه الذين لم يجدوا له جواباً.

يقول كينيه: «أنتم تقرّون أنه كلما خفض المرء نفقات وتكاليف العمل في صنع المنتجات الصناعية، من دون إلحاق أي ضرر بالإنتاج، تعاظم نفع هذا التوفير لأنه يخفض سعر المصنوعات. مع ذلك فأنتم تعتقدون أن إنتاج الثروة، الناشء عن عمل الصانع، يكمن في زيادة القيمة التبادلية لمصنوعاتهم»⁽⁶⁾

(5) «تنخفض أجور العامل بنسبة انخفاض نفقاته، شريطة زوال أية قيود تقيد الصناعة، في الوقت ذاته». أنظر: أفكار حول إلغاء المكافأة على تصدير الجبوب (*Considerations concerning taking off the Bounty on Corn exported etc.*, London, 1753, p. 7). «تطلب مصالح الصناعة والتجارة أن يكون القمح وكل المؤن على أرخص ما يمكن؛ لأن ما يزيدها غلاء، يزيد غلاء العمل بالمثل. وفي كل البلدان التي لا تفرض قيوداً على الصناعة لا بد لسعر المواد الغذائية من أن يؤثر على سعر العمل. وينخفض هذا الأخير دائماً عندما تصبح وسائل العيش الضرورية أرخص». (المرجع السابق، ص 3). «تنخفض الأجور بالنسبة ذاتها التي تنمو بها قوى الإنتاج. حقاً إن الآلات تزيد وسائل العيش الضرورية رخصاً، إلا أنها تزيد العامل رخصاً أيضاً». أنظر: بحث فائز بجائزة في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834، ص 27. (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Cooperation*, London, 1834, p. 27).

(6) «Ils conviennent que plus on peut, sans préjudice, épargner de frais ou de travaux dispendieux dans la fabrication des ouvrages des artisans, plus cette épargne est profitable par la diminution des prix de ces ouvrages. Cependant ils croient que la production de richesse qui résulte des travaux des artisans consiste dans l'augmentation de la valeur vénale de leurs ouvrages».

إن الاقتصاد في العمل⁽⁷⁾، بإنماء قدرة إنتاجية العمل، لا يتوخى إطلاقاً، في ظل الإنتاج الرأسمالي، تقليص يوم العمل. فهذا الاقتصاد لا يستهدف غير تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج كمية معينة من السلع. وإذا أخذ العامل، نتيجة لارتفاع قدرة [340] إنتاجية عمله، يُنتج في ساعة واحدة سلعاً أكثر بعشر مرات من السابق مثلاً، وبالتالي يستخدم لإنتاج كل قطعة من سلعته وقت عمل أقل بعشر مرات، فإن ذلك لا يحول دون أن يواصل العمل 12 ساعة في اليوم كما في السابق، وعلى إنتاج 1200 قطعة سلعية في 12 ساعة بدلاً من 120 قطعة. بل يمكن تمديد يوم عمله لدفعه لإنتاج 1400 قطعة خلال 14 ساعة، إلخ. لذلك فعند الاقتصاديين من شاكلة ماكلوخ وأور وسنيور (وأشباههم) (tutti quanti) نقرأ على صفحة من الصفحات أن العامل مدين بالشكر لرأس المال على إنماء القوى المنتجة لأنه يقلص وقت العمل الضروري، بينما نقرأ على الصفحة التالية أن عليه البرهنة على شكره هذا بعمله في المستقبل 15 ساعة في اليوم بدلاً من 10 ساعات. وإن إنماء قدرة إنتاجية العمل يهدف في ظل الإنتاج الرأسمالي إلى تقليص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يتوجب على العامل أن يعمل خلاله لنفسه، لأجل إطالة الجزء الآخر من يوم العمل الذي يكذّ العامل خلاله لصالح الرأسمالي مجاناً. أما إلى أي مدى يمكن احراز هذه النتيجة بدون رخص السلع فهذا ما يتكشف عند دراسة الطرائق الخاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي، الأمر الذي ننتقل إليه الآن.

= كنيه، حوارات حول التجارة وأعمال الجرفين، ص 188-189.

(Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, p. 188-189).

(7) «على هذا النحو يوفر هؤلاء المضاربون على حساب عمل العمال الذي كان عليهم أن يدفعوا

مقابلته». ج. ن. بيدو، الاحتكار الناشئ عن الصناعة والتجارة. (J. N. Bidaut, *Du Monopole*.

qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, Paris, 1828, p. 13) «إن رب العمل

سيجهد دائماً لتوفير الوقت والعمل». (دوغالد ستewart، المؤلفات، أعدها السير ولیم هاميلتون،

إدنبيره، محاضرات في الاقتصاد السياسي. Dugald Stewart, *Works*, Ed. by Sir W. Hamilton.

Edinburgh, 1855, V. VIII. *Lectures on Political Economy*, p. 318). «تكن مصلحتهم» (أي

الرأسماليين) «في زيادة القدرة الإنتاجية للعمال الذين يستخدمونهم بأكبر قدر ممكن. وتركز

اهتمامهم في زيادة هذه القدرة، وفيها وحدها تقريباً». (ر. جونز، [مقرر] محاضرات [في

الاقتصاد السياسي للأمم. R. Jones, [Text-book of] *Lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, [p.39].

الفصل الحادي عشر

التعاون

يبدأ الإنتاج الرأسمالي حقاً، كما رأينا، عندما يستخدم رأسمال فردي واحد عدداً كبيراً من العمال في آن واحد، مما يوسع نطاق عملية العمل ويشمر كميات كبيرة من المنتجات. وإن عمل الكثير من العمال في وقت واحد بالذات وفي مكان واحد بالذات (أو، إن شئتم، في ميدان عمل واحد بالذات) لإنتاج صنف واحد بالذات من السلع، وتحت إمرة رأسمالي واحد بالذات، يشكل، من ناحية التاريخ والمفهوم، نقطة انطلاق الإنتاج الرأسمالي. أما من ناحية نمط الإنتاج نفسه، فالمانيفاكشور مثلاً لا تتميز في بداياتها عن الصنائع اليدوية للأصناف الحرفية المغلقة إلا بوجود عدد أكبر من العمال الذين يشغلهم رأس المال الواحد نفسه في وقت واحد. فهي مجرد توسيع لورشة المعلم الحرفي.

وهكذا، فالفرق في البداية كمي محض. وكما رأينا فإن كتلة فائض القيمة، التي ينتجها رأسمال معين، تساوي فائض القيمة الذي يخلقه عامل مفرد مضروباً بعدد العمال المشتغلين في آن واحد. وإن هذا العدد في ذاته ولذاته لا يؤثر أبداً على معدل فائض القيمة أو درجة استغلال قوة العمل؛ أما ما يتعلق بالتغيرات النوعية في عملية العمل فإنها تبدو على العموم غير ذات أهمية بالنسبة لإنتاج قيمة السلعة. وهذا ناجم عن طبيعة القيمة. فإذا كان يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتجسد في 6 شلنات، فإن 1200 يوم عمل من هذا النوع تشيأ في 6 شلنات 1200×6 ففي الحالة الأولى يتجسد في المنتج 1200×12 يوم عمل، وفي الحالة الأخرى 12 ساعة عمل. وفي إنتاج القيمة لا يزيد

عدد العمال عن كونه كذا عدداً من الأفراد؛ فمن وجهة نظر إنتاج القيمة لا يهم إطلاقاً إذا كان 1200 عامل يقومون بالإنتاج فرادى، أم يعملون موحدين تحت إمرة رأس المال الواحد ذاته.

مع ذلك ثمة تغيير، في حدود معينة. فالعمل المتشبي في القيمة هو عمل من نوعية اجتماعية وسطية، هو تجلّي قوة عمل وسطية. ولكن المقدار الوسطي هو على الدوام متوسط عدد من المقادير الفردية المختلفة من الصنف الواحد نفسه. وفي كل فرع من فروع الصناعة ينحرف العامل الفرد، بطرس أو بولس، بهذا القدر أو ذاك، عن العامل الوسطي. وإن هذه الانحرافات الفردية، التي تسمى «الأخطاء» في الرياضيات، تعوّض بعضها بعضاً وتزول بمجرد أن نأخذ عدداً أكبر من العمال معاً. والمتملق السفسطائي المعروف إدموند بورك، يعرف من خبراته العملية بوصفه مزارعاً، أن كافة الاختلافات الفردية في العمل تزول حتى في «زمرة صغيرة جداً» لا تزيد عن خمسة أجراء زراعيين، وعليه فإن أول وأفضل خمسة أجراء زراعيين راشدين إنكليز مأخوذين سوية ينفذون معاً في وقت واحد بالذات نفس العمل تماماً الذي ينفذه أي خمسة أجراء زراعيين إنكليز آخرين⁽⁸⁾ ومهما يكن الأمر، فمن الجلي أن يوم العمل الجماعي لعدد كبير من العمال المستخدمين في آن واحد، مقسوماً على عدد هؤلاء العمال، هو في ذاته ولذاته، يوم عمل اجتماعي وسطي. ليكون يوم عمل فرد واحد 12 ساعة مثلاً. وعليه فإن يوم عمل 12 عاملاً يعملون في وقت واحد هو يوم عمل كلي يبلغ 144 ساعة؛ ورغم أن عمل كل واحد من دزينة العمال هذه ينحرف إلى هذا الحد أو ذاك عن العمل الاجتماعي

(8) «لا جدال في أن ثمة فرقاً كبيراً بين قيمة عمل رجل وقيمة عمل رجل آخر، شأن الفرق في القوة والمثابرة والأمانة في الأداء. ولكنني على قناعة تامة، اعتماداً على أفضل ملاحظاتي، بأن أي خمسة أشخاص يقدمون بمجموعهم كمية عمل مساوية لعمل خمسة أشخاص آخرين، من العمر المذكور؛ أعني أنه بين هؤلاء الرجال الخمسة هناك واحد يتمتع بكل مزايا العامل الجيد، وآخر عامل رديء، أما الثلاثة الباقون ففي وضع وسطي، قريباً من الأول والثاني. وهكذا تجدون، حتى في مثل هذه الزمرة المؤلفة من خمسة أشخاص، تشكيلة كاملة لكل ما يمكن أن يقدمه خمسة رجال». (إدموند بورك، أفكار وقفاصيل عن الشخّة، لندن، 1800، ص15-16).

(E. Burke, *Thoughts and Details on Scarcity*, London, 1800, p. 15-16).

تارن كذلك أقوال كيتله عن الفرد الوسطي. [أنظر: كيتله، حول الإنسان ونمو قدراته، أو بحث في الفيزياء الاجتماعية. A. Quételet, *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou Essai de physique sociale*, T.I-II, Paris, 1835. ن. برلين]

الوسطي، ورغم أن كل عامل مفرد يقتضي وقتاً أطول أو أقصر بعض الشيء من أجل تنفيذ عمل واحد بالذات، فإن يوم عمل كل عامل مفرد، الذي يُحتسب بنسبة $\frac{1}{12}$ من يوم العمل الكلي المؤلف من 144 ساعة، هو مع ذلك ذو نوعية اجتماعية وسطية. ولكن الرأسمالي الذي يستخدم دزينة عمال لا يرى يوم العمل إلا كيوم عمل كلي للذينة. فيوم عمل كل عامل مفرد هو جزء لا يتجزأ من مكونات يوم العمل الكلي، بصرف النظر تماماً عما إذا كان هؤلاء الإثنين عشر يكدون بالتعاون معاً، أم أن كامل الصلة بين أعمالهم تقتصر على أنهم يعملون لصالح رأسمالي واحد بالذات. أما إذا عمل هؤلاء العمال الإثنين عشر في ستة أزواج عند ستة أرباب عمل صغار، فإن من باب المصادفة [343] أن يستطيع كل واحد من أرباب العمل هؤلاء أن ينتج قدراً متساوياً من القيمة، وبالتالي أن يحقق المعدل العام لفائض القيمة، فالانحرافات تقع في حالات فردية. فإذا استهلك العامل في إنتاج سلعة ما وقتاً أكبر بكثير مما هو ضروري اجتماعياً، فإن وقت عمله الضروري فردياً ينحرف عن وقت العمل الضروري اجتماعياً، أو عن وقت العمل الوسطي، ولا يعود عمله عملاً وسطياً، كما أن قوة عمله لا تعد قوة عمل وسطية. ولسوف يتعذر بيع قوة العمل هذه، أو أن تباع بأقل من القيمة الوسطية لقوة العمل. وهكذا يُفترض أن ثمة حد أدنى معين من مهارة العمل؛ وسنرى فيما بعد أن الإنتاج الرأسمالي يبتكر وسيلة لقياس هذا الحد الأدنى. ومع ذلك ينحرف هذا الحد الأدنى عن المعدل الوسطي رغم أنه يتعين على الرأسمالي، من جهة أخرى، أن يدفع القيمة الوسطية لقوة العمل. لذا فإن أحد أرباب العمل الصغار الستة المذكورين ينال فائض قيمة أكبر، وينال آخر فائض قيمة أقل من المعدل العام لفائض القيمة. وتلغي هذه الفوارق بعضها بعضاً بالنسبة للمجتمع ككل، ولكن ليس بالنسبة لرب عمل مفرد. وعلى العموم، لا يتحقق قانون الإنماء الذاتي للقيمة بالكامل بالنسبة للمنتج المفرد إلا عندما يقوم هذا الأخير بالإنتاج كرأسمالي ويستخدم كثرة من العمال في وقت واحد، أي أن يحرك من البداية عملاً اجتماعياً وسطياً⁽⁹⁾

(9) يفيدنا السيد البروفيسور روشر أن السيدة عقيلة البروفيسور استأجرت خياطة واكتشف أنها تنجز في يومين عملاً أكبر مما تنجزه خياطتان تعملان معاً عند السيدة زوجته في يوم واحد^(*) كان حرياً بالسيد البروفيسور أن لا يدرس عملية الإنتاج الرأسمالي في غرفة الأطفال، وأن لا يعاينها في أوضاع تخلو من الشخصية الرئيسية، أي الرأسمالي.

[(*) ف. روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، 1858، ص 88 - 89.

W. Roscher, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, Dritte Auflage, Stuttgart, 3 Aufl., 1858, S. 88-89]. [ن. برلين].

إن استخدام عدد كبير من العمال في وقت واحد يُحدث ثورة في الشروط الموضوعية لعملية العمل وحتى في حالة عدم تغير أسلوب العمل. وإن المباني التي يعمل فيها الكثيرون، ومستودعات المواد الأولية، إلخ، والأوعية والأدوات والأجهزة وإلخ تخدم الكثيرين في آن واحد أو بالتناوب؛ وباختصار، بات قسم من وسائل الإنتاج يُستهلك الآن في عملية العمل بصورة مشتركة. لكن القيمة التبادلية للسلع، وبالتالي لوسائل الإنتاج أيضاً، لا ترتفع أبداً بنتيجة الاستغلال المكثف لقيمتها الاستعمالية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تعاضم كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة. فالحجرة التي يعمل فيها 20 نَساجاً على 20 نولاً يجب أن تكون أوسع من حجرة يعمل فيها [344] نساج مستقل مع مساعدين اثنين، إلّا أن بناء ورشة لعشرين عاملاً يتطلب كمية عمل أقل من تشييد 10 ورش يتسع كل منها لإثنين؛ وبشكل عام فإن قيمة وسائل الإنتاج المتركة للاستعمال المشترك على نطاق واسع لا تنمو طردياً مع نمو أبعادها وأثرها النافع. فوسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة تنقل إلى المنتج المفرد قسماً أقل من قيمتها، وذلك جزئياً لأن القيمة الكلية التي تنقلها تتوزع في آن واحد على كتلة أكبر من المنتجات، وجزئياً لأنها، بالمقارنة مع وسائل الإنتاج المجزأة، تدخل في عملية الإنتاج بقيمة مطلقة أكبر، ولكنها ذات قيمة نسبية أصغر، من ناحية مجال فعلها. وبذلك ينخفض ذلك الجزء المكوّن من قيمة رأس المال الثابت، فتتخفّف، بما يتناسب مع مقداره، القيمة الإجمالية للسلعة أيضاً. وتكون النتيجة كما لو أن وسائل إنتاج السلع أصبحت تُنتج بكلفة أقل. وهذا الاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج لا ينجم إلّا بفضل استهلاكها المشترك في صيرورة عمل الكثرة. وإن وسائل الإنتاج تكتسب طابعها هذا بوصفها شروطاً للعمل الاجتماعي، أو بوصفها شروطاً اجتماعية للعمل، بمجرد حضور الكثرة في مكان موحد، حتى وإن لم يتعاونوا في العمل، وذلك خلافاً لوسائل الإنتاج المبعثرة والمكلفة نسبياً عند العمال المستقلين الفرادى أو أرباب العمل الصغار. ويكتسب قسم من وسائل العمل هذا الطابع الاجتماعي حتى قبل أن تكتسبه عملية العمل نفسها.

وتمكن معاينة هذا الاقتصاد في وسائل الإنتاج من زاويتين. أولاً، من حيث إنه يخفّف كلفة السلع ويخفض بذلك قيمة قوة العمل. وثانياً من حيث إنه يغير نسبة فائض القيمة إلى إجمالي رأس المال المدفوع، أي إلى مجموع قيم جزئه المكونين، الثابت والمتغير. ولن نتناول النقطة الأخيرة إلّا في الجزء الأول من المجلد الثالث لهذا الكتاب حيث سندرج هناك أيضاً، حفاظاً على الترابط الداخلي للعرض، الكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالموضوع الذين نتطرق إليه هنا. وإن سير التحليل، يقتضي تجزئة

الموضوع على هذا النحو، وهذا يتطابق مع روح الإنتاج الرأسمالي تماماً. فشرط العمل في ظل الإنتاج الرأسمالي تواجه العامل كشيء مستقل، والاقتصاد فيها يبدو كعملية متميزة لا تمس هذا العامل إطلاقاً، وبالتالي فهي منفصلة عن الطرائق التي ترفع إنتاجيته الفردية.

إن ذلك الشكل من العمل، الذي يعمل في ظله كثرة من الأشخاص بصورة نظامية جنباً إلى جنب وبالتفاعل فيما بينهم في عملية إنتاج واحدة بالذات، أو في عمليات إنتاج مختلفة ولكن مترابطة، يسمى: التعاون⁽¹⁰⁾

وكما أن القدرة الهجومية لسرية فرسان أو القدرة الدفاعية لفوج مشاة تختلف اختلافاً [345] جوهرياً عن مجموع قوى الهجوم والدفاع الفردية لفارس أو جندي مشاة، كذلك يختلف المجموع الميكانيكي لقوى العمال الفرادى عن تلك القوة الاجتماعية التي تنمو عندما تشترك أيادٍ كثيرة في وقت واحد في تنفيذ عملية واحدة غير مجزأة، عندما يقتضي الأمر مثلاً رفع ثقل أو تدوير عجلة أو إزاحة عقبة من الطريق⁽¹¹⁾ وفي مثل هذه الحالات كلها نجد أن تأثير العمل الموحد عصي على قدرات فرد واحد، أو أنه لن يتحقق إلّا بإتفاق وقت أطول بكثير، أو في نطاق محدود تماماً. ولا يقتصر الأمر هنا على زيادة القدرة الإنتاجية الفردية بواسطة التعاون فحسب، بل خلق قدرة إنتاجية جديدة، هي، في ذاتها ولذاتها، قوة جماعية^(11a)

ولكن بالإضافة إلى تلك القوة الجديدة التي تنجم عن اندماج قوى كثيرة في قوة كلية

(10) (Concours des forces) («اتحاد القوى»)، (ديستوت دو تراسي Destutt de Tracy، المرجع المذكور، ص 80).

(11) «ثمة الكثير من العمليات تبلغ من البساطة حدّاً يتعذر معه تقسيمها إلى أجزاء، ويتعذر تنفيذها بدون تعاون الكثير من الأيدي. وأذكر مثلاً على ذلك تحميل جذع شجرة كبيرة في عربة. وباختصار كل ما يتعذر تنفيذه بدون تعاون عدد كبير من الأيدي في وقت واحد وفي عملية واحدة غير مجزأة». (إي. جي. واكفيلد، نظرة في فن الاستيطان، لندن، 1849، ص 168).

(E. G. Wakefield, *A View of the Art of Colonization*, London, 1849, p. 168).

(11a) «إذا كان يستحيل إطلاقاً على شخص واحد أن يرفع ثقلًا وزنه طناً، بينما لا يستطيع 10 أشخاص أن يفعلوا ذلك إلّا بإجتهاد قواهم كلها، فإمكان 100 شخص أن يتوصلوا إلى ذلك بأن يحرك كل واحد منهم إصبعاً واحداً لا غير». جون بيللرز، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن، 1696، ص 21. (John Bellers, *Proposals for raising a Collidge of Industry*, London, 1696, p. 21).

واحدة نرى في غالبية الأعمال الإنتاجية أن الاحتكاك الاجتماعي المحض، يوقد التنافس ويحفز الطاقة الحيوية (animal spirits) مما يزيد الكفاءة الفردية للعاملين الفرادى، بحيث أن 12 شخصاً ينتجون في يوم عمل جماعي مؤلف من 144 ساعة منتوجاً كلياً أكبر بكثير مما ينتجه 12 عاملاً مفرداً يعمل كل منهم 12 ساعة، أو مما ينتجه عامل واحد في 12 يوم عمل متوالية⁽¹²⁾ مرة ذلك أن الإنسان حيوان بطبيعته، وإن لم يكن حيواناً سياسياً، [346] كما يعتقد أرسطو⁽¹³⁾، فهو على أي حال حيوان اجتماعي.

وعلى الرغم من أن كثرة من العمال تزاوّل في آن واحد معاً عملاً واحداً بالذات أو عملاً من النوع نفسه، فإن العمل الفردي لكل واحد على حدة، بوصفه جزءاً من العمل الكلي، يمكن أن يمثل مع ذلك أطواراً مختلفة من عملية العمل، وأن موضوع العمل يجتاز هذه الأطوار بصورة أسرع نتيجة للتعاون. مثلاً، إذا ألّف البنّاؤون سلسلة متصلة لرفع الآجر من قاع الصقالات حتى قمته، فإن كل واحد منهم يفعل الشيء نفسه بالذات، مع ذلك فإن أفعالهم المنفردة تؤلف حلقات متصلة في عملية كلية واحدة، هي أطوار خاصة يجب على كل آجرة أن تمر بها في عملية العمل، وبفضل ذلك فإن الأيدي الأربع والعشرين للعامل الكلي تنقل الآجر إلى المكان المقصود بصورة أسرع مما لو قام

(12) «يجد المرء هنا» (أي عندما يستخدم مزارع واحد في 300 إيكر العدد نفسه من العمال الذين يستخدمهم 10 مزارعين صغار في 30 إيكرًا للواحد)، «الفائدة من زيادة عدد الأجراء، لا يدركها إلا أناس عمليون؛ فمن الطبيعي القول إن نسبة 1 إلى 4 هي كنسبة 3 إلى 12؛ ولكن هذه القاعدة لا تنطبق في الممارسة العملية. ففي أثناء الحصاد أو بعض الأعمال الأخرى التي تقتضي، على عجل، زج الكثير من الأيدي العاملة سوية، يتحقق العمل بصورة أفضل وأيسر. وعلى سبيل المثال فإن سائقين اثنين، واثنين للتحميل، واثنين للمناولة بالمذراة، واثنين لجمع القش ويضعة أشخاص للتكديس أو العمل في البيدر ينفذون ضعف ما ينفذه نفس العدد من الأيدي العاملة المبعثرة فرقاً صغيرة في مزارع متفرقة». [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، بقلم مزارع، لندن، 1773، ص 7 - 8.

[J. Arbuthnot], *An inquiry into the connection between the present price of Provisions and the size of farms*, By a Farmer, London, 1773, p. 7-8.

(13) ينص تعريف أرسطو على أن الإنسان بطبيعته مواطن دولة-مدينة. وهذا تعريف يميز تحديداً العهود الكلاسيكية القديمة. بمقدار ما إن تعريف فرانكلين للإنسان بأنه صانع الأدوات، يميز عصر اليانكي.

كل واحد منهم بمفرده بارتقاء الصقالة تارةً والهبوط منها تارةً أخرى⁽¹⁴⁾ ويجتاز موضوع العمل المسافة نفسها بوقت أقصر. ومن جهة ثانية يتحقق توحيد العمل أيضاً في حالة الشروع بتشديد مبنى مثلاً من جهات مختلفة في آن واحد رغم أن البنائين المتعاونين يزاولون العمل نفسه، أو النوع ذاته من العمل نفسه. وفي ظل يوم العمل الموحد المؤلف من 144 ساعة يتعرض موضوع العمل للمعالجة في وقت واحد من جهات مختلفة نظراً لأن العامل الموحد أو الكلي يملك عيوناً وأيدياً من الأمام ومن الخلف، ويُعتبر، بحدود معينة، كلي الحضور، ويتم إنجاز المنتج الكلي بصورة أسرع مما لو تولاه عامل مفرد يعمل 12 ساعة في اليوم لمدة 12 يوماً، عملاً أحادياً ضيقاً، وهنا تكتمل أجزاء مكانية مختلفة من المنتج في وقت واحد.

لقد أكدنا أن الكثرة ينفذون سوية عملاً مماثلاً أو عملاً من ذات النوع، لأن هذا النوع الأكثر بساطة من العمل الجماعي يضطلع بدور كبير حتى في أكثر أشكال التعاون [347] رقيقاً. فإذا كانت عملية العمل معقدة فإن كتلة ضخمة من العمال المتعاونين تتيح، في ذاتها، توزيع العمليات المختلفة على شتى الأيدي وبالتالي تنفيذها في وقت واحد، وتقليص وقت العمل الضروري لإنجاز المنتج الكلي⁽¹⁵⁾ تواجه كثرة من فروع الإنتاج لحظات حرجية، أي تلك الفترات الزمنية التي تحددها طبيعة عملية العمل ذاتها والتي ينبغي خلالها إحراز نتائج معينة في العمل. فإذا كان ينبغي

(14) ينبغي أن نلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن مثل هذا التقسيم الجزئي للعمل يمكن أن يحدث حتى حين ينخرط العمال في أداء المهمة ذاتها. فالبنائون مثلاً الذين يمررون الآجر من يد إلى يد وصولاً إلى أعلى مراحل البناء ينفذون جميعاً مهمة متماثلة، مع ذلك يوجد فيما بينهم نوع من تقسيم للعمل. ينحصر ذلك في أن كلاً منهم يمرر الآجر لمسافة معينة، ولكنهم يوصلونه إلى المكان المقصود على نحو أسرع بكثير مما لو نقل كل منهم بصورة مستقلة الآجر لنفسه إلى الطابق الأعلى. (ف. سكاربك، نظرية الثروات الاجتماعية، الطبعة الثانية، باريس، 1839، ص 97-98).

(F. Skarbek, *Théorie des richesses sociales*, 2^{ème} Éd, Paris, 1839, T.I, p. 97-98).

(15) «إذا اقتضى الأمر تنفيذ عمل معقد، وجب تنفيذ عمليات مختلفة، في آن واحد. فهذا يفعل شيئاً وذاك شيئاً آخر، ويسهم الجميع معاً في إحراز النتيجة التي يتعذر تحقيقها على عاتق شخص واحد. فثمة من يجذّف، وآخر يدير الدفة، وثالث يصطاد السمك بالشباك أو بالحربة، وهكذا يتحقق نجاح يتعذر بدون مثل هذا التعاون». (ديستوت دو تراسي، المرجع المذكور، ص 78).

مثلاً جز صوف قطيع من الأغنام أو حصاد عدد معين من حقول القمح، فإن كمية المنتج ونوعيته تتوقفان على ابتداء هذه العملية واختتامها في زمن معين. وإن الفترة الزمنية التي تتيح إنجاز عملية العمل تتحدد هنا مسبقاً كما في صيد سمك الرنجة مثلاً. وليس بمقدور الفرد أن يقطع من اليوم الطبيعي أكثر من يوم عمل واحد، كأن يكون 12 ساعة مثلاً، بينما يستطيع التعاون بين 100 شخص مثلاً، مظ يوم العمل المؤلف من 12 ساعة إلى يوم عمل مؤلف من 1200 ساعة. ويجري التعويض عن قصر الفترة المتاحة للعمل بضخامة كتلة العمل التي تُزج في حقل الإنتاج في اللحظة المناسبة. وإن إنجاز المهمة في الوقت المناسب يتوقف هنا على الاستخدام المتزامن للكثير من أيام العمل الموحدة، وتتوقف مقادير النتيجة النافعة على عدد العمال؛ ولكن عدد هؤلاء الآخرين هو دائماً أقل من عدد أولئك العمال الذين كانوا سينفذون، وهم يعملون على انفراد، ذلك العمل نفسه خلال تلك الفترة الزمنية نفسها⁽¹⁶⁾ وبسبب غياب مثل هذا التعاون تتلف سنوياً كمية كبيرة من القمح في غرب الولايات المتحدة، بينما تتلف كمية كبيرة من القطن في تلك الأقسام من الهند الشرقية التي دمر فيها الحكم الإنكليزي الجماعة المشاعية القديمة⁽¹⁷⁾

[348] إن التعاون يتيح، في جانب، توسيع الحيز المكاني للعمل؛ وهذا ضروري في عمليات عمل معينة بسبب الترابط المكاني لمواضيع العمل؛ أي أنه ضروري على سبيل المثال عند القيام بأعمال تجفيف المستنقعات وبناء السدود وأعمال الري وشق القنوات ومد

(16) «إن لتنفيذها» (الأعمال الزراعية) «في اللحظة الحرجة مفعول هائل». [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة بين السعر الحالي، إلخ، ص 7.

([J. Arbuthnot], *An inquiry into the connection between the present price, etc.*, p. 7).

ليس في الزراعة من عامل أكثر أهمية من عامل الوقت. (ليبيش، حول نظرية وممارسة الاقتصاد الزراعي، 1856). (Liebig, *Über Theorie und Praxis in der Landwirthschaft*, 1856, S. 23).

(17) «إن الشر التالي، شر لا يكاد المرء يتوقعه في بلد يصدر من اليد العاملة أكثر من أي بلد آخر في العالم، ربما باستثناء الصين وإنكلترا، يكمن في استحالة إيجاد عدد كاف من الأيدي العاملة لجني القطن. ونتيجة ذلك أن قسماً كبيراً من المحصول يبقى بلا جني، بينما يُلتقط القسم الآخر من الأرض بعد أن يكون قد تساقط القطن وفقد لونه وتعفن جزئياً. وهكذا فإن شح اليد العاملة في الموسم المطلوب يرغم المزارع على تقبل خسارة قسم كبير من المحصول الذي تصبو إنكلترا إليه». (مجلة بنغال هوركارو، موجز نصف شهري لأخبار البلاد، 22 تموز/يوليو، 1861).

(Bengal Hurkaru, *Bi-Monthly Overland Summary of News*, 22nd July, 1861).

الطرق البرية وسكك الحديد وإلخ. ومن جانب آخر، يتيح التعاون تقليص الحيز المكاني للإنتاج بصورة نسبية، أي بالمقارنة مع اتساع نطاق الإنتاج. وهذا التقليص للمجال المكاني للعمل مع توسيع نطاق تأثيره في آن واحد، الذي يجري بنتيجته تقليص كتلة من التكاليف غير المنتجة (faux frais) (*)، يتولد من تحشيد العمال، ودمج عمليات العمل المختلفة، وتركيز وسائل الإنتاج⁽¹⁸⁾

إن يوم العمل الموحد يُنتج، بالمقارنة مع مقدارٍ مساوٍ من أيام العمل الفردية، كتلاً أكبر من القيم الاستعمالية ويقلّص بذلك وقت العمل الضروري من أجل إحراز نتيجة نافعة معينة. ويمكن التوصل إلى مثل هذه الزيادة في قدرة إنتاجية العمل بأساليب مختلفة في كل حالة على حدة؛ فلما أن يوم العمل الموحد يرفع القدرة الميكانيكية للعمل، أو أنه يوسع بقعة تأثيرها المكاني، أو أنه يقلّص الحيز المكاني للإنتاج بالمقارنة مع توسيع نطاق الإنتاج، أو أنه يزوج، في اللحظة الحرجة، كتلة كبيرة من العمل للتحرك في فترة زمنية وجيزة، أو أنه يوقد التنافس بين الأفراد ويذكي طاقتهم الحيوية، أو أنه يضيف على العمليات المتماثلة التي تقوم بها الكثرة طابع الاستمرار وتعدد الجوانب، أو أنه ينفذ العمليات المختلفة في وقت واحد، أو أنه يحقق اقتصاداً في وسائل الإنتاج بفضل الاستخدام الجماعي، أو أنه يُكسب العمل الفردي طابع العمل الاجتماعي الوسطي؛ ففي [349] جميع هذه الحالات تكون الإنتاجية الخاصة ليوم العمل الموحد بمثابة قدرة إنتاجية عمل اجتماعية، أو قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي. فهذه القدرة الإنتاجية تنشأ من التعاون نفسه. وحين يتعاون العامل مع الآخرين وفق خطة فإنه يخلق قيوده الفردية ويُنمي قدراته كجنس بشري⁽¹⁹⁾

(*) حرفياً: تكاليف غير مثمرة أو زائفة، وهو تعبير تقني اقتصادي استخدمه الاقتصاديون الفرنسيون في القرن التاسع عشر لوصف المصاريف غير المباشرة، أو غير المنتجة لكن الضرورية. [ن. ع].

(18) «بفضل تقدم الزراعة فإن كل تلك الكمية من رأس المال والعمل - ولربما أكثر من ذلك بكثير - التي كانت مبعثرة بصورة فضفاضة في 500 إيكر تتركز الآن لفلاحة 100 إيكر بصورة أكثر اتقاناً». وعلى الرغم «من أن رقعة المكان قد تقلصت بالقياس إلى الكمية المستخدمة من رأس المال والعمل، فإن نطاق الإنتاج قد اتسع بالمقارنة مع ذلك النطاق الإنتاجي الذي كان يقوم به عنصر منفرد في الإنتاج». (ر. جونز، بحث في توزيع الثروة، الفصل عن «الريع»، لندن، 1831، ص 191).

(R. Jones, An essay on the distribution of Wealth, on rent, London, 1831, p. 191).

(19) «إن قوة الإنسان المفرد ضئيلة تماماً، ولكن اتحاد عدد من هذه القوى الضئيلة يخلق قوة جماعية أكبر من مجموع تلك القوى الجزئية؛ وبفضل اتحادهما تستطيع تقليص الوقت اللازم للفعل وتوسيع

ليس بوسع العمال على العموم أن يتعاونوا مباشرة، من دون أن يحتشدوا سوية، فتجتمعهم في مكان معين هو شرط لتعاونهم؛ وعليه فإن العمال المأجورين لا يمكن أن يتعاونوا ما لم يقيم رأسمال واحد بعينه ورأسمالي واحد بعينه باستخدامهم في وقت واحد، أي ما لم يقيم بشراء قوى عملهم في آن واحد معاً. إذن، فإن القيمة الكلية لقوى العمل هذه، أو مجموع أجور هؤلاء العمال في يوم أو أسبوع، والخ، يجب أن تكون مجتمعة في جيب الرأسمالي قبل أن تجتمع قوى العمل هذه في عملية الإنتاج. وإن تسديد أجور 300 عامل دفعة واحدة، ولو عن يوم واحد فقط، يقتضي إنفاق رأسمال أكبر مما يُدفع أسبوعياً إلى عدد أقل من العمال في سنة كاملة. وهكذا فإن عدد العمال المتعاونين، أو نطاق التعاون، يتوقف قبل كل شيء على مقدار رأس المال ذاك الذي يمكن لرأسمالي مفرد أن ينفقه على شراء قوة العمل، أي على مدى تحكم كل رأسمالي مفرد بوسائل عيش كثرة من العمال.

وما يضح على رأس المال المتغير يصح على رأس المال الثابت أيضاً. فمثلاً، إن نفقات المواد الأولية بالنسبة لرأسمالي لديه 300 عامل هي أكبر 30 مرة من اتفاق كل رأسمالي من أصل 30 رأسمالياً يستخدم كل واحد منهم 10 عمال. صحيح أن وسائل العمل المستخدمة بصورة جماعية لا تنمو من حيث حجم قيمتها أو من حيث كتلتها الشبيهة، بنفس درجة نمو عدد العمال المشغلين، ولكنها تنمو مع ذلك نمواً كبيراً. وهكذا فإن تركز كتل كبيرة من وسائل الإنتاج في أيدي رأسماليين فرادى هو شرط مادي لتعاون العمال المأجورين، وأن مدى التعاون، أو نطاق الإنتاج، يتوقف على مدى هذا التركيز.

في البداية، كان من الضروري توافر حد أدنى معين من رأس المال الفردي لكي يكون [350] عدد العمال المستخدمين في آن واحد، وبالتالي حجم ما يُنتج من فائض قيمة، كافياً لتحرر رب العمل نفسه من العمل الجسدي وتحويله من رب عمل صغير إلى رأسمالي، وإرساء العلاقة الرأسمالية رسمياً. أما الآن فهذا الحد الأدنى يعتبر شرطاً مادياً لتحويل الكثير من عمليات العمل الفردية، المشتتة، والمنفصلة، إلى عملية عمل اجتماعية موحدة.

ورأينا في البداية أيضاً أن سيطرة رأس المال على العمل لم تكن سوى نتيجة رسمية

= نطاقتهم. جي. آر. كارلي، ملاحظة في كتاب ب. فيري، [تأملات في الاقتصاد السياسي، في طبعة كوستودي لمؤلفات الاقتصاديين الإيطاليين]، الجزء الخامس عشر، ص 196.

(G.R. Carli, Note Zu: P. Verri, [Meditazioni sulla Economia Politica, Parte Moderna],

T.XV, p. 196).

لواقع أن العامل لا يكدح لنفسه بل للرأسمالي، وبالتالي تحت سيطرة الرأسمالي. ومع نمو تعاون كثرة من العمال المأجورين تصبح سيطرة رأس المال ضرورية لتنفيذ عملية العمل نفسها، وتغدو شرطاً فعلياً للإنتاج. وتصبح إمرة الرأسمالي في ميدان الإنتاج ضرورية ضرورة إمرة الجنرال في ميدان المعركة.

إن كل عمل اجتماعي أو جماعي مباشر، يجري على نطاق كبير، يحتاج بهذه الدرجة أو تلك، إلى توجيه يكفل انسجام الأعمال الفردية وتنفيذ الوظائف العامة، الناجمة عن حركة الجسد الكلي للإنتاج التي تختلف عن حركة الأعضاء المستقلة في هذا الجسد. فعازف الكمان المنفرد يوجه نفسه بنفسه، أما الأوركسترا فتحتاج إلى مايسترو. وتصبح وظائف الإدارة والرقابة والتنسيق وظائف لرأس المال بمجرد أن يتحول العمل إلى عمل تعاوني. ولكن وظيفة الإدارة، باعتبارها وظيفة خاصة برأس المال، تكتسب سمات مميزة بطابعها.

إن الحافز المحرك والهدف المحدد لعملية الإنتاج الرأسمالي هما، قبل كل شيء، تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال⁽²⁰⁾، أي أكبر إنتاج ممكن لفائض القيمة، وبالتالي أكبر استغلال رأسمالي ممكن لقوة العمل. ومع نمو كتلة العمال المشغلين في وقت واحد تنمو أيضاً مقاومتهم، وينمو بالضرورة ضغط رأس المال لقهـر هذه المقاومة. إن إدارة الرأسمالي ليست محض وظيفة خاصة تنجم عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية ولا تتعلق بهذه العملية وحدها فحسب، بل هي في الوقت ذاته وظيفة لاستغلال عملية العمل الاجتماعية، وبصفتها هذه فهي محكومة بتناحر لا مفر منه بين المستغل ومادة استغلاله الأولية. وبموازاة نمو مدى وسائل الإنتاج، التي تواجه العامل المأجور كملكية غريبة، تنمو ضرورة ضبط استخدامها بصورة ملائمة⁽²¹⁾ زد على ذلك [351] أن تعاون العمال المأجورين يتحقق حصراً بفعل رأس المال الذي يستخدمهم في آن

(20) «الأرباح... هي الهدف الوحيد للأعمال». (ج. فاندربلنت J. Vanderlint، المرجع المذكور، ص 11).

(21) أفادت الدورية سبكتاتور *Spectator* وهي مجلة إنكليزية مبتذلة، في عددها الصادر بتاريخ 26 أيار/مايو عام 1866 أنه بعد إقامة نوع من المشاركة بين الرأسماليين والعمال في (wirework company) شركة مانشستر لإنتاج الأسلاك «كانت النتيجة الأولى هي انخفاض مفاجيء في الضياعات حيث إن الرجال أدركوا أن ليس من مصلحتهم، شأنهم شأن أي رب عمل آخر، تبذير ما هو ملك لهم، ولعل الضياعات، بعد الديون المعدومة، هي أضخم مصدر للخسائر في الصناعة». وتكتشف هذه المجلة ذاتها النقص الجذري التالي في التجارب التعاونية في روشديل^(*): «لقد برهنت أن بإمكان الاتحادات العمالية أن تنجح في إدارة الدكاكين والمعامل

واحد. وإن ترابط وظائفهم ووحدتهم بوصفهم جسماً كلياً مُنتجاً يقع خارجهم، في رأس المال الذي يجمعهم معاً ويديمهم. لذا فإن ترابط أعمالهم يواجههم مثالياً بوصفه خطة، ويواجههم عملياً بوصفه سلطة الرأسمالي، جبروت إرادة غريبة تُخضع نشاطهم لغايتها. وإذا كانت الإدارة الرأسمالية ذات محتوى مزدوج بسبب ازدواج طابع العملية الإنتاجية المدارة نفسها باعتبارها، من جهة - عملية عمل اجتماعية لصنع منتج، ومن جهة ثانية - عملية إنماء ذاتي لقيمة رأس المال، فإن هذه الإدارة هي استبدادية من حيث الشكل. ومع نمو التعاون على نطاق أوسع يطور هذا الاستبداد أيضاً أشكاله الخاصة. ومثلما يتحرر الرأسمالي في البداية من العمل الجسدي بمجرد أن يبلغ رأسماله ذلك الحد الأدنى اللازم لبدء الإنتاج الرأسمالي الفعلي، فإنه يحيل وظائف الرقابة المباشرة والدائمة على العمال الفرادى وعلى زمر العمال إلى فئة خاصة من العمال المأجورين. ومثلما يلزم الجيش ضباطاً وضباط صف، كذلك تحتاج كتلة العمال المحتشدة للعمل معاً بإمرة رأسمال واحد بالذات إلى الضباط الصناعيين (المدراء، managers)، وضباط الصف الصناعيين (المراقبين، النظّار formen, overlookers, contre-maîtres) الذين يصدرون الأوامر في أثناء عملية العمل باسم رأس المال. وترسخ عمل الرقابة كوظيفة لهؤلاء على وجه الحصر. [352] وعند مقارنة نمط إنتاج الفلاحين المستقلين أو الحرفيين المستقلين مع اقتصاد مزارع العبيد فإن الاقتصاد السياسي يدرج عمل الرقابة هذا كمصاريف إنتاج إضافية (faux frais de production)^(21a) وعلى العكس، عندما يعالج الاقتصاد

= وكافة أشكال المصانع تقريباً، ولقد حَسُنَ وضع العمال أنفسهم إلى حد كبير جداً، ولكنها (!) لا تترك على الإطلاق مكاناً ملحوظاً لأرباب العمل». [يا للفظاعة!] (Quelle horreur!):

«They showed that associations of workmen could manage shops, mills and almost all forms of industry with success, and they immensely improved the condition of men, but then they did not leave a clear place for masters.»

[(*)] التجارب التعاونية في روشديل: بتأثير أفكار الاشتراكيين بادر عمال روشديل (شمال مانشستر) بإنشاء جمعية رواد المساواة، وكانت في البداية تعاونية استهلاكية، ثم دخلت ميدان الإنتاج، وبذلك بدأت أول حركة تعاونية في إنكلترا وبلدان أخرى. ن. برلين].

(21a) يشير البروفيسور كايرنز إلى وجود «الرقابة على العمل» (superintendence of labour) كسمة مميزة للإنتاج العبودي في الولايات الجنوبية من أميركا الشمالية، بعد ذلك يضيف قائلاً: «إن الفلاح المالك» (في الشمال) «الذي يستملك كامل منتج عمله لا يحتاج إلى ما يحفزه على الكد. فالرقابة هنا نافلة» (كايرنز Cairnes، المرجع المذكور، ص 48-49).

السياسي نمط الإنتاج الرأسمالي فإنه يماثل بين وظيفة الإدارة، الناجمة عن طبيعة عملية العمل الجماعية وبين تلك الوظيفة نفسها باعتبارها محكومة بالطابع الرأسمالي، وبالتالي المتناحر، لهذه العملية⁽²²⁾ والرأسمالي لا يغدو رأسمالياً لأنه مدير صناعي، بالعكس، فهو قائد لأنه رأسمالي. وتغدو السلطة العليا في الصناعة صفة ملازمة لرأس المال مثلما كانت السلطة العليا في شؤون الحرب والقضاء في عصر الاقطاع صفة ملازمة للملكية العقارية^(22a)

إن العامل مالك لقوة عمله طالما بقي يساوم الرأسمالي بصفته بائعاً لهذه القوة، ولكنه لا يستطيع أن يبيع سوى ما يملك، سوى قوة عمله الفردية الخاصة. ولا تتغير هذه العلاقة أبداً لمجرد أن الرأسمالي يشتري 100 قوة عمل بدل أن يشتري واحدة، ويرم عقداً مع مئة من العمال المتفرقين، بدل أن يبرم عقداً مع عامل واحد. وبمقدور الرأسمالي أن يستخدم هؤلاء العمال المئة من دون أن يزجهم في أي تعاون. إذن، فهو يدفع مقابل قيمة 100 قوة عمل مستقلة، ولكنه لا يدفع مقابل قوة العمل الموحدة لمائة. وإن العمال بوصفهم أشخاصاً مستقلين هم أفراد معزولون يدخلون في علاقة معينة مع رأس المال عينه، لا مع بعضهم بعضاً. ولا يبدأ تعاونهم أول الأمر إلا في عملية العمل، لكنهم لا يعودون ملكاً لأنفسهم في عملية العمل هذه. فهم بدخولهم هذه العملية يندمجون برأس المال. وحين يزاول العمال التعاون سوية، بوصفهم أعضاء في كيان عضوي فاعل، فلن يعودوا سوى نمط خاص لوجود رأس المال. من هنا فإن القدرة [353] الإنتاجية، التي ينتجها العامل بوصفه عاملاً اجتماعياً، تغدو القدرة الإنتاجية لرأس المال. وتتطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل بلا مقابل بمجرد أن يُزج العمال في شروط معينة، ورأس المال هو الذي يزجهم في هذه الشروط بالذات. ولما كانت القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل لا تكلف رأس المال شيئاً، ولما كان العامل لا يطور هذه القدرة من جهة أخرى قبل أن يغدو عمله ملكاً لرأس المال، فإنها تبدو بمثابة قدرة إنتاجية تخص رأس المال بطبيعته كرأسمال، قدرة إنتاجية كامنة في رأس المال.

(22) إن السير جيمس ستوارت، الذي يتميز على العموم بعين لاقطة ترى السمات الاجتماعية المميزة لمختلف أنماط الإنتاج، يقول: «لماذا تدمر المشاريع الصناعية الكبرى الصناعة المنزلية الصغيرة، إن لم يكن للاقتراب من بساطة العبيد؟». [ج. ستوارت]، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص 167-168.

([James Stuart], *Principles of Political Economy*, London, 1767, V.I, p. 167-168).

(22a) بإمكان أوغست كونت ومدرسته أن يبرهنوا بصورة جيدة أيضاً على الضرورة الأبدية للسادة للاقطاعيين كما برهنوا على الضرورة الأبدية للسادة للرأسماليين.

وريتجلى الأثر الهائل للتعاون البسيط في الصروح العملاقة التي شادها قدماء الآسيويين والمصريين والأتروسكيين وسواهم.

«حصل في سالف الزمان أن هذه الدول الآسيوية كانت تجد بحوزتها بعد تسديد نفقات مؤسساتها المدنية والعسكرية، فائضاً يمكن لها أن تستخدمه لتشييد منشآت فخمة أو نافعة. وإن سيطرتها على أيادي وأذرع جلّ السكان غير الزراعيين. وحق الملك والكهان في امتلاك الفائض، وقرّ الوسائل لتشييد تلك الصروح الجبارة التي تعج بها البلاد. وإن نصب التماثيل العملاقة ونقل الكتل الهائلة، مما يثير العجب، كأنّ يعتمد على الاسراف في تبديد العمل البشري وحده تقريباً. وكان يكفي لذلك حشد عدد غفير وتركيز جهودهم. وهكذا نرى شعاباً مرجانية ضخمة تنبجس من أعماق المحيط لتشكل جزراً ويابسة، على الرغم من أن كل مودع فرد (depository) في هذه العملية هزيل، وضعيف، ومزّر. وليس لدى الشغيلة غير الزراعيين في مملكة آسيوية ما يسهمون به غير ما تبذله أجسامهم فردياً، ولكن قوتهم تكمن في كثرتهم، وأن سلطة تسيير هذه الجموع خلقت هذه الصروح العملاقة. وإن تركيز الموارد، التي يقتاتون عليها، في يدي فرد واحد أو أفراد قلائل هو الذي يتيح مثل هذه الأعمال الضخمة»⁽²³⁾

إن جبروت الملوك الآسيويين والمصريين أو الثيوقراطيين الأتروسكيين، إلخ، قد انتقلت إلى الرأسمالي في المجتمع الحديث، سيّان إن كان رأسمالياً فردياً أم رأسمالياً جماعياً كما في الشركات المساهمة.

إن ذلك الشكل من التعاون في عملية العمل، الذي نراه في بدايات الحضارة البشرية، [354] عند الأقوام التي تعتاش على الصيد^(23a) أو في المشاعات الزراعية في الهند مثلاً، يقوم، من جهة، على الملكية الجماعية لشروط الإنتاج، ويقوم، من جهة أخرى، على

(23) ر. جونز، مقرر محاضرات، إلخ، هيرتفورد، 1852، ص 77 - 78.

(R. Jones, Text-book of lectures etc., Hertford, 1852, p. 77-78.)

إن مجموعة الآثار الآشورية والمصرية القديمة وغيرها الموجودة في لندن والمواصم الأوروبية الأخرى تتيح لنا أن نرى بأم العين عمليات العمل التعاونية هذه.

(23a) لعل س. لينغيه كان محقاً في كتابه نظرية القوانين المدنية *Théorie des Lois Civiles* عندما يسمي الصيد أول شكل للتعاون، وقنص البشر (الحرب) أول أشكال الصيد.

أن الفرد الواحد لم يقطع بعد الحبل السري الذي يربطه بالقبيلة أو الجماعة المشاعية كارتباط النحلة المفردة بفقير النحل. وإن هاتين السمتين تميزان هذا النوع من التعاون عن التعاون الرأسمالي. وإن الاستخدام العرضي للتعاون واسع النطاق في العالم القديم وفي العصور الوسطى، وفي المستعمرات الحديثة، يركز على علاقات السيادة والخضوع المباشرين، بل على العبودية في الغالب. أما الشكل الرأسمالي للتعاون فهو يفترض، على العكس من ذلك، وجود العامل المأجور الحر الذي يبيع قوة عمله لرأس المال منذ البداية. ويتطور هذا الشكل تاريخياً في تضاد مع الاقتصاد الفلاحي والحرف المستقلة، سواء كانت هذه الحرف في شكل أصناف مغلقة أم لا⁽²⁴⁾ ولا يظهر التعاون الرأسمالي بالمقارنة معهما كشكل تاريخي خاص للتعاون، بل إن هذا التعاون يقف إزاءهما كشكل تاريخي خاص وسمة مميزة لعملية الإنتاج الرأسمالي.

ومثلما أن القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل التي تتطور بفضل التعاون تبدو قدرة إنتاجية لرأس المال، فإن التعاون نفسه يبدو بمثابة شكل خاص لعملية الإنتاج الرأسمالي، وذلك على النقيض من عملية الإنتاج التي يقوم بها عمال مستقلون منعزلون، أو حتى أرباب عمل صغار. وهذا هو أول تغير يطرأ على عملية العمل الفعلية بعد خضوعها لرأس المال. ويقع هذا التغير بصورة تلقائية، عفوية. فاستخدام عدد غفير من العمال المأجورين في آن واحد وفي عملية عمل واحدة بالذات يشكل، باعتبارها شرطاً لهذا التغير، نقطة انطلاق الإنتاج الرأسمالي. وهي تتطابق مع وجود رأس المال نفسه. وعليه، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي يبدو، من جهة، ضرورة تاريخية لتحول عملية العمل إلى عملية اجتماعية، فإن الشكل الاجتماعي لعملية العمل يبدو، من جهة أخرى، طريقة يستخدمها رأس المال لاستثمار هذه العملية على نحو أكثر ربحاً عن طريق زيادة قدرتها الإنتاجية.

إن التعاون، بصورته البسيطة التي عالجناه بها حتى الآن، يقترب من الإنتاج واسع النطاق، ولكنه لا يؤلف شكلاً مميزاً ثابتاً لعهد خاص من تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. [355] وأقصى ما يفعله أنه يظهر بهذا الشكل على نحو تقريبي في البدايات ذات الطابع الحرفي

(24) إن الاقتصاد الفلاحي الصغير والإنتاج الجرفي المستقل يشكلان في جانب، قاعدة الإنتاج القطاعي، ولكنهما يستمران في الوجود جزئياً، بعد تفسخه، إلى جانب الإنتاج الرأسمالي. وفي الوقت ذاته يشكلان الأساس الاقتصادي للجماعة المشاعية القديمة في أوج ازدهارها، أي بعد زوال الملكية المشاعة الشرقية الأصلية، وقبل سيطرة العبودية على زمام الإنتاج تماماً.

للمانيفاكتورة⁽²⁵⁾ وفي ذلك النوع من الزراعة الكبيرة الذي يتطابق مع حقبة المانيفاكتورة، من دون أن يتميز جوهرياً عن الاقتصاد الفلاحي إلا بكثرة العمال المستخدمين في وقت واحد وضخامة وسائل الإنتاج المتركة. ويسود شكل التعاون البسيط عادة في تلك الفروع من الإنتاج التي يعمل فيها رأس المال على نطاق واسع، من دون أن يلعب تقسيم العمل والآلات أي دور هام.

إن التعاون يبقى الشكل الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي، رغم أنه بصورته البسيطة لا يزيد عن كونه شكلاً خاصاً إلى جانب أشكاله الأخرى الأكثر تطوراً.

(25) «أوليس جمع مهارة واجتهاد وتنافس الكثيرين في عمل واحد متماثل هو الطريق لتطويره قُدماً؟ ولولا ذلك، هل كان بوسع إنكلترا أن ترتقي بصناعتها الصوفية إلى مثل هذا المستوى من الكمال؟». (ج. بيركلي، المتماثل، لندن، 1750، ص 56، الفقرة 521).

(Berkeley, *The Querist*, London, 1750, p. 56, § 521).

الفصل الثاني عشر

تقسيم العمل والمانيفاكتورة

أولاً - الأصل المزدوج للمانيفاكتورة

يكتسب التعاون المرتكز إلى تقسيم العمل شكله الكلاسيكي في المانيفاكتورة. وهو يسود كشكل مميز لعملية الإنتاج الرأسمالي في مرحلة المانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي تمتد على وجه التقريب من أواسط القرن السادس عشر حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر.

تنشأ المانيفاكتورة بطريقتين:

في الحالة الأولى يحتشد عمال حرف مستقلة متنوعة، في ورشة عمل واحدة بإمرة رأسمالي واحد، حيث يجب أن يمر المنتج من خلال أياديهم بشكل متعاقب حتى يكتمل. فمثلاً، كانت العربة في البداية منتوجاً كلياً لعدد كبير من الحرفيين المستقلين: صانع العجلات، والسراج، والخياط، وصانع الأقفال، والنحاس، والخراط، والمقضب، والزجاج، والملمع، والدقان، والمذقّب، وإلخ. لكن مانيفاكتورة العربات تحشد جميع هؤلاء الحرفيين المختلفين في مبنى واحد، حيث يعملون في وقت واحد من يد إلى يد. وبديهي أنه لا يمكن تذهيب عربة قبل صنعها. ولكن عندما تنتج عربات كثيرة في وقت واحد يمكن لقسم منها أن يمر بصورة مستمرة بالتذهيب، بينما يجتاز القسم الآخر طوراً سابقاً من عملية الإنتاج. لا نزال هنا على أرضية التعاون البسيط الذي يجد مادته من البشر والأشياء جاهزة. إلا أنه سرعان ما يطرأ تغير جوهري. وإذا ينهمك

الخياط، أو صانع الأقفال، أو النحاس، إلخ، في صنع العربات لا غير، فإنه يفقد رويداً رويداً العادة والقدرة على أداء حرفته القديمة بكامل تشعباتها. ومن جهة أخرى يكتسب نشاطه الأحادي أنسب شكل لهذا المجال الضيق. في البداية ظهرت مانيفاكتورة العربات بوصفها تجميعاً لحرف مستقلة. ثم أخذ إنتاج العربات ينقسم بالتدريج إلى عمليات [357] تفصيلية مختلفة تتبلور كل واحدة منها كوظيفة مكرسة لعامل واحد، ويتحقق إجمالي هذه العمليات باتحاد هؤلاء العمال الجزئيين. وعلى هذا النحو بالذات نشأت مانيفاكتورة الأقمشة وجملة كاملة من المانيفاكتورات الأخرى من خلال تجميع حرف شتى تحت سيطرة رأسمال واحد⁽²⁶⁾

ولكن المانيفاكتورة تنشأ أيضاً بطريقة معاكسة. فكثرة من الحرفيين الذين ينفذون عملاً واحداً بعينه أو عملاً من النوع نفسه، مثل صانعي الورق أو حروف الطباعة أو الإبر، إنما يستخدمهم الرأسمالي نفسه في آنٍ واحدٍ في ورشة عمل واحدة. هذا هو التعاون في أبسط أشكاله. فكل حرفي من هؤلاء يصنع (لربما بمعونة متدرب أو اثنين) السلعة بكاملها، أي أنه يؤدي على التعاقب شتى العمليات الضرورية لإنجازها. وعليه، فهو يواصل العمل بأسلوب حرفته القديمة. ولكن الظروف الخارجية سرعان ما تؤدي إلى حصول تغير نتيجة تركيز العمال في المكان الواحد نفسه وتزامن أعمالهم. فمثلاً، قد

(26) بغية ضرب أحدث مثال على هذه الطريقة في نشوء المانيفاكتورة نورد المقتطف التالي. إن غزل ونسج الحرير في ليون ونيم «صناعة أبوية (بطيركية) بالكامل، فهي تستخدم الكثير من النساء والأطفال، ولكن من دون أن تستنفدهم وتهلكهم؛ بل تقيهم في وديانهم الرائعة - دروم وفار وايزير وفوكلو - لتربية دود القز وفض شرائقه؛ ولا تتخذ هذه الصناعة طابع إنتاج مصنعي. لكن مبدأ تقسيم العمل يكتسي طابعاً خاصاً. حتى يتواءم مع المستوى الرفيع اللازم هنا. وحقاً ثمة من يقوم ببرم الخيوط أو الفتل أو الصباغة وتسوية العُقد، وأخيراً النسج أيضاً؛ ولكنهم لا يحتشدون في مبنى واحد ولا يتبعون لرب عمل واحد؛ بل إنهم جميعهم يعملون بصورة مستقلة».

(أ. بلانكي، دروس في الاقتصاد الصناعي، شرح أ. بليز، باريس، 1838-1839، ص 79).
(A. Blanqui, *Cours d'économie industrielle*, Recueilli par A. Blaise, Paris, 1838-1839, p. 79).

حدثت تغيرات منذ أن كتب بلانكي ذلك، فقد جرى ربط شتى العمال المستقلين بالمصانع. [إضافة للطبعة الرابعة: منذ أن كتب ماركس ذلك توطن نول النسيج الآلي في هذه المصانع ليزيح النول اليدوي بسرعة. وإن لصناعة الحرير في كريفيلد حكاية كبرى ترونها عن ذلك. ف. إنجلترا].

يتطلب تسليم كمية كبيرة من السلع الناجزة في أجل معين، عندئذ يجري تقسيم العمل. وبدلاً من أن يؤدي كل حرفي معين مختلف العمليات على التوالي، يجري فصل هذه العمليات وعزلها ووصفها جوار بعضها بعضاً في المكان، وتسند كل عملية إلى حرفي مفرد، وتجرى سائر العمليات في آن واحد على يد العاملين المتعاونين. ويتكرر هذا التقسيم العرضي، فتظهر أفضلياته ويتحجر شيئاً فشيئاً في تقسيم عمل منهجي. وتتحول السلعة من منتج فردي لحرفي مستقل، ينفذ عمليات كثيرة، إلى منتج اجتماعي لحرفيين موحدتين لا ينفذ أياً منهم على الدوام سوى عملية جزئية واحدة لا غير. وإن العمليات المندمجة في سلسلة الأعمال المتعاقبة التي يقوم بها المعلم الألماني في نقابة حرفة إنتاج الورق، تتجزأ في مانيفاكتورة الورق الهولندية إلى عمليات منفصلة جزئية متجاورة تنفذها كثرة من العمال المتعاونين. إن صانع الإبر في النقابة الحرفية المغلقة في نورنبرغ قد وضع حجر الأساس لمانيفاكتورة الإبر الإنكليزية. وبينما ينفذ كل حرفي في نورنبرغ عمليات قد تفوق العشرين على التوالي، نجد في المانيفاكتورة الإنكليزية عشرين حرفياً متجاورين، ينفذ كل منهم عملية واحدة من هذه العمليات العشرين، وتستمر تجزئة هذه العمليات وعزلها وفصلها اعتماداً على التجربة لتغدو وظائف محصورة بعمال فرادى.

وهكذا فإن طريقة نشوء المانيفاكتورة وتشكلها من الحرفة ذو طابع مزدوج. فهي تنشأ، من جهة، من تجميع حرف، متنوعة، مستقلة، تفقد هذا الاستقلال وتغدو أحادية الاختصاص إلى درجة أنها تولف عمليات جزئية تكمل بعضها بعضاً في عملية إنتاج سلعة واحدة بعينها. وتنشأ المانيفاكتورة، من جهة أخرى، من تعاون حرفيين من حرفة واحدة معينة، فتقسم هذه الحرفة الفردية إلى عمليات متميزة مختلفة، وتعزل هذه الأخيرة وتجعلها مستقلة حتى تغدو وظيفة محددة لعامل متميز. وعليه فإما أن المانيفاكتورة تقسم تقسيم العمل في عملية الإنتاج أو تطور هذا التقسيم، من جهة، أو أنها تجمع حرفاً يدوية كانت منفصلة سابقاً، من جهة أخرى. ولكن مهما تكن نقطة الانطلاق فإن شكلها النهائي واحد: آلية إنتاج أعضاؤها من البشر.

وابتغاء فهم تقسيم العمل في المانيفاكتورة على نحو دقيق فمن الضروري أن نتذكر النقاط التالية: ابتداءً أن تجزئة عملية الإنتاج إلى أطوارها المتميزة تتطابق، هنا، تماماً مع تفكك النشاط الحرفي إلى عملياته الجزئية المختلفة. وسواء كانت العملية معقدة أم بسيطة، فإن تنفيذها يحتفظ بطابعه الحرفي ويتوقف بالتالي على قوة وبراعة وسرعة كل عامل وثقته بنفسه، وعلى مهارته في استعمال أدواته. وتبقى الحرفة هي القاعدة. ولكن هذه القاعدة التكنيكية ضيقة، وهي تنفي إمكانية التجزئة العلمية الدقيقة لعملية الإنتاج، لأن كل عملية جزئية يمر المنتج بها يجب أن تنفذ كعمل حرفي جزئي. وبما أن المهارة

تبقى على هذا النحو أساس عملية الإنتاج، فإن كل عامل يرتبط بوظيفة جزئية حصرياً، [359] وتتحول قوة عمله إلى جهاز عضوي حي دائم لهذه الوظيفة الجزئية. وأخيراً، فإن تقسيم العمل هذا هو نوع خاص من التعاون، والكثير من مزاياه إنما ينجم عن الجوهر العام للتعاون لا عن هذا الشكل الخاص منه.

ثانياً – العامل الجزئي وأدواته

إذا عابنا التفاصيل عن كسب، لرأينا بجلاء أن العامل الذي ينفذ طيلة حياته عملية بسيطة واحدة بالذات يحوّل جسده بالكامل إلى عضو أوتوماتيكي أحادي لهذه العملية، وينفق فيها وقتاً أقل من الحرفي الذي يقوم بسلسلة كاملة من العمليات على التوالي. ولكن العامل الكلّي الموحد الذي يؤلف الآلية الحية للمانيفاكتورة، إنما يتكون أصلاً من مثل هؤلاء العمال الجزئيين الأحاديين. وبالمقارنة مع الحرفة المستقلة يجري هنا إنتاج المزيد بزمناً أقل، أي رفع القدرة الإنتاجية للعمل⁽²⁷⁾ كما أن العمل الجزئي يتطور حين يستقل هذا الجزء ويغدو وظيفة محصورة بشخص واحد. وإن التكرار الدائم لهذا العمل الجزئي المحدود وتركيز الانتباه عليه يعمقان التجربة لبلوغ النتيجة النافعة المتوخاة ببذل أقل الجهد. ولما كانت هناك أجيال مختلفة من العمال تعيش معاً وتعمل معاً في المانيفاكتورات ذاتها، فإن المهارة التكنيكية، اليدوية، المكتسبة، ترسخ، وتتراكم، وتنتقل من جيل إلى آخر⁽²⁸⁾

الواقع أن المانيفاكتورة هي التي تخلق براعة العامل الجزئي بمجرد أن تعيد إنتاج التمايز العفوي للحرف الذي تجده في المجتمع، فتطور هذا التمايز تطويراً منهجياً إلى حدوده القصوى داخل ورشة العمل. ومن جهة أخرى، فإن تحويل العمل الجزئي إلى مهنة شخص طوال العمر يتطابق مع سعي المجتمعات السابقة لأن تجعل الحرف وراثية، بأن تدعها تتحجر في طبقات مغلقة (Kasten)، أو – عندما تؤدي ظروف تاريخية معينة إلى ميل الأفراد للتغير بما لا يتناقض مع وجود الطبقات المغلقة – في النقابات الحرفية. [360]

(27) «كلما جرى تقسيم العمل بصورة متشعبة وتوزيعه على مختلف الحرفيين، فلا بدّ للعمل أن يكون أكثر اتقاناً وأسرع وتيرة، وأن يكون مشفوعاً بهدر أقل للوقت والعمل». (مزايا تجارة الهند

الشرقية، 1720، ص 71. *The advantages of the East-india Trade*, London, 1720, p. 71.

(28) «العمل السهل مهارة موروثية». (ت. هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، لندن، 1827، ص 48).

(Th. Hodgskin, *Popular Political Economy*, London, 1827, p. 48).

وإن الطبقات المغلقة والنقابات الحرفية تنشأ بفعل ذات القانون الطبيعي الناظم لتمايز الأنواع والفصائل في عالم الحيوان والنبات، مع فارق واحد فقط هو أن وراثة الطبقات المغلقة وخصوصية النقابات الحرفية المغلقة تتوطدان عند درجة معينة من التطور كقانون اجتماعي⁽²⁹⁾

«لا شيء يضاهي موسلين دكا رقة، ولا خام كورومانديل ومنسوجاتها الأخرى روعة وثبات ألوان. ومع ذلك فهي تنتج بدون رأسمال، أو آلات أو تقسيم عمل، وبلا أي وسيلة من الوسائل التي تضيي الكثير من المزايا على الصناعة الأوروبية. فالنساج فرد معزول ينسج حسب طلب المستهلك، ويعمل على نول فظ التركيب يتألف أحياناً من أغصان أو عوارض خشبية جُمعت جمعاً أخرق. ولا يتوافر على عتلة لشد السداة، ولذلك يجب أن يبقى النول ممدوداً بكامل طوله؛ فيشغل حيزاً من المكان لا يتسع له كوخ النساج، لذا يزاوّل صنعته في الهواء الطلق، حيث تنقطع مع كل تقلب في الطقس»⁽³⁰⁾

إن المهارة الخاصة التي تتراكم من جيل إلى جيل والتي يورثها الآباء إلى الأبناء هي وحدها التي تُكسب الهندي، كما العنكبوت، براعته. ومع ذلك، ينفذ هذا النساج الهندي عملاً معقداً تماماً إن قورن بعمل غالبية عمال المانيفاكشورات.

(29) «بلغت الجرف في مصر، هي الأخرى... درجة كبرى من الكمال. فمصر هي البلد الوحيد الذي لا يسمح للجرفيين، بأي حال، التدخل في شؤون الطبقات الأخرى من المواطنين، بل يوجب عليهم مزاوله مهنة قبيلتهم الوراثية بموجب القانون... ونجد جِرْفِيي الأَقْوَام الأُخْرَى يوزعون انتباههم على مواضيع شتى. فحيناً يزاوّلون الزراعة وحيناً يمارسون التجارة، وحيناً يمتنون صنعتين أو ثلاثاً في آنٍ واحدٍ. أما في البلدان الحرة فإنهم يأمنون الجمعيات العامة... وأما في مصر فإن الجِرْفِيي يعاقب بصرامة إن سوّلت له نفسه التدخل في شؤون الدولة، أو مارس عدة جرف في آنٍ واحدٍ. لذا، ليس ثمة ما يصرف الجِرْفِييين عن مهنتهم... زد على ذلك، أنهم يرثون عن الأسلاف قواعد عديدة تحكم جِرْفَتهم، ويتوقون إلى اكتشاف المزيد من السبل المثمرة لممارسة الحرفة». (ديودورس الصقلي، المكتبة التاريخية، المجلد الأول، الفصل 74، [ص 117-118]).

(Diodor[us] Sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Buch I, Cap 74, [S 117-118])

(30) سرد تاريخي وصفي للهند البريطانية، تأليف هيو موراي، وجيمس ويلسون، إلخ، إدنبرة، 1832، المجلد الثاني، ص 450-449. *Historical and descriptive Account of British India etc.*, by Hugh Murray, James Wilson etc., Edinburgh, 1832, V. II, p. 449-450).

إن النول الهندي منتصب، أي أن خيوط السداة تمتد عمودياً.

إن الجرفي الذي يقوم بعمليات جزئية مختلفة، الواحدة تلو الأخرى، عند إنتاج مصنع كامل، ينبغي أن ينتقل من مكان إلى مكان طوراً، وأن يستبدل الأدوات طوراً آخر. وهذا الانتقال من عملية إلى أخرى يقطع مجرى عمله ويشكل نوعاً من المسامات فيه. وتضيق [361] هذه المسامات إذا راح ينفذ العملية نفسها بصورة متواصلة طوال اليوم، بل إنها تزول بمقدار ما يقل تبدل العمليات. وتنجم زيادة إنتاجية العمل هنا إما عن ازدياد إنفاق قوة العمل في فترة معينة من الزمن، أي عن تنامي شدة العمل، أو عن تناقص الاستهلاك غير الإنتاجي لقوة العمل. فالزيادة في إنفاق القوة، مثلاً، الناشئة عن كل انتقال من السكون إلى الحركة، يجري التعويض عنها بزيادة أمد العمل بالسرعة الاعتيادية المتحققة. ومن جهة أخرى فإن العمل المتكرر الرتيب يثلم يقظة وتدفق طاقة الروح الحية التي تجد في تغير النشاط بذاته راحة ومسرة.

ولكن إنتاجية العمل لا تتوقف على براعة العامل فحسب، بل على متانة أدواته أيضاً. فالأدوات المتماثلة، مثل السكاكين والمثاقب والمخارز والمطارق وإلخ، قد تخدم في عمليات عمل مختلفة، كما يمكن لأداة معينة أن تخدم أغراضاً مختلفة في عملية العمل الواحدة ذاتها. ولكن ما إن تنفصل العمليات المختلفة في عملية العمل عن بعضها بعضاً وتتخذ كل عملية جزئية على يدي العامل الجزئي الشكل الأنسب، وبالتالي الشكل الخاص، حتى تنشأ ضرورة تغيير الأدوات التي كانت في السابق تصلح لأغراض شتى. وإن اتجاه هذا التغيير في أشكال الأدوات ينشأ من مواجهة الصعوبات الخاصة التي يسفر عنها استخدام الأدوات بشكلها القديم. وتتميز المانيفاكتورة بتنوع أدوات العمل، وهو تنوع تكتسب بفضل أدوات من نوع معين أشكالاً ثابتة مميزة تلائم تطبيقات خاصة، كما تتميز المانيفاكتورة بتخصص هذه الأدوات الذي يتيح لكل أداة خاصة أن تعمل بمداهها الكامل على يدي العامل الجزئي المعين. وفي برمنغهام وحدها يجري صنع قرابة خمسمائة صنف من المطارق، ولا يقتصر على أن كل مطرقة تخدم عملية إنتاجية خاصة، بل غالباً ما تستخدم عدة مطارق مختلفة لأعمال متفرقة في عملية واحدة بعينها. وإن مرحلة المانيفاكتورة تبسط وتحسن وتنوع أدوات العمل عن طريق تكييف هذه الأدوات [362] للوظائف الخاصة المميزة للعمال الجزئيين⁽³¹⁾ وهي بهذا تخلق الشروط المادية لظهور الآلات، التي تتألف من تركيب أدوات بسيطة.

(31) يقول داروين في كتابه «أصل الأنواع»، الذي يؤلف عهداً تاريخياً كاملاً، مشيراً إلى الأعضاء الطبيعية للنبات والحيوان: «طالما بقي العضو نفسه يؤدي أعمالاً متنوعة، فإننا نرى في ذلك سبب

إن العامل الجزئي وأداته يؤلفان عنصرين بسيطين للمانيفاكتورة. فلننظر الآن في المانيفاكتورة بكاملها.

ثالثاً - الشكلاان الأساسيان للمانيفاكتورة: المانيفاكتورة المتنافرة والمانيفاكتورة العضوية

تنقسم المانيفاكتورات إلى شكلين أساسيين، يمثلان، رغم تداخلهما أحياناً، نوعين مختلفين جوهرياً، يضطلعان بدور مختلف تماماً عند تحول المانيفاكتورة فيما بعد إلى صناعة آلية كبرى. وينبع هذا الطابع المزدوج للمانيفاكتورة من طبيعة المصنوعات نفسها. فهذه الأخيرة تتكون إما عن طريق التجميع الميكانيكي الصرف للمنتوجات الجزئية المنفصلة، أو أنها تدين بشكلها النهائي لسلسلة متعاقبة من العمليات والمعالجات المترابطة.

وعلى سبيل المثال تتألف القاطرة من أكثر من 5000 جزء منفصل. لكنها لا تصلح مثلاً على النوع الأول من المانيفاكتورات نظراً لكونها من إبداعات الصناعة الكبرى. ولكننا نجد مثلاً رائعاً في الساعة التي يستخدمها وليم بيتي لعرض التقسيم المانيفاكتوري للعمل. لقد تحولت الساعة من منتج فردي لحرفي من نورمبرغ إلى منتج اجتماعي يتولاه عدد غفير من العمال الجزئيين، مثل: صانع المواد الأولية؛ وصانع النوابط؛ وصانع المينا؛ وصانع النوابط اللولبية؛ وصانع الأحجار؛ وصانع المرتكزات الياقوتية؛ وصانع العقارب؛ وصانع علبة الساعة؛ وصانع البراغي؛ والمذقّب، هذا علاوة على تشعبات كثيرة مثل صانع العجلات (ثمة فارق بين صانع عجلات النحاس وصانع العجلات الفولاذية)؛ صانع التروس؛ وصانع آلية ملء الساعة وتحويل العقارب؛ و *acheveur de pignon* (مثبت العجلات على المحاور وصاقل الذؤابات وإلخ)؛ (وصانع المرتكزات) *Planteur de finissage* (ومركّب مختلف العجلات والمحاور في

= وجوب أن يبقى العضو متغيراً، نعني أن نرى السبب الذي يمنع الاصطفاء الطبيعي من قبول أو رفض أي انحراف طفيف في الشكل يمثل تلك العناية التي يوليها للعضو الذي يخدم غرضاً خاصاً واحداً. وعلى الغرار نفسه فإن السكين التي تستخدم لقطع شتى الأغراض قد تكون بأي شكل كان؛ أما الأداة المكرسة لغرض خاص فينبغي أن تكنسب شكلاً خاصاً. [تشارلز داروين، أصل الأنواع، الفصل الخامس، قوانين التغير (*The Origins of Species*, ch.5, *Laws of Variatin*). ن. ع.]

الآلية)؛ و finisseur de barillet (مسنن العجلات، وموسع الشقوب إلى الأحجام المطلوبة، ومثبت مطرقة الميزان)؛ وصانع الأسطوانات إذا كان ميزان الحركة أسطوانياً؛ وصانع عجلات الميزان؛ وصانع الرقاص؛ وصانع الصاروخ (آلة لضبط الساعة)؛ [363] و planteur d'échappement (ميزان مركب ناظم لسرعة الحركة)؛ وبعد ذلك repasseur de barillet (صانع علبة النابض)؛ وصاقل الفولاذ؛ وصاقل العجلات؛ وصاقل البراغي؛ ورأسم الأرقام؛ والطلاء (الذي يضع المينا على النحاس)؛ و fabricant de pendants (صانع القوس أو الحلقة لعلبة الساعة)؛ و finisseur de charnière (مركب مفصلة غطاء الساعة)؛ و faiseur de secret (مركب نابض فتح الغطاء)؛ والنقاش؛ والحفار؛ و polisseur de boîte الذي يصقل علبة الساعة وإلخ، وإلخ، وأخيراً عامل التجميع repasseur الذي يركب نهائياً آلية الساعة الناجزة ويشغلها. وإن أجزاء قليلة من الساعة لا غير تمر بعدة أيادٍ، وكل هذه الأعضاء المبعثرة (membra disjecta) (*) إنما تجتمع أول مرة في يد من يؤلفها في كل آلي واحد. وهذه العلاقة الخارجية البحت بين المنتج الناجز وشتى عناصره المتنوعة تجعل اجتماع العمال الجزئيين في ورشة واحدة محض مصادفة، كما هو الحال في أنواع الإنتاج المماثلة الأخرى. ويمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تُنفَّذ بشكل حرف منفصلة؛ وهذا ما نجده في كانتون فادت ونيفشاتل؛ بينما تقوم في جنيف مانيفاكتورات كبيرة لصنع الساعات، أي مؤسسات ترتكز على تعاون مباشر بين العمال الجزئيين بإدارة رأسمال واحد. ولكن حتى في مثل هذه الحالة نادراً ما يجري صنع المينا والنوابض والعلبة في المانيفاكتورة نفسها. فالإنتاج المركب في المانيفاكتورة لا يكون مربحاً هنا إلا في حالات استثنائية، بسبب حدة التنافس بين العمال الراغبين في العمل في المنزل، وبسبب تجزئة الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات المتناثرة التي قلما تتيح استخدام وسائل العمل المشتركة؛ كما أن الرأسمالي يقتصد في الإنفاق على المباني في حالة تبعثر الإنتاج وما إلى ذلك⁽³²⁾ بيد أن وضع هؤلاء العمال

(*) بيت شعر من ديوان الهجائيات للشاعر هوراس، المجلد الأول، الأهجرة الرابعة. [ن. برلين].
(32) في عام 1854 أنتجت جنيف 80,000 ساعة، وهذا أقل من خمس إنتاج الساعات في كانتون نيفشاتل. وإن شو - دو - فون وحدها، التي يمكن اعتبارها مانيفاكتورة واحدة للساعات، تنتج في السنة ضعف ما تنتجه جنيف. ومن عام 1850 إلى عام 1861 صنعت جنيف 720,000 ساعة. أنظر: تقرير من جنيف عن صناعة الساعات Report from Geneva on the Watch Trade في تقرير سفراء صاحبة الجلالة ومبعوثيها الديبلوماسيين حول صناعة وتجارة، إلخ، رقم

[364] الجزئيين الذين يعملون في المنزل، لحساب رأسمالي (صناعي fabricant, établissement)، يختلف تماماً عن وضع الحرفي المستقل الذي يعمل لزيائته هو⁽³³⁾ أما النوع الثاني من المانيفاكتورة، أي شكلها الأكمل، فإنه يصنع منتجات تمر بأطوار بناء مترابطة، بسلسلة عمليات متعاقبة، كما هو حال السلك في مانيفاكتورة الإبر، حيث يمر بأيدي 72 وحتى 92 من العمال الجزئيين المتخصصين. وبمقدار ما إن مثل هذه المانيفاكتورة تجمع حرفاً مشتتة في الأصل، فإنها تقلص الانفصال المكاني بين الأطوار الخاصة لصنع المنتج وتختزل الوقت الضروري لنقل المنتج من مرحلة إلى أخرى مثلما تختزل العمل المنفق على هذه النقلات⁽³⁴⁾ وبذلك يتم اكتساب قدرة إنتاجية أكبر بالمقارنة مع الحرفة، علماً بأن هذا الكسب ينجم عن الطابع التعاوني العام للمانيفاكتورة. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ تقسيم العمل المميز للمانيفاكتورة، يقتضي عزل مختلف أطوار الإنتاج وفصلها إلى أعمال جزئية مستقلة، ذات طابع حرفي. وإن إقامة وإدامة الصلة بين الوظائف المعزولة تقتضي نقل المصنوع من يد إلى أخرى، ومن عملية إلى أخرى على نحو دائم. ومن وجهة نظر الصناعة الكبيرة يظهر هذا الوضع كمحدودية مميزة ومكلفة، محدودية ماثلة في مبدأ المانيفاكتورة نفسه⁽³⁵⁾

- 6، ع ——— 1863. (Report by H. M's Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerce etc., No. 6, 1863). حين يجري تقسيم إنتاج مصنوعات مؤلفة من أجزاء مركبة إلى عمليات مختلفة، فإن انعدام الترابط بين هذه العمليات يؤدي في ذاته ولذاته إلى صعوبة كبرى تمنع تحول هذا النوع من المانيفاكتورات إلى إنتاج آلي صناعي كبير، ولكن في حالة الساعة هناك عقبتان أخريان، وهما صغر ودقة أجزائها، واعتبارها من الكماليات؛ من هنا أيضاً كثرة أنواعها. ولا تكاد أفضل بيوتات لندن تنتج أكثر من دزينة من الساعات المتشابهة في سنة كاملة. وإن مصنع ساعات فاشرون وكونستانتن، الذي يستخدم الآلات بنجاح، ينتج 3 - 4 أنواع على الأكثر من الساعات المختلفة حجماً وشكلاً.
- (33) إن صناعة الساعات، هذا المثال الكلاسيكي للمانيفاكتورة المتنافرة، تتيح للمرء أن يدرس بدقة التمايز والتخصص في أدوات العمل مما ينشأ عن تفكك العمل الحرفي.
- (34) بمثل هذا الازدحام للبشر، يجب أن يكون عمل النقل أقل إلى أدنى حد. أنظر: مزايا تجارة الهند الشرقية. (The Advantages of the East-India Trade, p. 106)
- (35) «إن عزل مختلف مراحل الصنع في المانيفاكتورة، الناشئ عن استخدام العمل اليدوي، يزيد تكاليف الإنتاج للغاية، حيث تنبع الخسارة أساساً عن الانتقال من عملية إلى أخرى». (صناعة الأمم، لندن، 1855، الجزء الثاني، ص 200).

(The Industry of Nations, London, 1855, Part II, p. 200).

لو عاينا كمية محدّدة من المادة الأولية، مثل الخرق في مانيفاكشورة الورق أو الأسلاك في مانيفاكشورة الإبر، لرأينا أنها تجتاز في أيدي عمال جزئيين مختلفين سلسلة من أطوار الإنتاج المتعاقبة زمنياً حتى تكتسب شكلها النهائي. ولكن لو عاينا ورشة العمل كآلية [365] كلية لرأينا المادة الأولية حاضرة في جميع أطوار الإنتاج مرة واحدة. فالعامل الكلي المؤلف من عمال جزئيين يسحب السلك بمجموعة من أياديه المسلحة بالأدوات، بينما تنهمك أياديه وأدواته الأخرى في الوقت ذاته بتعديل هذا السلك وقطعه وتدبيبه والخ. وبهذا فإن المراحل المختلفة للعملية المتعاقبة في الزمان تتحول إلى مراحل متجاورة في المكان. من هنا منبع إنتاج كمية أكبر من السلعة الناجزة في الفترة الزمنية ذاتها⁽³⁶⁾ ورغم أن هذا التزامن ينجم عن الشكل التعاوني العام للعملية الكلية، إلا أن المانيفاكشورة لا تقتصر على استخدام شروط التعاون كما تجدها جاهرة بمتناول اليد، بل إنها تسهم في خلق هذه الشروط إلى حد معين بتقسيم النشاط الجرفي أولاً ومن جهة أخرى فإنها لا ترسي هذا التنظيم الاجتماعي لعملية العمل إلا عبر تسمير العامل بتفصيل جزئي واحد.

وبما أن المنتج الجزئي لكل عامل جزئي ليس سوى مرحلة خاصة من تطور المصنوع الواحد ذاته، فإن كل عامل يقدم للآخر، أو كل زمرة عمال تقدم للآخرى مادتها الأولية. وأن نتاج عمل الواحد يؤلف نقطة الانطلاق لعمل الآخر. وهكذا فإن كل عامل يحرك الآخر بصورة مباشرة. وإن وقت العمل الضروري لبلوغ النتيجة النافعة المرسومة في كل عملية جزئية يتحدد بالتجربة، وتقوم الآلية الكلية للمانيفاكشورة على وجوب إحراز نتيجة معينة في وقت عمل معين. وبهذا الشرط وحده يمكن لمختلف عمليات العمل المتكاملة أن تجري بصورة متواصلة متماثلة في الزمان ومتجاورة في المكان. ومن الواضح أن هذه التبعية المتبادلة المباشرة بين الأعمال، وبالتالي بين العمال، ترغم كل واحد منهم على ألا ينفق في أداء وظيفته أكثر من وقت العمل الضروري، مما يولّد استمرارية وتماثلاً

(36) «إنه» (تقسيم العمل) «يخلق أيضاً توفير الوقت بتقسيمه العمل إلى عمليات مختلفة يمكن تنفيذها في وقت واحد... ويفضل تنفيذ كافة عمليات العمل المختلفة معاً، التي كان على الفرد الواحد أن ينجزها بصورة منفصلة، تتيح مثلاً إمكانية صنع العديد من الدبابيس الجاهزة تماماً في الوقت اللازم لقطع أو تدبيب دبوس واحد» (دوغالد ستوارت Dugald Stewart، المرجع المذكور، ص 319).

[366] وانتظاماً وانضباطاً⁽³⁷⁾، بل شدة عمل مختلفة عما نجده في الحرفة المستقلة، أو في التعاون البسيط. وواقع أنه يجب ألا ينفق على صنع السلعة أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً، يبدو في ظل الإنتاج السلعي على العموم قسراً خارجياً تفرضه المنافسة، أو لو توخينا التعبير بصورة سطحية، يتوجب على كل منتج فرد، أن يبيع سلعته بسعر السوق. أما في المانيفاكتورية، فإن صنع كمية معينة من المنتج في وقت عمل معين يصبح قانوناً تكتيكياً لعملية الإنتاج نفسها⁽³⁸⁾

بيد أن مختلف العمليات تتطلب آماداً زمنية متباينة، ولذلك فهي تثمر كميات مختلفة من المنتجات الجزئية في آمد زمنية متساوية. وحين يُلزم العامل بأن ينفذ، يوماً بعد يوم، عملية واحدة بالذات، فلا بدّ من وجود عدد مختلف من العمال لكل واحدة من العمليات المتباينة؛ فمثلاً أن مانيفاكتورية سبك أحرف الطباعة تضع أربعة من عمال السباكة مقابل اثنين من عمال الفصل مقابل عامل صقل واحد، حيث إن السباك يصنع 2000 حرف والفاصل 4000 حرف، والصاقل 8000 حرف، في الساعة. وهنا يعود مبدأ التعاون بأبسط أشكاله: الاستخدام المتزامن لكثرة كاثرة تنفذ عملاً متماثلاً؛ إلا أن هذا المبدأ يعبر الآن عن علاقة عضوية. وهكذا، فتقسيم العمل في المانيفاكتورية لا يقتصر على مجرد تبسيط ومضاعفة الأعضاء المختلفة نوعياً للعامل الكلي الاجتماعي، بل وقيم أيضاً نسبة رياضية ثابتة تقرر الحجم الكمي لهذه الأعضاء، أي تحدد العدد النسبي للعمال أو المقدار النسبي لزمر العمال في كل وظيفة خاصة. وبالإضافة إلى التفصيل (Gliederung) النوعي، يطور تقسيم العمل قواعد ونسباً كمية لعملية العمل الاجتماعية. وما إن توطد التجربة التناسب العددي الأنسب بين مختلف زمر العمال الجزئيين في نطاق معين للإنتاج، فلا يمكن توسيع نطاق الإنتاج بعد هذا إلا بمضاعفة زمر العمال

(37) «كلما ازداد تنوع اختصاص العاملين في أية مانيفاكتورية.. ازداد انضباط وانتظام كل عمل، ويانخفض الوقت اللازم لإنجاز ذلك، لا بد للعمل المبذول من أن ينخفض أيضاً». (أنظر: مزايا تجارة الهند الشرقية، لندن، 1720، ص 68).

(The Advantages of the East-India Trade, London, 1720, p. 68).

(38) على كل حال، ففي الكثير من فروع الإنتاج لا توصل المشاريع المانيفاكتورية إلى هذه النتيجة إلا بصورة منقوصة، نظراً لعجز المانيفاكتورية عن التحكم الدقيق بالشروط الكيميائية والفيزيائية لعملية الإنتاج.

الخاصة⁽³⁹⁾ زد على هذا أن بوسع الفرد ذاته تنفيذ بعض الأعمال على نحو بارع، مهما كَبُرَتْ أو صَغُرَتْ؛ من ذلك مثلاً عمل المراقبة، ونقل المتوجات الجزئية من طور إنتاجي [367] إلى آخر وهلمجرا. وإن فصل هذه الوظائف، أي اسنادها إلى عامل متخصص، لا يغدو مفيداً إلا بزيادة عدد العمال المستخدمين، بيد أن هذه الزيادة يجب أن تشمل كل الزمر بالنسبة ذاتها.

إن كل زمرة مفردة، أي عدد العمال ممن يؤدون وظيفة جزئية بعينها، تتألف من عناصر متجانسة وتشكّل عضواً مميزاً من أعضاء الآلية الكلية. إلا أن مثل هذه الزمرة، في بعض المانيفاكتورات، لا تزيد عن جسد جزئي للعمل، بينما تتشكل الآلية الكلية بفعل تكرار أو مضاعفة هذه الكيانات العضوية الأولية للإنتاج. ولنأخذ على سبيل المثال مانيفاكتورة قناني الزجاج. إنها تنقسم إلى ثلاثة أطوار متباينة جوهرياً. أولاً، الطور التمهيدي: تحضير مرگب الزجاج - مزيج من الرمل والجير والخ - وصهر هذا المزيج في كتلة الزجاج السائلة⁽⁴⁰⁾ ويجري استخدام شتى العمال الجزئيين في هذا الطور الأول، كما في الطور الختامي - حيث يتم إخراج قناني الزجاج من فرن التحفيف، وتصنيفها ورزماً والخ -. وبين هذين الطورين يتم إنتاج الزجاج بالمعنى الدقيق للكلمة، أي معالجة كتلة الزجاج السائلة. وتعمل عند فتحة كل فرن زمرة كاملة تسمى في إنكلترا فتحة (hole) وهي تتألف من صانع قناني الزجاج (bottle maker) أو المُنجز (finisher)، والنافخ (blower)، والموضب (gatherer)، والمنضد (putter up) أو الكاشط (whetter) (off)، والناقل (taker in). وهؤلاء العمال الجزئيون الخمسة يشكلون خمسة أعضاء خاصة من جسم عامل واحد لا يستطيع أن يؤدي وظيفته إلا في وحدته، أي بالتعاون المباشر بين الخمسة. وإذا غاب عضو أصيب الجسد بالشلل. لكن فرن الزجاج في

(39) «ما إن يتوطد عدد العمليات التي ينبغي تجزئة المنتج إليها بما يخدم إنتاجه على أنفع نحو ممكن اعتماداً على الطبيعة الخاصة لمنتج كل مانيفاكتورة، ويتوطد عدد الأفراد الواجب استخدامهم فيها، فإن سائر المانيفاكتورات الأخرى التي لا تلتزم استخدام مضاعفات هذا العدد سوف تتكبد زيادة كبرى في التكاليف.. من هنا منبع أحد أسباب ضخامة حجم المؤسسات الصناعية». (ش. باباج، في اقتصاد الآلات، لندن، 1832، الفصل XXI، ص 172-173).

(Ch. Babbage, *On the economy of machinery*, London, 1832, Ch. XXI, p. 172-173).

(40) فرن الصهر في إنكلترا منفصل عن فرن الزجاج الذي يشكّل السائل الزجاجي، أما في بلجيكا، مثلاً، فإن الفرن نفسه يستخدم لكلتا العمليتين.

إنكلترا يمتاز بعدة فتحات - من 4 إلى 6 فتحات مثلاً - لكل منها بوتقة فخارية تحتوي على الزجاج السائل، وتعمل عند كل بوتقة زمرة خماسية بتركيب مماثل. وإن تنظيم كل زمرة يقوم مباشرة على أساس تقسيم العمل، في حين أن الصلة بين مختلف الزمر المتماثلة تقوم على التعاون البسيط، الذي يحقق اقتصاداً في استخدام إحدى وسائل الإنتاج [368] بفضل الاستعمال المشترك، ونعني بها فرن الزجاج. وإن كل فرن زجاج مثل هذا، بزمرة من أربعة أو ستة، يؤلف كوخ زجاج، أما مانيفاكتورة الزجاج فتشتمل على عدة أكواخ زجاج من هذا النوع سوية مع الأدوات والعمال اللازمين في أطوار الإنتاج الأولية والختامية.

وأخيراً، مثلما تنشأ المانيفاكتورة نفسها جزئياً من تجميع حرف شتى، فإنها تستطيع بدورها أن تنمو إلى مجتمع من مانيفاكتورات عديدة. وعلى سبيل المثال تتولى بيوتات الزجاج الكبيرة في إنكلترا صنع البوتقات الفخارية لنفسها، لأن جودة المنتج أو رداءته تتوقف على متانة البوتقة أساساً. وإن مانيفاكتورة إحدى وسائل الإنتاج ترتبط هنا بمانيفاكتورة المنتج. وعلى العكس، يمكن لمانيفاكتورة المنتج أن ترتبط بمانيفاكتورات تستخدم هذا المنتج كمادة أولية أو تدمجه لاحقاً بمنتجاتها. وهكذا نجد أن مانيفاكتورة الزجاج الصواني تندمج أحياناً مع مانيفاكتورة صقل الزجاج، ومانيفاكتورة سبك النحاس الأصفر التي تنتج الأطر المعدنية لمختلف المصنوعات الزجاجية. وتشكل المانيفاكتورات المختلفة المتحدة فروعاً من مانيفاكتورة كلية واحدة، وإن كانت منفصلة مكانياً، إلى هذه الدرجة أو تلك، وهي تؤلف في الوقت ذاته عمليات إنتاج مستقلة حيث تمتاز كل واحدة بتقسيم خاص للعمل. ورغم كثرة المزايا التي تمنحها المانيفاكتورة المركبة إلا أنها لا تتوصل إلى وحدة تكنولوجية فعلياً، اعتماداً على قاعدتها الخاصة. ولا تنشأ هذه الوحدة إلا بعد أن تتحول المانيفاكتورة إلى صناعة آلية.

بادرت حقبة المانيفاكتورة إلى اعلان تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلع مبدأ واعياً لها⁽⁴¹⁾، وأخذت تستخدم الآلات على نحو عرضي لا سيما في تنفيذ بعض العمليات الأولية البسيطة التي يتوجب إجراؤها على نطاق كبير باستخدام قوة فائقة. ففي مانيفاكتورة الورق مثلاً تُندف الخرق في طواحين خاصة، وفي مصانع التعدين تُسحق

(41) يرى المرء ذلك من مؤلفات و. بيتي، وجون بيللرز، وأندرو يارانتون، ومن كتاب مزايا تجارة الهند الشرقية *The Advantages of the East-India Trade* ومن مؤلفات ج. فاندلنت.

الخامات في مطاحن خاصة⁽⁴²⁾ لقد أورثتنا الإمبراطورية الرومانية الشكل الأولي للآلة بهيئة الدولاب المائي⁽⁴³⁾ وخلقت حقبة الحرفة اليدوية اختراعات عظيمة مثل البوصلة، [369] والبارود، والطباعة، والساعة الأوتوماتيكية. ولكن الآلة بقيت على العموم تؤدي ذلك الدور الثانوي الذي يفرضه لها آدم سميث بالقياس إلى تقسيم العمل⁽⁴⁴⁾ واضطلع الاستخدام العرضي للآلات في القرن السابع عشر بدور أعظم، نظراً لأنه قدّم لعلماء الرياضيات العظام في ذلك الزمان نقاط ارتكاز عملية وحوافز لإرساء علم الميكانيك المعاصر.

لكن الآلات التي تسم مرحلة المانيفاكتورة تتمثل في العامل الكلي المؤلف من عمال جزئيين، متحدين، كثر. وإن العمليات المختلفة، التي يقوم بها منتج السلعة على التعاقب والتي تندمج بأكملها في عملية عمله، تفرض عليه متطلبات شتى. ففي عملية أولى ينبغي عليه أن يبذل قوة أكبر، وفي أخرى براعة أدق، وفي ثالثة انتباهاً أشد، وهلمجرا، لكن ليس ثمة فرد واحد يتمتع بجميع هذه الصفات بدرجة متماثلة. وبعد تقسيم وفصل وعزل العمليات المختلفة يجري تقسيم العمال وتصنيفهم وتجميعهم في زمر طبقاً لمزاياهم البارزة. وإذا كانت المزايا الطبيعية للعمال تشكل على هذا النحو القاعدة التي يبنى عليها تقسيم العمل، فإن المانيفاكتورة من جهة أخرى، بعد نشوئها، تنمي قوى عمل لا تصلح من حيث طبيعتها إلّا لتأدية وظائف أحادية متميزة. ويكتسب العامل الكلي الآن كل الصفات الإنتاجية بدرجة واحدة من الحذاقة، وينفقها بأكثر السبل اقتصاداً، نظراً لأنه

(42) حتى أواخر القرن السادس عشر ظلوا يستخدمون الهاون والمنخل في فرنسا لتفتيت وغسل خامات المعادن.

(43) يمكن اقتفاء تاريخ تطور الآلات بدراسة تاريخ طواحين الدّرة. ولا يزال المصنع حتى الآن يُسمى بالإنكليزية الطاحونة (mill). كما نجد في المؤلفات الألمانية المتعلقة بالتكنولوجيا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر كلمة الطاحونة (Mühle) للدلالة ليس فقط على الآلات التي تحركها قوى الطبيعة، بل وبصورة عامة على كل المصانع التي تستخدم أجهزة آلية.

(44) كما سيرى القارئ في الكتاب الرابع من هذا المؤلف فإن آ. سميث لم يأت بأي حكم جديد فيما يتعلق بتقسيم العمل. أما ما يميزه كاتصادي شامل لمرحلة المانيفاكتورة فهو التركيز على تقسيم العمل. أما الدور الثانوي الذي يعزوه للآلات فقد أثار اعتراضاً من لودرديل، في الأيام الأولى لنشوء الصناعة الكبرى، وفيما بعد من قبل أور في مرحلة لاحقة متطورة. وما عدا ذلك يخلط آ. سميث بين تنوع الأدوات، الذي اسهم فيه عمال المانيفاكتورة الجزئيون أنفسهم بدور كبير، وبين اختراع الآلات. ففي الحالة الأخيرة لم يكن عمال المانيفاكتورة، بل العلماء والجرفيون وحتى الفلاحون (بريندلي) وهلمجرا، هم الذين لعبوا الدور الأساس.

يستخدم كل عضو من أعضائه، المتمثلة فردياً في عمال معينين أو في زمرة عمال، كي يؤدي وظيفته المعينة تحديداً⁽⁴⁵⁾ وإن أحادية بل نواقص العامل الجزئي تغدو كمالاتاً بوصفه عضواً من أعضاء العامل الكلي⁽⁴⁶⁾ وإن الاعتياد على وظيفة أحادية يحوله إلى عضو طبيعي يتحرك بثبات، في حين أن ترابط الآلية الكلية يرغمه على العمل بانتظام جزء من أجزاء آلة⁽⁴⁷⁾

وبما أن الوظائف المختلفة للعامل الكلي قد تكون على هذا القدر من البساطة أو التعقيد، أو من التدني والارتقاء، فإن أعضائه، أي قوى العمل الفردية، تحتاج إلى درجات مختلفة جداً من التعليم، وتمتلك بالتالي قيمةً متباينة. وهكذا تطور المانيفاكتورة مراتب هرمية لقوى العمل مع ما يناسبها من سلم أجور. وإذا كانت الوظيفة الأحادية تستولي على العامل الفرد وتلحقه بها مدى الحياة، فإن تنفيذ مختلف الأعمال يتوزع على المراتب الهرمية تبعاً للقدرات الفطرية والمكتسبة⁽⁴⁸⁾ والحال، أن كل عملية إنتاجية

(45) «بتقسيم الشغل إلى عدة عمليات مختلفة، تتطلب كل واحدة منها درجات متباينة من المهارة والقوة، يستطيع صاحب المانيفاكتورة أن يقتني الكمية اللازمة من القوة والمهارة لكل عملية. أما إذا كان عامل واحد يقوم بالأشغال كلها، فلا بد لهذا الفرد الواحد من امتلاك مهارة كافية لأدق العمليات وقوة كافية لأشدّها عناءً». (ش. باباج، Ch. Babbage، المرجع المذكور، الفصل 19).

(46) مثلاً، النمو الوحيد الجانب للمضلات، وتشوه العظام وغير ذلك.

(47) السيد وليم. مارشال، المدير العام (general manager) لإحدى مانيفاكتورات الزجاج، أجاب على نحو صائب عن سؤال أحد مفوضي التحقيق المتعلق بسبل الاحتفاظ بشدة عمل العمال الأحداث: «ليس بوسعهم إهمال عملهم؛ فما أن يباشروا العمل حتى يتوجب عليهم المواصلة؛ فهم ليسوا أكثر من أجزاء من آلة واحدة». لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص 247. (*Children's Employment Commission, Fourth Report, 1865, p. 247*).

(48) يبرز الدكتور أور، في تمجيده للصناعة الكبرى، الطابع المميز للمانيفاكتورة بصورة أكثر دقة من أسلافه الاقتصاديين الذين افتقروا إلى اهتمامه السجالي بالموضوع، وأكثر دقة من معاصريه، ومنهم، باباج، الذي كان يتفوق على أور كعالم رياضيات وميكانيك، ألا أنه عالج الصناعة الكبرى، إذا أردنا الدقة في التعبير، من وجهة نظر المانيفاكتورة. يقول أور؛ «كل [مهمة] تُسند إلى عامل موثمن من حيث القيمة والكلفة. وإن هذه المواءمة تؤلف جوهر تقسيم العمل». ومن جهة أخرى يسمي هذا التقسيم «مواءمة العمل مع مختلف المواهب الفردية»، ويصف أخيراً مجمل نظام المانيفاكتورة بأنه «نظام درجات تبعاً للمهارة»، ويأنه «تقسيم للعمل حسب اختلاف درجات المهارة» وإلخ. (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص 19-23 ومواضع أخرى).

(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 19-23, passim).

تتطلب أفعالاً بسيطة معينة بإمكان كل إنسان أن يقوم بها، في قيامه وقعوده. لكن يجري الآن بتر الوشيجة الدفاقة لهذه الأفعال عن اللحظات الغنية من النشاط لكي تتحجر في وظائف حصرية.

لذا تخلق المانيفاكتورة في كل حرفة تستولي عليها فئة من يسمون بالعمال غير [371] الماهرين، التي كان الإنتاج الحرفي يستبعد بها بصرامة. وإذا تطور المانيفاكتورة الاختصاص الأحادي إلى درجة الكمال على حساب القدرات الكلية على العمل، فإنها تشرع بتحويل انعدام الخبرة إلى اختصاص متميز. وإلى جانب تدرج المراتب هرمياً، يبرز التصنيف البسيط للعمال إلى ماهرين وغير ماهرين. وتتناشى تماماً تكاليف التدريب بالنسبة للأخيرين، أما بالنسبة للأولين، فإنها تقل عن تكاليف تدريب الحرفيين، بسبب تبسيط الوظائف. وفي كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل⁽⁴⁹⁾ وهناك استثناءات عندما يؤدي تفكك عملية العمل إلى نشوء وظائف جديدة مترابطة لم يكن لها وجود في الإنتاج الحرفي إطلاقاً، أو لم تكن موجودة على هذا النطاق الواسع. وإن التدني النسبي لقيمة قوة العمل، الناجم عن انعدام تكاليف التدريب أو تدنيها، ينطوي بصورة مباشرة على توسع أكبر في إنباء قيمة رأس المال، فكل ما يقلص الوقت الضروري لتجديد إنتاج قوة العمل إنما يوسع رقعة العمل الفائض.

رابعاً - تقسيم العمل في المانيفاكتورة وتقسيم العمل في المجتمع

تناولنا في البداية منشأ المانيفاكتورة، ثم عناصرها البسيطة - العامل الجزئي وأداته - وأخيراً، آليتها الكلية. دعونا الآن نبحث بإيجاز العلاقة بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل، والتقسيم الاجتماعي للعمل الذي يشكل الأساس العام لكل إنتاج سلمي. إذا أخذ المرء العمل وحده بعين الاعتبار، لأمكن له أن يسمي تقسيم الإنتاج الاجتماعي إلى أجناسه الكبرى، كالزراعة والصناعة، إلخ، بالتقسيم العام للعمل، وانقسام مجالات الإنتاج هذه إلى أنواع وفروع بالتقسيم الخاص للعمل، وتقسيم العمل في الورشة بالتقسيم الفردي للعمل⁽⁵⁰⁾

(49) «إن كل عامل حرفي... يحصل على فرصة تطوير نفسه بالتمرن على نقطة واحدة... يصبح أرخص ثمناً». (أور، المرجع نفسه، ص 19).

(50) «إن تقسيم العمل، يتبدى بفصل أكثر المهن تنوعاً، ليصل إلى تقاسم عدة عمال أعمال صنع المنتج الواحد نفسه، كما في المانيفاكتورة». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، المجلد 1، ص 173). (Storch, Cours d'Économie Politique, Pariser Ausgabe, T. I, p. 173) - لدى

[372] إن تقسيم العمل في المجتمع وما يقابله من حصر الفرد بمجال مهني معين، ينطلق شأنه شأن تقسيم العمل في المانيفاكتورة، من نقطتين متضادتين في التطور. ففي نطاق العائلة^(50a) - ومع التطور اللاحق في حدود القبيلة أيضاً - ينشأ تقسيم طبيعي للعمل من جراء الفوارق في الجنس والعمر، أي على قاعدة فيزيولوجية صرفة، ثم يجد مادة تشعبه في اتساع الجماعة المشاعية، وازدياد عدد السكان، وبخاصة اندلاع النزاعات بين القبائل المختلفة وخضوع قبيلة لأخرى. من جهة أخرى، كما أشرت من قبل^(*)، ينشأ تبادل المنتجات في نقاط الاحتكاك بين العوائل والقبائل والجماعات المشاعية المختلفة، ففي بداية الحضارة البشرية لم يكن الأفراد، بل العوائل والقبائل، هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً على قدم المساواة. وتجد الجماعات المشاعية المختلفة وسائل إنتاج مختلفة ووسائل عيش مختلفة في بيئتها الطبيعية. من هنا اختلاف نمط إنتاجها، ونمط حياتها ومنتجاتها. وإن هذه الفوارق الفطرية الناشئة هي التي تؤدي، عند احتكاك الجماعات المشاعية، إلى تبادل المنتجات وتحويلها التدريجي اللاحق إلى سلع. والتبادل لا يخلق فوارق بين مجالات الإنتاج، بل يقيم الصلة بين المجالات المختلفة، ويحولها بذلك إلى فروع في الإنتاج الاجتماعي الكلي، تعتمد على بعضها بعضاً بهذه الدرجة أو تلك. هاهنا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل بفعل التبادل بين مجالات إنتاج مختلفة عن بعضها في الأصل ومستقلة أيضاً عن بعضها. وهناك، حيث يشكل التقسيم الفيزيولوجي للعمل نقطة [373] الانطلاق، فإن الأعضاء الخاصة، الملتحمة في كل متراس ومباشر، تنفك ثم تنفصل - وتبادل السلع مع الجماعات المشاعية الغريبة يقدم الدافع الرئيسي لهذا التفكك - وتستقل عن بعضها إلى درجة لا تبقى معها صلة بين الأعمال المتفرقة سوى تبادل المنتجات

= الشعوب التي بلغت درجة معينة من الرقي الحضاري ثلاثة أنواع من تقسيم العمل: الأول، الذي نسميه بالعام، ينحصر في تقسيم المنتجين إلى زراع وصناع وباعة، وهذا يتطابق مع الفروع الأساسية الثلاثة للإنتاج الوطني؛ والثاني، الذي يمكن تسميته بالخاص، هو تقسيم كل مجال من مجالات الإنتاج إلى أنواع... وأخيراً، التقسيم الثالث للعمل، الذي يمكن تسميته بتقسيم الشغل أو العمل بالمعنى الحرفي للكلمة، في الحرف أو المهن المنفردة... كما في غالبية المانيفاكتورات وورش العمل». (سكاربك، Skarbek، المرجع المذكور، ص 84-85).

(50a) [حاشية للطبعة الثالثة. أجرى المؤلف لاحقاً دراسات عميقة عن الحالة البدائية للبشر قاده إلى الاستنتاج بأن العائلة لم تتطور إلى عشيرة في البدء، بل إن القبيلة، على العكس، كانت الشكل البدائي، العفوي لتطور الاجتماع البشري القائم على قرابة الدم، وعليه فإن الأشكال المختلفة للعائلة لم تتطور إلا فيما بعد، بعدما أخذت الروابط القبلية بالانحلال. ف. أنجلز].

(*) راجع الطبعة الألمانية الحالية، ص 102، [الطبعة العربية، ص 123-124. ن.ع].

كسلع. فما كان مستقلاً من قبل يفقد هذا الاستقلال أولاً، وما كان تابعاً من قبل، يكتسب استقلاله ثانياً.

إن انفصال المدينة عن الريف هو الأساس لأي تقسيم متطور للعمل يقوم على تبادل السلع⁽⁵¹⁾ ويمكن القول إن مجمل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في حركة هذا التضاد، غير أننا لن نتوقف عنده الآن.

ومثلما أن استخدام عدد معين من العمال في وقت واحد هو الشرط المادي المسبق لتقسيم العمل في المانيفاكتورة، فإن حجم وكثافة السكان هو شرط مسبق لتقسيم العمل في المجتمع، فالكثافة السكانية تلعب الدور نفسه الذي يلعبه التحشيد في ورشة واحدة⁽⁵²⁾ ولكن كثافة السكان شيء نسبي. فبلد قليل السكان نسبياً بوسائل مواصلات متطورة، يمتلك كثافة سكان أكبر من بلد أكبر سكانياً ولكن بوسائل مواصلات متدنية؛ وبهذا المعنى فإن كثافة السكان في الولايات الشمالية للإتحاد الأمريكي هي أعلى مما هي في الهند مثلاً⁽⁵³⁾

[374] وبما أن إنتاج السلع وتداولها يشكلان المقدمة العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي، فإن تقسيم العمل المانيفاكتوري يقتضي أن يكون تقسيم العمل في المجتمع قد بلغ درجة معينة

(51) قدم السير جيمس ستوراث أفضل معالجة لهذه النقطة. ومما يدل على قلة شهرة مؤلفه في الوقت الراهن، رغم صدوره قبل كتاب آدم سميث ثروة الأمم (Wealth of Nations) بعشر سنوات، هو أن المعجبين بمالتوس لا يعرفون أن الطبعة الأولى من كتابه عن السكان (Population) مقتبسة بالكامل تقريباً، (باستثناء القسم الخطابي من الكتاب) من ستوراث وكذلك من القسرين والاس وتاونرند.

(52) «كثافة سكان موائمة لكل من التفاعل الاجتماعي وحشد القوى المفضي إلى زيادة مردود العمل». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821. James Mill, [Elements of Political Economy], London, 1821, p. 50). «عندما يزداد عدد العمال... تتعاضد القدرة الإنتاجية في المجتمع بصورة طردية مع حاصل ضرب هذا النمو في نتائج تقسيم العمل». ت. هودجكين، الاقتصاد السياسي الشعبي. (Th. Hodgskin, [Popular Political Economy], p. 120).

(53) بسبب ارتفاع الطلب على القطن بعد 1861 اتسع إنتاج القطن على حساب إنتاج الرز في بعض أقاليم الهند الشرقية كثيفة السكان. وقد استشرت المجاعة في بعض الأنحاء، بسبب نقص وسائل المواصلات وبالتالي غياب الصلات الطبيعية، ولم يكن بالإمكان التعويض عن نقص إنتاج الرز في أقليم ما يجلبه من الأقاليم الأخرى.

من النضج. وعلى العكس، فإن تقسيم العمل في المانيفاكتورة يؤثر بالمقابل على تقسيم العمل في المجتمع فيطوره ويضاعفه. ويتنوع أدوات العمل تتنوع على نحو متزايد المهن التي تصنع هذه الأدوات⁽⁵⁴⁾ وعندما تستولي المانيفاكتورة على فرع مهني، مرتبط في حينه بمهن أخرى كفرع رئيسي أم ثانوي يشغله منتج واحد، فإن هذه المهن تنفصل وتستقل عن بعضها في الحال. أما إذا استولت المانيفاكتورة على مرحلة من مراحل إنتاج سلعة ما فإن مراحل الإنتاج المختلفة هذه تنقلب إلى حرف مستقلة. ولقد أشرنا سابقاً إلى أنه حيثما يكون المصنوع النهائي محض تجميع ميكانيكي لمنتجات جزئية، يمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تنفصل لتصبح حرفاً يدوية مستقلة. ولكي يبلغ تقسيم العمل في المانيفاكتورة درجة أكثر كمالاً فإن الفرع الإنتاجي عنه - ينقسم إلى مانيفاكتورات عديدة، بل حتى جديدة أحياناً تبعاً لاختلاف المواد الأولية والأشكال المتباينة التي قد تتخذها مادة أولية واحدة بالذات -. وعلى سبيل المثال كانت فرنسا وحدها تنتج في النصف الأول من القرن الثامن عشر أكثر من 100 نوع من المنسوجات الحريرية، وكان ثمة قانون في أفينيون ينص أن: «على كل متدرب أن يكرس نفسه دوماً لتعلم نوع واحد من الصنعة وأن لا يتعلم في وقت واحد أساليب صنع عدة أصناف». إن التقسيم الاقليمي للعمل الذي يقصر فروعاً معينة من الإنتاج في أقاليم معينة من البلد، يتلقى تحفيزاً جديداً من نظام المانيفاكتورات الذي يستغل كل المزايا الخاصة⁽⁵⁵⁾ وإن اتساع السوق العالمية والنظام الاستعماري، اللذين يدخلان في دائرة الشروط العامة لوجود [375] المرحلة المانيفاكتورية، يقدمان مادة غنية لتقسيم العمل في المجتمع، في هذه المرحلة. وليس هذا بالمكان المناسب لأن ندرس على أي نحو يستولي تقسيم العمل، ليس فقط على المجال الاقتصادي، بل على سائر المجالات الأخرى في المجتمع ويرسي الأساس في كل مكان لنظام اختصاص أحادي، وتخصص ضيق، يحطم الإنسان إلى شظايا، مما

(54) في هولندا مثلاً أصبح إنتاج الأنوال المكوكة يشكل فرعاً خاصاً في الصناعة منذ القرن السابع عشر.

(55) «أوليت صناعة الصوف الإنكليزية مقسمة إلى أقسام أو فروع مختلفة متركزة في أماكن معينة حيث ينحصر الإنتاج بكامله أو بمعظمه فيها: فالأقمشة الناعمة تنتج في سومرست شاير، والخشنة في يوركشاير، والمزدوجة العرض في أكستر، والحرير في سادبري، والقماش المجعد في نوريتش، والكتان الصوفي في كندال، والبطنيات في ويتي والنخ». (بيركلي، المتسائل، 1750، الفقرة 520).

(Berkeley, *The Querist*, 1750, §520).

دفع فيرغسون، أستاذ آدم سميث إلى أن يهتف: «نحن أمة عبيد لا مواطنين أحراراً!»⁽⁵⁶⁾

ولكن رغم كثرة التشابهات والترابطات بين تقسيم العمل في صلب المجتمع وتقسيم العمل في صلب الورشة فإنهما مختلفان لا بالدرجة فحسب، بل وفي الجوهر أيضاً. وتُظهر التشابهات بلا مرأى وجود صلة باطنية تربط بين مختلف فروع الأعمال. فمربي المواشي مثلاً ينتج الجلود، والدباغ يحولها إلى جلود مدبوغة، والإسكافي يحول الجلود المدبوغة إلى أحذية. ولا يصنع أحدهم غير منتج مرحلي، أما الشكل النهائي المكتمل فهو منتج مشترك لهذه الأعمال المنفردة. علاوة على ذلك، هناك فروع أعمال أخرى تقدم لمربي المواشي وللدباغ وللإسكافي وسائل إنتاجه. ويمكن للمرء أن يتخيل، على غرار آ. سميث، أن هذا الفرق الذي يميز هذا التقسيم الاجتماعي للعمل عن التقسيم المانيفاكتوري يمثل اختلافاً ذاتياً، في نظر المراقب الذي يمكن أن يرى في المانيفاكتورة كل الأعمال الجزئية مترابطة في المكان، في حين أن تبعثر فروع الأعمال على مساحة واسعة وضخامة أعداد المشتغلين في كل فرع تحجب هذه الروابط في المجتمع⁽⁵⁷⁾ ولكن ما الذي يعقد الصلة بين الأعمال المستقلة لمربي المواشي والدباغ والإسكافي؟ إنه وجود منتجاتهم الخاصة كسلع. بالمقابل، ما الذي يميز تقسيم العمل في المانيفاكتورة؟

(56) آدم فيرغسون، تاريخ المجتمع المدني، إدينبره، 1767، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص 285.

(A Ferguson, *History of Civil Society*, Edinburgh, 1767, Part IV, sect II, p. 285).

(57) يقول آدم سميث إن تقسيم العمل في المانيفاكتورات الفعلية أعظم لأن «المستخدمين في كل فرع من فروع العمل على اختلافها يمكن أن يُحشدوا في الغالب في ورشة عمل واحدة، ويخضعوا في الحال لرقابة ناظر. وعلى العكس ففي المانيفاكتورات الضخمة (1)، المعدة لتلبية حاجات هائلة لأكثر عدد من الناس، فإن كل فرع منفرد من فروع العمل يستخدم عدداً من العاملين يبلغ من الضخامة حداً يتعذر معه جمعهم في ورشة واحدة. وإن تقسيم العمل أبعد ما يكون عن الوضوح». آ. سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، الفصل 1. (A. Smith, *Wealth of Nations*, b.1, Ch. 1)

وإن المقطع الشهير من ذلك الفصل نفسه والذي يبدأ بعبارة: «أنظروا إلى رفاء أبسط حرفي عامي أو عامل مياوم في بلد متمدن ومزدهر، إلخ». ثم يستمر بعد ذلك ليصف ضخامة أعداد وأنواع الأعمال التي تسهم في إشباع حاجات العامل البسيط، - إن هذا المقطع مستنسخ حرفياً تقريباً من الملاحظات التي أضافها ب. مانديفيل لكتابه، حكاية النحل، أو آثار خاصة، منافع عامة. (صدرت الطبعة الأولى بلا ملاحظات في عام 1705، وصدرت الطبعة الأخرى مع الملاحظات في عام 1714).

ما يميّزه أن العامل الجزئي لا ينتج أي سلعة⁽⁵⁸⁾، وأن المنتج الجماعي لسائر العمال الجزئيين هو الذي يصير سلعة^(58a) وإن تقسيم العمل في صلب المجتمع يجري بتوسط شراء وبيع منتجات مختلف فروع الأعمال؛ أما ترابط شتى الأعمال الجزئية داخل المانيفاكتورة فينجم عن بيع قوى عمل مختلفة لرأسمالي واحد يستخدمها كقوة عمل موحدة. فتقسيم العمل في المانيفاكتورة يفترض تبعثر وسائل الإنتاج بين كثرة من منتجي السلع المستقلين. وفي المانيفاكتورة ثمة قانون حديدي يقرر العدد النسبي، أو التناسب، لخضوع شتى كتل العمال لشتى الوظائف؛ أما في المجتمع فإن اللعب الحر للمصادفة والنزوة الاعتبارية يفعل فعله في توزيع منتجي السلع ووسائل إنتاجهم على مختلف فروع العمل الاجتماعي. صحيح أن ميادين الإنتاج المختلفة تنزع باستمرار إلى التوازن، وذلك، من جهة، لأن على كل منتج سلع أن ينتج قيمة استعمالية، أي أن يلبي حاجة [377] اجتماعية معينة، - لكن مدى هذه الحاجات متباين كمياً، وهي تترايط باطنياً في نظام

(58) «لم يعد ثمة شيء يمكن أن نسميه المكافأة الطبيعية للعمل الفردي. فكل عامل لا ينتج سوى جزء من كل، وبما أن كل جزء لا يملك لذاته هو أية قيمة أو فائدة، فليس ثمة ما يمكن للعامل أن يمسكه ويقول: «هذا منتوجي، وسأحتفظ به لنفسي». (الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، لندن، 1825). (25) إن صاحب هذا المؤلف الممتاز هو هودجكين الذي اقتطفنا منه سابقاً.

(58a) حاشية للطبعة الثانية: جرى إيضاح هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعي والمانيفاكتوري للعمل إلى أميركيني الشمال (اليانكي) بصورة عملية. فمن الضرائب الجديدة التي فرضتها واشنطن أثناء الحرب الأهلية كان هناك رسم قدره 6% على «جميع المنتجات الصناعية». وطرح سؤال: ما هو المنتج الصناعي؟ جواب المشرّع: يكون الشيء منتجاً «حين يصنع» (when it is made)، وهو مصنوع حين يكون جاهزاً للبيع. وهذا واحد من أمثلة كثيرة. كانت مانيفاكتورات نيويورك وفيلادلفيا «تصنع» في السابق المظلات مع كل لوازمها. ولكن بما أن المظلة هي مركّب تجميع (Mixtum compositum) لأجزاء متباينة تماماً، فإن صنع هذه الأجزاء أصبحت بالتدريج منتجات لفروع إنتاج مستقلة وقائمة في أماكن مختلفة. وكانت منتجاتها الجزئية تدخل كسلع مستقلة إلى مانيفاكتورة المظلات التي اقتصر عملها على التجميع. ولقد أطلق الأميركيون الشماليون (اليانكي) على مثل هذا النوع من المنتجات تسمية المواد المجمّعة (assembled articles)، وهي تستحق هذه التسمية فعلاً لأنها تتيح تجميع الضرائب أيضاً. وهكذا، فالمظلة «تجمع» 6% كضريبة على سعر كل عنصر من عناصرها و6% أخرى على السعر الكلي.

عفوي - ومن جهة أخرى فإن قانون قيمة السلع يقرر مقدار ما يمكن للمجتمع أن ينفقه من وقت العمل المتاح لإنتاج كل صنف معين من السلع. بيد أن هذا الميل الدائم في شتى ميادين الإنتاج نحو التوازن لا يأتي إلّا كردّ فعل على التقويض الدائم لهذا التوازن. إن تقسيم العمل في الورشة يركز على قاعدة منهجية قَبْلِيَّة (a priori)، أما تقسيم العمل داخل المجتمع فيركز على قاعدة بَعْدِيَّة (a posteriori)، تبرز كضرورة طبيعية، باطنية، عمياء، لتتجاوز النزوة الاعتباطية المنفلتة لمنتجي السلع، وتظهر حسيّاً في التقلبات البارومترية لأسعار السوق. إن تقسيم العمل في المانيفاكتورية يفترض سلطة الرأسمالي المطلقة على البشر الذين يشكلون مجرد أعضاء في الآلية الكلية العائدة له؛ أما التقسيم الاجتماعي للعمل فيضع منتجي السلع المستقلين في مواجهة بعضهم بعضاً، حيث لا يعترفون بأية سلطة عدا سلطة المنافسة، عدا القسر الناشئ عن ضغط مصالحهم المتبادلة - مثلما أن حرب الجميع ضد الجميع (bellum omnium contra omnes)^(*) في مملكة الحيوان، تؤمن شروط وجود سائر الأجناس، بهذا القدر أو ذاك. وإن الوعي البورجوازي الذي يحتفي بتقسيم العمل المانيفاكتوري، وتثبيت العامل مدى الحياة بعملية واحدة، وخضوع العامل الجزئي خضوعاً مطلقاً لرأس المال، باعتباره تنظيمًا يزيد القدرة الإنتاجية للعمل، - إن هذا الوعي البورجوازي نفسه يشجب بالحدة نفسها أي رقابة اجتماعية واعية وأي ضبط لعملية الإنتاج الاجتماعية باعتباره اعتداء على حقوق الملكية المقدسة وحرية الرأسمالي الفرد و«عبقريته» الفذة. ومما له دلالة الكبيرة أن المدافعين المتحمسين عن نظام المصانع لا يجدون استنكاراً على التنظيم العام للعمل الاجتماعي أشد من القول إن هذا التنظيم قد يحوّل المجتمع بأسره إلى مصنع.

إذا كانت فوضى تقسيم العمل في المجتمع واستبداد تقسيم العمل في المانيفاكتورية يشترطان بعضهما بعضاً في مجتمع نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن الأشكال المبكرة من المجتمع، التي يتطور فيها انفصال المهن عفويّاً، ويتبلور ثم يترسخ بموجب القانون آخر المطاف، تقدم من جهة أولى صورة عن تنظيم منهجي للعمل الاجتماعي وفق خطة ملزمة، وتنفي تماماً، من جهة أخرى، تقسيم العمل في الورشة أو أنها لا تسمح بنشوته إلّا على نطاق ضيق، على نحو متباعد وعرضي⁽⁵⁹⁾

(*) مقولة شهيرة في كتاب توماس هوبز: اللويثان، لوصف احتراب البشر في حالة الفطرة، السابقة للمدنية. [ن. برلين].

(59) «من الممكن... أن تثبت القاعدة العامة التالية: كلما تضاعفت السلطة المفروضة على تقسيم

وعلى سبيل المثال، فإن الجماعة المشاعية الهندية الصغيرة الموغلة في القدم، التي لا يزال بعضها موجوداً حتى اليوم، تقوم على الملكية الجماعية للأرض، وعلى الجمع المباشر بين الزراعة والحرفة، وعلى تقسيم ثابت للعمل يخدم بمثابة خطة جاهزة وقاعدة لتأسيس مشاعة جديدة. وكل مشاعة مثل هذه هي وحدة إنتاج كاملة ذات اكتفاء ذاتي، ويشمل مجال إنتاجها بين 100 إلى عدة آلاف إيكر. ويجري إنتاج الكتلة الرئيسية من المنتج من أجل الاستهلاك المباشر للمشاعة نفسها، وليس كسلعة، ولذلك فالإنتاج نفسه لا يتوقف على تقسيم العمل الناجم عن تبادل السلع في المجتمع الهندي بأسره. وإن فائض المنتج هو الذي يتحول إلى سلعة، ولا يحصل ذلك إلا بصورة جزئية في يدي الدولة التي تذهب إليها منذ غابر الأزمان كمية معينة من المنتج كريع عيني. ويجد المرء في مختلف أنحاء الهند أشكالاً مختلفة من المشاعات. ففي المشاعات من الطراز الأبسط تجري زراعة الأرض بصورة جماعية ويوزع المنتج بين أعضاء المشاعة، في حين أن كل عائلة تشتغل بالغزل والنسيج، وغير ذلك، بصورة مستقلة كحرفة منزلية إضافية. وإلى جانب هذه الكتلة المشتغلة بعمل متماثل نجد: «رئيس» المشاعة الذي يجمع وظائف القاضي والشرطي وجابي الضرائب في شخص واحد؛ ونجد كذلك ماسك السجلات الذي يتولى الحساب في الزراعة والمساحة ويسجل كل ما يتصل بذلك؛ ومسؤول ثالث يلاحق المجرمين ويحرس المسافرين الغرباء ويرافقهم من قرية إلى أخرى؛ ورجل الحدود الذي يحرس حدود المشاعة من اعتداء المشاعات المجاورة؛ وناظر المياه الذي يوزع المياه من الخزانات العامة لري الحقول؛ والبرهمي الذي يؤدي الشعائر والطقوس الدينية؛ ومعلم المدرسة الذي يعلم أطفال المشاعة القراءة والكتابة على الرمل؛ وبرهمي التقويم أي المنجم الذي يحدد وقت البذار والحصاد وبشكل عام ساعات النحس والحظ لمختلف الأعمال الزراعية؛ وهناك الحداد والنجار اللذان يصنعان ويصلحان كافة [379] الأدوات الزراعية؛ وصانع الفخار الذي يصنع الآنية الفخارية للقرية كلها؛ والحلاق؛ والغسال الذي ينظف الملابس؛ وصانع الفضة، وفي بعض الحالات الشاعر الذي ينوب عن صائغ الفضة في بعض المشاعات وعن معلم المدرسة في بعضها الآخر. وهذه

= العمل في المجتمع، كلما ازداد تطور تقسيم العمل داخل الورشة واشتد خضوعه هناك لسلطة فرد واحد. وهكذا تتناسب السلطة في الورشة والسلطة في المجتمع تناسباً عكسياً لجهة تقسيم العمل». (كارل ماركس، [بؤس الفلسفة، باريس، 1847]، ص 130-131).

الدزينة من الأشخاص تعيش على حساب المَشاعة كلها. وإذا ازداد عدد السكان تأسست مَشاعة جديدة على طراز القديمة في أرض عذراء. وتكشف آلية المَشاعة عن تقسيم منهجي للعمل، إلا أن تقسيم العمل على غرار المانيفاكتورة مستحيل نظراً لأن الحداد والنجار وغيرهما يواجهون سوقاً ثابتة، ونجد في أفضل الحالات، تبعاً لحجم القرى، بدلاً من الحداد الواحد أو صانع الفخار الواحد، والخ، اثنين أو ثلاثة⁽⁶⁰⁾ وإن القانون الناظم لتقسيم العمل في المَشاعة يفعل فعله بقوة قانون لا مرد له من قوانين الطبيعة: في حين أن أي حرفي معين، كالحداد أو غيره مثلاً، ينفذ جميع العمليات الخاصة بمهنته بأسلوب تقليدي، ولكن بصورة مستقلة تماماً ومن دون الخضوع لأي سلطة داخل ورشته. وإن بساطة الكيان العضوي في هذه المَشاعات المكتفية ذاتياً، التي تعيد إنتاج نفسها على الدوام بالشكل نفسه، وحتى لو صادف أن دُمرت عرضاً، تجدها تنهض من جديد، في الموضوع ذاته وبالأسم ذاته⁽⁶¹⁾، إن هذه البساطة تكشف عن سر ثبات المجتمعات الآسيوية، الذي يتباين بصورة صارخة مع انحلال وعودة نشوء الدول الآسيوية والتبدل السريع في سلاطاتها على الدوام. وتظل بنية العناصر الاقتصادية الأساسية لهذا المجتمع بمنأى عن العواصف التي تهب في عالم السياسة الملبد بالغيوم.

[380] سبق لي القول إن قوانين الأصناف الحرفية المغلقة، بتحديد الصارم لعدد المساعدين

(60) المقدم مارك ويلكس، صور تاريخية من جنوب الهند، لندن، 1810 - 1817، المجلد الأول، ص 118 - 120. (Mark Wilks, Lieutenant Colonel. *Historical Sketches of the South of India*, London, 1810-1817, V. I, p. 118-120).

من الممكن العثور على وصف جيد لمختلف أشكال الجماعات المَشاعية الهندية في كتاب: جورج كامبل، الهند الحديثة، لندن، 1852. (George Campbell, *Modern India*, London, 1852).

(61) «في ظل هذا الشكل البسيط. عاش سكان البلاد منذ غابر الأزمان. فالحدود بين القرى لم تتغير إلا فيما ندر، ورغم أن الخراب كان يحل بها أحياناً، أو تُقفر تماماً بسبب الحرب والمجاعة والأوبئة، إلا أنها كانت تعود من جديد بالإسم نفسه، وفي الحدود نفسها، وبالمصالح نفسها، حتى بالعائلات نفسها، لتستمر في الوجود دهوراً. ولا يكثر قاطنو القرى بانهايار الممالك أو تفككها؛ وطالما بقيت القرية سالمة فلا اكتراث لهم بيد أية سلطة تقع ولأي سيد تؤول؛ ويبقى اقتصادها الداخلي على حاله». (ت. ستامفورد رافلز، الملازم الراحل حاكم جاوه، تاريخ جاوه، لندن، 1817، المجلد الأول، ص 285).

(Th. Stamford Raffles, Late Lieut. Gov. of Java, *The history of Java*, London, 1817, V.I, p. 285).

الذين يحق للمعلم الفرد استخدامهم، تعيق بصورة مقصودة تحوله إلى رأسمالي. وما كان بإمكان المعلم استخدام مساعديه إلا في الحرفة التي كان هو نفسه معلماً فيها. وكانت النقابة الحرفية تحمي نفسها بكل غيرة من تطاولات رأس المال التجاري - هذا الشكل الحر والوحيد من رأس المال الذي يقف في مواجهة الأصناف الحرفية. وكان بوسع التاجر أن يشتري أي سلعة عدا شراء العمل كسلعة. وما كانت النقابات تتساهل معه إلا كشارٍ بالجملة لمنتجات الحرفة. وإذا كانت الظروف الخارجية تستدعي تقسيماً جديداً للعمل، فإن الأصناف الحرفية الموجودة تفكك نفسها إلى فروع أصغر أو تؤسس أصنافاً حرفية جديدة إلى جانب القديمة ولكن من دون دمج الحرف المختلفة في ورشة واحدة. إذن، على الرغم من أن فصل وعزل وتطوير المهن في إطار التنظيم النقابي الحرفي تشكل المقدمة المادية لمرحلة المانيفاكتورة، إلا أن تنظيم النقابات الحرفية نفسه كان يستبعد التقسيم المانيفاكتوري للعمل. وعلى العموم كان العامل ملتحمًا بوسائل إنتاجه على نحو وثيق التحام الحلزون بالمحارة، وبالتالي فإن الأساس الأول للمانيفاكتورة كان غائباً، ألا وهو انفصال وسائل الإنتاج بهيئة رأسمال في مواجهة العامل.

وفي حين أن تقسيم العمل على نطاق المجتمع بأسره - بتوسط تبادل السلع أم بدونه - هو سمة مميزة لأشد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً، فإن التقسيم المانيفاكتوري للعمل هو إبداع خاص تماماً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

خامساً - الطابع الرأسمالي للمانيفاكتورة

إن تزايد عدد العمال تحت إمرة رأسمال واحد يشكل نقطة الانطلاق الطبيعية للتعاون عموماً وللمانيفاكتورة على حد سواء. لكن تقسيم العمل المانيفاكتوري بدوره يجعل من هذه الزيادة في عدد العمال المستخدمين ضرورة تكنولوجية. فالحد الأدنى من العمال الذين يجب على الرأسمالي الفرد استخدامهم إنما يفرضه الآن تقسيم العمل الموروث. ومن جهة أخرى فإن مزايا التقسيم الإضافي للعمل مرهونة بزيادة جديدة في عدد العمال، وهذا لا يتحقق إلا بمضاعفة زمر العمال. وبزيادة الجزء المتغير من رأس المال تنبغي زيادة جزئه الثابت أي توسيع شروط الإنتاج المشتركة، كالمباني والأفران وغير ذلك، علاوة على زيادة كمية المواد الأولية، التي تنمو بوتيرة أسرع من عدد العمال. وإن كتلة المواد الأولية التي يستهلكها عدد معين من العمال في فترة زمنية معينة تزداد بنسبة طردية مع نمو [381] القدرة الإنتاجية للعمل إثر تقسيمه. وهناك قانون مطابق ينبع من الطابع التكنولوجي

للمانيفاكتورة ألا وهو تزايد الحد الأدنى من حجم رأس المال الذي يتوجب على كل رأسمالي مفرد أن يتوافر عليه، أو بتعبير آخر تزايد نطاق تحول وسائل العيش ووسائل الإنتاج الاجتماعية إلى رأسمال⁽⁶²⁾

وفي المانيفاكتورة كما في التعاون البسيط، يكون جسم العمل الناشط شكلاً لوجود رأس المال. فآلية الإنتاج الاجتماعية المؤلفة من جمهرة عمال جزئيين فرديين، إنما تخصص للرأسمالي. من هنا فإن القدرة الإنتاجية، الناشئة عن تجميع مختلف أنواع العمل، تبدو بمثابة قدرة إنتاجية لرأس المال. والمانيفاكتورة الحق لا تكفي بإخضاع العامل المستقل من قبل إلى إمرة وضبط رأس المال، بل تنشئ علاوة على ذلك بنية مراتب هرمية وسط العمال أنفسهم. وفي حين أن التعاون البسيط يترك نمط عمل الأفراد على حاله دون مساس عموماً، فإن المانيفاكتورة تثوره من القاع إلى القمة، وتقتلع قوة العمل الفردية من جذورها. إن المانيفاكتورة تحيل العامل إلى مسخ كسيح، فهي ترغمه على إنماء مهارة وحيدة بكبت عالم كامل من الميول والمواهب المنتجة، على غرار ما يقطع أبناء دول لابلاتا أوصال الحيوان طمعاً بجلده أو شحمه. ولا يقتصر الأمر على توزيع أعمال جزئية متفرقة بين شتى الأفراد، بل يتعداه إلى تجزئة الفرد نفسه وتحويله إلى آلة أوتوماتيكية لأداء عمل جزئي معين⁽⁶³⁾، وبذا تتحقق أسطورة مينينيوس أغريبا الغربية^(*)

(62) «لا يكفي أن يكون رأس المال» (كان ينبغي أن يقول: وسائل العيش ووسائل الإنتاج) «اللازم لتقسيم الجرف متوافراً في المجتمع؛ فلا بد له أيضاً من أن يتركز في أيدي أرباب العمل بمقادير كبيرة بما فيه الكفاية بحيث تتيح لهم القيام بالإنتاج على نطاق واسع. وبمقدار ما يتشعب تقسيم العمل، فإن الاستخدام الدائم لعدد معين من العمال يتطلب إنفاقاً متزايداً من رأس المال في الأدوات والمواد الأولية، إلخ». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، المجلد الأول، ص 250 - 251). (Storch, Cours d'Économie Politique)، «إن تركز أدوات الإنتاج لا ينفصل عن تقسيم العمل مثلما لا ينفصل تركيز سلطة الدولة عن تضارب المصالح الخاصة في ميدان السياسة». (كارل ماركس، [بؤس الفلسفة، باريس، 1847]، ص 134).

(63) يسمي دوغالد ستيوارت العمال المانيفاكتوريين بـ «آلات أوتوماتيكية حية تستخدم في أعمال جزئية». (دوغالد ستيوارت، المرجع المذكور، ص 318).

(*) [تقول الاسطورة إن النبيل الروماني مينينيوس أغريبا (ت 494 ق. م) اقنع عوام روما، بالعدول عن الثورة على الاشراف والاستسلام، بذكر أمثلة عن أعضاء من الجسم البشري تثور على المعدة فيهلك الجميع. شبه مينينيوس المجتمع بجسم الإنسان، حيث يمثل العوام اليدين اللتين تغذيان المعدة، أي الاشراف. وإن فصل اليدين عن المعدة يسفر عن موت اليدين وهلاك الجسم. وأفاد مينينيوس أن رفض العوام تنفيذ واجباتهم يؤدي إلى هلاك دولة روما. ن. برلين].

[382] التي تصور الإنسان على أنه قطعة من جسده بالذات⁽⁶⁴⁾ وبينما كان العامل في البدء يبيع قوة عمله لرأس المال بسبب افتقاره إلى الوسائل المادية لإنتاج سلعة، فإن قوة عمله الفردية ذاتها لم تعد صالحة للخدمة الآن إلّا إذا بيعت لرأس المال. وليس بمقدورها أن تنشط إلّا في سياق لا يتوافر له، إلّا بعد البيع، في ورشة الرأسمالي. وإذا يغدو العامل المانيفاكتوري عاجزاً بطبيعته عن فعل أي شيء بصورة مستقلة، فإنه لا يقوم بالنشاط الإنتاجي إلّا كملحق تابع لورشة الرأسمالي⁽⁶⁵⁾ ومثلما كتب على جباه الشعب المختار أنه ملك الإله يهوه، فإن تقسيم العمل يدمغ العامل المانيفاكتوري بخاتم ملكية رأس المال.

إن خصال المعرفة والحصافة والإرادة التي يمارسها الفلاح أو الحرفي المستقل، مهما ضوّلت، مثلما يمارس المتوحش فن الحرب كدهاء شخصي، تغدو خصالاً تُستمدّ من الورشة برمتها. ويتسع نطاق القدرات الفكرية في جانب واحد لأنها تتلاشى تماماً في الكثير من الجوانب الأخرى. وما يفقده العمال الجزئيون يتركز في رأس المال بمواجهتهم⁽⁶⁶⁾ وإن تقسيم العمل في المانيفاكتورية يضع القدرات الفكرية لعملية الإنتاج المادية في مواجهة العمال بوصفها ملكية غريبة وقوة تهيمن عليهم. وتبدأ عملية الانفصال هذه في التعاون البسيط حيث يمثل الرأسمالي وحدة وإرادة جسد العمل الاجتماعي إزاء العامل المفرد. ثم تتطور في المانيفاكتورية التي تشوّء العامل وتحيله كسرة من حطام إنسان. وتختتم في الصناعة الكبرى التي تفصل العلم عن العمل، كقدرة إنتاج مستقلة، وتضعه في خدمة رأس المال⁽⁶⁷⁾

(64) في الشعب المرجانية يمثل كل فرد فعلاً معدة للجماعة كلها. ولكنه يغذي الجماعة ولا يسرق قوتها كما فعل أشراف روما مع العوام.

(65) «إن العامل الذي يتقن حرفة كاملة يمكن أن يعمل ويكسب عيشه أينما كان؛ أما الثاني» (العامل المانيفاكتوري) «فعلّى العكس، ليس سوى ملحق، لا يملك، بمعزل عن رفاقة، القدرة على العمل ولا الاستقلالية الضرورية لذلك، ويجد نفسه مرغماً على قبول أي قانون يحلّو للمرء أن يفرضه عليه. (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة بطرسبورغ، 1815، المجلد الأول، ص 204].

(Storch, [Cours d'Économie Politique, Éd. Pétersbourg], 1815, T. I, p. 204).

(66) «كسب الواحد ما خسره الآخر». (آ. فيرغسون، A. Ferguson، المرجع المذكور، ص 281).

(67) «ثمة هوة عميقة تفصل رجل العلم عن العامل المنتج، وبدل أن يكون العلم بمثابة الوصفة بين يدي العامل لزيادة قدراته المنتجة، نراه يقف في مواجهة العمال في كل مكان تقريباً. وتتحول المعرفة إلى أداة قادرة على الانفصال عن العمل والوقوف ضده». و. تومبسون، بحث في

وفي المانيفاكتورة نجد أن ثراء القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعامل الكلي، وبالتالي [383] لرأس المال، مرهون بإفقار القدرة الإنتاجية الفردية للعامل.

«الجهل أم الصناعة كما هو أم الخرافة. إن التأمل والخيال عرضة للخطأ؛ ولكن عادة تحريك اليد أو القدم ليست مرهونة بهذا ولا بذاك. لذا تزدهر المانيفاكتورات على أفضل صورة حيثما يكون العقل غائباً، وحيثما تكون الورشة آلة بأجزاء من بشر»⁽⁶⁸⁾

وبالفعل كانت بعض المانيفاكتورات في أواسط القرن الثامن عشر تفضّل استخدام أشباه البلهاء لتنفيذ بعض العمليات البسيطة التي تشكل سراً من أسرار الصناعة⁽⁶⁹⁾ يقول آدم سميث: «إن مدارك الشطر الأعظم من البشر تتحدد، لا محالة، بفعل ما يزاولون من مهن اعتيادية. والإنسان الذي يقضي كل حياته في أداء أعمال بسيطة وقليلة. لا ينعم بأي فرصة لاستخدام مداركه. وهو يغدو، على العموم، على أقصى درجة من الغباوة والجهل يمكن أن يبلغها أي كائن بشري».

ويعد أن يصف آدم سميث غباوة العامل الجزئي يواصل قوله:

«إن رتابة حياته الساكنة تفسد بالطبع شجاعة عقله. . بل تفسد حتى نشاط جسده وتجعله عاجزاً عن ممارسة نشاطه بحيوية ودأب في أي مهنة عدا ما تربى عليه. وهكذا تبدو براعته في حرفته الخاصة قد نمت على حساب مزاياه الفكرية والاجتماعية والقتالية. ولكن هذا هو الحال الذي يتمرغ فيه فقراء الشغيلة (the labouring poor) في كل مجتمع متقدم متمدن، أي السواد الأعظم من الشعب»⁽⁷⁰⁾

= مبادئ توزيع الثروة، لندن، 1824، ص 274. (W. Thompson, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth*, London, 1824, p. 274).

(68) فيرغسون، المرجع المذكور، ص 280.

(69) ج. د. تاكيت، تاريخ وضع السكان العاملين في الماضي والحاضر، لندن، 1846، المجلد الأول، ص 148.

(J. D. Tuckett, *A History of the Past and Present State of the Labouring Population*, London, 1846, V. I, p. 148).

(70) سميث، ثروة الأمم (A. Smith, *Wealth of Nations*, b. V, Ch. 1, art. II) كان آ. سميث بوصفه تلميذاً لفيرغسون، الذي أظهر العواقب الضارة لتقسيم العمل، يتميز بوضوح كامل في هذا الصدد. ففي مقدمة كتابه يمجّد تقسيم العمل بخبرة المختص (ex professo)، لكنه يشير بصورة عابرة إلى أنه مصدر لانعدام المساواة الاجتماعية ولا يورد آراء فيرغسون إلّا في الكتاب الخامس

[384] وابتغاء الحيلولة دون انحطاط الكتلة الأعظم من الشعب بالكامل بفعل تقسيم العمل، يوصي آ. سميث أن تتولى الدولة تعليم الشعب، ولكن بجرعات علاج حذرة. أما غارنييه، الذي ترجم أعمال سميث إلى الفرنسية وعلق عليها، والذي ارتقى بصورة طبيعية إلى عضو في مجلس الشيوخ في ظل الإمبراطورية الفرنسية الأولى، فإنه يعارض رأي سميث بإصرار. وبرأيه أن تعليم الشعب يقوض أول قوانين تقسيم العمل؛ ومعه «يتقوض كامل نظامنا الاجتماعي».

ويقول غارنييه: «إن انفصال العمل الجسدي عن العمل الفكري»⁽⁷¹⁾، شأن كل تقسيم للعمل، يزداد رسوخاً وعمقاً بمقدار ما يزداد المجتمع ثراء» (وهو يستخدم تعبير المجتمع للدلالة على رأس المال والملكية العقارية ودولتهما). «وإن تقسيم العمل هذا، كأى تقسيم آخر، هو نتيجة للتقدم في الماضي وسببٌ للتقدم في المستقبل. فهل يتوجب على الحكومة إذن أن تعارض تقسيم العمل هذا وتكبح سيره الطبيعي؟ وهل يتوجب عليها أن تنفق قسماً من مداخيل الدولة في مسعى لخلط ومزج هذين الصنفين من العمل اللذين يتزعان إلى الانقسام والانفصال؟»⁽⁷²⁾

إن وقوع قدر من تشوه العقل والجسد لا مفر منه حتى في ظل تقسيم العمل في المجتمع ككل. ولكن بما أن مرحلة المانيفاكتورة تمضي بهذا الفصل الاجتماعي بين مختلف فروع العمل إلى مديات أبعد، وبما أن تقسيم العمل الخاص بها يقلع حياة الفرد من جذورها، فإن مرحلة المانيفاكتورة هي وحدها التي تقدم للمرة الأولى المادة والحافز لعلم الأمراض الصناعية⁽⁷³⁾

= المكرس لموارد الدولة. ولقد شرحت في كتابي «بؤس الفلسفة» بإسهاب الصلة التاريخية بين فيرغسون وآ. سميث وليمونتي وساي في تقديم تقسيم العمل؛ وهناك أيضاً أشرت للمرة الأولى إلى التقسيم المانيفاكتوري للعمل بوصفه شكلاً خاصاً لنمط الإنتاج الرأسمالي. (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، باريس، 1847، ص 122 وما بعدها).

(71) سبق لفيرغسون أن قال في مؤلفه: تاريخ المجتمع المدني (*History of Civil Society*, Edinburgh, 1767, p. 281) «إن التفكير نفسه، في عصر الانفصال هذا، يندو مهنة».

(72) ج. غارنييه G. Garnier، المجلد 5، من ترجمته [لسميث]، ص 4 - 5.

(73) نشر راماتيني، بروفيسور الطب التطبيقي في بادوا، في عام 1700 مؤلفه: «الموت الاصطناعي» (*De morbis artificum*) الذي ترجم من ثم في عام 1777 إلى اللغة الفرنسية وطبع من جديد عام 1841 في موسوعة العلوم الطبية، الجزء السابع، المؤلفون الكلاسيكيون.

(*Encyclopédie des Sciences Médicales*, 7^{ème} Division, Auteurs Classiques).

[385] «إن تقطيع أوصال إنسان يُعدّ إعداماً إذا استحق الحكم، واغتيالاً إن لم يكن يستحقه. وتقطيع العمل اغتيال لشعب»⁽⁷⁴⁾

إن التعاون المرتكز على تقسيم العمل، أو المانيفاكتورة، ينشأ، بادئ الأمر في تكوين عفوي. ولكن ما إن يبلغ قدراً من الرسوخ والاتساع حتى يكتسب شكلاً واعياً ومنهجياً ومنتظماً لنمط الإنتاج الرأسمالي. وبين تاريخ المانيفاكتورة الحق كيف أن تقسيم العمل الخاص بها يكتسب، في البداية، الأشكال المناسبة بصورة تجريبية بحتة، أو إن جاز القول من وراء ظهر الفاعلين، ويسعى بعد ذلك، على غرار نقابات الأصناف الحرفية، لأن يوطد الشكل الذي تم إيجاده مرة في تقاليد ثابتة، تستمر في بعض الحالات قروناً. ولن يطرأ أي تغير في هذا الشكل - باستثناء التغيرات الثانوية تماماً - إلا بفعل ثورة في أدوات العمل. والمانيفاكتورة الحديثة - لا أقصد الصناعة الكبرى القائمة على الآلات - أما أن تجد أعضاء الشاعر المبعثرة (*disiecta membra poetae*) جاهزة بانتظار أن تُلم، كما هو الحال في مانيفاكتورة الألبسة في المدن الكبرى، أو أن مبدأ التقسيم حاضر في

= ومن البديهي أن مرحلة الصناعة الكبيرة زادت كثيراً لائحة أمراض العمال المهنية التي وضعها. أنظر مثلاً: أ. ل. فونترير، الصحة الجسدية والأخلاقية للعامل في المدن الكبرى عموماً وفي ليون خصوصاً (*Hygiène phisique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général, et dans la ville de Lyon en particulier*, Par le Dr. A. L. Fonteret, Paris, 1858).

وأيضاً: [ر. ه. روهاتش]، الأمراض الملازمة لشتى الفئات والأعمار والأجناس. ([R.H. Rohatzsch], *Die Krankheiten, welche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern eigenthümlich sind*, 6 Bände, Ulm, 1840).

وفي عام 1854 عينت جمعية الفنون^(*) لجنة لدراسة الأمراض الصناعية. ويمكن العثور على جدول الوثائق، التي جمعتها هذه اللجنة، في لائحة متحف تويكنهام الاقتصادي. وتقدم تقارير الصحة العامة *Reports on Public Health* مادة هامة جداً. أنظر كذلك: إدوارد رايش، طبيب، حول انحطاط الإنسان (Eduard Reich, *M.D. Ueber die Entartung des Menschen*. Erlangen, 1868).

(*) جمعية الفنون (Society of Arts)، جمعية تنويرية خيرية تأسست عام 1754 في لندن، بهدف تشجيع الصناعة والتجارة، سعت إلى لعب دور الوسيط بين العمال ورجال الأعمال. [ن. برلين].

(74) "To subdivide a man is to execute him, if he deserves the sentence, to assassinate him if not... the subdivision of labour is the assassination of a people."

أوركهارت، كلمات مألوفة، لندن، 1855. (D. Urquhart, *Familiar Words*, London, 1855, p. 119). وكانت لدى هيجل آراء مارقة حول تقسيم العمل. فهو يقول في مؤلفه فلسفة الحق، [الفقرة 187]: «نقصد بالإنسان المتعلم، بداهة، ذلك الشخص الذي يستطيع أن يفعل كل ما يفعله الآخرون».

متناول اليد ولا يتطلب ببساطة أكثر من إسناد بعض أعمال الإنتاج الحرفي (كما في تجليد الكتب مثلاً) إلى عمال خاصين. وفي مثل هذه الحالات يكفي أسبوع من التجربة لاكتشاف التناسب اللازم بين عدد الأيدي الضرورية للقيام بكل وظيفة⁽⁷⁵⁾

[386] وبفضل تحليل النشاط الحرفي، وتخصص أدوات العمل، وخلق العمال الجزئيين، وحشد وتركيب هؤلاء في آلية كلية واحدة، يتمكن تقسيم العمل المانيفاكتوري من خلق التمثيل النوعي والتناسب الكمي لعمليات الإنتاج الاجتماعية، أي خلق تنظيم معين للعمل الاجتماعي وبالتالي إنماء قدرة إنتاجية عمل اجتماعية جديدة في آن واحد. وإن تقسيم العمل بوصفه شكلاً رأسمالياً متميزاً لعملية الإنتاج الاجتماعية - علماً أن الأسس التي يجدها متاحة ويرتكز عليها لا تتيح له التطور إلا بالشكل الرأسمالي - ما هو إلا طريقة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي أو زيادة النمو الذاتي لقيمة رأس المال على حساب العامل، زيادة ما يسمى عادة بالثروة الاجتماعية أو «ثروة الأمم» (Wealth of Nations) وما إلى ذلك. ولا يقتصر هذا التقسيم على تنمية قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية لصالح الرأسمالي لا العامل، بل إنه ينمّيها بتشويه العامل الفرد. إنه يُنتج شروطاً جديدة تبسط هيمنة رأس المال على العمل. وإذا تبدّى ذلك، من جهة، بوصفه تقدماً تاريخياً ولحظة ضرورية في عملية التكوين الاقتصادي للمجتمع، فإنه يتبدى من جهة أخرى كوسيلة لاستغلال أكثر رقيّاً، وأكثر مدنية.

إن الاقتصاد السياسي، الذي برز كعلم مستقل في مرحلة المانيفاكتورية بادية الأمر، يعاين تقسيم العمل الاجتماعي عموماً من زاوية التقسيم المانيفاكتوري للعمل⁽⁷⁶⁾ بوصفه وسيلة لإنتاج المزيد من السلع باستخدام الكمية نفسها من العمل، وبالتالي لجعل السلع أرخص وللتعجيل في تراكم رأس المال. وعلى النقيض التام من هذا التركيز على الجانب الكمي والقيمة التبادلية، يُعنى كتاب العصور الكلاسيكية القديمة عناية تامة بالجانب

(75) إن الاعتقاد الساذج. بالإبداع العبقري الذي يبيده الرأسمالي، الفرد قبلياً (a priori) في مجال تقسيم العمل، لم يعد قائماً اليوم إلا وسط الأساتذة الألمان من أمثال السيد روشر الذي يخلع على الرأسمالي «شتى الأجور» مكافأة له على تقسيم العمل الذي انبثق جاهزاً من رأسه على غرار الإله جوبيتر. إن سعة تطبيق تقسيم العمل مرهونة أصلاً بضخامة حافظة النقود لا بحجم العبقرية.

(76) إن الكتاب الأسبق زمنياً، مثل بيتي أو المؤلف الغفل لكتاب مزايا تجارة الهند الشرقية *Advantages of the East-India Trade*، والخ، يشددون أكثر من آدم سميث على الطابع الرأسمالي لتقسيم العمل في المانيفاكتورية.

النوعي والقيمة الاستعمالية⁽⁷⁷⁾ وفي أعقاب الفصل بين فروع الإنتاج الاجتماعي ازداد [387] صنع السلع اتقاناً، وأخذت ميول ومواهب البشر على تباينها في انتقاء ميدان النشاط الأكثر مواءمة⁽⁷⁸⁾ وما كان بالوسع إحراز شيء هام لولا شيء من التقييد⁽⁷⁹⁾ وبذلك

(77) ثمة قلة من كتاب القرن الثامن عشر مثل بيكاريا وجيمس هاريس تشكل الاستثناء عن الكتاب الحديثين، حيث تكرر رأي القدماء في مسألة تقسيم العمل حرفياً على وجه التقريب. ويقول بيكاريا: «يعرف كل امرئ بالتجربة أن استخدام اليدين والذكاء على الدوام في العمل نفسه والمنتجات نفسها، يجعل إنتاجها أيسر، وبوفرة أغزر، وتنوعية أفضل، مما لو عمد كل فرد إلى صنع الأشياء التي يحتاجها بنفسه... وعلى هذا النحو ينقسم البشر إلى طبقات ومراتب بما يجلب النفع الخاص لهم والنفع للجماعة». (سيزار بيكاريا، عناصر الاقتصاد العام، القسم الحديث، طبعة كوستودي، الجزء الحادي عشر، ص 28).

(Cesare Beccaria, *Elementi di Economia Publica*, Ed., Custodi, Parte Moderna, T. XI, p. 28).

أما جيمس هاريس، الذي أصبح الكونت مالزيري، والشهير بكتابة «يوميات» (Diaries) عن فترة اقامته سفيراً في بطرسبرغ، فيقول هو أيضاً في حواشي كتابه: حوار حول السعادة^(*)، لندن، 1741. (Dialogue concerning happiness, london, 1741) الذي أعيد نشره فيما بعد في ثلاث أطروحات، إلخ، الطبعة الثالثة، لندن، 1772، [ص192]. (Three Treatises etc., 3rd Ed., London, 1772, [p.192]). «إن سائر الحجج للبرهنة على أن المجتمع شيء طبيعي» بفعل «تقسيم الأشغال»،... مستقاة من الكتاب الثاني، جمهورية أفلاطون.

(*) هذه زلة قلم من ماركس فمؤلف كتاب «حوار حول السعادة» ليس الدبلوماسي جيمس هاريس، الذي كتب «يوميات ومراسلات» بل والده الفيلسوف جيمس هاريس (1709 - 1780)، والمقتبس مأخوذ عن كتاب هذا الأخير، المعنون ثلاث أطروحات، إلخ، ص 292. [ن. برلين].

(78) هكذا نقرأ في «الأوديسة» النشيد 14، البيت 228: «كل امرئ يجد مسرته في مزاولة عمل مختلف»، أما سكتوس أمبريكوس فينقل عن أرخيلوخوس قوله: «يختلف الرجال في الأشياء التي تشيع المسرة في قلوبهم»^(*)

[(*) يقتبس ماركس هذه القولة من أرخيلوخوس نقلاً عن كتاب سيكتوس أمبريكوس الموسوم:

خصام علماء الرياضيات. (Adversus mathematicos, Buch 11, Para 44) ن. برلين]

(79) «πολλή ηπιστάτο εργα, χαχως δ ηπιστοχτο παντα» «يزاول الكثير من الأعمال، دون أن يتقن شيئاً». كان الأثيني بوصفه منتجاً للسلع يشعر بتفوقه على الإسبرطي لأن هذا الأخير كان يتوافر على كثرة من المحاربين ولا شيء من النقود، مما جعل توكيديديس يقول على لسان بيركلييس في الخطاب الذي يدعو فيه أهل أثينا إلى الحرب البيلوبونيسية «إن الذين يزاولون العمل لكفايتهم الذاتية مستعدون لتقديم أجسادهم قبل نقودهم في

يتحسن المنتج بفضل تقسيم العمل. وحين يشير كتاب العصور الكلاسيكية القديمة أحياناً إلى نمو كتلة المنتوجات فإنهم يفعلون ذلك بالحديث عن وفرة القيم الاستعمالية لا غير. ولا نجد سطرأ واحداً لذكر القيمة التبادلية أو رخص السلع. وتطغى [388] وجهة نظر القيمة الاستعمالية عند أفلاطون⁽⁸⁰⁾ الذي يرى في تقسيم العمل الأساس لانقسام المجتمع إلى مراتب طبقية، وعند زينوفون⁽⁸¹⁾ الذي يقترح أكثر من غيره من مبدأ

= «الحرب»، توكيديس، الكتاب الأول، الفصل 141. ومع ذلك ففي مجال الإنتاج المادي بقي مثلهم الأعلى هو الاكتفاء الذاتي *autarχεια* المتميز عن تقسيم العمل: «فمن الأول يأتي الرخاء ومن الثاني الاستقلالية». ولا بد من الإشارة في هذا الصدد أنه حتى في عهد خلع الطغاة الثلاثين^(*) كان عدد الأثنيين المحرومين من ملكية الأرض أقل من 5000 شخص. [388] (*) في العام 404 ق.م، في نهاية الحرب البيلوبونيسية. ن. برلين.

(80) عند أفلاطون ينبع تقسيم العمل داخل الجماعة من تعدد حاجات الأفراد وأحادية قدراتهم. وتقوم فكرته الأساسية في وجوب أن يتكيف العامل مع العمل وليس العمل مع العامل، - وهو أمر لا مفر منه إذا مارس العامل فنوناً عديدة في آن معاً، مما يجعل هذا الفن أو ذاك ثانوياً. «ذلك لأن العمل لن ينتظر وقت فراغ من سيعمله، بل ينبغي أن يكرّس العامل نفسه للعمل بجهد وليس كشيء ثانوي - هذا ضروري - وعليه سيجري إنتاج أشياء أكثر على نحو أيسر وأفضل إذا كان الشخص يكرس نفسه بما يتفق مع ميوله لصنع شيء واحد في الوقت المناسب ومن دون الانشغال بأعمال أخرى». [أفلاطون]، الجمهورية (De Republica, II, 2nd ed. Baiter, Orelli etc.)

ونجد أفكاراً مشابهة عند توكيديس أيضاً، الكتاب الأول، الفصل 142: «إن الملاحة البحرية هي فن مثل أي فن آخر ولا تمكن مزاولتها كيفما اتفق كمهنة عابرة؛ وبالأحرى فإن المهن العابرة الأخرى لا يمكن أن تمارس إلى جانبها». ويقول أفلاطون: إذا كان العمل سينتظر العامل فإن لحظة الإنتاج الصحيحة غالباً ما تضيع ويفسد المنتج *Εργου χαιρον διολλυται* ويتردد صدى هذه الفكرة الأفلاطونية أيضاً في احتجاج أصحاب معامل قصر الأقمشة الإنكليز ضد تلك الفقرة من قانون المصانع التي تحدد ساعة ثابتة لوجبة غداء سائر العمال. وهم يقولون إنه لا يمكن تكييف العمليات تبعاً للعمال. «ففي مختلف عمليات السفع والشطف والقصر والكي والصقل والصباغة يستحيل التوقف في لحظة معينة مسبقاً بدون المجازفة بالتلف. وإن فرض ساعة غداء إلزامية واحدة لسائر العمال يعني تعريض منتوجات ثمينة للتلف بسبب عدم اكتمال العمليات». ترى أين ستعيش الأفلاطونية بعدا! (Le platonisme où va-t-il se nicher!).

(81) يقول زينوفون إن تناول الطعام على مائدة ملك الفرس ليس شرفاً عظيماً وحسب بل لذة كبرى، لأن هذا الطعام الذم من سواه. «ولا عجب من ذلك، فمثلما أن سائر الفنون الأخرى متقنة اتقاناً كبيراً في المدن الكبرى، كذلك فإن الأطعمة الملكية تعد إعداداً لا مثيل له من حيث جودته. أما

تقسيم العمل داخل الورشة، بحكم ما يتميز به من غريزة بورجوازية. إن تقسيم العمل في «جمهورية أفلاطون» بوصفه المبدأ الأساسي لبنية الدولة، ليس إلا نسخة أثينية مثالية عن نظام الطبقات المغلقة المصري؛ فمصر بالنسبة للمؤلفين الآخرين المعاصرين لأفلاطون، ومنهم إيزوقراط مثلاً⁽⁸²⁾، كانت نموذج البلد الصناعي، وقد احتفظت بأهميتها هذه حتى في نظر الإغريق من عصر الإمبراطورية الرومانية⁽⁸³⁾

في مرحلة المانيفاكتورة الحق، أي في المرحلة التي تعتبر المانيفاكتورة فيها الشكل [389] السائد لنمط الإنتاج الرأسمالي، يواجه التحقق الكامل للميول الملازمة للمانيفاكتورة عوائق شتى. فعلى الرغم من أن المانيفاكتورة تضع العمال في مراتب هرمية، وتشطرهم شطراً بسيطاً إلى ماهرين وغير ماهرين، إلا أن عدد هؤلاء الأخيرين يبقى محدوداً جداً

= في المدن الصغيرة فيقوم شخص واحد بالذات بصنع الأسرة والأبواب والمحاريث والمناضد؛ وعلاوة على ذلك يبني المنازل أحياناً، ويفرح تماماً إن وجد ما يكفي من الزبائن لإقامة أوده. ومن المستحيل إطلاقاً على أي شخص يؤدي كل هذه الأعمال الكثيرة أن يحسن صنعها. أما في المدن الكبيرة، حيث يجد كل صانع الكثير من الشراء، فيكفي إتقان حرفة وحيدة لإقامة أود من يزاولها. بل لا حاجة بالمرء لمعرفة كاملة، فثمة من يصنع الأحذية للرجال، وآخر الأحذية للنساء، وهنا أو هناك يقوم هذا بالخياطة، وآخر بتفصيل الجلد، أو أن هذا يفضل الثوب وذاك يخطط القطع معاً. يترتب على ذلك أن من ينفذ أبسط الأعمال إنما يتقنها خيراً من سواء. والشيء ذاته ينطبق على فن الطهي. زينوفون، سيروبيديا^(*) (Xenophon, *Cyropaedia* I. VIII, Cap. 2) [(*) كتاب تاريخي وضعه زينوفون عن الشرق إثر زيارة لبلاد ما بين النهرين في 401-399 قبل الميلاد. ن.ع.]. إن أنظار زينوفون تنصب على نوعية القيمة الاستعمالية، رغم أنه يدرك أن مستوى تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق.

(82) «إنه» (بوزيريس) «قسّم الجميع إلى طبقات مغلقة خاصة... وأمر بأن يمارس الأفراد أنفسهم مهنة واحدة على الدوام، ذلك لأنه يعرف أن من يغيرون مهنتهم كثيراً لن يتقنوا شيئاً؛ أما الذين يلتزمون دوماً مهنة واحدة فإنهم يبرعون بها حد الكمال. وبالفعل نجد أن المصريين تفوقوا على منافسيهم في مجال الفنون والحرف بأكثر من تفوق المعلم على الصانع المتمرن، وأن المبتكرات لحماية السلطة الملكية ودستور الدولة بلغت عندهم درجة من الكمال بحيث أن الفلاسفة الشهيرين الذين تطرقوا إلى هذه المسألة أغدقوا الثناء على دستور الدولة المصري أكثر من سواء». إيزوقراط، بوزيريس. (Isocratis, *Busiris*, cap. 8).

(83) أنظر: ديودورس الصقلي، [المكتبة التاريخية، المجلد الأول، 1831، الفصل 74]. (Diodor[us] Sic[ulus], [Historische Bibliothek, ch 74 B.I., 1831]).

نظراً لتعاضد أهمية الماهرين. ورغم أن المانيفاكتورة تكيف العمليات المنفردة تبعاً لتباين درجة نضج وقوة ونمو أعضاء العمل الحية، وتنزع بالتالي إلى الاستغلال المنتج للأنات والأطفال، إلا أن هذا الميل يُمنى عموماً بالإخفاق بفعل عادات واعتراضات العمال المذكور. ورغم أن تفكك الأعمال الحرفية يخفض كلفة تدريب العمل، وبالتالي قيمته، إلا أن فترة التمرن الطويلة تبقى ضرورية بالنسبة لبعض الأعمال الشاقة، وحين يغدو التمرن زائداً عن اللزوم فإن العمال يتمسكون به بقوة. ونرى في إنكلترا مثلاً أن قوانين التمرن (Laws of apprenticeship)، البالغة سبع سنوات ظلت سارية حتى نهاية مرحلة المانيفاكتورة، ولم تتهاوى إلا بعد ظهور الصناعة الكبرى. وبما أن المهارة الحرفية هي أساس المانيفاكتورة، وبما أن الآلية الكلية العاملة فيها مجردة من أي إطار موضوعي مستقل عن العمال أنفسهم، فإن رأس المال يضطر على الدوام إلى مواجهة تمرد العمال. ويقول صاحبنا أور: «تبلغ الطبيعة البشرية من الضعف مبلغاً بحيث كلما ازدادت براعة العامل، غدا قوي الشكيمة عنيد المراس، لا يصلح لأن يؤلف جزءاً منسجماً من منظومة آلية. بل ينزل بهذه المنظومة أفدح الضرر»⁽⁸⁴⁾

[390] ولهذا تحفل مرحلة المانيفاكتورة كلها بالشكوى من افتقار العمال إلى الانضباط⁽⁸⁵⁾ وحتى لو لم تتوافر على شهادات كتاب ذاك الزمان، فإن الواقعتين البسيطتين التاليتين تنطقان بما يعادل مجلدات: أولاً، ابتداءً من القرن السادس عشر وحتى عهد الصناعة الكبرى فشل رأس المال في مسعاه للسيطرة على كامل وقت العمل المتاح للعامل المانيفاكتوري؛ وثانياً، إن المانيفاكتورات نفسها كانت قصيرة الأجل، تغادر أرضاً بهجرة العمال منها، لتظهر في أخرى بنزوح العمال إليها. «يجب فرض النظام بهذه الطريقة أو تلك»، ذلك ما دعا إليه في العام 1770 مؤلف كتاب: بحث في الصناعة والتجارة الدكتور أندرو أور قائلاً إن «النظام» غائب عن المانيفاكتورة القائمة على أساس «العقيدة المدرسية»^(*) لتقسيم العمل «وإن آر كرايت خلق النظام».

(84) أور، [فلسفة المانيفاكتورات]، ص 20. (Ure, [Philosophy of Manufactures], p. 20).

(85) يصح هذا القول على إنكلترا بدرجة أكبر من فرنسا، وعلى فرنسا بدرجة أكبر من هولندا.

(*) حرفياً: سكولائية، وهي مدرسة فلسفية - لاهوتية من القرون الوسطى المسيحية. ويمكن اعتبار الكلمة مرادفة لـ النصية الجامدة. [ن. ع].

بموازاة ذلك لم تكن المانيفاكتورة بقادرة على أن تغطي الإنتاج الاجتماعي بكامل مداه، ولا أن تغيره من أعماقه. وقد نهضت كصرح اقتصادي على قاعدة عريضة من الحرف في المدينة ومن الصناعة المنزلية في الريف. ولكن عند درجة معينة من التطور دخلت قاعدتها التكنيكية الضيقة في تناقض مع حاجات الإنتاج التي خلقتها هي نفسها. لعل أكمل ما ابدعته المانيفاكتورة هو ورشة إنتاج أدوات العمل بالذات، وبخاصة الأجهزة الآلية المعقدة التي كانت تستخدم في ذلك الوقت.

يقول أور: «كانت ورشة الآلات بمثابة لوحة تعرض تقسيم العمل بدرجات متعددة. وكان لكل من المثقب والإزميل والمخرطة عامل خاص يحتل موقعه في الترتاب حسب درجة المهارة»^(*)

وإن هذه الورشة، وهي منتج تقسيم العمل في المانيفاكتورة، أنتجت بدورها الآلات. وإن هذه الآلات هي التي تنقض النشاط الحرفي بوصفه المبدأ الناظم للإنتاج الاجتماعي. وبهذا يزول الأساس التكنيكي لتقييد العامل مدى الحياة بوظيفة جزئية معينة، من جهة. وتتداعى، من جهة أخرى، القيود التي كان هذا المبدأ يضعها في وجه سيطرة رأس المال.

(*) أور، المرجع نفسه، ص 21. [ن. برلين].

الفصل الثالث عشر

الآلات والصناعة الكبرى

(1) تطور الآلات

يقول جون ستوارت ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي :
 «من المشكوك فيه أن تكون سائر الاختراعات الآلية التي ابتدعت
 حتى الآن قد خففت من عناء الكدّ اليومي لأي كائن بشري»⁽⁸⁶⁾
 ولكن الاستخدام الرأسمالي للآلات لا يتوخى مثل هذه الغاية أصلاً. فالقصد من
 الآلة، شأن سائر الوسائل الأخرى لزيادة قدرة إنتاجية العمل، أن تجعل السلع أرخص
 وأن تقلّص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه العامل لنفسه تحديداً، فتمدد بذلك
 الجزء الآخر من يوم العمل الذي يعطيه إلى الرأسمالي بالمجان. فالآلة وسيلة لإنتاج
 فائض القيمة.
 في المانيفاكتورة، ينطلق الانقلاب في نمط الإنتاج من قوة العمل، أما في الصناعة
 الكبرى فينطلق من وسيلة العمل. ولا بد، بادئ ذي بدء، من أن نبحت سبل تحول
 وسيلة العمل من أداة إلى آلة، أو بمّ تتميز الآلة عن الأداة الحرفية. وبالطبع فنحن نُعنى،

(86) «It is questionable, if all the mechanical inventions yet made have lightened the day's

toil of any human being.» كان من الأجدر بميل أن يقول: «أي كائن بشري لا يقتات على

كدّ الآخرين». (of any human being not fed by other people's labour)، ذلك لأنها زادت

عدد الوجهاء المتبشرين بزيادة كبرى.

هنا، بالسمات العامة والبارزة، ذلك أن عصور التاريخ الاجتماعي، شأن عصور التاريخ الجيولوجي، لا تنفصل عن بعضها بحدود صارمة مجردة.

يقول علماء الرياضيات والميكانيك - وهذا ما يكرره بعض الاقتصاديين الإنكليز هنا أو هناك - إن الأداة هي آلة بسيطة، وإن الآلة أداة معقدة. ولا يرون أيما فارق جوهري بين [392] الاثنين، بل يطلقون اسم الآلة على أبسط المُدَد كالعجلة والسطح المائل واللولب والإسفين، إلخ⁽⁸⁷⁾ الواقع أن أي آلة إنما تتألف من مثل هذه العتلات البسيطة مهما كان لبوسها أو تركيبها، لكن هذا التعريف عديم النفع من الوجهة الاقتصادية لأنه يفترق إلى البعد التاريخي. ومن جهة أخرى، ثمة من يسعى إلى التفريق بين الأداة والآلة في واقع أن البشر هم القوة المحركة للأداة، وأن قوى الطبيعة المختلفة عن البشر هي المحركة للآلات، كالحبوان والمياه والرياح، إلخ⁽⁸⁸⁾ في هذه الحالة فإن المحراث الذي تجره الثيران، والذي ينتمي إلى أشد عصور الإنتاج تبايناً، يُعدّ آلة، في حين أن نول كلاوسن الدوّار (Circular loom)، الذي يديره عامل واحد يدوياً، ويصنع 96 ألف عروة في الدقيقة، سيُعدّ مجرد أداة. وهكذا فإن هذا النول نفسه يكون مجرد أداة إذا أُدير باليد وآلة إذا حُرِّك بالبخار. وبما أن استخدام قوة الحبوان هي واحدة من أقدم اختراعات البشر فإن الإنتاج الآلي يبدو سابقاً للإنتاج الجِرْفِي. وحين أعلن جون ويات في عام 1735 عن آلة الغزل التي اخترعها، مدشناً بذلك الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، فإنه لم ينسب بينت شفة عن أن الحمار، لا الإنسان، هو القوة المحركة لهذه الآلة، وبالفعل وقع هذا الدور على الحمار. ومما جاء في برنامج جون ويات أن الآلة هي «للغزل بدون أصابع»⁽⁸⁹⁾ -

(87) أنظر على سبيل المثال: هاتن، منهاج الرياضيات. (Hutton, *Course of Mathematics*)

(88) «من وجهة النظر هذه يمكن أيضاً رسم خط دقيق يفصل بين الأداة والآلة: فالمجرقة والمطرقة والإزميل، إلخ، وتراكيب العتلات واللواب التي يعتبر الإنسان القوة المحركة لها مهما كانت درجة تعقيدها... تندرج جميعاً تحت مفهوم الأداة؛ أما المحراث الذي يجره الحبوان، وطواحين الهواء وغيرها فينبغي إدراجها في عداد الآلات». (فيلهلم شولتز، حركة الإنتاج، زيوريخ، 1843، ص 38). (Wilhelm Schultz, *Die Bewegung der Produktion*, Zürich, 1843, S. 38).

إن هذا الكتاب جدير بالثناء من نواح عدة.

(89) جرى استخدام آلات الغزل قبله أيضاً، وإن كانت أبعد ما تكون عن الكمال، ولعلها بدأت على الأرجح في إيطاليا. وإن أي تاريخ نقدي للتكنولوجيا يمكن أن يبين على العموم كيف أن أي

إن أي آلة متطورة تتألف من ثلاثة أقسام مختلفة بشكل جوهري: الآلة - المحرك، [393] وآلية نقل الحركة، وأخيراً الآلة - الأداة أو آلة تنفيذ العمل. وتعمل الآلة - المحرك كقوة دافعة للمنظومة الآلية كلها. وهي إما أن تولّد قوة الدفع ذاتياً، مثل المحرك البخاري، والمحرك الحراري، والمحرك الكهرومغناطيسي والنخ، أو أن تتلقى الدفع من قوة جاهزة في الطبيعة، خارجاً عنها، مثلما يتحرك الدولار المائي بدفع المياه الساقطة، وتتحرّك أجنحة الطاحونة بدفع الريح وهلمجراً. أما آلية نقل الحركة فتتألف من دواليب الموازنة، وأعمدة التدوير والمسننات، والبكرات، والسيور والحبال، والأحزمة، والتروس، ومختلف أجهزة التعشيق، لتنظيم الحركة وتغيير شكلها عند اللزوم، كأن تحوّل الحركة الشاقولية إلى حركة دائرية، وتوزعها وتنقلها إلى آلات تنفيذ العمل. وهذان القسمان من الآلية لا يوجدان إلّا لنقل الحركة إلى الآلة - الأداة، مما يتيح لها أن تمسك موضوع العمل وتغيّره بالشكل المناسب. والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إنما انطلقت من هذا الجزء بالذات، من الآلة - الأداة. وما تزال تخدم حتى يومنا هذا بمثابة نقطة الانطلاق في تحول الشغل الحرفي أو المانيفاكتوري إلى صناعة آلية.

إذا نظرنا عن كثب إلى الآلة - الأداة، أو إلى آلة تنفيذ العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، لرأينا فيها عموماً، نفس المعدات والأدوات القديمة التي يستخدمها الحرفي والعامل

= اختراع، مهما يكن شأنه، من اختراعات القرن الثامن عشر، قلما يعود إلى هذا الفرد الواحد أو ذاك. ولكن لا وجود حتى الآن لمثل هذا الكتاب. ولقد عُني داروين بتاريخ التكنولوجيا الطبيعية، أي نشوء أعضاء النبات والحيوان التي تضطلع بدور أدوات إنتاج حياة هذه الكائنات. وأوليس تاريخ تكوّن الأعضاء الإنتاجية للإنسان الاجتماعي، تاريخ الأساس المادي لكل تنظيم اجتماعي خاص، جدير باهتمام مماثل؟ أوليس من الأسهل كتابته طالما أن تاريخ البشرية، حسب تعبير فيكو، يتميز عن تاريخ الطبيعة بأننا صنعنا الأول ولم نصنع الثاني؟ إن التكنولوجيا تكشف عن علاقة الإنسان النشطة بالطبيعة، والعملية المباشرة لإنتاج حياته، فتكشف بذلك عن عملية إنتاج العلاقات الاجتماعية في هذه الحياة وما ينبع عنها من تصورات روحية. وإن تناول أي تاريخ للدين، مجرداً من هذا الأساس المادي، هو غير نقدي. وبالطبع فإن استخلاص النواة الأرضية من التصورات الدينية الضبابية عن طريق التحليل أسهل بكثير من أن نستخلص، على العكس، الأشكال المقدسة الموائمة من علاقات الحياة الفعلية. لكن هذا الأخير هو المنهج المادي الوحيد، وبالتالي المنهج العلمي الوحيد. وإن نواقص المادية المجردة للعلوم الطبيعية، التي تنفي العملية التاريخية، تتكشف في التصورات التجريدية والإيديولوجية لأصحابها ما إن يغامروا بالخروج من دائرة تخصصهم.

المانيفاكشوري، ولكن بعد إجراء تعديلات كبيرة عليها؛ ولم تعد هذه أدوات الإنسان بل أدوات المنظومة الآلية، أو أدوات آلية. ولرأينا إما أن الآلة بأكملها ليست إلا نسخة آلية معدلة، بهذه الدرجة أو تلك، عن الأداة الحرفية القديمة، كما في حال نول النسيج [394] الآلي⁽⁹⁰⁾، أو أن الأعضاء المثبتة على هيكل آلة العمل هي من معارفنا القدامى، كالمغازل في آلة الغزل، والإبر في آلة حياكة الجوارب، والمناشير في آلة نشر الخشب، والسكاكين في آلة القطع وإلخ. وإن اختلاف هذه الأدوات عن هيكل آلة العمل بالذات يبرز منذ لحظة الولادة. فمعظم هذه الأدوات تُنتج بالعمل اليدوي الحرفي أو المانيفاكشوري، ثم تُركَّب على هيكل آلة العمل الذي يتم إنتاجه آلياً⁽⁹¹⁾ وهكذا فالآلة العمل هي جهاز ينفذ بواسطة أدواته، بعد أن يتلقى الحركة المناسبة، العمليات نفسها التي كان العامل ينفذها في السابق بأدوات مماثلة. وسواء كانت القوة الدافعة تأتي من الإنسان أم من الآلة بدورها، فذلك لا يغير في جوهر الأمر شيئاً. وما إن تنتقل الأداة، بالمعنى الدقيق للكلمة، من الإنسان إلى الجهاز فإن الآلة تحل محل الأداة البسيطة. وإن الفرق بين الآلة والأداة يثب إلى العين من الوهلة الأولى حتى لو بقي الإنسان نفسه المحرك الأولي. فعدد أدوات العمل التي يمكن للإنسان أن يعمل بها في وقت واحد مرهون بعدد أدواته الإنتاجية الطبيعية، أي عدد أعضاء جسده. ولقد جرت في ألمانيا ذات مرة محاولة لإرغام غازل على تشغيل دولابي غزل، أي أن يعمل بيديه الاثنتين وقدميه الاثنتين في آن واحد. لكن الجهد كان منهكاً. بعد ذلك اخترعوا دولاباً بمغزلين يُدار بالقدم، ولكن البارعين في غزل خيطين في آن واحد كانوا نادرين نادرة بشر برأسين. بالمقابل فإن الآلة جيني^(*) تغزل منذ البداية باستخدام 12 – 18 مغزلاً، وآلة صنع

(90) في الشكل الأولي لنول النسيج الآلي على وجه الخصوص نتعرف من النظرة الأولى على نول النسيج القديم. ولكن بعد أن طرأ على شكله الحديث تعديل جلي.

(91) إبتداءً من عام 1850 تقريباً شرعت إنكلترا في إنتاج أعداد متزايدة من الأدوات لآلات تنفيذ العمل إنتاجاً آلياً، وإن جرى ذلك على يد منتجين آخرين غير صناعي الآلات. ومن بين الآلات التي تصنع أدوات التنفيذ الآلية هناك المحرك الأوتوماتيكي لصنع البكرات (automatic bobbin-making engine)؛ ومحرك صنع أدوات التمشيط (Card-setting engine)، وآلات صنع الأمشاط والمغازل الآلية (mule) و(throstle).

(*) آلة غزل من ابتكار المخترع جيس هارغريفز عام 1764-1767، وقد أطلق على الآلة اسم ابنته: جيني. [ن. برلين].

الجوارب تدبر آلافاً من إبر الحياكة معاً، وهلمجراً. وهكذا، فإن عدد الأدوات التي تشغلها آلة عمل واحدة في آنٍ واحدٍ تتحرر أصلاً من القيود العضوية التي تكبل أداة عامل الحرفة اليدوية.

في الكثير من الأدوات اليدوية يتخذ الفرق بين الإنسان بوصفه قوة محرك بسيطة، [395] والإنسان بوصفه عاملاً أو منفذاً بالمعنى الدقيق للكلمة، وجوداً حسيّاً صارخاً. فمثلاً، عند العمل على دولاب الغزل تشتغل القدم كقوة محرك فقط، في حين أن اليد التي تعمل بالمغزل تندف وتفتل، أي أنها تنفذ عملية الغزل بالمعنى الدقيق. وإن هذا الجزء الأخير من الأداة الحرفية هو أول ما تتلقفه الثورة الصناعية حيث تترك للإنسان في بداية الأمر دور القوة المحركة ذا الطابع الميكانيكي الصرف، إلى جانب العمل الجديد المتعلق بمراقبة الآلة بعينه وإصلاح أخطائها. وعلى العكس، فالأدوات التي يؤثر فيها الإنسان كمجرد قوة محرك، مثل تدوير عمود الطاحونة⁽⁹²⁾، أو تشغيل مضخة، أو كبس ذراع المنفاخ، أو السحق في الهاون وإلخ - إن هذه الأدوات سرعان ما تستدعي استخدام الحيوان والمياه والرياح⁽⁹³⁾ كقوى محرك، وتتطور هذه الأدوات إلى آلات، جزئياً خلال مرحلة المانيفاكتورة أو عشوائياً قبلئذ، إلا أنها لا تحدث ثورة في نمط الإنتاج. أما أن هذه الأدوات باتت آلات حتى في شكلها الحرفي، فهذا ما يتضح في مرحلة الصناعة الكبرى. فالمضخات مثلاً التي جفف بها الهولنديون بحيرة هارلم خلال عامي 1836 - 1837 كانت مصممة على غرار مبدأ المضخات العادية، سوى أن محركات بخارية عملاقة كانت تدفع إسطواناتها بدل اليد البشرية. وإن منفاخ الحداد العادي والبعيد عن

(92) يقول موسى المصري: «لا تكَمْ الثور في دراسه»^(*) أما المحسنون المسيحيون الألمان فكانوا يعلقون على رقاب الأبقان الذين كانوا يستخدمونهم كقوة محرك عند طحن الحبوب، أطواقاً خشية لمنع أيديهم من إيصال الطحين إلى الفم.

[(*) التوراة، سفر التثنية، الإصحاح الخامس والعشرون. ن. برلين].

(93) إن الافتقار إلى مساقط المياه في جانب، ودرء فيض المياه في جوانب أخرى، هو ما حمل الهولنديين على استخدام الرياح بمثابة قوة محرك. أخذ الهولنديون أصلاً طاحونة الهواء عن ألمانيا التي أثار فيها هذا الاختراع صراعاً جدياً بين النبلاء والقساوسة والإمبراطور بصدد المسألة التالية: لمن «تعود» الرياح من هؤلاء الثلاثة، وقيل في ألمانيا إن الهواء يستعبد، في حين أن الهواء حرر هولندا. فهو لم يستعبد الهولنديين، بل استعبد لهم الأرض. ومنذ عام 1836 كان في هولندا قيد العمل 12 ألف طاحونة هواء تعادل قوتها ستة آلاف حصان بخاري، وقد منعت تحوّل ثلثي أراضي البلد إلى مستنقعات من جديد.

الكمال لا يزال حتى الآن يحوّل في إنكلترا في بعض الأحيان إلى منفخ آلي بمجرد وصل ذراعه بمحرك بخاري. والمحرك البخاري نفسه، مثلما كان عليه لدى اختراعه أول مرة أواخر القرن السابع عشر، أي خلال مرحلة المانيفاكتورة، ومثلما استمر عليه حتى ثمانينات القرن الثامن عشر⁽⁹⁴⁾، لم يفضّ إلى أي ثورة صناعية. بل على العكس، فإن [396] ابتداء آلات تنفيذ العمل هو الذي حتم تشوير المحرك البخاري. وما إن يغدو الإنسان محض قوة محرّكة للآلة، بدل أن يعالج موضوع العمل بأداة، فإن ارتداء القوة المحركة لبوس عضلات بشرية محض مصادفة يمكن استبدالها بالرياح والمياه والبخار وغير ذلك. وبالطبع، أن ذلك لا ينفي أن مثل هذا التغيير يتطلب تعديلات تقنية كبيرة في الآلية التي صنعت أصلاً لاستخدام القوة البشرية بمثابة محرك. وفي أيامنا هذه فإن الآلات التي ينبغي أن تشق طريقها، مثل ماكينات الخياطة وآلات صنع الخبز، إلخ، تصمم بحيث تدار بقوة بشرية أو قوة ميكانيكية صرف على حد سواء إلا إذا كان الغرض من الآلة يمنع استخدامها على نطاق ضيق.

إن الآلة التي تنطلق منها الثورة الصناعية إنما تقصي العامل الذي يشتغل بأداة واحدة فقط، لتحل محله آلية تدوير كتلة من الأدوات المتطابقة أو المتجانسة وتحركها قوة محرّكة واحدة مهما كان شكل هذه الأخيرة⁽⁹⁵⁾ ها نحن أمام الآلة، ولكن بوصفها مجرد عنصر بسيط في الإنتاج الآلي.

إن زيادة حجم آلة العمل وعدد أدواتها المنفذة بالتساوق تتطلب آلية حركة أكبر، وهذه الآلية تحتاج بغية التغلب على مقاومتها الذاتية إلى قوة محرّكة تفوق القوة البشرية، هذا دون أن نذكر أن الإنسان ليس بالوسيلة المثلى لإنتاج حركة منتظمة، متواصلة. ومثلما افترضنا أن الإنسان لا يعمل سوى كقوة محرّكة بسيطة، وأن الآلة - الأداة قد حلت محل أدواته اليدوية، فإن بوسع قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محرّكة أيضاً. ومن بين جميع القوى المحركة الكبرى، الموروثة من مرحلة المانيفاكتورة، كانت قوة الحصان هي الأسوأ، والسبب، أن للحصان رأساً في جانب، وأنه، في جانب آخر، باهظ الكلفة ولا

(94) حقاً، لقد تحسن هذا كثيراً على يد واط في أول محرك بخاري له، أي المحرك الأحادي، لكنه بقي في هذا الشكل محض محرك بسيط لضخ المياه العذبة والمالحة.

(95) «إن جمع كل هذه الأدوات البسيطة، وتدويرها، بمحرك مشترك واحد، يؤلف الآلة». (باباج Babbage، المرجع نفسه، ص [136]).

يمكن استخدامه في المعامل إلا في نطاق محدود⁽⁹⁶⁾ ومع ذلك كان استخدام الحصان واسعاً في مرحلة طفولة الصناعة الكبرى، وهذا ما تدل عليه ليس فقط شكاوى المهندسين [397] الزراعيين عصر ذاك، بل وأيضاً أسلوب التعبير عن العزم الميكانيكي بقوة الحصان حتى يومنا هذا. أما الرياح فهي غير ثابتة إطلاقاً ولا تخضع للسيطرة؛ وعدا عن ذلك طغى استخدام القوة المائية في إنكلترا، مهد الصناعة الكبرى، خلال حقبة المانيفاكتورة. ففي القرن السابع عشر بذلت محاولة لتحريك أسطوانتين وحجري رحي طاحون بواسطة عجلة مائية واحدة. إلا أن زيادة حجم آلية نقل الحركة اصطدمت بعدم كفاية طاقة المياه، وكان ذلك واحداً من الظروف التي حفزت على دراسة قوانين الاحتكاك بصورة أدق. كذلك، أدى عدم انتظام فعل القوة المحركة في طواحين الهواء، التي كانت تدار بدفع وسحب عتلة رافعة، إلى نظرية وتطبيق دولاب الموازنة⁽⁹⁷⁾ الذي لعب فيما بعد دوراً هاماً في الصناعة الكبرى. على هذا النحو عملت مرحلة المانيفاكتورة على تطوير العناصر العلمية

(96) في كانون الأول/ديسمبر 1859 ألقى جون تشالمرز مورتون في جمعية الفنون بحثاً بعنوان «عن القوى المستخدمة في الزراعة». ومما جاء فيه: «إن أي تحسين يزيد قيعان الأرض انتظاماً، يوسع إمكانية استخدام المحرك البخاري لتوليد قوة ميكانيكية صرفة. وتنشأ الحاجة إلى قوة الحصان حينما توجد سياجات عوجاء وعقبات أخرى تمنع الفعل المنتظم. وتختفي هذه الموائق من يوم إلى آخر. أما العمليات التي تتطلب ممارسة الإرادة أكثر مما تتطلب ممارسة القوة الجسدية، فإن القوة الوحيدة الصالحة للاستخدام هي تلك التي تخضع في كل لحظة لعقل الإنسان - نغني القوة البشرية». وبعد ذلك يُرجع السيد مورتون قوة البخار وقوة الحصان والقوة البشرية إلى وحدة القياس المستخدمة في المحركات البخارية، أي القوة القادرة على رفع ما زنته 33,000 باون إلى ارتفاع قدم في الدقيقة، ويقدر كلفة قوة الحصان البخاري الواحد: 3 بنسات في الساعة عند استخدام المحرك البخاري و5½ بنسات في الساعة عند استخدام الحصان. زد على ذلك، أن الحفاظ على صحة الحصان تفرض أن لا يعمل أكثر من 8 ساعات في اليوم. وباستخدام قوة البخار لفلاحة الأرض يمكن الاستغناء عن 3 أحصنة على الأقل من بين كل 7 أحصنة، وذلك بكلفة سنوية لا تزيد عن كلفة هذه الأحصنة المستغنى عنها خلال الـ 3 أو 4 أشهر التي تستخدم فيها فعلياً. وأخيراً، ففي تلك العمليات الزراعية التي تتيح استخدام قوة البخار، يؤدي هذا الأخير إلى تحسين نوعية المنتج بالقياس إلى قوة الحصان. وإن تنفيذ عمل الآلة البخارية، يتطلب استخدام 66 عاملاً بكلفة إجمالية تبلغ 15 شلناً في الساعة، بينما يتطلب تنفيذ عمل الحصان استخدام 32 عاملاً بكلفة إجمالية قدرها 8 شلنات في الساعة.

(97) فاولهابر، 1625 [التحسينات الآلية]، (Faulhaber Mechanische Verbesserung 1625)؛ دي كو، سالومون، De Cous, Salomon، 1688 [أنظر كتاب: هيرو الاسكندري - كتاب الهواء والماء والفنون، فرانكفورت، 1688. ن. برلين].

والتكنيكية الأولى للصناعة الكبرى. كانت آلة غزل آر كرايت تُحرَّك بالمياه بادیء الأمر. ولكن استخدام طاقة المياه كقوة محرك أساسية كان محفوفاً بمختلف الصعاب. فقد كان من المستحيل زيادة دفع المياه حسب الرغبة، أو سد النقص فيها؛ كما كانت تشح أحياناً، [398] لكن الأهم أنها كانت ذات طابع محلي صرف⁽⁹⁸⁾ وباختراع واط الثاني الذي يُدعى بالمحرك البخاري المزدوج، تم إيجاد أول محرك يستهلك الفحم والماء لينتج طاقة محركاً بنفسه، محرك خاضع للسيطرة البشرية كلياً، محرك منقول ووسيلة نقل، وهو حضري، وليس ريفياً كالدولاب المائي، وبذا يتيح تركيز الإنتاج في المدن بدلاً من بعثرته في الريف كما هو حال دولاب الماء⁽⁹⁹⁾، وأخيراً كان استخدامه التقني عاماً شاملاً، ولا يتأثر موقع استقراره بالظروف المحلية إلا قليلاً. وتتجلى عظمة عبقرية واط في مواصفات براءة الاختراع التي حصل عليها في نيسان/ إبريل عام 1784 والتي تصف محركه البخاري ليس كاختراع يتوخى غايات خاصة، بل كوسيلة عامة لخدمة الصناعة الكبرى. وذكر واط بعض الاستخدامات، التي لم يوضع بعضها، كالمطرقة البخارية، موضع التطبيق إلا بعد ما يزيد على نصف قرن. إلا أنه كان يشك في إمكانية استخدام المحرك البخاري في الملاحة البحرية. وعرض أخلافه من شركة بولتون وواط في المعرض الصناعي بلندن عام 1851 محركاً بخارياً عملاقاً من أجل عابرات المحيط (Ocean steamers).

وما إن تحولت الأدوات من امتدادات لجسم الإنسان إلى امتدادات لجهاز آلي، إلى أدوات لآلة العمل، حتى اكتسب المحرك الآلي شكلاً مستقلاً، متحرراً تماماً من قيود القدرة البشرية. وبهذا تنزل آلة العمل المفردة، التي عالجنها حتى الآن، إلى مرتبة عنصر بسيط في الإنتاج الآلي. وبات بوسع محرك آلي واحد أن يدير الآن الكثير من آلات

(98) إن اختراع التوربينات الحديثة حرر الاستثمار الصناعي لطاقة المياه من قيود سابقة كثيرة.

(99) «في الأيام الأولى لظهور مانيفاكشورات النسيج كان موقع المعمل مرهوناً بوجود مساقط مياه كافية لتدوير الدولاب المائي؛ ورغم أن ظهور المعامل المائية كان بداية تفكك الصناعة المنزلية، إلا أن هذه المعامل. المقامة بالضرورة على ضفاف الأنهار بمساحات تبعتها عن بعضها بعضاً في الغالب، كانت جزء من نظام ريفي أكثر منه حضري؛ وبحلول طاقة البخار محل الطاقة المائية أخذت المعامل تتركز في المدن وفي أماكن وفرة الماء والفحم الضروريين لتوليد البخار. إن المحرك البخاري هو أبو المدن الصناعية». (أ. ريدغريف، في تقارير مفتشي المصانع، نيسان/ إبريل، 1860، ص 36).

(A. Redgrave, in *Reports of the Insp. of Fact*, for 30th April, 1860, p. 36).

العمل في آنٍ واحدٍ. ومع ازدياد عدد آلات العمل التي تُدار في وقتٍ واحدٍ، تنمو [399] المحركات الآلية أيضاً، وتتسع معها آلية نقل الحركة إلى جهاز متشعب.

ولا بد لنا الآن من التمييز بين شيئين: تعاون كثرة من الآلات المتجانسة، ومنظومة الآلات.

ففي الحالة الأولى يُصنع المنتج كله بآلة عمل واحدة بالذات. فالآلة تنفذ سائر العمليات المتنوعة التي كان حرفي واحد ينفذها بأداته، كالنساج بنوله، أو التي كان حرفيون ينفذونها على التوالي بأدوات مختلفة، إما فرادى أو كأعضاء في مانيفاكتورة⁽¹⁰⁰⁾ ففي المانيفاكتورة الحديثة للمغلفات البريدية، مثلاً، يطوي عامل الورقة بالمطواة، ويفرش آخر الصمغ، ويشي ثالث الغلاف الذي يطبع عليه الشعار، ويختم رابع الشعار والخ، وفي كل من هذه العمليات الجزئية كان يتوجب نقل كل مغلف من يد إلى أخرى. وثمة آلة مفردة لصنع المغلفات تنفذ الآن جميع هذه العمليات دفعة واحدة وتصنع 3000 مغلف بل أكثر في الساعة. وعرضت في المعرض الصناعي بلندن عام 1862، آلة أميركية لصنع أكياس الورق، وهي تقطع الورق وتفرش الصمغ وتطوي وتنتج 300 كيس في الدقيقة. إن هذه العملية بأسرها كانت مجزأة في المانيفاكتورة، وتنفذ بتتابع معين، أما الآن فإن آلة عمل واحدة تنفذها بمركب من أدوات مختلفة. وسواء كانت آلة العمل هذه مجرد نسخة ميكانيكية جديدة عن الأداة الحرفية المعقدة، أم مركب من أدوات مانيفاكتورية بسيطة، متنوعة ومتخصصة، يعود التعاون البسيط إلى الظهور مجدداً في المصنع، أي في الورشة القائمة على الإنتاج الآلي، لكنه يتجلى بالدرجة الأولى بمثابة تجميع مكاني لآلات عمل متجانسة تدور في آنٍ واحدٍ (ونحن نترك العامل هنا خارج [400] الاعتبار). وعلى سبيل المثال يتكون مصنع النسيج من الكثير من أنوال الحياكة الآلية، ومصنع الخياطة من الكثير من ماكينات الخياطة المتكدسة في مبنى واحد. ولكن ثمة ها هنا وحدة تقنية، حيث إن آلات العمل المتماثلة تتلقى النبضات في وقت واحد وبقدر

(100) من وجهة نظر تقسيم العمل في المانيفاكتورة لم تكن الحياكة عملاً يدوياً بسيطاً، بل معقداً، ولذلك فإن النول الآلي هو آلة تنفذ عمليات متعددة تماماً. وإنه لمن الخطأ عموماً تصور أن الآلات الحديثة استحوذت في البداية على تلك العمليات التي بسطها تقسيم العمل في المانيفاكتورة. وجرى في مرحلة المانيفاكتورة فصل الغزل عن الحياكة كفرعين جديدين، وجرى تحويل وتطوير أدوات كل فرع، إلا أن عملية العمل نفسها، لم تتجزأ، وبقيت حرفية. إن نقطة إنطلاق الآلة ليس العمل، بل وسيلة العمل.

متساو من ضربات قلب المحرك الأساسي التي تأتي عبر آلية لنقل الحركة، وهي آلية مشتركة كسائر الآلات في جانب، حيث تنفرع عنها تشعبات خاصة بكل آلة تنفيذ. ومثلما أن مجموعة الأدوات تكون بمثابة أعضاء لآلة العمل، فإن مجموعة آلات العمل تكون بمثابة أعضاء متماثلة في جهاز الحركة عينه.

ولكن منظومة الآلات بالمعنى الفعلي، لا تحل محل الآلة المستقلة، المفردة، إلا عندما يمر موضوع العمل بسلسلة مترابطة من العمليات الجزئية المتدرجة والتي تنفذها سلسلة من آلات تنفيذ متباينة ومكملة لبعضها بعضاً. وهنا يظهر من جديد التعاون المميز للمانيفاكتورة، القائم على أساس تقسيم العمل، لكنه يتمثل الآن في تجميع آلات عمل ذات وظائف جزئية. وإن الأدوات الخاصة بالعمال الجزئيين - في مانيفاكتورة الصوف، مثل أدوات الندف، والتمشيط والجزّ والغزل وإلخ - تتحول الآن إلى أدوات في آلة عمل متخصصة، وتشكل كل آلة تنفيذ عضواً خاصاً ذا وظيفة خاصة في جهاز آلي مركّب. وتقدم المانيفاكتورة بالتمام والكمال الأساس الطبيعي لتقسيم وبالتالي تنظيم عملية الإنتاج لكل فرع صناعي يستخدم هذا الجهاز الآلي المركّب لأول مرة⁽¹⁰¹⁾ بيد أن ثمة فرقاً جوهرياً يبرز في الحال. ففي المانيفاكتورة يتوجب على العمال، فرادى أو جماعات، أن [401] ينفذوا كل عملية جزئية خاصة يدوياً بأدواتهم. وإذا كان العامل يخضع للعملية، فإن العملية بدورها قد تكيّفت سلفاً مع العامل. لكن هذا المبدأ الذاتي في تقسيم العمل

(101) قبل عصر الصناعة الكبرى كانت مانيفاكتورة الصوف هي السائدة في إنكلترا. ولذلك شهدت إجراء القسم الأعظم من التجارب في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وإن الخبرة المكتسبة في مجال الصوف نفعت القطن الذي تتطلب معالجته آلياً عملية تحضيرية أقل صعوبة؛ وبالمقابل تطورت صناعة الصوف الآلية لاحقاً اعتماداً على صناعة غزل ونسج القطن بصورة آلية. لكن نظام المصانع لم يشمل بعض عناصر مانيفاكتورة الصوف، مثل تمشيط الصوف، إلا في العقود الأخيرة. «إن استخدام القوة الآلية لتمشيط الصوف. الذي انتشر على نطاق واسع منذ ادخال «آلة التمشيط»، ولا سيما ماكينة ليستر... قد أسفر من دون شك عن حرمان عدد كبير من الناس من العمل. ففي السابق كان تمشيط الصوف يجري باليد، وعلى الأغلب في بيت الممشط. أما الآن فإن التمشيط يجري عادة في المصنع، وبذا أزيح العمل اليدوي باستثناء بعض أنواع العمل الخاصة التي لا تزال الأفضلية فيها للصوف الممشط يدوياً. وإن الكثير من الممشطين اليدويين للصوف قد وجدوا عملاً لهم في المصانع، ولكن منتج الممشط اليدوي ضئيل بالمقارنة مع منتج الآلة بحيث أن عدداً كبيراً جداً من الممشطين بقي بلا عمل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 16).

غائب عن الإنتاج الآلي. فها هنا يجري النظر إلى العملية، في ذاتها ولذاتها، بصورة موضوعية، حيث تُحلل إلى أطوارها المكوّنة، ويجري حل مشكلة تنفيذ كل عملية جزئية، وربط هذه العمليات الجزئية المتباينة، بالتطبيق التقني للميكانيك والكيمياء وإلخ⁽¹⁰²⁾، علماً بأنّ الحلّ النظري لا بدّ وأن يتطور الآن، كما في السابق، بفضل تكديس الخبرة العملية المطبقة على نطاق واسع. وتقدم كل آلة جزئية المادة الأولية للآلة التي تليها مباشرة؛ وبما أن الآلات تعمل جميعاً في آنٍ واحد فإن المنتج يجتاز، دوماً، مختلف مراحل عملية تكوينه، وينتقل من طور الإنتاج هذا إلى ذاك. وكما أن التعاون المباشر بين العمال الجزئيين في المانيفاكتورة يخلق تناسباً كميّاً معيّنّاً بين زمر العمال الخاصة، كذلك تتطلب منظومة الآلات المقسمة تناسباً محدداً في العدد والحجم والسرعة، كيما تستطيع الآلات الجزئية أن تشتغل سوية دون انقطاع. وإذ تغدو آلة العمل، منظومة متمفصلة من آلات عمل فردية متباينة، أو مجموعات من هذه الآلات، فإنها تزداد كمالاً بازدياد استمرارية العملية الكلية، أي كلما قلت الانقطاعات في انتقال المادة الأولية من أول إلى آخر طور في العملية، نعني كلما ازداد انتقالها من أحد أطوار الإنتاج إلى غيره، بالآلة لا بيد الإنسان. إذا كان فصل كل عملية خاصة في المانيفاكتورة مبدأ يفرضه تقسيم العمل نفسه، فإن المصنع المتطور يفرض مبدأ وصل العمليات الخاصة.

إن منظومة الآلات، سواء كانت قائمة على التعاون البسيط لآلات عمل متماثلة، كما في النسيج، أم على الجمع بين آلات متباينة، كما في الغزل، تشكل في ذاتها ولذاتها [402] جهازاً أوتوماتيكياً (Automaten) كبيراً يدفعه محرك أساسي واحد، ذاتي الحركة. ورغم أن المنظومة ككل قد تتلقى الدفع من محرك بخاري، فإن بعض آلات التنفيذ قد تحتاج إلى معونة العمال لتنفيذ بعض الحركات، مثلما كان الحال مع تحريك مغازل المول قبل اختراع المغزل ذاتي الحركة (self-acting mule). ولا يزال ذلك ضرورياً بالنسبة للغزل الناعمة؛ أو أن أقساماً معينة من الآلة تحتاج إلى توجيه العامل، على غرار الأداة، من أجل تنفيذ عملياتها كما كان عليه الأمر في صناعة بناء الآلات قبل تحوّل الدعامه المنزلفة (slide-rest) إلى جهاز ذاتي (self-actor). وعندما تقوم آلة العمل بجميع

(102) «إن مبدأ نظام المصانع يقوم إذن في الاستعاضة عن تقسيم أو تجزئة العمل بين الحرفيين بتجزئة العملية أو تدرجها حسب عناصر تكوينها الأساسية». (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص 20).

(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 20).

الحركات الضرورية لمعالجة المادة الأولية بدون تدخل الإنسان ولا يلزمها سوى معونة تكميلية، فإننا نجد أماننا منظومة أوتوماتيكية للآلات، يمكن تطوير تفاصيلها باطراد. وعلى سبيل المثال فإن الجهاز الذي يوقف آلة الغزل أوتوماتيكياً حالما ينقطع خيط واحد، والمغلاق الأوتوماتيكي (self-acting stop) الذي يوقف النول البخاري المحسن حالما يفرغ المكوك من خيوط اللحمة نهائياً، هما اختراعا حديثان تماماً. ويصلح مصنع الورق المعاصر لأن يكون مثلاً على اتصال الإنتاج كما على تطبيق المبدأ الأوتوماتيكي. وفي إنتاج الورق يمكن أن ندرس على العموم بصورة مشمرة ومفصلة الاختلاف بين شتى أنماط الإنتاج المرتكزة إلى قاعدة مختلفة من وسائل الإنتاج، علاوة على دراسة الصلة بين علاقات الإنتاج الاجتماعية وأنماط الإنتاج المختلفة؛ فصناعة الورق الألمانية القديمة نموذج للإنتاج الجبري، أما هولندا في القرن السابع عشر وفرنسا في القرن الثامن عشر فهما نموذج للمانيفاكتورة فعلاً، بينما إنكلترا المعاصرة هي نموذج للمصنع الأوتوماتيكي في هذا الفرع؛ علاوة على ذلك يوجد في الصين والهند حتى يومنا هذا شكلان آسيويان قديمان مختلفان لصناعة الورق هذه.

ويكتسب المصنع الآلي شكله الأكثر تطوراً بوجود منظومة متمفصلة من آلات العمل التي يأتيها الدفع من جهاز أوتوماتيكي مركزي عبر آليات نقل الحركة. وعوضاً عن الآلة الواحدة يبرز هذا العملاق الآلي ليحتل بجسده مباني المصنع برمته، وأن جبروته الشيطاني يختفي بادیء الأمر وراء الحركات الوثيدة، الموزونة، لأطرافه الجبارة، لكنه يندفع أخيراً في دوران راقص، سريع ومحموم، بأطرافه العاملة، التي لا تعدّ ولا تحصى.

لقد ظهرت المغازل الآلية والمحركات البخارية إلى الوجود قبل ظهور العامل المتخصص في إنتاجها، تماماً مثلما أن البشر ارتدوا الملابس قبل ظهور الخياط. ولكن اختراعات فوكانسون وآركرايت وواط وسواهم ما كان لها أن تتحقق إلّا لأن هؤلاء [403] المخترعين وجدوا في متناولهم عدداً معتبراً من العمال الميكانيكيين المهرة الذين انجبتهم مرحلة المانيفاكتورة. وكان قسم من هؤلاء العمال يتألف من حرفيين مستقلين من مهن مختلفة، وكان القسم الآخر يتكدّس في المانيفاكتورات حيث يسود، كما أشرنا سابقاً، تقسيم عمل صارم تماماً. وبازدياد عدد الاختراعات وتنامي الطلب على الآلات المبتكرة أخذت صناعة بناء الآلات تشطر إلى فروع مستقلة عديدة من جانب، وتطور، من جانب آخر، تقسيم العمل في مانيفاكتورات بناء الآلات، على نحو مطرد. ونلمح هنا في المانيفاكتورة الأساس التقني المباشر للصناعة الكبرى. فقد أنتجت المانيفاكتورة الآلات

التي تمكنت بها الصناعة الكبرى من إزاحة الإنتاج الحرفي والمانيفاكتوري عن تلك الفروع التي استولت عليها بادية الأمر. وعليه، فإن المصنع الآلي نما عفويًا على أساس مادي غير موائم. وكان على المصنع الآلي ذاته عند بلوغه درجة معينة من التطور أن يزيل هذا الأساس المادي الذي وجدّه في البداية جاهزاً، ثم طوّره في شكله القديم، كي يرسى لنفسه أساساً مادياً جديداً يتناسب مع نمط إنتاجه الخاص. ومثلما أن الآلة المفردة هي أشبه بالقزم طالما اعتمدت حركتها على الإنسان، ومثلما أن المنظومة الآلية ما كان لها أن تتطور دون قيود قبل مجيء المحرك البخاري وحلوله محل القوى المحركة السابقة - الحيوان والرياح وحتى المياه - كذلك فإن تطور الصناعة الكبرى بقي مشلولاً طالما ظلت وسيلة الإنتاج المميزة لهذه الصناعة، أي الآلة، تدين بوجودها إلى القوة والمهارة الشخصية، نعني طالما بقيت تعتمد على قوة العضلات وحدة البصر وبراعة اليد التي يدير بها العامل الجزئي داخل المانيفاكتورة، أو الحرفي خارجها، أداته القزمية. ولو صرفنا النظر عن غلاء الآلات المصنوعة على هذا النحو - وهو اعتبار يهيمن على رأس المال كحافز واع - فإن اتساع فروع الصناعة التي تستخدم الآلات، وتغلغل الآلات في فروع إنتاج جديدة، بقيا مرهونين تماماً بنمو ذلك الصنف من العمال الذي يمكن له، بسبب الطابع شبه الفني لمهنته، أن ينمو على نحو متدرج لا بقفزات. وعند بلوغ الصناعة الكبرى درجة معينة من التطور، تدخل في تضاد تقني مع مركزها الحرفي والمانيفاكتوري. فهي تواجه مهمة حل القضايا التقنية التي تنشأ بصورة طبيعية في مجرى التطور، مثل: ازدياد حجم المحركات الأساسية، وحجم آلية نقل الحركة وحجم آلات التنفيذ، وازدياد تعقيد وتنوع أجزاء آلات التنفيذ ودقتها الفائقة؛ وذلك بمقدار ما تبتعد هذه الأخيرة عن نموذجها الحرفي الأصلي المقرّر لبنائها وتكتسب شكلاً طليقاً لا تحدّه سوى مهمتها الآلية؛ واتساع تطور المنظومات الأوتوماتيكية، ثم حتمية استخدام مواد صعبة المعالجة، كالحديد بدل الخشب⁽¹⁰³⁾ - إن حل سائر هذه المهمات الناشئة بصورة

(103) كان النول الآلي معمولاً من الخشب أساساً، أما النول المحسّن، الحديث، فمعمول من الحديد. أما إلى أية درجة يؤثر الشكل القديم لوسيلة الإنتاج بادئ الأمر، فذلك ما يتضح من شكلها الجديد بادئ الأمر عند المقارنة السطحية بين النول البخاري الحديث والنول القديم، ومقارنة المنفاخ الحديث في مصاهر مصانع الحديد مع أول نسخة آلية خرقاء عن المنفاخ العادي؛ ولعل المقارنة الأشد سطوحاً هي مثال القاطرة، فقبل اختراع القطار الحديث، جرت محاولة لصنع قاطرة بقدمين ترفعهما بالتعاقب على غرار الحصان. ولكن بعد التطور اللاحق لعلم الميكانيك

طبيعية واجه عقبة كأداء تتمثل في نواقص القدرات الشخصية للعامل، التي ما كان بوسع طاقم العمل الجماعي الموحد في المانيفاكتورة أن يكسر قيودها إلا بصورة جزئية، دون أن يزيلها جوهرياً. وما كان بوسع المانيفاكتورة قط أن تصنع مبتكرات مثل آلة الطباعة الحديثة والنول البخاري الحديث وآلة التمشيط الحديثة.

وإن تحول نمط الإنتاج، في ميدان من ميادين الصناعة، يحتم تحولاً في ميادين أخرى. وينطبق ذلك بالدرجة الأولى على فروع الصناعة التي يفرض تقسيم العمل الاجتماعي إلى عزلها، ودفعها إلى إنتاج سلعة قائمة بذاتها، لكنها تؤلف مع ذلك طوراً من أطوار عملية إجمالية واحدة. على سبيل المثال فإن الغزل الآلي أوجب النسيج الآلي، وهذان بدورهما أذكيا ثورة ميكانيكية - كيميائية في قصر ونقش وصباغة الأقمشة. ومن جهة أخرى أدت الثورة في غزل القطن إلى اختراع المحلج (gin)، أي آلة فصل ألياف القطن عن البذور، مما أتاح إنتاج القطن على النطاق الواسع المطلوب حالياً⁽¹⁰⁴⁾ ولكن علاوة على ذلك فإن الثورة في نمط إنتاج الصناعة والزراعة هي بالذات ما حتم الثورة في الشروط العامة لعملية الإنتاج الاجتماعية، أي في وسائل الاتصال ووسائط النقل. فوسائل الاتصال والنقل في مجتمع محوره (Pivot)، حسب تعبير فورييه، الزراعة الصغيرة والصناعة التكميلية المنزلية وحرف المدن، كانت أصغر من أن تلبى حاجات الإنتاج في مرحلة المانيفاكتورة المتميزة بتقسيم متشعب للعمل الاجتماعي، وتركيز هائل لوسائل العمل والعمال، وأسواق المستعمرات، مما أدى في الواقع إلى تثويرها. وعلى الفرار نفسه تحولت وسائل النقل والاتصال، الموروثة من مرحلة المانيفاكتورة، إلى قيود قاسية تكبل الصناعة الكبرى المتميزة بوتيرة إنتاج محمومة ونطاق هائل، واندفاع دائم لكتل رأس المال والعمال من مجال إنتاج إلى آخر، وروابط جديدة بأسواق العالم. وبمعزل عن التحول الهائل في بناء السفن، تكيفت بالتدريج نظم الاتصال والنقل لنمط إنتاج الصناعة الكبرى بفضل نظام البواخر النهرية وسكك الحديد والبواخر عابرة المحيط

= وتراكم الخبرة العملية أخذ شكل الآلة يتحدد بصورة كلية بمبادئ الميكانيك ويتحرر بذلك تماماً من الشكل القديم لتلك الأداة التي انبثقت عنها الآلة.

(104) التعديلات التي أدخلت على آلة حلج القطن (gin) التي اخترعها الأميركي الشمالي إيلي ويتني بقيت حتى الآونة الأخيرة أقل شأنًا بكثير من أية آلة أخرى من مخترعات القرن الثامن عشر. وفي العقود الأخيرة (قبل عام 1867) تمكن أميركي آخر، هو السيد إيمري من الباني بولاية نيويورك، من إجراء تحسين بسيط وفعال بدرجة واحدة أدى إلى جعل آلة ويتني بالية.

وخطوط التلغراف. إلّا أن الكتل الهائلة من الحديد التي بات يلزم صهرها، ولحامها، وقصها وثقبها وقولبتها، اقتضت بدورها آلات عملاقة لم يكن بوسع قطاع صناعة الآلات في العهد المانيفاكتوري أن يبنها.

هكذا توجب على الصناعة الكبرى أن تتولى وسيلة الإنتاج المميزة لها، أي الآلة نفسها، وأن تنتج الآلات بواسطة الآلات. وما إن فعلت ذلك حتى أرست الأساس التكنيكي المناسب ووقفت على قدميها بالذات. ومع نمو الإنتاج الآلي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أخذت الآلات في واقع الأمر تتولى صنع آلات التنفيذ، بصورة تدريجية. أما خلال العقود الأخيرة فقد أدى مدّ سكك الحديد على نطاق هائل واتساع الملاحة البخارية عبر المحيطات إلى ابتداء تلك الآلات الضخمة التي تُستخدم في صنع المحركات الأساسية.

كان أهم شرط إنتاجي لصنع الآلات بواسطة الآلات هو توافر المحرك الآلي القادر على مضاعفة عزم القوة إلى أي حد، والخضوع للسيطرة التامة. وكانت هذه الآلة موجودة أصلاً بصورة المحرك البخاري. ولكن كان من الضروري أيضاً أن يتم آلياً صنع بعض الأشكال الهندسية الدقيقة لأجزاء الآلات مثل: المستقيم، والمسطح، والدائري، والأسطواني، والمخروطي والكروي. وقد حلّ هنري مودسلي هذه القضية، في العقد الأول من القرن التاسع عشر باختراع الدعامة المنزلقة (slide-rest)، التي سرعان ما تحولت إلى جهاز أوتوماتيكي، ونُقلت بشكلها المعدل هذا من المخرطة، والتي كانت مخصصة لها في البداية، إلى آلات أخرى لبناء الآلات. إن العتلة الميكانيكية لا تحل محل أداة خاصة، بل محل اليد البشرية بالذات التي ترسم شكلاً معيناً بمسك وتمير وتوجيه آلة القطع نحو أو فوق مادة العمل، كالحديد مثلاً. وهكذا أصبح بالإمكان اضمحاء أشكال هندسية على أجزاء الآلة،

«بدرجة من السهولة والدقة والسرعة لا تباريها الخبرة المتراكمة في يد
أمهر عامل»⁽¹⁰⁵⁾

(105) صناعة الأمم، لندن، 1855، الجزء الثاني، ص 239. (*The Industry of Nations*, London, 1855, part II, p. 239) ورد هنا أيضاً: «مهما بدا هذا الملحق المضاف إلى المخرطة بسيطاً وقليل الأهمية للوهلة الأولى فليس من المبالغة، كما نعتقد، القول إن تأثيره على تحسين وانتشار الآلات كان عظيماً أيضاً كتأثير التحسينات التي أدخلها واط على المحرك البخاري. ولقد أسفر إدخاله فوراً عن تطوير ورخص سائر الآلات وأعطى دفعة لاختراعات وتحسينات جديدة».

ولو عاينا الآن ذلك الجزء من الآلات المستخدمة في بناء الآلات، والذي يؤلف أداة التنفيذ الآلية بالمعنى الدقيق للكلمة، ظهرت لنا الأداة الجرفية مجدداً ولكن بأبعاد عملاقة. فمثلاً، إن الجزء المنفذ من الآلة الثاقبة هو مثقاب ضخيم يدفعه محرك بخاري، ولكن لولا هذا المثقاب لما أمكن إنتاج أسطوانات المحركات البخارية الضخمة والمكابس الهيدروليكية. وإن المخرطة الآلية هي نسخة عملاقة عن المخرطة العادية التي تُدار بالقدم؛ وآلة الكشط هي بمثابة نجار حديدي يعالج الحديد بأداة كالتي يعالج بها النجار الخشب؛ والأداة التي تقطع الخشب في ترسانات بناء السفن في لندن هي شفرة عملاقة؛ وأداة المقص الآلي الذي يقطع الحديد، كما يقطع مقص الخياط الجوخ، هي مقص هائل، والمطرقة البخارية تعمل برأس يشبه رأس المطرقة العادية ولكنه يبلغ من الثقل مبلغاً لا يقدر على رفعه حتى الإله تور نفسه⁽¹⁰⁶⁾ وتزن واحدة من هذه المطارق البخارية، وهي من اختراع ناسميث، أكثر من 6 أطنان وتهوي عمودياً من ارتفاع 7 أقدام على سندان زنته 36 طناً. وبوسع هذه الآلة أن تسحق بسهولة صخرة من الغرانيت، كما [407] تستطيع، بالسهولة ذاتها أن تدق مسماراً في قطعة من الخشب اللين بعدة ضربات خفيفة⁽¹⁰⁷⁾

تكتسب وسيلة العمل، باعتبارها آلة، نمط وجود مادي يشترط الاستعاضة عن القوة البشرية بقوى الطبيعة، وعن الأساليب الروتينية التجريبية بالاستخدام الواعي للمعلوم الطبيعية. إن تجزئة وربط عملية العمل الاجتماعية في المانيفاكتورة أمر ذاتي محض، فهو تجميع عمال جزئيين، أما الصناعة الكبرى فإنها تكتسب في منظومة الآلات كياناً عضوياً للإنتاج ذا طابع موضوعي تماماً، يواجه العامل كشرط مادي مسبق للإنتاج. وفي التعاون البسيط، بل حتى في التعاون المتخصص من جراء تقسيم العمل، تبدو إزاحة العامل الاجتماعي^(*) للعامل المفرد أمراً تصادفياً بهذا القدر أو ذاك. أما الآلات فإنها لا تؤدي وظائفها، ما عدا بعض الاستثناءات التي سيرد ذكرها فيما بعد، إلا في يدي العمل

(106) هناك آلة لطرق محاور عجلات التدوير (paddle-wheel shafts) في لندن تدعى «تور» وهي تطرق محوراً زنته 16½ طن بالسهولة التي يطرق بها الحداد حدوة حصان.

(107) إن آلات معالجة الخشب، التي يمكن استخدامها على نطاق صغير أيضاً، هي من اختراع الأميركيين في الغالب.

(*) العامل الاجتماعي، هو العامل المتحد أو العامل الجماعي أو العامل الكلي الذي يظهر في المانيفاكتورة من خلال جمع عمال جزئيين. [ن. ع.]

الاجتماعي المشترك، أو العمل الجماعي، مباشرة. وبالتالي فإن الطابع التعاوني لعملية العمل يغدو هنا ضرورة تقنية تملئها طبيعة وسيلة العمل ذاتها.

(2) إنتقال قيمة الآلات إلى المنتج

لقد رأينا أن القدرات الإنتاجية الناشئة عن التعاون وتقسيم العمل لا تكلف رأس المال شيئاً. فهي قوى طبيعية تنبع من العمل الاجتماعي. أما القوى الطبيعية الأخرى مثل البخار والمياه والبخ، التي يجري الاستحواذ عليها لأجل العمليات الإنتاجية، فإنها لا تكلف شيئاً البتة. ولكن مثلما أن كل كائن بحاجة إلى رئة كي يتنفس، فإنه يحتاج كذلك إلى شيء من «صنع يد بشرية» بغية استهلاك قوى الطبيعة بصورة إنتاجية. فلا بد من دولار مائي لاستثمار الطاقة الحركية للمياه، ومن محرك بخاري لاستثمار تمدد البخار. وما يصح على العلم يصح على قوى الطبيعة. فما أن يتم اكتشاف قانون انحراف الإبرة المغناطيسية في حقل نشاط تيار كهربائي، أو قانون مغنطة الحديد بتيار كهربائي، حتى لا يعودا يكلفان قرشاً⁽¹⁰⁸⁾ ولكن استثمار هذين القانونين في خطوط التلغراف وسواه [408] يتطلب أجهزة مكلفة ومعقدة. وكما رأينا فإن الآلة لا تزيج الأداة. بل إن الأداة تنمو حجماً وعدداً فتتحول من أداة قزمة، ملحقه بجسم الإنسان، إلى أداة لجهاز آلي أبدعه الإنسان. وبدلاً من العمل بأداة يدوية، يقوم رأس المال بدفع العامل لتشغيل آلة تتولى بنفسها تحريك الأدوات. وإذا كان واضحاً من الوهلة الأولى أن الصناعة الكبرى ترفع الإنتاجية إلى درجة خارقة بزج قوى الطبيعة الجبارة والعلوم الطبيعية في عملية الإنتاج، فليس من الواضح بالمثل ما إذا كانت هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية تُكتسب من دون زيادة في مقدار العمل المُنفق، من جانب آخر. وكما هو الحال مع أي جزء آخر من أجزاء رأس المال الثابت، لا تخلق الآلات أي قيمة جديدة، لكنها تنقل قيمتها الخاصة

(108) إن العلم لا يكلف الرأسمالي «شيئاً» بوجه عام، لكن ذلك لا يمنعه من استغلاله أبداً. فرأس المال يستحوذ على علم «الغير» مثلما يستحوذ على عمل الغير. ولكن الاستحواذ «الرأسمالي» والاستحواذ «الشخصي» على العلم أو على الثروة المادية، هما شيان مختلفان تماماً. وكان الدكتور أور نفسه يشكى من الجهل الفظيع بالميكانيك عند اعزائه أصحاب المصانع، مستثمري الآلات، أما ليش فيتحدث عن الجهل المريع لأصحاب المصانع الكيميائية الإنكليزية بمسائل الكيمياء.

إلى المنتج الذي تخدم في إنتاجه. وبما أن للآلة قيمة، وبما أنها تنقل القيمة إلى المنتج، فإنها تشكل جزءاً من مكونات قيمة هذا الأخير. ولكن، بدلاً من أن تزيده رخصاً فإنها تزيده غلاءً بما يتناسب مع قيمتها الذاتية. ومن الجلي تماماً أن الآلة أو المنظومة الآلية المتطورة، أي وسيلة العمل المميزة للصناعة الكبرى، محملة بقيمة أكبر بما لا يقاس من قيمة وسائل العمل المستخدمة في الإنتاج الحرفي والمانيفاكتوري. ولا بد من الإشارة أولاً إلى أن الآلات تشترك بكاملها دوماً في عملية العمل، بينما تشترك جزئياً فقط، على الدوام، في عملية إنماء القيمة. وهي لا تضيف أبداً قيمة أكبر مما تفقده وسطياً نتيجة الاهتراء. وهكذا ينشأ فارق كبير بين قيمة الآلة وبين ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله هي دورياً إلى المنتج. وثمة فارق كبير بين الآلة كعنصر في خلق القيمة والآلة كعنصر في خلق المنتج. ويزداد هذا الفارق بازدياد الفترة التي تخدم خلالها آلات معينة المرة تلو الأخرى في عملية عمل محددة. ولقد رأينا في كل الأحوال أن أي وسيلة عمل بالمعنى الفعلي، أو أي أداة للإنتاج، تشترك بالكامل على الدوام في عملية العمل، بينما تشترك جزئياً على الدوام في عملية إنماء القيمة، بما يتناسب طردياً مع المعدل الوسطي للاهتراء اليومي. ولكن هذا الفارق بين الاستخدام والهلاك هو أكبر بكثير في الآلات مما في الأداة، ذلك لأن الآلات مصنوعة من مادة أمتن تعمّر [409] لفترة أطول، ولأن استخدامها الخاضع لقوانين علمية صارمة يتيح الإمكانية لتوفير أكبر في إنفاق أجزائها المكوّنة وما تستهلكه من وسائل، وأخيراً لأن ميدان الإنتاج هنا أوسع كثيراً مما في الأداة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط التكاليف اليومية عند الإثنين، أي الآلات والأدوات، نعلم ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه الآلات والأدوات إلى المنتج نتيجة اهتلاكها الوسطي اليومي، ونتيجة استهلاك المواد المساعدة، كالزيت والفحم والخبث، لا نضح أنها تعمل بالمجان شأن قوى الطبيعة الموجودة بمعزل عن إسهام عمل الإنسان. وكلما تعاظمت أبعاد النشاط الإنتاجي للآلات بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي للأداة، ازداد نطاق خدمتها المجانية بالمقارنة مع ما تؤديه الأداة من خدمة. وفي الصناعة الكبرى وحدها يتعلم الإنسان كيف يدفع منتج عمل الماضي، عمله المشيئ أصلاً، على العمل بالمجان على نطاق واسع شأن قوى الطبيعة⁽¹⁰⁹⁾

(109) يركز ريكاردو أحياناً على هذا المفعول للآلات - رغم أنه لا يوليه انتباهاً كافياً، شأنه شأن الفارق العام بين عملية العمل وعملية إنماء القيمة - بحيث أنه ينسى ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله الآلات إلى المنتج، ويمائل تماماً بين الآلات وقوى الطبيعة. فهو يقول مثلاً: «إن

اتضح عند معاينة التعاون والمانيفاكتورة أن الاقتصاد في شروط الإنتاج العامة المعروفة، مثل المباني وإلخ، يتحقق عبر استهلاكها بصورة مشتركة بالمقارنة مع استهلاك العمال الفردي لشروط الإنتاج المبعثرة، وبالتالي فإنها لا تزيد غلاء المنتج إلا قليلاً. ولا يقتصر الأمر في ظل الإنتاج الآلي على استهلاك هيكل آلة تنفيذ العمل بصورة مشتركة من قبل أدواتها المتعددة، بل إن آلات تنفيذ العمل تستهلك المحرك الآلي الواحد عينه مع قسم آلية نقل الحركة استهلاكاً مشتركاً.

وفي ظل الفرق المعطى بين قيمة الآلات وذلك الجزء من القيمة الذي تنقله يومياً إلى منتوجها، فإن تلك الدرجة التي يزيد بها هذا الجزء من القيمة غلاء المنتج تتوقف بالدرجة الأولى على حجم المنتج، أو مساحته. ويقول باينز من بلاكبورن في إحدى المحاضرات المنشورة له عام 1857 إن

[410] «كل حصان بخاري ميكانيكي فعلي^(109a) يحرك 450 مغزلاً ذاتي

= آدم سميث لا يقلل أبداً من قيمة الخدمات التي تقدمها لنا قوى الطبيعة والآلات، ولكنه يميز بصواب طبيعة القيمة التي تضيفها إلى السلع. وبما أنها تنفذ هذا العمل مجاناً فإن المساعدة التي تقدمها لنا لا تضيف شيئاً إلى القيمة التبادلية». (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي). (Ricardo, *Principles of Political Economy*, 3rd ed. London, 1821, p. 336-337). وبالمطبع فإن ملاحظة ريكاردو، صائبة في معارضة ج. ب. ساي الذي يثرثر بأن الآلات تقدم «خدمة» تتمثل في أنها تخلق قيمة تؤلف جزءاً من «الربح».

(109a) [حاشية للطبعة الثالثة. إن «الحصان البخاري» الواحد يعادل قوة 33,000 باون/قدم في الدقيقة، أي القوة التي ترفع في دقيقة واحدة 33,000 باون إلى ارتفاع قدم (إنكليزي) واحد، أو باوناً واحداً بارتفاع 33,000 قدم. وهذا هو الحصان البخاري المشار إليه في النص. ولكن في اللغة التجارية العادية، وكذلك في بعض المقتطفات في هذا الكتاب يجري التمييز بين الأحصنة البخارية «الإسمية» و «التجارية» أو «المؤشرة» في المحرك نفسه. وإن الحصان البخاري القديم، أو الإسمي، يحسب على وجه الحصر بموجب طول المكبس وقطر الأسطوانة ولا يؤخذ ضغط البخار وسرعة المكبس بالاعتبار إطلاقاً. أي أن ذلك يعني عملياً ما يلي: يُعتبر المحرك بقوة 50 حصاناً بخارياً إذا كان يدور بضغط بخار ضعيف وبسرعة مكبس بطيئة كما في أيام بولتون وواط، بيد أن العاملين الآخرين ازدادا بدرجة كبيرة جداً منذ ذلك الوقت. وابتغاء قياس القوة الميكانيكية للمحرك هذه الأيام تم اختراع مؤشر يدل على ضغط البخار في المكبس. وبات من السهل تحديد السرعة. وهكذا يجري التعبير عن الحصان البخاري «المؤشر» أو التجاري بمعادلة رياضية يؤخذ فيها بالاعتبار وفي وقت واحد قطر الأسطوانة وطول المكبس وسرعة المكبس وضغط البخار، وهي معادلة تبين عدد المرات التي يُنجز فيها المحرك 33,000 باون - قدم في الدقيقة فعلياً

الحركة (selfacting) مع التحضيرات، أو 200 مغزل مائي، أو 15 نولاً لإنتاج 40 إنش قماش (inch cloth) مع تجهيزات لف السداة والتغطية بالغراء والخ(*)

إن تكاليف حصان بخاري واحد ليوم واحد واهتراء الآلات التي يحركها تتوزع في الحالة الأولى على منتج يوم واحد لـ 450 مغزلاً ذاتي الحركة، وفي الحالة الثانية على منتج 200 مغزل يُدار بالطاقة المائية، وفي الحالة الثالثة على منتج 15 نولاً آلياً، بحيث لا ينقل إلى الأونصة الواحدة من الغزول أو إلى الياردة الواحدة من النسيج سوى جزء ضئيل تماماً من القيمة. وهذا ينطبق أيضاً على مثال المطرقة البخارية الذي أوردناه آنفاً. فلما كان الاهتراء اليومي، واستهلاك الفحم والخ يتوزعان على كتل هائلة مما تطرقه من حديد يومياً، فلن ينتقل إلى كل قنطار من الحديد سوى جزء ضئيل من القيمة؛ إلا أن هذا الجزء سيكون ضخماً لو جرى دق مسامير صغيرة بهذه الأداة العملاقة.

وإذا كان نطاق فعل آلة تنفيذ العمل معيناً، أي إذا كان عدد أدواتها معيناً، أو كان حجم هذه الأدوات معيناً، أو قوتها معينة، فإن كتلة المنتج تتوقف على سرعة دوران الآلة، أي سرعة دوران المغازل مثلاً، أو عدد الضربات التي تقوم بها المطرقة في دقيقة واحدة. وتقوم بعض المطارق الضخمة بـ 70 ضربة في الدقيقة، وأن آلة حدادة رايدر [411] المسجلة، والتي تستخدم مطرقة بخارية صغيرة لطرق المغازل، تقوم بـ 700 ضربة في الدقيقة.

وإذا كانت النسبة التي تنتقل بها قيمة الآلات إلى المنتج معلومة، فإن مقدار هذا الجزء من القيمة يتوقف على مقدار قيمة الآلات نفسها⁽¹¹⁰⁾ وكلما صَغُرَ العمل الذي

= ولذلك يمكن لحصان بخاري إسمي واحد أن يقدم فعلياً ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أحصنة بخارية مؤشرة أو فعلية. إن هذه الملاحظة مكرسة لتفسير مختلف المقتطفات الواردة فيما بعد. ف. إنجلز.]

(*) ج. ب. باينز، صناعة القطن، محاضرتان في الموضوع أعلاه، ألقينا على أعضاء مكتبة بلاكبورن، في معهد العلوم والميكانيك، بلاكبورن، لندن، 1857، ص 48.

[ن. برلين]. (J.B. Buynes, *The Cotton Trade*, Blackburn, London, 1857, p. 48).

(110) إن القارئ المأسور بالتصورات الرأسمالية سيفتقد ذكر أي شيء عن «الفائدة» التي تضيفها الآلات إلى المنتج بصورة تتناسب طردياً (pro rata) مع قيمتها كراسمال. ولكن من السهل ملاحظة أن الآلة، شأنها شأن أي جزء آخر من مكونات رأس المال الثابت لا تنتج قيمة جديدة ولا تستطيع بالتالي، أن تضيف مثل هذه القيمة تحت اسم «الفائدة». ولما كنا نعالج، هنا، إنتاج فائض

تتضمنه هي نفسها تدنت القيمة التي تضيفها إلى المنتج. وكلما صُغرت القيمة التي تنقلها إلى المنتج ازدادت إنتاجيتها، واقتربت من خدمات قوى الطبيعة. أما إنتاج الآلات بواسطة الآلات فإنه يُخفض قيمتها بالمقارنة مع أبعادها ومفعولها.

إن التحليل المقارن لأسعار السلع في الإنتاج اليدوي أو المانيفاكتوري بالسلع المماثلة التي تنتجها الآلات، يبين بوجه عام أن ذلك الجزء من قيمة منتج الآلات، الذي ينتقل من وسائل العمل يزداد بصورة نسبية، ولكنه ينخفض بصورة مطلقة. أي أن مقداره المطلق يتناقص، في حين يزداد مقداره بالنسبة إلى إجمالي قيمة المنتج، كأن يكون باوئاً من الغزول⁽¹¹¹⁾

= القيمة، فليس بمقدورنا أن نفترض قَبْلياً (a priori) وجود أي جزء منها تحت اسم «الفائدة». ولسوف نشرح نمط الحساب الرأسمالي الذي يبدو للوهلة الأولى (prima facie) سخيفاً ومناقضاً لقوانين تكوين القيمة، وذلك في الكتاب الثالث من هذا المؤلف.

(111) إن هذا الجزء من مكونات القيمة، الذي تضيفه الآلة، يتقلص بصورة مطلقة ونسبية في تلك الحالات التي تحل فيها الآلات محل الخيول وغيرها من حيوانات الجر بشكل عام، التي تستخدم كقوة محرّكة تحديداً، وليس كأداة لمعالجة وتحويل المادة. ونشير هنا، عرضاً، إلى أن ديكارت بتعريفه للحيوانات كآلات بسيطة كان ينظر إلى القضية بعين مرحلة المانيفاكتورة خلافاً للعصور الوسطى التي كانت تعتبر الحيوان - مساعداً للإنسان؛ وهذا هو أيضاً رأي السيد هالمر فيما بعد في كتابه *الاقتصاد السياسي Restauration der Staatswissenschaften*. أما أن ديكارت كان يرى، شأن يكون، أن تغير شكل الإنتاج والسيطرة العملية للإنسان على الطبيعة هما نتيجة للتغيرات في منهج التفكير فهذا ما يدل عليه كتابه مبحث في المنهج *Discours de la Méthode* حيث يرد فيه ما نصه: «من الممكن» (باستخدام المنهج الذي أدخله ديكارت في الفلسفة) «بلوغ معارف نافعة جداً في الحياة، وبدلاً من الفلسفة التأملية التي تدرّس في المدارس يمكن وضع فلسفة عملية نستطيع بفضلها، بعد أن نعرف طاقات وفاعلية النار والمياه والهواء والنجوم وسائر الأجسام الأخرى المحيطة بنا بنفس الدقة التي نعرف بها مختلف أشغال حرفيتنا، أن نستخدم، هذه القوى أيضاً على غرار هؤلاء الآخرين في جميع الاستخدامات المميزة لها وأن نصبح بذلك سادة الطبيعة ومالكها»، وبالإضافة إلى ذلك «أن نسهم في كمال الحياة البشرية». ويرد في مقدمة كتاب مبحث في التجارة *Discourses upon Trade* (عام 1691) للمسير ديودلي نورث أن منهج ديكارت المطبق على الاقتصاد السياسي أخذ يحرّره من الحكايات القديمة والنسورات الخرافية عن النقود والتجارة وما إلى ذلك. ولكن الاقتصاديين الإنكليز المبكرين كانوا يتبنون على العموم فلسفة يكون وهوبز، في حين أصبح جون لوك فيما بعد بامتياز *χαιρέσχη* «فيلسوف» الاقتصاد السياسي بالنسبة لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا.

[412] ومن الواضح أنه إذا كان إنتاج آلة معينة يكلف كمية عمل تساوي ما يوفره استخدامها، فلن يزيد الأمر عن حلول عمل محل عمل، نعني أن المقدار الكلي للعمل الضروري لإنتاج سلعة ما لن ينخفض، أو أن قوة إنتاجية العمل لن ترتفع. لكن الفرق بين العمل الذي تكلفه الآلة والعمل الذي تقتصده، أي درجة إنتاجيتها، ليس مرهوناً، بداهة، بالفرق بين قيمتها الذاتية وقيمة أدوات العمل التي تحل هي محلها. فالفرق الأول يستمر بالوجود طالما بقي العمل المنفق على الآلة، وبالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل منها إلى المنتج، أقل من تلك القيمة التي يمكن للعامل أن يضيفها بأداته إلى موضوع العمل. لذا تُقاس إنتاجية الآلة بتلك الدرجة التي تُغني بها عن قوة العمل البشرية. ووفقاً للسيد باينز فثمة عاملان ونصف العامل لكل 450 مغزلاً ذاتي الحركة مع ملحقاتها الآلية، والتي يحركها جميعاً حصان بخاري واحد⁽¹¹²⁾؛ علماً أن كل مغزل آلي يغزل في يوم العمل المؤلف من 10 ساعات 13 أونصة من الخيوط (من القياسات المتوسطة)، وهذا يوازي $365\frac{5}{8}$ باوناً من الغزول في الأسبوع لكل عاملين ونصف. وهكذا، فإن 366 باوناً من القطن تقريباً (وبغية التبسيط لا نحسب الفضلات) تمتص عند تحولها إلى خيوط ما مجموعه 150 ساعة عمل، أو 15 يوم عمل من 10 ساعات، أما في ظل العمل بالمغزل اليدوي، فإن الغازل ينتج 13 أونصة من الخيوط في 60 ساعة، وتمتص هذه [413] الكمية المذكورة من القطن 2700 يوم عمل من 10 ساعات، أو 27,000 ساعة عمل⁽¹¹³⁾ وحيثما حلت الطباعة الآلية محل الطريقة القديمة (block printing) أي الطباعة اليدوية للخام باتت آلة واحدة تطبع في الساعة بمساعدة عامل راشد أو حدث

(112) يفيد التقرير السنوي لغرفة التجارة في ليسن (تشرين الأول/أكتوبر 1863) أن مصانع كروب للفولاذ، والتي تحوي 161 فرنًا للصهر والتحمية والاسمنت و32 محركاً بخارياً (في عام 1800 كان ذلك هو العدد العام تقريباً للمحركات البخارية المستخدمة في مانشستر) و14 مطرقة بخارية - تبلغ قوتها الإجمالي 1236 حصاناً بخارياً - و49 كوراً للحدادة و203 مخارط و2400 عامل تقريباً، قد أنتجت 13 مليون باون من الحديد الصلب المصهور في عام 1862. ونلاحظ أن ثمة أقل من عاملين لكل حصان بخاري.

(113) يقدّر باباج أن عمل الغزل في جاوه يزيد لوحده قيمة القطن بنسبة 117%. وفي الوقت نفسه (عام 1832) كان إجمالي القيمة المضافة إلى القطن في الغزول الناعمة بواسطة الآلات والعمل في إنكلترا تبلغ حوالى 33% من قيمة المادة الأولية. (أنظر: في اقتصاد الآلات، ص 165-166).

(On the economy of machinery, London, 1832, p. 165-166).

واحد مقداراً من الخام الملون بأربعة ألوان يعادل ما كان يطبعه 200 عامل راشد⁽¹¹⁴⁾ في السابق. وقبل أن يخترع إيلي ويتني محلج القطن عام 1793، كان فصل باون من القطن عن البذور يكلف وسطياً يوم عمل واحد. وبفضل هذا الاختراع تستطيع زنجية واحدة أن تحلج 100 باون من القطن في اليوم، علماً أن فاعلية المحلج ازدادت كثيراً منذ ذلك الوقت. وإن الباون من ألياف القطن، الذي كان إنتاجه يكلف سابقاً 50 سنتاً، بات يُباع فيما بعد بـ 10 سنتات وربع أكبر، أي أنه ينطوي على كمية من العمل غير مدفوع الأجر أكبر من ذي قبل. وتُستخدم في الهند آلة بسيطة لفصل الألياف عن البذور تسمى تشوركا (Churka) تتيح لرجل وامرأة أن يحلجا بها 28 باوناً في اليوم. وبفضل آلة التشوركا هذه التي اخترعها الدكتور فوربز قبل عدة أعوام يحلج رجل واحد وحدث واحد 250 باوناً في اليوم، وإذا ما استخدمت الثيران أو البخار أو المياه بمثابة قوة محرّكة فلن يتطلب الأمر سوى عدة أحداث وفتيات يقومون بدور ملقّمين (feeders) (أي الذين يغذّون الآلة بالمادة الأولية). وإن 16 آلة مثل هذه تحركها الثيران تستطيع أن تنفذ يومياً عملاً يوازي ما كان يتطلب في السابق 750 شخصاً بالمتوسط⁽¹¹⁵⁾

وكما أشرنا من قبل فإن الآلة البخارية التي تحرك المحراث البخاري تنفذ في ساعة واحدة بكلفة 3 بنسات أو $\frac{1}{4}$ شلن مقداراً من العمل يعادل ما ينفذه 66 شخصاً لقاء 15 شلناً في الساعة. وإنني أعود إلى هذا المثال لأزيل تصوراً خاطئاً، وأعني بالضبط: إن هذه الشلنات الـ 15 لا تعبّر إطلاقاً عن العمل الذي يضيفه 66 عاملاً في ساعة واحدة. فإذا كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري 100% فإن هؤلاء العمال الـ 66 ينتجون في الساعة الواحدة قيمة تبلغ 30 شلناً، مع أنه لا تتمثل في المُعادِل الذي يحصلون عليه، أي في أجورهم البالغة 15 شلناً، سوى 33 ساعة من أصل المقدار الكلي البالغ 66 ساعة. وهكذا، إذا افترضنا أن الآلة تكلف بالضبط ما يعادل الأجور السنوية لـ 150 عاملاً الذين تعوض عنهم، وليكن ذلك 3000 جنيه استرليني، فإن هذه الـ 3000 جنيه استرليني لا تعتبر إطلاقاً تعبيراً نقدياً عن مجمل العمل الذي ينفذه ويضيفه هؤلاء العمال الـ 150 إلى موضوع العمل، فهي ليست سوى ذلك الجزء من

(114) زد على ذلك أن الطباعة الآلية توفر في الأصباغ.

(115) قارن التقرير الذي ألقاه الدكتور واطسون: تقرير لحكومة الهند حول المنتجات، أُلقي في جمعية

الفنون، 17 نيسان/إبريل 1860. (Paper read by Dr Watson, Reporter on the Products to

the Government of India, at the Society of Arts, 17 April 1860).

عملهم السنوي الذي يتجلى بالنسبة لهم في شكل أجور. وعلى العكس، فالقيمة النقدية للآلة، أي 3000 جنيه استرليني، هي تعبير عن مجمل العمل المنفق في إنتاجها مهما تكن النسبة التي يخلق بها هذا العمل أجور العامل وفائض القيمة للرأسمالي. وعليه حتى لو كانت كلفة الآلة مساوية لكلفة قوة العمل التي تقضيها هي، فإن العمل المتشبيء في الآلة نفسها هو على الدوام أقل بكثير من العمل الحي الذي تعوض عنه⁽¹¹⁶⁾

وإذا نظرنا إلى الآلات بوصفها وسيلة لجعل المنتج أرخص حصراً، فإن حدود استخدامها تتعين بواقع أن العمل الذي يكلفه إنتاجها يجب أن يكون أقل من ذلك العمل الذي يُستغنى عنه باستخدامها. لكن هناك حدوداً أضيق بالنسبة لرأس المال، فهو لا يدفع لقاء العمل المستخدم بل لقاء قيمة قوة العمل المستخدمة، وعليه فاستخدام الآلة يتقرر عنده بفعل الفرق بين قيمة الآلة وقيمة قوة العمل التي تحل هذه الآلة محلها. ونظراً لأن تقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض يختلف باختلاف البلدان، كما يختلف داخل البلد الواحد باختلاف الفترات، أو يختلف في فترة واحدة باختلاف فروع الإنتاج؛ ونظراً، من ثم، لأن أجور العامل الفعلية تهبط تارة دون، وترتفع تارة فوق، قيمة قوة عمله، فإن هذا الفارق بين سعر الآلة وسعر قوة العمل التي تحل هي محلها يتعرض لتقلبات كبيرة حتى لو ثبت الفارق بين مقدار العمل الضروري لإنتاج الآلة والمقدار العام للعمل الذي تحل محله^(116a) بيد أن الفارق الأول هو الذي يحدد للرأسمالي تكاليف إنتاج السلعة ويؤثر فيه بفعل القوانين القسرية للمنافسة. لذا تشهد إنكلترا حالياً اختراع آلات لا تُستخدم إلا في أميركا الشمالية، تماماً مثلما كانت ألمانيا تختار في القرنين السادس عشر والسابع عشر آلات لم تستخدم إلا في هولندا، كما أن بعض الاختراعات [415] الفرنسية في القرن الثامن عشر لم تُستغل إلا في إنكلترا. وفي البلدان الأقدم من حيث التطور، فإن الآلة نفسها التي تُستخدم في بعض فروع الأعمال تولد فائضاً للعمل (redundancy of labour) أو وفرة العمل كما يقول ريكاردو في فروع أخرى بحيث أن

(116) «إن هذه الوسائط الخرساء» (الآلات) «هي دوماً نتاج عمل أقل كثيراً من ذاك العمل الذي تحل محله إذا كانت تحوز القيمة النقدية نفسها». (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، 1821، ص 40).

(Ricardo, *Principles of Political Economy*, 3rd Ed., London, 1821, p. 40).

(116a) حاشية للطبعة الثانية: لذلك سيكون للآلات في المجتمع الشيوعي مجال تطبيق رحب مغاير تماماً لما في المجتمع البورجوازي.

انخفاض الأجور في هذه الأخيرة دون قيمة قوة العمل يعرقل استخدام الآلات ويجعله زائداً عن اللزوم، بل في الغالب مستحيلًا تماماً من وجهة نظر رأس المال الذي يتأتى ربحه لا من تقليص العمل المستخدم بوجه عام، بل من تقليص العمل مدفوع الأجر. ولقد تقلص عمل الأطفال في بعض فروع صناعة الصوف الإنكليزية تقلصاً كبيراً في السنوات الأخيرة، بل أزيل تماماً في بعض الأماكن. فلماذا؟ لقد فرض قانون المصانع استخدام وجبتين من الأطفال، تعمل الأولى 6 ساعات والثانية 4 ساعات، أو أن كل وجبة تعمل 5 ساعات فقط. ولكن الأهل لا يرغبون ببيع «انصاف الوقت» (half-times) (العمال الذين يعملون نصف الوقت) بأرخص مما كانوا يبيعون به «الوقت الكامل» سابقاً (full-times) (العمال الذين يعملون كامل الوقت). من هنا حلول الآلات محل «أنصاف الوقت» (half-times)⁽¹¹⁷⁾ وقبل حظر عمل الإناث والأطفال (دون سن 10 سنوات) في المناجم كان رأس المال يجد أن إرغام الإناث والفتيات العاريات على العمل، مع الرجال في الغالب، في مناجم الفحم وغيرها، يتفق مع قانونه الأخلاقي، ولا سيما مع دفتر حساباته الجارية إلى درجة أنه لم يلجأ إلى الآلات إلّا بعد هذا الحظر. لقد اخترع الأميركيون آلات تكسير الحجارة، أما الإنكليز فلا يستخدمونها، لأن «التعساء» (التعيس «wretch» اصطلاح خاص يستعمله الاقتصاد السياسي الإنكليزي للدلالة على العمال الزراعيين) الذين ينفذون هذا العمل يلقون أجوراً متدنية عن جزء من عملهم هذا إلى حد أن استخدام الآلات سيزيد الإنتاج غلاءً بالنسبة للرأسماليين⁽¹¹⁸⁾ وفي إنكلترا، تُستخدم

(117) «لا يعمد أرباب العمل إلى تشغيل وجبتين من الأطفال دون سن الثالثة عشرة إلّا اضطراراً... الواقع أن قسماً من أصحاب المصانع - غزول الصوف - نادراً ما يستخدمون حالياً عمل الأطفال دون سن الثالثة عشرة، أي انصاف الوقت (half-times). فلقد أدخلوا آلات متطورة جديدة من أنواع مختلفة تغني بالكامل عن عمل الأطفال» (أي الأطفال دون سن الثالثة عشرة). «وعلى سبيل المثال أشير، توضيحاً لهذا التقليص في عدد الأطفال، إلى عملية إنتاجية واحدة يمكن فيها لحدث واحد فقط» (أكبر من 13 سنة) «أن ينفذ عمل ستة أو أربعة أنصاف الوقت (half-times) - تبعاً لخصائص كل آلة - وذلك بعد إضافة جهاز يسمى آلة الفتل إلى الآلات المستخدمة سابقاً. «رأى نظام» أنصاف الوقت (half-times) قد حفز «على اختراع آلة الفتل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1858، [ص 42، 43].

(118) «لا يمكن استخدام الآلات... في الغالب إلّا بعد ارتفاع العمل» (يقصد بذلك ارتفاع الأجور). (ريكاردو، المرجع نفسه، ص 479).

[416] النساء حتى الآن بدل الخيول لجر المركب في القناة⁽¹¹⁹⁾، لأن العمل الضروري لإنتاج الخيول والآلات مقدار معلوم رياضياً، أما العمل الضروري للإبقاء على الإناث من السكان الفائضين (surplus population) فهو أدنى من أي حساب. لذا ليس ثمة مكان آخر تُبدد فيه القوة البشرية تبديداً شائناً في الأعمال القذرة أكثر مما في إنكلترا، أرض الآلات.

3) التأثيرات المباشرة للإنتاج الآلي على العامل

كان تثير وسائل العمل، كما رأينا، نقطة انطلاق الصناعة الكبرى، أما وسائل العمل التي تعرضت للإنتقال فتكتسب شكلها الأكثر تطوراً في تمفصل منظومة الآلات في المصنع. وقبل أن نعين سبل اندماج المادة البشرية بهذا الكيان العضوي الموضوعي دعونا نطلع على بعض التأثيرات العامة لهذه الثورة على العامل نفسه.

أ) استحواذ رأس المال على قوى عمل إضافية. عمل النساء والأطفال

بمقدار ما تجعل الآلات القوة العضلية زائدة عن اللزوم، فإنها تغدو وسيلة لاستخدام عمال يفتقرون إلى هذه القوة العضلية، أو لم يبلغوا بعد تطورهم الجسدي، لكنهم يتوافرون على أعضاء أكثر مرونة. ولذا كان عمل النساء وعمل الأطفال الكلمة الأولى للإستخدام الرأسمالي للآلات! وبذلك تحول هذا البديل الجبار عن العمل والعمال، على الفور، إلى وسيلة لزيادة عدد العمال المأجورين بإخضاع جميع أفراد أسرة العامل لسيطرة رأس المال المباشرة، بلا تمييز في الجنس أو العمر. ولم يقتصر العمل القسري لصالح الرأسمالي على اغتصاب مواضع لعب الأطفال، بل استولى أيضاً على العمل الحر الذي تزاوله الأسرة، بمألوف العادات، في المنزل لأجل نفسها⁽¹²⁰⁾

(119) أنظر: تقارير مؤتمر علم الاجتماع في إدنبره، تشرين الأول/أكتوبر 1863.

(120) خلال أزمة القطن التي رافقت الحرب الأهلية في أميركا أرسلت الحكومة الإنكليزية الدكتور إدوارد سميث إلى لانكشاير وتشيشاير ومناطق أخرى لدراسة الأوضاع الصحية لعمال صناعة القطن. ومما أفاده في تقريره من الناحية الصحية أنه كان للأزمة، عدا عن طرد العمال من أجواء المصنع، الكثير من الفوائد. فالنساء يجدن الآن وقت الفراغ الكافي من أجل إرضاع الأطفال من أئدائهن بدلاً من تسميمهم بمزيج غودفري (مستحضر من الأفيون). ويتوافر لديهم الآن الوقت

لا تتحدد قيمة قوة العمل بوقت العمل اللازم لإعالة العامل الراشد بمفرده، بل بوقت [417] العمل اللازم لإعالة أسرة هذا العامل. ولما كانت الآلات تقذف جميع أفراد أسرة العامل إلى سوق العمل فإنها توزع قيمة قوة عمل الرجل على أسرته بمجموعها. وعليه فإنها تخفض قيمة قوة عمله. لعل شراء الأسرة المؤلفة من 4 قوى عاملة يكلف أعلى مما كان يكلفه شراء قيمة قوة عمل رب الأسرة من قبل، ولكن بالمقابل تحل الآن 4 أيام عمل محل يوم واحد وينخفض سعرها بصورة تتناسب مع زيادة العمل الفائض لأربعة أفراد على العمل الفائض لفرد واحد. وحتى تتمكن الأسرة من العيش ينبغي الآن على أربعة أفراد أن يقدموا لرأس المال ليس العمل فحسب، بل العمل الفائض أيضاً. وهكذا نرى أن الآلات تزيد المادة البشرية المناسبة لاستغلال رأس المال، مثلما تزيد في الوقت نفسه درجة هذا الاستغلال⁽¹²¹⁾

تُحدث الآلات ثورة جذرية في الوسائط الرسمية للعلاقة الرأسمالية، نعني العقد بين العامل والرأسمالي. فأسس التبادل السلعي تفترض أولاً أن يقف الرأسمالي والعامل في

= الكافي لتعلم الطهي. ولكنهن لسوء الحظ تعلمن فن الطهي هذا في وقت لم يعد لديهن فيه ما يُطبخ. نرى من ذلك إلى أية درجة اغتصب رأس المال العمل الضروري لاستهلاك الأسرة من أجل نموه الذاتي. وكذلك استثمرت الأزمة بهدف تعليم بنات العمال الخياطة في مدارس خاصة. وعليه تطلب الأمر ثورة أميركية وأزمة عالمية لكي تتعلم هاته الفتيات العاملات، اللواتي يغزلن للعالم بأسره، الخياطة!

(121) «تعاظم النمو العددي للعمال نتيجة تنامي الاستعاضة عن عمل الذكور بعمل الإناث، وبالأخص الاستعاضة عن عمل الراشدين بعمل الصغار. وإن ثلاث فتيات في الثالثة عشرة من العمر، بأجور تتراوح بين 6 و8 شلنات في الأسبوع، جئن محل رجل راشد تتراوح أجوره بين 18 و45 شلناً. (ت. دي كوينسي، منطق الاقتصاد السياسي، حاشية ص147. Th. De Quincey, *The Logic of* 147. *Political Economy*, London, 1844, note, p.147.، وبما أنه لا يمكن الإستغناء تماماً عن بعض الواجبات في الأسرة، كإعالة الأطفال وإرضاعهم، فإن الأمهات اللواتي يصادرن رأس المال يلتصقن بخدمات بديلة. والأعمال المنزلية لعيش الأسرة، كالخياطة والرتق والخ، تُعوض بشراء سلع جاهزة. ولذلك فإن تقلص ما يُبذل من العمل المنزلي يقترن بازدياد المصاريف النقدية خارج المنزل. ولذا تزداد تكاليف إنتاج الأسرة العمالية فتلغي ما تحقق من ازدياد المداخل. زد على ذلك أن من المستحيل الاقتصاد والتدبير في استخدام وسائل العيش وتحضيرها. ونجد مادة غنية عن هذه الوقائع، التي يخفيها الاقتصاد السياسي الرسمي، في تقارير مفتشي المصانع، وفي تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، وعلى وجه الخصوص في تقارير الصحة العامة.

[418] مواجهة بعضهما بعضاً كشخصين حرّين مالكين مستقلين للسلع: الأول هو مالك النقد ووسائل الإنتاج، والثاني هو مالك قوة العمل. أما الآن فإن رأس المال يشتري القاصرين أو الصغار. في السابق كان العامل يبيع قوة عمله الخاصة، كما كان يتصرف بها كشخص حرّ شكلياً. أما الآن فهو يبيع زوجته وأولاده. إنه يغدو تاجر رقيق⁽¹²²⁾ وغالباً ما يذكرنا شكل الطلب على عمل الأطفال بالطلب على العبيد الزوج الذي تعودنا على رؤية نماذج منه في إعلانات الصحف الأميركية.

وعلى سبيل المثال يقول أحد مفتشي المصانع الإنكليز: «لفت انتباهي اعلان في صحيفة محلية لإحدى كبريات المدن الصناعية في مقاطعتنا». إذ ورد في الاعلان: «مطلوب 12 - 20 صبياً في عمر يمكنهم من الظهور بمظهر مَن تجاوزوا 13 عاماً. الأجور 4 شلنات في الأسبوع. راجعوا، إلخ»⁽¹²³⁾

وإن عبارة «يمكنهم من الظهور بمظهر الذين تجاوزوا 13 عاماً» تعني أن الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة لا يستطيعون العمل بموجب قانون المصانع سوى 6 ساعات. ويجب على الطبيب الرسمي (certifying surgeon) أن يثبت العمر. لذلك يطلب صاحب المصنع أولاداً يوحى مظهرهم الخارجي وكأنهم قد تجاوزوا سن الثالثة عشرة. وإن

(122) على النقيض من ذلك الواقع العظيم وهو أن العمال الراشدين هم الذين انتزعوا من رأس المال تحديد عمل النساء وعمل الأطفال في المصانع الإنكليزية، نجد في التقارير الجديدة للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال أن العمال الآباء قد اكتسبوا خصالاً مقرفة في المتاجرة بأولادهم وهي من شيم تجار الرقيق، ونجد الفرّسيين الرأسماليين، كما نرى من هذه التقارير، ينددون بهذه البهيمية التي يخلقونها بأنفسهم ويخلّدونها ويستغلونها والتي يعمّدونها في حالات أخرى باسم «حرية العمل». «لقد دعي عمل الأطفال إلى المساعدة. كي يكسب الأطفال خبزهم، كفاف يومهم. ولكونهم لا يملكون القدرة على تحمل مثل هذا العمل المرهق ولكونهم لا يملكون الإعداد الضروري لتوجيه حياتهم في المستقبل فقد وجدوا أنفسهم في وضع مدّنس جسدياً وأخلاقياً. وقد أشار مؤرخ يهودي بصدد تهديم تيتوس لأورشليم إلى أنه ليس ثمة ما يثير الدهشة في أنها تعرضت لمثل هذا الدمار الماحق إذ إن أمماً غير إنسانية ضحت بوليدها لتخفيف غائلة الجوع». (كلاريل، تركيز الاقتصاد العمومي، 1833، ص 66).

(Carlisle, *Public Economy Concentrated*, 1833, p. 66).

(123) أ. ريدغريف في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1858، ص 41.

تناقص عدد الأولاد دون الثالثة عشرة من العمر الذين يستخدمهم أصحاب المصانع، هذا التناقص الذي لا يندر أن يأتي على شكل قفزات ويشير مثل هذه الدهشة في الاحصاءات الإنكليزية خلال السنوات العشرين الأخيرة، كان إلى حد كبير، كما يقول مفتشو المصانع أنفسهم، من صنع هؤلاء «الأطباء الرسميين» (certifying surgeons) الذين يغيرون أعمار الأطفال بما يرضي شهوة الرأسماليين إلى الاستغلال واضطرار الآباء إلى المتاجرة بهم. وفي بثال غرين، وهو حي سيء السمعة في لندن، تعقد صباح كل اثنين وثلاثاء سوق [419] مفتوحة يؤجر فيها أطفال من كلا الجنسين أنفسهم، ابتداءً من سن التاسعة، للعمل في مانيفاكشورات الحرير في لندن. «والشروط المعتادة هي شلن واحد و8 بنسات في الأسبوع (يأخذها الآباء)، وبنسان لي مع الشاي». وتسري العقود لأسبوع واحد لا غير. وإن المشاهد واللغة في هذه السوق مشينة تماماً⁽¹²⁴⁾ ولا يزال يحدث في إنكلترا أن النساء «يأخذن أولاداً من ملجأ العمل (workhouse) بغية تأجيرهم لأي شارٍ بشلنين و6 بنسات في الأسبوع»⁽¹²⁵⁾ وخلافاً للتشريع لا يزال 2000 صبي على أقل تقدير يبيعهم آبائهم في بريطانيا العظمى كآلات حية لتنظيف المداخن (رغم وجود آلات تعوض عنهم)⁽¹²⁶⁾ وإن الثورة التي أحدثتها الآلات في العلاقة الحقوقية بين شاري وبائع قوة العمل، والتي جرّدت هذه الصفقة بكاملها حتى من مظهر العقد بين شخصين حرّين، قدمت للبرلمان الإنكليزي فيما بعد الأساس القانوني لتدخل الدولة في نظام المصانع. وحيثما يحدد قانون المصانع عمل الأطفال بـ 6 ساعات في فروع صناعية لم تكن قد مُتت حتى ذلك الوقت، يتكرر عويل أصحاب المصانع قائلين: إن بعض الآباء يسحبون أولادهم من الصناعة المقيدة بالقانون لا لشيء إلا ليبيعوهم في فروع تسودها «حرية العمل»، أي حيث يضطر الأطفال دون سن الثالثة عشرة للعمل مثل الكبار، لذا يمكن بيعهم بسعر أغلى. ولكن نظراً لأن رأس المال مساواتي بطبيعته، أي أنه يطالب،

(124) لجنة استخدام الأطفال (Children's Employment Commission. 5th Report, London, 1866, p. 81, No. 31). لقد تلاشت صناعة الحرير في بثال غرين كلياً على وجه التقريب. ف. إنجلز].

(125) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، 1864، ص53، رقم 15.

(126) المرجع نفسه، التقرير الخامس، قم 137.

بالمساواة في شروط استغلال العمل في جميع فروع الإنتاج كحق فطري من حقوق الإنسان، فإن التحديد القانوني لعمل الأطفال في أحد فروع الصناعة يغدو حافزاً لتحديده في فرع آخر.

لقد سبق أن أشرنا إلى الانحطاط الجسدي للأطفال والأحداث، شأنهم شأن نساء العمال أيضاً، الذين تخضعهم الآلة لاستغلال رأس المال بصورة مباشرة في البداية - في المصانع الناشئة على أساسها - ثم بصورة غير مباشرة فيما بعد - في كافة الفروع الصناعية الأخرى. ولذا سنتوقف هنا عند نقطة واحدة فقط، هي نسبة وفيات أطفال العمال الهائلة في سني حياتهم الأولى. ثمة في إنكلترا 16 دائرة تسجيل لا تقع فيها سوى 9085 حالة وفاة بالمتوسط في السنة بين كل 100,000 طفل لم يتجاوزوا السنة [420] الأولى من العمر (وفي إحدى الدوائر 7047 حالة وفاة فقط)؛ وفي 24 دائرة أكثر من 10,000 ولكن أقل من 11,000؛ وفي 39 دائرة أكثر من 11,000 ولكن أقل من 12,000؛ وفي 48 دائرة أكثر من 12,000 ولكن أقل من 13,000؛ وفي 22 دائرة أكثر من 20,000؛ وفي 25 دائرة أكثر من 21,000؛ وفي 17 دائرة أكثر من 22,000؛ وفي 11 دائرة أكثر من 23,000؛ وفي كل من هاو، وولفرهامبتون، وأشتون-أندر-لاين، وبريستون أكثر من 24,000؛ وفي نوتنغهام، وستوكبورت، وبرايدفورد أكثر من 25,000؛ وفي ويسبيثش 26,001؛ وفي مانشستر 26,125⁽¹²⁷⁾ وقد بيّن تحقيق طبي رسمي في عام 1861 أن سبب مثل هذه النسبة العالية للوفيات يعود بالدرجة الأولى، عدا عن الظروف المحلية، إلى انشغال الأمهات خارج المنزل وما ينجم عن ذلك من إهمال العناية بأطفالهن وسوء معاملتهم، وسوء التغذية ونقص الغذاء وتخديرهم بالأفيون والخ؛ يضاف إلى ذلك اغتراب الأمهات عن أطفالهن اغتراباً مجافياً للطبيعة^(*) وما يتبع ذلك من تجويع الأطفال وتسميمهم عمداً⁽¹²⁸⁾ وعلى العكس ففي المناطق الزراعية «حيث عمل

(127) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص 34.

(Sixth Report on Public Health, London, 1864, p. 34).

(*) في الطبعة الرابعة: اغتراباً طبيعياً. [ن. برلين].

(128) «فضلاً عن ذلك فهو» (تحقيق عام 1861) «... قد بيّن أن الأطفال الرضّع يموتون في ظل هذه الظروف نتيجة الإهمال وسوء المعاملة، الناجم عن أشغال أمهاتهم... اللواتي يفقدن مشاعر الأمومة تجاه أطفالهن إلى درجة أن موتهم لا يحزنهن، ويبلغ الأمر أحياناً. حد اتخاذ تدابير للتسبب بهذا الموت» (المرجع نفسه).

النساء في حدّه الأدنى نجد أن نسبة الوفيات في أديانها⁽¹²⁹⁾ ولكن لجنة تحقيق عام 1861 توصلت إلى استنتاج مفاجئ تماماً مفاده أن نسبة وفيات الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من العمر في بعض المناطق الزراعية الخالصة الواقعة على شواطئ بحر الشمال تساوي مثلتها تقريباً في المناطق الصناعية الأكثر شهرة من هذه الناحية. ولذلك أوعز الدكتور جوليان هنتر لدراسة هذه الظاهرة ميدانياً. وإن تقريره ملحق بالتقرير السادس للصحة العامة *Sixth Report on Public Health*⁽¹³⁰⁾، وكان الافتراض قبل ذلك الوقت أن الملاريا وغيرها من الأمراض السارية في المناطق المنخفضة والمستنقعات تحصد الأطفال. بيد أن التحقيق أدى إلى استنتاج مخالف تماماً، وهو، «إن السبب الذي قضى على الملاريا، أي تحويل الأرض من مستنقعات شتاءً ومراعٍ قاحلة صيفاً، إلى حقول قمح خصبة، هو الذي أسفر عن معدل الوفيات الاستثنائي بين الأطفال الرضع»⁽¹³¹⁾

إن الأطباء السبعين العاملين في هذه المنطقة، الذين استجوبهم الدكتور هنتر كانوا [421] «مُجمعين إجماعاً مذهلاً» حول هذه النقطة.

«إن المتزوجات العاملات مع الفتيات والأحداث يعملن لقاء مبلغ معين بتصرف المزارع المؤجر من قبل شخص يدعى «رئيس الزمرة»^(*) وهو الذي يتفق على تأجير الزمرة كلها. وغالباً ما ترتحل هذه الزمر أميلاً عن قراها؛ وتمكن رؤيتها صباحاً ومساءً على الطرقات الزراعية؛ النساء يرتدين تنورات قصيرة وما يناسب ذلك من بلوزات وأحذية، وأحياناً سراويل، ويدل مظهرهن على قوة البدن وعافيته، رغم ما

(129) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص 454.

(130) المرجع نفسه، ص 454-462، تقرير الدكتور هنري جوليان هنتر حول تعاظم وفيات الأطفال الرضع في بعض مناطق ريف إنكلترا. (*Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the excessive mortality of infants in some rural districts of England*).

(131) تقرير الصحة العامة السادس، لندن، 1864، ص 35-455-456.

(*) (Gangmeister)، أما في الأصل الإنكليزي للمقتبس فقد ورد تعبير (undertaker) أي متعهد أو مقاول. [ن. ع].

يعتريهن من خلاعة مألوفة ولا مبالاة مُهلكة بما يجره شغفهن بهذه الحياة
المؤارة، المنفلتة على أطفالهن الذين يذوون في البيت⁽¹³²⁾
وتتكرر هنا كافة ظواهر المناطق الصناعية، بل إن قتل الأطفال المستتر وتخديرهم
بالأفيون أشد وطأة⁽¹³³⁾

يقول الدكتور سايمون، المفتش الطبي للمجلس السري الإنكليزي
والمحرر الرئيسي للتقارير المتعلقة بالصحة العامة: «إن اطلاعي على
الشر الناجم عن الاستخدام الواسع لعمل النساء البالغات في الصناعة هو
مبرر إشمئزازي من هذا الواقع»⁽¹³⁴⁾ ويهتف مفتش المصنع ر. بيكر في
أحد التقارير الرسمية: «من المفرج تماماً بالنسبة للمناطق المانيفاكتورية
في إنكلترا منع جميع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أسر، من العمل
في أي مصنع مهما كان شأنه»⁽¹³⁵⁾

لقد صور ف. إنجلز في كتابه: وضع الطبقة العاملة في إنكلترا ومؤلفون آخرون أيضاً
الفساد الأخلاقي الناجم عن الاستغلال الرأسمالي لعمل النساء وعمل الأطفال، تصويراً
أخذاً ومسهباً، بحيث اكتفي هنا بمجرد الإشارة إلى ذلك. ولكن التوحش الذهني الذي
[422] يسببه تحويل البشر قبل الألوان، بصورة مصطنعة، إلى محض آلات لصنع فائض القيمة،
والذي يختلف تماماً عن ذلك الجهل الفطري الذي يبقى الذهن في ظله بكرةً من دون أن
يفقد قدرته الذاتية على النمو، خصبه الطبيعي، إن هذا التوحش قد أرغم البرلمان
الإنكليزي أخيراً على اعلان التعليم الابتدائي شرطاً إلزامياً قبل الاستهلاك «المنتج»
للأطفال دون سن الرابعة عشرة في جميع فروع الصناعة الخاضعة للتشريع الصناعي.

(132) المرجع السابق، ص 456.

(133) يتزايد تعاظم الأفيون بين العمال والعمالات من الراشدين سواء في المناطق الصناعية أو الزراعية
في إنكلترا. «إن زيادة تصريف الأفيون... هي الهدف الرئيسي لبعض تجار الجملة النشيطين.
ويعترف الصيادلة بأن الأفيون هو السلعة الأكثر رواجاً» (المرجع السابق، ص 459). وإن
الأطفال الرضع الذين يتناولون الأفيون «يتغضنون مثل شيوخ صفار أو ينكمشون مثل القروء»
(المرجع السابق، ص 460). ويرى المرء هنا كيف تنتقم الهند والصين من إنكلترا!

(134) المرجع السابق، ص 37.

(135) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 59. لقد كان مفتش المصانع هذا
طبيباً في السابق.

وتتجلى روح الإنتاج الرأسمالي بوضوح في الصياغة الخرقاء لمواد قوانين المصانع المتعلقة بالتربية المزعومة، وفي غياب الجهاز الإداري الذي يصبح هذا التعليم الإلزامي بدونه سراباً في أغلب الحالات، وفي معارضة أصحاب المصانع حتى لمثل هذا القانون عن التعليم، وفي مراوغاتهم وأحاييلهم للتملص منه.

«يقع اللوم على السلطة التشريعية وحدها لأنها أصدرت قانوناً خادعاً (delusive law) يُظهر حرصاً على تربية الأطفال ولكنه لا يتضمن حكماً واحداً يكفل تحقيق هذه الغاية. وهو لا يقرر سوى أنه يجب حبس الأطفال خلال عدد معين من الساعات في اليوم» (3 ساعات) «بين أربعة جدران في مبنى يسمى مدرسة، وأن رب عمل الأطفال يجب أن يحصل أسبوعياً على شهادة بتنفيذ ذلك من قبل الشخص الذي يوقعها بوصفه المعلم أو المعلمة»⁽¹³⁶⁾

قبل إصدار قانون المصانع المعدل في عام 1844 لم يكن من النادر رؤية شهادات بارتياح المدرسة موقعة من المعلم أو المعلمة بعلامة صليب لأنهما لا يعرفان الكتابة. «عندما زرت مدرسة تعطي مثل هذه الشهادات دُهلّت من جهل المعلم بحيث أنني سألته: «قل لي من فضلك هل تحسن القراءة؟» فكان جوابه: «أي. نوعاً ما (summat)». وأضاف تبريراً لنفسه: «على كل حال أنا أحسن من تلامذتي».

أثناء إعداد قانون عام 1844 اشتكى مفتشو المصانع من الحالة المخزية للأماكن المسماة مدارس، والتي كان عليهم بموجب القانون الاعتراف بصلاح شهاداتها. ولكن كل ما حصلوا عليه اقتصر على الآتي وهو: اعتباراً من عام 1844 «يجب على المعلم أن يسجل الأرقام في الشهادة المدرسية بخط يده، وكذلك (ditto) أن يوقع إسمه ولقبه بخط يده»⁽¹³⁷⁾

ويتحدث السير جون كينكايد، مفتش المصانع الإسكتلندي، عن تجارب مماثلة في [423] عمله الوظيفي.

«كانت المدرسة الأولى التي زرناها برعاية السيدة آن كيلين. وعندما

(136) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1857، ص 17.

(137) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1855، ص 18-19.

طلبنا منها أن تتهجى لقبها أخطأت على الفور إذ ابتدأت بحرف C، ولكنها ما لبثت أن صححت خطأها وقالت إن لقبها يبتدىء بحرف K. إلّا أنني لاحظت عندما تفحصت تواقعها على الشهادات المدرسية أنها توقع بتهجيات مختلفة. كما أن خط يدها لا يدع مجالاً للشك في أنها لا تصلح للتعليم. واعترفت هي نفسها أنها لا تعرف كيف تنظم سجل الصف... وفي مدرسة ثانية دخلت صفّاً مدرسياً بطول 15 قدماً وعرض 10 أقدام يحتشد فيه 75 طفلاً يهتمون بشيء غير مفهوم⁽¹³⁸⁾ «إلّا أن حصول الأطفال على شهادات مدرسية من دون تلقي أي تعليم لا يقتصر على تلك البقاع التعيسة، بل ثمة الكثير من المدارس تتوافر على معلمين أكفاء، لكن جهود هؤلاء الأخيرين تذهب هباءً، إزاء هذا الخليط المشتت من أطفال من جميع الأعمار ابتداءً من سن الثالثة. كما أن الوضع المادي للمعلم، بئس في أفضل الحالات، وهو يتوقف كلياً على عدد البنسات التي يستلمها، علماً بأنه يستلم بنسات أكثر كلما حشر عدداً أكبر من الأطفال في حجرة واحدة. زد على ذلك الحالة المزرية للمفروشات في المدرسة ونقص الكتب وغير ذلك من الوسائل الدراسية والتأثير المكرب للهواء الخانق الكريه على الأطفال المساكين أنفسهم. لقد زرت الكثير من المدارس المماثلة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال الذين لا يعملون شيئاً على الإطلاق؛ هذا ما يسمونه ارتياد المدرسة، ويُدرج مثل هؤلاء الأطفال في الإحصاءات الرسمية في عداد «المتعلمين» (educated)⁽¹³⁹⁾

وفي اسكتلندا يبذل أصحاب المصانع قصارى جهدهم للإستغناء عن الأطفال الملزمين بارتياذ المدرسة.

«وهذا يكفي للبرهنة على نفور أصحاب المصانع الشديد من مواد القانون المتعلقة بتعليم الأطفال»⁽¹⁴⁰⁾

(138) السير جون كينكايد في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 31-32.

(139) ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل، 1857، ص 17 و 18.

(140) السير جون كينكايد في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص 66.

ويتجلى ذلك بأشكال غريبة، منفرة في معامل طباعة الأقمشة وغيرها التي تخضع لقانون مصانع خاص. وتنص أحكام هذا القانون على أنه

«يجب على كل طفل قبل الانتساب إلى مؤسسة طباعة الخام أن يرتاد المدرسة 30 يوماً على الأقل بما لا يقل عن 150 ساعة خلال الأشهر الستة السابقة مباشرة ليوم انتسابه. وفي أثناء عمله في مؤسسة طباعة الخام يجب عليه أيضاً أن يرتاد المدرسة مدة 30 يوماً أو 150 ساعة كل نصف سنة. ويجب ارتياد المدرسة بين الثامنة صباحاً والسادسة مساءً. والزيارة التي تستمر أقل من $2\frac{1}{2}$ ساعة أو تتجاوز 5 ساعات في يوم واحد لا تُحتسب في عداد هذه الساعات الـ 150. وفي الظروف العادية يتردد الأطفال على المدرسة صباحاً ومساءً على مدى 30 يوماً لخمس ساعات يومياً، وعند انقضاء الثلاثين يوماً وبعد أن يقضوا 150 ساعة محددة وينتهوا من كتابهم، على حد تعبيرهم، يعودون من جديد إلى المعمل ويبقون فيه ستة أشهر أخرى إلى أن يحل الموعد الجديد لارتياذ المدرسة، ليبقوا فيها مرة أخرى إلى أن ينتهوا من كتابهم من جديد. وإن كثرة من الأطفال الذين يزورون المدرسة في غضون الـ 150 ساعة المقررة، يجب أن يبدأوا كل شيء من جديد عند العودة إليها عقب مكوثهم ستة أشهر في معمل طباعة الخام. وهم ينسبون بطبيعة الحال كل ما تعلموه خلال زيارتهم السابقة للمدرسة. وفي مؤسسات أخرى لطباعة الخام تقع زيارة المدرسة في تبعية كاملة مع سير العمل في المصنع وحاجاته. فعدد الساعات المطلوب كل نصف سنة يتكون من المجموع العام لزيارات تتراوح بين 3 - 5 ساعات، وقد يجري توزيع هذه الساعات على نصف السنة بكامله. فمثلاً، تجري زيارة المدرسة في أحد الأيام من الساعة 8 حتى الساعة 11 صباحاً، وفي يوم آخر من الساعة الواحدة حتى الرابعة بعد الظهر، وبعد أن يتغيب الطفل عدة أيام يأتي من جديد على حين غرة من الثالثة حتى السادسة مساءً؛ وربما حضر من ثم على مدى 3 أو 4 أيام أو حتى أسبوع على التوالي، ويختفي من جديد بعد ذلك لثلاثة أسابيع أو لشهر كامل، ويعود لعدة ساعات في الأيام التي يصادف أن رب العمل لا يحتاجه خلالها؛ وعلى هذا النحو يتقاذفون (buffet) الطفل، كما يقال، من هنا إلى هناك، من

[424]

المدرسة إلى المصنع ومن المصنع إلى المدرسة حتى يُتم الـ 150 ساعة⁽¹⁴¹⁾

إن الآلات، إذ تزج جموعاً غفيرة من الأطفال والنساء في قوام العامل المرگب، تحطم أخيراً مقاومة العمال الذكور في المانيفاكتورة في مواجهة إستبداد رأس المال⁽¹⁴²⁾

ب) إطالة يوم العمل

[425]

إذا كانت الآلات الوسيلة الأكثر جبروتاً لزيادة إنتاجية العمل، أي لتقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلع فإنها، كحامل لرأس المال، تصبح، في الفروع الصناعية التي تستحوذ عليها مباشرة، بالدرجة الأولى، الوسيلة الأكثر جبروتاً لإطالة يوم العمل بتجاوز سائر الحدود الطبيعية. فهي تخلق من جهة ظروفاً جديدة تتيح لرأس المال أن يطلق العنان كلية لميله الدائم هذا؛ وتخلق من جهة أخرى حوافز جديدة تزيد من شهيته لالتهام عمل الغير.

(141) أ. ريدغريف في تقارير مفتشي المصانع ، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1857، ص 41-43، في فروع الصناعة الإنكليزية التي تخضع منذ أمد بعيد لقانون المصانع (وليس للقانون المتعلق بمصانع طباعة الخام المذكور في النص) شهدت السنوات الأخيرة إزالة العراقيل القائمة أمام المواد الخاصة بالتعليم بدرجة معينة. أما الفروع الصناعية غير الخاضعة لقانون المصانع فإن الآراء التي عبر عنها صاحب معامل الزجاج ج. غيلز ما تزال واسعة الانتشار حتى الآن، وقد أبلغ عضو لجنة التحقيق وايت قائلاً: «بحدود ما أرى، فإن التعليم المتزايد الذي اكتسبه قسم من الطبقة العاملة في السنوات الأخيرة هو الشر بعينه. وهو خطير لأنه يجعل العمال مستقلين». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، لندن، 1865، ص 253).

(142) «أخبرني السيد إي (E)، وهو صاحب مصنع، أنه يستخدم النساء للعمل على أنوال النسيج الآلية عنده؛ وهو يفضل المتزوجات ولا سيما النساء المعيلات لأسرة، فهن أكثر انتباهاً وطاعة إلى حد كبير من الآنسات، وتضطر هاته النسوة إلى توتير الجهد حتى الحد الأقصى بغية الحصول على ضروريات العيش. وهكذا، فالفضائل - المميّزة لأطباع النساء تنقلب وبالأعلى عليهن، ويتحول الجانب الأخلاقي والحنان في طبيعتهن إلى وسيلة للاسترقاق ومصدر للعباد». (لائحة قانون الساعات العشر، خطاب اللورد آشلي، 15 آذار/مارس 1844، ص 20).

(Ten Hours' Factory Bill, The Speech of Lord Ashley, 15th March, 1844, London, p. 20).

فأولاً إن الآلات تضيف على حركة ونشاط وسيلة العمل طابعاً مستقلاً إزاء العامل. وتصبح وسيلة العمل، في ذاتها ولذاتها، محركاً أبدياً (perpetuum mobile) صناعياً قادراً على الإنتاج بصورة مستمرة لولا اصطدامه بحدود طبيعية معينة من جانب مساعديه البشريين: ضعفهم الجسدي وإرادتهم الخاصة. وتندفع الآلات الأوتوماتيكية، وقد حُببت بالروح - وهي تكتسب الإرادة والوعي في شخص الرأسمالي - إلى تقليص مقاومة الحواجز البشرية، المتعنتة ولكن المرنة إلى أدنى حد ممكن⁽¹⁴³⁾ ولكن هذه المقاومة تضعف أصلاً بفعل السهولة الظاهرة للعمل بالآلات، وليونة وطاعة النساء والأطفال⁽¹⁴⁴⁾

[426] تتناسب إنتاجية الآلات، كما رأينا، تناسباً عكسياً مع مقدار ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى المنتج. وكلما طالت فترة عمل الآلات، كُبرت كتلة المنتج التي توزع عليها القيمة التي تضمها هذه الآلات، وتضائل بالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه إلى السلعة المفردة. وإن الفترة الفاعلة لحياة الآلات تتحدد، كما هو جلي، بطول يوم العمل، أو بطول عملية العمل اليومية مضروراً بعدد الأيام التي تتكرر خلالها هذه العملية.

(143) «منذ تعميم استخدام الآلات الغالية أرغمت الطبيعة البشرية على العمل بما يتجاوز قوتها الوسطية». (روبرت أوين، ملاحظات حول تأثير النظام الصناعي، لندن، 1817، [ص16]).

(Robert Owen, *Observations on the effects of the manufacturing system*, 2nd Ed. London, 1817, [p. 16]).

(144) إن الإنكليز، الميالين لاعتبار الشكل التجريبي الأول لتجلي شيء ما بمثابة علّة ذلك الشيء، غالباً ما يعتقدون أن سبب وقت العمل الطويل في المصانع هو ذلك الاختطاف الهائل للأطفال، كما في أيام الملك هيرودس، الذي قام به رأس المال عند ولادة النظام الصناعي من ملاجئ الفقراء والأيتام والذي اكتسب به مادة بشرية مطواعة تماماً. وعلى سبيل المثال يقول فيلدن، وهو من أصحاب المصانع الإنكليز: «من الواضح أن تمديد وقت العمل قد نجم عن عدد الأطفال المشردين الذين جُلبوا من مختلف أرجاء البلد بحيث أن أرباب العمل باتوا مستقلين عن العمال، ويعد أن رسخوا عادة العمل الطويل بواسطة هؤلاء الأطفال التعساء استطاعوا أن يفرضوه بسهولة كبيرة على جيرانهم». (ج. فيلدن، لعنة نظام المصانع، ص 11. *J. Fielden, The Curse of the Factory System*, London, 1836, p. 11. أما بشأن عمل النساء فيقول مفتش المصانع سوندرز في تقريره عن المصانع للعام 1844: «ثمة بين العاملات نساء يعملن أسابيع متتالية، باستثناء عدة أيام، من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلاً مع فسحة تقل عن ساعتين للغداء بحيث لا يتبقى لديهن، خلال 5 أيام في الأسبوع، سوى 6 ساعات من أصل 24 ساعة للذهاب إلى البيت والعودة منه والرقاد في الفراش».

ولا يتناسب اهتلاك الآلات البتة بدقة رياضية مع زمن استخدامها ولكن حتى عند افتراض وجود مثل هذا التناسب فإن الآلة التي تخدم 16 ساعة يومياً خلال $7\frac{1}{2}$ سنة تغطي فترة إنتاج مماثلة وتضيف إلى المنتج الكلي القيمة نفسها كآلة تخدم 15 سنة لمدة 8 ساعات يومياً. إلا أن تجديد إنتاج قيمة الآلة سيتحقق في الحالة الأولى أسرع بمرتين مما في الحالة الثانية، وسيمتص الرأسمالي في الحالة الأولى بواسطة هذه الآلة مقداراً من العمل الفائض في $7\frac{1}{2}$ سنة يوازي المقدار الذي يمتصه خلال 15 سنة في الحالة الثانية.

والاهتلاك المادي للآلة على نوعين: الأول ينجم عن استعمالها - كما تهترئ العملة من كثرة التداول، والثاني عن عدم استعمالها - كما يصدأ السيف في غمده إن لم يُجرّد. وتسقط الآلة في الحالة الأخيرة فريسة عوامل الطبيعة. والنوع الأول من الاهتلاك يتناسب طردياً، بهذه الدرجة أو تلك، مع استعمال الآلة، بينما يتناسب النوع الثاني من الاهتلاك تناسباً عكسياً مع الاستعمال إلى حد ما⁽¹⁴⁵⁾

وعدا عن الاهتلاك المادي، تتعرض الآلة للاهتلاك المعنوي، إن جاز القول. فهي تفقد القيمة التبادلية بقدر ما يتبدى تجديد إنتاج آلات من تصميم مماثل بتكلفة أرخص أو حين تدخل آلات أفضل إلى حلبة المنافسة⁽¹⁴⁶⁾ وفي كلتا الحالتين، مهما تكن جذّة الآلة وديمومة قدرتها، فإن قيمتها لا تعود تتحدد بوقت العمل المتشئ فيها فعلاً، بل [427] بوقت العمل الضروري الآن لتجديد إنتاجها هي بالذات أو لتجديد إنتاج آلة أكفاً. ولذا فإن قيمتها تندثر بهذه الدرجة أو تلك. وكلما قصُرت فترة إعادة إنتاج قيمتها بشكل كامل، تضاعف خطر الاهتلاك المعنوي، وكلما كان يوم العمل أطول، قصُرت هذه الفترة. وما إن تدخل الآلات أول مرة فرعاً من فروع الإنتاج، حتى تتوالى أساليب

(145) «حين يضرب مشغلو الآلات عن العمل، فإن ذلك] يسبب.. الضرر للأقسام المتحركة الدقيقة للآلية المعدنية نتيجة عدم الحركة». (أور، فلسفة المايفاكتورات، ص 281).

(Ure, *Philosophy of Manufactures*, p. 281).

(146) إن «صاحب الغزول من مانشستر» الذي سبقت الإشارة إليه (صحيفة تايمز، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1862) يُدرج في عداد تكاليف الآلات «ما هو» (المقصود «الانقطاعات لتغطية اهتلاك الآلات») «مخصص لتغطية الخسائر الناجمة على الدوام نتيجة لاستبدال بعض الآلات بأخرى، أحدث وأفضل تصميماً، وذلك قبل أن تبلى الأولى بشكل كامل».

جديدة الواحدة إثر الأخرى لتخفيض كلفة تجديد إنتاجها⁽¹⁴⁷⁾، كما تتوالى تحسينات جديدة لا تقتصر على بعض الأجزاء أو الأجهزة، بل تشمل التصميم العام بأسره. لذلك ففي الفترة الأولى من حياة الآلة يفعل هذا الحافز فعله لإطالة يوم العمل بقوة أعتى⁽¹⁴⁸⁾ وإذا كان مقدار يوم العمل معلوماً، وبقيت الظروف الأخرى ثابتة فإن استغلال عدد مضاعف من العمال يتطلب أيضاً مضاعفة ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يُنفق على الآلات والمباني، وذلك الجزء الذي يُنفق على المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ. ولكن عند إطالة يوم العمل يتسع نطاق الإنتاج في حين يبقى ذلك الجزء من رأس المال المنفق على الآلات والمباني ثابتاً بلا تغير⁽¹⁴⁹⁾ وبذا لا يقتصر الأمر على ازدياد فائض القيمة، بل يتعداه إلى انخفاض النفقات الضرورية للحصول عليها. وتقع هذه [428] الظاهرة، في طبيعة الحال، بهذه الدرجة أو تلك، عند أي تمديد ليوم العمل عموماً، إلا أنها تنطوي، هنا، على أهمية أكبر، لأن ذلك الجزء من رأس المال الذي يجري تحويله إلى وسائل عمل يضطلع بدور أكبر عموماً⁽¹⁵⁰⁾ إن تطور الإنتاج الآلي يُقيد جزءاً متزايداً باستمرار من رأس المال في شكل يمكن معه لهذا الجزء، من جهة، أن يُستخدم على الدوام من أجل إنماء قيمته، ويفقد، من جهة ثانية، قيمة استعمالية وقيمة تبادلية بمجرد

(147) «ثمة تقدير تقريبي بأن صنع النموذج الأول لآلة اخترعت حديثاً يكلف خمسة أضعاف تكاليف صنع النموذج الثاني». (باباج، Babbage، المرجع المذكور، ص 211-212).

(148) «خلال سنوات قليلة تحققت تحسينات متنوعة في صناعة أقمشة التول بحيث أن آلة بحالة جيدة، كانت تقدر في البداية بـ 1200 جنيه استرليني، بيعت بعد سنوات بـ 60 جنيه استرليني... وتوالت التحسينات الواحدة تلو الأخرى بسرعة كبيرة بحيث أن صناعات الآلات كانوا يتخلون عن إكمالها لأنها كانت تتقدم نتيجة الابتكارات الجديدة». وفي فترة «التقدم العاصف المدوي» هذه زاد أصحاب مصانع التول يوم العمل الذي كان يتألف من 8 ساعات في بادئ الأمر إلى 24 ساعة باستخدام وجبتين من العمال. (المرجع السابق، ص 233).

(149) «من البديهي... خلال أوقات المد والجزر في السوق وتوسع الطلب وتقلصه بصورة متناوبة، أن تطرأ دوماً حالات يستطيع صاحب المصنع فيها أن يزيد رأس المال الدائر الإضافي دون أن يزيد رأس المال الأساسي. إذا كان بالإمكان معالجة كمية إضافية من المواد الأولية دون نفقات إضافية على المباني والآلات». (ر. تورنر، حول الأجور والتجميع، لندن، 1834، ص 64).

(R. Torrens, *On Wages and Combination*, London, 1834, p. 64).

(150) إن الحالة المذكورة في النص ترد هنا ابتغاء الكمال، نظراً لأن معدل الربح، أي نسبة فائض القيمة إلى مجمل رأس المال الموظف، لن يُعالج إلا في الكتاب الثالث.

انقطاع صلته بالعمل الحي. قدّم السيد آشورث، وهو أحد أساطين صناعة القطن الإنكليزية، هذه الموعظة للبروفيسور ناساو. و. سنيور،

«عندما يُلقى الفلاح بالمجرقة جانباً فإنه يعطل فائدة رأسمال قدره 18 بنساً خلال هذا الوقت. وعندما يترك أحد رجالنا» (أي عمال المصانع) «المصنع فإنه يعطل فائدة رأسمال بكلفة 100,000 جنيه استرليني»⁽¹⁵¹⁾

فتأملوا! أن «يعطل فائدة» رأسمال بكلفة 100,000 جنيه استرليني ولو لحظة واحدة! الحق، أنه لأمر فظيع أن يُقدّم أحد «رجالنا» على مغادرة المصنع في أي وقت على العموم! فنمو الآلات - كما يفترض سنيور الذي تعلم من آشورث - يجعل التمديد المطرد ليوم العمل أمراً «مرغوباً»⁽¹⁵²⁾

إن الآلات لا تنتج فائض القيمة النسبي على نحو مباشر بخفض قيمة قوة العمل فحسب، ولا تنتجه على نحو غير مباشر أيضاً بجعل السلع الضرورية اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل أرخص تكلفة فحسب، بل تنتجه أيضاً، بفضل دخولها الإنتاج بادیء الأمر على نحو متفرق، حيث يتحول العمل الذي يستخدمه مالك هذه الآلات، إلى عمل [429] ذي درجة أعلى، وترفع القيمة الاجتماعية للمنتوج الآلي فوق قيمته الفردية، وبذا تتيح للرأسمالي التعويض عن القيمة اليومية لقوة العمل بجزء من قيمة المنتوج اليومي أصغر من ذي قبل. وتتميز هذه المرحلة الانتقالية، التي ينعم فيها المنتوج الآلي بنوع من الاحتكار، بتحقيق أرباح استثنائية؛ وببذل الرأسمالي قصارى جهده لاغتنام «زمن الحب

"When a labourer", said Mr. Ashworth, "Lays down his spade, he renders useless, for (151) that period, a capital worth 18 d. When one of our people leaves the mill, he renders useless a capital that has cost 100,000 pounds".

(سنيور، رسائل حول قانون المصانع، لندن، 1837، ص14).

(Senior, *Letters on the Factory Act*, London, 1837, p. 14).

(152) «إن طغيان نسبة رأس المال الأساسي إلى الدائر... يجعل من يوم العمل الطويل مرغوباً». وينمو الآلات وسواها «تشد البواعث على إطالة وقت العمل لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها جعل الزيادة النسبية في رأس المال الأساسي أمراً مربحاً». (المرجع السابق، ص 11 - 14). «ثمّة في أي مصنع نفقات مختلفة تبقى ثابتة بغض النظر عما إذا كان وقت العمل في المصنع أطول أم أقصر؛ من ذلك الربح والضرائب المحلية وضرائب الدولة والتأمين ضد الحريق وأجور مختلف الموظفين الدائمين واحتلاك الآلات وغيرها من النفقات التي تزداد نسبتها إلى الربح كلما هبط الإنتاج» (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص19).

الأول»^(*) هذا، عبر تمديد يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، وضخامة الربح تذكي نهمة الذي لا يشبع في طلب المزيد.

وما إن تعم الآلات فرعاً معيناً من فروع الإنتاج حتى تنخفض القيمة الاجتماعية لمنتجات الآلات إلى مستوى قيمته الفردية، وعندئذ يتجلى مفعول القانون القائل بأن فائض القيمة لا ينبع من قوة العمل التي استعاض عنها الرأسمالي بالآلة، بل على العكس، من قوة العمل التي يستخدمها للعمل بتلك الآلة. وإن فائض القيمة ينبع تحديداً من الجزء المتغير من رأس المال، وقد سبق أن رأينا أن حجم فائض القيمة يتحدد بعاملين اثنين وهما: معدل فائض القيمة وعدد العمال المشتغلين في آن واحد. وإذا كان طول يوم العمل معيناً، فإن معدل فائض القيمة يتحدد بنسبة انقسام يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض. أما عدد العمال المشتغلين في آن واحد فيتوقف بدوره على نسبة الجزء المتغير من رأس المال إلى جزئه الثابت. ويتضح الآن أنه مهما وسع الإنتاج الآلي العمل الفائض على حساب العمل الضروري بفضل زيادة قوة إنتاجية العمل، فإنه لن يحرز هذه النتيجة إلا بانقاص عدد العمال الذين يستخدمهم رأس المال المعين. إن الإنتاج الآلي يحول، جزءاً من رأس المال المتغير السابق، أي الذي كان يتحول إلى قوة عمل حية، إلى آلات، أي يحوله إلى رأسمال ثابت لا ينتج أي فائض قيمة. ولكن يستحيل عليه أن يعتصر من عاملين اثنين، مثلاً، مقداراً من فائض القيمة يوازي ما يعتصره من 24 عاملاً فإذا كان كل واحد من العمال الأربعة والعشرين يقدم في 12 ساعة من العمل ساعة واحدة فقط من العمل الفائض، فإنهم يقدمون معاً 24 ساعة من هذا العمل الفائض، في حين أن مجمل عمل العاملين الاثنين يبلغ 24 ساعة فقط. وهكذا نجد أن استخدام الآلات لإنتاج فائض القيمة ينطوي على تناقض باطني وهو أن الآلات تزيد أحد العاملين المقررين لفائض القيمة التي يولدها رأس المال بمقدار معين، ونعني به معدل فائض القيمة، عن طريق خفض العامل الآخر المقرر لفائض القيمة، وهو عدد العمال. وما إن تعم الآلات في الفرع الصناعي المعين حتى يتكشف هذا التناقض [430] الكامن بمجرد أن تغدو قيمة السلعة المنتجة ألياً هي القيمة الاجتماعية الناطمة لقيم سائر السلع من هذا الصنف. وإن هذا التناقض، الذي لا يعيه الرأسمالي⁽¹⁵³⁾ هو الذي ينخس رأس المال لتمديد يوم العمل إلى أقصى حد ممكن، ابتغاء التعويض عن الانخفاض

(*) شيلر، أغنية الناقوس، ص 585. Schiller, *Das Lied von der Glocke*, s.585. [ن. ع.]

(153) سنرى في الأجزاء الأولى للكتاب الثالث لماذا يستعصي إدراك هذا التناقض الكامن على الرأسمالي الفرد، وكذلك على الاقتصاد السياسي الواقع في أسر تصورات.

النسبي في عدد العمال المستغلين لا بزيادة العمل الفائض النسبي فحسب، بل المطلق أيضاً.

حين يخلق الاستخدام الرأسمالي للآلات من جهة، بواعث جديدة جبارة لإطالة يوم العمل إلى حد الإفراط ويُحدث ثورة في نمط العمل نفسه وفي طابع الجسم العضوي للعمل الاجتماعي بحيث أنه يكتسح أي مقاومة في وجه هذا الميل نحو تمديد يوم العمل؛ ويُنتج من جهة ثانية فيضاً في السكان العاملين، وذلك - جزئياً بإخضاع فئات جديدة من الطبقة العاملة لرأس المال، فئات لم تكن طوع بنانه من قبل، وجزئياً بإبقاء العمال الذين أزاحتهم الآلات بلا عمل⁽¹⁵⁴⁾ - فيرغم الفائضين على الخضوع للقوانين التي يملئها رأس المال. ومن هنا تلك الظاهرة المميزة في تاريخ الصناعة الحديثة وهي أن الآلة تكتسح جميع القيود الأخلاقية والطبيعية ليوم العمل. ومن هنا أيضاً تلك المفارقة الاقتصادية وهي أن أقوى وسيلة لتقليص وقت العمل تنقلب إلى أنجع وسيلة لتحويل مجمل وقت حياة العامل وأسرته إلى وقت عمل بتصرف رأس المال لإنماء قيمته. وكان أرسطو، أعظم مفكري العصور القديمة، يحلم على الغرار التالي:

«لو أن بوسع كل أداة أن تؤدي، عند الطلب أو بإرادة منها، العمل المرسوم لها، على غرار ما كانت مخلوقات ديدالوس تتحرك بنفسها أو كما كانت ثلاثيات قوائم هيفايستوس تباشر العمل المقدس من تلقاء ذاتها، لو أن مكوك النسيج ينسج بنفسه لما كان المعلم بحاجة إلى مساعدين ولما كان السيد بحاجة إلى عبيد»⁽¹⁵⁵⁾

وقد احتفى انتيباتروس، الشاعر الإغريقي أيام شيشرون، باختراع العجلة المائية لطحن الحبوب، هذا الشكل الأولي لكافة الآلات المُنتجة، بوصفها محررة الإماء ومعيدة العصر الذهبي⁽¹⁵⁶⁾ «وثنيون! يا لهؤلاء الوثنيين!» فهؤلاء، كما اكتشف باستيا الثاقب وماكلوخ الحكيم من قبله، لم يفقهوا في الاقتصاد السياسي والمسيحية شيئاً. فهم لم يدركوا،

(154) من أعظم مآثر ريكاردو العظيمة أنه رأى أن الآلات ليست مجرد وسيلة لإنتاج السلع، بل أيضاً وسيلة لإنتاج «السكان الفائضين» (redundant population).

(155) ف. بيزه، فلسفة أرسطو، المجلد الثاني، برلين، 1842، ص 408.

(F. Biese, *Die Philosophie des Aristoteles*, Zweiter-Band, Berlin, 1842, S. 408).

(156) أورد هنا ترجمة شتولبرغ للمقصيدة لأنها، شأن المقتبسات المذكورة عن تقسيم العمل، تشخص التضاد بين الآراء القديمة والحديثة:

مثلاً، أن الآلات هي أضمن وسيلة لإطالة يوم العمل. وقد برروا عبودية هذا، كوسيلة لتطور ذاك تطوراً إنسانياً كاملاً. ولكنهم كانوا يفتقرون إلى المزايا المسيحية الخالصة ابتغاء التبشير بعبودية الجماهير، وتحويل حفنة من حديشي النعمة الغلاظ أو أشباه المتعلمين إلى «صانعي غزول بارزين» (eminent spinners) و «صانعي سجق كبار» (extensive sausage makers) و «تجار أصباغ أحذية متنفيذين» (influential shoe black dealers).

ج) تشديد العمل

إن التمديد المفرط ليوم العمل، الذي تحققه الآلات بين يدي رأس المال، يؤدي فيما بعد، كما رأينا، إلى رد فعل من المجتمع الذي يتهدد الخطر جذوره الحيوية، وإلى إقرار يوم عمل عادي محدد قانوناً. وانطلاقاً من هذا الأخير تكتسب تلك الظاهرة التي صادفناها سابقاً وهي زيادة شدة العمل، أهمية حاسمة. فعند تحليل فائض القيمة المطلق تركز الانتباه أصلاً على مقدار العمل من حيث مدته، في حين افترضنا أن درجة شدته هي مقدار معين. وعلينا الآن أن نعالج تحول مقدار المدة إلى مقدار الشدة، أو الدرجة. من البديهي أنه بمقدار ما يمضي تطور نظام الآلات قُدماً وتتكدس خبرة فئة خاصة من [432] عمال الآلات، فإن سرعة العمل تتزايد تماماً، كما تتزايد شدته أيضاً بصورة طبيعية.

= «أرحن أياديكن أيتها الطحانات؛ واغفين بهدوء،

حتى لو صاح الديك مؤذناً بانبلاج الفجر:

لقد أمرت الإلهة ديميترا حوريات البحر بعملكن؛

وها هن يتوائبن، يُدرن العجلة.

لقد دار المحور، وأشعة المحور

تدير أحجار الرchy الثقال.

فلننعم بحياة كحياة آبائنا ولنسترح من عناء العمل

ولننعم ببركات الإلهة ديميترا»^(*)

أشعار من الإغريق، ترجمة كريستيان غراف من شتولبرغ، هامبورغ، 1782.

(*Gedichte aus dem Griechischen, übersetzt von Christian Graf zu Stolberg, Hamburg, 1782*).

[(*)] اسم الإلهة ديميترا يرد في الأصل الإغريقي، ولا يرد في الترجمة الألمانية أعلاه، حيث يستخدم النص تعبير: الآلهة، والأرباب، تبعاً. ن.ع].

وهكذا، ففي إنكلترا اقترن تمديد يوم العمل مع نمو شدة العمل في المصانع اقتراناً وثيقاً على مدى نصف قرن. ولكن من المفهوم أنه في ظل مثل هذا العمل، حيث لا يتعلق الأمر بنوبات توتر عابرة، بل بنمط رتيب منتظم يتكرر يوماً بعد آخر، ستحل حتماً تلك النقطة التي يتنافى فيها تمديد يوم العمل وشدته مع بعضهما بعضاً، بحيث لا يتوافق تمديد يوم العمل إلا مع خفض درجة شدته، وعلى العكس لا يتوافق رفع درجة الشدة إلا مع تقليص يوم العمل. وما إن يفضي استياء الطبقة العاملة المتنامي بالتدرج إلى إرغام الدولة على تقليص وقت العمل بالقوة، وبالدرجة الأولى فرض يوم عمل عادي على المصنع الفعلي، أي منذ اللحظة التي يستحيل فيها، مرة وإلى الأبد، رفع إنتاج فائض القيمة بتمديد يوم العمل، حتى يندفع رأس المال بكل طاقته وبكامل وعيه إلى إنتاج فائض القيمة النسبي عبر التعجيل بتطوير منظومة الآلات. وهنا يطرأ تغيير مواز على طابع فائض القيمة النسبي. وتتلخص طريقة إنتاج فائض القيمة النسبي بصورة عامة في أن العامل يتمكن، بفضل ازدياد قوة إنتاجية العمل، من إنتاج المزيد بإتفاق المقدار السابق نفسه من العمل خلال الوحدة الزمنية السابقة عينها. إن وقت العمل السابق يضيف إلى المنتج كله بشكل عام القيمة ذاتها كما من قبل، لكن هذه القيمة التبادلية التي بقيت بلا تغير تمثل الآن في كمية أكبر من القيم الاستعمالية، ولذلك تنخفض قيمة الوحدة السلعية الواحدة. ولكن الوضع يتغير إثر التقليص الإلزامي ليوم العمل فهو يعطي دفعة قوية لتطوير القدرة الإنتاجية والتوفير في شروط الإنتاج، ويُرغم العامل في الوقت ذاته على زيادة إتفاق العمل في الوحدة الزمنية الواحدة، وزيادة توتر قوة العمل، وملء مسامات وقت العمل تماماً، أي تكثيف العمل إلى درجة لا يمكن بلوغها إلا في إطار يوم عمل أقصر. وتُحتسب هذه الكتلة الأكبر من العمل المضغوطة والمكثفة في حدود فترة زمنية معينة، تُحتسب الآن بما هي عليه، أي كمية أكبر من العمل. وإلى جانب قياس وقت العمل «من حيث مقدار السعة» يبرز الآن قياس درجة كثافته⁽¹⁵⁷⁾ فساعة واحدة أكثر شدة من يوم العمل المؤلف من عشر ساعات تتضمن الآن عملاً، أي قوة عمل مُنفقة، تساوي أو [433] تفوق ما تتضمنه ساعة واحدة أقل شدة من يوم عمل مؤلف من اثنتي عشرة ساعة.

(157) بالطبع هناك على وجه العموم اختلافات في شدة العمل بين مختلف فروع الإنتاج. وهي تتوازن جزئياً، كما أظهر آ. سميث، بظروف خاصة بكل نوع خاص من أنواع العمل. غير أن هذه الاختلافات لا تؤثر في وقت العمل كمقياس للقيمة إلا بقدر ما يكون مقدار الشدة ومقدار المدة تعبيرين متعارضين وينفيان بعضهما بعضاً عن الكمية ذاتها من العمل.

ولذلك يملك منتجها قيمة مساوية أو أكبر مما يملكه منتج $1\frac{1}{3}$ ساعة ذات شدة أقل. وفضلاً عن زيادة فائض القيمة النسبي بفعل ازدياد قوة إنتاجية العمل، فإن نسبة $3\frac{1}{3}$ ساعة من العمل الفائض إلى $6\frac{2}{3}$ ساعة من العمل الضروري مثلاً، تقدم للرأسمالي الآن كتلة من القيمة تعادل ما كانت تقدمه 4 ساعات من العمل الفائض إلى 8 ساعات من العمل الضروري.

والسؤال الآن: كيف يجري تشديد العمل؟

إن النتيجة الأولى المتمخضة عن تقليص يوم العمل تركز على ذلك القانون البديهي وهو أن كفاءة نشاط قوة العمل تتناسب تناسباً عكسياً مع مدة هذا النشاط. لذلك يحصل في حدود معينة، أن ما يضيع بتقليص مدة النشاط، يُكتسب بزيادة درجته. أما أن العامل يُنفق بالفعل قوة عمل أكثر فذلك ما يحرص عليه رأس المال في طريقة دفع الأجور⁽¹⁵⁸⁾ وفي المانيفاكتورات، التي لا تضطلع الآلات فيها بأي دور أو تضطلع بدور ضئيل وحسب، مثل معامل الفخار، أثبت تطبيق قانون المصانع بشكل ساطع أن مجرد تقليص يوم العمل، يزيد انتظام العمل واتساقه واستمراريته وطاقته بصورة مذهلة⁽¹⁵⁹⁾ ولكن يصعب أن تتولد النتيجة ذاتها أيضاً في المصنع الفعلي، نظراً لأن تبعية العامل إلى الحركة المتواصلة والرتبية للآلات قد أرسى منذ أمد بعيد انضباطاً صارماً للغاية. لذلك عندما نوقشت مسألة تقليص يوم العمل إلى ما دون 12 ساعة في العام 1844 أعلن أصحاب المصانع بما يشبه الإجماع أن

«مراقبي العمل في مختلف الأقسام يحرصون على ألا يهدر العمال دقيقة واحدة من الوقت» وأن «من المتعذر زيادة مدى يقظة وانتباه العمال» (the extent of vigilance and attention on the part of the workmen) وعليه، فبافتراض بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها، كسرعة الآلات مثلاً، فإنه «من غير المعقول أن يتوقع المرء في المصانع الحسنة التجهيز والترتيب أي نتيجة ملموسة من زيادة انتباه العمال، إلخ»⁽¹⁶⁰⁾

(158) وعلى الأخص بشكل الأجور بالقطعة، هذا الشكل الذي سنعالجه في الجزء السادس من هذا الكتاب.

(159) أنظر: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865.

(160) تقارير مفتشي المصانع لعام 1844 وللربع المنتهي في 30 نيسان/أبريل، 1845، ص 20-21.

ثم دحضت التجارب هذا الادعاء. فالسيد ر. غاردنر طبق في مصنعيه الكبيرين في [434] بريستون يوم عمل من 11 ساعة بدلاً من 12 ساعة اعتباراً من 20 نيسان/إبريل عام 1844. وبعد مرور ما يقارب السنة جاءت النتيجة

«إنه تم الحصول على الكمية السابقة من المنتج بالتكاليف السابقة وإن العمال كسبوا عموماً خلال 11 ساعة ما كانوا يكسبونه بالضبط خلال 12 ساعة من قبل»⁽¹⁶¹⁾

ولا أقصد هنا التجارب في حجرات الغزل والتمشيط لأنها اقترنت بزيادة سرعة الآلات (بنسبة 2%). أما في قسم النسيج، حيث كانت تُنتج أنواع متباينة من الأقمشة المضلعة، فلم تطرأ أي تغيرات على شروط الإنتاج الموضوعية. لكن النتيجة كانت كما يلي:

«ابتداءً من 6 كانون الثاني/يناير وحتى 20 نيسان/إبريل عام 1844 كانت الأجور الوسطية للعامل الواحد في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة تبلغ 10 شلنات و $\frac{1}{2}$ بنس في الأسبوع، وابتداءً من 20 نيسان/إبريل وحتى 29 حزيران/يونيو عام 1844 باتت الأجور الوسطية ليوم عمل من 11 ساعة تبلغ 10 شلنات و $\frac{3}{2}$ بنس في الأسبوع»⁽¹⁶²⁾

في هذه الحالة جرى خلال 11 ساعة إنتاج أكثر مما أُنتج في 12 ساعة من قبل، وكان ذلك بالتحديد نتيجة اتساق مزاولة العمل على نحو أكبر والتوفير في استخدام العمال للوقت. وعلى حين أن العمال حصلوا على الأجور نفسها وربحوا ساعة فراغ، حاز الرأسمالي على الكتلة السابقة نفسها من المنتجات ووفر الفحم والغاز وغيرهما من النفقات اللازمة لساعة واحدة. وجرت تجارب مماثلة أدت إلى نتائج مشابهة في مصانع السيدين هوروكس وجاكسون⁽¹⁶³⁾

(161) المرجع السابق، ص 19. بما أن الأجور بالقطعة بقيت بلا تغير، فإن مستوى الأجور الأسبوعية كان يتوقف على كمية المنتج.

(162) المرجع نفسه، ص 20.

(163) المرجع نفسه، ص 21. لعب العامل المعنوي دوراً كبيراً في التجارب المذكورة. وقال العمال لمفتش المصانع: «إننا نعمل بحماس كبير وننتظر المكافأة على الدوام: الانصراف المبكر ليلاً؛ ويمرر المصنع كله بروح الهمة والنشاط من أصغر مساعد حتى أقدم عامل، ونحن الآن نساعد بعضنا البعض بصورة أكبر» (المرجع نفسه).

إن تقليص يوم العمل يخلق في البداية شرطاً ذاتياً لتكثيف العمل، أي يتيح للعامل إتفاق قوة أكبر خلال وقت معين، وحين يجري هذا التقليص ليوم العمل بتشريع ملزم، تصبح الآلة بين يدي رأس المال وسيلة موضوعية نظامية لاعتصار أكبر كمية من العمل خلال وقت معين. ويتحقق ذلك على نحو مزدوج: زيادة سرعة الآلات وزيادة عدد الآلات الخاضعة لرقابة عامل واحد، أي توسيع نطاق عمل هذا الأخير. وإن تطوير تصميم الآلات ضروري، من جانب، لأجل تشديد الضغط على العامل، وهو يقترن [435] تلقائياً، من جانب آخر، بتشديد العمل لأن تشديد يوم العمل يحفز الرأسمالي على توفير أدق في تكاليف الإنتاج. فتطوير المحرك البخاري زاد من سرعة حركة مكبسه وأتاح في الوقت نفسه، بفضل توفير أكبر في القوة، إمكانية تدوير أوسع نطاقاً بمحرك من الحجم القديم، علماً أن استهلاك الفحم يبقى على حاله، بل ينخفض. وإن تطوير آلية نقل الحركة يقلل الاحتكاك ويخفض قطر ووزن المحاور، صغيرها وكبيرها، إلى حد أدنى يتناقص باستمرار - وهذا ما يميز بصورة أخاذا الآلات الحديثة عن القديمة - وأخيراً، فإن تطوير آلات تنفيذ العمل، أدى إلى تصغير حجمها مقابل زيادة سرعتها وتوسيع نطاق فعلها كما هو الحال مع النول البخاري الحديث، أو زيادة حجم هيكلها مقابل زيادة عدد ونطاق فعل أدواتها كما في آلة الغزل، أو زيادة سرعة هذه الأدوات بفضل تغييرات طفيفة في الأجزاء، مثلما حصل في أواسط الخمسينات عند زيادة سرعة المغازل في آلة المول الأوتوماتيكية بنسبة الخمس.

يرجع تقليص يوم العمل في إنكلترا إلى 12 ساعة للعام 1832. وفي عام 1836 قال أحد أصحاب المصانع الإنكليز:

«نما العمل في المصانع كثيراً بالمقارنة مع الأيام السالفة نظراً لأن سرعة الآلات التي ازدادت إلى حد كبير تتطلب من العامل انتباهاً ونشاطاً مشددين»⁽¹⁶⁴⁾

وفي العام 1844 أورد اللورد آشلي، وهو اليوم الكونت شافتسبري، في مجلس العموم معطيات مدعمة بالوثائق وهي التالية:

«إن عمل المشتغلين في عمليات المصانع يزيد اليوم ثلاث مرات عما كان عليه عند بدء هذه العمليات. لا شك في أن الآلات قد نفذت عملاً يعوض عن أعصاب وعضلات الملايين من البشر، ولكنها ضاعفت على

(164) جون فيلدن، John Fielden، المرجع المذكور، ص 32.

نحو مذهب (prodigiously) عمل أولئك الذين أخضعتهم لحركتها الرهيبة. وإن العمل اللازم لمتابعة اثنين من المغازل الآلية خلال 12 ساعة يتطلب قطع 8 أميال سيراً على الأقدام عند غزل الغزول رقم 40 في عام 1815. أما في عام 1832 فقد أصبحت المسافة اللازمة خلال 12 ساعة لمتابعة مغزلين آليين ولبرم الغزول من الرقم نفسه نحو 20 ميلاً بل أكثر في أحيان كثيرة. في عام 1825 كان على الغازل أن يقوم بـ 820 حركة مَدَّ وسحب على كل مغزل آلي خلال 12 ساعة، أي ما مجموعه 1640 حركة مَدَّ وسحب خلال 12 ساعة. أما في عام 1832 فكان على الغازل أن يقوم خلال يوم عمله المؤلف من 12 ساعة بـ 2200 حركة مَدَّ وسحب على كل مغزل آلي، أي ما مجموعه 4400 حركة؛ وفي عام 1844 أصبح عدد الحركات 2400 والمجموع 4800 حركة؛ ويتطلب الأمر في بعض الحالات مقداراً أكبر من العمل (amount of labour). وبين يدي هنا وثيقة أخرى من عام 1842 تبين أن العمل يتزايد باطراد ليس فقط لأن الأمر يقتضي اجتياز مسافة أكبر، بل ولأن كمية السلع المنتجة تزداد أيضاً، في حين أن عدد العمال يتناقص قياساً إلى ذلك؛ زد على هذا أن نوعية القطن المغزول أردأ، مما يزيد العمل صعوبة. ولقد نما إنفاق العمل في قسم التمشيط إلى حد كبير أيضاً. فالواحد ينفذ الآن عملاً كان يوزع في السابق على اثنين... وفي قسم النسيج، حيث يعمل عدد كبير من الأشخاص، هم في الأغلب من النساء، نما إنفاق العمل في السنوات الأخيرة بنسبة 10% نتيجة لازدياد سرعة الآلات. وفي عام 1838 كان يجري في الأسبوع غزل 18,000 لفيفة (hanks)، وازداد هذا العدد في عام 1843 إلى 21,000 لفيفة. في عام 1819 كان عدد ضربات (picks) المكوك في النول البخاري يبلغ 60 ضربة في الدقيقة، وفي عام 1842 بلغ هذا العدد 140، مما يدل على ازدياد العمل بصورة هائلة⁽¹⁶⁵⁾

[436]

وإزاء هذه الشدة المذهلة التي كان العمل قد بلغها في عام 1844 في ظل سيادة قانون يوم العمل من 12 ساعة، بدا وكأن لدى أصحاب المصانع الإنكليز مبرراً صحيحاً للقول بأن من المستحيل مواصلة التقدم في هذا الاتجاه، وأن أي تقليص لاحق لوقت العمل

(165) اللورد أشلي، Lord Ashley، المرجع المذكور، ص 6 - 9، ومواضع أخرى متفرقة.

إنما يعني تقليصاً في الإنتاج. لقد كانت حجتهم صحيحة ظاهرياً ليس إلّا، وهذا ما يدلّ عليه، على أفضل نحو، البيان الذي أصدره وقتذاك، مفتش المصانع ليونارد هورنر، رقيب الصناعيين النابه:

«بما أن كمية المنتوجات تتحدد، عموماً، بسرعة الآلات، يتوجب على صاحب المصنع أن يحرص على دوران الآلات بأقصى درجة من السرعة، على أن يُراعي الشروط التالية: الحفاظ على الآلات من العطب المتسارع، والحرص على نوعية المادة المصنّعة، وقدرة العامل على اللحاق بحركة الآلات من دون أن يتجاوز ذلك قدرته على المواصلة. وإن اكبر مشكلة يتعين على صاحب المصنع أن يحلها، هي أن يجد حدّ السرعة القصوى الموائم للشروط المذكورة أعلاه. وكثيراً ما يجد الصناعي أنه تجاوز هذا الحد، وأن انقطاع الآلات وتدهور نوعية المنتج تفوق مزايا السرعة، فيضطر إلى الاعتدال في سير الآلات. وقد خلصت إلى الاستنتاج بأن صاحب المصنع، الحصيف، الذكي، سوف يتوصل إلى السرعة القصوى المأمونة، وأن من المحال أن ينتج في 11 ساعة ما ينتجه في 12 ساعة. وافترضت أيضاً أن العامل الذي يتلقى أجوره على أساس العمل بالقطعة، سوف يبذل أقصى ما يمكن من طاقة تتواءم مع قدرته على مواصلة هذا البذل بالمعدل نفسه»⁽¹⁶⁶⁾

ولذلك توصل هورنر، خلافاً لتجارب غاردنر وسواه، إلى الاستنتاج بأن مواصلة تقليص يوم العمل المؤلف من 12 ساعة ستقلل بالضرورة من كمية المنتج⁽¹⁶⁷⁾ ولكنه [437] عاد بعد 10 سنوات ليراجع هذا الرأي الذي عبّر عنه عام 1845 ويؤكد قلة إدراكه آنذاك لمدى مرونة الآلات وقوة العمل البشرية اللتين تتوتران بدرجة واحدة إلى الحد الأقصى نتيجة للتخفيض الإلزامي ليوم العمل.

دعونا نتناول الآن الفترة التي أعقبت عام 1847، إثر تطبيق قانون يوم العمل المؤلف من 10 ساعات في مصانع القطن والصوف والحريز والكتان الإنكليزية. «ازدادت سرعة المغازل في آلات الغزل التي تدار بالطاقة المائية بـ 500 دورة في الدقيقة، بينما ازدادت في آلات المغازل الآلية

(166) تقارير مفتشي المصانع [لربيع الأول ونهاية 30 أيلول/سبتمبر 1844، حتى أكتوبر 1844]، 30

نيسان/أبريل 1845، ص 2.

(167) المرجع السابق، ص 22.

ب 1000 دورة، أي أن سرعة المغازل التي تدار بالطاقة المائية والبالغة 4500 دورة في الدقيقة عام 1839 وصلت الآن» (عام 1862) «إلى 5000 دورة، وسرعة المغازل الآلية التي كانت تبلغ 5000 دورة وصلت الآن إلى 6000 دورة في الدقيقة؛ وهذا يسفر عن ازدياد السرعة بنسبة $\frac{1}{10}$ في الحالة الأولى وبنسبة $\frac{1}{6}$ (*) في الحالة الثانية»⁽¹⁶⁸⁾

وفي رسالة موجهة إلى ليونارد هورنر عام 1852 يعالج جيمس ناسميث، المهندس المدني المشهور من باتريكروفت الواقعة بالقرب من مانشستر، التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري بين عامي 1848 و1852. ويعد أن يشير إلى أن الحصان البخاري، الذي لا يزال يُحتسب في الاحصاءات الصناعية الرسمية وفقاً لطاقته القديمة عام 1828⁽¹⁶⁹⁾، هو قياس إسمي بحث ولا يمكن اعتباره أكثر من مؤشر اصطلاحي على الطاقة الفعلية، يمضي إلى القول:

«لا ريب إطلاقاً في أن المحركات البخارية من الوزن السابق، وهي في الغالب الآلات نفسها مع فارق واحد لا غير وهو أنه أُدخلت عليها تحسينات حديثة، تنفذ بالمتوسط عملاً يزيد بنسبة 50% على السابق، وأن تلك الآلات ذاتها التي كانت قوتها تناهز 50 حصاناً بخارياً عندما كانت السرعة القصوى تبلغ 220 قدماً في الدقيقة، تزيد قوتها الآن في أكثر الحالات عن 100 حصان بخاري، علماً بأنها تستهلك مقداراً أقل من الفحم. وإن المحركات البخارية الحديثة، رغم احتفاظها بالعدد الإسمي السابق للأحصنة البخارية، تعمل بقوة أكبر من السابق نتيجة للتحسينات في تصميمها وتصغير حجمها والتغييرات في تركيب المرجل البخاري وما إلى ذلك. لذلك، وعلى الرغم من أن نسبة الأيدي العاملة

[438]

(*) في الطبقات 1-4: $\frac{1}{5}$. [ن. برلين].

(168) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 62.

(169) تغير الوضع منذ التقرير البرلماني لعام 1862. فهنا يرد الحصان البخاري الفعلي للمحركات البخارية والعجلات المائية الحديثة بدلاً من الحصان البخاري الإسمي [أنظر ملاحظتنا: الهامش 109a الطبعة الألمانية القديمة، ص352، ف. إنجلترا، الطبعة الألمانية الحديثة ص410. ن. برلين] [الهامش 109a، ص483-484 الطبعة العربية]. وكذلك فإن مغازل اللف لم تعد تُخلط بمغازل الغزل (كما كان الحال في تقارير أعوام 1839 و1850 و1856)؛ ولكن جرى بالنسبة لمصانع الصوف إدخال عدد من «آلات الندف» (gigs)، كما جرى تمييز مصانع الجوت والقنب عن مصانع الكتان؛ وأخيراً يرد إنتاج الجوارب في التقرير للمرة الأولى.

الآن إلى الحصان البخاري الإسمي ما تزال هي نفسها كما في السابق،
إلا أن عدد الأيدي بالنسبة إلى آلات تنفيذ العمل قد تقلص في الوقت
الحاضر»⁽¹⁷⁰⁾

وفي عام 1850 استخدمت المملكة المتحدة 134,217 حصاناً بخارياً إسمياً لتحريك
25,638,716 مغزلاً و301,445 نولاً وفي العام 1856 بلغ عدد المغازل والأنوال
33,503,580 و369,205 على التوالي. ولو بقي عدد المغازل والأنوال التي يحركها
حصان بخاري واحد على ما كان عليه عام 1850 لاقترض الأمر 175,000 حصان
بخاري في عام 1856. ولكن عدد هذه الأحصنة لم يبلغ، كما تدل الإحصاءات
الرسمية، سوى 161,435 حصاناً، أي ما يقل بـ 10,000 حصان بخاري ونيف عما
كان يقتضيه الأمر على أساس حسابات عام 1850⁽¹⁷¹⁾

«يشير التقرير الأخير» (الإحصاء الرسمي) «لعام 1856 إلى أن نظام
المصانع ينتشر سريعاً، وأن عدد الأيدي قد تقلص بالنسبة إلى الآلات،
وبنتيجة التوفير في القوة والتحسينات الأخرى يدير محرك بخاري آلات
ذات وزن أكبر، وأن ازدياد كمية المنتوجات يتحقق بفضل تطور آلات
تنفيذ العمل وتغيير طرائق الإنتاج وزيادة سرعة الآلات والكثير من
الأسباب الأخرى»⁽¹⁷²⁾ «إن التحسينات الكبيرة التي أدخلت على
مختلف أنواع الآلات قد زادت من قدرتها الإنتاجية كثيراً. وليس هناك
أدنى ريب في أن تقليص يوم العمل كان. حافزاً على هذه
التحسينات. وإن هذه التحسينات وتزايد شدة توتر العامل قد أدت إلى
أن يحقق يوم العمل المقلص» (بساعتين أو بنسبة $\frac{1}{6}$) «إنتاج كمية من
المنتوج تُعادل على أقل تقدير ما كان ينتج سابقاً خلال يوم عمل
أطول»⁽¹⁷³⁾

وتكفي واقعة واحدة للدلالة على مدى تنامي ثروة أصحاب المصانع بفضل استغلال
قوة العمل بصورة أشد من ذي قبل، وهي أن النمو السنوي الوسطي لعدد مصانع

(170) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 14 و20.

(171) المرجع السابق، ص 14-15.

(172) المرجع نفسه، ص 20.

(173) تقارير مفتشي المصانع، قارن تقرير 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 16، وتقرير 30 نيسان/أبريل 1860، ص 30 وما يليها.

المنسوجات القطنية الإنكليزية قد بلغ 32 مصنعاً في الفترة من عام 1838 إلى عام 1850، بينما بلغ 86 مصنعاً في الفترة من عام 1850 إلى عام 1856^(*)

ومهما يكن تقدم الصناعة الإنكليزية عظيماً في السنوات الثماني من عام 1848 حتى عام 1856 في ظل سيادة يوم العمل من 10 ساعات، فقد تم تجاوزه إلى حد بعيد في فترة السنوات الست التالية، من عام 1856 حتى عام 1862. ففي عام 1856 على سبيل المثال، كانت مصانع الحرير تحوي 1,093,799 مغزلاً بينما وصل هذا العدد إلى 1,388,544 مغزلاً في عام 1862؛ وفي العام 1856 كان هناك 9260 نولاً وفي العام 1862 وصل هذا العدد إلى 10,709. وعلى العكس من ذلك، نجد أن عدد العمال في عام 1856 بلغ 56,137 عاملاً بينما هبط إلى 52,429 عاملاً في عام 1862. وهكذا فقد ازداد عدد المغازل بنسبة 26.9% والأنوال بنسبة 15.6%، بينما تقلص عدد العمال

في الوقت ذاته بنسبة 7%. وفي العام 1850 كانت مصانع الصوف المغزول تحوي [439] 875,830 مغزلاً قيد العمل، أما في العام 1856 فقد وصل هذا العدد إلى 1,324,549 مغزلاً (أي ازداد بنسبة 51.2%)، وأما في العام 1862 فقد بلغ 1,289,172 (أي انخفض بنسبة 2.7%). ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن مغازل اللف تدخل في حسابات عام 1856 وليس في حسابات عام 1862 لا توضح أن عدد المغازل بقي منذ عام 1856 بلا تغير تقريباً. وعلى العكس من ذلك، تضاعفت سرعة المغازل والأنوال في الكثير من الحالات منذ عام 1850. وكان عدد الأنوال البخارية في مصانع الصوف المغزول في هذا العام نفسه يبلغ 32,617 نولاً، ثم ارتفع في عام 1856 إلى 38,956 نولاً، وفي عام 1862 إلى 43,048 نولاً. وبلغ عدد العمال الذين يخدمونها 79,737 عاملاً في عام 1850 و87,794 عاملاً في عام 1856 و86,063 عاملاً في عام 1862، بينهم أطفال دون سن الرابعة عشرة يبلغ عددهم 9,956 طفلاً في عام 1850 و11,228 طفلاً في عام 1856 و13,178 طفلاً في عام 1862. إذن، وبغض النظر عن الزيادة الكبيرة في عدد الأنوال في العام 1862 بالمقارنة مع العام 1856 فإن العدد العام للعمال المشغولين قد انخفض بينما ازداد عدد الأطفال المشغولين⁽¹⁷⁴⁾

وفي 27 نيسان/إبريل عام 1863 أفاد عضو البرلمان فيراند في مجلس العموم قائلاً:

(*) في الطبقات 1-4 ورد: 32% و86% وليس 32 مصنعاً و86 مصنعاً، اعتمدنا التصحيح على تقرير مفتش المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص12، الذي اعتمده ماركس حرفياً. [ن.برلين].

(174) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص129-100-103-130.

«أبلغني مندوبو العمال من 16 منطقة في لانكشاير وتشيشاير، الذين أتكلم نيابة عنهم، أن العمل في المصانع يتزايد باستمرار نتيجة تطوير الآلات. ففي السابق كان عامل واحد مع اثنين من المساعدين يشغلون نولين، أما الآن فعامل واحد من دون مساعد يشغل ثلاثة أنوال، بل أربعة أنوال في أحيانٍ غير قليلة، إلخ. وكما يتضح من الوقائع التي اطلعت عليها فإن 12 ساعة عمل قد ضُغِطت الآن في أقل من 10 ساعات عمل. ومن هنا يتضح بالبداية إلى أي درجة عظيمة تزايد عناء وكّد عمال المصانع»⁽¹⁷⁵⁾

ورغم أن مفتشي المصانع لم يكلّوا عن اغداق الثناء، بحق، على النتائج المثمرة لقانوني المصانع لعامي 1844 و1850، إلّا أنهم يعترفون مع ذلك بأن تقليص يوم العمل قد أدى إلى زيادة في شدة العمل، زيادة مدمرة لصحة العامل، ومدمرة بالتالي لقوة العمل.

[440] «إن حالة الاهتياج المنهكة الضرورية للعمل على الآلات التي زادت حركتها بصورة استثنائية في السنوات الأخيرة كانت، على ما يبدو، في غالبية مصانع القطن والصوف المغزول والحريز، أحد أسباب زيادة الوفيات الناجمة عن أمراض الرئة، وهو ما أشار إليه الدكتور غرينهو في تقريره الرائع الأخير»⁽¹⁷⁶⁾

ولا ريب في أن ميل رأس المال إلى تعويض نفسه، بعد أن ينتزع منه القانون إمكانية تمديد يوم العمل مرة وإلى الأبد، بالزيادة المنتظمة لدرجة شدة العمل وتحويل أي تحسين في الآلات إلى وسيلة لامتناس قوة العمل بصورة أكبر، سرعان ما يصل إلى نقطة

(175) إن نساجاً واحداً يشغل نولين بخاريين حديثين ينتج الآن في أسبوع عمل من 60 ساعة 26 قطعة قماش من نوع معين ذي طول وعرض معينين، بينما لم يكن باستطاعته أن يُنتج؛ بالنول البخاري القديم سوى 4 قطع. وقد انخفضت تكاليف نسج قطعة واحدة من هذا النوع من شلّين و9 بنسات إلى 5½ بنسات، ابتداءً من عام 1850.

إضافة للطبعة الثانية. «منذ 30 سنة» (في عام 1841) «كان على غازل قطن مع 3 مساعدين أن يراقب زوجاً واحداً فقط من المغازل الآلية تحويان 300 - 324 مغزلاً أما الآن» (نهاية عام 1871) «فيجب عليه أن يراقب مع 5 مساعدين آلات غزل آلية تحوي 2200 مغزلاً، وهو ينتج من الغزول سبعة اضعاف ما كان ينتجه عام 1841». ألكسندر ريدغريف، مفتش المصانع في صحيفة جمعية الفنون. (Journal of the Society of Arts, January 5, 1872).

(176) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1861، ص 25 و26.

حرجة لا مفر بعدها من تقليص جديد لوقت العمل⁽¹⁷⁷⁾ ومن جهة أخرى فإن التقدم العاصف للصناعة الإنكليزية منذ عام 1848 وحتى الوقت الحاضر، أي في فترة يوم العمل من عشر ساعات، يفوق تقدمها خلال سنوات 1833 - 1847، أي في فترة يوم العمل من اثنتي عشرة ساعة، أي يفوق تقدم هذه الأخيرة على ما حققته الصناعة في النصف الأول من بدء قرن نظام المصانع، أي في فترة يوم العمل غير المحدود⁽¹⁷⁸⁾

(177) ابتداء عمال المصانع في لانكشاير في الوقت الراهن (عام 1867) التحريض من أجل يوم عمل من ثماني ساعات.

(178) تشير الأرقام القليلة التالية إلى التقدم الفعلي للمصانع في المملكة المتحدة منذ عام 1848:

كمية السلع المصدرة				
1865	1860	1851	1848	
مصانع القطن				
103,751,455	197,345,655	143,966,106	135,831,162	الغزول القطنية (باونات)
4,648,611	6,297,554	4,392,176		غزول خيوط الخياطة (باونات)
2,015,237,851	2,776,218,427	1,543,161,789	1,091,373,930	الأقمشة القطنية (باردات)
مصانع الكتان والقنب				
36,777,334	31,210,612	18,841,326	11,722,182	الغزول (الباونات)
247,012,329	143,996,773	129,106,753	88,901,519	الأقمشة (باردات)
مصانع الحرير				
812,589	897,402	462,513	466,825 ^(*)	الغزول (باونات)
2,869,837	1,307,293 ^(***)	1,181,455 ^(**)	-	الأقمشة (باردات)
مصانع الصوف				
31,669,267	27,533,968	14,670,880		غزول الصوف وصوف الحياكة (باونات)
278,837,418	190,371,537	151,231,153	-	الأقمشة (باردات)

= [تتمة الجدول] قيمة السلع المصدرة (بالجنيهات الاسترلينية)

مصانع القطن				
الغزل القطنية	5,927,831	6,634,026	9,870,875	10,351,049
الأقمشة القطنية	16,753,369	23,454,810	42,141,505	46,903,796
مصانع الكتان والقنب				
الغزل	493,449	951,426	1,801,272	2,505,497
الأقمشة	2,802,789	4,107,396	4,804,803	9,155,358
مصانع الحرير				
الغزل	77,789	196,380	826,107	768,064
الأقمشة	-	1,130,398	1,587,303	1,409,221
مصانع الصوف				
غزل الصوف وصوف الحياكة	776,975	1,484,544	3,843,450	5,424,047
الأقمشة	5,733,828	8,377,183	12,156,998	20,102,259

= (*) عام 1846.

(**) باونات.

(***) باونات.

(أنظر: الكتب الزرقاء. Statistical Abstract for the United Kingdom, No. 8, No. 13. London, 1861 & 1866).

ازداد عدد المصانع في لانكشاير بنسبة 4% في الفترة بين عامي 1839 و 1850، وبنسبة 19% بين عامي 1850 و 1856 وبنسبة 33% بين عامي 1856 و 1862، في حين أن عدد المشتغلين في فترتي الإحدى عشرة سنة كليهما قد ازداد من الناحية المطلقة وانخفض من الناحية النسبية. أنظر: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 63. وتشكل مصانع القطن أغلبية مصانع لانكشاير. أما ضخامة الموقع النسبي الذي تحتله لانكشاير في إنتاج الغزل والأقمشة بشكل عام فتضح من أن حصتها تبلغ 45.2% من العدد الإجمالي لمثل هذه المصانع في إنكلترا وويلز واسكتلندا وإيرلندا، و 83% من العدد الإجمالي للمغازل، و 81.4% من

[441]

4) المصنع

عالجنا في بداية هذا الفصل جسد^(*) المصنع وتمفصل منظومة الآلات. ورأينا عندئذٍ كيف تزيد الآلات المادة البشرية الصالحة للاستغلال الرأسمالي، بالاستحواذ على عمل النساء والأطفال، وكيف تستولي، على حياة العامل بأسرها عن طريق الإفراط في تمديد يوم العمل، وأخيراً كيف يشكل تطورها، الذي يتيح صنع منتج متعاطف بما لا يقاس في زمن أقصر فأقصر، وسيلة منهجية لتدفق عمل أكبر في كل لحظة زمنية، أي زيادة شدة استثمار قوة العمل. ونلنفت الآن إلى معاينة المصنع ككل، في شكله الأكثر تطوراً. يصف الدكتور أور، وهو مدّاح^(**) المصنع الآلي، هذا المصنع من جهة بأنه «تعاون مختلف فئات العمال، الراشدين واليافعين، الذين يراقبون بمهارة يقظة منظومة الآلات المنتجة التي تديرها قوة مركزية (محرك رئيسي) بصورة متواصلة».

ويصفه من جهة ثانية بأنه

«جهاز أوتوماتيكي ضخم يتألف من العديد من الأعضاء الميكانيكية والواعية التي تعمل في تناسق متواصل لإنتاج شيء واحد بالذات، وتخضع لقوة محرك واحدة ذاتية الفعل».

[442] إن هذين التعريفين غير متطابقين بالمرة. ففي التعريف الأول نرى العامل الكلي الموحد، أو الجسد الاجتماعي العامل باعتباره الذات الفاعلة، النشطة، بينما يظهر الجهاز الآلي الأوتوماتيكي بمثابة الموضوع؛ أما التعريف الثاني فيعتبر الجهاز الأوتوماتيكي نفسه هو الذات الفاعلة، أما العمال فهم بمثابة أعضاء واعية ملحقه بأعضائه المجردة من الوعي، وهم خاضعون مع هذه الأخيرة لقوة محرك مركزية. وينطبق التعريف

= العدد الإجمالي للأنوال البخارية، و6.72% من العدد الإجمالي للأحصنة البخارية التي تدير مصانع النسيج، و58.2% من العدد الإجمالي للأشخاص المشتغلين. (المرجع السابق، ص 62-63).

(*) جسد (Leib)، ويستخدم ماركس أيضاً تعبير (organism) كيان عضوي، وجسم (Körper) لوصف بنية المصنع أو تنظيم الآلات، أو قوام مجموعة العاملين كوحدة عضوية. [ن. ع].

(**) مدّاح، حرفياً: بندار، وهو شاعر إغريقي اشتهر بالمديح. [ن. ع].

الأول على كافة الاستخدامات الممكنة للآلات برمتها؛ أما الثاني فيميز استخدامها الرأسمالي، أي نظام المصانع الحديث. من هنا شغف أور بتصوير الآلة المركزية، التي تنطلق منها الحركة، ليس كمجرد جهاز أوتوماتيكي وحسب بل وكحاكم أوتوقراطي أيضاً.

«في ورش العمل العملاقة هذه تجمع قوة البخار الخيرة من حولها

الآلات المؤلفة من رعاياها»⁽¹⁷⁹⁾

وبالحاق أداة تنفيذ العمل بالآلة تنتقل مهارة إدارتها من العامل إلى هذه الآلة. وتتححر مقدرة الأداة المنفذة على الأداء من المحدودية الشخصية لقوة العمل البشرية. على هذا النحو تنقوض القاعدة التكنيكية التي يركز عليها تقسيم العمل في المانيفاكتورة. لذلك فإن التسلسل الهرمي للعمال المختصين، الذي تتميز به المانيفاكتورة، يزول في المصنع الأوتوماتيكي فيحل محله الميل لمساواة وتمائل الأعمال التي تسند إلى مساعدتي الآلات⁽¹⁸⁰⁾، وبدلاً من الفوارق الاصطناعية بين العمال الجزئيين تحل الفوارق الطبيعية في العمر والجنس.

وبما أن تقسيم العمل يعود إلى الظهور في المصنع الآلي فهو يعتبر قبل كل شيء توزيعاً للعمال على الآلات المتخصصة وتوزيعاً لكثلة العمال - التي لا تشكل جماعات متمفصلة - على مختلف أقسام المصنع حيث يعملون على آلات عمل متجانسة تربض [443] جوار بعضها بعضاً، أي حيث يجري تعاون بسيط لا غير. ويستعاض هنا عن المجموعة المتمفصلة في المانيفاكتورة بجمع عامل رئيسي مع قلة من المساعدين. ويلاحظ فرق هام بين العمال المشتغلين فعلاً على آلات تنفيذ العمل (ويدخل في عدادهم أيضاً بعض العمال الذين يراقبون المحرك أو يزودونه بالوقود وغيره) وبين المساعدين البسطاء (من الأطفال على وجه الحصر تقريباً) لعمال الآلات هؤلاء. ويندرج في عداد المساعدين أيضاً، بهذه الدرجة أو تلك، جميع الملقمين (Feeders) (الذين يقتصرون على تقديم مادة العمل إلى الآلة). وإلى جانب هذه الفئات الرئيسية ثمة موظفين قليلي العدد يتولون الرقابة على سائر الآلات وتصليحها باستمرار كالمهندسين والميكانيكيين والنجارين وغيرهم. وهؤلاء فئة عليا من العمال، قسم منها مثقف علمياً والقسم الآخر ذو طابع

(179) أور، [فلسفة المانيفاكتورات]، ص 18.

(180) المرجع السابق، ص 20. قارن: كارل ماركس، بؤس [الفلسفة، باريس، 1847]، ص 140-

حرفي، وهي فئة تقف خارج دائرة عمال المصانع وتُلحق بها لا غير⁽¹⁸¹⁾ وتقسيم العمل هذا تكتيكي بحت.

إن كل عمل على الآلة يتطلب إعداد العامل منذ نعومة أظفاره من أجل أن يتعلم تكيف حركاته مع الحركات المنتظمة والمتواصلة للجهاز الأوتوماتيكي. وبقدر ما يشكل مجموع الآلات منظومة آلية متنوعة ومركبة تعمل بصورة متزامنة، فإن التعاون القائم على هذا الأساس يتطلب توزيع جماعات العمال المختلفة على مختلف أنواع الآلات. ولكن الإنتاج الآلي يلغي ضرورة تثبيت هذا التوزيع على طريقة المانيفاكتورة وتقييد العامل نفسه [444] إلى الوظيفة ذاتها إلى الأبد⁽¹⁸²⁾ وبما أن الحركة الإجمالية للمصنع لا تنطلق من العامل، بل من الآلات، فيمكن أن يحدث هنا استبدال العاملين بصورة مستمرة من دون قطع عملية العمل. ونرى الدليل الأكثر اقناعاً على ذلك في نظام المناوبة (Relaissytem) الذي استخدم إبان عصيان أصحاب المصانع الإنكليز في سنوات 1848 - 1850. وأخيراً، فإن السرعة التي يتعلم بها الإنسان العمل على الآلة منذ سن اليافعة تزيل بدورها ضرورة تنشئة فئة خاصة من عمال الآلات المختصين⁽¹⁸³⁾ أما خدمات

(181) مما يميز نوايا التضليل المقصود في الإحصائيات - ومن الممكن كشف أدق تفاصيله - إن التشريع المصنعي الإنكليزي يقضي، بصورة جازمة، العمال الوارد ذكرهم في نهاية الفقرة من مجال سريانه ولا يعترف بهم كعمال مصانع؛ ومن جهة ثانية فإن التقارير التي ينشرها البرلمان تدرج بصورة جازمة سائر المهندسين والميكانيكيين، علاوة على مدراء المصانع والنظار والسعاة وعمال المستودعات وعمال التغليف في عداد عمال المصانع، وباختصار تدرج الجميع عدا صاحب المصنع.

(182) يعترف أور بذلك. فهو يقول إنه يمكن «عند الضرورة» نقل العمال بمشيئة المدير من إحدى الآلات إلى غيرها، ويعلن بلهجة الظفر: «إن مثل هذا النقل يدخل في تناقض سافر مع الروتين القديم الذي يقسم العمل ويكلف أحدهم بصنع رأس الدبوس ويكلف الآخر بتدبيب ذؤابته». كان حرياً به أن يتساءل لماذا لا يجري التغلب على هذا «الروتين القديم» في المصنع الأوتوماتيكي إلا «عند الضرورة»(*)

[(*) أور، المرجع نفسه، ص 22 - ن. برلين].

(183) في أيام الشدائد، كما في أثناء الحرب الأهلية في أميركا مثلاً، يستخدم البورجوازي عمال المصانع للقيام بالأعمال الأكثر مشقة كصرف الشوارع وما إلى ذلك بصورة استثنائية. وإن المشاغل الوطنية (ateliers nationaux) الإنكليزية في عام 1862 والسنوات التالية كانت تتميز بالنسبة لعمال القطن العاطلين عن العمل عن المشاغل الوطنية الفرنسية في عام 1848 بأن العمال

العمال المساعدين البسطاء في المصنع فيمكن الاستعاضة عنها بالآلات من جهة⁽¹⁸⁴⁾، كما أنها تتيح بفضل بساطتها المتناهية استبدال المشتغلين بمثل هذه الأعمال استبدالاً سريعاً ودائماً، من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن الآلة تقلب النظام القديم لتقسيم العمل تكتيكياً على هذا النحو، إلا أن هذا الأخير يواصل وجوده في المصنع، أولاً بقوة العادة، كتقليد من تقاليد المانيفاكتورة، حتى يبعث رأس المال بانتظام ويثبت في شكل منفر كوسيلة لاستغلال قوة [445] العمل. فالتخصص بأداة جزئية مدى الحياة يتحول إلى تخصص في خدمة آلة جزئية مدى الحياة. رؤساء استخدام الآلات ابتغاء تحويل العامل نفسه منذ الصغر إلى جزء من آلة جزئية⁽¹⁸⁵⁾ على هذا النحو، لا يقتصر الأمر على خفض التكاليف الضرورية لتجديد إنتاجه هو نفسه إلى حد بعيد، بل يتعداه إلى اكتمال تبعيته المستسلمة للمصنع بشكل عام، وبالتالي للرأسمالي أيضاً. وهنا، كما في كل مكان، لا بد من التفريق بين تعاضم

= الفرنسيين كانوا ينفذون أعمالاً غير منتجة على حساب الدولة، بينما كان العمال ينفذون أعمالاً بلدية منتجة لصالح البورجوازيين، علماً بأنها كانت تنفذ بسعر أرخص من العمال النظاميين الذين اضطروا العاطل عن العمل على منافستهم. «إن مظهر عمال مصانع القطن قد تحسن بدون شك من الناحية الجسدية. وأعز ذلك... مثلما يعزوه الرجال، إلى أن الأشغال العامة تنفذ في الهواء الطلق». (المقصود بذلك هنا عمال المصانع من بريستون المستخدمين في «مستنقع بريستون»). (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص 59).

(184) مثال: الأجهزة الآلية المختلفة التي بوشر باستخدامها في مصانع الصوف منذ صدور قانون عام 1844 من أجل الاستعاضة عن عمل الأطفال. حين يتوجب على أبناء السادة أصحاب المصانع أنفسهم أن يجتازوا «مدرسة» المساعدين البسطاء في المصنع فإن هذا الميدان من ميادين الميكانيك الذي لم تجر معالجته تقريباً سرعان ما يمضي في خطوات ملحوظة قُدماً. «لا تكاد توجد آلة أخطر من آلة الغزل الأوتوماتيكية (المول). فالقسم الأعظم من الحوادث المؤسفة يقع للأطفال الصغار، وبالذات لأنهم يزحفون تحت هذه الآلات أثناء دورانها من أجل كنس الأرض». ولقد «أحال» (مفتشو المصانع) الكثير من «مشغلي» «minders» (مغازل المول) «إلى القضاء وحكم عليهم بغرامات نقدية جزاء مثل هذه التصرفات، ولكن بدون أية نتائج ملموسة. فلو أن صانعي الآلات اخترعوا آلة للكنس لُتُجَنَّبَ هؤلاء الصغار ضرورة الزحف تحت هذه الآلات لكان ذلك مساهمة حميدة في تدابيرنا الوقائية». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1866، ص 63).

(185) بوسع المرء أن يقدر إلهام برودون العجيب الذي «يصمم» الآلة لا كتركيب لوسائل العمل، بل كتركيب للأعمال الجزئية من أجل العمال أنفسهم.

الإنتاجية الناجم عن تطور عملية الإنتاج الاجتماعية، وتعاضم الإنتاجية الناجم عن الاستغلال الرأسمالي لهذه العملية.

وفي المانيفاكتورة كما في الحرفة الأداة تخدم العامل، أما في المصنع فالعامل يخدم الآلة. هناك تنطلق حركة وسيلة العمل منه، أما هنا فيتوجب عليه أن يتبع حركتها. في المانيفاكتورة يؤلف العمال أعضاء في جسم حي واحد. أما في المصنع فالجسم الميت موجود بصورة مستقلة عنهم وهم ملحقون به كتوابع حية.

«إن الرتبة المكربة لكذباً بلا نهاية، ذلك العمل الذي تتكرر في ظله عملية آلية واحدة بالذات المرة تلو الأخرى، هي أشبه بالآلة سيزيف: فتقل العمل يسقط، مثل صخرة ضخمة، على العامل المنهك، ثم يسقط عليه من جديد»⁽¹⁸⁶⁾

إن العمل الآلي، الذي يطغى على الجهاز العصبي إلى أقصى حد، يُخمد اللعب المتنوع للعضلات ويسلب الإنسان أي نشاط جسدي وروحي حر⁽¹⁸⁷⁾ حتى تخفيف [446] العمل يصبح وسيلة للتعبيد لأن الآلة لا تفرغ العامل من العمل، بل تفرغ عمله من أي محتوى. وإن كل إنتاج رأسمالي، بوصفه عملية عمل وعملية إنماء قيمة رأس المال في الوقت ذاته، إنما يتميز بأن العامل لا يستخدم شروط العمل، بل على العكس، أن شروط العمل هي التي تستخدم العامل، ولكن بتطور الآلات تتحول هذه العلاقة المشوّهة إلى واقع محسوسٍ تكتيكياً. فتحول وسيلة العمل إلى جهاز أوتوماتيكي يضعها في مواجهة العامل خلال عملية العمل بالذات بوصفها رأسمالاً، بوصفها عملاً ميتاً يُخضع قوة العمل الحية ويمتصها. وإن فصل القدرات الذهنية لعملية الإنتاج عن العمل اليدوي وتحويلها إلى جبروت لرأس المال على العمل يكتملان، كما أشرنا أعلاه، في الصناعة الكبرى القائمة على الآلات. فالمهارة الجزئية لعامل الآلة الفردي، الذي فقد موقعه، تتلاشى كشيء تافه بل عديم الأهمية تماماً أمام العلم وأمام القوى الجبارة للطبيعة وأمام العمل الاجتماعي الهائل، التي تتجسد جميعاً في منظومة الآلات والتي تخلق، مع هذه

(186) ف. إنجلز، وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845، ص 217. حتى السيد موليناري، نصير حرية التجارة المتفائل العادي، يقول: «إن الشخص الذي يراقب سير الآلة الرتيب خلال 15 ساعة يومياً يُنهك بأسرع مما لو كان يبذل قوته الجسدية خلال هذا الوقت ذاته. وإن عمل المراقبة هذا، الذي يصلح تمريناً رياضياً مفيداً للعقل لولا طوله المفرط، يدمر العقل والجسد بسبب هذا الإفراط». (ج. دو موليناري، دراسات اقتصادية، باريس، 1846، [ص 49]).

(G. de Molinari, *Etudes économiques*, Paris, 1846 [p. 49]).

(187) ف. إنجلز، المرجع نفسه، ص 216.

المنظومة، جبروت «رب العمل» (master). ولذلك فإن رب العمل، الذي تلتحم الآلات في عقله التحاماً وثيقاً باحتكاره لها، يصرخ بازدياد في وجه «الأيدي» لحظة يصطدم بها: «يجب على عمال المصانع أن يتذكروا تماماً أن عملهم هو صنف متدنٍ حقاً من العمل الماهر؛ وإن ليس ثمة أي عمل آخر أسهل اتقاناً وأعلى أجراً من حيث نوعيته؛ وإنه ما من عمل آخر يتوافر بمثل هذا التدريب الوجيز وبمثل هذا الوقت الوجيز وبمثل هذه الوفرة. وإن آلات رب العمل تضطلع فعلاً في الإنتاج بدور أهم بكثير من عمل ومهارة العامل اللذين يمكن التدريب عليهما في غضون 6 أشهر واللذين يمكن لأي أجير زراعي أن يتعلمهما»⁽¹⁸⁸⁾

إن خضوع العامل تكنولوجياً لحركة وسائل العمل الرتيبة، والتركيب المتميز لجسد زمرة العمل المؤلفة من أفراد من كلا الجنسين ومن أشد الأعمار اختلافاً، يخلق انضباطاً [447] كانضباط الثكنات، سرعان ما يتطور إلى نظام مصنعي تام، ويرتقي إلى حد الكمال بعمل المراقبة الذي أشرنا إليه سابقاً، فيقسّم العمال إلى عمال يدويين ومراقبين، وإلى جنود صناعيين وضباط صف صناعيين.

«إن الصعوبة الرئيسية في المصنع الأتوماتيكي تكمن في ضمان الانضباط الضروري بإرغام الناس على الإقلاع عما اعتادوه من فوضى العمل، والتوافق مع انتظام الجهاز الأتوماتيكي الضخم. ولكن اختراع قانون انضباطي يتناسب مع حاجات وسرعة النظام الأتوماتيكي وتطبيقه بنجاح، كان ماثرة جديرة بهرقل، وعملاً نبيلاً انجزه آركرائت! وحتى في الوقت الحاضر، بعد اكتمال ترتيب هذا النظام تماماً وتخفيف مشقته،

«The factory operatives should keep in wholesome remembrance the fact that theirs is (188) really a low species of skilled labour; and that there is none which is more easily acquired or of its quality more amply remunerated, or which, by a short training of the least expert can be more quickly as well as abundantly acquired... The master's machinery really plays a for more important part in the business of production than the labour and the skill of the operative, which six months' education can teach, and a common labourer can learn».

صندوق الدفاع عن صناعي الغزل: تقرير اللجنة، مانشستر، 1854، ص 17.
(The Master Spinners' and Manufacturers' Defence Fund. Report of the Committee, Manchester, 1854, p. 17). سنرى فيما بعد أن «رب العمل» (Master) يشرع بمعزوفة أخرى تماماً حين يتهدده خطر فقدان أجهزته الأتوماتيكية «الحية».

يستحيل تقريباً تحويل العمال الذين بلغوا سن الرجولة إلى عاملين نافعين في النظام الأوتوماتيكي⁽¹⁸⁹⁾

إن قانون المصانع الذي يصوغ فيه رأس المال حكمه المطلق على العمال بشكل حقوقي خاص وبطريقة استبدادية، بدون تقسيم السلطات العزيز على قلب البورجوازية عموماً، وبدون النظام التمثيلي، الأعزّ من ذلك، وإن هذا القانون ليس إلّا كاريكاتير رأسمالي لذلك الضبط الاجتماعي لعملية العمل الذي تنشأ ضرورته في التعاون الواسع النطاق وفي الاستخدام المشترك لوسائل العمل، ولا سيما الآلات. ويحل سجل غرامات ناظر المصنع محل سوط ناظر العبيد، وتنحصر كافة العقوبات بطبيعة الحال في الغرامات النقدية والاقتطاعات من الأجور، وبفضل الدهاء التشريعي لدى الصناعيين الليكوريين^(*) فلعل انتهاك قوانينهم يدرّ عليهم ربحاً أكثر من التقيد بها⁽¹⁹⁰⁾

(189) أور، المرجع نفسه، ص 15. إن كل مَنْ يعرف سيرة حياة آركرات لن يصدق لقب «النبل» على هذا الحلاق البقري. فمن بين كافة المخترعين العظام في القرن الثامن عشر كان هذا الرجل أكبر سارق لاختراعات الآخرين وأكثرهم دناءة.

(*) ليكورغوس: مشرّع وواضع دستور اسبارطة، القرن التاسع قبل الميلاد. [ن.ع].

(190) «إن أغلال العبودية التي كبلت البورجوازية البروليتاريا بها، لا تبرز بمثل هذا الوضوح كما في نظام المصانع. فهناك تزول أية حرية قانونياً وواقعياً. ويجب على العامل أن يؤم المصنع عند الخامسة والنصف صباحاً. فإذا تأخر عدة دقائق تعرض لغرامة، أما إذا تأخر عشر دقائق فلن يُسمح له بالدخول إلّا بعد انتهاء الفطور، وبذا يفقد أجر ربع يوم. وهو يأكل ويشرب وينام وفقاً للأوامر... ويقطع عليه الجرس المستبد النوم والفطور والغداء. وكيف تجري الأمور في أرجاء المصنع نفسه؟ إن صاحب المصنع هو المشرّع المطلق، فهو يحدد قواعد المصنع كما يشاء؛ ويغير ويستكمل مدونة قوانينه على هواه؛ وحتى لو حشاها بمواد سخيقة فإن المحاكم تقول للعمال: أما الآن، فإنك قد وقّعت على هذا العقد بمحض إرادتك، فأنت ملزم بتنفيذه. لقد قضي على العمال بالعيش تحت سيف مسلط عليهم جسدياً وروحياً من سن التاسعة حتى الموت» (ف. إنجلز، [وضع الطبقة العاملة في إنكلترا، لايبزيغ، 1845]، ص 217 وما بعدها). وسأوضح بعدة أمثلة ما «تقوله المحاكم». وقعت إحدى الحوادث في شفيدل أواخر عام 1866. استخدم هناك أحد العمال لمدة سنتين في معمل للمعادن. وقد ترك هذا العامل المصنع إثر نزاع مع صاحبه وأعلن أنه لن يعمل عند صاحب المصنع هذا بأي حال من الأحوال. وحكم عليه بالسجن لمدة شهرين بعد ثبوت اتهامه بخرق العقد. (إذا خرق صاحب المصنع العقد فقد يُحال إلى محكمة مدنية ولا يتهدده من خطر غير غرامة نقدية). وبعد أن قضى العامل هذين الشهرين في السجن دعاه صاحب هذا المصنع نفسه للعودة إلى العمل بموجب العقد القديم. إلّا أن العامل أجاب بالرفض؛ فقد قضى فترة العقوبة جزاء خرق العقد. وما كان من صاحب المصنع إلّا أن أحاله إلى القضاء من جديد، حيث حكمت المحكمة مرة أخرى على الرغم من أن أحد القضاة،

[448] ولا نشير هنا سوى إلى الشروط المادية التي يجري في ظلها العمل المصنعي. وإن

= وهو السيد شي، اعترف جهاراً أن النظام الذي يعاقب المرء طيلة حياته بصورة دورية جزاء ذنب واحد أو جريمة واحدة فظيع من الناحية الحقوقية. وهذا الحكم لم يصدر عن الكبار غير المأجورين (Great Unpaid)، عن دوغبري الريفني، بل صدر في لندن عن إحدى أعلى المؤسسات القضائية. [للطبعة الرابعة. لقد ألغى ذلك الآن. ففي إنكلترا تجري حالياً مساواة العامل برب العمل لجهة خرق العقد، ولا يمكن محاكمة العامل، باستثناء بعض الحالات القليلة - في مصانع الغاز العامة مثلاً - إلا أمام محكمة مدنية. ف. إنجلز.] والحادثة الثانية وقعت في أولتشر نهاية تشرين الثاني/نوفمبر عام 1863. زهاء 30 عاملة على الأنوال البخارية، المشتغلات لدى المدعو هاروب، وهو صاحب مصنع أقمشة ليورس ميل، في ويستبوري له، أضربن عن العمل لأنه كانت لدى هاروب هذا عادة لطيفة بأن يقتطع من أجورهن جزاء التأخر صباحاً: 6 بنسات عن التأخر دقيقتين، وشلناً واحداً عن التأخر 3 دقائق، وشلناً 6 بنسات عن التأخر 10 دقائق. ويبلغ ذلك، إذا كان الاقتطاع 9 شلنات عن الساعة، 4 جنيهات استرلينية و10 شلنات في اليوم الواحد، علماً بأن متوسط أجورهن خلال سنة لا يتجاوز أبداً 10 - 12 شلناً في الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك كلف هاروب أحد الأحداث لينفخ في بوق إيداناً ببدء العمل، وكان هذا الغلام ينفخ بوقه قبل السادسة صباحاً، وإذا لم يكن العمال في أماكنهم عندما ينتهي من نفيه تغلق الأبواب ويتعرض من يبقى في الخارج للغرامة؛ ولما لم تكن في المصنع ساعة فقد وقع العمال سيئي الحظ تحت رحمة هذا الصبي الذي يعمل بتوجيه من هاروب. وأعلنت العاملات، أمهات وصبايا، ممن بدان «الإضراب» أنهن سيستأنفن العمل حالاً إذا جرت الاستعاضة عن الغلام بساعة ووضعت تعرفه معقولة للغرامات. وقد جر هاروب 19 امرأة وصبية إلى القضاء بتهمة خرق العقد. وصدر الحكم، الذي أثار استهجان الحاضرين، بأن تدفع كل منهن 6 بنسات غرامة وشلنين و6 بنسات مصروفات القضية. وشيع الناس هاروب بالصغير عند خروجه من قاعة المحكمة. - ويتلخص أحد أساليب أصحاب المصانع المفضلة لديهم في أن يعاقبوا العمال بالإقتطاع من أجورهم لوجود عيوب في المادة المجهزة. وقد أثار هذا الأسلوب إضراباً عاماً في مناطق الفخار الإنكليزية عام 1866. وتورد في تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، 1863 - 1866، حالات لا يتلقى فيها العمال أجورهم، بل يخرجون مدينين لـ «رب عملهم» بسبب الغرامات. وكشفت أزمة القطن الأخيرة أمثلة معبرة عن سرعة بديهة مستبدي المصانع فيما يتعلق بالإقتطاعات من الأجور. يقول مفتش المصانع ر. بيكر: «اضطرت شخصياً منذ مدة قريبة لأن أحيل إلى القضاء أحد أصحاب مصانع القطن الذي اقتطع في هذه الأوقات العصبية والآليمة من بعض «الأحداث» (الذين تجاوزوا 13 عاماً من العمر) «المشتغلين لديه 10 بنسات لقاء الشهادة الطبية عن العمر التي لا تكلفه سوى 6 بنسات والتي لا يسمح القانون بأن يقطع مقابلها سوى 3 بنسات، علماً بأنه لا يجوز استقطاع شيء لقاءها في العادة... وعمد صاحب مصنع

أجهزة الحواس تعاني جميعاً بدرجة واحدة من الحرارة الاصطناعية المرتفعة، ومن الهواء المشبع بدقائق المادة الأولية، ومن الضجيج المصمم للآذان وإلخ، ناهيك عن الخطر على الحياة بين الآلات المزدهمة جوار بعضها بعضاً والتي تضع بانتظام، شبيه بحلول فصول السنة، سجلاتها الصناعية بأسماء القتلى والمشوهين^(190a) وإن التوفير في وسائل الإنتاج [449] الاجتماعية، الذي لم يبلغ النضج إلا في حاضنة نظام المصانع، يتحول مع ذلك بين

= آخر، بغية التوصل إلى هذا الهدف ذاته دون الدخول في نزاع مع القانون، إلى فرض أتاوة على الأطفال الفقراء المشتغلين لديه بأن يدفع كل منهم شلناً مقابل تعليمه مهارة وأسرار الغزل، وتُجبي هذه الأتاوة فوراً، بمجرد أن تؤكد الشهادة الطبية كفاية نضجهم لهذا العمل. إذن، ثمة تيارات خفية يستحيل بدونها فهم تلك الظواهرات الاستثنائية مثل الاضرابات في أوقات كوقتنا هذا، (المقصود بذلك إضراب النساجين الآليين في مصنع في داروين في حزيران/يونيو عام 1863). تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص 50، 51. (إن تقارير مفتشي المصانع تشمل دائماً الوقت الذي يتجاوز حدود تواريخها الرسمية).

(190a) تركت القوانين المتعلقة بالحماية من الآلات الخطرة أثراً حميداً. «ولكن... برزت في الوقت الحاضر أسباب جديدة لحوادث مؤسفة لم يكن لها وجود قبل 20 عاماً، منها تزايد سرعة الآلات. فالدواليب وأعمدة المحاور والمنازل وأنوال النسيج تدور الآن بقوة أكبر مما في السابق، قوة متنامية باستمرار؛ ويجب على الأصابع أن تلتقط الخيط المقطوع بصورة أسرع وأدق لأن البطء والتردد يعني بتر الأصابع... ويفعل سعي العمال لإنجاز عملهم بسرعة أكبر يقع عدد كبير من الحوادث المؤسفة. ولا بد من التذكير بأن أهم اعتبار عند أصحاب المصانع هو إبقاء الآلات تعمل دون أي انقطاع، بالتالي إنتاج الغزول والأقمشة بلا انقطاع. وإن أي توقف لدقيقة واحدة هو خسارة في القوة المحركة كما في المنتج. لذا فإن مراقبي العمل الحريصين على كمية المنتج يحثون العمال على عدم إيقاف الآلات؛ ولا يقل ذلك أهمية بالنسبة للعمال أنفسهم أيضاً إذا كانوا يحصلون على أجورهم حسب وزن المنتج أو بالقطعة. ورغم أن القانون يحظر شكلياً، تنظيف الآلات أثناء عملها في غالبية المصانع، فإن ذلك يحصل في الواقع دائماً. وهذا السبب لوحده تسبب خلال الشهور الستة الأخيرة في 906 حوادث مؤسفة... ورغم أن التنظيف يجري يومياً، إلا أنه يجري أيام السبت عادة تنظيف أساسي للآلات يتم القيام به في غالبية الحالات أثناء اشتغالها... ولا يدفع أي أجر مقابل هذا التنظيف، ولذا يسمى العمال للإنتهاء منه بأسرع ما يمكن. لذا فعدد الحوادث المؤسفة يوم الجمعة، ولا سيما يوم السبت، أكبر بكثير مما في أيام العمل الأخرى. وإن الحوادث المؤسفة في يوم الجمعة تتجاوز متوسط عددها في الأيام الأربعة الأولى من الأسبوع بما يقارب 12%، وتزيد الحوادث المؤسفة يوم السبت بنسبة 25% على حوادث الأيام الخمسة السابقة بالمتوسط؛ وإذا أخذنا بالإعتبار أن وقت العمل في المصانع يبلغ في أيام السبت 7½ ساعة فقط، بينما يبلغ في أيام العمل الأخرى 10½ ساعة، فإن الزيادة أكبر من 65%. (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، لندن، 1867، ص 9-15-16-17).

ييدي رأس المال إلى نهب منتظم لجميع الشروط الضرورية لحياة العامل أثناء العمل: [450] المكان والهواء والنور، وكذلك كافة الوسائل التي تحمي العامل في ظروف عملية الإنتاج الخطرة على الحياة أو الضارة بالصحة، وليس ثمة حاجة إطلاقاً للكلام عن أي ترتيبات لتأمين راحة العامل⁽¹⁹¹⁾ أولم يكن فورييه^(*) على حق عندما أسمى المصنع بـ «الأشغال الشاقة المخففة»⁽¹⁹²⁾؟

[451] (5) الصراع بين العامل والآلة

يبدأ الصراع بين الرأسمالي والعامل المأجور منذ بداية نشوء العلاقة الرأسمالية. ويستمر هذا الصراع بحددة طويلة مرحلة المانيفاكتورة⁽¹⁹³⁾ ولكن بعد دخول الآلات

(191) سأحدث في الجزء الأول من الكتاب الثالث عن حملة أصحاب المصانع الإنكليز في الآونة الأخيرة ضد تلك المواد من قانون المصانع التي تهدف إلى حماية أطراف «الأيدي» من الآلات الخطرة. ويكفي هنا إيراد مقتطف واحد من التقرير الرسمي لمفتش المصانع ليونارد هورنر: «سمعت بأي استخفاف لا يفتقر يتحدث أصحاب المصانع عن الحوادث المؤسفة؛ ففقدان أصبع يُعدّ أمراً تافهاً بنظرهم. أما في الواقع فإن حياة العامل بل آفاق مستقبله تتوقف على أصابعه بحيث يعتبر هذا فقدان حدثاً جليلاً بالنسبة له. وعندما سمعت مثل هذه الأقاويل الغبية سألت: «لنفرض أنكم كنتم بحاجة إلى عامل إضافي، فتقدم إليكم عاملان متساويان في جميع النواحي سوى أن أحدهما بدون إبهام أو سبابة؛ فأيهما تختارون؟» وقد أعلنوا بدون أي تردد عن قبول من لديه أصابع كاملة. إن لدى هؤلاء السادة أصحاب المصانع أحكاماً مسبقة باطلة ضد ما يسمونه بالتشريع ذي النزعة الإنسانية الكاذبة. تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، [ص 6-7]، إن هؤلاء السادة «أناس متبصرون» وليس تحييدهم لتمرّد ملاكي العبيد [في الولايات الجنوبية الأميركية. ن. برلين] منزهاً عن الغرض.

(*) عبارة «الأشغال الشاقة المخففة» «les bangnes mitigés» اقتبسها ماركس من كتاب فورييه المعنون: *"La Fausse industrie morcelée, repugnante, mensongère et l'antidote, l'industrie naturelle, combinée, attrayante, véridique, donnant quadruple produit"*, Paris, 1835, S. 59.

«الصناعة الخاطئة، مجزأة، بغيضة، مضللة، والتركيب الشافي، صناعة طبيعية، موحدة، جذابة، صادقة، تدر أربعة أضعاف المنتج، باريس، 1835، ص 59. [ن. برلين]

(192) المصانع التي أخضعت قبل غيرها للقانون، بما ينص عليه من تحديد إلزامي لوقت العمل ومن قرارات أخرى، أزال بعض المساويء السابقة. وإن تحسين الآلات نفسه يتطلب عند درجة معينة «ترتيباً أفضل لمباني المصنع»، وهذا في مصلحة العمال. قارن: (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 109).

(193) أنظر، من بين مراجع أخرى: جون هاتن، تحسين تربية الحيوان والتجارة، لندن، 1727.

بالتحديد يُشرع العامل في الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها، التي تؤلف نمط الوجود المادي لرأس المال. فهو يَهْبُ ضد هذا الشكل المحدد لوسائل الإنتاج بوصفه الأساس المادي لنمط الإنتاج الرأسمالي.

لقد شهدت أوروبا بأجمعها تقريباً تمردات العمال في القرن السابع عشر ضد ما يسمى طاحونة الأشرطة (Bandmühle) (والتي تسمى كذلك طاحونة البرم Schnurmühle أو طاحونة النسيج Mühlenstuhl) أي آلة نسج الأوشحة والشرائط المخترمة⁽¹⁹⁴⁾ وفي نهاية

= (John Houghton, *Husbandry and Trade improved*, London, 1727). وكذلك: مزايًا تجارية الهند الشرقية، 1720. وكذلك: جون بيللرز، [مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، لندن 1689].

(John Bellers, [Proposals for Raising a Colledge of Industry, London, 1699]).

«إن أرباب العمل والعمال مشتبكون، للأسف، في حرب دائمة. فهدف الأوائل الدائم هو الحصول على العمل بأرخص ما يمكن؛ وهم يُقدِّمون على كافة الأحابيل للبلوغ هذا الهدف، بينما يحرص العمال على اغتنام كل فرصة بقدرٍ مساوٍ من الهمة لإرغام أرباب عملهم على الاستجابة لمطالب متزايدة». أنظر: [ن. فورستر]، بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، 1767، ص 61-62.

([N. Forster], *An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions*, 1767,

p. 61-62). (يقف المؤلف - القس نتانائيل فورستر - إلى جانب العمال كلية).

(194) اخترعت «طاحونة الأشرطة» (Bandmühle) في ألمانيا. ويقول الكاهن الإيطالي لانشيلوتي في كتاب نشر في البندقية عام 1636: «إن أنطون موللر من داننزيغ قد رأى في داننزيغ قبل حوالي 50 عاماً» (كتب لانشيلوتي هذا الكلام عام 1629) «آلة بديعة تحيك في وقت واحد من 4 إلى 6 قطع نسيج؛ ولكن مجلس المدينة خشي من أن يحوّل هذا الاختراع جمهرة من العمال إلى شحاذين فحظر استخدام الآلة وأمر بختق مخترعها أو إغراقه سراً»^(*) وفي لايدن جرى استخدام مثل هذه الآلة للمرة الأولى عام 1629. لكن تمردات صانعي أشرطة المخترمات أرغمت مجلس المدينة في البداية على حظرها؛ واضطر مجلس الولايات بموجب قرارات عام 1623 و عام 1639 وسواها أن يحد من استخدامها؛ وأخيراً أُجيزت بشروط معينة بموجب القرار الصادر بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1661. ويقول بوكسهورن في مؤلفه: المؤسسات السياسية، *Institutiones Politicae*, 1663 بصدد استخدام «طاحونة الأشرطة» (Bandmühle) في لايدن: «تم في هذه المدينة قبل حوالي 20 عاماً اختراع نول يتيح لعامل واحد أن ينتج به نسيجاً بكمية أكبر وبصورة أسهل مما يستطيع أن ينتجه عدة أشخاص بدون نول خلال الفترة ذاتها. إلا أن ذلك أثار شكاوى واستياء النّسّاجين وحظر مجلس المدينة استخدام النول في نهاية المطاف». وحُظرت تلك الآلات نفسها عام 1676 في كولونيا، وأثار تطبيقها المتزامن في إنكلترا تملل العمال. وحُظر استخدامها في جميع أنحاء ألمانيا بموجب المرسوم الإمبراطوري الصادر بتاريخ 19 شباط/فبراير عام 1685. وفي هامبورغ جرى حرقها أمام الملا بأمر من حاكم المدينة. وفي 9 شباط/فبراير

[452] الثلث الأول من القرن السابع عشر دُمرت منشرة خشب هوائية شادها هولندي بالقرب من لندن إثر تمرد العامة. وحتى في بداية القرن الثامن عشر واجهت آلات نشر الخشب، التي تحركها المياه، صعوبة كبيرة في التغلب على معارضة الناس في إنكلترا، وهي معارضة حظيت بتأييد البرلمان. وفي عام 1758 عندما صنع إيفيريت أول آلة جزّ صوف تعمل بواسطة المياه، أحرقها 100,000 شخص ممن فقدوا العمل. وتقدم خمسون ألف عامل ممن كانوا يعيشون على تمشيط الصوف بعريضة إلى البرلمان ضد معامل التمشيط (scribbling mills) وآلات أركرايت للتمشيط. وإن حركة تحطيم الآلات على نطاق واسع في مناطق المانيفاكتورات الإنكليزية خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر، كانت موجهة بالأساس ضد النول البخاري، والمعروفة بإسم حركة اللوديت، تحولت على يد حكومة سيدموت وكاسلري وأقرانهم، المعادية لليعاقبة، إلى ذريعة لاتخاذ أشد التدابير عنفاً ورجعية. وتطلب الأمر زمناً وخبرة قبل أن يتعلم العامل تمييز الآلة عن استخدامها الرأسمالي، ويحوّل هجماته من وسائل الإنتاج المادية إلى الشكل الاجتماعي لاستغلالها⁽¹⁹⁵⁾

إن الصراع في المانيفاكتورة حول الأجور يعترف بالمانيفاكتورة كواقع ولا يعارض وجودها بأي حال. أما الصراع الموجه ضد إنشاء المانيفاكتورات، فإنه لم يأت من العمال المأجورين، بل من معلمي الطوائف الحرفية والمدن المتمتعة بالامتيازات. لذا

= عام 1719 جدد كارل السادس مرسوم عام 1685، ولم يسمح بها من أجل الاستخدام العام في دائرة سكسونيا الانتخابية إلّا في عام 1765. والآلة التي أثارت كل هذا الضجيج كانت في واقع الأمر سلفاً لآلات الغزل والنسيج، وبالتالي للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. وباستخدام هذه الآلة كان باستطاعة حدث جاهل بأمور النسيج أن يشغل نولاً بكامله مع كل ملحقاته، وذلك بمجرد تحريك ذراع التوصيل إلى الأمام والخلف؛ وكانت هذه الآلة، بشكلها المحسّن، تنتج 40 - 50 قطعة.

(*) يقتبس ماركس، هنا، مؤلف سيكوندو لانسيلوتي Secondo Lancellotti، اعتماداً على كتاب يوهان بيكمان، مساهمات في تاريخ المخترعات، المجلد الأول، لايبزيغ، 1786، ص 125 - 132. [ن. برلين].

(Johann Beckmann, *Byträge zur Geschichte der Erfindungen*, Bd.I., Leipzig, 1786, S. 125-132).

(195) في المانيفاكتورات قديمة الطراز تتكرر أحياناً حتى في الوقت الحاضر الأشكال الفظة لاستياء العمال من الآلات. وهذا ما حدث مثلاً بين عمال صقل المبارد في شفيدل عام 1865.

تسود بين مؤلفي مرحلة المانيفاكتورة نظرة إلى تقسيم العمل كوسيلة للتعويض عن عمال مفترضين، وليس لإزاحة عمال فعليين. وهذا الفرق واضح. فلو قيل مثلاً إن الأمر كان سيقضي في إنكلترا 100 مليون شخص من أجل أن يغزلوا بدولاب الغزل القديم تلك الكمية من القطن التي يغزلها الآن نصف مليون شخص بواسطة الآلات، فإن ذلك لا يعني البتة بطبيعة الحال أن الآلات حلت محل هذه الملايين التي لا وجود لها أبداً، بل [453] إن ذلك يعني فقط أن الأمر يتطلب ملايين كثيرة من العمال للحلول محل آلات الغزل. وعلى العكس، إذا قيل إن النول البخاري قد ألقى في إنكلترا بـ 800,000 نسّاج على الأرض، فليس المقصود الآلات الموجودة التي يتوجب إحلال عدد معين من العمال محلها، بل المقصود بذلك وجود عدد من العمال حلت الآلات محلهم أو أزاحتهم فعلاً. وفي مرحلة المانيفاكتورة بقي النمط الحرفي للورشة هو الأساس على الرغم من تجزئته إلى عمليات متفرقة. ولم يكن بالإمكان تلبية حاجات الأسواق الجديدة في المستعمرات، نظراً لثديني نسبة عدد عمال المدن الذين خلّفهم القرون الوسطى، وعندئذ فتحت المانيفاكتورات، بالمعنى الدقيق للكلمة، مجالات إنتاج جديدة أمام سكان الريف المطرودين من الأرض بفعل تفكك النظام الاقطاعي. ولهذا برز الجانب الإيجابي من تقسيم العمل والتعاون في الورش آنذاك، أي زيادة إنتاجية العمال المشتغلين⁽¹⁹⁶⁾ الواقع

(196) بقي السير جيمس ستوروت يقيّم تأثير الآلات بهذه الروح تماماً. «إنني أعتبر الآلات وسيلة لتحقيق زيادة افتراضية في عدد العمال الذين لا يتوجب إطعامهم... فبماذا يتميز تأثير الآلة عن التأثير الناجم عن ظهور سكان جدد؟». أنظر: بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، (الطبعة الفرنسية، الفصل 19). (*Recherche des principes de l'économie politique*, T. I, II, ch. XIX). وإن بيتي هو أكثر سذاجة حين يقول إنها تحل محل «تعدد الزوجات». ووجهة النظر هذه لا تصلح إلّا بالنسبة لبعض أنحاء الولايات المتحدة. وعلى العكس: «نادراً ما يمكن استخدام الآلات بنجاح لتخفيف عمل شخص منفرد؛ فصنعها يهدر وقتاً أكبر مما يوفره استخدامها. ولا يمكن استخدامها بمنفعة فعلية إلّا حين تعمل على نطاق واسع، إذ تستطيع آلة واحدة أن تخدم عمل الآلاف. وطبقاً لذلك ينتشر استخدام الآلات في البلدان كثيفة السكان، حيث نجد العدد الأكبر من المتبطرين. ولا ينجم استخدام الآلات عن نقص السكان، بل عن السهولة التي يمكن بها اجتذاب جمهور العامة إلى العمل». (بيرسی رافنستون، أفكار حول نظام التمويل ونتائجه، لندن، 1824، ص 45).

(Piercy Ravenstone, *Thoughts on the Funding System and its Effects*, London, 1824, p. 45).

أن التعاون وجمع وسائل العمل في أيدي القلة قد أسفرا، إثر تطبيقهما في الزراعة، عن ثوراتٍ كبيرة ومفاجئةٍ وعنيفةٍ في نمط الإنتاج، وبالتالي في شروط حياة سكان الريف ووسائل عملهم على السواء وذلك في العديد من البلدان قبل نشوء الصناعة الكبرى. ولكن الصراع ينشب، هنا، بادئ الأمر، بين ملاكي الأرض الكبار والصغار أكثر مما ينشب بين رأس المال والعمل المأجور؛ ومن جهة أخرى، وحين تؤدي وسائل العمل - كالأغنام والخيول وإلخ - إلى إزاحة العمال، فإن أفعال العنف المباشر تخلق هنا المقدمة [454] الأولى للثورة الصناعية. ففي البداية يُطرد العاملون من الأرض ثم تأتي الأغنام. وإن نهب الأراضي على نطاق واسع، كما حصل في إنكلترا مثلاً، هو الذي يُمهّد الطريق أمام الزراعة الكبرى^(196a) وقد اتخذ هذا الانقلاب في الزراعة بادئ الأمر مظهر ثورة سياسية.

وما إن تتحول وسيلة العمل إلى آلة حتى تغدو منافسة للعامل نفسه⁽¹⁹⁷⁾ لكن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال بواسطة الآلات يتناسب طردياً مع عدد العمال الذين تدمر الآلات شروط وجودهم. وإن نظام الإنتاج الرأسمالي بكامله يقوم على أساس أن العامل يبيع قوة عمله كسلعة. أما تقسيم العمل فإنه يجعل قوة العمل هذه أحادية الجانب بتحويله إياها إلى مهارة جزئية تماماً في توجيه أداة جزئية. وعندما ينتقل توجيه الأداة أيضاً إلى الآلة تضمحل القيمة الاستعمالية لقوة العمل أسوة باضمحلال قيمتها التبادلية. ولا يعود العامل قابلاً للبيع، شأن النقود الورقية الملغاة من التداول. وإن ذلك القسم من الطبقة العاملة، الذي تحوله الآلات على هذا النحو إلى سكان فائضين، أي الفائضين عن الحاجة المباشرة من أجل النمو الذاتي لقيمة رأس المال، يهلكون، من جهة، في الصراع غير المتكافئ بين الإنتاج الحرفي القديم والمانيفاكتوري ضد الإنتاج الآلي، ويغمرون، من جهة أخرى، فروع الصناعة الأسهل مثلاً كما يغمرون سوق العمل، فيخفضون بذلك سعر قوة العمل دون قيمتها. ويقال من باب التعزية للعمال المُفقرين إن آلامهم من جهة «منغصات مؤقتة» (a temporary inconvenience)، وإن الآلة، من جهة أخرى، لا

(196a) [حاشية للطبعة الرابعة: ينطبق ذلك على ألمانيا بالمثل. فحيثما نشأت الزراعة الكبرى عندنا، أي في الشرق بصورة خاصة، لم تكن تلك ممكنة إلا بعد «طرد الفلاحين» من الأرض، ابتداء من القرن السادس عشر، ولا سيما بعد عام 1648. ف. إنجلز].

(197) «إن الآلات والعمل في تناقض دائم». (ريكاردو، المرجع نفسه، ص 479).

تستولي على مجمل ميدان الإنتاج إلا بصورة تدريجية، وبفضل ذلك يقل مدى وشدة تأثيرها المدمر. لكن العزاء الأول يقضي على العزاء الثاني. فعندما تستولي الآلة بالتدريج على مجال إنتاجي معين فإنها تولّد بؤساً مزمناً لدى فئات العمال المتنافسين معها. وعندما تُنجز الآلات هذا التحول بصورة سريعة فإن تأثيرها يرتدي طابعاً هائلاً وحاداً. ولا يعرف التاريخ العالمي مشهداً أفظع من الهلاك التدريجي لنساجي القطن البدويين الإنكليز الذي استمر عقوداً وانتهى أخيراً في عام 1838. فالكثرة الكاثرة قضت نحبا جوعاً، والكثرة الباقية عاشت حياة بؤس مع عائلاتها بمبلغ قدره بنسان ونصف البنس في اليوم⁽⁹⁸⁾ وعلى العكس، مارست آلات القطن الإنكليزية تأثيراً حاداً على الهند الشرقية [455] التي قال حاكمها العام في عامي 1834 - 1835:

«بالكاد يمكن إيجاد مثل لهذه الفاجعة في تاريخ التجارة. لقد اصطبغت سهول الهند ببياض عظام ناسجي القطن التي تغطيها». وبالطبع، فيما أن هؤلاء النساجين قد فارقوا هذه الحياة «الزائلة»^(*)،

(198) قبل تطبيق قانون الفقراء في إنكلترا عام 1833 طال أمد المنافسة بين النسيج اليدوي والنسيج الآلي بسبب المعونات من الأبرشيات التي كانت تكمل الأجور التي هبطت كثيراً دون الحد الأدنى. «في عام 1827 كان القس تورنر عميد ويلمزلو في تشيشاير، وهي مقاطعة صناعية. وتدل أسئلة لجنة شؤون الهجرة وأجوبة تورنر على أي نحو كان يجري دعم منافسة العمل اليدوي للآلات. سؤال: «الم يسفر استخدام الأنوال الآلية عن إزاحة استخدام الأنوال اليدوية؟» جواب: «من دون شك؛ ولكانت هذه الإزاحة ستغدو أكبر في الواقع لو لم تكن لدى النساجين اليدويين القدرة على قبول تخفيض الأجور». سؤال: «ولكنهم بقبولهم هذا إنما يؤجرون أنفسهم مقابل أجور لا تكفي لإعالتهم، وهم ياملون بدعم الأبرشية لسدّ العجز في أسباب العيش؟» جواب: «نعم، إن المنافسة بين النول اليدوي والنول الآلي تدعم فعلياً بضرية الفقراء». وهكذا فإن الإفقار المذل أو الهجرة هما الحستان اللتان يدين بهما الكادحون لاستخدام الآلات. ويتم إنزالهم من مرتبة الصناع المحترمين، والمستقلين لدرجة ما، إلى مرتبة مشردين أذلاء يقتاتون على فئات الإحسان المهين. وذلك ما يسمى بـ «المنقصات المؤقتة». (بحث فائز بجائزة في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834، ص29).

(A. Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Cooperation, London, 1834, p. 29).

(*) هنا لعب على الكلمات. فالمفردة الألمانية (das Zeitlich) تفيد المعنيين: الحياة الزائلة، والحال المؤقت أو العابر. [ن. ع.].

فإن الآلة لم تخصص لهم سوى «آلام مؤقتة». وعلى أي حال فإن التأثير «المؤقت» للآلات يغدو دائماً لأنها تستولي على الجديد والجديد من مجالات الإنتاج. وهكذا، فإن طابع الاستقلال والاعترا ب، الذي يضيفه نمط الإنتاج الرأسمالي بوجه عام على شروط العمل ومنتج العمل إزاء العامل، يتطور مع ظهور الآلات إلى تضاد كامل بين العمال من جهة وشروط ومنتوجات العمل من جهة أخرى⁽¹⁹⁹⁾ ويظهر الآلات تظهر البوادر الأولى للتمرد العفوي للعامل ضد وسيلة العمل.

إن وسيلة العمل تفتك بالعامل. ويتجلى هذا التضاد المباشر على أسطح نحو في تلك الحالات التي تدخل فيها الآلة الجديدة في منافسة مع الإنتاج الحرفي التقليدي أو الإنتاج المانيفاكتوري. ولكن تحسين الآلات الدائم وتطور النظام الأوتوماتيكي يمارسان تأثيراً مماثلاً حتى في إطار الصناعة الكبرى نفسها.

[456] «إن الهدف الدائم من تحسين الآلات يكمن في تقليص العمل اليدوي أو تسهيل العملية أو استكمالها بإحلال جهاز حديدي محل الجهاز البشري في هذه الحلقة أو تلك من السلسلة الإنتاجية»⁽²⁰⁰⁾ «إن استخدام قوة البخار أو الماء لتدوير الآلات، التي كانت اليد البشرية تحركها، أمر يحدث كل يوم. وتجري على الدوام تحسينات جديدة وجديدة، طفيفة نسبياً، في الآلات، تهدف إلى توفير القوة المحركة وتحسين المنتج وزيادة الإنتاج في الفترة الزمنية نفسها أو إزاحة طفل أو امرأة أو رجل، وعلى الرغم من أنها لا تتسم بأهمية كبيرة للوهلة الأولى إلا أنها تعود بنتائج هامة»⁽²⁰¹⁾ «وحيثما تتطلب عملية معينة مهارة كبيرة

(199) «إن نفس ذلك السبب الذي يزيد الدخل الصافي للبلد» (أي، كما يوضح ريكاردو هنا بالذات، دخل ملاكي الأراضي الكبار والرأسماليين revenues of landlords and capitalists الذين تساوي «ثروتهم» Wealth) من وجهة النظر الاقتصادية ثروة الأمة (Wealth of Nation) «يمكن أن يخلق في الوقت نفسه فائض السكان ويزيد وضع العامل سوءاً». (ريكاردو، المرجع نفسه، لندن، 1821، ص 469). «ينحصر الهدف والميل الدائم لأي تحسين للآلية بصورة فعلية في التخلص نهائياً من عمل الإنسان أو تقليل سعر هذا العمل عن طريق إحلال عمل النساء والأطفال محل عمل العمال الذكور الراشدين، أو إحلال عمل العمال غير الماهرين محل عمل العمال الماهرين». أور، [المرجع نفسه، ص 23].

(200) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 43.

(201) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص 15.

وبداً واثقة يُصار إلى انتزاعها بأسرع وقت من يدي عامل بارع وميَّال غالباً إلى مختلف أنواع عدم الانتظام، وإسنادها إلى آلية خاصة تعمل بانتظام ذاتي بحيث يمكن حتى لصبي أن يراقبها»⁽²⁰²⁾ «النظام الأوتوماتيكي يزيح براعة العامل باطراد»⁽²⁰³⁾ «إن تحسين الآلات لا يتيح تقليل عدد العمال الراشدين المشتغلين الذين لا بد منهم لإحراز نتيجة معينة فحسب، بل يستعيز عن إحدى مراتب العمل البشري بغيرها: عن العمال الماهرين بعمال أقل مهارة، وعن الراشدين بالأطفال، وعن الذكور بالإناث. وإن هذه التغيرات كلها تستدعي تقلبات دائمة في مستوى الأجور»⁽²⁰⁴⁾ «إن الآلات تطرد الراشدين على الدوام من المصنع»⁽²⁰⁵⁾

إن المرونة الخارقة للمنظومة الآلية التي أحرزت بفضل تراكم الخبرة العملية وضخامة الوسائل الآلية الموروثة والتقدم الدائم في التكنيك ترينا المسيرة الظاهرة لهذه المنظومة التي نشأت عن ضغط الحاجة لتقليص يوم العمل. ولكن من كان بمستطاعه أن يتنبأ في عام 1860، يوم بلغت صناعة القطن الإنكليزية نقطة الأوج، بتلك التحسينات المندفعة [457] في الآلات وما يقابلها من إزاحة العمل اليدوي والتي حفزتها الحرب الأهلية في أميركا

(202) أور، المرجع نفسه، ص 19. «إن المنفعة العظيمة للآلات المستخدمة في مصانع الأجر تنحصر في أنها تمنح رب العمل استقلالية كاملة حيال العمال المهرة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، لندن، 1866، ص 130، رقم 46).

[إضافة للطبعة الثانية: إن السيد أ. ستاروك، رئيس قسم الآلات في خطوط سكك الحديد الشمالية الكبرى، يقول بصدد صناعة بناء الآلات (إنتاج القاطرات والبخار): «من يوم إلى آخر تتناقص الحاجة إلى العمال الإنكليز ذوي الكلفة الغالية (expensive). ويزداد الإنتاج بفضل استخدام أدوات محسنة، وهذه الأدوات تديرها بدورها مرتبة أدنى من العمال (a low class of Labour) في السابق كانت كافة أجزاء المحرك البخاري تنتج بالضرورة بواسطة العمل الماهر. أما الآن فيجري إنتاج هذه الأجزاء نفسها بعمل أقل كفاءة ولكن بواسطة أدوات جيدة. وأنا أقصد بالأدوات الآلات التي تستخدم في صناعة بناء الآلات». (اللجنة الملكية لسكك الحديد: محضر شهادات، رقم 17862-17863، لندن، 1867).

(Royal Commission of Railways. Minutes of Evidence, No. 17862-17863. London, 1867).

(203) أور، المرجع نفسه، ص 20.

(204) المرجع نفسه، ص 321.

(205) المرجع نفسه، ص 23.

في السنوات الثلاث اللاحقة؟ ويكفي هنا مثالان من المعطيات الرسمية لمفتشي المصانع الإنكليز بصدد هذه المسألة. يقول أحد أصحاب المصانع من مانشستر:

«كانت لدينا في السابق 75 آلة تمشيط أما الآن فلدينا 12 آلة فقط تنجز الكمية السابقة نفسها من العمل وبالنوعية نفسها بل حتى أفضل... وبلغ التوفير في الأجور 10 جنيهات استرلينية في الأسبوع، والتوفير في نفايات القطن 10%».

وفي أحد مصانع الغزل الناعمة في مانشستر:

«بفضل تسريع الحركة وتطبيق مختلف العمليات الأوتوماتيكية جرى الاستغناء في أحد الأقسام عن ربع طاقم العاملين، وفي قسم آخر عن أكثر من نصفهم، علماً أن آلة التمشيط المسننة التي حلت محل آلة التمشيط الثانية قد أنقصت عدد الأيدي المشتغلة سابقاً في قسم التمشيط إلى حد كبير».

ويقدر مصنع غزل آخر توفيراً إجمالياً في «الأيدي» بنسبة 10%. ويقول السادة غيلمور، وهم أصحاب مصانع غزل في مانشستر:

«نقدر التوفيرات في «الأيدي» والأجور في قسم الندف (blowing department)، بفضل الآلات الجديدة، بمقدار الثلث. أما في قسم اللف وقسم مدّ الخيوط (Jack frame und drawing frame) فقد بلغت التوفيرات في التكاليف وفي الأيدي حوالى الثلث؛ كما بلغت التوفيرات في التكاليف حوالى الثلث في قسم الغزل. ولكن هذا ليس كل شيء: فغزلنا التي ترسل إلى النسيج محسّنة بفضل استخدام آلات جديدة تنتج أقمشة أكثر وذات نوعية أفضل من الغزل الآلي السابق»⁽²⁰⁶⁾

ويلاحظ مفتش المصانع أ. ريدغريف بهذا الصدد قائلاً:

«إن تقليص عدد العمال يتقدم بموازاة زيادة الإنتاج؛ ولقد بدأ منذ بعض الوقت تقليص جديد لعدد الأيدي في مصانع الصوف ولا يزال مستمراً؛ ومنذ بضعة أيام خلت قال لي معلم مدرسة يعيش بالقرب من روشديل إن الانخفاض الكبير في عدد بنات المدارس يُعزى ليس إلى ضغط الأزمة فحسب، بل إلى التغيرات في آلات مصانع الصوف أيضاً،

(206) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص 108 وما يليها.

مما أدى إلى تسريح 70 عاملاً على العموم من الذين يشتغلون نصف الوقت»⁽²⁰⁷⁾

[458] ويوضح الجدول التالي (*) النتيجة العامة للتحسينات الآلية في صناعة القطن الإنكليزية، والتي تدين بنشوتها للحرب الأهلية في أميركا.

عدد المصانع

عام 1868	عام 1861	عام 1857	
2405	2715	2046	إنكلترا وويلز
131	163	152	اسكتلندا
13	9	12	إيرلندا
2549	2887	2210	المملكة المتحدة

(207) المرجع نفسه، ص 109، إن التحسين السريع للآلات إبان أزمة القطن أتاح لأصحاب المصانع الإنكليز أن يفرقوا السوق العالمية بسرعة فور انتهاء الحرب الأهلية في أميركا. ففي الأشهر الستة الأخيرة من عام 1866 أصبح من المتعذر تقريباً بيع الأقمشة. وعندئذ ابتدأ إرسال السلع لبيعها عبر السماسرة في الصين والهند، ما أدى إلى زيادة «إغراق» السوق بطبيعة الحال. وفي بداية عام 1867 لجأ أصحاب المصانع إلى وسيلتهم المعتادة، أي إلى تقليص الأجور بنسبة 5%. وأبدى العمال مقاومة وأعلنوا - وكان ذلك صحيحاً تماماً من الناحية النظرية - أن المخرج الوحيد من الوضع الناشئ يكمن في تخفيض وقت العمل، أي العمل 4 أيام في الأسبوع. وبعد مقاومة طويلة اضطر السادة، الذين يسمون أنفسهم قادة الصناعة، إلى الموافقة على ذلك، علماً أن الأجور انخفضت في بعض الأماكن بنسبة 5%، بينما بقيت على حالها في الأماكن الأخرى.

(*) يقتبس ماركس معطيات هذا الجدول من تقارير برلمانية بعنوان «المصانع»، مرفوعة إلى مجلس العموم في 15 نيسان/إبريل 1856، وفي 24 نيسان/إبريل 1861، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 1867، وهي:

Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April, 1856; dated 24 April 1861, and dated 5 December 1867. [ن. برلين]

عدد أنوال النسيج البخارية

عام 1868	عام 1861	عام 1857	
344,719	368,125	275,590	إنكلترا وويلز
31,864	30,110	21,624	اسكتلندا
2746	1757	1633	إيرلندا
379,329	399,992	298,847	المملكة المتحدة

عدد المغازل

عام 1868	عام 1861	عام 1857	
30,478,228	28,352,125	25,818,576	إنكلترا وويلز
1,397,546	1,915,398	2,041,129	اسكتلندا
124,240	119,944	150,512	إيرلندا
32,000,014	30,387,467	28,010,217	المملكة المتحدة

عدد العمال المشتغلين

عام 1868	عام 1861	عام 1857	
357,052	407,598	341,170	إنكلترا وويلز
39,809	41,237	34,698	اسكتلندا
4203	2734	3345	إيرلندا
401,064	451,569	379,213	المملكة المتحدة

وهكذا، زال من الوجود 338 مصنعاً للقطن خلال الفترة من 1861 إلى 1868، أي أن الآلات الأكثر إنتاجية والأكبر حجماً تركزت في أيدي عدد أقل من الرأسماليين. وانخفض عدد الأنوال البخارية بمقدار 20,663 نولاً؛ إلا أن منتوجها ازداد في الوقت نفسه بحيث أن النول المحسن يقدم الآن أكثر من النول القديم. وأخيراً ازداد عدد [459] المغازل بـ 1,612,547 مغزلاً، في حين أن عدد العمال المشتغلين انخفض بمقدار

50,505 عمال. إذن، فإن ذلك البؤس «المؤقت» الذي أرهقت به أزمة القطن العمال اشتد وترسخ بفعل التقدم السريع والمتواصل للآلات. ولكن الآلات لا تفعل فعلها كمنافسٍ جبارٍ متأهبٍ دوماً لجعل العامل المأجور «فائضاً» فحسب. فهي قوة معادية له، وأن رأس المال يعلن ذلك جهاراً وعمداً، ويستخدمها على هذا النحو. وهي من أعتى أدوات الحرب لإخماد تمردات العمال الدورية، كالإضرابات، بإزاء أوتوقراطية رأس المال⁽²⁰⁸⁾ وبرأي غاسكيل فإن المحرك البخاري كان منذ البداية عدو «القوة البشرية» وأتاح للرأسماليين سحق مطالب العمال المتنامية التي كانت تهدد نظام المصانع الوليد بالفرق في الأزمات⁽²⁰⁹⁾ وبالوسع كتابة تاريخ كامل عن تلك الاختراعات التي ابتدعت منذ العام 1830 كوسائل قتال في يد رأس المال ضد انتفاضات العمال تحديداً. حسبنا أن نذكر قبل كل شيء بمغزل المول الأوتوماتيكي (self-acting mule) لأنه يُدشن عهداً جديداً في النظام الأوتوماتيكي⁽²¹⁰⁾ أدلى مخترع المطرقة البخارية، ناسميث، في إفادته أمام اللجنة الخاصة بنقابات العمال بالتصريح التالي فيما يتعلق بتلك التحسينات الآلية التي أدخلها على أثر الإضراب الكبير والطويل لعمال صناعة بناء الآلات عام 1851:

«إن السمة المميزة لتحسيناتنا الآلية الحديثة تكمن في إدخال أدوات تنفيذ العمل الأوتوماتيكية. ولم يعد على مُشغِّل الآلة أن يعمل الآن بنفسه، فما عليه سوى أن يراقب عمل الآلة الرائع، وهذا ما يستطيع القيام به أي حدث. ولقد تم في الوقت الحاضر استبعاد مجمل تلك الطبقة من العمال الذين كانوا يعتمدون على مهارتهم حصراً. وكان لدي سابقاً أربعة أحداث لكل ميكانيكي. وبفضل هذه التحسينات الآلية

(208) «إن العلاقة بين أرباب العمل والعمال في مصانع الزجاج والقناني عبارة عن إضراب مزمن». من هنا النمو السريع لإنتاج الزجاج المضغوط الذي تقوم الآلات بتنفيذ عملياته الرئيسية. وإن إحدى الشركات في نيوكاسل التي كانت تنتج سابقاً 350,000 باوناً من الزجاج المنفوخ في السنة، تنتج الآن بدلاً من ذلك 3,000,500 باوناً من الزجاج المضغوط. (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، 1865، ص 262-263)

(209) غاسكيل، السكان الصناعيون في إنكلترا، لندن، 1833، ص 11-12.

(Gaskell, *The Manufacturing Population of England*, London, 1833, p. 11-12).

(210) اكتشف السيد فيريرين في مصنع بناء الآلات العائد له بعض الطرق الهامة في استخدام الآلات لبناء الآلات نتيجة الإضرابات في مصنعه.

الجديدة خفضت عدد الراشدين من 1500 إلى 750، وكانت نتيجة ذلك زيادة كبيرة في أرباحي»^(*)

[460] ويقول أور عن آلة الطباعة بالألوان في مؤسسات طباعة الأقمشة القطنية: «وأخيراً، بذل الرأسماليون جهودهم للانعقاد من هذه العبودية الخائفة» (أي من شروط العقود المرهقة مع العمال)، «بطلبهم النجدة من موارد العلم، وسرعان ما استعادوا حكمهم المشروع: حكم الرأس على البقية الدونية من أعضاء الجسم».

ويقول عن اختراع لتسوية السداة كان لإضراب قد أدى إليه مباشرة: «إن قطيع المستائنين الذي توهم أنه لن يُقهر وهو متمترس خلف التحصينات القديمة لتقسيم العمل، وجد أنه قد اخترق من جنبيه وأن منشآته الدفاعية فقدت جدواها إزاء التكنيك الآلي الحديث. وقد اضطر أولاً للاستسلام دون قيد أو شرط».

ويقول عن اختراع مغزل المول الأوتوماتيكي (selfacting mule) إنه: «دُعي لفرض النظام من جديد على الطبقات الصناعية. وهذا الاختراع يؤكد المذهب الذي وضعناه، وهو أن رأس المال إذ يُجند العلم في خدمته فإن أيادي العمل المتمردة تغدو مطواعة»⁽²¹¹⁾

على الرغم من أن كتاب أور صدر عام 1835، أي حين كان نظام المصانع لا يزال ضعيف التطور نسبياً، إلا أنه يبقى حتى الآن التعبير الكلاسيكي عن روح المصنع ليس فقط بكليته^(**) السافرة، بل أيضاً بتلك السذاجة التي يُفشي بها التناقضات الخرقاء لعقل الرأسمالي. مثلاً، بعد أن يبلور «المذهب» القائل بأن رأس المال، «يُرغم أيادي العمل المتمردة على أن تغدو مطواعة» بمساعدة العلم الذي وضعه في كنفه نراه يتذمر من «إنهم يتهمون علم فيزياء الميكانيك من جهة معينة بأنه يخدم استبداد الرأسماليين الأثرياء ويقوم مقام أداة لاضطهاد الطبقات الفقيرة».

وبعد موعظة مغرية عن مدى فائدة التطور السريع للآلات بالنسبة للعمال، يحذرهم من أنهم بتمردهم وإضراباتهم، إلخ، إنما يسهمون في الاسراع بتطور الآلات، فيقول:

(*) [مقتبس من تقرير مفروضي التحقيق في تنظيم وقواعد نقابات العمال، والجمعيات الأخرى، لندن، 1868، ص 63 - 64]. [ن. برلين].

(211) أور، المرجع نفسه، ص 367-370.

(**) Zynismus الكلية: نزعة الإيمان بالمصالح الذاتية صرفاً. [ن. ع.].

«إن سوررات التمرد تلك تكشف عن المظهر المزري لقصر نظر الإنسان الذي يتحول إلى جلاذ نفسه». وعلى العكس من ذلك يقول قبل عدة صفحات: «لولا هذه الاصطدامات القوية والانقطاعات الناجمة عن تصورات العمال الخاطئة، لكان نظام المصانع قد تطور بسرعة كبيرة وينفع أكبر أيضاً لجميع الأطراف المعنية». ومن ثم يجهر مرة أخرى:

«من حسن حظ سكان المناطق الصناعية في بريطانيا العظمى أن التحسينات في الميكانيك تجري بصورة تدريجية فقط». ويقول: «من الجائر اتهام الآلات بتخفيض أجور الراشدين بإزاحة قسم معين منهم، فيغدو عددهم بنتيجته فائضاً بالقياس إلى الطلب على العمل. ولكن الآلات تزيد الطلب على عمل الأطفال وبذلك تزيد أجورهم».

ولكن هذا المُعزّي نفسه يدافع من جهة أخرى عن أجور الأطفال المتدنية لأنها «تمنع الأهل من إرسال أطفالهم إلى المصنع في سن مبكرة جداً». وكتاب أور بأسره عبارة عن تمجيد ليوم العمل غير المحدود؛ وإن التشريع الذي يحظر تعذيب الأطفال في سن الثالثة عشرة من العمر أكثر من 12 ساعة في اليوم يذكر روحه الليبرالية بأحلك أوقات العصور الوسطى. ولا يمنعه ذلك من دعوة عمال المصانع إلى إقامة صلاة الشكر للعناية الإلهية لأنها بفضل الآلات «وفرت لهم وقت الفراغ للتأمل في مصالحهم الأبدية»⁽²¹²⁾

6) نظرية تعويض العمال الذين تزيحهم الآلات

يؤكد عدد من الاقتصاديين البورجوازيين، أمثال جيمس ميل وماكلوخ وتورنز وسنيور وجون ستيوارت ميل وغيرهم، أن سائر الآلات التي تزيح العمال تحرر في الوقت نفسه بصورة دائمة وبالضرورة رأسماً مناسباً يقدم العمل لهؤلاء العمال المزاحين⁽²¹³⁾ لنفترض أن الرأسمالي يستخدم 100 عامل، في مانيفاكتورة لورق الجدران على سبيل

(212) أور، المرجع نفسه، ص 368-7-370-280-321-281-475.

(213) كان ريكاردو يعتقد هذا الرأي في البداية إلا أنه تخلى عنه فيما بعد بما يتميز به من تجرد علمي وحب للحقيقة. أنظر: [مبادئ الاقتصاد السياسي]، الفصل 31 «حول الآلات».

(David Ricardo, [Principles of Political Economy], Ch.31 «On Machinery»).

المثال، وأن كلاً منهم يحصل على 30 جنيهًا استرلينياً في السنة. وعليه، فإن رأس المال المتغير الذي يُشغله الرأسمالي سنوياً يبلغ 3000 جنيه استرليني. ولنفتراض أيضاً أنه يَسْرَح 50 عاملاً، ويستخدم الخمسين الباقين على آلات تكلفه 1500 جنيه استرليني. وبغية التبسيط نترك المباني والفحم وغير ذلك جانباً. ولنفتراض من ثم إن المواد الأولية المستهلكة سنوياً تكلف كالسابق 3000 جنيه استرليني⁽²¹⁴⁾ فهل «تحرر» أي رأسمال [462] بمثل هذه الاستحالة؟ ففي ظل النمط القديم كان مجمل المبلغ الموظف وقدره 6000 جنيه استرليني يتألف بنصفه من رأسمال ثابت وبنصفه الآخر من رأسمال متغير. أما الآن فهو يتألف من 4500 جنيه استرليني (3000 جنيه استرليني في المواد الأولية الخام و1500 جنيه استرليني في الآلات) رأسمالاً ثابتاً و1500 جنيه استرليني رأسمالاً متغيراً. وإن الجزء المتغير من رأس المال، أي المحوّل إلى قوة عمل حية، لم يعد يشكل نصف بل ربع إجمالي رأس المال. وبدلاً من أي تحرير يجري هنا تقييد رأس المال بشكل يكفّ معه عن التبادل مع قوة العمل، أي أنه يجري تحول رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت. والآن، وفي حالة بقاء الظروف الأخرى على حالها، لا يمكن لرأس المال البالغ 6000 جنيه استرليني أن يستخدم أكثر من 50 عاملاً. وبموازاة كل تحسين للآلات يقل عدد العمال الذين يستخدمهم. ولو أن الآلات الجديدة تكلف أقل من قوة العمل وأدوات العمل المزاحة بسببها، كأن تكلف مثلاً 1000 جنيه استرليني بدلاً من 1500 جنيه استرليني، لتحوّل إذن رأس المال المتغير البالغ 1000 جنيه استرليني إلى رأسمال ثابت، أي لأصبح مقيداً، ولتحرر رأسمال بمبلغ 500 جنيه استرليني. وبافتراض أن الأجور السنوية تبقى على حالها فإن رأس المال هذا يشكل رصيذاً لتشغيل 16 عاملاً تقريباً - بينما جرى تسريح 50 عاملاً - وحتى أقل من 16 عاملاً بكثير لأن تحويل هذه الجنيّهات الاسترلينية الخمسمائة إلى رأسمال، يقتضي تحويل جزء منها إلى رأسمال ثابت، وبالتالي لا يمكن أن يحوّل إلى قوة عمل سوى الجزء الباقي.

ولكن لنفتراض، فضلاً عن ذلك، أن إنتاج الآلات الجديدة يقدم العمل لعدد أكبر من الميكانيكيين؛ فهل يمكن أن يشكل ذلك تعويضاً لعمال مانيفاكاتورة ورق الجدران الذين أُلقي بهم عرض الحائط؟ في أفضل الحالات يتطلب صنع الآلات عدداً من العمال أقل مما يزيحه استخدام هذه الآلات. فمبلغ الـ 1500 جنيه استرليني الذي لم يكن يُمثّل في

(214) ملاحظة: إنني أورد هنا مثلاً ينسجم تماماً مع طريقة الاقتصاديين المذكورين أعلاه.

السابق سوى أجور العمال المسرحين، يُفْتَل الآن بشكل آلات: (1) قيمة وسائل الإنتاج الضرورية لصنع الآلات؛ (2) أجور الميكانيكيين الذين يصنعونها؛ (3) فائض القيمة الذي يعود إلى «رب عمل» هؤلاء الآخرين. وفيما عدا ذلك: وبعد اكتمال الآلة، لن يصار إلى تجديدها حتى تهلك تماماً. إذن، فمن أجل أن يستطيع عدد إضافي من الميكانيكيين الحصول على أشغال دائمة لا بد من أن يقوم أصحاب مصانع ورق الجدران، الواحد تلو الآخر، بإحلال الآلات محل العمال.

على أي حال لا يقصد التبريريون المذكورون حتى مثل هذا النوع من تحرير رأس المال. فهم يقصدون وسائل عيش العمال المحررين. فلا يمكن مثلاً إنكار واقع أن الآلات في الحالة التي ذكرناها لا تقتصر على تحرير 50 عاملاً وتجعلهم بذلك «زائدين» (disponibel)، بل إنها تقطع في الوقت نفسه صلتهم بوسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني وبذلك «تحرر» هذه الوسائل. وهكذا، فإن الواقع البسيط وغير الجديد إطلاقاً، وهو أن الآلات تحرر العامل من وسائل العيش، إنما يعني بلغة الاقتصاديين أن الآلات [463] تحرر وسائل العيش للعامل، أو أنها تحولها إلى رأسمال يقوم باستخدام العامل. وكما نرى فالقضية كلها تنحصر في أسلوب التعبير. «تخفيف الشر بمعسول الكلام» (Nominibus mollire licet mala) (*)

وبموجب هذه النظرية فإن وسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني كانت رأسمالاً أنمى قيمته بواسطة عمل العمال الخمسين المسرحين. وعليه يفقد رأس المال هذا شغله عند تسريح هؤلاء الأشخاص الخمسين ولن يهدأ له بال حتى يجد «توظيفاً» جديداً يتمكن هؤلاء العمال الخمسون في ظله من الحصول على إمكانية استهلاكه مجدداً بصورة إنتاجية. وهكذا، يجب على رأس المال والعمال أن يتحدوا من جديد عاجلاً أم آجلاً، وعندئذ يصبح التعويض واضحاً للعيان. وبالتالي، فإن آلام العمال، الذين تزيجهم الآلات، زائلة، شأن ثروات هذا العالم.

إن وسائل العيش البالغة 1500 جنيه استرليني لم تقف أبداً إزاء العمال المسرحين بصفة رأسمال. أما ما وقف إزاءهم كرأسمال فهو الـ 1500 جنيه استرليني المحولة الآن إلى آلات. وعند إمعان النظر في الأمر يتضح أن هذا المقدار البالغ 1500 جنيه استرليني لم يكن يمثل سوى تلك الحصة من ورق الجدران التي كان العمال الخمسون

(*) أوفيد، فن الهوى، المجلد الثاني، البيت 657. Ovid, *Artis Amatoriae*. [ن. برلين].

المسرحون ينتجونها سنوياً والتي كانوا يحصلون عليها من رب عملهم كأجور، ليس عينا بل نقداً. وبورق الجدران هذا المحوّل إلى 1500 جنيه استرليني كانوا يشترون وسائل عيش بالمبلغ ذاته. لذلك لم تكن هذه الأخيرة موجودة بالنسبة إليهم كرأسمال بل كسلع، ولم يكونوا هم أنفسهم بالنسبة إلى هذه السلع عمالاً مأجورين، بل كانوا شراءً. وإن كون الآلات قد «حررتهم» من وسائل الشراء، يعني حوّلهم من شارين إلى لا شارين. ومن هنا هبوط الطلب على السلع المعنية. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). وإذا لم يتعوض هذا الهبوط في الطلب بازدياده من مصدر ما آخر فستتخفّض أسعار السلع في السوق. وإذا استمر ذلك لوقت طويل نسبياً وبمقادير كبيرة فسيجري تسريح العمال المشتغلين في إنتاج هذه السلع. وإن ذلك الجزء من رأس المال، الذي كان ينتج في السابق وسائل العيش الضرورية، سيتجدد إنتاجه الآن في شكل آخر. وفي أثناء هبوط أسعار السوق وانتقال رأس المال فإن العمال المشتغلين بإنتاج وسائل العيش الضرورية «يتحررون» كذلك من قسم معين من أجورهم. وهكذا، فبدلاً من البرهنة على أن الآلة، تحرر العمال من وسائل العيش وتحوّل هذه الأخيرة في الوقت ذاته إلى رأسمال يستخدم هؤلاء العمال، يرهن السيد التبريري باعتماد قانونه المجرب، الخاص بالعرض والطلب، على الأمر المعاكس، وهو أن الآلة تلقي بالعمال عرض الحائط ليس فقط في ذلك الفرع الإنتاجي الذي دخلته، بل في فروع الإنتاج التي لم تدخلها أيضاً.

إن الواقع الفعلي الذي شوهه التفاؤل الاقتصادي هو هذا: إن العمال الذين تزيحهم الآلات يُقذفون من الورشة إلى سوق العمل ويزيدون هناك عدد قوى العمل الصالحة للإستغلال الرأسمالي. وسنرى في الجزء السابع من هذا المجلد أن تأثير الآلات هذا، الذي يصوّر لنا هنا بمثابة تعويض للطبقة العاملة، هو في الواقع أفظع بلوى. ونكتفي هنا بالقول: بوسع العمال المطرودين من أحد فروع الصناعة أن يفتشوا بالطبع عن عمل في فرع آخر. فإن وجدوا مثل هذا العمل وأعادوا، على هذا النحو، الصلة بينهم وبين وسائل العيش التي كانت قد تحررت معهم، فإن ذلك يجري بتوسط رأسمال جديد، إضافي يبحث عن استخدام له، وليس أبداً بتوسط رأس المال السابق الذي تحول الآن إلى آلات. ولكن حتى لو كان الأمر كذلك فما أضال الفرص أمامهم! فهؤلاء التعماء الذين شوههم تقسيم العمل لا يتمتعون إلا بقيمة ضئيلة خارج مجال نشاطهم القديم بحيث لا يدخلون إلا إلى القليل من فروع العمل المتدنية، والطافحة على الدوام،

والمنخفضة الأجور⁽²¹⁵⁾ وفيما عدا ذلك فكل فرع من فروع الصناعة يجتذب، سنوياً تياراً جديداً يقدم الفريق اللازم للتعويض عن الشواغر والنمو بصورة منتظمة. وما إن تحرر الآلات قسماً من العمال المشتغلين أصلاً في فرع صناعي معين، حتى يُعاد توزيع الاحتياطي الجديد واستيعابه في فروع عمل أخرى، بينما يتهاوى الضحايا الأوائل ويهلكون على الأغلب في الفترة الانتقالية.

وليس من شك على الإطلاق في واقع أن الآلات، في ذاتها، غير مسؤولة عن «تحرر» العامل من وسائل العيش. فهي ترخص المنتج وتزيده في الفرع الذي تشملته، ولا تغير كتلة وسائل العيش المُنتجة في فروع الصناعة الأخرى، بادية الأمر. إذن، فبعد إدخال الآلات، كما قبل ذلك، تتوافر لدى المجتمع، بهذا القدر أو ذاك، كمية من [465] وسائل العيش للعمال المحررين، هذا إذا تركنا جانباً ذلك القسم الضخم من المنتج السنوي الذي يبده غير العاملين. وفي ذلك إنما تكمن حجة (Pointe) التبريرية الاقتصادية! فالتناقضات والتناحرات التي لا تنفصم عن الاستخدام الرأسمالي للآلات لا وجود لها لأنها لا تنجم عن الآلات نفسها، بل عن استخدامها! وبما أن الآلة في ذاتها (an sich) تقلص وقت العمل بينما يؤدي استخدامها الرأسمالي إلى إطالته؛ وبما أنها، في ذاتها، تسهل العمل بينما يزيد استخدامها الرأسمالي شدته؛ وبما أنها ترمز إلى انتصار الإنسان على قوى الطبيعة، بينما يؤدي استخدامها الرأسمالي إلى استعباد الإنسان بقوى الطبيعة؛ وبما أنها في ذاتها تزيد ثروة المنتج بينما يحوله استخدامها الرأسمالي إلى فقير مدقع وإلخ، فإن الاقتصادي البورجوازي يكتفي بالقول إن دراسة الآلة في ذاتها تبرهن بأبلغ صورة أن كافة هذه التناقضات الواضحة للعيان ما هي إلا مظهر خارجي لواقع مبتذل، أما في ذاتها، وبالتالي في النظرية، فلا وجود لها إطلاقاً. وعلى

(215) يقول أحد أنصار ريكاردو بهذا الصدد في معرض جداله ضد ترهات ج. ب. ساي: «في ظل التقسيم المتطور للعمل لا يمكن لمهارة العامل أن تجد استخداماً لها إلا في ذلك المجال الخاص الذي اكتسب فيه الكفاءة؛ والعامل نفسه يُعد نوعاً من آلة. لذلك لا فائدة البتة من التردد كالبيغاء بأن الأشياء تنسم بالميل إلى بلوغ مستواها. ويكفي أن نجيل النظر من حولنا لنرى أنها تعجز عن بلوغ مستواها لوقت طويل، وحتى لو وجدته فهو أدنى مما كان في بداية العملية». (بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821، ص 72).

(An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc., London, 1821, p.

72).

هذا النحو يجتنب نفسه عناء مواصلة التفكير، ويعزو، علاوة على ذلك، إلى خصمه غياب معارضة الآلة، لا معارضة استخدامها الرأسمالي.

وبالطبع، لا ينفي الاقتصادي البورجوازي إطلاقاً حصول منغصات مؤقتة في هذا الشأن؛ ولكن لكل ميدالية قفاها! فهو لا يتصور أي استخدام للآلة عدا استخدامها الرأسمالي. وبالتالي، فإن استغلال الآلة للعامل يماثل، برأيه، استغلال العامل للآلة. لذا، فإن كل من يكشف عن حقيقة الاستخدام الرأسمالي للآلات إنما يرفض استخدامها بعامة، بل هو عدو للتقدم الاجتماعي!⁽²¹⁶⁾ وإن هذا لشبيه تماماً بقول قاطع الرؤوس الشهير بيل سايكس:

«سادتي المحلفين، بالطبع حزرت عنق هذا التاجر الجوال. إلّا أن الذنب ليس ذنبي بل ذنب السكين. فهل نلغي استعمال السكين بسبب مثل هذه المنغصات المؤقتة؟ فلتمعنوا الفكر جيداً! فما الذي سيحدث للزراعة والحرف بدون سكين؟ أفلا تحمل السكين الإنقاذ في الجراحة، أو لا تخدم أداةً للعلم في يدي المشرّح؟ ومن ثم أفليست السكين معيناً طيباً في مائدة العيد؟ أقضوا على السكين فتعودوا بنا القهقري إلى أعماق البربرية»^(216a)

[466]

رغم أن الآلات توزيع العمال، لا محالة، من فروع العمل التي تدخلها، إلّا أن باستطاعتها أن تؤدي إلى زيادة العمالة في فروع عملٍ أخرى. ولكن ليس لهذا جامع مع ما يسمى نظرية التعويض. فبما أن أي منتج من منتجات الآلات، كياردة واحدة من قماش مصنوع آلياً مثلاً، هو أرخص من منتج العمل اليدوي المماثل المُزاح، ينجم عن ذلك القانون المطلق التالي: إذا بقيت الكمية الإجمالية للسلع المُنتجة آلياً مساوية للكمية الإجمالية لما حلت محله من سلع تنتج حرفياً أو مانيفاكتورياً، فإن المقدار الإجمالي

(216) يُعدّ ماكلوخ أحد أساطين هذه البلاهة المتفطرة. فهو يقول بسذاجة بينة خليقة بطفل في الثامنة من عمره: «إذا كان من المفيد أن يجري تطوير مهارة العامل بصورة متزايدة بحيث يمكنه أن يُنتج كمية متزايدة أبداً من السلع بواسطة القدر نفسه من العمل أو أقل، فيجب ألا تقل نفعاً عن ذلك استفادته من معونة تلك الآلات التي تساعده في إحراز هذه النتيجة على النحو الأكثر فاعلية». (ماكلوخ، مبادئ الاقتصاد السياسي، إدنبرة، 1830، ص182).

(MacCulloch, *Principles of Political Economy*, Edinburgh, 1830, p. 182).

(216a) «إن مخترع آلة الغزل قد خرّب الهند، وهذا الأمر لا يهمنا على أية حال»، آ. تيير، حول الملكية. (A. Thiers, *De la Propriété*, [Paris, 1848, p. 275]) والسيد تيير يخلط هنا بين آلة الغزل وبين نول النسيج الآلي «وهذا أمر لا يهمنا على أية حال».

للعمل المبذول يتناقص. وإن تلك الزيادة في العمل التي يشترطها إنتاج وسائل العمل نفسها - الآلات والفحم وإلخ - لا بد أن تكون أقل من ذلك العمل الذي يتوافر بنتيجة استخدام الآلات، وإلا لما كان منتج الآلات أرخص من المنتج اليدوي، بل لربما كان أعلى منه. ولكن الكتلة الإجمالية للسلع، التي يُنتجها عدد متناقص من العمال بواسطة الآلات، لا تقتصر على بقائها بلا تغيير بل، على العكس، تنمو إلى مقادير تتجاوز إلى حد بعيد الكتلة الإجمالية لسلع الحرفيين المُزاحمة. فلنفترض أن عدد العمال الذين ينتجون 400,000 ياردة من قماش الآلات أقل من عدد الذين يُنتجون 100,000 ياردة من القماش اليدوي. ففي المنتج المتضاعف أربع مرات ثمة أربعة أضعاف كمية المواد الأولية. وعليه، يجب أن يزداد إنتاج المواد الأولية أربعة أضعاف. أما ما يتعلق بوسائل العمل المستهلكة، كالمباني والفحم والآلات وغير ذلك، فإن الحدود، التي يمكن أن يزداد ضمنها العمل الإضافي الضروري لإنتاجها، تتغير طبقاً للفرق بين كتلة المنتج الآلي وكتلة المنتج اليدوي حين يتولى إنتاج هاتين الكتلتين عدد متماثل من العمال.

لذلك، فإن اتساع المشروع الآلي في فرع صناعي يزيد على نحو مباشر الإنتاج في تلك الفروع التي تقدم له وسائل إنتاجه. أما إلى أي مدى يؤدي ذلك إلى زيادة كتلة العمال المستخدمين فذلك يتوقف، في ظل طول يوم العمل وشدة العمل المعينين، على بنية رؤوس الأموال المستخدمة، أي على التناسب بين الجزء الثابت والجزء المتغير. ويتغير هذا التناسب بدوره تغيراً كبيراً اعتماداً على مدى تغلغل الآلات في الفرع الصناعي المعني، كلياً أو جزئياً. فعدد العمال المحكوم عليهم بالكث في مناجم الفحم والمعادن [467] ازداد بصورة هائلة مع نمو استخدام الآلات في إنكلترا، على الرغم من أن هذه الزيادة أخذت تتباطأ في العقود الأخيرة بسبب استخدام آلات جديدة في التعدين⁽²¹⁷⁾ وبظهور

(217) تفيد إحصائيات عام 1861 (المجلد 2، لندن 1863) أن عدد العمال المشتغلين في مناجم الفحم في إنكلترا وويلز بلغ 246,613 عاملاً بمن فيهم 73,546 عاملاً دون سن العشرين و173,067 عاملاً فوق سن العشرين. ويندرج ضمن الفئة الأولى 835 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 5 و10 أعوام، و30,701 تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عاماً، و42,010 تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً. ويبلغ عدد المشتغلين في مناجم الحديد والنحاس والرصاص والقصدير وغيرها 319,222 شخصاً.

الآلة يولد نوع جديد من العمال - منتجو الآلات. ولقد سبق أن رأينا أن الإنتاج الآلي يستولي على نحوٍ متنامٍ على هذا الفرع الإنتاجي أيضاً⁽²¹⁸⁾ أما ما يتعلق بالمادة الأولية⁽²¹⁹⁾، فليس ثمة شك على الإطلاق، مثلاً، في أن التطور العاصف لغزل القطن لم يقتصر على حفز زراعة القطن في الولايات المتحدة ومعها تجارة الرقيق الأفريقية، كما لو في دفيئة، بل جعل من تكاثر الزوج المهنة الرئيسية لما يسمى ولايات الرق الحدودية^(*) وفي عام 1790، جرى في الولايات المتحدة أول إحصاء للعبيد، فأتضح أن عددهم 697,000، بينما وصل عددهم عام 1861 إلى ما يقارب الأربعة ملايين. ومن جهة أخرى فإن من الصائب أيضاً القول إن ازدهار مصانع الصوف الآلية، والتحويل المتزايد للأراضي المحروثة إلى مراعي للأغنام، قد أدى إلى طرد العمال الزراعيين وتحويلهم إلى «أعداد فائضة» على نطاقٍ واسع. ولا تزال هذه العملية جارية حتى الآن في إيرلندا التي تقلص عدد سكانها بعد عام 1845 إلى النصف تقريباً، ويواصل التقلص إلى مستويات تتناسب تماماً مع حاجات كبار ملاك الأرض الإيرلنديين والسادة أصحاب مصانع الصوف الإنكليز.

حين تستولي الآلة على المراحل الأولية أو الوسيطة التي يجتازها موضوع العمل قبل أن يكتسب شكله النهائي، فإن مادة العمل تزداد ويزداد معها الطلب على العمل في فروع الإنتاج تلك التي لا تزال تعمل بالأسلوب الحرفي أو المانيفاكتوري والتي يرد إليها منتج [468] الآلات. وعلى سبيل المثال قدّم الغزل الآلي غزولاً رخيصة ووفيرة حيث كان بوسع النسّاجين اليدويين في البداية أن يعملوا طيلة الوقت دون أي زيادة في النفقات. ولذلك

(218) في عام 1861 كان يشتغل في إنتاج الآلات في إنكلترا وويلز 60,807 أشخاص بمن فيهم أصحاب المصانع مع وكلائهم وكذلك (ditto) جميع وكلاء وتجار هذا الفرع. ولا يندرج هنا منتجو الآلات الصغيرة مثل ماكينات الخياطة والخ، وكذلك منتجو الأدوات لآلات تنفذ العمل مثل المغازل والخ. وبلغ عدد جميع المهندسين المدنيين 3329 شخصاً.

(219) نظراً لأن الحديد هو من أهم المواد الأولية تجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 1861 كان في إنكلترا وويلز 125,771 من عمال صب الحديد، بينهم 123,430 ذكراً و2341 أنثى. وفي عداد الأولين 30,810 دون سن العشرين و92,620 فوق سن العشرين.

(*) هي الولايات الواقعة بين شمال وجنوب الولايات المتحدة، حيث كان الرق والعمل الحر يتعايشان، مثل: ميريلاند، فرجينيا، كارولينا الشمالية، كنتاكي، تينيسي، ميسوري، وأركنساس. [ن. ع.]

ازداد دخلهم⁽²²⁰⁾ أدى ذلك إلى تدفق البشر على مهنة نسيج القطن حتى قضى النول البخاري آخر الأمر على 800,000 نساج من الذين كانت آلات الغزل - جيني (Jenny)، والمغزل المائي، وآلة الغزل الأوتوماتيكي، المول - قد أوجدتهم في إنكلترا. وعلى هذا النحو أيضاً يؤدي ازدياد وفرة الأقمشة الآلية المخصصة للباس إلى زيادة عدد الخياطين وعاملات الأزياء والخياطات قبل ظهور ماكينة الخياطة.

وبمقدار ما تزداد كتلة المواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة وأدوات العمل وغيرها، التي يقدمها الإنتاج الآلي باستخدام عدد ضئيل نسبياً من العمال، فإن معالجة هذه المواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة تشعب إلى فروع عديدة فينمو بذلك تنوع فروع الإنتاج الاجتماعي. وإن الإنتاج الآلي يدفع التقسيم الاجتماعي للعمل قُدماً، بما لا يقاس حتى مع ما أنجزته المانيفاكتورة، ذلك لأنه يزيد، بدرجة أكبر، القدرة الإنتاجية في الصناعات التي يستولي عليها.

إن النتيجة المباشرة لاستخدام الآلات تنحصر في أنها تزيد فائض القيمة وتزيد معه كتلة المنتجات التي يتمثل فيها فائض القيمة هذا؛ إذن، فهي تنحصر في أن الآلات تزيد ذلك الجوهر المادي الذي تستهلكه طبقة الرأسماليين وأتباعها، مثلما تزيد حجم هذه الشرائح الاجتماعية نفسها. وإن تنامي ثروة هذه الشرائح والتضاؤل النسبي المستمر لعدد العمال اللازمين لإنتاج وسائل العيش الضرورية يخلق، حاجات جديدة إلى مواد الترف، سوية مع وسائل جديدة لإشباعها. وبذا يتحول قسم متعاظم من المنتج الاجتماعي إلى منتج فائض ويُصار إلى إعادة إنتاج واستهلاك قسم متعاظم من المنتج الفائض بأشكال مترفة بالغة التنوع. وبتعبير آخر: يزداد إنتاج مواد الترف⁽²²¹⁾ وإن أناة المنتجات وتنوعها المتناميين ينجمان كذلك عن الشروط الجديدة التي تخلقها الصناعة

(220) «إن أسرة مؤلفة من 4 أشخاص راشدين» (من نساجي القطن) «وطفلين ممن يقومون بلف الخيط على البكرات كانت تكسب في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي 4 جنيهات استرلينية في الأسبوع علماً أن يوم العمل كان يتألف من 10 ساعات؛ وإذا كان الطلب عاجلاً كان بإمكانهم أن يكسبوا أكثر. لقد كانوا في السابق يعانون دائماً من عدم كفاية عرض الغزل». (غاسكيل، Gaskell، المرجع المذكور، ص 34 - 35).

(221) يشير ف. إنجلز في كتابه وضع الطبقة العاملة في إنكلترا إلى الوضع المزري لقسم كبير من متتجي مواد الترف (الكُماليات) هؤلاء بالذات. ونجد أدلة جديدة متعددة على ذلك في تقارير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال.

الكبرى في السوق العالمية. ولا يقتصر الأمر على مبادلة كمية أكبر من مواد الاستهلاك الأجنبية بالمنتوج الوطني، بل يتعداه إلى أن الصناعة الوطنية تستقبل كتلة متعاطمة من [469] المواد الأولية والمواد شبه المصنعة الأجنبية وتستخدمها كوسائل إنتاج. ويتطور هذه العلاقات مع السوق العالمية ينمو الطلب على العمل في صناعة النقل. وتنقسم هذه الأخيرة إلى أنواع فرعية جديدة متعددة⁽²²²⁾

إن ازدياد وسائل الإنتاج ووسائل العيش والانخفاض النسبي لعدد العمال يحفز على توسيع العمل في فروع الإنتاج التي لا تؤتي منتوجاتها ثماراً إلا في المستقبل البعيد، كالقنوات وأحواض السفن والأنفاق والجسور وسواها. ويتيح الإنتاج الآلي، إما مباشرة، أو على أساس التحولات الصناعية العامة المقترنة به، نشوء فروع إنتاج جديدة تماماً، وبالتالي نشوء مجالات عمل جديدة أيضاً. ولكن موقع هذه الفروع الجديدة ما يزال ضئيلاً في عموم الإنتاج حتى في أكثر البلدان تطوراً. فعدد العمال الذين تستخدمهم يتناسب طردياً مع تجدد حاجتها إلى العمل اليدوي الأشد بساطة. ويمكن اعتبار مصانع الغاز، وخطوط التلغراف، والتصوير الفوتوغرافي، والملاحة البحرية، وسكك الحديد من ضمن الفروع الرئيسية لهذا النوع من الصناعة في الوقت الحاضر. وبموجب إحصاء عام 1861 (في إنكلترا وويلز) كانت صناعة الغاز (مصانع الغاز وإنتاج الأجهزة الآلية ووكلاء شركات الغاز والخ) تستخدم 15,211 شخصاً، وخطوط التلغراف 2399 شخصاً، والتصوير الفوتوغرافي 2366 شخصاً، والملاحة البحرية 3570 شخصاً، وسكك الحديد 70,599 شخصاً، بمن فيهم نحو 28,000 شخص من الحفارين «غير الماهرين»، يعملون بصورة دائمة بهذه الدرجة أو تلك، وسائر الموظفين الإداريين والعاملين في المكاتب التجارية. وبذا يبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المشتغلين في هذه الفروع الصناعية الخمسة الجديدة 94,145 شخصاً.

وأخيراً، إن التعاطم الخارق للقدرة الإنتاجية في فروع الصناعة الكبرى، وما يصاحبه من تنامي استغلال قوة العمل من حيث السعة والشدة في سائر فروع الإنتاج الأخرى، يتيح استخدام قسم متزايد من الطبقة العاملة، استخداماً غير مُنتج، فيتيح بذلك إعادة إنتاج كتلة متعاطمة أبداً من عبيد المنازل القدامى تحت تسمية «طبقة الخدم» كالأتباع والوصيفات والسقا وغير ذلك. وبموجب إحصاء عام 1861 بلغ مجموع سكان إنكلترا وويلز 20,066,224 نسمة بمن فيهم 9,776,259 ذكراً و10,289,965 أنثى. وإذا حذفنا

(222) في عام 1861 كان يعمل في الأسطول التجاري في إنكلترا وويلز 94,665 بحاراً.

من هذا العدد جميع الأفراد غير القادرين على العمل بسبب الشيخوخة أو يفاة السن، وكافة الأنث والأحداث والأطفال «غير المُنتجين»، ومن ثم الفئات «الإيديولوجية» كرجال الحكومة ورجال الكهنة والحقوقيين والعسكريين وإلخ، وبعد ذلك كل من تتلخص مهنته على وجه الحصر في استهلاك عمل الآخرين بشكل ريع عقاري وفوائد مثوية وإلخ، [470] وأخيراً الفقراء والمشردين والمجرمين وإلخ، فيتبقى ما يقارب 8 ملايين نسمة من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار، بمن في ذلك جميع الرأسماليين المشاركين على هذا النحو أو ذاك في الإنتاج والتجارة والشؤون المالية، إلخ. ومن بين هذه الملايين الثمانية هناك:

- عمال زراعيون (بمن فيهم الرعاة والأجراء والأجيرات 1,098,261 شخصاً الذين يعيشون عند المزارعين).
- جميع المشتغلين في مصانع القطن والصوف والصوف 642,607⁽²²³⁾ شخصاً. المغزول والكتان والقنب والحري والجوت، وكذلك المشتغلين بالنسج الآلي وإنتاج المخزّات.
- جميع المشتغلين في مناجم الفحم والمعادن. 565,835 شخصاً.
- المشتغلون في مصانع التعدين (الأفران العالية ومعامل 396,998⁽²²⁴⁾ شخصاً. الصفائح وإلخ) ومانيفاككتورات التعدين من مختلف الأنواع.
- طبقة الخدم. 1,208,648⁽²²⁵⁾ شخصاً.

وإذا جمعنا عدد كل المشتغلين في مصانع النسيج وعدد العاملين في مناجم الفحم والمعادن لحصلنا على 1,208,442؛ وإذا جمعنا عدد الأولين وعدد العاملين في كافة

(223) بمن في ذلك 177,596 ذكراً فقط ممن تجاوزوا الثالثة عشرة من العمر.

(224) بمن في ذلك 30,501 انثى.

(225) بمن في ذلك 137,447 ذكراً. وقد حذف من أصل العدد البالغ 1,208,648 كل من لا يخدم في المنازل.

إضافة للطبعة الثانية. من عام 1861 إلى عام 1870 تضاعف عدد الخدم الذكور تقريباً. وقد وصل إلى 267,671 شخصاً. وفي عام 1847 كان عدد حراس الصيد (في غابات الصيد الأرستقراطية) 2694 شخصاً، بينما وصل عددهم في عام 1869 إلى 4921. أما الفتيات اللواتي يخدمن لدى المالكين الصغار الأجلاف (Spieß bürger) في لندن فإن إسمهن باللغة الشائعة «little slaveys»، أي «الإماء الصغيرات».

مصانع ومانيفاكشورات التعدين لحصلنا على 1,039,605، وهذا الرقم في الحالتين أقل من عدد أرقاء المنازل المعاصرين. فإيا لها من نتيجة رائعة لاستغلال الآلات رأسمالياً!

7) نبذ وجذب العمال مع تطور المصنع الآلي. الأزمات في الصناعة القطنية

يعترف جميع ممثلي الاقتصاد السياسي المتعقلين أن أول دخول للآلة يؤثر كالمطاعون على عمال تلك الحرف والمانيفاكشورات التقليدية التي تواجهها الآلة المنافسة قبل غيرها. [471] وتراهم يرثون جميعاً عبودية عامل المصنع. ولكن ما هي الورقة الرابحة الكبرى التي يراهن الجميع عليها؟ إن الآلات، بعد كل المآسي التي تعود إلى مرحلة دخولها وتطورها، لا تقلل عدد عبيد العمل بل تزيدهم في نهاية المطاف! نعم، إن الاقتصاد السياسي يستمتع بتلك النظرية المريضة، - المريضة بالنسبة لأي «محب للخير» يؤمن بأزلية نمط الإنتاج الرأسمالي وضرورته الطبيعية - تلك النظرية التي تقول بأنه حتى المصنع القائم على أساس المشروع الآلي يأخذ، بعد مرحلة نمو معينة و«فترة إنتقالية» قد تطول أو تقصر، بتعذيب عدد من العمال أكبر من ذاك العدد الذي كان قد ألقاه بادية الأمر على الأرصفة⁽²²⁶⁾.

(226) يشير غانيل، على العكس من ذلك، إلى أن النتيجة النهائية للمصنع الآلي هي الانخفاض المطلق لعدد عبيد العمل الذين يعيش على حسابهم عدد متزايد من «الشرفاء» (gens honnêtes) وهؤلاء ينتمون «قدرتهم الكاملة على الكمال» (perfectibilité perfectible). وعلى قلة فهم غانيل لحركة الإنتاج إلا أنه يشعر في الأقل بأن الآلات مؤسسة مشؤومة إذ إن استخدامها يحول العمال المشتغلين إلى فقراء، وإن تطورها يولد عدداً من عبيد العمل أكبر من العدد الذي سبق أن قضت عليه. ولا يمكن التعبير عن ضآلة وجهة نظره سوى بكلماته هو نفسه: «إن الطبقات المحكوم عليها بالإنتاج والاستهلاك تتناقض، أما الطبقات التي تدبر العمل والتي تقدم لمجموع السكان السلوى، والتوفير والراحة، فهي في تزايد... وهي تتم بكل المزايا الناشئة عن انخفاض تكاليف العمل وفرة المنتجات ورخص السلع الاستهلاكية. وفي ظل هذه القيادة يرتقي الجنس البشري إلى أسمى آيات الإبداع العقري وينفذ إلى أعماق الدين الخفية ويضع المبادئ الأخلاقية المتقدمة» (التي تلخص في «التنعم بكل المزايا» والخ) «وقوانين حماية الحرية» (الحرية للطبقات المحكوم عليها بالإنتاج؟) «والسلطة، والطاعة والعدالة، والواجب والإنسانية». ترد هذه الرطانة في كتاب غانيل: مذاهب الاقتصاد السياسي، إلخ، الطبعة الثانية، باريس، 1821، المجلد I، ص 224. (Ch. Ganih, Des Systèmes d'Économie Politique etc., 2^{ème} éd. Paris, 1821, T. I, p. 224).

حقاً، هناك بعض الأمثلة - كمصانع غزول الصوف والحرير الإنكليزية - تدل على أن الاتساع المفرط للفروع الصناعية يمكن أن يقترن، عند درجة معينة من التطور، لا بالإنخفاض النسبي وحسب، بل بالانخفاض المطلق أيضاً لعدد العمال المستخدمين^(*) ففي عام 1860، عندما جرى إحصاء خاص لجميع مصانع المملكة المتحدة بقرار من البرلمان، كان يوجد في ذلك القطاع من المناطق الصناعية في لانكشاير وتشيشاير ويوركشاير، الذي عهد به إلى مفتش المصانع ر. بيكر 652 مصنعاً؛ وكان 570 منها يحتوي على: 85,622 نوياً بخارياً، و6,819,146 مغزلاً (باستثناء مغازل اللف)، و27,439 حصاناً بخارياً في المحركات البخارية و1390 حصاناً بخارياً في العجلات المائية، و94,119 مستخدماً في هذه المصانع. وعلى العكس، ففي عام 1865 كان في هذه المصانع نفسها: 95,163 نوياً، و7,025,031 مغزلاً، و28,925 حصاناً بخارياً في المحركات البخارية و1445 حصاناً بخارياً في العجلات المائية، و88,913 مستخدماً. وإذن، بلغ النمو في هذه المصانع من عام 1860 إلى عام 1865: 11% في الأنوال البخارية، و3% في المغازل، و5% في الأحصنة البخارية للمحركات، بينما انخفض عدد العمال المستخدمين خلال هذه الفترة نفسها بنسبة 5.5%⁽²²⁷⁾ وفي الفترة من عام 1852 إلى عام 1862 طرأت زيادة كبيرة على إنتاج الصوف الإنكليزي، بينما بقي عدد العمال المستخدمين على حاله تقريباً.

«وهذا يدل إلى أي مدى كبير أزاحت الآلات المستخدمة حديثاً عمل الفترات السابقة»⁽²²⁸⁾

(*) راجع ص 438-439 من هذا المجلد، [الطبعة العربية، ص 514-517].

(227) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص 58 وما يليها. ولكن أرسيت في الوقت نفسه قاعدة مادية لتشغيل عدد متزايد من العمال بهيئة 110 مصانع جديدة تحتوي على 11,625 نوياً بخارياً و628,576 مغزلاً و2695 حصاناً في المحركات والعجلات المائية (المرجع السابق).

(228) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 79.

إضافة للطبعة الثانية: في نهاية كانون الأول/ديسمبر عام 1871 قال مفتش المصانع أ. ريدغريف في تقرير ألقى في برادفورد في معهد الميكانيك الجديد (New Mechanics' Institution): «أشد ما أثار انتباهي مؤخراً هو تغير المظهر الخارجي لمصانع الصوف. ففي السابق كانت تعج بالنساء والأطفال، أما الآن فيخيل للمرء أن الآلة تقوم بتنفيذ كل الأعمال. وفي معرض الإجابة عن تساؤلي عن سبب ذلك أوضح أحد أصحاب المصانع: في ظل النظام القديم كنت أقدم العمل لـ 63 شخصاً، وبعد إدخال الآلات المحسنة قلصت عدد عمالي إلى 33 شخصاً، ومنذ فترة قريبة وعلى أثر التغيرات الكبيرة الجديدة تمكنت من تقليصهم من 33 إلى 13 شخصاً».

وثبت في بعض الحالات المعينة تجريبياً أن زيادة عدد عمال المصانع المشتغلين كانت ظاهرة لا أكثر، أي أنها لم تكن ناجمة عن اتساع المصانع القائمة على أساس المصنع الآلي، بل عن طريق إلحاق فروع ثانوية بصورة تدريجية. وعلى سبيل المثال إن ازدياد عدد الأنوال الآلية وعمال المصانع المشتغلين عليها في إنتاج الأقمشة القطنية (الإنكليزية) خلال الفترة 1838 - 1858 نَجَمَ عن اتساع هذا الفرع لا غير؛ وعلى العكس نجم في المصانع الأخرى عن استخدام طاقة البخار في أنوال نسيج السجاد والأوشحة والأقمشة والنخ، والتي كانت تُدار حتى ذلك الوقت بطاقة عضلات الإنسان⁽²²⁹⁾ إذن، فازدياد عدد عمال المصانع هذا كان مجرد تعبير عن انخفاض العدد الكلي للعمال المستخدمين. وأخيراً، فإننا لن نتوقف هنا إطلاقاً عند واقع أن الأحداث (دون سن 18 عاماً) والإناث [473] والأطفال يشكلون الغالبية العظمى من المستخدمين في سائر المصانع عدا مصانع التعدين.

ومع ذلك فمن المفهوم أنه على الرغم من كثرة العمال الذين تزيجهم الآلات فعلياً أو تعرّض عنهم عملياً، فإن عدد عمال المصانع يمكن في نهاية المطاف، أن يتجاوز عدد العمال المانيفاكتوريين أو الحرفيين المزاحين، وذلك بسبب نمو المصنع الآلي نفسه الذي يجد التعبير عنه في ازدياد عدد المصانع المتماثلة أو في توسيع أبعاد المصانع القائمة. فلنفترض أن رأس المال المستخدم أسبوعياً، والبالغ 500 جنيه استرليني مثلاً، كان يتألف في ظل نمط الإنتاج السابق من جزء ثابت بنسبة $\frac{2}{3}$ وجزء متغير بنسبة $\frac{1}{3}$ ، أي أن 200 جنيه استرليني منه تُنفق على وسائل الإنتاج و300 جنيه استرليني على قوة العمل، بمعدل جنيه استرليني واحد للعامل الواحد. ولكن إدخال الآلات يؤدي إلى تغيير تركيب رأس المال بأسره. فهو ينقسم الآن، على سبيل المثال، إلى رأسمال ثابت بنسبة $\frac{4}{5}$ ورأسمال متغير بنسبة $\frac{1}{5}$ ، بتعبير آخر لن يُنفق على قوة العمل الآن سوى 100 جنيه استرليني. وإذا يجري تسريح ثلثي العمال المستخدمين سابقاً. وإذا توسع الإنتاج المصنعي المعني، وازداد كامل رأس المال الموظف، من 500 إلى 1500 جنيه استرليني فسيشتغل عندئذ في حالة ثبات شروط الإنتاج الأخرى، 300 عامل، أي نفس العدد المستخدم قبل هذه الثورة الصناعية. وإذا ازداد رأس المال المستخدم إلى أكثر من

(229) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1856، ص16.

ذلك، إلى 2000 جنيه استرليني مثلاً، فسيشتغل 400 عامل، أي أكثر بنسبة الثلث مما في ظل النمط القديم للأعمال. فعدد العمال المشغولين قد ازداد من الناحية المطلقة بمقدار 100، أما من الناحية النسبية، أي بالمقارنة مع مقدار رأس المال الموظف بأسره، فقد نقص بمقدار 800، لأن رأس المال البالغ 2000 جنيه استرليني كان سيستخدم في ظل النمط القديم للأعمال 1200 عامل وليس 400 عامل. وهكذا، فإن الانخفاض النسبي لعدد العمال المستخدمين يتوافق مع الازدياد المطلق في عددهم. ولقد افترضنا أعلاه أنه عند ازدياد رأس المال بأسره، يبقى تركيبه بلا تغير لأن شروط الإنتاج لم تتغير. ولكننا نعرف مما تقدم أن كل خطوة في نمو النظام الآلي تستدعي زيادة الجزء الثابت من رأس المال المؤلف من الآلات والمواد الأولية وغير ذلك، وتستدعي انخفاض الجزء المتغير المنفق على قوة العمل؛ ونعرف أيضاً أن التحسينات لا تتواصل إلى هذا الحد في ظل أي نمط إنتاج آخر، وبالتالي لا يتعرض تركيب رأس المال بأسره إلى التغيير بهذه الدرجة كما هو الحال في ظل المصنع الآلي. ولكن هذه التغييرات المستمرة تنقطع بصورة مستمرة أيضاً بمجيء فترات خمود حيث لا يحصل سوى توسع كمي بحث على الأساس التكنيكي المعطى. من هنا ازدياد عدد العمال المشغولين. مثال ذلك أن عدد جميع العمال في مصانع القطن والصوف وغزول الصوف القصير والكتان والحرير في المملكة المتحدة لم يبلغ في عام 1835 سوى 354,684 شخصاً، في حين أن عدد النساجين العاملين على الأنوال البخارية فقط (من كلا الجنسين ومن مختلف [474] الأعمار ابتداءً من سن الثامنة) بلغ 230,654 شخصاً في عام 1861. ولا بد من القول إن هذا النمو ضئيل إذا أخذنا بالاعتبار أنه حتى في عام 1838 كان في إنكلترا 800,000 من نساجي القطن اليدويين بمن فيهم أفراد الأسر المشغولين معهم⁽²³⁰⁾؛

(230) «كانت مآسي النساجين اليدويين» (نساجي الأقمشة القطنية ونساجي الأقمشة من أنواع المواد الأولية الأخرى المخلوطة بالقطن) «موضوعاً لتقصي لجنة ملكية، ورغم الاعتراف بشقائهم والرواء لهم إلا أن تحسين (1) وضعهم ترك للظروف والزمن، ويمكن للمرء أن يأمل بأن تكون هذه المآسي قد زالت تقريباً (nearly) الآن» (بعد مضي 20 عاماً!) «الأمر الذي ساهم فيه على الأرجح الانتشار الهائل الحالي لأنوال النسيج البخارية». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1856، ص15).

ناهيك عن أننا لا ندرج أبداً أولئك النساجين اليدويين الذين أزيحوا في آسيا وقارة أوروبا.

بقيت ملاحظات قليلة ينبغي أن نوردتها بصدد هذه النقطة نتعرض فيها، جزئياً، إلى الجانب الواقعي الصرف لتلك العلاقات التي لم يصل إليها عرضنا النظري بعد.

طالما بقي المصنع الآلي يتسع في فرع صناعي معين على حساب الحرفة اليدوية أو المانيفاكتورة، فإن عواقبه مؤكدة كعاقبة التحام جيش مسلح ببنادق إبرية مثلاً بآخر مسلح بالاقواس والسهام. وتنطوي هذه المرحلة الأولى، التي تبدأ فيها الآلة بالاستيلاء على مجال العمل، على أهمية حاسمة نظراً لتلك الأرباح الخيالية التي تساعد على جنيها. وهذه الأرباح لا تؤلف، في ذاتها ولذاتها، مصدراً للتراكم المتسارع فحسب، بل إنها تجتذب إلى ذلك الفرع الإنتاجي المفضل قسماً كبيراً من رأس المال الاجتماعي الإضافي المتشكل باستمرار والباحث عن مجالات جديدة للاستثمار. وإن المزايا الخاصة لهذه المرحلة العاصفة والهجوم الأولى تتكرر على الدوام في فروع الإنتاج تلك التي تدخلها الآلات لأول مرة. ولكن حين يبلغ نظام المصانع انتشاراً معيناً ودرجة نضج معينة، ولا سيما حين تبتدى قاعدته التكنيكية الخاصة به، أي الآلات، بأن تُنتج بدورها بواسطة الآلات، وحين يجري تشوير استخراج الفحم والحديد أو معالجة المعادن أو وسائل النقل، وباختصار حين تتوافر الشروط العامة للإنتاج المناسبة للصناعة الكبرى، يكتسب المصنع الآلي تلك المرونة، وتلك القدرة على الاتساع السريع بشكل قفزات لا يحدها شيء سوى قيود المواد الأولية وأسواق التصريف. إلا أن الآلات تؤدي، من جهة، إلى زيادة كمية المواد الأولية بصورة مباشرة، شأن المحلج الذي يزيد إنتاج القطن مثلاً⁽²³¹⁾

ومن جهة أخرى فإن رخص منتوج الآلات والانقلاب في وسائل النقل والاتصال يشكّلان [475] أسلحة لغزو الأسواق الأجنبية. وإذا يُسفر المصنع الآلي عن تدمير إنتاجها الحرفي فإنه يرغم تلك الأسواق على التحول إلى حقول لإنتاج المواد الأولية له. وعلى سبيل المثال أرغمت الهند الشرقية على أن تُنتج القطن والصوف والقنب والجوت والتيلة وغير ذلك

(231) سترد في المجلد الثالث الإشارة إلى الطرائق الأخرى التي تؤثر بها الآلات على إنتاج المواد الأولية.

من أجل بريطانيا العظمى⁽²³²⁾ وإن ما يجري في بلدان الصناعة الكبرى من تحول دائم للعمال إلى «فائضين» يولد الهجرة المتزايدة ويسفر عن استعمار البلدان الأخرى التي تتحول إلى مزارع للمواد الأولية تخدم البلد الأم مثلما تحولت أستراليا مثلاً إلى موطن لإنتاج الصوف⁽²³³⁾ وينشأ هنا تقسيم دولي جديد للعمل يتناسب مع موقع المراكز الرئيسية للمصنع الآلي، فيُحوّل أحد أقسام الكرة الأرضية إلى منطقة للإنتاج الزراعي في الغالب من أجل القسم الآخر من الكرة الأرضية بوصفه منطقة للإنتاج الصناعي في الغالب. وترتبط هذه الثورة ارتباطاً وثيقاً بالإنقلابات في الزراعة والتي لن نعد هنا إلى دراستها دراسة عميقة مفصلة⁽²³⁴⁾

[476] وبمبادرة من السيد غلادستون أمر مجلس العموم في 18 شباط/فبراير عام 1867 بجمع معطيات إحصائية عن استيراد وتصدير المملكة المتحدة للمقمح بشكل حبوب أو دقيق، خلال فترة 1831 - 1866. وإنني أورد أدناه خلاصة النتيجة الإجمالية. (راجع

(232) تصدير القطن من الهند الشرقية إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 - 34,540,143 باون، عام 1860 - 204,141,168 باون، عام 1865 - 445,947,600 باون.

تصدير الصوف من الهند الشرقية إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 - 4,570,581 باون، عام 1860 - 20,214,173 باون، عام 1865 - 20,679,111 باون.

(233) تصدير الصوف من رأس الرجاء الصالح إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 - 2,958,457 باون، عام 1860 - 16,574,345 باون، عام 1865 - 29,920,623 باون.

تصدير الصوف من أستراليا إلى بريطانيا العظمى:

عام 1846 - 21,789,346 باون، عام 1860 - 59,166,616 باون، عام 1865 - 109,734,261 باون.

(234) إن تطور الولايات المتحدة الاقتصادي هو بحد ذاته نتاج الصناعة الكبرى الأوروبية، والإنكليزية على وجه الخصوص. وينبغي النظر إلى الولايات المتحدة بصورتها الحديثة (عام 1866) كمستعمرة أوروبية. [للطبعة الرابعة: «لقد تطورت منذ ذلك الوقت إلى مرتبة البلد الصناعي الثاني في العالم، على الرغم من أنها لم تفقد نهائياً بعد طابعها كمستعمرة». ف. إنجلز.]

الجدول اللاحق على الصفحة 419 - الطبعة الألمانية الحالية ص 479، [الطبعة العربية، ص563] حيث يرد الدقيق بكوارترات القمح على شكل حبوب(*) إن قدرة نظام المصانع الهائلة على التوسع الفجائي بشكل قفزات وتبعيته للسوق العالمية تولّدان بالضرورة إنتاجاً محموماً يعقبه فيض الأسواق التي يؤدي تقلصها إلى الشلل. وتنقلب حياة الصناعة إلى سلسلة متتالية من فترات الانتعاش الوسطي،

= تصدير القطن من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى (باونات):

عام 1846 - 401,949,393 عام 1852 - 765,630,544

عام 1859 - 961,707,264 عام 1860 - 1,115,890,608

تصدير الحبوب من الولايات المتحدة إلى بريطانيا العظمى
(بالقنطار الإنكليزي)

عام 1862	عام 1850	
41,033,503	16,202,312	القمح
6,624,800	3,669,653	الشعير
4,426,994	3,174,801	الشوفان
7108	388,749	الجودار
7,207,113	3,819,440	دقيق القمح
19,571	1054	القمح السوداء
11,694,818	5,473,161	الذرة
7675	2039	البزّة نوع خاص من الشعير Bere أو Bigg
1,024,722	811,620	الحمص
2,037,137	1,822,972	الفاصولياء
74,083,441	35,365,801	التصدير العام

(*) استقى ماركس المعطيات من التقرير البرلماني الموسوم: القمح، الحبوب، تقرير وضع بأمر من مجلس العموم الموقر في 18 شباط/فبراير 1867. يرد الجدول على ص 479. [ن. برلين].
[الطبعة العربية، ص561].

والإزدهار، وفيض الإنتاج، والأزمة، والركود. وإن انعدام الاطمئنان وانعدام الاستقرار اللذين يفرضهما المصنع الآلي على العمالة، وبالتالي على وضع عيش العامل، يشيعان كظاهرة عادية بمجرد حصول هذا التبدل في فترات الدورة الصناعية. وباستثناء فترات الإزدهار ينشب بين الرأسماليين صراع ضارٍ من أجل الموقع الفردي في السوق. وتتناسب حصتهم في السوق تناسباً طردياً مع رخص المنتج. وفيما عدا المنافسة الناجمة عن ذلك في استخدام الآلات المُحصَّنة التي تحل محل قوة العمل، وطرائق الإنتاج الجديدة، تحل في كل مرة لحظة يسعون فيها إلى تحقيق رخص السلع بضغط الأجور قسراً دون قيمة قوة العمل⁽²³⁵⁾

(235) في نداء وجهه العمال في تموز/يوليو عام 1866 إلى الجمعيات المهنية في إنكلترا (Trade Societies of England) بعد أن أُلقي بهم عرض الحائط إثر «إغلاق الأبواب» الذي أعلنه أصحاب مصانع الأحذية في لايسستر، ورد بين أشياء أخرى: «قبل 20 عاماً تقريباً تم في صناعة الأحذية في لايسستر إنقلاب من جراء استخدام التسمير بدل الخياطة. وكان يمكن الحصول على أجور طيبة وقتذاك. وسرعان ما اتسع هذا الأمر الجديد. وابتدأت منافسة قوية بين مختلف الشركات التي تنتج السلع الأكثر أناقة. ولكن سرعان ما نشبت على أثر ذلك منافسة من نوع أسوأ من خلال البيع دون السعر (undersell) بهدف السعي لتحطيم بعضهم بعضاً في السوق. وما لبثت العواقب الضارة أن تجلت في تخفيض الأجور، وتقلص سعر العمل بسرعة هائلة بحيث أن الكثير من الشركات لم تعد تدفع الآن سوى نصف الأجور الأولية. ورغم أن الأجور تهبط باطراد إلا أن الربح يزداد، على ما يبدو، مع كل تغير في تسعيرة العمل». - ويستغل أصحاب المصانع الفترات غير الملائمة في الصناعة من أجل ابتزاز ربح فاحش عن طريق التخفيض المفرط للأجور، أي عن طريق النهب السافر لوسائل عيش العامل الأكثر ضرورة. وهاكم مثلاً: يكثر الكلام عن وجود أزمة في نسيج الحرير في كوفنتري: «ونستخلص من الإفادات التي حصلتُ عليها، سواء من أصحاب المصانع أم من العمال، استخلاصاً لا مجال للشك فيه وهو أن الأجور خُفضت بدرجة أكبر مما اقتضته منافسة المنتجين الأجانب والاعتبارات الأخرى. ويعمل معظم النساكين بأجور مخفضة بنسبة 30 - 40%. وإن قطعة الوشاح التي كان النساك يحصل مقابلها على 6 - 7 شلنات قبل خمس سنوات، لا تقدم له الآن سوى 3 شلنات و3 بنسات أو 3 شلنات و6 بنسات؛ وثمة عمل آخر كانوا يدفعون مقابله في السابق 4 شلنات أو 4 شلنات و3 بنسات، لا يقدم الآن سوى شلنين أو شلنين و3 بنسات. وخُفضت الأجور إلى أدنى مما كان ضرورياً لإنعاش الطلب. الواقع فإن تخفيض الأجور بالنسبة للكثير من أنواع الأوشحة لم يقرن بأي تخفيض لسعر السلعة». (تقرير عضو اللجنة ف. لونج في: تقارير لجنة استخدام الأطفال، 1866، ص 114، رقم 1).

كما أن ازدياد عدد عمال المصانع مرهون بازدياد نمو رأس المال الكلي الموظف في [477] المصانع بوتيرة أسرع. ولكن هذه العملية لا تجري إلا في فترات المد والجزر في الدورة الصناعية الكبرى. زد على ذلك أنها تنقطع على الدوام بفعل التقدم التكنيكي الذي يعوّض عن العمال افتراضياً حيناً، ويزيحههم فعلياً حيناً آخر. ومثل هذه التغيرات النوعية في المصنع الآلي تقصي العمال عن المصنع باستمرار أو تغلق أبواب المصانع أمام دفع المجندين الجدد، في حين أن التوسيع الكمي المحض للمصانع يبتلع، بالإضافة إلى العمال المطرودين، أعداداً جديدة منهم. على هذا النحو يجري جذب العمال ونبذهم، وقذفهم من هنا أو هناك، بصورة متواصلة مع ما يرافق ذلك من تغيرات دائمة في جنس وعمر ومهارة المجندين الصناعيين.

وتتضح مصائر عامل المصنع على أسطح نحو عندما نلقي نظرة سريعة على مصائر صناعة القطن الإنكليزية.

في الفترة من عام 1770 حتى عام 1815 استمرت حالة الانكماش أو الركود في صناعة القطن مدة 5 سنوات. وخلال هذه المرحلة الأولى التي استطالت 45 سنة، تمتع أصحاب المصانع الإنكليز باحتكار استخدام الآلات واحتكار السوق العالمية. ومن عام 1815 حتى عام 1821 - انكماش. ومن عام 1822 حتى عام 1823 - ازدهار. عام 1824 - إلغاء قانوني حظر التحالفات^(*)، اتساع كبير وشامل للمصانع. عام 1825 - الأزمة. عام 1826 - فاقة كبيرة واضطرابات بين عمال صناعة القطن. عام 1827 - تحسّن طفيف. عام 1828 - نمو كبير في عدد أنوال النسيج البخارية والصادرات. عام 1829 - الصادرات، ولا سيما إلى الهند، تتجاوز جميع السنوات السابقة. عام 1830 - فيض الأسواق واستشراء الفاقة على نطاق هائل. من عام 1831 حتى عام 1833 - انكماش متواصل؛ تجريد شركة الهند الشرقية من احتكار التجارة مع شرقي آسيا (الهند [478] والصين). عام 1834 - نمو هائل للمصانع وانتشار الإنتاج الآلي، شح اليد العاملة؛ قانون الفقراء الجديد يكثف انتقال العمال الزراعيين إلى المناطق الصناعية؛ نزوح الأطفال بصورة واسعة من المقاطعات الزراعية؛ المتاجرة بالعبيد البيض. عام 1835 - ازدهار كبير؛ وفي الوقت ذاته هلاك نساجي القطن اليدييين من الجوع. عام 1836 - ازدهار

(*) قانونان أقرهما البرلمان الإنكليزي عامي 1799 و1800 يحظران تأسيس ونشاط أية منظمات عمالية. ألغى البرلمان هذين القرارين عام 1824. وأكد إلغاهما في السنة التالية. [ن. برلين].

كبير. عام 1837 وعام 1838 - انكماش وأزمة. عام 1839 - انتعاش. عام 1840 - تدهور مريع واضطرابات تستدعي تدخل الجيش. عام 1841 وعام 1842 - معاناة فظيعة لعمال المصانع. عام 1842 - الصناعيون يطردون العمال من المصانع لفرض إلغاء قوانين الحبوب؛ آلاف مؤلفة من العمال تندفع إلى يوركشاير فيردهم الجيش على أعقابهم؛ تقديم زعماء العمال إلى المحكمة في لانكاستر. عام 1843 - فاقة كبيرة. عام 1844 - انتعاش جديد. عام 1845 - ازدهار كبير. عام 1846 - تحسن متواصل بادیء الأمر، فارتداد؛ إلغاء قوانين الحبوب. عام 1847 - أزمة؛ تخفيض عام للأجور بنسبة 10% وأكثر احتفاء «بالرغيف الكبير» (big loaf). عام 1848 - استمرار الانكماش؛ مانشستر تحت الحراسة العسكرية. عام 1849 - انتعاش. عام 1850 - ازدهار. عام 1851 - هبوط أسعار السلع، وخفض الأجور، واندلاع إضرابات متكررة. عام 1852 - بوادر تحسن في الأفق، واستمرار الإضرابات، وأصحاب المصانع يهددون بجلب عمال أجانب. عام 1853 - تزايد التصدير؛ إضراب لمدة ثمانية أشهر واستشراء الفاقة في بريستون. عام 1854 - ازدهار وفيض أسواق. عام 1855 - أنباء عن إفلاسات ترد من الولايات المتحدة وكندا والأسواق الآسيوية الشرقية. عام 1856 - ازدهار كبير. عام 1857 - أزمة. عام 1858 - تحسن. عام 1859 - ازدهار كبير ونمو المصانع. عام 1860 - صناعة القطن الإنكليزية تصل نقطة الأوج؛ أسواق الهند وأستراليا وغيرهما تطفح إلى درجة بحيث أنها لم تستوعب كل ما كان قد كسد إلا عام 1863؛ إتفاقية تجارية مع فرنسا؛ نمو هائل في المصانع والمنظومات الآلية. عام 1861 - استمرار الانتعاش لبعض الوقت، يليه ارتداد؛ اندلاع الحرب الأهلية في أميركا، واستشراء مجاعة قطنية. من عام 1862 حتى عام 1863 - انهيار تام.

إن لتاريخ المجاعة القطنية دلالة بليغة تستحق التوقف هنيهة. يتضح من المؤشرات الدالة على حالة الأسواق العالمية في عامي 1860 - 1861 أن المجاعة القطنية كانت ملائمة لأصحاب المصانع ومربحة جزئياً: وهذا واقع تعترف به تقارير غرفة تجارة مانشستر، وأعلنه كل من بالمرستون وديربي، في البرلمان كما أثبتته الأحداث⁽²³⁶⁾ وبالطبع، ففي عام 1861 كان هناك الكثير من المصانع الصغيرة من أصل 2887 مصنعاً للقطن في المملكة المتحدة. ويفيد تقرير مفتش المصانع أ. ريدغريف الذي يدخل في

(236) قارن تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 30.

فترات خمسية وعام 1866

	1866	1865 - 1861	1860 - 1856	1855 - 1851	1850 - 1846	1845 - 1841	1840 - 1836	1835 - 1831	
	16,457,340	15,009,871	10,913,612	8,345,237	8,776,552	2,843,865	2,389,729	1,096,373	- متوسط الاستيراد السوي (بالكوارترات)
	216,218	302,754	341,150	307,491	155,461	139,056	251,770	225,263	- متوسط التصدير السوي (بالكوارترات)
	16,241,122	14,707,117	10,572,462	8,037,746	8,621,091	2,704,809	2,137,959	871,110	- المتوسط السوي لزيادة الاستيراد على التصدير
	29,935,404	29,381,760	28,391,544	27,572,923	27,797,598	27,262,569	25,929,507	24,621,107	- المتوسط السوي لعدد السكان في كل فترة
	0,543	0,501	0,372	0,291	0,310	0,099	0,082	0,036	- المقدار الوسطي للفتح وغيره المستهلك سنوياً لكل فرد من السكان خارج ما يستهلك من الإنتاج الوطني (بالكوارترات)

[480] منطقتي 2109 مصانع منها، أن هذا العدد الأخير يضم 392 مصنعاً، أي 19%، يستخدم واحداً أقل من 10 أحصنة بخارية، و345 مصنعاً، أي 16%، يستخدم واحداً بين 10 إلى 20 حصاناً بخارياً، و1372 مصنعاً يستخدم واحداً أكثر من 20 حصاناً بخارياً⁽²³⁷⁾ وكانت غالبية المصانع الصغيرة عبارة عن معامل نسيج تأمست بمعظمها في مرحلة الازدهار التي أعقبت عام 1858 على يد مضارين يقدم أحدهم الغزول، والآخر الآلات، والثالث المبنى؛ ويدير هذه المعامل نظار عمل سابقون (overlookers) وغيرهم من المعوزين. ولقد أفلس صغار أصحاب المصانع هؤلاء بمعظمهم. وكانوا سيواجهون المصير نفسه أيضاً من جراء الأزمة التجارية التي حالت المجاعة القطنية دون وقوعها. وعلى الرغم من أنهم كانوا يؤلفون ثلث العدد الإجمالي لأصحاب المصانع إلا أن معاملهم كانت تستخدم جزءاً أصغر بكثير من مجمل رأس المال الموظف في صناعة القطن. أما بخصوص نطاق التوقفات فتدل تقديرات موثوقة على أنه في تشرين الأول/أكتوبر عام 1862 توقف 60.3% من المغازل و58% من الأنوال عن العمل. ويشمل هذان الرقمان هذا الفرع الصناعي كله، وبالطبع فإنهما يتفاوتان تماماً من مقاطعة إلى أخرى. ولم تكن هناك سوى مصانع قليلة جداً تعمل وقتاً كاملاً (60 ساعة في الأسبوع)، أما المصانع الباقية فتعمل على نحو متقطع. وتقلصت الأجور الأسبوعية على نحوٍ محتوم حتى بالنسبة لأولئك العمال القليلين الذين كانوا يعملون وقتاً كاملاً وبأجورٍ عادية على أساس القطعة، وذلك نتيجة إحلال الأصناف الرديئة من القطن محل أصناف أكثر جودة، كإحلال القطن المصري مثلاً محل قطن سي أيلاند (في الغزول الناعمة)، وقطن سورات (من الهند الشرقية) محل القطن الأميركي والمصري، وخلائط من فضلات القطن وقطن سورات محل القطن الخالص. وإن قصر تيلة قطن سورات، وقذارته، وضعف متانة خيوطه، والاستعاضة عن الدقيق، عند تشبيع خيوط السداة بالغراء، بعناصر مختلفة أثقل وإلخ - كل ذلك أدى إلى خفض سرعة الآلات أو تقليص عدد الأنوال التي يديرها نساج واحد، مما زاد العمل الضروري لمعالجة انقطاع الآلة، وقلص كمية المنتج والأجور بالقطعة معاً. وباستخدام قطن سورات بات العامل يفقد 20 أو 30% وأكثر من أجوره حتى لو عمل وقتاً كاملاً. ولكن غالبية أصحاب المصانع خفضت أيضاً معدل الأجور بالقطعة بنسبة 5 أو 7½ أو 10%. وعليه، يمكن تصور وضع أولئك الذين كانوا

(237) المرجع نفسه، ص 18-19.

يعملون 3 أو $3\frac{1}{2}$ أو 4 أيام في الأسبوع أو 6 ساعات فقط في اليوم. وفي عام 1863 طراً تحسّن نسبي، فبلغت أجور النساجين والغزالين، وغيرهم، 3 شلنات و4 بنسات، و3 شلنات و10 بنسات، و4 شلنات و6 بنسات، و5 شلنات وبنساً واحداً في الأسبوع⁽²³⁸⁾ وحتى في ظل هذا الوضع المزري تماماً لم يكف أصحاب المصانع عن روح الابداع في اقتطاع الأجور. وكانت الاقتطاعات تجري أحياناً على شكل غرامات جراء العيوب في المصنوعات، الناجمة عن رداءة نوعية القطن واستخدام آلات غير ملائمة وما إلى ذلك. [481] وحين يكون صاحب المصنع هو مالك مساكن العمال أيضاً فإنه يدفع لنفسه إيجار السكن باقتطاعه من الأجور الإسمية. ويتحدث مفتش المصانع أ. ريدغريف عن مشغلي (minders) آلات الغزل (حيث يشرف كل مشغل على آلتين من آلات الغزل الأوتوماتيكية) الذين

«كانوا يحصلون بعد 14 يوم عمل كامل على 8 شلنات و11 بنساً؛ ويقتطع الصناعي من هذا المبلغ إيجار السكن ثم يعيد نصفه على شكل هبة، وهكذا كان عمال آلات الغزل يحملون إلى بيوتهم 6 شلنات و11 بنساً. وفي الأشهر الأخيرة من عام 1862 كانت أجور النساجين الأسبوعية تبدأ من شلنين و6 بنسات»⁽²³⁹⁾

ولم يكن من النادر أن يُقتطع إيجار السكن من الأجور حتى في الحالات التي كان العمال يعملون فيها لوقت جزئي فقط⁽²⁴⁰⁾ لا عجب إذن أن يستشري نوع من طاعون الجوع في بعض أنحاء لانكشاير! ولكن الأكثر دلالة أن التغير الجذري في عملية الإنتاج جرى على حساب العامل. وكانت تلك رسمياً تجارب على جسم حي لا قيمة له (experimenta in corpore vili)، تشبه تجارب تشريح الضفادع.

ويقول مفتش المصانع ريدغريف: «رغم أنني أورد أجور العمال الفعلية في الكثير من المصانع، إلا أنه لا ينبغي الظن بأنهم يحصلون على هذا المبلغ أسبوعياً. ويتعرض وضع العمال لتقلبات هائلة نتيجة لتجارب (experimentalizing) أصحاب المصانع المستمرة. فأجورهم ترتفع وتنخفض تبعاً لنوعية مزيج القطن: فأحياناً تقل عن الأجور السابقة

(238) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص41، 45، 51.

(239) المرجع نفسه، ص 41-42.

(240) المرجع نفسه، ص 57.

بنسبة 15%، وفي الأسبوع التالي أي الأسبوع الثاني تنخفض بنسبة 50 - 60%⁽²⁴¹⁾

ولم تكن هذه التجارب تجري على حساب وسائل عيش العمال فحسب، بل كان عليهم أن يدفعوا الثمن بحواسهم الخمس جميعاً.

«أخبرني المشتغلون بتنظيف القطن أن الرائحة الخائقة تصيبهم بالإغماء حين يفتحون بالات القطن. وإن النسالة والأقذار تغلغل في أفواه وأنوف وعيون وآذان العاملين في أقسام المزج والندف والتمشيط (Scribbling) مسببة لهم السعال وضيق التنفس. وبسبب من قصر الألياف يضاف إلى الغزول عند التشبييع بالغراء عدد كبير من المواد المختلفة، وعلى وجه الخصوص مختلف البدائل عوضاً عن الدقيق المستخدم سابقاً. وهذا هو سبب الغثيان وسوء الهضم لدى النساجين. وينتشر التهاب القصبات الناجم عن النسالة وكذلك التهاب البلعوم؛ كما تنتشر الأمراض الجلدية نظراً لتهيج الجلد من الأقذار التي يحتويها قطن سورات».

[482] ومن جهة أخرى كانت بدائل الدقيق، التي تزيد وزن الغزول، عبارة عن حافظة نقود حقيقية من فورتوناتوس^(*) بالنسبة للسادة أصحاب المصانع. فبفضل هذه البدائل «كان 15 باوناً من المواد الأولية، المحوَّلة إلى غزول، يزن 20 باوناً»⁽²⁴²⁾ ونقرأ في تقرير مفتشي المصانع المؤرخ في 30 نيسان/إبريل عام 1864:

«إن الصناعة تستغل اليوم هذا المورد المساعد بمديات فاحشة في الحقيقة. وعلمت من مصدر موثوق أن قماشاً يزن 8 باونات يصنع من $5\frac{1}{4}$ باون من القطن و $2\frac{3}{4}$ باون من مواد الغراء. ويحتوي قماش آخر يزن $5\frac{1}{4}$ باون على باونين من مواد الغراء. وكان ذلك قماش قمصان (shirtings) عادياً للتصدير. ويضيفون أحياناً في الأصناف الأخرى 50% من الغراء بحيث كان بوسع أصحاب المصانع أن يتبجحوا، وهم يتبجحون فعلاً، بأنهم يفتنون من بيع الأقمشة بأرخص مما تكلفه إسمياً الغزول التي تحتويها»⁽²⁴³⁾

(241) المرجع نفسه، ص 50-51.

(*) فورتوناتوس، شخصية في الأساطير التيوتونية، يمتلك حافظة نقود تمتلئ كلما أخذ منها. [ن. ع].

(242) المرجع نفسه، ص 62-63.

(243) تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1864، ص 27.

ولكن معاناة العمال لم تقتصر على تجارب الصناعيين داخل المصانع وتجارب البلديات خارجها، كما لم تقتصر على تخفيض الأجور والبطالة، والبؤس والصدقات، وخطابات المديح التي يلقيها اللوردات وأعضاء مجلس العموم.

«إن النسوة التعيسات، اللواتي طُردن من العمل إثر المجاعة القطنية، أصبحن نفاية من نفايات المجتمع وبقين كذلك. فعدد المومسات اليافعات في المدينة الآن أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى خلال الـ 25 سنة الأخيرة»⁽²⁴⁴⁾

وهكذا، ففي السنوات الـ 45 الأولى لصناعة القطن الإنكليزية، من عام 1770 حتى عام 1815، نجد 5 سنوات فقط من الأزمة والركود، ولكن تلك كانت فترة احتكارها العالمي. وفترة السنوات الـ 48 الثانية، من عام 1815 حتى عام 1863، فلا نجد غير 20 سنة من الانتعاش والازدهار مقابل 28 سنة من الانكماش والركود. وفي 1815 - 1830 تبتدى المنافسة مع أوروبا القارية والولايات المتحدة. واعتباراً من عام 1833 جرى التوسع القسري في الأسواق الآسيوية بـ «تدمير الجنس البشري»^(*) ومنذ أيام إلغاء قوانين الحبوب، من عام 1846 حتى عام 1863، نجد أن كل ثمانية أعوام من الانتعاش والازدهار الواسطين تقابلها 9 أعوام من الانكماش والركود. أما وضع العمال الذكور الراشدين في صناعة القطن، حتى في فترة الازدهار، فيمكن الحكم عليه من الحاشية الواردة أدناه⁽²⁴⁵⁾

(244) من رسالة هاريس، كبير مفوضي الشرطة (Chief Constable) في بولتون وردت في تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 61-62.

(*) المقصود هنا تغلغل التجار الإنكليز في أسواق الصين، وازدهار تجارة تهريب الأفيون، ثم الإبادة التي رافقت اندلاع حرب الأفيون الأولى (1839 - 1842). [ن. برلين].

(245) يرد في أحد نداءات عمال صناعة القطن ربيع عام 1863، وهو نداء يدعو إلى تشكيل جمعية للهجرة: «قلما ينكر أحد أن ثمة ضرورة مطلقة في الوقت الحاضر لهجرة عدد كبير من عمال المصانع. وتبرهن الوقائع التالية على ضرورة تدفق الهجرة بصورة دائمة في جميع الأوقات، فبدون ذلك يتعذر الحفاظ على وضعنا في الظروف الحالية: في عام 1814 بلغت القيمة الرسمية (التي هي مجرد مؤشر على الكمية) للسلع القطنية المصدرة 17,665,378 جنيهًا استرلينياً، أما قيمتها الفعلية في السوق فكانت 20,070,824 جنيهًا استرلينياً. وفي عام 1858 بلغت القيمة الرسمية للسلع القطنية المصدرة 182,221,681 جنيهًا استرلينياً، أما قيمتها الفعلية في السوق فلم تزيد عن 43,001,312 جنيهًا استرلينياً، بحيث أن مضاعفة التصدير عشر مرات لم تؤد إلى

8) دور الصناعة الكبرى في تحويل المانيفاكتورة والحرفة اليدوية [483] والعمل المنزلي

أ) نقض التعاون القائم على الحرفة وتقسيم العمل

لقد رأينا كيف تعمل الآلات على نقض التعاون القائم على أساس الحرفة اليدوية، وإزالة المانيفاكتورة القائمة على تقسيم العمل جرفي الطابع. وتصلح ماكينة الحصاد التي تحل محل تعاون الحصادين مثلاً على النوع الأول؛ وآلة إنتاج إبر الخياطة مثلاً ساطعاً على النوع الثاني؛ وحسب ما يقوله آدم سميث فإن 10 أشخاص كانوا يصنعون في أيامه 48,000 إبرة في اليوم بفضل تقسيم العمل. بالمقابل، تنتج آلة واحدة في يوم عمل مؤلف من 11 ساعة 145,000 إبرة. ويمكن لإمرأة أو فتاة واحدة أن تشرف بالمتوسط على أربع من هذه الآلات، وبالتالي فهي تنتج بواسطتها نحو 600,000 إبرة في اليوم، [484] أو أكثر من 3,000,000 إبرة في الأسبوع⁽²⁴⁶⁾ وعندما تحل آلة تنفيذ عمل مفردة محل التعاون أو المانيفاكتورة فيمكن أن تصبح بذاتها قاعدة لإنتاج جرفي جديد. ولكن هذا التجديد للمشروع الجرفي على أساس الآلات ليس إلّا نقلة باتجاه الإنتاج المصنعي الذي

= أكثر من مضاعفة السعر. وهذه النتيجة، غير الملائمة للبلد بوجه عام ولعمال المصانع على وجه الخصوص، نشأت عن تضافر أسباب عديدة. ويتلخص أحد هذه الأسباب الأكثر وضوحاً في الفيض الدائم للعمل اللازم للفرع الصناعي المعني الذي يتطلب، وسيف الهلاك مسلط على رقبتة، اتساع السوق الدائم. ويحدث أن تتعطل مصانعنا القطنية بسبب إحدى حالات الركود الدورية في التجارة، المحتومة كالموت، في ظل النظام الحديث. إلّا أن ذلك لا يوقف روح الاختراع البشرية. فعلى الرغم من أن 6 ملايين شخص قد غادروا هذا البلد خلال السنوات الـ 25 الأخيرة حسب أقل التقديرات، إلّا أن نسبة كبيرة من الذكور الراشدين لا تستطيع، حتى في الفترات الأكثر ازدهاراً، أن تجد في المصانع أي عمل مهما كانت شروطه، وذلك نتيجة لإزاحة العمل على الدوام بهدف رخص المنتج. (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، ص51-52). وسنرى في أحد الفصول اللاحقة كيف أن السادة أصحاب المصانع سعوا إلى عرقلة هجرة العمال أثناء كارثة القطن، بكل السبل الممكنة، بما في ذلك تدخل الدولة.

(246) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، 1864، ص108، رقم 447.

يظهر إلى الوجود، كقاعدة، في كل مرة تحل فيها قوة آلية محرك، كالبخار أو المياه، محل العضلات البشرية عند تشغيل الآلة. ويمكن للإنتاج الصغير أن يعتمد القوة المحركة الميكانيكية عرضاً، ولوقت وجيز بأي حال، باستئجار البخار، كما يلاحظ ذلك في بعض مانيفاكتورات برمنغهام، أو باستخدام آلات حرارية صغيرة^(*)، كما في بعض فروع النسيج وغير ذلك⁽²⁴⁷⁾ ولقد نشأت تجربة «معمل الكوخ» (Cottage-Fabrik) بصورة عفوية في صناعة نسيج الحرير في كوفنتري. ففي وسط مربع يتألف من صفوف من الأكواخ يُبنى ما يسمى بـ «بيت المحرك» (Engine House) من أجل المحرك البخاري الذي يتصل بواسطة المحاور بأنوال النسيج في البيوت. كان استئجار البخار يكلف عموماً $2\frac{1}{2}$ شلن بالنسبة لنول النسيج. وكان بدل إيجار البخار هذا يدفع أسبوعياً بغض النظر عن اشتغال الأنوال من عدمه. وكان كل بيت يحتوي نولين إلى ستة أنوال تعود إلى العمال، وهي إما مشتراة بالدين أو مستأجرة مؤقتاً. واستمر الصراع بين «معمل الكوخ» والمصنع الفعلي أكثر من 12 عاماً. وانتهى هذا الصراع بالخراب التام لثلاثمائة من «أكواخ المعامل» (Cottage factories)⁽²⁴⁸⁾ وفي الحالات التي لا تشترط فيها طبيعة العملية إنتاجاً واسع النطاق في البداية، فإن بعض فروع الصناعة، مثل إنتاج المغلفات والريش المعدنية وإلخ مثلاً، التي نشأت في العقود الأخيرة من القرنين، تبدأ عادة بالإنتاج الحرفي ثم بالإنتاج المانيفاكتوري كطورين إنتقاليين وجيزين نحو الإنتاج المصنعي. ويواجه هذا التحول صعوبات كأداء حيث لا يتألف الإنتاج المانيفاكتوري للمنتوج من سلسلة متتالية من العمليات المترابطة، بل من كثرة من العمليات المتفرقة. وقد كان هذا، على سبيل المثال، عقبة كبيرة بالنسبة لتطور مصانع الريش المعدنية. ولكن تم قبل خمس عشرة سنة تقريباً لإختراع جهاز أوتوماتيكي ينفذ 6 عمليات مختلفة دفعة واحدة. وفي عام 1820 جرى إنتاج الريش المعدنية الأولى بطريقة حِرفية بـ 7 جنيهات و4 شلنات لكل 12 [485]

(*) الماكينة الحرارية تعمل بتسخين وتبريد الهواء وقد اخترعت بداية القرن التاسع عشر ثم فقدت مكانتها. [ن. برلين].

(247) في الولايات المتحدة لا يندر مشاهدة مثل هذا التجديد للحرفة على أساس الآلات. ولهذا السبب بالذات فإن التركيز المرتبط بالانتقال الحتمي إلى الإنتاج المصنعي يجري هناك بخطوات واسعة وسريعة جداً بالمقارنة مع أوروبا بل حتى مع إنكلترا.

(248) قارن: تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص 64.

دزينة، وفي عام 1830 أصبحت المانيفاكتورة تنتجها بـ 8 شلنات، أما المصنع فيقدمها لتجار الجملة بـ 2 - 6 بنسات⁽²⁴⁹⁾

ب) إنعكاس تأثير المصنع على المانيفاكتورة والعمل المنزلي

لا يقتصر تطور نظام المصانع وما يرافق ذلك من انقلاب في الزراعة، على اتساع نطاق الإنتاج في كل الفروع الصناعية الأخرى، بل يتعداه إلى تغير طابعها بالمثل. فمبدأ الإنتاج الآلي بتحليل عملية الإنتاج إلى أطوارها المكونة، وحل القضايا الناشئة على هذا النحو باستخدام علوم الميكانيك والكيمياء وغيرهما، أي باختصار، بواسطة العلوم الطبيعية، يغدو مبدأ مقررًا في كل مكان. ولذلك تتغلغل الآلات في المانيفاكتورة حيثما تجد استخداماً في هذه العملية الجزئية أو تلك. وبذلك فإن التمثيل المتبلور والوطيد لتقسيم العمل القديم في المانيفاكتورة، يتفسخ ويخلي مكانه لتغيرات متواصلة. زد على ذلك يحصل انقلاب جذري في تركيب العامل الكلي أو العامل المركّب. وخلافاً لمرحلة المانيفاكتورة يقوم مخطط تقسيم العمل الآن على أساس استخدام عمل الأناث والأطفال من جميع الأعمار، والعمال غير المدربين حيثما أمكن، وباختصار، استخدام العمل الرخيص (cheap labour)، حسب التعبير الإنكليزي المعبر. ولا يقتصر ذلك على شتى أنواع الإنتاج المركّب واسع النطاق سواءً باعتماد الآلات أم لا، بل ينطبق أيضاً على ما يسمى بالصناعة المنزلية، بغض النظر عما إذا كان العمال يمارسونها في مساكنهم أم في ورش عمل صغيرة. وليس في هذه الصناعة المنزلية الحديثة المزعومة جامع يجمعها، عدا التسمية، بالصناعة المنزلية القديمة التي تفترض وجود جرفة مستقلة في المدينة واقتصاد فلاحي مستقل، بل تفترض أصلاً وجود منزل لدى أسرة العامل. أما الآن فقد تحولت الصناعة المنزلية إلى قسم خارجي للمصنع أو المانيفاكتورة أو المؤسسة التجارية. وما عدا عمال المصانع والعمال المانيفاكتوريين والحرفيين الذين يركزهم رأس المال مكانياً [486] بكتل كبيرة ويضعهم تحت إمرته مباشرة، فإنه يحرك بخيوط غير مرئية جيشاً جراراً من

(249) أسس السيد جيلوت في برمنغهام أول مانيفاكتورة لإنتاج الريش المعدنية على نطاق واسع. أخذت منذ عام 1851 تنتج أكثر من 180 مليون ريشة وتستهلك في السنة 120 طناً من الحديد الصلب. وتنتج برمنغهام، التي تحتكر هذا الفرع الصناعي في المملكة المتحدة، حالياً مليارات الريش المعدنية في السنة. وبموجب إحصاء عام 1861 بلغ عدد المشتغلين في إنتاج الريش المعدنية 1428 بمن فيهم 1268 عاملة من سن الخامسة فما فوق.

العمال المنزليين المتناثرين في المدن الكبيرة وفي الأرياف. مثال ذلك: إن مصنع القمصان التابع للسادة تيلي في لندنري بإيرلندا يستخدم 1000 عامل في المصنع و9000 من العمال المنزليين المبعثرين في الأرياف⁽²⁵⁰⁾

ويتخذ استغلال قوى العمل الرخيصة وغير الناضجة في المانيفاكتورة الحديثة طابعاً أشد سفوراً مما هو في المصنع الفعلي، ذلك لأن الأساس التكنيكي لهذا الأخير، وهو حلول الآلات محل القوة العضلية وسهولة أداء العمل، لا وجود له في المانيفاكتورة على الأغلب؛ يضاف إلى ذلك أن جسد المرأة أو جسد الطفل الغض يتعرض في المانيفاكتورة لتأثير المواد السامة بلا مواربة. ويكتسب الاستغلال في ظل ما يسمى بالعمل المنزلي طابعاً سافراً يفوق ما في المانيفاكتورة، وذلك لأن قدرة العمال على المقاومة تتضاءل نظراً لتبعثرهم، ولأن سلسلة متصلة من الطفيليين المفترسين تندس بين رب العمل والعامل، ولأن على الصناعة المنزلية أن تتصارع في كل مكان مع الإنتاج الآلي، أو مع الإنتاج المانيفاكتوري على الأقل، في الفرع نفسه، ولأن الفقر يسلب العامل شروط العمل الأكثر ضرورة - فسحة المكان والنور والتهوية وإلخ - ولأن عدم انتظام العمل يتفاقم، وأخيراً لأن المنافسة بين العمال تصل لا محالة إلى أقصاها في هذه الملاذات الأخيرة لكل من جعلته الصناعة الكبرى والزراعة «زائداً عن اللزوم». وإن الاقتصاد في وسائل الإنتاج الذي لا يتحقق بصورة منتظمة إلا بفضل الإنتاج الآلي، والذي يعتبر أصلاً تبيدياً جائراً لقوة العمل منذ البداية، ووحشياً فيما يتعلق بالشروط العادية لسير العمل، يكشف الآن بمزيد من الجلاء عن جانبه التناحري الفاتك بالإنسان وذلك بقدر ما تكون القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل ضعيفة والأساس التكنيكي لعمليات العمل المركبة ضعيفاً في الفرع الصناعي المعني.

ج) المانيفاكتورة الحديثة

أقدم الآن بضعة أمثلة توضح الملاحظات الواردة أعلاه. الواقع أن القارئ قد اطلع على أمثلة وفيرة مما أوردناه في الفصل المتعلق بيوم العمل. فمانيفاكتورات معالجة المعادن في برمنغهام وضواحيها تستخدم في الأعمال المرهقة بغالبيتها نحو 30,000 طفل وحدث إلى جانب 10,000 امرأة. ونجد هؤلاء يعملون هنا في المواضع الضارة بالصحة

(250) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص LXVIII، رقم 415.

كمسابك النحاس ومعامل الأضرار وفي أشغال الطلاء بالمينا أو الزنك والصقل⁽²⁵¹⁾ وبسبب العمل المفرط للكبار والصغار استحققت مختلف مطابع الصحف والكتب في لندن [487] تسمية «المسالخ» عن جدارة^(251a) ونجد في مؤسسات التجليد مثل هذا العمل المفرط أيضاً الذي تقع النساء والفتيات والأطفال ضحية له. وإن عمل الصغار في مشاغل الحبال، والعمل الليلي في ورش الملح ومانيفاكشورات الشموع والمانيفاكشورات الكيميائية الأخرى مرهق تماماً، وكذلك استخدام الأحداث من أجل تدوير أنوال النسيج في مشاغل الحرير التي لا تستخدم قوة ميكانيكية محرك مرهق هو الآخر⁽²⁵²⁾ ويعتبر فرز الأسماك وتصنيفها من أشد الأعمال قرفاً وقذارة وأسوأها أجوراً، حيث تُعطى الأولوية لاستخدام الفتيات والنساء. وتعتبر بريطانيا العظمى، كما هو معروف، مركزاً عالمياً لتجارة الأسماك، ناهيك عن الحجم الضخم لأسماها بالذات. وتتدفق عليها الأسماك من اليابان وأناى بلدان أميركا الجنوبية ومن جزر الكناري. لكن المصادر الرئيسية للأسماك التي تجلب إلى بريطانيا العظمى هي ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولندا. وتستخدم الأسماك لصنع الأسمدة ولإنتاج الحشوات (لفرش النوم والوسائد) والصوف الاصطناعي (shoddy)، وكماشة خام لإنتاج الورق. وإن الإناث العاملات في فرز الأسماك يصبحن وسائط لنشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية التي يقعن أولى ضحاياها⁽²⁵³⁾ وفضلاً عن مناجم الفحم والمعادن، تصلح معامل القرميد والأجر، التي لا تستخدم فيها بصورة عرضية حتى الآن في إنكلترا (عام 1866) الآلات المخترعة حديثاً، لأن تكون مثلاً كلاسيكياً على العمل المفرط والكذب المضني وغير الملائم. وما يرتبط بذلك من توخس العمال المستهلكين منذ نعومة أظفارهم. يستمر العمل هاهنا من أيار/مايو وحتى أيلول/سبتمبر من الخامسة صباحاً وحتى الثامنة مساءً، أما إذا كان

(251) بل إن الأطفال يعملون في سنّ المبارد في شغل!

(251a) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص3، رقم 24؛ ص6 رقم 55-56، ص7 رقم 59-60.

(252) المرجع السابق، ص 114-115، العددان 6 - 7. ويشير عضو اللجنة بصورة محقة إلى أنه إذا كانت الآلة تحل محل الإنسان عادة، فإن الافع يحل هنا محل الآلة بالمعنى الحرفي للكلمة.

(253) أنظر: التقرير الخاص عن تجارة الأسماك والايضاحات العديدة في تقارير الصحة العامة، التقرير الثامن، 1866، لندن، الملحق، ص196-208.

(Public Health, 8th Report, London, 1866, Appendix, p. 196-208).

تجفيف الآجر يجري في الهواء الطلق فإن العمل يتواصل في الغالب من الرابعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً. ويعتبر يوم العمل من الخامسة صباحاً وحتى السابعة مساءً «مقلصاً» و «معتدلاً». ويُقِيل الأطفال من كلا الجنسين على العمل ابتداءً من سن السادسة بل حتى من سن الرابعة. ويعمل الصغار عدداً مماثلاً من الساعات كالكبار، وغالباً أكثر من الكبار. والعمل مضنٍ، أما قِظ الصيف فيمعن في الإنهاك. وعلى سبيل المثال كانت فتاة في الرابعة والعشرين تصنع في معمل للآجر في موسلي 2000 آجرة في اليوم، تساعدنا فتاتان صغيرتان كانتا تحملان الطين وترتبان الآجر. وكانت هاتان الفتاتان تحملان يومياً [488] ما زنته 10 أطنان من الطين على الجدران الزلقة للحفرة من عمق 30 قدماً وتنقلانه لمسافة 210 أقدام.

«يستحيل على أي طفل أن يجتاز مطهر معمل الآجر من دون أن ينحط أخلاقياً. فاللغة البذيئة التي يسمعونها منذ نعومة أظفارهم، والعادات السيئة، الفاحشة، المتهتكة التي يتربون عليها، جاهلين، شبه متوحشين، تحولهم طيلة حياتهم اللاحقة إلى فالتين، منبوذين، داعرين. وإن نمط عيشهم منبع مخيف للإنحطاط الأخلاقي. فكل صانع آجر (moulder) أي العامل الماهر ورئيس زمرة من العمال «يقدم لزمرة المؤلف من 7 أشخاص السكن والطعام في كوخه أو بيته. وينام الرجال والفتيان والصبايا في هذا الكوخ بغض النظر عما إذا كانوا ينتسبون إلى أسرة صانع الآجر أم لا ويتألف الكوخ عادة من غرفتين، وفي حالات نادرة من ثلاث غرف تقع في القبو، وبالتالي رديئة التهوية. وتخور قوى هؤلاء بعد يوم من العمل المضني إلى درجة لا مجال فيها حتى للتفكير بمراعاة القواعد الصحية وقواعد النظافة واللياقة أياً كانت. وتصلح هذه الأكواخ لأن تكون نماذج حقيقية للفوضى والأوساخ والطين. وإن أعظم شرور هذا النظام الذي يستخدم فتيات في ريعان الصبا في أعمال من هذا النوع إنما يكمن في أنه يربطهن ربطاً وثيقاً منذ الطفولة المبكرة وطيلة الحياة برعاع منبوذين. وقبل أن تنبتهن الطبيعة بأنهن نساء، يتحولن إلى صبية أجلاف بذيئي اللسان (rough, foul-mouthed boys). فهن يرتدين أسماًلاً مهلهلة قذرة، ويبدين عاريات السيقان إلى ما فوق الركبة بكثير، ويغطي الطين شعورهن ووجوههن، ويعتدن على الاستهتار بكل مشاعر الحشمة والحياء. وفي وقت الغداء يستلقين بكامل طولهن على الأرض أو يسترقن النظر إلى الفتيان الذين

يستحمون في القناة المجاورة. وعقب الانتهاء من يوم العمل المهلك يرتدين ثياباً أفضل ويرافقن الرجال إلى الحانات».

ولا عجب أن يسود السكر والعريضة هذه الطبقة بأسرها، منذ اليقاعة.

«الأنكى من ذلك أن صانعي الأجر يأسون من حالهم. وقد قال واحد من أفضلهم لكاهن من حقول ساوثهول: خير لكم يا سيدي، أن تربوا الشيطان وتصلحوه ليغدو صانع آجراً».

«You might as well try to raise and improve the devil as a brickie, Sir!»⁽²⁵⁴⁾.

ويجد المرء في التقرير الرابع (لعام 1861) والتقرير السادس (لعام 1864) للصحة العامة معطيات رسمية وفيرة فيما يتعلق بالتوفير الرأسمالي في شروط العمل في المانيفاكتورة الحديثة (التي يقصد بها هنا كافة الورش الكبيرة باستثناء المصانع الكبرى بالمعنى الدقيق للكلمة). وإن وصف «ورش العمل» (workshops)، لا سيما وضع عمال الطباعة والخياطة في لندن، ليفوق أبغض خيالات كتابنا الروائيين. ويتضح التأثير على [489] صحة العمال من تلقاء ذاته. ويقول الدكتور سايمون، وهو كبير المفتشين الطبيين لـ«المجلس السري» (Privy Council) والمحور الرسمي لتقارير الصحة العامة ما نصه:

«بينت في تقريري الرابع» (عام 1861) «أنه يستحيل على العمال في واقع الأمر نيل حقهم الصحي الأول، وأعني بذلك أنه، مهما تكن الأعمال التي يجمعهم رب العمل من أجلها، فيجب أن تكون خالية، ما دام ذلك يتوقف عليه، من كل الظروف الضارة بالصحة والتي يمكن إزالتها. وبرهنت على أنه في حين أن العمال عاجزون عملياً بقواهم الخاصة عن انتزاع هذه العدالة الصحية، فإنهم عاجزون أيضاً عن الحصول على مساندة فعالة من موظفي بوليس الصحة مدفوعي الأجر. وإن حياة عشرات الآلاف من العمال والعاملات تُعذَّب وتُختزل اليوم عبثاً بتلك الآلام الجسدية اللامتناهية الناشئة عن مزاوله مهنة لا أكثر»⁽²⁵⁵⁾

(254) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس 1866، ص16-18، رقم 86-97، ص130-131،

رقم 39-71. قارن كذلك: التقرير الثالث، 1864، ص48، 56.

(255) تقرير الصحة العامة السادس، 1864، لندن، ص29-31

ويورد الدكتور سايمون الجدول التالي لنسبة الوفيات بغية توضيح تأثير ورش العمل على صحة العمال⁽²⁵⁶⁾:

عدد الوفيات لكل 100,000 نسمة في الفروع المعنية (حسب الأعمار)			مقارنة بين الصناعات من ناحية تأثيرها على الصحة	عدد المشتغلين في الفروع الصناعية المعنية من مختلف الأعمار
55 - 45 سنة	45 - 35 سنة	35 - 25 سنة		
1145	805	743	الزراعة في إنكلترا وويلز	958,265
2093	1262	958	عمال الخياطة في لندن	{ 22,301 من الذكور 12,377 من الإناث }
2367	1747	894	عمال الطباعة في لندن	13,803

د) العمل المنزلي الحديث

نأتي الآن إلى ما يسمى بالعمل المنزلي. وبغية تكوين فكرة عن مجال الاستغلال هذا الذي يقوم به رأس المال في الفناء الخلفي للصناعة الكبرى، وعن الفظاعات المرتكبة في هذا المجال، يمكن أن نتناول مثلاً حرفة صنع المسامير التي تبدو في الظاهر رغيدة تماماً [490] والتي تُزاول في بعض القرى النائية في إنكلترا⁽²⁵⁷⁾ حسبنا أن نتوقف، هنا، عند بضعة

(256) المرجع نفسه، ص 30. يشير الدكتور سايمون إلى أن نسبة الوفيات بين عمال الخياطة والطباعة في لندن ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة هي في الواقع أعلى بكثير، نظراً لأن رجال الأعمال اللندنيين يقبلون من الريف عدداً كبيراً من الشباب دون سن الثلاثين، بصفة مبتدئين ومتدربين *improvers* (أي من يرغبون في تطوير المهارة). وإذا يردون في الإحصاءات بوصفهم من سكان لندن فإنهم يزيدون بصورة مصطنعة ذلك العدد من السكان الذي تحسب الوفيات في لندن على أساسه، أما عدد الوفيات بين هؤلاء فهي أقل بالقياس إلى ذلك. ويعود قسم كبير منهم إلى الريف ولا سيما عند الإصابة بأمراض خطيرة (المرجع نفسه).

(257) المقصود هنا المسامير المطروقة خلافاً للمسامير المقطوعة التي تصنع بواسطة الآلات. أنظر: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث ص 11 و19، رقم 125-130، ص 52، رقم 11؛ ص 113-114 رقم 487؛ ص 137، رقم 674.

أمثلة مستقاة من فروع مثل إنتاج المخمرات والقش المضفور، وهي فروع لا تستخدم الآلات البتة ولا تنافس الإنتاج الآلي والمانيفاكتوري.

يسري مفعول قانون المصانع لعام 1861 على حوالي 10,000 من أصل 150,000 شخص يعملون في إنتاج المخمرات في إنكلترا. وتؤلف النساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين الغالبية الساحقة من الباقين البالغ عددهم 140,000 شخص، علماً بأن نسبة جنس الذكور متدنية تماماً. وتتضح الحالة الصحية لمادة الاستغلال «الرخصة» هذه من الجدول التالي الذي وضعه الدكتور ترومان، الطبيب في المستوصف العمومي للفقراء (General Dispensary) في نوتنغهام. فمن أصل 686 عاملة مخمرات مريضة، تتراوح أعمار غالبيتهم بين 17 - 24 سنة، كانت المصابات بالسل منهن⁽²⁵⁸⁾:

السنة	الإصابة	السنة	الإصابة
1852	1 من 45	1857	1 من 13
1853	1 من 28	1858	1 من 15
1854	1 من 17	1859	1 من 9
1855	1 من 18	1860	1 من 8
1856	1 من 15	1861	1 من 8

ومن شأن هذا الاطراد المتصاعد في نسبة الإصابات بالسل أن يكفي أشد دعاة التقدم تفاؤلاً وأكثر مروجي نظرية التجارة الحرة الألمان كذباً.

إن قانون المصانع لعام 1861 يشمل صنع المخمرات بمقدار ما يجري بواسطة الآلات، وهذه هي القاعدة العامة في إنكلترا. وإن الفروع التي نعالجها هنا بإيجاز - علماً أن ذلك يتعلق بالعمال المنزليين، لا بأولئك المتركزين في المانيفاكتورات والمخازن وإلخ - تنقسم: (1) إلى «المعالجة النهائية» (Lace finishing) للمخمرات التي تصنع بالآلات؛ وهذه الفئة تشمل بدورها أقساماً فرعية عديدة؛ (2) نسج المخمرات. وتجري المعالجة النهائية للمخمرات (lace finishing) في إطار العمل المنزلي، أما في

(258) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XXII، رقم 166.

ما يسمى «بيوت الست» (mistresses houses)، أو في بيوت سكن النساء اللواتي يعملن [491] لوحدهن أو مع أطفالهن. وإن مالكات «بيوت الست» نساء فقيرات أصلاً. ويقع المشغل في جانب من منزل سكنهن. فهن يستلمن الطلبات من الصناعيين وأصحاب المخازن وسواهم، ويستأجرن نساءً وفتيات وأطفالاً صغاراً بأعدادٍ تتناسب مع سعة الحجرة وتقلبات الطلب في المهنة. ويتراوح عدد العاملات المشتغلات بين 20 و40 في بعض هذه المشاغل وبين 10 و20 في بعضها الآخر. ويبلغ متوسط أدنى عمر لعمل الأطفال 6 سنوات، إلا أن بعضهم يبدأ العمل حتى قبل سن الخامسة. ويستمر وقت العمل عادة من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً مع توقف لمدة 1½ ساعة لتناول الطعام الذي لا يجري بصورة منتظمة وغالباً ما يتم في جحور العمل التثنية تلك. وعندما تزدهر الأعمال يتواصل العمل في الغالب من الثامنة صباحاً (وأحياناً من السادسة) حتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً. إن الثكنات العسكرية الإنكليزية تخصص لكل جندي 500 - 600 قدم مكعب، وفي المستشفيات العسكرية 1200 قدم مكعب. أما في جحور العمل هذه فلا تعدو حصة الشخص الواحد 67 - 100 قدم مكعب. وفي الوقت نفسه تستنفذ مصابيح الغاز أو أكسجين الهواء. وللحفاظ على نظافة المخمرات ينبغي على الأطفال خلع أحذيتهم، حتى في الشتاء رغم أن الأرض مبلطة بالأحجار أو الآجر.

«لا يندر أن يرى المرء في نوتنغهام 15 - 20 طفلاً محشورين في حجرة صغيرة واحدة قد لا تزيد مساحتها عن 12 قدماً مربعاً، وهم يقومون على مدى 15 ساعة في اليوم بعمل منهك لما فيه من عناءٍ ورتابة، علماً بأنه يجري في ظل أسوأ ما يمكن تخيله من شروط منافية للصحة. ويعمل حتى الأطفال الصغار بانتباه متوتر وبسرعة مذهلة، ولا يسمحون لأصابعهم على الإطلاق تقريباً بالتوقف أو التباطؤ. وإذا توجه إليهم أحد بسؤال فإنهم لا يحيدون بنظرهم عن العمل خشية أن يضيعوا لحظة واحدة».

وتخدم «العصا الطويلة» بمثابة أداة بيد «الست» لحث الأطفال كلما استطال وقت العمل.

«يصاب الأطفال بالإعياء تدريجياً، فيتململون كالطير، في نهاية ذلك الحبس الطويل في عمل رتيب منهك للعيون، عمل منهك من تيبس

الجسم في وضع واحد» «إن عملهم كالعبودية (Their work is like slavery)⁽²⁵⁹⁾

[492] وحيثما تعمل النساء مع أولادهن في بيوتهن، أي بالمعنى الحديث في غرفة مؤجرة في عليّة على الأغلب، يكون الوضع أسوأ بعامّة. ويتشتر هذا النوع من العمل على مدار 80 ميلاً حول نوتنغهام. وعندما يغادر الطفل المخزن الذي يعمل فيه حتى الساعة 9 أو 10 مساءً يُعطى في كثير من الأحيان رزمة أخرى للعمل في البيت. وبالطبع، فإن الرأسمالي الفريسي، ممثلاً بشخص أحد أتباعه المأجورين، ينطق عند ذلك بجملة معسولة قائلاً: «هذا من أجل أمك»، رغم أنه يعلم علم اليقين أن على الطفل المسكين أن ينكب على العمل لمساعدة الأم⁽²⁶⁰⁾

تنتشر صناعة المخزّات بصورة رئيسية في منطقتين زراعتين في إنكلترا: مقاطعة هونيتون للمخزّات على امتداد 20 - 30 ميلاً بمحاذاة الشاطئ الجنوبي لديفون شاير وأماكن متفرقة من ديفون الشمالية، وفي منطقة أخرى تشمل قسماً كبيراً من مقاطعات باكينغهام وبدفورد نورثامبتون والمواضع المجاورة من أوكسفورد شاير وهاتينغدون شاير. وتستخدم «أكواخ» (Cottages) الأجراء الزراعيين عادة كمشاغل. ويستخدم بعض أصحاب المانيفاكتورات أكثر من 3000 من أمثال هؤلاء العمال المنزليين، غالبيتهم من الأطفال والأحداث من الإناث تحديداً. ونلاحظ هنا من جديد الأوضاع التي ورد وصفها بصدد انجاز المخزّات (lace finishing). وليس ثمة سوى فارق واحد هو أنه بدلاً من «بيوت الست» (mistresses houses) تظهر «مدارس المخزّات» (lace schools) المزعومة التي تديرها نساء فقيرات في أكواخهن. يعمل الأطفال في هذه المدارس من سن الخامسة، بل أقل من ذلك أحياناً، وحتى سن 12 - 15 سنة ما يناهز 4 - 8 ساعات بالنسبة لأصغرهم في السنة الأولى، وبعد ذلك من السادسة صباحاً حتى الثامنة أو العاشرة مساءً.

«إن هذه الغرف، عموماً، هي غرف جلوس عادية في أكواخ صغيرة: يُسدّ الموقد لمنع تيارات الهواء، ويُترك الموجودون لالتماس الدفء في الشتاء من حرارة أجسادهم. وفي حالات أخرى تكون الغرف المدرسية

(259) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص XXI-XX-XIX.

(260) المرجع نفسه، ص XXII-XXI.

المزعومة عبارة عن حجرة صغيرة بلا نوافذ أو تدفئة. وإن ازدحام هذه الجحور وفساد الهواء الناشئ منها كثيراً ما يصلان إلى أقصى حد. يضاف إلى ذلك التأثير الضار للمجاري والمراحيض والمواد المتفسخة وغير ذلك من الأقدار التي تكثر عادة في جوار الأكواخ الصغيرة. أما بخصوص المكان:

«في إحدى مدارس نسيج المخمرات ثمة 18 فتاة مع المعلمة، وهناك 33 قدماً مكعباً لكل شخص؛ وفي مدرسة أخرى، حيث التنانة لا تطاق، يعمل 18 شخصاً لكل منهم $24\frac{1}{2}$ قدماً مكعباً. ونجد في هذه الصناعة أطفالاً يعملون وهم في سن الثانية أو الثانية والنصف»⁽²⁶¹⁾

وحيثما تنتهي صناعة المخمرات في مقاطعتي باكينغهام وبدفورد الزراعيتين يبدأ ضفر القش. وينتشر هذا العمل في قسم كبير من هيرتفوردشاير وفي النواحي الغربية والشمالية من إيسيكس. ففي عام 1861 كان يعمل في إنتاج ضفائر القش وقبعات القش 48,043 شخصاً، بينهم 3815 ذكراً من مختلف الأعمار، والباقي من الإناث بينهم 14,913 فتاة [493] دون سن العشرين، منهن حوالي 7000 طفلة. وبدلاً من مدارس نسيج المخمرات تظهر هنا «مدارس ضفر القش» (straw plait schools). يبدأ الأطفال تعلم ضفر القش من سن الرابعة عادة، وأحياناً في عمر يتراوح بين 3 و4 سنوات. وبالطبع فإنهم لا يتلقون أي تربية مدرسية. وهؤلاء الأطفال أنفسهم يسمون المدارس الابتدائية «المدارس الطبيعية» (natural schools) تمييزاً لها عن هذه المؤسسات مصاصة الدماء التي يُحشرون فيها للعمل من أجل أن ينفذوا المهمة التي تعهدوا إليهم أمهاتهم المتضورات جوعاً وبالغة في غالبية الحالات 30 ياردة في اليوم. وغالباً ما تقوم هاته الأمهات أنفسهن بدفع الأطفال إلى العمل لاحقاً في البيت أيضاً حتى الساعة 10 أو 11 أو 12 ليلاً. ويحز القش أصابعهم، كما يحز أفواههم حين يبللونه بلعابهم باستمرار. وبموجب الرأي الموحد للمفتشين الطبيين في لندن، والذي أجمله الدكتور بالارد، فإن 300 قدم مكعب للشخص الواحد تمثل الحد الأدنى من أجل غرف النوم والعمل. ولكن المكان في مدارس ضفر القش أضيق مما في مدارس نسيج المخمرات: $12\frac{2}{3}$ ، 17، $18\frac{1}{2}$ وأقل من 22 قدماً مكعباً للشخص.

يقول المفوض وايت: «إن أصغر هذه الأرقام يشير إلى مكان أصغر

(261) المرجع نفسه، ص XXX, XXIX.

من نصف ذلك الحيز الذي يشغله طفل يُحشر في صندوق مكعب طول ضلعه 3 أقدام».

وينعم الأطفال بمثل هذه السعادة في الحياة حتى سن 12 - 14. أما الأهل التعساء فلا يكتلون عن التفكير في سبل امتصاص أكثر ما يمكن من أولادهم. وطبيعي عندما يكبر الأولاد أن لا يكتروا بالأهل بل يهجرونهم.

«لا عجب في استثناء الجهل والرذيلة وسط أناس ترعرعوا على هذه الصورة. فأخلاقهم في الحضيض. ولدى كثرة من النساء أطفال غير شرعيين في عمر مبكر يثير حفيظة أكثر الخبراء اطلاقاً على الإحصائيات الجنائية»⁽²⁶²⁾

وموطن هذه الأسر النموذجية هو بلد مسيحي نموذجي في أوروبا كما يقول الكونت مونتالامبرت المتبحر من دون شك في شؤون المسيحية! إن الأجور المزرية على العموم في فروع الصناعة التي وصفناها للتو (الحد الأقصى لأجور الأطفال في مدارس صفر القش يبلغ في حالات استثنائية 3 شلنات فقط)، تنخفض دون مقدارها الإسمي بنتيجة نظام دفع الأجور بالسلع (trucksystem) الذي انتشر انتشاراً شاملاً في مناطق إنتاج المخزّات على وجه الخصوص⁽²⁶³⁾

[494] هـ) الانتقال من المانيفاكتورة الحديثة والعمل المنزلي إلى الصناعة الكبرى.

تسريع هذه الثورة عن طريق تطبيق قوانين المصانع على أي موقع عمل

إن زيادة رخص قوة العمل بإساءة استخدام قوة عمل النساء والصغار لا أكثر، وسرقة سائر شروط العمل وشروط الحياة الاعتيادية لا أكثر، والإفراط في تمديد العمل النهاري وقسوة العمل الليلي، لا أكثر، يصطدم آخر المطاف بحدود طبيعية معينة يستحيل تخطيها، مثلما تصطدم الأسس التي يقوم عليها رخص السلع والاستغلال الرأسمالي عموماً بهذه الحدود أيضاً. وعند بلوغ هذه النقطة في نهاية المطاف - وهذا يتطلب ردهاً طويلاً - تدق ساعة مجيء الآلات والتحول العاجل للعمل المنزلي المبعثر (وكذلك المانيفاكتورة) إلى المشروع الصناعي.

(262) المرجع نفسه، ص XL-XLI.

(263) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، 1863، ص 185.

لعل إنتاج الملابس (wearing apparel) يقدم المثال الأكبر على هذه الحركة. وبموجب تصنيف لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال تشمل هذه الصناعة مُنتجي قبعات القش وقبعات السيدات والقلنسوات، والخياطين، وصانعي الفساتين (dressmakers) وأغطية الرأس (milliners)⁽²⁶⁴⁾ وخياطة الأثواب، وخياطة القمصان وصانعات المشدات، وصانعي القفازات، والإسكافيين، فضلاً عن فروع صغيرة أخرى كإنتاج ربطات العنق والياقات وما إلى ذلك. وفي عام 1861 بلغ عدد العاملات في هذه الفروع الصناعية في إنكلترا وويلز 586,298، بمن فيهن 115,242 في الأقل ممن تقل أعمارهن عن 20 عاماً، و16,560 ممن تقل أعمارهن عن 15 عاماً. وبلغ عدد هؤلاء العاملات في المملكة المتحدة 750,334 (عام 1861). وكان عدد الذكور العاملين في تلك السنة ذاتها في إنتاج القبعات والأحذية والقفازات والخياطة في إنكلترا وويلز 437,969 بمن فيهم 14,964 تقل أعمارهم عن 15 عاماً و89,285 تتراوح أعمارهم بين 15 و20 عاماً و333,117 أكثر من 20 عاماً. ولم تأخذ هذه المعطيات في الحسبان فروعاً كثيرة أصغر حجماً تندرج في إطار هذه الصناعات. ولكن إذا أخذنا الأرقام التي أوردناها الآن، على علاقتها، لحصلنا بموجب إحصاء عام 1861 على رقم عام بالنسبة لإنكلترا وويلز وحدهما هو 1,024,267 أي ما يعادل تقريباً عدد المشتغلين في الزراعة وتربية المواشي. عندئذ يدرك المرء لماذا تنتج الآلات مثل هذه الكتلة الهائلة من المتوجات وتُسهم بذلك في «تحرير» مثل هذه الكتل الغفيرة من العمال.

تتولى إنتاج الملابس (wearing apparel) تلك المانيفاكتورات التي لا تقتصر في داخلها على إعادة إنتاج ذلك التقسيم للعمل الذي تجد أعضاء المبعثرة (membra disjecta) جاهزة أمامها؛ كما يتولاها المعلمون الحرفيون الصغار الذين لم [495] يعودوا يعملون للمستهلكين الفرديين كما في السابق، بل صاروا يعملون للمانيفاكتورات والمخازن، بحيث غالباً ما تخصص مدن ومناطق كاملة بفروع إنتاج معينة كالأحذية مثلاً؛ وأخيراً يتولى هذا الإنتاج، على نطاق أوسع ما يُسمى بالعمال المنزليين الذين

(264) Millinery إنتاج أغطية الرأس بالمعنى الدقيق للكلمة، وكذلك إنتاج معاطف ونقاب السيدات؛ أما صانعات الفساتين (dressmakers) فهن شبيهات بخياطات الملابس عندنا.

يشكلون فرعاً خارجياً للمانيفاكتورات والمخازن وحتى للمعلمين الجرفيين الصغار⁽²⁶⁵⁾ وتقدم الصناعة الكبرى كتل مواد العمل والمواد الأولية والمصنوعات شبه الجاهزة وغير ذلك، أما كتلة المادة البشرية الرخيصة المتروكة للرحمة والغضب (taillable à merci et miséricorde) فتتألف ممن «حررتهم» الصناعة الكبرى والزراعة. وتدين المانيفاكتورات في هذا المجال بمنشئها أساساً إلى حاجة الرأسماليين لأن يتوافروا على جيشٍ جاهزٍ رهن الإشارة، بما يتوافق مع أي حركة في الطلب⁽²⁶⁶⁾ إلا أن هذه المانيفاكتورات تسمح ببقاء الإنتاج الجرفي المشتت والإنتاج المنزلي كأساسٍ عريضٍ تعتمد عليه. وإن ضخامة إنتاج فائض القيمة في فروع العمل هذه، الموازية للرخص المظرد لما تنتجه من سلع، كانت وما تزال تدين بوجودها إلى دفع الحد الأدنى من الأجور الذي لا يكفي سوى لمعيشة نباتية مزرية، كما تدين بوجودها إلى تمديد وقت العمل إلى أقصى حد يمكن لكيان الإنسان العضوي أن يحتمله. فرخص العرق البشري والدم البشري المحولين إلى سلع هو الذي وسع بالذات ووسع على الدوام سوق التصريف بالنسبة لإنكلترا على وجه الخصوص والسوق الاستعمارية التي تسودها، فضلاً عن ذلك، العادات الإنكليزية والذوق الإنكليزي. وأخيراً حلت اللحظة الحرجة. فأساس الطرائق القديمة، أي الاستغلال المحض والفظ لمادة العمل المقترن، بهذا القدر أو ذاك، بتقسيم منهجي متطور للعمل لم يعد كافياً إزاء تنامي السوق وإزاء النمو العاصف للمنافسة بين الرأسماليين. ودقت ساعة الآلة. فالآلة الثورية الحاسمة، الآلة التي شملت كافة الفروع الغفيرة في هذا المجال الإنتاجي بدرجة واحدة، مثل صناعة الملابس وأشغال الخياطة وصنع الأحذية وصنع القبعات والخ، هي ماكنة الخياطة.

[496] وإن تأثيرها المباشر على العمال يشبه على وجه التقريب تأثير سائر الآلات بشكل عام عندما تستولي للمرة الأولى على فروع إنتاج جديدة في مرحلة الصناعة الكبرى. وتجري تنحية أصغر الأطفال عمراً. وترتفع أجور العاملين على الآلات بالمقارنة مع أجور العمال

(265) صنع الفساتين (dressmaking) والقبعات (millinery) الإنكليزية يتم عادة على يد عاملات

مأجورات يُقمن في أماكن تعود لأرباب العمل، أو على يد مياومات يُقمن خارج تلك الأماكن.

(266) زار عضو اللجنة وايت إحدى مانيفاكتورات الثياب العسكرية حيث يعمل 1000 - 1200 شخص

جلهم من الإناث، وواحدة من مانيفاكتورات الأحذية فيها 1300 عامل نصفهم تقريباً من الأطفال

والأحداث، والخ. (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XLVII، رقم 319).

المنزليين الذين يندرج الكثير منهم في عداد «أفقر الفقراء» (the poorest of the poor). وتنخفض أجور أفضل الحرفيين حالاً حينما تشرع الآلة بمنافستهم. وتغدو الفتيات والنساء الشابات على وجه الحصر العاملات الجديداً على الآلات. فهن يعتمدن القوة الميكانيكية للقضاء على احتكار الذكور للأعمال الشاقة، وإقصاء جمهرة المسنّات والصغار من مجال الأعمال اليسيرة. وتقضي المنافسة الكاسحة على أضعف العمال البديين. وإن النمو المريع لعدد حوادث الموت جوعاً (death from starvation) في لندن خلال العقد الأخير يمضي بموازاة انتشار الخياطة الآلية⁽²⁶⁷⁾ والعاملات الجديداً على ماكنات الخياطة، التي يحركنها باليد والقدم أو باليد فقط وهن جالسات أو واقفات تبعاً لوزن وحجم واختصاص الماكينة، يبذلن قدراً كبيراً من قوة العمل. وتنزل مهنتهن الضرر بالصحة نظراً لطول العملية، رغم أنها أقصر عادة مما كان عليه الأمر في النظام القديم. وحيثما تقتحم ماكينة الخياطة الورش الضيقة والمزدحمة أصلاً، سواء في إنتاج الأحذية والمشدات والقبعات والخ، فإنها تفاقم التأثيرات الضارة بالصحة.

يقول المفوض السيد لورد: «إن الشعور الذي يخالج المرء عند دخوله ورش ذات سقف واطيء حيث يعمل 30 - 40 شخصاً على الماكينات في وقت واحد، لا يطاق. فالحرارة المنبعثة جزئياً من مواقد الغاز لتسخين المكاوي خانقة. وحتى في تلك الحالات عندما يطبق في مثل هذه الورش ما يسمى بوقت العمل المعتدل، أي من الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً، يصاب عادة 3 - 4 أشخاص بالإغماء كل يوم»⁽²⁶⁸⁾

إن الانقلاب في النمط الاجتماعي للمشروع، هذا النتاج الضروري لتغير وسيلة الإنتاج، يفتح بخليط متباين من الأشكال الانتقالية. وتتغير هذه الأشكال تبعاً لسعة ومدة استيلاء ماكينة الخياطة على هذا الفرع الصناعي أو ذاك، وتبعاً لوضع العمال القائم سلفاً، [497]

(267) هاكم مثلاً: ورد في التقرير الأسبوعي للمسجل العام (Registrar General) في 26 شباط/فبراير عام 1864 خمسة حوادث موت جوعاً. ونشرت صحيفة تايمز Times في اليوم نفسه خبراً عن حادثة جديدة للموت جوعاً. ست حوادث موت بسبب الجوع في أسبوع واحد

(268) لجنة استخدام الأطفال. رقم 406-409؛ ص 84، رقم 124؛ ص LXXIII، رقم 441؛ ص 68، رقم 6؛ ص 84، رقم 126؛ ص 78، رقم 85؛ ص 76، رقم 69؛ ص LXXII، رقم 438.

وتبعاً لغلبة الإنتاج المانيفاكتوري أم الحرفي أم المنزلي، وتبعاً لبدل إيجار موقع العمل⁽²⁶⁹⁾ وعلى سبيل المثال ففي صناعة الملابس، حيث ينتظم العمل عموماً على أساس التعاون البسيط، لا تؤلف ماكينة الخياطة في البداية سوى عنصراً جديداً في الإنتاج المانيفاكتوري. أما في الخياطة وإنتاج القمصان والأحذية فإن جميع الأشكال تتشابه. هنا نجد الإنتاج المصنعي بالمعنى الدقيق للكلمة وهناك يستلم الوسطاء من الرأسمالي (الرئيسي) (en chef) المادة الأولية ويجمعون في «حجرات» و «عليات» من 10 إلى 50 وأكثر من العمال المأجورين حول ماكنات الخياطة. وأخيراً، وكما يحدث ذلك على العموم مع جميع الآلات، التي لا تشكل منظومة متمفصلة ويمكن استخدامها على نطاق ضيق، فإن الحرفيين أو العمال المنزليين يستخدمون ماكنات الخياطة العائدة لهم بمساعدة أفراد أسرهم أو القليل من العمال الغرباء⁽²⁷⁰⁾ ويسود في إنكلترا، عملياً، في الوقت الحاضر النظام الذي يركز الرأسمالي بموجبه عدداً كبيراً من ماكنات الخياطة في مبانيه، أما لمواصلة المعالجة فهو يوزع منتوج الماكنات على جيش كامل من العمال المنزليين⁽²⁷¹⁾ ولكن تنوع الأشكال الانتقالية لا يخفي الميل للتحويل إلى الإنتاج المصنعي بالمعنى الدقيق للكلمة. ويتغذى هذا الميل: بطابع ماكينة الخياطة التي يؤدي تنوع أساليب استخدامها إلى توحيد فروع الإنتاج، المنفصلة أصلاً، في مبنى واحد، وتحت إمرة رأسمال واحد؛ ومن ثم بواقع أن من الأنسب القيام بأعمال الإبرة التمهيدية وبعض العمليات الأخرى في مكان وجود ماكينة الخياطة؛ وأخيراً، بالميل المحتوم لنزع ملكية الحرفيين والعمال المنزليين الذين يعملون على ماكينة الخياطة الخاصة بهم. ولقد أدرك هذا المصير أصلاً قسماً منهم. فالتنمو المتواصل لكتلة رأس المال الموظف في

(269) «يبدو أن بدل إيجار مباني العمل هو العنصر المقرر في هذا الشأن آخر المطاف، وعليه فإن النظام القديم لتوزيع العمل على أرباب العمل الصغار وعلى الأسر استمر لفترة أطول من غيره وجرت العودة إليه قبل غيره في العاصمة بالذات» (المرجع نفسه، ص 83، الرقم 123). الجملة الأخيرة تتعلق بصناعة الأحذية تحديداً.

(270) لا وجود لمثل هذا الأمر في صناعة القفازات وغيرها من الصناعات التي لا يتميز فيها وضع العمال عن وضع الفقراء المعدمين إلا بالكاد.

(271) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص 83، رقم 122.

ماكينات الخياطة⁽²⁷²⁾ يحفز توسيع الإنتاج ويولد حالات ركود في السوق تطلق إشارة إنذار للعمال المنزليين كي يبيعوا ماكينات خياطتهم. وإن فيض إنتاج ماكينات الخياطة [498] نفسها يدفع مُنتجها، المحتاجين إلى التصريف، لأن يؤجروها لمدة أسبوع، وبذلك تنشأ منافسة قاتلة بالنسبة لصغار أصحاب الماكينات⁽²⁷³⁾ وإن التغيرات المتواصلة في تصميم الماكينات ورخص ثمنها يتسببان في اندثار قيمة نماذجها القديمة على الدوام أيضاً، ما يسفر عن بيعها بأسعار بخسة إلى كبار الرأسماليين الذين يحتكرون الآن لوحدهم استخدامها بصورة مربحة. وهنا أيضاً يسدّد حلول المحرك البخاري محل الإنسان الضربة القاضية، كما هو الحال في سائر عمليات التحول المماثلة. ويصطدم استخدام قوة البخار في البداية بعقبات تقنية صرفة كاهتزاز الآلات وصعوبة التحكم بسرعتها والعطب السريع للآلات الخفيفة وما إلى ذلك، أي كافة العقبات التي سرعان ما تُعْلَم الممارسة سبل التغلب عليها⁽²⁷⁴⁾ وإذا كان تركيز الكثير من آلات تنفيذ العمل في مانيفاكتورات كبيرة نسبياً يدفع من جهة إلى استخدام قوة البخار، فإن تنافس البخار مع عضلات الإنسان يعجل من جهة أخرى في تركيز العمال وآلات العمل في مصانع كبرى. ففي إنكلترا مثلاً تعيش حالياً الميادين الهائلة لإنتاج الملابس (wearing apparel)، كما هو شأن القسم الأكبر من بقية الصناعات، ثورة في انتقال المانيفاكتورة والحرف والعمل المنزلي إلى إنتاج مصنعي؛ ولكن قبل حصول هذا الانتقال كانت كافة الأشكال المشار إليها قد تغيرت اصلاً تحت تأثير الصناعة الكبرى، وتفسخت، واتخذت مظهراً مشوّهاً، وتمخضت منذ أمد بعيد عن كل فظاعة النظام المصنعي بل فاقت فظاعة من دون أن تعيد إنتاج عناصر تطوره الإيجابية⁽²⁷⁵⁾

(272) منذ عام 1864 كانت صناعة الأحذية في لاستر، التي تعمل للمبيع بالجملة، تستخدم 800 ماكينة خياطة.

(273) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص 84، رقم 124.

(274) كما هو الحال مثلاً في مستودع الأمتعة العسكرية في بيمليكو بلندن، وفي مصنع قمصان تيلي وهندرسون في لندنري، وفي مصنع الألبسة العائد لشركة تاي في ليمريك حيث يستخدم حوالى 1200 من «الأيدي».

(275) «ثمة ميل نحو النظام المصنعي» لجنة استخدام الأطفال، المرجع نفسه، ص LXVII «الإنتاج بأسره الآن في حالة إنتقالية ويتعرض للتغيرات نفسها التي طرأت على إنتاج المخمرات والنسيج

إن هذه الثورة الصناعية العفوية تتسارع بصورة مصطنعة بفعل تطبيق قوانين المصانع على جميع الفروع التي تعمل فيها النساء والأحداث والأطفال. وإن التنظيم الإلزامي لأمد يوم العمل، بما في ذلك فترات الراحة، ولحظات بدء وانتهاء يوم العمل، ونظام [499] المناوبة بالنسبة للأطفال، واستثناء جميع الأطفال حتى سن معينة وإلخ، كل ذلك يفرض ضرورة زيادة الآلات⁽²⁷⁶⁾، وإحلال البخار محل العضلات كقوة محركة⁽²⁷⁷⁾ ومن جهة أخرى فإن السعي للكسب في المكان تعويضاً عن الخسارة في الزمان يؤدي إلى التوسيع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة بصورة مشتركة - كالأفران والمباني وغير ذلك -؛ وباختصار يؤدي إلى تعاظم تركيز وسائل الإنتاج وما يطابقه من تعاظم حشد العمال. وكلما تعرضت المانيفاكتورة إلى خطر تطبيق قانون المصانع تكرر الاعتراض الرئيسي الحماسي نفسه وهو وجوب إنفاق رأسمال أكبر من أجل مواصلة الإنتاج على النطاق السابق في حالة الخضوع لقانون المصانع. أما ما يتعلق بالأشكال الوسيطة الواقعة بين المانيفاكتورة والعمل المنزلي، وما يتعلق بهذا الأخير نفسه، فإنها تفقد التربة التي تقوم عليها ما إن يتم تحديد يوم العمل وعمل الأطفال. فالإستغلال المنفلت لقوة العمل الرخيصة هو الأساس الوحيد لقدرتها على المنافسة.

= وغير ذلك» (المرجع السابق، رقم 405). «ثورة كاملة» (المرجع السابق، ص XLVI، الرقم 318). في أيام لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال عام 1840 كان إنتاج الجوارب لا يزال يدوياً. ومنذ عام 1846 جرى استخدام آلات متنوعة تدار حالياً بالبخار. وإن إجمالي عدد المشتغلين في إنتاج الجوارب الإنكليزية من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار، ابتداءً من سن الثالثة، بلغ عام 1862 حوالي 120,000 شخص. وبموجب التقرير البرلماني بتاريخ 11 شباط/فبراير ففي عام 1862 لم يكن مفعول قانون المصانع يسري سوى على 4063 شخصاً من أصل ذلك العدد.

(276) فيما يتعلق بإنتاج الفخار مثلاً، تفيد شركة كوتشران التابعة لمؤسسة بريطانيا الفخارية *Britannia Pottery, Glasgow*، في غلاسكو بما يلي: «من أجل الحفاظ على سعة الإنتاج السابقة لجأنا إلى الاستخدام المكثف للآلات التي يديرها عمال غير ماهرين، ونزداد اقتناعاً يوماً بعد يوم بأننا نستطيع إنتاج كمية من المتوجات أكبر مما جرى بالطريقة القديمة». تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص 13. «إن تأثير قانون المصانع يحث على مواصلة ادخال الآلات» (المرجع السابق، ص 13-14).

(277) بعد تطبيق قانون المصانع على إنتاج الفخار، يلاحظ ازدياد كبير لعدد دواليب الفخارين الآلية (power jiggers) بدلاً من دواليب الفخارين اليدوية (handmoved jiggers).

لعل أهم شرط للإنتاج المصنعي، خصوصاً بعد خضوعه لتحديد يوم العمل، هو ضمان النتيجة المعتادة، نعني الثقة في إنتاج كمية معينة من السلع خلال فترة زمنية معينة، أو بلوغ النتيجة النافعة المستهدفة. زد على ذلك أن الاستراحات القانونية في يوم العمل الخاضع للضوابط تفترض أن الانقطاعات الفجائية والدورية في العمل لن تضر بالمنتج المائل في عملية الإنتاج. ومن البديهي أن ضمان النتيجة هذا واحتمال انقطاع سير العمل هما أسهل وقوعاً في الصناعات الميكانيكية البحث مما في تلك الصناعات التي تقوم فيها العمليات الكيميائية والفيزيائية بدور معين كما في صناعات الفخار وقصر الأقمشة، وصبغ النسيج، والخبازة ومعظم صناعات معالجة المعادن. ولكن حينما يسود يوم عمل غير مقيد، ويسود العمل الليلي، والتبديد المنفلت للبشر، فإن أي عقبة عفوية تُعدّ بمثابة «حد طبيعي» أبدي يقيد الإنتاج. وما من سم فاتك يبيد الحشرات الضارة مثلما يزيل قانون المصانع مثل هذه «الحدود الطبيعية». وما من أحد أطلق الصراخ عن «المستحيلات» [500] بأعلى من صراخ السادة صناعيي الفخار. ففي عام 1864 شملهم قانون المصانع وبعد انقضاء 16 شهراً زالت كافة المستحيلات. وقد أدى قانون المصانع إلى ظهور

«طرائق محسنة لتحضير العجينة الفخارية (slip) بالضغط بدل التجفيف، وتصميم جديد للأفران من أجل تجفيف السلعة غير المفخورة وغيرها، وتلك هي أحداث عظيمة الأهمية في فن صناعة الفخار ترمز إلى تقدم لا نجد له مثيلاً في القرن الأخير. ولقد تم تخفيض حرارة الأفران تخفيضاً كبيراً مع تقليص كبير في استهلاك الفحم وسرعة أكبر لإنجاز السلعة»⁽²⁷⁸⁾

وخلافاً لجميع النبوءات لم ترتفع تكاليف إنتاج الفخاريات بل ازدادت كتلة المنتج، بحيث أن قيمة التصدير خلال 12 شهراً، من كانون الأول/ديسمبر عام 1864 حتى كانون الأول/ديسمبر عام 1865، تجاوزت القيمة الوسطية لصادرات السنوات الثلاث السابقة بمقدار 138,628 جنيهاً استرلينياً. وفي إنتاج الثقاب كان قيام الأحداث، بغمس عيدان الثقاب في المزيج الفوسفوري الحار الذي كانت أبحرته السامة تسفع وجوههم حتى عندما كانوا يزدردون غداءهم يعتبر قانوناً من قوانين الطبيعة. وحين فرض قانون المصانع (لعام 1864) ضرورة توفير الوقت فإنه فرض إدخال «آلة الغمس»

(278) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1865، ص 96 و 127.

«dipping machine» التي لا يمكن أن تصل منها الأبخرة إلى العامل⁽²⁷⁹⁾ وكذلك الحال مع فروع مانيفاكشور المخرّجات التي لم تخضع بعد لقانون المصانع، حيث يُزعم حالياً أنه لا يمكن انتظام وقت تناول الطعام لأن المواد المختلفة من أجل المخرّجات تتطلب فترات مختلفة للتجفيف، ويتراوح هذا الوقت بين 3 دقائق وساعة كاملة أو أكثر. ويردّ أعضاء لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال على ذلك بالقول:

«إن الأوضاع هنا مماثلة بالضبط لأوضاع طباعة ورق الجدران. وإن بعض أصحاب المصانع الرئيسيين في هذا الفرع أصروا بحماية بالغة على أن طابع المواد المستخدمة وعدم تجانس العمليات لمعالجة هذه المواد، لا يسمحان بأية انقطاعات فجائية في العمل من أجل تناول الطعام، لأن ذلك يسفر، حسب زعمهم، عن خسائر كبيرة. وبموجب المادة السادسة من البند السادس لقانون توسيع مجال فعل قوانين المصانع» (لعام 1864) «فلإنهم ملزمون خلال 18 شهراً فقط من صدور هذا القانون على تطبيق فرص الاستراحة التي ينص عليها قانون المصانع»⁽²⁸⁰⁾

[501] وما إن صادق البرلمان على هذا القانون حتى اكتشف السادة أصحاب المصانع:

«إن المتاعب التي توقعناها من تطبيق قانون المصانع لم تقع. ولا نجد أن الإنتاج يواجه أي عقبة. الواقع، أننا ننتج مقداراً أكبر خلال الزمن نفسه»⁽²⁸¹⁾

نرى من ذلك أن البرلمان الإنكليزي، الذي لم يهتم أحد بالعقوبة، توصل بالتجربة إلى الاقتناع بأنه تمكّن من إزالة سائر العقبات الطبيعية المزعومة التي يضعها الإنتاج أمام تحديد وضبط يوم العمل بمجرد إصدار قانون ملزم. وينص قانون المصانع عند تطبيقه على فرع صناعي معين، على إعطاء مهلة تتراوح من 6 إلى 18 شهراً ينبغي خلالها على صاحب المصنع الحرص على إزالة العقبات التقنية. ولعل كلمات ميرابو: «مستحيل؟

(279) إن استخدام هذه وغيرها من الآلات في مصانع الثقاب أدى في أحد أقسامها إلى الاستعاضة عن

230 حدثاً بـ 32 فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً. وفي عام 1865 جرى هذا

التوفير في عدد العمال إلى أبعد من ذلك بفضل استخدام قوة البخار.

(280) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، 1864، ص IX، رقم 50.

(281) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 22.

لا تقولوا لي أبداً هذه الكلمة الغبية! (Impossible? Ne me dites jamais ce bête de mot!) تنطبق تماماً على التكنولوجيا الحديثة. ولكن، إذا كان قانون المصانع ينمي بسرعة، كما في الدفينة، العناصر المادية الضرورية لتحويل الإنتاج المانيفاكتوري إلى إنتاج مصنعي، فإنه يولد علاوة على ذلك ضرورة زيادة نفقات رأس المال، ويعجل بذلك في هلاك رجال الأعمال الصغار وفي تركيز رأس المال⁽²⁸²⁾

وإذا أغفلنا العقبات التكنيكية الصرفة والعقبات الأخرى التي تمكن إزالتها تكنيكياً، فإن ضبط يوم العمل يصطدم بالعادات الفوضوية للعمال أنفسهم خصوصاً حيث يسود دفع الأجور بالقطعة، وحيث يمكن التعويض عن التغيب عن العمل في شطر من يوم العمل أو من أسبوع العمل بالعمل الإضافي أو بالعمل الليلي، وهذه طريقة تؤدي إلى توحش العامل الراشد ودمار رفاهه من اليافعين والنساء⁽²⁸³⁾ وعلى الرغم من أن عدم الانتظام [502] هذا في إنفاق قوة العمل هو رد فعل فطري حادّ على السأم من رتابة العمل الموجه، إلا أنه ينجم، بدرجة أعظم، عن فوضى الإنتاج نفسه، التي تفترض بدورها استغلال رأس المال لقوة العمل استغلالاً منفلاً. وإلى جانب التبدلات الدورية العامة في أطوار الدورة الصناعية والتقلبات الخاصة في السوق في شتى فروع الإنتاج، يظهر على الحلقة أيضاً ما يسمى بالموسم والطلبات الفجائية الكبيرة التي يتوجب تنفيذها في أقصر وقت، سواء

(282) «يتعذر تطبيق التحسينات الضرورية. في الكثير من المانيفاكتورات القديمة بدون نفقات من رأس المال تتجاوز قدرة الكثير من مالكيها الحاليين. وإن تطبيق قانون المصانع يقترن بالضرورة بفوضى عابرة. وتناسب أبعاد هذه الفوضى طردياً مع أبعاد تلك الشرور التي يتوخى قانون المصانع إزالتها» (المرجع السابق، ص 96-97).

(283) في الأفران العالية «يجري تمديد العمل عادة تمديداً مفرطاً في نهاية الأسبوع بسبب عادة العمال بالتعطيل يوم الاثنين وأحياناً عدم العمل في قسم من يوم الثلاثاء بل حتى يوم الثلاثاء بكامله». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص VI، «إن ساعات العمل عند المعلمين الصغار غير منتظمة عموماً. فهم يفقدون يومين أو ثلاثة ومن ثم يعملون ليلة بكاملها تعويضاً عن ذلك... فهم يرغمون أولادهم دائماً على العمل، إن كان لديهم أولاد» (المرجع نفسه، ص VII). «إن ما يشجع على عدم الانتظام في المجيء إلى العمل هو إمكانية وممارسة التعويض عن ذلك بزيادة عدد ساعات العمل» (المرجع نفسه، ص XVIII). «ثمة خسارة هائلة في الوقت في برمنهمام. فالتكاسل في شطر من الوقت يقابله عمل شاق حتى الاعياء في شطر آخر» (المرجع نفسه، ص XI).

أكانت هذه الأعمال الموسمية مرهونة بفصول السنة الملائمة للملاحة، أم بالموضة. وتتسع الطلبات المفاجئة باتساع سكك الحديد وخطوط التلغراف.

يقول أحد أصحاب المصانع اللندنيين مثلاً: «إن اتساع خطوط سكك الحديد في جميع أرجاء البلد حفز بقوة عادة الطلبات قصيرة الأجل؛ فالمشترون من غلاسكو ومانشستر وإدنبره يفدون اليوم إلى البيوتات التجارية الكبيرة في مدينة الأعمال (سيتي) للقيام بمشتريات بالجملة مرة كل أسبوعين تقريباً، وهي بيوتات نجهزها بالسلع. وعوضاً عن الشراء من خزائن المستودع، كما جرت العادة سابقاً، فإنهم يقدمون طلبات يجب تنفيذها في الحال. وفي السنوات السابقة كان بإمكاننا على الدوام، عندما يكون الطلب ضعيفاً، أن نعمل بصورة مسبقة من أجل تلبية طلب الموسم المقبل، أما الآن فليس بوسع أحد التكهن بما سيكون عليه الطلب»⁽²⁸⁴⁾

ويسود المصانع والمانيفاكچورات التي لم تخضع لقانون المصانع بعد عمل مفرط فظيع بصورة دورية - إبان ما يسمى بالمواسم وفي أوقات غير محددة - بسبب الطلبات المفاجئة. وفي القسم الخارجي للمصنع أو المانيفاكچورة أو مخازن السلع - أي في مجال العمل المنزلي غير المنتظم إطلاقاً حتى بدون ذلك، والواقع، من حيث حاجته إلى المادة الأولية والطلبات، في تبعية كاملة لأهواء الرأسمالي الذي لا يقيم أي اعتبار لاندثار قيمة المباني والآلات وسواها، والذي لا يخاطر بشيء سوى جلود العمال - في هذا القسم الخارجي ينمو بانتظام دائم جيش صناعي احتياطي متأهب دوماً للخدمة، يهلك من فرط العمل اللاإنساني في شطر من السنة، وينحط إلى فئة رثة في الشطر الآخر منها بسبب من شح العمل.

تشير لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال إلى «أن أرباب العمل يستغلون عدم انتظام العمل المنزلي، في المعتاد، من أجل تمديدته عندما يجري تنفيذ طلبات عاجلة، حتى الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة

[503]

(284) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، ص XXXII. «يُقال إن اتساع شبكة سكك الحديد قد أسهم في إذكاء عادة الطلبات المفاجئة هذه، وكان من عواقبه الاستعجال، والاستهتار بالساعات المخصصة لتناول الطعام، والعمل حتى وقت متأخر» (المرجع نفسه، ص XXXI).

ليلاً أو الثانية فجراً، أو، كما تقول العبارة الدارجة، حتى أي ساعة» ويجري ذلك في أماكن «تبلغ فيها التثانة من الشدة مبلغاً يوقعكم أرضاً» (the stench is enough to knock you down) الباب وتفتحونه، ولكنكم لن تقدموا على مواصلة السير»⁽²⁸⁵⁾ ويقول أحد الشهود الذين جرى استنطاقهم، وهو إسكافي: «يا لهم من أناس غريبى الأطوار أرباب عملنا هؤلاء، فهم يظنون أنهم لا يلحقون أي أذى بالفتى اليافع إذا كانوا ينهكونه بعمل قاتل في نصف السنة الأول بينما يرغمونه في النصف الآخر على التشرذ بلا عمل تقريباً»⁽²⁸⁶⁾

ولقد أعلن الرأسماليون المعنيون هذه «العادات التجارية» (أي الممارسات التي نمت بنمو الصناعة) (usages which have grown with the growth of trade) وما زالوا يعلنون أنها، شأن المعوقات التكنيكية، «عقبات طبيعية» تعرقل الإنتاج؛ وهو التذمر المفضل لدى لوردات صناعة القطن في ذلك العهد الذي ابتداء فيه قانون المصانع يهددهم للمرة الأولى. ورغم أن صناعتهم تعتمد أكثر من غيرها على السوق العالمية، وعلى الملاحة أيضاً، إلا أن التجربة فضحت ادعاءهم. ومنذ ذلك الحين راح مفتشو المصانع الإنكليز يعتبرون «العقبات التجارية» مجرد ذريعة فارغة⁽²⁸⁷⁾ لقد برهنت التحقيقات العميقة المتجردة التي قامت بها لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال أن ضبط يوم العمل في بعض فروع الصناعة يوزع كتلة العمل المستخدمة فعلاً توزيعاً متوازناً على مدار السنة⁽²⁸⁸⁾؛ وإن ذلك هو اللجام العقلاني الأول لتقلبات الموضة النزقة، الفارغة، المهلكة والتي لا تتفق،

(285) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الرابع، ص XXXV، رقم 235 و 237

(286) المرجع نفسه، ص 127، الرقم 56.

(287) «فيما يتعلق بالخسائر التجارية الناجمة عن عدم تنفيذ طلبات شحن السلع بحراً، أتذكر أن هذه كانت الحجة المفضلة لدى أرباب العمل الصناعيين في عامي 1832 و 1833. وما من شيء يقال الآن بهذا الصدد يملك قوة تلك الحجة آنذاك عندما لم يكن البخار قد اختزل جميع المسافات إلى النصف ولم يخلق بعد وسائل نقل جديدة. وآنذاك أيضاً بدت هذه الحجة واهية عند اختبارها في الممارسة، أما الآن فلإنها لن تصمد للامتحان إطلاقاً». تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 54-55.

(288) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص XVIII، رقم 118.

في ذاتها، مع نظام الصناعة الكبرى⁽²⁸⁹⁾؛ وإن تطور الملاحة بالبواخر عابرة المحيطات [504] ووسائل المواصلات على العموم قد قضى على الأساس التكنيكي للعمل الموسمي⁽²⁹⁰⁾؛ وإن جميع الظروف الأخرى، التي تبدو عصية على الرقابة تزول بتوسيع المباني واستخدام آلات إضافية وزيادة عدد العمال المشتغلين في وقت واحد⁽²⁹¹⁾ وانعكاس كافة هذه التغيرات على نظام تجارة الجملة⁽²⁹²⁾ ولكن رأس المال، كما نسمع مراراً من فم

(289) أشار جون بيللرز في عام 1699 إلى: «أن عدم ثبات الموضة يزيد عدد الفقراء بالضرورة. فهو ينطوي على اثنين من الشرور الكبيرة: (1) يشقى العمال شتاءً بسبب شح العمل، لأن تجار الأقمشة وأرباب العمل من النساجين لا يخاطرون بإنفاق رساميلهم من أجل إبقاء العمال في الشغل حتى يحل الربيع لمعرفة ما ستكون عليه الموضة؛ (2) في الربيع يتبين أن عدد العمال غير كافٍ، ويضطر أرباب العمل النساجون لاجتذاب العديد من المتدربين بغية تأمين صناعة البلد لثلاثة أشهر أو لنصف سنة؛ وهذا ما ينتزع الأيدي العاملة من الزراعة ويحرم الريف من العاملين ويفرق المدن بالمتسولين؛ وفي الشتاء يموت أولئك الذين يخجلون من التسول جوعاً». (جون بيللرز، أبحاث عن الفقراء والمانيفاكتورات، إلخ، ص9).

(John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures etc.*, p.9).

(290) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص171، رقم 34.

(291) ورد في الافادات التي أدلى بها تجار التصدير من برادفورد: «من الواضح في ظل هذه الظروف أنه ليس ثمة حاجة لإرغام الأطفال على العمل في المخازن وقتاً أطول من العمل من الثامنة صباحاً وحتى السابعة أو السابعة والنصف مساءً. وهذه مسألة نفقات إضافية وأيدٍ عاملة إضافية. ما كان على الأطفال أن يعملوا إلى مثل هذا الوقت المتأخر من الليل لولا تعطش بعض أرباب العمل إلى الربح بهذه الصورة الجشعة؛ وإن الآلة الإضافية لا تكلف سوى 16 - 18 جنيهاً استرلينياً. وإن كافة الصعوبات تنجم عن نقص التجهيزات والمباني» (المرجع نفسه، ص 171، الأرقام 35-36-38).

(292) المرجع نفسه، [ص81، رقم 32]. أدناه إفادة أحد أصحاب المصانع اللندنيين الذي يرى في الضبط الإلزامي ليوم العمل وسيلة لحماية العمال من أصحاب المصانع ولحماية أصحاب المصانع أنفسهم من تجارة الجملة. «يمارس المصدرون الذين يعتمرون مثلاً شحن السلع على مركب شراعي الضغط على فرعنا؛ وهم يرغبون في أن يلبفوا المكان المقصود في بداية الموسم المعين، وأن يضعوا في جيوبهم، بالإضافة إلى ذلك، الفرق في تكاليف النقل البحري بين المركب الشراعي والسفينة البخارية؛ أو أنهم يختارون من باخرتين تلك التي تبحر في موعد أبكر من أجل دخول السوق الأجنبية قبل منافسيهم».

ممثليه، لا يوافق على مثل هذا الانقلاب «إلا تحت ضغط تشريع برلماني عام»⁽²⁹³⁾ يضبط يوم العمل بموجب قانون ملزم.

9) التشريع المصنعي (المواد المتعلقة بحماية الصحة والتربية). تعميم التشريع في إنكلترا

إن التشريع المصنعي، وهو أول رد فعل واعٍ ومنهجي من المجتمع ضد الشكل العفوي لعملية إنتاجه، نتاج ضروري للصناعة الكبرى كما رأينا، شأنه في ذلك شأن الغزول القطنية والآلات ذاتية الحركة (self-actors)، والتلغراف الكهربائي. وقبل أن نتناول تعميم [505] التشريع المصنعي في إنكلترا لا بد من التذكير بإيجاز ببعض مواد التي لا تمس عدد ساعات يوم العمل.

إن المواد المتعلقة بحماية الصحة، وهي مُصاغة بما يسهّل على الرأسمالي التملص منها، شحيحة للغاية وتقتصر عملياً على تعليمات لتبييض الجدران وبعض القواعد الأخرى عن تدابير المحافظة على النظافة والتهوية والحماية من الآلات الخطرة. وسنرجع في الكتاب الثالث إلى معارضة أصحاب المصانع المتعصبة لتلك البنود التي تلزمهم ببعض النفقات القليلة بغية حماية أذرع وأرجل «اليد العاملة» من الحوادث. وهذا تأكيد مذهل جديد على العقيدة الجامدة لأنصار التجارة الحرة القائلة بأن كل فرد في مجتمع مصالح متناحرة، يحقق المصلحة العامة من خلال سعيه لبلوغ منفعة الخاصة. ويكفي أن نورد هنا مثلاً واحداً. فمن المعروف أن صناعة الكتان في إيرلندا اتسعت خلال السنوات العشرين الأخيرة، واتسعت معها أيضاً «محالج الكتان» (scutching mills). وفي عام 1864 كان هناك حوالي 1800 من هذه المحالج (mills). وفي الخريف والشتاء، يُنتزع من عمل الحقول أناس ليس لهم أي المام بالآلات على الإطلاق، وهم بالدرجة الأولى من الأحداث والنساء وأبناء وبنات وزوجات المزارعين الصغار المجاورين، لكي يلقموا الكتان في الآلات الاسطوانية في هذه المحالج. وإن الحوادث المروعة التي تقع هنا لا مثيل لها إطلاقاً في تاريخ الآلات من حيث عددها وشدها. ففي أحد محالج الكتان، وهو الوحيد في كيلدينان (قرب كورك) وقعت 6 حوادث وفاة و60 إصابة خطيرة في الفترة

(293) يقول أحد أصحاب المصانع: «من الممكن تجنب ذلك مقابل توسيع الإنتاج بقوة تشريع برلماني عام» (المرجع نفسه، ص X، رقم 38).

من عام 1852 حتى عام 1856، رغم أنه كان بالوسع درؤها بوضع أبسط الأجهزة التي لا تكلف سوى شلنات معدودة. ويقول الدكتور وايت، الطبيب الرسمي (certifying surgeon) للمصانع في داون باتريك، في تقرير رسمي بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر عام 1865:

«إن الحوادث الخطيرة في محالج الكتان (scutching mills) ترتدي طابعاً مريعاً. ففي الكثير من الحالات يُبتر ربيع الجسد. وإن الموت أو المستقبل المحفوف بالعجز البائس والآلام - هي العواقب العادية للإصابات. وبالطبع سيؤدي ازدياد عدد المصانع في البلد إلى انتشار أوسع لهذه النتائج الرهيبة. وإنني لعلّى قناعة بأن الرقابة اللازمة من قبل الدولة على محالج الكتان يمكن أن تحول دون وقوع تضحيات هائلة بالصحة والحياة»⁽²⁹⁴⁾

فهل هناك من وصفٍ أفضل لنمط الإنتاج الرأسمالي من ضرورة أن تفرض عليه الدولة بقوة القانون مراعاة أبسط قواعد الصحة والنظافة؟

[506] «أدى قانون المصانع لعام 1864 إلى تبيض وتنظيف أكثر من 200 ورشة في صناعة الفخار بعد أن كانت قد زهدت عن مثل هذه العمليات خلال 20 عاماً أو لم تقم بها أبداً» (ذلك هو «زهدة» رأس المال!). «ويعمل في هذه الورش 27,878 عاملاً تنفسوا حتى الآن أثناء العمل المفرط نهاراً، أو أثناء العمل الليلي، هواءً فاسداً، الأمر الذي أسفر عن أن هذه الصناعة غير الضارة على العموم كانت حبلية دائماً بالمرض والموت. ولقد أرغم قانون المصانع على زيادة عدد أجهزة التهوية زيادة كبيرة»⁽²⁹⁵⁾

وبدل هذا الجانب من قانون المصانع، في الوقت نفسه، دلالة بيّنة على أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينفي، في جوهره، أي تحسين عقلائي خارج حدود معينة. ولقد أشرنا مراراً إلى أن الأطباء الإنكليز يعترفون بالإجماع بأن 500 قدم مكعب من الهواء للشخص الواحد تشكل، بالكاد، الحد الأدنى الكافي في حالة العمل المتواصل. حسناً! لمّا كان

(294) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص XV، رقم 72 وما يليها.

(295) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 127.

قانون المصانع يؤدي بصورة غير مباشرة، بفعل تدابير الإلزامية جميعاً، إلى الإسراع بتحويل الورش الصغيرة إلى مصانع، مهاجماً بصورة مواربة حق ملكية الرأسماليين الصغار ومؤمناً الاحتكار للكبار، فإن ضمان المقدار الضروري من الهواء لكل عامل، كما ينص القانون، قد يُصادر بضربة واحدة ملكية آلاف الرأسماليين الصغار! ومن شأن ذلك أن يقتلع نمط الإنتاج الرأسمالي من جذوره، أي يقوض الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، الكبير منه والصغير، والذي يتحقق بشراء واستهلاك قوة العمل «بصورة حرة». لذلك يضيق نفس التشريع المصنعي أمام هذه الـ 500 قدم مكعب من الهواء. وإن المفتشين الصحيين ولجان استقصاء أوضاع الصناعة ومفتشي المصانع يتكلمون مراراً وتكراراً عن ضرورة هذه الـ 500 قدم مكعب واستحالة انتزاعها من رأس المال. والواقع أنهم يعلنون أن السسل والأمراض الرئوية الأخرى التي تصيب العمال هي شرط لوجود رأس المال⁽²⁹⁶⁾

مهما بدت مواد قانون المصانع المتعلقة بالتربية هزيلة بمجملها، إلا أنها أعلنت التعليم الابتدائي شرطاً إلزامياً للعمل⁽²⁹⁷⁾ وبرهن نجاحها، للمرة الأولى، على إمكانية جمع [507] التعليم والرياضة البدنية⁽²⁹⁸⁾ مع العمل الجسدي وبالتالي توحيد العمل الجسدي مع

(296) ثبت بالتجربة أن الفرد الوسطي المعافى يستهلك عند كل شهيق متوسط الشدة حوالى 25 إنشاً مكعباً من الهواء، وهو يقوم بحوالى 20 شهيقاً في الدقيقة. وعليه، يبلغ استهلاك الهواء بالنسبة للشخص الواحد حوالى 720,000 إنش مكعب أو 416 قدماً مكعباً كل 24 ساعة. ولكن من المعروف أن الهواء الذي سبق أن استخدم للتنفس لا يعود صالحاً لهذه العملية ما لم تتم تنقيته في مشغل الطبيعة العظيم. وطبقاً لتجارب فالتين وبيرون فإن الشخص المعافى يزفر حوالى 1300 إنش مكعب من أوكسيد الكربون في الساعة؛ وهذا يعادل أن تلفظ الرئتان 8 أونصات من الكاربون الصلب كل 24 ساعة. «يجب أن يتوافر لكل شخص ما لا يقل عن 800 قدم مكعب». (هكسلي، [دروس في الفلسفة الأولى، لندن، 1866، ص 105].)

(Huxley, [Lessons in Elementary Physiology, London, 1866, p. 105].)

(297) طبقاً لقانون المصانع الإنكليزي يُمنع الأهل من إرسال أولادهم تحت سن 14 إلى المصانع «الخاضعة للرقابة» ما لم تضمن لهم التعليم الابتدائي. وصاحب المصنع مسؤول عن مراعاة القانون. «إن التعليم في المصانع إلزامي، وهو شرط للعمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 111).

(298) حول النتائج الباهرة لجمع الرياضة البدنية (التمارين العسكرية بالنسبة للشباب) مع التعليم الإلزامي للأطفال في المصانع وفي مدارس الفقراء، أنظر خطاب ن. و. سنيور في تقرير وقائع

التعليم والرياضة البدنية. وسرعان ما اكتشف مفتشو المصانع، بعد أن استمعوا إلى إفادات المعلمين، أن أولاد المصانع على الرغم من أنهم يدرسون أقل بمرتين من التلاميذ الذين يترددون على المدرسة نهائياً بصورة منتظمة، إلا أنهم يفلحون في التعلم مثلهم، بل غالباً أكثر منهم.

«التفسير بسيط. فأولئك الذين يمضون في المدرسة نصف النهار فقط مفعمون بالنشاط على الدوام وقادرون على الدراسة ومستعدون لها دوماً تقريباً. وإن النظام الذي يتعاقب فيه العمل والتعلم في المدرسة يحول كل نشاط من هذين إلى استراحة وتنشيط بعد الآخر، فهذا النظام، إذن، أكثر ملاءمة للصبي من استمرار نشاط واحد. فالصبي الذي يجلس منذ الصباح الباكر في المدرسة، ولا سيما عندما يكون الطقس حاراً، ليس بوسعه أن يتنافس مع صبي آخر يأتي من عمله متدفقاً حيوية ونشاطاً»⁽²⁹⁹⁾

وهناك أدلة أخرى ترد في خطاب سنيور الذي ألقاه في المؤتمر السوسولوجي في إنديره عام 1863. فهو يشير في جملة ما يشير إلى أن اليوم المدرسي الطويل وغير الإنتاجي ووحيد الجانب للأطفال في الصفوف الأخيرة والمتوسطة يزيد عمل المعلمين بلا طائل «ويبدد في الوقت نفسه وقت وصحة وطاقاة الأطفال بصورة غير مثمرة، بل ضارة على الإطلاق»⁽³⁰⁰⁾ وكما يبين روبرت أوين بالتفصيل، فقد نما جنين تربية عصر

= جلسات المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية (Report of Proceedings etc., London, 1863, p. 63-64) وكذلك تقرير مفتشي المصانع بتاريخ 31 تشرين

الأول/أكتوبر عام 1865، ص 118-119-120-126 وما بعدها.

(299) تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص 118. قال شخص ساذج من أصحاب مصانع الحرير لعضو لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال: «كلّي قناعة بأن سر تكوين عمال جيدين يكمن في جمع العمل بالتعليم ابتداءً من الطفولة. وبالطبع لا ينبغي أن يكون العمل مفرط التوتر أو منفراً أو ضاراً بالصحة. وأتمنى لو اجتمع لدى أولادي العمل واللعب كاستراحة من المدرسة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص 82، رقم 36).

(300) سنيور في تقرير وقائع جلسات المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية، ص 66. ومما يدل بسطوح على الدرجة التي تقوم بها الصناعة الكبرى، بثوير العقول بعد أن تبلغ مستوى تطور معين يؤدي إلى تحويل نمط الإنتاج المادي والعلاقات

[508] المستقبل، من النظام المصنعي، حيث يتلقى جميع الأطفال ممن تجاوزوا عمراً معيناً تربية تجمع النشاط الإنتاجي بالتعليم والرياضة البدنية ليس فقط كإحدى الوسائل لزيادة الإنتاج الاجتماعي، بل وأيضاً كوسيلة وحيدة لإنتاج بشر متطورين تطوراً شاملاً. لقد رأينا أن الصناعة الكبيرة تقضي تكتيكياً على التقسيم المانيفاكتوري للعمل الذي يقيد إنساناً بكامله طيلة حياته كلها بعملية جزئية واحدة؛ وفي الوقت ذاته فإن الشكل الرأسمالي للصناعة الكبرى يعيد إنتاج تقسيم العمل هذا بشكل أكثر فظاعة: في المصنع الحق بتحويل العامل إلى تابع واع للآلة الجزئية، وفي كافة الأماكن الأخرى بالاستخدام العرضي للآلات وعمل الآلات⁽³⁰¹⁾ من جهة، وباستخدام عمل النساء والأطفال والعمل غير الماهر كأساس جديد لتقسيم العمل، من جهة أخرى. وإن التناقض بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل وجوهر الصناعة الكبرى يفرض نفسه فرضاً. ويتجلى هذا التناقض، في جملة ما يتجلى، في ذلك الواقع المفزع وهو أن قسماً كبيراً من الأطفال المشتغلين في المصانع والمانيفاكتورات الحديثة، والمقيدون منذ نعومة أظفارهم إلى أبسط الأعمال،

= الاجتماعية للإنتاج، هو مقارنة خطاب ن. و. سنور عام 1863 مع خطابه التشريعي ضد قانون المصانع عام 1833 أو مقارنة آراء المؤتمر المذكور مع واقع أن بعض المناطق الزراعية في إنكلترا لا تزال حتى الآن تحظر على الآباء الفقراء، أن يعلموا أولادهم، تحت طائلة التهديد بالموت جوعاً. ويفيد السيد سنيل مثلاً أنه إذا توجه المرء في سومرست شاير إلى الأبرشية بطلب المساعدة بسبب الفقر فإنهم يرغمونه، على جري العادة هناك، على سحب أولاده من المدرسة. ويتحدث السيد ولاستون، وهو كاهن في فيلتهام، عن حالات جرى فيها رفض تقديم أية معونة لبعض الأسر «لأنها ترسل أولادها إلى المدرسة»!

(301) عندما تدخل الآلات الحرفية، التي تحركها قوة الإنسان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنافس مع الآلات المتطورة التي تفترض وجود قوة آلية محرركة، يطرأ تغير كبير على العامل الذي يحرك الآلة. ففي البدء يحلّ المحرك البخاري محل هذا العامل، أما الآن فإن عليه أن يحل محل المحرك البخاري. ولذلك يصل توتر قوة عمله وإنفاقها إلى أبعاد هائلة، وعلى الأخص بالنسبة للأحداث المحكوم عليهم بهذا العذاب. وقد شاهد المفوض لونج كيف أن أرباب العمل في كوفنتري وضواحيها يستخدمون صبياناً تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة من أجل تدوير نول للأشرطة، بينما كان أطفال أصغر منهم يديرون أنوالاً أصغر حجماً. «هذا عمل مضر للغاية. فالصبيان يحلون ببساطة محل قوة البخار». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص114، رقم 6). أما فيما يتعلق بالعواقب المهلكة «لنظام العبودية هذا»، كما يسميه التقرير الرسمي، أنظر الموضوع السابق من التقرير وما يليه من صفحات.

يتعرضون للاستغلال على مدى سنوات دون أن تُتاح لهم إمكانية إتقان عمل ما يجعلهم [509] في المستقبل صالحين حتى لهذه المانيفاكتورة ذاتها أو لهذا المصنع ذاته. وعلى سبيل المثال كان من تقاليد المطابع الإنكليزية سابقاً، بما يتفق مع نظام المانيفاكتورة والحرفة القديمتين، انتقال المتدربين من الأعمال البسيطة نسبياً إلى أعمال أغنى مضموناً، وكان المتدربون يجتازون دورة تدريب حتى يصبحوا طبّاعين متمرسين. وكانت معرفة القراءة والكتابة شرطاً ضرورياً للجميع من أجل مزاولة هذه الصناعة. ولكن ذلك كله تغير مع ظهور آلة الطباعة. فهي تتطلب نوعين من العمال: العامل الراشد الذي يراقب الآلة، واليافين، الصبيان بين سنة 11 - 17 سنة عادة، الذين يتلخص عملهم على وجه الحصر في إدخال صفحة الورق في الآلة أو سحب الصفحة المطبوعة منها. وهم يشتغلون بهذا العمل الممل في بعض أيام الأسبوع وخاصة في لندن، 14 أو 15 أو 16 ساعة بلا انقطاع، وفي أحيان كثيرة 36 ساعة على التوالي دون أن يتمتعوا بتوقف يزيد عن ساعتين لتناول الطعام والنوم⁽³⁰²⁾ ولا يعرف قسم كبير منهم القراءة، وهم كقاعدة مخلوقات وحشية، شاذة تماماً.

«إن تأهيلهم للعمل لا يتطلب أي تربية ذهنية؛ وفرصة اكتسابهم المهارة ضئيلة، أما اكتساب راحة العقل فأقل؛ وإن أجورهم رغم أنها مرتفعة نسبياً للصبيان، لا ترتفع بتقدمهم في العمر، وليست ثمة أي فرصة لدى الغالبية الساحقة منهم لأن يشغلوا مرتبة مراقب للآلة أكثر دخلاً وأكثر مسؤولية، ذلك لأن لكل آلة مراقب واحد وغالباً 4 أحداث»⁽³⁰³⁾

وعندما يتقدمون في السن بما يتجاوز عمل الأطفال، أي عندما يبلغون السابعة عشرة من العمر كحد أقصى، يُسَرَّحون من المطبعة. ويصبحون مرشحين للإجرام. أما مساعي إيجاد أشغال أخرى لهم فتؤول إلى الفشل بسبب جهلهم وفظاظتهم وانحطاطهم الجسدي والذهني.

وما قيل عن التقسيم المانيفاكتوري للعمل داخل الورشة ينطبق على تقسيم العمل داخل المجتمع أيضاً. فما دامت الحرفة والمانيفاكتورة تشكلان الأساس العام للإنتاج

(302) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، 1866، ص3، رقم 24.

(303) المرجع نفسه، ص 7، الرقم 60.

الاجتماعي، فإن إخضاع المنتج لفرع إنتاجي واحد تحديداً، والقضاء على تنوع أشغاله الأصلي⁽³⁰⁴⁾ يعتبران عنصراً ضرورياً للتطور. وعلى هذا الأساس يجد كل فرع من فروع الإنتاج، بصورة تجريبية، النظام التكنيكي الملائم له، ويحسنه ببطء؛ وما إن يبلغ درجة معينة من النضج، حتى يتبلور بسرعة. وتطراً من حين إلى آخر تبدلات تنشأ عن التغير التدريجي لأداة العمل، كما تنشأ عن مادة العمل الجديدة التي تقدمها التجارة. ولكن ما إن يتم إيجاد الشكل المناسب للأداة عن طريق التجربة حتى تكف عن التغير، وهو ما يدل عليه تناقلها من أيدي جيل إلى أيدي جيل آخر على مدى ألف سنة أحياناً. ومما له دلالة أن بعض الحِرَف كانت تسمى حتى القرن الثامن عشر أسراراً (mystères-mysteries)، لم يكن بالمستطاع التغلغل في خفاياها إلا عن طريق التجربة أو بوساطة شخص مُطلِع مهنياً⁽³⁰⁵⁾ ثم هتكت الصناعة الكبرى الستار الذي كان يحجب عن الناس عملية إنتاجهم الاجتماعية ويجعل من فروع الإنتاج المختلفة المنعزلة عفوية، الغائراً إزاء بعضها بعضاً، بل حتى بالنسبة للمُطلِع في كل فرع. إن مبدأ الصناعة الكبرى، الذي ينطلق إبتداءً من تحليل كل عملية إنتاج، في ذاتها ولذاتها، إلى عناصرها المكوّنة بعيداً عن أي علاقة مع يد الإنسان، هو الذي أنشأ علم التكنولوجيا الحديث. وإن أشكال عملية الإنتاج الاجتماعية، المتباينة، المتحجرة، اللامترابطة في الظاهر، تنحل الآن إلى تطبيقات منهجية واعية للعلوم الطبيعية، مجزأة بانتظام وفقاً للنتيجة النافعة المرسومة.

(304) «في بعض الأقاليم الجبلية في اسكتلندا... كان الكثير من رعاة الأغنام والمستأجرين الفقراء (Cotters) هم وزوجاتهم وأولادهم، كما تقول التقارير الإحصائية، ينتعلون أحذية خاطوها بأنفسهم من جلد دبغوه بأنفسهم، ويرتدون البسة لم تمسها أية أيدي أخرى غير أيديهم، فقد جزوا صوفها من الأغنام بأنفسهم وزرعوا كَتَانها بأنفسهم. ولعلمهم لم يستخدموا عند صنع مواد الألبسة أية حاجيات مشتراة باستثناء المخرز والإبرة والكشّبان وبعض الأدوات المعدنية المستخدمة في النسيج. وكانت النساء أنفسهن يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب والخ». (دوغالد ستورارت، المؤلفات، تحرير السير هاميلتون، المجلد 8، ص 327-328).

(Dugald Stewart, Works, Ed. Hamilton, Vol. VIII, p. 327-328).

(305) في الكتاب الشهير لإتيان بوالو الموسوم: كتاب الحِرَف *Livre des métiers* نجد في جملة أشياء أخرى أن مساعد المعلم عند ارتقائه إلى رتبة المعلم كان يقسم اليمين بأن «يحب اخوته في الحرفة حباً أخوياً وأن يساندهم وأن لا يفشي طواعية أسرار الحرفة حتى لو كان ذلك يخدم مصلحة الجميع وألا يلفت انتباه الشاري إلى عيوب متوجات الآخرين بهدف ترويج سلعته هو».

ومثلما أن التكنولوجيا اكتشفت تلك الأشكال الأساسية القليلة الكبرى للحركة الضرورية لمجمل النشاط المُنتج للجسم البشري، رغم تنوع سائر الأدوات المستخدمة، كذلك فإن علم الميكانيك لا يربأ بتعقيدات الآلات على عظمتها، فهو يرى فيها التكرار الدائم للقوى الميكانيكية البسيطة. والصناعة الحديثة لا تنظر ولا تعتبر الشكل الموروث للعملية الإنتاجية نهائياً على الإطلاق. لذا فإن قاعدتها التكنيكية ثورية، في حين كانت سائر [511] أنماط الإنتاج السابقة ذات أساس محافظ في الجوهر⁽³⁰⁶⁾ وبفضل استخدام الآلات والتفاعلات الكيميائية والطرائق الأخرى، تقلب الصناعة الحديثة على الدوام القاعدة التكنيكية للإنتاج ووظائف العمال والتراكيب الاجتماعية لعملية العمل. وبذلك فإنها تتور، بهذه الديمومة أيضاً، تقسيم العمل في المجتمع وتقذف كتل رأس المال وكتل العمال من فرع إنتاجي إلى آخر على الدوام. لهذا تشترط طبيعة الصناعة الكبرى تغيير العمل، ومرونة الوظائف، وحراك العامل في كل الاتجاهات. ومن جهة أخرى فإنها تعيد، بشكلها الرأسمالي، إنتاج التقسيم القديم للعمل بتخصصاته المتحجرة. وسبق أن رأينا كيف أن هذا التناقض المطلق يقضي على أي سكون وثبات وطمأنينة في الوضع الحياتي للعامل، ويهدد على الدوام بأن ينتزع منه وسائل العيش بانتزاعه وسائل العمل، بالمثل⁽³⁰⁷⁾، ويجعله، هو ووظيفته الجزئية، زائداً عن اللزوم؛ وكيف أن هذا التناقض يتفجر بكل قسوة في التضحية الدائمة بالطبقة العاملة، وفي التبديد المسرف لقوى العمل، وفي العواقب المدمرة للفوضى الاجتماعية. ذلك هو الجانب السلبي. ولكن إذا كان تغيير العمل يشق طريقة على غرار قانون طبيعي لا مرد له وبالقوة العمياء المدمرة لهذا

(306) «لا يمكن للبورجوازية أن تعيش من دون توفير دائم لأدوات الإنتاج، وبالتالي، للعلاقات الإنتاج، ومعها مجمل العلاقات الاجتماعية أيضاً. وعلى العكس، كان الحفاظ على النمط القديم للإنتاج من التغيير الشرط الأول لوجود سائر الطبقات الصناعية السابقة. وإن الانقلابات المتواصلة في الإنتاج، والزراعة المستمرة لسائر العلاقات الاجتماعية، وزوال اليقين والحراك الأبديين، إنما تميز الحقبة البورجوازية عن سائر الحقب الأخرى. وتنهيار سائر العلاقات المتحجرة والصدئة، مع ما يرافقها من تصورات وآراء قدسها الزمان، أما الجديد الناشئ فيتقدم قبل أن يتصلب. ويحول كل ما هو تقليدي وثابت، ويتدنس كل ما هو مقدس، ويضطر البشر آخر المطاف إلى النظر بعيون صاحبة إلى شروط حياتهم وإلى علاقاتهم المتبادلة». (ف. إنجلز وك. ماركس، بيان الحزب الشيوعي، لندن، 1848، ص 5).

(307) «إن سلبتي وسائل عيشي، سلبتي حياتي» (شكسبير) [تاجر البندقية، الفصل الرابع، المشهد الأول. ن. برلين].

القانون، الذي يصطدم بالعقبات في كل مكان⁽³⁰⁸⁾، فإن الصناعة الكبرى نفسها، من جهة أخرى، بفعل ما فيها من كوارث، تجعل الاعتراف بتغيير العمل وتعدد مؤهلات العمال [512] إلى أقصى حد كقانون عام للإنتاج الاجتماعي وتكييف العلاقات من أجل تطبيقه بصورة عادية، مسألة حياة أو موت. وهي تطرح، مهمة الاستعاضة عن فظاعة الفائض البائس من السكان العاملين، الباقي رهن الاحتياط لتلبية حاجات رأس المال المتبدلة في الاستغلال، بالصلاحيات المطلقة للإنسان الفرد من أجل الحاجات المتغيرة في العمل؛ والاستعاضة عن الفرد الجزئي، أي الحامل البسيط لوظيفة اجتماعية جزئية معينة، بالفرد المتطور الشامل الذي تصبح الوظائف الاجتماعية المختلفة بالنسبة إليه محض أساليب لبذل النشاط المتعاقب. وتمثل المدارس البوليتكنيكية والزراعية أحد عناصر عملية التحول هذه، التي نمت عفويًا على أساس الصناعة الكبرى. كما تمثل «مدارس التعليم المهني» (écoles d'enseignement professionnel) عنصراً آخر، حيث يطلع فيها أبناء العمال إلى حد ما على التكنولوجيا والاستخدام التطبيقي لمختلف أدوات الإنتاج. وإذا كان التشريع الصناعي، بوصفه أول تنازل ضئيل يُنتزع من رأس المال، يضيف التعليم البسيط إلى العمل المصنعي، فلا ريب في أن ظفر الطبقة العاملة الحتمي بالسلطة السياسية سيعطي للتعليم التكنولوجي، النظري أم العملي، مكانه اللائق في مدارس العمال. ولا ريب أيضاً في أن الخمائر الثورية التي تتوخى القضاء على تقسيم العمل القديم تقف في تضادٍ كاملٍ مع الشكل الرأسمالي للإنتاج، والوضع الاقتصادي للعمال المطابق لهذا الشكل. غير أن تطور تناقضات أي شكل تاريخي معطى للإنتاج هو الطريق التاريخي الوحيد لتفسيخ هذا الشكل ونشوء شكل جديد. أيها الاسكافي إلزم قوالب الحذاء!

(308) يكتب أحد العمال الفرنسيين بعد عودته من سان فرانسيسكو: «لم يخطر ببالي قط أن أكون قادراً على ممارسة جميع الحرف التي مارستها فعلاً في كاليفورنيا. كنت على قناعة راسخة بأنني لا أصلح لأي شيء عدا طباعة الكتب. ولكن عندما وجدت نفسي وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون حرفتهم بأسرع مما تغير قميصك، - والحق أقول! - رحت أتصرف مثلهم. وبما أن مهنة عامل المنجم لم تكن مربحة كثيراً فقد هجرتها وسممت شطر المدينة حيث أصبحت على التابع عامل مطبعة، وسقافاً، وسباكاً، إلخ. وبعد أن أظهرت لي التجربة أنني أصلح لأي عمل، أخذت أشعر بأنني أقل شبيهاً بالحيوان الرخوي وأكثر شبيهاً بالإنسان» (أ. كوريون، التخصص المهني، الطبعة الثانية، ص 50).

(A. Corbon, *De l'enseignement professionnel*, 2^{ème} Éd., p. 50).

(Ne sutor ultra crepidam) (*) لقد تحولت ذروة (nec plus ultra) الحكمة الجرفية

هذه إلى هراء محض منذ أن اخترع الساعاتي واط المحرك البخاري، والحلاق آركرائيت [513] آلة الغزل، وعامل الصياغة فولتون المركب البخاري⁽³⁰⁹⁾

وطالما بقي التشريع المصنعي مقصوراً على ضبط العمل في المصانع والمانيفاكتورات وغيرها، فقد كان يُعدّ مجرد تدخل في حقوق رأس المال في الاستغلال. بالمقابل، فأي ضبط لما يسمى بالعمل المنزلي⁽³¹⁰⁾ يبرز منذ البداية بمثابة تدخل سافر في السلطة الأبوية (patria potestas)، أي، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة معاصرة، تدخل في سلطة الأهل، تلك الخطوة التي كان البرلمان الإنكليزي رقيق الحاشية يتصنع التهيب من الإقدام عليها لفترة طويلة. إلا أن قوة الوقائع أرغمته أخيراً على الاعتراف بأن الصناعة الكبرى تدمر العلاقات الأسرية القديمة، بتقويضها الأساس الاقتصادي للأسرة القديمة وما يطابقه من عمل أسري، فكان لا بد من الاعلان عن حقوق الأطفال.

يخلص التقرير الختامي للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال لعام 1866 إلى القول: «لسوء الحظ يتضح من كافة إفادات الشهود أن

(*) عبارة للرسام الاغريقي القديم أبيليز رداً على انتقاد أحد الإسكافيين له، وهو جاهل بفن الرسم، على وجود هفوات في تصوير الأحذية. [ن. برلين].

(309) أدرك جون بيللرز، وهو ظاهرة مذهلة حقاً في تاريخ الاقتصاد السياسي، أدرك بوضوح تام منذ نهاية القرن السابع عشر ضرورة إزالة النظام الحالي للتربية وتقسيم العمل اللذين يولّدان تورماً وضموماً في قطبي المجتمع كليهما، في اتجاه متعاكس. وهو مصيب بقوله: «إن التعليم الخامل ليس بأحسن من تعلم الخمول... وإن العمل الجسدي هو الفرض الإلهي الأول... فالعمل ضروري لصحة الجسم ضرورة الطعام لحياته، لأن تلك المشقات التي يتهرب منها الإنسان بالكسل تدركه على شكل المرض... إن العمل يغذي الزيت في مصباح الحياة والفكر يوقده... وعمل الأطفال الفارغ» (وهذا تحذير مسبق من أمثال بازيدوف^(*) ومقلديهم المعاصرين) «يُبقِي عقل الأطفال فارغاً»، [جون بيللرز]، مقترحات لإنشاء كلية للصناعة، إلخ، لندن، 1696، ص12، 14، 16-18.

([John Bellers], *Proposals for raising a Colledge of Industry of all useful Trades and Husbandry*, London, 1696, p. 12-14-16-18). (*) ي. ب. بازيدوف، منظر تربوي الماني من ق. 18 تأثر بروسو. ن. ع].

(310) بالمناسبة كثيراً ما يجري هذا العمل في الورش الصغيرة كما رأينا ذلك من مثال مانيفاكتورة المخزّمات وضفر القش، والذي يمكن عرضه بتفصيل أكبر على وجه الخصوص من مثال المانيفاكتورات المعدنية في شفيدل وبرمنغهام وغيرها.

الأطفال من كلا الجنسين لا يحتاجون إلى الحماية ضد أي كان قدر حاجتهم إلى الحماية من ذويهم. وإن نظام الاستغلال المفرط لعمل الأطفال على العموم، وبالأخص عملهم المنزلي يستمر بسبب أن الأهل يمارسون سلطتهم التعسفية والمهلكة على ذريتهم الغضة الرقيقة بدون أي قيد أو رقابة. لا يجوز أن يتمتع الأهل بسلطة مطلقة لتحويل أولادهم إلى آلات بسيطة لكسب أجر أسبوعي معين. وللأطفال والأحداث الحق في مطالبة السلطة التشريعية بالحماية كحق طبيعي، من كل ما يدمر

[514]

قواهم الجسدية ويحط من كيانهم الأخلاقي والذهني قبل الأوان»⁽³¹¹⁾

لكن سوء استخدام سلطة الأهل لا يخلق استغلال رأس المال، المباشر أو غير المباشر، لقوى العمل اليافعة، بل على العكس، فالنمط الرأسمالي للاستغلال يقضي على الأساس الاقتصادي الموائم لاستخدام سلطة الأهل فيحوّله إلى سوء استخدام. ولكن مهما يكن تفسخ الأسرة القديمة في ظل النظام الرأسمالي فظيماً ومنفراً، فإن الصناعة الكبرى إذ تسند للنساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين الدور الحاسم في عملية الإنتاج المنظمة اجتماعياً خارج المنزل، إنما ترسي أساساً اقتصادياً جديداً لشكل أعلى من أشكال الأسرة والعلاقة بين الجنسين. ويدهي أن من السخف تماماً إضفاء الطابع المطلق على الشكل المسيحي الجرمانى للأسرة، أو الشكل الروماني القديم أو الإغريقي القديم أو الشرقي، التي تُولف مع بعضها بعضاً سلسلة تاريخية من التطور. ومن الواضح أن بنية العامل الجماعي المركّب من أفراد من كلا الجنسين ومختلف الأعمار هي في شكلها الرأسمالي اللفظ والعفوي، حيث يوجد العامل لأجل عملية الإنتاج وليس عملية الإنتاج لأجل العامل، مصدر موبوء للهلاك والعبودية، ولا بدّ من أن ينقلب، في ظل ظروف موائمة إلى مصدرٍ للتطور الإنساني⁽³¹²⁾

إن ضرورة تحويل قانون المصانع من قانون استثنائي لمصانع الغزل والنسيج، وهي أولى تشكيلات المشروع الآلي، إلى قانون عام للإنتاج الاجتماعي بمجمله تنبع، كما رأينا، من سير التطور التاريخي للصناعة الكبرى التي ينقلب بين ظهرانيها الشكل الشائع

(311) تقارير لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص15، رقم 162، والتقرير الثاني، ص28، رقم 285-289، وص15-17، رقم 191.

(312) «يمكن للعمل المصنعي أن يكون نقياً، رافعاً... كالعمل المنزلي، بل ربما أفضل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1865، ص129).

لنظام المانيفاكتورة والحرفة اليدوية والعمل المنزلي، حيث تتحول المانيفاكتورة باستمرار إلى مصنع، والحرفة إلى مانيفاكتورة، وأخيراً فإن ميادين الحرفة اليدوية والعمل المنزلي تتحول في أمد نسبي وجيز لدرجة مذهلة إلى أوكار بائسة ينعم فيها الاستغلال الرأسمالي بحرية ارتكاب الفظائع. وثمة ظرفان يقلبان الموازين آخر المطاف: فأولاً، تفيد التجربة [15] المتكررة أبداً أن رأس المال عندما يقع تحت رقابة الدولة في نقاط متفرقة على تخوم المجتمع، فإنه يكافئ نفسه بصورة أشد في النقاط الأخرى⁽³¹³⁾؛ وثانياً، هناك زعيق الرأسماليين أنفسهم المطالب بالمساواة في شروط المنافسة، أي بالمساواة في قيود إستغلال العمل⁽³¹⁴⁾ فلنصنع إلى آهتين من القلب بهذا الخصوص. اليكم السادة و. كوكسلي (أصحاب مصانع المسامير والسلاسل، إلخ، في بريستول) الذين طبقوا تحديد يوم العمل بصورة طوعية في أعمالهم.

«بما أن النظام القديم غير الخاضع للضوابط لا يزال قائماً في المشاريع المجاورة، فإن إجحافاً يلحق الآن بالسادة كوكسلي من جراء إغواء (enticed) الفتيان العاملين عندهم بالعمل في مكان آخر بعد الساعة السادسة مساءً. وهم يقولون كما كان متوقعاً «إن هذا إجحاف بحقنا وخسارة لنا لأنه ينهك قسماً من طاقة الأحداث التي يجب أن ننتفع منها نحن بالكامل»⁽³¹⁵⁾

ويقول السيد ج. سيمبسون وهو صاحب مصنع أكياس وعلب ورق في لندن (Paper-Box Bag maker) لأعضاء لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال: «إنه مستعد لتوقيع أي عريضة بشأن تطبيق قوانين المصانع. وهو يعاني من القلق ليلاً على الدوام في ظل الوضع الحالي (he always felt restless at night) بعد إغلاق الورشة إذ تراوده فكرة أن الآخرين يرغمون عمالهم على العمل لوقت أطول وينتزعون منه الطلبات تحت سمعه وبصره»⁽³¹⁶⁾ وتقول لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال في معرض استخلاصها للنتائج: «ليس من الإنصاف لأرباب العمل الكبار

(313) المرجع نفسه، ص 27-32.

(314) ثمة أمثلة توضيحية عديدة في تقارير مفتشي المصانع.

(315) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص X، رقم 35.

(316) المرجع نفسه، ص IX، رقم 28.

إخضاع مصانعهم للضوابط في حين أن المشاريع الصغيرة في فرعهم الإنتاجي بالذات لا تخضع لأي تحديد قانوني لوقت العمل. وإلى جانب الإجحاف في عدم تساوي شروط المنافسة، الناجم عن عدم سريان مفعول تحديد عدد ساعات العمل على الورش الصغيرة، تضاف بالنسبة لأصحاب المصانع الأكبر من هؤلاء، خسارة إضافية وهي أن عرض عمل الأحداث والنساء ينصرف عنهم إلى الورش التي لا يسري عليها قانون المصانع. وأخيراً، سيكون ذلك بمثابة حافز لزيادة عدد الورش الصغيرة التي هي بمجموعها تقريباً أقل ملائمة فيما يتعلق بصحة الناس وراحتهم وتربيتهم وتحسين وضعهم بوجه عام⁽³¹⁷⁾

[516] وتقتراح لجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال في تقريرها الختامي أن يسري مفعول قانون المصانع على أكثر من 1,400,000 من الأطفال والأحداث والنساء، الذين يتعرض نصفهم تقريباً للإستغلال في المشروع الصغير ونظام العمل المنزلي⁽³¹⁸⁾

تقول اللجنة: «إذا قبل البرلمان اقتراحنا بالكامل، فلا شك في أن مثل هذا التشريع سيمارس أفضل تأثير ليس فقط على العمال اليافعين والضعفاء الذين يمسمهم بالدرجة الأولى، بل وعلى جمهرة أعظم من العمال الراشدين الذين سيشملهم مفعوله بصورة مباشرة» (النساء) «أو غير مباشرة» (الرجال). «وسيفرض ساعات عمل نظامية ومعتدلة؛ وسيكون

(317) المرجع نفسه، ص XXV. رقم 165-167. حول تفوق الإنتاج الكبير على الإنتاج الصغير قارن: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص 13، رقم 144 وص 25، رقم 121، ص 26، رقم 125، ص 27، رقم 140، إلخ.

(318) إن فروع الصناعة التي كان ينبغي أن تخضع لمفعول قوانين المصانع هي: مانيفاكture المخزّات، وإنتاج الجوارب، وضفر القش، ومانيفاكture مختلف لوازم الألبسة، وإنتاج الأزهار الاصطناعية، وإنتاج الأحذية والقبعات والقفايزات، والخياطة، وكافة الصناعات المعدنية من الأفران العالية وحتى مصانع الإبر والخ، ومصانع الورق، ومانيفاكture الزجاج والتبغ، وإنتاج المطاط (India-Rubber)، وإنتاج الأمشاط (من أجل النسيج)، وصنع المسجاد اليدوي، ومانيفاكture المظلات، وإنتاج المغازل والمكبات، وطباعة الكتب، والتجليد، وصناعة القرطاسية (stationery)، علماً بأن صنع اللعب الورقية والبطاقات والألوان للورق تشمله هذه الصناعة أيضاً والخ، وإنتاج الحبال، ومانيفاكture حلي الكهرمان، ومعامل الآجر، ومانيفاكture إنتاج الحرير يدوياً، ومنسوجات كوفتري، ومعامل الملح والشموع والاسمنت، وإنتاج السكر المكرر، وإنتاج البسكويت، ومختلف صناعات معالجة الأخشاب، وغير ذلك من الأعمال المختلطة.

من شأنه أن يرعى ويحتسّن خزين القدرة الجسدية الذي تتوقف عليه رفايتهم هم ورفاية البلد إلى حدّ كبير؛ وسيحمي الجيل الناشئ من الارهاق المفرط في سن مبكرة الذي يقوض بنية الجسم ويؤدي إلى الهرم المبكر؛ وأخيراً، سيتيح للأطفال، حتى سن 13 عاماً على الأقل، إمكانية تلقي عناصر التعليم الابتدائي فيضع بذلك نهاية للجهل المطبق الذي ورد وصفه بصدق في تقارير المفتشين والذي لا يمكن النظر إليه إلاّ بآلم مرير وبشعور عميق من المهانة القومية⁽³¹⁹⁾

أعلنت وزارة المحافظين (التوري) في خطاب العرش في الخامس من شباط/فبراير 1867 أنها صاغت «لوائح تشريعات» (Bills) على أساس اقتراحات لجنة تقصي الصناعة^(319a) وقد تطلّب ذلك عشرين عاماً من التجربة على جسم حي لا قيمة له [517] (experimentum in corpore vili). وفي عام 1840 تم تعيين لجنة برلمانية لاستقصاء شروط استخدام الأطفال. وكشف تقريرها الصادر عام 1842 حسب كلمات ن. و. سنيور عن

«لوحة مفزعة عن جشع وأنانية وقسوة الرأسماليين والأهل، وبؤس وانحطاط وتدمير أجسام الأطفال والأحداث، لوحة لعل العالم لم ير لها مثيلاً قد يظن المرء أن التقرير يصف فظائع الماضي. ولكن أمامنا، للأسف، قرينة تفيد أن هذه الفظائع لا تزال قائمة بحدّتها السابقة. وجاء في كراس أصدره هاردويك قبل عامين أن سوء الاستخدامات المفجعة في عام 1842 لا تزال باقية بقوتها الكاملة الآن أيضاً» (عام 1863). «لم يحظ هذا التقرير» (لعام 1842) «بأي اهتمام على مدى عشرين عاماً

(319) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس. ص XXV، رقم 169.

(319a) صدر قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع (Factory Acts Extension Act) بتاريخ 21 آب/أغسطس عام 1867. وهو يشمل كافة مصانع سباكة المعادن والحدادة ومعالجة المعادن، بما في ذلك مصانع بناء الآلات، وكذلك مانيفاكتورات الزجاج والورق والمواد الصمغية والمطاطية والتبغ، وطباعة وتجليد الكتب، وأخيراً جميع الورش التي يعمل فيها أكثر من 50 شخصاً. وإن قانون تحديد وقت العمل الذي صدر بتاريخ 17 آب/أغسطس عام 1867 يشمل ورشاً أصغر من ذلك علاوة على ما يسمى بالعمل المنزلي.

وسأرجع في المجلد الثاني إلى تناول هذين القانونين، وكذلك قانون المناجم الجديد لعام 1872 وغير ذلك.

سمحوا خلالها للأولاد، الذين ترعرعوا بلا أي تصور عما نسميه الأخلاق أو التعليم المدرسي أو الدين والحب الأسري الطبيعي، سمحوا لهم أن يصبحوا آباء الجيل الحالي»⁽³²⁰⁾

[في غضون ذلك تغير الوضع الاجتماعي^(*) فلم يجرؤ البرلمان على رفض مطالب لجنة عام 1863 مثلما رفض من قبل مطالب لجنة عام 1842. لذلك، ففي عام 1864، حيث لم تكن اللجنة قد نشرت غير قسم من تقاريرها، خضعت صناعة الصلصال (بما في ذلك صناعة الفخار)، وإنتاج ورق الجدران وعيدان الثقاب والخرابيش والكبسولات، شأنها شأن تشذيب المخمل، للقوانين السارية على صناعة النسيج. وفي خطاب العرش بتاريخ 5 شباط/فبراير عام 1867 أعلنت وزارة المحافظين (التوري) آنذاك عن لوائح تشريعات جديدة على أساس الاقتراحات الختامية للجنة التي أنجزت عملها في عام 1866.

وفي 15 آب/أغسطس عام 1867 حظي قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع (Factory Acts Extension Act) بالمصادقة الملكية، وفي 21 آب/أغسطس من العام نفسه حظي قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش بالمصادقة الملكية؛ ويسري القانون الأول على المشاريع الكبيرة أما الثاني فعلى الصغيرة.

وبات قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع يشمل الأفران العالية، ومصانع الحديد الصلب، ومصانع صهر النحاس، ومصانع السبك، ومصانع بناء الآلات، والورش المعدنية، ومصانع المواد الصمغية والمطاطية والورق والزجاج والتبغ، وورش الطباعة والتجليد وكافة الورش الصناعية من هذا النوع على العموم شريطة أن يعمل فيها 50 شخصاً أو أكثر في وقت واحد ما لا يقل عن 100 يوم في السنة.

[518] وبغية تكوين تصور عن نطاق سريان مفعول قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش الصناعية نورد بعض ما يتضمنه من تعريفات:

«الحرفة تعني» (في هذا القانون): «أي عمل يدوي يُمارس كمهنة أو يُمارس للكسب في صنع أو يُسهم في صنع أو تغيير أو تزيين أو تصليح أو معالجة سلعة أو جزء من سلعة مخصصة للبيع، معالجة نهائية.

(320) سنير، مؤتمر علم الاجتماع، ص 55-58. (Senior, Social Science Congress, p. 55-58).

(*) من هذه الفقرة وحتى على ص 609. إضافة أدرجها إنجلز في الطبعة الرابعة. [ن. ع].

الورشة تعني: كل حجرة أو مكان، مسقوف أم في الهواء الطلق يمارس فيها «الشغل اليدوي» أي طفل أو حدث أو امرأة، وهو المكان الذي يملك الشخص الذي يقدم العمل لمثل هذا الطفل أو الحدث أو المرأة الحق في الدخول إليه وإدارته.

المستخدم يعني: الشخص الذي يعمل في أي «شغل يدوي» ما لقاء أجور أو بدون أجور وتحت إمرة معلم أو أحد الأهل كما هو مفصل فيما يلي:

الأهل وهم الأب والأم والوصي أو أي شخص آخر يقوم بالوصاية أو الإشراف على طفل ما أو حدث ما...».

إن المادة السابعة، المتعلقة بالعقوبات جزاء تشغيل الأطفال والأحداث والنساء بما يخالف أحكام هذا القانون، تفرض غرامات نقدية ليس فقط على صاحب الورشة سواء كان من الأهل أم لا، بل وعلى

«الأهل والأشخاص الآخرين الذين يقع الطفل أو الحدث أو المرأة تحت وصايتهم، أو الذين يستدرون نفعاً مباشراً من عملهم».

أما قانون توسيع نطاق صلاحية قوانين المصانع الذي يشمل المشاريع الكبيرة، فإنه يشكل تراجعاً عن قانون المصانع الأساسي بسبب العديد من الاستثناءات الشائنة والمساومات الجبنة مع الرأسماليين.

وظل قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش، البائس في جميع تفاصيله، حرفاً ميتاً في أيدي السلطات البلدية والمحلية التي كلفت بتنفيذه. وعندما أعفاها البرلمان عام 1871 من هذه الصلاحية ونقل تنفيذ القانون إلى مفتشي المصانع الذين ازداد مجال رقابتهم على الفور بأكثر من 100,000 ورشة و300 من مصانع الأجر لوحدها، فقد حرص ألا يزيد عدد المفتشين بأكثر من ثمانية معاونين على الرغم من أن العدد كان قليلاً في الأصل⁽³²¹⁾

إن ما يخز العين في التشريع الإنكليزي لعام 1867 هو، من جهة، الضرورة التي [519] أرغمت برلمان الطبقات السائدة على اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية والواسعة ضد

(321) كانت لجنة تفتيش المصانع تتألف من مفتشين اثنين ومعاونين اثنين و41 معاون مفتش. وتم تعيين ثمانية معاونين جدد في عام 1871. ولم يبلغ المجموع العام للنفقات على تطبيق قوانين المصانع في إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا في 1871 - 1872 سوى 25,347 جنيهًا استرلينياً، بما في ذلك التكاليف القضائية على المحاكمات ضد مخالفات القانون.

تطرفات الاستغلال الرأسمالي من حيث المبدأ، ومن جهة أخرى، التردد والعزوف وسوء النية (mala fides) التي نفذ بها البرلمان فيما بعد هذه التدابير في الواقع العملي^(*) اقترحت لجنة التحقيق للعام 1862 نواظم جديدة لشروط العمل في صناعة التعدين، التي تتميز عن جميع الصناعات الأخرى بتضافر مصالح ملاكي الأراضي مع مصالح الرأسماليين الصناعيين. والمعروف أن تضاد مصالح هذين الطرفين ساعد التشريع المصنعي؛ أما انعدامه فيكفي لتفسير المماطلات والتلاعبات في ميدان التشريع الخاص بصناعة التعدين.

وكشفت لجنة التحقيق لعام 1840 النقاب عن أوضاع تبلغ من الفظاعة والشناعة مبلغاً أثار فضيحة أمام أنظار أوروبا بأسرها، بحيث اضطّر البرلمان لتهدئة ضميره بقانون المناجم لعام 1842 الذي اقتصر على حظر العمل تحت الأرض للنساء والأطفال دون سن العاشرة.

وفي عام 1860 جاء قانون تفتيش المناجم الذي ينصّ على تفتيشها من قبل موظفين تعيّنهم الدولة خصيصاً، ويحظر استخدام الفتيان بين 10 - 12 سنة من العمر إذا لم تكن لديهم شهادة مدرسية أو لم يرتادوا المدرسة لعددٍ معينٍ من الساعات. وقد ظل هذا القانون حرفاً ميتاً تماماً نظراً لعدد المفتشين المعيّنين، وهو عدد ضئيل بشكلٍ مزرٍ ضالّة صلاحياتهم، فضلاً عن أسباب أخرى ستعالج بتفصيل أكبر في سياق العرض اللاحق.

إن تقرير اللجنة المختارة حول المناجم، وبُكّت الأدلة في 23 تموز/يوليو 1866. (*Report from the Select Committee on Mines, together with... Evidence, 23 July 1866*). هو واحد من أحدث الكتب الزرقاء عن صناعة التعدين. وهو من عمل لجنة مشكلة من أعضاء مجلس العموم ومخوّلة باستدعاء واستنطاق الشهود؛ والكتاب مجلد ضخّم بصفحات من القطع الكبير (folio) حيث لا يشغل فيه التقرير (Report) نفسه سوى خمسة سطور تفيد ما يلي: لا تستطيع اللجنة أن تقول شيئاً ولا بد من استجواب المزيد من الشهود!

إن أسلوب توجيه الأسئلة يذكّرنا باستجواب الشهود (cross examination) في المحاكم الإنكليزية، حيث يسعى المحامي بأسئلة استفزازية ومحيرة مطروحة بالتواء [520] ومراوغة إلى إرباك الشاهد وحرف معنى كلماته. لكن المحامين هنا هم أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية أنفسهم، بمن فيهم أصحاب ومستثمرو المناجم؛ والشهود هم بغالبيتهم

(*) [نهاية النص الذي أضافه إنجلز إلى الطبعة الألمانية الرابعة. ن. ع.]

من عمال التعدين في مناجم الفحم الحجري. والمهزلة كلها تميز روح رأس المال تماماً بحيث يستحيل ألا نورد هنا بعض المقتطفات. وبغية تسهيل العرض أقسم نتائج التحقيق وسواها حسب المواضيع. ولا بد من أن نعيد إلى الأذهان أن الأسئلة والأجوبة الإلزامية في الكتب الزرقاء الإنكليزية مرقمة، وأن الشهود الذين ترد إفاداتهم هنا هم من عمال مناجم الفحم الحجري.

(1) عمل الصبيان في المناجم اعتباراً من سن العاشرة. يستمر العمل، بما في ذلك الذهاب والإياب، عادة 14 - 15 ساعة، ولكنه يستمر في الحالات الطارئة أكثر من ذلك، من الساعة 3، 4، 5 صباحاً وحتى الساعة 4 - 5 مساءً (الأرقام 6-452-83). ويعمل الذكور الراشدون على نوبتين تدوم كل واحدة 8 ساعات، ولكن بغية تقليص التكاليف لا وجود لمثل هذه النوبات إطلاقاً بالنسبة للصغار (الأرقام 80-203-204). ويستخدم الأطفال الأصغر على الغالب لفتح واغلاق فتحات التهوية في مختلف أقسام المنجم، بينما يستخدم الأطفال الأكبر للأعمال الأكثر إرهاقاً ونقل الفحم وإلخ (الأرقام 122-739-740). وإن يوم العمل الطويل في الأعماق تحت الأرض مقصور على العمال بين سن 18 - 22 عاماً، حينما يجري الانتقال إلى عمل استخراج الفحم بالمعنى الدقيق للكلمة (الرقم 161). ولكنهم الآن يعاملون الأطفال والأحداث بقسوة أشد ويرهقونهم أكثر من أي فترة سابقة (الرقمان 1663 - 1667). ويطلب عمال استخراج الفحم، بالإجماع تقريباً، بقانون برلماني يحظر العمل في المناجم لمن لم يبلغوا سن الرابعة عشرة. وهنا يطرح هاسي فيفيان (وهو نفسه مستثمر لمنجم فحم) السؤال التالي:

«ألا يرتبط هذا المطلب بمدى فقر الأهل؟» - ومن ثم المستر بروس: «ألن يكون من القسوة حرمان الأسرة من مصدر الدخل هذا إذا كان الأب متوفياً أو مصاباً بعاهة وإلخ؟ وعلى افتراض أن الحظر عام شامل. فهل تودون حظر الأعمال تحت الأرض بالنسبة للأطفال دون سن 14 في جميع الحالات؟». الجواب: «في جميع الحالات» (الأرقام 107 - 110). فيفيان: «إذا تم حظر العمل في المناجم لمن هم دون سن 14 أفلن يعتمد الأهل إلى إرسال أولادهم إلى مصانع أخرى وإلخ؟» - «كقاعدة عامة، لا» (الرقم 174). العامل: «يبدو فتح الأبواب وإغلاقها عملاً سهلاً. ولكنه عمل مؤلم تماماً. فبالإضافة إلى تيار الهواء الدائم، يجلس الطفل، كما في السجن، في زنزانة مظلمة. البورجوازي فيفيان: «أوليس بإمكان الطفل الجالس بجوار الباب أن يقرأ إذا كانت لديه نواصة؟ - أولاً، سيكون عليه أن يشتري الشمعة. ناهيك عن أنهم

لن يسمحوا له بالقراءة. فلقد وضعوه لأداء عمل محدد، وعليه أن ينفذ واجباته. ولم أر أبداً صبيّاً يقرأ في المنجم» (الأرقام 143-141-160).

(2) التربية. يطالب عمال التعدين بقانون يفرض التعليم الإلزامي للأطفال، كما هو الأمر في المصانع. فهم يقولون إن مادة قانون عام 1860 التي تجعل من شهادة المدرسة [521] شرطاً لا بد منه من أجل استخدام الفتيان في سن 10 - 12 سنة هي وهم خالص. وإن الاستجواب «الدقيق» الذي أجراه المحققون الرأسماليون في هذا الباب يتميز بالطرافة حقاً.

«هل القانون مطلوب ضد أرباب العمل أم ضد الأهل؟ الجواب: - ضد الإثنين» (الرقم 115). «ضد هؤلاء أكثر أم ضد أولئك أكثر؟ - كيف لي أن أجيب عن هذا السؤال؟» (الرقم 116). «هل يبدي أرباب العمل رغبة ما في تنظيم ساعات العمل بما يتفق مع المواظبة على المدرسة؟ الجواب - أبداً» (الرقم 137). «ألا يستكمل عمال مناجم الفحم تربيتهم بعد ذلك؟ الجواب - على العموم إنهم يصبحون أسوأ؛ فهم يكتسبون عادات سيئة، ويدمنون على السكر والقمار وإلخ وينحطون تماماً» (الرقم 211). «لماذا لا يرسلون الأطفال إلى المدارس المسائية؟ الجواب: - لا وجود لمثل هذه المدارس البتة في غالبية مناطق استخراج الفحم الحجري. والأمر الرئيسي أن العمل الطويل المضني يُنهك الأطفال إلى درجة بحيث تغمض عيونهم من التعب» (الرقم 454). «إذن أنتم ضد التعليم؟ الجواب - كلا، مطلقاً، ولكن وإلخ. «ألا يُلزم قانون عام 1860 أصحاب المناجم وإلخ بطلب شهادات المدارس إذا استخدموا أولاداً من سن العاشرة إلى الثانية عشرة من العمر؟ الجواب: نعم، القانون يُلزمهم، ولكن أرباب العمل لا يلتزمون» (الرقم 443). «أعتقدون أن مادة القانون هذه لا تنفذ دائماً؟ - الجواب: إنها لا تنفذ على الإطلاق» (الرقم 444). «هل يهتم عمال المناجم اهتماماً شديداً بمسألة التربية؟ - الجواب: بغالبيتهم الكبرى» (الرقم 717). «هل يحرص العمال على تطبيق هذا القانون؟ الجواب: - بغالبيتهم الكبرى» (الرقم 718). «فلماذا إذن لا يصرون على تطبيقه؟ الجواب: - إن بعض العمال قد يود ألا يسمح للصبيان بالعمل بدون شهادة المدرسة، ولكنه سيصبح موضع شبهة في هذه الحالة (a marked man)» (الرقم 720).

«من ذا الذي يجعله موضع شبهة؟ الجواب - رب عمله» (الرقم 721).
 «انكم تعتقدون إذن، أن أرباب العمل سيلاحقون الشخص جزاء خضوعه
 للقانون؟ الجواب: - أظن أنهم سيتصرفون على هذا النحو بالذات»
 (الرقم 722). «لماذا لا يرفض العمال استخدام عمل مثل هؤلاء
 الفتيان؟ الجواب: ليس الأمر في يدهم» (الرقم 723). «هل تطلبون
 تدخل البرلمان؟ الجواب: - بغية إحراز شيء فعلي ما في تربية أبناء
 عمال المناجم لا بد من تطبيق ذلك بصورة إلزامية، بقانون برلماني»
 (الرقم 1634). «وهل يجب أن يُطبق على أولاد جميع عمال بريطانيا
 العظمى أم على عمال المناجم فقط؟ الجواب - لقد جئت إلى هنا
 لأتكلم باسم عمال المناجم» (الرقم 1636). «بماذا يتميز أطفال عمال
 المناجم عن غيرهم؟ - الجواب: بأنهم استثناء من القاعدة العامة» (الرقم
 1638). «من أي ناحية؟ الجواب: - من الناحية الجسدية» (الرقم
 1639). «لماذا تمثل التربية عندهم قيمة أكبر مما تمثل لفتيان الطبقات
 الأخرى؟ الجواب: - أنا لا أقول إنها أعظم قيمة بالنسبة لهم، ولكن
 العمل المفرط في المناجم يُضعف إمكانياتهم لتلقي التربية في المدارس
 النهارية ومدارس الأحد» (الرقم 1640). «أليس من الحق أنه لا يجوز
 تأويل مثل هذه المسائل بصورة مطلقة؟» (الرقم 1644). «هل عدد
 المدارس كافٍ في الدوائر؟ الجواب - كلا» (الرقم 1646). «إذا طالبت
 الدولة بإرسال جميع الأطفال إلى المدارس فمن أين يتسنى إيجاد
 المدارس لجميع الأطفال؟ الجواب - أعتقد أنه إذا تطلبت الظروف ذلك
 فسيتم إيجادها» (الرقم 1647). الجواب: «إن الغالبية العظمى، لا
 تعرف القراءة أو الكتابة ولا يقتصر هذا على الأطفال بل يشمل جميع
 عمال المناجم البالغين أيضاً» (الرقمان 705-726).

[522] (3) عمل الإناث. رغم أنه لا يسمح للعاملات اعتباراً من عام 1842 بالعمل تحت
 القيعان، إلا أنهن يعملن على سطح الأرض في شحن الفحم وسواه، ونقل دلاء مليئة
 بالفحم إلى القنوات وعربات سكك الحديد، وفرز الفحم وغير ذلك. ولقد ازداد
 استخدام عمل الإناث بشدة خلال الـ 3 - 4 سنوات الأخيرة (الرقم 1727). إن القسم
 الأكبر من العاملات هن من زوجات وبنات وأرامل عمال المناجم من سن 12 بل حتى
 سن الخمسين أو الستين (الأرقام 647-1779-1781).
 «ما رأي عمال المناجم باستخدام الإناث في المناجم؟ الجواب -

إنهم جميعاً ضده» (الرقم 648). «لماذا؟ الجواب - إنهم يعتبرونه مهيناً
 لجنس النساء». «ترتدي النساء شيئاً ما شبيهاً باللبسة الرجال. وفي
 حالات كثيرة يخمد ذلك أي شعور بالحياء. وبعض النساء يدخن.
 والعمل قذر كما في المناجم ذاتها. وبينهن كثرة من المتزوجات اللواتي
 لا يستطعن القيام بأعبائهن المنزلية» (الرقم 649). «هل بإمكان الأرامل
 إيجاد عمل ما آخر يعود عليهن بمثل هذا الدخل (8 - 10 شلنات في
 الأسبوع)؟ الجواب - لا أستطيع أن أقول شيئاً بهذا الصدد» (الرقم 651
 حتى 701، ورقم 709). «ولكنكم مع ذلك تعتزمون» (يا للقلب
 المتحجراً) «إنتزاع مورد العيش هذا منهن؟ الجواب: بالتأكيد» (الرقم
 710). «من أين لكم هذا المزاج؟ الجواب: - إننا، معشر عمال
 المناجم، نحترم الجنس اللطيف فائق الاحترام بحيث لا نود رؤيته
 محكوماً بالعمل في حفر مناجم الفحم. فهذا العمل مرهق جداً بقسمه
 الأعظم. والكثيرات من هؤلاء الفتيات يحملن حتى 10 أطنان في اليوم»
 (الرقم 1715). «هل تعتقدون بأن العاملات المشتغلات في المناجم
 أكثر فساداً من المشتغلات في المصانع؟ الجواب - إن نسبة الفاسدات
 أكبر مما بين فتيات المصانع» (الرقم 1732). «ولكنكم غير راضين عن
 مستوى الأخلاق في المصانع أيضاً؟ الجواب: - لا» (الرقم 1733).
 «ألا ترغبون في حظر عمل النساء في المصانع كذلك؟ الجواب - لا،
 إنني لا أرغب في ذلك» (الرقم 1734). «ولم لا؟ الجواب: - إنه أكثر
 احتشاماً وملاءمة لجنس النساء» (الرقم 1735). «ولكنه مسيء
 لأخلاقهن، أليس كذلك؟ الجواب: - لا، ليس إلى تلك الدرجة أبداً
 كما في المناجم. ولكنني لا أعبر عن هذا الرأي بالإنطلاق من
 الاعتبارات الأخلاقية وحدها، بل أيضاً من الاعتبارات الجسدية
 والاجتماعية أيضاً. فالانحطاط الاجتماعي للفتيات فظيع وحاد. وعندما
 تصبح هاته الفتيات زوجات لعمال المناجم فإن أزواجهن يتألمون كثيراً
 من هذا الانحطاط الذي يطردهم من البيت ويقذفهم في أحضان السكر»
 (الرقم 1736). «ولكن ألا ينبغي قول الشيء ذاته عن النساء المشتغلات
 في مصانع الحديد؟ الجواب: - لا أستطيع أن أتكلم عن فروع الإنتاج
 الأخرى» (الرقم 1737). «ولكن ما الفرق بين العاملات في مصانع

الحديد والعاملات في المناجم؟ الجواب - لم أهتم بهذه المسألة» (الرقم 1740). «ألا تستطيعون تحديد الفرق بين هاتين الفئتين؟ الجواب: - في هذا الصدد لا أستطيع أن أقول شيئاً بكل يقين، ولكنني بانتقالي من بيت إلى بيت تعرفت على وضع الأمور المخزي في منطقتنا» (الرقم 1741). «أليست لديكم رغبة كبيرة بإلغاء عمل النساء في كل مكان يسفر فيه عن الانحطاط؟ الجواب - نعم. إن الأولاد يكتسبون أفضل مشاعرهم من تربية الأم فقط» (الرقم 1750). «ولكن ذلك ينطبق على عمل النساء في الزراعة أيضاً؟ الجواب: - إنه يستمر فصلين في السنة فقط، أما في المناجم فإنهن يعملن خلال فصول السنة الأربعة كلها، وغالباً في النهار والليل، مبتلات حتى العظام، وتضعف أجسادهن، وتنهار صحتهن» (الرقم 1751). «ألم تدرسوا الوضع العام لهذه القضية» (عمل الإناث)؟ الجواب - «لقد لاحظت ما يجري من حولي وكل ما أستطيع قوله إنني لم أر في أي مكان آخر ما يشبه عمل النساء في مناجم الفحم. إنه عمل للرجال، بل للرجال الأقوياء» (1753) «إن أفضل عمال المناجم الذين يريدون أن ينهضوا بمستواهم ويصبحوا بشراً، لا يجدون في زوجاتهم سنداً لهم، بل على العكس ينحطون بسببهن» (الأرقام 1793-1794-1808).

[523]

وبعد أن ألقى البورجوازيون عدداً آخر من الأسئلة الملتوية، المراوغة، انكشف النقاب أخيراً عن سر «الشفقة» على الأرامل والأسر الفقيرة وما إلى ذلك: «يكلف صاحب المنجم بالرقابة الرئيسية جنتلمانات من نوع معين؛ فهم يسعون إلى نيل استحسانه ويجهدون للتوفير في كل شيء؛ وتحصل الفتيات العاملات على ما يتراوح بين شلن واحد وشلن واحد و6 بنسات في اليوم لقاء عمل كان يجب أن يدفع للرجل مقابله شلنان و6 بنسات» (الرقم 1816).

4) المحلفون بالتحقيق في الوفيات

«فيما يتعلق بتقارير المحلفين بالتحقيق في الوفيات (coroner's inquests) في مناطقكم، هل العمال راضون عن الممارسة القضائية عندما تقع حوادث مؤسفة؟ الجواب - كلا، إنهم غير راضين» (الرقم 360). «لماذا هم غير راضين؟ الجواب: - وذلك على وجه

الخصوص لأن المحلفين يتم تعيينهم من أناس لا يفقهون شيئاً على الإطلاق في شؤون المناجم. ولا يشركون العمال أبداً إلا بصفة شهود. إنهم يدعون على العموم أصحاب الدكاكين المجاورة الواقعين تحت تأثير زبائنهم من أصحاب المناجم ولا يفهمون حتى تعابير الشهود التكنيكية. إننا نطالب بأن يتألف قسم من المحلفين من عمال المناجم. فإن الأحكام تتناقض عادة مع إفادات الشهود» (الأرقام 361 - 375). «هل يفتر المحلفون إلى التجرد؟ الجواب: - نعم» (378). «ولكن هل سيكون العمال متجردين؟ - الجواب: لا أرى أسباباً تمنعهم من أن يكونوا غير متحيزين. فهم ملمون بالأمور» (379). «ولكن ألن يكونوا مبالغين لاصدار أحكام قاسية جائرة لما فيه مصلحة العمال؟ الجواب - لا، لا أظن ذلك» (380).

5) المقاييس والأوزان المغشوشة وما شاكل ذلك. يطالب العمال بدفع الأجور أسبوعياً بدلاً من دفعها كل أسبوعين، وأن يجري القياس حسب الوزن وليس بموجب سعة الدلاء، وبالحماية من غش الأوزان وما شاكل.

«إذا زادوا سعة الدلو عن طريق الغش أفلا يستطيع العامل أن يترك المنجم بعد أن يقدم إنذاراً قبل 14 يوماً؟ الجواب - ولكن حتى لو شرع بالعمل في مكان آخر فسيجد الشيء نفسه هناك» (الرقم 1071). «ولكنه على كل حال يستطيع ترك المكان الذي يقع فيه التجاوز؟ الجواب - الشيء نفسه يسود في كل مكان» (الرقم 1072). «ولكن العامل يستطيع في أي وقت ترك مكانه بعد أن يقدم إنذاراً قبل 14 يوماً؟ الجواب - نعم» (1073).

انتهى الأمر!

6) تفتيش المناجم. لا تقتصر معاناة العمال على حوادث انفجار الغازات. (رقم 234) «يشتكي رجالنا كثيراً جداً من رداءة التهوية في مناجم الفحم، فبالكاد يستطيع العمال التنفس بسبب سوء التهوية؛ وهم يفقدون بسبب ذلك القدرة على القيام بأي عمل مهما كان نوعه. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الحاضر، وفي ذلك القسم من المنجم حيث أعمل، طرح الهواء الفاسد الكثير من الرجال في الفراش لأسابيع. وإن كان الهواء كافياً على العموم في الممرات الرئيسية، إلا أنه غير كافٍ في مواضع عملنا. وإذا اشتكى العامل للمفتش من التهوية فإنهم يطردهونه

[524]

ويصبح «مشبوها» ولن يجد عملاً في أي مكان آخر. وإن قانون تفتيش المناجم لعام 1860 مجرد قصاصة ورق. والمفتشون - وعددهم قليل جداً - يقومون بزيارة رسمية ربما مرة واحدة كل سبع سنوات. ومفتشنا شيخ في السبعين من عمره وهو غير قادر على العمل إطلاقاً ومكلف بأكثر من 130 منجماً من مناجم الفحم الحجري. ونحن بحاجة إلى عدد أكبر من المفتشين كما نحتاج إلى وكلاء مفتشين أيضاً» (الرقم 234 وما يليه). «هل يتوجب على الحكومة أن تعيل جيشاً من المفتشين بحيث يستطيعون القيام بأنفسهم، من دون الحصول على المعلومات من العمال، بكل ما يلزمكم؟ - الجواب: هذا مستحيل، فمن أجل الحصول على المعلومات يجب أن يحضروا إلى المناجم بالذات» (الرقم 280). «ألا تعتقدون أن نتيجة ذلك ستكون نقل المسؤولية (!) عن التهوية وإلخ من أصحاب المناجم والقاءها على عاتق موظفي الحكومة؟ الجواب: - كلا، أبداً؛ فمهمتهم يجب أن تنحصر في فرض مراعاة القوانين القائمة» (الرقم 285). «عندما ذكرتم وكلاء المفتشين هل قصدتم أناساً براتب أقل ومرتبة أدنى بالمقارنة مع المفتشين الحاليين؟ الجواب: - أنا لا أنادي مطلقاً بالمستوى الأدنى إذا أعطيتهم من هم أفضل» (الرقم 294). «هل تريدون عدداً أكبر من المفتشين أم أناساً من طبقة أدنى من المفتشين؟ الجواب - إننا نريد أناساً يتوجهون بأنفسهم إلى المناجم ولا ترتعد فرائصهم خوفاً على جلودهم» (الرقم 295). «لو تحققت رغبتكم في إيجاد مفتشين من مرتبة أدنى أفلا ينجم خطر عن عدم كفاية مهارتهم وإلخ؟ - لا، فمن واجب الحكومة أن تعين أشخاصاً مناسبين» (الرقم 297).

وأخيراً بدا مثل هذا الأسلوب في الاستجواب سقيماً حتى في نظر رئيس لجنة التحقيق.

فتدخل قائلاً: «إنكم تريدون أشخاصاً عمليين يعاينون المناجم نفسها ويقدمون المعلومات إلى المفتش الذي يتمكن عندئذ من استخدام معارفه الأكثر سعة» (رقم 531). «أفلا تتطلب تهوية كل هذه المناجم القديمة تكاليف باهظة؟ الجواب: - على الأرجح أن التكاليف سترتفع، ولكن حياة الناس ستصبح أكثر أماناً».

عامل منجم فحم يحتاج على المادة 17 من قانون عام 1860 (رقم 581):

«إذا وجد مفتش المناجم في الوقت الحاضر أن قسماً ما من المنجم في حالة غير صالحة للعمل فيجب عليه أن يخبر بذلك صاحب المنجم ووزير الداخلية. وبعد ذلك تقدم لصاحب المنجم فترة 20 يوماً للتفكير؛ وبعد انقضاء هذه الأيام العشرين يمكنه الامتناع عن القيام بأية تغييرات. وإذا تصرف على هذا النحو بالذات يجب عليه أن يكتب إلى وزير الداخلية ويقترح عليه 5 مهندسي تعدين، وعلى وزير الداخلية أن يعين من بينهم قضاة تحكيم. ونحن نؤكد أن صاحب المنجم في هذه الحالة هو الذي يعين القضاة عملياً لمحاكمته».

[525] البورجوازي الذي يقوم بالاستجواب، وهو نفسه من أصحاب المناجم (رقم 586). «إن هذا اعتراض افتراضي صرف». «فثقتكم إذاً ضعيفة جداً بنزاهة مهندسي التعدين؟ - أقول إن ذلك مجاني للصواب وجائر إلى حد كبير» (الرقم 588). «ألا يتميز مهندسو المناجم بمكانة اجتماعية بارزة، وألا ترون بأنهم أرفع من أن يتخذوا قرارات متحيزة تراودكم الخشية منها؟» - «لا أرغب في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالطابع الشخصي لهؤلاء الناس. وأنا على قناعة بأنهم يتصرفون بتحيز كبير في الكثير من الحالات وأنه لا يجوز ترك القرار لهم حيث يحيق الخطر بحياة الإنسان» (رقم 589).

ويجد ذلك البورجوازي نفسه ما يكفي من الصلف ليسأل:

«ألا تعتقدون بأن أصحاب المناجم أيضاً يتكبدون الخسائر بسبب الانفجارات؟»

وأخيراً (رقم 1042):

«ألا تستطيعون أنتم العمال أن تدافعوا بأنفسكم عن مصالحكم دون اللجوء إلى مساعدة الحكومة؟ الجواب - كلا».

في عام 1865 كان في بريطانيا العظمى 3217 منجماً للفحم الحجري و12 مفتشاً. وقد أجرى أحد أصحاب المناجم في يوركشاير بنفسه (صحيفة تايمز، 26 كانون الثاني/يناير عام 1867) حساباً تبين بنتيجته أن المفتشين لا يستطيعون، حتى لو انصرفوا عن التزاماتهم المكتبية الصرف التي تستغرق كامل وقتهم، زيارة أي منجم إلا مرة واحدة كل 10 سنوات. وليس ثمة ما يشير الدهشة في أن عدد وأبعاد الكوارث في السنوات الأخيرة (وعلى الخصوص في سنتي 1866 و1867) ازدادت باستمرار (بلغ عدد الضحايا في بعض الأحيان 200 - 300 عامل). وهذه من مفاتن الإنتاج الرأسمالي «الحر».

[وعلى أي حال، فإن قانون عام 1872، على نواقصه، هو أول قانون يضبط مدة

عمل الأطفال المشتغلين في المناجم وتُلقى، إلى درجة معينة، مسؤولية ما يسمى بالحوادث المؤسفة على عاتق المستثمرين وأصحاب المناجم.

ونشرت اللجنة الملكية لعام 1867 التي شكلت لاستقصاء شروط استخدام الأطفال والأحداث والنساء في الزراعة عدة تقارير بالغة الأهمية. وتُذلت عدة محاولات لتطبيق مبادئ التشريع المصنعي على الزراعة ولو بشكل معطل، إلا أنها منيت جميعاً بالفشل الذريع حتى اللحظة. ولكن يتوجب أن نشير هنا إلى أمر واحد وهو وجود ميل لا يلين نحو التطبيق الشامل لهذه المبادئ^(*)

وحين يغدو تعميم التشريع المصنعي، أمراً لا مناص منه، كوسيلة لحماية الطبقة العاملة جسدياً ومعنوياً، فإنه من جهة أخرى يعمم ويعجل، كما رأينا، تحوّل عمليات العمل الصغيرة المبعثرة، إلى عمليات عمل اجتماعية مرتّبة كبيرة الحجم، أي أنه يعتجل في تركيز رأس المال وانفراد نظام المصانع بالهيمنة. وهو يدمر كافة الأشكال البالية والانتقالية التي تتمسك بها سيطرة رأس المال ليستعاض عنها بالسيطرة المباشرة والسافرة لرأس المال. وهو يضيف بذلك طابعاً شاملاً على الصراع المباشر ضد هذه السيطرة. وحين يفرض القانون التماثل والانتظام والانضباط والتوفير على كل ورش العمل فإنه بتقليص وضبط يوم العمل، يعطي حافزاً قوياً لتطوير التكنيك، فيزيد بذلك، فوضى وكوارث الإنتاج الرأسمالي بأسره، كما يزيد من شدة العمل وتنافس الآلة مع العامل. وإذ يمحى ميادين المشاريع الصغيرة والعمل المنزلي، فإنه يقضي أيضاً على آخر ملاذات «السكان الفاضلين»، ويقضي بالتالي على صمام الأمان القديم في مجمل الآلية الاجتماعية. وإذ يعمل على انضاج الشروط المادية والتركيب الاجتماعي لعملية الإنتاج، فإنه يُضجّج تناقضات وتناحرات شكّلها الرأسمالي، ويؤدي بالتالي إلى انضاج عناصر بناء مجتمع جديد، ولحظات قلب المجتمع القديم⁽³²²⁾

(*) [الفقرتان المحصورتان بقوسين مربعين، أضافهما إنجلز للطبعة الرابعة. ن. ع.]

(322) إن روبرت أوين، أبو المصانع والمخازن التعاونية، لم يكن، كما أشرنا سابقاً، يؤيد إطلاقاً أوهام أتباعه بخصوص أهمية عناصر التحويل المنعزلة هذه، ولم يقتصر على الانطلاق في تجاربه العملية من النظام المصنعي، بل أعلنه من الناحية النظرية أيضاً نقطة انطلاق الثورة الاجتماعية. ويبدو أن السيد فيسرنغ، بروفيسور الاقتصاد السياسي في جامعة لايدن، يستشعر أيضاً بشيء ما مماثل، وفي كتابه موجز في الإدارة العملية للدولة، 1860-1862. *Handboek van Praktische Staatshuishoudkunde, 1860-1862*، الذي يقدم كل تفاهات

(10) الصناعة الكبرى والزراعة

[527]

لا يمكن تناول الثورة التي أحدثتها الصناعة الكبرى في الزراعة وفي العلاقات

= الاقتصاد السياسي المبثذل بأفضل صورها، يقف في حماس إلى جانب الإنتاج الحرفي ضد الصناعة الكبرى.

[إضافة للطبعة الرابعة: «إن المتأمة الحقوقية الجديدة» (ص 264) [الطبعة الألمانية، ص 318، الطبعة العربية، ص 382]. التي خلقها التشريع الإنكليزي بواسطة قوانين المصانع وقانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين المصانع، وقانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في الورش، التي تناقض بعضها بعضاً، قد أصبحت لا تطاق في نهاية المطاف، ولذلك أدمجت سائر التشريعات في هذا المجال في قانون العمل في المصانع والورش لعام 1878. وبالطبع يتعذر تقديم نقد مفصل لمجموعة قوانين الصناعة الإنكليزية هذه التي لا تزال سارية المفعول حتى الآن. وسنقتصر على الملاحظات التالية. يسري القانون: (1) على مصانع النسيج. وهنا يبقى كل شيء على حاله بصورة عامة: فوقت العمل المسموح به للأطفال فوق سن العاشرة يبلغ $5\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم، أو 6 ساعات، عدا يوم السبت فهو يوم عطلة؛ وبالنسبة للأحداث والنساء خمسة أيام في الأسبوع بواقع 10 ساعات يومياً، و $6\frac{1}{2}$ ساعة على الأكثر في يوم السبت. (2) على المصانع غير النسيجية. إن الأحكام بصدها هي الآن أقرب إلى الأحكام الواردة في البند الأول مما كانت عليه سابقاً، ولكن بعض الاستثناءات الملائمة للرأسماليين ما تزال سارية. والتي يمكن في حالات معينة توسيعها بإذن من وزير الداخلية - (3) على الورش المحددة هنا كما في القانون السابق تقريباً؛ ولما كان الأطفال والأحداث أو النساء يعملون فيها، فإن الورش تتساوى مع المصانع غير النسيجية تقريباً، ولكن مع بعض التخفيف في التفاصيل. - (4) على الورش التي لا يعمل فيها أطفال وأحداث، بل يعمل فيها أشخاص من كلا الجنسين ممن تجاوزوا 18 عاماً؛ وينص القانون على مخففات أخرى لهذه الفئة أيضاً. - (5) على الورش المنزلية التي يعمل فيها أفراد الأسرة الواحدة فقط في مسكنهم؛ وتسري هنا قواعد أكثر مرونة، عدا ذلك ثمة قيد يفيد بأن المفتش لا يستطيع بدون إذن خاص من الوزير أو القاضي، أن يزور سوى تلك المباني التي لا تستخدم كمبانٍ سكنية في الوقت ذاته؛ وأخيراً يحافظ القانون على كامل الحرية في ضمير القش وحياسة المخزومات وإنتاج القفازات في الأسرة. رغم نواقص هذا القانون فإنه لا يزال، إلى جانب قانون المصانع الفيدرالي السويسري المؤرخ في 23 آذار/مارس عام 1877، أفضل قانون في هذا المجال. وتتسم مقارنته مع القانون الفيدرالي السويسري المذكور بأهمية خاصة لأنها تسلط ضوءاً ساطعاً على حسنات وسيئات طريقتين في التشريع: الطريقة الإنكليزية، «التاريخية»، التي تتدخل من حين إلى حين، والطريقة القارية، المبنية على تقاليد الثورة الفرنسية، والتي تميل إلى التعميم الشامل. وللأسف، فإن مجموعة القوانين الإنكليزية، لجهة تطبيقها على الورش، لا تزال في قسمها الأكبر حرفاً ميتاً بسبب نقص عدد المفتشين. ف. إنجلترا].

الاجتماعية للقائمين بالإنتاج الزراعي إلّا فيما بعد. وتمهيداً للعرض اللاحق، حسبنا الإشارة إلى بعض نتائجها. إذا كان استخدام الآلات في الزراعة يخلو بمعظمه من العواقب الجسدية الضارة التي ينزلها بالعامل الصناعي⁽³²³⁾، فإنه بالمقابل، كما سنبين لاحقاً بالتفصيل، يحوّل العمال إلى «سكان فائضين» بشدة متناهية من دون أن يواجه أي مقاومة. ففي مقاطعتي كمبريدج وسوفولك، مثلاً، اتسعت مساحة الأرض المزروعة في السنوات العشرين الأخيرة، بينما تناقص عدد السكان الزراعيين خلال الفترة نفسها لا من الناحية النسبية فحسب، بل من الناحية المطلقة أيضاً. وفي الولايات المتحدة لأميركا الشمالية تنوب الآلات الزراعية حتى الآن عن عمال افتراضيين، أي أنها تتيح للمنتج [528] إمكانية زراعة مساحة كبيرة من دون أن تطرد العمال المشتغلين فعلاً وفي إنكلترا وويلز بلغ عدد الأشخاص المنخرطين في إنتاج الآلات الزراعية 1034 شخصاً في عام 1861، في حين أن عدد العمال الزراعيين المشتغلين على المحركات البخارية وآلات تنفيذ العمل لم يبلغ سوى 1205 أشخاص.

وفي ميدان الزراعة تترك الصناعة الكبرى أثراً ثورياً أعمق من سواء، فهي تمحق سند المجتمع القديم، أي «الفلاح»، وتحل محله العامل المأجور. وبذلك تصبح الحاجة إلى الانقلاب الاجتماعي، والتضادات الاجتماعية في الريف، متماثلة مع حال المدينة. ويأتي الاستخدام التكنولوجي الواعي للعلم ليحل محل الإنتاج التقليدي واللاعقلاني. ويكمل نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج تفكيك الاتحاد العائلي الأولي الذي كان يجمع الزراعة والمانيفاكتورة في شكلهما الطفولي البدائي. إلّا أنه يوقر في الوقت نفسه المقدمات المادية لمرتب جديد، أرقى، هو اتحاد الزراعة والصناعة على أساس شكليهما اللذين تطورا بصورة متضادة. إن الإنتاج الرأسمالي، يكسب السكان في مراكز كبيرة، ويحوّل سكان المدن إلى أغلبية ضاربة، فيراكم بذلك، من جهة، القوة التاريخية المحركة للمجتمع، ويعرقل، من جهة أخرى، التبادل المادي (الأبيض) بين الإنسان والأرض، أي

(323) ثمة وصف مفصل للآلات المستخدمة في الزراعة الإنكليزية في كتاب الدكتور ف. هام: الأدوات والآلات الزراعية في إنكلترا (Dr. W. Hamm, Die Landwirthschaftlichen Geräte und Maschinen Englands, 2. Aufl., 1856). وإن السيد هام في عرضه لتطور الزراعة الإنكليزية يقتفي، دون حشّ نقدي بالمرة أثر السيد ليونس دي لافيرن. للطبعة الرابعة: بالطبع لقد أصبح هذا الكتاب قديماً الآن. ف. إنجلز].

يعرقل عودة عناصر التربة التي استخدمها الإنسان بشكل وسائل غذاء ولباس وإلخ، أي أنه يخرق الشرط الطبيعي الأبدي لديمومة خصوبة التربة. وهو يدمر بذلك في وقت واحد الصحة البدنية لعمال المدن والحياة الروحية لعمال الريف⁽³²⁴⁾ ولكن الإنتاج الرأسمالي إذ يدمر شروط التبادل المادي (الأبيض) التي نشأت بصورة عفوية، فإنه يقتضي استعادة هذه الشروط بصورة منتظمة كقانون يضبط الإنتاج الاجتماعي، وبشكل يلائم التطور الكامل للإنسان. وفي الزراعة، كما في المانيفاكتورة، يُعتبر التحويل الرأسمالي لعملية الإنتاج منبعاً لآلام المنتجين في الوقت نفسه، فوسيلة العمل تغدو وسيلة استعباد ووسيلة استغلال ووسيلة إفقار للعامل، والتركيب الاجتماعي لعمليات العمل يغدو قمعاً منظماً لحيويته الفردية كما لحرية واستقلاليته. وإن بعثرة العمال الزراعيين على مساحات شاسعة [529] تفتت قدرتهم على المقاومة، في حين أن تركيز عمال المدن يزيد هذه القدرة. وفي الزراعة الحديثة، كما في الصناعة الحضرية، تتحقق زيادة قدرة إنتاجية العمل ومرونته على حساب إنهاك وتدمير قوة العمل نفسها. يُضاف إلى ذلك أن كل تقدم في الزراعة الرأسمالية لا يعتبر مجرد تقدم في فن نهب العامل وحسب، بل في فن نهب التربة أيضاً؛ وكل تقدم في زيادة خصوبتها لأمد معين هو في الوقت عينه تقدم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة. وبقدر ما يزداد انطلاق بلد معين، كالولايات المتحدة لأميركا الشمالية مثلاً، من الصناعة الكبرى كأساس لتطوره، تزداد وتيرة عملية التدمير هذه⁽³²⁵⁾

(324) «إنكم تقسمون الشعب إلى معسكرين متعادين: ريفيين أجلاف وأقزام مخصيين. يا للسماء! هي ذي أمة منقسمة باختلاف المصالح الزراعية والتجارية لكنها تعتبر نفسها عاقلة، بل تسمي نفسها متنورة وتمدنة، ليس على الرغم من هذا التقسيم الفظيع وغير الطبيعي، بل بفضلها بالذات» (ديفيد أوركهارت David Urquhart، المرجع المذكور، ص 119). إن هذا الموضع يكشف في وقت واحد عن قوة وضعف ذلك النقد الذي يعرف كيف يناقش الزمن المعاصر وبيدته، من دون أن يحسن فهمه.

(325) قارن: ليش، تطبيق الكيمياء في الزراعة والفلسفة. (Liebig, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie*, 7. Aufl., 1862). ولا سيما في المجلد الأول من «مقدمة في القوانين الطبيعية للزراعة» وإن تبيان الجانب السلبي للزراعة الحديثة هو، من وجهة نظر العلوم الطبيعية، مآثرة من مآثر ليش الخالدة. ورغم أن استطراداته حول تاريخ الزراعة، لا تخلو من أخطاء فاحشة، فإنها تلقي الضوء أيضاً على بعض المسائل. ومن المؤسف أن نراه يغامر في الإعراب اعتباطاً عن آراء مثل التالي: «إن تفتيت التربة والفلاحة المتكررة تزيدان من تنافذ الهواء في مسامات التربة، وتزيدان وتجددان تلك المساحة من سطحها التي يجب أن يؤثر الهواء فيها؛

[530] فالإنتاج الرأسمالي، إذن، لا ينمّي تكنيك وتركيب عملية الإنتاج الاجتماعية إلا بتدمير المصدرين الإثنيين لأية ثروة في الوقت ذاته وهما: الأرض والعامل.

= ولكن من السهل الإدراك أن زيادة المحصول لا يمكن أن تكون متناسبة طردياً مع العمل المنفق في الأرض، وإن المحصول على العكس ينمو بنسبة أقل كثيراً. ويضيف ليبش قائلاً: «عبر ج. س. ميل عن هذا القانون لأول مرة في كتابه: مبادئ الاقتصاد السياسي، ص 17. على النحو التالي: «إن غلة الأرض (caeteris paribus) في حالة تساوي الظروف الأخرى ينمو بنسبة عكسية مع إزدياد عدد العمال المشتغلين» (وحتى قانون مدرسة ريكاردو المعروف للجميع يكرره السيد ميل هنا بصيغة خاطئة ذلك لأن «تناقص عدد العمال المشتغلين» (the decrease of the labourers employed) رافق على الدوام تقدم الزراعة في إنكلترا، ولذلك فإن القانون الذي تم إختراعه من أجل إنكلترا وفي إنكلترا، يبدو غير قابل للتطبيق إطلاقاً، في إنكلترا بالذات)، «وهذا قانون عام للزراعة». وإن هذا لجدير بالدهشة لأن ميل بقي جاهلاً للسبب الكامن في أساس هذا القانون» (ليبش Liebig، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 143، الحاشية). وبدون التطرق إلى التأويل الخاطيء لكلمة «العمل»، التي يفهم منها ليبش شيئاً ما مغايراً لما يفهمه الاقتصاد السياسي، فمما «يثير الدهشة» على أية حال أنه يجعل من ج. س. ميل أول متنبئ بالنظرية التي كان جيمس أندرسون قد نشرها للمرة الأولى في عصر آ. سميث ومن ثم كررها في مؤلفات مختلفة حتى مطلع القرن التاسع عشر، والتي انتحلها مالتوس، في عام 1815، وهو أستاذ في الانتحال على العموم (فنظريته عن السكان بكاملها ما هي إلا انتحال صفيق)، والتي طورها ويست آنذاك بصورة مستقلة عن أندرسون، والتي ربطها ريكاردو عام 1817 مع النظرية العامة للقيمة، هذه النظرية التي طافت منذ ذلك الحين العالم بأسره تحت اسم ريكاردو والتي ابتذلها جيمس ميل (والد جون س. ميل) في عام 1820 والتي كررها أخيراً السيد جون س. ميل أيضاً كعقيدة مدرسية جامدة وباهتة. وليس ثمة شك في أن جون س. ميل مدين بسمعته بالكامل تقريباً، «المثيرة للدهشة» على أية حال، لمثل هذا الخلط في الأمور (Quiproquo).

الجزء الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

جرت معالجة عملية العمل فيما سبق (أنظر الفصل الخامس) بصورة مجردة، بمعزل عن أشكالها التاريخية، بوصفها عملية بين الإنسان والطبيعة. وقلنا هناك: «ولو تفحصنا مجمل هذه العملية من زاوية النتيجة، أي المنتج، فمن الجلي أن كلاً من وسيلة العمل وموضوع العمل هما وسيلة إنتاج^(*)، وأن العمل نفسه عمل منتج». وأضافنا إلى ذلك في الحاشية رقم 7: «إن هذه الطريقة في تحديد العمل المنتج، من زاوية عملية العمل البسيطة، لا تكفي أبداً في عملية الإنتاج الرأسمالي». وهذا ما ينبغي هنا مواصلة دراسته.

طالما بقيت عملية العمل ذات طابع فردي صرف، فإن العامل الواحد ذاته يجمع كل تلك الوظائف التي تتجزأ فيما بعد. وإن العامل يراقب نفسه بنفسه عند الاستحواذ الفردي على مواد الطبيعة من أجل أهداف عيشه. ومن ثم يخضع لرقابة الآخرين. وليس بوسع الإنسان بمفرده أن يؤثر على الطبيعة من دون أن يحرك عضلاته هو برقابة من دماغه هو. وكما أن الرأس واليدين في الجسم الطبيعي نفسه لا انفصام لهما، كذلك يتوحد العمل الذهني والعمل الجسدي في عملية العمل. وفيما بعد انفصالان ويصلان إلى حد التضاد العدائي. ويتحول المنتج على العموم من منتج مباشر للمنتج الفردي إلى منتج اجتماعي، إلى منتج مشترك للعامل الكلي، أي جماعة عاملة مركبة يقف أعضاؤها على

(*) راجع الصفحة 196 من هذا المجلد، [الطبعة العربية، ص 237-238]. [ن. ع].

مقربة أو مبعدة من معالجة موضوع العمل. لذلك فإن الطابع التعاوني ذاته لعملية العمل يوسع حتماً مفهوم العمل المُنتج، وحامله، العامل المُنتج. وتنتفي الآن ضرورة أن يستخدم المرء يديه مباشرة من أجل العمل بصورة مُنتجة، بل يكفي أن يغدو عضواً للعامل الكلي وأن يؤدي إحدى وظائفه الجزئية. وإن التعريف الأولي الذي أوردناه أعلاه [532] للعمل المُنتج، والناجم عن طبيعة الإنتاج المادي نفسها، يحتفظ على الدوام بأهميته واستخدامه إزاء العامل الكلي منظوراً إليه ككل واحد. بيد أنه لا يصلح بعد الآن بالنسبة لكل عضو من أعضائه مأخوذاً بمفرده.

ولكن نجد، من جهة أخرى، أن مفهومنا عن العمل المنتج يضيق. فالإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج للسلعة، بل هو من حيث جوهره إنتاج لفائض القيمة. إن العامل لا ينتج لنفسه، بل لأجل رأس المال. فلا يعود يكفي الآن أن ينتج العامل وحسب، إنما ينبغي أن ينتج فائض قيمة. ولا يعتبر عاملاً منتجاً، غير ذاك الذي ينتج للرأسمالي فائض قيمة، أو الذي يخدم نمو رأس المال بصورة ذاتية. وإذا ما أوردنا مثلاً من خارج نطاق الإنتاج المادي، لوجدنا أن معلم المدرسة هو عامل منتج حين ينهك نفسه أثناء العمل، لإثراء مالك المدرسة، علاوة على معالجة رؤوس الأطفال. أما كون المالك قد استثمر رأسماله في مؤسسة للتعليم أم في مصنع لإنتاج المقائق، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً. لذا فإن مفهوم العامل المنتج لا يتضمن العلاقة بين النشاط وثمرته النافعة، أي العلاقة بين العامل ومنتوج عمله فحسب، بل ينطوي أيضاً على علاقة إنتاج اجتماعية خاصة، علاقة انبثقت تاريخياً، تجعل العمل وسيلة مباشرة لإنماء قيمة رأس المال. وعليه، حين يكون المرء عاملاً مُنتجاً، فهذا ليس من حسن الحظ، بل من سوءه. ولسوف نرى عن كثب، في الكتاب الرابع من هذا المؤلف، والذي يعالج تاريخ النظرية، أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي اعتبر منذ بداية عهده وعلى الدوام أن إنتاج فائض القيمة هو السمة الحاسمة للعامل المنتج. من هنا، نجد أن تعريفه للعامل المُنتج يتغير بتغير فهمه لطبيعة فائض القيمة. فالفيزيوقراطيون، مثلاً، يعلنون أن العمل الزراعي هو وحده المُنتج، نظراً لأن هذا العمل، حسب ما يرون، هو الوحيد الذي يولّد فائض قيمة، فالفيزيوقراطيون يرون أن فائض القيمة لا وجود له، إلا في شكل الربيع العقاري على وجه الحصر.

إن إنتاج فائض القيمة المطلق يكمن في إطالة يوم العمل إلى ما بعد الحدود التي يستطيع العامل ضمنها، أن ينتج مُعادل قيمة قوة عمله وحسب، واستيلاء رأس المال على هذا العمل الفائض. ويؤلف إنتاج فائض القيمة المطلق القاعدة العامة التي يركز عليها النظام الرأسمالي، كما يؤلف أيضاً نقطة الانطلاق لإنتاج فائض القيمة النسبي. وهذا

الإنتاج الأخير يفترض أن يوم العمل مشطور سلفاً إلى قسمين، هما العمل الضروري، والعمل الفائض. وابتغاء إطالة العمل الفائض، يُقلّص العمل الضروري بأساليب تتيح إنتاج مُعادِل الأجور في وقت أقصر. إن إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف، حصراً، على طول يوم العمل؛ أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يثور العمليات التكنيكية للعمل [533] وتركيبية شرائح المجتمع على حد سواء تثويراً متصلاً.

لذا فإن إنتاج فائض القيمة النسبي يفترض وجود نمط متميز من الإنتاج، هو النمط الرأسمالي للإنتاج، الذي ينبثق إلى الوجود ويتطور، هو وطرائقه ووسائله وشروطه، بصورة عفوية، أولاً على أساس خضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً. ثم يحل محل الخضوع الشكلي خضوع العمل خضوعاً فعلياً لرأس المال.

حسبنا أن نذكر هنا، بعض الأشكال الوسيطة التي لم يعد يُعْتَصَر فيها العمل الفائض من المنتج بالقسر المباشر، مع أنه لم يجر بعد خضوع المنتج خضوعاً شكلياً لرأس المال. فهنا لم يستحوذ رأس المال بعد على عملية العمل بصورة مباشرة. فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يزاولون الحرف أو الزراعة بالطرق التقليدية الموغلة في القَدَم، يبرز هنا المرابي أو التاجر، رأس المال الربوي أو رأس المال التجاري، وهما يقتاتان على جهود هؤلاء المنتجين، مثل الطفيلي. إن سيادة هذا الشكل من الاستغلال، في مجتمع ما، تستبعد النمط الرأسمالي للإنتاج، رغم أن هذا الشكل من الاستغلال يمكن، من ناحية أخرى، أن يشكل درجة انتقالية إلى النمط الرأسمالي، كما جرى في أواخر القرون الوسطى. وأخيراً ثمة أشكال وسيطة معينة تنبثق مجدداً هنا وهناك، على أرضية الصناعة الكبرى، رغم أنها تكتسب مظهراً جديداً تماماً، كما يبين مثال العمل المنزلي الحديث.

وإذا كان، يكفي تماماً لإنتاج فائض القيمة المطلق خضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً، أي إذا كان يكفي، على سبيل المثال، أن يتحول الحرفي الذي كان يعمل، في السابق، لنفسه بالذات أو كمساعد معلم في طائفة حرفية، إلى عامل مأجور خاضع للرقابة المباشرة لأحد الرأسماليين؛ فإن طرائق إنتاج فائض القيمة النسبي، هي، من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته طرائق لإنتاج فائض القيمة المطلق، كما رأينا. ذلك أن الإفراط في إطالة يوم العمل يمثل أماناً بوصفه ناتجاً مميزاً للصناعة الكبرى. وعلى العموم، فإن النمط الرأسمالي المتميز للإنتاج، يكف عن أن يكون مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي ما إن يتم له الاستيلاء على فرع كامل من فروع الإنتاج، أو بالأحرى ما إن يتم له الاستيلاء على جميع فروع الإنتاج الحاسمة. وعندها يغدو هذا النمط الشكل العام

والسائد اجتماعياً لعملية الإنتاج. ولا يعمل هذا النمط كطريقة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي، إلا بمقدار ما يشمل، أولاً، الصناعات التي لم تكن خاضعة لرأس المال من قبل إلا خضوعاً شكلياً، وبالتالي بقدر ما ينتشر أكثر فأكثر. وثانياً، بقدر ما يحدث ثورة متواصلة في الصناعات التي شملها، وذلك بفضل تغيير طرائق الإنتاج.

ومن وجهة نظر معينة فإن الفرق بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدو [534] وهمياً بوجه عام. ففائض القيمة النسبي مطلق، لأنه يفترض تمديداً مطلقاً ليوم العمل بما يتجاوز وقت العمل الضروري لوجود العامل نفسه. وفائض القيمة المطلق نسبي، لأنه يفترض تطويراً لإنتاجية العمل يسمح لوقت العمل الضروري أن ينحصر في جزء من يوم العمل. ولكن إذا وضعنا نصب أعيننا حركة فائض القيمة، فإن هذا التطابق الظاهري يتلاشى. ولكن ما إن ينشأ النمط الرأسمالي للإنتاج، ويغدو نمط إنتاج عاماً، حتى يغدو الفرق بين فائض القيمة المطلق والنسبي محسوساً، وذلك عندما تصبح القضية قضية زيادة معدل فائض القيمة على العموم. فلو افترضنا أنه يُدفع لقاء قوة العمل حسب قيمتها، فسنواجه هذين الخيارين: إذا كانت القدرة الإنتاجية للعمل ودرجة شدته الاعتيادية، ثابتتين، فلا تمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا عن طريق الإطالة المطلقة ليوم العمل؛ ومن جهة أخرى، إذا كانت حدود يوم العمل ثابتة، فلا تمكن زيادة معدل فائض القيمة، إلا عن طريق تغيير المقدار النسبي لكل من جزئيه المكونين ليوم العمل، أي العمل الضروري والعمل الفائض؛ وهذا ما يفترض بدوره تغيير إنتاجية العمل أو شدته لأنه لا ينبغي أن تهبط الأجور دون قيمة قوة العمل.

لو كان العامل بحاجة لأن ينفق كل وقته بغية إنتاج وسائل العيش الضرورية له ولعائلته، فلن يتبقى له بالطبع وقت كي يعمل مجانياً لأجل آخرين. وما لم تبلغ إنتاجية العمل مستوى معيناً فلن يتوافر عند العامل وقت متاح لأجل العمل المجاني، ومن دون هذا الوقت الفائض يغدو العمل الفائض محالاً ويستحيل بالتالي وجود الرأسماليين، ولكن في مثل هذه الظروف يستحيل كذلك وجود مالكي العبيد، أو السادة الاقطاعيين، أو باختصار، يستحيل وجود أي طبقة من كبار المالكين⁽¹⁾

(1) «إن وجود أرباب العمل الرأسماليين ذاته كطبقة متميزة، يتوقف على إنتاجية العمل» (رامزي Ramsay، المرجع المذكور، ص 206). «لو كان عمل كل إنسان لا يكفي إلا لإنتاج قوته الخاص، لما كانت هناك أية ملكية». (رافنستون Ravenstone، المرجع المذكور، ص 14).

وعلى هذا، بوسعنا أن نتحدث عن أساس طبيعي لفائض القيمة، لكن هذا القول جائز بمعناه العام فقط، أي بمعنى أنه لا توجد عقبة طبيعية مطلقة تمنع إنساناً ما، من أن يزيح عن كاهله عبء العمل الضروري لتأمين وجوده هو، وإلقاء هذا العبء على كاهل إنسان آخر. وبمثل هذا الحق والصواب يمكن الزعم أنه لا توجد في الطبيعة، على سبيل المثال، عوائق كأداء تمنع إنساناً من أكل لحم قرينه الإنسان^(1a) ولا يجوز للمرء أن يُلصق بإنتاجية العمل، النامية بصورة طبيعية، أيما أفكار صوفية غامضة، كما جرى ذلك في بعض الأحيان. فما إن ارتقى البشر بفضل عملهم فوق مستوى الحيوان، وما إن [535] اكتسب عملهم بالتالي الصفة الاجتماعية، بدرجة معينة، حتى نشأت علاقات غذا فيها العمل الفائض لإنسان ما، شرطاً لوجود إنسان آخر. لقد كانت القدرات الإنتاجية للعمل ضئيلة جداً في المراحل الأولى من الحضارة، ولكن هكذا كان أيضاً حال الحاجات البشرية التي تنمو بموازاة نمو وسائل تلبيتها وبالا اعتماد المباشر على نمو هذه الوسائل. زد على ذلك، أن نسبة تلك الأقسام من المجتمع التي تعتاش على عمل الغير، كانت، في تلك المرحلة المبكرة، ضئيلة للغاية بالمقارنة مع كتلة المنتجين المباشرين. ومع نمو قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تنمو هذه الأقسام من المجتمع، نمواً مطلقاً ونسبياً⁽²⁾ يُضاف إلى ذلك أن العلاقات الرأسمالية، تنبثق من تربة اقتصادية هي نتاج عملية تطور مديدة. وإنتاجية العمل الموجودة التي تشكل ركيزة رأس المال ونقطة انطلاقه، هي ليست هبة من الطبيعة، بل ثمرة تاريخ يمتد آلاف القرون.

وإذا تجردنا عن درجة تطور شكل الإنتاج الاجتماعي، كبرت هذه الدرجة أم صغرت، فإن إنتاجية العمل تظل مرتبطة بالشروط الطبيعية. ويمكن ارجاع جميع هذه الشروط إلى طبيعة الإنسان نفسه، مثل العرق وغير ذلك، والطبيعة المحيطة به. وتنقسم الظروف الطبيعية الخارجية، اقتصادياً، إلى صنفين كبيرين هما الثروة الطبيعية من وسائل العيش، ونعني بها خصوبة التربة والمياه الغنية بالأسماء، وإلخ. والثروة الطبيعية من وسائل العمل، كمساقط المياه، والأنهار الصالحة للملاحة، والأخشاب، والمعادن، والفحم،

(1a) وفقاً لأحدث الحسابات، ثمة، الآن أربعة ملايين من أكلة لحوم البشر، على الأقل، في أصقاع الأرض التي جرى استقصاؤها حتى اليوم.

(2) عند هنود أميركا المتوحشين، نجد أن كل شيء تقريباً ملك للشغيل الذي أنتجه، فالعامل يجني 99 في المائة من ثماره. أما في إنكلترا فقد لا يحصل العامل على $\frac{2}{3}$. (مزايًا تجارة الهند الشرقية، إلخ، ص 72 - 73).

إلخ. وفي المراحل الأولى من الحضارة، كانت كفة الصنف الأول من الثروات الطبيعية هي الراجحة؛ أما الصنف الثاني فلا ترجح كفته إلا في مراحل أعلى من التطور. قارن، على سبيل المثال، بين إنكلترا والهند، وقارن، في العصور الغابرة، بين أثينا وكورنثيا من جهة، والبلدان الواقعة على سواحل البحر الأسود، من جهة أخرى.

وكلما قلّ عدد الحاجات الطبيعية الواجب إشباعها بالمطلق، وكلما عظمت الخصوبة الطبيعية للأرض واعتدال المناخ، تناقص وقت العمل الضروري لإعالة المنتج وتكاثر نسله. وتعاظم، لذلك فائض عمله الذي يعود للآخرين بالمقارنة مع عمله لنفسه. وقد كتب ديودورس منذ أمد بعيد، عن قدماء المصريين، فقال:

«عجيب كيف أن تنشئة الصغار لا تكلفهم سوى القليل من العناء والنفقات. فهم يطهون للصغار أول غذاء بسيط يقع تحت اليد، ويعطونهم الجزء السفلي من سيقان القصب ليأكلوه، بمقدار ما يصلح للشئ على النار، كما يعطونهم جذور وسيقان بعض نباتات المستنقعات، إما نيئة أو مسلوقة أو مشوية. ويسير أغلب الصغار حفاة، عراة، بسبب اعتدال الهواء. لذا فإن تنشئة الطفل حتى يقوى عوده، لا تكلف الأبوين، عموماً، أكثر من عشرين دراخماً. وهذا، بالدرجة الرئيسية، ما يفسر لنا لماذا نجد سكان مصر بهذه الكثرة، ولماذا يمكن بالتالي تشييد مثل هذا العدد من الصروح العظيمة»⁽³⁾

[536]

الواقع أن الصروح العظيمة في مصر القديمة، لا تدين بوجودها إلى كثرة السكان بقدر ما تدين به إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا رهن التصرف للقيام بهذا العمل. إن العامل الفرد يمكن أن يؤدي عملاً فائضاً أكثر بمقدار ما يكون عمله الضروري أقل، كذلك الحال بالنسبة للسكان العاملين إجمالاً، إذ كلما كان القسم اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية أصغر، كان القسم المتاح الذي يمكن استخدامه للقيام بأعمال أخرى أكبر.

وما إن يقوم الإنتاج الرأسمالي، فإن مقدار العمل الفائض يتباين بتباين الشروط الطبيعية اللازمة للعمل، وبخاصة خصوبة التربة، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى ثابتة، وأن يكون طول يوم العمل معيناً. ومع هذا، لا يستتبع ذلك العكس وهو أن الأرض الأكثر خصباً هي الأفضل لملاءمة نمو نمط الإنتاج الرأسمالي. فهذا النمط يتطلب سيطرة

(3) ديودورس الصقلي [Diodor[us] Sic[ulus]، المرجع المذكور، الكتاب الأول، الفصل 80، ص

الإنسان على الطبيعة. فحيثما تكون الطبيعة مفرطة السخاء فإنها «تمسك بزمام الإنسان، فتقوده كالطفل»^(*) فهي لا تجعل تطوره الذاتي ضرورة طبيعية⁽⁴⁾ إن المنطقة المعتدلة، لا المناطق الاستوائية وفيرة النبات، هي موطن رأس المال. فليس خصب الأرض المطلق، بل تنوعها، وتنوع منتوجاتها الطبيعية، هو ما يؤلف القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل. ويفضل تغيرات البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان تجري مضاعفة حاجاته وقدراته، ووسائل عمله وأساليب عمله. إن الضرورة القاضية بإخضاع قوة من [537] قوى الطبيعة لسيطرة المجتمع من أجل تدجينها، والاستيلاء عليها أو ترويضها بواسطة منشآت ضخمة مشيدة باليد البشرية، هي ما يضطلع بالدور الحاسم في تاريخ الصناعة. ومن أمثلة ذلك تنظيم المياه في مصر⁽⁵⁾ ولومبارديا وهولندا وغيرها، أو في الهند وبلاد

- (*) تحوير لقصيدة «إلى الطبيعة» للشاعر الألماني شتولبرغ، نهاية القرن السابع عشر. [ن. ع].
- (4) «لأن الأولى» (الثروة الطبيعية) «أعظم ملاءمة وفائدة... فإنها تجعل الناس مهملين، متغطرسين، نازعين إلى كل اسراف، بينما الثانية تدعو إلى تطور الهمة، والأدب، والفنون، والسياسة، (أنظر: كنز إنكلترا من التجارة الخارجية، أو ميزان تجارتنا الخارجية هو أساس كنزنا، بقلم توماس مون، تاجر من لندن، نشره الآن ابنه جون مون لفائدة العموم، لندن، 1669). *(England's Treasure by Foreign Trade. Or, the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure. Written by Thomas Mun, of London, Merchant, and now published for the common good by his son John Mun, London, 1669, p. 181-182).* كما ليس بوسعي أن أتصور لعنة تحل بقوم أعظم من أن يجدوا أنفسهم في رقعة أرض تنتج لهم وفرة من وسائل العيش والطعام، تلقائياً، ويوفر لهم مناخها أو لا يتطلب سوى القليل من الحرص على الملابس والمأوى. وربما هناك حالة متطرفة في الاتجاه المعاكس. إن تربة لا تثمر شيئاً بالعمل، لا تقل سوءاً عن تربة تثمر وافر المحصول بدون عمل». ([ن. فورستر]، بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المؤن، 1767، ص 10. [N. Forster], *An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions*, London, 1767, p. 10).
- (5) إن ضرورة التنبؤ بأوقات ارتفاع وانخفاض منسوب مياه النيل هي التي خلقت علم الفلك المصري، وجلبت معه سيطرة طائفة الكهنة، بوصفهم موجهين للزراعة. «إن الانقلاب الشمسي هو تلك اللحظة السنوية التي تبدأ عندها مياه النيل بالارتفاع، وقد رصده المصريون بانتباه مضاعف. وكان من الهام لهم تحديد هذه الفترة من السنة لكي يقوموا بموجها بعملياتهم الزراعية. ولذا كان ينبغي لهم أن يبحثوا في السماء عن علامة واضحة تدل على عودتها». (كوفيه، مبحث في دورات الكون، طبعة هوف، باريس، 1863، ص 141).

(Cuvier, *Discours sur les révolutions du globe*, Éd. Hoefer, Paris, 1863, p. 141).

فارس وغيرهما، حيث لا يعني الإرواء بالقنوات الاصطناعية تزويد الأرض بما يلزم من مياه فحسب، بل ويحمل إليها مع الطمي كذلك الأسمدة المعدنية من التلال. ويكمن سر الازدهار الاقتصادي في إسبانيا وصقلية، أيام حكم العرب، في تشييد نظام الري⁽⁶⁾

إن مواءمة الظروف الطبيعية لا تعطي سوى إمكانية وليس واقع الحصول على العمل الفائض ومنتوج فائض وبالتالي على فائض قيمة وليس منتوجاً فائضاً. إن اختلاف الظروف الطبيعية للعمل يؤدي إلى هذه النتيجة وهي أن نفس الكمية من العمل تلبي مقادير من الحاجات متباينة بتباين البلدان⁽⁷⁾، وعليه فإن وقت العمل الضروري يختلف من بلد لآخر، شريطة أن تكون الظروف الأخرى متماثلة. إن هذه الظروف تؤثر على العمل الفائض بوصفها قيوداً طبيعية لا أكثر، أي أنها تحدّد النقاط التي قد يبدأ، عندها، العمل لأجل الغير. وبقدر ما تتقدم الصناعة، بقدر ما تتراجع هذه القيود الطبيعية. أما في قلب مجتمعنا الأوروبي الغربي، حيث يشتري العامل حقه في العمل لأجل وجوده، بأن يدفع لقاء عملاً فائضاً، فإن من السهل تماماً أن يظهر الوهم القائل بأن تقديم منتوج فائض

(6) كان تنظيم توزيع المياه في الهند أحد الركائز المادية لسيطرة الدولة على الجماعات الإنتاجية الصغيرة، المبعثرة. وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة خيراً من أخلافهم الإنكليز. يكفي أن نعيد إلى الأذهان مجاعة عام 1866 التي أودت بحياة أكثر من مليون هندي في مقاطعة أوريسا بولاية البنغال.

(7) «لا يوجد بلدان ينتجان عدداً متساوياً من وسائل العيش بالوفرة نفسها، ببذل مقدار واحد من العمل... فحاجات البشر تزيد أو تقل... حسب قسوة المناخ أو اعتداله، وبالتالي فإن تلك الأبعاد التي يضطر سكان مختلف البلدان لممارسة صناعاتهم بها، لا يمكن أن تكون واحدة، وعليه ليس عملياً في شيء أن نحدد درجة التباين بأكثر من درجات الحرارة والبرودة؛ فمن ذلك يمكن أن يستخلص المرء نتيجة عامة تفيد أن كمية العمل اللازمة لإدامة حياة عدد معين من الناس ستكون أكبر في المناخات الباردة، وأقل في المناخات الحارة؛ لأن الناس في الحالة الأولى، لا يعوزهم لباس أكثر فحسب، بل إن التربة تحتاج إلى حرارة أعظم مما في المناخ الحار». أنظر: بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص 59. (An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest, London, 1750, p. 59). إن مؤلف هذا الكتاب الغُفْل الذي يشكل فتحاً تاريخياً، هوج. ماسي J. Massie وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة المثوية من هذا الكتاب.

هو بمثابة صفة متأصلة في العمل البشري⁽⁸⁾ ولكن لنأخذ، على سبيل المثال، سكان جزر الأرخييل الآسيوي الشرقية، حيث ينمو نخيل الساغو البري في الغابات: «حين يتيقن السكان، بعد أن يثقبوا الشجرة، أن اللباب قد نضج، يقطعون الجذع، ويشطرونه قطعاً قطعاً، ثم ينزعون اللباب منه ويمزجونه بالماء ويصفونه: عندها يغدو دقيقاً صالحاً تماماً للاستعمال. إن النخلة الواحدة تعطي، عادة، 300 باون، وأحياناً من 500 إلى 600 باون. فهناك، إذن، يذهب الناس إلى الغابات كي يقطعوا خبزهم، مثلما يذهب الناس، عندنا، لاقطاع الحطب»⁽⁹⁾

لنفترض الآن أن قاطع الخبز الآسيوي الشرقي هذا يحتاج إلى 12 ساعة عمل في الأسبوع لإشباع كل حاجاته. إن الظروف الطبيعية المؤاتية لا تغدق عليه مباشرة غير نعمة واحدة هي وفرة من وقت الفراغ. ولكن قبل أن يستطيع استخدام وقت الفراغ هذا بصورة منتجة، لا بد من وجود جملة كاملة من التطورات التاريخية؛ ولكي ينفق هذا الوقت في أداء عمل فائض لأشخاص غرباء، لا بد من وجود قوة خارجية ترغمه على ذلك. وإذا حل الإنتاج الرأسمالي في جزيرته، فلربما كان على صاحبنا الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع، لكي ينال منتج عمل يوم واحد لنفسه. إن الظروف الطبيعية المؤاتية لا تفسر لنا البتة لماذا يتعين عليه أن يعمل الآن 6 أيام في الأسبوع، أو لماذا يقدم خمسة أيام من العمل الفائض. فهي تفسر فقط، لماذا يقتصر وقت عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع. ولكن متوجه الفائض لا يمكن، إطلاقاً، أن ينشأ، عن أي مزية سحرية خفية ملازمة للعمل البشري بالقطرة.

إن قدرات إنتاجية العمل سواء أكانت اجتماعية متطورة تاريخياً أم ناتجة عن الطبيعة بالذات، تبدو وكأنها قدرات إنتاجية لرأس المال الذي يضاف إليه العمل.

إن ريكاردو لا يكلف نفسه ابداً عناء البحث عن منشأ فائض القيمة. فهو يعالجه [539]

(8) «على كل عمل» (ويبدو أن هذا يؤلف جزءاً من حقوق وواجبات المواطن *droits und devoirs du citoyen*) «أن يولّد فائضاً معيناً» (برودون)^(*)

(*) ب. ج - برودون، نظام التناقضات الاقتصادية، أو فلسفة البؤس، المجلد الأول، باريس، 1846، ص 73.

P-J. Proudhon, *Système des contradictions économique, ou philosophie de la misère*, Bd 1, Paris, 1846, S.73. [ن. برلين].

(9) ف. شوف، الأرض، النبات والإنسان، ط 2، لايبزيغ، 1854، ص 148.
(F. Schouw, *Die Erde, die Pflanzen und der Mensch*, 2, Aufl. Leipzig 1854, S. 148).

كشيء ملازم داخلياً لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يرى فيه الشكل الطبيعي للإنتاج الاجتماعي. وحيشما يتحدث عن إنتاجية العمل، فإنه لا يبحث فيها عن علة وجود فائض القيمة، بل يبحث عن السبب الذي يحدّد مقدار تلك القيمة. ولكن مدرسة ريكاردو أعلنت صراحة أن قدرة إنتاجية العمل هي العلة المولدة للربح (يعني: فائض القيمة). وهذا، على كل حال، تقدم واضح بالقياس إلى المركنتيلين، الذين كانوا يعزّون تجاوز سعر المنتج على تكاليف إنتاجه، إلى فعل التبادل، أي إلى بيع المنتجات بسعر يفوق قيمتها. ومع ذلك تهرّبت مدرسة ريكاردو هي الأخرى من المسألة ببساطة، وتركتها بدون حل. فقد رأى هؤلاء الاقتصاديون البورجوازيون، رأوا، بغريزتهم، عن حق، أن ثمة أخطاراً داهمة في المضي ببحث هذه المسألة الملتهبة بصورة أعمق، نعني منشأ فائض القيمة. ولكن ماذا نقول عندما يعلن جون ستوارت ميل، بعد نصف قرن من ريكاردو، بوقار مهيب، تفوقه على المركنتيلين، بتكراره الفج للتبسيطات الباطلة التي لاكها شرّاح ريكاردو المبتذلون الأوائل؟

يقول ميل:

«تكمّن علة الربح في أن العمل ينتج أكثر مما يلزم لإعالة». حتى الآن لا شيء سوى القصة القديمة؛ إلا أن ميل يتوق إلى ابتداء جديد من عنده، فيضيف:

«أو بتعبير آخر فإن سبب نشوء الربح من رأس المال، يرجع إلى أن الطعام واللباس، والمواد الأولية ووسائل العمل، تدوم وقتاً أطول مما يلزم لإنتاجها».

إن ميل يخلط، هنا، بين طول وقت العمل، وطول حياة منتوجاته. وحسب هذا الرأي، فالخباز الذي لا يدوم منتوجه غير يوم واحد، لن يستطيع أن يستمد من عماله المأجورين نفس الربح الذي يستمده صانع آلات تعمّر عشرين عاماً أو أكثر. وعلى كل حال، لا ريب لو أن أعشاش الطيور لا تدوم أكثر من الوقت اللازم لبنائها، لكان على الطيور أن تمضي حياتها بلا أعشاش.

وما إن يتوصل ميل إلى هذه الحقيقة الجوهرية، حتى يثبت تفوقه هو على المركنتيلين. فيمضي قائلاً:

«وهكذا نرى أن الربح ينبثق، لا عن وقوع التبادل العرضي، بل عن قوة إنتاجية العمل؛ والربح الإجمالي الذي يحققه بلد من البلدان تحدده، دوماً، قوة إنتاجية العمل، سواء كان هناك تبادل أم لا ولو لم يكن ثمة

تقسيم للأشغال، لما كان هناك بيع ولا شراء، ولكن مع ذلك سيكون ثمة ربح».

[540] فالتبادل، والشراء والبيع - أي الشروط العامة للإنتاج الرأسمالي - هي عند ميل، مجرد حادث عارض، وأنه سيكون هناك ربح، حتى بدون بيع وشراء قوة العمل! ويتابع ميل قائلاً:

«إذا كان مجمل عمال بلد من البلدان ينتجون 20% أكثر من مقدار أجورهم، فإن الربح سيكون 20%، مهما كان مستوى أسعار السلع». إن هذا القول حشو نادر تماماً، لأنه إذا أنتج العمال فائض قيمة بنسبة 20% لأجل الرأسماليين، فإن نسبة ربحهم إلى إجمالي أجور العمال ستكون كنسبة 20:100، من ناحية. ومن ناحية ثانية فإنه لخطأ مطلق القول بأن «الربح يبلغ 20%». فهو أقل بالضرورة، لأن الربح يحسب استناداً إلى المبلغ الإجمالي لرأس المال المدفوع سلفاً. فلو كان الرأسمالي، مثلاً، قد دفع 500 جنيه، منها 400 لوسائل الإنتاج و100 للأجور، وكان معدل فائض القيمة 20%، كما افترضنا أعلاه، فإن معدل الربح يساوي 20:500، أي 4% لا 20%.

يلي ذلك نموذج بديع على طريقة ميل في معالجة مختلف الأشكال التاريخية للإنتاج الاجتماعي.

«إنني افترض، في البحث كله، وجود الوضع الحالي للأمور الذي يسود بصورة شاملة، عدا بعض الاستثناءات، وهو بالتحديد وضع يدفع الرأسمالي فيه كامل النفقات سلفاً، بما في ذلك أجور العامل». وإنه لخداع بصر غريب حقاً أن نرى، في كل مكان، علاقات كانت تسيطر حتى الآن في كوكب الأرض بصورة استثنائية فقط! ولكن فلنمض لاحقاً. إن ميل يقرّ طواعية بأن «ليس ثمة ضرورة مطلقة لأن تجري الأمور على ذلك النحو»(*) بل على العكس:

(*) اقترح ماركس في رسالته إلى ن. ف. دانييلسون المؤرخة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1878، الصيغة التالية لهذا المقطع: «يلي ذلك نموذج رائع على طريقة ميل في معالجة مختلف الأشكال التاريخية للإنتاج الاجتماعي. فهو يقول: «إنني أفترض، في البحث كله، وجود الوضع الحالي للأمور الذي يسود بصورة شاملة، عدا بعض الاستثناءات، حيث يؤلف العمال والرأسماليون فيه طبقتين متميزتين، أي أنني افترض أن الرأسمالي يدفع سلفاً كامل النفقات بما في ذلك أجور العامل». يرغب ميل بتصديق أنه لا وجود لضرورة مطلقة لأن تجري الأمور على هذا النحو حتى في ظل نظام اقتصادي يؤلف فيه العمال والرأسماليون طبقتين متميزتين». [ن. برلين].

«فالعامل يمكن أن ينتظر حتى يكتمل العمل، لكي يتلقى كل أجوره، إذا كان لديه مال يكفي لإعالتة خلال هذه الفترة. ولكن في هذه الحالة الأخيرة، يكون العامل، وإلى حد معين، رأسمالياً يسهم برأسماله في المشروع، ويقدم جزءاً من الأموال الضرورية لاستمراره».

وكان بوسع ميل أن يمضي إلى أبعد من ذلك ويضيف بأن العامل الذي يسلف نفسه [541] ليس وسائل العيش فحسب، بل كذلك وسائل العمل، هو، في واقع الأمر، ليس إلّا عاملاً مأجوراً عند نفسه. أو كان بوسعه أن يقول أيضاً إن الفلاح الأميركي إنما هو عبد لنفسه لا يختلف عن العبد العادي إلّا بكونه يؤدي السخرة لنفسه، لا لسيد غريب. وبعد أن يبرهن ميل بجلاء كهذا أن الإنتاج الرأسمالي موجود، أبدأ، حتى إن كان لا وجود له، فإنه يبدي ما يكفي من التماسك المنطقي ليبين لنا أن الإنتاج الرأسمالي لا وجود له، حتى عندما يكون موجوداً بالفعل.

«ولكن حتى في الحالة الأخيرة» (أي إذا سلف الرأسمالي لعامله المأجور كل وسائل عيشه) «فيمكن النظر إلى العامل من وجهة النظر نفسها» (أي بوصفه رأسمالياً). «ذلك لأنه عندما يقدم عمله بأقل من سعر السوق (1) فإنما يبدو وكأنه يسلف الفرق (?) إلى رب عمله، وإلخ.»^(9a)

في الواقع الفعلي، إن العامل يسلف عمله مجاناً إلى الرأسمالي لمدة أسبوع، وإلخ، لكي يتلقى في نهاية الأسبوع، وإلخ، سعره حسب السوق، وهذا ما يحوّل العامل، بنظر ميل، إلى رأسمالي! في السهول المنبسطة تبدو حتى أكوام التراب كالتلال. وإن أفضل ما تُقاس به ضحالة الفكر البورجوازي الراهن، هو وزن «مفكره العظام».

(9a) جيمس ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1868، ص 252 - 253 ومواضع أخرى. (J. St. Mill, *Principles of Political Economy*, London, 1868, p. 252-253. passim.) [المقاطع

الواردة هنا مأخوذة من الطبعة الفرنسية لـ رأس المال. ف. إنجلز].

الفصل الخامس عشر

التغير في مقدار سعر قوة العمل وفي فائض القيمة

تحدد قيمة قوة العمل بقيمة وسائل العيش الضرورية المعتادة التي يحتاجها العامل الوسطي. إن كتلة وسائل العيش هذه تكون معطاة في أي حقبة معينة وفي أي مجتمع معين، رغم أن شكلها قد يختلف، ويمكن اعتبارها، لذلك، مقداراً ثابتاً. فما يتغير هو قيمة هذه الكتلة فحسب. علاوة على ذلك، ثمة عنصران آخران يشتركان في تحديد قيمة قوة العمل. العنصر الأول، هو نفقات تطوير هذه القوة، التي تتبدل بتبدل نمط الإنتاج؛ والعنصر الثاني هو التباين الطبيعي لقوة العمل، أي اختلاف قوة عمل الذكور عن قوة عمل الإناث، وقوة عمل الراشدين عن قوة عمل الصغار. إن استخدام مختلف أنواع قوى العمل هذه، الذي يفرضه أيضاً نمط الإنتاج، يخلق فارقاً كبيراً في تكاليف إعالة أسرة العامل، وفي قيمة قوة عمل الذكور الراشدين. غير أننا نقصي هذين العنصرين خارج الاعتبار فيما يلي من البحث^(9b)

ونحن نفترض: (1) إن السلع تباع بقيمتها؛ و(2) إن سعر قوة العمل قد يرتفع، بين حين وآخر، فوق قيمتها، ولكنه لا يهبط دون هذه القيمة قط. لقد وجدنا، استناداً إلى هذه الفرضية، أن المقادير النسبية لكل من فائض القيمة وسعر

(9b) [حاشية للطبعة الثالثة: إن الحالة التي بحثت على الصفحة 281، قد أغفلت بالطبع في هذا الوضع. ف. إنجلز]. [ص336 الطبعة الألمانية، ص408-409 من الطبعة العربية. ن.ع].

قوة العمل تتحدد بعوامل ثلاثة هي: (1) طول يوم العمل، أي المقدار الأفقي للعمل؛ (2) شدة العمل الاعتيادية، أو مقداره العمودي، نعني إنفاق كمية معينة من العمل في فترة زمنية محددة؛ (3) أخيراً قدرة إنتاجية العمل، حيث إن الكمية نفسها من العمل تعطي، خلال وقت معين، كمية أكبر أو أقل من المنتج، تبعاً لمستوى تطور شروط الإنتاج. ومن الجلي أن بالإمكان حدوث تراكيب مختلفة جداً، تبعاً لكون أحد هذه العناصر [543] الثلاثة ثابتاً، والآخرين متغيرين، أو يكون عنصران ثابتين والثالث متغيراً، أو أخيراً، تكون العناصر الثلاثة كلها متغيرة في آن معاً. كما يزداد عدد التراكيب الممكنة، نظراً لأن هذه العناصر حين تتغير في آن معاً، فإن مقدار واتجاه تغير كل واحد منها قد يتباينان. أما فيما يلي فسندرس التراكيب الرئيسية وحدها.

I - مقدار يوم العمل ثابت وشدة العمل ثابتة، قدرة إنتاجية العمل متغيرة

إنطلاقاً من الافتراضات المذكورة أعلاه، تتحدد قيمة قوة العمل، ومقدار فائض القيمة بالقوانين الثلاثة التالية:

أولاً - إن يوم عمل، بطول محدد، يتمثل على الدوام في نفس المقدار من القيمة المُنتَجة حديثاً، مهما تباينت إنتاجية العمل، ومهما تباينت معها كتلة المنتج، وبالتالي سعر كل سلعة مفردة.

إن القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة تساوي، مثلاً، 6 شلنات، رغم أن كتلة القيم الاستعمالية التي جرى إنتاجها تتباين بتباين قدرة إنتاجية العمل، وبالتالي فإن القيمة الممثلة بـ 6 شلنات تتوزع على سلع أقل أو أكثر.

ثانياً - إن فائض القيمة وقيمة قوة العمل تتغيران في اتجاهين متعاكسين، فتغير قدرة إنتاجية العمل، أي ارتفاعها أو انخفاضها، يولد تغيراً معاكساً له في قيمة قوة العمل، وتغيراً طردياً في فائض القيمة.

إن القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم عمل مؤلف من 12 ساعة، هي مقدار ثابت، وليكن 6 شلنات مثلاً. إن هذا المقدار الثابت يساوي مقدار فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل، والقيمة الأخيرة يعوّض عنها العامل بما يُعادلها. وبديهي أنه إذا كان هناك مقدار ثابت يتألف من حدين، فلن يزيد أحدهما من دون أن ينقص الآخر. إذن، فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات، ما لم ينخفض فائض القيمة من 3 شلنات

إلى شلنين، وبالعكس لا يمكن لفائض القيمة أن يرتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات من دون أن تنخفض قيمة قوة العمل من 3 شلنات إلى شلنين. وبالتالي ففي ظل هذه الشروط لا يمكن أن يطرأ تبدل على المقدار المطلق لكل من قيمة قوة العمل وفائض القيمة، ما لم يطرأ تبدل متزامن على مقداريهما النسبيين. إذ يستحيل أن يرتفعاً معاً أو يهبطاً معاً. زد على ذلك، أن قيمة قوة العمل لا يمكن أن تهبط، وفائض القيمة لا يمكن بالتالي أن يرتفع، ما لم يتحقق ارتفاع في قدرة إنتاجية العمل. ولو اتخذنا من الحالة السابقة [544] مثلاً، نجد أن قيمة قوة العمل لا تنخفض من 3 شلنات إلى شلنين، ما لم يطرأ ارتفاع على قدرة إنتاجية العمل يتيح إنتاج الكتلة نفسها من وسائل العيش في 4 ساعات بعد أن كان إنتاجها يتطلب 6 ساعات من قبل. وبالعكس، لا يمكن لقيمة قوة العمل أن ترتفع من 3 شلنات إلى 4 شلنات، من دون انخفاض قدرة إنتاجية العمل، بحيث يتطلب الأمر 8 ساعات لإنتاج الكتلة نفسها من وسائل العيش، التي كان يلزم 6 ساعات لإنتاجها في السابق. يترتب على ذلك، أن ارتفاع إنتاجية العمل يولد هبوطاً في قيمة قوة العمل وارتفاعاً في فائض القيمة، في حين أن انخفاض هذه الإنتاجية يولد، بالعكس، ارتفاعاً في قيمة قوة العمل، وهبوطاً في فائض القيمة.

عند صياغة ريكاردو(*) لهذا القانون، أغفل ظرفاً واحداً، وهو: رغم أن حدوث تغير في مقدار فائض القيمة أو العمل الفائض، يُحدثُ تغيراً معاكساً في مقدار قيمة قوة العمل، أو مقدار العمل الضروري، فلا يترتب على ذلك، قط، إنها يتغيران بنفس النسبة. حقاً إنهما يرتفعان أو ينخفضان، بنفس المقدار. إلا أن نسبة ارتفاع أو انخفاض أي من الجزئين اللذين تتألف منهما القيمة المُنتَجة حديثاً أو يوم العمل تتوقف على التقسيم الأصلي قبل حدوث التغير في قدرة إنتاجية العمل. فلو أن قيمة قوة العمل تساوي 4 شلنات، أو أن وقت العمل الضروري يساوي 8 ساعات، وفائض القيمة يساوي شلنين أو العمل الفائض يساوي 4 ساعات؛ وإن هذه القيمة هبطت إلى 3 شلنات، أو هبط العمل الضروري إلى 6 ساعات، نتيجة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن فائض القيمة سيرتفع إلى 3 شلنات، أو يرتفع العمل الفائض إلى 6 ساعات. إن نفس المقدار، وهو شلن واحد أو ساعتان، يُضاف في الحالة الأولى وي طرح في الحالة الثانية. إلا أن التغير النسبي في المقدار يختلف في كلا الجانبين. إذ بينما تهبط قيمة قوة العمل

(*) د. ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص 31. [ن.ع].

من 4 إلى 3 شلنات أي بنسبة الربع أو 25%، فإن فائض القيمة يرتفع من شلنين إلى 3 شلنات، أي بمقدار النصف أو 50%. ينجم عن ذلك أن الارتفاع أو الانخفاض النسبيين لفائض القيمة، من جراء تغير معين في قدرة إنتاجية العمل، يتوقفان على المقدار الأصلي لذلك الجزء من يوم العمل الذي يتجسد في فائض القيمة، وكلما كان هذا الجزء صغيراً كانت نسبة تغيره كبيرة، وكلما كان هذا الجزء كبيراً كانت نسبة تغيره صغيرة.

ثالثاً - إن ارتفاع أو انخفاض فائض القيمة يأتي دوماً، كنتيجة وليس أبداً كسبب، لانخفاض أو ارتفاع مقابل في قيمة قوة العمل⁽¹⁰⁾

وبما أن طول يوم العمل مقدار ثابت، ويمثل بقيمة ثابتة المقدار أيضاً؛ وبما أن كل [545] تغير يطرأ على مقدار فائض القيمة، يقابله تغير معاكس في قيمة قوة العمل، وبما أن قيمة قوة العمل لا تتغير إلا عند تغير قدرة إنتاجية العمل، فإن النتيجة الواضحة المترتبة على ذلك، أن أي تغير في مقدار فائض القيمة، في ظل هذه الشروط، إنما ينشأ عن حدوث تغير معاكس في مقدار قيمة قوة العمل. وكما رأينا من قبل فإنه لا يمكن حدوث أي تغير في المقدار المطلق لقيمة قوة العمل وفائض القيمة دون اقتران ذلك بحدوث تغير في مقداريهما النسبيين؛ ويلي ذلك الآن أن حدوث أي تغير في مقداريهما النسبيين غير ممكن من دون وقوع تغير في المقدار المطلق لقيمة قوة العمل.

وبموجب القانون الثالث، فإن وقوع تغير في مقدار فائض القيمة، يفترض تغيراً في قيمة قوة العمل، ينجم عن حصول تغير في قدرة إنتاجية العمل. وحدود التغير في فائض القيمة إنما ترسمها الحدود الجديدة لقيمة قوة العمل. مع ذلك، حتى عندما تسمح الظروف بسريان مفعول هذا القانون، فإن ثمة تغيرات وسيطة قد تقع. فمثلاً؛ لو أن قيمة قوة العمل هبطت من 4 إلى 3 شلنات، أي لو هبط وقت العمل الضروري من 8 إلى 6

(10) أضاف ماركس إلى هذا القانون الثالث، من بين أشياء أخرى، سخافة تقول إن بالإمكان حدوث زيادة في فائض القيمة غير مصحوبة بانخفاض في قيمة قوة العمل، وذلك عن طريق إلغاء الضرائب التي كان على الرأسمالي أن يدفعها فيما مضى. إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يحدث أيما تغير في كمية فائض القيمة التي ينتزعها الرأسمالي الصناعي من العامل بصورة مباشرة. فذلك يعدل، فقط، النسبة التي ينقسم بموجبها فائض القيمة، بين جيب الرأسمالي وطرف ثان ينبغي أن يشاركه فائض القيمة هذا. لذا فإن إلغاء الضرائب، لا يغير، قط، العلاقة بين قيمة قوة العمل وفائض القيمة. والاستثناء الذي يأتي به ماركس يثبت، فقط، سوء فهمه للقاعدة العامة. وهذا حظ عائر كثيراً ما يلاقه عندما يتنذل ريكاردو، كما يحدث مع ج. ب. ساي عندما يتنذل آدم سميث.

ساعات نتيجة لارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن سعر قوة العمل قد لا يهبط إلى أقل من 3 شلنات و8 بنسات، أو 3 شلنات و6 بنسات، أو 3 شلنات وبنسين، إلخ. وبالتالي لن يرتفع فائض القيمة إلى أكثر من 3 شلنات و4 بنسات، أو 3 شلنات و6 بنسات، أو 3 شلنات و10 بنسات، إلخ. إن مقدار هبوط سعر قوة العمل، وَحْدَهُ الأدنى 3 شلنات، يتوقف على الوزن النسبي لضغط رأس المال، من جهة، ولمقاومة العمال، من جهة أخرى.

إن قيمة قوة العمل تتحدد بقيمة كمية معينة من وسائل العيش. وإن قيمة وسائل العيش هذه، لا كتلتها، هي التي تتغير بتغير قدرة إنتاجية العمل. ولكن، يمكن، مع حدوث ارتفاع في القدرة الإنتاجية هذه، أن يحصل العامل والرأسمالي، في آنٍ معاً، على كمية أكبر من وسائل العيش هذه، من دون أن يطرأ تغير على سعر قوة العمل أو على فائض القيمة. فإذا كانت القيمة الأولية لقوة العمل 3 شلنات بينما وقت العمل الضروري يساوي 6 ساعات، وإذا كان فائض القيمة 3 شلنات كذلك، أي أن العمل الفائض يساوي 6 ساعات أيضاً، فإن مضاعفة قدرة إنتاجية العمل، في ظل التقسيم السابق ليوم العمل، ستُبقى سعر قوة العمل وفائض القيمة بلا تغيير. والنتيجة الوحيدة التي تتمخض عن ذلك [546] هو أن كلاً من هذين سوف يمثل الآن ضعف ما كان يمثل من القيم الاستعمالية سابقاً، ولكن سعر هذه القيم الاستعمالية سيكون نصف سعرها السابق. وعندها سيكون سعر قوة العمل أكبر من قيمة هذه القوة، رغم أن هذا السعر ظل ثابتاً. ولو فرضنا أن سعر قوة العمل قد هبط ليس إلى شلن و6 بنسات، وهو أدنى نقطة تتماشى مع قيمتها الجديدة، بل إلى شلنين و10 بنسات، أو شلنين و6 بنسات، إلخ، فإن هذين السعرين المتدنيين يمثلان، رغم ذلك، كتلة من وسائل العيش أكبر. على هذا النحو يمكن لسعر قوة العمل، بارتفاع قدرة إنتاجية العمل، أن يستمر في الهبوط ويقترن، مع ذلك، بتساعد مطرد في كمية وسائل عيش العامل. ولكن، في حالة كهذه، فإن هبوط قيمة قوة العمل سوف يسبب ارتفاعاً مماثلاً في فائض القيمة، وبذا تتسع الهوة باطراد بين مستوى عيش العامل ومستوى عيش الرأسمالي⁽¹¹⁾

لقد كان ريكاردو أول من صاغ، صياغة دقيقة، القوانين الثلاثة الواردة أعلاه. إلا أن

(11) «عندما يقع تغير في إنتاجية الصناعة، أي عندما يجري إنتاج مقدار أكبر أو أقل من المنتجات بواسطة كمية معينة من العمل ورأس المال، فإن نصيب الأجور قد يتغير بصورة ملحوظة، في حين أن كمية المنتجات التي يمثلها هذا النصيب تظل ثابتة، أو أن الكمية تتباين بينما يظل نصيب الأجور ثابتاً». (ج. كازنوف)، موجز الاقتصاد السياسي، (ص 67).

([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy, etc.*, p. 67).

عرضه ينطوي على نقائص: 1 - فهو يعتبر أن الشروط الخاصة التي تعمل هذه القوانين في إطارها، هي الشروط البديهية، العامة، الوحيدة، للإنتاج الرأسمالي. ولا يرى وقوع أي تغير، لا في طول يوم العمل ولا في شدة العمل، ولا يوجد، بالتالي، في نظره، سوى عنصر متغير واحد وهو إنتاجية العمل. 2 - هناك خطأ آخر يفسد تحليله أكثر بكثير من الخطأ الأول، وهو أن ريكاردو، شأنه شأن غيره من الاقتصاديين، لم يبحث قط فائض القيمة بشكله النقي أي بمعزل عن أشكاله الخاصة مثل الربح والربح العقاري وإلخ. لذلك نجده يخلط قوانين معدل فائض القيمة بقوانين معدل الربح. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن معدل الربح هو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي المدفوع سلفاً، أما معدل فائض القيمة فهو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير فقط من رأس المال. لنفرض أن رأس المال (ر) البالغ 500 جنيه استرليني، يتألف من مواد أولية ووسائل عمل، إلخ. (ث) تبلغ قيمتها الإجمالية 400 جنيه، ومن أجور (م) تبلغ 100 جنيه، وأن فائض القيمة (ف) = 100 جنيه. ولنفترض أيضاً أن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م} = \frac{100}{100} = 100\%$. أما معدل الربح $\frac{ف}{ر} = \frac{100}{500} = 20\%$. وعلاوة على ذلك، يتضح أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف لا تمس معدل فائض القيمة بأي حال. ولسوف أبين في الكتاب الثالث من هذا المؤلف، أننا، في ظروف معينة، قد نحصل [547] على معدلات ربح عديدة من معدل فائض قيمة واحد، أو أن عدة معدلات من فائض القيمة يمكن أن تعبر عن معدل ربح واحد.

II - يوم العمل ثابت وقدرة إنتاجية العمل ثابتة، شدة العمل متغيرة

إن ازدياد شدة العمل يفترض ازدياد إنفاق العمل خلال وقت العمل نفسه. لذا فإن يوم العمل الذي يُمارس فيه عمل أشد يتجسد في منتوجات أكبر مما يقدمه يوم عمل أقل شدة، رغم ثبات عدد الساعات. صحيح أن ازدياد قدرة إنتاجية العمل يؤدي هو الآخر إلى تقديم منتوجات أكثر في يوم عمل محدد، ولكن قيمة كل وحدة مفردة من المنتج تهبط، في هذه الحالة، نظراً لأنها تكلف عملاً أقل من ذي قبل؛ أما عند ازدياد شدة العمل فإن قيمة كل وحدة من المنتج تظل على حالها، لأنها تظل تكلف المقدار نفسه من العمل كما في السابق. إذن نحصل هنا على زيادة في عدد المنتوجات لا يرافقها هبوط في أسعارها. فمع ازدياد عددها يرتفع مجموع أسعارها. أما في حالة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، فإن مقدار القيمة ذاته يتوزع على كتلة أكبر من المنتوجات. وعليه، لما كان طول يوم العمل ثابتاً، فإن يوم عمل ذا شدة أكبر سيتبلور في قيمة مُنتَجة جديدة

أكبر، كما سيتبلور في نقد أكثر، شريطة أن تظل قيمة النقد على حالها. إن القيمة التي يخلقها يوم عمل كهذا تتغير مع انحراف شدة العمل فيه عن الشدة العادية القائمة في المجتمع. لذلك، فإن يوم العمل نفسه لم يعد يخلق قيمة جديدة ثابتة كما في السابق، بل قيمة جديدة متغيرة؛ ففي يوم عمل مؤلف من 12 ساعة وبشدة عمل عادية، يمكن للقيمة المُنتَجة حديثاً أن تبلغ، مثلاً، 6 شلنات، ولكن هذه القيمة المُنتَجة من شأنها أن ترتفع إلى 7 أو 8 شلنات فيما لو زادت شدة العمل. ومن الجلي أنه إذا ما ارتفعت القيمة التي يخلقها يوم عمل ما من 6 إلى 8 شلنات، فإن الجزئين اللذين تتألف منهما هذه القيمة، وهما سعر قوة العمل وفائض القيمة، قد يرتفعان معاً في آنٍ واحدٍ، إما بصورة متساوية أو متفاوتة. فقد يرتفع سعر قوة العمل وفائض القيمة معاً من 3 إلى 4 شلنات إذا كانت القيمة المُنتَجة حديثاً ترتفع من 6 شلنات إلى 8 شلنات. وفي هذه الحال لا يعني ارتفاع سعر قوة العمل، بالضرورة، أن سعرها قد تجاوز قيمتها، بل على العكس قد يعني انخفاض هذا السعر أدنى(*) من القيمة. ويحدث ذلك حيثما كان ارتفاع سعر قوة العمل لا يعوض عن تزايد استهلاك هذه القوة.

نحن نعرف أن تغير إنتاجية العمل لا يسبب، إلّا في حالات استثنائية عابرة، أيما تغير في مقدار قيمة قوة العمل، وبالتالي في مقدار فائض القيمة، ما لم تكن منتوجات الفرع الصناعي موضع البحث هي مواد يستهلكها العمال عادة. إن هذا الشرط لم يعد ينطبق في الحالة الراهنة، لأنه عندما يحدث التغير إما في أمد العمل أو شدته، فثمة على الدوام تغير مماثل في مقدار القيمة المُنتَجة حديثاً يقع بمعزل عن طبيعة المادة التي تتمثل فيها تلك القيمة.

وإذا ما كان لشدة العمل أن ترتفع في آنٍ واحد وبصورة متساوية في جميع فروع الصناعة، فإن درجة الشدة الجديدة العالية هذه سوف تصبح درجة عادية بالنسبة للمجتمع، وعندها سنكف عن اعتبارها مقداراً أعظم. مع ذلك، حتى في حالة وقوع ذلك، فإن متوسط شدة العمل يظل متبايناً بتباين البلدان، وبالتالي فإنه سيعدل تطبيق قانون القيمة على أيام العمل عند مختلف الأمم. فيوم العمل الأكثر شدة لهذه الأمة سوف يمثل مقداراً من النقد أكبر مما يمثله يوم العمل الأقل شدة لأمة أخرى⁽¹²⁾

(*) في الطبعة الرابعة: انخفاض القيمة، وليس إلى أدنى من القيمة. [ن. برلين].

(12) «إذا ما بقيت الظروف الأخرى متساوية، فإن بوسع الصناعي الإنكليزي أن يستخلص مقداراً أكبر بكثير من المنتوجات خلال فترة معينة من الزمن بالقياس إلى ما يستخلصه الصناعي الأجنبي، وذلك لموازنة الفارق بين ساعات العمل، التي تبلغ 60 ساعة في الأسبوع عندنا، وتبلغ 72 أو

III - قدرة إنتاجية العمل وشدته ثابتان، يوم العمل متغير

يمكن ليوم العمل أن يتغير باتجاهين، فلما أن يُقلَّص أو يُمدَّد^(*)

1 - إن تقليص يوم العمل، في ظل الشروط المعينة أعلاه، أي مع ثبات قدرة إنتاجية العمل وشدته، لا يمس قط قيمة قوة العمل، ولا يمس بالتالي وقت العمل الضروري: إنه يقلص العمل وفائض القيمة، ويهبط المقدار المطلق لفائض القيمة مع مقداره النسبي سواء بسواء، أي يهبط مقداره قياساً إلى قيمة قوة العمل التي ظل مقدارها ثابتاً على حاله. ولا يسع الرأسمالي أن يتجنب الخسائر إلا بتخفيض سعر قوة العمل إلى ما دون قيمتها.

إن جميع الحجج المبتذلة التي تُساق ضد تقليص يوم العمل تزعم أن ظاهرة هذا التقليص تجري في الظروف التي افترضنا وجودها قبل قليل، أما في الواقع الفعلي فإن الوضع هو العكس تماماً: فأي تغير في إنتاجية أو شدة العمل إما أن يسبق تقليص يوم [549] العمل أو يعقبه مباشرة⁽¹³⁾

= 80 ساعة في أماكن أخرى». تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 65. إن أنجع وسيلة لتقليص هذا الفارق بين ساعة العمل الإنكليزية وساعة العمل الأوروبية تكمن في تشريع قانون يقلص آماذ يوم العمل في المصانع الأوروبية. (*) [واستناداً إلى المعطيات الحالية، يمكن لنا صوغ القوانين التالية في حدود الفرضيات الواردة في بداية هذا الفصل:

(1) إن يوم العمل يخلق مقداراً أكبر أو أقل من القيمة بما يتناسب مع طوله - وعليه فإنه يخلق مقداراً متغيراً لا ثابتاً من القيمة.

(2) إن أي تغير في التناسب بين مقدار فائض القيمة وقيمة قوة العمل إنما ينشأ عن حصول تغير في المقدار المطلق للعمل الفائض، وبالتالي في فائض القيمة.

(3) إن القيمة المطلقة لقوة العمل لا يمكن أن تتغير إلا في أعقاب الأثر العكسي الذي يتركه تمديد العمل الفائض على احتلاك قوة العمل. وإن أي تغير في هذه القيمة المطلقة هو إذن نتيجة وليس سبب حصول تغير في مقدار فائض القيمة. ونبدأ أدناه بتناول حالة تقليص يوم العمل[[].

[ورد هذا المقطع في الترجمة الفرنسية لعام 1872، وأدرجه إنجلز في الترجمة الإنكليزية الأولى، لكن لم يجد طريقه إلى الطبعة الألمانية الرابعة. ن. ع.]

(13) «ثمة ظروف معوّضة. كشف عنها، تطبيق لائحة قانون ساعات العمل العشر». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 7).

2 - إطالة يوم العمل. لنفرض أن وقت العمل الضروري 6 ساعات، أو أن قيمة قوة العمل 3 شلنات، ولنفرض أيضاً أن العمل الفائض 6 ساعات وفائض القيمة 3 شلنات. إن مجمل يوم العمل يبلغ 12 ساعة ويتمثل في قيمة مُنتَجة حديثاً مقدارها 6 شلنات، وإذا ما مُدِّد يوم العمل الآن ساعتين، وبقي سعر قوة العمل ثابتاً، فإن فائض القيمة سيرتفع من الناحيتين المطلقة والنسبية. ورغم عدم حدوث تغير مطلق في قيمة قوة العمل، إلا أنها تتعرض إلى انخفاض نسبي. ولكن حسب الافتراضات الواردة في الفقرة الأولى، لا يمكن أن يطرأ تغير على المقدار النسبي لقيمة قوة العمل من دون حدوث تغير في مقدارها المطلق. أما هنا فيحدث العكس، إذ إن تغير المقدار النسبي لقيمة قوة العمل هو نتيجة لتغير المقدار المطلق لفائض القيمة.

وبما أن القيمة المُنتَجة حديثاً التي يتمثل فيها يوم عمل واحد تزداد بازدياد طول ذلك اليوم، فمن البديهي أن سعر قوة العمل وفائض القيمة يمكن أن يزدادا في آن واحد معاً، إما بمقدار واحد أو بمقدار متباين. وهذه الزيادة المتزامنة ممكنة بالتالي في حالتين، أولاً في حالة الإطالة المطلقة ليوم العمل، وثانياً في حالة زيادة شدة العمل من دون تمديد يوم العمل.

وحين يُمدَّد يوم العمل، فإن سعر قوة العمل قد يهبط إلى ما دون قيمتها، رغم أن هذا السعر قد يبقى ثابتاً اسمياً أو قد يرتفع إسمياً. إن قيمة قوة العمل ليوم واحد، تُقدَّر، كما نتذكر، وفقاً لمتوسط ديمومتها الاعتيادية، أي وفقاً لأمد الحياة الطبيعي القائم بين العمال وما يلازمه في الطبيعة البشرية من تحويل الجوهر الحي إلى حركة⁽¹⁴⁾ إن زيادة اهتلاك قوة العمل، التي لا تنفصل عن إطالة يوم العمل، يمكن أن تُعوَّض بأجور أعلى، حتى نقطة معينة. أما خارج هذه النقطة، فإن هذا الاهتلاك يتصاعد بمتوالية هندسية، فتنتهار في الوقت نفسه جميع الشروط العادية لتجديد إنتاج قوة العمل وأداء وظيفتها. ويغدو سعر قوة العمل، ودرجة استغلال هذه القوة مقدارين غير قابلين للقياس معاً بأي مقياس.

(14) «إن مقدار العمل الذي يقوم به إنسان ما خلال الأربع وعشرين ساعة يمكن تحديده بصورة تقريبية عن طريق فحص التغيرات الكيميائية التي طرأت على جسده، فتغير أشكال المادة يشير إلى الجهد السابق للقوة المحركة». (غروف، حول ترابط القوى الفيزيائية، [ص 308 - 309]).

(Grove, *On the Correlation of Physical Forces*, [p. 308-309]).

IV [550] - تغير مدة العمل وقدرته الإنتاجية وشدته، في آن واحد معاً

من الواضح أن بالإمكان حصول عدد كبير من التراكيب في هذه الحالة. إذ يمكن لأي اثنين من هذه العناصر الثلاثة أن يتغيرا فيما يبقى الثالث على حاله، أو يمكن للعناصر الثلاثة أن تتغير جميعاً. ويمكن لها أن تتغير جميعاً بنفس الدرجة أو بدرجات مختلفة، بالإتجاه نفسه، أو باتجاهات متعاكسة، بحيث أن التغيرات تبطل بعضها بعضاً، إما كلياً أو جزئياً. إلا أن تحليل كل حالة محتملة أمر يسير في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الفقرات الأولى والثانية والثالثة. إن نتيجة أي تركيب محتمل يمكن التوصل إليها بمعاملة كل عنصر على أنه متغير لوحده، وإن العنصرين الآخرين ثابتان مؤقتاً. لذا سنقتصر على معاينة حالتين هامتين فقط، وبشيء من الإيجاز.

1 - هبوط القدرة الإنتاجية للعمل مع تمديد يوم العمل في آن واحد معاً.

عند ذكر هبوط القدرة الإنتاجية للعمل، نقصد الهبوط في فروع العمل التي تحدد منتوجاتها قيمة قوة العمل؛ ومثل هذا الهبوط، ينجم، على سبيل المثال، عن تدني خصوبة الأرض، وما يقابل ذلك من ارتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية. نُحَدِّد يوم عمل يتألف من 12 ساعة، ويخلق قيمة جديدة مقدارها 6 شلنات، نصفها يعوض عن قيمة قوة العمل، والنصف الآخر يشكل فائض القيمة؛ فيوم العمل ينقسم إذن إلى 6 ساعات عمل ضروري و6 ساعات عمل فائض. لنفترض أنه نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، ترتفع قيمة قوة العمل من 3 إلى 4 شلنات، فيرتفع بالتالي وقت العمل الضروري من 6 إلى 8 ساعات. وما لم يطرأ تبدل على طول يوم العمل، فإن العمل الفائض يهبط من 6 إلى 4 ساعات، وفائض القيمة من 3 شلنات إلى شلنين. وإذا مُدِّد يوم العمل بمقدار ساعتين، أي من 12 إلى 14 ساعة، فإن العمل الفائض سيظل عند 6 ساعات، وفائض القيمة عند 3 شلنات، إلا أن مقدار فائض القيمة سينخفض بالمقارنة مع قيمة قوة العمل، مقاسة بوقت العمل الضروري. أما إذا مُدِّد يوم العمل بمقدار 4 ساعات، أي من 12 إلى 16 ساعة، فإن النسبة بين فائض القيمة وقيمة قوة العمل، بين العمل الفائض والعمل الضروري، تظل دون تغير، لكن المقدار المطلق لفائض القيمة يرتفع من 3 إلى 4 شلنات، والمقدار المطلق للعمل الفائض من 6 إلى 8 ساعات، وهي زيادة تبلغ $\frac{1}{3}$ أي $33\frac{1}{3}\%$. وعليه فإن توافق هبوط القدرة الإنتاجية للعمل مع إطالة يوم العمل في آن معاً قد

يؤدي إلى بقاء المقدار المطلق لفائض القيمة على حاله في نفس الوقت الذي ينخفض فيه مقداره النسبي؛ كما أن مقداره النسبي يمكن أن يظل ثابتاً في نفس الوقت الذي يزداد فيه مقداره المطلق؛ ويمكن للإثنين أن يرتفعا شريطة أن يُمدد يوم العمل بدرجة معينة.

لقد أدى ارتفاع أسعار وسائل العيش في إنكلترا، خلال الفترة الواقعة بين 1799 [551] و1815، إلى ارتفاع إسمي في الأجور، رغم أن الأجور الفعلية المتجسدة في وسائل العيش قد هبطت. واستخلص ويست وريكاردو، من هذه الواقعة، استنتاجاً يفيد أن هبوط إنتاجية العمل الزراعي قد أفضى إلى هبوط معدل فائض القيمة، وقد جعلها هذه الفرضية، التي لا تصح إلا في مخيلتيهما، نقطة الانطلاق لتحليل هام في تناسب مقادير الأجور والأرباح والريع العقاري. والواقع أن فائض القيمة، في ذلك الوقت، ارتفع ارتفاعاً نسبياً ومطلقاً، بفضل ارتفاع شدة العمل وإطالة يوم العمل بصورة قسرية. وكانت تلك هي الفترة التي أصبح فيها تمديد ساعات العمل إلى أقصى الحدود أمراً عادياً وقانونياً⁽¹⁵⁾؛

(15) «إن القمح والعمل نادراً ما يمضيان معاً يداً بيد، غير أن هناك حدوداً بديهية، لا يمكن لهما أن يتفصلا خارجها. وبخصوص الجهود الخارقة التي بذلتها الطبقات العاملة في فترات الغلاء التي ولدت هبوط الأجور المشار إليه في الشهادة» (بالتحديد، الشهادة أمام لجان التحقيق البرلمانية في 1814 - 1815) «فإن جهود الأفراد هذه جديرة بأكبر الثناء والتكريم، وقد أدت بالتأكيد إلى نمو رأس المال. ولكن ليس ثمة كائن فيه ذرة من الإنسانية يتمنى أن يراها تستمر من دون انقطاع، فهي جديرة بأكبر الثناء كعون مؤقت، أما إذا ما استمرت الجهود دائماً، فستولد عن ذلك نتائج شبيهة بما يتمخض عن اضطراب السكان إلى العيش بالحد الأدنى من الطعام» (مالتوس، بحث في طبيعة وتنامي الريع، لندن، 1815، الحاشية. *Malthus, Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London, 1815, p. 48, note.* إنه لمما يشرف مالتوس أنه اهتم بتمديد ساعات العمل، ولفت إليه الأنظار في مكان آخر من كتبه، بينما اتخذ ريكاردو وغيره، رغم بشاعة الحقائق من هذا النوع، من ثبات طول يوم العمل نقطة انطلاق في كل أبحاثهم. إن المصالح المحافظة، التي كان مالتوس عبداً لها، منعت من أن يرى أن الإطالة غير المقيدة ليوم العمل، المقرونة بالتطور العاصف للآلات، وباستغلال عمل النساء والأطفال، تقضي لا محالة إلى جعل شطر كبير من الطبقة العاملة «فائضاً»، خصوصاً حينما ينتهي الطلب الناجم عن الحرب، وينتهي احتكار إنكلترا لأسواق العالم. وبالطبع فإن من الأنسب والأكثر توافقاً مع مصالح الطبقات الحاكمة، التي كان مالتوس يعدها كقس ورع، أن يفسر «الفيض السكاني» كثمرة لقوانين الطبيعة الأزلية، وليس كثمرة للقوانين التاريخية للإنتاج الرأسمالي تحديداً.

وهي فترة تميزت، خصوصاً، بنمو متسارع لرأس المال من هنا، والعوز والفاقة من هناك⁽¹⁶⁾

2 - تزايد شدة العمل وقدرته الإنتاجية مع تقليص يوم العمل في آن واحد معاً. [552] إن تزايد قدرة إنتاجية العمل وتعاضل شدته، يفضيان، معاً، إلى نتيجة متماثلة. فكلاهما يزيد من كتلة المنتوجات التي يتم إنتاجها في فترة معينة من الوقت. لذلك فكلاهما يقلص ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو ما يعادلها. إن الحد الأدنى المطلق لطول يوم العمل يشته عموماً هذا الجزء الضروري منه وإن كان قابلاً للتقلص. فلو تضاعف يوم العمل الإجمالي إلى ما يساوي طول هذا الجزء، فإن العمل الفائض سيزول، وهذا مستحيل في ظل نظام رأس المال. فإن إلغاء شكل الإنتاج الرأسمالي سوف يتيح تحديد يوم العمل بوقت العمل الضروري، إلا أن وقت العمل الضروري سوف يوسع حدوده، حتى في حالة كهذه. فشروط حياة العامل تغدو أكثر ثراءً وتطلعاته الحياتية أكثر اتساعاً، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن جزءاً مما يشكل الآن العمل الفائض سيُحسب حينذاك كعمل ضروري وأعني به العمل اللازم لتكوين رصيد احتياطي اجتماعي ورصيد تراكم اجتماعي.

وكلما ارتفعت قدرة إنتاجية العمل أكثر، تزايدت إمكانية تقليص يوم العمل؛ وكلما تقلص يوم العمل أكثر، تزايدت إمكانية رفع شدة العمل. ومن وجهة النظر الاجتماعية، ترتفع إنتاجية العمل كذلك مع التوفير في العمل، وهذا بدوره ينطوي، لا على التوفير في وسائل الإنتاج فحسب، بل أيضاً على تفادي كل عمل لا نفع فيه. وبينما يفرض نمط الإنتاج الرأسمالي هذا التوفير في كل مؤسسة على أفراد، من جهة، فإنه ينجب، من جهة ثانية، بفعل فوضى نظامه التنافسي، أعنى أنواع الإسراف في تبديد قوة العمل وتبديد

(16) «إن أحد الأسباب الرئيسية لنمو رأس المال، خلال الحرب، ينبع من تعاضل الجهود، ولربما تعاضل الحرمانات، التي قدمتها الطبقات العاملة، وهي الأكثر عدداً في كل مجتمع. فقد أجبر المزيد من النساء والأطفال، بفعل الضرورات القاهرة، على امتنان عمل في الصناعة، فيما اضطر العمال السابقون، للسبب نفسه، على تكريس قسط أكبر من وقتهم لزيادة الإنتاج». (أبحاث في الاقتصاد السياسي تعرض الأسباب الرئيسية للمصاعب الوطنية، لندن، 1830، ص248).

(Essays on political economy in which are illustrated the principal causes of the present national distress, London, 1830, p. 248).

وسائل الإنتاج الاجتماعية، ناهيك عن خلق عدد هائل من الوظائف، التي لا غنى عنها في الوضع الراهن، ولكنها، في ذاتها ولذاتها، زائدة عن اللزوم. لو كانت شدة العمل وقدرته الإنتاجية ثابتتين، فإن ذلك الجزء الذي ينبغي على المجتمع أن يكرسه من مجموع وقته للإنتاج المادي يكون أقصر، وبالنتيجة يتعاطم الوقت المتاح للنشاط الحر لأفراده من النواحي الروحية والاجتماعية، وذلك بمقدار ما يتطور توزيع العمل على نحوٍ متساوٍ، على جميع أعضاء المجتمع القادرين على العمل، وبمقدار ما تضيق أكثر فأكثر مقدرة فئة اجتماعية على إزاحة أعباء العمل الطبيعية عن كاهلها، وإلقائها على كاهل فئة أخرى في المجتمع. ومن هذه الناحية، يجد يوم العمل حدوده النهائية، آخر المطاف، بتعميم العمل على نحو شامل. أما في المجتمع الرأسمالي فإن وقت الفراغ يتأني لطبقة واحدة بتحويل مجمل حياة الجماهير إلى وقت عمل.

الفصل السادس عشر

صيغ مختلفة لمعدل فائض القيمة

سبق أن رأينا أن معدل فائض القيمة يجد تعبيره في الصيغ التالية:

$$\text{أولاً - } \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}} \right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$$

إن ما تمثله الصيغتان الأولى والثانية كتناسب بين قيم، تمثله الصيغة الثالثة كتناسب بين مدتين زمنييتين يتم خلالهما إنتاج تلك القيم. إن هذه الصيغ التي يعوض بعضها بعضاً، هي دقيقة مفهوماً. ولذلك نجد أنها في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وإن كانت مصاغة هناك بصورة مادية ولكن غير واعية. ولكننا، نجد هناك بالمقابل ما يلي من الصيغ المشتقة:

$$\text{ثانياً - } \frac{\text{العمل الفائض}^{(*)}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلي}}$$

فالتناسب الواحد ذاته يجد، هنا، تعبيره بصورة تناسب بين وقتي عمل، والقيم التي يتجسد فيها وقتا العمل هذان، والمنتجات التي تتضمن هذه القيم. وبالطبع يفهم من

(*) في الطبعة الفرنسية التي دققها ماركس أحاط تعبير: العمل الفائض بين قوسين وذلك، حسب قوله: «لأن مفهوم العمل الفائض لا يجد له تعبيراً واضحاً في الاقتصاد السياسي البورجوازي». [ن. برلين].

تعبير «قيمة المنتج» هنا القيمة المُنتَجة حديثاً في يوم العمل، وذلك باستبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج.

إن جميع الصيغ المذكورة في «ثانياً» تعبر تعبيراً زائفاً عن الدرجة الفعلية لاستغلال العمل أي معدل فائض القيمة. فلنفرض أن يوم العمل يتألف من 12 ساعة. ولو استخدمنا نفس الفرضيات المعمول بها في أمثلتنا السابقة، لوجدنا أن درجة استغلال العمل الحقيقية تتمثل في النسب التالية:

$$6 \text{ ساعات عمل فائض} = \frac{3 \text{ شلنات فائض قيمة}}{3 \text{ شلنات رأسمال متغير}} = \frac{6 \text{ ساعات عمل فائض}}{6 \text{ ساعات عمل ضروري}} = 100\%.$$

[554] وإذا ما استخدمنا الصيغ الواردة في «ثانياً» فسنحصل على نسبة مختلفة تماماً هي:

$$6 \text{ ساعات عمل فائض} = \frac{3 \text{ شلنات فائض قيمة}}{6 \text{ شلنات من القيمة المُنتَجة حديثاً}} = \frac{6 \text{ ساعات عمل فائض}}{12 \text{ ساعة}} = 50\%.$$

إن هذه الصيغ المشتقة تعبر، في واقع الأمر، عن النسبة التي يتقاسم بها الرأسمالي والعامل يوم العمل أو القيمة الجديدة المنتجة فيه. وإذا اعتبرناها بمثابة تعابير مباشرة عن درجة النمو الذاتي لقيمة رأس المال، فسينجم عن ذلك أن القانون الخاطيء التالي سيبدو صائباً وهو: أن العمل الفائض أو فائض القيمة لا يمكن أن يبلغ 100% قط⁽¹⁷⁾ وبما أن

(17) كما هو، مثلاً في: رسالة رودبرتوس الثالثة إلى كيرشمان، نقض مذهب ريكاردو في الربيع العقاري وتأسيس نظرية جديدة في الربيع، برلين، 1851.

(Dritter Brief an v. Kirchmann von Rodbertus, *Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie*, Berlin, 1851). تناول هذه الرسالة فيما بعد، فهي رغم خطأ نظريتها في الربيع العقاري، تفوق في جوهر الإنتاج الرأسمالي.

[إضافة إلى الطبعة الثالثة: نرى من ذلك مبلغ تقدير ماركس لأسلافه، حيثما وجد عندهم تقدماً حقيقياً، أو أفكاراً صائبة، جديدة. إلا أن نشر رسائل رودبرتوس إلى رود ماير، فيما بعد، جعل إطرار ماركس المذكور أعلاه، بحاجة إلى شيء من التخفيف. فنقرأ في هذه الرسائل الفقرة التالية: «ينبغي إنقاذ رأس المال، ليس فقط من العمل، بل من نفسه أيضاً؛ وخير وسيلة لتحقيق ذلك هي اعتبار نشاطات الرأسمالي الصناعي أداء لوظائف اقتصادية وسياسية، أسندت إليه مع

العمل الفائض ليس غير جزء كسري من يوم العمل، أو بما أن فائض القيمة ليس أكثر من جزء من القيمة المُنتَجة حديثاً، فلا بدّ من أن يكون العمل الفائض دائماً، أقل من يوم العمل، أو يكون فائض القيمة أقل دوماً من مجمل القيمة المُنتَجة حديثاً. وللحصول على تناسب كما في $\frac{100}{100}$ فلا بد من أن يكونا متساويين. ولكي يستوعب العمل الفائض كامل يوم العمل (أي يوماً وسطياً من أي أسبوع أو عام) فلا بد للعمل الضروري من أن يتلاشى إلى نقطة الصفر. ولكن، إذا تلاشى العمل الضروري، تلاشى العمل الفائض أيضاً، ما دام هذا الأخير دالة الأول. لذلك فإن التناسب $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{القيمة المُنتَجة حديثاً}}$

لا يمكن أبداً أن يصل إلى حد $\frac{100}{100}$ ، ناهيك عن الارتفاع إلى $\frac{100+100}{100}$ ولكن هذا

أمر ممكن تماماً فيما يخص معدل فائض القيمة، الدرجة الحقيقية لقياس الاستغلال.

خذ، على سبيل المثال، تقدير السيد ل. دي لافيرن، الذي يحصل العامل الزراعي في [555] إنكلترا، بموجه، على $\frac{1}{4}$ المنتج فقط، بينما يحصل الرأسمالي (المزارع المستأجر) على $\frac{3}{4}$ هذا المنتج أو $\frac{3}{4}$ قيمته⁽¹⁸⁾، وذلك بمعزل عن الكيفية التي يتقاسم بها الرأسمالي والمالك العقاري وآخرون، لاحقاً، هذه الغنيمة. وحسب هذا التقدير، فإن نسبة العمل الفائض الذي يؤديه العامل الزراعي الإنكليزي إلى عمله الضروري هي 1:3، مما يعطينا نسبة مئوية للاستغلال تبلغ 300%.

= الملكية الرأسمالية، واعتبار أرباحه بمثابة راتب، لأننا لا نعرف، حتى الآن، أي تنظيم اجتماعي آخر. ولكن الرواتب يمكن أن تضبط، وتقلص إذا ما اقتطعت من الأجور حصة أكبر مما ينبغي. ويجب كذلك صد غارة ماركس على المجتمع، وهذا هو الاسم الذي أعطيه لكتابه. وعلى العموم، فإن كتاب ماركس ليس بحثاً في رأس المال، بل سجلاً ضد الشكل الحالي لرأس المال، حيث يخلط ماركس بين هذا الشكل وبين مفهوم رأس المال نفسه. (رسائل، إلخ، الدكتور رودبرتوس - ياغنوف، نشرها الدكتور رود[ولف] ماير، برلين، 1881، المجلد الأول، ص 111. الرسالة رقم 48 من رودبرتوس، *Briefe etc., von Dr. Rodbertus-Jagetzow*, herausgegeben von Dr. Rud[olph] Meyer, Berlin, 1881, Bd. I, S. 111, 48 Brief von Rodbertus. - إلى هذا المستوى البائس من الترهات الإيديولوجية، تنحدر، أخيراً، هجمات رودبرتوس الجسورة التي نجدها في مؤلفه «رسائل اجتماعية». ف. إنجلز.]

(18) إن ذلك الجزء من المنتج الذي يعوض فقط عن رأس المال الثابت المدفوع، غير مدرج، بالطبع، في هذه الحسابات. ويميل السيد ل. دي لافيرن، وهو معجب بإنكلترا إعجاباً أعمى، إلى المغالاة في تقليل حصة الرأسمالي، لا في تضخيمها.

إن الطريقة الملازمة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي والتي تتعامل مع يوم العمل بوصفه مقداراً ثابتاً، غدت ممارسة ثابتة بتطبيق الصيغ الواردة في «ثانياً»، لأن العمل الفائض، في هذه الصيغ، يقارن على الدوام بيوم عمل ذي طول ثابت. وينطبق قولنا هذا على النظر حصراً إلى تقاسم القيمة المُنتَجة حديثاً بمعزل عن الأمور الأخرى. فيوم العمل المتشبي في قيمة مُنتَجة، لا بد بالضرورة من أن يكون ذا أمد معين.

إن تصوير فائض القيمة وقيمة قوة العمل كجزءين من القيمة المُنتَجة حديثاً - وهي عادة تنبع من نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وسنميط اللثام عن مغزاها فيما بعد - يخفي تلك السمة عينها التي تميز العلاقة الرأسمالية، نعني بها مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية وما يترتب عليها من فصل العامل عن المنتج. وهكذا عوضاً عن الواقع الحقيقي، نحصل على مظهر زائف لعلاقة مشاركة يتقاسم فيها العامل والرأسمالي المنتج بنسبة العناصر المختلفة التي أسهم بها كل واحد منهما في تكوين هذا المنتج⁽¹⁹⁾.
إلا أن الصيغ في «ثانياً»، يمكن أن تُردّ، متى شئنا، إلى الصيغ الواردة في «أولاً». فلو كان لدينا، مثلاً، الصيغة التالية:

$$\frac{\text{عمل فائض من 6 ساعات}}{\text{يوم عمل من 12 ساعة}}$$

لأمكننا استخلاص نتيجة أخرى، استناداً إلى أن العمل الضروري يساوي 12 ساعة مطروحاً منها 6 ساعات عمل فائض، فنحصل على:

$$\frac{\text{العمل الفائض، 6 ساعات}}{\text{العمل الضروري، 6 ساعات}} = \frac{100\%}{100\%}$$

[556] وهناك صيغة ثالثة كنت قد أُلححت إليها سابقاً في مناسبات معينة وهي:

(19) بما أن جميع الأشكال المتطورة لعملية الإنتاج الرأسمالية هي أشكال للتعاون، فليس ثمة بالطبع شيء أسهل من تجريدها مما يلزمها من طابع تناحري وتصويرها في صور أشكال من التشارك الحر. وهذا ما فعله، مثلاً، (الكونت أ. دو لاورد في مؤلفه: روح التعاون في سائر مناحي المجتمع، باريس، 1818. *A. de Laborde, De l'Esprit d'Association dans tous les Intérêts*. 1818. *de la Communauté*. Paris, 1818.) وينفس النجاح يقوم الأميري هـ. كيري H. Carey أحياناً بنفس الحيلة حتى فيما يخص علاقات نظام الرق.

$$\text{ثالثاً -} \quad \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}} = \frac{\text{العمل غير مدفوع الأجر}}{\text{العمل مدفوع الأجر}}$$

بعد الاستقصاءات التي قدمناها آنفاً، لم يعد بوسع صيغة $\frac{\text{العمل غير المدفوع}}{\text{العمل المدفوع}}$ أن تخذعنا بوهم أن الرأسمالي يدفع لقاء العمل وليس لقاء قوة العمل. إن هذه الصيغة ليست سوى التعبير المبسط عن صيغة $\frac{\text{العمل الفائض}}{\text{العمل الضروري}}$ إن الرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل، بمقدار ما يتطابق السعر مع القيمة، ويحصل لقاء ذلك على حرية التصرف بقوة العمل الحية. إن تمتعه بشمار قوة العمل يتوزع على فترتين. خلال الفترة الأولى ينتج العامل قيمة تساوي، قيمة قوة عمله لا أكثر: إنه ينتج مُعادِلها. وهكذا يتلقى الرأسمالي، لقاء السعر الذي دفعه سلفاً عن قوة العمل، منتجاً له سعر مماثل. وسيكون الحال نفسه لو أن الرأسمالي اشترى هذا المنتج جاهزاً في السوق. وخلال الفترة الثانية، فترة العمل الفائض، فإن التمتع بشمار قوة العمل يخلق للرأسمالي قيمة، لا تكلفه قرشاً⁽²⁰⁾ فقوة العمل المبذولة هنا، تأتيه مجاناً. وبهذا المعنى يمكن تسمية هذا العمل الفائض بالعمل غير مدفوع الأجر.

بناء على ذلك فإن رأس المال ليس محض متحكّم يهيمن على العمل، كما يقول آدم سميث. فهو، من حيث جوهره، متحكّم يهيمن على العمل غير مدفوع الأجر. إن كل فائض قيمة، مهما كان المظهر الخاص الذي يتبلور فيه لاحقاً، سواء كان ربحاً أم فائدة أو ربحاً، هو في جوهره تجسيد مادي لوقت العمل غير مدفوع الأجر. وسرّ النمو الذاتي لقيمة رأس المال يكمن في تصرفه بكمية معينة من عمل الآخرين غير مدفوع الأجر.

(20) رغم أنه لم يكن بمستطاع الفيزيوقراطيين أن ينفذوا إلى سر فائض القيمة، فقد كانوا يتوافرون على هذا القدر من الوضوح عنه وهو أنه «ثروة مستقلة متبصرة له» (لمالكها) «وهو يبيعها من دون أن يكون قد اشتراها». (تورغو، تأملات في نشوء وتوزيع الثروات، ص 11).

(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, p. 11).

الجزء السادس

الأجور

الفصل السابع عشر

تحول قيمة، وبالتالي، سعر قوة العمل إلى أجور

تبدو أجور العامل على سطح المجتمع البورجوازي في مظهر سعر العمل، أي كم معين من النقد المدفوع لقاء كمية معينة من العمل. هكذا يتحدث أولاء، هنا، عن قيمة العمل، ويسمون التعبير النقدي عنها بالسعر الطبيعي أو الضروري. ويتحدثون، من ناحية أخرى، عن أسعار العمل في السوق، أي الأسعار التي تتقلب فوق السعر الطبيعي ودونه.

ولكن ما هي قيمة السلعة؟ القيمة هي الشكل الشيني للعمل الاجتماعي المنفق في إنتاجها. وكيف نقيس مقدار قيمة السلعة؟ نقيسها بمقدار العمل الذي تحتويه. كيف إذن نتحدد قيمة يوم عمل مؤلف من 12 ساعة مثلاً؟ بالإثنتي عشرة ساعة عمل التي يحتويها يوم العمل المؤلف من 12 ساعة. وما هذا إلا تكرار لا معنى له⁽²¹⁾

(21) «يتحاشى السيد ريكاردو، بذلك بالغ، صعوبة تهدد، للوهلة الأولى، بتقويض مذهبه النظري القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل المستخدم في الإنتاج. فلو جرى التقيد بهذا المبدأ تقيداً صارماً، لترتب عليه أن قيمة العمل تعتمد على كمية العمل المستخدم في إنتاجه - وهذا، بداهة، قول لا معنى له. ولذلك يجعل السيد ريكاردو، بضربة بارعة، قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور؛ أو إذا أردنا إعطائه مزية استخدام كلماته بالذات، فإنه يرى أن قيمة العمل تقدر وفقاً لكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور، ويقصد بذلك كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع المدفوعة للعامل. وهذا يضارع القول بأن قيمة القماش تقدر، لا وفقاً

[558] فلكي يُباع العمل في السوق، كسلعة، ينبغي لهذا العمل أن يكون موجوداً قبل بيعه، في كل الأحوال، ولكن لو كان العامل يستطيع أن يعطي لعمله وجوداً مستقلاً لباع سلعة لا عملاً⁽²²⁾

وبصرف النظر عن هذه التناقضات، فإن مقايضة النقد، أي العمل المتشبيء، بالعمل الحي، ستفضي إما إلى تقويض قانون القيمة الذي يتطور بحرية على أساس الإنتاج الرأسمالي بالضبط، أو تفضي إلى نقض الإنتاج الرأسمالي نفسه، الذي يركز مباشرة على العمل المأجور. لنقل إن يوم العمل المؤلف من 12 ساعة يتجسد، مثلاً، في قيمة نقدية مقدارها 6 شلنات. وهنا، إما أن يجري تبادل مقادير متساوية، وعندها يتلقى العامل 6 شلنات لقاء عمل 12 ساعة، وسيكون سعر عمله مساوياً لسعر ما ينتجه. وفي هذه الحالة لن ينتج فائض قيمة لشاري عمله، ولن تتحول الشلنات الستة إلى رأسمال، فينهار بذلك أساس الإنتاج الرأسمالي نفسه. ولكن العامل إنما يبيع عمله على هذا الأساس بالذات، وعلى هذا الأساس فإن عمله هو عمل مأجور. أو أنه يتلقى، مقابل 12 ساعة عمل أقل من 6 شلنات، نعني أقل من 12 ساعة عمل. إن الإثنتي عشرة ساعة عمل تُبادل بعشر أو ست ساعات عمل. إن مساواة مقادير غير متساوية لا تلغي فقط تحديد القيمة، فمثل هذا التناقض الذي ينقض ذاته بذاته، لا يمكن أن يُصاغ أو يحدد كقانون، بأي حال⁽²³⁾

= لكمية العمل المكرسة لإنتاجها، بل وفقاً لكمية العمل المكرسة لإنتاج الفضة، التي يُبادل بها القماش». (إس. بايلي، أطروحة نقدية في طبيعة والخب القيمة، ص 50-51).

([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value*, p. 50-51).

(22) «إذا أنت سميت العمل سلعة، فإنه لا يشبه السلعة التي يجري إنتاجها أولاً بهدف التبادل، ثم تُجلب إلى السوق حيث ينبغي أن تُبادل لقاء سلعة أخرى حسب كميات معينة من كل سلعة موجودة في السوق في حينه؛ ذلك أن العمل يُخلق في لحظة مجيئه إلى السوق؛ لا بل إنه يُجلب إلى السوق قبل أن يُخلق». (ملاحظات حول خلافات لفظية معينة، إلخ، ص 75-76).

(*Observations on some Verbal Disputes, etc.*, p. 75-76).

(23) «إذا اعتبرنا العمل سلعة، واعتبرنا رأس المال، وهو منتج عمل، سلعة أخرى، وإذا كانت قيمتا هاتين السلعتين تنتظمان وفقاً لكميتين متساويتين من العمل، فإن كمية معينة من العمل سوف... تُبادل بتلك الكمية من رأس المال التي جرى إنتاجها بنفس المقدار من العمل. فعمل الماضي... سوف يُبادل بنفس الكمية من عمل الحاضر. لكن قيمة العمل من ناحية علاقتها بالسلع الأخرى. لا تتحدد على أساس كميات متساوية من العمل». (إي. جي. وايكفيلد، في

ولا فائدة تُرتجى أيضاً من السعي لاستنتاج التبادل لعمل أكثر بعمل أقل، من الفارق في الشكل بين العاملين، على اعتبار أن الأول عمل متشبي، والآخر عمل حي⁽²⁴⁾ فهذا أكثر عبثاً، نظراً لأن قيمة السلعة لا تتحدد بكمية العمل المتشبي فيها فعلياً، بل بكمية [559] العمل الحي الضروري لإنتاجها. لنقل إن ثمة سلعة تمثل 6 ساعات عمل. لو أن اختراعاً ما جعل إنتاجها يتطلب 3 ساعات، فإن قيمة السلعة المنتجة من قبل، تهبط أيضاً إلى النصف. إنها تمثل الآن 3 ساعات من العمل الضروري اجتماعياً بدلاً من الساعات الست الضرورية في السابق. فما يحدد مقدار قيمة سلعة من السلع هو كمية العمل اللازمة لإنتاجها، لا الشكل المتجسد شيئاً من ذلك العمل.

إن ما يواجهه، واقعياً، مالك النقد وجهاً لوجهه، في سوق السلع، ليس العمل بل العامل، وما يبيعه هذا الأخير هو قوة عمله. ومنذ أن يبدأ عمله فعلاً، فإنه يكون قد كفت عن أن يكون ملكاً له، لذلك لم يعد بوسعه أن يبيعه. العمل هو جوهر القيم وهو مقياسها الملازم، ولكنه بذاته لا قيمة له⁽²⁵⁾

إن تعبير «قيمة العمل» لا يلغي مفهوم القيمة كلياً وحسب، بل يقلبها أيضاً رأساً على عقب. فهو تعبير خيالي كالحديث عن قيمة الكرة الأرضية. لكن هذه الأقوال الخيالية تنبع من علاقات الإنتاج نفسها. فهي مقولات تعبّر عن الأشكال الظاهرية لعلاقات جوهرية. أما أن الأشياء كثيراً ما تظهر في شكل معكوس، فأمر معروف تماماً في كل العلوم، عدا الاقتصاد السياسي كما يبدو⁽²⁶⁾

= طبعته لمؤلف آدم سميث: ثروة الأمم، لندن، 1835، المجلد الأول، ص 230-231، الحاشية. (A. Smith, *Wealth of Nations*, London, 1835, V. I, p. 230-231, Note).

(24) «كان لا بد من الموافقة» (نسخة جديدة من «العقد الاجتماعي» «contrat social») «على أنه كلما بادل عمل سابق لقاء عمل مقبل، حصل الأخير» («الرأسمالي» «le capitaliste») «على قيمة أكبر من الأول» («العامل» «Le travailleur») (سيموندي، الثروة التجارية، جنيف، 1803، المجلد الأول، ص 37) (De la Richesse Commerciale, (Simonde, i.e. Sismondi), Genève, 1803, T. I, p. 37).

(25) «إن العمل، هذا المعيار الوحيد للقيمة. والخالق لكل الثروات، ليس سلعة». (ت. هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، ص 186).

(Th. Hodgskin, *Popular Political Economy*, p. 186).

(26) إن السعي لتفسير أمثال هذا التعبير على أنها مجازات شعرية (licentia poetica) لا أكثر، يكشف عن عجز القدرة التحليلية. لذلك، رداً على عبارة برودون القائلة «يقال إن للعمل قيمة لا باعتبار أنه هو ذاته سلعة، بل نظراً للقيم التي يفترض أن تكمن فيه. إن قيمة العمل تعبير مجازي، إلخ».

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مقولة «سعر العمل» من الحياة اليومية العادية، من دون أي نقد وتمحيص، وبعد ذلك تساءل: كيف يتحدد هذا السعر؟ وسرعان ما أدرك أن تغير علاقة العرض والطلب لا يفسر شيئاً من سعر العمل، شأنه شأن سعر أي سلعة أخرى، سوى التغيرات التي تطرأ عليها، أي ارتفاعه وانخفاضه في السوق عن مقدار معين. فلو توازن الطلب والعرض، لكفّت الأسعار عن التقلب، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. ولكن في حالة كهذه يكفّ الطلب والعرض عن تفسير أي شيء. ذلك أن سعر العمل في لحظة توازن الطلب والعرض، هو سعره الذي يتحدد بصورة مستقلة عن علاقة الطلب بالعرض، أي سعره الطبيعي. وموضوع التحليل هو بالضبط كيف يتحدد هذا السعر «الطبيعي». أو إذا أخذنا فترة أكبر من تقلبات أسعار السوق، كأن تكون سنة، لوجدنا أن الفروقات تلغي بعضها بعضاً، مخلفة وراءها مقداراً وسطياً ثابتاً إلى حد ما. وبالطبع ينبغي أن يُحدّد هذا المقدار بصورة تختلف عن تحديد تقلباته المعوضة لبعضها بعضاً. فسعر العمل هذا الذي يهيمن، دوماً، وفي آخر المطاف، على أسعار سوق العمل العرضية وينظمها، إن هذا «السعر الضروري» (بتعبير الفيزيوقراطيين)، أو «السعر الطبيعي» (بتعبير آدم سميث) لا يمكن له أن يكون، كما بالنسبة لسائر السلع الأخرى، سوى قيمة العمل معبراً عنها بالنقود. لقد كان الاقتصاد السياسي يرى في ذلك سبيله إلى مكنون أسعار العمل العرضية، وصولاً إلى قيمة العمل نفسه. فهذه القيمة، شأن قيم السلع الأخرى، تتحدد بتكاليف الإنتاج. ولكن ما هي كلفة إنتاج العامل، أي ما هي تكاليف إنتاج أو تجديد إنتاج العامل نفسه؟ لقد حلّ هذا

= - أجيب قائلاً: «إنه لا يرى في العمل-السلعة، وهي تتصف بواقعية مريضة، سوى اختصار لغوي. وهكذا فالمجتمع الراهن، المرتكز كله على العمل - السلعة، إنما يركز على مجاز شعري ما، أو تعبير مجازي. فلو أراد المجتمع «إزالة جميع المنفصات» التي يعاني منها فيكفيه أن يزيل الاصطلاحات ذات الوقع السيئ، أن يغير لغته، وما عليه إلا أن يخاطب الأكاديمية طالباً طبعة جديدة من القاموس». (كارل ماركس، يؤس الفلسفة، ص 34-35). وبالطبع فإن من الأسهل والأنسب أن لا نفهم من مقولة القيمة شيئاً محدداً. وعندها يسع المرء، دون صعوبة تذكر، أن يدرج ما يشاء تحت رداء هذه المقولة. وهكذا مثلاً، يتساءل ج. ب. ساي. ما هي «القيمة» (valeur)؟ ويجيب «إنها ما يساويه شيء ما». وما هو «السعر» (prix)؟ فيجيب: «إنه قيمة شيء ما معبراً عنه بالنقود». ولماذا يمتلك «عمل الأرض» قيمة؟ «لأن له سعراً». وبناء على ذلك فإن القيمة هي ما يستحقه الشيء، وإن للأرض «قيمة» لأن قيمتها «يعبر عنها بالنقود». وهذه، على أية حال، طريقة سهلة جداً في شرح سبب (why) الأشياء وأصلها (wherefore).

السؤال، بصورة عفوية في الاقتصاد السياسي محل السؤال الأصلي، لأن البحث عن تكاليف إنتاج العمل بما هو عليه، ظل يدور في حلقة مفرغة ولم يتحرك من مكانه قيد أنملة. وبالتالي فإن ما يسميه الاقتصاد السياسي «قيمة العمل» (value of labour)، هو [561] في الواقع قيمة قوة العمل، وهي موجودة في شخص العامل، وتختلف قوة العمل هذه عن الوظيفة التي يؤديها، أي العمل، اختلاف الآلة عما تنجزه من عمليات. لقد انشغل الاقتصاديون بالفارق بين أسعار العمل في السوق وبين قيمته المزعومة، وانشغلوا بعلاقة هذه القيمة بمعدل الربح، وقيم السلع الأخرى التي يتم إنتاجها بواسطة العمل، إلخ، ولكنهم لم يكتشفوا قط أن مجرى التحليل لم يقدم من أسعار العمل في السوق إلى «قيمته» المزعومة فحسب، بل قادهم أيضاً إلى إرجاع قيمة العمل هذه، بدورها، إلى قيمة قوة العمل. ولم يع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بالمرّة، هذه النتيجة التي أسفرت عنها تحليلاته بالذات، فارتضى لنفسه بمقولات «قيمة العمل» و «السعر الطبيعي للعمل»، إلخ، دون تمحيص انتقادي، باعتبارها تعريفات نهائية وافية لعلاقات القيمة قيد البحث، وهكذا سقط هذا الاقتصاد، كما سنرى لاحقاً، في تخبّطات وتناقضات لا فكاك منها، وقدم في الوقت نفسه للاقتصاديين المبتدئين، قاعدة مأمونة لنشاط عقولهم الضحلة التي لا تقدس، من حيث المبدأ، سوى المظاهر السطحية.

دعونا نرى قبل كل شيء كيف تعرض قيمة وسعر قوة العمل نفسها بشكل محوّر، بهيئة أجور.

كما نعرف فإن القيمة اليومية لقوة العمل تُحسب على أساس أن حياة العامل تدوم أمداً معيناً، يطابقها، بالمقابل، طول معين ليوم العمل. لنفترض أن يوم العمل المعتاد هو 12 ساعة، وأن القيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، وأن هذا المبلغ هو التعبير النقدي عن القيمة المتمثلة في 6 ساعات عمل. فإذا أخذ العامل 3 شلنات فإنه يتلقى قيمة قوة عمله التي يبذلها على مدى 12 ساعة. والآن، إذا جرى التعبير عن القيمة اليومية لقوة العمل، باعتبارها القيمة اليومية للعمل، فسنحصل على الصيغة التالية: إن 12 ساعة عمل قيمتها 3 شلنات. وبهذا فإن قيمة قوة العمل تحدّد قيمة العمل، أو تحدد سعره الضروري، عند التعبير عن ذلك بالنقود. وإذا اختلف سعر قوة العمل عن قيمتها، فإن سعر العمل يختلف هو الآخر عما يسمى قيمته.

وبما أن قيمة العمل ليست سوى تعبير لاعتقالي عن قيمة قوة العمل، يترتب على ذلك، بالطبع، أن قيمة العمل ينبغي أن تكون دائماً أقل من القيمة التي يخلقها هذا العمل، لأن الرأسمالي يجعل قوة العمل، دوماً، تشتغل مدة أطول مما هو ضروري

لتجديد إنتاج قيمتها الذاتية. وفي المثال الوارد أعلاه، رأينا أن قيمة قوة العمل التي تزاوُل وظيفتها لمدة 12 ساعة، تبلغ 3 شلنات، وهي قيمة يتطلب تجديد إنتاجها 6 ساعات. ولكن القيمة التي تخلقها قوة العمل مجدداً تبلغ 6 شلنات، لأنها تعمل، في الواقع، مدة 12 ساعة. والقيمة التي تخلقها هذه القوة مجدداً لا تتوقف على القيمة الذاتية لقوة العمل، بل تتوقف على مدة نشاطها. هكذا نبلغ نتيجة تبدو عابثة للوهلة الأولى [562] وهي أن العمل الذي يخلق قيمة تبلغ 6 شلنات، يمتلك هو نفسه قيمة تبلغ 3 شلنات⁽²⁷⁾

ونلاحظ أيضاً: إن القيمة البالغة 3 شلنات، التي تُدفع لقاء جزء واحد من يوم العمل، أي 6 ساعات عمل، تبدو بوصفها قيمة أو سعر كامل يوم العمل المؤلف من 12 ساعة، والذي يضم، على هذا النحو، 6 ساعات لم يُدفع مقابلها شيء. لذا فإن شكل الأجور يزيل كل أثر لانتقاس يوم العمل إلى عمل ضروري وعمل فائض، إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. فالعمل جميعه يبدو وكأنه عمل مدفوع الأجر. وفي ظل عمل السخرة كان عمل القن لأجل نفسه، يتميز عن عمله الإجمالي لأجل السيد الاقطاعي، من حيث المكان والزمان بصورة محسوسة. أما بالنسبة لعمل العبيد، فحتى ذلك الجزء من يوم العمل الذي لا يفعل خلاله العبد شيئاً غير أن يعرض عن قيمة وسائل عيشه، أي يعمل خلاله، في واقع الأمر، لنفسه، يبدو وكأنه عمل لأجل سيده. فمجموع عمل العبيد يبدو وكأنه عمل غير مدفوع الأجر⁽²⁸⁾ أما بالنسبة للعمل المأجور، فالحال مقلوب، إذ

(27) قارن: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 40، حيث أذكر أن معالجة رأس المال، يجب أن تحل المعضلة التالية: «كيف يؤدي الإنتاج، القائم على أساس القيمة التبادلية المحددة بوقت العمل وحده، إلى هذه النتيجة، وهي أن القيمة التبادلية للعمل أقل من القيمة التبادلية لمنتوجه؟».

(28) احتجت صحيفة مورننغ ستار، اللندنية، المدافعة عن حرية التجارة، والساذجة إلى حد التفاهة، احتجت المرة تلو الأخرى، خلال الحرب الأهلية الأميركية، بكل ما يحمله الإنسان من سخط أخلاقي، على واقع أن الزوج في «الولايات الاتحادية»^(*) يعملون مقابل لا شيء إطلاقاً. وكان ينبغي على الصحيفة أن تقارن بين التكاليف اليومية لعيش الزوجي والتكاليف اليومية لعيش العامل الحر في الحي الشرقي من لندن.

(*) الإشارة هنا إلى الولايات الجنوبية التي تعتمد نظام الرق؛ وقد ألغي بعد الحرب الأهلية الأميركية 1861 - 1865 بانتصار الولايات الشمالية. [ن. برلين].

حتى العمل الفائض، أو حتى العمل غير مدفوع الأجر يبدو وكأنه مدفوع الأجر. واضح أن علاقة الملكية تخفي، هناك، عمل العبد لأجل نفسه، والعلاقة النقدية، هنا، تخفي العمل الذي يؤديه العامل المأجور بدون تعويض.

من هنا، يمكن لنا أن نفهم الأهمية الحاسمة لتحول قيمة وسعر قوة العمل إلى شكل الأجور، أو إلى قيمة وسعر العمل نفسه. إن شكل تجلّي الظاهرة الذي يمّوه العلاقة الفعلية، بل يظهرها معكوسة تماماً، إنما يؤلف أساس كل التصورات الحقوقية للعامل والرأسمالي على السواء، وكل ما يكتنف نمط الإنتاج الرأسمالي من غموض، وكل ما يخلقه من أوهام عن الحرية، وكل ما يصدر عن الاقتصاد السياسي المبتذل من أحابيل تبريرية.

وإذا كان التاريخ العالمي قد استغرق زمناً مديداً لكي يصل إلى حل لغز الأجور، فليس ثمة، من جهة أخرى، أيسر من أن نفهم ضرورة أو علة وجود (raison d'être) شكل تجلّي الظاهرة هذا.

فالتبادل بين رأس المال والعمل يتراءى للعين، بادئ الأمر، بالصورة ذاتها تماماً التي [563] يتخذها شراء وبيع سائر السلع الأخرى. فالشاري يعطي مبلغاً معيناً من النقد، والبائع يعطي مادة ذات طبيعة تختلف عن النقد. ومنتهى ما يراه الوعي الحقوقي في هذه الواقعة، هو فرق مادي يجد تعبيره في صيغ متساوية حقوقياً: «أنا أعطي حتى أنت تعطي، أنا أعطي حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تعطي، أنا أفعل حتى أنت تفعل».

(do ut des, do ut facias, facio ut des, und facio ut facias)

زد على ذلك أنه نظراً لأن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، هما، في ذاتهما ولذاتهما، مقداران غير قابلين للقياس بنفس المقياس، فإن تعبير «قيمة العمل» و «سعر العمل» لا يبدوان أقل عقلانية من تعبير «قيمة القطن» و «سعر القطن». زد على ذلك أيضاً أن العامل يُدفع له بعد أن يكون قد أعطى عمله. والنقد يؤدي هنا وظيفته كوسيلة دفع لكنه لا يحقق قيمة أو سعر المادة المجهزة إلّا لاحقاً - نعني، في هذه الحالة الخاصة، قيمة أو سعر العمل المقدم. وأخيراً، فإن «القيمة الاستعمالية» التي يقدمها العامل إلى الرأسمالي ليست، في الواقع، قوة عمله، بل وظيفتها، أي نوعاً من العمل النافع المعين، كأن يكون عمل خياطة، أو صنع أحذية أو غزل، إلخ. أما كون هذا العمل نفسه هو من الجهة الأخرى العنصر العام الخالق للقيمة، وهذه هي خاصية تميزه عن سائر السلع الأخرى، فإنه أمر لا يدركه الوعي العادي.

لنضع أنفسنا محل العامل الذي يتلقى، مقابل 12 ساعة عمل، قيمة مُنتَجة مثلاً في 6

ساعات عمل، ولتكن 3 شلنات. فليست 12 ساعة عمل، بالنسبة له، إلا وسيلة لشراء 3 شلنات. إن قيمة قوة عمله يمكن أن تتغير، بتغير قيمة وسائل عيشه المعتادة، من 3 إلى 4 شلنات، أو من 3 شلنات إلى شلنين، أو، إذا ظلت قيمة قوة عمله ثابتة، فقد يرتفع سعرها من جراء تغير علاقة الطلب بالعرض، إلى 4 شلنات، أو يهبط إلى شلنين، لكن العامل يعطي في كل هذه الحالات 12 ساعة عمل. لذلك فإن كل تغير في مقدار المُعَادِل الذي يتلقاه يبدو في نظره، بالضرورة، تغيراً في قيمة أو سعر ساعات عمله الإثنتي عشرة. إن هذا الوضع قد ضلل آدم سميث الذي عالج يوم العمل بوصفه مقداراً ثابتاً⁽²⁹⁾، وقاده إلى خطأ معاكس، أي التأكيد على أن قيمة العمل ثابتة، رغم أن قيمة وسائل العيش عرضة للتغير، فإن نفس يوم العمل يمكن له أن يمثل، عند العامل، كمية من النقد أكبر أو أقل.

[564]

دعونا ننظر، من ناحية أخرى، إلى الرأسمالي. إنه يريد أن يأخذ أكثر ما يمكن من العمل لقاء أقل ما يمكن من النقد. لذلك فإن الشيء الوحيد الذي يهمه، من الناحية العملية، هو الفرق بين سعر قوة العمل والقيمة التي تخلقها وظيفتها. ولكنه يسعى لشراء سائر السلع بأرخص ما يمكن، ويعلّل ربحه، دوماً، بالخداع لا أكثر، أي بشراء السلع دون قيمتها وبيعها بأعلى من قيمتها. لذا، لا يتوصل الرأسمالي إلى الإدراك بأنه إذا كان ثمة شيء إسمه قيمة العمل موجوداً حقاً، وأنه يدفع قيمة هذا الشيء حقاً، فلن يكون هناك رأسمال في الوجود، ولن يُحوّل نقوده إلى رأسمال.

زد على ذلك أن الحركة الفعلية للأجور تشكل عنده ظاهرات يخيل له أنها تثبت أن ما دفع مقابلها ليس قيمة قوة العمل، بل قيمة الوظيفة التي أدتها، أي قيمة العمل نفسه. وبوسعنا اختزال هذه الظاهرات إلى فئتين كبيرتين؛ أولاً، تغير الأجور بتغير طول يوم العمل. وبوسع المرء أن يستنتج بنفس الحق أن ما دفع مقابلها ليس قيمة الآلة، بل قيمة عملها، لأن استئجار آلة لمدة أسبوع يكلف أكثر من استئجارها ليوم. ثانياً، تباين الأجور الفردية بين مختلف العمال الذين يؤدون الوظيفة نفسها. ونجد هذه الاختلافات الفردية أيضاً في النظام العبودي من دون أن ترافقها أي أوهام، حيث تباع قوة العمل نفسها، صراحة وعملانية، دون زخارف. والفارق هنا واحد فقط هو أن المكاسب الناجمة عن قوة العمل التي تفوق المستوى الوسطي، والخسائر الناجمة عن قوة العمل التي تقف دون

(29) لا يشير آدم سميث إلى تغير يوم العمل إلا عن طريق المصادفة وذلك عندما يتحدث عن الأجور بالقطعة.

هذا المستوى، لا تؤثر في النظام العبودي سوى على مالك العبيد، أما في نظام العمل المأجور فإنها تؤثر على العامل نفسه، لأنه يبيع قوة عمله بنفسه، أما في الحالة السابقة، فإن طرفاً ثالثاً يبيع قوة العمل.

عدا عن ذلك، فإن ما يصح على شكل تجلي ظاهرة «قيمة وسعر العمل» أو «الأجور» خلافاً لظهور تلك العلاقة الجوهرية في قيمة وسعر قوة العمل - يصح على جميع أشكال تجلي الظاهرات عموماً وعن الأسس الكامنة وراءها. ذلك أن الأولى تنبثق مراراً، على نحو مباشر وعفوي، في نمط التفكير الشائع العادي، أما الثانية فلا يستطيع أن يكتشفها سوى العلم وحده^(*) ويكاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يمس العلاقة الفعلية للأشياء، إلا أنه لا يصوغها بوعي، على أي حال. وهو عاجز عن ذلك طالما لبث في جلده البورجوازي.

(*) الأولى هي: أشكال تجلي الظاهرة، والثانية هي: العلاقات الجوهرية. [ن. ع].

الفصل الثامن عشر

الأجور بالوقت

تتخذ الأجور، بدورها، أشكالاً عديدة جداً، الأمر الذي لا نجد له أثراً في اطروحات الاقتصاد السياسي التي تغفل أي فارق في الشكل، لشدة اهتمامها بالجانب المادي. إلا أن وصف جميع هذه الأشكال، ينتمي إلى بحث خاص بالعمل المأجور، وبالتالي لا مجال له في هذا البحث. مع ذلك نعرض هنا بإيجاز الشكلين الأساسيين السائدين للأجور.

إن بيع قوة العمل، كما نتذكر، يجري دائماً لفترة معينة من الوقت. لذلك فإن الشكل المحوّل الذي تتخذه قيمة قوة العمل اليومية أو الأسبوعية، إلخ. بصورة مباشرة، هو «الأجور بالوقت»، أو الأجور اليومية، إلخ.

وينبغي أن نشير قبل كل شيء إلى أن القوانين المصاغة، في الفصل الخامس عشر، حول تغيرات سعر قوة العمل وفائض القيمة، تتحول، بعد تعديل طفيف في الشكل، إلى قوانين للأجور. وعلى الغرار نفسه، فإن الفارق بين القيمة التبادلية لقوة العمل، وكتلة وسائل العيش التي تتحول إليها هذه القيمة، يظهر هنا باعتباره فارقاً بين الأجور الإسمية والأجور الفعلية. وبصدد شكل تجلي الظاهرة لا فائدة هنا من تكرار ما سبق أن بيّناه بالنسبة للشكل الجوهري. لذا نقصر بحثنا على عدد صغير من النقاط التي تميز الأجور بالوقت.

إن المبلغ النقدي⁽³⁰⁾ الذي يتقاضاه العامل مقابل عمله اليومي أو الأسبوعي، إلخ،

(30) نفترض هنا دائماً أن قيمة النقد ثابتة.

يشكل أجوره الإسمية، أو يشكل أجوره مقدرة بالقيمة. ولكن من الواضح أن هذا الأجر اليومي أو الأسبوعي، إلخ، نفسه قد يمثل أسعار عمل متباينة تماماً حسب طول يوم العمل، أي حسب كمية العمل الذي يقوم به العامل يومياً، نعني أنه يمثل مبالغ من النقد [566] متباينة تماماً رغم أنها مدفوعة عن كمية عمل واحدة⁽³¹⁾ لذلك يجب، عند بحث الأجور بالوقت، أن نميز، من ثم، بين المبلغ الإجمالي للأجور اليومية أو الأسبوعية، إلخ، وبين سعر العمل. ولكن كيف نجد هذا السعر، كيف نجد القيمة النقدية لكمية معينة من العمل؟ إن متوسط سعر العمل يُستخرج بتقسيم القيمة اليومية الوسطية لقوة العمل على عدد ساعات يوم العمل الوسطي. فلو كانت القيمة اليومية لقوة العمل هي 3 شلنات، أو القيمة المُنتجة في 6 ساعات عمل، وكان يوم العمل مؤلفاً من 12 ساعة، فإن سعر ساعة عمل واحدة = $\frac{3 \text{ شلنات}}{12} = 3 \text{ بنسات}$. وسعر ساعة العمل الواحدة المُستخرج هكذا، يخدم كوحدة لقياس سعر العمل.

يترتب على ذلك أن الأجور اليومية أو الأسبوعية، وهلمجراً، يمكن أن تظل على حالها، رغم أن سعر العمل يهبط باستمرار. فلو كان يوم العمل العادي يبلغ 10 ساعات، والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، فإن سعر ساعة العمل سيكون $3\frac{2}{3}$ بنسات. ويهبط سعرها إلى 3 شلنات، حالما يرتفع يوم العمل إلى 12 ساعة، فيما يهبط السعر إلى $2\frac{2}{3}$ بنس ما إن يرتفع يوم العمل إلى 15 ساعة. والأجور اليومية أو الأسبوعية تظل ثابتة، رغمًا عن ذلك كله. أو على العكس، يمكن للأجور اليومية أو الأسبوعية أن ترتفع، رغم أن سعر العمل يظل ثابتاً أو حتى في حالة هبوطه. فإذا كان يوم العمل مؤلفاً من 10 ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، فإن سعر ساعة العمل الواحدة سيبلغ $3\frac{3}{5}$ بنسات. ولو اشتغل العامل 12 ساعة، جراء ازدياد حجم العمل، فإن أجره اليومي سيرتفع، في حال بقاء سعر العمل ثابتاً، إلى 3 شلنات و $7\frac{1}{3}$ بنسات دون أي تغير

(31) «إن سعر العمل هو المبلغ المدفوع مقابل كمية معينة من العمل». (السير إدوارد ويست، سعر القمح وأجور العمل، لندن، 1826. Sir Edward West, *Price of Corn and Wages of Labour*, London, 1826, p. 67. إن ويست هو مؤلف الكتاب الغفل: بحث في استخدام رأس المال في الأرض *(Essay on the Application of Capital to Land, By a Fellow of the University College of Oxford, London, 1815)*. وهذا الكتاب ي دشّن عصراً كاملاً في تاريخ الاقتصاد السياسي.

في سعر العمل. وتنشأ النتيجة ذاتها فيما لو زادت شدة العمل عوضاً عن زيادة مدته⁽³²⁾ وعلى هذا فإن ارتفاع الأجور الإسمية اليومية أو الأسبوعية، قد يقترن بنبات أو هبوط سعر العمل. ويصيح الشيء نفسه على مداخيل أسرة العامل، حيث إنه يضاف إلى كمية العمل، الذي يقدمه رب الأسرة، عمل أفراد أسرته الآخرين أيضاً. وهناك، إذن، [567] أساليب لخفض سعر العمل تفعل فعلها بمعزل عن خفض الأجور الاسمية اليومية أو الأسبوعية⁽³³⁾

يترتب على ذلك قانون عام هو: إذا كانت كمية العمل اليومي أو الأسبوعي، إلخ، معينة، فإن الأجور اليومية أو الأسبوعية تتوقف على سعر العمل، وهذا السعر يتغير بدوره أما بتغير قيمة قوة العمل، وإما بانحراف سعر هذه القوة عن قيمتها. أما إذا كان سعر العمل، من الناحية الأخرى، معيناً، فإن الأجور اليومية أو الأسبوعية تتوقف على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي.

إن وحدة قياس الأجور بالوقت، أي ساعة عمل واحدة، هي حاصل تقسيم القيمة اليومية لقوة العمل على عدد ساعات يوم العمل العادي. لنفرض أن هذا الأخير 12 ساعة، وأن القيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات وهي أيضاً القيمة المُنتجة في 6 ساعات عمل. في ظل ظروف كهذه يكون سعر ساعة العمل 3 بنسات، والقيمة المُنتجة خلالها 6 بنسات. وإذا ما افترضنا تشغيل العامل الآن أقل من 12 ساعة في اليوم (أو أقل من 6

(32) «تتوقف أجور العمل على سعر العمل وكمية العمل المبذول. وحصول زيادة في الأجور لا يعني بالضرورة ارتفاعاً في سعر العمل. وبإطالة وقت العمل، وببذل جهود أكبر، يمكن لأجور العمل أن تزداد بدرجة ملحوظة، بينما يبقى سعر العمل على حاله» (ويست، المرجع المذكور نفسه، ص 67-68 و112) غير أن ويست يعالج السؤال الأساسي، كيف يتحدد «سعر العمل»، بسطحية تامة.

(33) هذا ما يراه المدافع المتعصب عن البورجوازية الصناعية في القرن الثامن عشر، مؤلف بحث في الصناعة والتجارة، الذي استشهدنا به كثيراً، رغم أنه يصوغ المسألة بطريقة مرتبكة للغاية. «إن كمية العمل لا سعره» (يقصد بذلك الأجور الإسمية اليومية أو الأسبوعية) «هي التي تتحدد بسعر المواد الغذائية وغيرها من الضروريات: خفّض سعر الضروريات كثيراً، فتنخفض طبعاً بذلك كمية العمل بنفس النسبة... ويعرف الصناعيون أن هناك طوقاً شتى لرفع أو خفض سعر العمل من دون تغيير مقداره الإسمي». (المرجع المذكور، ص 48 و61). ويقول ن. و. سنيور في كتابه: ثلاث محاضرات في معدل الأجور (Three Lectures on the Rate of Wages, London, 1830) مستخدماً مؤلف ويست أعلاه من دون ذكر المصدر. «إن العامل... يهتم أساساً بمستوى الأجور» (ص 15). يقصد القول إن العامل يهتم أساساً بما يتلقاه، بالمقدار الإسمي لأجوره، لا بما يقدمه هو من كمية عمل!

أيام في الأسبوع) كأن يُشغَّل 6 أو 8 ساعات فإنه لا يتلقى، بسعر العمل نفسه، أكثر من شلنين أو شلن واحد و6 بنسات في اليوم⁽³⁴⁾ وبما أن عليه حسب افتراضنا، أن يعمل [568] بالمتوسط 6 ساعات كل يوم لكي ينتج فقط أجراً يومياً مقابل قيمة قوة عمله، وبما أنه، حسب الافتراض نفسه، لا يعمل في كل ساعة سوى نصف لنفسه ونصف للرأسمالي، فمن الجلي أنه لا يستطيع أن يحصل، لنفسه، على القيمة المُنتَجة في 6 ساعات إذا ما عمل أقل من 12 ساعة. لقد رأينا في الفصول السابقة العواقب المدمرة للتشغيل المفرط، أما الآن فنجد مصدر تلك العذابات التي تحل بالعامل من جراء تشغيله الناقص. وإذا تُبَّت الأجور بالساعة، بحيث لا يُلْزَم الرأسمالي نفسه بدفع أجور يومية أو أسبوعية معينة بل فقط أجور الساعات التي يطيب له استخدام العامل خلالها، فإن بوسعه استخدام العامل أقصر من مدة التشغيل التي كانت، في الأصل، أساساً لتقدير أجر الساعة، أي لتقدير وحدة قياس سعر العمل. وبما أن هذه الوحدة تُستخرج على أساس نسبة القيمة اليومية لقوة العمل

القيمة اليومية لقوة العمل

يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات ، فإن وحدة القياس هذه تفقد طبعاً كل

معنى ما إن يكفَّ يوم العمل عن احتواء ساعات عمل محددة، وتزول العلاقة بين العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر. فيستطيع الرأسمالي الآن أن يعتصر من العامل كمية معينة من العمل الفائض من دون أن يتيح له وقت العمل الضروري ليعيشه بالذات. وبوسعه إزالة كل أثر للاستخدام المنتظم، ويستطيع، كما يحلو له ويشاء، انطلاقاً من مصالحه الآتية، أن يجعل أشد أنواع العمل المفرط طولاً تتعاقب مع أوقات البطالة النسبية أو حتى الكاملة. ويستطيع، بذريعة دفع «السعر الطبيعي للعمل»، أن يطيل يوم العمل بصورة غير عادية من دون أن يمنح العامل تعويضاً مناسباً ولو جزئياً. من هنا مصدر ذلك التمرد العقلاني حقاً الذي قام به عمال البناء في لندن، عام 1860، ضد محاولة الرأسماليين فرض هذا النوع من الأجر بالساعة. إن التحديد القانوني ليوم العمل يضع حداً لشر كهذا، رغم أنه لا يقضي، بالطبع، على عدم استخدام العامل استخداماً

(34) إن تأثير مثل هذا التقليل غير العادي لتشغيل العامل يختلف تماماً عن التخفيض العام الإلزامي ليوم العمل، الذي يفرضه القانون. فهذا الأول لا علاقة له البتة بالطول المطلق ليوم العمل، إذ يمكن تماماً أن يحدث ليوم عمل من 15 ساعة، كما ليوم عمل من 6 ساعات. ويُحسب السعر الطبيعي للعمل، على أساس اشتغال العامل يومياً، وبالمتوسط، 15 ساعة في الحالة الأولى و6 ساعات في الحالة الثانية. لذا فإن النتيجة هي هي إذا كان يشتغل في الحالة الأولى مجرد $7\frac{1}{2}$ ساعة، أو يشتغل في الحالة الثانية 3 ساعات فقط.

كاملاً الذي ينجم عن منافسة الآلات، وتغير نوعية كفاءة العمال المستخدمين، والأزمات الجزئية والشاملة.

إن سعر العمل قد يظل ثابتاً من الناحية الاسمية وإن كان يهبط مع ذلك دون مستواه الطبيعي، بموازاة ارتفاع الأجر اليومي أو الأسبوعي. ويحدث ذلك حيثما يظل سعر العمل، أي سعر ساعة العمل، ثابتاً ويمدّد يوم العمل خارج طوله المعتاد. فإذا ازداد المخرج في الكسر التالي القيمة اليومية لقوة العمل، فإن صورته تزداد بسرعة أكبر.

يوم العمل

وترتفع قيمة قوة العمل، بسبب اندثارها، مع ازدياد مدة أداؤها لوظيفتها، بل ترتفع بدرجة [569] أكبر من مقدار ازدياد هذه المدة. ونتيجة لذلك ففي الكثير من فروع الإنتاج، حيث تسود الأجور بالوقت من دون تحديد قانوني لوقت العمل، جرت العادة، بصورة عفوية، أن يُعتبر يوم العمل عادياً عند نقطة معينة، مثلاً عند انقضاء عاشر ساعة («يوم عمل طبيعي» «normal working day»، «عمل يوم» «the day's work»، «ساعات العمل النظامية» «the regular hours of work»). إن وقت العمل الواقع خارج هذه النقطة يعتبر وقت عمل إضافي (overtime)، ويُقاس بالساعة ويُدفع لقاءه، أجر أكبر (extra pay) رغم أن نسبة الارتفاع كثيراً ما تكون ضئيلة جداً⁽³⁵⁾ ويشكل يوم العمل العادي هنا جزءاً من يوم العمل الفعلي، وكثيراً ما يكون هذا الأخير، أطول مدة من الأول على مدار السنة⁽³⁶⁾ إن ارتفاع سعر العمل مع إطالة يوم العمل خارج حد طبيعي معين، يتخذ، في بعض الصناعات البريطانية، طابعاً يضطر معه العامل، من جراء انخفاض سعر العمل خلال ما يسمى بالوقت العادي، إلى الاشتغال ساعات إضافية أعلى أجراً، هذا إذا ما رغب أصلاً

(35) «إن معدل ما يدفع مقابل ساعات العمل الإضافية» (في صناعة المخمرات) «ضئيل جداً ويساوي $\frac{1}{2}$ البنس، إلخ، في الساعة، وهذا يقف في تضاد صارخ مع مقدار الأذى الذي يتزله العمل الإضافي بصحة العاملين وحيويتهم... زد على ذلك أن هذا المبلغ الصغير المكتسب بهذه الصورة كثيراً ما ينفق، اضطراراً، على أغذية إضافية منعشة». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص XVI، رقم 117)

(36) مثال من صناعة ورق الجدران، قبل العمل بقانون المصانع الذي طبق عليها مؤخراً: «نحن نعمل دون توقف لتناول الطعام، بحيث أن يوم العمل المؤلف من 10 ساعات ونصف الساعة ينتهي في الرابعة والنصف عصراً، وكل عمل بعد ذلك يُعد ساعات إضافية، وقلما تغادر المصنع قبل السادسة مساءً، بحيث أننا نعمل فعلاً ساعات إضافية على مدار السنة». (شهادة السيد سميث في: لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص 125).

في الحصول على أجر كاف⁽³⁷⁾ ويأتي التحديد القانوني ليوم العمل ليضع نهاية لهذه [570] المِسرّات⁽³⁸⁾

ومن المعروف عموماً، أنه كلما كانت أيام العمل أطول في فرع صناعي ما، كانت الأجور أدنى⁽³⁹⁾ ويشرح السيد أ. ريدغريف، مفتش المصانع، هذا الواقع بعرض

(37) مثال من مصانع قَصْر الأقمشة في اسكتلندا: «كانت هذه الصناعة تزاوّل في بعض أنحاء اسكتلندا» (قبل تطبيق قانون المصانع 1862) «وفق نظام الساعات الإضافية، نعني أن عشر ساعات في اليوم كانت تؤلف ساعات العمل الاعتيادية ويدفع مقابلها أجر مقداره شلن وبنسان للعامل في اليوم. وجرى في كل يوم أداء 3 أو 4 ساعات من العمل الإضافي، الذي يدفع مقابله 3 بنسات في الساعة. وكانت نتيجة هذا النظام: إن المرء لا يستطيع أن يكسب أكثر من 8 شلنات أسبوعياً حين يعمل في الساعات العادية. ويدون الوقت الإضافي لا يستطيع العمال الحصول على أجر يومي كاف». (تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل، 1863، ص10). «إن الأجور المرتفعة لحمل العامل على العمل ساعات أكثر، اغراء لا يقاوم». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1848، ص5)، تستخدم صناعة تجليد الكتب في حي المال والأعمال في لندن (City) الكثير جداً من الفتيات بين سن 14 - 15 سنة، وذلك بموجب عقد عمل لمدة الثمرن يحدد ساعات معينة للعمل. مع ذلك فهن يعملن في الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة أو الواحدة ليلاً، إلى جانب العمال الأكبر سناً في خليط كبير جداً. «إن أرباب العمل يغرونهن (tempt) بأجر إضافي ونقود لعشاء جيد» يتناولنه في الحانات القريبة. غير أن إلقاء هؤلاء «الصبايا الخالدات» (young immortals) في لجنة الفجور (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الخامس، ص44، قم 191). يشفع له حقيقة أن العديد من الأناجيل والكتب الدينية الأخرى هي من بين ما تجلّده هؤلاء الفتيات.

(38) راجع: تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1863، المرجع المذكور. لقد أعلن عمال البناء في لندن، بانتقاد دقيق للأوضاع خلال الاضراب الكبير والإغلاق (Strike & Lock-out) في 1860، أنهم لن يتقبلوا الأجور بالساعة إلّا بعد توافر شرطين هما: 1 - مع تحديد سعر ساعة العمل يجب أن يحدد أيضاً طول يوم عمل عادي مؤلف من 9 أو 10 ساعات، وأن سعر الساعة لليوم المؤلف من 10 ساعات ينبغي أن يكون أعلى من سعر ساعة اليوم المؤلف من 9 ساعات؛ 2 - إن كل ساعة تزيد على يوم العمل العادي ينبغي أن تعتبر ساعة إضافية، وأن يدفع مقابلها أجر أعلى.

(39) «والشيء الذي يلفت النظر تماماً كذلك أنه حيثما تكون ساعات العمل الطويلة هي القاعدة، تكون الأجور ضئيلة أيضاً». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص9، وتقدير الصحة العامة السادس، 1864، ص15).

مقارن، يستعرض فيه العشرين عاماً الواقعة بين 1839 - 1859، وحسب هذه المقارنة ارتفعت الأجور في المصانع الخاضعة لقانون الساعات العشر، بينما هبطت في المصانع التي يدوم العمل فيها من 14 إلى 15 ساعة يومياً⁽⁴⁰⁾

إن القانون الذي صغناه آنفاً، والذي ينص على ما يلي «إذا كان سعر العمل معيناً، فإن الأجر اليومي أو الأسبوعي يتوقف على كمية العمل المنفق» يترتب عليه، قبل كل شيء، أنه كلما كان سعر العمل أقل، وجب أن تكون كمية العمل أكبر، أو يوم العمل أطول، لكي يضمن العامل لنفسه متوسط أجرٍ بائسٍ لا أكثر. وتعمل ضالة سعر العمل كمحفز لتمديد وقت العمل⁽⁴¹⁾

من جهة أخرى، فإن إطالة وقت العمل تؤدي، بدورها، إلى خفض سعر العمل، [571] وبالتالي خفض الأجور اليومية أو الأسبوعية.

القيمة اليومية لقوة العمل

إن تحديد سعر العمل بواسطة الصيغة: يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات

يبين أن أي إطالة ليوم العمل تخفّض سعر العمل، ما لم يأت تعويضٌ ما. إلا أن الظروف التي تتيح للرأسمالي، على المدى البعيد، إطالة يوم العمل، هي نفسها التي تسمح له أولاً، وترغمه أخيراً، على خفض السعر الاسمي للعمل أيضاً، حتى يهبط السعر الإجمالي لساعات العمل التي ازدادت عدداً، أي الأجر اليومي أو الأسبوعي. وتكفي، هنا، الإشارة إلى طرفين اثنين. إذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين، فإن عرض العمل يزداد رغم أن عرض قوة العمل في السوق يظل ثابتاً. والمنافسة التي تصطنع على هذا النحو بين العمال تسمح للرأسمالي بضغط سعر العمل إلى الأدنى، في حين أن هبوط سعر العمل يتيح له، من جهة أخرى، إطالة وقت العمل

(40) تقارير مفتشي المصانع، 31 نيسان/إبريل 1860، ص 31، 32.

(41) يُضطر صناع السامير اليدويين في إنكلترا، مثلاً بسبب ضالة سعر العمل، إلى الاشتغال 15 ساعة في اليوم لكي يحصلوا على أجورهم الأسبوعية الهزيلة. «وإنه لعدد كبير جداً من الساعات بالنسبة ليوم واحد، والعامل مضطر للعمل بشدة طوال الوقت كي يحصل على 11 بنساً أو شلناً واحداً، يقتطع منها اندثار الأدوات، وتكاليف الوقود، وشيء ما لقاء ضياعات الحديد، مما يطرح بمجموعه 2½ إلى 3 بنسات». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، ص 136، رقم 671). وتتقاضى النساء عن نفس وقت العمل أجوراً أسبوعية مقدارها 5 شلنات فقط (المرجع نفسه، ص 137، رقم 674).

أكثر من ذي قبل⁽⁴²⁾ ولكن سرعان ما يغدو التصرف بكميات استثنائية من العمل غير مدفوع الأجر، أي كميات تفوق المستوى الوسطي اجتماعياً، وسيلة للمنافسة بين الرأسماليين أنفسهم. إن جزءاً من سعر السلعة يتألف من سعر العمل. ولكن الجزء غير مدفوع الأجر من سعر العمل يمكن ألا يُحتسب في سعر السلعة. فيمكن إهداؤه إلى الشاري. وهذه أول خطوة تقود إليها المنافسة. الخطوة الثانية التي تفرضها المنافسة ذاتها، هي أنها تحذف من سعر بيع السلعة جزءاً، على الأقل، من فائض القيمة الاستثنائي الذي خلقتة إطالة يوم العمل. وعلى هذا النحو ينشأ سعر بيع منخفض بصورة غير عادية للسلعة، هنا وهناك أول الأمر، ثم يثبت هذا السعر تدريجياً ويغدو من الآن فصاعداً القاعدة الثابتة للأجور الهزيلة ووقت العمل المفرط الطول، بعد أن كان هذا السعر، في الأصل، نتاج هذه الظروف بالذات. إننا نلمح هنا تلميحاً عابراً فقط إلى هذه الحركة، نظراً لأن تحليل المنافسة لا يندرج في هذا الجزء من موضوعنا. مع ذلك، فلندع الرأسمالي يتحدث لحظة عن نفسه

[572] «ثمة في برمنغهام، قدر كبير من المنافسة بين أرباب العمل،

الواحد ضد الآخر، بحيث أن البعض منا يضطر إلى القيام بأشياء،

كرب عمل، يختزي منها لولا ذلك، مع هذا لا يحقق أحدهم ربحاً أكبر

(and yet no more money is made)، فالجمهور وحده يجني النفع»⁽⁴³⁾

لنتذكر طائفتي الخبازين في لندن، التي تباع أولاهما الخبز بسعره الكامل

(the «fullpriced» bakers) وثانيتها التي تباع الخبز دون سعره، «the «underpriced»

(the undersellers)». لقد اتهم أصحاب «السعر الكامل» «the fullpriced» خصومهم

أمام لجنة التحقيق البرلمانية قائلين:

«إنهم لا يعيشون إلا لأنهم يخدعون الجمهور أولاً» (غش السلع)،

(42) إذا رفض عامل صناعي مثلاً العمل خلال الساعات الطويلة المعتادة «فسرعان ما يحل محله عامل

ثان يرتضي العمل لأية فترة زمنية، وهكذا يطرد الأول من العمل». (تقارير مفتشي المصانع، 31

تشرين الأول/أكتوبر 1848، ص39، رقم 58). «إذا. أدى رجل واحد عمل رجلين. فإن

معدل الربح يرتفع عموماً... نظراً لأن عرض العمل الإضافي يؤدي إلى خفض سعر العمل».

(سنور، ثلاث محاضرات في معدل الأجور، ص15).

(Senior, *Three Lectures on the Rate of Wages*, London, 1830, p. 15).

(43) لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثالث، شهادات، ص66، رقم 222.

«ولأنهم ينتزعون من رجالهم 18 ساعة عمل لقاء أجور 12 ساعة ثانياً. والعمل غير مدفوع الأجر (the unpaid labour) هو سلاح خوض المنافسة. والمنافسة بين أرباب المخابز هي علة الصعوبة في التخلص من العمل الليلي. وإن البائع بالسعر الأدنى الذي يبيع خبزه بالسعر الأدنى من تكاليف الإنتاج المتغيرة بتغير سعر الطحين، يعرض عن ذلك بانتزاع عمل أكثر من رجاله. فلو كنت أحصل من عمالي على 12 ساعة عمل فقط، وكان جاري يحصل على 18 أو 20 ساعة، فلا بد من أن يتغلب علي بسعر البيع. ولو استطاع العمال الإصرار على دفع أجور العمل الإضافي، لثم القضاء على هذه المناورة بسرعة. إن عدداً كبيراً من أولئك الذين يستخدمهم البائعون بالسعر الأدنى، هم من الأجانب أو اليافيين، إلخ، المضطرين إلى تقبل أي أجر كان»⁽⁴⁴⁾

أنشودة النواح هذه طريقة لعدد من الأسباب، وبينها أنها تبين أن المظهر الخارجي لعلاقات الإنتاج هو كل ما ينعكس في ذهن الرأسمالي. فهو لا يعرف أن سعر العمل الطبيعي يتضمن، هو الآخر، كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر، وأن هذا العمل غير مدفوع الأجر، هو بالذات، المصدر الطبيعي لما يفوز به من ربح. فمقولة وقت العمل الفائض لا وجود لها في نظره، لأن هذا الوقت مندمج بيوم العمل العادي، الذي يعتقد الرأسمالي أنه يدفع لقاء بواسطة الأجور اليومية. أما الوقت الإضافي فهو موجود بنظره، نظراً لأن الوقت الإضافي هو إطالة ليوم العمل خارج الحدود المطابقة للسعر العادي للعمل. بل إن الرأسمالي يصّر، في مواجهة منافسه البائع بالسعر الأدنى، على أن يدفع أجراً إضافياً (extra pay) لقاء الوقت الإضافي. ومرة أخرى نراه لا يعرف أن هذا [573] الأجر الإضافي مرتبط بعمل غير مدفوع الأجر، شأنه شأن سعر ساعة العمل العادية. ولتأخذ مثلاً يكون فيه سعر ساعة واحدة من الساعات الإثنتي عشرة ليوم العمل هو 3

(44) تقرير، إلخ، حول شكاوى الخبازين المياومين، لندن، 1862. (Report etc., relative to the grievances complained of by the Journeyment Bakers, London, 1862, p. LII). وكذلك الشهادات المرقمة 27-359-479. وعلى أية حال، فإن طائفة السعر الكامل «Fullpriced» أيضاً كما ذكرنا أعلاه، وكما يعترف بنيت (Benet) بنفسه، وهو الناطق بلسانهم، يجعلون عمالهم «يشرعون بالعمل، عموماً، في الساعة 11 مساءً أو قبل ذلك الوقت... وحتى الساعة السابعة من مساء اليوم التالي» (المرجع نفسه، ص 22).

بنسات وتكون هذه مساويةً للقيمة المُنتَجة في نصف ساعة عمل، ويكون سعر ساعة العمل الإضافية 4 بنسات، أي يساوي قيمة منتج $\frac{2}{3}$ ساعة. في الحالة الأولى يستولي الرأسمالي مجاناً، على نصف ساعة، وفي الحالة الثانية على ثلث ساعة.

الفصل التاسع عشر

الأجور بالقطعة

إن الأجور بالقطعة ليست أكثر من شكل محوّر للأجور بالوقت، مثلما أن الأجور بالوقت هو شكل محوّر لقيمة قوة العمل أو سعرها. في الأجور بالقطعة، تبدو القيمة الاستعمالية التي يبيعها العامل، للوهلة الأولى، وكأنها ليست وظيفة قوة عمله، ليست العمل الحي، بل العمل المتشيع أصلاً في المنتج، ويبدو سعر هذا العمل وكأنه لا يتحدد، شأن الأجور بالوقت، بواسطة القيمة اليومية لقوة العمل الكسر التالي: يوم عمل مؤلف من عدد معين من الساعات بل يتحدد على أساس مقدرة المنتج على الأداء⁽⁴⁵⁾

(45) «إن نظام العمل بالقطعة يرمز إلى عصر معين في تاريخ العامل، فهذا النظام هو منتصف الطريق بين العامل المياوم البحت، الخاضع لإرادة الرأسمالي، وبين الحرفي التعاوني، الذي يتوقع في المستقبل غير البعيد أن يجمع في شخصه بالذات بين الحرفي والرأسمالي. لكن العاملين بالقطعة هم، في الواقع، سادة أنفسهم، حتى وهم يعملون برأسمال رب العمل». (جون واتس، الجمعيات المهنية، الاضرابات، الآلات، والجمعيات التعاونية، مانشستر، 1865. John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Co-operative Societies*, Manchester, 1865, p. 52-53. إنني أستشهد بهذا المؤلف الصغير لأنه ينطوي على واحد من أحط التبريرات المبتذلة، التي تفسخت منذ أمد بعيد. فهذا السيد واتس نفسه قد برز فيما مضى بوصفه من أنصار مذهب أوين، ونشر في عام 1842 كراساً آخر بعنوان: حقائق الاقتصاد السياسي وتخيالاته، *Facts and Fictions of Political Economy* يعلن فيه من بين أمور أخرى، أن الملكية (Property) نهب (Robbery). ولكن مر وقت طويل منذ أن قال ذلك.

ولا بدّ للثقة بصحة هذا المظهر الخارجي أن يتلقى أول صدمة قاسية من واقع أن هذين الشكليين من الأجور قائمان في آن واحد وجنباً إلى جنب، وفي فروع صناعية واحدة. فمثلاً

«إن منضدي الحروف في لندن يعملون، كقاعدة عامة، بالقطعة، أما عملهم حسب الأجور بالوقت فهو استثناء، وبالعكس، فإن عملهم في الأقاليم يتم بموجب الأجور بالوقت، كقاعدة، بينما العمل حسب الأجور بالقطعة هو الاستثناء. وإن نجاري السفن في ميناء لندن يعملون حسب الأجور بالقطعة، في حين تعمل جميع الموانئ الأخرى بموجب الأجور بالوقت»⁽⁴⁶⁾

[575]

وكثيراً ما نجد أن ورش السراجين في لندن، تدفع لقاء العمل نفسه، أجوراً حسب القطعة للفرنسيين، وأجوراً بالوقت للإنكليز. أما المصانع، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، التي تطنى فيها الأجور بالقطعة، فثمة أعمال خاصة لا تتناسب وهذا الشكل من الأجور لأسباب تكنولوجية، لذا تدفع مقابلها أجوراً بالوقت⁽⁴⁷⁾ ولكن من الواضح، في ذاته ولذاته، أن الفارق في شكل دفع الأجور لا يغير من طبيعتها الجوهرية بأي حال، رغم أن هذا الشكل قد يكون أنسب من ذاك لتطور الإنتاج الرأسمالي. لنفرض أن يوم العمل العادي يحتوي على 12 ساعة، تنقسم إلى 6 ساعات مدفوعة

(46) ت. ج. دانغ، الثقبات والاضرابات، لندن، 1860، ص 22.

(T.J. Dunning, *Trades' Unions and Strikes*, London, 1860, p. 22).

(47) أما كيف أن وجود هذين الشكليين من الأجور، جنباً إلى جنب في آن واحد معاً، يشجع أصحاب المصانع على الخداع، فذلك ما يبينه المثال التالي: «ثمة مصنع يستخدم 400 شخص، نصفهم يعمل بالقطعة، وله مصلحة مباشرة في العمل ساعات إضافية. أما بقية المتني عامل فيتقاضون الأجور اليومية، ويعملون نفس المدة الطويلة مع الباقين، ولكنهم لا يحصلون على مبلغ أكبر لقاء الوقت الإضافي. إن عمل هؤلاء المتنين لمدة نصف ساعة في اليوم يساوي عمل شخص واحد لمدة 50 ساعة، أي 1/5 عمل هذا الشخص في الأسبوع. وهذا مكسب محسوس لرب العمل». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1860، ص 9). «إن العمل الإضافي ما يزال سائداً إلى حد كبير جداً. وفي معظم الأحوال بمنجى من الرقابة والعقاب اللذين يفرضهما القانون نفسه. لقد بينت في العديد من التقارير السابقة. الغبن الذي يصيب جميع العمال الذين لا يُستخدمون وفق العمل بالقطعة، بل يتلقون أجوراً أسبوعية». (ليونارد هورنر في تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/أبريل 1859، ص 8-9).

الأجر و6 ساعات غير مدفوعة الأجر، والقيمة المنتجة في هذا اليوم تساوي 6 شلنات، وعليه فالقيمة المُنتجة في ساعة واحدة تساوي 6 بنسات. ونفرض أيضاً أنه، نتيجة للخبرة، فإن العامل الذي يعمل بدرجة وسطية من المهارة والشدة، ولا يبذل في الواقع سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً في إنتاج مادة معينة، ينتج في 12 ساعة 24 قطعة بصرف النظر عن كونها منتوجات منفصلة، أو أجزاء محددة من منتج كلي، قابلة للقياس. إن قيمة هذه القطع الأربع والعشرين، بعد اقتطاع حصة رأس المال الثابت الذي تحتويه، تساوي 6 شلنات، وقيمة القطعة الواحدة 3 بنسات. يتلقى العامل $1\frac{1}{2}$ البنس عن القطعة الواحدة، وهكذا يكسب 3 شلنات في 12 ساعة. ومثلما لا يغير من الأمر شيئاً بالنسبة للأجور بالوقت، أن نقول إن العامل يشتغل 6 ساعات لنفسه و6 ساعات للرأسمالي، أو إنه يعمل من كل ساعة نصفها لنفسه ونصفها للرأسمالي، كذلك لا يغير من الأمر شيئاً أن نقول إن كل قطعة نصفها مدفوع الأجر ونصفها الآخر غير مدفوع الأجر، أو إن سعر 12 قطعة يعرض عن قيمة قوة العمل لا غير، أما القطع الـ 12 الأخرى فيتجسد فيها فائض القيمة.

[576] إن شكل الأجور بالقطعة لاعقلاني شأنه شأن شكل الأجور بالوقت. ففي مثالنا السابق رأينا أن قطعتين من سلعة ما تساويان، بعد أن تُطرح منهما قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجهما، 6 بنسات باعتبارهما منتوج ساعة عمل واحدة، وأن العامل يتقاضى عنهما ثمناً مقداره 3 بنسات فقط. والأجور بالقطعة لا تعبر، في الواقع، تعبيراً مباشراً عن أي علاقة قيمة. فالمسألة، هنا، ليست قياس قيمة قطعة السلعة بواسطة وقت العمل المتجسد فيها، بل هي، على العكس، قياس وقت العمل الذي أنفقه العامل، بواسطة عدد القطع التي أنتجها. في الأجور بالوقت يُقاس العمل مباشرة بمدته، أما في الأجور بالقطعة فيُقاس بكمية المنتوجات التي تكثف فيها العمل خلال مدة معينة⁽⁴⁸⁾ ويتحدد سعر وقت العمل نفسه، آخر المطاف، بالمعادلة التالية: قيمة عمل يوم = القيمة اليومية لقوة العمل. لذا فإن الأجور بالقطعة ليست إلا شكلاً محوَّراً للأجور بالوقت.

دعونا نَمَحْص الآن، بمزيد من التفاصيل، الخصائص المميزة للأجور بالقطعة. إن نوعية العمل هنا تتحدد بفعل الشغل بالذات إذ يجب أن يكون متمتعاً بالجودة

(48) «يمكن قياس الأجور بأسلوبين: إما بمدة العمل، أو بكمية منتوجه». (عرض موجز لمبادئ

الاقتصاد السياسي. *Abrégé élémentaire des principes de l'économie politique*, Paris, 1796, p.

(32). إن ج. غارنيه هو مؤلف هذا الكتاب المُفَل.

الوسطية، إذا ما كان لسعر العمل بالقطعة أن يُدفع كاملاً. ومن هذه الناحية تغدو الأجور بالقطعة المصدر الأكثر خصباً لاقتطاع الأجور وللخداع الرأسمالي.

فهي تزود الرأسمالي بمقيار دقيق تماماً لقياس شدة العمل. فوقت العمل المتجسد في كمية من السلع المحددة سلفاً والمثبتة بالتجربة، هو وحده الذي يعتبر وقت عمل ضرورياً اجتماعياً، ويُدفع مقابلته بوصفه كذلك. ونجد في ورش الخياطة الكبيرة في لندن أن قطعة معينة من المنتجات، كأن تكون صداراً وما إلى ذلك، تُدعى ساعة أو نصف ساعة وهلمجراً، وسعر الساعة هو 6 بنسات. فمن خلال الممارسة يُعرف المنتج الوسطي لساعة واحدة. وعند تغير الموضة، أو إجراء تصليحات، إلخ، ينشب الخلاف بين رب العمل والعامل، حول ما إذا كانت قطعة عمل معينة تكلف ساعة واحدة، وهلمجراً، إلى أن يُحسم الأمر بالتجربة هنا أيضاً. وكذا الحال في ورش نجارة الأثاث في لندن، إلخ. والعامل الذي لا يحوز القدرة الوسطية على الأداء والعاجز بالتالي عن تقديم حد أدنى معين من العمل في اليوم يُصرف من العمل⁽⁴⁹⁾

وبما أن نوعية العمل وشدته خاضعتان لتحكم شكل الأجور بالذات، فإن الإشراف [577] على العمل يغدو زائداً عن اللزوم إلى حد كبير. وبذلك فإن الأجور بالقطعة تشكل الأساس للعمل المنزلي الحديث، الموصوف سابقاً، كما تشكل الأساس لنظام من الاستغلال والاضطهاد مُنسق في تراتب هرمي. ولهذا النظام شكلان أساسيان. فمن جهة نجد أن الأجور بالقطعة تسهل دخول وسطاء طفيليين بين الرأسمالي والعامل المأجور أي السمسرة بالعمل (subletting of labour). يأتي مكسب هؤلاء السماسرة الوسطاء كلياً، من الفارق بين سعر العمل الذي يدفعه الرأسمالي، وبين ذلك الجزء من هذا السعر الذي يسمح له الوسطاء، عملياً، بالوصول إلى يد العامل⁽⁵⁰⁾ وقد سُمي هذا النظام في إنكلترا

(49) «إن وزناً معيناً من القطن يسلم إليه» (الغازل) «وعليه أن يعيد بعد فترة معينة، عوضاً عنه كمية محددة من الخيوط أو الغزول، بمستوى معين من الجودة، ويُدفع له كذا مبلغ معين لقاء كل باون مما يعيده على هذا النحو. ويعاقب بغرامة إذا كان ثمة عيب وخلل في منتوجه، أما إذا كانت الكمية أقل من الحد الأدنى المثبت لفترة معينة، فإنه يُصرف من العمل، ويؤتى بآخر أقدر منه». (أور، المرجع المذكور نفسه، ص 316-317).

(50) «حين يمر منتج العمل بأيدي أشخاص كثيرين فإن كل واحد منهم يأخذ نصيبه من الربح، في حين أن الأخير فقط هو الذي يؤدي العمل، وعندئذ تكون الأجور التي تحصل عليها العاملة مزرية إلى حد كبير». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الثاني، ص LXX، رقم 424).

باسم له دلالة خاصة «نظام التعريق» (sweating-system). من جهة أخرى نجد أن الأجور بالقطعة تتيح للرأسمالي أن يبرم عقداً ينص على إنتاج عدد معين من القطع بثمان محدد، مع رئيس العمال - في المانيفاكتورات مع رئيس مجموعة معينة، وفي المناجم مع المسؤول عن الاقتلاع، وفي المصنع مع عامل الآلة الأساسي نفسه - ويتولى رئيس العمال هذا بنفسه جمع مساعديه ودفع أجورهم. إن استغلال رأس المال للعمال، يجري هنا عن طريق استغلال العامل للعمال⁽⁵¹⁾

ما دامت الأجور بالقطعة سارية، يغدو من المصلحة الشخصية للعمال، بالطبع، أن يجهد قوة عمله بأقصى شدة ممكنة؛ وهذا بدوره يسهل على الرأسمالي رفع الدرجة العادية لشدة العمل^(51a) وعلى هذا النحو أيضاً يغدو من المصلحة الشخصية للعمال أن

(51) حتى واتس، داعية التبرير، يلاحظ بهذا الصدد: «إنه لتحسين عظيم لنظام العمل بالقطعة لو كان جميع المستخدمين في أداء عمل ما، شركاء في العقد، كل حسب قدراته، بدلاً من أن يكون لواحد منهم فقط مصلحة في تشغيل أقرانه إلى حد الإرهاق تحقيقاً لمنفعته الشخصية». (جون واتس، الجمعيات المهنية، والاضرابات والآلات، إلخ، مانشستر، 1865، ص 53).

(John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies*, Manchester, 1865, p. 53). (راجع: لجنة استخدام الأطفال، التقرير

الثالث، ص 66، رقم 22؛ ص 11، رقم 124؛ ص XI رقم 13، 53، 59، إلخ).

(51a) إن هذه النتيجة العنيفة غالباً ما تُرْسَخ بصورة مصطنعة، كما هو الحال مثلاً في الصناعة الهندسية (Engineering Trade) في لندن، حيث تمارس حيلة معتادة وهي: «يعين الرأسمالي رئيساً لعدد من العمال رجلاً يتمتع بقوة جسدية ومهارة متفوقتين، ويدفع له أجراً إضافياً، كل فصل أو في آجال أخرى، ويطلب إليه أن يعمل كل ما في وسعه لكي يحفز زملاءه، الذين لا يأخذون سوى أجور عادية، على بذل أقصى ما لديهم من جهود.. ولا يحتاج الأمر لكثير تعليق، فهذا وحده يفسر الكثير من الشكاوى التي يبديها الرأسماليون ضد النقابات التي تشل، حسب زعمهم، الطاقة والمهارة العالية والمقدرة على العمل (Stinting the action, superior skill and working power). (داننج Dunning، المرجع المذكور، ص 22-23). وبما أن المؤلف نفسه عامل وسكرتير نقابة عمالية، فقد يُحمل كلامه على محمل المغالاة. ولكن بوسع القارئ أن يقارن ذلك بـ «الموسوعة الزراعية» «الموقرة» (highly respectable) لمؤلفها ج. تشالمرز مورتون، في قسمها الممنون «العمال» (Labourer) حيث يوصي مورتون المزارعين باتباع هذه الطريقة المجربة.

[578] يطيل يوم العمل، لأن أجوره اليومية أو الأسبوعية ترتفع بذلك⁽⁵²⁾ ويفضي هذا، إلى رد فعل يشبه ذلك الذي وصفناه من قبل بالنسبة للأجور بالوقت، هذا من دون أن نذكر أن إطالة يوم العمل تؤدي بالضرورة إلى هبوط سعر العمل، حتى عند ثبات الأجور بالقطعة. في الأجور بالوقت، تُعطى الأجور نفسها لقاء الوظائف نفسها، عدا عن بعض الاستثناءات، بينما نجد في الأجور بالقطعة، أن سعر وقت العمل يُقاس بكمية معينة من المنتوجات، لكن الأجر اليومي أو الأسبوعي يتباين حسب الفوارق الفردية بين العمال، إذ لا ينجز عامل خلال الوقت المحدد سوى الحد الأدنى من المنتوج، والثاني الحد الوسطي، والثالث فوق هذا الحد الوسطي. وعلى هذا تتباين الأجور الفعلية للعامل تبايناً كبيراً حسب اختلاف البراعة، والقوة، والطاقة، والمثابرة، إلخ، عند كل فرد من العمال⁽⁵³⁾ وبالطبع فإن ذلك لا يغير قط العلاقة العامة بين رأس المال والعمل المأجور. فاولاً، توازن الفوارق الفردية بعضها بعضاً في الورشة ككل بحيث تعطي كمية [579] وسطية من المنتوج خلال وقت عمل معين، أما إجمالي الأجور المدفوعة لعمال الورشة فيتساوى مع متوسط الأجور السائدة في ذلك الفرع الصناعي. وثانياً، يظل التناسب بين الأجور وفائض القيمة على حاله لأن كتلة فائض القيمة التي يقدمها كل عامل على انفراد تتطابق والأجور الفردية التي يتقاضاها. إن الأجور بالقطعة إذ توسع المجال للنزعة الفردية تساعد على تطوير فردية العمال وإحساسهم بالحرية، والاستقلالية، والرقابة الذاتية، من جهة، ولكنها من جهة أخرى، تضرم المنافسة بينهم. لذا تنزع الأجور

(52) «إن كل الذين يتلقون أجوراً على العمل بالقطعة... يربحون بعد تجاوز الحدود القانونية للعمل. إن هذه الملاحظة المتعلقة بالاستعداد الذاتي للعمل وقتاً إضافياً تنطبق بوجه خاص على النساء المستخدمات في نسج الأقمشة ولف البكرات». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل 1858، ص 9) «إن هذا النظام (العمل بالقطعة) على عظم فائدته للرأسمالي. يرمي مباشرة إلى دفع الخراف الشاب إلى إجهاد نفسه كثيراً خلال السنوات الأربع أو الخمس التي يستخدم فيها حسب نظام العمل بالقطعة ولكن بأجور واطئة. وهذا سبب كبير آخر يعزى إليه تدهور الخرافين جسدياً». (لجنة استخدام الأطفال، التقرير الأول، ص XIII).

(53) «حيثما يُدفع مقابل العمل، في مهنة ما، بالقطعة كذا مبلغ. فإن مقدار الأجور لمختلف العمال قد يتباين جوهرياً. أما عند العمل بأجور يومية فثمة مقياس موحد عموماً... يقره رب العمل والعامل باعتباره المعدل القياسي للأجور مقابل الأداء المعتاد لعمال هذه المهنة». (داننغ Dunning، المرجع نفسه، ص 17).

بالقطعة، إلى رفع الأجور الفردية فوق المستوى الوسطي، وتخفيض هذا المستوى بالذات في الوقت نفسه. ولكن حيثما تكون التقاليد قد ثبتت نظاماً معيناً للأجور بالقطعة لفترة طويلة من الزمن، ويات تخفيضها ينطوي على مصاعب جمة، يلجأ أرباب العمل، أحياناً، إلى تحويل هذه الأجور، قسراً، إلى أجور بالوقت. من هنا مصدر الاضراب الكبير لنساجي الشرائط في كوفنتري، عام 1860⁽⁵⁴⁾ وأخيراً فإن الأجور بالقطعة هي إحدى الدعائم الرئيسية لنظام العمل بالساعة، الموصوف أعلاه⁽⁵⁵⁾

(54) «إن عمل الصنّاع الحرفيين ينتظم حسب اليوم أو القطعة (à la journée ou à la pièce). وأرباب العمل يعرفون، بصورة تقريبية، مقدار الشغل الذي يستطيع إنجازهُ يومياً كل صانع في كل حرفة (métier)، ولذلك غالباً ما يدفعون للصنّاع أجوراً تتناسب مع المنتج الذي ينتجونه، فإن مصلحة الصنّاع الخاصة تحفزهم على العمل أطول ما يستطيعون، دونما رقابة من الغير». (كانتيلون، بحث في طبيعة التجارة عموماً، امستردام، 1756. صدرت الطبعة الأولى في 1755. Cantillon, *Essai sur la Nature du Commerce en général*, Éd. Amsterdam, 1756, p. 185-202). إن كانتيلون، الذي أخذ عنه كينيه، والسير جيمس ستيوارت وآدم سميث الكثير، يعرض هنا الأجور بالقطعة بوصفها مجرد شكل محوّر للأجور بالوقت. إن الطبعة الفرنسية من كتاب كانتيلون تشير في صفحة العنوان على أنها ترجمة من الإنكليزية، غير أن الطبعة الإنكليزية من كتاب فيليب كانتيلون، تحليل الصناعة والتجارة، بقلم فيليب كانتيلون، تاجر، متوفى، من مدينة لندن، (*The Analysis of Trade, Commerce, etc., By Philip Cantillon, late of the City of London, Merchant*)، لا تحمل تاريخاً أبعد فحسب (1759) بل يثبت محتواها أنها طبعة منقحة جرت فيما بعد: فمثلاً نجد أن الطبعة الفرنسية لا تأتي على ذكر هيوم، أما في الطبعة الإنكليزية فإن اسم بيتي قلما يظهر فيها. والطبعة الإنكليزية أقل أهمية من الناحية النظرية، إلا أنها تحتوي على تفاصيل عديدة تتصل، خصوصاً، بالتجارة الإنكليزية، والمتاجرة بالسبائك الذهبية والفضية، إلخ، وهو ما يغيب عن النص الفرنسي. أما العبارة الواردة على غلاف الطبعة الإنكليزية والتي تشير إلى أن العمل «أخذ أساساً عن مخطوطة جنتلمان بارع الذكاء قد فارق الحياة الآن، وعدلت، إلخ». (Taken chiefly from the Manuscript of a very ingenious Gentleman deceased, and adapted, etc..) إن هذه العبارة شيء أكثر من مجرد اختلاق شائع ومألوف في ذلك العهد.

(55) «كم مرة تأتى لنا أن نرى في ورش العمل تجمعاً من العمال أكبر مما يتطلبه العمل؟ وكثيراً ما يستخدم العمال، تحسباً لعمل يأتي مصادفة، أو لعمل وهمي أحياناً. ولما كانت أجور العمال تدفع حسب القطعة، فإن رب العمل لن يتعرض لأية مخاطرة، فكل خسارة ناجمة عن فقدان الوقت تقع في الواقع على كاهل العاطلين». (هـ. غريغوار، عمال الطباعة أمام محكمة جزاء بروكسيل، بروكسيل، 1865، ص9).

(H. Grégoir, *Les Typographes devant le Tribunal Correctionnel de Bruxelles*, Bruxelles, 1865, p. 9).

[580] نرى مما تقدم أن الأجور بالقطعة شكل من الأجور ينسجم أتمّ الانسجام مع نمط الإنتاج الرأسمالي. ورغم أنه ليس جديداً بأي حال - ونقول عرضاً أنه برز إلى جانب الأجور بالوقت، رسمياً، في لوائح العمل القانونية الفرنسية والإنكليزية في القرن الرابع عشر - فإنه لا يبسط سلطانه على نطاق واسع، أولاً، إلا خلال حقبة المانيفاكتورة، بمعناها الدقيق. وفي أيام الشباب العاصفة للصناعة الكبرى، وبخاصة من عام 1797 حتى عام 1815، عملت الأجور بالقطعة كرافعة لإطالة وقت العمل، وخفض الأجور. وهناك مواد هامة للغاية عن تقلبات الأجور خلال تلك الفترة في الكتب الزرقاء، تقرير وشهادة اللجنة الخاصة بالالتماسات حول قوانين الحبوب، *Report and Evidence from the Select Committee on Petitions respecting the Corn Laws*. وكذلك تقرير لجنة اللوردات حول نمو التجارة واستهلاك الحبوب وكل القوانين ذات الصلة. (الدورة البرلمانية لعامي 1813 - 1814) و *Reports from the Lord's Committee, on the state of the Growth, Commerce, and Consumption of Grain, and all Laws relating thereto* (دورة 1814 - 1815). ونجد هنا شهادة وثائقية عن التخفيض المستمر لسعر العمل، منذ بداية الحرب المناهضة للعباقبة. ففي صناعة النسيج، مثلاً، هبطت الأجور بالقطعة هبوطاً كبيراً بحيث أصبحت الأجور اليومية أوطأ من ذي قبل على الرغم من التمديد المفرط ليوم العمل.

«إن الموارد الفعلية لناسج القطن هي الآن أقل بكثير مما كانت عليه؛ وتفوقه على العامل العادي، الذي كان كبيراً للغاية أول الأمر، قد انتهى الآن كلياً على وجه التقريب. والواقع أن الفارق بين أجور العمل الماهر وأجور العمل العادي هو الآن أقل بكثير مما كان عليه في أي فترة سابقة»⁽⁵⁶⁾

أما ضاكة الفائدة التي استمدتها البروليتاريا الزراعية من زيادة شدة العمل وإطالة مدته من خلال الأجور بالقطعة، فذلك ما يشهد عليه المقطع التالي المقتبس من مؤلف يتخذ بحماسة جانب ملاك الأرض الكبار والمزارعين المستأجرين:

«ينفذ الجزء الأكبر من العمليات الزراعية أناس يعملون بأجور يومية، أو أجور بالقطعة. وتبلغ أجورهم الأسبوعية قرابة 12 شلناً، ورغم أن

(56) ملاحظات حول السياسة التجارية لبريطانيا العظمى، لندن، 1815، ص 48.

(Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815, p. 48).

المرء قد يفترض بأن العامل يكسب من العمل بالقطعة، بوجود حافز أقوى للعمل، شلناً أو لربما شلنين أكثر من الأجور الأسبوعية، مع ذلك نجد، عند تقدير دخله الكلي، أن تعطله عن العمل خلال فترات معينة من السنة، يقضي على هذا المكسب. زد على ذلك، أن المرء يجد عموماً أن أجور هؤلاء الرجال ذات تناسب معين مع سعر وسائل العيش، بحيث أن رجلاً له طفلان يكسب ما يعيل أسرته دون اللجوء إلى عون الأبرشية»⁽⁵⁷⁾

[581]

وقد لاحظ مالتوس، في حينه، متناولاً الوقائع التي نشرها البرلمان:

«أعترف بأنني أنظر بخشية إلى الاتساع الكبير في نظام الأجور بالقطعة. فالعمل الشاق لمدة 12 - 14 ساعة في اليوم، خلال فترة طويلة إلى حد ما، شيء يفوق حقاً طاقة أي كائن بشري»⁽⁵⁸⁾

إن الأجور بالقطعة تغدو القاعدة العامة في ورشات العمل الخاضعة لقانون المصانع، لأن رأس المال لا يستطيع أن يزيد يوم العمل إلا بتشديد العمل نفسه⁽⁵⁹⁾

وحين تتغير إنتاجية العمل تغدو الكمية نفسها من المنتج ممثلة لوقت عمل مختلف. لذا فإن الأجور بالقطعة تتغير هي أيضاً، لأنها التعبير عن سعر وقت عمل محدد. وفي مثالنا السابق، كان يتم إنتاج 24 قطعة في 12 ساعة، بينما كانت قيمة منتج 12 ساعة تبلغ 6 شلنات، والقيمة اليومية لقوة العمل 3 شلنات، وسعر ساعة عمل واحدة 3 بنسات، وأجر القطعة الواحدة $1\frac{1}{2}$ بنس. لقد كانت القطعة الواحدة تمتص عمل نصف ساعة. والآن لو غدا يوم العمل هذا نفسه يعطي، نتيجة لتضاعف إنتاجية العمل، 48 قطعة عوضاً عن 24، وبقيت كل الظروف الأخرى على حالها، فإن الأجور بالقطعة تهبط من $1\frac{1}{2}$ بنس إلى $\frac{3}{4}$ بنس، نظراً لأن كل قطعة تمثل ربع ساعة عمل وليس نصفها. ولو

(57) دفاع عن ملاك الأرض والمزارعين في بريطانيا العظمى، لندن، 1814، ص 4-5.

(A Defence of the Landowners and Farmers of Great Britain, London, 1814, p. 4-5).

(58) مالتوس، بحث في طبيعة، إلخ، الربيع، لندن، 1815. [ص 49، الحاشية].

(Malthus, Inquiry into the Nature etc., of Rent, London, 1815). [p.49, Note].

(59) «يؤلف العمال الذين يتقاضون الأجور بالقطعة، على الأرجح، أربعة أخماس عمال المصانع كافة». (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/إبريل، 1858، ص 9).

ضربنا 24 قطعة بـ $\frac{1}{2}$ بنس لحصلنا على 3 شلنات، كذلك لو ضربنا 48 قطعة بـ $\frac{3}{4}$ البنس لحصلنا على 3 شلنات أيضاً. بتعبير آخر، إن الأجور بالقطعة تنخفض بنفس نسبة ارتفاع عدد القطع المنتجة خلال المدة الزمنية نفسها⁽⁶⁰⁾، أي بنفس نسبة انخفاض وقت العمل المنفق على إنتاج القطعة ذاتها. إن هذا التغير في الأجور بالقطعة، وهو في هذه الحال تغير إسمي محض، يفضي إلى اندلاع نزاعات مستديمة بين الرأسمالي والعامل. [582] وذلك إما لأن الرأسمالي يستخدم الأمر ذريعة لخفض سعر العمل فعلياً، أو لأن ارتفاع القدرة الإنتاجية للعمل يقترن بازدياد شدته، أو لأن العامل يحمل المظهر الخارجي للأجور بالقطعة على محمل الجبد، نعني أنه يتوهم أن الأجور تُدفع لقاء منتج عمله، لا لقاء قوة عمله، لذلك ينتفض على أي تخفيض للأجور لا يقابله تخفيض في أسعار بيع السلعة.

«إن العمال يراقبون بدقة أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنوعة، فيتمكنون بذلك من التوصل إلى تقدير دقيق لأرباح سيدهم»⁽⁶¹⁾

يرفض رأس المال عن حق هذه الادعاءات(*) لأنها خطأ فاحش بصدد طبيعة العمل

(60) «إن القدرة الإنتاجية لآلة الغزل، عنده، تقاس بدقة، وإن مقدار الأجور المدفوعة للعمل المنجز بواسطتها ينخفض مع ازدياد قدرتها الإنتاجية وإن بنسبة أخرى». (أور، المرجع المذكور نفسه، ص 317). إن هذه العبارة الأخيرة، التبريرية، إنما يلغينا أور بنفسه في عرضه التالي، فهو يعترف أن إطالة آلة الغزل تؤدي إلى زيادة معينة في العمل. لذا لا ينخفض العمل بنفس مستوى ارتفاع إنتاجيته. يضاف إلى ذلك أن «هذه الزيادة ترفع إنتاجية الآلة بنسبة الخمس، وحتى عندما يتحقق ذلك فإن الغازل لا يتلقى نفس الأجور لقاء العمل المنجز، كما كان الحال سابقاً؛ وبما أن الأجور لا تنخفض بنسبة الخمس، فإن هذا التحسين الآلي سيزيد من مكسبه النقدي لقاء عدد معين من ساعات العمل» ولكن. ولكن «هذا القول بحاجة إلى شيء من التعديل... إذ إن على الغازل أن يقتطع نفقات إضافية من البنسات الستة الإضافية التي كسبها، ليدفعها إلى الصبية المساعدين. الذين يحلّون محل قسم من الراشدين». (المرجع نفسه، ص 320، 321). وهذا لا يعني بأي حال أنه يوجد ميل لرفع الأجور.

(61) هـ. فاوسيت، الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني، كمبريدج ولندن، 1865، ص 178.

(H. Fawcett, *The economic position of the British labourer*, Cambridge and London, 1865, p. 178).

(*) في الطبعتين الثالثة والرابعة ورد: قول (Ausspruch)، وليس إدعاء (Anspruch). [ن. برلين].

المأجور⁽⁶²⁾ ويزعق معارضاً مسعى العمال الاغتصابي هذا لفرض الضرائب على تقدم الصناعة، ويعلن قطعاً أن إنتاجية العمل^(*) لا تخص العامل قط⁽⁶³⁾

(62) نشرت صحيفة ستاندرد *Standard* اللندنية، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1861، تقريراً عن مرافعات دعوى شركة جون برايت وشركاه، «أمام هيئة محلفي محكمة روشديل (Rochdale Magistrates) لمقاضاة أعضاء نقابة عمال حياكة السجاد بتهمة التهديد. لقد جاءت شركة برايت بآلات جديدة تنتج 240 ياردة من السجاد خلال نفس المدة ونفس العمل (1) الذي كان يلزم في السابق لإنتاج 160 ياردة. ولم يعط للعمال أي حق، مهما كان، في الادعاء بالمشاركة في الأرباح الناجمة عن قيام أرباب العمل باستثمار رأسمالهم الخاص في استحداث تحسينات آلية. وبناء عليه، اقترح السادة برايت تخفيض الأجور من $1\frac{1}{2}$ بنس إلى بنس واحد للياردة، تاركين مكسب العمال كما كان عليه لقاء نفس العمل في السابق. لم يطرأ هنا غير انخفاض إسمي لم يُبلغ به العمال مسبقاً، حسبما قيل».

(*) ورد في الطبعة الرابعة: إنتاجية العامل. [ن. برلين].

(63) «تسمى النقابات العمالية، إنطلاقاً من رغبتها في الاحتفاظ بالمستوى المعين للأجور، إلى أن تشارك في اقتسام منافع التحسين الآلي» (يا للفظاعة! Quelle horreur). «وهي تطالب برفع الأجور، لأن العمل قد اختزل... أي أنها، بتعبير آخر، تحاول فرض الضريبة على كل التحسينات الصناعية». (حول تجميع المهن، طبعة جديدة، لندن، 1834، ص 42).

(On Combination of Trades, New Edit., London, 1834, p. 42).

الفصل العشرون

الفوارق الوطنية في الأجور

كرسنا الفصل الخامس عشر لدراسة التراكيب المتعددة التي يمكن لها أن تحدث تغييراً في مقدار القيمة المطلقة أو النسبية (بالمقارنة مع فائض القيمة) لقوة العمل ووجدنا أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها سعر قوة العمل يمكن أن تتعرض لتقلبات مستقلة، أو مختلفة، عن تغيرات هذا السعر⁽⁶⁴⁾ وكما أشرنا آنفاً، فإن الترجمة البسيطة، لقيمة قوة العمل، أو سعر قوة العمل في الشكل الظاهر للأجور، يجعل جميع هذه القوانين المشار إليها في الفصل المذكور، قوانين لتقلبات الأجور. وما يتبدى في حدود تقلبات الأجور هذه داخل بلد واحد بوصفه سلسلة تراكيب متغيرة، قد يتبدى في بلدان شتى برصفه فارقاً متزامناً في الأجور الوطنية. وعليه فإن المقارنة بين أجور مختلف البلدان، تقتضي أن نأخذ في الحسبان جميع العوامل التي تقرر التغيرات في مقدار قيمة قوة العمل، كسعر وحجم وسائل العيش الأساسية، كما تطورت طبيعياً وتاريخياً، وكلفة تدريب العمال، والدور الذي يلعبه عمل النساء والأطفال، وإنتاجية العمل، ومقدار شدته ومدته. بل إن أشد المقارنات سطحية تقتضي، بادئ ذي بدء، اختزال متوسط الأجور اليومية لنفس المهن، في مختلف البلدان، إلى يوم عمل ذي طول واحد. بعد هذا الاختزال لتوحيد الجميع بمقيار واحد هو الأجور اليومية، تنبغي ترجمة الأجور بالوقت

(64) «ليس من الدقة بشيء القول إن الأجور» (يقصد المؤلف، هنا، التعبير النقدي عن الأجور) «تزداد لأنها تشتري كمية أكبر من مادة أرخص». (ديفيد بوكانان David Buchanan في طبعته لمؤلف آدم سميث: ثروة الأمم، 1814، المجلد الأول، ص 417، الحاشية).

إلى الأجور بالقطعة، لأن هذه الأخيرة هي المعيار الوحيد لقياس درجة إنتاجية العمل ومقدار شدته.

[584] ثمة شدة وسطية معينة من العمل في كل بلد من البلدان، فإن كانت أدنى من ذلك لزم العمل في إنتاج سلعة ما، مدة أطول من الوقت الضروري اجتماعياً في هذا البلد، ولذلك لا يُعتبر هذا العمل ذا نوعية عادية. إن درجة الشدة التي تفوق المتوسط الوطني هي وحدها التي تغير، في بلد معين، قياس القيمة بأمدة وقت العمل حصراً. لكن الحال خلاف ذلك في السوق العالمية التي تتشكل أجزاؤها من بلدان منفردة. فشدة العمل الوسطية تتباين من بلد لآخر؛ فهي هنا أكبر، وهناك أقل. وإن هذه المعدلات الوسطية الوطنية تشكل سُلماً متدرجاً، وإن وحدة القياس هي الوحدة الوسطية للعمل الشامل. وعليه كلما تنامت شدة العمل الوطني أكبر، بالمقارنة مع عمل وطني أقل شدة، أنتج خلال نفس المدة، قيمة أكبر تعبر عن نفسها في كمية أكبر من النقد.

وعند تطبيق قانون القيمة على النطاق العالمي فإنه يتعرض إلى مزيد من التحوير، وذلك لأن العمل الوطني الأكثر إنتاجية يُحسب، في السوق العالمية، باعتباره عملاً أكثر شدة، طالما لم يكن البلد الأكثر إنتاجية مرغماً، بفعل المنافسة، على خفض سعر بيع سلعه إلى مستوى قيمتها.

وبمقدار ما يتطور الإنتاج الرأسمالي قُدماً في بلد من البلدان، فإن شدة العمل الوطني وإنتاجيته تتجاوزان المستوى العالمي بالقدر نفسه^(64a) ولذا فإن كميات مختلفة لسلع من ذات الصنف يجري إنتاجها خلال وقت عمل واحد في بلدان مختلفة تكون ذات قيم عالمية غير متساوية، تعبر عن نفسها في أسعار مختلفة، أي في مبالغ من النقد تتباين بتباين القيم العالمية. وهكذا فإن القيمة النسبية للنقد، في البلد الذي يكون فيه نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، ستكون أوطأ من قيمته النسبية في البلد الأقل تطوراً. يترتب على ذلك أن الأجور الإسمية، المُعادلة لقوة العمل معبراً عنها بالنقد، ستكون في البلد الأول أعلى مما في البلد الثاني؛ إلا أن ذلك لا يعني بأي حال أن ذلك ينطبق على الأجور الفعلية، ونعني بذلك وسائل العيش المتاحة للعامل.

ولكننا كثيراً ما نجد، حتى بمعزل عن هذه الفوارق النسبية في قيمة النقد بين مختلف البلدان، أن الأجور اليومية أو الأسبوعية، إلخ، في البلد الأول أعلى مما في الثاني، في

(64a) سنبحث في موضع آخر الظروف التي يمكن لها أن تحوّر تأثير هذا القانون على إنتاجية العمل في فروع صناعية معينة.

حين أن السعر النسبي للعمل، أي سعر العمل مقارنة بكل من فائض القيمة وقيمة المنتج، يكون في البلد الثاني أعلى مما في البلد الأول⁽⁶⁵⁾ لقد توصل ج. و. كاويل، عضو لجنة التحقيق في أوضاع المصانع لعام 1833، بعد [585] تحريات دقيقة لصناعة الغزل، إلى الاستنتاج التالي «إن الأجور في إنكلترا بالمقارنة مع القارة الأوروبية أوطأ عملياً بالنسبة إلى أصحاب المصانع، رغم أنها قد تكون أعلى بالنسبة إلى العمال». (أور، فلسفة المانيفاكتورات، ص 314).

ويبرهن مفتش المصانع الإنكليزي، الكسندر ريدغريف، في تقريره المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1866، مستنداً إلى مقارنات احصائية بين إنكلترا ودول القارة، على أن العمل في القارة بالرغم من أجوره الأوطأ ووقت عمله الأطول جداً هو، من ناحية نسبه إلى المنتج، أعلى سعراً من العمل الإنكليزي. ويعلن أحد المدراء الإنكليز (manager) لمصنع للقطن في أولدنبورغ، أن وقت العمل يدوم هناك يومياً من 5.30 صباحاً إلى 8 مساءً، بما في ذلك أيام السبت، وأن العمال هناك، حين يعملون تحت إشراف مراقبي

(65) يقول جيمس أندرسون في سجاله مع آدم سميث: «ومما يستحق الإشارة، بالمثل، أنه على الرغم من أن السعر الظاهري للعمل هو، عادة، أدنى في البلدان الفقيرة، حيث تكون غلة الأرض، والقمح بوجه عام، رخيصة الثمن، مع ذلك فإن هذا السعر الفعلي للعمل هناك هو أعلى مما في بلدان أخرى، في الغالب. وذلك لأن ما يؤلف السعر الفعلي للعمل ليس الأجور اليومية المدفوعة للعامل، رغم أن هذه الأجور هي السعر الظاهري. ذلك أن السعر الفعلي هو الكلفة التي يتحملها رب العمل في الواقع لقاء كمية معينة من المنتج الجاهز، وإذا نظرنا إلى العمل في هذا الضوء فإن العمل في البلدان الغنية أرخص مما في البلدان الفقيرة، في كل الأحوال تقريباً، رغم أن سعر القمح وغيره من المواد الغذائية، في البلدان الفقيرة أقل مما في الغنية عادة. إن العمل مقدراً بأجوره اليومية، أدنى بكثير في اسكتلندا منه في إنكلترا... أما العمل بالقطعة فإنه في إنكلترا أرخص، بوجه عام». (جيمس أندرسون، ملاحظات حول وسائل إثارة روح الصناعة الوطنية، إلخ. إدنبره، 1777، ص 350-351).

(James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinburgh, 1777, p. 350-351). وعلى العكس، فإن قلة الأجور تجعل، بدورها، العمل غالياً. «إن كون العمل أغلى في إيرلندا، مما في إنكلترا... يرجع إلى أن الأجور فيها أدنى بكثير». (اللجنة الملكية حول سكك الحديد، 1867، محضر رقم 2074).

(Royal Commission on Railways, Minutes, 1867, No. 2074).

العمل الإنكليزي، لا ينتجون خلال هذه المدة مقدار ما يقدمه العمال الإنكليز في 10 ساعات، أما إذا كان مراقبو العمل ألماناً، فالمنتج أقل بكثير. وإن الأجور هناك أدنى بكثير مما في إنكلترا، بنسبة 50% في كثير من الأحوال، إلا أن عدد العمال كبير بالنسبة إلى عدد الآلات، وفي بعض الأقسام يبلغ التناسب 3:5. ويقدم السيد ريدغريف تفاصيل (details) دقيقة حول مصانع القطن الروسية، وقد زوده بالمعطيات مدير (manager) إنكليزي كان يعمل هناك حتى فترة قريبة. إن الفئات القديمة التي لازمت الأيام الخوالي للمصانع (factories) الإنكليزية لا تزال في ذراها على الأرض الروسية الزاهرة بكل أنواع الشرور البغيضة. فمدراء المصانع هم، بالطبع، إنكليز، نظراً لأن الرأسمالي الروسي المحلي لا يصلح لشؤون الإدارة الصناعية. ورغم العمل المفرط المتواصل ليل نهار، وبشاعة ضالة أجور العمال، فإن الصناعة الروسية لا تبقى على قيد الحياة إلا بفضل حظر المنافسة الأجنبية. وأقدم، في الختام، جدول مقارنات أعده السيد ريدغريف عن العدد الوسطي للمغازل بالنسبة لكل مصنع وكل غازل في مختلف بلدان أوروبا. ويشير السيد ريدغريف، نفسه، بأنه قد جمع هذه الأرقام قبل بضع سنوات، وأن حجم المصانع وعدد المغازل بالنسبة للعامل قد اتسعا في إنكلترا منذ ذلك الحين. لكن ريدغريف يفترض، أنه قد حصل تقدم مماثل في بلدان القارة المذكورة، بحيث أن الأرقام الواردة ما تزال تحتفظ بقيمتها لأغراض المقارنة.

متوسط عدد المغازل في المصنع الواحد

12,600	إنكلترا
8000	سويسرا
7000	النمسا
4500	سكسونيا
4000	بلجيكا
1500	فرنسا
1500	بروسيا

متوسط عدد المغازل بالنسبة للعامل الواحد

14	فرنسا
28	روسيا
37	بروسيا
46	بافاريا
49	النمسا
50	بلجيكا
50	سكسونيا
55	الدويلات الألمانية الصغيرة
55	سويسرا
74	بريطانيا العظمى

ويقول السيد ريدغريف «إن هذه المقارنة أكثر سلبية لبريطانيا العظمى بصرف النظر عن الملابس الأخرى، نظراً لوجود عدد كبير جداً من المصانع التي تستخدم الآلات لنسج الأقمشة إلى جانب غزل الخيوط، في حين أن الجدول لا يحذف إطلاقاً عدد النساجين. أما المصانع الأجنبية فإن أغليبتها، بالعكس، مصانع غزل بالدرجة الرئيسية. ولو كان بوسعي مقارنة الشيء بشيئه التام، لذكرت العديد من مصانع غزل القطن في منطقتي، حيث يقوم رجل واحد (مشغل minder) بتشغيل آلة تحتوي على 2200 مغزل، تساعد في ذلك عاملتان فقط، وينتج يومياً 220 باوناً من خيوط الغزل يصل طولها إلى 400 ميل» (إنكليزي). (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1866، ص 31-37 وما يليها).

ومن المعروف أن الشركات الإنكليزية تضطلع ببناء خطوط سكك حديد في أوروبا الشرقية وآسيا، وتستخدم، في بنائها، عدداً معيناً من العمال الإنكليز إلى جانب العمال المحليين. لذلك اضطرت، تحت وقع الضرورات العملية، إلى أن تأخذ في الحسبان [587] الفوارق الوطنية في شدة العمل، إلا أن ذلك لم يلحق بها أيما خسارة. وتبين تجربة هذه الشركات أنه حتى لو كان مستوى الأجور يطابق، بهذا القدر أو ذاك، متوسط شدة

العمل، فإن السعر النسبي للعمل (أي سعر العمل نسبة إلى المنتج) يتباين، عموماً، تبايناً عكسياً تماماً.

ويحاول هـ. كيري، في مؤلفه «بحث في معدل الأجور»⁽⁶⁶⁾، وهو واحد من مؤلفاته الاقتصادية المبكرة، أن يبرهن أن الأجور في مختلف البلدان تتناسب طردياً مع درجة إنتاجية يوم العمل الوطني، وذلك بغية أن يستخلص من هذا التناسب العالمي، استنتاجاً يفيد أن الأجور ترتفع وتهبط، عموماً، بارتفاع وهبوط إنتاجية العمل. إن مجمل تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يبين أن هذا الاستنتاج فارغ حتى لو تسنى لكيري إثبات فرضيته، عوض أن يقلّب يمناً ويسرة ركام خليط من مواد احصائية، بأسلوبه السطحي المألوف، الخالي من ملكة النقد. ولعل خير ما عنده أنه لا يصبر على أن الأشياء القائمة فعلاً هي كما ينبغي أن تكون عليه حسب نظريته. فإن تدخل الدولة يشوه هذه العلاقات الاقتصادية الطبيعية. لذا فإن الأجور الوطنية ينبغي أن تُحسب كما لو أن ذلك الجزء منها الذي يذهب للدولة بشكل ضرائب، إنما يذهب إلى العامل نفسه. أليس حرياً بالسيد كيري أن يفكر فيما إذا كانت «نفقات الدولة» هي «الثمرة الطبيعية» للتطور الرأسمالي أم لا؟ إن القول المذكور أعلاه لجدير تماماً بشخص أعلن، في البدء، إن علاقات الإنتاج الرأسمالية هي قوانين سرمدية للطبيعة والعقل، وإن تدخل الدولة يعكر فقط فعلها المنسجم الحر، ليكتشف بعد ذلك أن التأثير الجهنمي الذي تمارسه إنكلترا على السوق العالمية - إن هذا التأثير، الذي لا ينجم، على ما يبدو، من القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي - يحتم ضرورة تدخل الدولة أي حماية الدولة «لقوانين الطبيعة والعقل» هذه، [أو] alias يحتم نظام الحماية. ثم اكتشف بعد ذلك أن نظريات ريكاردو وغيره، التي صاغت التضادات والتناقضات الاجتماعية القائمة، ليست التناج الفكري لحركة العلاقات الاقتصادية الواقعية، بل، على العكس من ذلك، إن التناقضات الفعلية التي يحفل بها الإنتاج الرأسمالي في إنكلترا وغيرها هي نتيجة لنظرية ريكاردو والآخرين! واكتشف أخيراً [588] أن التجارة، هي ما يدمر، في آخر المطاف، الانسجام والجمال الفطريين الماثلين في نمط الإنتاج الرأسمالي. ولم يبق إلا خطوة واحدة في هذا الاتجاه لاكتشاف أن الشر الوحيد في الإنتاج الرأسمالي هو رأس المال نفسه. إن رجلاً يمثل هذا الافتقار المريع

(66) [هـ. كيري]، بحث في معدل الأجور: مع دراسة أسباب الاختلافات بين أوضاع السكان العاملين في أرجاء العالم، فيلادلفيا، 1835. ([H. Carey], *Essay on the Rate of Wages*, 1835. *With an Examination of the Causes of the Differences in the Conditions of the Labouring Population throughout the World*, Philadelphia, 1835.)

لأية ملكة نقدية، وبمثل هذه المعرفة الموسوعية ذات المحتوى الزائف (faux aloi)، هو وحده من يستحق أن يغدو، رغم هرطقته بصدد الحماية الجمركية، المنبع السري للحكمة المنسجمة عند رجل من أمثال باستيا، وجميع المتفائلين الآخرين - أنصار التجارة الحرة الحاليين.

الجزء السابع

عملية تراكم رأس المال

عملية تراكم رأس المال

إن تحول مبلغ معين من النقد إلى وسائل إنتاج وقوة عمل هو الحركة الأولى التي تخطوها كمية القيمة التي ستنتشط بمثابة رأسمال. ويجري هذا التحول في السوق، في نطاق التداول. أما الطور الثاني لهذه الحركة، أي عملية الإنتاج، فيكتمل منذ أن تتحول وسائل الإنتاج إلى سلع تفوق قيمتها قيمة العناصر المكونة لها، أي تتضمن قيمة رأس المال الأصلي المدفوع سلفاً، زائداً فائض قيمة. بعد ذلك ينبغي زج هذه السلع في نطاق التداول من جديد. ويتوجب أن تُباع، وتحقق قيمتها في النقد، ويتحول هذا النقد مجدداً إلى رأسمال، ثم يتكرر ذلك المرة تلو الأخرى. هذه الحركة الدائرية، التي تمر باستمرار في نفس الأطوار تباعاً إنما تؤلف تداول رأس المال.

الشرط الأول للتراكم هو أن يكون الرأسمالي قد أفلح في بيع سلعه، وأعاد تحويل القسم الأكبر من النقود، التي تلقاها بهذه الصورة، إلى رأسمال. وسنفترض في الصفحات القادمة أن تداول رأس المال يجري بطريقة عادية. أما التحليل المفصل لعملية التداول هذه فيجدها القارئ في الكتاب الثاني.

إن الرأسمالي الذي ينتج فائض القيمة - أي الذي يعتصر العمل غير مدفوع الأجر من العمال مباشرة ويجسده في سلع، هو أول من يستولي على فائض القيمة، ولكنه ليس المالك النهائي بأي حال من الأحوال. فينبغي عليه بعدئذ أن يتقاسم فائض القيمة مع رأسماليين آخرين، يضطلعون بوظائف أخرى في الإنتاج الاجتماعي بأسره، ومع ملاك الأرض، إلخ. وعليه، ينقسم فائض القيمة إلى أجزاء شتى. وتذهب هذه الأجزاء إلى مختلف أصناف الأشخاص، وتكتسي أشكالاً مختلفة، مستقلة عن بعضها بعضاً، كالربح،

والفائدة، والربح التجاري، والربح العقاري، إلخ. ولا يمكن أن نعالج هذه الأشكال المحوَّرة من فائض القيمة إلا في الكتاب الثالث.

[590] نفترض هنا إذن، أن الرأسمالي يبيع السلع التي ينتجها، وفقاً لقيمتها من دون أن نتوقف عند عودته إلى سوق السلع، ولا عند الأشكال الجديدة التي يتخذها رأس المال أثناء سيره في نطاق التداول، ولا عند الشروط الملموسة لتجديد الإنتاج التي تستر وراء هذه الأشكال، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإننا ننظر إلى المنتج الرأسمالي بوصفه المالك لكل فائض القيمة، أو بتعبير أفضل، بوصفه ممثل جميع المساهمين في اقتسام هذه الغنيمة. وعليه، ندرس التراكم، بادئ الأمر، من وجهة نظر مجردة - أي باعتباره مجرد لحظة من لحظات عملية الإنتاج المباشرة.

وما دام التراكم حاصلًا، فلا بدّ من أن يكون الرأسمالي قد أفلح في بيع سلعته، وتحويل النقد المتأتّي من المبيع إلى رأسمال مجدداً. زد على ذلك أن انشطار فائض القيمة إلى أجزاء مختلفة لا يغير البتة من طبيعة هذه القيمة ولا من الشروط الضرورية لتحويلها إلى عنصر من عناصر التراكم. ومهما تكن الحصة التي يحتفظ بها المُنتِج الرأسمالي لنفسه من فائض القيمة، أو الحصة التي يقدمها للآخرين، فإنه دوماً أول من يستولي عليها بادئ الأمر. لذلك فإننا لا نجافي واقع مجرى التراكم بما افترضناه تمهيداً لدراسته. من جهة أخرى، فإن الشكل الأساسي البسيط لعملية التراكم يتموه نتيجة انقسام فائض القيمة ونتيجة حركة التداول الذي يقوم بدور الوسيط. لذلك يقتضي التحليل الخالص للتداول، أن نغفل، مؤقتاً، جميع الظواهر التي تخفي الحركة الجوانية لآلية التراكم.

الفصل الحادي والعشرون

تجديد الإنتاج البسيط

مهما يكن الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، فينبغي لها، أن تمضي كعملية متواصلة، أن تمضي باستمرار لتجتاز، دورياً، نفس المراحل. وليس بوسع أي مجتمع أن يكف عن الإنتاج مثلما لا يسعه أن يكف عن الاستهلاك. لذلك فإن أي عملية إنتاج اجتماعية، حين ننظر إليها ككل دائم الترابط وسير متصل من التجدد، تؤلف في الوقت نفسه، عملية لتجديد الإنتاج^(*)

إن شروط الإنتاج هي كذلك شروط تجديد الإنتاج. وليس ثمة مجتمع يستطيع أن يواصل الإنتاج، أو بتعبير آخر ليس ثمة مجتمع يستطيع تجديد الإنتاج، ما لم يحوّل باستمرار جزءاً من متوجهه إلى وسائل إنتاج، أي إلى عناصر لتوليد منتجات جديدة. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فلا يمكن للمجتمع أن يعيد إنتاج ثروته أو الحفاظ عليها عند المستوى ذاته سوى بالتعويض عن وسائل الإنتاج - أي وسائل العمل، والمواد الأولية، والمواد المساعدة، المستهلكة خلال العام - تعويضاً عينياً (in natura) بمواد جديدة ذات كمية متساوية، تُفصل عن كتلة المنتجات السنوية، لكي تُزج مجدداً في عملية الإنتاج. لذا، فإن جزءاً معيناً من المنتج السنوي يعود إلى الإنتاج. ولما كان هذا الجزء مخصصاً للاستهلاك الإنتاجي منذ البداية، فإنه يوجد، في الغالب، بهيئة مواد لا تصلح للاستهلاك الفردي.

وإذا كان الإنتاج رأسمالياً من حيث شكله، فإن تجديد الإنتاج يكون كذلك، ومثلما

(*) أو: إعادة الإنتاج. [ن.ع].

أن عملية العمل لا تبرز، في نمط الإنتاج الرأسمالي، إلا بوصفها وسيلة لتحقيق عملية إنماء القيمة، كذلك لا يبرز تجديد الإنتاج إلا كوسيلة لتجديد إنتاج القيمة المدفوعة سلفاً بوصفها رأسمالاً - أي بوصفها قيمة متنامية ذاتياً. إن الدور الاقتصادي المتميز للرأسمالي لا يلازمه إلا لأن نقوده تعمل، باستمرار، بوصفها رأسمالاً ولو كان ثمة مبلغ قدره 100 جنيه تحوّل هذه السنة إلى رأسمال، وأنتج فائض قيمة مقداره 20 جنيهاً، فإن على هذا المبلغ أن يكرر العملية ذاتها في السنة اللاحقة أيضاً والسنوات التي تليها. ولما كان فائض القيمة هو الزيادة الدورية على قيمة رأس المال المسلف، أو الثمرة الدورية لرأس المال الناشط، فإن فائض القيمة هذا يتخذ شكل إيراد يتأتى من رأس المال⁽¹⁾ وإذا استخدم الرأسمالي هذا الإيراد كرصيد لتغطية حاجاته الاستهلاكية فقط، أو راح ينفقه مثلما اكتسبه دورياً، فسيكون ثمة تجديد إنتاج بسيط، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة. ورغم أن تجديد الإنتاج هذا هو محض تكرار لعملية الإنتاج بالمستوى نفسه، فإن التكرار أو الاستمرارية ذاتها تضيف طابعاً جديداً على العملية، أو بالأحرى تفضي إلى اختفاء ذلك الطابع الظاهري المميز لهذه العملية حين كان يُنظر إليها كعملية معزولة، منفردة.

إن شراء قوة العمل لفترة محددة، يمهد لعملية الإنتاج، ويتكرر هذا التمهيد باستمرار حين ينقضي الأجل المقرر، حين تنصرم معه فترة إنتاج محددة، كأن تكون أسبوعاً أو شهراً، إلخ. لكن العامل لا يتقاضى أجوره إلا بعد أن يكون قد بذل قوة عمله، وحقق في السلع، قيمة هذه القوة علاوة على فائض قيمة. ولهذا فإنه قد أنتج فائض قيمة، نعتبرها في الوقت الحاضر رصيذاً يلبي حاجات الاستهلاك الشخصي للرأسمالي، كما أنتج الرصيد الذي تُدفع منه أجوره بالذات، أي رأس المال المتغير قبل أن يأتيه هذا بهيئة أجور؛ واستخدام العامل يدوم ما دام مستمراً في تجديد إنتاج هذا الرصيد. من هنا مصدر تلك الصيغة «ثانياً»، المشار إليها في الفصل السادس عشر، حيث يمثل

(1) «الأثرياء الذين يستهلكون متوجات عمل الغير، لا يستطيعون أن يحصلوا عليها إلا عبر عمليات التبادل» (شراء السلع) «وعليه يبدو أنهم عرضة لاستنفاد رصيدهم الاحتياطي سريعاً. لكن الثروة قد استمدت، من النظام الاجتماعي الراهن، القدرة على تجديد إنتاج نفسها بعمل الغير... فالثروة، شأن العمل وبواسطة العمل، تدّر ثمرة سنوية يمكن استهلاكها خلال السنة من دون أن يصبح مالك الثروة أكثر فقراً. هذه الثمرة هي الإيراد الذي يأتي من رأس المال». (سيموندي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، المجلد الأول، ص 81-82).

(Sismondi, *Nouveaux Principes d'Économie Politique*, T. I, p. 81-82).

الاقتصاديون الأجور (Salaire) كحصة من المنتج ذاته⁽²⁾ فما يعود إلى العامل بهيئة أجور هو جزء من المنتج الذي يقوم العامل نفسه بتجديد إنتاجه على الدوام. صحيح أن الرأسمالي يدفع للعامل قيمة السلعة بشكل نقود، غير أن هذه النقود ليست إلا الشكل المحوّل لمنتج العمل. وبينما يقوم العامل بتحويل جزء من وسائل الإنتاج إلى منتجات، فإن جزءاً من منتوجه السابق يكون قد تحول إلى نقود من جديد. إن عمله المنجز في الأسبوع الماضي، أو نصف السنة الماضية، هو المصدر الذي تدفع منه [593] أجوره لقاء عمله في الأسبوع الحالي أو نصف السنة الحالية. والوهم الذي يولّده الشكل النقدي يتلاشى في الحال منذ أن نقصي الرأسمالي الفرد والعامل الفرد، لناخذ، عوضاً عنهما، طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. إن الطبقة الرأسمالية تعطي للطبقة العاملة، باستمرار، حوالات، بهيئة نقود، على جزء من المنتج الذي أنتجه العمال واستولى عليه الرأسماليون. ويعيد العمال هذه الحوالات بنفس الاستمرار إلى الطبقة الرأسمالية، فيحصلون بذلك على نصيبهم من منتوجهم بالذات. إلا أن حقيقة هذه الصفقة تختفي برداء الشكل السلعي الذي يكتسيه المنتج، وبالشكل النقدي الذي تكتسيه السلعة. وعليه فإن رأس المال المتغير، ليس سوى شكل تاريخي خاص لظهور الرصيد المخصص لتأمين وسائل العيش، أو رصيد العمل الذي يحتاجه العامل لإدامة وتجديد إنتاج حياته، والذي ينبغي عليه أن ينتجه ويجدد إنتاجه على الدوام، مهما كانت طبيعة نظام الإنتاج الاجتماعي. إن رصيد العمل يتدفق على العامل باستمرار بشكل وسيلة دفع مقابل عمله، وذلك لسبب واحد هو أن المنتج الذي خلقه هو نفسه يتعد عنه باطراد، بشكل رأسمال. إلا أن هذا الشكل لتجلّي رصيد العمل لا يغير شيئاً من واقع أن عمل العامل بالذات، المتشبيء في المنتج، هو ما يسلّفه الرأسمالي للعامل⁽³⁾ لناخذ فلاحاً

(2) «ينبغي اعتبار الأجور. والأرباح، بالمثل، على أنها حقاً جزء من المنتج الناجز». (ج. رامزي G. Ramsay، المرجع المذكور، ص 142). «الحصة من المنتج التي تؤول إلى العامل بشكل أجور». (جيمس ميل، عناصر الاقتصاد السياسي، الترجمة الفرنسية، ترجمة باريست، باريست، 1823. James Mill, *Éléments d'Économie Politique*, traduits de l'anglais par Parisot, Paris, 1823, p. 33-34).

(3) «حين يُستخدم رأس المال في تسليف أجور العمال، فإنه لا يضيف شيئاً لأرصدة إعالة العمل». كازنوف في حاشية لطبعة كتاب مالتوس التي أشرف عليها، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853، ص 22. (Definitions in Political Economy, London, 1853, p. 22)

مرغماً على أداء عمل السخرة. إنه يكذب في حقله الخاص، مستخدماً وسائل إنتاجه الخاصة، لثلاثة أيام في الأسبوع مثلاً أما الأيام الثلاثة الباقية فيؤدي فيها عملاً إجبارياً في حقل السيد. إنه يجدد إنتاج رصيد العمل الخاص به دون انقطاع، إلا أن هذا الرصيد لا يتخذ أبداً شكل وسائل دفع مقابل عمله، يسدها شخص آخر. وبالمقابل، فإن عمله الإجباري المجاني لا يتخذ، بدوره، طابع عمل طوعي مدفوع الثمن. وإذا حدث غداً أن استولى السيد على الأرض والمواشي والبذور، أو باختصار على وسائل الإنتاج، التي تخص هذا الفلاح العامل بالسخرة، فإن هذا الأخير سيجد نفسه مرغماً، منذ تلك اللحظة فصاعداً، على بيع قوة عمله للسيد. ولسوف يعمل، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، 6 أيام في الأسبوع كما من قبل، أي 3 أيام لنفسه، و3 أيام لسيدة السابق، الذي يغدو الآن رأسمالياً دافع أجور. وعلى غرار ما سبق، سيستخدم وسائل الإنتاج كوسائل إنتاج، فينقل قيمتها إلى المنتج. وكما من قبل، فإن قسماً معيناً من المنتج سوف يُكرّس [594] لتجديد الإنتاج. ولكن مثلما يتحول عمل السخرة إلى عمل مأجور، يتخذ رصيد العمل، الذي يواصل الفلاح ذاته إنتاجه وتجديده إنتاجه كالسابق، شكل رأسمال يدفعه السيد السابق للفلاح. لكن الاقتصادي البورجوازي الذي يعجز عقله الضيق عن التمييز بين شكل تجلّي الظاهرة وبين الشيء الذي يتجلّى في هذا الشكل، يغمض عينيه عن الواقع التالي، وهو أن رصيد العمل لا يبرز في شكل رأسمال على وجه الأرض كلها إلا في حالات استثنائية، حتى في يومنا هذا⁽⁴⁾

ومهما يكن من أمر، فإن رأس المال المتغير لا يفقد صفته كقيمة يدفعها الرأسمالي سلفاً من رصيد أمواله الخاصة^(4a)، إلا حين ننظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالية في مجرى تجدها المستمر. إلا أنه ينبغي أن تكون لهذه العملية بداية ما من حيث المكان والزمان.

(4) «إن الرأسمالين يدفعون سلفاً أجور العمل لأقل من ربع عمال الكرة الأرضية». (ريتشارد جونز، مقرر محاضرات في الاقتصاد السياسي للأمم، هيرنفورد، 1852، ص 36).

(Richard Jones, *Text-book of Lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 36).

(4a) «رغم أن المانيفاكطوري «manufacturer» (يقصد عامل المانيفاكورة) يتلقى أجوراً يدفعها له سيده، فإنه لا يكلف السيد، حقاً، أية نفقات، لأنه يعيد قيمة هذه الأجور، عموماً، مع ربح، من خلال زيادة قيمة المادة التي أنفق عليها عمله» (آدم سميث A. Smith، المرجع المذكور، الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 355).

ومن وجهة النظر التي طرحناها حتى الآن يبدو من المحتمل القول إذن، إن الرأسمالي قد أصبح، ذات مرة، مالكاً للنقود عن طريق نوع ما من التراكم البدائي تحقق بمعزل عن العمل المجاني للآخرين، فتمكن، بالتالي، من دخول السوق كشارٍ لقوة العمل. ومهما يكن من أمر، فإن الاستمرار المحض لعملية الإنتاج الرأسمالية، نعني بذلك تجديد الإنتاج البسيط، يولد تغيرات أصيلة أخرى، لا تمس رأس المال المتغير وحده، بل رأس المال الكلي أيضاً.

فلو كان ثمة رأسمال مقداره 1000 جنيه يدرّ فائض قيمة سنوياً مقداره 200 جنيه، ولو كان فائض القيمة هذا يُستهلك برمته خلال عام، فمن الجلي أن المبلغ المستهلك من فائض القيمة سيبلغ بعد خمس سنوات ما مقداره $5 \times 200 = 1000$ جنيه، وهو نفس المبلغ المُسلّف بالأصل. ولو لم يكن يُستهلك من فائض القيمة السنوية سوى قسم كالنصف مثلاً، فإن النتيجة المشار إليها تتحقق بعد 10 سنوات، لأن $10 \times 100 = 1000$ جنيه. فالقانون العام إذن هو: عند تقسيم رأس المال المُسلّف على فائض القيمة المستهلك سنوياً، نحصل على عدد السنوات، أو فترات تجديد الإنتاج، التي يكون الرأسمالي عند انصرامها قد استهلك رأس المال الأصلي المُسلّف بأجمعه، فيتلاشى هذا الأخير تماماً. إن الرأسمالي يتصور أنه يستهلك منتج العمل المجاني للغير، أي فائض القيمة، ويبقى على رأسماله الأصلي سليماً من دون مساس؛ ولكن تصوره هذا لن يغير [595] هذه الحقيقة مطلقاً. فبعد انقضاء عدد معين من السنين، تغدو قيمة رأس المال الذي يمتلكه مساوية للمقدار الإجمالي لفائض القيمة التي استولى عليه من دون مُعادِل خلال تلك السنوات، وأن إجمالي القيمة الذي استهلكه يساوي إجمالي قيمة رأسماله الأصلي. صحيح أن بين يديه رأسمال لم يتغير مقداره، وأن قسماً من رأس المال هذا، أي المباني والآلات، إلخ، كان بحوزته في الأصل حين بدأ أعماله. لكن ما يعنيننا، هنا، ليس الأجزاء المادية المكونة لرأس المال ذاك، بل قيمة رأس المال ذاك. فحين يبذل شخص كل ثروته، بأن يأخذ قروضاً تعادل قيمة تلك الثروة، فبديهي أن كل ثروته لا تمثل غير مجموع ديونه. كذلك الحال مع الرأسمالي؛ فحين يكون قد استهلك ما يعادل رأسماله الأصلي، فإن قيمة رأسماله الحاضر لا تعود تمثل غير إجمالي فائض القيمة الذي استولى عليه من دون أن يدفع لقاء قرشاً. ولم يعد ثمة وجود لذرة واحدة من قيمة رأسماله القديم.

إذن، بصرف النظر عن كل تراكم، فإن الاستمرار البحت لعملية الإنتاج، أو بتعبير آخر تجديد الإنتاج البسيط، لا بد أن يحيل كل رأسمال، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى رأسمال

متراكم، أو إلى فائض قيمة مُرسَل. حتى لو كان رأس المال ثروة مكتسبة في الأصل، بالعمل الشخصي لمالكه، فإنه يغدو، إن عاجلاً أو آجلاً، عند دخوله عملية الإنتاج قيمة مأخوذة من دون مُعادل، عملاً مجانياً للغير، متجسداً في هيئة نقود، أو مادة، أو أي شيء آخر.

سبق أن رأينا في الفصل الرابع، أن تحويل النقد إلى رأسمال يتطلب شيئاً أكثر من إنتاج سلع^(*) وتداول سلع. إذ ينبغي أولاً أن يتقابل في السوق طرفان كشارٍ وبائع: مالك القيمة أو النقد على هذا الجانب ومالك الجوهر الخالق للقيمة على الجانب الآخر، هنا - مالك وسائل الإنتاج والعيش، وهناك - من لا يملك شيئاً سوى قوة العمل. وعليه لقد كان فصل منتج العمل عن العمل نفسه، فصل شروط العمل الموضوعية عن العنصر الذاتي، نعني به قوة العمل، كان في الواقع القاعدة الحقيقية لعملية الإنتاج الرأسمالية، ونقطة انطلاقها.

ولكن ما كان بادی الأمر نقطة انطلاق يغدو، بتكرار العملية لا أكثر، أي بتجديد الإنتاج البسيط، النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالي التي تتجدد بلا انقطاع وتتأبد. فعملية الإنتاج تحوّل دائماً الثروة المادية إلى رأسمال، إلى وسائل لإنماء القيمة للرأسمالي وإلى وسائل متعة له. من جهة أخرى فإن العامل يخرج كل مرة من العملية وحاله كما دخلها، أي كمصدر ذاتي للثروة، لكنه محروم من جميع الوسائل التي تتيح له جعل تلك الثروة ملكاً له. فبما أن عمله قد اغترب عنه قبل دخوله العملية، وبما أن الرأسمالي قد استولى على هذا العمل ودمجه برأس المال، فإن هذا العمل يتجسد شيئاً دوماً، خلال العملية، في منتج غريب عن العامل. وبما أن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه العملية التي يستهلك فيها الرأسمالي قوة العمل، فإن منتج العامل يتحول، باستمرار، لا إلى سلعة فحسب، بل إلى رأسمال أيضاً، إلى قيمة تمتص القوة الخالقة للقيمة، إلى وسائل عيش تشتري الناس، إلى وسائل إنتاج تسخر المنتجين⁽⁵⁾ لذا فالعامل ينتج، باستمرار، ثروة

(*) في الطبعة الرابعة: إنتاج قيمة. [ن. برلين].

(5) «إنها لخاصية متميزة للغاية للاستهلاك المنتج. فما يُستهلك بصورة منتجة يغدو رأسمالاً، وهو يغدو رأسمالاً حين يستهلك». (جيمس ميل، [عناصر الاقتصاد السياسي]، ص 242). إلا أن جيمس ميل لم يستقص أثر هذه «الخاصية المتميزة للغاية».

موضوعية، ولكن في شكل رأسمال، فيشكل قوة غريبة تهيمن عليه وتستغل قوته؛ والرأسمالي ينتج، باستمرار أيضاً، قوة العمل، ولكن في شكل مصدر ذاتي للثروة مفصول عن الوسائل التي تمكّن هذه القوة من أن تتجسد شيئاً وتحقق، أي مصدر مجرد للثروة لا وجود له إلا في جسد العامل نفسه، وباختصار أنه ينتج العامل، ولكن كعامل مأجور⁽⁶⁾ إن تجديد الإنتاج المتواصل هذا، إن هذا التخليد للعامل، هو الشرط اللازم للإنتاج الرأسمالي (sine qua non).

إن العامل يستهلك الأشياء على نحو مزدوج. فهو حين ينتج، إنما يستهلك بعمله وسائل الإنتاج، محولاً إياها إلى منتجات ذات قيمة أكبر من قيمة رأس المال المُسَلَف. وهذا هو استهلاكه الإنتاجي. ولكنه في الوقت نفسه استهلاك لقوة عمله من قبل الرأسمالي الذي اشتراها. ومن ناحية أخرى يحوّل العامل النقود المدفوعة له لقاء قوة عمله، إلى وسائل عيش: وهذا هو استهلاكه الفردي. لذا فإن الاستهلاك الإنتاجي للعامل يختلف كلياً عن استهلاكه الفردي. ففي الأول، يتصرف كقوة محرّكة لرأس المال، ويخص الرأسمالي. وفي الثاني يخص ذاته، ويقوم بوظائفه الحياتية خارج نطاق عملية [597] الإنتاج. نتيجة الأول عيش الرأسمالي، ونتيجة الثاني عيش العامل.

لقد رأينا، عند دراسة «يوم العمل» ولواحقه، أن العامل كثيراً ما يُجبر على أن يجعل استهلاكه الفردي حادثاً عرضياً صرفاً في سير عملية الإنتاج. وفي وضع كهذا نراه يستهلك وسائل العيش. لغرض واحد فقط هو إدامة قوة عمله، مثلما يستهلك المحرك البخاري الفحم والماء، وتستهلك العجلة الزيت. فوسائل استهلاكه هي، في هذه الحالة، وسائل استهلاك محض تتطلبها وسيلة من وسائل الإنتاج؛ إن استهلاكه الفردي يغدو

(6) «حقاً أن المانيفاكتورة، لدى ظهورها أول الأمر، تستخدم العديد من الفقراء، ولكنهم لا يكفون عن كونهم فقراء، واستمرار المانيفاكتورة يخلق المزيد منهم». أنظر: أسباب التصدير المحدود للصوف، لندن، 1677. (Reasons for a limited Exportation of Wool, London, 1677, p. 19). «يؤكد المزارع الآن، بغباء، أنه يبقى على أود الفقراء. حقاً أنه يبقى حالة يؤسهم» (أسباب ارتفاع معدلات الفقراء، أو نظرة مقارنة إلى أسعار العمل والمؤن، لندن، 1777، ص 31).

(Reasons for the late Increase of the Poor-Rates: or, a comparative view of the prices of Labour and Provisions, London, 1777, p. 31).

مباشرة، استهلاكاً إنتاجياً. لكن هذا يبرز كإساءة استخدام لا تتعلق بجوهر عملية الإنتاج الرأسمالية⁽⁷⁾

لكن هذه الأمور تتبدى في مظهر جديد لو تأملنا، لا الرأسمالي المفرد والعامل المفرد، بل الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، لا عمليات الإنتاج المنفردة، بل العملية الرأسمالية في مسارها، وفي كامل نطاقها الاجتماعي. إن الرأسمالي ينمي قيمة رأسماله الكلي، عبر تحويل جزء منه إلى قوة عمل. فيصيب بذلك عصفورين بحجر واحد. فهو لا يربح فقط مما يتلقاه من العامل بل أيضاً مما يعطيه إلى العامل. فرأس المال الذي يتم الانفصال عنه في التبادل مقابل قوة العمل، يتحول إلى وسائل للعيش تتجدد، باستهلاكها، عضلات وأعصاب وعظام ودماغ العامل الموجود كيما ينجب عمالاً جديداً. وبالتالي، فإن الاستهلاك الفردي للطبقة العاملة هو، في حدود الضرورة المطلقة، تحويل وسائل العيش، التي ينفصل عنها رأس المال مقابل قوة العمل، ثانياً إلى قوة عمل صالحة للاستغلال من جديد من قبل رأس المال. فهو إنتاج وتجديد إنتاج لوسيلة الإنتاج التي لا غنى للرأسمالي عنها وهي: العامل ذاته. وهكذا فإن الاستهلاك الفردي للعامل، سواء جرى في ورشة العمل أم في المصنع أم خارجهما، وسواء كان جزءاً من عملية العمل أم لا، يؤلف عنصراً من عناصر إنتاج وتجديد إنتاج رأس المال، شأنه في ذلك شأن تنظيف الآلات، سيان إن جرى أثناء عملية العمل أو عند توقفها. وكون العامل يستهلك وسائل العيش لأغراضه الخاصة، لا إرضاء للرأسمالي، لا يغير في هذه المسألة شيئاً. ومع أن استهلاك دابة الجر والحمل للعلف هو عنصر ضروري من عناصر عملية الإنتاج، إلا أن مجرد كون الدابة تلتذ بما تأكل لا يقلل من ذلك. فاستمرار الحفاظ على الطبقة العاملة وتجديد إنتاجها يظل شرطاً دائماً لتجديد إنتاج رأس المال. ولكن بوسع الرأسمالي، أن يوكل هذه المهمة، باطمئنان، إلى العمال أنفسهم متكللاً على غريزتهم في حفظ الذات والتكاثر. وجلّ ما يأبه له الرأسمالي هو أن يختزل الاستهلاك الفردي للعامل إلى أدنى حد ضروري ممكن، وهو بعيد، بعد الأرض عن السماء، عن تلك الفظاظة الأميركية الجنوبية التي يُرغم العمال بموجبها على تناول الغذاء الأكثر غنى لا الأقل فائدة⁽⁸⁾

(7) ما كان روسي ليحجم عن إلقاء خطبة فخمة ضد هذا الأمر، لو كان قد توغل حقاً في أسرار الاستهلاك الإنتاجي (productive consumption).

(8) «إن عمال المناجم في أميركا الجنوبية، الذين تنطوي مهمتهم اليومية (ولعلها الأكثر مشقة في العالم) على جلب جمل من المعدن، على الكتف، زنته 180 إلى 200 باون، من أسفل منجم

من هنا فإن الرأسمالي وممثله الإيديولوجي، أي عالم الاقتصاد السياسي، يعتبر أن ذلك الجزء من الاستهلاك الفردي للعامل اللازم لتخليد الطبقة العاملة والذي يجب أن يحدث فعلاً بغية أن يستطيع الرأسمالي استهلاك قوة العمل، هو وحده الاستهلاك المُنتج؛ أما كل ما يستهلكه العامل فوق هذا الجزء لإمتاع نفسه، فهو استهلاك غير مُنتج⁽⁹⁾ ولو أدى تراكم رأس المال إلى ارتفاع في الأجور وبالتالي زيادة ما يستهلكه العامل، دون أن يقترن ذلك بتزايد استهلاك رأس المال لقوة العمل، فإن رأس المال الإضافي سوف يكون عرضة للاستهلاك استهلاكاً غير مُنتج⁽¹⁰⁾ وفي الواقع، إن الاستهلاك الفردي للعامل هو استهلاك غير مُنتج فيما يتعلق به نفسه، لأن ذلك لا يجدد سوى إنتاج الفرد المعوز؛ وهو استهلاك مُنتج في نظر الرأسمالي والدولة، بما أنه إنتاج للقوة التي تخلق ثروة للغير⁽¹¹⁾

إن الطبقة العاملة هي، من وجهة النظر الاجتماعية، تابع لرأس المال أسوة بوسائل العمل الميئة، حتى حين لا تكون منخرطة مباشرة في عملية العمل، بل إن استهلاك

= عمقه 450 قدماً، إلى سطح الأرض، يقتاتون على الخبز والفاصولياء وحدها، وهم يفضلون الخبز وحده طعاماً، إلا أن سادتهم، وقد رأوا أن الرجال لا يستطيعون أداء عمل شاق كهذا بالخبز وحده، يعاملونهم كما تعامل الخيول، حيث يرغمونهم على أكل الفاصولياء، وهذه، على أية حال، أغنى نسيباً، من الخبز، بالفوسفور». (ليش، [تطبيق الكيمياء في الزراعة والفلسفة]. Liebig, [Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrilkultur und Physiologie, 7. Aufl., 1862,] 1. Teil, S. 194, Note).

(9) جيمس ميل، [عناصر الاقتصاد السياسي]، ص 238 وما يليها.

(James Mill, [Éléments d'Économie Politique,] p. 238 sqq).

(10) «لو ارتفع سعر العمل ارتفاعاً عالياً بحيث لا يمكن استخدام المزيد منه بالرغم من ازدياد رأس المال، فيمكن لي القول إن مثل هذه الزيادة في رأس المال سوف تستهلك بصورة غير منتجة». (ريكاردو، [مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، لندن، 1821]، ص 163).

(Ricardo, [Principles of Political Economy, 3rd Ed. London, 1821], p. 163).

(11) «إن الاستهلاك المنتج الوحيد الذي يمكن تسميته بهذا الاسم عن حق، هو استهلاك أو تدمير للثروة» (يقصد مالتوس استهلاك وسائل الإنتاج) «على يد الرأسماليين بهدف تجديد الإنتاج.. إن العامل. مستهلك مُنتج بالنسبة إلى رب عمله وبالنسبة إلى الدولة، ولكن ليس بالنسبة إلى نفسه، بالمعنى الدقيق للكلمة». (مالتوس، تعريفات [في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853]).

(Malthus, Definitions [in Political Economy, London, 1853], p. 30).

العمال الفردي يغدو، في حدود معينة، مجرد عنصر من عناصر عملية تجديد إنتاج رأس [599] المال. وإن هذه العملية بالذات تضمن منع أدوات الإنتاج الواعية هذه من الافلات، فتجربها باستمرار من متوجها وتنقل، هذه المنتجات بمجرد أن تُصنع، من هذا القطب إلى القطب المعاكس، إلى رأس المال. ويوفر الاستهلاك الفردي للعمال، من جهة، الوسيلة لإدامتهم وتجديد إنتاجهم، ويضمن، من جهة أخرى، بإفئته لوسائل العيش، استمرار ظهور العمال على الدوام، في سوق العمل. لقد كان العبد الروماني مشدوداً إلى مالكة بالأغلال، أما العامل المأجور فهو مشدود إلى مالكة بخيوط غير مرئية. ويجري الحفاظ على مظهر استقلاله بالتبدل المستمر لأرباب العمل الفرديين وكذلك بالوهم الحقوقي (*fictio juris*) لوجود عقد.

لجأ رأس المال، في الأيام الخوالي، حيثما اقتضت الضرورة، إلى فرض حقوق المالك على العامل الحر بقوة القانون القسرية. فمثلاً، كانت هجرة العمال الميكانيكيين في إنكلترا، محظورة حتى عام 1815 تحت طائلة عقوبات صارمة. إن تجديد إنتاج الطبقة العاملة ينطوي في الوقت ذاته على انتقال وتراكم المهارة من جيل لآخر⁽¹²⁾ أما إلى أي مدى يعتبر الرأسمالي وجود هذه الطبقة من العمال الماهرين من ضمن شروط الإنتاج التي تخصه، وإلى أي مدى يعتبر هذه الطبقة بمثابة الوجود الفعلي لرأسماله المتغير، فيظهر بجلاء تام ما إن تندلع أزمة تهدده بفقدان شرط الإنتاج هذا. فنتيجة للحرب الأهلية الأميركية والمجاعة القطنية التي رافقتها، طُردت أغلبية عمال القطن في لانكشير وغيرها، كما هو معروف. وتساعد النداء من صفوف الطبقة العاملة نفسها، ومن فئات أخرى في المجتمع، طلباً للنجدة من الدولة، أو طلباً لتبرعات طوعية على المستوى الوطني، بغية تمكين هذه الأيدي العاملة «الفائضة» من الهجرة إلى المستعمرات الإنكليزية أو إلى الولايات المتحدة. ونشرت صحيفة تايمز *Times*، في حينه، (24 آذار/مارس 1863)، رسالة بقلم إدmond بوتتر، وهو رئيس سابق لغرف تجارة مانشستر، وقد سُميت هذه الرسالة في مجلس العموم، عن حق «ببيان الصناعيين»⁽¹³⁾

(12) «إن الشيء الوحيد الذي يمكن للمرء أن يقول عنه إنه مختزن ومُعدّ سلفاً، هو مهارة العامل.. إن تراكم واختزان العمل الماهر، وهما من أهم العمليات، يتحققان، بالنسبة لمعظم العمال، من دون أي رأسمال مهما كان». (هودجسكين، الدفاع عن العمل، إلخ، ص 12-13).

(Hodgskin, *Labour Defended etc.*, p. 12-13).

(13) «يمكن اعتبار هذه الرسالة بمثابة بيان للصناعيين». (فيراند، مشروع قرار *Motion* حول المجاعة القطنية *cotton famine*، جلسة مجلس العموم في 27 نيسان/إبريل 1863).

[600] ونقتبس منها بضعة مقاطع دالة، تعبر بصراحة تامة عن النظرة إلى قوة العمل بوصفها ملكاً لرأس المال.

«قد يقال له» (للعامل العاطل) «إن عرض عمال القطن أكثر مما ينبغي. ولعله ينبغي في الواقع اختزال ثلث العدد، حتى يتوافر طلب معقول على الثلثين الباقيين من العمال. أما الرأي العام فيصر على الهجرة. ولا يسع رب العمل» (صاحب مصنع القطن) «أن يقبل إبعاد احتياطي يده العاملة، وقد يعتبر ذلك، ولربما عن حق، إجراءً خاطئاً وغير حصيف في آن واحد. وإذا ما خصصت الأموال العامة لدعم الهجرة، فإن لرب العمل الحق في اسماع صوته، ولربما في الاحتجاج».

وبعد ذلك يبين بوتر نفسه منافع صناعة القطن، وكيف أنها «امتصت، بلا ريب، السكان الفائضين من إيرلندا والمناطق الزراعية الإنكليزية»، ومدى ضخامة هذه الصناعة وكيف أنها أعطت في عام 1860 $\frac{5}{13}$ من إجمالي الصادرات الإنكليزية، وكيف أنها، بعد سنوات قلائل، سوف تتسع بتوسع السوق، وبالأخص سوق الهند، وبما ستوفره من «قطن كاف بسعر 6 بنسات للباون الواحد». ثم يمضي بعد ذلك إلى القول:

«والزمن - في عام أو عامين أو ثلاثة - كفيل بإنتاج هذه الكمية. والسؤال الذي أطرحه هو هذا - أفلا تستحق هذه الصناعة الحفاظ عليها؟ أفلا تستحق الآلات» (يقصد الآلات العاملة الحية) «أن تبقى لوقت الحاجة، أليس التفكير بالافتراق عنها حماقة كبرى؟ أظن أن نعم. إنني أقر بأن العمال ليسوا ملكاً (I allow that the workers are not a property)، للانكشاير وأرباب العمل، إلا أنهم قوة الاثنين، فهم القوى الذهنية المدربة التي لا يمكن التعويض عنها خلال جيل واحد، أما الآلات العادية التي يشتغلون بها (the mere machinery which they work) فيمكن التعويض عن الكثير منها بصورة نافعة، بل وتطويرها، في مدة إثني عشر شهراً⁽¹⁴⁾ (Encourage or allow the working power to

(14) يتذكر القارئ أن رأس المال هذا نفسه يعزف لحناً آخر تماماً في الظروف العادية، حيثما يتعلق الأمر بخفض الأجور. عندها يعلن السادة بصوت واحد (راجع الجزء الرابع، الحاشية رقم 188، ص 389، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص 466، والطبعة العربية، ص 524-525. ن.ع]: «يجدر بعمال المصانع أن يتذكروا جيداً أن عملهم هو في الواقع من أدنى مراتب العمل الماهر،

emigrate, and what of the capitalist?).

أو السماح (!) لها بالهجرة، ولكن ماذا سيحل بالرأسمالي؟

[601]

إن هذه الصرخة النابعة من القلب تذكرنا بمارشال البلاط كالب(*)

». خذوا زبدة العمال، وسيندثر رأس المال الأساسي (fixed) بدرجة كبيرة، فيما رأس المال الدائر لن يتغلب في الصراع مع وجود عرض شحيح ليد عاملة من نوع أدنى. يقال لنا إن العمال أنفسهم يريدون الهجرة. جد طبيعي أن يرغبوا بذلك. قلصوا واختزلوا صناعة القطن بأخذ قوتها العاملة (by taking away its working power) وخفض نفقات أجور هذه القوة، بمقدار الثلث، أو خمسة ملايين، وانظروا ماذا سيحل بالطبقة التي تعلو العمال مباشرة، أي أصحاب الدكاكين الصغار؛ وماذا سيحل بالريع وإيجارات الأكواخ؟ اقتفوا آثار النتائج صعوداً إلى المزارع الصغير، ومالك البيت الأفضل، ومالك الأرض، وقلوا بأنفسكم إن كان ثمة اقتراح يفتك بجميع طبقات البلاد أكثر من هذا الاقتراح المؤدي إلى إضعاف الأمة بتصدير زهرة عمالها الصناعيين، وتدمير قيمة قسم من أكثر ثرواتها ورأسمالها وفرة في الإنتاج». «أنصح بتقديم قرض قدره خمسة أو ستة ملايين جنيه استرليني لمدة عامين أو ثلاثة أعوام. ويجب أن تنفق الأموال تحت إشراف مفتشين خاضعين لهيئات رعاية المعوزين في مناطق صناعة القطن؛ ينبغي ضبط هذه القضية بإصدار قانون خاص لفرض شغل أو عمل إجباري معين، كوسيلة للحفاظ على مستوى أخلاق العمال المستفيدين من القرض.. هل هناك بالنسبة لمالكي الأرض وأرباب العمل أسوأ من فقدان (can anything be worse for landowners or masters)

= وإن ليس ثمة ما هو أيسر منه تعلماً، وهو أوفر مكسباً من الأعمال التي من نوعيته، كما لا يدانيه عمل آخر في سرعة ووفرة الحصول عليه بأقصر تدريب لأقل الناس معرفة... والحق أن آلات السيد» (التي عرفنا قبل قليل أنه يمكن التعويض عنها، دون خسارة، في ظرف 12 شهراً) «تلعب عملياً في الإنتاج دوراً أكبر أهمية بكثير مما يلعبه العامل بعمله ومهارته» (الذي عرفنا عنه قبل قليل أنه لا يمكن التعويض عنها بعد 30 عاماً) «هذه المهارة التي تمكن حيازتها بستة أشهر من التدريب، وبوسع أي أجبر قروي أن يتعلمها».

(*) كالب: شخصية في تراجيديا الشاعر شيللر الغدر والحب *Kabale & Liebe*: المشهد الثاني، الفصل الثالث، مارشال في بلاط أحد الأمراء. وحين يسمع بعزم رئيسه على الاستقالة مما يحتم سقوطه يصرخ نادباً: «ماذا سيحل بي؟ ومن سأكون إذا أحالني صاحب السمو على التقاعد». [ن. برلين].

خيرة عمالهم، وتدمير معنويات وآمال البقية منهم بنزيف هجرة واسعة، وإفراغ مقاطعة كاملة من القيمة ومن رأس المال؟».

يُميّز بوتر، هذا الممثل الذي لا نظير له لصناعي القطن، يميز نوعين من «الآلات» وكلاهما ملك للرأسمالي سواء بسواء، فالنوع الأول يجثم في المصانع على الدوام، فيما يُركن النوع الثاني، في الليل وأيام الآحاد، في الأكواخ. الأولى آلات ميتة، والثانية آلات حية. إن الآلات الميتة لا تذوي وتفقد قيمتها من يوم لآخر فحسب، بل إن التقدم التكنيكي المطرد يتجاوز القسم الأعظم منها بسرعة كذلك، بحيث يمكن الاستعاضة عنها بآلات جديدة في غضون أشهر معدودة، وبفائدة أكبر. أما الآلات الحية، فعلى العكس من ذلك، تزداد جودة كلما طال أمد عملها، وبمقدار ما تتراكم المهارة من جيل لآخر. لقد ردت صحيفة تايمز على قطب أساطين الصناعة بما يلي:

«إن السيد إدmond بوتر متأثر بالغ التأثير بالأهمية الفائقة والاستثنائية للسادة صناعي القطن، بحيث أنه لا يتورع، في مسعاه للحفاظ على هذه الطبقة وإدامة صناعتها، عن حبس نصف مليون إنسان من الطبقة العاملة في بيت عمل أخلاقي كبير جداً رغماً عن إرادتهم. ويتساءل السيد بوتر: «أستحق هذه الصناعة الحفاظ عليها؟» ونجيب، طبعاً، أنها تستحق ذلك بكل الوسائل النزيهة. ثم يتساءل السيد بوتر ثانية، أأستحق الآلات الحفاظ عليها بصورة سليمة؟ هنا نقف مترددين أمام قبول كلامه. فحين يذكر السيد بوتر «الآلات»، فهو يقصد الآلات البشرية؛ إذ يحتج بأنه لا يقصد استخدام هؤلاء كملكية مطلقة للسادة. وينبغي لنا أن نعترف بأننا لا نعتقد بأن الأمر «يستحق» أو أنه من الممكن الحفاظ على الآلات البشرية بصورة سليمة - أي أن نحبسها في مستودع بعد أن نزيّتها كي نحفظها لوقت الحاجة. إن الآلات البشرية سوف تصدأ إن بقيت دون حركة مهما صبيت عليها من زيت ومهما لمعتها. زد على ذلك أن الآلات البشرية، كما رأينا توأ، تستطيع أن تنفث البخار من تلقاء ذاتها وتنفجر أو تهتاج مستعرة في مدنا الكبرى. وقد يتطلب الأمر، كما يقول السيد بوتر، وقتاً أطول لتجديد إنتاج العمال، ولكن ما دام هناك ميكانيكيون محنكون ورأسماليون في الوجود، فإن بالوسع، دوماً، أن نجد رجالاً مقتصدين، أشداء، مجتهدين يمكن أن نخلق منهم معلمين مصنعين أكثر مما نحتاج أبداً. إن السيد بوتر يتحدث عن انتعاش جديد للصناعة في مدة عام أو عامين أو ثلاثة أعوام ويطلب ألا نشجع أو نسمح لقوة العمل بالهجرة! ويقول إن من الطبيعي أن يرغب العمال في

[602]

الهجرة، ولكنه يرى أن على الأمة، رغم مشيئة العمال، أن تحبس نصف مليون عامل مع 700 ألف فرد من ذريتهم، في مناطق صناعة القطن، وينبغي بالنتيجة الحتمية، على الأمة أن تخدم سخطهم بالعنف، وأن تعيّلهم بالصدقات - وكل ذلك على أمل أن تحين الفرصة ويغدو صناعيو القطن بحاجة إليهم. لقد آن الأوان لكي يفعل الرأي العام الواسع في هذه الجزر شيئاً (to save this «working power» from those who would deal with it as they deal with iron, coal and cotton). لإنقاذ «قوة العمل» هذه من أولئك الذين يعاملونها معاملة الحديد والفحم والقطن»⁽¹⁵⁾

لقد كان مقال صحيفة تايمز مجرد مزاج ذهني (jeu d'esprit) لبيب. فـ «الرأي العام الواسع» ما كان، في واقع الأمر، إلّا من رأي السيد بوتر وهو أن العامل الصناعي ليس إلّا جزءاً من لوازم المصنع المنقولة. لقد مُنعت هجرة العمال⁽¹⁶⁾ وحبسوا في «بيوت العمل الأخلاقية» في مناطق القطن، وهم يؤلفون، كما من قبل، «قوة» (the strength) [603] صناعي القطن في لانكشاير.

وهكذا فإن عملية الإنتاج الرأسمالية تعيد، بمجراها بالذات، إنتاج فصل قوة العمل عن شروط العمل. وهي بذلك تعيد إنتاج شروط استغلال العامل وتخلّدها. فهي ترغب العامل، دون انقطاع، على بيع قوة عمله لكي يعيش، وتمكّن الرأسمالي على الدوام من شراء قوة العمل لكي يثري⁽¹⁷⁾ وهكذا ليس من باب المصادفة أن يتقابل الرأسمالي

(15) صحيفة تايمز، 24 آذار/مارس 1863.

(16) لم يصوت البرلمان بصرف قرش واحد دعماً للهجرة واكتفى، ببساطة، بإقرار بعض التشريعات التي تمحض البلديات صلاحيات إبقاء العمال على شفا الموت جوعاً، أي استغلالهم بأجور أقل من المعتاد. من جهة أخرى، حين تفشى وباء المواشي بعد 3 سنوات من ذلك، أصابت البرلمان الحمية فتجاوز أصوله المرعية ليصوت مباشرة بصرف الملايين تعويضاً للمتضررين من الملاك العقاريين أصحاب الملايين، الذين خرج مزارعوهم من الوباء من دون خسارة بفعل ارتفاع أسعار اللحوم. إن صرخات الملاك العقاريين عند افتتاح البرلمان عام 1866، التي تشبه حوار الثيران، تبين أن بوسع الإنسان أن يعبد البقرة سابالا من دون أن يكون هندوسياً، وأن بوسعه أن ينمسخ ثوراً من دون أن يكون الإله جوبيتر.

(17) «العامل طلب القوت ليعيش، والسيد طلب العمل لكي يربح». (سيسموندي، المرجع المذكور، ص91).

والعامل في سوق السلع كشارٍ وبائع. إن ربحى مطحنة هذه العملية ذاتها تقذف العامل، دون انقطاع، إلى سوق السلع بوصفه مالك قوة عمله، وتحول منتوجه الخاص باستمرار إلى وسيلة يستخدمها إنسان آخر لشرائه. وفي الواقع يصبح العامل ملكاً لرأس المال قبل أن يبيع نفسه إلى الرأسمالي. إن عبوديته الاقتصادية⁽¹⁸⁾ تتحقق وتتموّه، في آن واحد، بواسطة البيع الدوري لنفسه، وتغييره لساتته كأفراد، وتقلب أسعار قوة عمله في السوق⁽¹⁹⁾

[604] وعليه فإن عملية الإنتاج الرأسمالية، منظوراً إليها في ترابطها، أي كعملية تجديد الإنتاج، لا تنتج سلعاً وحسب، ولا فائض قيمة وحسب، بل تنتج وتجدد إنتاج العلاقة الرأسمالية بالذات، الرأسمالي في هذا الجانب، والعامل المأجور، في الجانب الآخر⁽²⁰⁾

(18) ثمة شكل قروي جلف من هذا الاسترقاق في مقاطعة دورهام. وهي واحدة من المقاطعات القليلة التي لا تتوافر فيها ظروف تضمن للمزارع حقوق ملكية لا جدال فيها على الأجير الزراعي الميام. فالصناعة المنجمية الموجودة هنا توفر لهذا الأخير خياراً آخر. لذلك فإن المزارع، في مقاطعة دورهام، على خلاف العُرف الجاري في أماكن أخرى، يستأجر فقط تلك الأراضي التي تقوم عليها أكواخ لسكن العمال. ويؤلف بدل إيجار الكوخ (Cottage) جزءاً من الأجور. وتعرف الأكواخ بـ«بيوت الأجراء» (hind's houses). ويسمح للعمال باستئجارها مقابل بعض الخدمات الاقطاعية بموجب عقد يعرف بـ«الاسترقاق» (bondage) وهذا العقد يُلزم العامل بأمور كثيرة منها أن يأتي بمن يحل محله، كإبنته مثلاً، حين يجد عملاً في موضع آخر. ويدعى هذا العامل نفسه بـ«الِقن» (bondsmen)، إن العلاقة القائمة هنا تبين لنا من وجهة نظر جديدة تماماً كيف أن الاستهلاك الفردي للعامل يغدو استهلاكاً لصالح رأس المال - أي يغدو استهلاكاً منتجاً. «ومن طريف ما نلاحظ أنه حتى غائظ هذا القن يعتبره السيد الحضيف عنصراً من عناصر إيراداته.

والمزارع لن يسمح بإقامة أية مراحيض في الجوار غير ما أقامه، ولا يتنازل عن ذرة من حقوق سيادته الاقطاعية». الصحة العامة، التقرير السابع. (Public Health. 7th Report 1864, p. 188).

(19) ينبغي ألا ننسى أنه حتى المظهر الشكلي لحرية البيع يتلاشى تماماً بالنسبة لعمل الأطفال، إلخ.

(20) «إن رأس المال يشترط وجود العمل المأجور، والعمل المأجور يشترط وجود رأس المال. فكل واحد هو الشرط الضروري لوجود الآخر، إنهما يستدعيان أحدهما الآخر إلى الوجود. هل يقتصر العامل في محلج القطن على إنتاج أقمشة قطنية وحسب؟ كلا، إنه ينتج رأس المال. إنه ينتج القيم التي تخلق سيطرة جديدة على عمله، وبواسطة هذا العمل يخلق قيمة جديدة». (كارل ماركس، العمل المأجور ورأس المال، في صحيفة نيو راينيشه تسايتونج، العدد 266، 7 نيسان/إبريل، 1849). إن المقالات المنشورة تحت العنوان المذكور أعلاه في الصحيفة المذكورة

= أعلاه، هي أجزاء من بعض المحاضرات التي ألقيتها حول ذلك الموضوع عام 1847 في جمعية العمال الألمان في بروكسيل، وقد حال اندلاع ثورة شباط/فبراير(*) دون مواصلة نشرها. (*) [في شباط/فبراير عام 1848 اندلعت في فرنسا ثورة أطاحت بالملك لويس فيليب وأعلنت قيام الجمهورية. وفي حزيران/يونيو عام 1848 ثار عمال باريس احتجاجاً على السياسة التي مارستها الحكومة المؤقتة، وعلى حل الحكومة للورش الوطنية التي تكونت بطلب من العمال. وقد قُمت الانتفاضة، مما أسفر عن مقتل عشرات آلاف العمال، والحكم عليهم بالأشغال الشاقة، ونفيهم إلى خارج فرنسا. وفي نهاية عام 1848 أصبح لويس بوناپرت، ابن أخ نابليون الأول، رئيساً لفرنسا. وقام لويس بوناپرت في 2 كانون الأول/ديسمبر عام 1851 بانقلاب حكومي وحل الجمعية الوطنية، وعقب مرور سنة على ذلك نصب نفسه إمبراطوراً لفرنسا]. [ن. برلين].

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأسمال

(1) عملية الإنتاج الرأسمالية على نطاق موسع. تحول قوانين الملكية المتعلقة بالإنتاج السلمي إلى قوانين للتملك الرأسمالي

درسنا، حتى الآن، كيف ينبثق فائض القيمة من رأس المال؛ وندرس الآن كيف ينبثق رأس المال من فائض القيمة. إن استخدام فائض القيمة كرأسمال، أي إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، هو ما يدعى بتراكم رأس المال⁽²¹⁾ دعونا بادئ ذي بدء نعاين هذه العملية من وجهة نظر الرأسمالي المفرد. لنفرض أن صاحب مصنع غزول سلف رأسمالاً مقداره 10 آلاف جنيه، ليستثمر أربعة أخماسه في القطن والآلات، إلخ، وخمساً واحداً في الأجور. ولنفرض أنه ينتج 240 ألف باون من الغزول كل عام، قيمتها 12 ألف جنيه. وعلى افتراض أن معدل فائض القيمة هو 100%، فإن فائض القيمة يتمثل في منتج فائض أو منتج صافٍ يبلغ 40 ألف باون من الغزول، أي سدس المنتج الإجمالي، بقيمة 2000 جنيه تتحقق بالبيع. إن قيمة بمقدار

(21) «تراكم رأس المال هو استخدام جزء من الإيراد كرأسمال». (مالتوس، تعريفات، إلخ، تحرير كازنوف. *Malthus, Definitions etc.*, ed. Cazenove. p. 11) «تحويل الإيراد إلى رأسمال» (مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 320).

(Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd Ed. London, 1836, p. 320).

ألفي جنيه هي قيمة بمقدار ألفي جنيه. وليس بوسع المرء أن يرى أو يشم في هذا المبلغ من النقد أثراً لفائض قيمة. فحين نعرف من طابع قيمة معينة أنها فائض قيمة، فإننا نعرف فقط كيف حصل مالکها عليها؛ إلا أن ذلك لا يغير شيئاً من طبيعة القيمة ولا من طبيعة النقد.

وعليه فلکي يتسنى تحويل هذا المبلغ المكتسب البالغ ألفي جنيه إلى رأسمال، فإن صاحب مصنع الغزول سوف يسلّف، مع بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة، أربعة أخماس المبلغ لشراء القطن، إلخ، والخمس الباقي لشراء عمال غزل جدد، علماً بأن هؤلاء [606] يجدون، في السوق، وسائل العيش التي سلّفهم رب العمل قيمتها. وعندها يشرع رأس المال الجديد هذا، أي الألفا جنيه، بالنشاط في صناعة الغزول، ويقدم، بدوره، فائض قيمة يبلغ 400 جنيه.

لقد سلّفت القيمة-رأسمال بالأصل في شكل نقد. أما فائض القيمة فهو، على العكس من ذلك، موجود بالأصل، كقيمة لجزء معين من المنتج الإجمالي. وإذا ما بيع هذا المنتج الإجمالي، وتحويل إلى نقد، فإن القيمة-رأسمال تستعيد شكلها الأصلي، أما فائض القيمة فإنه يغير نمط وجوده الأصلي. ولكن ابتداءً من هذه اللحظة تكون القيمة-رأسمال وفائض القيمة، كلاهما، مبلغين من النقود، ويجري تحويلهما من جديد إلى رأسمال بالطريقة نفسها تماماً. فالرأسمالي ينفق الأول، مثلما ينفق الثاني، في شراء السلع التي تتيح له البدء مجدداً بصنع منتوجاته، ولكن على نطاق أوسع هذه المرة. ولكي يستطيع شراء هذه السلع، ينبغي أن يجدها متيسرة في السوق.

إن غزوله لا تمضي في التداول إلا لأنه ألقى بمنتوجه السنوي في السوق، مثلما يفعل سائر الرأسماليين بسلعهم. غير أن هذه السلع، قبل مجيئها إلى السوق، كانت جزءاً من رصيد المنتج السنوي، جزءاً من إجمالي كتلة أشياء مختلفة الأنواع يتحول إليها، في مجرى السنة، المجموع الكلبي لرؤوس الأموال المفردة، أي رأس المال الاجتماعي الكلبي، الذي يمتلك كل رأسمالي مفرد جزءاً صحيحاً منه. والعمليات التي تجري في السوق لا تحقق سوى تداول هذه الأجزاء المفردة التي يتكون منها المنتج السنوي، فنقلها من يد إلى أخرى، ولكنها لا تستطيع أن تزيد من إجمالي الإنتاج السنوي، ولا أن تغير من طبيعة الأشياء التي جرى إنتاجها. وهكذا فإن استخدام إجمالي المنتج السنوي يتوقف كلية على تركيبه، لا على تداوله.

إن الإنتاج السنوي ينبغي، بادئ الأمر، أن يوفر جميع تلك الأشياء (القيم

الاستعمالية) التي يُعوّض بواسطتها عن المكونات الشبيهة لرأس المال، التي تُستهلك خلال العام. بعد طرح هذا الجزء من الإنتاج السنوي يبقى المنتج الصافي أو المنتج الفائض الذي يتمثل فيه فائض القيمة. ممّ يتألف هذا المنتج الفائض؟ هل يتألف من أشياء مخصصة لإشباع حاجات ورغبات الطبقة الرأسمالية، أشياء تدخل، بالتالي، في رصيد استهلاك الرأسماليين؟ لو كان الحال هكذا، لفرغت كأس فائض القيمة تماماً، ولما تحقق شيء غير التجديد البسيط للإنتاج.

فلكي يتحقق التراكم يجب تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأسمال. وما لم تقع معجزة ما، فلن نستطيع أن نحول أي شيء إلى رأسمال عدا تلك الأشياء التي يمكن استخدامها في عملية العمل (أي وسائل الإنتاج) والأشياء الأخرى الصالحة لاستمرار حياة العامل (أي وسائل العيش). بناء على ذلك لا بد من أن يكون قسم من العمل السنوي الفائض قد خُصص لإنتاج وسائل إنتاج إضافية ووسائل عيش إضافية، عدا عن [607] إنتاج كمية الأشياء اللازمة للتعويض عن رأس المال المنفق سلفاً. بتعبير أكثر إيجازاً، إن فائض القيمة قابل للتحويل إلى رأسمال فقط لأن المنتج الفائض، الذي يؤلف هو قيمته، يتضمن أصلاً الأجزاء الشبيهة المكوّنة لرأسمال جديد^(21a)

والآن، بغية جعل هذه الأجزاء تعمل حقاً كرأسمال، يلزم الطبقة الرأسمالية عمل إضافي. وإذا لم يكن بالوسع زيادة استغلال العمال المستخدمين من قبل، أما من حيث المدة أو الشدّة، فلا بد من استخدام قوة عمل إضافية. وهذا ما كانت آلية الإنتاج الرأسمالي ذاتها قد وفّرت، إذ إنها تجدد إنتاج الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعيش على الأجور التي يكفي مستواها المعتاد، لا للإبقاء على الطبقة العاملة فحسب، بل لتكاثرها أيضاً. وما على رأس المال سوى أن يأخذ قوة العمل الإضافية هذه التي تزوده بها الطبقة العاملة سنوياً بهيئة عمال من كل الأعمار، ويضمها إلى وسائل الإنتاج الإضافية المتضمنة في المنتج السنوي، حتى يكتمل تحويل فائض القيمة إلى رأسمال. إذن، إن تراكم رأس المال ينحلّ، من وجهة نظر ملموسة، إلى تجديد إنتاجه على نطاق موسّع.

(21a) لا نأخذ هنا، في حسابنا، التجارة الخارجية، التي تستطيع أمة من الأمم، بواسطتها، أن تحوّل مواد الترف إلى وسائل إنتاج ووسائل عيش، أو بالعكس. فلكي ندرس موضوع بحثنا في شكله الصافي، خلّوا من الظروف الجانبية المشوشة، ينبغي أن نعتبر عالم التجارة كله كأمة واحدة، ونفترض أن الإنتاج الرأسمالي متوطّد في كل مكان، وأنه يهيمن على كل فروع الإنتاج.

والحركة الدائرية التي يقطعها تجديد الإنتاج البسيط تتغير وتتحول، بتعبير سيسمونيدي، إلى حركة لولبية^(21b)

دعونا نعود الآن إلى مثالنا الإيضاحي. إنها القصة القديمة نفسها: أبراهام أنجب إسحاق، وإسحاق أنجب يعقوب، وهلمجرا^(*) إن رأس المال الأصلي البالغ 10 آلاف جنيه يعطي فائض قيمة مقداره 2000 جنيه، تتحول بدورها إلى رأسمال. ورأس المال الجديد هذا البالغ 2000 جنيه ينجب فائض قيمة مقداره 400 جنيه، وهذا بدوره ينقلب إلى رأسمال أو يتحول إلى رأسمال إضافي ثانٍ، وهو بدوره ينجب فائض قيمة آخر مقداره 80 جنيهًا، وهلمجرا من دون توقف.

ونصرف النظر هنا عن ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي نفسه. تماماً مثلما لا يعنينا الآن ما إذا كان رأس المال الإضافي يُدمج برأس المال الأصلي، [608] أو يُفصل عنه لكي يستطيع أن ينمي قيمته بصورة مستقلة، أو ما إذا كان الرأسمالي الذي راكمه، يستخدمه بنفسه، أم يسلمه لآخر. وإن الشيء الوحيد الذي ينبغي ألا يغرب عن البال هو أن رأس المال الأصلي، جنباً إلى جنب مع الرساميل المتكونة حديثاً، يمضي في تجديد إنتاجه لنفسه وإنتاج فائض قيمة، وإن هذا يصح أيضاً على كل رأسمال متراكم في صلته بكل رأسمال إضافي يتولد عنه.

لقد نشأ رأس المال الأصلي بتسليف 10 آلاف جنيه. فمن أين أتى الرأسمالي بهذه الثروة؟ من عمله الخاص وعمل أجداده! - هكذا يجيب الناطقون باسم الاقتصاد السياسي بالاجماع^(21c) الواقع أن فرضيتهم تبدو الفرضية الوحيدة المنسجمة مع قوانين الإنتاج السلمي.

ولكن الحال على خلاف ذلك تماماً بالنسبة لرأس المال الإضافي البالغ 2000 جنيه.

(21b) يعاني تحليل سيسمونيدي للتراكم من مثلث كبير، وهو: أنه يقنع نفسه أكثر مما ينبغي بعبارة «تحويل الإيراد إلى رأسمال» من دون أن يسر غور الظروف المادية لهذه العملية^(*)

[(*) أنظر: سيسمونيدي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، المجلد 1، باريس، 1819، ص 119. ن. برلين].

(*) هذه إشارة إلى إنجيل متى، الإصحاح الأول، حيث يرد ذكر ذرية أبراهام، بوصفه الأب الأول الذي تحدر منه اليهود. [ن. برلين].

(21c) «العمل الأصلي الذي يدين له رأسماله بالولادة». (سيسمونيدي، المرجع نفسه، ص 109).

فنحن نعرف تمام المعرفة عملية نشوئه. فهو فائض قيمة محوّل إلى رأسمال. فليست فيه منذ انبثاقه، ذرة قيمة لم تنشأ من العمل المجاني للغير. إن وسائل الإنتاج التي تُدمج بها قوة العمل الإضافية، ووسائل العيش التي يُقام بها أود العمال، ليست أكثر من أجزاء من مكونات المنتج الفائض، من الجزية التي تنتزعها الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة سنوياً. ورغم أن الأولى تشتري، بجزء من هذه الجزية، قوة العمل الإضافية، حتى وإن يكن بسعر كامل، بحيث يُبازل الشيء بما يعادله، إلّا أن الصفقة، لكل هذه الأسباب، هي عبارة عن الحيلة القديمة نفسها التي يمارسها فاتح يشتري السلع من المغلوبين بالنقد التي نهبها منهم.

ولو استخدم رأس المال الإضافي المنتج الذي أثمره، فإن على هذا المنتج أن يواصل قبل كل شيء إنماء قيمة رأس المال الأصلي، كما أن عليه أيضاً أن يشتري مجدداً ثمار عمله السابق المجاني بأن يقدم لقاءها عملاً أكبر مما تكلف. وحين ننظر في الأمر باعتباره صفقة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، فلن نرى أيما فرق في كون العمل المجاني الذي أداه العمال السابقون هو الذي يستخدم العمال الإضافيين. فالرأسمالي يمكن أن يحول رأس المال الإضافي إلى آلات تلقي بمنتجات رأس المال الإضافي ذلك في برائن البطالة، ويستعيز عنهم ببضعة أطفال. وفي كل الأحوال، فإن الطبقة العاملة تخلق، بعملها الفائض في أحد الأعوام، رأس المال الذي سيقوم باستخدام العمل الإضافي في العام التالي⁽²²⁾ وهذا ما يُسمى: توليد رأس المال برأس المال.

إن تراكم رأس المال الإضافي الأول البالغ ألفي جنيه، يفترض سلفاً وجود قيمة [609] مقدارها 10 آلاف جنيه تعود إلى الرأسمالي كقيمة أنتجها بفضل «عمله الأصلي»، وسلفها بنفسه. أما رأس المال الإضافي الثاني البالغ 400 جنيه، فيفترض سلفاً، على العكس، أن ثمة 2000 جنيه قد تراكت سابقاً وقدمت فائض القيمة، أي الأربعمئة جنيه التي تحولت إلى رأسمال. وبذا تبدو ملكية عمل الماضي المجاني، من الآن، فصاعداً الشرط الأول والأخير للتملك الحالي للعمل المجاني الحي، بحجم يتعاظم أبداً. فكلما ازداد مقدار ما سبق أن راكمه الرأسمالي ازداد مقدار ما يوسعه أن يراكمه.

وبمقدار ما يكون فائض القيمة، الذي يؤلف رأس المال الإضافي رقم واحد، ثمرة شراء قوة العمل بدفع جزء من رأس المال الأصلي، وهو شراء يتطابق كلياً مع قوانين

(22) «العمل يخلق رأس المال قبل أن يقوم رأس المال باستخدام العمل» (Labour creates capital, before capital employs labour).

(إي. جي. واكنفيلد، إنكلترا وأميركا، ص 110. E.G. Wakefield, *England and America*, London, 1833, V. II, p. 110).

تبادل السلع، وهذا يفترض من وجهة النظر الحقوقية، حرية تصرف العامل بقدراته الجسدية الخاصة لا أكثر، وحرية تصرف مالك النقد أو السلع بالقيم التي يمتلكها، وبمقدار ما يكون رأس المال الإضافي رقم اثنين، إلخ، هو نتيجة محض لرأس المال الإضافي رقم واحد، وهو بالتالي نتيجة العلاقات المذكورة أعلاه؛ وبمقدار ما تتحقق هنا كل صفقة منفردة، بثبات، في تطابق كامل مع قوانين تبادل السلع، حيث يشتري الرأسمالي قوة العمل دائماً، ويبيع العامل هذه القوة دائماً، - بل من الممكن أن نفترض أن ذلك البيع والشراء يجريان بالقيمة الفعلية لهذه القوة، بمقدار ما يُعدّ ذلك كله صحيحاً، فمن الواضح أن قانون التملك أي قانون الملكية الخاصة، الذي يركز على إنتاج وتداول السلع، يتحول بفعل دياكتيكه الداخلي الحتمي، إلى نقيضه تماماً. فتبادل المُتَعَادِلَات، وهو العملية الأصلية التي انطلقنا منها بالأصل، قد انقلب الآن رأساً على عقب تماماً على نحو لم يعد معه هناك سوى تبادل ظاهري؛ مرّة ذلك، أولاً، أن ذلك الجزء من رأس المال الذي يُبادل بقوة العمل ما هو ذاته سوى جزء من منتج عمل الغير الذي جرى تملكه من دون مُعَادِل؛ ومرّة ذلك، ثانياً، أن على العامل الذي أنتج هذا الجزء ليس فقط التعويض عنه، بل أن يضيف إليه فائضاً جديداً. فعلاقة التبادل القائمة بين الرأسمالي والعامل تصبح إذن مجرد مظهر خارجي يُلصق بعملية التداول، شكل محض، غريب عن محتواه هو بالذات، ويُغلف هذا المحتوى بالغموض. التكرار الدائم لشراء وبيع قوة العمل هو الشكل. أما المحتوى، فهو أن الرأسمالي يستولي المرة تلو الأخرى، دون مُعَادِل، على جزء من عمل الماضي المتجسد شيئاً للغير، مبادلاً إياه بكمية أكبر من العمل الحي للغير. لقد بدت لنا حقوق الملكية أول الأمر حقوقاً تركز على عمل المرء نفسه. وكانت هذه الفرضية ضرورية، في الأقل، نظراً لأن الذين يواجهون بعضهم هم مالكو سلع متساوون في الحقوق، ولأن الوسيلة الوحيدة التي تتيح [610] للشخص تملك سلع الغير، تنحصر في أن ينفصل عن سلعته هو، التي لا يمكن إنتاجها إلا بالعمل وحده. أما الآن فيتضح أن الملكية هي حق تملك العمل المجاني للآخرين أو منتوجات هذا العمل، من جهة الرأسمالي، واستحالة تملك الشخص لمنتوجه الخاص، من جهة العامل. إن فصل الملكية عن العمل قد غدا النتيجة المحتومة لقانون انطلق، ظاهرياً، من وحدة تطابق الاثنين⁽²³⁾

(23) إن ملكية الرأسمالي لمنتوج عمل الغير «هو النتيجة الضرورية لقانون التملك الذي كان مبدأه الأساسي يتمثل، على النقيض من ذلك، في الحق المطلق لكل عامل، حصراً، بامتلاك منتوج

وعليه، مهما بدا نمط التملك الرأسمالي مناقضاً للقوانين الأصلية للإنتاج السلعي، فإنه لا ينبثق قط من انتهاك هذه القوانين بل، على العكس، من تطبيقها بالذات. دعونا نوضح الأمر تارة أخرى بأن نستعرض بإيجاز الأطوار المتعاقبة للحركة التي تبلغ ذروتها في تراكم رأس المال.

لقد رأينا، بادئ الأمر، أن التحول الأول لمقدار من القيم إلى رأسمال، يتحقق بالتوافق التام مع قوانين التبادل. فالطرف الأول في العقد يبيع قوة عمله، والطرف الثاني يشتريها الأول يتلقى قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الاستعمالية - وهي العمل - إلى يد الثاني. إن وسائل الإنتاج التي تخص الثاني أصلاً، تتحول على يديه، بمعونة هذا العمل الذي يخصه أيضاً، إلى منتج جديد يخصه من الناحية القانونية أيضاً.

قيمة هذا المنتج تتضمن: أولاً قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة. فالعمل النافع لا يستطيع استهلاك وسائل الإنتاج هذه من دون أن ينقل قيمتها إلى المنتج الجديد، ولكن لا بد لقوة العمل حتى تكون قابلة للبيع من أن تكون قادرة على تقديم عمل نافع في الفرع الصناعي الذي تستخدم فيه.

وتتضمن قيمة المنتج الجديد أيضاً: مُعادل قيمة قوة العمل وفائض قيمة. والحال هكذا، لأن قوة العمل - المبيعة لفترة زمنية معينة قد تكون يوماً أو أسبوعاً، إلخ. - هي أقل قيمة من القيمة التي تتولد عن استخدام قوة العمل خلال هذه المدة الزمنية. إلا أن العامل قد تلقى مبلغاً معيناً مقابل القيمة التبادلية لقوة عمله، وبذلك يكون قد انفصل عن قيمتها الاستعمالية - وهذا هو الحال في كل بيع وشراء.

إن كون هذه السلعة الخاصة، أي قوة العمل، تمتلك قيمة استعمالية فريدة تتمثل في تقديم عمل، أي خلق قيمة، لا يؤثر في القانون العام للإنتاج السلعي. إذن فلو كان [611] مقدار القيمة المسلفة بشكل أجور لا يظهر ثانية في المنتج وحسب، بل يظهر وقد كُبر بإلحاق فائض قيمة، فليس سبب ذلك أن بائع قوة العمل قد خُدع، فهو قد تلقى فعلاً قيمة سلعته، بل إن السبب الوحيد يرجع إلى أن الشاري قد استهلك هذه السلعة. إن قانون التبادل لا يشترط سوى التساوي بين القيم التبادلية للسلع التي تُبادل. بل إنه يفترض منذ البداية، أصلاً، أن يكون ثمة اختلاف بين قيمها الاستعمالية، ولا علاقة لهذا القانون إطلاقاً باستهلاك هذه السلع، وهو أمر لا يبدأ إلا بعد إبرام الصفقة وتنفيذها.

= عمله بالذات». (شيربوليه، الثروة والفقرة، باريس، ص 58. Cherbuliez, *Richesse ou Pauvreté*,

(Paris, 1841, p.58) (غير أن هذا التحول الديالكتيكي، غير موضح في هذا البحث بصورة كافية).

إذن فإن التحول الأول للنقد إلى رأسمال يتحقق بالانسجام الأدق مع القوانين الاقتصادية للإنتاج السلعي وحق الملكية المنبثق عنها. ومع ذلك فإن هذا التحول يؤكد النتائج التالية:

- 1 - إن المنتج يخص الرأسمالي لا العامل؛
- 2 - إن قيمة هذا المنتج تتضمن، إلى جانب قيمة رأس المال المُسَلَّف، فائض قيمة يكلف العامل عملاً لكنه لا يكلف الرأسمالي شيئاً، ويصبح، مع ذلك، ملكاً مشروعاً للرأسمالي؛
- 3 - إن العامل يحتفظ بقوة عمله، ويستطيع أن يبيعها مجدداً إذا استطاع العثور على شارب.

وليس تجديد الإنتاج البسيط إلا التكرار الدوري لهذه العملية الأولى؛ ففي كل مرة يُحوّل النقد مجدداً إلى رأسمال. لذا فإن القانون لا يتعرض للخرق؛ بل على العكس تُتاح له الفرصة ليفعل فعله باستمرار.

«إن أفعال تبادل عديدة متعاقبة، تجعل الفعل الأخير يمثل الأول»
(Plusieurs échanges successifs n'ont fait du dernier que le représentant du premier). (سيسموندي، المرجع نفسه، ص 70).

وكما رأينا فإن تجديد الإنتاج البسيط يكفي لختتم هذه العملية الأولى بطابع جديد كلياً، بمقدار ما ننظر إليها كحدث وحيد معزول.

«إن هؤلاء الذين يتقاسمون الدخل الوطني فيما بينهم طرفان، الأول»
(العمال) «يحصل كل عام، من جديد، على الحق في أخذ نصيبه بأداء عمل جديد؛ أما الطرف الآخر» (الرأسماليون) «فله سلفاً حق مسبق دائم في أخذ نصيبه بالاستناد إلى العمل المنجز في الأصل».
(Parmi ceux qui se partagent le revenu national, les uns (die Arbeiter) y acquièrent chaque année un nouveau droit par un nouveau travail, les autres, les capitalistes," (die Kapitalisten) "y ont acquis antérieurement un droit permanent par un travail primitif." (سيسموندي، المرجع نفسه، ص 110-111).

[612] ومن المعروف أن ميدان العمل ليس بالميدان الوحيد الذي يأتي به حق البكورية بالمعجزات.

ولا يغير من الأمر شيئاً كذلك أن يأتي تجديد الإنتاج الموسع، أي التراكم، ليحل محل تجديد الإنتاج البسيط. ففي الحالة الأولى يبدد الرأسمالي كامل فائض القيمة هباء تبذيره، وفي الثانية يبدي فضيلة بورجوازية باستهلاك جزء منه وتحويل الباقي إلى نفود.

إن فائض القيمة ملك له، ولم يسبق أن كان ملكاً لأحد غيره. وإذا ما سلفه لأغراض الإنتاج، فإن التسليفات تأتي من رصيده الخاص، كما كان الحال بالضبط في اليوم الأول من دخوله السوق. وكون الأرصدة التي يدفعها الآن مستمدة من العمل المجاني الذي قام به عماله، أمر لا يغير من الوضع إطلاقاً. فلو أن العامل (ب) يحصل على أجوره من فائض القيمة الذي أنتجه العامل (أ)، فإن العامل (أ) يكون، أولاً، قد أعطى فائض القيمة هذا من دون أن يكون السعر العادل لسلعته قد خصم منه نصف قرش، وتكون صفقته، ثانياً، لا تعني العامل (ب) عموماً في شيء. فكل ما يطالب به (ب)، وما له الحق في المطالبة به، هو أن يدفع له الرأسمالي قيمة قوة عمله.

«مع ذلك فكلاهما رابح: العامل لأنه قد دفعت له ثمار عمله» (ينبغي أن تقرأ: من ثمار عمل العمال الآخرين المجاني) «قبل أن يؤدي عملاً» (ينبغي أن تقرأ: قبل أن يعود عمله بشماره) «ورب العمل لأن قيمة عمل هذا العامل أكبر من أجوره» (ينبغي أن تقرأ: لأنه ينتج قيمة أكبر من قيمة أجوره) ("Tous deux gagnaient encore; l'ouvrier parce qu'on lui avançait les fruits de son travail" avant qu'il du travail gratuit d'autres ouvriers) «ينبغي أن تُقرأ) «le fût fait;» avant que le sien ait porté de fruit) «le maître, parce que le travail de cet ouvrier valait plus que le salaire» (produisait plus de valeur que celle de son salaire). (سيسموندي Sismondi، المرجع نفسه، ص 135).

صحيح، أن الأمور تلوح في صورة أخرى تماماً فيما لو نظرنا إلى الإنتاج الرأسمالي في مجرى تجدد المستمر، ولو نظرنا، لا إلى الرأسمالي المفرد والعامل المفرد، بل إلى الوضع بشموليته، إلى الطبقة الرأسمالية مقابل الطبقة العاملة. ولكن القيام بذلك يعني تطبيق معايير غريبة كلياً (total) عن الإنتاج السلمي.

ففي الإنتاج السلمي لا نجد سوى الشاري المستقل والبائع المستقل إزاء بعضهما. وتنقطع العلاقة بين الاثنين ما إن ينصرم الأمد الزمني المتفق عليه في العقد الذي أبرماه. وإذا ما تكررت الصفقة، فذلك (*) نتيجة اتفاق جديد لا علاقة له بالقديم، ولن يلتقي البائع نفسه بالشاري نفسه، إلا بمحض الصدفة.

(*) ورد في الطبعة الرابعة: من denn. [ن. برلين].

وإذا شئنا الحكم على الإنتاج السلعي، أو على إحدى الظواهر المتصلة به، استناداً [613] إلى القوانين الاقتصادية الخاصة بهذا الإنتاج، يتوجب أن ندرس كل فعل من أفعال التبادل في ذاته، أي بدون أي ارتباط بفعل التبادل الذي يسبقه والذي يليه. وبما أن صفقات البيع والشراء لا يُتفق عليها إلا بين فرد وآخر، فلا يمكن البحث هنا، عن علاقات بين طبقتين اجتماعيتين كاملتين.

ومهما يكن طول سلسلة عمليات تجديد الإنتاج الدورية، وعمليات التراكم السابقة، التي سبق أن مرّ بها رأس المال الناشط حالياً، فإنها تحتفظ دوماً بعذريتها الأولى. وطالما كانت قوانين التبادل مرعية في كل فعل من أفعال هذا التبادل، مأخوذاً على انفراد، فإن أسلوب التملك يمكن أن ينقلب انقلاباً جذرياً كاملاً، من دون أن يؤثر بشيء على حقوق الملكية الملازمة للإنتاج السلعي. فهذه الحقوق تظل هي ذاتها سارية المفعول، سواء بادى الأمر، حين يكون المنتج ملكاً لمنتجه، الذي لا يستطيع الإثراء، وهو يبادل الشيء بما يعادله، إلا بعمله الشخصي، أو سواء لاحقاً، في الحقبة الرأسمالية، حين تصبح الثروة الاجتماعية، بدرجة متزايدة أبداً، ملكاً لأولئك الذين يحتلون موقعاً يبيح لهم الاستئثار بالعمل المجاني للغير دوماً وأبداً.

وتغدو هذه النتيجة أمراً محتوماً، منذ أن يقوم العامل نفسه ببيع قوة عمله، يبعاً حراً، بصفتها سلعة. ولكن ابتداءً من تلك اللحظة فقط، يعم الإنتاج السلعي ويصبح الشكل النموذجي للإنتاج؛ وابتداءً من تلك اللحظة أيضاً، يتم إنتاج أي منتج كان، من البداية، لأجل البيع، وتمر كل الثروة المُنتجة عبر ميدان التداول. فالإنتاج السلعي لا يبسط سلطانه على المجتمع بأسره إلا عندما يغدو العمل المأجور قاعدة لهذا الإنتاج؛ ولكن الإنتاج السلعي لا يكشف عن جميع قدراته الخفية إلا عند ذاك أيضاً. والقول بأن التغلغل المفاجيء للعمل المأجور يشوه الطابع الحقيقي للإنتاج السلعي، يضارع القول إن الإنتاج السلعي ينبغي ألا يتسع إذا ما أردنا ألا يُشوّه طابعه الحقيقي. وكلما تطور الإنتاج السلعي قُدماً، حسب القوانين الخاصة بالملازمة له، وتحول إلى إنتاج رأسمالي، انقلبت قوانين الملكية الملازمة للإنتاج السلعي إلى قوانين للتملك الرأسمالي⁽²⁴⁾

لقد رأينا أن كل رأسمال مُسلّف، بصرف النظر عن منبعه الأصلي، يتحول، حتى في

(24) لا يسعنا، إذن، إلا أن نندعش من دهاء برودون الذي يسعى إلى القضاء على الملكية الرأسمالية معارضاً إياها... بالقوانين الأزلية للملكية القائمة على الإنتاج السلعي!

[614] حالة تجديد الإنتاج البسيط، إلى رأسمال متراكم، أي إلى فائض قيمة مُرسمل. ولكن كل رأس المال الأصلي المسلّف يصبح، في تيار الإنتاج المتدفق العام، مقداراً متناهِياً في الصغر (*magnitudo evanescens* بالمعنى الرياضي للكلمة)، بالمقارنة مع رأس المال المتراكم مباشرة؛ أي بالمقارنة مع فائض القيمة أو المنتج الذي أُعيد تحويله إلى رأسمال، سواء كان رأس المال هذا يعمل بين يدي مَنْ راكمه أو بين يدي سواه. لذا يصف الاقتصاد السياسي رأس المال بشكل عام بأنه «ثروة متراكمة» (فائض قيمة أو إيراد محوّل إلى رأسمال) «يُستخدَم، مرة أخرى، في إنتاج فائض القيمة»⁽²⁵⁾، ويصف الرأسمالي بأنه «مالك المنتج الفائض»⁽²⁶⁾ وهناك طريقة أخرى للتعبير عن هذا المعنى نفسه، وهي القول بأن رأس المال الحالي كله هو فائدة مثوية متراكمة أو فائدة مثوية محوّلة إلى رأسمال، ذلك لأن الفائدة المثوية ما هي إلّا جزء كسري من فائض القيمة⁽²⁷⁾

2) خطأ فهم الاقتصاد السياسي لتجديد الإنتاج على نطاق موسع

قبل أن نبدأ في بحث بعض التعريفات الأكثر دقة للتراكم، أو إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، ينبغي أن نزيل الغموض الذي ابتدعه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. إن السلع التي يشتريها الرأسمالي، بقسم من فائض القيمة، لأغراض الاستهلاك

(25) «رأس المال هو ثروة متراكمة تُستخدم لجني الربح». (مالتوس، المرجع المذكور، [ص262]).
«إن رأس المال... يتألف من ثروة مدخرة من الإيراد، تستخدم ابتغاء الربح». (ر. جونز، مقرر محاضرات في الاقتصاد السياسي).

(R Jones, *Text-book of Lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 16).

(26) «إنهم مالكو المنتج الفائض أو رأس المال»، (منايع وعلاج المصاعب الوطنية. رسالة إلى اللورد جون راسل، لندن، 1821، [ص4]).

(*The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell*, London, 1821, [p.4]).

(27) «إن رأس المال، مقروناً بالفائدة المثوية المرغوبة على كل جزء من أجزاء رأس المال المدخّر، يبلغ من الضخامة مبلغاً بحيث أن كل الثروة التي يستمد منها الدخل في العالم بأسره، قد باتت منذ أمد بعيد مجرد فائدة مثوية عن رأس المال». (مجلة إيكونوميست اللندنية، 19 تموز/يوليو 1851).

الشخصي، لا يمكن أن تخدمه كوسائل للإنتاج ولإنماء القيمة؛ كذلك شأن العمل الذي يشتريه لإشباع حاجاته الطبيعية والاجتماعية، فهو ليس عملاً منتجاً. فهو يبدد أو ينفق فائض القيمة بوصفه إيراداً، على شراء تلك السلع وذلك العمل، بدلاً من تحويل فائض القيمة هذا إلى رأسمال. وبالنسبة إلى نمط الحياة المألوف لطبقة النبلاء الاقطاعيين القديمة، الذي قال عنه هيغل بحق «إنه يتمثل في التهام ما هو موجود»^(*) والذي يتعاضم بالخدم والحشم على وجه الخصوص، كان من الأهمية بمكان للاقتصاد السياسي البورجوازي المندادة بمبدأ مراكمة رأس المال بوصفه الواجب الأول لكل مواطن، وأن [615] يعط، دون كلل، بأن المرء لا يستطيع أن يراكم إذا ما التهم كل إيراداته ولم ينفق جزءاً كبيراً منها لاستخدام عمال منتجين إضافيين، يدرون مكسباً أكبر من تكاليفهم. من جهة أخرى، كان على الاقتصاد السياسي أن يقارع الرأي المسبق الشائع الذي يخلط بين الإنتاج الرأسمالي والاكنتاز⁽²⁸⁾، ويتوهم أن الثروة المراكمة تعني الثروة المنقذة من خطر الفناء في شكلها العيني، أي المسحوبة من ميدان الاستهلاك، أو حتى من ميدان التداول. أما في الواقع فإن سحب النقود من دائرة التداول يتناقض كلياً مع إنماء قيمتها بوصفها رأسمالاً، في حين أن مراكمة السلع على سبيل الاكنتاز ليست إلّا محض جنون^(28a) فتراكم كتل هائلة من السلع يأتي إما نتيجة لتوقف في التداول أو لفيض في الإنتاج⁽²⁹⁾ ومهما يكن الأمر فإن ما هو مائل في أذهان الناس هو صورة تخزين السلع الذي يراكمه الأغنياء لأغراض الاستهلاك التدريجي من جهة، ومن جهة أخرى تكوين المخزونات الاحتياطية، وهذه الظاهرة الأخيرة سمة مشتركة لجميع أنماط الإنتاج، وستتوقف عندها هنية حين تقوم بتحليل عملية التداول.

إذن، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي محق تماماً في هذه الحدود حين يؤكد أن السمة

(*) هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، الفقرة رقم 203. [ن. برلين].

(28) «لا يمكن لأي اقتصادي سياسي في يومنا هذا أن يستخدم تعبير الادخار بمعنى اكنتاز وحسب؛ ولكن خارج هذا الإطار الضيق وغير الكافي، لا يمكن أن نتصور استخدام هذا التعبير بالنسبة للثروة الوطنية إلّا ذلك الذي ينشأ عن تباين استعمال ما هو مدخّر، استناداً إلى تمايز فعلي بين مختلف أنواع العمل الذي تعيله هذه المدخّرات». (مالتوس، [مبادئ الاقتصاد السياسي]، ص38-39)

(28a) هكذا نجد أن بلزاك، الذي درس جميع ألوان البخل، دراسة عميقة، يصور المرابي العجوز غوبسيك وقد تلبسه الخوف حين شرع يكس السلع ابتغاء الاكنتاز.

(29) «تراكم السلع... انعدام التبادل... فيض الإنتاج». (ت. كوربيت Th. Corbet، المرجع المذكور، ص 104).

المميزة لعملية التراكم هي استهلاك المنتج الفائض على أيدي عمال منتجين لا غير منتجين. ولكن خطاه يبدأ من هنا أيضاً. لقد ابتدع آدم سميث موضة تصوير التراكم على أنه مجرد استهلاك العمال المنتجين للمنتج الفائض؛ وهذا يضارع القول إن تحويل فائض القيمة إلى رأسمال لا يتطلب سوى تحويله إلى قوة عمل. دعونا نستمع إلى ما يقول ريكاردو، مثلاً، في هذا الأمر:

«ينبغي أن نفهم أن كل منتجات أي بلد تُستهلك تماماً، ولكن ثمة farkاً هائلاً لا يمكن تخيله بين أن يستهلك المنتج أولئك الذين يقومون بتجديد إنتاج قيمة أخرى، أو من لا يقومون بتجديد إنتاج أي قيمة أخرى. وحين نقول إن الإيراد قد أذخر وأضيف إلى رأس المال، فإن ما نعنيه بذلك هو أن هذا الجزء من الإيراد الذي قلنا بأنه أضيف إلى رأس المال، إنما يستهلكه عمال منتجون لا غير منتجين. وليس ثمة خطأ أكبر من الافتراض بأن رأس المال ينمو بفضل عدم الاستهلاك»⁽³⁰⁾

[616]

الواقع، ليس ثمة خطأ أكبر من هذا الذي كرره ريكاردو والآخرين بعد آدم سميث، وهو أن

«ذلك الجزء من الإيراد الذي قلنا بأنه أضيف إلى رأس المال، إنما يستهلكه عمال منتجون».

فحسب هذا التصور، ينبغي لفائض القيمة الذي تحول إلى رأسمال، أن يصبح بأكمله رأسمالاً متغيراً. أما في الواقع فإن فائض القيمة، شأنه شأن القيمة الأصلية المسلفة، ينبغي أن ينقسم إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل. وقوة العمل هي الشكل الذي يظهر به رأس المال المتغير خلال عملية الإنتاج. وفي هذه العملية يستهلك الرأسمالي قوة العمل ذاتها، أما قوة العمل فتستهلك وسائل الإنتاج أثناء أدائها لوظيفتها، وهي العمل. والنقود المدفوعة لشراء قوة العمل تتحول، في الوقت نفسه، إلى وسائل عيش يستهلكها «العامل المنتج» لا «العمل المنتج». إلا أن آدم سميث يصل، بتحليل خاطئ جوهرياً، إلى استنتاج أخرق يقول إنه على الرغم من انقسام كل رأسمال فردي إلى جزء مكون ثابت وآخر متغير، فإن رأس المال الاجتماعي يتألف من رأسمال متغير فقط، أي أنه يُنفق، حصراً، على دفع الأجور. لنفرض، مثلاً، أن أحد صناعي المنسوجات الصوفية يحول مبلغاً قدره 2000 جنيه إلى رأسمال. إنه ينفق جزءاً

(30) ريكاردو، [مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 163، الحاشية.

(Ricardo, [Principles of Political Economy, 3rd Ed. London, 1821,] p. 163, Note).

من المبلغ في شراء نساجين، وينفق الجزء الآخر في شراء غزول صوفية وآلات، وغير ذلك. إلا أن الأشخاص الذين يبتاع منهم الغزول والآلات، يدفعون هم بدورهم إلى عمالهم جزءاً من هذه النقود، وهكذا دواليك حتى تُنفق الألفا جنيه كلها في دفع الأجور، أي حتى يكون المنتج الذي تمثله الألفا جنيه قد استُهلك برمته على يد عمال منتجين. ومن الجلي أن زبدة هذه الحجة كلها تكمن في عبارة «وهكذا دواليك»، التي تقدفنا من ولي إلى شفيح^(*) الواقع أن آدم سميث يقطع بحثه عند هذا الموضع بالذات، حيث تبدأ الصعوبات⁽³¹⁾

تبدو عملية تجديد الإنتاج السنوية يسيرة على الفهم إذا أبقينا أنظارنا شاخصة إلى [617] رصيد الإنتاج السنوي الإجمالي ولا شيء سواه. لكن كل جزء من مكونات هذا المنتج السنوي ينبغي جلبه إلى سوق السلع، وهنا تبدأ المصاعب. فحركات رؤوس الأموال المفردة والإيرادات الشخصية، تتداخل وتتشابك، فتضيع في غمرة التنقلات العامة من مكان لآخر، أي في غمرة تداول الثروة الاجتماعية، مما يعشي البصر عن رؤية المشهد، وي طرح أمام الباحث قضايا بالغة التعقيد. وسوف أقوم بتحليل الصلات الفعلية في الجزء الثالث من الكتاب الثاني. ومن منجزات الفيزيوقراطيين الكبيرة أنهم كانوا أول من سعى إلى تصوير المنتج السنوي على النحو الذي يبدو به بعد اجتيازه قنوات عملية التداول، وذلك في «الجدول الاقتصادي»^(**) (Tableau économique) الذي وضعه⁽³²⁾

(*) حرفياً: من بونطوس إلى بيلاطوس، حاكم فلسطين في عهد الرومان، والآخر هو الذي أمر بصلب السيد المسيح. [ن.ع.]

(31) إن السيد جون ستيوارت ميل، بغض النظر عن كتابه «المنطق» لا يبين أبداً الأخطاء الواردة في تحليل أسلافه. إن هذه الأخطاء بحاجة إلى تصويب من وجهة نظر الاختصاصي وحتى ضمن الآفاق البورجوازية للعلم. ونراه يستنسخ، دوماً، أفكار أساتذته المضطربة، بدوغمائية التلاميذ، فيقول في الحالة المعنية: «إن رأس المال نفسه يتحول كلياً إلى أجور، في آخر المطاف؛ وحين يستعاد بيع المنتج، يعود فيتحول إلى أجور، من جديد».

(**) الجدول الاقتصادي: أول مخطط لتجديد إنتاج وتداول رأس المال الاجتماعي وضعه الفيزيوقراطي كيني. يتناول ماركس هذا الجدول في: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل السادس، وكذلك: رأس المال، المجلد الثاني، الفصل 19. [ن. برلين].

(32) لم يقتصر آدم سميث، في وصفه لعملية تجديد الإنتاج وبالتالي التراكم، على عدم تحقيق خطوة إلى الأمام في أمور عديدة، بل تفهقر كثيراً بالمقارنة مع أسلافه، وبخاصة الفيزيوقراطيين. إن الوهم المذكور في المتن أعلاه، يرتبط بدوغما مذهلة حقاً، تركها آدم سميث إرثاً للاقتصاد السياسي، وهي دوغما ترى أن سعر السلعة يتألف من الأجور والربح (الفائدة المثوية) والربح،

وما عدا ذلك، فمن البديهي أن الاقتصاد السياسي لم يأل جهداً في أن يستثمر لمصالح الطبقة الرأسمالية موضوعة آدم سميث القائلة بأن كل ذلك الجزء من المنتج الصافي، الذي يتحول إلى رأسمال، إنما تستهلكه الطبقة العاملة.

(3) تقسيم فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد، نظرية التقشف

عالجنا في الفصل السابق، فائض القيمة وبالتالي المنتج الفائض باعتباره رصيذاً للاستهلاك الفردي للرأسمالي فقط. أما في هذا الفصل، فقد عالجنه، حتى الآن، كرصيد للتراكم وحسب. الواقع أنه لا هذا ولا ذاك، بل هو الاثنان معاً. فثمة جزء من فائض القيمة يستهلكه الرأسمالي كإيراد⁽³³⁾، وثمة جزء آخر يستخدمه كرأسمال، أي يخصصه للتراكم.

وإذا كانت كتلة فائض القيمة محددة، فإن أحد الجزئين يكون أكبر، كلما كان الجزء الآخر أصغر. وعلى افتراض بقاء جميع الظروف الأخرى على حالها؛ فإن التناسب بين هذين الجزئين يحدد مقدار التراكم. إلا أن مالك فائض القيمة، أي الرأسمالي، هو وحده الذي يتولى هذا التقسيم. فذلك فعل مرهون بإرادته. إن ذلك الجزء من الجزية المنتزعة، الذي يراكمه، هو ما يُقال بأنه قد أدخره، لأنه لم يلتهمه، أي لأنه يؤدي وظيفته بوصفه رأسمالياً، وظيفته في إثراء نفسه.

وليس للرأسمالي أيما قيمة تاريخية، أو أيما حق في هذا الوجود التاريخي الذي «لا

= أي فقط من الأجور وفائض القيمة. وانطلاقاً من ذلك يعترف شتورخ، بسذاجة كاملة قائلاً: «من المستحيل إرجاع السعر الضروري إلى عناصره الأولية». (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي]، 1815، المجلد II، ص141، الحاشية).

إنه لعلم اقتصاد جميل هذا الذي يعلن أن من المستحيل إرجاع سعر السلع إلى عناصره الأولية البسيطة! وسوف نبحت هذه النقطة في الجزء الثالث من المجلد الثاني وفي الجزء السابع من المجلد الثالث بالتفصيل.

(33) سيلاحظ القارئ أننا نستخدم تعبير الإيراد (Revenue) بمعنى مزدوج: الأول للدلالة على فائض القيمة بوصفه منتجاً يدرّه رأس المال بصورة دورية، والثاني للدلالة على ذلك الجزء من هذا المنتج الذي يستهلكه الرأسمالي دورياً، أو يضيفه إلى رصيده الاستهلاكي. لقد احتفظنا بهذا المعنى المزدوج لأنه ينسجم مع لغة الاقتصاديين الإنكليز والفرنسيين المعتادة.

موعد تاريخي ليس له^(*) حسب تعبير ليخنوفسكي الطريق، عدا عن كونه رأسمالاً في إهاب بشر. وبهذا المعنى فقط فإن ضرورة وجوده العابر، تكمن في الضرورة العابرة لنمط الإنتاج الرأسمالي وبما أنه رأسمال في إهاب بشر، فالغاية التي تحفز أفعاله ليست القيمة الاستعمالية والتمتع، بل القيمة التبادلية وإنماؤها. إنه، وهو النزاع المتعصب إلى إنماء القيمة، يرغب الجنس البشري ومن دون أي رادع، على الإنتاج لأجل الإنتاج، يفرض بذلك تطوير القوى المنتجة في المجتمع، وخلق تلك الشروط المادية للإنتاج، التي بها وحدها تتشكل القاعدة الحقيقية لشكل أرقى من المجتمع، يكون مبدؤه الأول التطور الشامل الحر لجميع أفراده. وليس الرأسمالي محترماً إلا لأنه رأسمال بإهاب بشر. وبهذه الصفة، يشاطر المكتنز حبه المطلق للإثراء. ولكن ما يظهر عند المكتنز كهوس في المزاج الفردي، يظهر عند الرأسمالي كفعل لآلية اجتماعية، ليس هو إلا واحداً من تروسها. زد على ذلك، أن نمو الإنتاج الرأسمالي يحتم، دوماً، المضي في زيادة مقدار رأس المال الموظف في أي مشروع صناعي، أما المنافسة فتجعل كل رأسمالي مفرد خاضعاً للقوانين الكامنة في نمط الإنتاج الرأسمالي كقوانين قسرية مفروضة من الخارج. فهي ترغمه على توسيع رأسماله باطراد، بغية الحفاظ عليه، لكن توسيع رأسماله متعذر بغير تراكم تصاعدي.

إذن، بحدود ما تكون حركات وسكنات الرأسمالي مجرد وظيفة لرأس المال الذي [619] حُبِّي في شخص الرأسمالي، بالوعي والإرادة - فإنه يرى في استهلاكه الشخصي تطاولاً لصوبياً على التراكم، تماماً مثلما تقتضي أصول المحاسبة الإيطالية أن يسجل الرأسمالي إنفاقه الشخصي في دفتر الحسابات في حقل ديون على الرأسمالي لحساب رأسماله. إن القيام بالتراكم، يعني غزو عالم الثروة الاجتماعية. فهو يزداد كتلة المادة البشرية المستغلة، فيوسع بذلك سطوة الرأسمالي، المباشرة وغير المباشرة⁽³⁴⁾

(*) [حرفياً Keinen Datum nicht hat ليس عنده ليس موعد. ن. ع] عبارة وردت في خطاب الضابط البروسي ليخنوفسكي في الجمعية الوطنية بمدينة فرانكفورت في 31 آب/أغسطس 1848، معارضاً مطلب البولونيين بالاستقلال، مكرراً في خطابه عن حق بولونيا التاريخي بالاستقلال أن «ليس للحق التاريخي «ليس» موعد تاريخي واحد»، مخالفاً قواعد النحو الألماني الذي لا يجيز استخدام (nicht, keine) صيغتي نفي مع فعل واحد، فأثار ضحك جمهور الحاضرين. [ن. برلين].

(34) يتخذ لوثر من المرابي، هذا النموذج البالي والمتجدد أبداً للرأسمالي، موضوعاً له، فيبين بجلاء أن حب السلطان هو أحد دوافع التوق إلى الشراء. «لقد توصل الوثنيون، بنور العقل، إلى

بيد أن الخطيئة الأصلية تُرتكب في كل مكان. فمع تطور النمط الرأسمالي للإنتاج [620] والتراكم والثروة يكف الرأسمالي عن أن يكون مجرد تجسيد لرأس المال. فيتملكه «عطف بشري» (*) على آدم الذي يسكن جسده، ويبلغ من الثقافة مستوى يدفعه إلى أن يهزأ بحمى التقشف التنسكي، باعتباره هوس المكتنزين الذي فات أوانه. على حين كان

= الاستنتاج بأن المراهبي قاتل ولص، مضاعف. أما نحن المسيحيين فنسبغ على المراهبين من الشرف ما يحملنا على أن نعبدهم لأجل أموالهم... إن كل من ينهب ويسلب ويسرق لقمة غيره إنما يرتكب إثماً كبيراً (على قدر ما يكون الفعل صادراً عن إرادته) شأن الذي يميت إنساناً من الجوع أو يدمر حياته. كذلك يفعل المراهبي، وهو جالس في غضون ذلك، سالماً منتعماً على كرسيه بدل أن يتدلى من حبل المشنقة لتنهش لحمه جوارح بعدد ما سرق من الغولدنات [عملة ألمانية قديمة. ن. برلين]، وليت أن في جسده من اللحم ما يكفي هذا العدد من الطير لكي تغرز مناقيرها وتنهش منه. أما صغار اللصوص فيشقونهم... إن صغار اللصوص يُقيدون بالأصفاد، أما كبارهم فيختالون في الذهب والحريز. أفيجد إذن، على الأرض، عدو للإنسان (من بعد إبليس) أكبر من كائز النقود والمراهبي، الذي يبتغي أن يكون إلهاً على البشر كلهم. إن الأتراك والمعتدين والطغاة أناس فاسدون أيضاً، مع ذلك فإنهم مضطرون إلى أن يدعوا الناس تعيش، وأن يقرأوا بأنهم فاسدون وأعداء، وقد يبدون، لا بل يضطرون أحياناً إلى إيذاء بعض الشفقة. أما المراهبي، آكل النقود، فلا يكثر لو أن العالم كله مات جوعاً وظمأً ويؤساً وعوزاً، فهو يتوق، بمقدار ما تكون هذه إرادته، لأن يستحوذ على الأشياء كلها لنفسه، ويتلقى الكل منه الهبة كما من إله، ويكونوا له عبيداً إلى الأبد... إنه يرتدي حلة قشبية، ويتقلد أساور وخواتم من ذهب، ويمسح فمه ويتباهى، لكي يرى الناس إليه ويحسبوه ورعاً سامي المقام... الربا وحش هائل، ضخيم، كالغول الذي يأتي على كل شيء، وهو أسوأ من أي كاكوس وجيريون وأنتوس. ومع ذلك فإنه يتزين ويتظاهر بالتقوى والورع، كي لا يرى الناس أين مضت الثيران التي ساقها خفية إلى حظيرته. إلا أن هرقل سوف يسمع خوار الثيران، واستغاثة سجنائه، ويبحث عن الكاكوس بين الصخور والأكمات، ويقذ الثيران من مخالب هذا السافل. لأن كلمة كاكوس تعني السافل، الذي هو مراب يدعي الورع ويسرق وينهب ويفترس كل شيء. إلا أنه ينكر ما جنت يده، ويتوهم أن أحداً لن يفضح فعلته، لأن الثيران التي ساقها القهقري إلى حظيرته يجعلها تبدو من آثار حوافرها وكأنها خرجت من الحظيرة. وهكذا فالمراهبي يخدع كل الناس، متظاهراً بأنه رجل نافع يعطيهم الثيران، رغم أنه يحتكرها لنفسه وليتهمها لوحده... وإذا كنا نحطم ونقطع رؤوس قطاع الطرق والقتلة وسارقي البيوت، فحري بنا أن نفتك ونصطاد ونلصق ونقطع رؤوس كل المراهبين ونشدهم إلى عجلة الموت (مارتن لوثر، المرجع المذكور). [نص المقيس كما ورد في الطبعة الرابعة من رأس المال. ن. برلين].

(*) شيللر: الكفالة Schiller, Die Bürgschaft. [ن. برلين].

كل رأسمالي من الطراز الكلاسيكي يصم الاستهلاك الشخصي بأنه خطيئة وخروج على الواجب و «امتناع» (Enthaltung) عن التراكم، فإن الرأسمالي الحديث يرى في التراكم «زهداً» (Entsagung) في اللذة. و «أسفاه! ثمة روحان تسكنان [تصطرعان] في قلبه، وكل واحدة تنزع إلى الافتراق عن الأخرى» (*)

في الأيام الأولى من تاريخ نمط الإنتاج الرأسمالي - ولا بد لكل مستجد (Parvenü) رأسمالي من أن يمر، شخصياً، بهذه المرحلة التاريخية - تهيمن حتى الإثراء والجشع كهوس مطلق. بيد أن تقدم الإنتاج الرأسمالي لا يخلق عالماً جديداً من المسرات فحسب، بل يفتح، مع تطور المضاربة ونظام الائتمان، ألف باب للإثراء السريع. وعند بلوغ درجة معينة من التطور، ينشأ عرف يفرض على الرأسمالي «المنكود» قدراً من الإسراف، وهو نوع من التباهي بعرض الثروة، وبالتالي وسيلة للحصول على القروض، بل يغدو ضرورة من ضرورات الأعمال. ويدخل البذخ المترف في باب مصاريف تمثيل رأس المال. زد على ذلك، أن الرأسمالي، على خلاف المكتنز، لا يثرى بمقدار ما يبذل من عمله هو وبمقدار ما يتقشف في استهلاكه الشخصي، بل بمقدار ما يعتصر من قوة عمل الغير، وبمقدار ما يرغب العمال على الزهد في كل متع الحياة. إلا أن إسراف الرأسمالي لا يتصف قط بطابع حسن النية (bona fide) الذي يلزم إسراف السيد الاقطاعي المنفلت، بل يتصف بأحط أنواع الجشع وأكثر الحسابات حرصاً. ومع ذلك فإن إسراف الرأسمالي ينمو بنمو تراكمه، دون أن يعرقل هذا الأخير البتة. وبموازاة هذا النمو، يعتمل في روح الفرد الرأسمالي النبيلة صراع فاوستي بين الرغبة الشديدة في التراكم، والتوق إلى المتعة.

ويقول الدكتور أيكين، في مؤلف له نشر عام 1795: «ينقسم تاريخ الصناعة في مانشتير إلى أربع مراحل. في الأولى كان الصناعيون مرغمين على العمل بدأب لتأمين عيشهم».

وقد أصابوا الثراء، أساساً، بنهب الآباء الذين أعطوهم أطفالهم بصفة صبيان متمرنين (apprentices) مقابل أتاوة ترهق الآباء، في حين يتضور المتمرنون جوعاً. من ناحية أخرى كان متوسط الربح منخفضاً فتطلب التراكم تقتيراً كبيراً. لقد عاش الصناعيون عيشة المكتترين، وكانوا لا يستهلكون حتى ما يعادل الفائدة المثوية من رأسمالهم.

(*) تحوير عن كلمات فاوست بطل تراجيديا الشاعر غوته التي تحمل نفس الاسم. الفصل الأول، المشهد الثاني: أمام البوابة. «Goethe, Faust, 1 Teil, «Vor dert Tor». [ن. برلين].

[621] «في المرحلة الثانية، أخذ الصناعيون يجنون ثروات صغيرة، ولكنهم ظلوا يعملون بمثابرة كالسابق» - لأن الاستغلال المباشر للعمل يقتضي هو نفسه عملاً، مثلما يعرف كل ناظر عبيد - «وعاشوا على نحو بسيط، كالسابق. وفي المرحلة الثالثة انطلق عنان البذخ، وجرى توسيع المؤسسات الصناعية بإرسال وكلاء» (جوالين على ظهور الخيل Commis voyageurs) «بحثاً عن الطلبات في كل مدن الأسواق بالمملكة. وعلى الأرجح أن رؤوس الأموال البالغة 3 أو 4 آلاف جنيه استرليني، والمكتسبة في الصناعة، لم يكن لها وجود قبل عام 1690، أو أنها كانت قليلة جداً. ولكن ابتداءً من هذا التاريخ على وجه التقريب أو بعده بفترة وجيزة، تراكمت لدى الصناعيين وفرة من المال، وشرعوا في إشادة منازل حديثة من الأجر عوضاً عن بيوت الخشب والطين. وحتى في العقود الأولى من القرن الثامن عشر كان أي صناعي من مانشستر يتعرض لانتقادات واستهجان جيرانه إذا قدم لضيوفه قدحاً من خمرة أجنبية».

وقبل ظهور الإنتاج القائم على الآلات كان الصناعي لا ينفق في سهرته، في الحانة، حيث يلتقي أقرانه، أكثر من 6 بنسات لكأس من الشراب، وبنس واحد ثمن علبة تبغ. ولم يشهد أحد «صناعياً في عربة خاصة!»، إلا بحلول عام 1758، وهذا يشكل عهداً بحاله. «المرحلة الرابعة»، أي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، «تتسم بالإنفاق والبذخ إلى حد كبير، مدعومين بتوسع الصناعة»⁽³⁵⁾ ترى ماذا يقول أيكن الطيب لو نهض من قبره ورأى مانشستر اليوم!

راكموا، راكموا! هذا هو موسى والأنبياء! (*) «الصناعة تقدم المادة التي يراكمها الإدخار»⁽³⁶⁾ إذن، فادخروا، أدخروا، نعني حولوا أعظم شطر ممكن من فائض القيمة أو المنتج الفائض إلى رأسمال من جديد! التراكم لأجل التراكم، الإنتاج لأجل الإنتاج:

(35) د. أيكن، وصف الريف بقطر 30 إلى 40 ميلاً حول مانشستر، لندن، 1795، ص 181-182 وما يليها و[ص188].

(Dr. Aikin, *A Description of the Country from 30 to 40 miles round Manchester*, London, 1795, p. 181-182, sqq, & [p.188]).

(*) يستعمل ماركس هذا التعبير بمعنى: هذا هو الشيء الرئيسي. [ن. برلين].

(36) آدم سميث، الكتاب الثاني، الفصل الثالث، [ثروة الأمم]، [ص367].

(A. Smith, [*Wealth of Nations*], b. II, ch. III, [p.367]).

بهذه الصيغة عبّر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن المهمة التاريخية للحقبة البورجوازية من دون أن يخدع نفسه، لحظة واحدة، حول آلام مخاض ولادة الثروة⁽³⁷⁾ فما جدوى النواح حول الضرورة التاريخية؟ فإذا كان البروليتاري، بنظر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، مجرد آلة لإنتاج فائض القيمة، فإن الرأسمالي، في نظره، ليس سوى آلة لتحويل فائض القيمة هذا إلى رأسمال إضافي. فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يأخذ [622] الوظيفة التاريخية للرأسمالي مأخذ الجد حقاً. ولكي يعطيه تعويذة تنتزع من صدره النزاع المرير بين الرغبة في التمتع بالأطياب والركض وراء الإثراء، دافع مالتوس، في مطلع العشرينات من قرننا، عن نوع خاص من تقسيم العمل يسند وظيفة التراكم إلى الرأسمالي المنخرط في الإنتاج فعلاً، ويسند مهمة الإشراف إلى بقية الشركاء في اقتسام فائض القيمة، من الأرستقراطية العقارية، والمتنفعين من الدولة والكنيسة، وإضرابهم. ويقول مالتوس بهذا الصدد إن من الأهمية بمكان «فصل حمية الإنفاق عن حمية التراكم» (the passion for expenditure and the passion for accumulation)⁽³⁸⁾ أما السادة الرأسماليون، وقد تحولوا من زمان إلى مسرفين وذنوبيين، فقد أطلقوا صيحات الاستهجان. واعترض أحد الناطقين بلسانهم، وهو من أتباع ريكاردو، قائلاً إن السيد مالتوس يعظ بزيادة الربح وزيادة الضرائب، وما إلى ذلك، حتى يستطيع المستهلكون غير المنتجين أن ينخسوا بالمهماز ظهور الصناعيين! حقاً إن الإنتاج، بل والإنتاج على نطاق متسع، دائماً وأبداً، هو شعارنا، ولكن

«وضعاً كهذا سيعيق الإنتاج بدل أن يحفزه. فليس من الانصاف تماماً
(nor is it quite fair) أن ندع عدداً من الناس يعيشون في خمول
وراحة، لمجرد أن نحفز غيرهم ممن يرجح، كما يبدو من طباعهم

(37) نجد أن حتى ج. ب. ساي نفسه يقول: «إن مدخرات الأثرياء تتحقق على حساب الفقراء» [ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي «Traité d'économie politique»، الطبعة الخامسة، المجلد 1، باريس، 1826، ص 130 - 131. ن. برلين]. «لقد كان البروليتاري الروماني يعيش، كلياً على وجه التقريب، على حساب المجتمع... ويمكن القول بالدرجة نفسها تقريباً إن المجتمع الحديث يعيش على حساب البروليتاريين، يعيش على ما يقطعهم منهم من مكافأة العمل».

(سيسموندي، دراسات Etudes، إلخ، المجلد الأول، ص 24).

(38) مالتوس، [مبادئ الاقتصاد السياسي]، ص 319، 320.

(who are likely, from their characters)، أن يعملوا بنجاح فيما لو استطعنا ارغامهم على العمل»⁽³⁹⁾

ومع أن هذا الكاتب يرى أن ليس من الانصاف حفز الرأسمالي الصناعي على التراكم بسرقة السمن من حسائه، فإنه يؤمن بضرورة تقليص أجور العامل إلى أدنى حد «بغية الإبقاء على مثابرته». كما أنه لا يخفي، للحظة واحدة، حقيقة أن تملك العمل غير مدفوع الأجر هو سر كسب المغانم.

«إن تزايد الطلب من جانب العمال، لا يعني أكثر من استعدادهم لأن يأخذوا حصة أقل من منتوجهم هم، وترك حصة أكبر من هذا المنتج لأرباب عملهم، وإذا ما قيل إن ذلك يولد فيضاً «glut» (فيضاً في السوق وفي الإنتاج) بسبب انخفاض الاستهلاك» (من جانب العمال) «فجوابي الوحيد أن الفيض (glut) هو المرادف للأرباح الكبيرة»⁽⁴⁰⁾

إن هذا الجدل الفكري حول سبل توزيع الغنيمة المعتصرة من العامل، بين الرأسمالي الصناعي، والمالك العقاري الخامل، بما يخدم التراكم على خير وجه، إن هذا الجدل قد همد باندلاع ثورة تموز/يوليو. فبعد فترة وجيزة اطلقت بروليتاريا مدينة ليون نفيير [623] الهجوم، وشرعت بروليتاريا الريف في إنكلترا بإضرام النيران في الحقول وأهراء الجبوب. وأخذ مذهب أوين ينتشر على هذا الجانب من المانش، فيما انتشر مذهب سان - سيمون وفورييه على الجانب الآخر. لقد دقت ساعة الاقتصاد السياسي المبتذل. فأعلن ناساو و. سنيور، قبل عام من اكتشافه في مانشستر بأن ربح رأس المال (بما في ذلك الفائدة المثوية) هو نتاج الساعة «الأخيرة» غير المدفوعة «من الإثنتي عشرة ساعة عمل»، أعلن للعالم اكتشافاً آخر يقول فيه بافتخار: «إنني أستعيض عن اصطلاح رأس المال، باعتباره أداة إنتاج، باصطلاح: التقشف Abstinez (أي بالألمانية (Enhaltung)⁽⁴¹⁾ إنه

(39) بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، ص 67.

(An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc., p. 67).

(40) المرجع نفسه، ص 59.

(41) سنيور، المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي، ترجمة أريفابينه، باريس، 1836. (Senior, 1836, p. 309). *Principes fondamentaux de l'Économie Politique*, trad Arrivabene. Paris, 1836, p. 309. لقد كانت هذه مغالاة تفوق الحد في نظر أتباع المدرسة الكلاسيكية القديمة. «لقد استبدل السيد سنيور إياه تعبير العمل ورأس المال بتعبري العمل والتقشف... إن التقشف هو مجرد انكار. فمصدر الربح ليس التقشف، بل استهلاك رأس المال المستخدم بصورة منتجة». (جون كازنوف

لنموذج لا يبارى من نماذج «اكتشافات» الاقتصاد السياسي المبثذل أن يستعيز عن مقولة اقتصادية، بعبارة مديح ذاتي متملق وهذا كل ما في الأمر (Voilà tout). ويقول سنور «حين يصنع البدائي أقواساً، فهو يقوم بصناعة، لكنه لا يمارس تقشفاً». وهذا يفسر لنا كيف ولماذا كانت وسائل العمل، في المجتمعات الغابرة، تُصنع «دونما حاجة إلى تقشف» الرأسمالي. ولكن «كلما تقدم المجتمع أكثر، زادت الحاجة إلى التقشف»⁽⁴²⁾، وخصوصاً عند أولئك الذين يقتصر عملهم على امتلاك عمل الغير ومنتوجه. إن جميع الشروط اللازمة لعملية العمل تتحول فجأة إلى عدد مناسب من ممارسات التقشف [الزهد] عند الرأسمالي. فإذا لم يؤكل القمح وحسب، بل وزرع أيضاً – قيل إنه زهد الرأسمالي! وإذا اقتضى النبذ وقتاً للتعتيق – تقشف [زهد] الرأسمالي أيضاً⁽⁴³⁾ إن

= (في طبعته لكتاب مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي، [ص130، الحاشية (Definitions)] in *Political Economy*, London, 1853,] p. 130 Note). أما السيد جون ستيوارت ميل، فيستنسخ، على العكس من ذلك، نظرية ريكاردو في الربح من جهة، ويقبل فكرة سنور عن «مكافأة التقشف» (remuneration of abstinence) من جهة ثانية، إنه يشعر وكأنه في بيته حين يواجه تناقضات سطحية تافهة، مثلما يشعر أنه وسط بحر مضطرم حين يواجه «التناقض» الهيجلي، هذا النبع الأصلي لكل ديالكتيك.

إضافة إلى الطبعة الثانية. ولم يخطر على بال الاقتصادي المبثذل أن يقوم بتأمل بسيط ليرى أن كل فعل بشري هو «امتناع» [تقشف] من وجهة نظر الفعل النقيض. فالأكل امتناع عن الصيام والحركة امتناع عن السكون، والعمل امتناع عن الخمول، والخمول امتناع عن العمل، وهلمجرا. ويُحسن هؤلاء السادة صنعا لو تأملوا في كلمات سبينوزا القائل: التحديد هو نفي (Determinatio est negatio) [شاع هذا المفهوم بتفسير هيجل له. وقد ورد في كتاب سبينوزا، الرسائل، الرسالة رقم 50. Baruch Spinoza, *Briefwechsel*, Brief 50. وتناول هيجل مقولة «التحديد هو نفي» في: موسوعة العلوم الفلسفية، ج1، §81، وكذلك في كتابه: علم المنطق، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الثاني، ب: النوعية؛ وكذلك في كتابه: محاضرات في تاريخ الفلسفة، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الأول حول بارمنيدس. ن. برلين].

(42) سنور Senior، المرجع نفسه، ص 342-343.

(43) «ليس ثمة من... يبذر القمح مثلاً، ويتركه مطموراً في الأرض 12 شهراً، أو يدع خمرته في القبو سنوات ولا يستهلك هذه الأشياء أو مُعادلاتها، على الفور، ما لم يكن يأمل في كسب قيمة إضافية، إلخ». (سكروب، الاقتصاد السياسي، نيويورك، تحرير ألونزو بوت، 1841، ص133). (Scrope, *Political Economy*, Ed. by A. Potter, New York, 1841, p. 133).

[صدر النص الأصلي لكتاب سكروب في إنكلترا عام 1833، وقد أعاد بوت نشره عام 1841 مع تعديلات. ن. برلين].

[624] الرأسمالي يسرق آدمه، أي نفسه كلما «أعار (!) أدوات الإنتاج للعامل»، يقصد كلما دمج قوة العمل بهذه الأدوات، مستخدماً إياها كرأسمال، عوضاً عن أن يأكل هذه الأدوات من محركات بخارية، وقطن، وسكك حديد، وأسمدة، وخيول الجر، وما شاكل ذلك، أو كما يقول الاقتصادي المبتذل بسذاجة طفولية: عوضاً عن تبديد «قيمة هذه الأدوات» على مواد الترف وغيرها من وسائل الاستهلاك⁽⁴⁴⁾ أما كيف يحقق الرأسماليون، كطبقة، هذه المأثرة، فذلك سر يحجم الاقتصاد السياسي المبتذل بإصرار عن الخوض فيه. يكفي أن العالم لا يعيش إلا بفضل هذا العقاب الذاتي، الذي يقوم به الرأسمالي، هذا التائب المعاصر أمام الإله فيشنو. فليس التراكم وحده، بل مجرد «الحفاظ على رأس المال يقتضي جهداً متصلاً لمقاومة مغريات استهلاكه»⁽⁴⁵⁾ وعليه فمن البديهي أن أبسط مبادئ الإنسانية تقتضي إنقاذ الرأسمالي من هذه التضحية بالنفس وتخليصه من هذه المغريات، على نحو ما أنقذ الغاء العبودية مالك العبيد في جورجيا مؤخراً، من حيرته المضنية إزاء تحويل كل المنتج الفائض، المنتزع من الزوج الأرقاء بالسياط، إما إلى شمبانيا، أو تحويل بعضه إلى مزيد من الزوج والأرض.

وفي أشد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تبايناً، لا يجري تجديد الإنتاج البسيط وحسب، بل أيضاً تجديد الإنتاج على نطاق أوسع، وإن يكن ذلك بدرجات متفاوتة. ويجري إنتاج المزيد، واستهلاك المزيد باطراد، ولا بد بالتالي من زيادة كمية المنتجات التي تتحول إلى وسائل إنتاج. بيد أن هذه العملية ليست تراكمياً لرأس المال، وليست بالتالي، وظيفة يؤديها الرأسمالي، ما دام العامل لا يواجه وسائل إنتاجه، سوية مع منتوجه ووسائل عيشه، بهيئة رأسمال⁽⁴⁶⁾ وبيحث ريتشارد جونز، الذي توفي مؤخراً

(44) «الحرمان الذي يفرضه الرأسمالي على نفسه حين يقوم بإعارة» (الإعارة هي التورية التي يستخدمها الاقتصاد المبتذل، حسب أسلوبه المجرب، للمساواة بين العامل المأجور الذي يستغله الرأسمالي الصناعي وبين الرأسمالي الصناعي نفسه الذي يستخدم النقود التي يعيها رأسماليون آخرون) «وسائل الإنتاج للعامل بدلاً من أن يكرس قيمتها لاستعماله الشخصي، وذلك بتحويلها إلى أشياء نافعة أو ممتعة». (غ. دي موليناري، [دراسات اقتصادية، باريس، 1846، ص 36].

(G. de Molinari, [Études Économique, Paris, 1846,] p. 36).

(45) «La conservation d'un capital exige... un effort... constant pour résister à la tentation de le consommer». (كورسيل-سينوي Courcelle-Seneuil، المرجع المذكور، ص 20).

(46) «إن الأنواع الخاصة للدخل التي تسهم أعظم اسهام في نمو رأس المال الوطني، تتغير بتغير مراحل التقدم، وهي تتباين بتباين الأمم التي تحتل مواقع مختلفة في سلم التطور ذاك.

وخلف مالتوس في كرسي الاقتصاد السياسي بكلية الهند الشرقية في هايلبوري، هذه [625] القضية بحثاً موفقاً في ضوء اثنتين من الحقائق الهامة. وهي أن الغالبية العظمى من الشعب الهندي فلاحون يزرعون أرضهم بأنفسهم، لذا فإن منتوجاتهم وأدوات عملهم ووسائل عيشهم لا تتخذ قط «شكل» (in the shape) رصيد مُدَّخَر من «إيراد الغير» (saved from revenue)، ولا تمرّ إذن بعملية «تراكم مسبقة» (a previous process of accumulation⁽⁴⁷⁾)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن العمال غير الزراعيين في المقاطعات، التي لم يبدل الحكم الإنكليزي نظامها القديم إلّا قليلاً، إنما يستخدمهم على نحو مباشر أصحاب المقامات العليا، الذين يتلقون جزءاً من المنتج الزراعي الفائض بهيئة أتاوة أو ريع عقاري. ويستهلك أصحاب المقامات جزءاً أولاً من هذا المنتج بشكله العيني، فيما يحوّل لهم العمال الجزء الثاني إلى مواد ترفٍ وغيرها من وسائل الاستهلاك، أما المتبقي من المنتج فيؤلف أجور العمال الذين يمتلكون أدوات عملهم. إن الإنتاج وتجديد الإنتاج على نطاق أوسع، يمضيان هناك قدماً دونما تدخل ذلك القديس غريب الأطوار، ذلك الفارس الحزين، ذلك «الزاهد» الرأسمالي.

4) الظروف التي تحدد أبعاد التراكم، بمعزل عن نسبة انقسام فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد. درجة استغلال قوة العمل. قدرة إنتاجية العمل. تنامي الفارق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك. مقدار رأس المال المدفوع سلفاً

إذا عرفنا النسبة التي ينقسم بموجبها فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد، فمن الواضح أن مقدار رأس المال المتراكم يتوقف على المقدار المطلق لفائض القيمة. لنفرض أن

= والأرباح مصدر لا أهمية له للتراكم بالمقارنة مع الأجور والريع، في المراحل القديمة من تطور المجتمع.. وبعد حصول تقدم ملحوظ فعلاً في قدرات الصناعة الوطنية يزداد الدور النسبي للربح كمصدر للتراكم». (ريتشارد جونز، المرجع نفسه، مقرر، إلخ، 16 و 21).

(Richard Jones, *Text-book etc.*, p. 16, 21).

(47) [ريتشارد جونز]، المرجع نفسه، ص 36 وما يليها. [إضافة للطبعة الرابعة: لا بدّ أن هذه هفوة، إذ لم نجد لهذا المقتبس أثراً. ف.إنجلز] [المقتبس مائل على الصفحة 36 ولكن ماركس اقتبسه على عادته بصورة مكثفة. ن.ع].

80% تتحول إلى رأسمال، و20% تذهب للاستهلاك. إن رأس المال المتراكم سيبلغ [626] 2400 جنيه أو 1200 جنيه، وذلك إذا كان المقدار الكلي لفائض القيمة 3 آلاف جنيه في الحالة الأولى، أو 1500 جنيه في الحالة الثانية. لذا نقول إن كل الشروط التي تحدد كتلة فائض القيمة تحدد مقدار التراكم. ونعود فنلخص هذه الشروط مجدداً، ولكن بحدود ما تتضمن من زوايا جديدة تتعلق بالتراكم.

يتذكر القارئ أن معدل فائض القيمة يتوقف، في المقام الأول، على درجة استغلال قوة العمل. ويعطي الاقتصاد السياسي لهذه الحقيقة قيمة كبرى، إلى حد أنه يخلط، أحياناً، بين تسارع التراكم بسبب تنامي قدرة إنتاجية العمل، وبين تسارعه نتيجة تزايد استغلال العامل⁽⁴⁸⁾ ولقد أشرنا مراراً، في الأجزاء المكرسة لإنتاج فائض القيمة، إلى أننا نفترض سلفاً أن الأجور مساوية، في الأقل، لقيمة قوة العمل. ولكن الخفض القسري للأجور من دون هذه القيمة يلعب، في الممارسة العملية، دوراً من الأهمية بمكان، فلا مفر من التوقف عنده هنيهة. فهذا التخفيض يؤدي، في واقع الأمر، بحدود معينة، إلى تحويل رصيد الاستهلاك الضروري للعامل إلى رصيد لتراكم رأس المال.

يقول جون ستيوارت ميل «ليس للأجور من قوة إنتاجية، إنها سعر إحدى القوى المنتجة. فالأجور لا تسهم مع العمل نفسه في إنتاج السلع، أكثر مما يسهم سعر الأدوات في الإنتاج. ولو كان بالوسع الحصول على العمل بدون شراء، لأمكن الاستغناء عن الأجور»⁽⁴⁹⁾

(48) يقول ريكاردو: «في مختلف مراحل التطور الاجتماعي، يكون تراكم رأس المال أو وسائل استخدام» (اقرأ: استغلال) «العمل متبايناً في سرعته، ولكنه يتوقف، حتماً، على قدرات إنتاجية العمل. وتكون هذه القدرات الإنتاجية أعظم، بوجه عام، حيثما توجد وفرة من الأراضي الخصبة». إذا كان المقصود، في الجملة الأولى، أن قدرات إنتاجية العمل تعني ضالة ذلك الجزء من كل المنتج الذي يذهب إلى أولئك الذين أنتجوه بعملهم، فإن هذه الجملة تكرر بلا معنى، لأن الجزء الآخر المتبقي هو، بالطبع، الرصيد الذي يمكن لرأس المال إذا شاء مالكة (if the owner pleases)، أن يراكم منه. ولكن ذلك لا يحدث، عموماً، حيث توجد أكثر الأراضي خصوبة». (ملاحظات حول خلافاً لفظة معينة، إلخ، ص 74).

(Observations on certain Verbal Disputes etc., p. 74).

(49) جون. س. ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844، ص 90-91.

(J. St. Mill, Essays on some unsettled Questions of Political Economy, London, 1844, p.90-91).

ولكن لو كان العمال يقتاتون على الهواء، لما أمكن شراؤهم بأي ثمن. إن بلوغ كلفتهم نقطة الصفر هو، بالمعنى الرياضي، حدّ يتعذر الوصول إليه، رغم أننا نستطيع أن ندنو منه أكثر فأكثر، باستمرار. وينزع رأس المال، دوماً، إلى خفض كلفة العمل إلى هذه النقطة العدمية. وثمة كاتب من القرن الثامن عشر، سبق أن استشهدنا به مراراً، وهو [627] مؤلف «بحث في الصناعة والتجارة *Essay on Trade and Commerce*»، يفشي أعظم أسرار روح الرأسمالية الإنكليزية، حين يعلن أن رسالة إنكلترا التاريخية هي أن تُخفّض أجور العمال الإنكليز، عنوة، إلى مستوى أجور العمال الفرنسيين والهولنديين⁽⁵⁰⁾ ويقول هذا المؤلف، من بين أمور أخرى، قولاً ساذجاً مفاده:

«إذا أراد فقراؤنا» (هذا هو الاصطلاح التكنيكي لتسمية العمال) «العيش في بذخ. فالعمل لا بد من أن يصبح غالي الثمن. خصوصاً حين نرى أكداً مواد الكماليات (heap of superfluities) التي يستهلكها العمال الصناعيون، مثل البراندي، والجن، والشاي، والسكر، والفواكه الأجنبية، والبيرة القوية، والشيت، والنشوق، والتبغ، إلخ.»⁽⁵¹⁾

ويستشهد مؤلفنا بصاحب مصنع من نورتهامبتون شاير ينوح وعينه شاخصة إلى السماء: «إن العمل في فرنسا أرخص منه في إنكلترا بمقدار الثلث، ذلك لأن الفقراء الفرنسيين يعملون بدأب، وينالون الطعام واللباس الرديء. إن وجبتهم الأساسية هي الخبز، والفواكه، والخضار، والجذور، والسمك المجفف؛ فهم لا يتناولون اللحم إلّا قليلاً، وحين يغدو القمح غالياً، لا يأكلون إلّا قليلاً من الخبز»⁽⁵²⁾ ويستطرد المؤلف: «ويمكن أن نضيف

(50) بحث في الصناعة والتجارة. (*An essay on trade and commerce*, London, 1770, p. 44) ونشرت صحيفة تايمز في كانون الأول/ديسمبر 1866، وكانون الثاني/يناير 1867، هي الأخرى، دفقاً من المشاعر القلبية لمالكي المناجم الإنكليز، التي تصور سعادة عمال المناجم البلجيكيين الذين لا يطلبون ولا يتلقون أكثر مما هو ضروري تماماً لكي يعيشوا من أجل «سادتهم» (masters). إن عمال بلجيكا يعانون كثيراً؛ ولكنهم يظهرون في صحيفة تايمز كعمال نموذجيين، وهذا يتجاوز كل الحدود! وفي مطلع شباط/فبراير 1867 جاء الرد: اضطراب عمال المناجم البلجيكيين (قرب مارشيين)، الذي أحمده بالبارود والرصاص.

(51) المرجع نفسه، ص 44-46.

(52) إن صاحب المصنع هذا من نورتهامبتون شاير يرتكب احتيالاً ورعاً (pia fraus)، وهو معذور

إلى ذلك أن مشروبهم هو إما الماء أو مشروب خفيف آخر، بحيث أنهم لا ينفقون سوى القليل جداً من النقود. وهذه أمور يصعب تحقيقها، بالطبع، ولكنها ليست عصية على التطبيق، الأمر الذي يبينه بإقناع تطبيقها في فرنسا وهولندا⁽⁵³⁾

[628] وبعد عقدين من السنين جاء دجال أميركي هو اليانكي بنجامين تومبسون الذي أصبح باروناً (المعروف باسم alias غراف رومفورد) ليسير على طريق الاحسان هذا نفسه ابتغاء مرضاة الله والبشر. ومؤلفه الموسوم «أبحاث» (Essays) هو عبارة عن كتاب طبخ، يقدم وصفات من كل الأنواع لتحل بعض الخلائط البديلة الرخيصة محل الأغذية العمالية العادية ذات الأسعار المرتفعة. والخليط التالي هو إحدى الصفات الناجحة للغاية لهذا «الفيلسوف» العجيب:

«5 باونات من الشعير، 5 باونات من الذرة، سمك رنجة بـ 3 بنسات، ملح بنس، خل بنس، فلفل وأعشاب خضراء بنسين والمجموع $20\frac{3}{4}$ بنس وبذا نحصل على حساء يكفي 64 رجلاً؛ وبالسعر الوسطي للشعير والذرة يمكن الحصول على هذا الحساء بسعر أقل بـ $\frac{1}{4}$ بنس بالنسبة للفرد الواحد»⁽⁵⁴⁾

تماماً إذا أخذنا بعين الاعتبار نزوات قلبه. فهو يبدو وكأنه يقارن بين حياة العامل في الصناعة الإنكليزية والفرنسية إلا أنه، كما يتضح من المقتطف المذكور، وكما يعترف هو نفسه بطريقته المرتبكة، إنما يصف العامل الزراعي الفرنسي (53) المرجع نفسه، ص 70 و71.

إضافة للطبعة الثالثة: أما اليوم فقد جرى تجاوز هذا الوضع كثيراً، بفضل المنافسة في السوق العالمية، التي نشأت منذ ذلك الحين. ويقول السيد ستابلتون، عضو البرلمان، لناخبيه: «إذا تحولت الصين إلى دولة صناعية عظمى، فلا أرى كيف يستطيع السكان الصناعيون الأوروبيون الصمود في معركة المنافسة ضدها من دون النزول إلى مستوى منافسيهم». (صحيفة تايمز، 3 أيلول/سبتمبر 1873). - لم يعد الهدف المرتجى عند رأس المال الإنكليزي، النزول إلى مستوى الأجور القارية بل إلى مستوى الأجور الصينية.

(54) بنجامين تومبسون، أبحاث سياسية واقتصادية وفلسفية (Benjamin Thompson, *Essays political, economical and philosophical etc.*, 3 vol, London, 1796-1802, vol. 1, p. 294). الموسوم حالة الفقراء، أو تاريخ الطبقات العاملة في إنكلترا، إلخ. (The State of the Poor, or an History of the Labouring Classes in England etc.). م. إيدن، ناظر مأوى العمل، باستخدام هذا الحساء المزري المصنوع على طريقة رومفورد، ويحذر العمال

ومع تطور الإنتاج الرأسمالي قديماً، نما غش السلع جاعلاً مثل تومبسون العليا زائدة عن اللزوم⁽⁵⁵⁾

وفي نهاية القرن الثامن عشر، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر، فرض المزارعون والملاك العقاريون الإنكليز تخفيض أجور المياومين الزراعيين إلى الحد الأدنى المطلق، وذلك بدفع ما هو أقل من الحد الأدنى الضروري للعيش بهيئة أجور، وتغطية الباقي بمعونة من الأبرشية. وإليكم مثلاً عن أسلوب المجون الذي يتبعه هؤلاء الدوغبيري الريفيون الإنكليز في التثبيت «القانوني» لتعرفة الأجور:

[629]

«كان سادة الأرض (Squire) في سبينهاملند قد تناولوا غداءهم حين بدأوا بتثبيت الأجور، عام 1795، ولكنهم كانوا يرون، بداهة، أن على العمال ألا يتناولوا طعاماً.. فقد قرروا أن الأجور الأسبوعية يجب أن تكون 3 شلنات للعامل، طالما كان سعر رغيف الخبز، الذي زنته 8 باونات و11 أونصة، هو شلن واحد وأن الأجور يجب أن ترتفع بانتظام إلى أن يغدو سعر الخبز شلناً و5 بنسات، وعندما يتجاوز السعر هذا المبلغ، تخفض الأجور نسبياً حتى يصل الخبز إلى شلنين، وعندها يكون طعام العامل أقل بمقدار الخمس»⁽⁵⁶⁾

= الإنكليز بلهجة تأنيب قاتلاً: «إن الكثير من العائلات في اسكتلندا، تقنات، أشهراً كاملة، بارتياح تام، على وجبات الشرفان أو الشعير المخلوط بالماء والملح فقط ولا تتناول القمح ولا الجودار ولا اللحوم ومع ذلك فإنها تعيش عيشة مريحة تماماً (and that very comfortable too)» (المرجع المذكور، المجلد الأول، الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 503). ونجد «إشارات» من هذه الشاكلة في القرن التاسع عشر أيضاً: «لقد رفض العمال الزراعيون الإنكليز تناول الخبز من الدقيق الذي يتضمن أنواعاً أدنى منه... أما في اسكتلندا، حيث التربة أفضل، فإن هذا التحيز المسبق لا وجود له على ما يبدو». (تشارلز هـ. باري، النظر في مسألة ضرورة قوانين القمح الحالية. Charles H. Parry, M.D., *The Question of the Necessity of the existing Cornlaws* (considered, London, 1816, p. 69. إلا أن هذا السيد باري نفسه، يشكو من أن العامل الإنكليزي الآن (1815) يعيش في وضع أردأ مما كان عليه أيام إيدن (1797).

(55) تبين تقارير آخر لجنة برلمانية للتحقيق في غش المواد الغذائية، أن غش حتى الأدوية في إنكلترا، هو القاعدة لا الاستثناء. فمثلاً، بعد فحص 34 عينة من الأفيون، جرى شراؤها من 34 صيدلية في لندن، اتضح أن 31 واحدة منها مغشوشة بواسطة أكواز الخشخاش، ودقيق القمح، والصمغ، والطين، والرمل، إلخ. وكان عدد كبير منها لا يحتوي ذرة من المورفين.

(56) ج. ل. نيونهام (المحامي)، عرض للشهادة أمام لجان مجلسي البرلمان حول قوانين القمح. لندن، ص20، الحاشية.

وفي العام 1814 وجهت لجنة التحقيق في مجلس اللوردات سؤالاً إلى شخص يدعى أ. بينيت، وهو مزارع كبير، ووصي على بيت للفقراء، ومنظم للأجور:

«هل يوجد تناسب معين ما بين القيمة اليومية لعمل العمال ومقدار المعونة الأبرشية المقدمة لهم؟»:

الجواب: «نعم. فالدخل الأسبوعي لكل أسرة يجب أن يساوي سعر رغيف خبز (زنته 8 أرطال و11 أونصة) مع 3 بنسات للرأس الواحد! . ونحسب أن رغيف الخبز الأسبوعي يكفي لإقامة أود كل أفراد الأسرة طوال الأسبوع، أما البنسات الثلاثة فهي للباس؛ وإذا ارتأت الأبرشية تقديم الملابس عيناً، فإنها تخصم البنسات الثلاثة. وهذا الأسلوب جارٍ في كل الأصقاع الغربية من مقاطعة ويلتشاير، واعتقد أنه سارٍ في كل أرجاء البلاد»⁽⁵⁷⁾ ويهتف أحد الكتاب البورجوازيين من ذلك العهد قائلاً: «وعلى هذا النحو عمد المزارعون طوال سنوات، إلى إذلال طبقة محترمة من مواطنيهم، بإرغامهم على اللجوء إلى ماوى العمل (Workhouse) . وبهذا زاد المزارع مكاسبه الخاصة، وحرّم أتباعه العاملين من مراكمة رصيد الاستهلاك الضروري للغاية»⁽⁵⁸⁾

ولقد بيّن ما يسمى بالعمل المنزلي، الدور الذي تلعبه في أيامنا السركة المباشرة من رصيد الاستهلاك الضروري للعمال في تكوين فائض القيمة، وبالتالي في تكوين رصيد تراكم رأس المال (راجع الفصل الثالث عشر، ثامناً، الفقرة د)^(*) وسنورد لاحقاً في هذا القسم من الكتاب حقائق جديدة حول هذا الموضوع.

(G. L. Newnham (barrister at law), *A Review of the Evidence before the Committees of the two Houses of Parliament on the Cornlaws*, London, 1815, p. 20, Note).

(57) المرجع السابق نفسه، ص 19-20.

(58) ت. هـ. باري، [النظر في مسألة ضرورة قوانين القمح الحالية]، ص 69 و77. (Ch. H. Parry, [The Question of the Necessity of the existing Cornlaws considered, London, 1816,] p.

69&77). لم يكتف السادة الملاك العقاريون من جهتهم، بـ «تعميؤ» أنفسهم عن الخسائر أثناء الحرب المضادة لليعاقبة التي خاضوها باسم إنكلترا، بل أصابوا ثروات طائلة. «لقد ارتفع ريعهم إلى ضعفين، ثم إلى ثلاثة أضعاف، فأربعة أضعاف، وارتفع في بعض الحالات إلى ستة أضعاف، خلال 18 عاماً» (المرجع نفسه، ص 100-101).

(*) ورد في متن الطبعة الألمانية: الفصل الخامس عشر، الفقرة ج، والإحالة خاطئة لأن العمل المنزلي يعالج في الفصل الثالث عشر في الفقرة د، الطبعة الألمانية الحديثة، ص 489، الطبعة العربية، ص 574-575. [ن. ع.]

ورغم أن ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من وسائل العمل ينبغي أن يكون، في جميع فروع الصناعة، كافياً لاستخدام عدد معين من العمال، وهو عدد يحدده حجم المشروع، فذلك لا يعني أن هذا الجزء يجب أن يزداد، حتماً بنفس نسبة ازدياد عدد العمال المستخدمين. [630] لنفترض أن هناك مصنعاً يعمل فيه 100 عامل لمدة 8 ساعات يومياً، أي أنهم يقدمون 800 ساعة عمل في اليوم. فإذا شاء الرأسمالي أن يزيد كمية الساعات هذه بمقدار النصف، استخدم 50 عاملاً إضافياً، ولكن عليه، عندئذ، أن يسلّف رأسمالاً إضافياً، ليس فقط في الأجور، بل في وسائل العمل أيضاً. غير أن بوسعه تشغيل نفس عماله المئة لمدة 12 ساعة عوضاً عن 8 ساعات في اليوم، وعندها تبقى الوسائل الموجودة بين يديه كافية. كل ما في الأمر أن سرعة اهتلاكها ستزيد. وبهذا فإن العمل الإضافي، المستمد من زيادة توتر قوة العمل، يمكن أن ينمّي جوهر التراكم، أي المنتج الفائض وفائض القيمة، من دون أن يقتضي ذلك زيادة متناسبة في الجزء الثابت من رأس المال.

وفي الصناعات الاستخراجية، كالمناجم، وما إليها، لا تؤلف المواد الأولية جزءاً من مكونات رأس المال المدفوع سلفاً. فموضوع العمل، هنا، ليس منتج عمل الماضي، بل هبة تقدمها الطبيعة مجاناً، مثل الفلزات المعدنية والمعادن، والفحم، والحجر، إلخ. في هذه الحالات، يتألف رأس المال الثابت، حصراً على وجه التقريب، من وسائل العمل، التي يمكن لها أن تستخدم كمية أكبر من العمل (نوبات العمل النهاري والليلي مثلاً). وإذا بقيت الشروط الأخرى ثابتة، فإن كتلة وقيمة المنتج يرتفعان بتناسب طردي مع العمل المنفق. وكما هو الحال في اليوم الأول من الإنتاج يتضافر هنا العنصران الأصليان اللذان يصنعان المنتج وبالتالي يخلقان العناصر المادية لرأس المال، وهما الإنسان والطبيعة. وبفضل المرونة التي تتحلّى بها قوة العمل فقد يتوسع ميدان التراكم، هنا، دونما زيادة مسبقة في رأس المال الثابت.

أما في الزراعة، فلا يمكن توسيع رقعة الأرض المزروعة من دون دفع المزيد من البذور والأسمدة. ولكن ما إن يتم هذا الدفع، حتى تعطي المعالجة الميكانيكية المحض للثربة نتائج رائحة في كتلة وفيرة من المنتج. ذلك أن كمية أكبر من العمل، على يد نفس العدد الأصلي من العمال، تزيد خصوبة الأرض من دون أن تتطلب أي تسليف إضافي في وسائل العمل. كرة أخرى، يأتي التأثير المباشر للإنسان على الطبيعة بوصفه المصدر المباشر لزيادة التراكم، من غير تدخل رأسمال جديد.

وأخيراً نجد، في الصناعة بالمعنى الدقيق للكلمة، أن أي إنفاق إضافي للعمل يفترض

سلفاً وجود إنفاق إضافي يناسبه من المواد الأولية، ولكن ليس بالضرورة من وسائل العمل أيضاً. وبما أن الصناعة الاستخراجية والزراعة تزودان الصناعة التحويلية بموادها الأولية والمواد الأولية اللازمة لوسائل عملها، فإن زيادة المنتوجات في الصناعة الاستخراجية والزراعة من دون إنفاق رأسمال جديد، تعمل لمصلحة الصناعة التحويلية أيضاً.

والنتيجة العامة: باحتواء رأس المال للعنصرين الأساسيين الخالقين للثروة، وهما قوة العمل والأرض، يكتسب قدرة على التوسع تتيح له أن ينمي عناصر تراكمه فتتجاوز [631] الحدود التي يفرضها، ظاهرياً، مقدار رأس المال نفسه، أي تفرضها قيمة وكتلة وسائل الإنتاج، المُنتجة سابقاً، والتي تجسد وجود رأس المال.

وثمة عامل هام آخر من عوامل تراكم رأس المال، ألا وهو درجة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ومع تزايد قدرة إنتاجية العمل تزداد كتلة المنتوجات التي تتمثل فيها قيمة معينة وبالتالي مقدار معين من فائض القيمة. وببقاء معدل فائض القيمة على حاله، أو حتى مع هبوط هذا المعدل، طالما أنه يهبط بوتيرة أبطأ من وتيرة ارتفاع قدرة إنتاجية العمل؛ فإن كتلة المنتج الفائض ترتفع. ولو بقيت نسبة انقسام هذا المنتج الفائض إلى إيراد ورأسمال إضافي، على حالها من دون تغير، فإن استهلاك الرأسمالي يمكن أن يزداد من دون أن ينقص رصيد التراكم. بل إن الحجم النسبي لرصيد التراكم يمكن أن يرتفع على حساب رصيد الاستهلاك، بينما يؤدي هبوط أسعار السلع إلى وضع عدد من وسائل المتعة بين يدي الرأسمالي يوازي ما كان بين يديه في السابق، بل حتى أكثر من ذلك. ولكننا نعرف أنه مع ارتفاع إنتاجية العمل يغدو العامل أرخص، ويرتفع بالتالي معدل فائض القيمة، حتى عند ارتفاع الأجور الحقيقية. ولا ترتفع هذه الأجور أبداً بالتناسب مع نمو إنتاجية العمل. وعليه فإن قيمة رأس المال المتغير نفسها، تحرك مقداراً أكبر من قوة العمل، وبالتالي مقداراً أكبر من العمل. وقيمة رأس المال الثابت نفسها تتمثل في وسائل إنتاج أكثر، أي في وسائل عمل، ومواد عمل، ومواد مساعدة، أكثر من ذي قبل؛ وبذا تقدم كمية أكبر من العناصر التي تؤلف المنتج بوصفها عناصر مكونة للقيمة أو عناصر تمتص العمل. إذن يمكن للتراكم أن يتسارع حتى مع بقاء قيمة رأس المال الإضافي على حالها، بل حتى مع انخفاض هذه القيمة. ولا تقتصر النتيجة على اتساع نطاق تجديد الإنتاج من الناحية المادية، بل إن إنتاج فائض القيمة يزداد بسرعة أكبر من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي.

إن نمو قدرة إنتاجية العمل يترك أثره أيضاً على رأس المال الأصلي، أي على رأس المال الموجود في عملية الإنتاج. إن جزءاً من رأس المال الثابت الناشط يتألف من وسائل عمل، كالآلات، وما شابه، وهي لا تُستهلك، وبالتالي لا يتجدد إنتاجها، أو لا تُستبدل بنماذج جديدة من النوع نفسه، إلا بعد مضي فترة من الزمن قد تطول إلى هذا الحد أو ذاك. ولكن، في كل عام، يهلك جزء من هذه الوسائل، أي يبلغ نهاية خدمته المنتجة. فهو يمر كل عام في طور تجديد إنتاجه الدوري، طور استبداله بنماذج جديدة من النوع ذاته. وإذا ما كانت قدرة إنتاجية العمل، تتنامى في الفروع التي تنتج وسائل العمل هذه، - وهي تتنامى باستمرار بموازاة التقدم المتواصل في العلم والتكنيك - فإن [632] آلات وأدوات وأجهزة جديدة أكثر فاعلية وأرخص ثمناً من حيث أبعاد عملها تحل محل تلك القديمة. فعدا عن التحسينات الجزئية المستمرة التي تجري على وسائل العمل الموجودة، فإن رأس المال القديم يجدد إنتاجه في شكل أكثر إنتاجية. أما الجزء الآخر من رأس المال الثابت، ونقصه به المواد الأولية والمواد المساعدة، فيجدد إنتاجه باستمرار خلال العام؛ أما تلك المواد التي تقدمها الزراعة، فيتجدد إنتاج أغلبها سنوياً. إذن، فأي تطبيق لطرائق محسنة وما إلى ذلك يترك أثره، في آنٍ واحدٍ تقريباً، على رأس المال الإضافي وعلى رأس المال القديم الناشط. بل إن كل تقدم في الكيمياء يضاعف عدد المواد النافعة الجديدة، ويضاعف الاستخدامات النافعة للمواد القديمة المعروفة أصلاً، فيوسع بذلك ميادين توظيف رأس المال مع نموه الموازي. ليس هذا وحسب، بل إن تقدم الكيمياء يعلمنا أيضاً كيف نلقي بنفايات الإنتاج والاستهلاك مجدداً في دائرة عملية تجديد الإنتاج، فيخلق، بذلك، مادة رأسمال جديد، من دون إنفاق أي شيء من رأس المال. وإن العلم والتكنيك، شأنهما شأن تزايد استثمار الثروة الطبيعية عبر زيادة توتر قوة العمل لا أكثر، يقدمان لرأس المال الناشط قدرة على التوسع، بغض النظر عن مقداره المعين. ويؤثران في الوقت نفسه على ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذي بلغ مرحلة تجده. وإذا أخذ رأس المال الأصلي شكلاً جديداً، فإنه يحتوي، بالمجان، التقدم الاجتماعي الجاري من وراء ظهر شكله القديم. وبالطبع يقترن تطور القدرة المنتجة هذا باندثار جزئي يطرأ على رؤوس الأموال الناشطة. وبما أن هذا الاندثار يتجلى بحدة نتيجة للمنافسة، فإن عبثه الأساسي ينهال على كتف العامل، الذي يسعى الرأسمالي إلى زيادة استغلاله بحثاً عن تعويض.

إن العمل ينقل إلى المنتج، قيمة وسائل الإنتاج التي يستهلكها. ومن جهة أخرى، فإن قيمة وكتلة وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من العمل، يزدادان بازدياد إنتاجية

العمل. وبالتالي فإذا كانت كمية محددة من العمل تضيف، على الدوام، المقدار نفسه من القيمة الجديدة إلى المنتج، فإن القيمة القديمة، التي يجري نقلها في الوقت نفسه إلى المنتج، ترتفع بارتفاع إنتاجية العمل.

إن غزّالاً إنكليزياً وآخر صينياً، قد يعملان خلال العدد نفسه من الساعات، بشدة عمل واحدة، فيخلقان، في أسبوع، قيمةً متساوية. ولكن هذا التساوي لا يمنع من نشوء فرق هائل بين قيمة المنتج الأسبوعي للغزّال الإنكليزي، الذي يعمل بآلات أوتوماتيكية جبارة، وقيمة المنتج الأسبوعي للغزّال الصيني، الذي يستخدم دولاب غزل يدوياً ليس إلاً. فبينما يغزل الصيني باوئاً من القطن، يغزل الإنكليزي خلال نفس الوقت عدة مئات من الباونات. وهذا المقدار من القيم القديمة، الذي هو أكبر بمئات المرات، يضحّم، [633] قيمة متوجه، الذي تظهر فيه تلك القيم القديمة في شكل جديد، نافع، فنستطيع أن نعمل مجدداً بوصفها رأسمالاً. وفيدينا فريدريك إنجلز «في عام 1782 ظلت جميع محاصيل الصوف (في إنكلترا) للسنوات الثلاث السابقة، هاجعة من دون أن يمسه اصبع بسبب فقدان العمال، وكانت ستبقى على هذا الحال لولا اختراع آلات جديدة لنسف الصوف وغزله»⁽⁵⁹⁾ إن العمل المتشيع في شكل آلات، لم يستحضر من العدم عاملاً واحداً بالطبع، لكنه أتاح لعدد غير كبير من العمال، بإنفاق كمية قليلة نسبياً من العمل الحي، لا أن يستهلكوا الصوف بصورة منتجة ويضيفوا إليه قيمة جديدة فحسب، بل وأن يحفظوا القيمة القديمة للصوف، بتحويله إلى غزول، وما شاكل. كما أنه أعطى بذلك وسيلة وحافزاً لتجديد الإنتاج الموسع للصوف. وإنها لقدرة طبيعية من قدرات العمل الحي أن يحفظ القيمة القديمة بينما هو يخلق قيمة جديدة. من هنا فإن العمل، بازدياد فعالية وكمية وقيمة وسائل الإنتاج، أي بازدياد التراكم الذي يصاحب تطور قدرة إنتاجية العمل، يحفظ ويخلّد، في أشكال جديدة دوماً، قيمة رأس المال، المتعاضمة أبداً⁽⁶⁰⁾ وهذه

(59) ف. إنجلز، وضع الطبقات العاملة في إنكلترا، ص 20.

(F. Engels, *Lage der arbeitenden Klasse in England*, S. 20).

(60) لم يدرك الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أبداً إدراكاً سليماً هذا العنصر الهام من عناصر تجديد الإنتاج وذلك بسبب تحليله القاصر لعملية العمل وعملية إنماء القيمة. وهذا ما نراه على سبيل المثال عند ريكاردو، فهو يقول، مثلاً، إنه مهما تبدلت القدرة المنتجة فإن «مليون رجل سوف ينتجون القيمة نفسها في المصانع». هذا صحيح إذا كانت مدة عملهم ودرجة شدته ثابتتين. ولكن ذلك لا يمنع (وهذا ما يغفله ريكاردو في بعض الاستنتاجات التي يستخلصها) أن اختلاف القدرة

[634] القدرة الطبيعية التي يمتلكها العمل تبدو بمثابة قوة حفظ ذات لرأس المال، الذي يمتلك العمل، تماماً مثلما أن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تبدو بمثابة خصائص لرأس المال، ومثلما أن استيلاء الرأسمالي الدائم على العمل الفاضل يبدو بمثابة إنماء ذاتي دائم لقيمة رأس المال. فكل قوى العمل تظهر بمظهر قوى لرأس المال مثلما تظهر أشكال قيمة السلع جميعاً بمظهر أشكال للنقود.

إن تنامي رأس المال يفضي إلى تنامي الفرق بين رأس المال المستخدم، ورأس المال [635] المُستهلك. بتعبير آخر، تطراً زيادة على قيمة وسائل العمل وكتلتها المادية، مثل المباني،

= المنتجة لعمل مليون من الرجال يؤدي إلى تحويل كتل مختلفة جداً من وسائل الإنتاج إلى منتج، فيحفظون بالتالي، في متوجهم، كتلاً متباينة جداً من القيمة. وهذا ما يجعل قيم منتوجاتهم متباينة جداً. وتنبغي الإشارة، على نحو عابر، أن ريكاردو حاول عبثاً أن يوضح لـ ج. ب. ساي، بالمثل المذكور نفسه، الفرق بين القيمة الاستعمالية (التي يسميها هنا ثروة «wealth»، أي الثروة المادية) والقيمة التبادلية. ويجيبه ساي قائلاً: «بالنسبة للصعوبة التي يشير إليها السيد ريكاردو، بقوله إن مليون رجل يستطيعون أن يتجوا، بطرائق محسنة للإنتاج، ما يزيد مرتين أو ثلاث مرات من الثروات من دون أن يخلقوا المزيد من القيمة، إن هذه الصعوبة تتلاشى ما إن ننظر إلى الإنتاج، ومن واجبنا أن نراه كذلك، بوصفه مبادلة يقدم فيها المرء الخدمات المنتجة لعمله وأرضه ورأسماله مقابل الحصول على منتوجات. إن كل المنتوجات الموجودة في العالم إنما يتم الحصول عليها بواسطة الخدمات المنتجة هذه. أي. إننا نكون أكثر ثراء وتكون خدماتنا المنتجة ذات قيمة أكبر، كلما حصلنا على كمية أكبر من المواد النافعة، عبر التبادل المسمى إنتاجاً». ج. ب. ساي، رسائل إلى السيد مالثلوس، باريس، 1820، ص 168، 169.

(J.B. Say, *Lettres à M. Malthus*, Paris, 1820, p. 168, 169). إن «الصعوبة» (difficulté) - وهي قائمة عنده لا عند ريكاردو - التي يسعى ساي إلى إجلاء غموضها هي هذه: لماذا لا ترتفع قيمة القيم الاستعمالية، حين تزداد كمية هذه الأخيرة بتنامي قدرة إنتاجية العمل؟ الجواب: تحل المسألة بإطلاق اسم القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية، إن أحببت. إن القيمة التبادلية هي شيء مرتبط بالتبادل، على هذا النحو أو ذاك (one way or another). وإذا ما سمينا الإنتاج بأنه «تبادل» العمل ووسائل الإنتاج مقابل المنتج، فمن الواضح وضوح النهار، أننا نحصل على قيمة تبادلية أكبر بمقدار ما يقدم الإنتاج قيمة استعمالية أكثر. ويتعبير آخر، كلما زادت القيم الاستعمالية، كالجوارب مثلاً، التي يدرّها يوم عمل إلى صاحب مصنع، أصبح هذا أكثر غنى بالجوارب. لا بأس إذن never mind ولكن السيد ساي يتذكر فجأة أن «نمو كمية» الجوارب، يقود «سعرها» (الذي لا علاقة له، طبعاً بقيمتها التبادلية!) إلى الهبوط «نظراً لأن المنافسة ترغم» (المنتجين) «على تقديم المنتوجات لقاء كلفتها». ولكن من أين يأتي الربح، إذا باع الرأسمالي

والآلات، وأنابيب تصريف المياه، ومواشي الجر، والأجهزة على اختلاف أنواعها، وهي وسائل تعمل لفترة، تطول أو تقصر، بكامل أحجامها، في عمليات الإنتاج المتكررة أبدأ، أو - بتعبير آخر - تخدم لبلوغ نتائج نافعة مرجوة، في حين أنها تهلك تدريجياً، وتفقد قيمتها، لذلك، جزءاً فجزءاً، وتنقل تلك القيمة بالتالي إلى المنتج جزءاً فجزءاً. وبمقدار ما تخدم وسائل العمل هذه في صنع المنتج، من دون أن تضيف إليه قيمة، أي بمقدار ما تستخدم هذه الوسائل بأكملها ولا تُستهلك إلا جزئياً، فإنها تقدم، كما رأينا من قبل، نفس الخدمة المجانية التي تقدمها قوى الطبيعة، كالماء، والبخار، والهواء، والكهرباء، إلخ. وتتراكم هذه الخدمات المجانية التي يقدمها عمل الماضي، حين يمسك به العمل الحي وينفخ فيه الحياة، باتساع نطاق التراكم.

وبما أن عمل الماضي يتكرر دوماً في قناع رأسمال، أي بما أن العمل المجهول لكل عامل من العمال (آ، ب، ج، إلخ)، يتخذ شكل العمل المعلوم للطرف س، اللاعامل، راح المواطنون البورجوازيون والاقتصاديون السياسيون يغدقون المدائح على عمل الماضي، الميت، الذي ينبغي، حسب رأي العبقري الإسكتلندي ماكلوخ، أن يتلقى

= سلمه بسعر الكلفة؟ لا داعي للقلق بشأن مثل هذه الصغائر! فساي يعلن أن نمو الإنتاجية سيجعل كل مبادل يتلقى لقاء المُعادِل نفسه، زوجين من الجوارب بدلاً من زوج واحد كان يحصل عليه في السابق. والنتيجة التي يصل إليها هي، بالضبط، نفس موضوعة ريكاردو التي كان يسعى إلى دحضها. بعد هذا المجهود الفكري الجبار، يناجي مالتوس بنشوة ظفر قائلاً له: «هذا هو، يا سيدي، المذهب المتناسك على خير وجه، والذي يستحيل بدونه، كما أعلن أنا، تفسير أكبر صعوبات الاقتصاد السياسي، وهي، بخاصة، كيف تصبح أمة من الأمم أغنى رغم انخفاض قيمة منتوجاتها، مع أن الثروة تتألف من القيم» (المرجع نفسه، ص 170). ويعلق أحد الاقتصاديين الإنكليز على الشعوذة السحرية المماثلة التي تعج بها «رسائل» (Lettres) ساي، فيقول: «إن الأساليب المتكلفة، المصطنعة في الحديث (those affected ways of talking) تؤلف عماد ما يروق للسيد ساي أن يسميه مذهبه، وما يستحث مالتوس، جاداً، ليقوم بتدريسه في جامعة هيرتفورد، نظراً لأنه يدرس «في عدة أنحاء من أوروبا (dans plusieurs parties de l'Europe) حسب قول ساي». وهو يضيف: وإذا وجدت ما ينم عن مفارقة في هذه الموضوعات، فأمن النظر في الأشياء التي تعبر عنها، وعندئذ أجرؤ على القول بأنها ستبدو لك بسيطة جداً، ومفهومة جداً. ومما لا ريب فيه أن هذه الموضوعات ستبدو، عند إمعان النظر فيها، حافلة بكل شيء، عدا الأصالة والأهمية». (بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، ص 110).

(An inquiry into those principles respecting the nature of demand etc., p. 110).

مكافأة خاصة (بشكل فائدة مثنوية وربح، إلخ.)⁽⁶¹⁾ وهكذا فإن الأهمية المتزايدة أبدأً، التي يتصف بها عمل الماضي الذي يشترك في عملية العمل الحي في شكل وسائل إنتاج، لا تُنسب إلى العامل بالذات الذي تمثل وسائل الإنتاج عمله الماضي وغير مدفوع الأجر، بل تُنسب إلى المظهر المغرَّب(*) لهذا العمل المنتزع من العامل، أي إلى مظهره كرأسمال. وإن القائمين عملياً على الإنتاج الرأسمالي، وأصحاب الألسنة الإيديولوجية الذرية، عاجزون تماماً عن تصور وسائل الإنتاج بمعزل عن القناع الاجتماعي التناحري الأصيل الذي ترتديه اليوم، مثلما أن مالك العبيد عاجز عن تصور العامل نفسه كشيء متميز عن طابعه كعبد.

وحين تكون درجة استغلال قوة العمل معلومة، فإن كتلة فائض القيمة تتحدّد بعدد العمال المستغلين في آن واحد، وهذا العدد يناسب مقدار رأس المال، وإن يكن بنسب متفاوتة. إذن، فبمقدار ما يزداد رأس المال بواسطة عمليات تراكم متعاقبة، يزداد أكثر [636] مقدار القيمة الذي ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد تراكم. وعلى ذلك، يستطيع الرأسمالي، أن ينعم بحياة أكثر رغداً، وأن يبدي، في الوقت نفسه، «زهداً» أكثر. وأخيراً، فإن كل نوابض الإنتاج تفعل فعلها بقوة أكبر، كلما اتسع نطاق الإنتاج إلى جانب زيادة كتلة رأس المال المسلف.

(5) ما يسمى برصيد العمل

أوضحنا في ثنايا هذا البحث أن رأس المال ليس مقداراً ثابتاً، بل هو جزء مرن من الثروة الاجتماعية، يتغير باستمرار مع كل تقسيم جديد لفائض القيمة إلى إيراد ورأسمال إضافي. كما أوضحنا أيضاً، أن ما يحتويه رأس المال من قوة العمل، والعلم، والأرض (ونعني بها، اقتصادياً، كل مواضيع العمل التي تقدمها الطبيعة بصورة مستقلة عن الإنسان) يمحض رأس المال هذا، حتى لو كان مقدار ما هو عامل منه ثابتاً، يمحضه طاقات مرنة توسع، في حدود معينة، مجال عمله بمعزل عن مقداره بالذات. ولقد أغفلنا، في هذا البحث، ظروف عملية التداول جميعاً، وهي الظروف التي تتيح للكتلة

(61) لقد نال ماركس براءة اختراع على «أجور عمل الماضي» (wages of past labour) قبل فترة طويلة

من حصول سنير على براءة اختراع «أجور التقشف» (wages of abstinence).

(*) أو المستلب (من الاستلاب). [ن. ع.].

نفسها من رأس المال إمكانية العمل بصورة متفاوتة كل التفاوت. وبما أننا افترضنا سلفاً أن هناك حدوداً يفرضها الإنتاج الرأسمالي، أي بما أننا افترضنا سلفاً وجود شكل من عملية الإنتاج الاجتماعية تطور تطوراً عفوياً خالصاً، فقد أغفلنا أي تركيب أكثر عقلانية يتحقق على أساس وسائل الإنتاج المتيسرة في الوقت الحاضر بصورة مباشرة ومنهجية. ولقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يميل دوماً إلى اعتبار رأس المال الاجتماعي بمثابة مقدار ثابت يتمتع بدرجة فعل ثابتة لا تتغير. ولقد تجسد هذا الرأي المسبق كدوغما، بفضل ابتذال جريمياس بنتام وحده، هذا المدّاح الحضيف والواعظ الذرب باسم الحس البورجوازي السليم في القرن التاسع عشر⁽⁶²⁾ ويحتل بنتام بين الفلاسفة المرتبة التي يحتلها مارتن تاير^(*) بين الشعراء. وما كانا ليظهرنا إلا في إنكلترا⁽⁶³⁾ وفي

(62) قارن من بين مراجع أخرى، كتاب ج. بنتام، نظرية العقاب والثواب، ترجمة أ. دومون، باريس 1826.

(J. Bentham, *Théorie des Peines et des Récompenses*, trad. Et. Dumont, 3^{ème} Éd, Paris, 1826, T. II, 1. IV, ch. 2).

(*) مارتن تاير M. Tupper (1810-1889) شاعر إنكليزي اشتهر بقصائد تعليمية وعظمية في الأخلاق. [ن.ع].

(63) إن جريمياس بنتام ظاهرة إنكليزية صرف. فلم يسبق لأحد مثله، حتى لفيلسوفنا كريستيان فولف، لا في أي زمان، ولا أي بلد، أن تبخر مختلاً راضياً، بعرض أشد التفاهات ابتذالاً إن مبدأ المنفعة ليس من اكتشاف بنتام. فلقد استنسخ بأسلوبه البليد، ما قاله هلفيتيوس ومفكرون فرنسيون آخرون بفطنة فكرية في القرن الثامن عشر. فلمعرفة ما ينفع الكلب، مثلاً، ينبغي على المرء أن يدرس طبيعة الكلب أولاً ولكننا لا نستطيع استنباط هذه الطبيعة من «مبدأ المنفعة». وعند تطبيق ذلك على الإنسان، فإن الذي يحاكم كل السلوك والتصرفات والعلاقات الإنسانية، إلخ، بموجب مبدأ المنفعة، عليه أولاً أن يدرس الطبيعة الإنسانية بوجه عام، وتبدلات الطبيعة الإنسانية في كل حقبة تاريخية. أما بنتام فلا يكلف نفسه عناء السؤال والجواب. إنه يأخذ، بسذاجة وبلادة، المالك الصغير الجلف المعاصر (Spiessbürger)، وبالذات المالك الصغير الجلف الإنكليزي، كنموذج للإنسان السوي العادي. وكل ما هو نافع لهذا النوع من الإنسان السوي ولعالمه، يكون في ذاته ولذاته، نافعاً. وبهذه المسطرة يقيس بنتام الماضي والحاضر والمستقبل. فالدين المسيحي، مثلاً، «نافع»، لأنه يحظر، باسم الدين، نفس الآثام التي يعاقب عليها قانون العقوبات حقوقياً. والنقد الأدبي «ضار» لأنه يعرّك على الناس المحترمين صفو التمتع بمؤلفات مارتن تاير، إلخ. بمثل هذه النفايات ملا صاحبنا الشجاع، جبلاً من الكتب تحت شعار: «ولا يوم من دون

ضوء دوغما بتنام تبدو أبسط ظواهر عملية الإنتاج، كالتوسع والانكماش المفاجئين، لا بل حتى التراكم ذاته، أموراً عصبية على الإدراك⁽⁶⁴⁾ ولقد استخدم بتنام نفسه هذه [637] الدوغما، إلى جانب مالتوس وجيمس ميل وماكلوخ، وإضرابهم، لأغراض تبريرية، وبخاصة لتصوير ذلك الجزء من رأس المال، نعني تحديداً رأس المال المتغير، أي ذلك القسم من رأس المال الذي يتحول إلى قوة عمل، بوصفه مقداراً ثابتاً. ولقد لفقوا حكاية أن الوجود المادي لرأس المال المتغير، أي كتلة وسائل العيش التي يمثلها رأس المال هذا بالنسبة للعامل، نعني ما يسمى برصيد العمل، وكأنها جزء منفصل من الثروة الاجتماعية، تحدده قوانين طبيعية لا يمكن تجاوزها. فابتغاء تحريك ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يجب عليه أن يعمل كرأسمال ثابت، أو، إذا أردنا التعبير عن ذلك بشكل مادي نقول لكي يعمل كوسائل إنتاج، تلزم كتلة معينة من العمل الحي. وهذه الكتلة يحددها تكتيك الإنتاج. ولكننا لا نعرف عدد العمال اللازمين لجعل هذه الكتلة من العمل سيالة، لأن هذا العدد يتغير بتغير درجة استغلال قوة العمل الفردية، كما لا نعرف سعر قوة العمل، باستثناء حدها الأدنى، الذي هو أيضاً مطاط جداً. إن الوقائع التي تركز عليها هذه الدوغما هي ما يلي: لا يحق للعامل التدخل في تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسائل متعة للذين لا يعملون، وإلى وسائل إنتاج. هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يمتلك العامل القدرة على توسيع ما يسمى «برصيد العمل» على حساب «إيراد» الأثرياء، إلّا في حالات استثنائية ملائمة⁽⁶⁵⁾

= لمسة فرشاة» (nulla dies sine linea)^(*) ولو كان لي إقدام صديقي الشاعر، هاينريش هاينه، لسميت السيد جريمياس عبقرى الغباوة البورجوازية.

(*) تنسب عبارة «لا يوم من دون لمسة فرشاة» إلى الفنان الاغريقي أبيليز (Apelles) الذي يصبر على ممارسة الرسم يومياً. [ن. برلين].

(64) «إن الاقتصاديين يميلون.. لأن يعتبروا كمية معينة من رأس المال وعدداً معيناً من العمال بوصفهم أدوات إنتاج ذات قدرة ثابتة، أو أدوات تعمل بشدة معينة ثابتة. أما أولئك الذين يرون.. بأن السلع هي عناصر الإنتاج الوحيدة. يؤكدون أن الإنتاج لا يمكن أبداً أن يتوسع لأن الشرط اللازم لتوسع كهذا هو أن يزداد الغذاء والمواد الأولية وأدوات العمل سلفاً، وهذا يعني في الواقع أنهم يرون أن زيادة الإنتاج لا يمكن أن تتحقق من دون حصول زيادة مسبقة فيه، أي، بتعبير آخر أن أية زيادة أمر مستحيل». (س. بايلي، النقد وتقلبته، ص 58 و 70). (S, Bailey, *Money and its Vicissitudes*, p. 58, 70). ينتقد بايلي هذه الدوغما من وجهة نظر عملية التداول بالدرجة الأساسية.

(65) يقول جون ستيوارت ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي [الكتاب الثاني، الفصل 1، § 31]

وهناك مثال يوضح الحشو الكلامي الممجوج الذي ينجم عن مسعى تصوير القيود الرأسمالية التي تحد من رصيد العمل بوصفها قيوداً تملّوها طبيعة المجتمع عموماً، كما هو الحال عند البروفيسور فاوسيت. فهو يقول:

«إن رأس المال الدائر»⁽⁶⁶⁾ في بلد ما هو رصيد الأجور، وإذا رغبتنا في حساب متوسط الأجور النقدية التي يتلقاها كل عامل، فينبغي، ببساطة، أن نقسم مقدار رأس المال هذا على عدد السكان العاملين»⁽⁶⁷⁾

هذا يعني أننا نقوم أولاً بجمع الأجور الفردية المدفوعة فعلاً، لنزعم بعد ذلك أن حاصل الجمع هذا يؤلف مجموع قيمة «رصيد العمل» الذي حددته وأنعمت به علينا السماء والطبيعة. وأخيراً نقسم حاصل الجمع هذا على عدد رؤوس العمال لنحصل، من جديد، على متوسط ما يصيب العامل الواحد. فبها لها من براعة نادرة. إلا أنها لم تمنع السيد فاوسيت من المضي إلى القول، من دون أن يلتقط أنفاسه:

«إن مجمل الثروة التي تراكمها إنكلترا سنوياً، تنقسم إلى جزءين، الأول يستخدم في إنكلترا بالذات كرأسمال للحفاظ على صناعتنا، أما

= [3]. (Principles of Political Economy, [B. II, Ch. 1, §3]). ما يلي: «إن أصناف العمل المضنية حقاً والمنفرة حقاً، لا تتلقى أجوراً أفضل من غيرها، بل تتلقى، دوماً، أسوأها. وكلما كانت المهنة مقززة، بات مؤكداً تماماً أنها تتلقى أدنى تعويض... وبدلاً من أن تكون المصاعب والدخول في تناسب طردي، كما ينبغي أن تكون في تنظيم عادل للمجتمع، فإنهما في تناسب عكسي». وتفادياً لسوء الفهم، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن أناساً من طراز جون ستوارت ميل هم الملمون على التناقض القائم بين عقائدهم الاقتصادية التقليدية الجامدة وبين نزعاتهم الحديثة، فإن من الخطأ أن نحشرهم مع زمرة الاقتصاديين المبتذلين، التبريريين.

(66) ينبغي أن أذكر القارئ بأنني أول من استخدم مقولتي «رأس المال المتغير» (variables) ورأس المال الثابت (Konstantes). لقد دأب الاقتصاد السياسي، منذ عهد آدم سميث، على أن يخلط خلط عشواء بين التعريفين اللذين تتضمنهما هاتان المقولتان، وبين فوارق شكلي رأس المال الأساسي (fixenkapital) ورأس المال الدائر (zirkulierenden Kapital)، والناجمة عن عملية التداول. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع المجلد الثاني، الجزء الثاني.

(67) هـ. فاوسيت، أستاذ الاقتصاد السياسي في كمبريدج، الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني. (H. Fawcett, Prof. of Polit. Econ, at Cambridge, *The economic position of the British labourer*, London, 1865, p. 120).

الثاني فيصدر إلى البلدان الأجنبية... ولا يوظف في صناعتنا الوطنية

[639]

سوى جزء غير كبير، من الثروة المراكمة سنوياً في هذا البلد⁽⁶⁸⁾

وهكذا فإن الجزء الأعظم من المنتج المتنامي سنوياً، المنتزع من العامل الإنكليزي دون مُعادِل، يستخدم كرأسمال، لا في إنكلترا وإنما في بلدان أجنبية. ولكن إلى جانب تصدير رأس المال الإضافي على هذا النحو، يجري، بالطبع، تصدير جزء من «رصيد العمل» الذي ابتدعه الرب وبنتم⁽⁶⁹⁾

(68) فاوسيت، المرجع نفسه، ص 122 و 123.

(69) يمكن القول إن ما يصدر من إنكلترا سنوياً لا يقتصر على رأس المال وحده، بل يتعداه إلى تصدير العمال، بهيئة مهاجرين. والمسألة المشار إليها في النص لا تتعلق بوديعة Peculium أملاك المهاجرين، فالشطر الأعظم من هؤلاء ليسوا عمالاً بل إن أبناء المزارعين يؤلفون القسم الأكبر منهم. إن رأس المال الإضافي الإنكليزي المنقول إلى الخارج سنوياً لتوظيفه لقاء فائدة مثوية هو، بالقياس إلى التراكم السنوي، أكبر من الهجرة السنوية بالقياس إلى الزيادة السنوية في السكان.

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتراكم الرأسمالي

1) ارتفاع الطلب على قوة العمل، الذي يرافق التراكم، مع بقاء تركيب رأس المال على حاله

ندرس في هذا الفصل تأثير نمو رأس المال على مصير الطبقة العاملة. وأهم عنصر في هذا البحث، هو تركيب رأس المال، والتغيرات التي تطرأ عليه في مجرى عملية التراكم.

وينبغي أن يُفهم اصطلاح: تركيب رأس المال، بمعنى مزدوج. فإذا نظرنا إليه من ناحية القيمة، يتحدد تركيب رأس المال بنسبة انقسامه إلى رأسمال ثابت، أي قيمة وسائل الإنتاج، ورأسمال متغير، أي قيمة قوة العمل أو المبلغ الإجمالي للأجور. أما إذا نظرنا إليه من الناحية المادية، نعني من ناحية الوظائف التي يؤديها في عملية الإنتاج، فإن رأس المال أياً كان، ينقسم إلى وسائل إنتاج، وقوة عمل حية. وبهذا المعنى يتحدد تركيب رأس المال بالعلاقة بين كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة، من جهة، وكمية العمل اللازمة لاستخدام هذه الوسائل، من جهة أخرى. التركيب الأول أسميه التركيب القيمي لرأس المال، والتركيب الثاني أسميه التركيب التكنيكي لرأس المال. وثمة علاقة ترابط وثيق بين الاثنين. وللتعبير عن هذا الترابط، فإنني اطلق على التركيب القيمي لرأس المال، بمقدار ما يتحدد بتركيبه التكنيكي ويعكس تغيرات هذا الأخير، اطلق عليه اصطلاح

التركيب العضوي لرأس المال. وحيثما نتحدث عن تركيب رأس المال، من دون ذكر صفات أخرى، فإن المقصود بذلك دوماً هو التركيب العضوي.

إن رؤوس الأموال المفردة، الكثيرة، الموظفة في فرع معين من فروع الإنتاج، تمتلك تراكيب مختلفة عن بعضها بعضاً بهذا القدر أو ذاك. ومتوسط تركيب رأس المال المفرد يعطينا تركيب رأس المال الكلي في هذا الفرع من فروع الإنتاج. وأخيراً فإن المتوسط [641] العام المشتق من مجموع متوسطات تراكيب رؤوس الأموال في جميع فروع الإنتاج قاطبة، يقدم لنا تركيب رأس المال الاجتماعي في بلد من البلدان، وهذا الأخير هو موضوع عرضنا اللاحق في آخر المطاف.

إن نمو رأس المال ينطوي على نمو جزئه المتغير، أي التحول إلى قوة العمل. فينبغي لجزء من فائض القيمة المتحولة إلى رأسمال إضافي أن يتحول، على الدوام، ثانية إلى رأسمال متغير، أي رصيد عمل إضافي. فلو افترضنا بقاء الشروط الأخرى على حالها وأن تركيب رأس المال يبقى ثابتاً، نعني أن كتلة معينة من وسائل الإنتاج، تحتاج كالسابق إلى الكتلة نفسها من قوة العمل بغية تشغيلها، فإن الطلب على العمل، ورصيد عيش العمال، سوف يرتفعان، كما هو واضح، بتناسب طردي مع نمو رأس المال، فيرتفعان بوتيرة أسرع، كلما كان نمو رأس المال أسرع. وبما أن رأس المال ينتج، سنوياً، فائض قيمة يُضاف جزء منه كل عام إلى رأس المال الأصلي، وبما أن هذه الإضافة تنمو سنوياً بنمو أبعاد رأس المال الناشط، وأخيراً بما أن الحوافز الاستثنائية للشراء كافلتح أسواق جديدة أو ميادين جديدة لاستخدام رأس المال في أعقاب نشوء حاجات اجتماعية جديدة، إلخ، تفضي إلى إمكانية توسيع نطاق التراكم توسيعاً سريعاً بمجرد تغيير انقسام فائض القيمة أو انقسام المنتج الفائض إلى رأسمال وإيراد، فإن متطلبات تراكم رأس المال يمكن أن تفوق الزيادة في قوة العمل، أي تفوق الزيادة في عدد العمال، وبالتالي فإن الطلب على اليد العاملة يتجاوز عرضها ويؤدي إلى ارتفاع الأجور. ولا بدّ لهذا الأمر من أن يقع، آخر المطاف، فيما لو استمرت الشروط المفترضة أعلاه. وبما أن عدد العمال الذين يجري استخدامهم كل عام، سوف يكون أكبر من عدد المستخدمين منهم في السنة السابقة، فلا بد، آجلاً أو عاجلاً، من بلوغ نقطة معينة، تبدأ فيها متطلبات التراكم بتجاوز العرض المعتاد للعمل، وعندها تأخذ الأجور في الارتفاع. وقد ترددت في إنكلترا أصداً نواحٍ شاكٍ من هذه الظاهرة، خلال القرن الخامس عشر كله، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. بيد أن الظروف المؤاتية إلى هذا الحد أو ذاك لإدامة وتكاثر العمال المأجورين، لا تمس الطابع الأساسي للإنتاج الرأسمالي بشيء. فمثلما أن تجديد الإنتاج البسيط يؤدي، باستمرار،

إلى تجديد إنتاج العلاقة الرأسمالية ذاتها، أي العلاقة بين الرأسماليين من جهة، والعمال المأجورين من جهة أخرى، كذلك فإن تجديد الإنتاج الموسع، أي التراكم، يجدد إنتاج العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع، أي أنه يزيد عدد الرأسماليين أو يزيد ضخامة ثروة الرأسماليين في هذا القطب، ويزيد عدد العمال المأجورين، في القطب المعاكس. وإن [642] تجديد إنتاج قوة عمل مرغمة، أبداً، على الاندماج برأس المال بصفتها وسيلة لإنماء قيمته، وعاجزة عن الإفلات من قبضته، وخاضعة لعبودية رأس المال، هذه العبودية المتخفية في رداء حرية بيعها لنفسها إلى شتى الرأسماليين المفردين، وإن تجديد إنتاج قوة العمل على هذا النحو يؤلف، في واقع الأمر، إحدى مقومات تجديد إنتاج رأس المال نفسه. فتراكم رأس المال هو، إذن، نمو للبروليتاريا⁽⁷⁰⁾

لقد أدرك الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هذه الحقيقة إلى حد أن آدم سميث وريكاردو وغيرهما اعتبروا، بشكل غير دقيق كما ذكرنا آنفاً، أن التراكم يطابق استهلاك العمال المنتجين لكل ذلك الجزء من المنتج الفائض المحوّل إلى رأسمال، أو يطابق تحويل هذا الجزء إلى مزيد من العمال المأجورين. وقد قال جون بيللرز منذ عام 1696: «لو كان لدى المرء مائة ألف إيكّر^(*) من الأرض، وعدد مماثل من الجنيهات الاسترلينية وعدد مماثل من المواشي، ولم يكن لديه عامل، فمن سيكون هذا الشري إن لم يكن عاملاً؟ وبما أن العمال يجعلون

(70) كارل ماركس، [العمل المأجور ورأس المال، نيو راينيشه تسايتونغ، 7 نيسان/إبريل، 1849. ن. برلين]. «عند بقاء مستوى اضطهاد الجماهير على حاله، يكون البلد أكثر ثراء كلما كثرت البروليتاريا فيه». (كولنز، الاقتصاد السياسي، مصدر الثروات وما يسمى بالطوباويات الاشتراكية Colins, *L'Économie Politique, Source des Révolutions et des Utopies prétendues Socialistes*, Paris, 1857, T. III, p. 331. إن «البروليتاري» من الناحية الاقتصادية، ليس سوى العامل المأجور، الذي ينتج رأس المال وينمي، ويلقي به «المسيو رأس المال»، كما يسميه بيكور، على قارعة الطريق ما إن يغدو فائضاً عن حاجة نمو قيمة هذا السيد رأس المال. أما «البروليتاري المريض في الغابة البدائية» فهو نتاج خيال روشر اللطيف. فساكن الغابة البدائي هو مالك الغابة البدائية، وهو يتصرف بها تصرفاً حراً شأن القردة الشبيهة بالإنسان. فهو إذاً ليس بروليتارياً. ولن يكون كذلك إلّا إذا استغلت الغابة البدائية، عوضاً عن أن يستغلها بنفسه. أما بالنسبة إلى وضعه الصحي، فإن البدائي سيصمد تماماً عند المقارنة، لا مع البروليتاري المعاصر فحسب، بل وأيضاً مع «الأعيان» المصابين بالسفلس وداء الخنازير. ولا ريب في أن السيد فيلهلم روشر يقصد بـ «الغابة البدائية» مروج لونيورغ مسقط رأسه.

(*) تشير كلمة «إيكّر» هنا إلى وحدة قياس تعادل 4047 متراً مربعاً. [ن. برلين].

الناس أثرياء، إذن فكلما زاد عدد العمال، زاد عدد الأثرياء. فعمل الفقراء هو مناجم الأغنياء»⁽⁷¹⁾

كذلك يقول برنار دي ماندفيل في مطلع القرن الثامن عشر:

«حيثما تكون الثروة محمية بصورة كافية، فإن العيش بدون نقود سيكون أسهل من العيش بدون فقراء، فمن ذا الذي سيقوم بالعمل؟ وبما أنه لا ينبغي تجويعهم [الفقراء] كذلك لا ينبغي إعطاؤهم شيئاً يسمح بالادخار. وإذا استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا، هنا أو هناك، أن يرتفع بنفسه فوق الوضع الذي ترعرع فيه، ببذل جهد خارق في العمل، وبالتفكير على نفسه، فلا يجوز لأحد أن يمنعه، بل على العكس. فمما لا ينكر أن العيش بصورة مقتصدة هو المسلك الأكثر حكمة لكل إنسان بمفرده في المجتمع، ولكل عائلة خاصة، لكن من مصلحة جميع الأمم الثرية، ألا يركن الشطر الأعظم من الفقراء إلى الخمول أبداً، وأن ينفقوا مع ذلك كل ما يكسبونه، دوماً. إن أولئك الذين يكسبون عيشهم بعملهم اليومي لا يمتلكون ما يدفعهم لأداء الخدمة سوى حاجاتهم، التي من الحكمة تخفيفها، ولكن من حماقة شفاؤها. إذن فالشيء الوحيد الذي يجعل الرجل العامل مثابراً، هو الأجور المعتدلة، لأن أجوراً أقل مما ينبغي سوف تؤدي به، حسب مزاجه، إما إلى تثبيط الهمة وإما إلى اليأس، مثلما أن أجوراً أكبر مما ينبغي ستجعله وقحاً وكسولاً يتضح مما تقدم أن أضمن الثروات، لأمة حرة تحظر استخدام العبيد، تكمن في وفرة عدد الفقراء الكدودين. فهم معين لا ينضب للأساطيل والجيوش، وبدونهم، لا تتحقق أي متعة، ويستحيل استخدام منتجات البلد للحصول على مداخيل. ولجعل المجتمع» (الذي يتألف بالطبع من الذين لا يعملون) «سعيداً، والشعب مرتاحاً حتى في أسوأ الظروف، لا بد من أن يبقى السواد الأعظم جاهلاً وفقيراً على السواء، فالمعرفة تنمي رغباتنا كما تضاعفها، وكلما تضاعلت رغبات المرء، سهل إشباع حاجاته الضرورية»⁽⁷²⁾

(71) "As the labourers make men rich, so the more labourers, there will be, the more richmen... the labour of the poor being the mines of the rich." (جون بيلرز John Bellers)

(المرجع نفسه، ص2).

(72) برنارد دي ماندفيل، حكاية النحل، الطبعة الخامسة، لندن، 1728، ملاحظات ص212-213-328-الحواشي.

ولكن الشيء الذي لم يكن مانديفيل قد رآه بعد، وهو رجل مستقيم، صافي الذهن، أن آلية عملية التراكم ذاتها تزيد، إلى جانب زيادة رأس المال، جمهور «الفقراء الكدودين»، أي العمال المأجورين الذين يحولون قوة عملهم إلى قوة متنامية لإنماء قيمة رأس المال المتعاضم، فيخلّدون بذلك تبعيتهم لما صنعهو بأيديهم على شكل منتج يتجسد في إهاب رأسماليين. ويقول السير ف. م. إيدن، بصدد علاقة التبعية هذه، في كتابه المسمى «وضع الفقراء، أو تاريخ الطبقات العاملة في إنكلترا»، ما يلي:

«لا بد في منطقتنا الجغرافية من العمل لتأمين حاجاتنا، ولا بد في الأقل من تشغيل قسم من المجتمع، بلا كلل. وهناك آخرون يتحكمون بشمار المثابرة في العمل، مع أنهم «لا يكدون ولا يغزلون»، ويدينون بإعقائهم من العمل إلى المدنية والنظام لا غير. وهم مخلوقات متميزة أنجبها المؤسسات المدنية⁽⁷³⁾، التي تقرر أن باستطاعة الأفراد تملك ثمار العمل بوسائل أخرى غير بذل العمل. وأصحاب الثروة المستقلة... مدينون بثروتهم، لا إلى قدرات خارقة يتحلون بها، بأي حال، بل هم مدينون بذلك، كلياً على وجه التقريب، إلى عمل الآخرين. وليس تملك الأرض والنقود، بل «التحكم بالعمل» (the command of labour) هو ما يميز الأغنياء عن الفقراء. وهذا [المخطط الذي يرتضيه إيدن] سوف يعطي المالكين الحد الكافي من النفوذ والسلطة على أولئك الذين يعملون لأجلهم... مما يضع هؤلاء العمال، لا في وضع من الإذلال والعبودية، بل في حالة هينة ومتسامحة من التبعية (a state of easy and

[644]

(B. de Mandeville, *The Fable of the Bees*, 5th Ed, London, 1728, Remarks, p.212-213- =

(Notes). 328. «إن عيشاً معتدلاً، وعملاً مستمراً، هو الطريق التي تقود الفقراء إلى سعادة مادية» (لعله يقصد بذلك، في الأرجح، أطول أيام العمل وأقل ما يمكن من وسائل العيش) «وإلى ثراء الدولة» (يقصد ثراء الملاك العقاريين، والرأسماليين، وممثلهم السياسيين أصحاب المقامات الرفيعة، وعملائهم). بحث في الصناعة والتجارة، 1770. (*An essay on trade and commerce*, London, 1770, p.54).

(73) كان على إيدن أن يتساءل: من خلق هذه «المؤسسات المدنية»؟ فمن وجهة نظره، وجهة نظر الأوهام الحقوقية، لا يعد القانون ثمرة لعلاقات الإنتاج المادية، بل يعتبر، على العكس، علاقات الإنتاج ثمرة للقانون. لقد قضى لينغيه بكلمة واحدة على وهم مونتيسكيو في «روح الشرائع» (Esprit des lois) إذ قال «الملكية هي روح الشرائع» (L'esprit des lois, c'est la propriété).

(liberal dependence)، التي يقر بها كل عارف بالطبيعة البشرية، كأمر ضروري لرفاه العمال أنفسهم⁽⁷⁴⁾ وتمكن الإشارة على نحو عابر، إلى أن السير ف. م. إيدن، هو التلميذ الوحيد لآدم سميث الذي كتب عملاً مرموقاً خلال القرن الثامن عشر⁽⁷⁵⁾

(74) إيدن، Eden، المرجع المذكور، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الأول، ص 1-2 والمقدمة، ص XX.

(75) إذا تذكر القارئ مالتوس، الذي نشر مؤلفه «بحث في السكان» (Essay on Population) عام 1798، فلنني أذكره بأن هذا المؤلف، في صيغته الأولى، لم يكن أكثر من انتحال صياني، سطحي، كهنوتي، لآراء ديفو والسير جيمس ستوارت، وتاونزند، وفرانكلين، ووالاس، وغيرهم، ولا يحتوي على جملة واحدة من بنات أفكاره. إن الضجة الكبيرة التي أثارها هذا الكتيب، ترجع إلى مصالح حزبية لا غير. فقد كان للثورة الفرنسية أنصار متحمسون في المملكة البريطانية، وكان «مبدأ السكان» الذي صيغ شيئاً فشيئاً في القرن الثامن عشر، ثم أعلن عنه، وسط أزمة اجتماعية كبرى، بقرع الطبول ونفخ الأبواق، باعتباره الترياق الشافي من تعاليم كوندورسيه، إلخ، وقد حظي بترحاب وتهليل الأوليغارشية الإنكليزية بوصفه المدمر الأعظم لكل توقي إلى التطور الإنساني اللاحق. أما مالتوس، الذي أخذته الدهشة بهذا النجاح، فقد راح يحشو كتابه بمواد كدست بصورة سطحية ويضيف إليه مواد لم يكن له فضل اكتشافها بل إلحاقها. ولنلاحظ أيضاً: رغم أن مالتوس كان كاهناً في الكنيسة العليا الإنكليزية، فقد نذر نفسه للعزوبية - وهذا أحد شروط «العضوية» (fellowship) في جامعة كمبريدج البروتستانتية: «نحن لا نسمح للأعضاء في الكليات بالزواج، وكل من يتخذ لنفسه زوجة، يكف عن أن يكون عضواً»، تقارير لجنة جامعة كمبريدج، ص 172. (Reports of Cambridge University Commission, p. 172) هذا ما يمتاز به مالتوس عن غيره من القساوسة البروتستانت الذين خلعوا رداء العزوبية الكاثوليكي المفروض على الكاهن، واتخذوا من وصية «تناسلوا وتكاثروا» رسالتهم المستمدة من التوراة إلى حد أنهم أسهموا، عموماً، في زيادة السكان بدرجة غير معقولة حقاً، بينما كانوا يعظون العمال بـ «مبدأ السكان» في الوقت نفسه. ومما له دلالة أن السادة قساوسة اللاهوت البروتستانت، أو، بالأحرى، الكنيسة البروتستانتية، هم من احتكر ويحتكر هذه القضية الحساسة، قضية الخطيئة الاقتصادية للإنسان، تفاحة آدم، «الشهوة الملحة»، (urgent appetite) أو «الكوابح التي تشل سهام كيوييد» (the checks which tend to blunt the shafts of Cupid) حسب تعبير مازح للكاهن تاونزند. وباستثناء الراهب أوريس، من مدينة البندقية، وهو كاتب أصيل ذكي، فإن أغلب معلمي «مبدأ السكان» هم قساوسة بروتستانت. ونذكر، على سبيل المثال، بروكنر ومؤلفه: نظرية النظام الحيواني (Bruckner, Théorie du Système animal)، الذي يعالج معالجة شاملة كامل موضوع

إن تبعية العمال لرأس المال، في ظل شروط التراكم المفترضة حتى الآن، وهي [645]

= نظرية السكان الحديثة، والذي جاءت الخصومة العابرة في هذا الموضوع بين كينييه وتلميذه، ميرابو الأب، لتضيف أفكاراً جديدة إلى المؤلف المذكور. بعدها جاء الكاهن والاس، ثم الكاهن تاونزند، وأخيراً الكاهن مالتوس، وتلميذه الكاهن المتعصب توماس تشالمرز، هذا من دون أن نذكر كويتبي الكهنة الأقل جدارة في هذا الباب (in this line). في البدء كان الاقتصاد السياسي موضع دراسة الفلاسفة أمثال هوبز ولوك وهيوم، ورجال أعمال ودولة أمثال توماس مور، تمبل، سولي، دي ويت، نورث، لو، فاندلنت، كانتيلون، فرانكلين، كما دُرس جانبه النظري بنجاح أكبر على يد دكاترة في الطب أمثال بيتي، باريون، ماندفيل، كينييه. وحتى في منتصف القرن الثامن عشر التمس القس السيد تاكر، وهو اقتصادي بارز في زمانه، التمس العذر لتدخله في أمور شيطان المال. ولكن فيما بعد، مع ظهور «مبدأ السكان» هذا، دقت ساعة القساوسة البروتستانت. إن بيتي، الذي كان يعتبر السكان ركيزة الثروة، وكان، شأنه شأن آدم سميث، خصماً لدوداً للكهنة، يقول عنهم، كما لو كان قلبه ينبئه بتدخل هؤلاء السحرة: «يزدهر الدين خير ازدهار حيثما يتمرغ الكهنة في حرمان أكثر، تماماً مثلما أن القانون يزدهر خير ازدهار حيثما يموت المحامون جوعاً». ثم يوجه النصح إلى القساوسة البروتستانت قائلاً: إنهم إذا كانوا لا يبتغون، البتة، إطاعة الرسول بولس في «إماتة أجسادهم» بالعزوبة، فعليهم «ألا يفرخوا من الكهنة أكثر» (not to breed more Churchmen) مما تحتمله الكنيسة من مراتب (benefices) موزعة الآن، أعني أنه إذا كانت الكنيسة في إنكلترا وويلز تستوعب 12 ألف قس «فليس من الحكمة تفريخ 24 ألف قس (it will not be safe to breed 24,000 ministres) وذلك لأن الإثني عشر ألفاً الذين لا يمتلكون مصدر رزق، سيفتشون عن سبل لكسب العيش، ولن يجدوا سبيلاً إلى ذلك أفضل من اقناع الناس بأن الإثني عشر ألفاً الذين يحتلون المناصب الكنسية يسممون أرواح الناس ويجوعونها، ويقودونها في متاهات الضلال بعيداً عن الفردوس». (بيتتي، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 57).

(Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions*, London, 1667, p. 57).

أما موقف آدم سميث من القساوسة البروتستانت في زمانه، فيوضح في مؤلفه رسالة إلى أ. سميث (A Letter to A. Smith, LL.D. On the Life, Death and, Philosophy of his Friend, David Hume, By one of the People called Christians, 4th Ed, Oxford, 1784). حيث نجد أن الدكتور هورن أسقف نورويتش يوبخ آدم سميث لأنه عمد، في رسالة منشورة وجهها للسيد ستران، إلى «تطبيب ذكرى صديقه ديفيد» (يقصد هيوم)، ولأنه نشر على الملأ كيف أن «هيوم كان يسلي نفسه على فراش الموت بقراءة لوسيان، ولعبة الورق «ويست» ولأنه بلغ من الوقاحة مبلغاً جعله يكتب عن هيوم قائلاً «لقد كنت أعتبره، على الدوام، سواء في حياته أم بعد مماته، النموذج الأقرب إلى الإنسان المكتمل حكمة وفضيلة، بقدر ما يسمح ضعف الطبيعة البشرية». هنا

أفضل الشروط بالنسبة إليهم، تتخذ شكلاً يسير الاحتمال، أو بتعبير إيدن تبعية «هينة ومتسامحة» (bequeme und liberale). فبنمو رأس المال لا تزداد علاقة التبعية من حيث الشدة بل تزداد من حيث السعة فقط، نعني أن مجال الاستغلال والهيمنة أمام رأس المال لا يتسع إلّا بنمو أبعاده هو وعدد رعاياه. وتعود إلى هؤلاء حصة تزداد باستمرار من منتوجهم الفائض، الذي ينمو ويتحول بأبعاد أكبر، إلى رأسمال إضافي، بهيئة وسيلة دفع، بحيث يستطيعون توسيع دائرة حاجاتهم، وتحسين رصيدهم الاستهلاكي، من الكساء والأثاث، وما إلى ذلك، بل وإدخار رصيد احتياطي غير كبير من النقد. ولكن مثلما أن إعطاء العبد ملبساً أفضل وغذاء أوفر، ومعاملة أحسن، و«وديعة» (Peculium) (*) كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك، لا يزيح علاقة التبعية والاستغلال عن كاهله، فإن ذلك لا يقضي

= يزعم الاسقف حانقاً: «أيلق بك، يا سيدي، أن تضع أمام أبصارنا كنموذج «لاكتمال الحكمة والفضيلة» أخلاق وسلوك إنسان مأخوذ بكراهية لا شفاء منها تجاه كل ما يحمل اسم الدين، إنسان أفنى أعصابه لتسفيه وطمس واقتلاع روح الدين من بين الناس، إنسان كان بوجه، لو استطاع، أن يمحو ذكر اسم الدين إلى الأبد؟» (المرجع نفسه، ص 8). «ولكن لا تبتسوا يا من تحبون الحقيقة. فالإلحاد لن يدوم طويلاً» (المرجع نفسه، ص 17). لقد كان آدم سميث «اثمياً فاسداً» (the atrocious wickedness) نشر الإلحاد في الأرض (بواسطة «نظرية المشاعر الأخلاقية» «Theory of moral sentiments» التي وضعها). «... إننا نعرف أحاييلك، أيها السيد الدكتور! فإن مقصدك حسن ولكنني أرى أنك لن تحقق مرادك هذه المرة. إنك تروم أفتناعنا، بمثال ديفيد هيوم المبجل، بأن الإلحاد هو «المنعش» (cordial) الوحيد للنفس الكسيرة والترياق الشافي من رهبة الموت. يوسعك أن تضحك على أنقاض بابل، وأن تهنيء فرعون المتجبر على غرقه في البحر الأحمر» (المرجع نفسه، ص 21-22). وهناك شخص آخر قويم الإيمان، من زملاء آدم سميث في الكلية، يكتب عنه بعد وفاته قائلاً: «إن حب سميث العميق لهيوم... منعه من أن يكون مسيحياً... فقد كان يصدق كل ما يقوله هيوم. ولو قال هيوم له إن القمر هو جبن أخضر لصدقه. ولذلك فقد صدقه أيضاً بأنه لا وجود للرب والمعجزات... لقد اقترب من النزعة الجمهورية من ناحية المبادئ السياسية». (النحلة، تأليف جيمس أندرسون، 18 مجلد، إدينبره، 1791-1793، المجلد III، ص 165-166).

(The Bee, By James Anderson, 18 Vols, Edinburgh, 1791-1793, Vol. III, p. 165-166).

وكان الكاهن توماس تشالمرز يرتاب في أن آدم سميث اخترع مقولة «العمال غير المتعجين» بدافع الضغينة وحسب، خصيصاً لأجل الكهنة البروتستانت، بالرغم من عملهم المبارك في كُرْم الرب. (*) الوديعة: قسم من الممتلكات التي كان رب الأسرة في روما يقدمها لابنه أو لعبده على سبيل الاستثمار والإدارة، على أن يبقى السيد المالك الحقوقي، ويبقى العبد مسترقاً. [ن. برلين].

على علاقات التبعية والاستغلال بالنسبة إلى العامل المأجور. والواقع أن ارتفاع سعر العمل، نتيجة تراكم رأس المال، لا يعني سوى أن طول ووزن أغلاله الذهبية التي صنعها بنفسه، يسمحان بإرخاء شدتها. غالباً ما تُغفل القضية الرئيسية في المجادلات الناشئة حول هذا الموضوع، نعني الخاصية المميزة (differentia specifica) للإنتاج [647] الرأسمالي. فقوة العمل تُباع في ظله، لا بهدف إشباع الحاجات الشخصية للشاري بما تقدمه من خدمة أو منتجات. فغاية الشاري هي إنماء قيمة رأسماله، هي إنتاج سلع تحوي عملاً أكثر مما دفع لقاءه، وتحوي بالتالي شطراً من القيمة لا يكلفه أي شيء، ويتحقق، مع ذلك، عند بيع السلعة. إن إنتاج فائض القيمة أو كسب المغنم هو القانون المطلق لهذا النمط من الإنتاج. ولا تكون قوة العمل صالحة للبيع إلا بمقدار ما تديم وسائل الإنتاج بهيئة رأسمال، وتعيد إنتاج قيمتها كرأسمال، وتثمر عملاً غير مدفوع الأجر يكون منبعاً لرأسمال إضافي⁽⁷⁶⁾ لذا تفترض شروط بيع قوة العمل، سواء كانت حسنة أم سيئة للعامل، ضرورة تكرار بيعها بشكل دائم، وتوسيع تجديد إنتاج الثروة في هيئة رأسمال باستمرار. وتقضي الأجور، دوماً، بطبيعتها بالذات، وهو ما رأيناه من قبل، أداء العامل كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر. وبصرف النظر عن حالة ارتفاع الأجور مقابل هبوط سعر العمل، إلخ، فإن زيادة الأجور تعني في أحسن الأحوال حصول انخفاض في كمية العمل غير مدفوع الأجر الذي يترتب على العامل أن يؤديه. ولا يمكن لهذا الانخفاض، قط، أن يبلغ نقطة يهدد عندها بقاء النظام نفسه. وإذا وضعنا جانباً النزاعات التي تحل بالعنف بصدد مستوى الأجور (وقد بين آدم سميث أصلاً، أن رب العمل، في هذه النزاعات، يظل هو رب العمل أبداً)، فإن ارتفاع سعر العمل نتيجة تراكم رأس المال يتضمن الخيار التالي.

إما أن يواصل سعر العمل ارتفاعه، لأن ذلك لا يعرقل نمو التراكم، وليس في الأمر من عجب، لأنه، كما يقول آدم سميث:

«حتى بعد أن تتضاءل الأرباح، فإن رؤوس الأموال لا تواصل النمو

(76) حاشية للطبعة الثانية: «لكن الحد الذي يقرر تشغيل كل من العامل الصناعي والعامل الزراعي واحد على أية حال، وهو بالضبط قدرة رب العمل على تحقيق ربح من منتج عملهما. فإذا ارتفع مستوى الأجور بحيث يخفض مكاسب رب العمل دون متوسط الربح، فإنه سيكف عن استخدامهما، أو إنه لن يستخدمهما إلا بشرط قبولهما بأجور منخفضة» (جون وايد John Wade، المرجع المذكور، ص 240).

وحسب، بل تنمو بوتيرة أسرع بكثير من السابق. إن رأسمالاً كبيراً ينمو عموماً، وإن كانت أرباحه صغيرة، بصورة أسرع من نمو رأسمال صغير يحقق أرباحاً كبيرة» (المرجع نفسه، ص 189).

[648] يتضح في هذه الحالة أن تناقص العمل غير مدفوع الأجر لا يعيق البتة اتساع دائرة سيطرة رأس المال. وإما، وهذا هو الجانب الآخر للخيار، يتباطأ التراكم نتيجة ارتفاع سعر العمل، بسبب ضعف حافز الربح. وإن التراكم يتضاءل، ولكن باستمرار هذا التضاؤل يزول السبب الأول للتضاؤل، ونعني به عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل القابلة للاستغلال. وبالتالي فإن آلية عملية الإنتاج الرأسمالية تزيح تلك العقبات التي تخلقها هي نفسها مؤقتاً. فيهبط سعر العمل ثانية إلى مستوى يتطابق مع حاجات الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، سواء جاء هذا المستوى دون، أو عند، أو فوق المستوى الذي كان يعتبر طبيعياً قبل ارتفاع الأجور. وهكذا نرى ما يلي: في الحالة الأولى، أن انخفاض الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو السكان العاملين، ليس هو الذي يجعل رأس المال فائضاً، بل بالعكس فإن نمو رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال غير كافية. وفي الحالة الثانية، أن تنامي الزيادة المطلقة أو النسبية لقوة العمل، أو السكان العاملين، ليس هو الذي يجعل رأس المال غير كافٍ، بل بالعكس، فتناقص رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال فائضة أو، بالأحرى، يجعل سعرها مفرطاً. إن حركة التغيرات المطلقة هذه في تراكم رأس المال تنعكس في حركة التغيرات النسبية لكتلة قوة العمل القابلة للاستغلال، لذلك تبدو وكأنها ناجمة عن التغير الخاص لهذه الأخيرة. وللتعبير عن ذلك بلغة الرياضيات نقول: إن مقدار التراكم مقدار متغير مستقل، وإن مقدار الأجور مقدار تابع له، وليس العكس. وهكذا نجد، حين تدخل الدورة الصناعية في طور الأزمة، أن الهبوط العام في أسعار السلع يجد تعبيره في ارتفاع قيمة النقد النسبية، وحين تدخل الدورة في طور الازدهار، فإن الارتفاع العام في أسعار السلع يظهر بهيئة هبوط في قيمة النقد النسبية. ويستخلص أصحاب ما يسمى مدرسة وسيلة التداول (جريان أو تداول العملة Currency School) من هذه الواقعة أن ارتفاع الأسعار يعني وجود «كثرة» من النقود قيد التداول، وأن انخفاضها يعني وجود قلة منها قيد التداول^(*). إن جهل هؤلاء وسوء فهمهم تماماً

(*) ورد في الطبعتين الثالثة والرابعة: ارتفاع الأسعار يعني وجود «قلة»، وانخفاضها يعني وجود «كثرة» من النقد المتداول. [ن.برلين].

للقائع⁽⁷⁷⁾ يضاهي جهل أولئك الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرات التراكم المذكورة أعلاه بإرجاعها تارة إلى قلة عدد العمال المأجورين، وتارة أخرى إلى كثرة عددهم. إن قانون الإنتاج الرأسمالي، الذي يكمن في لب «قانون السكان الطبيعي» المزعوم، ينحصر، ببساطة، في التالي: إن العلاقة بين رأس المال والتراكم ومعدل الأجور ليست [649] سوى العلاقة بين العمل غير مدفوع الأجر الذي حوّل إلى رأسمال، والعمل الإضافي الضروري لتحريك رأس المال الإضافي. وهذه ليست بأي حال من الأحوال علاقة بين مقدارين مستقلين عن بعضهما بعضاً، بين مقدار رأس المال من جهة، وعدد السكان العاملين من جهة أخرى؛ بل هي بالأحرى، في آخر المطاف، علاقة بين العمل غير مدفوع الأجر لهؤلاء السكان العاملين وبين عملهم مدفوع الأجر. فإذا كانت كمية العمل غير مدفوع الأجر الذي تؤدّيه الطبقة العاملة، وتراكمه الطبقة الرأسمالية، يتزايد بسرعة كبيرة بحيث أن تحويلها إلى رأسمال يتطلب زيادة استثنائية في العمل الإضافي مدفوع الأجر، فإن الأجور ترتفع عند ذاك، ويطرأ هبوط نسبي على العمل غير مدفوع الأجر، إذا ما بقيت الظروف الأخرى ثابتة. ولكن ما إن يبلغ هذا الهبوط نقطة لا يعود فيها العمل الفائض الذي يغذي رأس المال متوافراً بكمية عادية، ينشأ ردّ فعل معين هو: انخفاض ذلك القسم من الإيراد الذي يتحول إلى رأسمال، وتباطؤ التراكم، فتحل محل حركة صعود الأجور حركة عكسية. وعلى ذلك فإن صعود سعر العمل يبقى محصوراً في حدود معينة لا تمس أسس النظام الرأسمالي من ناحية، وتضمن تجديد إنتاجه الموسّع، من ناحية أخرى. وإن قانون التراكم الرأسمالي الذي مسخه الاقتصاديون إلى قانون طبيعي موهوم، لا يعبر في واقع الأمر سوى عن أن طبيعة التراكم، لا تسمح بأي تناقص في درجة استغلال العمل، أو بأي ارتفاع في سعر العمل من شأنهما أن يعرضا لخطر جدي استمرار عملية تجديد إنتاج العلاقة الرأسمالية، بل تجديد إنتاج هذه العلاقة على نطاق متسع أبداً. ولا يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك في ظل نمط إنتاج يعيش فيه العامل لأجل تلبية حاجات النمو الذاتي للقيم الموجودة، بدلاً من أن تعمل الثروة الشيئية على تلبية حاجات تطور العامل. ومثلما أن الإنسان في عالم الأديان، يخضع لسيطرة

(77) راجع كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 165 وما يليها.

مبتكرات عقله هو، كذلك في الإنتاج الرأسمالي، يخضع لسيطرة ما تصنعه يدها بالذات (77a)

[650] 2) الانخفاض النسبي للجزء المتغير من رأس المال في مجرى التراكم والتركز الذي يرافقه

اعتبر الاقتصاديون أنفسهم، أن لا الحجم الفعلي للثروة الاجتماعية، ولا مقدار رأس المال المكتسب أصلاً، يقود إلى ارتفاع الأجور، فما يرفع هذه الأخيرة ليس إلا استمرار نمو التراكم، ودرجة سرعة هذا النمو (آدم سميث، [ثروة الأمم *Wealth of Nations*])، الكتاب الأول، الفصل الثامن). لقد درسنا، حتى الآن، طوراً خاصاً واحداً من هذه العملية، وهو الذي يتحقق فيه نمو رأس المال مقروناً بثبات تركيبه التكنيكي. بيد أن العملية تمضي إلى ما هو أبعد من هذا الطور.

فمنذ أن تنشأ الأسس العامة للنظام الرأسمالي، يمضي تطور إنتاجية العمل الاجتماعي في مجرى التراكم حتى يبلغ نقطة تغدو معها هذه الإنتاجية أعظم رافعة للتراكم. يقول آدم سميث: «إن السبب الذي يؤدي إلى رفع الأجور، وهو تزايد رأس المال، هو نفسه الذي ينزع إلى زيادة قدرات إنتاجية العمل، وإلى جعل كمية متضائلة من العمل، تنتج كمية متعاظمة من المتوجات» (*)

وعدا عن الشروط الطبيعية، كخصوبة التربة، وغير ذلك، وعدا عن مهارة المنتجين المستقلين، العاملين في انعزال - التي تظهر نوعياً في جودة منتجاتهم أكثر مما تظهر كميّاً في كتلتها - فإن المستوى الاجتماعي لإنتاجية العمل يجد التعبير عنه في المقدار

(77a) «إذا عدنا الآن إلى بحثنا الأول، الذي بيّن. أن رأس المال ذاته ليس إلا منتج العمل البشري... فيبدو عصباً على الإدراك تماماً أن يقع الإنسان تحت سيطرة رأس المال، الذي هو نتاج يديه، وأن يكون تابعاً له؛ ولما كان الواقع الفعلي هو على هذا النحو بالذات، فثمة سؤال يبرز لا محالة: كيف تحول العامل من سيد لرأس المال - الذي خلقه بيديه - إلى عبد له؟» (فون تونن، الدولة المعزولة، روستوك، 1863، ص5-6).

(Von Thünen, *Der isolirte Staat*, Theil II. Abtheilung II. Rostock, 1863, S. 5-6).

إن من حسنات تونن أنه طرح هذا السؤال. أما جوابه فهو طفولي بكل بساطة.

(*) آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، إدنبره، 1814، ص142. [ن. برلين].

النسبي لوسائل الإنتاج التي يقوم عامل واحد، خلال مدة معينة، وبتوتر معين لقوة العمل، بتحويلها إلى منتجات. إن كتلة وسائل الإنتاج التي يشتغل بها العامل، تزداد بازدياد إنتاجية عمله. إلا أن هذه الوسائل تلعب هنا دوراً مزدوجاً. فازدياد البعض منها هو نتيجة لتزايد إنتاجية العمل، بينما ازدياد بعضها الآخر، هو سبب لتزايد هذه الإنتاجية. وكمثال على ذلك، فإن تقسيم العمل في المانيفاكتورة، واستخدام الآلات يفضيان إلى زيادة المواد الأولية التي تُصنَّع خلال المدة نفسها، وبالتالي تدخل كتلة أعظم من المواد الأولية والمواد المساعدة في عملية العمل. وهذه نتيجة لتزايد إنتاجية العمل. من جهة أخرى، نجد أن كتلة الآلات ودواب العمل، والأسمدة الكيماوية، وأنابيب تصريف المياه، وما إلى ذلك، هي شرط لزيادة إنتاجية العمل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتلة وسائل الإنتاج المتركة في شكل الأبنية، والأفران العالية، ووسائل النقل، إلخ. [651] وسواء كان نمو حجم وسائل الإنتاج شرطاً أم نتيجة، فإن نمو حجمها بالقياس إلى قوة العمل المندمجة فيها، إنما هو تعبير عن نمو إنتاجية العمل. وعلى هذا يتجلى نمو هذه الأخيرة في تناقص كتلة العمل قياساً إلى كتلة وسائل الإنتاج التي يحركها هذا العمل أو في تضاؤل مقدار العنصر الذاتي لعملية العمل بالمقارنة مع عناصرها الموضوعية.

إن هذا التغير في التركيب التكنيكي لرأس المال، أي هذا النمو في كتلة وسائل الإنتاج بالمقارنة مع كتلة قوة العمل التي تحيي هذه الوسائل، إنما ينعكس، في التركيب القيمي لرأس المال، عبر ازدياد جزئه الثابت على حساب جزئه المتغير. فقد يكون رأس المال في الأصل، مثلاً، منقسماً إلى 50% تنفق على وسائل الإنتاج، و50% تخصص لقوة العمل؛ وفي فترة لاحقة، ومع نمو درجة إنتاجية العمل، ينقسم رأس المال إلى 80% مخصصة لوسائل الإنتاج، و20% لقوة العمل، وهكذا دواليك. إن قانون النمو المطرد لرأس المال الثابت، قياساً إلى رأس المال المتغير، يتأكد عند كل خطوة (كما يبيننا من قبل) بالتحليل المقارن لأسعار السلع، سواء قارنا بين مختلف الحقب الاقتصادية لأمة معينة أو بين مختلف الأمم في حقبة واحدة. وإن المقدار النسبي لذلك العنصر من السعر، الذي يمثل قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة وحدها، أي الجزء الثابت من رأس المال، يتناسب تناسباً طردياً مع تقدم التراكم، أما المقدار النسبي للعنصر الآخر من السعر الذي يدفع للعمل، أي الجزء المتغير من رأس المال، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التراكم.

لكن هذا الهبوط في الجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع الجزء الثابت، أي هذا التغير في التركيب القيمي لرأس المال، لا يبين التغير في تركيب أجزائه مكوناته

المادية، إلا بصورة تقريبية. فإذا كانت قيمة رأس المال المستخدم اليوم، مثلاً، في صناعة الغزل تنقسم إلى $\frac{7}{8}$ رأسمال ثابت و $\frac{1}{8}$ رأسمال متغير، بينما كانت النسبة في بداية القرن الثامن عشر $\frac{1}{2}$ رأسمال ثابت و $\frac{1}{2}$ رأسمال متغير، نجد من جهة أخرى أن كتلة المواد الأولية ووسائل العمل، إلخ، التي تستهلكها كمية معينة من عمل الغزل بصورة منتجة، اليوم، هي أكبر بمئات المرات مما كانت عليه في بداية القرن الثامن عشر. والسبب هو، بكل بساطة، أن تزايد إنتاجية العمل لا يقترن فقط بتزايد حجم وسائل الإنتاج التي يستهلكها، بل إن قيمة هذه الوسائل تتضاءل إذا قورنت بحجمها. لذا فقيمتها تزداد بصورة مطلقة، ولكن ليس بصورة طردية مع أبعادها. وهكذا فإن تزايد الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير هو أقل بكثير من تزايد الفارق بين كتلة وسائل الإنتاج التي يتحوّل إليها رأس المال الثابت، وكتلة قوة العمل التي يتحوّل إليها رأس المال المتغير. فالفارق الأول ينمو بنمو الفارق الثاني، ولكن بدرجة أقل من هذا الأخير.

ولكن، إذا كان تقدم التراكم يخفض المقدار النسبي لرأس المال المتغير فإن ذلك لا يستبعد بأي حال إمكان ارتفاع مقداره المطلق. لنفرض أن قيمة رأس المال تنقسم في البدء إلى 50% ثابت، و 50% متغير، ثم باتت تنقسم فيما بعد إلى 80% ثابت و 20% متغير. وإذا كان رأس المال الأصلي، ولنفرض أنه يبلغ 6000 جنيه استرليني، قد ارتفع في غضون ذلك إلى 18 ألف جنيه، فإن جزءه المتغير يزداد أيضاً بنسبة الخمس. فقد كان 3000 جنيه وهو الآن 3600 جنيه. ولكن في حين أن زيادة رأس المال بنسبة 20% كانت تكفي، في السابق، لرفع الطلب على العمل بنسبة 20%، فإن هذه الزيادة الأخيرة في الطلب تستلزم الآن زيادة رأس المال الأصلي ثلاث مرات.

لقد أوضحنا في الجزء الرابع، كيف أن نمو القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل يفترض سلفاً وجود التعاون على نطاق واسع؛ وكيف أنه لا يمكن إلا على هذا الأساس تنظيم تقسيم العمل وتركيبه والتوفير في وسائل الإنتاج عن طريق تركيزها على نطاق واسع، وظهور وسائل العمل التي لا تصلح، بسبب طبيعتها المادية بالذات، لغير الاستخدام الجماعي، مثل منظومة الآلات، إلخ، وزجّ القوى الطبيعية الجبارة في خدمة الإنتاج؛ وتحويل عملية الإنتاج إلى تطبيق علمي للتكنولوجيا. وعلى أساس الإنتاج السلعي، حيث نجد وسائل الإنتاج ملكاً لأشخاص خاصين، وحيث يكون العامل اليدوي، إما مُنتج سلع معزولاً ومستقلاً عن الآخرين، أو بائع قوة عمله بوصفها سلعة نظراً لافتقاره إلى الوسائل اللازمة لمزاولة صنعة مستقلة، على أساس هذا الإنتاج، لا يمكن لهذا الشرط، أي

للتعاون واسع النطاق، أن يتحقق إلّا عن طريق ازدياد رؤوس الأموال الفردية، إلّا بقدر ما تتحول وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى ملكية خاصة للرأسماليين. إن قاعدة الإنتاج السلعي لا تسمح بظهور الإنتاج واسع النطاق إلّا في الشكل الرأسمالي وحده. وعلى هذا فإن تراكمًا معينًا لرأس المال بين أيدي منتجين أفراد للسلع، يؤلف الشرط الضروري لبروز نمط الإنتاج الرأسمالي الخاص. ولذلك ينبغي لنا أن نفترض أن ذلك هو ما يحدث خلال فترة الانتقال من الحرفة اليدوية إلى المشروع الرأسمالي. وتمكن تسمية ذلك بالتراكم البدائي، لأنه القاعدة التاريخية لا النتيجة التاريخية للإنتاج الرأسمالي الخاص. أما كيف انبثق هذا التراكم ذاته، فذلك أمر لا حاجة لبحثه الآن. يكفي أنه يؤلف نقطة انطلاق. ولكن جميع طرائق رفع القدرة الإنتاجية الاجتماعية [653] للعمل، التي تنمو على هذه القاعدة، هي في الوقت ذاته طرائق لزيادة إنتاج فائض القيمة، أو المنتج الفائض، وهذا بدوره هو العنصر المولّد للتراكم. فهذه الطرائق، إذن، هي في الوقت ذاته طرائق لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال، أي طرائق تراكمه المتسارع. وإن الاستمرار في إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأسمال يتجلى في تنامي مقدار رأس المال الذي يخرط في عملية الإنتاج. وهذا بدوره يؤلف الأساس لتوسيع نطاق الإنتاج، ولطرائق رفع قدرة إنتاجية العمل، التي تصاحبه، وللتسارع في إنتاج فائض القيمة. وعليه إذا كانت درجة معينة من تراكم رأس المال شرطاً لنمط الإنتاج الرأسمالي الخاص، فإن هذا الأخير يؤدي، عن طريق التأثير العكسي، إلى تسريع تراكم رأس المال. إذن، فبنمو تراكم رأس المال ينمو النمط الخاص للإنتاج الرأسمالي، وبنمو نمط الإنتاج الرأسمالي ينمو تراكم رأس المال. إن هذين العنصرين الاقتصاديين يفضيان، بالتأثير المعقد للحوافز التي يتبادلانها، إلى إحداث ذلك التغير في التركيب التكنيكي لرأس المال الذي يؤدي إلى انخفاض الجزء المتغير منه، أدنى فأدنى، بالمقارنة مع الجزء الثابت.

إن كل رأسمال فردي يمثل هذا القدر أو ذاك من تركيز وسائل الإنتاج، مع ما يقابله من السيطرة على جيش من العمال كبير إلى هذا الحد أو ذاك. وكل تراكم يغدو وسيلة لتحقيق تراكم جديد. وبتزايد كتلة الثروة التي تقوم بوظيفة رأس المال، يزيد التراكم من تركيز تلك الثروة بين أيدي رأسماليين أفراد، فيوسع بذلك قاعدة الإنتاج الكبير، وقاعدة الطرائق المتميزة للإنتاج الرأسمالي. ويتحقق نمو رأس المال الاجتماعي بفعل نمو الكثير من رؤوس الأموال الفردية. وإذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة، تزداد رؤوس الأموال

الفردية، سوية مع تركيز وسائل الإنتاج، حيث يؤلف كل واحد من رؤوس الأموال هذه جزءاً صحيحاً من رأس المال الاجتماعي بأسره. وفي الوقت نفسه نجد أن ثمة أجزاء تنسلخ عن رؤوس الأموال الأصلية، لتنشط بوصفها رؤوس أموال جديدة، مستقلة. ويلعب توزيع التركة ضمن الأسر الرأسمالية، دوراً كبيراً في هذا المجال، إلى جانب أسباب أخرى. إذن، فبمضي التراكم، ينمو عدد الرأسماليين، بهذا القدر أو ذاك. وهناك صفتان تميزان هذا النوع من التركيز، الذي يقوم مباشرة على التراكم، أو هو بالأحرى، [654] مطابق له. أولاً - إن تزايد تركيز وسائل الإنتاج الاجتماعية بين أيدي رأسماليين أفراد تحدده درجة ازدياد الثروة الاجتماعية، إذا بقيت الشروط الأخرى على حالها. ثانياً - إن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموظف في كل فرع خاص من فروع الإنتاج موزع على كثرة من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضاً ويتنافسون كمنتجي سلع مستقلين. وعليه فإن التراكم، والتركيز المرافق له، لا يتبعثران على مراكز عديدة فحسب، بل كذلك يتقاطع ازدياد كل رأسمال ناشط مع تكوّن رؤوس أموال جديدة، وانشطار رؤوس الأموال القديمة. ولذا يظهر التراكم في صورة نمو في تركيز وسائل الإنتاج والسيطرة على العمل، من جهة، وفي صورة تنافر وتباعد بين رؤوس أموال فردية كثيرة، من جهة أخرى.

إن تجزؤ رأس المال الاجتماعي الكلي إلى كثرة من رؤوس الأموال الفردية، أي تنافر هذه الأجزاء بعيداً عن بعضها بعضاً، يقابله فعل تجاذبها المعاكس. ولا نقصد بهذا التجاذب، التركيز البسيط لوسائل الإنتاج والسيطرة على العمل، اللذين يطابقان التراكم. بل نقصد تركيز رؤوس الأموال الموجودة في الأصل، والقضاء على استقلالها الفردي، ومصادرة الرأسمالي للرأسمالي، وتحويل كثرة من رؤوس الأموال الصغيرة إلى حفنة من رؤوس الأموال الكبيرة. وتختلف هذه العملية عن سابقتها في أنها تفترض فقط تغيراً في توزيع رؤوس الأموال العاملة، الموجودة أصلاً، ولهذا لا يتقيد نطاق فعلها بالنمو المطلق للثروة الاجتماعية، وبالحدود المطلقة للتراكم. إن رأس المال ينمو إلى كتل هائلة في موضع واحد، وفي يد واحدة، لأن آخرين كثيرين قد فقدوه في موضع آخر. هذا هو التمرکز بالمعنى الدقيق للكلمة، بوصفه شيئاً متميزاً عن التراكم والتركز.

إن قوانين تمرکز رؤوس الأموال هذا، أي جذب رأس المال لرأس المال، لا يمكن عرضها في هذا الموضع من الكتاب. ولا بد من الاكتفاء بإشارات وجيزة إلى بعض الحقائق. إن حرب المنافسة تُخاض بخفض أسعار السلع. ورخصها يتوقف (caeteris

(paribus)، عند بقاء الشروط الأخرى ثابتة، على إنتاجية العمل التي تتوقف بدورها على نطاق الإنتاج. لذا فإن رؤوس الأموال الكبيرة تهزم رؤوس الأموال الصغيرة. ولا بد من أن نتذكر أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي يزيد مقدار الحد الأدنى من رأس المال الفردي اللازم لتسيير مشروع معين بشروط عادية. لذا نجد أن رؤوس الأموال الأصغر نسبياً، تندفع إلى ميادين الإنتاج التي لم تستول عليها الصناعة الكبرى بعد إلا على نحو متفرق، أو على نحو غير كامل. في هذا المجال تحتدم المنافسة احتداماً يتناسب طردياً مع عدد [655] رؤوس الأموال المتصارعة، وعكسياً مع مقدارها. وتنتهي دوماً إلى خراب الكثير من صغار الرأسماليين، الذين ينتقل بعض رؤوس أموالهم إلى أيدي المنتصرين، ويتلاشى بعضها الآخر. وعدا عن ذلك، تنشأ مع الإنتاج الرأسمالي قوة جديدة تماماً، هي نظام الائتمان الذي يزحف في مراحله الأولى خلسة، بوصفه المعين المتواضع للتراكم، جاذباً بخيوط خفية لا تُرى، الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع بمقادير كبيرة أو صغيرة، ليضعها بين أيدي الرأسماليين، أفراداً أو جماعات متحدة، لكنه سرعان ما يصبح سلاحاً جديداً فتاكاً في حرب المنافسة، ويتحول أخيراً إلى آلية اجتماعية هائلة لمركزة رؤوس الأموال.

وبمقدار تطور الإنتاج والتراكم الرأسماليين، تتطور الرافعتان الأكثر جبروتاً للتمركز وهما - المنافسة والائتمان. كما أن مضي التراكم قدماً يزيد المادة الصالحة للتمركز، أي رؤوس الأموال المفردة، في حين أن توسع الإنتاج الرأسمالي يولد من هنا الحاجة الاجتماعية، ويولد من هناك الوسائل التكنيكية الضرورية لنشوء المؤسسات الصناعية الجبارة التي يتطلب قيامها تمركزاً مسبقاً لرأس المال. ولذا نجد أن قوة الجذب المتبادل، التي تجمع رؤوس الأموال المفردة، والنزوع إلى التمرركز، هما في يومنا هذا أقوى مما كانا عليه في أي وقت مضى. ولكن، وإن كانت السعة والنشاط النسبيان لحركة التمرركز يتحددان، إلى درجة معينة، بمقدار التوسع المتحقق في الثروة الرأسمالية وكذلك بتفوق الآلية الاقتصادية، فإن مضي التمرركز قدماً لا يتوقف، بأي حال، على حصول نمو إيجابي في مقدار رأس المال الاجتماعي. وهذا هو الفرق الأساسي الذي يميز التمرركز عن التركز، فالتركز ليس سوى اسم آخر لتجديد الإنتاج على نطاق أوسع. إن التمرركز قد ينشأ بمجرد حصول تغير في توزيع رؤوس الأموال الموجودة أصلاً، عن تعديل بسيط في التجميع الكمي لأجزاء رأس المال الاجتماعي. فبوسع رأس المال، هنا، أن ينمو كتلاً جبارة في يد واحدة، لأنه أفلت، هناك، من أيدي أفراد عديدين.

وببلغ التمرکز، في أي فرع معين من فروع الإنتاج، حدوده القصوى إذا اندمجت جميع رؤوس الأموال المفردة الموظفة فيه لتصبح رأسمالاً واحداً^(77b) ولا يمكن بلوغ هذه الحدود القصوى في كل مجتمع معين، إلا عند توحيد مجمل رأس المال الاجتماعي إما بين يدي رأسمالي واحد وأما في شركة رأسمالية واحدة.

إن التمرکز يكمل فعل التراكم بتمكين الرأسماليين الصناعيين من توسيع نطاق أعمالهم. وسواء تحققت هذه النتيجة الأخيرة بفعل التراكم أم التمرکز، وسواء تحقق التمرکز عن طريق الالتحاق القسري - عندما تصبح رؤوس أموال معينة مراكز جذب طاغية لرؤوس أموال أخرى، فتحطم تلاحمها الفردي وتلتهم شظاياها المبعثرة - أم جرى اندماج عدد من رؤوس الأموال، المتكوّنة أصلاً، أو التي تمر بطور النشوء، اندماجاً أكثر سلاسة عبر إنشاء شركات مساهمة - فإن النتيجة الاقتصادية تظل واحدة في جميع الأحوال. فتعاظم أبعاد المؤسسات الصناعية يؤلف، في كل مكان، نقطة انطلاق نحو تنظيم أوسع للعمل الكلي لكثيرين، ونحو تطور أوسع لقواه المادية المحركة، وبكلمة أخرى، نحو التحويل المطرد لعمليات الإنتاج المعزولة، الجارية بالطرائق التقليدية، إلى عمليات إنتاج موحدة اجتماعياً ومُدارة علمياً.

بيد أن من الواضح أن التراكم، أي نمو رأس المال تدريجياً عن طريق تجديد الإنتاج، إذ ينتقل من الشكل الدائري إلى اللولبي، عملية بطيئة جداً إذا ما قورنت بالتمرکز، الذي لا يقتضي سوى تغيير التجميع الكمي لأجزاء رأس المال الاجتماعي المتكاملة. وكان العالم سيظل حتى الآن بدون سكك حديد لو اضطر أن ينتظر حتى يتمكن التراكم من جعل بعض رؤوس الأموال المفردة كبيرة بما فيه الكفاية لتضطلع ببناء هذه السكك. أما التمرکز، على العكس من ذلك، فقد أنجز الأمر في غمضة عين، بواسطة الشركات المساهمة. واذ يؤدي التمرکز على هذا النحو إلى توسيع وتعجيل فعل التراكم، فإنه يوسع ويسرع، في آنٍ واحدٍ، تلك الثورات في التركيب التكنيكي لرأس المال التي تزيد جزؤه الثابت على حساب جزئه المتغير، فتقلص بذلك الطلب النسبي على العمل.

(77b) [حاشية للطبعة الرابعة: إن أحدث «التروستات» الإنكليزية والأميركية تحاول الآن بلوغ هذا الهدف بالسعي إلى توحيد جميع المشاريع الكبيرة، على الأقل القائمة في فرع واحد من فروع الصناعة، لتحويلها إلى شركة مساهمة ضخمة واحدة تمتع باحتكار عملي. ف. إنجلز.].

إن كتل رؤوس الأموال التي تندمج بين عشية وضحاها بفعل التمرکز، تجدد إنتاجها وتنمو، مثلما تفعل رؤوس الأموال الأخرى، ولكنها تحقق ذلك بسرعة أكبر، فتغدو، لذلك، روافع جبارة للتراكم الاجتماعي. وبالتالي فعندما نتحدث عن تقدّم التراكم [657] الاجتماعي، فإننا نقصد ضمناً - في يومنا هذا - فعل التمرکز أيضاً.

إن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون في المجرى العادي للتراكم (راجع الفصل الثاني والعشرين، البند الأول) تخدم في الأغلب، كقاطرة لاستثمار الاختراعات والاكتشافات الجديدة، والتطورات الصناعية بوجه عام. ولكن، بمضي الوقت يبلغ رأس المال القديم هو الآخر لحظة تجديده من الرأس حتى أخصص القدمين، لحظة يسلم جلد القديم لكي يولد من جديد، مثل الآخرين، في شكل تكنولوجي محسّن، حيث تكفي كتلة أصغر من العمل لتحريك كتلة أكبر من الآلات والمواد الأولية. وبديهي أن الانخفاض المطلق في الطلب على العمل، الذي ينشأ عن ذلك بالضرورة، يكون أعظم كلما كبر نطاق الاندماج الناجم عن حركة التمرکز بين رؤوس الأموال، التي تمر بعملية التجديد.

وعليه فإن رأس المال الإضافي، الذي يتكوّن في مجرى التراكم، يجتذب عدداً متضائلاً من العمال، قياساً إلى مقداره، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن رأس المال القديم، الذي يجدد إنتاجه دورياً بتركيب جديد، يطرد عدداً متزايداً من العمال الذين كان يستخدمهم في السابق.

3) الإنتاج المطرد لفيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي

رغم أن تراكم رأس المال يبدو، في الأصل، بمثابة اتساع كمي فحسب، إلا أنه يجري، كما سبق أن رأينا، في ظل تغير نوعي مطرد في تركيبه، وفي ظل نمو مستمر لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير^(77c)

(77c) [حاشية للطبعة الثالثة: في هذا الموضع من نسخة ماركس، توجد الملاحظة الهامشية التالية: «ندرج هنا ملاحظة لبحثها لاحقاً: إذا كان التوسع كميّاً فحسب، فإن أرباح رؤوس الأموال العاملة في فرع واحد، الكبير منها والصغير، تتناسبُ تناسباً مقادير رؤوس الأموال المسلفة. أما إذا أدى التوسع الكمي إلى تغير نوعي، فإن معدل ربح رأس المال الأكبر يرتفع في آن واحد». ف. إنجلز].

إن النمط الخاص للإنتاج الرأسمالي، وتطور قدرة إنتاجية العمل المطابق له، والتغير في التركيب العضوي لرأس المال الذي ينجم عن ذلك، أمور لا تقتصر على السير بخطى موازية لتقدم التراكم، أو لنمو الثروة الاجتماعية، بل إنها تنمو بوتيرة أسرع بما لا يقاس، لأن التراكم المحض، أو الاتساع المطلق في رأس المال الكلي، يقترن بتمركز عناصره الفردية، ولأن انقلاب التركيب التكنيكي لرأس المال الإضافي يرافقه انقلاب مماثل في التركيب التكنيكي لرأس المال الأصلي. إذن، بمضي التراكم قدماً، يتغير تناسب الجزء الثابت إلى الجزء المتغير من رأس المال. فلو كان هذا التناسب في الأصل، 1 إلى 1 مثلاً، فإنه يصبح على التوالي 2 إلى 1، 3 إلى 1، 4 إلى 1، 5 إلى 1، 7 إلى 1، وهلمجراً، بحيث أن زيادة رأس المال لا تؤدي إلى تحويل $\frac{1}{2}$ قيمته الإجمالية بل $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ ، أو $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ أو $\frac{1}{8}$ ، إلخ، إلى قوة عمل، وتحويل $\frac{2}{3}$ أو $\frac{3}{4}$ أو $\frac{4}{5}$ أو $\frac{5}{6}$ أو $\frac{7}{8}$ ، إلخ، إلى وسائل إنتاج. وبما أن الطلب على العمل لا يتحدد بمقدار رأس المال كله، بل بمقدار الجزء المتغير وحده، فإن هذا الطلب يهبط هبوطاً متزايداً بموازاة الزيادة في رأس المال الكلي، بدلاً من أن يرتفع بنسبة ارتفاعه، كما كان يُعتقد سابقاً. إنه يهبط نسبياً بالقياس إلى مقدار رأس المال الكلي، ويهبط بوتيرة متسارعة كلما ارتفع مقدار رأس المال الكلي. صحيح أنه بنمو رأس المال الكلي يزداد جزؤه المتغير، أو قوة العمل المندمجة فيه، ولكن نسبة هذه الزيادة تتضاءل على الدوام. وتتقلص الفترات الفاصلة التي يبرز فيها التراكم كمجرد توسيع للإنتاج على أساس تكنيكي معين. ولا يقتصر الأمر على كون التراكم المتسارع باطراد لرأس المال الكلي، شيئاً ضرورياً، لاستيعاب عدد جديد من العمال، أو مجرد الإبقاء على العمال الأصليين في أعمالهم، بسبب من الاستحالة (Metamorphose) الدائمة الجارية في رأس المال القديم. وهذا التراكم والتمركز المتزايدان يغدوان، بدورهما، مصدر تغيرات جديدة في تركيب رأس المال، أو مصدر تناقص متسارع جديد لجزئه المتغير قياساً إلى جزئه الثابت. وهذا التناقص النسبي المتسارع للجزء المتغير، الذي يتوافق مع تزايد رأس المال الكلي، والذي يمضي بسرعة أكبر من نمو هذا الأخير، يتخذ شكلاً مقلوباً في الجانب الآخر، فيبدو في مظهر زيادة مطلقة في السكان العاملين، زيادة تنمو بسرعة أكبر من نمو رأس المال المتغير أو وسائل استخدام هؤلاء السكان. وعلى العكس، فإن التراكم الرأسمالي نفسه هو الذي يولد، على الدوام، ويتناسب طردي مع طاقته وحجمه، فضلاً نسبياً في السكان العاملين، أي عدداً فائضاً من السكان يفوق حاجات رأس المال الوسطية إلى النمو الذاتي للقيمة، وبالتالي يولد فائضاً في السكان العاملين.

وإذا نظرنا إلى رأس المال الاجتماعي الكلي نرى أن عملية تراكمه تسبب، تارة، تغيرات دورية؛ كما نرى، تارة أخرى، أن مختلف أوجه هذه العملية تتوزع، في آنٍ واحدٍ، على مختلف ميادين الإنتاج. ففي بعض الميادين يطرأ تغير على تركيب رأس المال من دون حدوث نمو في مقداره المطلق نتيجة التركيز (Konzentration) (*) وحده؛ وفي ميادين أخرى يقترون النمو المطلق لرأس المال بانخفاض مطلق في جزئه المتغير، أو [659] في قوة العمل التي يستوعبها؛ وفي ميادين غيرها، يواصل رأس المال النمو لبعض الوقت على قاعدة تكتيكية محددة، فيجذب قوة عمل إضافية بنسبة نموه، بينما يتعرض رأس المال في فترات أخرى إلى تغير عضوي يخفّض جزئه المتغير؛ إلّا أن نمو الجزء المتغير من رأس المال، وبالتالي نمو عدد العمال الذين يستخدمهم، إنما يقترون دوماً، وفي جميع ميادين الإنتاج، بتقلبات عنيفة، وبنشوء فائض سكاني مؤقت، سواء اتخذ هذا الفائض شكلاً صارخاً بهيئة طرد العمال الموجودين قيد الاستخدام، أم شكلاً أقل بروزاً، وإن كان لا يقل تأثيراً عن ذلك، بهيئة تنامي الصعوبة في استيعاب السكان العاملين الإضافيين عبر قنوات التصريف المعتادة⁽⁷⁸⁾ وإلى جانب زيادة رأس المال الاجتماعي

(*) في الطبعة الثالثة: التمركز Zentralization. [ن. برلين].

(78) تبين الإحصاءات الرسمية للسكان في إنكلترا وويلز ما يلي:

بلغ عدد الأشخاص العاملين في الزراعة (بمن فيهم الملاكون، المزارعون، البستانيون، الرعاة، إلخ). 2,011,447 عام 1851، وبلغ 1,924,110 عام 1861 - أي أنه تضاعف بمقدار 87,337 شخصاً. وفي صناعة الصوف الطويل (Worsted) ثمة 102,714 عام 1851 و 79,242 عام 1861؛ وفي صناعة الحرير ثمة 111,940 عام 1851، و 101,678 عام 1861. أما في طباعة الأقمشة القطنية فقد بلغ العاملون 12,098 عام 1851 و 12,556 عام 1861. وهي زيادة طفيفة، رغم الاتساع الهائل لهذه الصناعة، وهي تدل بالتالي على هبوط نسبي كبير جداً في عدد العمال المستخدمين. وفي صناعة القبعات ثمة 15,957 عام 1851، و 13,814 عام 1861. وفي صناعة قبعات القش والقبعات النسائية ثمة 20,393 عام 1851 و 18,176 عام 1861. وفي صناعة تحويل شعير البيرة ثمة 10,566 عام 1851، و 10,677 عام 1861. وفي صناعة الشموع ثمة 4949 عام 1851 و 4686 عام 1861 - هذا الهبوط يرجع إلى جملة أسباب من بينها تزايد الانارة بالغاز. وفي صناعة الأمشاط ثمة 2038 عام 1851 و 1478 عام 1861. وبلغ عدد ناشري الخشب 30,552 عام 1851 و 31,647 عام 1861 في أعقاب تزايد آلات نشر الخشب. وفي صناعة المسامير ثمة 26,940 - بارتفاع طفيف عام 1851 و 26,130 عام 1861 - جاء الهبوط إثر منافسة الآلات. وفي استخراج النحاس والقصدير ثمة 31,360 عام 1851 و 32,041

العامل أصلاً ودرجة نموه، وإلى جانب اتساع نطاق الإنتاج وكتلة العمال الذين يستخدمهم، وإلى جانب تطور إنتاجية عملهم، وتعاضم سعة وعطاء جميع مصادر الثروة، إلى جانب ذلك كله يتسع نطاق ظاهرة تتجلى في اقتران زيادة قدرة رأس المال على اجتذاب العمال بتشديد طردهم؛ وتزايد سرعة التغير في التركيب العضوي لرأس المال [660] وفي شكله التكنيكي؛ واتساع دائرة ميادين الإنتاج التي يشملها هذا التغير والتي تتغير بصورة متزامنة تارة، وبصورة متعاقبة تارة أخرى. لذا فإن السكان العاملين، بإنتاجهم لتراكم رأس المال، إنما ينتجون وسائل تحويلهم إلى فائض نسبي من السكان، وهم يقومون بذلك على نطاق متنام أبداً⁽⁷⁹⁾ وهذا قانون سكاني خاص بنمط الإنتاج

= عام 1861. من ناحية أخرى: نجد في صناعات الغزل والنسيج القطنية 371,777 عام 1851 و456,646 عام 1861. وفي استخراج الفحم ثمة 183,389 عام 1851 و246,613 في عام 1861. «إن زيادة عدد العمال بوجه عام، منذ عام 1851، هي أكبر في تلك الفروع الصناعية التي لم ينجح فيها استخدام الآلات حتى الوقت الحاضر». (الاحصاءات السكانية لإنكلترا وويلز للعام 1861، المجلد الثالث، لندن، 1863، ص 35-39).

(Census of England and Wales for 1861, Vol. III. London, 1863, p. 35-39).

(79) لقد حدس بعض الاقتصاديين البارزين من المدرسة الكلاسيكية حدساً من دون أن يدركوا تماماً مفعول قانون التناقص المطرد في المقدار النسبي لرأس المال المتغير وتأثيراته على طبقة العمال المأجورين. ويرجع الفضل الأكبر في هذا المجال إلى جون بارتون، رغم أنه، شأن الباقيين جميعاً، يخلط رأس المال الثابت برأس المال الأساسي، ورأس المال المتغير برأس المال الدائر. ويقول في ذلك: «إن الطلب على العمل يتوقف على ازدياد رأس المال الدائر وليس على رأس المال الأساسي. ولو كان صحيحاً أن التناسب بين هذين النوعين من رأس المال هو نفسه في كل زمان وظرف، لترتب على ذلك أن عدد العمال المستخدمين يتناسب مع ثروة البلاد. ولكن ليس لهذا الافتراض أدنى احتمال. فعلى قدر تحسن الإنتاج، وانتشار الحضارة، تنامي رأس المال الأساسي بنسبة متعاضمة قياساً إلى رأس المال الدائر. وإن مقدار رأس المال الأساسي المستخدم في إنتاج قطعة من الموسلين البريطاني هو، في الأقل، مئة مرة، ولربما ألف مرة أكبر من نظيره المستخدم في إنتاج قطعة ماثلة من الموسلين الهندي. كما أن نسبة رأس المال الدائر هي أصغر بمائة أو بألف مرة... فلو أن مجمل الادخارات السنوية تضاف إلى رأس المال الأساسي، لما كان لها أي مفعول في زيادة الطلب على العمل». (جون بارتون، ملاحظات حول الظروف المؤثرة في وضع الطبقات العاملة في المجتمع. John Barton, *Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society*, London, 1817, p. 16-17.) «إن ذلك السبب الذي قد يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي للبلاد، قد

الرأسمالي، علماً أن لكل نمط إنتاج تاريخي متميز، قانوناً خاصاً للسكان، ولا يسري تاريخياً إلا في نطاقه وحده. وليس هناك من قانون تجريدي للسكان إلا بالنسبة إلى عالم النبات والحيوان، ولكن بمقدار ما يكون هذا العالم بعيداً عن التدخل التاريخي للإنسان.

ولكن، إذا كان التراكم، أو نمو الثروة على أساس رأسمالي، يولد بالضرورة فائضاً [661] من السكان العاملين، فإن هذا الفائض يغدو، بدوره، رافعة للتراكم الرأسمالي، بل شرطاً من شروط وجود نمط الإنتاج الرأسمالي. فهو يؤلف جيشاً صناعياً احتياطياً يستطيع رأس المال أن يتصرف به، وهو ملك مطلق لرأس المال، وكأنه قد رباه على نفقته الخاصة. وبصرف النظر عن حدود التزايد الفعلي للسكان، يزود هذا الجيش رأس المال بالمادة البشرية الجاهزة دوماً للاستثمار وفق الحاجات المتقلبة للنمو الذاتي لرأس المال. فباطراد التراكم وما يرافقه من نمو قدرة إنتاجية العمل تنمو أيضاً قدرة رأس المال على الاتساع الفجائي، لا بسبب تزايد مرونة رأس المال الناشط أصلاً فقط، ولا بسبب اتساع الثروة المطلقة، التي لا يشكل رأس المال سوى أحد أجزائها المرنة فحسب، ولا بسبب أن الائتمان، مدفوعاً بشتى الحوافز الخاصة، يضع في غمضة عين جزءاً هائلاً من هذه الثروة تحت تصرف الإنتاج في هيئة رأسمال إضافي؛ ليس ذلك وحسب، بل إن رأس المال ينمو أيضاً لأن الشروط التكنيكية لعملية الإنتاج ذاتها - الآلات ووسائل النقل، وإلخ - تسمح الآن بتحويل المنتج الفائض، على أسرع ما يكون وبأبعاد على أضخم ما يمكن،

= يؤدي، في الوقت نفسه، إلى جعل السكان فائضين عن اللزوم، وإلى تدهور وضع العمال». ريكاردو، [مبادئ الاقتصاد السياسي]، ص 469. (Ricardo, [Principles of Political Economy, 3rd Ed, London, 1821,] p. 469). «سيتناقص نسبياً» مع ازدياد رأس المال (المرجع نفسه، ص 480، الحاشية). ويقول ريتشارد جونز: «إن مجموع رأس المال المخصص لإعالة العامل قد يتغير بصورة مستقلة عن أية تغيرات في مجموع رأس المال الكلي. فالتقلبات الكبرى في أبعاد العمالة، والمعاناة المريرة، قد تتكاثر عندما يصبح رأس المال نفسه أكثر وفرة» (ريتشارد جونز، محاضرة تمهيدية في الاقتصاد السياسي). (Richard Jones, An Introductory Lecture on Political Economy, London, 1833, p. 12). [To which is added a Syllabus of a Course of Lectures on the Wages of Labour]. ويقول رامزي «الطلب» (على العمل) «لا يرتفع... بنسبة تراكم رأس المال الكلي... وعليه فإن كل زيادة في رأس المال الوطني الموجه إلى تجديد الإنتاج تصبح، مع تقدم المجتمع، أقل فأقل تأثيراً على وضع العمال» (رامزي Ramsay، المرجع المذكور، ص 90-91).

إلى وسائل إنتاج إضافية. إن كتلة الثروة الاجتماعية التي تنمو مع تقدّم التراكم، والقابلة للتحويل إلى رأسمال إضافي، تقتحم، في اندفاع مسعور، فروع الإنتاج القديمة التي تتوسع أسواقها فجأة، أو فروع الإنتاج المتشكلة حديثاً، مثل سكك الحديد، وما شاكلها، التي تتنامى الحاجة إليها بسبب تطور فروع الإنتاج القديمة. وفي كل هذه الأحوال، لا بد من توافر جمهرة غفيرة من البشر يمكن زجّها، دفعة واحدة، في المواضيع الحاسمة دون الإضرار بمستوى الإنتاج في ميادين أخرى. وإنفيض السكان هو الذي يقدم هذه الجمهرة الغفيرة. ولكن مسار الحياة المميز للصناعة الحديثة، التي تتخذ شكل دورات تستغرق كل منها عشر سنوات من مراحل الانتعاش الوسطي، فالإنتاج العاصف، فالأزمة، فالركود، إن هذا المسار، المقطوع بتقلبات أصغر، يتوقف على التكوين الدائم للجيش الصناعي الاحتياطي، أي السكان الفائضين، واستيعابه بهذا القدر أو ذاك، وتكوينه مجدداً. كما أن الأحوال المتقلبة من الدورة الصناعية الكبرى تزيد من عدد السكان الفائضين، وتغزو أشد العناصر فاعلية في تجديد إنتاج هؤلاء.

إن مسار الحياة المتميزة للصناعة الحديثة والتي لم تشهد مثيلها في أي عهد سابق من عهود التاريخ البشري، كانت مستحيلة أيضاً في عهد طفولة الإنتاج الرأسمالي. فتركيب رأس المال كان يتغير ببطء شديد. وكان تراكمه بالتالي يتناسب، على العموم، مع [662] الازدياد المطرد للطلب على العمل. ومهما كان تقدّم التراكم بطيئاً بالمقارنة مع الفترة المعاصرة، فقد كان مع ذلك يصطدم بالحدود الطبيعية للسكان العاملين، القابلين للاستغلال، وهي حدود لا يمكن التخلص منها إلاً بوسائل قسرية، ستنطرق إليها فيما بعد. إن توسع نطاق الإنتاج على نحو فجائي، وعلى شكل قفزات، هو المقدمة لتقلص هذا النطاق على نحو مباغت بالمثل؛ وهذا التقلص يحفز، بدوره، التوسع، لكن التوسع مستحيل بدون توافر مادة بشرية جاهزة وقابلة للاستغلال، أي من دون زيادة في عدد العمال، بصرف النظر عن النمو المطلق للسكان. وتحقق هذه الزيادة بعملية بسيطة «تحرر» باستمرار جزءاً من العمال، وذلك باستخدام طرائق تقلص عدد العمال المستخدمين قياساً إلى زيادة الإنتاج. ولهذا فإن شكل الحركة الملازم للصناعة الحديثة يعتمد كلية على تحويل جزء من السكان العاملين، باستمرار، إلى عمال عاطلين، أو شبه عاطلين. وتتجلى سطحية الاقتصاد السياسي، من بين أمور أخرى، في أنه ينظر إلى توسع الائتمان وانكماشه، وهما من علائم التغيرات المرحلية في الدورة الصناعية ليس إلاً، على أنهما سبب هذه التغيرات. وكما أن الأجرام السماوية تكرر حركتها منذ أن تنطلق

في مدار معين، كذلك يكرر الإنتاج الاجتماعي حركة التوسع والتقلص المتعاقبين، ما أن ينطلق في مساره. فالنتائج تتحول بدورها إلى أسباب، وحالات التغير في العملية كلها، التي تعيد دوماً إنتاج شروطها بالذات، تتخذ شكلاً دورياً منتظماً(*) وما إن يترسخ هذا الشكل الدوري المنتظم، حتى يُضطر الاقتصاد السياسي نفسه إلى أن يرى في إنتاج فيض السكان النسبي - نسبي قياساً إلى الحاجات الوسطية للنمو الذاتي لقيمة رأس المال - شرطاً ضرورياً لحياة الصناعة الحديثة.

يقول هـ. مريفال، الذي شغل كرسي الاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد، ثم عُيِّن فيما بعد موظفاً في وزارة المستعمرات الإنكليزية: [663] «لنفرض أن الأمة، عند وقوع إحدى هذه الأزمات، تبذل جهدها للتخلص من بضع مئات من آلاف الأيدي العاملة الفائضة عن طريق الهجرة، فماذا ستكون العاقبة؟ ستكون نقصاً في اليد العاملة عند أول عودة للطلب على العمل. ومهما يكن التكاثر سريعاً، فإنه يحتاج في كل الأحوال، مدة جيل للتعويض عن خسارة العمال الراشدين. ولكن أرباح صناعيين مرهونة بقدرتهم على استغلال فترة الازدهار التي ينشط خلالها الطلب، لكي يعوضوا أنفسهم على هذا النحو عن أوقات فتوره. وهذه القدرة لا تتوافر عندهم إلا بالتحكم في الآلات واليد العاملة. ولا بد من أن تكون تحت تصرفهم يد عاملة حرة، ولا بد من أن يكونوا قادرين على زيادة نشاط أعمالهم عند الحاجة، وأبطائها ثانية، وفقاً للوضع في

(*) أدرج ماركس في الطبعة الفرنسية التي أجازها عند هذا الموضع الفقرة التالية: «ولكن الصناعة الآلية لا تمارس تأثيراً طاعياً على كامل الإنتاج الوطني إلا بعد أن ترسخ جذورها عميقاً، وبعد أن تغطي التجارة الخارجية على التجارة الداخلية؛ وبعد أن ينتج السوق العالمي في إلحاق أصقاع واسعة من العالم الجديد وآسيا وأميراليا، وأخيراً إلا بعد أن يدخل عدد كاف من الأمم الصناعية هذه الحلقة - وحين يحصل ذلك يمكن للمرء أن يشرع بتسجيل تواريخ الدورات المتكررة، المخلّدة ذاتياً، والتي تمتد أطوارها المتعاقبة سنوات وتتكامل دوماً بأزمة عامة، تكون خاتمة دورة، ونقطة انطلاق دورة أخرى. لقد اقتصرت إحدى هذه الدورات حتى الآن، على عشر سنين أو إحدى عشرة سنة، ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى اعتبار هذا الأمد ثابتاً. على العكس، ينبغي أن نستنتج بالاعتماد على قوانين الإنتاج الرأسمالي كما أوضحناها توأ، أن أمد الدورة متغير، وأن طول الدورة سيتقلص بالتدرج». [ن. برلين].

السوق، وإلا تعذر عليهم، في سياق المنافسة المسعورة، الحفاظ على ذلك التفوق الذي ترتكز عليه ثروة البلاد»⁽⁸⁰⁾

ونجد حتى مالتوس يعترف بفيض السكان باعتباره ضرورة للصناعة الحديثة، رغم أنه يفسر هذا الفيض، بأسلوبه الضيق، قائلاً إنه ينجم عن فيض نمو مطلق في السكان العاملين، ولا ينجم عن كون العاملين قد غدوا فائضين نسبياً عن الحاجة. يقول مالتوس:

«إذا ما استشرت عادات الاحتراس والحذر تجاه الزواج إلى حد معين وسط الطبقة العاملة في بلد يعتمد أساساً على الصناعة والتجارة، فقد تنزل الضرر بذلك البلد. فبسبب طبيعة السكان لا يمكن تزويد السوق بالمزيد من العمال عند نشوء طلب خاص على العمل، إلا بعد انصرام 16 أو 18 سنة، أما تحويل الإيراد إلى رأسمال، عن طريق الادخار، فيمكن له أن يتحقق بسرعة أكبر. فالبلد قادر دوماً على زيادة كمية الأرصدة المعدة لإعالة العمال بسرعة أكبر من ازدياد السكان»⁽⁸¹⁾

[664] وبعد أن يوضح الاقتصاد السياسي، على هذا النحو، أن الإنتاج المستمر لفيض السكان النسبي من العمال شرط ضروري للتراكم الرأسمالي، فإنه يتكرر في إهاب عانس، ويضع في فم الرأسمالي «مثله الأعلى في الجمال» (beau idéal) بهذه الكلمات الموجهة إلى العمال «الفائضين» الذين ألقى بهم رأس المال الإضافي ذاك الذي خلقتهم أياديهم على قارعة الطريق.

(80) هـ. مريفال، محاضرات في الاستعمار والمستعمرات، المجلد I، ص 146.

(H. Merivale, *Lectures on Colonization and Colonies*, London, 1841 and 1842, V. I, p. 146).

(81) «Prudential habits with regard to marriage, carried to a considerable extent among the labouring class of a country mainly depending upon manufactures and commerce, might injure it... From the nature of a population, an increase of labourers cannot be brought into market, in consequence of a particular demand, till after the lapse of 16 to 18 years and the conversion of revenue into capital, by saving, may take place much more rapidly; a country is always liable to increase in the quantity of the funds for the maintenance of labour faster than the increase of population».

مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي. - 319، 215، *(Malthus, Principles of Political Economy)*.
(320). ويكتشف مالتوس في هذا المؤلف أخيراً، بمعونة سيسموندني، الوحدة الثلاثية البديعة للإنتاج الرأسمالي: فيض الإنتاج، فيض السكان، فيض الاستهلاك - هذه ثلاثة وحوش رقيقة الحاشية حقاً! (three very delicate monsters indeed!). قارن: ف. إنجلز. خطوط أولية في نقد الاقتصاد السياسي، [في مجلة الحولية الألمانية - الفرنسية (Deutsch-Französische Jahrbücher) باريس، 1844]، ص 107 وما يليها.

«نحن الصناعيين نبذل ما في وسعنا لأجلكم، فنحن نزيد رأس المال الذي تعاشون عليه، أما أنتم، فعليكم تدبير الباقي بأن تكييفوا عدداً مع وسائل العيش»⁽⁸²⁾

إن الإنتاج الرأسمالي لا يكتفي أبداً بالكمية المتيسرة من قوة العمل التي يقدمها النمو الطبيعي للسكان. فلهذه الحر يقتضي جيشاً صناعياً احتياطياً، مستقلاً عن هذه القيود الطبيعية.

لقد افترضنا، حتى الآن، أن ارتفاع أو انخفاض رأس المال المتغير يتطابق تطابقاً صارماً مع ارتفاع أو انخفاض عدد العمال المستخدمين.

لكن عدد العمال الذين يتحكم بهم رأس المال قد يظل ثابتاً أو يهبط عند تزايد رأس المال المتغير، إذا أدى العامل الفردي عملاً أكثر وتقاضى أجوراً أكبر، رغم أن سعر العمل يبقى على حاله أو قد يهبط، ولكن بوتيرة أبطأ من وتيرة ازدياد كتلة العمل. إن ازدياد رأس المال المتغير يصبح، في هذه الحالة، مؤشراً على أداء عمل أكثر، لا على استخدام عدد أكبر من العمال. وتقتضي المصلحة المطلقة لكل رأسمالي، أن يعتمر كمية العمل المعينة من أصغر عدد لا من أكبر عدد من العمال حتى لو كان سعر هذا العدد الأكبر مماثلاً أو أرخص. ففي الحالة الثانية يزداد إنفاق رأس المال الثابت زيادة طردية مع كتلة العمل التي يجري تحريكها؛ أما في الحالة الأولى فإن هذه الزيادة أبطأ بكثير. وكلما اتسع نطاق الإنتاج، اشتدت أهمية هذا الدافع. وتتنامى شدته مع تراكم رأس المال.

لقد رأينا أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وتطور قدرة إنتاجية العمل - وهذان سبب ونتيجة للتراكم في آن واحد - يتيحان للرأسمالي، بإنفاق المقدار نفسه من رأس المال المتغير، أن يحرك كمية أكبر من العمل بزيادة استغلال قوى العمل الفردية سواء من حيث الشدة أو من حيث السعة. كما رأينا أيضاً أن الرأسمالي يشتري بقيمة رأس المال الواحدة ذاتها المزيد من قوى العمل، حينما يستعوض باطراد عن العمال الماهرين بعمال [665] أقل مهارة، وعن قوة عمل ناضجة بقوة عمل غير ناضجة، وعن الذكور بالإناث، وعن الراشدين باليافعين والأطفال.

(82) هاريت مارتيانو، اضطراب مانشستر، لندن، 1832، ص 101.

(Harriet Martineau, *The Manchester Strike*, London, 1832, p. 101).

إذن، فبمضي التراكم قُدماً، يأخذ رأس المال المتغير الأكبر، بتحريك مقدار أكبر من العمل من دون أن يجند مزيداً من العمال، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن رأسماً متغيراً ذا مقدار واحد بالذات يحرك مقداراً أكبر من العمل مع بقاء كتلة قوة العمل على حالها، وأخيراً يزداد عدد أكبر من قوى عمل متدنية محل قوى عمل عالية.

إن إنتاج فيض السكان النسبي، أو تحرير العمال يسير، لذلك، سيراً أسرع من الانقلاب التكنيكي في عملية الإنتاج المتسارعة أصلاً بفعل تقدم التراكم، وأسرع من التناقص النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع جزئه الثابت، المقترن بهذا الانقلاب. ولئن كانت وسائل الإنتاج، وهي تزداد سعة نطاق وفاعلية، تتضاءل كوسائل لاستخدام العمال، فإن هذه العلاقة نفسها تتمحور بواقع أن رأس المال يخلق عرض العمل بسرعة أكبر من زيادة طلبه على العمال، وذلك بمقدار ما تتنامى قدرة إنتاجية العمل. وإن التشغيل المفرط للقسم المستخدم من الطبقة العاملة يضخم صفوف قسمها الاحتياطي، في حين أن تعاظم ضغط الاحتياطي على الجزء المستخدم، من جراء المنافسة، يرغم هؤلاء الآخرين، بالمقابل، على الإذعان للتشغيل المفرط، والخضوع لما يمليه رأس المال. إن الحكم على شطر من الطبقة العاملة بالعطالة القسرية، بإرغام الشطر الآخر على العمل المفرط، والعكس بالعكس، يغدو وسيلة لإثراء الرأسماليين الفرادى⁽⁸³⁾، ويعجل في الوقت نفسه إنتاج الجيش الصناعي الاحتياطي على نطاق يوازي

(83) حتى في أثناء المجاعة القطنية لعام 1863، نقرأ في كراس لعمال مصانع غزول القطن في بلاكبورن، شكاوى حادة من العمل المفرط، الذي لم يمسّ بالطبع سوى العمال الذكور الراشدين وذلك بفعل قوانين المصانع. «ولقد طُلب العمال الراشدون في هذا المصنع بأن يعملوا من 12 إلى 13 ساعة يومياً، بينما هناك مئات مرغمون على الخمول ويتوقون إلى العمل، ولو لجزء من الوقت، بغية اطعام أسرهم وإنقاذ أشقائهم من الذهاب إلى القبر قبل الأوان بسبب العمل المفرط». ويمضي الكراس إلى القول «إننا لتساءل إن كانت هذه الممارسة، أي فرض ساعات عمل إضافية على عدد من العمال، من شأنه أن يشيع المشاعر الطيبة بين السادة و«الخدم». فأولئك الذين يرغمون على العمل وقتاً إضافياً يشعرون بالحيف، أسوة بالذين قُضي عليهم بالخمول القسري (condemned to forced idleness). ويوجد في المنطقة ما يكفي من العمل تقريباً لمنح الجميع عملاً لوقت جزئي، إن كان توزيعه عادلاً: نحن لا ننشد غير الحق في مطالبة أرباب العمل عموماً باتباع نظام يوم عمل غير كامل، إلى أن يطل علينا وضع أفضل، بدلاً من تشغيل جزء من العمال وقتاً إضافياً، بينما يضطر آخرون، بسبب فقدان العمل، إلى العيش على

[666] تقدّم التراكم الاجتماعي. وتتضح أهمية هذا العنصر في تكوين فيض السكان النسبي من مثال إنكلترا. إن وسائلها التكنيكية لـ «توفير» العمل هائلة. مع ذلك، لو قلص العمل صباح الغد، في كل مكان، إلى مقدار عقلائي، ووزع على مختلف فئات الطبقة العاملة بمراعاة السن والجنس، فإن السكان العاملين المتيسرين حالياً لن يكونوا كافين إطلاقاً لمواصلة الإنتاج الوطني في نطاقه الراهن. فالغالبية العظمى من العمال «غير المنتجين» حالياً ينبغي أن يُحوّلوا إلى عمال «منتجين».

إن الحركات العامة للأجور، مأخوذة في مجموعها الكلي، تنتظم حصراً بفعل توسع وتقلص الجيش الصناعي الاحتياطي، وهذان بدورهما يتطابقان مع التغيرات المرحلية في الدورة الصناعية. فالأجور إذن، لا تتحدد بفعل حركة تغير العدد المطلق للسكان العاملين، بل بالنسب المتغيرة التي تنقسم الطبقة العاملة بموجبها إلى جيش عامل وجيش احتياطي، بارتفاع أو انخفاض المقدار النسبي للسكان الفائضين، ويمدى امتصاص هذا الفائض تارة أو نبذه تارة أخرى. وبالنسبة إلى الصناعة الحديثة، بدوراتها العشرية الكبرى ذات الأطوار المرحلية، التي تنقطع، مع أطوار التراكم، نتيجة للتقلبات غير المنتظمة التي تعاقب بسرعة متزايدة، بالنسبة إلى صناعة كهذه فإن أفضل قانون هو ذاك الذي لا يضبط الطلب على العمل وعرضه عن طريق توسيع رأس المال وتقليصه على التعاقب أي حسب حاجات رأس المال في إنماء قيمته في اللحظة المعينة، بحيث يظهر سوق العمل مرة فارغاً نسبياً، بسبب توسع رأس المال، وتارة متخماً بسبب تقلص رأس المال هذا، بل على العكس، يضبط ذلك عن طريق جعل حركة رأس المال مرهونة بالحركة المطلقة للسكان. مع ذلك فإن هذا القانون هو دوغما الاقتصاد السياسي. فوفقاً له، ترتفع [667] الأجور نتيجة لتراكم رأس المال. وتؤدي الأجور المرتفعة إلى حفز السكان العاملين على

= صدقات الإحسان». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص8). ويلتقط مؤلف: بحث في الصناعة والتجارة عاقبة فيض السكان النسبي على العمال المستخدمين بغريزته البورجوازية، المعتادة، التي لا تخطيء، فيقول «ثمة سبب آخر للكسل (idleness) في هذه المملكة، وهو الافتقار إلى عدد كاف من الأيدي العاملة. فحيثما تتنامى قيمة الأيدي العاملة، من جراء طلب استثنائي على مصنوعات معينة، يحس العمال بأهميتهم الخاصة، ويأخذون بإشعار سادتهم بها أيضاً - إنه لأمر مذهل حقاً، ولكن عقول هؤلاء الناس فاسدة بحيث أن جماعات من العمال تتفق في حالات كهذه على ازعاج أسيادهم بالامتناع عن العمل طوال يوم بأكمله» (An essay [on trade and commerce, London, 1770,] p. 27-28). لقد كان هؤلاء في الواقع، يطالبون بزيادة في الأجور.

التكاثر بوتيرة أسرع، ويمضي ذلك حتى تطفح سوق العمل، وهكذا يغدو رأس المال غير كافٍ نسبياً، لملاقاة عرض العمل، وتهبط الأجور، وتنعكس الآية. فيتقلص السكان العاملون، شيئاً فشيئاً، نتيجة هبوط الأجور، بحيث يصبح رأس المال، ثانية، فائضاً بالقياس إلى العمال، أو، كما يشرح آخرون، أن هبوط الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد في استغلال العامل، يؤديان من جديد إلى التعجيل في التراكم، في حين أن الأجور المنخفضة تعمل، في الوقت نفسه، على كبح زيادة عدد الطبقة العاملة. ومن جديد ينشأ وضع يغدو فيه عرض العمل أقل من الطلب، فترتفع الأجور، وهكذا دواليك. إنه لمنط جميل من الحركة بالنسبة إلى إنتاج رأسمالي متطور! فقبل أن يؤدي ارتفاع الأجور إلى ظهور أي زيادة إيجابية في عدد السكان القادرين على العمل حقاً، تكون الفرصة قد ضاعت مراراً، في مثل هذه الظروف، لشن الحملة الصناعية، وخوض المعركة وإحراز النصر.

لقد ارتفعت الأجور في الأقاليم الزراعية الإنكليزية ارتفاعاً إسمياً صرفاً في الواقع بين عام 1849 وعام 1859 رغم ما رافقه من هبوط في أسعار الحبوب. ففي ويلتشار، على سبيل المثال، ارتفعت الأجور الأسبوعية من 7 إلى 8 شلنات، وفي دورستشاير من 7 أو 8 إلى 9 شلنات، إلخ. وكان ذلك نتيجة هجرة استثنائية لفائض السكان الزراعيين بسبب متطلبات الحرب^(*)، والتوسع الهائل في مد سكك الحديد وتشديد المصانع، والمناجم، وما شاكل. وكلما تدنت الأجور، ارتفعت النسبة المئوية التي تعبر عن أي ازدياد في الأجور مهما كان تافهاً. فلو كانت الأجور الأسبوعية 20 شلناً، على سبيل المثال، وارتفعت إلى 22 شلناً، فنسبة الارتفاع تكون 10 في المائة، أما إذا كانت الأجور 7 شلنات، وارتفعت إلى 9 شلنات، فنسبة الارتفاع تبلغ $28\frac{4}{7}$ في المائة، ويبدو وقعها حسناً تماماً. وعلى كل حال راح المزارعون يزعمون، بينما أخذت صحيفة إيكونوميست اللندنية، تهذي عن أجور المجاعة هذه، بجدية كبيرة قائلة إنها ارتفعت «ارتفاعاً عاماً وجوهرياً» (a general and substantial advance)⁽⁸⁴⁾ ولكن ماذا فعل المزارعون بعدها؟ هل انتظروا أن يعتمد العمال الزراعيون، بعد هذه المكافأة السخية، إلى التكاثر

(*) خاضت إنكلترا عدة حروب بين عام 1849 وعام 1859، منها حرب القرم (1853 - 1856)، وحرب ضد الصين (1856 - 1858 و 1859 - 1860) وحرب في بلاد فارس (1856 - 1857)، كما قضت على تمردات في الهند، ثم أرسلت قواتها لقمع الحركة التحررية في الهند خلال 1857 - 1859. [ن. برلين].

(84) إيكونوميست، 21 كانون الثاني/يناير 1860.

بحيث تنخفض أجورهم ثانية، كما يعتقد العقل الاقتصادي الدوغماتي؟ لقد ادخلوا مزيداً من الآلات، فغدا العمال في رمشة عين «فائضين» عن الحاجة من جديد بنسبة ترضي حتى المزارعين. لقد «ازداد رأس المال» الموظف في الزراعة أكثر من ذي قبل، وفي شكل أكثر إنتاجية. وبهذا هبط الطلب على العمل، لا من الناحية النسبية فحسب، بل من الناحية المطلقة أيضاً. [668]

الخرافة الاقتصادية المذكورة آنفاً تخلط القوانين النازمة لحركة الأجور العامة - أي القوانين النازمة للتناسب بين الطبقة العاملة، أي إجمالي قوة العمل، وبين رأس المال الاجتماعي الكلي - بالقوانين النازمة لتوزيع السكان العاملين على مختلف ميادين الإنتاج. فلو أن التراكم، مثلاً، تعاظم في فرع إنتاجي معين، نتيجة لظروف مؤاتية، وبات الربح في هذا الفرع أكبر من متوسط الأرباح، وانجذب إليه لذلك رأسمال إضافي، فإن الطلب على العمل يرتفع طبعاً، كما ترتفع الأجور أيضاً. وتجتذب الأجور الأعلى شطراً أكبر من السكان العاملين إلى هذا الميدان المؤاتي، إلى أن يتشبع بقوة العمل، فتتخفض الأجور من جديد إلى مستواها الوسطي السابق، أو حتى دونه، إذا كان تدفق العمال أكبر من اللازم. وعندها، لن يتوقف نزوح العمال إلى الفرع الصناعي المعني فحسب، بل سيفتح ذلك الباب لهجرة العمال منه. وهنا يتخيل الاقتصادي أنه يرى «كيف ولماذا» تجري الزيادة المطلقة في عدد العمال التي تصاحب ارتفاع الأجور، وانخفاض الأجور الذي يصاحب الزيادة المطلقة في عدد العمال. ولكن ما يراه حقاً لا يعدو عن كونه تقلبات محلية في سوق العمل ضمن ميدان خاص من الإنتاج - فهو لا يرى سوى ظاهرات توزيع السكان العاملين على مختلف ميادين توظيف رأس المال حسب حاجاته المتغيرة.

إن الجيش الصناعي الاحتياطي، أي السكان الفائضين، يثقل جيش العمل قيد الخدمة خلال فترات الركود وفترات الانتعاش الوسطي، أما خلال فترات فيض الإنتاج واشتداد حماته، فإنه يلجم طموحات هذا الأخير. وعلى هذا فإن فيض السكان النسبي هو الأرضية التي يتحرك عليها قانون الطلب على العمل وعرضه. فهذا الفيض يحصر مجال سريان مفعول هذا القانون في حدود معينة ملائمة ملائمة مطلقة لنهم رأس المال إلى الاستغلال وكلفه بالهيمنة. ولا بد هنا من العودة إلى واحدة من المآثر العظمى للتبريرية الاقتصادية. ونعيد إلى الأذهان أن ادخال آلات جديدة، أو زيادة القديم منها، يقضيان إلى تحويل شطر من رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت، ولكن الاقتصادي التبريري يؤول هذه العملية التي «تقيد» رأس المال، و «تحرر» العمال، تأويلاً معاكساً، فيزعم أنها

تحرر رأس المال لأجل العمال. والآن فقط، يسع المرء أن يقدر صلف هؤلاء التبريريين حق قدره. فما يتحرر في الواقع، ليس فقط العمال الذين تزيحهم الآلات مباشرة، بل أيضاً بدائلهم المقبلة من الجيل الصاعد، ومن فوج الطوارئ الاحتياطي الذي يُجند بانتظام عند كل اتساع عادي للصناعة على الأساس القديم. فهؤلاء جميعاً قد «تحرروا» [669] الآن، ما يتيح لأي رأسمال جديد طامح إلى النشاط أن يتصرف بهم. وسواء اجتذبهم رأس المال الجديد أم اجتذب غيرهم، فإن أثر ذلك في الطلب العام على العمل سيساوي صفراً، ما دام رأس المال الجديد هذا يكفي فقط لأن يسحب من السوق عدداً من العمال يساوي العدد الذي ألقته الآلات في السوق. فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل من ذلك، فإن عدد العمال الفائضين يزداد، وإذا استخدم عدداً أكثر من ذلك، فإن الطلب العام على العمل لن يزداد إلا بمقدار الفرق بين عدد العمال الذين يستخدمهم وعدد العمال «المحررين». وهكذا فإن ارتفاع الطلب على العمل الذي كان يمكن أن تقدمه، عموماً، رؤوس الأموال الإضافية الباحثة عن مجال للنشاط، يبطل مفعوله بقدر ما يجد من عمال تلقى بهم الآلات على قارعة الطريق. نقصد بذلك، أن آلية الإنتاج الرأسمالي تعمل على نحو معين بحيث تمنع الزيادة المطلقة في رأس المال من الاقتران بارتفاع مماثل في الطلب العام على العمل. وهذا ما يسميه التبريري بالتعويض عن البؤس والعذابات والهلاك المحتمل للعمال المطرودين خلال الفترة الانتقالية التي تلقى بهم في صفوف الجيش الصناعي الاحتياطي! فالطلب على العمل لا يتطابق مع نمو رأس المال، ولا عرض العمل مع نمو الطبقة العاملة. فلا وجود هنا للتأثير المتبادل بين قوتين مستقلتين عن بعضهما بعضاً. إن زهر النرد مغشوش (Les dés sont pipés). فرأس المال يفعل فعله من الجهتين في آن واحد. فإذا كان تراكمه يزيد الطلب على العمل من جهة، فإنه يزيد عرض العمال، من الجهة الأخرى، بـ «تحرير»هم، بينما يفضي ضغط العاطلين عن العمل إلى ارغام العاملين على أداء عمل أكثر، ما يجعل عرض العمل، في حدود معينة، مستقلاً عن عرض العمال. وسريان مفعول قانون عرض العمل والطلب عليه يستكمل، على هذا الأساس، استبداد رأس المال. ولذلك حالما يدرك العمال السر، وحالما يفهمون كيف أنهم كلما بذلوا عملاً أكثر، وأنتجوا ثروة أعظم للآخرين، وتنامت قدرة إنتاجية عملهم، غدت وظيفتهم نفسها كوسيلة للنمو الذاتي لرأس المال، محفوفة بالمزيد من الأخطار؛ وحالما يكتشفون أن حدة المنافسة بينهم مرهونة كلياً بضغط فيض السكان النسبي؛ ثم حالما يسعون، عن طريق النقابات العمالية (Trade's Unions)، إلخ، إلى التنسيق والتعاون المنتظم بين العاملين والعاطلين عن العمل لإزالة أو إضعاف

الآثار المهلكة التي يتركها القانون الطبيعي للإنتاج الرأسمالي على طبقتهم، حتى يشرع رأس المال، ومذآحه، رجل الاقتصاد السياسي، في الزعيق عن انتهاك القانون «الأزلي»، القانون «المقدس»، إن جاز التعبير، للعرض والطلب. وكل ترابط بين العاملين والعاطلين [670] عن العمل إنما يشوش «صفاء» فعل هذا القانون. ولكن، من جهة أخرى، حالما تبدأ الأوضاع غير المؤاتية بعرقلة خلق جيش صناعي احتياطي، كما في المستعمرات مثلاً، مانعة بذلك انبثاق تبعية الطبقة العاملة تبعية مطلقة للطبقة الرأسمالية، فإن رأس المال، وتابعه العامي سانتشو بانزا(*)، يتمردان على القانون «المقدس» للعرض والطلب، ويسعيان إلى عرقلة سريان مفعوله بوسائل قسرية.

4) الأشكال المختلفة لوجود فيض السكان النسبي. القانون العام للتراكم الرأسمالي

إن فيض السكان النسبي يظهر بكل الظلال الممكنة. فهو يضم كل عامل يمر بفترة استخدام جزئي، أو بطالة تامة. وإذا اسقطنا من الاعتبار الأشكال الكبرى المتكررة دورياً والتي يضيفها تغيير أطوار الدورة الصناعية الكبرى - يأخذ فيض السكان شكلاً حاداً خلال الأزمة، ثم شكلاً مزمناً خلال أوقات الكساد، - فإن لفيض السكان النسبي دوماً ثلاثة أشكال هي: الجاري، المستر والراكد.

ففي مراكز الصناعة الحديثة - المصانع، المانيفاكتورات، مصانع الحديد والصلب، المناجم، إلخ - يُنبذ العمال تارة، ويُجذبون تارة أخرى، بأعداد متعاطمة، فيزداد عدد العاملين بوجه عام، رغم أن نسبة هذه الزيادة تتضاءل قياساً إلى نطاق الإنتاج. هنا يظهر فيض السكان في الشكل الجاري.

وفي المصانع بمعناها الدقيق، كما هو الحال في جميع الورش الكبيرة، حيث تدخل الآلة كعنصر في الإنتاج، أو حيث يوجد، على الأقل، تقسيم حديث للعمل، تُستخدم أعداد كبيرة من الأحداث اليافعين قبل بلوغ سن الرشد. وعند بلوغ هذا الحد، فإن عدداً قليلاً تماماً من هؤلاء يجد العمل في الفروع الصناعية نفسها، بينما تُسرح الغالبية بانتظام. ويؤلف هؤلاء عنصراً من فيض السكان الجاري، ينمو باتساع نطاق الصناعة. ويهاجر قسم من هؤلاء، مقتنياً أثر رأس المال في هجرته ليس إلا - ومن عواقب ذلك نمو أعداد

(*) تابع دون كيخوته [دون كيشوت] الشهير في رواية ثريانتس التي تحمل الاسم نفسه. [ن. ع].

الإناث بسرعة أكبر من الذكور، والشاهد على ذلك إنكلترا. إن كون التزايد الطبيعي في عدد العمال لا يلبي حاجات التراكم الرأسمالي، وكون هذا العدد في الوقت نفسه فائضاً عن هذه الحاجات، إنما هو تناقض حركة رأس المال نفسها. فرأس المال يحتاج إلى كتل كبرى من الأعمار اليافعة، وكتلة أصغر من الكبار. وليس هذا التناقض أصرخ من ذلك التناقض الآخر المتمثل بالشكوى من شح الأيدي العاملة، بينما توجد في الوقت [671] ذاته آلاف عديدة ملقاة على الأرصفة، بسبب أن تقسيم العمل يقيدهم بفرع معين من الإنتاج⁽⁸⁵⁾ زد على ذلك أن استهلاك رأس المال لقوة العمل هو من السرعة بحيث أن حياة العامل تهلك، بهذا القدر أو ذاك، في منتصف العمر. فيسقط في صفوف الفائضين عن الحاجة، أو يتدهور من مرتبة أعلى إلى مرتبة أدنى في السلم. وإن أقصر آماد الحياة إنما نجدوها، على وجه الدقة، بين عمال الصناعة الكبرى.

«أشار الدكتور لي Lee مفتش الصحة في مانشستر إلى أن متوسط الأعمار في مانشستر هو 38 عاماً عند الطبقة الموسرة، أما متوسط الأعمار عند الطبقة العاملة فهو 17 عاماً فقط؛ وفي ليفربول كان الرقمان 35 عاماً مقابل 15 عاماً. يتضح من ذلك أن للطبقات الموسرة فرص عيش (had a lease of life) تزيد عن ضعف فرص المواطنين الأقل حظاً»^(85a)

وفي ظل هذه الأوضاع، ينبغي للزيادة المطلقة في هذا القطاع من البروليتاريا أن تجري بصورة تنمي أعدادها، على الرغم من احتلاك عناصرها سريعاً. من هنا منبع التعاقب السريع لأجيال العمال. (ولا يصح هذا القانون على الطبقات الأخرى من السكان). وتُلبى هذه الحاجة الاجتماعية بالزيجات المبكرة، وهي عاقبة محتومة لظروف عيش عمال الصناعة الكبرى، كما تُلبى بإنجاب الأطفال طلباً للعلاوة المغرية التي يدرها استغلالهم.

(85) بينما كان ثمة 80 - 90 ألف عامل قد صرفوا من العمل في لندن خلال النصف الثاني من عام 1866، كان تقرير المصانع للفترة نفسها يقول: «لا يبدو أن من الصائب تماماً القول بأن الطلب يؤدّد العرض في كل مكان، على الدوام، حينما تدعو الحاجة، ولم يحدث ذلك بالنسبة إلى العمل، فالكثير من الآلات ظل ساكناً في السنة الماضية بسبب قلة اليد العاملة». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1866، ص81).

(85a) خطاب الافتتاح في المؤتمر الصحي، برمنغهام، 15 كانون الثاني/يناير 1875، الذي ألقاه ج. تشامبرلين رئيس بلدية المدينة يومذاك [وهو يشغل الآن - 1883 - منصب وزير التجارة]. [كما هو واضح من التاريخ، فهذه إضافة من إنجلز. ن.ع.].

وما إن يستولي الإنتاج الرأسمالي على الزراعة، أو بقدر ما يجري هذا الاستيلاء، حتى يهبط الطلب على العمال الزراعيين هبوطاً مطلقاً مع تقدم تراكم رأس المال المستخدم في الزراعة، من دون أن يتعوض هذا الطرد للعمال، كما هو الحال في الصناعات غير الزراعية، بجذب أعداد أكبر منهم. لذا فإن جزءاً من السكان الزراعيين يكون، باستمرار، على حافة التحول إلى بروليتاريا في المدن أو بروليتاريا مانيفاكنتورية، وينتظر ظروفاً مؤاتية لهذا التحول. (نستخدم تعبير المانيفاكنتورية هنا قاصدين كل الصناعات [672] غير الزراعية)⁽⁸⁶⁾ إن معين فيض السكان النسبي هذا يتدفق باستمرار. بيد أن تدفقه الدائم إلى المدن يفترض سلفاً أنه يوجد في الريف نفسه فيض سكاني مستمر دائم، لا يظهر مداه بجلاء إلا عندما تنفتح قنوات التصريف على نحو استثنائي. وعليه يتلقى العامل الزراعي أدنى الأجور، ويقف دوماً وإحدى قدميه في لجة الفاقة.

أما الصنف الثالث من فيض السكان النسبي، وهو فيض السكان الراكد، فيؤلف جزءاً من جيش العمل قيد الخدمة، ولكن استخدامه متقطع إلى أقصى حد. من هنا، فإنه يتيح لرأس المال مستودعاً لا ينضب من قوة العمل المتاحة رهن التصرف. إن عيش هذه الفئة، هو دون المستوى العادي الوسطي لعيش الطبقة العاملة، وهذا بالذات ما يجعلها قاعدة عريضة لفروع الاستغلال الخاص من جانب رأس المال. وهي تتميز باشتغال الحد الأقصى من وقت العمل، ويتلقى الحد الأدنى من الأجور. ولقد عرفنا من هذه الفئة شكلها الرئيسي مندرجاً تحت عنوان «العمل المنزلي». وينضوي في هذه الفئة باستمرار الفائضون عن حاجة الصناعة الكبرى والزراعة، وبخاصة تلك الفروع التي يصيبها الخراب بفعل هزيمة الحرفة اليدوية أمام المانيفاكنتورية، والمانيفاكنتورية أمام الإنتاج الآلي. وهي توسع الصفوف، بمدى اتساع التراكم وطاقته، فتخلق «فيضاً» سكانياً إضافياً. إلا أنها

(86) تشير الاحصاءات الرسمية للسكان في إنكلترا وويلز لعام 1861 إلى أن هناك «781 مدينة يقطنها 10 ملايين و960 ألفاً و998 شخصاً، بينما كانت القرى والأبرشيات الريفية تضم 9 ملايين و105 آلاف و226 شخصاً. وجرى تصنيف 580 مدينة في عام 1851، فانضح أن نفوسها تضارع نفوس الأرياف المجاورة تقريباً. ولكن خلال السنوات العشر اللاحقة ازداد سكان القرى والأرياف بمقدار نصف مليون فقط، أما سكان المدن الـ 580 فقد ازدادوا بمقدار 1,554,067. وكانت نسبة الزيادة السكانية في أبرشيات الريف 6.5%، ونسبتها في المدن 17.3%. ويعزى الفرق في معدل الزيادة إلى النزوح من الريف إلى المدينة. إن ثلاثة أرباع الزيادة الكلية في السكان قد تحققت في المدن» (إحصائيات السكان، إلخ. *Census etc.*, V. III, p. 11-12).

تؤلف في الوقت نفسه عنصراً يحدد إنتاج نفسه ويخلد نفسه ذاتياً، من عناصر الطبقة العاملة، ويحتل مكانة أعظم نسبياً من مكانة العناصر الأخرى في الزيادة العامة التي تطرأ على هذه الطبقة. والواقع ليس فقط عدد الولادات والوفيات، بل الحجم المطلق للأسر أيضاً يقف في تناسب عكسي مع ارتفاع الأجور، وبالتالي مع كتلة وسائل العيش التي تحصل عليها شتى فئات العمال. وقد يبدو قانون المجتمع الرأسمالي هذا هراءً بنظر المتوحشين، بل حتى بنظر المستوطنين المتمدنين. فهو يعيد إلى الذهن التكاثر اللامحدود لأصناف الحيوانات، الضعيفة فرادى، والتي تطارد دوماً كي تُقنص⁽⁸⁷⁾

وأخيراً فإن أدنى فئات فيض السكان النسبي، تقطن في دائرة الفاقة. وعدا عن [673] المتشردين، والمجرمين، والبغايا، وباختصار عدا عن «حثة البروليتاريا» بالمعنى الدقيق للتعبير، فإن هذه الفئة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أصناف. أولاً - القادرون على العمل. وتكفي المرء مجرد نظرة سطحية إلى إحصائيات الفقر في إنكلترا ليكتشف أن عدد الفقراء يزداد في كل أزمة، ويتقلص مع كل انتعاش في الأعمال. ثانياً - الأيتام وأبناء الفقراء. وهؤلاء مرشحون للجيش الصناعي الاحتياطي، وهم يدخلون، بسرعة وبأعداد غفيرة، إلى الخدمة الفعلية في جيش العاملين في أوقات الازدهار العظيم في الصناعة، كما حصل في عام 1860. ثالثاً - الضعيف، والرت والعاجز عن العمل. وهم أساساً أفراد يهلكون نتيجة لضعف حركتهم، بسبب تقسيم العمل، وأولئك الذين تجاوزوا السن العادية للعامل، ثم، أخيراً، ضحايا الصناعة، الذين يتنامى عددهم بتزايد الآلات الخطرة، والمناجم والمصانع الكيميائية، إلخ، ومن المعوقين والمرضى، والأرامل، إلخ. إن الفاقة هي دار العجزة لجيش العمال الفعلي، والوزن الميت في الجيش الصناعي الاحتياطي. وإنتاج فيض السكان النسبي ينطوي ضمناً على إنتاج الفاقة، وضرورتها تنبع من ضرورته؛

(87) «يبدو الفقر موافقاً للتكاثر» (آدم سميث) [ثروة الأمم، الجزء الأول - الفصل الثامن، طبعة 1835، ص 195 - ن. برلين]. بل إن هذا تدبير الرب الحكيم، حسبما يقول الراهب، الشهم، الفطن، غاليلاني: «فالرب جعل الناس الذين يزاوون أنفع المهن، حسب هذا التدبير، يتوالدون بوفرة» (Galilani، المرجع المذكور، ص 78). «إن البؤس الذي يبلغ ذروة المجاعة والأوبئة، ينزع إلى زيادة عدد السكان عوضاً عن كبحه». (ص. لينج، البؤس القومي S. Laing, *National Distress*, 1844, p. 69). وبعد أن يوضح لينج ذلك بالاحصاءات، يمضي إلى القول: ("If the people were all in easy circumstances, the world would soon be depopulated.")

«لو كان الناس جميعاً يعيشون عيشاً مريحاً، لخلا العالم من السكان عاجلاً».

وتشكل الفاقة، يداً بيد مع فيض السكان، شرطاً لوجود الإنتاج الرأسمالي، ولنمو الثروة. وهي تدخل في باب المصاريف غير المثمرة (faux frais) للإنتاج الرأسمالي، لكن رأس المال يعرف كيف يتدبر إزاحة القسم الأكبر من هذه النفقات عن كاهله، وإلقاء العبء على الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (Kleinen Mittelklasse).

وكلما تعاظمت الثروة الاجتماعية، ورأس المال الناشط، وتعاظم نطاقه وطاقته على النمو، وتعاظم بالتالي المقدار المطلق للبروليتاريا والقدرة الإنتاجية لعمليها، تعاظم جيش الصناعة الاحتياطي. إن الأسباب نفسها التي تنمي القدرة التوسعية لرأس المال، إنما توسع قوة العمل المتاحة رهن التصرف. وبالتالي فإن الحجم النسبي للجيش الصناعي الاحتياطي يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة. ولكن، كلما كان هذا الجيش الاحتياطي أكبر بالمقارنة مع جيش العمال الفعلي، تعاظم فيض السكان الدائم الذي يتناسب بؤسه تناسباً عكسياً^(*) مع عذابات عمل جيش العمال الفعلي. وأخيراً كلما اتسعت الفئات [674] المعتمدة من الطبقة العاملة، واتسع الجيش الصناعي الاحتياطي، تعاظمت الفاقة الرسمية. وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي. وهو يتعدل، شأن كل القوانين الأخرى، بفعل ظروف عديدة، لا يعنيها أمر تحليلها هنا.

وتتجلى الآن حماقة الحكمة الاقتصادية التي تعظ العمال بتكليف عددهم وفقاً لحاجات إنماء القيمة. فأكية الإنتاج والتراكم الرأسماليين ذاتها تحقق دوماً هذا التكيف لحاجات إنماء القيمة هذا. والشعار الأول لهذا التكيف هو خلق فيض سكان نسبي، أي جيش صناعي احتياطي. وشعاره الأخير هو نشر البؤس وسط فئات متنامية أبداً من جيش العمال الفعلي، والوزن الميت للفاقة.

إن القانون الذي يقضي بإمكان تشغيل كتلة متزايدة باستمرار من وسائل الإنتاج، بفضل تقدم إنتاجية العمل الاجتماعي، وبنفاق قدر من القوة البشرية متضائل باطراد، إن هذا القانون إذ يسري مفعوله على أساس رأسمالي - حيث لا يستخدم العامل وسائل الإنتاج، بل حيث وسائل الإنتاج تستخدم العامل - إنما ينقلب انقلاباً تاماً ويتجلى بالصورة التالية: كلما تزايدت قدرة إنتاجية العمل وتعاظم ضغط العمال على وسائل استخدامهم، اشتدت زعزعة الشرط الضروري لوجودهم، ونعني به بيع قوة عملهم الخاصة لأجل زيادة ثروة غريبة عنهم، أي لأجل النمو الذاتي لقيمة رأس المال. الواقع، إن وسائل الإنتاج، وإنتاجية العمل، تتزايد بسرعة أكبر من تزايد السكان المنتجين، وينعكس هذا الواقع،

رأسمالياً، بشكل مقلوب، وهو أن نمو السكان العاملين أسرع دوماً من حاجة نمو قيمة رأس المال.

عند تحليل إنتاج فائض القيمة النسبي في الجزء الرابع من هذا الكتاب، رأينا ما يلي: إن جميع طرائق رفع قدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتحقق، في النظام الرأسمالي، على حساب العامل الفرد؛ وإن جميع وسائل تطوير الإنتاج تتحول إلى وسائل للهيمنة على المُنتجين واستغلالهم، وهي تشوّء العامل وتحيله إلى كسرة من حطام إنسان، وتنزل به إلى درك ملحق تابع للآلة، وتدمر المضمون الإيجابي لعمله بما تضيفي عليه من عذاب، وتستلب منه الطاقات الذهنية الكامنة في عملية العمل، وذلك بقدر ما يدخل العلم في هذه العملية كقوة مستقلة؛ إنها تجعل شروط عمله فظيعة، وتملي عليه، أثناء عملية العمل، استبداداً وضيقاً، ممقوتاً؛ وتحول أيام حياته كافة إلى وقت عمل، وتقذف امراته وأطفاله تحت عجلات جاغرانات^(*) رأس المال. بيد أن جميع طرائق إنتاج فائض القيمة هي في الوقت عينه طرائق لتحقيق التراكم؛ وكل اتساع في التراكم يصبح، بالمقابل، [675] وسيلة لتطوير هذه الطرائق. يترتب على ذلك أن حال العامل لا بد من أن تزداد سوءاً، كلما تقدم تراكم رأس المال، سواء كان مستوى الأجور مرتفعاً أو منخفضاً. وأخيراً فإن القانون الذي يوازن، دوماً، فيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي، مع أبعاد وشدة التراكم، إن هذا القانون يقيد العامل برأس المال أشد من تقييد مطرقة هيفايستوس لبروميثيوس^(**) إلى الصخرة. فهو يملي تراكم البؤس، بموازاة تراكم رأس المال. وإن تراكم الثروة في هذا القطب، هو في الوقت عينه تراكم البؤس وعذابات العمل والعبودية والجهل، والقسوة والانحطاط الخلقي، في القطب المعاكس، أي في قطب الطبقة التي تصنع متوج يدها هي في شكل رأسمال.

ويفصح الاقتصاديون عن هذا الطابع التناحري للتراكم الرأسمالي⁽⁸⁸⁾، بصيغ شتى، رغم أنهم يخلطونه بظواهر أخرى، وإن كانت متناظرة في بعض النواحي، إلا أنها، مع ذلك، تختلف جوهرياً، وتنتمي إلى أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية.

(*) جاغرانات: تجسيد للإله فيشنو، الذي يلقي الهندوس أنفسهم تحت عجلاته. [ن.برلين].

(**) بروميثيوس: في الميثولوجيا الإغريقية: سارق النار من الآلهة، حكم عليه بربطه إلى صخرة لتنهش الصقور من لحمه. [ن.ع].

(88) «يوماً بعد يوم، يزداد وضوحاً أن علاقات الإنتاج التي تتحرك البورجوازية في إطارها، لا تتسم بطابع واحد بسيط، بل هي ذات طابع مزدوج، فالعلاقات نفسها التي تنتج الثروة في ظلها ينتج فيها البؤس أيضاً، وفي ظل العلاقات ذاتها التي تتطور فيها القوى المنتجة، تتطور كذلك قوة القمع؛ فهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية، أي ثروة الطبقة البورجوازية، إلا عبر القضاء

فراهب البندقية أورتييس، وهو واحد من كبار الكتاب الاقتصاديين في القرن الثامن عشر، يرى في تناحر الإنتاج الرأسمالي قانوناً طبيعياً عاماً للثروة الاجتماعية «إن الحسنات والمساوىء، في اقتصاد أمة من الأمم، تتوازن دائماً (il bene ed il male economico in una nazione sempre all'istessa misura) فوفرة النعم عند البعض، مساوية دوماً لفقدانها عند البعض الآخر (la copia dei beni in alcuni sempre eguale alla mancanza di essi in altri) ووجود الثروات العظمى عند القلة، مصحوب دوماً بحرمان مطلق لأولى ضروريات العيش عند الكثرة. إن ثروة أمة من الأمم تطابق سكانها، وبؤسها يطابق ثروتها. والمثابرة عند البعض تفرض الخمول عند الغير. إن الفقراء والخاملين هم عاقبة محتومة للأثرياء والنشطاء»، إلخ⁽⁸⁹⁾

[676] وبعد حوالي عشر سنوات من ذلك جاء كاهن الكنيسة العليا البروتستانتية تاونزند، ليمجد البؤس بأسلوب وحشي تماماً، ويصفه بأنه الشرط الضروري للثروة. «إن الإكراه القانوني على العمل يقتزن بالكثير من المتاعب والعنف، والصخب. أما الجوع، فليس فقط ضغطاً هادئاً، صامتاً، لا يتقطع، بل إنه يستثير بذل أعظم الجهود، بوصفه أكبر دافع طبيعي على المثابرة والعمل».

وهكذا، فكل شيء رهن بإدامة جوع الطبقة العاملة، وهذه الإدامة، برأي تاونزند، يضطلع بها مبدأ السكان، الذي يسري بصفة خاصة بين الفقراء. «ويبدو أنه قانون من قوانين الطبيعة أن يكون الفقراء طائشين (improvident) إلى حد معين» (أي طائشين إلى حد أن يولدوا بدون ملعقة فضية في أفواههم) «لكي يكون هناك دوماً (that there always may be some) أناس يؤدون أحقر وظائف الجماعة وأكثرها وضاعة وقذارة. وبهذا ينمو رصيد السعادة البشرية (the stock of human

= المستمر على ثروة أعضاء أفراد في هذه الطبقة، وعبر إنتاج بروليتاريا متنامية أبداً». (كارل ماركس، بؤس الفلسفة، ص 116).

(89) ج. أورتييس، الاقتصاد الوطني، في طبعة كوستودي، القسم الحديث، (G. Ortes, Della Economia Nazionale libri sei 1774, Custodi, Parte Moderna, T. XXI, p. 6-9-22-25 etc).

ويقول أورتييس في الكتاب المذكور نفسه على الصفحة 32 ما يلي: «عوضاً عن ابتكار أنظمة لا فائدة منها لسعادة الشعوب سأقصر بحثي على دراسة أسباب تعاستها».

(happiness كثيراً، في حين أن الناس الأرق حاشية (the more delicate)، لا يتحررون من الأعمال الشاقة فحسب، بل تترك لهم حرية الانصراف من دون منغص، إلى مشاغلهم السامية، إلخ. إنه [قانون الفقراء] يتزع إلى تدمير الانسجام والجمال، تدمير التناسق والانظام، في ذلك النظام الذي أنشأه الله والطبيعة في العالم⁽⁹⁰⁾

وإذا كان راهب البندقية قد وجد في القدر المهلك الذي يخلد البؤس، مبرراً لوجود الإحسان المسيحي، وعزوية الكهنة، والأديرة، والمؤسسات الخيرية، فإن الكاهن البروتستانتي الذي يعيش على راتب الكنيسة، يجد في ذلك، على العكس، ذريعة لشجب القوانين التي ينال الفقراء، بفضلها، الحق في إعانة رسمية بائسة.

[677] ويقول شتورخ: «إن تقدم الثروة الاجتماعية ينجب هذه الطبقة النافعة للمجتمع... التي تؤدي أشق الأعمال وأكثرها حقارة وإثارة للقرع، وبكلمة، طبقة تأخذ على عاتقها كل ما في الحياة من اذلال ومهانة، وتمنح بذلك الطبقات الأخرى، وقت الفراغ، وراحة البال، وسمو الطباع التقليدي» (ما أروع ذلك! c'est bon) «وما إلى ذلك»⁽⁹¹⁾

(90) أطروحة حول قوانين الفقراء، تأليف محب للبشرية، 1786 (القس السيد ج. تاوونزد) أعيد نشرها في لندن 1817، ص 15، 39، 41. (A Dissertation on the Poor Laws, By a Well-wisher. 41, 39, 15, to Mankind (the Rev. Mr. Townsend), 1786, republished London 1817, p.15, 39, 40). هذا الكاهن «الرقيق» الذي يقتبس مالتوس صفحات كاملة في الغالب من كتابه المذكور توأ، وكذلك من «رحلة في أرجاء إسبانيا»، إنما يستعير، هو نفسه، القسم الأعظم من عقيدته من السير جيمس ستيفارت، ولكنه يحرف النص أثناء الاستعارة. فمثلاً حين يقول ستيفارت: «لقد كانت العبودية، هنا، طريقة قسرية لحمل البشرية على العمل بدأب» (لمصلحة الذين لا يعملون). «كان الناس إذن مرغمين على العمل» (مجاناً لأجل الآخرين) «لأنهم كانوا عبيداً للآخرين، أما الآن فالناس يرغمون على العمل» (مجاناً لأجل الذين لا يعملون) «لأنهم عبيد لحاجاتهم الضرورية»، فإنه لا يستنتج من ذلك، على غرار ما يفعل الكاهن الذي يسمن على الدخل الكنسي، أن على العامل المأجور، أن يظل صامتاً، بل يتمنى، على العكس، أن يزيد حاجاتهم، وأن يجعل هذه الزيادة في الحاجات محفزاً للعمل من أجل «الناس الأرق حاشية». [ج. ستيفارت، بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، دبلن، 1770، ص39، 40. ن. برلين].

(91) شتورخ، المرجع المذكور، [الكتاب الثالث، بطرسبورغ، 1815، المجلد III، ص223. (Storch, L.c., Éd. Pétersbourg, T. III, 1815,], p. 223).

ثم يتساءل شتورخ فيمَ إذن تكمن أفضلية هذه الحضارة الرأسمالية، بما تحمله للجماهير من بؤس وانحطاط، بالقياس إلى البربرية، فلا يجد غير كلمة واحدة جواباً: في الأمان!

ويقول سيسموندي «بفضل تقدم الصناعة والعلم، يستطيع كل عامل أن ينتج كل يوم أكثر بكثير مما تقتضيه حاجته إلى الاستهلاك. ولكن بينما يقوم هذا العامل بإنتاج الثروة، فإن هذه الثروة ستجعله أقل صلاحاً للعمل فيما لو قُيِّض له أن يستهلكها هو بنفسه». وحسب رأيه فإن «الناس» (الذين لا يعملون) «قد يفضلون الاستغناء عن الكمال الفني، والمتع التي تمنحنا إياها الصناعات، إذا اقتضى أن يشتريها الجميع بأداء عمل مضمّن متواصل كالذي يؤديه العامل. إن جهد العمل في أيامنا منفصل عن مكافأته، فالإنسان الذي يعمل أولاً، ليس هو الذي يرتاح ثانياً، بل، على عكس ذلك، فلأن هذا الواحد يعمل، ينعم الآخرون بالراحة.. إن الازدياد المتواصل لإنتاجية العمل لا نتيجة له سوى زيادة ترف ومتع الأغنياء الخاملين»⁽⁹²⁾

أخيراً، فإن ديستوت دو تراسي، العقائدي البورجوازي بارد الدم، يفصح بقسوة: «في الأمم الفقيرة، يعيش الناس في رغد، أما في الأمم الغنية، فهم عادة، فقراء»⁽⁹³⁾

5) أمثلة إيضاحية عن القانون العام للتراكم الرأسمالي

أ) إنكلترا، 1846 - 1866

ما من حقبة في تاريخ المجتمع الحديث مناسبة لدراسة التراكم الرأسمالي، كالعشرين عاماً الأخيرة. فكان هذه الحقبة قد عثرت على كيس نقود فورتوناتوس. ولكن إنكلترا،

(92) سيسموندي، المرجع المذكور، المجلد I، ص 79-80-85.

(Sismondi, L.c., T. I, p. 79-80-85).

(93) ديستوت دو تراسي المرجع المذكور، ص 231.

(Destutt de Tracy, L.C. p.231. «Les nations pauvres, c'est là où le peuple est à son aise; et les nations riches, c'est là où il est ordinairement pauvre»).

[678] مرة ثانية، هي التي تقدم النموذج الكلاسيكي، من بين سائر البلدان، إذ إنها تحتل المقام الأول في السوق العالمية. وقد بلغ الإنتاج الرأسمالي، فيها وحدها، تطوره الكامل، وأخيراً، لأن تدشين العهد الألفي السعيد للتجارة الحرة، منذ عام 1846، حرم الاقتصاد السياسي المبتذل من ملاذ الأخير. إن التقدم الجبار الذي أحرزه الإنتاج، وبخاصة خلال النصف الثاني من العشرين عاماً الماضية، والذي كان يفوق النصف الأول بما لا يقاس، قد عُرض في الجزء الرابع بما فيه الكفاية.

ورغم أن الزيادة المطلقة في سكان إنكلترا، خلال نصف القرن المنصرم، كانت كبيرة جداً، إلا أن الزيادة النسبية، أي معدل النمو كان يهبط باستمرار، كما يتضح من الجدول التالي المأخوذ عن الاحصاءات الرسمية للسكان.

النسبة المئوية للزيادة السنوية في سكان إنكلترا وويلز حسب العقود

الفترة	النسبة
1811 - 1821	1.533%
1821 - 1831	1.446%
1831 - 1841	1.326%
1841 - 1851	1.216%
1851 - 1861	1.141%

مقابل هذا دعونا الآن ندرس الزيادة في الثروة. هنا تقدم لنا حركة الربح وريع الأرض، إلخ، التي تشملها ضريبة الدخل، أساساً يُركن إليه أكثر من غيره. فلقد بلغت الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل (باستثناء ربح المزارعين وبعض الفئات الأخرى) في بريطانيا العظمى 50.47% خلال الفترة الواقعة بين عام 1853 وعام 1864، (أي بمتوسط سنوي يعادل 4.58%⁽⁹⁴⁾)، بينما بلغت الزيادة السكانية خلال الفترة نفسها 12%. أما نمو ريع الأرض الخاضع للضريبة (بما في ذلك ريع الأراضي

(94) التقرير العاشر لمفوضي صاحبة الجلالة لشؤون ضريبة الدخل، 1866، ص 38.

(Tenth Report of the Commissioners of H. M's Inland Revenue, London, 1866, p. 38).

المشغولة بالمنازل وسكك الحديد والمناجم ومصائد الأسماك، إلخ)، خلال الفترة من 1853 إلى 1864، فقد بلغ 38%، أي $3\frac{5}{12}$ % سنوياً. والزيادة الأكبر تأتي حسب البنود التالية:

الزيادة السنوية	زيادة الدخل من عام 1853 إلى 1864	
3.50%	38.60%	من المنازل
7.70%	84.76%	من المقالع
6.26%	68.85%	من المناجم
3.63%	39.92%	من مصانع الصلب
5.21%	57.37%	من مصائد الأسماك
11.45%	126.02%	من مصانع الغاز
7.57%	83.29%	من سكك الحديد

(95)

وإذا قارنا بين أعوام الفترة 1853 - 1864، مقسمة على ثلاث مجموعات تتألف [679] الواحدة من أربع سنوات، لوجدنا أن درجة نمو المداخيل تزداد باستمرار. فنمو الدخل المتحقق من الأرباح للفترة 1853 - 1857 يبلغ 1.73% سنوياً، وللفترة 1857 - 1861 يبلغ 2.74%، وللفترة 1861 - 1864 يبلغ 9.30% سنوياً. وبلغ مجموع المداخيل في المملكة المتحدة الخاضعة لضريبة الدخل: 307,068,898 جنيهًا استرلينياً عام 1856، و328,127,416 جنيهًا عام 1859، و351,745,241 جنيهًا عام 1862، و359,142,897 جنيهًا عام 1863، و362,462,279 جنيهًا عام 1864، و385,530,020 جنيهًا عام 1865⁽⁹⁶⁾

(95) المرجع نفسه.

(96) هذه الأرقام مفيدة للمقارنة، ولكنها ستكون زائفة إذا ما أخذت بصورة مطلقة، نظراً لأن هناك حوالي 100 مليون جنيه من المداخيل السنوية قد «لا تعلن». وإن شكاوى مفوضي ضريبة

واقترن تراكم رأس المال، في الوقت نفسه، بالتركز والتمركز. فعلى الرغم من عدم توافر احصاءات رسمية عن الزراعة في إنكلترا (لكنها متوافرة في إيرلندا)، فإن عشر مقاطعات قدمت معطياتها طوعاً. وتزودنا هذه الاحصاءات بنتيجة مفادها أن عدد المزارع التي تقل مساحتها عن 100 إيكِر قد هبط بين عامي 1851 و1861، من 31,583 مزرعة إلى 26,567 مزرعة، بحيث أن 5,016 واحدة منها قد دمجت في مزارع أكبر⁽⁹⁷⁾ فبين عامي 1815 و1825، لم تخضع أي ممتلكات منقولة تزيد عن المليون جنيه لضريبة الإارث، أما خلال الفترة 1825 إلى 1855، فقد كان ثمة 8 منها، وكان هناك 4 خلال الفترة من 1855 إلى حزيران/يونيو 1859، أي خلال 4 سنوات ونصف السنة⁽⁹⁸⁾ بيد أن التمرکز يتضح على خير وجه من التحليل الوجيز لجدول ضريبة الدخل الفقرة «د»، (الأرباح، باستثناء المزارعين، إلخ)، لعامي 1864 و1865. وأود الإشارة قبل كل شيء إلى أن المداخيل التي تأتي من هذا المصدر تدفع ضريبة الدخل عن كل ما يزيد على 60 جنيهاً. وقد بلغت هذه المداخيل المشمولة بالضريبة، في إنكلترا وويلز واسكتلندا، 95,844,222 جنيهاً في عام 1864، وبلغت 105,435,787 جنيهاً في عام 1865⁽⁹⁹⁾ وكان عدد دافعي الضرائب 308,416 شخصاً عام 1864 من مجموع السكان البالغين 23,891,009 شخصاً، ويات عدد دافعي الضرائب 332,431 شخصاً في عام 1865 من مجموع السكان البالغين 24,127,003 شخصاً. ويوضح الجدول التالي كيف توزعت هذه المداخيل خلال هذين العامين:

= الدخل من وجود خداع منتظم، بخاصة من جانب الفئات التجارية والصناعية، تتكرر في جميع تقاريرهم. ونجد فيها، مثلاً، أن شركة مساهمة تدعي أن أرباحها الخاضعة للضريبة تبلغ 6 آلاف جنيه، أما مراقب الضريبة فيخمنها بـ 88 ألف جنيه، وقد دفعت الضريبة في نهاية الأمر حسب هذا المبلغ. وثمة شركة أخرى أقرت بأرباح يبلغ 190 ألف جنيه، اضطرت إلى الاعتراف أخيراً بأن الربح الحقيقي هو 250 ألف جنيه (المرجع نفسه، ص 42).

(97) إحصائيات السكان، إلخ، ج 3، ص 29. (Census etc., V. III, p. 29) إن تأكيد جون برايت بأن 150 ملائاً عقارياً كبيراً يملكون نصف أراضي إنكلترا، و12 ملائاً كبيراً نصف أراضي اسكتلندا، لم يدحض قط حتى الآن.

(98) التقرير الرابع لضريبة الدخل، لندن، 1860، ص 17.

(Fourth Report etc., of Inland Revenue, London, 1860, p. 17).

(99) هذه هي المداخيل الصافية بعد إجراء حسومات معينة يجيزها القانون.

[680]

السنة المنتهية في 5 نيسان/إبريل 1865		السنة المنتهية في 5 نيسان/إبريل 1864		
عدد الأشخاص	المداخيل من الأرباح (بالجنيهاً)	عدد الأشخاص	المداخيل من الأرباح (بالجنيهاً)	
332,431	105,435,787	308,416	95,844,222	الدخل الإجمالي
24,075	64,554,297	22,334	57,028,290	منه
4021	42,535,576	3619	36,415,225	ومنه أيضاً
973	27,555,313	822	22,809,781	ومنه أيضاً
107	11,077,238	91	8,744,672	ومنه أيضاً

وفي العام 1855 استخرجت المملكة المتحدة 61,453,079 طنّاً من الفحم قيمتها 16,113,267 جنيهاً، وفي عام 1864 استخرجت 92,787,873 طنّاً قيمتها 23,197,968 جنيهاً، وفي عام 1855 أنتجت 3,218,154 طنّاً من خامات الحديد قيمتها 8,045,385 جنيهاً، وفي عام 1864 أنتجت 4,767,951 طنّاً قيمتها 11,919,877 جنيهاً، وفي عام 1854 كان طول سكك الحديد العاملة في المملكة المتحدة يبلغ 8054 ميلاً برأسمال موظف قيمته 286,068,794 جنيهاً؛ وفي العام 1864 بلغ طولها 12,789 ميلاً، برأسمال موظف قيمته 425,719,613 جنيهاً. وفي عام 1854 كان المبلغ الإجمالي لصادرات وواردات المملكة المتحدة 268,210,145 جنيهاً، وفي العام 1865 باتت 489,923,285 جنيهاً، وبين الجدول التالي حركة الصادرات:

السنة	المبلغ
1847	58,842,377 جنيهاً
1849	63,596,052 جنيهاً
1856	115,826,948 جنيهاً
1860	135,842,817 جنيهاً

	1865	165,862,402 جنيهاً
(100)	1866	188,917,563 جنيهاً

بعد هذه المعطيات القليلة، بوسع المرء أن يفهم صيحة الظفر التي أطلقها المسجل العام (*) (General Registrar) للشعب البريطاني: «إن نمو السكان، على سرعته، لم يواز تقدم الصناعة والثروة»⁽¹⁰¹⁾ دعونا نلتفت الآن إلى المنفذين المباشرين لهذه الصناعة، أي منتجي هذه الثروة، إلى الطبقة العاملة.

يقول غلادستون: «من أكثر سمات الوضع الاجتماعي إثارة للأسى في هذه البلاد، هو أنه بينما تتضاءل القدرات الاستهلاكية للشعب، ويزداد حرمان وبؤس (الطبقة العاملة)، ثمة في الوقت نفسه، تراكم مستمر للثروة عند الطبقات العليا ويزداد مستمر في رأس المال»⁽¹⁰²⁾ هكذا تحدث هذا الوزير المدهن في مجلس العموم يوم الثالث عشر من شباط/فبراير

(100) إن أسواق الهند والصين في هذه اللحظة، أي آذار/مارس 1867، متخمة من جديد بإرساليات سلع صناعي القطن الإنكليزي الموردة للبيع بطريق السمرة. وفي عام 1866 تعرضت أجور عمال القطن إلى الخفض بنسبة 5 في المائة. وفي عام 1867، وفي أعقاب خفض مماثل، اندلع اضطراب في بريستون شارك فيه 20 ألف عامل [كان ذلك مقدمة للأزمة التي اندلعت عقب ذلك فوراً. ف. إنجلز].

(*) رئيس المكتب المركزي لتسجيل شؤون الأحوال الشخصية. [ن. برلين].

(101) الإحصائيات السكانية، إلخ، ص 11. (Census etc., V. III, p. 11).

(102) غلادستون في مجلس العموم، 13 شباط/فبراير 1843 (صحيفة تايمز، 14 شباط/فبراير 1843؛ ونصوص هانزارد (Hansard)، 13 شباط/فبراير 1843).

[أورد ماركس النص الكامل للمقتبس بالإنكليزية في الحاشية أدناه. ن.ع.]

«It is one of the most melancholy features in the social state of this country that we see, beyond the possibility of denial, that while there is at this moment a decrease in the consuming powers of the people, an increase of the pressure of privations and distress; there is at the same time a constant accumulation of wealth in the upper classes, an increase in the luxuriousness of their habits, and of their means of enjoyment».

«من أكثر سمات الوضع الاجتماعي إثارة للأسى في هذه البلاد، هو أنه بينما تتضاءل، بلا أدنى إمكانية للإنكار، القدرات الاستهلاكية للشعب، ويزداد ضغط الحرمان والبؤس، ثمة في الوقت ذاته تراكم مستمر للثروة عند الطبقات العليا، وزيادة في عاداتها الباذخة، وفي وسائل متعتها».

1843. أما في السادس عشر من نيسان/إبريل 1863، أي بعد عشرين عاماً من ذلك، فجاء في خطابه لتقديم الميزانية:

«بين عامي 1842 و1852، ازدادت المداخل الخاضعة للضريبة في البلاد بنسبة 6 في المائة. وخلال السنوات الثماني الواقعة بين 1853 و1861، ازدادت بنسبة 20 في المائة، باعتبار عام 1853 سنة الأساس. إن هذا الواقع لمدّش تماماً إلى حد يتعذر تصديقه. إن هذه الزيادة المُسَكِّرة في الثروة والجبروت. تقتصر بكليتها على الطبقات المالكة. ولا بد أنها نافعة، على نحو غير مباشر، للسكان العاملين، لأنها تجعل سلع الاستهلاك العام أرخص ثمناً. فبينما ازداد الأثرياء ثراءً، غدا الفقراء أقل فقراً، على أي حال. غير أنني لا أجرؤ على التأكيد أن حالات الفقر القصوى قد خفت»⁽¹⁰³⁾ (*)

يا لهبوط الخاتمة الأعرج! فسواء كانت الطبقة العاملة قد ظلت «فقيرة» أم غدت «أقل فقراً» بالقياس إلى ما تنتجه للطبقة المالكة من «زيادة مُسَكِّرة في الثروة والجبروت» فإنها قد بقيت فقيرة نسبياً، مثلما كانت. وإذا لم تكن حالات الفقر القصوى قد خفت، فإنها قد اشتدت، لأن حالات الثراء القصوى قد نمت. أما بالنسبة إلى رخص أسعار وسائل العيش، فإن الإحصاءات الرسمية، مثل بيانات «ملجأ الأيتام في لندن» (London Orphan Asylum) تشير إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 20% خلال السنوات الثلاث 1860 - 1862، بالمقارنة مع سنوات 1851 - 1853. أما السنوات الثلاث اللاحقة 1863 - 1865، فقد شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار اللحم والزبدة والحليب والسكر، والملح، والفحم، وعدد آخر من وسائل العيش الضرورية⁽¹⁰⁴⁾ أما خطاب

(103) «From 1842 to 1852 the taxable income of the country increased by 6 per cent... In the 8 years from 1853 to 1861, it had increased from the basis taken in 1853, 20 per cent! The fact is so astonishing as to be almost incredible... This intoxicating augmentation of wealth and power... entirely confined to classes of property... must be of indirect benefit to the labouring population, because it cheapens the commodities of general consumption - while the rich have been growing richer, the poor have been growing less poor! at any rate, whether the extremes of poverty are less, I do not presume to say».

خطاب غلادستون في مجلس العموم. 16 نيسان/إبريل 1863. (صحيفة مورننغ ستار، 17 نيسان/إبريل).

(*) [في الطبعة الرابعة: قد تغيّرت veraudert. ن. برلين].

(104) راجع البيانات الرسمية في «الكتاب الأزرق»: إحصائيات متفرقة للمملكة المتحدة، ج6، لندن، 1866، ص260-273 ومواضيع أخرى. وعوضاً عن إحصاءات ملاجئ الأيتام وسواها، يمكن

الميزانية التالية الذي ألقاه غلادستون في 7 نيسان/إبريل 1864، فهو قصيدة حماسية جياشة، قمينة بشاعر المديح بندار، عن التقدم في ميدان كسب المغنم وسعادة الشعب التي يخففها «الفقر». إنه يتحدث عن الجموع التي تقف «على شفا الفاقة»، وعن فروع الإنتاج التي «لم ترتفع فيها الأجور»، وأخيراً يوجز سعادة الطبقة العاملة بقوله: «ما الحياة البشرية، في تسع من عشر حالات، إلا صراع من أجل البقاء»⁽¹⁰⁵⁾

أما البروفيسور فاوسيت، وهو غير مقيد باعتبارات رسمية كالوزير غلادستون، فيعلن صراحة: «لا أنكر، بالطبع، أن الأجور النقدية قد ارتفعت بازدياد رأس المال» (خلال العقود الأخيرة)، «بيد أن هذا المكسب الظاهر قد ضاع إلى حد كبير، لأن الكثير من حاجات العيش باتت أغلى ثمناً» (وأن سبب ذلك برأيه هو هبوط قيمة المعادن الثمينة). «... فالأثرياء يزدادون ثراءً، بسرعة (the rich grow rapidly richer)، بينما لا يوجد تحسن ملموس في راحة الطبقات العاملة. ويتحول العمال، على وجه التقريب، إلى عبيد لأصحاب الدكاكين، الذين يستدينون منهم النقود»⁽¹⁰⁶⁾

= إيراد بيانات الصحف الوزارية التي تحرص على البائنة لأطفال العائلة المالكة. فهي لا تنسى التبعة الغلاء الفاحش لوسائل العيش.

(105) غلادستون في مجلس العموم، 7 نيسان/إبريل 1864.

(«Think of those who are on the border of that region» (pauperism) «wages... in others not increased... human life is but, in nine cases out of ten, a struggle for existence».)

أما نص هانزارد (Hansard) فيورد الكلام كالآتي: «مرة أخرى، وبمعنى أوسع - ما الحياة البشرية، في أغلب الأحوال، إلا صراع من أجل البقاء»

(«Again; and yet more at large, what is human life but, in the majority of cases, a struggle for existence».)

ووصف كاتب إنكليزي التناقضات الصارخة المستمرة في خطابي غلادستون عن ميزانيته 1863 و1864، مستشهداً بالمقتطف الشعري التالي من بوالو^(*) Boileau.

(*) [ورد في الطبقات 1-4 خطأ: مولير. ن. برلين:]

[«هذا هو الإنسان. إنه يقفز من الأبيض إلى الأسود.

يشجب في الصباح، ما استحسنه في المساء.

يزعج الآخرين جميعاً، ولا يحتمل نواقصه،

ويغير مزاجه، مثلما يغير لباسه».]

([اقتبس هـ. روي في كتابه]، نظرية المبادلات، إلخ، لندن، 1864، ص 135).

[zitiert be H. Roy.,] *The Theory of Exchanges etc.*, London, 1864, p. 135.

(106) هـ. فاوسيت، [الوضع الاقتصادي للعامل البريطاني، لندن، 1865]، ص 67-82.

تعرف القارىء، في البنود المكرسة ليوم العمل والآلات على الظروف التي قامت [683] الطبقة العاملة البريطانية، في ظلها، بخلق تلك «الزيادة المُسَكِّرة في الثروة والجبروت» لمصلحة الطبقات المالكة. بيد أن انتباهنا انصب، حينذاك، على الوظيفة الاجتماعية للعامل. إن إلقاء ضوء شامل على قانون التراكم، يقتضي النظر إلى حال العامل خارج الورشة أيضاً، أي حال مأكله ومسكنه. لكن حدود هذا الكتاب ترغمنا على توجيه الأنظار، في المقام الأول، إلى القسم الأسوأ أجراً من البروليتاريا الصناعية والعمال الزراعيين، أي إلى أكثرية الطبقة العاملة.

ولكن لنا كلمة قبل ذلك عن الفقر الرسمي، أي عن ذلك القسم من الطبقة العاملة الذي خسر شرط وجوده (وهو بيع قوة العمل)، وغدا يقاتل على الصدقات العامة. إن القائمة الرسمية للمعوزين الفقراء في إنكلترا⁽¹⁰⁷⁾ كانت تعد 851,369 شخصاً في عام 1855، و877,767 شخصاً في عام 1856، و971,433 في عام 1865. وفي أعقاب المجاعة القطنية، نما العدد في عامي 1863 و1864 إلى 1,079,382 شخصاً و1,014,978 شخصاً على التوالي. لقد انقضت أزمة 1866 كالصاعقة على لندن، أكثر من غيرها، وخلقت في مركز السوق العالمية هذا، الأكثر سكاناً من مملكة اسكتلندا، زيادة في عدد الفقراء بنسبة 19.5% عام 1866 مقارنة بعام 1865، وبنسبة 24.4% مقارنة بعام 1864، وبنسبة أكبر من ذلك في الأشهر الأولى من عام 1867 بالمقارنة مع عام 1866. وعند تحليل احصائيات الفقراء، هناك نقطتان ينبغي أن تؤخذا في الاعتبار. فمن جهة أولى، إن تقلبات عدد الفقراء، صعوداً ونزولاً، تعكس التغيرات الدورية في الدورة الصناعية الكبرى. ومن جهة ثانية، إن الاحصاءات الرسمية تغدو مضللة أكثر فأكثر فيما يتعلق بالنطاق الفعلي للفقر، كُلِّما نما تراكم رأس المال واشتد الصراع الطبقي، وتطور الوعي الطبقي للعمال. فمثلاً إن المعاملة البربرية للفقراء، التي زعقت حولها الصحافة الإنكليزية مثل (صحيفة تايمز، وبول مول غازيت، إلخ). خلال العامين

= (H. Fawcett, [The economic position of the British labourer, London, 1865,] p. 67-82). أما

بالنسبة إلى تنامي تبعية العمال لأصحاب حوانيت بيع المفرق، فتلك عاقبة التقلبات والانقطاعات المتكررة لتشغيلهم.

(107) تدرج ويلز دوماً، ضمن احصاءات إنكلترا. كما تدرج إنكلترا وويلز واسكتلندا ضمن احصاءات بريطانيا العظمى؛ وجميع هذه البلدان الثلاثة تدرج مع إيرلندا ضمن احصاءات المملكة المتحدة.

الماضيين، هي ظاهرة قديمة. وقد وصف فريدريك إنجلز عام 1844، هذه الفظائع نفسها بالضبط، مثلما وصف هذا الزعيق المرائي، العابر، الذي أطلقه «أدب الاثارة»^(*) لكن الزيادة المرعبة في حوادث «الموت جوعاً» (deaths by starvation) في لندن، خلال السنوات العشر الماضية، تبرهن، بما لا يقبل الشك على تنامي البغض الذي يضره العمال لعبودية مأوى العمل (Work-houses)⁽¹⁰⁸⁾، هذه المؤسسات التأديبية للبؤساء.

[684] ب) الفئات ذات الأجر السيئ من الطبقة العاملة الصناعية البريطانية

لنلتفت الآن إلى الفئات ذات الأجر السيئ من الطبقة العاملة الصناعية. خلال المجاعة القطنية لعام 1862، أوعز المجلس الملكي السري^(**) إلى الدكتور سميث بالتحقيق في شروط تغذية عمال القطن المعوزين في لانكشاير وتشيشاير. وقادته الملاحظات التي جمعها عبر سنوات سابقة كثيرة إلى الاستنتاج بأن «تدرك أمراض الجوع» (starvation diseases) يقتضي بأن يحتوي الغذاء اليومي للعاملة العادية الوسطية، في الأقل على 3900 حبة (Gran)^(***) من الكربون، و180 حبة من الآزوت، أما الغذاء اليومي للرجل الوسطي فينبغي أن يحتوي، في الأقل، على 4300 حبة من الكربون، و200 حبة من الآزوت، وهذه الكمية من العناصر الغذائية، تتوافر في باونين من خبز القمح الجيد، للإناث، أما الذكور فيلزمهم أكثر من ذلك بمقدار $\frac{1}{9}$ ، ويلزم للرجل والمرأة البالغين، في الأقل، 28,600 حبة من الكربون و1330 حبة من الآزوت في الأسبوع. وقد ثبتت صحة حساباته عملياً، وعلى نحو مدهش، بتطابقها مع كمية الغذاء الهزيلة التي انحدر إليها استهلاك عمال القطن بفعل العوز. وكانت هذه الكمية في

(*) المقتبس من كتاب إنجلز، وضع الطبقة العاملة، إلخ، ص 217. [ن. برلين].

(108) إن كون تعبير «مأوى العمل» (workhouse) الذي استخدمه آدم سميث، لا يزال سارياً عنده، بين الحين والآخر، كتعبير مرادف للمانيفاكتورة (manufactory)، يلقي ضوءاً باهراً على التقدم المحرز منذ عهد آدم سميث. ونقرأ له مثلاً، في مستهل فصله المكرس لتقسيم العمل ما يلي «إن أولئك المستخدمين في كل فرع خاص من فروع العمل يمكن أن يجمعوا، في الغالب، في مأوى عمل واحد». [آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد 1، إدنبره، 1814، ص 6. ن. برلين].

(**) Privy Council: هيئة في البلاط الإنكليزي تضم وزراء وكبار موظفين، ورجال كنيسة من أعلى المستويات. تأسست في القرن الثالث عشر، كمجلس إدارة للدولة، لكن دورها تقلص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولم تعد تُسهم في إدارة إنكلترا حالياً. [ن. برلين].

(***) مقياس للوزن يساوي 62,2 ميلليغرام. [ن. برلين].

كانون الأول/ديسمبر 1862 تبلغ 29,211 حبة من الكربون، و1295 حبة من الآزوت أسبوعياً.

وأمر المجلس الملكي السري عام 1863 بإجراء تحقيق في مصاعب القسم الأسوأ تغذية من الطبقة العاملة الإنكليزية. واختار الدكتور سايمون، المفتش الطبي في المجلس السري، الدكتور سميث، المذكور آنفاً، للقيام بالبحث. وشمل تحقيقه، العمال الزراعيين، من جهة أولى، كما شمل عمال النسيج الحريري، وخطاطات الإبرة، وعمال صناعة القفازات الجلدية، وعمال نسيج الجوارب، ونسيج القفازات، وصنّاع الأحذية، من جهة ثانية. وإن عمال الفئة الثانية، باستثناء عمال حياكة الجوارب، يعيشون في المدن حصراً. واتخذ البحث قاعدة للتحقيق أن يختار أوفر الأسر صحة وأفضلها عيشاً من كل فئة.

كان الاستنتاج العام كما يلي

«كان الاستهلاك الوسطي للأزوت، عند فئة واحدة فقط من فئات عمال المدن التي جرى فحصها، يتجاوز، قليلاً، الحد الأدنى المطلق الذي تبدأ من بعده أمراض الجوع، بينما كان الاستهلاك ناقصاً عند فئتين - وشديد النقص عند إحداهما - في كل من الآزوت والكربون. زد على ذلك، أن فحص أسر السكان الزراعيين، كشف عن أن أكثر من الخمس يحصل على أقل من الكمية الضرورية من الأغذية الكربونية، وأن أكثر من الثلث يحصل على أقل من الكمية الضرورية من الأغذية الآزوتية، وأن هناك ثلاث مقاطعات (بيركشاير، اوكسفوردشاير سومرستشاير) لم يكن الغذاء الآزوتي فيها كافياً في وجبات الطعام المحلية العادية وسطياً»⁽¹⁰⁹⁾

[685]

وكان نقص الطعام بين العمال الزراعيين بأسوأ أشكاله من نصيب هذه الفئة في إنكلترا، هذا القسم الأغنى من أقسام المملكة المتحدة⁽¹¹⁰⁾ لكن هذا النقص كان من نصيب النساء والأطفال أساساً بالدرجة الأولى، لأنه «ينبغي للرجل أن يأكل كي يؤدي عمله». وكان هناك فقر مدقع أعظم يفتك بفئات عمال المدن الذين جرى فحصهم. «إن تغذيتهم لعلى درجة من سوء بحيث أن هناك في صفوفهم، وبشكل أكيد، حالات كثيرة

(109) تقرير الصحة العامة السادس، لعام 1863، لندن، 1864، ص13.

(110) المرجع نفسه، ص 17.

من الحرمان القاسي المدمر للصحة (وهذا كله من «زهد» الرأسمالي! نعني من «زهد» في تقديم وسائل العيش الضرورية ضرورة مطلقة، لمجرد إقامة أود عماله!)⁽¹¹¹⁾

ويبين الجدول التالي ظروف تغذية الفئات المذكورة أعلاه من عمال المدن، بالمقارنة مع الحد الأدنى الذي يفترضه الدكتور سميث، وبالمقارنة أيضاً مع نصيب عمال القطن من الطعام خلال فترة بؤسهم الأكبر:

الكمية الأسبوعية الوسطية من الآزوت (بالحبات)	الكمية الأسبوعية الوسطية من الكربون (بالحبات)	كلا الجنسين
1192	28,876	عمال خمسة فروع صناعية في المدن.
1295	29,211	عمال الصناعة العاطلون عن العمل في لانكشاير
1330	28,600	الحد الأدنى من الكمية الوسطية المقترحة لعمال لانكشاير، للذكور والإناث

(112)

إن نصف (أو $\frac{60}{125}$) من العمال الصناعيين الذين جرى التحقيق في أحوالهم، لا يشرب البيرة إطلاقاً، و28% منهم لا يذوق الحليب. وتراوح المتوسط الأسبوعي للأغذية السائلة في الأسر العمالية، بين 7 أونصات^(*) عند الخياطات بالإبرة و24 $\frac{3}{4}$ أونصة عند صنّاع الجوارب. وكانت الخياطات بالإبرة في لندن تشكلن غالبية أولئك الذين لا يتناولون الحليب إطلاقاً. أما كمية الخبز المستهلكة أسبوعياً فكانت تتراوح من 7 $\frac{3}{4}$ باون عند الخياطات بالإبرة، إلى 11 $\frac{1}{2}$ باون عند صنّاع الأحذية، مما يعطي متوسطاً إجمالياً مقداره 9.9 باون للعامل البالغ أسبوعياً. وكانت كمية السكر (دبس السكر، إلخ.) تتراوح بين 4 أونصات أسبوعياً عند صانعي القفازات الجلدية و11 أونصة عند صانعي الجوارب، وكان المعدل الإجمالي يبلغ 8 أونصات للعامل البالغ في الأسبوع، بالنسبة إلى جميع الفئات. أما المتوسط الأسبوعي من استهلاك الزبدة (الدهن وإلخ.)، فكان 5 أونصات للعامل البالغ. والمتوسط الأسبوعي للحوم (شحم الخنزير، إلخ.) يتراوح بين 7 $\frac{1}{4}$ أونصات عند

(111) المرجع نفسه، ص13.

(112) المرجع نفسه، الملحق، ص 232.

(*) مقياس للوزن يساوي 28.35 غرام. [ن. برلين]

عمال نسيج الحرير و $18\frac{1}{4}$ أونصة عند صنّاع القفازات الجلدية، والمتوسط الإجمالي لمختلف الفئات هو 13.6 أونصة. وتبلغ كلفة الطعام الأسبوعية للعامل البالغ الأرقام الوسطية التالية: عمال نسيج الحرير - شلنان و2.5 بنس، خياطات الإبرة - شلنان و7 بنسات، صنّاع القفازات الجلدية - شلنان و9.5 بنس، صنّاع الأحذية - شلنان و $7\frac{3}{4}$ بنس، عمال حياكة الجوارب - شلنان و $6\frac{1}{4}$ بنس. أما بالنسبة إلى عمال نسيج الحرير في ماكلسفيلد فلم يكن المتوسط الأسبوعي أكثر من شلن واحد و8.5 بنس. وكانت أسوأ الفئات تغذية هي الخياطات بالإبرة، وعمال نسيج الحرير، وصنّاع القفازات الجلدية⁽¹¹³⁾

ويقول الدكتور سايمون، في تقريره العام عن الصحة بصدد هذه الوقائع ما يلي: «يمكن لأي امرئ ملتمّ بالمعالجة الطبية للفقراء، أو بمرضى الردهات والعيادات الخارجية للمستشفيات أن يؤكد أن نقص التغذية يسبب الأمراض أو يفاقمها في حالات عديدة. مع ذلك، ومن وجهة النظر هذه، برأيي هناك جانب صحي مهم جداً تنبغي إضافته. إذ يجب أن نتذكر أن نقص الغذاء نقصاً محسوساً لا يُحتمل إلّا كرهاً، وأن شحة الوجبة الغذائية وفقرها لا يأتیان، عادة، إلّا في أعقاب مجيء حرمانات أخرى. وقبل أن يؤثر نقص الغذاء في الصحة، وقبل أن يأخذ الطبيب المتخصص في الفلسفة في حساب حبات الأزوت والكربون التي تفصل بين الحياة والموت جوعاً، فإن بيت العامل يكون قد خلا من وسائل الرفاه المادي، وتكون الملابس ووقود التدفئة أقل من الطعام - فتتلاشى الحماية اللازمة من مساوات المناخ، ويكون مجال السكان قد ضاق إلى حد أن الزحمة تورث الأمراض أو تزيدها، ويكون أثاث المنزل وآنيته قد شحّت - حتى النظافة تغدو باهظة الثمن أو عسيرة، وإذا ما بذل العامل الفقير جهوداً للحفاظ على النظافة، مدفوعاً باحترام النفس، فإن كل مجهود كهذا يمثل وخزات إضافية من الجوع. ويتخذ المرء سكناً، حيث يكون المأوى أرخص، في أحياء لا تعود فيها تعليمات الرقابة الصحية إلّا بالقليل من النتائج، وحيث مجاري تصريف المياه القذرة هي أسوأ ما يكون، وحيث القليل من خدمات كنس الشوارع من الأقدار الكثيرة، والقليل من الماء بأسوأ أنواعه، ثم، إن كان المأوى في المدينة، القليل من النور والهواء. هذه هي الأخطار الصحية التي يتعرض لها الفقراء لا

(113) تقرير الصحة العامة لعام 1863، ص232، 233.

محالة، حين يكون فقرهم كافياً لفرض شحة الغذاء. وعلى حين أن مجموع هذه الفظائع يمثل خطراً رهيباً على الحياة، فإن شحة الغذاء وحدها، تشكل لحظة مريعة في حد ذاتها. هذه تأملات مؤلمة، خصوصاً إذا تذكرنا أن الفقر الذي نتحدث عنه ليس البتة هو الفقر الذميمة الناجم عن الكسل. فهو، فقر أناس يعملون. حقاً، وإن العمل الذي يشتري به عمال المدن القليل جداً من الطعام، يمدد، في الغالب، تمديداً مفرطاً. مع ذلك، فمن الجلي، أن هذا العمل لا يمكن أن يعتبر كافياً لإعالة النفس، إلا بمعنى ضيق جداً. وهذه الإعالة الاسمية هي، عموماً، ليست إلا دورة مغلقة تفضي إلى الفاقة طالت أم قصرت⁽¹¹⁴⁾

[687]

إن الصلة الداخلية بين الجوع الذي يخز أشد فئات الطبقة العاملة مثابرة، والاستهلاك الباذخ، الفظ أو الرقيق، للأغنياء، الذي يركز على التراكم الرأسمالي، إن هذه الصلة لا تتكشف للعيان إلا بعد معرفة القوانين الاقتصادية. أما حال السكن فهو على خلاف ذلك. فبوسع أي مراقب متجرد أن يرى أنه كلما تعاظم تمركز وسائل الإنتاج، تعاظم بالمقابل تكدس العمال في مساحة محدودة، وبالتالي فكلما كان التراكم الرأسمالي أسرع، زادت مساكن العمال بؤساً. أما «تحسين» (تحسينات improvements) المدن، الذي يرافق نمو الثروة، بتهديم الأحياء سيئة البنيان، وإشادة القصور كمبانٍ للمصارف والمخازن، وسواها، وتوسيع الشوارع خدمة للمواصلات التجارية، ولعربات الترف، ومدّ خطوط عربات الترام التي تجرها الخيل، وما إلى ذلك، فإنه يطرد الفقراء بسرعة إلى جحور، أكثر سوءاً وازدحاماً. ومن جهة أخرى، يعلم الجميع أن غلاء المساكن يتناسب عكسياً مع جودتها، وأن المضاربين بالمنازل يستثمرون مناجم الفقر هذه بأرباح أعظم وكلفة أقل مما كان يجري في مناجم بوتوسي^(*) إن الطابع التناحري للتراكم الرأسمالي، وبالتالي لعلاقات الملكية الرأسمالية عموماً⁽¹¹⁵⁾، يبرز هنا بدرجة من السطوع تجعل حتى التقارير الرسمية الإنكليزية في هذا الموضوع، تزخر بانتقادات مهترقة ضد «الملكية

(114) تقرير الصحة العامة السادس لعام 1863، لندن، 1864، ص 14-15.

(*) مناجم فضة قرب مدينة بوتوسي في بوليفيا. [ن. ع].

(115) «ليس ثمة مجال يُضحى فيه بحقوق الأشخاص، بهذه الدرجة من الوقاحة والصراحة، على مذبح حقوق الملكية، مثل مجال سكن العمال. فكل مدينة كبيرة تعد مكاناً لتقديم الضحايا البشرية، ومحراً يحرق فيه الآلاف كل عام قرباناً لآلهة الجشع: مولوخ». (ص. لينج S. Laing، المرجع المذكور، ص 150).

و«حقوقها». وبموازاة تطور الصناعة، وتراكم رأس المال، ونمو المدن و «تجميلها»، تشق آفة المرض طريقها قُدماً إلى حد أن مجرد الخوف من الأمراض المعدية، التي لا تعفي أحداً حتى «الأعيان»، قد أدى إلى تشريع 10 قوانين برلمانية، على الأقل، تتعلق بالصحة بين عامي 1847 و1864، وأن البورجوازية المذعورة في بعض المدن، مثل ليفربول، وغلاسكو، وسواهما، استخدمت البلديات بغية الوقاية. ومع ذلك فإن الدكتور سايمون، في تقريره المؤرخ عام 1865، يقول: «إذا تحدثنا بصورة عامة، أمكن القول إن آفة [688] الأمراض في إنكلترا منفلثة من عقالها». وأوعز المجلس الملكي السري في عام 1864 بإجراء تحقيق في شروط سكن العمال الزراعيين، وجرى تحقيق ثانٍ في عام 1865 حول سكن الطبقات الأفقر في المدن. ونجد البحوث البارعة للدكتور جوليان هنتر في التقريرين السابع (1865) والثامن (1866) من تقارير الصحة العامة. وسأتناول فيما بعد ما يخص العمال الزراعيين، أما بالنسبة إلى مساكن عمال المدن، فنقتطف، على سبيل الاستهلال، ملاحظة عامة أوردها الدكتور سايمون، حيث يقول:

«رغم أن وجهة نظري طبية تماماً، فإن المشاعر الإنسانية العادية تقتضي ألا أغفل الوجه الآخر أيضاً لهذا الشر. إن زحمة السكن البالغة درجاتها القصوى، تنطوي بما يقارب الحتمية، على استبعاد كل مراعاة لأحاسيس الآخرين، وعلى اختلاط غير طاهر للأجساد والوظائف الجسدية، وعلى هتك للعري الجنسي، خليك بالبهائم، لا بالإنسان. والتعرض لهذه المؤثرات يؤدي إلى انحطاط، يزداد أثره عمقاً على أولئك الذين يستمرون في التعرض إلى تأثيره. أما الأطفال الذين رأوا النور، تحت هذه اللعنة، فإن حالتهم، غالباً ما تكون أشبه بتعميد في العار (baptism into infamy). وإنه لأمر ميؤوس منه، بما يفوق التصور، أن يحلم المرء بأن الأشخاص الذين وضعوا في هذه الظروف، يمكن أن يتوقوا من نواح أخرى لبلوغ ذلك المناخ من التمدن الذي تشكل النقاوة الجسدية والأخلاقية جوهره»⁽¹¹⁶⁾

وتحتل لندن المرتبة الأولى من حيث الازدحام المفرط في المساكن، التي لا تصلح قط لعيش البشر.

ويقول الدكتور هنتر: «إن هناك نقطتين واضحتين: أولاً، وجود زهاء

(116) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص14، الحاشية.

عشرين مستوطنة كبيرة في لندن، تضم الواحدة قرابة 10 آلاف نسمة تفوق أوضاعهم البائسة أي بؤس آخر سبق أن رأته في أي مكان آخر من إنكلترا؛ ويعود هذا الوضع كلياً تقريباً إلى سوء تدبير المنازل، وثانياً، إن حالة ازدحام وخراب المنازل في هذه المستوطنات هي اليوم أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل عشرين عاماً خلت⁽¹¹⁷⁾ «وليس من المغالاة في شيء القول إن الحياة في أحياء كثيرة من لندن ونيوكاسل هي الجحيم بعينه»⁽¹¹⁸⁾

زد على ذلك، أن الشطر الأفضل حالاً من الطبقة العاملة، إلى جانب صغار أصحاب الحوانيت، وغيرهم من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى، تسقط أكثر فأكثر في لعنة شروط السكن الحقيرة هذه، في لندن، كلما اتسع «تحسين» المدينة واتسع ما يرافقه من تهديم الشوارع والمنازل القديمة، وكلما نما عدد المصانع وتزايد تدفق المخلوقات البشرية على [689] العاصمة، وأخيراً كلما ارتفعت إيجارات السكن بارتفاع الريع العقاري في لندن. «لقد ارتفعت بدلات الإيجار ارتفاعاً كبيراً جداً بحيث أن قلة من العمال تستطيع استئجار أكثر من غرفة واحدة»⁽¹¹⁹⁾

ولا يكاد يوجد عقار سكني واحد في لندن غير مثقل بعدد هائل من «الوسطاء» (middlemen). أما بالنسبة إلى سعر الأرض في لندن فهو، دوماً، عالٍ جداً بالمقارنة مع المداخل التي يحققها سنوياً، وذلك، على الأخص، لأن كل شاربٍ للأرض يأمل في بيعها، عاجلاً أم آجلاً حسب سعر المحلفين (Jury Price) (السعر الذي تحدده هيئة المحلفين القضائية في حالات انتزاع الملكية)، أو في الكسب بفضل زيادة استثنائية في

(117) المرجع نفسه، ص 89. ويقول الدكتور هنتر في معرض الإشارة إلى الأطفال في هذه المستوطنات: «لا يوجد الآن على قيد الحياة من يستطيع أن يخبرنا كيف كان الأطفال يربون قبل أن يبدأ عصر ضواحي الفقراء المكتظة، وسيكون نبياً متهوراً ذلك الذي سوف يخبرنا أي سلوك سيسلك هؤلاء الأطفال في المستقبل وهم يترعرعون على هذه الشاكلة، ويستكملون الآن، في ظروف لا نظير لها من قبل في البلاد، تربيتهم ليمارسوها في المستقبل، بوصفهم «فئات خطيرة» بالسهر حتى آخر الليالي مع أناس، من كل الأعمار، نصف عراة، سكارى، داعرين، متشاجرين» (المرجع نفسه، ص 56).

(118) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص 62.

(119) تقرير المفوض الصحي في سانت مارتن-إن-ذي-فيلدز، 1865.

(Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865).

القيمة بسبب التجاور مع بعض المؤسسات الكبيرة. ونتيجة لذلك، ثمة تجارة منتظمة تتمثل في شراء عقود الإيجار التي توشك على الانتهاء.

«ولا يمكن توقع شيء آخر من هؤلاء السادة في هذه المهنة - فهم يسعون إلى انتزاع كل ما يمكنهم انتزاعه من المستأجرين، طالما كان المنزل بحوزتهم، وترك أقل ما يمكن تركه لمن يأتي من بعدهم»⁽¹²⁰⁾

إن الإيجارات تدفع أسبوعياً، ولا يجازف هؤلاء السادة بفقدان شيء. وفي أعقاب مد سكك الحديد داخل المدينة

«شوهدت أخيراً في الجزء الشرقي من لندن، أعداد من الأسر طُردت من منازلها القديمة وهي تطوف على غير هدى، في مساء السبت، حاملة على الظهور، بعض متاعها الديني الشحيح، بلا ملجأ تلوذ به غير مأوى العمل»⁽¹²¹⁾

إن مأوى العمل هذه مزدحمة إلى أقصى حد أصلاً، و «التحسينات» التي سمح البرلمان بالقيام بها بدأت لتوها وحسب. ورغم أن العمال يُطردون بعد تهديم منازلهم القديمة، فإنهم لا يهجرون أبرشياتهم الأصلية، أو إنهم يستقرون على تخومها، في أقصى الحالات، وفي أقرب موضع ممكن منها.

«وبالطبع فإنهم يحاولون الإقامة في أقرب موضع ممكن من أماكن عملهم. فيتركون، اضطراراً، منزلاً بغرفتين ليقطنوا غرفة واحدة. وحتى حين يدفعون إيجاراً أعلى، يصعب على المطرودين أن يحصلوا على مأوى جديد بمستوى المسكن القديم المزري الذي طُردت عائلاتهم منه.. إن نصف عمال السترانند ملزمون بأن يسيروا مسافة ميلين لبلوغ أماكن العمل».

وهذا السترانند نفسه، الذي يثير شارع الرئيس، لدى الغريب، انطباعاً مهيباً عن ثراء لندن، يقدم لنا مثلاً عن حشر المخلوقات البشرية في تلك المدينة. فقد أحصى المفتش الصحي في واحدة من أبرشيات السترانند، وجود 581 شخصاً في الإيكر الواحد، رغم أن نصف حوض نهر التايمس كان يدخل في الحساب. ومن الواضح وضوحاً لا لبس فيه أن كل إجراء صحي قسري، كما هو الحال في لندن حتى اللحظة الراهنة، إنما يطرده

(120) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، لندن، ص 91.

(121) المرجع نفسه، ص 88.

العمال من أحد الأحياء، بتهديم البيوت غير الصالحة للسكن، فلا يؤدي عملياً سوى إلى تكديسهم معاً بكثافة أشد في حي آخر.

ويقول الدكتور هنتر: «إما أن يوضع حد للإجراءات كلها بالضرورة كشيء سخيف تماماً، وإما أن يُثار عطف الجمهور (!) إلى الواجب الذي يمكن أن نسميه اليوم من دون مبالغة واجباً وطنياً، أي إلى تقديم سقف يغطي أولئك الذين لا يستطيعون، لافتقارهم إلى رأس المال، تأمينه لأنفسهم، رغم أنهم يستطيعون دفع أقساط دورية لأولئك الذين يؤمنون لهم المأوى»⁽¹²²⁾

إن المرء ليعجب بهذه العدالة الرأسمالية! فمالك الأرض، أو صاحب البيوت، أو رجل الأعمال لا يكتفي بأخذ تعويض كامل حين تنتزع أملاكه بسبب إجراء بعض «التحسينات» (improvements) كمّد خط لسكك الحديد، وبناء شوارع جديدة، إلخ، بل يجب أيضاً وفقاً لقانون السماء والأرض، أن يكافأ على هذا «الزهد» الاضطراري، علاوة على ذلك، بربح كبير. أما العامل فيلقى به على قارعة الطريق مع زوجته وأطفاله ومتاعه كله - وإذا توجه العمال بأعداد هائلة إلى أحياء تتمسك ببلدياتها بلياقتها تمسكاً خاصاً فإنهم يلاحقون باسم الصحة العامة!

وباستثناء لندن، لم تكن هناك في بداية القرن التاسع عشر، مدينة واحدة في إنكلترا تضم 100 ألف نسمة. فقد كانت ثمة 5 مدن فقط يزيد عدد نفوسها عن 50 ألفاً. أما اليوم فتوجد 28 مدينة يزيد عدد نفوسها عن 50 ألفاً.

«ولست النتيجة الوحيدة لهذا التغير أن فئة سكان المدن قد تنامت تنامياً هائلاً وحسب، بل إن المدن الصغيرة، القديمة، المكتظة بالسكان، أضحت الآن مراكز تشاد من حولها الأبنية، في كل الجوانب، فتسد عليها منافذ الهواء سداً تاماً. وبما أنها لم تعد ملائمة للأغنياء، فإنهم يهجرونها إلى الضواحي الأكثر مسرة. والسكان الذين يحلّون محل هؤلاء الأغنياء، يقطنون المساكن الضخمة بمعدل أسرة في كل غرفة، وكثيراً ما يشركون معهم مستأجرين. وهكذا يتزاحم الناس في منازل لم تكن معدة لهم، ولا تلائمهم إطلاقاً، في بيئة مهينة حقاً للبالغين ومفسدة للأطفال»⁽¹²³⁾

(122) المرجع نفسه، ص 89.

(123) المرجع نفسه، ص 56.

وعليه، كلما ازداد تراكم رأس المال سرعة في مدينة صناعية أو تجارية، تسارع تدفق سيل المادة البشرية الصالحة للاستغلال، وتعاظم بؤس المساكن المرتجلة للعمال. لذلك [691] فإن مدينة نيوكاسل - أبون - تاين، بوصفها مركز منطقة استخراج متسع باستمرار للفحم وفلزات المعادن، تحتل المرتبة الثانية بعد لندن في جحيم المساكن. فهناك ما لا يقل عن 34 ألف شخص يسكنون في غرف منفردة. وعمد البوليس في نيوكاسل وغايتسهيد إلى تهديم أعداد كبيرة من المنازل، أخيراً، بسبب خطرهما الداهم على المجتمع. ويسير بناء منازل السكن الجديدة سيراً بطيئاً جداً، أما الأعمال فتغذ السير حثيثاً. لقد باتت المدينة، عام 1865، مزدحمة بالسكان أكثر من أي وقت مضى. ويندر أن تتوافر فيها غرفة للإيجار. ويقول الدكتور أمبلتون، من مستشفى الحُمَيَات في نيوكاسل:

«ليس ثمة أدنى شك في أن سبب استمرار وباء التيفوس وانتشاره الشديد هو الاحتشاد المفرط للمخلوقات البشرية في مساكن قذرة. فالبيوت التي يقطنها العمال تقع عادة في أحواش أو أزقة مغلقة ضارة بالصحة. أما من ناحية الهواء، والنور، والفضاء، والنظافة، فهي نماذج حقيقية على القُصور، والوبال الصحي، وهي عار على أي بلد متمدن. ففي هذه الأماكن يضطجع الرجال والنساء والأطفال ليلاً متراصين معاً. أما بصدد الرجال، فإن وجبة الليل تخلف وجبة النهار، ووجبة النهار تخلف وجبة الليل في تتابع لا ينقطع على مدى وقت طويل، بحيث لا يتبقى الوقت الكافي لكي تبرد فرش النوم. ولا تتزود هذه المنازل كلها بما يكفي من الماء، وحالتها أسوأ من ناحية المرافق الصحية، فهي منازل قذرة، تفتقر إلى التهوية، وتحفل بالوباء»⁽¹²⁴⁾

يتراوح الإيجار الأسبوعي لأمثال هذه المساكن بين 8 بنسات إلى 3 شلنات.

ويقول الدكتور هنتر: «إن مدينة نيوكاسل - أبون - تاين هي نموذج يبين كيف تنحط واحدة من خيرة قبائل ريفنا إلى مستوى الوحشية تقريباً، بفعل الظروف الخارجية المتمثلة بالمسكن والشارع»⁽¹²⁵⁾

ونتيجة مدّ وجزر رأس المال والعمل، فإن حال المساكن في مدينة صناعية ما، قد يكون اليوم مقبولاً وفي الغد فظيماً. وتشرع سلطات المدينة، أحياناً، في إزالة أفظع

(124) تقرير الصحة العامة الثامن، 1866، ص 149.

(125) المرجع نفسه، ص 50.

المساويء. ولكن في الغد، يتدفق حشد كبير مثل أسراب الجراد، من الإيرلنديين بأسمالهم الرثة، أو من العمال الزراعيين الإنكليز المتدهورين إلى حالٍ مزرٍ، فيتكّدسون، في الأقبية والعنابر، أو أن المسكن العمالي الذي كان محترماً حتى ذلك الوقت، يتحول إلى نُزلٍ عام يتغير نزلاؤه بسرعة تغير مبيت الجنود في منازل المواطنين أيام حرب الثلاثين. مثال: برادفورد. فها هنا، كان موظفو البلدية الأجلاف، منهمكين تماماً في اصلاح المدينة. يضاف إلى ذلك أنه في عام 1861 كان في برادفورد 1751 منزلاً شاغراً. ولكن ها هو ذا الانتعاش الصناعي، الذي أغدق عليه الليبرالي الأنيس، نصير [692] الزوج، السيد فورستر، إطرءاً سامياً. وبالطبع فمع انتعاش الصناعة تتدفق أمواج من «الجيش الصناعي الاحتياطي» أو «فيض السكان النسبي» المتقلب دوماً. غير أن أقبية السكن المفزعة والغرف الصغيرة المؤجرة المسجلة في القائمة (أنظر الحاشية)⁽¹²⁶⁾ التي

(126) [تقرير الصحة العامة الثامن، ص11]. أدناه قائمة وضعها معتمد إحدى شركات تأمين العمال في

برادفورد:

شارع فولكان رقم 122	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع لوملي رقم 13	غرفة واحدة	11 شخصاً
شارع باور رقم 41	غرفة واحدة	11 شخصاً
شارع بورتلاند رقم 112	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع هاردي رقم 17	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع نورث رقم 18	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع نورث رقم 17	غرفة واحدة	13 شخصاً
شارع وايمر رقم 19	غرفة واحدة	8 بالغين
شارع جوويت رقم 56	غرفة واحدة	12 شخصاً
شارع جورج رقم 150	غرفة واحدة	3 أسر
رايفل كورت، ماريجيت رقم 11	غرفة واحدة	11 شخصاً

حصل عليها الدكتور هنتر من معتمد إحدى شركات التأمين، كانت تأوي، في الغالب، عمالاً يتقاضون أجوراً حسنة. وقد صرحوا بأنهم على استعداد لدفع إيجار أكبر لقاء مساكن أفضل، لو تيسرت لهم. وحين يسقط هؤلاء مع أسرهم في لجة الانحطاط والمرض، الواحد بعد الآخر، يذرف الليبرالي الأنيس فورستر، عضو البرلمان، دموع الغبطة على بركات التجارة الحرة، وأرباح رجال برادفورد البارزين التي يجنونها من صناعة الغزول المشطبة Wonsted وفي تقرير 5 أيلول/سبتمبر 1865، نجد أن الدكتور بيل، أحد أطباء مؤسسات الفقراء في برادفورد، يعزو الوفيات المفزعة بين المرضى بالحميات في منطقته، إلى أوضاع سكنهم:

[693] «في قبو صغير يبلغ حجمه 1500 قدم مكعب ثمة عشرة أشخاص.

شارع مارشال رقم 28	غرفة واحدة	10 أشخاص
شارع مارشال رقم 49	ثلاث غرف	3 أسر
شارع جورج رقم 128	غرفة واحدة	18 شخصاً
شارع جورج رقم 130	غرفة واحدة	16 شخصاً
شارع ادوارد رقم 4	غرفة واحدة	17 شخصاً
شارع جورج رقم 49	غرفة واحدة	أسرتان
شارع يورك رقم 34	غرفة واحدة	أسرتان
شارع سالت باي (الأسفل)	غرفتان	26 شخصاً
الأقبية		
ساحة ريجنت	قبو واحد	8 أشخاص
شارع إيكر	قبو واحد	7 أشخاص
روبرتس كورت رقم 33	قبو واحد	7 أشخاص
شارع باكرات، القبو المستخدم كورشة نحاس	قبو واحد	7 أشخاص
شارع اينزر رقم 27	قبو واحد	6 أشخاص

وفي شوارع فنسنت، وغرين - إير - بليس، وليز، هناك 223 منزلاً يقطنها 1,450 نزيلًا، ويوجد فيها 435 فراشاً و36 مرحاضاً. إن السرير الواحد - وأدرج ضمن هذه الكلمة أي لفة من مزق بالية، أو أي حشوة هزيلة من نشارة الخشب - يستقبل بالمتوسط 3 3 أشخاص، وبعضها يستقبل 5 إلى 6 أشخاص، وقد قيل لي إن البعض لا يجد فراشاً على الإطلاق، وينام هؤلاء بملابسهم المعتادة، على الأرض العارية - شباباً وشابات، متزوجين وعزباً، الكل معاً. ولا حاجة بي للإضافة بأن معظم هذه المساكن معتم، رطب، قذر، وإنها جحور نتنة، لا تصلح بالمرة لسكنى البشر، إنها يؤر تنشر المرض والموت حتى بين أولئك الذين يعيشون في أوضاع أفضل (of good circumstances)، والذين يسمحون لدماطل الطاعون هذه بأن تتقيح بين ظهرائنا⁽¹²⁷⁾ وتحتل بريستول المرتبة الثالثة من حيث يؤس المنازل بعد لندن. «بريستول، حيث يزخر الفقر المدقع (blankest poverty) والبؤس المنزلي في واحدة من أغنى مدن أوروبا»⁽¹²⁸⁾

ج) السكان الرّحل

نلتفت الآن إلى فئة من السكان تنحدر أصلاً من الريف، ولكنها تعمل، بقسمها الأكبر، في الصناعة. إنها فرقة المشاة الخفيفة التابعة لرأس المال، يلقي بها هنا تارة، وهناك تارة أخرى، حسب حاجاته. وحين لا يرتحل هؤلاء، فإنهم «يعسكرون». إن العمال المرتحلين يُستخدمون لعمليات شتى في البناء وتصريف المياه، وصناعة الآجر، وفخر الكلس، ومد خطوط سكك الحديد، وما إلى ذلك. وهذا الرتل المتحرك من الوباء، يحمل معه إلى كل النواحي التي يضرب فيها خيامه، الجدري، والتيفوس، والكوليرا، والحمى القرمزية، وسواها⁽¹²⁹⁾ وفي المشاريع التي تتطلب توظيف مقادير كبيرة من رأس المال، مثل مد سكك الحديد، يتولى، صاحب المشروع نفسه عادةً، تزويد أفراد جيشه بأكواخ خشبية، وما يشابهها، وبهذا يرتجل بناء قرى تفتقر إلى

(127) المرجع نفسه، ص 114.

(128) المرجع نفسه، ص 50.

(129) تقرير الصحة العامة السابع، 1865، لندن، ص 18.

المستلزمات الصحية كافة، بعيداً عن رقابة السلطات المحلية، لتدّر أرباحاً طائلة على المتعهد الذي يستغل العمال بطريقة مزدوجة - كجنود صناعيين ومستأجري مساكن. وعلى [694] النزول أن يدفع شلنين أو 3 شلنات أو أربعة شلنات أسبوعياً⁽¹³⁰⁾، وذلك تبعاً لما في الكوخ الخشبي من جحور، جحر واحد أو جحران، أو ثلاثة. يكفينا ذكر مثال واحد. في أيلول/سبتمبر 1864، يذكر الدكتور سايمون أن رئيس «لجنة الرقابة الصحية» (Nuisance Removal Committee) في أبرشية سيفين أوكس بعث بالاحتجاج التالي إلى وزير الداخلية السير جورج غراي:

«لقد كانت حالات الإصابة بالجذري معدومة تماماً في هذه الأبرشية منذ إثني عشر شهراً تقريباً. ولكن قبيل هذا الوقت، بدأت هنا أعمال مد خط سكك الحديد بين لویشام وتونبريدج، إضافة إلى أن الأعمال الرئيسية في المشروع كانت تجري في جوار هذه المدينة؛ وأقيم هنا أيضاً المستودع الرئيسي للمشروع كله، وبالتالي فإن عدداً كبيراً من العمال قد استخدموا هنا بالضرورة. ولتعذر الحصول على منازل منفردة للجميع، فقد قام متعهد المشروع، السيد جاي، ببناء أكواخ في مواضع متفرقة على امتداد خط العمل لإيواء عماله. إن هذه الأكواخ تفتقر إلى التهوية، وتصريف المياه، وهي علاوة على ذلك، مكتظة بالضرورة إلى حد فائق، لأن على كل مستأجر أن يأوي نزلاء، بصرف النظر عن عدد أفراد أسرته، رغم أن كل كوخ لا يضم سوى غرفتين. والنتيجة، استناداً إلى التقرير الطبي الذي تلقيناه، إن هؤلاء المساكن كانوا يضطرون، في أثناء الليل، إلى تحمّل كل فظائع الاختناق لتفادي الروائح الموبوءة المتصاعدة من المياه الآسنة، الراكدة، ومن المراحيض القائمة تحت نوافذهم. وجاءت إلى لجنتنا شكوى رفعها سيد من الأطباء سنحت له فرصة زيارة هذه الأكواخ، فتحدث عن أوضاعها كمساكن بأقصى التعابير، وأعرب عن خشيته من وقوع عواقب خطيرة جداً، ما لم نسرع إلى اتخاذ تدابير صحية وقائية. وقبل عام تقريباً، وعد السيد جاي المذكور آنفاً بتخصيص منزل ملائم يعزل فيه، على الفور، الأشخاص الذين يصابون بأمراض معدية من مستخدميهم. وكرر هذا الوعد في نهاية

(130) المرجع نفسه، ص 165.

تموز/يوليو الماضي، إلا أنه لم يحرك ساكناً للإيفاء بوعده، رغم أنه وقعت منذ ذلك التاريخ عدة إصابات بالجدرى في أكواخه أسفرت عن حدوث حالتي وفاة. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر الجاري، أبلغني الطبيب كيلسون أن إصابات جديدة بالجدرى وقعت في هذه الأكواخ ذاتها، ووصف أوضاعها بأنها مزرية تماماً. وينبغي أن أضيف لمعلوماتكم» (يقصد وزير الداخلية) «بأن محجرنا الصحي، المدعو منزل الوباء، والمخصص لرعايا الأبرشية ممن يصابون بأمراض معدية، يعج باستمرار بأمثال هؤلاء المرضى منذ أشهر عديدة، وهو الآن ممتلئ أيضاً. وقد توفي خمسة أطفال من أسرة واحدة بمرض الجدرى والحمى، وأن الأشهر الخمسة الواقعة بين الأول من نيسان/إبريل والأول من أيلول/سبتمبر شهدت ما لا يقل عن عشر وفيات بالجدرى في أبرشيتنا، وقعت أربع وفيات منها في الأكواخ المذكورة آنفاً: وإنه يستحيل علينا التيقن من الرقم الدقيق للأشخاص الذين أصيبوا بهذا الوباء، لأن الأسر التي تستشري فيها هذه الأمراض تبذل أقصى جهدها لكتمان الأمر»⁽¹³¹⁾

ينتمي عمال مناجم الفحم وغيرها من المناجم، إلى الفئات التي تتلقى أحسن الأجور [695] من بين البروليتاريا البريطانية. أما بأي ثمن يشترون أجورهم، فهذا ما جرى تبيانه في موضع سابق⁽¹³²⁾ وألقي هنا نظرة عجل على ظروف سكنهم. يقوم مستثمر المنجم، في العادة، سواء كان مالكا أم مؤجراً، ببناء عدد من الأكواخ لإيواء عماله. وهم ينعمون

(131) المرجع نفسه، ص18، الحاشية 2. وكتب موظف اسعاف الفقراء في تشابل - إين - لي - فريث يونيون، إلى المسجل العام (Registrar General) تقريراً جاء فيه: «لقد حفروا في ديفولز، عدة حفر صغيرة في تلة كبيرة من رماد الكلس (بقايا الكلس المحترق) ليستخدموها بمثابة مأوى، يقطعها الحفارون، وغيرهم من العمال المستخدمين في بناء خط سكك الحديد. إن هذه الحفر ضيقة، ورطبة، لا أثر قربها لمجاري تصريف المياه أو المراحيض، ولا أدنى وسيلة للتهوية عدا عن ثقب في الأعلى، يستخدم كمدخنة أيضاً. وقد تفشى هنا وباء الجدرى، متسبباً في وقوع عدد من الوفيات» (بين ساكني الكهوف) (المرجع نفسه، الحاشية رقم 2).

(132) إن التفاصيل التي أوردناها على الصفحة 460 وما يليها [الطبعة الألمانية المعتمدة، ص519-525؛ الطبعة العربية ص608-618] وما يليها، تتعلق، بوجه خاص، بعمال مناجم الفحم، وللإطلاع على الظروف الأكثر سوءاً في مناجم المعادن، راجع التقرير، النزبه تماماً، الذي وضعتة اللجنة الملكية Royal Commission عام 1864.

بالأكواخ وفحم التدفئة «مجاناً» - أي أن هذا يؤلف جزءاً من الأجور، يُدفع عيناً. والذين لا يتمتعون بالسكن على هذا النحو، يتلقون تعويضاً مقداره 4 جنيهات في العام. لكن مناطق الاستخراج تجتذب، بشكل سريع، عدداً ضخماً من السكان، يتألف من عمال المناجم أنفسهم، والحرفيين، وأصحاب الدكاكين، إلخ، الذين يتجمعون حولهم. والريع العقاري هنا عالٍ، مثلما هو عليه، بوجه عام، حيثما تكون الكثافة السكانية كبيرة. لذا يسعى رب العمل إلى أن يكسب، في أضيق رقعة ممكنة عند فتحة المنجم، العدد الأكبر من الأكواخ لحشر جميع عماله وأسرهم. وحين تُفتتح مناجم جديدة في الجوار، أو تُعاد مناجم قديمة إلى العمل ثانية، يزداد ضغط الازدحام. والاعتبار الوحيد الذي يؤخذ في بناء الأكواخ، هو «زهد» الرأسمالي عن أي إنفاق باستثناء ما لا يمكن تفاديه إطلاقاً.

يقول الدكتور جوليان هنتر: «لعل السكن الذي يحصل عليه عامل المناجم، وغيره من العمال، في مناطق الفحم في نورثمبرلاند ودورهام، هو بوجه عام، النموذج الأسوأ والأعلى مما نجده في إنكلترا عدا مناطق مماثلة في موناكو وسانير. ويتمثل سوء البالغ في وجود عدد كبير من النزلاء المكسدين في غرفة واحدة، وفي ضيق فسحة الأرض التي يكوم فيها عدد ضخم من البيوت، ونقص الماء، وغياب المراحيض، وفي الدأب على بناء منزل فوق آخر، أو تجزئتها إلى شقق (flats) (بحيث يشكل عدد من الأكواخ طوابق يقع الواحد منها فوق الآخر بشكل عمودي). ويتصرف مستأجر المنجم كما لو أن المستوطنة بأكملها تقطن مخيماً لا مسكناً دائماً»⁽¹³³⁾ ويقول الدكتور ستيفنز: «تنفيذاً للتوجيهات التي تلقيتها، زرت معظم قرى المناجم الكبيرة في دورهام يونيون. وما عدا استثناءات قليلة، فإن الافتقار إلى التدابير اللازمة لحماية صحة السكان، إنما هو قول ينطبق عليها جميعاً. إن جميع عمال المناجم ملزمون» («ملزم» bound، تعبير يرجع، شأن «الاسترقاق» bondage، إلى عصر القنانة) «بالعمل لدى مستأجر (lessee) المنجم أو مالكة لمدة اثني عشر شهراً. وإذا ما عبر العمال عن تذرهم أو ضايقوا المراقب (viewer) بأية صورة، فإن علامة تنبيه توضع إزاء أسمائهم في سجله، وعندما يحل موعد توقيع عقد سنوي جديد يطرد أمثال هؤلاء. ويبدو لي أنه ما من نوع من «نظام مقايضة العمل

[696]

(133) المرجع نفسه، ص 180-181.

بالسلع» (Truck-system) يمكن أن يكون على هذا القدر من السوء كما في هذه المناطق كثيفة السكان. فالعامل ملزم بأن يأخذ، كجزء من أجره، بيتاً محاطاً بالمؤثرات الوبائية، وليس بوسعه أن يكفل النجاة لنفسه. فالعامل هو، من كل النواحي، قن (he is to all intents and purposes a serf). ومن المشكوك فيه عموماً، أن أحداً آخر يمكن أن يسعفه غير مالكة، ومالكه هذا يراجع بيان ميزان الحسابات أولاً، والنتيجة مؤكدة تقريباً. كما يتزود العامل من المالك بالماء سواء كان نظيفاً أم قذراً، كافياً أم ناقصاً، وعليه أن يدفع لقاء ذلك، وإلا خصم المبلغ من أجره»⁽¹³⁴⁾

وفي حال النزاع مع «الرأي العام» بل والرقابة الصحية لا يتورع رأس المال إطلاقاً عن «تبرير» الأوضاع الخطرة من ناحية، والمذلة من ناحية أخرى، التي يطوق بها شغل العامل وحياته العائلية بذريعة أنها ضرورية لتحقيق ربح أكبر من استغلال العامل. وهذا يضارع ما يحدث حين يمتنع رأس المال عن استخدام المعدات التي تحمي من مخاطر الآلات في المصانع، وعن وسائل التهوية والتدابير الوقائية في المناجم، إلخ. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سكن عمال المناجم.

يقول الدكتور سايمون، المفتش الطبي في المجلس الملكي السري، في تقرير رسمي له: «تبريراً للأوضاع المزرية في السكن المنزلي، يُزعم أن المناجم تُستثمر عادة بموجب عقد إيجار، وأن مدة استفادة المستأجر (التي تبلغ عادة 21 عاماً في مناجم الفحم) ليست طويلة بما فيه الكفاية كي تسمح له بأن يرى فائدة في إشادة مأوى حسن لعماله وللحرفيين وغيرهم ممن يجتذبهم المشروع، وأنه حتى لو كان ينزع إلى الإنفاق بسخاء في هذا الأمر، فإن المالك العقاري سيهزم هذا النزوع، بسعيه إلى أن يحصل على زيادة باهظة في الربح العقاري لقاء امتياز بناء قرية مريحة، ولائقة، على سطح الأرض، كي يقطنها العمال الذين يستخرجون ملكه الواقع تحت الأرض، وإن هذا السعر التحريمي (إن لم يكن التحريم الفعلي نفسه) يصد الآخرين أيضاً ممن يرغبون، بهذا الشكل أو ذاك، في بناء المساكن اللائقة.. ليس غرض هذا التقرير الدخول في أي نقاش حول صحة التبرير الوارد أعلاه. كما لا حاجة بنا

(134) المرجع نفسه، ص 515-517.

[697]

أيضاً لأن نبحث، في حال توفير سكن لائق، على من ستقع التكاليف في آخر المطاف، سواء على مالك العقار أو مستأجر المنجم، أو العامل، أو الجمهور. ولكن إزاء وجود هذه الوقائع المخزية التي تؤكدتها التقارير المرفقة» (الدكتور هتتر والدكتور ستيفنز وسواهما) «فلا بد من اتخاذ التدابير للقضاء عليها. إن حقوق ملكية الأرض تستغل هنا لارتكاب ظلم اجتماعي كبير. فالمالك العقاري، بصفته مالِكاً لباطن الأرض، يدعو مستوطنة من العمال الصناعيين للعمل في عقاره، ثم بصفته مالِكاً لسطح الأرض، يجعل من المستحيل، على العمال الذين جمعهم، أن يجدوا سكناً مناسباً في المكان الذي ينبغي أن يعيشوا فيه. في غضون ذلك فإن مستأجر المنجم» (المستغل الرأسمالي) «ليست لديه أي مصلحة مالية لمقاومة هذا الازدواج، فهو يعرف جيداً أنه إذا كانت ادعاءات المالك باهظة، فإن العواقب لن تقع عليه، وأن عماله الذين يتحملون هذا العبء، لا يمتلكون الثقافة الكافية لمعرفة حقوقهم في الصحة، وأنه لا أحقر المساكن، ولا أقدر مياه الشرب، ستكون باعثاً على القيام بإضراب»⁽¹³⁵⁾

د) تأثير الأزمات على فئات الطبقة العاملة الأعلى أجراً

قبل الانتقال إلى العمال الزراعيين بالمعنى الدقيق للتعبير، يجدر بنا أن نعرض، بمثال واحد، كيف تؤثر الأزمات حتى على فئات الطبقة العاملة الأعلى أجراً، أي أرستقراطيتها. نذكر أن عام 1857 شهد اندلاع واحدة من الأزمات الكبرى، التي تنتهي بها الدورة الصناعية كل مرة. وقد حلَّ أوان الأزمة التالية في عام 1866. وغلب على الأزمة، هذه المرة، طابع مالي، بعد أن أفرغت جانباً من قوتها في المناطق الصناعية المعتادة بفعل المجاعة القطنية التي انتزعت رؤوس أموال كثيرة من ميدانها المألوف، وألقت بها في المراكز الكبرى لسوق المال. دق ناقوس الأزمة عام 1866 بإفلاس أحد البنوك اللندنية العملاقة، وأعقب ذلك على الفور انهيار عدد كبير من شركات المضاربة المالية، وأصاب الكارثة واحداً من أضخم فروع الصناعة في لندن، وهو بناء السفن الحديدية. ولم يقتصر أقطاب هذه الصناعة على زيادة الإنتاج بإفراط يتجاوز كل حد خلال فترة الازدهار التجاري، ولكنهم أبرموا، علاوة على ذلك، عقوداً ضخمة بصدد

(135) المرجع نفسه، ص 16.

ارساليات منتوجاتهم، بأمل أن تندفق القروض مستقبلاً بالمقدار الكافي. ولكن حدث الآن رد فعل حاد، لا يزال أثره حتى الساعة (نهاية آذار/ مارس 1867) ماثلاً في هذا الفرع وكذلك في غيره من فروع الصناعة اللندنية⁽¹³⁶⁾ وابتغاء تبيان وضع العمال، [698] أقتطف أدناه سطوراً من تقرير مفصل كتبه مراسل صحيفة مورتنغ ستار، الذي قام في مطلع 1867، بزيارة المراكز الرئيسية للكارثة.

«في أرجاء الحي الشرقي من لندن بوبلار، ميلول، غرينيتش، ديبتفورد، لايم هاوس، كاننغ تاون، كان ثمة، في الأقل، 15 ألف عامل وأسرهم بمن فيهم ثلاثة آلاف من الميكانيكيين الماهرين، في حالة عوز مرير، وقد أنفقوا مدخراتهم بعد عطالة دامت ستة أو ثمانية أشهر.. واجهت صعوبة بالغة في الوصول إلى بوابة مأوى العمل (في بوبلار)، فقد كان يحاصره حشد من الجوع.. كانوا ينتظرون بطاقاتهم للحصول على الخبز، ولكن وقت التوزيع لم يكن قد حان بعد. كانت الباحة عبارة عن مربع كبير تحف به من كل الجوانب سقيفة مفتوحة. وكانت بضعة أكوام كبيرة من الثلج تغطي أحجار التبليط في وسط الباحة؛ وهناك أيضاً فسحات صغيرة محاطة بسياج من الأغصان المجدولة، تشبه حظائر الخراف، حيث يعمل الرجال عندما يكون الطقس حسناً. ولكن الحظائر كانت، يوم زيارتي، مغطاة بالثلوج بحيث لا يمكن لأحد أن يجلس فيها. لكن الرجال كانوا منهمكين تحت السقيفة المفتوحة، بتكسير أحجار التبليط إلى حصى. وكان لكل رجل حجر ضخم يتخذة مقعداً، وهو يفتت الجرانيت المكسو بطبقة رقيقة من

(136) «موت فقراء لندن من الجوع بالجملة (Wholesale starvation of the London poor) ... خلال الأيام القليلة الماضية غطت جدران لندن ملصقات ضخمة تحمل الاعلان المثير التالي: «ثيران سميئة! رجال جائعون! انطلقت الثيران السميئة من قصرها الزجاجي لتطعم الأثرياء في مقاماتهم الباذخة، بينما تُترك الجوع لكي يتعفنوا ويهلكوا في جحورهم البائسة». الملصقات التي تحمل هذه العبارات المنذرة بالشؤم تُلصق بين فترة وأخرى. وما إن يُنتزع أو يُغطى عدد منها حتى يُلصق عدد آخر في الموضع السابق، أو في موضع عام مماثل. وهذا يذكر المرء بنذير الشؤم الذي هباً الشعب الفرنسي لأحداث عام 1789... وفي هذه اللحظة، حيث يموت العمال الإنكليز ونساؤهم وأطفالهم من البرد والجوع، فإن الملايين من الذهب الإنكليزي - الذي ينتجه العمل الإنكليزي. يستثمر في مشاريع روسية وإسبانية وإيطالية، وسواها من المشاريع الأجنبية» (صحيفة رينولدز، 20 كانون الثاني/يناير 1867).

الجليد، بمطرقة ثقيلة، إلى أن يفتت خمسة أمداد من الحصى، وإذا يكون قد أنهى عمل يومه، ونال أجره يومه - 3 بنسات، مع بطاقة الخبز. وفي موضع آخر من الباحة، كان ثمة بيت خشبي، صغير، متداع، فتحنا بابه، فوجدناه يغص برجال متلاصقين، كتفاً إلى كتف، التماساً للتدفئة بأجسادهم وأنفاسهم. وكانوا ينتفون حبلاً، ويتراهنون، في أثناء ذلك، عمن يستطيع العمل مدة أطول بكمية محددة من الطعام - لأن احتمال المصاعب مسألة شرف هنا. ثمة سبعة آلاف. في ماوى عمل الفقراء هذا. . . يتلقون العون. . . ويبدو أن المئات من هؤلاء. كانوا، قبل ستة أو ثمانية أشهر، يكسبون أعلى الأجور المدفوعة للعمال الماهرين. وكان عددهم سيفوق الضعف لولا أولئك الذين أنفقوا كل مدخراتهم، ويرفضون، مع ذلك، اللجوء إلى الأبرشية، فعندهم بقية من شيء يُرهن. غادرت ماوى عمل الفقراء، ومضيت إلى الشوارع، التي تحيط به، في الغالب، بيوت من طبقة واحدة، مما نجده بالكثرة في حي بوبلار. وكان دليلي عضواً في لجنة العاطلين. وأول زيارة قمت بها هي لبيت عامل تعدين أمضى سبعة وعشرين أسبوعاً بلا عمل. ألفت الرجل جالساً في غرفة خلفية بمعية أسرته. كان لا يزال في الغرفة شيء من الأثاث بعد. وكانت ثمة نار في الموقد. وكان ذلك ضرورياً لوقاية الأقدام العارية للأطفال الصغار من التجلّد، فزمهريز ذلك اليوم كان قاسياً. هناك كمية من حبال على صينية إزاء الموقد، وكانت الزوجة والأطفال ينتفونها لقاء الحصول على بطاقة خبز من الأبرشية. أما الرجل فيعمل في أحد الأحواش المذكورة مقابل بطاقة الخبز، و3 بنسات في اليوم. لقد آب توّأ كي يتناول طعام الغداء، وهو جائع تماماً، كما قال لنا ببسمة حزينة، وكان غداؤه يتألف من شطيرتي خبز وشحم خنزير، وكوب شاي بلا حليب. . . الباب الثاني الذي قرعناه، فتحته امرأة في أواسط العمر، قادتنا، من دون أن تنبس بكلمة، إلى ردهة خلفية صغيرة، ضمت كل أفراد أسرتها، وهم صامتون، وعيونهم شاخصة، بثبات، إلى نار تذوي سريعاً. وكان يخيم على هؤلاء الناس وعلى غرفتهم الصغيرة، الأسى، والقنوط، مما لا أود أن أراه ثانية. وقالت المرأة، وهي تومئ إلى أولادها: «لم يزاولوا أي عمل، يا سيدي، منذ 26 أسبوعاً، وطارت كل نقودنا - كل العشرين جنيهاً التي أدخرتها وزوجي في أيام الخير، معتقدين أنها ستدرّ علينا القليل الذي يسعفنا يوم

نشيخ. أنظر إلى هذا». هكذا قالت، بنبرة وحشية تقريباً، وهي تطلعننا على دفتر بنك، بما يحفل به من جداول منتظمة عن المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بحيث استطعنا أن نرى كيف أخذت الثروة الصغيرة، بإيداع أول خمسة شلنات، تكبر شيئاً فشيئاً لتصبح عشرين جنيهاً، وكيف أخذت تذوب من جديد، فتتضاءل من جنيهاً إلى شلنات، وبعد سحب آخر مبلغ لم تعد قيمة دفتر البنك تساوي أكثر من ورقة بيضاء. وتلقى الأسرة وجبة طعام واحدة بائسة من مأوى عمل الفقراء. زيارتنا التالية كانت لزوجـة عامل إيرلندي، كان زوجها يعمل في الأحواض. ألفيناها عـليـلة لقلـة الطـعام، مـمددة بـمـلابسها على حـشية، وملتـحفـة بـمزقـة مـن بـساط، ففرش النوم والأغطية كانت مرهونة. وكان ثمة طفلان بائسان يعنيان بها، وتبدو عليهما الحاجة إلى الرعاية شأن الأم. إن تسعة عشر أسبوعاً من البطالة القسرية قد ألقت بها في هذا المأزق، وبينما كانت الأم تروي قصة الماضي المرير، كانت تنوح نادبة، كمن فقد ثقته بأي مستقبل قد يعوض عما فات. وحين غادرنا بيتها، لحق بنا شاب جاء راكضاً، والتمس منا أن ندخل بيته عسى أن نجد شيئاً لمساعدته. زوجة شابة، طفلان جميلان، وحزمة من أوراق الرهون، وغرفة عارية تماماً. ذلك كل ما كان لديه ليعرضه علينا».

وعن آلام ما بعد أزمة 1866، نستشهد بالمقتطف التالي من إحدى صحف المحافظين. وينبغي ألا ننسى أن الحي الشرقي من لندن، الذي يدور عنه الحديث هنا، لا يشكل منطقة يسكنها عمال بناء السفن الحديدية المذكورون أعلاه فحسب، بل هو أيضاً موطن ما يسمى بـ «العمل المنزلي» الذي يتلقى العاملون فيه، على الدوام، أجوراً أدنى من المستوى المعتاد.

«شهد أحد أحياء العاصمة أمس مشهداً مروعاً. فرغم أن آلاف العاطلين عن العمل في الحي الشرقي لم تخرج كلها في موكب جماهيري يرفع الرايات السود، فقد كان السيل البشري مهيباً بما فيه الكفاية. فلنتذكر ما يكابده هؤلاء الناس. إنهم يموتون جوعاً. هذا هو الواقع البسيط والشنيع. وهناك 40 ألفاً من هؤلاء. فإمام أنظارنا، وفي واحد من أحياء هذه العاصمة الرائعة يُحشر - جوار أضخم ركاب من الثروة عرفه العالم - بصورة متزاحمة، 40 ألف إنسان، بائس، يموتون جوعاً. وها هي ذي الآلاف تتدفق على الأحياء الأخرى، وهي دوماً على شفا الموت جوعاً؛ إنهم يصرخون في آذاننا عما يكابدون من

[700]

بؤس، ويستصرخون السماء، ويتحدثون إلينا عن مساكنهم المزرية، وأنه يستحيل عليهم أن يجدوا عملاً، وأن لا فائدة لهم في أن يتسولوا. ودافعوا الضرائب في أحيائهم، هم أنفسهم ينحدرون إلى شفا الفاقة من جراء مطالب الأبرشية» (صحيفة ستاندارد، 5 نيسان/إبريل 1867).

وبما أن الموضة الشائعة عند الرأسماليين الإنكليز، تتمثل في الاستشهاد ببلجيكا، بوصفها جنة العمال، لأن «حرية العمل» أو «حرية رأس المال» وهذا يعني الشيء نفسه، غير مقيّدة هناك لا باستبداد نقابات العمال، ولا بلوائح قوانين المصانع، فلا بد من قول كلمة أو اثنتين عن «هنا» العامل في بلجيكا. ومن المؤكد أن ليس ثمة شخص متضلع بعمق في أسرار هذا العناء خيراً من الراحل، السيد دوكبسيو Ducpétiaux، المفتش العام للسجون والمؤسسات الخيرية، وعضو الهيئة المركزية للإحصائيات في بلجيكا. لتأخذ مؤلفه المعنون: الميزانية الاقتصادية لطبقة العمال في بلجيكا، بروكسيل، 1855، هنا (*Budgets économiques des classes ouvrières en Belgique, Bruxelles, 1855*). نجد أموراً عديدة من بينها أسرة عمالية عادية في بلجيكا، يقدم المؤلف حساباً عن دخلها وإنفاقها السنوين استناداً إلى معطيات بالغة الدقة، ثم يقارن أوضاعها الغذائية بأوضاع الجنود والبحارة، والسجناء. الأسرة «تتألف من أب، وأم، وأربعة أطفال». من بين هؤلاء الستة «ثمة أربعة يمكن أن يؤديوا عملاً مفيداً على مدار السنة». ويفترض المؤلف أنه «لا يوجد في هذه الأسرة مريض أو عاجز عن العمل»، كما يفترض عدم وجود «نفقات على الأغراض الدينية والأخلاقية والفكرية، عدا عن مبلغ ضئيل جداً لدفع أجور مقاعد الكنيسة»، ولا وجود لـ«أقساط في صناديق التوفير أو في صناديق إعالة المسنين» ولا «مصاريف ناجمة عن ترف أو تبذير». غير أن الأب وابنه البكر، يبيحان لنفسيهما «تعاطي التدخين»، و «يترددان على الحانة» أيام الآحاد، وهذا يكلف 86 سنتيماً في الأسبوع.

«واستناداً إلى حسابات عامة للأجور المدفوعة للعمال في مهن مختلفة، نرى. أن أعلى أجر يومي يبلغ فرنكاً واحداً و56 سنتيماً للرجال، و89 سنتيماً للنساء، و56 سنتيماً للأولاد، و55 سنتيماً للفتيات. إذن فإن مداخيل الأسرة، تبلغ بموجب هذه الحسابات، في أقصى الأحوال، 1068 فرنكاً في العام. وبالنسبة إلى هذه الأسرة المأخوذة كنموذج، فقد حسبنا كل المداخيل الممكنة. ولكن عندما نحسب لربة الأسرة أجوراً، فإننا نشير تساؤلاً عن تدبير شؤون المنزل. فمن الذي يرعى البيت؟ ومن يُعنى بالأطفال الصغار؟ ومن يحضّر

وجبات الطعام، ويتولى أعمال الغسل والرتق؟ هذه هي الحيرة التي تجابه العمال كل يوم».

واستناداً إلى ذلك فإن ميزانية الأسرة تتألف من:

الأب	300 يوم عمل بأجر 1.56 فرنك = 468 فرنكاً
الأم	300 يوم عمل بأجر 0.89 فرنك = 267 فرنكاً
الابن	300 يوم عمل بأجر 0.56 فرنك = 168 فرنكاً
الابنة	300 يوم عمل بأجر 0.55 فرنك = 165 فرنكاً
المجموع	1068 فرنكاً

إن الإنفاق السنوي للأسرة وعجز ميزانيتها يبلغان، إذا افترضنا أن العامل يحصل على [701] طعام:

البحار	1828 فرنكاً	العجز	760 فرنكاً
الجندي	1473 فرنكاً	العجز	405 فرنكات
السجين	1112 فرنكاً	العجز	44 فرنكاً

«وبذا نرى أن قلة قليلة من الأسر العمالية تستطيع أن تبلغ، لا المستوى الوسطي للبحار أو الجندي، بل المستوى الوسطي لطعام السجين. لقد كان متوسط كلفة السجين الواحد في مختلف السجون البلجيكية، خلال الفترة 1847 - 1849 يبلغ 63 سنتيماً في اليوم. وعند مقارنة هذا الرقم بالكلفة اليومية لإدامة العامل، نرى فرقاً قدره 13 سنتيماً. أما نفقات الإدارة والحراسة من جهة، فيعادلها كون السجناء لا يدفعون أجور سكنهم من جهة أخرى. ولكن كيف نفسر إذن أن عدداً ضخماً، بل بوسعنا القول غالبية عظمى، من العمال، تعيش في ظروف أكثر تقتيراً؟ يتم ذلك عن طريق حيل، لا يعرف سرها إلا العامل وحده، عن طريق تقليص غذاءه اليومي، والعيش على خبز الجودار بدلاً من خبز القمح، وبتناول مقدار من اللحم أقل، أو بعدم تناوله بالمرة، وكذا الحال بالنسبة إلى الزبدة والخضار، وبالاكتفاء بغرفة أو غرفتين صغيرتين حيث تحشر الأسرة معاً، وبنام الأولاد والبنات جنباً إلى جنب، وفي الغالب على كيس القش الواحد ذاته، وبالاقتصاد في الثياب والغسيل ووسائل التنظيف، وبالتخلي عن اللهو أيام الأحاد، وباختصار، عن طريق تحمل أقصى آلام الحرمان. وعند بلوغ هذا الحد الأقصى،

فإن أدنى ارتفاع في أسعار الغذاء، أو أقل توقف عن العمل، أو الإصابة بالمرض، يفاقم شقاء العامل ويلقي به في براثن الخراب، فتتراكم ديونه، ويعجز عن الاقتراض، فيهرن قطع الثياب والأثاث الضرورية، وأخيراً تلتبس العائلة تسجيلها في قائمة الفقراء المعوزين»⁽¹³⁷⁾

وفي «جنتة الرأسماليين» هذه نرى أن أصغر ارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية تماماً، يقابله ارتفاع عدد الوفيات والجرائم! (راجع: بيان المجتمع-الفلمنكيون إلى أمام. *Manifest der Maatschappij: De Vlamingen Vooruit*, Brüssel, 1860, p. 12. في بلجيكا بأسرها، 930 ألف أسرة، وحسب الاحصائيات الرسمية، ثمة منها 90 ألف أسرة ثرية مدرجة في قوائم الناخبين قوامها 450 ألف شخص، و390 ألف أسرة من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى في المدينة والريف، التي يتهاوى قسم أكبر منها، باستمرار، إلى مرتبة البروليتاريا، ويبلغ تعدادها 1,950,000 شخص. وأخيراً هناك 450 ألف أسرة من الطبقة العاملة، يبلغ قوامها 2.25 مليون شخص، ينعم النموذجيون منهم بالهناء الذي صوّره دو كبيسيو. ومن هذه الأسر العمالية الـ 450 ألفاً، هناك أكثر من 200 ألف عائلة مسجلة في قائمة الفقراء المعوزين!

هـ) البروليتاريا الزراعية في بريطانيا

إن الطابع التناحري الذي يتسم به الإنتاج والتراكم الرأسماليان، لا يؤكد نفسه بصورة [702] فظة في أي مكان، مثلما يفعل في تقدم الزراعة الإنكليزية (بما في ذلك تربية المواشي) وتقهر العامل الزراعي الإنكليزي. وقبل الالتفات إلى وضعه الراهن، نلقي نظرة عجلية إلى الوراء. يعود تاريخ الزراعة الحديثة في إنكلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر، رغم أن الانقلاب في علاقات ملكية الأرض الذي شكل أساساً انطلق منه التغير في نمط الإنتاج، إنما يرجع إلى تاريخ أقدم بكثير.

ولو اعتمدنا أقوال آرثر يونغ، وهو ملاحظ دقيق، وإن يكن مفكراً سطحياً، وأخذنا المعطيات المتعلقة بالعامل الزراعي في عام 1771، لوجدنا هذا الأخير يلعب دوراً تافهاً بالمقارنة مع سلفه في نهاية القرن الرابع عشر «حين كان بوسع العامل... أن يعيش في بحبوحة وافرة، ويراكم الثروة»⁽¹³⁸⁾، ناهيك عن القرن الخامس عشر ذلك «العصر الذهبي

(137) دو كبيسيو Ducpétiaux، المرجع المذكور، ص 151-154-155-156.

(138) جيمس إي. ث. روجرز (أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد)، تاريخ الزراعة

للعامل الإنكليزي، في المدينة والريف». إلا أنه لا حاجة بنا لأن نتوغل بعيداً إلى هذا التاريخ. ونقرأ في كتاب قيم جداً صدر في عام 1777 ما يلي:

«إن المزارع الكبير قد ارتقى تقريباً، إلى مستوى النبيل الأرستقراطي بينما انحدر العامل الزراعي المسكين إلى الدرك الأسفل تقريباً. ويظهر وضعه المنكود بوضوح تام، ما أن نلقي نظرة مقارنة على ما كان عليه قبل 40 عاماً، وما هو عليه اليوم. إن المالك العقاري والمزارع يتضافران معاً لاضطهاد العامل»⁽¹³⁹⁾

ثم يبرهن الكتاب بالتفصيل على أن الأجور الزراعية الحقيقية هبطت بين عام 1737 و1777 بمقدار الربع تقريباً، أي 25%.

ويقول الدكتور ريتشارد برايس أيضاً: «تميل السياسة المعاصرة، بحق، لمصلحة الطبقات العليا من الشعب، ولسوف تثبت العواقب، إن عاجلاً أو آجلاً، أن المملكة كلها سوف تتألف من سادة وشحاذين، أو أرستقراطيين وعبيد»⁽¹⁴⁰⁾

مع ذلك، فإن وضع العامل الزراعي الإنكليزي، بين عامي 1770 و1780، من ناحية [703] المأكل والمسكن، واحترام النفس، وضروب المتع، إلخ، صورة مثالية لم تُعد ثانية منذ ذلك

= والأسعار في إنكلترا. (James E. Th. Rogers, (Prof. of Polit. Econ. in the University of Oxford), *A History of Agriculture and Prices in England*, Oxford, 1866, V, I, p. 690). إن هذا المؤلف هو ثمرة لبث صبور، مثابر، ولا يغطي بمجلديه اللذين ظهرا حتى الآن سوى الفترة الممتدة من عام 1259 إلى عام 1400. ويحتوي المجلد الثاني على إحصائيات صرف. وهو أول «تاريخ أسعار» (History of Prices) موثوق يتوافر لنا ويستند إلى المراجع الأولية عن ذلك العهد. (139) أسباب ارتفاع معدلات الفقراء، أو نظرة مقارنة إلى سعر العمل والمؤن، ص 5-11.

(Reasons for the late Increase of the Poor-Rates: or, a comparative view of the price of labour and provisions, London, 1777, p. 5-11).

(140) د. ريتشارد برايس، ملاحظات حول المدفوعات للأُملاك المستعادة. (Dr. Richard Price, *Observations on Reversionary Payments*, 6th Ed. By W. Morgan, London, 1803, V. II, p. 158). ويشير برايس على الصفحة 159 قائلاً: «إن السعر الاسمي ليوم العمل لا يزيد في الوقت الحاضر عن أربعة أمثال، أو في أقصى الأحوال، عن خمسة أمثال سعره في عام 1514. ولكن سعر القمح الآن هو سبعة أمثال، أما أسعار اللحم والثياب فهي أعلى بخمس عشرة مرة. إذن فسر العمل هو أبعد ما يكون عن الارتفاع بما يتناسب والزيادة في تكاليف العيش، بحيث أنه لا يبدو الآن قادراً على تغطية نصف نسبة النفقات التي كان يغطيها من قبل».

العهد. لقد كان متوسط أجوره، المعبر عنه بوحدات البايونت من القمح، يبلغ 90 بايونتاً بين 1770 و1771 و65 بايونتاً فقط في عهد إيدن (1797)، و60 بايونتاً لا أكثر عام 1808⁽¹⁴¹⁾ ولقد جرت الإشارة سابقاً إلى حال العامل الزراعي في ختام الحرب المضادة لليعاقبة التي أثرت خلالها الأرستقراطيون العقاريون، والمزارعون، والصناعيون، والتجار، والصارفة، وسماسرة البورصة، ومتعهدو الجيش، وسواهم، ثراء فاحشاً. وارتفعت الأجور الاسمية بفعل عاملين، أولهما انخفاض قيمة النقود الورقية (البكنوت)، وثانيهما ارتفاع سعر وسائل العيش الأساسية بصورة مستقلة عن انخفاض قيمة تلك. ولكن يمكن التيقن من الحركة الفعلية للأجور بطريقة بسيطة جداً، من دون الدخول في تفاصيل لا لزوم لها هنا. إن قانون الفقراء وإدارة تنفيذه لم يتغيرا في عامي 1795 و1814. وينبغي تذكر أسلوب تطبيق القانون في مناطق الريف: كانت الأبرشية تدفع الصدقات لتعويض الفرق بين الأجور الاسمية والمقدار الاسمي اللازم لسد رمق العامل لا أكثر. وإن التناسب بين الأجور التي يدفعها المزارع، والعجز في الأجور الذي تغطيه الأبرشية، يعكس أمرين. أولاً، هبوط الأجور دون الحد الأدنى، ثانياً، الدرجة التي تحول بها العامل الزراعي إلى مزيج من عامل مأجور ومعوّز، أي درجة تحوله إلى قن تابع للأبرشية. ولتأخذ مقاطعة تمثل الوضع الوسطي بالنسبة إلى جميع المقاطعات. لقد كان متوسط الأجور الأسبوعي في نورثهامبتون شاير 7 شلنات و6 بنسات عام 1795، أما إجمالي الإنفاق السنوي لأسرة مؤلفة من 6 أشخاص فكان 36 جنيهاً و12 شلناً و5 بنسات، أما دخلها الإجمالي فكان يبلغ 29 جنيهاً و18 شلناً، أي بعجز مقداره 6 جنيهاً و14 شلناً و5 بنسات، تعوّض عنه الأبرشية. وفي هذه المقاطعة ذاتها، بلغت الأجور الأسبوعية 12 شلناً وبنسين عام 1814؛ وبلغ إجمالي الإنفاق السنوي لأسرة مؤلفة من 5 أشخاص 54 جنيهاً و18 شلناً و4 بنسات، بينما بلغ دخلها الإجمالي 36 جنيهاً وشلنين، بعجز مقداره 18 جنيهاً و16 شلناً و4 بنسات تعوّض عنه الأبرشية⁽¹⁴²⁾. لقد كان العجز، عام 1795، أقل من ربع الأجور، أما عام 1814 فقد تجاوز النصف.

(141) بارتون Barton، المرجع المذكور، ص 26. وبخصوص نهاية القرن الثامن عشر راجع كتاب إيدن: «وضع الفقراء». (Eden, [The State of the Poor]).

(142) [ت.هـ.] باري، مسألة ضرورة قوانين الحبوب الحالية، لندن، 1816، ص 80.

[Ch.H.] Parry, [The Question of the Necessity of the Existing Corn Laws, London, 1816,]

p. 80).

وبيديهي أن الرفاهية الشحيحة التي كان إيدن قد لاحظها في كوخ العامل الزراعي، تلاشت تماماً، في هذه الظروف، بحلول عام 1814⁽¹⁴³⁾ فمن بين سائر الدواب التي [704] يقتنيها المزارع، كان العامل، هذه الأداة الناطقة (instrumentum vocale)، الأكثر تعرضاً للاضطهاد، وسوء التغذية، وقسوة المعاملة.

وبقيت الأمور ذاتها تسير بهدوء على هذا المنوال حتى جاءت «الفتن العاصفة»^(*) لعام 1830 لتكشف لنا (يقصد الطبقات الحاكمة) «على لهب النيران المستعرة في أكداس القمح، أن البؤس يستتر والنقمة المتمردة القاتمة الدفينة تضطرم تحت سطح إنكلترا الزراعية، على القدر نفسه من العنف الذي تضطرم به تحت سطح إنكلترا الصناعية»⁽¹⁴⁴⁾

وقام سادلر يومها، في مجلس العموم، بتعميد العمال الزراعيين باسم «الأرقاء البيض» (white slaves) وردد أحد الأساقفة صدى هذا اللقب في مجلس اللوردات. ويقول إي. جي. وايكفيلد، أبرز الاقتصاديين في ذلك العهد:

«إن العامل الزراعي في جنوب إنكلترا. ليس حراً، ولا عبداً، إنه فقير معوز»⁽¹⁴⁵⁾

لقد ألفت الفترة الواقعة عشية إلغاء قوانين الحبوب ضوءاً جديداً على وضع العمال الزراعيين. فمن جهة أولى، كان من مصلحة المحرضين من الطبقة الوسطى إثبات أن رسوم الحماية قلما تحمي المنتجين الفعليين للقمح. ومن جهة ثانية، كانت البورجوازية الصناعية ترغي وتزبد غيظاً إزاء شجب الأرستقراطية العقارية لأوضاع المصانع، وإزاء العطف المصطنع على آلام العمال الصناعيين الذي يبديه متحجرو القلب أولئك، الفاسدون حتى العظم، الأرستقراطيون المتعطلون، وإزاء «حماسهم الدبلوماسي» للتشريع المصنعي. ويقول مثل إنكليزي قديم «حين يتخاصم لسان، يكسب الشرفاء»، والواقع أن النزاع الصاخب، العنيف، بين جناحي الطبقة الحاكمة حول مسألة أي منهما يستغل

(143) المرجع نفسه، ص 213.

(*) حرفياً: فتن سوينغ (Swing riots)، وهي حركة لعمال الزراعة في إنكلترا بين 1830 - 1833 ضد استخدام آلات الدرس ومن أجل رفع مستوى الأجور. حاول العمال بلوغ أهدافهم برسائل تهديد يوجهونها إلى المزارعين والملاكين مذيلة بتوقيع «الكابتن سوينغ» الوهمي وكذلك بحرق أكداس القمح وإتلاف آلات الدرس. [ن. برلين].

(144) ص. لينج S. Laing، المرجع المذكور، ص 62.

(145) أنظر: إنكلترا وأميركا، لندن، 1833. (England and America, London, 1833, V. I, p. 47).

العمال الاستغلال الأفضح، كان، من ناحية الطرفين، بمثابة القابلة المولدة للحقيقة. وكانت حملة الإحسان الإنساني، الأرستقراطية، المعادية للمصانع، تجري بقيادة الكونت شافتسبري، المكتى اللورد آشلي في حينه. لذا كان هذا الرجل، عامي 1844 و1845، المادة المفضلة للفضائح التي نشرتها صحيفة مورننغ كرونيكل *Morning Chronicle* عن وضع العمال الزراعيين. وأرسلت هذه الصحيفة، التي كانت أهم منبر ليبرالي في حينه، مندوبيها إلى المناطق الريفية، ولم يكتف هؤلاء بالوصف العام والاحصاءات الصرف، بل نشروا أسماء الأسر العمالية التي حققوا معها، كما نشروا أسماء ملاكي الأراضي. وتعرض القائمة التالية⁽¹⁴⁶⁾ الأجور المدفوعة في ثلاث قرى في جوار بلاندفورد، وويمبورن، وبول.

ويملك هذه القرى السيد ج. بانكس، والكونت شافتسبري. وسوف يلاحظ القارئ [705] أن بابا الكنيسة الدنيا (Low Church)^(*) هذا، وهو زعيم أهل التقوى الإنكليز، يضع في جيبه، شأن زميله بانكس تماماً، قسماً كبيراً من أجور العمال المزرية، تحت ذريعة إيجار البيت.

عدد الأطفال	عدد أفراد الأسرة	الأجور الأسبوعية للرجال	الأجور الأسبوعية للأطفال	الدخل الأسبوعي للأسرة كلها	إيجار البيت الأسبوعي	إجمالي الأجور الأسبوعية بعد خصم الإيجار	الدخل الأسبوعي للفرد
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	(ز)	(ح)
القرية الأولى							
		ثلث	ثلث	بنت	ثلث	بنت	ثلث
2	4	8	-	8	-	2	6
3	5	8	-	8	-	1	3½
2	4	8	-	8	-	1	9

(146) صحيفة إيكونوميست اللندنية، 29 آذار/مارس 1845، ص 290.

(*) الكنيسة الدنيا: تيار في الكنيسة الإنجيلية تمثله بورجوازية المدن وصغار القساوسة، يركز على الوعظ الأخلاقي والأعمال الخيرية، وكان للورد شافتسبري نفوذ واسع في هذه الكنيسة من التسمية الساخرة له بأنه «البابا». [ن. برلين].

9	1	-	7	-	1	-	8	-	-	8	4	2
$\frac{3}{4}$	1	6	8	-	2	6	10	6	1	7	8	6
$1\frac{1}{2}$	1	8	5	4	1	-	7	-	2	7	5	3
القرية الثانية												
بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	ثلن		
$\frac{3}{4}$	1	6	8	6	1	-	10	6	1	7	8	6
$8\frac{1}{2}$	-	$8\frac{1}{2}$	5	$3\frac{1}{2}$	1	-	7	6	1	7	8	6
7	-	$8\frac{1}{2}$	5	$3\frac{1}{2}$	1	-	7	-	-	7	10	8
11	-	$5\frac{1}{2}$	5	$6\frac{1}{2}$	1	-	7	-	-	7	6	4
1	1	$5\frac{1}{2}$	5	$6\frac{1}{2}$	1	-	7	-	-	7	5	3
القرية الثالثة												
بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	بنس	ثلن	ثلن		
0	1	-	6	-	1	-	7	-	-	7	6	4
$1\frac{3}{5}$	2	8	10	10	-	6	11	-	2	7	5	3
0	2	-	4	-	1	-	5	6	2	5	2	-

إن إلغاء قوانين الحبوب أعطى زخماً هائلاً للزراعة الإنكليزية. ولقد تميزت هذه الحقبة، بإجراء أعمال البذل على نطاق واسع جداً⁽¹⁴⁷⁾، واستخدام طرائق جديدة لعلف المواشي في الزرائب، والزراعة الاصطناعية لأعشاب العلف، واستخدام آلات البذار المسمّدة، وابتكار معالجة جديدة للتربة الطينية، وتوسيع نطاق استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام المحرك البخاري، وشتى أصناف الآلات الجديدة، وإلخ، وتكثيف

(147) ولتحقيق هذه الغاية استحدثت الأرستقراطية العقارية لنفسها، عبر البرلمان طبعاً، رصيماً من خزانة الدولة تقتض منه، بفائدة مثوية منخفضة جداً، بينما كان على المزارعين أن يدفعوا لها ضعف هذه الفائدة.

[706] الزراعة بوجه عام. ويؤكد السيد بيوسي، رئيس «الجمعية الزراعية الملكية»، أن التكاليف (النسبية) للزراعة قد هبطت إلى النصف تقريباً بفضل استخدام آلات جديدة. ومن جهة أخرى، نما مردود الغلة الفعلي للأرض نمواً سريعاً. وكانت زيادة رأس المال الموظف في الإيكر الواحد، وبالتالي التعجيل في تركيز المزارع، الشرط الهام لتطبيق الطرائق الجديدة⁽¹⁴⁸⁾ وفي الوقت نفسه ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بمقدار 464,119 إيكرًا بين عامي 1846 و1856، من دون حساب المساحات الشاسعة من المقاطعات الشرقية التي انقلبت، كما لو بسحر ساحر، من جحور للأرانب ومراع هزيلة إلى حقول قمح مزدهرة. ولقد سبق أن رأينا أن إجمالي عدد الأشخاص العاملين في الزراعة قد هبط في الوقت نفسه. ويقدر ما يتعلق الأمر بالعاملين الزراعيين الفعليين، من الجنسين ومن كل الأعمار، فقد انخفض عددهم من 1,241,269 شخصاً عام 1851، إلى 1,163,217 شخصاً عام 1861⁽¹⁴⁹⁾ لذا يشير المسجل العام الإنكليزي بكل حق إلى «إن ازدياد المزارعين والعمال الزراعيين، منذ عام 1801، لا يتناسب بأية صورة من الصور مع ازدياد المحصول الزراعي»⁽¹⁵⁰⁾ ويسري انعدام التناسب هذا بحدة أكبر في الفترة الأخيرة، التي شهدت اقتران الانخفاض الأكيد للسكان الزراعيين العاملين بازدياد مساحة الأراضي المزروعة، وبنمو الزراعة الكثيفة، وبتراكم لا نظير له في رأس المال

(148) إن انخفاض عدد المزارعين المتوسطين يتضح بشكل خاص من الإحصاءات السكانية الرسمية لفئات «ابن المزارع، حفيده، شقيقه، ابن أخيه، ابنته، حفيدته، شقيقته، ابنة اخته»، وباختصار أفراد أسرة المزارع الذين يستخدمهم. وكان عدد هذه الفئات يبلغ 216,851 شخصاً عام 1851، أما في عام 1861، فكان عددهم 176,151 فقط. - إن عدد المزارع التي تبلغ مساحتها أقل من 20 إيكرًا، قد هبط بما يزيد عن 900، بين عامي 1851 و1871، أما المزارع التي تتراوح مساحتها من 50 إلى 75 إيكرًا فهبط عددها من 8253 إلى 6370 مزرعة، وحصل الشيء نفسه لجميع المزارع الأخرى التي تقل مساحتها عن 100 إيكر. من جهة أخرى ازداد عدد المزارع الكبيرة خلال فترة العشرين عاماً هذه، فقد نما عدد المزارع التي تتراوح مساحتها بين 300 إلى 500 إيكر، من 7771 إلى 8410 مزارع، وتلك التي تزيد مساحتها عن 500 إيكر من 2755 إلى 3194 مزرعة، أما التي تزيد مساحتها عن 1000 إيكر فقد ازدادت من 492 إلى 582 مزرعة.

(149) ازداد عدد رعاة الأغنام من 12,517 إلى 25,559.

(150) الإحصائيات السكانية، إلخ، المجلد الثالث، ص 36. (Census etc., V. III, p. 36).

الموظف في الأرض وأدوات زراعتها، ويتعاضم مردود الأرض تعاضماً لا مثيل له في تاريخ الزراعة الإنكليزية، والتدفق الأسطوري للربح الذي يتلقاه ملاكو الأرض، وتنامي ثروة المزارعين المستأجرين الرأسماليين. وإذا أخذنا هذا كله، سوية مع التوسع العاصف، المتواصل، لأسواق التصريف في المدن، وسيادة التجارة الحرة، فقد يبدو للمرء أن العامل الزراعي بعد كل هذه المصائب الكثيرة (post tot discrimina rerum)، قد وصل به الحال، في نهاية المطاف، بحيث ينبغي أن يكون حسب قواعد الفن، (secundum artem)، طافحاً بالسعادة.

لكن البروفيسور روجرز يتوصل، على العكس، إلى الاستنتاج بأن حال العامل الزراعي [707] الإنكليزي اليوم، لا بالمقارنة مع سلفه في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وفي القرن الخامس عشر، بل بالمقارنة مع وضع سلفه في الفترة بين 1770 - 1780، قد تغير نحو الأسوأ تغيراً خارقاً، وأن «الفلاح أصبح قنأً من جديد»، بل إنه قن أسوأ غذاءً وثياباً⁽¹⁵¹⁾ ويقول الدكتور جوليان هنتر، في تقرير له عن أوضاع سكن العمال الزراعيين، وهو تقرير صنع حقبة، ما يلي:

«إن تكاليف معيشة الهيند (hind)» (اسم موروث عن عهد القنانة يطلق على العامل الزراعي) «ثبت عند أدنى مستوى ممكن يكفيه للعيش... ولا يحسب ما يقدم إليه من أجر وماوى بالمقارنة مع الربح المستمد منه. فهو صفر في حسابات المزارع⁽¹⁵²⁾ ويفترض على الدوام أن وسائل عيشه كمية ثابتة⁽¹⁵³⁾ «أما إزاء أي تقليص جديد في دخله، فحري به أن يقول: لا أملك شيئاً، ولا يهمني أي شيء. (nihil habeo, nihil curo*)» فليست لديه مخاوف من المستقبل، فكل ما يملك الآن لا يزيد عما هو ضروري لإقامة أوده فقط. لقد بلغ نقطة الصفر التي تبدأ

(151) روجرز، Rogers، المرجع المذكور، ص 693. إن روجرز ينتمي إلى المدرسة الليبرالية، وهو صديق شخصي لكويدين وبرايت، فهو بالتالي ليس أبداً: مداحاً للماضي (Laudator temporis acti)

(152) تقرير الصحة العامة السابع، 1865، ص 242. لا غرابة إذن في أن يرفع مؤجر البيت إيجار سكن العامل ما إن يتناهى إليه أن مداخيل هذا قد زادت قليلاً، كما أنه لا غرابة في أن يخفض المزارع الرأسمالي أجور العامل «لأن زوجته قد وجدت عملاً» (المرجع نفسه).

(153) المرجع نفسه، ص 135.

(*) هوارس، فن الشعر، البيت 173. Horaz, Ars Poetica, Vers 173. ن. برلين.

منها حسابات المزارع كلها. فليكن ما يكون، فما من نصيب له فيما سيأتي من السراء والضراء»⁽¹⁵⁴⁾

وفي عام 1863 أُجري تحقيق رسمي في أوضاع تغذية وعمل المجرمين المحكومين بالنفي والأشغال العامة القسرية، وثُبتت النتائج في كتابين أزرقين ضخمين.

وقد جاء فيهما، من بين ما جاء: «عند المقارنة الدقيقة بين وجبات طعام المجرمين في سجون إنكلترا، ووجبات المعوزين في مأوى العمل للفقراء، ووجبات العمال الزراعيين الأحرار في بلد واحد بالذات يتضح بشكل قاطع أن غذاء الأوائل أفضل كثيراً من غذاء أي من الطبقتين الآخرين»⁽¹⁵⁵⁾، في حين «أن مقدار العمل المطلوب من السجن العادي في الأشغال العامة القسرية يقارب نصف ما يؤديه العامل الزراعي العادي»⁽¹⁵⁶⁾

[708]

لنأخذ بعض إفادات الشهود ذات الدلالة: جون سميث، حاكم سجن إدنبره، يدلي بشهادته:

الشهادة رقم 5056: «إن غذاء السجن الإنكليزية أفضل من غذاء العمال الزراعيين العاديين في إنكلترا». الشهادة رقم 5057: «إنه لواقع أن العامل الزراعي العادي في اسكتلندا قلما يتناول لحماً على الإطلاق تقريباً». رقم 3047: «هل هناك ما يبرر، حسب علمك، ضرورة إطعام السجناء بصورة أفضل كثيراً (much better) من العمال الزراعيين العاديين؟ - لا، بالتأكيد». رقم 3048: «أعتقد بوجود القيام بتجارب جديدة بغية التأكد مما إذا كنا سنكتشف طعاماً للسجناء المستخدمين في الأشغال العامة القسرية يقارب طعام العمال الزراعيين الأحرار؟»⁽¹⁵⁷⁾ «وحرري به [العامل الزراعي] أن يقول: إنني أؤدي عملاً شاقاً، ولا أحصل على كفايتي من الطعام، وحين كنت في السجن أدت عملاً أخف وتلقيت طعاماً أوفر، وإذن فخير لي أن أعود إلى السجن من أن أبقى طليقاً»⁽¹⁵⁸⁾

(154) المرجع نفسه، ص 134.

(155) تقرير المفوضين... حول النقل والأشغال الشاقة، لندن، 1863، ص 42، رقم 50.

(Report of the Commissioners... relating to Transportation and Penal Servitude, London, 1863, p. 42, No. 50).

(156) المرجع نفسه، ص 77، مذكرة اللورد رئيس القضاء.

(157) المرجع نفسه، المجلد الثاني. الإفادات، [ص 418-239].

(158) المرجع نفسه، المجلد الأول، الملحق، ص 280.

ولقد اخترنا الجدول المقارن الوجيه التالي من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير.

(158a) المقدار الأسبوعي من الغذاء
(القياس بالأونصات)

المجموع	كمية المواد المعدنية	كمية المواد غير الآزوتية	كمية المواد الأزوتية	
183.69	4.68	150.06	28.95	مجرم في سجن بورتلاند
187.06	4.52	152.91	29.63	بحار من الاسطول الملكي
143.98	3.94	114.49	25.55	جندي
190.82	4.23	162.06	24.53	صانع عربات (عامل)
125.19	3.12	100.83	21.24	منضد حروف
139.08	3.29	118.06	17.73	عامل زراعي

لقد اطلع القارئ من قبل على النتيجة العامة التي توصل إليها تحقيق اللجنة الطبية لعام 1863 في طعام الطبقات الأسوأ تغذية. ولا بد من أن يتذكر القارئ أن طعام القسم الأعظم من أسر العمال الزراعيين هو دون الحد الأدنى الضروري «لوقف أمراض الجوع». ويصح ذلك بوجه خاص على جميع الدوائر الزراعية الصرف، في كورنول، [709] وديفون، وسومرسيت، وويلتس، وستافورد، واوكسفورد، وبيركس، وهيرتس.

يقول الدكتور سميث: «إن التغذية التي يحصل عليها العامل الزراعي أكبر من الكمية المتوسطة، لأن العامل نفسه يتناول حصة من وسائل العيش أكبر بكثير من حصة باقي أفراد الأسرة لأن ذلك أمر ضروري كل الضرورة نظراً لعمله، فهو يأتي على كل اللحم وشحم الخنزير لوحده تقريباً، حتى في أفقر المناطق. وكمية الطعام التي تنالها الزوجة، وكذلك

الأطفال، في فترة النمو السريع هي، في كثير من الأحوال وفي كل المقاطعات تقريباً، ناقصة، وبخاصة من حيث كمية الآزوت»⁽¹⁵⁹⁾ إن الأجراء من كلا الجنسين الذين يعيشون عند المزارعين أنفسهم، يحظون بتغذية كافية. وقد هبط عددهم من 288,277 شخصاً في عام 1851، إلى 204,962 في عام 1861.

ويقول الدكتور سميث: «إن عمل الأناث في الحقول مهما كانت مضاره، هو في الأوضاع الراهنة، أكبر فائدة للأسرة، لأنه يؤمن بمبالغ إضافية لشراء الأحذية والثياب ولدفع الإيجار. وبذا يتيح للأسرة طعاماً أفضل»⁽¹⁶⁰⁾

ومن أبرز نتائج هذا التحقيق كشف واقع أن العامل الزراعي في إنكلترا، بالقياس إلى غيره من عمال الزراعة في المملكة المتحدة، هو «الأسوأ غذاءً بدرجة ملحوظة» (is considerably the worst fed)، كما يبين الجدول التالي:

كميات الكربون والأزوت التي يستهلكها
العامل الزراعي الوسطي أسبوعياً
(بالجات)

آزوت	كربون	
1594	40,673	إنكلترا
2031	48,354	ويلز
2348	48,980	اسكتلندا
2434	43,366	إيرلندا

(161)

يقول الدكتور سايمون في تقريره الرسمي عن «الصحة العامة» ما يلي:

[710]

(159) تقرير الصحة العامة السادس، 1863، ص 238، 249، 261، 262.

(160) المرجع نفسه، ص 262.

(161) المرجع نفسه، ص 17. لا يحصل العامل الزراعي الإنكليزي إلا على ربع الحليب ونصف الخبز الذي يحصل عليه نظيره الإيرلندي. وقد سبق أن لاحظ يونغ في مؤلفه: جولة في أرجاء إيرلندا *Tour through Ireland* في مطلع هذا القرن، أن تغذية العامل الإيرلندي أحسن. والسبب بكل

«إن كل صفحة من صفحات تقرير الدكتور هنتر، تشهد على القصور الكمي في مساكن عمالنا الزراعيين، ونوعيتها المزرية. وبالتدريج، أخذ وضع العامل، منذ سنوات عديدة، يتدهور من هذه الناحية، وغدا الحصول على غرفة واحدة للسكن أكثر صعوبة بالنسبة إلى العامل الزراعي، وحين يحصل عليها، يجد أنها أبعد ما تكون عن ملائمة حاجاته مما كان عليه الحال، ولربما، منذ قرون. ولقد نما هذا الشر نمواً سريعاً خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الأخيرة بوجه خاص، وأصبحت الأوضاع السكنية لسكان الريف، الآن، مثيرة لأقصى درجات الرثاء. وعدا عن الحالات التي يرى فيها أولئك الذين يشرون من عمله،

= بساطة، هو أن المزارع الإيرلندي الفقير أكثر إنسانية بما لا يقاس من المزارع الإنكليزي الثري. أما بخصوص ويلز فإن المعطيات الواردة في النص لا تنطبق على نواحيها الجنوبية الغربية. «يجمع كل الأطباء هناك على أن الارتفاع الشديد للوفيات بالسل وداء الخنازير، إلخ، مرتبط بتدهور الحالة البدنية للسكان، ويمزون كل هذا التدهور إلى الفاقة. ويقدر طعام عامل المزرعة هناك بمبلغ 5 بنسات في اليوم، إلا أن المزارع» (الذي هو أيضاً فقير جداً) «يدفع في الكثير من المناطق أقل من ذلك. إن قطعة من اللحم المملح والجاف مثل خشب الماهوغوني الذي لا يستحق عناء الهضم، أو قطعة من شحم الخنزير... تستخدم لإضافة النكهة إلى كمية ضخمة من الحساء، المحضر من الطحين والبصل أو من الشوفان، ويوماً بعد يوم، يتكرر غداء العامل هذا. وكانت نتيجة التقدم الصناعي، بالنسبة إليه، في هذا المناخ القاسي، الرطب، هي نبذ الصوف المتين، المحاك من الغزول البيتي، لصالح الأقمشة القطنية الرخيصة، والتخلي عن المشروبات القوية لمصلحة تناول شيء اسمه شاي... وبعد أن يتعرض العامل الزراعي إلى الرياح والأمطار ساعات كثيرة من العمل، يلوذ بكوخه ليجلس قرب نار يضرهما من الخث أو خليط من كرات الفحم القليل المعجون بالطين، تبعث عند احتراقها دفقاً من الحوامض الكربونية والكبريتية. إن جدران كوخه معمولة من الطين والحجارة، وأرضيته هي تراب الأرض العارية، مثلما كانت عليه قبل بناء الكوخ، وسقفه كتلة من القش، الرخو، غير المثبت بشيء. وتجد كل الشقوق مسدودة حفاظاً على الدفء، وفي هذا الجو من العفونة الكريهة، على الأرضية المغطاة بالوحل، ويثوب الوحيد الذي يجف على ظهره في كثير الأحيان، يتناول عشاءه وينام مع زوجته وأطفاله. وقد وصف لنا أطباء توليد أمضوا رداً من الليل في هذه الثقوب كيف غاصت أرجلهم في وحل أرض الغرفة، وكيف اضطروا (مهمة يسيرة) إلى فتح ثقب في الجدار للحصول على شيء من الهواء لتنفسهم. وأفاد شهود عيان كثيرون، من مختلف الدرجات، أن هذه وغيرها من المؤثرات الضارة بالصحة، تطبق في الليل على الفلاح الجائع من سوء التغذية (underfed)، أما

أن من المناسب معاملته بشيء من الرفق والشفقة، فإنه عاجز عن تدبير أمره إطلاقاً. فمثوره على غرفة يتخذها منزلاً على الأرض التي يحرق، سواء أكانت الغرفة منزلاً يليق بالإنسان أم بالخنازير، مع أو بدون حديقة صغيرة تخفف وطأة الفاقة عنه - ذلك كله ليس رهناً باستعداده أو قدرته على دفع إيجار مناسب لقاء السكن اللائق الذي يبتغي، بل رهن بالطريقة التي يفضل بها الآخرون استثمار «حقهم في التصرف بما يملكون وفق رغبتهم». ومهما كانت المزرعة المستأجرة كبيرة، فليس ثمة قانون ينص على وجود كمية معينة من مساكن العمال (ناهيك عن أن تكون مساكن لائقة) على أرضها، كما لا يوجد أي قانون يمنح للعامل أدنى حق على هذه الأرض التي تحتاج إلى عمله حاجتها إلى الشمس والمطر. وثمة ظرف آخر شديد الوطأة يقلب كفة الميزان ضده. وهو تأثير قانون الفقراء بما يتضمنه من الأحكام الخاصة بحق السكن والتبعات المالية في

[711]

= النتيجة، فهي أناس واهنون مصابون بداء الخنازير... وتبين أقوال موظفي الأبرشيات في كارمارثناشاير وكارديغانشاير، بطريقة مقنعة، وجود حالة مماثلة. ويوجد علاوة على ذلك شر أقطع، وهو ضخامة عدد البلهاء. ونأتي الآن على ذكر أوضاع المناخ. إن رياحاً جنوبية - غربية قوية تهب على البلاد كلها طوال 8 أو 9 أشهر من العام، جالية معها سيولاً من الأمطار، التي تنساقط بالدرجة الأولى على المنحدرات الغربية من التلال. إن الأشجار نادرة، باستثناء الأماكن المحمية، وحيثما لا تكون محمية، فإن الرياح تمزقها تمزيقاً. وتربض الأكواخ عموماً، عند سفح جبل، أو في مقلع حجارة أو واد ضيق، وليس هناك سوى خراف قميئة وماشية محلية تستطيع العيش في هذه المروج. ويهاجر الشباب إلى مناطق المناجم الشرقية في غلامورجان ومونموث. أما كارمارثناشاير فهي مشتل أنسال عمال المناجم ومأوى للمرضى. ولا يستطيع السكان، لذلك، الحفاظ على عددهم إلا بصعوبة. هكذا نجد في كارديغانشاير:

عام 1861	عام 1851	
44,446	45,155	عدد الذكور
52,955	52,459	عدد الاناث
97,401	97,614	المجموع

تقرير الدكتور هنتر في تقارير الصحة العامة، التقرير السابع لعام 1864، لندن، 1865، ص 498-502 ومواضع أخرى).

مصلحة الفقراء⁽¹⁶²⁾ ففي ظل تأثير هذا القانون، ثمة لكل أبرشية مصلحة مالية في أن تقلص عدد سكانها من العمال الزراعيين إلى الحد الأدنى، وبدلاً من أن يؤمن العمل الزراعي استقلالاً مضموناً ودائماً للعامل المُجَدَّ وأسرته، فإنه لا يؤمن في الغالب لسوء الحظ، سوى طريق، أقصر أو أطول، يقود في النهاية إلى الفقر - وهو عوز يظل، على مدى حياة العامل، قريباً جداً بحيث أن أي مرض أو أي بطالة مؤقتة تقوده إلى اللجوء فوراً لمعونة الأبرشية - لذا فإن أي إقامة للعمال الزراعيين في أبرشية ما، تشكل إضافة واضحة لضريبة الفقراء. وما على كبار ملاك الأرض⁽¹⁶³⁾ إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على أراضيهم، حتى يتحرروا، في الحال من نصف مسؤوليتهم عن الفقراء. أما إلى أي حد كان الدستور والقوانين الإنكليزية تهدف إلى إقرار هذا النوع من ملكية الأرض المطلقة، التي تمنح ملاكي الأراضي الكبار الحق في «التصرف بما يملكون وفق رغبتهم»، والقدرة على معاملة زارعي الأرض كغرباء، وطردهم من أرضهم، فتلك مسألة لا أعتمد الخوض فيها. وهذه القدرة على الطرد ليست موجودة في النظرية فحسب، بل سائدة في الواقع، على نطاق واسع - وهي واحدة من الظروف التي تمارس التأثير الحاسم على الأوضاع السكنية للعامل الزراعي. ولتبيان مدى استشراء هذا الشر، حسبنا الإشارة إلى معطيات الإحصاءات الرسمية الأخيرة للسكان، حيث ظل تهديم المنازل، خلال السنوات العشر الأخيرة، يمضي قدماً في 821 منطقة مختلفة في إنكلترا، على الرغم من تزايد الطلب المحلي على المساكن. وبصرف النظر عن الأشخاص الذين أرغموا على السكن خارج

[712]

(162) لقد تحسن هذا القانون عام 1865 إلى حد معين. ولكن التجربة ستبين لنا، عما قريب، أن لا فائدة ترجى من مثل هذه التريعات الخرقاء.

(163) بغية فهم ما سيأتي من النص، ينبغي أن نعرف أن «القرى المغلقة» (close villages) هي القرى التي يملكها واحد أو اثنان من كبار ملاك الأرض. أما «القرى المفتوحة» (open villages) فتعود ملكية أرضها إلى العديد من صغار ملاك الأرض. وفي هذه الأخيرة يستطيع المضاربون في الأبنية أن يشيدوا الأكواخ ويوت المعدمين.

الأبرشيات التي يعملون فيها، فإن هذه المدن والأبرشيات كانت تضم عام 1861، قياساً إلى عام 1851، سكاناً أكثر بنسبة $5\frac{1}{3}\%$ في مساكن أقل بنسبة $4\frac{1}{2}\%$. وما إن تكتمل عملية طرد السكان، حتى تظهر، حسب قول الدكتور هنتر، «القرى الاستعراضية» (show-villages) التي اختزلت أكواخها إلى عدد قليل، والتي لا يسمح لأحد بالسكن فيها غير أولئك الذين لا غنى عنهم كالرعاة والبستانيون، وحراس الصيد، وهم خدم نظاميون يحظون بالمعاملة الحسنة المعتادة لطبقتهم من جانب الأسياد الكرام⁽¹⁶⁴⁾ ولكن الأرض تقتضي الزراعة، والعمال المستخدمون في فلاحتها ليسوا مستأجرين لمساكن يقيمون فيها على أرض المالك، فهم يأتون من القرى المفتوحة، التي قد تبعد 3 أميال، حيث لجأوا إلى ملاكي صغار المساكن الكثيرين، بعد أن هدمت أكواخهم القائمة في القرى المغلقة. وحيثما تأخذ الأمور هذا المجرى، فإن الأكواخ القائمة تشهد، بوضعها المزري المتهاوي، على أن مصيرها الزوال. ونرى هذه الأكواخ موجودة في هذه المرحلة أو تلك من الخراب الطبيعي. وما دام المأوى متماسكاً بعد، يؤذن للعامل باستجاره، وكثيراً ما يقبل ذلك مسروراً، حتى لو دفع سعراً يليق بمسكن جيد. ولكن الكوخ لن يحظى بأي ترميم أو إصلاح، عدا ما يقدر عليه نزله المفلس. وحين لا يعود الكوخ صالحاً للسكن بالمرة، فإن ذلك لا يعني سوى أن عدد الأكواخ المتهدمة قد ازداد كوخاً آخر، وأن الضريبة لمصلحة الفقراء ستغدو أقل تبعاً لذلك. وبينما يتملص كبار المالكين من ضريبة الفقراء بطرد السكان من الأرض التي يسيطون مشيئتهم عليها، فإن

(164) إن منظر قرية استعراضية من هذا النوع يبدو جميلاً، والواقع أن لا وجود لها شأن القرى التي رأتها كاترينا الثانية في رحلتها إلى القرم. وفي الآونة الأخيرة، صار رعاة الأغنام يطردون أيضاً في أحيان كثيرة من هذه القرى الاستعراضية؛ فمثلاً توجد بالقرب من ماركيت - هاربرو، مزرعة لتربية الأغنام تبلغ مساحتها حوالي 500 إيكير، لا تستخدم سوى عامل واحد. ولاختزال مشقة السير لمسافات طويلة في هذه المروج الشاسعة، أي المراعي الجميلة في لايستر ونورثامبتون، اعتاد الرعاة السكن في كوخ داخل المزرعة. أما الآن فيدفع للراعي شلن آخر - الثالث عشر - أسبوعياً للسكن بعيداً في قرية مفتوحة.

المدينة أو القرية المفتوحة الأقرب تستقبل العمال المطرودين؛ إنني أقول الأقرب، ولكن هذه «الأقرب» قد تعني مسافة 3 أو 4 أميال بعيداً عن المزرعة التي يكث فيها العامل يومياً. فإلى هذا الكدح اليومي، ينبغي أن يضاف، كما لو لم يكن شيئاً، قطع ستة أو ثمانية أميال مشياً كل يوم ليحصل المرء على خبزه. ومهما كان العمل الزراعي الذي تؤديه زوجته ويؤديه أطفاله، فإنهم يؤدون ذلك في ظل المنغصات نفسها. وليست هذه كل المشقة التي يفرضها عليه بُعد المسافة. ففي القرى المفتوحة يشتري المضاربون بالأكواخ قطعاً صغيرة من الأرض، ويسعون إلى ملئها بأكبر عدد يستطيعونه من أرخص أنواع الجحور. وفي هذه الجحور البائسة (التي تتميز بمساوىء عيوب أردأ منازل المدن، حتى وإن كانت تجاوز الريف الطلق) يتكدس العمال الزراعيون الإنكليز⁽¹⁶⁵⁾ كما لا

[713]

(165) «عادة تُشاد بيوت العمال» (في القرى المفتوحة، المزدهمة، بالطبع، ازدحاماً مفرطاً على الدوام) «على شكل صفوف، وظهرها ملتصق بقطعة الأرض التي يسميها مضارب البناء أرضه، وبهذا لا يأتئها النور والهواء، إلّا من المقدمة» تقرير الدكتور هنتر في تقارير الصحة العامة - التقرير السابع، 1864، ص 135. وغالباً ما يكون بائع البيرة أو البقال في القرية هو الذي يؤجر المنازل، في الوقت نفسه. في هذه الحالة يجد العامل الزراعي فيه سيداً ثانياً، إلى جانب سيده المزارع. فينبغي على العامل أن يكون زبونه أيضاً. «إنه بشلناته العشرة أسبوعياً، مطروحاً منها 4 جنيهات للإيجار في العام، مضطر لأن يشتري بالسعر الذي يفرضه البائع، حفته (modicum) من الشاي، والسكر، والدقيق، والصابون والشموع، والبيرة» (المرجع نفسه، ص 132). إن هذه القرى المفتوحة هي في الواقع، «مستعمرة عقاب» للبروليتاريا الزراعية في إنكلترا. والكثير من هذه الأكواخ مجرد نُزُل للمبيت، يمر به كل الرعاع المتشردين في الجوار. وإن العامل الريفي الذي احتفظ في أحيان كثيرة، وبصورة مدهشة حقاً، تحت أسوأ الظروف، بكمال الخلق والطهارة، يهلك مع أسرته في هذه المنازل حتماً. وبالطبع، فإن الشائع عند إضراب شايلوك الأرستقراطيين أن يهزوا مناكبهم، متظاهرين رياء بالتقوى إزاء مضاربي البناء، وصغار ملاك الأرض والقرى المفتوحة. فهم يعرفون خير معرفة أن «قراهم المغلقة» و «القرى الاستمراضية» هي منبت القرى المفتوحة، ولا تستطيع قراهم أن تبقى في الوجود بدون هذه الأخيرة. «إن العمال الزراعيين... لولا صغار المالكين، لكانوا في أغلبهم تقريباً، ينامون تحت أشجار المزارع التي يعملون فيها» (المرجع نفسه، ص 135). ويسود نظام القرى «المفتوحة» والقرى «المغلقة» في مناطق وسط إنكلترا Midland، وفي أرجاء أنحائها الشرقية كافة.

ينبغي، من الناحية الأخرى، الاعتقاد بأن العامل حتى إذا كان يسكن في الأرض التي يعمل عليها، يتمتع بظروف سكنية تتفق عموماً مع ما تستحقه حياته الحافلة بالعمل المنتج. فحتى في أراضي الأمراء. قد يكون كوخه (Cottage). نموذجاً للوضاعة. وهناك ملاكو أرض كبار يعتبرون أي اسطبل سكناً صالحاً للعامل وأسرته، لكنهم مع ذلك لا يتورعون عن فرض أقصى صفقة إيجار ممكنة عليه⁽¹⁶⁶⁾ وقد لا يكون السكن سوى كوخ متداع تماماً بغرفة نوم وحيدة خربة، بلا موقد، ولا مرحاض، ولا نافذة يمكن فتحها، ولا مصدر ماء سوى الحفرة، ولا حديقة - ولكن العامل عاجز عن التصدي لهذا الاجحاف. أما قوانين الرقابة الصحية (The Nuisances Removal Acts) فهي مجرد حروف لا حياة فيها. وتطبيقها رهن بمالكي الأكواخ هؤلاء الذين يستأجر (العامل) زريته منهم. إن المشاهد الأكثر اشراقاً، ولكن الاستثنائية، ينبغي ألا تشد انتباهنا، وينبغي لنا أن نوجه الأنظار ثانية إلى هذه الوقائع التي تشكل القاعدة والتي هي عار على حضارة إنكلترا. إنه لأمر يثير الأسى حقاً أن نرى مراقبين أكفاء يتوصلون إلى استنتاج مشترك يقول، على الرغم من وضوح الوقائع بصدد نوعية المساكن الحالية، إن الفظاعة العامة للمساكن ليست بالشر الكبير، وإن ذلك أقل الحاحاً بما لا يقاس من الشر الأكبر وهو النقص العددي في المساكن. لقد كان ازدحام أماكن سكن العمال الزراعيين، لسنوات وسنوات، مثار قلق عميق، لا

[714]

(166) «إن مؤجر البيت» (سواء كان مزارعاً أم مالكاً كبيراً للأرض) «يحقق، لنفسه بصورة مباشرة، أو غير مباشرة ربحاً من استخدام رجل بعشرة شلنات في الأسبوع، ويتزع من هذا المسكين 4 أو 5 جنيهات سنوياً بتأجيره بيتاً لا يساوي 20 جنيهاً في سوق حرة حقاً، ولكنه يحافظ على سعره المصطنع هذا بسلطته كمالك يستطيع أن يقول للعامل: «إما أن تستأجر منزلي أو تذهب وتفتش عن عمل في مكان آخر، دون أن تحصل على شهادة حسن سلوك مني». وإذا ما عثر لرجل أن يحسن وضعه، بأن يذهب للعمل كراصف قضبان في سكك الحديد، أو كعامل في مقلع حجارة، فإنه يجد السلطة نفسها تلاحقه بقولها «إما أن تعمل لأجلي بهذا الأجر المنخفض، وإما تصرف بعد أسبوع، خذ خنزيرك معك، ثم نرى ما تستطيع الحصول عليه لقاء البطاطا التي تنمو في حديقتك». «وحين يجد المالك» (أو المزارع) «أن ذلك يخدم مصلحته خدمة أفضل، فإنه يحبذ رفع إيجاره في بعض الأحيان، كعقاب على ترك العمال لخدمته» (الدكتور هنتر، المرجع نفسه، ص 132).

عند الحريصين على الأمور الصحية فحسب، بل عند كل الحريصين على حياة الاستقامة والأخلاق. فالمكلفون بوضع التقارير عن انتشار الأمراض الوبائية في الدوائر الريفية ما انفكوا يكررون التأكيد، المرة تلو الأخرى، وفي عبارات متماثلة إلى حد أنها تبدو مستنسخة عن بعضها بعضاً، على الخطورة القصوى لازدحام السكن، بوصفه العلة التي تجعل السعي إلى الحد من تفشي الوباء أمراً لا طائل من ورائه. ولو جرت الإشارة مراراً وتكراراً إلى أنه على الرغم من النواحي الصحية الملائمة التي تتميز بها الحياة في الريف، فإن ازدحام السكن، الذي يساعد على تفشي الأمراض الوبائية، إنما يساعد على نشوء الأمراض غير الوبائية بالمثل. والذين شجبوا أوضاع ازدحام مساكن سكانا الريفين، لم يلزموا الصمت حيال شر آخر. فحتى حين كان همهم الوحيد ينصب على المضار الصحية، فقد كانوا مرغمين تقريباً على الإشارة بحكم الظروف، إلى جانب آخر من الموضوع. فبعد أن تعرض تقاريرهم كيف أن البالغين من الجنسين، المتزوجين وغير المتزوجين، يتكدسون (huddled) في غرفة نوم واحدة، ضيقة، في أحوال كثيرة جداً، فإنها تعبر، حتماً، عن القناعة بأن الأوضاع الموصوفة، تنتهك مشاعر الحشمة دوماً وبأفزع شكل، وتضر بالأخلاق بصورة حتمية تقريباً⁽¹⁶⁷⁾ ونجد، على سبيل المثال، في ملحق التقرير السنوي الأخير، أن الدكتور أورد يشير في مذكرته عن الحمى التي اجتاحت منطقة وينغ في مقاطعة بكنغهام شاير، إلى شاب مصاب بالحمى جاءه من بلدة وينغريف. ففي أيام مرضه

(167) «إن العرسان الجدد ليسوا بمثابة درس تهذيب لإخوتهم وأخواتهم البالغين الذين يشاركونهم حجرة النوم نفسها. ورغم تعذر ذكر أمثلة، فثمة معطيات تكفي لتبرير الملاحظة التالية وهي أن حزناً عظيماً، أو الموت أحياناً، يكون نصيب الأنثى التي ترتكب إثم سفاح القربى» (الدكتور هنتر، المرجع نفسه، ص 137). ويقول أحد أفراد البوليس الريفي، وقد سبق أن خدم بضع سنوات كمفتش في أسوأ أحياء لندن، عن فتيات قريته: «ما رأيت لفسقهن منذ السن المبكرة ولصلافتهن وخلاعتهن مثيلاً في سنوات خدمتي كبوليسي ومفتش في أسوأ أحياء لندن، فهم يعيشون كالحنازير. فالشباب البالغون والفتيات البالغات، والأمهات، والآباء ينامون جميعاً في غرفة واحدة». (لجنة عمل الأطفال، التقرير السادس، لندن، 1867، الملحق، ص 77، رقم 155).

[715]

الأولى كان ينام في غرفة واحدة مع تسعة آخرين. وفي ظرف أسبوعين أصيب عدد منهم بالعدوى، وبعد بضعة أسابيع أصابت الحمى خمسة من التسعة، وتوفي واحد منهم! وعلمت من الدكتور هارفي، الذي يعمل في مستشفى سانت - جورج، أنه قام بزيارة وينغ أثناء الوباء، زيارة عمل شخصية، وأورد معلومات تطابق معنى ما ورد في التقرير بشكل دقيق: «كانت ثمة امرأة شابة مصابة بالحمى، تنام ليلاً في غرفة واحدة مع أبيها وأمها، وطفلها غير الشرعي، وشابين آخرين (شقيقتها) وشقيقتها، ولكل واحدة ابن غير شرعي - المجموع عشرة أشخاص. وقبل بضعة أسابيع كان هناك 13 شخصاً ينامون في الغرفة»⁽¹⁶⁸⁾

لقد تحرى الدكتور هنتر 5375 كوخاً من أكواخ العمال الزراعيين، ليس في المناطق الزراعية الصرف فقط، بل في جميع مقاطعات إنكلترا. من بين هذه الأكواخ الـ 5375، هناك 2195 بحجرة نوم واحدة (وكثيراً ما تستخدم كغرفة جلوس في الوقت نفسه) و2930 بغرفتين، و250 فقط بأكثر من غرفتين. وسأقدم مجموعة موجزة من الوقائع المستلثة من دزينة من المقاطعات.

(1) بيدفوردشاير

رسلنفورث: غرف النوم بطول زهاء 12 قدماً، ويعرض 10 أقدام، رغم أن كثيراً منها أصغر مساحة من هذه. الأكواخ الصغيرة، المؤلفة من طابق واحد، غالباً ما تُقسم بالواح خشبية إلى غرفتي نوم، ويوضع سرير في مطبخ ارتفاعه 5 أقدام و6 إنشات. الإيجار 3 جنيهات استرلينية سنوياً. ويتوجب على المستأجرين أن يبنوا بأنفسهم مراحيض أكواخهم، ولا يقدم الملاك سوى حفرة. وما إن يبنوا أحدهم مرحاضاً، حتى يستخدمه كل الجيران. وهناك منزل لعائلة تسمى ريتشاردسون، كان مثلاً «للجمال» لا يضاهاى. «جدرانها المكسوة بالجبس منتفخة مثل فستان سيدة تنحني احتراماً. طرف السطح كان محدباً، والطرف الثاني مقعراً، وعلى هذا الأخير تنتصب، لسوء الحظ، المدخنة، وهي عبارة عن أنبوب معوج، صُنع من الطين والخشب، أشبه بخرطوم فيل. ودُعمت المدخنة بعضاً طويلة لمنعها من السقوط. وكان باب الدخول والنافذة بهيئة شبه معين. ومن السبعة عشر منزلاً جرى تفقدها، هناك 4 فقط بأكثر من غرفة نوم واحدة، وهي مزدحمة ازدحاماً

(168) تقرير الصحة العامة السابع، 1864، ص9-14، ومواضع أخرى.

مفراً، وكان أحد الأكواخ المؤلفة من غرفة نوم واحدة يأوي 3 بالغين و3 أطفال، وكان كوخ آخر يأوي زوجين مع 6 أطفال، إلخ.

دنتون: الإيجارات غالية، وتتراوح بين 4 و5 جنيهات استرلينية سنوياً؛ والأجور الأسبوعية للرجال 10 شلنات. إنهم يأملون تسديد الإيجار بما تصنعه الأسرة من ضفر القش. وكلما ارتفع الإيجار، زاد عدد الذين يتوجب عليهم التكسب سوية لتسديده. ثمة 6 بالغين يعيشون مع 4 أطفال في ردهة نوم واحدة، ويدفعون لقاءها 3 جنيهات و10 شلنات. أرخص منزل في دنتون طوله 15 قدماً وعرضه 10 أقدام من الخارج، مؤجر بثلاثة جنيهات. ومن 14 بيتاً جرى تفقدها، ثمة واحد فقط يحتوي على غرفتي نوم. وعلى مقربة من القرية ثمة منزل لوثه الساكنون بالقاذورات من الخارج وقد تأكلت 9 [716] إنشآت من أسفل الباب بفعل العفونة وحدها، أما باب الدخول، فهو فتحة واحدة تغلق ليلاً ببضعة أحجار من الآجر، وتُدفع ببراعة وتغطي بمزقة حصيرة. وثمة نصف نافذة، قد سقطت بزجاجها وإطارها. وفي هذا المكان، يتكسب 3 بالغين و5 أطفال بلا أثاث. وليست دنتون أسوأ حالاً من بقية أرجاء بيغلزويد يونيون.

(2) بيركشاير

بينهام: في حزيران/يونيو 1864، كان ثمة رجل يعيش مع زوجته وأولاده الأربعة في cot (كوخ صغير مؤلف من طابق واحد). وعادت إحدى بناته من العمل وقد أصيبت بالحمى القرمزية. ثم ماتت. ومرض طفل آخر ثم مات. وكانت الأم وطفل آخر قد أصيبا بالتيفوئيد حين استدعي الدكتور هنتر. وكان الأب ينام مع طفله الثالث خارج المنزل، ولكن صعوبة عزل العدوى تتضح هنا، حيث كانت الأغذية القذرة للعائلة المصابة بالحمى مطروحة في سوق القرية البائسة، المزدهم، بانتظار غسلها. إن إيجار أسرة هاء (H) يبلغ شلناً واحداً في الأسبوع؛ ويحتوي البيت غرفة نوم واحدة للزوج والزوجة، وأطفالهما الستة. وثمة منزل آخر مؤجر بثمانية بنسات أسبوعياً، طوله 14 قدماً و6 إنشآت وعرضه 7 أقدام، وارتفاع سقف مطبخه 6 أقدام؛ وغرفة النوم بلا نافذة أو موقد أو باب، ولا منفذ لها سوى إلى الممر، ولا حديقة له. وكان يعيش هنا أخيراً رجل مع ابنتيه البالغتين، وابنه البالغ؛ الأب وابنه يرقدان على السرير، والابنتان تضطجعان في الممر. ولكل واحدة من هاتين طفل حين كانت الأسرة لا تزال في هذا المنزل، وقد ذهبت إحدهما إلى مأوى العمل للفقراء كي تلد، ثم عادت إلى البيت.

(3) بكنفهام شاير

هناك 30 كوخاً - على رقعة من الأرض مساحتها 1000 إيكير - تأوي ما بين 130 إلى 140 شخصاً. تبلغ مساحة ابرشية براندنهام 1000 إيكير، وفي عام 1851 كان تعدادها 36 منزلاً، ونفوسها 84 رجلاً و54 امرأة. هذا التفاوت بين الجنسين خف بعض الشيء عام 1861، حين بلغ عدد الرجال 98، وعدد النساء 87، أي بزيادة 14 رجلاً و33 امرأة خلال عشر سنوات. في غضون ذلك انخفض عدد المنازل واحداً. وينسلو: أعيد بناء قسم كبير من القرية حديثاً وفق طراز جيد، والطلب على المنازل كبير على ما يبدو، لأن الأكواخ الصغيرة البائسة تؤجر بشلن أو شلن وثلاثة بنسات أسبوعياً.

ووتر - ايتون: في ضوء ازدياد السكان، قام الملاك العقاريون هنا، بهدم 20% من المنازل القائمة. وثمة عامل فقير يقطع زهاء 4 أميال مشياً لبلوغ مكان عمله، وقد سئل إن كان لا يستطيع أن يجد كوخ سكن أقرب، فأجاب: «كلا، فهم أذكى من أن يأووا رجلاً له أسرة كبيرة كآسرتي».

[717]

تينكرز - ايند، القرية من وينسلو: ثمة غرفة نوم يقطنها 4 بالغين و4 أطفال، طولها 11 قدماً، وعرضها 9 أقدام، وارتفاعها 6 أقدام و5 إنشات في أعلى موضع؛ وثمة غرفة أخرى طولها 11 قدماً و3 إنشات وعرضها 9 أقدام، وارتفاعها 5 أقدام و10 إنشات، تأوي 6 أشخاص. تحظى كل واحدة من هاتين الأسرتين بمساحة أقل من تلك التي تُعدّ ضرورية للسجين. وليس ثمة منزل يحتوي على أكثر من غرفة نوم واحدة، ولا يوجد في أي منها باب خلفي؛ أما الماء فهو غير موجود إلا في أكواخ قليلة جداً، ويتراوح إيجار المسكن الأسبوعي بين شلن وأربعة بنسات إلى شلنين. ومن بين 16 منزلاً جرى تفقدها، كان هناك رجل واحد يكسب 10 شلنات في الأسبوع. إن كمية الهواء التي يحصل عليها الفرد الواحد في الظروف المذكورة آنفاً تعادل ما يحصل عليه فيما لو حبس طوال الليل في صندوق طول ضلعه 4 أقدام لكل من الأبعاد الثلاثة. ولكن الجحور العتيقة تسمح بنفاذ مقدار معين من الهواء دون قصد، فتحسّن التهوية.

(4) كمبريدج شاير

غامبلنغاي: يملكها عدة ملاك عقارين. وهي تضم أباس الأكواخ الصغيرة (cots) التي يمكن العثور عليها. ويتعاطى الكثير من سكانها ضفر القش. ويسود هذا المكان خمول مميت واستسلام يائس للحياة في القذارة. إن الإهمال الملحوظ في مركز القرية يتحول إلى داء موات في قطبيها الشمالي والجنوبي، حيث تنهار المنازل تدريجياً نتيجة لنخره

من العفن. وملاكو العقارات المقيمون في أماكن أخرى يستنزفون هؤلاء المستأجرين البائسين على هواهم. فالإيجارات عالية جداً؛ ويحشر 8 أو 9 أشخاص في ردهة نوم واحدة، وفي حالتين من هذه الحالات كانت ردهة نوم صغيرة واحدة تضم 6 بالغات، لكل واحدة منهن طفل أو طفلان.

(5) إيسكس

ثمة عدد من الأبرشيات في هذه المقاطعة يتناقص فيها عدد الأشخاص والأكواخ سوية. إلا أن هناك لا أقل من 22 أبرشية لم يَحُلْ تهديم المنازل فيها دون زيادة السكان، ولم يفض إلى ذلك النوع من طرد السكان الذي يجري عموماً تحت اسم «النزوح إلى المدن». وفي أبرشية فينغرينغهو، التي تبلغ مساحتها 3443 إيكراً، كان هناك 145 منزلاً عام 1851، لم يبق منها غير 110 منازل عام 1861. بيد أن الناس، ما كانوا راغبين في الهجرة، وقد تدبروا أمر تكاثر نفوسهم رغم تلك الظروف. وفي رامسدين كرايز عام 1851، كان 252 شخصاً يسكنون 61 منزلاً، أما في عام 1861 فقد كان ثمة 262 شخصاً محشورين في 49 منزلاً وفي بازلدون، كان هناك 157 شخصاً يعيشون على 1827 إيكراً، في 35 منزلاً عام 1851، وفي نهاية العقد، بات عدد الأشخاص 180 والمنازل 27. وكان عدد الأشخاص في أبرشيات فينغرينغهو، ساوث - فارمبيريدج، ويدفورد، بازلدون، رامسدين كرايز عام 1851، 1392 شخصاً يعيشون على 8449 إيكراً في 316 منزلاً أما عام 1861 فقد بلغ عدد الأشخاص [718] 1473، وعدد المنازل 249، على الرقعة نفسها.

(6) هيرفورد شاير

عانت هذه المقاطعة الصغيرة من «شبح الطرد» أكثر من أي مقاطعة أخرى في إنكلترا. وفي مادلي، ثمة أكواخ مزدحمة ازدحاماً شديداً بوجه عام، ولا تحتوي سوى غرفتي نوم، ويملك المزارعون أغلبها. وهم يؤجرونها، بسهولة، لقاء 3 جنيهات أو 4 جنيهات في العام، ويدفعون أجراً أسبوعياً مقداره 9 شلنات.

(7) هنتينغدون شاير

عام 1851، كان في هارتفورد 87 منزلاً، بعد ذلك بقليل جرى تهديم 19 كوخاً في هذه الأبرشية الصغيرة التي تبلغ مساحتها 1720 إيكراً، وكان عدد سكانها 452 في عام 1831، و382 في عام 1851، و341 في عام 1861. لقد جرى تفقد 14 كوخاً، يحتوي كل واحد منها على غرفة نوم واحدة. في أحد الأكواخ، ثمة زوجان مع 3 أبناء

بالغين، وابنة بالغة، و4 أطفال - المجموع عشرة؛ وفي كوخ آخر ثمة 3 بالغين و6 أطفال. وكانت إحدى هذه الغرف التي ينام فيها 8 أشخاص، تبلغ 12 قدماً و10 إنشات طولاً، و12 قدماً وإنشين عرضاً، و6 أقدام و9 إنشات ارتفاعاً؛ ويوفر هذا، دون خصم الأجزاء الناتئة من الشقة، 130 قدماً مكعباً للفرد الواحد. وينام في هذه الغرف الأربع عشرة 34 بالغاً و33 طفلاً. ونادراً ما كان لهذه الأكوخ حدائق، ولكن كثيرين من نزلاتها يتمكنون من زراعة رقعة صغيرة يستأجرونها بـ 10 شلنات أو 12 شلناً لكل (rood) (ربع إيكرو). وهذه القطع المزروعة بعيدة عن البيوت التي تخلو من أي مراحيض. ويجب على الأسرة «إما أن تذهب إلى قطعة الأرض لترمي فضلات الجسد هناك» وإما أنها، حاشاكم، كما يحدث في هذا المكان «تطرح فضلاتها في خزانة بداخلها وعاء على شكل جارور مثبت في حوامل، ويُنتزع ثم ينقل إلى رقعة الأرض ليفرغ هناك حيث تحتاج التربة إلى محتوياته». إن دورة شروط الحياة في اليابان، تمضي بصورة أنظف من هذا.

(8) لنكولن شاير

لانغتوفت: ثمة رجل يعيش هنا في منزل رايت، بصحبة زوجته وأمها و5 أطفال؛ وللمنزل مطبخ أمامي، وحجرة لحفظ الأواني وغسلها، وغرفة نوم تعملو المطبخ. إن مساحة المطبخ الأمامي وغرفة النوم تبلغ الواحدة منهما 12 قدماً وإنشين طولاً و9 أقدام و5 إنشات عرضاً، والمساحة الكاملة للأرضية السفلى 21 قدماً و3 إنشات طولاً و9 أقدام و5 إنشات عرضاً. وغرفة النوم هي حجرة علوية: فجدرانها تتصل بالسقف مثل قالب السكر المخروطي، وفي مقدمتها نافذة صغيرة. لماذا يسكن هنا؟ بسبب الحديقة؟ كلا، فهي صغيرة جداً. بسبب الإيجار؟ كلا، فهو مرتفع، ويبلغ شلناً و3 بنسات في الأسبوع. بسبب قربه من العمل؟ كلا، فبعده 6 أميال، وصاحبه يقطع يومياً 12 ميلاً جيئةً وذهاباً. إنه يسكن هنا، لأن الكوخ الصغير كان قابلاً للاستئجار، ولأنه أراد أن يحظى بكوخ مستقل له وحده، مهما كان موقعه أو سعره، وحاله. وفيما يلي جدول [719] إحصائي عن 12 منزلاً في لانغتوفت، تحوي 12 غرفة نوم، ويسكنها 38 بالغاً و36 طفلاً:

12 منزلاً في لانغتون

المنزل	عدد حجرات النوم	عدد البالغين	عدد الأطفال	عدد الأشخاص الإجمالي
رقم 1	1	3	5	8
رقم 2	1	4	3	7
رقم 3	1	4	4	8
رقم 4	1	5	4	9
رقم 5	1	2	2	4
رقم 6	1	5	3	8
رقم 7	1	3	3	6
رقم 8	1	3	2	5
رقم 9	1	2	0	2
رقم 10	1	2	3	5
رقم 11	1	3	3	6
رقم 12	1	2	4	6

(9) كينت

كانت كينغتون مكتظة اكتظاظاً خطيراً بالسكان في عام 1859، عندما ظهر مرض الدفتيريا، ونظم طبيب الأبرشية تحريات رسمية عن وضع الطبقات الفقيرة. ووجد في هذه الناحية، حيث يُستخدم عدد كبير من العمال، أن بعض الأكواخ قد هُدمت ولم تشيد أكواخ جديدة إطلاقاً. وفي أحد القطاعات تقوم أربعة بيوت تسمى أقفاص العصافير (birdcages)، يحتوي كل واحد منها على أربع غرف، لها الأبعاد التالية مقاسة بالأقدام والإنشات:

المطبخ	$6.6 \times 8.11 \times 9.5$
حجرة غسل وحفظ الأواني	$6.6 \times 4.6 \times 8.6$
غرفة النوم	$6.3 \times 5.10 \times 8.5$
غرفة النوم	$6.3 \times 8.4 \times 8.3$

(10) نورثهامبتون شاير

برينوورث، بيكفورد^(*)، فلور: يوجد في هذه القرى، في الشتاء، ما بين 20 و30 رجلاً يتسكعون في الشوارع لانعدام العمل. إن المزارعين لا يحرقون دوماً الأرض التي يزرعونها قمحاً ولفناً حراثة كافية، ومالك العقار يرى أن من الأفضل له أن يدمج كل القطاعات المؤجرة في مزرعتين أو ثلاث. من هنا منبع نقص فرص العمل. وفي حين أن الحقل يتطلع إلى العمل، على هذا الجانب من الخندق، فإن العمال المحرومين من العمل، على الجانب الآخر، يلقون إليه نظرات الحنين. ولا عجب إطلاقاً في أن العمال الذين يرهقون بالعمل صيفاً، ويتضورون من الجوع شتاءً، يرددون بلهجتهم المحلية المميزة قائلين: (the parson and gentlefolks seem frit to death at them)^(168a)

[720] وهناك أمثلة في قرية فلور، حيث توجد غرفة نوم واحدة، من أصغر حجم، تأوي زوجين مع 4 أو 5 أو 6 أطفال، أو تأوي 3 بالغين و5 أطفال، أو زوجين مع جد و6 أطفال طرحتهم الحمى القرمزية، إلخ؛ ويوجد بيتان يحتويان على غرفتي نوم، وبأويان أسرتين، الأولى مع 8 بالغين، والثانية مع 9 بالغين، على التوالي.

(11) ويلت شاير

ستراتون: جرى تفقد 31 منزلاً، ثمانية منها بغرفة نوم واحدة. وفي بينهيل، في الأبرشية نفسها: ثمة كوخ مؤجر بشلن واحد و3 بنسات في الأسبوع، يسكنه 4 بالغين و4 أطفال، لا خير فيه، عدا الجدران، من الأرضية المبلطة بأحجار غليظة التقطيع، إلى السقف المغطى بقش أكله البلى.

(12) ورسيسترشاير

إن تهديم المنازل هنا ليس واسعاً جداً، مع ذلك فإن عدد قاطني المنزل الواحد ارتفع بين عام 1851 وعام 1861، من 4.2 إلى 4.6 أفراد.

(*) ورد هذان الاسمان: Pitsford, Brixworth، في متن النص الألماني، أما الصحيح فهو

Brinworth و Pickford حسب المراجع الإنكليزية. [ن.ع].

(168a) «يبدو أن الكاهن والنبلاء متفقون على تدويننا حتى الموت».

بادزي: يوجد هنا كثير من الأكواخ والحدائق الصغيرة. ويزعم بعض المزارعين أن هذه الأكواخ «مصدر ازعاج كبير هنا، لأنها تأتي بالفقراء» (a great nuisance here, because they bring the poor) ويقول أحد السادة:

«لن يتحسن وضع الفقراء، فإذا شيد 500 كوخ فستؤجر بسرعة كبيرة، والواقع، كلما شيدت أكثر زادت حاجتهم إلى المنازل أكثر».

وحسب رأي هذا السيد، أن المنازل تولد السكان، وأن هؤلاء يضغطون «على وسائل السكن» بحكم قانون الطبيعة. وعلى هذا يرد الدكتور هتتر:

«لا بد من أن يأتي هؤلاء الفقراء من ناحية ما، وبما أنه لا يوجد شيء خاص يجذبهم إلى بادزي، كالإعانات الحكومية، فلا بد أن ثمة شيئاً يدفعهم إلى هذه الناحية من ناحية أخرى أقل ملاءمة. ولو كان بوسع كل واحد منهم أن يجد كوخاً وقطعة أرض بجوار عمله، فلن يجذب القدوم إلى بادزي، حيث عليه أن يدفع لقاء رقعة الأرض الصغيرة ضعف ما يدفعه المزارع».

إن النزوح الدائم إلى المدن، والتكوين الدائم «لفيض» سكاني في الريف من جراء تركيز المزارع وتحويل الحقول إلى مراعي واستخدام الآلات، إلخ، والطرْد المستمر لسكان الأرياف بتهديم أكواخهم، إنما تسير جميعاً جنباً إلى جنب. وكلما فرغت منطقة من المناطق من السكان، تعاظم «فيض السكان النسبي» فيها، وتنامى ضغطهم على وسائل تشغيلهم، وتزايد فيض السكان الزراعيين المطلق بالمقارنة مع وسائل سكنهم، وتعاظم بالتالي فيض السكان المحلي في القرى، وتكديس المخلوقات البشرية تكديساً وبائياً مهلكاً. إن حشر زمر من الناس في القرى الصغيرة المبعثرة، أو في البلديات الريفية [721] الصغيرة، يعادل طرد الناس بالعنف من الأراضي. إن جعل العمال الزراعيين «فائضين» باستمرار، على الرغم من تناقص عددهم وتنامي مقدار منتوجاتهم، يشكل مهد الفاقة. وتغدو هذه الفاقة، دافعاً لطردهم من الأرض، ومنبعاً رئيسياً لبؤس سكنهم، مما يحطم آخر قدرة لهم على المقاومة، ويجعلهم مجرد عبيد للملاك العقاريين والمزارعين⁽¹⁶⁹⁾

(169) «إن المهنة السامية التي كان يمارسها العامل الزراعي تضفي الكرامة حتى على منزلته. إنه ليس عبداً مسترقاً، بل هو جندي في زمن السلام، ويستحق أن يقدم المالك العقاري له مكاناً يليق بالرجال المتزوجين، طالما أن هذا المالك يدعي لنفسه سلطة إرغامه على العمل، بمثل ما تقتضيه البلاد من الجندي. لكنه لا يتلقى، شأنه شأن الجندي، سعر عمله بسعر السوق. وعلى غرار

بحيث يتوطد الحد الأدنى من الأجور قانوناً من قوانين الطبيعة بالنسبة إليهم. من جهة أخرى نرى أن الأرياف تعاني، على الرغم من «فيض السكان النسبي» الدائم، نقصاً في السكان، في الوقت نفسه. ولا يتجلى ذلك على المستوى المحلي في مواضع تدفق الناس منها إلى المدن والمناجم وأعمال سكك الحديد، إلخ.، بسرعة كبيرة، فحسب، بل يتجلى في كل الأماكن، خلال موسم الحصاد، وكذلك في فصلي الربيع والصيف، خلال تلك الفترات المتعددة، عندما تحتاج الزراعة الإنكليزية، التي بلغت مستوى عالياً من العناية والتكثيف، إلى أيدي عاملة إضافية. فهناك على الدوام عمال فائضون عن الحاجات الوسطية للزراعة، مثلما هناك على الدوام نقص في العمال عن حاجاتها الاستثنائية أو المؤقتة⁽¹⁷⁰⁾ لهذا نجد الوثائق الرسمية تزخر بشكاوى متناقضة وردت من

= الجندي، يؤخذ فتياً، غراً، لا يعرف من الدنيا سوى مهنته ومنطقته. إن الزواج المبكر ومفعول شتى قوانين السكن تؤثر على هذا، مثلما يؤثر نظام التجنيد وقانون العقوبات العسكرية على ذلك» الدكتور هنتر في تقرير الصحة العامة السابغ، 1864، لندن، 1865، ص132. ونرى أحياناً أن مالكاً عقارياً، رقيق الحاشية على نحو استثنائي، يأسى للفقر الذي خلقه هو نفسه. «إنه لشيء مؤسف أن يقف المرء وحيداً في أرضه» يقول اللورد لايستر، حين تلقى التهنة على انتهاء بناء قصره هوكهام. - «إنني أجيل النظر من حولي فلا أرى بيتاً غير بيتي. إنني عملاق من برج العمالقة، وقد التهمت كل جيرانني».

(170) ونرى حركة مماثلة وقعت خلال السنوات العشر الأخيرة في فرنسا، وذلك كلما كان نطاق هيمنة الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يتسع، ويطرده «فيض» السكان الزراعيين إلى المدن. كما نجد هنا تدهور ظروف السكن وغيرها بجوار منبع «السكان الفائضين» بالذات. للاطلاع على هذه «البروليتاريا الريفية» (prolétariat foncier) الخاصة التي أدى نظام تجزئة الأرض لقطع صغيرة إلى ظهورها، أنظر المؤلف الذي سبق الاستشهاد به: كولنز، [الاقتصاد السياسي...]. (Colins, L'Économie Politique...) وكذلك مؤلفي: الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت، الطبعة الثانية، هامبورغ، 1869، ص88 وما يليها. لقد كان سكان المدن في فرنسا عام 1846 يمثلون 24.42% وسكان الريف 75.58%، أما عام 1861، فباتت النسبتان 28.86% في المدن و71.14% في الريف. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة تناقصاً أكبر في نسبة سكان الريف من مجموع السكان. وقد أنشد بيبير دوبون، عام 1846، في «أنشودة العمال» (Le chant des ouvriers) قائلاً:

«نلبس ثياباً رثة، ونسكن الجحور
تحت الأسيجة وفي الخرائب،
نحيا مع البوم واللصوص
أصدقاء الأشباح والظلام».

[722] أماكن واحدة عن نقص وفيض اليد العاملة في آن واحد. إن النقص المؤقت أو المحلي في اليد العاملة لا يفضي إلى رفع الأجور، بل فقط إلى سوق النساء والأطفال إلى العمل الزراعي، وخفض متوسط سن العمال باستمرار. وما إن يترسخ استغلال الأنث والأطفال على نطاق واسع، حتى يتحول بدوره إلى وسيلة جديدة لتوليد فيض سكاني وسط الذكور من العمال الزراعيين البالغين، وتخفيض أجورهم. وفي شرقي إنكلترا تزدهر ثمرة رائعة من ثمار هذه الحلقة المفرغة (cercle vicieux) - نعني ظهور ما يسمى بنظام زمر العمل (Gangsystem) (زمر أو عصبة العمل)، الذي أتطرق إليه هنا بإيجاز⁽¹⁷¹⁾

يقتصر نظام زمر العمل على لتكولن شاير، هنتينغدون شاير، كمبريدج شاير، نورفولك شاير، سافولك شاير، نوتنغهام شاير، وفي مواضع متفرقة من مقاطعات نورثهامبتون شاير وبيدفورد شاير، وروتلاند، المجاورة. وتصلح لتكولن شاير لأن تكون مثلاً إن رقعة كبيرة من هذه المقاطعة هي أرض حديثة العهد، فقد كانت من قبل مستنقعات، أو أرض انتزعت أخيراً من البحر، كما في بعض المقاطعات الشرقية المذكورة توأ. لقد صنع المحرك البخاري العجائب فيما يتعلق بأعمال تجفيف الأراضي. وما كان ذات مرة مستنقاعاً أو أرضاً رملية، غدا اليوم مروج قمح تدر أكبر الربح. وينطبق القول نفسه على الأراضي المغمورة بالطمي التي انتزعتها يد العمل البشري، كما حدث في جزيرة أكسهولم. وأبرشيات أخرى على ضفاف نهر ترنت. ولكن نشوء مزارع جديدة لا يترافق مع بناء أكواخ جديدة، بل يترافق، على العكس، مع تهديم القديم منها؛ أما اليد العاملة فتستدعى من القرى المفتوحة، التي تبعد أميالاً، وتقع قرب طرق كبيرة، تلتف على منحدرات التلال. وفي الماضي كان السكان قد وجدوا هناك بالذات مأوى يلوذون به من الفيضانات المستديمة في فصل الشتاء. إن العمال الذين يسكنون دوماً في المزارع التي تتراوح مساحتها بين 400 إلى 1000 إيكير (ويسمون هناك «العمال المثبتين» «confined labourers») يستخدمون حصراً في أنواع معينة من العمل الزراعي الدائم، والشاق، الذي يُنفذ بمعونة الخيول. ويندر أن نعثر على كوخ واحد في كل مائة إيكير^(*) بصورة وسطية.

وأدلى أحد المزارعين الذي يستأجر قطعة من أرض المستنقعات (Fenland) فيما مضى [723] بشهادته أمام لجنة التحقيق قائلاً:

(171) يقتصر التقرير السادس والأخير للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال، المنشور في نهاية آذار/

مارس 1867، على معالجة نظام زمر العمل (Gangsystem) الجوّالة في الريف.

(*) في النص شرح بين قوسين لما يعادل الإيكير في المقاييس الألمانية حذفناه. [ن.ع].

«إنني أعمل على 320 إيكراً، وهي جميعاً أرض صالحة للزراعة. ليس ثمة كوخ واحد في مزرعتي. وهناك عامل واحد في مزرعتي الآن. وعندى أربعة عمال يعتنون بالخيول ويسكنون في الجوار. أما العمل السهل الذي يحتاج إلى كثرة من الأيدي العاملة، فنسندة إلى زمر العمل»⁽¹⁷²⁾

تحتاج الأرض إلى الكثير من العمل السهل في الحقول، مثل قلع الأعشاب الضارة وعزق التربة، وبعض عمليات التسميد، وإزالة الأحجار، وما إلى ذلك. وزمر العمل هي التي تؤدي ذلك، أو تؤديه أحياناً فرق منظمة من العمال الذين يقطنون القرى المفتوحة. تتألف زمرة العمل من 10 أشخاص إلى أربعين أو خمسين شخصاً، من الأناث بالذات، ومن اليافعين من كلا الجنسين (بين 13 - 18 عاماً)، رغم أن الصبيان يخرجون منها، في الغالب، عند سن الثالثة عشرة، وأخيراً، من الأطفال من كلا الجنسين (6 - 13 عاماً). ويقف على رأس زمرة العمل عريف (Gangmaster)، وهو دائماً عامل زراعي عادي، ممن يسمى مخلوقاً طائشاً، مغامراً، جسوراً، متشرداً، سكيراً، ولكنه يتحلى بنوع من روح المبادرة. والعريف هو الذي يجند الزمرة، وهي تآمر بأمره، لا بأمر المزارع. وهو يتولى إبرام صفقة العمل، في الغالب بالقطعة مع هذا الأخير، ودخله الذي لا يزيد وسطياً زيادة كبيرة عن دخل العامل الزراعي العادي⁽¹⁷³⁾، مرهون تماماً، على وجه التقريب، بتدبيره وبراعته في انتزاع أكبر عمل ممكن في أقصر وقت ممكن من أفراد زمرة. وقد اكتشف المزارعون أن النساء لا يعملن جيداً إلا تحت إمرة الرجال، ولكن - من جهة أخرى - ما إن يبدأ الأطفال والنساء بالعمل، حتى يأخذهم الاندفاع لبذل أقصى الجهود - وهذا ما كان يعرفه فورييه - أما العامل البالغ، فهو مراوغ تماماً، ويحاول اقتصاد قواه بأقصى ما يستطيع. ويتنقل عريف الزمرة من مزرعة إلى أخرى، وبذلك يشتغل مع جماعته من 6 إلى 8 أشهر في العام. لذلك فإن العمل ارتباطاً بهذا العريف مثمر ومضمون بالنسبة إلى الأسر العمالية، أكثر من العمل عند مزارع واحد، لا يستخدم الأطفال إلا بين الحين والآخر. هذا الواقع يرسخ نفوذ عريف الزمرة رسوخاً

(172) لجنة استخدام الأطفال، التقرير السادس، شهادات، ص37، رقم 173. - إن Fenland تعني Marshland.

(173) إلا أن بعض عرفاء زمر العمل قد تحولوا إلى مزارعين يستأجرون حتى 500 إيكرا، أو مالكي عدد لا بأس به من المنازل.

كاملاً في القرى المفتوحة، بحيث لا يعود بوسع أحد أن يؤجر الأطفال إلا عن طريقه. وإن «إعارة» هؤلاء الأطفال فرادى، وبصورة مستقلة عن الجماعات، هي مهنته الثانوية. [724] إن «الجوانب المعتمدة» في هذا النظام هي التشغيل المفرط للأطفال واليافعين، والمسيرات الطويلة جداً التي يضطرون إلى القيام بها يومياً ذهاباً وإياباً من وإلى المزارع التي تبعد 5 أو 6 وأحياناً 7 أميال، وأخيراً الانحطاط الخلقي للجماعة. ورغم أن عريف الزمرة، الذي يطلق عليه في بعض المناطق اسم «السائس» (the driver)، يتسلح بعصا طويلة، فإنه لا يستخدمها إلا قليلاً جداً، ولا توجد شكاوى من قسوة التعامل إلا بصورة استثنائية. فهو قيصر ديموقراطي، أشبه بعازف المزمار السحري من هاملن، الذي يقود الجرذان وراءه. فعليه، إذن، أن يكون محبوباً من رعاياه، وهو يأسرهم بسحر الحياة الفجرية تحت قيادته. إن الحرية المنفلتة، والمرح الصاخب، والخلاعة الوقحة، تسود في الزمرة. ويدفع العريف عادة، الحساب في الحانة ويعود إلى البيت على رأس زمرة ثملاً، مترنحاً، تسنده من اليمين واليسار، امرأة قوية، مسترجلة، بينما يسير الأطفال والشباب في المؤخرة، مرحين، صاخبين، يترنمون بأغنيات ساخرة، داعرة، فاجرة. ويسود في رحلة العودة ما كان فورييه يسميه «الزواج المفتوح» (*) وكثيراً ما تحبل فتيات في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من أتراب لهن. وتتحول القرى المفتوحة التي تنبع منها هذه الجماعات، إلى سادوم وعامورة⁽¹⁷⁴⁾، حيث تبلغ الولادات غير الشرعية فيها ضعف ما هي عليه في سائر أرجاء المملكة. ولقد عرضنا آنفاً الوضع الأخلاقي لهاته الفتيات اللواتي ينشأن في هذه المدرسة، عندما يصبحن متزوجات. فأطفالهن يولدون مجندين لهذه الزمر، ما لم يجهز عليهم الأفيون بضربة قاضية. إن الزمرة، في شكلها الكلاسيكي، الذي وصفناه توأ، تُدعى بالزمرة العامة، أو الزمرة المشتركة، أو الجواله (public, common or tramping gang). وهناك أيضاً زمر خاصة (private gangs). وتنشأ هذه على غرار تلك، إلا أن عدد أفرادها أقل، ولا تعمل بإمرة عريف بل بإمرة خادم مزرعة عجوز، لم يعد بمقدور سيده المزارع أن ينتفع به على نحو أفضل. المرح الفجري لا وجود له هنا، ولكن أجور ومعاملة الأطفال أسوأ حسب جميع إفادات الشهود.

(*) [استخدم فورييه هذا التعبير في مؤلفه: العالم الصناعي والاجتماعي الجديد *Le nouveau monde industriel et sociétaire*، الجزء الخامس، في إضافة للفصل 36؛ والجزء السادس، استنتاجات معممة، ص 276]. [ن. برلين].

(174) «لقد أفسدت هذه الزمر نصف فتيات لودفورد» (المرجع نفسه، الملحق، ص 6، رقم 32).

إن نظام الزُمر، الذي تنامي باطراد خلال السنوات الأخيرة⁽¹⁷⁵⁾، لم يظهر، كما هو واضح، لأجل سواد عيون عريف الزمرة. لقد وُجد لإغناء كبار المزارعين⁽¹⁷⁶⁾ وملاكي [725] الأرض الكبار⁽¹⁷⁷⁾ وبالنسبة إلى المزارع فليس ثمة طريقة أذكى من هذه لِبقي عدد العمال دون المستوى العادي، وليحوز مع ذلك عدداً إضافياً من العمال جاهزين دوماً لأداء الأعمال الإضافية، ولينتزع أكبر قدر ممكن من العمل بأقل قدر ممكن من النقود⁽¹⁷⁸⁾، ويجعل العمال الذكور البالغين «فائضين عن الحاجة». ويتضح من هذا الاستعراض سبب الاعتراف بقلة فرص العمل، على هذا القدر أو ذاك، للعامل الزراعي من جهة، والقول بأن نظام زمر العمل «ضروري»، من جهة أخرى، من جراء نقص العمال الذكور وهجرتهم إلى المدن⁽¹⁷⁹⁾ إن الحقل النظيف من الأعشاب الضارة،

(175) «لقد ازداد هذا النظام زيادة عظمى في السنوات الأخيرة. ولكنه لم يدخل في بعض الأماكن إلا في وقت متأخر، أما في الأمكنة الأخرى، حيث يوجد منذ وقت أبعد، فإن الزمر تستخدم أطفالاً أصغر سناً، بأعداد أكبر فأكبر» (المرجع نفسه، ص 79، رقم 174).

(176) «إن صغار المزارعين لا يستخدمون عمل الزمر البتّة». «إن هذا العمل لا يستخدم على الأرض الفقيرة، بل على الأرض التي تدّر ربحاً يتراوح بين 40 إلى 50 شلناً من الإيكر الواحد» (المرجع نفسه، ص 17، رقم 14).

(177) وبالنسبة إلى أحد هؤلاء السادة كان مذاق الربيع مستحباً إلى حد كبير، بحيث أنه زعق في غضبه أمام لجنة التحقيق قائلاً إن الضجيج كله مثار بسبب اسم النظام ليس إلا فلو جرت تسمية النظام، بدل «الزمرة» (Gang)، باسم «الرابطاة الصناعية الزراعية للشباب من أجل الكسب المستقل» لبانت الأمور على ما يرام.

(178) «إن عمل الزمرة أرخص من أي عمل آخر، ولهذا السبب بالذات يجري استخدامه». هذا ما يقوله أحد عرفاء زمر العمل السابقين (المرجع نفسه، ص 17، رقم 14). ويقول أحد المزارعين «إن نظام زمر العمل هو النظام الأرخص للمزارع حتماً، وبالقدر نفسه النظام الأسوأ للأطفال حتماً» (المرجع نفسه، ص 16، رقم 3).

(179) «لا ريب في أن أعمالاً كثيرة يؤديها أطفال في زمر العمل الآن، إنما كان يؤديها الرجال والنساء من قبل. وحيثما يستخدم عمل النساء والأطفال فإن عدد الرجال العاطلين عن العمل يصبح أكثر من السابق (more men are out of work)» (المرجع نفسه، ص 43، رقم 202). من جهة أخرى «فإن مسألة العمال (The labour question) في بعض المناطق الزراعية، وبخاصة في الأراضي الصالحة للزراعة، تزداد خطورة في أعقاب الهجرة، والسهولة التي توفرها سكك الحديد

والأعشاب البشرية الضارة في لنكولن شاير، والنخ.، هما القطبان المتضادان للإنتاج الرأسمالي⁽¹⁸⁰⁾

= في الانتقال إلى المدن الكبرى بحيث أعتقد أنا» (هذا «الأناء» هو وكيل مالك أرض كبير) «أن عمل الأطفال أمر لا غنى عنه إطلاقاً» (المرجع نفسه، ص 80، رقم 180). إن (مسألة العمال) (the Labour question) في المناطق الزراعية الإنكليزية، بخلاف بقية أرجاء العالم المتمدن، هي مسألة ملاك الأرض الكبار والمزارعين (the landlords' and farmers' question)، نعني بها كيف يمكن، رغم تزايد هجرة السكان الزراعيين المتعاظمة باطراد، الاحتفاظ «بفيض سكان نسبي» كاف في الريف، وإبقاء اجور العامل الزراعي، من خلال ذلك، «عند الحد الأدنى»؟

(180) إن تقرير الصحة العامة الذي استشهدت به مراراً والذي يعالج مسألة وفيات الأطفال، ويمر مروراً عابراً بنظام زمر العمل، لا يزال مجهولاً للصحافة وبالتالي مجهولاً للجمهور الإنكليزي. بالمقابل نجد أن التقرير الأخير للجنة استقصاء شروط استخدام الأطفال زود الصحافة بمادة «مثيرة» (sensational)، تحظى بالترحيب دوماً. وبينما كانت الصحافة الليبرالية تسأل كيف يسمح السادة النبلاء والنبيلات، وكهنة الكنيسة الرسمية، الذين تعج بهم لنكولن شاير، بنشوء نظام كهذا على أرضهم وتحت أبصارهم، وهم الذين يرسلون «البعثات التبشيرية إلى أنأى بقاع المعمورة لتقويم أخلاق ساكني جزر بحر الجنوب المتوحشين» - كانت الصحافة الراقية تقتصر على إبداء تأملات عن الانحطاط الفظ للسكان الزراعيين الذين لا يتورعون عن بيع أطفالهم لعبودية كهذه! وفي ظل هذه الشروط اللعينة التي يفرضها هؤلاء «الرقيقون» على العامل الزراعي، لن نعجب منه لو رأيناه يأكل أطفاله. فما يثير العجب حقاً هو عافية الاستقامة الأخلاقية التي احتفظ بها هذا العامل، إلى حد كبير. ويشير واضعو التقارير الرسمية إلى أن الآباء ييغضون نظام زمر العمل، حتى في المناطق التي يستخدم فيها هذا النظام. «وهناك الكثير في الشهادات التي تبين أن آباء الأطفال يتمنون شاكرين، في حالات كثيرة، أن يستمدوا العون من قانون إلزامي لمقاومة ما يتعرضون له في أحيان كثيرة من ضغط واغراءات. فموظفو الأبرشية تارة، وأرباب العمل تارة أخرى، يجبرونهم، تحت طائلة التهديد بالطرد، على تشغيل أطفالهم بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة. إن كل هذا الوقت والجهد الضائع، وكل عذابات الجهد الشاق وغير المريح الذي يتعرض له العامل الزراعي وأطفاله، وكل الحالات التي يعزو فيها الأبوان السقوط الأخلاقي لطفلهما إلى دمار رهاقة الحس والرقّة من جراء ازدحام الأكواخ، أو إلى المؤثرات المفسدة لنظام زمر العمل، إن كل ذلك يستثير في قلوب العمال الفقراء عواطف وأحاسيس يمكن فهمها بسهولة، ولا تحتاج إلى أي شرح وتفصيل. فهم يدركون أن الكثير من العذاب الجسدي والنفسي يقع عليهم بفعل أوضاع لا يد لهم فيها، ولو كان في مقدورهم لما ارتضوها بأي حال، فهم عاجزون عن مقارعتها» (المرجع نفسه، ص XX، رقم 82، وص XXIII، رقم 96).

[726] و) إيرلندا

اختتاماً لهذا البند، يتوجب أن تنتقل إلى إيرلندا هنيهة. نبدأ أولاً بالوقائع المتعلقة بالمسألة.

بلغ عدد سكان إيرلندا 8,222,664 عام 1841، وتهاوى إلى 6,623,985 عام 1851، وإلى 5,850,309 عام 1861، ثم إلى 5 ملايين ونصف مليون عام 1866، أي ما يقارب مستوى عام 1801. وبدأ التناقص بسنة المجاعة، 1846، بحيث فقدت إيرلندا، في ظرف أقل من عشرين عاماً، أكثر من $\frac{5}{16}$ من مجموع سكانها⁽¹⁸¹⁾ لقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين منها 1,591,487 بين أيار/مايو 1851 وتموز/يوليو 1865، وبلغ عددهم أكثر من نصف المليون خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي في فترة 1861 - 1865. وانخفض عدد المنازل المسكونة بمقدار 52,990 منزلاً خلال الفترة 1851 - 1861. وبين 1851 - 1861، ازداد عدد المزارع التي تتراوح مساحتها بين 15 إلى 30 إيكراً، بمقدار 61 ألفاً، وعدد المزارع التي تزيد مساحتها عن 30 إيكراً ازداد بمقدار 109 آلاف، بينما هبط المجموع الكلي للمزارع بمقدار 120 ألفاً، ويرجع هذا الهبوط إلى سبب واحد هو القضاء على المزارع التي تقل مساحتها عن 15 إيكراً - أي إلى تمركزها.

وقد اقترن انخفاض عدد السكان، طبيعياً، بانخفاض في كتلة المنتوجات. ويكفي، [727] للغرض الذي نبتغيه، تفحص السنوات الخمس الواقعة بين 1861 - 1865، التي هاجر خلالها أكثر من نصف مليون شخص، وهبط العدد المطلق للسكان أكثر من ثلث مليون. [أنظر الجدول آ-أ - ص 860].

(181) كان مجموع سكان إيرلندا 5,319,867 عام 1801، و6,084,996 عام 1811، و6,869,544 عام 1821، و7,828,347 عام 1831، و8,222,664 عام 1841.

الجدول آ (A)
عدد الحيوانات

السنة	الحياد		الأبقار		
	العدد الكلي	النقصان	العدد الكلي	النقصان	الزيادة
1860	619,811	-	3,606,374	-	-
1861	614,232	5579	3,471,688	134,686	-
1862	602,894	11,338	3,254,890	216,798	-
1863	579,978	22,916	3,144,231	110,659	-
1864	562,158	17,820	3,262,294	-	118,063
1865	547,867	14,291	3,493,414	-	231,120

السنة	الأغنام			الخنازير		
	العدد الكلي	النقصان	الزيادة	العدد الكلي	النقصان	الزيادة
1860	3,542,080	-	-	1,271,072	-	-
1861	3,556,050	-	13,970	1,102,042	169,030	-
1862	3,456,132	99,918	-	1,154,324	-	52,282
1863	3,308,204	147,928	-	1,067,458	86,866	-
1864	3,366,941	-	58,737	1,058,480	8978	-
1865	3,688,742	-	321,801	1,299,893	-	241,413

ونستخلص من الجدول الوارد أعلاه النتائج التالية:

	الجياد	الأبقار	الأغنام	الخنازير
	انخفاض مطلق	انخفاض مطلق	زيادة مطلقة	زيادة مطلقة
(182)	71,944	112,960	146,662	28,821

دعونا ننتقل الآن إلى الزراعة، التي تقدم وسائل العيش للبهائم والإنسان على السواء. وقد حسبت في الجدول التالي ب زيادة أو نقصان مساحة الحقول المحروثة والمروج (أو المراعي)، بالإيكارات بالنسبة إلى كل سنة على حدة بالمقارنة مع السنة التي سبقتها. ويندرج ضمن محاصيل الحبوب: القمح، الشوفان، الشعير، الجودار، الفول، الحمص. أما محاصيل الخضار فندرج فيها (اصطلاحياً): البطاطا، واللفت، والشمندر، الملفوف، والجزر، الجزر الأبيض، والعلف، إلخ. [أنظر الجدول ب-B ص 862].

(182) ستكون النتيجة سلبية إلى حد كبير، لو مضينا إلى فترة زمنية أبعد. فالأغنام في عام 1865 كانت 3,688,742، أما في عام 1856 فكانت 3,694,294. والخنازير في عام 1865 كانت 1,229,893، ولكنها في عام 1858 كانت 1,409,883.

[728]

الجزء السابع: عملية تراكم رأس المال

الجدول ب (B)
الزيادة والنقصان في مساحة الأراضي المزروعة بالجبوب والخضار (بالإيكارات)

إجمالي مساحة الأراضي المستعملة للزراعة وتربية الماشية	الكثبان		الأحطاب والبرسيم		محاصيل الخضار		محاصيل الجبوب	السنة
	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	النقصان	
-	81,373	19,271	-	47,969	-	36,974	15,701	1861
-	138,841	2055	6623	-	-	74,785	72,734	1862
-	92,431	63,922	7724	-	-	19,358	144,719	1863
10,493	-	87,761	47,486	-	-	2317	122,437	1864
-	28,398	-	50,159	-	25,241	-	72,450	1865
-	330,550	122,850	82,834	-	-	108,193	428,041	- 1861 1865

وفي العام 1865، ازدادت مساحة المروج (Grasland) فبلغت 127,470 إيكرا، والسبب الرئيسي، أن مساحة الأراضي البور والمستنقعات غير المستعملة قد تقلصت بما مقداره 101,543 إيكرا. ولو قارنا عام 1865 بعام 1864، لوجدنا انخفاضاً في محاصيل الحبوب مقداره 246,667 كوارتر، منها 48,999 كوارتر قمحاً، و166,605 كوارتر شوفاناً، و29,892 كوارتر شعيراً، إلخ. أما الانخفاض في محاصيل البطاطا فقد بلغ 446,398 طنناً، رغم أن مساحة الأراضي المزروعة بهذا الصنف اتسعت عام 1865. [أنظر الجدول ج- C ص 864-865].

وننتقل الآن من حركة السكان والمنتوجات الزراعية في إيرلندا، إلى حركة حافظات نقود ملاكي الأرض الكبار فيها، وكبار المزارعين، والرأسماليين الصناعيين. وتنعكس هذه الحركة في ارتفاع ضريبة الدخل وانخفاضها. وينبغي التنبيه إلى أن الفئة (د) للجدول اللاحق د- D [ص 866] (الأرباح، باستثناء أرباح المزارعين) تتضمن أيضاً ما يسمى بالأرباح «المهنية» - أي مداخيل المحامين، والأطباء، وما إلى ذلك، وأن الفئتين (ج) و (هـ)، غير الواردتين هنا، تتضمنان مداخيل الموظفين والضباط، وأصحاب الرواتب الحكومية الكبيرة، وحملة أسهم الخزينة، وما شاكل.

[730] لم يكن متوسط الزيادة السنوية في الدخل عند الفئة (د) سوى 0.93% في أعوام 1853 - 1864، بينما كان هذا المتوسط في بريطانيا العظمى، خلال الفترة نفسها، يناهز 4.58%. ويبين الجدول التالي توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) لعامي 1864 و 1865: [أنظر الجدول هـ- E ص 867].

إن إنكلترا، وهي بلد الإنتاج الرأسمالي المتطور، والصناعي بالدرجة الأولى، كانت ستنزف حتى الموت لو أنها تعرضت لتزيف الدماء الذي عاناه شعب إيرلندا. لكن إيرلندا، في الوقت الحاضر، ليست سوى مقاطعة زراعية تابعة لإنكلترا، مفصولة بمضيق عريض عن البلد وتقدم له القمح والصوف والماشية، والمجندين للصناعة والجيش.

الجدول ج (C)

الزيادة والنقصان في مساحة الأرض المزروعة، ونتاج الإيكر الواحد، والنتائج الإجمالي في 1865 بالمقارنة مع 1864 (183)

الزيادة أو النقصان لعام 1865	المجموع		الزيادة أو النقصان لعام 1865		المجموع لكل إيكر		الزيادة أو النقصان لعام 1865		مساحة الأرض المزروعة (إيكر)		أنواع المحاصيل	
	إجمالي	الزيادة	1865	1864	1865	1864	النقصان	الزيادة	1865	1864		
48,999 (كواريات)		826,783	875,782 (كواري)	0,3	13,0	13,3	9494		266,989	276,483	التبغ	
166,605 (كواريات)		7,659,727	7,826,332 (كواري)		0,2	12,3	12,1	69,658	1,745,228	1,814,886	الشوفان	
29,892 (كواريات)		732,017	761,909 (كواريات)	1,0	14,9	15,9		4402	177,102	172,700	الشعير	
1171 (كواريات)		13,989	15,160 (كواري)	1,6	14,8	16,4	البر، (قطن)				البر، { العدس	
							العدس (قطن)					
												</

الجدول ج (C) تابع

446,398 (طنان)		3,865,990	4,312,388 (طن)	0,5		3,6	4,1	الباطا (طن)	26,536	1,066,260	1,039,724	الباطا
165,976 (طن)		3,301,683	3,764,659 (طن)	0,4		9,9	10,3	اللفت (طن)	3143	334,212	337,355	اللفت
	44,653 (طن)	191,937	147,284 (طن)		2,8	13,3	10,5	الشعير (طن)	316	14,389	14,073	الشعير
	52,877 (طن)	350,352	297,375 (طن)		1,1	10,4	9,3	الفلوف (طن)	1801	33,622	31,821	الفلوف
24,945 (طن)		39,561	64,506 (طن)	9,0 سترن		25,2 سترن	34,2 سترن	الكان (السترات = 14 باريا)	50,260	251,433	301,693	الكان
	461,554 (طن)	3,068,707	2,607,153 (طن)		0,2	1,8	1,6	الاحباب المجينة (طن)	68,924	1,678,493	1,609,569	الاحباب المجينة

الفصل الثالث والعشرون: القانون العام للتأجير الزراعي

= إضافة إلى الطبيعة الثانية: تبين الاحصاءات الرسمية لعام 1872، بالمقارنة مع عام 1871، أن هناك تقلصاً في مساحة الأرض المزروعة بمقدار 134,915 إيكراً. وطرات زيادة على زراعة محاصيل الخضار، مثل اللفت، والشعير، وما يشابههما، كما طراً انخفاض على مساحة الأرض المزروعة بالقمح بمقداره 34,667 إيكراً، والاشونان مقداره 16,000 إيكراً، والشونان مقداره 14,000 إيكراً، والشعير والحبوب بمقدار 4000 إيكراً، وبالباطا بمقدار 66,632 إيكراً، والكان 34,667 إيكراً، والاحباب والبرسيم، والكرسة ويزر اللفت 30,000 إيكراً. وقد مرت الأرض المزروعة بالقمح، خلال السنوات الخمس الأخيرة، بمراحل الهبوط المتدرج التالية: 285,000 إيكراً عام 1868، 280,000 عام 1869، 259,000 عام 1870، 244,000 عام 1871، 228,000 عام 1872. ونجد في العام 1872 زيادة تقريبية في عدد الخيول بمقدار 2600، والأبقار 80,000، والخراف 28,682، وانخفاضاً في عدد المخازير بمقدار 236,000.

(*) التقطار: وحدة وزن تساوي 112 باون في إنكلترا. أي ما يعادل 50 كيلوغراماً، والسترن = 14 باوناً [ن.ع].

[تابع صفحة 728]

الجدول د- (D)
المداخيل الخاضعة لضريبة الدخل⁽¹⁸⁴⁾
(بالجنيهات الإسترلينية)

	1865	1864	1863	1862	1861	1860	
الفئة (أ) الربح العقاري	13,801,616	13,470,700	13,494,091	13,398,938	13,003,554	12,893,829	
الفئة (ب) أرباح المزارعين	2,946,072	2,930,874	2,938,823	2,937,899	2,773,644	2,765,387	
الفئة (د) أرباح الصناعيين وسراهم، إلخ	4,850,199	4,546,147	4,846,497	4,858,800	4,836,203	4,891,652	
مجموع الفئات من (أ) إلى (هـ)	23,930,340	23,236,298	23,658,631	23,597,574	22,998,394	22,962,885	

(184) التقرير المأثور لمفوضي ضريبة الدخل. (Tenth Report of the Commissioners of Inland Revenue, London, 1866).

[تابع صفحة 730]

الجدول هـ (E)
الفئة (د). المداخل من الأرباح (التي تتفوق 60 جنيهاً استرلينياً) في إيرلندا⁽¹⁸⁵⁾
(بالجنيهاً الاسترلينية)

عام 1865		عام 1864		
عدد الأشخاص	جنيهاً استرلينية	عدد الأشخاص	جنيهاً استرلينية	
(موزعة بين 18,081 شخصاً)	4,669,979	(موزعة بين 17,467 شخصاً)	4,368,610	إجمالي الدخل السنوي
(موزعة بين 4703 أشخاص)	222,575	(موزعة بين 5015 شخصاً)	238,726	مداخل سنوية فوق 60 ودون 100 جنيه
(موزعة بين 12,184 شخصاً)	2,028,571	(موزعة بين 11,321 شخصاً)	1,979,066	من إجمالي الدخل السنوي
(موزعة بين 1194 شخصاً)	2,418,833	(موزعة بين 1131 شخصاً)	2,150,818	بقية إجمالي الدخل السنوي
(موزعة بين 1044 شخصاً)	1,097,927	(موزعة بين 1010 أشخاص)	1,073,906	} منها
(موزعة بين 150 شخصاً)	1,320,906	(موزعة بين 121 شخصاً)	1,076,912	
(موزعة بين 122 شخصاً)	584,458	(موزعة بين 95 شخصاً)	430,535	
(موزعة بين 28 شخصاً)	736,448	(موزعة بين 26 شخصاً)	646,377	
(موزعة بين 3 أشخاص)	274,528	(موزعة بين 3 أشخاص)	262,819	

(185) إن إجمالي الدخل السنوي للفئة (د) يختلف في هذا الجدول عما في الجدول السابق، بسبب بعض الإضافات التي يسمح بها القانون.

إن نزف السكان في إيرلندا قد انتزع أراضي واسعة من الزراعة، وأدى إلى انخفاض كمية المنتج الزراعي انخفاضاً كبيراً⁽¹⁸⁶⁾ ورغم توسع الأراضي المخصصة لتربية المواشي، فإنها تظهر انخفاضاً مطلقاً في بعض فروعها، وتقدماً يكاد لا يستحق الذكر في فروع أخرى، ينقطع باستمرار من جراء التراجع. مع ذلك، فإن هبوط عدد السكان اقترن بارتفاع الربح العقاري وأرباح المزارعين بانتظام، رغم أن ارتفاع الأخيرة لم يكن منتظماً كما في الحالة الأولى. وسبب ذلك يسير على الفهم. فمن جهة، نجد أن دمج المزارع معاً، وتحويل أراضي محروثة إلى مراعي، أدّى إلى تحويل قسم متزايد على الدوام من المنتج الكلي إلى منتج فائض. لقد ازداد المنتج الفائض، رغم أن المنتج الكلي، [731] الذي يشكل ذاك قسماً منه، قد انخفض. ومن جهة أخرى، إن القيمة النقدية لهذا المنتج الفائض ازدادت بوتيرة أكبر من ازدياد كتلته، نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم والصوف، إلخ.، باستمرار في أسواق إنكلترا، خلال العشرين عاماً الماضية، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة.

إن وسائل الإنتاج المبعثرة، التي تخدم المنتجين أنفسهم كوسائل عمل ووسائل عيش، ولا تنمي قيمتها عبر التهام عمل الآخرين، لا تؤلف رأسمالاً، مثلما أن المنتج الذي يستهلكه منتجه بنفسه، ليس بسلعة. ورغم تناقص كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة في الزراعة، بموازاة تناقص عدد السكان، فإن كتلة رأس المال المستخدم في الزراعة قد ازدادت، بسبب أن جزءاً من وسائل الإنتاج، التي كانت مبعثرة من قبل، قد تحولت إلى رأسمال.

إن إجمالي رأس المال الإيرلندي، الناشط خارج الزراعة والموظف في الصناعة والتجارة، قد تراكم خلال العقدين الماضيين بوتيرة بطيئة وسط تقلبات كبيرة، متكررة. أما أجزاؤه الفردية فقد تركزت، بالمقابل، بسرعة أكبر. أخيراً، ومهما بدت الزيادة المطلقة لرأس المال هذا ضئيلة، فإنه ازداد نسبياً بالقياس إلى هبوط عدد السكان.

ها هنا إذن تتكشف، تحت أنظارنا، وعلى نطاق واسع، عملية لا يتمنى الاقتصاد السياسي المتمزمت أجمل منها لدعم فكرته الدوغماتية القائلة بأن البؤس ينبع من فيض السكان المطلق وأن نزف السكان يعيد التوازن. وهذه التجربة أهم بكثير من الطاعون

(186) إذا كان المحصول يتناقص نسبياً في الإيكر الواحد أيضاً، فينبغي ألا يغرب عن البال، أن إنكلترا، ومنذ قرن ونصف، قد صدّرت تربة أرض إيرلندا بصورة غير مباشرة من دون أن تتيح لزراعتها حتى سبل التعويض البسيط عن مكونات التربة المغذية.

الذي تفشى في أواسط القرن الرابع عشر، والذي يسبّح المالتوسيون بحمده تمجيداً^(*) ونقول بالمناسبة: إنها لسذاجة متحذقة أن تُطبّق معايير القرن الرابع عشر على ظروف الإنتاج والسكان في القرن التاسع عشر. وهذه السذاجة، أيضاً، أغفلت هذه الحقيقة، وهي أن الطاعون، وما رافقه من هبوط عدد السكان، تلاه على هذه الضفة من القنال، في إنكلترا، تحرر واغتناء السكان الزراعيين، وتلاه على الضفة الأخرى، في فرنسا، تفاقم عبوديتهم واشتداد بؤسهم^(186a)

إن المجاعة التي تفشت في إيرلندا عام 1846، والتي فتكت بأكثر من مليون نسمة، لم تفتك بغير الفقراء البائسين. أما ثروة البلاد فلم يمسهما الضرر أدنى مساس. والنزوح الذي شهدته السنوات العشرون التالية، وهو نزوح يستمر في التزايد، قد خفض عدد البشر ولكنه لم يقلص حجم وسائل إنتاجهم، خلافاً لما حصل في حرب الثلاثين عاماً. وابتدعت العبقريّة الإيرلندية طريقة جديدة تماماً لتبعد، بقوة سحرية، شعباً مسكيناً، آلاف الأميال عن مسرح بؤسه. ويرسل المهاجرون الموطّنون في الولايات المتحدة، إلى إيرلندا، مبالغ من المال كل عام، لتغطية نفقات سفر الذين خلّفوهم وراءهم. وكل جماعة تهاجر في هذا العام، تجرّ وراءها جماعة أخرى في العام التالي. وهكذا فإن الهجرة، بدلاً من أن تكلف إيرلندا أي شيء، صارت تؤلف واحداً من أكثر فروع أعمال التصدير ربحاً. وأخيراً فإن الهجرة تعتبر عملية منظمة، لا تولّد فجوة عابرة في عدد السكان وحسب، بل تمتص كل عام عدداً من البشر يفوق ما تعوضه الولادات، بحيث أن المستوى المطلق للسكان يهبط عاماً بعد عام^(186b)

فما هي إذن النتائج بالنسبة إلى العمال الإيرلنديين الذين بقوا في البلاد وتحرروا من عبء فيض السكان؟ النتيجة أن فيض السكان النسبي اليوم هو كبير كما كان عليه قبل

(*) تفشى الطاعون في أوروبا الغربية خلال 1347 - 1350، وأودى بحياة 25 مليون نسمة، أي ربع السكان وقتذاك. [ن. برلين].

(186a) بما أن إيرلندا تعتبر أرض الميعاد بالنسبة إلى «مبدأ السكان»، فإن توماس سادلر، قبل ظهور كتابه عن السكان *Law of population*، نشر كتابه الشهير: *إيرلندا، شروها وعلاجاتها (Ireland, its Evils and their Remedies, 2nd ed. London, 1829)*. ويرهن سادلر في هذا الكتاب، بمقارنة إحصائيات مختلف المحافظات ومقارنة مختلف المقاطعات في المحافظة الواحدة، على أن البؤس هناك لا يتناسب طردياً كما يدعي مالتوس، مع عدد السكان، بل يتناسب عكسياً مع هذا العدد.

(186b) في الفترة بين عامي 1851 و1874، بلغ عدد المهاجرين 2,325,922.

عام 1846؛ وأن الأجور على الانخفاض ذاته، وأن عناء العمل قد تفاقم، وأن البؤس في الريف يؤدي إلى أزمة جديدة. والأسباب بسيطة للغاية. فالثورة في الزراعة توابك خطى الهجرة. وتوليد السكان النسبي يسير بخطى أسرع من النقص المطلق في السكان. وإلقاء نظرة سريعة على الجدول (ب-B) يبين أن تحويل الأراضي المحروثة إلى مراعى لا بد له أن يتجلى في إيرلندا بحدّة أكبر مما في إنكلترا. ففي هذه الأخيرة يزداد إنتاج الأعلاف الخضراء إلى جانب تطور تربية المواشي، أما في إيرلندا فإنه يتناقص. وعلى حين أن مساحات واسعة من الحقول تتحول إلى أراضٍ بور أو مراعى، بعد أن كانت مخصصة للزراعة، فإن قسماً كبيراً من الأراضي البور والمستنقعات المكسوة بالأعشاب، التي كانت متروكة من ذي قبل، أصبحت تستخدم لتوسيع تربية المواشي. إن المزارعين الصغار والمتوسطين - وأدرج في عداد هؤلاء كل الذين يزرعون أرضاً لا تزيد عن 100 إيكير - لا يزالون يؤلفون ثمانية أعشار العدد الكلي للمزارعين^(186c) إن منافسة المشاريع الزراعية الرأسمالية تضغط عليهم أشد مما في الماضي، فيقدمون، باستمرار مجتدين جديداً لطبقة العمال المأجورين. والصناعة الكبيرة الوحيدة في إيرلندا، وهي صناعة معالجة الكتان، لا تتطلب سوى عدد قليل نسبياً، من الذكور الراشدين، ولا تستخدم، عموماً، سوى قسم ضئيل نسبياً، من السكان، على الرغم من التوسع الذي شهدته في أعقاب ارتفاع أسعار القطن خلال أعوام 1861 - 1866. وهذه الصناعة، شأن كل الصناعات الكبيرة، تولّد باستمرار، عبر تقلباتها المستديمة في ميدانها بالذات، فيض سكان نسبياً، [733] حتى مع زيادة كتلة العمال الذين تستوعبهم زيادة مطلقة. إن بؤس السكان الريفيين، يؤلف القاعدة التي تنهض عليها المصانع العملاقة للقمصان والخ، التي يتوزع أفراد جيش عمالها، في الغالب، على أنحاء الريف. ونواجه هنا، من جديد، نظام العمل المنزلي، الذي وصفناه من قبل، والذي يمتلك، بالأجور الواطئة والعمل الشاق المفرط، الوسائل اللازمة لتوليد «فيض» في عدد العمال بصورة متواصلة. أخيراً، ورغم أن تناقص السكان لا يترك أثراً مدمرة كالتي يتركها في بلد ذي إنتاج رأسمالي متطور، فإنه لا يمضي هنا أيضاً من دون أن يمارس تأثيراً معاكساً دائماً في السوق المحلية. إن الفجوات

(186c) حاشية للطبعة الثانية. استناداً إلى جدول في كتاب مورفي، إيرلندا صناعياً وسياسياً واجتماعياً،

لندن، 1870. (Murphy, Ireland, Industrial, Political and Social, London, 1870) فإن مساحة

94.6% من المزارع المؤجرة تقل عن 100 إيكير و4.5% تزيد عن 100 إيكير.

التي تخلقها الهجرة، لا تحد من الطلب المحلي على العمل فحسب، بل تحد أيضاً من مداخيل صغار أصحاب الحوانيت، والحرفيين وأرباب المهن عموماً. من هنا مصدر تناقص المداخيل التي تتراوح بين 60 إلى 100 جنيه في الجدول (هـ - E).

ونجد عرضاً واضحاً لوضع العمال الزراعيين في إيرلندا، في تقارير المفتشين الإيرلنديين لإدارة شؤون الفقراء (1870)^(186d) ولما كان هؤلاء موظفين في حكومة لا تحافظ على بقائها إلا بقوة الحراب والأحكام العرفية، المكشوفة حيناً، والمستترة حيناً آخر، فيتوجب عليهم مراعاة كل المحاذير اللغوية التي لا يعبأ بها زملاؤهم الإنكليز. ولكن، رغم ذلك، فإنهم لا يتركون حكومتهم تسرح في الأوهام. واستناداً إلى معطياتهم، فإن معدل الأجور في الريف، الذي لا يزال منخفضاً جداً، قد ارتفع بنسبة 50 - 60% خلال العشرين عاماً الماضية، وهو يتراوح الآن وسطياً بين 6 و9 شلنات في الأسبوع. ولكن، خلف هذا الارتفاع الظاهري، يختبئ هبوط فعلي في الأجور، فهذا الارتفاع لا يجاري أبداً حتى الارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية الذي طرأ في غضون ذلك. ولإثبات ذلك، نقدم الاستشهاد التالي المقتطف من الحسابات الرسمية لماوى عمل فقراء إيرلندي [انظر الجدول أدناه].

المتوسط الأسبوعي لكلفة إعالة الفرد الواحد

المجموع	ملابس	أغذية	
من 29 أيلول/سبتمبر 1848 حتى 29 أيلول 1849	3 بنسات	شلن و $\frac{1}{4}$ بنس	شلن و $\frac{1}{4}$ بنس
من 29 أيلول 1868 حتى 29 أيلول 1869	6 بنسات	شلنان و $\frac{1}{4}$ بنس	3 شلنات و $\frac{1}{4}$ بنس

إذن فأسعار وسائل العيش الضرورية قد تضاعفت تقريباً، أما أسعار الملابس، فقد تضاعفت تماماً، عما كانت عليه قبل عشرين عاماً.

(186d) تقارير مفتشي قانون الفقراء حول الأجور في الزراعة، دبلن، 1870. *Reports from Poor*

Law Inspectors on the Wages of Agricultural Labourers in Ireland, Dublin, 1870). راجع

أيضاً تقرير حول العمال الزراعيين في إيرلندا (Agricultural Labourers (Ireland). Return: etc.,

8th March 1861).

[734] ولو صرفنا النظر عن هذا الانعدام في التناسب، فإن مجرد المقارنة بين معدلي الأجور المعبر عنها بالنقود، سوف يقودنا إلى نتائج بعيدة عن الدقة. فقبل حلول المجاعة، كان القسم الأعظم من الأجور في الريف يُدفع عيناً، والقسم الأصغر نقداً؛ أما اليوم فالدفع النقدي هو القاعدة السائدة. يترتب على ذلك وحده أنه، مهما كانت حركة الأجور الفعلية، فإن التعبير النقدي عنها ينبغي أن يرتفع.

«قبل حلول المجاعة، كان المياوم الزراعي يتمتع بقطعة أرض صغيرة يزرع فيها البطاطا ويربي الخنازير والدواجن. أما الآن فإنه مضطر لشراء وسائل العيش كافة، وليس هذا وحسب، بل إنه يفقد كذلك ما كان يتأتى له من بيع خنزير أو دجاجة أو بيض»⁽¹⁸⁷⁾

وفي الواقع، كان العمال الزراعيون، في السابق، مندمجين مع صغار المزارعين، وكانوا يؤلفون في الغالب نوعاً من جيش المؤخرة للمزارع المتوسطة والكبيرة التي كانوا يجدون عملاً فيها. ولكن منذ كارثة عام 1846 بدأوا يشكلون جزءاً من طبقة العمال المأجورين الفعليين، الطبقة الخاصة التي ليس لها مع السادة أرباب العمل سوى علاقات نقدية صرفاً.

ونحن نعرف ما كانت عليه ظروف سكنهم قبل عام 1846. وقد ازدادت سوءاً منذ ذلك الحين. فجزء من العمال الزراعيين، رغم أن هذا الجزء يتضاءل يوماً بعد يوم، لا يزال يقطن على أرض المزارعين في أكواخ بالغة الازدحام، تفوق في بشاعتها أسوأ لارأيناه عند العمال الزراعيين الإنكليز من هذه الناحية. وينطبق هذا عموماً، باستثناء بعض أنحاء أولستر، على الجنوب في مقاطعات كورك، ليميريك، كيلكني، إلخ.، وعلى الشرق، في ويكلو وويكسفورد، إلخ.، وعلى وسط إيرلندا، في مقاطعتي كينغ وكوين وفي منطقة دبلن، إلخ، وعلى الشمال في داون، انتريم، تيرون، إلخ؛ وأخيراً على الغرب، في سليغو، روسكومون، مايو وغالواي، إلخ. ويصرخ أحد المفتشين «إن أكواخ العمال الزراعيين لعار على المسيحية، وعار على مدينة هذا البلد». ولزيادة مفاتن هذه الجحور في أعين المياومين، على ما يبدو، تصدر منهم بانتظام رقع الأرض الصغيرة المتصلة بهذه الجحور منذ غابر الأزمنة.

«إن الاحساس بأنهم خاضعون لهذا النوع من الحرمان، الذي يفرضه الملاكون العقاريون ووكلاؤهم، قد ولّد في عقول المياومين الزراعيين ما

(187) المرجع نفسه، ص 29 وص 1.

يقابله من مشاعر العدا والكرهية تجاه أولئك الذين يعاملونهم كجنس مجرد من كل حق»^(187a)

كان أول فعل من أفعال الثورة الزراعية هو إزالة الأكواخ المنتصبة في حقول العمل، [735] وقد جرى ذلك على أوسع نطاق، كما لو كان إذعاناً لأمر صادر من فوق. وهذا ما اضطر الكثير من العمال إلى البحث عن مأوى في القرى والمدن. وقد جرى رميهم هناك، كما تُرمى النفايات، في سقائف وحجور، وأقنية وزوايا أسوأ الأحياء الخلفية. إن آلاف الأسر الإيرلندية التي تمتاز بشهادة الإنكليز، على ما فيهم من تحيز قومي متعصب، بتعلقها النادر بدفء البيت، وبمرحها اللطيف ونقاء حياتها العائلية، قد وجدت نفسها، بغتة، منقولة إلى بؤر الرذيلة. ويضطر الرجال اليوم إلى البحث عن عمل عند أصحاب المزارع المجاورة الذين لا يستخدمونهم إلا يوماً بيوم، أي وفق أكثر أشكال الأجور عرضة للخطر. لهذا

«يضطرون إلى قطع مسافات طويلة جيئة وذهاباً من وإلى العمل، وكثيراً ما يصيبهم البلل من المطر، ويواجهون الكثير من الصعاب الأخرى التي غالباً ما تؤدي إلى الاعتلال والمرض وبالتالي العوز»^(187b)

«كان على المدن أن تستقبل، من عام لآخر، العمال الذين صاروا فائضين في المناطق الريفية»^(187c)، ثم كان الناس يعجبون «لوجود عمال فائضين في المدن والبلدات، وشحة في العمال في الريف»^(187d) الحقيقة أن هذا النقص لا يغدو ملموساً إلا «في مواسم الحصاد، أو الربيع، أو في الأوقات التي تتطلب التنفيذ العاجل لبعض الأعمال الزراعية؛ أما باقي أيام السنة فيبقى الكثيرون من العمال متعطلين»^(187e)، أما الفترة «المبتدئة بجني المحصول في تشرين الأول/أكتوبر حتى مطلع الربيع التالي فمن المشكوك فيه أن توجد فرصة عمل لهم»^(187f)، وعلاوة على ذلك فحتى في فترات تشغيلهم «يتعرضون لخسارة أيام عمل كاملة، ولكل أنواع الانقطاعات»^(187g)

(187a) المرجع نفسه، ص 12.

(187b) المرجع نفسه، ص 25.

(187c) المرجع نفسه، ص 27.

(187d) المرجع نفسه، ص 26.

(187e) المرجع نفسه، ص 1.

(187f) المرجع نفسه، ص 32.

(187g) المرجع نفسه، ص 25.

إن عواقب هذه الثورة الزراعية - ونعني بها تحويل الأراضي المحروثة إلى مراعي، واستخدام الآلات، والتفتير الصارم في العمل، إلخ. - تزداد تفاقمًا على يد الملاكين العقاريين النموذجيين، الذين يتلطفون ويسكنون وسط أملاكهم في إيرلندا، بدلاً من أن ينفقوا ربوعهم في بلدان أجنبية. وتفادياً لخرق قانون العرض والطلب، يأخذ هؤلاء السادة

«الآن كل حاجتهم من اليد العاملة أساساً من صغار مستأجري أراضيهم، ويضطر هؤلاء إلى الامتنال لطلب أسيادهم ملاكي الأرض بالعمل عندهم، لقاء أجور هزيلة تقل، كقاعدة عامة، عن الأجور السارية التي تدفع للمياومين العاديين، فضلاً عن الضرر والخسارة اللذين يتعرض لهما المستأجر من جراء اضطرابه إلى إهمال العمل في حقله في أوقات البذار أو القطف الحرجة»^(187h)

[736]

إن انعدام الثقة في إيجاد عمل، وانعدام انتظامه، والبطالة التي تتكرر كثيراً وتندوم فترات طويلة؛ إن جميع أعراض فيض السكان النسبي هذه، تبرز إذن في تقارير مفتشي إدارة شؤون الفقراء، بوصفها مأساة تواجه البروليتاريا الزراعية الإيرلندية. ولنتذكر بأن مظاهر مماثلة واجهتنا لدى البروليتاريا الزراعية الإنكليزية. ولكن ثمة فارقاً. ففي إنكلترا، وهي البلد الصناعي، يُجند احتياطي الصناعة من مناطق الريف، بينما في إيرلندا، وهي البلد الزراعي، يُجند احتياطي الزراعة من المدن التي اتخذها العمال الزراعيون المطرودون ملجأ لهم. في الأولى، نجد أن العمال الفائضين عن حاجة الزراعة يُحوّلون إلى عمال مصانع؛ وفي الثانية، نجد أن المطرودين إلى المدن، رغم أنهم يضغطون على الأجور في المدن، يظلون عمالاً زراعيين، ويعودون باستمرار إلى مناطق الريف بحثاً عن عمل.

ويلتخص واضعو التقارير الرسمية، الوضع المادي للعمال الزراعيين على النحو التالي: «رغم أنهم يعيشون بأكبر قدر من التفتير الصارم، فإن أجورهم لا تكفي بالكاد لتوفير الطعام لأنفسهم وأسرهم أو لدفع إيجار السكن، وهم يعتمدون على موارد أخرى لتأمين الملابس... إن الجو السائد في منازلهم، والحرمانات الأخرى التي يتعرضون لها، قد جعلت هذه الطبقة عرضة لحمى التيفوئيد والسل الرئوي»⁽¹⁸⁷ⁱ⁾

ولا عجب إطلاقاً، بعد هذا، أن يستشري في صفوف هذه الطبقة سخط مرير، بإجماع

(187h) المرجع نفسه، ص 30.

(187i) المرجع نفسه، ص 21 وص 13.

شهادات واضعي التقارير؛ وأن تتوق للعودة إلى الماضي، وتمقت الحاضر، وتشعر باليأس من المستقبل، وتكون نهياً «لتأثيرات المضللين الفاسدة»، وتتملكها فكرة واحدة ثابتة هي الهجرة إلى أميركا. هذه هي أرض النعيم الأسطورية، هذا ما آلت إليه إيرين الخضراء (*) بسبب الترياق المالتوسي الشافي العظيم، ألا وهو نقص السكان.

أما حياة الرفاه التي ينعم بها العامل الصناعي الإيرلندي فيكفي مثال واحد لتيانها:

«في أثناء زيارتي التفقدية الأخيرة لشمال إيرلندا» - هكذا يقول مفتش المصانع الإنكليزي روبرت بيكر - «صادفت النموذج التالي لما يبذله عامل إيرلندي ماهر من جهد ليوفر التعليم لأطفاله؛ وأدرج أقواله حرفياً، مثلما سمعتها من فمه. وقولي إنه عامل ماهر، قد يتضح عندما أقول إنه استخدم في صنع سلع لسوق مانشستر. جونسون: إنني عامل ضرب قماش (beetler)، أعمل من السادسة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً، من الاثنين حتى الجمعة. في أيام السبت تغادر العمل في السادسة مساءً، ولدينا ثلاث ساعات لوجبات الطعام والراحة. لي خمسة أطفال. أتقاضى لقاء عملي 10 شلنات و6 بنسات في الأسبوع، وتعمل زوجتي أيضاً وتتقاضى 5 شلنات أسبوعياً. ابنتي الكبرى، وعمرها 12 عاماً، ترعى شؤون البيت. إنها طبخة المنزل، والخادمة الوحيدة التي تتولى أموره. إنها تهيء الصغار ليذهبوا إلى المدرسة. وثمة فتاة تمر بالمنزل فتوقظني في الخامسة والنصف فجراً. وتنهض زوجتي لتذهب معي. ولا نأكل شيئاً قبل الذهاب إلى العمل. وتتولى ابنتي البالغة 12 عاماً رعاية الأطفال الصغار طوال النهار. ولا نتناول فطورنا قبل الثامنة صباحاً. وفي الثامنة نقصد البيت. ونشرب الشاي مرة في الأسبوع؛ وفي بعض الأحيان نتناول عصيدة (stirabout)، وفي أحيان أخرى نأخذ حساء الشوفان، أو حساء الذرة، حسبما نستطيع أن نشتره. وفي الشتاء لا نحصل سوى على قليل من السكر والماء إضافة إلى حساء الذرة. وفي الصيف نحصل على حبات من البطاطا، من رقعة صغيرة نزرعها بأنفسنا؛ وحين تنفذ هذه، نعود إلى العصيدة من جديد. هكذا نمضي من يوم لآخر، أيام الآحاد وأيام العمل، على مدار السنة بكاملها. إنني أعود من العمل مساءً وأنا مرهق تماماً. قد نرى قطعة لحم بعض الأحيان، ولكن ذلك نادراً ما يحدث. إن ثلاثة من أطفالنا يأمون المدرسة، وندفع لقاء ذلك بنساً عن الطفل الواحد كل أسبوع. ويبلغ إيجار مسكننا 9

[737]

(*) التسمية القديمة لإيرلندا. [ن. برلين].

بنسات أسبوعياً. ووقود التدفئة يكلفنا شلناً واحداً و6 بنسات كل أسبوعين، على الأقل»⁽¹⁸⁸⁾

هذه هي الأجور الإيرلندية، وهذه هي الحياة في إيرلندا! الواقع، إن البؤس في إيرلندا عاد ليصبح من جديد قضية الساعة في إنكلترا. ففي نهاية عام 1866 وبداية عام 1867، أراد أحد أساطين مالكي الأرض الكبار في إيرلندا، وهو اللورد دوفيرين، أن يجد حلاً لهذه المشكلة في صحيفة تايمز. «يا لإنسانية هذا السيد العظيم!»^(*)

لقد رأينا في الجدول (هـ-E) أن ثلاثة فقط من الرأسماليين استولوا لوحدهم على 262,819 جنيهًا استرلينياً من إجمالي الأرباح البالغة 4,368,610 جنيهات عام 1864، إلّا أن هؤلاء الثلاثة المولعين بـ «الزهد» قد وضعوا في جيوبهم 274,528 جنيهًا من إجمالي الأرباح البالغة 4,669,979 جنيهًا عام 1865؛ وفي عام 1864 كسب 26 من الرأسماليين 646,377 جنيهًا، وفي عام 1865 كسب 28 من الرأسماليين 736,448 جنيهًا؛ وفي عام 1864 كسب 121 من الرأسماليين 1,076,912 جنيهًا، وفي عام 1865 كسب 150 من الرأسماليين 1,320,906 جنيهات؛ وفي عام 1864 كسب 1131 من الرأسماليين مبلغ 2,150,818 جنيهًا، وهذا الرقم يناهز نصف المقدار الكلي للأرباح السنوية؛ وفي عام 1865 كسب 1194 من الرأسماليين 2,418,833 جنيهًا، أي أكثر من نصف إجمالي الأرباح السنوية. لكن حصة الأسد التي يتطلعها حفنة من ملاكي الأرض الكبار في إنكلترا واسكتلندا وإيرلندا، من الربيع السنوي الوطني للأرض، تبلغ حدًا من [738] الضخامة بحيث إن حكمة الدولة الإنكليزية ارتأت أن من الأفضل ألا تقدم عن توزيع الربوع المواد الاحصائية نفسها التي تقدمها عن توزيع الأرباح. واللورد دوفيرين واحد من هؤلاء الأساطين. إن كون الربوع والأرباح يمكن أن تكون «فائضة»، وإن ليس لوفرتها المفرطة أدنى صلة بوفرة بؤس الشعب، إنما هي، بالطبع، فكرة زرية (irrespectable) مثلما هي «غير حسيّة» (unsound). إن اللورد يلتزم بالوقائع. والوقائع تقول إنه كلما تناقص عدد السكان الإيرلنديين، تنامت الربوع العقارية الإيرلندية، وإن تناقص السكان الذي يعتبر «نعمة» بالنسبة إلى الملاكين العقاريين إنما هو نعمة للأرض أيضاً، مثلما هو

(188) تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1866، ص96.

(*) محوارة من مفيستوفولس في تراجيديا فاوست، للشاعر غوته، مقدمة في السماء *Prolof im Himmel*. [ن. برلين].

نعمة لأولئك الناس، الذين ليسوا سوى ملحقين تابعين للأرض. ولهذا يعلن اللورد أن إيرلندا لا تزال في فيض سكاني، وأن جدول الهجرة لا يزال ينساب ببطء أشد مما ينبغي. ولكي يكتمل نعيم إيرلندا، فعليها أن تتخلص من ثلث مليون من العاملين على الأقل. ولا يظن أحد أن هذا اللورد، وهو رجل شاعري علاوة على كل فضائله، مجرد طبيب من مدرسة سانغرادو، يعتمد كلما لا يرى تحسناً في حالة مريضه، إلى فصد دمه، ثم فصد دمه ثانية، حتى لا يبقى في المريض دم ولا داء. فاللورد دوفيرين يطالب بفصد دم ثلث مليون إنسان فقط، بدلاً من زهاء مليونين، وما لم يُنبذ هؤلاء، فلن يحل العهد الألفي في إيرين. والدليل بسيط [أنظر الجدول التالي].

عدد ومساحة المزارع في إيرلندا عام 1864

1 مزارع لا تزيد مساحتها عن إيكرا واحد		2 مزارع تزيد عن إيكرا؛ ولا تزيد عن 5 إيكرات		3 مزارع تزيد مساحتها عن 6 إيكرات ولا تزيد عن 15 إيكراً	
العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
48,653	25,394	820,937	288,916	176,368	1,836,310
4 مزارع تزيد عن 16 إيكرا ولا تزيد عن 30 إيكراً		5 مزارع تزيد عن 31 ولا تزيد عن 50 إيكرا		6 مزارع تزيد عن 51 إيكراً ولا تزيد عن 100 إيكرا	
العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
136,578	3,051,343	71,961	2,906,274	54,247	3,983,880

(188a)	7 مزارع تزيد عن 100 إيكرا		8 المساحة الإجمالية
	العدد	المساحة	
	31,927	8,277,807	20,319,924 إيكراً

(188a) تتضمن هذه المساحة الإجمالية «للمستقعات والأراضي البور».

لقد أدى التمرکز بين عام 1851 وعام 1861، إلى تدمير المزارع من الفئات الثلاث الأولى بشكل أساسي، أي تلك التي تتراوح مساحتها بين 1 - 15 إيكرا. فهذه محكوم عليها بالزوال قبل غيرها. وبهذا نحصل على 307,058 مزارعاً «زائداً عن اللزوم»، ولو [739] حسبنا أن أدنى مستوى لتعداد الأسرة هو 4 أفراد بالمتوسط، بلغ العدد الإجمالي 1,228,232 شخصاً. وحتى لو أسرفنا في الافتراض بأن الزراعة ستستوعب ربع هؤلاء، بعد اكتمال الثورة الزراعية، لبقى 921,174 شخصاً مضطرين للهجرة. إن المزارع من الفئات 4 و 5 و 6، أي التي تزيد مساحتها عن 15 ولا تزيد عن 100 إيكرا، هي كما تدل تجربة إنكلترا منذ أمد بعيد، أصغر من أن تلائم الزراعة الرأسمالية للقمح، أما بالنسبة إلى تربية الأغنام فتكاد أن تكون ضئيلة تماماً. إذن، فعلى أساس الفرضية السابقة ذاتها، ينبغي أن يهاجر 788,761 شخصاً جديداً، والمجموع 1,709,532 شخصاً. وبما أن الشهية تنفتح أثناء الأكل (l'appétit vient en mangeant)، فإن عيون أصحاب الريع سرعان ما ستبصر أن إيرلندا لا تزال بائسة بسكانها الثلاثة ملايين ونصف المليون، فقط، وأن مرد بؤسها هو كثرة السكان. وإذن فإن خفض عدد السكان ينبغي أن يسير خطوة أبعد، كيما تستطيع إيرلندا أداء رسالتها الحقيقية بأن تكون بلد الأغنام والمراعي لإنكلترا^(188b)

(188b) أما كيف استثمر الملاكون العقاريون الأفراد، والتشريع الإنكليزي، معاً، المجاعة وعواقبها، استثماراً منعمداً، لتحقيق الثورة الزراعية عنوة وخفض عدد سكان إيرلندا إلى مستوى يرضي ملاكي الأرض الكبار، فذلك ما سأعرضه بالتفصيل في الكتاب الثالث من هذا البحث، في القسم المكرس للملكية العقارية. وسأعود عندها أيضاً إلى وضع المزارعين الصغار والعمال الزراعيين. ونكتفي هنا بهذا المقتطف. يقول ناساو و. سنيور، من بين أشياء أخرى، في كتابه المنشور بعد وفاته بعنوان: يوميات وأحاديث ومقالات عن إيرلندا، مجلدان، لندن، 1868، المجلد الثاني، ص 282.

(Journals, Conversations and Essays relating to Ireland, 2 vols., London, 1868, V. II, p. 282) قال الدكتور ج. (Dr. G) بصواب إن لدينا قانون الفقراء. وهو وسيلة عظيمة لتحقيق الانتصار لملاكي الأرض الكبار. وهناك وسيلة أخرى هي الهجرة. وما من صديق لإيرلندا يتمنى أن تطول الحرب (بين الملاكين العقاريين وصغار المزارعين السلبيين) - «ناهيك عن أن يتمنى بأن تنتهي بانتصار المزارعين المستأجرين. وكلما انتهت» (هذه الحرب) «سريعاً» - تحولت إيرلندا إلى بلد مراعي (grazing country) بوتيرة أسرع، ويعدد ضئيل نسبياً من السكان، بما يلائم بلداً رعوياً، كان ذلك خيراً لجميع الطبقات. إن قوانين الحبوب الإنكليزية لعام 1815، ضمنت لإيرلندا احتكاراً بالتصدير الحر للقمح إلى بريطانيا العظمى. وهكذا كانت تساعد قصداً وعمداً

[740] إن لهذه الطريقة المربحة، شأن كل الأشياء الحسنة في هذا العالم، مساوئها. فبينما يتراكم الربح العقاري في إيرلندا، يتكدس الإيرلنديون في أميركا بخطى مماثلة. والإيرلندي، الذي طرده الخراف والثيران يعود إلى الظهور من جديد على الساحل الآخر من المحيط الأطلسي، في هيئة فينيان(*)؛ ووجهاً لوجه مع ملكة البحار القديمة، تبرز الجمهورية الفتية العملاقة، متوعدة منذرة:

Acerba fata Romanos agunt

Scelusque fraternae necis

القدر المشؤوم

وجريمة قتل الأشقاء

يعذبان روما(**)

= على زراعة القمح. إلا أن هذا الاحتكار زال فجأة بإلغاء قوانين الحبوب عام 1846. وبصرف النظر عن جميع الظروف الأخرى، كان هذا الحدث كافياً، وحده، لإعطاء دفعة كبيرة تحفز تحويل الأرض الإيرلندية الصالحة للزراعة إلى حقول للرعي، وتركز المزارع، وطرد المزارعين الصغار. وبعد إطراء خصوبة الأرض الإيرلندية، في 1815 - 1846، واغداق المديح العلني عليها باعتبارها أرضاً جعلتها الطبيعة نفسها صالحة لزراعة القمح، اكتشف المهندسون الزراعيون والاقتصاديون والسياسيون الإنكليز اليوم، بغتة، أنها لا تصلح لشيء غير إنتاج العلف الأخضر! وقد سارع السيد ليونس دي لافيرن، إلى تكرار هذا الاكتشاف، على الجانب الآخر من القنال. إن الانخداع بمثل هذه الترهات يقتضي وجود رجل «جاد» من طراز لافيرن.

(*) كناية عن الحركة الإيرلندية: الفينية، المطالبة باستقلال إيرلندا عن بريطانيا منذ ستينيات القرن

التاسع عشر. [ن. برلين].

(**) هوراس، الالهجية السابعة *Epoden*. [ن. برلين].

الفصل الرابع والعشرون

ما يسمى بالتراكم الأولي

1) سر التراكم الأولي

لقد رأينا كيف يتحول النقد إلى رأسمال، وكيف ينجب رأسُ المال فائض القيمة وكيف ينجب فائضُ القيمة رأسمالاً أكبر. غير أن تراكم رأس المال يفترض سلفاً فائض القيمة، وفائض القيمة يفترض سلفاً الإنتاج الرأسمالي، والإنتاج الرأسمالي يفترض سلفاً وجود كتل كبيرة من رأس المال وقوة العمل بين أيدي منتجي السلع. وتبدو هذه الحركة، إذن، وكأنها تدور برمتها في حلقة مفرغة لا يسعنا الفكّك منها إلّا بافتراضنا أن تراكمًا «أولياً» (أو «تراكمًا سابقاً» *previous accumulation*) حسب تعبير آدم سميث) قد سبق التراكم الرأسمالي، وهو ليس نتيجة نمط الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة انطلاقه. ويلعب هذا التراكم الأولي في الاقتصاد السياسي دوراً يماثل، على وجه التقريب، الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في اللاهوت: لقد قضم آدم التفاحة، فحلّت الخطيئة في الجنس البشري. ويُفسّر هذا التراكم بحكايات عنه كقصة من نوادر الماضي. ففي قديم الزمان، كان هناك نوعان من الناس، فمن جهة، كانت هناك نخبة، مثابرة، ذكية، وقبل كل شيء، مقتصدة؛ ومن جهة أخرى، كان هناك صعاليك كسالى يبددون كل ما عندهم، بل أكثر، في حياة مستهترة. حقاً إن الأسطورة اللاهوتية عن الخطيئة الأصلية تحكي لنا كيف حلّت على الإنسان لعنة أن يأكل خبزه بعرق جبينه، أما تاريخ الخطيئة الاقتصادية الأصلية فيكشف لنا كيف ظهر أناس لا حاجة بهم إلى مثل ذلك، بأي حال.

لا بأس! هكذا حدث أن راكم الطرف الأول الثروة، ولم يبق لدى الطرف الثاني، آخر المطاف، شيء للبيع، غير جلده بالذات. فبهذه الخطيئة الأصلية يبدأ تاريخ فقر الأغلبية العظمى، التي لا تملك حتى الآن ما تباع غير نفسها بالذات، رغم كل ما تبذل من عمل، كما يبدأ تاريخ ثراء القلة الذي يتنامى باطراد، رغم أنها كَفَّت عن العمل منذ أمد بعيد. [742] ويكرر السيد تيير، مثلاً، مثل هذه السخافات المبتذلة على مسامع الفرنسيين، الذين كانوا يوماً على قدر بالغ من الذكاء، دفاعاً عن الملكية (propriété)، وهو يجترها بوقار رجال الدولة. ولكن ما إن تبرز مسألة الملكية إلى الميدان حتى يقضي الواجب المقدس دعم وجهة نظر كتب تهجّي الأطفال باعتبارها الشيء الوحيد المناسب لجميع الأعمار، وجميع مراحل النمو. ومن المعروف، أن الفتح والاستعباد والنهب والقتل، وباختصار العنف، تلعب دوراً كبيراً في التاريخ الفعلي. أما تاريخ الاقتصاد السياسي الوديع فقد سادت فيه منذ سحيق الزمان أنشودة البساطة والطمأنينة. فهو يدّعي أن الحق و «العمل» كانا، في كل زمان، الوسيلة الوحيدة للاغتناء، وبالطبع، فإن «العام الحالي»، يُستثنى دائماً. أما في الواقع فإن طرائق التراكم الأولي قد تكون أي شيء عدا البساطة والطمأنينة.

إن النقود والسلع ليست بالضرورة رأسمالاً في حدّ ذاتها، شأنها في ذلك شأن وسائل العيش ووسائل الإنتاج. فهي بحاجة إلى أن تتحول إلى رأسمال. ولكن هذا التحول لا يجري إلّا في ظل ظروف معينة تتركز في الأمر التالي: ينبغي أن يلتقي نوعان مختلفان جداً من مالكي السلع، وأن يعقدا الصلة بينهما؛ من جهة أولى، مالكو النقد ووسائل الإنتاج ووسائل العيش، المتلهفون إلى شراء قوة عمل الغير بغية إنماء قيمة مقدار القيمة الذي يملكون؛ ومن جهة ثانية، عمال أحرار، يبيعون قوة عملهم الخاصة، وبالتالي يبيعون عملاً وهم عمال أحرار بمعنى مزدوج، فلا هم أنفسهم يعدون جزءاً مباشراً من وسائل الإنتاج، كما هو حال العبيد والأقنان، إلخ، ولا هم ممن يملكون وسائل الإنتاج كالفلّاحين الذين يديرون استثمارات خاصة بهم، إلخ. بل هم متحررون من وسائل الإنتاج، خاليو الوفاض منها، محرومون منها. بهذا الاستقطاب في سوق السلع تنشأ الشروط الأساسية للإنتاج الرأسمالي. إن العلاقة الرأسمالية تفترض سلفاً فصل العمال عن ملكية الشروط التي يحققون بواسطتها عملهم. وعندما يقف الإنتاج الرأسمالي على قدميه بالذات، فإنه لا يحافظ على هذا الفصل فحسب، بل يجدد إنتاجه على نطاق يتسع باستمرار. إذن، فالعملية التي تولّد العلاقة الرأسمالية، ليست سوى عملية فصل العامل عن ملكية شروط عمله؛ وهي عملية تحويل وسائل الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش إلى

رأسمال، من جهة، وتحويل المنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين من جهة أخرى. وعلى هذا فإن ما يسمى بالتراكم الأولي، ليس سوى العملية التاريخية لفصل المنتج عن وسائل الإنتاج. وهي تبدو «أولية»، لأنها تؤلف مرحلة ما قبل تاريخ رأس المال ونمط الإنتاج المطابق له.

إن البنية الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي قد ولدت من أحشاء البنية الاقتصادية للمجتمع [743] الاقطاعي. وانحلال هذا الأخير حرر عناصر الأول.

ولم يكن بوسع المنتج المباشر، أي العامل، أن يتصرف بشخصه، إلا بعد أن ينقطع الرباط الذي يقيده بالأرض، ويكف عن كونه قناً ومملوكاً لشخص آخر. ولكي يغدو بائعاً حراً لقوة العمل، يحمل سلعه إلى حيث تجد سوقاً، فقد كان ينبغي عليه، أيضاً، أن يتحرر من سيطرة الطوائف الحرفية المغلقة، وتُظلمها المتعلقة بالمتمرنين والصناع، ومن القواعد المقيدة الأخرى الخاصة بالعمل. وهكذا، فإن الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال مأجورين، تبدو، من ناحية أولى، كتحرير لهم من القنانة ومن أغلال الطوائف الحرفية، وهذه الناحية هي وحدها الموجودة بنظر مؤرخينا البورجوازيين. ولكن هؤلاء المحرّرين تَوّاً، لا يصبحون، من ناحية ثانية، باعة أنفسهم إلا بعد أن تُنهب منهم وسائل إنتاجهم كافة، وتُنهب منهم جميع ضمانات العيش التي كانت توفرها المؤسسات الاقطاعية القديمة. وتاريخ انتزاع ملكية هؤلاء مسجل في مدونات البشرية بحروف من دم ونار.

وكان على الرأسماليين الصناعيين، هؤلاء الملوك الجدد، لا أن يزيحوا المعلمين الحرفيين فحسب، بل أن يزيحوا أيضاً السادة الاقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة. وفي هذا الجانب، يتجلى صعودهم بمثابة ثمرة نضال ظافر ضد سلطة الاقطاع وامتيازاتها البغيضة، وضد الطوائف الحرفية وأغلالها المقيدة لحرية تطور الإنتاج وحرية استغلال الإنسان للإنسان. غير أن فرسان الصناعة لم يفلحوا في إقصاء فرسان السيف إلا باستغلال أحداث كانوا براء منها تماماً. لقد بزغ نجمهم باستخدامهم وسائل وضعية كذلك التي مكّنت العبيد الرومان المعتقدين، من أن يصبحوا سادة مالكيهم (patronus)، فيما مضى من الزمان.

وكان استعباد العامل نقطة انطلاق التطور الذي أدى إلى ظهور العامل المأجور والرأسمالي معاً. وتمثّل هذا التطور في تبديل شكل استعباد العامل، في تحويل الاستغلال الاقطاعي إلى استغلال رأسمالي. ولفهم مسار هذا التطور، لا حاجة بنا إلى التوغل بعيداً في الماضي. ورغم أننا نصّادف أولى براعم الإنتاج الرأسمالي مبشرة، في بعض مدن البحر المتوسط، منذ القرن الرابع عشر أو القرن الخامس عشر، فإن تاريخ

الحقبة الرأسمالية يبدأ في القرن السادس عشر فقط. وحيثما تظهر هذه الحقبة، يكون إلغاء القنانة قد تحقق منذ أمد بعيد، وتكون أروع مراحل تطور القرون الوسطى، أي وجود المدن المستقلة، قد اعتراها الأفول.

[744] وفي تاريخ التراكم الأولي نجد أن التحولات، التي تخدم بمثابة روافع للطبقة الرأسمالية في مجرى تكوّنها، هي التي تشكل عصوراً في هذا التاريخ، وتقف في مقدمتها تلك اللحظات التي تُقصى فيها جماهير غفيرة، بغتة وعنوة، عن وسائل عيشها، ويُلقى بها في سوق العمل بهيئة بروليتاريين شريدين بلا حماية(*) إن انتزاع الأرض من المُنتج الزراعي، الفلاح، هو أساس هذه العملية برمتها. ويتخذ تاريخ انتزاع الملكية هذا صوراً مختلفة، باختلاف البلدان، ويمر بأطواره المختلفة، في تعاقب مختلف، وفي حقب تاريخية مختلفة. ولم يتخذ شكلاً كلاسيكياً إلا في إنكلترا، ولذلك نأخذها مثلاً⁽¹⁸⁹⁾

(2) انتزاع أراضي السكان الزراعيين

زالت القنانة في إنكلترا، عملياً، في نهاية القرن الرابع عشر. وباتت الغالبية العظمى من السكان⁽¹⁹⁰⁾ تتألف آنذاك، وبدرجة أكبر في القرن الخامس عشر، من فلاحين أحرار

(*) حرفياً: (Vogelfreie) طريد، شريد أو: مجرد من الحماية. [ن. ع].

(189) في إيطاليا، حيث تطور الإنتاج الرأسمالي قبل أي بلد آخر، تفسخت علاقات القنانة أيضاً قبل تفسخها في أي بلد آخر. لقد انعتق القن في هذا البلد قبل أن يوفر لنفسه أي حق أقدمية في الأرض. لذلك فإن تحرره قد حوله، في الحال، إلى بروليتاري شريد بلا حماية. وعلاوة على ذلك، فقد وجد في انتظاره سيداً جاهزاً في المدن، التي بقيت، في معظمها، موروثة منذ عهد روما. وحين قضت ثورة السوق العالمية على التفوق التجاري لشمال إيطاليا، في نهاية القرن الخامس عشر(*) تقريباً، بدأت حركة في الاتجاه المعاكس. فقد سيق عمال المدن بالجملة إلى الريف، مما أعطى دفعاً، لا نظير له من قبل، لازدهار الزراعة الفلاحية الصغيرة الجارية على شكل بستنة.

(*) ثورة السوق العالمية: إثر الاكتشافات الجغرافية: اكتشاف كوبا وهايتي والجزء القاري من أميركا الشمالية والطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، تقلص الدور التجاري لجنوة والبندقية ومدن شمال إيطاليا بدءاً من القرن الخامس عشر. [ن. برلين].

(190) «إن صغار ملاكي الأرض، الذين كانوا يزرعون حقولهم الخاصة بأيديهم، ويكتفون برفاهية متواضعة... كانوا يؤلفون، حينذاك، قسماً من الأمة أكبر بكثير من الآن... فقد كان هناك ما لا يقل من 160 ألف مالك أرض، يؤلفون، مع أسرهم، على ما يبدو، أكثر من سبع إجمالي

يملكون استثمارات خاصة بهم، مهما كانت الألقاب الاقطاعية التي تختفي وراءها ملكيتهم. وفي العقارات الاقطاعية الأكبر، جاء المزارع الحر ليقصي وكيل المزرعة [745] (bailiff)، الذي كان هو نفسه قناً من الأقتان. أما العمال الزراعيون المأجورون فكان بعضهم فلاحين يستثمرون أوقات فراغهم بالعمل عند كبار ملاك الأراضي، وبعضهم الآخر طبقة متميزة من العمال المأجورين بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي طبقة قليلة العدد، من الناحيتين النسبية والمطلقة. وقد كان هؤلاء الأخيرون، عملياً، فلاحين يديرون استثمارات خاصة بهم في الوقت نفسه، وكانوا يحصلون إلى جانب الأجور، على قطعة أرض صالحة للزراعة بحدود 4 إيكرات أو أكثر، مع كوخها Cottage. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يتمتعون، أسوة ببقية الفلاحين، بحق الانتفاع من الأراضي المُشاعة، يرون فيها مواشيهم، وتقدم لهم الأخشاب والحطب، والفحم النباتي، وما إلى ذلك⁽¹⁹¹⁾ وتميز الإنتاج الاقطاعي، في جميع بلدان أوروبا، بتقسيم الأرض على أكبر عدد ممكن من الأتباع. وكان سلطان السيد الاقطاعي، شأنه شأن سلطان الحاكم، لا يتحدد بمقدار ريعه، بل بعدد رعاياه التابعين، وعدد هؤلاء الأخيرين مرهون بعدد الفلاحين الذين يديرون استثمارات خاصة بهم⁽¹⁹²⁾ وهكذا، رغم أن الأرض الإنكليزية قد قُسمت، بعد

= السكان، وكانوا يعيشون على زراعة عقارات صغيرة يملكونها ملكاً حراً (Freehold وهي تعني - ملكية كاملة للأرض). «وكان متوسط دخل صغار ملاك الأرض هؤلاء يقدر بـ 60 إلى 70 جنيهًا في العام. وبموجب الحساب الذي أجري، فإن عدد الأشخاص الذين يفلحون أرضهم الخاصة كان يفوق عدد أولئك الذين يزرعون أراضي مستأجرة من الغير» (ماكولي، تاريخ إنكلترا، الطبعة 10، لندن، 1854. Macaulay, *History of England*, 10th Éd. London, 1854, V. I, p. 333-334). ونجد، حتى في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، أن أربعة أخماس الشعب الإنكليزي كانت تمتن الزراعة. (المرجع نفسه، ص 413). - وإنني استشهد بماكولي لأنه، بوصفه مزوراً منهجياً للتاريخ، يطمس حسب الإمكان، حقائق من هذا النوع.

(191) ينبغي ألا يغرب عن البال أبداً أن القن لم يكن فقط مالكاً لقطعة الأرض الصغيرة الملحقة ببيته، وإن كان يدفع عنها جزية إلى المالك، بل كان أيضاً مشاركاً في الأرض المُشاعة. «إن الفلاح هناك» (في سيليزيا) «هو قن». مع ذلك، فهؤلاء الأقتان Serfs يملكون الأراضي المُشاعة. «ولم يصبح ممكناً بعد، حمل السيليزيين على تقسيم الأراضي المُشاعة، في حين لم تبق قرية واحدة في نويمارك، لم ينفذ فيها هذا التقسيم بأكبر قدر من النجاح» (ميرابو، النظام الملكي البروسي، لندن، 1788). (Mirabeau, *De la Monarchie Prussienne*, Londres, 1788, T. II, p. 125-126).

(192) إن اليابان، بتنظيمها الاقطاعي الصرف للملكية العقارية، وبنظام الزراعة الفلاحية الصغيرة المتطور، تقدم عن القرون الوسطى الأوروبية صورة أكثر صدقاً من جميع كتبنا التاريخية المفعمة،

الفتح النورماندي، إلى بارونيات عملاقة، تتضمن الواحدة منها في الغالب 900 من اللوردات الانكلو - ساكسونية القديمة، فقد كانت تزخر بالاستثمارات الفلاحية الصغيرة، وتقوم بينها، في بعض الأماكن فقط هنا أو هناك، عقارات اقطاعية كبيرة. إن هذه العلاقات، مقرونة بازدهار المدن الذي تميز به القرن الخامس عشر، سمحت بذلك النمو لشروة الشعب، الذي وصفه المستشار فورتيسكيو، وصفاً بليغاً رائعاً في مؤلفه: وضع قوانين إنكلترا، *Laudibus Legum Angliae* ولكن هذه العلاقات لم تسمح بنشوء الثروة الرأسمالية.

إن م مهدات الانقلاب الذي أرسى الأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي قد برزت في [746] الثلث الأخير من القرن الخامس عشر والعقود الأولى من القرن السادس عشر. فقد أُلقي بجمهور من البروليتاريين الشريدين بلا حماية، في سوق العمل نتيجة تفكيك زمر الخدم الأتباع للاقطاعيين، الذين كانوا، حسبما يقول السير جيمس ستوارت بصواب «يملاؤن المنازل والقصور بلا نفع في كل مكان»^(*) ورغم أن السلطة الملكية، هي بذاتها نتاج التطور البورجوازي، فقد عمدت، في سعيها إلى الحكم المطلق، للتعجيل بتفكيك هذه الزمر عنوة، إلا أنها لم تكن السبب الوحيد في هذا التفكيك قط. فقد خلق كبار السادة الاقطاعيين في صراعهم الحاد مع الملك والبرلمان، بروليتاريا أكبر عدداً بما لا يقاس، وذلك باغتصاب الأراضي المُشاعة، ويطرد الفلاحين بالقوة من الأرض، التي كان لهؤلاء الأخيرين فيها حق الملكية الاقطاعي نفسه، الذي يتمتع به المالكون الاقطاعيون. وقد كان ازدهار ماينفاكتورات صناعة الصوف في الفلاندر، وما رافقه من ارتفاع في أسعار الصوف، هو الدافع المباشر لعمليات طرد الفلاحين هذه في إنكلترا. إن الحروب الاقطاعية الكبرى قد التهمت طبقة النبلاء الاقطاعيين القديمة. أما طبقة النبلاء الجديدة فكانت وليدة زمانها، وفيه للنقود سلطان يفوق كل سلطان. فصار شعارها تحويل الأرض الصالحة للزراعة إلى مراعي للأغنام. ويصف هاريسون في مؤلفه: وصف إنكلترا اعتماداً على مدونات هولنشييد *Description of England. Prefixed to Holinshed's*

= في الأغلب، بالآراء البورجوازية الباطلة. فمن اليسير تماماً على المرء أن يتظاهر «بالليبرالية» على حساب القرون الوسطى.

(*) جيمس ستوارت، بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، 1770. *James Stewart, An Inquiry into the Principles of Political Economy, V. 1, Dublin 1770, p. 52*. [ن. برلين].

(Chronicles). كيف أن انتزاع أراضي صغار الفلاحين ينزل الخراب بالبلاد. ولكن، كما كتب المؤلف، «ماذا يهم كبار مغتصبينا!» (what care our great incroachers!) هُدمت مساكن الفلاحين وأكواخ العمال بالقصر، أو تُركت نهياً للخراب.

ويقول هاريسون: «إذا عدنا إلى السجلات القديمة لأي عقار من عقارات الاقطاعيين فسرعان ما سنجد أن كثرة كثيرة من المنازل واستثمارات الفلاحين الصغيرة قد اختفت، وأن الأرض تطعم الآن عدداً من الناس أقل بكثير من السابق، وأن مدناً كثيرة قد تدهورت، رغم ازدهار مدن جديدة في الوقت نفسه. ويمكنني الحديث عن مدن وقرى قد هُدمت لتحول إلى مراعى للأغنام، ولم يبق فيها غير منازل الأسياء».

إن الشكاوى التي تعج بها هذه المدونات القديمة، مبالغ بها دوماً، إلا أنها تعكس بصدق الانطباع الذي خلّفته في أذهان المعاصرين للثورة التي كانت تتحقق آنذاك في علاقات الإنتاج. وإن المقارنة بين كتابات المستشار فورتيسكيو وكتابات توماس مور، تكشف بوضوح عن الهوة التي تفصل القرن الخامس عشر عن القرن السادس عشر. فلقد هوت الطبقة العاملة الإنكليزية، كما أشار ثورنتون بصواب، من عصرها الذهبي إلى عصرها الحديدي، من دون أن تمر بفترة انتقالية.

لقد كان التشريع مرتعياً من هذا الانقلاب. ولم يكن يركز بعد على ذروة تلك المدنية التي تعتبر «ثروة الأمة» (Wealth of the Nation) أي، تكوين رأس المال، واستغلال جماهير الشعب وافقارها بلا رحمة، هي الحد النهائي (ultima Thule) لكل حكمة [747] الدولة. ويقول بيكون، في تأريخه لعهد هنري السابع:

«في ذلك الوقت» (عام 1489) «تكاثرت الشكاوى من تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراعى» (للأغنام، إلخ). «تسهل إدارتها بعدد قليل من الرعاة. وقد تحولت الأراضي المؤجرة لمدى الحياة أو لسنة» (وكان الكثيرون من صغار الفلاحين الأحرار - اليومان - يعتاشون من الاستئجار السنوي) «إلى عقارات كبرى. وقد أدى ذلك إلى تدهور الناس، وبالتالي إلى تدهور مدن، وكنائس وعُشور» (*) وغير ذلك. وأبدى الملك والبرلمان في معالجة هذا الشر، حكمة رائعة جدية بالثناء. وقد اتخذوا التدابير ضد اغتصاب الأراضي المُشاعة الذي يبيد السكان (تسييج الأراضي المدمر للسكان depopulating inclosures)

(*) (Tithes) دائرة إدارية صغيرة تؤخذ منها ضريبة العُشر. [ن. ع.]

و ضد تحويل الأرض إلى مراعى تبديد السكان depopulating pastur[age] والسائر في أثر هذا الاغتصاب».

واشترع هنري السابع في العام 1489، قانوناً يحظر، في فصله التاسع عشر، تهديم سائر بيوت الفلاحين التي يتبعها 20 إيكراً من الأرض، على الأقل. وتجدد هذا الحظر في قانون صدر في العام الخامس والعشرين من عهد هنري الثامن. ومما جاء في القانون

«إن الكثير من المزارع المستأجرة وقطعاً ضخمة من المواشي، وبخاصة الأغنام تتركز بين أيدي القلة من الناس، مما أدى إلى ارتفاع ربوع الأرض كثيراً، وتدهور فلاحه الأرض (tillage) كثيراً، وقد جرى تهديم الكنائس والمنازل وحرمت أعداد غفيرة جداً من الناس من سبل إعالة نفسها وإعالة أسرها».

ولهذا يأمر القانون بإعادة بناء مباني المزارع المهملة، ويحدد تناسباً معيناً بين الأرض المحروثة والأرض التي تُتخذ مرعى، إلخ. وصدر عام 1533 قانون يشكو من أن لدى بعض المالكين زهاء 24 ألف رأس غنم، ويثبت الحد المسموح بألفي رأس غنم⁽¹⁹³⁾ إن شكاوى الشعب والقوانين الموجهة، خلال 150 عاماً منذ عهد هنري السابع، ضد اغتصاب أراضي المزارعين والفلاحين الصغار، ظلت كلها بلا جدوى. ولقد كشف لنا سيكون نفسه سر عجزها، على غير دراية منه.

يقول بيبكون في مؤلفه: أبحاث مدنية وأخلاقية، الفقرة 29 (*Essays, civil and moral, Sect 29*): «لقد كان قانون الملك هنري السابع عميقاً ومثيراً للاعجاب، بكونه أوجد مزارع وبيوتاً فلاحية ذات سعة عادية محددة، نعني أنه احتفظ لها بمساحة معينة من الأرض تتيح لأي من الرعايا أن يعيش في يسر كاف، لا في وضع عبودي، وأن يبقى المحراث بين يدي المالك نفسه لا بين يدي أجير» (to keep the plough in the hand of the owners and not hirelings)^(193a).

(193) يتحدث توماس مور في كتابه «يوتوبيا» عن البلد العجيب حيث «تفترس الأغنام الناس». يوتوبيا، ترجمة روبنسن، طبعة آربر (*Utopia*, transl. Robinson, Ed. Arber, London, 1869, p. 41).

(193a) يوضح بيبكون الصلة القائمة بين الفلاحين الأحرار ميسوري الحال، وجنود المشاة الجيدين. فيقول: «لقد كان من الأهمية البالغة بالنسبة إلى الحفاظ على جيروت المملكة ومكانتها، الحفاظ على الأراضي المستأجرة بمساحة تكفي لتأمين عيش رجال أشداء بعيداً عن الفاقة والموز، وإعطاء

[748] ولكن النظام الرأسمالي كان يقتضي، على العكس من ذلك، استعباد جمهرة الشعب وتحويلها إلى أجيرة وتحويل وسائل عملها إلى رأسمال. وخلال مرحلة الانتقال هذه، سعى التشريع أيضاً إلى الإبقاء على 4 إيكارات من الأرض، على الأقل، ملحقة بكوخ العامل الزراعي المأجور، وحظر عليه استقبال نزلاء في كوخه. وحتى في عهد تشارلز الأول، عام 1627، حكم على روجر كروكر، من فرونت ميل، لأنه ابتنى كوخاً في أرض فرونت ميل دون قطعة أرض من 4 إيكارات ملحقة بها بصفة دائمة؛ وحتى في عهد تشارلز الأول، عام 1638، عُينت لجنة ملكية لتأمين سريان مفعول القوانين القديمة، وبخاصة القانون المتعلق بالإيكارات الأربعة من الأرض؛ وحتى في عهد كرومويل، كان يُحظر بناء بيت، ضمن دائرة نصف قطرها 4 أميال حول لندن، ما لم يرفق بأربعة إيكارات من الأرض. وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان العامل الزراعي يقدم شكوى إلى القضاء إذا لم يُلحق بكوخه إيكراً أو إيكاران من الأرض. أما اليوم فإنه يشعر بالسعادة إذا كان كوخه مزوداً بحديقة صغيرة، أو إذا كان بوسعه أن يستأجر، بعيداً عن كوخه جزءاً من إيكار.

يقول الدكتور هنتر: «الملاكون العقاريون والمزارعون يعملون معاً يداً بيد هنا؛ فالحاق بضعة إيكارات بالكوخ سيجعل العامل مستقلاً أكثر مما ينبغي»⁽¹⁹⁴⁾

= قسم كبير من أراضي المملكة إلى اليرمان Yeomanry، أي الذين يشغلون موقعاً وسطاً بين النبلاء وساكني الأكواخ (cottagers) والأجراء الزراعيين.. إذ يسود رأي اجماعي عند أفضل العارفين بشؤون الحرب... إن القوة الأساسية للجيش تكمن في المشاة. ولكن إنشاء قوات جيدة من المشاة يتطلب رجالاً ترعرعوا، لا في العبودية والفقر، بل في جو من الحرية والرفاه. وعليه إذا كان النبلاء والأشراف يشغلون المواقع الرئيسية في الدولة، ولم يكن الناس الذين يزرعون ويحرثون غير عمال أو أجراء زراعيين، أو مجرد ساكني أكواخ (وما هؤلاء سوى شحاذين يسكنون بيوتاً)، فمن الممكن في هذه الظروف أن نحظى بصلاح خيالة ممتاز، ولكننا لن نحظى بوحدات جيدة وقوية من المشاة... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا، وبعض الدول الأجنبية الأخرى، حيث الجميع هم بالفعل من النبلاء... والفلاحين المعدمين مما يرغمهم على استخدام زمر من المرتزقة السويسريين وإضرابهم، لكتائب المشاة، ولهذا السبب نجد لدى هذه الأمم الكثير من السكان والقليل من الجنود (يكون، عهد هنري السابع، إلخ، إعادة طباعة حرفية لكتاب كينيت: إنكلترا، طبعة 1719. Verbatim Reprint from *The Reign of Henry VII etc.*, Kennet's: England, Ed. 1719, London, 1870, p. 308).

(194) الدكتور هنتر في: تقارير الصحة العامة، التقرير السابع، 1864، لندن 1865، ص 134. «إن مساحة الأرض المخصصة للعمال» (بموجب القوانين القديمة) «تعتبر الآن كبيرة أكثر

تلقت عملية الانتزاع القسري لملكية جمهرة الشعب دفعة جديدة، مرعبة، في القرن السادس عشر، بفعل حركة الإصلاح الديني، وما رافقها من نهب واسع جداً لأُملاك [749] الكنيسة. كانت الكنيسة الكاثوليكية، قبل عهد الإصلاح الديني، مالكةً اقطاعياً لقسم كبير من أراضي إنكلترا. وجاء إلغاء الأديرة، وسواها، ليرمي نزلاءها إلى صفوف البروليتاريا. وقُدِّم جزء كبير من ممتلكات الكنيسة عطايا لمقربي البلاط النهمين، أو بيع بأسعار بخسة إلى المضاربين من المزارعين ومواطني المدن، فقام هؤلاء بطرد جماعي لمستأجري هذه الأرض بالوراثه، ودمجوا أراضي هؤلاء في عقار واحد. كما انتزع، بصمت، حق السكان الزراعيين المعدمين في حصة معينة من عُشور الكنيسة⁽¹⁹⁵⁾ وقد هتفت الملكة إليزابيث بعد جولة في انحاء إنكلترا: «الفقراء مذلون في كل مكان»^(*) (Pauper ubique jacet). وفي العام الثالث والأربعين من عهدها، اضطرت الحكومة، في آخر المطاف، أن تعترف بالفقر رسمياً وذلك عندما فرضت ضريبة دعم الفقراء. «يبدو أن مشرعي هذا القانون قد اعتراهم الخجل من الإفصاح عن أسبابه، فقد كان (خلفاً للعرف السائد) بلا مقدمة، مهما كان نوعها»⁽¹⁹⁶⁾

وخلال عهد تشارلز الأول، وتحديدًا في العام السادس عشر من حكمه، صدر مرسوم يعلن، في بابه الرابع، دوام سريان هذا القانون. الواقع أنه في عام 1834 فقط اتخذ القانون صيغة جديدة، أكثر حزمًا⁽¹⁹⁷⁾ ولكن نتائج الإصلاح الديني المباشرة هذه، لم

= مما ينبغي. وإنها حرية بتحويل هؤلاء إلى مزارعين صغار». (جورج روبرتس، التاريخ الاجتماعي لسكان المقاطعات الجنوبية في إنكلترا خلال القرون الماضية، لندن، 1856، ص 184).

(George Roberts, *The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries*, London, 1856, p. 184).

(195) «إن حق الفقراء في المشاركة في عُشور الكنيسة، مقرر بموجب القوانين القديمة» (ج. د. تاكيت J.D. Tuckett، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 804-805).

(*) عبارة من ديوان الشاعر أوفيد، الفاستيون *Fasti*، الكتاب الأول، البيت 218. [ن. برلين].

(196) وليم كويت، تاريخ الإصلاح البروتستانتي، الفقرة 471.

(William Cobbett, *A History of the Protestant Reformation*, § 471).

(197) تتجلى «روح» المذهب البروتستانتي في أمور كثيرة، منها الآتي. في جنوب إنكلترا اجتمع شتى الملاك العقاريين والمزارعين الموسرين واعتصروا أدمغتهم معاً، فصاغوا عشر مسائل عن التفسير الأصوب لقانون الفقراء الذي جرى تشريعه في عهد إليزابيث. ثم أحالوا هذه المسائل إلى سارجنت سنيغي الخبير القانوني البارز آنذاك، (تبوأ منصب قاضي، فيما بعد، في عهد جيمس الأول) طلباً لرأيه. «تنص المسألة التاسعة على ما يلي: لقد ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في

[750] تكن أكثرها أهمية. فقد شكلت ملكية الكنيسة القلعة الدينية للعلاقات الغابرة في ميدان الملكية العقارية. ويسقوط هذه القلعة لم يعد بمقدور هذه العلاقات أيضاً أن تصمد⁽¹⁹⁸⁾

= الأبرشية طريقة بارعة تتيح تلافى كل عناء في تنفيذ هذا القانون. وهم يقترحون أن نشيد سجناً في الأبرشية. ويجب الامتناع عن تقديم المساعدة لكل فقير لا يوافق على الحبس فيه. ثم ينبغي ابلاغ القرى المجاورة، أنه إذا كان هناك راغبون في استئجار فقراء هذه الأبرشية في مزارعهم، فعليهم التقدم بطلب مختوم، في يوم معين، يتضمن السعر الأدنى الذي يرتضون به أخذ فقرائنا وإعالتهم. إن واضعي هذه الخطة يرون أن هناك في المقاطعات المجاورة أناساً يمتنعون عن مزاولة عمل، ولا يملكون ثروة أو ائتمناً لاستئجار مزرعة أو سفينة، لكي يعيشوا من دون أن يمارسوا عملاً (so as to live without labour)، وأن الخطة ستحفزهم على تقديم عروض مشرة للأبرشية. أما إذا هلك الفقير الموجود تحت رعاية المستأجر، فالذنب يقع على عاتقه، لأن الأبرشية قد قامت بواجبها حياله. غير أن هناك، على أية حال، خشية من أن القانون الحالي لا يجيز تدبيراً حقيقياً (prudential measure) من هذا النوع، ولكن ينبغي أن تعلموا أن بقية الفلاحين المالكين الأحرار (free holders) في مقاطعتنا والمقاطعات المجاورة، سينضمون إلينا في توجيهم ممثلهم في مجلس العموم لتقديم مشروع قانون يسمح بسجن الفقراء وإجبارهم على العمل، بحيث أن كل من يرفض الانصياع للسجن، يحرم من أي عون مادي. وبهذا، نأمل، أن نمنع الأشخاص المعوزين من الرغبة في طلب العون (will prevent persons in distress from wanting relief) (ر. بليكي، تاريخ الأدب السياسي منذ أقدم الأزمان، لندن 1855. R. Blakey, *The History of Political Literature from the Earliest Times*, London, 1855, V. II, p. 84-85. - وفي اسكتلندا، لم يتحقق إلغاء القناة إلا بعد قرون من إلغائها في إنكلترا. وقد أعلن فليشر من سالتون، عام 1698، متحدثاً في البرلمان الاسكتلندي يقول: «إن عدد الشحاذين في اسكتلندا يقدر بما لا يقل عن 200 ألف شخص. والعلاج الوحيد الذي يسعني، أنا الجمهوري المبدئي، أن اقترحه، هو استعادة وضع القناة القديم، وتحويل جميع العاجزين عن تأمين عيشهم بأنفسهم إلى عبيد». ويقول إيدن (Eden)، في كتابه: [وضع الفقراء]، ج 1، الفصل 1، ص 60-61. ما يلي: «من حربة الشغيلة الزراعيين يبدأ تاريخ الفاقة. إن المانيفاكتورات والتجارة هما الأبوان الشرعيان لفقراء بلادنا». إلا أن إيدن، شأنه شأن صاحبنا «الجمهوري المبدئي» من اسكتلندا، يرتكب الخطأ التالي فقط: ليس إلغاء حق القناة، بل إلغاء ملكية الشغل الزراعي للأرض، هو الذي حوله إلى بروليتاري، وبالتالي إلى فقير معوز. - وفي فرنسا حيث جرى نزع ملكية الأرض بطريقة أخرى، فإن قانون مولان الصادر عام 1566، ومرسوم عام 1656 يمثلان قانون الفقراء الإنكليزي.

(198) رغم أن السيد روجرز، كان يشغل مقعد أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة أوكسفورد، وهي قلعة الالتزام البروتستانتي، فإنه يشدد في مقدمته لكتاب تاريخ الزراعة *History of Agriculture* على حقيقة أن حركة الإصلاح الديني أدت إلى افقار جمهرة الشعب.

وحتى خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، كان اليومان (Yeomanry)، أي طبقة الفلاحين المستقلين، أكثر عدداً من طبقة المزارعين المستأجرين. وقد شكلوا العمود الفقري لقوة كرومويل الحربية، ووقفوا موقفاً مؤاتياً، باعتراف مأكولي نفسه، بعكس النبلاء السكيرين وخدمهم، كُهان الريف، الذين كانوا يسترون على محظيات أسيادهم المنبذات بالزواج منهن. وكان العمال الزراعيون المأجورون أنفسهم لا يزالون مشاركين في حيازة الأراضي المُشاعة. وفي حوالى عام 1750، اختفت طبقة اليومان⁽¹⁹⁹⁾، كما اختفت معها، آخر آثار ملكية الشغيلة الزراعيين في الأرض المُشاعة خلال العقد الأخير [751] من القرن الثامن عشر. وترك هنا، جانباً، الأسباب الاقتصادية الصرف التي أدت إلى الثورة الزراعية، إذ تهمنا روافعها القسرية.

في حقبة عودة آل ستيوارت إلى العرش، قام الملاك العقاريون، عبر وسائل قانونية، بأعمال اغتصاب جرت في كل أنحاء القارة الأوروبية أيضاً، لكن من دون أي شكلية قانونية. فلقد ألغوا النظام الاقطاعي لملكية الأرض، أي أنهم تخلصوا من جميع الالتزامات الواجبة عليهم حيال الدولة، ثم «عوضوا» الدولة بفرض الضرائب على الفلاحين وبقية جمهرة الشعب، واستأثروا لأنفسهم بحق الملكية الخاصة الحديث في العقارات، التي لم يكن لهم فيها غير اللقب الاقطاعي، وأخيراً أنعموا على الشغيلة الزراعيين الإنكليزي بقوانين الاستيطان (laws of settlement) التي كان لها على الشغل الزراعي الإنكليزي، بعد تعديلات مناسبة (mutatis mutandis)، ذلك الأثر ذاته الذي أحدثه مرسوم التري بوريس غودونوف على الفلاحين الروس^(*)

(199) أنظر: رسالة إلى السير ت.سي. بونبوري، حول ارتفاع أسعار المؤن، بقلم جنتلمان من

سوفولك. (A Letter to Sir T.C. Bunbury, Bt., On the High Price of Provisions, By a

Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p. 4).

أربوثنوت] مؤلف بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع، إلخ.

Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions and the Size of

Farms etc., London, 1773, p. 139. «إنني لأشعر بحزن بليغ على ضياع اليومان، هذا

الضرب من الرجال الذي صان استقلال هذه الأمة حقاً؛ وأشعر بالأسف لأن أراضيهم قد صارت بين

أيادي اللوردات المحتكرين، يؤجرونها إلى مزارعين صغار، بشروط مجحفة ليست أفضل، إلا قليلاً،

من شروط الخدم الاتباع، علماً بأن هؤلاء المزارعين مهددون بالطرد عند أول مناسبة مشؤومة».

(*) المقصود هنا هو المرسوم المتعلق بالفلاحين الفارين الصادر عام 1597 إيان حكم القيصر فيودور

إيفانوفيتش (1584-1598)، حيث كان بوريس غودونوف حاكم روسيا الفعلي. وينص المرسوم

على ملاحقة الفلاحين لإعادتهم قسراً إلى أسيادهم. [ن. برلين].

لقد حملت «الثورة المجيدة» (Glorious Revolution) (*) مع وليم أورانج الثالث (200)، إلى السلطة غانمي النقود من الملاك العقاريين والرأسماليين، فدشنوا العهد الجديد بنهب أراضي الدولة على نطاق هائل، بينما كانت هذه السرقات متواضعة قبل هذا التاريخ ليس إلا فكانت هذه العقارات تُهدى، أو تُباع بأسعار بخسة، أو تُلحق بالعقارات الخاصة، [752] باغتصابها مباشرة⁽²⁰¹⁾ وقد جرى ذلك كله من دون أقل مراعاة للأصول القانونية. وهكذا، فإن أراضي التاج التي تم الاستيلاء عليها احتيالاً، بالإضافة إلى الأراضي التي نهبت من الكنيسة، وبخاصة تلك التي لم تُبدد مجدداً في عهد الثورة الجمهورية، تؤلف أساس الممتلكات الفخمة الحالية للطغمة (الأوليغارشية) الإنكليزية⁽²⁰²⁾ لقد ساند الرأسماليون - البورجوازيون هذه العملية لغايات شتى، منها تحويل الأراضي والعقارات إلى مادة تجارية صرفاً، وتوسيع نطاق المشروع الزراعي الكبير، وزيادة تدفق البروليتاريين

(*) الثورة المجيدة هي الانقلاب الإنكليزي عام 1688 الذي أرسى الملكية الدستورية بعد مساومة بين سكان المدن (العوام) والنبل. [ن. برلين].

(200) الوصف التالي يعطي صورة عن طابع أخلاق هذا البطل البورجوازي: «إن الأراضي الواسعة في إيرلندا، المهداة إلى الليدي أوركيني في عام 1695، هي مثال جلي على شدة هوى الملك، ونفوذ الليدي... كانت خدمات الليدي أوركيني الجليلة، أغلب الظن «خدمات الشفاء الوضيعة» (foeda labiorum ministeria). (مجموعة المخطوطات التي جمعها سلون، في المتحف البريطاني، رقم 4224، وتحمل المخطوطة عنوان: طبيعة تصرف الملك وليم، سندلاند، إلخ، كما وردت في الرسائل الأصلية لدوق شروذبوري من سومرز، هاليفاكس، أوكسفورد، والوزير فيرون، إلخ. *The Character and Behaviour of King William, Sunderland etc., as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford, Secretary Vernon etc.* إنها حافلة بالعجائب).

(201) «إن انتزاع أراضي التاج بصورة غير قانونية، سواء بالبيع حيناً أو بالهبة حيناً آخر، يشكل فصلاً فاضحاً من فصول التاريخ الإنكليزي... واحتيالاً هائلاً على الأمة (gigantic fraud on the Nation)». ف.و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، (F.W. Newman, *Lectures on Political Economy*, London, 1851, p. 129-130). [للمزيد من التفاصيل عن كيفية حصول كبار مالكي الأراضي في إنكلترا المعاصرة على ممتلكاتهم راجع كتاب [إيفانز]، نبلاؤنا القديما. بقلم: نبيل ملتزم بالشرف. (Evans. N.H.), *Our old Nobility*, By Noblesse Oblige, London, 1879. ف. [إنجلز].

(202) راجع، مثلاً، كراسه إ. بورك الهجائية عن سلالة دوقية بيدفورد، التي يتحدر منها اللورد جون راسل «طائر الليبرالية الصغير» (the tom-tit of liberalism).

الزراعيين الشريدين المجردين من الحماية، من الريف، إلخ. يضاف إلى ذلك أن الأرستقراطية العقارية الجديدة كانت الحليف الطبيعي للطغمة المصرفية الجديدة، للنخبة المالية التي فقت لتوها كالفراخ من البيوض، ولكبار أصحاب المانيفاكتورات الذين كانوا يعتمدون، عند ذاك، على رسوم الحماية الجمركية. لقد مارست البورجوازية الإنكليزية إذ دافعت عن مصالحها الخاصة وحسب، التصرف الصائب تماماً، شأنها شأن بورجوازية المدن السويدية، حين اتحدت، بالعكس، مع قاعدتها الاقتصادية، أي الفلاحين، يداً بيد، لمساندة الملوك في انتزاع أراضي التاج عنوة من الطغمة (وقد جرى ذلك ابتداءً من عام 1604، ثم بعد ذلك، في عهدي كارل العاشر وكارل الحادي عشر). كانت الملكية المُشاعة - وهي تختلف تماماً عن ملكية الدولة المُشار إليها توأ - مؤسسة جرمانية قديمة بقيت على قيد الحياة في كنف الاقطاع. ولقد رأينا كيف أن الاغتصاب القسري لهذه الأراضي، الذي اقترن عموماً بتحويل الأرض المحروثة إلى مراعى، قد بدأ منذ نهاية القرن الخامس عشر، واستمر في القرن السادس عشر. ولكن هذه العملية كانت، آنذاك، تجري بصورة أعمال عنف فردية، ظل القانون يحاربها على مدى مائة وخمسين عاماً، دون جدوى. أما التقدم الذي أحرزه القرن الثامن عشر فيتجلى في أن القانون نفسه يغدو، هنا، وسيلة لنهب أراضي الشعب، رغم أن كبار المزارعين كانوا يستخدمون إلى جانب ذلك، طرائقهم الصغيرة أيضاً⁽²⁰³⁾ ويتمثل الشكل البرلماني لهذا النهب في «قوانين تسييج الأراضي المشاعة» (Bills for Inclosures of Commons) أي المراسيم التي كان الملاك العقاريون يمنحون أنفسهم، بموجبها، أرض الشعب [753] كملكية خاصة، أي مراسيم انتزاع ملكية الشعب. ويدحض السير ف. م. إيدن في مرافعته الدفاعية الماكرة، التي يحاول أن يصور بها الملكية المُشاعة كملكية خاصة لكبار الملاك العقاريين الذين حلوا محل الاقطاعيين، حين يطالب، هو نفسه، بتشريع «قانون برلماني عام حول تسييج الأراضي المُشاعة» معترفاً، بهذا، أنه لا بد من انقلاب برلماني

(203) «يمنع المزارعون سكنة الأكواخ (cottagers) من الاحتفاظ بأي مخلوق حي عدا أنفسهم وأطفالهم، بذريعة أن الاحتفاظ بأية بهائم ودواجن، يعني أنهم سيرقون طعامها من المزارعين. ويقولون أيضاً، إن بقاء ساكن الكوخ على فقره، يبقيه مجتهداً، إلخ. والواقع الفعلي هو أن المزارعين يبتغون اغتصاب كامل الحق في الأرض المُشاعة لهم وحدهم» أنظر: بحث سياسي في عواقب تسييج الأراضي البور، لندن، 1785، ص 75.

(A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London, 1785, p.75).

بغية تحويل هذه إلى ملكية خاصة، وحين يدعو، من جهة أخرى، إلى دفع «تعويض عن الخسائر» بشكل قانوني للفقراء الذين انتزعت ملكيتهم⁽²⁰⁴⁾ وحين أقصي اليومان المستقلون وحل محلهم مستأجرون أحرار (tenants-at-will)، أي مزارعون صغار يستأجرون الأرض بتعاقد سنوي، وهم أذلاء كالعبيد، ويخضعون لأهواء الملاك العقاريين، فقد أسهم النهب المنتظم للأراضي المُشاعة، إلى جانب سرقة ممتلكات الدولة، بقسط خاص في تعاظم تلك المزارع الكبيرة التي سُميت في القرن الثامن عشر⁽²⁰⁵⁾ بمزارع - رأس المال أو مزارع التجار⁽²⁰⁶⁾، كما ساعدت هذه نفسها على تحويل السكان الزراعيين إلى بروليتاريا و «تحريرهم» من أجل الصناعة. ولم يتضح في القرن الثامن عشر بعد بالقدر الذي اتضح به في القرن التاسع عشر أن ثروة الأمة تطابق فقر الشعب. من هنا منبع احتدام الجدل العاصف، في الأدب الاقتصادي لتلك الفترة، حول «تسييج الأراضي المُشاعة» (inclosure of commons). ومن بين جمهرة المواد المتيسرة أمامي، أقدم بضعة مقتطفات فقط تلقي ضوءاً باهراً على ظروف ذلك العصر.

كتب أحد الساخطين يقول: «في عدة أبرشيات من هارتفورد شاير، هناك 24 مزرعة، تتراوح مساحة كل منها بين 50 - 150 إيكراً، قد دمجت معاً في ثلاث مزارع»⁽²⁰⁷⁾ «وجرى تسييج الأراضي المُشاعة، في نورثهامبتون شاير ولايسترشاير على نطاق واسع جداً، وتحولت أغلب الملكيات الجديدة، الناجمة عن التسييج، إلى مراعي، ومن جراء ذلك فإن العديد من الملكيات لا تحرث الآن حتى 50 إيكراً، بينما كانت تحرث في السابق 1500 إيكراً. إن خرائب بيوت السكن والأجران

(204) إيدن، Eden، المرجع المذكور، المقدمة، [ص 18 و 19].

(205) «مزارع رأس المال» (Capital farms) (رسالتان حول تجارة الدقيق وندرة القمح، بقلم رجل أعمال، لندن، 1767، ص 19-20). (Two Letters on the Flour Trade and the Dearness of Corn, By a Person in Business, London, 1767, p. 19-20).

(206) «مزارع التجار» (Merchant farms) بحث في أسباب الارتفاع الحالي لأسعار المُون، لندن، 1767، ص 111، الحاشية. (An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions, London, 1767, p. 111, Note). إن كاتب هذا المؤلف الرائع، الغُفل، هو القس نتانائيل فورستر.

(207) توماس رايت، خطاب وجيز إلى الجمهور حول احتكار المزارع الكبيرة، 1779، ص 2-3. (Thomas Wright, A short address to the Public on the Monopoly of large farms, 1779, p. 2-3).

[754]

والاصطبلات التي كانت قائمة هنا في السابق، وما شاكل ذلك» - هي الآثار الوحيدة الباقية عن السكان السابقين. «ولم يبق من مائة منزل وأسرة في بعض الأماكن... سوى ثمانية أو عشرة... وإن عدد مالكي الأرض، في أغلب الأبرشيات التي بدأ التسييج فيها منذ 15 أو 20 عاماً، لضئيل جداً بالمقارنة مع أعداد الذين كانوا يعملون في الحقول قبل تسييجها. وليس بالشيء الغريب أن يقوم 4 أو 5 من مربي المواشي الأثرياء بالاستيلاء على ملكية كبيرة مسيجة منذ أمد قريب، كانت تعود من قبل إلى 20 أو 30 مزارعاً، وإلى عدد مماثل من صغار المالكين وغيرهم من الساكنين. وقد طرد هؤلاء جميعاً مع أسرهم خارج حيازاتهم، إلى جانب طرد أسر كثيرة أخرى كانوا يستخدمونها ويعيلونها»⁽²⁰⁸⁾

ولم يقتصر الأمر على الأرض البور المجاورة، بل تعداه في الغالب إلى الأرض المزروعة، إما جماعياً أو إفرادياً ببدل إيجار معين يُدفع للمشاعة، حيث استولى الملاك العقاريون عليها بحجة التسييج.

«إنني أتحدث عن التسييجات التي شملت الحقول المفتوحة وقتذاك والأراضي المحروثة أصلاً. ويعترف حتى الكتاب الذين يدافعون عن التسييجات، بأن التسييج يؤدي إلى زيادة احتكار المزارع الكبيرة، ورفع أسعار وسائل العيش، وتقليص السكان. بل إن تسييج الأراضي البور، كما يجري الآن، يضيق الخناق على الفقراء بحرمانه إياهم قسماً من وسائل عيشهم، ويضخم المزارع التي هي، أصلاً، أكبر مما ينبغي»⁽²⁰⁹⁾ ويقول الدكتور برايس: «حين تغدو الأرض بين أيدي قلة من كبار المزارعين، فعاقبة ذلك أن صغار المزارعين» (الذين وصفهم من

(208) القس آدنغتون، بحث في الأسباب المساندة والمعارضة لتسييج الحقول المفتوحة.

(Rev. Addington, *Enquiry into the Reasons for and against enclosing open fields*, London, 1772, p. 37-43, passim).

(209) دكتور ر. برايس، المرجع المذكور، [Dr. R. Price, *Observations on Reversionary Payments*], [6th Ed, By W. Morgan, London, 1803], V. II, p. 155-156). وتنبغي قراءة كتب فورستر وآدنغتون وكينت وبرايس وجيمس أندرسون، ومقارنتها بالثرثرة البائسة للمداح الذليل ماككلوخ في مصنفه، أدب الاقتصاد السياسي، لندن، 1845.

(*The Literature of Political Economy*, London, 1845).

قبل بأنهم «جمهور من صغار المالكين والمزارعين، الذين يقيمون أود أنفسهم وأسرههم بما تغلّه الأرض التي يزرعونها، وما تدرّه الأغنام التي يربونها في أرض المشاعة، وما تقدمه الطيور والخنازير، إلخ، مما لا يدعوههم، إلا نادراً، لشراء وسائل العيش في السوق»⁽²¹⁰⁾ يتحولون إلى زمرة من الناس مضطرين لكسب وسائل عيشهم بالعمل لأجل الآخرين، وشراء كل ما يحتاجون إليه في السوق. ولربما يؤدي هؤلاء عملاً أكثر، لأن مزاوله العمل ستكون قسرية أكثر. وسيزداد عدد المدن والمانيفاكتورات، لأن المزيد من هؤلاء يساقون إليها إذ يضطرون للبحث عن عمل. هذا ما يؤدي إليه تركيز المزارع، بطبيعة الحال. وهذا ما كان يؤدي إليه حقاً، منذ سنوات عديدة، في هذه المملكة⁽²¹⁰⁾

ثم يوجز العاقبة العامة للتسيجات بالقول التالي:

«وعلى العموم، فقد انحدرت أوضاع الفئات الدنيا من الناس إلى الأسوأ، من كل النواحي تقريباً. فقد انحطوا من صغار مالكي أراضي ومزارعين إلى درك عمال مياومين أو أجراء؛ وفي الوقت نفسه غدا حصولهم على أسباب العيش أصعب في هذا الوضع»⁽²¹¹⁾

(210) الدكتور ر. برايس Dr. R. Price، المرجع المذكور، ص 147.

(211) المرجع نفسه، ص 159 و160. هذا يذكرنا بروما القديمة. «لقد استولى الأغنياء على الشطر الأعظم من الأرض غير المقسمة. وكانوا على ثقة بظروف ذلك الزمن الملائمة لهم، فلم يخشوا على انتزاع ممتلكاتهم منهم ثانية، ولهذا اشتروا بعض قطع الأراضي المجاورة لأراضيهم، والتي تعود إلى الفقراء، إما بموافقة مالكيها، وإما بأخذ بعضها عنوة، وهكذا باتوا الآن يزرعون مساحات شاسعة جداً عوضاً عن حقول معزولة. وفي سياق ذلك كانوا يستخدمون العبيد في الزراعة وتربية المواشي، لأن الأحرار معرضون للاستدعاء إلى الخدمة العسكرية، وبالتالي، ترك العمل. وقد عاد عليهم امتلاك العبيد بمكسب عظيم لسبب آخر أيضاً، ألا وهو إعفاء العبيد من الخدمة العسكرية، مما يتيح لهم التكاثر سريعاً، من دون عائق، فينجبون وفرة من الأطفال. بهذه الصورة استطاع أصحاب الجاه والنفوذ أن يجمعوا الثروة كلها بين أيديهم، وكانت البلاد كلها تزخر بالعبيد. أما الإيطاليون فقد كان عددهم يتناقص باستمرار من جراء الخراب الذي أنزل بهم الفقر والضرائب والخدمة العسكرية. وعند حلول فترات السلم، قضي عليهم بالبطالة التامة، نظراً لأن الأغنياء كانوا يملكون كل الأرض ويستخدمون العبيد بدلاً من الأحرار في حراثتها». أبيان، الحرب الأهلية الرومانية (Appian, Römische Bürgerkriege, I, 7). يتعلق هذا المقطع بالفترة التي سبقت قانون ليسينيوس^(*) إن الخدمة العسكرية التي عجلت، إلى حد كبير، بخراب

والواقع أن تأثير اغتصاب الأراضي المُشاعة، وما رافقه من ثورة في الزراعة، على [755] وضع العمال الزراعيين كان بدرجة من الحدة بحيث أن أجورهم، باعتراف إيدن نفسه، أخذت تهبط بين 1765 و1780 إلى ما دون الحد الأدنى بحيث كان من الضروري دعمها بأموال الاحسان الرسمي. وباتت أجورهم، كما يقول إيدن «لا تكفي أكثر من تلبية حاجات العيش الضرورية ضرورة مطلقة».

لنستمع الآن، إلى أقوال أحد المدافعين عن التسيج، وهو خصم للدكتور برايس. «إن عدم وجود أناس يبددون عملهم في الحقول المفتوحة، لا يعني الاستنتاج بأن هناك تقليصاً للسكان. فإذا ما جرى تحريك عمل أكثر، بتحويل صغار الفلاحين إلى فئة من الناس مضطرة للعمل من أجل الآخرين، فإن تلك مزية ينبغي أن تتمناها الأمة» (التي لا ينتمي إليها، بالطبع، الفلاحون المحولون إلى عمال) «.. إن المنتج سيكون أعظم حين يستخدم عملهم المُوَحَّد في مزرعة واحدة، وبذا يتحقق فائض من أجل المانيفاكتورات، وتزداد على هذا النحو المانيفاكتورات - وهي من مناجم البلد الذهبية - تبعاً لكمية الحبوب التي جرى إنتاجها»⁽²¹²⁾

[756] إن الرضى الرواقي المطمئن الذي ينظر به الاقتصاديون السياسيون إلى أفدح انتهاكات «حقوق الملكية المقدسة»، وإلى أفضع أشكال القهر ضد الفرد، حينما تكون هذه ضرورية لإرساء أسس نمط الإنتاج الرأسمالي، إنما تتجلى، بالمناسبة، عند السير ف. م. إيدن،

= عوام روما، كانت أيضاً الوسيلة الرئيسية التي استخدمها شارلمان لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بسرعة إلى أقطان واتباع للاقطاعيين.

(*) قانون ليسينيوس: شَرَّع هذا القانون عام 367 قبل الميلاد، للحد من حقوق نقل ملكية الأراضي العامة إلى الاستخدام الشخصي في روما، لمنع نمو الملكيات الكبيرة للأرض والحد من امتيازات النبلاء دفاعاً عن العوام. [ن. برلين].

(212) [ج. أربوثنوت]، بحث في الصلة، بين السعر الحالي للمؤن، إلخ، ص 124-129.

([J. Arbuthnot], *An Inquiry into the Connection between the Present Price of Provisions* etc., p. 124-129). ونجد الأحاديث نفسها، ولكن في اتجاه معاكس، عند كاتب آخر: «إن العمال

يطردون من أكواخهم، ويساقون عنوة إلى المدن بحثاً عن عمل، ولكن ذلك يؤدي إلى زيادة المنتج الفائض، وبالتالي نمو رأس المال». [ر. ب. سيللي]، مخاطر الأمة، لندن، 1843، ص XIV).

([R. B. Seeley], *The Perils of the Nation*, 2nd Ed. London, 1843, p. XIV).

هذا المحافظ (التوري) «المحب للخير». فالسلسلة اللامتناهية من أعمال النهب، والتجاوزات، والضغط، التي رافقت الانتزاع القسري لملكية الشعب، ابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر وصولاً إلى نهاية القرن الثامن عشر، لا تقوده إلا لهذا التأمل النهائي «المريح»:

«لقد كان ينبغي تثبيت التناسب المعقول (due) بين الأرض المحروثة والمراعي. فخلال القرن الرابع عشر كله، والقسم الأعظم من القرن الخامس عشر، كان هناك إيكرو واحد للرعي مقابل إيكرين أو ثلاثة، بل حتى أربعة إيكرات من الأرض المحروثة. وفي أواسط القرن السادس عشر، تغير التناسب وأصبح إيكرين من المراعي مقابل إيكرين من الأرض المحروثة، وصارت النسبة فيما بعد اثنين إلى واحد، إلى أن تحققت أخيراً النسبة الصحيحة من 3 إيكرات مراعي مقابل إيكرو واحد من الأرض المحروثة».

بحلول القرن التاسع عشر تلاشت حتى ذكريات الصلة بين الشغيل الزراعي والملكية المُشاعة. ومن دون التطرق إلى الفترات القريبة جداً، فإن السكان الزراعيين لم يتلقوا قرشاً واحداً على سبيل التعويض عن 3,511,770 إيكراً من الأراضي المُشاعة التي سرقت منهم بين 1810 و1831، وقدمها البرلمان المؤلف من كبار الملاكين العقاريين، هدية إلى كبار الملاكين العقاريين.

وكانت آخر عملية كبرى لانتزاع ملكية الأرض من الشغيلة الزراعيين، هي ما يسمى بـ«إخلاء العقارات» (Clearing of Estates)، (يعني طرد الناس منها في الواقع). وبلغت جميع طرائق الانتزاع الإنكليزية المبحوثة حتى الآن، ذروتها في «التطهير». لقد رأينا آنفاً أنه لم يبق، بعد، فلاحون مستقلون يمكن طردهم، وهنا يبلغ الأمر حد «تطهير» الأرض من الأكواخ بحيث لا يجد العمال الزراعيون في الأرض التي يزرعون أي بقعة لحاجتهم السكنية. أما المعنى الحقيقي لإخلاء العقارات فلن نتعرف عليه إلا في مرتفعات اسكتلندا، أرض الميعاد لأدب الروايات المعاصرة؛ إذ تتميز هذه العملية، هنا، بطابع منظم، وبسعة المدى الذي تجري فيه بضربة واحدة، (يتماذى الملاكون العقاريون في إيرلندا إلى حد إزالة عدة قرى دفعة واحدة، أما في اسكتلندا الجبلية «فيطهرون» مناطق بحجم الدوقيات الألمانية) وأخيراً تتميز بالشكل الخاص لملكية الأرض المنزوعة.

لقد كان السلتيون في اسكتلندا الجبلية منظمين في عشائر (Clans)، تمتلك كل واحدة منها الأرض التي تستقر فيها. ولم يكن ممثل العشيرة، الرئيس أو «الرجل الكبير» فيها،

مالكاً لهذه الأرض إلّا باللقب، مثلما أن ملكة إنكلترا هي المالكة لعموم أرض الأمة [757] باللقب. وعندما نجحت الحكومة الإنكليزية في إخماد الحروب الداخلية بين هؤلاء «الرجال الكبار»، ووقف غزواتهم الدائمة لسهوب اسكتلندا، لم يتخلّ رؤساء العشائر، بأي حال، عن مهنتهم القديمة في السلب، ولم يغيروا منها سوى الشكل. ولقد حولوا، بنفوذهم الشخصي، حق الملكية الاسمي بفضل اللقب، إلى حق ملكية خاصة، ولما واجهوا مقاومة من أفراد عشيرتهم، عقدوا العزم على طردهم من الأرض بالعنف السافر. ويقول البروفيسور نيومان.

«وبالحق نفسه كان بوسع ملك إنكليزي أن يبيع لنفسه طرد رعاياه إلى البحر»⁽²¹³⁾،

ويمكن تتبع المراحل الأولى لهذه الثورة، التي اندلعت في اسكتلندا بعد آخر انتفاضات اتباع المدّعي بالعرش^(*)، في كتابات السير جيمس ستيوارت⁽²¹⁴⁾، وجيمس

(213) "A King of England might as well claim to drive his subjects into the sea." (ف. و.

نيومان، [محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن 1851]، ص 132).

(F.W. Newman, [Lectures on Political Economy, London, 1851,] p. 132).

(*) المقصود انتفاضة 1745 - 1746 التي قام بها أنصار آل ستيوارت لتتصيب تشارلز إدوارد المدّعي بالعرش. عبّرت الانتفاضة عن غضب شعبي في اسكتلندا وإنكلترا ضد الحرمان الواسع من الأرض. وبعد قمع الانتفاضة أخذ النظام العشائري يتفكك بسرعة كبيرة في اسكتلندا الجبلية، واشتد طرد الفلاحين من الأرض عنفاً. [ن. برلين].

(214) يقول ستيوارت «إذا قارن المرء ريع هذه الأراضي» (يدرج ستيوارت، ضمن هذه المقولة الاقتصادية، أي الريع، بشكل خاطئ، الأتاوة التي يدفعها التاكسمن^(*) إلى رئيس العشيرة) «بمساحتها لاتضح أنه زهيد جداً. وإذا قارن المرء هذا الريع بعدد الذين يعيشون من الاستجار، لوجد أن قطعة صغيرة من الأراضي الجبلية من اسكتلندا تقيم أود عشرة أضعاف الناس الذين تقيم أودهم قطعة أرض لها القيمة نفسها، في أكثر المقاطعات غنى». (جيمس ستيوارت، [بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1767] James Stewart, [An Inquiry into the Principles of Political economy, London, 1767,] V. I, ch. XVI, p. 104).

(*) Taksmen - شيوخ تابعون لرئيس العشيرة أثناء سيادة النظام العشائري في اسكتلندا. فكان هؤلاء يتلقون الأرض من الرئيس laird ويوزعونها tak على أفراد العشيرة، ثم يدفعون أتاوة صغيرة للرئيس اعترافاً بسلطته ويانحلال النظام العشائري تحول «الكبار» إلى ملاك عقارين، وتحول التاكسمن إلى مستأجر رأسمالي وحلّ الريع محل الأتاوة. [ن. برلين].

أندرسون⁽²¹⁵⁾ ففي القرن الثامن عشر حُرِمَ على الغالين(*) المطرودين، أن يهاجروا من البلاد، بغية سوقهم بالقوة إلى غلاسكو وغيرها من المدن الصناعية⁽²¹⁶⁾ وكمثال على الطريقة السائدة في القرن التاسع عشر⁽²¹⁷⁾، نذكر هنا «التطهيرات» التي تولتها دوقه

(215) جيمس أندرسون، ملاحظات حول وسائل إثارة روح الصناعة الوطنية، إدنبرة، 1777.

(James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinburgh, 1777).

(*) الغالين هم السكان الأصليون لجبال شمال وغرب اسكتلندا، وهم أحفاد قدامى السلتيين. [ن. برلين].

(216) في العام 1860 جرى شحن الناس، الذين انتزعت ملكيتهم عنوة، إلى كندا بتقديم وعود باطلة مسبقاً. وقد فر بعضهم إلى الجبال والجزر المجاورة. وتعقبهم رجال الشرطة، فاشتبكوا معهم وأفلتوا.

(217) في عام 1814، كتب بوكانن، المعلق على أعمال آدم سميث: «إن النظام القديم للملكية يُقلب كل يوم عنوة في مرتفعات اسكتلندا. فالمالك العقاري، من دون أي اعتبار للمستأجر الوراثي» (هذا الاصطلاح مستخدم بصورة خاطئة هنا أيضاً) «يؤجر أرضه لمن يدفع أكثر، وإذا قام هذا الأخير بتحسين الأرض (improver)، طبق في الحال نظاماً جديداً في الزراعة. والأرض التي كانت في السابق مليئة بصغار الفلاحين، كانت تُسكن بما يتناسب مع المحصول الذي تغله. أما في ظل النظام الجديد للزراعة المحسنة والريع المرتفع، فيسعون إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتج بأقل التكاليف الممكنة، ولهذا الغرض يقصون جميع الأيدي التي صارت غير نافعة. فيبحث الناس المطرودون من أماكن إقامتهم عن وسائل العيش في المدن الصناعية وإلخ.» (ديفيد بوكانن، ملاحظات، إلخ. إدنبرة، 1814. David Buchanan, *Observations on* etc., *A. Smith's Wealth of Nations*, Edinburgh, 1814, V. IV, p. 144. «لقد انتزع النبلاء الإسكتلنديون أملاك الأسر الفلاحية مثلما تقتلع النباتات الضارة، ودأبوا على معاملة القرى وسكانها مثلما يفعل الهنود الحمر، الغاضبون من هجمات الوحوش، الساعون للثأر، في غابة مليئة بالضواري... فالإنسان يُقايض بجزء خروف أو بقائمة ضأن، بل يباع بأبخس من ذلك... فهل هذا أقل سوءاً من نيات المغول، الذين غزوا المقاطعات الشمالية من الصين، واقترحوا في مجلسهم إبادة السكان لتحويل أرضهم إلى مراعى. لقد طبق الكثير من المالكين العقاريين في اسكتلندا الجبلية هذا الاقتراح في بلدنهم نفسه وعلى أبناء بلدنهم بالذات.» (جورج انزور، بحث حول سكان الأمم، لندن، 1818، ص 215-216).

(George Ensor, *An Inquiry concerning the Population of Nations*, London, 1818, p. 215-216).

[758] سودرلاند. فمنذ أن تولت هذه المرأة الحكم أقرت، وهي العارفة المتضلعة بشؤون الاقتصاد، علاجاً اقتصادياً جذرياً بتحويل دوقيتها برمتها إلى مراعى للأغنام، رغم أن سكان الدوقية سبق أن انخفض عددهم، بسبب إجراءات مماثلة سابقة، إلى 15 ألف نسمة. وقد جرى بانتظام طرد واقتلاع هؤلاء السكان البالغين 15 ألف نسمة، الذين يؤلفون زهاء 3 آلاف أسرة، وذلك من عام 1814 إلى عام 1820. وقد دُمرت وأُحرقت جميع قراهم وحُولت كل حقولهم إلى مراعى. وقام الجنود البريطانيون بتنفيذ عمليات الطرد، وقد بلغ الأمر بهم حد شن معارك حقيقية ضد السكان المحليين. واحترقت عجوز طاعنة في السن وماتت وسط اللهب المندلح في كوخها الذي رفضت أن تتركه. وبهذا انتزعت هذه السيدة ملكية 794,000 إيكرو من الأرض التي كانت تخص العشيرة منذ زمان موغل في القدم. وخصصت للسكان المطرودين قرابة 6 آلاف إيكرو على ساحل البحر - بمعدل إيكرين للأسرة الواحدة. لقد كانت هذه الإيكرات، بآلافها الستة، أرضاً بوراً حتى ذلك الحين، ولم تحقق لمالكيها أي دخل. إلا أن الدوقة مضت، بما في قلبها من نبل، إلى حد تأجير هذه الأرض بمبلغ شلنين وست بنسات عن كل إيكرو، لأفراد العشيرة، الذين اهرقوا دماءهم قروناً وقروناً من أجل أسرة هذه الدوقة. وقسمت مجمل الأراضي المسروقة من العشيرة إلى 29 مزرعة كبيرة لتربية الأغنام، تقطن في كل مزرعة أسرة واحدة، وتتألف أغلب الأسر من أجراء زراعيين عند مزارعين إنكليز. وفي عام 1825 كان قد حل محل 15 ألف غالي 131 ألف رأس غنم. وحاول جزء من السكان الأصليين (Aborigines) المطرودين إلى الأرض الساحلية، العيش على صيد الأسماك. فغدوا برمائين وعاشوا، كما يقول أحد الكتاب الإنكليز نصفاً على البر ونصفاً على الماء، ومع ذلك ما نالوا من الاثنين سوى نصف القوت⁽²¹⁸⁾

(218) عندما استقبلت دوقة سودرلاند الحالية السيدة بيتشر - ستاو مؤلفة رواية «كوخ العم توم» استقبلاً فخماً في لندن، تعبيراً عن تعاطفها مع الزوج العبيد في الجمهورية الأميركية - وهو تعاطف تناسه، عن تعقل وحصافة هي وأقرانها الأرستقراطيون إبان الحرب الأهلية، التي كانت كل القلوب الإنكليزية «النيلة» تخفق أثناءها مع مالكي العبيد - تحدثت أنا، على صفحات جريدة نيويورك تريبيون *New-York Tribune*^(*) عن حياة عبيد سودرلاند نفسها (وقد أوجزه كيري وعرض شطراً منه في كتابه تجارة العبيد، فيلادلفيا، 1853، ص 202-203. *The Slave Trade*, Philadelphia, 1853, p. 202-203). وقد أعادت إحدى الصحف الاسكتلندية نشر هذا المقال، فأدى ذلك إلى جدال حام جداً بين الجريدة ومذاهبي سودرلاند المتملقين الأذلاء.

ولكن كان بانتظار الغاليلين الشجعان امتحان جديد أصعب تكفيراً عن عبادتهم [759] الرومانسية الجبلية لـ «الرجال الكبار» في العشيرة. لقد زكمت رائحة سمكهم أنوف «الرجال الكبار». فشموا فيها شيئاً من الريح، فأجروا ساحل البحر إلى كبار تجار السمك في لندن. وطُرد الغاليون تارة أخرى⁽²¹⁹⁾ وأخيراً، فإن قسماً من مراعي الأغنام تحوّل هو الآخر إلى حقل مخصص لصيد الغزلان. وكما هو معروف، ليس ثمة غابات حقيقية في إنكلترا. والغزال البري في حدائق الأرستقراطيين يصبح داجناً سميناً مثل أعضاء البلدية في لندن. وتعتبر اسكتلندا الملاذ الأخير لـ «شغف النبلاء» هذا.

ويقول سومرز في عام 1848: «إن مساحة الغابات قد اتسعت كثيراً في المناطق الجبلية. فهنا، على هذه الضفة من غايك تقع غابة غلينفيشي الجديدة، وهناك على الضفة الأخرى تقع غابة آردفيريكي الجديدة. وعلى امتداد الخط نفسه هناك بليك - ماونت، قفر فسيح أنشئ أخيراً. ومن الشرق امتداداً إلى الغرب - من ضواحي أبردين حتى جروف أوبان - ثمة اليوم خط متصل من الغابات، بينما توجد في أنحاء أخرى من المناطق الجبلية غابات جديدة في لوخ - آرکهايج، غلينغاري، غلينمورستون، وغيرها. إن تحويل الأرض إلى مراعي للأغنام. قد طرد الغاليلين إلى أراض أقل خصوبة. أما الآن فالغزلان تخلّف الأغنام، وهذه بدورها تسلب الأرض من صغار المستأجرين، مما يحكم على الغاليلين بفقر أعتى. إن غابات الغزلان^(219a) لا يمكن أن تتعايش مع الناس. فلا بد لهذا أو ذاك من أن يخلي الميدان. دع الغابات تزداد عدداً على مدى

= (*) يقصد ماركس مقالته المعنونة، الانتخابات - التعقيدات المالية - الدوقة سودرلاند والعبودية، المنشورة في 9 شباط/ فبراير 1853، في صحيفة نيويورك تريبيون. [ن. برلين].
(219) ثمة تفاصيل هامة عن تجارة الأسماك هذه نجدها عند ديفيد أوركهارت في الملف-سلسلة جديدة *Portfolio. New Series* - ونجد أن ناساو و. سنور، في مؤلفه المنشور بعد وفاته والمذكور آنفاً (*Journals, Conversations and Essays relating to Ireland, London, 1868, p.282*). يصف «الإجراءات المتخذة في سودرلاند شاير، بأنها واحدة من أروع «التطهيرات» (clearings) نفعاً في تاريخ الإنسانية».

(219a) إن «غابات الغزلان» (deer forests) في اسكتلندا لا تحتوي على شجرة واحدة، إذ يجري طرد الأغنام لتساق الغزلان إلى التلال العارية، لتسمى بعد ذلك (deer forest). وهكذا لا وجود هناك حتى للتحرير!

[760]

ربع القرن القادم، مثلما حدث خلال ربع القرن المنصرم، ولن تجد فرداً واحداً من الغالين على أرضهم الأم. وهذه الحركة بين مالكي الأراضي من المناطق الجبلية هي عند بعضهم مسألة موضة أو طموح أرستقراطي. وعند البعض شغف بالصيد، إلخ، وهناك آخرون يميلون إلى المتاجرة بالغزلان وعيونهم تتطلع إلى الربح لا غير. وإنها لحقيقة فعلاً أن المرج الجبلي المخصص للصيد، يدرّ، في الكثير من الحالات، ربحاً للمالك أكثر بكثير مما لو حول إلى مرعى للأغنام. إن الهاوي الباحث عن غابة لصيد الغزلان، يعرض أثمناً تتحدد بسعة حافظة نقوده. وإن المحن التي ألمّت باسكتلندا الجبلية لا تقل قسوة عما حملته سياسة الملوك النورمانديين إلى إنكلترا. فالغزلان تلتقت مجالات أرحب، بينما تطبق على البشر دائرة تضيق وتضيق. فحريات الشعب تصادر واحدة بعد أخرى. وأعمال القمع تتنامى كل يوم. وإن المالك «يطهر» الأرض من الناس ويطردهم، ويمارس ذلك كمبدأ ثابت، كضرورة زراعية شأنها شأن اقتلاع الأشجار والأدغال من الأراضي البور في أميركا وأستراليا؛ وتمضي هذه العملية في هدوء بأسلوب رجال الأعمال»⁽²²⁰⁾

(220) روبرت سومرز، رسائل من المناطق الجبلية أو مجاعة عام 1847، لندن 1847، ص 12-28 ومواضع أخرى. (Robert Somers, *Letters from the Highlands; or, the Famine of 1847*, London, 1848, p. 12-28 passim). علّل الاقتصاديون الإنكليز مجاعة الغالين في 1847 بفيض هؤلاء السكان. فهم على أية حال «قد شددوا الخناق» على مواردهم من الطعام. أما «إخلاء العقارات» (Clearing of Estates) في ألمانيا الذي سُمي هنا بإقصاء الفلاحين (Bauernlegen)، فقد بدأ يشتد خصوصاً بعد حرب الثلاثين، وأشعل فتيل انتفاضات فلاحية في إمارة ساكسونيا في عام 1790. وراج التطهير، في شرق ألمانيا. وضمن فريدريك الثاني، في أغلب المقاطعات البروسية، حق الملكية للفلاحين، لأول مرة. وبعد غزوه لسليليزيا أرغم الملاك المقاريين على إعادة بناء أكوام الفلاحين ومخازن الغلال، إلخ.، وتزويد الاستثمارات الفلاحية بالمواشي والأدوات الزراعية. فقد كان بحاجة إلى جنود للجيش، ودافعي ضرائب للخزينة. إن هناك الفلاحين في ظل فريدريك الثاني، بنظامه المالي الفظيع وحكمه الذي كان مزيجاً من الاستبداد والبيروقراطية والإقطاعية، يتضح من المقتطف التالي المأخوذ عن ميرابو المعجب المتحمس بفريدريك. يقول ميرابو: «فالكتان، إذن، يؤلف واحداً من الثروات الأساسية للفلاح في شمال ألمانيا، ولكنه، لتعاسة الجنس البشري، ليس إلّا وسيلة لدره

إن اغتصاب أملاك الكنيسة، وانتزاع عقارات الدولة بالنصب، واغتصاب الملكية المُشاعة بوسائل إرهاب لا يرحم، وتحويل الأملاك الاقطاعية وأملاك العشيرة إلى ملكية خاصة حديثة - تلك هي الطرائق المتعددة، البسيطة، الوديعه، التي استخدمت لتحقيق التراكم الأولي. وقد أتاحت فتح ميدان رحب للزراعة الرأسمالية، ووضع الأرض تحت سيطرة رأس المال، وخلق التدفق الضروري لأجل الصناعة في المدينة من البروليتاريين الشريدين، المجردين من الحماية.

= الفقر المدقع، وليس مصدرأ للرفاهية. إن الضرائب المباشرة، وأعمال السخرة وخدمات السخرة القسرية من كل نوع وشكل، تسحق الفلاح الألماني، الذي يدفع، علاوة على ذلك، الضرائب غير المباشرة عن كل ما يبتاع... وحتى يكتمل خرابه، لا يجوز له بيع منتوجاته حيثما يشاء وبالسعر الذي يريد، ولا يجوز له ابتياع حاجاته من التجار الذين يمكن أن يقدموها له بأسعار مناسبة. إن هذه المصاعب كافة تُنزل به الخراب بالتدريج فيغدو عاجزاً عن تسديد الضرائب المباشرة ما لم يقوم بأعمال الغزل، فهذا يقدم له مورداً مساعداً ضرورياً ويتيح له الاستفادة من تشغيل زوجته، وأولاده، وخدمه، وخادmates وأتباعه وعمله بالذات، ولكن أية حالة مزرية يعيش حتى بعد هذه المعونة! ففي الصيف يعمل في الحراثة وجني المحصول كالمحكوم بالأشغال الشاقة، فيأري إلى فراشه في التاسعة مساءً، ويستيقظ في الثانية فجراً، كي يستطيع إنجاز الأعمال اللازمة. وفي الشتاء، عليه أن يجدد قواه بفترة من الراحة أطول. ولكنه يفتقر إلى كفايته من الحبوب للخبز والبذار، إذا ما باع قسماً من غلة الأرض بغية تسديد الضرائب. لذا يتوجب عليه العمل في الغزل لسد العجز. والقيام بهذا العمل بأقصى اجتهاد. ولهذا يرقد الفلاح شتاءً، عند منتصف الليل، أو في الساعة الواحدة بعده، ليستيقظ في الخامسة أو السادسة صباحاً، أو أنه ينام في التاسعة ليستيقظ في الثانية طوال أيام حياته كلها، لو لم تكن ثمة آحاد. وهذا الإفراط في السهر والكّد يهلك البشر، لذا يشيخ الرجال والنساء في الريف قبل المدن بكثيراً. (Mirabeau ميرابو، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص 212 وما يليها).

إضافة للطبعة الثانية: في آذار/ مارس 1866، [ورد في الطبعة الرابعة نيسان/إبريل]. [ن. برلين] بعد 18 عاماً من نشر مؤلف روبرت سومرز الذي اقتطفنا منه أعلاه، ألقى البروفيسور ليون ليفي محاضرة في جمعية الفنون والحرف (Society of Arts) عن تحويل مراعي الأغنام إلى غابات لصيد الغزلان، صوّر فيها مدى ما أصاب المناطق الجبلية في اسكتلندا من دمار مستمر. وقد ذكر طائفة من الأمور، بينها: «إن طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراعي للأغنام كانا خير وسيلة للحصول على دخل من دون إنفاق قرش... وغدت الاستعاضة عن مراعي الأغنام بغابات الغزلان أمراً عادياً في اسكتلندا الجبلية. إن البهائم البرية تطرد الأغنام على غرار ما طرد البشر من قبل لإخلاء المكان للأغنام... وبوسع المرء أن يسير من عقارات الإيرل دلهوزي في فورفارشاير حتى جون - أوغروتس، من دون أن تنتهي أرض الغابة... وتحفل الكثير» (من هذه

(3) التشريع الدموي ضد منزوعي الملكية ابتداءً من نهاية القرن [761] الخامس عشر. القوانين الهادفة إلى تخفيض الأجور

إن أولئك المطرودين من جراء تفكيك الزمر الاقطاعية وانتزاع الأرض والعقار انتزاعاً قسرياً متكرراً، أي أولئك البروليتاريين الشريدين المجردين من الحماية، قد استوعبتهم المانيفاكتورة الناشئة بسرعة أقل بكثير من تلك السرعة التي كانوا يأتون بها إلى العالم. [762] من جهة ثانية، لم يكن بوسع هؤلاء الذين أُخرجوا من نمط حياتهم المألوفة على حين غرة، أن يعتادوا بغتة أيضاً على الانضباط الساري في الوضع الجديد. فتحولوا،

= (الغابات) «من زمان بالشعالب والقطط البرية والدلق، وفئران الخيل، وبنات عرس، والأرانب الألبية، أما الأرانب والسناجب والجردان، فلم تظهر إلّا في الفترة الأخيرة. إن رقماً شاسعاً من الأرض التي توصف، في التقارير الإحصائية الإسكتلندية، بأنها من أجود المروج خصباً وسعة، تحرم من أي حراثة وتحسين، وتكرّس حصراً لرياضة الصيد التي تمارسها حفنة قليلة من الناس لفترة وجيزة من العام».

وتقول مجلة إيكونوميست اللندنية في عددها الصادر في 2 حزيران/يونيو 1866: «من بين المواد الاخبارية التي نشرتها إحدى الصحف الإسكتلندية في الأسبوع الأخير نقراً الخبر التالي: «ثمة مزرعة من خيرة مزارع تربية الأغنام في سودرلاند شاير، تلقت عرضاً بـ 1200 جنيه كريع سنوي، مؤخراً، عند انتهاء عقد إيجارها الراهن، إلّا أنها حُوّلت إلى غابة لصيد الغزلان! ها نحن نرى هنا، الفرائز الاقطاعية المعاصرة تفعل فعلها كما كان شأنها زمن الفتح النورماندي. حينما جرى هدم 36 قرية لإنشاء الغابة الجديدة محلها. إن مليوني إيكير. قد استحالت أرضاً خلاء، وهي تضم بعضاً من أكثر مناطق اسكتلندا خصباً. فالعشب الطبيعي الذي ينمو على أرض غلين - تيلت، كان يعتبر من أجود الأعلاف في مقاطعة بيرث؛ وكانت غابة صيد الغزلان في بين - أولدر أجود مراعي مقاطعة بادينوك الواسعة؛ وكان جزء من غابة بلاك-ماونت أحسن مراعي الأغنام السوداء في اسكتلندا. ويمكن للمرء أن يكون فكرة عن رقعة الأراضي المبددة على أغراض الصيد في اسكتلندا، من الواقع التالي وهو أن هذه الرقعة تفوق مساحة مقاطعة بيرث كلها. إن المساحة التي تشغلها غابة بين - أولدر قد تعطي المرء فكرة عن الخسارة الناجمة عن هذا الاقفار القسري. إذ يمكن أن يرعى في هذه الأرض 15 ألف رأس غنم، علماً أن مساحتها لا تزيد عن واحد من ثلاثين من مساحة أراضي الصيد في اسكتلندا... إن مجمل أرض الغابة هذه لا ينتج شيئاً بالمرّة. وكأنها قد غاصت في مياه بحر الشمال. وإن انشاء قفر أو صحراء على هذا النحو ينبغي أن يوقف عند حده بتدخل قانوني صارم».

بالجملة، إلى شحاذين، ولصوص، ورعاع مشردين، بدافع الميول، في بعض الحالات، وتحت ضغط الظروف، في معظم الحالات. لهذا السبب صدرت تشريعات دموية ضد التشرّد في نهاية القرن الخامس عشر، وخلال القرن السادس عشر كله، في أوروبا الغربية بأسرها. إن آباء الطبقة العاملة الحالية قد عوقبوا بادیء الأمر لأنهم تحولوا، مرغمين، إلى مشردين ومعوّزين. وقد اعتبرهم القانون مجرمين «بإرادتهم الطوعية» انطلاقاً من الافتراض بأن الأمر كان رهن مشيئتهم فيما لو أرادوا الاستمرار بالعمل، في ظل الظروف القديمة التي لم يعد لها وجود.

بدأ هذا التشريع في إنكلترا، في عهد هنري السابع.

ووفقاً لقانون هنري الثامن الصادر في عام 1530، يستحصل الشحاذون المسنون والعجزة على رخصة للتسول. أما المشردون القادرون على العمل فنصيبهم الجلد والسجن. وكان من الواجب تقييدهم إلى عربة يدوية، وجلدهم حتى يسيل الدم مدراراً من أجسادهم، ثم كان عليهم أن يقسموا اليمين على الرجوع إلى مسقط رأسهم، أو إلى حيث عاشوا في السنوات الثلاث الأخيرة وأن «ينصاعوا إلى العمل» (to put himself to labour). يا للمفارقة المريعة! وفي العام السابع والعشرين من عهد هنري الثامن صدر هذا القانون ثانية، مجدداً هذه الأحكام لكن مع تشديدها بمواد جديدة. فعقوبة العودة إلى [763] التشرّد ثانية تنص على تكرار الجلد بالسياط، وجذع نصف الأذن، أما إذا ضبط الجاني ثالثة، فكان نصيبه الإعدام بوصفه مجرمّاً من العتاة وعدواً للمجتمع.

إدوارد السادس: أصدر قانوناً في العام الأول من عهده، سنة 1547، يقضي على كل من يرفض العمل بأن يكون عبداً رقيقاً للشخص الذي يبلغ عن تسكعه بلا عمل. ويتوجب على السيد أن يطعم عبده الخبز والماء والحساء ونفايات اللحم حسبما يراه مناسباً. ويحق له ارغام العبد بالسياط والأصفاد، على أداء أي عمل، مهما كان مقرفاً. وإذا غاب العبد مدة أسبوعين، حكم عليه بالعبودية مدى الحياة، ويدفع على جبهته أو خده بحرف (S)، وإذا هرب ثالثة يعدم كخائن للدولة. وبوسع السيد أن يبيعه، ويورثه، ويؤجره كعبد، مثلما يؤجر ممتلكاته الشخصية سواء كانت أشياء منقولة أم دواب. وإذا عزم العبيد على ارتكاب عمل ما ضد أسيادهم حكم عليهم بالإعدام أيضاً. وقضاة الصلح ملزمون بملاحقة العبيد الفارين، عند تلقيهم تبليغاً بذلك من الأسياد. وإذا اتضح أن المشرد يتسكع بلا عمل منذ ثلاثة أيام، فإنه يساق إلى مسقط رأسه وتُدفع على صدره بالحديد الساخن علامة (V)، ويُقيد بالسلاسل، ويُدفع للعمل في شق الطرق أو في

خدمات أخرى. وإذا قدّم المشرّد عنواناً كاذباً عن مسقط رأسه، حكم عليه بأن يكون عبداً مدى الحياة لهذا المكان الذي قدمه، أو لسكانه، أو لتعاونيته الحرفية، ويُدمغ بعلامة (S). ويحق لكل امرئ أن يأخذ أولاد المشردين ويحتفظ بهم كمتمدرّبين حتى سن الرابعة والعشرين للفتيان، وسن العشرين للفتيات. أما إذا فروا، فيصبحون عبيداً لسيدهم المربي حتى تلك السن المقررة، ويحق له أن يقيدهم بالأصفاد، وأن يجلداهم بالسياط، إلخ، حسبما يشاء. ويحق لكل سيد أن يحيط عنق أو ذراع أو قدم عبده بطوق من حديد بغية تمييزه والتيقن منه⁽²²¹⁾ وينص القسم الأخير من هذا القانون على استخدام بعض الفقراء من جانب مناطق أو أشخاص يتعهدون بتأمين الطعام والشراب والعمل لهم. إن هذا النوع من عبيد الأبرشيات بقي قائماً في إنكلترا حتى القرن التاسع عشر تحت اسم «الجوالين» (roundsmen).

[764] وينص قانون إليزابيث عام 1572 على أن الشحاّذين الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة ويتسولون من دون ترخيص، يعاقبون جلدأ مبرحاً بالسياط ويُدمغ على شحمة أذنه الميسرى بالحديد المحمى ما لم يبد أحد رغبته في استخدامهم مدة عامين؛ وفي حال تكرار المخالفة، ينبغي اعدام المتسولين إذا كان عمرهم يزيد عن 18 عاماً، ما لم يبد أحد رغبته في استخدامهم مدة عامين، أما إذا قُبض عليهم للمرة الثالثة فيعدمون بلا رحمة بوصفهم خونة للدولة. وهناك أحكام مماثلة في القانون الصادر في العام الثامن عشر من عهد إليزابيث، الفصل 13، والقانون الصادر عام 1597^(221a)

(221) يقول مؤلف بحث في الصناعة والتجارة، إلخ، ما يلي: «في عهد إدوارد السادس دأب الإنكليز، على ما يبدو، في حمية وجد، على تشجيع المانيفاكتورات وتشغيل الفقراء. وهذا ما نراه في قانون رائع ينص على ما يلي: 'ينبغي دمع جميع المشردين'، إلخ.

(An essay on trade [and commerce, London, 1770, p. 5]).

(221a) يقول توماس مور في مؤلفه «يوتوبيا» (Utopia) [ص 41-42]: «وهكذا يحدث أن نهماً، شراً، لا يشبع، وهو طاعون حقيقي على وطنه، قد يجمع آلاف الإيكرات من الأرض ويسيجها بالأسوار والسيجات، أو أنه يقصي مالكيها بالنصب والاحتيال، أو بالاكراه والعنف، أو يحملهم، بالإساءة والإيذاءات، على بيع كل ما يملكون: وإذن، بهذه الطريقة أو تلك، بالغصب أو الحيلة، يضطر هؤلاء المساكين، البسطاء والتعساء، رجالاً ونساء، أزواجاً وزوجات، أيتاماً، وأرامل، أمهات منكودات مع رضائهن، وكل الأسرة، المفتقرة إلى وسائل العيش، والكثيرة في العدد، إلى النزوح، نظراً لأن الزراعة كانت تتطلب كثرة من اليد العاملة. هؤلاء، أقول، يجزّون

وفي عهد جيمس الأول: كل من يتسكع مستجدياً، يُعتبر محتالاً مشرداً. وكان قضاء الصلح في الجلسات الصغيرة (Petty Sessions) (*) مخولين بمعاقتهم بالجلد علناً أمام الجمهور، وبالسجن ستة أشهر عند القبض عليهم أول مرة، وعامين عند الثانية، وفي أثناء الحبس، يمكن لقضاة الصلح أن يوعزوا بجلدهم عدداً من الجلدات لكذا مرة، [765] حسبما يرتأون. أما المشردون الخطرون، الذين لا سبيل لإصلاحهم، فيُدْمَغ عليهم حرف (R) بالحديد المحمى على الكتف الأيسر، ويرسلون إلى الأشغال القسرية، وإذا قُبض عليهم يتسولون ثانية، فيعدمون بلا رحمة. وقد ظلت هذه الأحكام القانونية سارية المفعول حتى مطلع القرن الثامن عشر، ولم يجر إلغاؤها إلا بالمرسوم الثالث والعشرين من العام الثاني عشر من عهد الملكة آنا.

= الخطى نازحين بعيداً عن منازلهم الأليفة، ولا يجدون مأوى للراحة في أي مكان. إن جميع أدواتهم وأثاثهم المنزلي، على قلة قيمته، من شأنه أن يباع ويعود عليهم بشيء من العون في ظروف أخرى، ولكنهم يطردون إلى الشارع بغتة، فيضطرون إلى بيعه بأبخس ثمن. وبعد أن يهيئوا على وجوههم وينفقوا آخر ما عندهم، فماذا يسمعون، بحق الرب، أن يفعلوا غير السركة، ولكنهم سوف يشنقون حسب أحكام القانون؛ أو غير الاستجداء، ولكنهم سوف يزجون في السجن بتهمة التشرد، لأنهم يتسكعون بلا عمل؛ وهم الذين لا يرتضي أحد أن يعطيهم عملاً، مهما كانوا يرغبون ويجهدون للحصول عليه، ومن بين هؤلاء النازحين الهائمين الذين ارغموا على السركة، كما يقول توماس مور، «هناك 72,000 لص كبير وصغير أعدموا في عهد هنري الثامن». (هولنشييد، وصف إنكلترا Holinshed, Description of England, V. I, p. 186) وفي عهد إليزابيث «كان المشردون يشنقون صفوفاً كاملة، ولا يمضي عام دون أن تلتهم المشتقة ثلاثمائة أو أربعمائة، في هذا المكان أو ذاك». (سترايب، صحائف اصلاح وتأسيس الدين، Strype, Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other Various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth's Happy Reign, 2nd Ed., 1725, V. II. واستناداً إلى سترايب هذا عينه، جرى في سومرست شاير، خلال عام واحد فقط، اعدام 40 شخصاً، ودمغ 35 شخصاً بالحديد المحمى، وجلد 37 بالسياط، وتبرئة 183 «مشرداً يتعذر اصلاحه». ومع ذلك يرى سترايب «أن هذا العدد الكبير من المتهمين لا يتضمن حتى خمس عدد المجرمين الفعليين، بفضل تفاضي قضاة الصلح والشفقة غير المعقولة التي يبديها الناس». ثم يضيف قائلاً «إن المقاطعات الأخرى في إنكلترا ليست أحسن حالاً من سومرست شاير بل إن الكثير منها أسوأ إلى حد كبير».

(*) Petty Sessions: الجلسات الصغيرة، هي دورات محاكم الصلح في إنكلترا للنظر في القضايا الصغيرة وفقاً لمرافعات قضائية بسيطة. [ن. برلين].

ونجد قوانين مماثلة في فرنسا، حيث أسس المشردون بباريس، في منتصف القرن السابع عشر، ما يسمى بـ «مملكة المشردين» (royaume des truands). وحتى في بداية عهد لويس السادس عشر، صدر مرسوم (في 13 تموز/يوليو 1777) يقضي بإرسال كل رجل سليم الصحة ويتراوح عمره بين السادسة عشرة والستين إلى الأشغال الشاقة ما لم تكن لديه وسائل العيش ولا يمارس مهنة معينة. وعلى الفرار نفسه جاء القانون الذي أصدره كارل الخامس لهولندا (تشرين الأول/أكتوبر 1537) وكذلك المرسوم الأول لولايات ومدن هولندا المؤرخ في 19 آذار/مارس 1614، ولائحة الأقاليم المتحدة في 25 حزيران/يونيو 1649، وما شابه ذلك.

على هذا النحو جرى انتزاع الأرض والعقار قسراً من السكان الريفيين، وطردهم من ديارهم، وتحويلهم إلى مشردين، لتتولى قوانين إرهابية بشعة إرغامهم بالسياط والختم بالحديد المحمي والتعذيب، على الخضوع إلى الانضباط اللازم لنظام العمل المأجور.

وليس كافياً أن تبرز شروط العمل في شكل رأسمال، في هذا القطب، ويبرز في القطب الآخر أناس ليس لهم ما يبيعون غير قوة عملهم. بل لا يكفي أن يُرغم هؤلاء على بيع أنفسهم طوعاً. فإلى جانب مضي الإنتاج الرأسمالي قدماً تتطور طبقة عاملة تعتبر، بحكم تربيتها وتقاليدها وعاداتها، متطلبات نمط الإنتاج هذا بمثابة قوانين طبيعية بديهية. إن تنظيم عملية الإنتاج الرأسمالية الناضجة يحطم كل مقاومة؛ وإن التوليد المستمر لفيض السكان النسبي يُبقي قانون الطلب على العمل وعرضه، وبالتالي الأجور، في حدود تتناسب مع حاجات رأس المال إلى إنماء القيمة؛ فقوة العنف العمياء للعلاقات الاقتصادية إنما ترسخ سيطرة الرأسماليين على العمال. والحقيقة أن العنف المباشر، فوق الاقتصادي، يظل قيد الاستخدام، ولكن على نحو استثنائي فقط. ففي المجرى العادي للأشياء، يمكن ترك العامل تحت رحمة «قوانين الإنتاج الطبيعية» أي تبعيته إلى رأس المال، وهي تبعية تقوم شروط الإنتاج نفسها بتوليدها وضمانها، وتخليدها. غير أن الأمر كان خلاف ذلك، خلال تلك المرحلة التاريخية التي كان فيها الإنتاج الرأسمالي في طور التكوين وحسب. فالبورجوازية الناهضة، تحتاج إلى عنف الدولة بل تستخدمه فعلاً ابتغاء [766] «ضبط» الأجور، أي إبقائها قسراً في حدود تلائم الحصول على المغنم، وإطالة يوم العمل، وإبقاء العامل ذاته في درجة عادية من التبعية لرأس المال. وهذا عنصر هام لما يسمى بالتراكم الأولي.

إن طبقة العمال المأجورين التي انبثقت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، لم تكن تشكل، آنذاك، وفي القرن التالي، سوى جزء ضئيل جداً من السكان؛ ووجد

وضعها، سنداً قوياً له في الاستثمار الفلاحية المستقلة في الريف، وتنظيم الطوائف الحرفية المغلقة في المدن. وكان رب العمل والعامل، في الريف والمدينة على السواء، متقاربين على صعيد الوضع الاجتماعي. ولم يكن خضوع العمل لرأس المال غير خضوع شكلي - أي أن نمط الإنتاج نفسه لم يكن قد اكتسب طابعاً رأسمالياً مميزاً، وكان العنصر المتغير من رأس المال يفوق عنصره الثابت بدرجة كبيرة. لهذا كان الطلب على العمل المأجور ينمو سريعاً مع تراكم رأس المال، بينما لم يكن عرض العمل المأجور يلحقه إلا ببطء. وكان قسم كبير من الناتج الوطني، الذي تحول فيما بعد إلى رصيد للتراكم الرأسمالي، لا يزال يدخل آنذاك في رصيد استهلاك العامل.

إن التشريع الخاص بالعمل المأجور -، الذي كان يستهدف منذ البداية استغلال العامل، وظل، في مجرى تطوره، معادياً للعامل دوماً⁽²²²⁾، - كان قد ابتدأ في إنكلترا بإصدار «قانون العمال» (Statute of Labourers) في عهد إدوارد الثالث عام 1349. وكان لهذا القانون نظيره في فرنسا، وهو القانون الذي صدر عام 1350 باسم الملك جان. وقد سار التشريعان الفرنسي والإنكليزي بصورة متوازية، وكانا متطابقين في المضمون. ولن أتناول قوانين العمال بوصفها وسيلة لتمديد يوم العمل، فقد سبق أن عالجتها من وجهة النظر هذه (الفصل الثامن، البند الخامس).

صدر «قانون العمال» بناء على مطالبات ملحة من مجلس العموم.

يقول أحد أعضاء حزب المحافظين (التوري) بسذاجة: «في السابق، كان الفقراء يطالبون بأجور عالية بحيث أنها تشكل خطراً على الصناعة والثروة. أما اليوم فأجورهم منخفضة جداً بحيث أنها تشكل خطراً مائلاً على الصناعة والثروة؛ ولربما خطراً أكبر، وإن يكن بطريقة مختلفة»⁽²²³⁾

(222) يقول آدم سميث: كلما سعى التشريع إلى تسوية الخلافات بين أرباب العمل وعمالهم، فإنه كان يعمل بمشورة أرباب العمل. [آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، إدنبره، 1814، ص 142. ن. برلين] ويقول لينغيه: «الملكية هي روح الشرائع». ([لينغيه، نظرية القوانين المدنية أو القوانين الأساسية للمجتمع، المجلد الأول، لندن، 1767، ص 236. ن. برلين].

([S.N.H. Linguet], *Theorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*, Bd.1, London 1767, S.236).

(223) [ج. ب. بايلنز]، مغالطات التجارة الحرة. (J.B. Byles], *Sophisms of Free Trade*, By a Barrister, London, 1850. p. 206). «لقد كنا على استعداد دوماً للتدخل في

مصلحة أرباب العمل، ولكن أوليس بمقدورنا أن نفعل شيئاً في مصلحة العمال؟».

وضع القانون تعريفه للأجور بالنسبة إلى المدينة والريف، وإلى العمل بالقطعة والعمل [767] المياوم. وكان على العمال الريفيين أن يؤجروا أنفسهم سنوياً، أما عمال المدن ففي «السوق الحرة». وقد حُظر تحت طائلة العقاب بالسجن، دفع أجور أعلى مما هو مقرر في القانون، مع العلم أن عقوبة الذي يأخذ هذه الأجور غير القانونية كانت أشد من عقوبة ذاك الذي يدفعها. فمثلاً كانت المادتان 18 و19 من قانون المتدربين الذي أصدرته إليزابيث تقضيان بالحبس عشرة أيام على من يدفع أجوراً أعلى من المقرر، وبحبس الذي يتلقى هذه الأجور واحداً وعشرين يوماً. وجاء قانون عام 1360 ليفرض عقوبات أشد، بل إنه منح أرباب العمل الحق في انتزاع العمل بشروط التعرف القانونية، عن طريق القسر الجسدي. وقد أعلنت جميع الاتحادات، والموائيق، والايمان، وسواها، التي كان البناؤون والتجارون يلتزمون بها على نحو متبادل، باطلة، ليس لها مفعول شرعي. وكان تحالف العمال يُعتبر جريمة خطيرة، ابتداءً من القرن الرابع عشر وحتى عام 1825، وهو العام الذي ألغي فيه القانونان ضد التحالفات^(*) إن روح قانون العمال لعام 1349، وجميع القوانين التي تلتها، تتجلى بسطوع في أن الدولة تفرض حداً أعلى للأجور فقط، من دون أن تفرض لها حداً أدنى.

لكن وضع العمال تردى كثيراً في القرن السادس عشر، كما هو معروف. فقد ارتفع الأجر النقدي، ولكن ليس أبداً بنسبة اندثار قيمة النقود وما قابله من ارتفاع في أسعار السلع. وهكذا انخفضت الأجور في الواقع. ولكن رغم ذلك فإن القوانين الرامية إلى تخفيض الأجور ظلت سارية المفعول، إلى جانب قطع آذان أولئك «الذين لا يرغب أحد في خدماتهم» ودمغهم بالحديد المحمى. وكان قانون المتدربين الذي صدر في العام الخامس من عهد إليزابيث يخوّل قضاة الصلح، في فصله الثالث، تثبيت حدّ معين للأجور، وتعديله حسب مواسم السنة وأسعار السلع. ووسع جيمس الأول مفعول ضبط العمل هذا ليشمل النساجين والغزاليين، وسائر أصناف العمال الأخرى⁽²²⁴⁾ ووسع جورج الثاني القوانين المضادة لتحالفات العمال فشملت المانيفاكتورات جميعاً.

(*) القانون ضد التحالفات: قانونان أقرهما البرلمان الإنكليزي عامي 1799 و1800، بحظر نشاط أية

منظمات عمالية. لكن البرلمان ألغى هذين القانونين عام 1824. [إن. برلين].

(224) نرى من أحد بنود القانون الصادر في العام الثاني من عهد جيمس الأول، الفصل السادس، أن بعض صناعي الأقمشة، الذين كانوا في الوقت ذاته قضاة صلح، سمحوا لأنفسهم بتحديد التعرف الرسمية للأجور في محلات العمل التي يملكون. وفي ألمانيا، وبخاصة بعد حرب الثلاثين عاماً،

[768] وفي المرحلة المانيفاكتورية الصرف، بلغ نمط الإنتاج الرأسمالي مبلغاً من القوة بما يكفي لجعل الضبط القانوني للأجور أمراً لا يمكن تطبيقه بل لا ضرورة له، ولكن كان من المستحسن الحفاظ على هذه الأسلحة من الترسنة القديمة، تحسباً للطوارئ. ففي العام الثامن من عهد جورج الثاني، صدر مرسوم يحظر دفع أجر يومي يزيد عن شلّين و $\frac{1}{2}$ بنس للخياطين المتدربين في لندن وضواحيها، باستثناء حالات الحداد العام؛ أما في العام الثالث عشر من عهد جورج الثالث، فقد صدر مرسوم آخر يمنع، في الفصل رقم 68، قضاة الصلح صلاحية ضبط أجور نساجي الحرير؛ وفي عام 1796 كان يلزم قراران من المحاكم العليا لتقرير ما إذا كانت أحكام قضاة الصلح في قضايا الأجور تنطبق أيضاً على العمال غير الزراعيين؛ وفي عام 1799 قضى قرار برلماني بأن تبقى أجور عمال المناجم الإسكتلنديين خاضعة لأحكام قانون إليزابيث، وأحكام قانونين اسكتلنديين صدرتا في 1661 و1671. أما إلى أي مدى تغيرت الأوضاع في ذلك الوقت، فذلك ما تشهد عليه واقعة لا نظير لها في نشاط مجلس العموم الإنكليزي. فهنا حيث كانت القوانين تُوضع، على مدى أكثر من 400 عام، لترسم الحد الأقصى الذي لا يجوز للأجور أن تتخطاه على الإطلاق، اقترح وايتبريد في عام 1796 تعيين حد أدنى قانوني لأجور العمال الزراعيين. فوقف بيت معارضاً الاقتراح، إلا أنه أقر بأن «وضع الفقراء قاس

= كانت قوانين خفض الأجور تصدر بكثرة. «كان نقص الخدم والعمال في الأنحاء الخالية من السكان، يرهق الملاكين العقاريين كثيراً. لقد حُظر على جميع سكان القرى تأجير الغرف للعزاب والعازبات، وكان يتوجب الإبلاغ عن هؤلاء إلى السلطات، ليرجّ بهم في السجن فيما لو امتنعوا عن العمل كخدم، حتى لو كانوا يشتغلون في أعمال أخرى مثل بذر الأرض لمصلحة الفلاحين مقابل أجر يومي، أو حتى المتاجرة بشراء وبيع الحبوب»، الامتيازات والعقوبات القيصريّة في سيليزيا، (*Kaiserliche Privilegien und Sanctiones für Schlesien*, I, 125) وعلى مدى قرن كامل تضجّ مراسيم الأمراء بشكاوى مريرة، المرة تلو الأخرى، من الرعاع الفاسدين، الوقحين، الذين لا يمثلون للشروط الصارمة المفروضة، ولا يقنعون بمستوى الأجور القانوني. وقد حُظر على الملاكين العقاريين، أن يدفعوا، بصورة افرادية، أجوراً تتجاوز التعرفة المقررة للمقاطعة كلها. ورغم ذلك كانت شروط الخدمة بعد الحرب، في بعض الأحيان، خيراً مما أصبحت عليه بعد مائة عام: فقد كان الخدم في سيليزيا يتناولون اللحم عام 1652، مرتين في الأسبوع، بينما توجد في قرننا في سيليزيا ذاتها أماكن لا يذوق الخدم فيها اللحم إلا 3 مرات في العام. زد على ذلك، أن الأجور بعد الحرب كانت أعلى من الأجور في القرون التالية. (غ. فرايتاغ، [صورة جديدة عن حياة الشعب الألماني، لايبزيغ، 1862، ص 35-36]).

(G. Freytag, [Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes, Leipzig, 1862, S. 35-36]).

(cruel)». وأخيراً ألغيت قوانين ضبط الأجور في عام 1813. فقد باتت هذه شذوذاً مضحكاً، منذ أن أخذ الرأسمالي يضبط العمل في مصنعه وفقاً لقانونه الخاص، ويرفع، بمعونة ضريبة الفقراء، أجور العامل الزراعي إلى الحد الأدنى الضروري. غير أن أحكام قانون العمال(*) المتعلقة بالعقود المبرمة بين رب العمل والعمال، وأجال فسخها، وما إلى ذلك، أي الأحكام التي لا تجيز مقاضاة رب العمل المخالف للعقد إلا بدعوى مدنية، بينما تبيح، على العكس من ذلك، مقاضاة العامل المخالف للعقد بدعوى جزائية، لاتزال سارية المفعول بكاملها حتى الآن.

وقد أبطل القانونان البربريان المضادان للتحالفات العمالية في عام 1825 نظراً لموقف البروليتاريا المنذر بالخطر. مع ذلك فإنهما لم يبطلا إلا جزئياً. ولم تختف بعض المخلفات الجميلة من القوانين القديمة إلا في عام 1859. وأخيراً اتخذ البرلمان في 29 [769] حزيران/يونيو 1871 قراراً يدعي بإزالة آخر آثار هذا التشريع الطبقي إذ إنه منح النقابات الاعتراف الحقوقي. بيد أنه أصدر قراراً آخر في اليوم نفسه «قرار تعديل قانون العقوبات المتعلق بأعمال العنف، والتهديد، والمضايقات» (An act to amend the criminal law relating to violence, threats and molestation) أعاد في واقع الأمر الوضع القديم بشكل جديد. وبهذه الأحولة البرلمانية جرى سحب كل الوسائل التي كان باستطاعة العمال استخدامها في أثناء الاضراب أو قيام أرباب العمل فيما بينهم بإغلاق مصانعهم في آنٍ واحد، جرى سحبها من القوانين العامة، تُدرج في إطار قانون عقوبات استثنائي، كان تفسيره رهناً كلية بأرباب العمل أنفسهم بوصفهم قضاة صلح. وقبل ذلك بعامين، كان السيد غلادستون نفسه قد تقدم إلى مجلس العموم، بطرازه المعهود من الاستقامة، بمشروع قانون لإلغاء كل التشريعات الاستثنائية الموجهة ضد الطبقة العاملة. ولكن لم يمض الأمر إلى أبعد من القراءة الثانية، وتأجل المشروع حتى وجد «الحزب الليبرالي العظيم» أخيراً، بالتحالف مع حزب المحافظين، الجرأة للوقوف ضد البروليتاريا نفسها التي حملته إلى السلطة. ولم يكتف «الحزب الليبرالي العظيم» بهذه الخيانة، بل تعداها إلى السماح للقضاة الإنكليز، الطبعين أبداً في خدمة الطبقات السائدة، بأن ينشوا القوانين القديمة ضد «الأعمال السرية»(**)، بغية تطبيقها ضد تحالفات العمال. وبذا نرى

(*) ورد في الطبعتين الثالثة والرابعة: قانون العمل. [ن. برلين].

(**) قانون حظر «الأعمال السرية»: قانون يسري في إنكلترا منذ القرون الوسطى، ويحظر أية أعمال سرية حتى لو كانت مسوغة قانوناً، وقد استخدم هذا القانون ضد المنظمات والحركات العمالية. [ن. برلين].

أن البرلمان الإنكليزي لم يتخل عن القوانين المناهضة للإضرابات والنقابات (Strikes and Trades' Unions) إلا مُكرهاً تحت ضغط الجماهير، بعد أن دأب هذا البرلمان نفسه، طوال 500 عام، وبأنانية مخزية، على القيام بدور النقابة (Trades' Unions) الدائمة للرأسماليين ضد العمال.

وخلال التُّدْر الأولى من عاصفة الثورة، تجرأت البورجوازية الفرنسية، هي الأخرى، على أن تسلب العمال حق الاتحاد الذي اكتسبوه توأماً. وأعلنت في مرسوم صدر في 14 حزيران/يونيو 1791، أن جميع تحالفات العمال تشكل «جريمة ضد الحرية وإعلان حقوق الإنسان» يُعاقب مرتكبها بغرامة قدرها 500 ليرة، وبالحرم من حقوق المواطن النشيط لمدة عام⁽²²⁵⁾ إن هذا القانون الذي قيد، بالتدابير البوليسية الحكومية، صراع [770] المنافسة بين رأس المال والعمل في حدود ملائمة لرأس المال، عقر أكثر من جميع الثورات والسلالات الحاكمة. وحتى حكومة الارهاب^(*) تركته من دون مساس. ولم يُمح من قانون العقوبات (Code Pénal) إلا أخيراً. وليس ثمة ما هو أبلغ دلالة من الذريعة التي بُرر بها هذا الانقلاب السياسي البورجوازي. ويقول لو شابلييه، مقرر اللجنة: «حقاً إن من المرغوب فيه أن تكون الأجور أعلى مما هي عليه حالياً بحيث يتحرر من يثقلها، من حالة التبعية المطلقة، الشبيهة بالعبودية الناجمة عن نقص وسائل العيش الضرورية»، ومع ذلك ينبغي ألا يسمح للعمال بالتفاهم معاً بصدد مصالحهم بالذات، ولا بالقيام بعمل مشترك بغية تخفيف «تبعيتهم المطلقة، الشبيهة بالعبودية» لأنهم بذلك «ينتهبون حرية أسيادهم السابقين (ci-devant maîtres)، أصحاب المشاريع

(225) تنص المادة الأولى من هذا القانون على ما يلي: «بما أن إزالة كل نوع من اتحاد الأشخاص من حرفة واحدة أو مهنة واحدة تؤلف إحدى الركائز الأساسية للدستور الفرنسي، لذلك يحظر بعث هذه الاتحادات، بأية ذريعة وبأية صيغة كانت». وتنص المادة الرابعة على أنه «إذا أقدم المواطنون العاملون في مهنة أو صنعة أو حرفة، على التواطؤ أو عقدوا اتفاقاً يرمي إلى الرفض المشترك لتقديم الخدمات، أو يرمي إلى الامتناع عن تقديم خدمة صنعتهم وأعمالهم إلا لقاء سعر معين، فالتواطؤات والاتفاقات المذكورة يجب اعتبارها... مخالفة للدستور، واعتداء على الحرية وإعلان حقوق الإنسان، إلخ...»، فهي إذن من الجرائم بحق الدولة، تماماً كما في قوانين العمال القديمة: أنظر: ثورات باريس، ص 523. (Révolutions de Paris, Paris, 1791, T.III, p. 523).
(*) حكومة ديكتاتورية الليعاقبة أيام الثورة الفرنسية، سادت خلال الفترة من حزيران/يونيو 1793 إلى حزيران/يونيو 1794. [ن. برلين].

الحاليين) (حريتهم في إبقاء العمال عبيداً) ولأن التحالف ضد استبداد أرباب التعاونيات الحرفية السابقين هو - احزروا! - بعث للتعاونيات الحرفية التي ألغيت بموجب الدستور الفرنسي⁽²²⁶⁾

4) منشأ المزارع الرأسمالي

بعد أن درسنا ضروب العنف التي أدت إلى خلق بروليتاريين شريدين مجردين من الحماية، ودرسنا ذلك الانضباط الدموي الذي حوّلهم إلى عمال مأجورين، وتلك التدابير المزرية التي اتخذتها الدولة والتي زادت تراكم رأس المال بأساليب بوليسية عن طريق تشديدها لاستغلال العمل، يتوجب الآن أن نطرح السؤال التالي: من أين جاء الرأسماليون أصلاً؟ ذلك لأن انتزاع ممتلكات سكان الريف لا يولد، مباشرة، سوى كبار الملاك العقاريين. ويقدر ما يتعلق الأمر بنشوء المزارعين يمكننا، إن جاز القول، أن نلمسه لمس اليد، لأنه عملية بطيئة استغرقت قرناً عديدة. فقد كان الاقنان بالذات، ومعهم صغار مالكي الأرض الأحرار، في أوضاع مختلفة كثيراً من حيث الملكية، ولهذا فقد تحرروا في ظروف اقتصادية مختلفة تماماً.

ففي إنكلترا كان وكيل مزرعة السيد (bailiff) الشكل الأول للمزارع، وقد بقي هو [771] نفسه قناً. وهو يشبه بوضعه هذا وضع الناظر (Villicus) في روما القديمة، ولكن مجال نشاطه كان أضيق. وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حلّ محله مزارع يزوده المالك الكبير للأرض بالبذور والمواشي والأدوات الزراعية. ولا يختلف وضع هذا المزارع كثيراً عن وضع الفلاح. إلا أنه كان يستغل مقداراً أكبر من العمل المأجور. وسرعان ما غدا محاصصاً (metayer)، أي مزارعاً بالمناصفة. فهو يقدم جزءاً من رأس المال الضروري للزراعة، ويقدم المالك العقاري النصف الآخر. ويقسم الاثنان المنتج الإجمالي بنسبة محددة بموجب عقد. بيد أنه سرعان ما زال هذا الشكل في إنكلترا، ليخلى المكان للمزارع، بالمعنى الدقيق للكلمة، الذي يستثمر رأسماله الخاص باستخدام العمال المأجورين، ويدفع جزءاً من المنتج الفائض، نقداً أو عيناً، إلى المالك العقاري بمثابة ريع عقاري.

خلال القرن الخامس عشر، كان الفلاح المستقل، والشغيل الزراعي الذي يعمل لأجل

(226) بوشيه و روو، التاريخ البرلماني، المجلد العاشر، ص 193-195 ومواضع أخرى.

(Buche et Roux, *Histoire Parlementaire*, T. X, p. 193-195, passim).

نفسه مثلما يعمل لقاء أجور، يفتنيان من عملهما الشخصي؛ وطالما بقي الحال هكذا فقد كان وضع المزارع وميدان إنتاجه هزيلين بالمثل. غير أن الثورة الزراعية التي انطلقت في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر واستمرت خلال القرن السادس عشر كله تقريباً (باستثناء العقود الأخيرة منه) عجلت في إغناء المزارع بمثل ما عجلت في إفقار السكان الزراعيين⁽²²⁷⁾ إن اغتصاب المراعي المُشاعة والخ، أتاح للمزارع زيادة عدد قطعان مواشيه زيادة كبيرة من دون أي تكلفة تقريباً، بينما عادت عليه المواشي بسماد وفير لزراعة الأرض.

وقد أضيف إلى ذلك، في القرن السادس عشر، عنصر آخر بالغ الأهمية. فقد كانت عقود تأجير المزارع، وقتذاك، تُبرم لآماد طويلة، وكثيراً ما تمتد إلى 99 عاماً. وكان الانخفاض المتواصل في قيمة المعادن الثمينة، وبالتالي هبوط قيمة النقد، قد جلب للمزارعين ثماراً من ذهب، مما أدى إلى خفض الأجور، عدا عن الظروف المبحوثة آنفاً. وأصبح قسم من هذه الأجور يتحول الآن إلى أرباح للمزارع. وكان الارتفاع المستمر في أسعار الحبوب، والأصواف واللحوم، وبكلمة، أسعار المنتجات الزراعية كلها، ينمي رأس المال النقدي عند المزارع من دون أن يبذل جهداً من ناحيته، في حين أنه كان يدفع الريع العقاري بموجب العقود المبرمة في ظل القيمة القديمة للنقود⁽²²⁸⁾

(227) يقول هاريسون في مؤلفه، وصف إنكلترا *Description of England*: «إن المزارعين الذين كان يصعب عليهم في الماضي أن يدفعوا أربعة جنيهات بمثابة ريع، يدفعون الآن 40 أو 50 أو 100 جنيه، ويعتبرون أعمالهم غير مربحة، إذا لم يبق لديهم، بعد انتهاء مدة الإيجار، ما يعادل ريع 6 إلى 7 سنوات».

(228) للاطلاع على تأثير انخفاض قيمة النقد في القرن السادس عشر في مختلف طبقات المجتمع، راجع كتاب: معاينة ممكنة أو موجزة لبعض الشكاوى الاعتيادية من أبناء جلدتنا هذه الأيام. بقلم الجنتلمان [وليم ستافورد] *(A Compendious or Brief Examination of Certayne Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, By [William Staford], Gentleman, London, 1581)*. إن الأسلوب الحوارى لهذا الكتاب قد حمل الناس ردحاً طويلاً من الزمن، إلى أن ينسبوه إلى شكسبير، بل إنه نشر في العام 1751 وهو يحمل اسم شكسبير. أما مؤلفه فهو وليم ستافورد. ونقرأ في أحد المقاطع الفارس (Knight) وهو يحتاج على النحو التالي:

الفارس: «أنت يا جاري، الزارع، وأنت يا سيدي البزاز، ويا صانع البراميل الطيب، بوسعكم مثل سواكم من الحرفيين، أن تعملوا أنفسكم بيسر نوعاً ما، لأنه إذا كانت أسعار السلع تغدو

[772] وهكذا اغتنى المزارعون على حساب عمالهم المأجورين وعلى حساب الملاكين العقاريين. فلا عجب إذن أن تكون لإنكلترا في نهاية القرن السادس عشر، طبقة من «المزارعين الرأسماليين» الأغنياء، بمعايير ذلك الزمن⁽²²⁹⁾

= أعلى مما كانت عليه من قبل، فإنكم ترفعون أسعار سلعكم وأشغالكم بقدر مماثل عندما تبيعونها. أما نحن فلا نملك ما نبيع بأسعار مرتفعة، ونعوض عما نخسره عندما يجب أن نشترى تلك الأشياء». وفي موضع آخر يوجه الفارس سؤالاً إلى الدكتور: «أستمحك العذر، قل لي من هم أولئك الذين تقصدهم، وقبل كل شيء أولئك الذين تعتقد أنهم لا يخسرون هنا؟» الدكتور: «أقصد جميع أولئك الذين يعيشون على الشراء والبيع، فإن اشتروا غالياً، باعوا بمثله». الفارس: «وأي ضرب من الناس تراه يكسب من وراء ذلك؟» الدكتور: «بالطبع، كل أولئك الذين يستأجرون المزارع ويزرعونها بموجب الربيع القديم، فهم إذ يدفعون بموجب المعدل القديم، يبيعون حسب المعدل الجديد - أعني أنهم يدفعون بدل الأرض مالاً بخساً، ويبيعون غلالها بثمن غال». الفارس: «من هم أولئك الذين يخسرون بهذا أكثر مما يكسب هؤلاء؟» الدكتور: «وجميع النبلاء والاشراف، وكل من يعيش من ريع أو راتب معين بدقة ولا يفلح أرضه بنفسه، ولا يتعاطى البيع والشراء».

(229) إن الوكيل (régisseur) في فرنسا، الذي كان أوائل القرون الوسطى، مديراً ومحصلاً للأتاوات للسيد الاقطاعي، سرعان ما أصبح رجل أعمال (homme d'affaires) يتحول عن طريق الابتزاز والاحتيال، وما شاكل ذلك، إلى رأسمالي. وكان بعض هؤلاء الوكلاء (régisseurs) من الأعيان أيضاً. فمثلاً: «هذا الحساب يقدمه السيد جاك دي توريز، الفارس الوكيل في بيزانسون، إلى سيده في ديجون المسؤول عن بدلات الربيع المستحقة عن الوكالة المذكورة للسيد دوق وكونت بورغونيا، من 25 كانون الأول/ديسمبر 1359 وحتى 28 كانون الأول/ديسمبر 1360». (أليكس مونتي، أطروحة في المخطوطات، إلخ، ص 234-235. Alexis Monteil, *Traité des Matériaux*. Manuscripts etc., p. 234-235. ويتجلى هنا كيف أن حصة الأسد تقع في جميع الميادين الاجتماعية بين يدي الوسيط. ففي الميدان الاقتصادي، مثلاً، نجد أن رجال المال، والمضاربين في البورصة، والتجار، وأصحاب الدكاكين ينالون زبدة الأعمال، وفي مجال القانون المدني يسلخ المحامي جلود موكله، وفي ميدان السياسة يتمتع النائب بأهمية أكبر من ناخبه، والوزير أكبر من العاهل الحاكم، وفي الدين يُقضى الرب إلى المؤخرة على يد «الشفيع» وهذا الشفيع يُقضى على يد القساوسة؛ وهؤلاء هم الوسطاء المحتومون بين الراعي الطيب ورعيته. وفي فرنسا كما في إنكلترا، كانت الأراضي الاقطاعية الكبيرة مقسمة إلى استثمارات صغيرة لا عد لها، ولكن في ظل شروط اقل ملاءمة لساكن الريف بما لا يقاس. وخلال القرن الرابع عشر، ظهرت المزارع المؤجرة وتسمى بالفرنسية (fermes) أو (terriers). ونما عددها باستمرار، حتى تجاوزت المائة ألف بكثير. وكانت تدفع ريعاً يتراوح بين $\frac{1}{12}$ إلى $\frac{1}{3}$ من الغلة، نقداً أو عيناً. وكانت هذه

5) انعكاس تأثير الثورة الزراعية على الصناعة. نشوء السوق [773] الداخلية من أجل رأس المال الصناعي

إن انتزاع ملكية السكان الريفيين على دفعات وبصورة متكررة على الدوام، وطردهم من أرضهم كانا يزودان صناعة المدن، كما رأينا، بجمهرة تلو أخرى من البروليتاريين لا صلة لها، قط، بالطوائف الحرفية، وهذا ظرف عويص حمل العجوز أ. أندرسون (الذي لا ينبغي خلطه مع جيمس أندرسون) في مؤلفه عن تاريخ التجارة، على الإيمان بتدخل مباشر من العناية الإلهية في ذلك. ويتوجب علينا أن نتوقف لحظة عند هذا العنصر من عناصر التراكم الأولي. إن تضائل كثافة سكان الريف المستقلين، الذين يزعمون حقولهم الخاصة، لم يفض فقط إلى زيادة كثافة البروليتاريا الصناعية، على غرار ما يفسر جوفروا سانت - إيلير زيادة كثافة مادة الكون في هذا الموضوع، بتضائل كثافتها في موضع آخر⁽²³⁰⁾ فقد أخذت الأرض، على الرغم من انخفاض عدد زارعها، تدرّ الآن القدر نفسه من الغلة أو حتى أكثر من ذي قبل، نظراً لأن الثورة في علاقات الملكية العقارية اقترنت بتحسين طرائق الزراعة، وتوسع التعاون، وتركز وسائل الإنتاج، وما إلى ذلك، ولأن العمال الزراعيين المأجورين لم يرغبوا على العمل بشدة أكبر فحسب⁽²³¹⁾، بل كذلك لأن ميدان الإنتاج الذي كانوا يعملون فيه لأجل أنفسهم، تقلص أكثر فأكثر. ومع تحرر قسم من السكان الزراعيين، تحررت وسائل عيشهم السابقة هي الأخرى. فقد تحولت الآن إلى عناصر مادية لرأس المال المتغير. وصار على الفلاح، الذي جُرد من ملكيته، وقُذف به في الهواء، أن يبتاع قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من سيده

= المزارع المؤجرة (terriers) اقطاعات، واقطاعات ثانوية (fiefs, arrière-fiefs)، إلخ، حسب قيمة ومساحة الأرض التي لا تبلغ مساحة الكثير منها أحياناً سوى بضعة (arpents) إيكرات. وكان لأصحاب هذه المزارع المؤجرة حقوق سلطة قضائية، بدرجة معينة، حيال رعايا أرضهم. وكانت هناك أربع درجات لهذه السلطة. ومن السهل على المرء أن يفهم القمع الذي يلاقه السكان الزراعيون في ظل سلطة جميع هؤلاء الطغاة الصغار. ويقول مونتي إنه كان في فرنسا، آنذاك، 160 ألف محكمة، حيث لا يوجد اليوم سوى 4 آلاف (بما في ذلك محاكم الصلح).

(230) راجع مؤلفه، مفاهيم الفلسفة الطبيعية (Notions de Philosophie Naturelle, Paris, 1838).

(231) وهذه نقطة يشدد عليها السير جيمس ستوارت. [بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، دبلن، 1770، الكتاب الأول، الفصل 16. ن. برلين].

الجديد، الرأسمالي الصناعي. وما يصحّ على وسائل العيش يصحّ على المواد الأولية [774] التي تقدمها الزراعة المحلية للصناعة. فقد تحولت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت.

لنفرض، على سبيل المثال، أن قسماً من فلاحين وستفاليا، الذين كانوا، في عهد فريدريك الثاني، يتعاطون جميعاً غزل الكتان، قد جُردَ عنوة من ملكيته وطرده من أرضه وعقاره، وأن القسم الآخر الباقي قد حوّل إلى أجراء مياومين عند كبار المزارعين. لنفرض أنه تبرز، في الوقت نفسه، مؤسسات كبرى لغزل ونسج الكتان، يعمل فيها أولئك الرجال «المحرّرون» من الأرض الآن بصفة عمال. إن مظهر الكتان باقٍ على ما كان عليه بالضبط. ولم يتغير خيط واحد من أليافه، ولكن روحاً اجتماعية جديدة قد حلّت في جسده منذ الآن. فهو يؤلف الآن جزءاً من رأس المال الثابت لأصحاب المانيفاكچورات. وإذا كان الكتان، من قبل، موزعاً على عدد لا حصر له من المنتجين الصغار، الذين يزرعونهم ويغزلونهم بأنفسهم مع أسرهم بمقادير صغيرة، فهو يتركز الآن بين يدي رأسمالي واحد، يجعل الآخرين يغزلونه وينسجونهم لأجله. لقد كان العمل الإضافي المبذول في غزل الكتان يتحقق، من قبل، في دخل إضافي لعدد وفير من الأسر الفلاحية، وكذلك - في عهد فريدريك الثاني - في ضرائب لأجل ملك بروسيا (pour le roi de Prusse). أما الآن فيتجسد في ربح لقلة من الرأسماليين. إن المغازل والأنوال، التي كانت مبعثرة في السابق في القرى، تحتشد الآن، على غرار العمال والمواد الأولية، في عدد قليل من ثكنات العمل الكبيرة. وتتحول المغازل والأنوال والمواد الأولية الآن، من وسائل عيش مستقل للغزّالين والنسّاجين، إلى وسائل للتحكم فيهم⁽²³²⁾ واعتصار العمل غير مدفوع الأجر منهم. إن مظهر المانيفاكچورات الكبرى، شأنها شأن المزارع الكبرى، لا يتمّ البتة عن أنها نشأت من دمج عدد كبير من وحدات الإنتاج الصغيرة، وتأسست بانتزاع ملكية عدد كبير من المنتجين الصغار المستقلين. إلّا أن المراقب غير المتحيز لن يُخدع بذلك المظهر أبداً. ففي زمن ميرابو، أسد الثورة هذا، كانت المانيفاكچورات الكبرى لا تزال تسمى (manufactures réunies) أي ورش عمل موحدة، مثلما نتحدث في الوقت الحاضر عن حقول موحدة.

(232) يقول الرأسمالي «إنني أمنحك شرف أن تخدمني شريطة أن تعطيني القليل مما بقي عندك وذلك لقاء الجهد الذي أبذله لحكمك». (جان جاك روسو، مبحث في الاقتصاد السياسي، [جنيف،

(1760، ص 70))

(J. J. Rousseau, *Discours sur l'Économie Politique*, [Gèneve 1760, p.70]).

[775]

يقول ميرابو: «لا يتركز الانتباه إلّا على المانيفاككتورات الكبرى التي يعمل فيها مئات الرجال تحت إشراف مدير واحد، والتي تدعى عادة بالمانيفاككتورات الموحدة (manufactures réunies). أما تلك الورش التي يعمل فيها عدد ضخم جداً من العمال بصورة منفصلة، كل لحسابه الخاص، فإنها قلما تحظى بأي انتباه، بل وتُقصى بعيداً إلى المؤخرة. وهذا خطأ فاحش، فهذه الأخيرة هي وحدها التي تؤلف حقاً قسماً مكوناً هاماً للرفاه الوطني. . إن المعامل الموحدة (fabriques réunies) قد تثري واحداً أو اثنين من أرباب العمل ثراء فاحشاً، أما العمال فلن يكونوا أكثر من مياومين، يتقاضون هذا القدر من الأجور أو ذاك، من دون أن يشتركوا البتة في ثروة رب العمل. أما المعامل المنفصلة (fabriques séparées) فعلى العكس، لا تغني أحداً، ولكنها تؤمن الرفاه لعدد كبير من العمال. إن عدد العمال المقتصدين والمثابرين سوف يزداد، لأنهم يرون في حسن السيرة والمثابرة، وسيلة لتحسين وضعهم بصورة جوهرية، عوضاً عن السعي للحصول على زيادة طفيفة في الأجور لا يمكن أن تكون لها أي أهمية بالنسبة إلى المستقبل. ونتيجتها الوحيدة، في أحسن الحالات، أنها تتيح للعامل أن يحسن وضعه قليلاً، ولكن فقط من اليوم إلى الغد. إن المانيفاككتورات الفردية المنفصلة، التي تقتزن، عادة، بزراعة استثمار صغيرة، إنما هي المشروعات الحرة الوحيدة»⁽²³³⁾

إن انتزاع ملكية قسم من السكان الزراعيين وطردهم من الريف، لا يقتصران على تحرير العمال ووسائل عيشهم ومواد عملهم من أجل رأس المال الصناعي، بل يفضيان إلى إقامة السوق الداخلية أيضاً.

والواقع أن الأحداث التي تحوّل الفلاحين الصغار إلى عمال مأجورين، وتحوّل وسائل عيشهم ووسائل عملهم إلى عناصر مادية من عناصر رأس المال، تخلق، في الوقت نفسه، سوقاً داخلية لهذا الأخير. لقد كانت الأسرة الفلاحية، فيما مضى، تنتج وسائل

(233) Mirabeau، ميرابو، المرجع المذكور، المجلد الثالث، ص 20 - 109، ومواضع أخرى. أما أن ميرابو يعتبر ورش العمل المنفصلة أكثر توفيراً وإنتاجية من ورش العمل «الموحدة» ولا يرى في هذه الأخيرة غير نباتات غريبة اصطناعية تقدم لها الحكومة الرعاية، فتفسير ذلك هو الوضع الذي كانت عليه أغلب المانيفاككتورات القارية آنذاك.

العيش والمواد الأولية التي كانت تستهلك معظمها هي بنفسها. أما الآن فإن المواد الأولية ووسائل العيش هذه غدت سلعاً، ويقوم المزارع الكبير ببيعها، ويجد سوقه في المانيفاكتورات. إن الغزول والأنسجة الكتانية، والمنسوجات الصوفية الخشنة - وهي أشياء كانت موادها الأولية في متناول كل أسرة فلاحية، حيث كانت تقوم بغزلها ونسجها لاستعمالها هي بالذات - قد تحولت إلى مصنوعات تنتجها المانيفاكتورة، وتؤلف المناطق الريفية أسواقاً لها في الحال. إن الزبائن المستهلكين الكثيرين، المبعثرين، الذين كانوا، حتى الآن، يؤمنون حاجاتهم من جمهور من المنتجين الصغار الذين يعمل كل منهم لحسابه الخاص، هؤلاء الزبائن يتركزون الآن ليؤلفوا سوقاً واحدة كبيرة يتولى رأس المال الصناعي⁽²³⁴⁾ تجهيزها بالمصنوعات. وهكذا، إلى جانب انتزاع ملكية الفلاحين المستقلين [776] فيما مضى، وفصلهم عن وسائل إنتاجهم، يجري تدمير الصناعة الثانوية الريفية، وتجري عملية الانقسام بين المانيفاكتورة والزراعة. وتدمير الصناعة المنزلية الريفية هو وحده الذي يستطيع أن يعطي للسوق الداخلية في بلد من البلدان ذلك الاتساع والثبات اللذين يقتضيهما نمط الإنتاج الرأسمالي.

مع ذلك فإن المرحلة المانيفاكتورية، بالمعنى الدقيق للعبارة، لا تفلح في تحقيق التحول بصورة جذرية. ولا بد من أن نتذكر أن المانيفاكتورة لا تغزو الإنتاج الوطني إلا جزئياً، فهي تركز، دائماً، على قاعدة عريضة من الحرف اليدوية في المدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الريف. فهي إن دمرت هذه الأخيرة في أحد أشكالها في فرع معين من الصناعة، وفي نقاط معينة، فإنها تستدعيها إلى الوجود ثانية في أشكال ومواضع أخرى، لأنها تحتاج إليها، في حدود معينة، لمعالجة المواد الأولية الضرورية لها. وعليه فإن المانيفاكتورة تخلق طبقة جديدة من صغار أهل الريف الذين يزاولون زراعة الأرض

(234) «إذا جرى تحويل عشرين باوناً من الصوف، بدون وسيط، إلى ملابس سنوي لأسرة العامل، بما تبذله هذه بنفسها من جهد، في فترات الفراغ بين الأعمال الأخرى - فليس في ذلك غرابة تلفت النظر. ولكن خذ هذا الصوف إلى السوق، وابعته إلى المصنع، وخذ منتج هذا إلى السمسار، ومنه إلى البائع، وما أنت إزاء عملية تجارية ضخمة، يشترك فيها رأسمال اسمي يفوق قيمة الصوف عشرين مرة.. على هذا النحو يجري استغلال الطبقة العاملة من أجل الحفاظ على السكان الصناعيين البائسين، وإدامة طبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت، وإدامة نظام تجاري ونقدي ومالي وهمي»، (ديفيد أوركهارت، المرجع المذكور، ص 120).

كعمل ثانوي، بينما يمارسون العمل الصناعي كعمل رئيسي، فيصنعون منتجات يبيعونها إلى المانيفاكتورات، إما مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق التاجر. وهذا هو السبب، وإن لم يكن السبب الرئيسي، لتلك الظاهرة التي تحير، قبل غيرها، دارس التاريخ الإنكليزي. فابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر، يواجه الدارس شكاوى مستديمة، لا تنقطع إلّا خلال فترات، عن تنامي الاقتصاد الرأسمالي في الريف، وتفاقم دمار الفلاحين. إلّا أنه يرى من جهة أخرى، أن هؤلاء الفلاحين موجودون دائماً، وإن بعدد أقل، وفي حال أسوأ⁽²³⁵⁾ والسبب الرئيسي هو هذا: تغدو إنكلترا تارة بلداً يزرع الحبوب بدرجة رئيسية، وتغدو تارة أخرى بلداً يربي المواشي بدرجة رئيسية، وذلك على فترات متناوبة، مما يؤدي إلى تقلب نطاق الإنتاج الفلاحي. والصناعة الكبيرة هي وحدها التي تُرسي أخيراً، بواسطة الآلات، قاعدة راسخة للزراعة الرأسمالية، وتنتزع من الجذور ملكية الغالبية الساحقة من سكان الأرياف، وتنجز فصل الزراعة عن الصناعة المنزلية الريفية، إذ تستأصل جذور هذه الأخيرة، أي الغزل والنسيج⁽²³⁶⁾ [777]

(235) باستثناء عهد كرومويل. خرجت جماهير الشعب الإنكليزي خلال فترة الجمهورية، بجميع فئاتها، من درك الانحطاط الذي غاصت فيه خلال عهد آل تيودور.

(236) يعلم تاكيت أن صناعة الصوف الكبيرة قد انبثقت، مع استخدام الآلات، من المانيفاكتورات بالمعنى الدقيق للكلمة، ونتيجة لزوال المانيفاكتورات الريفية أو المنزلية، (تاكيت Tuckett، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 139-144). «إن المحراث والنير، هما اختراع الآلهة وصنعة الأبطال، فهل أن النول والمغزل ودولاب الغزل من نسب أقل نبلاً؟ إفصل دولاب الغزل عن المحراث، والمغزل عن النير، تحصل على مصانع ومآوي فقراء واثمان وذعر مالي، وأمتين متعاديتين، أمة زراعية وأمة تجارية» (ديفيد أوركهارت، المرجع المذكور، ص 122). ولكن ها هو كيري يأتي ليتهم إنكلترا - ليس بدون وجه حق بالتأكيد - بأنها تسعى لتحويل سائر البلدان الأخرى إلى محض أُمم زراعية، وترغب في أن تكون الصناعي لهذه الأمم. ويزعم بأن تركيا أصابها الخراب على هذا النحو، لأن إنكلترا «لم تسمح لمالكي الأرض وزارعها» في تركيا «بتوطيد وضعهم عن طريق تحقيق ذلك الجمع الطبيعي بين المحراث والنول، بين المسحة والمطرقة» أنظر: تجارة العبيد. (The Slave Trade, p. 125) ويرأي كيري، فإن أوركهارت نفسه هو أحد المشاركين الرئيسيين في خراب تركيا، حيث روج فيها الدعاية للتجارة الحرة خدمة لمصالح إنكلترا. والطف ما في الأمر أن كيري، وهو بالمناسبة خادم شغوف لروسيا، يريد أن يمنع عملية الانفصال هذه بواسطة نظام الحماية الجمركية، أي ذلك النظام الذي يجعل أصلاً بهذا الانفصال.

ولهذا فإن الصناعة الكبرى وحدها تغزو السوق الداخلية برمتها من أجل رأس المال الصناعي⁽²³⁷⁾

6) منشأ الرأسمالي الصناعي

لم يعض منشأ الرأسمالي الصناعي⁽²³⁸⁾ في مسارٍ تدريجي كالذي تميز به منشأ المزارع. ولا ريب في أن بعض صغار معلمي الطوائف الحرفية المغلقة، إضافة إلى عدد أكبر من صغار الحرفيين المستقلين، بل حتى العمال المأجورين، قد تحولوا إلى رأسماليين صغار، ثم تحولوا، بتوسيع نطاق استغلال العمل المأجور تدريجاً، وتوسيع تراكم رأس المال بالمقابل، إلى رأسماليين بلا مرء (sans phrase). وفي عهد طفولة الإنتاج الرأسمالي، كانت الأمور تجري في الغالب كما في عهد طفولة مدن القرون الوسطى، حيث كانت مسألة أي من الأقتان الهاريين ينبغي أن يكون رب عمل وأيهم يكون خادماً، تُبَت، عادةً، حسب تاريخ فرار القرن من سيده، أيهم أقدم وأيهم أحدث عهداً بالفرار. بيد أن هذه الطريقة البطيئة بطء السلحفاة لم تكن تتناسب، بأية صورة، مع المتطلبات التجارية للسوق العالمية الجديدة التي خلقتها الاكتشافات العظمى في نهاية القرن الخامس عشر. إن العصور الوسطى خلّفت شكلين متميزين من رأس المال، نضجا في أكثر التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية تبايناً، وكانا يعتبران، قبل حلول حقبة نمط الإنتاج الرأسمالي، بمثابة رأسمال عموماً (quand même) - وهما رأس المال الربوي، ورأس المال التجاري.

«في الوقت الحاضر، تذهب ثروة المجتمع كلها إلى يد الرأسمالي أولاً فيدفع إلى مالك الأرض ريعه، وإلى العامل الأجور، وإلى جباة الضرائب والعشور ما يطلبون، ويقتطع من المنتج السنوي الذي

(237) إن محبي الخير من الاقتصاديين الإنكليز، أمثال ميل، روجرز، غولدين سميث، فاوسيت، وإضرابهم، والصناعيين الليبراليين أمثال جون برايت وشركاه، يسألون الارستقراطيين العقاريين الإنكليز مثلما سأل الرب قابيل عن أخيه هابيل: أين راح الآلاف من فلاحينا الملاك الأحرار (Freeholders)؟ - ومن أين جئتم أنتم بالذات؟ من دمار أولئك الفلاحين. ثم لم لا تسألون أيضاً أين راح النّساجون، والغزّالون والحرفيون المستقلون؟

(238) نستخدم تعبير «الصناعي» بالتضاد مع «الزراعي». أما بمعناه كمقولة اقتصادية، فإن المزارع هو رأسمالي صناعي شأنه شأن مالك المصنع.

يخلقه العمل قسماً كبيراً، بل القسم الأكبر الذي يتنامى باستمرار. ويمكن القول الآن إن الرأسمالي هو أول من يملك كل الثروة الاجتماعية، رغم أنه لا يوجد قانون يضمن له الحق في هذه الملكية.. وهذا التحول في ميدان الملكية قد تحقق بفعل أخذ الفائدة المثوية عن رأس المال.. وليس من الغريب في شيء أن جميع المشرعين في أوروبا سعوا لمنع ذلك بالقوانين المضادة للربا. إن هيمنة الرأسماليين على مجمل ثروة البلاد تؤلف ثورة كاملة في حق الملكية، فبأي قانون، أو بأي سلسلة قوانين تحققت هذه الثورة؟⁽²³⁹⁾ كان حرياً بالمؤلف أن يعرف أن الثورات لا تصنعها القوانين أبداً.

لقد كان النظام الاقطاعي في الريف، ونظام الطوائف الحرفية المغلقة في المدن، يمنعان رأس المال النقدي، الذي نشأ عن طريق الربا والتجارة، من التحول إلى رأسمال صناعي⁽²⁴⁰⁾ وتلاشت هذه الأغلال بانحلال زمر الخدم الاتباع للاقطاعي، وبانتزاع ملكية سكان الريف وطرده قسم منهم. لقد انبثقت المانيفاكتورات الجديدة في مرافئ التصدير البحرية أو في نقاط على البر الداخلي، بعيداً عن سيطرة المدن القديمة وأنظمة طوائفها الحرفية. من هنا منشأ الصراع الضاري الذي خاضته مدن التعاونيات الحرفية (corporate towns) في إنكلترا ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة.

إن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أميركا، واقتلاع سكانها الأصليين من مواطنهم [779] واستعبادهم ودفنهم أحياء في المناجم، وبدايات غزو الهند الشرقية ونهبها، وتحويل أفريقيا إلى ساحة محمية لصيد ذوي البشرة السوداء، إن ذلك كله يميز فجر عهد الإنتاج الرأسمالي. وتؤلف هذه العمليات الرغيدة العناصر الرئيسية للتراكم الأولي. ثم جاءت في أعقابها، الحرب التجارية التي خاضتها الأمم الأوروبية متخذة من الكرة الأرضية ساحة لها. فقد اندلعت بانفصال هولندا عن إسبانيا، واتخذت أبعاداً هائلة في حرب إنكلترا ضد اليعاقبة، ولا تزال مستعرة في حروب «الأيون» ضد الصين، وهلمجرا.

(239) مقارنة بين الحقوق الطبيعية والمصطنعة للملكية (The Natural and Artificial Rights of Property

Constrasted, London, 1832. p. 98-99). إن مؤلف هذا الكتاب الغفل هو: ت. هودجكين.

(240) حتى في عام 1794، أرسل صغار المعلمين من صانعي الأقمشة الصوفية في ليدز، وفداً إلى

البرلمان يحمل التماساً بتشريع قانون يحظر على أي تاجر أن يصبح صناعياً. (د. أيكين، Dr.

Aikin، المرجع المذكور).

وتتوزع مختلف لحظات التراكم الأولي، في تسلسل زمني متعاقب إلى هذا الحد أو ذاك، بين مختلف البلدان، وبخاصة إسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنكلترا. وقد اندمجت هذه اللحظات في إنكلترا، نحو أواخر القرن السابع عشر، في مجموع منتظم يشمل معاً نظام المستعمرات، ونظام الاقتراض الحكومي، ونظام الضرائب الحديث، ونظام الحماية الجمركية. واعتمدت هذه الطرائق، في جانب منها، على العنف الوحشي، كالنظام الاستعماري مثلاً. ولكنها جميعاً تستخدم سلطة الدولة، أي العنف المنظم والمركّز في المجتمع، بغية إنماء عملية تحويل نمط الإنتاج الاقطاعي إلى نمط رأسمالي، وتقليص مراحل الانتقالية. إن العنف هو قابلة كل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعاً جديداً. فالعنف، ذاته، قوة اقتصادية.

وبصدد النظام الاستعماري المسيحي، يقول و. هوريت، وهو الذي اتخذ من المسيحية اختصاصاً له:

«إن الأعمال البربرية والفظائع البشعة التي ارتكبتها ما يسمى بالأجناس المسيحية، في مختلف أرجاء المعمورة، وضد جميع الشعوب التي استطاعت أن تخضعها لسلطانها، لا مثيل لها عند أي عرق آخر، مهما بلغ به العنف والجهل، ومهما تجرّد من الرأفة والضمير، في أي عصر من عصور التاريخ»⁽²⁴¹⁾

إن تاريخ الاقتصاد الاستعماري الهولندي - وهولندا هي نموذج البلد الرأسمالي في القرن السابع عشر - «يعرض للأنظار صورة لا مثيل لها من الخيانة والرشاوى، والمذابح [780] والوضاعة»⁽²⁴²⁾ ولا أدل على ذلك من أسلوبهم في سرقة البشر من جزيرة سيليب

(241) وليم هوريت، الاستعمار والمسيحية. تاريخ شعبي لمعاملة الأوروبيين للسكان الأصليين في مستعمراتهم، (William Howitt, *Colonization and Christianity. A Popular History of the Treatment of the Natives, by the Europeans in all their Colonies*, London, 1838, p.9).
وريشان معاملة العبيد، نمة معطيات وفيرة في مؤلف شارل كونت، أطروحة حول التشريع (Charles Comte, *Traité de la Législation*, 3^{ème} Éd. Bruxelles, 1837).
هذا البحث دراسة تفصيلية ليرى إلّا أنّ تحويل البورجوازي نفسه وإلّا أنّ تحويل عماله، حيثما يستطيع بلا حرج، أن يحوّل العالم على صورته.

(242) الراحل توماس ستامفورد رافلز، حاكم الجزيرة، تاريخ جاوه، لندن، لندن، 1817.
(Thomas Stamford Raffles, Late Lieut. Gov. of that island, *The History of Java*, London, 1817. [V. II, p. CXC-CXCI].)

للحصول على عبيد لأجل جزيرة جاوه. وكان يجري تدريب لصوص البشر خصيصاً لهذا الغرض. وكان هذا اللص، والمترجم والبائع، هم المشاركون الرئيسيون في هذه التجارة، وكان الأمراء المحليون هم الباعة الرئيسيون. وكان الفتيان المسروقون يرزحون في زنانات سرية في سيليب، حتى يبلغوا السن المناسبة لشحنهم في سفن نقل العبيد. وقد ورد في أحد التقارير الرسمية:

«إن مدينة ماكاسار وحدها، على سبيل المثال، ملأى بسجون سرية، واحدها أفضح من الآخر، تفص بالمكودين، ضحايا الجشع والاستبداد، وهم مثقلون بالقيود، بعد أن انتزعوا من أهلهم عنوة».

ومن أجل الاستيلاء على ملقا، عمد الهولنديون إلى رشوة حاكمها البرتغالي. وقد فتح لهم هذا أبواب المدينة عام 1641. فهرعوا إلى منزله في الحال وقتلوه غيلة، لكي «يزهدوا» في دفع ثمن الخيانة البالغ 21,875 جنيهًا. وما إن تطأ أقدامهم أرضاً، حتى يحل بها الخراب ويقل سكانها. لقد كان سكان بانيوفانغي، إحدى مقاطعات جاوه، يناهز 80 ألف نسمة عام 1750، أما عام 1811 فلم يبق منهم سوى 8 آلاف. تلك هي (doux commerce) التجارة اللطيفة!

لقد حصلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية(*)، كما هو معروف، إلى جانب السلطة السياسية لحكم الهند الشرقية، على الاحتكار المطلق لتجارة الشاي، إضافة إلى احتكار التجارة مع الصين عموماً، واحتكار نقل السلع من أوروبا وإليها. ولكن الملاحة قرب سواحل الهند وبين الجزر، وكذلك التجارة داخل الهند، كانتا احتكاراً مقصوراً على كبار موظفي الشركة. وكان احتكار الملح والأفيون ونبات التامول وغير ذلك من السلع مصدر ثراء لا ينضب. وكان الموظفون ذاتهم يقررون الأسعار، وينهبون الهندو التمساء على هواهم. وكان الحاكم العام يشارك في هذه التجارة الخاصة. وكان المقربون إليه يحظون بالعقود وفق شروط تتيح لهم، خيراً من السيميائيين، أن يصنعوا الذهب من العدم. وكانت ثروات طائلة تنبت كالقطن في نهار واحد، بينما يمضي التراكم الأولي قُدماً من دون تسليف شلن واحد. وتزخر محاكمة وارن هاستنغز (Warren Hastings) بحالات من هذا النوع. إليكم مثلاً واحداً منها. كان عقد الأفيون قد رسا على شخص يدعى

(*) شركة الهند الشرقية - شركة تجارية إنكليزية استمرت من عام 1600 حتى عام 1858، وأسست هذه الشركة قوات عسكرية وجيشاً واسطولاً، وكانت تحتكر تجارة الهند وإدارتها، وبعد انتفاضة 1857 - 1859 الهندية، اضطرت إنكلترا إلى تصفية الشركة، وإدارة الهند كجزء من أملاك التاج البريطاني. [ن. برلين].

سوليفان لحظة سفره في مهمة رسمية إلى منطقة نائية في الهند تبعد كثيراً عن مناطق زراعة الأفيون. فباع سوليفان عقده إلى آخر يدعى بين (Binn) بمبلغ 40 ألف جنيه استرليني، فباعه بين بدوره لقاء 60 ألف جنيه في اليوم ذاته. أما آخر من اشترى العقد ونفذه، فقد [781] أعلن أنه حقق، بعد كل هذا، مكسباً ضخماً. واستناداً إلى إحدى الوثائق التي رفعت إلى البرلمان، أرغمت الشركة وموظفوها، بين أعوام 1757 - 1766، الهنود على تقديم هدايا تبلغ قيمتها 6 ملايين جنيه. وقد دبر الإنكليز، في عامي 1769 و 1770، مجاعة مفتعلة عن طريق شراء محصول الرز كله، رافضين بيعه ثانية إلا بأسعار خيالية⁽²⁴³⁾

وكانت معاملة السكان الأصليين، بالطبع، أفظع ما يكون في المستوطنات الزراعية المكروسة لتجارة التصدير فقط، مثل الهند الغربية، وكذلك في البلدان الغنية، المكتظة بالسكان، مثل المكسيك والهند الشرقية، التي وقعت في براثن النهب. غير أن الطابع المسيحي للتراكم الأولي تجلى حتى في المستعمرات بالمعنى الدقيق للكلمة. إن طهراني إنكلترا الجديدة (نيوإنكلاند)، اتقاء البروتستانتية الحصريين المبدعين هؤلاء، قرروا في جمعيتهم التشريعية (Assembly) عام 1703، تقديم مكافأة مقدارها 40 جنيهاً عن سلخ فروة رأس كل هندي أحمر، وعن كل أسير من الهنود الحمر، وفي عام 1720 ارتفعت مكافأة فروة الرأس المسلوخة إلى 100 جنيه؛ أما في عام 1744، وبعد أن اعتبرت إحدى القبائل في منطقة خليج ماساشوستس متمردة، وضعت الأسعار التالية: فروة رأس ذكر عمره 12 عاماً فما فوق تساوي 100 جنيه بالعملة الجديدة، أسير من الرجال - 105 جنيهات، أسيرة من النساء أو طفل - 55 جنيهاً، فروة رأس امرأة أو فروة رأس طفل 50 جنيهاً! وبعد عدة عقود من السنين أخذ النظام الاستعماري ثأره من أحفاد أولئك الحجاج الأسلاف (pilgrim fathers) الوريثين، الذين باتوا بدورهم متمردين. فبرشوة من الإنكليز وبتأليب منهم فتك بهم الهنود الحمر بالفؤوس. وأعلن البرلمان البريطاني أن الكلاب الدموية وسلخ فروة الرأس «وسائل وضعها الرب والطبيعة بين يديه».

لقد أنضج النظام الاستعماري نمو التجارة والملاحة. وغدت «الشركات الاحتكارية» (على حد تعبير لوثر)، رافعات جبارة لتركز رأس المال. وضمنت المستعمرات سوقاً

(243) في عام 1866 قضى أكثر من مليون هندي نخبهم جوعاً في مقاطعة أوريسا وحدها. ومع ذلك، كانت كل الجهود تبذل لإغناء خزانة الحكومة في الهند برفع أسعار بيع وسائل العيش إلى الشعب المتضور جوعاً.

للتصريف بالنسبة إلى المانيفاكتورات الناشئة بسرعة، أما احتكار السوق هذا فقد ضمن مضاعفة التراكم. إن الكنوز المنتزعة من خارج أوروبا، بالسطر السافر واستعباد السكان المحليين والفتك بهم، سرعان ما تدفقت على البلد الأم وتحولت فيه إلى رأسمال. وقد بلغت هولندا التي كانت السبابة إلى تطوير النظام الاستعماري تطويراً كاملاً، ذروة عظمتها التجارية عام 1648

«كانت هولندا تحتكر، لوحدها تقريباً، تجارة الهند الشرقية، والتبادل التجاري بين جنوب غربي أوروبا وشمالها الشرقي. وكانت مصائد أسماكها، وسفنها، ومانيفاكتوراتها تفوق ما يملكه أي بلد آخر منها. ولربما كان إجمالي رأسمال هذه الجمهورية أكبر من رؤوس أموال بقية بلدان أوروبا مجتمعة»(*)

[782]

وينسى غوليش، وهو كاتب هذه الأسطر، أن يضيف بأن جمهرة الشعب في هولندا كانت، في عام 1648، تعاني من العمل المفرط، والفقر، والقمع الوحشي، أكثر مما كانت تعانيه جمهرة شعوب بقية بلدان أوروبا مجتمعة.

إن الهيمنة الصناعية في يومنا هذا تجرّ معها الهيمنة التجارية. أما في عهد المانيفاكتورة، بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد كانت الهيمنة التجارية، بعكس ذلك، هي التي تمنح التفوق الصناعي. ومن هنا جاء ذلك الدور الحاسم الذي لعبه النظام الاستعماري آنذاك. فقد كان هو «الإله الغريب» الذي صعد المحراب ووقف إلى جانب آلهة أوروبا القدامى، ورماهم جميعاً ذات نهار جميل برفسة واحدة إلى قارعة الطريق. وأعلن النظام الاستعماري أن كسب المغانم هو الهدف النهائي والوحيد للبشرية.

إن نظام الائتمان العمومي، أي ديون الدولة، الذي نجد براعمه في جنوه والبندقية منذ القرون الوسطى، قد استحوذ على أوروبا بأسرها، في المرحلة المانيفاكتورية. وكان النظام الاستعماري، بتجارته البحرية وحروبه التجارية، بمثابة دفيئة لنظام الائتمان ذاك. وهكذا ضرب جذوره في هولندا بادئ الأمر. إن دين الدولة، أي استلاب الملكية في مصلحة الدولة - سواء كانت استبدادية، أم دستورية، أم جمهورية - هو ما يَسِمُ الحقبة الرأسمالية بميسمه. والجزء الوحيد مما يسمى بالثروة الوطنية الذي يُعتبر فعلاً ملكاً

(*) غ. فون غوليش، عرض تاريخي للتجارة، إلخ، ينا، 1830. ص 371.

[ن. برلين]. [G. Von Gülich, *Geschichtliche Darstellung des Handels, etc.*, Jena, 1830, S.371].

جماعياً للشعوب المعاصرة هو ديون دولها^(243a) لذلك فإن المذهب الحديث القائل بأن شعباً من الشعوب يزداد ثراء بقدر ما يكون دينه أكبر - هو مذهب منطقي تماماً. ويغدو الائتمان العمومي العقيدة التي يعتنقها رأس المال. وينشوء مديونية الدولة، يغدو الإخلال بالثقة في دين الدولة لا التجديف على الروح القدس، خطيئة لا تُغتفر.

ويصبح الدين العمومي واحداً من أقوى الروافع الجبارة للتراكم الأولي. فهو يمنح النقود العاقر، كما لو بلسمه عصا سحرية، القدرة على الإنجاب، ويحولها بذلك إلى رأسمال، قاضياً على أي حاجة تعرّضها إلى المتاعب والأخطار الملازمة لتوظيفها في الصناعة، أو حتى في أعمال الربا. إن دائني الدولة، لا يعطون شيئاً، في الواقع، فالمبالغ التي يقرضونها تتحول إلى سندات دين حكومية، يسيرة التداول، تظل تعمل بين [783] أيديهم مثلما تعمل النقود الفعلية تماماً. ولكن، عدا عن خلق طبقة من الريعيين المتبطرين، وعدا عن الثروة المرتجلة التي يجنيها المليون الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والأمة، وكذلك عدا عن متعهدي جباية الضرائب، والتجار، والصناعيين الخاصين، الذين يذهب إليهم جزء كبير من كل قرض حكومي كرأسمال يهبط من السماء، عدا عن ذلك كله فإن دين الدولة أدى إلى نشوء الشركات المساهمة، والمتاجرة بالأوراق المالية من كل نوع، والمضاربة بها، وباختصار نشوء المقامرة في البورصة والطغمة المصرفية المعاصرة.

لم تكن البنوك الكبرى، التي توشحت بألقاب وطنية منذ ولادتها سوى شركات من المضاربين الخاصين الذين قدموا المساعدة للحكومات؛ وكان بمقدورهم أن يسلفوها نقوداً بفضل الامتيازات التي حظوا بها. لذا لم يكن ثمة معيار لقياس تراكم ديون الدولة أدق من الارتفاع المتعاقب لأسهم هذه البنوك، التي يرجع تاريخ ازدهارها إلى تأسيس بنك إنكلترا (عام 1694). لقد ابتدأ بنك إنكلترا عمله باقراض الحكومة بفائدة مقدارها 8%، وكان مخولاً من البرلمان، في الوقت نفسه، بسك العملة من رأس المال هذا عينة الذي كان يقرضه ثانية إلى الجمهور بصيغة أوراق نقدية مصرفية (البنكنوت). وأُجيز للبنك أن يستخدم هذه الأوراق المصرفية لخصم الكمبيالات، وتقديم السلف على السلع، وشراء المعادن الثمينة. ولم يمض طويل وقت حتى غدت هذه النقود الائتمانية، التي أصدرها البنك بنفسه، العملة التي يقدم بها بنك إنكلترا القروض إلى الدولة، ويدفع بها،

(243a) يشير وليم كوبيت إلى أن جميع المؤسسات العمومية في إنكلترا تسمى بالمؤسسات «الملكية»، أما دين الحكومة فيسمى على سبيل التمييز «الدين الوطني» (national debt).

بالنيابة عن الدولة، الفائدة المئوية عن ديون الدولة. ولم يكن البنك يعطي بهذه اليد لياخذ أكثر بكثير باليد الأخرى فحسب، بل ظل، حتى وهو يقبض، الدائن الأبدى للأمة حتى استيفاء آخر شلن مسلف. وبالتدريج أصبح، بالضرورة، خازن الكنوز المعدنية في البلاد، ومركز الجاذبية لكل عمليات الائتمان التجاري. وعندما توقف سكان إنكلترا عن احراق الساحرات، بدأوا يشنقون مزوري الأوراق النقدية المصرفية. أما أي انطباع تولد لدى أهل ذلك العهد عن الظهور المباغت لهذا النسل من طغمة المصرفيين، والماليين، والريعين، والسامسة، ومضاريي الأسهم، وذئاب البورصة، إلخ، فذلك ما تبينه مؤلفات ذلك العهد، مثل كتابات بولينغبروك^(243b)

بموازاة ديون الدولة، ظهر نظام الائتمان العالمي، الذي غالباً ما يعتبر مصدراً من مصادر التراكم الأولي الخفية عند هذا الشعب أو ذاك. هكذا نجد أن دناءات نظام [784] النهب لمدينة البندقية شكلت ركيزة خفية من هذا النوع لنمو ثروة رأس المال في هولندا، التي اقترضت من البندقية، الآخذة في الانهيار، مبالغ كبيرة من النقد. وكذلك كان أمر العلاقة بين هولندا وإنكلترا. ففي مطلع القرن الثامن عشر، تخلّفت المانيفاكتورات الهولندية عن مانيفاكتورات إنكلترا كثيراً، وكفّت هولندا عن أن تتبوأ مركز الأمة السائدة في التجارة والصناعة. وهكذا أصبح إقراض رؤوس أموال ضخمة، وبخاصة لمنافستها الجبارة إنكلترا، أحد اتجاهات الأعمال الرئيسية بالنسبة إليها بين أعوام 1701 و1776. وقد نشأت مثل هذه العلاقات اليوم بين إنكلترا والولايات المتحدة. فالكثير من رؤوس الأموال العاملة اليوم في الولايات المتحدة، من دون أن تحمل شهادة ميلاد، ليست إلا دماء الأطفال التي تحولت، بالأمس فقط، إلى رأسمال في إنكلترا.

وبما أن ديون الدولة تتركز على إيراداتها، التي ينبغي أن تغطي مدفوعات الفوائد المئوية السنوية وسواها من المدفوعات، فقد أصبح نظام الضرائب الحديث التكملة الضرورية لنظام قروض الدولة. إن القروض تتيح للحكومة أن تغطي النفقات الاستثنائية من دون أن تجعل دافع الضرائب يشعر بكل عبثها فوراً، ولكنها تقضي في آخر المطاف بزيادة الضرائب. ومن جهة أخرى فإن زيادة الضرائب بسبب تنامي الديون المستمر، ترغم الحكومة، دوماً، على اللجوء المتكرر إلى أخذ المزيد من القروض لتغطية النفقات

(243b) «لو اجتاحت التتر أوروبا اليوم، فسيطلب الأمر كبير عناء، كي نفهمهم ما هو دور الرجل المالي عندنا». (مونتيكيو، روح الشرائع، لندن، 1769، المجلد الرابع، ص 33).

(Montesquieu, *Esprit des lois*, Éd. Londres, 1769, T. IV, p. 33).

الاستثنائية الجديدة. وبالتالي فإن نظام المالية المعاصر، الذي يركز محوره على الضرائب المفروضة على أكثر وسائل العيش ضرورة (مما يرفع أسعارها) يضم في أحشائه جنين تنامي الضرائب التلقائي. إن فرض الضرائب الفاحشة، ليست استثناءً عابراً، بل هو بالأحرى القاعدة المبدئية. ففي هولندا، حيث ترسخ هذا النظام أولاً، قام الوطني الكبير دي ويت بتمجيده في مؤلفه «المبادئ»^(*) بوصفه أفضل طريقة تجعل العامل المأجور مدعناً، مقتصداً، مثابراً، صبوراً على العمل المفرط. إلا أن الأثر المدمر الذي يخلقه نظام المالية المعاصر على وضع العمال المأجورين لا يهمنا، هنا، قدر اهتمامنا بالنزع القسري، الناجم عنه، لملكية الفلاحين، والحرفيين، وباختصار جميع الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. ولا يختلف اثنان بهذا الخصوص، حتى بين الاقتصاديين البورجوازيين. إن فعل نظام المالية في نزع الملكية يشتد أكثر بفضل نظام الحماية الجمركية، الذي يؤلف بدوره جزءاً من أجزائه المتكاملة.

إن الدور الكبير الذي يلعبه الدين العمومي ونظام المالية المطابق له، في تحويل الثروة إلى رأسمال، ونزع ملكية الجماهير، قاد كثيراً من الكتاب، مثل كوبيت ودبلداي وآخرين، إلى أن يروا فيهما، بصورة خاطئة، السبب الأول لبؤس الشعوب المعاصرة.

لقد كان نظام الحماية الجمركية وسيلة مصطنعة لخلق الصناعيين، وانتزاع ملكية الشغيلة المستقلين، وتحويل وسائل الإنتاج والعيش الوطنية إلى رأسمال، واختزال فترة الانتقال من نمط الإنتاج القديم إلى النمط الحديث بصورة قسرية. لقد مزقت الدول الأوروبية [785] بعضها بعضاً إرباً بسبب براءة هذا الاختراع، وما إن دخلت في خدمة فرسان الكسب، حتى لم تعد تكتفي، تحقيقاً لهذه الغاية، بسرقة شعوبها هي، بصورة غير مباشرة عن طريق رسوم الحماية الجمركية، وبصورة مباشرة عن طريق مكافآت التصدير، إلخ، بل اقتلعت بالقوة، جميع الصناعات في البلدان المجاورة التابعة لها، كما فعلت إنكلترا، مثلاً، بصناعة الصوف الإيرلندية. ولقد جرت هذه العملية في القارة الأوروبية ببساطة أكبر، اقتداءً بمثال كولبير: فقد تدفق جزء كبير من رأس المال الأولي، هنا، إلى الصناعيين من خزينة الدولة مباشرة.

فهتف ميرابو قائلاً: "لماذا تذهبون بعيداً بحثاً عن سبب ازدهار

(*) يشير ماركس هنا، على الأرجح، إلى الطبعة الإنكليزية لكتاب: شرح أهم المبادئ والأحكام السياسية الأساسية لجمهورية هولندا وفريسلاندا الغربية، الذي يعزى تأليفه إلى يان دي ويت، وقد صدر عام 1669 في لايدن، هولندا. واتضح أن يان دي ويت كتب فصلين فقط من هذا الكتاب، أما المؤلف الأصلي فهو الاقتصادي ورجل الأعمال الهولندي بيتر فان دير هوري. [ن. برلين].

مانيفاكچورات ساكسونيا قبل حرب السبع سنوات؟ يكفيكم أن تنظروا إلى
المائة وثمانين مليوناً من دين الدولة»⁽²⁴⁴⁾

النظام الاستعماري، ديون الدولة، نير الضرائب، الحماية الجمركية، الحروب التجارية، وما شاكل ذلك - هذه هي النباتات التي أنتجتها مرحلة المانيفاكچورة الحقيقية، والتي نمت نمواً عملاقاً خلال عهد طفولة الصناعة الكبرى. ويقترب ميلاد هذه الأخيرة بـخطف الأطفال واسع النطاق على طريقة [الملك] هيرودس^(*) وعلى غرار الأسطول الملكي، تجتد المصانع عمالها بالإكراه. ومهما كانت لامبالاة السير ف. م. إيدن إزاء أهوال انتزاع أراضي السكان الزراعيين ابتداءً من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر حتى أيامه في أواخر القرن الثامن عشر، ومهما كان رضاه وابتهاجه بهذه العملية «الضرورية» لإقامة الزراعة الرأسمالية وإقامة «التناسب الصحيح بين الأراضي المحروثة والمراعي» - لكن حتى السير إيدن لا يسمو إلى مثل هذا الفهم للضرورة الاقتصادية القائلة بسرقة الأطفال واستعبادهم بغية تحويل الإنتاج المانيفاكچوري إلى إنتاج مصنعي، وإقامة التناسب الصحيح بين رأس المال وقوة العمل. يقول إيدن:

«لعل ما يستحق استرعاء انتباه الجمهور هو مسألة هل أن الصناعة التي تعتمد، لكي تعمل بنجاح، إلى خطف الأطفال المساكين من الأكواخ ومآوي العمل، وإلى تشغيلهم على دفعات متناوبة خلال القسم الأعظم من الليل فتسلبهم الراحة التي يحتاجونها أكثر من غيرهم، رغم أنها لازمة للجميع، وإلى خلط أعداد كبيرة من الجنسين، ومن أعمار وميول مختلفة، في كومة واحدة مما يؤدي، بالضرورة، إلى استثناء التهلك والفسوق اقتداءً بالنماذج السيئة، هل إن مثل هذه الصناعة تستطيع أن تزيد مبلغ السعادة الوطنية والفردية؟»⁽²⁴⁵⁾ ويقول فيلدن «في ديريشاير ونوتنغهام شاير، وبخاصة في لانكشاير، «استخدمت الآلات المخترعة حديثاً في مصانع كبيرة شيدت على ضفاف الجداول القادرة على تدوير العجلة المائية. واقتضت الحاجة، بغتة، آلافاً من الأيدي العاملة في هذه الأماكن القصية عن المدن. كانت لانكشاير، بوجه

[786]

(244) (Pourquoi aller chercher si loin la cause de l'éclat manufacturier de la Saxe avant la guerre? cent quatre-vingt millions de dettes faites par les souverains).

(ميرابو، Mirabeau، المرجع المذكور، المجلد 6، ص 101).

(*) هيرودس Herodes: ملك فلسطين (37-4 قبل الميلاد) أمر بقتل كل طفل يولد في بيت لحم، حسب رواية الحوارى متى. [ن. برلين].

(245) إيدن، Eden، المرجع المذكور، الكتاب الثاني، الفصل الأول، ص 421.

خاص، الضئيلة السكان والمجدبة نسبياً آنذاك، في حاجة ماسة إلى السكان أكثر من أي شيء آخر. ولما كانت الحاجة إلى أنامل الأطفال الصغيرة، الباردة، هي الأشد، فسرعان ما أصبحت عادة أخذ متمرنين (!) من مختلف مآوي العمل في أبرشيات لندن وبرمنغهام، وغيرهما. وسيقت إلى الشمال آلاف وآلاف من هذه المخلوقات اليافعة، سيئة الطالع، التي تتراوح أعمارها بين 7 و13 أو 14 عاماً. وجرت العادة أن يتكفل رب العمل «(أي سارق الأطفال) «بإكساء المتمرنين وإطعامهم وإيوائهم في «بيت المتمرنين»، قرب المصنع؛ وجرى تعيين مراقبين للإشراف على العمل، وكانت مصلحة هؤلاء تكمن في أن يرغموا الأطفال على العمل إلى أقصى حد، لأن أجرهم كان يتوقف على كمية العمل التي يعترضونها منهم. كانت قسوة المعاملة عاقبة طبيعية. وفي الكثير من المناطق الصناعية، وبوجه خاص، في لانكشاير، ثمة قساوات تقطع أنياط القلب، تُمارس إزاء هذه المخلوقات الوديدة، التي لا نصير لها، بعد أن وُضعت في عهدة رب العمل الصناعي. لقد كانت تُنْهَك بالعمل المفرط إلى شفا الموت. وكانت تُجْلَد، وتُقَيَّد بالأغلال، وتُسَام أشد ألوان العذاب تفنناً. وكانت تُساق إلى العمل بالسياط بينما هي تتضور جوعاً. وفي بعض الأحيان كانت تُدفع حتى إلى الانتحار! إن الوديان الرومانسية الجميلة في ديربيشاير ونوتنغهام شاير ولانكشاير، المحجوبة عن أي مراقبة من جانب المجتمع، قد تحولت إلى قفر موحش تمارس فيه جرائم التعذيب، وكثير من جرائم القتل! كان الصناعيون يجنون أرباحاً طائلة، ولكنها شحذت شهيتهم بدل أن تطفئها، فلجأوا إلى وسيلة تبدو أنها تحقق لهم أرباحاً لا حدود لها، فبدأوا يمارسون العمل الليلي، أي أنهم يدفعون وجبة من العمال للعمل طوال الليل محل وجبة العمال التي انهكت من العمل طوال النهار. وكانت الوجبة النهارية تأوي إلى الأسرة التي تركتها الوجبة الليلية تواء، والعكس بالعكس. وثمة تقليد شائع في لانكشاير يقضي بآلا تدع الأسرة تبرد»⁽²⁴⁶⁾

(246) جون فيلدن John Fielden، المرجع المذكور، ص 5 - 6. ويصدد البشاعات المقترفة في بداية عهد المصانع، راجع: Dr. Aikin، الدكتور أيكين، المرجع المذكور، ص 219، وكذلك غيسبورن، بحث في واجب الرجال. (Gisborne, [An]Enquiry into the Duties of Men, 1795, V. II) - عندما نقلت الآلة البخارية المصانع من مساقط المياه الريفية النائية إلى المدن، وجد

وبتطور الإنتاج الرأسمالي خلال المرحلة المانيفاكتورية، فقد الرأي العام في أوروبا [787] آخر نقطة من الحياء والضمير. وصارت الأمم تتفاخر، في صلف، بكل عمل شائن يخدمها كوسيلة للتراكم الرأسمالي. لنقرأ مثلاً، تاريخ التجارة الساذج، للرجل المستقيم أ. أندرسون. إنه يصدق بالمديح لما يسميه انتصار البراعة السياسية الإنكليزية، لأن إنكلترا، عند عقد صلح أوترخت، انتزعت من إسبانيا، بموجب معاهدة أسينتو^(*)، امتياز المتاجرة بالزنجين بين أفريقيا وأميركا الإسبانية، بعد أن كانت هذه المتاجرة محصورة حتى ذلك الحين بين أفريقيا والهند الغربية الإنكليزية. ونالت إنكلترا بذلك الحق في تزويد أميركا الإسبانية بـ 4800 زنجي سنوياً حتى عام 1743. وقد أضفى ذلك ستاراً رسمياً، في الوقت نفسه، لإخفاء تجارة التهريب البريطانية. وسمنت ليفربول من تجارة العبيد. وكانت تلك وسيلتها لتحقيق التراكم الأولي. ولا يزال «أعيان» ليفربول، حتى يومنا هذا، بمثابة بندار^(**) تجارة العبيد التي - راجع مؤلف أيكن الصادر في 1795 الذي استشهدنا به من قبل - تُحوّل روح المبادرة التجارية إلى ولع وتُنشئ البحارة الجسورين وتحمل

= الرأسمالي المولع «بالزهد»، أن اليد العاملة الطفولية جاهزة في متناول يده، وأن لا حاجة به إلى جلب عبيد من ماوى العمل عنوة. وحين عرض السير روبرت بيل (والد «وزير المعقولات») على البرلمان مسودة قانون لحماية الأطفال، عام 1815، أعلن فرانسيس هورنر (النجم المنير lumen في «لجنة السبايك» وصدیق ريكاردو الحميم) في مجلس العموم قائلاً: «يعرف الجميع أنه جرى مؤخراً عرض زمرة، إن جاز استخدام هذه الكلمة، من هؤلاء الأطفال للبيع سوية مع الممتلكات المنقولة لأحد المفلسين، وبيعت بالمزاد العلني كجزء من ممتلكاته. وقبل عامين» (في 1813) «أحيلت قضية بالغة الشناعة أمام «محكمة الجزاء الملكية»، تدور عن عدد من هؤلاء الفتيان، الذين اعطتهم إحدى الأبرشيات للعمل كمتمرنين عند صناعي من لندن، تنازل عن الفتيان لصناعي آخر، ثم وجدهم بعض الأخيار على شفا المجاعة الثامة (absolute famine). واطلع على قضية أقطع من هذه عندما كان يعمل في لجنة تحقيق برلمانية. فقبل سنوات قلائل، أبرمت أبرشية من أبرشيات لندن اتفاقاً مع صناعي من لانكشاير تعهد فيها بأخذ طفل معتوه مع كل عشرين طفلاً سليماً».

(*) معاهدة أسينتو: اتفاقات أبرمت في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، محضت إسبانيا بموجبها حقوقاً للدول والأشخاص الأجانب لبيع الزنوج العبيد في مستعمراتها الأميركية. [ن. برلين].

(**) شاعر مدّاح. [ن. ع.]

أرباحاً عظيمة». وقد استخدمت ليفربول في تجارة العبيد 15 سفينة عام 1730 و 53 عام 1751، و 74 عام 1760، و 96 عام 1770، و 132 عام 1792. وبينما أدخلت صناعة القطن عبودية الأطفال في إنكلترا، فإنها أعطت الولايات المتحدة دافعاً يحفز تحويل الاقتصاد العبودي الذي كان يتسم من قبل بطابع أبوي، بهذا القدر أو ذاك، إلى نظام استغلال تجاري. وعموماً، فإن العبودية المموهة للعمال المأجورين في أوروبا كانت بحاجة إلى العبودية الصريحة (sans phrase) في العالم الجديد، كقاعدة ارتكاز⁽²⁴⁷⁾

كبير هو الجهد (Tantae molis erat)^(*) الذي اقتضته ولادة «القوانين الطبيعية الأزلية» لنمط الإنتاج الرأسمالي، وتنفيذ عملية فصل العمال عن شروط عملهم، وتحويل وسائل الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأسمال في هذا القطب، وتحويل جماهير الشعب في القطب المعاكس إلى عمال مأجورين، إلى «فقراء عاملين» أحرار - هذا النتاج العجيب الذي اصطنعه التاريخ الحديث⁽²⁴⁸⁾ وإذا كانت النقود، حسب قول

(247) في عام 1790، كان هناك عشرة عبيد أرقاء، مقابل رجل حر واحد في الهند الغربية الإنكليزية، و 14 عبداً رقيقاً مقابل حر واحد في الهند الغربية الفرنسية، و 23 مقابل واحد في الهند الغربية الهولندية. (هنري بروهام، بحث في السياسة الاستعمارية للقوى الأوروبية، إدنبره، 1803. Henry Brougham, *An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers*, Edinburgh, 1803, V. II, p. 74).

(*) (Tantae molis erat) عبارة من شعر فيرجل، تنص: «كبير هو الجهد الذي اقتضاه تأسيس عرق الرومان». الانبثاء *Aeneis*، الكتاب الأول، البيت 33. [ن. برلين].

(248) نجد أن عبارة «الفقراء العاملون» (labouring poor) ترد في القوانين الإنكليزية منذ أن اكتسبت طبقة العمال المأجورين أعداداً تلفت الانتباه. ويستخدم هذا التعبير تمييزاً له عن «الفقراء المتعطلين» (idle poor) والشحاذين ومن إليهم، من جهة، وتمييزاً له عن الطير الذي لم ينتف ريشه بعد، أي الشغيلة، الذين لا يزالون مالكين بعد، لوسائل العمل الخاصة بهم، من جهة أخرى. وانتقل تعبير (labouring poor) من دفاتر القانون إلى الاقتصاد السياسي، وقد أورثه كولبير، وج. تشايلد، إلخ، إلى آدم سميث وإيدن. بعد هذا يمكن للمرء أن يحكم على حسن نية (bonne foi) إدmond بورك هذا «المنافق السياسي البغيض» (execrable political cantmonger)، الذي وصف تعبير «الفقراء العاملون» (labouring poor) بأنه «نفاق سياسي بغيض» (execrable political cant). إن هذا المتملق الذليل، الذي قام بدور الرومانسي المناهض للثورة الفرنسية، لحساب الطغمة المالية الإنكليزية التي كانت تدفع له، مثلما قام بدور الليبرالي المناهض للطغمة الإنكليزية، لحساب المستعمرات الأميركية الشمالية التي كانت تدفع له، أيام بدء الاضطرابات في

أوجيه⁽²⁴⁹⁾، «تجيء إلى الدنيا وعلى خدنها لطخة دم بالولادة»، فإن رأس المال، ولد وهو ينزف دماً وقذارة، من جميع مسامه، من الرأس حتى أخمص القدمين⁽²⁵⁰⁾

[789]

7) الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي

إذن، ما هو فحوى التراكم الأولي لرأس المال، أي سفر تكوينه التاريخي؟ فيما أن هذا التراكم ليس تحولاً مباشراً للعبيد الأرقاء والأقنان إلى عمال مأجورين، وليس بالتالي مجرد تبدل في الشكل، فإنه لا يعني سوى انتزاع ملكية المنتجين المباشرين، أي انحلال الملكية الخاصة القائمة على العمل الشخصي لمالكها. فالملكية الخاصة، بوصفها نقيض الملكية الاجتماعية الجماعية، لا توجد إلا حيث

= أميركا. أما في الواقع فقد كان بورجوازيًا مبتذلاً تماماً. «إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وبالتالي فهي قوانين الرب». إدموند بورك، [أفكار وتفصيل عن الشحنة] (E. Burke, [Thoughts and Details on Scarcity, Ed. London, 1800,] p. 31-32). وهو الوفي لقوانين الرب والطبيعة، أن يبيع نفسه دوماً في أفضل الأسواق ومن الممكن أن نجد صورة جيدة عن إدموند بورك هذا، أيام عهده الليبرالي، في كتابات تاكر. لقد كان تاكر كاهناً وعضواً في حزب المحافظين (التوري)، وفيما عدا ذلك كان رجلاً جديراً بالاحترام، واقتصادياً بارعاً. وإزاء اللامبدئية الشائعة التي تسود في زمننا هذا، وتؤمن إيماناً مبجلاً بـ «قوانين التجارة»، فإن واجبتنا الملمزم يقضي بأن نسلم بميسم العار، من دون كلل، جميع الذين من طراز بورك، الذين يشبهون أخلافهم بكل شيء عدا الموهبة!

(249) ماري أوجيه، الائتمان العمومي، [باريس، 1842، ص 265] (Marie Augier, Du Crédit Public etc.).

(250) تقول مجلة كوارترلي ريفيو (Quarterly Review) «إن رأس المال يتحاشى الضجة والمنازعات، فهو يتسم بالوجل، وهذا القول صحيح لكنه لا يعرض الحقيقة كلها. إن رأس المال يرتعب من انعدام الربح، أو الربح الضئيل جداً، مثلما قالوا فيما مضى إن الطبيعة تمقت الفراغ. وإن ربحاً مناسباً يجعل رأس المال جريئاً، و10 في المئة تدفعه لأن يعمل في أي مجال، و20 في المئة تزيد اندفاعه وتوقه، و50 في المئة تجعله طائشاً متهوراً، و100 في المئة تجعله يدوس بالأقدام كل القوانين البشرية، وعند 300 في المئة لن يتورع عن ارتكاب أية جريمة، أو خوض أية مخاطرة، حتى لو عرّضت ماله إلى حبل المشنقة، وإذا كانت الضجة والمنازعات تأتيه بالربح، راح يشجعها جميعاً عن طيب خاطر. وقد قدم التهريب وتجارة العبيد البرهان على كل ما نقول هنا». (ت. ج. دانغ، T. J. Dunning، المرجع المذكور، ص 35-36).

تكون وسائل العمل والشروط الخارجية للعمل ملكاً لأفراد خاصين. بيد أن طابع الملكية الخاصة هذا يختلف تبعاً لكون هؤلاء الأفراد يعملون كشغيلة أم لا يعملون. أما التلاوين التي لا تحصى والتي نراها في الملكية الخاصة لأول وهلة، فلا تعكس غير الأوضاع الوسطية الواقعة بين هذين القطبين المتضادين.

إن ملكية الشغل الخاصة لوسائل إنتاجه هي قاعدة الإنتاج الصغير، والإنتاج الصغير هو، بدوره، الشرط الضروري لتطور الإنتاج الاجتماعي وتطور الشخصية الفردية الحرة للشغل نفسه. وبالمطبع فإن نمط الإنتاج هذا كان قائماً في ظل العبودية والقنانة، وفي ظل سواهما من أشكال التبعية الشخصية. لكنه لا يزدهر، ولا يطلق العنان لكامل طاقاته، ولا يبلغ شكله الكلاسيكي الوافي، إلا حينما يكون الشغل هو المالك الخاص الحر لشروط عمله الخاصة التي يستخدمها بنفسه، حيث يكون الفلاح مالكاً للأرض التي يزرعها، والحرفي مالكاً للأدوات التي يستخدمها استخدام الفنان الحاذق لأدواته.

ويفترض نمط الإنتاج هذا، سلفاً، تجزؤ الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى. فهو يستبعد تركّز وسائل الإنتاج هذه، كما يستبعد التعاون وتقسيم العمل في نطاق عملية الإنتاج الواحدة. ويستبعد سيطرة المجتمع على الطبيعة وعلى تنظيمها اجتماعياً ويستبعد التطور الحر للقوى المنتجة الاجتماعية. وهو لا يتلاءم إلا مع الحدود البدائية الضيقة للإنتاج والمجتمع. والسعي لتخليده يعني، كما يقول بيكور بصواب، السعي إلى «تعميم المستوى الوسطي بمرسوم»^(*) لكنه يولد، عند مرحلة معينة من تطوره، الوسائل المادية لفنائه بالذات. ومنذ تلك اللحظة تبدأ في الاضطراب في أحشاء المجتمع قوى جديدة وأهواء جديدة تشعر بأنها مقيدة بنمط الإنتاج هذا. ويقتضي الأمر تدميره، فيدمر. وإن تدميره، أي تحويل وسائل الإنتاج الفردية والمبعثرة إلى وسائل إنتاج متركزة اجتماعياً، وبالتالي تحويل الملكية القزمة للكثرة إلى ملكية عملاقة للقلة، وانتزاع الأرض والعقار ووسائل العيش وأدوات العمل من جمهرة الشعب الواسعة، إن هذا الانتزاع المرعب، المؤلم، لملكية الجمهرة يؤلف المقدمة في تاريخ نشوء رأس المال. وينطوي هذا التاريخ على طائفة من الطرائق القسرية، التي لم نعرض منها سوى الطرائق الصانعة لحقبات كاملة، مثل طرائق التراكم الأولي لرأس المال. وقد جرى انتزاع ملكية المنتجين المباشرين بأكثر

(*) سي. بيكور، نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، باريس، 1842، ص 435. [ن.

برلين]

(C. Pecqueur, *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique*, Paris, 1842, p. 435).

الأشكال الوحشية قسوة، وبدافع أحظ الأهواء وأكثرها مقتاً ودناءة وسُعاراً. إن الملكية الخاصة المكتسبة بعمل مالِكها، أي المرتكزة، إذا جاز القول، على اندماج الشغل الفردي المستقل، بأدوات ووسائل عمله، تُزاح من قبل الملكية الخاصة الرأسمالية، التي تقوم على استغلال قوة عمل الغير، الحرة شكلياً⁽²⁵¹⁾

وما أن تُكمل عملية التحول هذه تفكيك المجتمع القديم، بدرجة كافية، من حيث السعة والعمق، وما إن يتحول الشغيلة إلى بروليتاريين، وتتحول وسائل عملهم إلى رأسمال، وما إن يقف النمط الرأسمالي للإنتاج على قدميه هو، حتى نجد شكلاً جديداً لمواصلة تعميم الطابع الاجتماعي للعمل، ومواصلة تحويل الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى إلى وسائل إنتاج مستثمرة اجتماعياً، أي وسائل إنتاج جماعية، وبالتالي مواصلة انتزاع ملكية المالكين الخاصين. فذلك الذي ينبغي انتزاع ملكيته الآن لم يعد الشغل الذي يعمل لأجل نفسه بنفسه، بل الرأسمالي الذي يستغل كثرة العمال.

إن انتزاع الملكية هذا يتحقق بفعل القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي نفسه عن طريق تمرکز رؤوس الأموال. فالرأسمالي الواحد يقضي على الكثير من أقرانه. وإلى جانب هذا التمرکز، أي انتزاع حفنة من الرأسماليين لملكية الكثيرين منهم، يتطور الشكل التعاوني لعملية العمل على نطاق متسع أبداً، كما يتطور التطبيق التكنيكي الواعي للعلم، والاستثمار المنهجي للأرض، وتتحول وسائل العمل إلى وسائل عمل غير قابلة للاستخدام إلا بصورة جماعية، ويتحقق التوفير في وسائل الإنتاج كافة باستعمالها كوسائل إنتاج لعمل اجتماعي مركّب، ويتم زجّ الشعوب كلها في شبكة السوق العالمية، ويتطور في الوقت ذاته الطابع العالمي للنظام الرأسمالي. وإلى جانب التناقص المستمر لعدد أساطين رأس المال، الذين يغتصبون ويحتكرون كل مزايا عملية التحول هذه، يتسع نطاق البؤس، والاضطهاد، والاسترقاق، والانحطاط، والاستغلال. وينمو في الوقت ذاته عصيان الطبقة العاملة، الطبقة التي يتزايد عددها باستمرار، والتي تتعلم، وتتحد، وتنظم [791] بفعل آلية عملية الإنتاج الرأسمالي ذاتها. إن احتكار رأس المال يغدو قيداً لنمط الإنتاج الذي نما معه وبه. وإن تمرکز وسائل الإنتاج، وجعل العمل اجتماعياً، يبلغان ذلك الحدّ

(251) «لقد بلغنا وضعاً جديداً تماماً بالنسبة إلى المجتمع.. فنحن نسعى إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل»، (سيسموندي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، ص 434).

(Sismondi, *Nouveaux Principes de l'Économie Politiques*, T. II [Paris, 1827]. p. 434).

الذي يأخذان معه بالتنافر مع الغلاف الرأسمالي. فيتمزق هذا الغلاف. وتدق ساعة نهاية الملكية الرأسمالية الخاصة. ويجري انتزاع ملكية منتزعي الملكية.

إن نمط التملك الرأسمالي الناجم عن النمط الرأسمالي للإنتاج، وبالتالي الملكية الرأسمالية الخاصة، هما أول نفي للملكية الخاصة الفردية القائمة على عمل الفرد بالذات. لكن الإنتاج الرأسمالي يولد، بضرورة عملية طبيعية، ما ينفيه هو نفسه. وهذا هو نفي النفي. إنه لا يعيد الملكية الخاصة، بل الملكية الفردية على أساس إنجازات الحقبة الرأسمالية: أي على أساس التعاون والحياسة الجماعية للأرض ولوسائل الإنتاج التي أنتجها العمل نفسه.

إن تحول الملكية الخاصة المبعثرة، القائمة على عمل مالكيها، إلى ملكية رأسمالية خاصة، هو بالطبع عملية أبطأ وأطول وأصعب وأشق، بما لا يقاس، من تحول الملكية الرأسمالية الخاصة، التي تركز واقعياً على عملية الإنتاج الاجتماعية، إلى ملكية اجتماعية. فهناك، يتعلق بقيام حفنة من الغاصبين بانتزاع ملكية جمهرة الشعب، وهنا قيام جمهرة الشعب بانتزاع ملكية حفنة من الغاصبين⁽²⁵²⁾

(252) «إن رقي الصناعة الذي ليست البورجوازية إلا حاملاً مدعناً له، مسلوب الإرادة، يستعيز عن انزعال العمال الناجم عن تنافسهم، باتحاد ثوري بواسطة الجمعيات. وهكذا ينتزع تقدم الصناعة الكبرى من تحت أقدام البورجوازية الأسس نفسها التي شادت عليها نظام إنتاجها وتملكها. إن البورجوازية تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها، فسقوطها وانتصار البروليتاريا كلاهما أمر لا بد منه. وليس بين جميع الطبقات التي تنف الآن أمام البورجوازية وجهاً لوجه إلا طبقة واحدة ثورية حقاً، هي البروليتاريا. فجميع الطبقات الأخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى، أما البروليتاريا فهي، على العكس من ذلك، أخصص متوجات هذه الصناعة. إن الفئات المتوسطة، من صغار الصناعيين والباعة بالمفرق والحرفيين والفلاحين، تحارب البورجوازية من أجل الحفاظ على وجودها بوصفها فئات متوسطة. فهي ليست إذن ثورية، بل محافظة، وأكثر من محافظة أيضاً، إنها رجعية، فهي تطلب أن يرجع التاريخ القهقري ويسير دولا ب التطور إلى الوراء، (كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، لندن، 1848، ص 9-11).

الفصل الخامس والعشرون

نظرية الاستعمار الحديثة⁽²⁵³⁾

يخلط الاقتصاد السياسي، من حيث المبدأ، بين نوعين مختلفين جداً من الملكية الخاصة، يركز الأول منهما على عمل المنتج نفسه، ويرتكز الثاني على استغلال عمل الغير. وينسى الاقتصاد السياسي أن هذا الأخير ليس فقط النقيض المباشر للأول، بل إنه لا ينمو إلا على قبره.

لقد أنجزت عملية التراكم الأولي، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في أوروبا الغربية، موطن الاقتصاد السياسي. فالنظام الرأسمالي، هنا، إما أنه أخضع كامل الإنتاج الوطني إخضاعاً مباشراً، أو أنه، حيثما تكون العلاقات أقل تطوراً، يسيطر، بصورة غير مباشرة في الأقل، على تلك الفئات من المجتمع التي لا تزال قائمة معه جنباً إلى جنب، رغم أنها تنتمي إلى نمط الإنتاج الشائع، وتسير إلى الزوال. ويطبّق رجل الاقتصاد السياسي، على هذا العالم الجاهز لرأس المال، تصورات عن القانون والملكية موروثه من العالم ما قبل الرأسمالي؛ وكلما تعالَى صراخ الوقائع بوجه إيديولوجيته، فعل ذلك بمزيد من الحميّة الوجلة والحنان الرقيق.

أما الوضع في المستعمرات فعلى خلاف ذلك. فهناك، يصطدم النظام الرأسمالي، في

(253) يدور الحديث هنا عن المستعمرات الفعلية، الأراضي العذراء، التي يستعمرها المهاجرون الأحرار. إن الولايات المتحدة، لا تزال من الناحية الاقتصادية، مستعمرة لأوروبا. ويندرج في هذا الإطار، إلى جانب ذلك أيضاً، المستوطنات الزراعية القديمة التي أدى إلغاء العبودية فيها إلى تغيير جميع العلاقات السابقة تغييراً تاماً.

كل مكان، بمقاومة المنتج، الذي يستخدم، بوصفه مالكا لشروط عمله بالذات، هذا العمل لإغناء نفسه عوضاً عن إغناء الرأسمالي. والتناقض بين هذين النظامين الاقتصاديين المتضادين تضاداً كلياً، يتجلى هنا، عملياً، في الصراع المحتدم بينهما. فحيثما يحظى الرأسمالي بدعم سلطة بلده الأم فإنه يسعى إلى أن يزيح من طريقه، عنوة، نمط الإنتاج والتملك القائم على العمل المستقل للمنتج. إن المصلحة التي تحمل الاقتصادي، الخادم [793] الدليل لرأس المال، على أن يبرهن نظرياً في بلده على التساوي بين نمط الإنتاج الرأسمالي ونقيضه بالذات، إن هذه المصلحة نفسها ترغبه، في المستعمرات، على «أن يبوّح بما في صدره» (to make a clean breast of it) والاعلان جهاراً عن التضاد بين نمطي الإنتاج هذين. ولهذه الغاية، فإنه يبين أن تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل - التعاون، وتقسيم العمل، واستخدام الآلات على نطاق واسع، وما إلى ذلك - أمر مستحيل من دون انتزاع ملكية الشغيلة ومن دون تحويل وسائل إنتاجهم، بالتالي، إلى رأسمال. ودفاعاً عن مصلحة ما يسمى بالثروة الوطنية، يبحث عن وسائل اصطناعية لتحقيق فقر الشعب. وهنا يتصدع درعه التبريري، ويتمزق إرباً، مثل خشب نخر.

إن مآثرة إي. جي. وايكفيلد الكبرى تكمن، لا في قوله شيئاً جديداً عن المستعمرات⁽²⁵⁴⁾، بل في أنه اكتشف، في المستعمرات، حقيقة العلاقات الرأسمالية في البلد الأم. ومثلما أن نظام الحماية الجمركية سعى عند نشوئه⁽²⁵⁵⁾، إلى اصطناع الرأسماليين في البلد الأم، كذلك فإن نظرية الاستعمار عند وايكفيلد، التي حاولت إنكلترا أن تفرضها بقوة التشريع بعض الوقت، سعت إلى اصطناع عمال مأجورين في المستعمرات. وهذا ما يسميه بـ «الاستعمار المنهجي» (systematic colonization).

بادئ ذي بدء، اكتشف وايكفيلد، في المستعمرات، أن امتلاك النقود، ووسائل العيش، والآلات، وسواها من وسائل الإنتاج، لا يجعل من الإنسان رأسمالياً إذا غاب عنه العنصر المكمل - العامل المأجور، الإنسان الآخر المرغم على بيع نفسه بإرادته الحرة. واكتشف أن رأس المال ليس شيئاً، بل علاقة اجتماعية بين الأشخاص تنعقد

(254) إن الأضواء القليلة التي ألقاها وايكفيلد على جوهر المستعمرات ذاتها، قد سبقه إليها تماماً ميرايو - الأب، الفيزيوقراطي، بل سبقه إليها قبل ذلك بوقت أبعد الاقتصاديون السياسيون الإنكليز.

(255) غداً هذا النظام، فيما بعد، ضرورة مؤقتة في صراع المنافسة العالمي. ولكن، مهما كانت دوافعه، فالعواقب تظل هي ذاتها من دون تبدل.

بتوسط الأشياء⁽²⁵⁶⁾ وهو ينوح على السيد بيل Peel الذي أخذ معه من إنكلترا إلى نهر سوان، في أستراليا الغربية، وسائل عيش ووسائل إنتاج قيمتها 50 ألف جنيه، وكان السيد بيل متبصراً للبعد، فجلب معه، علاوة على ذلك، ثلاثة آلاف شخص من الطبقة العاملة، رجالاً ونساء وأطفالاً وما إن وصل إلى المكان المقصود حتى «لم يبق لدى السيد بيل خادم واحد لترتيب فراشه أو لجلب الماء من النهر»⁽²⁵⁷⁾ يا لتعاسة السيد بيل، فقد هيا كل شيء، إلا أنه لم يصدر علاقات الإنتاج الإنكليزية إلى نهر سوان! وابتغاء فهم اكتشافات واكفيلد التالية، ينبغي إبداء ملاحظتين تمهيديتين: نحن نعرف أن وسائل الإنتاج ووسائل العيش ليست رأسمالاً إن بقيت ملكاً للمنتج المباشر. فهي لا تغدو رأسمالاً إلا في ظروف تخدم فيها، في الوقت نفسه، كوسيلة لاستغلال العامل واخضاعه. إلا أن روحها الرأسمالية هذه تمتزج في ذهن رجل الاقتصاد السياسي امتزاجاً وثيقاً بجوهرها المادي، بحيث أنه يطلق عليها تسمية رأس المال مهما كانت الظروف، حتى عندما تكون النقيض المباشر لرأس المال. وهكذا الحال مع واكفيلد أيضاً. ثم إن تجزؤ وسائل الإنتاج التي تشكل ملكية فردية لعدد كبير من الشغيلة المستقلين عن بعضهم بعضاً، والذين يعملون لحساب أنفسهم، إنما يسميه التوزيع المتساوي لرأس المال. فحال رجل الاقتصاد السياسي هو مثل حال الحقوقي الاقطاعي. فلقد كان هذا الأخير يُلصِقُ على العلاقات النقدية الصرف يافطات مأخوذة عن الحق الاقطاعي.

يقول واكفيلد: «لو افترضنا أن جميع أفراد المجتمع يمتلكون حصصاً متساوية من رأس المال، فلن يكون لأحد حافز لأن يراكم رأسمالاً يفوق ما يستطيع أن يستخدمه بيديه هو. هذا هو الحال، بحدود معينة، في المستوطنات الأميركية الجديدة، حيث تحول الرغبة في امتلاك الأرض من دون وجود طبقة من العمال المأجورين»⁽²⁵⁸⁾

(256) «إن الزنجي هو زنجي. ولا يصبح عبداً إلا في ظل علاقات معينة. والمغزل الآلي هو آلة لغزل القطن. ولا تصبح رأسمالاً إلا ضمن علاقات معينة. وخارج هذه العلاقات، لا تكون رأسمالاً، مثلما أن الذهب ليس نقداً في ذاته ولذاته، والسكر ليس هو سعر السكر.. إن رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية. إنها علاقة إنتاج تاريخية» (كارل ماركس، العمل المأجور والرأسمال في صحيفة نويه راينشه تسايتونج، العدد 266، 7 نيسان/إبريل 1849).

(257) إي. جي. واكفيلد، إنكلترا وأميركا، لندن، 1833، المجلد الثاني، ص 33.

(E. G. Wakefield, *England and America*, London, 1833, V. II, p. 33).

(258) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 17.

إذن، ما دام بوسع الشغيل أن يراكم لأجل نفسه - وبوسعه أن يفعل ذلك طالما ظل مالكاً لوسائل إنتاجه - فإن التراكم الرأسمالي ونمط الإنتاج الرأسمالي يكونان مستحيلين. فطبقة العمال المأجورين، الضرورية لوجودهما، غائبة. كيف حدث إذن، في أوروبا القديمة، أن انتزعت من الشغيل ملكية شروط عمله، وبالتالي كيف أمكن إيجاد رأس المال والعمل المأجور معاً؟ بواسطة عقد اجتماعي (contrat social) من طراز أصيل تماماً.

[795] «لقد تبنت البشرية. طريقة بسيطة تساعد على تراكم رأس المال» الذي كان، طبعاً، منذ زمان آدم، يطوف في مخيلتها بوصفه غاية الوجود ومنتهاه: «وقد انقسمت البشرية إلى مالكي رأس المال ومالكي العمل». وكان هذا الانقسام نتيجة إتفاق طوعي وتفاهم⁽²⁵⁹⁾

وبتعبير وجيز: إن جمهرة البشرية انتزعت ملكيتها بنفسها على شرف «تراكم رأس المال». ينبغي الظن، في هذه الحال، أن غريزة الزهد المتعصب هذه يجب أن تتجلى بكامل قوتها في المستعمرات على وجه الضبط، حيث يوجد فيها وحدها أناس وظروف تتيح تحويل هذا العقد الاجتماعي (contrat social) من ملكوت الحلم إلى ملكوت الواقع. ولكن ما الذي يدعو، إذن، إلى إحلال «الاستعمار المنهجي» محل نقيضه، الاستعمار الطبيعي؟ ولكن، ومرة أخرى ولكن:

«في الولايات الشمالية من الاتحاد الأميركي، من المشكوك فيه أن عُشر السكان يندرجون في صنف العمال الأجراء. أما في إنكلترا. فإن طبقة العمال المأجورين تؤلف القسم الأعظم من الشعب»⁽²⁶⁰⁾

أجل، إن سعي البشر العاملين إلى نزع ملكيتهم بأنفسهم، من أجل مجد رأس المال، ضئيل إلى حد أن ثروة المستعمرات، حسب رأي واكفيلد نفسه، ليس لها أساس طبيعي واحد غير العبودية. والاستعمار المنهجي الذي يدعو إليه هو مجرد بديل مؤقت (pis aller)، لأنه يواجه أناساً أحراراً لا عبيداً.

«إن أوائل المستوطنين الإسبان في سانت دومينغو، لم يكن لديهم عامل واحد من إسبانيا. ولكن بدون عمال» (أي بدون العبودية) «كان رأسمالهم سيضيع هباء، أو، على الأقل، يتضاءل إلى مقدار قليل بحيث يستطيع أي فرد أن يستخدمه بيديه بالذات. هذا ما حدث فعلاً في آخر

(259) المرجع نفسه، ص 18.

(260) المرجع نفسه، ص 42-43-44.

مستعمرة أقامها الإنكليز حيث هلك رأسمال ضخمة بهيئة بذور، وأدوات، ومواش، بسبب الافتقار إلى العمال المأجورين وحيث لا يوجد مستوطن واحد يحتفظ برأسمال أكبر مما يستطيع هو أن يستخدمه يديه»⁽²⁶¹⁾

لقد رأينا أن انتزاع الأرض من جمهرة الشعب يؤلف قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي. أما جوهر المستعمرة الاستيطانية الحرة، فيكمن، على العكس، في التالي: إن معظم الأراضي تظل ملكية عامة، وبوسع أي مستوطن، لذلك، أن يحول جزءاً منها إلى ملكية خاصة له ووسيلة إنتاج فردية، من دون أن يمنع بذلك المستوطنين الآخرين بعده من أن يفعلوا الشيء نفسه⁽²⁶²⁾ هذا هو على السواء، سر ازدهار المستعمرات وسر الآفة السرطانية التي تأكلها - مقاومتها لتوطن رأس المال.

«حيثما تكون الأرض زهيدة الثمن وجميع الناس أحراراً، وحيث يستطيع كل امرئ أن يحصل بسهولة على قطعة أرض لنفسه كما يشاء، لا يكون العمل غالباً جداً وحسب، من زاوية نظر الحصة التي يحصل عليها العامل من منتوجه، بل يكون من العسير، عموماً، الحصول على عمل جماعي بأي ثمن كان»⁽²⁶³⁾

وبما أنه لم يحدث في المستعمرات بعد فصل الشغل عن شروط عمله وعن الأرض، التي هي أساس هذه الشروط، أو أن هذا الفصل عشوائي فحسب، أو أنه لا يوجد إلا على نطاق ضيق جداً، فلا وجود إذن في المستعمرات لانفصال الزراعة عن الصناعة بعد، ولم يتم القضاء بعد على الصناعة المنزلية الريفية. فمن أين تنبثق هناك إذن السوق الداخلية لرأس المال؟

«باستثناء العبيد وأسيادهم، الذين يجمعون بين رأس المال والعمل في مؤسسات كبيرة، ليس ثمة شطر من سكان أميركا يزاوّل الزراعة وحدها على وجه الحصر. إن الأميركيين الأحرار، الذين يزرعون الأرض، يزاوّلون في الوقت نفسه أعمالاً كثيرة أخرى. فبعض الأثاث والأدوات التي يستخدمونها هي عادة، من صنع أيديهم. وكثيراً ما يبنون منازل

(261) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 5.

(262) «لكي تكون الأرض عنصراً من عناصر الاستعمار، لا ينبغي أن تكون أرضاً عذراء فحسب، بل وأن تكون ملكية عامة قابلة للتحويل إلى ملكية خاصة» (المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 125).

(263) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 247.

سكناهم بأنفسهم، ويحملون إلى الأسواق، مهما نأت، منتوج صناعتهم الخاصة. فهم يغزلون وينسجون ويصنعون الصابون والشموع إضافة إلى الأحذية والملابس لأجل استعمالهم الشخصي. إن زراعة الأرض في أميركا هي، في كثير من الأحيان، حرفة ثانوية للحذاد، والطحان، وصاحب الحانوت⁽²⁶⁴⁾

تري أين يتاح للرأسماليين «مجال للزهد» وسط هؤلاء القوم غرباء الأطوار؟ إن الجمال الباهر للإنتاج الرأسمالي يكمن في أنه لا يكتفي بتجديد مستمر لإنتاج العامل المأجور بوصفه عاملاً مأجوراً فحسب، بل يولد، دوماً، بمقدار تراكم رأس المال، فيض سكان نسبياً من العمال المأجورين. وبهذا يُبقي قانون العرض والطلب على العمل في مجراه الصحيح، ويحصر تقلبات الأجور في نطاق حدود تُرضي الاستغلال الرأسمالي، وأخيراً يضمن علاقة التبعية الاجتماعية للعامل إلى الرأسمالي، بوصفها ضرورة لا غنى عنها، وهي علاقة تبعية مطلقة يستطيع رجل الاقتصاد السياسي في بلده، البلد الأم، أن يصورها بالتفصيل بصورة علاقة تعاقد حرة بين شارٍ وبائع، بين مالكين [797] للسلع مستقلين على قدم المساواة، هما مالك سلعة رأس المال ومالك سلعة العمل. ولكن هذا الوهم الجميل يتبدد هباء في المستعمرات. فالتعداد المطلق للسكان ينمو هناك بوتيرة أسرع مما في البلد الأم، لأن الكثير من العمال يأتون إلى هذا العالم وهم في سن الرشد، ومع ذلك فإن سوق العمل لا تمتلئ هنا أبداً. فيتشتم قانون العرض والطلب على العمل. فمن جهة، يمضي العالم القديم بقذف رأس المال الضامى إلى الاستغلال والمتحرق رغبة في «الزهد»، ومن جهة أخرى فإن تجديد إنتاج العمال المأجورين كعمال مأجورين، بانتظام، يصطدم بعقبات كأداء، يتعذر قهرها أحياناً. فهل يمكن الحديث هنا عن إنتاج عمال مأجورين يفيضون عن الحاجة تبعاً لتراكم رأس المال! إن العامل المأجور اليوم يصبح في الغد فلاحاً أو حرفياً مستقلاً، يعمل لأجل نفسه. فهو يختفي من سوق العمل، لكن لا ليذهب إلى ماوى العمل. وهذا التحول المستمر للعمال المأجورين إلى منتجين مستقلين، يعملون لأجل أنفسهم لا لأجل رأس المال، ويغنون أنفسهم، عوضاً عن إغناء السيد الرأسمالي، يترك، بدوره، أثراً شديداً الضرر على أوضاع سوق العمل. ولا يقتصر الأمر على إبقاء درجة استغلال العامل المأجور منخفضة بصورة غير لائقة. فالعامل المأجور يفقد في هذه الحالة علاقة التبعية للرأسمالي الزاهد، ويفقد معها

(264) المرجع نفسه، ص 21-22.

أيضاً الشعور بالتبعية لهذا الرأسمالي. من هنا منشأ جميع المنغصات التي يصورها صاحبنا إي. جي. وايكفيلد بمثل هذه الصراحة، والبلاغة، والعطف.

ويشتكي وايكفيلد من أن عرض العمل المأجور، غير دائم، وغير منتظم، وغير كافٍ. إن «عرض العمل ليس دائماً أقل مما ينبغي، بل إنه غير مضمون أيضاً»⁽²⁶⁵⁾

«صحيح أن المنتج الذي يقسم بين الرأسمالي والعامل كبير، لكن العامل يأخذ لنفسه حصة كبيرة إلى حد أنه سرعان ما يصبح رأسمالياً. وبالعكس، لا يمكن أن يراكم مقادير كبيرة من الثروة إلا قلة قليلة، حتى وإن عمّروا حياة مديدة بصورة استثنائية»⁽²⁶⁶⁾

إن العمال لا يسمحون للرأسمالي، أبداً، بأن يتمتع عن دفع ثمن القسم الأكبر من عملهم. ولا ينفعه في شيء أن يكون على قدر من الدهاء بحيث يستورد من أوروبا، مع رأسماله الخاص، عماله المأجورين بالذات.

«فهم سرعان ما يكتفون عن أن يكونوا عمالاً مأجورين، وسرعان ما يصبحون فلاحين مستقلين، إن لم يصبحوا منافسين لأرباب عملهم السابقين في سوق العمل المأجور»⁽²⁶⁷⁾

[798] تصوروا مدى فظاعة هذا الوضع! فهذا الرأسمالي المقدم قد استورد من أوروبا، بنقوده الحلال بالذات، منافسيه بلحمهم ودمهم! لقد حلت نهاية العالم! لا عجب إذن أن يندب وايكفيلد نقص علاقة التبعية والشعور بالتبعية عند العمال المأجورين في المستعمرات. ويقول تلميذه مريفال إنه توجد في المستعمرات بسبب ارتفاع الأجور، رغبة حارقة في الحصول على عمل أرخص ثمناً وأكثر طاعة وخضوعاً، حاجة إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملئ عليها شروطه، بدلاً من أن تملئ عليه شروطها. ومع أن العامل حر في بلدان الحضارات القديمة، إلا أنه تابع للرأسمالي بحكم قوانين الطبيعة، أما في المستعمرات فينبغي خلق هذه التبعية بوسائل اصطناعية⁽²⁶⁸⁾

(265) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 116.

(266) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 131.

(267) المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 5.

(268) مريفال، محاضرات في الاستعمار والمستعمرات، لندن 1841-1842. (Merivale, *Lectures on Colonization and Colonies*, London, 1841-1842, V. II, p. 235-314 passim). حتى الاقتصادي

المبتذل، اللطيف، نصير التجارة الحرة، موليناري يقول: «وفي المستعمرات حيث جرى إلغاء العبودية من دون إحلال كمية معادلة من العمل الحر عوضاً عن العمل القسري، رأينا حدوث

ما هي إذن عواقب هذا الوضع التعيس في المستعمرات، برأي وايفيلد؟ «نظام بربري لبعثرة» المنتجين والثروة الوطنية⁽²⁶⁹⁾ إن بعثرة وسائل الإنتاج على عدد لا يحصى من المالكين، الذين يعملون لحسابهم الخاص، تقضي على جميع أسس العمل الموحد، [799] بقضائها على تمركز رأس المال. وبذا يتعرقل تنفيذ أي مشروع طويل الأجل، يمتد إلى عدة سنوات ويقتضي توظيف رأسمال أساسي. إن رأس المال في أوروبا لا يتردد في الاستثمار لحظة واحدة، لأن الطبقة العاملة تؤلف هنا تابعه الحي، ولأنها على الدوام في فيض وفير، ولأنها طوع البنان دائماً. ولكن، في البلدان المستعمرة! ها هنا يروي وايفيلد حكاية محزنة للغاية. لقد تحدث مع بعض الرأسماليين من كندا وولاية نيويورك، حيث - وتجدر الإشارة إلى ذلك - كثيراً ما تتوقف أمواج الهجرة، وتترك راسباً من العمال «الفائضين».

وينوح أحد أبطال هذه الميلودراما: «لقد كان رأسمالنا على أهبة الاستعداد لأداء عمليات كثيرة يتطلب إنجازها ردهاً طويلاً من الزمن، ولكن هل كان بيميسورنا الشروع في عمليات كهذه مع عمال كنا نعرف أنهم سيتركوننا في القريب العاجل؟ ولو كنا على يقين من الاحتفاظ بعمل هؤلاء المهاجرين، لكان من دواعي سرورنا أن نستأجرهم في

= شيء معاكس لم نلاحظه في أي يوم، رأينا كيف أن العمال البسطاء يستغلون، هم من جهتهم، أرباب العمل الصناعيين، فيطالبونهم بأجور تفوق الحصة المشروعة التي يستحقونها من المنتج. وبما أن أصحاب المزارع لا يحصلون لقاء ما ينتجون من سكر على سعر يغطي ارتفاع الأجور، فقد اضطروا إلى سد العجز من أرباحهم بادی الأمر، ثم من رؤوس أموالهم نفسها. لهذا حل الخراب بطائفة كبيرة من أصحاب المزارع، وأقلل آخرون مشاريعهم هرباً من خراب محتوم. ولا ريب في أن عدم تراكم رؤوس الأموال خير من فناء أجيال كاملة من البشر» (ما أكرم السيد موليناري!)؛ «ولكن أليس الأجدى ألا يُغنى هذا ولا ذاك؟» (Molinary موليناري، المرجع المذكور، ص 51-52). يا مسيو موليناري، يا مسيو موليناري! ما عساه يكون مصير الوصايا العشر، وموسى والأنبياء، وقانون العرض والطلب، إذا كان بوسع «رب العمل» في أوروبا أن يخفض «الحصة المشروعة» للعامل، وكان بوسع العامل في الهند الغربية، أن يخفض «الحصة المشروعة» لرب العمل! ولكن قل لنا من فضلك، ما هي هذه «الحصة المشروعة» التي لا يدفعها الرأسمالي في أوروبا يومياً، حسبما تعترف! إن السيد موليناري يتحرق رغبة في أن يسير، هناك في المستعمرات، حيث يبلغ العمال من «البساطة» حداً كبيراً بحيث إنهم «يستغلون» الرأسماليين، يسير قانون العرض والطلب على الدرب الصحيح بواسطة إجراءات بوليصة، وهو الذي يسري مفعوله تلقائياً في أماكن أخرى.

(269) وايفيلد، المرجع نفسه، [المجلد الثاني]، ص 52.

الحال، ويسعر عالي: بل كنا سنستأجرهم، رغم يقيننا بأنهم سيتركوننا،
لو كنا على ثقة من أن دفقاً جديداً من العمال سيأتي كلما احتجنا
إليه»⁽²⁷⁰⁾

وبعد أن يرسم وايفيلد بصورة ممتازة الفروق بين الزراعة الرأسمالية الإنكليزية وعملها
«الموحد»، والاستثمار الفلاحية الأميركية المبعثرة، يكشف لنا، دون دراية منه، عن
الوجه الآخر للميدالية. فهو يصور جمهرة الشعب الأميركي بأنها ميسورة الحال، مستقلة،
مبادرة، ومتعلمة نسبياً، بينما

«العامل الزراعي الإنكليزي بائس مسكين (a miserable wretch) فقير
مدقع. تُرى في أي بلد، عدا أميركا الشمالية وبعض المستعمرات
الجديدة، تزيد أجور العامل الزراعي الحر زيادة كبيرة نوعاً عن وسائل
العيش الضرورية للعامل؟ ولا ريب في أن خيل الفلاحة في إنكلترا،
تحظى بغذاء أفضل بكثير من الفلاحين الإنكليز، لأنها ملك ثمين»⁽²⁷¹⁾

ولكن لا بأس (never mind)، فهذا هي الثروة الوطنية متطابقة الآن، بحكم طبيعتها،
مع بؤس الشعب.

ولكن كيف يمكن شفاء المستعمرات من الآفة السرطانية المناهضة للرأسمالية؟ لو أراد
الناس تحويل الأرض كلها، دفعة واحدة، من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، لُقضي على
الشر من جذوره، ولكن ذلك يؤدي إلى القضاء على المستعمرات أيضاً. والبراءة هي أن
تصطاد عصفورين بحجر واحد. ينبغي أن تفرض الحكومة سعراً اصطناعياً على الأرض
العذراء، بمعزل عن قانون العرض والطلب، سعراً يرغب المهاجر المستوطن على العمل
فترة زمنية طويلة نسبياً لقاء أجور، قبل أن يكون بوسعه جمع ما يكفي من النقود لشراء
قطعة من الأرض⁽²⁷²⁾، والتحول إلى فلاح مستقل. والرصيد المالي الناجم عن بيع هذه

(270) المرجع نفسه، [المجلد الثاني]، ص 191-192.

(271) المرجع نفسه، المجلد الأول، ص 47-246.

(272) «وأنتم تضيفون قائلين إنَّ الإنسان الذي لا يمتلك سوى يديه إنما يجد عملاً بفضل امتلاك الأرض
ورؤوس الأموال، ويحقق لنفسه دخلاً على العكس، فيفضل التملك الفردي للأرض فقط
يوجد أناس لا يملكون غير أيديهم. وإذا وضعتم إنساناً في فراغ، فإنكم تحرّمونه من الهواء.
وهذا ما تفعلونه باستيلائكم على الأرض. فأنتم تضعونه خارج الثروة، لكي تخضعوا حياته
وفقاً لمشيئتكم» (كولنز Colins، المرجع المذكور، المجلد الثالث، ص 267 - 271 ومواضع
أخرى).

الأرض بسعر عصي المنال نسبياً على العمال المأجورين، هذا الرصيد النقدي المنتزع من أجور العمل بخرق القانون المقدس للعرض والطلب، إنما ينبغي أن تستخدمه الحكومة، بدورها، بمقدار ما يتنامى، لاستيراد الفقراء المعدمين من أوروبا إلى المستعمرات، بغية الإبقاء على سوق العمل المأجور ممتلئة من أجل السادة الرأسماليين. وفي هذه الظروف فإن كل شيء سيكون «على أفضل ما يرام في أحسن العوالم الممكنة»^(*) (tout sera pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles). هذا هو السر العظيم «للاستعمار المنهجي».

ويزعق واكفيلد في نشوة الظفر، إن «هذه الخطة لا بد من أن تجعل عرض العمل دائماً ومنتظماً، وذلك أولاً لأنه ما من عامل سيستطيع شراء أرض ما لم يكن قد عمل لقاء أجور خلال وقت ما، وبالتالي فإن جميع العمال المهاجرين، إذ يعملون مجتمعين لقاء نقود، سوف ينتجون لرب عملهم رأس المال اللازم لاستخدام المزيد من العمل، وثانياً، لأن كل عامل يترك العمل المأجور، ويصبح مالك أرض، سوف يقدم، بشرائه الأرض بالضبط، رصيماً مالياً معيناً لجلب عمال جدد إلى المستعمرات»⁽²⁷³⁾

وينبغي لسعر الأرض الذي تفرضه الدولة أن يكون، بالطبع، «سعراً كافياً» (sufficient price)، أي عالياً إلى حد «يمنع العمال من التحول إلى فلاحين مستقلين قبل مجيء عمال آخرين يحلون محلهم في سوق العمل المأجور»⁽²⁷⁴⁾ وهذا «السعر الكافي للأرض» ليس سوى تعبير ملطف عن الفدية التي يدفعها العامل إلى الرأسمالي لكي يأذن له بمغادرة سوق العمل المأجور إلى قطعتة من الأرض. فعليه، أولاً، أن يخلق للسيد الرأسمالي «رأسمالاً» يستطيع به هذا استغلال مزيد من العمال، وعليه من بعد ذلك، أن يقدم، على نفقته الخاصة «بديلاً» في سوق العمل، تجلبه الحكومة من وراء البحار [801] لمصلحة رب عمله السابق، الرأسمالي.

ومما له دلالة بالغة حقاً، أن الحكومة الإنكليزية، طبقت، لسنوات، هذه الطريقة في «التراكم الأولي» التي أوصى بها السيد واكفيلد لاستخدامها خصيصاً في المستعمرات.

(*) قول ماثور من كتاب كانديد أو المتقاتل للفيلسوف الفرنسي فولتير. [ن. برلين].

(273) واكفيلد، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 192.

(274) المرجع نفسه، ص 45.

وكان الاخفاق بالطبع، مخزياً شأنه شأن اخفاق قانون المصارف الذي ابتدعه بيل^(*) فكل ما تحقق هو أن تيار الهجرة تحول من المستعمرات الإنكليزية إلى الولايات المتحدة. والحال فإن تقدم الإنتاج الرأسمالي في أوروبا، الذي اقترن بتزايد الضغط الحكومي، جعل وصفاً واكفيلاً عبثاً لا لزوم له. فمن جهة، ظل السيل العام المتدفق عاماً بعد عام، دون انقطاع، من الهجرة إلى أميركا، يترك وراءه رواسب راكدة في شرقي الولايات المتحدة، لأن موجة الهجرة من أوروبا تلقى بالرجال في سوق العمل هناك بوتيرة أسرع مما تستطيع موجة الهجرة الثانية أن تجرفهم إلى غرب الولايات المتحدة. ومن جهة ثانية فقد جرّت الحرب الأهلية الأميركية في أعقابها ديناً وطنياً هائلاً، اقترن بتفاقم ضغط الضرائب، ونشوء أرستقراطية مالية في أدنى درجات الخسة، وإهداء قسم كبير جداً من الأراضي العامة إلى شركات المضاربين لاستثمارها في إنشاء سكك الحديد والمناجم وما إلى ذلك. خلاصة القول، جرّت الحرب الأهلية في أعقابها أسرع تمركز في رأس المال. وبهذا كُفّت الجمهورية الكبيرة عن كونها أرض الميعاد بالنسبة إلى العمال المهاجرين. ويمضي الإنتاج الرأسمالي، هناك، قُدماً بخطى عملاقة، رغم أن انخفاض الأجور وتبعية العامل المأجور لم ينحدرا نزولاً إلى المستوى العادي القائم في أوروبا. إن التبدد الصلف للأراضي البور في المستعمرات التي وزعتها الحكومة الإنكليزية على الأرستقراطيين والرأسماليين - وهو ما شجبه حتى واكفيلد بأعلى صوته - اقتراناً بسيل الناس الذين اجتذبهم البحث عن الذهب (Gold-Diggings) وبما سببته المنافسة الناجمة عن استيراد السلع الإنكليزية حتى لأصغر حرفي، إن ذلك كله قد أدى إلى توليد «فيض نسبي من السكان العمال» كبير، وبالتحديد في أستراليا⁽²⁷⁵⁾، بحيث أن

(*) قامت الحكومة الإنكليزية، وفق مبادرة من السير روبرت بيل، باصلاح بنك إنكلترا عام 1844، وفرضت معدلاً صارماً لتغطية الأوراق النقدية المصرفية (البנקنوت) بالذهب. وكانت الحكومة تعطل تنفيذ القانون أثناء الأزمات الاقتصادية. [ن. برلين].

(275) ما إن اكتسبت أستراليا حق سن قوانينها بنفسها، حتى اشترعت، بالطبع، قوانين ملائمة للمستوطنين، إلّا أن تبيد الأرض، الذي سبق أن قام به الإنكليز، اعترض الطريق. «إن الهدف الأول والرئيسي لقانون الأرض الجديد لعام 1862، يتوخى تقديم تسهيلات أكبر للشعب في مجال الاستيطان». (قانون الأراضي لفينكتوريا، بقلم المحترم ج. دوفي، وزير الأراضي، لندن، 1862، [ص3]). (The Land Law of Victoria, by the Hon. G. Duffy, Minister of Public Lands, London, 1862, [p.3]).

كل بريد، على وجه التقريب، مما تأتي به السفن البخارية، يحمل أنباء مؤسفة تقول [802] «باكتظاظ سوق العمل الأسترالية» (glut of the Australian labour-market)، وإن البغاء يزدهر في بعض الأماكن ازدهاره الوافر في هايماركت بلندن.

بيد أن وضع المستعمرات ليس هو ما يعنيننا، هنا. فكل ما يهمنا هو السر الذي اكتشفه في العالم الجديد الاقتصاد السياسي من العالم القديم، وأعلنه على رؤوس الأشهاد وهو: إن نمط الإنتاج الرأسمالي والتراكم، وبالتالي الملكية الرأسمالية الخاصة، يقتضيان إزالة الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الشخصي، أو بتعبير آخر يقتضيان انتزاع ملكية الشغل.

**المقتبسات باللغات غير الألمانية
(من الجزء الأول إلى الجزء السابع)**

[805]

الجزء الأول

ص 49 ألماني، 63 عربي، الحاشية 2

□ "Desire implies want; it is the appetite of the mind, and as natural as hunger to the body the greatest number (of things) have their value from supplying the wants of the mind". (Nicholas Barbon, *A Discourse on coining the new money lighter. In answer to Mr. Locke's Considerations etc.*, London, 1696, p. 2-3.)

ص 50 ألماني، 64 عربي، الحاشية 3

□ "Things have an intrinsick vertue" (...), "which in all places have the same vertue; as the loadstone to attract iron" (l.c.p. p. 6).

ص 50 ألماني، 64 عربي، الحاشية 4

□ "The natural worth of anything consists in its fitness to supply the necessities, or serve the conveniences of human life." (John Locke, *Some Considerations on the Consequences of the lowering of Interest*, 1691, in *Works*, edit. Lond. 1777, V. II, p. 28.)

ص 51 ألماني، 65 عربي، الحاشية 6

□ "La valeur consiste dans le rapport d'échange qui se trouve entre telle chose et telle autre, entre telle mesure d'une production et telle mesure d'une autre." (Le Trosne, *De l'Intérêt Social, [in] Physiocrates*, éd. Daire, Paris 1846, T.XII, p. 889.)

ص 51 ألماني، 65 عربي، الحاشية 7

□ "Nothing can have an intrinsick value" (N. Barbon, l.c.p, p. 6). "The value of a thing/Is just as much as it will bring. "

ص 54 ألماني، 69 عربي، الحاشية 10

□ "Toutes les productions d'un même genre ne forment proprement qu'une masse, dont le prix se détermine en général et sans égard aux circonstances particulières." (Le Trosne, l.c. p. 893.)

ص 57 ألماني، 73 عربي، الحاشية 13

□ "Tutti i fenomeni dell' universo, sieno essi prodotti della mano dell'uomo, ovvero delle universali leggi della fisica, non ci danno idea di attuale creazione, ma unicamente di una modificazione della materia. Accostare e separare sono gli unici elementi che l'ingegno umano ritrova analizzando l'idea della riproduzione; e tanto è riproduzione di valores" (...) "e di ricchezza se la terra, l'aria e l'acqua ne' campi si trasmutino in grano, come se colla mano dell' uomo il glutine di un insetto si trasmuti in velluto ovvero alcuni pezzetti di metallo si organizzino a formare una ripetizione. (Pietro Verri, *Meditazioni sulla Economia Politica*, 1771, in, Custodi, Parte Moderna, T. XV, p. 21-22.)

[806] ص 61 ألماني، 76-77 عربي، الحاشية 16

□ "One man has employed himself a week in providing this necessary of life ... and he that gives him some other in exchange, cannot make a better estimate of what is a proper equivalent, than by computing what cost him just as much labour and time: which in effect is no more than exchanging one man's labour in one thing for a time certain, for another man's labour in another thing for the same time." (*Some Thoughts on the Interest of Money in general* etc, p. 39.)

ص 64 ألماني، 80 عربي، الحاشية 17

□ "The command of quantity constitutes value". ([S. Bailey] *Money and its Vicissitudes*, Lond. 1837, p. 11.)

ص 77 ألماني، 95 عربي، الحاشية 23

□ "The value of any commodity denoting its relation in exchange, we may speak of it as corn-value, cloth-value, according to the commodity with which it is compared; and then there are a thousand different kinds of value, as many kinds

of value as there are commodities in existence, and all are equally real and equally nominal." ([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature, Measures, and Causes of Value: chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers. By the Author of Essays on the Formation etc., of Opinions*, London 1825, p. 39.)

ص 94 ألماني، 114-115 عربي، الحاشية 31

□ "As it is certain that our physical and moral faculties are alone our original riches, the employment of those faculties, labour of some kind, is our original treasure, and it is always from this employment - that all those things are created which we call riches It is certain too, that all those things only represent the labour which has created them, and if they have a value, or even two distinct values, they can only derive them from that (the value) of the labour from which they emanate. (Ricardo, *The principles of Pol. Econ.*, 3rd ed.. Lond. 1821, p. 334.)

ص 96 ألماني، 116-117 عربي، الحاشية 33

□ "Les économistes ont une singulière manière de procéder. Il n'y a pour eux que deux sortes d'institutions, celles de l'art et celles de la nature. Les institutions de la féodalité sont des institutions artificielles, celles de la bourgeoisie sont des institutions naturelles. Ils ressemblent en ceci aux théologiens, qui eux aussi établissent deux sortes de religions. Toute religion qui n'est pas la leur est une invention des hommes, tandis que leur propre religion est une émanation de dieu. - Ainsi il y a eu de l'histoire, mais il n'y en a plus." (Karl Marx, *Misère de la Philosophie. Réponse à la Philosophie de la Misère de M. Proudhon*, 1847, p. 113.)

ص 104 ألماني، 126 عربي، الحاشية 42

□ "I metalli naturalmente moneta." (Galiani, *Della Moneta in Custodis Sammlung*, Parte Moderna, T. III, p. 137.)

ص 104 ألماني، 127 عربي، الحاشية 44

□ "Il danaro è la merce universale." (Verri, l.c. p. 16.)

ص 105 ألماني، 127 عربي، الحاشية 45

□ "Silver and gold themselves, which we may call by the general name of Bullion, are commodities raising and falling in value Bullion then may be reckoned to be of higher value, where the smaller weight will purchase the greater quantity of the product or manufacture of the country etc." ([S. Clement], *A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchange, as they stand in relation to each to other. By a Merchant*, Lond. 1695, p. 7.)

□ "Silver and gold, coined or uncoined, tho' they are used for a measure of all other things, are no less a commodity than wine, oyl, tobacco, cloth or stuffs." ([J. Child,] *A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East-Indies etc.*, London 1689, p. 2.)

[807] □ "The stock and riches of the kingdom cannot properly be confined to money, nor ought gold and silver to be excluded from being merchandize." ([Th. Papillon], *The East India Trade a most Profitable Trade*, London, 1677, p.4.)

ص 105 ألماني، 128 عربي، الحاشية 46

□ "L'oro e l'argento hanno valore come metalli anteriore all' essere moneta." (Galiani, l.c.[p.72.]

ص 105-106 ألماني، 128-129 عربي، الحاشية 47

□ "L'argent en" (des denrées) "est le signe." (V. de Forbonnais, *Éléments du Commerce*, Nouv. Édit. Leyde 1766, T. II, p. 143.)

□ "Comme signe il est attiré par les denrées.' (l.c.p. 155.)

□ "L'argent est un signe d'une chose et la représente." (Montesquieu, *Esprit des Lois*, Œuvres, Lond. 1767, T. II, p.3.)

□ "L'argent n'est pas simple signe car il est lui-même richesse; il ne représente pas les valeurs, il les équivaut.' (Le Trosne, l.c. p. 910.)

□ "Qu'aucun puisse ni doive faire doute, que à nous et à notre majesté royale

n'appartienne seulement le mestier, le fait, l'état, la provision et toute l'ordonnance des monnaies, de donner tel cours, et pour tel prix comme il nous plaît et bon nous semble." (Philipp Valois, in einem Dekret, 1346.)

"Pecunias varo nulli emere fas erit, nam in usu publico constitutas oportet non esse mercem."

ص 106 ألماني، 129-130 عربي، الحاشية 48

□ "If a man can bring to London an ounce of silver out of the earth in Peru, in the same time that he can produce a bushel of corn, then one is the natural price of the other; now if by reason of new and more easie mines a man can procure two ounces of silver as easily as he formerly did one, the corn will be as cheap at 10 shillings the bushel, as it was before at 5 shillings, caeteris partibus." (William Petty, *A Treatise of Taxes and Contributions*, Lond. 1667, p. 31.)

ص 110 ألماني، 134 عربي، الحاشية 51

□ "In this case" (...) " they licked it" (the thing represented to them) twice to their tongues, after which they seemed to consider the bargain satisfactorily concluded».

ص 112 ألماني، 136 عربي، الحاشية 54

□ "Our coinage was originally adapted to the employment of silver only - hence an ounce of silver can always be divided into a certain adequate number of pieces of coin; but as gold was introduced at a later period into a coinage adapted only to silver, an ounce of gold cannot be coined into an adequate number of pieces." (Maclaren, *History of the Currency*, London, 1858, p. 16.)

ص 115 ألماني، 139 عربي، الحاشية 58

□ "Le monete le quali oggi sono ideali sono le più antiche d'ogni nazione, e tutte furono un tempo reali, e perché erano reali con esse si contava. (Galiani, *Della Moneta*, l.c. p. 153.)

ص 115 ألماني، 139-140 عربي، الحاشية 59

- "This is falsifying a measure, not establishing a standard." [David Urquhart, *Familiar Words*, p. 105.]

ص 116 ألماني، 140-141 عربي، الحاشية 62

- "If the wealth of a nation could be decupled by a Proclamation, it were strange that such proclamations have not long since been made by our Governors." ([Petty, *Quantulumcunque concerning Money. To the Lord Marquis of Halifax*, 1862,] p. 36.)

ص 116 ألماني، 141 عربي، الحاشية 63

- "Ou bien, il faut consentir à dire qu'une valeur d'un million en argent vaut plus qu'une valeur égale en marchandises." (Le Trosne, l.c. p. 919), also "qu'une valeur vaut plus qu'une valeur égale."

ص 120 ألماني، 145 عربي، الحاشية 65 [808]

- "Εχ δε του... πυρος ανταμειβεσθαι παντα φησιν σ Ηραχλειτος, και πυρ απαντ ων, ωσπερ χπισου χρηματα και χρηματων χρυσος" (*F. Lassale, Die philosophie Herakleitos des Dunklen*) Berlin 1858, Bd, I, P.222

ص 123 ألماني، 149 عربي، الحاشية 66

- "Toute vente est achat". (Dr. Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et les Travaux des Artisans*, [in] *Physiocrates*, éd. Daire, I. Partie, Paris, 1846, p. 170.) «Vendre et acheter».

ص 123 ألماني، 149 عربي، الحاشية 67

- "Le prix d'une marchandise ne pouvant être payé que par le prix d'une autre marchandise." (Mercier de la Rivière, *L'Ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, [in] *Physiocrates*, éd. Daire, II. Partie, p. 554.)

ص 123 ألماني، 150 عربي، الحاشية 68

- "Pour avoir cet argent, il faut avoir vendu." (l.c.p.543.)

ص 124 ألماني، 151 عربي، الحاشية 70

□ "Si l'argent représente, dans nos mains, les choses que nous pouvons désirer d'acheter, il y représente aussi les choses que nous avons vendues pour [...] cet argent." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 586.)

ص 125 ألماني، 152 عربي، الحاشية 71

□ "Il y a donc [...] quatre termes et trois contractants, dont l'un intervient deux fois." (Le Trosne. l.c. p. 909.)

ص 130 ألماني، 157 عربي، الحاشية 75

□ "Il" (l'argent) "n'a d'autre mouvement que celui qui lui est imprimé par les productions." (Le Trosne, l.c. p. 885.)

ص 133 ألماني، 160 عربي، الحاشية 76

□ "Ce sont les productions qui le" (l'argent) "mettent en mouvement et le font circuler La célérité de son mouvement" (sc. de l'argent) "supplée à sa quantité. Lorsqu'il en est besoin, il ne fait que glisser d'une main dans l'autre sans s'arrêter un instant." (Le Trosne, l.c.p. 915-916.)

ص 134 ألماني، 162 عربي، الحاشية 77

□ "Money being the common measure of buying and selling, every body who has anything to sell, and cannot procure chapmen for it, is presently apt to think, that want of money in the kingdom, or country, is the cause why his goods do not go off; and so, want of money is the common cry; which is a great mistake ... What do these people want, who cry out for money? The Farmer complains he thinks that were more money in the country, he should have a price for his goods
Then it seems money is not his want, but a Price for his corn and cattle, which he would sell, but cannot why cannot he get a price? 1) Either there is too much corn and cattle in the country, so that most who come to market have need of selling, as he has, and few of buying or. 2) There wants the usual vent abroad by Transportation Or, 3) The consumption fails, as when men, by reason of

poverty, do not spend so much in their houses as formerly they did, wherefore it is not the increase of specific money, which would at all advance the farmer's goods, but the removal of any of these three causes, which do truly keep down the market

The merchant and shopkeeper want money in the same manner, that is, they want a vent for the goods they deal in, by reason that the markets fail ... a nation never thrives better, than when riches are tost from hand to hand." (Sir Dudley North, *Discourses upon Trade*, Lond. 1691, p. 11-15 passim.)

ص 136 ألماني، 164 عربي، الحاشية 78

□ "There is a certain measure, and proportion of money requisite to drive the trade of a nation, more or less than which, would prejudice the same. Just as there is a certain proportion of farthings necessary in a small retail Trade, to change silver money, and to even such reckonings as cannot be adjusted with the smallest silver pieces Now as the proportion of the number of farthings requisite in [809] commerce is to be taken from the number of people, the frequency of their exchanges, as also, and principally, from the value of the smallest silver pieces of money; so in like manner, the proportion of money (gold and silver specie) requisite to our trade, is to be likewise taken from the frequency of commutations, and from the bigness of payments." (William Petty, *A Treatise on Taxes and Contributions*, Lond. 1667, p. 17.)

□ "The quantity of coin in every country is regulated by the value of the commodities which are to be circulated by it... The value of goods annually bought and sold in any country requires a certain quantity of money to circulate and distribute them to their proper consumers, and can give employment to no more. The channel of circulation necessarily draws to itself a sum sufficient to fill it, and never admits any more", ([A. Smith], *Wealth of Nations*, [V. III,] I. IV, ch. I. [p. 87-89.])

ص 137 ألماني، 164-165 عربي، الحاشية 79

□ "The prices of things will certainly rise in every nation, as the gold and silver increase amongst the people; and, consequently, where the gold and silver decrease

in any nation, the prices of all things must fall proportionably to such decrease of money." (Jacob Vanderlint, *Money answers all Things*, Lond., 1734, p. 5.)

□ "No inconvenience can arise by an unrestrained trade, but very great advantage; since, if the cash of the nation be decreased by it, which prohibitions are designed to prevent, those nations that get the cash will certainly find every thing advance in price, as the cash increases amongst them. And our manufactures and every thing else, will soon become so moderate as to turn the balance of trade in our favour, and thereby fetch the money back again." (l.c. p. 43, 34.)

ص 138 ألماني، 165-166 عربي، الحاشية 80

□ "Si l'on compare la masse de l'or et de l'argent qui est dans le monde, avec la somme des marchandises qui y sont, il est certain que chaque denrée ou marchandise, en particulier, pourra être comparée à une certaine portion [...] de l'autre. Supposons qu'il n'y ait qu'une seule denrée ou marchandise dans le monde, ou qu'il n'y ait qu'une seule qui s'achète, et qu'elle se divise comme l'argent; cette partie de cette marchandise répondra à une partie de la masse de l'argent; la moitié du total de l'une à la moitié du total de l'autre etc., l'établissement du prix des choses dépend toujours fondamentalement de la raison du total des choses au total des signes." (Montesquieu, l.c., T. III, p. 12-13.)

□ "Mankind having consented to put an imaginary value upon gold and silver... the intrinsic value, regarded in these metals, [...] is nothing but the quantity." ([J. Locke], *Some Considerations, etc.* 1691, *Works*, ed. 1777, V. II, p. 15.)

ص 139 ألماني، 166-167 عربي، الحاشية 81

□ "Silver and gold, like other commodities, have their ebbings and flowings. Upon the arrival of quantities from Spain it is carried into the Tower, and coined. Not long after there will come a demand for bullion, to be exported again. If there is none, but all happens to be in coin, what then? Melt it down again; there's no loss in it, for the coining costs the owner nothing. Thus the nation has been abused, and made to pay for the twisting of straw, for asses to eat. If the merchant" (...) "had to pay the price of the coinage, he would not have sent his

silver to the Tower without consideration; and coined money always keep a value above uncoined silver." (North, l.c. p. 18.)

ص 140 ألماني، 168 عربي، الحاشية 82

□ "If silver never exceed what is wanted for the smaller payments, it cannot be collected in sufficient quantities for the larger payments the use of gold in the main payments necessarily implies also its use in the retail trade: those who have [810] gold coin, offering them for small purchases, and receiving with the commodity purchased a balance of silver in return; by which means the surplus of silver that would otherwise encumber the retail dealer, is drawn off and dispersed into general circulation. But if there is as much silver as will transact the small payments independent of gold, the retail dealer must then receive silver for small purchases; and it must of necessity accumulate in his hands." (David Buchanan, *Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain*, Edinburgh, 1844, p. 248-249.)

ص 142 ألماني، 170 عربي، الحاشية 84

□ "That, as far as concerns our domestic exchanges, all the monetary functions which are usually performed by gold and silver coins, may be performed as effectually by a circulation of inconvertible notes, having no value but that factitious and conventional value [...] they derive from the law, is a fact, which admits, I conceive, of no denial. Value of this description may be made to answer all the purposes of intrinsic value and supersede even the necessity for a standard, provided only the quantity of [...] issues be kept under due limitation," (Fullarton, *Regulation of Currencies*, 2nd ed., London 1845, p. 21,)

ص 143 ألماني، 171 عربي، الحاشية 85

□ "Money does wear and grow lighter by often telling over It is the denomination and currency of the money that man regard in bargaining, and not the quantity of silver Tis the public authority upon the metal that makes it money." (N. Barbon, l.c.p. 29,30,25.)

ص 144 ألماني، 172 عربي، الحاشية 86

□ "Une richesse en argent n'est que richesse en productions, converties en argent." (Mercier de la Rivière, l.c.p. 573.)

□ "Une valeur en productions n'a fait que changer de forme." (ib., p. 486.)

ص 145 ألماني، 173 عربي، الحاشية 87

□ "'Tis by this practise they keep all their goods and manufactures at such low rates." (Vanderlint, l.c. p. 95-96)

ص 145 ألماني، 173 عربي، الحاشية 88

□ "Money is a pledge." (John Bellers, *Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality*, Lond. 1699, p. 13.)

ص 146 ألماني، 174-175 عربي، الحاشية 91

□ "'Gold! yellow, glittering precious gold!
[...] Thus much of this, will make black white; foul, fair;
Wrong, right; base, noble; old, young; coward, valiant
What this, you gods!
Why this
Will lug your priests and servants from your sides;
Pluck stout men's pillows from below their heads.
This yellow slave
Will knit and break religions; bless the accours'd;
Make the hoar leprosy ador'd; place thieves
And give them title, knee and approbation
With senators of the bench; this is it,
That makes the wappen'd widow wed again
Come damned earth,
Thou common whore of mankind," (Shakespeare, *Timon of Athens*)

ص 146 ألماني، 175 عربي، الحاشية 92

- "Ουδεν γαρ ανθρωποισιν οιον αργυρος
Κακον νομισμ εβλαστε τουτο και πολεις
Πορθει, τοδ ανδρας εξανιστησιν δομων.
Τοδ εκδιδασκει χαι παραλλασσει φρενας
Χρηστας προς αισχρα πραγμαθ ιστασθαι βροτων
πανουργιας δ εδειξεν ανθρωποις εχειν
Και παρτος εργου δυσσεβειαν ειδεναι" *sophokles, Antigone*)

ص 147 ألماني، 175 عربي، الحاشية 93

- "Ελπιουσης της πλεονεξιας αναξειν εκ των μυχων της γης
Αυτον τον πλουτωνα". (*Athen [aeus], Deipnos*)

[811]

ص 147 ألماني، 176 عربي، الحاشية 94

- "Accrescere quanto più si può il numero de' venditori d'ogni merce, diminuire quanto più si può il numero dei compratori, questi sono i cardini sui quali si raggirano tutte le operazioni di economia politica." (Verri, l.c. p. 52-53.)

ص 148 ألماني، 177-178 عربي، الحاشية 95

- "There is required for carrying on the trade of the nation, a determinate sum of specifick Money, which varies, and is sometimes more, sometimes less, as the circumstances we are in require ... This ebbing and flowing of money, supplies and accommodates itself, without any aid of Politicians The buckets work alternately; when money is scarce, bullion is coined, when bullion is scarce, money is melted." (Sir. D. North, l.c. [Postscript,] p. 3.)
- "Silver ornaments are brought out and coined when there is a high rate of interest, and go back again when the rate of interest falls." (J. St. Mills Evidence [in] *Reports. on Bankacts*, 1857, No. 2084-2101.)

ص 149 ألماني، 179 عربي، الحاشية 97

- "Such a spirit of cruelty reigns here in England among the men of trade, that is

not to be met with in any other society of men, nor in any other kingdom of the world." (*An Essay on Credit and the Bankrupt Act*, Lond. 1707, p.2.)

ص 152 ألماني، 182 عربي، الحاشية 100

□ "The Poor stand still, because the Rich have no Money to employ them, though they have the same land and hands to provide victuals and cloaths, as ever they had; which is the true Riches of a Nation, and not the Money." (John Bellers, *Proposals for raising a Colledge of Industry*, London, 1696, p. 3-4.)

ص 152 ألماني، 182 عربي، الحاشية 101

□ "On one occasion" (1839) "an old grasping banker" (...) "in his private room raised the lid of the desk he sat over, and displayed to a friend rolls of banknotes, saying with intense glee there were 600,000 £ of them, they were held to make money tight, and would all be let out after three o'clock on the same day." ([H. Roy,] *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844*, Lond. 1864, p. 81.)

□ "Some very curious rumours are current of the means which have been resorted to in order to create a scarcity of Banknotes ... Questionable as it would seem, to suppose that any trick of the kind would be adopted, the report has been so universal that it really deserves mention." [*The Observer*, 24. April 1864.]

ص 153 ألماني، 183 عربي، الحاشية 102

□ "The amount of sales (Im Original: purchases) or contracts entered upon during the course of any given day, will not affect the quantity of money afloat on that particular day, but, in the vast majority of cases, will resolve themselves into multifarious drafts upon the quantity of money which may be afloat at subsequent dates more or less distant ... The bills granted or credits opened, to-day, need have no resemblance whatever, either in quantity, amount or duration, to those granted or entered upon to-morrow or next day, nay, many of to-day's bills and credits, when due, fall in with a mass of liabilities whose origins traverse a range of antecedent dates altogether indefinite, bills at 12, 6, 3 months or 1 often aggregating together to swell the common liabilities of one particular day ..." (*The*

Currency Theory Reviewed; a letter to the Scotch People. By a Banker in England, Edinburgh 1845, p. 29-30 passim.)

ص 154 ألماني، 184 عربي، الحاشية 104

□ "The Course of Trade being thus turned, from exchanging of goods for goods, or delivering and taking, to selling and paying, all the bargains ... are now stated upon the foot of a Price in Money." ([D. Defoe], *An Essay upon Publick Credit*, 3rd ed., Lond. 1710, p. 8.)

[812] ص 155 ألماني، 185 عربي، الحاشية 105

□ "L'argent [...] est devenu le bourreau de toutes les choses." "alambic qui a fait évaporer une quantité effroyable de biens et de denrées pour faire ce fatal précis." "L'argent [...] déclare la guerre [...] à tout le genre humain." (Boisguillebert, *Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs*, édit, Daire, *Économistes financiers*, Paris, 1843, T. I, p. 413-419, 418, 417.)

ص 156 ألماني، 186 عربي، الحاشية 107

□ "If there were occasion to raise 40 millions p.a., whether the same 6 millions (...) would suffice for such revolutions and circulations thereof as trade requires?", "I answer yes: for the expense being 40 millions, if the revolutions were in such short circles, viz. weekly, as happens among poor artizans and labourers, who receive and pay every Saturday, then $\frac{40}{52}$ parts of 1 million of money would answer these ends; but if the circles be quarterly, according to our custom of paying rent, and gathering taxes, then 10 millions were requisite. Wherefore supposing payments in general to be of a mixed circle between one week and 13, then add 10 millions to $\frac{40}{52}$, the half of the which will be $5\frac{1}{2}$, so as if we have $5\frac{1}{2}$ mill., we have enough." (William Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, edit. Lond. 1691, p. 13-14.)

ص 158 ألماني، 188-189 عربي، الحاشية 109

□ "An unfavourable balance of trade never arises but from a redundant currency
The exportation of the coin is caused by its cheapness, and is not the effect, but

the cause of an unfavourable balance." [D.Ricardo, *The high price*, etc., London, 1821].

□ "The Balance of Trade, if there be one, is not the cause of sending away the money out of a nation: but that proceeds from the difference of the value of Bullion in every country." (N. Barbon, l.c. p. 59.)

ص 159 ألماني، 190 عربي، الحاشية 110a

□ "I would desire, indeed, no more convincing evidence of the competency of the machinery of the hoards in specie-paying countries to perform every necessary office of international adjustment, without any sensible aid from the general circulation, than the facility with which France, when but just recovering from the shock of a destructive foreign invasion, completed within the Space of 27 months the payment of her forced contribution of nearly 20 millions to the allied powers, and a considerable proportion of that sum in specie, without perceptible contraction or derangement of her domestic currency, or even any alarming fluctuation of her exchange." (Fullarton, l.c. p. 141)

ص 159 ألماني، 190 عربي، الحاشية 111

□ "L'argent se partage entre les nations relativement au besoin qu'elles en ont étant toujours attiré par les productions." (Le Trosne, l.c.p. 916.)
"The mines which are continually giving gold and silver, do give sufficient to supply such a needful balance to every nation." (J. Vanderlint, l.c. p. 40.)

ص 159 ألماني، 191 عربي، الحاشية 112

□ "Exchanges rise and fall every week, and at some particular times in the year run high against a nation, and at other times run as high on the contrary." (N. Barbon, l.c. p. 39.)

ص 160 ألماني، 191 عربي، الحاشية 114

□ "What money is more than of absolute necessity for a Home Trade, is dead stock, and brings no profit to that country it's kept in, but as it is transported in Trade, as well as imported." (John Ballers, *Essays*, etc., p. 13.)

□ "What if we have too much coin? We may melt down the heaviest and turn it into the splendour of plate, vessels or utensils of gold and silver; or send it out as a commodity, where the same is wanted or desired; or let it out at interest, where interest is high." (W.Petty, *Quantulumcunque*. p. 39.)

[813] □ "Money is but the fat of the Body-Politick, whereof too much does as often hinder its agility, as too little makes it sick as fat lubricates the motion of the muscles, feeds in want of victuals, fills up uneven cavities, and beautifies the body; so doth money in the state quicken its actions, feeds from abroad in time of dearth at home; evens accounts and beautifies the whole; although" " more especially the particular persons that have it in plenty." (W. Petty, *Political Anatomy of Ireland*, p. 14-15)

الجزء الثاني

ص 162 ألماني، 196 عربي، الحاشية 2

□ "Avec de l'argent on achète des marchandises, et avec des marchandises on achète de l'argent." (Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, p. 543.)

ص 163 ألماني، 197 عربي، الحاشية 3

□ "When a thing is bought, in order to be sold again, the sum employed is called money advanced; when it is bought not to be sold, it may be said to be expended." (James Steuart, *Works etc.*, edited by General Sir James Steuart, his son, Lond. 1805, V. I, p. 274.)

ص 165 ألماني، 199-200 عربي، الحاشية 4

□ "On n'échange pas de l'argent contre de l'argent." [Mercier de la Rivière, *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, p. 486.]

□ "Every transaction in which an individual buys produce in order to sell it again,

is, in fact, a speculation." (MacCulloch, *A Dictionary, practical etc. of Commerce*, London 1847, p. 1009.)

□ "Le commerce est un jeu" (...) "et ce n'est pas avec des gueux qu'on peut gagner. Si l'on gagnait long-temps en tout avec tous, il faudrait rendre de bon accord les plus grandes parties du profit, pour recommencer le jeu." (Pinto, *Traité de la Circulation et du Crédit*, Amsterdam 1771, p. 231.)

ص 168 ألماني، 202 عربي، الحاشية 7

□ "Commodities" (...) "are not the terminating object of the trading capitalist ... money is his terminating object." (Th. Chalmers, *On Politic. Econ. etc.*, 2nd edit., Glasgow, 1832, p. 165-166.)

ص 168 ألماني، 202-203 عربي، الحاشية 8

□ "Il mercante non conta quasi per niente il lucro fatto, ma mira sempre al futuro." (A. Genovesi, *Lezioni di Economia Civile (1765)*, Custodi, Parte Moderna, T. VIII, p. 139.)

ص 168 ألماني، 203 عربي، الحاشية 10a

□ "Questo infinito che le cose non hanno in progresso, hanno in giro." (Galiani, [l.c. p. 156].)

ص 168 ألماني، 203 عربي، الحاشية 11

□ "Ce n'est pas la matière qui fait le capital, mais la valeur de ces matières." (J. B. Say, *Traité d'Écon. Polit.*, 3^{ème} éd., Paris 1817, T. II, p. 429.)

ص 169 ألماني، 204 عربي، الحاشية 12

□ "Currency (!) employed to productive purposes is capital." (Macleod, *The Theory and Practice of Banking*, London, 1855, V. I, c. 1, p. 55.)

□ "Capital is commodities." (James Mill, *Elements of Pol. Econ.*, Lond. 1821, p. 74.)

ص 172 ألماني، 208 عربي، الحاشية 16

□ "Que l'une de ces deux valeurs soit argent, ou qu'elles soient toutes deux marchandises usuelles, rien de plus indifférent en soi." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 543.)

ص 172 ألماني، 208 عربي، الحاشية 17

□ "Ce ne sont pas les contractants qui prononcent sur la valeur; elle est décidée avant la convention." (Le Trosne, [l.c.]p. 906.)

[814] ص 173 ألماني، 209 عربي، الحاشية 19

□ "L'échange devient désavantageux pour l'une des parties, lorsque quelque chose étrangère vient diminuer ou exagérer le prix: alors l'égalité est blessée, mais la lésion procède de cette cause et non de l'échange." (Le Trosne, l.c. p. 904.)

ص 173 ألماني، 209 عربي، الحاشية 20

□ "L'échange est de sa nature un contrat d'égalité qui se fait de valeur pour valeur égale. Il n'est donc pas un moyen de s'enrichir, puisque l'on donne autant que l'on reçoit." (Le Trosne, l.c. p. 903-904.)

ص 174 ألماني، 210 عربي، الحاشية 22

□ "Dans la société formée il n'y a pas de surabondant en aucun genre." [Le Trosne, l.c.]

ص 175 ألماني، 211 عربي، الحاشية 24

□ "By the augmentation of the nominal value of the produce sellers not enriched since what they gain as sellers, they precisely expend in the quality of buyers." (J. Gray), *The Essential Principles of the Wealth of Nations, etc.*, London, 1797, p.66.)

ص 175 ألماني، 212 عربي، الحاشية 25

□ "Si l'on est forcé de donner pour 18 livres une quantité de telle production qui

en valait 24, lorsqu'on emploiera ce même argent à acheter, on aura également pour 18 livres. ce que l'on payait 24." (Le Trosne, l.c. p. 897.)

ص 175 ألماني، 212 عربي، الحاشية 26

□ "Chaque vendeur ne peut donc parvenir à renchérir habituellement ses marchandises, qu'en se soumettant aussi à payer habituellement plus cher les marchandises des autres vendeurs; et par la même raison, chaque consommateur ne peut [...] payer habituellement moins cher ce qu'il achète, qu'en se soumettant aussi à une diminution semblable sur le prix des choses qu'il vend." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 555.)

ص 176 ألماني، 213 عربي، الحاشية 28

□ "The idea of profits being paid by the consumers, is, assuredly, very absurd. Who are the consumers?" (G. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 183.)

ص 176 ألماني، 213 عربي، الحاشية 29

□ "When a man is in want of demand, does Mr. Malthus recommend him to pay some other person to take off his goods?" (*An Inquiry into those principles, respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, etc.*, London, 1821, p. 55.)

ص 178 ألماني، 214 عربي، الحاشية 31

□ "L'échange qui se fait de deux valeurs égales n'augmente ni ne diminue la masse des valeurs subsistantes dans la société. L'échange de deux valeurs inégales ne change rien non plus à la somme des valeurs sociales, bien qu'il ajoute à la fortune de l'un ce qu'il ôte de la fortune de l'autre." (J. B. Say, l.c., T. II, p.443-444.)

□ "On n'achète des produits qu'avec des produits" (l.c., T. II, p. 438.)

□ "Les productions ne se paient qu'avec des productions." (Le Trosne, l.c. p. 899.)

ص 178 ألماني، 214 عربي، الحاشية 32

□ "Exchange confers no value at all upon products." (F. Wayland, *The Elements of Pol. Econ.*, Boston, 1843, p. 168.)

ص 178 ألماني، 215 عربي، الحاشية 33

□ "Under the rule of invariable equivalents commerce would be impossible." (G. Opdyke, *A Treatise on polit. Economy*, New York 1851, p. 66-69.)

ص 179 ألماني، 216 عربي، الحاشية 36

□ "Profit, in the usual condition of the market, is not made by exchanging. Had it not existed before, neither could it after that transaction." (Ramsay, l.c. p. 184.)

ص 181 ألماني، 218 عربي، الحاشية 38

□ "In the form of money ... capital is productive of no profit." (Ricardo, *Princ. of Pol. Econ.*, p. 267.)

[815]

ص 184 ألماني، 222 عربي، الحاشية 42

□ "The value or worth of a man, is as of all other things, his price: that is to say, so much as would be given for the use of his power." (Th. Hobbes, *Leviathan*, in *Works*, edit. Molesworth, London 1839-1844, V. III, p. 76.)

ص 186 ألماني، 224 عربي، الحاشية 46

□ "Its" (labour's) "natural price ... consists in such a quantity of necessities, and comforts of life, as, from the nature of the climate, and the habits of the country, are necessary to support the labourer, and to enable him to rear such a family as may preserve, in the market, an undiminished supply of labour," (R. Torrens, *An Essay on the external Corn Trade*, London, 1815, p. 62.)

ص 188 ألماني، 226 عربي، الحاشية 49

□ "All labour is paid, after it has ceased." (*An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand etc*, p. 104.)

□ "Le crédit commercial a dû commencer au moment où l'ouvrier, premier artisan de la production, a pu, au moyen de ses économies, attendre le salaire de son travail jusqu'à la fin de la semaine, de la quinzaine, du mois, du trimestre etc.' (Ch. Ganih, *Des Systèmes d'Écon, Polit.*, 2^{ème} édit., Paris 1821, T. II, p. 150.)

ص 188 ألماني، 226 عربي، الحاشية 50

□ "L'ouvrier prête son industrie", ... "de perdre son salaire ... l'ouvrier ne transmet rien de matériel." (Storch, *Cours d'Écon. Polit.*, Pétersbourg, 1815, T. II, p. 36-37.)

ص 188 ألماني، 226-227-228 عربي، الحاشية 51

□ "It is a common practice with the coal masters to pay once a month, and advance cash to their workmen at the end of each intermediate week. The cash is given in the shop" (..); "the men take it on one side and lay it out on the other." (*Children's Employment Commission, III. Report*, Lond, 1864, p. 38, No. 192.)

الجزء الثالث

ص 193 ألماني، 234 عربي، الحاشية 1

□ "The earth's spontaneous productions being in small quantity, and quite independent of man, appear, as it were, to be furnished by nature, in the same way as a small sum is given to a young man, in order to put him in a way of industry, and of making his fortune." (James Steuart, *Principles of Polit. Econ*, edit. Dublin, 1770, V. I, p. 116.)

ص 202 ألماني، 245 عربي، الحاشية 11

□ "Not only the labour applied immediately to commodities affects their value, but the labour also which is bestowed on the implements, tools, and buildings with which such labour is assisted." (Ricardo, l.c. p. 16.)

ص 205 ألماني، 248 عربي، الحاشية 13

□ "Cette façon d'imputer à une seule chose la valeur de plusieurs autres" (par exemple au lin la consommation du tisserand), "d'appliquer, pour ainsi dire, couche sur couche, plusieurs valeurs sur une seule, fait que celle-ci grossit d'autant

Le terme d'addition peint très-bien la manière dont se forme le prix des ouvrages de main d'œuvre; ce prix n'est qu'un total de plusieurs valeurs consommées et additionnées ensemble; or, additionner n'est pas multiplier." (Mercier de la Rivière, l.c. p. 599.)

ص 211 ألماني، 254-255 عربي، الحاشية 17

□ "I am here shewn tools that no man in his senses, with us, would allow a labourer, for whom he was paying wages, to be encumbered with; and the excessive weight and clumsiness of which, I would judge, would make work at least ten per cent greater than with those ordinarily used with us. And I am assured that, in the careless and clumsy way they must be used by the slaves, anything lighter or less rude could not be furnished them with good economy, and [816] that such tools as we constantly give our labourers, and find our profit in giving them, would not last out a day in a Virginia cornfield - much lighter and more free from stones though it be than ours. So, too, when I ask why mules are so universally substituted for horses on the farm, the first reason given, and confessedly the most conclusive one, is that horses cannot bear the treatment that they always must get from the negroes; horses are always soon foundered or crippled by them, while mules will bear cudgelling, or lose a meal or two now and then, and not be materially injured, and they do not take cold or get sick, if neglected or overworked; But I do not need to go further than to the window of the room in which I am writing, to see at almost any time, treatment of cattle that would insure the immediate discharge of the driver by almost any farmer owning them in the North." [Olmsted, *Seaboard Slave States*, p. 46-47.]

ص 212 ألماني، 256 عربي، الحاشية 18

□ "The great class, who have nothing to give for food but ordinary labour, are the

great bulk of the people." (James Mill in *Art. Colony, Supplement to the Encyclop. Brit.*, 1831.)

ص 213 ألماني، 257 عربي، الحاشية 19

□ "Where reference is made to labour as a measure of value, it necessarily implies labour of one particular kind the proportion which the other kinds bear to it being easily ascertained." ([J. Cazenove,] *Outlines of Polit. Economy*, London, 1832, p. 22-23.)

ص 215 ألماني، 259 عربي، الحاشية 20

□ "Labour gives [...] a new creation for one extinguished." (*An Essay on the Polit. Econ. of Nations*, London, 1821, p. 13.)

ص 219 ألماني، 263-264 عربي، الحاشية 21

□ "... that kind of wear which cannot be repaired from time to time, and which, in the case of a knife, would ultimately reduce it to a state in which the cutler would say of it, it is not worth a new blade."

□ "Mr. Ricardo speaks of the portion of the labour of the engineer in making stocking machines ..."

□ "Yet the total labour that produced each single pair of stockings includes the whole labour of the engineer, not a portion; for one machine makes many pairs, and none of those pairs could have been done without any part of the machine." (*Observations on certain verbal disputes in Pol. Econ., particularly relating to Value, and to Demand and Supply*, London, 1821, p. 54.)

ص 221 ألماني، 266 عربي، الحاشية 22a

□ "Of all the instruments of the farmer's trade, the labour of man is that on which he is most to rely for the re-payment of his capital. The other two - the working stock of the cattle, and the carts, ploughs, spades, and so forth - without a given portion of the first, are nothing at all." (Edmund Burke, *Thoughts*

and Details on Scarcity, originally presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795, edit. London, 1800, p. 10.)

ص 222 ألماني، 266-267 عربي، الحاشية 23

□ " the weather and the natural principle of decay do not suspend their operations because the steam-engine ceases to revolve." [*The Times*, 26 November 1862.]

ص 222 ألماني، 267 عربي، الحاشية 24

□ "Productive Consumption: where the consumption of a commodity is a part of the process of production ... In these instances there is no consumption of value." (S. P. Newman, l.c. p. 296.)

[817]

ص 222 ألماني، 267-268 عربي، الحاشية 25

□ "It matters not in what form capital re-appears." "The various Kinds of food, clothing, and shelter, necessary for the existence and comfort of the human being, are also changed. They are consumed from time to time, and their value re-appears, in that new vigour imparted to his body and mind, forming fresh capital, to be employed again in the work of production." (F. Wayland, l.c. p. 31-32.)

ص 224 ألماني، 270 عربي، الحاشية 26

□ "Toutes les productions d'un même genre ne forment proprement qu'une masse, dont le prix se détermine en général et sans égard aux circonstances particulières." (Le Trosne, l.c. p. 893.)

ص 227 ألماني، 271 عربي، الحاشية 26a

□ "If we reckon the value of the fixed capital employed as a part of the advances, we must reckon the remaining value of such capital at the end of the year as a part of the annual returns." (Malthus. *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., London, 1836, p. 269.)

ص 243 ألماني، 292-293 عربي، الحاشية 34

□ "the strong inclination [...] to represent net wealth as beneficial to the labouring class though it is evidently not on account of being net." (Th. Hopkins, *On Rent of Land etc.*, London, 1828, p. 126.)

ص 246 ألماني، 295 عربي، الحاشية 35

□ "A day's labour is vague, it may be long or short." (*An Essay on Trade and Commerce, containing Observations on Taxation etc.*, London, 1770, p. 73.)

ص 247 ألماني، 297 عربي، الحاشية 38

□ "An Hour's Labour lost in a day is a prodigious injury to a commercial state." "There is a very great consumption of luxuries among the labouring poor of this kingdom; particularly among the manufacturing populace; by which they also consume their time, the most fatal of consumptions." (*An Essay on Trade and Commerce etc.*, p. 47u.153.)

ص 247 ألماني، 297 عربي، الحاشية 39

□ "Si le manouvrier libre prend un instant de repos, l'économie sordide qui le suit des yeux avec inquiétude, prétend qu'il la vole." (N. Linguet, *Théorie des Loix Civiles, etc.*, London 1767, V. II, p. 466.)

ص 249 ألماني، 299 عربي، الحاشية 41

□ "Those who labour in reality feed both the pensioners called the rich, and themselves." (Edmund Burke, l.c. p. 2-3.)

ص 256 ألماني، 308-309 عربي، الحاشية 55

□ "Fox full fraught in seeming sanctity
That feared an oath,
But like the devil would lie
That look'd like Lent, and had the holy leer
And durst not sin! before he said his prayer!"

ص 258 ألماني، 310 عربي، الحاشية 64

□ "The cupidity of mill-owners, whose cruelties in pursuit of gain, have hardly been exceeded by those perpetrated by the Spaniards on the conquest of America, in the pursuit of gold." (John Wade, *History of the Middle and Working Classes*, 3rd ed. Lond. 1835, p. 114.)

ص 266 ألماني، 321 عربي، الحاشية 82

□ "that these factors of Blackwell Hall are a Publick Nuisance and Prejudice to the Clothing Trade and ought to be put down as a Nuisance." (*The Case of our English Wool etc.*, London, 1685, p. 6-7.)

ص 272 ألماني، 329 عربي، الحاشية 93

□ Both in Staffordshire and in South Wales young girls and women are employed on the pit banks and on the coke heaps, not only by day, but also by night. This practice has been often noticed in Reports presented to Parliament, as being attended with great and notorious evils. These females, employed with the men, hardly distinguished from them in their dress, and begrimed with dirt and smoke, are exposed to the deterioration of character arising from the loss of self-respect which can hardly fail to follow from their unfeminine occupation." ([*Children's Employment Commission. Third Report*, 1864,] 194, p. XXVI.)

[818] ص 281 ألماني، 340 عربي، الحاشية 105

□ "We have given in our previous reports the statements of several experienced manufacturers to the affect that over-hours certainly tend prematurely to exhaust the working power of the men." ([*Children's Employment Commission. Fourth Report*, 1865,] 64, p. XIII.)

ص 287 ألماني، 347 عربي، الحاشية 116

□ "No child under the age of 12 years shall be employed in any manufacturing establishment more than 10 hours in one day." (*General Statutes of Massachusetts*, ch, 60, §3.)

□ "Labour performed during a period of 10 hours on any day in all cotton, woollen, silk, paper, glass, and flax factories, or in manufactories of iron and brass, shall be considered a legal day's labour. And be it enacted, that hereafter no minor engaged in any factory shall be holden or required to work more than 10 hours in any day, or 60 hours in any week; and that hereafter no minor shall be admitted as a worker under the age of 10 years in any factory within this state." (*State of New Jersey, An act to limit the hours of labour etc.*, § 1 und 2. Gesetz, 18. März 1851.)

□ "No minor who has attained the age of 12 years, and is under the age of 15 years, shall be employed in any manufacturing establishment more than 11 hours in any one day, nor before 5 o'clock in the morning, nor after 7½ in the evening." (*Revised Statutes of the State of Rhode Island, etc.*, ch. 139, § 23, 1st July 1857.)

ص 293 ألماني، 355 عربي، الحاشية 127

□ "...and not an asylum for the poor, where they are to be plentifully fed, warmly and decently clothed, and where they do but little work." [*An Essay on Trade and Commerce etc*, p. 242-243.]

ص 293 ألماني، 355-356 عربي، الحاشية 129

□ "They especially objected to work beyond the 12 hours per day, because the law which fixed those hours is the only good which remains to them of the legislation of the Republic." (*Rep. of Insp. of Fact. 31st Octob. 1855*, p. 80.)

ص 299 ألماني، 363 عربي، الحاشية 141

□ "As a reduction in their hours of work would cause a large number" (of children) "to be employed, it was thought that the additional supply of children from eight to nine years of age, would meet the increased demand," ([*Rep. etc. for 30th Sept. 1844*], p.13.)

ص 309 ألماني، 376 عربي، الحاشية 170

□ "The present law" (of 1850) "was a compromise whereby the employed surrendered the benefit of the Ten Hours' Act for the advantage of one uniform

period for the commencement and termination of the labour of those whose labour is restricted." (*Reports etc, for 30th April 1852*, p. 14.)

ص 312 ألماني، 379 عربي، الحاشية 181

□ "The Printworks' Act is admitted to be a failure, both with reference to its educational and protective provisions." (*Reports etc. for 31st Oct. 1862*, p. 52.)

ص 315 ألماني، 383 عربي، الحاشية 186

□ "The conduct of each of these classes" (capitalists and workmen) "has been the result of the relative situation in which they have been placed." (*Reports etc. for 31st Oct, 1848*, p.113.)

ص 316 ألماني، 383 عربي، الحاشية 187

□ "The employments placed under restriction were connected with the manufacture of textile fabrics by the aid of steam or water power. There were two conditions to which an employment must be subject to cause it to be inspected, viz, the use of steam or water power, and the manufacture of certain specified fibres." (*Reports etc. for 31st October 1864*, p.8.)

ص 316 ألماني، 384 عربي، الحاشية 189

□ "The Acts of last Session" (1864) "... embrace a diversity of occupations the customs in which differ greatly, and the use of mechanical power to give motion to [819] machinery is no longer one of the elements necessary, as formerly, to constitute in legal phrase a Factory." (*Reports etc. for 31st Oct. 1864*, p.8.)

ص 318 ألماني، 386 عربي، الحاشية 195

□ "These objections" (...) "must succumb before the broad principle of the rights of labour there is a time when the master's right in his workman's labour ceases and his time becomes his own, even if there was no exhaustion in the question," (*Reports etc. for 31st Oct. 1862*, p. 54.)

ص 319 ألماني، 387 عربي، الحاشية 198

□ "These proceedings" (...) "have afforded, moreover, incontrovertible proof of

the fallacy of the assertion so often advanced, that operatives need no protection, but may be considered as free agents in the disposal of the only property they possess, the labour of their hands, and the sweat of their brows." (*Reports etc. for 30th April 1850*, p. 45.)

□ "Free labour, if so it may be termed, even in a free country requires the strong arm of the law to protect it." ("Reports etc. for 31st Oct. 1864", p. 34.)

□ "To permit, which is tantamount to compelling ... to work 14 hours a day with or without meals etc.", (*Reports etc. for 30th April 1863*, p. 40.)

ص 320 ألماني، 388 عربي، الحاشية 201

□ "A still greater boon is, the distinction at last made clear between the worker's own time and his master's. The worker knows now when that which he sells is ended, and when his own begins, and by possessing a sure foreknowledge of this, is enabled to pre-arrange his own minutes for his own purposes." ([*Reports of the Inspectors of factories etc. for 31st October, 1864*,] p. 52.)

□ "By making them masters of their own time, they" (...) "have given them a moral energy which is directing them to the eventual possession of political power." (l.c. p. 47.)

□ "... the master had no time for anything but money: the servant had no time for anything but labour." (l.c. p.48.)

ص 325 ألماني، 394 عربي، الحاشية 204

□ "The labour, that is the economic time, of society, is a given portion, say ten hours a day of a million of people or ten million hours ... Capital has its boundary of increase. The boundary may, at any given period, be attained in the actual extent of economic time employed." (*An Essay on the Political Economy of Nations*, London, 1821, p. 47-49.)

ص 326 ألماني، 395-396 عربي، الحاشية 205

□ "The farmer cannot rely on his own labour; and if he does, I will maintain, that he is a loser by it. His employment should be, a general attention to the whole: his

thrasher must be watched, or he will soon lose his wages in corn not thrashed out; his mowers, reapers etc. must he looked after; he must constantly go round his fences; he must see there is no neglect; which would be the case if he was confined to any one spot." ([J. Arbuthnot], *An Enquiry into the Connection between the Price of Provisions, and the Size of Farms, etc.*, By a Farmer, London, 1773, p. 12.)

الجزء الرابع

ص 332 ألماني، 404 عربي، الحاشية 1

□ "... so as to live, labour, and generate". (William Petty, *Political Anatomy of Ireland*, 1672, p. 64.)

□ "The Price of Labour is always constituted of the Price of necessities."
"whenever the labouring man's wages will not, suitably to his low rank and [820] station, as a labouring man, support such family as is often the lot of many of them to have." (J. Vanderlint, l.c. p. 15.)

□ "Le simple ouvrier, qui n'a que ses bras et son industrie, n'a rien qu'autant qu'il parvient à vendre à d'autres sa peine ... En tout genre de travail il doit arriver et il arrive en effet, que le salaire de l'ouvrier se borne à ce qui lui est nécessaire pour lui procurer la subsistance." (Turgot, *Réflexions etc.*, [in] œuvres, éd. Daire, T. I, p. 10.)

□ "The price of the necessities of life is, in fact, the cost of producing labour." (Malthus, *Inquiry into etc. Rent*, Lond. 1815, p. 48, Note.)

ص 333 ألماني، 406 عربي، الحاشية 2

□ "Quando si perfezionano le arti, che non è altro che la scoperta di nuove vie, onde si possa compiere una manifattura con meno gente o (che è lo stesso) in minor tempo di prima". (Galiani, l.c. p. 158-159.)

□ "L'économie sur les frais de production ne peut être autre chose que l'économie sur la quantité de travail employé pour produire." (Sismondi, *Études etc.*, T. I, p. 22.)

ص 337 ألماني، 409 عربي، الحاشية 3a

□ "A man's profit does not depend upon his command of the produce of other men's labour, but upon his command of labour itself. If he can sell his goods at a higher price, while his workmen's wages remain unaltered, he is clearly benefited ... A smaller proportion of what he produces is sufficient to put that labour into motion, and a larger proportion consequently remains for himself." ([J. Cazenove], *Outlines of Polit. Econ.*, London 1832, p. 49-50.)

ص 338 ألماني، 410 عربي، الحاشية 4

□ "If my neighbour by doing much with little labour, can sell cheap, I must contrive to sell as cheap as he. So that every art, trade, or engine, doing work with labour of fewer hands, and consequently cheaper, begets in others a kind of necessity and emulation, either of using the same art, trade, or engine, or of inventing something like it, that every man may be upon the square, that no man may be able to undersell his neighbour." (*The Advantages of the East-India Trade to England*, Lond. 1720, p. 67.)

ص 338 ألماني، 411 عربي، الحاشية 5

□ "In whatever proportion the expenses of a labourer are diminished, in the same proportion will his wages be diminished, if the restraints upon industry are at the same time taken off." (*Considerations concerning taking off the Bounty on Corn exported etc.*, Lond, 1753, p. 7.)

□ "The interest of trade requires, that corn and all provisions should be as cheap as possible; for whatever makes them dear, must make labour dear also in all countries, where industry is not restrained, the price of provisions must affect the Price of Labour. This will always be diminished when the necessities of life grow cheaper." (l.c. p. 3.)

□ "Wages are decreased in the same proportion as the powers of production increase. Machinery, it is true, cheapens the necessities of life, but it also cheapens the labourer too." (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Cooperation*, London 1834, p. 27.)

ص 339 ألماني، 412 عربي، الحاشية 7

□ "Ces spéculateurs si économes du travail des ouvriers qu'il faudrait qu'ils payassent." (J. N. Bidaut, *Du Monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce*, Paris 1828, p. 13.)

[821] □ "The employer will be always on the stretch to economise time and labour," (Dugald Stewart, *Works*, ed. by Sir W. Hamilton, V. VIII, Edinburgh 1855. *Lectures on Polit. Econ.*, p. 318.)

□ "Their" (the capitalists') "interest is that the productive powers of the labourers they employ should be the greatest possible. On promoting that power their attention is fixed and almost exclusively fixed." (R. Jones, l.c., Lecture III.)

ص 342 ألماني، 414 عربي، الحاشية 8

□ "Unquestionably, there is a great deal of difference between the value of one man's labour and that of another, from strength, dexterity and honest application. But I am quite sure, from my best observation, that any given five men will, in their total, afford a proportion of labour equal to any other five within the periods of life I have stated; that is, that among such five men there will be one possessing all the qualifications of a good workman, one bad, and the other three middling, and approximating to the first and the last. So that in so small a platoon as that of even five, you will find the full complement of all that five men can earn. (E. Burke, l.c. p. 15-16.)

ص 345 ألماني، 417 عربي، الحاشية 11

□ "There are numerous operations of so simple a kind as not to admit a division into parts, which cannot be performed without the cooperation of many pairs of hands. For instance the lifting of a large tree on a wain every thing in short, which cannot be done unless a great many pairs of hands help each other in the same undivided employment, and at the same time." (E. G. Wakefield, *A View of the Art of Colonization*, London 1849, p. 168.)

ص 345 ألماني، 417 عربي، الحاشية 11a

□ "As one man cannot, and 10 men must strain, to lift a tun of weight, yet one hundred men can do it only by the strength of a finger of each of them." (John Bellers, *Proposals for raising a colledge of industry*, London 1696, p. 21.)

ص 345 ألماني، 418 عربي، الحاشية 12

□ "There is also" (...) an advantage in the proportion of servants, which will not easily be understood but by practical men; for it is natural to say, as 1 is to 4, so are 3 12: but this will not hold good in practice; for in harvest-time and many other operations which require that kind of despatch, by the throwing many hands together, the work is better, and more expeditiously done: f. i., in harvest, 2 drivers, 2 loaders, 2 pitchers, 2 rakers, and the rest at the rick, or in the barn, will despatch double the work, that the same number of hands would do, if divided into different gangs, on different farms," ([J. Arbuthnot], *An Enquiry into the Connection between the present price of provisions and the size of farms*. By a Farmer, London, 1773, p. 7-8.)

ص 346 ألماني، 419 عربي، الحاشية 14

□ "On doit encore remarquer que cette division partielle du travail peut se faire quand même les ouvriers sont occupés d'une même besogne. Des maçons par exemple, occupés de faire passer de mains en mains des briques à un échafaudage supérieur, font tous la même besogne, et pourtant il existe parmi eux une espèce de division de travail, qui consiste en ce que chacun d'eux fait passer la brique par un espace donné, et que tous ensemble la font parvenir beaucoup plus promptement à l'endroit marqué qu'ils ne feraient si chacun d'eux portait sa brique séparément jusqu'à l'échafaudage supérieur." (F. Skarbek, *Théorie des richesses sociales*, 2^{ème} éd., Paris 1839, T. I. p. 97-98.)

ص 347 ألماني، 419 عربي، الحاشية 15

□ "Est-il question d'exécuter un travail compliqué, plusieurs choses doivent être faites simultanément. L'un en fait une pendant que l'autre en fait une autre, et tous contribuent à l'effet qu'un seul homme n'aurait pu produire. L'un rame pendant

que l'autre tient le gouvernail, et qu'un troisième jette le filet ou harponne le poisson, et la pêche a un succès impossible sans ce concours." (Destutt de Tracy, l.c. p. 78.) [822]

ص 347 ألماني، 420 عربي، الحاشية 16

□ "The doing of it" (...) "at the critical juncture, is of so much the greater consequence." ([J. Arbuthnot], *An Inquiry into the Connection between the present price etc.*, p 7.)

ص 347 ألماني، 420 عربي، الحاشية 17

□ "The next evil is one which one would scarcely expect to find in a country which exports more labour than any other in the world, with the exception perhaps of China and England - the impossibility of procuring a sufficient number of hands to clean the cotton. The consequence of this is that large quantities of the crop are left unpicked, while another portion is gathered from the ground, when it has fallen, and is of course discoloured and partially rotted, so that for want of labour at the proper season the cultivator is actually forced to submit to the loss of a large part of that crop for which England is so anxiously looking." (*Bengal Hurkaru, Bi-Monthly Overland Summary of News*, 22nd July 1861.)

ص 348 ألماني، 421 عربي، الحاشية 18

□ "In the progress of culture all, and perhaps more than all the capital and labour which once loosely occupied 500 acres, are now concentrated for the more complete tillage of 100." Obgleich "relatively to the amount of capital and labour employed, space is concentrated, it is an enlarged sphere of production, as compared to the sphere of production formerly occupied or worked upon by one single, independent agent of production." (R. Jones, *An Essay on the Distribution of Wealth, On Rent*, London 1831, p.191.)

ص 349 ألماني، 421-422 عربي، الحاشية 19

□ "La forza di ciascuno uomo è minima, ma la riunione delle minime forze forma una forza totale maggiore anche della somma delle forze medesime fino a che le

forze per essere riunite possono diminuire il tempo ed accrescere lo spazio della loro azione." (G. R. Carli, *Note zu P. Verri*, l.c., T. XV, p.196.)

ص 350 ألماني، 423 عربي، الحاشية 20

□ "Profits is the sole end of trade." (J. Vanderlint, l.c. p. 11.)

ص 351 ألماني، 423-424 عربي، الحاشية 21

□ "the first result was a sudden decrease in waste, the men not seeing why they should waste their own property any more than any other master's, and waste is perhaps, next to bad debts, the greatest source of manufacturing loss." [*Spectator*, 26. Mai 1866.]

ص 352 ألماني، 424 عربي، الحاشية 21a

□ "The peasant proprietor" (...), "appropriating the whole produce of his soil (bei Cairnes: toil), needs no other stimulus to exertion. Superintendence is here completely dispensed with." (Cairnes, l.c. p.48-49.)

ص 352 ألماني، 425 عربي، الحاشية 22

□ "Why do large undertakings in the manufacturing way ruin private industry, but by coming nearer to the simplicity of slaves?" (*Princ. of Pol. Econ.*, London, 1767, V. I, p. 167-168.)

ص 355 ألماني، 428 عربي، الحاشية 25

□ "Whether the united skill, industry and emulation of many together on the same work be not the way to advance it? And whether it had been otherwise possible for England, to have carried on her Woollen Manufacture to so great a perfection?" (Berkeley, *The Querist*, Lond. 1750, p. 56, § 521.)

[823]

ص 357 ألماني، 430 عربي، الحاشية 26

□ "... est toute patriarcale; elle emploie beaucoup de femmes et d'enfants, mais sans les épuiser ni les corrompre; elle les laisse dans leurs belles vallées de la Drôme, du Var, de l'Isère, de Vaucluse, pour y élever des vers et dévider leurs

cocons; [...] jamais elle n'entre dans une véritable fabrique. Pour être aussi bien observé ... le principe de la division du travail, s'y revêt d'un caractère spécial. Il y a bien des dévideuses, des moulineurs, des teinturiers, des encolleurs, puis des tisserands; mais ils ne sont pas réunis dans un même établissement, ne dépendent pas d'un même maître; tous ils sont indépendants." (A. Blanqui, *Cours d'Écon. Industrielle*, Recueilli par A. Blaise, Paris 1838-1839, p. 79.)

ص 359 ألماني، 432 عربي، الحاشية 27

□ "The more any manufacture of much variety shall be distributed and assigned to different artists, the same must needs be better done and with greater expedition, with less loss of time and labour." (*The Advantages of the East-India Trade*, Lond. 1720, p. 71 .)

ص 359 ألماني، 432 عربي، الحاشية 28

□ "Easy labour is [...] transmitted skill." (Th. Hodgskin, l.c. p. 125.)
[ورد في المتن عنوان الكتاب كاملاً، مع إحالة إلى الصفحة 48 وليس 125 - ن.ع.].

ص 364 ألماني، 437 عربي، الحاشية 34

□ "In so close a cohabitation of the People, the carriage must needs be less." (*The Advantages of the East-India Trade*, p. 106.)

ص 364 ألماني، 437 عربي، الحاشية 35

□ "The isolation of the different stages of manufacture consequent upon the employment of the manual labour adds immensely to the cost of production, the loss mainly arising from the mere removals from one process to another." (*The Industry of Nations*, Lond. 1855, part II, p. 200.)

ص 365 ألماني، 438 عربي، الحاشية 36

□ "It" (the division of labour) "produces also an economy of time, by separating the work into its different branches, all of which may be carried on into execution at the same moment ... By carrying on all the different processes at once, which an individual must have executed separately, it becomes possible to produce a

multitude of pins for instance completely finished in the same time as a single pin might have been either cut or pointed." (Dugald Stewart, l.c. p. 319.)

ص 365 ألماني، 439 عربي، الحاشية 37

□ "The more variety of artists to every manufacture the greater the order and regularity of every work, the same must needs be done in less time, the labour must be less." (*The Advantages etc.*, p. 68.)

ص 370 ألماني، 443 عربي، الحاشية 47

□ "The cannot well neglect their work; when they once begin, they must go on; they are just the same as parts of a machine." (*Child. Empl. Comm. Fourth Report*, 1865, p. 247.)

ص 371 ألماني، 444 عربي، الحاشية 49

□ "Each handicraftsman, being enabled to perfect himself by practice in one point, became a cheaper workman." (Ure, l.c. p. 19.)

ص 371 ألماني، 444-445 عربي، الحاشية 50

□ "Nous rencontrons chez les peuples parvenus à un certain degré de civilisation trois genres de divisions d'industrie: la première, que nous nommons générale, amène la distinction des producteurs en agriculteurs, manufacturiers et commerçans, elle se rapporte aux trois principales branches d'industrie nationale; la seconde, qu'on pourrait appeler spéciale, est la division de chaque genre d'industrie en espèces la troisième division d'industrie, celle enfin qu'on devrait qualifier de division de la besogne ou du travail proprement dit, est celle qui s'établit dans les arts et les métiers séparés qui s'établit dans la plupart des manufactures et des ateliers." (Skarbek, l.c. p. 84-85.)

[824] ص 373 ألماني، 446 عربي، الحاشية 52

□ "There is a certain density of population which is convenient, both for social intercourse, and for that combination of powers by which the produce of labour is increased." (James Mill, l.c. p. 50.)

"As the number of labourers increases, the productive power of society augments in the compound ratio of that increase, multiplied by the effects of the division of labour." (Th. Hodgskin, l.c. p. 120.)

ص 374 ألماني، 447 عربي، الحاشية 55

□ "Whether the Woollen Manufacture of England is not divided into several parts or branches appropriated to particular places, where they are only or principally manufactured; fine cloths in Somersetshire, coarse in Yorkshire, long ells at Exeter, soies at Sudbury, crapes at Norwich, linseys at Kendal, blankets at Whitney, and so forth!" (Berkeley, *The Querist*, 1750, § 520.)

ص 375 ألماني، 448 عربي، الحاشية 57

□ "...those employed in every different branch of the work can often be collected into the same workhouse, and placed at once under [of(*)] the view the spectator. In those great manufactures(!), on the contrary, which are destined to supply the great wants of the great body of the people, every different branch of the work employs so great a number of workmen, that it is impossible to collect them all into the same workhouse ... the division is not near so obvious." (A. Smith, *Wealth of Nations*, b. I, ch. I.)
[* سقطت سهواً من الناشر الألماني. ن.ع.]

□ "Observe the accomodation of the most common artificer or day labourer in a civilized and thriving country etc." [I. c.]

ص 376 ألماني، 449 عربي، الحاشية 58

□ "There is no longer anything which we can call the natural reward of individual labour. Each labourer produces only some part of a whole, and each part, having no value or utility of itself, there is nothing on which the labourer can seize, and say: it is my product, this I will keep for myself." ([Th. Hodgskin], *Labour defended against the claims of Capital*, Lond. 1825, p. 25.)

ص 378 ألماني، 450-451 عربي، الحاشية 59

□ "On peut ... établir en règle générale, que moins l'autorité préside à la division du travail dans l'intérieur de la société, plus la division du travail se développe

dans l'intérieur de l'atelier, et plus elle y est soumise à l'autorité d'un seul. Ainsi l'autorité dans l'atelier et celle dans la société, par rapport à la division du travail, sont en raison inverse l'une de l'autre." (Karl Marx, l.c. p. 130-131.)

ص 379 ألماني، 442 عربي، الحاشية 61

□ "Under this simple form ... the inhabitants of the country have lived since time immemorial. The boundaries of the villages have been but seldom altered; and though the villages themselves have been sometimes injured, and even desolated by war, famine, and disease, the same name, the same limits, the same interests, and even the same families, have continued for ages. The inhabitants give themselves no trouble about the breaking up and division of kingdoms; while the village remains entire, they care not to what power it is transferred or to what sovereign it devolves; its internal economy remains unchanged." (Th. Stamford Raffles, late Lieut. Gov. of Java, *The History of Java*. Lond, 1817, V. I, p.285.)

ص 381 ألماني، 454 عربي، الحاشية 62

□ "La concentration des instruments de production et la division du travail sont aussi inséparables l'une de l'autre que le sont, dans le régime politique, la concentration des pouvoirs publics et la division des intérêts privée." (Karl Marx, l.c. p. 134.)

ص 381 ألماني، 454 عربي، الحاشية 63

□ "... living automatons ... employed in the details of the work." ([Dugald Stewart, *Lectures on Political Economy, in Works*, V. VIII,] p. 318.)

[825]

ص 382 ألماني، 455 عربي، الحاشية 65

□ "L'ouvrier qui porte dans ses bras tout un métier, peut aller partout exercer son industrie et trouver des moyens de subsister: l'autre" (...) "n'est qu'un accessoire qui, séparé de ses confrères, n'a plus ni capacité, ni indépendance, et qui se trouve forcé d'accepter la loi qu'on juge à propos de lui imposer." (Storch, l.c., édit. Petersb. 1815, T. I, p. 204.)

ص 382 ألماني، 455 عربي، الحاشية 66

- "The former may have gained what the other has lost." [A. Ferguson, l.c. p. 281.]

ص 384 ألماني، 457 عربي، الحاشية 71

- "and thinking itself, in this age of separations, may become a peculiar craft." [A. Ferguson, l.c. p. 281.]

ص 386 ألماني، 460 عربي، الحاشية 77

- "Ciascuno prova coll' esperienza, che applicando la mano e l'ingegno sempre allo stesso genere di opere e di prodotti, egli più facili, più abbondanti e migliori ne traca resultati, di quello che se ciascuno isolatamente le cose tutte a se necessarie soltanto facesse Dividendosi in tal maniera par la comune e privata utilità gli uomini invarie classe e condizioni." (Cesare Beccaria, *Elementi di Econ. Publica*, ed. Custodi, Part. Moderna, T. XI. p. 28.)

- "The whole argument, to prove society natural" (...) "is taken from the second book of Plato's republic." [James Harris, *Dialogue concerning Happiness*, London 1741, abgedruckt in: *Three Treatises etc.*", 3rd ed" Lond. 1772.]

ص 387 ألماني، 460 عربي، الحاشية 78

- **Ἄλλος γὰρ τ' ἄλλοισιν ἀνὴρ ἐπιτερπεται ἐργοῖς". [Homer, *Odysee*, XIV, 228".**

"Ἄλλος ἄλλω ἐπ' ἐργῷ χαρδὴν ἰαίνεται". Sextus Empiricus, *Adversus mathematics*, Buch 11, 44 an.

ص 387 ألماني، 460-461 عربي، الحاشية 79

- **"Ἐωμασι τε εἰσιμότεροι οἱ αὐτουργοὶ τῶν ἀνφραπῶν ἢ χρημασι πολεμεῖν.(Thuk. I.I, c.141)..παρ ὧν γὰρ τὸ εὖ, παρὰ τούτων χεῖρ το αὐταρχες"**

ص 387 ألماني، 461 عربي، الحاشية 80

□ “Ου γαρ εφέλει το πραττομενον την του πραττοντος σχολην περιμενειν, αλλ αναγχη τον πραττοντα τα πρχττομενω επαχολουφειν μη εν παρεργου μερει- Αναγχη- Εχ δη τουτων πλεια τε εχαστα γιγνεται και χαλλιον και ραον, οταν εις εν χατα φυοιν και εν χαιρω, σχολην των αλλων αγων, πρχττη,”[Plato], *De Republica*, 1,2.ed., Baiter, orelli etc)

□ "in the various operations of singeing, washing, bleaching, mangling, calendering, and dyeing. none of them can be stopped at a given moment without risk of damage to enforce the same dinner hour for all the workpeople might occasionally subject valuable goods to the risk of danger by incomplete operations."

ص 398 ألماني، 472 عربي، الحاشية 99

□ "In the early days of textile manufactures, the locality of the factory depended upon the existence of a stream having a sufficient fall to turn a water wheel; and, although the establishment of the water mills was the commencement of the breaking up of the domestic system of manufacture, yet the mills necessarily situated upon streams, and frequently at considerable distances the one from the other, formed part of a rural rather than an urban system; and it was not until the introduction of the steam-power as a substitute for the stream, that factories were congregated in towns and localities where the coal and water required for the production of steam were found in sufficient quantities. The steam-engine is the parent of manufacturing towns." (A. Redgrave, in: *Reports of the Insp. of Fact.* 30th April 1860, p. 36.)

ص 400 ألماني، 474 عربي، الحاشية 101

□ "... The application of power to the process of combing wool extensively in operation since the introduction of the 'combing machine', especially Lister's undoubtedly had the effect of throwing a very large number of men out of work. Wool was formerly combed by hand, most frequently in the cottage of the comber. [826] It is now very generally combed in the factory, and hand labour is superseded,

except in some particular kinds of work, in which hand-combed wool is still preferred. Many of the handcombers found employment in the factories, but the produce of the handcomber bears so small a proportion to that of the machine, that the employment of a very large number of combers has passed away." (*Rep. of Insp. of Fact. for 31st Oct. 1856*, p. 16.)

ص 401 ألماني، 475 عربي، الحاشية 102

□ "The principle of the factory system, then, is to substitute the partition of a process into its essential constituents, for the division or gradation of labour among artisans." (Ure, l.c. p. 20.)

ص 406 ألماني، 479 عربي، الحاشية 105

□ "Simple and outwardly unimportant as this appendage to lathes may appear, it is not, we believe, averring too much to state, that its influence in improving and extending the use of machinery has been as great as that produced by Watt's improvements of the steam-engine itself. Its introduction went at once to perfect all machinery, to cheapen it, and to stimulate invention and improvement," [*The Industry of Nations*, Lond. 1855, Part II, p. 239.]

ص 409 ألماني، 482-483 عربي، الحاشية 109

□ "Adam Smith nowhere undervalues the services which the natural agents and machinery perform for us, but he very justly distinguishes the nature of the value which they add to commodities ... as they perform their work gratuitously, [...] the assistance which they afford us, adds nothing to value in exchange." (Ricardo, l.c. p. 336-337.)

ص 411 ألماني، 485 عربي، الحاشية 111

□ "Il est possible" (...) "de parvenir à des connaissances fort utiles à la vie, et qu'au lieu de cette philosophie spéculative qu'on enseigne dans les écoles, on en peut trouver une pratique, par laquelle, connaissant la force et les actions du feu, de l'eau, de l'air, des astres, et de tous les autres corps qui nous environnent, aussi distinctement que nous connaissons les divers métiers de nos artisans, nous les

pourrions employer en même façon à tous les usages auxquels ils sont propres, et ainsi nous rendre comme maîtres et possesseurs de la nature" "contribuer au perfectionnement de la vie humaine." [Descartes, *Discours de la Méthode*.]

ص 414 ألماني، 488 عربي، الحاشية 116

□ "These mute agents" (...) "are always the produce of much less labour than that which they displace, even when they are of the same money value." (Ricardo, l.c. p. 40.)

ص 415 ألماني، 489 عربي، الحاشية 117

□ "Employers of labour would not unnecessarily retain two sets of children under thirteen In fact one class of manufacturers, the spinners of woollen yarn, now rarely employ children under thirteen years of ages, i.e. half-times. They have introduced improved and new machinery of various kinds which altogether supersedes [...] the employment of children" (...); "f.i.: I will mention one process as an illustration of this diminution in the number of children, wherein, by the addition of an apparatus, called a piecing machine, to existing machines, the work of six or four half-times, according to the peculiarity of each machine, can be performed by one young person" (...) "...the half-time system" "the invention of the piecing machine." (*Reports of Insp. of Fact. for 31st Oct. 1858*, [p. 42, 43].)

ص 415 ألماني، 489 عربي، الحاشية 118

□ "Machinery can frequently not be employed until labour (er meint Wages) rises." (Ricardo, l.c. p. 479.)

ص 417 ألماني، 491 عربي، الحاشية 121

[827]

□ "The numerical increase of labourers has been great, through the growing substitution of female for male, and above all of childish for adult, labour. Three girls of 13, at wages from of 6 sh. to 8 sh. a week, have replaced the one man of mature age, of wages varying from 18 sh. to 45 sh." (Th. de Quincey, *The Logic of Politic, Econ.*, Lond, 1844, Note, p. 147.)

ص 418 ألماني، 492 عربي، الحاشية 122

□ "Infant labour has been called into aid even to work for their own daily bread. Without strength to endure such disproportionate toil, without instruction to guide their future life, they have been thrown into a situation physically and morally polluted. [...] The Jewish historian has remarked upon the overthrow of Jerusalem by Titus, that it was no wonder it should have been destroyed, with such a signal destruction, when an inhuman mother sacrificed her own offspring to satisfy the cravings of absolute hunger." (*Public Economy Concentrated*, Carlisle, 1833, p. 66.)

ص 420 ألماني، 494 عربي، الحاشية 128

□ "It" (...) "...showed, moreover, that while, with the described circumstances, infants perish under the neglect and mismanagement which their mothers' occupations imply, the mothers become to a grievous extent denaturalized towards their offspring - commonly not troubling themselves much at the death, and even sometimes ... taking direct measures to ensure it." [*Sixth Report on Public Health*, Lond. 1864, p. 34.]

ص 421 ألماني، 496 عربي، الحاشية 133

□ "To push the sale of opiate is the great aim of some enterprising wholesale merchants. By druggists it is considered the leading article." (l.c. p. 459.)

ص 425 ألماني، 501 عربي، الحاشية 143

□ "Since the general introduction of expensive machinery, human nature has been forced far beyond its average strength." (Robert Owen, *Observations on the effects of the manufacturing system*, 2nd ed., London, 1817, [p. 16].)

ص 425-426 ألماني، 501 عربي، الحاشية 144

□ "It is evident [...] that the long hours of work were brought about by the circumstance of so great a number of destitute children being supplied from different parts of the country, that the masters were independent of the hands, and that, having once established the custom by means of the miserable materials they

had procured in this way, they could impose it on their neighbours with the greater facility." (J. Fielden, *The Curse of the Factory System*, Lond. 1836, p. 11.)

□ "Amongst the female operatives there are some women who, for many weeks in succession, except for a few days, are employed from 6 a.m till midnight, with less than 2 hours for meals, so that on 5 days of the week they have only 6 hours out of the 24, for going to and from. Their homes and a resting in bed." (Saunders).

[أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع.]

ص 426 ألماني، 502 عربي، الحاشية 145

□ "Occasion injury to the delicate moving parts of metallic mechanism by inaction." (Ure, l.c. p. 281).

ص 426 ألماني، 502 عربي، الحاشية 146

□ "It" (... "allowance for deterioration of machinery") "is also intended to cover the loss which is constantly arising from the superseding of machines before they are worn out by others of a new and better construction." [*Times*, 26. Nov. 1862.]

ص 427 ألماني، 503 عربي، الحاشية 149

□ "It is self-evident, that, amid the ebbings and flowings of the market, and the alternate expansions and contractions of demand, occasions will constantly recur, in which the manufacturer may employ additional floating capital without employing additional fixed capital ... if additional quantities of raw material can be worked up without incurring an additional expense for buildings and machinery." (R. Torrens. *On Wages and Combinations*, Lond. 1834, p. 64.)

ص 428 ألماني، 504 عربي، الحاشية 152

□ "The great proportion of fixed to circulating capital makes long hours of work desirable."

"the motives to long hours of work will become greater, as the only means by which a large proportion of fixed capital can be made profitable." ([Senior, *Letters on the Factory Act*, Lond. 1837,] p.11-14.)

[828] ص 434 ألماني، 510 عربي، الحاشية 163

□ "We work with more spirit, we have the reward ever before us of getting away sooner at night, and one active and cheerful spirit pervades the whole mill, from the youngest piecer to the oldest hand, and we can greatly help each other." [*Reports of the Inspectors of Factories for the Quarter ending 30th September 1844; and from 1st October 1844, to 30th April 1845*, p. 21.]

ص 444 ألماني، 522-523 عربي، الحاشية 183

□ "The physical appearance of the cotton operatives is unquestionably improved. This I attribute ... as to the men, to outdoor labour on public work." (*Rep. of. Insp. of Fact. Oct, 1863*, p. 59.)

ص 445 ألماني، 524 عربي، الحاشية 186

□ "Un homme s'use plus vite en surveillant quinze heures par jour l'évolution uniforme d'un mécanisme, qu'en exerçant dans le même espace de temps, sa force physique. Ce travail de surveillance, qui servirait peut-être d'utile gymnastique à l'intelligence, s'il n'était pas trop prolongé, détruit à la longue, par son excès, et l'intelligence et le corps même." (G. de Molinari, *Études Économiques*, Paris, 1846, [p. 49].)

ص 451 ألماني، 529-530 عربي، الحاشية 193

□ "The masters and the men are unhappily in a perpetual war with each other. The invariable object of the former is to get their work done as cheap as possibly; and they do not fail to employ every artifice to this purpose, whilst the latter are equally attentive to every occasion of distressing their masters into a compliance with higher demands." ([N. Forster], *An Enquiry into the causes of the Present High Prices of Provisions*, 1767, p. 61-62.)

ص 451 ألماني، 530-531 عربي، الحاشية 194

□ "In hac urbes, (...) "ante hos viginti circiter annos instrumentum quidam invenerunt textorium, quo solus quis plus panni et facilius conficere poterat, quam

plures aequali tempore. Hinc turbae ortae et querulae textorum, tandemque usus hujus instrumenti a magistratu prohibitus etc." (Boxhorn, "Inst. Pol.", 1663.)

ص 453 ألماني، 532 عربي، الحاشية 196

□ "... Je considère donc les machines comme des moyens d'augmenter (virtuellement) le nombre des gens industriels qu'on n'est pas obligé de nourrir... En quoi l'effet d'une machine diffère-t-il de celui de nouveaux habitants?" ([James Steuart,] Fzs. Übers., [الترجمة الفرنسية] T. I, II, ch. XIX.)

□ "Machinery can seldom be used with success to abridge the labour of an individual; more time would be lost in its construction than could be saved by its application. It is only really useful when it acts on great masses, when a single machine can assist the work of thousands. It is accordingly in the most populous countries, where there are most idle men, that it is most abundant ... It is not called into use by a scarcity of men, but by the facility with which they can be brought to work in masses." (Piercy Ravenstone, *Thoughts on the Funding System and its Effects*, Lond. 1824, p. 45.)

ص 454 ألماني، 533 عربي، الحاشية 197

□ "Machinery and labour are in constant competition". (Ricardo, l.c. p. 479.)

ص 454 ألماني، 534 عربي، الحاشية 198

□ "The Rev, Mr. Turner was in 1827 rector of Wilmslow, in Cheshire, a manufacturing district. The questions of the Committee on Emigration, and Mr. Turner's answers show how the competition of human labour is maintained against machinery. Question: 'Has not the use of the power-loom superseded the use of the hand-loom?' Answer: 'Undoubtedly; it would have superseded them much more than it has done, if the hand-loom weavers were not enabled to submit to a reduction of wages.' Question: 'But in submitting he has accepted wages [829] which are insufficient to support him, and looks to parochial contribution as the remainder of his support?' Answer: 'Yes, and in fact the competition between the hand-loom and the power-loom is maintained out of the poor-rates.' Thus degrading pauperism or expatriation, is the benefit which the industrious receive

from the introduction of machinery, to be reduced from the respectable and in some degree independent mechanic, to the cringing wretch who lives on the debasing bread of charity. This they call a temporary inconvenience," (*A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Co-operation*, Lond, 1834, p. 29.)

ص 455 ألماني، 535 عربي، الحاشية 199

□ "The same cause which may increase the revenue of the country" (...) "may at the same time render the population redundant and deteriorate the condition of the labourer," (Ricardo, l.c. p. 469.)

ص 471 ألماني، 553 عربي، الحاشية 226

□ "Les classes condamnées à produire et à consommer diminuent, et les classes qui dirigent le travail, qui soulagent, consolent et éclairent toute la population, se multiplient ... et s'approprient tous les bienfaits qui résultent de la diminution des frais du travail, de l'abondance des productions et du bon marché des consommations. Dans cette direction, l'espèce humaine s'élève aux plus hautes conceptions du génie, pénètre dans les profondeurs mystérieuses de la religion, établit les principes salutaires de la morale" (... de "s'approprier tous les bienfaits etc."), "les lois tutélaires de la liberté" (liberté pour "les classes condamnées à produire") "et du pouvoir, de l'obéissance et de la justice, du devoir et de l'humanité." (*Des Systèmes d'Économie Politique etc.* Par M. Ch. Ganiilh, 2^{ème} éd., Paris 1821, T. I, p.224, cf. ib. [p. 212، أنظر كذلك].

ص 497 ألماني، 584 عربي، الحاشية 269

□ "The rental of premises required for work rooms seems the element which ultimately determines the point, and consequently it is in the metropolis, that the old system of giving work out to small employers and families has been longest retained, and earliest returned to." ([*Children's Employment Commission, II. Report.*] p. 83, No. 123.)

ص 498 ألماني، 585-586 عربي، الحاشية 275

- "Tendency to factory system." (l.c. p. LXVII.)
- "The whole employment is at this time in a state of transition, and is undergoing the same change as that effected in the lace trade, weaving etc." (l.c., No. 405.)
- "A complete Revolution." (l.c. p. XLVI, No. 318.)

ص 499 ألماني، 586 عربي، الحاشية 276

- "To keep up our quantity, we have gone extensively into machines wrought by unskilled labour, and every day convinces us that we can produce a greater quantity than by the old method." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct, 1865*, p. 13.)

ص 501 ألماني، 589 عربي، الحاشية 283

- "... work towards the end of the week is generally much increased in duration, in consequence of the habit of the men of idling on Monday and occasionally during a part or the whole of Tuesday also." (*Child. Empl. Comm., III. Rep., p. VI.*)
- "The little masters generally have very irregular hours. They lose 2 or 3 days, and then work all night to make it up... They always employ their own children if they have any." (l.c. p. VII.)
- "The want of regularity in coming to work, encouraged by the possibility and practice of making up for this by working longer hours." (l.c. p. XVIII.)
- "Enormous loss of time in Birmingham ... idling part of the time, slaving the rest." (l.c. p. XI.)

[830]

ص 502 ألماني، 590 عربي، الحاشية 284

- "The extension of the railway system is said to have contributed greatly to this custom of giving sudden orders, and the consequent hurry, neglect of mealtimes, and late hours of the workpeople." ([*Children's Employment Commission, IV Report,*] p. XXXI.)

ص 503 ألماني، 591 عربي، الحاشية 287

□ "With respect to the loss of trade by the non-completion of shipping orders in time, I remember that this was the pet argument of the factory masters in 1832 and 1833. Nothing that can be advanced now on this subject could have the force that it had then, before steam had halved all distances and established new regulations for transit. It quite failed at that time of proof when put to the test, and again it will certainly fail should it have to be tried." (*Reports of Insp. of Fact.*, 31st Oct, 1862, p. 54-55.)

ص 503 ألماني، 592 عربي، الحاشية 289

□ ... : "The uncertainty of fashions does increase necessitous Poor. It has two great mischiefs in it: 1st) The journeymen are miserable in winter for want of work, the mercers and masterweavers not daring to lay out their stocks to keep the journeymen employed before the spring comes and they know what the fashion will then be; 2^{dly}) In the spring the journeymen are not sufficient, but the masterweavers must draw in many prentices, that they may supply the trade of the kingdom in a quarter or half a year, which robs the plow of hands, drains the country of labourers, and in a great part stocks the city with beggars, and starves some in winter that are ashamed to beg." ([John Bellers], *Essays about the Poor, Manufactures etc.*, p. 9.)

ص 504 ألماني، 593 عربي، الحاشية 293

□ "This could be obviated at the expense of an enlargement of the works under the pressure of a General Act of Parliament." ([*Children's Employment Commission, V Report*,] p. X, No. 38.)

ص 507 ألماني، 595 عربي، الحاشية 297

□ "Factory education is compulsory, and it is a condition of labour." (*Reports of Insp. of Fact.*, 31st Oct. 1865, p. 111.)

ص 508 ألماني، 597 عربي، الحاشية 301

□ "The boy is a mere substitute for steam power." (*Child. Empl. Comm., V. Rep. 1866*, p.114, No. 6.)

ص 511 ألماني، 600 عربي، الحاشية 307

□ "You take my life
When you do take the means whereby I live." (Shakespeare)

ص 513 ألماني، 602 عربي، الحاشية 309

□ "An idle learning being little better than the Learning of Idleness Bodily Labour, it's a primitive institution of God Labour being as proper for the bodies health, as eating is for its living; for what pains a man saves by Ease, he will find in Disease... labour adds oyl to the lamp of life when thinking inflames it ...A childish silly employ" (...)"leaves the children's minds silly."([John Bellers,] *Proposals for raising a Colledge of Industry of all useful Trades and Husbandry*, Lond. 1696, p. 12-14-16-18.)

ص 514 ألماني، 603 عربي، الحاشية 312

□ "Factory labour may be as pure and as excellent [...] as domestic labour, and perhaps more so." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1865*, p.129.)

ص 528 ألماني، 621 عربي، الحاشية 324

□ "You divide the People into two hostile camps of clownish boors and emasculated dwarfs. Good heavens! a nation divided into agricultural and commercial interests calling itself sane, nay styling itself enlightened and civilized, not only in spite of, but in consequence of this monstrous and unnatural division." (David Urquhart, l.c. p. 119.)

[831]

ص 529 ألماني، 621-622 عربي، الحاشية 325

□ "... That the produce of land increases caeteris paribus in a diminishing ratio to the increase of the labourers employed", (...) "'is the universal law of agricultural industry'...," (J. St. Mill, *Principles of Political Economy*, V. I, p. 17.]

الجزء الخامس

ص 534 ألماني، 628 عربي، الحاشية 1

□ "The very existence of the master-capitalists as a distinct class is dependent on the productiveness of industry." (Ramsay, l.c. p.206.)

□ "If each man's labour were but enough to produce his own food, there could be no property." (Ravenstone. l.c. p.14.)

ص 535 ألماني، 629 عربي، الحاشية 2

□ "Among the wild Indians in America, almost every thing is the labourer's, 99 parts of an hundred are to be put upon the account of Labour: In England, perhaps the labourer has not $\frac{2}{3}$." (*The Advantages of the East India Trade etc.*, p. 72-73.)

ص 536 ألماني، 631 عربي، الحاشية 4

□ "The first" (natural wealth), "as it is most noble and advantageous, so doth it make the people careless, proud, and given to all excesses; whereas the second enforceth vigilancy, literature, arts and policy." (*England's Treasure by Foreign Trade. Or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure*. Written by Thomas Mun, of London, Merchant, and now published for the common good by his son John Mun, Lond, 1669, p. 181-182.)

□ "Nor can I conceive a greater curse upon a body of people, than to be thrown upon a spot of land, where the productions for subsistence and food were, in great measure, spontaneous, and the climate required or admitted little care for raiment and covering there may be an extreme on the other side. A soil incapable of produce by labour is quite as bad as a soil that produces plentifully without any labour." ([N. Forster,] *An Enquiry... into the Present High Price of Provisions*, Lond. 1767, p. 10.)

ص 537 ألماني، 631 عربي، الحاشية 5

□ "Le solstice est le moment de l'année où commence la crue du Nil, et celui que les Égyptiens ont dû observer avec le plus d'attention C'était cette année tropique qu'il leur importait de marquer pour se diriger dans leurs opérations agricoles. Ils durent donc chercher dans le ciel un signe apparent de son retour." (Cuvier, *Discours sur les révolutions du globe*, éd. Hoefer, Paris 1863, p. 141.)

ص 537 ألماني، 632 عربي، الحاشية 7

□ "There are no two countries, which furnish an equal number of the necessities of life in equal plenty, and with the same quantity of labour. Men's wants increase or diminish with the severity or temperateness of the climate they live in; consequently the proportion of trade which the inhabitants of different countries are obliged to carry on through necessity, cannot be the same, nor is it practicable to ascertain the degree of variation farther than by the Degrees of Heat and Cold; from whence one may make this general conclusion, that the quantity of labour required for a certain number of people is greatest in cold climates, and least in hot ones; for in the former men not only want more clothes, but the earth more cultivating than in the latter." ([J. Massie], *An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest*, Lond. 1750, p. 59.)

ص 538 ألماني، 633 عربي، الحاشية 8

□ "Chaque travail doit" (...) "laisser un excédant." (Proudhon, [*philosophie de la misère*]).

ص 546 ألماني، 641 عربي، الحاشية 11 [832]

□ "When an alteration takes place in the productiveness of industry, and that either more or less is produced by a given quantity of labour and capital, the proportion of wages may obviously vary, whilst the quantity, which that proportion represents, remains the same, or the quantity may vary, whilst the proportion remains the same." ([J. Cazenove], *Outlines of Political Economy etc*, p. 67.)

ص 548 ألماني، 643-644 عربي، الحاشية 12

□ "All things being equal, the English manufacturer can turn out a considerably larger amount of work in a given time than a foreign manufacturer, so much as to counterbalance the difference of the working days, between 60 hours a week here and 72 or 80 elsewhere." (*Reports of Insp. of Fact, for 31st Oct, 1855*, p. 65.)

ص 549 ألماني، 644 عربي، الحاشية 13

□ "There are compensating circumstances ... which the working of the Ten Hours' Act has brought to light." (*Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848*, p. 7.)

ص 549 ألماني، 645 عربي، الحاشية 14

□ "The amount of labour which a man had undergone in the course of 24 hours might be approximately arrived at by an examination of the chymical changes which had taken place in his body, changed forms in matter indicating the anterior exercise of dynamic force." (*Grove, On the Correlation of Physical Forces*, [p. 308-309].)

ص 551 ألماني، 647 عربي، الحاشية 15

□ "Corn and Labour rarely march quite abreast; but there is an obvious limit, beyond which they cannot be separated. With regard to the unusual exertions made by the labouring classes in periods of dearth, which produce the fall of wages noticed in the evidence" (nämlich vor den Parliamentary Committees of Inquiry 1814/15), "they are most meritorious in the individuals, and certainly favour the growth of capital. But no man of humanity could wish to see them constant and unremitted. They are most admirable as a temporary relief; but if they were constantly in action, effects of a similar kind would result from them, as from the population of a country being pushed to the very extreme limits of its food." (*Malthus, Inquiry into the Nature and Progress of Rent*, Lond. 1815, p. 48, Note.)

ص 551 ألماني، 648 عربي، الحاشية 16

□ "A principal cause of the increase of capital, during the war, proceeded from the

greater exertions, and perhaps the greater privations of the labouring classes, the most numerous in every society. More women and children were compelled, by necessitous circumstances, to enter upon laborious occupations; and former workmen were, from the same cause, obliged to devote a greater portion of their time to increase production." (*Essays on Political Econ. in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress*, London, 1830, p. 248.)

ص 556 ألماني، 654 عربي، الحاشية 20

□ ... "une richesse indépendante et disponible, qu'il" (...) "n'a point achetée et qu'il vend." (Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, p. 11.)

الجزء السادس

ص 557 ألماني، 657-658 عربي، الحاشية 21

□ "Mr. Ricardo, ingeniously enough, avoids a difficulty which, on a first view, threatens to encumber his doctrine, that value depends on the quantity of labour employed in production. If this principle is rigidly adhered to, it follows that the value of labour depends on the quantity of labour employed in producing it - which is evidently absurd. By a dexterous turn, therefore, Mr. Ricardo makes the value of labour depend on the quantity of labour required to produce wages; or, to give him the benefit of his own language, he maintains, that the value of labour is [833] to be estimated by the quantity of labour required to produce wages; by which he means the quantity of labour required to produce the money or commodities given to the labourer. This is similar to saying, that the value of cloth is estimated, not by the quantity of labour bestowed on its production, but by the quantity of labour bestowed on the production of the silver, for which the cloth is exchanged." ([S. Bailey], *A Critical Dissertation on the Nature etc. of Value*, p. 50-51.)

ص 558 ألماني، 658 عربي، الحاشية 22

□ "If you call labour a commodity, it is not like a commodity which is first produced in order to exchange, and then brought to market where it must exchange with other commodities according to the respective quantities of each

which there may be in the market at the time; labour is created at the moment it is brought to market; nay, it is brought to market before it is created." (*Observations on some verbal disputes etc.*, p. 75-76.)

ص 558 ألماني، 658-659 عربي، الحاشية 23

□ "Treating Labour as a commodity, and Capital, the produce of labour, as another, then, if the values of those two commodities were regulated by equal quantities of labour, a given amount of labour would ... exchange for that quantity of capital which had been produced by the same amount of labour; antecedent labour [...] would exchange for the same amount as present labour, [...] But the value of labour, in relation to other commodities is determined not by equal quantities of labour." (E. G. Wakefield in s. Edit., A. Smiths, *Wealth of Nations*, Lond, 1835. V. I, p. 230-231, Note.)

ص 558 ألماني، 659 عربي، الحاشية 24

□ "Il a fallu convenir" (...) "que toutes les fois qu'il échangerait du travail fait contre du travail à faire, le dernier" (le capitaliste) "aurait une valeur supérieure au premier" (le travailleur). (Simonde (i.e. Sismondi), *De la Richesse Commerciale*, Genève 1803, T. I, p. 37.)

ص 559 ألماني، 659 عربي، الحاشية 25

□ "Labour, the exclusive standard of value the creator of all wealth, no commodity." (Th. Hodgskin, l.c. p. 186.)

ص 559 ألماني، 659-660 عربي، الحاشية 26

□ "Le travail est dit valoir, non pas en tant que marchandise lui-même, mais en vue des valeurs qu'on suppose renfermées puissanciellement en lui. La valeur du travail est une expression figurée etc." "Dans le travail-marchandise, qui est d'une réalité effrayante, il ne voit qu'une ellipse grammaticale. Donc toute la société actuelle, fondée sur le travail marchandise, est désormais fondée sur une licence poétique, sur une expression figurée. La société veut-elle 'éliminer tous les inconvénients' qui la travaillent, eh bien! qu'elle élimine les termes malsonnants, qu'elle change de langage, et pour cela elle n'a qu'à s'adresser à l'Académie pour

lui demander une nouvelle édition de son dictionnaire." (K. Marx, *Misère de la Philosophie*, p. 34-35.)

□ "C'est ce qu'une chose vaut". "La valeur d'une chose exprimée en monnaie." Und warum hat "le travail de la terre ... une valeur? Parce qu'on y met un prix." [J. B. Say]

ص 566 ألماني، 667 عربي، الحاشية 31

□ "The price of labour is the sum paid for a given quantity of labour." (Sir Edward West, *Price of Corn and Wages of Labour*, Lond. 1826, p. 67.)

ص 566 ألماني، 668 عربي، الحاشية 32

□ "The wages of labour [...] depend upon the price of labour and the quantity of labour performed ... An increase in the wages of labour does not necessarily imply an enhancement of the price of labour. From fuller employment, and greater exertions, the wages of labour may be considerably increased, while the price of [834] labour may continue the same." (West, l.c. p. 67-68 u. 112.)

ص 567 ألماني، 668 عربي، الحاشية 33

□ "It is the quantity of labour and not the price of it" (...). "that is determined by the price of provisions and other necessities: reduce the price of necessities very low, and of course you reduce the quantity of labour in proportion Master-manufacturers know, that there are various ways of raising and falling the price of labour, besides that of altering its nominal amount [im Original: value]." ["*Essay on Trade and Commerce* p. 48 u. 61.]

□ "The labourer [...] is principally interested in the amount of wages." ([N. W. Senior, *Three Lectures on the Rate of Wages*, Lond. 1830.] p. 15.)

ص 570 ألماني، 671 عربي، الحاشية 39

□ "It is a very notable thing, too, that where long hours are the rule, small wages are also so." (*Rep. of Insp. of Fact.. 31st Oct. 1863.* p. 9.)

□ "The work which obtains the scanty pittance of food is for the most part excessively prolonged." (*Public Health. Sixth Rep. 1863*, p. 15.)

ص 571 ألماني، 673 عربي، الحاشية 42

□ "... he would very shortly be replaced by somebody who would work any length of time and thus be thrown out of employment." (*Reports of Insp. of Fact.*, 31st Oct. 1848, Evidence, p. 39. No. 58.)

□ "If [...] one man performs the work of two the rate of profits will generally be raised in consequence of the additional supply of labour having diminished its price." (Senior, l.c. p. 15.)

ص 574 ألماني، 676 عربي، الحاشية 45

□ "The system of piece-work illustrates an epoch in the history of the working man; it is half-way between the position of the mere day-labourer, depending upon the will of the capitalist, and the cooperative artisan, who in the not distant future promises to combine the artisan and the capitalist in his own person. Piece-workers are in fact their own masters, even whilst working upon the capital of the employer." (John Watts, *Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies*, Manchester 1865, p. 52-53.)

ص 575 ألماني، 677 عربي، الحاشية 47

□ "A factory employs 400 people, the half of which work by the piece, and have a direct interest in working longer hours. The other 200 are paid by the day, work equally long with the others, and get no more money for their overtime The work of these 200 people for half an hour a day is equal to one person's work for 50 hours, or $\frac{5}{6}$ of one person's labour in a week, and is a positive gain to the employer." (*Reports of Insp. of Fact.*, 31st October 1860, p. 9.)

□ "Overworking, to a very considerable extent, still prevails; and, in most instances, with that security against detection and punishment which the law itself affords. I have in many former reports [...] shown the injury to all the

workpeople who are not employed on piece-work, but receive weekly wages."
(Leonard Horner in *Reports of Insp. of Fact.*, 30th April 1859, p. 8-9.)

ص 576 ألماني، 678 عربي، الحاشية 48

□ "Le salaire peut se mesurer de deux manières; ou sur la durée du travail, ou sur son produit." (*Abrégé élémentaire des principes de l'Écon. Pol.*, Paris 1796, p. 32.)

[مؤلف هذا الكتاب الغُفل هو: G. Garnier]

ص 576 ألماني، 679 عربي، الحاشية 49

□ "So much weight of [...] cotton is delivered to him" (the spinner), "and he has to return by a certain time, in lieu of it, a given weight of twist or yarn, of a certain [835] degree of fineness, and he is paid so much per pound for all that he so returns. If his work is defective in quality, the penalty fall on him; if less in quantity than the minimum fixed for a given time, he is dismissed and an abler operative procured." (Ure, l.c. p. 316-317.)

ص 577 ألماني، 679 عربي، الحاشية 50

□ "It is when work passes through several hands, each of which is to take a share of profits, while only the last does the work, that the pay which reaches the workwoman in miserably disproportioned." (*Child. Empl. Comm. II. Rep.*, p. LXX. No. 424.)

ص 577 ألماني، 680 عربي، الحاشية 51

□ "It would [...] be a great improvement to the system of piece-work, if all the men employed on a job were partners in the contract, each according to his abilities, instead of one man being interested in overworking his fellows for his own benefit." (["Watts, *Trade Societies and Strikes* ...], p. 53.)

ص 578 ألماني، 681 عربي، الحاشية 52

□ "All those who are paid by piece-work ... profit by the transgression of the legal limits of work. This observation as to the willingness to work overtime, is

especially applicable to the women employed as weavers and reelers." (*Rep. of Insp. of Fact.*, 30th April 1858, p. 9.)

ص 578 ألماني، 681 عربي، الحاشية 53

□ "Where the work in any trade is paid for by the piece at so much per job wages may very materially differ in amount But in work by the day there is generally an uniform rate recognized by both employer and employed as the standard of wages for the general run of workmen in the trade." (*Dunning*, l.c. p. 17.)

ص 579 ألماني، 682 عربي، الحاشية 55

□ "Combien de fois n'avons-nous pas vu, dans certains ateliers, embaucher, beaucoup plus d'ouvriers que ne le demandait le travail à mettre en main? Souvent, dans la prévision d'un travail aléatoire, quelquefois même imaginaire, on admet des ouvriers: comme on les paie aux pièces, on se dit qu'on ne court aucun risque, parce que toutes les pertes de temps seront à la charge des inoccupés." (*H. Gregoir, Les Typographes devant le Tribunal Correctionnel de Bruxelles, Bruxelles, 1865*, p. 9.)

ص 581 ألماني، 685 عربي، الحاشية 60

□ "The productive power of his spinning-machine is accurately measured, and the rate of pay for work done with it decreases with, though not as, the increase of its productive power." (*Ure*, l.c. p. 317.)

□ "By this increase, the productive power of the machine will be augmented one-fifth. When this event happens, the spinner will not be paid at the same rate for work done as he was before; but as that rate will not be diminished in the ratio of one-fifth, the improvement will augment his money earnings for any given number of hours' work The foregoing statement requires a certain modification the spinner has to pay something for additional juvenile aid out of his additional sixpence, [...] accompanied by displacing a portion of adults", (l.c. p. 320-321.)

ص 582 ألماني، 686 عربي، الحاشية 62

□ "to prosecute for intimidation the agents of the Carpet Weavers Trades Union, Bright's partners had introduced new machinery which would turn out 240 yards of carpet in the time and with the labour (!) previously required to produce 160 yards. The workmen had no claim whatever to share in the profits made by the investment of their employer's capital in mechanical improvements. Accordingly, Messrs. Bright proposed to lower the rate of pay from $1\frac{1}{2}$ d. per yard to 1 d., leaving the earnings of the men exactly the same as before for the same labour. But there was a nominal reduction, of which the operatives, it is asserted, had not fair [836] warning before hand." [*The Standard*, London, 26. Oktober 1861.]

ص 583 ألماني، 687 عربي، الحاشية 64

□ "It is not accurate to say that wages" (...) "are increased, because they purchase more of a cheaper article." (David Buchanan in seiner Ausgabe von A. Smiths *Wealth etc.*, 1814, V. I, p. 417, Note.)

ص 584 ألماني، 689 عربي، الحاشية 65

□ "It deserves likewise to be remarked, that although the apparent price of labour is usually lower in poor countries, where the produce of the soil, and grain in general, is cheap; yet it is in fact for the most part really higher than in other countries. For it is not the wages that is given to the labourer per day that constitutes the real price of labour, although it is its apparent price. The real price is that which a certain quantity of work performed actually costs the employer; and considered in this light, labour is in almost all cases cheaper in rich countries than in those that are poorer, although the price of grain, and other provisions, is usually much lower in the last than in the first ... Labour estimated by the day, is much lower in Scotland than in England; Labour by the piece is generally cheaper in England." (James Anderson, *Observations on the means of exciting a spirit of National Industry etc.*, Edinb. 1777, p. 350-351.)

□ "Labour being dearer in Ireland than it is in England ... because the wages are so much lower." (No. 2074 in *Royal Commission on Railways, Minutes*, 1867.)

الجزء السابع

ص 592 ألماني، 701 عربي، الحاشية 2

□ "Wages as well as profits are to be considered each of them as really a portion of the finished product." (Ramsay, l.c. p. 142.)

ص 593 ألماني، 701 عربي، الحاشية 3

□ "When capital is employed in advancing to the workman his wages, it adds nothing to the funds for the maintenance of labour." (Cazenove in Note zu seiner ed., Malthus, *Definitions in Polit. Econ.*, London, 1853, p.22.)

ص 594 ألماني، 702 عربي، الحاشية 4

□ "Though the manufacturer" (i. e. Manufakturarbeiter) "has his wages advanced to him by his master, he in reality costs him no expense, the value of these wages being generally reserved [Bei Smith: restored], together with a profit, in the improved value of the subject upon which his labour is bestowed." (A. Smith l.c., Book II, ch. III, p. 355.)

ص 596 ألماني، 705 عربي، الحاشية 6

□ "It is true indeed that the first introducing a manufacture employs many poor, but they cease not to be so, and the continuance of it makes many." (*Reasons for a limited Exportation of Wool*, Lond. 1677, p. 19.)

□ "The farmer now absurdly asserts, that he keeps the poor. They are indeed kept in misery." (*Reasons for the late Increase of the Poor Rates: or a comparative view of the prices of labour and provisions*. Lond, 1777, p. 31.)

ص 599 ألماني، 708 عربي، الحاشية 13

□ "That letter [...] might be looked upon as the manifesto of the manufacturers." (Ferrand, *Motion über den cotton famine*, Sitzung des H. o. C. 27. April 1863.)

ص 603 ألماني، 712 عربي، الحاشية 17

□ L'ouvrier demandait de la subsistance pour vivre, le chef demandait du travail pour gagner." (Sismondi, l.c. p. 91.)

[837]

ص 605 ألماني، 715 عربي، الحاشية 21

□ "Accumulation of Capital: the employment of a portion of revenue as capital," (Malthus, *Definitions etc.*, ed, Cazenove. p. 11.)

□ "Conversion of revenue into Capital," (Malthus, *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., Lond. 1836, p. 320.)

ص 608 ألماني، 718 عربي، الحاشية 21c

□ "Le travail primitif auquel son capital a dû sa naissance." (Sismondi, l.c. éd. Paris, T. I, p. 109.)

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 25

□ "Capital", viz: "[...] accumulated wealth [...] employed with a view to profit," (Malthus l.c.[p. 262].)

□ "Capital consists of wealth saved from revenue, and used with a view to profit." (R. Jones, *Text-book of lectures on the Political Economy of Nations*, Hertford, 1852, p. 16.)

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 26

□ "The possessors of surplus produce or capital." (*The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell*, Lond. 1821, [p. 4.])

ص 614 ألماني، 725 عربي، الحاشية 27

□ "Capital, with compound interest on every portion of capital saved, is so all engrossing, that all the wealth in the world from which income is derived, has long ago become the interest on capital." (London, *Economist*, 19. July 1851.)

ص 615 ألماني، 726 عربي، الحاشية 28

□ "No political economist of the present day can by saving mean mere hoarding: and beyond this contracted and insufficient [Bei Malthus: inefficient] proceeding, no use of the term in reference to the national wealth can well be imagined, but that which must arise from a different application of what is saved, founded upon a real distinction between the different kinds of labour maintained by it." (Malthus, l.c. p. 38-39.)

ص 615 ألماني، 726 عربي، الحاشية 29

□ "Accumulation of stocks non-exchange ... overproduction," (Th. Corbet, l.c. p. 104.)

ص 616 ألماني، 728 عربي، الحاشية 31

□ "The capital itself in the long run becomes entirely wages, and when replaced by the sale of produce becomes wages again." [J.. St. Mill]

ص 617 ألماني، 729-728 عربي، الحاشية 32

□ "Il est impossible de résoudre le prix nécessaire dans ses éléments les plus simples." (Storch, l.c., Petersb. Édit. 1815, T. II. p. 141, Note.)

ص 621 ألماني، 734 عربي، الحاشية 37

□ "Les épargnes des riches se font aux dépens des pauvres." [J.B. Say].

ص 623 ألماني، 736 عربي، الحاشية 43

□ "No one ... will sow his wheat, f.i., and allow it to remain a twelvemonth in the ground, or leave his wine in a cellar for years, instead of consuming these things or their equivalent at once - unless he expects to acquire additional value etc." (Scrope, *Polit. Econ.*, edit., A. Potter, New-York 1841, p. 133.)

ص 624 ألماني، 737 عربي، الحاشية 44

□ "La privation que s'impose le capitaliste, en prêtant" (...) "ses instruments de

production au travailleur au lieu d'en consacrer la valeur à son propre usage, en la transformant en objets d'utilité ou d'agrément." (G. de Molinari, l.c. p. 36.)

ص 624 ألماني، 737 عربي، الحاشية 45

□ "La conservation d'un capital exige un effort constant pour résister à la tentation de le consommer." (Courcelle-Seneuil. l.c. p. 20.)

ص 624 ألماني، 737-738 عربي، الحاشية 46

□ "The particular classes of income which yield the most abundantly to the progress of national capital, change at different stages of their progress, and are therefore entirely different in nations occupying different positions in that progress ... Profits... unimportant source of accumulation, compared with wages and rents, [838] in the earlier stages of society When a considerable advance in the powers of national industry has actually taken place, profits rise into comparative importance as a source of accumulation." (Richard Jones, *Textbook etc.*, p. 16, 21.)

ص 626 ألماني، 739 عربي، الحاشية رقم 48

□ Ricardo says: "In different stages of society the accumulation of capital or of the means of employing"(exploiting)"labour is more or less rapid, and must in all cases depend on the productive powers of labour. the productive powers of labour are generally. Greatest where there is a an abundance of fertile land." If, in the first sentence, the productive powers of labour mean the smallness of that aliquot part of any produce that goes to those whose manual labour produced it, the sentence is nearly identical, i.e. tautological, because the remaining aliquot part is the fund whence capital can, if the owner pleases, be accumulated. But then this does not generally happen, where there is most fertile land." (*Observations on Certain Verbal Disputes*, etc., p. 74-5). [أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس - ن.ع.]

ص 633 ألماني، 747-748-749 عربي، الحاشية 60

□ "Quant à la difficulté qu'éleve Mr. Ricardo en disant que, par des procédés mieux entendus, un million de personnes peuvent produire deux fois, trois fois

autant de richesses, sans produire plus de valeurs, cette difficulté n'est pas une lorsque l'on considère, ainsi qu'on le doit, la production comme un échange dans lequel on donne les services productifs de son travail, de sa terre, et de ses capitaux, pour obtenir des produits. C'est par le moyen de ces services productifs que nous acquérons tous les produits qui sont au monde. [...] Or nous sommes d'autant plus riches, nos services productifs ont d'autant plus de valeur, qu'ils obtiennent dans l'échange appelé production, une plus grande quantité de choses utiles." (J. B. Say, *Lettres à M. Malthus*, Paris 1820, p. 168-169.)

□ "... parce que la concurrence les" (les producteurs) "oblige à donner les produits pour ce qu'ils leur coûtent." [l.c. p. 169.]

□ "Telle est, monsieur, la doctrine bien liée sans laquelle il est impossible, je le déclare, d'expliquer les plus grandes difficultés de l'économie politique et notamment, comment il se peut qu'une nation soit plus riche lorsque ses produits diminuent de valeur, quoique la richesse soit de la valeur." (l.c. p. 170.)

□ "Si vous trouvez une physionomie de paradoxe à toutes ces propositions, voyez les choses qu'elles expriment, et j'ose croire qu'elles vous paraîtront fort simples et fort raisonnables." (*An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc.*, p. 110.)

ص 634 ألماني، ص 749 عربي، نهاية الحاشية رقم 60

□ "Those affected ways of talking make up in general that which M. Say is pleased to call his doctrine and which he earnestly urges Malthus to teach at Hertford, as it is already taught "in numerous parts of Europe". He says, "If all these propositions appear paradoxical to you, look at the things they express, and I venture to believe that they will then appear very simple and very rational." Doubtless, and in consequence of the same process, they will appear everything else, except original.(*An Inquiry into those Principles respecting the nature of Demand, etc.*, p.110). [أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع.]

ص 642 ألماني، ص 757 عربي، الحاشية 70

□ "A égalité d'oppression des masses, plus un pays a de prolétaires et plus il est

riche." (Colins, *L'Économie Politique, Source des Révolutions et des Utopies prétendues Socialistes*, Paris 1857, T. III, p. 331.)

ص 644 ألماني، 760 عربي، الحاشية 75

□ "Socios collegiorum maritos esse non permittimus, sed statim postquam quis uxorem duxerit, socius collegii desinat esse." (*Reports of Cambridge University Commission*, p. 172.)

ص 660 ألماني، 771-772 عربي، الحاشية 79

□ "The demand for labour depends on the increase of circulating and not of fixed capital. Were it true that the proportion between these two sorts of capital is the same at all times, and in all circumstances, then, indeed, it follows that the number of labourers employed is in proportion to the wealth of the state. But such a proposition has not the semblance of probability. As arts are cultivated, and civilization is extended, fixed capital bears a larger and larger proportion to circulating capital. The amount of fixed capital employed in the production of a piece of British muslin is at least a hundred, probably a thousand times greater than that employed in a similar piece of Indian muslin. And the proportion of circulating capital is a hundred or thousand times less the whole of the annual savings [...], added to the fixed capital [...], would have no effect in increasing the demand for labour." (John Barton, *Observations on the circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society*, Lond. 1817, p.16-17.)

[839] □ "The same cause which may increase the net revenue of the country may at the same time render the population redundant, and deteriorate the condition of the labourer." (Ricardo, l.c. p. 469.)

□ ... "the demand" (for labour) "will be" in a diminishing ratio" (l.c. p. 480. Note.) "The amount of capital devoted to the maintenance of labour may vary, independently of any changes in the whole amount of capital ... Great fluctuations in the amount of employment, and great suffering may [...] become more frequent as capital itself becomes more plentiful." (Richard Jones, *An Introductory Lecture on Pol. Econ.*, Lond. 1833, p. 12.)

□ "Demand" (for labour) "will rise ... not in proportion to the accumulation of the general capital ... Every augmentation, therefore, to the national stock destined for reproduction, comes, in the progress of society, to have less and less influence upon the condition of the labourer." (Ramsay, l.c. p. 90-91.)

ص 665 ألماني، 782-783 عربي، الحاشية 83

□ "The adult operatives at this mill have been asked to work from 12 to 13 hours per day, while there are hundreds who are compelled to be idle who would willingly work partial time, in order to maintain their families and save their brethren from a premature grave through being overworked." (*Reports of Insp. of Fact., 31st Oct. 1863*, p. 8.)

ص 666 ألماني، 783 عربي، الحاشية 83

□ "Another cause of idleness in this kingdom is the want of a sufficient number of laboring hands...

Whenever from an extraordinary demand for manufactures, labour grows scarce, the labourers feel their own consequence, and will make their masters feel it likewise- it is amazing, but so depraved are the dispositions of these people, that in such cases a set of workmen have combined to distress the employer by idling a whole day together (Essay on Trade and Commerce, p. 27-28.)

[أغفل الناشر الألماني إيراد هذا المقتبس. ن.ع.]

ص 671 ألماني، 788 عربي، الحاشية 85

□ "It does not appear absolutely true to say that demand will always produce supply just at the moment when it is needed. It has not done so with labour, for much machinery has been idle last year for want of hands." (*Report of Insp. of Fact., for 31st Oct. 1866*, p. 81.)

ص 672 ألماني، 790 عربي، الحاشية 87

□ "Poverty [...] seems [...] favourable to generation." (A. Smith).

□ "Iddio fa che gli uomini che esercitano mestieri di prima utilità nascono abbondantemente." (Galiani. l.c. p. 78.)

□ "Misery, up to the extreme point of famine and pestilence, instead of checking, tends to increase population." (S. Laing, *National Distress*, 1844, p. 69.)

ص 675 ألماني، 792-793 عربي، الحاشية 88

□ "De jour en jour il devient donc plus clair que les rapports de production dans lesquels se meut la bourgeoisie n'ont pas un caractère un, un caractère simple, mais un caractère de duplicité; que dans les mêmes rapports dans lesquels se produit la richesse, la misère se produit aussi; que dans les mêmes rapports dans lesquels il y a développement des forces productives, il y a une force productive de répression; que ces rapports ne produisent la richesse bourgeoise, c'est à dire la richesse de la classe bourgeoise, qu'en anéantissant continuellement la richesse des membres intégrants de cette classe et en produisant un prolétariat toujours croissant." (Karl Marx, *Misère de la Philosophies*, p. 116.)

ص 675 ألماني، 793 عربي، الحاشية 89

□ "In luogo di progettar sistemi inutili per la felicità de' popoli, mi limiterò a investigare la ragione della loro infelicità." [G. Ortes, *Della Economia Nazionale libri sei 1774*, bei Custodi, Parte Moderna, T. XXI, p. 32.]

ص 682 ألماني، 802 عربي، الحاشية 105

□ "Voilà l'homme en effet. Il va du blanc au noir.
Il condamne au matin ses sentiments du soir.
Importun à tout autre, à soi même incommode,
Il change à tous moments d'esprit comme de mode." ([Boileau, zitiert bei H. Roy,] *The Theory of Exchanges etc.*, Lond., 1864, p. 135.)

ص 684 ألماني، 804 عربي، الحاشية 108

□ "... those employed in every different branch of the work can often be collected into the same workhouse." [A. Smith, p.6].

ص 702 ألماني، 828 عربي، الحاشية 140

□ "The nominal price of day-labour is at present no more than about four times, or at most five times higher than it was in the year 1514. But the price of corn is Seven times, and of flesh-meat and raiment about fifteen times higher. [...] So far, [840] therefore, has the price of labour been even from advancing in proportion to the increase in the expences of living, that it does not appear that it bears now half the proportion to those expences that it did bear." [Dr. Richard Price, *Observations on Reversionary Payments*, 6th ed. By W. Morgan, Lond. 1803, V. II, p. 159.]

ص 721 ألماني، 852-853 عربي، الحاشية 169

□ "The heaven-born employment of the hind gives dignity even to his position. He is not a Slave, but a soldier of peace, and deserves his place in married man's quarters, to be provided by the landlord, who has claimed a power of enforced labour similar to that the country demands of a military soldier. He no more receives market-price for his work than does a soldier. Like the soldier he is caught young, ignorant, knowing only his own trade and his own locality. Early marriage and the operation of the various laws of settlement affect the one as enlistment and the Mutiny Act affect the other." (Dr. Hunter, l.c. p. 132.)

ص 721 ألماني، 853 عربي، الحاشية 170

□ "Mal vêtus, logés dans des trous,
Sous les combles, dans les décombres,
Nous vivons avec les hiboux
Et les larrons, amis des ombres." [Pierre Dupont, *Ouvriers*, 1846.]

ص 745 ألماني، 884 عربي، الحاشية 191

□ "La paysan y (en Silésie) est serf." "On n'a pas pu encore engager les Silésiens au partage des communes, tandis que dans la nouvelle Marche, in n'y a guère de village où ce partage ne soit exécuté avec le plus grand succès." (Mirabeau, *De la Monarchie Prussienne*, Londres 1788, T. II, p. 125-126.)

ص 748 ألماني، 888-889 عربي، الحاشية 194

□ "The quantity of land assigned" (...) "would now be judged too great for labourers, and rather as likely to convert them into small farmers." (George Roberts, *The Social History of the People of the Southern Counties of England in past centuries*, Lond. 1856, p. 184.)

ص 749 ألماني، 889 عربي، الحاشية 195

□ "The right of the poor to share in the tithe, is established by the tenour of ancient statutes." (Tuckett, I. c., V. II, p. 804-805.)

ص 751 ألماني، 891 عربي، الحاشية 199

□ "I most lament the loss of our yeomanry, that set of men, who really kept up the independence of this nation; and sorry I am to see their lands now in the hands of monopolizing lords, tenanted out to small farmers, who hold their leases on such conditions as to be little better than vassals ready to attend a summons on every mischievous occasion." [J. Arbuthnot, *Inquiry into the connection between the present price of provisions and The size of farms*, Lond. 1773, p. 139.]

ص 751 ألماني، 892 عربي، الحاشية 200

□ "The large grant of lands in Ireland to Lady Orkney, in 1695, is a public instance of the king's affection, and the lady's influence Lady Orkney's endearing offices, are supposed to have been - foeda labiorum ministeria." (*The character and behaviour of King William, Sunderland etc. as represented in Original Letters to the Duke of Shrewsbury from Somers, Halifax, Oxford, Secretary Vernon etc.*)

ص 755 ألماني، 897 عربي، الحاشية 212

□ "Working men are driven from their cottages, and forced into the towns to seek for employment; - but then a larger surplus is obtained, and thus Capital is augmented." ([R. B. Seeley,] *The Perils of the Nation*, 2nd ed., Lond. 1843, p. XIV.)

ص 760 ألماني، 903-904 عربي، الحاشية 220

□ "Le lin fait donc une des grandes richesses du cultivateur dans le Nord de l'Allemagne. Malheureusement pour l'espèce humaine, ce n'est qu'une ressource contre la misère, et non un moyen de bien-être. Les impôts directs, les corvées, les [841] servitudes de tout genre, écrasent le cultivateur allemand, qui paie encore des impôts indirects dans tout ce qu'il achète et pour comble de ruine, il n'ose pas vendre ses productions où et comme il le veut; il n'ose pas acheter ce dont il a besoin aux marchands qui pourraient le lui livrer au meilleur prix. Toutes ces causes le ruinent insensiblement, et il se trouverait hors d'état de payer les impôts directs à l'échéance sans la filerie; elle lui offre une ressource, en occupant utilement sa femme, ses enfants, ses servants, ses valets, et lui-même: mais quelle pénible vie, même aidée de ce secours! En été, il travaille comme un forçat au labourage et à la récolte; il se couche à 9 heures et se lève à deux, pour suffire aux travaux; en hiver il devrait réparer ses forces par un plus grand repos; mais il manquera de grains pour le pain et les semailles, s'il se défait des denrées qu'il faudrait vendre pour payer les impôts. Il faut donc filer pour suppléer à ce vide ... il faut y apporter la plus grande assiduité. Aussi le paysan se couche-t-il en hiver à minuit, une heure, et se lève à cinq ou six; ou bien il se couche à neuf, et se lève à deux, et cela tous les jours de sa vie si ce n'est le dimanche. Cet excès de veille et de travail usent la nature humaine, et de là vient qu'hommes et femmes vieillissent beaucoup plutôt dans les campagnes que dans les villes." (Mirabeau, l.c., T. III, p. 212 sqq.)

ص 766 ألماني، 910 عربي، الحاشية 222

□ "Whenever the legislature attempts to regulate the differences between masters and their workmen, its counsellors are always the masters. [A. Smith]", *L'esprit des lois, c'est la propriété*, [Linguet]

ص 769 ألماني، 914 عربي، الحاشية 225

□ "L'anéantissement de toutes espèces de corporations du même état et profession étant l'une des bases fondamentales de la constitution française, il est défendu de les rétablir de fait sous quelque prétexte et sous quelque forme que ce soit." "des

citoyens attachés aux mêmes professions, arts et métiers prenaient des délibérations, faisaient entre eux des conventions tendantes à refuser de concert ou à n'accorder qu'à un prix déterminé le secours de leur industrie ou de leurs travaux, les dites délibérations et conventions seront déclarées inconstitutionnelles, attentatoires à la liberté et à la déclaration des droits de l'homme etc." (*Révolutions de Paris*, Paris 1791, T. III, p. 523.)

ص 772 ألماني، 916-917 عربي، الحاشية 228

□ Knight: "You, my neighbour, the husbandman, you Maister Mercer, and you Goodman Copper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are deerer than they were, so much do you arise in the pryce of your wares and occupations that yee sell agayne. But we have nothing to sell where by we might advance ye pryce there of, to countervaile those things that we must buy agayne." "I pray you, what be those sorts that ye meane. And, first, of those that yee thinke should have no losse hereby?" - Doktor: "I meane all these that live by buying and selling, for, as they buy deare, they sell thereafter." -Knight: "What is the next sorte that yee say would win by it?" - Doctor: "Marry, all such as have takings or fearmes in their owne manurance" (d.h. cultivation) "at the old rent, for where they pay after the olde rate, they sell after the newe - that is, they paye for their lande good cheape, and sell all things growing thereof deare ..." Knight: "What sorte is that which, ye sayde should have greater losse hereby, than these men had profit?" - Doctor: "It is all noblemen, gentlemen, and all other that live either by a stinted rent or stypend, or do not manure" (cultivate) "the ground, or doe occupy no buying and selling." [William Stafford, *A Compendious or Briefe Examination of Certayne Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days*, London 1581.].

[842] ص 772 ألماني، 917 عربي، الحاشية 229

□ "C'est le compte que messire Jacques de Thoraisse, chevalier chastelain sor Besançon rent est seigneur tenant les comptes à Dijon pour monseigneur le duc et comte de Bourgogne, des rentes appartenant à la dite chastellenie, depuis XXV^e jour de décembre MCCCCLIX jusqu'au XXVIII^e jour de décembre MCCCCLX." (Alexis Monteil, *Histoire des Matériaux manuscrits etc.*, p. 234-235.)

ص 774 ألماني، 919 عربي، الحاشية 232

□ "Je permettrai", "que vous ayez l'honneur de me servir, à condition que vous me donniez le peu qui vous reste pour la peine que je prends de vous commander." (J. J. Rousseau, *Discours sur l'Économie Politique*. [Genève, 1760, p. 70].)

ص 775 ألماني، 921 عربي، الحاشية 234

□ "Twenty pounds of wool converted unobtrusively into the yearly clothing of a labourer's family by its own industry in the intervals of other work - this makes no show; but bring it to market, send it to the factory, thence to the broker, thence to the dealer, and you will have great commercial operations, and nominal capital engaged to the amount of twenty times its value The working class is thus emerged to support a wretched factory population, a parasitical shopkeeping class, and a fictitious commercial, monetary and financial system." (David Urquhart, l.c. p. 120.)

ص 783 ألماني، 930 عربي، الحاشية 243b

□ "Si les Tartares inondaient l'Europe aujourd'hui, il faudrait bien des affaires pour leur faire entendre ce que c'est qu'un financier parmi nous." (Montesquieu, *Esprit des lois*, T. IV, p. 33, éd. Londres 1769.)

ص 790 ألماني، 938 عربي، الحاشية 251

□ "Nous sommes [...] dans une condition tout-à-fait nouvelle de la société... nous tendons à séparer [...] toute espèce de propriété d'avec toute espèce de travail." (Sismondi, *Nouveaux Principes de l'Écon. Polit.*, T. II, p. 434.)

ص 798 ألماني، 946-947 عربي، الحاشية 268

□ "... Dans les colonies où l'esclavage a été aboli sans que le travail forcé se trouvait remplacé par une quantité équivalente de travail libre, on a vu s'opérer la contrepartie du fait qui se réalise tous les jours sous nos yeux. On a vu les simples travailleurs exploiter à leur tour les entrepreneurs d'industrie, exiger d'eux des salaires hors de toute proportion avec la part légitime qui leur revenait dans le

produit. Les planteurs, ne pouvant obtenir de leurs sucres un prix suffisant pour couvrir la hausse de salaire, ont été obligés de fournir l'excédant, d'abord sur leurs profits, ensuite sur leurs capitaux mêmes. Une foule de planteurs ont été ruinés de la sorte, d'autres ont fermé leurs ateliers pour échapper à une ruine imminente Sans doute, il vaut mieux voir périr des accumulations de capitaux, que des générations d'hommes" (...) "mais ne vaudrait-il pas mieux que ni les uns ni les autres périssent?" (Molinari, l.c. p. 51-52.)

ص 800 ألماني، 948 عربي، الحاشية 272

□ "C'est, ajoutez-vous, grâce à l'appropriation du sol et des capitaux que l'homme, qui n'a que ses bras, trouve de l'occupation, et se fait un revenu ... c'est au contraire, grâce à l'appropriation individuelle du sol qu'il se trouve des hommes n'ayant que leurs bras Quand vous mettez un homme dans le vide, vous vous emparez de l'atmosphère. Ainsi faites-vous, quand vous vous emparez du sol C'est le mettre dans le vide de richesses, pour ne le laisser vivre qu'à votre volonté." (Colins, I. c., T. III, p. 267 - 271 passim.)

ص 801 ألماني، 950 عربي، الحاشية 275

□ "The first and main object at which the new Land Act of 1862 aims, is to give increased facilities for the settlement of the people." (*The Land Law of Victoria*, by the Hon. G. Duffy. Minister of Public Lands, Lond. 1862, [p. 3].)

الجزء الثامن

نتائج عملية الإنتاج المباشرة

نتائج عملية الإنتاج المباشرة

- تنقسم مادة هذا الفصل^(*) إلى ثلاثة أقسام:
- I. السلع كمنتوج لرأس المال، للإنتاج الرأسمالي؛
 - II. الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج لفائض القيمة،
 - III. وهو أخيراً إنتاج وتجديد إنتاج العلاقة الكلية، التي تتحدد عملية الإنتاج المباشرة نفسها، بفضلها، كعملية رأسمالية خاصة.
- إن الموضوع (I)، من هذه المواضيع الثلاثة، ينبغي أن يدرج أخيراً لا أولاً، في الصيغة النهائية قبل الطباعة، لأن الموضوع (I) يؤلف انتقالاً إلى المجلد الثاني - «عملية تداول رأس المال». غير أننا نبدأ به هنا توخياً للسهولة^(**)

(*) كان ماركس يستخدم تعبير «الفصل» (Kapitel) لما صار فيما بعد يُعتبر «جزءاً» (Abschnitt)، وكان يعتزم إدراج هذا الفصل/الجزء في آخر المجلد الأول، بعد نظرية الاستعمار عند واكفيلد. [ن.ع].

(**) اعتمدنا في هذه الترجمة النص الالمانى الصادر عن ارشيف الادب الاشتراكي، المجلد 17، نويه كريتيك، فرانكفورت على الماين، 1968.

اعيد نشره في: ي.ل. فيلم: الارشيف الماركسي الالكتروني (التحديث في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، 2007).

(Karl Marx, *Resultate des Unmittelbaren Produktions Prozesses*. Archive Sozialistischer Literatur 17, Neue Kritik, Frankfurt a.M., 1968- J.L. Wilm, Marxist's Internet Archive-3 Nov. 2007).

اعتمدنا تسلسل مواد هذا الجزء على فهرست ماركس نفسه، المذكور اعلاه، علماً أن الناشر الالمانى غير التسلسل الاصلي للمخطوطة اعتماداً على ملاحظة ماركس بتغيير التسلسل عند النشر، خلافاً للطبعين الإنكليزية والفرنسية فقد ابقياه اعتماداً على ملاحظة ماركس بـ "توخي السهولة". كل الهوامش المرقمة تعود لماركس. وكل الهوامش المؤشرة بنجمة(*) هي للناشر الالمانى، باستثناء تلك التي تحمل توقيع الناشر العربي. [ن.ع].

I: السلع كمنتوج لرأس المال

لقد كانت السلعة، بوصفها الشكل الأولي للثروة البورجوازية، نقطة انطلاقنا، ومقدمة نشوء رأس المال. من جهة أخرى، تتجلى السلع الآن كمنتوج لرأس المال. إن الطبيعة الدائرية لبحثنا تتطابق مع التطور التاريخي لرأس المال. فرأس المال محمول بشروط نشوئه على تبادل السلع، على المتاجرة بالسلع، ولكنه يمكن أن يتشكل في مراحل مختلفة من الإنتاج تشترك في حقيقة أن الإنتاج الرأسمالي لم يظهر فيها إلى الوجود بعد، أو أنه يوجد ولكن بصورة مبعثرة. من جهة أخرى. فإن تبادلاً سلعياً عالي التطور، والشكل السلعي بوصفه الشكل الاجتماعي الضروري والشامل الذي يكتسبه المنتج، لا يمكن أن يبرز إلا كنتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي. وعلى أي حال، إذا عاينا المجتمعات التي يكون الإنتاج الرأسمالي فيها عالي التطور، لوجدنا أن السلعة هي المقدمة الأولية الدائمة (شرط الوجود المسبق) لرأس المال، وهي النتيجة المباشرة لعملية الإنتاج الرأسمالية، بالمثل.

إن كلاً من النقود والسلع هي شروط أولية مسبقة لرأس المال، ولكنها لا تتطور إلى رأسمال إلا في ظل شروط معينة. فرأس المال لا يمكن أن يظهر إلى الوجود إلا على أساس تداول السلع (بما في ذلك تداول النقد)، أي حيثما تكون التجارة قد نمت سلفاً إلى درجة معينة ومحددة؛ غير أن إنتاج وتداول السلع، من جهتهما، لا يفترضان البتة وجود النمط الرأسمالي للإنتاج. إذ يمكن على العكس من ذلك، كما بينت من قبل⁽¹⁾، أن نجدتهما حتى في «تشكيلات اجتماعية ما قبل بورجوازية». إنهما يشكلان المقدمة

(1) مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 74.

(Zur Kritik der Politischen Ökonomie, Berlin, 1859, S. 74).

التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ولكن، من جهة أخرى، ما إن تغدو السلعة الشكل العام للمنتوج، حتى يتوجب على كل منتج أن يرتدي هذا الشكل السلعي؛ ولا يعود البيع والشراء يشملان المنتج الفائض فحسب، بل يشكّلان جوهره بالذات، وتظهر مختلف شروط الإنتاج ذاتها بوصفها سلعاً لا تغادر التداول وتدخل الإنتاج إلا على أسس الإنتاج الرأسمالي. وعليه، إذا كانت السلعة تظهر، من جهة، بوصفها مقدمة لنشوء رأس المال، فإنها تغدو أيضاً، ومن حيث الجوهر، نتيجة ومنتج الإنتاج الرأسمالي، ما إن تصبح الشكل الأولي الشامل للمنتوج. وفي مراحل الإنتاج السابقة، كان جزء مما يُنتج يتخذ شكل السلع. أما رأس المال فإنه ينتج منتوجه، بالضرورة، كسلعة⁽²⁾ لذا فإنه بمقدار ما يتطور الإنتاج الرأسمالي، أي رأس المال، قُدماً، تنمو مديات القوانين العامة الناطقة للسلعة؛ وكمثال على ذلك أن القوانين التي تؤثر على القيمة تتطور في الشكل المميز للتداول النقدي.

ونرى هنا كيف أن المقولات الاقتصادية الموافقة لحَقَب إنتاج سابقة، تكتسب طابعاً تاريخياً خاصاً وجديداً بتأثير الإنتاج الرأسمالي.

وإن تحوّل النقد، الذي لا يزيد هو نفسه عن كونه شكلاً متحولاً للسلعة، إلى رأسمال، لا يحصل إلا عندما تكون قدرة - عمل^(*) العامل قد تحولت إلى سلعة بالنسبة إليه. وهذا يفترض ضمناً أن مقولة التجارة السلعية قد امتدت لتشمل ميداناً كانت في السابق منفصلة عنه، أو لم تكن لتلجّه إلا بصورة متفرقة. بتعبير آخر، لا بد أن يكون السكان العاملون قد كَفَّوا إما عن أن يكونوا جزءاً من الشروط الموضوعية للعمل وإما عن أن يدخلوا السوق بوصفهم منتجي سلع؛ وعوضاً عن بيع منتوجات عملهم ينبغي لهم أن يبيعوا ذلك العمل نفسه، أو بتعبير أدق، أن يبيعوا قدرتهم على العمل. وعندئذ فحسب يمكن القول إن الإنتاج قد أصبح إنتاجاً للسلع بكامل طوله وعرضه. وعندئذ فحسب يغدو كل منتج سلعة، وإن الشروط الموضوعية لكل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج إنما تدخل فيه بوصفها هي نفسها سلع. ولا تغدو السلعة، بالفعل، الشكل الأولي

(2) سيموندي.

(*) يستخدم ماركس هنا تعبير (Arbeitsvermögen) أي قدرة - العمل، بدلاً من تعبير (Arbeitskraft) أي قوة - العمل، وهذا الاصطلاح الأخير هو ما استقر عليه ماركس في الصيغة المنشورة لـ رأس المال. [ن. ع].

الشامل للثروة إلّا على أساس الإنتاج الرأسمالي. وحيثما لا يكون رأس المال، مثلاً، قد هيمن على الزراعة، فإنّ قسماً كبيراً من المنتج الزراعي يظل يُنتج، مباشرة، كوسيلة عيش لا كسلعة. وفي هذه الحالة، نجد أن قسماً كبيراً من السكان العاملين لم يتحول بعد إلى عمال مأجورين، وإن شطراً كبيراً من شروط العمل لم يصبح بعد رأسمالاً وينطوي هذا الوضع، ضمناً، على أن تقسيم العمل المتطور، الذي يظهر مصادفة داخل المجتمع، والتقسيم الرأسمالي للعمل داخل ورشة العمل (Atelier)، هما شيان يشترطان ويُنتجان بعضهما بعضاً. إن السلعة بوصفها الشكل الضروري للمنتج، وبالتالي الانسلاخ [Entäusserung] عن المنتج كوسيلة ضرورية لتملكه، تتطلب تقسيماً متطوراً للعمل الاجتماعي. وعلى العكس من ذلك، فإنه على أساس الإنتاج الرأسمالي وحده، وبالتالي على أساس التقسيم الرأسمالي للعمل داخل الورشة، تكتسب كل المنتجات، بالضرورة الشكل السلعي، ويغدو كل المنتجين بالضرورة منتجي سلع. وعليه فإن القيمة - الاستعمالية لا تتحقق بتوسط القيمة - التبادلية، توسطاً شاملاً، إلّا بانبثاق الإنتاج الرأسمالي.

وهناك ثلاث نقاط هي:

- 1 - إن الإنتاج الرأسمالي هو أول من يجعل السلعة الشكل العام لسائر المنتجات.
- 2 - إن إنتاج السلع يقود لا محالة إلى الإنتاج الرأسمالي ما إن يكف العامل عن أن يكون جزءاً من شروط الإنتاج (كما هو الحال في العبودية والقنانة) أو ما إن تكف الجماعة المشاعية البدائية عن أن تكون أساس المجتمع (الهند)، وباختصار ابتداءً من اللحظة التي تصبح فيها قدرة - العمل سلعة، بوجه عام.
- 3 - إن الإنتاج الرأسمالي يقوّض أساس الإنتاج السلعي بمقدار ما إن هذا الأخير يتضمن إنتاجاً فردياً مستقلاً ويتضمن تبادلاً للسلع بين مالكيين أو يتضمن تبادلاً لمُتَعادلات، ويغدو التبادل الشكلي بين رأس المال وقدرة - العمل عُزفاً عاماً: ومن وجهة النظر هذه، ليس مهماً البتة في أي شكل تدخل شروط الإنتاج إلى عملية العمل؛ إذ ليس مهماً فيما إذا كانت هذه الشروط، مثل جزء من رأس المال الثابت، الآلات إلخ، تنقل جزءاً من قيمتها إلى المنتج على دفعات، أو كان المنتج يمتص [443] قيمتها بالكامل، مثل المواد الأولية، أو فيما إذا كان المُنتِج، يستخدم المنتج مباشرة كوسيلة عمل، كما هو الحال بالنسبة إلى البذور في الفلاحة، أو كان يتوجب بيع المنتج أولاً ليُعاد تحويله إلى وسائل عمل. فعدا عن الخدمة التي تؤديها سائر وسائل العمل في

عملية الإنتاج بوصفها قيماً - استعمالية، فإن جميع هذه الوسائل التي تم إنتاجها إنما تخدم أيضاً كعناصر في عملية إنماء القيمة. وحيثما لا يتم تبديلها إلى نقد فعلي، فإنه يتم تحويلها إلى نقد حسابي؛ وباختصار يجري استخدامها كقيم - تبادلية، ويتم حساب عنصر القيمة الذي تضيفه، بهذه الطريقة أو تلك، إلى المنتج حساباً دقيقاً. وبمقدار ما تصبح الزراعة، مثلاً، فرعاً صناعياً يُدار بطريقة رأسمالية (الإنتاج الرأسمالي يحط رحاله في الريف)، وبمقدار ما تقوم الزراعة بالإنتاج لأجل السوق، أي تُنتج سلعاً، مواداً للبيع لا للاستهلاك المباشر الخاص بها - فإنها تحسب التكاليف بالدرجة نفسها، وتعامل كل عنصر كسلعة (بصرف النظر عما إذا كانت تشتريه من فرع آخر أو من نفسها، أي من الإنتاج). بتعبير آخر، بمقدار ما يتم التعامل مع السلعة بوصفها قيمة - تبادلية مستقلة ذاتياً، فإنها تتصرف بوصفها نقوداً. وهكذا ما دام القمح، والعلف، والماشية، والبذور من كل صنف ولون، إلخ، تُباع بوصفها سلعاً - وما دام لا يمكن اعتبارها منتوجات ما لم يتم بيعها - يترتب على ذلك أنها تدخل الإنتاج كسلع، أي كنفد. إن شروط الإنتاج، العناصر التي تؤلف المنتج، وهي أشياء تتطابق مع كل منتج، هي أيضاً منتوجات، وترتدّ هي الأخرى إلى سلع. ونتيجة لعملية إنماء القيمة، يجري إدخالها في الحسابات كمقادير من النقود، أي في الشكل المستقل، شكل القيمة - التبادلية. نرى هنا إذن أن عملية الإنتاج المباشرة هي على الدوام وحدة لا انفصام لها من عملية العمل وعملية إنماء القيمة، تماماً مثلما أن المنتج هو وحدة تتألف من قيمة - استعمالية وقيمة - تبادلية، أي سلعة. ولكن ثمة في المسألة ما يزيد على هذه الجوانب الشكلية: إذ يشتري المزارع ما ينبغي له توظيفه، فإننا نشاهد تطور التجارة في البذور والسماد وتربية المواشي - إلخ، بينما يبيع دخله. وهكذا تنتقل شروط الإنتاج، بالنسبة إلى المزارع المفرد، انتقالاً فعلياً من التداول إلى عملية إنتاجه، وهكذا أيضاً يصبح التداول، عملياً، الشرط المسبق لإنتاجه نظراً لأن [شروط الإنتاج] (*) تصبح، على نحو متزايد سلعاً قد اشتراها (أو يمكن شراؤها). والواقع إنها قد أصبحت في نظره سلعاً قبل ذلك بوقت كثير، نظراً لأنها أصناف، وسائل عمل، وهي في الوقت نفسه تؤلف جزءاً من قيمة رأسماله. (وحيث يعيدها بطبيعتها إلى الإنتاج، فإنه يدخلها بذلك في حساباته بوصفها أشياء يبيع إليه qua باعتبارها منتجاً). زد على هذا، إن ذلك كله يمضي متساوياً مع نمو النمط الرأسمالي للإنتاج في الزراعة، التي تقف نتيجة لذلك على أساس صناعي، بصورة متزايدة.

(*) الإضافة الإيضاحية من الناشر الألماني. [ن.ع].

إن السلعة بوصفها الشكل العام الضروري للمنتوج، السمة الخاصة لنمط الإنتاج الرأسمالي، تكتسب استقلاليتها، بصورة حسية، في الإنتاج واسع النطاق الذي ينبثق في مجرى الإنتاج الرأسمالي. فالمنتوج يصبح، بصورة متزايدة، أحادياً وهائلاً، من حيث طبيعته. وهذا يسبغ عليه طابعاً اجتماعياً معيناً، طابعاً يرتبط وثيق الارتباط بالعلاقات الاجتماعية القائمة، بينما تظهر قيمته - الاستعمالية المباشرة التي تلبى حاجات منتجه، أمراً عارضاً، عديم الأهمية وغير أساسي. وينبغي لهذا المنتوج الهائل أن يتحقق كقيمة - تبادلية، ينبغي أن يجتاز استحالة(*) السلعة، ليس بسبب أن على المنتج، كرأسمالي، أن يضمن بقاءه فقط، بل أيضاً لأن عملية الإنتاج نفسها ينبغي أن يتم تجديدها ومواصلتها. [444] لذلك تمتص التجارة هذا المنتوج. إن شاريه ليس المستهلك المباشر بل التاجر الذي تقوم أعماله على تحقيق استحالة السلعة⁽³⁾ أخيراً يطوّر المنتوج طابعه كسلعة، وبالتالي طابعه كقيمة تبادلية، نظراً لأن ميادين الإنتاج تصبح، في ظل الإنتاج الرأسمالي، بالغة الشعب والتنوع، وبالتالي تتضاعف باطراد إمكانات تبادل المنتوجات⁽⁴⁾

إن السلعة التي تنبثق من الإنتاج الرأسمالي تختلف تماماً عن السلعة التي ابتدأنا منها بوصفها عنصر الإنتاج الرأسمالي، شرطه المسبق. لقد بدأنا بالسلعة المفردة منظوراً إليها كصنف مستقل تشياً فيه كمّ معين من وقت العمل ويمتلك بالتالي قيمة - تبادلية ذات مقدار معين.

ويمكن تحديد السلعة، بصورة مزدوجة، على النحو التالي:

1) إن ما تشياً فيها، عدا عن قيمتها - الاستعمالية، هو كمّ معين من العمل الضروري اجتماعياً ولكن على حين أن الأمر بالنسبة إلى السلعة المأخوذة بذاتها يبقى غير محدد تماماً (هذا في الواقع أمر عديم الأهمية) من أين يُستمد هذا العمل المتشّبي، فإنه يمكن أن يُقال عن السلعة، كمنتوج لرأس المال، إنها تحتوي على كل من العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر. وقد سبق أن ذكرنا أن هذا القول ليس صحيحاً بالمعنى الدقيق نظراً لأن العمل نفسه لا يتم بيعه وشراؤه كعمل مباشرة. ولكن السلعة تحتوي على كمية إجمالية معينة من العمل المتشّبي. وإن جزءاً من هذا العمل المتشّبي (عدا عن رأس المال الثابت الذي دُفع لقاءه مُعادِل) يُبادل لقاء مُعادِل لأجور العامل؛ وإن جزءاً آخر

(*) تحوّل أو تغير في الشكل (Metamorphose). [ن. ع.]

(3) سيسموندني [المبادئ الجديدة، *Nouveaux Principes*، المجلد الأول، باريس، 1827، ص 90]. [ن. ع.]

(4) [كارل ماركس]، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 17، أنظر أيضاً: واكفيلد.

يستولي عليه الرأسمالي من دون دفع أي مُعادل. إن كلا الجزئين متشيطان. وبالتالي ماثلان كجزئين في قيمة السلعة. وإنه لاختصار مناسب أن نصف الواحد كعمل مدفوع، والثاني كعمل غير مدفوع.

[445] (2) إن السلعة المفردة لا تظهر، مادياً، كجزء من المنتج الكلي لرأس المال فحسب، بل كجزء صحيح من الكل الذي ينتجه رأس المال. ولم نعد الآن معنيين بالسلعة الفردية، المستقلة، بالمنتج المفرد. فنتيجة العملية ليست سلعاً فردية، بل كتلة من السلع يتجدد فيها إنتاج قيمة - رأس المال الموظفة سوية مع فائض القيمة (- أي العمل الفائض المستولى عليه -) وكل واحدة من هذه هي حامل (Träger) لكل من قيمة رأس المال وفائض القيمة التي أنتجها. إن العمل المنفق على كل سلعة مفردة لم يعد بالإمكان حسابه - إلاً كمُتوسط، أي كتقدير مثالي (*) - ويبدأ الحساب ابتداءً من ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي لا يدخل في قيمة المنتج الكلي إلاً بمقدار ما يُستهلك، مروراً بشروط الإنتاج التي تستهلك جماعياً، وانتهاءً بالمساهمة الاجتماعية المباشرة لعدد من الأفراد المتعاونين الذين يتساوى عملهم بصورة وسطية. وعليه يُحسب هذا العمل مثالياً كجزء صحيح من العمل الكلي المنفق عليه. وعند تحديد سعر السلعة المفردة يظهر ذلك كمجرد كسر مثالي من المنتج الكلي الذي يعيد فيه رأس المال إنتاج نفسه.

(3) إن السلعة، بوصفها منتج رأس المال، إنما هي حامل القيمة الكلية لرأس المال زائداً فائض القيمة، على خلاف السلعة الأصلية التي ظهرت لنا كشيء مستقل. فالسلعة الآن هي الشكل المتحوّل لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وينبغي الآن تنظيم بيعها بالميزان، وبالكميات الضرورية لتحقيق قيمة رأس المال القديم وفائض القيمة القديم الذي حققه رأس المال. ولبلوغ ذلك لا يكفي أن تُباع السلع المفردة أو قسم منها، حسب قيمتها.

لقد سبق أن رأينا أن السلعة ينبغي أن تكتسب نمطاً مزدوجاً من الوجود إن كان ينبغي لها أن تصلح لعملية التداول. وليس كافياً بالنسبة إليها أن تظهر للشاري كصنف ذي خصائص نافعة معينة، أي كقيمة - استعمالية خاصة يمكن لها أن تلبى حاجات خاصة، سواء للاستهلاك الفردي أم للاستهلاك المنتج. كما ينبغي لقيمتها - التبادلية أن تكون قد اكتسبت شكلاً مستقلاً، محدداً، متميزاً عن قيمتها - الاستعمالية، وإن يكن هذا التميز مثالياً. وينبغي لها أن تمثل كلاً من وحدة وازدواج القيمة - الاستعمالية والقيمة - التبادلية. إن قيمتها - التبادلية تكتسب هذا الشكل المستقل عن قيمتها - الاستعمالية

(*) أي في الذهن، تصورياً. [ن. ع.]

بوصفها الوجود المحض لوقت العمل الاجتماعي المتجسد مادياً، أي سعرها. ذلك لأن السعر هو التعبير عن القيمة - التبادلية بوصفها قيمة - تبادلية، أي كنقد، وبتعبير أدق كنقد حسابي.

والآن، توجد في الواقع سلع مفردة، مثل سكك الحديد، ومجمعات البناء الضخمة، إلخ، وهي تمتلك بطبيعتها قدراً من الاستمرار ونطاقاً من السعة بحيث أن مجمل منتج رأس المال الموظف يظهر كسلعة مفردة. في مثل هذه الحالات ينبغي لنا أن نطبق القانون المتعلق بحالة السلع المفردة؛ بتعبير آخر أن سعرها ليس إلا القيمة معبراً عنها بلغة النقود. إن القيمة الكلية لرأس المال + فائض القيمة ستكون عندئذ محتواة في السلعة المفردة ويمكن التعبير عنهما بلغة النقد الحسابي. إن تعيين سعر سلعة من هذا النوع لن يكون، عندئذ، شيئاً مختلفاً عما قلناه بصدد السلع المفردة، ما دام المنتج الكلي لرأس المال سيكون ماثلاً في هذه الحالة، بالفعل، كسلعة مفردة. وعليه ليس ثمة ما يستدعي الوقوف عند هذه المسألة أكثر من ذلك.

إن غالبية السلع، على أي حال، منفصلة بطبيعتها (ولكن حتى السلع التي تكون متصلة يمكن اعتبارها مثالياً، في الجانب الأكبر، بمثابة مقادير منفصلة). بتعبير آخر، عند النظر إليها بوصفها كميات من صنف معين، فإنه يمكن تقسيمها وفقاً للمقاييس التي تتناسب معها تقليدياً باعتبارها قيماً - استعمالية. وهكذا نتعامل مع (أ) قمح بالكوارترات، و(ب) برّ بالباونات، و(ج) قماش بالياردات، و(د) سكاكين بالدزينات - في جميع هذه الأحوال تكون السلعة المفردة هي وحدة القياس، إلخ.

وينبغي لنا الآن أن نعين المنتج الكلي لرأس المال، هذا المنتج الذي يمكن اعتباره سلعة مفردة، بصرف النظر عن حجمه، وعما إذا كان منفصلاً أم متصلاً، كمنتج يمكن أن يُعدّ قيمة - استعمالية مفردة، تظهر قيمته - التبادلية في السعر الكلي كتعبير عن القيمة الكلية لهذا المنتج الكلي.

عندما بحثنا عملية إنماء القيمة، اتضح لنا أن قسماً من رأس المال الثابت الموظف، كالأبنية والآلات، إلخ، لا ينقل إلى المنتج سوى جزء محدد من القيمة الذي يخسره في أثناء أدائه لوظيفة وسيلة عملية خلال عملية العمل؛ وهو لا يدخل المنتج مادياً في شكل قيمته - الاستعمالية الخاصة. فهو يواصل الاسهام في إنتاج السلع على مدى فترة زمنية طويلة، والقيمة التي ينقلها إلى الأشياء التي تم إنتاجها خلال الإنتاج تُقاس بمقياس علاقة هذه المدة الزمنية المحددة بإجمالي الفترة الزمنية التي يُستهلك فيها كوسيلة عمل، أي الفترة التي تُستهلك فيها كامل قيمته وتنتقل إلى المنتج. فإن دام عشر سنوات فإن بوسعنا أن نوزع المتوسط بالقول إن $\frac{1}{10}$ من قيمته ينتقل سنوياً إلى المنتج، أي إن $\frac{1}{10}$ من

قيمه ينتقل إلى المنتج السنوي لرأس المال. وبعد أن يتم تصريف كتلة معينة من المنتجات، يمكن لجزء من رأس المال الثابت أن يواصل الخدمة كوسيلة عمل، ويواصل بالتالي تمثيل قيمة معينة على أساس متوسط مماثل لما قمنا بحسابه توأ، طالما أنه لا يؤلف جزءاً من قيمة كتلة المنتجات التي جرى تصريفها على هذا النحو. إن القيمة الكلية لرأس المال الثابت ليست هامة إلا بالنسبة إلى قيمة كتلة المنتجات التي تم تصريفها، أي المنتجات التي أسهم في إنتاجها؛ نقصد القول إن القيمة التي ينقلها خلال فترة معينة تُقْطَع كجزء صحيح من قيمته الكلية، أي: إن الفترة المعينة التي يخدم خلالها تُنسب إلى الزمن الكلي الذي يُستخدم خلاله وينقل خلاله قيمته الكلية إلى المنتج. أما ما عدا ذلك، فإن أي قيمة يظل يمتلكها لا أهمية لها بالنسبة إلى تعيين قيمة كتلة القيم التي جرى تصريفها أصلاً. إذ يمكن اعتبارها صفرًا بقدر ما يتعلق الأمر بهذه الأخيرات. أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، يمكن لنا، توكياً للتبسيط، أن نعالج المسألة كما لو أن مجمل رأس المال، بما في ذلك الجزء الثابت الذي يجري امتصاصه في المنتج على مدى فترة زمنية طويلة، قد جرى احتواؤه ودخل في منتج رأس المال الكلي قيد البحث.

دعونا نفترض، إذن، أن المنتج الكلي = 1200 ياردة من القماش. إن رأس المال الموظف = 100 جنيه، منها 80 جنيهاً رأسملاً ثابتاً، و20 جنيهاً رأسملاً متغيراً. إن معدل فائض القيمة = 100 بالمئة، بحيث أن العامل يعمل نصف يوم العمل لأجل نفسه، ويعمل النصف الآخر مجاناً لأجل الرأسمالي. في هذه الحالة فإن فائض القيمة = 20 جنيهاً، والقيمة الكلية للـ 1200 ياردة = 120 جنيهاً، منها 80 جنيهاً تمثل رأس المال الثابت الموظف، و40 جنيهاً تأتي من العمل الجديد المُضاف. وثمة نصف من هذا [447] الأخير يذهب كأجور إلى العامل، فيما يمثل النصف الثاني منه العمل الفائض أو يؤلف فائض القيمة.

وبما أن عناصر الإنتاج الرأسمالي، باستثناء العمل الجديد المُضاف، تدخل عملية الإنتاج بالأصل بمثابة سلع، أي بأسعار محددة، يترتب على ذلك أن القيمة التي يضيفها رأس المال الثابت تكون معينة سلفاً ببلغة السعر. وعلى سبيل المثال، تبلغ في الحالة الراهنة 80 جنيهاً عن الكتان والآلات، إلخ. أما بالنسبة إلى العمل الجديد المضاف، على أي حال، فإنه إذا كانت الأجور المحددة بوسائل العيش الضرورية = 20 جنيهاً، وكان العمل الفائض يساوي العمل مدفوع الأجر، فينبغي التعبير عنه بسعر 40 جنيهاً، نظراً لأن القيمة التي تعبّر عن العمل المضاف تتوقف على كميته، وليس بأي حال على

الظروف التي يكون فيها مدفوعاً. لذا فإن السعر الكلي للـ 1200 ياردة التي أنتجها رأسمال مقداره 100 جنيه = 120 جنيهاً.

كيف يتأتى لنا أن نحدّد قيمة السلعة المفردة، وفي حالتنا هذه قيمة ياردة القماش؟ بداهة، بتقسيم السعر الكلي للمنتوج الإجمالي على عدد الوحدات التي تقسمه إلى أجزاء صحيحة وفقاً لمقياس معين. بتعبير آخر، يُقسم السعر الكلي للمنتوج على عدد وحدات القياس

التي يجري التعبير بها عن القيمة - الاستعمالية. وفي حالتنا هذه $\frac{120 \text{ جنيهاً}}{1200 \text{ ياردة}}$ حاصل

ذلك سعر مقداره شلنان للياردة الواحدة من القماش. وإذا ما جرى تقسيم الياردة، التي تخدم كمقياس للقماش، تقسيماً أبعد، أي إذا جرت تجزئتها إلى أجزاء صحيحة أصغر، فإن بوسعنا المضي في تحديد سعر نصف ياردة، إلخ، بالطريقة نفسها. وعليه يتحدد سعر السلعة المفردة، بالتعبير عن قيمتها - الاستعمالية كجزء صحيح من المنتوج الإجمالي، وتحديد سعرها كجزء صحيح مماثل من القيمة الكلية التي ولدها رأس المال الموظف.

لقد رأينا أنه بمقدار ما تتباين إنتاجية العمل أو قدرة إنتاجية العمل ذاته، فإن وقت العمل نفسه سوف يؤدي إلى إنتاج كميات بالغة الاختلاف من المنتوج. أو بتعبير آخر سيجري التعبير عن قيم - تبادلية متساوية في كميات مختلفة من القيم - الاستعمالية. دعونا نفترض، في المثال الحالي، أن إنتاجية ناسج الأقمشة تزداد إلى أربعة أمثال ما كانت عليه. إن رأس المال الثابت، أي الكتان والآلات، إلخ، الذي يحركه العمل المُعبّر عنه بـ 40 جنيهاً، إن رأس المال الثابت هذا كان يساوي 80 جنيهاً. فإن ازدادت إنتاجية الناسج إلى أربعة أمثالها، فإنها ستتحرك أربعة أمثال رأس المال هذا، أي ما قيمته 320 جنيهاً من الكتان، إلخ. وسيزداد عدد الياردات المنتجة بالنسبة نفسها، نعني من 1200 إلى 4800. غير أن العمل الجديد المُضاف الذي يبذله الناسج سوف يظل مُعبّراً عنه بـ 40 جنيهاً، ما دامت كميته قد بقيت على حالها من دون تغيير. وعليه فإن السعر الكلي للـ 4800 ياردة سوف يساوي الآن = 360 جنيهاً، وسيكون سعر الياردة الواحدة $= \frac{360 \text{ جنيهاً}}{4800 \text{ ياردة}} =$ شلناً واحداً و6 بنسات. وهكذا فإن سعر الياردة الواحدة

سيكون قد هبط من شلنين أو 24 بنساً إلى $1\frac{1}{2}$ شلن أو 18 بنساً، أي هبط بنسبة $\frac{1}{4}$ لأن رأس المال الثابت في الياردة الواحد قد امتص عملاً حياً مضافاً أقل بنسبة $\frac{1}{4}$ ، خلال عملية تحويل ذلك العمل إلى قماش. أو بتعبير آخر إن المقدار نفسه من عمل النسيج قد توزع على مقدار أكبر من المنتوج. ومن الأفضل بالنسبة إلى أغراضنا الحالية أن نسوق مثلاً يبقى فيه المقدار الكلي لرأس المال الموظف على حاله بينما تنتج إنتاجية العمل

مقادير بالغة الاختلاف من القيمة - الاستعمالية نفسها، ولتكن هذه قمحاً، وذلك نتيجة لتباين الشروط الطبيعية، كأن يكون ذلك مناخاً أفضل بهذا القدر أو ذاك. لنفرض أن 7 جنيهاً تمثل مقدار العمل المنفق في إيكر واحد من الأرض، لإنتاج القمح (Wheat) [448] مثلاً. من هذا المبلغ هناك 4 جنيهاً تمثل العمل الجديد المضاف و 3 جنيهاً تمثل العمل المتشبيء أصلاً في رأسمال ثابت. لنفرض أن جنيهين من هذه الـ 4 جنيهاً تُستخدم للأجور، ويبقى جنيهان بمثابة فائض قيمة، وفق التناسب البالغ 100 بالمائة، الذي افترضناه من قبل، غير أن المحصول يتباين باختلاف المواسم.

الإجمالي (مقاساً بالكوارترات)		الكوارتر الواحد	قيمة أو سعر المنتوج الإجمالي
حين يكون لدى المزارع (When he has)	5	فإن باستطاعته أن يبيع بسعر (he can sell about)	28 شلناً 7 جنيهاً
	$4\frac{1}{2}$	أو بحوالى	31 شلناً 7 جنيهاً
	4	أو بحوالى	35 شلناً 7 جنيهاً
	$3\frac{1}{2}$	أو بحوالى	40 شلناً 7 جنيهاً
	3	أو بحوالى	46 شلناً 7 جنيهاً و 8 بنسات
	$2\frac{1}{2}$	أو بحوالى	56 شلناً 7 جنيهاً
	2	أو بحوالى	70 شلناً 7 جنيهاً ⁽⁵⁾

إن قيمة أو سعر المنتوج الإجمالي الذي يدره رأسمال قدره 5 جنيهاً موظف في كل إيكر، يظل 7 جنيهاً، نظراً لأن الكميات الموظفة من العمل المتشبيء والعمل الحي المضاف تظل ثابتة. غير أن هذا العمل نفسه يولد كميات بالغة الاختلاف من كوارترات

(5) بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع. مع ملاحظات عن تأثير ذلك على السكان. يضاف إلى ذلك مقترحات لمنع الشحة مستقبلاً. بقلم مزارع. (An Inquiry into the Connections etc., By a Farmer). المؤلف هو: جون أربوثنوت John Arbuthnot. ن.ع.]

القمح، وعليه فإن لكوارتر القمح المفرد، أي للجزء الصحيح نفسه من المنتج الإجمالي، أسعاراً بالغة الاختلاف. إن تغير أسعار السلع الفردية التي أنتجها رأس المال الواحد نفسه ليس له إطلاقاً أيما تأثير على معدل فائض القيمة - أو على نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، أو على الطريقة التي ينقسم بها يوم العمل إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. إن القيمة الكلية التي يجد العمل الجديد المضاف التعبير عنه فيها تظل على حالها من دون تغير، لأن مقدار العمل الحي المضاف إلى رأس المال الثابت(*) قد بقي على حاله الآن كما من قبل؛ نقصد القول إن نسبة فائض القيمة إلى الأجور، أو نسبة العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع، تبقى على حالها، بصرف النظر عما إذا كانت الياردة تكلف شلنين، أو باتت تكلف بعد تنامي إنتاجية العمل، $1\frac{1}{2}$ شلن. فكل ما تغير، بقدر ما يتعلق الأمر بالياردة المفردة، هو المقدار الكلي لعمل النساجين الذي أنفق عليها، بيد أن نسبتي العمل المدفوع وغير المدفوع، هاتين النسبتين اللتين ينقسم إليهما المقدار الكلي، تظلان على حالهما بالنسبة إلى أي جزء صحيح تحتويه الياردة من الكل، مهما كان هذا الكل كبيراً أم صغيراً. وبالمثل، ففي الوضع المعطى في مثالنا أعلاه، أي مع هبوط إنتاجية العمل، الوضع الذي يتوزع فيه العمل الجديد المضاف على كوارترات أقل بحيث أن نسبة من العمل المضاف أكبر تنتسب إلى كل كوارتر، فإن الزيادة في سعر الكوارتر الواحد في الحالة الثانية لن تؤثر أدنى تأثير على النسبتين اللتين سينقسم إليهما هذا المقدار الأكبر أو الأصغر من العمل الذي يمتصه كل كوارتر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. فليس ثمة أدنى فرق، لا بالنسبة إلى فائض القيمة الكلي الذي أنتجه رأس المال، ولا بالنسبة إلى الجزء الصحيح من فائض القيمة، الذي تحتويه قيمة كل كوارتر بالقياس إلى القيمة الجديدة المضافة إلى الكوارتر؛ فإذا جرت، في ظل الشروط المعينة، إضافة عمل حي أكثر إلى مقدار محدد من وسائل الإنتاج، فإن عملاً أكثر، مدفوعاً وغير مدفوع، يُضاف بالنسب نفسها؛ وإذا جرت إضافة عمل حي أقل، فإن عملاً، مدفوعاً وغير مدفوع، أقل ينضاف بالنسب نفسها. ولكن في كلتا الحالتين، فإن التناسب بين هذين الجزئين من العمل الجديد المضاف يظل على حاله دون تعديل.

وبمعزل عن تأثيرات عوامل خارجية معينة لا صلة لها بأغراضنا الراهنة، فإن ميل نمط الإنتاج الرأسمالي ونتيجته هي أن يزيد باطراد إنتاجية العمل؛ لذا فإنه يزيد أيضاً كتلة وسائل الإنتاج المحوَّلة إلى منتجات باستخدام الكمية نفسها من العمل المضاف. وعندئذ فإن العمل الجديد المضاف يتوزع، باطراد، على كتلة أكبر من المنتجات مقلصاً بذلك

(*) ورد في المخطوطة: المتغير، بزلة قلم من ماركس.

سعر كل سلعة مفردة، أو مقلصاً بذلك أسعار السلع عموماً. وإن هذا التقليل لأسعار السلع لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى أيما تغيير، لا في كتلة فائض القيمة التي ينتجها رأس المال المتغير نفسه، ولا في نسبة انقسام العمل، المضاف حديثاً لكل سلعة مفردة، إلى عمل مدفوع أو غير مدفوع، ولا في معدل فائض القيمة التي نمت في كل سلعة مفردة. فحين تتطلب كمية معينة من الكتان أو عدد من المغازل، عملاً أقل لإنتاج ياردة واحدة من القماش، فإن حقيقة تزايد أو تناقص مقدار العمل لا تمس البتة نسب العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع. إن المقدار المطلق للعمل الحي المضاف حديثاً إلى مقدار معين من العمل المتشبيأ أصلاً، لا يؤثر بشيء على النسبتين اللتين تنقسم بهما الكمية، الأكبر، أو الأصغر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع، عند تطبيق ذلك على السلعة الفردية. ورغم التغير في سعر السلعة، الناجم عن تغير قدرة إنتاجية العمل، نعني أنه على الرغم من تقلص الأسعار ورخص السلع، فإن العلاقة بين العمل المدفوع والعمل غير المدفوع، أي بوجه عام معدل فائض القيمة الذي أنماه رأس المال، يمكن أن يظل ثابتاً. وحتى لو لم يكن هناك تغير في إنتاجية العمل المضاف حديثاً إلى وسائل العمل، بل كان هناك تغير في إنتاجية العمل الذي يخلق وسائل العمل، مؤدياً إلى رفع أو خفض أسعارها، فمن الجلي بالمثل أن التغير الناتج عن ذلك في أسعار السلع المعنية لن يكون له أيما تأثير على انقسام الجزء الثابت من العمل الجديد المضاف، الذي تحويه هذه السلع، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع.

وعلى العكس، فإن تغيراً في سعر السلع لا يحول دون ثبات معدل فائض القيمة وثبات انقسام العمل الجديد المضاف إلى عمل مدفوع وغير مدفوع. وعلاوة على ذلك، فإن ثبات أسعار السلع لا يمنع بذاته تغيراً في معدل فائض القيمة، أو تحويراً في نسبة انقسام العمل الجديد المضاف إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. وتوخياً للتبسيط دعونا بفترض أنه لا يحدث في فرع الصناعة قيد البحث أي تغير في إنتاجية أي عمل داخله. وهكذا ففي المثال المذكور أعلاه لن يطرأ تغير في إنتاجية عمل النسيج أو العمل المنخرط في إنتاج الكتان والمغازل، إلخ. واستناداً إلى الفرضية التي صغناها آنفاً، يجري توظيف 80 جنيهاً في رأس المال الثابت، و20 جنيهاً في رأس المال المتغير. إن هذه الـ 20 جنيهاً تمثل 20 يوماً (أيام أسبوع) لعشرين ناسجاً. واستناداً إلى افتراضنا، فقد انتجوا 40 جنيهاً، مشغولين نصف اليوم لأنفسهم ونصفه للرأسمالي. ولكننا سنفترض أيضاً، بدلاً من يوم عمل مؤلف من 10 ساعات، أن يوم العمل يُمدد إلى 12 ساعة، [450] بحيث يزداد العمل الفائض بمقدار ساعتين للعامل الواحد. لقد نما يوم العمل الكلي $\frac{1}{3}$ ، من 10 ساعات إلى 12 ساعة. وبما أن $12 : 10 = 16\frac{2}{3} : 20$ ، فإن $16\frac{2}{3}$ ناسجاً فقط يلزمون الآن لتحريك رأس المال الثابت نفسه البالغ 80 جنيهاً، وبالتالي لإنتاج 1200

ياردة من القماش. (لأن عشرين رجلاً يعملون 10 ساعات = 200 ساعة، و $16\frac{2}{3}$ رجلاً يعملون 12 ساعة = أيضاً 200). بالمقابل، إذا احتفظنا بالعمال العشرين كلهم، كما من قبل، فإنهم سيقدمون 240 ساعة عمل بدلاً من 200 ساعة عمل. وبما أن قيمة 200 ساعة عمل يومياً تبلغ 40 جنيهاً في الأسبوع، فإن قيمة 240 ساعة يومياً تبلغ 48 جنيهاً في الأسبوع. ولكن بما أن إنتاجية العمل إلخ، قد بقيت ثابتة، ولما كانت 40 جنيهاً تطابق رأسملاً ثابتاً قدره 80 جنيهاً، يترتب على ذلك أن 48 جنيهاً تتطلب 96 جنيهاً رأسملاً ثابتاً. وعليه فإن رأس المال المنفق يبلغ 116 جنيهاً وقيمة السلع التي ينتجها = 148 جنيهاً. ولكن بما أن 120 جنيهاً = 1200 ياردة، فإن 128 جنيهاً = 1280 ياردة.

وستكون كلفة الiardة الواحدة $\frac{128 \text{ جنيهاً}}{1280 \text{ ياردة}} = \frac{1}{10}$ شلن (*) . إن سعر الiardة المفرد يظل

على حاله دون تغير لأنه يظل يكلف المقدار الكلي نفسه من ناحية العمل المضاف ومن ناحية العمل المتشيء في وسائل العمل. لكن مقدار فائض القيمة الذي تحتويه كل ياردة سيكون قد ازداد. ففي السابق، كانت هناك 20 جنيهاً من فائض القيمة في 1200 ياردة. وعليه فإن فائض القيمة - في الiardة الواحدة كان $\frac{20}{1200} = \frac{1}{60} = \frac{1}{3} = 4$ بنسات أما الآن فإن هناك 128 جنيهاً في 1280 ياردة، وثمة في الiardة الواحدة $5\frac{1}{3}$ بنس (**)، نظراً لأن $5\frac{1}{3}$ بنس $\times 1280 = 28$ جنيهاً، وهذا هو المقدار الحقيقي لفائض القيمة - المائل في ال 1280 ياردة. وبالطريقة نفسها، ثمة 8 جنيهاً إضافية من فائض القيمة (= 80 ياردة بسعر شلن للiardة الواحدة)، وإن عدد الiardات، في الواقع، قد نما من 1200 إلى 1280.

نجد في هذا المثال أن سعر السلعة يظل على حاله. كذلك شأن إنتاجية العمل ورأس المال المستخدم في دفع الأجور. مع ذلك، يرتفع مقدار فائض القيمة من 20 إلى 28، أي بمقدار 8، وهذا $\frac{2}{5}$ من ال 20، لأن $8 \times \frac{2}{5} = \frac{16}{5} = \frac{40}{25} = 20$ ، أي بنسبة 40 في المائة. هذه هي النسبة المئوية التي نما بها فائض القيمة الكلي. أما بالنسبة إلى معدل فائض القيمة فقد ارتفع من 100 بالمائة إلى 140 بالمائة.

إن بالوسع تصحيح هذه الأرقام للعينه فيما بعد. حسبنا في الوقت الحاضر أن نشير

(*) في الطبعة الإنكليزية جرى تصحيح هذه الأرقام من قبل المحرر، اعتماداً على ملاحظة ماركس: والأرقام هي: 144 جنيهاً = 1440 ياردة وكلفة الiardة $\frac{144 \text{ جنيهاً}}{1440 \text{ ياردة}} = \frac{1}{10}$ جنيه واحد = شلن [ن.ع].

(**) في المخطوطة: $5\frac{1}{3}$ بنس.

إلى أن فائض القيمة ينمو مع ثبات أسعار السلع لأن رأس المال المتغير نفسه يحرك عملاً أكثر، وهذا لا يعني فقط إنتاج سلع أكثر بالكلفة نفسها، بل إنتاج سلع أكثر تحتوي على نسبة من العمل غير المدفوع أكبر من ذي قبل.

إن الحساب الصحيح معروض في المقارنة التالية التي لا أبتغي سوى استبقاها بتقديم [451] هذه الملاحظة:

إذا كانت الـ 20 جنيهاً م الأصلية [رأسمال متغير] = 20 يوم عمل ذي 10 ساعات (طالما أن أيام الأسبوع يمكن أن تضرب بـ 6، فإن ذلك لا يؤثر على الوضع) وكان يوم العمل = 10 ساعات، فإن العمل الكلي المنجز = 200 ساعة.

والآن، إذا مُدّد اليوم من 10 إلى 12 ساعة (وُمُدّد العمل الفائض من 5 إلى 7) فإن العمل الكلي في 20 [يوماً] = 240.

إذا كانت 200 ساعة عمل تمثل 40 جنيهاً، فإن 240 = 48 جنيهاً.

وإذا كانت 200 ساعة عمل تضع موضع الحركة رأسمالاً ثابتاً مقداره 80 جنيهاً، فإن 240 سوف تحوّل رأسمالاً يبلغ 96 جنيهاً.

وإذا كانت 200 ساعة تنتج 1200 ياردة، فإن 240 ساعة سوف تثمر 1440 ياردة. والآن. فإلى مقارنتنا: [الجدول II-I - أدناه].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض القيمة)	قيمة المنتج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	اليارات	سعر الiardة الواحدة	مقدار العمل في الiardة الواحدة	العمل الفائض [في الiardة الواحدة]	معدل العمل الفائض
I	80 جنيهاً	20	20	120 جنيهاً	100%	20 جنيهاً	1200	2 شلن	8 بنات	4 بنات	4:4 = 100%
II	96 جنيهاً	20	28	144 جنيهاً	140%	28 جنيهاً	1440	2 شلن	8 بنات	4 2/3 بنات	4 2/3 : 3 1/3 = 140%
											5:7 = عدد الساعات ازداد من 5 إلى 7

في أعقاب ازدياد فائض القيمة المطلق، أي: نتيجة إطالة يوم العمل، تغير التناسب في المقدار الكلي للعمل المنجز، من 5:5 إلى 5:7، أي من 100 في المائة إلى 140 في المائة، وهو تناسب ينعكس بالمثل (ditto) في كل ياردة مفردة. غير أن المقدار الكلي لفائض القيمة يتحدد بعدد العمال المستخدمين وفق هذا المعدل الأعلى. ولو جرى تقليص عددهم إثر تمديد يوم العمل، أي إذا تم أداء الكمية نفسها من العمل ولكن باستخدام عمال أقل عدداً، اعتماداً على يوم عمل أطول، فإن معدل فائض القيمة سوف يشهد زيادة مماثلة، ولكن مقداره المطلق لن يشهد ذلك.

دعونا ننطلق الآن، على العكس، من الافتراض بأن يوم العمل يبقى على حاله، أي يبقى 10 ساعات، لكن العمل الضروري ينخفض من 5 ساعات إلى 4 ساعات بسبب تزايد إنتاجية العمل لا في رأس المال الثابت المستخدم في النسيج، أو في عمل النسيج ذاته، بل في فروع صناعية أخرى تؤلف منتجاتها جزءاً من أجور العمل. هذا يعني أن العمال الآن يعملون 6 ساعات لأجل الرأسمالي بدلاً من 5، ويعملون 4 ساعات لأنفسهم بدلاً من 5. لقد كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري 5:5 أي [452] 100%؛ وقد باتت الآن 4:6 = 150:100 = 150 في المائة.

والآن، كما من قبل، يجري استخدام 20 شخصاً لعشر ساعات، مما يعطي 200 ساعة؛ وهم يحركون، في الحاليتين، رأس المال الثابت نفسه، البالغ 80 جنيهًا. إن قيمة المنتج الكلي تظل 120 جنيهًا، وعدد الياردات يبقى 1200، وسعر كل ياردة يظل شلنين كما من قبل. ذلك لأن شيئاً لم يتغير في سعر الإنتاج. إن المنتج الكلي (بقيمة) لشخص واحد [- يوم واحد] = جنيهين، و20 = 40 جنيهًا. ولكن على حين أن الأمر كان يلزم العامل، في السابق، 5 ساعات في اليوم، أي 20 جنيهًا في الأسبوع، لشراء وسائل عيشه، فإن الأمر الآن لا يتطلب سوى 4 ساعات = 16 جنيهًا في الأسبوع، لشراء المقدار نفسه. وإن ما يُدفع إلى العشرين شخصاً الذين يؤدون الآن 16 ساعة فقط من العمل الضروري يساوي الآن 16 جنيهًا بالمقارنة مع 20 جنيهًا في السابق. لقد انخفض رأس المال المتغير من 20 جنيهًا إلى 16 جنيهًا، ولكنه لا يزال يضع الكمية نفسها من العمل المطلق قيد الحركة. ولكن هذا الكم يتوزع الآن بصورة مختلفة. في السابق كان $\frac{1}{2}$ مدفوعاً، و $\frac{1}{2}$ غير مدفوع. أما الآن فإن هناك، من العشر ساعات، 4 مدفوعة و6 غير مدفوعة، أي $\frac{2}{3}$ مدفوعة و $\frac{1}{3}$ غير مدفوعة. وعوضاً عن التناسب 5:5، هناك تناسب جديد هو 4:6، وقد نما معدل فائض القيمة من 100 في المائة إلى 150 في المائة. لقد ارتفع معدل فائض القيمة بنسبة 50 في المائة. وهناك في

كل ياردة واحدة، $3\frac{1}{5}$ بنس من العمل سيكون مدفوعاً و $4\frac{4}{5}$ بنس من العمل سيكون غير مدفوع، وهذا $\frac{24}{5}$: $\frac{16}{5}$ ، أي 24: 16، كما أعلاه. وهكذا فإن الصورة الإجمالية هي على النحو المبين أدناه [في الجدول III].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض قيمة)	قيمة المتخرج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	اليارات	سعر الياردة الواحدة	كمية العمل في الياردة الواحدة	العمل الفائض (في الياردة الواحدة)	معدل العمل الفائض
III	80 جنيهاً	16 جنيهاً	24 جنيهاً	120 جنيهاً	150%	24 جنيهاً	1200	2 شطن	8 بنسات	$4\frac{4}{5}$ بنس	$3\frac{1}{5} = 4\frac{4}{5}$ - 16 : 24 %150

نلاحظ هنا أن مقدار فائض القيمة هو 24 جنيهاً لا غير، عوضاً عن 28 جنيهاً كما في الجدول II. ولكن إذا كان قد جرى في الجدول III إنفاق رأس المال المتغير نفسه والبالغ 20 جنيهاً، فإن المقدار الكلي من العمل المستخدم كان سيرتفع، نظراً لأنه يبقى على حاله برأسمال متغير مقداره 16 جنيهاً. والحق، بما أن 20 هي أكبر من 16 بنسبة الربع، فإنه كان سيزداد بنسبة الربع. وفي هذه الحالة كان المقدار الكلي للعمل المستخدم سيزداد هو أيضاً، وليس فقط التناسب بين العمل الفائض والعمل المدفوع. ولما كانت 16 جنيهاً تثمر 40 جنيهاً، في ظل المعدل الجديد المعين، فإن 20 جنيهاً سوف تدرّ 50 جنيهاً، منها 30 جنيهاً تؤلف فائض القيمة. وإذا كانت 40 جنيهاً = 200 ساعة، فإن 50 جنيهاً تساوي 250 ساعة. وإذا كانت 200 ساعة تحرك 80 جنيهاً من (ث)، فإن 250 ساعة سوف تحول 100 جنيه من (ث). وأخيراً، إذا كانت 200 ساعة قد أنتجت 1200 ياردة، فإن 250 ساعة سوف تثمر 1500 ياردة. وتصبح الحسابات كما هو مبين أدناه [في الجدول III أ].

	ث (ثابت)	م (متغير)	ف (فائض قيمة)	قيمة المتخرج الإجمالي	معدل فائض القيمة	مقدار فائض القيمة	اليارات	سعر الياردة الواحدة	كمية العمل في الياردة الواحدة	العمل الفائض (في الياردة الواحدة)	معدل العمل الفائض
III - أ	100 جنيه	20 جنيهاً	30 جنيهاً	150 جنيهاً	150%	30 جنيهاً	1500	2 شطن	8 بنسات	$4\frac{4}{5}$ بنس	%150

ينبغي أن نلاحظ ما يلي عموماً: نتيجة هبوط الأجور (هنا، في أعقاب تزايد الإنتاجية) يلزم رأسمال متغير أقل لوضع الكم نفسه من العمل قيد الاشتغال، أي لوضع الكم نفسه من العمل قيد الاشتغال لرأس المال بفوائد أكبر، نظراً لأن الجزء المدفوع، في هذا المقدار نفسه، يهبط بالقياس إلى الجزء غير المدفوع. لذا، فإن الرأسمالي الذي يواصل إنفاق المقدار نفسه من رأس المال المتغير سيجني مضاعفاً. ذلك لأنه لن يكون قادراً، فقط، على أن يكسب معدل فائض قيمة أعلى، لقاء المبلغ الكلي نفسه، فحسب، بل إنه قادر أيضاً على استغلال كمية من العمل أكبر وفق هذا المعدل الأعلى، رغم أن رأسماله المتغير لم يرتفع من حيث المقدار. (although his variable capital has not increased in magnitude).

[453] لقد رأينا مما تقدم أنه:

- (1) عندما تتغير أسعار السلعة، يمكن لمعدل وكمية فائض القيمة أن يظلا ثابتين؛
 - (2) عندما تبقى أسعار السلعة ثابتة، يمكن لمعدل وكمية فائض القيمة أن يتغيرا.
- وعلى العموم فإن أسعار السلع، كما بيّنا في بحثنا لإنتاج فائض القيمة، لا تمارس تأثيرها إلا بمقدار ما تدخل في تكاليف إعادة إنتاج قدرة - العمل، فتمس بذلك قيمتها، وهو تأثير يمكن أن يلتغي على المدى القصير بفعل مؤثرات معاكسة.
- يترتب على النقطة (1)، إننا إذا أغفلنا، هنا، ذلك القطاع من المنتجات التي إذا أصبحت أرخص، جعلت قدرة - العمل أرخص أيضاً (مثلما أنها إذا أصبحت أغلى جعلت قدرة - العمل أغلى)، فإن هبوط الأسعار، أي رخص السلع، الناجم عن تزايد إنتاجية العمل، يعني أن عملاً أقل بات يتجسد مادياً في سلع معينة، أو أن العمل نفسه يعطي كمية أكبر من السلع، بحيث أن جزء العمل الصحيح اللازم لإنتاج سلعة مفردة يصير أصغر. غير أن ذلك لا يعني، في ذاته ولذاته، حصول تغير في الانقسام النسبي للعمل، الداخل في أية سلعة معينة مفردة، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. إن القانونين المبيينين هنا، ينطبقان، عموماً، على سائر السلع، بما فيها تلك التي لا تدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إعادة إنتاج قدرة - العمل، والتي لا علاقة لسعرها، سواء أكان عالياً أم متدنياً، بتحديد قيمة قدرة - العمل ذاتها.

ويترتب على النقطة (2) (أنظر الجدولين III و III آ) أنه على الرغم من ثبات أسعار السلع، وثبات إنتاجية العمل الحي المستخدم مباشرة في فرع الصناعة الذي يخلق تلك السلع، فإن معدل وكتلة فائض القيمة يمكن أن يرتفعاً. (وعلى النسق نفسه، كان بوسعنا أن نبين العكس ونعني تحديداً أنهما يمكن أن ينخفضا، فيما لو جرى تقليص يوم العمل الإجمالي، أو فيما لو تزايد وقت العمل الضروري - مع بقاء يوم العمل نفسه ثابتاً على

حاله - بسبب أن السلع الأخرى أصبحت أغلى). وهذه هي الحالة التي يُشغَل فيها رأسمال متغير ذو حجم معين مقادير متفاوتة من عمل ذي إنتاجية معينة. (في حين أن أسعار السلع تظل ثابتة طالما لم يطرأ تغير على إنتاجية العمل). وبالمقابل، فإن رأسمالاً متغيراً ذا حجم متغير يمكن أن يُشغَل مقادير متساوية من عمل ذي إنتاجية معينة. وباختصار، فإن رأسمالاً متغيراً ذا حجم معين لا يضع، على الدوام، المقدار نفسه من العمل الحي موضع الحركة، وإذا ما اعتبرناه رمزاً لمقادير العمل التي يحركها، فينبغي اعتباره رمز مقدار متغير.

إن هذه الملاحظة الأخيرة (الجدول II والقانون الثاني) تبين كيف ينبغي النظر إلى السلعة بصورة تختلف تماماً عن الطريقة التي نظرنا بها إليها في بدء بحثنا للمنتوج الفردي، المستقل - لأن السلعة تتجلى هنا بوصفها منتوج رأس المال، بوصفها جزءاً مكوناً لرأس المال، بوصفها حاملاً لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وبالتالي فإنها تحتوي على جزء صحيح من فائض القيمة الذي ولّده رأس المال.

(حين نتحدث عن سعر السلع، فإننا نفترض، ضمناً، أن السعر الكلي لكتلة السلع التي أنتجها رأس المال = قيمتها الكلية، وعليه فإن سعر الجزء الصحيح من السلعة المفردة = الجزء الصحيح من تلك القيمة الكلية. إن السعر، في هذا الإطار، هو، عموماً، محض تعبير نقدي عن القيمة. أما الأسعار التي تختلف عن القيم المعينة، فإنها لم تدخل بعد في نطاق بحثنا).

[454] إن السلعة المفردة، منظوراً إليها كمشتوج لرأس المال، أي كمكوّن أولي فعلي من مكونات رأس المال الذي تنامي قيمةً وأعيد إنتاجه، إن هذه السلعة تختلف، إذن، عن السلعة الفردية التي بدأنا بها، والتي اعتبرناها بمثابة صنف له استقلال ذاتي، بمثابة المقدمة لتكوين رأس المال. إنها لا تختلف فقط من ناحية مسألة السعر المشار إليها آنفاً، بل تختلف أيضاً في واقع أنه حتى لو بيعت السلعة بموجب سعرها، فإن قيمة رأس المال الموظف في إنتاجها قد لا تتحقق، وإن فائض القيمة الذي خلقه رأس المال هذا قد لا يتحقق هو الآخر. والحق، فبسبب كون السلعة مجرد حامل لرأس المال، ليس من الناحية المادية فحسب، أي ليس كجزء من القيمة - الاستعمالية التي يتألف منها رأس المال، بل كحامل للقيمة التي يتألف منها رأس المال، فإن من المحتمل أن يبيع الرأسمالي سلعةً بأسعار تطابق قيمها الفردية، ولكن بأدنى من قيمها كمشتوجات لرأس المال، وكمكونات للمنتوج الإجمالي الذي يحظى فيه بوجوده، رأس المال الذي أنمى قيمته فعلياً.

وفي المثال المعطى أعلاه، قام رأسمال قدره 100 جنيه بإعادة إنتاج نفسه في شكل

1200 ياردة من القماش بسعر 120 جنيهاً. ولما كنا، في بحثنا السابق، قد استخدمنا الأرقام 80 ث، 20 م، 20 ف^(*)، فإننا نستطيع الآن أن نمثل الوضع بافتراضنا أن الـ 80 جنيهاً رأسملاً ثابتاً تتجسد في 800 ياردة، أي في $\frac{2}{3}$ من المنتج الإجمالي؛ وإن 20 جنيهاً رأسملاً متغيراً، أي الأجور، تضارع 200 ياردة، أي $\frac{1}{3}$ من الإجمالي؛ وإن 20 جنيهاً فائض قيمة يُعادِل، بالمثل، 200 ياردة، أي $\frac{1}{3}$. وإذا ما افترضنا الآن أن 800 ياردة، وليست ياردة واحدة، قد بيعت بموجب السعر الصحيح، وهو 80 جنيهاً، وإن الجزئين الآخرين تعذرا على البيع، فإن $\frac{4}{3}$ فقط، من قيمة رأس المال الأصلية، البالغة 100 جنيه، قد أعيد إنتاجها. وباعتبار هذه اليارات الـ 800 حاملاً لرأس المال الكلي، أي باعتبارها المنتج الفعلي الوحيد لرأس المال الكلي البالغ 100 جنيه، فإنها قد بيعت بأقل من قيمتها، أي بثلتي قيمتها، إن توخينا الدقة، ما دامت قيمة المنتج كله = 120، والـ 80 تؤلف $\frac{2}{3}$ من ذلك، أما القيمة المفقودة البالغة 40 فهي الثلث المتبقي. إن هذه اليارات الـ 800، مأخوذة لذاتها، يمكن أيضاً أن تُباع بما يزيد عن قيمتها الحقيقية، مع ذلك فإن اليارات، كحاملات لرأس المال الكلي، يمكن أن تباع بموجب سعرها الصحيح؛ أي مثلاً إذا بيعت هذه بـ 90 جنيهاً، وبيعت اليارات الـ 400 المتبقية بـ 30 جنيهاً. غير أننا نعتزم، لأغراضنا الراهنة، إغفال بيع مختلف أجزاء الكمية الإجمالية من السلع بأسعار أعلى أو أدنى من قيمتها، نظراً لأن المقدمة التي نطلق منها تنص بالضبط على وجوب بيع السلع وفق قيمها الصحيحة.

[455] إن المسألة المطروحة هنا لا تقتصر على وجوب أن تُباع السلعة وفق قيمتها، كما هو الحال مع السلعة منظوراً إليها كشيء مستقل ذاتياً، بل إن الأمر يتعداه إلى أن السلعة، بوصفها حاملاً لرأس المال الموظف فيها. وبوصفها جزءاً صحيحاً من المنتج الكلي لرأس المال ذاك، ينبغي أن تُباع حسب قيمتها (سعرها). فعند بيع 800 ياردة فقط من المنتج الكلي البالغ 1200 = 120 جنيهاً، فإن هذه اليارات الـ 800 لا تمثل ثلثي القيمة الكلية، بل تمثل مجمل القيمة الكلية ذاتها، أي أنها تمثل قيمة 120 جنيهاً لا 80 جنيهاً، والسلعة المفردة لا تساوي $\frac{80}{800} = \frac{8}{80} = \frac{4}{40} = \frac{2}{20}$ جنيه = 2 شلن، بل تساوي $\frac{120}{800} = \frac{12}{80} = \frac{3}{20}$ شلنات. وعليه فبوصفها منتوجاً فردياً، ستباع بـ 50 بالمائة

(*) الرموز: ث = رأسمال ثابت

م = رأسمال متغير

ف = فائض قيمة. [ن. ع].

أعلى، فيما لو بيعت بـ 3 شلنات عوضاً عن شلنين. أما بوصف السلعة المفردة جزءاً صحيحاً من القيمة الكلية المُنتجة، فإنه ينبغي أن تُباع بموجب سعرها المضبوط، وبالتالي، أن تُباع كجزء صحيح من المنتج الكلي المباع. وعليه فإنها قد لا تُباع كصنف مستقل، بل بوصفها، مثلاً، $\frac{1}{1200}$ = من المنتج الكلي، أي نسبة إلى المتبقي $\frac{1199}{1200}$. والمسألة هنا هي أن الصنف المفرد ينبغي أن يُباع بموجب سعره الصحيح مضروباً بالعدد الذي يؤلف مقامه كجزء صحيح من كل.

(يترتب على ذلك أنه، مع تطور الإنتاج الرأسمالي وما ينجم عنه من انخفاض في الأسعار، لا بد وأن يكون هناك ازدياد في كتلة السلع، في عدد الأصناف الواجب بيعها. نقصد القول إن توسعاً مطرداً للسوق يغدو ضرورة بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي. ولكن يُستحسن ترك هذه النقطة إلى الكتاب اللاحق This point better to the subsequent book) (إنها تفسر أيضاً لماذا لا يستطيع الرأسمالي بيع 1300 ياردة بسعر شلنين للياردة الواحدة، حتى لو استطاع أن يجهز 1200 ياردة بهذا السعر. ذلك لأن الـ 100 ياردة الإضافية قد تتطلب توسيعات في رأس المال الثابت تستطيع تقديم 1200 ياردة أخرى بذلك السعر، لا 100 ياردة إضافية، إلخ). نرى من ذلك كيف ينبغي تمييز السلعة، منظوراً إليها كمنتوج لرأس المال، عن السلعة المفردة، منظوراً إليها كشيء مستقل، وإن هذا التمايز سوف يبرز إلى العيان على نحو متزايد. فكلما مضينا قدماً في عمليات الإنتاج والتداول الرأسمالي، ازدادت ملاحظتنا لأثره على السعر الحقيقي للسلعة.

والنقطة التي أود أن ألفت إليها الانتباه بنحو خاص، هي التالية: رأينا في الفصل الثاني، الفقرة 3 من هذا الكتاب الأول^(*)، كيف أن مختلف عناصر القيمة في منتج رأس المال (قيمة رأس المال الثابت، وقيمة رأس المال المتغير، وفائض القيمة) يمكن العثور عليها، بل إنها، كما هو الحال، تتكرر، بالنسب نفسها في كل سلعة مفردة، كأجزاء صحيحة من القيمة - الاستعمالية الكلية التي تم إنتاجها، وأجزاء صحيحة من القيمة (- التبادلية) الكلية التي تم إنتاجها، على السواء، هذا من جهة. من جهة ثانية، يمكن تقسيم المنتج الكلي إلى نسب معينة من القيمة - الاستعمالية أو الصنف المُنتج، حيث إن جزءاً أولاً منها يمثل قيمة رأس المال الثابت، وجزءاً ثانياً

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع: معدل فائض القيمة، 3 - ساعة سنير الأخيرة.
[ن.ع.]

يمثل قيمة رأس المال المتغير، وجزءاً ثالثاً يمثل فائض القيمة. ورغم أن هاتين المجموعتين من الأوصاف متطابقتان من حيث الجوهر، فإنهما تتناقضان في شكل التعبير عنهما. ففي الحالة الأخيرة، فإن السلع الفردية التي تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي المجموعة التي تعيد إنتاج قيمة رأس المال الثابت لا غير، تمثل فقط العمل الذي تشياً قبل عملية الإنتاج. وكمثال على ذلك فإن 800 ياردة = 80 جنيهاً = قيمة رأس المال الثابت الموظف - تمثل قيمة غزول القطن، والزيت، والفحم، والآلات المستهلكة فقط، ولكنها لا تمثل مثقال ذرة من العمل الجديد المضاف في النسيج. أما إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة القيمة - الاستعمالية، من جهة أخرى، فإن كل ياردة من القماش لا تحتوي فقط على الكتان، بل تحتوي أيضاً على كمية معينة من العمل الذي أعطاه شكل قماش، وتحتوي، بالمثل، في سعرها البالغ شلنين، على 16 بنساً لإعادة إنتاج لرأس المال الثابت الذي استهلك فيها، و4 بنسات للأجور و4 بنسات للعمل غير المدفوع، المتجسدة فيها. إن الفشل في حلّ هذا التناقض الظاهر يمكن أن يؤدي، كما سنرى لاحقاً، إلى أخطاء أساسية في التحليل. فهذا الأمر، للوهلة الأولى، مريب تماماً للشخص الذي ينظر إلى سعر السلعة الفردية فقط، مثلما هو الأمر مع فرضيتنا السابقة التي تنص على أن سلعة فردية أو قسماً معيناً من المنتج الكلي يمكن أن يُباع سوية بالسعر الصحيح وبأدنى منه، سوية بالسعر الصحيح وبأعلى منه، وأن يباع بما يزيد عن السعر الصحيح حتى وإن يكن أدنى منه. وكمثال على هذا الارتباك، أنظر برودون(*) (Verte).

(في المثال أعلاه، لا يتحدد سعر الياردة بمعزل عما عداها، بل بوصف الياردة جزءاً صحيحاً من المنتج الكلي).

[456] سبق لي أن قدمت عرضاً مماثلاً للمحاجة السابقة عن تحديد الأسعار (لعله ينبغي

إدراج صياغات خاصة من البحث الأصلي، هنا [C]):

في الأصل، بحثنا السلعة الفردية في عزلة عما عداها، بوصفها النتيجة والمنتج المباشر لكمية محددة من العمل. أما الآن، فإن السلعة بوصفها نتيجة أو منتج رأس المال، تتغير من حيث الشكل (فيما بعد، في سعر الإنتاج، ستتغير السلعة فعلياً أيضاً). والفرق هو الآتي: إن كتلة القيم - الاستعمالية المُنتجة، تمثل كمية من العمل تساوي قيمة رأس المال الثابت التي يحتويها والتي استهلكها المنتج (تمثل كمية من العمل المُنشئ والمنقول من رأس المال إلى المنتج) + قيمة كمية العمل الذي بادل لقاء رأس المال المتغير. إن جزءاً من هذا العمل يذهب لتعويض قيمة رأس المال المتغير، والمتبقي منه

(*) هذه إحالة إلى الصفحة 457 من المخطوطة، [الطبعة العربية، ص 1056-1058].

يؤلف فائض القيمة. ولو عبّرنا عن وقت العمل الذي يحتويه رأس المال بلغة النقد، بـ 100 جنيه، منها 40 جنيهاً هي رأسمال متغير، وكان معدل فائض القيمة = 50 في المائة، فإن الكمية الإجمالية للعمل الذي يحتويه المنتوج تصل إلى 120 جنيهاً. وقبل أن تستطيع السلعة التداول، ينبغي تحويل قيمتها - التبادلية، سلفاً، إلى سعر. وعليه، إذا لم يكن المنتوج الكلي شيئاً واحداً متصلاً، بحيث تجري إعادة إنتاج مجمل رأس المال في سلعة مفردة، كبيت مثلاً - فإن على الرأسمالي أن يحسب سعر السلعة الفردية، أي أن عليه أن يمثل القيمة - التبادلية للسلعة الفردية بلغة النقد الحسابي. لذا فاعتماداً على مختلف معدلات الإنتاجية، يجري توزيع القيمة الكلية، البالغة 120 جنيهاً، على عدد من المنتوجات، أكبر أو أصغر، وإن سعر الصنف الواحد يقف في تناسب عكسي مع العدد الكلي للأصناف؛ وكل مادة واحدة سوف تمثل جزءاً صحيحاً، أكبر أو أصغر، من الـ 120 جنيهاً. وعلى سبيل المثال إذا كان المنتوج الكلي هو 60 طناً من الفحم، فإن الـ 60 طناً = 120 جنيهاً = جنيهين للطن الواحد = $\frac{120 \text{ جنيهاً}}{60}$ ، أما إذا كان 75 طناً من الفحم، فإن الطن الواحد = $\frac{120 \text{ جنيهاً}}{75}$ = جنيه و12 شلناً؛ وإذا ما كان 240 طناً فإن $\frac{120 \text{ جنيهاً}}{240} = \frac{12}{24} = \frac{1}{2}$ جنيه. وهكذا. إن سعر الصنف المفرد إذن = $\frac{\text{السعر الكلي للمنتوجات}}{\text{العدد الكلي للمنتوجات}}$ ، أي بتقسيم السعر الكلي على العدد الكلي للمنتوجات مُقاسة

بمختلف وحدات القياس، تبعاً للقيمة - الاستعمالية للمنتوج. وعليه، إذا كان سعر السلعة المفردة يساوي السعر الكلي لكتلة السلع (سعر العدد الكلي للأطنان) التي ينتجها رأسمال مقداره 100 جنيه، مقسوماً على العدد الكلي للأصناف (هنا بالأطنان) فإن السعر الكلي للمنتوج الكلي من جهة أخرى، يساوي سعر السلعة المفردة مضروباً بالعدد الكلي للسلع المنتجة. وإذا كانت كتلة السلع قد ازدادت بتزايد الإنتاجية^(*)، فإن العدد سوف يزداد أيضاً، وإن سعر الصنف المفرد سوف يهبط. والعكس صحيح، حين تهبط الإنتاجية؛ فعندئذ سيرتفع العامل الأول، أي السعر، أما العامل الثاني، العدد، فسيهبط. وما دام مقدار العمل المستخدم يظل على حاله، فإن الأمر سينتهي بسعر كلي واحد هو 120 جنيهاً، بصرف النظر عن الكمية التي تؤول منه إلى الصنف المفرد الذي يُنتجُ بكميات متباينة تبعاً لإنتاجية العمل.

(*) وردت الجملة في المخطوطة: إنتاجية السلع تزداد كتلة.

وإذا كان الجزء الكسري من السعر، الذي يصيب الصنف الفردي - الجزء الصحيح من القيمة الكلية - يغدو أصغر بسبب تزايد عدد الأصناف المنتجة، أي بسبب تعاظم إنتاجية العمل، فإنه يترتب على ذلك أن جزء فائض القيمة الذي يقترون به سيكون أصغر، أي: الجزء الصحيح من السعر الكلي، الجزء الذي التحم به فائض القيمة البالغ 20 جنيهاً. مع ذلك، فإن هذا لا يُحدث أيما تغيير في العلاقة بين جزء سعر الصنف، الجزء الذي يمثل فائض القيمة، والجزء الآخر منه الذي يمثل الأجور أي المدفوعات إلى العمل. وإنه لمن الصحيح تماماً، كما [يُبين] بحثنا لعملية الإنتاج الرأسمالية - وبمعزل عن إطالة يوم العمل - إن هبوط أسعار السلع التي تحدد قيمة قدرة - العمل وتدخل في نطاق الاستهلاك الضروري للعامل يولّد ميلاً محدداً لأن تغدو قدرة - العمل ذاتها أرخص. كما يولّد ميلاً موازياً نحو تقليص الجزء المدفوع من عمله وتمديد الجزء غير المدفوع عند إبقاء يوم العمل ثابتاً على حاله.

وهكذا، واستناداً إلى فرضيتنا السابقة، فإن سعر السلعة المفردة أسهم في فائض القيمة بالنسبة نفسها التي شارك بها كجزء صحيح في القيمة الكلية وفي السعر الكلي؛ غير أن الوضع الآن كالاتي، وهو أنه على الرغم من هبوط السعر، يزداد جزء السعر الذي يمثل فائض القيمة. لكن ذلك لا يحصل إلا بسبب أن فائض القيمة قد أصبح يحتل نسبة أكبر في السعر الكلي للمنتوج، لأن إنتاجية العمل قد تنامت. وللسبب عينه - كلما تعاظمت إنتاجية العمل (كما أن العكس يصح إذا كانت الإنتاجية ستهبط) - تنخفض قيمة قدرة - العمل، نظراً لأن الكمية نفسها من العمل، القيمة نفسها البالغة 120 جنيهاً، تنوزع على كمية أكبر من السلع مؤدية بذلك إلى هبوط سعر كل صنف. وعليه، رغم هبوط سعر السلعة المفردة، بل رغم انخفاض المقدار الكلي للعمل، وبالتالي انخفاض ما يحتويه هذا من قيمة، فإن مقدار فائض القيمة المائل في السعر، إن هذا المقدار يزداد نسبياً. بتعبير آخر، يوجد في المقدار الكلي الأصغر من العمل المائل في الصنف الفردي، أي في الطن الواحد مثلاً، مقدار من العمل غير المدفوع أكبر من ذي قبل، أي أكبر مما كان موجوداً حين كان العمل ذا إنتاجية أضعف، وكانت كمية المنتوج أقل، وكان سعر الصنف الفردي أعلى. إن السعر الإجمالي البالغ 120 جنيهاً يحتوي الآن على عمل غير مدفوع أكبر من ذي قبل، وهذا ينطبق أيضاً على كل جزء صحيح من الـ 120 جنيهاً تلك.

إن ألغازاً (puzzles) من هذا الضرب هي ما يقود برودون في متاهات الضلال، طالما [457] أنه ينظر حصراً إلى سعر السلعة الفردية في عزلة، ولا يأخذ السلعة كمنتوج لرأس المال الكلي. من هنا إغفاله الوضع العام الذي ينقسم المنتوج الكلي، في إطاره، إلى مكوناته المختلفة، من ناحية السعر.

«بما أن الفائدة عن رأس المال (هذا مجرد جزء محدد يسمى جزءاً من فائض القيمة) في التجارة، تُضاف إلى أجور العامل لتؤلف سعر السلع، فإن من المستحيل على العامل أن يعيد شراء ما أنتجه بنفسه. إن العيش من العمل هو مبدأ ينطوي، في ظل نظام الفائدة، على تناقض»، (مجانية الائتمان، مناقشة للسيد باستيا والسيد برودون، باريس 1850، ص 105) (*)

هذا صحيح تماماً: ولكي تكون المسألة واضحة دعونا نفترض أن العامل (l'ouvrier) قيد البحث هو الطبقة العاملة بأسرها. إن المدفوعات الأسبوعية التي تلقاها والتي ينبغي لها، بواسطتها، أن تشتري وسائل العيش، إلخ، إنما تُنفق على كتلة من السلع؛ وسواء أخذنا كل واحدة من السلع بصورة منفصلة، أم أخذناها كلها معاً، فإن سعرها يتضمن جزءاً أولاً = الأجور، وجزءاً آخر = فائض القيمة (التي لا تؤلف الفائدة، التي يذكرها برودون، سوى عنصر واحد من عناصرها، بل لعله العنصر الأقل أهمية، نسبياً). فكيف يكون بإمكان الطبقة العاملة الآن أن تستخدم دخلها الأسبوعي، الذي يتألف فقط من (الأجور) (Salaire) لشراء كتلة السلع التي تؤلف: (Salaire) («الأجور») + فائض القيمة؟ وبما أن أجور الأسبوع، آخذين الطبقة بأسرها، لا تساوي أكثر من مجموع وسائل العيش الأسبوعية، فمن الواضح وضوح النهار، أن العامل لا يستطيع، قطعاً، بالنقود التي تلقاها، أن يشتري وسائل العيش التي تلزمه. لأن مبلغ النقود الذي تلقاه يساوي أجوره الأسبوعية، السعر المدفوع أسبوعياً لقاء عمله، في حين أن سعر مواد العيش التي تلزمه لأسبوع = سعر العمل الذي تحتويه هذا المواد + السعر المتمثل بالعمل الفائض غير مدفوع الأجر. مع ذلك (Ergo): «فإن من المستحيل. على العامل أن يسترجع متوجه هو بالذات. إن العيش من العمل» (Il est impossible que... L'ouvrier puisse racheter ce qu'il a lui-même produit. Vivre en travaillant). الظروف ينطوي فعلاً على «تناقض» (contradiction). إن برودون محق تماماً بقدر ما يتعلق الأمر بالمظاهر. ولكن لو أنه عوضاً عن تفحص السلعة في عزلة، راح ينظر إليها كمنتوج لرأس المال، لاكتشف أن منتوج الأسبوع ينقسم إلى جزء يكون سعره = أجور الأسبوع = رأس المال المتغير المنفق خلال الأسبوع وإن هذا لا يحتوي أي فائض

(*) نص المقتبس باللغة الفرنسية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1176. [ن.ع.]

قيمة، إلخ، وينقسم إلى جزء آخر يتألف سعره بمجمله من فائض القيمة، ورغم أن سعر السلعة يتضمن هذه العناصر جميعاً، فإن الجزء الأول في الواقع هو فقط ما يعيد العامل شراءه (ولا شأن، في هذا الإطار، لواقع أنه قد ينخدع على يد البقال في هذه العملية، إلخ).

وهذا هو عموماً ما يتمخض عن تناقضات (Paradoxen) برودون الاقتصادية، التي تبدو، في الظاهر، عميقة، عصية على الحل. والواقع أنها تكمن في أنه يعتبر الاضطراب الذي تقحمه الظاهرات الاقتصادية في رأسه بمثابة قوانين ناظمة لتلك الظاهرات.

(الحق، إن تأكيد هـنا مضلل أكثر حتى مما أشرنا إليه أعلاه، نظراً لأن هذا التأكيد ينطوي على افتراض بأن السعر الحقيقي للسلعة = الأجور التي تحتويها = مقدار العمل المدفوع الذي تحتويه، في حين أن فائض القيمة، الفائدة، إلخ، ليس أكثر من مطلب إضافي، علاوة تعسفية أضيفت فوق السعر الحقيقي للسلعة).

غير أن النقد الذي يوجهه إليه الاقتصاديون المبتدلون لأسوأ من ذلك. وعلى سبيل المثال، يشير السيد فوركاد⁽⁶⁾ (هنا تبتغي الإحالة إلى مصدر الاقتباس) أن تأكيد برودون ينطوي على مبالغة مفرطة، من جهة، لأنه يبين، استناداً إلى هذا التأكيد، أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تحيا إطلاقاً، وإن برودون، من جهة أخرى، لا يدفع هذا التناقض إلى أبعد من ذلك، نظراً لأن سعر السلع التي يقتنيها الشاري لا تتضمن فقط (Salaire) الأجور + الفائدة، بل أيضاً كلفة المواد الأولية، إلخ (أي عناصر رأس المال الثابت الداخلة في هذا السعر). صحيح تماماً يا فوركاد. ولكن ثم ماذا (But what next)؟ إنه يبين أن المشكلة أكثر تعقيداً مما كان قد أوحى به برودون - ولكن ذلك يؤلف بنظر فوركاد ذريعة للإحجام عن تقديم أي حل للمشكلة حتى وإن يكن على نطاق أصغر من ذلك الذي عالج برودون المسألة في إطاره، ونراه عوضاً عن ذلك يتهرب من المسألة، مقصياً إياها بخطاب فارغ (أنظر الحاشية رقم 1)^(*)

والواقع إنها لمزية من مزايا طريقة برودون في المعالجة أن يعتمد إلى التعبير الصريح عن الاضطرابات في واقع الظاهرات الاقتصادية، عارضاً إياها برضا سفسطائي عن النفس، ولكن كاشفاً عنها بكامل فقرها النظري. وهذا على نقيض الاقتصاديين المبتدلين الذين يسعون إلى التستر على الأمور، من دون أن يكونوا قادرين على إدراكها. وهكذا

(6) [تناول ماركس نقد فوركاد الموجه إلى برودون في المجلد الثالث من رأس المال. ن. ع.]

(*) أنظر: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 74.

نجد السيد ف. توكيديس روشر ينبذ قول برودون «ما هي الملكية» [Qu'est-ce que la Propriété] واصماً إياه بأنه «مضطرب ويشير الاضطراب». إن تعبير «يشير الاضطراب» يكشف عن إحساس الاقتصاديين المبتدلين بالعجز أمام هذا الاضطراب. فهم عاجزون عن حلّ تناقضات الإنتاج الرأسمالي حتى بالشكل المضطرب، السطحي، السفسطائي الذي يغلف به برودون هذه التناقضات ليلقيها على رؤوسهم. ولا يبقى أمامهم من مفر سوى الهرب من السفسطة التي يعجزون عن التخلص من شباكها، وإطلاق مناقشة بـ «التعقل» متوكلين على فكرة أن الأمور ستأخذ مجراها. وهذا عزاء كبير لـ «النظري» المزعوم.

(ملحوظة: لعله ينبغي لهذا المقطع بأكمله عن برودون أن يدرج في الكتاب الثاني، الفصل [أي: الجزء] الثالث، بل حتى بعد ذلك).

وفي الوقت نفسه نجد هنا حلّ القضية المعروضة في الفصل الأول(*) فإذا كانت السلع التي تولّد منتج رأس المال تُباع بأسعار تتحدد بقيمتها، أو بتعبير آخر إذا قامت الطبقة الرأسمالية بأسرها ببيع السلع حسب قيمتها الحقيقية، فإن كل واحد من أعضائها يحقق فائض القيمة، أي: إنه يبيع جزءاً من قيمة السلعة لم يكلفه أي شيء ولم يدفع لقاءه شيئاً. والربح الذي يحققه كل واحد منهم لا يتم نيّله على حساب بعضهم بعضاً (لن يحصل ذلك إلّا عندما يتمكن الواحد من أن يستل فائض قيمة عائد لآخر) كما لا يتم نيّله ببيعهم سلعهم بما يزيد عن قيمتها. على العكس، فهم يبيعون منتوجهم حسب قيمته الحقيقية. إن الفرضية القائلة بأن السلع تُباع بأسعار تطابق قيمتها، إنما تشكل قاعدة البحوث التي نعتزم مواصلتها في المجلد التالي.

إن السلع هي أول نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالي المباشرة، إنها منتج هذه العملية؛ ونجد في سعر هذه السلع، ليس فقط تعويضاً عن رأس المال المُوظّف فيها، والمُستهلك في مجرى إنتاجها فحسب، بل نجد أيضاً التجسيد المادي للعمل الفائض، تشيؤه كفائض قيمة، هذا العمل الفائض الذي استُهلك خلال عملية الإنتاج ذاتها. إن منتج رأس المال، بوصفه سلعة، ينبغي أن يدخل عملية التبادل، وهذا لا يعني فقط التبادل المادي (الأبيض) الفعلي، بل يعني أيضاً أنه ينبغي له أن يخضع لمختلف التغيرات في الشكل التي وسمنها بأنها استحالّات السلعة. وبقدّر ما يتعلق الأمر بالتغيرات الخالصة في الشكل - تحويل هذه السلع إلى نقد ثم إعادة تحويلها إلى سلع - فإن هذه العملية ماثلة أصلاً في عرضنا لما أسمىناه «التداول البسيط» - تداول السلع بما هي عليه. ولكن هذه

(*) رأس المال، المجلد الأول: تناقضات الصيغة العامة. [ن. ع].

السلع هي، في الوقت نفسه، حاملات لرأس المال؛ إنها رأسمال قد أنمى قيمته ذاتياً، إنها حبلى بفائض القيمة. ومن هذه الناحية فإن تداولها، الذي هو في آنٍ واحدٍ عملية إعادة إنتاج لرأس المال، يستدعي تحديدات لاحقة غريبة عن الوصف التجريدي لتداول السلع. ولهذا السبب فإن مهمتنا التالية تقوم في دراسة عملية تداول السلع بوصفها عملية تداول رأس المال. وهذا ما سنقوم به في المجلد القادم^(*)

(*) هذا هو موضوع المجلد الثاني من رأس المال. ويفترض أن ماركس أراد اختتام هذا الفصل عند هذه النقطة عندما قام بمراجعته مراجعة أخيرة. [ن. ع.].

II: الإنتاج الرأسمالي كإنتاج لفائض القيمة

حيثما يظل رأس المال متجلياً في أشكاله الأولية ليس إلّا، مثل السلع والنقود، فإن [459] الرأسمالي يعرض نفسه في شخصية مألوفة أصلاً، شخصية مالك النقود والسلع. ولكن مثل هذا الشخص ليس رأسمالياً في ذاته ولذاته أكثر من كون النقود والسلع هي في ذاتها ولذاتها رأسمال. فهي لا تتحول إلى رأسمال إلّا في شروط خاصة معينة، وبالمثل فإن مالكيها لا يتحولون إلى رأسمالين إلّا عند تحقق هذه الشروط.

في الأصل، أضحى رأس المال يتجلى بهيئة نقد، كشيء يُزْمَع تحويله إلى رأسمال، أو شيء هو ليس برأسمال إلّا بالقوة (δυνάμει) (*)

وقد ارتكب الاقتصاديون حماقة خلط هذه الأشكال الأولية لرأس المال - النقود والسلع - برأس المال نفسه، بما هو عليه. كما أنهم ارتكبوا حماقة أخرى في مساواة رأس المال بنمط وجوده كقيمة - استعمالية: وسائل العمل.

إن رأس المال في شكله الأول، المؤقت (كما يقال)، شكل النقد (نقطة انطلاق تكوّن رأس المال) لا يوجد هنا، بعد، إلّا كنقود، أي كمقدار من القيم - التبادلية المتجسدة في شكل قيمة تبادلية ذاتية الوجود، متجسدة في التعبير عنها بهيئة نقد. ولكن مهمة هذه النقود هي إنماء قيمتها ذاتياً. وينبغي للقيمة - التبادلية أن تخدم في خلق قيمة - تبادلية أكبر. وينبغي أن تزداد كمية القيمة؛ أي لا ينبغي فقط صون القيمة المتاحة، بل ينبغي أن تدرّ علاوة إضافية، Δ قيمة، فائض قيمة، بحيث أن القيمة المعطاة، أي المقدار المحدد من النقود، يمكن أن يُنظر إليه كشيء متغير (Fluens) والعلاوة الإضافية كتغير (Fluxion). ولسوف نعود إلى قضية هذا التعبير ذاتي الوجود عن رأس المال كنقد، عندما نأتي على دراسة عملية تداوله. أما هنا فنحن معنيون بالنقود كنقطة انطلاق لعملية

(*) بالقوة نقض بالفعل، أي كامن، محض إمكانية، غير متحقق بعد. [ن. ع].

الإنتاج المباشرة؛ ليس إلّا، ويمكن لنا أن نقتصر على هذه الملاحظة: إن رأس المال لا يوجد هنا، بعد، إلّا ككمية معينة من القيمة = ن (نقود)، حيث يتلاشى فيها ويمحي كلّ أثر للقيمة - الاستعمالية، بحيث لا يتبقى سوى الشكل النقدي. إن حجم هذا الكمّ من القيمة يتحدد بمقدار أو كمية النقود المزمع تحويلها إلى رأسمال. وعليه فإن هذه القيمة تغدو رأسمالاً ينبغي أن ينتهي مقداره ذاتياً، أن تتحول إلى مقدار متنام، أن تصبح منذ البداية شيئاً متغيراً (*Fluens*) يتوجب عليه أن يولّد تغيراً (*Fluxion*). إن هذا المبلغ من النقود، في ذاته، لا يُحدّد كرأسمال إلّا إذا جرى استخدامه بنمط معين، إنفاقه، بهدف زيادته، إذا ما أنفق تحديداً بهدف زيادته. إن هذه الظاهرة، بالنسبة إلى مقدار القيمة أو النقود، هي مصيرها، محرّكها، ميلها، أما بالنسبة إلى الرأسمالي، مالك هذا المبلغ من النقود، الذي ستكتسب النقود هذه الوظيفة على يديه، فيظهر الأمر بمثابة نية، أو قصد. وهكذا، ففي هذا التعبير الأصلي، البسيط عن رأس المال كنقود أو قيمة (أو المزمعة أن تكون رأسمالاً)، نجد أن أي صلة مع القيمة - الاستعمالية قد انقطعت أو دُمّرت كلياً. ولكن الأكثر إثارة للدهشة من ذلك كله هو زوال أي علامة نافرة، زوال كل أثر محتمل، مربك، عن عملية الإنتاج الفعلية (إنتاج السلع، إلخ). ولهذا السبب عينه فإن طابع الإنتاج الرأسمالي، أو طبيعته الخاصة المميزة، تبدو بالغة البساطة والتجريد. فإذا كان رأس المال الأصلي هو كمّ من القيمة = س، فإنه يصبح رأسمالاً ويحقق غرضه بالتغير إلى $S + \Delta S$ ، إلى كمّ من النقود أو القيمة = مقدار القيمة الأصلي + فصلة تزيد على المبلغ الأصلي. بتعبير آخر، إنه يتحول إلى: مقدار معين من النقود + نقود إضافية، يتحول إلى: قيمة معطاة + فائض قيمة. لذلك فإن إنتاج فائض القيمة - الذي يتضمن صيانة القيمة المسلفة بالأصل - يتجلى كغاية مقررة، كمصلحة محرّكة، كنتيجة ختامية لعملية الإنتاج الرأسمالية، كوسيلة تتحول القيمة الأصلية بواسطتها إلى رأسمال. أما كيف يتم ذلك، وما هي التدابير الفعلية التي تتحول س بواسطتها إلى $S + \Delta S$ ، فلا يؤثر ذلك على غاية ونتيجة العملية أدنى تأثير. صحيح أن س يمكن أن تتغير إلى $S + \Delta S$ حتى في غياب عملية الإنتاج الرأسمالية، ولكن ذلك لن يحدث إذا افترضنا وجود شرط مسبق وهو أن أعضاء المجتمع المتعارضين يواجهون بعضهم كأشخاص لا يتعاملون فيما بينهم إلّا كمالكي سلع، ولا يعقدون الصلات فيما بينهم إلّا بهذه الصفة (هذا يستبعد العبودية، إلخ)، ولن يحدث، وإذا افترضنا ثانياً، أن المنتج الاجتماعي يجب أن يتم إنتاجه كسلعة. (هذا يستثني كل التشكيلات الاجتماعية التي تكون فيها القيمة - الاستعمالية الشيء الأساس بالنسبة إلى المنتجين المباشرين، ويتحول فيها المنتج الفائض، في أقصى الأحوال، إلى سلعة).

إن كون غاية العملية هي تحويل س إلى س + Δ س، يشير أيضاً إلى المسار الذي [460] ينبغي أن تمضي فيه أبحاثنا. ينبغي التعبير عن النتيجة كدالة لكمية متغيرة، أو أن تتحول إلى كمية متغيرة خلال العملية. إن س، كمبلغ معين من النقد، هي مقدار ثابت منذ البداية، ولذلك فإن العلاوة التي تحتويها س = صفراً. وعليه ينبغي تغييرها، في مجرى العملية، إلى مقدار آخر ينطوي على عنصر متغير. ومهمتنا تقوم في اكتشاف هذا العنصر من مكوناتها، وأن نشخص، في الوقت نفسه، التوسطات التي يتأتى، عن طريقها، لمقدار ثابت أن يصبح مقدراً متغيراً. والآن، كما يمكن لنا أن نرى في بحثنا اللاحق لعملية الإنتاج الفعلية، بما أن جزءاً من س يتحول ثانية إلى مقدار ثابت، وبالتحديد إلى وسائل عمل، وبما أن جزءاً من قيمة س لا يوجد إلا في شكل قيم - استعمالية خاصة، عوضاً عن شكلها النقدي (وهذا تبدل Change لا تأثير له على الطبيعة الثابتة لكمية القيمة، بل لا تأثير له إطلاقاً على هذا الجانب منها ما دامت هي قيمة - تبادلية)، يترتب على ذلك أن س يمكن أن تُمثّل بـ ث (مقدار ثابت) + م (مقدار متغير) = ث + م. ولكن الفارق الآن هو أن Δ (ث + م) = ث + (م + Δ م)، وبما أن تغيّر ث = صفراً، فالنتيجة هي (م + Δ م). وعليه فإن ما ظهر في الأصل بمثابة Δ س، هو في الواقع Δ م. إن علاقة هذه العلاوة التي طرأت على س الأصلية، بذلك الجزء من س الذي تشكّل هذه العلاوة حقاً إضافة له، إن هذه العلاقة يجب أن تكون كالتالي:

$$\Delta م = \Delta س \text{ (نظراً لأن } \Delta س = م \text{)، } \frac{\Delta س}{م} = \frac{\Delta م}{م} \text{، وهذه في الواقع صيغة معدل فائض القيمة.}$$

وبما أن رأس المال الكلي ر = م + ث، حيث (ث) ثابت و (م) متغير، فإنه يمكن اعتبار (ر) كدالة على م. فإذا ازداد (م) بمقدار $\Delta م$ ، فإن ر = ر̄. وما نحصل عليه هو:

$$(1) ر = ث + م.$$

$$(2) ر = ث + (م + \Delta م).$$

وإذا طرحنا المعادلة الأولى من المعادلة الثانية، يكون الفارق ر̄ - ر، هو العلاوة التي طرأت على ر، وهذه = $\Delta ر$.

$$(3) ر̄ - ر = ث + م + \Delta م - م - ث = \Delta م$$

$$(4) \Delta ر = \Delta م.$$

وهكذا فإن هذا يعطينا المعادلة (3) ثم المعادلة (4)، أي $\Delta ر = \Delta م$. لكن ر̄ - ر = المقدار الذي تغير به رأس المال (= $\Delta ر$) = العلاوة التي زاد بها ر، أو $\Delta ر$ ، أي

المعادلة (4). بتعبير آخر، إن العلاوة التي طرأت على رأس المال الكلي = العلاوة التي طرأت على جزئه المتغير، بحيث أن Δ ر، أي التغير الذي طرأ على الجزء الثابت من رأس المال = صفراً، وعليه، ففي هذا البحث عن Δ ر أو Δ م، يكون رأس المال الثابت معيناً وهو = صفراً، أي ينبغي تركه خارج الاعتبار.

إن النسبة التي نما بها م = $\frac{\Delta}{\text{م}}$ (معدل فائض القيمة). والنسبة التي نما بها ر = $\frac{\Delta}{\text{ر}}$ = $\frac{\Delta}{\text{ث}} + \text{م}$ (معدل الربح).

وهكذا فإن الوظيفة الفعلية المميزة لرأس المال، بما هو عليه، هي إنتاج فائض القيمة الذي لا يزيد، كما سنبين لاحقاً، عن إنتاج العمل الفائض، الاستيلاء على عمل غير مدفوع الأجور في مجرى عملية الإنتاج الفعلية. وإن هذا العمل يُظهر نفسه، يُشبه نفسه، كفائض قيمة.

ولقد سبق أن رأينا أنه إذا كان ينبغي لـ س أن تتحول إلى رأسمال، إلى س + Δ س، فإن قيمة أو مقدار النقود التي تمثلها س ينبغي أن تتحول إلى عوامل عملية الإنتاج، وقبل كل شيء إلى عوامل عملية العمل الفعلية. ونجد في بعض فروع الصناعة، أن جزءاً من وسائل الإنتاج - موضوع العمل - قد لا يمتلك أيما قيمة، وقد لا يكون سلعة، رغم أنه يكون قيمة - استعمالية. وفي مثل هذه الحالة، فإن جزءاً من س سوف يتحول إلى وسائل إنتاج، وإذا ما تأملنا تحويل س، أي استخدام س، لشراء السلع المكرسة لعملية العمل، فإن قيمة موضوع العمل - وهذا ليس شيئاً آخر سوى وسائل الإنتاج التي تم شراؤها - تساوي صفراً. ولكننا لن ندرس المسألة إلا في شكلها المكتمل حيث يكون موضوع العمل = سلعة. وحيثما لا يكون الحال هكذا فإن هذا العنصر محكوم عليه بأن = صفراً، بقدر ما يتعلق الأمر بالقيمة، وذلك لتصحيح الحسابات.

ومثلما أن السلعة هي وحدة مباشرة للقيمة - الاستعمالية والقيمة - التبادلية، كذلك فإن عملية الإنتاج، التي هي عملية إنتاج للسلع، وحدة مباشرة لعملية العمل وعملية إنماء القيمة. وكما أن السلع، أي الوحدات المباشرة للقيمة - الاستعمالية والقيمة - التبادلية، تنبثق من العملية كنتيجة، كمنتوج، كذلك فإنها تدخل العملية بوصفها الأجزاء المكونة لها. وعلى العموم لا يمكن لأي شيء أن يخرج من عملية الإنتاج من دون أن يكون قد دخلها في شكل شروط للإنتاج في المقام الأول.

إن تحويل مبلغ من النقد الموظف، النقد المزمع إنماؤه وتغييره ليصبح رأسمالاً، إلى عوامل لعملية الإنتاج إنما هو فعل في تداول السلع، في عملية التبادل، وهو ينقسم إلى سلسلة من الشراءات. وهذا الفعل، إذن، يقع خارج عملية الإنتاج المباشرة. إنه فقط

يستهلها رغم أنه شرطها الضروري المسبق، وإذا ما نظرنا إلى ما هو أبعد من عملية الإنتاج المباشرة، وتأملنا مجمل العملية المستمرة للإنتاج الرأسمالي لوجدنا أن هذا التحويل للنقود إلى عوامل عملية الإنتاج، شراء وسائل الإنتاج وقدرة العمل، يؤلف هو ذاته لحظة ملازمة للعملية بمجملها.

وإذا ما انتقلنا الآن لمعانية الشكل الذي يتلبسه رأس المال في داخل العملية المباشرة [461] للإنتاج، لوجدنا أنه يمتلك، شأن السلعة البسيطة، مظهراً مزدوجاً، مظهر قيمة - استعمالية وقيمة - تبادلية. غير أن كلا الشكلين يتميزان بتحديدات أخرى، أعلى، وأكثر تطوراً من تلك التحديدات التي نجدها في السلعة البسيطة منظوراً إليها كشيء بمفرده. ولو أخذنا القيمة - الاستعمالية أولاً، أو محتواها الخاص، لوجدنا أن تحديدها أبعد من ذلك كان أمراً لا صلة له البتة بتحديد مفهوم السلعة. فالصنف المكرس لأن يكون سلعة، وبالتالي حاملاً للقيمة - التبادلية، كان ينبغي أن يُشبع هذه الحاجة الاجتماعية أو تلك، وكان عليه بالتالي أن يمتلك بعض الصفات النافعة. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). لكن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى القيمة - الاستعمالية للسلع التي تؤدي وظيفتها في صلب عملية الإنتاج. فبسبب طبيعة عملية العمل، تنقسم وسائل الإنتاج أولاً إلى موضوع عمل وإلى وسائل عمل، أو بتحديد أقرب إلى مواد أولية، من جهة، وأدوات ومواد مساعدة، إلخ، من جهة ثانية. هذه هي التحديدات الشكلية للقيمة - الاستعمالية كما تنبثق من طبيعة عملية العمل نفسها، وهي تؤلف التحديد اللاحق للقيمة - الاستعمالية (بقدر ما يتعلق الأمر بوسائل الإنتاج). إن هذا التحديد الشكلي للقيمة - الاستعمالية جوهرى لمتابعة تحليل العلاقات الاقتصادية، والمقولات الاقتصادية.

زد على ذلك أن القيم - الاستعمالية التي تدخل في عملية العمل تنشطر أيضاً إلى لحظتين ونقيضين متباينين مفهوماً تبايناً قاطعاً، (بناظران دينك اللذين كشفنا عنهما توأ في حالة وسائل الإنتاج المادية). فنجد، من ناحية، وسائل الإنتاج المادية، الشروط الموضوعية للإنتاج، ونجد، من ناحية ثانية، القدرات الفاعلة للعمل، قدرة - العمل المعبرة عن ذاتها بصورة هادفة: الشرط الذاتي للإنتاج. وهذا تحديد آخر، من حيث الشكل، لرأس المال بمقدار ما يظهر في عملية الإنتاج المباشرة كجنس فرعي من أجناس القيمة الاستعمالية. إن العمل الخاص، الهادف، مثل الغزل والنسيج، إلخ، المائل في السلعة البسيطة، إنما يتجسد، يتشياً في غزول أو نسيج. والشكل الهادف للمنتج هو الأثر الوحيد الذي يخلفه لنا هذا العمل الهادف، ويمكن لهذه الآثار نفسها أن تنطمس فيما لو كان للمنتج شكل منتج طبيعي، مثل الماشية، والقمح، إلخ. ففي السلعة، تكون القيمة - الاستعمالية حاضرة مباشرة، وفوراً، أما في عملية العمل فإنها تتجلى

كمنتوج. إن السلعة الفردية هي في الواقع منتوج ناجز، ترك وراءه صيرورة نشوئه، حيث تلاشت في الواقع العملية التي جرى فيها تجسيد وتشبوه عمل نافع معين. إن السلعة تولد من عملية الإنتاج. وهي ترشح باستمرار من هذه العملية كمنتوج لها، بطريقة يبدو معها المنتوج مجرد لحظة من تلك العملية. إن جزءاً من القيمة - الاستعمالية التي يظهر فيها رأس المال في عملية الإنتاج هي قدرة - العمل الحي ذاته. ولكن لقدرة - العمل هذه خصائص معينة، تنبع من القيمة - الاستعمالية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ إنها مقدرة ذاتية - النشاط، قدرة - عمل تعبّر عن ذاتها بصورة هادفة عبر جعل وسائل الإنتاج مواضيع مادية لنشاطها، محوّلّة إياها من شكلها الأصلي إلى الشكل الجديد للمنتوج. وهكذا ففي مجرى عملية العمل تتعرض القيم - الاستعمالية إلى تحويل أصيل، سواء كان ذا طبيعة ميكانيكية، أو كيميائية، أو فيزيائية. وفي السلعة، تكون القيمة - الاستعمالية شيئاً معيناً ذا خصائص محددة. أما في عملية العمل فنجد تحويل الأشياء، القيم - الاستعمالية، التي تقوم بوظيفة مواد أولية أو وسائل عمل، إلى قيم - استعمالية جديدة هي: المنتوج. ويتم ذلك بفعل العمل الحي الذي ينشط ذاتياً فيها ومن خلالها، وهذا العمل هو ببساطة قدرة - عمل قيد النشاط. لذا يمكننا القول إن الشكل الذي يتلبسه رأس المال كقيمة - استعمالية، في عملية العمل، يمكن أن ينقسم أولاً إلى وسائل إنتاج تنشطر إلى جزئين، تمايزين مفهوماً، ولكن مترابطين، وينقسم ثانياً انقساماً مفهوماً، ينبع من طبيعة عملية [462] العمل، إلى شروط موضوعية للعمل (وسائل الإنتاج) وإلى شروط ذاتية لهذه العملية، أي مقدرة العمل، الناشطة بشكل هادف، نعني: العمل نفسه. ولكن، ثالثاً، إذا أخذنا العملية بمجملها، تبدو القيمة - الاستعمالية لرأس المال كعملية تخلق قيماً - استعمالية. وتقوم وسائل الإنتاج في هذه العملية بوظيفتها بالتوافق مع هذا التعيين، كوسائل يتم بواسطتها إنتاج قدرة - العمل الخاصة، الناشطة على نحو هادف، بما تتطلبه الطبيعة المحددة لهذه الوسائل. أو بكلمات أخرى، يمكن لنا القول إن عملية العمل الكلية، بما هي عليه، بمجموع التفاعلات الحية، للحظاتها الموضوعية والذاتية، تظهر بمثابة الشكل الكلي للقيمة - الاستعمالية، أي الشكل الحقيقي لرأس المال في عملية الإنتاج.

وإذا ما نظرنا إلى عملية الإنتاج من جانبها الحقيقي، أي كعملية تخلق قيماً - استعمالية جديدة عبر أداء عمل نافع على قيم - استعمالية موجودة، لوجدنا أنها عملية عمل حقيقية. وبوصفها كذلك، فإن عناصرها، مكوناتها المحددة مفهوماً، هي عناصر ومكونات عملية العمل ذاتها، بل وأية عملية عمل، بصرف النظر عن نمط الإنتاج أو مرحلة التطور الاقتصادي الذي قد توجد فيه. إن هذا الشكل الحقيقي، شكل القيم - الاستعمالية الموضوعية التي يندمج بها رأس المال، قوامه المادي، هو بالضرورة الشكل

الذي ترتديه وسائل الإنتاج - وسائل العمل وموضوع العمل - اللازمة لخلق منتجات جديدة. زد على هذا، أن هذه القيم - الاستعمالية حاضرة أصلاً (في السوق) في عملية التداول، في شكل سلع، أي في حيازة رأسماليين بوصفهم مالكي سلع، حتى قبل أن يصبحوا ناشطين في عملية العمل تنفيذاً لغاياتهم الخاصة. وفي ضوء ذلك، وبما أن رأس المال بناء عليه يتألف - بمدى ما يتجلى في الشروط الموضوعية للعمل - من وسائل إنتاج، مواد أولية، مواد مساعدة، وسائل عمل، أدوات، مباني، آلات، إلخ، فإن البشر ينزعون إلى الاستنتاج أن كل وسائل الإنتاج هي رأسمال بالقوة (δυνάμει)، وأنها تكون رأسمالاً بالفعل (actu) عندما تؤدي وظيفتها كوسائل إنتاج. وهكذا يجري اعتبار رأس المال لحظة ضرورية لعملية العمل البشرية بشكل عام، بصرف النظر عن الشكل التاريخي الذي ترتديه؛ وعليه يعتبرونه شيئاً سرمدياً، تحدده طبيعة العمل البشري ذاته. وعلى غرار ذلك، يقال، في معرض السجال، إنه بسبب أن عملية إنتاج رأس المال هي، عموماً، عملية عمل، هي عملية العمل في ذاتها، يترتب على ذلك أن عملية العمل في كل أشكال المجتمع هي بالضرورة رأسمالية من حيث الطبيعة. وهكذا يصار إلى التفكير في رأس المال على أنه شيء، وبوصفه شيئاً فإنه يلعب دوراً معيناً، دوراً يتناسب معه بصفته شيئاً في عملية الإنتاج. وإننا لنجد المنطق نفسه في الاستنباط الآخر، والذي يقول إنه لما كان النقد هو ذهب، فإن الذهب هو نقد في ذاته ولذاته؛ وإنه لما كان العمل المأجور عملاً، فإن كل عمل هو بالضرورة عمل مأجور. ويجري إثبات تماثل الهوية عبر التمسك الثابت بخواص مشتركة في سائر عمليات الإنتاج، مقابل إهمال الفروق الخاصة. إن الهوية تُعرض بتجريد المميزات الفارقة. وسوف نعود إلى هذه النقطة الحاسمة بتفصيل أكبر في مجرى هذا الفصل. أما في الوقت الحاضر، فنكتفي بملاحظة ما يلي:

أولاً - إن السلع التي يشتريها الرأسمالي للاستهلاك كوسائل إنتاج، في عملية الإنتاج أو عملية العمل، هي ملكه الخاص. وهي لا تزيد في الواقع عن نقوده مُحوّلة إلى سلع، وهي الوجود المتعين لرأسماله كما لنقوده. بل وأكثر من ذلك، نظراً لأنها قد تحولت إلى شكل سوف تقوم فيه، فعلاً، بأداء وظيفة رأسمال، أي كوسائل لخلق القيمة، لإنماء قيمتها ذاتياً، أي لتوسيع قيمتها. وعليه فإن وسائل الإنتاج هذه هي رأسمال. من جهة أخرى، يقوم الرأسمالي، بالجزء المتبقي من النقود الموظفة، بشراء قدرة - العمل، العمال، أو كما يبتنا في الفصل الرابع^(*)، شراء ما يتجلى فيهم، العمل الحي. وهذا ملك له تماماً مثلما أن الشروط الموضوعية لعملية العمل هي ملك له. مع ذلك، يتجلى

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع، 3، بيع وشراء قوة العمل. [ن.ع].

للعيان هنا فارق خاص: إن عملاً حقيقياً هو ما يعطيه العامل حقاً إلى الرأسمالي كمُعادل لقاء سعر شراء العمل، أي ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى أجور. والعمل هو إنفاق لطاقته الحية، تحقيقاً لقدراته الإنتاجية؛ إنها حركته لا حركة الرأسمالي. إن [463] العمل إذا نظرنا إليه كوظيفة شخصية لوجدناه، في حقيقته، وظيفة العامل، لا وظيفة الرأسمالي. وإذا ما نظرنا من وجهة التبادل، فإن العامل يمثل، بالنسبة إلى الرأسمالي، ما يتلقاه هذا الأخير منه، وليس ما هو عليه إزاء الرأسمالي في مجرى عملية العمل. وعليه نجد، في إطار عملية العمل، أن الشروط الموضوعية للعمل، كرأسمال، وبهذه الحدود وجود الرأسمالي، تقف في تضاد مع الشروط الذاتية للعمل، أي في تضاد مع العمل نفسه، أو بالأحرى مع العامل الذي يعمل. وهكذا يحصل، من وجهة نظر كل من الرأسمالي والعامل، أن وسائل الإنتاج، بوصفها شكل وجود رأس المال، بوصفها رأسمال العمل الأبرز، تواجه العنصر الآخر الذي وُظف فيه رأس المال، ولذلك تبدو أنها تمتلك، بالقوة (δυνάμει)، نمط وجود خاص كرأسمال حتى خارج عملية الإنتاج. وكما سنرى فيما بعد، فإنه يمكن تحليل ذلك بصورة أكثر تفصيلاً، جزئياً في إطار العملية الرأسمالية لإنماء القيمة عموماً (في دور وسائل إنتاج كمفترسات تلتهم العمل الحي)، وجزئياً في تطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج (الذي تصبح فيه الآلات السيد الحقيقي للعمل الحي). لهذا السبب نجد في عملية الإنتاج الرأسمالية هذا الخلط المتلازم بين القيم - الاستعمالية التي يحل فيها رأس المال في شكل وسائل إنتاج، وبين تحديد وسائل الإنتاج، أي هذه الأشياء كرأسمال، في حين أن الشيء الحقيقي الذي نواجهه هو علاقة إنتاج اجتماعية محددة. ونتيجة لذلك، فإن المنتج المندغم في هذا النمط من الإنتاج، يُساوى في ذاته ولذاته بالسلعة، على يد أولئك الذين يعالجون أمره. وهذا هو ما يؤلف أساس الصنمية (الفيتيشية) عند الاقتصاديين السياسيين.

ثانياً - إن وسائل الإنتاج تغادر التداول لتدخل في عملية العمل كسلع معينة، مثلاً: قطن، فحم، مغازل، إلخ. وهي إذ تفعل ذلك فإنها تظل تحوز مظهر القيم - الاستعمالية الذي كانت تحوزه في أثناء تداولها كسلع. ولكن ما إن تدخل العملية، حتى تشرع في أداء وظيفتها بالخصائص التي يمتلكها القطن كقطن، متطابقة مع قيمتها - الاستعمالية، مع الخواص المتصلة بها كأشياء. غير أن الوضع مخالف بالنسبة إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي أسمىناه متغيراً، والذي لا يصبح فعلياً جزءاً متغيراً من رأس المال إلا عند مبادلته لقاء قدرة - العمل. والنقود (جزء رأس المال الذي ينفقه الرأسمالي على شراء قدرة - العمل) من ناحية شكلها الحقيقي، ليست سوى وسائل العيش المتاحة في السوق (أو المكدسة فيه بشروط معينة within certain terms) والمكرسة للاستهلاك

الفردى للعمال. فالتقود، إذن، هى محض شكل متحول لوسائل العيش هذه، والتى يعيد العامل تحويلها فوراً إلى وسائل عيش حال أن يتلقاها. إن كلاً من هذا التحويل وهذا الاستهلاك الذى يليه لهذه السلع كقيم - استعمالية، يؤلفان عملية لا علاقة مباشرة لها بعملية الإنتاج المباشرة، أو بتحديد أدق، بعملية العمل، التى تمضى، فى الواقع، خارج هذه الحدود. إن جزءاً من رأس المال، وبذلك رأس المال بكتلته، يتحول إلى مقدار متغير بسبب الواقع التالى وهو أنه، عوضاً عن أن يُبَادَل لقاء النقود - التى هى مقدار ثابت - أو أن يُبَادَل لقاء وسائل العيش كما هى عليه، والتى هى بالمثل مقادير قيمة ثابتة، فقد بادل لقاء قدرة - العمل الحى - وهى قوة خالقة للقيمة، وهذه القوة عنصر يمكن أن يكون أصغر أو أكبر، ويمكن أن يتجلى كمقدار متغير، ويدخل فى الواقع على الدوام فى عملية الإنتاج كمقدار، فى تدفق وصيرورة، وبالتالى كمقدار محتوى فى نطاق حدود مختلفة (within different limits)، أى كمقدار يصير، لا كمقدار كان صائراً. وإنه لمن الحق، فى الواقع العملى، أن استهلاك العامل لوسائل العيش يمكن أن يدخل (يُحتسب) فى عملية العمل، مثلما يُحتسب استهلاك الآلات للمواد التكميلية (matières instrumentales) مع كلفة الآلات نفسها؛ وفى هذه الحالة يبدو العامل مجرد أداة اشتراها رأس المال، أداة تتطلب كمية معينة من المؤن بوصفها مواد التكميلية، فيما لو تعين عليه أن يؤدي وظائفه فى عملية العمل. ويحدث هذا بدرجة أكبر أو أقل، تبعاً لمدى وقساوة استغلال العامل. ولكن ذلك إن توخينا الدقة، لا يدخل فى تعريف مفهوم العلاقات الرأسمالية. (سنبحث بتوسع مضامين ذلك فى القسم III لاحقاً، فى أثناء بحثنا لإعادة إنتاج هذه العلاقة بمجملها). إن العامل يستهلك وسائل عيشه، طبيعياً، خلال فترات توقف فى عملية العمل، أما الآلة فإنها تستهلك ما هو ضرورى لها فى أثناء أدائها لوظيفتها. (مثل حيوان؟). ولكن إذا أخذنا الطبقة العاملة بأسرها، فإن جزءاً من وسائل العيش هذه يُستهلك من جانب أفراد الأسرة، الذين إما لا يزاولون العمل بعد، أو أنهم كفوا عن مزاولته. والفرق، فى الممارسة العملية، بين العامل والآلة يمكن أن يُختزل، بصورة مؤثرة، إلى تمايز بين حيوان وآلة، بقدر ما يتعلق الأمر بالمواد التكميلية واستهلاكها. ولكن ذلك ليس ضرورياً، ولا يؤلف بالتالى جزءاً من تحديد مفهوم رأس المال. وفى كل الأحوال، فإن رأس المال المميز بالأجور، يبدو، من حيث الشكل، كشيء قد كف عن الوجود فى نظر الرأسمالي، ولكنه يخص العامل حالما يكتسب هذا الجزء من رأس المال مظهره الحقيقى كوسائل عيش مكرسة لأن يستهلكها. وهكذا فإن شكل القيمة - الاستعمالية كسلعة، قبل أن يجري امتصاصها فى عملية الإنتاج - أى

كوسيلة عيش - يختلف تماماً عن شكلها داخل تلك العملية، وهو شكل قدرة - العمل المعبرة عن نفسها بنشاط، وبالتالي شكل العمل الحي ذاته. ولذا فإن ذلك الجزء من [464] رأس المال يتميز تميزاً خاصاً عن رأس المال المائل في شكل وسائل إنتاج، وهذا سبب إضافي يجعل وسائل الإنتاج، في النمط الرأسمالي للإنتاج، تظهر في، ذاتها ولذاتها، كرأسمال في تمايز عن، وفي تضاد مع، وسائل العيش. ويزول هذا المظهر ببساطة - حتى لو أغفلنا في الوقت الراهن حججنا اللاحقة - بفعل هذا الظرف وهو أن شكل القيمة - الاستعمالية الذي يوجد به رأس المال في ختام عملية الإنتاج هو شكل المنتج، ويمكن العثور على هذا المنتج متجسداً في وسائل إنتاج وفي وسائل عيش على السواء. وهكذا فكلاهما رأسمال على قدم المساواة، وكلاهما حاضران في تضاد مع قدرة - العمل الحي.

دعونا نعود الآن إلى عملية إنماء القيمة ذاتياً.

بقدر ما يتعلق الأمر بـ القيمة - التبادلية، نرى ثانية التمايز بين السلعة ورأس المال المنخرط في الإنماء الذاتي للقيمة.

إن القيمة - التبادلية لرأس المال الداخلة في عملية الإنتاج أصغر من القيمة - التبادلية لرأس المال المطروح أو المستثمر في السوق. والواقع، إن القيمة الوحيدة التي تدخل في عملية الإنتاج هي قيمة السلع التي تنشط بوصفها وسائل إنتاج (أي: قيمة الجزء الثابت من رأس المال). وعوضاً عن قيمة الجزء المتغير، لدينا الآن النمو الذاتي للقيمة كضرورة، أي العمل في فعل تحقيق ذاته، باستمرار، كقيمة، ولكنها قيمة تندفق متجاوزة القيم القائمة سلفاً كيما تخلق قيمة جديدة.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بالقيمة القديمة، ونعني بالتحديد قيمة الجزء الثابت، فإن أمر صيانتها يتوقف على أن لا تكون قيمة وسائل الإنتاج الداخلة في العملية أكبر مما هو ضروري. فالسلع التي تتألف منها هذه الوسائل ينبغي أن لا تحتوي، في شكل متشعب، مثل المباني والآلات، إلخ، أكثر من وقت العمل الضروري اجتماعياً واللازم لإنتاجها. وإنها لمهمة الرأسمالي أن يحرص، عند شراء وسائل الإنتاج هذه، ألا تكون لقيمتها - الاستعمالية أكثر من النوعية الوسطية (average) اللازمة لصناعة المنتج. وينطبق هذا على كل من المواد الأولية والآلات إلخ. إذ ينبغي لها جميعاً أن تؤدي وظيفتها بنوعية وسطية (average)، وألا تضع أمام العمل، أمام العنصر الحي، عقبات غير طبيعية. وعلى سبيل المثال فإن نوعية المواد الأولية تتضمن أموراً عديدة من بينها أن الآلات المستخدمة ينبغي أن لا تنتج ما يزيد عن المقدار المتوسط من الضياعات (average déchet)، إلخ. ويتوجب على الرأسمالي أن يُعنى بكل هذه الأمور. الأكثر من ذلك، إذا

كان ينبغي صيانة قيمة رأس المال الثابت، فيتوجب، قدر الامكان، استهلاكه استهلاكاً منتجاً، لا مسرفاً، طالما أن المنتج سوف يحتوي، في مثل هذه الحالة، على كمية من العمل المتشبيء أكبر مما هو ضروري اجتماعياً. ويتوقف ذلك، في جانب، على العمال أنفسهم، وهنا بالذات تدخل مسؤولية الرأسمالي في الإشراف. (إنه يضمن هذا الوضع من خلال العمل بالقطعة (task work)، والاقطاع من الأجور، إلخ). وينبغي له أن يحرص على أن يجري العمل بأسلوب منسق ومنهجي، وأن تأتي القيمة - الاستعمالية، التي يفكر بها فعلاً، في نهاية العمل بصورة ناجحة في المنتج. في هذه النقطة تكون قدرة الرأسمالي على الإشراف وفرض الانضباط مسألة حيوية. أخيراً، ينبغي له أن يضمن عدم انقطاع أو اضطراب عملية الإنتاج، وأن تنطلق حقاً نحو خلق المنتج في اطار الزمن الذي تسمح به طبيعة عملية العمل الخاصة ومتطلباتها الموضوعية. ويتوقف ذلك، جزئياً، على استمرارية العمل التي يُدخلها الإنتاج الرأسمالي، وجزئياً على عوامل خارجية يتعذر ضبطها. وبسبب من هذا الجانب الأخير فإن كل عملية إنتاج تنطوي على مجازفة بالقيم التي أدخلت فيها، وهي مجازفة: (1) تتعرض لها حتى خارج عملية الإنتاج (2) وهي سمة مميزة لكل عملية إنتاج وليست مقصورة على عملية الإنتاج الرأسمالية وحدها. (إن رأس المال يحمي نفسه من مثل هذه المجازفات بالاتحاد. وإن المنتج المباشر الذي يعمل بوسائل إنتاجه الخاصة عرضة للمجازفة ذاتها. وليس ثمة في هذا شيء خاص بالعملية الرأسمالية للإنتاج. وإذا ما وقعت المخاطرة على الرأسمالي نفسه، فما هذا إلا عاقبة اغتصابه لملكية وسائل الإنتاج).

ويمكن لنا القول، بخصوص العنصر الحي في عملية الإنماء الذاتي للقيمة، إن قيمة رأس المال المتغير يمكن أن تُصان (1) إذا جرى التعويض عنها، إعادة إنتاجها، أي إذا جرى الحرص على تأمين تزايد وسائل الإنتاج بكمية من العمل توازي قيمة رأس المال المتغير أو قيمة أجور العمل؛ (2) وإذا جرى خلق إضافة (Increment) على قيمتها، أي: خلق فائض قيمة، عن طريق تشييء كمٍ إضافي من العمل في المنتج، مقدار من العمل يفوق ما تحتويه الأجور من عمل.

إن هذا التمايز بين القيمة - الاستعمالية لرأس المال المستخدم أو للسلع التي استثمر [465] فيها، وبين الشكل الذي ترتديه القيم - الاستعمالية لرأس المال في عملية العمل، يتطابق مع التمايز بين القيمة - التبادلية لرأس المال المستخدم وبين الشكل الذي ترتديه القيمة - التبادلية لرأس المال في عملية الإنماء الذاتي للقيمة. في الحالة الأولى، تدخل وسيلة الإنتاج، رأس المال الثابت، العملية دون حصول أي تغير في شكل قيمتها - الاستعمالية، في حين أن القيم - الاستعمالية الناجزة التي كان يتألف منها رأس المال

المتغير تُستبدل بالعنصر الحي، أو بالعمل الحقيقي، بقدرة - العمل التي تنتمي قيمتها ذاتياً في قيم - استعمالية جديدة. وفي الحالة الثانية تدخل قيمة وسائل الإنتاج، قيمة رأس المال الثابت، في عملية الإنماء الذاتي للقيمة كما هي عليه، في حين أن قيمة رأس المال المتغير لا تدخل على هذا النحو، إنما يجري استبدالها بنشاط خالق للقيمة، نشاط العنصر الحي المتجسد في عملية إنماء القيمة.

وإذا كان ينبغي لوقت عمل العامل أن يخلق قيمة تتناسب وأمدّه، فينبغي له أن يكون وقت عمل ضروري اجتماعياً. نعني القول إن على العامل أن ينجز الكمية الاعتيادية اجتماعياً من العمل النافع في زمن معين. لذا فإن الرأسمالي يرغمه على العمل وفق متوسط المعدل الاجتماعي الاعتيادي، من الشدّة. وسيبذل قصارى جهده ليرفع ما يدرّه العامل فوق هذا الحد الأدنى، ولينتزع منه أكبر قدر ممكن من العمل في زمن معين. ذلك لأن أي تشديد للعمل فوق المعدل الوسطي يخلق له فائض قيمة. علاوة على ذلك، فإنه سيسعى إلى أن يطيل عملية العمل، قدر الامكان، إلى خارج الحدود التي ينبغي العمل ضمنها للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير الموظف، أي أجور العمل. وحيثما تكون شدة عملية العمل معينة، فإنه سيسعى إلى إطالة أمدّها؛ وبالعكس حيثما يكون أمدّها مثبتاً، فإنه سيسعى إلى زيادة شدّتها. إن الرأسمالي يرغم العامل، حيثما أمكن، على تجاوز معدل الشدّة الاعتيادي، وهو يجبره، بأحسن ما يستطيع، على إطالة عملية العمل خارج الوقت الضروري للتعويض عن المبلغ المنفق على الأجور.

وبفضل هذا الطابع المميز لعملية إنماء القيمة الرأسمالية، فإن الشكل الحقيقي لرأس المال في عملية الإنتاج، شكله كقيمة - استعمالية، يتعرض لتحويرات جديدة. فأولاً، ينبغي لوسائل الإنتاج أن تتوافر بكمية كافية لا لامتناس العمل الضروري وحده، بل ولا امتصاص العمل الفائض أيضاً. ثانياً، إن شدة وامتداد عملية العمل الفعلية تتعرضان للتغير.

إن وسائل الإنتاج التي يستعملها العامل في عملية العمل الفعلية هي، في الحقيقة والواقع، ملك الرأسمالي، وعليه فإنها تواجه عمله، هذا التعبير الوحيد عن حياته، بوصفها رأسمالاً - وهو ما سبق أن بيّناه. من جهة ثانية، إن العامل نفسه هو الذي يستخدم هذه الوسائل في مجرى عمله. ففي العملية الفعلية، يستخدم العامل وسائل العمل بوصفه سيد عمله، وهو يستخدم موضوع العمل كأنه المادة التي يعبر فيها عمله عن ذاته. وهو يحول، عن هذا الطريق، وسائل الإنتاج إلى الشكل الملائم للمنتوج. غير إن الوضع يبدو مختلفاً تماماً في عملية إنماء القيمة. فليس العامل، هنا، هو مَنْ يستخدم وسائل الإنتاج، بل وسائل الإنتاج هي مَنْ يستخدم العامل. إن العمل الحي لا يحقق هنا

ذاته في عمل موضوعي يتحول إلى عضو (Organ) موضوعي للعمل، بل إن العمل الموضوعي، عوضاً عن ذلك، يصون نفسه ويزيدها بامتصاص دماء العمل الحي؛ على هذا النحو يُصبح قيمة تنتمي نفسها ذاتياً، يصبح رأسمالاً، وينشط على أنه كذلك. إن وسائل الإنتاج، إذن، لا تغدو أكثر من مصاصة دماء تستنزف أكبر مقدار ممكن من العمل الحي. ويكفّ العمل الحي، بدوره، عن أن يكون شيئاً آخر أكثر من وسيلة تتم بواسطتها زيادة، وبالتالي رَسْمَلَة، القيم الماثلة أصلاً ويمعزل تماماً عما سبق أن بيناه، فإن وسائل الإنتاج تظهر هنا، لهذا السبب بالذات، بصورة بارزة (éminemment)، بوصفها الوجود العياني لرأس المال في مواجهة العمل الحي؛ زد على ذلك إنها تتجلى ذاتياً بوصفها سلطان عمل الماضي الميت على العمل الحي. والواقع أنه يجري امتصاص العمل الحي باستمرار، بوصفه خالقاً للقيمة بالتحديد، في عملية إنماء قيمة العمل المتشبيء. ولو أخذنا العمل بلغة المجهود، لغة إنفاق الطاقة الحياتية للعامل، لقلنا إنه النشاط الشخصي للعامل. أما لو أخذناه كشيء خالق للقيمة، شيء منخرط في عملية تشييء العمل، فإن عمل العامل يصبح أحد أنماط وجود قيمة رأس المال، فهو يندمج برأس المال حالما يدخل عملية الإنتاج. وإن هذه القوة التي تصون القيم القديمة وتخلق قيماً جديدة هي إذن قوة رأس المال، وإن تلك العملية، بناء عليه، هي عملية النمو الذاتي لقيمه. ونتيجة لذلك فإنها تحكم بإفقار العامل الذي يخلق القيمة كقيمة غريبة عن ذاته.

إن مقدرة العمل المتشبيء على أن يحوّل نفسه، في إطار الإنتاج الرأسمالي، إلى [466] رأسمال، أي: إن يحول وسائل الإنتاج إلى وسائل سيطرة على العمل الحي واستغلاله، إن هذه المقدرة تظهر، لذاتها، كشيء متوائم مع هذه الوسائل تماماً (مثلما أن هذه المقدرة في هذا الإطار نفسه مرتبطة بالقوة (δυνάμει) مع هذا العمل المتشبيء) كشيء لا ينفصل عنها، وبالتالي خاصية تنتمي إليها كاشياء، كقيم - استعمالية، كوسائل إنتاج. وعليه تبدو هذه الأشياء، في ذاتها ولذاتها، بمثابة رأسمال، وبالتالي كرأسمال يعبر عن علاقة إنتاج محددة، علاقة اجتماعية محدّدة يقوم مالكو شروط الإنتاج، في إطارها، بمعاملة قدرة - العمل الحي على أنها شيء، تماماً مثلما أن القيمة ظهرت وكأنها صفة لشيء، والتحديد الاقتصادي للشيء كسلعة ظهرت على أنه مظهر من صفته الشئية (dingliche Qualität)، تماماً مثلما أن الشكل الاجتماعي المُسَبِّغ على العمل في هيئة نقود عرض نفسه للأنظار بوصفه خصائص شيء⁽²⁾ (*) الواقع إن سلطان الرأسمالي

(*) في هذه النقطة تحمل المخطوطة الرقم (2)، ولكن ليس هناك ما يشير إلى الرقم (1) المقابل.
[ن.ع.]

على العامل ليس سوى سلطان شروط العمل المستقلة على العامل، شروط اكتسبت استقلالاً ذاتياً. (ولا تضم هذه الشروط الموضوعية لعملية الإنتاج فحسب - وسائل الإنتاج - بل أيضاً المستلزمات الموضوعية لإدامة قدرة - العمل وفاعليتها، نعني وسائل العيش). ويكون ذلك هو الحال حتى على الرغم من أن هذه العلاقة لا تأتي إلى الوجود إلا في مجرى عملية الإنتاج الفعلية، التي هي، في الجوهر، عملية خلق لفائض القيمة، كما رأينا من قبل (بما في ذلك صيانة القيمة القديمة) عملية إنماء ذاتي لقيمة رأس المال الموظف. إن الرأسمالي والعامل لا يواجهان بعضهما، في التداول، إلا بوصفهما بائعين للسلع، ولكن بسبب من الطبيعة الخاصة المتضادة للسلع التي يبيعانها لبعضهما البعض، فإن العامل يدخل، بالضرورة، عملية الإنتاج، كجزء من مكونات القيمة - الاستعمالية لرأس المال، الوجود الحقيقي لرأس المال، وجوده المتعين كقيمة. ويصح ذلك حتى على الرغم من كون هذه العلاقة تؤسس نفسها داخل عملية الإنتاج، وأن الرأسمالي، الذي لا يوجد إلا كشارٍ بالقوة (δυνάμει) للعمل، لا يصبح رأسمالياً حقيقياً، إلا عندما يرضخ العامل حقاً لسيطرة رأس المال، هذا العامل الذي لا يمكن أن يتحول آخر المطاف إلى عامل مأجور إلا من خلال بيع مقدرته على العمل. إن الوظائف التي يتولاها الرأسمالي ليست سوى وظائف رأس المال - أي الإنماء الذاتي للقيمة بامتصاص العمل الحي - منفذة بصورة واعية وإرادية. إن الرأسمالي ينشط كرأسمال في إهاب شخص، رأسمال بصورة شخص، مثلما أن العامل لا يزيد عن عمل في إهاب شخص. إن ذلك العمل بالنسبة إليه هو محض مجهود وعذاب، في حين أن العمل يعود إلى الرأسمالي بوصفه جوهرأً يخلق ويزيد الثروة، بل هو في الواقع عنصر من رأس المال، مندمج به في عملية الإنتاج، بوصفه المكوّن الحي، المتغير منه. من هنا فإن سيطرة الرأسمالي على العامل هي سيطرة الأشياء على الإنسان، سيطرة العمل الميت على العمل الحي، سيطرة المنتج على المنتج. إن السلع التي تصبح وسائل للسيطرة على العامل (محض أدوات لسيطرة رأس المال نفسه) هي محض نتائج لعملية الإنتاج؛ فهي منتجات هذه العملية. وهكذا نجد على مستوى الإنتاج المادي، مستوى عملية الحياة في الميدان الاجتماعي - فتلك هي حقيقة عملية الإنتاج - نجد الوضع نفسه الذي نجده في الدين على المستوى الإيديولوجي. ونعني بالتحديد قلب الذات إلى موضوع، والعكس بالعكس. ولو نظرنا إلى هذا القلب نظرة تاريخية، لوجدنا أنه تحول لا مناص منه، نقطة تحول لا يمكن بدونها للثروة بما هي ثروة أن تُخلق بالعنف على حساب الأغلبية، أي لا

يمكن من دونه خلق: القدرات الإنتاجية الدائبة للعمل الاجتماعي، التي هي وحدها تستطيع أن تؤلف القاعدة المادية لمجتمع بشري حرّ. إن هذه التشكيلة التناحرية لا يمكن تفاديها أكثر مما يمكن للإنسان أن يتفادى المرحلة التي تتلقى فيها طاقاته الروحية تحديداً دينياً بوصفها قوى مستقلة عن ذاته. إن ما نواجهه هنا هو عملية اغتراب (Entfremdung) الإنسان عن عمله بالذات. وإلى هذا الحد، يقف العامل على صعيد أعلى من الرأسمالي منذ البداية، ما دام هذا الأخير يضرب جذوره في عملية الاغتراب، ويجد رضى مطلقاً فيها، في حين أن العامل هو منذ البداية ضحية، فيواجه هذا الاغتراب مواجهة متمرّد، ويعيشه كصيرورة استعباد. إن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه عملية عمل حقيقية، [467] وبمقدار ما يكون الأمر كذلك وبمقدار ما تكون للرأسمالي وظيفة محددة يؤديها في نطاقها كمشرف وموجه، فإن نشاطه يكتسب محتوى خاصاً، متعدد الأوجه. لكن عملية العمل نفسها ليست أكثر من وسيلة لعملية إنماء القيمة، مثلما أن القيمة - الاستعمالية للمتوج ليست سوى حامل لقيمتها - التبادلية. إن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال - خلق فائض القيمة - هو إذن الهدف المقرر، المهيمن، المسيطر، على الرأسمالي؛ إنه الدافع المطلق لنشاطه والمحتوى المطلق لهذا النشاط؛ والواقع إنه ليس سوى دافع وغاية المكتنز بعد تعقلنهما - إنه محتوى فقير، مجرد، يبين أن الرأسمالي عبدٌ مقيد بعلاقات الرأسمالية شأن قطبه المضاد، العامل، رغم أن ذلك يجري بطريقة مختلفة تماماً.

إن الرأسمالي المقبل (would be capitalist) يقوم، في الوضع الأصلي، بشراء العمل (تعبير «قدرة - العمل» سيكون أكثر دقة بعد الفصل الرابع) (*) من العامل بهدف رَسْمَلَة مقدار من القيمة النقدية، والعامل يبيع عمله، حق التنازل عن قدرة - عمله، بهدف إدامة حياته. إن هذا الوضع هو، في ذاته، المقدمة الأساسية والشرط المسبق لعملية الإنتاج الفعلية التي يصبح فيها مالك السلعة رأسمالياً، رأسمالاً في إهاب شخص، ويصبح فيها العامل محض عمل في إهاب شخص، عمل لأجل رأس المال. إن هذه العلاقة الأولى التي يتواجه فيها الاثنان على قدم المساواة في الظاهر، بوصفهما مالكي سلعة، هي مقدمة عملية الإنتاج الرأسمالي، ولكنها أيضاً نتيجة ونتاج هذه العملية، كما سنرى في المكان المناسب. ولكن يترتب على ذلك ضرورة تمييز هذين الفعلين عن بعضهما تمييزاً قاطعاً. فالأول ينتمي إلى التداول. والثاني يتطور في عملية الإنتاج الفعلية على أساس الأول.

(*) المجلد الأول من رأس المال، الفصل الرابع، (3): بيع وشراء قوة العمل. [ن. ع.]

إن عملية الإنتاج هي الوحدة المباشرة لعملية العمل وعملية إنماء القيمة، مثلما أن نتيجتها المباشرة، أي السلعة، هي الوحدة المباشرة للقيمة - الاستعمالية والقيمة - التبادلية. غير أن عملية العمل ليست سوى وسيلة تتحقق بواسطتها عملية إنماء القيمة، وهذه الأخيرة هي، في الجوهر، إنتاج فائض القيمة، أي تشييء عمل غير مدفوع. وهكذا وصلنا إلى تحديد المميزات الخاصة لعملية الإنتاج ككل.

رغم أننا درسنا عملية الإنتاج من وجهتي نظر متميزتين: (1) كعملية عمل و(2) كعملية إنماء للقيمة، فمن الواضح أن عملية العمل هي عملية واحدة لا تنقسم. فالعمل لا يجري مرتين، مرة لإنتاج منتج نافع، قيمة استعمالية، لتحويل وسائل الإنتاج إلى منتجات، ومرة ثانية لتوليد قيمة وفائض القيمة، لإنماء القيمة. إذ لا يؤدي العمل إلا بالشكل، بالطريقة، بنمط الوجود، المحدد، الملموس، الخاص، الذي يكون فيه نشاطاً هادفاً يستطيع تحويل وسائل الإنتاج إلى منتج محدد، تحويل المغزل والقطن، مثلاً، إلى غزل. إن كل ما يتم الإسهام به هو عمل الغزل، إلخ، ومن خلال هذه المساهمة يتم إنتاج المزيد من الغزل باستمرار. إن هذا العمل الحقيقي لا يخلق قيمة إلا إذا تم أدائه بمعدل اعتيادي محدد من الشدة (أو بكلمات أخرى أنه لا يثمر إلا إذا حقق ذلك) وتحقق هذا العمل الحقيقي، ذو الشدة المعينة والكمية المعينة، مقاسة بالزمن، تحققاً مادياً فعلياً بهيئة منتج. وإذا ما توقفت عملية العمل عند النقطة التي يكون فيها مقدار العمل المساهم في شكل غزل = العمل الذي تحتويه الأجور، فلن يتولد أي فائض قيمة. إذن، ففائض القيمة يتجلى في منتج فائض، وفي الحالة الراهنة كمقدار من الغزل يزيد على المقدار الذي تكون قيمته مساوية لقيمة أجور العامل. لذلك فإن عملية العمل تصبح عملية إنماء للقيمة بفضل الواقع التالي، وهو أن العمل الملموس الموظف فيها هو كمية من العمل الضروري اجتماعياً (بفضل شدته) = كمية معينة من العمل الاجتماعي الوسطي؛ وبفضل الحقيقة الأخرى المتمثلة في أن هذه الكمية تمثل فائضاً يزيد على المقدار الذي تحتويه الأجور. إنه الحساب الكمي لمقدار ملموس معين، من العمل بوصفه متوسط عمل اجتماعي ضروري. وما يطابق هذا الحساب على أي حال هو العنصر الحقيقي لشدة العمل الاعتيادية أولاً (أي لإنتاج منتج بكمية معينة، لا يجري استهلاك سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً) و [ثانياً] العنصر الحقيقي لإطالة عملية العمل خارج الوقت الضروري للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير الموظف.

ينبع من محاججتنا حتى الآن، أن تعبير «العمل المتشييء»، والتضاد المؤسس بين [468] رأس المال كعمل متشييء وبين العمل الحي، عرضة لسوء فهم جاد.

لقد بيّنت في السابق⁽⁷⁾ أن تحليل السلعة بلغة «العمل» لم يتم إلا بصورة ناقصة وملتبسة على يد سائر الاقتصاديين السابقين. إذ لا يكفي إرجاع السلعة إلى «العمل»؛ بل ينبغي شطر العمل إلى شكله المزدوج، شطره من جهة: إلى عمل ملموس مائل في القيم - الاستعمالية للسلعة، ومن جهة أخرى إلى عمل ضروري اجتماعياً كما يُحتسب في القيمة - التبادلية. في الحالة الأولى يتوقف كل شيء على خصوصية القيم - الاستعمالية، طبيعتها الخاصة، فهذا هو ما يمنح القيم - الاستعمالية عملاً كهذا يخلق لها طابعها المميز ويجعلها قيماً - استعمالية مميزة عن غيرها، يجعلها هذا الصنف المحدد. في الحالة الثانية نتجّد كلياً عن منفعتها الخاصة، عن طبيعتها الخاصة، وعن نمط وجودها، لأن مثل هذا العمل يُعتبر فقط من ناحية أهميته كعنصر خالق للقيمة، والسلعة كشكل شيئي له. وبهذه الصفة فإنه عمل غير متميز، عمل عام، ضروري اجتماعياً، لا مبالٍ تماماً بأي محتوى خاص. ولهذا السبب بالذات، [فإنه] حتى في أكثر أشكاله استقلالاً، كالنقود، أو السعر كما في حالة السلعة، يُحدّد بطريقة مشتركة مع سائر السلع، ولا يتميز عن غيره إلا كمياً في مظهره الأول يتجلى العمل، إذن، بهيئة قيمة - استعمالية معينة للسلعة، وجودها المعين كشيء، وفي مظهره الثاني يتجلى بهيئة نقود، أما كنقود بالمعنى الحقيقي أو كمجرد نقد حسابي مائل في سعر السلع. في الحالة الأولى نحن معنيون حصراً بـ نوعية العمل، وفي الثانية بـ كمية العمل. في الحالة الأولى يجري التعبير عن مختلف أنماط العمل الملموس في تقسيم العمل. أما في الحالة الثانية فلا نجد سوى تعبير بلغة النقود، لا تمايز فيه. إن هذا التمايز يواجهنا، داخل عملية الإنتاج، مواجهة فعالة. فلا نعود نحن من نصنعه؛ بل نراه ينخلق في عملية الإنتاج ذاتها.

إن التمايز بين العمل المنتشئ والعمل الحي يتجلى في عملية العمل الحقيقية. فوسائل الإنتاج، القطن، المغازل، إلخ، هي منتجات، قيم - استعمالية تجسّد أفعالاً محددة، نافعة، ملموسة من العمل - زراعة القطن، بناء الآلات، إلخ. إن عمل الغزل، من جهة أخرى، رغم أنه نمط من العمل متضمن في وسائل الإنتاج، فهو لا يظهر كنمط متميز، خاص من العمل فحسب، بل يتجلى بوصفه عملاً حياً في مجرى عملية تحقيق نفسه؛ إنه يولّد باستمرار منتجاته وبذلك يقف في تضاد مع العمل الذي سبق أن اكتسب، أصلاً، شكلاً موضوعياً في مظهر منتجات خاصة به. ومن هذه الزاوية المؤاتية أيضاً نرى

(7) ما كان من الممكن، في غياب هذا الخلط، أن يستمر الخلاف حول ما إذا كانت الطبيعة تسهم في صنع المنتج بمعزل عن العمل تماماً. لسنا معنيين هنا إلا بالعمل الملموس.

التناحر بين رأس المال في شكل وجوده القائم من جهة، وبين العمل الحي كمهمة حياتية مباشرة للعامل، من جهة أخرى. زد على ذلك، يؤلف العمل المتشبيء، في عملية العمل، عنصراً شبيئاً، عنصراً لأجل تحقيق العمل الحي. غير أن الوضع يبدو على خلاف ذلك تماماً حين نأتي على دراسة عملية إنماء القيمة، تكوين وخلق قيمة جديدة.

إن العمل الذي تحتويه وسائل الإنتاج هو كمية محددة من العمل الاجتماعي العام، ويمكن تمثيله، بناء على ذلك، باعتباره مقداراً معيناً من القيمة، أو مبلغاً من النقود، أو بالحقيقة سعر وسائل الإنتاج هذه. والعمل المضاف إلى ذلك هو كمية إضافية معينة من العمل الاجتماعي العام ويمكن أن يُمثل بوصفه مقداراً من القيمة أو مبلغاً من النقود إضافياً. إن العمل المحتوى أصلاً في وسائل الإنتاج متماثل مع ما يُضاف من عمل جديد الآن. ونوعا العمل هذان لا يتمايزان إلا بواقع أن الأول هو متشبيء أصلاً في قيم - استعمالية، أما الثاني فهو في مجرى عملية التشييء على هذا النحو. الأول في الماضي، الثاني في الحاضر؛ الأول ميت، الثاني حي؛ الأول متشبيء في الماضي، الثاني يتشبيء في الحاضر. وبمقدار ما إن عمل الماضي يحلّ محلّ العمل الحي، فإنه هو ذاته يغدو صيرورة، ينتمي قيمته ذاتياً، يصبح متغيراً (*Fluens*) يخلق تغيراً (*Fluxion*). وإن قيامه بامتصاص العمل الحي الإضافي في جوفه هو عملية نمو قيمته ذاتياً، تحوله الحقيقي إلى رأسمال، إلى قيمة مولدة لنفسها ذاتياً، تحوله من مقدار قيمة ثابت إلى قيمة متغيرة في [469] حالة صيرورة. وينبغي الاعتراف أن هذا العمل الإضافي لا يمكن أن يتجلى إلا في مظهر عمل ملموس، ومن هنا تمكن إضافته إلى وسائل الإنتاج ولكن في شكلها الملموس بوصفها قيماً - استعمالية خاصة؛ وعلى النسق نفسه فإن القيمة المحتواة في وسائل الإنتاج هذه لا يمكن أن تُصان إلا إذا استُهلكت على يد العمل الملموس كجزء من وسائله. غير أن ذلك، على أي حال، لا يعني إنكار أن القيمة الحاضرة بالفعل، العمل المتشبيء في وسائل الإنتاج، لا يمكن أن يزداد، أي يزداد ليس فقط بما يتجاوز قيمته السابقة، بل بما يتجاوز مقدار العمل المتشبيء في رأس المال المتغير، إلا بمقدار ما يعتصر من العمل الحي وشيئه كنقود، كعمل اجتماعي عام. وعليه فإننا بهذا المعنى البارز (*eminently*) - الذي ينطبق على عملية إنماء القيمة بوصفها الهدف الأصلي للإنتاج الرأسمالي - نقول إن رأس المال كعمل متشبيء (عمل متراكم، عمل سابق، وهلمجرا (*accumulated labour, pre-existent labour and so forth*) يمكن أن يوصف بأنه يقف في مواجهة العمل الحي (العمل المباشر، *immediate labour*، إلخ)، وإن الاقتصاديين يمايزونه على هذا النحو. غير أن هؤلاء الأخيرين يسقطون، باستمرار، في تناقضات

والتباس - حتى ريكاردو - لأنهم يفشلون في صياغة تحليل واضح للسلعة بلغة الشكل المزدوج للعمل.

انطلاقاً من عملية التبادل الأصلي بين الرأسمالي والعامل - كلاهما كمالك سلعة - فإن المكوّن الحقيقي الوحيد لرأس المال، الذي يدخل عملية الإنتاج، هو العنصر الحي، قدرة - العمل ذاتها. ولكن، في عملية الإنتاج الفعلية وحدها، إنما يتحول العمل المتشبيء إلى رأسمال بامتصاصه العمل الحي، وعليه فإن العمل لا يحوّل نفسه إلى رأسمال إلا عندئذ(*)

* * *

[469a] إن عملية الإنتاج الرأسمالية هي وحدة عملية العمل وعملية إنماء القيمة. وإبتغاء

(*) عند هذه النقطة أدخل ماركس الملحوظة التالية: «إن محتويات الصفحات 96 - 107 المعنونة «عملية الإنتاج المباشرة» تنتمي إلى هنا؛ وينبغي مزجها (to blend) مع ما سبق، بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح (to rectify) الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على الصفحات 262 - 264 من هذا الكتاب» - [واستناداً إلى توجيهات ماركس ندرج الآن هاتين الفقرتين كليهما، اللتين يذكرهما هنا. ولم تُدرج أية تغييرات «بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح الأخرى». إن الصفحات الواجب ادخالها (في مخطوطة الأصل الصفحات 96 - 107) قد أُعيد ترقيمها من قبل ماركس فأعطّاها الأرقام 469m-469a وعلى الصفحة 469a (ص96 من المخطوطة) يبدأ النص بمواصلة الفقرة التي شطبها ماركس (مشطوبة بأربعة خطوط مائلة) مما يوحد الاستمرار مع الصفحات 1 - 95 [من المخطوطة]، المفقودة الآن. وكتب ماركس في أعلى الصفحة: «ينتمي هذا إلى الصفحة 496». [هنا خطأ في الترقيم، فالرقم هو 469]. والنص الذي يلي ذلك من الفقرة المشطوبة يحمل عنواناً زائداً في النص الحالي الذي نشره «عملية الإنتاج المباشرة». إليك نص الفقرة المشطوبة: [. .] لأن رأس المال المستخدم في شراء قدرة - العمل يتجسد، في الواقع، في وسائل عيش رغم أن وسائل العيش هذه تنتقل إلى العامل في شكل نقود. وعلى غرار أنصار المذهب النقدي (Monetary System) يمكن للعامل أن يجيب عن سؤال: ما هو رأس المال؟ بكلمات: رأس المال هو نقود. إذ بينما يكون رأس المال، في عملية العمل، موجوداً، طبيعياً، في شكل مواد أولية، وأدوات عمل، إلخ، فإنه يأخذ، في عملية التداول، شكل نقود. وبالطريقة نفسها، لو سئل اقتصادي من العصر القديم: ما هو العامل؟ لكان عليه أن يجيب، مقتفياً أثر المنطق المماثل: العامل هو عبد (لأن العبد كان العامل في عملية العمل في العصر القديم).

تحويل النقود إلى رأسمال يجري تحويلها إلى سلع تؤلف عوامل عملية العمل. وينبغي استخدام النقود أولاً لشراء قدرة - العمل، وثانياً لشراء الأشياء التي لا يمكن بدونها استهلاك قدرة - العمل، أي التي لا يمكن لقدرة - العمل بدونها أن تعمل. إن المغزى الوحيد لهذه الأشياء، في صلب عملية العمل، هي أنها وسائل عيش للعمل، قيم - استعمالية للعمل؛ فهي بإزاء العمل الحي ذاته محض مواد ووسائل، وإبزاء منتج العمل هي وسائل إنتاج، وإبزاء الظرف المتمثل بأن وسائل الإنتاج هي نفسها منتوجات، فهي منتوجات تشكل وسيلة لإنتاج منتج آخر، منتج جديد. والواقع إن هذه الأشياء لا تلعب هذا الدور في عملية العمل بسبب أن الرأسمالي يشتريها، بسبب أنها الشكل المتحول لنقوده، فالعكس هو الصحيح؛ إنه يشتريها لأنها تلعب هذا الدور في عملية العمل. فبالنسبة إلى عملية الغزل بما هي عليه، مثلاً، لا يهم إطلاقاً إن كانت الأقطان والغزل تمثل نقود الرأسمالي، أي تمثل رأسمالاً، أو أن النقود الموظفة هي رأسمال بالتعريف. فهي لا تصبح وسائل ومواد عمل إلا بين يدي الغازل في أثناء عمله، وهي تصبح كذلك لأنه يغزل، لا لأنه يأخذ بعض القطن الذي يخص شخصاً آخر ويصنع منه غزولاً لذلك الشخص نفسه بمعونة المغزل الذي يخص بالمثل ذلك الشخص عينه. إن السلع لا تتحول إلى رأسمال عن طريق استعمالها أو استهلاكها بصورة منتجة خلال عملية العمل؛ فهذا يقتصر على جعلها عناصر لعملية العمل. وبمقدار ما تكون هذه العناصر الشيئية لعملية العمل قد اشترت من جانب الرأسمالي، فإنها تمثل رأسماله. ولكن الشيء ذاته ينطبق على العمل نفسه. فهو أيضاً يمثل رأسماله، ذلك لأن مالك المقدرة على العمل يملك ذلك العمل بفعالية امتلاكه نفسها للشروط الشيئية الأخرى للعمل، التي اشتراها. وهو لا يملك فقط العناصر الخاصة لعملية العمل؛ فالعملية بمجملها هي ملك له. إن رأس المال الذي كان نقوداً في السابق، يرتدي الآن شكل عملية العمل. لكن واقع أن رأس المال قد استولى على عملية العمل، وإن العامل يعمل نتيجة ذلك لأجل الرأسمالي عوضاً عن أن يعمل لنفسه، لا يعني حصول أي تغير في الطبيعة العامة لعملية العمل نفسها. إن واقع أن النقود، حين تُحوّل إلى رأسمال، إنما تُحوّل في آنٍ واحدٍ إلى عناصر عملية العمل، وتكتسي بالضرورة مظهر مواد ووسائل العمل، لا يعني أن مواد ووسائل العمل هي رأسمال بحكم طبيعتها بالذات، مثلما أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بحكم طبيعتهما بالذات، لمجرد أن الذهب والفضة هما من بين الأشكال التي ترتديها النقود. إن

الاقتصاديين المعاصرين يهزأون بسذاجة تفكير المذهب النقدي Monetary System حين يجيب عن سؤال: ما هي النقود؟ بالقول: إن الذهب والفضة هما نقود. ولكن هؤلاء الاقتصاديين أنفسهم لا يخجلون من الإجابة عن سؤال: ما هو رأس المال؟ بالقول: رأس المال هو قطن. لكن هذا هو عين ما يفعلون حين يعلنون أن مواد ووسائل العمل، وسائل الإنتاج أو المنتجات التي تخدم في خلق منتجات جديدة، وباختصار سائر الشروط الشبيهة للعمل، هي رأسمال بحكم طبيعتها بالذات؛ وإنها رأسمال لأنها، وبمقدار ما إنها، تساهم في عملية العمل بفضل خواصها المادية كقيم استعمالية. وسيكون أمراً متسقاً لو أن الآخرين أضافوا إلى قائمتهم: رأس المال هو لحم وخبز، إذ رغم أن رأس المال يشتري قدرة - العمل بالنقود، فإن هذه النقود في الواقع لا تمثل سوى الخبز واللحم، وباختصار سائر وسائل عيش العامل⁽⁸⁾ ففي ظروف معينة، يمكن

(8) «رأس المال هو ذلك الجزء من ثروة البلاد، والذي يُستخدم في الإنتاج ويتألف من الغذاء والملابس، والأدوات والمواد الأولية، والآلات، إلخ، الضرورية لتنفيذ العمل» (ريكاردو، *Principles of Polit. Econ. and Taxation*، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، ص 89. رأس المال هو جزء من الثروة الوطنية، يُستخدم أو يُزعم استخدامه في تدعيم إعادة الإنتاج. (ج، رامزي، [بحث في توزيع الثروة، Edinb, 1836، *An Essay on the distribution of wealth*، ص 21). «رأس المال... جنس خاص من الثروة... مكرس للحصول على مواد نافعة أخرى». (ر. تورنر، *An Essay On The Production of Wealth* بحث في إنتاج الثروة، ص 69 - 70) «رأس المال. ينتج. كوسيلة لإنتاج جديد». (سنيور، *Principes Fondamentaux de L'économie Politique* المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي)، ص 318 - الطبعة الفرنسية). «حين يكرّس رصيد ما للإنتاج المادي فإنه يتخذ «اسم رأس المال» (هـ. ف. شتورخ *Cours d'économie Politique* دروس في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، 1823، المجلد الأول، ص 207). «رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المنتجة مكرّس لأجل الإنتاج» (روسّي *Cours d'économie politique* دروس في الاقتصاد السياسي، 1836 - 1837، طبعة بروكسيل، 1842، ص 364). إن روسّي يعتصر دماغه عبثاً حيال «صعوبة» ما إذا كان بالوسع اعتبار «المواد الأولية» رأسمالاً أم لا إنه يعتقد أن بوسع المرء حقاً أن يميز بين [رأس المال - المادة] (Capital-matière)، و[رأس المال - الأداة] (Capital-instrument) «ولكن هل حقاً إن المواد الأولية (La matière première) أداة إنتاج؟ أليست هي بالأحرى المواضيع التي ينبغي أن تشغل عليها أدوات الإنتاج؟» (ص 367). إنه لا يدرك أنه ما دام يخلط رأس المال بتجلياته الطبيعية فيدعو بذلك الشروط الموضوعية للعمل رأسمالاً، فإنها تنقسم حقاً إلى مواد عمل وأدوات

لكرسي بأربع أرجل وبقماشة بنفسجية أن يُستخدم كعرش. لكن هذا الكرسي نفسه، وهو [469b شيء للجلوس، لا يصبح عرشاً بفضل قيمته - الاستعمالية. وإن العنصر الجوهري الأساسي في عملية العمل هو العامل نفسه، وفي العصر القديم كان هذا العامل عبداً. لكن ذلك لا يتضمن أن العامل عبد بالطبيعة (رغم أن هذا الرأي الأخير ليس غريباً تماماً عن أرسطو)، أكثر مما أن المغازل والأقطان هي رأسمال بطبيعتها لمجرد أنها تُستهلك هذه الأيام على يد العامل المأجور في عملية العمل. إن حماقة المطابقة بين علاقات إنتاج اجتماعية خاصة وبين خواص طبيعية شثينة لبعض المواد، لمجرد أنها تمثل نفسها بهيئة مواد معينة، هو أشد ما يبهرننا حين نفتح أي كتاب مدرسي في الاقتصاد ونرى منذ الصفحة الأولى كيف يتضح أن عناصر عملية الإنتاج، مُختزلة إلى شكلها الأعم، هي الأرض، ورأس المال، والعمل⁽⁹⁾ ويحق للمرء أن يقول إنها ملكية عقارية، وسكاكين، ومقصات، ومغازل، وأقطان، وحبوب، وباختصار مواد ووسائل العمل و - العمل المأجور. فمن جهة، نسمي عناصر عملية العمل المرتبطة بسمات اجتماعية مميزة تخصها في مرحلة تطور تاريخي معين، ومن جهة أخرى نضيف إليها عنصراً يؤلف جزءاً من عملية العمل بصورة مستقلة عن أي تشكيلة اجتماعية خاصة، كجزء من الاتصال الأبدي بين الإنسان والطبيعة. وبخلط استيلاء رأس المال على عملية العمل بعملية العمل نفسها، يحول الاقتصاديون العناصر الشثينة لعملية العمل إلى رأسمال، لمجرد أن رأس المال نفسه يتحول إلى عناصر مادية لعملية العمل من بين أشياء أخرى، خالقين بذلك وهماً. ولسوف نرى أدناه أن هذه الأوهام لا تدوم إلّا بمقدار ما أنّ الاقتصاديين الكلاسيكيين ينظرون إلى عملية الإنتاج الرأسمالي، حصراً، من زاوية عملية العمل، وأنهم بالنتيجة يصححونها من بعد ذلك. ولسوف نرى، قبل كل شيء، أن هذا الوهم هو وهم ينبع من طبيعة الإنتاج الرأسمالي نفسه. ولكن من الجلي، حتى في هذه اللحظة، أن هذه منهجية

= عمل، ولكنها كلها وسائل إنتاج على قدم المساواة، بقدر ما يتعلق الأمر بالمنتج. وهكذا نراه على الصفحة 372 يشير إلى رأس المال ببساطة على أنه «وسائل إنتاج» (moyens de Production)، ليس ثمة فرق بين رأس المال وأي كسر آخر من الثروة: إن مادة معينة لا تصبح رأسمالاً إلّا بفضل استخدامها، نعني القول إنها ينبغي أن تُستخدم في عملية إنتاجية، كمادة أولية، كأداة أو كوسيلة للتجهيز». (شيربويليه، الثروة أو الفقر، (Riche[ss]e ou Pauvre[té]) باريس، 1841، ص 18).

(9) أنظر على سبيل المثال، جون ستوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول. (J.S. Mill, *Principles of Political Economy* V.I, b.I).

ملائمة لتبيان الصلاحية الأزلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولا اعتبار رأس المال عنصراً طبيعياً خالداً في الإنتاج البشري بما هو عليه. إن العمل هو الشرط الطبيعي الأزلي للوجود البشري. وعملية العمل ليست سوى العمل ذاته، منظوراً إليه في هذه اللحظة من ناحية نشاطه المبدع. من هنا فإن العناصر العامة لعملية العمل مستقلة عن أي تطور اجتماعي خاص. إن وسائل ومواد العمل، التي يتألف قسم منها من منتجات عمل سابق، تلعب دورها في كل عملية عمل، في كل عصر، وفي كل الظروف. فإذا اسميتها، إذن، باسم «رأسمال» منطلقاً من المعرفة اليقينية التي تقول: إن شيئاً ما يلصق دائماً (semper aliquid haeret) فإنني أكون قد برهنت على أن وجود رأس المال قانون أزلي من قوانين طبيعة الإنتاج البشري، وأن القرغيزي الذي يقطع بسكين سرقها من روسي أعواد القصب لكي يجدها ويصنع منها قارباً هو رأسمالي حقيقي شأنه شأن الهر فون روتشيلد. وأستطيع أن أبرهن بسهولة مماثلة أن الاغريق والرومان كانوا يقيمون قداساً جماعياً لأنهم كانوا يشربون الخمر ويأكلون الخبز، وأن الأتراك يرشون أنفسهم يومياً بالماء المقدس مثل الكاثوليك لأنهم يغتسلون يومياً. هذا هو صنف الترهات الدخيلة السطحية التي يجدها المرء ماثلة برضى متغطرس عن النفس، لا من قبل إناس [469c] من شاكلة ف. باستيا(*) أو من الكراريس الاقتصادية الصغيرة لجمعية تقدم المعرفة النافعة (Society for the advancement of useful knowledge) أو قصص تنويم الأطفال للأم (mother) مارتينو(**)، بل يجدها حتى في كتابات مراجع ثقافة بارزين؛ وعوضاً عن تبيان أن رأس المال هو ضرورة طبيعية موضوعية، كما يأملون، فإن كل ما ينجحون في القيام به هو دحض هذا الوجود الضروري بالنسبة إلى طور تاريخي محدد من عملية الإنتاج الاجتماعية. ولكن إذا كان يُزعم أن رأس المال ليس سوى مواد وأدوات عمل، أو أن العناصر المادية لعملية العمل هي رأسمال بطبيعتها، فإن بوسع المرء أن يردّ بصواب أننا في مثل هذه الحالة نحتاج حقاً إلى رأسمال ولكن ليس إلى رأسمالين، أو بقول آخر إن رأس المال ليس سوى اسم اختُرع لخداع الجماهير⁽¹⁰⁾

(*) مثلاً: مفسطات اقتصادية، باريس 1846 - 1848.

[ن.ع]. (*Sophismes économiques*, Paris, 1846-1848).

(**) هاريت مارتينو، أمثلة في الاقتصاد السياسي، 9 مجلدات، لندن، 1832 - 1834.

[ن.ع]. (*Harriet Martineau, Illustrations of Political Economy* 9 volumes, London 1832-1834).

(10) «يقال لنا إن العمل لا يستطيع أن يخطو خطوة واحدة من دون رأس المال - وإن رأس المال كالمعول لمن يحفر - وإن رأس المال ضروري للإنتاج كالعامل نفسه. إن العامل يعرف ذلك كله،

إن العجز عن فهم عملية العمل كشيء مستقل، وفي الوقت نفسه كجانب من الإنتاج الرأسمالي، يغدو ساطعاً أكثر حين يقول لنا السيد. ف. وايلاند، على سبيل المثال، إن المواد الأولية هي رأسمال وإننا بمعالجتها نتوصل إلى المنتج. وهكذا فإن الجلد هو منتج الدباغ، وهو رأسمال الإسكافي. فكل من «المادة الأولية» و «المنتج» إنما هما مصطلحان يشيران إلى أشياء في عملية العمل، وليس لأي منهما في ذاته ولذاته أيما علاقة برأس المال، رغم أن كلاً من المادة الأولية، والمنتج يمثلان رأس المال منذ اللحظة التي يستولي فيها الرأسمالي على عملية العمل⁽¹¹⁾ لقد استغل السيد برودون ذلك

= لأن حقيقة ذلك تأتيه يومياً؛ لكن هذا الاعتماد المتقابل بين رأس المال والعمل لا علاقة له بالوضع النسبي لكل من الرأسمالي والعامل؛ كما أن ذلك لا يبيّن أن الأول يمكن أن يُعال من جانب الأخير. فما رأس المال إلا كذا مقدار من المنتج غير المستهلك؛ وإن الشيء الموجود في هذه اللحظة، إنما يوجد مستقلاً عن، ولا يتطابق بأي حال مع، أي فرد خاص أو طبقة. ولو آل كل رأسمالي وكل ثري في المملكة المتحدة إلى الزوال في لحظة واحدة، فلن تزول بزوالهم ذرة واحدة من الثروة أو رأس المال، بل لن تكون الأمة نفسها أقل ثراء حتى وإن بمقدار قرش. ليس الرأسمالي بل رأس المال هو الضروري لعمليات المنتج؛ وإن هناك فارقاً هائلاً بين الاثنين، كالفارق بين الحمولة الفعلية وورقة الشحن. (ج. ف. براي، مظالم العمل وعلاج العمل، إلخ، ليدز، 1839، ص 59).

(J.F. Bray, *Labour's Wrongs and Labour's Remedy*, etc, Leeds, 1930, p.59).

«إن رأس المال هو ضرب من كلمة باطنية شأن الكنيسة أو الدولة، أو أي واحد من تلك الاصطلاحات التي يخترعها أولئك الذين يسلبون بقية البشرية لإخفاء اليد التي تسرقها». (دفاعاً عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، إلخ، لندن، 1825، ص 17).

(*Labour Defended against the Claims of Capital*, etc., London, 1825, 17).

إن مؤلف هذا الكراس هو ت. هودجكين، أحد أبرز وأهم الاقتصاديين الإنكليز المعاصرين. وبعد عدة سنوات من نشر المؤلف الذي تقتبس منه أعلاه، والذي لا تزال أهميته معترفاً بها (انظر على سبيل المثال، جون لالور، النقود والأخلاق، إلخ، لندن 1852 John Lalor, *Money and Morals*, etc., London, 1852). صدر ضده كراس عُقِل من التوقيع وضعه اللورد بروهام، الذي كان رده لا يستحق الذكر بما تميز به من سطحية تشمل كل النتاجات الاقتصادية لذلك الدعي المتعطل.

(11) «إن المادة التي نحصل عليها لغرض دمجها بصناعتنا الخاصة نحن (!)، محوّلين إياها منتوجاً، هي ما يدعى رأسمال؛ وبعد أن يكون العمل قد بُذِل، والقيمة قد خُلقت، فإنه يسمى منتوجاً. وهكذا فإن المادة نفسها قد تكون منتوجاً للواحد، ورأسماً للآخر. وما الجلد إلا منتوج للدباغ، ورأسمال للإسكافي». (ف. وايلاند، المرجع نفسه، ص 25). يعقب ذلك الهراء

كله بـ «عمقه» المعتاد. «كيف يتأتى أن مفهوم المنتج يتحول بغتة إلى مفهوم رأس المال؟ من خلال فكرة القيمة. نعني القول، إنه كي يتحول المنتج إلى رأسمال، فينبغي للمنتج أن يتعرض إلى عملية تقييم (اعطاء قيمة) حقيقية، أي ينبغي أن يُشترى أو يُباع، وأن يُناقش سعره ويثبت عن طريق نوع من العُرف الحقيقي. فحين يأتي الجلد الطري من الجزار يكون منتج الجزار. أفرض أن الجلد الطري قد اشتراه دابغ جلود. إن هذا الأخير يزوج به أو بقيمته في رصيد استغلاله. وبعد ذلك، ومن خلال عمل الدباغ فإن رأس المال هذا يصبح منتجاً مرة ثانية».

إن السيد برودون يميز نفسه هنا بمنظومة ميتافيزيقيا زائفة يقوم عن طريقها أولاً بإدخال أشد الأفكار الأولية بساطة عن رأس المال في «رصيده الاستغلالي» ثم يبيعها إلى الجمهور كـ«منتج» عالي الجودة. إن مسألة كيف يمكن أن تتحول المنتجات إلى رأسمال هي، في ذاتها ولذاتها، عديمة المعنى، ولكن الجواب يثبت أنه جدير بالسؤال. في الواقع إن المسيو برودون يكتفي بإبلاغنا حقيقتين معروفتين تمام المعرفة: أولاً، إن المنتجات تخدم في بعض الأحيان كمواد أولية يُزعم تصنيعها، وثانياً، إن المنتجات هي أيضاً سلع؛ أي: إنها تمتلك قيمة يتوجب عليها أن تصمد لمحنة التبادل بين الشاري والبائع قبل أن يكون بوسعها أن تحقق. ويلاحظ «الفيلسوف» نفسه:

«إن الفرق بين رأس المال والمنتج، بالنسبة إلى المجتمع، لا وجود له لكن هذا الفرق ذاتي تماماً بالنسبة إلى الأفراد».

«La différence, pour la Société, entre capital et produit n'existe pas. Cette différence est toute subjective aux individus».

إنه يسمي الشكل الاجتماعي التجريدي «ذاتياً» ويطلق على تجريده الذاتي اسم «مجتمع».

وما دام الاقتصادي ينظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالي في نطاق عملية العمل فقط، فإنه يعلن أن رأس المال مجرد شيء، مادة أولية، أداة، إلخ. ولكن يخطر له، من بعد ذلك،

= المقنيس اللاحق من برودون. مجانية الائتمان - مناقشة مع السيد باستيا والسيد برودون، باريس، 1850، ص 179-180-182.

(*Gratuit du Crédit. Discussion entre M. F. Bastiat et M. Proudhon*, Paris, 1850, p. 179-180-182).

أن عملية الإنتاج هي أيضاً عملية إنماء للقيمة، وأن الأشياء، في هذه العملية الأخيرة، لا تدخل في الاعتبار إلا كقيمة. «إن رأس المال نفسه يوجد تارة في شكل مقدار من النقود، وتارة في شكل مادة أولية، أداة، سلعة ناجزة. وهذه الأشياء ليست رأسمالاً تماماً؛ إن رأس المال يسكن في القيمة التي تمتلكها هذه الأشياء»⁽¹²⁾ وبمقدار ما إن هذه القيمة «تصون ذاتها، وتديم نفسها، وتضاعف نفسها، وتنفصل عن السلعة التي [469d خلقتها، وتبقى، كخاصية ميتافيزيقية لا جوهرية، دوماً في حوزة المنتج نفسه (أي الرأسمالي)»⁽¹³⁾ فإن الشيء نفسه الذي أعلن قبل قليل إنه شيء، يوصم الآن أنه «فكرة تجارية»⁽¹⁴⁾

إن منتج الإنتاج الرأسمالي لا هو محض منتج (قيمة - استعمالية) ولا هو محض سلعة، أي منتج ذو قيمة - تبادلية، بل هو منتج خاص به، نعني تحديداً فائض قيمة. إن منتوجه هو سلع تملك قيمة - تبادلية أكبر، أي تمثل عملاً أكبر مما وُظف في إنتاجها بهيئة نقود أو سلع. إن عملية العمل هي، في الإنتاج الرأسمالي، وسيلة لا غير، أما الغاية فتقدمها عملية إنماء القيمة أو إنتاج فائض القيمة. وحالما يخطر ذلك للاقتصادي، حتى يعلن أن رأس المال هو ثروة تُستخدم في الإنتاج لتوليد «ربح»⁽¹⁵⁾

(12) أنظر (ج. ب. ساي، [أطروحة في الاقتصاد السياسي *Traité d'économie Politique*] المجلد الثاني، ص 429، الحاشية). وحين يقول كيري: «رأس المال هو. كل المواد التي تمتلك قيمة - تبادلية» (هـ. سي. كيري، مبادئ الاقتصاد السياسي *Principles of Political Economy* الجزء الأول، فيلادلفيا، 1837، ص 294). فإن هذا يرتد إلى تفسير رأس المال المشار إليه في الفصل الأول: «رأس المال - هو سلع» (*Capital-is commodities*)، وهو تفسير لا يشير لشيء سوى تجلّي رأس المال في عملية التداول.

(13) سيموندي، المبادئ الجديدة *Nouv. Princ.* إلخ، المجلد 1، ص 89.

(14) أنظر أيضاً: «رأس المال هو فكرة تجارية *Le Capital est une idée commerciale*» (سيموندي، دراسات، إلخ، *Etudes etc.* المجلد II، ص 273).

(15) «رأس المال. هو ذلك الجزء من الثروة المدخرة (Stock) في بلد من البلدان، التي تُحفظ أو تُستخدم بهدف الربح في إنتاج وتوزيع الثروة». (ت. ر. مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي *Definitions in Political Economy*، طبعة جديدة، إلخ، أعدها جون كازنوف، لندن، 1853، ص 10). «رأس المال هو جزء من الثروة المستخدمة لأجل الإنتاج، وعموماً بغرض الحصول على ربح». (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي *On Political Economy*، إلخ، لندن، 1832، الطبعة الثانية، ص 75).

لقد رأينا أن تحويل النقود إلى رأسمال ينشطر إلى مجالين متميزين كلياً، ومستقلين تماماً، إلى عمليتين منفصلتين كلياً. الأولى تنتمي إلى عالم تداول السلع وهي تُنفذ في السوق. إنها بيع وشراء قدرة - العمل. والثانية هي استهلاك قدرة - العمل التي جرى اقتناؤها، أي: عملية الإنتاج ذاتها. في العملية الأولى يتواجه الرأسمالي والعامل بوصفهما محض مالكين لكل من النقود والسلع على التوالي، وإن صفتيهما، شأن صفقة سائر الشارين والباعه، هي تبادل مُتَعَادِلَات. في العملية الثانية يظهر العامل لبعض الوقت *(pro tempore)* كمكوّن حي من رأس المال نفسه؛ وتُسْتَبَعَد مقولة التبادل هنا بالكامل نظراً لأن الرأسمالي قد حصل، عن طريق الشراء، على كل عوامل عملية الإنتاج، الشيئية والشخصية على السواء، قبل أن تبدأ العملية. وعلى أي حال، رغم أن العمليتين توجدان مستقلتين جنباً إلى جنب، فإن كل واحدة تشرط الأخرى. الأولى تستهل الثانية، والثانية تكمل الأولى.

إن العملية الأولى، بيع وشراء قدرة - العمل، لا تعرض علينا الرأسمالي والعامل إلّا كشارٍ وبائع للسلع، وما يميّز العامل عن بائعي السلع الأخرى هو الطبيعة الخاصة، القيمة - الاستعمالية الخاصة للسلعة التي باعها. ولكن القيمة - الاستعمالية الخاصة للسلعة لا تفسد الشكل الاقتصادي للصفقة؛ بل إنها لا تحوّر واقع أن الشاري يمثل النقود، والبائع يمثل سلعة. وبغية تبيان أن العلاقة بين الرأسمالي والعامل ليست سوى علاقة بين مالكي سلع يبادلان النقود والسلع بعقد حرّ لما فيه منفعتيهما المتبادلة، حسبنا عزل العملية الأولى، والتمسك بطابعها الشكلي. إن هذا الابتكار البسيط ليس شعوذة سحرية بل هو يضم مجمل حكمة الاقتصاد المبتذل.

لقد رأينا أن الرأسمالي يجب أن يحوّل نقوده ليس إلى قدرة - عمل فقط، بل إلى عوامل شيئية لعملية العمل أيضاً، أي وسائل إنتاج. ولكن إذا أخذنا رأس المال كله، ووضعناه على هذا الجانب، أي كلية الشارين لقدرة - العمل، وإذا أخذنا كلية بائعي قدرة - العمل، كلية العمال ووضعناها على الجانب الآخر، لوجدنا عندئذ أن العامل مُرْغَم لا على بيع سلعة بل على بيع قدرة - عمله الخاصة كسلعة. سبب ذلك أنه يجد، على الجانب الآخر، كل وسائل الإنتاج، كل الشروط المتشعبة للعمل سوية مع كل [459e] وسائل العيش، النقود ووسائل الإنتاج، تقف في تضاد معه، وفي مواجهته كملكية غريبة عنه. بكلمات أخرى، إن كل الثروة المادية تواجه العامل بوصفها ملكية مالكي سلع. وما نعينه هنا أنه يعمل باعتباره لا - مالك، وإن شروط عمله تواجهه بوصفها ملكية غريبة. إن حقيقة أن الرأسمالي رقم (1) يملك النقود وأنه يشتري وسائل الإنتاج من الرأسمالي

رقم (2) الذي يملكها، في حين أن العامل يشتري، وسائل عيشه من الرأسمالي رقم (3)، بالنقود التي حصل عليها من الرأسمالي رقم (2)، لا يغير في شيء من الوضع الجوهرى المتمثل في أن الرأسماليين رقم (1) و(2) و(3)، هم، معاً، مالكون حصريون للنقود ووسائل الإنتاج والعيش. إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلا بأن ينتج وسائل عيشه الخاصة، ولا يمكن له أن ينتجها إلا إذا كان يمتلك وسائل الإنتاج، الشروط الشيئية للعمل. ومن الجلي منذ البداية أن العامل المجرد من وسائل الإنتاج، هو محروم من وسائل العيش أصلاً، مثلما أن الإنسان المحروم، على العكس، من وسائل العيش، ليس في وضع يؤهله لخلق وسائل إنتاج. وهكذا، حتى في العملية الأولى، فإن ما يسم النقود والسلع بميسم رأسمال، منذ البداية، حتى قبل أن يتم تحويلها فعلياً إلى رأسمال، ليس طبيعتها النقدية ولا طبيعتها السلعية، ولا القيمة - الاستعمالية، المادية، لهذه السلع كوسائل إنتاج أو وسائل عيش، بل الظرف الذي يجعل هذه النقود وهذه السلع، وسائل الإنتاج هذه ووسائل العيش هذه، تواجه قدرة - العمل، المحرومة من كل ثروة مادية، كقوى ذاتية مستقلة، مجسدة كأشخاص في إهاب مالكيها. إن الشروط الشيئية الضرورية لتحقيق العمل مُغرَّبة عن العامل، وتتجلى كأصنام حُبِّت بإرادة وروح من عندها. وباختصار تظهر السلع كشمارٍ للأشخاص. فشاري قدرة - العمل ليس سوى تجسيد في صورة شخص للعمل المتشبيء الذي يكرس جزءاً من نفسه إلى العامل في شكل وسائل عيش كيما يُلحق قدرة - العمل الحي لصالح الجزء المتبقي منه، ويُبقي نفسه سليماً بل حتى أن ينمو متجاوزاً حجمه الأصلي بفضل هذا الإلحاق. ليس العامل هو مَنْ يشتري وسائل الإنتاج والعيش، بل وسائل العيش هي مَنْ يشتري العامل بغية دمجها في وسائل الإنتاج.

إن وسائل العيش هي شكل خاص من الوجود المادي الذي يواجه به رأس المال العامل قبل أن يحصل هذا الأخير عليها من خلال بيع قدرة - عمله. ولكن عندما تبدأ عملية الإنتاج، تكون قدرة - العمل قد بيعت أصلاً، وبالتالي تكون وسائل العيش قد دخلت قانونياً (de jure) على الأقل في رصيد استهلاك العامل. إن وسائل العيش نفسها هذه، لا تؤلف عنصراً من عملية العمل التي تتطلب، عدا عن حضور قدرة - العمل الفعالة، لا أكثر من مواد العمل ووسائل العمل. والحقيقة، بالطبع، أن العامل يجب أن يديم مقدورته على العمل بمعونة وسائل العيش، ولكن ذلك، أي استهلاكه الخاص، الذي هو في الوقت نفسه إعادة إنتاج قدرة - عمله، يقع خارج نطاق عملية إنتاج السلع. ومن الجائز، في الإنتاج الرأسمالي، أن يلتهم رأس المال، فعلياً، كامل الوقت المتاح

(disponible) للعامل، وأن يكون استهلاك وسائل العيش، فعلياً، لا أكثر من حادث عارض في عملية العمل، مثل استهلاك المحرك البخاري للفحم، والعجلة للشحوم، والحصان للعلف، ومثل كامل الاستهلاك الخاص للعبد الذي يكّد. وتماشياً مع ذلك، فإن ريكاردو، على سبيل المثال (أنظر الحاشية رقم 8 سابقاً)، يدرج «المأكل والملبس» في قائمة واحدة مع المواد الأولية وأدوات العمل، كأشياء «تعطي العمل تأثيره» (effect to labour) وبالتالي تخدم كـ «رأسمال» في عملية العمل. ومهما يكن ذلك في واقع الأمور، فإن وسائل العيش التي يستهلكها العامل هي سلع كان قد اشتراها. وحالما [469f] تصبح بين يديه، بل بوضوح أكبر، حالما يكون قد استهلكها، فإنها تكفّ عن أن تكون رأسمالاً فهي لا تؤلف جزءاً من العناصر المادية التي يتجلى فيها رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، رغم أنها تؤلف شكل الوجود المادي لرأس المال المتغير الذي يدخل ساحة السوق كشارٍ لقدرة - العمل، في نطاق التداول⁽¹⁶⁾

وحين يأخذ رأسمالي 500 تالر، فيوظف 400 منها في وسائل الإنتاج، و100 في شراء قدرة - عمل، فإن هذه الـ 100 تالر تشكل رأسماله المتغير، ويشتري العمال، بواسطتها، وسائل العيش، أما من الرأسمالي نفسه أو من آخر غيره. وليست هذه المائة تالر شيئاً آخر سوى الشكل النقدي لوسائل العيش التي تؤلف في الواقع القوام المادي لرأس المال المتغير. إن رأس المال المتغير يكفّ عن الوجود في عملية الإنتاج المباشرة: فلا هو يوجد في شكل نقود، ولا في شكل سلع، بل في شكل عمل حيّ حصل عليه الرأسمالي عن طريق شراء قدرة - العمل. وبفضل هذا التحول وحده لرأس المال المتغير إلى عمل يمكن لكمّ القيمة الموظف في نقد أو سلع أن يتحول إلى رأسمال. وهكذا حين ننظر إلى عملية الإنتاج الرأسمالي ككل وليس فقط إلى الإنتاج المباشر للسلع، نجد أنه على الرغم من أن بيع وشراء قدرة - العمل (الذين يشترطان تحويل جزء من رأس المال إلى رأسمال متغير) منفصلان كلياً عن عملية الإنتاج المباشرة، بل إنهما يسبقانها حقاً، فإنهما مع ذلك يشكلان الأساس المطلق للإنتاج

(16) هذه النقطة الصائبة التي تميز سجل روستي ضد إدخال وسائل العيش ضمن مكونات رأس المال المنتج. أما مدى بُعد تفسيره عن الهدف، ومدى الارتباك الذي ينشأ عن العقلنة التي يأتي بها، فهما شيء آخر نأتي عليه في فصل لاحق^(*)

[*] يعالج ماركس ذلك في الغروندريسة (Grundrisse). ولم يتطرق إليها قط في أي موضع، لا في رأس المال ولا في نظريات فائض القيمة. [ن. ع.]

الرأسمالي، وهما لحظة مندمجة به تماماً، وذلك حين نعاين عملية الإنتاج في كليتها، لا أن نقصر على معاينة إنتاج السلع المباشر. إن الثروة المادية تحول نفسها إلى رأس مال ببساطة لمجرد أن العامل يبيع قدرة - عمله كيما يعيش. إن المواد التي هي الشروط الشيئية للعمل، أي وسائل الإنتاج، والمواد التي هي شروط مسبقة لبقاء العمل نفسه، أي وسائل العيش، تصبح، معاً، رأسمالاً لا لشيء إلا بسبب ظاهرة العمل المأجور. إن رأس المال ليس شيئاً أكثر مما أن النقود هي شيء. ففي رأس المال، كما في النقود، نجد أن علاقات إنتاج اجتماعية خاصة معينة بين البشر تظهر بمثابة علاقة للأشياء بالبشر، أو أن علاقات اجتماعية معينة تظهر بمثابة خواص طبيعية للأشياء في المجتمع. فبدون طبقة تعتمد على الأجور (Salaried)، يواجه الأفراد الفاعلون بعضهم بعضاً كأشخاص أحرار، ولا يمكن أن يوجد إنتاج فائض قيمة، ولكن بدون إنتاج فائض القيمة لا يمكن أن يوجد إنتاج رأسمالي، بالتالي لا يوجد رأس مال ولا رأسمالي! إن رأس المال والعمل المأجور (على هذا النحو نصف عمل العامل الذي يبيع قدرة - عمله الخاصة) لا يعبران إلا عن جانبين من العلاقة الواحدة ذاتها. فالنقود لا يمكن أن تصبح رأسمالاً ما لم تُبادل لقاء قدرة - العمل، وهذه سلعة يبيعها العامل نفسه. وبالعكس، لا يمكن للعمل أن يكون عملاً مأجوراً إلا عندما تواجهه شروطه الشيئية الخاصة بمثابة قوى مستقلة ذاتياً، ملكية غريبة، قيمة توجد لأجل ذاتها ولصيانة ذاتها، وباختصار توجد كرأس مال. وإذا كان رأس المال في جانبه المادي، أي في القيم - الاستعمالية التي يمتلك فيها وجوده، ينبغي أن يعتمد في وجوده على الشروط الشيئية للعمل، فإن هذه الشروط الشيئية ينبغي بالمثل، في الجانب الشكلي، أن تواجه العمل كقوى مستقلة ذاتياً، وغريبة عنه، أن تواجهه كقيمة - عمل متشبه - تُعامل العمل الحي كمحضر وسيلة تصون بها ذاتها وتزيد بها نفسها. وهكذا فإن العمل المأجور، نظام الأجور (Salaried)، هو شكل اجتماعي من العمل، لا غنى عنه للإنتاج الرأسمالي، مثلما أن رأس المال، أي القيمة النشيطة، شكل اجتماعي لا غنى عنه ينبغي أن تتلبسه الشروط الشيئية للعمل كيما يصبح العمل عملاً مأجوراً. وعليه فإن العمل المأجور شرط ضروري لتكوّن رأس المال ويظل الشرط الضروري المسبق للإنتاج الرأسمالي. لذا، رغم أن العملية الأساسية، تبادل النقود لقاء قدرة - العمل، أو بيع قدرة - العمل، لا تدخل بما هي عليه في عملية الإنتاج المباشرة، فإنها تدخل حقاً في إنتاج العلاقة ككل⁽¹⁷⁾

(17) يمكننا على الفور أن نستببط ما يفهمه ف. باستيا عن ماهية الإنتاج الرأسمالي حين يعلن أن نظام الأجور شكلانية خارجية لا صلة لها بالإنتاج الرأسمالي، ثم يكتشف الحقيقة «ليس شكل المكافأة

وكما رأينا، فإن العملية الأولى، بيع وشراء قدرة - العمل، تفترض سلفاً أن وسائل الإنتاج ووسائل العيش قد أصبحت أشياء مستقلة في مواجهة العامل الفعلي، أي تشترط سلفاً حلول وسائل الإنتاج والعيش في إهاب أشخاص كشارين يبرمون عقداً مع العمال كبائعين. وحين تغادر هذه العملية التي تُنفذ في السوق، في ميدان التداول، ونمضي مباشرة إلى عملية الإنتاج الآتية، نجد أنها عملية عمل في الأساس. ويدخل العامل في عملية العمل دخول عامل في علاقة فعالة اعتيادية مع وسائل الإنتاج التي تحددها طبيعة وغاية العمل نفسه. إنه يحوز على وسائل الإنتاج ويعالجها، ببساطة، على أنها وسائل ومواد عمله. وإن طابع الاستقلال الذاتي لوسائل الإنتاج هذه، والطريقة التي تحتفظ بها باستقلالها في ذاتها وتفصح بها عن عقلها الخاص، وانفصالها عن العمل - إن ذلك كله [469g] يُنقص في الممارسة. وتدخل الشروط الشيئية للعمل الآن في وحدة اعتيادية مع العمل ذاته؛ وتؤلف مادة نشاطه الإبداعي، تؤلف الأعضاء الضرورية لهذا النشاط. إن العامل يعالج الجلود التي يدبغ، بوصفها محض موضوع لنشاطه الإبداعي، لا بوصفها رأسمالاً إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي⁽¹⁸⁾ ولو درسنا الإنتاج كعملية عمل فقط، فإن العامل يستهلك وسائل الإنتاج كمجرد وسائل عيش للعمل. لكن الإنتاج هو أيضاً عملية إنماء للقيمة، وهنا يعتصر الرأسمالي قدرة - عمل العامل، أو يستولي على عمله الحي باعتباره أكسير حياة رأس المال. إن المواد الأولية وموضوع العمل بعامة، لا توجد إلا

= الأجرية هو ما يخلق تبعيته (تبعية العامل) (تناغمات اقتصادية، *Harmonies économiques*، باريس، 1851، ص 378). وهذا اكتشاف - بل هو علاوة على ذلك قطعة من انتحال مشوه مأخوذ عن اقتصاديين حقيقيين - جديرٌ كله بجاهل لبق اكتشف في المؤلف نفسه، أي في عام 1851 ما يلي: «والشيء الحاسم الذي لا يُبَارَى هو اختفاء الأزمات الصناعية الكبرى في إنكلترا» (ص 396). ورغم أن باستيا قد أزال الأزمات الكبرى من إنكلترا بمرسوم أصدره مطلع عام 1851، فإن إنكلترا شهدت أزمة عظمى في موعد لم يتجاوز عام 1857، ونستطيع أن نقرأ في التقارير الرسمية لغرفة التجارة الإنكليزية، أن أزمة صناعية أخرى ذات أبعاد لا مثيل لها من قبل كانت ستشعب عام 1861، لولا اندلاع الحرب الأهلية الأميركية.

(18) «علاوة على ذلك فمن شروحات الاقتصادي نفسه نرى في عملية الإنتاج، كيف أن رأس المال، نتاج العمل، يتحول على الفور ومن جديد إلى الجوهر المادي، إلى مادة العمل؛ ونرى بالتالي كيف أن انفصال رأس المال عن العمل، القائم مؤقتاً، تنقضه وحدة الاثنين». (ف. إنجلز، الحوليات الألمانية - الفرنسية، إلخ، ص 99).

لامتصاص عمل الآخرين، أما وسيلة العمل فلا تخدم إلا كموصل، كواسطة لعملية الامتصاص هذه. وبدمج قدرة - العمل الحي في المكونات الشيثية لرأس المال، يغدو هذا الأخير وحشاً حُبي بالحياة، فيبدأ بالنشاط «كما لو أنه جسد موّله بالغرام»^(*) وبما أن العمل لا يخلق قيمة إلا في شكل نافع معين، وبما أن كل شكل نافع معين من العمل يستلزم مواد ووسائل ذات قيم - استعمالية خاصة، مغازل، أقطان للغزل، ومطرقة وسندان وحديد لطرق المعادن، إلخ، فلا يمكن للعمل أن يُستنزف إلا إذا اتخذ رأس المال مظهر وسائل الإنتاج اللازمة لعملية العمل الخاصة المعنية، فبهذا المظهر وحده يمكن له أن يُلحق العمل الحي. هذا إذن هو السبب الذي يجعل الرأسمالي، والعامِل، والاقتصادي السياسي الذي لا يستطيع أن يرى عملية العمل إلا كعملية يملكها رأس المال، يجعلهم يرون جميعاً أن العناصر المادية لعملية العمل هي رأسمال بسبب من خصائصها المادية. وهذا هو سبب عجزهم عن فصل وجودها المادي كمجرد عناصر في عملية العمل عن الخواص الاجتماعية المندغمة بها، هذه الخواص التي هي حقاً ما يجعلها رأسمالاً. إنهم غير قادرين على القيام بذلك لأن عملية العمل التي تستخدم الصفات المادية لوسائل الإنتاج كوسائل عيش للعمل، تتطابق في الواقع العملي مع عملية العمل التي تحيل وسائل الإنتاج نفسها هذه إلى وسائل لامتصاص العمل. ففي عملية العمل، إذا عايناها لذاتها صرفاً، يستخدم العامل وسائل الإنتاج. وفي عملية العمل التي يُنظر إليها أيضاً كعملية إنتاج رأسمالية، فإن وسائل الإنتاج تستخدم العامل، بحيث يظهر العمل محض وسيلة تمكّن كماً معيناً من القيمة، أي كتلة معينة من العمل المتشبيء، لأن تمتص العمل الحي كيما تديم وتنمي ذاتها. وبهذه النظرة، فإن عملية العمل هي عملية الإنماء الذاتي لقيمة العمل المتشبيء بتوسط العمل الحي⁽¹⁹⁾ إن رأس المال يستخدم العامل، أما العامل فلا يستخدم رأس المال، وإن الأشياء التي تستخدم العامل وتملك بالتالي استقلالاً، ووعياً وإرادة خاصة بها في شخص الرأسمالي، هي رأسمال⁽²⁰⁾

(*) غوته، فاوست، الجزء الأول، قبو أورباخ، البيت 2141.

(19) «العمل هو الواسطة التي يغدو بها رأس المال منتجاً. للربح». (جون وايد، المرجع المذكور، ص 161). «إن العمل الحي، في المجتمع البورجوازي ليس سوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم». (بيان الحزب الشيوعي، 1848، ص 12).

(20) إن واقع أن لوسائل العيش خصائص اقتصادية معينة، وأنها تشتري العمال، أو أن وسائل الإنتاج، مثل الجلود وقوالب الأحذية، تستخدم مساعدي الإسكافي - إن هذا القلب للشخص والشيء قد

وبمقدار ما إن عملية العمل هي مجرد وسيلة وشكل فعلي لعملية إنماء القيمة، أي بمقدار ما إن غايتها هي استخدام العمل المتشبيء في الأجور كيما تُحلَّ شيئاً، في السلع، كمية إضافية من العمل غير المدفوع، فائض قيمة، أي لكيما تخلق فائض قيمة، فإن زبدة العملية بمجملها هي مبادلة عمل متشبيء لقاء عمل حي، مبادلة عمل متشبيء أقل، لقاء عمل حي أكثر. وفي مجرى التبادل، تتم مبادلة مقدار من العمل متشبيء في النقود كسلعة لقاء مقدار مماثل من العمل متشبيء في قدرة عمل حي. واستناداً إلى قوانين التبادل [469h] السلمي، تنتقل قيم متعادلة من يد إلى يد، أي تنتقل مقادير متساوية من العمل المتشبيء، رغم أن المقدار الأول متشبيء في شيء، والثاني في شخص من لحم ودم. لكن هذا التبادل يقتصر على استهلاك عملية الإنتاج التي يتم، بواسطتها، التخلي عن عمل في شكل حي أكبر مما جرى تقديمه من عمل في شكل متشبيء. وعليه فإنها لمزية كبيرة من مزايا الاقتصاديين الكلاسيكيين أنهم صوروا مجمل عملية الإنتاج بلغة المتاجرة بين العمل المتشبيء والعمل الحي، وإنهم بالتالي عرّفوا رأس المال بوصفه عملاً متشبيئاً بالمقارنة مع العمل الحي. نقصد القول إنهم يصورون رأس المال كقيمة تقوم بإنماء قيمتها ذاتياً بتوسط العمل الحي. وتقتصر نواقصهم على أنهم أولاً كانوا عاجزين عن تبيان كيف يمكن التوفيق بين هذه المبادلة لعمل حي أكثر لقاء عمل متشبيء أقل مع قوانين التبادل السلمي

= أصبح جزءاً لا يتجزأ من الطابع المادي لعناصر الإنتاج في كل من الإنتاج الرأسمالي نفسه وفي خيال الاقتصاديين. وهذا ما هو عليه الحال في الواقع بحيث أنه عندما يرى ريكاردو، مثلاً، أن من الضروري تقديم تحليل عن العناصر الطبيعية لرأس المال، فإنه يستخدم بصورة طبيعية، من دون تحفظات أو تفكير من أي نوع، التعابير الاقتصادية الصحيحة. هكذا يتحدث عن «رأس المال أي وسائل استخدام العمل» (أي ليس «الوسائل التي يستخدمها العمل» means employed by labour بل «وسائل استخدام العمل» (the means of employing labour.))، (المرجع نفسه، ص 92)، و «كمية العمل التي يستخدمها رأس المال» (quantity of labour employed by a capital)، (المرجع نفسه، ص 419)، «الرصيد المكرس لاستخدامهم» (العمال) «the fund which is to employ them» (the labourers)، (ص 252، إلخ). وبالمثل ففي ألمانيا المعاصرة يُدعى الرأسمالي، هذا التجسيد الشخصي للأشياء التي تأخذ العمل، يُدعى: مُعطي العمل (Arbeitsgeber)، فيما يدعى العامل الفعلي الذي يعطي عمله بأنه: متلقي العمل (Arbeitsnehmer). «في المجتمع البورجوازي، يكون رأس المال مستقلاً وله فرديته، في حين أن الشخص الحي تابع ولا فردية له». (بيان الحزب الشيوعي، المرجع نفسه).

ومع تحديد قيمة السلع بوقت العمل. وقد أدى ذلك إلى فشلهم الثاني وهو خلطهم تبادل كمية معينة من العمل المتشبيء لقاء قدرة - العمل في عملية التداول خلطاً فادحاً بما يجري في عملية الإنتاج، أي تحديداً امتصاص العمل الحي على يد العمل المتشبيء في شكل وسائل الإنتاج. لقد خلطوا عملية التبادل التي تجري بين رأس المال المتغير وقدرة - العمل خلطاً تاماً بالعملية التي يجد فيها العمل الحي نفسه خاضعاً لالتهام والامتصاص من رأس المال الثابت. ويضرب هذا الفشل جذوره في الغشاة «الرأسمالية»، نظراً لأن الأمر بالنسبة إلى الرأسمالي نفسه، الذي لا يدفع لقاء العمل إلا بعد أن يكون قد أنمى قيمته، يتمثل في أن مبادلة مقدار صغير من العمل المتشبيء لقاء مقدار كبير من العمل الحي يظهر بمثابة عملية منفردة تجري بلا توسط. لذلك، فعندما يقارن الاقتصادي المعاصر رأس المال كعمل متشبيء بالعمل الحي، فإن ما يفهمه بالعمل المتشبيء ليس منتجات العمل بمعنى أن لها قيمة - استعمالية وتجسد أفعالاً نافعة معينة للعمل، بل منتجات عمل بمعنى أنها أساس مادي لمقدار معين من العمل الاجتماعي العام وبالتالي من القيمة، النقود التي تنمي قيمة نفسها ذاتياً عن طريق استيلائها على العمل الحي للآخرين. إن عملية الاستيلاء هذه يتوسطها التبادل الذي يقع، في سوق السلع، بين رأس المال المتغير وقدرة - العمل، ولكنها تكتمل، ليس إلا، في عملية الإنتاج الفعلية⁽²¹⁾

(21) العمل المباشر والعمل المتشبيء، العمل الحاضر والعمل الماضي، العمل الحي والعمل المدّخر، إلخ، هذه جميعاً صيغ يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن علاقات رأس المال والعمل. «العمل ورأس المال. الأول عمل مباشر. والآخر عمل مدّخر». (جيمس ميل، *Elements of Political Economy* عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 75). «عمل سابق (رأس المال). عمل حاضر». (إي. جي. واكفيلد في طبيعته لأعمال آدم سميث، لندن 1836، المجلد الأول، ص 231، الحاشية). «عمل متراكم (رأس المال). عمل مباشر» (*Accumulated labour*). «عمل مباشر» (*Immediate labour*). (تورنر، المرجع نفسه، الفصل الأول ص 31). «العمل ورأس المال، أي العمل المتراكم» (*Labour and Capital that is accumulated labour*). (ريكاردو، المرجع نفسه ص 499). «إن التسليفات الخاصة للرأسمالي لا تتألف من قماش» (أو من أية قيمة؛ استعمالية عموماً)، «بل من عمل» (*The specific advances of the capitalists do not consist of cloth, but of labour*). (مالتوس، مقياس القيم *The Measure of Values* إلخ، لندن، 1823، ص 17-18). «مثلما أن كل امرئٍ مرغماً على الاستهلاك قبل أن ينتج، فإن

إن خضوع عملية العمل لرأس المال لا تؤثر بادية الأمر على النمط الفعلي للإنتاج، وتقتصر آثارها العملية على ما يلي: إن العامل ينحني لسيطرة وتوجيه وإشراف الرأسمالي، رغم أن ذلك بالطبع من ناحية عمله الذي يعود إلى رأس المال، لا غير. ويحرص الرأسمالي على أن لا يبذر العامل وقتاً، كما يحرص، مثلاً، على أن يسلم له منتج ساعة عمل في كل ساعة، وأن لا ينفق سوى وقت العمل الوسطي الضروري لإنتاج المنتج. وبما أن علاقات رأس المال معنية، في الأساس، بالسيطرة على الإنتاج، وبما أن العامل، بناء عليه، يظهر باستمرار في السوق كبائع والرأسمالي كشاري، فإن عملية العمل نفسها تستمر بكامل مداها، ولن تنقطع كما كان سيحصل لو أن العامل كان منتجاً [469i] مستقلاً للسلع، يعتمد على بيع سلعه إلى زبائن فردين، لأن الحد الأدنى من رأس المال ينبغي أن يكون كبيراً بما فيه الكفاية لتشغيل العامل باستمرار ولضمان ألا تكون هناك ضرورة لبيع سلعه في عجلة⁽²²⁾ أخيراً، إن الرأسمالي يجبر العمال على إطالة أمد عملية

= العامل الفقير يجد نفسه في حالة تبعية للرجل الثري، ولا يستطيع أن يعيش ولا أن يعمل بدون الحصول من هذا الأخير على منتجات وبيع موجودة، لقاء منتجات وبيع يتعهد بإنتاجها بعمله الخاص.. ولكيما يغريه (يفري الرجل الثري) على الموافقة على ذلك، كان من الضروري الموافقة على أنه حيثما تمت مبادلة العمل المنجز من قبل لقاء العمل المزمع إنجازه، فإن هذا الأخير سيكون ذا قيمة أكبر من الأول.

(سيسموندي، الثروة التجارية، *De la richesse commerciale*، باريس، 1803، المجلد الأول، ص 36، 37).

إن السيد ف. روشر، الذي لا يملك، كما هو واضح، أوهن فكرة عما كان الاقتصاديون الإنكليز يقولونه، والذي تذكر بصورة متأخرة أن سنينور عمد رأس المال باسم «التقشف» (abstinence)، يدلي بالتعليق البروفيسوري التالي، وهو تعليق يتميز، بالمناسبة، «ببراعة» نحوية: «إن مدرسة ريكاردو تريد أيضاً أن تدرج رأس المال تحت مفهوم العمل، تحت عنوان «العمل المدخر». وهذا غير ملائم لأن بالطبع (!) مالك رأس المال قد عمل بالتأكيد (!) أكثر من مجرد (!) إنتاج (!) وصيانة (!) رأسماله، إنه يمتنع [يتقشف] تحديداً عن التمتع به لنفسه، ويتطلب في مقابل ذلك، فائدة مثلاً، (ف. روشر، المرجع نفسه). [إن البراعة التي يذكرها ماركس هي إشارة إلى لعب روشر على كلمتي (حفظ أو صيانة) (Erhaltung) و(امتناع أو تقشف) (Enthaltung). ن. ع.]»

(22) «لو حصل، باطراد الوقت، تغير في موقعهم (أي العمال) الاقتصادي، لو أصبحوا عمال رأسمالي

العمل إلى أكبر ما يمكن خارج حدود وقت العمل اللازم لإعادة إنتاج المقدار المدفوع أجوراً، نظراً لأن هذا العمل الفائض هو الذي يقدم له فائض القيمة⁽²³⁾ ومثلما أن مالك السلعة معني بالقيمة - الاستعمالية للسلعة فقط لأنها حامل لقيمتها - التبادلية، كذلك فإن الرأسمالي معني بعملية العمل فقط لأنها حامل لعملية إنماء القيمة وأداة لها. وفي إطار عملية الإنتاج أيضاً - بمقدار ما هي عملية إنماء للقيمة - تستمر وسائل الإنتاج في ألا تكون أكثر من قيمة نقدية، غير مبالية بالشكل المادي الخاص، بالقيمة - الاستعمالية المميزة التي ترتديها القيمة - التبادلية لباساً. وبالمثل، لا يُحسب العمل كنشاط منتج ذي نفع خاص، بل يُعدّ ببساطة كجوهر خالق للقيمة، كعمل اجتماعي عام منخرط في فعل تشييء نفسه، حيث تكون الميزة الوحيدة الهامة هي كميته. من هنا

= يسلفهم الأجور مسبقاً، فإن شيتين يحدثان: أولاً، إن باستطاعتهم الآن أن يعملوا باستمرار، وثانياً، سيأتي وسيط (agent)، تكون وظيفته ومصلحته في أن يحرص على أن يقوموا بالعمل باستمرار... ها هنا إذن، استمرارية متزايدة في عمل سائر هذه الطبقة من الأشخاص. إنهم يعملون يومياً من الصباح إلى المساء، ولا ينقطعون انتظاراً أو بحثاً عن زبون... لكن استمرارية العمل، التي تغدو ممكنة على هذا النحو، إنما يجري ضمانها وتحسينها بالاشراف الذي يزاوله الرأسمالي. لقد سلف أجورهم، وهو سيتلقى منتوجات عملهم. وإن مصلحته وامتيازه أن يحرص على أن لا يعملوا بصورة متقطعة أو بتباطؤ. (ر. جونز، [منهج Textbook، إلخ]، ص 32 ومواضع أخرى).

(23) «ثمة بديهية يقرها عموماً الاقتصاديون هي أن كل عمل ينبغي أن يخلف فائضاً. وبرأيي أن هذه الفرضية صحيحة بصورة شاملة ومطلقة: إنها نتيجة تترتب على قانون التناسب (!) ويمكن اعتبارها خلاصة مجمل العلم الاقتصادي. ولكن، إذا سمح لي الاقتصاديون القول، إن المبدأ القائل إن كل عمل يجب أن يخلف فائضاً لا معنى له استناداً إلى نظريتهم، وغير قابل لأي برهان». (برودون، فلسفة البؤس). في كتابي: بؤس الفلسفة، باريس، 1847، ص 76 - 91، بينت أن السيد برودون ليست لديه أدنى فكرة عما يعنيه «فائض العمل» (excédant du travail) أي تحديداً «المنتوج الفائض» الذي يتجلى فيه العمل الفائض أو العمل غير المدفوع الذي يؤديه العامل. وبما أنه يرى أن كل عمل في الواقع ينتج مثل هذا «الفائض» (excédant) في الإنتاج الرأسمالي، فإنه يحاول شرح هذه الحقيقة بالإشارة إلى خاصية طبيعية غامضة يتميز بها العمل، وبأن يشق طريق الخروج من هذه الصعوبة بإطلاق مثل هذه الكلمات متعددة المقاطع (Sesquipedalia verba) من قبيل «نتيجة تترتب على قانون التناسب» (corollaire de la loi de la proportionnalité)، إلخ.

فإن كل ميدان إنتاج، في نظر الرأسمالي، هو مجرد ميدان يتوظف فيه رأس المال كيما ينتج المزيد من النقود، كيما يحافظ على النقود الموجودة أصلاً ويزيدها، أي كيما يحصل على عمل فائض. إن عملية العمل تختلف بالاختلاف بين ميدان إنتاج وآخر، وكذلك حال العوامل المستخدمة في العملية. فالأحذية لا يمكن إنتاجها بمعونة المغازل والقطن والغازلين. لكن توظيف رأس المال في هذا الفرع أو ذاك من الإنتاج، والكميات التي يتوزع بها رأس المال الكلي للمجتمع على مختلف ميادين الإنتاج، وأخيراً الشروط [469] التي يهاجر فيها من صنف إنتاج إلى صنف آخر – إن ذلك كله يتحدد بالشروط المتغيرة تبعاً لحاجات المجتمع إلى منتجات هذه الصناعة أو تلك؛ نقصد القول إن ذلك يتحدد بحاجة المجتمع إلى القيم – الاستعمالية للسلع التي تُخلق؛ إذ رغم أن القيمة – التبادلية للمنتوج هي ما يُدفع لقاءه، فإن المنتجات لا تُشترى إلا لأجل قيمتها – الاستعمالية. (بما أن المنتج المباشر لعملية الإنتاج هو سلعة، فإنه عن طريق العثور على شارين لسلعة إنما يستطيع الرأسمالي تحقيق رأسماله الذي يحل في نهاية العملية في السلعة، أي تحقيق فائض القيمة الذي تحتويه هذه).

لكن رأس المال هو، في ذاته ولذاته، غير مكترث بالطبيعة الخاصة بكل ميدان إنتاج. فإين يُوظف وكيف يُوظف، وإلى أي مدى يُنقل من ميدان إنتاج إلى آخر أو يُعاد توزيعه على مختلف ميادين الإنتاج – إن ذلك كله إنما يتحدد بمدى سهولة أو صعوبة بيع السلع المصنعة. إن حركة تدفق رأس المال، في الواقع الفعلي، تتعرقل بعقبات لا يسعنا بحثها في الاطار الراهن. ولكننا سنرى، من جهة، أنه يخلق الوسائل التي يتغلب بها على العقبات التي تنشأ من طبيعة الإنتاج ذاتها، ويزيل من جهة أخرى، بتطور نمط الإنتاج الخاص به ذاته، كل العوائق القانونية وما فوق الاقتصادية التي تعترض حرية حركته في مختلف ميادين الإنتاج. وهو يطيح، قبل كل شيء، بسائر الحواجز القانونية أو التقليدية التي تمنعه من شراء هذا النوع أو ذاك من قدرة – العمل التي يجدها موائمة له، أو التي تمنعه من الاستيلاء على هذا الصنف من العمل أو ذاك. زد على ذلك، رغم أن قدرة – العمل ترتدي شكلاً مميزاً في كل ميدان خاص من الإنتاج، مثل المقدرة على الغزل، والدباغة، ومعالجة المعادن، إلخ، بحيث أن كل ميدان إنتاج يتطلب مقدرة على العمل تتطور في اتجاه خاص، مقدرة خاصة على العمل؛ رغم ذلك، يبقى صحيحاً أن مرونة

رأس المال، وعدم اكتراثه بالأشكال الخاصة لعملية العمل التي يحصل عليها، إنما يوسعها رأس المال ناقلاً إياها إلى العمل، إذ يطلب منه أن يكون قادراً على المرونة نفسها أو طلاقة الحركة^(*) في الطريقة التي يطبق بها قدرة - عمله. وكما سنرى، فإن [469k] نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه يضع العوائق في طريق ميوله الخاصة، لكنه يزيح كل المعوقات القانونية وما فوق الاقتصادية الأخرى التي تقف في طريق طلاقة الحركة هذه⁽²⁴⁾ ومثلما أن رأس المال، كقيمة تنمّي نفسها ذاتياً، ينظر بعين اللامبالاة إلى المظهر المادي المميز الذي يتلبسه هو في عملية العمل، سواء كمحرك بخاري، أو كوم سماء أو حرير، كذلك فإن العامل ينظر إلى المحتوى الخاص لعمله بلا مبالاة مماثلة. إن عمله يعود إلى رأس المال، وإنه لم يبيع شيئاً سوى القيمة - الاستعمالية للسلعة، بل إنه لم يبيعها إلا للحصول على النقود، وبالنقود، للحصول على وسائل العيش. إن تغييراً في أسلوب عمله لا يعنيه إلا لأنه مع كل أسلوب خاص من العمل يتطلب تطويراً مختلفاً لقدرة على العمل. وإذا لم تعطه لا مبالاته بالمحتوى الخاص لعمله المقدرة على تغيير قدرته على العمل حسب الأمر، فإنه سيعبر عن لا مبالاته بتحفيز بديله، الجيل الصاعد، على الانتقال من فرع صناعي إلى آخر، تبعاً لحالة السوق. وكلما كان الإنتاج الرأسمالي أعلى تطوراً في بلد ما، كان الطلب على طلاقة حركة قدرة - العمل أكبر، وازدادت لا مبالاة العامل إزاء المحتوى الخاص لعمله، وازدادت مرونة حركات انتقال رأس المال من ميدان إنتاج إلى آخر. إن علم الاقتصاد الكلاسيكي يعتبر طلاقة حركة قدرة - العمل، ومرونة رأس المال بمثابة بديهية، وهو محق في هذا، نظراً لأن هذا هو ميل الإنتاج الرأسمالي الذي يفرض إرادته بلا رافة رغم كل العوائق، التي هي، في كل الأحوال، من صنع يديه. وعلى أي حال، فابتغاء تصوير قوانين الاقتصاد السياسي في نقائنها، نقوم

(*) القدرة على الانتقال المرن من فرع لآخر، أي تعدد مهارات وأغراض العمل. [ن. ع].

(24) «إن كل إنسان سوف ينتقل بسهولة، ما لم يكبحه قانون، من مهنة إلى أخرى، حسب مقتضيات مختلف التقلبات في الصناعة».

أنظر: تأملات تتعلق بإزالة القيود عن تصدير القمح، إلخ، لندن، 1753، ص 4.

(Considerations concerning taking off the Bounty on Corn Exported, etc., London, 1753, p.4).

بتجريد منابع الاحتكاك هذه، كما هو معمول به في الميكانيكا، حيث تتوجب معالجة الاحتكاكات التي تنشأ، في كل تطبيق خاص، حسب قوانينها العامة⁽²⁵⁾

ورغم أن الرأسمالي والعامل يواجهان بعضهما في السوق فقط كشائر، كتنقود، من [469] جهة، وكبائع، كسلعة، من جهة أخرى، فإن هذه العلاقة تتلَوْن، سلفاً، بالمحتوى الخاص لتعاقدتهما؛ ويصح ذلك بوجه خاص، طالما أن كلا الطرفين يظهران في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي باستمرار، وعلى الدوام، في السوق، متلبسين الدورين المتضادين ذاتهما. ولو بحثنا العلاقات بين مالكي السلع بوجه عام في سوق العمل لرأينا أن مالك السلعة الواحد نفسه يظهر، على التناوب، كشائر وبائع للسلع. إن كون اثنين من مالكي السلع يختلفان عن بعضهما كشائر وبائع، واقعة ذات أهمية متناقصة أبداً، نظراً لأن كل واحد يأخذ، في مجرى الوقت، كل الأدوار في ميدان التداول. ومن الصحيح أيضاً أنه ما إن يكون العامل قد باع قدرته على العمل، وحولها إلى نقود، فإنه هو الآخر يصبح شارباً، ويظهر الرأسماليون بإزائه مجرد بائعين للسلع. ولكن النقود، بين يديه، ليست شيئاً سوى وسيلة تداول. ففي سوق السلع الفعلي، إذن، يكون من الصحيح تماماً أن العامل، شأن أي مالك آخر للنقود، هو شائر، ويتميز بذلك وحده عن مالك السلعة

(25) ليس ثمة مكان تظهر فيه مرونة رأس المال، وطلاقة حركة العمل ولا مبالاة العامل بمحتوى عمله ظهوراً ساطعاً أكثر مما في الولايات المتحدة لشمال أميركا. ففي أوروبا، أو حتى في إنكلترا، لا يزال الإنتاج الرأسمالي تحت تأثير وتشويه بقايا الاقطاعية. إن واقع أن الخبازة، وصنع الأحذية، إلخ، لم تقف على أساس رأسمالي في إنكلترا إلا حديثاً، إنما يرجع بالكامل إلى الظرف المتمثل في أن رأس المال الإنكليزي ظل محتفظاً بالتصورات الاقطاعية عن «الجدارة بالاحترام». فقد كان «جديراً بالاحترام» بيع الزوج للعبودية، ولكن لم يكن جديراً بالاحترام صنع المقائق والأحذية والخبز. من هنا فإن كل الآلات التي تغزو الفروع الصناعية، «غير الجديرة بالاحترام» بالنسبة إلى الرأسمالية في أوروبا، تأتي من أميركا. وعلى غرار ذلك، لا نجد مكاناً يبدي فيه الناس عدم الاكتراث بنوع العمل الذي يزاولونه أكثر مما في الولايات المتحدة، ولا نجد مكاناً أكثر منها يدرك فيه الناس بوضوح أن عملهم ينتج على الدوام المنتج نفسه، النقود، ولا نجد مكاناً أكثر منها ينتقلون فيه عبر أشد أنواع العمل تبايناً، بعدم اللابالاة ذاتها. إن «طلاقة الحركة» هذه تبدو وكأنها علامة مميزة للعامل الحر، على نقيض العبد الشفيل، الذي تكون قدرة - عمله مستقرة، وقابلة للاستخدام بأسلوب يحدده العُرف المحلي. «إن عمل العبد متخلف تماماً من ناحية طلاقة الحركة. فإن زُرْع التبغ، أصبح التبغ المادة الوحيدة، ويجري إنتاج التبغ، مهما كانت حالة السوق، ومهما كان وضع التربة». (كايرنز، المرجع نفسه، ص 46، 47).

كبائع. ولكن النقود، في سوق العمل، إنما تجابهه دائماً كـرأسمال في شكل نقد، ولذا فإن مالك النقود يظهر له كـرأسمال في إهاب شخص، كـرأسمالي، ويظهر هو من جهته لمالك النقود مجرد قدرة - عمل في إهاب شخص، وبالتالي تجسد شخصي للعمل، أي كعامل⁽²⁶⁾ إن الشخصين اللذين يواجهان بعضهما في السوق، في ميدان التداول، ليسا مجرد شارٍ وبائع، بل رأسمالي وعامل يجابهان بعضهما كشارٍ وبائع. وعلاقتهما كـرأسمالي وعامل مشروطة سلفاً بعلاقتهما كشارٍ وبائع. وعلى عكس الوضع في حالة الباعة الآخرين، لا تنبع العلاقة، مباشرة، من طبيعة السلع. فتلك تُشتق من واقع أن لا أحد منهما ينتج مباشرة المنتجات التي يحتاجها كي يعيش، بحيث أن كل واحد منهما لا ينتج غير منتج مفرد كـ سلعة يبيعها من بعد ذلك كيما يكون قادراً على الحصول على منتجات الآخرين. غير أننا لسنا معنيين هنا، على أي حال، بتقسيم العمل الاجتماعي، الذي يغدو فيه كل فرع من العمل مستقلاً بذاته، بحيث أن الاسكافي، على سبيل المثال، يصبح بائع أحذية ولكن شاري جلود وخيز. فما نحن نُعنى به هنا هو تقسيم مكونات عملية الإنتاج نفسها، مكونات تنتمي لبعضها بعضاً حقاً؛ إن هذا التقسيم يقود إلى فصل مظرد لهذه العناصر ثم تجسدها في أشخاص واستقلالها بإزاء بعضها بعضاً، بحيث أن النقود كشكل عام للعمل المتشبيء تصبح شاري قدرة - العمل، المنبع الحي للقيمة - التبادلية، وبالتالي للثروة. إن الثروة الحقيقية هي النقود من وجهة نظر القيمة - التبادلية، وهي من جهة نظر القيمة - الاستعمالية وسائل العيش ووسائل الإنتاج - إن هذه الثروة، تتجلى بهيئة أشخاص في تضاد مع إمكان الثروة، أي قدرة - العمل، التي تتجلى كشخص مختلف.

[469m] بما أن فائض القيمة هو المنتج المميز لعملية الإنتاج، فإن ما يُنتج ليس مجرد سلعة،

بل أيضاً رأسمال. ففي عملية الإنتاج يتحول العمل إلى رأسمال. إن نشاط قدرة - العمل، أي العمل، يُشبيء نفسه في مجرى الإنتاج وبذا يصبح قيمة؛ ولكن بما أن العمل قد كفت عن أن يخص العامل حتى قبل أن يبدأ بالعمل، فإن ما تشياً ذاتياً بالنسبة إليه، هو تشيؤ عمل غريب وبالتالي قيمة، أي رأسمال، مستقل عن قدرة - العمل الخاصة به. إن المنتج يخص الرأسمالي، وهو في نظر العامل جزء من رأس المال شأن عناصر

(26) «إن علاقة الصناعي بعماله. علاقة اقتصادية صرفة. فالصناعي هو رأسمال، والعامل هو عمل» (ف. إنجلز، وضع الطبقات العاملة، إلخ، ص 329).

الإنتاج. من جهة أخرى، فإن مقداراً معطى من القيمة - أو النقد - لا يصبح رأسمالاً فعلياً إلا عندما يبدأ، في المقام الأول، بتحقيق ذاته كقيمة نامية، بأن يصبح قيمة في حالة صيرورة، وهو يحقق مبتغاه هذا حين يدمج نشاط قدرة - العمل، أي العمل، في عملية الإنتاج ويصبح مالكا لهذه الطاقة. وثانياً، ينبغي أن يدرّ فائض قيمة كشيء متميز عن قيمته الأصلية، وهذا بدوره نتاج تشيؤ العمل الفائض.

إن العمل يغدو، في عملية الإنتاج، عملاً متشبيهاً، أي رأسمالاً في تضاد مع قدرة - العمل الحي، وثانياً، إن القيمة الأصلية، بامتصاص العمل في الإنتاج، بالاستيلاء عليه بهذه الطريقة، تغدو قيمة في صيرورة، وبالتالي قيمة تخلق فائض قيمة مختلفاً عن نفسها. وبسبب من أن العمل يتقلب، في مجرى الإنتاج، إلى رأسمال، يمكن لنا القول إن الكمّ الأصلي من القيمة ينمي نفسه ذاتياً، وإن ما كان في البدء رأسمالاً بالقوة (δυνάμει) يصبح رأسمالاً بالفعل^{(*) (27)}

* * *

[263] [. .] أي للحصول من عملية الإنتاج على قيمة أعلى من مقدار القيم الموظف فيها ولأجلها (أي لعملية الإنتاج) من جانب الرأسمالي. إن إنتاج السلع هو، ببساطة، وسيلة لهذه الغاية، مثلما أن عملية العمل ذاتها لا تزيد حقاً عن أداة لعملية إنماء القيمة، بمعنى عملية خلق فائض القيمة، وليس بالمعنى السابق، المقصور على مجرد خلق قيمة. ولا تتحقق هذه النتيجة إلا إذا كان العمل الحي، الذي يملكه العامل تحت تصرفه، والذي يتشأ في منتج عمله، أكبر من العمل الذي يحتويه رأس المال المتغير أو العمل المنفق في الأجور، أو بتعبير آخر اللازم لإعادة إنتاج قدرة - عمله. وبما أن إنتاج فائض

(27) «إنهم» (العمال) «يبادلون عملهم» (أي قدرة - عملهم) «لقاء القمح» (أي وسائل العيش) «وهذا يولف لإرادهم» (أي استهلاكهم الفردي). «في حين أن عملهم قد أصبح رأسمالاً لأجل سيدهم». (سيسموندي، المبادئ الجديدة، المجلد الأول، ص 90). «إن العمال الذين يتخلون عن عملهم في عملية التبادل يحولونه [منتوج سنة كاملة] إلى رأسمال». (المرجع نفسه، ص 105).

(*) عند هذه النقطة تنتهي الفقرة الأولى المضافة، التي تضم من المخطوطة الصفحات المرقمة 469m- 469a. واستناداً إلى توجيهات ماركس [أنظر، ص 1079 من الطبعة العربية. ن.ع.]. ينبغي أن تعقبها فقرة مضافة ثانية أعطاها ماركس الأرقام 262 - 264. غير أن الصفحة 262 مفقودة.

القيمة هو الوسيلة التي يصبح النقد الموظف، بواسطتها، رأسمالاً، فإن أصول رأس المال، مثل عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها، تركز على لحظتين في المقام الأول: أولاً - شراء وبيع قدرة - العمل، وهو فعل يقع في نطاق ميدان التداول، ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا الفعل في إطار الإنتاج الرأسمالي ككل، فإنه ليس إحدى لحظاته وشرطه المسبق فحسب، بل هو أيضاً نتيجة المتواصلة. إن هذا الشراء والبيع لقدرة - العمل يفترضان أن الشروط المتشينة للعمل - أي وسائل العيش ووسائل الإنتاج - منفصلة عن قدرة - العمل الحي ذاتها، بحيث أن هذه الأخيرة تصبح الملكية الوحيدة المتاحة للعامل والسلعة الوحيدة التي يتوجب أن يبيعها. ويبلغ هذا الانفصال حداً من الجذرية، بحيث أن شروط العمل هذه تظهر بمثابة أشخاص مستقلين في مواجهة العامل، لأن مالكيها الرأسمالي ليس إلا التجسيد المشخص لهذه الشروط في تضاد مع العامل الذي هو لا مالك لشيء سوى قدرة - عمله. إن هذا الانفصال وهذه الاستقلالية هما المقدمة التي ينطلق من أساسها بيع وشراء قدرة - العمل ويجري على أساسها امتصاص العمل الحي في العمل الميت كوسيلة لصيانة هذا الأخير وزيادته، أي لتمكينه من أن ينمي قيمته ذاتياً. وبدون مبادلة رأس المال المتغير لقاء قدرة - العمل، لا يمكن لرأس المال الكلي أن ينمي قيمته ذاتياً، وبذلك فإن تكوين رأس المال، وتحويل وسائل الإنتاج ووسائل العيش إلى رأسمال، لا يمكن أن يقعا. اللحظة الثانية إذن هي عملية الإنتاج الفعلية، أي الاستهلاك الفعلي لقدرة - العمل التي اشتراها مالك النقود أو السلع(*)

وفي عملية الإنتاج الفعلية تخدم الشروط الموضوعية للعمل - المواد والوسائل - لا [264] لتضمن أن يتشأ العمل الحي فقط، بل أن يتشأ من العمل أكثر مما كان رأس المال المتغير يحتويه. ولذا فإنها تنشط بوصفها الوسائل التي يجري بها انتزاع وامتصاص العمل الفائض الذي يتجلى في شكل فائض قيمة (ومنتوج فائض *surplus produce*). وعليه إذا

(*) إن المقتبس الذي سنورده أدناه في هذه الحاشية، والذي فُقد جزؤه الأول، يرد في المخطوطة عقب السطر الأخير من النص أعلاه، حيث لا صلة له به، وهذا المقتبس هو في الواقع مواصلة لحاشية تتعلق بالنص المفقود من ص 262: [ورد في الأصل بالإنكليزية - راجع المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1178-1179. ن.ع.]. «لثلاثة عمال رئيسيين، أو لأربعة اعتياديين. فإذا أمكن استئجار ثلاثة بـ 3 جنيهات و10 شلنات للقطعة، في حين يستلزم الأربعة 3 جنيهات للقطعة، رغم أن أجور الثلاثة ستكون أعلى، فإن سعر العمل الذي يؤدونه سيكون أقل. والحق أن الأسباب التي ترفع مقدار أجور العمال غالباً ما ترفع معدل ربح

أخذنا العَامِلَيْنِ كِلَيْهِمَا: أولاً، مبادلة قدرة - العمل برأس المال المتغير، وثانياً، عملية الإنتاج بالمعنى الحقيقي للكلمة (التي يدمج فيها العمل الحي كقوة فعالة (agens) في رأس المال)، فإن لمجمل العملية الخصائص التالية: (1) مبادلة عمل متشبيء أقل لقاء عمل حي أكثر، نظراً لأن ما يتلقاه الرأسمالي تعويضاً عن الأجور هو العمل الحي. و (2) إن الأشكال المتشبهة التي يتجلى فيها رأس المال مباشرة في عملية العمل، وسائل الإنتاج (من جديد: عمل متشبيء) هي أدوات يجري بواسطتها اعتصار العمل الحي وامتصاصه. وهكذا فإن مجمل العملية هي وسيط ناقل بين العمل المتشبيء والعمل الحي، يجري خلالها تحويل العمل الحي إلى عمل متشبيء، وتحويل العمل المتشبيء في الوقت ذاته إلى رأسمال؛ وهكذا يتحول العمل الحي في النتيجة الناشئة إلى رأسمال. من هنا فإن العملية لا تقتصر على إنتاج قيمة بل تنتج فائض قيمة، وبالتالي رأسمالاً (راجع الصفحات 96 - 108) (*)

وعليه يمكننا القول إن وسائل الإنتاج لا تظهر فقط كوسيلة لإنجاز العمل، بل كوسيلة لاستغلال عمل الغير (**)

* * *

= الرأسمالي. وإذا ما أدى رجل واحد، بزيادة النشاط، ما يؤديه اثنان من عمل، فإن كلاً من مقدار الأجور، ومعدل الأرباح، سوف يرتفعان عموماً، لا بارتفاع الأجور، بل في أعقاب إضافة عمل جديد انخفض سعره، أو تقلصت الفترة التي كانت ضرورية في السابق لتسليف ذلك السعر. إن للعامل، من جهة، مصلحة مبدئية في مقدار الأجور. وإذا كان مقدار أجوره معيناً، فمن المؤكد أن من مصلحته أن يكون سعر العمل أعلى، إذ تتوقف على ذلك درجة الجهد المفروضة عليه. (المراجع نفسه، ص 14، 5).

ومن الكتاب نفسه: «إن وضع العامل لا يعتمد على المبلغ الذي يتلقاه في أية مرة واحدة بمفردها، بل على متوسط عائداته خلال فترة معينة. وكلما كانت الفترة المأخوذة أطول، كان التقدير أدق. (نفسه، ص 7)» والسنة هي أفضل فترة قياس تُعتمد. إنها تتضمن كلاً من أجور الصيف والشتاء. (نفسه، ص 7).

(*) تشير هذه الأرقام إلى صفحات المخطوطة 469m-469a [أي الصفحات (1079-1101) من الطبعة العربية ن. ع].

(**) عند هذا الحد تنتهي الفقرة الثانية المضافة (الصفحات 262-264 من المخطوطة، حيث إن الصفحة 262 مفقودة بالأصل). ما سيلبي ذلك من النص هو مواصلة للصفحة 469 من المخطوطة. [ص 1078-1079 من الطبعة العربية. ن. ع].

[469] هناك نقطة أخرى يتوجب ذكرها بصدد القيمة أو النقود بوصفها تشيؤاً لمقياس وسطي من العمل الاجتماعي العام.

لو أخذنا الغزل، على سبيل المثال، لرأينا أنه يمكن أن يُؤدى بمعدل إما أن يكون منخفضاً دون المعدل الوسطي الاجتماعي أو مرتفعاً فوقه. نعني القول، إن كمية معينة من الغزل قد تكون مساوية إلى، أو أكبر من، أو أصغر من الكمية الوسطة نفسها من العمل الاجتماعي، أي قد يكون لها الحجم نفسه (مدة) كوقت عمل متشيء في مقدار معين من الذهب. ولكن إذا جرى الغزل بدرجة اعتيادية من الشدة في ميدانه الخاص، أي إذا كان العمل المنفق على إنتاج مقدار معين من الغزل في ساعة = الكمية الاعتيادية من الغزل التي تنتجها ساعة غزل بصورة وسطة في الشروط الاجتماعية المعينة، فإن العمل المتشيء في الغزل هو عمل ضروري اجتماعياً. وبهذه الصفة يمتلك علاقة كمية محددة بالمتوسط الاجتماعي عموماً، الذي يقوم كمعيار، بحيث يمكن لنا الحديث عن المقدار نفسه، أو عن مقدار أكبر أو أصغر. فهو نفسه يعبر، عندئذ، عن كم معين من العمل الاجتماعي الوسطي.

الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال

تصبح عملية العمل أداة لعملية إنماء القيمة، عملية النمو الذاتي لقيمة رأس المال، أي صناعة فائض القيمة. وتخضع عملية العمل لرأس المال (فهي عملياته) ويتدخل الرأسمالي في العملية، كموجه، ومدير. وبالنسبة إليه، تمثل هذه أيضاً الاستغلال المباشر لعمل الغير. وهذا هو ما أدعوه بالخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. إنه الشكل العام لكل عملية إنتاج رأسمالية؛ ويمكن العثور عليه، في الوقت نفسه، كشكل خاص إلى جانب النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج في شكله المتطور، لأنه على الرغم من أن الأخير يعقب الأول، فإن العكس لا يحصل بالضرورة.

[470] إن عملية الإنتاج قد أصبحت عملية رأس المال نفسه. إنها عملية تتضمن عوامل عملية العمل التي حُوّلت إليها نقود الرأسمالي، والتي تمضي تحت إشرافه بهدف وحيد هو استخدام النقود لجني المزيد منها.

وحين يصبح الفلاح، الذي كان مستقلاً ينتج ما يكفي لسدّ حاجاته الذاتية، عاملاً مياوماً يعمل لأجل مزارع؛ وحين يزول النظام التراتبي لإنتاج النقابات الحرفية مخلياً السبيل لتضاد رأسمالي جليّ يحوّل الحرفيين إلى عمال مأجورين يعملون في خدمته؛ وحين يزج مالك - العبيد السابق عبيده السابقين، كعمال مدفوعي الأجر، إلخ، فإننا نجد

أن ما يحدث هو أن عمليات إنتاج ذات منشأ اجتماعي متباين قد تحولت إلى إنتاج رأسمالي. وعندئذ تأخذ التغيرات، المرسومة أعلاه، بالسريان. إن رجلاً كان في السابق فلاحاً مستقلاً يجد نفسه عنصراً في عملية إنتاج، وتابعاً للرأسمالي الذي يوجهها، وإن حياته تعتمد على العقد الذي سبق أن أبرمه هو بوصفه مالك سلعة (أي مالك قدرة - العمل) مع الرأسمالي كمالك للنقود. وإن العبد يكف عن أن يكون أداة إنتاج تحت تصرف مالكه. وتزول العلاقة بين المعلم الحرفي والصانع الحرفي. فتلك العلاقة كانت تتحدد بواقع أن الأول كان معلماً لحرفته هو. أما الآن فإنه يواجه الصانع فقط كمالك لرأس المال ليس إلّا، بينما يُختزل الصانع إلى مرتبة بائع عمل. وقبل عملية الإنتاج يواجه الجميع بعضهم بعضاً كمالكي سلع، ولا تتضمن علاقاتهم شيئاً سوى النقود، وفي داخل عملية الإنتاج يتلاقون كمكونات للعملية ولكن متجسدة بهيئة أشخاص: الرأسمالي كـ «رأسمال»، والمنتج المباشر كـ «عمل»، وتتحدد علاقاتهم بواسطة العمل بوصفه محض عنصر مكوّن لرأس المال الذي ينتهي قيمته ذاتياً.

زد على ذلك، يحرص الرأسمالي جيداً على أن يتمسك العمل بالمعايير الاعتيادية للجودة والشدّة، وهو يطيل مدة عملية العمل، قدر الإمكان لكي يزيد فائض القيمة الذي يدرّه. إن استمرارية العمل تزداد حين يأتي محل المنتجين المعتمدين على زبائن أفراد، منتجون لديهم، وهم محرومون من أي سلع للبيع، رب عمل دائم يدفع لهم في هيئة رأسمالي.

إن الغموض الملازم لـ «العلاقة - ب - رأس المال» يبرز عند هذه النقطة. إن قدرة حفظ القيمة التي يتمتع بها العمل تظهر كقدرة إدامة - ذاتية يتمتع بها رأس المال، وقدرة خلق - القيمة لدى العمل تظهر كقدرة إنماء - ذاتي للقيمة لدى رأس المال، وبوجه عام فإن العمل الحي، انسجاماً مع مفهومه، يظهر مدفوعاً للعمل من جانب العمل المتشبيء. رغم ذلك كله، فإن هذا التغير لا ينطوي ابتداءً على أي تحوير جوهري في الطبيعة الحقيقية لعملية العمل، العملية الفعلية للإنتاج. على العكس، فالواقع إن رأس المال يُخضعُ عملية العمل كما يجدها، نعني القول إنه يستولي عليها كعملية عمل موروثّة، طورته أنماط وشروط إنتاج مختلفة أكثر قديماً. وبما أن الحال هو كذلك، فمن الجلي أن رأس المال استولى على عملية عمل، متأسسة، موروثّة. وعلى سبيل المثال، الحرفة اليدوية، ونمط من الزراعة يطابق اقتصاداً فلاحياً صغيراً مستقلاً. وإن حصلت تغيرات في عمليات العمل التقليدية الموروثّة هذه، بعد استيلاء رأس المال عليها، فإنها ليست أكثر من عواقب تدريجية لهذا الخضوع. فالعمل قد يصبح أكثر شدّة، وفترته قد تُمدد، وقد

يصبح أكثر استمراراً أو انتظاماً تحت عين الرأسمالي الحريص؛ ولكن هذه التغيرات، في ذاتها ولذاتها، لا تؤثر على طابع عملية العمل الفعلية، النمط الفعلي لأداء العمل. ويقف هذا في تمايز صارخ مع تطور الإنتاج الرأسمالي إلى نمط رأسمالي خاص للإنتاج (العمل على نطاق متعاضد كما في الصناعة الكبرى، إلخ)؛ فهذا النمط الخاص لا يقتصر على تحويل أوضاع مختلف الوسطاء المنفذين للإنتاج، بل إنه يثوّر نمط عملهم الفعلي والطبيعة الفعلية لعملية العمل ككل. وفي تمايز مضاد لهذا الأخير، نأتي إلى تسمية ما بحثناه من قبل باسم الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، وما بحثناه هو استيلاء الرأسمالي على نمط العمل الذي طُوّر قبل انبثاق العلاقات الرأسمالية. وهذه الأخيرة شكل من علاقات القسر لاغتصار العمل الفائض بإطالة أمد وقت العمل - وهو نمط من القسر لا يركز على علاقات الهيمنة والتبعية الشخصية، بل يعتمد ببساطة على وظائف اقتصادية مختلفة - وهذا مشترك بين الشكلين كليهما. غير أن النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج يمتلك طرائق أخرى لاغتصار فائض القيمة لنفسه. ولكن إذا كان نمط العمل القديم موروثاً على قاعدة معينة، أي إذا كان مستوى تطور قدرة إنتاجية العمل، ونمط العمل المتطابق مع هذه القدرة الإنتاجية قائمين بالأصل، فإنه لا يمكن خلق فائض القيمة إلا بإطالة يوم العمل، أي زيادة فائض القيمة المطلق. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنتاج فائض القيمة، في ظل الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال.

[471] إن اللحظات العامة لعملية العمل، كما وصفناها في الفصل الثاني^(*)، وعلى سبيل المثال، انشطار الشروط الشئئية للعمل إلى مواد ووسائل من جهة، وإلى نشاط حي للعمال ذاتهم من جهة أخرى، هي جميعاً مستقلة عن أي اشتراط تاريخي أو اشتراط اجتماعي خاص، وتبقى صحيحة بالنسبة إلى كلّ الأشكال والمراحل الممكنة في تطور عمليات الإنتاج. فهي في الواقع شروط طبيعية صماء لا تتغير للعمل البشري. ومما يؤكد ذلك بوضوح صارخ واقع أنها تصلح لإنسان يعملون بصورة مستقلة، أي لإنسان مثل روبنسن كروزو، ممن لا يعملون في تبادل مع مجتمع، بل فقط مع الطبيعة. وهكذا فإنها تحديدات مطلقة للعمل البشري بما هو عليه، حالما يرتقي فيخرج عن طابع العمل الحيواني الصرف.

إن الطريقة التي يبدأ بها الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال بالتمايز

(*) يشير ماركس إلى ترقيم المخطوطة قبل التحرير النهائي للمجلد الأول. أنظر: رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع. [ن.ع].

داخل ذاته - وهو يفعل ذلك على نحو متزايد بمضي الزمن، حتى على أساس نمط العمل القديم الموروث - إنما تتم من ناحية نطاق الإنتاج. نقصد القول، إن الفروق تظهر فيما بعد في حجم وسائل الإنتاج الموظفة، وفي عدد العمال المشغولين تحت إمرة رب عمل (employer) مفرد. وكمثال على ذلك، إن ما ظهر على أنه الحد الأعلى القابل للبلوغ في نمط إنتاج النقابات الحرفية المغلقة (دعونا نقول، بالاستناد إلى عدد الصناع المستخدمين) قلما يمكن أن يخدم كحد أدنى بالنسبة إلى علاقات رأس المال. إذ لا يمكن لهذا الأخير في الواقع أن يبلغ أكثر من وجود اسمي ما لم يكن في مقدور الرأسمالي أن يستخدم، في الأقل، كفاية من العمال لضمان أن فائض القيمة الذي ينتجه يكفي كإيراد لسد استهلاكه الخاص بالذات ولتغطية رصيد تراكمه. عند ذلك وحسب سيتحرر من الحاجة إلى العمل بنفسه مباشرة، وسيكون قادراً على الاكتفاء بالنشاط كـ رأسمالي، أي كمشرف وموجه للعملية، مجرد وظيفة، كما هي عليه، لرأس المال المنخرط في عملية إنماء قيمته ذاتياً، وظيفة حُبِيت بالوعي والإرادة. إن توسيع النطاق هذا يؤلف الأساس الحقيقي الذي يمكن أن ينهض عليه النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، إذا ما كانت الظروف التاريخية مؤاتية، كما كانت، على سبيل المثال، في القرن السادس عشر. وبالطبع، قد يحصل ذلك أيضاً بصورة متفرقة، كشيء لا يهيمن على المجتمع بل يبرز في نقاط معزولة من تشكيلات اجتماعية أسبق.

إن الطابع المتميز للخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال يتجلى في أحد صوره، إذا عرّف لنا أن نقارنه بأوضاع نجد فيها رأس المال في وظائف ثانوية، خاصة، معينة، حيث لا يكون قد برز بوصفه الشاري المباشر للعمل والمالك المباشر لعملية الإنتاج، وحيث لا يكون، بالتالي، قد نجح في أن يصبح القوة المهيمنة، القادرة على تحديد شكل المجتمع ككل. ففي الهند مثلاً، يقوم رأسمال المراهبي بتسليف المواد الأولية أو الأدوات، أو الاثنين معاً، إلى المنتج المباشر، في شكل نقود. إن الفائدة الباهظة التي يجتذبها، الفائدة التي يعتصرها، بصرف النظر عن حجمها، من المنتج الرئيس، هي مجرد اسم آخر لفائض القيمة. إنها تحول نقوده إلى رأسمال باعتصار عمل غير مدفوع، عمل فائض، من المنتج المباشر. ولكنه لا يتدخل في عملية الإنتاج ذاتها، التي تمضي في أسلوبها التقليدي، كما كانت تجري على الدوام. إنه يزدهر، في جانب، على حساب ذبول هذا النمط من الإنتاج، وهو وسيلة، في جانب، لجعله يذبل، لإرغامه على أن يقتصد في عيش بليد في أكثر الظروف سوءاً، ولكننا لم نبلغ هنا، بعد، مرحلة الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. وهناك مثال آخر هو رأسمال التاجر، الذي يكلف عدداً من المنتجين المباشرين لخدمته، ثم يجمع منتوجهم ويبيعه، ولربما يقدم لهم تسليفات في

شكل مواد أولية، إلخ، أو حتى في شكل نقود. إن هذا الشكل بالذات هو الذي يوفر، على نحو جزئي، التربة التي نمت منها الرأسمالية الحديثة، ولا يزال يشكل هنا وهناك الانتقال إلى الرأسمالية، بالمعنى الدقيق للكلمة. هنا أيضاً لا نجد أيما خضوع شكلي للعمل إلى رأس المال. فالمنتج المباشر لا يزال يؤدي وظائفه في بيع سلعه ويستخدم عمله الخاص. لكن الانتقال هنا يتميز بحدّة أكبر عما في حالة المرابي. وسنأتي لاحقاً على هذين الشكلين، اللذين لا يزالان، كلاهما، على قيد الحياة ويعيدان إنتاج نفسيهما كأشكال فرعية وانتقالية، في إطار الإنتاج الرأسمالي.

الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال أو النمط الرأسمالي الخاص [472] للإنتاج

بيّنا في الفصل الثالث^(*)، بالتفصيل، الأهمية الحاسمة لإنتاج فائض القيمة النسبي - ينشأ هذا حين يُحفّز الرأسمالي على أخذ زمام المبادرة بفعل واقع أن القيمة = وقت العمل الضروري اجتماعياً، والمتشبيء في المنتج؛ وإن فائض القيمة، بالتالي، يُخلق لأجله حالما تهبط القيمة الفردية لمنتوجه دون قيمته الاجتماعية؛ ويمكن أن يُباع تبعاً لذلك بسعر يفوق قيمته الفردية) - وإنتاج فائض القيمة النسبي يتعدّل الشكل الحقيقي للإنتاج برمته، ويظهر إلى الوجود شكل رأسمالي خاص للإنتاج (حتى على المستوى التكنولوجي أيضاً). وبالإرتكاز إلى ذلك، وبالتوازي الزمني معه، تظهر إلى الوجود لأول مرة علاقات إنتاج مطابقة لذلك، بين مختلف الذوات المنفذة للإنتاج، وبخاصة بين الرأسمالي والعامل المأجور.

إن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، أو القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي المباشر، أو قوى العمل الاجتماعي المعمم تظهر إلى الوجود من خلال التعاون، وتقسيم العمل داخل الورشة، واستخدام الآلات، وعموماً تحويل الإنتاج عبر الاستخدام الواعي للعلوم، لعلم الميكانيك، والكيمياء، إلخ، لغايات محددة، والتكنولوجيا، إلخ، وبالمثل من خلال الزيادة الهائلة في النطاق المطابق لمثل هذه التطويرات (ذلك لأن العمل الاجتماعي المعمم هو وحده القادر على تطبيق المنتجات العامة للتطور البشري، مثل الرياضيات، في العمليات المباشرة للإنتاج؛ وبالعكس، فإن تقدماً في مثل هذه العلوم يفترض سلفاً مستوى معيناً من الإنتاج المادي). إن كل هذا التطور في القدرات الإنتاجية للعمل الذي يحولها إلى عمل اجتماعي معمم (*Vergesellschafteten Arbeit*) (على

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، الجزء الرابع. [ن.ع].

خلاف عمل الأفراد المعزول بهذا القدر أو ذاك) سوية مع استخدام العلم (المنتوج العام للتطور الاجتماعي) في عملية الإنتاج المباشرة، يأخذ شكل القدرات الإنتاجية لرأس المال. إنها لا تظهر بوصفها القدرات الإنتاجية للعمل، أو حتى لذلك الجزء منه المطابق لرأس المال. بل إنها، حتى في الأقل، لا تظهر كقدرات إنتاجية، لا للعامل الفرد، ولا للعمال الموحدين معاً في عملية الإنتاج. إن الغموض المتضمن في علاقات رأس المال ككل تشتد هنا بدرجة كبيرة، متجاوزة النقطة التي قد بلغت أو يمكن أن تكون قد بلغت في ظل الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال. من جهة أخرى، نجد هنا مثلاً ساطعاً (وبخاصة: ساطعاً) على الأهمية التاريخية للإنتاج الرأسمالي في شكله الخاص - وهو يتمثل في تحويل العملية المباشرة للإنتاج ذاتها وتطوير قوى الإنتاج الاجتماعية للعمل.

وسبق أن بينا (الفصل الثالث) كيف أن الطابع «الاجتماعي» لعمل العامل يواجهه، لا على مستوى «الأفكار» وحدها بل في «الواقع الفعلي» أيضاً، كشيء ليس غريباً وحسب، بل معادياً، تناحرياً، وذلك حين يتجلى أمامه متشئناً ومشخصاً في رأس المال. وإذا كان إنتاج فائض القيمة المطلق هو التعبير المادي عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، فإن إنتاج فائض القيمة النسبي يمكن أن يُعدّ بمثابة خضوعه الفعلي. وعلى أي حال، لو درسنا شكلي فائض القيمة، المطلق والنسبي، كلاً على حدة، لرأينا أن فائض القيمة المطلق يسبق النسبي دوماً. ويقابل هذين الشكلين من فائض القيمة شكلان منفصلان من خضوع العمل لرأس المال، أو شكلان متميزان من الإنتاج الرأسمالي. وهنا أيضاً فإن الأول يسبق الثاني دوماً، رغم أن الشكل الثاني، الشكل الأكثر تطوراً، يستطيع أن يوفر الأسس لإدخال الأول في فروع جديدة من الصناعة.

[473] ملاحظات إضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال

قبل المضي قدماً في بحث الخضوع الفعلي لرأس المال إلى العمل، أدرج بعض التأملات الإضافية من دفاتر ملاحظاتي.

إن الشكل المستند إلى فائض القيمة المطلق هو ما أسميه: الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. وأفعل ذلك لأنه لا يتميز، إلّا شكلياً، عن أنماط الإنتاج السابقة التي ينهض على أسسها بصورة عفوية (أو يجري إدخاله)، إما حين يشتغل المنتج لنفسه بنفسه (self employing) أو حين يُرغم المنتجون المباشرون على تسليم عمل فائض إلى الغير. إن كل ما يتغير هو أن القسرات يُطبق بأسلوب مختلف، أي تبدل طريقة انتزاع العمل الفائض. إن السمات الجوهرية لـ الخضوع الشكلي هي:

(1) العلاقة النقدية الصرف بين الإنسان الذي يستولي على فائض القيمة والإنسان الذي يتخلى عن هذا الفائض: ينشأ الخضوع في هذه الحالة من المحتوى الخاص للبيع - أي أن الخضوع الذي يربط المنتج مع مستغل عمله بعلاقة لا تتحدد فقط بالنقود (علاقة مالك سلعة بمالك سلعة آخر) بل تتحدد، مثلاً، بضغط سياسي؛ إن مثل هذا الخضوع ليس موجوداً. فإن ما يزوج البائع في علاقة تبعية اقتصادية يقتصر فقط على كون الشاري هو مالك شروط العمل. وليست هناك علاقة سيادة وخضوع مثبتة سياسياً واجتماعياً؛

(2) هذا مائل ضمناً في العلاقة الأولى - ولو لم يكن الأمر هكذا، لما كان للعامل أن يضطر إلى بيع قدرة - عمله: إن الشروط الموضوعية لعمله (وسائل الإنتاج) والشروط الذاتية للعمل (وسائل العيش) تواجهه كرأس مال، كاحتكار الشاري بإزاء قدرة - عمله. وكلما عُثبت شروط العمل هذه تعبئة أكثر كمالاً ضده بوصفها ملكية غريبة، ازداد توطد العلاقة الشكلية بين رأس المال والعمل المأجور قوة، أي تم إنجاز الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال بفعالية أكبر، وهذا بدوره هو المقدمة والشرط المسبق لخضوعه الحقيقي.

ليس هناك بعدُ أيما تغيير في نمط الإنتاج نفسه. ومن الوجهة التكنولوجية، تمضي عملية العمل كما من قبل، شريطة أن تكون الآن خاضعة لرأس المال. ويحصل تطوران داخل عملية الإنتاج، كما يتنا من قبل: (1) علاقة سيادة، وخضوع اقتصادية، نظراً لأن استهلاك رأس المال لقوى العمل يجري الآن بالطبع، بإشرافه وتوجيهه؛ (2) يصبح العمل أكثر استمرارية وشدة بكثير، ويجري استخدام شروط العمل باقتصاد أكبر، طالما أن كل جهد يُبذل لضمان ألا يُستهلك من الوقت ما يزيد عن (بل حتى أقل من) وقت العمل الضروري اجتماعياً في صنع المنتج - وهذا ينطبق على كل من العمل الحي المستخدم في صنعه، وعلى العمل المتهبىء الذي يدخل في المنتج بوصفه عنصراً من وسائل الإنتاج.

وفي ظل الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، فإن القسر على تأدية العمل الفائض، وعلى خلق وقت فراغ ضروري للتطور بصورة مستقلة عن الإنتاج المادي، لا يختلف إلّا في الشكل عما كان قائماً في ظل نمط الإنتاج السابق. (وتنبغي الإشارة: رغم أن هذا القسر ينطوي أيضاً على ضرورة تكوين حاجات، وخلق وسائل اشباعها، وتجهيز كميات من المنتج تزيد كثيراً عن المتطلبات التقليدية للعامل). لكن هذا التغيير الشكلي هو تغيير يزيد من استمرارية العمل وشدته؛ وهو موائم أكثر لتطور طلاقة الحركة لدى العمال، وبالتالي لزيادة التنوع في أنماط العمل وسبل الحصول على أسباب العيش

أخيراً، فإنه يذيب العلاقة بين مالكي شروط العمل والعمال محولاً إياها إلى علاقة بيع وشراء، علاقة نقدية صرفاً. ونتيجة لذلك تتجرد عملية الاستغلال من أي رداء بطريركي (أبوي) أو سياسي، أو حتى ديني. وبالطبع يبقى صحيحاً أن علاقات الإنتاج نفسها تخلق علاقة سيادة وخضوع جديدة (ويتولد عن هذه أيضاً تعبيراً سياسياً). ولكن كلما التصق الإنتاج الرأسمالي بهذه العلاقة الشكلية التصاقاً أشدّ، قلّت قدرة هذه العلاقة نفسها على التطور، نظراً لأنها تركز، في الغالب، على رأسماليين صغار لا يختلفون إلا قليلاً عن العمال، من ناحية ثقافتهم وأشغالهم.

إن التبدلات التي يمكن أن تطرأ على علاقة السيادة والخضوع دون أن تؤثر على نمط [474] الإنتاج، يمكن أن تُرى على أحسن صورة حيثما تتحول الصناعات الثانوية الريفية والمنزلية، التي تجري أساساً لإشباع حاجات الأسر المنفردة، إلى فروع مستقلة للصناعة الرأسمالية.

ويغدو التمايز بين العمل الخاضع شكلياً لرأس المال وبين أنماط العمل السابقة أكثر جلاءً، كلما تعاظمت الزيادة في حجم رأس المال الذي يستخدمه رأسمالي مفرد، أي كلما تعاظمت الزيادة في عدد العمال الذين يستخدمهم في آن واحد. فالرأسمالي لا يكفّ عن أن يكون هو نفسه عاملاً [ويبدأ] بالانغمار كلياً في توجيه العمل وتنظيم البيوع إلا بتوافر حد أدنى معين من رأس المال. وإن الخضوع الحقيقي للعمل إلى رأس المال، أي الإنتاج الرأسمالي بالمعنى الحقيقي للكلمة، لا يبدأ إلا حين تهيمن مقادير رأسمال ذات حجم معين هيمنة مباشرة على الإنتاج، إما لأن التاجر يتحول إلى رأسمالي صناعي، وإما لأن رأسماليين صناعيين أكبر قد وطفوا أنفسهم على أساس الخضوع الشكلي⁽²⁸⁾

(28) [إن نص هذه الحاشية مدون على صفحة إضافية لا تحمل رقماً، وقد أضيفت إلى هذا الموضع. ربما أن الفقرة التي تشير إليها هذه الحاشية جاءت في المخطوطة على الصفحة 474 متبوعة بفقرة أخرى قصيرة، فإن ماركس سبق الحاشية بالملاحظة التالية: «أ». إن هذه الـ (أ) لا تشير إلى الفقرة الأخيرة بل إلى التي تسبقها». بعد هذا التعليق تأتي الحاشية نفسها]:

(أ) «إن للعمال الحر، عموماً، حرية تبديل سيده: هذه الحرية تميز العبد عن العامل الحر، بقدر ما يتميز بحار إنكليزي محارب عن بحار تاجر... إن وضع العامل متفوق على وضع العبد، لأن العامل يتصور نفسه حراً. إن أثر هذه القناعة، مهما كانت خاطئة، ليس قليلاً على سلوك السكان». (ت. ر. إدموندز، اقتصاد عملي وأخلاقي وسياسي، *Practical Economy, Moral and Political*، لندن، 1828، ص 56 - 57)، «إن الدافع الذي يسوق رجلاً حراً للعمل هو دافع

[474a]

وإذا كانت علاقتنا السيادة والخضوع تأنيان لتحلا محل العبودية والقنانة والتبعية الشخصية، وغيرها من أشكال الخضوع البطريكي (الأبوي)، فإن التغير إنما هو تحول في الشكل صرفاً. فالشكل يصبح أكثر حرية، لأنه موضوعي من حيث الطبيعة، طوعي من حيث المظهر، اقتصادي محض (Verte) (*)

= أكثر عمقاً من ذاك الذي يسوق العبد: فعلى الرجل الحر أن يختار بين العمل الشاق والموت جوعاً (دقق موقع الفقرة)، والعبد بين الـ. والجلد الممض بالسياط (نفسه، ص56)، «إن الفرق بين شروط العبد والعامل في ظل النظام النقدي ضئيل تماماً. فسيد العبد يفهم جيداً تماماً مصلحة الخاصة في إضعاف عبيده بتقييدهم بطعامهم؛ ولكن سيد العامل الحر يعطيه أقل ما يمكن من الطعام، لأن الضرر الذي يحل بالعامل لا يقع على كاهله وحده، بل على كاهل كل طبقة أرباب العمل» (المرجع نفسه). وذلك «لجعل البشر»، في العصر القديم «يكثرون بما يزيد عن حاجاتهم، ولجعل الجزء الأول من عمل الدولة، يعيل الجزء الثاني مجاناً». فإن ذلك لم يكن ليتنم بلوغه إلّا من خلال العبيد: من هنا جاء إدخال العبودية على نطاق عام. «وكانت العبودية، آنذاك، ضرورة للتكاثر، مثلما هي الآن مدمرة له. والسبب جليّ. فإذا لم يكن النوع البشري ليرغم على العمل، فإن البشر لن يعملوا إلّا لأجل أنفسهم؛ وإذا كانت حاجاتهم قليلة، فستكون هناك قلة ممن تعمل. ولكن حين يصار إلى إنشاء الدول، وتحتاج هذه إلى أيد متفرغة للدفاع عنها بوجه عنف أعدائها، فلا بد من تأمين الطعام لأولئك الذين لا يعملون؛ وبما أن حاجات العمال، افتراضاً، قليلة، فلا بد من إيجاد طريقة لزيادة عملهم فوق نسبة حاجاتهم. ولهذا الغرض جرى حسيان العبودية.. كان العبيد يُجبرون على اشتغال الأرض التي أطعمتهم وأطعمت الأحرار المتعطلين، كما كان الأمر في سبارطة؛ أو أنهم ملأوا كل المهن الوضيعة التي يملأها الرجل الحر الآن، وكانوا يُستخدمون، بالمثل، كما في اليونان وروما، لصنع المصنوعات وتقديمها إلى أولئك الذين كانت خدماتهم ضرورية للدولة. هنا إذن، كانت توجد طريقة عنيفة لجعل البشر يشتغلون في إنتاج الطعام. كان الناس يُرغمون على العمل. لأنهم كانوا عبيداً لآخرين؛ أما الآن فإن الناس يرغمون على العمل لأنهم عبيد لحاجاتهم هم بالذات». (ج. ستيوارت، طبعة دبلن، المجلد الأول، ص 38 - 40).

ويقول ستيوارت نفسه، في القرن السادس عشر «بينما طرد اللوردات اتباعهم (retainers) من جهة، فإن المزارعين «farmers» (الذين كانوا يحولون أنفسهم إلى رأسماليين صناعيين) «طردوا الأنواء المتعطلة (idle mouths). وتحولت الزراعة من وسيلة عيش (means of subsistence) إلى صناعة «trade». وكانت النتيجة «سحب.. عدد من الأيدي من قوة زراعية ضئيلة بأسلوب جعل الشغل الزراعي يعمل بصورة أشد؛ وباستخدام عمل أشد على رقعة صغيرة، جرى الحصول على نفس النتيجة المتولدة عن عمل خفيف على رقعة واسعة» (المرجع نفسه، ص 105).

(*) يتعلق ذلك بالملاحظة المقتبسة في الحاشية رقم (26) من هذا الجزء.

بالمقابل، فإن السيادة والخضوع، في عملية الإنتاج، يحلان محل حالة سابقة من [475] الاستقلالية، يمكن العثور عليها، مثلاً، عند كل الفلاحين الذين يعملون أنفسهم بأنفسهم (self-sustaining peasants)، والمزارعين (farmers) الذين لا يتوجب عليهم سوى أن يدفعوا ريعاً على ما ينتجون، إما للدولة أو إلى المالك العقاري (Landlord)؛ وفي الصناعة الثانوية الريفية والمنزلية، أو الحرف اليدوية المستقلة. نلاحظ، هنا، إذن، فقدان استقلال سابق، في عملية الإنتاج، وتكون علاقة السيادة والتبعية ذاتها نتاج بزوغ الإنتاج الرأسمالي.

أخيراً، يمكن لعلاقة الرأسمالي والعمال المأجور أن تحل محل علاقة معلم النقابة الحرفية بالصناع والمتمرنين، وهو وضع نجده، إلى حد معين، في المانيفاكتورة المدنية. إن نظام النقابات الحرفية القروسطي، الذي تطورت أشكال نظيره له، في نطاق محدود، في كل من أئنا وروما، والذي كان ذا أهمية حاسمة في أوروبا بالنسبة إلى نشوء وارتقاء كل من الرأسماليين والعمال الأحرار، إنما هو شكل محدود وأيضاً غير كاف للعلاقة بين رأس المال والعمل المأجور. إنه يتضمن علاقات بين شارين وبائعين. إن الأجور تُدفع، والمعلمون والصناع والمتمرنون يواجهون بعضهم بعضاً كأشخاص أحرار. والأساس التكنولوجي لعلاقتهم هو الحرفة اليدوية، حيث يكون الاستخدام المعقد، إلى هذا الحد أو ذاك، للأدوات، هو العامل الحاسم في الإنتاج؛ وإن العمل الشخصي المستقل، وبالتالي تطوره المهني، الذي يتطلب مدة أطول أو أقصر كمتمرن - ذلك هو ما يحدد نتائج العمل. إن المعلم يملك حقاً شروط الإنتاج - الأدوات، المواد، إلخ (رغم أن الأدوات قد يمتلكها الصانع أيضاً) - وهو يملك المنتج. وهو، إلى هذا الحد، رأسمالي، ولكنه لا يكون معلماً لأنه رأسمالي. إنه حرفي في المقام الأول، ويفترض به أن يكون معلماً بارعاً، في حرفته. وهو يظهر في نطاق عملية الإنتاج كحرفي، مثل صناعه، وإنه هو الذي يعرف المتمرنين عنده على أسرار الحرفة. وإن علاقته بمتمرنيه تشابه بالضبط علاقة البروفيسور بتلامذته. من هنا فإن تعامله مع متمرنيه وصناعه ليس تعامل رأسمالي، بل تعامل معلّم، استاذ في حرفته؛ وبفضل هذه الحقيقة، يتبوأ موقع التفوق في مراتبة النقابة التعاونية^(*)، وبالتالي إزاءهم. يترتب على ذلك أن رأسماله مقيّد من ناحية الشكل المادي الذي يكتسيه، ومقيّد أيضاً من ناحية حجم القيمة. فهو أبعد من أن يبلغ صيغة حرية رأس المال بأي حال. إنه ليس كمية معينة من العمل المتشّيء، قيمة

(*) Korporation - كانت النقابات أو الأصناف الحرفية منظمة في تعاونيات أو اتحادات. [ن.ع].

بوجه عام، لها حرية ارتداء هذا الشكل أو ذاك من شروط العمل تبعاً لشكل العمل الحي الذي تحصل عليه بغية إنتاج عمل فائض. فقبل أن يكون بوسعه توظيف نقوده في هذا الفرع الخاص من المهنة، في حرفته بالذات، وقبل أن يكون بوسعه الانطلاق لشراء إما الشروط الموضوعية للعمل الحرفي، وإما الحصول على الصنّاع والمتمرنين الضروريين، يتوجب عليه أن يجتاز المراحل الموصوفة للمتمرن والصانع، بل وأن ينتج ما يدلّ على استاذيته. إن باستطاعته أن يحوّل نقوده إلى رأسمال ولكن داخل حرفته هو ليس إلّا، أي ليس كمحض وسائل لعمله هو، بل كوسائل لاستغلال عمل الغير. إن رأسماله مربوط بنوع معين من القيمة - الاستعمالية، وبالتالي لا يواجه عماله بالذات، مباشرة، كرأسمال. إن طرائق العمل التي يستخدمها لم تتوطد بفعل التقاليد وحسب، بل بفعل النقابة الحرفية - بل إن هذه الطرائق تُعدّ مما لا غنى عنه؛ ولذلك، ومن وجهة النظر هذه، فإن القيمة - الاستعمالية للعمل، أكثر من قيمته - التبادلية، هي التي تبدو الغرض النهائي. ولا يبقى لهوى المعلم أن ينتج عملاً من هذا المعيار النوعي أو ذاك؛ فكل ترتيبات النقابة الحرفية قد صيغت لتضمن إنتاج عمل ذي نوعية محددة. وإن سيطرته على السعر معدومة انعدام سيطرته على طرائق العمل. إن التقييدات التي تمنع ثروته من أداء وظيفتها كرأسمال تضمن أيضاً أن لا يتجاوز رأس المال هذا حداً أعلى معيناً. إذ لا يسعه أن يستخدم أكثر من عدد معين من الصنّاع، ما دامت النقابة الحرفية تضمن أن يكسب جميع المعلمين مقداراً محدداً من مهنتهم. أخيراً، هناك العلاقة بين المعلم وبقية المعلمين في النقابة الحرفية. فهو ينتمي، بصفته معلماً، إلى تعاونية النقابات التي [تفرض] شروطاً جماعية معينة للإنتاج (تقييدات اتحاد النقابات الحرفية، إلخ) وتتمتع بحقوق سياسية، أي حصة في الإدارة البلدية، إلخ. لقد كان يعمل حسب الطلبات - باستثناء ما كان ينتجه للتجار - وكان ينتج السلع للاستعمال المباشر. وكان عدد المعلمين محدداً أيضاً بالنتيجة. إنه لم يكن يواجه عماله كتاجر محض. وأقل من ذلك، لم يكن بوسع التاجر تحويل نقوده إلى رأسمال منتج، فكل ما كان بوسعه هو أن «يوصي» على سلع، لا أن ينتجها بنفسه. ليست القيمة - التبادلية بما هي عليه، ليس الاثراء بما هو عليه، بل حياة تتلاءم مع شرط أو وضع معين - تلك كانت غاية ونتيجة استغلال عمل الغير. إن أداة العمل كانت هنا عاملاً حاسماً. ففي الكثير من المهن (الخطاطة، مثلاً) كان المعلم يتزود بالمواد الأولية من زبائنه. وكانت الحدود المفروضة على الإنتاج تُحفظ بضوابط في حدود الاستهلاك الفعلي. نقصد القول، إن الإنتاج لم يكن مقيداً بقيود رأس المال نفسه. أما في الإنتاج الرأسمالي فيجري اكتساح هذه الحواجز سوية مع الحواجز

الاجتماعية - السياسية التي كان رأس المال مقيداً بها. وباختصار فإن ما نراه هنا هو رأسمال يتحرك وسط هذه القيود، لكنه ليس بعدُ رأسمالاً بأي حال.

[476] إن التحويل الشكلي المحض للإنتاج المرتكز على الحرفة اليدوية إلى إنتاج رأسمالي، وهو تغير تبقى العملية التكنولوجية فيه ثابتة على حالها في غضون ذلك، إنما يتحقق بزوال كل هذه الحواجز. وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث تغيرات في علاقات السيادة والخضوع. فالمعلم الآن يكف عن أن يكون رأسمالياً لأنه معلم، ويصبح معلماً لأنه رأسمالي. ولا تعود القيود المفروضة على إنتاجه تتحدد بالقيود المفروضة على رأسماله. إن رأسماله (النقد) يمكن أن يُبادل بحرية مقابل أي صنف من العمل، وبالتالي مقابل شروط العمل، من أي نوع كانت. إن باستطاعته أن يكف عن أن يكون حرفياً. وبالتوسع المفاجيء للتجارة، ونتيجة للطلب على السلع من جهة طبقة التجار، فإن إنتاج النقابات الحرفية يُساق خارج حدوده بفعل زخمه هو بالذات، وبالتالي يتحول شكلياً إلى إنتاج رأسمالي.

وبالمقارنة مع الحرفي المستقل الذي يصنع سلعة لزبائن آخرين (strange customers)، نلاحظ زيادة كبرى في استمرارية عمل الرجل الذي يعمل لأجل رأسمالي لا تحد إنتاجه متطلبات عرضية لزبائن (customers) معزولين، بل تحدّه حاجات استثمار رأس المال الذي يستخدمه. إن عمل هذا يصبح، بالمقارنة مع العبد، أكثر إنتاجية لأنه أكثر شدة، نظراً لأن العبد لا يعمل إلا منخوساً بخوف خارجي، ولكن ليس من أجل وجوده هو، المكفول رغم أنه ليس ملكاً له. ولكن العامل الحر مُكرّ بفعل حاجاته (wants). إن الوعي (أو الأحسن: فكرة) بتقرير المصير الحر، بالحرية، يصنع من الأول عاملاً أفضل من ذاك، مثلما يصنع الشعور (feeling) الوعي بالمسؤولية (responsibility) المتصل بذلك؛ ونظراً لأنه مثل أي بائع للسلع، مسؤول عن السلع التي يسلّمها وعن النوعية التي ينبغي أن يقدمها، فإن عليه أن يسعى إلى أن يضمن أن لا يُطرد من الميدان على يد بائعين آخرين من نوع مماثل له. إن الاستمرارية في علاقات العبد ومالك العبيد تتركز على حقيقة أن العبد يبقى في وضعه بالقسر المباشر. أما العامل الحر فينبغي أن يصون وضعه، ما دام وجوده ووجود أسرته يتوقفان على قدرته في أن يجدد باستمرار، بيع قدرة - عمله إلى الرأسمالي.

إن أجراً أدنى يظهر، في نظر العبد، كمية ثابتة، مستقلة عن عمله. أما بالنسبة إلى العامل الحر، فإن قيمة قدرة - عمله والأجر الوسطي الذي يتطابق معها، لا يظهران له بمثابة شيء مقرر سلفاً، بمثابة شيء مستقل عن عمله الخاص يتحدد بمجرد حاجات

وجوده الجسدي. إن الأجر الوسطي بالنسبة إلى الطبقة ككل يبقى ثابتاً بهذا القدر أو ذاك، شأن قيمة سائر السلع؛ ولكن ذلك لا يظهر على هذا النحو مباشرة للعامل الفرد الذي قد تكون أجوره أعلى أو أدنى من هذا الحد الأدنى. إن سعر العمل يهبط أحياناً دون، ويرتفع أحياناً فوق قيمة قدرة - العمل. زد على ذلك، هناك حيز للتغير (في حدود ضيقة within narrow limits) يفسح مجالاً لفردية العامل، بحيث أننا نجد، جزئياً بين مختلف المهن، وجزئياً في المهنة الواحدة نفسها، أن الأجور تتباين تبعاً لمثابرة، ومهارة أو قوة العامل، وإلى حد ما تبعاً لإنجازاته الشخصي الفعلي. وهكذا فإن حجم رزمة أجوره يبدو متغيراً بما يتفق ونتائج عمله الخاص ونوعيته الفردية. ويتضح ذلك بوجه خاص في حالة الأجور بالقطعة. ورغم أن هذه الأخيرة، كما بينا، لا تؤثر على العلاقة العامة بين رأس المال والعمل، بين العمل الضروري والعمل الفائض، فإن النتيجة تختلف بالنسبة إلى العامل الفرد، وهي تختلف تبعاً لإنجازاته الخاص. أما في حالة العبد، فإن القوة الجسدية العظيمة أو الموهبة الخاصة قد تزيد قيمة بيع شخصه إلى شارب ما، ولكن ذلك لا يعنيه في شيء. غير أن الأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى العامل الحر الذي هو مالك قدرة - عمله.

[477] إن القيمة الأعلى لقدرة - عمله ينبغي أن تؤول إليه، وهذه تجد التعبير عنها في شكل أجور أعلى. لذا فإن هناك تباينات كبرى في الأجور المدفوعة، تبعاً لما إذا كان صنف خاص من العمل يتطلب قدرة - عمل أكثر تطوراً بكلفة أكبر أم لا وهذا يفسح مجالاً لتباين فردي نظراً لأنه يقدم للعامل، في الوقت نفسه، حافزاً لتطوير قدرة - عمله بالذات. ورغم أنه في حكم المؤكد أن جلّ العمل ينبغي أن يُنجز من قبل عمل غير ماهر (unskilled labour)، إلى هذا الحد أو ذاك، بحيث أن الغالبية الساحقة من الأجور تتحدد بقيمة قدرة - العمل البسيطة، مع ذلك يظل أمراً متاحاً للأفراد أن يرفعوا أنفسهم إلى مجالات أعلى باظهار موهبة أو طاقة خاصة. وهناك في الوقت نفسه إمكانية تجريدية بأن يستطيع هذا العامل أو ذاك أن يصبح رأسمالياً ومستغلاً لعمل الغير. إن العبد هو ملك سيد معين؛ والعامل ينبغي حقاً أن يبيع نفسه إلى رأس المال، ولكن ليس إلى رأسمالي بعينه، وهكذا يستطيع في حدود معينة أن يختار بيع نفسه لمن يشاء؛ بل يمكن له أيضاً أن يغير سيده. إن النتيجة المترتبة على كل هذه الفروق هي أن تجعل العامل الحر يعمل بشدة أكبر، واستمرارية أكثر، وأن يكون أكثر مرونة ومهارة من العبد، وذلك بمعزل تماماً عن واقع أن ذلك كله يؤهله لدور تاريخي مختلف بالمرّة. إن العبد يتلقى وسائل العيش التي يحتاجها في شكل مواد عينية يجري تثبيتها نوعاً وكماً، أي أنه يتلقى

قيماً - استعمالية. أما العامل الحر فإنه يتلقاها في شكل نقود، قيمة - تبادلية، الشكل الاجتماعي المجرد للثروة. ورغم أن أجوره في الواقع ليست سوى شكل الفضة أو الذهب أو النحاس أو الورق لوسائل العيش الضرورية التي ينبغي أن تنحلّ هذه إليها باستمرار - رغم أن النقود تؤدي هنا وظيفتها كوسيلة تداول، كشكل متلاش للقيمة - التبادلية، فإن تلك القيمة - التبادلية، الثروة المجردة، تبقى بين يديه كشيء أكثر من قيمة - استعمالية خاصة ميسّجة بتقييدات تقليدية ومحلية، تبقى كغاية ونتيجة لعمله. إن العامل نفسه هو من يحول النقود إلى أية قيم - استعمالية يشاء؛ إنه هو من يشتري السلع كما يشاء، وبوصفه مالك النقود، شاري السلع، فإنه يقف بالضبط في العلاقة نفسها مع بائعي السلع شأنه شأن أي شاري آخر. وبالطبع فإن شروط وجوده - والمقدار المحدود من قيمة النقود الذي يستطيع أن يحصل عليه - ترغمه على أن يقوم بمشترياته في نطاق اختيار محدود وضيق للسلع. ولكن حصول بعض التغييرات ممكن كما نرى من واقع أن الصحف، على سبيل المثال، تؤلف جزءاً من المشتريات الأساسية لعامل المدينة الإنكليزي. إن بوسعه أن يوفر أو يكتنز قليلاً. أو أن بوسعه تبذير نقوده على المشروبات. ولكن حتى عند ذاك فإنه يتصرف كذات حرة؛ إذ ينبغي له أن يدفع على طريقته الخاصة؛ إنه مسؤول أمام نفسه عن الطريقة التي ينفق بها أجوره. وهو يتعلم كيف يضبط نفسه، بالمقارنة مع العبد، الذي يحتاج إلى سيد. ولا بد من الاعتراف أن ذلك لا يصبح إلّا في إطار معابنتنا للتحويل من القن أو العبد إلى عامل حر. ففي مثل هذه الحالات تظهر العلاقة الرأسمالية بمثابة ارتقاء في موقع المرء في السلم الاجتماعي. لكن الحال مغاير تماماً حين يصبح الفلاح أو الحرفي المستقل عاملاً. فأية هوة سحيقة تفصل بين اليومان(*) الإنكليزي الفخور، الذي يتحدث عنه شكسبير، وبين العامل الزراعي المياوم الإنكليزي! وبما أن الهدف الوحيد للعمل في نظر العامل المأجور هو أجوره، النقود، كمية معينة من القيمة - التبادلية التي أزال عنها أي معلّم مميز من معالم القيمة - الاستعمالية، فإنه لا يبالي بتاتاً بمحتوى عمله، وبالتالي بالشكل الخاص لنشاطه. إذ بينما كان نشاطه في إطار النقابة الحرفية أو نظام الطوائف المغلقة(**) مهنة ونداء(***)

(*) Yeomanry الفلاح المستقل في إنكلترا. [ن.ع].

(**) Kastensystem : الطوائف المغلقة في الهند. [ن.ع].

(***) calling, Beruf, مهنة، أو نداء، وهي، حسب تصوير البروتستانتية (كالفرن) للعمل بمثابة تلبية لواجب أو نداء روحي. [ن.ع].

كان ذلك بالنسبة إلى العبد، أو إلى دابة الجرّ، مجرد شيء ينصب على كاهله، شيء يُفرض عليه، أي محض تحريك لقدرة - عمله. وباستثناء الحالة التي تكون فيها قدرة - العمل قد جُعِلت أحادية تماماً بفعل تقسيم العمل، فإن العامل الحر مستعد وراغب من حيث المبدأ في قبول كل تعديل ممكن في قدرة - عمله ونشاطه مما يَعهده بمكافآت أكبر (كما نرى ذلك من الطريقة التي يتدفق بها السكان الفائضون في الريف تدفقاً مستمراً على المدن). وإذا ما ثبت أن العامل عاجز، بهذا القدر أو ذاك، عن طلاقة الحركة هذه، فإنه يظل يعتبرها مفتوحة للجيل اللاحق، ويكون الجيل الجديد من العمال قابلاً، بصورة لا متناهية، للتوزّع على والتكيف مع، الفروع الصناعية المتسعة. وبوسعنا أن نرى طلاقة الحركة هذه، هذه اللامبالاة التامة إزاء المحتوى الخاص للعمل والتنقل الحر من فرع صناعي إلى آخر، رؤية واضحة تماماً في أميركا الشمالية، حيث لم يكن تطور العمل المأجور نسبياً، مقيداً ببقايا نظام النقابات الحرفية، إلخ. وتقف طلاقة الحركة هذه في تمايز صارخ مع الطبيعة التقليدية، الرتيبة كلياً، للعمل العبودي، الذي لا يتغير مع التبدلات الحاصلة في الإنتاج، بل يتطلب، على العكس، تكييف الإنتاج مع نمط العمل الجاري، الذي جرى إدخاله من زمان، وبات يمضي على النسق نفسه من جيل لآخر. إن جميع المعلقين الأميركيين يشيرون إلى هذه الظاهرة على سبيل إيضاح التمايز بين العمل الحر في الشمال والعمل العبودي في الجنوب (أنظر كايرنز)^(*) إن التطور المستمر لأشكال عمل جديدة، هذا التبدل المستمر (الذي يطابق تنوع القيم - الاستعمالية ويمثل بالتالي تقدماً حقيقياً في طبيعة القيمة - التبادلية) وبالتالي التقسيم المطرد للعمل في المجتمع بأسره: إن ذلك كله هو نتاج النمط الرأسمالي للإنتاج. إنه يبدأ بالإنتاج الحر على قاعدة النقابة الحرفية - الحرفة اليدوية حيثما لا يتعرقل ذلك بتحجر فرع المهنة المقصود.

بعد هذه التعليقات الإضافية حول الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، نتقل الآن [478] إلى:

الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال

إن السمات العامة للخضوع الشكلي تبقى على حالها، نعني خضوع عملية العمل إلى

(*) أنظر الهامش رقم (25) من هذا الجزء. [ن.ع].

رأس المال خضوعاً مباشراً، بصرف النظر عن وضع تطورها التكنولوجي. ولكن على هذا الأساس ينهض الآن نمط إنتاج خاص، متميز حتى تكنولوجياً - الإنتاج الرأسمالي - الذي يحول طبيعة عملية العمل وشروطها الفعلية. وعندما يحصل ذلك نشاهد الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال.

«الزراعة لأجل العيش... تتحول إلى زراعة لأجل التجارة.

تحسين التربة الوطنية. المكسة لهذا التغير». (أ. يونغ، الحساب الاقتصادي)، لندن، 1774، ص 49، الحاشية(*)

إن الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال يتطور في كل الأشكال التي ينمّيها فائض القيمة النسبي، في تمايز عن فائض القيمة المطلق.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال تقع ثورة كاملة (تتكرر باستمرار)⁽²⁹⁾ في نمط الإنتاج، في إنتاجية العمل وفي العلاقات بين العمال والرأسمالين.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، تصبح سائر التغيرات (changes) في عملية العمل، والتي بحثناها من قبل، حقيقة واقعة. إن القدرات الإنتاجية الاجتماعية التي يتمتع بها العمل تتطور الآن، ثم يأتي، مع الإنتاج واسع النطاق، التطبيق المباشر للعلم والتكنولوجيا الآلية. فمن جهة يوطد الإنتاج الرأسمالي نفسه كنمط إنتاج من جنس خاص (Sui generis) ويأتي إلى الوجود بشكل جديد للإنتاج المادي. ومن جهة ثانية يؤلف هذا الأخير ذاته قاعدة لتطور العلاقات الرأسمالية التي يفترض شكلها الملائم، بالتالي، مرحلة معينة من ارتقاء القوى المنتجة للعمل.

لقد سبق أن لاحظنا أن حداً أدنى معيناً، ومتنامياً باطراد من رأس المال هو في آنٍ واحد شرط ضروري مسبق ونتيجة دائمة للنمط الرأسمالي الخاص من الإنتاج. إذ ينبغي أن يكون الرأسمالي مالكاً أو حائزاً لوسائل الإنتاج على نطاق اجتماعي وبكميات تُغني عن المقارنة مع الإنتاج الممكن للفرد أو أسرته. إن مقدار الحد الأدنى من رأس المال في صناعة ما يزداد بنسبة تغلغله بواسطة الطرائق الرأسمالية ونمو القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل فيه. ويجب على رأس المال أن يزيد قيمة عملياته إلى الحد الذي تكتسب عنده أبعاداً اجتماعية، وبذلك يخلع أي طابع فردي كلياً. والحق أن إنتاجية

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1181. [ن.ع.]

(29) بيان الحزب الشيوعي (1848).

العمل، كتلة الإنتاج، كتلة السكان والسكان الفائضين التي يخلقها نمط الإنتاج هذا، هي بالضبط ما يستدعي إلى الوجود فروعاً صناعية جديدة ما إن يكون العمل ورأس المال قد تحررا. ويمكن لرأس المال، في هذه الفروع الجديدة من الصناعة، من جديد، أن يعمل على نطاق ضيق، وأن يجتاز مختلف الأطوار حتى يمكن تشغيل هذه الصناعة الجديدة على نطاق اجتماعي. وهذه العملية مستمرة. ويتسم الإنتاج الرأسمالي، في الوقت نفسه، [479] بميل إلى السيطرة على كل فروع الصناعة التي لم تُنتزع بعد، والتي لم تشهد سوى الخضوع الشكلي. وما إن يستولي على الزراعة واستخراج المعادن، وصناعة المنسوجات الرئيسية، إلخ، حتى يتحرك باتجاه القطاعات التي يكون فيها الحرفيون مستقلين بصورة شكلية، أو حتى أصيلة. ولقد سبقت الإشارة، في بحثنا للآلات، إن إدخال الآلات في إحدى الصناعات يقود إلى إدخالها في صناعات أخرى وفروع أخرى من الصناعة نفسها. وهكذا فإن إدخال آلات الغزل أدى إلى إدخال النول البخاري في النسيج، وإدخال الآلات في غزل القطن أدى إلى إدخال الآلات في صناعات غزل الصوف والكتان والحريز، إلخ. إن الاستخدام المتزايد للآلات في مناجم الفحم، ومعالج القطن، إلخ، جعل إدخال الإنتاج واسع النطاق في بناء الآلات محتوماً. وبمعزل تماماً عن تحسين وسائل النقل التي حتم الإنتاج واسع النطاق ضرورتها، فإن إدخال الآلات في الصناعات الهندسية للآلات - وبخاصة المحرك الدوراني - هو وحده الذي جعل السفن البخارية وسكك الحديد أمراً ممكناً، وأحدث ثورة في كامل صناعة بناء السفن. إن الصناعة واسعة النطاق تقذف بكتل ضخمة من السكان، لم تخضع بَعْدُ إلى الصناعات أو تخلق معها فضلاً نسبياً في السكان يلزم لتحويل الحرفة اليدوية أو المشروع الصغير، الرأسمالي شكلياً، إلى مؤسسة واسعة النطاق. أدناه مقطع مناسب من نواح المحافظين (التوري):

«في الأيام القديمة الخوالي، حين كان الشعار العام هو «عش ودَعْ غيرك يعيش»، كان كل أمرىء قانعاً بمهنة واحدة. ففي صناعة القطن، كان هناك نساجون، وغازلو أقطان، ومبيّضون، وصابغو أقمشة، وعدة فروع مستقلة أخرى، تعيش جميعاً على أرباح مهنتها المتوالية، وكلها، كما هو متوقع، راضية، سعيدة. وبمرور الوقت، حين كان المسار النازل للصناعة قد قطع شوطه إلى حد معين، أخذ الرأسماليون يتبنون فرعاً أول، ثم فرعاً آخر، إلى أن جاء الوقت الذي طُرد فيه كل الناس وألقوا في سوق العمل، ليبحثوا عن عيشهم بأفضل ما يستطيعون من سبل. وهكذا، رغم أنه لا يوجد ميثاق يضمن لهؤلاء الناس الحق

في أن يكونوا غازلي أقطان، صناعيين، طبّاعين، إلخ، مع ذلك فإن مجرى الأحداث قد محضهم احتكار الكل. لقد أصبحوا سادة الصنائع السبع، ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بمصلحة البلاد في الأعمال، فهناك خشية من أنهم أصبحوا سادة لا شيء من ذلك» (تركز الاقتصاد العام، كارلايل، 1833، ص56) (*)

إن النتيجة المادية للإنتاج الرأسمالي، إذا استثنينا تطوير القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، هي رفع كمية الإنتاج ومضاعفة وتنوع ميادين الإنتاج والميادين الثانوية الملحقة بها. ذلك أن التطور المطابق لذلك في القيمة - التبادلية للمنتجات لا ينبثق إلا عند ذاك - بوصفه الحقول التي يمكن للمنتجات فيها أن تنشط أو تحقق ذاتها كقيمة - تبادلية. إن «الإنتاج لأجل الإنتاج» - الإنتاج كغاية في ذاتها - يظهر حقاً على المسرح مع الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. وهو يظهر حالما يكون الغرض المباشر للإنتاج هو إنتاج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة، حالما تصبح القيمة - التبادلية للمنتج هي العامل الحاسم. لكن هذا الميل الملازم للإنتاج الرأسمالي لا يتحقق تحققاً كافياً - إنه لا يصبح أمراً ضرورياً، وهذا يعني ضرورياً من الوجهة التكنولوجية - إلا بعد أن يصبح النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، وبالتالي الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، حقيقة واقعة.

[480] لقد بحثنا هذا الأخير من قبل بالتفصيل، ولذلك يمكننا أن نورد الأمر هنا بإيجاز تماماً. إنه شكل من الإنتاج ليس مقيداً بمستوى من الحاجات مقرر سلفاً، وبالتالي فإنه لا يقرر سلفاً مجرى الإنتاج نفسه. (إن طابعه المتناقض يتضمن قيداً على الإنتاج يسعى هو باستمرار إلى التغلب عليه. من هنا الأزمات، وفيض الإنتاج، إلخ). وهذا جانب أول، بالمقارنة مع النمط السابق للإنتاج، وإن شئت (if you like)، فهذا هو الجانب الإيجابي. من جهة أخرى هناك الجانب السلبي، أو الطابع المتناقض: الإنتاج على الضد من المنتج ومن دون اكتراث له. وعليه، هناك المنتج الحقيقي كمجرد وسيلة للإنتاج، الثروة المادية كغاية في ذاتها. وهكذا فإن نمو هذه الثروة المادية يتحقق على الضد من الكائن البشري الفرد وعلى حسابه. إن إنتاجية العمل في العموم = الحد الأقصى للربح بالحد الأدنى من العمل، لذا فإن السلع تصبح أرخص باستمرار. ويصبح هذا قانوناً،

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1181. [ن.ع.]

مستقلاً عن إرادة الرأسمالي الفرد. ولا يصبح هذا القانون حقيقة واقعة إلا للسبب التالي وهو أنه عوضاً عن سيطرة الحاجات القائمة على نطاق الإنتاج، فإن كمية المنتجات المصنوعة تتحدد بالتزايد المطرد دوماً في نطاق الإنتاج الذي يمليه نمط الإنتاج نفسه. إن غايته هي أن يحتوي المنتج المفرد أكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع، ولا يتم بلوغ ذلك إلا بالإنتاج لأجل الإنتاج. ويتجلى ذلك بمثابة قانون، من جهة، نظراً لأن الرأسمالي الذي ينتج على نطاق أضيق مما ينبغي، يضع في متوجاته كمية من العمل أكثر مما هو ضروري اجتماعياً. نقصد القول، إنه يتجلى كتجسيد كاف لـ قانون القيمة الذي لا يتطور تطوراً كاملاً إلا على أساس الإنتاج الرأسمالي. ولكنه يتجلى من جهة ثانية في الأمر التالي وهو أن الرأسمالي الفرد إذ يرغب في إحباط هذا القانون أو الالتفاف عليه وتحويله إلى مصلحته، فإنه يعمل على خفض القيمة الفردية لسلعته إلى النقطة التي يهبط عندها من دون قيمته المعينة اجتماعياً.

وعداً عن الزيادة في مقدار الحد الأدنى من رأس المال الضروري للإنتاج، فإن لجميع أشكال إنتاج (فائض القيمة النسبي) سمة واحدة مشتركة. وتتمثل هذه في أن ترشيد شروط اجتماع الكثير من العمال المتعاونين سوية، يسمح بالتوفيرات. ويتميز هذا مع تجزؤ الشروط في الإنتاج ضيق النطاق، نظراً لأن فعالية شروط الإنتاج الجماعية هذه لا تؤدي إلى زيادة متناسبة في كتلتها وقيمتها. إن كونها تُستخدم في آن واحد بصورة جماعية يؤدي إلى خفض قيمتها النسبية (ارتباطاً بالمنتج) مهما كان نمو كتلة قيمتها المطلقة كبيراً.

العمل المنتج والعمل غير المنتج

نود هنا معالجة هذا الأمر بإيجاز قبل أن نلقي نظرة أخرى أبعد على تغير شكل رأس المال، الناجم عن النمط الرأسمالي للإنتاج.

بما أن الغاية المباشرة والمنتج الأصلي للإنتاج الرأسمالي هو فائض القيمة، فإن العمل لا يكون منتجاً، وممثل قدرة - العمل لا يكون عاملاً منتجاً، إلا إذا كان هذا العمل وكان هذا الممثل لقدرة - العمل يخلق مباشرة فائض قيمة، أي أن العمل المنتج الوحيد هو ذلك الذي يُستهلك مباشرة في مجرى الإنتاج من أجل إنماء قيمة رأس المال. ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر البسيطة لعملية العمل، فإن العمل يبدو منتجاً إذا ما حقق ذاته في منتج، أو في سلعة بالأحرى. أما من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي فإن

بوسعنا أن نضيف الميزة التالية وهي أن العمل يكون منتجاً إذا قام بإنماء قيمة رأس المال مباشرة، أو خلق فائض-قيمة (surplus-value). نقصد القول، إن العمل يكون منتجاً إذا ما تحقق في فائض قيمة دون مُعادل للعامل، خالقها؛ أي ينبغي له أن يتجلى في منتج فائض (surplus-product)، أي في علاوة إضافية في السلعة لمصلحة محتكر وسائل العمل (means of labour)، أي الرأسمالي. إن العمل الذي يكون منتجاً هو فقط ذلك العمل الذي يضع رأس المال المتغير، وبالتالي رأس المال الكلي، باعتباره $r + \Delta r =$ $r + \Delta$ م. وعليه فإن العمل هو الذي يخدم رأس المال مباشرة كذات منفذة (agency) لإنماء قيمته ذاتياً، كوسيلة لإنتاج فائض القيمة.

إن عملية العمل الرأسمالية لا تلغي التحديدات العامة لعملية العمل. إنها تنتج معاً منتجاً وسلعة. ويظل العمل منتجاً طالما راح يشيء نفسه في سلع، كوحدة للقيمة - التبادلية والقيمة - الاستعمالية. ولكن ليست عملية العمل سوى وسيلة للنمو الذاتي لقيمة رأس المال. وعليه، فإن العمل يكون منتجاً إذا ما تحول إلى سلع، ولكن حين ننظر إلى السلعة المفردة نجد أن نسبة معينة منها تمثل عملاً غير مدفوع، وحين نأخذ كتلة السلع بكاملها، نجد بالمثل أن نسبة معينة من هذه الكتلة تمثل عملاً غير مدفوع. وباختصار يتضح أن هذا هو منتج لا يكلف الرأسمالي قرشاً.

إن العامل الذي يؤدي عملاً منتجاً هو عامل منتج، والعمل الذي يؤديه هو عمل منتج، إذا كان يخلق، مباشرة، فائض قيمة، أي إذا كان ينمي قيمة رأس المال.

إن البلادة البورجوازية هي وحدها ما يشجع النظرة القائلة بأن الإنتاج الرأسمالي هو [481] إنتاج في شكله المطلق، الشكل الأصيل للإنتاج الذي رسمته الطبيعة. وإن البورجوازي وحده من يستطيع خلط السؤالين: ما هو العمل المنتج؟ وما هو العامل المنتج من وجهة نظر الرأسمالية؟ بالسؤال: ما هو العمل المنتج عموماً؟ إن البورجوازيين وحدهم من يستطيع أن يرضى قانعاً بالجواب المتسم بالحشو والتكرار، والقائل إن كل عمل يكون منتجاً إذا أنتج عموماً، إذا تمخض عن منتج أو عن أي قيمة - استعمالية أخرى عموماً، أو عن أي شيء إطلاقاً.

إن العامل المنتج الوحيد هو العامل الذي يكون عمله = الاستهلاك المنتج لقدرة - العمل (لحامل ذلك العمل) من جانب رأس المال أو الرأسمالي. يترتب على ذلك أمران:

أولاً - مع تطور الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، أو تطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، لا يعود العامل الفرد، بصورة متزايدة، الرافعة الحقيقية لعملية العمل

الكلية، فعوضاً عن ذلك هناك قدرات - العمل الموحدة اجتماعياً ومختلف قدرات العمل المتنافسة التي تؤلف معاً ماكنة الإنتاج الكلية، التي تسهم، بطرق مختلفة تماماً، في العملية المباشرة لصنع السلع، أو بوجه أدق، في هذا الإطار، خلق المنتج. فالبعض يعمل بشكل أفضل بيديه، وآخرون برؤوسهم، واحد كمدير (manager)، مهندس (engineer)، تكنولوجي، إلخ، وآخر كناظر (overlooker)، وثالث كعامل يدوي أو حتى عامل مساعد. إن عدداً متزايداً أبداً من أصناف قوى العمل تُدرج في المفهوم المباشر لـ العمل المنتج، ويُصنف حاملوه، أي أولئك الذين يؤدون، بأنهم عمال منتجون، عمال يستغلهم رأس المال مباشرة، ويخضعون لعملية إنتاجه وإنمائه. ولو أخذنا العامل الكلّي، أي إذا أخذنا سائر الأعضاء الذين يؤلفون معاً الورشة، لرأينا أن نشاطهم الموحد يؤدي مادياً إلى منتج إجمالي، هو في الوقت عينه كتلة كلية من السلع. وليس مهماً هنا إن كانت وظيفة عامل مفرد، لا يزيد عن عضو من أعضاء هذا العامل الجماعي، هي على مسافة أبعد أو أقرب من العمل اليدوي المباشر. ولكن عندئذ: إن نشاط قدرة - العمل الكلية هي استهلاكها استهلاكاً إنتاجياً مباشراً على يد رأس المال، أي إنها عملية النمو الذاتي لقيمة رأس المال، وبالتالي، كما سنبين لاحقاً، الإنتاج المباشر للقيمة - الفائضة، التحويل المباشر لهذه الأخيرة إلى رأسمال.

ثانياً - إن تحديد العمل المنتج تحديداً أكثر تفصيلاً ينبع من السمات المميزة للإنتاج الرأسمالي كما وصفناها. ففي المقام الأول، إن مالك قدرة - العمل يواجه رأس المال أو الرأسمالي، بصورة لا عقلانية، كما رأينا التعبير عنها، كبائع لملكه، فهو البائع المباشر لـ العمل الحي، لا للسلعة. إنه عامل مأجور. هذه هي المقدمة الأولى. ثانياً، ما إن تتم هذه العملية الاستهلاكية (وهي في الواقع جزء من التداول) حتى تُدمج قدرة - عمله، أو عمله، مباشرة كعنصر حي في عملية إنتاج رأس المال، لتصبح واحدة من مكوناته، مكوناً متغيراً يعمل، بالإضافة إلى ذلك، جزئياً على صيانة قيم رأس المال الموظفة، وجزئياً على إعادة إنتاجها. بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك؛ إنها تنمي هذه القيم، ثم تحولها، من خلال خلق فائض القيمة، إلى قيمة تنمي قيمة نفسها ذاتياً، إلى رأسمال. إن هذا العمل يتشياً ذاتياً على نحو مباشر في عملية العمل باعتباره مقداراً سيالاً من القيمة.

ومن الممكن أن يتوافر الشرط الأول لا الثاني. إذ يمكن للعامل أن يكون عاملاً مأجوراً، عاملاً مياوماً، إلخ. يحصل ذلك حيثما تكون اللحظة الثانية غائبة. إن كل عامل منتج هو عامل مأجور، ولكن ليس كل عامل مأجور هو عامل منتج. فحيثما جرى شراء

العمل بغية استهلاكه كقيمة - استعمالية، ك خدمة لا للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير بواسطة حيويته الخاصة هو بالذات، ولا لدمجه في العملية الرأسمالية للإنتاج - حيثما يحصل ذلك، لا يكون العمل منتجاً، ولا يكون العامل المأجور عاملاً منتجاً. إن عمله يُستهلك لأجل قيمته - الاستعمالية، لا كخالق لقيمة - تبادلية؛ إنه يُستهلك بصورة لا منتجة، وليس بصورة منتجة. من هنا لا يواجهه الرأسمالي وهو في دور رأسمالي، أي كممثل لرأس المال. إن النقود التي يدفعها هي إيراد وليست رأسمالاً وإن استهلاكها لا يوضع في صيغة (ن - س - ن)، بل (س - ن - س) (وهذا الـ «س» هي العمل أو الخدمة ذاتها). إن النقود تقتصر، هنا، على وظيفة وسيلة تداول لا رأسمال.

[482] إن الخدمات التي يشتريها الرأسمالي، طوعاً أو قسراً (من الدولة، على سبيل المثال)، لأجل قيمتها - الاستعمالية لا تُستهلك بصورة منتجة ولا يمكن أن تصبح عوامل رأسمال أكثر من السلع التي يشتريها لأجل استهلاكه الشخصي. إنها لا تصبح عوامل رأسمال؛ وهي بالتالي ليست عاملاً منتجاً، وحاملوها، أي أولئك الذين يقومون بها، ليسوا عمالاً متجين.

وكلما أصبح الإنتاج على نحو متزايد إنتاجاً لسلع بات لزاماً على كل شخص، ورغب كل شخص أكثر، في أن يصبح متعاملاً بسلع، وأراد كل شخص أكثر أن يجني نقوداً، إما من منتج ما، وإما من خدماته، إذا كان متوجه لا يوجد طبيعياً إلا في شكل خدمة؛ ويظهر هذا الجني للنقود كغاية نهائية للنشاط أياً كان نوعه⁽³⁰⁾ إن ميل سائر المنتجات لأن تكون سلعاً، وكل عمل لأن يكون عاملاً مأجوراً، هو ميل مطلق في الإنتاج الرأسمالي. إن كتلة كاملة من الوظائف والنشاطات التي كانت محاطة في السابق بمسحة قداسة، والتي كانت تُعد غاية في ذاتها، والتي كانت تؤدي دون مقابل، أو أن الدفع كان يجري بطرق ملتوية (مثل كل المهن، المحامون، الأطباء، في إنكلترا، حيث لم يكن بوسع المحامي (barrister) أو الطبيب (physician) وليس بوسعه أن يطلب مدفوعات حتى يومنا هذا) - إن هؤلاء جميعاً يتحولون مباشرة إلى عمال مأجورين، مهما بلغت نشاطاتهم والمدفوعات إليهم من تنوع⁽³¹⁾ ومن جهة أخرى، فإن تقدير قيمتهم - سعر مختلف هذه النشاطات، من المومس إلى الملك - يصبح موضوعاً للقوانين الناظمة لسعر العمل المأجور. إن التضمينات التي تحتويها هذه النقطة الأخيرة ينبغي استكشافها في

(30) أرسطو.

(31) بيان الحزب الشيوعي (1848).

أطروحة خاصة عن العمل المأجور والأجور، لا في هذا الموضع. والآن، فإن واقع أن كل الخدمات تتحول، مع نمو الإنتاج الرأسمالي إلى عمل مأجور، وأولئك الذين يزاولونها إلى عمال مأجورين، إنما يعني أنهم يميلون على نحو متزايد إلى أن يُخلطوا مع العامل المنتج، لمجرد أنهم يشاطرونه هذه الخاصية. إن هذا الخلط يزداد إغراء لأنه ينبع من الإنتاج الرأسمالي وهو ظاهرة نموذجية مميزة له. من جهة ثانية، يخلق ذلك ثغرة للتبريرين من أجل تحويل العامل المنتج، لمجرد أنه عامل مأجور، إلى عامل يقتصر على مبادلة خدماته (أي عمله كقيمة - استعمالية) لقاء النقود. وهذا يسهل عليهم القفز على السمة المميزة الخاصة (differentia specifica) لهذا «العامل المنتج» وللإنتاج الرأسمالي، بوصفه إنتاج فائض قيمة، إنماء ذاتياً لقيمة رأس المال الذي لا يكون العمل الحي فيه أكثر من ذات منفذة أحلها رأس المال في جسده بالذات. إن الجندي هو عامل مأجور، مرتزق، لكن ذلك لا يجعل منه عاملاً منتجاً.

ثمة خطأ آخر ينبع من مصدرين:

أولاً - هناك، في الإنتاج الرأسمالي، على الدوام، أجزاء معينة من العملية الإنتاجية تتم بطريقة تميز أنماط إنتاج سابقة، لم تشهد بعد علاقات رأس المال والعمل المأجور، وبالتالي لا يمكن فيها بالمرّة تطبيق المفاهيم الرأسمالية عن العمل المنتج والعمل غير المنتج. ولكن تماشياً مع نمط الإنتاج المهيمن، نجد أنه حتى تلك الأنواع من العمل التي لم تخضعها الرأسمالية في الواقع الفعلي تكون خاضعة مثالياً في الفكر. فمثلاً إن الشغل الذي يشتغل لنفسه بنفسه (self employing labourer) هو عامل مأجور لنفسه؛ ووسائل إنتاجه الخاصة تبدو له، في فكره بالذات، بهيئة رأسمال. وباعتباره رأسمالي نفسه، فإنه يدفع نفسه للعمل كعامل مأجور. إن مثل هذا الخروج على القياس يوفر فرصاً رحبة لكل أصناف الهذر عن الفارق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج.

ثانياً - إن أنواعاً معينة من العمل غير المنتج قد ترتبط، عَرَضاً، بعملية الإنتاج، بل إن [483] سعرها قد يدخل حتى في سعر السلعة. نتيجة لذلك فإن النقود المنفقة عليها تؤلف جزءاً من رأس المال الموظف، والعمل الذي يلزمها يمكن أن يظهر بمثابة عمل بودل لا لقاء إيراد بل مباشرة لقاء رأسمال.

كمثال على ذلك دعونا نعين الضرائب، أي سعر خدمات الحكومة. لكن الضرائب تنتمي إلى النفقات غير المثمرة للإنتاج (*faux frais de Production*) ويقدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج الرأسمالي، فإنها في ذاتها ولذاتها عرضية، ويمكن أن تكون أي شيء عدا عن ظاهرة ضرورية، ملازمة، ناجمة عنه. فلو أن سائر الضرائب غير المباشرة. مثلاً،

حوّلت إلى مباشرة، فإن الضرائب ستُدفع الآن كما كانت تدفع قبلاً، ولكنها ستكف عن أن تكون توظيف رأسمال، وستكون، عوضاً عن ذلك إنفاقاً لإيراد. إن كون هذه التغيرات في الشكل ممكنة تبين طبيعتها السطحية، الخارجية، العرضية، بمقدار ما يمس ذلك العملية الرأسمالية للإنتاج. وإن تغيرات شكلية مماثلة للعمل المنتج سوف تعني من جهة أخرى، نهاية الإيراد من رأس المال، ونهاية رأس المال نفسه.

هناك أمثلة أخرى هي المرافعات القانونية، والاتفاقات التعاقدية، إلخ، إن كل الشؤون من هذا الصنف تتعلق بتعهدات بين مالكي سلع بصفتهم شراء وبائعين للسلع، ولا شأن لها بالعلاقات بين العمل ورأس المال. وإن أولئك المنخرطين طرفاً فيها قد يصبحون عمالاً مأجورين لرأسمال؛ لكن ذلك لا يجعل منهم عمالاً منتجين.

إن العمل المنتج هو مجرد اختصار لمرتب كامل من نشاطات العمل وقدرة - العمل في نطاق العملية الرأسمالية للإنتاج. وهكذا حين نتحدث عن عمل منتج، فإننا نقصد عمالاً محدداً اجتماعياً، عمالاً يتضمن علاقة خاصة تماماً بين شاري العمل وبائعه. إن العمل المنتج يُبادل، مباشرة، لقاء النقد بصفته رأسمالاً، أي لقاء نقود هي في ذاتها رأسمال، هي مكرسة لأداء وظيفة رأسمال، وهي تواجه قدرة - العمل كرأسمال. وهكذا فإن العمل المنتج هو عمل يعيد للعامل إنتاج قيمة قدرة - عمله كما هي محددة سلفاً، وهو، بوصفه نشاطاً خالقاً للقيمة، ينمي قيمة رأس المال ويواجه العامل بالقيم التي خلقت على هذا النحو وحوّلت إلى رأسمال. إن العلاقة الخاصة بين العمل المتشبيّه والعمل الحي التي تحوّل الأول إلى رأسمال إنما تحوّل الثاني أيضاً إلى عمل منتج.

إن المنتج الخاص لعملية الإنتاج الرأسمالية، أي فائض القيمة، لا يُخلق إلا من خلال التبادل مع العمل المنتج.

إن ما يُسبغ عليه قيمة - استعمالية مميزة بالنسبة إلى رأس المال، ليس نفعه الخاص، أكثر مما هو الأمر مع الصفات النافعة الخاصة للمنتج الذي يتشبه فيه. إن نفعه لرأس المال هو قدرته على توليد قيمة - تبادلية (فائض قيمة).

إن عملية الإنتاج الرأسمالية لا تنطوي فقط على إنتاج سلع. إنها عملية تمتص العمل غير المدفوع، وتجعل من وسائل الإنتاج وسائل لا اعتصار عمل غير مدفوع.

يتضح مما تقدم أنه لوصف العمل بأنه منتج، تلزمنا خصائص لا صلة لها بالبنية، في ذاتها ولذاتها، بالمحتوى الخاص للعمل، بنفعه المتميز أو بالقيمة - الاستعمالية التي يحلّ فيها.

لذا فإن عمالاً يتسم بالمحتوى الواحد نفسه يمكن أن يكون منتجاً أو لامتجاً. [484]

وعلى سبيل المثال فإن ميلتون، الذي نظم «الفردوس المفقود» (*Paradise Lost*)، كان عاملاً غير منتج. من جهة ثانية، فإن الكاتب الذي يصنع مؤلفاً لناشره بأسلوب المصنع هو عامل منتج. لقد أنتج ميلتون الفردوس المفقود، مثلما تنتج دودة القز الحرير، كنشاط حيوي لطبيعته الخاصة بالذات، وقد باع منتوجه فيما بعد بخمسة جنيهات، وبذا أصبح تاجر سلع. لكن البروليتاري الأدبي في لايبزيغ الذي ينتج كتباً، مثل موسوعة الاقتصاد السياسي، بطلب من الناشر، هو قريب تماماً من العمل المنتج طالما أن رأس المال استولى على إنتاجه، ولم يحصل هذا إلا لزيادته. إن مغنية تصدح مثل عصفور هي عامل غير منتج. أما إذا باعت أغنيها لقاء نقود، فإنها تكون، إلى هذا الحد، عاملة مأجورة أو تاجرة سلع. أما إذا تعاقدت هذه المغنية مع رب عمل يجعلها تغني بهدف جني النقود، فإنها تصبح عاملاً مأجوراً، ما دامت تنتج على نحو مباشر رأسمالاً. إن معلم المدرسة الذي يعلم الآخرين ليس بعامل منتج. أما معلم المدرسة الذي يعمل بأجور في مؤسسة إلى جانب آخرين، مستخدماً عمله لزيادة نقود رب العمل الذي يملك مؤسسة نشر المعرفة (*Knowledge mongering institution*)، إنما هو عامل منتج. غير أن عمالاً من هذا الصنف نادراً ما يكون قد وصل، في الجزء الأعظم منه، إلى مرحلة خضوعه، حتى شكلياً، إلى رأس المال، بل لا يزال ينتمي في الأساس إلى أشكال انتقالية.

وعلى العموم، فإن نماذج العمل التي تُستهلك كخدمات وليس في منتجات منفصلة عن العامل، وبالتالي غير قادرة على الوجود كسلع، بصورة مستقلة عنه، ولكنها مع ذلك قابلة لأن تُستغل مباشرة، بالمعنى الرأسمالي، هي نموذج ذو أهمية متناهية في الصغر حين تُقارن بكتلة الإنتاج الرأسمالي. وعليه يمكن اغفالها كلياً، وتمكن معالجتها تحت مقولة العمل المأجور الذي ليس، في الوقت نفسه، عملاً منتجاً.

إن من الممكن بالنسبة إلى نموذج واحد من العمل (مثل البستنة، الخياطة، (*gardening tailoring*) إلخ) أن يؤديه الإنسان العامل (*workingman*) نفسه إما في خدمة رأسمالي صناعي أو لحساب زبون مباشر. وهو عامل مأجور أو عامل مياوم في كلا الموقفين، ولكنه عامل منتج في الحالة الأولى، وغير منتج في الثانية، لأنه ينتج رأسمالاً في الأولى أما في الثانية فلا؛ لأن عمله في الحالة الأولى عنصر في عملية الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، أما في الثانية فهو ليس كذلك.

إن شطراً كبيراً من المنتج السنوي الذي يُستهلك كإيراد، وبالتالي لا يعود للدخول

ثانية في الإنتاج كوسيلة له، يتألف من أغلب المنتجات المبهرجة (القيم - الاستعمالية) المكرسة لإشباع أكثر الشهوات والخيالات (fancies) فقراً. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالعمل المنتج، على أي حال، فإن محتوى هذه المواضيع لا أهمية له البتة لتحديد العمل المنتج (رغم أن نمو الثروة، كما هو واضح، سيواجه، حتماً، عقبة كأداء إذا ما جرت إعادة إنتاج جزء متضخم، بهذه الطريقة، بدلاً من إعادة تحويله إلى وسائل إنتاج وعيش، لكيما يجري امتصاصه من جديد - أي باختصار يُستهلك إنتاجياً - في عملية إعادة إنتاج سلع أو قدرة - عمل). إن هذا النمط من العمل المنتج إنما ينتج قيمة - استعمالية ويتشباها في منتجات مكرسة، حصراً، لاستهلاك غير إنتاجي. ففي واقعها العملي، أي بصفتها مواد، فإنها بلا قيمة - استعمالية لعملية إعادة الإنتاج. (إذ ليس بوسعها أن تكتسب ذلك إلا من خلال الأيض المادي، من خلال التبادل مع القيم الاستعمالية المنتجة؛ ولكن هذه مجرد ازاحة. إذ لا بد لها، في مكان ما، من أن تُستهلك بصورة غير منتجة؛ إن مواد أخرى مماثلة ممن تدرج في مقولة الاستهلاك غير المنتج، يمكن لها، إن دعت الحاجة، أن تؤدي من جديد وظيفة رأسمال. ثمة المزيد عن ذلك في الكتاب الثاني، الفصل الثالث^(*)، حول عملية إعادة الإنتاج. ونود أن نقتصر هنا على تعليق واحد استباقاً لذلك: إن النظرية الاقتصادية العادية تجد أن من المستحيل التفوه بكلمة معقولة واحدة عن العوائق التي تقيد إنتاج مواد الترف حتى من وجهة نظر الرأسمالية نفسها. غير أن المسألة بسيطة تماماً، إذا ما جرى فحص عناصر عملية إعادة الإنتاج فحصاً منتظماً. فإن عانت عملية إعادة الإنتاج اختناقاً، أو إذا كان تقدمها، بمقدار ما إن ذلك يتحدد بالنمو الطبيعي للسكان، معاقاً بفعل اختلال نسبة العمل المنتج المُحوّل إلى أصناف غير منتجة، ينبع من ذلك أن وسائل العيش أو وسائل الإنتاج لن يعاد إنتاجها بالكميات الضرورية. في هذه الحالة يمكن أن نلعن صناعي السلع الاستهلاكية من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي. وما عدا ذلك فإن السلع الاستهلاكية ضرورية مطلقة لنمط إنتاج يخلق الثروة لغير المنتج، وينبغي له، بناء على ذلك، أن يقدم تلك الثروة في أشكال لا تسمح بحيازة هذه الثروة إلا لمن يتمتعون).

إن هذا العمل المنتج، بالنسبة إلى العامل نفسه، هو، شأن أي عمل آخر، مجرد وسيلة لإعادة إنتاج وسائل العيش التي تلزمه. أما بالنسبة إلى الرأسمالي الذي لا يكثر

(*) رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الرابع. [ن.ع].

قط لا بطبيعة القيمة - الاستعمالية ولا بطابع العمل الفعلي الملموس المستخدم، فإن ذلك هو ببساطة - وسيلة لسكّ النقود، وسيلة لإنتاج فائض قيمة.

(un moyen de battre monnaie, de produire la survalue).

[485] إن الرغبة في تحديد العمل المنتج والعمل غير المنتج بلغة محتوَاهما المادي، تنبع، من ثلاثة مصادر.

(1) الصنمية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، والناבעة من ماهيته. ويتمثل ذلك في اعتبار مقولات الأشكال الاقتصادية، مثل كون الشيء سلعة أو عملاً منتجاً، لاعتبارها في ذاتها ولذاتها بمثابة الحاملات المادية لهذه التحديدات الشكلية أو المقولات؛

(2) عند النظر إلى عملية العمل بما هي عليه، يُعدّ العمل منتجاً فقط إذا أدى إلى منتج (وبما أننا معنيون هنا بالثروة المادية وحدها، فيجب أن يكون هذا منتجاً مادياً)؛

(3) في عملية إعادة الإنتاج الفعلية - آخذين فقط لحظاتها الحقيقية - هناك فارق كبير يؤثر على تكوين الثروة، بين العمل المنغمر في مواد ضرورية لإعادة الإنتاج، وعمل معني بمواد الترف حصراً.

(مثال: إنه لأمر لا يعنيني بتاتاً إذا ما اشتريت بنطلوناً، أو إذا اشتريت قماشاً وأتيت بمساعد خياط إلى بيتي ليخيطه وأدفع له لقاء خدمته (خياطة البنطلون). أو أن أشتريه من الخياط التاجر لأنه أرخص. في كلتا الحالتين أحول النقود التي أنفق إلى قيمة - استعمالية تؤلف جزءاً من استهلاكي الفردي، وهذا مكرس لإشباع حاجتي الفردية غير أنني لا أحولها إلى رأسمال. وإن مساعد الخياط يؤدي لي خدمة مماثلة بصرف النظر عما إذا كان يعمل لأجل الخياط التاجر، أم في بيتي. من جهة أخرى، حين يُستخدم مساعد الخياط نفسه هذا 12 ساعة عمل، ويُدفع له عن 6 ساعات، إن الخدمة التي يؤديها، إذن، هي أن يؤدي 6 ساعات عمل مجاناً. وكون أن هذه الصفقة تتجسد في نشاط صنع البنطلون لا تعمل سوى على إخفاء طبيعتها الحققة. ويسعى الخياط التاجر، حالما يقدر، إلى تحويل البنطلون من جديد إلى نقود، أي إلى شكل يخفي فيه، كلية، الطابع المتميز لعمل الخياطة، وتغدو الخدمة المقدمة متجسدة في واقع أن تالراً واحداً قد صار أثنين).

وعلى العموم، يمكن لنا القول إن الخدمة هي مجرد تعبير عن قيمة - استعمالية خاصة للعمل حين يكون هذا الأخير نافعاً لا كمادة، بل كنشاط. [أنا أعطي حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تفعل، أنا أفعل حتى أنت تعطي، أنا أعطي حتى أنت تعطي].

(Do ut facias, Facio ut Facias, Facio ut des, do ut des). - (إن سائر هذه الصيغ قابلة للحلول محل بعضها إزاء الوضع الواحد نفسه، أما في الإنتاج الرأسمالي فإن صيغة أنا أعطي لكي تفعل (Do ut Facias)*) تعبر عن علاقة خاصة تماماً بين الثروة المتشبهة والعمل الحي. وعليه، وبما أنه لا توجد في هذا الشراء للخدمات، العلاقات الخاصة لرأس المال بالعمل - فإما أن تكون مطموسة المعالم وإما غائبة ببساطة - فمن الطبيعي أن تكون هذه الصيغة الشكل الذي يفضلها ساي وباستيا، وشركاؤهما، للتعبير عن علاقة رأس المال بالعمل).

إن العامل أيضاً يشتري خدمات بنقوده. وهذا شكل للإنفاق، ولكنه ليس بأي حال طريقاً لتحويل النقود إلى رأسمال.

فليس ثمة مَنْ يشتري «خدمات» طيبة أو قانونية كوسيلة لتحويل نقوده المُنفَقَة إلى رأسمال.

إن نسبة كبيرة من الخدمات تنتمي إلى تكاليف استهلاك السلع. الطباخون مثلاً. إن التمايز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج يتوقف حصراً على ما إذا كان العمل يُبادل لقاء النقود كنقود، أو لقاء النقود كرأسمال. فمثلاً، لو اشتريت سلعة من شغل يعمل لنفسه بنفسه (selfemploying labourer)، حرفي (artisan)، إلخ، فإن المقولة لن تدخل في البحث، لأنه لا يوجد أي تبادل مباشر بين النقود والعمل من أي نوع، بل مجرد تبادل بين النقود والسلعة.

(أما في حالة الإنتاج غير المادي، فهناك إمكانيتان، حتى حين يتم ذلك بصورة خالصة [486] لأجل التبادل، إنتاج السلع، إلخ:

(1) إنه يؤدي إلى سلع توجد منفصلة عن المنتج، أي أن بوسعها أن تمضي للتداول كسلع في الفترة الفاصلة بين الإنتاج والاستهلاك؛ مثل الكتب، اللوحات وسائر منتجات الفن، كشيء متميز عن الانجاز الفني للرسام الممارس. هنا لا يكون الإنتاج الرأسمالي ممكناً إلا في حدود ضيقة جداً. وعدا عن حالات النحاتين (sculptors)، مثلاً، الذين يستخدمون مساعدين لهم، فإن هؤلاء الناس (حيثما لا يكونون مستقلين) يعملون أساساً لأجل رأس المال التجاري، أي باعة الكتب مثلاً؛ وهو نموذج انتقالي في ذاته، ولا يمكن إلا أن يفضي إلى نمط رأسمالي للإنتاج بالمعنى الشكلي.

(*) سبق لماركس أن استعرض هذه الصيغ في القانون الروماني، بتسلسل مغاير. انظر: الطبعة الألمانية، ص 563، الطبعة العربية، ص 663. [ن.ع].

ولا يتغير الوضع لمجرد أن الاستغلال يكون على أشده في هذه الأشكال الانتقالية بالضبط؛

(2) لا يكون المنتج منفصلاً عن فعل الإنتاج. هنا أيضاً لا يأتي النمط الرأسمالي للإنتاج إلا على نطاق محدود، ولا يمكن له أن ينشط بطبيعة الأمور ذاتها، إلا في مساحات معينة (إنني أريد الدكتور لا ساعيه الغلام). وكمثال، لا يستطيع المعلمون، في مؤسسات التعليم، أن يكونوا أكثر من عمال مأجورين عند منظم مشروع مصنع التعليم. ويمكن إهمال مثل هذه الظواهر الواقعة على الأطراف بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي ككل).

«إن العامل المنتج [هو ذلك الذي يزيد] مباشرة ثروة سيده» (مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، ط 2، لندن، 1836، [ص 47، الحاشية]) (*)

إن التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج أمر حيوي للتراكم، نظراً لأن التبادل لقاء العمل المنتج هو وحده الذي يمكن أن يفي بأحد شروط إعادة تحويل فائض القيمة إلى رأس مال.

إن الرأسمالي، بصفته ممثلاً لرأس المال الإنتاجي المنخرط في عملية الإنماء الذاتي، يؤدي وظيفة منتجة. وتقوم هذه على توجيه واستغلال العمل المنتج. وبالتمايز عن أقرانه مستهلكي فائض القيمة الذين لا يدخلون في علاقة فعالة مباشرة كهذه مع إنتاجهم، فإن طبقته هي طبقة منتجة بامتياز (*par excellence*). (إن الرأسمالي بوصفه موجهاً لعملية العمل، يؤدي عملاً منتجاً بمعنى أن عمله منخرط في العملية الكلية التي تتحقق في المنتج). ونحن معنيون هنا، حصراً، برأس المال داخل عملية الإنتاج المباشرة. إن الوظائف الأخرى لرأس المال والذوات المنفذين الذين يستخدمهم في إطار هذه الوظائف، تُولف موضوعاً يُترك لما سيأتي فيما بعد.

إن تحديد العمل المنتج (وبالتالي تحديد ضده، أي العمل غير المنتج) يركز على واقع أن إنتاج رأس المال هو إنتاج فائض قيمة، والعمل الذي يستخدمه هو عمل ينتج فائض قيمة.

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع.]

[487] المنتج الصافي والمنتج الإجمالي

(قد يلائم ذلك بصورة أفضل المجلد الثالث، الفصل الثالث).

بما أن غاية الإنتاج الرأسمالي (وبالتالي العمل المنتج) ليست وجود المنتج، بل إنتاج فائض القيمة، يترتب على ذلك أن كل عمل ضروري لا ينتج عملاً فائضاً هو عمل زائد عن اللزوم ولا قيمة له بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. فكل منتج إجمالي (Produit brut) يقتصر على إعادة إنتاج العامل، أي لا يخلق أي منتج صاف (Produit net) (Suplus produce) هو زائد عن اللزوم شأن العامل نفسه. وهكذا فإن العمال الذين كانوا لا غنى عنهم لخلق المنتج الصافي، في مرحلة معينة من التطور، يمكن أن يصبحوا زائدين عن اللزوم في مرحلة من الإنتاج أكثر تقدماً تستغني عن خدماتهم. بتعبير آخر، إن كتلة الناس المربحين (Profitable) للرأسمالية هي وحدها الضرورية. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. «أليست الفائدة الحقيقية لأمة من الأمم مماثلة» (لمصلحة الرأسمالي الخاص الذي تكون «المسألة بالنسبة إليه غير مهمة سواء استخدم رأسماله مائة أو ألف رجل. شريطة أن أرباحه عن رأسمال يبلغ 20,000 جنيه لا تنخفض عن 2000 جنيه؟) «وإذا ما ظل دخله الحقيقي الصافي، أو ظلت ريعه وأرباحه على حالها، فلا أهمية البتة لما إذا كانت الأمة تتألف من عشرة ملايين أو 12 مليون نفس. فإذا استطاع 5 ملايين إنسان أن ينتجوا من المأكول والملبس بمقدار ما هو ضروري لعشرة ملايين، فإن مأكول وملبس 5 ملايين سيكون إيراداً صافياً، فهل يكون مفيداً للبلد في شيء أن يلزم لإنتاج هذا الإيراد الصافي نفسه سبعة ملايين إنسان، نعني القول إنه يجب استخدام 7 ملايين لإنتاج طعام ولباس يكفي لإثني عشر مليوناً؟ إن طعام ولباس 5 ملايين سيظل مع ذلك إيراداً صافياً»^(*)

حتى المحسنين الإنسانيين لا يمكن أن يثيروا اعتراضاً على قول ريكاردو هذا. لأن من الأحسن دوماً أن يعيش 50 بالمائة من أصل عشرة ملايين كآلات إنتاج صرف لأجل خمسة ملايين، من أن يعيش كذلك سبعة ملايين من أصل 12 مليوناً، أي $58\frac{3}{4}$ بالمائة. «ما فائدة أن يجري، في مملكة حديثة، تقسيم مقاطعة كاملة على هذا

(*) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص 416 - 417.

[ن. ع]. (Ricardo, *Principles of Political Economy*, p.416-417).

النحو (بين مزارعين صغار يقيمون أود أنفسهم بأنفسهم كما في عهود روما القديمة) مهما كانت زراعتها جيدة، سوى غاية واحدة هي تكاثر النسل، وهي غاية عديمة النفع إن أخذت بمفردها». (آرثر يونغ، الحساب السياسي، إلخ، لندن، 1774، ص 47)^(*)

بما أن الإنتاج الرأسمالي هو بالأساس (essentiellement) إنتاج فائض قيمة، فإن غايته هي المنتج الصافي (*Net Produce*)، نعني القول شكل المنتج - الفائض (*Surplus produce*) الذي يتجسد فيه فائض قيمة (*Surplus value*) .

إن ذلك كله يتناقض، على سبيل المثال، مع النظرة الغابرة التي تميز أنماط الإنتاج السابقة، والتي تمنع سلطات المدينة، بموجها، على سبيل المثال، الاختراعات، لتحاشي حرمان العمال من تأمين عيشهم. كان العامل، في مجتمع كهذا، غاية في ذاته، وكان الاستخدام الملازم امتياز، وهو حق كان النظام بأسره معنياً بالحفاظ عليه. غير أن ذلك يتصادم، فوق ذلك، مع فكرة نظام الحماية الجمركية (في تعارضه مع التجارة الحرة *free trade*)، وهي فكرة مشوبة بالنزعة القومية، وترى أن الصناعات تجب حمايتها ما دامت تؤلف مصدر دخل جمهرة الشعب. ولذلك تنبغي حمايتهم، على أساس قومي، من المنافسة الأجنبية. أخيراً إن ذلك يتصادم مع نظرة آدم سميث القائلة، مثلاً، إن توظيف رأس المال في الزراعة «منتج أكثر» لأن الرأسمالي نفسه يقدم عملاً لأيد عاملة أكثر. ومن منظور شكل متطور للإنتاج الرأسمالي فإن جميع هذه الأفكار بالية وخاطئة. فإن الحصول على منتج إجمالي كبير (بقدر ما يتعلق الأمر بالجزء المتغير من رأس المال *as far as the variable part of capital is concerned*) نسبة إلى منتج صاف صغير = انخفاضاً في قوة إنتاجية العمل وبالتالي رأس المال.

[488] إن مختلف أصناف الأفكار المضطربة منتشرة تقليدياً، بخصوص المنتج الإجمالي والصافي. وهي تنبع جزئياً من الفيزيوقراطيين (أنظر الكتاب الرابع)^(**)، وجزئياً من آدم سميث الذي يظل هنا وهناك يخطط الإنتاج الرأسمالي بالإنتاج الجاري لحساب المنتجين المباشرين.

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182.

[ن.ع.]

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الأول. [ن.ع.]

إن الرأسمالي المفرد الذي يرسل نقوده إلى الخارج ويتلقى عنها فائدة نسبتها 10 في المائة، بينما يمكن له أن يستخدم كتلة من السكان الفائضين إذا أبقاه في البلاد، إنما يستحق، من وجهة نظر الرأسمالية، أن يُتَوَّج ملكاً للبورجوازية. لأن رجل الفضيلة هذا إنما ينفذ ببساطة القانون الذي يوزع رأس المال على السوق العالمي، مثلما يوزعه داخل حدود السوق المحلي، أي بالتناغم مع معدل الربح الذي تثمره مختلف ميادين الإنتاج: إن أثره هو إحلال المساواة فيما بينها وضبط الإنتاج. (ولا فرق إن كانت النقود، تذهب مثلاً، إلى قبصر روسيا لتمويل حروب ضد تركيا). ففي قيامه بمثل هذا التصرف لا ينصاع الرأسمالي الفرد إلّا للقانون المحايث لرأس المال، وبالتالي للإلزام الأخلاقي المحايث لرأس المال، الذي يدفع لإنتاج أكبر قدر ممكن من فائض القيمة. غير أن ذلك لا صلة له ببحثنا لعملية الإنتاج المباشرة.

زد على ذلك أنه غالباً ما تجري المقارنة بين الإنتاج الرأسمالي والإنتاج غير - الرأسمالي. فمثلاً إن الزراعة من أجل الاكتفاء المعيشي (agriculture for subsistence) التي تنهمك فيها أيد عاملة، تُمَيِّز عن الزراعة لأجل المتاجرة (agriculture for trade)، التي تطرح في السوق منتوجاً أعظم بكثير، وتسمح بالتالي للناس الذين كانوا منخرطين بالزراعة في السابق، أن يستعيدوا منتوجاً صافياً في التصنيع. لكن ليس لهذا التمايز من تطبيق داخل الإنتاج الرأسمالي نفسه.

وعلى العموم، فلقد رأينا أن قانون الإنتاج الرأسمالي هو زيادة رأس المال الثابت على حساب المتغير، أي زيادة فائض القيمة، المنتج الصافي. ثانياً، إن المنتج الصافي يزداد نسبة إلى جزء المنتج الذي يعوض عن رأس المال، أي عن الأجور. ولكن هذين الأمرين غالباً ما يجري خلطهما. فإذا ما دُعي المنتج الكلي بالمنتج الإجمالي، فإنه، في الإنتاج الرأسمالي، ينمو نسبة إلى المنتج الصافي؛ وإذا اسمينا ذلك الجزء من المنتج الذي يمكن أن ينشطر إلى أجور + منتج صاف، فإن المنتج الصافي ينمو ينمو المنتج الإجمالي. و فقط في الزراعة (بسبب تحويل الأرض المحروثة إلى مراعي) ينمو المنتج الصافي، غالباً، على حساب المنتج الإجمالي (الكتلة الإجمالية للمنتوجات) نتيجة بعض السمات المميزة للربح التي لا يمكن بحثها في هذا الإطار.

إن نظرية المنتج الصافي بوصفه آخر وأعلى غاية للإنتاج، هي نظرية لا تزيد، من حيث جوانبها الأخرى، عن تعبير وحشي، ولكن دقيق، لواقع أن إنماء قيمة رأس المال،

وبالتالي خلق فائض القيمة دون التفات للعامل، إنما هو القوة المحركة التي تقف وراء الإنتاج الرأسمالي.

وإن المثل الأسمى للإنتاج الرأسمالي - المطابق للنمو النسبي للمنتوج الصافي (*produit net*) هو أكبر خفض ممكن للأجور، وأكبر زيادة ممكنة لعدد أولئك الذين يعيشون خارج المنتج الصافي.

489]

غموض رأس المال، إلخ.

بما أن العمل الحي - داخل عملية الإنتاج - قد جرى امتصاصه سلفاً في رأس المال، فإن كل القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تظهر بمثابة قدرات إنتاجية لرأس المال، بمثابة محمولات باطنية لرأس المال، كما هو الحال مع النقود، حيث بدت القوة الخالقة للقيمة التي يمتلكها الطابع العام للعمل وكأنها صفة لشيء من الأشياء. وما كان يَصْدُقُّ على النقود يصدق بدرجة أكبر على رأس المال، لأنه

(1) رغم أن العمل هو تعبير عن قدرة - العمل، ورغم أنه يمثل مجهود العامل الفرد، وبالتالي ينتمي إليه (إنه المادة التي يدفع منها إلى الرأسمالي لقاء ما يتقاضاه منه)، فإنه مع ذلك يتشياً في المنتج وبذا يؤول إلى الرأسمالي. الأنكى من ذلك أن الشكل الاجتماعي الذي يتحد فيه العمال الأفراد، والذي لا يؤدون وظائفهم في نطاقه إلا كأعضاء خاصين من قدرة - العمل الكلية الناشطة التي تؤلف الورشة ككل، إن هذا الشكل ليس ملكاً لهم. على العكس، إنه يواجههم بصفته ترتيباً رأسمالياً مفروضاً عليهم؛ (2) إن تلك القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، أو القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي، لم تأت إلى الوجود تاريخياً إلا مع حلول النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. نقصد بذلك أنها ظهرت كشيء باطني ملازم للعلاقات الرأسمالية، ولا انفصال لها عن هذه العلاقات؛

(3) مع تطور النمط الرأسمالي للإنتاج، ترتدي الشروط الموضوعية للعمل شكلاً مختلفاً من جراء النطاق الذي تُستخدم فيه، والتوفير المقتصد الذي تُستخدم به (بمعزل تماماً عن شكل الآلات نفسها). وتزداد هذه الشروط تركزاً باطراد تطورها؛ إنها تمثل الثروة الاجتماعية. ولوضع المسألة في إطار عام، فإن مجالها وتأثيرها هما مجال وتأثير شروط إنتاج للعمل الموحد اجتماعياً. وبمعزل عن توحيد العمل، فإن الطابع الاجتماعي لشروط العمل - وهذه تتضمن الآلات ورأس المال الأساسي (*capital fixe*) من كل نوع - يظهر

وكانه منفصل ومستقل كلياً عن العامل. بل إنه يبدو وكأنه نمط وجود رأس المال ذاته، وبالتالي كشيء يملكه الرأسماليون دون رجوع إلى العمال. وعلى غرار الطابع الاجتماعي لعملهم بالذات، بل وإلى حد أكبر، فإن الطابع الاجتماعي الذي تحظى به شروط الإنتاج، بوصفها شروط الإنتاج الجماعية للعمل الموحد، يظهر بمثابة طابع رأسمالي، كشيء مستقل عن العمال وملازم لشروط الإنتاج بما هي عليه.

يُضاف إلى ذلك (3). ينبغي أن نضيف في الحال الفقرة التكميلية التالية التي تستبق البحث اللاحق إلى حد معين:

إن الربح كشيء متميز عن فائض القيمة، يمكن أن ينشأ نتيجة استخدام مقتصد لشروط العمل الجماعية، كالتوفير في النفقات العامة، مثل التدفئة والإنارة، إلخ. هناك واقع أن قيمة المحرك الرئيس لا تزيد بمعدل زيادة قوته نفسها: التوفيرات المقتصدة في سعر المواد الأولية، إعادة تصنيع فضلات الإنتاج، تقليص التكاليف الإدارية، أو تكاليف التخزين نتيجة الإنتاج الواسع، إلخ - إن كل هذه التوفيرات النسبية التي تصيب رأس المال الثابت وتتطابق مع النمو المطلق في قيمته، تركز على واقع أن وسائل الإنتاج هذه، أي كلاً من وسائل العمل ومواد العمل، إنما تُستخدم بصورة جماعية. إن هذا الاستخدام الجماعي، بدوره، يركز على المقدمة المطلقة لتعاون مُجمّع موحد من العمال. وعليه فإنه هو ذاته ليس سوى تعبير موضوعي عن الطابع الاجتماعي للعمل والقوى الاجتماعية للإنتاج الناشئة عنه، مثلما أن الشكل الخاص الذي ترتديه هذه الشروط، كآلات مثلاً، لا يتيح استخدامها إلا لأجل عمل يقوم على أساس التعاون الموحد. ولكنها تظهر، بالنسبة إلى العامل الذي يدخل في هذه العلاقات، كشروط معينة، مستقلة عنه؛ إنها أشكال لرأس المال. وبالنسبة، فإن سائر هذه التوفيرات (وما ينجم عنها من نمو في الأرباح وتقليصات في سعر السلع) تبدو وكأنها شيء منفصل عن العمل الفائض للعامل. إنها تبدو وكأنها فعل مباشر للرأسمالي، لإنجاز الرأسمالي، الذي يؤدي وظيفته، هنا، كتجسيد في إهاب شخص، للطابع الاجتماعي للعمل، لورشة العمل ككل. وبالطريقة نفسها، فإن العلم، الذي هو في الواقع النتاج الفكري العام للتطورات الاجتماعية، يبدو وكأنه النتاج المباشر لرأس المال (نظراً لأن تطبيقه في العملية المادية للإنتاج يقع بمعزل عن المعرفة والقدرات التي يتمتع بها العامل المفرد). وبما أن المجتمع يتسم باستغلال رأس المال للعمل، فإن تطوره العام يبدو وكأنه القدرة الإنتاجية التي يتمتع بها رأس المال في تضاده مع العمل؛ ولذلك يبدو وكأنه تطور رأس المال،

وهو يبدو كذلك حقاً نظراً لأنه، بالنسبة إلى الغالبية العظمى، عملية يتم بواسطتها اعتصار قدرة - العمل.

إن الرأسمالي نفسه لا يغنم السلطة إلا بمقدار ما يكون تجسيداً لرأس المال في إهاب [490 شخص (لهذا السبب فإنه يظهر دوماً في دور مزدوج في دفاتر الحسابات الإيطالية. مثلاً كدائن لرأسماله بالذات).

أما بخصوص رأس المال في إطار النمط الشكلي للخضوع، فإن إنتاجيته تقوم، في المقام الأول، في القسر على أداء عمل فائض. وهذا القسر هو ميزة يشترك بها رأس المال مع أنماط الإنتاج السابقة. ولكنه في الرأسمالية شكل أكثر ملاءمة للإنتاج. وحتى لو اقتصرنا على معاينة العلاقة الشكلية، الشكل العام للإنتاج الرأسمالي، المشترك بين شكله الأكثر والأقل تطوراً، لرأينا أن وسائل الإنتاج، الشروط الشيئية للعمل، ليست خاضعة للعامل، بل إن العامل خاضع لها. إن رأس المال يستخدم العمل (*employs labour*). وهذا يعرض في ذاته، العلاقة في شكلها البسيط، ويستتبع شخصية الأشياء وتشبيهاً (*Versachlichung*) الأشخاص.

وتصبح العلاقة على أي حال أكثر تعقيداً، بل أكثر غموضاً كما هو بين، بانثاق النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. وهنا نجد أن ليس فقط أشياء من قبيل منتوجات العمل، القيم - الاستعمالية والقيم - التبادلية على السواء، تجمع على قوائمها الخلفية بإزاء العامل لتجابهه كـ «رأسمال» بل إن الشكل الاجتماعي للعمل يتجلى كشكل لتطور رأس المال، وبالتالي فإن القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي التي تطورت بذلك تظهر بمثابة القدرات الإنتاجية لرأس المال. إن مثل هذه القوى الاجتماعية هي في الواقع «مُرسمة» بإزاء العمل. والواقع إن الوحدة الجماعية في التعاون، التوحيد في تقسيم العمل، استخدام قوى الطبيعة والعلوم، استخدام منتوجات العمل، مثل الآلات - إن ذلك كله يجابه العمال الأفراد كشيء غريب، شئني، جاهز، موجود دون تدخل منهم، بل يكون في الغالب معادياً لهم. إن ذلك كله يظهر ببساطة على أنه الأشكال السائدة لوجود وسائل العمل. فهي، كمواضيع، مستقلة عن العمال الذين تهيمن عليهم. ورغم أن ورشة العمل هي إلى درجة ما نتاج توحيد العمال، فإن كامل ذكائها وإرادتها تبدو مندمجة في الرأسمالي أو أتباعه (*Understrappers*)، ويجد العمال أنفسهم مُجانبين بوظائف رأس المال التي تحيا في الرأسمالي. إن الأشكال الاجتماعية لعملهم الخاص - ذاتياً وموضوعياً على السواء - أو، بتعبير آخر، أشكال عملهم الاجتماعي الخاص، ذات

علائق مستقلة تماماً عن العمال الأفراد. إن العمال إذ يخضعون لرأس المال يصبحون مكوناتاً لهذه البنى الاجتماعية، لكن هذه البنى الاجتماعية ليست ملكاً لهم وبالتالي تنهض ضدهم بصفتهما أشكالاً لرأس المال نفسه، كما لو أنها تخص رأس المال، كما لو أنها تراكيب نشأت منه وكانت جزءاً لا يتجزأ من تكوينه، في تضاد مع قدرة - العمل المعزولة للعمال. وتشتد هذه العملية باطراد إذ تتعرض قدرة - عملهم إلى التحويل على يد هذه الأشكال إلى حد يجعل هذه القدرة عاجزة حتى حين توجد مستقلة. بتعبير آخر إن الإمكانات الإنتاجية المستقلة لقدرة العمل هذه تُدمر حالما تجد نفسها خارج إطار الرأسمالية. من جهة أخرى، فمع تطور الآلات، ينشأ إحساس بأن شروط العمل تأخذ بالهيمنة على العمل حتى تكنولوجياً، وفي الوقت نفسه، تحلّ محلّه، وتكبّحه، وتجعله زائداً عن اللزوم في أشكاله المستقلة. في هذه العملية إذن تأخذ السمات الاجتماعية لعمل العمال بمجابهة العمال، إن جاز التعبير، في شكلٍ مُرسَلٍ؛ وهكذا فإن الآلات هي مثال على الطريقة التي ترتدي فيها المنتجات الحسية للعمل مظهر سادة العمل. وتمكن ملاحظة التحول نفسه في قوى الطبيعة والعلم، منتوجات التطور التاريخي العام في خلاصته المجردة. إنها هي أيضاً تجابه العمال بمثابة قوى لرأس المال. وهي تغدو منفصلة انفصلاً مؤثراً عن مهارة العامل الفرد ومعرفته؛ ورغم أنها هي ذاتها، في نهاية المطاف، منتوجات العمل، فإنها تظهر بمثابة جزء من محتويات رأس المال، حيثما تدخلت في عملية العمل. إن الرأسمالي الذي يضع آلة في موضع العمل، لا يحتاج إلى أن يفهمها. (انظر أور). لكن العلم المتحقق في الآلة يتجلى للعمال في شكل رأسمال. والواقع، إن كل تطبيق من هذا النوع للعمل الاجتماعي والعلم، وقوى الطبيعة ومنتوجات العمل على نطاق واسع، يظهر على أنه لا أكثر من وسيلة لاستغلال العمل، وسيلة للاستيلاء على العمل الفائض وبالتالي فإنه يبدو ناشراً لقوى متميزة عن العمل ومندمجة برأس المال. وبالطبع فإن رأس المال لا يستخدم هذه الوسائل إلا لكي يستغل العمل، ولكن إذا أراد استغلال العمل، فعليه أن يطبّق هذه الوسائل في الإنتاج نفسه. وهكذا فإن تطور القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، وشروط هذا التطور، تظهر الآن بمثابة إنجاز حققه رأس المال، إنجاز يتحمل العامل المفرد عبئه سلباً، إنجاز يتطور قُدماً في تضاد مع هذا العامل الفرد.

وبما أن رأس المال يتألف من سلع، فإنه يتجلى في شكل مزدوج،
 (1) قيمة - تبادلية (نقود)، ولكنها قيمة تنتمي نفسها ذاتياً، قيمة تخلق قيمة، وتنمو كقيمة، وتتلقى علاوة إضافية لمجرد أنها قيمة. وينحلّ ذلك إلى مبادلة كمية محددة من العمل المتشّيء لقاء كمية أكبر من العمل الحي.

(2) قيمة - استعمالية، وهنا يتوافق رأس المال مع الطبيعة الخاصة لعملية العمل. وهنا بالضبط لا يكون مقصوداً على مواد أو وسائل العمل التي ينتمي إليها العمل، والتي امتصت عملاً فإلى جانب استيلائه على العمل، استولى رأس المال على شبكة علاقات اجتماعية ومستوى تطور وسائل العمل المطابقة لها. إن الإنتاج الرأسمالي هو أول من يطور شروط عملية العمل، شروطها الشيثية والذاتية معاً، على نطاق واسع - إنه ينتزعها من أيدي الشغيلة المستقلين، الفرادى، ليطورها كقوى تسيطر على العامل المفرد، قوى غريبة عنه.

بهذه الطريقة يصبح رأس المال ماهية بالغة الغموض.

[491] إن شروط العمل تتكدر أمام العامل بهيئة قوى اجتماعية، وتكتسي شكلاً مُرْسَلاً. هكذا يبدو رأس المال منتجاً،

(1) باعتباره قسراً على العمل الفائض. وإذا كان العمل منتجاً فإنه يكون كذلك بالضبط بوصفه منفذاً يؤدي هذا العمل الفائض نتيجة التباين بين القيمة الفعلية لـ قدرة - العمل وما تنميه من قيمة.

(2) باعتباره تجسداً في إهاب شخص، وممثلاً أو الشكل المتشبيء لـ «القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل» أو القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي. أما كيف يحقق قانون الإنتاج الرأسمالي ذلك - خلق فائض القيمة، إلخ - فذلك ما سبق أن بيناه. إنه يأخذ شكل قسر يفرضه الرأسماليون على العمال وعلى بعضهم بعضاً: - وعليه، فإنه، في الواقع الفعلي، قانون رأس المال، المفروض على الاثنين. إن العمل، كقوة اجتماعية وطبيعية، لا يتطور ضمن عملية إنماء القيمة بما هي عليه، ولكن ضمن عملية العمل الفعلية. وعليه فإنه يقدم نفسه كمجموعة من الصفات الملازمة لرأس المال كشيء، أي بمثابة قيمته - الاستعمالية. إن العمل المنتج - كشيء منتج للقيمة - يواصل مواجهته لرأس المال، باعتباره عمل عمال فرادى، بصرف النظر عن التراكم الاجتماعي التي قد يدخلها العمال في عملية الإنتاج. وعليه بينما يمثل رأس المال دائماً الإنتاجية الاجتماعية للعمل بمواجهة العمال، فإن العمل المنتج نفسه لا يمثل أكثر من عمل عامل مفرد بمواجهة رأس المال.

لقد سبق أن رأينا تلك اللحظة، في بحثنا لعملية التراكم، كيف أن عمل الماضي، أي العمل في شكل قوى وشروط الإنتاج التي جرى إنتاجها أصلاً، يشدد إعادة إنتاج كل من القيمة - الاستعمالية والقيمة - التبادلية، أي من ناحية كتلة القيمة التي تديمها كمية معينة من العمل الحي، ومن ناحية كتلة القيم - الاستعمالية التي يخلقها حديثاً. ولقد رأينا

كيف أن ذلك يتجلى بمثابة قوة ملازمة لرأس المال، لأن العمل المتشبيء يؤدي دوماً وظيفة عمل مترسمل بإزاء العامل.

«إن رأس المال هو قوة ديموقراطية، وإحسان، ومساواتية، بامتياز.»
(ف، باستيا، مجانية الائتمان، إلخ، باريس، 1850، ص 29)^(*)
«رأس المال (Stock)^(**) يزرع الأرض، رأس المال يستخدم العمل.» (آدم سميث، المرجع نفسه، الكتاب الخامس، الفصل الثاني، طبعة بوكانن، 1814، المجلد 3، ص 309)^(***)

«رأس المال هو. قوة جماعية»^(****) (جون وايد، تاريخ الطبقات الوسطى والعامة، إلخ، الطبعة الثالثة، لندن، 1835، ص 162). «ما رأس المال إلا اسم آخر للحضارة.» (نفسه، ص 104).

«إن طبقة الرأسماليين، مأخوذة ككل، تجد نفسها في وضع اعتيادي حين يتوافق رفاهها مع مسيرة التقدم الاجتماعي» (شيربولى، الثروة أو الفقر، ص 75). «والرأسمالي إنسان اجتماعي بامتياز، فهو يمثل الحضارة.» (ص 76)^(*****)

سطحياً: «ليست القدرة المنتجة لرأس المال (Productive Power of Capital) سوى كمية القدرة المنتجة الحقيقية التي يمكن للرأسمالي أن يتحكم بها بفضل رأسماله» (جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1811، ص 91).
«إن تراكم رأس المال أو وسائل استخدام العمل.. ينبغي أن يعتمد في كل الحالات على القدرات المنتجة للعمل.» (ريكاردو، مبادئ، الطبعة الثالثة، 1821، ص 92)^(*****)

هناك معلق على أعمال ريكاردو أدلى بالملاحظة التالية حول هذه النقطة:
«إذا كانت القدرات المنتجة للعمل تعني صِغَر ذلك الجزء الصحيح من

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع.]

(**) لغوياً رأس المال هو: عمل مُدَّخَر. وكلمة (Stock) تحمل هذا المعنى اللغوي أيضاً. وهي الكلمة التي دأب كتاب القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على استخدامها قبل شيوع كلمة (Capital). [ن.ع.]

(*** ***) النصوص المقتبسة باللغتين الفرنسية والإنكليزية مدرجة في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182. [ن.ع.]

المنتج الذي يذهب إلى أولئك الذين أنتجوه بعملهم اليدوي، فإن الجملة متطابقة تقريباً». (ملاحظات حول بعض الخلافات اللفظية في الاقتصاد السياسي، لندن، 1821، ص 71) (*)

إن التحول الدائم للعمل إلى رأسمال قد صيغ صياغة جيدة في الأقوال الساذجة لديستوت دو تراسي:

«إن أولئك (الرأسماليين الصناعيين) - الذين يعيشون على الأرباح يعيلون سائر الآخرين، وهم وحدهم يزدون الثروة العامة ويخلقون جميع وسائل متعتنا. وينبغي أن يكون الأمر كذلك، ما دام العمل هو منبع كل ثروة، وما دام هؤلاء هم وحدهم من يعطي توجيهاً نافعاً للعمل الجاري، وذلك باستخدامهم المفيد للعمل المتراكم». (ديستوت دو تراسي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، ص 242) (**)

لأن العمل هو مصدر كل ثروة، فإن رأس المال هو منمّي كل ثروة: «إن قدراتنا هي ثروتنا الأصلية الوحيدة؛ إن عملنا ينتج كل ثروة أخرى، كل عمل موجّه توجيهاً جيداً، هو عمل منتج» (ديستوت دو تراسي، المرجع المذكور نفسه، ص 243) (***)

إن قدراتنا هي منبع ثروتنا الأصلية الوحيدة. وبالتالي فإن القدرة على العمل ليست بثروة. إن العمل ينتج كل الأشكال الأخرى من الثروة، أي أنه ينتج الثروة لكل الآخرين عدا نفسه، بل إنها ليست الثروة نفسها بل مجرد منتج الثروة. إن كل عمل أحسن توجيهه هو عمل منتج، بتعبير آخر أن كل عمل منتج أو أن كل عمل يدر ربحاً للرأسمالي، هو عمل أحسن توجيهه.

إن تحويل القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل إلى صفات شيئية لرأس المال فكرة متوطدة توطداً راسخاً في أذهان الناس إلى حد أن منافع الآلات، وفائدة العلم والاختراعات، إلخ، يُنظر إليها بالضرورة في هذا الشكل المغرّب، بحيث أن سائر هذه الأشياء تُعد خواص رأس المال. وأساس ذلك هو (1) الشكل الذي تظهر به الأشياء في إطار الإنتاج الرأسمالي وبالتالي في عقول المأخوذين بنمط الإنتاج هذا، (2) الواقع التاريخي المتمثل في أن هذا التطور يحصل أولاً في الرأسمالية، خلافاً لأنماط الإنتاج السابقة، وهكذا يبدو طابعه المتناقض خاصة ملازمة له.

(*)، (**، ***) النصوص المقتبسة باللغتين الفرنسية والإنكليزية مدرجة في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1182-1183. [ن.ع].

الانتقال من القسمين II و III إلى القسم I (*)

لقد رأينا أن الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج فائض قيمة، وبهذه الصفة فإنه (في عملية التراكم) في الوقت نفسه إنتاج رأس المال وإنتاج وإعادة إنتاج مجمل العلاقة الرأسمالية على نطاق متزايد (متسع) باطراد. ولكن فائض القيمة لا يُنتج إلا كجزء من قيمة السلع، وهو يظهر في كم معين من السلع أو المنتج الفائض (Surplus Produce). إن رأس المال لا ينتج إلا فائض قيمة، ولا يعيد إنتاج نفسه إلا بصفته منتجاً للسلع. وعليه ينبغي أن نشغل أنفسنا من جديد بالسلعة بوصفها متوجه المباشر. لكن السلع، كما رأينا، هي نتائج غير مكتملة منظوراً إليها من ناحية الشكل (أي كأشكال اقتصادية). فقبل أن يكون بوسعها أن تنشط ثانية بمثابة ثروة (سواء كنقود أم كقيم - استعمالية) ينبغي لها أن تتجاوز تغيرات معينة في الشكل، ويتوجب عليها أن تدخل من جديد عملية التبادل كيما تحقق ذلك. لذا ينبغي أن نلقي عن كُتب نظرة متفحصة على السلعة باعتبارها النتيجة الأولى لعملية الإنتاج الرأسمالية، وأن ندرس العمليات اللاحقة التي يجب أن تمر بها. (إن السلع هي عناصر الإنتاج الرأسمالي، والسلع هي متوجه؛ إنها الشكل الذي يعاود به رأس المال الظهور في نهاية عملية الإنتاج).

ونبدأ بالسلعة، بهذا الشكل الاجتماعي الخاص للمنتج - لأنها أساس الإنتاج الرأسمالي ومقدمته. لنأخذ المنتج المفرد بين أيدينا ونحلل المحددات الشكلية التي يحتويها كسلعة، والتي تسمه بميسم سلعة. قبل الإنتاج الرأسمالي، كان جزء كبير مما يُنتج لا يأخذ شكل سلع، ولا كان يُنتج لهذا الغرض. الأكثر من ذلك، أن نسبة كبيرة من المنتجات التي كانت تذهب إلى الإنتاج لم تكن سلعاً، ولم تدخل في عملية الإنتاج بوصفها سلعاً. إن تحويل المنتج إلى سلع كان يجري في نقاط معزولة لا غير؛ وكان ذلك يمسّ المنتج الفائض، أو قطاعات معينة (مثل منتجات المانيفاكتورات). أما المنتج ككل فلم يدخل في العملية كسلعة، ولا خرج من العملية بهذه الصفة⁽³²⁾ مع

(*) في الأصل وضع ماركس لهذا القسم العنوان التالي: «الانتقال من القسم I و II لهذا الفصل [الجزء] إلى القسم III، الذي أدرج في الأصل بمثابة القسم I»، وذلك بعد عزمه على إعادة ترتيب تسلسل الأقسام كما هو مبين على الصفحة 441 من المخطوطة. ولتفادي الخلط فقد أعدنا صياغة العنوان ليتفق مع تسلسل الأقسام الثلاثة الواردة هنا. [ن.ع].

(32) خذ العمل الفرنسي حوالى عام 1752 حيث كان يزعم أنه قبل ذلك. كان القمح وحده يعتبر سلعة (صنف تجاري) في فرنسا.

ذلك فقد كانت السلع والنقود تُتداول، في حدود معينة، وبالتالي فقد كان هناك تطور معين للتجارة: كانت تلك هي المقدمة ونقطة الانطلاق لتكوين رأس المال والنمط الرأسمالي للإنتاج. إننا نعتبر السلعة مثل هذه المقدمة، وننطلق من السلعة كإنتاج رأسمالي في أبسط أشكاله. من جهة ثانية، فإن السلعة هي منتج، نتيجة للإنتاج الرأسمالي. إن ما بدا باعتباره أحد مكونات هذا الإنتاج، اتضح فيما بعد أنه منتج هذا الإنتاج بالذات. إن السلعة لا تغدو الشكل العام للمنتج إلا على أساس الإنتاج الرأسمالي. وكلما تطور أكثر، ازداد امتصاص كل عناصر الإنتاج في العملية^(*)

(*) بعد العنوان الموضوع للفقرتين السابقتين سجل ماركس الملحوظة: «أنظر ص 444». لهذا السبب أدخلنا نص الفقرة الأخيرة هنا. فقد جرى التأكيد على ذلك في المخطوطة بعدد من الأقواس.

III: الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية الخاصة

إن منتج الإنتاج الرأسمالي ليس فائض القيمة فقط، بل هو أيضاً رأس المال. إن رأس المال هو (ن - س - ن)، كما رأينا، أي قيمة تنمي قيمة نفسها ذاتياً، قيمة تنجب قيمة.

وفي المقام الأول، حتى قبل تحويل القيمة أو النقود الموظفة إلى عوامل عملية العمل (إلى وسائل إنتاج، رأسمال ثابت من جهة، وقدرة - عمل حوّل إليها رأس المال المتغير، من جهة أخرى) فإن هذه القيمة أو هذه النقود ليست إلّا رأسمالاً في ذاتها، رأسمالاً بالقوة (δυνάμει). وكان هذا أصدق قبل تحويلها إلى عوامل لعملية الإنتاج الفعلية. وحين تجد نفسها داخل هذه العملية، وحين يجري حقاً دمج العمل الحي في أشكال الوجود المتشينة لرأس المال، وحين يجري اعتصار العمل الإضافي في العملية، عندئذ وحسب نجد أن هذا العمل قد تحول إلى رأسمال. وعلاوة على ذلك نجد، عندئذ، أن مقادير رأس المال بالقوة، مقادير ما كان رأسمالاً من حيث الثبة، ما جرى توظيفه فعلاً، قد تحوّل أيضاً إلى رأسمال بالفعل وبالواقع. ما الذي جرى في هذه العملية ككل؟ لقد باع العامل حق التصرف بقدرة - عمله مبادلاً إياها لقاء وسائل عيش ضرورية. وقد فعل ذلك لقاء قيمة معينة حددتها قيمة قدرة - عمله. وإذا ما نظرنا إليه، فما هي النتيجة؟ ببساطة وجلاء (Simplement et Purement) إعادة إنتاج قدرة - عمله. ما الذي تخلى العامل عنه؟ النشاط الذي يحفظ القيمة، ويخلقها ويزيدها: عمله. وهكذا، إذا أغفلنا استنفاد قدرة - عمله، فإنه يخرج من العملية كما دخلها، أي بالتحديد مجرد قدرة - عمل ذاتية يتوجب عليها أن تسلم نفسها للعملية نفسها من جديد إن أرادت البقاء.

على خلاف ذلك، لا يخرج رأس المال من العملية كما دخلها. فقد أصبح رأسمالاً

حقيقياً، قيمة تنتمي قيمة نفسها ذاتياً في مجرى العملية. إنه يوجد الآن كراسمال متحقق في شكل منتج إجمالي، وبهذه الصفة، كملكية للرأسمالي، يقف الآن كقوة مستقلة في مواجهة العمل من جديد رغم أنه خُلق على يد ذلك العمل نفسه. من هنا فإن العملية لا تعيد الإنتاج فحسب بل تعيد إنتاج رأس المال. في السابق، كانت شروط الإنتاج تواجه العامل كراسمال بمعنى واحد فقط هو أنه وجدها قائمة في الوجود ككائنات مستقلة متعارضة مع ذاته. وما يجده الآن متعارضاً معه، هو منتج عمله هو بالذات. فما كان مقدمة بات الآن نتيجة عملية الإنتاج.

إن القول بأن عملية الإنتاج تخلق رأس المال هو، بهذه الحدود، محض طريقة أخرى للقول بأنها قد خلقت فائض قيمة.

لكن المسألة لا تتوقف هنا. ففائض القيمة يعاد تحويله إلى رأسمال إضافي؛ ويتجلى كتكوين لرأسمال جديد أو رأسمال موسّع. من هنا فإن رأس المال قد خلق رأسمالاً؛ ولم يقتصر على تحقيق ذاته كراسمال وحسب. إن عملية التراكم هي ذاتها لحظة باطنية ملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية. إنها تستيع خلقاً جديداً لعمال مأجورين، خلقاً لوسائل تحقيق وزيادة المقدار المتاح من رأس المال. وهي تفعل ذلك إما بتوسيع سطوتها لتشمل أقساماً من السكان لم تكن خاضعة لها في السابق، مثل النساء والأطفال، وإما أنها تستبعد قسماً من جماهير العمال التي ازدادت من خلال النمو الطبيعي للسكان. ويتضح بجلاء، عند تفحص الأمر عن كثب، أن رأس المال نفسه يضبط إنتاج قدرة - العمل هذه، إنتاج جمهرة من البشر الذين يزعم أن يستغلهم بما يتفق وحاجاته هو بالذات، لذا فإن رأس المال لا يخلق رأس المال فحسب، بل ينتج جمهرة عمال متنامية من البشر، المادة التي يستطيع بها وحدها أن يؤدي وظيفة رأسمال إضافي. لذلك ليس فقط صحيحاً القول إن العمل ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، شروط العمل التي تقف في تضاد معه هو ذاته في شكل رأسمال، بل من الصحيح أيضاً القول إن رأس المال ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، العمال المأجورين المنتجين الذين يحتاجهم. إن العمل ينتج شروط إنتاج في شكل رأسمال، ورأس المال ينتج العمل، أي كعمل مأجور، كوسيلة لتحقيق ذاته هو كراسمال. ليس الإنتاج الرأسمالي مجرد إعادة إنتاج للعلاقة: إنه إعادة إنتاجها على نطاق متزايد باطراد. ومثلما أن القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتطور بالتوافق مع النمط الرأسمالي للإنتاج، كذلك فإن الثروة المتكدسة التي تواجه العامل، تنمو قدماً وتواجهه كراسمال، كثروة تسيطر عليه. إن عالم الثروة يتوسع ويواجهه كعالم غريب يهيمن عليه، ويتوسع هذا العالم ينمو على النقيض من ذلك فقره الذاتي، وحاجته وتبعيته

نمواً أعظم. إن حرماناته هو ووفرته هي [الثروة] صنوان متلازمان بالضبط. وهناك في الوقت عينه زيادة مقابلة في كتلة هذه الوسيلة الحية لإنتاج رأس المال: البروليتاريا الكادحة.

إن نمو رأس المال والزيادة في البروليتاريا، يظهران، بناء على ذلك، منتوجين [493] مترابطين - وإن يكونا قطبين متضادين - للعملية الواحدة نفسها.

ولا يقتصر الأمر على إعادة إنتاج هذه العلاقة، إذ يجري إنتاجها على نطاق متعاظم باستمرار، بحيث أنها تخلق إمدادات جديدة أبدأً من العمال، وتنتهك فروغ إنتاج كانت مستقلة من ذي قبل. يضاف إلى ذلك، كما رأينا في عرضنا لنمط الإنتاج الرأسمالي الخاص، يُعاد إنتاج العلاقة بأسلوب مفيد أكثر فأكثر لجانب أول، الرأسماليين، وضار أكثر فأكثر لجانب ثانٍ، العمال المأجورين.

ولو أخذنا استمرارية عملية الإنتاج، فإن أجر العامل لا يزيد عن ذلك الجزء من المنتج الذي ينتجه العامل باستمرار، ويحوّله إلى وسائل عيش، وبالتالي إلى وسائل لصيانة وزيادة قدرة - العمل التي تلزم رأس المال لإنماء القيمة لأجله، أي لعملية حياته الخاصة. إن صيانة وزيادة قدرة - العمل يظهران إذن، محض إعادة إنتاج وتوسيع لشروط إعادة إنتاج رأس المال نفسه وتراكمه (أنظر اليانكي) (*)

إن هذا يدمر آخر بقايا المظهر الوهمي المميز بوجه خاص للعلاقة لدى معاينتها سطحياً، والقائل إنه في عملية التداول، في السوق، يتقابل مالكان للسلع، على قدم المساواة، وإنهما، شأن سائر بقية مالكي السلع، لا يختلفان إلا بالمحتوى المادي لسلعهما، بالقيمة - الاستعمالية الخاصة للسلع التي يرغبان في بيعها لبعضهما بعضاً. أو بتعبير آخر، إن العلاقة في شكلها الأصلي تظل بلا مساس، ولكنها لا تستمر في البقاء إلا كانعكاس ظاهري للعلاقة الرأسمالية المختبئة وراءها.

ثمة هنا لحظتان متميزتان: إعادة إنتاج العلاقة نفسها على نطاق متزايد باطراد نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالية، والشكل الأصلي الذي تظهر به أول الأمر تاريخياً، ثم تجدد نفسها باستمرار على سطح مجتمع رأسمالي متطور.

1) أولاً - بخصوص العملية الابتدائية داخل ميدان التداول، بيع وشراء قدرة - العمل.

(*) المقصود هـ. س. كيري، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، ص 76 - 78.

[ن. ع]. (H.S. Carey, Principles of Political Economy, T.I, p.76-78).

إن عملية الإنتاج الرأسمالية ليست مجرد تحويل إلى رأسمال لتلك القيمة أو السلعة التي يضعها الرأسمالي جزئياً في السوق ويحتفظ بها جزئياً في عملية العمل. على العكس، فهذه المنتجات المحولة إلى رأسمال ليست منتوجاته هو، بل منتوجات العامل. إنه يبيع إلى العامل باستمرار جزءاً من منتوجه - ضروريات الحياة لقاء عمله - لكي يصون ويزيد قدرة - العمل، أي الشاري نفسه. وهو يستعير منه بالمقابل جزءاً آخر من منتوجه، الشروط الموضوعية للعمل، كرأسمال، كوسيلة يستطيع رأس المال بواسطتها أن ينمي قيمته ذاتياً. وهكذا بينما يعيد العامل إنتاج منتوجه كرأسمال، فإن الرأسمالي يعيد إنتاج العامل كعامل مأجور، وبالتالي كبائع لعمله. إن العلاقة بين البشر الذين يقتصرون على بيع سلعتهم هي أنهم يبادلون عملهم الخاص المتجسد في قيم - استعمالية مختلفة. وعلى أي حال، فإن بيع وشراء قدرة - العمل، كنتيجة دائمة لعملية الإنتاج الرأسمالية، يتضمنان أن العامل يجب أن يعيد شراء جزء من منتوجه الخاص بالذات، باستمرار، مقابل عمله الحي. وهذا يبدد المظهر الوهمي بأننا معنيون هنا فقط بعلاقات بين مالكي سلع. إن هذا البيع والشراء الدائمين لـ قدرة - العمل والدخول الدائم للسلعة، التي أنتجها العامل نفسه، كشراء لقدرة - عمله وكرأسمال ثابت، تظهر بوصفها مجرد أشكال تتوسط استعباده على يد رأس المال. إن العمل الحي لا يزيد عن وسيلة لصيانة وزيادة العمل المتشبيهي وجعل هذا الأخير مستقلاً عنه. إن هذا الشكل من التوسط ملازم باطنياً لهذا النمط من الإنتاج، فهو يخلد العلاقة بين رأس المال كشراء العامل كبائع للعمل. إنه شكل لا يمكن تمييزه إلا في الشكل عن الأشكال الأخرى الأكثر مباشرة لاستعباد العامل وامتلاكه كما يخلدها مالكو وسائل الإنتاج. فمن خلال توسط هذا البيع والشراء، نجدد يمّوه الصفقة الفعلية، والتبعية الأبدية المتجددة باستمرار، [494] بتصويرها على أنها لا تزيد عن علاقة مالية. ولا يقتصر الأمر على إعادة إنتاج شروط هذه المتاجرة باستمرار، بل إن الموضوع الذي يجب أن يبيعه الأول، ويستخدمه الثاني لكي يشتري، هما ذاتهما نتيجة ناشئة عن العملية. إن التجديد الدائم لعلاقة البيع والشراء ينحصر في أن يتوسط تخليد علاقة التبعية الخاصة، وأن يسبق عليها مظهراً مضللاً يُظهرها بهيئة صفقة، عقد بين مالكيين للسلع، حرّين متساويين. إن هذه العلاقة الابتدائية ذاتها تظهر الآن كلفظة ملازمة لسيطرة العمل المتشبيهي على العمل الحي، السيطرة التي تتولد في الإنتاج الرأسمالي.

يترتب على ذلك أن وجهتي النظر واسعتي الانتشار خاطئتان:

هناك أولئك الذين يعتبرون العمل المأجور، بيع العمل إلى الرأسمالي وبالتالي شكل

الأجور (Salariats)، هو شيء لا يميز الإنتاج الرأسمالي، إلا سطحياً. وهو، على أي حال، واحد من أشكال التوسط الجوهرية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، شكل تعيد هذه العلاقات نفسها إنتاجه باستمرار.

وهناك أولئك الذين يعدّون هذه العلاقة السطحية، هذه الشكلية في الماهية، هذا المظهر الخادع للعلاقات الرأسمالية باعتباره ماهيتها الحقيقية. ولذلك فإنهم يتخيلون أن باستطاعتهم إعطاء تقدير حقيقي عن تلك العلاقات بتصنيف كل من العمال والرأسماليين كمالكي سلع. وهم بذلك يقفزون فوق الطبيعة الأساسية للعلاقة، مزيلين خاصيتها المميزة (differentia Specifica).

(2) [ثانياً] لكي توطد العلاقة الرأسمالية نفسها أصلاً، يُفترض سلفاً أنه قد تم بلوغ مستوى تاريخي معين من الإنتاج الاجتماعي. ولا بد، حتى في إطار نمط إنتاج قديم، من أن تتطور حاجات معينة ووسائل اتصال وإنتاج معينة تتجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتجبرها على الدخول في القالب الرأسمالي. ولكنها تحتاج، في غضون ذلك، إلى أن تتطور حتى تبلغ النقطة التي تسمح بخضوع العمل شكلياً إلى رأس المال. وعلى أساس هذا التغير في العلائق، تطرأ تغيرات خاصة على نمط الإنتاج، فتخلق قوى إنتاج مادية جديدة من جهة، وهذه بدورها تؤثر على نمط الإنتاج بحيث تبرز الشروط الحقيقية الجديدة إلى الوجود من جهة أخرى. وهكذا تتحقق ثورة اقتصادية كاملة، تخلق، من جهة، الشروط الحقيقية لهيمنة رأس المال على العمل، محسنة العملية ومزودة إياها بإطار مناسب. وتخلق هذه الثورة الاقتصادية، من جهة أخرى، بتطويرها شروط إنتاج واتصال وقوى منتجة للعمل متناحرة مع العمال المنخرطين فيها، تخلق المقدمات الحقيقية لنمط إنتاج جديد، نمط ينقض الشكل المتناقض للرأسمالية. وهي بذلك تخلق القاعدة المادية لعملية حياة اجتماعية جديدة الشكل، وتخلق بالتالي تشكيلة اجتماعية جديدة.

إن وجهة النظر المعروضة هنا تفتقر جوهرياً عن وجهة النظر السائدة بين الاقتصاديين البورجوازيين حبيسي طرق التفكير الرأسمالية. إن أمثال هؤلاء المفكرين يدركون حقاً كيف يجري الإنتاج داخل العلاقات الرأسمالية؛ لكنهم لا يفهمون كيف يجري إنتاج هذه العلاقات نفسها، سوية مع إنتاج الشروط المادية لانحلالها. وعليه، فهم لا يرون أن تبريرها التاريخي كشكل ضروري للتطور الاقتصادي ولإنتاج الثروة الاجتماعية قد يتقوض.

وعلى خلافهم، فقد رأينا، كيف يقوم رأس المال بالإنتاج وكيف يتم إنتاجه هو ذاته، ورأيناه أيضاً كيف ينبثق من عملية الإنتاج كشيء مختلف جوهرياً عما كان عليه عند

دخوله إياها. فمن جهة، هو يحول شكل نمط الإنتاج الموجود؛ ومن جهة ثانية، فإن هذا التغير في شكل نمط الإنتاج، المرحلة الخاصة التي تم بلوغها في مجرى ارتقاء القوى المنتجة المادية، هو ذاته القاعدة والشرط المسبق - أو المقدمة لنشوءه هو بالذات.

[495] نتائج عملية الإنتاج المباشرة

ليست الشروط الموضوعية لعملية الإنتاج هي وحدها ما يظهر كأنه نتيجة لهذه العملية. فالشيء نفسه يصح أيضاً على طابعها الاجتماعي الخاص. فالعلاقات الاجتماعية وبالتالي الوضع الاجتماعي للذوات المنفذة للإنتاج إزاء بعضها، أي علاقات الإنتاج، هي الأخرى يتم إنتاجها: فهي أيضاً النتيجة المتجددة باستمرار لهذه العملية(*)

(*) عند هذا الحد ينقطع نص المخطوطة المكثّر لهذا الفصل [الجزء].

[يعقب ذلك شذرات متفرقة، من النص الراهن، وقد طبعت بتسلسل اعتباطي ناجم عن اتباع الترقيم الذي وضعه ماركس، والذي يتضمن فراغات كبيرة. وقد استعرنا عناوينها الفرعية من طبعة بليكان الإنكليزية، 1982. ن.ع].

IV: شذرات متفرقة

[بيع قدرة - العمل والنقابات]

- [24] [سيطرة مؤقتة على(*) قدرة - عمله. وحين يبدأ عمله فعلياً، يكون هذا العمل قد كُتِفَ سلفاً عن أن يخص العامل، ونتيجة لذلك لم يعد بالوسع أن يبيعه.
- ونتيجة للطبيعة الغريبة لهذه السلعة الخاصة، أي بالتحديد قدرة - العمل، فإن السلعة المُباعَة تنتقل فعلياً إلى يدي الشاري كقيمة - استعمالية بعد إبرام العقد بين الشاري والبائع. وإن قيمتها - التبادلية، شأن قيمة أي سلعة أخرى، تتحدد قبل أن تمضي إلى التداول، ما دامت تُباع كمقدرة، كقوة، وما دام مقدار معين من وقت العمل قد لزم لإنتاج هذه المقدرة، هذه القوة. إن القيمة - التبادلية لهذه السلعة توجد، إذن، قبل بيعها، في حين أن قيمتها - الاستعمالية تقوم في التجلي اللاحق لقدرتها. نقصد القول إن الانفصال (Veräusserung) عن هذه القدرة وتجليها الفعلي، أي وجودها المتعين كقيمة - استعمالية، لا يتطابقان من حيث الزمن، وهذا يماثل حال منزل بيع لي لاستخدامه لمدة شهر. ففي مثل هذه الحالة لا تنتقل القيمة - الاستعمالية إليّ إلا بعد أن أكون قد سكنتُ فيه مدة شهر. وبالطريقة نفسها، لا تنتقل القيمة - الاستعمالية - قدرة - العمل إلا بعد أن أكون قد استهلكتها؛ أي بعد أن أكون قد جعلتها تعمل لأجلي. وعلى أي حال حيثما لا يتوافق الانسلاخ (Entäusserung) الشكلي عن السلعة من خلال البيع توافقاً زمنياً مع الانتقال الحقيقي لقيمتها - الاستعمالية إلى الشاري، فإن نقود الشاري تؤدي، كما رأينا في المثال الأول، وظيفة وسيلة دفع. إن قدرة - العمل تُباع لمدة يوم، أسبوع، إلخ، ولكن لا يُدفع لها إلا بعد أن تُستهلك ليوم أو لأسبوع، إلخ. وفي جميع

(*) العبارة مشطوبة في المخطوطة.

البلدان التي تكون فيها العلاقات الرأسمالية في مجرى التطور، لا يُدفع لقدرة - العمل إلا بعد أن تؤدي وظيفتها. وكقاعدة، فإن العامل يسلف الرأسمالي حق استعمال سلعته. إنه يسمح للشاري باستهلاكها، إنه يقدم له قرضاً، قبل أن يتلقى قيمتها - التبادلية بالمقابل. وفي أوقات الأزمة، بل حتى في حالة إفلاسات فردية، يمكننا أن نرى، بسبب الطبيعة الخاصة للقيمة - الاستعمالية المُباعَة، أنّ فكرة أن العامل يقرض الرأسمالي باستمرار ليست وهماً فارغاً(*) (33)

(*) الفقرة أعلاه أدرجها ماركس في نص رأس المال - المجلد الأول - الفصل المعنون: بيع وشراء قوة العمل، هي والهامش رقم (31). [وقد أدرجت بعد اجراء تعديلات أسلوبية وإضافات ن.ع.].

(33) «العامل يقرض جهده» (L'ouvrier prête industrie) (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي Cours d'économie Politique، طبعة سانت بطرسبرغ، 1815، المجلد الثاني، ص 36). لكن شتورخ يضيف بمكر «إنه لا يغامر بشيء» سوى «أن يفقد أجوره». فالعامل لا يقدم أي شيء مادي (de perdre... son salaire... L'ouvrier ne transmet rien de matériel) (المرجع نفسه، ص 37).

«كل عمل إنما يُدفع أجره بعد أن يكون قد انتهى». (بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821 ص 104).

(An Inquiry into Those Principles, Respecting The Nature of Demand, London, 1821, p.104).

إن العواقب العملية الأخرى التي تنشأ عن نمط الدفع هذا، المتأصل، بالمناسبة، في طبيعة العلاقة، لا يمكن أن تستوقفنا هنا. مع ذلك فإن مثلاً واحداً قد يأتي في محله. في لندن طائفتان من الخبازين، طائفة «السعر الكامل» (fullpriced) التي تبيع الخبز بسعره التام، وطائفة السعر الأدنى (undersellers)، التي تبيعه دون ذلك. إن الصنف الأخير يضم أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للخبازين (تقرير هـ. س. تريمهير، مفوض التحقيق في شكاوى الخبازين المياومين، إلخ، لندن، 1862، ص 32). إن الخبازين بـ «السعر الأدنى» يقومون، دون استثناء تقريباً، ببيع خبز مغشوش بالشب والصابون، والكلس، والجص، ومسحوق حجر دريشاير، إلخ. (أنظر الكتاب الأزرق المشار إليه أعلاه، وأنظر أيضاً: تقرير لجنة 1855 حول غش الخبز، ومؤلف الدكتور س. هاسال، كشف حالات غش الخبز، الطبعة الثانية، لندن، 1861). وقد صرح السير جون غوردون أمام لجنة 1855 قائلاً إنه بسبب ضروب الغش هذه «لم يعد الرجل الفقير الذي كان يقتات على باونين من الخبز يومياً، يحصل الآن على ربع العناصر الغذائية تلك»، هذا إن لم نذكر شيئاً عن «الآثار المدمرة لذلك على الصحة». ويفسر تريمهير (المرجع نفسه، ص 48) السبب الذي يدفع «قسماً كبيراً من الطبقة العاملة» للقبول بالشب ومسحوق الحجر، إلخ، رغم

وعلى أي حال، سواء استُخدمت النقود كوسيلة شراء أم كوسيلة دفع، فذلك أمر لا أهمية له بالنسبة إلى طبيعة التبادل السلعي نفسه. إن سعر قدرة - العمل يُثبَّت تعاقدياً عند الشراء، رغم أنه لا يتحقق إلا فيما بعد. كما لا يؤثر شكل الدفع هذا على حقيقة أن السعر يتعلق بقيمة قدرة - العمل ولا صلة له لا بـ قيمة المنتج ولا بـ قيمة العمل الذي لا يُؤلف، هو ذاته، سلعة على الإطلاق.

إن القيمة - التبادلية لـ قدرة - العمل تُدفع، كما بينّا، حين يكون السعر المدفوع هو سعر وسائل العيش التي تُعتبر، حسب الأعراف، ضرورية، في حالة معينة من المجتمع، لتمكين العامل من ممارسة قدرة - عمله بالدرجة الضرورية من القوة والصحة والحيوية، إلخ، ولتخليد نفسه بإنجاب من يعوّض عنه⁽³⁴⁾

= معرفتهم بهذا الغش: ويقول إن الأمر بالنسبة إليهم هو «إن من الضروري أن يأخذوا من الخباز، أو دكان بائع المرقق نوع الخبز الذي يشاء هؤلاء بيعه». وبما أن العمال لا يتقاضون أجورهم إلا في نهاية الأسبوع، فإنهم لا يستطيعون «دفع ثمن الخبز الذي تستهلكه أسرهم خلال الأسبوع إلا في نهاية الأسبوع». ويضيف تريمهير، بناء على إفادة شهود عيان، «من المفصوح أن الخبز المؤلف من هذا الخليط، يصنع خصيصاً للبيع على هذا النحو».

(34) يحدد بيتي قيمة أجر العمل اليومي بأنه قيمة «الطعام اليومي» (daily food) الكافي للعامل «من أجل أن يعيش، ويعمل ويتناسل» (so as to live, labour, and generate.)، (التشريع السياسي لإيرلندا *Political Anatomy of Ireland*، لندن، 1622، طبعة 1691، ص 69. اقتبست من دورو دو لامال). «إن سعر العمل يتألف دوماً من سعر الضروريات». إن العامل لا يتلقى الأجر المطابق «حيثما يكون سعر الضروريات بمستوى يجعل أجر العامل عاجزة، بما يتناسب مع وضعه ومرتبته المتدنية، كإنسان عامل، عن أن تعيل أسرة كالتى تكون لكثرة من أمثاله». (جاكوب فاندزلت، النقد يجيب على كل الأشياء. *Money Answers All Things*، لندن، 1734، ص 19).

«إن العامل البسيط، الذي ليس له سوى فرائعه وجهوده، لا يملك ما يتدبر سوى ما يبيع عمله لقاءه. لأن كل نوع من العمل ينبغي أن يؤدي، وهو يؤدي في الواقع، إلى أن ما يتقاضاه ينحصر في مبلغ ضروري لأجل وسائل عيشه».

(تورغو، تأملات حول نشوء وتوزيع الثروات *Reflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*، (1766)، المؤلفات الكاملة، المجلد I، ص 10، طبعة دير، باريس، 1844). «إن سعر ضروريات الحياة هي، في الواقع، كلفة إنتاج العمل» (مالتوس، بحث في الريع *Inquiry into Rent. etc.*، لندن 1815، ص 48، الحاشية) «ثمة استنتاج نستخلصه من مراجعة لمقارنة سعر القمح بأجور العمل منذ عهد إدوارد الثالث، هو أنه خلال مسار دام قرابة 500 سنة، كانت مداخيل عمل اليوم في هذه البلاد، في كثير من الأحيان، على الأرجح، أدنى مما يفوق بيك من

يتميز الإنسان عن سائر الحيوانات بالطبيعة المرنة، اللامحدودة، لحاجاته. ولكن من الصحيح أيضاً أنه ما من حيوان مثله قادر على حد حاجاته إلى هذه الدرجة نفسها التي لا تصدق، وعلى خفض شروط حياته إلى الحد الأدنى المطلق. وبكلمة، ليس هناك من حيوان يملك موهبة مماثلة في أن «يؤرلند»^(*) (ver-Irländern) نفسه. إن مثل هذا الاختزال إلى الحد الأدنى الجسدي العاري للوجود ليس مطروحاً عندما نقوم ببحث قيمة قدرة - العمل. وما يصح على كل سلعة يصح على قدرة - العمل، وهو أن سعرها يمكن أن يرتفع فوق قيمتها أو يهبط دون هذه القيمة، أي أن قيمتها يمكن أن تنحرف في كلا الاتجاهين، عن السعر، الذي لا يزيد عن كونه التعبير النقدي عن قيمتها. إن مستوى ضروريات الحياة، التي تؤلف قيمتها الكلية قيمة قدرة - العمل، يمكن نفسه أن يرتفع أو ينخفض. إن تحليل هذه التقلبات، على أي حال، لا ينتمي إلى هذا الموضع بل إلى نظرية الأجور. وسيفندو جلياً، في مجرى هذه الأبحاث، أنه أمر لا أهمية له البتة بالنسبة إلى تحليل رأس المال أن نفترض مستوى حاجات العامل عالياً أو واطئاً. فنقطة الانطلاق، في الممارسة، كما في النظرية، هي قيمة قدرة - العمل منظوراً إليها ككمية معينة. وهكذا، على سبيل المثال، فإن مالك النقد الذي يرغب في تحويل نقوده إلى رأسمال، وليكن ذلك إلى رأسمال صناعي لمحلج قطن، سوف يستقصي قبل كل شيء

= القمح (= $\frac{1}{4}$ بوشل)، ويمكن اعتبار بيك (Peck) القمح كشيء مثل نقطة وسطى، أو نقطة أعلى من الوسط، تنبذ حولها الأجور القمحية للعمل، المتباينة تبعاً للعرض والطلب (مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي *Principles of Political Economy*، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 254).

«إن السعر الطبيعي لأي صنف. يساوي ما بُذل على إنتاجه. إن سعره (أي العمل) الطبيعي. يتألف من تلك الكمية من ضروريات ومتع الحياة، التي تنبع من طبيعة المناخ وعادات البلاد، والضرورية لإعالة العامل وتمكينه من إنشاء أسرة من شأنها أن تحفظ، في السوق، عرضاً من العمل لا يتناقض... إن السعر الطبيعي للعمل... رغم أنه يتباين بتباين المناخات، وتباين مراحل التطور الوطني، يمكن في أي زمان ومكان معينين، أن يُعتبر ثابتاً تقريباً». (ر. تورنر، بحث في تجارة القمح الخارجية *An Essay on the External Corn Trade*، لندن، 1815، ص 55 - 65 ومواضع أخرى).

(*) أي يجعل من نفسه إيرلندياً، قياساً لوضع العامل الإيرلندي، ونزف السكان الذي شهدته إيرلندا، والذي يتضح في الصفحات القادمة. [ن. ع.].

عن متوسط الأجور المدفوعة في الجوار حيث يعتزم إقامة مصنعه. إنه يعرف تمام المعرفة أن الأجور، شأن القطن، تنحرف باستمرار عن ذلك المعدل الوسطي، لكنه يعرف أيضاً أن هذه التغيرات تلغي بعضها بعضاً. ولهذا السبب تدخل الأجور في حساباته كمقدار من قيمة معينة. من جهة ثانية، تؤلف قيمة قدرة - العمل الأساس الواعي، الصريح للنقابات العمالية (*Trades' Unions*)، التي قلما تمكن المغالاة في تقدير أهميتها بالنسبة إلى الطبقة العاملة الإنكليزية. لا تهدف النقابات إلى أقل من منع خفض الأجور دون المستوى القائم تقليدياً في مختلف فروع الصناعة. نقصد القول، إنها ترغب في منع سعر قدرة - العمل من الهبوط دون قيمتها. وهي مدركة، بالطبع، إنه إذا ما حصل تغير في تناسب العرض والطلب، فإن ذلك سيفضي إلى إحداث تغيير في سعر السوق. لكن هذا التغير هو، من جهة أولى، شيء مختلف تماماً عن الادعاء الأحادي من جانب الشاري، أي الرأسمالي في هذه الحالة، بأن مثل هذا التغير قد حصل. وهناك، من جهة أخرى، «تمايز كبير بين مستوى الأجور الذي يحدده العرض والطلب، أي المستوى المتولد عن الفعل العادل (*fair*) للتبادل السلعي الذي يقوم حين يتفاوض الشاري والبائع على قدم المساواة، وبين مستوى الأجور الذي يجب على البائع، العامل، أن يتحملة عندما يتفاوض الرأسمالي مع كل عامل على انفراد، ويفرض تخفيضاً باستغلال الحاجة الطارئة لعمال فرادى (وهي تقوم بصورة مستقلة عن العلاقات العامة للعرض والطلب). إن العمال يتوحدون بغية الحصول على نوع من المساواة مع الرأسمالي في تعاقدهم بخصوص بيع عملهم. هذا هو المبدأ العقلي (الأساس المنطقي) لنقابات العمال»⁽³⁵⁾ إن ما تهدف إليه هو «أن العوز المباشر، الطارئ، لعامل ما، ينبغي ألا يرغمه على أن يرتضي بأجر أصغر مما ثبته العرض والطلب سلفاً في فرع معين من العمل»⁽³⁶⁾ فيخفض بذلك قيمة قدرة - العمل في ميادين معينة دون مستواها المعتاد. إن قيمة قدرة - العمل إنما «يعتبرها العمال أنفسهم أجور الحد الأدنى بينما يعتبرها الرأسماليون السعر النظامي لأجور سائر العمال في المهنة نفسها»⁽³⁷⁾ لهذا السبب لا تسمح النقابات لإعضائها،

(35) ت. ج. دانغ (سكرتير جمعية لندن المتحدة لمجلدي الكتب)، النقابات والاضرابات: فلسفتها وغرضها *Trades' Unions and Strikes: Their Philosophy and Intention*، لندن، 1860، ص 7.

(36) المصدر نفسه، ص 7.

(37) المصدر نفسه، ص 17.

إطلاقاً أن يعملوا لقاء ما يقل عن هذا الحد الأدنى⁽³⁸⁾، إنها شركات تأمين شكلها العمال أنفسهم. وهناك مثال قد يفسر غرض هذه الاتحادات التي يشكلها العمال لحماية قيمة قدرة - عملهم. ففي جميع فروع الصناعة في لندن هناك ما يسمى المعرّقين (Sweaters). إن المعرّق هو شخص يتعهد بتقديم كمية معينة من العمل بأسعار اعتيادية إلى رب عمل ما، ولكنه يستأجر آخرين لأدائه بسعر أدنى. والفارق، الذي يؤلف ربحه، يُعْتَصَر من عرق العمال الذين يقومون بأداء العمل فعلياً⁽³⁹⁾، ولا يمثل هذا شيئاً سوى

(38) من الجلي أن الرأسماليين سوف يشجبون هذا «السعر النظامي للعمل» (uniform rate of labour) باعتباره اعتداء على الحرية الشخصية للعامل، وعقبة تمنع الرأسماليين من أن يسيروا على هدى نداءات قلوبهم ويكافئوا الموهبة المتميزة بأجر متميز. إن كتاب السيد دان [يقصد: دانغ]، الذي استشهدنا به توأ، لا يصيب المرمى فحسب، بل يعالج الموضوع أيضاً بمسحة من السخرية، ويرد بشكل قاطع قائلاً إن النقابات يسعدها أن تسمح للرأسمالي بأن «يدفع للمهارة المتفوقة أو المقدرة المتفوقة على العمل، أجوراً عالية قدر ما يشتهي»، ولكنها تمنعه من أن يخفض $\frac{99}{100}$ من جمهرة الأجور، أي أجور «الناس العاديين» (common run of men)، العامل الوسطي في كل صناعة، دون «أجور الحد الأدنى» (Minimum des salaires). ذلك يعني أن النقابات سوف تمنعه من خفض القيمة الاعتيادية لقدرة - العمل الوسطية. وبالطبع. فإن من بداهة الأمور أن اتحادات العمال ضد استبداد رأس المال تتعرض للشجب من أحد كتّاب صحيفة إدنبره ريفيووار (بخصوص اتحادات النقابات، 1860)^(*) بوصفها عبودية يخضع لها هؤلاء الإنكليز المولودون أحراراً (freeborn Britons)، من جراء وهم مبهم. في الحروب يفضل المرء دوماً أن يرفض عدوه الخضوع إلى استبداد الانضباط. إن الكاتب الساخط أخلاقياً يميّط اللثام عن وقائع أكثر شناعة. إن النقابات مدنسة للحرمان لأنها تعتدي على قوانين التجارة الحرة! (Free trade!) [يا للهول!]

(Quelle horreur).

ويرد السيد دانغ من جملة ما يرّد: «لن يكون الأمر مباراة حرة إذا كان ذراع أحد الطرفين معوقاً أو مقيداً، في حين أن للطرف الآخر حرية استخدام ذراعيه كليهما. إن رب العمل يرغب في التعامل مع رجاله كلاً على انفراد، بحيث يمكن له، متى شاء، أن يعطي «المعرّقين» سعراً لعملهم، بينما ذراعهم اليمنى، بوصفهم مساومين، مقيدة في أثناء البيع بأغلال الضروريات التي يحتاجونها. هذا ما يسميه تجارة حرة، لكن الحرية بأسرها في معسكره. سمّوا ذلك تجارة، إن شئتم، لكنها ليست تبادلاً حراً». (المرجع نفسه ص 47).

(*) المقصود مقال بعنوان: التنظيم السري للنقابات الذي نشرته صحيفة إدنبره ريفيووار في عددها المرقم 224 (تشرين الأول/أكتوبر 1859).

(39) المرجع نفسه، ص 6.

الفارق بين قيمة قدرة - العمل التي يدفعها رب العمل الأول، والسعر الذي يعادل ما يقل عن قيمة قدرة - العمل تلك، والذي يدفعه المعرّق إلى العمال الفعليين⁽⁴⁰⁾ وبالمناسبة، فإن من المميزات البارزة^(*)

* * *

إن شكل الأجور بالقطعة يُستخدم على سبيل المثال في صناعات الخزف الإنكليزية [259] لزج فتيان متمرنين (apprentices) (في سن الثالثة عشرة) بسعر أدنى بحيث يجهدون أنفسهم بعمل مفرط لما «فيه منفعة عظمى لسادتهم» وذلك خلال فترة نموهم الجسدي بالذات. ويُقدم ذلك رسمياً كواحد من أسباب انحطاط السكان في مصانع الخزف⁽⁴¹⁾

(40) «تشكلت في لندن جمعية خيرية لغرض التعاقد على تسليم ملابس عسكرية بأسعار مماثلة لتلك التي تدفعها الحكومة إلى المتعهدين في الوقت الحاضر، بينما تدفع للخياطات المتصورات جوعاً 30 في المائة علاوة إضافية فوق أجورهن الحالية. وتحقق هذه النتيجة بإزالة «الوسيط» الذي تذهب أرباحه إلى المادة البشرية التي حرّمهن منها حتى الآن. ومع جميع المنافع التي يمكن للجمعية أن تقدمها، فإن الخياطة لا تستطيع أن تكسب أكثر من شلن واحد لقاء عشر ساعات من العمل المتواصل في خياطة القمصان العسكرية، وبالتحديد بمعدل قميصين في اليوم، ولا تكسب بالنسبة إلى إصناف أخرى من الملابس أكثر من شلن واحد و6 بنسات يومياً، لقاء يوم مؤلف من 12 ساعة عمل. إن أجورهن في الوقت الحاضر تتراوح بين 5 بنسات إلى 8 بنسات لقاء 10 ساعات عمل، إلخ». (صحيفة تايمز، 13 آذار/مارس - 1860).

(*) عند هذا الحد من المخطوطة تنقطع الصفحة 25.

(41) «يستخدم الصناعي الكثير من الفتيان كمتمرنين في سن مبكرة، 13 أو 14 عاماً، في صنع أدوات المائدة، والأواني الخزفية. خلال العامين الأولين يدفع لهم أجراً أسبوعياً يتراوح بين شلنين و3 شلنات و6 بنسات. بعد ذلك يأخذون بالعمل حسب نظام الأجور بالقطعة كاسبين أجور عمال مياومين. وكما يقول لونج فإن: «ممارسة استخدام عدد كبير من المتمرنين، وأخذهم بعمر 13 أو 14 سنة، ممارسة شائعة لدى فئة معينة من المصانع، وهي ليست فقط ممارسة ضارة بمصالح المهنة، بل لعلها سبب كبير آخر يُعزى إليه سوء البنية الجسدية للخزافين. إن هذا النظام، كبير النفع لرب العمل، الذي يتطلب كمية السلع أكثر من نوعيتها، يميل مباشرة إلى تشجيع الخزاف الشاب على أن يجهد نفسه كثيراً بالعمل المفرط خلال السنوات الأربع أو الخمس التي يستخدم

إن رفع الأجر الإجمالي (الأجر الأسبوعي مثلاً) غالباً ما يحصل في فروع الصناعة التي دخلها نظام العمل بالقطعة task work حديثاً. ولكن حالما يصل الأجر معدلاً معيناً، فإن الارتفاع الذي جاء بفعل تزايد شدة العمل، يصبح هو ذاته سبباً يدفع أرباب العمل إلى خفض الأجور، ما داموا يعتبرونها أفضل مما ينبغي بالنسبة إلى العامل. ويصبح لزماً شجب العمل بالقطعة مباشرة كوسيلة لخفض الأجور⁽⁴²⁾

وينبغي أن نوضح الأمر في ذاته ولذاته، أن الطريقة التي تُدفع بها الأجور لا تؤثر على الوضع أدنى تأثير، رغم أن أسلوباً في الدفع قد يناسب تطور عملية الإنتاج الرأسمالية أكثر من أسلوب آخر، وبوسعنا الإشارة هنا، بشكل عابر، إلى أن الطبيعة التكنيكية للعملية قد لا تسمح أحياناً إلا بأسلوب واحد للدفع، فإما هذا وإما ذاك.

ومن الواضح إن التغيرات الفردية في الأجور، التي يكون لها في نظام الأجور بالقطعة نطاقاً أعظم مما في نظام الأجور الزمنية، إنما هي انحرافات عن مستوى الأجور عموماً. وعلى أي حال، فإن الأجور بالقطعة، تنزع إلى خفض المستوى العام، ما لم توقفها ظروف أخرى^(*)

إن الأجور باعتبارها السعر الإجمالي للعمل اليومي الوسطي تناقض مفهوم القيمة. فكل سعر ينبغي أن يكون قابلاً لأن يُرد إلى قيمة، طالما أن السعر هو، في ذاته ولذاته، ليس سوى التعبير النقدي عن القيمة، وواقع أن الأسعار الفعلية قد تكون أعلى أو أدنى من السعر المطابق لقيمتها لا يغير حقيقة أنها تعبير كمي غير متطابق عن قيمة السلعة - حتى لو كانت هذه الأسعار، في الوضع المفترض، أكبر أو أصغر من القيمة كميّاً. ولكن الافتقار إلى التطابق هنا، في سعر العمل، إنما هو نوعي. حاشية للصفحة 244 [ملاحظة ماركس^(**)]:

= فيها على أساس نظام العمل بالقطعة، ولكن بأجر متدنٍ. إن عواقب العمل المفرط عند الأفران الساخنة وفي سن جد مبكرة أمر متوقع تماماً. (لجنة مراقبة استخدام الأطفال، التقرير الأول، لندن، 1863، ص 13).

(42) «حقاً، إن الاعتراض الرئيس، في مختلف المهن، على العمل بالقطعة، هو الشكوى من أن رب العمل، حين يجد أن العمال يكسبون أجوراً جيدة، يرغب في خفض سعر العمل، وكثيراً ما يستخدم هذا الإجراء كوسيلة لخفض الأجور». (دانغ، المرجع نفسه، [ص 22]).

(*) هذه الفقرة مشطوب عليها في المخطوطة.

(**) الصفحة 244 مفقودة حسب ملاحظة الناشر الألماني، والإضافة بين قوسين أعلاه من عندنا. [ن.ع.]

«عندما يؤلف القمح جزءاً من عيش العامل، فإن إزدياد سعره الطبيعي يقود بالضرورة إلى رفع السعر الطبيعي للعمل، أو بتعبير آخر، عندما يتطلب الأمر كمية أكثر من العمل لتوفير العيش، فإن كمية أكبر من العمل، أو منتج العمل، ينبغي أن تبقى مع العامل، كأجور له. ولكن بما أن كمية أكبر من عمله أو (وهذا يضارع الشيء نفسه) من منتج عمله، تصبح ضرورية لعيش العامل المانيفاكتوري، وأنه يستهلكها في أثناء الاشتغال، فإن كمية أقل من منتجات العمل سوف تبقى لرب العمل» (ر. تورنر، بحث في تجارة القمح الخارجية، 1815، ص 235-236) (*)

بما أن قيمة السلعة تساوي العمل الضروري الذي تحتويه، فإن قيمة عمل يوم - عمل [260] يوم يجري في ظل شروط إنتاج مناسبة وبمقياس اجتماعي اعتيادي وسطي من الشدة والمهارة - ستكون مساوية لما تحتويه من عمل يوم، وهذا هراء لا يقدم أي تحديد. إن قيمة العمل - أي سعر العمل (نوعياً) مجرداً من تعبيره النقدي - إذن هو تعبير لا عقلاني، بل هو في الواقع لا أكثر من شكل مقنّع ومقلوب للتعبير عن قيمة قدرة - العمل. (إن السعر، الذي لا يمكن رده إلى قيمة، سواء مباشرة أو من خلال سلسلة من التوسطات، لا يعبر سوى عن تبادل عرضي لشيء ما لقاء نقود، وعلى هذا النحو، فإن أصنافاً ليست هي ذاتها سلعاً، وهي تقع، بهذا المعنى، خارج نطاق التجارة بين البشر (*extra commercium hominum*) يمكن أن تتحول إلى سلع عن طريق مبادلتها لقاء النقود. من هنا الصلة بين الرشوة والفساد، والعلاقة النقدية. وبما أن النقود هي المظهر المتحول للسلعة، فإنها لا تشي بما كان قد حُوّل إليها: أهو ضمير أم بكاراة أم سماد حصان).

ولكن الشكل الآخر المباشر للأجور، وهو لا يقل في شيء عن لاعقلانية الأجور الزمنية، يتمثل في الأجور بالقطعة، التي يفترض أنها تعبير مباشر عن علاقة قيمية. لنفرض، مثلاً، أن ساعة عمل، تساوي 6 بنسات، متشينة، مثلاً، في قطعة من سلعة معينة (ترك جانباً ما تحتويه من رأسمال ثابت). إن العامل يتلقى 3 بنسات، لأنه بخلاف ذلك فإن قيمة هذه القطعة لا تتحدد، إزاء العامل، بما تحتويه من قيمة مقاسة بوقت

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية، وهو مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1185. [ن.ع.]

العمل المستهلك. وعليه، في الواقع، فإن الأجر بالقطعة لا يعبر مباشرة عن أي علاقة قيمية. والمسألة، إذن، هي ليست أن نقيس قيمة القطعة بمقدار وقت العمل الذي تحتويه. على العكس، فإن وقت العمل الضروري الذي أداه العامل ينبغي أن يُقاس بواسطة القطعة. إن الأجر الذي يتلقاه العامل، إذن، هو أجر زمني، نظراً لأن القطعة ليس لها من مهمة سوى أن تقيس الزمن الذي تلقى العامل أجره لقاءه، وأن تنصرف كضامن يكفل ألا يستخدم العامل سوى وقت العمل الضروري، أي أن يكون قد عمل بالشدة المطلوبة، وإن عمله (كقيمة - استعمالية) يتمتع بالتنوع المناسبة. إن الأجور بالقطعة، إذن، ليست سوى شكل خاص من الأجور الزمنية، التي لا تزيد، بدورها، عن شكل مقنّع لقيمة قدرة - العمل، أو بتعبير بديل سعر قدرة - العمل الذي يتطابق كميّاً مع القيمة أو ينحرف عنها. وإذا كان صحيحاً أن الأجور بالقطعة تميل إلى أن تترك لفردية العامل مجالاً رحباً للارتفاع بهذا القدر أو ذاك فوق المستوى العام، فإن من الصحيح أيضاً أنها تخفض أجور العمال الآخرين دون ذلك المستوى، وإن ذلك المستوى نفسه يميل إلى الهبوط نتيجة المنافسة بالغة الشدة التي تسعّرها الأجور بالقطعة بين العمال.

عند المقارنة بين الأجور الزمنية في بلدان مختلفة (أي: أجر يوم عمل ذي طول معين) ينبغي على المرء، بمقدار ما تقاس شدة العمل - مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية - بكتلة المنتج الذي يولّده العامل في زمن معين، ينبغي على المرء أن يقارن، في الوقت نفسه، بين هذه الأجور من ناحية أسعار القطعة. فهذا هو الطريق الوحيد لاكتشاف العلاقة الحقيقية بين العمل الضروري والعمل الفائض، أو بين الأجور وفائض القيمة. فعندئذ سيتضح، غالباً، أنه على الرغم من أن الأجور الزمنية، ظاهرياً، هي أعلى في البلدان الغنية، فإن الأجور بالقطعة هي أعلى في البلدان الفقيرة. من هنا فإن العامل، في هذه الأخيرة، يتطلب لإعادة إنتاج مرتبه جزءاً من يوم العمل أكبر مما في البلدان الأولى، أي أن معدل فائض القيمة هو في البلدان الأخيرة أصغر مما في البلدان الأولى، وبالتالي فإن الأجر النسبي أعلى. وهكذا في الواقع يكون السعر الحقيقي للعمل في البلدان الفقيرة أعلى مما في الغنية. وإذا ما نظرنا إلى مختلف الأمم، لوجدنا، بمعزل عن المدة والإنتاجية المستقلتين عن العامل المفرد، أن هناك تبايناً عظيماً في شدة كما في مدة يوم العمل، وإن يوم العمل الوطني الأكثر شدة يمكن أن يُساوى بواحد أقل شدة + س. وإذا أخذنا يوم عمل البلدان التي تنتج الذهب والفضة كمعيار قياسي ليوم

العمل العالمي، فإن يوم العمل الإنكليزي الأكثر شدة، والبالغ 12 ساعة، يمكن التعبير عنه في ذهب أكثر مما ليوم العمل الإسباني الأقل شدة. نقصد القول، إنه سيكون أعلى بالمقارنة مع يوم العمل الوسطي مُعَبَّرًا عنه بلغة الذهب والفضة. إن يوم عمل وطني أعلى، مفترضين وجود يوم إجمالي ذي طول مثبت، سيكون أعلى، سواء بلغة القيمة - الاستعمالية أم بلغة القيمة - التبادلية، وبالتالي أيضاً بلغة التعبير النقدي. (إذا افترضنا أن للذهب والفضة قيمة معينة، فإن التعبير النقدي الأعلى يجب أن يعبر دائماً عن قيمة أكبر، والأدنى عن قيمة أقل: ولو نظرنا إلى الأجور النقدية للعمال في مختلف البلدان في آن واحد، فإن قيمة الذهب والفضة تُفترض ثابتة، لأن أي تغير في قيمتها سيفضي إلى حصول تغير متزامن بالنسبة إلى جميع الأمم المعنية، بحيث لا يطرأ أي تغير على الإطلاق فيما يتعلق بمواقعها النسبية)، وعليه فإن حقيقة الأجر الوطني الأعلى، لا تتضمن سعراً للعمل أعلى كسعر لمقدار معين من العمل. وإذا كان الطول الأكبر للعمل معيناً أو، وهذا يضارع الشيء نفسه عالمياً، إذا كانت الشدة الأكبر للعمل معينة، فإن الأجر يمكن أن يكون في بلد ما أعلى مما في آخر، ولكن يمكن له أولاً أن يحتل جزءاً أصغر في اليوم الإجمالي، أي أن يكون أصغر، بصورة نسبية ويمكن له ثانياً أن يمثل سعراً أدنى. وعلى سبيل المثال إذا كان العامل يتلقى 3 شلنات في اليوم لقاء 12 ساعة عمل، فإن هذا أقل مما لو كان أجره اليومي $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء 11 ساعة. ذلك لأن ساعة واحدة من العمل الفائض تتضمن اهتلاكاً أكبر، أي إعادة إنتاج أسرع لـ قدرة - العمل. وسيكون الفرق أكبر من ذلك فيما لو كان العامل يتلقى $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء 10 ساعات و 3 لقاء (*)

[379] أنماط مختلفة من تركز وسائل الإنتاج في بلدان مختلفة]

«رغم أن المهارة وعلم الميكانيك قد يفعلان الكثير، فإن طغيان
العنصر الحيوي أساسي لاتساع المانيفاكتورات. إن نظام التجزؤ
(morcellement)، إذ يمنع النمو السريع للسكان، فقد نزع، بصورة غير

(*) الصفحتان 261 و 262 مفقودتان. وتوجد في مكانهما ورقة تحمل الرقم 379، ومعنونة: «أنماط مختلفة من تركز وسائل الإنتاج في بلدان مختلفة»، وهي، من حيث مادة الموضوع، تنبع من النص الذي يسبقها.

مباشرة، إلى عرقلة اتساع المانيفاكتورات. وقد كان له هذا التأثير بشكل مباشر أيضاً. فلقد أبقى عدداً كبيراً من السكان لصيقيين بالأرض ويعملون فيها. إن زراعة الأرض هي مهنتهم الأساسية - وهي مهنة يزاولونها بافتخار ورضى. وإن اشتغالهم في الغزل والنسيج وما شابههما، ليس إلا اشتغلاً ثانوياً، ضرورياً، لإعالة أنفسهم. وإنهم يكتنزون مدخراتهم لغرض زيادة ميراثهم، وليسوا عرضة للابتعاد عن مسقط رؤوسهم بحثاً عن مهنة جديدة أو عادات جديدة»، (إذن هنا بالضبط، حيث الادخار يعادل الاكتناز، وحيث يبقى موجوداً بدرجة عالية نسبياً، بل يكون قادراً على الوجود في ظل الشروط المعينة - فإن تكوّن رأس المال، نسبياً، وتطور الإنتاج الرأسمالي، بالقياس إلى إنكلترا، يُعاق بفعل الشروط الاقتصادية نفسها المؤاتية للاكتناز، إلخ). «إن موقع المالك، امتلاك منزل، وامتلاك قطعة أرض، هي أيضاً الهدف الرئيسي لعامل المصنع، ولكل إنسان فقير ليس لديه ملكية أصلاً؛ والواقع إن الجميع يتطلع إلى الأرض.. من هذا الوصف لطابع ومهن الطبقة الأغزر عدداً من الشعب الفرنسي، يمكن لنا مباشرة الاستنباط بأن الصناعة المانيفاكتورية الفرنسية تتمثل، على خلاف إنكلترا، في مؤسسات صغيرة»، (هذا يبيّن مدى ضرورة انتزاع الأرض لتطور الصناعة واسعة النطاق). «يجري تحريك بعضها بالبخار والماء، ويعتمد الكثير منها في قوته المحركة على عمل الدواب، بل إن الكثير من المصانع لا يزال يستخدم العمل اليدوي وحده، بالكامل». إن الخاصية المميزة للصناعة الفرنسية قد وُصفت خير وصف من جانب البارون س. دوبان، بأنها عاقبة نظام حيازة الأرض. وهو يقول: «بما أن فرنسا هي بلد الملكيات المجزأة، بلد الحيازات الصغيرة، لذلك فإنها بلد الصناعة المجزأة وبلد الورش الصغيرة». (تقرير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص 67 - 68) ويقدم مفتش المصانع نفسه (أ. ريدغريف) مسحاً (لعام 1852) لمانيفاكتورات «المنسوجات الفرنسية مهما كانت أهميتها»، ويتضح من المسح أن مصادر القوة المحركة المستخدمة فيها، كانت كالتالي:

«البخار 2053 (قوة حصانية)»^(*)، الماء 959، قوى ميكانيكية أخرى 2057^(**) (المرجع نفسه، ص 69)⁽⁴³⁾ ويقارن هذه المعطيات بمعطيات عدد من المصانع، إلخ، قدمت إلى مجلس العموم في عام 1850، ويستخدم ذلك لبيان «الفارق الباهر التالي بين نظام مانيفاكورات المنسوجات الإنكليزية والفرنسية»^(***).
والنتيجة كالتالي:

إن عدد المصانع في فرنسا هو ثلاثة أضعاف عددها في إنكلترا، في حين أن عدد الأشخاص المستخدمين فيها هو أكبر بـ $\frac{1}{3}$ فقط؛ ولكن النسب المتباينة جداً في الآلات والقوة المحركة تتضح على وجه أفضل من خلال المقارنة التالية^(****):

[380]

(*) هذه الفقرة كلها مشطوبة في المخطوطة.

(43) إن ما يتجلى بصفة تراكم أولي (بدائي) لرأس المال هو، في الواقع، العملية التي تصبح فيها شروط الإنتاج مستقلة - إنها تنفصل عن المنتج الذي يعمل لنفسه بنفسه (Self-employing)، فيتحول إلى عامل مأجور. في النص، جرى عرض ذلك بالنسبة إلى الصناعة. ولكن ذلك يتضح، على سبيل المثال، في العلاقات بين المزارع الرأسمالي (farming capitalist) والفلاح، إلخ. «إن الزراعة واسعة النطاق لا تتطلب مقداراً من رأس المال أكبر مما تتطلبه الزراعة على نطاق صغير أو متوسط. على العكس، فهي تتطلب أقل» لكن توزيع رأس المال متفاوت بين هذه الأنظمة المختلفة. «إن مقادير رأس المال الموظفة في الزراعة واسعة النطاق ينبغي الاحتفاظ بها بين أيدي عدد قليل من الناس الذين يدفعون أجور الأشخاص الذين يقومون باستخدامهم». (ماتيوود دومبال، السجلات الزراعية لروفل، الطبعة الثانية، 1825، ص 218).

(**) هذا المقتبس المطول ورد بالإنكليزية، وهو مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1185-1186. [ن.ع].

(***) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1186. [ن.ع].

(****) نص المقتبس بالإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1186-1187. [ن.ع].

	فرنسا	إنكلترا	- عدد المصانع (Number of factories)
	12,986	4330	
- عدد الأشخاص المستخدمين (Number of Persons employed)	706,450	596,082	في الواقع إن الأرقام الفرنسية تتضمن ما لا يُعتبر في إنكلترا مصنعاً.
- متوسط عدد الأشخاص في كل مصنع (Average Number of Persons in each factory)	54	137	
- متوسط عدد المغازل لكل شخص مستخدم (Average number of spindles to each person)	7	43	في إنكلترا سنة أضعاف ما في فرنسا
- متوسط عدد الأشخاص لكل نول (Average number of persons to each loom)	2 (نول آلي ويديوي)	2 (نول آلي فقط)	

لذا، يوجد في فرنسا أشخاص مستخدمون أكثر مما في إنكلترا، ولكن فقط بسبب أن جميع الأنوال اليدوية قد أُقصيت من المعطيات الإنكليزية. ولكن يوجد في المؤسسة الوسطية ضعف ما يوجد في فرنسا ($\frac{54}{136} = \frac{27}{68} = \frac{13}{34} = \frac{1}{3}$ تقريباً)، أي يوجد عدد أكبر من الناس جُمعوا معاً تحت إمرة رأس المال الواحد نفسه. وفي فرنسا يوجد 3 أضعاف عدد المصانع، ولكن فقط $\frac{1}{3}$ أكثر من الناس المستخدمين فيها، أي عدد أقل من الأشخاص نسبة إلى عدد المؤسسات. يضاف إلى ذلك، فيما يتعلق بكتلة الآلات التي تصيب الشخص الواحد، هناك من المغازل في إنكلترا 6 أمثال ما في فرنسا. ولو كان جميع الأشخاص المستخدمين غازلين، لكان هناك 4,945,150 مغزلاً في فرنسا، و $\frac{1}{3}$ أقل في

إنكلترا. لذا يوجد في إنكلترا نول بخاري واحد بين شخصين، وفي فرنسا نول بخاري واحد أو نول يدوي واحد.

هكذا يوجد في إنكلترا 25,631,526 مغزلاً زد على ذلك، أن القوة البخارية المستخدمة في بريطانيا العظمى = 108,113 قوة حصانية، (ق. ح) ونسبة الأشخاص المستخدمين حوالى $5\frac{1}{2}$ شخص لكل قوة حصانية بخارية، والنسب في فرنسا حسب هذا التقدير ينبغي أن تعطينا قوة بخارية = 128,409 (ق. ح)، في حين أن مجمل القوة البخارية لفرنسا لم تكن تبلغ سوى = 75,518 (ق. ح) في عام 1852، أنتجها 6080 محركاً بخارياً، ذي قدرة متوسطة تقل عن $12\frac{1}{2}$ ق. ح لكل محرك؛ في حين يبدو أن عدد المحركات البخارية المستخدمة في مصانع النسيج الفرنسية قد كان 2053 في عام 1852، وقوة هذه المحركات تساوي 20,282 (ق. ح)، موزعة كالتالي^(*):

مجال الاستخدام	عدد المصانع	القوة الحصانية
في الغزل فقط	1438	16,494
في النسيج فقط	101	1738
في الإنجاز النهائي	242	612
في عمليات أخرى	272	1438
المجموع	2053	20,282

(المرجع نفسه ص 70)

«إن غياب عظام وأعصاب المانيفاكتورات في فرنسا، الفحم والحديد، لا بد من أن يعوق أبداً تقدمها كبلد مانيفاكتوري» (المرجع نفسه)^(**)
 إذ يوجد بالنسبة إلى كل عامل في مصنع إنكليزي، بالمقارنة مع الفرنسيين، آلات أكثر للعمل، وكذلك أجهزة مولدة للقوة المحركة أكثر بكثير (قوة ميكانيكية Mechanic

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع.]

(**) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع.]

(Power) وعليه، أيضاً فإنه يعالج مواد أولية أكثر من نظيره الفرنسي خلال الزمن نفسه. «إن القدرة المنتجة لدى عمله هي، إذن، أعظم بكثير، شأن رأس المال الذي يستخدمه. إن عدد المؤسسات في إنكلترا أقل مما في فرنسا. وإن عدد العمال المستخدمين، وسطياً، في مؤسسة واحدة، هو أكبر في إنكلترا مما في فرنسا، رغم أن العدد الإجمالي للمستخدمين في فرنسا أكبر مما في بريطانيا، وإن يكن بنسبة صغيرة ليست إلا بالقياس إلى عدد المؤسسات»(*)

ويغدو واضحاً تماماً أن نرى هنا أنه بسبب الظروف التاريخية وغيرها التي كان لها أثر متفاوت على الحجم النسبي لتركز وسائل الإنتاج، فإن هناك نزاعاً متفاوتاً بالمثل لملكية جمهرة المنتجين المباشرة. وعلى النحو ذاته، هناك تطور متباين جداً للقوى المنتجة وللنمط الرأسمالي للإنتاج بعامه. ويتناسب هذا تناسباً عكسياً مع الإدخار (saving) و«الاكتناز» (hoarding) اللذين يقوم بهما المنتج المباشر نفسه، وهما ضخمان في فرنسا بالمقارنة مع إنكلترا. إن

«مدى إمكان إدخار واكتناز ومراكمة ودمج العمل الفائض للمنتجين في كتل أعظم، أي تركيزها، وإمكان استخدامها كرأسمال، إن هذا المدى يتطابق بالضبط مع درجة اكتناز عملهم الفائض، إلخ، على يد أرباب العمل بدلاً من اكتنازه على أيديهم هم أنفسهم؛ وعليه فإن هذا المدى يتطابق مع درجة حرمان الجمهرة العظمى من المنتجين من إمكانية وشروط «الإدخار» و«الاكتناز» و«التراكم»، أي باختصار، أن هذه الجمهرة تحرم من القدرة على تملك عملها الفائض بالذات بأية درجة مهمة، وذلك بسبب نزاع ملكية وسائل الإنتاج من هذه الجمهرة نزاعاً تاماً بهذا القدر أو ذاك. إن التراكم والتركز الرأسماليين يستندان إلى، ويتطابقان مع، سهولة الاستيلاء على العمل الفائض للناس الآخرين، بكتل ضخمة، والعجز المقابل لهؤلاء الآخرين أنفسهم، عن أي حق في المطالبة بعملهم الفائض ذاته. وعليه فإن من أشد الأوهام والمظاهر المضللة أو الخداع مدعاة للسخرية هو تفسير وتسويغ هذا التراكم الرأسمالي عن طريق خلطه مع، أو، بمقدار ما يتعلق الأمر بالصياغات الكلامية، تحويله إلى عملية هي نقيض له، وبعيدة عنه، عملية تتطابق مع نمط للإنتاج لا يمكن إلاً على أنقاضه وحدها أن يترعرع الإنتاج الرأسمالي. وهذا واحد من الأضاليل التي يربعاها الاقتصاد السياسي

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187. [ن.ع.]

بعناية بالغة. والحقيقة هي هذه: إن كل عامل، في هذا المجتمع البورجوازي، إذا كان إنساناً ذكياً وبارعاً تماماً، وكان قد حُبي بغرائز بورجوازية ونال حظاً استثنائياً فإن من الممكن أن يستطيع تحويل نفسه إلى مستغل لعمل الآخرين (*exploiteur du travail d'autrui*). ولكن حيثما لا يوجد عمل (*travail*) يمكن استغلاله (*exploité*) فلن يكون هناك، لا رأسمالي ولا إنتاج رأسمالي^(*)

* * *

[75] (***) إن ريكاردو في الواقع يواسي العمال بقوله إنه، من جراء تنامي إنتاجية العمل، فإن الزيادة في رأس المال الإجمالي تنمو في تعارض مع جزئه المتغير، وكذلك شأن جزء فائض القيمة، الذي يُستهلك كإيراد. بناء عليه، «هناك طلب متزايد على الخدم». (ريكاردو، مبادئ، ص 473)(***)

[76] «الملكية. ضرورة للحفاظ على العامل العادي غير الماهر من السقوط إلى مستوى جزء من آلة، يُشترى بالحد الأدنى من سعر السوق الذي يمكن به إنتاجه، أي السعر الذي يستطيع العمال عنده أن يعيشوا وأن يديموا جنسهم؛ وذلك ما يؤول إليه العامل دوماً إن عاجلاً أم آجلاً، عندما تتمايز مصالح رأس المال عن مصالح العمل، وتترك لكي تتعدل بفعل التأثير الوحيد لقانون العرض والطلب». (صامويل لينج، البؤس القومي، لندن، 1844، ص 46)(****)

إيرلندا-الهجرة

[77] بمقدار ما يمكن للزيادة الحقيقية والنقصان الحقيقي في السكان العاملين أن

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1187، 1188. [ن.ع.]

(**) إن هذا الرقم، والأرقام التي تليه ليست بأرقام صفحات، بل تشير، عوضاً عن ذلك إلى هوامش منفصلة، تُولف بقية النص. إن الصفحات التي دَوّنت فيها هذه النصوص ليست مرقّمة.

(***) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1188. [ن.ع.]

(****) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1188. [ن.ع.]

تمارسا أي تأثير محسوس على سوق العمل خلال الدورة الصناعية الكبرى المؤلفة من 10 سنوات، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إلّا في إنكلترا، ولذلك نتخذ منها نموذجاً. والسبب هو أن النمط الرأسمالي للإنتاج كامل التطور في إنكلترا، خلافاً للقارة، حيث لا يزال هذا النمط يعمل على أسس اقتصاد زراعي لا يتواءم معه: بناء عليه يمكن لنا، أن ندرس على انفراد تأثير حاجة رأس المال لإنماء قيمته على تنامي الهجرة وتقلصها. وينبغي أن نبدأ بملاحظة أن هجرة رأس المال، أي هجرة ذلك الجزء من الإيراد السنوي الذي يوظف في الخارج، وبخاصة في المستعمرات والولايات المتحدة الأميركية، هي أكبر بكثير نسبة إلى رصيد التراكم السنوي، من نسبة عدد المهاجرين إلى النمو السنوي للسكان. والحق إن قسماً من هؤلاء يتبع رأس المال فعلاً إلى الخارج. زد على ذلك، إن الهجرة من إنكلترا، إذا عاينّا قسمها الرئيس، تشمل القطاع الزراعي، لا العمال، بل أبناء الزّراع المستأجرين، إلخ. وقد جرى التعويض عن ذلك بالنازحين من إيرلندا. إن فترات الركود والأزمة، حيث يكون الحافز على الهجرة في ذروته، تتماثل مع تلك الفترات التي يُرسل فيها المزيد من رأس المال الفائض إلى الخارج، وبالعكس، فإن الفترات التي تهبط فيها الهجرة تطابق تلك الفترات التي تنخفض فيها هجرة رأس المال الفائض. من هنا فإن العلاقة المطلقة بين قدرة - العمل ورأس المال المستخدم في البلاد لا تتأثر، إلى حد كبير، بالتقلبات في الهجرة. فإذا كانت الهجرة من إنكلترا ستنامى إلى مديات خطيرة قياساً إلى النمو السنوي للسكان، فإنها ستقضي بنهاية سيطرتها على السوق العالمي. إن الهجرة الإيرلندية، منذ عام 1848، قد انتزعت من المالتوسيين كل آمالهم وتوقعاتهم. فلقد أعلنوا، في المقام الأول، إن تجاوز نطاق الهجرة للنمو السكاني أمر مستحيل. وحلّ الإيرلنديون مشكلتهم رغم الفقر. فأولئك الذين قد هاجروا أصلاً، قاموا، في الأغلب، كل عام بإرسال وسائل تمكن الباقين في الوطن من الهجرة بدورهم. ثانياً إن هؤلاء السادة كانوا قد تنبأوا أن المجاعة (famine) التي حصدت مليوناً، وسيل النزوح الذي أعقبها، سيكون لهما في إيرلندا الأثر نفسه الذي خلفه الموت الأسود (Black Death) [الطاعون] في إنكلترا أواسط القرن الرابع عشر. لكن العكس هو الذي حصل بالضبط. فالإنتاج قد انخفض بوتيرة أسرع من السكان، وكذلك تقلصت وسائل تشغيل العمال الزراعيين، رغم أن أجورهم الآن، إذا أخذنا الفروق بين أسعار الضروريات في الحساب، ليست أعلى مما كانت عليه عام 1847. مع ذلك فقد تناقص السكان من 8 ملايين إلى ما يقارب 4½ مليون، في ظرف 15 عاماً. إن إنتاج المواشي قد نما بعض الشيء، والحق يقال؛ وإن اللورد دوفيرين، الذي يتمنى تحويل إيرلندا إلى

مرعى للخراف، محق تماماً حين يقول إن عدد السكان لا يزال غزيراً أكثر مما ينبغي. في غضون ذلك لا يأخذ الإيرلنديون إلى أميركا عظامهم فحسب، بل أنفسهم أيضاً، وإن الوعيد المنذر بأن ينهض متقمّ يوماً من رفاة عظامنا(*) (*Exoriare aliquis ultor*) سوف يتحقق يوماً على الجانب الآخر من الأطلسي. ولو درسنا العامين الأخيرين 1864 و1865 لاكتشفنا الأرقام التالية بالنسبة للمحاصيل الرئيسية:

الانخفاض	1865 (كوارترات)	1864 (كوارترات)	
48,999	826,783	875,782	القمح
166,605	7,659,727	7,826,332	الشوفان
29,892	732,017	761,909	الماش
1171	13,989	15,160	البرة
446,398	3,865,990	4,312,388	البطاطا
165,976	3,301,683	3,467,659	الكرنب
29,945	39,561	64,506	الكتان

(الاحصاءات الزراعية الرسمية لإيرلندا، دبلن، 1866، ص 4). إن ذلك لا يمنع الأفراد الذوات من إثراء أنفسهم على حساب خراب الريف بأسره. وعلى سبيل المثال، فإن عدد الأشخاص الذين يتراوح دخلهم السنوي بين 900 جنيه و1000 جنيه كان 59 في عام 1864، و66 في 1865، أما أولئك الذين يتراوح دخلهم السنوي بين 1000 - 2000 جنيه فقد كان عددهم 315 في 1864، و342 في 1866. وكانت المداخليل الأخرى كالتالي:

(*) فيرجل، الإنيادة، المجلد الرابع، البيت 625. [ن.ع].

1865	1864		مداخل بين
50	46	3000 - 4000 جنيه	
28	19	4000 - 5000 جنيه	
44	30	5000 - 10,000 جنيه	
25	23	10,000 - 50,000 جنيه	

وكان هناك 3 أشخاص حصل كل واحد منهم على دخل يبلغ 87,706 جنيهات وثلاثة آخرون حصل كل واحد منهم على 91,509 جنيهات. (إحصاءات الدخل وضريبة الأملاك، 7 آب/أغسطس، 1866) وإن اللورد دوفيرين، الذي هو ذاته أحد «الزائدين عن اللزوم»، يجد، محقاً، أن لإيرلندا سكاناً أكثر من اللزوم.

[نزع الملكية ونزف السكان في شرقي ألمانيا خلال القرن الثامن عشر]

(*) «لم يُكفَل للرعايا (الفلاحين) البروسيين ضمان الحياة وحقوق استيراث الأرض في أغلب أقاليم المملكة إلا في عهد فريدريك الثاني. وإن المرسوم الذي اشترع ذلك ساعد على وضع نهاية لتظلمات السكان الريفيين التي كانت تهدد بنزف سكان الريف. ففي مطلع القرن (الثامن عشر)، ومنذ أن بدأ لوردات الأرض بتركيز جهودهم لزيادة محصول ممتلكاتهم، وجدوا أن من مصلحتهم طرد الكثير من رعاياهم، وضم حقول هؤلاء إلى عقاراتهم، وإن الناس الذين نُزعت ملكيتهم على هذا النحو، وفقدوا أي مأوى لهم، باتوا فقراء معوزين؛ أما الذين بقوا فقد أبهظتهم الأعباء المفروضة عليهم، نظراً لأن لوردات الضيعة صاروا يطلبون منهم الآن أن يحرقوا الحقول التي كانت تُحرق في السابق على يد المستأجرين المحاصصين، الذين كان عملهم في السابق سهلاً، إلى حد كبير، زراعة حقول اللوردات. إن عملية التسييج هذه، المعروفة باسم إقصاء الفلاحين (*Bauernlegen*) كانت بالغة القسوة في الانحاء الشرقية من ألمانيا. وحين غزا فريدريك الثاني سيليزيا، كانت هناك بضعة آلاف من المزارع دون زارعين؛ وكانت الأكواخ

(*) هذه الصفحة غير مرقمة شأن التي تليها.

مهدمة، والحقول في أيدي لوردات الضيعة. وكان ينبغي إعادة تنظيم كل الأراضي المصادرة، وإيجاد زارعين، وتوفير المواشي، والمعدات، وجرت إعادة توزيع الأرض على الفلاحين مع كفالة حقهم في الحياة ونقل الأرض إلى ورثتهم. وفي روجن، حتى خلال عهد صبا موريتز ارندت، أدت التجاوزات نفسها إلى اندلاع انتفاضات قام بها سكان الريف، فتوجب إرسال قوات عسكرية، وسُجن الثائرون: بعد ذلك سعى الفلاحون إلى الثأر لأنفسهم، فصاروا ينصبون الكمائن لنبلأء أفراد، ويفتكون بهم. وبالمثل، أدت تجاوزات مماثلة، في مقاطعة ساكسوني، إلى انتفاضة في عام 1790 (غوستاف فرايتاغ).

إن حقيقة المشاعر النبيلة للوردات الاقطاعيين تتكشف هنا بجلاء ساطع(*)

[الملكية ورأس المال]

رغم أن تكوين رأس المال والنمط الرأسمالي للإنتاج لا يقومان جوهرياً على نقض الإنتاج الاقطاعي وحده فحسب، بل أيضاً على نزاع ملكية الفلاحين والحرفيين، وبوجه عام تقويض نمط الإنتاج الذي يقوم على الملكية الخاصة للمنتج المباشر لشروط إنتاجه؛ ورغم أن الإنتاج الرأسمالي، ما إن يبرز، حتى يواصل تطوره بنفس معدل تدمير أية ملكية خاصة ونمط الإنتاج المرتكز عليها، بحيث يجري نزاع ملكية أولئك المنتجين المباشرين باسم تركيز رأس المال (تمركز)؛ ورغم أن التكرار النظامي اللاحق لعملية نزاع الملكية في اطار «إخلاء العقارات» (Clearing of estates) هو، في جانب، فعلٌ عنفٍ يعلن بدء النمط الرأسمالي للإنتاج - رغم أن ذلك كله يمثل واقع الحال، فإن كلاً من نظرية الإنتاج الرأسمالي (الاقتصاد السياسي، فلسفة الحق، إلخ) والرأسمالي نفسه، في رأسه هو بالذات، يغتبطان لخلط نمط ملكيته وتملكه، الذي يقوم في منابعه على نزاع ملكية المنتج المباشر، ويقوم في تطوره اللاحق على الاستيلاء على عمل الغير، خلطه بنقيضه: بنمط إنتاج يفترض سلفاً أن المنتج المباشر يملك شروط إنتاجه ملكية خاصة - وهي مقدمة تجعل الإنتاج الرأسمالي في الزراعة والصناعة، إلخ، غير ممكن؛ ونتيجة لذلك فإنه يعتبر كل هجوم على هذا الشكل الأخير من التملك هجوماً على الشكل الأول، بل يعتبره في الواقع هجوماً على كل أصناف الملكية. ومن الطبيعي أن يجد الرأسمالي،

(*) شطب النص في هذه الصفحة بخط عامودي واحد.

دوماً، أن من الصعب تماماً تقديم نزع ملكية جماهير الشغيلة كشرط مسبق للملكية القائمة على العمل. (بالمناصفة هناك في كل نمط من أنماط الملكية الخاصة عبودية ضمناً لأفراد الأسرة في الأقل، ما دام رب الأسرة يستخدمهم ويستغلهم). من هنا فإن الفكرة الحقوقية العامة من جون لوك حتى ريكاردو، هي على الدوام فكرة ملكية المالك الصغير، في حين أن علاقات الإنتاج التي يصفونها تنتمي إلى النمط الرأسمالي للإنتاج. والشيء الذي يجعل ذلك ممكناً هو علاقة الشاري والبائع التي تظل على حالها شكلياً في كلتا الحالتين. ونجد لدى سائر هؤلاء الكتاب الازدواجية التالية ظاهرة:

(1) اقتصادياً، يعارضون الملكية الخاصة القائمة على العمل، ويعرضون مزايا نزع ملكية الجماهير، والنمط الرأسمالي للإنتاج.

(2) إيديولوجياً وحقوقياً، يجري ترحيل إيديولوجية الملكية الخاصة القائمة على العمل دون مزيد عناء إلى الملكية القائمة على نزع ملكية المنتجين المباشرين.

وهكذا، على سبيل المثال، يجري الكلام عن إزالة الأعباء الحالية بواسطة الديون الحكومية التي توضع على أكتاف أجيال المستقبل. حين يقوم (ب) بإقراض (أ) سلماً، سواء في الواقع أم في الظاهر، فإن باستطاعة (أ) أن يعطيه ورقة تعهد على منتجات المستقبل، مثلما أن هناك شعراء وموسيقيي المستقبل. ولكن ليس بإمكان (أ) ولا (ب) أن يستهلكا ذرة من منتج المستقبل. فكل عصر ينبغي أن يسدد تكاليف حروبه. من جهة أخرى، بمقدور العامل أن ينفق سلفاً في هذه السنة عمل السنوات الثلاث القادمة.

[79]

«إن الادعاء ببدء أعباء الساعة الراهنة إلى يوم قادم في المستقبل، وإن الادعاء أن بوسعك إلقاء العبء على الأجيال من الذرية القادمة لإشباع حاجات الجيل الحالي» ينطوي على زعم لا معقول مفاده «إن بوسعك أن تستهلك ما لم يوجد بعد، وإن بإمكانك أن تأكل قوتاً لم تُبذر بذوره في الأرض بعد... إن كل حكمة سياسيينا سوف تنتهي إلى نقل كبير للملكية من طبقة إلى أخرى، وإلى خلق رصيد كبير لأجل مكافآت الوظائف والاختلاس». (بيرسي رافنستون، أفكار حول نظام التمويل ونتاجه، لندن، 1824، ص 8-9) (*)

(*) نص المقتبس باللغة الإنكليزية مدرج في قسم المقتبسات باللغات غير الألمانية، ص 1189. [ن.ع.]

عمال مناجم الفحم

إن ما يعنيه اعتماد عمال الفحم على المستغلين من أجل مساكنهم، يمكن أن يُرى عملياً، في أي اضطراب. لنأخذ مثلاً الاضطراب في دورهام في تشرين الثاني/نوفمبر، 1863. لقد جرى إجلاء الناس، بما في ذلك النساء والأطفال، في أسوأ طقس؛ ورُمي متاعهم في الطريق. وكانت أول مشكلة تواجههم هي العثور على سقف يقيهم الليالي الباردة. بات الكثيرون منهم في العراء، واقتحم آخرون مساكنهم المُخلّلة واحتلوها في الليل. وفي اليوم التالي عمل أصحاب المناجم على إحكام غلق الأبواب والنوافذ بالمسامير، لحرمان المطرودين من ترف النوم، في ليالي البرد المثلج، على الأرضيات العارية في الأكواخ الخالية. ولجأ الناس عندئذ إلى إقامة كابينات خشبية، وأكواخ بيضوية من نبات الخث، لكن مالكي الحقول التي أقيمت فيها هذه، سرعان ما هدموها. وتوفي حشد من الأطفال، أو تحطموا خلال حملة العمل هذه ضد رأس المال. (صحيفة رينولدز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر، 1863).

- انتهى -

**المقتبسات باللغات غير الألمانية
(الجزء الثامن)**

الجزء الثامن

ص [457-458]، ألماني، 1057 عربي، الحاشية (*)

□ «Il est impossible que l'intérêt du capital (...) s'ajoutant dans le commerce au salaire de l'ouvrier pour composer le prix de la marchandise, l'ouvrier puisse racheter ce qu'il a lui-même produit. Vivre en travaillant est un principe qui, sous le régime de l'intérêt, implique contradiction». (*Gratuité du crédit Discussion entre M. Fr. Bastiat et M. Proudhon*, Paris, 1850, p. 105).

ص [469b-469a]، ألماني، 1081-1082 عربي، الحاشية (8)

□ "Capital is that part of the wealth of a country which is employed in production, and consists of food, clothing, tools, raw materials, machinery, etc. necessary to give effect to labour. (89. *Ricardo* l.c.)

□ "*Capital* is a portion of the national wealth, employed or meant to be employed, in favouring reproduction". (21. *G. Ramsay*, l.c.)

□ "*Capital* ... a particular species of wealth ... destined to the obtaining of other articles of utility". (*F. Torrens* l.c.)

□ "*Capital* ... produit ... comme moyens d'une nouvelle production".. (*Senior*, l.c., p. 318).

□ "Lorsqu'un fonds est consacré à la production matérielle, il prend le nom de *capital*". (207. *T.I. Storch. Cours d'Économie Politique*. Pariser Ausgabe, 1823).

□ "Le *capital* est cette portion de la richesse produite qui est destinée à la reproduction. (p. 364. *Rossi, Cours d'Économie Politique*, 1836-37, Brüsseler Ausgabe, 1842).

□ "Est-ce (la matière première) vraiment là un instrument de production? n'est-ce

pas plutôt l'objet sur lequel les instruments producteurs doivent agir?" (Rossi, p. 367).

□ "Il n'y a aucune différence entre un *capital* et toute autre portion de richesse: c'est seulement par l'emploi qui en est fait, qu'une *chose* devient *capital*. c.-à-d. lorsqu'elle est employée dans une opération productive, comme matière première, comme instrument ou comme approvisionnement". (*Cherbuliez, Riche ou Pauvre*, Paris. 1841, p. 18).

ص [469c-469d] ألماني، 1083-1084 عربي، الحاشية 10

□ "*Capital* is a sort of *cabalistic word* like church or state, or any other of those general terms which are invented by those who fleece the rest of mankind to conceal the hand that shears them". (*Th. Hodgskin*).

ص [469d-469c] ألماني، 1084-1085 عربي، الحاشية 11

□ "The material which... we obtain for the purpose of combining it with our own (!) industry, and forming it into a product, is called *capital*; and, after the labour has been exerted, and the value created, it is called a *product*. Thus, the same article may be *product* to one, and *capital* to another. Leather is the product of the currier, and the capital of the shoemaker". (*F. Wayland*, l.c., p. 25).

ص [469d] ألماني، 1086 عربي، الحاشية 12

□ "*Capital*... all articles possessing exchangeable value" (*H. C. Carey. Principles of Political Economy, Part I. Philadelphia, 1837, p. 294*),

ص [469d] ألماني، 1086 عربي، الحاشية 15

□ "*Capital*. That portion of the stock of a country which is kept or employed with a view to profit in the production and distribution of wealth." (*T. R. Malthus*, p. 10).

□ "Generally for the purpose of obtaining profit employed wealth." (*Th. Chalmers*, p.75.)

ص [469g-469f] ألماني، 1090-1091 عربي، الحاشية 17

- "que ce n'est pas la forme de remunération qui crée pour lui (l'ouvrier) cette dépendence" [Bastia, p. 378].
- "Ce qui est plus décisif et plus infaillible encore, c'est la *disparition des grandes crises industrielles en Angleterree*". ([Bastia], p.396).

ص [469h-469g] ألماني، 1092 عربي، الحاشية 19

- "*Labour is the agency by which capital is made productive of ... profit*". ("John Wade, l.c., p. 161).

ص [469i-469h] ألماني، 1094-1095 عربي، الحاشية 21

- "Labour and capital... the one *immediate labour*,... the other *hoarded labour*". (James Mill, p.75).
- "*Antecedent labour* (capital)... *present labour*". (E. G. Wakefield, p.231. Note) "*Accumulated labour* (capital)... *immediate labour*". (Torrens [p.31]) "*Labour and Capital*, that is, accumulated labour" (l.c., p. 499, Ricardo). "The *specific* advances of the capitalists do not consist of cloth (...), but of *labour*". (Malthus." p.17, 18).
- «Comme tout homme *est forcé de consommer* avant de produire, l'ouvrier pauvre se trouve dans *la dépendance* du riche, et ne peut ni vivre ni travailler, s'il n'obtient de lui des denrées et des marchandises existantes, en retour de celles qu'il promet de produire par son travail... pour l'y (id est le riche) faire consentir, il a fallu convenir que toutes *les fois qu'il échangerait du travail fait contre du travail à faire*, le dernier aurait une valeur supérieure au premier». (Sismondi, p.36, 37).

ص [469i] ألماني، 1095-1096 عربي، الحاشية 22

- "If in the progress of time a change takes place in their economical position, if they become the workmen of a capitalist who advanced their wages beforehand, two things take place. First they *can now* labour continuously; and, secondly, an agent is provided, whose office and whose interest it will be, to see that they *do* labour continuously... Here, then, is an increased continuity in the labour of all

this class of persons. They labour daily from morning to night, and are not interrupted by waiting for or seeking the customer... But the continuity of labour, thus made possible, is secured and improved by the superintendence of the capitalist. He has advanced their wages; he is to receive the products of their labour. It is his interest and his privilege to see that they do not labour interruptedly or dilatorily". (Jones, R., l.c., p. 32 sq. passim).

ص [469i] ألماني، 1096 عربي، الحاشية 23

□ «*Un axiome généralement admis par les économistes est que tout travail doit laisser un excédent. Cette proposition est pour moi d'une vérité universelle et absolue: c'est le corollaire de la loi de la proportionalité(!), que l'on peut regarder comme le sommaire de toute la science économique. Mais, j'en demande pardon aux économistes, le principe que tout travail doit laisser un excédent n'a pas de sens dans leur théorie, et n'est pas susceptible d'aucune démonstration*». (Proudhon)

ص [469k] ألماني، 1098 عربي، الحاشية 24

□ "Every man, if not restrained by law, would pass from one employment to another, as the various turns in trade should require".

ص [469L] ألماني، 1099 عربي، الحاشية 25

□ "Slave labour is eminently defective in point of versatility... if tobacco be cultivated, tobacco becomes the sole staple, and tobacco is produced whatever be the state of the market, and whatever be the condition of the soil". (Cairns, p.46, 47.).

ص [264] ألماني، 1102-1103 عربي، الحاشية (*)

□ "To three capital workmen or to 4 ordinary ones ... If the three could be hfred at 3 l. 10 sh. a piece, while the 4 required 3 l. a piece, though the wages of the three would ba higher, the price of the work done by them would ba lower. It is true that the causes which raise the amount of the labourers' wages often raise the rate of the capitalist's profit. If, by increased industry, one man performs the work of two, both the amount of wages, and the rate of profite will generally be raised; not by

the rise of wages, but in *consequence of the additional supply of labour having diminished its price*, or having diminished the period for which it had previously been necessary to advance that price. The labourer, on the other hand, is principally interested in the amount of wages. The amount of his wages being given, it is certainly his interest that the price of labour should be high, for on that depends the degree of exertion imposed on him. (l.c. 14, 5).

□ "The labourer's situation does not depend on the amount which he receives at any one time, but on his average receipts during a given period the longer the period taken, the more accurate will be the estimate" (l.c. 7).

ص [474] ألماني، 1111-1112 عربي، الحاشية 28

□ "A free labourer has generally the liberty of changing his master: this liberty distinguishes a slave from a free labourer, as much as an English man-of-war sailor is distinguished from a merchant sailor... The condition of a labourer is superior to that of a slave, because a labourer thinks himself *free*; and this conviction, however erroneous, has no small influence on the character of a population" (Edmonds, p.56-57)..

□ "A free man has to choose between hard labour and starvation (*sieh die Stelle nach*), a slave between... and a good whippings. (L.C. p.56). "The difference between the conditions of a slave and a labourer under the money system is very inconsiderable:... the master of the slave understands too well his own interest to weaken his slaves by stinting them in their food; but the master of a free man gives him as little food as possible, because *the injury done to the labourer does not fall on himself alone, but on the whole class of masters*". (l.c.)

□ "To make one part of a state work, to maintain the other part gratuitously. Slavery was then as necessary towards multiplication, as it would now be destructive of it. The reason is plain. *If mankind be not forced to labour, they will only labour for themselves*; and if they have few wants, there will be few labour. But when states come to be formed and have occasion for idle hands to defend them against the violence of their enemies, food at any rate must be procured for those *who do not labour*; and as by the supposition, the wants of the labourers are small,

a method must be found to *increase their labour above the proportion of their wants*. For this purpose slavery was calculated... The slaves were forced to labour the soil which fed both them and the idle freemen, as was the case in Sparta; or they filled all the servile places which freemen fill now, and they were likewise employed, as in Greece and in Rome, in supplying with manufactures those whose service was necessary for the state. Here then was a *violent method of making mankind laborious* in raising food... Men were then forced to labour, *because they were slaves to others*; men are now forced to labour because they are slaves of their own wants". (J.Steuart. p.38-40)

□ "The withdrawing... a number of hands from a trifling agriculture *forces*, in a manner, *the husbandmen to work harder*; and by *hard labour upon a small spot*, the same effect is produced as with *slight labour upon a great extent*" (l.c. p.105).

ص [478-479]، ألماني، 1119 عربي، الحاشية (*)

□ «*Agriculture for subsistence... changed for agriculture of trade...*, the *improvement of the national territory... proportioned to this change*». (Arthur, Young, *Political Arithmetic, London, 1774, p.49, Note*).

ص [479-480] ألماني، 1120-1121 عربي، الحاشية (*)

□ "In the good old times, when "Live and let live" was the general motto, every man was contented with one avocation. In the cotton trade, there were weavers, cotton spinners, blanchers, dyers and several other independent branches, all living upon the profits of their respective trades, and all, as might be expected, contented and happy. By and by, however, when the downward course of trade had proceeded to some extent, first one branch was adopted by the capitalist, and then another, till in time, the whole of the people were ousted, and thrown upon the market of labour, to find out a livelihood in the best manner they could. Thus, although *no charter* secures to these men the right to be cotton-spinners, manufacturers, printers etc., yet the course of events has invested them with a *monopoly of all...* They have become Jack-of-all trades, and as far as the country is concerned in the business, it is to be feared, they are masters of none". (*Public Economy Concentrated, etc., Carlisle, 1833, p. 56*).

ص [487-486] ألماني، 1132 عربي، الحاشية (*)

□ (Productive labourer [der] directly [vermehrt] his master's wealth». (Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd ed, London, 1836, [p.47]).

ص [487] ألماني، 1134 عربي، الحاشية (**)

□ "Of what use in a modern kingdom would be a whole province thus divided (zwischen selfsustaining little farmers wie in den first times of ancient Rome), however weil cultivated, except for the mere purpose of breeding men, which, singly taken, is a most useless purpose". (Arthur, Young, *Political Arithmetic*, etc., London, 1774, p.47).

ص [444-491] ألماني، 1141 عربي، الحواشي (*) - *** - **** - *****
(*****)

□ (Le capital c'est la puissance démocratique philanthropique et égalitaire par excellence». (F. Bastia, *Gratuité du Credit*, etc., Paris, 1850, p.29).

□ "Stock cultivates land: stock employs labour". (A. Smith, l.c., b.V., ch. II., edit. Buchanan. 1814. V. III, p. 309).

□ «Capital is... collective force.» (John Wayd, *History of the Middle and Working Classes*, 3rd ed, London, 1855, p.162).

□ «La classe des capitalistes, considérée en bloc, se trouve dans une position normale, en ce que son bien-être suit la marche du progrès social» (Cherbuliez, *Riche ou Pauvre*, p. 75). «Le capitaliste est l'homme social par excellence, il représente la civilisation" (p.76).

□ "The accumulation of capital, or the means of employing labour... must in all cases depend on the *productive powers of labour*"., (Ricardo, *Principle*, 3rd ed, 1821, p.92).

ص [444-491] ألماني، 1142 عربي، الحواشي (*) - ** - ***

□ "If the productive powers of labour mean the smallness of that aliquot part of

any produce that goes to those whose manual Labour produced it, the sentence is nearly identical." (*Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy*, London, 1821, p.71).

□ "Ceux qui vivent de profits (les capitalistes industriels) alimentent tous les autres, et seuls augmentent la fortune publique et créent tous nos moyens de jouissance. Cela doit être, *puisque le travail est la source de toute richesse, et puisque eux seuls donnent une direction utile au travail actuel, en faisant un usage utile du travail accumulé*». (Destutt de Tracy, *Traité d'économie politique*, p.242).

□ «Nos facultés sont notre seule richesse originaire, notre travail produit tous les autres, et tout travail bien dirigé est *productif*». (l.c., p 243).

ص [25-24] ألماني، 1152-1153 عربي، الحاشية 33

□ "All labour is paid after it has ceased." p.104.

□ "The poor men who lived on 2 lbs. of bread a day did not take in one fourth of that amount of nutrition" (Sir John Gordon, *Committee of 1855 on the Adulteration of Bread*).

□ A matter of necessity is to take, from their baker, or from the chendler's shop whatever bread may be offered to them", ... "only pay for the week's supply to the family at the week's end "it is notorious that bread composed of those mixtures, is mode expressly for sale in this manner.". (Tremenhere, *Grievances complained of by the Journeymen Bakers etc*. London. 1862).

ص [25-24] ألماني، 1153-1154 عربي، الحاشية (34)

□ "The price of labour is always constituted of the price of necessities". "whenever the price of necessities such, that the labouring man's wages will not, *suitably* to his low rank and station, as a labouring man, support *such a family* as is often the lot of many of them to have. (Jacob Vanderlint: *Money answers all Things*, London. 1734. p. 19.)

□ "Le simple ouvrier, qui n'a que ses bras et son industrie, n'a *rien* qu'autant qu'il

parvient à vendre à d'autres sa peine... En tout genre de travail *il doit arriver et il arrive en effet*, que le salaire de l'ouvrier se borne à ce qui lui est nécessaire pour lui procurer sa subsistance". (Turgot, *Reflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, works, VI, ed, Daire, Paris, p.1844).

□ "The price of the necessities of life is, in fact, the cost of producing labour". Malthus, *Inquiry into etc. Rent*, London, 1815. p.48, Note).

□ "The natural price of any article, is that bestowed upon its production Its (labour's) natural price consists in such a quantity of the necessities and comforts of life, as, from the nature of the climate and the habits of the country, are necessary to support the labourer, and to enable him to rear such a family as may preserve, *in the market*, an undiminished supply of labour The natural price of labour though it varies under different climates, and with the different stages of national improvement, may, in any given time and place be regarded as very nearly stationary". (R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade*, London, 1815, p. 55 - 65 passim).

ص [259-25] ألماني، 1156 عربي، الحاشية 38

□ "It would not be a *free exchange of blows*, if one of the parties were to have one arm disabled or tied down, while the other had the free use of both ... the employer wishes to deal with his men singly, so that he whenever he pleases, may give the 'sweaters' price for their labour; their right arms being tied down by their necessities in its sale. This he calls *free trade*, but the freedom is all on his own side. Call it trade, if you will, it is not free exchange". (Dunning, l.c. p.47)

ص [259] ألماني، 1157-1158 عربي، الحاشية 41

□ "There are, in the employ of the manufacturer, many youths who are taken as apprentices at the early age of 13 and 14 as flar-pressers and hollow-ware pressers. For the first two years they are paid weekly wages of 2 s. to 3 s. 6 d. per week. After that they begin to work on the *piece-work system*, earning journeymens' wages. 'The practice', as Longe says, 'of employing a great number of apprentices

and taking them at the age of 13 and 14 is very common in a certain class of manufactories, a practice which is not only very prejudicial to the interests of the trade, but is probably another great cause to which *the bad constitutions of the potters is to be attributed*. This system, *so advantageous to the employer*, who requires quantity rather than quality of goods, tends directly to encourage the young potter *greatly to overwork himself* during the 4 or 5 years during which he is employed on the piece work system, but at low wages'. The consequences of overwork in the hot stoves at that early age may readily be anticipated".

ص [260-259] ألماني، 1158 عربي، الحاشية 42

□ "Indeed, the main objection in different trades *to working by the piece* is the complaint that, when the men are found to earn good wages at it, the *employer wishes to reduce the price of the work, and that it is so often made use of as a means of reducing wages*". (Dunning, [p.22]).

ص [260] ألماني، 1159 عربي، الحاشية (*)

□ "When corn forms a part of the subsistence of the labourer, an increase in its natural price, necessarily occasions an increase in the natural price of labour; or, in other words, when it requires a greater quantity of labour to procure subsistence, a greater quantity of labour, or of its produce, must remain with the labourer, as his wages. But, as a greater quantity of his labour, or (what is the same thing) of the produce of his labour, becomes necessary to the subsistence of the labouring manufacturer, and is consumed by him while at work, a smaller quantity of the productions of labour will remain with the employer". (R. Torrens, *An Essay on the External Corn Trade*, 1815, p.235-236).

ص [379] ألماني، 1161-1162-1163 عربي، الحاشية (**)

□ "Although skill and mechanical science may do much, the preponderance of the *vital element is essential in the extension of manufactures*. The system of *morcellement*, in preventing a rapid development of the population, has thus tended indirectly to retard the extension of manufactures. It has also had that effect in a direct manner. It has retained a large population attached to and

occupied upon the soil. The cultivation of the soil is their primary occupation - that which is followed with pride and contentment - their employment in spinning, weaving, and the like is but a subsidiary one necessary for their support. Their savings are hoarded for the purpose of increasing their inheritance and they are not prone to wander from home in search of fresh occupation or new habits. (Also grade hier, wo saving = hoarding relatively to a high degree still exists, and is able to exist under the given circumstances, is the formation of capital, relatively speaking, and the development of capitalistic production, prevented, in comparison to England, by the very same economical conditions that are favourable to the hoarding etc.). The position of a proprietor, the possession of a house, of a plot of ground, is the chief object also of the factory operative, and of almost every poor man who has not already a property; in fact, all look to the land ... From this description of the character and occupations of a very numerous class of the French people, it will be readily inferred that, unlike that of England, the manufacturing industry of France is represented by small establishments, (...) some moved by steam and water, many dependent for their moving power upon animal labour and many factories still entirely employing manual labour only. The *characteristic of French industry* is well described by Baron C. Dupin, *as consequent upon the system of the tenure of land*. He says: "As France is the country of divided properties, that is small holdings, so it is the *country of the division of industry, and of small workshops*. (67, 68. *Report of Inspectors of Factories*). 31. Oct. 1855). Derselbe Factory Inspector (A. Redgrave) gibt (für 1852) eine Übersicht der französischen textile manufactures, of whatever importance, woraus folgt, dass [die treibende Kraft Steam 2,053 (Pferdekraft), *Water 959 und Other Mechanical Power 2,057*].

ص [379] ألماني، 1163 عربي، الحاشية (***)

□ "the following remarkable difference between the system of textile manufacture of England and that of France".

ص [380] ألماني، 1163 عربي، الحاشية 43

□ "La grande culture n'exige pas une plus grande masse de capitaux que la petite ou la moyenne culture; elle en exige moins au contraire; dans la grande culture les

capitaux appliqués à l'agriculture doivent se trouver entre les mains d'un petit nombre d'hommes qui salarient les bras qu'ils emploient". (p. 218. 2^{ème} livraison, 1825. Mathieu de Dombasle: *Annales Agricoles de Rovilles*).

ص [380] ألماني، 1163 عربي، الحاشية (****)

□ The number of factories in France is 3 times as large as those in England, while the number of persons employed in them is only $\frac{1}{5}$ greater; but the very different proportions of machinery and moving power will be best shown by the following comparison»:

ص [75-380] ألماني، 1165 عربي، الحاشية (*)

□ In England 25,631,526. Further the steampower employed in factories of Great Britain = 108,113 horses; the proportion of persons employed about $5\frac{1}{2}$ persons to each horse power of steam; the proportion of France upon this estimate should give a steam power = 128,409 horses, whereas the whole of the steam power of France was in 1852 only = 75,518 horses, produced by 6080 steam-engines, of the average power of less than $12\frac{1}{2}$ horses to each; while the number of steam engines employed in the textile factories of France appears to have been in 1852, 2053 and the power of those engines to be equal to 20,282 horses, distributed as follows:

ص [75-380] ألماني، 1165 عربي، الحاشية (**)

□ "The absence, in France, of the bones and sinews of manufactures, coal and iron must ever retard her progress as a manufacturing country" (l.c.).

ص [75-380] ألماني، 1166 عربي، الحاشية (*)

□ «The productive power of his labour is, therefore, much greater, as is the capital that employs him. The number of establishments [is] much smaller in England than in France. The number of workmen employed on the average, in one single establishment, [is] much greater in England than in France, although the total number employed in France [is] greater than in England, although in a small proportion only, compared to the number of establishments".

ص [76] ألماني، 1166-1167 عربي، الحاشية (*)

□ "Surpluslabour der producers can be "saved" and "hoarded" and "accumulated" and brought together in great masses, [i.e] *concentrated*, can be used as capital, corresponds exactly to the degree in which their surplus labour is hoarded etc. by their employers instead of by themselves; corresponds, therefore, to the degree in which the great mass of the real producers is precluded from the capacity and the conditions of "saving", "hoarding", "accumulating", is in one word precluded from all power of appropriating its own surplus labour to any important degree, because of their more or less complete *expropriation from their means of production*. Capitalistic Accumulation and concentration are based upon, and correspond to, the facility of *appropriating other people's surplus labour in great masses*, and the corresponding inability of these people themselves to lay any claim to their own surplus labour. It is, therefore, the most ludicrous delusion fallacy, or imposture, to explain, and account for, this capitalistic Accumulation, by confounding it with, and, as far as phraseology goes, converting it into, a process quite its opposite, exclusive of it, and corresponding to a mode of production upon whose ruins capitalistic production can alone be reared. It is this one of the delusions carefully entertained by the Political Economy. The truth is this, that in this Bourgeois society, every workman if he is an exceedingly clever and shrewd fellow, and gifted with bourgeois instincts, and favoured by an exceptional fortune, can possibly be converted himself into an *exploiteur du travail d'autrui*. But where there was no travail to be exploité, there would be no capitalist nor capitalistic production".

ص [75] ألماني، 1167 عربي، الحاشية (***)

□ "Increased demand for menial servants" (Ricardo, *Principles...*, p.473).

ص [75] ألماني، 1167 عربي، الحاشية (****)

□ "Property... is essential to preserve the common unskilled labourer from falling into the condition of a piece of machinery, bought at the *minimum* market price at which it can be produced, that is at which labourers can be got to exist and

propagate their species, to which he is *invariably* reduced sooner or later, when the interests of capital and labour are quite distinct, and are left to adjust themselves under the sole operation of the law of supply and demand". (Samuel Laing, *National Distress*, London, 1844, p. 46).

ص [79] ألماني، 1172 عربي، الحاشية (*)

□ "In pretending to stave off the expenses of the present hour to a future day, in pretending that you can burthen posterity to supply the wants of the existing generation", behauptet man das Absurde, "that you can consume what does not yet exist, that you can feed on provisions before their seeds have been sown in the earth... All the wisdom of our statesmen will have ended in a great transfer of property from one class of persons to another, in creating an enormous fund for the rewards of jobs and speculation". (Percy Ravenstone. M. A. *Thoughts on the Funding System and its Effects*, London, 1824, p.8-9).

ملاحق وفهارس

المراجع المعتمدة في الكتاب

(1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- Addington, Stephen *An inquiry into the reasons for and against inclosing open-fields*. 2nd ed. Coventry, London 1772, p.754.
- *The advantages of the East-India trade to England*. London 1720, p. 338, 359 364 365 368 386 451 535.
- Aikin, J[ohn], *A description of the country from thirty to forty miles round Manchester*. London 1795, p. 620, 621, 778, 787.
- [Anderson, Adam], *An historical and chronological deduction of the origin of commerce, from the earliest accounts to the present time. Containing, an history of the great commercial interests of the British Empire*. With an appendix. Vol. 1-2. London 1764, p. 773, 787.
- Anderson, James, *The bee, or literary weekly intelligencer*. Vol. 3rd Edinburgh 1791, p. 646.
Observations on the means of exciting a spirit of national industry, chiefly intended to promote the agriculture, commerce, manufactures, and fisheries of Scotland. In a series of letters to a friend. Written in the year 1775, Edinburgh 1777, p. 584, 585, 757.
- Appian von Alexandrien, *Römische Geschichten*. Übers. von Ferdinand L. J. Dillenius. 7. Bdch. Stuttgart 1830, p. 755.
- [Arbuthnot, John], *An inquiry into the connection between the present price of provisions, and the size of farms. With remarks on population as affected thereby. To which are added, proposals for preventing future scarcity*. By a farmer, London 1773, p. 326, 327, 345-347, 751, 755.

- Aristoteles, *Ethica Nicomachea*, In: *Opera ex recensione Immanuelis Bekkeri*. T.9. Oxonii 1837, p. 73,74.
De republica libri VIII. Ebendort T. 10. Oxonii 1837, p. 100, 167, 179.
- Ashley, [Anthony], *Ten hours' factory bill*. The speech in the House of Commons, on Friday, March 15th, 1844. London, 1844, p. 424, 425, 435, 436.
- Athenaeus, *Deipnosophistarum libri quindecim*. T.2... emendav. ac supplev... illustrav. commodisque indicibus instrux. Johannes Schweighaeuser, Argentorati 1802, p. 115, 147.
- Augier, Marie, *Du crédit public et de son histoire depuis les temps anciens jusqu'à nos jours*. Paris 1842, p. 788.
- Babbage, Charles, *On the economy of machinery and manufactures*. London 1832, p. 366, 369, 370, 396, 413, 427.
- Bacon, Francis, *The essays of counsels civil and moral*, [London 1625.], p. 747.
The reign of Henry VII. Verbatim reprint from Kennet's England, ed. 1719, London 1870, p. 747, 748.
- [Bailey, Samuel], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value; chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers, By the author of essays on the formation and publication of opinions*. London 1825, p. 77, 97, 98, 557.
(anonym) *Money and its vicissitudes in value; as they affect national industry and pecuniary contracts: with a postscript on joint-stock banks*, London 1837, p. 64, 637.
- Barbon, Nicholas, *A discourse concerning coining the new money lighter. In answer to Mr. Locke's considerations about raising the value of money*, London 1696, p. 49-52, 143, 158, 159.
- Barton, John, *Observations on the circumstances which influence the condition of the labouring classes of society*, London 1817, p. 660, 703.
- Baynes, [John], *The cotton trade. Two lectures on the above subject, delivered before the members of the Blackburn Literary, Scientific and Mechanics' Institution*, Blackburn, London 1857, p. 410.
- Beccaria, Cesare, *Elementi di economia pubblica*. In: *Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna*, T. 11. Milano 1804, p. 386.

- Beckmann, Johann, *Beyträge zur Geschichte der Erfindungen*. Bd. 1. Leipzig 1786, p. 451.
- Beecher-Stowe, Harriet, *Uncle Tom's cabin*, p. 758.
- Bellers, John, *Essays about the poor, manufactures, trade, plantations, and immorality*, London 1699, p.145, 160, 503, 504.
Proposals for raising a colledge of industry of all useful trades and husbandry, with profit for the rich, a plentiful living for the poor, and good education for youth, London 1696, p. 152, 345, 451, 513, 642.
- Bentham, Jérémie, *Théorie des peines et des récompenses, ouvrage extrait des manuscrits de M.Jérémie Bentham*, Par Et[ienne] Dumont, 3^{ème} éd. T.2. Paris 1826, p. 636.
- Berkeley, George, *The querist, containing several queries, proposed to the consideration of the public*, London 1750, p. 355, 374.
- *Die Bibel oder die ganze Heilige Schrift des alten und neuen Testaments*. Nach der deutschen Übers. Martin Luthers, p. 101, 287, 395, 607, 621, 798.
- Bidaut, J. N., *Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, au moyen des grands appareils de fabrication*, 2^{ème} livraison. *Du monopole de la fabrication et de la vente*, Paris 1828, p. 339.
- Biese, Franz, *Die Philosophie des Aristoteles*, in ihrem inneren Zusammenhange, mit besonderer Berücksichtigung des philosophischen Sprachgebrauchs, aus dessen Schriften entwickelt. Bd. 2. Die besonderen Wissenschaften, Berlin 1842, p. 430.
- Blakey, Robert, *The history of political literature from the earliest times*. Vol. 2, London 1855, p. 750.
- Blanqui, [Jérôme-Adolphe], *Cours d'économie industrielle*, Recueilli et annoté par Ad[olphe, Gustave] Blaise. Paris 1838-1839, p. 357.
Des classes ouvrières en France, pendant l'année 1848, P.1-2. Paris 1849, p. 293.
- Block, Maurice, *Les théoriciens du socialisme en Allemagne*. Extrait du Journal des Économistes (numéros de juillet et d'août 1872), Paris 1872, p. 25.
- Boileau, Etienne, *Règlements sur les arts et métiers de Paris, rédigés au XIII^e siècle, et connus sous le nom du livre des métiers... Avec des notes et une introd.* par G.-B. Depping, Paris 1837, p. 510.
- Boileau-Despréaux, Nicolas, *Satire VIII*, p. 682.
- Boisguillebert, [Pierre Le Pesant], *Le détail de la France*. In: Économistes fi-

nanciers du XVIII^e siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire. Paris 1843, p. 144.

Dissertation sur la nature des richesses, de l'argent et des tributs où l'on découvre la fausse idée qui règne dans le monde à l'égard de ces trois articles, Ebendort, p. 155.

- Boxhorn, Marcus Zuerius, *Marci Zuerii Boxhornii institutionum politicarum liber primus*. In: Marci Zuerii Boxhornii: Varii tractatus politici, Amstelodami 1663, p. 451.
- [Brentano, Lujó], *Wie Karl Marx citirt*. In: Concordia. Zeitschrift für die Arbeiterfrage. Berlin, No. 10 vom 7. März 1872, p. 42.
(anonym) *Wie Karl Marx sich vertheidigt*, Ebendort, No. 27 vom 4. Juli 1872 und No. 28 vom 11. Juli 1872, p. 43.
- Broadhurst, J., *Political economy*, London 1842, p. 69.
- Brougham, Henry, *An inquiry into the colonial policy of the European powers*, In 2 vols. Vol. 2. Edinburgh 1803, p. 787.
- [Bruckner, John], *Théorie du système animal*, Leide 1767, p. 645.
- Buchanan, David, *Inquiry into the taxation and commercial policy of Great Britain; with observations on the principles of currency, and of exchangeable value*, Edinburgh 1844, p. 140.
Observations on the subjects treated of in Dr. Smith's inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, Edinburgh 1814, p. 758.
siehe auch Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations...* With notes, and an add. vol. by David Buchanan. Vol. 1 Edinburgh 1814.
- Buchez, P[hilippe]-J[oseph]-B[enjamin] et P[ierre]-C[élestin] Roux[-Lavergne], *Histoire parlementaire de la révolution française, ou journal des assemblées nationales, depuis 1789 jusqu'en 1815*, T.10. Paris 1834, p. 769, 770.
- Burke, Edmund, *A letter from the Right Honourable Edmund Burke to a Noble Lord, on the attacks made upon him and his pension, in the House of Lords, by the Duke of Bedford and the Earl of Lauderdale. early in the present session of Parliament*, London 1796, p. 752.
- Burke, Edmund, *Thoughts and details on scarcity, originally presented to the Right Hon. William Pitt, in the month of November, 1795*, London 1800, p. 221, 249, 342, 788.

- Butler, Samuel, *Hudibras*, p. 51.
- [Byles, John Barnard], *Sophisms of free-trade and popular political economy examined*. By a barrister. 7th ed. With corr. and add. London 1850, p. 287, 288, 766.
- Cairnes, J[ohn] & E[lliott], *The slave power: its character, career and probable designs: being an attempt to explain the real issues involved in the American contest*, London 1862, p. 210, 211, 281, 282, 352.
- Campbell, George, *Modern India, a sketch of the system of civil government. To which is prefixed, some account of the natives and native institutions*, London 1852, p. 379.
- Cantillon, Philip, *The analysis of trade, commerce, coin, bullion, banks and foreign exchanges*. Wherein the true principles of this useful knowledge are fully but briefly laid down and explained, to give a clear idea of their happy consequences to society, when well regulated. Taken chiefly from a manuscript of a very ingenious Gentleman deceased, and adapted to the present situation of our trade and commerce, London 1759 (siehe auch Anm. 132), p. 579.
- [Cantillon, Richard], "*Essai sur la nature du commerce en général*". Trad. de l'Anglois. In: *Discours politiques*. T. 3^{ème} Amsterdam 1756 (siehe auch Anm. 132), p. 579.
- Carey, H[enry] C[harles], *Essay on the rate of wages: with an examination of the causes of the differences in the condition of the labouring population throughout the world*. Philadelphia, London 1835, p. 587.
The slave trade, domestic and foreign: why it exists, and how it may be extinguished, Philadelphia 1853, p. 759, 777.
- Carlisle, *Public economy concentrated, or, a connected view of currency, agriculture, and manufactures*, 1833, p. 418.
- Carlyle, Thomas, *Ilias (Americana) in nuce*. In: Macmillan's Magazine. Ed. by David Masson, London, Cambridge. August 1863, p. 270.
- [Cazenove, John], *Outlines of political economy; being a plain and short view of the laws relating to the production, distribution, and consumption of wealth*, London 1832, p. 213, 337, 546, 623.
 siehe auch Malthus, Thomas Robert, *Definitions in political economy...* A new ed., with a preface, notes, and supplementary remarks by John Cazenove. London 1853.

- Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2nd ed. Glasgow 1832, p. 168.
- Chamberlain, Joseph, [Eröffnungsrede der sanitären Konferenz, Birmingham, 14. Januar, 1875.] In: The Manchester Guardian vom 15. January 1875, p. 671.
- *The character and behaviour of King William, Sunderland, Somers etc.* as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford, secretary Vernon etc. [Handschrift in der Sloane Manuscript Collection des Britischen Museums No. 4224.] , p. 751.
- Cherbuliez, A[ntoine], *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales*, Paris 1841, p. 196, 200, 610.
- [Child, Josiah], *A discourse concerning trade, and that in particular of the East-Indies*, [London 1689.] , p. 105.
- [Clement, Simon], *A discourse of the general notions of money, trade and exchanges, as they stand in relation each to other*, By a merchant. London 1695, p. 105.
- Cobbett, William, *A history of the protestant "Reformation", in England and Ireland*. Showing how that event has impoverished and degraded the main body of the people in those countries. In a series of letters, addressed to all sensible and just Englishmen, London 1824, p. 749.
- *Code pénal, ou code de délits et des peines*, Cologne 1810, p. 770.
- Colins, [Jean-Guillaume-César-Alexandre-Hippolyte], *L'économie politique. Source des révolutions et des utopies prétendues socialistes*. T.3^{ème} Paris 1857, p. 642, 721, 800.
- Columbus, Christoph, [Brief aus Jamaica] siehe Navarrete, M[artin] F[ernandez de], *Die Reisen des Christof Columbus...*
- *On combinations of trades*, New ed. London 1834. p. 582.
- Comte, Charles, *Traité de législation ou exposition des lois générales, suivant lesquelles les peuples prospèrent, dépérissent, ou restent stationnaires*, 3^{ème} éd. Revue et corr. Bruxelles 1837, p. 779.
- Condillac, [Etienne-Bonnot de], *"Le commerce et le gouvernement"*. In: *Mélanges d'économie politique*. T.1. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire et G[ustave] de Molinari, Paris 1847, p. 173.

- *Considerations concerning taking off the bounty on corn exported: in some letters to a friend. To which is added, a postscript, shewing that the price of corn is no rule to judge of the value of land*, [London 1753.] , p. 338, 339.
- *Considerations on taxes, as they are supposed to affect the price of labour in our manufacturies. In a letter to a friend*, London 1765, p. 290.
- Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained*, In 2 parts, London 1841, p. 165, 615.
- Corbon, [Claude]-A[nthime], *De l'enseignement professionnel*, 2nd éd. Paris 1860, p. 511, 512.
- Courcelle-Seneuil, J[ean]-G[ustave], *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles, commerciales et agricoles ou manuel des affaires*, 2^{ème} éd., revue et augm, Paris 1857, p. 247, 624.
- *The currency theorie reviewed, in a letter to the Scottish people on the menaced interference by government with the existing system of banking in Scotland*. By a banker in England, Edinburgh 1845, p. 153.
- Cuvier, [George], *Discours sur les révolutions du globe avec des notes et un appendice d'après les travaux récents de MM. de Humboldt. Flourens, Lyell, Lindley, etc*. Réd. par Hoefer, Paris 1863, p. 537.
- Dante Alighieri, *Die göttliche Komödie*, p. 17, 118.
- Darwin, Charles, *Über die Entstehung der Arten im Thier- und Pflanzen-Reich durch natürliche Züchtung, oder Erhaltung der vervollkommneten Rassen im Kampfe um's Dasein*, Nach der 3. engl. Ausg. aus dem Engl. Übers. und mit Anmerkungen vers. von H. G. Bronn. 2. verb. und sehr verm. Aufl, Stuttgart 1863, p. 361, 362, 392.
- Daumer, Georg Friedrich, *Die Geheimnisse des christlichen Alterthums*, Bd. 1-2. Hamburg 1847, p. 304.
- De Cous, Salomon siehe Hero Alexandrinus, Buch von Lufft- und Wasserkünsten...
- *A defence of the land-owners and farmers of Great Britain; and an exposition of the heavy parliamentary and parochial taxation under which they labour; combined with a general view of the internal and external policy of the country: in familiar letters from an agricultural Gentleman in Yorkshire to a friend in Parliament*, London 1814, p. 580.

- [Defoe, Daniel], *An essay upon publick credit...* [3rd ed.] London 1710, p. 154.
- De Quincey, Thomas, *The logic of political economy*, Edinburgh, London 1844, p. 417.
- De Roberty, [Jewgeni Walentinowitsch], *Marx. Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*, (Vol. 1.) Hambourg 1867. In: *La Philosophie Positive*, Paris No. 3, November-Dezember 1868, p. 25.
- Descartes, René, *Discours de la méthode pour bien conduire sa raison, et chercher la vérité dans les sciences*, Paris 1668, p. 411, 412.
- Destutt de Tracy, [Antoine-Louis-Claude] comte de, *Éléments d'ideologie. IV^e et V^e parties. Traité de la volonté et de ses effets*, Paris 1826, p. 94, 95, 172, 177, 344, 347, 677.
- Traité d'économie politique*, Paris 1823, p. 172.
- Dickens, Charles, *Oliver Twist*, p. 465, 466.
- Diderot, Denis, *Der Salon von 1767*, p. 148.
- Dietzgen, Joseph, *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie von Karl Marx*. Hamburg 1867, In: *Demokratisches Wochenblatt*, Leipzig, vom 1., 22., 29. August und 5. September 1868, p. 22.
- Diodor[us] von sic[ulus], *Historische Bibliothek*, Übers. von Julius Friedrich Wurm. Bdch, p. 1-19. Stuttgart 1828 -1840. 1. und 3. Buch, p. 157, 250, 360, 389, 535, 536.
- *A discourse of the necessity of encouraging mechanick industry*, London 1690, p. 289.
- Dryden, [John], *The cock and the fox: or, the tale of the nun's priest*, In: *Fables ancient and modern; transl. into verses from Homer, Ovid etc. by [John] Dryden*. London 1713, p. 256, 257.
- Ducpétiaux, Ed[ouard], *Budgets économiques des classes ouvrières en Belgique. Subsistances, salaires, population*, Bruxelles 1855, p. 700, 701.
- Duffy, [Charles] Gavan, *Guide to the land law of Victoria*, London 1862, p. 801.
- Dunning, T[homas] J[oseph], *Trades' Unions and strikes: their philosophy and intention*, London 1860, p. 575, 578, 788.
- Dupont, Pierre, *Le chant des ouvriers*, p. 722.
- Dupont de Nemours, [Pierre-Samuel], *"Maximes du docteur Quesnay, ou re-*

- sumé de ses principes d'économie sociale". In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1^{ère} partie, Paris 1846, p. 123.*
- Eden, Frederic Morton, *The state of the poor: or, an history of the labouring classes in England, from the conquest to the present period; with a large appendix. Vol. 1-3. London 1797, p. 258, 628, 643, 644, 703, 750, 753, 785.*
 - *Encyclopédie des sciences médicales; ou traité général, méthodique et complet des diverses branches de l'art de guérir. 7^{ème} div. Auteurs classiques, Paris 1841, p. 384.*
 - Engels, Friedrich, *Die englische Zehnstundenbill. In: Neue Rheinische Zeitung. Politisch. ökonomische Revue, red. von Karl Marx, London, Hamburg, New-York. H. 4, April 1850, p. 308, 320.*
Die Lage der arbeitenden Klasse in England. Nach eigener Anschauung und authentischen Quellen, Leipzig 1845, p. 254, 259, 269, 283, 421, 445, 447, 448, 468, 633, 683.
Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie. In: Deutsch-Französische Jahrbücher. Hrsg. von Arnold Ruge und Karl Marx, 1. und 2. Lfg, Paris 1844, p. 89, 166, 178, 663.
 - Ensor, George, *An inquiry concerning the population of nations: containing a refutation of Mr. Malthus's essay on population, London 1818, p. 758.*
 - *An essay on credit and the bankrupt act, London 1707, p. 149.*
 - *An essay on the political economy of nations: or, a view of the intercourse of countries, as influencing their wealth, London 1821, p. 215, 325, 326.*
 - *An essay on trade and commerce: containing observations on taxes, as they are supposed to affect the price of labour in our manufactories: together with some interesting reflections on the importance of our trade to America... By the author of "Considerations on taxes", London 1770, p. 246, 247, 290-292, 390, 567, 627, 643, 666, 763.*
 - *Essays on political economy: in which are illustrated the principal causes of the present national distress; with appropriate remedies, London 1830, p. 552.*
 - [Evans, N. H.], *Our old nobility, By noblesse oblige. 2nd ed. London 1879, p. 752.*

- Faulhaber, Johann, *Mechanische Verbesserung einer Alten Roszmühlen, welche vor diesem der Königliche Ingenieur Augustinus Ramellus an tag gegeben...* Ulm 1625, p. 397.
- Fawcett, Henry, *The economic position of the British labourer*, Cambridge, London 1865, p. 582, 638, 639, 682.
- Ferguson, Adam, *An essay on the history of civil society*, Edinburgh 1767. p. 375, 382-384.
- Ferrand siehe Hansard's *Parliamentary Debates...* Vol. 170.
- Ferrier, Francois-Louis-Auguste, *Du gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce*, Paris 1805, p. 75.
- Fielden, John, *The curse of the factory system; or, a short account of the origin of factory cruelties*, London 1836, p. 425, 426, 435, 785, 786.
- [Fleetwood, William], *Chronicon preciosum: or, an account of English money, the price of corn, and other commodities, for the last 600 years*, London 1707, p. 288.
Chronicon preciosum, or, an account of English gold and silver money; the price of corn and other commodities, for six hundred years last past, London 1745, p. 288.
- Fonteret, A[ntoine], L[ouis], *Hygiène physique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier*, Paris 1888, p. 384.
- [Forbonnais, Francois-Veron de], *Éléments du commerce*, Nouv. éd. 2^{ème} partie. Leyde 1766, p. 105.
- [Forster, Nathaniel], *An Enquiry into the causes of the present high price of provisions*. In 2 parts. London 1767, p. 290, 451, 536, 753.
- Fortescue, John, *De laudibus legum Angliae*. [London 1537.], p. 745, 746.
- Fourier, Ch[arles], *La fausse industrie morcelée, répugnante, mensongère. et l'antidote, l'industrie naturelle, combinée, attrayante, véridique, donnant quadruple produit*, Paris 1835-1836, p. 450.
Le nouveau monde industriel et sociétaire, ou invention du procédé d'industrie attrayante et naturelle distribuée en séries passionnées, Paris 1829, p. 724.
- Franklin, Benjamin, *A modest inquiry into the nature and necessity of a paper currency*. In: *The works of Benjamin Franklin*. By Jared Sparks. Vol. 2., Boston 1836, p. 65.

Positions to be examined, concerning national wealth. Ebendort. p. 178.

- Freytag, Gustav, *Neue Bilder aus dem Leben des deutschen Volkes.* Leipzig 1862, p. 768.
- Fullarton, John, *On the regulation of currencies, being an examination of the principles, on which it is proposed to restrict, within certain fixed limits, the future issues on credit of the Bank of England, and of the other banking establishments throughout the country,* 2nd éd., with cor. and add. London 1845, p. 142, 155, 156, 159.
- Galiani, Ferdinando, *Della moneta.* In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna, T.3-4. Milano 1803, p. 88, 104, 105, 115, 168, 173, 333, 334, 672, 673.
- Ganilh, Ch[arles], *Des systèmes d'économie politique, de la valeur comparative de leurs doctrines, et de celle qui paraît la plus favorable aux progrès de la richesse,* 2^{ème} éd. T. 1-2. Paris 1821, p. 75, 188, 471.

La théorie de l'économie politique. T. 1-2. Paris 1815, p. 194.

- [Garnier, Germain], *Abrégé élémentaire des principes de l'économie politique,* Paris 1796, p. 576.
siehe auch Smith, Adam: Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations... avec des notes et observations par Germain Garnier. T. 5. Paris 1802.

- Gaskell, P[eter], *The manufacturing population of England, its moral, social, and physical conditions, and the changes which have arisen from the use of steam machinery; with an examination of infant labour,* London 1833, p. 459, 468.
- Genovesi, Antonio, *Lezioni di economia civile.* In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 7-9. Milano 1803, p. 168.
- Geoffroy Saint-Hilaire, [Etienne], *Notions synthétiques, historiques et physiologiques de philosophie naturelle,* Paris 1838, p. 773.
- Gisborne, Thomas, *An enquiry into the duties of men in the higher and middle classes of society in Great Britain,* 2nd éd., corr. Vol. 2. London 1795, p. 786.
- Goethe, Johann Wolfgang von, *An Zuleika,* p. 286.
Faust. Der Tragödie erster Teil, p. 83, 208, 209, 620, 737.
- [Gray, John], *The essential principles of the wealth of nations, illustrated, in Opposition to some false doctrines of Dr. Adam Smith, and others,* London

1797, p. 175.

- [Greg, Robert Hyde], *The factory question, considered in relation to its effects on the health and morals of those employed in factories. And the "Ten Hours Bill", in relation to its effects upon the manufactures of England, and those of foreign countries*, London 1837, p. 308.
- Gregoir, Henri, *Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles*, Bruxelles 1865, p. 579, 580.
- Grove, W[illiam] R[obert], *The correlation of physical forces*. 5th ed. Followed by a discourse on continuity, London 1867, p. 549.
- Gülich, Gustav von, *Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus der bedeutendsten handeltreibenden Staaten unsrer Zeit*, Bd. 1-2. Jena 1830, p. 19, 781, 782.
- Haller, Ludwig von, *Restauration der Staats-Wissenschaft oder Theorie des natürlichgeselligen Zustands; der Chimäre des künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt*, Bd. 1-4. Winterthur 1816-1820, p. 411.
- Hamm, Wilhelm, *Die landwirthschaftlichen Geräte und Maschinen Englands. Ein Handbuch der landwirthschaftlichen Mechanik und Maschinenkunde, mit einer Schilderung der britischen Agricultur*, 2., gänzl. umgearb. und bedeutend verm. Auß, Braunschweig 1856, p. 527.
- Hannsen, Georg, *Die Aufhebung der Leibeigenschaft und die Umgestaltung der gutsherrlich-bäuerlichen Verhältnisse überhaupt in den Herzogthümern Schleswig und Holstein*, St. Petersburg 1861, p. 251.
- Harris, James, *Dialogue concerning happiness*. In: *H. James: Three treatises*, 3rd ed. rev. and corr. London 1772, p. 387.
- Harris, James, *Earl of Malmesbury, Diaries and correspondence of James Harris, First Earl Of Malmesbury; containing an account of his missions to the courts of Madrid, Frederick the Great, Catherine the Second, and the Hague; and his special Missions to Berlin, Brunswick, and the French Republic*, Ed. by bis grandson, the Third Earl, Vol. 1-4. London 1844, p. 386, 387.
- Harrison, William, *The description of England*. In: *The first and second volumes of chronicles... First collect. and publ. by Raphael Holinshed, William Harrison, and others*, [London 1587.], p. 746, 764, 771.
- Hassall, A[rthur] H[ill], *Adulterations detected or plain instructions for the discovery of frauds in food and medicine*, 2nd ed. London 1861, p. 189, 263.

- Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, *Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grundrisse*. 1. Th. Die Logik. Hrsg. von Leopold von Henning. In: Werke. Vollst. Ausg. durch einen Verein von Freunden des Verewigten. Bd. 6. Berlin 1840, p. 194, 278.
Grundlinien der Philosophie des Rechts, oder Naturrecht und Staatswissenschaft im Grundrisse. Hrsg. von Eduard Gans, Ehendorf, 2. Ausg. Bd. 8. Berlin 1840, p. 59, 106, 182, 385, 614.
Wissenschaft der Logik. Hrsg. von Leopold von Hennig. Ebendorf, Bd. 3-5. Berlin 1833 bis 1834, p. 327.
- Heine, Heinrich, *Heinrich*. Zeitgedicht, p. 319.
- Hero Alexandrinus, *Buch von Lufft- und Wasser-Künsten, welche von Friderich Commandino von Urbin aus dem Griegischen in das Lateinische übersetzt... Und mit einem Anhang von allerhand Mühl-, Wasser, und Grotten-Wercken aus Salomon de Cous... auch anderen berühm- und erfahrenen Autoribus zusammen getragen...* Frankfurt 1688, p. 397.
- Hobbes, Thomas, *Leviathan, or the matter, from, and power of a commonwealth, ecclesiastical and civil*. In: The English works of Thomas Hobbes; now first collect. and ed. by William Molesworth, Vol. 3. London 1839, p. 184, 377.
- [Hodgskin, Thomas], *Labour defended against the claims of capital; or, the unproductiveness of capital proved*. With reference to the present combinations amongst journeymen. By a labourer. London 1825, p. 376, 599.
 (anonym) *The natural and artificial right of property contrasted*, London 1832, p. 778.
Popular political economy. Four lectures delivered at the London Mechanics' Institution, London 1827, p. 359, 373, 559.
- Holinshed, Raphael siehe Harrison, William, *The description of England...*
- Homer, *Ilias*, p. 76.
Odyssee, p. 387.
- Hopkins, Thomas, *On rent of land, and its influence on subsistence and Population: with the observations on the operating causes of the condition of the labouring classes in various countries*, London 1828, p. 244.
- Horaz, *Ars poetica*, p. 707.
Epoden, p. 740.
Satiren, p. 12, 282, 385.

- [Horne, George], *A letter to Adam Smith on the life, death, and philosophy of his friend David Hume. By one of the people called christians.* 4th ed. Oxford 1784, p. 645, 646.
- Horner, Leonard, *Letter to Mr. Senior. Siehe Senior. N. William, Letters on the factory act...*
Suggestions for amending the factory acts to enable the inspectors to prevent illegal working, now become very prevalent. In: *Factories regulation acts. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 9 August 1859,* p. 312.
- Houghton, John, *Husbandry and trade improved: being a collection of many valuable materials relating to corn, cattle, coals, hops, wool etc.,* Vol. 1-4. London, 1727-1728, p. 451.
- Howitt, William, *Colonization and christianity: a popular history of the treatment of the natives by the Europeans in all their colonies,* London 1838, p. 779.
- Hume, David, *Essays and treatises on several subjects,* A new ed. In 4 vols. London 1770, p. 137.
- Hutton, Charles, *A course of mathematics,* 12th ed. In 2 vols. London 1841-1843, p. 392.
- Huxley, Thomas H[enry], *Lessons in elementary physiology,* London 1866, p. 506.
- The industry of nations, *part II. A survey of the existing state of arts, machines, and manufactures,* London 1855, p. 364, 406.
- *An inquiry into those principles, respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus, from which it is concluded, that taxation and the maintenance of unproductive consumers can be conducive to the progress of wealth,* London 1821, p. 177, 188, 464, 622, 634.
- Isokrates, *Busiris,* In: *Isocratis Orationes et epistolae.* Recognovit J.C. Baister. Graece et Latine, Paris 1846, p.388, 389.
- Jacob, William, *An historical inquiry into the production and consumption of the precious metals,* In 2 vols, London 1831, p. 54.
A letter to Samuel Whitbread, being a sequel to considerations on the protection required by British agriculture, London 1815, p. 234.
- Jones, Richard, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation,* London 1831, p. 348.

An introductory lecture on political economy, delivered at King's College, London, 27th February 1833. To which is added a syllabus of a course of lectures on the wages of labour, London 1833, p. 660.

Text-book of lectures on the political economy of nations, Hertford 1852, p. 327, 339, 353, 594, 614, 624, 625.

- Juvenal, *Satiren*, p. 262.
- [Kaufmann] [Кауфманъ, Иларион Игнатьевич:] Точка зрѣнія политико-экономической критики у Карла Маркса. In: Вѣстникъ Европы... Т. 3. Санктпетербургъ 1872. 25-27
- Kopp, Hermann, *Entwicklung der Chemie*. In: Geschichte der Wissenschaften in Deutschland. Neuere Zeit, Bd. 10. 3. Abth, München 1873, p. 327.
- Laborde, Alexandre [Louis-Joseph] de, *De l'esprit d'association dans tous les intérêts de la communauté, ou essai sur le complément du bien-être et de la richesse en France par le complément des institutions*, Paris 1818, p. 555-556.
- Laing, Samuel, *National distress; its causes and remedies*, London 1844, p. 212, 673, 687, 704.
- Lancellotti, Secondo, *L'Hoggidi overo gl'ingegni non inferiori a'passati*, Parte 2. Venetia 1658, p. 451.
- Lassalle, Ferdinand, *Herr Bastiat-Schulze von Delitzsch, der ökonomische Julian, oder: Capital und Arbeit*, Berlin 1864, p. 11.
Die Philosophie Herakleitos des Dunklen von Ephesos. Nach einer neuen Sammlung seiner Bruchstücke und der Zeugnisse der Alten dargestellt, Bd. 1. Berlin 1858, p. 120.
- Law, Jhon[Jean], *Considérations sur le numéraire et le commerce*, In: Économistes financiers du XVIII^e siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes explicatives, par Eugène Daire, Paris 1843, p. 105.
- Le Trosne, [Guillaume-François], "*De l'intérêt social par rapport à la valeur, à la circulation, à l'industrie et au commerce intérieur et extérieur*". In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 2^{ème} partie. Paris 1846, p. 50, 54, 106, 116, 125, 130, 133, 159, 172-175, 178, 224.
- *A letter to Sir T. C. Bunbury on the poor rates, and the high price of provisions, with some proposals for reducing both*, By a Suffolk Gentleman, Ipswich 1795, p. 750.

- Levi, Leone, *On deer forests and Highlands agriculture in relation to the supply of food*, In: Journal of the Society of Arts, London, vom 23, März 1866, p. 761.
- Liebig, Justus von, *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie*, 7. Aufl. Th. 1. Braunschweig 1862, p. 253, 254, 529, 598.
- Liebig, Justus von, *Über Theorie und Praxis in der Landwirthschaft*, Braunschweig 1856, p. 347.
- [Linguet. Simon-Nicolas-Henri], *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*, T. 1-2. Londres 1767, p. 247, 304, 353, 354, 644, 766.
- Livius, Titus, *Ab urbe condita*, p. 296.
- Locke, John, *Some considerations of the consequences of the lowering of interest, and raising the value of money (1691)*, In: The works, 8th ed. In 4 vols. Vol. 2. London 1777, p. 50, 105, 139.
- Lucretius Carus, Titus, *De rerum natura*, p. 229.
- Luther, Martin, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen*, Verma-
nung, Wittenberg 1540, p. 149, 207, 619.
- Macaulay, Thomas Babington, *The history of England from the accession of James the Second*, 10th ed. Vol. 1. London 1854, p. 289, 290, 744.
- MacCulloch, J[ohn] R[amsay], *A dictionary, practical, theoretical, and historical, of commerce and commercial navigation*, London 1847, p. 165.
*The literature of political economy: a classified catalogue of select publica-
tions in the different departments of that science, with historical, critical,
and biographical notices*, London 1845, p. 158, 754.
*The principles of political economy: with a sketch of the rise and progress
of the science*, 2nd ed. London 1830, p. 168, 465.
- Maclaren, James, *A sketch of the history of the currency: comprising a brief
review of the opinions of the most eminent writers on the subject*, London
1858, p. 112, 113.
- Macleod, Henry, Dunning, *The theory and practice of banking: with the ele-
mentary principles of currency; prices, credit; and exchanges*, Vol. 1. London
1855, p. 169.
- Malthus, T[homas] R[obert], *Definitions in political economy, preceded by an
inquiry into the rules which ought to guide political economists in the defini-*

tion and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in their writings, A new ed., with a preface, notes, and supplementary remarks by John Cazenove. London 1853, p. 593, 598, 605.

(anonym) *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement, of society*, with remarks on the speculations of Mr. Codwin, M. Condorcet, and other writers, London 1798, p. 373, 644.

An inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated, London 1815, p. 332, 551, 581.

Principles of political economy considered with a view to their practical application, 2nd ed., with considerable add. from the author's own manuscript and an original memoir, London 1836, p. 227, 605, 614, 615, 622, 663.

- [Mandeville, Bernard de], *The fable of the bees; or, private vices, publick benefits*, London 1714, p. 375.

The fable of the bees; or, private vices, publick benefits, 5th ed. London 1728, p. 642, 643.

- Martineau, Harriet, *Illustration of political economy*, In 9 vols. Vol. 3. No. 7: A Manchester strike, A tale, London 1832, p. 664.
- Marx, Karl, *Der Achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte*. 2. Ausg. Hamburg 1869, p. 721.

(anonym) *Address and provisional rules of the Working Men's International Association*, established September 28, 1864, at a public meeting held at St. Martin's Hall, Long Acre London, [London] 1864, p. 42-44, 46.

An die Redaktion des Volksstaat. In: Der Volksstaat. Leipzig, vom 1. Juni 1872, p. 42, 43.

An die Redaktion des Volksstaat. In: Der Volksstaat. Leipzig, vom 7. August 1872, p. 44.

Elections - Financial clouds - The Duchess of Sutherland and slavery, In: New-York Daily Tribune vom 9. February 1853, p. 759.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie, Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, Hamburg 1867, p. 18, 34, 233.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie, Bd. 2. Buch 2: Der Circulationsprocess des Kapitals, Hrsg. von Friedrich Engels, Hamburg 1885, p. 39.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie, Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, 2. verb. Aufl. Hamburg 1872, p. 32, 35, 37.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie, Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals, 3. verm. Aufl. Hamburg 1883, p. 37, 41, 42, 46.

Capital: a critical analysis of capitalist production, Transl. from the 3rd German ed., by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels, Vol. 1., London 1887, p. 41, 62.

Le Capital, Trad. de J. Roy, entièrement rev. par l'auteur. Paris [1872-1875], p. 18, 33, 37, 41, 541.

Капиталъ. Критика политической экономии. Переводъ съ нѣмецкаго Т. 1. Кн. 1. Процессъ производства капитала. С.-Петербургъ 1872. 22

(anonym) *Lohnarbeit und Kapital*. In: *Neue Rheinische Zeitung. Organ der Demokratie*. Köln, vom 5., 6., 7., 8. und 11. April 1849, p. 604, 642, 793, 794.

Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de M. Proudhon, Paris, Bruxelles 1847, p. 83, 96, 378, 381, 384, 442, 559, 560, 675.

Zur Kritik der Politischen Oekonomie, 1. Heft. Berlin 1859, p. 11, 18, 20, 25, 49, 54, 56, 90, 92, 96, 102, 104, 109, 111, 112, 115, 116, 120, 128, 137, 138, 150-152, 157, 158 207, 562 648.

- [Marx, Karl, und Friedrich Engels], *Latter-Day Pamphlets*, edited by Thomas Carlyle, London 1850. In: *Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue*, London, Hamburg, New-York, H. 4. April 1850, p. 270.
- [Marx, Karl, und Friedrich Engels], *Manifest der Kommunistischen Partei*, London 1848, p. 511, 791.
- [Massie, Joseph], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest*; wherein the sentiments of Sir William Petty and Mr. Locke, on that head, are considered, London 1750, p. 538.
- Maurer, Georg Ludwig von, *Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt*, München 1854, p. 86.

Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland, Bd. 4. Erlangen 1863, p. 251.

- Mayer, Sigmund, *Die sociale Frage in Wien*. Studie eines "Arbeitgebers", Dem Niederösterreichischen Gewerbeverein gewidmet, Wien 1871, p. 19.
- Meitzen, August, *Der Boden und die landwirthschaftlichen Verhältnisse des Preussischen Staates nach dem Gebietsumfange vor 1866*, Bd. 1-4. Berlin 1868-1871, p. 251.
- Mercier de la Rivière, [Paul-Pierre], *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, In: *Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne*, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 2^{ème} partie, Paris 1846, p. 123, 124, 144, 162, 165, 172, 175, 176, 205, 206.
- Merivale, Herman, *Lectures on colonization and colonies*, Delivered before the University of Oxford in 1839, 1840, and 1841, Vol. 1-2, London 1841-1842, p. 662, 663, 798.
- [Mill, James], *Colony*. In: *Supplement to the Encyclopaedia Britannica*, 1831, p. 212.
Éléments d'économie politique, Trad. de l'anglais par Parisot, Paris 1823, p. 592, 596, 598.
Elements of political economy, London 1821, p. 169, 200, 201, 373.
- Mill, John Stuart, *Essays on some unsettled questions of political economy*, London 1844, p. 138, 139, 626.
Principles of political economy with some of their applications to social philosophy, In 2 vols, London 1848, p. 138, 391, 529, 638.
Principles of political economy with some of their applications to social philosophy, People's ed. London 1868, p. 539-541.
A system of logic, ratiocinative and inductive, being a connected view of the principles of evidence, and the methods of scientific investigation, In 2 vols, London 1843, p. 616.
- Mirabeau, [Gabriel-Victor-Honoré Riqueti], *De la Monarchie Prussienne, sous Frédéric le Grand; avec un appendice*. Contenant des recherches sur la situation acutelle des principales contrées de l'Allemagne. T. 2, 3, 6. Londres 1788, p. 745, 760, 761, 774, 775, 785.
- Molinari, Gustave de, *Études économiques*, Paris 1846, p. 445, 624, 798.
- Mommsen, Theodor, *Römische Geschichte*, 2. Aufl. Bd. 1-3. Berlin 1856-1857, p. 182, 185.

- Monteil, Amans-Alexis, *Traité de matériaux manuscrits de divers genres d'histoire*, T. 1. Paris 1835, p. 772, 773.
- Montesquieu, Charles-Louis de, *De l'esprit des lois*. In: Oeuvres, T. 2-4, Londres 1767-1769, p. 105-106, 138, 644, 783.
- More, Thomas, *Utopia*. Originally printed in Latin, 1516, Transl. into English by Ralph Robinson... Carefully ed. by Edward Arber, London 1869, p. 746, 747, 764.
- Morton, John C[halmers], *A cyclopedia of agriculture, practical and scientific; in which the theory, the art, and the business of farming, are thoroughly and practically treated. By upwards of fifty of the most eminent practical and scientific men of the day*. ,Ed. by John C[halmers] Morton, Vol. 2., Glasgow, Edinburgh, London 1855, p. 578.
On the forces used in agriculture, In: *Journal of the Society of Arts*, London, vom 9. Dezember 1859, p. 396, 397.
- Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst*, Öffentliche Vorlesungen, vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 2. Berlin 1809, p. 139.
- Mun, Thomas, *England's treasure by forraign trade. Or, the balance of our forraign trade is the rule of our treasure*, Written by Thomas Mun of Lond[on], merchant, and now publ. for the common good by his son John Mun, London 1669, p. 536.
- Murphy, John Nicholas, *Ireland industrial, political, and social*, London 1870, p. 732.
- Murray, Hugh; James Wilson, *Historical and descriptive account of British India. from the most remote period to the present time*, In 3 vols, Vol. 2, Edinburgh 1832, p. 360.
- Navarrete, M[artin] F[ernandez de], *Die Reisen des Christof Columbus 1492-1504. Nach seinen eigenen Briefen und Berichten veröffentlicht 1536 von Bischof Las Casas seinem Freunde und Fernando Columbus seinem Sohne*, Aufgefunden 1791 und veröffentlicht 1826. In das Deutsche übertr. von F. Pr[essel]. Leipzig [1890], p. 145.
- Newman, Francis William, *Lectures on political economy*, London 1851, p. 751, 752, 757.

- Newman, Samuel P[hilips], *Elements of political economy*, Andover, New York 1835, p. 174, 222.
- Newnham G. L., *A review of the evidence before the committees of the two Houses of Parliament, on the corn laws*, London 1815, p. 629.
- Niebuhr, B[arthold] G[eorg], *Römische Geschichte*, Berichtigte Ausg. in 1 Bd. Berlin 1853, p. 250.
- [North, Sir Dudley], *Discourses upon trade; principally directed to the cases of the interest coynage, clipping, increase of money*, London 1691, p. 134, 135, 139, 148, 412.
- *Observations on certain verbal disputes in political economy, particularly relating to value, and to demand and supply*, London 1821, p. 97, 98, 219, 558, 626.
- Olmsted, Frederick Law, *A journey in the seaboard slave states, with remarks on their economy*, New York 1856, p. 211.
- On the combination of trades, New ed. London, 1834, p.582.
- Opdyke, George, *A treatise on political economy*, New York 1851, p. 178.
- Ortes, Giammaria, *Della economia nazionale*, Lib. 6. In: Scrittori classici italiani di economia politica, Parte moderna, T. 21. Milano 1804, p. 675, 676.
- Otway, J.H., *Judgment of J. H. Otway, chairman of county sessions. - Belfast, hilyary sessions, 1860. In: Reports of the inspectors of factories... for the half year ending 30th April 1860*, London 1860, p. 294.
- Ovid, *Artis Amatoriae*, p. 463.
Fasti, p. 749.
- Owen, Robert: *Observations on the effects of the manufacturing system: with hints for the improvement of those parts of it which are most injurious to health and morals*, 2nd ed. London 1817, p. 425.
- Pagnini, Gio[vanni] Francesco, *Saggio sopra il giusto pregio delle cose, la giusta valuta dela moneta e sopra il commercio dei romani*, In. Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna, T. 2, Milano 1803, p. 106.
- [Papillon, Thomas], *The East-India-trade a most profitable trade to the Kingdom. And best secured and improved in a company and a joint-stock*. London 1677, p. 105.
- Parry, Charles Henry, *The question of the necessity of the existing corn laws, considered, in their relation to the agricultural labourer, the tenantry, the landholder, and the country*, London 1816, p. 628, 629, 703.

- [Parry, William Edward], *Journal of a voyage for the discovery of a north-west passage from the Atlantic to the Pacific; performed in the years 1819-20, in His Majesty's ships Hecla and Griper, under the orders of William Edward Parry*. 2nd ed. London 1821, p. 110.
- Pecqueur, C[onstantin], *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique, ou études sur l'organisation des sociétés*, Paris 1842, p. 789.
- Petty, William, *The political anatomy of Ireland... To which is added verbum sapienti...* London 1691, p. 156, 160, 288, 289, 332.
Quantulumcunque concerning money. 1682. To the Lord Marquess of Halifax, London 1695, p. 116, 160.
(anonym) *A treatise of taxes and contributions*, London 1667, p. 58, 106, 107, 136, 137, 645.
- [Pinto, Isaac], *Traité de la circulation et du credit*, Amsterdam 1771, p. 165.
- Plato, *De republica*. In: Opera quae feruntur omnia. Recognoverunt Georgius Baiterus, Caspar Otellius, Aug[ustus] Guilielmus Winckelmannus. Vol. 13. Turici 1840, p. 387, 388.
- *A political inquiry into the consequences of enclosing waste land's, and the causes of the present high price of butchers meat. Being the sentiments of a society of farmers in-shire*, [London] 1785, p. 752.
- Postlethwayt, Malachy, *Great-Britain's commercial interest explained and improved: in a series of dissertations on the most important branches of her trade and lauded interest*, 2nd ed. In 2 vols, London 1759, p. 290.
The universal dictionary of trade and commerce: with large add. and improvements, adapting the same to the present state of British affaires in America, since the last treaty of peace made in the year 1763, 4th ed, Vol. 1, London 1774, p. 290, 291.
- Potter, A[lonzo], *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American people*, New-York 1841, (Siehe auch Anm. 145.), p. 623, 624.
- Price, Richard, *Observations on reversionary payments, on schemes for providing annuities for widows, and for persons in old age; on the method of calculating the values of assurances on lives; and on the national debt*, 6th ed, By William Morgan, Vol. 2, London 1803, p. 702, 754, 755.

- *A prize essay on the comparative merits of competition and cooperation*, London 1834, p. 339, 455.
- Proudhon, P[ierre]-J[oseph], *Système des contradictions économiques, ou philosophie de la misère*, T. 1, Paris 1846, p. 445, 538, 559.
- Quesnay, [Francois], *Analyse du tableau économique*. In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1^{ère} partie. Paris 1846, p. 617.
Dialogues sur le commerce et sur les travaux des artisans, Ebendort, p. 123, 339.
Tableau économique. Remarques sur les variations de la distribution des revenus annuels d'une nation, Versailles 1758, p. 617.
- Quételet, A[dolphe-Lambert-Jacques], *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique sociale*. T. 1-2. Paris 1835, p. 342.
- Raffles, Thomas Stamford, *The history of Java*, With a map and plates, In 2 vols. London 1817, p. 379, 780.
- Ramazzini, Bernardino, *De morbis artificum diatriba*, Mutinae 1700, p. 384.
Essai sur les maladies des artisans, trad. du latin. Paris 1777, p. 384.
- Ramsay, George, *An Essay on the distribution of wealth*, Edinburgh 1836, p. 176, 179, 335, 534, 592, 660.
- Ravenstone, Piercy, *Thoughts on the funding system and its effects*, London 1824, p. 453, 534.
- Read, George, *The history of baking*, London 1848, p. 265, 266.
- *Reasons for the late increase of the poor-rates: or, a comparative view of the price of labour and provisions. Humbly addressed to the consideration of the Legislature*, London 1777, p. 596, 702.
- *Reasons for a limited exportation of wool*, [London] 1677, p. 596.
- Regnault, Élias, *Histoire politique et sociale des principautés Danubiennes*, Paris 1855, p. 253.
- Reich, Edward, *Über die Entartung des Menschen. Ihre Ursachen und Verhütung*, Erlangen 1868, p. 385.
- *Remarks on the commercial policy of Great Britain, principally as it relates to the corn trade*, London 1815, p. 580.
- Ricardo, David, *The high price of bullion a proof of the depreciation of bank notes*, 4th ed. London 1811, p. 158.

On the principles of political economy, and taxation, 3rd ed, London 1821, p. 94, 95, 181, 202, 243, 409, 414, 415, 454, 455, 461, 598, 615, 616, 660.

On protection to agriculture, 4th ed. London 1822, p. 90.

- Richardson, [Benjamin], *Work and overwork*. In: *The Social Science Review*, London, vom 18. Juli 1863, p. 270, 271.
- Roberts, George, *The social history of the people of the southern counties of England in past centuries; illustrated in regard to their habits, municipal bye-laws, civil progress, etc., from the researches*, London 1856, p. 748.
- Rodbertus-Jagetzow, [Johann Karl], *Briefe und Socialpolitische Aufsätze*, Hrsg. von Rudolph Meyer, Bd. 1, [Berlin 1881.], p. 554-555.
Sociale Briefe an von Kirchmann, Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin 1851, p. 554.
- Rogers, James E. Thorold., *A history of agriculture and prices in England from the year after the Oxford Parliament (1259) to the commencement of the continental war (1793). Compiled entirely from original and contemporaneous records*, Vol. 1-2. Oxford 1866, p. 702, 707, 750.
- Rohatzsch, R. H., *Die Krankheiten, welche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern eigenthümlich sind*. 6 Bdchn. Ulm 1840, p. 384.
- Roscher, Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, Ein Hand-und Lesebuch für Geschäftsmänner und Studierende, 3., verm. und verb. Aufl. Stuttgart. Augsburg 1858, p. 107, 174, 220, 221, 231, 343.
- Rossi, P[ellegrino Luigi Edwardo comte], *Cours d'économie politique*, Bruxelles 1843, p. 187.
- Rouard de Card, Pie-Marie, *De la falsification des substances sacramentelles*, Paris 1856, p. 264.
- Rousseau, Jean-Jacques, *Discours sur l'économie politique*, Nouv. ed. Genève 1760, p. 774.
- [Roy, Henry], *The theory of the exchanges, The bank charter act of 1844*, London 1864, p. 152, 153, 682.
- Rumford, Benjamin siehe Thompson, Sir Benjamin, Count of Rumford
- Sadler, Michael Thomas, *Ireland; its evils, and their remedies: being a refutation of the errors of the imigration committee and others, touching that country. To which is prefixed, a synopsis of an original treatise about to be*

published on the law of Population; developing the real principle on which it is universally regulated, 2nd ed. London 1829, p. 731.

Law of population, Vol. 1-2. London 1830, p. 731.

- Say, Jean-Baptiste, *Lettres à M. Malthus, sur différents sujets d'économie politique, notamment sur les causes de la stagnation générale du commerce*, Paris 1820, p. 633, 634.

Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, 3^{ème} éd, T. 1-2, Paris 1817, p. 168, 178, 220, 221.

Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, 5^{ème} éd. T. 1, Paris 1826, p. 621.

- Schiller, Friedrich von, *Die Bürgschaft*, p. 620.

Kabale und Liebe, p. 601.

Das Lied von der Glocke, p. 429.

- Schorlemmer, C[arl], *The rise and development of organic chemistry*, London 1879, p. 327.

- Schouw, Joakim Frederik, *Die Erde, die Pflanzen und der Mensch. Naturschilderungen*, Aus dem Dän. unter Mitwirkung des Verf. von H. Zeise... 2.Aufl, Leipzig 1854, p. 538.

- Schulz, Wilhelm, *Die Bewegung der Production. Eine geschichtlich-statistische Abhandlung zur Grundlegung einer neuen Wissenschaft des Staats und der Gesellschaft*, Zürich, Wintherthur 1843, p. 392.

- Scrope, *The principles of political economy siehe Potter, Alonzo: Political economy...*

- [Seeley, Robert Benton], *The perils of the nation. An appeal to the legislature, the clergy, and the higher and middle classes*, 2nd ed.: rev, London 1843, p. 755.

- Senior, Nassau William, *Journals, conversations and essays relating to Ireland*, In 2 vols, Vol. 2, London 1868, p. 739, 759.

Letters on the factory act, as it affects the cotton manufacture... To which are appended, a letter to Mr. Senior from Leonard Horner, and minutes of a conversation between Mr. Edmund Ashworth, Mr. Thompson and Mr. Senior, London 1837, p. 238-243, 428.

- An outline of the science of political economy*, London 1836, p. 243.
- Principes fondamentaux de l'économie politique, tirés de leçons éditées et inédites de Mr. Senior. Par Jean Arrivabene*, Paris 1836, p. 623.
- Senior, Nassau William, *Social Science Congress siehe: The national association for the promotion of social science...*
- Three lectures on the rate of wages, delivered before the University of Oxford, in eastern term, 1830. With a preface on the causes and remedies of the present disturbances*, London 1830, p. 567, 571.
- Sextus Empiricus, *Adversus mathematicos*, p. 387.
- Shakespeare, William, *Der Kaufmann von Venedig*, p. 304, 511.
- König Heinrich der Vierte*, p. 45, 62.
- Ein Sommernachtstraum*, p. 122.
- Timon von Athen*, p. 146.
- Viel Lärm um nichts*, p. 98.
- [Sieber] Зиберъ, Н[иколай Иванович]: Теорія цѣнности и капитала Д. Рикардо въ связи съ позднѣйшими дополненіями и разъясненіями. Опытъ критико-экономическаго изслѣдованія. Кіевъ 1871. 22 25
- [Sismondi], J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde [de], *De la richesse commerciale, ou principes d'économie politique, appliqués a la législation du commerce*, T. 1., Genève 1803, p. 558, 559.
- Études sur l'économie politique*, T. 1. Bruxelles 1837, p. 334, 621.
- Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population*, T. 1-2, Paris 1819, p. 170, 187, 592, 607, 608, 611, 612, 677.
- Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population*, 2nd éd, T. 1-2, Paris 1827, p. 603, 790.
- Skarbek, Frédéric, *Théorie des richesses sociales. Suivie d'une bibliographie de l'économie politique*, 2^{ème} éd, T. 1, Paris 1839, p. 346, 371-372.
- Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, In 2 vols, London 1776, p. 373.
- An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, In 3 vols. *With notes, and an add, vol.*, by David Buchanan, Vol. 1, Edinburgh 1814, p. 583, 650, 684, 766.
- An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations, With a commentary, by the author of "England and America" d.i. [Edward Gib-*

bon Wakefield]. In 6 vols. London 1835-1839, p. 61, 137, 375, 383, 384, 558, 594, 621, 672.

Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. Trad. nouv., avec des notes et observations, par Germain Garnier, T. 5, Paris 1802, p. 384, 647.

The theory of moral sentiments, London 1759, p. 646.

- Somers, Robert, *Letters from the Highlands, or, the famine of 1847*, London 1848, p. 759, 760.
- *Some thoughts on the interest of money in general, and particular in the publick funds*, London O.J, p. 54, 61.
- Sophokles, *Antigone*, p. 146.
- *The source and remedy of the national difficulties, deduced from principles of political economy, in a letter to Lord John Russell*, London 1821, p. 614.
- Spinoza, Barauch de, *Briefwechsel*, p. 623.
Ethik, p. 325.
- S[tafford], W[illiam], *A compendious or briefe examination of certain ordinary complaints, of divers of our country men in these our days...* London 1581, p. 771, 772.
- Steuart, James, *An inquiry into the principles of political economy*, In 2 vols. Vol. 1. London 1767, p. 352, 373.
An inquiry into the principles of political economy; being an essay on the science of domestic policy in free nations, In 3 vols. Vol. 1, Dublin 1770, p. 193, 676, 746, 757, 773.
An inquiry into the principles of political economy. In: The works, political, metaphisical, and chronological... Now first collect. by General Sir James Steuart, his son, from his father's corr. copies, to which are subjoined anecdotes of the author. In 6 vols. Vol. 1. London 1805, p. 163.
Recherche des principes de l'économie politique, ou essai sur la science de la police intérieure des nations libres, T. 1, Paris 1789, p. 453.
- Stewart, Dugald, *Lectures on political economy*, In: The collected works. Ed by Sir William Hamilton, Vol. 8, Edinburgh 1855, p. 339, 365, 381, 510.
- Stolberg, Christian Graf zu, *Gedichte*, Aus dem Griech. Übers, Hamburg 1782, p. 431.

- Storch, Henri., *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations*, T. 1-3, St. Pétersbourg 1815, p. 188, 196, 382, 617, 677.
Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations. Avec des notes explicatives et critiques par J[ean]-B[aptiste] Say, T. 1, Paris 1823, p. 371, 381.
- Strange, William, *The seven sources of health*, London 1864, p. 273.
- Strype. John, *Annals of the reformation and establishment of religion, and other various occurrences in the Church of England. during Queen Elizabeth's happy reign*, 2nd ed., Vol. 2. [London] 1725, p. 764.
- Thiers, A[dolphe], *De la propriété*, Paris 1848, p. 466.
- [Thompson, Sir] Benjamin, [Count of] Rumford, *Essays, political, economical, and philosophical*, Vol. 1-3, London 1796-1802, p. 628.
- Thompson, William, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness; applied to the newly proposed system of voluntary equality of wealth*, London 1824, p. 382, 383.
- Thornton, William Thomas, *Over-population and its remedy; or, an inquiry into the extent and causes of the distress prevailing among the labouring classes of the British islands, and into the means of remedying it*, London 1846, p. 185, 285.
- Thukydides, *Geschichte des Peloponnesischen Krieges*, p. 387, 388.
- [Thünen, Johann Heinrich von], *Der isolirte Staat in Beziehung auf Landwirtschaft und Nationalökonomie*, 2. Th. 2. Abth, Rostock 1863, p. 649.
- Tooke, Thomas, and William Newmarch, *A history of prices, and of the state of the circulation, during the nine years 1848-1856*, In 2 vols.; forming the 5th und 6th vols. of the *History of prices from 1792 to the present time*, London 1857, p. 313.
- Torrens, R[obert], *An essay on the external corn trade*, London 1815, p. 186.
An essay on the production of wealth; with an appendix, in which the principles of political economy are applied to the actual circumstances of this country, London 1821, p. 176, 199.
On wages and combination, London 1834, p. 427.
- [Townsend, Joseph], *A dissertation on the poor laws*, By a well-wisher to mankind. 1786. Republished London 1817, p. 676.

Journey through Spain, London 1791, p. 676.

- [Tschernyschewski] Чернышевский, Н[иколай] Г[аврилович]: Очерки из политической экономии (по Миллю). In: Современник. Санкт-Петербург 1861. 21
- Tuckett, J[ohn] D[ebell], *A history of the past and present state of the labouring population, including the progress of agriculture, manufactures, and commerce*, In 2 vols, London 1846, p. 383, 749, 777.
- Turgot, [Anne-Robert-Jacques, de l'Aulne], *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses*. In: Oeuvres. Nouv. éd... par Eugène Daire. T. 1. Paris 1844, p. 194, 332, 556.
- *Two letters on the flour trade, and dearness of corn... By a person in business*, London [1767]. p. 753.
- Ure, Andrew, *The philosophy of manufactures: or, an exposition of the scientific, moral and commercial economy of the factory system of Great Britain*, London 1835, p. 241, 370, 371, 389, 390, 401, 426, 441-443, 447, 455, 456, 460, 461, 576, 577, 581, 585.
Philosophie des manufactures ou économie industrielle de la fabrication du coton, de la laine, du lin et la soie, Trad. sous les yeux de l'auteur. T. 2. Paris 1836, p. 317.
- Urquhart, David, *Familiar words as affecting England and the English*, London 1855, p. 115, 385, 528, 777.
- Vanderlint, Jacob, *Money answers all things: or, an essay to make money sufficiently plentiful amongst all ranks of people*, London 1734, p. 137, 144, 145, 159, 290, 292, 332, 350.
- Vergil, *Aeneis*, p. 320, 787.
- Verri, Pietro, *Meditazioni sulla economia politica*, In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 15. Milano 1804, p. 57, 58, 104, 147, 349.
- Vissering, S[imon], *Handboek van praktische staatshuishoudkunde*, Delen 1-3. Amsterdam 1860-1862, p. 526.
- Voltaire, François-Marie Arouet de, *Candide, ou l'optimisme*, p. 209, 800.
- Wade, John, *History of the middle and working classes...* 3rd ed. London 1835, p. 258, 288, 647.
- [Wakefield, Edward Gibbon], *England and America. A comparison of the social and political state of both nations*, Vol. 1-2, London 1833, p. 284, 608, 704, 794-800.

A view of the art of colonization, with present reference to the British Empire; in letters between a statesman and a colonist, London 1849, p. 345.
 siehe auch Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. With a commentary, by the author of England and America* [d.i. Edward Gibbon Wakefield]. In 6 vols. London 1835-1839.

- Ward, John, *The borough of Stoke-upon-Trent, in the commencement of the reign of Her Most Gracious Majesty Queen Victoria*, London 1843, p. 282.
- Watson, John Forbes, [*Paper read before the Society of Arts.*] In: *Journal of the Society of Arts*, London, vom 17. April 1860, p. 413.
- Watts, John, *The facts and fictions of political economy: being a review of the principles of the science, separating the true from the false*, Manchester 1842, p. 574.

Trade societies and strikes: their good and evil influences on the members of Trades' Unions, and on society at large. Machinery; its influences on work and wages, and co-operative societies, productive and distributive, past, present, and future, Manchester [1865], p. 574, 577.

- Wayland, Francis, *The elements of political economy*, Boston 1843, p. 178, 222.
- [West, Edward], *Essay on the application of capital to land, with observations shewing the impolicy of any great restriction of the importation of corn, and that the bounty of 1688 did not lower the price of it. By a fellow of university college*, Oxford, London 1815, p. 566.

Price of corn and wages of labour, with observations upon Dr. Smith's, Mr. Ricardo's, and Mr. Malthus's doctrines upon those subjects; and an attempt at an exposition of the causes of the fluctuation of the price of corn during the last thirty years, London 1826, p. 566.

- Wilks, Mark, *Historical sketches of the South of India, in an attempt to trace the history of Mysoor; from the Hindoo Government of that state, to the extinction of the Mohammedan Dynasty in 1799*, Vol. 1, London 1810, p. 379.
- Witt, Johan de, *Aanwysing der heilsame politike gronden en maximen van de Republike van Holland en West-Friesland*, Leyden 1669, p. 784.
- Wright, Thomas, *A short address to the public on the monopoly of large farms*, London 1779, p. 753.

- Xenophon, *Cyropaedia*, p. 388.
- Young, Arthur, *Political arithmetic. Containing observations on the present state of Great Britain; and the principles of her policy in the encouragement of agriculture*, London 1774, p. 137, 243, 244.
A tour in Ireland, with general observations on the present state of that kingdom.. 2nd ed, In 2 vols, London 1780, p. 709.

(2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

- *An act for regulating the hours of labour for children, young persons, and women employed in workshops*, 21st August 1867. In: *The statutes of the United Kingdom of Great Britain and Ireland*, London 1867, p. 518.
- *An act to limit the hours of labour, and to prevent the employment of children in factories under ten years of age. Approved March 18, 1851. In: Acts of the seventy-fifth legislature of the state of New Jersey*, Trenton 1851, p. 287.
- *Agricultural labourers (Ireland)*. Return to an order of the Honourable the House of Commons, dated 8 March 1861, p. 733.
- *Agricultural statistics, Ireland. General abstracts showing the acreage under the several crops, and the number of live stock, in each county and province, for the year 1860. Also the emigration from Irish ports from 1st January to 1st September, 1860*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1860, p. 729.
- *Agricultural statistics, Ireland. Tables showing the estimated average produce of the crops for the year 1866; and the emigration from the Irish ports. from 1st January to 31st December, 1866; also the number of mills for scutching flax in each county and province*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1867, p. 729.
- *Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, socialen Verhältnisse, etc.* Aus dem Russ. nach dem in St. Petersburg 1852-57 veröffentlichten Original von Dr. Carl Abel und F. A. Mecklenburg. Bd. 1. Berlin 1858, p. 141.
- *Bericht des Committee of 1855 on the adulteration of bread siehe: First report from the select committee on adulteration of food...*

- Bericht der Royal Commission von 1864 siehe: *Report of the commissioners appointed to inquire into the conditions of all mines...*
- *Cambridge university commission. Report of Her Majesty's commissioners appointed to inquire into the state, discipline, studies, and revenues of the university and colleges of Cambridge: together with the evidence, and an appendix.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1852, p. 644.
- *The case of our English wool. As also the presentment of the Grand Jury of the county of Sommerset thereon.* Humbly offered to the High Court of Parliament, London 1685, p. 266.
- *Census of England and Wales for the year 1861*, London 1863, p. 467, 469, 494, 659, 671, 672, 679, 680, 706.
- *Children's employment commission (1862)*, Reports. p. 254, 259, 316, 417, 418, 449, 468, 494, 498, 500, 503, 507, 515.
 First report of the commissioners. With appendix. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1863, p. 259, 261, 263, 286, 493, 569, 578.
 Second report... London 1864, p. 486, 490-493, 495-498, 500, 514, 569, 577.
 Third report... London 1864, p. 190, 272, 419, 484, 488, 490, 501-503, 515, 570, 572, 577.
 Fourth report... London 1865, p. 272-279, 281, 370, 424, 459, 502, 503.
 Fifth report... London 1866, p. 274, 419, 456, 477, 487, 488, 504, 505, 507-509, 513-516, 570.
 Sixth report... London 1867, p. 714, 722-726.
- *Compte rendu de la deuxième session du congrès international de statistique réuni a Paris les 10, 12, 13, 14 et 15 Septembre 1855*, Publié par les ordres de S.E.M. Rouher. Paris 1856, p. 317.
- *Corn, grain, and meal.* Return to an order of the Honourable the House of Commons, dated 18 Feb 1867, p. 467, 479.
- *Correspondence with Her Majesty's missions abroad, regarding industrial questions and trades' unions*, London 1867, p. 16.
- *East India (Bullion).* Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 8 February 1864, p. 148.

- *Factories inquiry commission. First report of the central board of His Majesty's commissioners*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 June 1833, p. 296.
- *Factories regulation acts. Ordered, by the House of Commons*, to be printed. 9 August 1859, p. 255, 312.
- *Factories*. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April 1856, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 4 February 1857, p. 438, 458.
- *Factories*. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 24 April 1861. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 11 February 1862, p. 437, 458, 498.
- *Factories*. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 5 December 1867, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 22 July 1868, p. 458.
- *First report from the select committee on adulteration of food, etc.; with the minutes of evidence, and appendix*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 27 July 1855, p. 189.
- Fourth report of the commissioners of Her Majesty's inland revenue on the inland revenue*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1860, p. 679.
- *General Laws of the Commonwealth of Massachusetts, passed subsequently to the revised statutes*, Vol. 1, Boston 1854, p. 287.
- *Grievances complained of... siehe: Report addressed to...*
- *Hansard's Parliamentary Debates: 3rd series, commencing with the accession of William IV*, Vol. 66. *Comprising the period from the second day of February, to the twenty-seventh day of February, 1843*, London 1843, p. 681.
- Vol. 170. Comprising the period from the twenty-seventh day of March, to the twenty-eighth day of May, 1863*. London 1863, p. 42, 46, 282, 283, 599, 681.
- Vol. 174. Comprising the period from the fifteenth day of March, to the third day of May, 1864*. London 1864, p. 682.
- *House of Lords' committee, 1848 siehe: Report from the secret committee of the House of Lords...*
- *Jahresbericht der Handelskammer für Essen, Werden und Kettwig pro 1862*. Essen 1863, p. 412.

- *Manifest der Maatschappij De Vlamingen Vooruit! Gerigt tot alle de voorstanders van de eerlijke en regtzinnige uitvoering der Belgische Grondwet, gestemd door het Nationaal Congres van 1830*, Brussel 1860, p. 701.
- *The master spinners and manufacturers' defence fund*, Report of the committee appointed for the receipt and apportionment of this fund, to the central association of master spinners and manufacturers. Manchester 1854, p. 446.
- *Miscellaneous statistics of the United Kingdom (Part VI)*. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1866, p. 682.
- *The national association for the promotion of social science*. Report of proceedings at the seventh annual congress, held in Edinburgh, October 1863, Edinburgh, London 1863, p. 416, 507, 517.
- Parliamentary Return siehe: *Factories*, Return to an address...
- *Public Health*. Reports, p. 385, 417, 421, 489.
 Third report of the medical officer of the Privy Council. 1860, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 15 April 1861, p. 259, 260.
 Fourth report,... with appendix, 1861. Ordered, by the House of Commons, to be printed 11 April 1862, p. 488, 489.
 Sixth report... with appendix. 1863, Presented pursuant to act of Parliament. London 1864, p. 190, 285, 420, 421, 488, 489, 570, 685-687, 709, 725.
 Seventh report... with appendix. 1864, Presented pursuant to act of Parliament. London 1865, p. 603, 693-697, 707, 710-721.
 Eighth report... with appendix. 1865, Presented pursuant to act of Parliament. London 1866, p. 487, 688-693.
- *Report addressed to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journey-men bakers; with appendix of evidence*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1862, p. 189, 264-266, 572.
- *Report from the committee on the Bill to regulate the labour of children in the mills and factories of the United Kingdom: with the minutes of evidence*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 August 1832, p. 296.
- *Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes, and how far it has been affected by the laws for regulating the issue of bank notes payable on demand. Together with the minutes of*

- evidence, and an appendix*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848, (Reprinted 1857.), p. 141.
- *Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 148.
 - *Report from the select committee on the bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858, p. 154.
 - *Report from the select committee on mines; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, and appendix*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 July 1866, p. 519-525.
 - *Report from the select committee on petitions relating to the corn laws of this Kingdom: together with the minutes of evidence, and an appendix of accounts*, Ordered, by the House of Commons, to be printed, 26 July 1814, p. 580.
 - *Report of proceedings... siehe: The national association for the promotion of social science...*
 - *Report of the commissioners appointed to inquire into the operation of the acts (16 & 17 Vict. c. 99. and 20 & 21 Vict. c. 3.) relating to transportation and penal servitude. Vol. 1. Report and appendix. Vol. 2. Minutes of evidence.* presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1863, p. 708.
 - *Report of the commissioners appointed to inquire into the condition of all mines in Great Britain to which the provisions of the act 23 & 24 Vict. cap. 151. Do not apply, With reference to the health and safety of persons employed in such mines, with appendixes.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1864, p. 695.
 - *Report of the committee on the baking trade in Ireland for 1861*, p. 266, 267.
 - *Report of the officer of health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865*, p. 689.
 - *Report of the Social Science Congress at Edinburgh. Octob. 1863 siehe, The national association for the promotion of social science...*
 - *Reports by Her Majesty's secretaries of embassy and legation, on the manufactures, commerce etc., of the countries, in which they reside*, No. 6. London 1863, p. 363.

- *Reports from poor law inspectors on the wages of agricultural labourers in Ireland*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, Dublin 1870, p. 733-736.
- *Reports from the Lord committee. on the state of the growth... siehe: Reports respecting grain, and the corn laws...*
- *Reports of the inspectors of factories to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department*, p. 241, 254, 417, 515.

for the half year ending the 31st December 1841: also, the joint report of the inspectors of factories for the same period. (Presented by command of Her Majesty.) Ordered, by the House of Commons, to be printed, 16 February 1842, p. 294.

for the quarter ending 30th September, 1844; and from 1st October, 1844, to 30th April, 1845. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1845, p. 298, 299, 309, 310, 426, 433, 434, 436, 437.

for the half year ending 31st October 1846... London 1847, p. 310.

for the half year ending 30th April 1848... London 1848, p. 303, 569.

for the half year ending 31st October 1848... London 1849, p. 242, 298, 300-305, 307, 308, 315, 319, 548, 571.

for the half year ending 30th April 1849... London 1849, p. 305, 308, 329, 330.

for the half year ending 31st October 1849... London 1850, p. 297, 307.

for the half year ending 30th April 1850... London 1850, p. 308, 319.

for the half year ending 31st October 1850... London 1851, p. 304.

for the half year ending 30th April 1852... London 1852, p. 309.

for the half year ending 30th April 1853... London 1853, p. 311.

for the half year ending 31st October 1853... London 1854, p. 190, 284.

for the half year ending 30th April 1855... London 1855, p. 241.

for the half year ending 31st October 1855... London 1856, p. 284, 293, 422, 450, 548.

for the half year ending 31st October 1856... London 1857, p. 255, 257, 400, 401, 438, 456, 472-474.

- *Reports... for the half year ending 30th April 1857...* London 1857, p. 422, 423.

- for the half year ending 31st October 1857...* London 1857, p. 312, 424.
- for the half year ending 30th April 1858...* London 1858, p. 255, 256, 578, 581.
- for the half year ending 31st October 1858...* London 1859, p. 415, 418, 423, 438, 456.
- for the half year ending 30th April 1859...* London 1860, p. 575.
- for the half year ending 31st October 1859...* London 1860, p. 256, 298, 320.
- for the half year ending 30th April 1860...* London 1860, p. 257, 284, 294, 295, 312, 398, 438, 570.
- for the half year ending 31st October 1860...* London 1860, p. 256, 575.
- for the half year ending 30th April 1861...* London 1861, p. 256.
- for the half year ending 31st October 1861...* London 1862, p. 310, 311, 318, 440.
- for the half year ending 3rd October 1862...* London 1863, p. 256, 312-314, 318, 421, 428, 437, 439, 441, 442, 472, 478, 480, 503.
- for the half year ending 30th April 1863...* London 1863, p. 314, 315, 319, 449, 483, 569, 570.
- for the half year ending 31st October 1863...* London 1864, p. 256, 315, 319, 444, 450, 457, 480 bis 482, 570, 665, 666.
- for the half year ending 30th April 1864...* London 1864, p. 482.
- for the half year ending 31st October 1864...* London 1865, p. 316, 319.
- for the half year ending 31st October 1865...* London, 1866, p. 433, 472, 482, 484, 499-501, 506, 507, 514, 515.
- for the half year ending 31st October 1866...* London 1867, p. 444, 449, 450, 585, 586, 671, 736, 737.
- *Reports respecting grain, and the corn laws: viz: First and second reports from the Lords committees, appointed to inquire into the state of the growth, commerce, and consumption of grain, and all laws relating thereto,...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 November 1814, p. 580.
- *The revised statutes of the state of Rhode Island and Providence plantations: to which are prefixed, the constitutions of the United States and of the state.* Providence 1857, p. 287.

- *Royal commission of railways. Report of the commissioners.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1867, p. 456, 585.
- *Second report addressed to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journeyman bakers.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1863, p. 264.
- *Statistical abstract for the United Kingdom in each of the last fifteen years, from 1846 to 1860*, No. 8. London 1861, p. 440-442.
- *Statistical abstract for the United Kingdom in each of the last fifteen years, from 1851 to 1865*, No. 13. London 1866, p. 440-442.
- *Tenth report of the commissioners appointed to inquire into the organization and rules of Trades' Unions and other associations: together with minutes of evidence*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, 28th July 1868. London 1868, p. 459.
- *Tenth report of the commissioners of Her Majesty's inland revenue on the inland revenue.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1866, p. 678, 679, 728.
- *Twenty-second annual report of the registrar-general of births, deaths, and marriages in England*, Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty, London 1861, p. 285.
- *Workshops' regulation act siehe: An act for regulating the hours of labour for children...*

(3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

- *The Bengal Hurkaru*, Calcutta, vom 22. Juli 1861, p. 347, 348.
- *Bury Guardian* vom 12. Mai 1860, p. 283.
- *Concordia*, Zeitschrift für die Arbeiterfrage. Berlin, p. 44, 45.
vom 7. März 1872, p. 42.
vom 4. Juli 1872, p. 43, 44.
vom 11. Juli 1872. p. 43, 44.
- *The Daily Telegraph*, London, vom 17. January 1860, p. 259.
- *Demokratisches Wochenblatt*. Organ der deutschen Volkspartei. Leipzig, vom 1. August 1868, p. 22.

- vom 22. August 1868, p. 22.
- vom 29. August 1868, p. 22.
- vom 5. September 1868, p. 22.
- *Deutsch-Französische Jahrbücher*, Hrsg. von Arnold Ruge und Karl Marx.
1. und 2. Lfg. Paris 1844, p. 89, 166, 178, 663.
- *The Economist*, Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway Monitor: a political, literary, and general newspaper. [London] vom 29. März 1845, p. 705.
- vom 15. April 1848, p. 243.
- vom 19. Juli 1851, p. 614.
- vom 21. Januar 1860, p. 667.
- vom 2. Juni 1866, p. 761, 762.
- *The Evening Standard*, London, vom 1. November 1886, p. 39.
- *The Glasgow Daily Mail*, vom 25. April 1849, p. 329.
- *Journal des Économistes*, Paris, Juli/August 1872, p. 25.
- *Journal of the Society of Arts, and of the institutions in Union*, London, vom 9. Dezember 1859, p. 396, 397.
- vom 17. April 1860, p. 413.
- vom 23. März 1866, p. 761.
- vom 5. Januar 1872, p. 439.
- *Macmillan's Magazine*, Ed. by David Masson. London and Cambridge. August 1863, p. 270.
- *The Manchester Guardian*, vom 15. Januar 1875, p. 671.
- *The Morning Advertiser*, London, vom 17. April 1863, p. 44.
- *The Morning Chronicle*, [London.] 1844, 1845, p. 704.
- *The Morning Star*, [London.], p. 562.
- vom 17. April 1863, p. 44, 681.
- vom 23. Juni 1863, p. 270.
- vom 7. Januar 1867, p. 698, 699.
- *Neue Rheinische Zeitung*, Organ der Demokratie. Köln, vom 7. April 1849, p. 604, 642, 793, 794.
- *Neue Rheinische Zeitung*, Politisch-ökonomische Revue. H. 4. London, Hamburg und New York 1850, p. 270, 308, 319.
- *New-York Daily Tribune*, vom 9. Februar 1853, p. 759.
- *The Observer*, London. vom 24. April 1864, p. 153.

- *The Pall Mall Gazette*, London, p. 683.
- *La Philosophie Positive*, Revue dirigée par É. Littré & G. Wyrouboff. Paris. No. 3. November bis Dezember 1868. (Siehe auch Anm. 9.), p. 25.
- *The Portfolio*, Diplomatic review. (New series.) London, p. 759.
- *Révolutions de Paris*, vom 11.-18. Juni 1791, p. 770.
- *Reynolds's Newspaper*, A Weekly Journal of Politics, History, Literature, and General Intelligence, London, vom 2, Januar 1866, p. 268.
vom 4. Februar 1866, p. 268.
vom 20. Januar 1867, p. 697, 698.
- [*Sankt-Peterburgskije Wedomosti*] *Санкт-Петербургские ведомости* vom 8. (20.) April 1872. 22
- *The Saturday Review of Politics*, Literature, Science and Art. London, vom 18. Januar 1868, p. 22.
- *The Social Science Review*, London, vom 18. Juli 1863, p. 270, 271.
- *The Spectator*, London, vom 26. Mai 1866, p. 351.
- *The Standard*, London, vom 26. Oktober 1861, p. 582.
vom 15. August 1863, p. 270.
vom 5. April 1867, p. 699, 700.
- *The Times*, London, p. 45, 270, 627, 683, 737.
vom 14. Februar 1843, p. 681.
vom 5. November 1861, p. 285.
vom 26. November 1862, p. 221, 222, 426.
vom 24. März 1863, p. 313 599-602.
vom 17. April 1863, p. 43-45.
vom 2. Juli 1863, p. 270.
vom 26. Februar 1864, p. 496.
vom 26. Januar 1867, p. 525.
vom 3. September 1873, p. 627, 628.
vom 29. November 1883, p. 44, 45.
- *To-Day*, London, vom Februar 1884, p. 45.
vom März 1884, p. 45, 46.
- *Der Volksstaat*, Organ der social-demokratischen Arbeiterpartei und der Internationalen Gewerksgenossenschaften. Leipzig, p. 22.
vom Juni 1872, p. 42, 43.
vom 7. August 1872, p. 44.

- *The Westminster Review*, London, p. 77.
- [*Westnik Jewropy*] *Вестникъ Европы*. Журналъ исторіи, политики, литературы. Т. 3. Санктпетербургъ 1872. 25
- *The Workman's Advocate*, London, vom 13. Januar 1866, p. 267.

فهرس الأعلام

-آ-

إنكليزي، مؤلف كتاب غُفل عام 1773،
ص 327، 346، 347، 751، 755.

□ أرخميدس (Archimedes) (287-212 ق.م) - عالم رياضيات وميكانيك إغريقي،
ص 323.

□ أرخيلوخوس (Archilochus) (القرن السابع قبل الميلاد) - شاعر غنائي إغريقي، ص 387.

□ أرسطو (Aristoteles) (384-322 ق.م) - مفكر العصر القديم، فيلسوف وعالم، من حيث وجهات نظره الاقتصادية يعتبر مدافعاً عن الاقتصاد العبودي العيني، وكان أول من حلل شكل القيمة، ص 73، 74، 96، 100، 167، 179، 346، 430.

□ آرкраيت (Arkwright)، السير ريتشارد (1732-1792) - صناعي إنكليزي، ص 390، 397، 402، 447، 452، 513.

□ أريفابينه (Arrivabene)، جان (جيوفاني) كونت دو (الأصغر) (1787-1881) - سياسي إيطالي، ص 623.

□ أريوسطو (Ariosto)، لودفيكو (1474-1533) - شاعر إيطالي من عصر النهضة، ص 45.

□ آشلي (Ashley)، أنطوني كوير (1801-

□ أبيان الإسكندراني (Appian(Os)Von Alexandrian)، (نهاية القرن الأول، سبعينات القرن الثاني الميلادي) - شاعر ومؤرخ روماني، ص 755

□ أبيقور (Epikur(os) (حوالي 341-270 ق.م) - فيلسوف مادي إغريقي، ص 93.

□ أبيليز (Apelles) - فنان إغريقي، ص 512، 637.

□ أثيناوس الإغريقي (Athenaeus aus Naukratis)، (نهاية القرن الثاني إلى بداية القرن الثالث الميلادي) - عالم إغريقي في البلاغة وقواعد اللغة، ص 115، 147.

□ أدنغتون (Addington)، ستيفن (1729-1796) - كاهن إنكليزي ومؤلف، ص 754.

□ إدوارد الثالث (Edward III) (1312-1377) - ملك إنكلترا، ص 111، 287، 766.

□ إدوارد السادس (Edward VI) (1537-1553) - ملك إنكلترا، ص 763.

□ أربوثنوت (Arbuthnot)، جون - مزارع

- إنجلز (Engles)، فريدريك (1820-1895)، ص 7، 33، 36-41، 254، 421، 468، 683.
- أندرسون (Anderson)، آدم (1692-1765) - إقتصادي اسكتلندي، واضع مؤلف في تاريخ التجارة، ص 773، 787.
- أندرسون (Anderson)، جيمس (1739-1808) - اقتصادي إنكليزي، واضع الخطوط العريضة لنظرية الربح التفاضلي، ص 529، 584، 585، 646، 754، 757، 773.
- أنزور (Ensor)، جورج (1769-1843) - ناشر إنكليزي مناهض لماركس، ص 758.
- أوبدايك (Opdyke)، جورج (1805-1880) - رجل أعمال واقتصادي أميركي، ص 178.
- أوجيه (Augier)، ماري - صحفي فرنسي وكاتب في المسائل الاقتصادية، ص 788.
- أور (Ure)، أندرو (1778-1857) - كيميائي واقتصادي إنكليزي، مؤلف عدد من الكتب في اقتصاد الصناعة، ص 42، 241، 279، 289، 317، 340، 369، 371، 389، 390، 401، 408، 426، 443-441، 447، 455، 456، 460، 461، 577، 581، 585.
- أورتييس (Ortes)، جيا ماريا (1713-1790) - راهب من البندقية (إيطاليا)، من اقتصادي القرن الثامن عشر وله عدة مؤلفات، ص 645، 675، 676.
- أوركني (Orkney)، الليدي إليزابيث (1885) - كونت شافتسبوري، سياسي إنكليزي، تزعم كتلة محسنين من حزب المحافظين وعام 1847 انتمى إلى حزب الأحرار، ص 425، 435، 436، 704.
- آشورث (Aschworth)، هنري (1794-1880) - صناعي إنكليزي، ص 305، 428.
- افلاطون (Plato(n)) (حوالي 427-347 ق.م) - فيلسوف إغريقي، ص 387، 388.
- أفلينغ (Aveling)، إدوارد (1851-1898) - كاتب اشتراكي إنكليزي، مترجم المجلد الأول من «رأس المال» إلى الإنكليزية، زوج إليانور صغرى بنات ماركس، ص 36-39.
- أفلينغ - السيدة (Aveling-Lady) (1855-1898) - هي إليانور صغرى بنات ماركس وزوجة إدوارد أفلينغ، ص 36، 41، 45، 46.
- ألكسندرا (Alexendra) (1844-1925) - ابنة ملك الدانمارك كريستيان التاسع، زوجة ملك إنكلترا إدوارد السابع، ص 269، 274.
- إليزابيث الأولى (Elizabeth I) (1533-1603) - ملكة إنكلترا، ص 288، 749، 764، 767، 768.
- آنا (ستيوارت) Anna (Steuart) (1665-1714) - ملكة إنكلترا (1702-1714)، ص 177، 765.
- أناكارسيس (Anacharsis) (القرن السادس قبل الميلاد) - فيلسوف، ص 115.
- أنتيباتروس (Antipatros) (القرن الأول قبل الميلاد) - شاعر إغريقي، ص 430.

(1777-1855) - جيولوجي ومهندس
معادن ألماني، ص 452.

□ ليفريت (Everet) - مخترع إنكليزي في
القرن الثامن عشر، ص 452.

□ أيكن (Aikin)، جون (1747-1822) -
طبيب وكاتب ومؤرخ إنكليزي، ص 620،
621، 778، 786، 787.

□ إيمري (Emery)، تشارلز إدوارد (وُلد عام
1838) - مخترع أميركي، ص 404.

- ب -

□ باباج (Babbage)، تشارلز (1792-
1871) - اقتصادي وعالم إنكليزي في
الرياضيات والميكانيكا، ص 366، 370،
396، 413، 427.

□ بابيلون (Papillon)، توماس (1623-
1702) - سياسي وبرلماني إنكليزي، تاجر
وأحد مدراء شركة الهند الشرقية، ص
105.

□ باربون (Barbon)، نيكولاس (1640-
1698) - اقتصادي إنكليزي، ص 49-
52، 137، 143، 158، 159، 645.

□ بارتون (Barton)، جون (نهاية القرن
الثامن عشر - بداية القرن التاسع عشر) -
اقتصادي إنكليزي، ممثل الاقتصاد السياسي
الكلاسيكي، ص 660، 703.

□ بارمينيدس (Parmenides) (عاش بين
القرن السادس والقرن الخامس قبل
الميلاد) - فيلسوف إغريقي من مدرسة
الإليين، ص 264.

□ باري (Parry)، تشارلز هنري (1779-
1860) - طبيب إنكليزي، ص 628،
629، 703.

فيلليتز (1733-1657) - محظيه وليم
أورانج، ص 751.

□ أوركهات (Urquhart)، ديفيد (1805-
1877) - دبلوماسي إنكليزي، كاتب
اجتماعي وسياسي، من الموالين لتركيا،
برلماني من حزب المحافظين، ص 115،
385، 528، 759، 776، 777.

□ أوفرستون (Overstone)، اللورد صامويل
جونز لويد (البارون أوفرستون) (1796-
1883) - مصرفي واقتصادي إنكليزي، من
أنصار مدرسة مبدأ التداول النقدي، ص
138، 158.

□ أوفيد (Ovid) (بوليوس أوفيدوس نازون)
(43 ق.م - حوالي 17م) - شاعر ملحمي
روماني، ص 463، 749.

□ أولمستد (Olmsted)، فريدريك لو
(1822-1903) - مهندس معماري
أميركي، متخصص في تصميم المنتزهات،
ومؤلف كتب عن أميركا الشمالية، ص
211.

□ أوين (Owen)، روبرت (1771-1858) -
اشتراكي إنكليزي، ص 90، 109، 110،
317، 425، 507، 508، 526، 574،
623.

□ إيدن (Eden)، السير فريدريك مورتون
(1766-1809) - اقتصادي إنكليزي،
تلميذ آدم سميث، ص 258، 628،
643-645، 703، 750، 753، 756،
785، 788.

□ إيزوقراط (Isokrates) (436-338 ق.م)
- كاتب وخطيب وسياسي إغريقي، ص
388، 389.

- إيشيفنه (Eschwege)، فيلهلم لودفيغ فون

- باري (Parry)، السير وليم إدوارد (القبطان) (1855-1790) - رَحالة إنكليزي، مستكشف القطب الشمالي، ص 110.
- باريسوت (Parisot)، جاك - نيودور (مواليد 1783) - مترجم أعمال جيمس ميل، ص 592.
- بازيدوف (Basedow)، يوهان برنارد (1790-1724) - تربوي ألماني، ص 513.
- باستيا (Bastiat)، فريدريك (1801-1850) - اقتصادي فرنسي، داعية انسجام المصالح في المجتمع، ص 21، 75، 96، 207، 431، 588.
- بالارد (Ballard)، إدوارد (1897-1820) - طبيب ومفتش صحي إنكليزي، ص 493.
- بالمرستون (Palmerston)، هنري جون تمبل، فيسكونت (1865-1784) - رجل دولة إنكليزي، محافظ؛ وزير خارجية وداخلية ورئيس وزراء، ص 479.
- بانكس (Bankes)، جورج (1856-1788) - حقوقي ورجل سياسة إنكليزي، عضو برلمان؛ من حزب المحافظين، ص 704، 705.
- بانيني (Pagnini)، جيوفاني فرانثيسكو (1789-1715) - اقتصادي إيطالي مختص بقضايا النقود، ص 106.
- بايلز (Byles)، السير جون برنارد (1881-1801) - حقوقي إنكليزي، مؤلف كتب في المسائل الحقوقية والاقتصادية، ص 287، 288، 766، 767.
- بايلي (Bailey)، صامويل (1870-1791) - اقتصادي وفيلسوف إنكليزي، عارض نظرية القيمة - العمل لريكاردو، ص 64، 70، 77، 97، 98، 557، 637.
- باينز (Baynes)، جون - موظف وناشر إنكليزي، ص 409، 410، 412.
- بتلر (Butler)، صامويل (1680-1612) - شاعر إنكليزي ساخر، صاحب قصيدة «هوديراس»، ص 51.
- براي (Bray)، جون فرانسيس (1809-1895) - اقتصادي واشتراكي إنكليزي، طوّر نظرية «النقود العمالية»؛ من أنصار روبرت أوين، ص 83.
- برايت (Bright)، جون (1889-1811) - صناعي وسياسي إنكليزي، ليبرالي، من زعماء أنصار حرية التجارة، ص 21، 270، 300، 582، 679، 707، 777.
- برايس (Price)، ريتشارد (1791-1723) - كاتب واقتصادي، وراديكالي إنكليزي، ص 290، 702، 754، 755.
- برنتانو (Brentano)، لودفيغ يورف (1931-1844) - اقتصادي من المدرسة التاريخية الألمانية، أحد ممثلي «اشتراكية المتأخر»، ص 42-46.
- بروتاغورس (Protagoras) من أبديرا (حوالي 411-480 ق.م) - فيلسوف سفسطائي إغريقي، ص 263.
- برودهurst (Broadhurst)، جاي (أواسط القرن التاسع عشر) - اقتصادي إنكليزي، ص 69.
- برودون (Proudhon)، بيير- جوزيف (1865-1809) - كاتب وسياسي فرنسي، اقتصادي وعالم اجتماع؛ أحد مؤسسي

- الفوضوية؛ ومؤلف كتاب «فلسفة البؤس»،
ص 83، 96، 99، 445، 538، 559، 613.
- برودي (Brodie)، السير بنجامين كولينز (1783-1862) - طبيب جراح إنكليزي،
ص 296.
- بروكنر (Bruckner)، جون (1726-1804) - كاهن بروتستانتي إنكليزي، ص 645.
- بروهام (Brougham)، هنري بيتر (الورد بروهام وفوكس) (1778-1868)، حقوقي وأديب إنكليزي، ص 787.
- بريندلي (Brindley)، جيمس (1716-1772) - مهندس ومخترع ميكانيكي إنكليزي، ص 369.
- بلانكي (Blanqui)، جيروم-أدولف (1798-1854) - اقتصادي فرنسي، مؤرخ المذاهب الاقتصادية، وشقيق لويس - أوغست بلانكي، ص 293، 357.
- بلانكي (Blanqui)، لويس - أوغست (1805-1881) - ثوري فرنسي، ممثل الشيوعية الطوباوية، مساهم نشيط في ثورات (1830-1848)، ص 293.
- بلزاك (Balzac)، أونوريه دي (1799-1850) - روائي فرنسي، ص 615.
- بلوك (Block)، موريس (1816-1901) - إحصائي واقتصادي فرنسي، ص 25.
- بليز (Blaise)، أدولف - غوستاف (1811-1886) - اقتصادي فرنسي، ص 357.
- بليكي (Blakey)، روبرت (1795-1878) - فيلسوف إنكليزي، ص 749، 750.
- بنتام (Bentham)، جريمياس (1748-
- (1832) - سيوسولوجي إنكليزي، واضع نظرية المنفعة، ص 189، 190، 636-639.
- بنتو (Pinto)، إسحق (1715-1787) - اقتصادي، وتاجر هولندي كبير، ص 165.
- بندار (Pindar) (حوالي 522-442 ق.م) - شاعر مديح غنائي إغريقي، ص 165، 441، 682، 787.
- بواغيلبير (Boisguillebert)، بيير لوييزون (1646-1714) - اقتصادي، وسلف الفيزيوقراطيين وأبو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الفرنسي، ص 144، 154، 155.
- بوالو (Boileau)، إتيان (1200-1269) - رجل دولة فرنسي، وحاكم لمدينة باريس؛ وواضع «كتاب الجرف» القواعد الناظمة للطوائف الجرفية في باريس، ص 510.
- بوالو (Boileau) - ديسبرو، نيقولا (1636-1711) - شاعر فرنسي، ومن منظري التيار الأدبي الكلاسيكي، ص 682.
- بوتير (Potter)، إدموند - صناعي وسياسي إنكليزي، من أنصار التجارة الحرة، ص 313، 599-602.
- بوتير (Potter)، ألونزو (1800-1865) - أسقف أميركي، مدرس في اللاهوت؛ وناشر لأعمال سكروب الاقتصادية، ص 623، 624.
- بورك (Burke)، إدموندز (1729-1797) - كاتب اجتماعي وسياسي إنكليزي؛ صاحب عدد من المؤلفات في المسائل الاقتصادية، ص 221، 249، 342، 752، 788.

ومشاركة نشطة في حركة تصفية العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية، ص 758.

□ بيتو (Peto)، السير صامويل مورتن (1809-1889) - رجل أعمال إنكليزي، عضو البرلمان، ليبرالي، ص 249.

□ بيتي (Petty)، السير وليم (1623-1687) - اقتصادي وإحصائي إنكليزي، مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 58، 65، 95، 106، 107، 116، 136، 137، 156، 160، 185، 186، 288، 289، 332، 362، 368، 386، 453، 579، 645.

□ آل بيدفورد (Bedford) - عائلة أرستقراطية (دوقية) إنكليزية، ص 752.

□ بيدو (Bidaut)، ج. ن (النصف الأول من القرن التاسع عشر) - كاتب اجتماعي فرنسي ورجل دولة، ص 339.

□ بيركلي (Berkeley)، جورج (1685-1753) - فيلسوف إنكليزي، ناقد للمركتلية؛ أسقف وممثل النظرية الاسمية للنقود، ص 374، 355.

□ بيركليس (Perikles) (حوالي 490-429 ق.م) - رجل دولة أثيني، ساهم في توطيد ديمقراطية المدينة، ص 387.

□ بيزه (Biese)، فرانتس (1803-1895) - تربوي ولغوي وفيلسوف ألماني؛ ومؤلف كتاب عن فلسفة أرسطو، ص 430.

□ بيكاريا (Beccaria)، سيزار بونيسانه، الماركيز دو (1738-1794) - حقوقي إيطالي، كاتب اجتماعي، اقتصادي؛ ممثل للتنوير في القرن الثامن عشر، ص 386.

□ بيكر (Bekker)، إسمانويل (1785-1871) - لغوي ألماني، ناشر مؤلفات (أفلاطون،

□ بوستلثوايت (Postlethwayt)، مالاكي (1707-1767) - اقتصادي إنكليزي مؤلف «القاموس التجاري - الصناعي الشامل»، ص 290، 291.

□ بوشيه (Bucheze)، فيليب - جوزيف - بنجامين (1796-1865) - مؤرخ، وسياسي فرنسي، أحد إيديولوجيي الاشتراكية المسيحية، ص 770.

□ بوكانن (Buchanan)، ديفيد (1779-1848) - اقتصادي إنكليزي، ص 140، 583، 757، 758.

□ بوكسهورن (Boxhorn)، ماركوس - زوريوسي (1612-1653) - مؤرخ ولغوي هولندي، ص 451.

□ بولتون (Boulton)، ماثيو (1728-1809) - مهندس وصناعي إنكليزي، ص 398، 410.

□ بولينغبروك (Bolingbroke)، هنري - سانت (1678-1751) - رجل دولة بريطاني، كاتب، وأحد زعماء حزب المحافظين، ص 783.

□ بيل (Bebel)، أوغست (1840-1913) - من قادة الحركة العمالية والاشتراكية الألمانية، وأحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني؛ عضو الأمية الأولى، ص 43.

□ بيت (Pitt)، وليم (الابن) (1759-1806) - رئيس وزراء بريطانيا (1783-1801 و 1804-1806) وأحد زعماء حزب المحافظين، ص 221، 768.

□ بيتشر - ستاو (Beecher-stowe)، هاريت إليزابيث (1811-1896) - مؤلفة رواية «كوخ العم طوم»، كاتبة أميركية مشهورة،

- بيللرز (Bellers)، جون (1725-1654) - اقتصادي إنكليزي؛ أكد على أهمية العمل في تكوين الثورة، صاحب العديد من مخططات الإصلاح الاجتماعي، ص 145، 152، 160، 345، 368، 451، 503، 504، 513، 642.
- بيوسي (Pusey)، فيليب (1855-1799) - سياسي إنكليزي ومالك عقاري كبير، محافظ، ص 705.
- ت -
- تابير (Tupper)، مارتن (1889-1810) - شاعر أخلاقي إنكليزي، ص 636، 637.
- تاكر (Tucker)، جوزايا (1799-1712) - كاهن واقتصادي إنكليزي، شكّلت آراؤه أحد المصادر لنظرية آدم سميث، ص 290، 645، 788.
- تاكيت (Tuckett)، جون دبيل (ت عام 1864) - كاتب إنكليزي، مؤلف كتاب «تاريخ وضع السكان العاملين» الذي صدر بمجلدين في لندن عام 1866، ص 383، 749، 777.
- تاونزند (Townsend)، جوزيف (1739-1816) - كاهن وجيولوجي وعالم اجتماعي إنكليزي، روج نظرية السكان التي اقتبسها مالتوس فيما بعد، ص 373، 644، 645، 676.
- تايلور (Taylor)، سيدلي (من منتصف القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين) - جامعي إنكليزي ومساهم في الحركة التعاونية في إنكلترا، ص 44-46.
- تريمنهير (Tremenheer)، هيو سيمور (1893-1804) - كاتب وباحث في
- أرسطو، أريستوفان وغيرهم)، ص 167.
- بيكر (Baker)، روبرت - مفتش مصانع إنكليزي، ص 318، 421، 449، 471، 736.
- بيكمان (Beckmann)، يوهان (1739-1811) - مؤرخ وعالم ألماني، مؤلف كتب في التكنولوجيا والاقتصاد، ص 531، 758.
- بيكور (Pecqueur)، كونستانتين (1801-1887) - اقتصادي فرنسي، اشتراكي، ص 642، 789.
- بيكون (Bacon)، فرانيس، بارون فيدولام (1626-1561) - فيلسوف، يعتبر أبو المادية الإنكليزية؛ عالم طبيعيات ومؤرخ، ص 411، 412، 747-748.
- بيل (Bell)، السير تشارلز (1842-1774) - فسيولوجي وجراح إسكتلندي، ص 296، 692.
- بيل (Peel)، السير روبرت (الأب) (1830-1750) - صناعي أقطان إنكليزي، عضو البرلمان؛ والد رئيس الوزراء السير روبرت ميل، ص 786.
- بيل (Peel)، السير روبرت (الابن) (1850-1788) - رجل دولة إنكليزي، وزير ورئيس وزراء، زعيم المحافظين المعتدلين الذين أطلقت عليهم تسمية البيليين، ألغى قوانين الحبوب بدعم من الليبراليين، ص 21، 157، 247، 801.
- بيلاطوس، البنطي (Pilatus, Pontius) (ت حوالي عام 37 ق.م) - الحاكم الروماني لفلسطين في الفترة الممتدة من عام 26 إلى 36 ق.م، ص 616.

- العمل الصناعي، وسياسي إنكليزي، ص 189، 264، 279.
- تشارلز (Charles)، إدوارد - لويس - فيليب - ستيوارت (1788-1720) - المدعي بالعرش الإنكليزي ويدعى بالمدعي الشاب، ص 757.
- تشارلز (الأول) (Charles I) (1600-1649) - ملك إنكلترا، ص 748، 749.
- تشارلز (الثاني) (Charles II) (1630-1685) - ملك إنكلترا، ص 139.
- تشالمرز (Chalmers)، توماس (1780-1847) - لاهوتي بروتستانتي واقتصادي أسكتلندي، من أتباع مالتوس، ص 168، 177، 645، 646.
- تشامبرلين (Chamberlain)، جوزيف (1836-1914) - رجل دولة إنكليزي، وزير لسنوات عديدة، ص 671.
- تشايلد (Child)، السير جوزايا (1630-1699) - اقتصادي ومصرفي وتاجر إنكليزي، ص 105، 788.
- تشيرنيشيفسكي (Tschernyschewski)، نيقولا ي غافريلوفيتش (1828-1889) - فيلسوف، كاتب وناقد أدبي، ثوري روسي، ص 21.
- تمبل (Temple)، السير وليم (1628-1699) - دبلوماسي إنكليزي، مؤلف عدة كتب في مسائل الميامة والاقتصاد، ص 645.
- تورغو (Turgot)، آن - روبرت - جاك، بارون دو لولن (L'Aulne) (1727-1781) - رجل دولة واقتصادي فرنسي، أكبر ممثل لمدرسة الفيزيوقراطيين، ص 194، 332، 556.
- تورنز (Torrens)، روبرت (1780-1864) - اقتصادي إنكليزي، من أنصار مدرسة «مبدأ التداول النقدي»، ص 176، 186، 199، 427، 461، 462.
- توك (Tooke)، توماس (1774-1858) - اقتصادي إنكليزي، التحق بالمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ناقد لنظرية ريكاردو حول النقود، ص 313.
- توكيديدس (Thukydides)، روشر (حوالي 460-395 ق.م) - مؤرخ إغريقي، مؤلف كتاب «تاريخ الحرب البيلوبونيزية»، ص 231، 387، 388.
- تومبسون (Thompson)، السير بنجامين، كونت رومفورد (1753-1814) - ضابط، وفيزيائي إنكليزي، ومؤسس بيوت العمل للفقراء في إنكلترا، ص 628.
- تومبسون (Thompson)، وليم (حوالي 1785-1833) - اقتصادي إيرلندي، اشتراكي من أتباع روبرت أوين، ص 383.
- تونن (Thünen)، يوهان هاينريش فون (1783-1850) - مؤرخ اقتصادي ألماني، عالج مسائل اقتصاد الزراعة، ص 649.
- تيتوس فلافيوس فيسباسيانوس (Titus Flavius Vespasianus) (حوالي 41 إلى 81 م) - إمبراطور روماني، ص 418.
- تيمورلنك (Timur(Tamerlan)) (1336-1405) - فاتح مغولي ومؤسس إمبراطورية كبيرة في الشرق، ص 279.
- آل تيودور (Tudor) - عائلة ملكية في إنكلترا في الفترة الممتدة من 1485 إلى 1603، ص 776.
- ثيير (Thiers)، لويس - أدولف (1797-

الميثاق الأعظم - أنظر الإشارة إلى هذا الميثاق، ص 320.

□ جونز (Jones)، ريتشارد (1855-1790) - اقتصادي إنكليزي، أحد ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 42، 327، 339، 348، 353، 594، 614، 624، 625، 660.

□ جيروم (القديس)، هيرونيوموس (Girrom) - رجل كنيسة لاتيني - ترجم التوراة إلى اللغة اللاتينية، أصله من دالماتيا، ص 118.

□ جيلوت (Gillott)، جوزيف (1799-1873) - صناعي إنكليزي، ص 485.

□ جيمس الأول (Jakob I [James II])، (1566-1625)، ملك إنكلترا (1603-1625)، ص 749، 764، 767.

□ جينوفيزي (Genovesi)، أنطونيو (1712-1769) - فيلسوف واقتصادي إيطالي، ص 168.

- خ -

□ خواريز (Juarez)، بنيتو بابلو (1806-1872) - رئيس جمهورية المكسيك، ص 182.

- د -

□ داروين (Darwin)، تشارلز روبرت (1809-1882) - عالم طبيعات إنكليزي، واضع نظرية النشؤ والارتقاء البيولوجية، ص 361، 362، 392.

□ دانتي أليغييري (Dante Alighieri) (1265-1321) - شاعر إيطالي، مؤلف

(1877) - مؤرخ ورجل دولة فرنسي، رئيس وزراء (1836-1840)، رئيس جمهورية (1871-1873)، جلاّد كومونة باريس، ص 466، 742.

- ث -

□ ثريباننس دو سافدرا (Servants de Saavedra)، مينغيل (1547-1616) - مؤلف رواية دون كيخوته [دون كيشوت]، ص 146، 670.

□ ثورنتون (Thornton)، وليم توماس (1813-1880) - اقتصادي إنكليزي، من أتباع جون ستيوارت ميل، ص 185، 285، 746.

- ج -

□ جاكوب (Jacob)، وليم (حوالي 1762-1851) - كاتب وتاجر ورخالة إنكليزي، ص 54، 55، 234.

□ جان الثاني (Johann II) (الطيب القلب) (1319-1364) - ملك فرنسا، ص 766.

□ جورج الثاني (Georg II) (1760-1683) - ملك بريطانيا وإيرلندا، ص 54، 111، 767، 768.

□ جورج الثالث (Georg III) (1738-1820) - ملك بريطانيا وإيرلندا (1760-1820)، ص 768.

□ جوفروا سانت إيلير (Geoffroy Saint-Hilaire)، إتيان (1772-1844) - عالم طبيعات (علم الحيوان) يُعدّ من أسلاف داروين في نظرية النشؤ والارتقاء البيولوجية، ص 773.

□ جون الأول (Jone I) (الملك) - واضع

- 1626) - مهندس بناء فرنسي، ص 397.
- ديتزغين (Dietzgen)، يوزيف (1828-1888) - عامل ألماني ساهم في الكتابات الفلسفية، اشتراكي ديمقراطي، ص 22.
- ديدرو (Diderot)، دنيس (1713-1784) - فيلسوف فرنسي، المؤلف الرئيسي للموسوعة، أحد مفكري الثورة الفرنسية، ص 148.
- دير (Daire)، لويس - فرنسو - أوجين (1798-1847) - اقتصادي وناسر فرنسي، ص 50، 105، 123، 155، 173، 332.
- ديربي (Derby)، إدوارد جورج جيوفري - سميث ستانلي - كونت (1799-1869) - رجل دولة إنكليزي، رئيس وزراء وأحد زعماء حزب المحافظين، ص 479.
- دي روبيرتي (De Roberty)، يفغيني فالينتينوفيتش (1843-1915) - فيلسوف وضمي روسي، اقتصادي، ليبرالي، ص 25.
- ديستوت دو تراسي (Destutt de Tracy)، أنطوان - لويس - كلود - كونت دو (1754-1836) - اقتصادي وفيلسوف فرنسي، داعية إلى الملكية الدستورية، من أنصار المذهب الحسي، ص 94، 95، 172، 177، 344، 347، 677.
- ديفو (Defoe)، دانييل (1660-1731) - روائي واقتصادي ومؤرخ أديان إنكليزي مؤلف رواية «روبسن كروزو»، ص 154، 644.
- ديكارت (Descartes) (كارتيسيوس)، رنيه (1596-1650) - فيلسوف ثنوي وعالم
- «الكوميديا الإلهية»، ص 17، 118، 261.
- داننغ (Dunning)، توماس جوزيف (1799-1873) - ناسر وناسط سياسي ونقابي إنكليزي، ص 575، 578، 788.
- داومر (Daumer)، غيورغ فريدريش (1800-1875) - كاتب ومؤرخ أديان ألماني، ص 403.
- دبلداي (Doubleday)، توماس (1790-1870) - كاتب سياسي، اقتصادي إنكليزي، ص 784.
- درايدن (Dryden)، جون (1631-1700) - شاعر وكاتب مسرحي إنكليزي، ص 257.
- دوبون (Dupont)، بيبير (1821-1870) - شاعر فرنسي، ص 722.
- دوبون دو نيمور (Dupont De Nemours)، بيبير - صامويل (1739-1817) - سياسي واقتصادي فرنسي، من تلاميذ كنيه، ص 123.
- دوفي (Duffy)، تشارلز غافان (1816-1903) - سياسي وكاتب إيرلندي، ص 801.
- دوفيرين (Dufferin)، فريدريك، تمبل هاميلتون، تمبل - بليكورد - لورد (1826-1902) - رجل دولة، دبلوماسي، ليبرالي، كان حاكماً عاماً لكندا، ونائباً لملك الهند، من كبار أصحاب الأراضي في إيرلندا، ص 737، 738.
- دوكتيسيو (Ducpétiaux)، إدوارد (1804-1868) - كاتب سياسي، وإحصائي بلجيكي، ص 700، 701.
- دو كو (De Cous)، سالومون (1576-

الكلاسيكي، ص 176، 179، 335،
534، 592، 660.

- رايت (Wright)، توماس (1786-1711)
- باحث طبيعيات إنكليزي، ص 753.
- رايش (Reich)، إدوارد (1919-1836) -
طبيب، وكاتب في قضايا التغذية والصحة
العامة، ص 385.
- رو- لافيرن (Roux-Lavergne)، بيير-
سيلستان (1874-1802) - فيلسوف
ومؤرخ فرنسي، ص 770.
- روا (Roy)، جوزيف - مترجم المجلد
الأول من مؤلف ماركس « رأس المال »،
ومؤلفات فيورباخ إلى الفرنسية، ص
37، 31.

- روار دو كار (Rouard De Card)، بي-
ماري - لاهوتي فرنسي، ص 264.
- روبرتس (Roberts)، السير جورج (ت
1860) - مؤرخ إنكليزي، ص 748.
- روبنز (Rubens)، بيتر - بول (1577-
1640) - رسام فلامنكي، ص 314.
- روج (Ruge)، أرنولد (1880-1802) -
ناشر، وعضو مجموعة الهيجلين الشباب،
ص 89، 166.
- روجرز (Rogers)، جيمس إدوين ثورولود
(1890-1823) - اقتصادي ومؤرخ
إنكليزي، مؤلف عدة كتب في تاريخ
الاقتصاد الوطني في إنكلترا، ص 702،
707، 750، 777.
- روجيه (Roger)، شارل - لانور (1800-
1885) - رئيس وزراء بلجيكي، ص
293.
- رودبرتوس - ياغتسوف (Rodebertus-
Jagetzow)، يوهان كارل (1875-1805)

رياضيات وطبيعيات فرنسي، ص 411،
412.

- ديكنز (Dickens)، تشارلز (1870-1812)
- روائي إنكليزي في العصر الفيكتوري،
ص 465، 466.
- دي كوينسي (De Quincey)، توماس
(1859-1785) - كاتب واقتصادي
إنكليزي، ص 417.
- ديودورس الصقلي (Diodorus Siculus)
(حوالي 80-29 ق.م) - مؤرخ إغريقي،
ص 157، 250، 360، 389، 535،
536.

- ر -

- راسل (Russell)، اللورد جون (1792-
1878) - رجل دولة إنكليزي، زعيم حزب
الأحرار، رئيس وزراء (1846-1852)،
وزير خارجية (1852-1865)،
1853 و (1865-1859)، ص 614، 752.
- رافلز (Raffles)، السير توماس ستامفورد
(1826-1781) - مسؤول مستعمرات
بريطاني، حاكم جزيرة جاوه، ومؤلف
كتاب «تاريخ جاوه»، ص 379، 380.
- رافنستون (Ravenstone)، بيرسي (ت
1830) - اقتصادي إنكليزي من أتباع
مدرسة ريكاردو، خصم للمالتوسية، ص
453، 534.
- راماتسيني (Ramazzini)، بيرناردينو
(1714-1633) - طبيب إيطالي مختص
بالأمراض الصناعية، ص 384.
- رامزي (Ramsay)، السير جورج (1800-
1871) - اقتصادي إنكليزي؛ أحد
الممثلين الأخيرين للاقتصاد السياسي

- رينو (Regnault)، إلياس - جورج - أوليفا (1801-1868) - مؤرخ وكاتب اجتماعي؛ وسياسي فرنسي، مسؤول حكومي، ص 253.
- ز -
- زوتبير (Soetbeer)، غيورغ أدولف (1814-1892) - اقتصادي وإحصائي ألماني، ص 34.
- زورغه (Sorge)، فريدريك أدولف (1828-1906) - شخصية بارزة في الحركة العمالية والاشتراكية الأميركية والعالمية، ص 37.
- زير (Sieber)، نيقولايف إيفانوفيتش (1844-1888) - اقتصادي روسي، ناشر مؤلفات، ص 22، 25.
- زينوفون (Xenophon) (حوالي 430-354 ق.م) - مؤرخ وفيلسوف إغريقي، ص 388.
- زينون (Zenon)، الإيلي - فيلسوف إغريقي، ص 264
- س -
- سادلر (Sadler)، مايكل توماس (1780-1835) - اقتصادي وسياسي إنكليزي، محافظ، وخصم للمالتوسية، ص 704، 731.
- سان-سيمون (Saint-Simon)، كلود - هنري - دو روفروي، كونت دو (1760-1825) - اشتراكي فرنسي، ص 623.
- ساي (Say)، جان-بابتيست (1767-1832) - اقتصادي فرنسي، أول من عرض نظرية «عوامل الإنتاج الثلاثة»، ص
- اقتصادي وسياسي ألماني، ص 554، 555.
- روسو (Rousseau)، جان جاك (1712-1778) - تنويري فرنسي، وأحد إيديولوجي الثورة الفرنسية، ص 774.
- روسي (Rossi)، بالغرينو لويجي إدوارد - كونت (1787-1848) - اقتصادي وحقوقى وسياسي إيطالي، ص 187، 597.
- روشر (Roscher)، فيلهلم غيورغ فريدريك (1817-1894) - اقتصادي ألماني ومؤسس المدرسة التاريخية في الاقتصاد السياسي، ص 107، 174، 220، 221، 231، 243، 279، 343، 385، 642.
- روي (Roy)، هنري - طبيب واقتصادي إنكليزي، ص 153، 682.
- ريتشاردسون (Richardson)، بنجامين (1828-1896) - طبيب إنكليزي مختص بشؤون التغذية والصحة العامة، ص 269-271.
- ريدغريف (Redgrave)، ألكسندر - مفتش مصانع إنكليزي، ص 283، 284، 398، 418، 424، 439، 457، 472، 479، 586، 585، 570، 481.
- ريكاردو (Ricardo)، ديفيد (1772-1823) - اقتصادي إنكليزي، أكبر ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 20، 22، 69، 77، 90، 94، 95، 98، 138، 158، 181، 202، 219، 221، 243، 325، 409، 414، 415، 430، 454، 455، 461، 529، 530، 539، 544-546، 551، 554، 557، 587، 598، 615، 616، 622، 623، 626، 633، 634، 642، 660، 786.

- 95، 128، 168، 178، 207، 220، 221، 384، 409، 464، 545، 560، 621، 633، 634.
- **سايمون (Simon)**، السير جون (1816-1904) - طبيب إنكليزي، مفتش طبي وصحي للمصانع الإنكليزية، ومحرر تقارير «صحة السكان»، ص 421، 489، 684-688، 694، 696، 710.
- **سباركس (Sparks)**، جارد (1789-1866) - مؤرخ أميركي وناشر أعمال بنجامين فرانكلين، ص 178.
- **سبينوزا (Spinoza)**، باروخ (بنديكطوس) دو (1632-1677) - فيلسوف مادي هولندي، ص 27، 325، 623.
- **ستابلتون (Stapleton)** - سياسي بريطاني محافظ، ص 627.
- **ستافورد (Stafford)**، وليم (1554-1612) - اقتصادي إنكليزي، ص 771، 772.
- **ستراهن (Strahan)**، وليم (1715-1785) - ناشر إنكليزي لكل من أعمال ديفيد هيوم وآدم سميث، ص 646.
- **سترايب (Strype)**، جون (1643-1737) - مؤرخ كنسي إنكليزي، ص 764.
- **آل ستيوارت (Stewart)** - عائلة ملكية حكمت أسكتلندا وإنجلترا، ص 751.
- **ستيوارت (Steuart)**، جيمس (1775-1849) - طبيب إنكليزي، ص 305، 329.
- **ستيوارت (Steuart)**، السير جيمس (يسمى أيضاً دنهام) (1712-1780) - اقتصادي إنكليزي، أحد ممثلي المراكنتلية، خصم للنظرية الكمية عن النقود، ص 42، 137، 159، 163، 193، 352، 373، 453، 579، 644، 676، 746، 757، 773.
- **ستيوارت (Steuart)**، السير جيمس الابن (جنرال) - ناشر أعمال والده السير جيمس ستيوارت، ص 163.
- **ستيوارت (Stewart)**، دوغالد (1753-1828) - فيلسوف واقتصادي أسكتلندي، ص 339، 365، 381، 510.
- **سكاربك فريديريك (Skarbek Friedrich)**، غراف فون (1792-1866) - شخصية اجتماعية، واقتصادي بولوني من أتباع آدم سميث، ص 346، 372.
- **سكروب (Scrope)**، جورج جيليموس بوليت (1797-1876) - برلماني واقتصادي وجيولوجي إنكليزي، ص 623، 624.
- **سكسنوس أمبريكوس (Sextus Empiricus)** (القرن الثاني الميلادي) - فيلسوف إغريقي من أنصار المذهب الريبي، ص 387.
- **سلون (Sloane)**، هانس (1660-1753) - طبيب وعالم طبيعات إنكليزي؛ ومؤسس المتحف البريطاني، ص 751.
- **سميث (Smith)**، آدم (1723-1790) - اقتصادي إنكليزي، أحد الممثلين الكبار للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 22، 61، 95، 137، 138، 181، 289، 369، 375، 383، 384، 386، 409، 432، 483، 529، 545، 556، 558، 560، 563، 579، 583، 584، 594، 615-617، 621، 638، 642، 644-648، 648، 650، 672، 683، 684، 741، 757، 758، 766، 788.

- الرابع، ص 645
- سومرز (Somers)، روبرت (1822-
1891) - كاتب صحفي وناشر إنكليزي،
ممثل بارز للرومانسية الاقتصادية، ص
759، 761.
- سوندرز (Saunders)، روبرت جون -
مفتش مصانع إنكليزي، ص 308، 319،
426.
- سيدموت (Sidmouth)، هنري أدنغتون،
فيسكونت (1757-1844) - وزير ورئيس
وزراء، من حزب المحافظين، ص 452.
- سيسمونيدي (Sismondi)، جان-شارل-
ليونارد سيسمونيدي (1773-1842) -
اقتصادي ومؤرخ سويسري، ناقد للرأسمالية
وممثل بارز للرومانسية الاقتصادية، ص
20، 170، 187، 250، 334، 558،
559، 592، 603، 607، 608، 611،
612، 621، 663، 677، 790.
- سيلي (Seeley)، روبرت بنتون (1798-
1886) - ناشر وكاتب إنكليزي، ص
755.
- سينسيناتوس (Cincinnatus) (الوسيسوس
كوينكسيوس سينسيناتوس) (القرن الخامس
الميلادي) - نبيل روماني، قنصل،
ديكتاتور تقول الأسطورة إنه كان يعيش
حياة بسيطة ويحرق الأرض بنفسه، ص
199.
- ش -
- شارلمان (Karl der Grobe) (حوالي
742-814) - ملك فرنسا (768-800)
وإمبراطور (800-814)، ص 755.
- شتروسبرغ (Stroussberg)، بيتيل هنري
سميث (Smith)، إدوارد (1818-1874)
- طبيب إنكليزي، مستشار ومفوض
المجلس السري في مسائل تغذية السكان
في المناطق العمالية، عضو مجلس رعاية
الفقراء، ص 416، 684، 685.
- سميث (Smith)، غولدوين (1823-
1910) - مؤرخ وكاتب واقتصادي
إنكليزي، ليبرالي، من أنصار مدرسة
مانشستر في الاقتصاد السياسي، ص 777.
- سنيغي (Snigge)، سارجنت - خبير
قانوني إنكليزي، ص 749.
- سنيور (Senior)، ناماو وليم (1790-
1864) - اقتصادي إنكليزي، وقف ضد
تقليص يوم العمل، ص 237-243،
279، 340، 428، 461، 462، 507،
508، 517، 567، 571، 623، 739،
759.
- سودرلاند (Sutherland)، إليزابيث ليفسون
- غاور، مركيزة ستافورد ثم كونتيسة ودوقة
(1765-1839) - مالكة عقارات كبرى
في أسكتلندا، حماة هاريت إليزابيث، ص
757، 758.
- سودرلاند (Sutherland)، هاريت إليزابيث
جورجينا ليفسون - غاور، دوقة سودرلاند
(1806-1868) - مالكة عقارات كبرى
في أسكتلندا، من الشخصيات النشطة في
حزب الأحرار، ص 758، 759.
- سوفوكليس (Sophokles) (حوالي 497-
406 ق.م) - كاتب مسرحي إغريقي،
مؤلف تراجيديات كلاسيكية، ص 146.
- سولي (Sully)، ماكسيميليان بايتون، دوق
دو (1559-1641) - اقتصادي ورجل
دولة فرنسي، ومستشاراً لملك فرنسا هنري

- شيربوليه (Cherbuliez)، أنطوان- إلبزيه (1823-1884) - مقال سلك حديد الألماني، ص 249.
- شتورخ (Storch)، هاينريش فريدريك فون (أندريه كارلوفيتش) (1766-1835) - اقتصادي وإحصائي ومؤرخ روسي، ص 188، 196، 371، 372، 381، 382، 617، 677.
- شتولبرغ (Stolberg)، كريستيان غراف (1748-1821) - شاعر ومترجم ألماني، ص 431.
- شروزبوري (Shrewsbury)، دوق تالبوت تشارلز (1660-1718) - رئيس وزراء بريطاني، محافظ، ص 751.
- شكسبير (Shakespeare)، وليام (1564-1616) - شاعر وممّرحي إنكليزي كلاسيكي كبير، ص 146، 511، 772.
- شورلمر (Shorlemmer)، كارل (1834-1892) - كيميائي ألماني، بروفيسور الكيمياء العضوية في مانشتتر، عضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، ص 327.
- شوف (Schouw)، يواكيم فريدريك (1789-1852) - عالم نبات دانمركي، ص 538.
- شولتز (Schulz)، فيلهلم (1797-1860) - ناشر ويماري ألماني شارك في ثورة 1848-1849، ص 392.
- شولتسه - ديليتش (Schulze-Delitzsch)، هيرمان فرانكس (1808-1883) - اقتصادي وسياسي ألماني، ص 11.
- شي (Shee)، وليام (1804-1868) - حقوقي وقاضي إيرلندي، ورجل سياسة ليبرالي، ص 448.
- شيشرون (Cicero) (ماركوس نوليوس) (106-43 ق.م) - فيلسوف وخطيب؛ رجل دولة روماني، ص 430.
- شيفالييه (Chevallier)، جان بابتيست- ألفونس (1793-1879) - كيميائي وصيدلي فرنسي، ص 264.
- شيللر (Shiller)، فريدريك (1759-1805) - شاعر كلاسيكي ألماني كبير، ص 429، 601، 620.
- غ -
- غارنييه (Garnier)، جيرمان كونت دو (1754-1821) - اقتصادي وسياسي فرنسي، مترجم وناقد لآدم سميث، ص 384، 576.
- غاسكيل (Gaskell)، بيتر (أواسط القرن التاسع عشر) - طبيب وكاتب ليبرالي إنكليزي، ص 459، 468.
- غالاني (Galiani)، فرديناندو (1728-1787) - اقتصادي إيطالي، أحد نقاد نظرية الفيزيوقراطيين، ص 88، 104، 105، 115، 168، 173، 333، 334، 672.
- غانيل (Ganilh)، شارل (1758-1836) - سياسي واقتصادي فرنسي، ص 75، 95، 107، 188، 194، 471.
- غراي (Grey)، السير جورج (1799-1882) - رجل دولة إنكليزي، وزير داخلية (1846-1852، 1855-1858، 1861-1866).

- غوته (Goethe)، يوهان فولفغانغ (1749-1832) - شاعر ومسرحي ومفكر وكاتب ألماني معروف، ص 82، 83، 101، 208، 209، 210، 286، 620، 737.
- غوثري (Guthrie)، جورج جيمس (1785-1856) - جرّاح إنكليزي، ص 296.
- غودونوف (Godunow)، بوريس فيودوروفيتش (1551-1605) - قيصر روسيا، ص 751.
- غوردون (Gordon)، السير جون وليم (1814-1870) - جنرال بريطاني، ص 189.
- غوليش (Güllich)، غوستاف فون (1791-1847) - مؤرّخ اقتصادي ألماني، له عدد من المؤلفات في تاريخ الاقتصاد الوطني، ص 19، 782.
- غيرهارت (Gerhardt)، شارل - فريدريك (1816-1856) - كيميائي فرنسي، ص 327.
- غيسبورن (Gisborne)، توماس (1758-1846) - لاهوتي إنكليزي، مؤلف عدد من الكتب في الأخلاق المسيحية، ص 786.
- ف -
- فار (Farre)، جون ريتشارد (1774-1862) - طبيب إنكليزي، ص 296.
- فالنتين (Valentin)، غبريال غوستاف (1810-1883) - عالم فلسفة ألماني، ص 506.
- فاندزلنت (Vanderlint)، جاكوب (ت عام 1740) - اقتصادي إنكليزي، سلف
- 1866)، ووزير للمستعمرات (1854/1855)، من حزب الأحرار، ص 305، 694.
- غراي (Gray)، جون (النصف الثاني من القرن الثامن عشر) - كاتب إنكليزي، له العديد من المؤلفات في مسائل السياسة والاقتصاد، ص 175.
- غراي (Gray)، جون (1798-1850) - اقتصادي إنكليزي، اشتراكي طوباوي، من أتباع روبرت أوين؛ أحد واضعي نظرية «النقد العمالية»، ص 83.
- غروف (Grove)، السير وليم روبرت (1811-1896) - فيزيائي وحقوقى إنكليزي، ص 549.
- غريغ (Greg)، روبرت هايد (1795-1875) - صناعي إنكليزي، ليبرالي، ص 308.
- غريغوار (Gregoir)، ه - سكرتير رابطة عمال المطابع في بروكسيل، مؤلف كتاب «عمال المطابع أمام المحكمة الإصلاحية في بروكسيل»، ص 580.
- غرينهو (Greenhow)، إدوار هيدلام (1814-1888) - طبيب أمراض باطنية إنكليزي، ص 259، 260، 310، 440.
- غلادستون (Gladstone)، وليم إسوارث (1809-1898) - رجل دولة بريطاني من حزب المحافظين، وزير ورئيس وزراء عدة مرات، ص 42-46، 476، 680-682، 769.
- غوتشيد (Gottsched)، يوهان كريستوف (1700-1766) - كاتب وناقد ألماني، ممثل حركة التنوير المبكرة في القرن الثامن عشر في ألمانيا، ص 231.

- فوريز (Forbes) - مخترع إنكليزي، ص 413.
- فوربونه (Forbonnais)، فرنسوا - فيرون - دوفيرجييه دو (1800-1722) - اقتصادي فرنسي من أنصار النظرية الكمية عن النقود، ص 105.
- فورتيسكيو (Fortescue)، السير جون (1476-1394) - حقوقي إنكليزي، مؤلف عدة كتب في مسائل نظام الدولة في إنكلترا، ص 745، 746.
- فورستر (Forster)، نثانائيل (1726-1790) - كاهن إنكليزي، مؤلف عدد من الكتب الاقتصادية، ص 290، 451، 536، 753، 754.
- فورستر (Forster)، وليم إدوارد (1818-1886) - صناعي وسياسي ليبرالي إنكليزي، ص 691، 692.
- فورييه (Fourier)، فرنسوا - ماري - شارل (1837-1772) - اشتراكي فرنسي، ص 307، 405، 450، 623، 723، 724.
- فوكانسون (Vaucanson)، جاك دو (1782-1709) - مخترع وميكانيكي فرنسي، ص 402.
- فولرتون (Fullarton)، جون (1780-1849) - اقتصادي إنكليزي، متخصص في التداول النقدي والإئتمان، مناهض للنظرية الكمية عن النقود، ص 142، 155، 156، 159.
- فولتون (Fulton)، روبرت (1815-1765) - مهندس ومخترع أميركي، ص 513.
- فولتير (Voltaire)، فرنسوا - ماري أرويه (1778-1694) - فيلسوف ربي فرنسي،
- الفيزيوقراطيين، أحد الممثلين المبكرين للنظرية الكمية عن النقود، ص 137، 144، 145، 159، 290، 292، 332، 350، 368، 645.
- فاوسيت (Fawcett)، هنري (1833-1884) - اقتصادي إنكليزي، تلميذ جون ستيوارت ميل، من حزب الأحرار، ص 582، 638، 639، 682، 777.
- فاولهاير (Faulhaber)، يوهان (1580-1635) - عالم رياضيات ومهندس ألماني، ص 397.
- فرانكلين (Franklin)، بنجامين (1706-1790) - رجل دولة ودبلوماسي واقتصادي، وعالم طبيعيات أميركي، اشترك في حرب الاستقلال، ص 65، 178، 194، 346، 644، 645.
- فرايتاغ (Freytag)، غوستاف (1816-1895) - كاتب وصحفي ألماني، ص 768.
- فريدريك الثاني (Friedrich II) (1712-1786) - ملك بروسيا، ص 760، 774.
- فرييه (Ferrier)، فرنسوا - لويس - أوغست (1861-1777) - اقتصادي فرنسي، ص 75.
- فليشر (Fletcher)، أندرو (1716-1655) - سياسي وملاك عقاري أسكتلندي، من مؤيدي استقلال أسكتلندا، ص 750.
- فليتيوود (Fleetwood)، وليم (1656-1723) - أسقف إنكليزي، مؤلف كتاب في تاريخ الأسعار، ص 288.
- فوبان (Vauban)، الماركيز سيباستيان لوبرينر (1707-1633) - مارشال ومهندس عسكري فرنسي، ص 155.

اقتصادي إيطالي، ومن أوائل نقاد نظرية الفيزيوقراطيين، ص 57، 58، 104، 147، 349.

□ فيسرنغ (Vissering)، سيمون (1818-1888) - اقتصادي وإحصائي هولندي، ممثل الاقتصاد السياسي المبتذل، ص 526.

□ فيكتوريا (Victoria) (1819-1901) ملكة بريطانيا وإيرلندا، ص 308.

□ فيكو (Vico)، جيوفاني باتيستا (1668-1744) - عالم اجتماع إيطالي وفيلسوف، ص 393.

□ فيلدن (Fielden)، جون (1784-1849) - صناعي إنكليزي، من أنصار التشريع المصنعي، ص 425، 435، 785، 786.

□ فيليب السادس (Philipp VI)، دوفالوا (1293-1350) - ملك فرنسا، ص 106.

□ فيليرز (Villiers)، تشارلز بيلهام (1802-1898) - سياسي وبرلماني وحقوقى إنكليزي، من أنصار حرية التجارة، ص 283.

- ك -

□ كاترينا الثانية (Katharina II) (1729-1796) - قيصة روسيا، ص 712.

□ كارل الخامس (Karl V) (1500-1558) - قيصر الامبراطورية الرومانية وملك ألمانيا وإسبانيا، ص 765.

□ كارل السادس (Karl VI) (1685-1740) - قيصر الامبراطورية الرومانية وملك ألمانيا، ص 451.

□ كارل العاشر (Karl X) (1622-1660) - ملك السويد، ص 752.

كاتب ساخر، مؤرخ، ممثل بارز للتنوير في القرن الثامن عشر، ص 209، 210، 800.

□ فولف (Wolff)، فيلهلم (1809-1864) - ثوري ألماني، معلم، صحفي، عضو اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين، واحد محرري صحيفة نيو راينشه تسايتونغ، ص 9.

□ فولف (Wolff)، كريستيان (1679-1754) - فيلسوف ألماني، ص 636.

□ فونتييري (Fonteret)، أنطوان -لويس - طبيب فرنسي، مؤلف عدة كتب في مسائل الصحة العامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص 384.

□ فيخته (Fichte)، يوهان غوتليب (1762-1814) - فيلسوف ألماني كلاسيكي، ص 67.

□ فيراند (Ferrand)، وليم بوشفيلد - برلماني وملاك عقاري إنكليزي، محافظ، ص 282، 439، 599.

□ فيربيرن (Fairbairn)، السير وليم (1789-1874) - صناعي ومهندس ومخترع إنكليزي، ص 459.

□ فيرت (Wirth)، ماكس (1822-1900) - اقتصادي ومؤلف ألماني، ص 91.

□ فيرجل (بوليوس نرجليوس مارو) (70-21 ق.م) - شاعر ملحمي روماني ومؤلف «الانباة»، ص 320، 787.

□ فيرغسون (Ferguson)، آدم (1723-1816) - مؤرخ وفيلسوف أخلاقي، وعالم اجتماع أسكتلندي، ص 137، 375، 382-384.

□ فيري (Verri)، بيترو (1728-1797) -

- كارل الحادي عشر (Karl XI) (1655-1697) - ملك السويد، ص 752.
- كارلايل (Carlisle)، السير أنطوني (1768-1840) - طبيب وجراح إنكليزي، ص 296.
- كارلايل (Carlyle)، توماس (1795-1881) - مؤرخ إنكليزي، ص 270.
- كارلي (Carli)، جيوفاني رينالدو، كونت (1720-1795) - عالم إيطالي، مؤلف عدة كتب عن النقود وتجارة الحبوب، ص 349.
- كازنوف (Cazenove)، جون - اقتصادي إنكليزي، من مؤيدي مالتوس، ص 213، 337، 546، 593، 605، 623.
- كاسلري (Castlereagh)، هنري روبرت ستيوارت، لورد وماركيز لندن ديري (1769-1822) - رجل دولة إنكليزي، وزير عدّة مرّات، محافظ، ص 452.
- كامبل (Campbell)، السير جورج (1824-1892) - مسؤول حكومي بريطاني في مستعمرة الهند، ومؤلف عدة كتب عنها، ص 379.
- كانتيلون (Cantillon)، ريتشارد (1680-1734) - اقتصادي إنكليزي، من أسلاف الفيزيوقراطيين، ص 579، 645.
- كانتيلون (Cantillon)، فيليب - اقتصادي إنكليزي، ناشر أعمال ريتشارد كانتيلون، حيث نشر له كتاب «تجربة حول طبيعة التجارة بشكل عام»، ص 579.
- كاوفمان (Kaufman)، إيساريون أغناتيفيتش (1848-1916) - بروفيسور اقتصاد روسي، ومؤلف كتب في التداول النقدي والتسليف، ص 25، 27.
- كايرونز (Cairens)، جون إيليوت (1823-1875) - اقتصادي وكاتب اجتماعي إنكليزي، عارض نظام الرق في جنوب الولايات المتحدة الأميركية، ص 211، 282، 352.
- كروب (Kropp)، الفرد (1812-1887) - من كبار الصناعيين الألمان ومن أشهر صانعي الأسلحة، ص 412.
- كرومويل (Cromwell)، أوليفر (1599-1658) - زعيم الثورة الإنكليزية في القرن السابع عشر، اللورد الحامي لإنكلترا وأسكتلندا وإيرلندا، ص 748، 750، 776.
- كريسبينوس (Crispinus) - شخصية من حاشية القيصر الروماني دومنيان، هجاه الشاعر جوفنال، ص 262، 237.
- كلاورين (Clauren)، هاينريش (1771-1854) - الاسم المستعار للكاتب الروائي العاطفي الألماني كارل هاينه، ص 237.
- كلاوسن (Claussen)، بيتر - مخترع بلجيكي، ص 392.
- كليمنت (Clement)، سايمون - تاجر إنكليزي، مؤلف كتاب عُقِلَ عن النقود والتجارة وسعر تبادل العملات، ص 105.
- كوب (Kopp)، هيرمان فرانكس موريتس (1817-1892) - عالم ومؤرخ تاريخ الكيمياء، ص 327.
- كوبدن (Gobden) وبرايث (Bright) - كوبدن، ريتشارد (1804-1865) - صناعي إنكليزي، سياسي، وبرلماني، أحد زعماء أنصار التجارة الحرة، ص 21، 300، 707.
- برايت، جون (راجع حرف ب).

- كوبيت (Cobbett)، وليم (1762-1835) كاتب اجتماعي وسياسي إنكليزي، ص 306، 749، 782، 784.
- كوربون (Corbon)، كلود- أنتم (1808-1891) - عامل فرنسي، ص 512.
- كوربيت (Corbet)، توماس - اقتصادي إنكليزي من القرن التاسع عشر، ص 165، 615.
- كورسيل- سينوي (Croucelle-Seneuil)، جان- غوستاف (1813-1892) - اقتصادي فرنسي، مؤلف عدد من الكتب في اقتصاد المشاريع الصناعية والائتمان والتسليف والمصارف، ص 247، 624.
- كوسا (كوزا) (Jusa(cuza)، ألكسندر يوهان (1820-1873) - أمير مقاطعات الدانوب التي شكلت في عام 1862 الدولة الرومانية الواحدة، ص 182.
- كوستودي (Custodi)، بئرو (1771-1842) - اقتصادي إيطالي، اشتهر بنشره لمؤلفات الاقتصاديين الإيطاليين، ص 88، 104، 106، 168، 173، 386، 675.
- كوغلمان (Kugelman)، لودفيغ (1830-1902) - طبيب ألماني، عضو الأمانة الأولى، ص 18.
- كوفيه (Cuvier)، جورج - ليوبولد - كريتيان - فريدريك - داغويرت، بارون دو (1769-1832) - عالم طبيعيات فرنسي واختصاصي بعلم الحفريات، ص 537.
- كولبير (Colbert)، جان - بابتيست، مركيز دو سينوليه (1619-1683) - اقتصادي ورجل دولة فرنسي، ص 328، 785.
- كولببير (Culpeper)، السير توماس (1578-1662) - اقتصادي إنكليزي، ص 788.
- كولنز (Collins)، جان- غويلوم- سيزار- ألكسندر- هيبوليت (1783-1859) - اقتصادي فرنسي، بلجيكي الأصل، دافع عن استيلاء الدولة على الربيع العقاري كوسيلة لحل جميع التناقضات الاجتماعية للنظام الرأسمالي، ص 642، 721، 800.
- كولومبوس (Colombus)، كريستوف (كولومبو كريستوفورو) (1451-1506) - بحار، مكتشف أميركا، أصله من جنوة، ص 145.
- كونت (Comte)، إزيدور- فرنسوا- ماري (أوغست كونت) (1798-1857) - فيلسوف ريبي وسوسيولوجي ومؤسس المذهب الوضعي، ص 25، 352.
- كونت (Comte)، فرنسوا - شارل - لويس (1782-1837) - اقتصادي وكاتب سياسي ليبرالي فرنسي، ص 779.
- كوندورسيه (Condorcet)، ماري - جان - أنطوان - نيقولا كاريتا، ماركيز دو (1743-1794) - سوسيولوجي تنويري فرنسي، كان أول من تحدث عن أن التقدم التاريخي هو مصدر اكتمال العقل البشري، ص 644.
- كوندياك (Condillac)، إتيان - بوتو دو (1715-1780) - اقتصادي وفيلسوف ريبي فرنسي، ومن أنصار المذهب الحي، ص 173، 174.
- كيتله (Quételet)، لامبرت - أدولف - جاك (1796-1874) - عالم بلجيكي في

- مجالات الإحصاء والرياضيات والفلك،
واضع نظرية «الفرد الوسطي»، ص 342.
- كيرشمان (Kirchmann)، يوليوس هيرمان
فون (1802-1884) - فيلسوف وحقوقى
ليبرالى، ص 554.
- كيري (Carey)، هنري تشارلز (1793-
1879) - اقتصادي أميركي، صاحب نظرية
انسجام المصالح في المجتمع، ص 232،
556، 587، 588، 759، 777.
- كيسيليف (Kisselew)، بافل ديميترييفيتش
(1788-1872) جنرال، ورجل دولة،
ودبلوماسي روسي، ص 252.
- كينت (Kent)، نتانائيل (1737-1810) -
اختصاصي في الاقتصاد الزراعي، ومؤلف
عدة كتب في هذا المجال، وملّك عقاري
إنكليزي، ص 754.
- كينكايد (Kincaid)، السير جون (1787-
1862) - مفتش المصانع والسجون في
اسكتلندا، ص 423.
- كينيت (Kennet)، وايت (1660-1728)
- أسقف ومؤرخ إنكليزي، ص 748.
- كينيه (Quesnay)، فرنسوا (1694-1774)
- اقتصادي فرنسي، مؤسس مدرسة
الفيزيوقراطيين، وطبيب من حيث المهنة،
ص 20، 123، 339، 579، 617،
645.
- ل -
- لابورد (Laborde)، ألكسندر- لويس-
جوزيف، ماركيز دو (1774-1842) -
أركيولوجي واقتصادي فرنسي ورجل سياسة
ليبرالى، ص 556.
- لاسال (Lassalle)، فرديناند (1825-
1864) - كاتب اجتماعي ألماني، محام؛
في 1848-1849 شارك في الحركة
الديمقراطية في إقليم الراين؛ التحق
بالحركة العمالية في أوائل الستينات وكان
أحد مؤسسي اتحاد العمال الألماني عام
1863، ص 11، 120.
- لاسكر (Lasker)، إدوارد (1829-1884)
- عضو البرلمان وشخصية سياسية ألمانية،
ص 43.
- لاشاتر (La châtre)، موريس (1814-
1900) - صحفي فرنسي، ناشر المجلد
الأول من رأس المال بالفرنسية؛ ومن
المشاركين في كومونة باريس، ص 31،
33، 37.
- لافيرن (Lavergne)، لويس-غبرييل-
ليونس- غويلهو دو (1809-1880) -
سياسي واقتصادي فرنسي، مؤلف كتب في
اقتصاد الزراعة، ص 527، 554، 555،
739.
- لانسيلوتي الثاني (Lancellotti II)
(1575-1643) - كاهن إيطالي،
أركيولوجي، مؤلف عدد من الكتب
التاريخية، ص 451.
- لو (Law)، جون [جان] أوف لوريستون
(1671-1729) - اقتصادي ومالي
إنكليزي، وزير مالية في فرنسا (1719-
1720)، اشتهر بنشاطه في مجال المضاربة
بإصدار النقود الورقية، وقد انتهى بالفشل
التام، ص 105، 645.
- لو ترون (Le Trosne)، غويلوم - فرنسوا
(1728-1780) - اقتصادي فرنسي
فيزيوقراطي، ص 50، 54، 106، 116،
125، 130، 133، 159، 172-175،
178، 224.

- لوثر (Luther)، مارتن (1483-1546) - مؤسس البروتستانتية (اللوثرية) في ألمانيا، إيديولوجي البورغية (سكان المدن) الألمانية، ص 149، 207، 328، 619، 781.
- لودرديل (Lauderdale)، جيمس ميتلاند، كونت (1759-1839) - سياسي واقتصادي إنكليزي، عارض نظرية آدم سميث، ص 369.
- لوران (Laurent)، أوغست (1807-1853) - كيميائي فرنسي، ص 327.
- لوسيان (لوكيانوس) (Lukian(os)) (حوالي 120-180) - كاتب روماني ساخر، ص 646.
- لوشابلبيه (Le Chapelier)، إسحق-رينيه-غاي (1754-1794) - سياسي فرنسي محافظ، وضع عام 1791 قانون حظر الاتحادات والإضرابات العمالية، ص 770.
- لوك (Locke) جون (1632-1704) - فيلسوف ثنوي واقتصادي إنكليزي، من أنصار المذهب الحسي، ص 49، 50، 105، 116، 139، 165، 412، 645.
- لوكريتيوس (Luckrez) (تيتوس لوكريتيوس كاروس) (حوالي 99-55 ق.م) - فيلسوف وشاعر روماني، ص 229.
- لويس الرابع عشر (Ludwig XIV) (1638-1715) - ملك فرنسا، ص 154.
- لويس السادس عشر (Ludwig XVI) (1754-1793) - ملك فرنسا، ص 765.
- لويس - فيليب (Louis-Philippe)، دوق أورليانز (1773-1850) - ملك فرنسا، ص 294، 295.
- ليبش (Liebig)، يوستوس فراهير فون (1803-1873) - عالم ألماني، أحد مؤسسي الكيمياء الزراعية، ص 254، 347، 408، 529، 598.
- ليخنوفسكي (Lichnowski)، فيلكس ماريا، فيرست فون (1814-1848) - ضابط بروسي وملاك عقاري كبير، ص 618.
- ليزبي (Letheby)، هنري (1816-1876) - طبيب وكيميائي إنكليزي، ص 269.
- ليساج (Lesage)، آلان رينيه (1668-1774) - كاتب فرنسي، مؤلف القصة المعروفة «مغامرات جيل بلاس من سانتيلانا»، ص 738.
- ليسنغ (Lessing)، غوتهولد إفرام (1729-1781) - تنويري، كاتب وناقد أدبي وفني، وشاعر، ص 27.
- ليسينيوس (Licinius) (كايوس ليسينيوس ستولو) (النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد) - رجل دولة روماني، ص 755.
- ليفي (Levi)، ليون (1821-1888) - اقتصادي، اختصاصي في الإحصاء وحقوق إنكليزي، ص 761.
- ليفيوس تيتوس (Livius titus)، (59 ق.م - 17م) - مؤرخ روماني، مؤلف «تاريخ روما منذ تأسيس المدينة»، ص 296.
- ليكورغ (ليكورغوس) (Lykurg (os)) - مشرع إسبارطي في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد (الليكورغيين تعني المشرعين)، ص 447.
- ليمونتي (Lemontey)، بيير-إدوارد

اقتصادي إنكليزي، وباحث في تاريخ
التداول النقدي في القرن الثامن عشر، ص
113.

□ ماككلوخ (MacCulloch)، جون رامزي
(1864-1789) - اقتصادي أسكتلندي،
ابنزل نظرية ريكاردو الاقتصادية، ص
158، 165، 168، 206، 290، 340،
431، 461، 462، 465، 544، 635،
637، 754.

□ ماكليود (Macleod)، هنري داننغ
(1902-1821) - اقتصادي إنكليزي، طور
نظرية الائتمان الخالقة لرأس المال، ص
75، 169.

□ ماكولي (Macaulay)، توماس بابينغتون
(1859-1800) - مؤرخ وسياسي
إنكليزي، من حزب الأحرار، عضو
البرلمان، ص 289، 290، 293، 744،
750.

□ مالتوس (Malthus)، توماس روبرت
(1834-1766) - قس إنكليزي،
اقتصادي، واضع نظرية السكان، ص
176، 177، 227، 332، 373، 529،
551، 581، 593، 598، 605، 614،
615، 622، 624، 625، 634، 637،
644، 645، 663، 676، 731، 736.

□ ماندفيل (Mandeville)، برنارد دي
(1733-1670) - كاتب اقتصادي
إنكليزي، ص 375، 642، 643، 645.

□ ماورر (Maurer)، غيورغ لودفيغ ريترفون
(1872-1790) - مؤرخ ألماني، باحث
في النظام الاجتماعي الألماني في العصور
القديمة والوسطى، ساهم بقسط كبير في
دراسة تاريخ المشاعة الزراعية القروسطية،
ص 86، 251.

(1826-1762) - مؤرخ وسياسي
واقتصادي فرنسي، ص 384.

□ لينج (Laing)، صامويل (1897-1810)
- سياسي وكاتب اجتماعي إنكليزي، مدير
شركات سكك الحديد، عضو البرلمان،
ليبرالي، ص 212، 673، 687، 704.
□ لينغيه (Linguet)، سيمون - نيكولا -
هنري (1794 - 1736) - محام وكاتب
اجتماعي؛ مؤرخ واقتصادي فرنسي، انتقد
الفيزيوقراطيين والليبرالية، ص 247،
304، 353، 644، 766.

- م -

□ مارتينو (Martineau)، هارييت (1802-
1876) - كاتبة إنكليزية تبشر بالمالتوسية،
ص 664.

□ ماركس (Marx)، كارل (1883-1818)،
ص 7، 11، 18، 19، 22، 25-27،
33-46، 104، 122، 327، 357،
372، 540، 554، 657.

□ ماسي (Massie)، جوزيف (ت عام
1784) - اقتصادي إنكليزي، ممثل
الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 538.

□ ماكغريغر (MacGregor)، جون (1797-
1857) - برلماني وإحصائي إنكليزي، من
أنصار التجارة الحرة، ص 290.

□ ماكسيميليان (Maximilian)، فون
هيسبورغ (1867-1832) - أمير نمساوي
وحاكماً عاماً للممتلكات النمساوية في
إيطاليا، عيّن ملكاً للمكسيك وأعدم، ص
182.

□ ماكلارين (Maclaren)، جيمس -

- ترجم إلى الإنكليزية كل من المجلد الأول من «رأس المال» و«البيان الشيوعي»، ص 39-36.
- موراي (Moray)، هيو (1846-1779) - جغرافي إنكليزي، ص 360.
- مورتون (Morton)، جون تشالمرز (1888-1821) - مهندس زراعي إنكليزي، مؤلف كتب في مسائل الزراعة، ص 396، 397، 578.
- مورفي (Murphy)، جون نيكولاس - ناشر وكاتب إنكليزي، مؤلف كتاب «إيرلندا، صناعتها وعلاقاتها السياسية والاجتماعية» الذي صدر في لندن عام 1870، ص 732.
- مولزورث (Molesworth)، السير وليم (1810-1855) - رجل دولة إنكليزي، ص 184.
- موللر (Müller)، آدم هاينريش ريتز فون نيتردورف (1829-1779) - اقتصادي وكاتب اجتماعي ألماني، ممثل لما يسمى المدرسة الرومانسية وخصم لنظرية مالتوس، ص 139.
- موليناري (Molinari)، غوستاف دي (1819-1912) - اقتصادي بلجيكي من أنصار التجارة الحرة، ص 173، 445، 624، 798.
- مومزن (Mommsen)، تيودور (1817-1903) - مؤرخ ألماني، مؤلف عدد من البحوث في تاريخ روما القديمة، ص 182، 185.
- مون (Mun)، توماس (1571-1641) - تاجر واقتصادي إنكليزي، واضع نظرية الميزان التجاري، ص 536.
- مايتزن (Meitzen)، أوغست (1822-1910) - إحصائي ومؤرخ اقتصادي ألماني؛ مؤلف عدد من الكتب في تاريخ العلاقات الزراعية، ص 251.
- ماير (Meyer)، رودولف هيرمان (1839-1899) - اقتصادي وكاتب اجتماعي ألماني؛ كاتب سيرة حياة رودبرتوس، ص 254، 554، 555.
- ماير (Mayer)، سيغموند - صناعي من فيينا، ص 19.
- مرسييه دي لاريفيير (Mercier de la Rivière)، بول - بيبير (1720-1793) - اقتصادي فرنسي، فيزيوقراطي، ص 123، 124، 144، 162، 165، 172، 175، 176، 205، 206.
- مريفال (Merivale)، هيرمان (1806-1874) - اقتصادي إنكليزي ورجل دولة ليبرالي، له عدة كتب حول مبادئ الاستعمار، ص 662، 663، 798.
- مندلسون (Mendeleesohn)، موسى (1729-1786) - فيلسوف ربيبي ألماني، ص 27.
- مودسلي (Maudslay)، هنري (1771-1831) - صناعي ومهندس ومخترع إنكليزي، ص 405.
- مور (More)، السير توماس (1478-1535) - اللورد المستشار، كاتب في المواضيع الإنسانية، أحد الممثلين المبكرين للشيوعية الطوباوية، مؤلف كتاب «يوتوبيا»، ص 645، 746، 747، 764.
- مور (More)، صامويل (1830-1912) - حقوقي إنكليزي، عضو الأمانة الأولى،

ص 128، 138، 169، 200، 212،
373، 461، 462، 530، 592، 596،
598، 637.

□ مينينيوس أغريبا (Menenius Agrippa)
(ت عام 493 ق. م.) - نبيل روماني، ص
381.

- ن -

□ نابليون الثالث (Napoleon III) (لويس
بونابرت) (1808-1873) - رئيس
الجمهورية الثانية (1848-1852)،
وامبراطور فرنسا (1852-1870)، ص
293.

□ ناسميث (Nasmyth)، جيمس (1808-
1890) - مهندس إنكليزي، مخترع
المطرقة البخارية، ص 406، 437، 459.
□ نورث (North)، السير ديودلي (1641-
1691) - اقتصادي إنكليزي، أحد
الممثلين الأوائل للاقتصاد السياسي
الكلاسيكي، ص 116، 134، 135،
139، 148، 412، 645.

□ نيبور (Niebuhr)، بارثولد غيورغ (1776-
1831) - مؤرخ ألماني للعصور القديمة،
ص 250.

□ نيو مارتش (Newmarch)، وليم (1820-
1882) - اقتصادي وإحصائي إنكليزي،
ص 313.

□ نيومان (Newman)، صامويل فيليب
(1797-1842) - فيلسوف واقتصادي
أميركي، ص 174، 222.

□ نيومان (Newman)، فرانسيس وليم
(1805-1897) - لغوي وكاتب اجتماعي
إنكليزي، راديكالي، مؤلف عدة كتب في

□ مون (Mun)، جون - ابن توماس مون
وناشر أعماله، ص 536.

□ مونتالامبرت (Montalembert)، شارل
فوريس دو تريون، كونت دو (1810-
1870) - سياسي وكاتب وناشر فرنسي،
ص 493.

□ مونتي (Monteil)، آمانز - أليكسيس
(1769-1850) - مؤرخ فرنسي، ص
772، 773.

□ مونتيسكيو (Montesquieu)، شارل دو
سيكوندات، بارون دو لابريد (1689-
1755) - سوسيولوجي واقتصادي وكاتب
فرنسي، من التنويريين؛ مؤلف «روح
الشرائع»، ص 105، 106، 138، 644،
783.

□ ميرابو (Mirabeau)، أونوريه - غبريال -
فيكتور ريكتي، ماركيز دو (ميرابو الابن)
(1749-1791) - من قادة الثورة
الفرنسية، ص 501، 745، 760، 761،
774، 775، 785.

□ ميرابو (Mirabeau)، فيكتور ريكتي،
ماركيز دو (ميرابو الأب) (1715-1789)
- اقتصادي فرنسي، فيزيوقراطي، ص
645، 793.

□ ميل (Mill)، جون سنيوارت (الابن)
(1806-1873) - اقتصادي وفيلسوف
وضعي إنكليزي، ص 21، 138، 139،
148، 391، 461، 462، 529، 530،
539-541، 616، 623، 626، 638،
777.

□ ميل (Mill)، جيمس (الأب) (1773-
1836) - اقتصادي وفيلسوف إنكليزي،

- هاميلتون (Hamilton)، السير وليم (1788-1856) - فيلسوف أسكتلندي، ناشر أعمال دوغالد ستوارت، ص 339، 510.
- هانسن (Hanssen)، غيورغ (1809-1894) - اقتصادي ألماني كتب في تاريخ الزراعة والعلاقات الزراعية، ص 251.
- هاينه (Heine)، هاينريش (1797-1856) - شاعر ثوري ألماني، ص 637.
- هرنشفاند (Herrenschwand)، جان (1728-1812) - اقتصادي سويسري، ص 135.
- هكسلي (Huxley)، توماس هنري (1825-1895) - عالم طبيعات إنكليزي، مساعد داروين وناشر نظريته، ص 506.
- هلفيتيوس (Helvétius)، كلود-أدريان (1715-1771) - فيلسوف فرنسي، ممثل المادية الميكانيكية، أحد إيديولوجي الثورة الفرنسية، ص 636.
- هنتر (Hunter)، هنري جوليان - طبيب إنكليزي، مؤلف عدد من التقارير عن الظروف المأساوية لعيش العمال، ص 420، 421، 688، 690-692، 695، 696، 707، 710، 712-716، 720، 721، 748.
- هنري الثالث (Heinrich III) (1551-1589) - ملك فرنسا، ص 146.
- هنري السابع (Heinrich VII) (1457-1509) - ملك إنكلترا، ص 288، 747، 748، 762.
- هنري الثامن (Heinrich VIII) (1491-1547) - ملك إنكلترا، ص 747، 762، 764.
- المسائل الدينية والسياسية والاقتصادية، ص 751، 752، 757.
- نيونهام (Newnham)، ج.ل، محامي إنكليزي، ص 629.
- ه -
- هاتن (Hutton)، تشارلز (1737-1823) - عالم رياضيات إنكليزي، ص 392.
- هاريس (Harris)، جيمس (1709-1780) - لغوي وفيلسوف إنكليزي، رجل دولة، برلماني، وهو والد الدبلوماسي جيمس هاريس إيرل مالزبوروي، ص 387.
- هاريس (Harris)، جيمس إيرل مالزبوروي (الابن) (1746-1820) - دبلوماسي إنكليزي، ص 386، 387.
- هاريسون (Harrison)، وليم (1534-1593) - لاهوتي، مؤلف عدة كتب تعتبر مصدراً قيماً لدراسة تاريخ إنكلترا في القرن السادس عشر، ص 746، 771.
- هاسال (Hassall)، آرثر هيل (1817-1894) - طبيب إنكليزي، مؤلف عدد من الكتب في مسائل الصحة العامة، ص 189، 263.
- هال (Hall)، كريستوفر نيومان (1816-1902) - رجل دين إنكليزي، ص 270.
- هالمر (Haller)، كارل لودفيغ فون (1768-1854) - حقوقي ومؤرخ سياسي ألماني، ص 411.
- هام (Hamm)، فيلهلم فون (1820-1880) - مهندس وعالم في الزراعة وله العديد من الكتب في هذا المجال، ص 527.

- هـوارد دي والسدن (Howard de Walden)، تشارلز أغسطس إيليس، بارون (1799-1868) - دبلوماسي بريطاني، ص 293.
- هوبز (Hobbes)، توماس (1588-1679) - فيلسوف إنكليزي، ممثل المادية الميكانيكية، مؤلف كتاب «اللويثان»، ص 184، 412، 645.
- هوبكنز (Hopkins)، توماس - اقتصادي إنكليزي، من القرن التاسع عشر، ص 244.
- هوبهاوس (Hobhouse)، جون كام، بارون بروتون دو جيفورد (1786-1869) - رجل دولة إنكليزي، من الأحرار، شُرّع قانون المصانع في عام 1831 باقتراح منه، ص 306.
- هوتون (Houghton)، جون (ت عام 1705) - تاجر إنكليزي، ص 451.
- هودجسكين (Hodgskin)، توماس (1787-1869) - اقتصادي وكاتب اجتماعي إنكليزي، دافع عن مصالح البروليتاريا وانتقد الرأسمالية من مواقع الاشتراكية مستخدماً نظرية ريكاردو، ص 359، 373، 559، 599، 778.
- هوراس (Horace) (كوينت هوراسيوس فلاك) (65-8 ق.م) - شاعر روماني بارز، ص 14، 280، 282، 335، 707، 740.
- هورن (Horne)، جورج (1730-1792) - أسقف إنكليزي، مؤلف كثير من الكتب ضد نيوتن وهيوم وآدم سميث وغيرهم من العلماء، ص 646.
- هورنر (Horner)، فرانسييس (1778-
- 1817) - اقتصادي وسياسي إنكليزي، ص 786.
- هورنر (Horner)، ليونارد (1785-1864) - جيولوجي إنكليزي؛ شخصية اجتماعية؛ مفتش مصانع، دافع عن مصالح العمال، ص 238، 255، 256، 294، 298، 301، 307-305، 312، 422، 423، 436، 437، 450، 575.
- هولنشيد (Holinshed)، رافاييل (مولود حوالي عام 1580) - مؤرخ إنكليزي، شخصية اجتماعية، مؤلف تاريخ إنكلترا وأسكتلندا وإيرلندا منذ غابر الأزمان وحتى سبعينات القرن السادس عشر، ص 746، 764.
- هوميروس (Homer) - شاعر ملحمي إغريقي، مؤلف كل من «الألياذة» و«الأوديسة»، ص 76.
- هويت (Howitt)، وليم (1792-1879) - كاتب إنكليزي، مؤلف كتب في تاريخ المسيحية وعدد من المسائل الأخرى، ص 779.
- هويل (Howell)، صناعي إنكليزي، ص 241، 256، 306، 308.
- هيراقليطس (Heraklit (Herakleitos)) من أنسوس (540-480 ق.م) - فيلسوف إغريقي ومؤسس الديالكتيك، ص 120.
- هيرو الإسكندري (Hero Alexandrinus) - كاتب؛ مؤلف كتاب الهواء والماء والفنون، الصادر في فرانكفورت عام 1688، ص 397، 871.
- هيرودس (الأعظم) (Herodes (der Grobe)) (62-4 ق.م) - ملك فلسطين

(1878) - نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عارض العبودية، ص 16.

□ وايد (Wade)، جون (1875-1788) - اقتصادي وكاتب اجتماعي ومؤرخ إنكليزي، ص 258، 288، 647.

□ وايفيلد (Wakefield)، إدوارد جيبون (1862-1796) - رجل دولة إنكليزي؛ اقتصادي، صاغ نظرية الاستعمار، ص 284، 345، 558، 608، 704، 793-801.

□ وايلاند (Wayland)، فرانسيس (1796-1865) - كاهن ومؤلف كتب مبسطة في علم الأخلاق والاقتصاد، ص 178، 222.

□ وليم الثالث (Wilhelm III) (آل أورانيج) (1702-1650)، ملك هولندا وانكلترا، ص 751.

□ وليم الرابع (William IV) (1765-1837) - ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا، ص 306.

□ وليامز (Williams)، السير وليم فينويك بارون كارس (1883-1800) - جنرال إنكليزي، ص 138.

□ ورد (Ward)، جون - مؤرخ إنكليزي، ص 282.

□ ويات (Wyatt)، جون (1766-1700) - مخترع إنكليزي، ص 392.

□ ويت (Witt)، يوهان دي (1672-1625) - رجل دولة هولندي، ص 645، 784.

□ ويتني (Whitney)، إيلي (1825-1765) - مخترع أميركي، اخترع محلج القطن، ص 404، 413.

أمر بقتل أطفال بيت لحم حسبما جاء في إنجيل متى، ص 425.

□ هاستنغز (Hastings)، وارن (1732-1818) - سياسي إنكليزي، أول حاكم عام للهند، ص 780.

□ هيغل (Hegel)، غيورغ فيلهلم فريدريك (1831-1770) - أكبر ممثل للفلسفة الكلاسيكية الألمانية، ص 25، 27، 59، 106، 117، 182، 194، 278، 327، 385، 614، 623.

□ هيوم (Hume)، ديفيد (1776-1711) - فيلسوف إنكليزي، مؤرخ واقتصادي، ص 137، 538، 579، 645، 646.

- و -

□ واتس (Watts)، جون (1887-1818) - كاتب واشتراكي إنكليزي، ص 574، 577.

□ واط (Watt)، جيمس (1819-1736) - مخترع أسكتلندي، اخترع المحرك البخاري الشامل، ص 395، 398، 402، 406، 410، 512.

□ واطسون (Watson)، جون فوربز (1827-1892) - طبيب إنكليزي، خدم في الهند ومؤلف في الزراعة وصناعة النسيج فيها، ص 413.

□ والاس (Wallace)، روبرت (القوس) (1771-1697) - لاهوتي وإحصائي إنكليزي، روج نظرية السكان التي اقتبسها مالتوس، ص 373، 644، 645.

□ وايتبريد (Whitbread)، صامويل (1758-1815) - سياسي إنكليزي، ص 768.

□ وايد (Wade)، بنجامين فرانكلين (1800-1732)

- ويدغوود (Wedgwood)، جوزايا (1730-1795) - صناعي إنكليزي، ومؤسس أعمال الفخار في ستافورد شاير، ص 282، 286.
- ويست (West)، السير إدوارد (1782-1828) - اقتصادي إنكليزي، عالج مسائل الربيع العقاري، ص 529، 551، 566، 567.
- ويلسون (Wilson)، جيمس (1805-1860) - سياسي واقتصادي إنكليزي، مؤسس مجلة 'إيكونوميست'، من أنصار التجارة الحرة، ص 243، 360.
- ويلكس (Wilks)، مارك (حوالي 1760-1831) - مقدم في الجيش الكولونيالي البريطاني، ص 379.
- ويلنغتون (Wellington)، الدوق آرثر - ولسلي، دوق (1769-1852) - رجل دولة وعسكري إنكليزي هزم نابليون الأول، من حزب المحافظين، رئيس للوزراء، ص 138.
- ي -
- يارانتون (Yarranton)، أندرو (1616-1684) - مهندس واقتصادي إنكليزي، ص 368.
- يونغ (Young)، آرثر (1741-1820) - اقتصادي وخبير زراعة إنكليزي، ص 137، 243، 244، 290، 702، 709.

الشخصيات التاريخية والاسطورية والادبية والدينية (من العهد القديم والعهد الجديد)

- آ -

- أبراهام (Abraham) - العهد القديم، ص 607.
- آدم (Adam) - عبارة الخلاص من آدم «القديم» تعني التجدد الروحي ونبذ العادات القديمة، ص 118، 620، 623، 741.
- إسحق (Isaak) - العهد القديم ابن أبراهام، ص 607.
- أكارت، إيكهارت (Eckart, Ekkehart) - شخصية الوفي في الأساطير الشعبية الألمانية، ص 292.
- الأرملة اللعوب (Dame Quickly) - شخصية في مسرحية شكسبير «الملك هنري الرابع»، ص 62.
- أنتوس، أنتيوس (Antus, Antäus) - ابن الإله بوزيدون، عملاق، إله البحر وآلهة الأرض في الأساطير الإغريقية القديمة، ص 619.
- أوديسيوس (عوليس أو أوليسيسوس) (Odysseus) - بطل ملحمة هوميروس «الأوديسة»، ص 268.

- ب -

- بروميثيوس (Prometheus) - من شخصيات الأساطير الإغريقية، سارق النار من الآلهة، ص 675.
- بطرس (Petrus) - الإنجيل - العهد الجديد، ص 118.
- بلوتوس (Plutus) - إله الثروة والجحيم عند الإغريق، ص 146-147.
- بوزيريس (Busiris) - حسب الأساطير الإغريقية هو ملك على مصر يأمر بذبح كل غريب يفد أرضه، وقد اعتبره إيزوقراط مثلاً عالياً للإستقامة، ص 388-389.
- بولص (Paulus) - الإنجيل - العهد الجديد، ص 645.
- بولونيس (Polonius) - أحد شخصيات مسرحية «هاملت» لشكسبير، ص 290.
- بيرسيوس (Perseus) - ابن الإله زيوس في الأساطير الإغريقية، ص 15.

- ت -

- تور (Thor) - إله الرعد في الأساطير الجرمانية، ص 406.

- ج -

- جاغرناط (خاغاناته) (Juggernaut) □
Dshaganrat - هيئة يتخذها فيشنو، كبير
آلهة الهندوس، ص 297، 674.
- جمعة (Friday-Freitag) - تابع روبنسن
كروزو في رواية دانييل ديفو، ص 306.
- جوبيتر (Jupiter) - كبير الآلهة عند
الرومان، ص 385، 602.
- جورج (القديس جرجس) (Georg) □
Sankt - يصوّر بهيئة فارس مدرع يمتطي
صهوة جواد أبيض، ويصرع التنين برمحه،
ص 45.
- جيريون (Gerion) - عملاق بثلاثة وجوه
في الأساطير الإغريقية، يصرعه هيرول
بسهام من نار، ص 619.

- د -

- دوغبري (Dogberry) - أحد شخصيات
مسرحية شكسبير «كثير من الضجة
للاشيء»، وهو نموذج للموظف الساذج،
ص 98، 448، 628.
- دون كيخوته (دون كيشوت) (Don) □
Quixote - بطل رواية بنفس الاسم
للروائي الأسباني ثريانتس، ص 96.
- ديدالوس (Dädalus) - في الإغريقية فنان
وباني مبدع، ص 430، 431.

- ر -

- روبنسن كروزو (Robinson Crusoe) -
بطل رواية بنفس الاسم لدانييل ديفو، ص
90-93، 306.

- س -

- سابالا (Sabala) - آلهة في الأساطير
الهندوسية، تتجلى للإنسان في هيئة بقرة،
ص 602.
- سانتشو بانزا (Sancho Pansa) - أحد
شخصيات رواية دون كيخوته (دون
كيشوت)، وهو تابع لبطل الرواية، ص
670.
- سانغرادو (Sangrado) - شخصية في
رواية لساج (Lesage) المعنونة جيل بلاس
(Gil Blas)، ص 738.
- سايكس، بيل (Sikes, Bill) - قاتل ولص
في رواية «أوليفر تويست» لديكنز، ص
465.
- سيزيف (Sisyphus) - من أبطال الأساطير
الإغريقية، ملك كورنثيا، عاقبه الآلهة برفع
صخرة في العالم السفلي، ص 147،
445.
- سيكلوب (Zyklop, Cyclop) - في
الأساطير الإغريقية «ملحمة الأوديسة»
عملاق بعين واحدة في جبهته، ص 252،
268، 277.
- سيكول (Seacoal) - شخصية في مسرحية
شكسبير «كثير من الضجة للاشيء»، ص
98.

- ش -

- شايлок (Shylock) - شخصية تاجر
البندقية في رواية شكسبير، ص 304،
713.

- كيخوته (دون كيشوت) لثريانتس، ص 100.
- موسى (Moses) - العهد القديم، ص 395، 621، 798.
- مولوخ (Molokh) - إله الشمس لدى قدامى الفينيقيين واهل قرطاجنة. وقد اقترنت عبادته بتقديم قرابين بشرية. وبات اسمه رديفاً لقوة رهية تلتهم البشر، ص 687.
- ميدوزا - (Meduse) في الأساطير الإغريقية عيون ميدوزا تحول كل من ينظر إليها إلى حجر، ص 15.

- ه -

- هابيل (Abel) - العهد القديم، ص 777.
- هرقل (Herkules) - ابن الإله زيوس في الأساطير الإغريقية، ص 447، 619.
- هيفايستوس (Hephästos) - إله النار عند الإغريق، ص 430، 675.

- ي -

- يسوع المسيح (Jesus) - العهد الجديد، ص 274.
- يعقوب (Jakob) - العهد القديم، ابن إسحق، ص 607.
- يهوه (Jehova) - العهد القديم، ص 382.
- يوحنا (John) - العهد الجديد، أحد حواربي المسيح، ص 101.

- غ -

- غوبسيك (Gobseck) - شخصية البخيل في رواية لبلازاك، ص 615.

- ف -

- فاوست (Faust) - بطل رواية تراجيديا لغوته التي تحمل نفس الاسم، ص 101، 738.
- فورتوناتوس (Fortunatus) - شخصية أسطورية في الأساطير الشعبية الألمانية، (الأساطير التيونونية)، يمتلك حافظة نقود تمتلئ كلما أخذ منها، ص 482، 677.
- فيشنو (Wishnu) - كبير آلهة الهندوس، ص 297، 624.

- ق -

- قابيل (قابين) (Kain) - العهد القديم، ص 777.

- ك -

- كاكوس (Cacus) - مسخ في الأساطير الرومانية ينفث النار، وقد ذبحه هرقل، ص 619.
- كالب (Kalb) - شخصية في مسرحية شبلر «الغدر والحب»، ص 601.
- كيبويد (Cupido) - إله الحب عند الرومان، ص 645.

- م -

- ماريتورن (Maritorne) - رواية دون

المؤلفات الادبية

- أنتيباتروس (Antipatros) - حول اختراع
المجلة المائية (Die Erfindung der wassamühle)، ص 430.
- أوفيد (Ovid) - فن الهوى (Artis Amatoriae)، ص 463.
- - الفاستيون (Fasti)، ص 749.
- بتلر (Butler) - هودبراس (Hudibras)، ص 51.
- ثربانتس (Servants) - دون كيخوته (Don Quixote)، ص 146.
- جوفنال (Juvenal) - الهجائية الرابعة (Satiren)، ص 262.
- جيروم الطوباوي (Girom (Gerome) - رسالة في صيانة البكارة (Ad Eustochimm de custodia virginitatis)، ص 118.
- دانتي (Dante) - الكوميديا الإلهية (Divina Commedia)، ص 17، 118.
- درايدن (Dryden) - الديك والشعوب أو حكاية كاهن الرهابات (The Cock and the Fox, or, The Tale of the Nun's Priest)، ص 256، 257.
- ديديرو (Diderot) - صالون سنة 1767 (1767 Salon)، ص 148.
- ديفو (Defoe) - روبنسن كروزو (Robinson Cruso)، ص 154، 644.
- ديكنز (Dickens) - أوليفر تويست (Oliver Twist)، ص 465، 466.
- سوفوكليس (Sophokles) - مسرحية أنتيغونا (Antigone)، ص 146.
- شكسبير (Shakespeare) - تاجر البندقية (Merchant of Venice)، ص 304، 369، 511.
- - هاملت (Hamlet)، ص 290.
- - الملك هنري الرابع (King Henry IV)، ص 45، 62.
- - حلم منتصف ليلة صيف (Mid Summer Night's Dream)، ص 122.
- - تيمون الأثيني (Timon von Athen)، ص 146.
- - كثير من الضجة لاشيء (Much Ado About Nothing)، ص 98.
- شيللر (Schiller) - أغنية الناقوس (Das lied von der Glocke)، ص 429.
- - الكفالة (Die Bürgschaft)، ص 620.

- هاينه (Heine) - قصيدة هاينريش (Heinrich)، ص 319.
- غوته (Goethe) - إلى زليخة (An Zuleika)، ص 286.
- هوراس (Horas) - فن الشعر (Ars Poetica)، ص 707.
- فاوست (Faust)، ص 83، 101، 208، 209، 620، 737.
- الغنائيات (Epoden)، ص 740.
- فيرجل (Vergil) - الإنيافة (Aeneis- Aeneid)، ص 320، 787.
- الهجائيات (Satiren)، ص 12، 282، 335، 363، 740.
- هوميروس (Homer) - الإليافة (Iliad- Ilias)، ص 76.
- فولتير (Voltaire) - كانديد أو المتفائل (Candide ou L'Optimisme)، ص 209، 210، 800.
- الأوديسة (Odyssey)، ص 387.
- الكتاب المقدس - العهد القديم (التوراة) (Die Bibel)، ص 395.

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	= 20 قنطار	= 1016,05	كيلوغرام
القنطاء (الوزنة)	= 112 باون	= 50,802	كيلوغرام
الكوارتر	= 28 باون	= 12,700	كيلوغرام
الستون	= 14 باون	= 6,350	كيلوغرام
الباون	= 16 أونصة	= 453,592	غرام
الأونصة	=	= 28,349	غرام

□ الأوزان الصغيرة للمعادن والأحجار الثمينة والأدوية

باون (باون صغير)	= 12 أونصة	= 372,242	كيلوغرام
أونصة (صغيرة)	=	= 31,103	غرام
حبة (Grain)	=	= 0,065	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	= 5280 قدم	= 1 609,329	متر
الياردة	= 3 أقدام	= 91,439	سم
القدم	= 12 إنش (بوصة)	= 30,480	سم
الإنش (بوصة)	=	= 2,540	سم
الياردة (البروسية)	=	= 66,690	سم

□ المساحات

الايكر	= 4 رود (rood)	= 4046,7	متر مربع
الرود	=	= 1011,7	متر مربع

□ الأحجام

البوشل	= 8 غالونات	= 36,349	لتر
الغالون	= 8 باينت	= 4,544	لتر
البابنت	=	= 0,568	لتر

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن
الشلن	= 12 بنس (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)
البنس	= 4 فارذنف
الفارذنف	= $\frac{1}{4}$ بنس
الجنيه القديم	= 21 شلن
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني
الفرنك	= 100 ستيم
الليرة (فرنسي)	= فرنك واحد
السنت (أميركي)	= $\frac{1}{100}$ من الدولار
دراخما (درهم)	= عملة فضية اغريقية قديمة
الدوكا	= عملة ذهبية أوروبية، إيطالية الأصل
مارافيدي	= عملة معدنية إسبانية
الري	= عملة معدنية برتغالية

فهرس المواضيع والبلدان

- آ -

- الائتمان (Kredit)، ص 655، 697-783.
- الائتمان الدولي، ص 782-784.
- الائتمان العمومي (أنظر: ديون الدولة)
- تسليف العامل للرأسمالي، ص 188-190.
- الاتحادات التعاونية (Kooperativ-Genossenschaften)، ص 351.
- أثينا (القديمة) (Athen)، ص 96، 387، 388، 535.
- أثيوبيا (Athiopien)، ص 250.
- الأجور (Arbeitslohn)، ص 188-200، 290، 291، 311، 557-562، 609، 610-613، 617، 667.
- تجلبها بمظهر سعر العمل، ص 557.
- وطول يوم العمل، ص 570-577، 580.
- الاختلافات الوطنية في الأجور، ص 583-588، 627، 632، 633، 801.
- الاستقطاعات من الأجور، ص 300، 301، 447-449، 476، 477، 480، 481، 523، 576، 580، 582.
- ارتفاعات الأجور، ص 641، 647-650.
- الحركة العامة للأجور بتأثير جيش العمال الاحتياطي، ص 666-668.
- التحديد القانوني للأجور، ص 766-768.
- الأجور الاسمية، ص 551، 565-567، 584، 703.
- الأجور الفعلية، ص 565، 584، 585، 631.
- الأجور النسبية، ص 584.
- الأجور بالقطعة، ص 433، 434، 501، 574-582.
- الأجور بالقطعة كشكل متحول من الأجور الزمنية، ص 574، 576.

- تزامن وتجاور الأجور الزمنية مع الأجور بالقطعة، ص 574، 575.
- تاريخ الأجور بالقطعة، ص 580، 581.
- الخصائص المميزة للأجور بالقطعة، ص 576-580.
- الاجور بالقطعة (وإنتاجية العمل)، ص 581-582.
- الاجور بالوقت، ص 573-578، 565.
- رأي مالتوس، ص 551-581.
- رأي جيمس ميل، ص 592.
- رأي جون ستوارت ميل، ص 626-638.
- رأي آدم سميث، ص 594.
- رأي ويست، ص 566-567.
- أجيال العمال (Arbeitergenerationen)، ص 284، 285، 671.
- الإحتكار (Monopol)، ص 477، 482، 506، 739، 780، 781.
- احتكار وسائل الإنتاج، ص 249.
- احتكار رأس المال، ص 791.
- احتكار إنكلترا لأسواق العالم، ص 551.
- الإحصاء (Statistik)، ص 15.
- الإختراعات (Erfindungen)، ص 403، 657.
- تاريخها، ص 459.
- ليست نتاج أفراد لوحدهم، ص 392.
- اختراعات الحقة الحرفية، ص 362، 369.
- أداة (عدّة) الشغل (Werkzeug)، ص 361، 362، 391-396، 398.
- أدوات العمل (Arbeitsinstrumente)، ص 200، 210، 211.
- تمايزها، ص 374.
- وتمايزها وتخصصها في المانيفاكتورة، ص 361، 364.
- تثويرها، ص 385، 510، 511.
- (أنظر أيضاً: وسائل العمل)
- الارستقراطية (المقارية) (Grundaristokratie)، ص 704، 705، 752.
- الارستقراطية العمالية (Arbeiteraristokratie)، ص 697.
- الأرض (قيعان) (Erde)
- موضوع شامل للعمل البشري، ص 193.
- كوسيلة عمل، ص 194، 195.
- استراليا (Australien)، ص 284، 475، 662، 801.
- الأزمان أو العصور القديمة (Altertüm (Antike)، ص 74، 92، 93، 96، 114، 146،

149، 154، 176، 177، 182، 304، 353، 354، 368، 386، 389، 535، 754،
755.

□ الأزمات الاقتصادية (Krisen, ökonomische)

- انقطاع عملية العمل، ص 221.
- ركود الإنتاج والتداول، ص 134، 135.
- ركود السوق، ص 497.
- طابعها الدوري، ص 40، 662، 666.
- الإمكانية والواقع، ص 128.
- أثرها على الطبقة العاملة، ص 568، 697-700.
- أزمة عام، ص 1825، ص 20.
- أزمة عام، ص 47/1946، ص 300.
- أزمة عام، ص 57/1858، ص 255، 256، 697.
- أزمة عام، ص 1866، ص 683، 697، 699.
- (أنظر الأزمة النقدية، الدورة الصناعية الكبرى، صناعة القطن).

□ أزماتفيض الإنتاج (Überproduktion)، ص 615، 663، 668.

□ الأزمة النقدية (Geldkrise)، ص 152.

□ اسبانيا (Spanien)، ص 537، 779، 787.

□ الاستئجار (Pachten)

- تركيز عقود الاستئجار، ص 738، 739.
- الاستبداد (النظام الاستبدادي) (Despotismus)، ص 760.
- استبداد تقسيم العمل المانيفاكتوري، ص 377.
- استبداد رأس المال، ص 351، 424، 459، 460، 669، 674.
- استحالة (تغير أشكال) السلع (Metamorphose der Waren)، ص 118-133، 144،
149-151.

□ الاستخدام الجزئي (للعامل) (Unterbeschäftigung)، ص 567، 568، 579، 580.

□ استخراج المعادن (المناجم) (Bergbau)، ص 196، 487، 523، 577، 598، 630،
801.

- عدد العاملين، ص 467، 470، 659.
- وضع العمال، ص 316، 695-697.
- عمل الإناث، ص 272، 415، 522، 523.
- عمل الأطفال، ص 415، 520.
- العمل في مناجم الذهب، ص 250، 779.
- مقايضة العمل بالسلع في المناجم الإنكليزية، ص 190، 696.

- تشريعات العمل في المناجم، ص 517، 519-521، 524، 525.
- الاستعمار (Kolonisation)، ص 475.
- اسواق المستعمرات (Koloniälmärkte)، ص 453، 495.
- النظام الاستعماري (Kolonialsystem)، ص 375، 782، 785.
- المستعمرات (Kolonien) ص 354، 670، 672، 792، 802.
- نظرية الاستعمار (Kolonisations theorie)، ص 792، 802.
- الاستغلال (الرأسمالي لقوة العمل) (Exploitation)، ص 309، 329، 419.
- تحوّل الاستغلال القطاعي الى رأسمالي، ص 743.
- استغلال الإنسان للإنسان، ص 743.
- (أنظر أيضاً: العمل الفائض، عمل السخرة، عمل الاطفال)
- استنزاف (Raubbau) (التربة، العامل، إلخ)، ص 235، 281، 381، 486، 511، 529، 530، 629.
- (أنظر أيضاً: تبديد، إسراف Verschwendung)
- الاستهلاك (Konsumtion)، ص 247.
- الفردي، ص 198-200، 596-599، 603.
- المنتج، ص 198-200، 222، 596-598، 603.
- رأي مالتوس في الاستهلاك المنتج، ص 598.
- رأي جيمس ميل في الاستهلاك المنتج، ص 596، 598.
- رصيد استهلاك الرأسمالي، ص 592، 606، 615، 617، 618، 626، 631، 636.
- رصيد استهلاك العامل، ص 629، 646.
- الأسرة (Familie)
- طابعها التاريخي، ص 372، 514.
- عمل الأسرة، ص 92.
- الأساس الاقتصادي للأسرة القديمة، ص 513، 514.
- انحلال الأسرة القديمة في إطار النظام الرأسمالي، ص 513، 514، 528.
- أسكتلندا (Schottland)، ص 155، 156، 679، 756-762، 768.
- إلغاء القناة، ص 750.
- آسيا (Asien)، ص 144، 155، 353، 379، 474، 477، 482، 537، 538، 586، 662.
- الاشتراكية (أنظر الشيوعية) (Sozialismus)
- اشتراكية المالك الصغير (S., Kleinbürgerlicher)
- الاشتراكية الطوباوية (Utopie)، ص 82، 83.

- والإنتاج السلمي، ص 99، 102.
- أشكال الإنتاج (Produktionsformen)، ص 99، 155.
- التاريخية، ص 512.
- الأشكال المختلطة، ص 499، 533.
- الاصطلاحات العلمية (Terminology)، ص 34، 37، 38، 231.
- الإصلاح الديني (Reformation)، ص 748-750.
- الإضراب (Streik)، ص 449، 459، 460، 479، 769.
- أ. عمال الآلات (1851)، ص ص 459.
- عمال القطن في بريستون (1853)، ص 479.
- النساجين في كوفتري (1860)، ص 579.
- عمال البناء بلندن (1861-1860)، ص 249، 568، 570.
- أ. النساجين في دارفن (1863)، ص 449.
- أ. عاملات النسيج في ويلتشاير (1863)، ص 448، 449.
- أ. صانعو الأواني (1866)، ص 449.
- أ. العمال الزراعيين في بكنغهام شاير (1867)، ص 267.
- أ. عمال المناجم في بلجيكا (1867)، ص 627.
- الاغتراب (Entfremdung)، ص 455، 596، 635، 674.
- الإغريق (اليونان) (Griechenland)، ص 74، 146.
- أفريقيا (Afrika)، ص 282، 467، 779، 787.
- الإنفجار (Verelendung)، ص 212، 269، 454، 455، 512، 528، 529، 626-629، 641-643، 646، 647، 792، 793.
- (أنظر أيضاً: التراكم، البطالة، الفقر، الجيش الاحتياطي، فيض السكان، العمل المفرط والإضافي)
- الأفيون (Opium)، ص 151، 780، 781.
- استهلاك الأفيون، ص 421.
- حرب الأفيون، ص 779.
- الاقتصاد (Ökonomie)
- الأساس المادي للعالم، ص 96.
- والسياسة، ص 96.
- الاقتصاد في العمل، ص 552.
- الاقتصاد في وسائل الإنتاج، ص 343-344، 348، 349، 409، 449، 450، 488، 496، 552، 790.
- الاقتصاد في وسائل الدفع، ص 151، 155.

- الاقتصاد السياسي (politische Ökonomie)
 - تاريخه، ص 35، 386.
 - في ألمانيا، ص 19، 21، 22.
 - انجيزه، ص 16، 19-21.
 - منشؤه، ص 57.
 - مصطلحاته، ص 37، 38.
- الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (Klassische Politische Ökonomie)، ص 20، 21، 614، 615، 621، 636، 792.
 - في تضاده مع الاقتصاد المبتذل، ص 95.
 - نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 20-22.
 - محدوديته، ص 16، 20، 564.
- الاقتصاد الطبيعي (العيني) (Naturalwirtschaft)، ص 91، 92، 144، 775.
- الاقتصاد المبتذل (Vulgärökonomie)، ص 20، 21، 94، 96، 128، 323، 325، 526، 530، 541، 544، 545، 561، 562، 587، 588، 623، 624، 638.
 - كنفيز للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 95.
 - أ. الألماني - ما قاله في «رأس المال» - ، ص 22.
 - ابتذال نظرية ريكاردو في إنكلترا، ص 20.
 - تصوراته في منشأ فائض القيمة، ص 231، 237-243، 539.
 - وفي القيمة، ص 69.
 - وفي النقد، ص 107.
 - وفي تساوي العرض والطلب، ص 173.
 - إزاحة الآلات للعمال 461-465.
 - (أنظر أيضاً: التبريرة، المالتوسية)
- الإقطاع (Feudalismus)
 - طابعه العام، ص 91، 92، 352، 354، 562، 593، 594، 620، 743-746، 752.
 - انحلاله، ص 453، 743، 744، 750، 751.
 - في إنكلترا، ص 707، 744، 751، 771.
 - في ألمانيا، ص 251، 454، 755، 760، 761.
 - في إيطاليا، ص 744.
 - في فرنسا، ص 772، 773.
 - تفسخه، ص 453، 743، 744، 750، 751.
- الأقمشة (المنسوجات) مانيفاكشورة (Tuchmanufaktur)، ص 357.

- الأقوام الرحّل (Nomadenvölker)، ص 103.
- الاكتتاز (Schatzbildung)، ص 144-148، 615، 618، 620.
- الآلة (Machine)، ص 220.
- اختلافها عن أدوات العمل، ص 391، 392.
- إنتاجيتها، ص 409-412، 425، 426، 581.
- احتلاكها المادي، ص 218، 219، 281.
- متوسط احتلاكها، ص 408، 409.
- الاحتلاك المادي المزدوج، ص 426.
- الاحتلاك المعنوي، ص 225، 426، 427، 498، 601.
- آلات الحركة، ص 393، 395-398، 403، 405، 443.
- الآلات المنفذة، ص 393-396، 398، 400، 405، 406، 435، 443.
- آلات نقل الحركة، ص 393-397، 399، 400، 402، 403، 435.
- الآلات كنقطة لانطلاق الثورة الصناعية، ص 393.
- الآلات (منظومة الآلات) (Maschinerie (Maschinensystem))، ص 220.
- وسيلة لإنتاج فائض القيمة، ص 391.
- اختلاف دورها في عملية العمل عن دورها في عملية إنماء القيمة، ص 408-411.
- حدود استعمالها في الرأسمالية، ص 414-416.
- والصناعة الكبرى، ص 391-530.
- أجزاؤها المكونة ص 393-399.
- تعاون كثرة من الآلات المتماثلة، ص 399-400.
- صناعة الآلات بواسطة الآلات، ص 405، 406.
- تأثير استخدامها الرأسمالي على العامل، ص 441-470، 674.
- وتأثيرها على العامل وأسرته، ص 416-424، 430.
- وتمديد يوم العمل، ص 425-431.
- تأثيرها على شدة العمل، ص 431-440.
- الآلات المميزة لحقبة المانيفاكتورة، ص 369.
- غلاء الآلات، ص 451، 452، 455.
- منظومة الآلات الأوتوماتيكية، ص 399، 403، 407.
- الآلات في إطار الشيوعية، ص 414.
- رأي باباج في الآلات، ص 427.
- رأي جيمس ستورات ميل، ص 391.
- رأي بيتي، ص 453.
- رأي بروتون، ص 445.

- رأي ريكاردو، ص 409، 414، 415، 430، 454، 461.
- رأي ساي، ص 409.
- رأي ستورات، ص 453.
- آلة الغزل (المغزل الآلي) (Spinnmaschine)، ص 392، 394، 395، 397، 401، 402، 410، 412، 413، 435، 437-439، 444، 452، 453، 458، 460، 468، 472، 581.
- التزامات (تسديد الديون) (Obligationen)، ص 50، 151.
- الإلحاد (Atheismus)، ص 16.
- ألمانيا (Deutschland)، ص 328، 395.
- نشوء القناة، ص 251.
- تحويل الفلاحين الاحرار الى اقان وخدم، ص 755.
- حرب الفلاحين، ص 251.
- طرد الفلاحين، ص 454، 760، 761.
- تطور الإنتاج الرأسمالي، ص 12، 15، 19.
- اختراع طاحونة الأشرطة في القرن السادس عشر، ص 451، 452.
- الطبقة العاملة، ص 19، 21.
- وضع العمال الصناعيين في بروسيا، ص 284.
- عمل الاطفال، ص 289.
- الاقتصاد السياسي في ألمانيا ومميزاته، ص 19، 21، 22.
- الإحصائيات الاجتماعية، ص 15.
- تناقض قامة الجندي، ص 253، 254.
- إمارات الدانوب (DonauFürstentümer)، ص 250، 253.
- الأمة (Nation)
- الأمم الحرة، ص 643.
- الأمم الصناعية، ص 662.
- ضرب جذور، الأمة، ص 253.
- تعلم الأمم من بعضها، ص 15.
- الأمراض الصناعية (علم) (Pathologie, industrielle)، ص 384، 385.
- أميركا (Amerika)
- تغذية عمال المناجم في أميركا الجنوبية، ص 598.
- الهند الغربية، ص 781، 787، 798.
- الزراعة والعبودية (الرق)، ص 282.
- (أنظر أيضاً: الولايات المتحدة الأميركية)

□ الإناث (عمل الإناث) (Frauenarbeit)، ص 272، 298، 307، 313-315، 415-417، 420، 421، 424-426، 485، 486، 490-492، 494-496، 508، 514، 522، 523، 526، 527، 552، 569، 570، 723-725.

□ الإنتاجية (القدرة الإنتاجية) (Produktivität (Produktivkraft)

(أنظر إنتاجية العمل (Arbeitsproduktivität)

□ إنتاجية العمل (Arbeitsproduktivität)، ص 54، 60، 386، 407، 408، 534، 551، 552، 583-587، 625، 626، 632-674، 654، 661.

- تأثيرها على كتلة المنتج، ص 61.
- تأثيرها على مقدار القيمة، ص 55، 60، 61، 68، 69.
- علاقتها بقيمة قوة العمل، ص 333-335، 338، 543-547، 581.
- ومقدار فائض القيمة، ص 543-547، 550.
- مقدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، ص 345، 349، 486، 634، 652، 793.
- إنتاجية العمل الاجتماعية بوصفها قدرة إنتاجية لرأس المال، ص 353، 354، 381، 386، 407، 538.
- القدرة الإنتاجية للعمل المتحد (الجماعي، الموحد)، ص 348-349.
- زيادة إنتاجية العمل، ص 333-340، 348، 429.
- طرائق رفع القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، ص 674.
- تضاؤل الإنتاجية، ص 550، 551.
- وتحسين أدوات العمل، ص 361.
- والآلات، ص 408، 409، 411-413، 425، 426.
- بوصفها العامل الأهم في تراكم رأس المال، ص 631-633، 650-653.

□ إنكلترا (England)

- المواطن الكلاسيكي للرأسمالية، ص 12، 254، 255، 677، 678، 679.
- آفاق تطور النظام الصناعي، ص 39.
- قوانين العمال، ص 286، 766، 767.
- التجارة الخارجية، ص 475-479، 482، 600، 680، 780، 781.
- السكان، ص 469، 470، 659، 671، 672، 678، 744.
- التشريعات الصناعية، ص 253، 254، 286-289، 292-320، 419، 513-519.
- تاريخ النظام النقدي فيها، ص 111-113، 157، 783.
- المقاييس والأوزان الإنكليزية في السوق العالمي، ص 34.
- نمو ثروتها، ص 678-681.
- الصناعة فيها، ص 437-442، 680.
- صناعة القطن، ص 458، 459، 472، 477-483.

- صناعة الورق، ص 402.
- مانيفاكورة الصوف، ص 400.
- تدهور حال النساجين اليدوين الإنكليز، ص 454.
- الأوراق النقدية المصرفية (Banknoten)، ص 141، 152-157، 160، 783.
- الأوليغاركية (الأوليغارشية) (Oligarchie)، ص 644، 752.
- أوضاع تغذية العامل (Nahrungszustand der Arbeiter)، ص 683-687، 708، 709.
- الإيراد (Revenue)، ص 592، 607، 614-618، 631.
- (أنظر أيضاً: الدخل (Einkommen))
- إيرلندا (Irland)، ص 266، 267، 505، 726-740، 785.
- إيطاليا (Italien)، ص 744، 748.

-ب-

- البخل (Geiz)، ص 615، 619، 620.
- البدو الرحل (Nomadenvölker)، ص 103.
- البرازيل (Brasilien)، ص 54، 55.
- البروتستانتية (Protestantismus)، ص 93، 292.
- ومبدأ السكان، ص 644، 645.
- البروليتاريا (Proletariat)، ص 20، 21، 621.
- مهمتها التاريخية، ص 22.
- تطور وعيها كطبقة، ص 39.
- الوعي النظري لدى الطبقة العاملة الألمانية، ص 21.
- كطبقة ثورية، ص 791.
- حفارة قبر البورجوازية، ص 791.
- رأي الاقتصاد الكلاسيكي بالبروليتاريا، ص 621.
- (أنظر أيضاً: العامل، الطبقة العاملة، ديكتاتورية البروليتاريا).
- البطالة (Arbeitslosigkeit)، ص 40، 454، 461-470، 567، 568، 579، 580، 599، 642، 662، 670، 671، 735.
- (أنظر أيضاً: جيش العمل الاحتياطي)
- بلجيكا (Belgien)، ص 293، 316، 327، 700، 701.
- البناء الفوقي (Überbau)
- القاعدة والبناء الفوقي، ص 96، 99، 379، 392، 393، 507، 643.
- البناء الفوقي - الحقوقي والسياسي، ص 96.
- البورصة (Börse)، ص 152، 206، 783.

□ البيئة الجغرافية (Geographisches Milieu)، ص 535-538.

-ت-

□ التاريخ (Geschichte)

- تقسيم الحقب ما قبل التاريخية، ص 195.
- بداية التاريخ البشري، ص 194.
- اختلاف التاريخ البشري عن التاريخ الطبيعي، ص 392، 393.
- رسم الخطوط الفاصلة بين الحقب التاريخية، ص 391.
- حقبان كبيرتان في التاريخ الاقتصادي، ص 38.
- تاريخ الحضارة (Kulturgeschichte)، ص 26.
- التأمين (Aussperrung)، ص 476، 570.
- التبادل (Austausch)، ص 70-100، 80، 102، 103، 118-121، 173-178، 372، 373.

- والشكل المعادل، ص 70، 72، 76، 80-82.
- تبادل المتوجات، ص 88، 89، 110، 120، 127، 164، 372.
- المقايضة (التبادل المباشر)، ص 102، 103، 126.
- رأي ريكاردو في التبادل، ص 90.
- رأي ساي، ص 178.

□ التبذير/التبديد (Verschwendung)

- عند السادة الإقطاعيين، ص 620، 622.
- عند الرأسماليين، ص 620، 621، 687.
- تبديد قوة العمل، ص 416، 486، 552.
- تبديد المواد، ص 351.
- (أنظر أيضاً: الاستنزاف (Raubbau))
- التبريرية (Apologetik)، ص 21، 128، 562، 574، 577، 581، 635، 637، 638، 668-669، 788، 792-793، 796-797.

- في نظرية التعويض (Kompensations theorie)، ص 461-465.
- في الدفاع عن نظام المصانع، ص 377.

□ التجارة (Handel)

- الخارجية، ص 667، 662.
- الداخلية، ص 662.
- التجارة الكبرى، ص 504.
- (أنظر أيضاً: التجارة العالمية، السوق العالمي)

- تجارة الاسمال (Lumpenhandel)، ص 487.
- التجارة الحرة (حرية التجارة) (Freihandel)، ص 21، 39، 75، 254، 298، 300، 308، 311، 490، 505، 562، 777.
- التجارة العالمية (Welthandel)، ص 156، 158، 161، 468، 469.
- تجارة المييد (sklavenhandle)، ص 281، 282، 418، 467، 564، 779، 780.
- في التراكم الأولي، ص 787، 788.
- تجديد (ايضاً إعادة) الإنتاج (Reproduktion)، ص 96، 155.
- ت. شروط وجود كل مجتمع، ص 591.
- ت. شروط الرأسمالي، ص 591-604.
- ت. البسيط، ص 591-604، 606، 607، 611-613، 641.
- ت. الموسع، ص 605-641، 647.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال)
- ت. الموسع في مختلف التشكيلات، ص 624، 625.
- التجسيد في إهاب شخص (شخصنة) (Personifikation)
- ت. المقولات الاقتصادية في إهاب أشخاص، ص 16، 177.
- ت. العلاقات الاقتصادية في إهاب أشخاص، ص 100، 128.
- التحالف المقدس (Heilige Allianz)، ص 20.
- التحريض ضد قانون الحبوب (Anti-Corn-Law-Agitation)، ص 308.
- التحريض في سبيل يوم عمل من 10 ساعات (Zehnstundenagitatio)، ص 238، 300، 301، 308.
- تحقيق السلع (Realisierung der Waren)، ص 100، 117، 118، 149.
- التحليل (Analyse)، ص 26، 49، 64، 65، 73، 74، 90، 94، 95، 228، 229، 335، 344، 561، 590، 607.
- ت. الأشكال الاقتصادية، ص 11، 12.
- ت. العلمي لأشكال الحياة البشرية، ص 89.
- (أنظر أيضاً: تحليل السلعة، القيمة، شكل القيمة)
- التخزين (Strumpfwirkere)، ص 684-686.
- إدخال الآلات فيها، ص 498.
- تشريعاتها الصناعية، ص 313.
- التداول السلعي (Warenzirkulation)، ص 126-132، 134-139، 144، 145، 148، 149، 161-179، 184.
- صيغة التداول البسيط، ص 161-167.
- ليس منبعاً لفائض القيمة، ص 171-179.

- النقد/ تداول (أو جريان النقد) (Geldumlauf)، ص 128-144، 161-167، 184.
- رأي سميث فيه، ص 137.
- التراكم الأولي (الابتدائي) لرأس المال (Ursprüngliche Akkumulation des Kapitals)، ص 453، 454، 594، 595، 610، 652، 653، 741-791.
- طرائقه، ص 742-761، 787، 788، 790.
- لحظته الرئيسية، ص 765، 766، 773، 779-785.
- التراكم (رصيد التراكم) (Akkumulationfonds)، ص 552، 617، 626، 629، 631، 636.
- تراكم رأس المال (Akkumulation des Kapitals)، ص 589، 590، 605، 612-614، 618-619.
- شروطه الضرورية، ص 605-609.
- ودرجة استغلال قوة العمل، ص 625-631.
- القانون العام للتراكم الرأسمالي، ص 641-642، 649، 674-675.
- رأي مالتوس في ت.، ص 605، 622.
- رأي جون ستيوارت ميل، ص 616.
- رأي ريكاردو، ص 615، 616، 642.
- رأي سميث، ص 615-617، 621، 642، 647، 648، 650.
- (أنظر أيضاً: تجديد (إعادة الإنتاج (Reproduktion)
- التربية (Erziehung)، ص 688.
- ربط العمل المنتج بالتعليم والرياضة، ص 507، 508.
- والتشريع الصناعي، ص 422-424، 506، 507، 512، 520، 521.
- في الشيوعية، ص 508، 512.
- رأي أوين، ص 317، 507، 508.
- رأي سميث في التعليم الشعبي، ص 384.
- الترف (Luxus)، ص 620، 621، 624.
- الترف/ إنتاج مواد الترف (Luxusproduktion)، ص 468.
- تركيز رأس المال (Konzentration des Kapitals)، ص 381، 498، 499، 501، 526، 528، 653-655، 679.
- تركيز وسائل الإنتاج (Konzentration des Produktionsmittel)، ص 348، 349، 376، 652، 789.
- تركيا (Türkei)، ص 155، 777.
- تسميات (أسماء) النقد (Geldnamen)، ص 114، 115.
- التشرد (المشردون) (Vagabundage).

- التشريعات ضد ت.، ص 762-765.
- التشريعات (Gesetzgebung)
 - حول عقود العمل، ص 182، 766، 767.
 - ضد المشردين، ص 762-765.
 - (أنظر أيضاً: التشريعات الصناعية)
 - التشريعات الدموية (Blutgesetzgebung)، ص 762-767.
 - تشريعات العمال (Arbeiterstatuten)، ص 286-289، 766-768.
 - تشريعات المصانع (Fabrikgesetzgebung)، ص 12، 242، 253، 439، 440، 450، 504، 525، 526.
 - كتشريع استثنائي، ص 315، 316.
 - تعميم ت. على كل الفروع الصناعية، ص 498، 499.
 - تسارع انحطاط المعلم الحرفي الصغير، ص 501.
 - مواد التربية والتعليم، ص 422-424، 506، 507، 512، 520، 521.
 - المواد المتعلقة بالصحة، ص 505، 506.
 - في إنكلترا، ص 15، 253، 254، 286، 287، 289-292، 320-329، 419، 513-519.
 - في فرنسا، ص 293-295، 317، 318.
 - في النمسا، ص 293.
 - في سويسرا، ص 293، 527.
 - في الولايات المتحدة، ص 287.
 - التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية (Gesellschaftsformationen, ökonomische)، ص 95، 183، 184.
 - تطورها كصيرورة طبيعية، ص 15، 16.
 - دور وسائل العمل في تحديدها، ص 194، 195.
 - تقسيم العمل في مختلف التشكيلات، ص 377-380.
 - تمييز التشكيلات على أساس شكل العمل الفانض، ص 231، 249-253.
 - تصدير رأس المال (Kapitalexport)، ص 639.
 - التضاد (الأضداد) (Gegensatz (Gegensätze)، ص 82، 119، 455، 587.
 - بين القيمة الاستعمالية والقيمة، ص 75، 76، 102، 119، 128.
 - بين السلعة والنقد، ص 102، 152.
 - بين العمل الفكري واليدوي، ص 531.
 - بين المدينة والريف، ص 373، 528، 529.
 - بين الطبقات، ص 20.

- وحدة وصراع الأضداد، ص 127، 129.
- التطور بالمعنى السوسيولوجي (Entwicklung im soziologischen Sinn)، ص 12، 15، 26.
- التعاون (Kooperation)، ص 341-343، 344، 345-355، 359، 365، 407، 483، 652.
- ت. البسيط، ص 353-357، 366، 367، 381، 382، 399، 400، 497.
- الشكل الأساسي للإنتاج الرأسمالي، ص 355.
- التعليم البوليتكنيكي (Polytechnische Bildung)، ص 506-508، 512، 513.
- التعميم الاجتماعي للعمل (إسباغ الطابع الاجتماعي على العمل) (Vergesellschaftung der Arbeit)، ص 790، 791.
- تقسيم العمل (Arbeitsteilung).
- تاريخياً، ص 89، 371، 377-380، 386-388، 468، 509، 511.
- العفوي، ص 92، 121، 372.
- العام والخاص والمفرد، ص 371، 372.
- في المانيفاكتورة، ص 356-386، 390، 399-401، 403، 442، 508، 509.
- في المصنع، ص 56، 57، 400، 401، 407، 442-445، 508.
- في الورشة، ص 377، 378، 388، 453.
- حسب المناطق، ص 374.
- العالمي، ص 475.
- خافض لقيمة قوة العمل، ص 371، 454.
- فكري ويدوي، ص 446، 531.
- نقض تقسيم العمل القديم، ص 512.
- والإنتاج السلعي، ص 56، 57، 120-122، 184، 371-373.
- أساسه الطبيعي، ص 536.
- رأي بيتي فيه، ص 362، 386.
- رأي أفلاطون، ص 387، 388.
- رأي سميث، ص 369، 375، 383، 384، 386.
- تكاليف الإنتاج (Produktionskosten)، ص 560.
- التكنولوجيا (Technologie)، ص 54، 501، 510، 512، 528.
- تاريخ ت.، ص 392، 393.
- التكنيك (التقنية) (Technik)، ص 328، 334، 358، 381، 396، 442، 456، 474، 486، 631، 632.
- (أنظر أيضاً: الآلة، الآلات)

- التلغراف (Telegraphie)، ص 502.
- تمركز رأس المال ((Zentralisation des Kapitals)، ص 654-658، 679، 790، 791، 801.
- التناحرات (Antagonismen)، ص 12، 150، 309، 635.
- في نمط الإنتاج الرأسمالي، ص 21، 352، 465، 555، 675، 687، 701، 702.
- بين المستغلين والمستغلين، ص 350.
- التناقض (التناقضات) (Widersprüche)، ص 128، 151، 152، 324، 325، 429، 430، 465، 558، 561، 587.
- منهج حل التناقضات، ص 512.
- عند هيفل، ص 623.
- في تبادل السلع، ص 118.
- ت. الإنتاج الرأسمالي، ص 511، 512، 526.
- في حركة الأجسام، ص 118، 119.
- التنسك (Askese)، ص 620.
- التنوير (Aufklärung)، ص 106.
- التوزيع (Distribution)، ص 93.
- (أنظر: التوزيع (Verteilung))
- التوفير (الاقتصاد في) (Sparsamkeit)، ص 210، 620، 621.
- رأي مالتوس، ص 615.
- (أنظر أيضاً: الاقتصاد)

-ث-

- الثروة (Reichtum)، ص 49، 50، 57، 58، 60، 147، 152.
- اقتران الطبيعة والعمل، ص 58.
- منابع الثروة، ص 530.
- النقد بوصفه التعبير الاجتماعي عن ث.، ص 144، 145.
- النقد بوصفه الممثل الشامل للثروة المادية، ص 147، 157، 158.
- الثورة (Revolution)
- لا تتحقق بالتشريعات، ص 778.
- والطبقة العاملة، ص 15، 16، 22.
- ونظام المصانع، ص 526.
- بوسائل سلمية وقانونية، ص 40.

- ثورة عام 1848، ص 21.
- (أنظر أيضاً: فرنسا)
- الثورة الاشتراكية (Revolution Sozialistische) ص 512، 526، 790، 791.
- الثورة الصناعية (Industrielle Revolution)، ص 315، 392، 393، 395، 396، 404، 405، 416، 452، 453، 494-504.

ج-

- جاوه (Java)، ص 413.
- الجدول الاقتصادي (للفيزيوقراطيين) (Tableau économique)، ص 617.
- الجزية (Tribut)، ص 177، 625.
- الجوباجية (Jobagie)، ص 252.
- جيش الصناعة الاحتياطي (Reseverarmee, industrielle)، ص 512، 526، 527، 657-675.
- والعمل الموسمي، ص 502.
- (أنظر أيضاً: فيض السكان النسبي (Übervölkerung, relative)
- جيش العمال، قيد الخدمة (Arbeiterarmee, aktive)، ص 666، 668، 672-674.

ح-

- الحدادون (Schmiede)، ص 269، 271.
- الحرب (Krieg).
- الخدمة العسكرية تعجل خراب العوام الرومان، ص 755.
- الخدمة العسكرية تعجل خراب الفلاح الألماني الحر، ص 755.
- حرب الثلاثين عاماً (Dreissigjähriger Krieg)، ص 732، 760، 767.
- حرب الفلاحين (Bauernkrieg)، ص 251.
- الحرب المناهضة لليعاقبة (Antijakobinerkrieg)، ص 629، 703، 779.
- الحرفة اليدوية (Handwert)، ص 341، 354-360، 366، 388-390، 392-393، 483-485، 497، 498، 509، 514، 518، 533، 652، 672، 777، 782، 791.
- تأثير الآلات على الحرفة اليدوية، ص 471، 474-475.
- الحرية (Freiheit)، ص 82، 189، 190.
- والضرورة، ص 117، 118.
- حرية رأس المال، ص 295، 377، 700.
- كبت الحرية الفردية، ص 528، 529.
- وهم الحرية، ص 562.

□ الحق (الحقوق) (Recht)

- العلاقات الحقوقية في الإنتاج السلمي، ص 99.
- أول حقوق الإنسان عند رأس المال - استغلال قوة العمل، ص 309، 329، 419.
- الحق البورجوازي، ص 190، 249، 562، 563، 643، 690.
- حقوق ملكية الرأسمالي، ص 599، 609-611، 613.
- ح. العمل، ص 318.
- (أنظر أيضاً: المحاكم، المساواة)

□ الحماية (نظام الحماية) (Protektionssystem)، ص 587-588، 777، 779، 784، 785.

□ الحوادث (Unfälle)، ص 449، 450، 505، 523-525.

□ الحياة الاجتماعية (Gesellschaftliches Leben)

- الطابع التاريخي لإشكالها، ص 90.
- أساسها، ص 195.

-خ-

□ الخبازة/المخابز (Bäckerei)، ص 263، 282، 499.

- تشريعاتها، ص 313، 314.

- تنافس أرباب المخابز، ص 572.

- العمل المفرط فيها، ص 264-267.

□ التخزين/تكوين التخزين (Vorratbildung)، ص 615.

□ خصوبة الأرض (Bodenfruchtbarkeit)، ص 528-530، 535، 536، 550، 650، 706.

-د-

□ الدانتيل (صناعة الدانتيل) (Spitzenfabrikation)

- الاستغلال المفرط فيها، ص 258، 259.

- الوضع الصحي للعمال، ص 490.

- العمل المنزلي الحديث، ص 490-492.

- مدارس الدانتيل، ص 492، 493.

- نظام مقايضة العمل بالسلع، ص 493.

- العمل الإضافي، ص 569.

- التشريعات الصناعية، ص 313، 500، 501.

- التداول فيها، ص 498.

- الدخل (Einkommen)، ص 678-681، 728، 730.
 - د. العامل، ص 468.
 - د. أسرة العامل، ص 566، 567، 700.
 - توزيع الدخل القومي، ص 611.
- ضريبة الدخل (Einkommensteuer)، ص 728.
- الدورة الصناعية الكبرى (Industrieller Zyklus)، ص 20، 28، 502، 648، 663، 666.
 - ووضِع العمال، ص 476-483.
 - والسكان، ص 661-662، 666، 670.
 - طابعها الدوري، ص 40، 662، 666.
- (أنظر أيضاً: الأزمات (Krisen))
- الدوغمائية (Dogmatismus)، ص 616.
- الدول المتمدنة (الحضارية) (Kulturstaaen)، ص 16.
- الدولة، سلطة الدولة (Staat, Staatsmacht)، ص 286-288، 384، 587، 779.
 - تدخل الدولة في نظام المصانع، ص 419.
 - رقابة الدولة على رأس المال، ص 515.
 - معونات الدولة، ص 328.
- (أنظر أيضاً: تشريعات المصانع)
- نظام مديونية الدولة (Staatsschuldensystem)، ص 779، 782-785، 801.
- دولة الإنكا (Inkastaat)، ص 102.
- الديالكتيك (Dialektik)
 - المنهج د.، ص 25-27.
 - د. هيغل - «التناقض» منبع كل ديالكتيك، ص 623.
 - د. نقدي وثورى، ص 28.
 - قانون التحوّل الكمي إلى نوعي، ص 327.
- ديكتاتورية البروليتاريا (Diktatur des Proletariats)، ص 22، 512، 790، 791.
- الدين (Religion)، ص 86، 93، 94، 96، 280، 644-646، 649، 741، 772، 773.
 - تاريخه، ص 393.

-ذ-

- الذهب (Gold)، ص 144، 145، 158، 159.
- كسلعة مُعادِل خاص، ص 109.

- سلعة نقدية، ص 109، 114، 118، 119.
- علاقة القيمة بين الذهب والفضة، ص 111، 112، 157.
- تأثير تغير قيمته على وظيفته كتقد، ص 113.
- التربع من النقد، ص 157، 159.
- (أنظر أيضاً: النقد (Geld))

-ر-

- رابطة معارضة قانون الحبوب (Anti-korngesetz-Liga)، ص 21.
- رأس المال (Kapital)
 - كقيمة تنمي ذاتها بذاتها، ص 329.
 - كعلاقة اجتماعية، ص 532، 794.
 - تاريخه، ص 161، 777، 778.
 - شروط وجوده التاريخية، ص 184.
 - النقد بوصفه أول أشكال تجليه، ص 161.
 - الصيغة العامة لرأس المال، ص 161-170.
 - تناقضات الصيغة العامة، ص 170-181.
 - تداوله، ص 197، 589، 590.
 - تركيبه، ص 640.
 - تركيب ر. الثابت، ص 214-222، 223، 224-229، 235، 324، 325، 631، 632، 638.
 - تركيب ر. المتغير، ص 214-222، 223، 224-235، 321، 324، 325، 593، 594، 631، 638.
 - تركيبه القيمي، ص 640، 651.
 - تركيبه التكنيكي، ص 640، 650، 651، 653، 656.
 - تركيبه العضوي، ص 225، 229، 324، 344، 380-381، 466، 467، 473، 640، 641، 651، 657-660، 665.
 - تركيب رأس المال الكلي في فرع صناعي واحد، ص 640، 641.
 - تركيب رأس المال الاجتماعي لبلد من البلدان، ص 640، 641.
 - رأسمال التجارة، ص 178، 179، 533.
 - رأسمال التاجر، ص 161، 170، 380، 778.
 - رأس المال الربوي، ص 161، 178، 179، 533، 619، 778.
 - ر. الصناعي، ص 170، 778.
 - ر. الحامل للفائدة الربوية، ص 152، 170، 179.

- رأي جيمس ميل، ص 169، 200، 201.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال، تركيز رأس المال، تمرکز رأس المال)
- «رأس المال» كتاب كارل ماركس «Kapital Das»
- المنهج الديالكتيكي فيه، ص 25-27.
- طريقة ماركس في الاقتباس، ص 34، 35، 38، 41، 42.
- موقف الطبقة العاملة منه، ص 15، 16، 20-22، 31، 39، 40.
- موقف البورجوازية منه، ص 16، 19-25، 28، 42-46.
- رأسمال التجارة (Handelskapital)، ص 178، 179، 533.
- رأس المال الربوي (Wucherkapital)، ص 161، 178، 179، 533، 619، 778.
- رأي لوثر، ص 619.
- الرأسمالي (Kapitalist)
- رأسمال في إهاب شخص، ص 168، 247، 326، 327، 618.
- وظيفته، ص 199، 200، 210، 326-328، 350-352، 618.
- اختلافه عن المكتنز، ص 168.
- منشأ الرأسمالي الصناعي، ص 777-778.
- رئيس العمال (Vorarbeiter)، ص 443، 577.
- الربح (Profit)، ص 38، 243، 474، 476، 477، 589، 617، 648، 657، 788.
- جيمس ميل حول منشأ الربح، ص 539-541.
- الربح (المكسب) التجاري (Handelsgewinn)، ص 589.
- رثة، البروليتاريا الرثة (Lumpenproletariat)، ص 673.
- رجال الشلن الصغير (Little shilling men)، ص 247.
- الرصيد الاحتياطي (Reservefonds)، ص 252، 592.
- رصيد الإنتاج (Produktionsfonds)، ص 606.
- رصيد (صندوق) العمل (Arbeitsfonds)، ص 593، 594، 636-639، 641.
- رموز القيمة (Wertzeichen)، ص 217.
- روسيا (Russland)، ص 252، 585، 751.
- روما (Rom)، ص 96، 114، 154، 176، 177، 304، 754، 755.
- رومانيا (Rumanien)، ص 250-253.
- الري/تنظيم (شق القنوات) (Wasserreglung (Kanalisation)، ص 537.
- الريع (Rente)، ص 38، 243، 554، 617، 625.
- تحول الريع الطبيعي (العيني) إلى ريع نقدي، ص 154، 155.
- الريع العقاري، ص 155، 532، 589، 695، 722، 738، 739، 755، 771، 773.

- الريع العقاري في المدن، ص 689.
- رأي الفيزيوقراطيين في الريع العقاري، ص 97.
- الريعون (Rentner)، ص 783.

-ز-

- الزراعة (Agrikultur)، ص 194، 196، 453، 454، 630، 671، 672، 705، 706، 777-770.
- والصناعة الكبرى، ص 527-530، 776-777.
- استخدام الآلات في ز، ص 396، 397، 527، 528، 706.
- تطبيق العلم في ز، ص 528.
- التعاون في ز، ص 347، 348.
- زمر العمل (نظام) (Gangsystem)، ص 421، 722-726.

-س-

- السبب والنتيجة (Ursache und Wirkung)، ص 662، 664.
- السخرة (اليونية) (Peonage)، ص 182.
- السخرة (عمل السخرة) (Fronarbeit)، ص 91، 250-253، 562، 593، 594، 760.
- السعر/تغير السعر (Preiswechsel)، ص 114، 131، 132، 180، 181، 377، 560، 648، 649.
- السعر (شكل السعر أو الشكل السعري) (Preis/Preisform)، ص 76، 84، 90، 100-110، 116، 117، 617، 651.
- والقيمة، ص 117، 172، 173، 175، 180، 234.
- ومقدار القيمة، ص 117، 172.
- سعر السوق، ص 180، 181، 366، 557، 560.
- السعر الوسطي، ص 180، 181، 234.
- شكل السعر الخيالي، ص 117.
- (أنظر أيضاً: النقد، شكل القيمة)
- سعر الصرف (للمعاملات) (Wechselkurs)، ص 158-160.
- رأي ريكاردو، ص 158.
- السفسطائيون (Sophistik)، ص 21، 25.
- السكان (Bevöblkerung)
- قوانين السكان، ص 26، 648، 649، 660.
- العدد والكثافة، ص 373.

- السكان: فيض السكان النسبي (Übervölkerung, relative)، ص 283، 284، 416، 459، 475، 657-670، 674، 675، 691، 732، 733، 736، 796، 801.
- أشكال وجوده المختلفة، ص 670-673.
 - نتيجة الاستخدام الرأسمالي للآلات، ص 429، 430، 454، 551.
 - والدورة الصناعية الكبرى، ص 661-663، 666، 670.
 - ف. في الزراعة، ص 667، 720-722، 725، 732.
 - رأي ريكاردو، ص 455، 660.
- (أنظر أيضاً: البطالة، الجيش الاحتياطي)
- السكن/ظروف السكن (Wohnungsverhältnisse)، ص 488، 603، 683.
- لعامل المدينة، ص 686-693، 698.
 - في مناطق المناجم، ص 695-697.
 - في الريف، ص 710-721، 734.
- سكك الحديد (Eisenbahnen)، ص 157، 405، 586، 656، 661، 667، 693، 801.
- المراقبة والحوادث، ص 267، 268.
 - والعمل الموسمي، ص 502.
- السلعة (Ware)، ص 128، 147.
- تحليل السلعة، ص 11، 49، 85، 95، 184، 213.
 - نتاج العمل الخاص، الذاتي المستقل، ص 57، 87.
 - طابعها المزدوج، ص 49-53، 55-62، 74، 75، 85، 87، 100.
 - ازدواجها إلى سلعة ونقد، ص 102، 109، 119.
 - طابعها الصنمي (الفيتشي)، ص 85-98، 108.
- السوق (Markt)
- نشوء السوق الداخلي، ص 773-777.
 - (أنظر أيضاً: سوق السلع، سوق العمل، السوق العالمي).
- قضية السوق (Marktproblem)، ص 40، 90.
- السوق العالمي (Weltmarkt)، ص 156-159، 161، 375، 405، 474-477، 479، 503، 584، 587، 627، 662، 744، 788، 790.
- الأوزان والمقاييس الإنكليزية في س.، ص 34.
 - إغراق الأسواق العالمية، ص 457، 476.
- سوق العمل (Arbeitsmarkt)، ص 161، 181-184، 188-190، 199، 282-284، 319، 320، 323، 417-419، 559، 571، 577، 599، 641، 657، 658، 660، 661، 665-671، 796، 797، 800-802.

- كفرع خاص من سوق السلع، ص 183.
- تأثير الآلات عليها، ص 419.
- سوق النقد (Geldmarkt)، ص 161.
- السويد (Schweden)، ص 752.
- سويسرا (Schweiz)
- تشريع المصانع، ص 293، 527.
- صناعة الساعات، ص 363.
- السياسة والاقتصاد (Politik und Ökonomie)، ص 96.

-ش-

- الشارتيون (Chartisten)، ص 300، 302.
- شدة العمل (Arbeitsintensität)، ص 431-440، 547، 548، 551، 552، 576، 577.
- الدرجة الاعتيادية، ص 210، 534.
- الوسطية، ص 573، 584، 587.
- الفروق الوطنية، ص 548، 584، 587.
- شركة الهند الشرقية (Östindische Kompanie)، ص 477، 780، 781.
- تأثيرها، ص 780، 781.
- شركات التأمين (Versicherungsgesellschaften)، ص 218.
- الشركات المساهمة (Aktiengesellschaften)، ص 656، 679، 783.
- بوصفها رأسمالياً جماعياً متحداً، ص 353.
- أشكالها الأولية السابقة، ص 328.
- شروط الإنتاج (Produktionsbedingungen)، ص 217.
- ش. المعطاة اجتماعياً، ص 203.
- ش. الاجتماعية الوسطية، ص 204.
- شكل السلعة (الشكل السلمي) (Warenform)، ص 117.
- شكل الإنتاج الأعم والأكثر تطوراً، ص 97.
- شكل القيمة (Wertform)، ص 11، 12، 55، 62-84، 95، 103، 105.
- تحليل شكل القيمة، ص 64، 65، 73، 74.
- تطور شكل القيمة، ص 62، 76.
- شكل القيمة، البسيط، ص 63 - 77.
- شكل القيمة، النسبي، ص 63-71، 76، 78، 81، 101.
- شكل القيمة، المُعَادِل، ص 63، 64، 76، 78، 81، 82، 106، 107.

- شكل المُعادل العام، ص 81-85، 103.
- ثلاث مميزات للشكل المُعادل، ص 70-73.
- شكل القيمة، الكلي أو الموسع، ص 76-79.
- شكل القيمة، العام، ص 79-85.
- شكل القيمة، النقدي، ص 11، 12، 62، 73، 83-85، 103، 110.
- رأي أرسطو، ص 73، 74.
- رأي بايلي، ص 64.
- الشكل والمحتوى (Form und Inhalt)، ص 50، 94، 95، 351، 609.
- الشكل المُعادل (Äquivalentform)
- (أنظر أيضاً: شكل القيمة Wertform)
- الشكل النقدي (شكل النقد) (Geldform)، ص 11، 12، 62، 73، 83-85، 90، 103، 104، 611.
- (أنظر أيضاً: شكل القيمة Wertform)
- الشيوعية (Kommunismus)
- علاقات الإنتاج، ص 92-94.
- الملكية في ش.، ص 92، 93، 791.
- الأساس المادي، ص 94.
- الآلات في ش.، ص 414.
- العمل في ش.، ص 92، 93.
- العمل الضروري في ش.، ص 552.
- وقت العمل في ش.، ص 93.
- تنظيم العمل الاجتماعي في ش.، ص 377، 386.
- التوزيع في ش.، ص 93.
- التربية والتعليم في ش.، ص 508، 512.
- إتساع حرية الإنسان، ص 92.
- التطور الحر الأكمل لكل فرد، ص 618.
- ص-
- الصراع الطبقي (Klassenkampf)، ص 20-22.
- في الحقبة القديمة، ص 149، 150.
- بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، ص 316، 451.
- ص. العمال لتقليص يوم العمل، ص 249، 266، 294، 299، 309، 312، 313، 319، 320، 432.

- تطوره بتطور تراكم رأس المال، ص 683.
- حركة البروليتاريا الزراعية الإنكليزية، ص 267.
- صقلية (Sizilien)، ص 537.
- صناعة الأجر (Ziegelei)، ص 487، 488.
- صناعة التعمدين (Metallurgie)، ص 368.
- صناعة الجوارب (Strumpfwirkerei)، ص 684-686.
- إدخال الآلات فيها، ص 498.
- تشريعاتها الصناعية، ص 313.
- صناعة الحرير (Seidenindustrie)، ص 357.
- عدد العاملين فيها، ص 470-473، 659.
- عمل الأطفال فيها، ص 309، 310، 487.
- التشريعات الصناعية، ص 295.
- صناعة الزجاج (Glasmacherei)، ص 280، 367، 368، 459.
- نظام المناوبة، ص 274، 275، 278، 279.
- تشريعاتها الصناعية، ص 316، 516، 517.
- صناعة الفخار (Töpferei)
- وضع العمال، ص 260، 261، 282.
- عمل الأطفال، ص 259، 260.
- الأجور بالقطعة، ص 578.
- التشريعات الصناعية، ص 313، 499، 500، 506.
- صناعة القبعات (Putzmacherei)، ص 269، 270.
- صناعة القطن (Baumwollindustrie)، ص 282-286، 306، 311-316، 388، 400، 413، 441-444، 459-466، 468-600، 603-665، 684.
- عدد العاملين فيها، ص 458، 470، 472-474، 659.
- وضع عمالها 311، 312، 477-483.
- نظام المناوبة فيها، ص 272.
- التشريعات الصناعية، ص 284، 295.
- الأزمات في صناعة القطن، ص 256، 416، 417، 449، 457-459، 477، 479، 599-602.
- والعبودية (الرق)، ص 467.
- الصناعة الكبرى (Industrie, grosse)
- والآلات، ص 391-530.
- نقطة انطلاقها، ص 391، 403، 416.

- قاعدتها التكنيكية ثورية، ص 510-511.
- وتقسيم العمل، ص 508، 511.
- والزراعة، ص 527-530، 776، 777.
- انتقال المانيفاكتورة والصناعة المنزلية الحديثة إلى صناعة كبرى، ص 494-504.
- صناعة الكتان (Flachisndustrie)
 - عدد العاملين فيها، ص 470، 473.
 - العمل في مغازل الكتان، ص 242.
 - الحوادث في ص. إيرلندا، ص 505.
 - التشريعات الخاصة بها، ص 295.
- صناعة المعادن (Metallindustrie)، ص 486، 499.
 - عدد العاملين فيها، ص 470.
 - نظام المناوبة فيها، ص 272-278.
- صناعة الورق (Papierfabrikation)، ص 358، 364، 368، 402.
 - نظام المناوبة فيها، ص 274، 275.
- الصنمية (الطابع الصنمي) (Fetischcharakter)
 - (أنظر: السلعة، النقد)
- الصوف/تصدير الصوف (Wollausfuhr)، ص 475.
- الصوف/صناعة الصوف (Wollindustrie)، ص 374، 400، 444، 633.
 - عدد العاملين، ص 470-473، 659.
 - الحدّ من عمل الأطفال، ص 415.
 - التشريعات الصناعية، ص 295.
- الصيد (Jagd)
 - أول شكل للتعاون، ص 353، 354.
 - الصناعة الاستخراجية، ص 106.
- الصين (China)، ص 85، 145، 627، 758، 779.
 - صناعة الورق في الصين، ص 402.

-ض-

- الضرائب (Steuern)، ص 155، 544، 587.
- التحول من الدفع العيني إلى الدفع النقدي، ص 154، 155، 760.
- النظام الضريبي، ص 779-785.
- ضفر القش (Strohflechtere)
 - عمل منزلي حديث، ص 490، 492، 493.

- مدارس ضمفر القش، ص 493.

-ط-

- الطاحونة (الدولاب) (Mühle)، ص 639.
- طاحونة صنع الأشرطة (Bandmühle)، ص 451، 452.
- طاحونة الحبوب، ص 368.
- الدولاب المائي، ص 368، 398، 430.
- الطاحونة الهوائية، ص 395.
- الطاعون (Pest)، ص 731.
- الطبقات (Klassen)
- إلغاء الطبقات، ص 22.
- الطبقة الوسطى، ص 673، 688، 784، 791.
- (أنظر أيضاً: الطبقة العاملة، البروليتاريا، الفلاحون، البورجوازية)
- الطبقة العاملة (Arbeiterklasse)
- ورأس المال، ص 312، 313، 328، 430، 432، 593، 608.
- تجديد إنتاجهم، ص 597-599، 607.
- والثورة، ص 15، 16، 512، 790، 791.
- في ألمانيا، ص 19، 21.
- في إنكلترا، ص 15، 302، 316، 317.
- (أنظر أيضاً: البروليتاريا، الصراع الطبقي)
- الطبيعة (Natur)
- والعمل، ص 57، 58، 192، 193.
- والإنسان، ص 57، 85، 93، 192، 193، 198، 199، 465، 528، 531، 631.
- القوى (القدرات) الطبيعية لإنتاجية العمل، ص 54، 407-409، 411، 652.
- الشروط الطبيعية لإنتاجية العمل، ص 535-538.
- طرد الفلاحين (الاستيلاء على الأراضي) (Bauernlegen)، ص 454، 760، 761.
- الطغمة المالية (Bankokratie)، ص 752، 783.
- الطوائف المنفلقة (في الهند) (Kasten)، ص 359، 360، 388، 389.

-ع-

- العام، الخاص، المفرد (Allgemeines, Besonderes, Einzelnes)، ص 371، 372.
- (أنظر أيضاً: الكلّي، الجزئي، الواحد).

□ العامل (Arbeiter)

- حر بمعنى مزدوج، ص 183، 742.
- نشوء العامل المأجور، ص 183، 184، 354، 742، 743، 766، 788، 789.
- علاقات تبعية، ص 599، 603، 641-646، 796-798.
- نمو أعداد العمال المأجورين، ص 416، 417، 641-644.
- وتقسيم العمل، ص 369، 370، 377، 381-384، 508، 509، 511، 512.
- كملحق للآلة، ص 445-447، 528، 674.
- عامل المصنع، ص 441-448، 472، 473.
- انقسامه إلى عامل فكري وعامل جسدي، ص 381-384.
- (أنظر أيضاً: العامل الزراعي، البروليتاريا، تغذية العامل، أوضاع سكن العمال)

□ العامل الريفي (Landarbeiter)

(أنظر أيضاً: العامل الزراعي (Agrikulturarbeiter))

- العامل الزراعي (Agrikulturarbeiter)، ص 190، 267، 283-285، 290، 291، 467، 745.

- وضع العامل الزراعي، ص 528-529، 684-685، 701-722، 733-736، 748، 755.

- أجوره، ص 580، 628، 629، 667، 672.
- الهجرة إلى المدن، ص 671، 672، 721.
- عدد العمال الزراعيين، ص 470.

- العبودية (الرق) (Skläverei)، ص 74، 104، 182، 210، 211، 318، 352، 354، 467، 564، 624، 755، 787، 795، 798.

- كشكل من العمل الفائض، ص 231، 250، 562.
- أدوات العمل في ع.، ص 210، 211.
- تعاطف المحافظين (التوري)، مع ع.، ص 270، 758.
- أرسطو حول عمل العبيد، ص 96.

□ العرب (Arabien)، ص 250.

- العربات، مانيفاكاتورة صانعتها (Kutschenmanufaktur)، ص 356، 357.

- العرض والطلب (Angebot und Nachfrage)، ص 299، 323، 560، 641، 657، 658، 660، 661، 665، 667-671.

- قانون العرض والطلب، ص 463، 666-670، 735، 765، 796-798، 800.

- العزوبة (للكهنة) (Zölibat)، ص 644، 645، 676.

□ العقوبات (Strafen)

- على العامل الصناعي، ص 447-449.

- العلاقات (Verhältnisse)
 - العلاقات الاجتماعية في أوروبا القرن الوسطى، ص 91، 92.
 - تجسد العلاقات الاقتصادية في إهاب أشخاص (شخصنة) ، ص 100.
- علاقات الإنتاج (Produktionsverhältnisse)، ص 90، 95
 - في العصور القديمة (Antike)، ص 93.
 - في الإنتاج السلمي، ص 93.
 - ع. الرأسمالية، ص 675.
 - ع. الشيوعية، ص 92، 93.
- العلم (Wissenschaft)، ص 11، 31.
 - مناهج البحث العلمي، ص 12.
 - الثورة في اللغة الاختصاصية للعلم، ص 37.
 - الحاجة إلى مصطلحات تقنية، ص 231.
 - كقدرة إنتاجية للعمل، ص 54، 382، 407، 408، 631، 632، 636، 652.
 - بوصفه قدرة قائمة بذاتها في عملية العمل، ص 674.
 - التطبيق الواعي للتكنولوجيا في الزراعة، ص 528.
 - زجه في خدمة رأس المال، ص 382، 383، 407، 408، 460.
 - (أنظر أيضاً: العلوم الطبيعية)
- علم الادارة (Kameralwissenschaft)، ص 19.
- علم الفلك (Astronomie)، ص 537.
- العلوم الطبيعية (Naturwissenschaft)
 - تطبيقها الواعي، ص 407، 485، 510.
 - المقاييس والأوزان المترية في الطبيعة، ص 34.
- العمال الجوّالون (Wanderarbeiter)، ص 693، 694.
- العمل (Arbeit)
 - كضرورة أزلية فرضتها الطبيعة، ص 57، 198، 199.
 - كعملية بين الإنسان والطبيعة، ص 192، 193.
 - الطابع الاجتماعي للعمل، ص 73، 86-90، 109، 201.
 - التعميم الاجتماعي المباشر للعمل، ص 92، 407.
 - طابعه المزدوج، ص 56-61، 65، 72-74، 85، 87، 94، 95، 214-216، 563.
 - العمل المجرد، ص 52-53، 58-62، 65-67، 72، 73، 81، 88، 90، 93، 94، 563.
 - العمل الملموس (النافع) ، ص 52-62، 65، 72، 73، 85، 94، 209، 215.

- العمل الحي، ص 197، 198، 207-209، 228، 247، 329، 635.
- العمل الميت (عمل الماضي)، ص 197-198، 207-209، 228، 247، 329، 635.
- العمل المنتج، ص 196، 215، 221، 531، 532، 614-616.
- العمل غير المنتج، ص 469، 470، 614-616.
- بوصفه جوهر القيمة، ص 53، 55، 60، 65، 74، 559.
- العمل ذاته لا يملك قيمة، ص 559، 561.
- العمل الاجتماعي الوسيط والبسيط، ص 53، 59، 187، 204، 211-213.
- العمل المعقد (الماهر، المكثف)، ص 59، 211-213، 327، 360.
- العمل الخاص، ص 73، 87-90، 93، 109.
- العمل الفكري والعمل اليدوي، ص 446، 531.
- رأي بيتي في العمل، ص 58.
- رأي ريكاردو، ص 219.
- رأي سميث، ص 641.
- (أنظر كذلك: عمل السخرة والعمل الفائض (Fronarbeit, Mehrarbeit)
- عمل الأطفال (Kinderarbeit)، ص 241-242، 256-263، 272-279، 283، 284، 289، 415-425، 461، 485-488، 490-493، 496، 501-499، 504، 508، 509، 514، 517-521، 526، 527، 551، 552، 671، 722-726، 785، 786.
- القوانين الناظمة، ص 294-299، 303، 304، 309-312، 419، 422-424.
- في القرن (السابع عشر)، ص 289، 290.
- العمل الفائض (Mehrarbeit)، ص 231-236، 244-263، 278، 331-336، 532، 534-538، 553-556، 562، 608.
- في الحقبة القديمة، ص 250.
- في العبودية (الرق)، ص 231، 250، 562، 564.
- في الإقطاع، ص 250-252، 562، 593، 594.
- العمل المأجور: شكل من العمل الفائض، ص 231، 562.
- في وقت الأزمات، ص 255، 256.
- العمل الليلي (Nachtarbeit)، ص 271-279، 329، 487، 501.
- العمل المأجور (Lohnarbeit)، ص 96، 184، 231، 562، 564، 800.
- العمل المفرط/الإضافي (وقت العمل الإضافي) (Überarbeit (Überzeit)، ص 267، 268، 487، 501، 502، 568، 569، 572، 573، 575، 578، 665.
- العمل المنزلي (Hausarbeit)، ص 92، 316، 458، 513، 514، 516، 629، 733، 760، 775-777.

- العمل المنزلي الحديث، ص 485-497، 502، 526، 527، 533، 577، 672.
- العمل الموسمي (Saisonarbeit)، ص 502-504.
- العملة المعدنية (Münze)، ص 138-143.
- عملية الإنتاج (Produktionsprozess)
- ع. السلعة كوحدة لعملية العمل وعملية تكوين القيمة، ص 201، 211.
- ع. الرأسمالية كوحدة لعملية العمل وعملية إنماء القيمة، ص 211.
- عملية إنماء القيمة ذاتياً (Verwertungsprozess, selbst)، ص 200-213، 223، 329، 351، 454، 556.
- دور الآلات في ع.، ص 408.
- عملية العمل (Arbeitsprozess)، ص 192-204، 209، 214-224، 531.
- عناصرها البسيطة، ص 193-198.
- دور الإنسان فيها، ص 192-195.
- دور الرأسمالي فيها، ص 199، 200، 210.
- العنف (Gewalt)
- دوره في التاريخ، ص 742.
- قدرته الاقتصادية، ص 779.
- الفصل بين الحقوق المتساوية، ص 249.
- العنف المباشر، فوق الاقتصادي، ص 765.
- عنف الدولة، ص 766، 767، 779.

-غ-

- الغاليون (Gaelen)، ص 758-760.
- غش وسائل العيش (Fälschung von Lebensmitteln)، ص 188-190، 263، 264، 572، 628.
- الغلاء (Teuerung)، ص 551.

-ف-

- الفائدة (الربوية) (Zins)، ص 243، 411، 589، 617، 778.
- جزء كسري من فائض القيمة، ص 614.
- رأي أرسطو فيها، ص 179.
- فائض القيمة (Mehrwert)، ص 165-171، 201، 235، 236، 608-617.
- علاوة أو فضلة تزيد على القيمة الأصلية، ص 165.
- تداول السلع ليس منبع ف.، ص 171-179.

- ف. المطلق، ص 334، 431، 532، 533.
- ف. النسبي، ص 331-333، 334، 340-335، 428، 429، 432، 433، 532، 533.
- ف. الإضافي، ص 336، 337.
- معدل ف.، ص 226-228، 229-232، 233-243، 246، 253، 321-325، 429، 534، 546، 547، 626، 631.
- صيغ مختلفة لمعدل ف.، ص 553-556.
- طريقة حساب معدل ف.، ص 232-233.
- كتلة ف.، ص 321-325، 429، 626، 635.
- العوامل المحددة لمقدار ف.، ص 542-551.
- ونمو السكان، ص 325.
- تحويل ف. إلى رأسمال، ص 605-614.
- توزيع ف.، ص 234، 589، 590، 617، 618، 636، 641.
- رأي الفيزيوقراطيين، ص 556.
- رأي ريكاردو، ص 539، 544-546.
- رأي سميث، ص 556.
- فائض القيمة/ قانون فائض القيمة (Mehrwertgesetz)
 - بوصفه قانون الحركة الاقتصادية للمجتمع الحديث، ص 15.
 - إنتاج ف. هو القانون المطلق لنمط الإنتاج الرأسمالي، ص 647.
 - القوانين المحددة لكتلة ف.، ص 321-325.
- فرنسا (Frankreich)، ص 16، 20، 21، 374، 748، 772، 773.
 - السكان، ص 721، 722.
 - التشريعات، ص 769، 770.
 - قوانين العمال، ص 286.
 - التشريعات الصناعية، ص 293-295، 317، 318.
 - التشريعات الدموية، ص 765.
 - الضرائب، ص 154، 155.
 - تسديد غرامات الحرب بالنقد المعدني، ص 159.
 - صناعة الورق، ص 402.
 - الثورة الفرنسية، عام (1789)، ص 104، 527، 769، 770.
 - ثورة تموز/ يوليو عام (1830)، ص 623.
 - ثورة شباط/ فبراير عام (1848)، ص 604.
 - تمرد الباريسيين في حزيران/ يونيو عام (1848)، ص 302.

- تناقص أطوال الجنود، ص 253، 254.
- الفضة (Silber)، ص 158، 159.
- كسلعة نقدية، ص 114.
- علاقة القيمة بين الذهب والفضة، ص 111، 112، 157.
- استخراج الفضة، ص 157.
- الفقير (Pauperismus)، ص 454، 455، 551، 602، 629، 672-674، 677، 682، 683، 686-699، 707، 711، 721، 749، 750، 755، 762.
- (أنظر أيضاً: التشرد، قانون الفقراء، مأوى الفقراء)
- الفلاحون (Bauernschaft)
- مصادرة أراضيهم وعقاراتهم، ص 744-761، 784، 785.
- فلاحو القرون الوسطى، ص 55.
- (أنظر أيضاً: الإقطاع)
- الفلاحون الأحرار، ص 251، 252، 744، 745، 755.
- اليومان، ص 748، 750، 751.
- فلاحو السخرة، ص 595، 596.
- تحول الفلاح الصغير إلى عامل مأجور، ص 775.
- فوضى الإنتاج الرأسمالي (Anarchie der Kap. Prod.)، ص 377، 502، 511، 526، 552.
- الفيزياء (Physik)
- القانون العام للفيزياء، ص 57.
- الفيزيوقراطيون (Physiokraten)، ص 178، 556.
- مزايهم، ص 617.
- مذهبهم في لا إنتاجية أي عمل غير زراعي، ص 205.
- رأيهم في العمل المنتج، ص 532.
- والريع العقاري، ص 97.
- الفينيقيون (Phönizier)، ص 146.

-ق-

- القاعدة والبناء الفوقي (Basis und Überbau)، ص 96، 99، 379، 392، 393، 507، 643.
- قانون التحالفات (Koalitionsgesetze)، ص 477.
- قانون حظر التحالفات (Antikoalitionsgesetze)، ص 767، 769.
- قانون الفقراء (Armengesetz)، ص 454، 479، 703، 711، 749، 750.

- قانون يوم عمل من 10 ساعات (Zehnstundengesetz)، ص 241-243، 297، 298، 300-302، 305، 306، 308، 309، 319، 320، 370.
- القدرة التنافسية (Wetteifer)، ص 345، 348.
- القرون الوسطى (Mittelalter)، ص 106، 453، 533، 743، 745، 777، 778، 782.
- سمات القرون الوسطى الأوروبية، ص 91، 92.
- والكاثوليكية، ص 96.
- التعاون في ق.، ص 354.
- تدهور المدين الإقطاعي، ص 150.
- الغرف التجارية في ليون القرون الوسطى، ص 151.
- الطوائف الحرفية المغلفة (النقابات الحرفية)، ص 326، 327.
- (أنظر أيضاً: الإقطاع)
- القسر الاقتصادي (Zwang, ökonomischer)، ص 765.
- قصر وصباغ الأقمشة (Bleichereien und Farbereien)، ص 499.
- تشريعاتها، ص 313، 314، 388.
- عمل الإناء، ص 313-315.
- العمل الإضافي في المقاصر الأسكتلندية، ص 569.
- القطن، الإنتاج (Baumwollproduktion)، ص 373، 347، 475.
- والآلات، ص 404، 413، 474.
- القنانة (Leibeigenschaft)، ص 91، 707، 745.
- إلغاء ق.، ص 743، 744، 750.
- كشكل للعمل الفائض، ص 250-252، 562.
- القوانين (Gesetze)، ص 28، 89، 327.
- والميول، ص 12.
- مفروضة من الطبيعة، ص 26، 360.
- ق. الاجتماعية، ص 12، 25-27، 89، 360، 511، 512، 551.
- ق. الاقتصادية، ص 26، 89، 101، 611، 660، 765.
- تطبيق القوانين الاقتصادية، ص 12، 117، 511، 512، 649.
- ق. التبادل السلعي، ص 172، 173، 180، 208، 209، 247-249، 608-611، 613.
- قانون العرض والطلب، ص 463، 666، 668-670، 735، 765، 296-298، 800.
- تحوّل قوانين ملكية الإنتاج السلعي إلى قوانين التملك الرأسمالي، ص 609-613.

- قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي، ص 299.
- بروز قوانين النمط الرأسمالي كقوانين قسرية في المنافسة، ص 286، 335.
- قوانين فائض القيمة (Mehrwergesteز)
 - بوصفها قانون الحركة الاقتصادية للمجتمع الحديث، ص 15
 - إنتاج فائض القيمة (الربح) هو القانون المطلق لنمط الإنتاج الرأسمالي، ص 647.
 - القوانين المحددة لكتلة فائض القيمة، ص 321-325.
 - القانون العام للتراكم الرأسمالي، ص 641، 642، 649، 673، 674.
 - قانون الأجور، ص 565، 583.
 - قانون تناقص غلة الأرض، ص 529، 530.
 - قانون جريان (تداول) النقد، ص 133-137، 141، 153، 156.
 - قانون النقد الورقي ص 141.
 - (أنظر أيضاً: قانون السكان، قانون القيمة)
- قوانين الحبوب (Korngezetze)، ص 20، 739.
- إلغاء ق.، ص 298، 300، 479، 482، 704، 705.
- قوانين المصانع (Fabrikgezetze)
 - للعام (1833)، ص 238، 292، 294، 295-300، 302.
 - للعام (1942) (المناجم)، ص 519.
 - للعام (1844)، ص 298-300، 302-304، 309، 310، 422، 436.
 - للعام (1845) (طباعة المنسوجات القطنية)، ص 312، 423، 424.
 - للعام (1850)، ص 254، 284، 309-311، 313.
 - للعام (1860) (تفتيش المناجم)، ص 519، 524.
 - للعام (1861)، ص 490.
 - للعام (1863)، ص 313، 314.
 - للعام (1864)، ص 499-501، 506.
 - للعام (1867)، ص 516-518.
 - للعام (1872) (المناجم)، ص 525.
 - للعام (1878)، ص 526، 527.
 - (أنظر أيضاً: قانون الساعات العشر)
- القوة الحصانية (Pferdkraft)، ص 396، 397، 410، 437، 438.
- قوة العمل (قدرة العمل) (Arbeitskraft (Arbeitsvermögen, Vermögen))، ص 181، 199، 205، 207، 217، 221، 223.
- بوصفها سلعة، ص 181-184.
- قيمة قوة العمل (قيمتها الاستعمالية)، ص 181، 188، 189، 192، 200، 208.

- 221، 248، 610.
- شروط بيعها وشرائها، ص 180-183، 188-200، 208، 209، 248، 319، 419، 647.
- (أنظر: سوق العمل)
- قيمتها، ص 230، 321-324، 332-335، 238، 344، 417، 543-550، 561-564، 568، 569.
- تحديد قيمتها، ص 184-187، 230، 245، 281، 542.
- كلفة إعدادها، ص 186، 216.
- عناصرها التاريخية والأخلاقية، ص 185، 186.
- الحد الأدنى لقيمتها، ص 187، 546.
- سعرها، ص 187-189، 542، 545-549، 561-564.
- الدفع دون قيمتها، ص 262، 626.
- (أنظر أيضاً: الأجور)
- تجديد (إعادة) إنتاجها، ص 186، 187، 230، 231، 281، 321، 322، 326، 337، 338، 417، 542، 544، 545، 557، 560، 561، 641، 642.
- أمد حياتها، ص 248، 281-286، 671.
- اهتلاكها (الاهتراء)، ص 547، 549.
- القوة (الطاقة) المائية (Wasserkraft)، ص 397، 398، 635.
- القيمة (Wert)، ص 49-88، 94، 97، 98، 100-103، 110، 172-175، 180، 201-203، 205، 214-220، 231، 334، 557.
- تحليل ق.، ص 94، 95.
- بوصفها علاقة اجتماعية، ص 62، 66، 71، 72، 74-77، 81، 85-89، 93، 95، 97، 98، 105، 122.
- محض عمل بشري غير متميز، ص 52، 59، 65، 72، 77، 81.
- مقياس القيمة، ص 109، 113.
- القيمة الاجتماعية والقيمة الفردية، ص 336.
- تاريخ نظريات القيمة، ص 11.
- تصور الاقتصاد المبتذل للقيمة، ص 94، 95.
- رأي بايلي، ص 77.
- رأي وليم بيتي، ص 116.
- رأي ريكاردو، ص 94، 95، 98، 202، 557، 633.
- رأي ساي، ص 560.
- رأي سميث، ص 61، 95.

- القيمة/تغير القيمة (Wertwechsel)، ص 147.
- القيمة/جوهر القيمة (Wertsubstanz)، ص 52، 53، 55، 58-60، 64، 65-74.
- القيمة/قانون القيمة (Wertgesetz)، ص 54، 55، 89، 202، 325، 336-338، 377، 548، 558، 559، 584.
- تطبيق ق. على أيام وطنية مختلفة، ص 548، 584.
- القيمة الاستعمالية (Gebrauchswert)، ص 49، 50، 51-62، 66، 70، 74، 77، 94، 97، 98، 101-103، 164، 165، 171-175، 200-203، 215، 217، 220.
- ثمرة اقتران الطبيعة والعمل، ص 57-58.
- ق. الاجتماعية، ص 55.
- الحامل المادي للقيمة التبادلية، ص 50.
- دورها في عملية التبادل، ص 100، 101.
- القيمة التبادلية (Tauschwert)، ص 50-53، 74، 75، 80، 94، 97، 102، 103، 117، 145، 164، 166، 172، 174، 250.
- شكل لتجلي القيمة، ص 53، 62.
- (أنظر أيضاً: شكل القيمة)
- القيمة/مقدار القيمة (Wertgrösse)، ص 53-55، 60، 61، 67-70، 78، 80، 81، 85، 90، 94، 95، 107، 116، 117، 164، 165، 169، 172، 557.
- قياسه، ص 53، 54، 89.
- إمكان انحراف السعر عن ق.، ص 117.
- القيمة المنتجة جديداً/حديثاً (القيمة المضافة) (Wertprodukt)، ص 227، 547، 549، 553، 554، 561.
- قيمة المنتج (المنتجات) (Produktenwert)، ص 214، 223، 227، 228، 553.

-ك-

- الكاثوليكية (Katholizismus)، ص 96.
- الكتب (Bücher)
- طباعة الكتب، ص 509.
- تجليد الكتب، ص 569، 570.
- الكريماستيك (Chrematistik)
- فن جني النقود ص 167، 179.
- الكم والنوع (Qualität, Quantität)، ص 49، 50، 52، 53، 327.
- كندا (Kanada)، ص 757.
- كوبا (Kuba)، ص 282.

□ الكيمياء (Chemie)، ص 37، 38، 64، 65، 97، 98، 229، 327، 401، 485، 511، 632.

- أوعية الإنتاج، ص 195.
- زوال الفرق بين المواد الأساسية والمواد المساعدة، ص 196.
- العمل الليلي في المانيفاكتورات الكيميائية، ص 487.

-ل-

□ اللاهوت (Theologie)

- أسطورة الخطيئة الأولى في اللاهوت، ص 741.
- اللوديت، حركة (Ludditenbewegung)، ص 452.

-م-

□ المادية (Materialismus)

- المادية التاريخية، ص 25-27.
- المادية التجريدية للعلوم الطبيعية، ص 393.

□ الماركسية (Marxismus)

- تأثيرها على حركة العمال، ص 39، 40.
- الماكينة الحرارية (Kalorische Maschine)، ص 393، 484.
- ماكينة الخياطة (Nähmaschine)، ص 495-497.
- المالتوسية (Malthusianismus)، ص 373، 529، 530، 551، 644، 645، 663، 731، 736.
- المانيفاكتورة (Manufaktur)، ص 341، 355، 407، 453، 484، 508، 509، 672، 774، 775، 787.

- الحقبة المانيفاكتورية، ص 38، 356، 389، 485، 776، 785، 786.
- طابعها الرأسمالي، ص 380-390.
- الحرف اليدوية كنقطة انطلاق للمانيفاكتورة، ص 356-358، 389-391، 453.
- منشؤها المزدوج، ص 356-359.
- شكلان رئيسيان: متنافرة وعضوية، ص 362-371.
- اندماج مانيفاكتورات مختلفة، ص 368.
- تقسيم العمل فيها، ص 356-368، 390، 399-401، 403، 442، 508، 509.
- العامل الجزئي في م.، ص 359-362، 369، 370.
- انخفاض قيمة قوة العمل، ص 371، 389.
- وقدرة إنتاجية العمل، ص 361، 389.

- ضيق قاعدتها التقنية وتعذر التحليل العلمي لعملية الإنتاج، ص 358.
- الآلات في م.، ص 368، 369، 403، 404.
- بوصفها الأساس التكنيكي المباشر للصناعة الكبرى، ص 403
- المانيفاكتورة الحديثة، ص 486-489، 494-502.
- مانيفاكتورة الإبر (Nadelmanufaktur)، ص 358، 364.
- مانيفاكتورة الساعات (Uhrenmanufaktur)
- المثال الكلاسيكي عن المانيفاكتورة المتنافرة، ص 362-364.
- مانيفاكتورة صنع الريش المعدنية (للكتاب) (Stahlfedermanufaktur)، ص 484، 485.
- مانيفاكتورة عيدان الثقاب (Zündhölzermanufaktur)
- عمل الأطفال، ص 261.
- التشريع الصناعي، ص 313، 500.
- مأوى (بيت) الفقراء (Armenhäuser)، ص 283، 425.
- مأوى (بيت) العمل (Arbeitshaus)، ص 283، 292، 293، 419، 628، 629، 683، 684، 689، 698، 699، 707، 785، 786.
- الماهية (ماهية الظاهرة) و(تجلي الظاهرة) (Wesen und Erscheinung)، ص 557، 559، 562، 564، 565، 594.
- مبدأ وسيلة التداول (جريان العملة) (Currency Principle)، ص 158.
- المتمرنين (الصناع الصغار في الحرف) (Lehrlinge)، ص 289، 509، 620.
- المحاكم (Gerichte)
- الإنكليزية، ص 266-268، 305، 306، 308، 313، 448، 449، 765، 769.
- في ظل الإقطاع، ص 352.
- المحتوى والشكل (Inhalt und Form)، ص 50، 94، 95، 351، 609.
- المحرك البخاري (Dampfmaschine)، ص 393، 395-398، 402، 403، 405، 406، 412، 435، 437، 456، 498، 500، 508، 635، 786.
- مدرسة التداول (أو جريان العملة) (Currency-Schule)، ص 648.
- المدينة والريف (Stadt und Land)، ص 373، 528، 529.
- المذهب الربوبي (Deismus)، ص 93.
- المركنتلية (المذهب التجاري) (Merkantilismus)، ص 158، 539.
- والشكل المعادل، ص 75.
- والقيمة، ص 95.
- تعريف رأس المال، ص 170.
- المزارع المستأجر (Pächter)، ص 777.
- منشأ المزارع المستأجر الرأسمالي، ص 770-772.

- المسامير/ صناعة (Nägelmacherei)، ص 490، 570، 659.
- المساواة (Gleichheit)
 - مفهوم المساواة بين البشر، ص 74.
 - في التبادل السلعي، ص 173.
 - المفهوم البورجوازي، ص 189، 190.
- المسيحية (Christentum)، ص 93.
- المشروع الصغير (Kleinbetrieb)، ص 515، 516، 526، 789.
- المصارف (Banken) (قانون 1844)، ص 157، 801.
 - المصارف (البنوك)، ص 783.
 - المصارف الوطنية (البنوك)، ص 157.
- مصر (Ägypten)، ص 250، 353، 360، 388، 399، 535-537.
- المصنع (Fabrik)، ص 441-450، 474، 484، 485.
 - بوصفه «ماوى عمل» عملاق، ص 293.
 - توسعه بقفزات فجائية، ص 474، 476.
 - مصانع الأكواخ، ص 484.
 - تقسيم العمل في م.، ص 56، 57، 400، 401، 407، 442-445، 508.
 - رأي فورييه في نظام المصانع، ص 450.
 - رأي أوين، ص 526.
 - رأي أور، ص 401، 441، 442، 447، 460، 461.
- المضاربة (Spekulation)، ص 165، 206، 224، 285، 620، 697، 783، 801.
- المعادن الثمينة (Metalle, edle)، ص 131، 132.
 - كمعادل عام، ص 104.
 - القيمة الخيالية للمعادن الثمينة، ص 106.
- (أنظر أيضاً: الذهب، الفضة)
- المعرفة بالسلع (Warenkunde)، ص 50.
- المعلم الوسيط (مقاول عمل) (Zwischenmeister)، ص 486، 497، 577.
- مفتشو المصانع (Fabrikinspektoren)، ص 15، 254، 518، 523-525، 527.
- المقولات (Kategorien)
 - م. الاقتصاد السياسي، ص 90، 557، 559، 561.
 - تجسيد المقولات الاقتصادية كأشخاص (شخصنة)، ص 16، 177.
 - السمات التاريخية للمقولات الاقتصادية، ص 183.
- المكسيك (Mexiko)، ص 157، 182، 211، 781.
- الملاحة (Schiffahrt)

- والعمل الموسمي، ص 502-504.
- الملاك العقاريون (Grundeigentümer)، ص 589، 602، 622، 623.
- (أنظر أيضاً: الربيع، والربيع العقاري)
- الملكية (Eigentum)
- م. وسائل الإنتاج، ص 249، 250.
- م. اجتماعية مشتركة، ص 789.
- م. جماعية، ص 92، 252، 354.
- م. مشاعة، ص 745، 752-756.
- اغتصاب م. المشاعة، ص 746، 747، 751-756، 760، 771.
- م. الخاصة، ص 102، 252، 789، 792.
- م. الخاصة الرومانية والجرمانية، ص 92.
- تحول الملكية إلى ملكية خاصة رأسمالية، ص 789-802.
- م. الرأسمالية، ص 200.
- نفي م. الرأسمالية، ص 791.
- م. في الشيوعية، ص 92، 93، 791.
- (أنظر أيضاً: الملكية العقارية)
- الملكية العقارية (Grundeigentum)، ص 96، 161، 702-706، 711، 744، 745، 749-751، 756، 770.
- الملكية العقارية الكبيرة (Grossgrundbesitz)، ص 20، 21، 753.
- الملكية المجزأة (تجزئة الملكية) (Parzelleneigentum)
- في فرنسا، ص 20، 721.
- المنافسة (Konkurrenz)، ص 366، 476، 477، 495، 496، 498، 499، 515، 552، 571، 572، 584، 627، 655، 663، 769، 791.
- القانون القسري للمنافسة، ص 286، 335، 338، 377، 414، 618.
- رافعة لتمرکز رأس المال، ص 654، 655.
- بين العمال، ص 571، 579، 665.
- المنتج الفائض (Mehrprodukt)، ص 243، 606، 607، 614.
- المنهج (Methode)
- الديالكتيكي، ص 27.
- المادي، ص 393.
- عند هيغل، ص 27.
- م. حل التناقضات، ص 118-119.
- تطبيقه في كتاب رأس المال، ص 22، 25-27، 31، 38.

- اختلاف منهج البحث عن منهج العرض، ص 25، 27.
- منهج الاقتصاد التبريري، ص 128.
- المواد الأولية (Rohmaterial)، ص 200، 204، 217، 223-225، 235-237.
- وموضوع العمل، ص 193، 196.
- شبه مصنعة أو مرحلية، ص 197.
- كمادة رئيسية أو مساعدة، ص 196.
- استهلاكها الهادف، ص 210.
- مواد العمل (Arbeitsmaterial)، ص 219، 220، 223.
- المواد المساعدة (Hilfsstoffe)، ص 196، 217، 223، 235.
- الموت جوعاً (Hungertod)، ص 496، 683، 686، 699، 781.
- الموضة (Mode)
- والعمل الموسمي، ص 502، 503.
- موضوع العمل (Arbeitsgegenstand)، ص 193-196، 204، 214، 531، 630.
- الأرض كموضوع عام للعمل، ص 193.
- الميتافيزيقيا (Metaphysik)، ص 25.
- الميثاق (Charter)، ص 298.
- الميثاق الأعظم (Magna Charta)، ص 320.
- الميزان التجاري (Handelsbilanz)، ص 158.

-ن-

- الناشر (Verleger)، ص 380.
- نزع الملكية (Expropriation)
- ملكية المنتجين المباشرين، ص 743.
- نزع ملكية الأراضي، ص 744-761، 784، 785.
- نزع ملكية) نازعي الملكية)، ص 790، 791.
- (أنظر أيضاً: التراكم الابتدائي)
- النصب والاحتياال (Prellerei)، ص 576.
- نظام التحويل (الاستبدال) (Shifting System)، ص 308.
- نظام التعريق (Sweating-System)، ص 577.
- نظام المعدنّين (Bimetallismus)، ص 111، 112، 157، 158.
- نظام مقايضة العمل بالسلع (Trucksystem)، ص 190، 493، 696.
- نظام المناوبة (Ablösungssystem)، ص 271-279، 305.
- نظام المناوبة (Relaissystem)، ص 296-299، 305-309، 329، 330، 444.

- (أنظر أيضاً: نظام المناوبة (Ablösungssystem))
- النظام النقدي (Monetarsystem)، ص 97، 152.
 - نظريات النقد (Geldtheorien)
 - تاريخها، ص 11.
 - مبدأ وسيلة التداول (العملة)، ص 158.
 - مدرسة وسيلة التداول (العملة)، ص 648.
 - رجال الشلن الصغير، ص 247.
 - نظرية التعويض (Kompensationstheorie)، ص 461-470، 668، 669.
 - نظرية التقشف أو الامتناع (الزهد) (Abstinenztheorie)، ص 206، 243، 620-624، 636، 741.
 - النفي (Negation)
 - نفي ما هو قائم، ص 28.
 - نفي النفي، ص 791.
 - النقابات (Trades' Unions)، ص 267، 578، 582، 669.
 - الاعتراف القانوني بها، ص 779.
 - النقابات (الأصناف أو الطوائف) الحرفية المغلقة (Zünfte)، ص 326، 327، 341، 359، 360، 379، 385، 452، 533، 743، 766، 778.
 - النقد (Kritik)، ص 17، 26.
 - النقد (النقود) (Geld)، ص 72، 95، 107، 111، 184.
 - مُعادل عام، ص 83، 84، 101، 104، 105.
 - نتاج ضروري لعملية التبادل، ص 101.
 - علاقة اجتماعية، ص 97، 146، 152.
 - الطابع الصنمي للنقد، ص 90، 105-108، 147.
 - تحول ن. إلى رأسمال، ص 161-191.
 - تحديد قيمته، ص 106.
 - ليس للنقد من سعر، ص 110.
 - النقد (وظائفه) (Funktionen des Geldes)، ص 105، 141، 153، 154، 158، 159.
 - كمقياس للقيمة، ص 109، 111، 113، 118، 131، 143، 144، 151.
 - كمعيار للأسعار، ص 112، 113، 138، 139.
 - كنفد حسابي، ص 115، 151، 152، 171، 172.
 - كوسيلة تداول، ص 117-144، 149، 151-159، 160، 172.
 - كوسيلة دفع، ص 141، 148-159، 563.
 - لتكوين كنز، ص 144-148، 156، 159، 160.

- النقد العالمي، ص 156-160.
- النقد الائتماني، ص 141، 152-154.
- النقد الورقي، ص 140، 141، 142، 143
- نقود العمل، ص 109
- تداول النقد المعدني، ص 112، 141، 149.
- النقد - رموز النقد (Geldzeichen)، ص 105، 106، 142، 143
- النقل البحري (Schiffahrt)
- والعمل الموسمي، ص 502-504.
- النقل/صناعة النقل (Transportindustrie)
- والسوق العالمي، ص 469.
- (أنظر أيضاً: وسائل الاتصال (Kommunikationsmittel))
- النقود (غش أو تزيف النقود) (Geldfälschung)، ص 106، 115.
- النمسا (Österreich)، ص 293.
- نمط الإنتاج (Produktionsweise)، ص 90، 93، 96.
- ن. الحياة المادية، ص 96.
- بقاء ن.، ص 15.
- ن. الرأسمالي، ص 12، 49، 741-743.
- التناقض الملازم له، ص 228.
- حدوده المقيدة، ص 506، 636، 638.
- (أنظر أيضاً: العبودية، الإقطاع، الشيوعية)
- النول (Webstuhl)، ص 392، 394، 402، 404، 453، 455، 458، 468، 472.
- نوعية العمل (Qualität der Arbeit)، ص 576، 577.

-ه-

- الهجرة (Auswanderung)، 284، 390، 475، 599-602، 639، 663، 670، 725، 726، 732، 733، 740-738، 792، 799، 801.
- هجرة عمال المصانع، ص 482، 483.
- هجرة رأس المال (Kapitalwanderung)، ص 668.
- الهند (Indien)، ص 360، 455، 475، 625، 660، 779-781.
- المشاعة الهندية، ص 56، 92، 102، 347، 353، 354، 378، 379، 625.
- الشكل الساذج للاكتناز، ص 144، 145.
- تصدير واستيراد الذهب والفضة، ص 145، 148.
- إنتاج القطن، ص 413.

- صناعة الورق، ص 402.
- تنظيم إمدادات المياه، ص 537.
- المجاعة، ص 373، 374، 537، 781.
- تأثير شركة الهند الشرقية عليها، ص 780، 781.
- هولندا (Holland)، ص 779، 781، 782، 784.
- قوانين العمل، ص 286.
- كأمة رأسمالية منذ القرن السابع عشر، ص 779.
- تاريخ الاقتصاد الاستعماري الهولندي، ص 779-781.
- تصنيع المكوك، ص 374.
- استخدام الرياح كقوة محرك، ص 395.
- صناعة الورق، ص 402.
- نظام الضريبة الحديث فيها، ص 784.
- و-
- ورق الجدران/صناعة (Tapetenfabrikation)
- عمل الأطفال فيها، ص 261-263.
- العمل الإضافي فيها، ص 569.
- التشريعات الصناعية، ص 313.
- وسائل الاتصالات (Kommunikationsmittel)، ص 373، 374، 474، 475، 503، 504.
- تأثيرها بالثورة في نمط الإنتاج في الصناعة والزراعة، ص 404، 405.
- وسائل الإنتاج (Produktionsmittel)، ص 183، 184، 196، 197-200، 214-225، 235، 236، 249، 348، 349، 376، 531، 652، 789.
- وقدرة إنتاجية العمل، ص 54، 650، 651.
- الأشكال المادية لرأس المال الثابت، ص 229.
- وعملية إنماء القيمة، ص 271.
- (أنظر أيضاً: أدوات العمل، وسائل العمل، الآلة، الآلات، المواد الأولية)
- الوسيط (Vermittler)، ص 772، 773.
- وسيلة (وسائل) العمل (Arbeitsmittel)، ص 194، 195-197، 216، 218، 225، 235-237، 445-447، 531، 630.
- أهميتها في دراسة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الغابرة، ص 194، 195.
- كذالة على العلاقات الاجتماعية، ص 195.
- كمقياس لدرجة تطور قوة العمل البشرية، ص 195.

- الأرض كوسيلة عمل، ص 194-195.
- احتلاكها (امتزاؤها) المعنوي، ص 225، 426، 427، 498، 601.
- احتلاكها (امتزاؤها) المادي، ص 218، 219، 281، 408، 409، 426.
- استهلاكها الهادف، ص 210.
- الوعي (Bewusstsein)
 - أشكال الوعي الاجتماعي، ص 96.
 - الوعي البورجوازي، ص 377.
- الوفيات (Sterblichkeit)، ص 271.
 - و. الأطفال العاملين، ص 419، 420.
 - و. في المناطق الصناعية مقارنة بالمناطق الزراعية، ص 310، 311.
 - و. الطباعين والخياطين في لندن، ص 489.
 - (أنظر أيضاً: الموت جوعاً)
- وقت العمل (Arbeitszeit)
 - كمقياس للقيمة، ص 55.
 - وقت العمل الضروري اجتماعياً، ص 53-55، 61، 68، 70، 89، 121، 122، 185، 203، 204، 210، 215، 216، 231، 343، 366، 576.
 - العمل الضروري، ص 231-234، 236، 243-246، 249، 251، 253، 331-333، 337، 365، 532، 537، 552.
 - وقت العمل الفائض، ص 231، 246، 255، 572.
 - في الشيوعية، ص 93.
 - ساعة سنير الأخيرة، ص 237-243.
- الولايات المتحدة الأمريكية (Vereinigte staaten Von Amerika)، ص 484، 527-529، 784، 792.
 - تطورها الاقتصادي، ص 475.
 - العبودية في و.، ص 467، 787.
 - تأثير العبودية على حركة العمال، ص 318.
 - الهجرة إليها، ص 284، 740، 792، 799، 801.
 - التشريعات الصناعية في و.، ص 287.

-ي-

- اليابان (Japan)، ص 155، 745.
- يوم العمل (Arbeitstag)
 - إنقسامه إلى وقت عمل ضروري ووقت عمل فائض، ص 244، 331، 332، 429،

- 532، 533
- كمقدار متغير، ص 246، 247.
 - حدوده القصوى، ص 246، 280، 281، 430.
 - حدوده الدنيا، ص 323.
 - تمديده (إطالته)، ص 280، 281.
 - تقليصه، ص 431-440، 548، 549، 551، 552.
 - صراع العمال لتقليصه، ص 249، 266، 294، 297، 298، 308، 309، 432.
 - (أنظر أيضاً: التحريض لأجل يوم عمل من عشر ساعات، والتحريض لأجل يوم عمل من ثمان ساعات)
 - التحديد القانوني ليوم العمل، ص 316، 498، 499، 504، 567، 568، 570.
 - (أنظر أيضاً: التشريعات الصناعية، قانون الساعات العشر)
 - رأي أوين في تقليص يوم العمل، ص 317.
 - اليومان (الفلاح الإنكليزي المالك - المستقل) (Yeomanry)، ص 748، 750، 751.

فهرس المحتويات

5	 ملاحظة الناشرين (دار ديتزفيراغ - برلين)
7	 من الناشر العربي
13	 الإهداء من كارل ماركس إلى فيلهلم فولف
15	 مقدمة كارل ماركس للطبعة الألمانية الأولى
27	 تعقيب كارل ماركس على الطبعة الألمانية الثانية
43	 مقدمة وتعقيب كارل ماركس للطبعة الفرنسية
44	 من كارل ماركس إلى القارئ
45	 مقدمة فريدريك إنجلز للطبعة الألمانية الثالثة
48	 مقدمة فريدريك إنجلز للطبعة الإنكليزية
53	 مقدمة فريدريك إنجلز للطبعة الألمانية الرابعة
61	 الجزء الأول: السلعة والنقد
63	 الفصل الأول: السلعة
	 أولاً - عاملاً السلعة: القيمة الاستعمالية أو القيمة
63	 (جوهر القيمة، ومقدار القيمة)
71	 ثانياً - الطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلعة
77	 ثالثاً - شكل القيمة أو القيمة التبادلية
78	 أ) شكل القيمة البسيط، المنفرد، أو العرضي
78	 1) قطبا التعبير عن القيمة: الشكل النسبي والشكل المُعَادِل
80	 2) شكل القيمة النسبية
80	 أ) مضمون شكل القيمة النسبي
84	 ب) التحديد الكمي لشكل القيمة النسبية
86	 3) شكل القيمة المُعَادِل

92	4) شكل القيمة البسيط منظوراً إليه ككل
94	ب - شكل القيمة الكلّي أو الموسع
95	1) شكل القيمة النسبي الموسع
96	2) الشكل المُعادل الخاص
96	3) عيوب شكل القيمة الكلّي أو الموسع
97	ج - شكل القيمة العام
98	1) تغيّر طابع شكل القيمة
100	2) التطور المترابط بين شكل القيمة النسبي والشكل المُعادل
102	3) الانتقال من شكل القيمة العام إلى الشكل النقدي
103	د - الشكل النقدي
104	رابعاً - الطابع الصنمي (الفيتيشي) للسلعة وسره
120	الفصل الثاني: عملية التبادل
132	الفصل الثالث: النقد أو تداول السلع
132	أولاً - مقياس القيم
143	ثانياً - واسطة التداول
143	آ - استحالة السلع (Metamorphose)
146	س-ن: الاستحالة الأولى، أو البيع
150	ن-س: الشراء: الاستحالة الثانية أو الأخيرة للسلعة
155	ب - تداول النقد
166	ج - العملة. رمز القيمة
172	ثالثاً - النقد
172	آ - الاكتناز
178	ب - وسيلة الدفع
186	ج - النقد العالمي
193	الجزء الثاني: تحوّل النقد إلى رأسمال
195	الفصل الرابع: تحوّل النقد إلى رأسمال
195	أولاً - الصيغة العامة لرأس المال
205	ثانياً - تناقضات الصيغة العامة
218	ثالثاً - شراء وبيع قوة العمل

231	الجزء الثالث: إنتاج فائض القيمة المطلق
233	الفصل الخامس: عملية العمل وعملية إنماء القيمة
233	أولاً - عملية العمل
243	ثانياً - عملية إنماء القيمة
258	الفصل السادس: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير
271	الفصل السابع: معدّل فائض القيمة
271	أولاً - درجة استغلال قوة العمل
281	ثانياً - التعبير عن قيمة المنتج بأجزاء نسبية من المنتج
285	ثالثاً - "الساعة الأخيرة" عند سنينور
292	رابعاً - المنتج الفائض
294	الفصل الثامن: يوم العمل
294	أولاً - حدود يوم العمل
299	ثانياً - الجوع الشره إلى العمل الفائض. الصناعي والنيل
310	ثالثاً - فروع الصناعة الإنكليزية حيث الاستغلال غير مقيد بقانون
328	رابعاً - العمل النهاري والعمل الليلي - نظام المناوبة
	خامساً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. القوانين الإلزامية بتمديد يوم عمل، منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى
338	أواخر القرن السابع عشر
	سادساً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. تحديد يوم العمل بقانون إلزامي. قوانين المصانع من عام 1833 إلى عام 1864
356	سابعاً - النضال في سبيل يوم عمل اعتيادي. إنعكاس قوانين المصانع الإنكليزية على البلدان الأخرى
382	الفصل التاسع: معدل وكتلة فائض القيمة
389	الجزء الرابع: إنتاج فائض القيمة النسبي
401	الفصل العاشر: مفهوم فائض القيمة النسبي
403	الفصل الحادي عشر: التعاون
413	الفصل الثاني عشر: تقسيم العمل والمانيفاكture
429	أولاً - الأصل المزدوج للمانيفاكture
429	ثانياً - العامل الجزئي وأدواته
432	

ثالثاً - الشكلاان الأساسيان للمانيفاكتورة: المانيفاكتورة

435	 المتنافرة والمانيفاكتورة العضوية
444	 رابعاً - تقسيم العمل في المانيفاكتورة وتقسيم العمل في المجتمع
453	 خامساً - الطابع الرأسمالي للمانيفاكتورة
465	 الفصل الثالث عشر: الآلات والصناعة الكبرى
465	 (1) تطور الآلات
481	 (2) إنتقال قيمة الآلات إلى المنتج
490	 (3) التأثيرات المباشرة للإنتاج الآلي على العامل
	 آ - استحواذ رأس المال على قوى عمل إضافية.
490	 عمل النساء والأطفال
500	 ب - إطالة يوم العمل
507	 ج - تشديد العمل
520	 (4) المصنع
529	 (5) الصراع بين العامل والآلة
542	 (6) نظرية تعويض العمال الذين تزيحهم الآلات
	 (7) نبذ وجذب العمال مع تطور المصنع الآلي.
553	 الأزمات في الصناعة القطنية
	 (8) دور الصناعة الكبرى في تثير المانيفاكتورة والحرفة اليدوية
568	 والعمل المنزلي
568	 (أ) نقض التعاون القائم على الحرفة وتقسيم العمل
570	 (ب) انعكاس تأثير المصنع على المانيفاكتورة والعمل المنزلي
571	 (ج) المانيفاكتورة الحديثة
575	 (د) العمل المنزلي الحديث
	 (هـ) الانتقال من المانيفاكتورة الحديثة والعمل المنزلي
	 إلى الصناعة الكبرى. تسريع هذه الثورة عن طريق تطبيق قوانين
580	 المصانع على أي موقع عمل
	 (9) التشريع المصنعي (المواد المتعلقة بحماية الصحة والتربية).
593	 تعميم التشريع في إنكلترا
619	 (10) الصناعة الكبرى والزراعة

623	الجزء الخامس: إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي
625	الفصل الرابع عشر: فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي
	الفصل الخامس عشر: التغير في مقدار سعر قوة العمل
637	وفي فائض القيمة
	I - مقدار يوم العمل ثابت وشدة العمل ثابتة، قدرة إنتاجية
638	العمل متغيرة
642	II - يوم العمل ثابت وقدرة إنتاجية العمل ثابتة، شدة العمل متغيرة
644	III - قدرة إنتاجية العمل وشدة ثابتان، يوم العمل متغير
646	IV - تغير مدة العمل وقدرته الإنتاجية وشدة، في آن واحد معاً
650	الفصل السادس عشر: صيغ مختلفة لمعدل فائض القيمة
655	الجزء السادس: الأجور
657	الفصل السابع عشر: تحول قيمة، وبالتالي، سعر قوة العمل إلى أجور
666	الفصل الثامن عشر: الأجور بالوقت
676	الفصل التاسع عشر: الأجور بالقطعة
687	الفصل العشرون: الفوارق الوطنية في الأجور
695	الجزء السابع: عملية تراكم رأس المال
699	الفصل الحادي والعشرون: تجديد الإنتاج البسيط
715	الفصل الثاني والعشرون: تحول فائض القيمة إلى رأسمال
	(1) عملية الإنتاج الرأسمالية على نطاق موسع. تحول قوانين الملكية
715	المتعلقة بالإنتاج السلعي إلى قوانين للتملك الرأسمالي
725	(2) خطأ فهم الاقتصاد السياسي لتجديد الإنتاج على نطاق موسع
729	(3) تقسيم فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد، نظرية التشف
	(4) الظروف التي تحدد أبعاد التراكم، بمعزل عن نسبة انقسام
	فائض القيمة إلى رأسمال وإيراد. درجة استغلال قوة العمل.
	قدرة إنتاجية العمل. تنامي الفارق بين رأس المال المستخدم
738	ورأس المال المستهلك. مقدار رأس المال المدفوع سلفاً
750	(5) ما يسمى برصيد العمل
755	الفصل الثالث والعشرون: القانون العام للتراكم الرأسمالي

755	(1) ارتفاع الطلب على قوة العمل، الذي يرافق التراكم، مع بقاء تركيب رأس المال على حاله
766	(2) الانخفاض النسبي للجزء المتغير من رأس المال في مجرى التراكم والتركز الذي يرافقه
773	(3) الإنتاج المطرد لفيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي
787	(4) الأشكال المختلفة لوجود فيض السكان النسبي.
795	(5) القانون العام للتراكم الرأسمالي
795	(أ) أمثلة إيضاحية عن القانون العام للتراكم الرأسمالي
804	(ب) إنكلترا، 1866-1846
816	(ج) الفئات ذات الأجر السيئ من الطبقة العاملة الصناعية البريطانية
821	(د) السكان الرّحل
827	(هـ) تأثير الأزمات على فئات الطبقة العاملة الأعلى أجراً
859	(و) البروليتاريا الزراعية في بريطانيا
880	(و) إيرلندا
880	الفصل الرابع والعشرين: ما يسمى بالتراكم الأولي
880	(1) سر التراكم الأولي
883	(2) انتزاع أراضي السكان الزراعيين
905	(3) التشريع الدموي ضد منزوعي الملكية ابتداءً من نهاية القرن الخامس عشر. القوانين الهادفة إلى تخفيض الأجور
915	(4) منشأ المزارع الرأسمالي
918	(5) انعكاس تأثير الثورة الزراعية على الصناعة. نشوء السوق الداخلية من أجل رأس المال الصناعي
923	(6) منشأ الرأسمالي الصناعي
936	(7) الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي
940	الفصل الخامس والعشرون: نظرية الاستعمار الحديثة
953	المقترسات باللغات غير الألمانية (من الجزء الأول إلى الجزء السابع)
1031	الجزء الثامن: نتائج عملية الإنتاج المباشرة
1034	I - السلع كمنتوج لرأس المال

1061	II - الإنتاج الرأسمالي كإنتاج لفائض القيمة
1104	- الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال
	- الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال أو النمط الرأسمالي
1108	الخاص للإنتاج
1109	- ملاحظات إضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال
1118	- الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال
1122	- العمل المنتج والعمل غير المنتج
1133	- المنتج الصافي والمنتج الإجمالي
1136	- غموض رأس المال، إلخ
1143	- الانتقال من القسمين II و III إلى القسم I
	III - الإنتاج الرأسمالي هو إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج
1145	الرأسمالية الخاصة
1150	- نتائج عملية الإنتاج المباشرة
1151	IV - شذرات متفرقة
1151	- بيع قدرة العمل والنقابات
1161	- أنماط مختلفة من تمركز وسائل الإنتاج في بلدان مختلفة
	- نزاع الملكية ونزف السكان في شرقي ألمانيا خلال
1170	القرن الثامن عشر
1171	- الملكية ورأس المال
1173	- عمال مناجم الفحم
1175	المقتبسات باللغات غير الألمانية (الجزء الثامن)

ملاحق وفهارس

1193	- المراجع المعتمدة في الكتاب
1234	- فهرس الأعلام
	- الشخصيات التاريخية والأسطورية والأدبية والدينية
1263	(من العهد القديم والعهد الجديد)
1266	- المؤلفات الأدبية
1268	- الأوزان والمقاييس والعملات
1270	- فهرس المواضيع والبلدان

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

- 9 صورة رسالة ماركس إلى إنجلز
- 11 صورة ماركس
- 17 صورة الغلاف الألماني لكتاب رأس المال
- 33 صورة الغلاف الروسي لكتاب رأس المال
- 41 صورة رسالة ماركس إلى المترجم الفرنسي لاشاتر

الناشر

الناشون

نقدّم للقارئ العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ - برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلل على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكسّر قسماً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحتوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذكّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانس العظيم (دانتي): «سبّ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».

كارل ماركس



رأس المال

المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال

ترجمة: د. فالح عبد الجبار



الناشون

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

الناشر
المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال

أعدّه للنشر: فريدريك إنجلز

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

الكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي
المؤلف: كارل ماركس
الترجمة: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: (01)301461 - فاكس: (01)307775
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 2130
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-940-5

© جميع الحقوق محفوظة للمترجم

تباع النسخة إلكترونياً على موقع:
www.arabicebook.com

ملاحظات الناشر العربي

توفي كارل ماركس في 14 آذار/مارس عام 1883، قبل أن يهيء المجلد الثاني من رأس المال للنشر. وأخذ فريدريك إنجلز على عاتقه مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر.

وصدر المجلد الثاني بإشراف إنجلز عام 1885 في هامبورغ. والطبعة الحالية من المجلد الثاني لكتاب رأس المال باللغة العربية تطابق الطبعة الألمانية الصادرة عام 1984 عن ديتز فيرلاغ - برلين، المنقولة عن الطبعة الألمانية الثانية التي صدرت في هامبورغ عام 1893.

وقد أدرجنا، بتصرف، ملاحظات وشروحات الناشر الألماني بمقدار ما تخدم وضع النص. كما أدرجنا أرقام صفحات الطبعة الألمانية المعتمدة على يمين وشمال متن الترجمة العربية، لتسهيل رجوع القارئ إلى فهارس الإعلام والمواضيع والمراجع وغير ذلك. أما الملاحظات التي أضفناها عند الضرورة فتحمل توقيع الناشر العربي [ن.ع].

الناشر العربي

مقدمة

لم يكن من اليسير العمل في إعداد الكتاب الثاني من رأس المال للنشر، إعداداً يجعل منه عملاً متماسكاً ومنجزاً قدر الإمكان من جهة، بل كذلك عملاً يخص الكاتب وحده، لا المحرّر من جهة أخرى. فكثرة المخطوطات التي تم تنقيحها، والمجزأة في الغالب، زادت المهمة عسراً. ولم تكن ثمة إلا مخطوطة واحدة (المخطوطة IV) قد صيغت، في جزئها الذي أدرج في الكتاب، صياغة كاملة للطباعة، إلا أن الجزء الأعظم منها عفا الدهر عليه من جراء تنقيحات أدرجت لاحقاً. فقوام المادة كان منجزاً، بشطره الأكبر، من حيث المضمون، لا الأسلوب؛ فهو مصاغ بتلك اللغة التي درج ماركس على استخدامها في وضع ملخصاته: أسلوب مهمل، حافل بتعابير عامية دارجة، غالباً ما يحتوي على تعابير وصيغ شديدة السخرية، واصطلاحات تكنيكية إنكليزية وفرنسية، وفي كثير من الأحيان جمل كاملة، بل صفحات باللغة الإنكليزية. وهي عبارة عن تسجيل للأفكار بالشكل الذي تطورت به في ذهن المؤلف في هذه الحالة أو تلك. وإلى جانب أقسام معينة معروضة بالتفصيل، ثمة أقسام أخرى لا تقل أهمية، لم تحظ إلا بتلميح فحسب. وكانت المواد الإيضاحية قد جُمعت، إلا أنها بالكاد مُرتبة، ناهيك عن الصياغة؛ وفي خاتمة الفصل لم يكتب ماركس أحياناً كثيرة، في عجلته للانتقال إلى الفصل التالي، سوى بضع جُمْل مفككة تشير إلى تطور الفكرة التي تُركت في هذا الموضوع دون إنجاز. وأخيراً كان هناك خط اليد الشهير الذي كان المؤلف نفسه يعجز أحياناً عن قراءته.

لقد اكتفيت بنسخ هذه المخطوطات بأكبر قدر ممكن من الدقة الحرفية، دونما تعديل الأسلوب إلا حيثما كان ماركس سيعدّله بنفسه، وأدخلت جُملاً وفقرات تفسيرية للربط حيثما كان ضرورياً بصورة مطلقة، وبشكل يُبقي المعنى دونما أي التباس. أما الأحكام التي كان من الممكن أن يشير تفسيرها أدنى شك، فقد فضّلت أن أستنسخها حرفياً. وما قمت به من إعادة صياغة وإضافة لا يصل على العموم حتى إلى عشر صفحات مطبوعة، وهي ذات طابع شكلي لا غير.

[8]

إن مجرد تعداد المادة المخطوطة التي خلفها ماركس للكتاب الثاني يبيّن بأي إتقان لا نظير له، وأية صرامة في النقد الذاتي سعى ماركس إلى إيصال اكتشافاته الاقتصادية الكبرى إلى أقصى درجات الكمال قبل نشرها. ونادراً ما كان هذا النقد الذاتي يسمح له بتكليف العرض، سواء من حيث المضمون أو الشكل، مع أفقه الفكري الذي كان يتسع باستمرار نتيجة لدراسات جديدة. وتتضمن هذه المادة ما يلي:

أولاً - ثمة مخطوطة بعنوان مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي تتألف من 1472 صفحة من حجم الكوارت، وتقع في 23 دفترًا كُتبت بين آب/أغسطس 1861 وحزيران/يونيو 1863. وهذه مواصلة لمؤلف بالعنوان نفسه نُشر قسمه الأول في برلين عام 1859. وتعالج المخطوطة على الصفحات 1 - 220 (الدفاتر V-I) ثم على الصفحات 1159 - 1472 (الدفاتر XIX-XXIII) المواضيع المبحوثة في الكتاب الأول من رأس المال، ابتداءً من تحوّل النقد إلى رأسمال حتى النهاية، وتمثل هذه المخطوطة أول صيغة من الصيغ الموجودة لهذا الكتاب. أما الصفحات 973 - 1158 (الدفاتر XVIII-XVI) فتُعالج رأس المال والربح، معدل الربح، رأسمال التاجر ورأس المال النقدي، أي المواضيع التي طُوّرت فيما بعد في مخطوطة الكتاب الثالث. أما المواضيع المعالجة في الكتاب الثاني، والكثير جداً من المواضيع التي عولجت فيما بعد في الكتاب الثالث، فلم تعالج هنا معالجة خاصة. فقد عولجت على نحو عابر، وبالتحديد في القسم الذي يؤلف الشطر الرئيسي من المخطوطة، نعني بذلك الصفحات 220 - 972 (الدفاتر XV-VI) المعنونة: «نظريات فائض القيمة». يحتوي هذا الجزء على تاريخ نقدي تفصيلي للنقطة المركزية في الاقتصاد السياسي، وهي نظرية فائض القيمة، في حين أن أغلب النقاط التي بُحِثت فيما بعد بحثاً خاصاً في مخطوطة الكتّابين الثاني والثالث، في سياق ترابطها المنطقي، ترد هنا في معرض مساجلة الأسلاف. وإنني أحفظ لنفسني بالحق في نشر الجزء النقدي من هذه المخطوطة، بعد حذف مواضيع كثيرة غطاها الكتابان الثاني والثالث، وجعلها بمثابة كتاب رابع من رأس المال(*) ومهما كانت هذه المخطوطة ثمينة، فلم يكن بالوسع الاستفادة منها للطبعة الحالية من الكتاب الثاني.

(*) لم يتسن لإنجلز إصدار نظريات فائض القيمة *Theorien über den Mehrwert* بصيغة مجلد رابع من رأس المال. وقد تولى كارل كاوتسكي إصدار النص خلال أعوام 1905 - 1910 مع بعض التعديلات. ثم نشرت الطبعة الألمانية الكاملة خلال الفترة 1954 - 1961 في موسكو. وصدرت طبعة لاحقة في ألمانيا الديمقراطية خلال الفترة 1956 - 1962. [ن. برلين].

[9]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Zweiter Band.

Buch II: Der Circulationsprocess des Kapitals.

Herausgegeben von Friedrich Engels.

Das Recht der Uebersetzung ist vorbehalten.

Hamburg
Verlag von Otto Meissner.
1885.

صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى

أما المخطوطة الأخرى التي تلي ذلك من حيث تاريخ الكتابة، فهي مخطوطة الكتاب الثالث. لقد كُتِبَ الشطر الأعظم من هذه المخطوطة، في الأقل، في عامي 1864 و1865. وبعد إنجاز هذه المخطوطة من حيث الأساس، شرع ماركس في صياغة الكتاب الأول من المجلد الأول الذي نشر عام 1867. وأقوم الآن بإعداد مخطوطة الكتاب الثالث هذه للطباعة.

وتوجد من الفترة التالية - أي بعد نشر الكتاب الأول - أربع مخطوطات بورق من القطع الكبير (in folio) خاصة بالكتاب الثاني. وقد رُفِّمها ماركس بنفسه من I-IV. إن المخطوطة رقم I (150 صفحة) قد كُتِبَت، على ما يبدو، في 1865 أو 1867، وهي [11] أول صياغة مستقلة للكتاب الثاني بترتيبه الحالي، وإن كانت مفككة بهذا القدر أو ذاك. وهنا أيضاً لم يكن ثمة ما يمكن الاستفادة منه. أما المخطوطة III فهي تتألف جزئياً من مقتطفات وإحالات إلى دفاتر ملاحظات ماركس - ويتصل أغلبها بالجزء الأول من الكتاب الثاني - وتضم جزئياً صياغات لبعض النقاط وبخاصة نقد أحكام آدم سميث عن رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر ومصدر الربح؛ ثم يأتي عرض للعلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح يخص الكتاب الثالث. ولم تكن الإحالات لتقدم شيئاً جديداً نوعاً ما؛ أما صياغات بعض النقاط سواء للكتاب الثاني أم الكتاب الثالث فقد اتضح أنها زائدة عن اللزوم من جراء الصياغات اللاحقة، ولذا ترتب تركها جانباً في معظم الحالات. - أما المخطوطة رقم IV التي تشكل نص الجزء الأول من الكتاب الثاني، والفصول الأولى من الجزء الثاني لهذا الكتاب، فقد كانت جاهزة للنشر، وقد استُخدمت في موضعها المناسب. ومع أنه اتضح أن المخطوطة رقم IV قد كُتِبَت قبل المخطوطة رقم II، إلا أنه كان بالوسع، نظراً لكونها أكثر اكتمالاً من حيث الشكل، الاستفادة منها بنجاح في القسم المناسب من الكتاب؛ ولم تكن لتحتاج أكثر من بعض الإضافات من المخطوطة رقم II. - وهذه المخطوطة الأخيرة، هي الصياغة الوحيدة من الكتاب الثاني، التي كانت منجزة على وجه التقريب، ويعود تاريخها إلى عام 1870. إن الملاحظات الخاصة بالصيغة النهائية، وهذا ما سأحدث عنه فيما بعد، تنص صراحة على أن «الصيغة الثانية يجب أن تُعتمد أساساً».

بعد عام 1870 حلت فترة انقطاع، ترجع بالأساس إلى تردّي صحة ماركس. وكما جرت العادة، فقد استغل ماركس هذه الفترة لدراسة الهندسة الزراعية وعلاقات الأرض في أميركا، وبخاصة في روسيا، وسوق النقد والمصارف، وأخيراً العلوم الطبيعية؛

الجيولوجيا والفيزيولوجيا، وبخاصة دراسات مستقلة في الرياضيات تُولف مضمون العديد من دفاتر الملاحظات لهذه الفترة. وفي بداية عام 1877 استعاد ماركس صحته بما يكفي لمواصلة عمله الأساسي. وابتداءً من نهاية آذار/مارس 1877 هناك إحالات وملاحظات من المخطوطات الأربع المذكورة آنفاً والمكرّسة كأساس لصياغة جديدة للكتاب الثاني، وُضعت في بداية مخطوطة V (56 صفحة من القطع الكبير in folio). وتضم هذه المخطوطة الفصول الأربعة الأولى، ولكنها لم تكن مُصاغة إلا قليلاً؛ لقد عولجت النقاط الجوهرية هنا في الحواشي أسفل المتن، وكانت المادة مجمّعة أكثر من كونها منمّعة، ولكن هذه المخطوطة V كانت آخر عرض كامل لهذا الشطر البالغ الأهمية من الجزء الأول. - وإن المخطوطة رقم VI تمثل أول محاولة لإعداد مخطوطة صالحة للطباعة (وضعت في الفترة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر عام 1877، وقبل تموز/يوليو عام 1878) بـ 17 صفحة فقط من حجم الكوارت، تغطي الجزء الأعظم من الفصل الأول. أما المحاولة الثانية - والأخيرة - فهي المخطوطة رقم VII المؤرخة في «2 تموز/يوليو عام 1878»، بسبع صفحات فقط من القطع الكبير (in folio). [12]

في ذلك الوقت أصبح من الواضح لماركس، على ما يبدو، أنه لن يقدر على إنجاز صياغة الكتابين الثاني والثالث على نحو يرضيه هو نفسه ما لم يطرأ تغيير جذري على حالته الصحية. الواقع، إن المخطوطات V-VIII تحمل في أحيان كثيرة جداً آثاراً من صراع مرير مع المرض المضي. إن أصعب جزء في الجزء الأول قد صيغ من جديد في المخطوطة V؛ أما باقي الجزء الأول، والجزء الثاني كله (باستثناء الفصل 17 منه) فما كانا ينطويان على مصاعب نظرية كبيرة. وبالعكس، فإن الجزء الثالث، الذي يعالج تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي وتداوله، كان يبدو لماركس أنه بحاجة ماسة إلى المراجعة؛ ذلك لأن المخطوطة رقم II كانت قد عالجت تجديد الإنتاج من دون أن تأخذ في الاعتبار تداول النقد، هذا الوسيط الذي يتحقق تجديد الإنتاج عن طريقه، ثم عالجت بأخذ تداول النقد في الاعتبار. فكان ينبغي حذف ذلك، وإعادة صياغة الجزء كله على نحو ينسجم مع الأفق المتسع للمؤلف. هكذا ظهرت المخطوطة رقم VIII إلى الوجود، وهي دفتر لا يحتوي سوى 70 صفحة من حجم الكوارت؛ إن سعة المادة التي استطاع ماركس حشدها في هذه الصفحات، تتضح لدى مقارنة هذه المخطوطة بالجزء الثالث المطبوع، بعد أن تُحذف منه المقاطع التي أخذتها من المخطوطة رقم II. ولا تتضمن هذه المخطوطة، هي الأخرى، سوى معالجة تمهيدية للموضوع، ففرضها

هو في المقام الأول تحديد وتطوير الآراء الجديدة التي تم التوصل إليها بعد المخطوطة رقم II، وإغفال النقاط الأخرى التي لم يكن ثمة جديد يُقال بشأنها. إن شطراً كبيراً من الفصل السابع عشر من الجزء الثاني، والذي ينتمي بهذا القدر أو ذاك إلى الجزء الثالث، قد صيغ ثانية وجرى توسيعه. وكثيراً ما كان الترابط المنطقي ينقطع في هذه المخطوطة، أما معالجة الموضوع فناقصة في بعض المواضع، ومفككة في أخرى، وبخاصة في الخاتمة. غير أن ما كان ماركس يعتزم قوله بصدد الموضوع قد قيل هنا، على هذا النحو أو ذاك.

هذه هي مادة الكتاب الثاني، التي كان عليّ أن «أصنع منها شيئاً» حسب قول ماركس لإبنته إليانور قبيل وفاته. لقد قبلت هذا التكليف بأضييق أطره؛ فحيثما كان الأمر ممكناً، قَصَرْتُ عملي على مجرد إختيار نص من مختلف الصيغ ووضعت في الأساس دائماً أحدث الصيغ الموجودة مقارناً إياها بالصيغ السابقة. وكان الجزآن، الأول والثالث فقط، ينطويان على مصاعب فعلية، تتجاوز المصاعب ذات الطابع الفني الصرف، وقد كانت هذه كبيرة حقاً. وسعيت إلى حلّها وفق روح المؤلف حصراً.

لقد ترجمتُ المقتطفات [إلى الألمانية] (*) في معظم الأحوال حيثما كان الاستشهاد بها يجري توثيقاً لوقائع، أو حيثما كان الأصل، كما هو الحال بالنسبة إلى المقاطع المأخوذة [13] عن آدم سميث، متوافراً لكل من يرغب في دراسة المسألة بصورة عميقة. إلّا أن ذلك لم يكن مستحيلاً إلّا في الفصل العاشر، لأنه يرد نقد مباشر للنص الإنكليزي - ولدى الاستشهاد بمقاطع الكتاب الأول من رأس المال ذُكرت صفحات الطبعة الثانية، وهي آخر طبعة تصدر عندما كان ماركس على قيد الحياة.

أما بالنسبة للكتاب الثالث، فعدا عن الصياغة الأولى لبعض المسائل في المخطوطة المعنونة مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي وعدا عن الأجزاء المذكورة أعلاه في المخطوطة رقم III، وعن بعض الملاحظات القصيرة المبعثرة هنا وهناك في دفاتر المراجع، فلا تتوافر إلّا المواد التالية: مخطوطة بالقطع الكبير (in folio) لعامي 1864 - 1865 أشرنا إليها سابقاً، وهي مصاغة صياغة تامة تقريباً تماثل صياغة المخطوطة رقم II الخاصة بالكتاب الثاني، فضلاً عن دفتر مؤرخ في عام 1875 حول نسبة معدل فائض القيمة إلى معدل الربح، المعروضة عرضاً رياضياً (بصيغة مُعادلات). إن إعداد هذا

(*) الإضافة من عندنا. [ن. ع].

الكتاب للنشر يمضي حثيثاً. وبقدر ما يسعني الحكم الآن، فإنه لن ينطوي إلا على صعوبات فنية بالأساس، باستثناء بعض الأقسام الهامة جداً بالطبع.

* * *

من المناسب هنا دحض تلك التهمة ضد ماركس، التي لم تكن تذيبها في البدء إلا بعض الشخصيات وبهمس فقط والتي أعلنها الآن، بعد موته، كحقيقة واقعة، اشتراكيو المنابر واشتراكيو الدولة الألمان^(*) وأنصارهم، حيث يزعمون أن ماركس انتحل مؤلف رودبرتوس. لقد سبق لي أن قلت في مكان آخر⁽¹⁾ أهم ما يمكن قوله بهذا الخصوص، ولكن بوسعي الآن هنا أن أقدم للمرة الأولى الأدلة القاطعة. لقد جاءت هذه التهمة أول مرة، بحدود إطلاعي، على الصفحة 43 من كتاب: ر. ماير، نضال الطبقة الرابعة من أجل الانعتاق.

(*Emancipationskampf des vierten Standes*):

«لقد استمد ماركس الجزء الأكبر من نقده كما يمكن البرهنة على ذلك من هذه المؤلفات المنشورة» (يقصد مؤلفات رودبرتوس التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من الثلاثينات).

وأستطيع أن أفترض، بالطبع، إلى أن تظهر براهين أخرى، أن كل «البرهان» في هذا الزعم يقتصر على كون رودبرتوس قد أكد للسيد ماير بأن الأمر كذلك - وفي عام 1879 يظهر رودبرتوس نفسه على المسرح ويكتب إلى ي. تسيلر (مجلة العلوم السياسية العامة الصادرة في توبنغن *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, 1879, S.

(*) اشتراكيو المنابر واشتراكيو الدولة: تيار في الاقتصاد السياسي الألماني ظهر في سبعينات القرن التاسع عشر. ومن أبرز الوجوه التي ضمها هذا التيار: غوستاف شمولر، لويو برنتانو، أدولف فاغنر، كارل بوشر، فيرنر زومبارت وسواهم، الذين اتخذوا موقفاً معارضاً للماركسية والحزب الديمقراطي الاجتماعي، داعين إلى موقف إصلاح، على قاعدة السلام الطبقي، وقد اعتبروا تأميمات بسمارك لسكك الحديد وغيرها بمثابة اشتراكية دولة. وقد وجه ماركس وإنجلز نقداً شديداً لهذا التيار. [ن. برلين].

(1) في مقدمة لمؤلف كارل ماركس بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، ترجمها إلى الألمانية إ. برنشتاين، وك. كاوتسكي، شتوتغارت، 1885.

(219*) مستشهداً بمؤلفه مساهمة في الكشف عن أوضاع اقتصادنا السياسي [14] (Zur Erkenntniss unsrer staatswirtschaftlichen Zustände, 1842) ما يلي:

«ل سوف تجد أن ذلك» (أي الأفكار المعروضة في هذا المؤلف) «قد استخدمه ماركس استخداماً لا بأس به.. من دون أن يذكرني».

وقد قام ناشر أعمال رودبرتوس بعد وفاته، وهو ت. كوتسك، بتكرار هذا الزعم بلا موارد في: رأس المال، تأليف رودبرتوس، برلين، 1884، المقدمة، ص 15، (Das Kapital, von Rodbertus, Berlin, 1884, Einleitung, S. XV) - أخيراً يقول رودبرتوس في رسائل ومقالات اجتماعية سياسية للدكتور رودبرتوس - ياغتسوف (Briefe und socialpolitische Aufsätzen von Dr. Rodbertus-Jagetzow) التي نشرها ر. ماير عام 1881، قولاً مباشراً ما يلي:

«أرى اليوم كيف نهبني شيفله وماركس من دون أن يذكر اسمي» (الرسالة رقم 60، ص 134).

وفي موضع آخر يتخذ ادعاء رودبرتوس شكلاً أكثر تحديداً: «لقد بينت في رسالتي الاجتماعية الثالثة من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي، على غرار ما فعل ماركس من حيث الجوهر، ولكن على نحو أوضح وأوجز» (الرسالة رقم 48، ص 111).

لم يتناه إلى ماركس قط أي شيء عن كل هذه الاتهامات بالانتحال. فلم يفتح صفحات نسخته من مجلة *Emancipationskampf* سوى تلك المتعلقة بالأممية، أما الصفحات المتبقية فظلت على حالها حتى فتحتها بنفسه بعد وفاته. ولم ير ماركس ابداً مجلة توينغن. وبقي ماركس يجهل الرسائل *Briefe etc.* الموجهة إلى ر. ماير، كما أنني لم أعلم بالفقرة التي تشير إلى «التهب» إلى أن تكرّم السيد الدكتور ماير نفسه ليلفت انتباهي إليها في عام 1884. غير أن ماركس كان مطلعاً على الرسالة رقم 48. فقد كان السيد ماير لطيفاً لدرجة أنه تفضل بتقديم نصّها الأصلي إلى صغرى بنات ماركس. إن ماركس الذي وصل إلى مسامعه، طبعاً، الهمس الخفي عن مصادر سرية استقى منها نقده، وهي تعود في الأصل إلى رودبرتوس، أطلعني على تلك الرسالة وقال إنه يعتبرها في نهاية المطاف بمثابة شهادة أصلية عما يدعيه رودبرتوس لنفسه، وإذا كان ذلك هو كل

(*) يشير إنجلز هنا إلى رسالة من رودبرتوس إلى ي. تسيلر مؤرخة في 14 آذار/مارس 1875، ولكنها لم تنشر، أول مرة، إلا عام 1879 في مجلة الاقتصاد السياسي - توينغن. [ن. برلين].

ما يزعمه رودبرتوس فإنه، أي ماركس، لا تهمه هذه المزاعم البتة، وبوسعنا أن يدع رودبرتوس ينعم بلذة اعتبار صياغته هي الأوجز والأوضح. الواقع، أن ماركس اعتبر القضية كلها منتهية برسالة رودبرتوس هذه.

لقد كان بوسع ماركس أن يظن ذلك، نظراً لأنني أعلم علم اليقين، أنه لم يكن مطلعاً أدنى اطلاع على النشاط الأدبي لرودبرتوس حتى عام 1859 حين أنجز ماركس نقده الخاص للاقتصاد السياسي، لا في خطوطه العامة فحسب، بل في أهم تفاصيله أيضاً. لقد بدأ ماركس دراساته الاقتصادية في باريس عام 1843 مبتدئاً بكبار الإنكليز والفرنسيين، أما الألمان فلم يكن يعرف منهم سوى راو وليست، وكان ذلك يكفيه. ولم يكن أحد منا، لا ماركس ولا أنا، قد علم شيئاً عن وجود رودبرتوس إلى أن بات علينا [15] أن ننقد في عام 1848، في صحيفة نويه^(*) راينيشه تسايتونغ *Neue Rheinische Zeitung*، الخطاب التي ألقاها رودبرتوس بوصفه نائباً عن برلين، والتصرفات التي قام بها بوصفه وزيراً. ولقد كنا نجهل من هو رودبرتوس هذا الذي أصبح وزيراً على حين غرة، بحيث كان علينا أن نسأل عنه نواب الراين. غير أنه لم يكن في ميسور هؤلاء النواب أن يخبرونا شيئاً عن الكتابات الاقتصادية لرودبرتوس. أما أن ماركس كان يعرف آنذاك، بالأصل، دون عون رودبرتوس، ليس فقط من أين بل وكيف «ينبع فائض القيمة للرأسمالي» فذلك ما يبرهن عليه مؤلفه بؤس الفلسفة الصادر عام 1847، ومحاضراته عن العمل المأجور ورأس المال التي ألقاها في بروكسيل عام 1847 ثم نُشرت عام 1849 في الأعداد 264 - 269 من صحيفة نويه راينيشه تسايتونغ. ولم يعرف ماركس بوجود اقتصادي يدعى رودبرتوس إلا عن طريق لاسال في العام 1859 تقريباً، ثم عثر على «الرسالة الاجتماعية الثالثة» له في المتحف البريطاني.

تلك هي الملابس الفعلية. دعونا نرى الآن ما هو المحتوى الذي اتهم ماركس بـ «سرقته» من رودبرتوس؟ يقول رودبرتوس:

«لقد بينت في رسالتي الاجتماعية الثالثة من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي على غرار ما فعل ماركس، ولكن على نحو أوجز وأوضح». هنا إذن النقطة المركزية: نظرية فائض القيمة؛ والحق، تتعذر الإشارة إلى شيء آخر

(*) نويه راينيشه تسايتونغ - الصحيفة الريمانية الجديدة، جريدة راديكالية صدرت أثناء ثورة 1848 - 1849، وترأس ماركس تحريرها. [ن. برلين].

لدى ماركس مما يمكن لروبرتوس أن يدعي امتلاكه. هكذا يعلن روبرتوس عن نفسه بأنه المبدع الحقيقي لنظرية فائض القيمة، وأن ماركس سرقها منه.

ولكن ما الذي تقوله الرسالة الاجتماعية الثالثة(*) لنا بصدد أصل فائض القيمة؟ إنها تقول ببساطة إن «الريع»، الذي يعني به روبرتوس الريع العقاري والريح معاً، لا ينبع من «إضافة قيمة» إلى قيمة السلعة، بل

«من اقتطاع قيمة من الأجور؛ أي بتعبير آخر: لأن الأجور لا تمثل

غير جزء من قيمة المنتج»،

وإذا كانت إنتاجية العمل كافية

«فلا ينبغي للأجور أن تكون مساوية للقيمة التبادلية الطبيعية لمنتج

العمل كي يبقى من هذه الأخيرة جزء أيضاً للتعويض عن رأس المال»

(!) «وللريع».

ولكن روبرتوس لا يخبرنا، على أية حال، ما هي هذه «القيمة التبادلية الطبيعية» للمنتج التي لا يبقى منها أي شيء «للتعويض عن رأس المال» أي بصورة أدق، للتعويض عن المواد الأولية واهتلاك الأدوات.

وإنه لمن حسن الحظ أنه كان من نصيبنا ذكر الانطباع الذي ولّده لدى ماركس هذا [16] الاكتشاف فائق الأهمية الذي حققه روبرتوس. ففي مخطوطة مساهمة في نقد، إلخ، الدفتر العاشر، حاشية ص 445 وما يليها نجد ما يلي: «استطرد جانبي. السيد روبرتوس. نظرية جديدة في الريع العقاري». هذه هي وجهة النظر الوحيدة التي ينظر منها ماركس إلى الرسالة الاجتماعية الثالثة هنا. ويقضي ماركس على نظرية روبرتوس حول فائض القيمة بشكلها العام، بالملاحظة الساخرة التالية: «إن السيد روبرتوس يبحث الأمور بادیء ذي بدء في بلد لا تنفصل فيه ملكية الأرض عن ملكية رأس المال، ليصل هنا إلى نتيجة هامة تقول بأن الريع (الذي يقصد به مجمل فائض القيمة) يساوي فقط العمل غير مدفوع الأجر أو مقدار المنتجات التي يجد فيها هذا العمل غير مدفوع الأجر تعبيره»(**)

(*) يشير إنجلز هنا إلى كتاب: روبرتوس - ياغتسوف، رسائل اجتماعية إلى فون كيرشمان. الرسالة الثالثة، نقض نظرية ريكاردو في الريع العقاري، وتأسيس نظرية جديدة في الريع، برلين، 1851، ص 87. [ن. برلين].

(**) أنظر: ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، الفصل الثامن، ص 7، الحاشية. [ن. ع].

لقد كانت البشرية الرأسمالية تنتج فائض القيمة على مدى قرون وتوصلت، شيئاً فشيئاً، إلى أن أخذت تفكر في منشأ هذه القيمة. وكان فهمها الأول فهماً ينبثق من الممارسة التجارية المباشرة: إن فائض القيمة ينبع من إضافة على قيمة المنتج. وكان هذا الرأي سائداً لدى الماركستليين، لكن جيمس ستوارت سبق أن أدرك بأن الواحد سيكسب، في هذه الحالة، بالضرورة ما يخسره الآخر. ومع ذلك، فقد لبث هذا الرأي ردحاً طويلاً من الزمن بعده، وبخاصة لدى الاشتراكيين. إلا أن آدم سميث أزاحه من العلم الكلاسيكي. يقول آدم سميث في مؤلفه (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل IV).

(Wealth of Nations, book I, ch. VI):

«حالما يتجمع رأس المال (stock) بين أيدي أشخاص فرادى، فإن بعضهم سوف يستخدمه بالطبع في تشغيل أناس كدودين، فيزودهم بالمواد الأولية ووسائل العيش، لكي يجنى ربحاً ببيع منتجات عمل هؤلاء، أو بما يضيفه عمل هؤلاء إلى قيمة المواد المعالجة... إن القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد الأولية، تنحل في هذه الحالة إلى قسمين، القسم الأول يُسدد أجورهم، والقسم الثاني يدفع ربح رب العمل عن مجمل رأس المال الذي سلفه بشكل مواد أولية وأجور».

ثم يضيف بعد ذلك بقليل:

«حالما تصبح الأرض بأسرها في أي بلد من البلدان ملكية خاصة، فإن مالكي الأرض، شأن بقية الناس، يحبون أن يحصدوا حيثما لم يزرعوا، فيطالبون ببيع حتى عن المنتج الطبيعي للأرض...». والعامل «... يجب أن يتخلى لمالك الأرض عن جزء معين مما يجمعه أو ينتجه عمله. إن هذا الجزء، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، سعر هذا الجزء يؤلف الربح العقاري».

وعلى هذه الفقرة يعلق ماركس في مخطوطة مساهمة في نقد، إلخ. المذكورة أعلاه، ص 253 قائلاً: «وهكذا فإن سميث يرى في فائض القيمة، أي في العمل الفائض، - فائض العمل المبذول والمتشيع في السلعة عن العمل مدفوع الأجر، أي عن العمل [17] الذي تلقى مُعادلاً له بالأجور - مقولة عامة لا يؤلف فيها الربح بمعناه الحقيقي، والربح العقاري، سوى فرعين لها»^(*).

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل الثالث، ص 53. [ن. ع.]

ويضيف آدم سميث بعد ذلك، في الكتاب الأول، الفصل الثامن، قائلاً: «ما إن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطالب مالك الأرض بنصيب من كل منتج تقريباً يستطيع العامل أن يستنتبه في هذه الأرض أو يجمعه منها. إن ريعه العقاري يؤلف أول اقتطاع من منتج العمل المبذول في فلاحه الأرض. ونادراً ما يحدث أن الشخص الذي يفلح الأرض يملك الوسائل لإعالة نفسه لحين جني المحصول. فإعالتة تسلف إليه عادة من رأسمال (stock) رب عمله، أي المزارع الذي يستخدمه، والذي لن يجد أية مصلحة في استخدامه ما لم يحصل على حصة من منتج عمل العامل، وما لم يعوّض له رأسماله مع بعض الربح. ويؤلف هذا الربح اقتطاعاً ثانياً من منتج العمل المبذول في فلاحه الأرض. إن منتج كل عمل آخر تقريباً خاضع لاقتطاع مماثل من أجل دفع الربح. وفي جميع فروع الصناعة تحتاج أغلبية العمال إلى رب عمل يسلفهم المواد الأولية لعملهم وكذلك أجورهم ووسائل عيشهم قبل إنجاز العمل. ثم يتقاسم رب العمل هذا مع العمال منتج عملهم، أي يتقاسم معهم القيمة التي أضافها عملهم إلى المواد الأولية المعالجة؛ وهذه الحصة تؤلف ربح رب العمل».

يعلق ماركس (المخطوطة، ص 256) على ذلك قائلاً: «هنا إذن يصف آدم سميث، بكلمات واضحة، الربح العقاري وربح رأس المال بوصفهما مجرد اقتطاعين من منتج العامل أو من قيمة منتوجه، التي تساوي كمية العمل التي أضافها إلى المواد الأولية. ولكن هذا الاقتطاع، كما برهن آدم سميث نفسه من قبل، لا يمكن أن يتألف إلا من ذلك الجزء من العمل الذي يضيفه العامل إلى المواد الأولية، علاوة على كمية العمل التي تسدد أجوره فقط، أو التي تقدم مُعادل أجوره فقط؛ وبالتالي، يتألف هذا الاقتطاع من العمل الفائض، من الجزء غير مدفوع الأجر من عمل العامل»^(*) وهكذا نجد أنه حتى آدم سميث كان يعرف «من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي» وكذلك فائض القيمة لمالك الأرض أيضاً. وقد أقرّ ماركس ذلك بصراحة منذ عام 1861، أما رودبرتوس، وجمهور معجبيه، الذين تكاثروا كالأعشاب في الربيع تحت الأمطار الدافئة لاشتراكية الدولة، فيبدو أنهم قد نسوا ذلك تماماً.

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل الثالث، ص 56. [ن. ع].

«مع ذلك» يمضي ماركس إلى القول «فإن سميث لم يفصل فائض القيمة، كمقولة خاصة، عن الأشكال المتميزة التي ترتديها في الربح والربح العقاري. وهذا هو مصدر الكثير من الأخطاء والنواقص في بحثه، وبدرجة أكبر في بحث ريكاردو»(*) - وينطبق هذا القول على رودبرتوس حرفياً. وإن «ربح» رودبرتوس هو ببساطة حاصل جمع الربح العقاري والربح؛ فقد وضع لنفسه نظرية خاطئة كلياً عن الربح العقاري؛ فهو يتقبل الربح دون أي تمحيص بالشكل الذي وجده عند أسلافه. - أما فائض القيمة عند ماركس فإنه، على العكس من ذلك، يمثل الشكل العام لمجموع القيمة الذي يستولي عليه مالكو وسائل الإنتاج دون مقابل، والذي ينقسم إلى الشكلين الخاصين، المحوّلين، وهما الربح والربح العقاري، بموجب قوانين خاصة تماماً كان ماركس أول من اكتشفها. وسيجري عرض هذه القوانين في الكتاب الثالث، الذي سيظهر فيه لأول مرة كم يلزم من الحلقات الوسيطة للانتقال من فهم فائض القيمة عموماً إلى فهم تحوله إلى ربح وربح عقاري، وبالتالي إلى فهم قوانين توزيع فائض القيمة بين طبقة الرأسماليين.

ويمضي ريكاردو أبعد من آدم سميث بكثير. فهو يؤسس فهمه لفائض القيمة على نظرية جديدة في القيمة كانت موجودة عند سميث بصورة جنينية، إلا أنه ينساها دائماً تقريباً عندما يدور الحديث عن تطبيقها، وقد أصبحت هذه النظرية نقطة الانطلاق في مجمل العلم الاقتصادي اللاحق. فمن تحديد قيمة السلع بمقدار العمل المتحقق فيها، يستخلص ريكاردو توزيع كمية القيمة، التي يضيفها العمل إلى المواد الأولية، بين العمال والرأسماليين، أي انقسامها إلى أجور وربح (فائض قيمة في هذه الحالة). ويبين ريكاردو أن قيمة السلع تظل على حالها مهما تغيرت النسبة بين هذين القسمين، وهو قانون لا يحضه ريكاردو سوى استثناءات قليلة. بل إنه يضع بعض القوانين الأساسية حول التناسب بين الأجور وفائض القيمة (المأخوذ في شكل ربح) (ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 15، آ(**)، ويبين أن الربح العقاري هو فائض فوق الربح ينفصل في ظروف معينة. - إن رودبرتوس لم يتجاوز ريكاردو في أي من هذه النقاط. فقد ظل إما جاهلاً تماماً بالتناقضات الداخلية في نظرية ريكاردو، والتي أدت إلى انهيار هذه المدرسة، أو أن هذه التناقضات دفعته (أنظر رودبرتوس، مساهمة. Zur Erkenntniss, etc., S. 130) إلى التقدم بمطالب طوباوية بدل البحث عن حلول اقتصادية.

(*) المرجع السابق نفسه، ص 53. [ن. ع.]

(**) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 543-547، [الطبعة العربية،

ص 638-643]. [ن. برلين].

بيد أن مذهب ريكاردو عن القيمة وفائض القيمة لم يكن بحاجة لانتظار مؤلف رودبرتوس، (مساهمة، إلخ... *Zur Erkenntniss, etc.*) ليجد استخداماً اشتراكياً. فعلى الصفحة 609 من المجلد الأول من رأس المال (الطبعة الألمانية الثانية)^(*) نجد المقتطف التالي: «مالكو المنتج الفائض أو رأس المال» (The possessors of surplus produce or capital) مأخوذاً عن مؤلف بعنوان: منيع وعلاج المصاعب الوطنية. رسالة إلى اللورد جون راسل: *The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell, London, 1821*. إن هذا المؤلف الذي كان يجب الاهتمام به [19] لمجرد التعبير الوارد فيه: «المنتج الفائض أو رأس المال» (Surplus produce or capital) عبارة عن كراس يتألف من 40 صفحة، انتشله ماركس من مهاوي النسيان؛ وجاء فيه ما يلي:

«مهما تكن حصة الرأسمالي» [من وجهة نظر الرأسمالي] «فلا يمكن أن يستولي سوى على العمل الفائض (surplus labour) للعامل إذ ينبغي للعامل أن يعيش» (ص 23).

أما كيف يعيش العامل، وبالتالي، ما هو العمل الفائض الذي يستولي عليه الرأسمالي، فهذا مقدار نسبي جداً.

«إذا كانت قيمة رأس المال تنخفض ليس بالنسبة التي يزداد بها حجمه، فإن الرأسمالي سوف يعتصر من العامل منتج كل ساعة عمل تتجاوز ذلك الحد الأدنى الذي يمكن للعامل أن يعتاش منه... وبوسع الرأسمالي أن يقول للعامل آخر الأمر: لا تأكل الخبز، لأنه يمكن العيش على جذور الشمندر والبطاطا. وقد بلغنا هذا الحد» (ص 23-24). «إذا كان بالإمكان جعل العامل يقتات على البطاطا بدل الخبز، فإنه لمن الصحيح تماماً أن بالإمكان في هذه الحالة اعتصار المزيد من عمله، أي أنه، عندما كان يقتات على الخبز، فقد كان مرغماً على أن يصرف، بغية إعالة نفسه وأسرته، عمل الاثنين والثلاثاء، أما عندما يقتات على البطاطا، فلن يتلقى من أجل نفسه سوى نصف يوم الاثنين، ويتحرر النصف الآخر من الاثنين وكامل الثلاثاء إما لصالح الدولة أو لأجل الرأسمالي» (ص 26). «ولا جدال (it is admitted) في أن الفوائد المثوية المدفوعة للرأسماليين، سواء كانت بهيئة ريع، أو فائدة

(*) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرون، الطبعة الألمانية، ص 614. [الطبعة العربية، ص 725-726]. [ن. ع].

مئوية على النقد المقرض، أو ربح صاحب المشروع، تُدفع من عمل الآخرين» (ص 23).

وهكذا نرى هنا «ربح» رودبرتوس بكامله، سوى أنه بدلاً من «الربح» يجري استخدام تعبير «الفوائد المئوية».

وعلى ذلك يدلي ماركس بالتعليق التالي (مخطوطة: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 852^(*)): «إن هذا الكراس قليل الشهرة، الذي صدر أيام أخذ «الإسكافي المذهل»^(**) ماكلوخ يلفت النظر إليه، يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالمقارنة مع ريكاردو. فهو يسمي مباشرة فائض القيمة، أو «الربح» بلغة ريكاردو (الذي كثيراً ما يسميها «المنتوج الفائض» «surplus produce»)، أو «الفائدة» (interest)، كما يسميها مؤلف هذا الكراس، بأنها «عمل فائض» (surplus labour)، العمل الذي يؤديه العامل مجاناً، العمل الذي يؤديه علاوة على العمل الذي يعوّض عن قيمة قوة عمله، أي علاوة على العمل الذي ينتج مُعادلاً لأجوره. ومثلما كان مهماً تماماً إرجاع القيمة إلى العمل، كذلك كان مهماً تماماً إرجاع «فائض القيمة» (surplus value) الذي يتمثل في «منتوج فائض» (surplus produce) إلى «العمل الفائض» (surplus labour). لقد قيل ذلك في الواقع على لسان آدم سميث، وهو يؤلف عنصراً من العناصر الرئيسة في شروح ريكاردو.

[20]

ولكنهما لا يقولان ذلك ولا يثبتانه في أي مكان في شكل مطلق». ونقرأ في موضع لاحق على الصفحة 859 من المخطوطة^(***): «غير أن المؤلف يظل في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدها عند أسلافه. ومثلما أن خلط فائض القيمة بالربح يقود ريكاردو إلى تناقضات غير مستطابة، كذلك هو حال هذا المؤلف حين يعمد فائض القيمة بإسم الفائدة المئوية على رأس المال. الحق أنه يتقدم على ريكاردو في أنه أولاً، يُرجع كل فائض قيمة إلى العمل الفائض، وثانياً، على الرغم من أنه يطلق على فائض القيمة إسم

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، ص 234-235. [ن.ع].

(**) الإسكافي المذهل (This most incredible cobbler)، أو المرقع البديع، وصف أطلقه جون ويلسون على ماكلوخ وذلك في كراس له بعنوان: بعض الأمثلة عن مبادئ السيد ماكلوخ في الاقتصاد السياسي، إدنبره، 1826 وقد ذيله بتوقيع مستعار.

(J. Wilson, *Some illustrations of Mr. MacCulloch's principles of political economy*, [ن. برلين]. Edinburgh, 1826).

(***) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، الفصل الحادي والعشرون، ص 250. [ن.ع].

فائدة مثوية على رأس المال، إلا أنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يقصد بتعبير الفائدة على رأس المال (interest of capital) الشكل العام للعمل الفائض، خلافاً لأشكاله الخاصة: الربح، الفائدة المثوية على النقد المُقرض، ربح صاحب المشروع. ولكنه يأخذ اسم أحد هذه الأشكال الخاصة، الفائدة (interest)، ليطلقه على الشكل العام. وكان ذلك كافياً لوقوعه مرة أخرى في الرطانة (ورد في المخطوطة تعبير: عامية «slang») الاقتصادية(*)

إن هذه الملاحظة الأخيرة تنطبق على صاحبنا رودبرتوس كلياً وتاماً. فهو الآخر يظل في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدها عند أسلافه. وهو أيضاً عمّد فائض القيمة بإسم أحد أشكاله الفرعية المحوَّلة: الربح، الذي جعله مع ذلك غير محدد تماماً. والنتيجة التي تترتب على هذين الخطأين أنه يسقط من جديد في مهاوي الرطانة الاقتصادية، وأنه، إذ خطا خطوة إلى أمام بالمقارنة مع ريكاردو، إلا أنه لا يمضي أبعد من ذلك نقدياً، بل يخضع لإغواء جعل نظريته التي لم تكتمل بعد ولم تخرج من قشرتها، أساساً لطوباوية طرحها على نحو متأخر تماماً، كما هو حاله دوماً. فلقد ظهر الكراس في عام 1821 مستبقاً كلياً «ربح» رودبرتوس الذي ظهر عام 1842.

إن كراس صاحبنا ليس سوى الموقع الأكثر تقدماً من أدب واسع قام في عشرينات القرن باستخدام نظرية ريكاردو في القيمة وفائض القيمة ضد الإنتاج الرأسمالي لصالح البروليتاريا، وضرب البورجوازية بأسلحتها بالذات. إن شيوعية أوين برمته، في حدود السجال الاقتصادي، إنما تركز على ريكاردو. وهناك إلى جانبه، كثرة من الكتاب الذين استشهد ماركس ببعضهم منذ 1847 في السجال ضد برودون (بؤس الفلسفة، ص 49) مثل: إدموندز، تومبسون، هودجسكين، إلخ، إلخ، «وأربع صفحات أخرى، إلخ». وإنني لأختار المؤلف الآتي، كيفما اتفق، من بين عدد هائل من المؤلفات: بحث في مبادئ توزيع الثروة، المؤدية إلى أكبر سعادة بشرية، تأليف وليم تومبسون، طبعة جديدة، لندن، 1850. *An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth, most conducive to Human Happiness, by William Thompson; a new edition, London, 1850.* لقد كُتِبَ هذا البحث عام 1822، وظهر أول مرة عام 1824. وفي كل مكان هنا أيضاً توصف الثروة التي تستولي عليها الطبقات غير المنتجة، بأنها اقتطاع من متوج العامل، ويستخدم المؤلف في وصفه تعابير حادة.

[21]

(*) المرجع السابق نفسه. [ن. ع].

«إن السعي الدائم لما نسميه بالمجتمع كان يتمثل في أن يرغم العامل المنتج عن طريق الخداع أو الاقناع، الخوف أو الإكراه على أن يعمل لقاء أقل حصة ممكنة من منتج عمله بالذات» (ص 28). «فلماذا لا يلزم للعامل أن يحصل على كامل منتج عمله بصورة مطلقة؟» (ص 32). «إن هذا التعويض الذي يقتطعه الرأسماليون من العامل المنتج، بإسم الربح العقاري أو الربح، إنما يطلبونه لقاء استعمال الأرض أو غيرها من الأشياء. ولما كانت كل المواد الطبيعية، التي يستطيع العامل المنتج المعدم الذي لا يملك شيئاً سوى قدرته على الإنتاج أن يُظهر فيها أو بواسطتها قدرته هذه على الإنتاج هي ملك لأشخاص آخرين ممن لهم مصالح تتعارض مع مصلحته، ولما كانت موافقة هؤلاء شرطاً مسبقاً لقيامه بالنشاط، أفلا تتوقف أو ألا يجب أن تتوقف على رحمة هؤلاء الرأسماليين أي حصة من ثمار عمله بالذات يشاؤون أن يتركوها له تعويضاً عن هذا العمل؟» (ص 125). «حصة من مقدار ما يقتطعون من المنتج، سواء كان اسم هذه الأجزاء المستولى عليها من المنتج ضرائب، أم ربحاً، أم سرقة» (ص 126)، إلخ.

أعترف أنني كتبت هذه السطور بشيء من الخجل. قد أستطيع أن أسلم بأن الأدب المعادي للرأسمالية الذي ظهر في إنكلترا في العشرينات والثلاثينات مجهول كلياً في ألمانيا، بالرغم من إحالات ماركس المباشرة إليه حتى في مؤلفه بؤس الفلسفة، وفي اقتباساته المتكررة من هذا الأدب، كما من كراس عام 1821 مثلاً، ومن رافنستون، وهودجسكين، إلخ، التي ترد في المجلد الأول من رأس المال. علاوة على الأديب المبتذل (literatus vulgaris) (*) الذي «لم يتعلم أي شيء حقاً» ويتشبث يائساً بأذيال ستره رودبرتوس، فإن شخصاً يحتل كرسي الاستاذية (**) و«يتبجح بمعارفه» هو الآخر قد نسي اقتصاده السياسي الكلاسيكي نسياناً يبلغ حدّاً يجعله يلوم ماركس، جاداً، بأنه انتحل من رودبرتوس أشياء يمكن العثور عليها حتى عند آدم سميث وريكاردو. إن هذا الواقع يدل على عمق الهاوية التي انحدر إليها الاقتصاد السياسي الرسمي في الوقت الحاضر.

ولكن ما الجديد الذي أتى به ماركس بخصوص فائض القيمة؟ كيف حدث أن نظرية ماركس حول فائض القيمة انقضت كصاعقة من سماء صافية، في جميع البلدان المتقدمة،

(*) الأديب المبتذل، المقصود ر. ماير. [ن. برلين].

(**) الإشارة هنا إلى أ. فاغتر. [ن. برلين].

في حين أن نظريات جميع أسلافه الاشتراكيين، بمن فيهم رودبرتوس لم تخلف أثراً؟
يمكن لتاريخ الكيمياء أن يقدم لنا مثلاً إيضاحياً عن ذلك.

من المعروف أن نظرية الفلوجيستين كانت ما تزال سائدة في أواخر القرن الثامن عشر، وكانت تؤكد أن جوهر كل اشتعال يكمن في افتراض وجود مادة معينة قابلة للإشتعال بصورة مطلقة اسمها الفلوجيستين، تنفصل عن الجسم المشتعل. وكانت هذه النظرية تكفي لتفسير غالبية الظواهر الكيميائية المعروفة آنذاك، وإن كانت تفسرها في بعض الحالات بصعوبة لا يُستهان بها. وبحلول عام 1774 جاء بريستلي ليصف ضرباً من الهواء،

«يبلغ من النقاء والخلو من الفلوجيستين حداً يجعل الهواء الاعتيادي يبدو ملوثاً بالمقارنة معه».

وقد أسماه: الهواء الخالي من الفلوجيستين. وبعد فترة وجيزة من ذلك، وصف شيله هذا النوع نفسه من الهواء، في السويد، وبرهن على وجوده في الجو. ووجد أن هذا النوع من الهواء يتلاشى حيثما جرى احراق جسم من الأجسام فيه أو في الهواء الاعتيادي، لذلك أطلق عليه اسم الهواء الناري (Feuerluft).

«من هذه الوقائع توصل إلى الاستنتاج بأن المركب الناتج عن اتحاد الفلوجيستين بأحد الأجزاء المكوّنة للهواء» (أي عند الاشتعال) «ليس سوى نار أو حرارة تتطاير عبر الزجاج»⁽²⁾

لقد وصف بريستلي وشيله الأوكسجين، دون أن يدركا ما الذي كان بين أيديهما. ولقد «ظلا في أسر مقولات» الفلوجيستين «التي وجداها عند أسلافهما». والعنصر الذي كان مقيضاً له أن يقضي على جميع التصورات الفلوجيستينية وأن يحدث انقلاباً في الكيمياء، ظل عقيماً بين أيديهما. غير أن بريستلي قام بعد ذلك بقليل، أثناء وجوده في باريس، بإبلاغ اكتشافه إلى لافوازييه؛ وعمد لافوازييه، مستخدماً هذا الواقع الجديد، إلى دراسة مجمل الكيمياء الفلوجيستينية، واكتشف لأول مرة أن هذا الضرب الجديد من الهواء كان عنصراً كيميائياً جديداً، وأن ما يحدث في الاشتعال ليس خروج فلوجيستين غامض من الجسم المحترق، بل اتحاد هذا العنصر الجديد مع ذلك الجسم، وبذا أوقف

(2) روسكو - شورلمر، كتاب مدرسي مفصل في الكيمياء، براونشفيغ 1877، المجلد الأول، ص 13-18.

(Roscoe-Schorlemmer, *Ausführliches Lehrbuch der Chemie*, Braunschweig, 1877, V.I, S. 13-18).

لأول مرة الكيمياء بأسرها على القدمين، بعد أن كانت في شكلها الفلوجيستيني تقف على رأسها. وحتى لو لم يكن لافوازييه قد وصف الأوكسيجين بنفسه في وقت واحد مع الآخرين، وبصورة مستقلة عنهم كما أكد فيما بعد، فإنه هو الذي اكتشف الأوكسيجين من حيث جوهر الأمر، وليس ذاك الاثنان اللذان وصفاه فقط من دون أن يعرفا ماذا كانا يصفان بالذات.

إن علاقة ماركس بأسلافه من ناحية نظرية فائض القيمة، هي كعلاقة لافوازييه ببريستلي وشيله. إن وجود ذلك الجزء من قيمة المنتج، والذي ندعوه الآن فائض القيمة قد تم [23] إثباته قبل ماركس بكثير؛ كما جرى، بهذا القدر أو ذاك من الوضوح، تحديد ما يتألف منه فائض القيمة، ونعني بالضبط أنه يتألف من منتج عمل لم يدفع له مَنْ استولى عليه أيّ مُعادل. ولكن أحداً لم يذهب إلى أبعد من ذلك. فقام البعض - الاقتصاديون البورجوازيون الكلاسيكيون - في أفضل الأحوال ببحث النسبة الكمية التي يتوزع بها منتج العمل بين العامل ومالك وسائل الإنتاج. ووجد البعض الآخر - الاشتراكيون - أن هذا التوزيع جائر، فبحثوا عن وسائل طوباوية لإلغاء هذا الجور. وظل هؤلاء وأولئك في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدوها عند أسلافهم.

هنا جاء ماركس. فوقف في تضاد مباشر مع جميع أسلافه. وما اعتبره هؤلاء حلاً اعتبره هو مشكلة. ورأى أن أمامه هنا، لا الهواء الخالي من الفلوجيستين، ولا الهواء الناري، بل الأوكسيجين، وأن المسألة هنا ليست مجرد إقرار الحقيقة الاقتصادية أو التناقض بين هذه الحقيقة وبين العدالة الأزلية والأخلاق الأصيلة، بل هي حقيقة يُقدر لها أن تُحدث انقلاباً في الاقتصاد السياسي بأسره، وتوفر المفتاح لفهم الإنتاج الرأسمالي بمجمله لمن يعرف كيف يستفيد منه. واتخذ ماركس من هذه الحقيقة نقطة انطلاق ليتفحص كل المقولات الاقتصادية التي وجدها بين يديه، مثلما أن لافوازييه انطلق من اكتشاف الأوكسيجين ليتفحص مقولات الكيمياء الفلوجيستينية السابقة. ولمعرفة جوهر فائض القيمة، كان على ماركس أن يعرف جوهر القيمة. وكان لزاماً عليه أن ينتقد قبل كل شيء نظرية القيمة عند ريكاردو. لذا فقد درس خاصية العمل في خلق القيمة، وأقر لأول مرة أي عمل يخلق القيمة، ولماذا وكيف يقوم العمل بذلك؛ ووجد أن القيمة بوجه عام ليست سوى عمل متبلور من هذا الصنف، وهذه هي النقطة التي لم يدركها رودبرتوس حتى آخر أيامه. ثم بحث ماركس علاقة السلعة بالنقد، مبيّناً كيف ولماذا ينبغي للسلعة والتبادل السلعي، بفعل خصائص القيمة الملازمة للسلعة، أن يولّد التضاد بين السلعة والنقد؛ وإن نظرية النقد التي صاغها ماركس على هذا الأساس هي أول نظرية

شاملة في النقد، وقد حظيت الآن بالاعتراف الصامت في كل مكان. واستقصى ماركس تحول النقد إلى رأسمال، وبرهن على أن هذا التحول يركز على شراء وبيع قوة العمل. وإحلال قوة العمل، هذه الخاصية الخالقة للقيمة، محل العمل، استطاع ماركس أن يحلّ بضربة واحدة إحدى الصعوبات التي قوّضت مدرسة ريكاردو وهي: استحالة وضع التبادل بين رأس المال والعمل في توافق مع قانون ريكاردو القائل بأن القيمة تتحدد بالعمل. وإذا ميز ماركس الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، فقد تمكن من تصوير عملية تكوين فائض القيمة وفق مجراها الحقيقي، حتى في أدق تفاصيلها، وتمكن لذلك من تفسيرها، وهذا أمر لم يكن في مقدور أي من أسلافه القيام به؛ وبذا أقام ماركس تمايزاً داخل رأس المال نفسه، وهذا ما لم يكن رودبرتوس ولا الاقتصاديون البورجوازيون في وضع يؤهلهم لبلوغه، رغم أنه أمر يوفر المفتاح لحل أكثر المشكلات الاقتصادية تعقيداً، وهو ما يبرهن عليه بأجلى صورة الكتاب الثاني، وبدرجة أكبر، كما سنرى، الكتاب الثالث. ثم بحث ماركس في فائض القيمة فاكشف شكلين منها: فائض القيمة المطلق، وفائض القيمة النسبي، وبيّن أنهما لعبا دورين مختلفين، ولكنهما حاسمان في كل مرة، في مجرى التطور التاريخي للإنتاج الرأسمالي. وبالإرتكاز إلى نظرية فائض القيمة طور ماركس أول نظرية عقلانية عن الأجور، ليس لدينا الآن سواها، ورسم لأول مرة الخطوط الأساسية لتاريخ التراكم الرأسمالي وعرض مبوله التاريخية.

ورودبرتوس؟ بعد أن قرأ ذلك كله، فقد وجد فيه - شأنه شأن كل اقتصادي متحيزاً - «اعتداءً على المجتمع»^(*)، ووجد أنه هو بالذات قد بيّن بمنتهى الإيجاز والوضوح من أين ينبع فائض القيمة، ووجد أخيراً أن ذلك كله ينطبق على «الشكل الراهن لرأس المال»، أي ينطبق على رأس المال الموجود تاريخياً، لكنه لا ينطبق على «مفهوم رأس المال»، أي لا ينطبق على الفكرة الطوباوية التي كوّنها السيد رودبرتوس عن رأس المال. فما أشبهه بيرستلي العجوز، الذي ظل يُقسم بالفلوجيستين حتى آخر أيامه، وأبى أن يسمع شيئاً عن الأوكسيجين. غير أن بيرستلي كان أول من وصف الأوكسيجين بالفعل، في حين أن رودبرتوس اقتصر على إعادة اكتشاف موضوع عام، في تصوره عن فائض القيمة، وبالأحرى تصوره عن «الريع»، أما ماركس فقد أحجم، على نقیض سلوك لا فوازيه، عن الادعاء بأنه كان المكتشف الأول لحقيقة وجود فائض القيمة.

(*) رودبرتوس-ياغسوف، المرجع المذكور، المجلد الأول، برلين، [1881]، ص111. [ن. برلين].

أما باقي ما أدخله رودبرتوس في الاقتصاد السياسي فيقف على المستوى نفسه. إن تحويل رودبرتوس فائض القيمة إلى طوباوية قد انتقده ماركس، دون قصد، في مؤلفه بؤس الفلسفة؛ وما كان يتعين قوله أيضاً بصدد ذلك قد قلته في مقدمتي للترجمة الألمانية من هذا المؤلف. إن تفسير رودبرتوس للأزمات التجارية بوصفها نتيجة لتدني استهلاك الطبقة العاملة شيء يمكن للمرء أن يجده في مؤلف (سيسموندي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، Sismondi, *Nouveaux Principes d'Économie Politique*, liv. IV, ch. IV.⁽³⁾ غير أن سيسموندي كان يضع السوق العالمية أمام ناظره دوماً، أما أفق [25] رودبرتوس فلم يتجاوز الحدود البروسية. وإن تأملاته فيما إذا كانت الأجور تنشأ عن رأس المال أم عن الدخل، تنتمي إلى المدرسية (السكولائية)، ويلغنها تماماً مضمون الجزء الثالث من هذا الكتاب الثاني من رأس المال. لقد بقيت نظرية رودبرتوس حول الربح ملكه حصراً، ويمكن أن ترقد بسلام حتى يتم نشر مخطوطة ماركس التي تنتقدها^(*) أخيراً فإن مشروعاته لتحرير ملكية الأرض البروسية القديمة من نير رأس المال طوباوية تماماً هي الأخرى؛ فهي تتحاشى المسألة العملية الوحيدة المثارة بهذا الصدد - وهي: كيف يمكن لليونكر البروسي القديم أن يحصل مثلاً على 20 ألف مارك في السنة، وأن يُتفق مثلاً 30 ألف مارك في السنة، من دون أن يغرق في الديون؟ لقد تحطمت مدرسة ريكاردو قرابة عام 1830 على صخرة فائض القيمة. وما عجزت هذه المدرسة عن حلّه بقي من دون حلٍّ بالنسبة لخلفها، أي الاقتصاد السياسي المبتذل. والنقطتان اللتان تسببتا في فشلها هما التاليتان:

أولاً - العمل هو مقياس القيمة. ولكن للعمل الحي، في تبادله مع رأس المال قيمة أدنى من العمل المتشيع الذي يُبادل به. فالأجور، أي قيمة كمية معينة من العمل الحي، هي دوماً أقل من قيمة المنتج الذي تنتجه هذه الكمية من العمل الحي نفسها، أو المنتج الذي يتجسد فيه هذا العمل. والمسألة غير قابلة للحل حقاً إن بقيت في هذه الصيغة. ولقد صاغها ماركس صياغة صحيحة، فتمكن بذلك من الإجابة عنها. فليس

(3) «وهكذا، بسبب تركيز الأملاك في أيدي عدد قليل من المالكين، تضيق السوق المحلية أكثر فأكثر، وتضطر الصناعة أكثر فأكثر إلى البحث عن منافذ للتصدير في الأسواق الخارجية، حيث تهدهدها هزات كبرى» (أي تحديداً أزمة 1817 التي يصفها سيسموندي بعد ذلك مباشرة)

(Sismondi, *Nouv. Princ.*, éd., 1819, I, p. 336).

(*) الإشارة إلى: نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 7-106. [ن. برلين].

العمل هو ما يمتلك قيمة. فبوصفه النشاط الذي يخلق القيمة، لا يسعه أن يمتلك أية قيمة خاصة مثلما لا تمتلك الجاذبية وزناً خاصاً، والحرارة درجة خاصة، والكهرباء قوة تيار خاصة. فليس العمل هو ما يُشترى ويُباع كسلعة، بل قوة العمل. وما إن تصبح قوة العمل سلعة حتى تتحدد قيمتها بالعمل المتجسد في هذه القيمة كمنتج اجتماعي، وهذه القيمة تساوي العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج وتجديد إنتاج هذه القيمة. من هنا فإن شراء وبيع قوة العمل على أساس قيمتها المعينة على هذا النحو لا يتناقضان أبداً مع قانون القيمة الاقتصادي.

[26] ثانياً - استناداً إلى قانون القيمة عند ريكاردو، فإن رأسمالين يستخدمان المقدار نفسه من العمل الحي ويدفعان له الأجور نفسها يُنتجان، في حالة تساوي سائر الظروف الأخرى، منتجات ذات قيمة واحدة، وكذلك فائض قيمة أو ربحاً متساوياً في فترات زمنية متساوية. أما إذا استخدمنا مقدارين غير متساويين من العمل الحي فلن يكون بوسعهما إنتاج فائض قيمة أو، كما يقول الريكارديون، ربحين متساويين. غير أن الحال على العكس من ذلك. ففي واقع الأمر أن رؤوس أموال متساوية تُنتج، بصرف النظر عن كثرة أو قلة العمل الحي الذي تستخدمه، أرباحاً متساوية في المتوسط خلال فترة زمنية واحدة. ثمة هنا إذن تناقض واضح مع قانون القيمة لاحظته ريكاردو نفسه، ولكن مدرسته كانت عاجزة عن حلّه. ولم يكن بمقدور رودبرتوس هو الآخر ألا يلاحظ هذا التناقض؛ وبدلاً من أن يحله، فقد اتخذته واحدة من نقاط انطلاق الطوباوية التي اصطنعها (رودبرتوس، مساهمة...، ص 131 *Zur Erkenntniss...*)، أما ماركس فقد سبق أن حلّ هذا التناقض^(*) في مخطوطته مساهمة في نقد، وحسب خطة رأس المال فإن هذا الحلّ يندرج في الكتاب الثالث^(**) ولن يُنشر هذا قبل مرور أشهر. وعليه فأمام أولئك الاقتصاديين الذين يريدون أن يكتشفوا في رودبرتوس المنبع السري لنظرية ماركس، والسلف المتفوق عليه، تتوافر الآن فرصة لتيان ما يستطيع اقتصاد رودبرتوس السياسي أن يحققه. وإذا كان بمقدورهم أن يبينوا بأية طريقة يمكن وينبغي لمعدل ربح وسطي متساو أن ينشأ بدون انتهاك لقانون القيمة، بل على أساس هذا القانون بالذات، فإننا على استعداد لمواصلة النقاش معهم. ولكن يتعين عليهم أن يحثوا الخطى. فالبحوث الباهرة

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 19-24، 58-65، 170-234، 428-470.

[ن. برلين].

(**) ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الجزآن الأول والثاني. [ن. برلين].

للكتاب الثاني الحالي والنتائج الجديدة تماماً التي تقدمها في ميادين لم تُطرق تقريباً حتى الآن، ليست سوى موضوعات تمهيدية لمضمون الكتاب الثالث، الذي يعرض الاستنتاجات الختامية من دراسة ماركس لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الجارية على أساس رأسمالي. وعندما يصدر هذا الكتاب الثالث، سوف يكون المجال أضيق لذكر اقتصادي اسمه رودبرتوس.

لقد أراد ماركس إهداء الكتاين الثاني والثالث، كما قال لي مراراً، إلى زوجته.

لندن، في عيد ميلاد ماركس، 5 أيار/مايو 1885

فريدريك إنجلز

مقدمة الطبعة الثانية

إن الطبعة الثانية الحالية هي، على العموم، إعادة طباعة حرفية للأولى. وقد جرى تصحيح الأخطاء المطبعية، وإزالة بعض الهفوات الأسلوبية، وحذف بعض الفقرات القصيرة التي تحتوي على شيء من التكرار. إن الكتاب الثالث، الذي انطوى على مصاعب غير متوقعة تماماً، جاهز تقريباً الآن على شكل مخطوطة. وإذا بقيت معافى فإن طباعته قد تبدأ هذا الخريف.

لندن، 15 تموز/يوليو 1893

* * *

[28] تسهياً للأمور ندرج هنا تسلسل الفقرات [بأرقام صفحات الطبعة الألمانية] مع ما يقابلها من المخطوطات (VIII-II) التي أخذت منها.

الجزء الأول

- الصفحات 31-32 من المخطوطة II [الطبعة العربية، ص 37-38-39].
- الصفحات 32-42 من المخطوطة VII [الطبعة العربية، ص 38-50].
- الصفحات 42-45 من المخطوطة VI [الطبعة العربية، ص 50-53].
- الصفحات 45-120 من المخطوطة V [الطبعة العربية، ص 52-136].
- الصفحات 120-123 (ملاحظة عشر عليها بين المقتطفات من الكتب). [الطبعة العربية، ص 135-139].
- الصفحات 124 حتى نهاية الجزء من المخطوطة IV [الطبعة العربية، ص 140-147]. ولكن أدرج في الصفحات 131-132 [الطبعة العربية، ص 148-150]. مقطع من المخطوطة VIII

- الملاحظة على الصفحة 136 والملاحظة على الصفحة 142. [الطبعة العربية، ص 153-154 و 160-161]، مأخوذتان من المخطوطة II.

الجزء الثاني

البداية، الصفحات 154-163، [الطبعة العربية، ص 175-186]، نهاية المخطوطة IV. - وابتداءً من ذلك حتى نهاية الجزء، ص 350، [الطبعة العربية، ص 186-395]، كلها من المخطوطة II.

الجزء الثالث

الفصل 18: (الصفحات 351-358) [الطبعة العربية، ص 399-406]، من المخطوطة II.

الفصل 19: I و II (الصفحات 359-388)، [الطبعة العربية، ص 407-439]، من المخطوطة VIII - III (الصفحات 388-390) [الطبعة العربية، ص 439-442]، من المخطوطة II.

الفصل 20:

I - (الصفحات 391-393) [الطبعة العربية، ص 443-446]، من المخطوطة II، باستثناء الفقرة الختامية المأخوذة من المخطوطة VIII
II - (الصفحات 394-397) [الطبعة العربية، ص 446-450]، من المخطوطة II في الأساس.

III - IV - V - (الصفحات 397-420) [الطبعة العربية، ص 450-475]، من المخطوطة VIII

VI - VII - VIII - IX (الصفحات 420-435) [الطبعة العربية، ص 475-493]، من المخطوطة II.

X - XI - XII - (الصفحات 433-476) [الطبعة العربية، ص 493-540]، من المخطوطة VIII

XIII - (الصفحات 476-484) [الطبعة العربية، ص 540-550]، من المخطوطة II.

الفصل 21: (الصفحات 485-518) [الطبعة العربية، ص 551-589]، مأخوذة بأكملها من المخطوطة VIII

المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال

الجزء الأول

استحالات رأس المال ودورها

الفصل الأول

دورة رأس المال النقدي

إن عملية دورة⁽¹⁾ رأس المال تمر بثلاث مراحل تؤلف، حسب ما هو معروض في المجلد الأول، السلسلة التالية:

المرحلة الأولى: يظهر الرأسمالي، بصفته شارباً، في سوق السلع وسوق العمل، فيتحول نقده إلى سلعة، أي يقوم نقده بفعل التداول (ن - س).

المرحلة الثانية: يستهلك الرأسمالي السلع المشتراة استهلاكاً إنتاجياً. إنه يتصرف كمنتج رأسمالي للسلع؛ فيقوم رأسماله بعملية الإنتاج. والنتيجة هي سلعة ذات قيمة أكبر من قيمة عناصر إنتاجها.

المرحلة الثالثة: يعود الرأسمالي إلى السوق بصفة بائع، فتتحول سلعته إلى نقد، أي أنها تقوم بفعل التداول (س - ن).

لذا فإن صيغة دورة رأس المال النقدي تتمثل في: ن - س... ج... س - ن حيث تشير النقاط إلى انقطاع عملية التداول، حيث أن (س)، شأنها شأن (ن)، ترمز إلى كل من (س و ن) اللذين ازدادا بمقدار فائض القيمة.

لقد بحث المجلد الأول المرحلتين الأولى والثالثة، ولكن في حدود ما كان ذلك ضرورياً لفهم المرحلة الثانية، أي عملية إنتاج رأس المال. ولهذا لم تبحث هناك الأشكال المتباينة التي يتخذها رأس المال في مختلف المراحل، والتي يرتديها حيناً

(1) من المخطوطة II.

ويخلعها حيناً في مجرى تكراره لدورته، وهذه الأشكال هي الآن موضوع بحث أكثر تفصيلاً.

[32] وبغية فهم هذه الأشكال في حالتها الصافية، يتعين على المرء أولاً أن يتجرد عن جميع اللحظات التي لا صلة لها بتغير أو نشوء الأشكال بما هي عليه. وعليه فمن المفترض هنا ليس فقط أن السلع تُباع حسب قيمها، بل أيضاً إن ذلك يجري دوماً في ظل الشروط نفسها. وبالتالي، تُنحى جانباً تغيرات القيمة التي قد تطرأ خلال عملية الدورة.

I - المرحلة الأولى (ن - س)⁽²⁾

تمثل (ن - س) تحوّل مبلغ معين من النقد إلى مقدار معين من السلع: بالنسبة للشاري - تحوّل نقده إلى سلع، وبالنسبة للباعة - تحوّل سلّهم إلى نقد. وهذا الفعل من أفعال التداول العام للسلع يصبح، في آنٍ واحدٍ، مرحلة محددة وظيفياً في دورة مستقلة لرأسمال فردي في المقام الأول ليس من جراء شكل هذا الفعل، بل من جراء محتواه المادي، أي الطابع الخاص لاستعمال السلع التي تحلّ مكان النقد. فهذه هي وسائل إنتاج من جهة، ومن جهة أخرى، قوة عمل، أي عوامل شيثية وشخصية في إنتاج السلع، عوامل ينبغي طبعاً أن يلائم طابعها الخاص صنف المنتوجات المُراد صنعها. وإذا ما رمزنا لقوة العمل بالرمز (ق ع) ولوسائل الإنتاج بالرمز (و إ)، فإن مقدار السلع التي يشتريها

الرأسمالي س = ق ع + و إ، أو باختصار س $\begin{matrix} \text{ق ع} \\ \text{و إ} \end{matrix}$ إذن فإن الفعل (ن - س) المأخوذ من حيث المحتوى يتمثل في ن - س $\begin{matrix} \text{ق ع} \\ \text{و إ} \end{matrix}$ ، نعني القول إن (ن - س) ينقسم

إلى (ن - ق ع)، و (ن - و إ)؛ فمبلغ النقد (ن) ينقسم إلى قسمين، الأول لشراء قوة العمل، والثاني لشراء وسائل الإنتاج. إن هاتين الحلقةين من الشراء تتحققان في سوقيين مختلفتين كلياً، الأولى في سوق السلع بالذات، والثانية في سوق العمل.

وعدا عن هذا الانقسام النوعي لمقدار السلع الذي يتحول إليه (ن)، فإن الفعل ن - س $\begin{matrix} \text{ق ع} \\ \text{و إ} \end{matrix}$ ، يمثل علاقة كمية متميزة تماماً.

(2) ابتداءً من هنا فلاحقاً يرد النص من المخطوطة VII، التي باشر بها ماركس في الثاني من تموز/ يوليو 1878.

نحن نعرف أن قيمة، أو سعر قوة العمل تُدفع إلى مالكيها، الذي يعرضها للبيع كسلعة، بشكل أجور، أي كسعر لمقدار معين من العمل يحتوي على عمل فائض أيضاً؛ فمثلاً، لو أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي منتج خمس ساعات عمل قيمتها 3 ماركات، فإن هذا المبلغ يظهر في العقد المبرم بين الشاري والبائع بوصفه سعراً، أو لنقل أجور 10 ساعات عمل. ولو أبرم عقد كهذا مع 50 عاملاً، فالمفروض أنهم يعملون، معاً، 500 ساعة عمل في اليوم لأجل الشاري، وأن نصف هذا الوقت، أي [33] 250 ساعة عمل تعادل 25 يوم عمل مؤلفاً من 10 ساعات لكل واحد، لا يمثل غير العمل الفائض. وينبغي أن تكون كمية وحجم وسائل الإنتاج الواجب شراؤها، كافيين لاستخدام هذه الكتلة من العمل.

إذن فإن ن - س > ق، لا تعبر فقط عن العلاقة النوعية، ولا تعبر فقط عن أن مبلغاً معيناً من النقد، وليكن 422 جنيهاً، يتحول إلى وسائل إنتاج وما يلائمها من قوة عمل فحسب، بل تعبر أيضاً عن علاقة كمية بين ذلك الجزء من النقد الذي أنفق على قوة العمل (ق ع) وذلك الجزء الذي أنفق على وسائل الإنتاج (و إ). وتتحدد هذه العلاقة، منذ البداية، بمقدار العمل الفائض الإضافي الذي سيبدله عدد معين من العمال. وعليه، إذا كانت الأجور الأسبوعية لخمسين عاملاً، في أحد مصانع الغزل، مثلاً، تبلغ 50 جنيهاً، فلا بد من إنفاق 372 جنيهاً على وسائل الإنتاج، إذا كان من المفروض أن هذا المبلغ هو قيمة وسائل الإنتاج التي تتحول إلى غزل بفعل العمل الأسبوعي في خلال 3000 ساعة، منها 1500 ساعة هي عمل فائض.

ولا يهم هنا إطلاقاً مقدار ما يستدعي استخدام العمل الإضافي إنفاقاً إضافياً من القيمة، بشكل وسائل إنتاج في مختلف فروع الصناعة. فالمقصود فقط هو أن ذلك الجزء من النقد الذي يُنفق على وسائل الإنتاج - أي أن وسائل الإنتاج المشتراة في الفعل (ن - و إ) ينبغي أن تكون كافية في جميع الأحوال، أي ينبغي أن تُحسب سلفاً لتتطابق مع ذلك وتتوافر بنسبة ملائمة. وبكلمة أخرى، فإن كمية وسائل الإنتاج يجب أن تكون كافية لامتصاص كمية ملائمة من العمل لكي تتحول بواسطة هذا العمل إلى منتج. ولو كانت وسائل الإنتاج المتاحة غير كافية، فلن يكون بالوسع استخدام العمل الفائض المتيسر للشاري، وسيكون حقه في التصرف بهذا العمل عقيماً. ولو كانت هناك وسائل إنتاج أكثر من العمل المتاحة لشاريه، فإنها ستظل غير مشبعة بالعمل، ولن تتحول إلى منتج.

ومنذ أن يكتمل الفعل ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{وإ} \end{matrix}$ ، يصبح لدى الشاري ليس فقط وسائل إنتاج

وقوة عمل لازمة لإنتاج شيء ما نافع. بل تصبح بحوزته كمية أكبر من قوة العمل المستخدمة، أي بحوزته كمية من العمل أكبر مما هو ضروري للتعويض عن قيمة قوة العمل، وبحوزته في الوقت نفسه وسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق أو تشييء كمية العمل هذه مادياً؛ إن بحوزته إذن العوامل اللازمة لإنتاج مصنوعات ذات قيمة أكبر من قيمة عناصر إنتاجها - عوامل لإنتاج كتلة من السلع تحتوي على فائض قيمة. وعليه، فإن القيمة التي سلفها على شكل نقد تتخذ الآن شكلاً طبيعياً يمكن لها أن تتحقق فيه بوصفها قيمة تخلق فائض قيمة (بصورة سلع). وبعبارة أخرى، توجد القيمة هنا في حالة أو شكل رأسمال إنتاجي قادر على خلق قيمة وفائض قيمة. دعونا نرمز إلى رأس المال في شكله هذا بالرمز (ج).

[34]

غير أن قيمة ج = قيمة ق ع + وإ، وهذه = ن المحوّل إلى ق ع و وإ، هي نفس القيمة - رأسمال (ج)، سوى أن لها شكل وجود مختلفاً، وهو قيمة - رأسمال بحالة أو شكل نقد - أي رأسمال نقدي.

لذا، فإن الفعل ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{وإ} \end{matrix}$ ، أو في شكله العام (ن - س)، يمثل مجموع كل أفعال شراء السلع، وهو فعل من أفعال التداول العام للسلع، وهو في الوقت نفسه، بوصفه مرحلة من الدورة المستقلة لرأس المال، تحوّل القيمة - رأسمال من شكلها النقدي إلى شكل إنتاجي أو، بوجيز العبارة، تحول رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي. وفي مخطط الدورة المبحوث هنا في المقام الأول، يظهر النقد إذن بوصفه الحامل الأول للقيمة - رأسمال، ولذا يؤلف رأس المال النقدي الشكل الذي يُسلف به رأس المال.

إن رأس المال في شكل رأسمال نقدي هو في حالة يستطيع معها أن يؤدي وظائف النقد، مثل وظيفتي الوسيلة الشاملة للشراء والوسيلة الشاملة للدفع في حالتنا هذه. (والوظيفة الأخيرة تصحّ نظراً لأن قوة العمل، رغم أنها تُشترى أولاً، لا يُدفع مقابلها إلا بعد أن تكون قد أدت عملها. وما دامت وسائل الإنتاج لا تيسر جاهزة في السوق بل ينبغي طلبها أولاً، فإن النقد في الفعل ن - وإ يكون بمثابة وسيلة دفع). ولا تنبع هذه القدرة من كون رأس المال النقدي رأسمالاً، بل من كونه نقداً.

من جهة أخرى فإن القيمة - رأسمال لا تستطيع، وهي في هيئة نقد، أن تؤدي غير

وظائف النقد. وما يحوّل وظائف النقد هذه إلى وظائف رأس المال هو دورها المحدد الذي تلعبه في حركة رأس المال، وبالتالي أيضاً ارتباط المرحلة التي تظهر فيها هذه الوظائف بالمراحل الأخرى من دورة رأس المال. فمثلاً، يتحوّل النقد في الحالة التي تهتما قبل كل شيء، إلى سلع تمثل في ترابطها الشكل الطبيعي لرأس المال الإنتاجي؛ وعليه فإن هذا الشكل ينطوي ضمناً، من حيث الإمكانية، على نتيجة عملية الإنتاج الرأسمالية سلفاً.

إن جزءاً من النقد الذي يؤدي وظيفة رأسمال نقدي في ن - س > س، ينتقل ق.ع، وإ

خلال إنجاز هذا التداول، إلى أداء وظيفة يختفي فيها طابعه كرأسمال، ويبقى فيها طابعه كنقد فقط. وينقسم تداول رأس المال النقدي (ن) إلى (ن - و) وإلى (ن - ق ع)، ينقسم إلى شراء وسائل إنتاج، وشراء قوة عمل. فلندرس الفعل الأخير لذاته. إن (ن - ق ع) هي شراء الرأسمالي لقوة عمل؛ وهي أيضاً بيع لقوة العمل من جانب العامل الذي يمتلكها، ويوسعنا القول هنا بيع العمل نظراً لأن شكل الأجور قد افترضناه مسبقاً. فما يبدو أنه ن - س (= ن - ق ع) لدى الشاري، يبدو هنا، كما في أي شراء آخر، ق ع - ن (= س - ن) لدى البائع (العامل)، أنه بيع لقوة عمله. هذه هي المرحلة الأولى من [35] التداول، أو الاستحالة الأولى للسلعة (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2 - أ*) فهو من جانب بائع العمل تحوّل سلعته إلى شكل نقدي. ويُنفق العامل بالتدريج ما يتلقاه هكذا من نقد، على مقدار معين من السلع لتلبية حاجاته، على مواد للإستهلاك. والتداول الكامل لسلعته يبدو، لذلك، بوصفه (ق ع - ن - س). نعني بوصفه أولاً ق ع - ن (= س - ن) وثانياً (ن - س)، أي أنه يبدو في الشكل العام للتداول السلعي البسيط (س - ن - س). والنقد هنا، في هذه الحالة، هو مجرد وسيلة للتداول تلعب دوراً عابراً، أي مجرد وسيط لمبادلة سلعة بسلعة.

إن (ن - ق ع) هي اللحظة المميزة في تحوّل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، لأنها الشرط الجوهري لتحوّل القيمة المسلفة بشكل نقد تحوّل فعلياً إلى رأسمال، إلى قيمة تُنتج فائض قيمة. أما (ن - و) فهي ضرورية فقط لغرض تحقيق كمية العمل المشتراة في الفعل (ن - ق ع)، لذلك فقد بحثنا الفعل (ن - ق ع) من وجهة النظر هذه في الجزء الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان «تحوّل النقد إلى رأسمال». وعلينا هنا

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث، 2 - وسيلة التداول، آ - استحوالات السلع، الطبعة الألمانية، ص118، [الطبعة العربية، ص142-143]. [ن. برلين].

أن ندرس القضية كذلك من زاوية أخرى تتعلق برأس المال النقدي خصوصاً، بوصفه شكل تجلّي الظاهرة، أي رأس المال.

يُعتبر الفعل (ن - ق ع)، بوجه عام، خاصية مميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي. غير أن ذلك لا يرجع أبداً إلى السبب المذكور آنفاً، وهو أن شراء قوة العمل يمثل صفقة تشترط تقديم كمية من العمل تتجاوز الكمية اللازمة للتعويض عن سعر قوة العمل، أي عن الأجور، وبالتالي تقديم عمل فائض، هذا الشرط الأساسي لرسملة القيمة المسلفة، أي لإنتاج فائض قيمة، وهذا يعني الشيء نفسه. على العكس فهو يعتبر هكذا بسبب شكله، نظراً لأنه في شكل الأجور يُشترى العمل بالنقد، مما يُعتبر السمة المميزة للاقتصاد النقدي.

كذلك فإن لاعقلانية هذا الشكل ليست هي السمة المميزة له. بالعكس، فغالباً ما يُصرف النظر عن هذه اللاعقلانية. وتكمن اللاعقلانية في واقع أن العمل نفسه بوصفه العنصر الخالق للقيمة لا يمتلك أية قيمة، ولا يمكن بالتالي لأي كم معين من العمل أن يمتلك قيمة يعبر عنها بسعره أو بتعادلته مع كمية معينة من النقد. بيد أننا نعرف أن الأجور ليست إلّا شكلاً مموهاً، شكلاً يتلبسه سعر قوة العمل ليوم واحد، على سبيل المثال، ليدو وكأنه سعر العمل الذي يتدفق من قوة العمل هذه في يوم واحد، بحيث أن القيمة التي تُنتجها قوة العمل هذه في ست ساعات عمل، مثلاً، إنما يُعبر عنها بوصفها قيمة وظيفة قوة العمل هذه أو عملها خلال 13 ساعة.

[36] إن (ن - ق ع) تعتبر الخاصية المميزة، السمة الخاصة لما يسمى بالاقتصاد النقدي وذلك لأن العمل هنا يظهر باعتباره سلعة لمالكة، ويظهر النقد بالتالي كشارٍ؛ وعليه، فإن العلاقة النقدية (أي بيع وشراء النشاط البشري)، هي السمة المميزة للاقتصاد النقدي. لكن النقد يظهر في زمن مبكر جداً بوصفه شاري ما يُعرف بالخدمات، ومع ذلك لم يتحول (ن) إلى رأسمال نقدي، ولم يطرأ أي انقلاب في الطابع العام للاقتصاد.

وبالنسبة للنقد، لا أهمية قط لنوع السلع التي يتحول هو إليها. فالتنقد هو شكل المُعادِل العام لساير السلع التي تشير أسعارها إلى أنها تعبر مثالياً عن مبلغ معين من النقد وتنتظر تحولها إلى نقد، وأنها لا تحوز على الشكل الذي يجعل منها قيمة استعمالية لمالكيها ما لم تتبادل المواقع مع النقد. وعليه ما إن توجد قوة العمل في السوق بصفقتها سلعة لمالكيها، علماً أن بيع هذه السلعة يجري في شكل مدفوعات لقاء العمل، في هيئة أجور، حتى لا يُمثل شراؤها وبيعها شيئاً ملفتاً للنظر، شأنه شأن شراء وبيع أية سلعة

أخرى. فالشيء المميز لا يتمثل في أن سلعة - قوة العمل قابلة للشراء بل في أن قوة العمل هي سلعة.

وعن طريق ن - س > ق.ع، أي تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، وإ

يحقق الرأسمالي الربط ما بين العوامل الشئية والشخصية للإنتاج وذلك لأن هذه العوامل تتألف من سلع. فإذا كان النقد يتحول إلى رأسمال إنتاجي للمرة الأولى، أو يؤدي للمرة الأولى وظيفة رأسمال نقدي لمالكه، فعلى هذا المالك أن يبتدىء بشراء وسائل الإنتاج، كالمباني، والآلات، إلخ، قبل شرائه قوة العمل، لأنه ينبغي أن تتوافر له، قبل أن تصبح قوة العمل تحت تصرفه، وسائل إنتاج ضرورية لكي يستطيع بواسطتها أن يستخدم قوة العمل.

على هذا النحو تلوح القضية للرأسمالي.

أما للعامل فكالاتي: إن اتفاق قوة عمله إنتاجياً يغدو ممكناً لحظة اتصالها، عقب بيعها، بوسائل الإنتاج. فقبل هذا البيع، توجد قوة العمل منفصلة عن وسائل الإنتاج، منفصلة عن الشروط الشئية لإنفاقها. ففي حالة الانفصال هذه، لا يمكن استخدامها بصورة مباشرة من أجل إنتاج قيم استعمالية لمالكها، ولا من أجل إنتاج سلع يستطيع أن يعيش من بيعها. ولكن ابتداءً من لحظة اتصال هذه القوة، إثر بيعها، بوسائل الإنتاج، فإنها تؤلف جزءاً مكوناً لرأس المال الإنتاجي التابع لشاريها، شأنها في ذلك شأن وسائل الإنتاج تماماً.

وعليه، رغم أن مالك النقد ومالك قوة العمل، في الفعل (ن - ق ع) لا يعقدان سوى علاقة بين بائع وشارٍ، يواجه أحدهما الآخر كمالك نقد ومالك سلعة لا أكثر، وبهذا [37] الخصوص، فهما لا يدخلان إلا في علاقة نقدية، فإن الشاري يظهر منذ البداية، بصفته أيضاً مالِكاً لوسائل الإنتاج التي تؤلف الشروط الشئية لقيام مالك قوة العمل بإنفاق هذه القوة إنفاقاً منتجاً. بتعبير آخر إن وسائل الإنتاج هذه تواجه مالك قوة العمل باعتبارها ملكية غريبة. من ناحية أخرى يقف بائع العمل بمواجهة الشاري باعتباره قوة عمل غريبة ينبغي أن تصبح تحت تصرف هذا الشاري، وتندمج برأسماله، حتى يؤدي هذا وظيفته كرأسمال إنتاجي بالفعل. فالعلاقة الطبقية بين الرأسمالي والعامل المأجور إذن تقوم بالأصل، أي أنها مفترضة بالأصل، ابتداءً من لحظة تقابل الاثنين في الفعل (ن - ق ع) أي (ق ع - ن من جهة العامل). إن هذا الفعل شراء وبيع، علاقة نقدية، غير أنه شراء

وبيع يفترض الشاري رأسمالياً والبائع عاملاً مأجوراً؛ وتنطبق هذه العلاقة من واقع أن الشروط اللازمة لتحقيق قوة العمل، نعني بها وسائل العيش ووسائل الإنتاج، مفصولة عن مالك قوة العمل بصفته ملكية غريبة.

ولسنا معنيين، هنا، بكيفية نشوء هذا الانفصال. فهو يوجد بمجرد أن يتحقق (ن - ق ع). فما يهمنا هنا هو ما يلي: إذا كان (ن - ق ع) وظيفة لرأس المال النقدي، أو إذا كان النقد هنا شكلاً لوجود رأس المال، فليس مبعث ذلك، بأي حال، أن النقد يضطلع هنا بدور وسيلة دفع لقاء نشاط بشري نافع أو لقاء خدمة فحسب؛ وبالتالي ليس مبعث ذلك، بأي حال، أن ما يحدث هو عاقبة لقيام النقد بوظيفة وسيلة دفع. إذ لا يمكن إنفاق النقد بهذا الشكل إلا لأن قوة العمل موجودة في حالة انفصال عن وسائل الإنتاج (بما في ذلك وسائل العيش باعتبارها وسائل لإنتاج قوة العمل ذاتها)، ولأنه لا يمكن تجاوز هذا الانفصال إلا ببيع قوة العمل إلى مالك وسائل الإنتاج، وبالتالي إلا بعد أن يستحوذ الشاري كذلك على أداء قوة العمل لوظيفتها، وهذه الوظيفة ليست قط مقصورة على أداء كمية العمل اللازمة لتجديد إنتاج سعرها بالذات. إن العلاقة الرأسمالية لا تتجلى خلال عملية الإنتاج إلا لأنها موجودة، في ذاتها، في فعل التداول، في الشروط الاقتصادية الأساسية المختلفة، التي يواجه فيها الشاري والبائع أحدهما الآخر، أي في علاقتهما الطبقية. وليس النقد بطبيعته هو الذي يخلق هذه العلاقة، بل بالعكس، فإن الوجود المتعين لهذه العلاقة هو الذي يستطيع تحويل وظيفة النقد البسيطة إلى وظيفة رأسمال.

ينطوي التصور عن رأس المال النقدي (ونعالج هذا في الوقت الحاضر في حدود [38] وظيفته الخاصة التي نواجهها هنا لا أكثر) على خطأين مترادفين أو متداخلين. فاولاً، إن الوظائف التي تؤديها القيمة - رأسمال بصفته رأسمالاً نقدياً، وهي تؤديها بفضل شكلها النقدي بالضبط، تُعزى خطأً إلى طابعها كرأسمال، بينما هي ترجع إلى الحالة النقدية للقيمة - رأسمال، إلى شكل تجلّي الظاهرة، تجلّيها كنقد. وثانياً، على العكس من ذلك، إن المحتوى الخاص لوظيفة النقد، الذي يحول في آنٍ واحد هذه الوظيفة إلى وظيفة رأسمال، تُعزى إلى طبيعة النقد (وبالتالي يجري الخلط هنا بين النقد ورأس المال)، في حين أن وظيفة رأس المال النقدي تفترض وجود شروط اجتماعية، كالتي يفصح عنها الفعل (ن - ق ع)، وهي شروط لا تتوافر قط في ظل التداول السلعي البسيط وما يقابله من تداول نقدي.

إن شراء وبيع العبيد هما أيضاً من حيث الشكل شراء وبيع لسلع. ولكن النقد لا يستطيع أداء هذه الوظيفة من دون وجود العبودية. فإن وجدت العبودية أمكن إنفاق النقد

على شراء العبيد. من جهة أخرى، إن مجرد وجود النقد في يد الشاري لا يكفي قط لجعل العبودية ممكنة.

وواقع أن بيع المرء لقوة عمله الخاصة (في شكل بيع المرء لعمله الخاص، أي في شكل أجور) ليس ظاهرة معزولة، بل مقدمة حاسمة لإنتاج السلع على نطاق اجتماعي،

وأن رأس المال النقدي يؤدي بالتالي الوظيفة المبحوثة هنا ن - س > ق.ع على نطاق

اجتماعي، إن هذا الواقع يفترض عمليات تاريخية قد أدت إلى انحلال الرابطة الأصلية بين وسائل الإنتاج وقوة العمل، عمليات أدت عواقبها إلى وضع جمهرة الشعب، العمال، كإناس لا يملكون وسائل الإنتاج، وجهاً لوجه إزاء الذين لا يعملون، كإناس يملكون هذه الوسائل. ولا يغير من الأمر شيئاً، في هذه الحالة، سواء كانت لهذه الرابطة بين قوة العمل ووسائل الإنتاج، قبل انحلالها، شكل يجعل الشغل، الذي كان هو نفسه وسيلة إنتاج في عداد وسائل الإنتاج الأخرى، أم كان مالكاً لهذه الوسائل.

وهكذا، فإن الأمر القائم هنا في أساس الفعل ن - س > ق.ع هو التوزيع، لا

التوزيع بالمعنى العادي كتوزيع لمواد الاستهلاك، بل توزيع عناصر الإنتاج بالذات، علماً أن العوامل الشبيهة مركزة في جانب، وقوة العمل المعزولة، في جانب آخر.

إذن ينبغي لوسائل الإنتاج، للجزء الشيني من رأس المال الإنتاجي، أن تواجه العامل كما هي عليه، أي بصفتها رأسمالاً، قبل أن يتمكن الفعل (ن - ق ع) من أن يغدو فعلاً اجتماعياً شاملاً

لقد رأينا سابقاً(*) أن الإنتاج الرأسمالي، ما إن يظهر مرة حتى لا يقتصر في مجرى

تطوره على تجديد إنتاج هذا الانفصال بل يمضي في توسيع نطاقه باطراد، حتى يغدو هذا [39] الانفصال الوضع الاجتماعي السائد بصورة عامة. غير أن ثمة وجهاً آخر للمسألة. فلكي يستطيع رأس المال أن يتكوّن ويحكم السيطرة على الإنتاج لا بد من درجة معينة من تطور التجارة وكذلك من تطور تداول السلع، وبالتالي إنتاج السلع، لأن المصنوعات لا يمكن أن تدخل التداول كسلع ما لم تُنتج للبيع، أي ما لم تُنتج بمثابة سلع. بيد أن

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء السابع. [ن. برلين].

الإنتاج السلعي لا يغدو النمط العادي المهيمن للإنتاج إلا على أساس الإنتاج الرأسمالي.

إن ملاك الأرض الروس الذين يزاولون الآن، إثر ما يسمى بتحرير الفلاحين، الزراعة بواسطة العمال المأجورين عوضاً عن الأقنان الذي يعملون بالقسر، يشكون من أمرين: أولاً، من الافتقار إلى رأس المال النقدي. فهم يقولون مثلاً إن عليهم دفع مبالغ طائلة نسبياً إلى العمال المأجورين قبل بيع المحاصيل، وهنا يتجلى نقص الشرط الأول، أي نقص النقد. ذلك أن رأس المال في شكل نقد ينبغي أن يكون متيسراً دوماً، وبخاصة لدفع الأجور، لمزاولة الإنتاج بالطريقة الرأسمالية. ولكن بوسع ملاك الأرض أن يطمئنوا بهذا الخصوص فالأموال مرهونة بأوقاتها، أما الرأسمالي الصناعي فلا يحوز نقوده الخاصة وحدها، بل أيضاً نقود الآخرين (L'argent des autres).

أما الشكوى الثانية فتتسم بميزة أهم: حتى لو كان النقد بحوزة المرء، فليس بوسعه العثور على ما يكفي من قوى عمل حرة يمكن شراؤها وقتما يشاء، وذلك لأن الشغل الزراعي الروسي، بسبب الملكية الجماعية للأرض في مشاعة القرية، لم يُفصل بعد فصلاً تاماً عن وسائل إنتاجه، وبالتالي فإنه لم يصبح بعد «عاملاً مأجوراً حراً» بالمعنى التام للكلمة. إلا أن وجود هذا الأخير على نطاق اجتماعي شرط لا بد منه كي يستطيع (ن - س)، أي تحوّل النقد إلى سلعة، أن يُمثّل تحوّل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي.

وعليه فمن الجلي تماماً أن صيغة دورة رأس المال النقدي ن - س... ج... س - ن، لن تكون الشكل البديهي لدورة رأس المال إلا على أساس إنتاج رأسمالي متطور سلفاً، نظراً لأنها تفترض مقدماً وجود طبقة العمال المأجورين على النطاق الاجتماعي. ولقد رأينا أن الإنتاج الرأسمالي لا يُنتج سلعة وفائض قيمة فحسب، بل يجدد أيضاً إنتاج طبقة العمال المأجورين، على نطاق متسع باطراد، ويحوّل السواد الأعظم من المُنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين. وبما أن الشرط الأول لتحقيق الدورة ن - س... ج... س - ن [40] - ن يتمثل في الوجود الدائم لطبقة من العمال المأجورين، فإنها تفترض سلفاً وجود رأس المال في شكل رأسمال إنتاجي، ولذلك تفترض أيضاً شكل دورة رأس المال الإنتاجي.

II - المرحلة الثانية. وظيفة رأس المال الإنتاجي

إن دورة رأس المال، التي نبحثها هنا، تبدأ مع فعل التداول (ن - س)، تحوّل النقد إلى سلعة، الشراء. لذا ينبغي للتداول أن يُستكمل بالتحويل المعاكس (س - ن)، أي تحويل السلعة إلى نقد، البيع. بيد أن النتيجة المباشرة التي تتمخض عن الفعل

ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{و.إ} \end{matrix}$ هي انقطاع تداول القيمة - رأسمال المسلفة في شكل نقد. فتحويل

رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي يسبغ على القيمة - رأسمال شكلاً طبيعياً لا يسمح لها بمواصلة التداول ويرغمها على الدخول في الإستهلاك، نعني الإستهلاك الإنتاجي. إن إستهلاك قوة العمل، أي العمل، لا يمكن أن يتحقق إلا خلال عملية العمل. فليس بوسع الرأسمالي أن يبيع العامل مجدداً كسلعة لأن العامل ليس عبده المملوك، ولأن الرأسمالي لم يشتّر سوى استخدام قوة عمله لفترة معينة من الزمن. من جهة أخرى لا يتمكن الرأسمالي من استخدام قوة العمل سوى بإجبارها على استخدام وسائل الإنتاج بوصفها عوامل لخلق السلع. إذن فالنتيجة التي تتمخض عن المرحلة الأولى هي الدخول في المرحلة الثانية، المرحلة الإنتاجية لرأس المال.

وتتمثل الحركة بشكل ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{و.إ} \end{matrix}$ ج، حيث ترمز النقاط إلى انقطاع تداول

رأس المال، بينما تمضي عملية دورته مستمرة، نظراً لأنه ينتقل من مجال تداول السلع إلى مجال الإنتاج. والمرحلة الأولى، تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، ليست إذن سوى طور سابق وتمهيدي للمرحلة الثانية، وهي قيام رأس المال الإنتاجي بوظيفته.

إن الفعل ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{و.إ} \end{matrix}$ يفترض مقدماً أن الفرد الذي يؤدي هذا الفعل لا يمتلك

قيماً في أي شكل استعمالي فحسب، بل إنه يمتلك هذه القيم في شكل نقد، أي أنه مالك للنقد. ولكن هذا الفعل يتألف، على وجه الدقة، من التخلي عن النقد، فلا يستطيع مالك النقد أن يبقى مالكاً للنقد إلا بمقدار ما يعود النقد إليه لزوماً بفضل فعل الإنفاق بالذات. ولكن النقد لا يمكن أن يعود إليه إلا ببيع السلع. فهذا الفعل يفترض إذن أن مالك النقد هو منتج سلع.

ن - ق ع. إن العامل المأجور لا يعيش إلا ببيع قوة عمله. والحفاظ عليها - الحفاظ على نفسه - يقتضي الإستهلاك كل يوم. من هنا لا بد من تكرار الدفع له دون انقطاع [41] وعلى فترات قصيرة نسبياً حتى يكون قادراً على تكرار الفعل (ق ع - ن - س أو س - ن - س)، تكرار أفعال الشراء اللازمة للحفاظ على الذات. ولهذا السبب يتعين على الرأسمالي دوماً أن يواجه العامل المأجور بصفته رأسمالياً نقدياً، وأن يواجه رأسماله كرأسمال نقدي. لكن من جهة أخرى، لكي تستطيع جمهرة المنتجين المباشرين، أي العمال المأجورين، أن يؤديوا فعل التداول (ق ع - ن - س)، فلا بد من أن يواجهوا دوماً وسائل العيش الضرورية، في شكل قابل للشراء، أي في شكل سلع. وهذه الحالة تتطلب إذن وجود درجة عالية من تطور تداول المنتجات كسلع، فتتطلب بالتالي أبعاداً واسعة من الإنتاج السلعي. وحين يعم الإنتاج بواسطة العمل المأجور، فلا بد من أن يصبح الإنتاج السلعي الشكل العام للإنتاج. وبافتراض أن الإنتاج السلعي يتسم بطابع عام فإنه يجز وراه، من جهة، تقسيماً متنامياً باطراد للعمل الاجتماعي، نقصد بذلك تخصصاً متنامياً باطراد في المواد التي ينتجها الرأسمالي المعني في شكل سلعة، وانشطاراً متنامياً باطراد لعمليات الإنتاج المتكاملة إلى عمليات مستقلة. لذا فإن (ن - و) تتطور بنفس درجة تطور (ن - ق ع)، أي أن إنتاج وسائل الإنتاج يُفصل، بنفس المقدار، عن إنتاج السلع التي تكون وسائل لإنتاجها، وتواجه هذه الوسائل نفسها كل مُنتج سلعي بوصفها سلعة لا ينتجها هو بل يشتريها لأجل عملية الإنتاج الخاصة به. فهذه السلع تخرج من فروع إنتاج تعمل بصورة مستقلة، ومنفصلة بالكامل عن فرع الإنتاجي، وتدخل في فرع إنتاجه بوصفها سلعة يتعين شراؤها. والشروط الشيثية للإنتاج السلعي تواجه منتج السلع بمدى متزايد باعتبارها منتجات يصنعها منتج سلع آخرون، باعتبارها سلعة. وإلى هذا المدى نفسه يجب على الرأسمالي أن يقوم بدور رأسمالي نقدي، بتعبير آخر يتسع النطاق الذي يجب أن يضطلع فيه رأسماله بوظائف رأسمال نقدي.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع ذاتها التي تولد الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي، أي وجود طبقة من العمال المأجورين، تسهل انتقال الإنتاج السلعي برمته إلى إنتاج سلعي رأسمالي. وبمقدار ما يتطور الإنتاج السلعي الرأسمالي تزداد قدرته على تفكيك وتذويب كل شكل من أشكال الإنتاج الأقدم التي تهدف في الغالب إلى إشباع الحاجات الذاتية المباشرة، ولا تحوّل سوى فائض المنتج إلى سلعة. إن الإنتاج السلعي الرأسمالي يتخذ من بيع المنتج مصلحته الرئيسية، دون أن يمس ظاهرياً، أول الأمر، نمط الإنتاج ذاته. على هذا النحو كان أول تأثير للتجارة العالمية الرأسمالية على شعوب مثل الشعب

[42] الصينى والهندي والعربي، إلخ. ولكن الإنتاج السلعي الرأسمالي، يدمر، حيثما ترسخ جذوره، سائر أشكال الإنتاج السلعي التي تركز إما على العمل الذاتي للمنتج، أو على مجرد بيع فائض المنتج كسلعة. فالإنتاج السلعي الرأسمالي يقوم أولاً بتعميم الإنتاج السلعي، ثم يحول كل الإنتاج السلعي، بالتدريج، إلى إنتاج رأسمالي⁽³⁾ ومهما تكن الأشكال الاجتماعية للإنتاج، يظل العمال ووسائل الإنتاج دائماً العنصرين المكونين للإنتاج. وعندما يكونان منفصلين، فإن كل واحد منهما لن يكون عنصراً إلا بوصفه إمكانية. فلكي يجري أي إنتاج، لا بدّ من اتحادهما. وإن الطابع الخاص والنمط الخاص الذي يتحقق به هذا الاتحاد يميز مختلف العهود الاقتصادية للبنية الاجتماعية. وفي الحالة المبحوثة، يؤلف انفصال العامل الحر عن وسائل إنتاجه نقطة الانطلاق المعطاة، ولقد رأينا كيف وفي ظل أية ظروف يتحد العامل ووسائل الإنتاج في يدي الرأسمالي، ليؤلفا بالتحديد نمط الوجود المنتج لرأسماله. وعليه فإن العملية الفعلية التي يدخل فيها العنصران الشخصي والشئني الخالقان للسلعة عندما يدمجان بهذه الطريقة، أي عملية الإنتاج نفسها، تصبح هي ذاتها وظيفة رأس المال، تصبح عملية الإنتاج الرأسمالية التي حللنا طبيعتها تحليلاً مستفيضاً في الكتاب الأول من هذا المؤلف. فكل مشروع يقوم بإنتاج السلع يصبح في الوقت ذاته مشروعاً لاستغلال قوة العمل: ولكن الإنتاج السلعي الرأسمالي هو وحده يغدو ذلك النمط من الاستغلال الذي يؤسس حقبة جديدة والذي يعمل في مجرى تطوره التاريخي، على قلب كامل البنية الاقتصادية للمجتمع من خلال تنظيم عملية العمل والتطوير الهائل للتكنيك، وبذلك يفوق كل الحقب السالفة بشروط بعيد.

إن وسائل الإنتاج وقوة العمل، بمقدار ما هما شكلان لوجود قيمة - رأسمال مُسلّفة، تمايزان كرأسمال ثابت ورأسمال متغير بفعل الدورين المتباينين اللذين تضطلعان بهما خلال عملية الإنتاج، في خلق القيمة وبالتالي في خلق فائض القيمة أيضاً. وبوصفهما جزءين متباينين مكونين لرأس المال الإنتاجي فهما تمايزان أيضاً بأن وسائل الإنتاج التي يحوّزها الرأسمالي تظل رأسماله هو حتى خارج عملية الإنتاج، في حين أن قوة العمل لا تغدو شكل الوجود المتعين لرأسمال فردي إلا في نطاق هذه العملية. وبينما لا تغدو قوة العمل سلعة إلا بين يدي بائعها، العامل المأجور، فإنها في المقابل لا تصبح رأسمالاً

(3) عند هذا الحد ينتهي النص المأخوذ من المخطوطة رقم VII، يليها نص مأخوذ من المخطوطة

إلا بين يدي شاريها، الرأسمالي، الذي يحوز على استعمالها المؤقت. ولا تصبح وسائل الإنتاج تجسيدا شئياً لرأس المال الإنتاجي، أو لا تصبح رأسمالاً إنتاجياً إلا بعد أن تحصل قوة العمل، أي شكل الوجود الذاتي المتعين لرأس المال الإنتاجي، على إمكانية [43] الاتحاد مع هذه الوسائل. إن قوة العمل البشري إذن ليست رأسمالاً بطبيعتها، مثلما أن وسائل الإنتاج ليست كذلك بالطبيعة. فهي تكتسي هذا الطابع الاجتماعي الخاص فقط في ظل ظروف محددة تطورت تاريخياً، تماماً مثلما أن تلك الظروف هي وحدها التي تدمج المعادن الثمينة بطابع النقد وتدمج النقد بطابع رأسمال نقدي.

وعندما يؤدي رأس المال الإنتاجي وظائفه الخاصة فإنه يستهلك الأجزاء المكونة له لغرض تحويلها إلى كتلة من المنتجات ذات قيمة أكبر. وبما أن قوة العمل تنشط بوصفها مجرد جهاز عضوي من أجهزة رأس المال الإنتاجي، فإن ما ينجم عن العمل الفائض من فائدة في قيمة المنتج تفوق قيمة العناصر المكونة لرأس المال الإنتاجي، هو أيضاً ثمرة من ثمار رأس المال. إن العمل الفائض لقوة العمل هو العمل المجاني المقدم لرأس المال، وهو يؤلف بذلك فائض قيمة للرأسمالي، وهي قيمة لا يدفع لقاءها مُعادلاً فالمنتج إذن ليس مجرد سلعة، بل سلعة حبلت بفائض قيمة. وقيمتها تساوي (ج + ف)، أي تساوي قيمة رأس المال الإنتاجي (ج) المستهلك في إنتاج السلعة، زائداً فائض القيمة (ف) الذي أنتجه. لنفترض أن هذه السلعة تتألف من 10 آلاف باون غزل، وقد استهلك لصنعها وسائل إنتاج بقيمة 372 جنيهًا، وقوة عمل بقيمة 50 جنيهًا. لقد نقل الغازلون، خلال عملية الغزل، قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة بعملهم إلى الغزل، وتبلغ هذه 372 جنيهًا، وخلقوا في الوقت ذاته، بما يتناسب مع ما أنفقوه من عملهم، قيمة جديدة تبلغ 128 جنيهًا مثلاً. لذا فإن الـ 10 آلاف باون من الغزل تحمل قيمة مقدارها 500 جنيه.

III - المرحلة الثالثة (س - ن)

تغدو السلعة رأسمالاً سلعيًا بوصفه شكل الوجود الوظيفي النابع مباشرة من عملية الإنتاج ذاتها للقيمة - رأسمال التي نمت ذاتياً. ولو كان الإنتاج السلعي يجري بكامل نطاقه الاجتماعي على الطريقة الرأسمالية، لأضحت كل سلعة عنصراً من رأس المال السلعي منذ البداية، سواء كانت هذه السلعة خامات حديد، أم مخزّات بروكسيل، أم حامض الكبريتيك، أم لفائف تبغ. وإن مسألة أي نوع من أنواع السلع مؤهل بطبيعته لأن

يكون في مرتبة رأسمال وأية أنواع أخرى تخدم كسلع عادية، هي واحدة من المصاعب الساذجة التي خلقها الاقتصاد المدرسي(*) لنفسه بنفسه.

ويتوجب على رأس المال أن يؤدي وظيفة سلعة في شكل سلعي ما. وإن المواد التي يتألف منها رأس المال هي مواد يجري إنتاجها منذ البداية للسوق، وينبغي أن تُباع، أي تُحوّل إلى نقد، أي ينبغي أن تمر بالحركة (س - ن).

[44] لنفرض أن سلعة الرأسمالي تتألف من 10 آلاف باون من غزول القطن. فلو كانت 372 جنيهاً تمثل قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في عملية الغزل، والقيمة الجديدة المولدة تبلغ 128 جنيهاً، فإن للغزول قيمة تبلغ 500 جنيه، وهي قيمة يُعبّر عنها بسعر ذي تسمية مماثلة. إن هذا السعر يتحقق بعملية البيع (س - ن). فما الذي يجعل هذا الفعل البسيط في كل تداول سلعي يؤدي وظيفة رأسمال في الوقت نفسه؟ ليس مردّ ذلك أبداً إلى أي تغيير يجري في نطاق هذا الفعل: لا تغيير في الطابع الاستعمالي للسلعة - لأن السلعة تنتقل إلى يدي الشاري كشيء استعمالي بالذات: ولا تغيير في قيمتها - لأن هذه القيمة لا تتعرض لتغيير في المقدار بل لتغيير في الشكل فقط. فقد كانت القيمة موجودة أولاً في الغزول، أما الآن فتوجد في النقد. وعلى هذا النحو يبرز فرق جوهري بين المرحلة الأولى (ن - س) (**) والمرحلة الأخيرة (س - ن). فهناك يؤدي النقد المسلف وظائفه كرأسمال نقدي، لأنه يُحوّل نفسه بتوسط التداول إلى سلع ذات قيمة استعمالية خاصة. وهنا، في المرحلة الأخيرة (س - ن)، لا تستطيع السلعة أن تنشط كرأسمال إلا بمقدار ما تحمل طابع رأس المال هذا جاهزاً من عملية الإنتاج قبل أن تبدأ في التداول. فخلال عملية الغزل، يخلق الغازلون قيمة للغزول مقدارها 128 جنيهاً. من هذا المبلغ ثمة 50 جنيهاً، مثلاً، تمثل بالنسبة للرأسمالي مجرد مُعادل لما أنفقه على قوة العمل، في حين أن الـ 78 جنيهاً - حين تبلغ درجة استغلال قوة العمل 156 في المائة - تؤلف فائض القيمة. إن قيمة العشرة آلاف باون من الغزول تتضمن أولاً قيمة رأس المال الإنتاجي المستهلك (ج)، الذي يبلغ جزؤه الثابت 372 جنيهاً، وجزؤه المتغير 50 جنيهاً، ومجموعهما 422 جنيهاً، يساوي 8440 باوناً من الغزول. أما قيمة رأس المال الإنتاجي (ج = س) فهي تساوي العناصر المكوّنة لرأس المال هنا، والتي واجهت

(*) حرفياً: السكولاني - بمعنى النصي والحرفي. راجع معجم رأس المال. [ن.ع].

(**) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: (س - ن)، وقد صححها إنجلز، لطبعة مقبلة. [ن. برلين].

الرأسمالي، في المرحلة (ن - س) بوصفها سلماً بين أيدي بائعيها. - غير أن قيمة الغزول، من الناحية الأخرى، تحتوي أيضاً على فائض قيمة مقداره 78 جنيهًا، أي قيمة 1560 باوناً من الغزول. وعليه فإن (س) بوصفها تعبيراً عن قيمة 10 آلاف باون من الغزول تساوي (س زائداً Δ س)، أي (س) مضافاً لها العلاوة على س (علاوة تساوي 78 جنيهًا) وسنرمز لها بالرمز (س)، لأنها موجودة في هذا الوقت بالشكل السلعي نفسه الذي توجد به القيمة الأصلية (س). وعلى هذا فإن قيمة الـ 10 آلاف باون من الغزول المساوية لـ 500 جنيه تتمثل في المعادلة (س + س = س). وإن ما يجعل (س)، وهي التعبير عن قيمة الـ 10 آلاف باون غزول، تتحول إلى (س) لا يرجع إلى المقدار المطلق لقيمة س (500 جنيه)، لأن المقدار المطلق لقيمة (س) محدد، كما هو الحال مع أية (س)، بوصفها تعبيراً عن قيمة مقدار معين آخر من السلع يتحدد بكمية العمل المتشبيء فيها. إن (س) تتحول إلى (س) بفعل المقدار النسبي لقيمتها، أي بفعل مقدار قيمتها بالمقارنة مع مقدار قيمة رأس المال (ج) المستهلك في إنتاجها. وإن قيمة هذا الأخير ماثلة في السلعة (س) إلى جانب فائض القيمة الذي ولده رأس المال الإنتاجي. وقيمة (س) أكبر، فهي تتجاوز هذه القيمة - رأسمال بما يساوي فائض القيمة (س). إن الـ 10 [45] آلاف باون من الغزول هي حاملات القيمة - رأسمال التي نمت ذاتياً واغتنت بفائض القيمة، وهي تضطلع بدور هذه الحاملات بوصفها منتج عملية الإنتاج الرأسمالية. إن (س) تعبر عن علاقة قيمة، علاقة قيمة المنتج السلعي مع قيمة رأس المال المُنفق على إنتاجه؛ أي إن (س) تعبر عن واقع أن قيمتها تتألف من القيمة - رأسمال وفائض القيمة. فالعشرة آلاف باون من الغزول لا تمثل رأس المال السلعي، (س)، إلا لأنها شكل محوّل لرأس المال الإنتاجي (ج)، أي لأنها مرتبطة به بعلاقة غير موجودة إلا في دورة رأس المال الفردي هذا، أو إلا بالنسبة للرأسمالي الذي أنتج الغزول بمعونة رأسماله. إنها لعلاقة جَوَانِيَّة لا بَرَانِيَّة، إن جاز القول، تلك التي تجعل الـ 10 آلاف باون غزول، بوصفها حاملاً للقيمة، رأسمالاً سلعياً؛ فالوحمة الرأسمالية التي تحملها هذه الآلاف العشرة من باونات الغزول لا تكمن في المقدار المطلق لقيمتها بل في المقدار النسبي لهذه القيمة، في مقدار قيمتها بالمقارنة مع مقدار قيمة رأس المال الإنتاجي الذي تحتوي عليه قبل أن يتحول رأس المال الإنتاجي إلى سلعة. وعليه لو بيعت هذه الآلاف العشرة من باونات الغزول بقيمتها البالغة 500 جنيه، فإن فعل التداول هذا، مأخوذاً لذاته، يتطابق مع (س - ن)، أي مجرد تحويل لقيمة ثابتة من شكل سلعي إلى شكل نقدي. ولكن هذا الفعل نفسه، مأخوذاً كمرحلة خاصة في دورة رأسمال فردي، يؤلف تحقيقاً

للقيمة - رأسمال التي تحملها السلعة، والبالغة 422 جنيهاً، زائداً فائض القيمة الذي تحمله السلعة نفسها والبالغ 78 جنيهاً. نقصد بذلك أن هذا الفعل يمثل (س - ن)، أي تحويل رأس المال السلمي من شكله السلمي إلى شكله النقدي⁽⁴⁾

إن وظيفة (س) هي وظيفة كل منتج سلمي، أي: أن تحوّل نفسها إلى نقد، أن تُباع، أن تجتاز طور التداول (س - ن). وطالما بقي رأس المال، بعد أن أنمى قيمته، في شكل رأسمال سلمي، طالما رقد في السوق بلا حراك، فإن عملية الإنتاج تخدم في سكون. ولا يعود رأس المال ينشط كخالق للمنتجات ولا كخالق للقيمة. وتبعاً لدرجات السرعة التي يخلق بها رأس المال عن نفسه شكله السلمي ويتلبس الشكل النقدي، أي تبعاً لسرعة وتيرة البيع، ستعمل القيمة - رأسمال ذاتها بدرجات بالغة التباين، كخالق للمنتوج وخالق للقيمة، ووفقاً لذلك سيتسع أو يتقلص نطاق تجديد الإنتاج. سبق أن أوضحنا في الكتاب الأول^(*) أن درجة فاعلية أي رأسمال معين مرهونة بقدرات عملية الإنتاج، وهي قدرات مستقلة، إلى حد معين، عن مقدار قيمة رأس المال. فيتجلى الآن [46] أن عملية التداول تحرّك قدرات جديدة مستقلة عن مقدار قيمة رأس المال وتؤثر على درجة فاعليته، على توسعه وتقلصه.

وينبغي لكتلة السلع (س)، باعتبارها حامل رأس المال الذي أنمى قيمته، علاوة على ذلك، أن تجتاز بأجمعها طور الاستحالة (س - ن). والعنصر الجوهري المقرر، هنا، هو كمية السلع المباعة. فليست السلعة المفردة سوى جزء متمم من الكتلة السلعية الإجمالية. والقيمة البالغة 500 جنيه موجودة في الـ 10 آلاف باون من الغزول. وإذا ما أفلح الرأسمالي في بيع 7440 باوناً فحسب، بقيمتها البالغة 372 جنيهاً، فإنه يكون قد عوّض فقط عن قيمة رأسماله الثابت، عن قيمة وسائل الإنتاج المنفقة؛ ولو باع 8440 باوناً لما استعاد غير قيمة إجمالي رأس المال المسلف. وعليه أن يبيع المزيد كي يحقق فائض القيمة، كما أن عليه أن يبيع العشرة آلاف باون جميعاً كي يحقق كل فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً (= 1560 باوناً من الغزول). إنه لا يتلقى في الخمسمائة جنيه من النقد سوى قيمة مساوية للسلعة المباعة؛ فصفتته هذه، في نطاق التداول، هي (س - ن) بكل بساطة. ولو كان قد دفع لعماله 64 جنيهاً كأجور عوضاً عن 50 جنيهاً، لبات فائض

(4) عند هذا الحد ينتهي النص المأخوذ من المخطوطة رقم VI. وفيما بعد يرد النص المستقى من

المخطوطة رقم V

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 22، ص 629-631، [الطبعة العربية، الفصل

22، ص 742-746]. [ن. ع.]

قيمتها 64 جنيهًا بدلاً من 78 جنيهًا، وبلغت درجة الاستغلال 100 بالمائة عوضاً عن 156 بالمائة؛ لكن قيمة الغزول تبقى كما كانت سابقاً، فكل ما يتغير هو العلاقة بين الجزئين المختلفين لهذه القيمة؛ وسيظل فعل التداول (س - ن)، ممثلاً الآن، كما في السابق، في بيع 10 آلاف باون من الغزول لقاء 500 جنيه، أي بقيمتها.

إن (س) تساوي (س + س) (أي تساوي 422 جنيهًا زائداً 78 جنيهًا). - وإن (س) تساوي قيمة (ج)، أي قيمة رأس المال الإنتاجي، وهذه تساوي قيمة (ن)، النقد الذي يسلف في الفعل (ن - س)، في شراء عناصر الإنتاج، البالغة 422 جنيهًا حسب مثالنا. وإذا ما بيعت كل كتلة السلع بقيمتها، فإن (س) تساوي 422 جنيهًا و(س) تساوي 78 جنيهًا، وهي قيمة المنتج الفائض البالغ 1560 باوناً من الغزول. ولو رمزنا لـ(س)، حين نعبر عنها بالنقد، بالرمز (ن)، فإن س - ن = (س + س) - (ن + ن)، والدورة ن - س ج س - ن، تتمثل، في شكلها الموسع، بالرموز ن - س > س ق.ع و ا ج... (س + س) - (ن + ن).

في المرحلة الأولى يسحب الرأسمالي مواد استعمالية من سوق السلع بالذات ومن سوق العمل؛ وفي المرحلة الثالثة يطرح السلع مجدداً، ولكن في سوق واحدة فقط، سوق السلع بالذات، بيد أن كونه يسحب من السوق فيما بعد، بواسطة سلته، قيمة أكبر مما قد طرح في السوق بالأصل، هو أمر يرجع بالتحديد إلى كونه يطرح في السوق قيمة سلعية أكبر من القيمة التي سحبها من السوق أول الأمر. فلقد طرح القيمة (ن) في السوق وسحب منها قيمة تعادلها (س)، ثم طرح مجدداً في السوق القيمة (س + س) وسحب منها قيمة تعادلها (ن + ن). - إن (ن) في مثالنا أعلاه يساوي قيمة 8440 باوناً من الغزول لكن الرأسمالي يطرح في السوق 10 آلاف باون من الغزول؛ وعليه فهو يُعطي [47] السوق قيمة أكبر مما أخذ منها. ومن جهة أخرى نجد أنه طرح في السوق هذه القيمة النامية لا لشيء إلا لأنه قد أنتج، عن طريق استغلال قوة العمل في عملية الإنتاج، فائض قيمة (يعبر عنه في المنتج الفائض كجزء معين من المنتج). ولا تصبح كتلة السلع رأسمالاً سلعياً، حاملاً للقيمة - رأسمال التي نمت، إلا لكونها منتج عملية الإنتاج. وبفضل إجراء الفعل (س - ن) تتحقق القيمة - رأسمال المسلفة وفائض القيمة على السواء. وهما يتحققان في آنٍ واحدٍ عبر سلسلة من المبيعات، أو في البيع، دفعة واحدة، لمجمل كتلة السلع المعبر عنها في (س - ن). ولكن فعل التداول (س - ن) نفسه هو شيء مختلف بالنسبة للقيمة - رأسمال وفائض القيمة، لأن هذا الفعل يعبر،

بالنسبة لكل منهما، عن مرحلة مختلفة من مراحل تداولهما، عن مقطع مختلف من سلسلة الاستحالات التي يتعين أن يمرّ بها في مجال التداول. إن فائض القيمة، (س)، لم ير النور إلّا خلال عملية الإنتاج. فهو يبرز إذن أول مرة في سوق السلع، وذلك في شكل سلعي بالذات؛ وهذا أول شكل يتداوله، لذا فإن فعل التداول (س - ن) هو فعل تداوله الأول، أي استحالاته الأولى التي ينبغي، بالتالي، تكملتها بواسطة الفعل المضاد للتداول، أي الاستحالة المعاكسة (ن - س)⁽⁵⁾

والأمر مختلف بالنسبة للتداول الذي تمر به القيمة - رأسمال (س) في نفس فعل التداول (س - ن)، فهو يؤلف بالنسبة لهذه القيمة - رأسمال فعل التداول (س - ن) حيث (س) تساوي (ج)، وتساوي (ن) المسلف بالأصل. لقد افتتحت القيمة - رأسمال فعل تداولها الأول وهي في شكل (ن)، أي رأس المال النقدي، وهي تعود من خلال الفعل (س - ن) إلى الشكل نفسه؛ وبهذا تكون قد اجتازت طَوْرَيْن متضادين من التداول، الأول (ن - س)، والثاني (س - ن) لتجد نفسها ثانية في الشكل الذي تستطيع به أن تبدأ مجدداً عملية الدورة نفسها. وما يؤلف بالنسبة لفائض القيمة التحوّل الأول من الشكل السلعي إلى شكل نقدي، إنما يؤلف بالنسبة للقيمة - رأسمال عودة أو إعادة التحوّل إلى الشكل النقدي الأصلي الذي كانت ترتديه.

إن رأس المال النقدي يتحوّل إلى ما يساويه قيمة من مقدار السلع (ق ع) و (و إ) عن طريق ن - س > ق ع
و إ

مواد للبيع. قيمتها الآن بين يدي شاربها، الرأسمالي، وهي تمثل قيمة رأسماله الإنتاجي (ج). ففي نطاق وظيفة (ج)، أي الاستهلاك الإنتاجي، تتحوّل إلى نوع جديد من السلع يختلف من حيث الشكل المادي عن وسائل الإنتاج، أي تتحوّل إلى غزول، وفي هذه الغزول لا يجري الحفاظ على قيمتها فحسب بل إن هذه القيمة كبرت من 422 جنيهاً إلى 500 جنية. وعن طريق هذه الاستحالة الفعلية، نجد أن السلع المسحوبة من السوق في المرحلة الأولى (ن - س)، إنما تحل محلها سلع تختلف عنها مادة وقيمة، ويتوجب

[48]

(5) وهذا صحيح بصرف النظر عن كيفية فصلنا القيمة - رأسمال عن فائض القيمة. إن الـ 10 آلاف باون من الغزول تحتوي على 1560 باوناً، أي 78 جنيهاً من فائض القيمة، وبالمثل فإن باوناً واحداً من الغزول، أو ما قيمته شلن واحد، يحتوي على 2.496 أونصة أو 1.872 بنس من فائض القيمة.

على هذه الآن أن تؤدي وظيفة سلعة، أن تُحوّل إلى نقد، أن تُباع. لذا تبدو عملية الإنتاج مجرد انقطاع في عملية تداول القيمة - رأسمال، العملية التي لم يتحقق منها، عند هذه النقطة، سوى الطور الأول (ن - س). وتجتاز هذه القيمة - رأسمال الطور الثاني والختامي (س - ن)، بعد أن تتغير (س) مادة وقيمة. أما إذا درسنا القيمة - رأسمال لذاتها فنجد أنها لم تتعرض خلال عملية الإنتاج، إلّا لتبدل محض في الشكل الاستعمالي. فقد كانت موجودة في شكل قوة عمل (ق ع) ووسائل إنتاج (و إ) قيمتهما 422 جنيهاً، بينما توجد الآن في شكل 8440 باوناً من الغزول قيمتها 422 جنيهاً. إذن، لو درسنا طَوْرَيَّ عملية تداول القيمة - رأسمال، المأخوذة بمعزل عن فائض قيمتها، لوجدنا أنها تجتاز أولاً (ن - س) وثانياً (س - ن)، حيث تمتلك (س) الثانية شكلاً استعمالياً مختلفاً عن (س) الأولى، ولكنها تمتلك نفس قيمتها؛ لذلك فإن القيمة - رأسمال تجتاز (ن - س - ن)، وهو شكل من التداول يحتم، بسبب تبديل السلعة لموقعها مرتين وبالاتجاه المعاكس - التحوّل من نقد إلى سلعة ومن سلعة إلى نقد - يحتم عودة القيمة المسلفة بشكل نقد إلى شكلها النقدي، أي إعادة تحويلها إلى نقد.

إن فعل التداول (س - ن) نفسه، الذي يمثل بالنسبة للقيمة - رأسمال المسلفة بشكل نقد الاستحالة الثانية، الختامية، أي العودة إلى الشكل النقدي، إن هذا الفعل يمثل، بالنسبة لفائض القيمة الذي يحتويه رأس المال السلعي نفسه والذي يتحقق عن طريق تحوّل إلى شكل نقدي، الاستحالة الأولى، التحوّل من الشكل السلعي إلى شكل نقدي (س - ن)، يمثل الطور الأول من التداول.

ولا بد من أن نشير هنا إلى أمرين. أولاً، إن إعادة تحويل القيمة - رأسمال، آخر المطاف، إلى شكلها النقدي الأصلي، هي وظيفة رأس المال السلعي. ثانياً، إن هذه الوظيفة تتضمن التحويل الأول لفائض القيمة من شكله السلعي الأصلي إلى شكله النقدي. إذن، يلعب الشكل النقدي، هنا، دوراً مزدوجاً: فهو من جهة، الشكل الذي تعود إليه قيمة سُلِّفَت بالأصل في شكل نقد، وهو بالتالي عودة إلى شكل للقيمة افتُتحت به العملية؛ وهو، من جهة ثانية، أول شكل محوّل لقيمة دخلت التداول بالأصل في الشكل السلعي. وإذا ما بيعت السلع، التي يتألف منها رأس المال السلعي بقيمتها، كما يفترض هنا، فإن (س + س) تتحوّل إلى (ن + ن) المساوية لها من حيث القيمة. وفي هذا الشكل ن + ن (422 جنيهاً + 78 جنيهاً = 500 جنيه) يوجد الآن رأس المال السلعي المتحقق في يدي الرأسمالي. إن القيمة - رأسمال وفائض القيمة موجودان الآن كنقد، أي في شكل المُعَادِل العام.

وهكذا، ففي ختام العملية، تجد القيمة - رأسمال نفسها ثانية في الشكل الذي دخلت به هذه العملية، وهي تستطيع، إذن، كرأسمال نقدي، أن تفتح هذه العملية وتجتازها من جديد. ونظراً لأن الشكليين الابتدائي والنهائي للعملية هما شكل رأسمال نقدي (ن)، فإننا نسمي عملية الدورة في هذا الشكل دورة رأس المال النقدي. فكل ما يتغير في ختام العملية هو مقدار القيمة المسلفة لا شكلها.

إن (ن + ن) ليس أكثر من مبلغ من النقد يمتلك مقداراً معيناً، وهو 500 جنيه في حالتنا هذه. إلا أن هذا المبلغ من النقد يحتوي، نتيجة دورة رأس المال، وبوصفه رأسمالاً سلعياً متحققاً، على القيمة - رأسمال وعلى فائض القيمة. ولم تعد هاتان القيمتان متحدتين على نحو لا انفصام له، كما كان حالهما في الغزول، فهما تجشمان الآن متجاورتين جنباً إلى جنب. فلقد أعطى البيع لكل منهما شكلاً نقدياً مستقلاً. وإن $\frac{211}{250}$ من هذا المبلغ يمثل القيمة - رأسمال البالغة 422 جنيهاً، و $\frac{39}{250}$ منه يؤلف فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً. وإن هذا الانفصال الذي تأتى بتحقيق رأس المال السلعي، لا ينطوي على مضمون شكلي فحسب، وهو ما سنتطرق إليه راهناً؛ فهذا الانفصال يرتدي أهمية كبيرة في عملية تجديد إنتاج رأس المال، تبعاً لكون (ن) مندمجاً كلياً أو جزئياً أو غير مندمج إطلاقاً مع (ن)، أي أن ذلك يتوقف على ما إذا كان يواصل أو لا يواصل وظيفته كجزء مكوّن للقيمة - رأسمال المسلفة. إن كلاً من (ن و ن) قد يمر بعمليات تداول مختلفة تمام الاختلاف.

في (ن) يعود رأس المال إلى شكله الأصلي (ن)، إلى شكله النقدي، ولكن في شكل يتحقق فيه كرأسمال.

ها هنا، أولاً، فارق كمي. فقد كان (ن) 422 جنيهاً؛ وبات الآن (ن)، 500 جنيه، ويعبر عن هذا الفارق بالرمزين (ن) و (ن)، بقطبي الدورة المختلفين كمياً، أما حركة الدورة فنشير إليها بنقاط ثلاث. إن (ن) أكبر من (ن)، و $\text{ن} - \text{ن} = \text{ف}$ ، أي يساوي فائض القيمة. ولكن بنتيجة هذه الدورة (ن) و (ن)، لا وجود إلا لـ (ن) وحده، إنه منتج الدورة الذي تلاشت فيه عملية تكوّنه. إن (ن) موجود الآن لذاته، مستقلاً عن الحركة التي أتت به إلى الوجود. لقد انتهت تلك الحركة، و (ن) قد حلّ محلها.

غير أن (ن)، بوصفه (ن + ن)، بوصفه 500 جنيه مؤلفة من 422 جنيهاً من رأس المال المسلف زائداً علاوة طرأت عليه مقدارها 78 جنيهاً، إنما يمثل في الوقت نفسه علاقة نوعية، رغم أن هذه العلاقة النوعية نفسها لا توجد إلا كعلاقة بين جزئي المبلغ الواحد ذاته، وبالتالي لا توجد إلا كعلاقة كمية. إن (ن)، أي رأس المال المسلف،

الذي يوجد الآن من جديد في شكله الأصلي (422 جنيهًا)، موجود الآن كرأس مال متحقق. ولم يكتف بصيانة ذاته بل كذلك حقق ذاته كرأس مال، لأنه يميز نفسه بما هو عليه عن ن (78 جنيهًا)، وهو يقف إزاء (ن) كما إزاء زيادة خاصة به، إزاء ثمرة خاصة به، إزاء علاوة ولدها بنفسه. لقد تحقق كرأس مال لأنه تحقق بوصفه قيمة قد خلقت قيمة. [50] إن (ن) موجود كعلاقة رأسمالية؛ ولم يعد (ن) يتجلى كمجرد نقد، بل صار يلعب بالتحديد دور رأس مال نقدي، فيتجلى كقيمة تنتمي قيمتها ذاتيًا، وتملك بالتالي خاصية الإنماء الذاتي، خاصية خلق قيمة أكبر من قيمته هو. لقد أصبح (ن) رأسمالاً بفضل علاقته بالجزء الآخر من (ن)، الذي ولده، والذي كان سبب نشوئه، علاقته بالجزء، بالنتيجة التي هي أساسه. هكذا فإن (ن) هو مبلغ القيمة المتميزة داخل ذاتها وتتضمن وظيفياً (مفهومياً) أجزاء مختلفة، هو مبلغ القيمة التي تعبر عن علاقة رأسمالية. ولكن هذه العلاقة مُعَبَّر عنها كنتيجة فقط، دون توسط العملية التي تمخضت هذه العلاقة نتيجة لها.

إن أجزاء القيمة، بما هي عليه، لا تختلف عن بعضها نوعياً، إلا بمقدار ما تتجلى كقيم لمواد مختلفة، لأشياء ملموسة، أي في أشكال استعمالية مختلفة، وبالتالي كقيم لأجساد سلعية مختلفة - وهو اختلاف لا ينبع منها بوصفها مجرد أجزاء للقيمة. فكل الاختلافات بين السلع تتلاشى في النقد لأنه الشكل المُعَادِل المشترك بينها جميعاً. إن مبلغاً من النقد مقداره 500 جنيه يتألف من عناصر متجانسة تماماً كل عنصر فيها هو جنيه واحد. وبما أن الحلقة الوسيطة لمنشأ هذا المبلغ من النقد قد انطلمست في وجوده البسيط، وبما أنه قد أمحى تماماً كل أثر للتمايز الخاص بين الجزئين المختلفين المكوّنين لرأس المال في عملية الإنتاج، فليس ثمة من تمايز سوى التمايز بين شكل مفهوم المبلغ الأصلي (بالإنكليزية principal) الذي يساوي 422 جنيهًا، أي رأس المال المُسَلَّف، ومفهوم المقدار الإضافي من القيمة البالغ 78 جنيهًا. ليكن (ن) مساوياً لـ 110 جنيهات مثلاً، منه 100 جنيه تساوي (ن)، المبلغ الأصلي، و10 جنيهات تساوي (ف)، فائض القيمة. ثمة تجانس مطلق هنا، غياب لأي تمايز في المفهوم، بين الجزئين المكوّنين لمبلغ 110 جنيهات. فأية 10 جنيهات من هذا المبلغ تؤلف، دوماً، $\frac{1}{11}$ من المبلغ الإجمالي 110 جنيهات، سواء كانت $\frac{1}{10}$ من المبلغ الأصلي المُسَلَّف والبالغ 100 جنيه، أم كانت علاوة عليه قدرها 10 جنيهات. ولذا فإن المبلغ الأصلي ومبلغ العلاوة، رأس المال والمبلغ الفائض، يمكن أن يتم التعبير عنهما كجزئين كسريين من المبلغ الإجمالي؛ وحسب مثالنا فإن $\frac{10}{11}$ تؤلف المبلغ الأصلي، أي رأس المال، و $\frac{1}{11}$ تؤلف المبلغ الفائض.

لذا فإن التعبير النقدي الذي يتجلى به رأس المال المتحقق، في نهاية عملياته، هو تعبير مبهم عن العلاقة الرأسمالية.

صحيح أن هذا ينطبق أيضاً على س (= س + س). إلا أن هناك الفارق التالي: إن (س) حيث (س و س) ليسا سوى جزئين متناسبين من قيمة كتلة واحدة متجانسة من السلع، تشير إلى أن نبعها هو رأس المال الإنتاجي (ج)، فهي متوجهة المباشر، أما في [51] (ن)، وهو شكل منبثق عن التداول مباشرة، فقد تلاشت العلاقة المباشرة برأس المال الإنتاجي (ج).

إن التمايز المبهم بين المبلغ الأصلي ومبلغ الزيادة، واللذين يحتويهما (ن)، في حدود ما يعبر ذلك عن نتيجة حركة (ن) (ن)، سرعان ما يتلاشى ما إن ينشط (ن) مجدداً كرأس مال نقدي، عوض تشييته كتعبير نقدي عن رأس المال الصناعي الذي أنمى قيمته. إن دورة رأس المال النقدي لا يمكن أن تبدأ أبداً بـ ن (رغم أن ن يؤدي الآن وظيفة ن)، إنها لا يمكن أن تبدأ إلا بـ (ن)، نعني القول إنها لا تبدأ قط كتعبير عن علاقة رأسمالية بل فقط بصفتها الشكل الذي يعبر عن تسليف القيمة - رأسمال. وما إن تُسلف الـ 500 جنيه مجدداً كرأس مال، بغية الإنماء الذاتي ثانية، حتى تشكل نقطة انطلاق، بينما كانت سابقاً نقطة النهاية. فعوضاً عن تسليف رأسمال مقداره 422 جنيه، يُسلف الآن رأسمال مقداره 500 جنيه، وهذا نقد أكثر من السابق، هذه القيمة - رأسمال أكبر، إلا أن العلاقة بين الجزئين المكونين قد تلاشت؛ الواقع أن مبلغ 500 جنيه كان بالوسع أن يستخدم كرأس مال تماماً كما في الأصل بدلاً من استخدام مبلغ 422 جنيه.

ليست الوظيفة النشطة لرأس المال النقدي أن يظهر بوصفه (ن)؛ فظهوره بشكل (ن) هو بالأحرى وظيفة (س). فحتى في التداول البسيط للسلع، أولاً في س₁ - ن، وثانياً في ن - س₂، لا يبرز النقد (ن) بنشاط إلا في الفعل الثاني ن - س₂. فليس ظهوره في شكل (ن) سوى نتيجة للفعل الأول، الذي يظهر (ن) بفضل عندئذ كشكل محوّل لـ س₁. حقاً إن العلاقة الرأسمالية التي يحتويها (ن)، علاقة أحد جزئيه بوصفه القيمة - رأسمال بالجزء الآخر بوصفه القيمة المضافة عليها، تكتسب أيضاً أهمية وظيفية بمقدار ما ينشطر (ن)، عبر التكرار المستمر للدورة (ن) (ن)، بين نوعين من التداول، هما تداول رأس المال وتداول فائض القيمة، وبما أن الجزئين لا يؤديان وظيفتين مختلفتين كميّاً فحسب، بل وظيفتين مختلفتين نوعياً، فإن (ن) يختلف عن (ن). أما إذا نظرنا إلى الشكل (ن)...

(ن)، في ذاته، فإنه لا يتضمن ما يستهلكه الرأسمالي، وإنما يتضمن الإنماء الذاتي للقيمة والتراكم فقط، وذلك بمقدار ما يتجلى هذا الأخير، قبل كل شيء، بوصفه نمواً دورياً لرأس المال النقدي المسلف باستمرار.

رغم أن (ن = ن + ن) هو الشكل المبهم لرأس المال، فإنه في الوقت ذاته ليس سوى رأس المال النقدي في شكله المتحقق، في شكل نقد قرخ نقداً. ولكن ينبغي أن

نفرق هذا عن وظيفة رأس المال النقدي في المرحلة الأولى، ن - س > ق.ع و ا فني

المرحلة الأولى يجري تداول (ن) كتقد. وهو يضطلع بوظائف رأس المال النقدي لأنه لا يستطيع أداء وظيفة النقد، وتحويل نفسه إلى عناصر (ج)، إلى (ق ع و و) التي تقف بمواجهته كسلع، إلا عندما يكون بحالة نقد. وفي فعل التداول هذا لا يؤدي رأس المال النقدي غير وظيفة النقد: ولكن بما أن هذا الفعل هو المرحلة الأولى في عملية حركة

[52]

القيمة - رأسمال فإنه يؤلف في الوقت ذاته وظيفة رأس المال النقدي، وذلك بفضل الشكل الاستعمالي الخاص للسلع المشتراة (ق ع و و). ومن جهة أخرى فإن (ن)، المؤلف من القيمة - رأسمال (ن) ومن (ن)، فائض القيمة الذي أنتجه، يعبر عن القيمة - رأسمال التي نمت، يعبر عن الغاية والنتيجة، عن وظيفة كل عملية دورة رأس المال.

وواقع أن (ن) يعبر عن هذه النتيجة في شكل نقد، في شكل رأسمال نقدي متحقق، لا ينجم عن كونه الشكل النقدي لرأس المال، أي عن كونه رأسمالاً نقدياً، بل ينجم على العكس، عن كونه رأسمالاً نقدياً، أي عن كونه رأسمالاً في شكل نقدي، رأسمالاً دشن العملية في هذا الشكل، رأسمالاً سلف في شكل نقدي. وإن إعادة تحويله إلى شكل نقدي هي، كما رأينا، وظيفة رأس المال السلعي (س)، لا وظيفة رأس المال النقدي.

أما بالنسبة للفارق بين (ن و ن) فإن (ن) هو ببساطة الشكل النقدي لـ (س)، هذه العلاوة المضافة إلى (س)؛ إن (ن) يتألف من (ن + ن) لا لشيء إلا لأن (س) كانت تتألف من (س + س). إذن ففي (س) كان هذا الفرق وهذه النسبة بين القيمة - رأسمال وفائض القيمة الذي أنتجته موجودين ومعبراً عنهما قبل أن يجري تحويلهما معاً إلى (ن)، إلى مبلغ واحد من النقد يتواجه فيه جزءا القيمة وجهاً لوجه، مستقلين عن بعضهما، فيمكن لذلك استخدامهما أيضاً لأداء وظيفتين مستقلتين ومتمايزتين.

إن (ن) ما هو إلا نتيجة لتحقيق (س). وما (ن و س) غير شكلين مختلفين للقيمة -

صفحة من مخطوطة المجلد الثاني بخط يد ماركس

رأسمال التي نمت، فواحد هو الشكل السلعي، والآخر هو الشكل النقدي؛ ويتسم الشكلان بميزة مشتركة هي: أنهما قيمة - رأسمال قد نمت. وكلاهما رأسمال متحقق، لأن القيمة - رأسمال بما هي عليه توجد هنا بمعية فائض القيمة، وهي الثمرة التي نجمت عنها وتميزت عنها، رغم أن هذه العلاقة لا يُعبّر عنها إلا في شكل مبهم، في العلاقة بين جزئي المبلغ النقدي نفسه أو جزئي القيمة السلعية نفسها. إلا أن (نَ و سَ) بوصفهما تعبيرين عن رأس المال في علاقته بفائض القيمة وفي تمايزه عن فائض القيمة الذي أنتجه، وبالتالي بوصفهما تعبيرين عن القيمة النامية، هما تعبير واحد عن شيء واحد، كل ما في الأمر أنهما مختلفان في الشكل؛ إنهما لا يختلفان كرأسمال نقدي ورأسمال سلعي، بل يختلفان كنقد وسلعة. وبما أنهما يمثلان القيمة النامية، أي يمثلان رأس المال الناشط كرأسمال، فإنهما لا يعبران إلا عن نتيجة قيام رأس المال الإنتاجي بوظيفته، وهي الوظيفة الوحيدة التي تعمل فيها القيمة - رأسمال على خلق قيمة. والميزة المشتركة التي تجمع بينهما أن الاثنين معاً، رأس المال النقدي ورأس المال السلعي على حد سواء، هما نمطان لوجود رأس المال. فالأول رأسمال في شكل نقدي، والآخر في شكل سلعي. والوظائف الخاصة التي تميز بينهما لا يمكن أن تكون شيئاً آخر عدا الفوارق بين وظائف النقد ووظائف السلعة. إن رأس المال السلعي، هذا المنتج المباشر لعملية الإنتاج الرأسمالية، يحمل آثار أصله هذا من عملية الإنتاج، ولذا فهو، من حيث شكله، أكثر عقلانية وأقل إبهاماً من رأس المال النقدي، الذي يتلاشى فيه كل أثر لعملية الإنتاج تماماً كما يتلاشى في النقد كل شكل استعمال خاص للسلعة. فإن مثل هذه الغرابة [55] في الشكل النقدي لرأس المال لا تزول إلا حيث يقوم (نَ) نفسه بوظيفة رأسمال سلعي حيث يكون هو نفسه المنتج المباشر لعملية الإنتاج وليس الشكل المحوّل لهذا المنتج، - يعني في إنتاج مادة النقد نفسها. ففي استخراج الذهب مثلاً نجد أن الصيغة ستكون

$$ن - س > \begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{ج} \end{matrix} \quad \begin{matrix} \text{نَ} \\ \text{نَ} + \text{نَ} \end{matrix}, \text{ حيث يقف (نَ) بوصفه منتجاً سلعياً، لأن}$$

(ج) يعطي ذهباً أكثر مما سلّف لقاء عناصر استخراج الذهب في (ن) الأول، الذي هو رأس المال النقدي. إذن، تتلاشى هنا الطبيعة المبهمة للتعبير ن... نَ (نَ + نَ)، حيث أن جزءاً من المبلغ النقدي يعتبر الأم المنجبة لجزء آخر من هذا المبلغ النقدي ذاته.

IV - الدورة ككل

سبق أن رأينا أن عملية التداول بعد انقضاء طورها الأول ن - س > ق.ع تنقطع و إ

بالإنتاج (ج)، الذي يجري خلاله إستهلاك السلع (ق ع و و إ) المشتراة من السوق، بوصفها أجزاء مادية وقيمة مكوّنة لرأس المال الإنتاجي؛ ومنتوج هذا الإستهلاك هو سلعة جديدة (س)، قد تغيرت من حيث شكلها المادي ومن حيث القيمة. إن عملية التداول المنقطعة، (ن - س)، ينبغي أن تكتمل بواسطة (س - ن). ولكن (س) هي التي تظهر كحامل لهذا الطور الثاني والختامي من التداول، وهي سلعة مختلفة من حيث شكلها المادي ومن حيث القيمة عن (س) الأصلية. وعليه فإن سلسلة التداول يعبر عنها كما يلي: 1- ن - س؛ 2- س - ن، حيث يستعاض عن السلعة الأولى س₁، في الطور الثاني، بسلعة أخرى ذات قيمة أكبر وشكل استعمال مختلف هي س₂، وذلك خلال فترة الانقطاع الناجم عن وظيفة (ج)، أي خلال إنتاج (س) من عناصر (س)، من أشكال الوجود المتعين لرأس المال الإنتاجي (ج). بيد أن الشكل الأول لتجلي الظاهرة، الذي يواجهنا به رأس المال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع، 1)، وهو (ن - س - ن) ويتجزأ إلى: 1- ن - س؛ 2- س - ن، يعرض السلعة الواحدة نفسها مرتين. السلعة في كلا الحالتين هي ذاتها، سلعة يُحوّل إليها النقد في الطور الأول، ويُعاد تحويلها إلى نقد أكثر في الطور الثاني. ورغم هذا الفارق الجوهرى، تتسم عمليتا التداول كلتاهما بميزة مشتركة هي هذه: في طورهما الأول يُحوّل النقد إلى سلعة، وفي طورهما الثاني تُحوّل السلعة إلى نقد، فالنقد المنفق في الطور الأول يعود إذن في الطور الثاني. إنهما تشتركان، من جهة، بتدفق النقد رجوعاً إلى نقطة إنطلاقه، وتشتركان، من جهة أخرى، بأن النقد العائد يفوق النقد المسلّف. ولذا، فإن الصيغة ن - س س - ن ماثلة في الصيغة العامة (ن - س - ن).

[56] ينجم عن ذلك هنا، أيضاً، أنه في كلتا الاستحالتين الخاصتين بالتداول (ن - س و س - ن)، تتواجه كل مرة قيم متساوية في المقدار ومتزامنة في الحضور، لتحلّ محلّ بعضها بعضاً. إن التغيير في مقدار القيمة يرجع حصراً إلى التحوّل (ج)، إلى عملية الإنتاج، التي تتجلى هكذا باعتبارها الاستحالة الفعلية لرأس المال بالمقارنة مع الاستحالات الشكلية المحض في ميدان التداول.

لندرس الآن الحركة الإجمالية ن - س ج س - ن، أي شكلها الموسّع

ن - س > ق.ع
و
ج س (س + س) - ن (ن + ن). يتجلى رأس المال هنا

كقيمة تمر بسلسلة تحولات مترابطة يشترط بعضها بعضاً، سلسلة استحداثات تضم عدداً مماثلاً من الأطوار أو المراحل المؤلفة لعملية إجمالية. وينتمي إثنان من هذه الأطوار إلى ميدان التداول، وينتمي طور واحد إلى ميدان الإنتاج. وفي كل واحد من هذه الأطوار نجد القيمة - رأسمال في شكل مميز تطابقه وظيفة خاصة، مميزة. ولا تكتفي القيمة المسلفة، في نطاق هذه الحركة، بالحفاظ على ذاتها، بل إنها تنمو، وتزيد من مقدارها. وأخيراً فإنها تعود، في المرحلة الختامية، إلى نفس الشكل الذي تجلّت به في بداية العملية الإجمالية. إن هذه العملية الإجمالية، إذن، هي عملية دورة.

إن الشكّلين اللذين تتخذهما القيمة - رأسمال في مراحل تداولها، هما شكل رأس المال النقدي وشكل رأس المال السلعي، أما شكلها الخاص بمرحلة الإنتاج فهو شكل رأس المال الإنتاجي. وإن رأس المال الذي يرتدي، هذه الأشكال ويخلفها في مجرى دورته الإجمالية، مؤدياً في كل واحد منها الوظيفة المطابقة له، هو رأس المال الصناعي - ونعني بالصناعي هنا أنه يشمل كل فرع من فروع الإنتاج يُدار على أساس رأسمالي.

إن رأس المال النقدي، ورأس المال السلعي، ورأس المال الإنتاجي لا تدل هنا إذن على أنواع مستقلة من رأس المال تولف وظائفها مضمون فروع من الأعمال مستقلة ومنفصلة عن بعضها بالمثل. فهي لا تدل هنا سوى على أشكال وظيفة خاصة للرأسمال الصناعي، الذي يرتدي كل هذه الأشكال الثلاثة، الواحد عقب الآخر.

إن دورة رأس المال لا تمضي بصورة طبيعية إلّا بمقدار ما تنتقل أطوارها المختلفة من طور إلى آخر دون توقف. ولو توقف رأس المال في طوره الأول (ن - س)، فإن رأس المال النقدي يتجمد في شكل كنز، ولو توقف في طور الإنتاج، فإن وسائل الإنتاج ستكتف عن أداء وظيفتها من جهة، بينما تبقى قوة العمل بلا استخدام من جهة ثانية؛ ولو توقف رأس المال في طوره الأخير (س - ن)، فإن أكوام السلع البائرة ستعيق تدفق التداول.

من جهة أخرى، فإن الدورة نفسها تحتم، من حيث جوهر الأمر، تثبيت رأس المال لآماد معينة من الزمن في مختلف أطوار الدورة. ففي كل طور من أطواره يرتبط رأس المال الصناعي بشكل معين واحد: رأسمال نقدي، رأسمال إنتاجي، رأسمال سلعي. ولا يرتدي الشكل الذي يستطيع أن يدخل به إلى طور جديد من التحوّل إلّا بعد أن يؤدي

الوظيفة المطابقة للشكل الذي هو موجود فيه في الوقت المعني. ولكي نوضح ذلك، فلقد افترضنا في مثالنا أن القيمة - رأسمال لكتلة السلع التي صُنعت في مرحلة الإنتاج تساوي مجمل القيمة المسلفة في البداية بشكل نقد، أو بتعبير آخر، أن مجمل القيمة - رأسمال المسلفة في شكل نقد تنتقل كلها دفعة واحدة من مرحلة إلى مرحلة أخرى، تالية. ولقد سبق أن رأينا (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس) أن جزءاً من رأس المال الثابت، أي وسائل العمل بالذات (الآلات مثلاً) تخدم مرة بعد أخرى، عبر تكرار هذا العدد أو ذاك من عمليات الإنتاج نفسها، فلا تنقل بذلك قيمتها إلى المنتج إلا على دفعات. ولسوف نرى فيما بعد إلى أي مدى يؤثر هذا الظرف في تعديل عملية دورة رأس المال. ونكتفي في الوقت الحاضر بقول الآتي: إن قيمة رأس المال الإنتاجي في مثالنا، التي تبلغ 422 جنيهاً لا تحتوي سوى متوسط اهتلاك مباني المصنع والآلات، إلخ، نقصد فقط ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى الغزول في مجرى تحويل الـ 10,600 باون من القطن إلى 10 آلاف باون من الغزول، التي تمثل منتج عملية غزل أسبوعية تتألف من 60 ساعة. لذلك فإن وسائل العمل - المباني، الآلات، إلخ، - وهي جزء من وسائل الإنتاج التي تحوّل إليها رأس المال الثابت المسلف البالغ 372 جنيهاً، وكأنها قد استؤجرت ببساطة من السوق لقاء أقساط أسبوعية. ولكن هذا لا يغير شيئاً من جوهر الأمر، على الإطلاق. فما علينا سوى أن نضرب كمية الغزول المنتجة أسبوعياً، وهي 10 آلاف باون من الغزول، بعدد الأسابيع التي يضمها عدد معين من السنين، حتى يكون قد انتقل إلى الغزول مجمل قيمة وسائل العمل المشتراة والمستهلكة خلال هذه الفترة. ومن الواضح إذن أن رأس المال النقدي المسلف ينبغي أن يتحوّل أولاً إلى وسائل العمل هذه، لذا لا بد من أن يكون قد اجتاز الطور الأول (ن - س) قبل أن يتمكن من أداء وظيفته كرأسمال إنتاجي (ج). كما أن من الواضح أيضاً، حسب مثالنا، أن القيمة - رأسمال البالغة 422 جنيهاً، والمندمجة في الغزول خلال عملية الإنتاج، لا يمكن أن تدخل طور التداول (س - ن) بوصفها جزءاً مكوناً لقيمة الـ 10 آلاف باون من الغزول إلا بعد أن تكون جاهزة. فلا يمكن بيع الغزول قبل أن تُغزل.

لقد جرى اعتبار منتج (ج)، في الصيغة العامة، بوصفه شيئاً مادياً يختلف عن عناصر رأس المال الإنتاجي، بوصفه شيئاً يتمتع بوجود خاص، بمعزل عن عملية الإنتاج، ويمتلك شكلاً استعمالياً مختلفاً عن الشكل الاستعمالي لعناصر الإنتاج. وهذا هو الحال دوماً حيثما تظهر نتيجة عملية الإنتاج في صورة شيء، خصوصاً حيث يعود جزء من

[60]

المنتوج، تارة أخرى، ليدخل في الإنتاج المتجدد كواحد من عناصره. فالحبوب على سبيل المثال تخدم باعتبارها بذوراً لإنتاج الحبوب، لكن المنتج لا يضم غير الحبوب، ويمتلك بالتالي شكلاً يختلف عن العناصر الأخرى المستخدمة معه: قوة العمل، أدوات العمل، الأسمدة. غير أن هناك فروعاً صناعية مستقلة لا يكون فيها منتج عملية الإنتاج منتجاً شيئاً جديداً، لا يكون سلعة. والفرع الوحيد الهام اقتصادياً من بين هذه الفروع هو صناعة النقل والمواصلات، سواء صناعة النقل الفعلية لنقل السلع والمسافرين أو الصناعة التي لا توصل سوى البلاغات والرسائل والبرقيات، إلخ.

ويقول أ. تشوبروف⁽⁶⁾ حول هذه النقطة:

«بوسع الصناعي أن يُنتج المصنوعات أولاً، ثم يبحث لها عن

مستهلكين»؛

[إن منتوجه المطروح جاهزاً من عملية الإنتاج ينتقل إلى ميدان التداول كسلعة منفصلة

عن هذه العملية]؛

«وهكذا يظهر الإنتاج والإستهلاك كفعلين منفصلين في المكان

والزمان؛ أما في صناعة النقل، التي لا تخلق أية منتجات جديدة، بل

تقتصر على نقل البشر والأشياء، فيندمج هذان الفعلان معاً؛ وخدمات

سكك الحديد» (النقل) «تُستهلك في لحظة إنتاجها بالذات. لهذا السبب

فإن الرقعة التي تستطيع سكك الحديد في نطاقها أن تجد تصريف

خدماتها تمتد في أحسن الأحوال مسافة خمسين فرسخاً» (53 كيلومتراً)

على جانبي الخط».

وسواء جرى نقل البشر أم السلع، فالنتيجة هي حدوث تغيير في مكان وجودهم

العياني. فالغزول، مثلاً، توجد الآن في الهند بدلاً من إنكلترا حيث كانت قد أُنتجت.

ولكن ما تبيعه صناعة النقل هو النقل بالذات. والنتيجة النافعة التي تسفر عنها مرتبطة

ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم بعملية النقل، أي بعملية الإنتاج الخاصة بصناعة النقل. فيرتحل

البشر والسلع مع وسيلة معينة من وسائل النقل، وحركة هذه الوسيلة، تنقلها، تشكل

بالضبط عملية الإنتاج التي تنشئها. ولا يمكن إستهلاك النتيجة النافعة إلا خلال عملية

الإنتاج، وهذه النتيجة لا توجد كشيء نافع مختلف عن هذه العملية، كشيء لا يؤدي

وظيفته كمادة تجارية، أي لا يُتداول كسلعة، إلا بعد أن يتم إنتاجه. ولكن القيمة التبادلية

(6) أ. تشوبروف، اقتصاد سكك الحديد، موسكو، 1875، ص 69-70.

لهذه النتيجة النافعة تحدد، شأن القيمة التبادلية لأية سلعة أخرى، بقيمة عناصر الإنتاج (قوة العمل ووسائل الإنتاج) المنفقة عليه، زائداً فائض القيمة الذي خلقه العمل الفائض [1] للعمال المستخدمين في صناعة النقل. أما استهلاك هذه النتيجة النافعة لصناعة النقل، فإنها لا تختلف أبداً من هذه الناحية أيضاً عن السلع الأخرى. فحين تُستهلك فردياً، تتلاشى قيمتها في أثناء استهلاكها؛ أما إذا استُهلكت إنتاجياً بحيث تولف هي ذاتها، مرحلة في إنتاج السلعة المنقولة، فإن قيمتها تنتقل إلى السلعة نفسها كقيمة إضافية. وهكذا فإن

الصيغة لصناعة النقل تكون على النحو التالي: ن - س > $\frac{ق.ع}{و}$ ج - ن، نظراً لأن

عملية الإنتاج ذاتها هي ما يُدفع لقاءه ويُستهلك، وليس المنتج، الذي يمكن فصله عن العملية. فأمّا، إذن، نفس الشكل تقريباً الذي يخص إنتاج المعادن الثمينة، والفارق الوحيد هو أن (ن) هنا يمثل الشكل المحوّل للنتيجة النافعة المتولّدة خلال عملية الإنتاج، ولا يمثل الشكل الطبيعي للذهب أو الفضة اللذين تم استخراجهما خلال هذه العملية، وإخراجهما منها.

إن رأس المال الصناعي هو نمط الوجود المتعين الوحيد لرأس المال الذي تصبح فيه وظيفته، لا الاستيلاء على فائض القيمة أو المنتج الفائض فحسب، بل وخلق هذه القيمة في آنٍ واحدٍ. ولذا يشترط رأس المال الصناعي الطابع الرأسمالي للإنتاج؛ وجوده ينطوي على تضاد طبقي بين الرأسماليين والعمال المأجورين. ويمدّى ما يسيطر على الإنتاج الاجتماعي، يطرأ انقلاب في التكنيك والتنظيم الاجتماعي لعملية العمل كما يطرأ انقلاب في النمط الاقتصادي - التاريخي للمجتمع. أما الأنواع الأخرى من رأس المال، التي ظهرت قبل رأس المال الصناعي، وسط أنماط إنتاج اجتماعية غابرة أو آيلة إلى الزوال، فإنها لا تسمي تابعة له وتتغير آلية عملها لتتناسق معه فحسب، بل إنها لا تعد تتحرك إلّا على أساسه وحده، وبذا فإنها تحيا وتموت، تنهض وتكبو مع هذا الأساس. إن رأس المال النقدي ورأس المال السلعي، بمقدار ما يظهران ويؤديان وظيفتهما كحاملين لفروع خاصة من الأعمال، جنباً إلى جنب مع رأس المال الصناعي، ليسا أكثر من نمطين لوجود شكلين وظيفيين مختلفين يرتديهما رأس المال الصناعي حيناً، ويخلعهما حيناً آخر في ميدان التداول - نمطين اكتسبا وجوداً مستقلاً وتطوراً وحيد الجانب بفعل التقسيم الاجتماعي للعمل.

إن الدورة (ن - ن)، تتشابك مع التداول العام للسلع، تخرج منه وتدخله، مؤلفة جزءاً منه، هذا من جهة. من جهة ثانية تولف الدورة حركة مستقلة للقيمة - رأسمال

الخاصة برأسمالي فردي، حركة تمضي جزئياً في نطاق التداول العام للسلع، وجزئياً خارجه، لكنها تبقى محتفظة على الدوام بطابع مستقل. ومرّد ذلك أولاً أن طَوْرَي الحركة (ن - س) و (س - ن) اللذين يجريان في ميدان التداول، يمتلكان طابعاً محدداً وظيفياً بوصفهما طَوْرَي حركة رأس المال؛ ففي (ن - س)، تتحدد (س)، من حيث قوامها المادي، بأنها قوة عمل ووسائل إنتاج، وفي (س - ن) تتحقق القيمة-رأسمال زائداً فائض القيمة. ومرّد ذلك ثانياً أن (ج)، أي عملية الإنتاج، تنطوي على الاستهلاك الإنتاجي. ويكمن السبب الثالث في أن عودة النقد إلى نقطة انطلاقه، يجعل من حركة (ن... ن) دورة كاملة تحقق ذاتها في ذاتها.

[62]

وعليه فمن جهة، يمثل كل رأسمال فردي، في شَطْرَي تداوله (ن - س و س - ن)، وسيلة التداول العام للسلع، يؤدي وظيفته في هذا التداول أو يؤلف حلقة من حلقاته، بوصفه نقداً تارة وبوصفه سلعة تارة أخرى، من هنا فإنه حلقة في السلسلة العامة للإستحالات الجارية في عالم السلع. ومن جهة ثانية، فإنه يرسم في نطاق التداول العام دورته المستقلة الخاصة، حيث يؤلف فيها ميدان الإنتاج مرحلة انتقالية، وحيث يعود رأس المال هذا إلى نقطة انطلاقه بنفس الشكل الذي غادر به هذه النقطة. وضمن دورته الخاصة هذه، التي تتضمن أيضاً استحالته الفعلية خلال عملية الإنتاج، يغير رأس المال مقدار قيمته في الوقت عينه. ولا يعود بوصفه محض قيمة نقدية، بل كقيمة نقدية نمت وتزايدت.

وأخيراً لو عاينا ن - س ج س - ن كشكل خاص من أشكال دورة رأس المال، قائم إلى جانب الأشكال الأخرى التي سنحللها فيما بعد، لوجدنا أنها تتميز بالسمات التالية:

(1) إنها تتجلى كدورة لرأس المال النقدي، لأن رأس المال الصناعي في شكله النقدي، في شكله كرأسمال نقدي، يشكل نقطة انطلاق ونقطة عودة العملية الكلية. والصيغة ذاتها تعبر عن واقع أن النقد لا يُنفق هنا كنقد، بل يُسَلَف وحسب، وبالتالي فإنه محض شكل نقدي لرأس المال، أي محض رأسمال نقدي. علاوة على ذلك، تعبّر هذه الصيغة عن أن القيمة التبادلية، لا القيمة الاستعمالية، هي الغاية الذاتية التي تحدّد الحركة. وعلى وجه التحديد لأن الشكل النقدي للقيمة هو شكل الظاهرة المستقل والملموس الذي تتجلى به هذه القيمة، فإن شكل التداول (ن - ن) الذي يبدأ بالنقد الفعلي وينتهي به، يعبّر بأكبر وضوح عن الدافع المحرك للإنتاج الرأسمالي - ألا وهو جني النقود. ولا تظهر عملية الإنتاج سوى كحلقة وسيطة لا غنى عنها، كشر لا بد منه

في سبيل جني النقود. [لذا تنتاب سائر الأمم ذات النمط الرأسمالي للإنتاج، دورياً، حتى مضاربة تسعى خلالها إلى جني النقود من دون توسط عملية الإنتاج] (*)

(2) إن مرحلة الإنتاج، وهي وظيفة (ج)، تمثل في هذه الدورة انقطاعاً بين طوري التداول (ن - س) و (س - ن)، وهذا من جديد لا يمثل سوى حلقة وسيطة في التداول البسيط (ن - س - ن). وتتجلى عملية الإنتاج هنا في الشكل الذي تتخذه عملية الدورة نفسها، تتجلى من ناحية الشكل والوضوح بما هي عليه حقاً في النمط الرأسمالي [63] للإنتاج، أي محض وسيلة لإنماء القيمة المسلفة، أي أن الإثراء، بحد ذاته، هو الغاية الذاتية التي يرمي إليها الإنتاج.

(3) ولما كان تتابع الأطوار يبتدىء من الطور (ن - س)، فإن الحلقة الثانية من التداول ستكون (س - ن)، بتعبير آخر أن نقطة الانطلاق هي (ن)، أي رأس المال النقدي الساعي لإنماء القيمة، ونقطة الختام هي (ن)، أي رأس المال النقدي (ن + ن) متنامي القيمة، حيث يقف (ن) كرأس مال متحقق إلى جانب وليده (ن). وهذا ما يجعل دورة (ن) تختلف عن دورتي (ج و س) الآخرين، وذلك من ناحيتين. فهي تتميز أولاً بالشكل النقدي لقطبيها كليهما؛ والنقد هو الشكل الحسي المستقل لوجود القيمة، قيمة المنتج في شكل القيمة المستقل الذي يتلاشى فيه كل أثر للقيمة الاستعمالية للسلع. من ناحية ثانية نجد أن الشكل (ج - ج) لا يتحوّل بالضرورة إلى ج - ج (ج + ج) كما لا نلمح في الشكل (س - س) أي اختلاف في القيمة بين القطبين. - وهكذا تتميز الصيغة (ن - ن)، من جهة، بأن القيمة - رأس مال تشكل نقطة الانطلاق، وأن القيمة - رأس مال التي نمت تشكل نقطة الختام، بحيث يظهر تسليف القيمة - رأس مال بمثابة الوسيلة، بينما تظهر القيمة - رأس مال، التي نمت، بمثابة غاية للعملية برمتها؛ ومن جهة ثانية، تتميز الصيغة بأن التعبير عن هذه العلاقة يجري في شكل نقدي، في شكل القيمة المستقل، من هنا فإن رأس المال النقدي يكتسب التعبير عنه بوصفه النقد المنجب للنقد. إن قيام القيمة بخلق فائض قيمة لا يُعبّر عنه باعتباره بداية هذه العملية ونهايتها فحسب، بل إنه يتمثل في شكل نقد براق.

(4) بما أن (ن)، رأس المال النقدي المتحقق نتيجة (س - ن)، نتيجة الطور المكمل والختامي لـ (ن - س)، يمتلك تماماً نفس الشكل الذي بدأ به دورته الأولى، فإن بوسعه، ما إن يخرج من هذه الأخيرة، أن يبتدىء نفس الدورة ثانية بوصفه رأسمالاً نقدياً قد تعاظم (قد تراكم): (ن = ن + ن)؛ ولا يعبر الشكل (ن - ن) عن أن تداول (ن)

(*) العبارة من إنجلز. [ن. ع.].

ينفصل عن تداول (ن) عند تكرار الدورة. لذلك فإن دورة رأس المال النقدي، إذا ما نظرنا إليها شكلياً، في صورتها المعزولة، فإنها لا تعبر سوى عن عملية إنماء القيمة وعملية التراكم. ولا يجد الاستهلاك تعبيراً له فيها إلا كاستهلاك إنتاجي بالصيغة

ن - س $\begin{matrix} \text{ق.ع} \\ \text{و.إ} \end{matrix}$ ، وهذا الاستهلاك وحده هو ما يدخل في دورة رأس المال الفردي

هذه. إن (ن - ق ع) هي (ق ع - ن) أو (س - ن) من جانب العامل؛ وهي بالتالي الطور الأول للتداول الذي يوصل إلى استهلاكه الفردي: ق ع - ن - س (وسائل العيش). أما الطور الثاني (ن - س)، فلم يعد واقعاً ضمن دورة رأس المال الفردي، إلا أن هذه الدورة تؤول إليه وتفترضه سلفاً، وذلك لأن على العامل، قبل كل شيء، أن يعيش، وبالتالي أن يحفظ نفسه باستهلاكه الفردي، كي يظل ماثلاً في السوق دوماً كمادة [64]

يستطيع الرأسمالي أن يستغلها. بيد أن هذا الاستهلاك ذاته مفروض هنا كشرط مسبق لاستهلاك رأس المال لقوة العمل استهلاكاً إنتاجياً، وذلك بمقدار ما يحفظ العامل نفسه ويجدد إنتاج نفسه كقوة عمل عبر استهلاكه الفردي. أما (و.إ)، أي تلك السلع، التي تدخل في الدورة، فليست إلا مادة تغذي الاستهلاك الإنتاجي. إن فعل التداول (ق ع - ن) يوصل إلى الاستهلاك الفردي للعامل، إلى تحوّل وسائل العيش إلى لحمه ودمه. وبالطبع ينبغي على الرأسمالي أن يبقى هو الآخر، ينبغي عليه أن يعيش ويستهلك كي يكون قادراً على أداء وظيفة الرأسمالي. ولهذا الغرض، لا يحتاج، في الواقع، أن يستهلك إلا بمقدار ما يستهلك العامل، وهذا هو كل ما يفترضه سلفاً هذا الشكل من عملية التداول. ولكن حتى هذه الواقعة لا تجد لها أي تعبير شكلي هنا، نظراً لأن الوظيفة تنتهي بـ (ن)، أي تنتهي بنتيجة يمكن لها في الحال أن تستأنف وظيفتها كرأس مال نقدي قد تنامي.

إن (س - ن) تتضمن مباشرة بيع (س)؛ لكن (س - ن)، وهي بيع بالنسبة لطرف، هي (ن - س)، أي شراء بالنسبة لطرف آخر؛ فلا تُشترى السلعة نهائياً إلا لأجل قيمتها الاستعمالية، إلا لأجل الدخول في عملية الاستهلاك (تاركين البيع الوسيط خارج الاعتبار)، سواء كان هذا الاستهلاك فردياً أم إنتاجياً، تبعاً لطبيعة المادة المشتراة. غير أن هذا الاستهلاك لا يدخل في دورة رأس المال الفردي، الذي تمثل (س) منتوجه، فهذا المنتج يُتبد من دورة رأس المال الفردي بصفته سلعة للبيع. ذلك أن (س) معدّة بالضبط لكي يستهلكها آخرون. وهكذا نجد أن بعض مفسري المذهب المركنتيلي (الذي يقوم على الصيغة ن - س ج س - ن) يلقون مواعظ مسهبة تقول إن على

الرأسمالي المفرد ألا يستهلك إلا قدر ما يستهلك العامل، وأن على الأمة الرأسمالية المعنية أن تترك استهلاك سلعها هي، وتترك عملية الاستهلاك بعامة، إلى الأمم الأخرى الأغنى. أما الاستهلاك الإنتاجي فينبغي أن تجعله مهمة حياتها. إن هذه المواظ كثير ما تذكر المرء، في الشكل والمحتوى، بدعوات زُهْدٍ مماثلة تصدر عن رُعاة الكنيسة.

* * *

وهكذا، فإن عملية دورة رأس المال، هي وحدة التداول والإنتاج، فهي تتضمن الإثنين معاً. وما دام الطوران (ن - س و س - ن)، هما فعلاً من أفعال التداول، فإن تداول رأس المال يؤلف جزءاً من التداول العام للسلع. ولكن بما أنهما يؤلفان مقطعين أو مرحلتين محددين وظيفياً من مراحل دورة رأس المال التي لا تقع في مجال التداول فحسب بل تتعداه أيضاً إلى مجال الإنتاج، فإن رأس المال يحقق دورته الخاصة في [65] نطاق التداول العام للسلع. فالتداول العام للسلع يُعَيَّنُ رأس المال، في المرحلة الأولى، على أن يكتسي ذلك الشكل الذي يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال إنتاجي؛ ويعينه في المرحلة الثانية على أن يخلق الوظيفة السلعية(*) التي لا يمكن فيها أن يجدد دورته، كما أنه يوفر لرأس المال الفرصة لفصل دورته الخاصة بوصفه رأسمالاً عن تداول فائض القيمة التي نمت منه.

وعليه فإن دورة رأس المال النقدي هي الشكل الأكثر أحادية، وبالتالي شكل الظاهرة الأكثر بروزاً وتميزاً لتجلى دورة رأس المال الصناعي، لتجلى غايته ودافعه المحرك - إنماء القيمة، جني النقود، والتراكم - تجلياً ساطعاً (الشراء للبيع بسعر أعلى). وبسبب كون الطور الأول هو (ن - س)، يتجلى أيضاً أن الأجزاء المكونة لرأس المال الإنتاجي تنبع من سوق السلع، كما يتجلى أيضاً أن عملية الإنتاج الرأسمالية بوجه عام محكومة بالتداول، محكومة بالتجارة. فدورة رأس المال النقدي ليست محض إنتاج للسلع، فهي لا تحصل إلا عن طريق التداول، وتفترضه سلفاً، ويتضح ذلك سلفاً من واقع أن الشكل (ن) المنتمي للتداول يتجلى بوصفه الشكل الأول والنقي للقيمة - رأسمال المسلفة، ولكن الحال ليس كذلك في شكلي الدورة الآخريين.

إن دورة رأس المال النقدي لا تظل دوماً التعبير العام عن رأس المال الصناعي إلا

(*) ورد في الطبعة الأولى: الشكل السلعي (Warenform). [ن. برلين].

بقدر ما تتضمن دوماً إنماء القيمة المسلفة. أما في الدورة (ج ج)، فإن التعبير النقدي عن رأس المال يتجلى بوصفه سعر عناصر الإنتاج لا أكثر، أي محض قيمة يتم التعبير عنها بنقد حسابي، وهو الشكل الذي تُقَيَّد به في المحاسبة.

وتغدو (ن ن) شكلاً خاصاً لدورة رأس المال الصناعي بقدر ما يُسَلَّف رأسمال جديد لأول مرة في شكل نقد يُسحب من بعد ذلك في الشكل نفسه، سواء عند الانتقال من فرع صناعي إلى آخر، أو عند خروج رأس المال الصناعي من مشروع معين. ويتضمن هذا الشكل كذلك قيام فائض القيمة بوظيفة رأسمال عند تسليفه أول مرة في شكل نقد، ويبرز هذا بأسطح ما يكون عندما يؤدي فائض القيمة هذه الوظيفة في مشروع غير الذي ينبع منه. ويمكن للصيغة (ن ن) أن تكون الدورة الأولى لرأس المال هذا؛ أو أن تكون الدورة الأخيرة، كما يمكن اعتبارها شكلاً لإجمالي رأس المال الاجتماعي؛ إنها شكل رأسمال يجري توظيفه لأول مرة، سواء كرأسمال تراكم حديثاً في شكل نقد، أو كرأسمال قديم حوّل برمته إلى نقد لغرض نقله من فرع إنتاجي إلى آخر.

[66]

وبما أن رأس المال النقدي هو شكل تتضمنه دوماً كل الدورات، فإنه يحقق هذه الدورة بالضبط [ن ن] لأجل ذلك الجزء من رأس المال الذي يُنتج فائض قيمة، نعني به رأس المال المتغير. إن الشكل المألوف لتسليف الأجور هو الدفع النقدي، وينبغي تكرار هذه العملية بانتظام على فترات قصيرة، لأن العامل يعيش على الكفاف. لذا ينبغي على الرأسمالي دوماً أن يواجه العامل كرأسمال نقدي، وأن يواجه العامل رأسماله كرأسمال نقدي. وإن تسوية الحسابات على نحو مباشر أو غير مباشر غير واردة هنا بالمرّة، خلافاً لشراء وسائل الإنتاج أو بيع السلع المنتجة (بحيث أن الشطر الأعظم من رأس المال النقدي لا يبرز عملياً إلا بشكل سلع، ولا يبرز النقد إلا في شكل نقد حسابي، أما النقود فغير مطلوبة في آخر المطاف إلا لتسوية الأرصدة). من ناحية أخرى، يُنفق الرأسمالي جزءاً من فائض القيمة الذي يخلقه رأس المال المتغير على استهلاكه الشخصي الذي ينتمي إلى ميدان تجارة المرفق؛ وهو يُنفق هذا الجزء في آخر الأمر نقداً، في الشكل النقدي لفائض القيمة. وسيان إن كان هذا الجزء من فائض القيمة كبيراً أو صغيراً، فذلك لا يغير في الأمر شيئاً. فرأس المال المتغير يظهر من جديد على الدوام كرأسمال نقدي مُنفق على الأجور (ن - ق ع)، ويظهر (ن) بوصفه فائض قيمة يُنفق لتغطية الاحتياجات الشخصية للرأسمالي. وهكذا فإن كلاً من (ن)، أي قيمة رأس المال المتغير المسلف و (ن)، أي العلاوة التي نمت بها، يبقى بالضرورة في شكل نقدي، ويُنفق في هذا الشكل.

إن الصيغة $N - S$ ج $N - S$ ، ونتيجتها $N = N + N$ ، خادعة من حيث الشكل، وتحمل طابعاً وهمياً ناجماً عن وجود القيمة المسلفة والقيمة النامية، في شكلهما المُعادِل، أي النقد. وما يبرز هنا ليس نمو القيمة، بل الشكل النقدي لهذه العملية، أي واقع أن قيمة في شكل نقد قد سُحبت في الختام من التداول أكثر مما تم تسليفه بالأصل، أي واقع تنامي كتلة الذهب والفضة التي تخص الرأسمالي. إن ما يسمى بالمذهب النقدي (Monetärsystem) ليس سوى تعبير عن الشكل المبهم (ن - س - ن)، وهو حركة تقع حصراً في مجال التداول، ولذا لا يمكن لفعل التداول: $1 - N - S$ و $2 - S - N$ أن يجدا في هذا المذهب سوى التفسير التالي وهو أن (س) في الفعل الثاني تُباع بأعلى من قيمتها، وبالتالي فهي تسحب من التداول نقداً أكثر مما وُضع فيه لقاء شرائها. وبالعكس، فإن $N - S$ ج $S - N$ ، حين تثبت بوصفها شكلاً وحيداً، تؤلف أساساً للمذهب المركنتيلي الأكثر تطوراً، حيث لا يبرز تداول السلع بل إنتاجها أيضاً كعنصر ضروري.

إن الطابع الوهمي للصيغة $N - S$ ج $S - N$ ، وما يقابله من تأويل وهمي، يبقيان ما دام يُنظر إلى هذا الشكل بوصفه شكلاً ثابتاً بصورة نهائية، لا شكلاً [67] سيّالاً يتجدد أبداً، أي ما دام هذا الشكل يُعتبر الشكل الكلي، لا شكلاً من أشكال الدورة. ولكن هذا الشكل نفسه يشير إلى أشكال أخرى.

أولاً - إن هذه الدورة بأكملها تفترض سلفاً الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج ذاتها، وتفترض بالتالي عملية الإنتاج هذه مع وضع المجتمع الخاص النابع عنها، بمثابة قاعدة

للدورة. إن $N - S = S - N$ ج $S - N$ ، ولكن (ن - ق ع) تفترض وجود العامل

المأجور، وتفترض بالتالي وجود وسائل الإنتاج كجزء من رأس المال الإنتاجي؛ إنها تفترض إذن عملية العمل وعملية إنماء للقيمة، تفترض عملية الإنتاج كوظيفة لرأس المال.

ثانياً - إذا كان الفعل (ن) يتكرر، فإن العودة إلى الشكل النقدي تبدو سريعة الزوال شأن سرعة زوال الشكل النقدي في المرحلة الأولى. إن (ن - س) تختفي لتخلي المكان إلى (ج). وإن تسليف النقد المتكرر أبداً وعودة القيمة المسلفة المتكررة أبداً في شكل نقد، ليست سوى لحظات عابرة في الدورة.

ثالثاً -

ن - س ج س - ن - س ج س - ن - س ج س - ن - س ج الخ

لدى التكرار الأول للدورة، تبرز الدورة ج س - ن - س ج قبل أن تكتمل دورة (ن) الثانية؛ وهكذا يمكن النظر إلى كل دورات (ن) اللاحقة حسب الشكل ج س - ن - س... ج، باعتبار أن (ن - س)، كطور أول من الدورة الأولى، هو مجرد تمهيد عابر لدورة رأس المال الإنتاجي المتكررة أبداً، وهذا هو الحال في الواقع مع رأس المال الصناعي الموظف في مشروع لأول مرة في شكل رأسمال نقدي. ومن ناحية أخرى، قبل أن تكتمل الدورة الثانية لـ (ج) تكون قد تمت الدورة الأولى س - ن - س ج س ومختصرها (س - س) وهي دورة رأس المال السلعي. وعليه فإن الشكل الأول ينطوي أصلاً على الشكلين الآخرين معاً، وبذلك يختفي الشكل النقدي ما دام لا يمثل محض تعبير عن القيمة بل تعبيراً عن القيمة بشكلها المُعَادَل، بالنقد.

أخيراً، إذا أخذنا رأسمالاً مفرداً وُظِفَ حديثاً، وهو يجتاز الدورة ن - س... ج س - ن لأول مرة، فإن (ن - س) تؤلف الطور التمهيدي، الاستهلاكي لأول عملية إنتاج يمر بها رأس المال المفرد هذا. لذلك فإن عملية الإنتاج لا تفترض وجود هذا الطور (ن - س)، بل هي بالأحرى تستدعيه أو تحكمه. إلا أن ذلك ينطبق على رأس المال المفرد هذا وحده. فالشكل العام لدورة رأس المال الصناعي هو دورة رأس المال النقدي، حيثما يُفترض أن نمط الإنتاج الرأسمالي قائم، أي حيثما يكون وضع المجتمع خاضعاً للإنتاج الرأسمالي. ولذا يُفترض وجود عملية الإنتاج الرأسمالية كشيء مسبق (prius)، إن لم يكن في الدورة الأولى لرأس المال النقدي الذي يتخذ رأس المال الصناعي شكله عند توظيفه مجدداً، فعلى الأقل خارجها. إن استمرار وجود عملية الإنتاج الرأسمالية يفترض سلفاً التجدد الدائم للدورة (ج... ج). فهذه المقدمة تبرز

أصلاً منذ المرحلة الأولى من الفعل ن - س، لأن هذا الفعل يفترض وجود ق.ع. و

طبقة من العمال الأجورين من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ما يشكل المرحلة الأولى (ن - س) بالنسبة لشاري وسائل الإنتاج، إنما يشكل (س - ن) بالنسبة للبائع، من هنا تفترض (س) وجود رأس المال السلعي، وبالتالي تفترض أن السلعة نفسها هي ثمرة الإنتاج الرأسمالي، وهي بالتالي وظيفة رأس المال الإنتاجي.

الفصل الثاني

دورة رأس المال الإنتاجي

تمتلك دورة رأس المال الإنتاجي الصيغة العامة التالية: ج س - ن - س ج. وهذه الدورة تعني التكرار الدوري لوظيفة رأس المال الإنتاجي وبالتالي تعني تجديد إنتاج رأس المال أو عملية إنتاجه بوصفها عملية تجديد إنتاجه بالارتباط مع إنماء القيمة، ولا تعني فقط إنتاج فائض القيمة، بل تجديد إنتاجه دورياً، فهي تعني أن وظيفة رأس المال الصناعي القائم في شكله الإنتاجي، لا تقع مرة واحدة بل تتكرر دورياً، بحيث أن البداية الجديدة معطاة سلفاً في نقطة الانطلاق. إن جزءاً من س (في حالات معينة، في فروع معينة لتوظيف رأس المال الصناعي) قد يعود ثانية للدخول مباشرة بوصفه وسيلة إنتاج في نفس عملية العمل التي خرج منها بهيئة سلعة؛ ومن جراء ذلك لا موجب لتحويل قيمة هذا الجزء إلى نقد فعلي أو رموز نقدية، أو أنه لا يتخذ تعبيراً مستقلاً سوى كنقد حسابي. إن هذا الجزء من القيمة لا يدخل في التداول. وهكذا، تدخل في عملية الإنتاج قيم لا تدخل في عملية التداول. ويصح الشيء ذاته على ذلك الجزء من (س) الذي يستهلكه الرأسمالي في شكل عيني (in natura) بوصفه قسماً من المنتج الفائض. غير أن هذا الجزء لا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للإنتاج الرأسمالي؛ وهو يتطلب الدراسة في مجال الزراعة في الأغلب.

ثمة شيان في هذا الشكل يلفتان النظر على الفور.

أولاً - في الشكل الأول (ن - ن)، نجد أن عملية الإنتاج، وهي وظيفة (ج)، تقطع عملية تداول رأس المال النقدي ولا تقوم سوى بدور الوسيط بين طورها (ن -

س) و (س - ن)، وهنا لا تؤلف عملية تداول رأس المال الصناعي برمتها، أي مجمل حركته في نطاق طور التداول، سوى انقطاع وبالتالي حلقة تربط بين رأس المال الإنتاجي، الذي يفتح الدورة بوصفه القطب الأول، ورأس المال الإنتاجي، الذي يغلقها بوصفه القطب النهائي، وهو في الشكل نفسه، في الشكل الذي يبدأ به الحركة من جديد. [70] إن التداول، بمعناه الفعلي، لا يتجلى سوى كوسيط لتجديد الإنتاج المتكرر دورياً، والذي يكتسب استمراريته بفعل هذا التكرار.

ثانياً - إن التداول برمته يتجلى في شكل مضاد تماماً لذلك الشكل الذي اكتسبه في دورة رأس المال النقدي. فهناك كان شكله: ن - س - ن (ن - س. س - س - ن) بمعزل عن مقدار القيمة، أما هنا فشكله، بمعزل عن مقدار القيمة أيضاً، هو: س - ن - س (س - ن - ن - س) أي شكل التداول السلبي البسيط.

I - تجديد الإنتاج البسيط

فلنبحث أولاً العملية (س - ن - س)، التي تجري في مجال التداول بين القطبين (ج - ج).

إن نقطة انطلاق هذا التداول هي رأس المال السلبي: س = س + س = ج + س. لقد عالجتنا، في الشكل الأول للدورة، وظيفة رأس المال السلبي س - ن (تحقيق القيمة-رأسمال = ج التي يحتويها، وهذه القيمة توجد الآن باعتبارها الجزء س من السلعة س، إضافة إلى تحقيق فائض القيمة الذي تحتويه والذي يوجد كجزء مكوّن لنفس الكتلة من السلع، يمتلك قيمة مقدارها س). ولكن هذه الوظيفة كانت تشكل، هناك، الطور الثاني من التداول المقطوع، والطور الختامي للدورة بمجمليها. أما هنا فهي تؤلف الطور الثاني من الدورة، ولكنها تؤلف الطور الأول من التداول. إن الدورة الأولى تنتهي بـ (ن)، وبما أن (ن) يستطيع، شأنه شأن (ن) الأصلي، أن يفتح الدورة الثانية كرأسمال نقدي، فلم يكن ضرورياً بادئ الأمر النظر في ما إذا كان ن و ن (فائض القيمة) اللذان يحويهما (ن)، يواصلان المسير معاً أم يفترقان. وكان النظر في ذلك سيغدو ضرورياً فقط لو كنا قد تبعنا مسار الدورة الأولى في مجرى تجدها. لكن ينبغي البت بهذه المسألة أثناء عملية دورة رأس المال الإنتاجي، لأن تحديد دورته الأولى يتوقف على ذلك، ولأن (س - ن) تظهر فيه بوصفها الطور الأول للتداول الذي ينبغي استكمالها بالطور (ن -

(س). فعلى هذا البت يتوقف كون الصيغة التي ننظر فيها تمثل تجديد الإنتاج البسيط أم تجديد الإنتاج الموسع. وتبعاً لهذا البت أو ذاك يتغير طابع الدورة.

لنأخذ أولاً تجديد الإنتاج البسيط لرأس المال الإنتاجي، مفترضين هنا، كما في الفصل الأول، أن الشروط تظل ثابتة، وأن السلع تُباع وتُشترى بقيمتها. وحسب هذا الافتراض يدخل كل فائض القيمة في مجال الاستهلاك الشخصي للرأسمالي. وحالما يتم تحويل رأس المال السلعي (س) إلى نقد، فإن ذلك الجزء من مبلغ النقد، الذي يمثل القيمة - رأسمال، يواصل التداول في دورة رأس المال الصناعي، أما الجزء الآخر منه [71] الذي يمثل فائض القيمة المحوّل إلى نقد، فيدخل في التداول العام للسلع، ويشكل تداولاً نقدياً ينطلق من الرأسمالي ولكنه يجري خارج نطاق تداول رأسماله الفردي. لقد كان لدينا، حسب مثالنا، رأسمال سلعي (س) مؤلف من 10 آلاف باون غزول، تبلغ قيمتها 500 جنيه، منها 422 جنيهاً تمثل قيمة رأس المال الإنتاجي وتواصل، بوصفها الشكل النقدي لـ 8440 باوناً غزول، تداول رأس المال الذي بدأته (س)، في حين أن فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً، وهو الشكل النقدي لـ 1560 باوناً من الغزول، أي الجزء الفائض من المنتج السلعي، يغادر تداول رأس المال هذا ويجتاز طريقاً منفصلاً في نطاق التداول العام للسلع.

$$س > \begin{pmatrix} ن \\ + \\ ن \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} س \\ + \\ س \end{pmatrix}$$

إن الفعل (ن - س) يمثل سلسلة مشتريات تتم بواسطة النقد الذي يُنفقه الرأسمالي إما لشراء سلع أو خدمات تؤدي لشخصه المبجل أو أسرته. وهذه المشتريات مجزأة وتجري في أوقات مختلفة. وعلى هذا يوجد النقد مؤقتاً في شكل ذخيرة نقدية مخصصة للاستهلاك الجاري، أو في شكل كنز، لأن النقد الذي ينقطع تداوله يتخذ شكل كنز. ووظيفته كوسيلة للتداول، وهو يبقى كذلك أيضاً في شكله العابر ككنز، لا تدخل في تداول رأس المال بشكله النقدي (ن). فالنقد في هذه الحالة لا يُسلف بل يُنفق.

لقد افترضنا أن مجمل رأس المال المسلف ينتقل بأكمله، دوماً، من أحد أطواره إلى الطور الآخر، ولذا نفترض هنا أيضاً أن المنتج السلعي للعملية (ج) يمثل إجمالي قيمة رأس المال الإنتاجي (ج)، أي 422 جنيهاً زائداً فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً، والذي

تم خلقه في عملية الإنتاج. وفي مثالنا الخاص بالمنتج السلعي القابل للتجزئة يوجد فائض القيمة في شكل 1560 باوناً من الغزول، تماماً، مثلما يوجد، إذا ما حسبناه على أساس باون واحد من الغزول، في شكل 2496 أونصة من الغزول. أما لو كان المنتج السلعي على سبيل المثال، آلة قيمتها 500 جنيه، وله تركيب قيمى مماثل، أي أن جزءاً من قيمة هذه الآلة، وهو 78 جنيهًا، يؤلف فائض القيمة، فإن هذه الجنيهات الـ 78 لن توجد إلّا في الآلة برمتها؛ فلا يمكن تجزئة هذه الآلة إلى قيمة - رأسمال وفائض قيمة من دون تحطيمها إلى أجزاء، وبالتالي من دون تدمير قيمتها لدى تدمير قيمتها الاستعمالية. لهذا السبب لا يمكن في هذه الحالة تصوير الجزئين المكوّنين للقيمة، إلّا مثالياً بوصفهما جزئين مكوّنين لجسد السلعة، فلا يمكن تصويرهما كعنصرين مستقلين من عناصر السلعة (س)، على نحو ما يشكل كل باون من الغزول عنصراً منفصلاً، ومستقلاً من سلعة الـ 10 آلاف باون غزول. وفي الحالة الأولى، يتعين بيع السلعة بكاملها، [72] يتعين بيع رأس المال السلعي، أي الآلة، بيعها بكليتها قبل أن يبدأ (ن) تداوله الخاص. وبالعكس، إذا ما باع الرأسمالي 8440 باوناً من الغزول، فإن بيع الـ 1560 باوناً المتبقية سوف يمثل تداولاً منفصلاً تماماً لفائض القيمة في شكل س (1560 باوناً من الغزول) - ن (78 جنيهًا) - س (مواد استهلاكية). بيد أن عنصري قيمة كل جزء منفرد من الـ 10 آلاف باون من المنتج، أي الغزول، يمكن تماماً أن يتمثلا في أجزاء من المنتج كعناصر من قيمته الكلية. ومثلما أن هذا الأخير، الـ 10 آلاف باون غزول، يمكن تجزئته إلى قيمة رأس المال الثابت (ث)، أي 7440 باوناً من الغزول بقيمة 372 جنيهًا، وقيمة رأس المال المتغير (م) أي 1000 باون غزول قيمتها 50 جنيهًا، وإلى فائض قيمة (ف)، أي 1560 باوناً من الغزول قيمتها 78 جنيهًا، كذلك يمكن تجزئة كل باون من الغزول إلى (ث) تساوي 11,904 أونصة غزول قيمتها 8928 بنساً، و(م) تساوي 1600 أونصة غزول قيمتها 1200 بنس و (ف) تساوي 2496 أونصة غزول قيمتها 1872 بنساً. ولذا يكون بمقدور الرأسمالي بيع مختلف أجزاء الـ 10 آلاف باون من الغزول على التعاقب، ليستهلك بالتدرّج عناصر فائض القيمة الذي تحتويه هذه الأجزاء، وبهذا يتحقق بنفس هذا التدرّج مبلغ (ث + م). بيد أن هذه العملية تفترض هي الأخرى بيع مجمل الـ 10 آلاف باون من الغزول، وبذلك يتم التعويض عن قيمة (ث و م) ببيع الـ 8440 باوناً. (رأس المال، الكتاب الاول، الفصل السابع، 2).

ومهما يكن السبيل، فإن القيمة - رأسمال وفائض القيمة مما تحتويه (س)، تكتسبان كليهما بواسطة الفعل (س - ن) وجودين قابلين للفصل، وجود مبلّغين مختلفين من

النقد؛ وفي كلا الحالين، لا يؤلف (ن) وكذلك (ن) في الواقع غير شكل محوّل للقيمة التي كانت تمتلك بالأصل في (س) تعبيرها الخاص، المثالي، بوصفها سعر السلعة. إن التداول (س - ن - س) يمثل التداول السلعي البسيط، وطوره الأول، (س - ن)، يندرج في نطاق تداول رأس المال السلعي (س - ن)، أي في نطاق دورة رأس المال؛ أما الطور المكمل (ن - س) (*) فيقع، على العكس من ذلك، خارج هذه الدورة، نظراً لكونه فعلاً منفصلاً من أفعال التداول العام للسلع. إن تداول (س و س)، تداول القيمة - رأسمال وفائض القيمة، ينشطر بعد تحويل (س إلى ن). فيترتب على ذلك ما يلي:

أولاً - بعد تحقيق رأس المال السلعي بواسطة الفعل س - ن = س - (ن + ن)، فإن حركة القيمة - رأسمال وفائض القيمة، التي كانت ما تزال موحدة لاثنتين معاً في (س - ن) وكانت تحققها الكتلة نفسها من السلع، تصبح قابلة للانفصال ليتخذ كل واحد من هاتين القيمتين شكلاً مستقلاً بوصفه مبلغاً من النقد.

ثانياً - إذا ما وقع هذا الانفصال، وأنفق الرأسمالي (ن) كإيراد، بينما يواصل (ن)، بوصفه الشكل الوظيفي للقيمة - رأسمال، مساره الذي حددته الدورة، فإن الفعل الأول [73] (س - ن) يمكن تصويره بالإرتباط مع الفعلين اللاحقين (ن - س) و (ن - س)، بمثابة تداولين مختلفين هما (س - ن - س) و (س - ن - س)، وكلتا هاتين السلسلتين تنتميان، من حيث الشكل العام، إلى التداول الاعتيادي للسلع.

غير أنه في حالة وجود سلع ذات جسد متصل لا يتجزأ، فإن الممارسة تقوم في فصل مكونات القيمة لذاتها بصورة مثالية. ففي أعمال البناء بلندن مثلاً، والتي تمضي في الغالب على أساس الائتمان، يتلقى مقاول البناء التسليفات وفقاً لما بلغه بناء المنزل من مراحل. وإن أياً من هذه المراحل ليس منزلاً، بل محض جزء موجود فعلاً من الأجزاء المكوّنة لمنزل مقبل قيد البناء، وعلى هذا فإن هذه المرحلة، رغم كونها واقعاً، ليست إلا كسراً مثالياً من المنزل الكلي، ولكنها واقعية بما فيه الكفاية بحيث تقدم ضماناً كافية لسلفة جديدة. (اقرأ عن ذلك في الفصل الثاني عشر).

ثالثاً - إذا انفصلت حركة القيمة - رأسمال وفائض القيمة، التي كانت ما تزال موحدة في (س و ن)، إنفصالاً جزئياً (بحيث أن جزءاً من فائض القيمة لا يُنفق كإيراد) أو لا تنفصل إطلاقاً، فإن تغيراً يطرأ على القيمة - رأسمال ذاتها في أثناء دورتها حتى قبل أن

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: س - ن. صححت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

تتكمّل هذه الدورة. وفي مثالنا أعلاه، كانت قيمة رأس المال الإنتاجي تساوي 422 جنيهًا. وعليه، إذا ما واصل رأس المال الحركة (ن - س)، ولنقل مثلاً بمقدار 480 جنيهًا أو بمقدار 500 جنيه، فإنه يقطع المراحل الأخيرة من الدورة كقيمة تزيد بـ 58 جنيهًا أو 78 جنيهًا عن قيمته الأصلية. وقد يتوافق ذلك مع وقوع تغير في تركيب رأس المال، من حيث القيمة. -

إن (س - ن)، وهي المرحلة الثانية في التداول والمرحلة الختامية من الدورة I (ن - ن)، هي المرحلة الثانية في دورتنا هذه والأولى في تداول السلع. وعليه، فبمقدار ما يتعلق الأمر بالتداول، فلا بد أن تتكمّل (س - ن) بواسطة (ن - س). ولكن الفعل (س - ن) لا يأتي بعد عملية نمو القيمة (بعد وظيفة ج في هذه الحالة، أي المرحلة الأولى) فحسب، بل هو نتيجة هذه العملية؛ لقد تحقق المنتج السلعي (س) بواسطة هذا الفعل. وعليه فإن عملية نمو قيمة رأس المال وتحقيق المنتج السلعي الذي يمثل القيمة - رأسمال التي نمت، ينتهيان بالفعل (س - ن).

لقد افترضنا إذن تجديد الإنتاج البسيط أي افترضنا أن (ن - س) تنفصل كلية عن (ن - س). وبما أن هذين التداولين (س - ن - س) و (س - ن - س)، ينتميان من ناحية الشكل العام إلى تداول السلع (ولهذا السبب لا يطرأ أي اختلاف على قيمة قطبيهما)؛ فمن اليسير تصوير عملية الإنتاج الرأسمالية، على غرار ما يفعل الاقتصاد السياسي المبتذل، على أنه محض إنتاج للسلع، لقيم استعمالية مخصصة لهذا النوع من الاستهلاك [74] أو ذاك، ولا يتوخى الرأسمالي من إنتاجها سوى التعويض عنها بسلع ذات قيم استعمالية أخرى، أو مبادلتها بهذه السلع كما يقول الاقتصاد السياسي المبتذل زوراً.

إن (س) تظهر منذ البداية تماماً بوصفها رأسمالاً سلعياً، والغاية المتوخاة من العملية برمتها، أي الإثراء (إنماء القيمة) لا تستبعد استهلاك الرأسمالي الشخصي الذي يتزايد بتزايد مقدار فائض القيمة (وبالتالي تزايد رأس المال)، بل تفترضه بصورة قاطعة.

إن السلعة (س) التي تم إنتاجها (أو ذاك الجزء المثالي من المنتج السلعي س الذي يقابلها) لا تقوم في مجرى تداول لإيراد الرأسمالي إلا بتحويل هذا الإيراد إلى نقد أولاً، ثم تحويل هذا النقد إلى عدد من السلع الأخرى المخصصة للاستهلاك الشخصي. عند هذه النقطة لا يجوز للمرء أن يغفل الواقعة الصغيرة التالية وهي أن (س) قيمة سلعية لم تكلف الرأسمالي قرشاً، فهي تجسّد للعمل الفائض، ولذا فإنها برزت أصلاً على المسرح كجزء مكوّن لرأس المال السلعي (س). إن (س) هذه، بحكم طبيعتها وجودها ذاته، مقيدة بدورة القيمة - رأسمال أثناء قيامها بعمليتها، وإذا ما توقفت هذه الدورة أو اختلّت

عموماً على نحو ما فلن يتقلص استهلاك (س) أو يتوقف كليةً فحسب، بل كذلك تصريف تلك الطائفة من السلع التي تعوض عن (س). ويحدث الشيء ذاته حين ينتهي الفعل (س - ن) إلى الفشل، أو لا يباع من (س) سوى جزء فحسب.

لقد رأينا أن (س - ن - س)، التي تمثل تداول إيراد الرأسمالي، لا تدخل في تداول رأس المال إلا بمقدار ما تكون (س) جزءاً من قيمة (س)، أي جزءاً من رأس المال في شكله الوظيفي كرأسمال سلعي؛ ولكن ما إن يغدو تداول الإيراد مستقلاً من خلال (ن - س)، فإنه لا يدخل بشكله التام (س - ن - س) في حركة رأس المال الذي سلفه الرأسمالي، رغم أنه قد نشأ عن رأس المال هذا. ويرتبط تداول الإيراد بتداول رأس المال المسلف بمقدار ما إن وجود رأس المال يفترض أصلاً وجود الرأسمالي، أما وجود هذا الأخير فمرهناً باستهلاكه لفائض القيمة.

في إطار التداول العام تقوم (س)، ولتكن خيوط غزل، بوظيفة سلعة لا أكثر، ولكنها، كالحظة في تداول رأس المال إنما تؤدي وظيفة رأسمال سلعي، وهو شكل تتلبسه القيمة - رأسمال وتخلعه تباعاً. وحين تُباع خيوط الغزل إلى التاجر فإنها تخرج من عملية دورة رأس المال ذلك الذي كانت منتوجاً له، ومع ذلك فهي تبقى بوصفها سلعة في مجال التداول العام. إن تداول الكتلة ذاتها من السلع يتواصل، رغم أنها قد كُفّت عن أن تؤلف لحظة في الدورة المستقلة لرأسمال صاحب مصنع الغزل. وعلى هذا فإن الاستحالة الختامية فعلاً لكتلة السلع التي يزجها الرأسمالي في التداول، الفعل (س - ن)، أي خروجها نهائياً إلى ميدان الاستهلاك، يمكن أن تنفصل انفصلاً تاماً من حيث الزمان والمكان عن تلك الاستحالة التي تعمل فيها كتلة السلع هذه بوصفها رأسمالاً [75] سلعياً للرأسمالي المعني. فنفس الاستحالة التي سبق أن تمت في مجال تداول رأس المال المعني تبقى بانتظار اكتمالها في ميدان التداول العام.

ولا يغير من الأمر شيئاً فيما لو دخلت خيوط الغزل من جديد في دورة رأسمال صناعي آخر. فالتداول العام يتضمن دورات متشابكة لشتى الأجزاء المستقلة من رأس المال الاجتماعي، أي مجمل دورات رؤوس الأموال المفردة، إلى جانب تداول تلك القيم التي لم تُزج في السوق بوصفها رأسمالاً بل تدخل في نطاق الاستهلاك الفردي.

إن العلاقة بين دورة رأسمال ما حين تؤلف جزءاً من التداول العام، ودورة تؤلف حلقة في دورة مستقلة، تبرز أماناً عندما نتفحص التداول (ن = ن + ن). إن (ن) بوصفه رأسمالاً نقدياً يواصل دورة رأس المال؛ أما (ن) الذي يُنفق كإيراد (ن - س)، فيدخل في نطاق التداول العام، إلا أنه يغادر دورة رأس المال المعني. ولا يدخل في دورة

رأس المال هذا سوى ذلك الجزء من (ن) الذي يضطلع بوظيفة رأسمال نقدي إضافي. ففي (س - ن - س) لا يخدم النقد إلا بوصفه عملة، وغاية هذا التداول هو الاستهلاك الفردي للرأسمالي. وما يُبرز بلاهة الاقتصاد السياسي المبتذل أنه يصف هذا التداول، الذي لا يدخل في دورة رأس المال - أي تداول ذلك الجزء من القيمة المُنتجة الذي يُستهلك كإيراد - على أنه الدورة الخاصة برأس المال.

وفي الطور الثاني، في (ن - س)، فإن القيمة - رأسمال ن = ج (قيمة رأس المال الإنتاجي الذي يفتح، عند هذه النقطة، دورة رأس المال الصناعي) تحضر ثانية، بعد أن تخلصت من فائض القيمة، ولذلك فإنها تمتلك نفس مقدار القيمة الذي كان لها في المرحلة الأولى من دورة رأس المال النقدي (ن - س). وعلى الرغم من اختلاف المكان، فإن وظيفة رأس المال النقدي الذي تحوّل إليه رأس المال السلعي الآن، تظل على حالها: تحوّل إلى (و إ و ق ع)، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل.

وعليه، لدى القيام بأداء وظيفة رأسمال سلعي (س - ن)، فإن القيمة - رأسمال تكون قد اجتازت، سوية مع (س - ن)، الطور (س - ن) لتدخل الآن في الطور المكمل ن -

$$\begin{array}{c} \text{ق.ع} \\ \text{س} > \text{و إ} \end{array} \quad \text{وعلى هذا فإن مجمل حركة تداولها تتمثل في} \quad \begin{array}{c} \text{ق.ع} \\ \text{س} > \text{و إ} \end{array}$$

أولاً - ظهر رأس المال النقدي (ن) في الشكل I (الدورة ن - ن) بوصفه الشكل الأولي الذي تُسلّف به القيمة - رأسمال؛ وهو يظهر الآن منذ البداية كجزء من ذلك المبلغ النقدي الذي تحوّل إليه رأس المال السلعي في طور التداول الأول (س - ن)،

أي يظهر منذ البداية على أنه تحويل (ج)، رأس المال الإنتاجي إلى الشكل النقدي عن طريق بيع المنتج السلعي. ويوجد رأس المال النقدي هنا، منذ البداية، لا بوصفه

[76]

الشكل الأولي ولا الشكل الختامي للقيمة - رأسمال، نظراً لأن الطور (ن - س) المكمل للطور (س - ن)، لن يتحقق إلا بخلع الشكل النقدي مرة ثانية. وعليه فإن ذلك الجزء

من (ن - س) الذي يمثل (ن - ق ع) في الوقت نفسه، لا يعود يظهر بوصفه محض تسليف نقدي لشراء قوة العمل، بل كتسليف تُدفع فيه نفس الباونات الألف من الغزول،

التي تبلغ قيمتها 50 جنيتهاً، وهذه جزء من القيمة السلعية التي خلقتها قوة العمل، تُدفع لقوة العمل في شكل نقد. إن النقد المُسلّف هنا إلى العامل ليس إلا الشكل المُعاوّل

المحوّل لجزء من قيمة السلعة التي أنتجها العامل نفسه. ولهذا السبب دون غيره فإن الفعل (ن - س)، بمقدار ما يمثل (ن - ق ع)، ليس بأي حال مجرد إحلال سلعة في

شكل استعماله محل سلعة في شكل نقدي، بل يتضمن عناصر أخرى مستقلة عن التداول العام للسلع بما هو عليه.

إن (ن) يظهر كشكل محوّل لـ (س)، وهذه ذاتها منتج الوظيفة السابقة لـ (ج)، أي لعملية الإنتاج السابقة، ويظهر إجمالي مبلغ النقد (ن) لذلك على أنه تعبير بالنقد عن عمل الماضي. وفي مثالنا السابق، فإن الـ 10 آلاف باون من خيوط الغزل التي تساوي 500 جنيه هي منتج عملية الغزل؛ منها 7440 باوناً من الغزول تعادل رأس المال الثابت المسلف ث = 372 جنيه؛ و1000 باون من الغزول تعادل رأس المال المتغير المسلف م = 50 جنيه؛ و1560 باوناً من الغزول تعادل فائض القيمة ف = 78 جنيه. وإذا لم يُسلف من (ن) مجدداً سوى رأس المال الأصلي البالغ 422 جنيه، فلن يُسلف للعامل في الأسبوع القادم، في الفعل (ن - ق ع)، عند بقاء جميع الشروط الأخرى ثابتة، سوى جزء من الـ 10 آلاف باون من الغزول التي أنتجت في هذا الأسبوع (وبالذات القيمة النقدية لـ 1000 باون من الغزول). ويكون النقد هنا تعبيراً عن عمل الماضي على الدوام بصفته نتيجة للفعل (س - ن). وإذا ما جرى الفعل التكميلي (ن - س) في سوق السلع على الفور، أي جرت مبادلة (ن) بسلع فعلية موجودة في السوق، فذلك يؤلف ثانية مبادلة لعمل الماضي في شكل معين (نقد) بشكل آخر (سلعة). بيد أن الفعل (ن - س) مفصول عن الفعل (س - ن) من حيث الزمان. وقد يقعان في آن واحد على سبيل الاستثناء، مثلاً حين يعتمد الرأسمالي الذي يؤدي الفعل (ن - س) والرأسمالي الذي يمثل هذا الفعل بالنسبة إليه فعل (س - ن)، بنقل سلعهما الواحد إلى الآخر في آن واحد، فلا يستخدمان النقد (ن) حينئذ إلا لتسوية الرصيد. إن الفارق الزمني بين تنفيذ (س - ن) وتنفيذ (ن - س)، قد يكون كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك. ورغم أن (ن)، بوصفه نتيجة للفعل (س - ن)، يمثل عمل الماضي، فإن (ن) يمكن أن يمثل، في الفعل (ن - س)، الشكل المحوّل لسلع لم تمثل بعد في السوق، بل ستُمثّل فيه مستقبلاً، وذلك نظراً لأن الفعل (ن - س) لا يتحقق عادة إلا بعد أن يتم إنتاج (س) مجدداً. وعلى غرار ذلك يمكن لـ (ن) أيضاً أن يمثل سلعة يتم إنتاجها في آن واحد مع (س) التي يشكل (ن) التعبير النقدي عنها. فمثلاً في المبادلة ن - س (شراء وسائل الإنتاج) [77] يمكن شراء الفحم قبل استخراج من المنجم. وبمقدار ما يؤلف (ن) تراكمًا للنقد، ولا يُنفق بوصفه إيراداً، فإن بوسعه أن يمثل قطعاً لن يتم إنتاجه إلا في العام القادم. ويصح الشيء ذاته على إنفاق إيراد الرأسمالي في (ن - س). كما ينطبق ذلك على أجور قوة العمل (ق ع) التي تساوي 50 جنيه. فهذا النقد لا يقتصر على كونه الشكل النقدي

لعمل الماضي الذي أداه العامل، بل هو في الوقت نفسه حوالة على عمل متزامن أو عمل مُقبل، تحقق لتوه أو ينبغي أن يتحقق في المستقبل. فالعامل يمكن أن يستخدم أجوره لشراء سترة لن تُخاط إلا بعد أسبوع. وينطبق ذلك تحديداً على عدد كبير جداً من وسائل العيش الضرورية التي ينبغي أن تُستهلك فور إنتاجها تقريباً للحيلولة دون فسادها. وبذا يتلقى العامل، في النقد الذي يُدفع له بمثابة أجور، الشكل المحوّل للعمل المقبل الذي سيؤديه هو أو غيره من العمال. فبإعطاء العامل جزءاً من عمله الماضي، فإن الرأسمالي يعطيه حوالة مسحوبة على عمله المقبل هو. إن العمل الآني أو المقبل الذي يؤديه العامل هو الذي يؤلف الخزين الذي لم يتشكل بعد، والذي يُدفع منه للعامل لقاء عمله الماضي. في هذه الحالة تتلاشى تماماً فكرة تكوين الخزين^(*)

ثانياً - في التداول س - ن - س > ق و، يغيّر نفس النقد موضعه مرتين، إذ يتلقاه الرأسمالي أولاً بوصفه بائعاً، ثم يدفعه بوصفه شارباً، ولا يخدم تحويل السلعة إلى شكل نقدي من هدف سوى إعادة تحويلها من الشكل النقدي إلى الشكل السلعي؛ وعلى هذا فإن الشكل النقدي لرأس المال، أي وجوده المتعين كرأسمال نقدي، ليس إلا لحظة زائلة في هذه الحركة؛ بتعبير آخر، ما دامت الحركة مستمرة، فإن رأس المال النقدي لا يظهر إلا بوصفه وسيلة للتداول إذا كان يخدم كوسيلة للشراء؛ فهو يقوم بدور وسيلة للدفع، بالمعنى الدقيق للكلمة، حين يشتري الرأسماليون من بعضهم بعضاً، أي حين لا توجد حاجة غير تسوية أرصدة المدفوعات.

ثالثاً - إن وظيفة رأس المال النقدي، سواء كان محض وسيلة للتداول أم وسيلة للدفع، لا تحقق إلا الاستعاضة عن (س) بعنصري (ق و و)، أي الاستعاضة عن خيوط الغزل، وهي المنتج السلعي الذي يمثل نتيجة نشاط رأس المال الإنتاجي (بعد اقتطاع ما يُنفق من فائض القيمة بوصفه إيراداً)، بعناصر إنتاج هذا المنتج؛ وبالتالي تتوسط تحويل القيمة - رأسمال مجدداً من شكلها السلعي إلى عناصر تكوين هذه السلعة، أي أن وظيفة رأس المال النقدي، في التحليل الأخير، تتوسط تحويل رأس المال السلعي مجدداً إلى رأسمال إنتاجي.

(*) ترد في المخطوطة: «غير أن ذلك كله ينتمي إلى الجزء الأخير من الكتاب الثاني». [ن. ع].

[78] ولكي تمضي الدورة بصورة طبيعية ينبغي أن تُباع (س) كلها حسب قيمتها. علاوة على ذلك، لا تنطوي (س - ن - س) على مجرد استبدال سلعة بأخرى فحسب، بل استبدال قيمة بأخرى مساوية. ولقد افترضنا أن ذلك هو ما يجري هنا. غير أن قيمة وسائل الإنتاج تتغير في واقع الأمر، فالإنتاج الرأسمالي يتميز، على وجه الدقة، بتغير مستمر في علاقات القيمة، نظراً لما يتميز به من تغيرات دائمة في إنتاجية العمل. ونكتفي هنا بمجرد الإشارة إلى هذا التغير في قيمة عناصر الإنتاج؛ وسنبحثه فيما بعد^(*) إن تحويل عناصر الإنتاج إلى منتج سلعي، تحويل (ج) إلى (س)، يتم في ميدان الإنتاج؛ في حين أن إعادة تحويل (س) إلى (ج) تحدث في ميدان التداول. ويتحقق ذلك عبر الاستحالة البسيطة للسلع، إلا أن محتوى هذه الاستحالة يؤول، على أية حال، لحظة من لحظات عملية تجديد إنتاج، مأخوذة ككل. إن (س - ن - س) باعتبارها شكلاً لتداول رأس المال، تتضمن عملية تبادل للمادة (الأبيض) محددة وظيفياً. ثم إن التداول (س - ن - س) يشترط أن تكون (س) مساوية لعناصر إنتاج كمية معينة من سلع (س)، وأن تبقى العلاقة المتبادلة بين قيم هذه العناصر كما كانت في البداية. وهكذا لا يقتصر الافتراض هنا على أن السلع تُشترى حسب قيمها، بل كذلك إنها لا تتعرض لأي تغير في القيمة خلال حركة الدورة؛ فلا يمكن للعملية، بخلاف ذلك، أن تسير سيرها المعتاد.

في الحركة (ن - ن)، يمثل (ن) الشكل الأصلي للقيمة - رأسمال، التي لا تخلع هذا الشكل إلا لكي ترتديه ثانية. وفي الحركة ج س - ن - س ج، يمثل (ن) شكلاً يُرتدى فقط في عملية الدورة ليُخلع ثانية قبل أن تنتهي. ويتجلى الشكل النقدي هنا كشكل مستقل عابر لقيمة رأس المال. ورأس المال في شكل (س) يتلهف لارتداء الشكل النقدي، بمقدار لهفته حين يكون في شكل (ن)، على خلع هذا الشكل، بعد أن تلبسه مثل شرقة ليتحوّل من جديد إلى شكل رأسمال إنتاجي. وطالما مكث رأس المال هذا في الشكل النقدي، فإنه لا يقوم بوظيفة رأسمال، ولا ينمي قيمته ذاتياً. فيلبث رأس المال بائراً. إن (ن) يخدم هنا بوصفه وسيلة تداول ولكنها وسيلة لتداول رأس المال^(**)

(*) أنظر هذا المجلد: الفصل الخامس عشر، البند V، ص 287-295، [الطبعة العربية، ص 326-335]. [ن. برلين].

(**) أدرج ماركس هنا الملحوظة التالية في المخطوطة: «ضد ترك». [ن. برلين].

إن مظهر الاستقلال الذي يحوزه الشكل النقدي للقيمة - رأسمال في الشكل الأول من دورتها (في شكل دورة رأس المال النقدي) يتلاشى في الشكل الثاني الذي يؤلف بالتالي تخطيطاً للشكل I ويحيله إلى محض شكل خاص. وإذا ما واجهت الاستحالة الثانية، (ن - س)، أية عقبات (إذا لم تتوافر وسائل إنتاج في السوق، مثلاً) فإن الدورة، أي تدفقات عملية تجديد الإنتاج، تنقطع كما يحدث حين يبور رأس المال في شكل رأسمال سلعي. ولكن هناك فارقاً، هو الآتي: إن بوسع رأس المال أن يبقى في شكله النقدي أمداً أطول من بقاءه في الشكل السلعي العابر. فهو لا يكف عن كونه نقداً عندما يتوقف [79] عن أداء وظائف رأسمال نقدي، ولكنه يكف عن أن يكون سلعة، أو قيمة استعمالية بوجه عام فيما لو استُبقِيَ طويلاً في وظيفته كرأسمال سلعي. من ناحية ثانية، يستطيع رأس المال، في شكله النقدي، أن يرتدي شكلاً آخر عوضاً عن شكله الأصلي كرأسمال إنتاجي، أما في الشكل (س) فلا يستطيع رأس المال أن يتزحزح إطلاقاً.

إن التداول (س - ن - س)، يتضمن، بالنسبة إلى (س) وحدها ووفقاً لشكلها، أفعال تداول، هي لحظات تجديد إنتاجها؛ ولكن من أجل تحقيق (س - ن - س) لا بد من تجديد الإنتاج الفعلي لـ (س) التي تتحوّل (س) إليها؛ غير أن تجديد الإنتاج هذا يتوقف بدوره على عمليات تجديد أخرى تقع خارج عملية تجديد إنتاج رأس المال الفردي الذي تمثله (س). -

في الشكل I، نجد أن الفعل ن - س > ق.ع لا يمهد سوى للتحويل الأول لرأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، أما في الشكل II فإنه يمهد لإعادة تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال إنتاجي؛ نقصد أنه طالما بقي مجال استثمار رأس المال الصناعي دون تغير، فإن هذا الفعل يمهد لإعادة تحويل رأس المال السلعي إلى نفس عناصر الإنتاج التي نشأ هو عنها. وعليه، يبدو هذا الفعل هنا، كما هو حاله في الشكل I، كطور تمهيدي لعملية الإنتاج، بل بمثابة عودة إلى هذه العملية، بمثابة تكرار لها، وبالتالي بمثابة ممهد لعملية تجديد الإنتاج، وبالتالي لتكرار عملية إنماء القيمة أيضاً.

وينبغي أن نشير هنا ثانية إلى أن الفعل (ن - ق.ع) ليس تبادلاً بسيطاً للسلع بل شراء لسلعة، هي (ق.ع)، يفترض أن تُستخدم في إنتاج فائض القيمة، مثلما أن (ن - و.إ)، هو إجراء لازم مادياً لبلوغ هذه الغاية.

وباكتمال الحركة ن - س - ق.ع، يتحوّل (ن) مجدداً إلى رأسمال إنتاجي، إلى (ج)، ثم تبدأ الدورة من جديد. وعليه يمكن توسيع الشكل ج

$$\begin{array}{c} \text{ق.ع} \\ \text{و.إ} \end{array} \left\{ \begin{array}{l} \text{س} - \left(\begin{array}{c} \text{ن} \\ + \\ \text{ن} \end{array} \right) - \left(\begin{array}{c} \text{س} \\ + \\ \text{س} \end{array} \right) \\ \text{ج} \end{array} \right.$$

إن تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي هو شراء سلع لإنتاج سلع. ولا يقع الاستهلاك في نطاق دورة رأس المال نفسه إلا بمقدار ما يكون استهلاكاً إنتاجياً؛ وشرط وقوع هذا الاستهلاك هو خلق فائض قيمة بتوسط السلع التي استُهلكت إنتاجياً. وهذا شيء يختلف جداً عن الإنتاج، بل وعن الإنتاج السلعي، الذي تقتصر غايته على ضمان وجود المنتجين؛ إن إحلالاً كهذا لسلعة محل أخرى مشروطاً بإنتاج فائض القيمة، لأمر يختلف كل الاختلاف عن تبادل المنتجات في ذاته، بتوسط النقد ليس إلا ولكن [80] الاقتصاديين يأخذون هذا الأمر مأخذ البرهان على أن فيض الإنتاج مستحيل.

وإلى جانب الاستهلاك الإنتاجي ل- (ن) الذي يُحوّل إلى (ق ع و.إ)، تحتوي دورة رأس المال على الحلقة الأولى من الفعل (ن - ق ع)، التي تشكل، عند العامل، (ق ع - ن = س - ن). وفي التداول (ق ع - ن - س)، الخاص بالعامل، والذي يتضمن ما يقوم به من استهلاك، نجد أن ما يقع في مجال دورة رأس المال هو الحلقة الأولى فقط بصفتها نتيجة للفعل (ن - ق ع). أما الفعل الثاني، أي (ن - س)، فلا يقع ضمن تداول رأس المال الفردي، رغم أنه ينبثق عنه. بيد أن استمرار الطبقة العاملة في الوجود شرط ضروري لوجود طبقة الرأسماليين، من هنا ضرورة قيام العامل بالاستهلاك بتوسط (ن - س).

إن الشرط الوحيد الذي يفترضه (س - ن) لكي تستمر القيمة - رأسمال في الدورة ولكي يستهلك الرأسمالي فائض القيمة، هو أن تتحوّل (س) إلى نقد، أي أن تُباع. وبالطبع فإن (س) لا تُشتري إلا لأنها قيمة استعمالية، أي ملائمة لنوع ما من الاستهلاك، إنتاجياً كان أم فردياً. ولكن إذا واصلت (س) التداول، مثلاً، بين يدي التاجر الذي اشترى خيوط الغزل، فإن هذا لا يؤثر بآداء الأمر أيما تأثير على استمرار دورة رأس المال الفردي ذاك الذي أنتج الغزل وباعها إلى التاجر. فالعملية برمتها

تستمر، كما من قبل، ومعها يستمر ما تشترطه من استهلاك فردي للرأسمالي وللعامل. وهذه نقطة هامة عند بحث الأزمات.

وحالما تُباع (س)، حالما تُحوّل إلى نقد، يغدو بالإمكان تحويلها مجدداً إلى عناصر فعلية لعملية العمل، وبالتالي لعملية تجديد الإنتاج. لذا فسيان إن كان شاري (س) هو مستهلكها النهائي أم تاجراً يروم بدوره أن يبيعها، فذلك لا يؤثر أي تأثير على المسألة مباشرة. إن حجم كتل السلع التي يخلقها الإنتاج الرأسمالي يتوقف على نطاق هذا الإنتاج وعلى الحاجة إلى توسيعه باطراد، وليس على دائرة مقرة سلفاً من الطلب والعرض، من حاجات يتوجب اشباعها. وليس للإنتاج الواسع من زبائن مباشرين غير تجار الجملة، هذا عدا عن الرأسماليين الصناعيين الآخرين. ويمكن لعملية تجديد الإنتاج على النطاق القديم نفسه أو على نطاق موسع أن تجري في حدود معينة، حتى عندما لا تدخل السلع التي انبثقت منه دخولاً فعلياً في مجال الاستهلاك الفردي أو الإنتاجي. فاستهلاك السلع لا يندرج في دورة رأس المال التي تمخضت عنها هذه السلع. فما إن تُباع خيوط الغزل، مثلاً، حتى يمكن أن تبدأ مجدداً دورة القيمة - رأسمال التي تمثلها هذه الخيوط، وذلك بصرف النظر عما يحدث لخيوط الغزل باديء الأمر. وطالما يُباع [81] المنتج، فإن كل شيء يمضي في مجراه المعتاد، من وجهة نظر المنتج الرأسمالي. فدورة القيمة - رأسمال التي يمثلها هذا المنتج الرأسمالي لا تنقطع. وإذا ما توسعت هذه العملية - وهذا يتضمن توسع الاستهلاك الإنتاجي لوسائل الإنتاج - فإن تجديد إنتاج رأس المال هذا قد يقترن بتوسع الاستهلاك الفردي (وبالتالي ازدياد الطلب) من جانب العمال، ذلك لأن هذه العملية تبدأ وتحقق عن طريق الاستهلاك الإنتاجي. إن إنتاج فائض القيمة يمكن أن ينمو على هذا النحو هو والاستهلاك الفردي للرأسمالي، فتجدد كامل عملية تجديد الإنتاج نفسها في أكثر الأحوال ازدهاراً؛ ومع ذلك يكون شطر كبير جداً من السلع قد دخل مجال الاستهلاك في الظاهر فقط، أما في الواقع فإنه قد يبقى غير مباع بين يدي باعة المفروق، أي أنه ما يزال في واقع الأمر موجوداً في السوق. ولكن سيلاً من السلع يتدفق إثر آخر، حتى يتضح آخر الأمر أن الاستهلاك لم يبتلع السيل السابق إلا ظاهرياً. فتتزاخم رؤوس الأموال السلعية مع بعضها بعضاً لنيل حيز في السوق. ويضطر القادمون متأخرين إلى البيع دون السعر لكي يبيعوا شيئاً، وبينما تظل السيول السابقة غير محولة إلى نقد سائل تكون آجال تسديد أثمانها قد حلت. فيضطر مالكوها إلى إعلان إفلاسهم، أو إلى البيع بأي ثمن لتسديد ما بذمتهم. ولا علاقة لهذا البيع، قط، بالوضع الفعلي للطلب. فهو يتعلق بالطلب من أجل التسديد، يتعلق بالضرورة المطلقة لتحويل السلع إلى نقد. وهنا تندلع الأزمة. وهي تتجلى للعيان لا في

الانخفاض المباشر للطلب الاستهلاكي، أي الطلب على الاستهلاك الفردي، بل في انخفاض عدد مبادلات رأس المال برأس المال، أي في تقليص عملية تجديد إنتاج رأس المال -.

ولكي يؤدي (ن) وظيفته كرأس مال نقدي، أو كقيمة - رأس مال يُراد تحويلها مجدداً إلى رأس مال إنتاجي، يتم تحويل (ن) هذا إلى السلع (و ل و ق ع) وإذا ما كان يُراد شراء هذه السلع أو تسديد أثمانها في آجال مختلفة، بحيث أن (ن - س) تؤلف سلسلة متعاقبة من الشراء والدفع، فإن جزءاً من (ن) يُنجز الفعل (ن - س)، بينما يلبث الجزء الآخر في شكل نقد ولا يستخدم لتحقيق أفعال (ن - س) المتزامنة أو المتعاقبة إلا في أوقات تقررها شروط العملية نفسها. وهذا الجزء من (ن) لا يُسحب من التداول إلا بصورة مؤقتة، ريثما يعود إلى النشاط فيؤدي وظيفته في وقت معين. ولكن اختزان هذا الجزء هو، بدوره، وظيفة يستدعيها تداول هذا الجزء نفسه وهي مكرسة لهذا التداول. وإن وجوده كرسيد للشراء والدفع، أي تعليق حركته، أو وضعه في حالة قطع تداوله، يؤلف إذن حالة يؤدي فيها النقد إحدى وظائفه كرأس مال نقدي. ذلك لأن النقد الهاجع في سبات مؤقت هو ذاته، في مثل هذه الحالة، جزء من رأس المال النقدي ن (ن - ن = ن)، أو جزء من شطر قيمة رأس المال السلعي الذي يساوي (ج)، أي قيمة رأس المال الإنتاجي الذي تبدأ منه الدورة. من ناحية ثانية يكون كل النقد المسحوب من التداول موجوداً بشكل كنز. وعليه فإن شكل الكنز الذي يكتسبه النقد يصبح هنا وظيفة من وظائف رأس المال النقدي، تماماً مثلما أن وظيفة النقد في (ن - س) بوصفه وسيلة شراء أو وسيلة دفع تصبح وظيفة من وظائف رأس المال النقدي، وذلك لأن القيمة - رأس مال توجد هنا في شكل نقدي، لأن الشكل النقدي هنا هو حالة يمرّ بها رأس المال الصناعي في إحدى مراحلها التي يقتضيها ترابط الدورة؛ ولكن يتضح هنا مرة أخرى صواب القول بأن رأس المال النقدي لا يؤدي، في نطاق دورة رأس المال الصناعي، من وظائف غير وظائف النقد، وأن وظائف النقد هذه لا تكتسب أهمية وظائف رأس المال إلا بفضل ترابطها مع المراحل الأخرى من هذه الدورة.

إن التعبير عن (ن) بوصفه علاقة بين (ن و ن)، أي بوصفه علاقة رأسمالية، ليس هو الوظيفة المباشرة لرأس المال النقدي، بل لرأس المال السلعي (س)، الذي لا يعبر بدوره، بوصفه علاقة بين (س و س)، إلا عن نتيجة عملية الإنتاج، عن نتيجة النمو الذاتي للقيمة - رأس مال الذي تحقق في عملية الإنتاج.

وإذا ما واجه استمرار عملية التداول عقبات يضطر معها (ن) إلى وقف وظيفته (ن -

س) بسبب ظروف خارجية، كأوضاع السوق مثلاً، إلخ، ويبقى بالتالي في شكله النقدي لفترة قد تقصر أو تطول، فإن النقد يتجمد في كنز تارة أخرى، وهو أمر يحصل أيضاً في التداول السلعي البسيط حالما ينقطع الانتقال من (س - ن) إلى (ن - س) بفعل ظروف خارجية. وهذا اكتناز خارج عن الإرادة. ويتخذ النقد، في الحالة المبحوثة، شكل رأسمال نقدي مستتر (latent)، رأسمال نقدي يهجع باثراً. ولكننا لن نبحث هذه النقطة أكثر من ذلك في الوقت الحاضر.

ولكن في الحالتين كليهما، يكون بقاء رأس المال النقدي في حالة نقد ناجماً عن انقطاع الحركة، بصرف النظر عما إذا كان ذلك نافعاً أم ضاراً، طوعاً أم قسراً، ناجماً عن وظائف رأس المال أم مناقضاً لها.

II - التراكم وتجديد الإنتاج على نطاق موسّع

بما أن النسب التي يمكن أن تتوسع بها عملية الإنتاج ليست اعتباطية بل مفروضة بتكنيك معين، فإن فائض القيمة المتحقق، حتى لو كان يُراد رسملته، لا يمكن له في كثير من الأحيان أن ينمو إلى حجم معين (وقبل بلوغ هذا الحجم ينبغي أن يُكدّس) كافٍ [83] لكي يؤدي وظيفته كرأسمال إضافي بصورة فعلية أو يدخل دورة قيمة - رأسمال في صيرورة ناشطة إلا بعد تكرار عدة دورات. وبذا يتجمد فائض القيمة في كنز، مؤلفاً في شكله هذا رأسمالاً نقدياً مستتراً. ونقول مستتراً (latent) لأنه لا يستطيع أن ينشط كرأسمال طالما لبث في شكله النقدي^(6a) وعليه فإن تكوين الكنز هنا يتجلى ك لحظة مندرجة في عملية التراكم الرأسمالي، ومرافقة لها، ولكنها مع ذلك لحظة متميزة عنها جوهرياً، ذلك لأن عملية تجديد الإنتاج ذاتها لا تتوسع بنشوء رأسمال نقدي مستتر. على العكس، فرأس المال النقدي المستتر يتكوّن هنا نظراً لأن المُنتج الرأسمالي لا يستطيع أن يوسع نطاق إنتاجه على نحو مباشر. ولو باع منتوجه الفائض إلى مُنتج الذهب أو

(6a) إن اصطلاح «المستتر» (latent) مستعار من فكرة الفيزياء بصدد الحرارة المستترة، التي أزيحت الآن كلياً على وجه التقريب بنظرية تحوّل الطاقة. لذا يستخدم ماركس في الجزء الثالث، (وهو صيغة أحدث زمناً)، اصطلاحاً آخر: «رأس المال الكامن» (potentielles Kapital) مستعاراً من فكرة الطاقة الكامنة، أو «رأس المال الافتراضي» (virtuelles Kapital) قياساً على السرعات الافتراضية عند دالامبرت. [ف. إنجلز].

الفضة الذي يُلقى في التداول ذهباً وفضة جديدين، أو باعهما، وهذا ما يعني الشيء نفسه، إلى تاجر يستورد ذهباً أو فضة إضافيين من بلدان أجنبية مقابل شطر معين من المنتج الوطني الفائض، فإن رأسماله النقدي المستتر يؤلف، حينئذ، زيادة في الكنز الوطني في شكل ذهب أو فضة. وفي جميع الأحوال الأخرى، فإن الـ 78 جنيهاً، مثلاً، التي كانت وسيلة تداول بين يدي الشاري، لا تتخذ بين يدي الرأسمالي إلا شكل كنز؛ لذا فإن كل ما يحدث هنا هو توزيع مختلف للكنز الوطني في شكل ذهب أو فضة. وإذا أدى النقد وظيفة وسيلة للدفع في صفقات صاحبنا الرأسمالي (على نحو لا يسد فيه الشاري أثمان السلع إلا في آجال قصيرة أو طويلة نوعاً) فإن المنتج الفائض المُرْمَع رسمته لا يُحوّل إلى نقد بل إلى ديون واجبة التسديد، أي إلى سندات تملك مُعَاوِل، وقد تكون هذه بحوزة الشاري حالياً، أو يتوقع أن يحوزها في المستقبل. وهذا المُعَاوِل لا يدخل في عملية تجديد إنتاج رأس المال الذي يقوم بالدورة المعنية، شأنه شأن النقد الموظف في سندات مالية بفائدة، إلخ، وذلك رغم أنه قد يدخل في دورات رؤوس أموال صناعية فردية أخرى.

إن طابع الإنتاج الرأسمالي بأكمله يتحدد بإنماء قيمة القيمة - رأسمال المسلفة، أي يتحدد في المقام الأول، بإنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة، وثانياً بإنتاج رأس المال (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثاني والعشرين) أي بتحويل فائض القيمة إلى رأسمال. إن التراكم، أي الإنتاج على نطاق موسع، الذي يتجلى كوسيلة لتوسيع إنتاج فائض القيمة باطراد - وبالتالي كوسيلة لإثراء الرأسمالي، كهدف شخصي له - ويؤلف واحداً من جوانب الميل العام للإنتاج الرأسمالي، يصبح فيما بعد، بنتيجة تطوره، كما بيّنا في الكتاب الأول، ضرورة لازمة لكل رأسمالي فردي. ويغدو الازدياد الدائم لرأسماله شرطاً للحفاظ على رأس المال هذا. ولكننا لن نعود إلى ما سبق إيضاحه.

لقد درسنا بادئ الأمر تجديد الإنتاج البسيط، مفترضين أن فائض القيمة يُنفق بأكمله كإيراد. أما في الواقع، فينبغي دوماً إنفاق جزء من فائض القيمة كإيراد في الظروف الاعتيادية، وتحويل جزء آخر منه إلى رأسمال؛ وبهذا الخصوص لا أهمية البتة إن كان فائض القيمة الذي يتم إنتاجه في فترات معينة يُستهلك كلياً مرة، أو يُحوّل بمجمله إلى رأسمال في مرة أخرى. فلو اتخذت الحركة مسارها الوسطي - والصيغة العامة لا تعبر إلا عن هذا المسار - فإن العمليتين تحصلان دائماً في آنٍ واحد. ولكي نتحاشى تعقيد الصيغة، يُستحسن أن نفترض أن مجمل فائض القيمة يذهب إلى التراكم. إن الصيغة

ج... س - ن - س > س ق.ع
ج تعتبر عن رأس المال الإنتاجي، الذي يُجدد إنتاجه

على نطاق موسّع وبقيمة أكبر، ويبدأ دورته الثانية، أو أنه، وهذا يضارع الشيء نفسه، يجدد دورته الأولى بوصفه رأسمالاً إنتاجياً قد تنامي. وحالما تبدأ هذه الدورة الثانية يكون لدينا (ج)، من جديد، بمثابة نقطة انطلاق، سوى أن (ج) هذا هو رأسمال إنتاجي أكبر مما كانه (ج) الأول. وبالمثل فإن الدورة الثانية، حسب الصيغة (ن - ن)، تبدأ بـ (ن)، ويقوم (ن) هذا بوظيفة (ن)، أي كرأسمال نقدي مسلف ذي مقدار محدّد؛ فهو رأسمال نقدي أكبر من نظيره الذي دشن الدورة الأولى، لكن أي أثر لنموه عن طريق تحويل فائض القيمة إلى رأسمال يزول منذ أن يتقدم لأداء وظيفة رأسمال نقدي مسلف. فمعالم هذا الأصل تنظمس بكاملها في شكله كرأسمال نقدي يبدأ دورته. وهذا ينطبق بالمثل على (ج) حالما يبدأ وظيفته كنقطة انطلاق لدورة جديدة.

ولو قارنا (ج - ج) مع (ن - ن)، أي مع الدورة الأولى، لوجدنا أنهما يختلفان في المعنى كثيراً. فلو أخذنا (ن - ن) بمفردها كدورة معزولة، لرأينا أنها لا تعبّر عن شيء سوى أن (ن)، أي رأس المال النقدي (أو رأس المال الصناعي في دورته كرأسمال نقدي) هو نقد يفقّس نقداً، قيمة تفقّس قيمة، إنه ينتج فائض قيمة. وعلى العكس من ذلك في دورة (ج)، فعملية إنماء القيمة تكون قد اكتملت سلفاً منذ انتهاء المرحلة الأولى، منذ انتهاء مرحلة عملية الإنتاج، وبعد اجتياز المرحلة الثانية (المرحلة [85] الأولى من التداول) س - ن، تكون القيمة - رأسمال زائداً فائض القيمة قائمة أصلاً كرأسمال نقدي متحقق، أي تكون موجودة بهيئة (ن)، الذي ظهر في الدورة الأولى كقطب نهائي. إن واقع كون فائض القيمة قد أنتج، يجد تعبيره في الشكل الأول الذي سبق بحثه ج - ج (أنظر الصيغة الموسعة على ص 47) (*) بواسطة (س - ن - س) الذي يقع، في مرحلته الثانية، خارج نطاق تداول رأس المال، ويمثل تداول فائض القيمة بصفته إيراداً. وفي هذا الشكل الذي يعتبر عن مجمل الحركة، في (ج - ج)، حيث لا يوجد أي اختلاف في مقدار القيمة بين القطبين، فإن إنماء القيمة المسلفة، أي إنتاج فائض القيمة، يجد تعبيره في الدورة (ن - ن)، سوى أن الفعل (س - ن)، الذي يظهر كمرحلة أخيرة في (ن - ن) وكمرحلة ثانية في الدورة، يظهر في التداول (ج - ج) كمرحلة أولى.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 79، [الطبعة العربية، ص 89-90]. [ن. برلين].

وفي (ج ج)، لا يعتبر (ج) عن واقع أن فائض القيمة قد جرى إنتاجه، بل عن كون فائض القيمة المُنتج قد ترسمل، وبالتالي يعتبر عن أن رأس المال قد تراكم، وأن (ج) يتألف، بالمقارنة مع (ج)، من القيمة - رأسمال الأصلية زائداً القيمة التي ينشأ تراكم رأس المال بفعل حركتها.

إن (ن)، باعتباره اختتاماً بسيطاً للحركة (ن ن)، وكذلك (س)، كما تظهر في جميع هذه الدورات، لا يعتبران، إذا ما أُخذ كلُّ لذاته، عن الحركة بل عن نتيجهما: أي إنماء قيمة القيمة - رأسمال المتحققة في شكل سلع أو في شكل نقد، وبالتالي يعتبران عن القيمة - رأسمال في شكل (ن + ن) أو (س + س)، أي في شكل العلاقة بين القيمة - رأسمال وفائض القيمة بوصفه وليدها. وهما يعتبران عن هذه النتيجة كشكلين مختلفين من تداول القيمة - رأسمال التي أنمت قيمتها. ولكن إنماء القيمة المتحقق هذا لا يؤلف بذاته، لا في الشكل (س) ولا في الشكل (ن)، وظيفة رأس المال النقدي أو رأس المال السلعي. فهذان هما شكلان أو نمطان خاصان مختلفان من وجود رأس المال الصناعي يتطابقان مع مختلف وظائفه. فرأس المال النقدي لا يستطيع أن يؤدي من وظائف غير وظائف النقد، ورأس المال السلعي لا يستطيع أن يؤدي غير وظائف السلع، وما الفرق بينهما سوى الفرق بين النقد والسلعة. وبالمثل لا يمكن لرأس المال الصناعي، وهو في شكل رأسمال إنتاجي، أن يتألف إلا من نفس العناصر التي تتألف منها عموماً أية عملية عمل تخلق منتجات: الشروط الشبيهة للعمل (وسائل الإنتاج) من جهة، وقوة العمل التي تنشط نشاطاً مُنتجاً (هادفاً)، من جهة أخرى. ومثلما أن رأس المال الصناعي لا يمكن أن يوجد في مجال الإنتاج إلا بتركيب يتطابق مع عملية الإنتاج بوجه عام، وبالتالي أيضاً مع عملية الإنتاج غير الرأسمالية، كذلك لا يمكن له أن يوجد في مجال التداول إلا في الشكلين المطابقين لهذا المجال، وهما شكل السلعة وشكل النقد. ولكن مجموع عناصر الإنتاج تعلن عن نفسها منذ البداية على أنها رأسمال إنتاجي نظراً لأن قوة العمل هي قوة عمل الغير التي يشتريها الرأسمالي من مالكيها، تماماً كما يشتري لنفسه وسائل الإنتاج من مالكي سلع أخرى؛ ولذا فإن عملية الإنتاج تتجلى كوظيفة إنتاجية من وظائف رأس المال الصناعي، أما النقد والسلعة، فهما شكلان لتداول رأس المال الصناعي ذاته، وبالتالي تتجلى وظائف النقد والسلعة باعتبارها وظائف تداول رأس المال هذا، التي إما تمهد لوظائف رأس المال الإنتاجي، أو تنجم عنها. إن وظيفة النقد ووظيفة السلعة هما، هنا، في آنٍ واحدٍ، وظيفتا رأس المال النقدي ورأس المال السلعي، ولكن لا لسبب سوى أن هذين الأخيرين مترابطان كشكلين لوظائف ينبغي لرأس

[86]

المال الصناعي أن يؤديها في مختلف مراحل دورته. لذا فمن الخطأ تماماً السعي إلى أن تُعزى المميزات والوظائف الخاصة التي تميز النقد بما هو نقد والسلعة بما هي سلعة إلى خواصهما بوصفهما رأسمالاً؛ على العكس من ذلك فالسعي لإرجاع مميزات رأس المال الإنتاجي إلى نمط وجوده بهيئة وسائل إنتاج، لا يقل خطأ عن سلفه.

وما إن يتبلور (ن) بوصفه (ن + ن) - أو تتبلور (س) بوصفها (س + س)، أي بوصفها علاقة بين القيمة - رأسمال ووليدها فائض القيمة، فإن هذه العلاقة تجد تعبيرها في كليهما، مرة في الشكل النقدي، ومرة ثانية في الشكل السلعي، وهذا لا يغير من الأمر شيئاً البتة. وعليه فإن هذه العلاقة لا تنجم عن أية خصائص أو وظائف ملازمة للنقد بما هو نقد أو للسلسلة بما هي سلعة. ففي الحالين كليهما لا يتم التعبير عن الخاصية المميزة لرأس المال، وهي أنه قيمة تفقّس قيمة، إلّا باعتبارها النتيجة. ذلك أن (س) هي على الدوام منتوج وظيفه (ج)، و(ن) هو على الدوام محض شكل تحولت إليه (س) خلال دورة رأس المال الصناعي. لذا ما إن يستأنف رأس المال النقدي المتحقق وظيفته الخاصة كرأسمال نقدي، حتى يكفّ عن التعبير عن العلاقة الرأسمالية الماثلة في (ن = ن + ن). ويعد اجتياز الحركة (ن → ن)، وشروع (ن) في دورة جديدة، لا يعود هذا يبرز باعتباره (ن) بل باعتباره (ن). حتى لو جرى تحويل كامل فائض القيمة الذي يحتويه (ن) إلى رأسمال. وفي مثلنا، تبدأ الدورة الثانية برأسمال نقدي قوامه 500 جنيه عوضاً عن 422 جنيهاً كما حصل في الدورة الأولى. إن رأس المال النقدي الذي يفتح الدورة هو أكبر من ذي قبل بمقدار 78 جنيهاً، ويبرز هذا الفارق عند مقارنة دورة بأخرى، بيد أن هذه المقارنة لا مكان لها داخل كل دورة منفردة بذاتها. فالجنيهات الخمسمائة المسلفة الآن بوصفها رأسمالاً نقدياً، والتي كانت 78 جنيهاً منها تؤلف فائض قيمة من قبل، لا تلعب أيما دور مغاير للدور الذي تلعبه خمسمائة جنيه يستخدمها أي رأسمالي آخر لبدء دورته الأولى. وينطبق الشيء ذاته على دورة رأس المال الإنتاجي. [87] ذلك أن (ج) وقد ازداد، يفعل فعله عند إعادة الدورة شأنه شأن (ج)، مثلما فعل (ج) في تجديد الإنتاج البسيط (ج → ج).

وفي المرحلة ن - س > ق، يُشار إلى ازدياد مقدار رأس المال بواسطة (س) لا بواسطة (ق ع) أو (و إ). وبما أن (س) هي مجموع (ق ع) و (و إ)، فإن (س) تُظهر أن مجموع ما تحتويه من (ق ع) و (و إ) هو أكبر من (ج) الأصلي. ومن ناحية ثانية فإن استخدام الرمز (ق ع) و (و إ) سيكون خاطئاً، لأننا نعرف أن نمو رأس المال ينطوي

على تبدل في تركيبه من حيث القيمة، وأن قيمة (و إ) تزداد في مجرى هذا التبدل، بينما تنخفض قيمة (ق ع) باستمرار انخفاضاً نسبياً، ومطلقاً في كثير من الأحيان.

III - تراكم النقد

إن احتمال ضم (ن)، أي فائض القيمة المحوّل ذهباً (vergoldete)، من جديد وعلى الفور، إلى القيمة - رأسمال النشطة في صيرورة، ليتمكن بذلك من أن يدخل عملية الدورة بمعية رأس المال (ن)، ويزيد مقداره إلى (ن)، أمر يتوقف على ظروف مستقلة عن حضور (ن) المحض. وإذا كان يُراد استخدام (ن) كرأسمال نقدي في مشروع جديد، مستقل، من المزمع تأسيسه إلى جانب المشروع الأول، فمن الجلي أنه لا يمكن استخدام (ن) لذلك الغرض إلا إذا كان يتمتع بالحد الأدنى من المقدار اللازم لهذا المشروع. أما إذا كان يُراد استخدام (ن) لتوسيع المشروع الأصلي، فلن تناسب هذه العناصر المادية لـ (ج) وتناسب قيمة هذه العناصر يقتضي توافر (ن) بمقدار ذي حد أدنى معين. فالعلاقات بين جميع وسائل الإنتاج المستخدمة في هذا المشروع ليست علاقات نوعية فحسب، بل هي أيضاً علاقات كمية معينة، أي تناسب معين في المقادير. إن هذه العلاقات المادية وما يرتبط بها من علاقات قيمة بين العناصر المؤلفة لرأس المال الإنتاجي، تقرر حجم الحد الأدنى الذي يجب أن يمتلكه (ن) لكي يمكن تحويله، بوصفه زيادة لرأس المال الإنتاجي، إما إلى وسائل إنتاج إضافية وقوة عمل إضافية أو إلى وسائل إنتاج فقط. وهكذا فإن مالك مصنع للغزل لا يستطيع أن يزيد عدد مغازله من دون أن يقوم، في الوقت ذاته، بشراء عدد ملائم من آلات تمشيط القطن وبرم الخيوط، هذا عدا عن زيادة الإنفاق على القطن والأجور، التي يستدعيها مثل هذا التوسيع في الأعمال. ولكي يتحقق ذلك التوسيع لا بد من أن يكون فائض القيمة قد بلغ مقداراً كبيراً (تبلغ النفقات الجديدة عادة جنيهاً واحداً لكل مغزل). وما لم يبلغ حجم (ن) هذا الحد الأدنى، يتعين تكرار دورة رأس المال عدة مرات، إلى أن يصل مجموع مقادير (ن) المُنتجة على التعاقب حداً يستطيع معه أداء

[88] وظيفته سوية مع (ن)، أي في الشكل ن - س > ق ع
بل إن تحويلات جزئية في

آلات الغزل، مثلاً، والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجيتها، تتطلب نفقات أكبر على المواد الأولية وزيادة عدد آلات برم الخيوط، والخ. وعليه، ففي الفترة الفاصلة يجري تكديس (ن)، غير أن هذا التكديس ليس وظيفة (ن) بل نتيجة لتكرار (ج). فوظيفة (ن)

هي أن يلبث في هيئة نقد حتى يحصل على إضافة كافية تأتيه من تكرار دورات إنماء القيمة، أي تأتي من خارجه، ليحوز على مقدار الحد الأدنى الضروري كي يؤدي وظيفته بفعالية، كي يبلغ المقدار الذي يستطيع به وحده أن يشترك في حركة رأس المال النقدي (ن)، أي أن يشترك بوصفه رأسمالاً نقدياً، وفي حالتنا هذه باعتباره جزءاً متراكماً من رأس المال النقدي الناشط. ولكن، في الفترة الفاصلة، يجري تراكم (ن)، ولا يوجد عندئذ إلا في شكل كنز في طور التشكل والنمو. وبذا يتجلى تراكم النقد، الاكتناز، ها هنا، كعملية ترافق، بصورة مؤقتة، التراكم الحقيقي، المتمثل في توسيع نطاق عمل رأس المال الصناعي؛ ونقول بصورة مؤقتة، لأنه طالما لبث الكنز في حالة كنز، فلن يؤدي وظيفة رأسمال، ولن يسهم في عملية إنماء القيمة، فيظل مبلغاً من النقد لا ينمو إلا لأن النقد الذي يأتي بدون مساعدته إنما يُلقى في الخزانة نفسها.

إن شكل الكنز هو بكل بساطة شكل نقد غائب عن التداول، نقد انقطع تداوله ولبث لذلك في شكله النقدي. ويحدود ما يتعلق الأمر بعملية الاكتناز، فإنها ملازمة لكل إنتاج سلعي، ولا تغدو غاية قائمة بذاتها إلا في ظل الأشكال المتدنية، ما قبل الرأسمالية، من هذا الإنتاج. ولكن الكنز يظهر هنا كشكل لرأس المال النقدي، ويتجلى تكوين الكنز كعملية ترافق بصورة مؤقتة تراكم رأس المال، وما ذلك إلا لأن النقد يبرز هنا كرأسمال نقدي مستتر، لأن تكوين الكنز، - أي إبقاء فائض القيمة الموجود في الشكل النقدي في حالة الكنز - هو مرحلة تمهيدية محددة وظيفياً تمضي خارج الدورة التي يجتازها رأس المال، وتعتبر الطريق لتحويل فائض القيمة إلى رأسمال ناشط فعلاً. وبهذه الصفة فإن الكنز إذن رأسمال نقدي مستتر، ولذلك أيضاً فإن الحجم الذي يجب أن يبلغه قبل أن يدخل في عملية دورة رأس المال يتحدد، كل مرة، بتركيب قيمة رأس المال الإنتاجي. وطالما بقي النقد في حالة كنز، فإنه لا يؤدي وظيفة رأسمال نقدي، بل يهجع كرأسمال نقدي بائر، إنه لا يؤدي وظيفته، كما كان الحال من قبل، ليس لأن وظيفته قد انقطعت، بل لأنه غير قادر بعدُ على أدائها.

ونحن نأخذ تكديس النقد، ها هنا، في شكله الحقيقي الأصلي، بوصفه كنزاً نقدياً حقيقياً. ويمكن لهذا التكديس أن يوجد أيضاً بشكل مستندات دين بسيطة، بشكل ديون مستحقة للرأسمالي الذي سبق أن باع (س). أما بالنسبة للأشكال الأخرى التي قد يوجد [89] بها رأس المال النقدي المستتر هذا، حتى في الفترة الفاصلة، في مظهر نقد يفقّس نقداً، مثلاً في شكل ودائع في أحد المصارف تدرّ الفائدة، وفي كمبيالات أو سندات من هذا النوع أو ذاك، فإنها أشكال لا تعيننا هنا. ففائض القيمة المتحقق في النقد يؤدي في هذه

الحالة وظائف خاصة لرأس المال تقع خارج نطاق دورة رأس المال الصناعي الذي انبثق منه فائض القيمة؛ وهي وظائف لا علاقة لها بدورة رأس المال هذا بما هي عليه، هذا أولاً، أما من الناحية الثانية، فإن تلك الوظائف تفترض وجود وظائف أخرى لرأس المال مختلفة عن وظائف رأس المال الصناعي. وذلك ما لم نتناوله هنا بعد.

IV - الرصيد الاحتياطي

إن الكنز في الشكل الذي بحثناه توأ، والذي هو شكل لوجود فائض القيمة، يُمثل رصيداً نقدياً للتراكم، أي ذلك الشكل النقدي الذي يكتسبه تراكم رأس المال مؤقتاً؛ وبهذه الحدود يكون الكنز شرطاً لهذا التراكم. ولكن رصيد التراكم هذا يمكن أن يؤدي أيضاً خدمات ثانوية معينة، نقصد القول إن بوسعه الدخول في عملية دورة رأس المال من دون أن يتخذ شكل (ج - ج)، أي من دون توسيع نطاق تجديد الإنتاج الرأسمالي.

فلو استطالت عملية (س - ن) أكثر من أمدها المعتاد، لتأخر رأس المال السلعي بالتالي تأخراً غير اعتيادي في تحوُّله إلى شكل نقدي، أو لو حدث، بعد اكتمال هذا الحدث، أن ارتفع، مثلاً، سعر وسائل الإنتاج التي ينبغي أن يتحوَّل إليها رأس المال النقدي، ارتفاعاً يفوق مستوى الأسعار الذي كان موجوداً في بداية الدورة، لأمكن استخدام الكنز المضطلع بدور رصيد للتراكم، بدلاً عن رأس المال النقدي أو عن جزء منه. وعندها يخدم رصيد التراكم النقدي بمثابة رصيد احتياطي لتلافي اضطرابات الدورة. ويختلف الرصيد الاحتياطي بصفته هذه عن رصيد وسائل الشراء أو الدفع، المبحوث في الدورة (ج - ج). فهذه الوسائل جزء من رأس المال النقدي الفاعل (وبالتالي فهي أشكال لوجود جزء من القيمة - رأسمال المشاركة في العملية بوجه عام)، الذي لا تبدأ أجزاؤه بأداء وظيفتها إلا في أوقات مختلفة بصورة متعاقبة. إن رأس المال النقدي الاحتياطي ينشأ خلال استمرار عملية الإنتاج بسبب استلام النقد في هذا اليوم مثلاً من دون أن تكون هناك حاجة للدفع إلا في موعد لاحق، وبيع كميات كبيرة من السلع اليوم دونما حاجة لشراء كميات كبيرة من السلع إلا لاحقاً؛ وعليه يوجد في هذه الفترات الفاصلة جزء من رأس المال المتداول في شكل نقد باستمرار. أما الرصيد الاحتياطي، من جهة أخرى، فلا يؤلف جزءاً مكوناً لرأس المال الفاعل، أو، إن توخينا دقة أكبر، جزءاً من رأس المال النقدي الفاعل، فهو، بالأحرى، جزء مكون لرأس المال يمرّ بمرحلة تمهيدية من تراكمه، جزء مكون لفائض القيمة الذي لم يتحوَّل بعد إلى رأسمال

[90]

الفصل الثالث

دورة رأس المال السلعي

تمثل الصيغة العامة لدورة رأس المال السلعي في:

$$\text{س} - \text{ن} - \text{س} \quad \text{ج} \quad \text{س}$$

لا تتجلى (س) كنتاج للدورتين السابقتين فحسب، بل تتجلى أيضاً كمقدمة لهما، نظراً لأن ما يعني (ن - س) لرأس المال هذا، يعني (س - ن) لرأسمال آخر، على الأقل بمقدار ما أن جزءاً من وسائل الإنتاج هو منتج سلعي لرؤوس أموال فردية أخرى تجتاز دوراتها. فالفحم والآلات، إلخ، في حالتنا، على سبيل المثال، تمثل رأسمالاً سلعياً لمالك المنجم وللرأسمالي صانع الآلات، إلخ. زد على ذلك أننا سبق أن بيّنا في الفصل الأول، البند IV، أنه حتى عند تكرار الدورة (ن - ن) لأول مرة، وقبل اكتمال هذه الدورة الثانية من رأس المال النقدي، لا يفترض سلفاً وجود الدورة (ج) فحسب بل الدورة (س - س) أيضاً.

ولو جرى تجديد الإنتاج على نطاق موسّع فإن (س) النهائية تكون أكبر من (س) الابتدائية لذا سنرمز إليها هنا بالرمز (س').

إن الفرق بين الشكل الثالث والشكلين الأولين هو كما يلي: أولاً - في هذه الحالة، يفتح التداول الكلي بطوريه المتضادين هذه الدورة، أما في الشكل I فإن التداول ينقطع بعملية الإنتاج، وفي الشكل II يتجلى التداول الكلي بطوريه المتكاملين على أنه محض حلقة وسيطة لتحقيق عملية تجديد الإنتاج ويؤلف بالتالي الحركة التي تتوسط (ج) (ج). وفي حالة (ن - ن)، يتخذ التداول شكل ن - س - س - ن = ن - س -

ن. أما في حالة (ج ج)، فيتخذ التداول الشكل المقلوب (س - ن. ن - س = س - ن - س). وللحالة (س س) يتخذ التداول هذا الشكل الأخير نفسه.

ثانياً - عند تكرار الدوريتين I و II فإن الشكل الذي تم به إنتاج (ن ج) يتلاشى حتى لو كانت النقطتان النهائيان (ن ج) هما نقطتا انطلاق الدورة الجديدة. وإن (ن = ن + [92]

(ن. و (ج = ج + ج)، تبدآن العملية الجديدة بوصفهما (ن و ج). أما في الشكل III، فإن نقطة الانطلاق س ينبغي أن يُرمز لها بـ س حتى لو تجددت الدورة على النطاق القديم نفسه، وسبب ذلك هو الآتي. ما إن يبدأ (ن)، في الشكل I، بما هو عليه، بافتتاح دورة جديدة، حتى يقوم بدور رأسمال نقدي (ن)، أي كقيمة - رأسمال مسلفة في شكل نقد ينبغي أن تنمي قيمتها. لقد ازداد مقدار رأس المال النقدي المسلف، بعد أن نما بفعل التراكم الذي تحقق خلال الدورة الأولى. ولكن سواء كان مقدار رأس المال النقدي المسلف 422 جنيه أم 500 جنيه، فذلك لا يغير شيئاً في كونه قيمة - رأسمال لا غير. ولا يعود (ن) يبرز كرأسمال متنامي القيمة، أو كرأسمال أخصب بفائض قيمة، أي كعلاقة رأسمالية. إذ يتوجب على (ن) أن يجتاز أولاً عملية إنماء القيمة. ويصح الشيء ذاته على (ج ج)، إذ ينبغي أن يظل (ج ج) دوماً على وظيفته وأن يجدد الدورة كـ (ج)، كقيمة - رأسمال عليها أن تولد فائض قيمة. - وعلى العكس، فإن دورة رأس المال السلعي لا تبدأ بمحضض قيمة - رأسمال، بل بقيمة - رأسمال أنمت قيمتها في شكل سلعي، وبذا فإنها تتضمن منذ البداية ليس فقط دورة القيمة - رأسمال الماثلة في شكل سلعي، بل كذلك دورة فائض القيمة. وعليه إذا ما جرى تجديد الإنتاج البسيط في هذا الشكل، سيكون حجم (س) واحداً في نقطته النهائية وفي نقطة الانطلاق. ولو دخل جزء من فائض القيمة في دورة رأس المال، فإن ما سيظهر في الخاتمة لن يكون س بل س، أي س أكبر، غير أن س تفتح الدورة التالية من جديد، وما س هذه سوى س أكبر مما كانت عليه في الدورة السابقة، وتبدأ دورتها الجديدة بقيمة - رأسمال متراكمة أكبر، أي بفائض قيمة أكبر نسبياً، جرى إنتاجه مجدداً. وفي جميع الأحوال تدهن س الدورة، على الدوام، كرأسمال سلعي يساوي القيمة - رأسمال زائداً فائض القيمة.

وفي دورة رأسمال صناعي مفرد لا تتجلى (س) مثل (س) بوصفها شكل رأس المال هذا، بل كشكل لرأسمال صناعي آخر، وذلك بمقدار ما تكون وسائل الإنتاج متتوَج هذا الأخير. إن الفعل (ن - س) أي (ن - و) بالنسبة لرأس المال الأول هو الفعل (س - ن) بالنسبة لرأس المال الثاني.

وفي مسار التداول ن - س $\left\{ \begin{array}{l} \text{ق.ع} \\ \text{و إ} \end{array} \right.$ ، تتصرف (ق ع) و (و إ) تصرفاً متماثلاً طالما

بقيتا سلعتين بين أيدي بائعيهما، أي العمال الذين يبيعون قوة عملهم، ومالكو وسائل الإنتاج الذين يبيعون هذه الوسائل. ولا تؤدي (ق ع) و (و إ) من وظيفة، في نظر الشاري، الذي يضطلع نقده بوظيفة رأسمال نقدي، سوى وظيفة سلع طالما لم يحم بشرائهما بعد، أي طالما بقيتا تواجهان رأسماله، المائل في شكل نقد، بصفتهما سلعتين تخصصان آخريين. وهنا لا تختلف (و إ) عن (ق ع) إلا بقدر ما تكون (و إ) بين يدي بائعها = سَ ويمكن بالتالي أن تكون رأسمالاً، بقدر ما تمثل (و إ) الشكل السلعي لرأسمال البائع، في حين أن (ق ع) تكون، دوماً، مجرد سلعة بالنسبة للعامل ولا تغدو رأسمالاً إلا عندما تنتقل إلى يد شاريها لتؤلف جزءاً مكوناً من (ج).

لهذا السبب لا يمكن لـ (سَ) قط أن تفتح أية دورة بوصفها محض (س)، أي محض شكل سلعي للقيمة - رأسمال. وكرأسمال سلعي، تتسم (سَ) دوماً بطابع مزدوج. فهي من وجهة نظر القيمة الاستعمالية منتوج وظيفة (ج) - خيوط الغزل هنا - الذي قام عنصراه (ق ع) و (و إ)، الآتيان من ميدان التداول كسلع، بوظيفة خلق هذا المنتوج فقط (*) ثانياً، ومن وجهة نظر القيمة، تساوي (سَ) القيمة - رأسمال (ج) زائداً فائض القيمة (ف) الذي تم إنتاجه أثناء أداء (ج).

ولا يمكن إلا في دورة (سَ) بالذات، حيث ينبغي ويمكن أن تكون س = ج = القيمة - رأسمال، أن تنفصل ويجب أن تنفصل عن ذلك الجزء من (سَ) الذي يتجسد فيه فائض القيمة، أي تنفصل عن المنتوج الفائض الذي يتضمن فائض القيمة، سيان إن كان هذان الجزآن قابلين للانفصال فعلياً، كما هو الحال في خيوط الغزل، أم غير قابلين للانفصال، كما في الآلة مثلاً. فهما يصبحان قابلين للانفصال كلما تحولت سَ إلى (ن).

وإذا كان بالوسع تجزئة المنتوج السلعي الكلي إلى منتوجات جزئية متجانسة ومستقلة، كما هو الحال في مثالنا مع العشرة آلاف باون من خيوط الغزل، وإذا أمكن بالتالي تمثيل الفعل (سَ - ن) كمجموع بيوعات متعاقبة، فإن القيمة - رأسمال المتجسدة في شكل

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: الآن (nun)، بدلاً من فقط، لا غير (nur). جرى التصحيح اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

سلع يمكن أن تؤدي وظيفة (س)، يمكن أن تنفصل عن (س)، قبل أن يتحقق فائض القيمة، بل قبل أن تتحقق (س) بمجملها.

إن قيمة العشرة آلاف باون من الغزول تساوي 500 جنيه، أما قيمة 8440 باوناً منها فتبلغ 422 جنيهاً وهذه تساوي القيمة - رأسمال المنفصلة عن فائض القيمة. ولو باع الرأسمالي فقط 8440 باوناً من الغزول مقابل 422 جنيهاً، فإن هذه الكمية من الغزول تمثل (س)، تمثل قيمة - رأسمال في شكلها السلعي؛ أما المنتج الفائض البالغ 1560 باوناً من الغزول، والمائل إلى جانبها في (س)، مساوياً لفائض قيمة يبلغ 78 جنيهاً، فإنه لا يدخل التداول إلا فيما بعد، فيستطيع الرأسمالي إنجاز

التداول س - ن - س > ق.ع
و إ قبل تداول المنتج الفائض، قبل (س - ن - س).

ولو باع الرأسمالي أولاً 7440 باوناً من الغزول بقيمة 372 جنيهاً، ثم باع 1000 باون بقيمة 50 جنيهاً، فإنه يستطيع التعويض عن وسائل الإنتاج (الجزء الثابت من رأس المال (ث) بالجزء الأول من (س)، وعن رأس المال المتغير، (م)، أي قوة العمل، بالجزء الثاني من (س)، ثم يمضي الأمر كما في السابق.

ولكن إذا ما جرت مبيعات متعاقبة من هذا النوع، وسمحت ظروف الدورة بذلك، فإن الرأسمالي يستطيع، عوضاً عن تقسيم كل (س) إلى (ث + م + ف)، أن يحقق هذا التقسيم بالنسبة لأي جزء من أجزاء (س).

فمثلاً إن 7440 باوناً من الغزول = 372 جنيهاً، باعتبارها جزءين من س (10 آلاف باون من الغزول = 500 جنيه) تمثل الجزء الثابت من رأس المال، يمكن أن تُشطر بدورها إلى 5535.360 باوناً من الغزول قيمتها 276.768 جنيهاً تعوّض فقط عن الجزء الثابت من رأس المال، أي عن قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاج هذه الـ 7440 باوناً من الغزول، وإلى 744 باوناً من الغزول، قيمتها 37.200 جنيه تعوّض فقط عن رأس المال المتغير، وإلى 1160.640 باوناً من الغزول قيمتها 58.032 جنيهاً، هي حامل فائض القيمة بهيئة منتج فائض. وعليه يستطيع الرأسمالي بيعه الـ 7440 باوناً من الغزول، أن يعوّض عن القيمة - رأسمال التي تحتويها الغزول ببيع 6279.360 باوناً من الغزول بسعر 313.968 جنيهاً، ويستطيع إنفاق قيمة المنتج الفائض المؤلف من 1160.640 باوناً من الغزول والبالغة 58.032 جنيهاً كإيراد.

وعلى غرار ذلك، يمكن أن يقسم 1000 باون من الغزول قيمتها 50 جنيهاً، وهي تساوي القيمة - رأسمال المتغيرة، إلى أقسام عدة وبيعها كالاتي: 744 باوناً من الغزول

قيمتها 37.200 جنيه، وتساوي القيمة - رأسمال الثابتة التي يحتويها الألف باون من الغزول؛ 100 باون من الغزول بقيمة 5.000 جنيه وتساوي الجزء المتغير من رأس المال في الألف باون غزول نفسها، وعليه فإن 844 باوناً من الغزول بقيمة 42.200 جنيه تعوّض عن القيمة رأسمال التي يحتويها الألف باون من الغزول؛ أخيراً، هناك 156 باونا من الغزول بقيمة 7.800 جنيه تمثل ما تحتويه من منتج فائض يمكن استهلاكه بصفته هذه.

أخيراً، يمكن له أن يقسم الـ 1560 باوناً المتبقية من الغزول، وقيمتها 78 جنيهاً، بطريقة معينة تتيح له، إذا ما أفلح في بيعها، أن يبيع 1160.640 باوناً منها بقيمة 58.032 جنيهاً للتعويض عن قيمة وسائل الإنتاج التي تحتويها الـ 1560 باوناً من الغزول، ويبيع 156 باوناً أخرى بقيمة 7.800 جنيه للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير؛ وإن 1316.640 باوناً من الغزول = 65.832 جنيهاً تمثل بمجملها التعويض عن مجمل القيمة - رأسمال؛ وأخيراً، يبقى المنتج الفائض ومقداره 243.360 باوناً من الغزول = 12.168 جنيهاً لكي يُنفق كإيراد.

وكما أن كل عنصر من العناصر (ث، م، ف)، التي تحتويها الغزول، يمكن أن ينقسم إلى نفس الأجزاء المكونة له، كذلك شأن كل باون واحد من الغزول بقيمة تبلغ شلناً واحداً = 12 بنساً.

ث = 0,744	باوناً	من الغزول	= 8.928	بنس
م = 0,100	باون	من الغزول	= 1.200	بنس
ف = 0,156	باوناً	من الغزول	= 1.872	بنس
ث + م + ف = باوناً واحداً من الغزول = 12 بنساً				

ولو جمعنا نتائج البيوع الجزئية الثلاث المذكورة آنفاً، لحصلنا على النتيجة التي نحققها ببيع مجمل الـ 10 آلاف باون من الغزول دفعة واحدة.
فلدينا من رأس المال الثابت:

لدى البيع الأول	5535.360	باوناً من الغزول	= 276.768	جنيهاً
لدى البيع الثاني	744.000	باون من الغزول	= 37.200	جنيه
لدى البيع الثالث	1160.640	باوناً من الغزول	= 58.032	جنيهاً
المجموع	7440	باوناً من الغزول	= 372	جنيهاً

[95]

ولدينا من رأس المال المتغير:

لدى البيع الأول	744.000	باون من الغزول = 37.200 جنيه
لدى البيع الثاني	100.000	باون من الغزول = 5.000 جنيه
لدى البيع الثالث	156.000	باون من الغزول = 7.800 جنيه
المجموع	1000	باون من الغزول = 50 جنيه

ولدينا من فائض القيمة:

لدى البيع الأول	1160.640	باوناً من الغزول = 58.032 جنيه
لدى البيع الثاني	156.000	باون من الغزول = 7.800 جنيه
لدى البيع الثالث	243.360	باوناً من الغزول = 12.168 جنيه
المجموع	1560	باوناً من الغزول = 78 جنيه

المجموع الكلي:

رأس المال الثابت	7440	باوناً من الغزول = 372 جنيه
رأس المال المتغير	1000	باون من الغزول = 50 جنيه
فائض القيمة	1560	باوناً من الغزول = 78 جنيه
المجموع	10,000	باون من الغزول = 500 جنيه

لا تمثل (س - ن)، لذاتها، سوى بيع العشرة آلاف باون من الغزول. وهذه العشرة آلاف باون هي سلعة شأنها شأن أية غزول أخرى. وما يهم الشاري أن سعر الباون الواحد هو شلن واحد، وأن سعر العشرة آلاف باون هو 500 جنيه. ولو عَنَ للشاري أثناء الصفقة أن يهتم بتركيب قيمة رأس المال، فما ذلك إلا على نية مأكرة في أن يبرهن أن بالوسع بيع الباون الواحد منها بأقل من شلن، وأن ذلك سيضمن للبائع ربحاً طيباً. بيد أن كمية السلع التي يشتريها المستهلك مرهونة باحتياجاته؛ ولو كان هذا مالك مصنع للنسيج، مثلاً، فستوقف الكمية على تركيب رأسماله الناشط في هذا المشروع، لا على تركيب رأسمال صاحب مصنع الغزول الذي يشتري منه. إن النسبتين اللتين يتعين أن

تنقسم (س) بموجبهما للتعويض عن رأس المال المستهلك في عملية إنتاجها (أو عن مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال هذا) من جهة، وللإستخدام كمنتوج فائض يخصص لإنفاق فائض القيمة أو لتراكم رأس المال، من جهة ثانية، إن هاتين النسبتين لا توجدان إلّا في دورة رأس المال الذي تؤلف الـ 10 آلاف باون من الغزول شكله السلعي. ولا علاقة لهاتين النسبتين بالبيع، في حد ذاته. الأكثر من ذلك أننا نفترض هنا أن (س) تُباع حسب قيمتها، أي مجرد تحويلها من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وبالطبع فمن الحاسم بالنسبة لـ (س)، بوصفها شكلاً وظيفياً في دورة رأس المال المفرد هذا الذي ينبغي تعويض رأس المال الإنتاجي منه، معرفة ما إذا كان هناك تفاوت بين السعر والقيمة عند البيع ومدى هذا التفاوت؛ غير أن هذا التفاوت لا يعنينا هنا طالما أننا نقتصر على دراسة فوارق الشكل.

[96] في الشكل I، أي (ن - ن)، تظهر عملية الإنتاج في الوسط بين طَوَرَي تداول رأس المال المتكاملين والمتضادين؛ وهي تنتهي قبل أن يبدأ الطور الختامي (س - ن). إن النقد يُسلف بمثابة رأسمال لعناصر الإنتاج بادی الأمر، ثم تتحوّل عناصر الإنتاج إلى منتوج سلعي، ثم يتحوّل هذا المنتوج السلعي مجدداً إلى نقد. وهذه دورة من الصفقات كاملة وتامة تنتهي بالنقد، الذي يستطيع كائن من كان أن يستخدمه لأي غرض يشاء. وعليه فإن بدء الدورة من جديد قائم بصفته إمكانية لا أكثر. فقد تكون (ن - ج) إما آخر دورة يختتم بها رأسمال فردي وظيفته لينسحب بعدئذ من المشروع أو أول دورة لرأسمال فردي جديد يدشن بها وظيفته. والحركة العامة هنا هي (ن - ن)، أي من نقد إلى مبلغ أكبر من النقد.

أما في الشكل II، أي ج - س - ن - س (ج)، فإن عملية التداول تأتي برمتها عقب (ج) الأول وقبل (ج) الثاني، بيد أنها تجري في تسلسل معاكس لتسلسلها في الشكل I. ذلك أن (ج) الأول هو رأس المال الإنتاجي، ووظيفته أن يقوم بعملية الإنتاج باعتبارها الشرط المسبق لعملية التداول التي تلي ذلك. أما (ج) الختامي فهو، على العكس، لا يمثل عملية الإنتاج، بل هو الوجود العياني المتجدد لرأس المال الصناعي في شكل رأسمال إنتاجي. زد على ذلك، أن (ج) هذا هو نتيجة لتحويل القيمة - رأسمال خلال الطور الأخير من التداول إلى (ق ع + و ل)، إلى العاملين الذاتي والموضوعي اللذين يؤلفان باتحادهما شكل وجود رأسمال إنتاجي. وسواء كان رأس المال (ج) أو (ج)، فإنه يمثّل في نهاية الدورة، كرة أخرى، في شكل يتعين عليه أن يؤدي فيه من جديد وظيفة رأسمال إنتاجي، أن يقوم بعملية الإنتاج. إن الشكل العام

للحركة (ج) (ج)، هو شكل تجديد الإنتاج، وهو، على نقيض الشكل (ن) (ن)، لا يعبر عن أن إنماء القيمة هو غاية العملية. لذا فإن هذا الشكل يسر للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يغفل الشكل الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج وأن يصور الإنتاج لأجل الإنتاج بمثابة الغاية التي تتوخاها هذه العملية، ونعني تحديداً إنتاج أكبر قدر ممكن وبأرخص ما يمكن، ومبادلة المنتج لقاء منتوجات أخرى متنوعة قدر الإمكان، بغية تكرار الإنتاج (ن - س) من ناحية، ولإشباع الاستهلاك (ن - س) من ناحية أخرى. ولما كان (ن و ن) يبرزان هنا كمجرد وسيلة عابرة للتداول، يغدو بالإمكان إغفال خصائص النقد وخصائص رأس المال النقدي، فتلوح العملية برمتها بسيطة وطبيعية، طبيعية في نظر أصحاب العقلانية الضحلة. وعلى غرار ذلك ينسى أولاء الربح، بين الفينة والفينة، عند دراسة رأس المال السلمي ولا يبرز هذا الأخير كسلعة إلا عند الحديث عن دورة الإنتاج ككل؛ ولكن ما إن يأتي الأمر على بحث الأجزاء المكونة للقيمة، حتى يبرز رأس المال السلمي - كرأسمال سلمي. وبالطبع يجري النظر إلى التراكم على نحو ما يُنظر إلى الإنتاج.

[97]

أما في الشكل III، أي س - ن - س ج س، فإن طَوْرَي عملية التداول يفتتحان الدورة، بل إنهما يفتتحانها وفق نفس التسلسل الجاري في الشكل II (ج) (ج)؛ يعقب ذلك (ج) مع وظيفته، أي عملية الإنتاج، كما هو الحال في الشكل I؛ وتغلق الدورة بتحقيق نتيجة عملية الإنتاج، أي ب (س). ومثلما أن الدورة في الشكل II تغلق ب (ج)، بصفته محض الوجود المتجدد لرأس المال الإنتاجي، كذلك تغلق الدورة هنا ب (س)، بصفتها الوجود المتجدد لرأس المال السلمي؛ ومثلما أن رأس المال، في الشكل II يتعين أن يبدأ، وهو بشكله الختامي (ج)، العملية كلها من جديد كعملية إنتاج، كذلك ينبغي، هنا، مع ظهور رأس المال الصناعي ثانية في شكل رأسمال سلمي، أن تبدأ الدورة من جديد بطور التداول (س - ن). إن هذين الشكلين للدورة يبقيان ناقصين كليهما لأنهما لا ينتهيان بظهور (ن)، بظهور القيمة - رأسمال التي نمت وتحولت إلى نقد. وعليه ينبغي للشكلين أن يواصلا التحرك، ولذلك فإنهما يتضمنان تجديد الإنتاج. إن الدورة الكلية في الشكل III تتمثل في (س - س).

ويتميز الشكل III عن الشكلين I و II في أنه الدورة الوحيدة التي تظهر فيها القيمة - رأسمال التي نمت، وليس القيمة - رأسمال الأصلية، التي تزعم أن تنمو، باعتبارها نقطة انطلاق لعملية إنماء القيمة. إن (س) هنا، بوصفها علاقة رأسمالية، هي نقطة الانطلاق، وتتمتع بصفاتها هذه بتأثير يقرر مجمل الدورة لأن هذه الدورة تتضمن دورة القيمة - رأسمال، كما تتضمن دورة فائض القيمة منذ الطور الأول، ولأن فائض القيمة ينبغي أن

يُنْفَق جزئياً كإيراد، بشكل وسطي حتى وإن لم يجر الإنفاق في كل دورة منفردة، وأن يجتاز التداول (س - ن - س)، وأن يؤدي، جزئياً، وظيفة عنصر لتراكم رأس المال. ويفترض الشكل (س - س) استهلاك المنتج السلعي كله كشرط لسير دورة رأس المال ذاته سيراً طبيعياً. فالاستهلاك الفردي الذي يقوم به العامل، والاستهلاك الفردي لذلك الجزء الذي لا يُراكم من المنتج الفائض، يؤلفان معاً مجمل الاستهلاك الفردي. وعليه فإن الاستهلاك في كليته التامة - الفردي والإنتاجي سواء بسواء - يندرج في دورة (س) باعتباره شرطاً مسبقاً. أما الاستهلاك الإنتاجي (ويتضمن حسب طبيعة الأشياء الاستهلاك الفردي للعامل، نظراً لأن قوة العمل هي، في حدود معينة، المنتج الدائم للاستهلاك الفردي الذي يقوم به العامل) فيقوم به كل رأسمال فردي مباشرة. ويُفترض هنا أن الاستهلاك الفردي، باستثناء ما يلزم لوجود الرأسمالي الفردي، ليس سوى فعل اجتماعي، لا فعل للرأسمالي الفردي بأي حال.

[98] وتظهر الحركة الإجمالية في الشكلين I و II باعتبارها حركة القيمة - رأسمال المسلفة. أما في الشكل III، فإن رأس المال الذي نمت قيمته والمائل بهيئة منتج سلعي كلي، يؤلف نقطة الانطلاق متخذاً شكل رأسمال متحرك، رأسمال سلعي. ولا تتفرع هذه الحركة إلى حركة رأسمال وحركة إيراد إلا بعد تحويله إلى نقد. وإن تقسيم المنتج الاجتماعي الكلي، وكذلك التقسيم الخاص بمنتج كل رأسمال سلعي فردي، إلى رصيد استهلاك فردي من جهة، ورصيد تجديد إنتاج من جهة أخرى، إن هذا التقسيم متضمن في هذا الشكل من دورة رأس المال. إن (ن) تتضمن إمكانية توسيع الدورة، وذلك حسب مقدار ذلك الجزء من (ن) الذي سيدخل في الدورة المُتجددة.

أما في (ج) فيمكن بدء دورة جديدة بواسطة (ج) ذي قيمة مماثلة، بل ذي قيمة أقل، ويمثل مع ذلك تجديد إنتاج على نطاق موسّع؛ ويحدث ذلك مثلاً عندما تنخفض أسعار عناصر السلعة من جراء ارتفاع إنتاجية العمل. والعكس بالعكس، إذ يحدث أن تزداد قيمة رأسمال إنتاجي معين، في حالة أخرى، ولكنه يمثل مع ذلك تجديد إنتاج على نطاق مادي أضيق وذلك، مثلاً، عندما تصبح عناصر الإنتاج أغلى سعراً. ويصح الشيء ذاته على (س - س).

وفي (س - س) يؤلف رأس المال المتجسد في شكل سلع شرطاً لازماً للإنتاج. وهو يعود مجدداً للظهور كشرط لازم في نطاق الدورة متجسداً في (س) الثانية. وتتوقف الدورة ما لم يتم إنتاج أو تجديد إنتاج (س) هذه. ويتعين تجديد إنتاج الشرط الأعظم من

(س) بوصفها (س) لرأسمال صناعي آخر معين. وتوجد (س) في هذه الدورة كنقطة انطلاق، ونقطة انتقالية، ثم نقطة ختامية للحركة، وبالتالي فإنها تكون حاضرة دوماً. إنها شرط دائم لعملية تجديد الإنتاج.

ويتميز الشكل (س) عن الشكلين I و II من جانب آخر. إن لجميع الدورات الثلاث خاصية مشتركة، وهي أن رأس المال ينهي عملية دورته في شكل يماثل الشكل الذي افتتح به هذه الدورة، وبذلك يتخذ من جديد الشكل الأولي الذي تبتدىء به نفس الدورة ثانية. إن الأشكال الأولى (ن، ج، س)، هي على الدوام الشكل الذي تُسلف به القيمة - رأسمال (في الشكل III مع فائض القيمة الذي يلحق بها) بتعبير آخر، إنها الأشكال الأصلية للدورة. أما الأشكال الختامية (ن، ج، س)، فهي دوماً شكل متحوّل لأحد الأشكال الوظيفية السابقة له في الدورة، والذي لا يمثل الشكل الأصلي.

وهكذا فإن (ن)، في الشكل I، هو شكل متحوّل من (س)، كما أن (ج) الختامي في الشكل II هو شكل متحوّل من ن (ويتحقق هذا التحويل في الشكلين I و II عن طريق فعل بسيط من التداول السلمي، أي بالتغيير الشكلي لموقعي السلعة والنقد)؛ أما في [99] الشكل III فإن (س) هي الشكل المتحوّل لرأس المال الإنتاجي (ج). بيد أن التحويل هنا، في الشكل III، لا يتعلق، في المقام الأول، بالشكل الوظيفي لرأس المال فحسب بل بمقدار قيمته أيضاً؛ غير أن هذا التحويل نفسه، في المقام الثاني، ليس نتيجة لمحض التغيير الشكلي في المواقع المتعلقة بعملية التداول، بل هو، بالأحرى، نتيجة تحويل حقيقي تعرّض له الشكل الاستعمالي والقيمة الخاصة بالأجزاء السلعية المكوّنة لرأس المال الإنتاجي خلال عملية الإنتاج.

إن شكل نقطة الإبتداء (ن، ج، س) هو الشرط الضروري للدورة المطابقة له، أي I و II و III؛ والشكل العائد في نقطة الإختتام إنما يتولّد عن ويتحدّد بفعل سلسلة استحقاقات الدورة ذاتها. إن (س)، بوصفها نقطة اختتام دورة رأسمال صناعي فردي، لا تفترض سوى وجود الشكل (ج) لنفس رأس المال الصناعي، الواقع خارج التداول، والذي تشكل (س) متوجه هو. أما (ن)، باعتباره نقطة اختتام الشكل I، باعتباره الشكل المتحوّل من س، (س - ن)، فيفترض أن (ن) موجود بين يدي الشاري، خارج نطاق الدورة (ن - ن)، وأنه لا يُرّج في هذه الدورة إلّا ببيع (س) ليصبح الشكل الختامي لهذه الدورة عينها. وهكذا أيضاً فإن (ج) الختامي في الشكل II يفترض أن (ق ع) و (و إ) أي (س) موجودتان خارج الدورة، وأنهما تُدمجان كشكل ختامي لهذه الدورة بواسطة إجراء الفعل (ن - س). ولكن، باستثناء نقطة الاختتام الأخيرة، لا تفترض دورة

رأس المال النقدي الفردي وجود رأس المال النقدي عموماً، ولا تفترض دورة رأس المال الإنتاجي الفردي أيضاً وجود رأس المال الإنتاجي. وفي الشكل I، قد يكون (ن) أول رأسمال نقدي؛ وفي الشكل II قد يكون (ج) أول رأسمال إنتاجي يظهر على المسرح التاريخي. أما في الشكل III:

$$\left. \begin{array}{l} \text{س} - \text{ن} \\ \text{ن} - \text{س} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{ق.ع} \\ \text{و} \end{array} > \begin{array}{l} \text{ج} \\ \text{س} \end{array}$$

فيفترض أن (س) توجد مرتين خارج الدورة. الحالة الأولى في الدورة $\text{س} - \text{ن} - \text{س}$ $\begin{array}{l} \text{ق.ع} \\ \text{و} \end{array} > \text{س}$ إن (س) هذه، بمقدار ما تتألف من وسائل إنتاج، هي سلعة بين يدي البائع، وهي ذاتها رأسمال سلعي، وذلك بمقدار ما تكون منتج عملية إنتاج رأسمالية؛ وحتى لو لم تكن كذلك، فإنها تظهر كرأسمال سلعي بين يدي التاجر. والحالة الثانية هي (س) الثانية في (س - ن - س) التي يجب أن تكون، بالمثل، حاضرة كسلعة لكي يمكن شراؤها. وعلى كل حال سواء كانت (ق ع) و (و) رأسمالاً سلعيّاً أم لا، فإنهما سلعتان مثل (س)، وتتصرفان إزاء أحدهما الأخرى كسلعتين. ويصح الشيء نفسه على (س) الثانية في (س - ن - س). وهكذا بمقدار ما إن $\text{س} = \text{س} (\text{ق ع} + \text{و})$ ، فإن عناصر تكوينها تضم سلعة، وهي سلع يتوجب التعويض عنها في التداول بسلع من نوع مماثل؛ مثلما يتوجب التعويض عن (س) الثانية في (س - ن - س) بسلع أخرى مماثلة عن طريق التداول.

[100] زد على ذلك أن كل سلعة، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط سائد، يجب أن تكون رأسمالاً سلعيّاً بين يدي بائعها. وهي تظل رأسمالاً سلعيّاً بين يدي التاجر، أو تغدو كذلك حتى لو لم تكن لها هذه الصفة من قبل. أو أنها يجب أن تكون - كالمصنوعات المستوردة مثلاً - سلعة تعوّض عن رأس المال السلعي الأصلي ولا تضيف عليه بالتالي إلّا شكلاً آخر من الوجود المعين.

إن العنصرين السلعيين (ق ع و و) اللذين يتألف منهما رأس المال الإنتاجي (ج)، لا يمتلكان بوصفهما أشكالاً لوجود (ج) نفس الهيئة التي كانا يكتسيانها سابقاً في مختلف أسواق السلع التي جُلّبا منها. فهما الآن متحدان ويستطيعان بوحدتهما هذه أن يؤديا وظائف رأس المال الإنتاجي.

وواقع أن (س) لا تستطيع إلّا في هذا الشكل III، وفي نطاق الدورة نفسها، أن تظهر بوصفها المقدمة الضرورية لـ (س)، يجد تفسيره في أن نقطة انطلاق الدورة هي رأسمال في شكل سلعي. فالدورة تُفتتح بتحويل س (وبما أنها تقوم بوظيفة قيمة - رأسمال، فسيان إن كانت قد نمت بإضافة فائض قيمة إليها أم لا) إلى سلع تؤلف عناصر إنتاجها. غير أن هذا التحويل ينطوي على مجمل عملية التداول (س - ن - س = ق ع - و ل) ويمثل نتيجة هذه العملية. ولهذا تبرز (س) هنا في القطبين معاً، بيد أن القطب الثاني، الذي يتلقى شكله بوصفه (س) من الخارج، أي من سوق السلع، بواسطة الفعل (ن - س)، ليس هو القطب الأخير من الدورة، بل القطب الأخير للمرحلتين الأوليتين اللتين تضمان عملية التداول. ونتيجتها هي (ج)، الذي تبتدىء وظيفته، أي عملية الإنتاج، بعد ذلك. ونتيجة لهذه العملية الأخيرة بالذات، وليس نتيجة عملية التداول، تظهر (س) في ختام الدورة وتكتسي نفس الشكل الذي كانت (س) ترتديه في نقطة البداية. ومن ناحية أخرى نجد في (ن - ن)، وفي (ج - ج)، أن نقطتي الاختتام (ن) و (ج) هما نتيجتان مباشرتان لعملية التداول، ولهذا السبب فمن المفترض هنا أن (ن) في الحالة الأولى، و(ج) في الحالة الثانية، لا يوجدان بين أيدي الآخرين إلّا في نهاية الدورة. وبما أن الدورة جارية بين القطبين، فإنه لا (ن) في الحالة الأولى ولا (ج) في الحالة الثانية - أي وجود (ن) بوصفه نقداً لشخص آخر، ووجود (ج) كعملية إنتاج تخص طرفاً آخر - يظهر كمقدمة ضرورية لكل واحدة من هاتين الدورتين. أما الدورة (س - س) فتفترض، على العكس من ذلك، أن س (= ق ع + و ل) تمثل سلع الغير وتوجد في أيدي الغير، وأن هذه السلع تنجذب إلى الدورة عن طريق افتتاح عملية التداول، لتحوّل إلى رأسمال إنتاجي يقوم بأداء وظائفه، وبتنتيجتها تصبح (س)، تارة أخرى، الشكل الختامي للدورة.

ولكن لأن الدورة (س - س) بالضبط تفترض في نطاق حركتها وجود رأسمال صناعي آخر في شكل س (= ق ع + و ل) (أما و ل فتنتطوي على رؤوس أموال أخرى شتى، وهي تتضمن في حالتنا هذه على سبيل المثال الآلات، والفحم، والزيت، إلخ) فإن هذه الدورة تطالب بأن تُعتبر لا مجرد شكل عام للدورة، أي ليس مجرد شكل [101] اجتماعي يمكن النظر في نطاقه إلى كل رأسمال صناعي مفرد (باستثناء ذلك الذي يُوظف أول مرة)، وبالتالي ليس مجرد شكل مشترك من الحركة لدى جميع رؤوس الأموال الفردية فحسب، بل أن تُعتبر في الوقت نفسه شكل حركة مجموع رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي شكل حركة إجمالي رأسمال طبقة الرأسماليين، وهي حركة تتجلى فيها

حركة كل رأسمال صناعي فردي بوصفها حركة جزئية تتداخل وتشبك مع حركات رؤوس الأموال الأخرى وتخضع لتأثيراتها. فمثلاً لو تناولنا المنتج السلعي الكلي السنوي في بلد معين وحللنا الحركة التي يتم بموجبها التعويض بجزء من هذا المنتج عن رأس المال الإنتاجي في كل المشاريع الفردية، بينما يدخل جزء آخر في مجال الاستهلاك الفردي لمختلف الطبقات، فإننا نعتبر (س) عندئذ بمثابة شكل الحركة المميز لرأس المال الاجتماعي عموماً ولفائض القيمة أو المنتج الفائض المتولد عنه. إن رأس المال الاجتماعي يساوي مجموع رؤوس الأموال الفردية (بما في ذلك مجموع رؤوس الأموال المساهمة ومجموع رأسمال الدولة كله، إذ إن الحكومات تستخدم العمل المأجور المنتج في المناجم وسكك الحديد، إلخ، وتؤدي بالتالي، وظيفة الرأسماليين الصناعيين) وإن الحركة الإجمالية لرأس المال الاجتماعي تساوي المجموع الجبري لحركات رؤوس الأموال الفردية؛ وهذه الحقيقة لا تمنع هذه الحركة بوصفها حركة رأسمال فردي منعزل، بأي حال، من الكشف عن ظاهرات أخرى تختلف عن الظاهرات التي تكشفها نفس هذه الحركة عند النظر إليها كجزء من الحركة الكلية لرأس المال الاجتماعي، أي عند النظر إليها في ترابطها مع حركات أجزاء أخرى من رأس المال الاجتماعي. وإن هذه الحركة تحل، في نفس الوقت، القضايا التي لا بد أن يفترض أن حلها قد تم عند دراسة دورة رأسمال فردي منفصل عوضاً عن استخلاصها منها.

إن (س) هي الدورة الوحيدة التي تؤلف فيها القيمة - رأسمال المسلفة بالأصل جزءاً من ذلك القطب الذي يفتح الحركة، والذي تعلن هذه الحركة فيه، على هذا النحو، عن نفسها منذ البداية بوصفها الحركة الكلية لرأس المال الصناعي - أي حركة ذلك الجزء من المنتج الذي يعوّض عن رأس المال الإنتاجي، وكذلك حركة ذلك الجزء الذي يؤلف المنتج الفائض، والذي يُفق عادة، في جانب منه، كإيراد ويُستخدم، في جانب آخر، كعنصر للتراكم. إن إنفاق فائض القيمة كإيراد يدخل في نطاق هذه الدورة، وبهذه الحدود يدخل فيها الاستهلاك الفردي أيضاً. بل إن هذا الأخير، علاوة على ذلك، يدخل في الدورة بسبب أن نقطة الانطلاق (س)، السلعة، توجد في شكل شيء استعماله معين؛ ولكن كل ما يُنتج بالطريقة الرأسمالية هو رأسمال سلعي، بصرف النظر عما إذا كان شكله الاستعمالي يؤهله للاستهلاك الإنتاجي أم الاستهلاك الفردي، أم الاثنين معاً. إن الدورة (ن) لا تشير إلّا إلى جانب واحد من القيمة، إلى نماء [102] القيمة - رأسمال المسلفة كغاية لمجمل العملية؛ أما الدورة ج (ج) فتشير إلى عملية إنتاج رأس المال كعملية تجديد إنتاج تتم برأسمال إنتاجي ذي مقدار واحد أم متنامٍ

(تراكم)؛ أما (س) فهي، إذ تعلن عن نفسها في نقطة البداية كشكل للإنتاج السلعي الرأسمالي، فإنها تتضمن كلاً من الاستهلاك الإنتاجي والاستهلاك الفردي من البداية، وأن ما تتضمنه من استهلاك إنتاجي وإنماء القيمة هو جزء من الحركة في هذا الشكل. أخيراً، بما أن (س) قد توجد في شكل استعمال لا يستطيع أن يدخل في أية عملية إنتاج، يغدو واضحاً من البداية أن مختلف مكونات قيمة (س)، المعبر عنها بأجزاء من المنتج، ينبغي أن تحتل موقعاً مختلفاً يتوقف على ما إذا كانت (س) شكلاً لحركة إجمالي رأس المال الاجتماعي، أم هي حركة مستقلة لرأسمال صناعي فردي. إن هذه الدورة تتجاوز في جميع خواصها المميزة حدودها بوصفها دورة معزولة لرأسمال فردي معين.

في الصيغة (س) تظهر حركة رأس المال السلعي، ونقصد بذلك المنتج الكلي الذي تم إنتاجه رأسمالياً، ليس فقط كشرط ضروري لبدء دورة مستقلة لرأسمال فردي، بل تظهر أيضاً كحركة مشروطة بهذه الدورة. وعليه إذا أدركنا هذه الصيغة بما تتضمنه من خصائص مميزة، فلا تعود تكفي المرء الإشارة إلى أن الاستحالتين (س - ن) و (ن - س) هما طوران محددان وظيفياً من استحالة رأس المال من جهة، وأنهما، من جهة ثانية، حلقتان من حلقات التداول العام للسلع. ومن الضروري الآن إيضاح الطريقة التي تشابك بها استحالات رأسمال فردي معين باستحالات رؤوس أموال فردية أخرى، وبذلك الجزء من المنتج الكلي المخصص للاستهلاك الفردي. لذلك فإن تحليلنا لدورة رأسمال صناعي فردي ارتكز في المقام الأول على الشكليين الأولين.

وتظهر الدورة (س) كشكل لرأسمال فردي مستقل، مثلاً، في الزراعة، حيث تجري الحسابات من موسم حصاد إلى آخر. ففي الصيغة II تؤلف البذور نقطة الانطلاق، وفي الصيغة III يؤلف الحصاد هذه النقطة، أو، كما يقول الفيزيوقراطيون، في الأولى تسليفات (avances) وفي الثانية عائدات (reprises). ولا تظهر حركة القيمة - رأسمال في الصيغة III، منذ البداية، إلا ك لحظة من حركة الكتلة العامة للمنتجات، في حين أن حركة (س) في الصيغتين I و II، لا تؤلف سوى لحظة من حركة رأسمال مفرد معين.

في الصيغة III تؤلف السلع الموجودة في السوق الشرط الضروري الدائم لعملية [103] الإنتاج وتجديد الإنتاج، وعليه إذا انحصر الانتباه على هذه الصيغة، فإن جميع عناصر عملية الإنتاج تبدو وكأنها تنبع من مجال تداول السلع وتتألف فقط من سلع. وهذا التصور الأحادي يُفعل عناصر عملية الإنتاج التي ليست بعناصر سلعية. وبما أن نقطة الانطلاق في (س) هي المنتج الكلي (القيمة الكلية)، يتضح

هنا (إذا أغفلنا التجارة الخارجية) أن تجديد الإنتاج على نطاق موسّع لا يمكن أن يجري في حال بقاء الإنتاجية على حالها، إلا عندما يحتوي ذلك الجزء من المنتج الفائض، المخصص للتحويل إلى رأسمال، يحتوي سلفاً على العناصر المادية لرأس المال الإنتاجي الإضافي؛ وعليه يتضح هنا أنه بمقدار ما يكون إنتاج سنة من السنين شرطاً لإنتاج السنة التالية، أو بمقدار ما يمكن أن يجري هذا الإنتاج خلال سنة واحدة في وقت واحد مع عملية تجديد الإنتاج البسيط، فإن المنتج الفائض يُنتج على الفور في شكل يتيح له أداء وظائف رأسمال إضافي. إن الإنتاجية المتنامية لا تستطيع أن تزيد سوى القوام المادي لرأس المال من دون زيادة قيمة رأس المال هذا، ولكنها تخلق بذلك مادة إضافية لإنماء قيمة رأس المال.

إن (سَ سَ) هي أساس الجدول الاقتصادي (Tableau économique) الذي وضعه كينيه؛ وواقع أن كينيه اختار في معارضة الشكل نَ نَ (الشكل الذي تمسك به المذهب المركنتلي بوجه الحصر) الشكل (سَ سَ)، وليس الشكل (ج ج)، ينم عن حصافته الكبيرة، الصائبة.

الفصل الرابع

الصيغ الثلاث لعملية الدورة

يمكن وضع الصيغ الثلاث لعملية الدورة على النحو التالي، متخذين (ك) رمزاً لعملية التداول الكلّي:

$$\begin{array}{rcl} \text{I} & - \text{ن} - \text{س} & \text{ج} \\ & & \text{س} - \text{ن} \\ \text{II} & - \text{ج} - \text{ك} & \text{ج} \\ & & \text{ك} - \text{ج} \\ \text{III} & - \text{ك} - \text{ج} & \text{ج} \end{array}$$

لو تناولنا الصيغ الثلاث كلها معاً، فإن جميع مقدمات عملية الدورة تظهر كأنها نتيجة للعملية، كأنها مقدمة أنتجتها العملية بنفسها. وتظهر كل لحظة بمثابة نقطة انطلاق ونقطة انتقال، ونقطة عودة. وتتجلى وسيطاً، مأخوذة ككل، بوصفها وحدة لعملية الإنتاج وعملية التداول؛ وتغدو عملية الإنتاج وسيطاً لعملية التداول، والتداول وسيطاً للإنتاج.

وتتسم جميع الدورات الثلاث بالميزة المشتركة التالية: إن إنماء القيمة هو الهدف المقرر، والدافع المحرك. في الصيغة I يجد ذلك تعبيره الفعلي في شكل الدورة. أما الصيغة II فإنها تبدأ من (ج)، أي تبدأ بعملية إنماء القيمة. في حين أن الدورة في الصيغة III تبدأ بقيمة نامية وتنتهي بقيمة نامية من جديد، حتى لو تكررت الحركة على المستوى نفسه.

وبما أن (س - ن) تعني (ن - س) عند الشاري، و (ن - س) تعني (س - ن) عند البائع، فإن تداول رأس المال لا يمثل غير الاستحالات الاعتيادية للسلعة، وتنطبق عليه تلك القوانين المستخلصة من معالجة هذه الاستحالات (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2) التي تحدّد كتلة النقد المتداول. ولكن إذا لم نتوقف عند هذا الجانب

الشكلي من القضية، بل درسنا الصلة الفعلية بين استحداثات مختلف رؤوس الأموال الفردية، أي لو درسنا في الواقع الصلة بين دورات رؤوس الأموال الفردية باعتبارها صلة حركات جزئية من عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي الكلي، فإن التغير المحض في شكل النقد وشكل السلعة لا يمكن أن يفسر هذه الصلة.

[105] إن كل نقطة في مدار ذي حركة دائمة تؤلف نقطة انطلاق ونقطة عودة في آنٍ معاً. وإذا قطعنا حركة الدوران هذه، فلن تعود أي نقطة انطلاق نقطة عودة. وهكذا سبق أن رأينا أن كل دورة مفردة لا تفترض ضمناً (implizite) دورة أخرى فحسب، بل إن تكرار الدورة في شكل معين يفترض حصول الدورة في الأشكال الأخرى. وبذا يتجلى الفرق برمته على أنه فرق شكلي محض، أو مجرد فرق ذاتي لا يوجد إلا في نظر المراقب.

وطالما أن كل واحدة من هذه الدورات تُعدّ شكلاً خاصاً من الحركة توجد فيه مختلف رؤوس الأموال الصناعية الفردية، فإن هذا الفارق لا يوجد، دوماً، إلا كفارق فردي، أما في الواقع فإن كل رأسمال صناعي فردي يكون حاضراً في جميع الدورات الثلاث في آنٍ واحدٍ. فهذه الدورات الثلاث، وهي أشكال تجديد الإنتاج التي تكتسيها الأشكال الثلاثة من رأس المال، إنما تجري باستمرار الواحدة إلى جانب الأخرى. فمثلاً أن جزءاً من القيمة - رأسمال يؤدي الآن وظيفة رأسمال سلعي، يتحوّل إلى رأسمال نقدي. ولكن هناك في الوقت نفسه جزءاً آخر من القيمة - رأسمال يغادر عملية الإنتاج ويلج التداول بوصفه رأسمالاً سلعياً جديداً. وهكذا فإن شكل الدورة (س) يرتسم باستمرار؛ وذلك هو حال الشكليين الآخرين. فتجديد إنتاج رأس المال في كل شكل من أشكاله، وفي كل مرحلة من مراحله، إنما يجري باستمرار، شأنه في ذلك شأن استحداثات هذه الأشكال وانتقالها المتعاقب عبر المراحل الثلاث. وعلى هذا فإن الدورة هنا هي بمجملها في الواقع وحدة أشكالها الثلاثة.

لقد افترضنا في معايينتنا هذه أن كل قيمة - رأسمال تظهر بكامل مقدارها القيمي إما كرأسمال نقدي، أو كرأسمال إنتاجي أو كرأسمال سلعي. فمثلاً كان لدينا في البدء 422 جنيهاً برمتها كرأسمال نقدي، ثم تحولت جميعاً إلى رأسمال إنتاجي، وأخيراً تحول هذا إلى رأسمال سلعي، إلى غزول قيمتها 500 جنية (بما فيها 78 جنيهاً فائض قيمة). والمراحل المختلفة تؤلف، هنا، عدداً معيناً من الانقطاعات. فمثلاً طالما بقيت الجنيهاً الـ 422 في شكلها النقدي، نقصد القول إلى أن يتم الشراء ن - س (ق ع + و لا)، فإن رأس المال كله يوجد ويؤدي وظيفته بصفة رأسمال نقدي لا غير. ولكن حالما يتم

تحويله إلى رأسمال إنتاجي، فإنه لا يؤدي وظيفة رأسمال نقدي ولا وظيفة رأسمال سلعي. فعملية تداوله تنقطع برمتها، مثلما تنقطع من جهة أخرى عملية إنتاجه برمتها، وذلك حالما يبدأ بأداء وظيفته في واحدة من مرحلتي تداوله الاثنتين، إما بوصفه (ن) أو بوصفه (م)، وهكذا فإن الدورة (ج ج) سوف تعرض نفسها في هذه الحالة لا كتجديد دوري لرأس المال الإنتاجي فحسب، بل أيضاً كانقطاع في وظيفتها، أي انقطاع في عملية الإنتاج، إلى حين اكتمال عملية التداول؛ وبدلاً من أن يمضي الإنتاج باستمرار، فإنه يسير بنوبات متقطعة، ولا يتجدد إلا بعد فترات زمنية متقاربة، وذلك تبعاً [106] لسرعة أو بطء اجتياز مرحلتي عملية التداول. وهذا هو الحال، مثلاً، مع الجرفي الصيني الذي لا يعمل سوى لأجل زبائنه الخاصين، إذ تتوقف عملية الإنتاج التي يقوم بها حتى يتلقى طلباً جديداً.

ويصحّ هذا في الواقع على كل جزء مفرد من رأس المال قيد الحركة؛ وتمرّ جميع أجزاء رأس المال عبر هذه الحركة بصورة متعاقبة. لنفرض أن عشرة آلاف باون من خيوط الغزل هي المنتج الأسبوعي لصاحب مصنع الغزل. وتترك هذه العشرة آلاف باون من الغزل ميدان الإنتاج كلياً لتدخل ميدان التداول، ويتعين تحويل جميع ما تحويه من قيمة - رأسمال إلى رأسمال نقدي؛ ولكن بمقدار ما تظل هذه القيمة في شكل رأسمال نقدي فلن يسعها الدخول ثانية إلى عملية الإنتاج، فلا بدّ لها أولاً من أن تدخل ميدان التداول ليعاد تحويلها هناك إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي، أي إلى (ق ع + و إ). فما عملية دورة رأس المال إلا انقطاع مستمر، مغادرة مرحلة ودخول أخرى تالية، خلع شكل، ووجود متعين في شكل آخر؛ وإن كل واحدة من هذه المراحل لا تشترط المرحلة الأخرى فحسب، بل وتنفيها أيضاً.

بيد أن الاستمرارية هي صفة مميزة للإنتاج الرأسمالي تشترطها قاعدته التكنيكية، رغم أن بلوغها ليس ممكناً بالضرورة على الدوام. فلننعم النظر بما يحدث في الواقع. بينما تظهر مثلاً غزولنا البالغة 10 آلاف باون في السوق كرأسمال سلعي ويتم تحويلها إلى نقد (بصرف النظر عما إذا كان هذا وسيلة دفع أو وسيلة شراء أم مجرد نقد حسابي) فإن قطعاً وفحماً جديدين، إلخ، يحلّان في عملية الإنتاج محلّ الغزل، ويكونان بذلك قد تحوّلوا مجدداً من الشكل النقدي والشكل السلعي إلى شكل رأسمال إنتاجي، يشرع في أداء وظيفته بهذه الصفة. وبينما يجري تحويل هذه العشرة آلاف باون من الغزل إلى نقد، تمرّ العشرة آلاف باون من الغزل السابقة بالمرحلة الثانية من تداولها وتحوّل ثانية من نقد إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي. إن جميع أجزاء رأس المال تجتاز عملية الدورة

بالتعاقب، فهي موجودة في آن واحد في مراحل مختلفة من هذه العملية. وهكذا فإن رأس المال الصناعي الذي يمضي في مسار دورته باستمرار، يكون حاضراً، في آن واحد، في جميع مراحلها، وفي مختلف الأشكال الوظيفية المطابقة لهذه المراحل. وإن ذلك الجزء من رأس المال الصناعي الذي يُحوّل، لأول مرة، من رأسمال سلعي إلى نقد إنما يبدأ الدورة (س) في حين أن رأس المال الصناعي بوصفه كلاً متحركاً يكون قد اجتاز هذه الدورة أصلاً. فالتنقد يُدفع بهذه اليد، ويُستلم بالأخرى؛ وتدشين الدورة (ن) في مكان يعني عودة النقد من مكان آخر. ويصيح الشيء ذاته على [107] رأس المال الإنتاجي.

إن الدورة الفعلية لرأس المال الصناعي هي، في استمراريتها، ليست وحدة عملية التداول وعملية الإنتاج فحسب، بل هي أيضاً وحدة جميع دوراته الثلاث. ولكن لا يمكن لهذه الدورة أن تكون وحدة من هذا النوع إلا إذا استطاع كل واحد من أجزاء رأس المال على اختلافها أن يجتاز المراحل المتعاقبة من الدورة، فينتقل من طور إلى آخر، من شكل وظيفي إلى آخر، بحيث أن رأس المال الصناعي، باعتباره الكل المؤلف من هذه الأجزاء، يكون موجوداً، في آن واحد، في مختلف الأطوار والوظائف ليجتاز بذلك كل الدورات الثلاث في آن واحد. إن تعاقب كل هذه الأجزاء في الزمان مشروط بتجاورها في المكان، نقصد بذلك تقسيم رأس المال. ففي ظل النظام المصنعي لتقسيم العمل يكون المنتج حاضراً باستمرار في مختلف مراحل عملية تكوينه، فيما ينتقل من طور إنتاجي إلى طور آخر. وبما أن لرأس المال الصناعي الفردي مقدراً محدداً يتوقف على وسائل الرأسمالي وله مقدار حد أدنى معين في كل فرع صناعي، يترتب على ذلك أن يتم تقسيمه إلى أجزاء وفق نسب معينة. إن مقدار رأس المال المتاح يقرر مقدار عملية الإنتاج، ومقدار هذا الأخير يقرر مقدار كل من رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، وذلك بحدود ما يقومان بوظيفتيهما في موازنة عملية الإنتاج. غير أن هذا التجاور المكاني لأجزاء رأس المال، الذي يحدّد استمرارية الإنتاج، لا يتحقق هنا إلا من خلال الحركة التي تجتاز بها أجزاء رأس المال مختلف مراحل الدورة على التعاقب. فهذا التجاور لأجزاء رأس المال في المكان ذاته ليس إلا نتيجة لتعاقبها في الزمان. فلو أن حركة (س - ن) الخاصة بأحد أجزاء رأس المال تتوقف لتعذر بيع السلعة، فإن دورة هذا الجزء تنقطع، ولا يتحقق تعويض هذا الجزء بوسائل إنتاجه؛ أما الأجزاء التالية، التي تخرج من عملية الإنتاج بهيئة (س)، فنجد أن الأجزاء السابقة قد سدّت عليها الطريق إلى تبديل وظائفها. ولو دام ذلك بعض الوقت، فإن الإنتاج ينحسر، وقد تتوقف

العملية بأكملها. فأي توقف في الحركة المتعاقبة للأجزاء يحمل الاضطراب إلى تجاورها المكاني، وأي توقف في أية مرحلة يسبب هذا القدر أو ذاك من التوقف في مجمل الدورة، لا لذلك الجزء من رأس المال الذي توقفت حركته فحسب، بل لدورة رأس المال الفردي كله.

والشكل التالي الذي تتخذه العملية هو التعاقب الزمني للأطوار، بحيث أن انتقال رأس المال إلى طور جديد إنما يتقرر بخروجه من طور سابق. وعليه تتخذ كل دورة خاصة واحداً من الأشكال الوظيفية لرأس المال كنقطة انطلاق ونقطة رجوع. من جهة أخرى تؤلف العملية الكلية في الواقع وحدة الدورات الثلاث التي هي الأشكال المختلفة التي [108] تعبّر بها استمرارية العملية عن نفسها. إن الدورة الكلية إزاء كل شكل وظيفي لرأس المال هي دورة خاصة به، وكل واحدة من هذه الدورات هي شرط استمرار العملية الكلية، إذ إن المسار الدائري لكل شكل وظيفي هو شرط المسار الدائري للأشكال الأخرى. وإنه لشرط ضروري بالنسبة لعملية الإنتاج الكلية، وبخاصة بالنسبة لرأس المال الاجتماعي، أن تكون عملية الإنتاج في الوقت نفسه عملية تجديد إنتاج، وبالتالي عملية دورة لكل واحدة من لحظاتها. إن أجزاء كسرية مختلفة من رأس المال تمرّ على التعاقب بمختلف المراحل والأشكال الوظيفية. ويفضل ذلك يجتاز كل شكل وظيفي دورته الخاصة مع الأشكال الأخرى في آن واحد، رغم أنه يعبر دائماً عن جزء جديد من رأس المال. فثمة جزء من رأس المال، وهو جزء يتغير باستمرار، ويتجدد إنتاجه باستمرار، يوجد كرأسمال سلعي يتحوّل إلى نقد، وثمة جزء ثانٍ من رأس المال يوجد كرأسمال نقدي يتحوّل إلى رأسمال إنتاجي؛ وثمة جزء ثالث يوجد كرأسمال إنتاجي يتحوّل إلى رأسمال سلعي. فالوجود الدائم لهذه الأشكال الثلاثة إنما يتحقق بفعل الدورة التي يجتاز بها رأس المال الكلي هذه الأطوار الثلاثة على وجه التحديد.

وعليه فإن رأس المال يكون بمجمله حاضراً في آن واحد في أطواره المختلفة، المتجاورة مكانياً. بيد أن كل جزء منه ينتقل دوماً، بالتتابع، من طور ومن شكل وظيفي إلى طور وشكل آخر، فيؤدي بذلك وظيفته بالتتابع في جميع الأشكال. وعليه فإن هذه الأشكال سيّالة، يتحقق تزامنها بتوسط تعاقبها. فكل شكل يعقب ويسبق غيره من الأشكال، بحيث أن عودة جزء معين من رأس المال إلى شكل معين مرهون بعودة الجزء الآخر إلى شكل آخر. وكل جزء يقوم باستمرار بدورته الخاصة، ولكن يحدث على الدوام أن جزءاً آخر من رأس المال يجد نفسه حاضراً في هذا الشكل، وتؤلف هذه الدورات الخاصة لحظات متزامنة ومتعاقبة في العملية الكلية.

إن استمرار العملية الكلية، بدلاً من انقطاعها الموصوف أعلاه، لا يتحقق إلا بوحدة هذه الدورات الثلاث. ولرأس المال الاجتماعي الكلي دوماً هذه الاستمرارية، وعمليته دوماً هي وحدة هذه الدورات الثلاث.

غير أن استمرارية تجديد الإنتاج بالنسبة لرؤوس الأموال الفردية تنقطع أحياناً، بهذه الدرجة أو تلك. فأولاً، كثيراً ما تتوزع كتل القيمة في فترات مختلفة بحصص متباينة على مختلف المراحل والأشكال الوظيفية. ثانياً، قد تتوزع هذه الحصص توزيعاً مختلفاً وفقاً لطابع السلعة الجاري إنتاجها، وبالتالي وفقاً لخصائص ميدان الإنتاج الذي وُظف فيه رأس المال. ثالثاً، قد تنقطع الاستمرارية بهذا القدر أو ذلك في فروع الإنتاج تلك التي تعتمد على المواسم، إما بسبب عوامل الطبيعة (الزراعة، صيد سمك الرنجة، إلخ). أو [109] بسبب الظروف التقليدية، كما هو الحال مع ما يُدعى بالأعمال الموسمية مثلاً وتمضي العملية على أكبر قدر من الانتظام والاتساق في المصانع والمناجم. بيد أن هذا الاختلاف بين فروع الإنتاج لا يولد أي اختلاف في الأشكال العامة لعملية الدورة.

إن رأس المال كقيمة تُنمي قيمتها ذاتياً، لا ينطوي فقط على العلاقات الطبقة، على طابع اجتماعي محدد يتركز على وجود العمل في شكل عمل مأجور. فهو حركة، عملية تمضي على شكل دورة تجتاز مختلف المراحل، عملية تنطوي بدورها على ثلاثة أشكال مختلفة من عملية الدورات، وعليه يمكن إدراكه فقط كحركة، لا كشيء ساكن. وأولئك الاقتصاديون الذين يعتبرون وجود القيمة وجوداً مستقلاً إنما هو شيء تجريدي محض ينسون أن حركة رأس المال الصناعي هي هذا التجريد في الفعل (in actu). فالقيمة هنا تمرّ بأشكال مختلفة، وتقوم بحركات مختلفة تصون فيها ذاتها وتنمي قيمتها ذاتياً في نفس الوقت، أي تزداد. وبما أننا معنيون هنا أولاً بشكل الحركة ليس إلا، فلن نأخذ في الاعتبار الثورات التي قد تتعرض لها القيمة - رأسمال خلال عملية دورتها، ولكن من الواضح أنه على الرغم من جميع الثورات في القيمة لا يمكن أن يظل الإنتاج الرأسمالي في الوجود ويواصل وجوده إلا بمقدار ما تنمي القيمة - رأسمال نفسها ذاتياً؛ نعني بمقدار ما تجتاز عملية دورتها كقيمة اكتسبت استقلالاً، وبالتالي بمقدار ما يتم التغلب على الثورات في القيمة وتسويتها بطريقة من الطرق. إن حركات رأس المال تظهر بوصفها نشاط رأسمالي صناعي مفرد معين، يؤدي وظائفه كشارٍ للسلع والعمل، وبائع للسلع، أي يؤدي وظائفه كرأسمالي إنتاجي فيحقق هذه الدورة بنشاطه. ولو حدثت الثورة في قيمة رأس المال الاجتماعي، فقد يصادف أن يصبح رأس المال الفردي العائد للرأسمالي المعني ضحية لهذه الثورة ويهلك لأنه يعجز عن مراعاة شروط حركة القيمة هذه. وكلما اشتدت الثورات في القيمة تكراراً وحادّة، أخذت الحركة التلقائية للقيمة

المستقلة، على غرار قوة عملية طبيعية أولية، تغلب على بصيرة وتحسب الرأسمالي المفرد، ويخضع مجرى الإنتاج الاعتيادي إلى المضاربة الشاذة، ويتعاضد الخطر المحقق بوجود رؤوس الأموال المفردة. وعليه فإن هذه الثورات الدورية في القيمة تثبت ما يُفترض أن تدحضه، أي أن القيمة، بوصفها رأسمالاً، تكتسب وجوداً مستقلاً تصونه وتثبت من خلال حركتها.

[110] إن تتابع استحالات رأس المال الناشط في صيرورته ينطوي على المقارنة المستمرة لتغيرات مقدار قيمة رأس المال، هذه التغيرات التي طرأت على القيمة الأصلية خلال الدورة. وإذا كان اكتساب القيمة استقلالية إزاء القوة الخالقة للقيمة، أي قوة العمل، يتبدى بالفعل ن - ق ع (شراء قوة العمل) ويتحقق خلال عملية الإنتاج كاستغلال لقوة العمل، فإن اكتساب القيمة لهذه الاستقلالية لا يعود إلى الظهور ثانية في تلك الدورة التي لا يؤلف فيها النقد والسلع وعناصر الإنتاج سوى أشكال متعاقبة من القيمة - رأسمال في عملية الحركة، والتي يُقارن فيها المقدار السابق للقيمة بالقيمة الحالية لرأس المال بعد أن تغيرت.

يقول بايلي (*) في اعتراضه على اكتساب القيمة وجوداً مستقلاً باعتباره صفة تميز نمط الإنتاج الرأسمالي، ويعتبره وهماً من أوهام بعض الاقتصاديين: «إن القيمة هي علاقة بين سلعتين متزامتين، فهذا هو وحده ما يسمح بمبادلتها لقاء بعضهما بعضاً».

«Value is a relation between contemporary commodities, because such only admit of being exchanged with each other».

إنه يقول هذا كحجة ضد المقارنة بين قيم سلعية في فترات مختلفة وهي ليست إلا مقارنة بين نفقات العمل اللازم لإنتاج نفس الأنواع من السلع في فترات مختلفة، شريطة ثبات قيمة النقد في كل فترة. وينبع هذا الرأي من تصويره الخاطيء العام الذي تتساوى بموجبه القيمة التبادلية مع القيمة، وشكل القيمة مع القيمة نفسها، وعليه فإن القيم السلعية

(*) يقتبس ماركس هنا: [بايلي]: رسالة نقدية في طبيعة وأسباب ومقاييس القيمة، من ناحية صلتها بكتابات السيد ريكاردو وأتباعه، بقلم مؤلف أبحاث في نشوء ونشر الآراء، لندن، 1825، ص 72.

[Bailey], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value, chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers*. By the author of essays on the formation and publication of opinions in London, 1825, p. 72. [ن. برلين].

لا يمكن أن تُقارن إذا لم تكن تؤدي وظيفتها بنشاط كقيم تبادلية، أي إذا تعذر تبادلها ببعضها فعلاً ولا يخطر على باله قط أن القيمة لا تقوم بوظيفة قيمة - رأسمال أو رأسمال إلا بمقدار ما تظل متطابقة مع نفسها وتُقارن مع نفسها في مختلف أطوار دورتها، وهي أطوار ليست متزامنة (contemporary) أبداً، بل متعاقبة في الزمان.

وابتغاء دراسة صيغة الدورة في حالة نقية، لا يكفي الانطلاق من الافتراض بأن السلع تُباع حسب قيمها بل ينبغي الانطلاق من الافتراض أيضاً بأن ذلك يجري مع بقاء الجوانب الأخرى ثابتة. لנאخذ مثلاً الشكل (ج ج)، بمعزل عن كل الثورات الجارية في التكنيك في نطاق عملية الإنتاج والتي تستطيع أن تخفض قيمة رأس المال الإنتاجي الخاص برأسمالي معين، وكذلك بمعزل عن كل تأثير عكسي، قد ينجم عن التغير في قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي، على قيمة رأس المال السلمي الموجود، علماً بأن هذه الأخيرة يمكن أن ترتفع أو تنخفض إذا كان ثمة خزين من رأس المال هذا. لنفرض أن العشرة آلاف باون من الغزول، أي (س)، قد بيعت بقيمتها وهي 500 جنيه، وأن 8440 باوناً منها، وقيمتها 422 جنيهًا، تعرض عن القيمة - رأسمال التي تحتويها (س). ولكن إذا ارتفعت قيمة القطن والفحم، إلخ، (وإننا نصرف هنا النظر عما

يطرأ على الأسعار من تقلبات محض) فلعل هذه الـ 422 جنيهًا لن تكفي للتعويض [111] بصورة تامة عن عناصر رأس المال الإنتاجي، فيلزم عندئذ رأسمال نقدي إضافي، وبذلك يتقيد رأسمال نقدي. ويحصل العكس حين تهبط تلك الأسعار. فعندئذ يتحرر رأسمال نقدي. ولا تمضي العملية بصورة طبيعية كلياً إلا عندما تظل علاقات القيمة ثابتة، ويبقى مسارها اعتيادياً من الناحية العملية طالما سوت الاختلالات بعضها بعضاً في مجرى تكرار الدورة. وكلما تعاظمت هذه الاختلالات تعاظم مقدار رأس المال النقدي الذي يتعين على الرأسمالي الصناعي أن يمتلكه ليتمكن من تسويتها؛ وبما أن نطاق كل عملية إنتاج فردية يتسع، مع تطور الإنتاج الرأسمالي، ويزيد مع ذلك مقدار الحد الأدنى من رأس المال المسلف، فإننا نواجه هنا ظرفاً آخر يضاف إلى الظروف الأخرى التي تحوّل وظيفة الرأسمالي الصناعي على نحو متزايد، إلى احتكار بيد كبار الرأسماليين المالين، سواء كانوا أفراداً أو متحدين.

ونشير هنا استطراداً إلى أنه إذا ما حدث تغير في قيمة عناصر الإنتاج، برز اختلاف بين الشكل (ن) من جهة، والشكلين (ج ج) و (س س) من جهة أخرى.

وفي (ن) و (ن)، بوصفها الصيغة التي يتخذها رأس المال المستثمر حديثاً، الذي

يظهر أول الأمر كراسمال نقدي، فإن هبوطاً في قيمة وسائل الإنتاج، كالمواد الأولية والمواد المساعدة وما شاكل، سوف يسمح بتقليص ما يُنفق من رأس المال النقدي دون المستوى القائم من قبل، من أجل البدء بمشروع ذي حجم معين، لأن نطاق عملية الإنتاج يتوقف (في حال بقاء مستوى تطور القدرة الإنتاجية على حاله) على كتلة وحجم وسائل الإنتاج التي تستطيع كمية معينة من قوة العمل أن تديرها؛ إلا أن نطاق عملية الإنتاج هذا لا يتوقف على قيمة وسائل الإنتاج ولا على قيمة قوة العمل (فقيمة هذه الأخيرة لا تؤثر في شيء سوى على مقدار إنماء القيمة). لنأخذ الحالة المعاكسة. لو طرأ ارتفاع على قيمة عناصر إنتاج السلعة التي تولف عناصر رأس المال الإنتاجي، فستكون هناك حاجة إلى رأسمال نقدي أكثر بغية تأسيس مشروع بحجم معين. في الحالين كليهما لا يتغير شيء عدا عن مقدار رأس المال النقدي اللازم للاستثمار الجديد. وفي الحالة الأولى يغدو رأس المال النقدي فائضاً، أما في الحالة الثانية فيتقيد رأسمال نقدي، شريطة أن يمضي تنامي رؤوس الأموال الصناعية الفردية الجديدة على نحو اعتيادي في الفرع الصناعي المعين.

إن الدوريتين (ج ج) و (س س) تعرضان نفسيهما بوصفهما (ن ن) بمقدار ما تكون حركة (ج ج) و (س س) تراكمًا في الوقت نفسه، أي بمقدار ما يجري تحويل (ن) إضافي، نقد، إلى رأسمال نقدي. ولكن إذا تركنا ذلك جانباً، فإن تغيراً في قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي يؤثر على هاتين الدوريتين تأثيراً مختلفاً عما في (ن ن)؛ وهنا أيضاً لا نأخذ في الاعتبار الأثر العكسي الذي يمارسه مثل هذا التغير في [112] القيمة على تلك الأجزاء المكوّنة لرأس المال التي توجد في عملية الإنتاج. فما يتأثر هنا، بصورة مباشرة، ليس الإنفاق الأصلي بل رأس المال الصناعي المنخرط في عملية

تجديد إنتاجه لا ذاك المنخرط في دورته الأولى، أي س س $\left\{ \begin{array}{l} \text{س} \\ \text{ق.ع.} \end{array} \right.$ ، وهي إعادة

تحويل رأس المال السلعي إلى عناصر الإنتاج الخاصة به، وذلك بمقدار ما تتألف هذه العناصر من سلع. وحينما تهبط القيمة (أو الأسعار) تنشأ ثلاث حالات ممكنة: أن تستمر عملية تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، وفي هذه الحالة يتحرر جزء من رأس المال النقدي السابق ويتم تراكم رأسمال نقدي رغم عدم حدوث تراكم فعلي (إنتاج على نطاق موسّع)، أو تحويل فعلي لـ ن (فائض القيمة) إلى رصيد تراكم يدشن أو يرافق تراكمًا كهذا، أو أن عملية تجديد الإنتاج تتسع على نطاق أكبر من النطاق الاعتيادي،

موضوع ينتمي إلى بحث الدوران(*) فنحن معنيون عند هذا الحد بالفارق الحقيقي الذي يبرز، من حيث تغير قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي، بين (ن) و(ن)، والشكلين الآخرين من عملية الدورة.

وفي مرحلة التداول ن - م > ق.ع
والذي يجري في حقبة النمط الرأسمالي

المتطور، وبالتالي السائد، للإنتاج، نجد أن قسماً كبيراً من السلع التي تؤلف (و.إ)، أي وسائل الإنتاج، هو رأسمال سلعي ناشط يخص آخرين. وعليه، فمن وجهة نظر البائع، يجري الفعل (م - ن)، أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي. ولكن ليست هذه قاعدة مطلقة. على العكس. ففي نطاق عملية التداول التي يقوم رأس المال الصناعي خلالها إما بوظيفة نقد أو سلعة، تتقاطع دورة رأس المال الصناعي، سواء كان بشكل رأسمال نقدي أم رأسمال سلعي، مع تداول السلع التي يتم إنتاجها في ظل أشد أنماط الإنتاج الاجتماعي تنوعاً، بمقدار ما تقوم هذه الأخيرة بإنتاج سلع. وسيان إن كانت السلع منتوج إنتاج يركز على العمل العبودي، أم منتوج فلاحين (الصينيون، المزارعون الهنود) أم الجماعات المشاعية (الهند الشرقية الهولندية) أم إنتاج دولة (كما كان قائماً في حقب ماضية من التاريخ الروسي على أساس القنانة) أم منتوج أقوام صيد شبه متوحشة، إلخ.، فهي بوصفها سلعةً ونقداً تقف وجهاً لوجه مع النقد والسلع التي يتمثل فيها رأس المال الصناعي، وتدخل في دورته هو كما تدخل في دورة فائض القيمة التي يحملها رأس المال السلعي، شريطة أن يُتفق فائض القيمة كإيراد؛ وعليه فإنها [المنتوجات](**) تدخل في كلا فرعي تداول رأس المال السلعي. أما طابع عملية الإنتاج التي تنبثق منها فلا أهمية له؛ فهي [المنتوجات] تضطلع في السوق بوظيفة سلع، وهي تدخل بوصفها سلعةً في دورة رأس المال الصناعي مثلما تدخل في تداول فائض القيمة الذي يحمله رأس المال السلعي. وعليه تتميز عملية تداول رأس المال الصناعي بالطابع الشامل لنشوء السلع وبوجود السوق كسوق عالمية. وما يصحّ على سلع الآخرين يصح على نقودهم أيضاً؛ فمثلما أن رأس المال السلعي يواجه النقد بصفته سلعة لا أكثر، كذلك يتصرف هذا النقد إزاء رأس المال السلعي بوصفه نقداً لا أكثر؛ ويقوم النقد هنا بوظيفة نقد عالمي.

(*) الدورة (Kreislauf) تختلف عن الدوران (Umschlag)، وهو ما تتناوله الفصول القادمة. [ن.ع].

(**) الإحالة هنا إلى المنتوجات الصادرة عن أنماط إنتاج غير رأسمالية، والتي تُتداول في أسواق رأسمالية فتتشابك مع دورة رأس المال الصناعي. [ن.ع].

يبد أن هناك ملاحظتين.

أولاً - ما إن يكتمل الفعل (ن - و إ)، حتى تكف السلع (و إ) عن أن تظل سلعاً [114] لتغدو أحد أنماط وجود رأس المال الصناعي المتعين في شكله الوظيفي بصفته (ج)، أي رأسمالاً إنتاجياً. بيد أن ذلك يمحو أثر منشئها، ولا يعود لها من وجود، ابتداءً من ذلك فصاعداً إلا كأشكال لوجود رأس المال الصناعي، فهي ملتزمة به. مع ذلك يصح القول إن التعويض عنها يوجب تجديد إنتاجها، وفي هذه الحدود يكون نمط الإنتاج الرأسمالي مشروطاً بأساليب إنتاج أخرى تقع خارج مرحلة تطوره. لكن نمط الإنتاج الرأسمالي ينزع إلى تحويل كل إنتاج، قدر الإمكان، إلى إنتاج سلعي، والوسيلة الرئيسية التي يحقق بها ذلك هي بالضبط جر أنماط الإنتاج هذه إلى عملية تداوله؛ وما الإنتاج السلعي المتطور ذاته سوى إنتاج سلعي رأسمالي. وإن تدخل رأس المال الصناعي يسرع في كل مكان هذا التحول، ولكنه يسرع معه أيضاً تحول جميع المنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين.

ثانياً - إن السلع التي تدخل في عملية تداول رأس المال الصناعي (بما في ذلك وسائل العيش الضرورية التي يتحول إليها رأس المال المتغير بعد أن يدفع إلى العمال، بهدف تجديد إنتاج قوة عملهم) بصرف النصر عن منشئها والشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج التي تنحدر منها، تواجه في الأصل رأس المال الصناعي ذاته في شكل رأسمال سلعي ورأسمال متاجرة بالسلع أو رأسمال تاجر؛ ويتضمن رأسمال التاجر، بفعل طبيعته بالذات، سلعاً مُنتجة في ظل جميع أنماط الإنتاج.

وكما أن نمط الإنتاج الرأسمالي يشترط نطاقاً واسعاً للإنتاج، فإنه يشترط كذلك بالضرورة نطاقاً واسعاً للبيع، أي لبيع السلع إلى التاجر، لا إلى المستهلك المفرد. وبمقدار ما يكون هذا المستهلك نفسه مستهلكاً مُنتجاً، أي رأسمالياً صناعياً، وبالتالي بمقدار ما يجهز رأس المال الصناعي في فرع ما من فروع الإنتاج فرعاً إنتاجياً آخر بوسائل الإنتاج، يحصل هناك بيع مباشر للسلع من جانب رأسمالي صناعي معين إلى العديد من الرأسماليين الصناعيين الآخرين (في شكل طلبات، إلخ). ولذا يكون كل رأسمالي صناعي بائعاً مباشراً بل وتاجراً لنفسه، غير أنه يكون بائعاً مباشراً أيضاً عندما يبيع إلى التاجر.

إن المتاجرة بالسلع كوظيفة لرأسمال التاجر، مقدمة ضرورية للإنتاج الرأسمالي، وهي تتطور قدماً في مجرى تطور هذا الإنتاج. لذلك فإننا، إذ نبين مختلف جوانب عملية التداول الرأسمالية، نفترض في الوقت نفسه وجود المتاجرة بالسلع، أما عند التحليل

العام لعملية التداول الرأسمالية فنحن نفترض وجود بيع مباشر دون توسط التاجر، لأن هذا التوسط يخفي لحظات شتى من الحركة.

ويمكن أن نقتطف من سيسموندي الذي يعرض المسألة بشيء من السذاجة:

«تستخدم التجارة أيضاً رأسمالاً كبيراً لا يبدو للوهلة الأولى أنه جزء من رأس المال ذاك الذي كتبنا عن تطوره أعلاه. إن قيمة القماش المكس في مستودعات تاجر الأقمشة تبدو مختلفة تماماً عن ذلك الجزء من الإنتاج السنوي الذي يعطيه الغني كأجور للفقير ليجعله يعمل. بيد أن رأس المال التجاري يحلّ مراراً محلّ رأس المال ذاك الذي تحدثنا عنه حتى الآن. ومن أجل إيضاح تطور الثروة بصورة أفضل، فقد تتبعنا هذا التطور منذ نشوء الثروة، وصولاً إلى الاستهلاك. فإن رأس المال المستخدم، مثلاً، في إنتاج الأقمشة كان يبدو ثابتاً على حاله دوماً؛ وحين مبادلته بمداخيل المستهلك، إنقسم إلى قسمين أولهما في شكل ربح يمثل دخل الصناعي، وثانيهما، في شكل أجور لقاء الوقت الذي كان العمال ينتجون الأقمشة خلاله، يمثل دخل العامل.

ولكن المصلحة العامة كانت تتطلب بوضوح أن تحلّ مختلف أجزاء رأس المال هذا في تأدية وظائف معينة بعضها محل بعض، بحيث إذا كان مبلغ 100 ألف كرون كافياً لمجمل التداول بين الصناعي والمستهلك، فإنه يجب أن يتشارك فيه بالتساوي الصناعي وتاجر الجملة وتاجر المفرق. فيستطيع الأول منهم أن يصنع الآن بثلاث رأس المال الكمية نفسها من السلع التي كان يصنعها سابقاً بمجمل رأس المال لأنه أصبح الآن، بعد صنع المنتج الذي يتطلب أن يُباع بأسرع وقت، من الممكن العثور على الشاري التاجر أسرع كثيراً من العثور على الشاري من عداد المستهلكين المباشرين. من جهة أخرى يتم التعويض عن رأسمال تاجر الجملة بواسطة رأسمال بائع المفرق على نحو أسرع. والفرق بين المبلغ المسلف للأجور وسعر الشراء الذي يدفعه المستهلك النهائي يؤلف ربح رأس المال. والربح يُقسّم على الصناعي وتاجر الجملة وتاجر المفرق، بعد أن تقاسموا الوظائف فيما بينهم، لأن العمل كان مشتركاً، رغم أنه يتطلب أن يشترك فيه ثلاثة أشخاص عوضاً عن شخص واحد وثلاثة رؤوس أموال عوضاً عن رأسمال واحد.» [سيسموندي]، المبادئ الجديدة، إلخ، الجزء الأول، ص 139-140.

[115]

«إن هؤلاء جميعاً» (التجار) «قد أسهموا في الإنتاج بصورة غير مباشرة، ولأن غاية الإنتاج هي الاستهلاك، فلا يمكن اعتباره مكتملاً إلى أن يضع الشيء المصنوع في متناول المستهلك» (المرجع نفسه، ص 137).

"Le commerce emploie un capital considérable qui paraît, au premier coup d'œil, ne point faire partie de celui dont nous avons détaillé la marche. La valeur des draps accumulés dans les magasins du marchand-drapier semble d'abord tout-à-fait étrangère à cette partie de la production annuelle que le riche donne au pauvre comme salaire pour le faire travailler. Ce capital n'a fait cependant que remplacer celui dont nous avons parlé. Pour saisir avec clarté le progrès de la richesse, nous l'avons prise à sa création, et nous l'avons suivie jusqu'à sa consommation. Alors le capital employé dans la manufacture des draps, par exemple, nous a paru toujours le même; échangé contre le revenu du consommateur, il ne s'est partagé qu'en deux parties: l'une a servi de revenu au fabricant comme produit, l'autre a servi de revenu aux ouvriers comme salaire, tandis qu'ils fabriquent de nouveau drap.

Mais on trouva bientôt que, pour l'avantage de tous, il valait mieux que les diverses parties de ce capital se remplaçassent l'une l'autre, et que, si cent mille écus suffisaient à faire toute la circulation entre le fabricant et le consommateur, ces cent mille écus se partageassent également entre le fabricant, le marchand en gros, et le marchand en détail. Le premier, avec le tiers seulement, fit le même ouvrage qu'il avait fait avec la totalité, parcequ'au moment où sa fabrication était achevée, il trouvait le marchand acheteur beaucoup plus tôt qu'il n'aurait trouvé le consommateur. Le capital du marchand en gros se trouvait de son côté beaucoup plus tôt remplacé par celui du marchand en détail. La différence entre les sommes des

salaires avancés et le prix d'achat du dernier consommateur devait faire le profit des capitaux. Elle se répartit entre le fabricant, le marchand et le détaillant, depuis qu'ils eurent divisé entre eux leurs fonctions, et l'ouvrage accompli fut le même, quoiqu'il eût employé trois personnes et trois fractions de capitaux, au lieu d'une. ([Sismondi], *Nouveaux Principes*, etc., 1. p. 139-140.) "Tous" (*die Kaufleute*) "concourent indirectement à la production; car celle-ci, ayant pour objet la consommation, ne peut être considérée comme accomplie que quand elle a mis la chose produite à la portée du consommateur." (Ib., p. 137.)

[116]

ولدى بحث الأشكال العامة للدورة، بل وفي عموم هذا الكتاب الثاني، نقصد بالنقد المعدني، مستثنين النقد الرمزي، الرموز المحض للقيمة، التي تمثل حالة تختص بها بعض الدول، ومستثنين النقد الائتماني، الذي لم نبهته بعد. فأولاً هذا هو المسار التاريخي، ذلك أن النقد الائتماني لا يلعب أيما دور على الإطلاق، أو لا يلعب إلا دوراً ضئيلاً، خلال الحقبة الأولى من الإنتاج الرأسمالي. وثانياً، لقد تم نظرياً إثبات ضرورة إتباع هذا المسار بواقع أن كل البحوث الانتقادية بصدد تداول النقد الائتماني التي قام بها إلى الآن توك وغيره أرغمتهم المرة تلو الأخرى على النظر مجدداً في المسألة لرؤية كيف ستبرز الأمور فيما لو كان النقد المعدني لوحده قيد التداول. وينبغي ألا يغرب عن البال مع ذلك أن النقد المعدني يستطيع أداء وظيفة وسيلة للشراء ووسيلة للدفع أيضاً. ولغرض التبسيط سندرس النقد عموماً، في هذا الكتاب الثاني، في شكله الوظيفي الأول لا غير.

إن عملية تداول رأس المال الصناعي، وهي جزء فقط من دورته الفردية، تتحدد بالقوانين العامة التي صغناها من قبل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث)، وذلك بمقدار ما لا تؤلف هذه العملية إلا سلسلة أفعال تقع في نطاق التداول العام للسلع. فكلما تعاظمت سرعة تداول النقد وازدادت بالتالي سرعة انتقال كل رأس مال مفرد عبر سلاسل استحالته السلعية أو النقدية، تزايد عدد رؤوس الأموال الصناعية (أو رؤوس الأموال الفردية في شكل رؤوس أموال سلعية) التي تضعها كتلة بعينها من النقد، ولتكن 500 جنيه، مثلاً، في التداول على التعاقب. وكلما اتسع أداء النقد لوظيفته

كوسيلة للدفع بحيث لا يتعين سوى تسديد الفرق لتسوية الأرصدة مثلاً عند التعويض عن رأسمال سلعي معين بوسائل إنتاجه، وكلما تقلصت الفترات الزمنية لاستحقاق الدفع، كما بالنسبة لدفع الأجور مثلاً، تضاءل مقدار النقد الذي تتطلبه كتلة معينة من القيمة - رأسمال لتحقيق تداولها. من ناحية ثانية لو فرضنا أن سرعة التداول وبقية الشروط الأخرى تظل ثابتة، فإن مقدار النقد اللازم للتداول كرأسمال نقدي يتحدد بمجموع أسعار السلع (السعر مضروباً بكمية السلع)، أو يتحدد بقيمة النقد نفسه، إذا كانت كمية وقيم السلع ثابتة.

يبد أن مفعول قوانين التداول العام للسلع لا يسري إلّا عندما تؤلف عملية تداول رأس [117] المال سلسلة من أفعال التداول البسيط، وليس عندما تؤلف هذه الأفعال مقاطع محدّدة وظيفياً لدورة رؤوس أموال صناعية فردية. وابتغاء إيضاح ذلك، فمن الأفضل أن ندرس عملية التداول في ترابطها المتصل من دون انقطاع، كما تتجلى في الشكلين التاليين:

$$\text{II - ج} \quad \left. \begin{array}{l} \text{س} - \text{ن} \\ \text{ن} - \text{س} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{س} \\ \text{ن} \\ \text{س} \end{array} \quad \left. \begin{array}{l} \text{ق ع} \\ \text{و ا} \end{array} \right\} \text{ج (ج)}$$

$$\text{III - س} \quad \left. \begin{array}{l} \text{س} - \text{ن} \\ \text{ن} - \text{س} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{س} \\ \text{ن} \\ \text{س} \end{array} \quad \left. \begin{array}{l} \text{ق ع} \\ \text{و ا} \end{array} \right\} \text{ج س}$$

إن عملية التداول بصفتها سلسلة أفعال تداول بوجه عام (سواء كانت في شكل س - ن - س أم في شكل ن - س - ن) لا تمثّل سوى سلسلتين متضادتين من استحداثات السلعة، وتتضمن كل واحدة من هذه الاستحداثات بدورها استحالة متضادة لسلعة الغير أو نقد الغير الذي يقف قبالتها.

إن ما هو (س - ن) لمالك سلعة يؤلف (ن - س) لشاريها؛ والاستحالة الأولى للسلعة في (س - ن) هي الاستحالة الثانية للسلعة الأخرى التي تظهر في شكل (ن)؛ والعكس ينطبق على الفعل (ن - س). وإن ما يتناه من قبل بصدّد تشابك استحالة سلعة في واحدة من مراحلها باستحالة سلعة أخرى في مرحلة مغايرة إنما ينطبق على تداول رأس المال،

وذلك بحدود ما يقوم الرأسمالي بوظيفة شارٍ وبائع للسلعة، ويقوم رأسماله، لهذا السبب، بوظائفه في شكل نقد يقف في مواجهة سلعة الغير، أو في شكل سلعة تواجه نقد الغير. ولكن هذا التشابك لاستحالات السلع لا يعبر في آن واحد عن تشابك استحالات رؤوس الأموال.

فلقد رأينا، أولاً - أن ن - س (و إ) قد تمثل تشابك استحالات رؤوس أموال فردية شتى. فمثلاً أن خيوط الغزل، أي رأس المال السلعي لصاحب مصنع الغزل تموض جزئياً بالفحم. ويوجد قسم من رأس المال هذا في شكل نقد، وهو يُحوّل إلى شكل سلعة، في حين أن رأسمال مُنتج الفحم الرأسمالي موجود في شكل سلعة، وهو يُحوّل لذلك إلى شكل نقد؛ ويعبر فعل التداول الواحد عينه في هذه الحالة عن استحالتين متضادتين لرأسمالين صناعيين (من فرعين مختلفين للإنتاج)، وهو يعبر بالتالي عن تشابك سلسلتي استحالات هذين الرأسمالين. ولكن سبق أن رأينا أن وسائل الإنتاج (و إ) التي [118] يحوّل إليها النقد (ن)، ليست بالضرورة رأسمالاً سلعيّاً بالمعنى القاطع لهذه المقولة؛ أي أنها ليست شكلاً وظيفياً لرأسمال صناعي، رأسمالاً سلعيّاً أنتجه رأسمالي. إنها دائماً (ن - س) من الجانب الأول و(س - ن) من الجانب الثاني، ولكنها ليست دوماً تشابك استحالات رؤوس أموال. زد على ذلك أن (ن - ق ع)، أي شراء قوة العمل، لا يؤلف قط تشابك استحالات رؤوس أموال، ذلك أن قوة العمل، رغم كونها سلعة العامل، لا تصبح رأسمالاً إلا بعد أن تُباع إلى الرأسمالي. من جهة أخرى فإن (ن) في العملية (س - ن) لا يمثل بالضرورة شكلاً محوّلاً لرأسمال سلعي؛ فقد يكون تعبيراً عن سلعة قوة العمل المحوّلة إلى نقد فضي (أجور)، أو تعبيراً عن المنتج المحوّل إلى نقد، المنتج الذي أنتجه شغيل مستقل، أو عبد، أو قن، أو جماعة مشاعية معينة.

ولكن، ثانياً - إن أداء الدور المحدّد وظيفياً الذي تلعبه كل استحالة تقع في نطاق عملية تداول رأسمال فردي معين لا يستلزم أن تمثل هذه الاستحالة وقوع تحوّل متضاد مقابل في دورة رأسمال آخر، حتى في حال الافتراض أن مجمل الإنتاج في السوق العالمية يجري برمته على أساس رأسمالي. فمثلاً في الدورة (ج - ج)، فإن (ن) الذي يحوّل (س) إلى نقد، قد يكون عند الشاري مجرد فائض قيمته المحوّل إلى نقد (إذا كانت

السلعة مادة للاستهلاك)، أو أن (ن) في ن - س > ق ع (حيث يدخل رأسمال متراكم بالأصل) قد يدخل، بمقدار ما يتعلق الأمر ببائع (و إ) في تداول رأسماله للتعويض عن

رأسماله المسلف أو أنه لا يدخل في تداول رأسماله، وذلك بالضبط إذا تفرع (ن) هذا عن الأخير بوصفه إنفاقاً للإيراد.

وعليه فإن مسألة الطريقة التي تقوم بها مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الاجتماعي الكلّي، الذي لا تولّد رؤوس الأموال المفردة منه سوى أجزاء مكوّنة تعمل بصورة مستقلة، بالحلول محلّ بعضها بعضاً في مجرى عملية التداول، إن هذه المسألة - سواء أكان الحديث يدور عن رأس المال أم عن فائض القيمة - لا يحلها بحث تشابك استحداثات التداول السلعي وحدها، فهذه التشابكات صفة مشتركة تميز تداول رأس المال مثلما تميز كل تداول آخر للسلع، بل تتطلب بحثها بأسلوب آخر. لقد جرى الاكتفاء حتى الآن بما قيل من كلام في هذا الخصوص، ولكن عند تحليل ذلك عن كثب يجد المرء أنه لا يحتوي غير نظّرات هلامية مستقاة أصلاً من بحث تشابك الاستحداثات المميزة لكل تداول سلعي.

* * *

إن أجلى خصائص دورة رأس المال الصناعي، وبالتالي خصائص الإنتاج الرأسمالي تتمثل، من جهة أولى، بأن العناصر المكوّنة لرأس المال الإنتاجي ينبغي أن تأتي من سوق السلع وأن تتجدد منه باستمرار، أي أن تُشتري باستمرار كسلع؛ وتتمثل من جهة ثانية في أن منتج عملية العمل يخرج منها كسلعة وينبغي أن يُباع دوماً وأبداً بوصفه [119] سلعة. فلنقارن على سبيل المثال مزارعاً معاصراً من المنخفضات الإسكتلندية بفلاح صغير من الطراز القديم في القارة الأوروبية. إن الأول يبيع مجمل منتوجه ويتوجب عليه، لذلك، أن يعوّض عن جميع عناصره، بما في ذلك البذار، من السوق، أما الثاني فيستهلك الشطر الأعظم من منتوجه مباشرة، فيشتري ويبيع أقل مقدار ممكن، صانعاً أدواته، ولباسه، إلخ.. بنفسه قدر الإمكان.

لهذا السبب جرى وضع الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني في معارضة بعضها بعضاً بوصفها ثلاثة أشكال اقتصادية متميزة من حركة الإنتاج الاجتماعي.

أولاً - إن هذه الأشكال الثلاثة لا تمثل أطواراً متساوية من التطور. فما يُدعى بالاقتصاد الائتماني ليس هو ذاته سوى شكل من أشكال الاقتصاد النقدي، وذلك بمقدار ما يعبر الاصطلاحان كلاهما عن وظيفتين أو نمطين من المبادلة بين المُنتجين أنفسهم.

ففي الإنتاج الرأسمالي المتطور لا يظهر الاقتصاد النقدي إلّا بوصفه قاعدة يركز عليها

الاقتصاد الائتماني. وهكذا فإن الاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني تقابلهما مرحلتان مختلفتان من تطور الإنتاج الرأسمالي، ولكنهما ليسا، بأي حال، شكلين مختلفين مستقلين من المبادلة في مقابل الاقتصاد الطبيعي، والأصح للمرء أن يعتبر أشكال الاقتصاد الطبيعي المختلفة جداً أشكالاً متساوية في مقابل هذين الشكلين الاقتصاديين.

ثانياً - بما أن التأكيد في هاتين المقولتين: الاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني، لا ينصبّ على الاقتصاد، أي على عملية الإنتاج بالذات، باعتبارها الخاصية التي تميز بينهما، بل يؤكد على ما يقابل الاقتصاد من نمط المبادلة بين مختلف ممثلي الإنتاج أو بين المنتجين، فإن الشيء ذاته ينبغي أن يسري على المقولة الأولى. إذن، عوضاً عن «الاقتصاد الطبيعي» نقول «اقتصاد المقايضة». إن اقتصاداً طبيعياً معزولاً تماماً، كما هو الحال مثلاً، في دولة الأنكا في بيرو^(*)، لن يندرج تحت أي من هاتين المقولتين.

ثالثاً - إن الاقتصاد النقدي سمة مميزة لكل إنتاج سلعي، ويظهر المنتج كسلعة في أشد التكوينات العضوية للإنتاج الاجتماعي تبايناً. وعليه فإن ما يميز الإنتاج الرأسمالي هو فقط مدى سعة إنتاج المنتج كمادة للمتاجرة، كسلعة، وكذلك بالتالي مدى سعة دخول العناصر المكوّنة للمنتج ثانية كمادة للمتاجرة، كسلع، في الاقتصاد الذي ينبثق منه هذا المنتج.

الواقع أن الإنتاج الرأسمالي هو الإنتاج السلعي الذي غدا الشكل العام للإنتاج، ولكنه ليس كذلك ولا يصبح هكذا على نحو متزايد في مجرى تطوره، إلّا لأن العمل نفسه يظهر هنا بصفة سلعة، إلّا لأن العامل يبيع العمل، أي يبيع وظيفة قوة عمله، ونفترض [120] أنه يبيعها بقيمتها التي تتحدد بتكاليف تجديد إنتاجها. إذن، بمقدار ما يصبح العمل عملاً مأجوراً، تغدو المنتج رأسمالياً صناعياً؛ ولهذا السبب فإن الإنتاج الرأسمالي (وبالتالي أيضاً الإنتاج السلعي) لا يبلغ مداه الكامل ما لم يتحوّل المنتج الزراعي المباشر إلى عامل مأجور. إن العلاقة النقدية، العلاقة بين الشاري والبائع، القائمة في العلاقة بين الرأسمالي والعامل المأجور، تغدو علاقة تلازم الإنتاج ذاته. بيد أن هذه العلاقة تتركز من حيث الأساس على الطابع الاجتماعي للإنتاج، لا على أساس نمط المبادلة، فهذا

(*) الأنكا، دولة نشأت على أراضي بيرو خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكانت تتميز باقتصاد عبودي، مع بقايا ملحوظة من المجتمع القديم. وكان تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي يقوم على المشاعة الفلاحية (آيلا)، حيث الملكية المشتركة للأرض والحيوان. وازدهرت دولة الأنكا حتى الغزو الإسباني الذي محقها محقاً في ثلاثينات القرن السادس عشر. [ن. برلين].

الأخير بالأحرى ينبثق عن الأول. بيد أن ما يسم الأفق البورجوازي، حيث تستحوذ صفقات الأعمال التجارية على تفكير العقل برمته، أنه لا يرى في نمط الإنتاج الأساس الذي يركز عليه نمط المبادلة المقابل له، بل العكس⁽⁷⁾

* * *

إن القيم التي يلقيها الرأسمالي بشكل نقد في التداول هي أقل مما يستخلصه من هذا التداول، نظراً لأنه يلقي في التداول قيمةً بشكل سلع أكثر مما استخلص منه قيمةً بشكل سلع. وبمقدار ما يؤدي محض وظيفة رأسمال متجسد في إهاب شخص، وظيفة رأسمالي صناعي، فإن عرضه من القيم السلعية أكبر دوماً من طلبه عليها. ولو تطابق عرضه وطلبه في هذا المجال، لكان رأسماله يكف عن إنماء قيمته، ويكف عن أداء وظيفة رأسمال إنتاجي؛ وأن رأس المال الإنتاجي يكون قد تحوّل إلى رأسمال سلعي غير مخصّص بفائض قيمة؛ وإنه لم يستخلص أي فائض قيمة في شكل سلعي من قوة العمل خلال مجرى عملية الإنتاج، وبالتالي فإنه لم يؤد وظيفة رأسمال على الإطلاق. ففي الواقع ينبغي للرأسمالي أن «يبيع بأعلى مما اشترى»؛ ولكن النجاح لا يحالفه في ذلك إلا لأن عملية الإنتاج الرأسمالية تتيح له تحويل سلعة أرخص اشتراها - أرخص لأنها تحتوي على قيمة أقل - إلى سلعة ذات قيمة أكبر، وبالتالي ذات سعر أعلى. إنه لا يبيع بسعر أعلى لأنه يبيع سلعته بسعر يفوق قيمتها، بل لأنه يبيع سلعة تفوق قيمتها مجموع القيم المتضمنة في العناصر المكوّنة لإنتاجها.

والمعدل الذي ينتمي به الرأسمالي قيمة رأسماله يتعاضد كلما تعاضد الفارق بين عرضه وطلبه، أي كلما زاد فائض القيمة السلعية التي عرضها عن القيمة السلعية التي يطلبها. [121] فهو لا يتوخى تساوي عرضه وطلبه بل تباينهما، يتوخى أن يتفوق عرضه على طلبه، بأكبر قدر ممكن.

وما يصحّ على الرأسمالي المفرد يصح على طبقة الرأسماليين كذلك. وبمقدار ما يكون الرأسمالي محض تجسيد لرأس المال الصناعي في إهاب شخص، فإن طلبه يقتصر على وسائل الإنتاج وقوة العمل. إن طلبه على وسائل الإنتاج (وإ) هو،

(7) عند هذا الحد ينتهي النص من المخطوطة V. وما يليه، وحتى نهاية الفصل، هو ملحوظة ماركس الواردة في دفتر يعود تاريخه إلى عام 1877 أو عام 1878.

من ناحية القيمة، أصغر من رأسماله المسلف؛ فهو يشتري وسائل إنتاج بقيمة أقل من قيمة رأسماله، وبالتالي بقيمة أقل كثيراً من قيمة رأس المال السلعي الذي يعرضه في السوق.

أما ما يتعلق بطلب الرأسمالي على قوة العمل، فإنه يتحدد، من ناحية القيمة، بنسبة رأسماله المتغير إلى رأسماله الكلي، أي بنسبة m ر. وينمو هذا الطلب، في الإنتاج الرأسمالي، نمواً أقل نسبياً من نمو طلبه على وسائل الإنتاج. فيصبح الرأسمالي بدرجة متزايدة أبداً شارباً لـ (و لا) أكثر مما هو شارب لـ (ق ع).

وبقدر ما يحول العامل كل أجوره تقريباً إلى وسائل عيش، وهي في الشطر الأعظم منها وسائل عيش ضرورية، فإن طلب الرأسمالي على قوة العمل هو في الوقت نفسه وبصورة غير مباشرة، طلب على وسائل الاستهلاك التي تدخل في استهلاك الطبقة العاملة. بيد أن هذا الطلب يساوي (م) ولا يزيد عليه مقدار ذرة (وإذا آذخ العامل شيئاً من أجوره - ونحن نصرف النظر بالضرورة عن كل العلاقات الائتمانية - فإنه يحول قسماً من أجوره إلى كثر، وبهذا القدر (pro tanto) لا يظهر كمصدر للطلب، كشارب). إن الحد الأقصى لطلب الرأسمالي يساوي (ر = ث + م)، أما عرضه فيساوي (ث + م + ف)، وعليه إذا كان تركيب رأسماله السلعي (80 ث + 20 م + 20 ف)، فإن طلبه يساوي (80 ث + 20 م)، أي أن طلبه من ناحية القيمة، أصغر بمقدار $\frac{1}{3}$ من عرضه. وكلما كبرت النسبة المئوية لكتلة (م) التي ينتجها (معدل الربح) صغر طلبه بالمقارنة مع عرضه. ورغم أن طلب الرأسمالي على قوة العمل، وبالتالي طلبه غير المباشر على وسائل العيش الضرورية أيضاً، يتناقص باطراد، مع تطور الإنتاج قدماً، بالمقارنة مع طلبه على وسائل الإنتاج، فينبغي ألا يغرب عن البال، من ناحية أخرى، أن طلبه على (و لا) أصغر دوماً من رأسماله إذا احتسبناه بصورة وسطية. لذا يجب أن يكون طلبه على وسائل الإنتاج أصغر، دوماً، من قيمة المنتج السلعي للرأسمالي الذي يجهزه بوسائل الإنتاج تلك، ويعمل برأسمال ذي قيمة مساوية لذلك، عند تساوي بقية الظروف. ولا تغير من الأمر شيئاً حقيقة أن عدداً كبيراً من الرأسماليين وليس رأسمالياً واحداً يقومون بهذا التجهيز. ولو فرضنا أن رأسمال الرأسمالي المعني يبلغ ألف جنيه، وأن الجزء الثابت من رأس المال هذا يساوي 800 جنيه، فإن طلبه على جميع أولاء الرأسماليين يساوي 800 جنيه. [122]

وتبلغ قيمة عرضهم من وسائل الإنتاج 1200 جنيه مقابل كل 1000 جنيه (مهما بلغ نصيب كل واحد فيهم من الألف جنيه، وبصرف النظر عن نسبة هذا النصيب من رأس المال الكلي لكل واحد فيهم) مفترضين أن معدل الربح واحد؛ بناء على ذلك فإن طلب

الرأسمالي لا يغطي سوى ثلثي عرضهم، في حين أن إجمالي طلبه هو لا يبلغ سوى أربعة أخماس ما يقدمه من عرض، مقاساً من حيث مقدار القيمة.

وما يزال يتعين علينا أن نستقصي دوران (Umschlag) رأس المال بصورة وجيزة عابرة. لنفرض أن رأس المال الكلي الذي يحوزه الرأسمالي المعني يبلغ 5000 جنيه، منها 4000 جنيه رأسمالاً أساسياً و1000 جنيه رأسمالاً دائراً، ولتكن هذه الألف جنيه الأخيرة = 800 ث + 200 م كما قد افترضنا أعلاه. إن على رأسماله الدائر أن يقوم بالدوران خمس مرات في السنة لكي يقوم رأسماله الكلي بالدوران مرة واحدة. وإذن فإن متوجه السلمي يساوي 6000 جنيه، أي أكثر من رأسماله المسلف بمقدار ألف جنيه، وهذا يعطينا نفس النسبة من فائض القيمة إلى رأس المال كما كانت عليه سابقاً:

5000 ر = 1000 ف = 100 (ث + م) 20 ف. إن هذا الدوران لا يغير، إذن، التناسب بين طلب الرأسمالي الكلي وعرضه الكلي: فالطلب يظل أقل من العرض بمقدار $\frac{1}{5}$.

لنفرض أن رأسماله الأساسي ينبغي أن يتجدد بعد عشر سنوات. عندها يفرد الرأسمالي كل $\frac{1}{10}$ منه، أي 400 جنيه، إلى رصيد تغطية الاندثار، وعندها لن تبقى لديه بعد مضي العام سوى قيمة قدرها 3600 جنيه رأسمالاً أساسياً زائداً 400 جنيه نقداً. وإذا كانت التصليحات ضرورية، وهي لا تتعدى المعدل الوسطي فإن كلفتها لا تمثل غير توظيف رأسمال يقوم به الرأسمالي لاحقاً. وبوسعنا اعتبار الأمر كأن الرأسمالي قد دفع كلفة التصليحات سلفاً لدى تقرير قيمة رأسماله الموظف، وذلك بمقدار ما تدخل هذه في المنتج السلمي السنوي، بحيث أنها تدخل في رصيد تغطية الاندثار البالغ $\frac{1}{10}$ من رأس المال الأساسي. (إذا كانت حاجته للتصليحات في الواقع دون المعدل الوسطي جاءه الفارق مكسباً، وإذا كانت فوق المعدل صار الفارق خسارة. بيد أن هذه الفوارق تلغي بعضها بعضاً بالنسبة لمجموع طبقة الرأسماليين المشتغلين في نفس الفرع الصناعي). وعلى أية حال رغم أن طلبه السنوي يظل 5000 جنيه، أي مساوياً للقيمة - رأسمال التي سلفها بالأصل، مفترضين أن رأسماله الكلي يقوم بدوران واحد كل عام، فإن هذا الطلب يزداد من جهة الجزء الدائر من رأس المال، ولكنه ينخفض باطراد من جهة الجزء الأساسي من رأس المال.

نتنقل الآن إلى تجديد الإنتاج. لنفرض أن الرأسمالي يستهلك شخصياً كل فائض القيمة (ن)، ولا يحوّل من جديد إلى رأسمال إنتاجي غير مبلغ يساوي مقدار رأس المال الأصلي (ر). عندها يكون طلب الرأسمالي مساوياً في القيمة لعرضه؛ ولكنه يختلف فيما

يتعلق بحركة رأسماله، لأنه، بصفته رأسمالياً، لا يقدم طلباً يزيد عن أربعة أخماس ما يقدمه من عرض (من حيث مقدار القيمة)؛ وهو يستهلك الخمس ليس بصفته رأسمالياً، أي ليس في نطاق وظيفته كرأسمالي، بل لأجل حاجته الشخصية أو مسراته.

[123]

إن حسابه معبراً عنه بالنسب المئوية هو التالي:

الطلب كرأسمالي = 100، العرض = 120

الطلب كرجل دنيوي = 20، العرض = صفر

مجموع الطلب = 120، العرض = 120

إن هذا الافتراض يضارع افتراضنا بأن الإنتاج الرأسمالي لا وجود له، وأن الرأسمالي الصناعي نفسه لا وجود له أيضاً، ذلك أن الافتراض بأن الدافع المحرك هو الاستهلاك الشخصي وليس الإثراء يلغي أساس الرأسمالية بالذات.

يبد أن هذه الفرضية مستحيلة حتى من الناحية التكنيكية. فعلى الرأسمالي ليس فقط أن يكون رأسمالاً إحتياطياً احترازاً من تقلبات الأسعار وللتمكن من انتظار أحوال اقتصادية أفضل للشراء والبيع؛ فعليه أن يدخر رأس المال لكي يوسع إنتاجه ويدخل منجزات تكنيكية في كيانه العضوي الإنتاجي.

ولكي يدخر رأسمالاً ينبغي للرأسمالي قبل كل شيء أن يسحب من التداول، في شكل نقد، جزءاً من فائض القيمة الذي يتدفق إليه من ذلك التداول، وأن يكتنزه إلى أن يتنامى حتى يبلغ المقدار اللازم لتوسيع المشروع القديم أو افتتاح مشروع جديد إلى جانب القديم. وطالما استمر تكوين الكنز، فإنه لا يزيد في طلب الرأسمالي؛ فالتنقد يتحجر، ولا يسحب من سوق السلع أي مُعادِل في شكل سلعة لقاء المُعادِل النقدي المسحوب من السوق لقاء السلعة المعروضة فيه.

ونصرف النظر هنا عن دراسة الائتمان. ويتضمن الائتمان مثلاً نقداً متراكماً يودعه الرأسمالي في مصرف كحساب جارٍ لقاء فائدة مئوية.

الفصل الخامس

زمن التداول⁽⁸⁾

لقد رأينا أن حركة رأس المال عبر ميدان الإنتاج وطروري ميدان التداول، تجري على فترات زمنية متتالية. فمدة بقاءه في ميدان الإنتاج تؤلف زمن إنتاجه، أما مدة بقاءه في ميدان التداول فتؤلف زمن دورانه أو زمن تداوله. وعليه فإن الزمن الكلي الذي يجتاز خلاله رأس المال هذا دورته يساوي مجموع زمن الإنتاج وزمن التداول.

إن زمن الإنتاج يتضمن بالطبع فترة عملية العمل، ولكن هذه الأخيرة لا تشمل مجمل زمن الإنتاج. ولنتذكر أولاً أن جزءاً من رأس المال الأساسي يوجد في شكل وسائل عمل، مثل الآلات والمباني، إلخ، تخدم عمليات العمل الواحدة المتكررة ذاتها دوماً حتى نهاية عمرها. إن الانقطاعات الدورية لعملية العمل في أثناء الليل مثلاً، تقطع وسائل العمل هذه عن أداء وظيفتها، ولكنها لا تلغي وجودها في موضع الإنتاج. فهي تبقى في هذا المكان سواء أكانت تؤدي وظيفتها أم لا من جهة ثانية يتعين على الرأسمالي أن يوفر خزيناً معيناً من المواد الأولية والمواد المساعدة تحت اليد، لكي تمضي عملية الإنتاج لفترة قد تطول أو تقصر من الوقت، على نطاق محدد سلفاً، وذلك من دون أن تكون مرهونة بتقلبات العرض اليومي للسلع في السوق. وهذا الخزين من المواد الأولية، إلخ، لا يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً إلا بالتدريج، شيئاً فشيئاً. وعلى هذا ينشأ فرق بين زمن إنتاج رأس المال⁽⁹⁾ وزمن قيامه بوظيفته. وهكذا فإن زمن إنتاج وسائل

(8) النص مأخوذ من المخطوطة IV.

(9) يستخدم تعبير زمن الإنتاج، هنا، بالمعنى الإيجابي: فزمن إنتاج وسائل الإنتاج لا يعني في هذه الحالة الزمن الذي يتم خلاله إنتاج هذه الوسائل، بل الزمن الذي تشارك خلاله في عملية إنتاج المتوج السلعي. [ف. إنجلز].

الإنتاج يتضمن على وجه العموم ما يلي: (1) الزمن الذي تضطلع خلاله بوظيفة وسائل إنتاج، أي تخدم في عملية الإنتاج؛ (2) التوقيات التي تنقطع خلالها عملية الإنتاج وتكثف [125] بالتالي وسائل الإنتاج المندمجة فيها عن العمل؛ (3) الزمن الذي تُحفظ فيه احتياطاً كشرط مسبق لتلك العملية، وتؤلف بالتالي رأسملاً إنتاجياً رغم أنها لم تدخل بعد عملية الإنتاج.

إن الفرق المبحوث أعلاه هو دائماً الفرق بين الزمن الذي يبقى خلاله رأس المال الإنتاجي في ميدان الإنتاج، والزمن الذي يبقى خلاله في عملية الإنتاج. بيد أن عملية الإنتاج ذاتها قد تشترط انقطاعات في عملية العمل، أي انقطاعات في زمن العمل، وهي فواصل زمنية يتعرض خلالها موضوع العمل إلى فعل عمليات فيزيائية من دون إضافة مزيد من العمل البشري. وعليه فإن عملية الإنتاج، وبالتالي عمل وسائل الإنتاج بوصفها وسائل عمل، تكون قد انقطعت. ونرى ذلك في مثال حبوب القمح بعد بذرها، ومثال النبيذ الذي يتخمر في القبو، ومواد العمل التي تُعرض لفعل عمليات كيميائية، كما يحصل في العديد من المؤسسات الصناعية، كالمدايق مثلاً. إن زمن الإنتاج هنا أطول من زمن العمل. ويكمن الفرق بين الاثنين في الزيادة التي يفوق بها زمنُ الإنتاج زمنَ العمل. وهذه الزيادة تنشأ دوماً عن وجود رأس المال الإنتاجي في حالة مستترة في ميدان الإنتاج من دون أن يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج نفسها، أو تنشأ عن أدائه لوظيفته في عملية الإنتاج من دون حضوره في عملية العمل.

إن هذا الجزء من رأس المال الإنتاجي المستتر الذي لا يمكث حاضراً تحت اليد إلا كشرط لازم لعملية الإنتاج، مثل القطن والفحم، إلخ، في مصنع للغزل، لا يقوم بدور مولّد للمنتوج ولا مولّد للقيمة. فهو رأسمال مُراعٍ في سبات، رغم أن راحته هذه شرط لانسياب عملية الإنتاج بلا انقطاع. فالمباني، والمعدات، إلخ، الضرورية لخزن الاحتياطي الإنتاجي (رأس المال المستتر) شرط لعملية الإنتاج وهي تؤلف لذلك أجزاء مكونة من رأس المال الإنتاجي المسلف. وهي تؤدي وظيفتها كحافظات لمكونات رأس المال الإنتاجي في المرحلة التمهيدية. وبمقدار ما تكون عمليات العمل ضرورية في هذه المرحلة، فإنها تزيد كلفة المواد الأولية، إلخ، ولكنها عمل مُنتج فهي تولّد فائض قيمة، لأن شطراً من هذا العمل، شأن كل عمل مأجور، لا يُدفع لقاءه شيء. وأثناء الانقطاعات المعتادة في مجمل عملية الإنتاج، أي الفواصل التي لا يؤدي رأس المال الإنتاجي خلالها وظيفته، لا تخلق أية قيمة ولا أي فائض قيمة. من هنا السعي إلى

فرض العمل الليلي أيضاً (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 4). - إن الفواصل في وقت العمل التي ينبغي أن يمرّ بها موضوع العمل خلال عملية الإنتاج لا تولّد قيمة ولا فائض قيمة؛ ولكنها تساعد على خلق المنتج، وتؤلف جزءاً من حياته، وهي عملية ينبغي له أن يجتازها. إن قيمة المعدات، إلخ..، تنتقل إلى المنتج بما [126] يتناسب مع مجمل الوقت الذي تؤدي خلاله وظائفها؛ ويصل المنتج إلى مرحلة الإنتاج هذه بواسطة العمل نفسه؛ واستخدام هذه المعدات هو شرط للإنتاج شأنه في ذلك شأن تحوّل جزء من القطن أثناء الغزل إلى نسالة غبار لا يدخل في المنتج ولكنه ينقل قيمته إليه. أما الجزء الآخر من رأس المال المستتر، كالمباني، والآلات، وغير ذلك، أي وسائل العمل التي لا تنقطع وظيفتها سوى بالتوقعات المنتظمة لعملية الإنتاج - أما التوقعات غير المنتظمة الناجمة عن تقلص الإنتاج، والأزمات، إلخ، فهي خسائر تامة - فإن هذا الجزء من رأس المال المستتر يضيف قيمته إلى المنتج من دون أن يدخل في تكوينه. والقيمة الكلية التي يضيفها هذا الجزء إلى المنتج، تحدّد بالمعدل الوسطي لأمد عمره؛ وهو يفقد قيمته لأنه يفقد قيمته الاستعمالية، خلال الوقت الذي يؤدي فيه وظيفته كما خلال الوقت الذي لا يؤدي فيه هذه الوظيفة.

أخيراً فإن قيمة الجزء الثابت من رأس المال الذي يستمر في عملية الإنتاج رغم توقف عملية العمل، تعود إلى الظهور في منتج عملية الإنتاج. والعمل نفسه، هنا، يضع وسائل الإنتاج في ظروف تجعلها تجتاز من تلقاء ذاتها عمليات طبيعية معينة تفضي إلى توليد نتيجة نافعة محدّدة أو إلى إحداث تغيير في شكل قيمتها الاستعمالية. إن العمل ينقل دوماً قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتج، إذ إنه يستهلكها بطريقة هادفة حقاً بوصفها وسائل إنتاج. ولا يغيّر من الأمر شيئاً فيما لو كان على العمل أن يؤثر باستمرار في موضوعه بواسطة وسائل العمل بغية إحداث هذه النتيجة، أم كان عليه أن يعطي فقط الدفعة الأولى بأن يضع وسائل الإنتاج تحت ظروف تجعلها تتعرض إلى التغيّر المطلوب من تلقاء ذاتها بفعل عمليات طبيعية من دون تدخل إضافي من العمل.

ومهما يكن السبب الذي يجعل زمن الإنتاج يفوق وقت العمل - سواء أكان ذلك لأن وسائل الإنتاج ليست إلّا رأسمالاً إنتاجياً مستتراً وما تزال بالتالي في مرحلة تسبق عملية الإنتاج الفعلية، أم لأن وسائل الإنتاج تنقطع عن أداء وظيفتها في عملية الإنتاج بسبب التوقعات في هذه الأخيرة، أم أخيراً لأن عملية الإنتاج نفسها تقتضي إحداث انقطاعات في عملية العمل - فإن وسائل الإنتاج في جميع هذه الحالات لا تؤدي وظيفتها كوسائل لامتناس العمل. وإذا كانت لا تمتص العمل فإنها لا تمتص العمل الفائض أيضاً. لذا

لا يطرأ إنماء لقيمة رأس المال الإنتاجي طالما مكث هنا، في فترة الإنتاج تلك التي يزيد خلالها زمن الإنتاج على زمن العمل، مهما تعذر فصل توقفاته هذه عن إنجاز عملية إنماء القيمة. ومن الواضح أنه كلما اقترب زمن الإنتاج من التساوي مع وقت العمل تعاظمت [127] الإنتاجية وتعاظم إنماء قيمة رأس المال الإنتاجي المعني في فترة زمنية معينة. من هنا نزوع الإنتاج الرأسمالي إلى تقليص الفارق الذي يزيد به زمن الإنتاج على زمن العمل قدر الإمكان. ولكن رغم أن زمن الإنتاج الخاص برأسمال ما قد ينحرف عن زمن عمله، فإنه يتضمن هذا الثاني دوماً، وتفوق الأول على الثاني هو ذاته شرط لعملية الإنتاج. وعليه فإن زمن الإنتاج هو على الدوام الزمن الذي ينتج خلاله رأس المال القيم الاستعمالية وينتهي قيمته ذاتياً، أي يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي، رغم أن زمن العمل يتضمن زمناً يكون خلاله رأس المال إما مستتراً أو ينتج منتجات من دون إنماء قيمته ذاتياً.

في مجال التداول، يحيا رأس المال في شكل رأسمال سلبي ورأسمال نقدي. وتآلف عمليتا تداوله من تحوُّله من الشكل السلبي إلى شكل نقدي ومن الشكل النقدي إلى شكل سلبي. وواقع أن تحوُّل السلعة إلى نقد، هنا، هو في الوقت نفسه تحقيق لفائض القيمة الذي تحتويه السلعة، وأن تحوُّل النقد إلى سلعة هو في الوقت نفسه تحويل أو إعادة تحويل القيمة - رأسمال إلى شكل عناصر إنتاجها، إن هذا الواقع لا يغير بالمرّة من حقيقة أن هاتين العمليتين، بوصفهما عمليتي تداول، هما عمليتا استحالات بسيطة للسلع.

إن زمن التداول وزمن الإنتاج يلغيان بعضهما بعضاً على نحو متبادل. فخلال زمن التداول لا يقوم رأس المال بوظائف رأسمال إنتاجي، ولذلك فإنه لا ينتج سلعة ولا فائض قيمة. ولو درسنا الدورة في أبسط أشكالها، حينما تنتقل القيمة - رأسمال بمجملها كل مرة، دفعة واحدة، من طور إلى آخر، لاتضح بجلاء أن عملية الإنتاج وبالتالي، طبعاً إنماء قيمة رأس المال تتوقف ما دام زمن التداول مستمراً، وأن تكرار عملية الإنتاج سيمضي بوتيرة أسرع أو أبطأ تبعاً لطول زمن التداول. وبالعكس، إذا اجتازت مختلف أجزاء رأس المال الدورة بصورة متعاقبة، بحيث أن دورة مجمل القيمة - رأسمال تتم على نحو متعاقب في دورات مختلف الأجزاء المكوّنة لها، فمن الجلي أنه كلما طال زمن مكوّن الأجزاء المكوّنة للقيمة-رأسمال دوماً في مجال التداول، صُتِرَ جزؤها الناشط دوماً في مجال الإنتاج. وإنّ تمديد وتقلّص زمن التداول يفعل إذن فعل قيد سلبي على تقلّص وتمديد زمن الإنتاج، أو على مدى نشاط رأسمال ذي حجم معين كرأسمال إنتاجي. وكلما غدت استحالات تداول رأسمال معين مثاليةً صرفاً، أي كلما غدا زمن

[128] التداول مساوياً للصففر، أو قريباً من الصففر، كان نشاط رأس المال في أداء وظيفته أسرع، وإنتاجيته أعظم والإنماء الذاتي أكبر. فمثلاً لو أن رأسمالياً عمل حسب الطلب بحيث يُدفع له الثمن عند تسليم المنتج، وإذا جرى الدفع بوسائل إنتاجه هو، فإن زمن التداول يقترب من الصففر.

وعليه، يحدّ زمن تداول رأس المال، بوجه عام، من زمن إنتاجه ويحدّ بالتالي من عملية إنماء قيمته. وهو يحدّ من هذه العملية بمقدار يتناسب وأمدّه بالذات. وقد يتّسع هذا الأمد أو يتقلص بدرجات بالغة التفاوت، ويمكن له بالتالي أن يحدّ من زمن إنتاج رأس المال بدرجات بالغة التفاوت. بيد أن الاقتصاد السياسي لا يرى إلّا المظهر، ونعني بالتحديد تأثير زمن التداول على عملية إنماء قيمة رأس المال بوجه عام. وهو يأخذ هذا الأثر السلبي مأخذ أثر إيجابي، لأن نتائجه إيجابية. ويزداد تشبهاً بهذا المظهر ما دام هذا الأخير يبدو وكأنه يقدم البرهان على أن رأس المال يمتلك منبعاً صوفياً [غامضاً] لإنماء القيمة ذاتياً، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج التي يقوم بها وبالتالي بصورة مستقلة عن استغلال العمل، وعلى أن هذا المنبع مائل في مجال التداول. وسنرى لاحقاً أن الاقتصاد السياسي العلمي نفسه قد انخدع بمظهر الأشياء هذا. وتعزز بعض الظواهر، كما سيتضح، هذا المظهر، ومنها: (1) الطريقة الرأسمالية في حساب الربح، التي يبدو فيها السبب السلبي كسبب إيجابي، نظراً لأن رؤوس الأموال التي تعمل في ميادين استثمار مختلفة حيث لا يختلف إلّا زمن التداول، نجد أن زمن التداول الأطول يسبّب زيادة في الأسعار، وبوجيز القول يعمل كواحد من أسباب مساواة الأرباح. (2) لا يؤلف زمن التداول إلّا لحظة من زمن الدوران؛ غير أن هذا الأخير يتضمن زمن الإنتاج أو زمن تجديد الإنتاج. إن ما يرجع حقاً إلى هذا الأخير يبدو وكأنه يرجع إلى زمن التداول. (3) إن تحويل السلع إلى رأسمال متغير (أجور) مرهون بتحوّلها السابق إلى نقد. وفي حالة تراكم رأس المال، يجري إذن تحويل السلع إلى رأسمال متغير إضافي في مجال التداول، أو خلال زمن التداول. وعليه يظهر التراكم المتحقق على هذا النحو وكأنه يتم بفضل هذا الأخير.

يمرّ رأس المال، في مجال التداول، بطورين متضادين هما (س - ن)، و (ن - س)، سواء بهذا التسلسل أو ذاك. لذا فإن زمن تداول رأس المال ينقسم بالمثل إلى جزئين، وهما: الزمن اللازم لتحوّله من سلعة إلى نقد، والزمن اللازم لتحوّله من نقد إلى سلعة.

ولقد سبق أن عرفنا من تحليل التداول البسيط للسلع (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) أن (س - ن)، أي البيع، هو القسم الأصعب من استحالة السلعة، وأن ذلك يستغرق في الظروف الاعتيادية الشطر الأعظم من زمن التداول. في النقد تجسد القيمة نفسها في شكل قابل للتحوّل دوماً إلى أي شكل آخر. أما في شكل سلعة، فيتوجب على القيمة أن تتحوّل إلى نقد قبل أن تستطيع إتخاذ الشكل القابل للتبادل [129] المباشر، والمستعد بالتالي دوماً للنشاط. إن الطور (ن - س)، في مجرى عملية تداول رأس المال، ينطوي على تحوّل رأس المال النقدي إلى سلع تؤلف عناصر محدّدة من رأس المال الإنتاجي في مشروع معين. ولكن قد لا تكون وسائل الإنتاج متوافرة في السوق، بل يجب إنتاجها أولاً، أو يتوجب إيصالها من أسواق نائية، أو أن قصوراً أصاب عرضها المعتاد، أو أن تغيراً طرأ على أسعارها إلخ، إلخ، وباختصار ثمة طائفة من الظروف لا يمكن تشخيصها في التغيّر البسيط للشكل (ن - س)، ولكنها تقتضي الآن قدراً أكبر أو أقل من الزمن لإتمام هذا الجزء من طور التداول. وكما أن (س - ن) و (ن - س) تنفصلان عن بعضهما من حيث الزمان فإنهما تستطيعان أن تنفصلا من حيث المكان أيضاً، فسوق الشراء قد يقع في غير مكان سوق البيع. وبالنسبة للمصانع مثلاً يكون البائع والشاري شخصين مختلفين تماماً في أغلب الأحوال. فالتداول، شأن الإنتاج نفسه، شرط ضروري للإنتاج السلعي، بحيث أن الوسطاء المنفذين للتداول ضروريون ضرورة الوسطاء المنفذين للإنتاج. إن عملية تجديد الإنتاج تتضمن وظيفتي رأس المال كليهما، وبالتالي تتضمن أيضاً ضرورة وجود ممثلين لهاتين الوظيفتين إما في شخص الرأسمالي نفسه أو العمال المأجورين، أي وسطائه المنفذين. لكن ذلك ليس البتة أساساً للخلط بين الوسطاء المنفذين للتداول والوسطاء المنفذين للإنتاج، كما أنه ليس أساساً للخلط بين وظائف رأس المال السلعي ورأس المال النقدي وبين وظائف رأس المال الإنتاجي. فالوسطاء المتفدون للتداول ينبغي أن يُدفع لهم من جانب الوسطاء المنفذين للإنتاج. ولكن إذا كان الرأسماليون، الذين يبيعون ويشترون من بعضهم بعضاً، لا يخلقون بهذه الأفعال أية منتجات ولا أية قيمة، فإن هذا الوضع لن يتغير فيما لو استطاعوا أو اضطروا بسبب سعة مشاريعهم، إلى إسناد وظيفتي الشراء والبيع إلى آخرين غيرهم. وفي بعض المشاريع تُدفع للبائعين والشارين نسب مئوية من الأرباح. والجملة القائلة بأن هؤلاء يُدفع لهم من جيب المستهلكين لا تفسّر شيئاً. فليس بوسع المستهلكين

أن يدفعوا إلا إذا كانوا ينتجون، كوسطاء منفذين للإنتاج، مُعادلاً في شكل سلع، أو يستحوذون على مُعادِل كهذا بحصولهم عليه من الوسطاء المنفذين للإنتاج بموجب حق قانوني معين (كشركاء Associés لهم والخب) أو لقاء خدمات شخصية.

وثمة تمايز بين (س - ن) و (ن - س) لا علاقة له بالاختلاف بين شكل السلعة وشكل النقد بل ينبع من الطابع الرأسمالي للإنتاج. فإن كلاً من (س - ن) و (ن - س) هي في ذاتها ولذاتها محض تحويل لقيمة معينة من شكل إلى شكل آخر. بيد أن (س - ن) تولف في الوقت نفسه تحقيقاً لفائض القيمة الذي تحتويه (س). أما (ن - س) فليس كذلك. لذا فإن البيع أكثر أهمية من الشراء. إن (ن - س) يمثل في الظروف الاعتيادية فعلاً ضرورياً لإنماء القيمة المعبر عنه في (ن)، ولكنه ليس فعل تحقيق لفائض القيمة، بل بداية تستهل إنتاجه وليس فعلاً ختامياً بالنسبة لهذا الإنتاج. [130]

إن شكل وجود السلع ذاته، أي وجودها كقيم استعمالية، يفرض حدوداً معينة على تداول رأس المال السلعي (س - ن). فالقيم الاستعمالية، بطبيعتها، قابلة للزوال. لذا ما لم تُستهلك إنتاجياً أو فردياً خلال فترة محددة من الزمن، تبعاً لخواصها، أو بتعبير آخر ما لم يتم بيعها خلال فترة معينة، فإنها تفسد وتفقد مع قيمتها الاستعمالية خاصية كونها حاملات للقيمة التبادلية. فيضبح ما تحتويه من قيمة - رأسمال، وبالتالي ما قد انضم إليها من فائض قيمة. إن القيم الاستعمالية لا تظل حاملات للقيمة - رأسمال الباقية دائماً والتي تنمو ذاتياً إلا بقدر ما يجري تجديدها وتجديد إنتاجها، والاستعاضة عنها بقيم استعمالية جديدة من النوع نفسه أو من نوع آخر. ولكن بيع القيم الاستعمالية في شكل سلع جاهزة، وبالتالي دخولها إلى حيز الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي عبر هذا البيع، هو الشرط المتجدد أبداً لتجديد إنتاجها. فينبغي عليها أن تخلع شكلها الاستعمالي القديم خلال فترة زمنية محددة لكيما تواصل وجودها في شكل جديد. ولا تصون القيمة التبادلية ذاتها إلا عن طريق هذا التجديد الدائم لجسدها السلعي. فالقيم الاستعمالية لمختلف السلع تفسد بسرعة أو ببطء، لذا فإن الفترة الفاصلة بين إنتاجها واستهلاكها قد تطول أو تقصر تبعاً لذلك؛ من هنا يمكن لها أن تبقى في طور التداول (س - ن) لفترة تقصر أو تطول في شكل رأسمال سلعي من دون أن تفسد، وتستطيع أن تصمد في التداول كسلع لفترة تقصر أو تطول. إن حدود زمن تداول رأس المال السلعي المرهون بفساد جسد السلعة نفسه هي الحدود المطلقة لهذا الجزء من زمن التداول، أو الحدود المطلقة لزمن التداول الذي يمكن أن يستغرقه رأس المال السلعي بما هو رأسمال سلعي. وكلما كانت السلعة أسرع فساداً، وجب استهلاكها وبالتالي بيعها سريعاً عقب إنتاجها، وقُصُرَت

المسافة التي تستطيع الابتعاد فيها عن موضع إنتاجها، وضاق بالتالي الحيز المكاني لتداولها وازداد الطابع المحلي لسوق تصريفها. ولهذا السبب كلما كانت السلعة أسرع فساداً واشتد ما تفرضه خواصها المادية من قيود مطلقة تحدّ من زمن تداولها كسلعة، قلّ صلاحها لأن تكون موضوعاً للإنتاج الرأسمالي. ولا يمكن لهذا الأخير أن يتعاطى بمثل هذه السلع إلّا في الأماكن المكتظة بالسكان، أو بمقدار ما تقلص المسافات بفضل تطور وسائل النقل. بيد أن تركّز إنتاج سلعة ما في أيدي القلة في منطقة مكتظة بالسكان، يمكن أن يخلق سوقاً كبيرة نسبياً لأجل سلع مثل منتجات المصانع الكبيرة للجمعة والألبان، إلخ.

الفصل السادس

تكاليف التداول

I - التكاليف الخالصة للتداول

1) زمن الشراء والبيع

إن تحولات شكل رأس المال من سلعة إلى نقد ومن نقد إلى سلعة، هي في الوقت نفسه صفقات تجارية يبرمها الرأسمالي، أفعال شراء وبيع. وإن الزمن الذي تتحقق به تحولات شكل رأس المال هذه يؤلف، من الوجهة الذاتية، من وجهة نظر الرأسمالي، زمن الشراء والبيع، إنه الزمن الذي يؤدي خلاله وظائفه كشارٍ وبائع في السوق. ويؤلف زمن تداول رأس المال جزءاً ضرورياً من زمن تجديد إنتاجه، كذلك يؤلف الزمن الذي يقوم به الرأسمالي خلاله بالشراء والبيع ويجوس السوق، جزءاً ضرورياً من زمن قيامه بوظيفته كرأسمالي، أي كرأسمال في إهاب شخص. فهو يؤلف جزءاً من وقت أعماله.

[وبما أننا قد افترضنا بأن السلع تُشترى وتُباع بموجب قيمها، فما هذان الحدثان سوى تحويل لقيمة واحدة من شكل إلى شكل آخر، من الشكل السلعي إلى شكل نقدي ومن الشكل النقدي إلى شكل سلعي - سوى تغيير في الحالة. فعند بيع السلع بموجب قيمها يظل مقدار القيمة المائل بين يدي الشاري أو البائع كليهما من دون تغيير؛ فكل ما تغير هو شكل وجود القيمة. وعليه، إذا ما بيعت السلع ليس حسب قيمها، فإن مقدار القيم المحولة يبقى ثابتاً؛ فما هو موجب على هذا الطرف هو سالب على الطرف الآخر.

غير أن الاستحالتين (س - ن) و (ن - س) هما صفتان تجاريتان مبرمتان بين شار وبائع، وهذان يحتاجان إلى فترة من الزمن للتوصل إلى اتفاق، خصوصاً وأن صراعاً يندلع هنا حيث يحاول كل طرف أن يبرز الآخر، فهنا يتقابل رجلا أعمال، وحين يتلاقى إغريقيان تنشأ الحرب (when Greek meets Greek then comes the tug of war) (*)

[132] إن إحداث تغيير في الحالة يكلف وقتاً وقوة عمل، لا بهدف خلق قيمة، بل لتحقيق تحويل القيمة من شكل إلى آخر. ولا يغير من الأمر شيئاً المسعى المتبادل لامتلاك كمية فائضة من القيمة. فهذا العمل، الذي يزداد بفعل النوايا الشريرة عند الطرفين، لا يخلق أيما قيمة، مثلما أن العمل المبذول في المرافعات القضائية لا يزيد في قيمة الشيء المتنازع عليه. ودور هذا العمل الذي يؤلف لحظة ضرورية في عملية الإنتاج الرأسمالية بصفتها الكلية، أي عندما تتضمن عملية الإنتاج الرأسمالية التداول أيضاً، أو عندما تكون هذه العملية مضمنة في التداول - إن دور هذا العمل شبيه مثلاً بدور العمل المبذول لإحراق مادة معينة تستخدم لتوليد الحرارة. فعمل الاحراق لا يولد أية حرارة، رغم أنه لحظة ضرورية في عملية الاحتراق. فلكي يُستهلك الفحم كوقود، مثلاً، يتعين عليّ أن أجعله يتحد مع الأوكسجين، ولتحقيق ذلك ينبغي أن أحوله من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية (لأن غاز ثاني أوكسيد الكربون، أي ناتج عملية الاحتراق، هو الفحم في حالة غازية)، وعلى هذا ينبغي أن أغير الشكل الفيزيائي لوجوده أو حالته الفيزيائية. إن فصل جزيئات الكربون المتحدة في جسم صلد، وانشطار الجزيئات إلى ذراتها المنفصلة، ينبغي أن يسبقا تكوين مركّب جديد. وهذا يقتضي اتفاق شيء من الطاقة لا يتحوّل إلى كمية إضافية من الحرارة بل يُطرح منها. لذا فإن لم يكن مالكو السلع رأسماليين بل مُنتجين مباشرين مستقلين، فإن الزمن اللازم للبيع والشراء يُطرح من وقت عملهم، ولهذا السبب كانوا يسعون دوماً إلى إرجاء مثل هذه الصفقات (في العصور القديمة والوسطى) إلى أيام الأعياد.

(*) عبارة مأخوذة من تراجيديا الكاتب المسرحي الإنكليزي في القرن السابع عشر نتانائيل لي، ملكثان متعديتان، في: الأعمال الدرامية الكاملة، لندن، المجلد الثالث، 1734، ص 266. [ن. برلين].

(Nathanael Lee, *Rival Queens*, In: *The dramatic works*, V. 3, London, 1734, p. 266).

وبالطبع فإن الأبعاد التي يتخذها تبادل السلع في أيدي الرأسماليين لا تستطيع أن تحوّل هذا العمل، الذي لا يخلق أية قيمة بل يؤلف محض واسطة لتغيير شكل القيمة، إلى عمل خالق للقيمة. وبالمثل لا يمكن أن تتحقق معجزة مثل هذا التحوّل للعمل كذلك بأن يُكلّف آخرون بالقيام به، أي بأن يجعل الرأسماليون الصناعيون «عمل الاحراق» هذا شغلاً يختص به طرف ثالث من أشخاص يستأجرونهم بدلاً من أن ينجزوه بأنفسهم. فالأطراف الثلاثة هذه لن تضع بالطبع قوة عملها تحت تصرف الرأسماليين حياً بسواد عيونهم (beaux yeux). وعلى كل حال لا يهتم محصّل الربح عن مالك عقارات أو ساع لمصرف، أن عملهما هو الآخر لا يضيف مثقال ذرة إلى قيمة أي من الربح أو سبائك الذهب المنقولة أكياساً إلى مصرف آخر⁽¹⁰⁾

[133] ويصبح الشراء والبيع وظيفة رئيسية بالنسبة للرأسمالي الذي يجعل آخرين يعملون من أجله. وبما أنه يمتلك منتج الكثيرين على نطاق اجتماعي واسع، فإن عليه أن يبيع هذا المنتج على النطاق نفسه، وأن يحوّل النقد من جديد إلى عناصر إنتاج. وكما هو الحال من قبل، لا يخلق زمن الشراء ولا زمن البيع أيما قيمة. وإن ما يولّد وهم خلق القيمة هنا هو قيام رأسمال التاجر بوظيفته. ولكن حتى بدون الدخول في دراسة هذه المسألة بتفصيل أكبر، فمن الواضح عند هذا الحدّ أنه، إذا كانت وظيفة ما، رغم أنها في ذاتها ولذاتها غير مُنتجة، ولكنها مع ذلك لحظة ضرورية لتجديد الإنتاج، تتحوّل، عبر تقسيم العمل، من وظيفة ثانوية تمارسها كثرة إلى وظيفة محددة تمارسها قلة، إلى عمل خاص يمارسه هؤلاء، فإن ذلك لن يغير من طابع الوظائف ذاته. إذ يمكن لتاجر واحد (ولا يُعدّ التاجر هنا أكثر من وسيط منفذ لتحويل شكل السلع، أي محض شارٍ وبائع) أن يقلص، بعملياته، زمن الشراء والبيع بالنسبة للكثير من المُنتجين. ويمكن أن يُعتبر في مثل هذه الحالة بمثابة آلة تختزل الإنفاق عديم الفائدة من الطاقة أو تساعد على توفير في زمن الإنتاج⁽¹¹⁾

(10) هذا النص المحاط بقوسين مربعين [] منقول عن ملحوظة أوردها ماركس في نهاية المخطوطة

(11) «ينبغي اعتبار تكاليف التجارة، على ضرورتها، إنفاقاً خاسراً» (كيني، تحليل الجدول الاقتصادي، في: الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الأول، باريس، 1846، ص 71. *Quesnay, Analyse du* - واستناداً إلى *Tableau Économique, in Daire, Physiocrates, 1ère partie, Paris, 1846, p. 71.* كيني فإن «الربح» الذي يتولّد عن المنافسة بين التجار، وذلك بمقدار ما ترغمهم هذه على

وابتغاء تبسيط الأمور (نظراً لأننا لن ندرس التاجر كراسمالي ولن ندرس رأسمال التاجر إلّا فيما بعد) فإننا نفترض أن الوسيط المنفذ للشراء والبيع هذا هو رجل يبيع عمله. فهو يُنفق قوة عمله ووقت عمله لتحقيق عمليتي (س - ن) و (ن - س). وعليه فهو يكسب عيشه بهذه الطريقة، مثلما يكسب آخر العيش بغزل الخيوط أو صنع أقراص دواء. [134] إنه يؤدي وظيفة ضرورية، لأن عملية تجديد الإنتاج ذاتها تتضمن وظائف غير مُنتجة أيضاً. ويعمل مثلما يعمل غيره، ولكن مضمون عمله لا يخلق قيمة ولا منتجاً. فهو نفسه جزء من نفقات الإنتاج غير المُنتجة (faux frais). ولا يكمن نفعه في تحويله لوظيفة غير مُنتجة إلى وظيفة مُنتجة، أو في تحويله لعمل غير مُنتج إلى عمل مُنتج. إنها لمعجزة حقاً لو تحقق هذا التحول بمجرد نقل الوظيفة من شخص إلى آخر. إن نفعه يكمن، بالأحرى، في أن جزءاً أصغر بكثير من قوة عمل المجتمع ووقت عمل المجتمع بات الآن، بفضل نشاطه، مقيداً بهذه الوظيفة غير المُنتجة. بل ثمة مزيد. لنفترض أنه محض عامل مأجور، حتى وإن كان من الأعلى أجراً. ومهما تكن أجوره، فإنه يعمل، بصفته عاملاً مأجوراً، في جزء من وقته مقابل لا شيء. فقد يتلقى يومياً قيمة منتج يخلقه خلال 8 ساعات عمل، بينما يعمل مدة 10 ساعات. إن ساعتَي العمل الفائض التي يؤديها لا تُنتجان أيما قيمة شأن الساعات الثماني من العمل الضروري، رغم أن جزءاً من المنتج الاجتماعي يُنقل إليه من جزاء هذا العمل الضروري. فأولاً، إذا ما

= «الإكتفاء بمكافأة أو مكسب أقل... هو، بدقيق العبارة، ليس سوى تقليل الخسارة بالنسبة للبائع الأصلي والشاري المستهلك. إلّا أن تقليل الخسائر ليس منتجاً حقيقياً أو زيادة في الثروة من خلال التجارة التي تعتبر في ذاتها ولذاتها مجرد تبادل، سواء نظرنا إليها بمعزل عن تكاليف النقل، أم نظرنا إليها مع تكاليف النقل هذه» (ص 145 - 146). «إن تكاليف التجارة إنما يتحملها دوماً باعة المتوجات، الذين يمكن لهم أن يتلقوا الأسعار الكاملة التي يدفعها الشارون، لو لم تكن هناك نفقات وساطة» (ص 163). إن ملاك الأرض (propriétaires) والمُنتجين (producteurs) هم «دافعو أجور» (salarisants)، والتجار هم «قابضو أجور» (salarisés)، أي مأجورون. (كيني، حوارات حول التجارة وأعمال الحرفيين، طبعة دير، الفيزيوقراطيون، الجزء الأول، باريس، 1846، ص 164. *Quesnay, Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, in Daire, *Physiocrates*, 1^{ère} partie, Paris, 1846, p. 164). (*)»

[(*)] ورد في الطبعتين الأولى والثانية عنوان الكتاب أعلاه بالصيغة التالية: قضايا اقتصادية *Problèmes économiques*. ن. برلين.]

نظرنا إلى ذلك، كما من قبل، من وجهة نظر المجتمع، فإن قوة العمل لا تُستهلك خلال الساعات العشر كلها إلّا في وظيفة التداول. ولا تستخدم قوة العمل لأي شيء آخر، بما في ذلك أداء عمل مُنتج. غير أن المجتمع، ثانياً، لا يدفع شيئاً لقاء تبنك الساعتين من العمل الفائض، رغم أن الشخص الذي يؤدي هذا العمل قد أنفقهما. وبحكم ذلك لا يملك المجتمع متوجاً إضافياً أو قيمة إضافية. غير أن تكاليف التداول، التي يمثلها هذا الشخص، تُختزل بمقدار الخمس، تُختزل من 10 إلى 8 ساعات. ولا يدفع المجتمع أي مُعادِل لقاء خمس زمن التداول الفعلي، الذي يضطلع هو بدور وسيطه المنفذ. ولكن إذا كان الرأسمالي هو الذي يستخدم هؤلاء الوسطاء المنفذين، فإن عدم دفع أجور هاتين الساعتين يختزل تكاليف تداول رأسماله هو، هذه التكاليف التي تُقتطع من عوائده. وهذا مكسب إيجابي بالنسبة للرأسمالي لأن الحدود السلبية المقيدة لنمو قيمة رأسماله تتقلص. وطالما ظل صغار مُنتجي السلع المستقلون يُنفقون جزءاً من وقتهم الخاص على الشراء والبيع، فإن هذا الوقت لا يمثل غير إنفاق للوقت خلال الانقطاعات في نشاطهم الإنتاجي، أو خسارة من وقت الإنتاج.

ويؤلف الوقت المنفق على الشراء والبيع، في الأحوال كلها، تكاليف التداول التي لا تضيف للقيم المحوِّلة شيئاً. إنها التكاليف اللازمة لتحويل القيم من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وبمقدار ما يظهر مُنتج السلع الرأسمالي كوسيط منفذ للتداول، فإنه لا يختلف عن المُنتج المباشر للسلع إلّا في كونه يشتري ويبيع على نطاق أوسع، وإن وظيفته كوسيط منفذ للتداول تكتسي، لذلك، مدى أعظم. وإذا كان نطاق أعماله يرغبه على أو يمكّنه [135] من شراء (استخدام) وسطاء منفذين للتداول خاصين كعمال مأجورين، فإن ذلك لن يغيّر في جوهر الأمر شيئاً. فلا بدّ من إنفاق قدر معين من قوة العمل ووقت العمل في عملية التداول (بمقدار ما تقتصر على تغيير محض في الشكل). بيد أن هذا الإنفاق يبدو الآن استثماراً للمزيد من رأس المال؛ فجزء من رأس المال المتغير ينبغي أن يُنفق لاقتناء قوى العمل هذه التي تعمل في التداول فقط. ولا يخلق مثل هذا التسليف لرأس المال متوجاً ولا قيمة. ولكنه يقلص بنفس النسبة (pro tanto) النطاق الذي يعمل فيه رأس المال المُسلّف على نحو إنتاجي. وشبه الأمر كما لو أن جزءاً من المنتج قد تحوّل إلى آلة تقوم ببيع وشراء بقية المنتج. إن هذه الآلة تمثل اقتطاعاً من المنتج. ولا تسهم في عملية الإنتاج، رغم أنها قد تقلل إنفاق قوة العمل، إلخ، في ميدان التداول. فهي تشكّل محض جزء من تكاليف التداول.

(2) مسك الدفاتر

إلى جانب إنفاق الوقت على الشراء والبيع، يُنفق وقت العمل أيضاً في مسك الدفاتر الذي يقتضي، بالإضافة إلى ذلك، إنفاق العمل المتشبيء (مثل أقلام الكتابة، الحبر، الورق، المناضد وإلخ) أي أنه يقتضي تكاليف المكتب. لذا تُنفق في أداء هذه الوظيفة قوة عمل من جهة ووسائل عمل من جهة ثانية. والحال هنا، بهذا الخصوص، شأن الحال تماماً مع الوقت المنفق على الشراء والبيع.

إن رأس المال بوصفه وحدة داخل دوراته، بوصفه قيمة في حالة صيرورة، سواء في مجال الإنتاج أم في طَوَرَي مجال التداول، إن رأس المال بوصفه هذه الوحدة لا يوجد إلّا مثالياً في صورة نقد حسابي، قبل كل شيء في ذهن مُنتج السلع، أو ذهن المُنتج الرأسمالي للسلع. ويجري تسجيل وضبط هذه الحركة عبر مسك الدفاتر، الذي يتضمن أيضاً تحديد أو حساب أسعار السلع (حساب الأسعار). إن حركة الإنتاج، وبخاصة عملية إنماء القيمة - حيث لا تبرز السلع إلّا باعتبارها حاملات للقيمة باعتبارها أسماء لأشياء يتثبت وجودها المثالي كقيم في صورة نقد حسابي - تتلقى انعكاساً رمزياً في الخيال. وما دام المُنتج المفرد للسلع لا يمسك الدفاتر إلّا في مخيلته (كالفلاح مثلاً؛ إذ لم يظهر المزارع الذي يمسك الدفاتر فعلاً إلّا بظهور الزراعة الرأسمالية) ولا يسجل حساب مصاريفه وإيراداته وآجال تسديد مدفوعاته، إلخ، إلّا بصورة عابرة، في أوقات فراغه، إلخ، فمن الواضح تماماً أن وظيفته هو ووسائل العمل التي يستهلكها في أداء هذه الوظيفة، كالورق وما إلى ذلك، تمثل إنفاقاً إضافياً لوقت العمل ووسائل العمل، وهو إنفاق ضروري إلّا أنه يمثل اقتطاعاً من الوقت الذي يمكن بذله للإنتاج ومن وسائل العمل التي تؤدي وظيفتها في عملية الإنتاج الفعلية وتشارك في خلق المنتج والقيمة⁽¹²⁾

(12) في القرون الوسطى، لا نجد مسك الدفاتر الزراعية إلّا في الأديرة. ولكننا سبق أن رأينا [رأس المال]، المجلد الأول، ص 343، [الطبعة الألمانية ص 378، الطبعة العربية، ص 450-451] أن تعيين محاسب يتولى الحساب في الإنتاج الزراعي يرجع إلى عهد الجماعات المشاعية الهندية البدائية الغابرة. فمسك الدفاتر هناك قد أسند، كوظيفة مستقلة خاصة، بموظف في المشاعة. وهذا التقسيم للعمل يوفر الوقت والجهد والنفقات، بيد أن الإنتاج ومسك الدفاتر عن سير الإنتاج يظلان شيئين متميزين شأنهما في ذلك شأن تمايز تحميل سفينة عن تحرير أوراق الشحن. ففي شخص المحاسب يُصرف قسم من قوة عمل المشاعة عن الإنتاج، ويجري التعويض عن كلفة هذه الوظيفة، لا بعمل المحاسب ذاته، بل بجزء يقتطع من منتج المشاعة. وما يصح على محاسب

ولا تتغير طبيعة هذه الوظيفة بسبب الأبعاد التي تكتسبها بفعل تركزها بين يدي مُنتج السلع الرأسمالي وتحولها من وظيفة لعديد من صغار مُنتجي السلع إلى وظيفة خاصة برأسمالي واحد، وظيفة في إطار عملية إنتاج واسعة النطاق؛ كما لا تتغير طبيعة هذه الوظيفة بفعل انفصالها عن تلك الوظائف الإنتاجية التي كانت تشكل ملحقاتها، ولا بفعل تحولها إلى وظيفة مستقلة تُسند حصراً إلى وسطاء منفذين خواص.

إن تقسيم العمل، وجعل وظيفة معينة مستقلة، لا يجعلان هذه الوظيفة خالقة للمنتج والقيمة ما لم تكن هي في ذاتها كذلك، أي ما لم تكن كذلك قبل أن تغدو مستقلة. ولو استثمر أحد الرأسماليين رأسماله لأول مرة، فإن عليه أن يستثمر جزءاً منه في استئجار محاسب، إلخ، وفي شراء وسائل المحاسبة. أما إذا كان رأسماله قيد العمل بالأصل، أي منخرطاً في عملية تجديد إنتاجه الدائمة، فإن عليه أن يحول جزءاً من منتوجه السلعي إلى نقد ويُنفق هذا الجزء على محاسب ومستخدمين كتبة، وما إلى ذلك. إن هذا الجزء من رأسماله يخرج من عملية الإنتاج، وينضم إلى تكاليف التداول التي تُقتطع من المردود الإجمالي. (ويجب قول الشيء ذاته عن قوة العمل نفسها التي تُستخدم حصراً لأداء هذه الوظيفة).

يبد أن هناك فارقاً معيناً بين التكاليف الناجمة عن مسك الدفاتر أو الإنفاق غير المُنتج لوقت العمل من جهة، وتكاليف وقت البيع والشراء الصرف، من جهة ثانية. فهذه الأخيرة لا تنشأ إلا عن الشكل الاجتماعي المعين لعملية الإنتاج، عن واقع أنها عملية [137] إنتاج سلع. وإن مسك الدفاتر، بوصفه رقابة على هذه العملية وتلخيص مثالي لها، يزداد ضرورة كلما تعاضم النطاق الاجتماعي الذي تكتسبه عملية الإنتاج وفقدت طابعها الفردي الصرف؛ ولذا فإن ضرورة مسك الدفاتر في الإنتاج الرأسمالي تفوق ضرورته في الإنتاج الحرفي والفلاحي المبعثر، وضرورته في الإنتاج الجماعي تفوق ضرورته في الإنتاج الرأسمالي. بيد أن تكاليف مسك الدفاتر تنخفض بتركيز الإنتاج وتنخفض بدرجة أكبر أيضاً مع تزايد الطابع الاجتماعي للمحاسبة.

ونحن معنيون هنا فقط بالطابع العام لتكاليف التداول التي لا تنجم إلا عن الاستحداث في الشكل. وليس ثمة ما يدعو هنا لبحث جميع الأشكال التفصيلية لهذه التكاليف. أما كيف يمكن لأشكال التكاليف هذه التي تقع ضمن تحول الأشكال

= المشاعة الهندية يصح، بعد إجراء التعديلات الضرورية (mutatis mutandis) على المحاسب الذي يعمل للرأسمالي. (من المخطوطة II).

المحضر، وتنبع بالتالي من الشكل الاجتماعي المعين لعملية الإنتاج، كيف يمكن لهذه الأشكال التي لا تؤلف بالنسبة لمنتج السلع الفردي سوى لحظات عابرة، لا يكاد يستطيع ملاحظتها، أن تمضي بجانب وظائفه الإنتاجية أو تتشابك معها؛ أما كيف يمكن لهذه الأشكال أن تُذهل المرء عندما تظهر بوصفها تكاليف ضخمة للتداول فذلك ما يتضح من مجرد عملية استلام النقود ودفعها حالما تستقل هذه العملية بذاتها وتتركز على نطاق واسع بوصفها وظيفة مقصورة على المصارف، إلخ، أو على الصراف في مشروع منفرد. ولكن ما ينبغي إبقاؤه في الذهن هو أن طابع تكاليف التداول هذه لا يتغير بتغير صورتها.

(3) النقد

إن المنتج يظل دوماً صورة مادية للثروة، قيمة استعمالية مخصصة للاستهلاك الفردي أو الاستهلاك الإنتاجي، سيان إن جرى إنتاجه ليكون سلعة أم غير سلعة. وقيمتها كسلعة إنما تجد التعبير المثالي عنها في السعر، وهذا السعر لا يغير شيئاً من شكله الاستعمالي الفعلي. ولكن واقع أن سلعةً محددة، مثل الذهب والفضة، تقوم بوظيفة نقد، وتمكث بوصفها هذا في عملية التداول حصراً (وبوصفها كنزاً، أو رصيذاً احتياطياً، إلخ، تظل أيضاً في ميدان التداول وإن يكن بصورة مستترة) - إن هذا الواقع محض نتيجة لشكل اجتماعي معين من عملية الإنتاج، لعملية إنتاج السلع بالذات. وبما أن السلعة تصبح على أساس الإنتاج الرأسمالي الشكل العام الذي يتلبسه المنتج؛ وبما أن الشرط الأعظم من كتلة المنتج يُنتج بمثابة سلعة وينبغي لذلك أن يتلبس شكل النقد، وبما أن كتلة السلع، أي ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يقوم بوظيفة سلعية، تنمو باطراد، فإن كمية الذهب والفضة اللذين يؤديان وظيفة وسيلة للتداول، ووسيلة للدفع، وورصيد احتياطي، إلخ، تزداد هي الأخرى. إن تينك السلعتين اللتين تضطلعان بوظيفة النقد لا تدخلان في الاستهلاك الفردي ولا في الاستهلاك الإنتاجي. فهما تمثلان العمل الاجتماعي وقد تثبت في شكل لا يخدم به إلا كآلة للتداول. وإلى جانب بقاء هذا الجزء من الثروة الاجتماعية في هذا الشكل غير المنتج، فإن اهتراء النقد يقتضي تعويضه باستمرار، أي تحويل المزيد من العمل الاجتماعي المائل في شكل منتج إلى كميات أكبر من الذهب والفضة. وتبلغ تكاليف التعويض هذه مقادير كبيرة لدى الأمم المتطورة رأسمالياً، نظراً لأن ذلك الجزء من الثروة، المقيّد في شكل نقد، كبير بوجه عام. إن الذهب والفضة، بوصفهما سلعتين نقديتين، يؤلفان بالنسبة للمجتمع تكاليف تداول لا تنجم سوى عن الشكل الاجتماعي للإنتاج، إنها نفقات غير مُنتجة (faux frais) للإنتاج

السلعي، التي تزداد بتطور هذا الإنتاج بوجه عام، وبخاصة الإنتاج الرأسمالي. وهذا جزء من الثروة الاجتماعية ينبغي التضحية به قرباناً لعملية التداول⁽¹³⁾

II - تكاليف الخزن

إن تكاليف التداول التي تنشأ عن مجرد تغيير شكل القيمة، عن التداول منظوراً إليه مثالياً، لا تدخل في قيمة السلع. وأجزاء رأس المال المنفقة على هذا النحو ليست سوى اقتطاعات من رأس المال المنفق إنفاقاً إنتاجياً، وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بالرأسمالي. أما تكاليف التداول التي سنتناولها الآن فهي ذات طبيعة مختلفة. فقد تنجم عن عمليات الإنتاج التي لا تستمر إلا في التداول، وعليه فإن التداول يُخفي طابعها الإنتاجي، لا أكثر. من جهة أخرى قد لا تزيد، من وجهة نظر المجتمع، عن محض تكاليف أو إنفاق غير مُنتج للعمل الحي أو العمل المتشبيء، ولكنها، لهذا السبب بالذات، قد تصبح مولدة للقيمة بالنسبة للرأسمالي الفردي، وقد تشكل علاوة تُضاف إلى سعر بيع سلعته. وهذا ينشأ أصلاً عن واقع أن هذه التكاليف تتباين بتباين ميادين الإنتاج، بل تتباين أحياناً بالنسبة لمختلف رؤوس الأموال الفردية الناشطة في الميدان الإنتاجي الواحد ذاته. وإذا تشكلت هذه التكاليف علاوة تُضاف إلى سعر السلعة فإنها تتوزع بما يتناسب ومقدار ما [139] يصيب منها كل رأسمالي على إنفراد. ولكن كل عمل يضيف قيمة يستطيع أيضاً أن يضيف فائض قيمة، بل إنه على أساس الإنتاج الرأسمالي يضيف فائض قيمة دوماً نظراً لأن القيمة التي يولدها هذا العمل تتوقف على مقدار العمل نفسه، أما فائض القيمة الذي يولده فيتوقف على مقدار ما يدفعه الرأسمالي لقاء هذا العمل. يترتب على ذلك أن التكاليف التي ترفع سعر السلعة من غير أن تضيف شيئاً إلى قيمتها الاستعمالية، وتشكل بالتالي نفقات إنتاج غير مُنتجة (faux frais) بالنسبة للمجتمع، قد تكون مصدر ثراء بالنسبة للرأسمالي الفردي. من جهة أخرى، فإن الطابع غير الإنتاجي لهذه التكاليف لا يزول، لأن العلاوة التي يضيفها إلى سعر السلع تقتصر على توزيع تكاليف التداول هذه

(13) «إن النقد المتداول في بلد من البلدان هو جزء معين من رأسمال ذلك البلد وقد سُحب كلياً من الإنتاج بغية تسهيل أو زيادة إنتاجية باقي رأس المال؛ إن مقداراً معيناً من الثروة ضروري، إذن، لجعل الذهب يضطلع بدور وسيلة للتداول، مثلما هو ضروري لصنع آلة بغية تسهيل إنتاج ما آخر» (إيكونوميست، Economist، المجلد الخامس، ص 520).

بالتساوي. فشركات التأمين، على سبيل المثال، توزع خسائر الرأسماليين الفرديين على عموم طبقة الرأسماليين. ولكن ذلك لا يمنع هذه الخسائر الموزعة بالتساوي من أن تظل خسائر بالنسبة لمجموع رأس المال الاجتماعي.

(1) تكوين الخزين بوجه عام

يؤلف المنتج في أثناء وجوده كرأسمال سلعي، أو في أثناء بقائه في السوق، أي طالما يوجد خلال الفترة الفاصلة بين عملية الإنتاج التي يخرج منها، وعملية الاستهلاك التي يدخل إليها، يؤلف المنتج في أثناء ذلك خزيناً سلعيّاً. وحين يكون رأس المال السلعي على هيئة سلعة في السوق وبالتالي في مظهر خزين، فإنه يبرز مرتين في كل دورة: مرة كمنتج سلعي لرأس المال ذاك قيد الحركة الذي نتفحص دورته؛ ومرة ثانية كمنتج سلعي لرأسمال آخر، كمنتج ينبغي أن يكون موجوداً في السوق لكي يُصار إلى شرائه وتحويله إلى رأسمال إنتاجي. ويمكن بالواقع ألا يتم إنتاج رأس المال السلعي الأخير هذا إلا حسب الطلب. في هذه الحالة يطرأ انقطاع لمدة يجري خلالها إنتاجه.

بيد أن مجرى عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج يقتضي أن تتوافر كتلة معينة من السلع (وسائل إنتاج) في السوق دوماً، وأن تؤلف بالتالي خزيناً. ويتضمن رأس المال الإنتاجي بالمثل شراء قوة العمل، وليس الشكل النقدي هنا إلا شكل قيمة وسائل العيش، التي ينبغي أن يجد العامل الجزء الأعظم منها في السوق. وسنبحث هذا الأمر لاحقاً في هذه الفقرة بتفصيل أكبر. بيد أن النقطة التالية واضحة عند هذا الحد. إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية القيمة - رأسمال قيد الحركة التي قد تحولت إلى منتج سلعي ويتعين الآن بيعها أي تحويلها مجدداً إلى نقد، والتي تقوم الآن إذن بوظيفة رأسمال سلعي في السوق، فإن هذه الحالة لرأس المال السلعي التي يؤلف فيها خزيناً إنما هي مكوث قسري في السوق

[140] ومناف للغرض. فكلما ازداد البيع سرعة زادت عملية تجديد الإنتاج إنسياباً. فالتلكؤ في تحويل الشكل (م - ن) يعيق تبادل المادة (الأبيض) الحقيقي الذي ينبغي أن يجري داخل دورة رأس المال، كما يعيق هذا الأخير في أداء وظيفته كرأسمال إنتاجي. ومن جهة أخرى فإن الحضور الدائم للسلعة في السوق، أي خزين سلعي، يظهر بالنسبة إلى (ن - م) شرطاً لا يمكن أن تجري بدونه عملية تجديد الإنتاج ولا استثمار رأسمال جديد أو إضافي.

إن بقاء رأس المال السلعي في السوق بهيئة خزين من السلع يتطلب مباني، ومتاجر، ومخازن ومستودعات للسلع، يتطلب، بتعبير آخر، إنفاق رأسمال ثابت كما يتطلب الدفـ

لقاء قوة عمل لنقل السلع في المخازن. زد على ذلك أن السلع تُصاب بالتلف وتعرض للمؤثرات الضارة لعوامل المناخ. ولحماية السلع من المؤثرات المذكورة لا بد من إنفاق رأسمال إضافي، بعضه في وسائل عمل، أي في شكل أشياء مادية، وبعضه في قوة عمل⁽¹⁴⁾

لذا فإن وجود رأس المال في شكل رأسمالي سلعي، وبالتالي في شكل خزين سلعي يتطلب تكاليف تعتبر بمثابة تكاليف تداول، لأنها لا تنتمي إلى مجال الإنتاج. وتختلف تكاليف التداول هذه عن تلك المذكورة في البند I، حيث إنها تدخل بحدود معينة في قيمة السلع، أي أنها ترفع من أسعار السلع. إن رأس المال وقوة العمل اللذين يعملان على صيانة وحفظ خزين السلع يُسحبان، في كل الأحوال، من عملية الإنتاج المباشرة. من جهة أخرى ينبغي أن يُقتطع من المنتج الاجتماعي ما يعوّض عن رؤوس الأموال المستخدمة في هذا المجال، بما في ذلك قوة العمل بوصفها جزءاً مكوّناً لرأس المال. لذا فإن إنفاقها يحدث أثراً يماثل انخفاض قدرة إنتاجية العمل، بحيث يتطلب الأمر بذل مقدار أكبر من رأس المال والعمل للحصول على نتيجة نافعة معينة. وهذه تكاليف غير مثمرة.

وبما أن تكاليف التداول التي يقتضيها تكوين خزين سلعي تنشأ بالأصل عن طول المدة التي تتحوّل القيم الموجودة خلالها من الشكل سلعي إلى شكل نقدي، وبالتالي تنشأ فقط عن الشكل الاجتماعي الخاص لعملية الإنتاج (أي تنشأ حصراً عن كون المنتج [141] يُصنع بوصفه سلعة وينبغي لذلك أن يجتاز التحوّل إلى نقد) فإن هذه التكاليف تكتسب

(14) وفقاً لحسابات كوربيت في عام 1841، فإن تكاليف خزن القمح طوال موسم يمتد 9 أشهر تتألف من خسارة $\frac{1}{2}\%$ من الكمية، و3% فائدة على سعر القمح، و2% استئجار المستودعات، و1% أجرة الغريلة والنقل، و $\frac{1}{2}\%$ لتسليم القمح، وهي تؤلف بمجموعها 7%، أو 3 شلنات و6 بنسات من ثمن كوارتر القمح البالغ 50 شلناً. (ت. كوربيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، إلخ، لندن، 1841، [ص140]. *Th. Corbet, An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals etc., London, 1841 [p. 140].* وحسب شهادات تجار ليفربول أمام لجنة سكك الحديد، فإن التكاليف (الصافية) غير المُنتجة لخزن الحبوب بلغت عام 1865 بنسين للكوارتر الواحد، أي 9 أو 10 بنسات للطن الواحد في الشهر. أنظر: اللجنة الملكية لسكك الحديد، 1867، شهادات، ص19، رقم 331.

(*Royal Commission on Railways, 1867, Evidence, p. 19, No. 331.*)

تماماً نفس الطابع الذي تنسم به تكاليف التداول المذكورة في البند I. من جهة أخرى لا تتغير قيم السلع أو تزداد هنا إلا لأن القيمة الاستعمالية، أي المنتج نفسه، يوضع في ظل شروط مادية محددة تتطلب إنفاقاً من رأس المال ويتعرض لعمليات فيها عمل إضافي يؤثر على القيم الاستعمالية. أما حساب قيم السلع، أي مسك الدفاتر حول هذه العملية، وعمليات البيع والشراء، فلا تؤثر في القيمة الاستعمالية التي تتجسد فيها قيمة السلعة، ولا تخص جميع هذه العمليات إلا شكل القيمة السلعية. ورغم أن التكاليف غير المثمرة لتكوين الخزين السلعي (وهو قسري هنا) في الحالة المذكورة(*) لا تنشأ إلا عن تأخر تغيير الشكل وعن ضرورة هذا التغيير، إلا أنها تختلف مع ذلك عن التكاليف غير المثمرة المذكورة في البند I من حيث أنها لا تتوخى تغيير شكل القيمة، بل الحفاظ على القيمة الماثلة في السلعة بوصفها منتوجاً، بوصفها قيمة استعمالية، على اعتبار أنه لا يمكن الحفاظ عليها بأية طريقة أخرى سوى الحفاظ على المنتج، الحفاظ على القيمة الاستعمالية نفسها. إن القيمة الاستعمالية لا ترتفع ولا تزداد هنا، بل على العكس، تتناقص. بيد أن تناقصها يُكَبِّح، فُتْصَان وتُحَفَظ. كما أن القيمة المُسَلَّفة التي تحتويها السلعة لا تزداد هي الأخرى، بيد أن عملاً جديداً، عملاً متشبيهاً وعملاً حياً، يُضَافَان إليها.

ويتعين الآن أن نبحت في مدى نشوء هذه التكاليف غير المثمرة عن الطابع الخاص للإنتاج السلعي بوجه عام وعن الإنتاج السلعي في شكله العام المطلق، نعني به الإنتاج السلعي الرأسمالي؛ وأن نبحت من جهة أخرى إلى أي مدى تكون هذه التكاليف ملازمة لكل إنتاج اجتماعي، في حين أنها لا تكتسي هنا، في إطار الإنتاج الرأسمالي، إلا صورة خاصة، شكلاً خاصاً لتجلي الظاهرة.

لقد جاء آدم سميث بفكرة خرافية مفادها أن تكوين الخزين ظاهرة خاصة بالإنتاج الرأسمالي⁽¹⁵⁾ ويزعم اقتصاديون محدثون، مثل لالور، على عكس ذلك، بأن هذا الخزين يتناقص مع تطور الإنتاج الرأسمالي، بل إن سيسموندي يذهب إلى اعتبار هذا التناقص واحدة من سليات هذا الإنتاج(**)

(*) المقصود حسابات كوربيت الواردة في الحاشية السابقة رقم 14. [ن. برلين].

(15) المجلد الثاني، المقدمة. (Book II. Introduction).

(**) لالور، النقد والاخلاق، كتاب للمصور، لندن، 1852، ص 43 - 44.

(Lalor, Money and morals; a book for the times, London, 1852, p. 43-44).

الواقع أن الخزين يوجد في ثلاثة أشكال: في شكل رأسمال إنتاجي وفي شكل رصيد للاستهلاك الفردي، وفي شكل خزين سلعي أو رأسمال سلعي. وحين يتزايد الخزين في [142] أحد هذه الأشكال فإنه يتناقص نسبياً في شكل آخر، رغم أن حجمه المطلق قد ينمو في كل الأشكال الثلاثة في آن واحد.

ومن الواضح أنه حيثما يتجه الإنتاج إلى إشباع حاجات المنتج مباشرة ولا يُنتج المنتج بغية التبادل أو البيع إلّا في جزء ضئيل، وبالتالي حيثما لا يكتسي المنتج الاجتماعي شكل السلعة أبداً أو لا يكتسبه إلّا بجزئه الصغير، فإن الخزين في شكل السلعة، أو الخزين السلعي لا يؤلف سوى جزء ضئيل وغير محسوس من الثروة. بيد أن رصيد الاستهلاك يكون هنا كبيراً نسبياً، خصوصاً رصيد وسائل العيش. حسب المرء أن يلقي نظرة واحدة على الاقتصاد الفلاحي الموهل في القدم. فالشطر الأعظم من المنتج يتحوّل هنا مباشرة إلى وسائل احتياطية للإنتاج أو وسائل احتياطية للعيش، من دون أن يغدو خزيناً سلعياً، ذلك لأنه يبقى بين يدي مالكه. فهو لا يتخذ شكل خزين سلعي، ولهذا السبب بالذات لا يوجد، برأي آدم سميث، أي خزين في المجتمعات التي تركز على هذا النمط من الإنتاج. فيخلط سميث بين الخزين ذاته وشكل الخزين، ويعتقد أن المجتمع عاش، قبل هذا الحين، عيشة كفاف أو أسلم نفسه لما يحمله الغد من مصادفات⁽¹⁶⁾ وهذا سوء فهم طفولي.

= سيسموندني، دراسات في الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، بروكسيل، 1837، ص 49، الحاشية.

[ن. برلين]. (Sismondi, *Études sur l'économie politique*, Band I, Bruxelles, 1837, p. 49 ff).

(16) يتوهم آدم سميث أن نشوء الخزين لا ينجم إلّا عن تحويل المنتج إلى سلعة وتحويل خزين الاستهلاك إلى خزين سلعي. أما في الواقع، فإن هذا التغيير في الشكل يفضي، على العكس من ذلك، إلى هزّ اقتصاد المُنتجين بأشدّ الأزمات عنفاً خلال فترة الانتقال من الإنتاج الموجه إلى إشباع حاجات المُنتج إلى الإنتاج السلعي. ففي الهند، مثلاً، بقيت حتى الوقت الأخير «عادة تخزين كميات كبيرة من الحبوب لا يعود يبيعها بربح يُذكر في سنوات الموسم الوفير» تقرير: المجاعة في البنغال وأوريسا. مجلس العموم، 1867، الجزء الأول، ص 230 - 231، رقم 74-74. (Return. Bengal and Orissa Famine. H. of. C. 1867, I, 230-231, No. 74) إن الزيادة المفاجئة في الطلب على القطن والجوت، وسواهما، التي نجمت عن الحرب الأهلية الأميركية، أدت، في أنحاء عديدة من الهند، إلى تقليص حاد في زراعة الرز، وارتفاع أسعاره، وبيع الخزين القديم المذخر عند المُنتجين. وينبغي أن نضيف إلى ذلك تصدير الرز، على نحو لم يسبق له

إن الخزين في شكل رأسمال إنتاجي يوجد في شكل وسائل إنتاج ماثلة أصلاً في عملية الإنتاج أو على الأقل بين يدي المُنتج، أي في عملية الإنتاج بشكل مستمر. لقد رأينا من قبل أنه بتطور إنتاجية العمل وكذلك بتطور نمو الإنتاج الرأسمالي - الذي ينتمي [143] القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل أكثر من جميع أنماط الإنتاج السالفة - تنمو باطراد كتلة وسائل الإنتاج (المباني، الآلات، وما إلى ذلك) التي دخلت في عملية الإنتاج، مرة وإلى الأبد، في شكل وسائل عمل، وتؤدي فيها وظيفتها، بتكرار منتظم، لفترات تطول أو تقصر؛ ورأينا كذلك أن نمو وسائل الإنتاج هذه هو مقدمة ونتيجة لتطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. إن نمو الثروة في هذا الشكل، لا بصورة مطلقة بل وبصورة نسبية أيضاً (قارن: رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 23، الفقرة 2) هو ما يميز نمط الإنتاج الرأسمالي قبل غيره. إن الأشكال المادية لوجود رأس المال الثابت، أي وسائل الإنتاج، لا تتألف بالطبع من وسائل العمل هذه فحسب، بل كذلك من مواد عمل في مختلف مراحل معالجتها ومن مواد مساعدة. ويتوسع نطاق الإنتاج وتنامي قدرة إنتاجية العمل من خلال التعاون وتقسيم العمل، واستخدام الآلات، إلخ، تنمو كتلة المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ، التي تدخل في عملية تجديد الإنتاج اليومية. وينبغي أن تكون هذه العناصر جاهزة تحت اليد في موضع الإنتاج. إن حجم هذا الخزين المائل في شكل رأسمال إنتاجي يزداد إذن على نحو مطلق. ولكي تمضي عملية الإنتاج دون انقطاع - بصورة مستقلة تماماً عما إذا كان تجديد هذا الخزين يجري يومياً أو في مواعيد محددة - فلا بد من أن يكون هناك على الدوام تكديس للمواد الأولية، إلخ، في موضع الإنتاج أكبر مما يُستهلك في يوم أو أسبوع مثلاً. ويقتضي استمرار العملية ألا يكون وجود الشروط الضرورية لها متوقفاً على انقطاعات محتملة للمشتريات اليومية، ولا على البيع اليومي أو الأسبوعي للمنتج السلعي، وبالتالي عدم انتظام تحويل المنتج السلعي مجدداً إلى عناصر إنتاج. ولكن من الواضح أن رأس المال الإنتاجي قد يظل مستتراً، أو يؤلف

= مثيل، إلى أستراليا ومدغشقر، إلخ، خلال أعوام 1864 - 1866. وهذا يفسر الطابع الحاد لمجاعة عام 1866، التي أودت بحياة مليون إنسان في ناحية أوريسا وحدها (المرجع السابق نفسه، ص 174-175-213-214، الجزء الثالث: تقارير تتعلق بالمجاعة في بهار، ص 32 و33. I. c., p. 174, 175, 213, 214, III, *Papers relating to the Famine in Behar*, p. 32-33) حيث يشار خصيصاً إلى أن استنزاف المخزونات القديمة (drain of old stock) هو أحد مسببات المجاعة. (من المخطوطة II).

خزيناً بمقادير مختلفة تماماً. فهناك، على سبيل المثال، فارق كبير حين يكون على صاحب مصنع للغزول أن يوفّر لديه خزيناً من القطن أو الفحم يكفيهِ لثلاثة أشهر، أو لشهر واحد فقط. وواضح إذن أن بإمكان هذا الخزين أن يقلّ من الناحية النسبية، رغم ازدياده من الناحية المطلقة.

ويتوقف ذلك على ظروف مختلفة ترجع جميعاً، في الأساس، إلى المزيد من سرعة وانتظام وضمان إمكان التزود بمقدار المواد الأولية الضروري لكي لا يحدث أبداً أي انقطاع في عملية الإنتاج. وكلما ضعفت مراعاة هذه الشروط، وتناقص بالتالي ضمان وانتظام وسرعة التزود، توجب أن يتعاطم الجزء المستتر من رأس المال الإنتاجي، أي خزين المواد الأولية، إلخ، الذي يظل بين يدي المُنتج، في انتظار تصنيعه. وتناسب هذه الشروط، وبالتالي مقادير الخزين نفسه في هذا الشكل، تناسباً عكسياً مع مستوى تطور [144] الإنتاج الرأسمالي ومع قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي أيضاً.

غير أن ما يتجلى هنا كتناقص في الخزين (كما هو الحال عند لالور) هو في جانب منه ليس أكثر من انخفاض الخزين في شكل رأسمال سلعي، أو انخفاض الخزين السلعي الفعلي؛ وما هذا إذن سوى تغير في شكل الخزين نفسه. فلو كانت كتلة الفحم التي يستخرجها بلد معين كبيرة، أي لو كان نطاق وقدرة استخراج الفحم كبيرين، فإن صاحب مصنع الغزول لن يكون بحاجة إلى تخزين كبير للفحم لضمان استمرارية إنتاجه. فالتجديد المستمر والمتنظم لمخزون الفحم ينفي ضرورة ذلك. ثانياً، إن السرعة التي يمكن لمنتج إحدي العمليات أن ينتقل بها، بوصفه وسيلة إنتاج، إلى عملية أخرى تتوقف على مستوى تطور وسائط النقل والمواصلات. ويلعب رخص أسعار النقل دوراً كبيراً في هذا الشأن. إن النقل المتجدد دوماً للفحم من المنجم إلى مصنع الغزول مثلاً سيكون أكثر تكلفة من التزود بكمية أكبر بكثير من الفحم لفترة أطول من الزمن عندما تكون تكلفة النقل أرخص نسبياً. وينجم هذان الظرفان، اللذان بحثناهما حتى الآن، عن عملية الإنتاج نفسها. ثالثاً، إن لتطور نظام الائتمان تأثيره. فكلما قلّ اعتماد صاحب مصنع الغزول على البيع المباشر لغزوله لكي يجدد خزينه من القطن والفحم، إلخ، - ويتضاءل هذا الاعتماد المباشر أكثر كلما كان نظام الائتمان أكثر تطوراً - أمكن أن يصغر الحجم النسبي من هذا الخزين اللازم لضمان استمرارية إنتاج الغزول على نطاق معين، وجعله مستقلاً عن تقلبات بيع الغزول. رابعاً، لكن هناك الكثير من أنواع المواد الأولية ونصف المصنّعة، إلخ، التي يتطلب إنتاجها فترات أطول من الوقت؛ وهذا ينطبق بوجه خاص على جميع أنواع المواد الأولية التي تقدمها الزراعة. وهكذا، إذا ما أُريد تفادي انقطاع في عملية

الإنتاج، فإن خزيناً معيناً من أنواع المواد الأولية هذه ينبغي أن يكون متوافراً تحت اليد على امتداد مجمل الفترة التي لا تحلّ فيها منتوجات جديدة محلّ المنتوجات القديمة. فإذا انخفض هذا الخزين بين يدي الرأسمالي الصناعي، فهذا يعني فقط أنه يزداد بين يدي التاجر في شكل مخزون سلعي. ويتيح تطور وسائل النقل، مثلاً، شحن القطن الموجود في مستودعات الاستيراد بميناء ليفربول على وجه السرعة إلى مانشستر، بحيث يستطيع الصناعي أن يجدد مخزونه من القطن بمقادير صغيرة نسبياً، حسب الحاجة. ولكن القطن نفسه يظل في هذه الحالة متوافراً بمقادير أضخم جداً بين أيدي تجار ليفربول في هيئة خزين سلعي. إذن فالأمر هنا محض تغيير في شكل الخزين، وهذا ما أغفله لالور وغيره. أما إذا أخذنا رأس المال الاجتماعي، فإن الكتلة نفسها من المنتج تظل موجودة في الحالتين بشكل خزين. وإن حجم الكتلة التي تلزم بلداً معيناً لمدة عام واحد مثلاً [145] تنخفض بتطور وسائل النقل. وإذا كان هناك عدد كبير من البواخر والسفن الشراعية تمخر البحر بين أميركا وإنكلترا، فإن فرص إنكلترا لتجديد المخزون القطني تتزايد ولذلك ينخفض المقدار الوسطي من القطن الواجب خزنه في مستودعاتها. ويتولد الأثر نفسه بتطور السوق العالمية، وتكاثر مصادر الحصول على نفس السلعة. فتُجلب السلعة أجزءاً من بلدان شتى وبمواعيد شتى.

(2) الخزين السلعي الفعلي

لقد رأينا أن السلعة تصبح الشكل العام للمنتوج على أساس الإنتاج الرأسمالي، وتتطور صفتها هذه مع تطور الإنتاج الرأسمالي سعة وعمقاً. وعليه - حتى إذا بقي نطاق الإنتاج على حاله - فإن جزءاً من المنتج الموجود بهيئة سلعة يصبح أكبر بكثير مما كان في ظل أنماط الإنتاج السابقة أو في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي عند درجة أوطأ من تطوره. ولكن كل سلعة - وبالتالي كل رأسمال سلعي، فما هذا الأخير إلا سلعة تقوم بمثابة شكل لوجود القيمة - رأسمال - تؤلف عنصراً من عناصر الخزين السلعي طالما لم تنتقل مباشرة من مجال إنتاجها إلى مجال الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي، وبقيت موجودة في السوق. وعليه، فمع تطور الإنتاج الرأسمالي ينمو، حتى إذا ما بقي حجم الإنتاج على حاله، المخزون السلعي في ذاته ولذاته (أي تنمو هذه الاستقلالية والتثبيت للشكل السلعي للمنتوج). ولقد سبق أن رأينا أن ذلك محض تغيير في شكل الخزين، نعني بذلك أن الخزين في شكل سلعي يزداد من ناحية لأن الخزين في الشكل المكرس مباشرة للإنتاج أو الاستهلاك ينقص من الناحية الأخرى. وما هذا سوى شكل اجتماعي متغير

للخزين. وفي الوقت نفسه إذا لم تقتصر الزيادة في الحجم النسبي للخزين السلعي، بالمقارنة مع إجمالي المنتج الاجتماعي، بل شملت هذه الزيادة مقداره المطلق أيضاً، فسبب ذلك أن كتلة المنتج الإجمالي تنمو بتطور الإنتاج الرأسمالي.

ومع تطور الإنتاج الرأسمالي، لا يعود نطاق الإنتاج يتحدد بفعل الطلب المباشر على المنتج، إذ يضعف هذا التأثير باستمرار، بل يتحدد نطاق الإنتاج، على نحو متزايد، بتأثير مقدار رأس المال الذي بحوزة الرأسمالي الفردي، وتأثير إندفاع رأسماله نحو إنماء قيمته، وبفعل ضرورة استمرار وتوسع عملية الإنتاج. وهكذا ففي كل فرع مفرد من فروع الإنتاج، تنمو بالضرورة كتلة المنتج التي توجد في السوق بهيئة سلعة، أو تبحث عن منفذ للتصريف. وتنمو كتلة رأس المال المثبت في شكل رأسمال سلعي، لفترة قد تطول أو تقصر. من هنا نمو الخزين السلعي أيضاً.

أخيراً فإن الشطر الأعظم من أفراد المجتمع يتحول إلى عمال مأجورين، إلى أناس يعيشون على الكفاف، فيتلقون أجورهم أسبوعياً ويُنفقونها يوماً بيوم، ولا بد لهم بالتالي من أن يجدوا في السوق وسائل عيشهم متاحة بهيئة خزين. ورغم أن عناصر معينة من هذا الخزين قد تنساب باستمرار، فإن شطراً منها ينبغي أن يبقى دون حراك دوماً لكي يظل الخزين برمته سيالاً

إن هذه اللحظات كلها تنبع من شكل الإنتاج، وما يتضمنه من تغيير في الشكل يتعين أن يمرّ به المنتج خلال عملية التداول.

ومهما يكن الشكل الاجتماعي لخزين المنتجات، فإن حفظه يتطلب تكاليف من أجل: المباني، والأوعية والخ، لحفظ المنتج؛ كما يتطلب، تبعاً لطبيعة المنتج، قدرأ أكبر أو أقل من العمل ومن وسائل الإنتاج التي ينبغي إنفاقها للوقاية من التأثيرات الضارة. وكلما ازداد التركيز الاجتماعي للخزين انخفضت هذه التكاليف نسبياً. وتؤلف هذه النفقات على الدوام جزءاً من العمل الاجتماعي، سواء في شكل عمل متشبيء أم عمل حي - أي أنها في شكلها الرأسمالي تمثل نفقات رأس المال - وهي لا تدخل في تكوين المنتج ذاته ولهذا تشكل اقتطاعاً منه. وهذه التكاليف غير المثمرة ضرورية للثروة الاجتماعية. فهي تكاليف الحفاظ على المنتج الاجتماعي سواء كان وجوده كعنصر من عناصر الخزين السلعي ينبع فقط عن الشكل الاجتماعي للإنتاج، أي من الشكل السلعي وتحولاته الضرورية، أم اعتبرنا الخزين السلعي مجرد شكل خاص من خزائن المنتجات الملازم لسائر المجتمعات، حتى لو لم يكن هذا الخزين في شكل خزين سلعي، هذا الشكل من خزائن المنتجات الذي ينتمي إلى عملية التداول.

ويرى الآن السؤال حول مدى دخول هذه التكاليف في قيمة السلع.

إذا كان الرأسمالي قد حوّل رأسماله المسلف في وسائل إنتاج وقوة عمل إلى منتج، إلى كتلة من السلع الجاهزة المعدة للبيع، وبقيت هذه الكتلة في المستودع من دون أن تُباع، فإننا إزاء حالة لا تقتصر على انقطاع عملية إنماء قيمة رأسماله خلال هذه الفترة. فما يتطلب الحفاظ على هذا الخزين من نفقات المباني والعمل الإضافي، إلخ، يشكل خسارة مؤكدة. والشاري الذي سيحضر في نهاية المطاف سوف يضحك من الرأسمالي إن قال هذا الأخير: كانت سلعتي كاسدة طيلة ستة أشهر، وإن الحفاظ عليها خلال هذه الأشهر الستة سبب لي ليس تجميد كذا وكذا من رأسمالي فحسب، بل تطلب مني كذلك [147] (س) من تكاليف غير مثمرة. وسيقول الشاري: هذا من سوء حظك (Tant pis pour vous). ها هنا بجوارك بائع آخر أنتجت سلعته أمس الأول فقط، سلعتك كاسدة ولعل الزمن أعمل فيها أنيابه. لذا يتوجب عليك أن تباع بسعر أقل من سعر منافسك. - وسواء كان مُنتج السلعة هو مُنتجها الفعلي، أم مُنتجاً رأسمالياً، أي أنه في الواقع مجرد ممثل للمُنتجين الفعليين، فإن ظروف وجود السلعة لا تتغير في شيء. فينبغي عليه أن يحول شيء إلى نقد. والتكاليف غير المثمرة التي يتكبدها من جراء الإبقاء على هذا الشيء في شكل سلعي هي مجال مغامرته الفردية التي لا تعني شاري السلعة في شيء. فهذا الأخير لا يدفع له شيئاً مقابل زمن تداول سلعته. وحتى لو حجب الرأسمالي سلعته عن السوق عمداً، في وقت الثورة الفعلية أو المتوقعة في القيمة، فإن نجاحه في استرجاع التكاليف الإضافية غير المثمرة التي أنفقها مرهون بوقوع هذه الثورة في القيمة حقاً، أي مرهون بصواب أو خطأ مضاربه. بيد أن الثورة في القيمة لا تأتي نتيجة لتكاليفه غير المثمرة. وعليه، بما أن نشوء الخزين يشكل توقفاً في التداول، فإن التكاليف الناجمة عن ذلك لا تضيف أية قيمة إلى السلعة. ومن جهة أخرى لا يمكن أن يكون هناك خزين من دون مكوث في مجال التداول، من دون تجمّد رأس المال في شكله السلعي، لهذه المدة أو تلك؛ لذا لا يمكن أن يكون هناك خزين من دون توقف التداول، مثلما لا يمكن تداول النقد من دون تكوين احتياطي من النقد. إذن لا وجود لتداول سلعي بدون وجود خزين سلعي. وإذا لم يواجه الرأسمالي ضرورة تكوين الخزين في (س - ن)، فإنه سيواجهها في (ن - س)؛ وإذا لم تنشأ هذه الضرورة بالنسبة إلى رأسماله السلعي، فإنها تنشأ بالنسبة إلى رأسمال سلعي لغيره من الرأسماليين الذين ينتجون له وسائل الإنتاج ويتتجون لعماله ووسائل العيش.

وسواء كان تكوين الخزين طوعياً أم قسرياً، نعني سواء كان مُنتج السلع هو الذي

ينشأ الخزين عن قصد، أم أن سلعه تشكل خزيناً نتيجة المقاومة التي تبديها ظروف عملية التداول بوجه بيعها، فذلك لا يمكن أن يغير من جوهر الأمر شيئاً، كما يبدو. ومع ذلك من المفيد لحلّ هذه المسألة أن نعرف ما يميز تكوين الخزين طوعاً عن تكوينه قسراً. إن التكوين القسري للخزين ينشأ عن، أو يتطابق مع، ركود في التداول يحدث بمعزل عن معرفة الرأسمالي وخلافاً لإرادته. ولكن ما الذي يميز التكوين الطوعي للخزين؟ إن البائع يسعى في الحالتين إلى تصريف سلعته بأسرع ما يمكن. فهو يعرض منتوجه دوماً للبيع بصفته سلعة. وإذا ما أمسك عن البيع، فإن المنتج لا يؤلف إلا عنصراً ممكناً (δυναμει) وليس عنصراً فعلياً (ενεργεια) من عناصر الخزين السلعي. [148] فالسلعة، بوصفها كذلك، ما تزال بالنسبة إليه محض حامل للقيمة التبادلية كما هو حالها دوماً، ولا تستطيع أن تفعل فعلها بصفتها هذه إلا بواسطة وبعد نزع شكلها السلعي، إلا بعد تلبّسها الشكل النقدي.

وينبغي أن يكون للخزين السلعي حجم معين لكي يتمكن من إشباع مقدار الطلب الناشئ في فترة معينة. ويؤخذ بالحسبان في هذا الشأن حصول توسع دائم في دائرة المشترين. فمثلاً لكي يكفي الخزين يوماً واحداً، فإن جزءاً من السلع الموجودة في السوق ينبغي أن يظل على الدوام في الشكل السلعي، بينما يتدفق الجزء الآخر ليتحوّل إلى نقد؛ علماً أن الجزء الذي يركد أثناء تدفق الباقي، يتناقص باطراد، مثلما يتناقص حجم الخزين نفسه حتى يُباع كله آخر المطاف. وعليه فإن مكوث السلع هنا يعد شرطاً ضرورياً لبيعها. زد على ذلك أن حجم الخزين ينبغي أن يكون أكبر من المعدل الوسطي للبيع، أي المعدل الوسطي للطلب، وبخلافه يتعذر إشباع الطلب عند تجاوزه المعدل الوسطي. ويتعين من جهة أخرى تجديد الخزين باستمرار، لأنه يُنفق باستمرار. ولا يمكن لهذا التجديد أن يتحقق، في التحليل الأخير، إلا من الإنتاج، إلا من عرض السلع. ولا أهمية البتة لمصدر هذا العرض، سواء جاء من خارج البلاد أم لا. ويتوقف التجديد على الفترات الزمنية التي يتطلبها تجديد إنتاج السلع. وينبغي للخزين السلعي أن يكفي لتغطية هذا الأمد الزمني. إن عدم بقاء هذا الخزين بين أيدي مُنتجيه الأصليين، وانتقاله عبر مستودعات شتى، من بائع الجملة إلى بائع المفرق، إنما يغير فقط مظهر الشيء لا الشيء نفسه. ومن وجهة نظر المجتمع فإن جزءاً من رأس المال يبقى، في الحالتين، في شكل خزين سلعي حتى تدخل السلعة مجال الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي، ويسعى المُنتج ذاته إلى أن يحوز مخزوناً سلعياً كافياً يطابق الطلب الوسطي على سلعته لكي لا يعتمد مباشرة على الإنتاج، ولكي يضمن لنفسه دائرة دائمة من الشارين. إن فترات الإنتاج تقرر

آجال الشراء، وتؤلف السلع خزيناً لفترات زمنية تطول أو تقصر، إلى أن يغدو بالوسع الاستعاضة عنها بنسخ جديدة من النوع ذاته. ولا يجري، إذن، ضمان ديمومة واستمرارية عملية التداول، وبالتالي عملية تجديد الإنتاج التي(*) تتضمن عملية التداول أيضاً، إلا بفضل تكوين مثل هذا الخزين.

وينبغي التنبيه إلى أن (س - ن) يمكن أن تكتمل بالنسبة إلى مُنتج (س)، حتى لو كانت (س) ما تزال في السوق. وإذا ما أراد المُنتج أن يحتفظ بسلعته في المستودع حتى [149] تُباع إلى المستهلك النهائي، فإن عليه أن يحرك رأسمالين، الأول كرأس مال مُنتج للسلعة، والثاني كرأس مال تاجر. وفيما يتعلق الأمر بالسلعة ذاتها، سواء نظرنا إليها كسلعة مفردة، أم كجزء مكوّن لرأس المال الاجتماعي، فسيان إن وقعت تكاليف تكوين الخزين على مُنتج السلعة أم على سلسلة من التجار من الألف إلى الياء.

وبما أن الخزين السلعي لا يزيد عن شكل سلعي للمنتج الذي يمكن له، في نطاق معين من الإنتاج الاجتماعي، أن يوجد بصفة خزين إنتاجي (رصيد مستتر للإنتاج) أو بصفة رصيد للاستهلاك (احتياطي من وسائل الاستهلاك) من دون أن يكون موجوداً في شكل خزين سلعي، فإن التكاليف اللازمة للحفاظ على الخزين، وبالتالي تكاليف تكوين الخزين - تكاليفه من العمل الحي أو المتشيع المنفق لهذا الغرض - لن تزيد عن كونها تكاليف مُرحّلة للحفاظ على رصيد الإنتاج الاجتماعي أو للحفاظ على رصيد الاستهلاك الاجتماعي. والزيادة التي تسببها هذه التكاليف في قيمة السلعة توزع هذه التكاليف بالتناسب (pro rata) على مختلف السلع، نظراً لتباين هذه التكاليف بتباين أنواع السلع. وتظل تكاليف تكوين الخزين، كما في السابق، اقتطاعات من الثروة الاجتماعية، رغم أنها تؤلف واحداً من شروط وجود هذه الثروة عينها.

وعندما يكون خزين السلع شرطاً لتداول السلع، بل وشكلاً ينبثق بالضرورة عن تداول هذه السلع، أي بمقدار ما يكون هذا الركود الظاهر شكلاً للحركة نفسها - مثلما أن تكوين الاحتياطي النقدي شرط لتداول النقد - عند ذاك وحسب يكون مثل هذا الركود طبيعياً. ولكن، ما إن تعجز السلع المملوكة في مستودعات التداول، عن إفراح المجال للموجة التالية من الإنتاج، وبالتالي تمتلئ المستودعات إلى أقصاها، فإن الخزين السلعي

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، الضمير يعود إلى الديمومة والاستمرارية وليس إلى تجديد الإنتاج.
[ن. ع.]

يزداد جرّاء ركود التداول مثلما تنمو الكنوز عند توقف تداول النقد. ولا فرق هنا البتة إن حصل هذا التوقف في مستودعات الرأسمالي الصناعي أم في مخازن التاجر. فالخزين السلمي، في هذه الحالة، ليس شرطاً لمضي البيع دون انقطاع بل عاقبة لتعذر بيع السلع. وتظل التكاليف هي ذاتها، ولكن بما أنها تنشأ الآن عن الشكل صرفاً، نعني القول إنها تنشأ عن ضرورة تحويل السلع إلى نقد وعن صعوبة اجتياز هذه الاستحالة، فإنها لا تدخل في قيمة السلعة بل تؤلف اقتطاعاً، خسارة في القيمة أثناء تحقيق القيمة. وبما أن الشكل الطبيعي للخزين لا يتميز بشيء عن شكله غير الطبيعي، فكلاهما توقف في التداول، [150] فإن من الممكن الخلط بين الظاهرتين؛ وقد تخدعان الوسطاء المنفذون للإنتاج هم ذاتهم بسهولة أكبر، إذ يمكن للمنتج أن يشعر بأن عملية تداول رأسماله تجري كما في السابق مع أن عملية تداول السلع التي انتقلت إلى أيدي التجار قد توقفت. وإذا ما تعاظم نطاق الإنتاج والاستهلاك، وبقيت الظروف الأخرى ثابتة، فإن الخزين السلمي يتعاظم بالمثل. ويجري تجديده وامتصاصه بسرعة سابقة، ولكن حجمه يتعاظم. ولذا فإن حجم الخزين السلمي المتضخم نتيجة لتوقف التداول قد يُفهم خطأ على أنه من علائم توسع عملية تجديد الإنتاج؛ ويصبح هذا الخطأ محتملاً، خصوصاً وأن الغموض قد يكتنف الحركة الفعلية مع تطور نظام الائتمان.

وتتضمن تكاليف تكوين الخزين من (1) إنخفاض كمي في كتلة المنتج (لدى تكوين خزين الطحين مثلاً)؛ (2) فساد في النوعية؛ (3) العمل المنشيء أو العمل الحي اللازمين للحفاظ على الخزين.

III - تكاليف النقل

ليس من الضروري أن ندخل في جميع تفصيلات تكاليف التداول، هنا، مثل الرزم والفرز، إلخ. فالقانون العام هو أن جميع تكاليف التداول التي تنشأ عن تغيير شكل السلعة فقط، لا تضيف إليها أية قيمة. فهذه مجرد تكاليف من أجل تحقيق القيمة أو تكاليف ضرورية لتحويل القيمة من شكل إلى شكل آخر. ورأس المال المنفق لتغطية هذه التكاليف (بما في ذلك العمل الذي يتحكم به رأس المال هذا) ينتمي إلى النفقات غير المنتجة (faux frais) للإنتاج الرأسمالي. ولا بدّ من أن يحصل التعويض عن هذه التكاليف من المنتج الفائض، وهذا يؤلف، بقدر ما يتعلق الأمر بطبقة الرأسماليين

ككل، اقتطاعاً من فائض القيمة أو المنتج الفائض، مثلما أن الوقت الذي يلزم العامل لشراء وسائل عيشه هو وقت يضيع منه. غير أن تكاليف النقل تلعب دوراً هاماً أكبر من أن يُترك دون قول ملاحظات وجيزة.

في نطاق دورة رأس المال وفي عملية استحالات السلعة التي تشكل جزءاً من تلك الدورة، يجري تبادل مادي (أيض) للعمل الاجتماعي. إن هذا التبادل المادي (الأيض) قد يقتضي انتقال المنتجات، حركة انتقالها فعلاً من موضع إلى آخر. بيد أن تداولاً للسلع يمكن أن يجري من دون تحركها جسدياً، كما يمكن نقل المنتجات من دون أن يكون ثمة تداول سلعي، بل حتى دون مقايضة المنتجات. فإن بيتاً يبيعه أ إلى ب يُتداول كسلعة إلا أنه يظل ساكناً في مكانه. والقيم السلعية القابلة للنقل، كالقطن وخامات الحديد، قد تهجع في مستودع السلع في نفس ذلك الوقت الذي تمر فيه [151] بعشرات من عمليات التداول، فيشتريها المضاربون لبيعوها مجدداً⁽¹⁷⁾ فما يتحرك هنا متنقلاً في الواقع هو سند ملكية الشيء، لا الشيء ذاته. من جهة أخرى لعب نقل المنتجات، في دولة الأنكا مثلاً، دوراً بارزاً رغم أن المنتج الاجتماعي لم يكن يخضع للتداول كسلعة ولا يوزع عن طريق التجارة بالمقايضة.

ورغم أن نقل المنتجات على أساس الإنتاج الرأسمالي يبدو سبباً لتكاليف التداول، فإن هذا الشكل الخاص لتجلي الظاهرة لا يغير من جوهر الأمر شيئاً.

إن كتلة المنتج لا تزداد بفعل نقله. وجميع التغيرات التي يحدثها النقل في الخواص الطبيعية للمنتجات ليست نتيجة نافعة مقصودة بل شراً لا بدّ منه، عدا عن استثناءات معينة. بيد أن القيمة الاستعمالية للأشياء لا تتحقق إلا عند استهلاك هذه الأشياء، وقد يتطلب هذا الاستهلاك تغيير مكان هذه الأشياء، ومن هنا فقد يستدعي القيام بعملية إنتاج إضافية تتمثل في صناعة النقل. إن رأس المال الإنتاجي الموظف في هذه الصناعة يضيف قيمة إلى المنتج المنقول، جزئياً بنقل قيمة وسائل النقل إليها، وجزئياً بإضافة قيمة العمل المبذول في النقل. وهذه الإضافة الأخيرة من القيمة تنقسم، كما هو الحال في الإنتاج الرأسمالي عموماً، إلى عوض للأجور وإلى فائض قيمة.

وفي كل عملية إنتاج، يلعب تغيير مكان موضوع العمل، وما يلزم ذلك من وسائل عمل وقوة عمل دوراً كبيراً - كنقل القطن من مكان التمشيط إلى مكان الغزل، أو رفع

(17) يسمى شتورخ ذلك تداولاً وهمياً (Circulation factice).

الفحم من قاع المنجم إلى سطح الأرض. إن انتقال المنتج الناجز في شكل سلعة ناجزة من موضع محدّد للإنتاج إلى مكان آخر يقع بعيداً، إنما يعرض الظاهرة نفسها، ولكن على نطاق أكبر. ويعقب نقل المنتجات من مكان الإنتاج إلى مكان آخر نقل المنتجات الناجزة من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك. ولا يغدو المنتج جاهزاً للاستهلاك إلا بعد أن يُكمل هذه الحركة.

وكما أوضحنا من قبل، فإنه لقانون عام للإنتاج السلعي أن تتناسب إنتاجية العمل تناسباً عكسياً مع القيمة التي يخلقها. ويسري هذا أيضاً على صناعة النقل كما يسري على أي فرع آخر من فروع الإنتاج. وكلما صَغُر مقدار العمل الحي والعمل الميت [152] اللازمين لنقل السلعة لمسافة معينة تعاضمت قدرة إنتاجية العمل، والعكس بالعكس⁽¹⁸⁾

إن المقدار المطلق للقيمة الذي يضيفه النقل إلى السلع يتناسب تناسباً عكسياً مع قدرة إنتاجية العمل في صناعة النقل، وتناسباً طردياً مع مسافات نقل السلع، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها.

أما المقدار النسبي من القيمة الذي تضيفه تكاليف النقل إلى سعر السلعة فيتناسب تناسباً طردياً مع حجمها ووزنها، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. بيد أن هناك العديد من العوامل المحوِّرة. إذ يقتضي النقل، مثلاً، إتخاذ تدابير وقائية بهذا القدر أو

(18) يورد ريكاردو أقوال ساي الذي يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات، أو ازدياد قيمتها بفعل تكاليف النقل واحداً من بركات التجارة. يقول ساي: «تتيح لنا التجارة أن نحصل على السلعة من مكان المنشأ وأن ننقلها إلى مكان آخر حيث تُستهلك، فهي لذلك تمنحنا إمكانية زيادة قيمة السلعة، بكامل الفرق بين سعرها في مكان وسعرها في مكان آخر»^(*) ويشير ريكاردو بصدد ذلك قائلاً: «حقاً، ولكن كيف تُضاف هذه القيمة الجديدة؟ ذلك بأن تضاف إلى تكاليف الإنتاج، أولاً تكاليف النقل وثانياً ربح رأس المال الذي سلفه التاجر. وتزداد قيمة السلعة لنفس السبب الذي يمكن أن تزداد به قيمة أية سلعة أخرى، وذلك لأن عملاً أكثر قد أنفق على إنتاجها ونقلها قبل أن يشتريها المستهلك. إلا أن ذلك بعيد عن أن يكون واحدة من حسنات التجارة» (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، ص 309-310).

(Ricardo, *Principles of Pol. Econ.*, 3rd ed., London, 1821, p. 309-310).

(*) ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، باريس 1817، ص 433.

[ن. برلين]. (J.B. Say, *Traité d'économie politique*, 3^{ème} éd., Band 2, Paris, 1817, p. 433).

ذاك من الأهمية، ويقتضي بالتالي انفاقاً بهذا القدر أو ذاك من العمل ووسائل العمل، تبعاً لما يتصف به المنتج من قابلية نسبية للكسر، أو التلف، أو الانفجار، إلخ. وفي هذا المجال يدي أساطين سكك الحديد عبقرية في اختراع أجناس خيالية تفوق ما يبتكره علماء النبات والحيوان من أنواع وأجناس. إن تصنيف السلع المعمول به على خطوط سكك الحديد الإنكليزية، مثلاً، كفيل بأن يملأ مجلدات، ويقوم من حيث مبدئه العام على النزوع إلى تحويل الخواص الطبيعية المتنوعة للسلع إلى عدد مماثل من عيوبها في نظر النقل وإلى ذرائع للابتزاز.

«إن الزجاج الذي كانت قيمة الصندوق crate (صندوق تعبئة ذو سعة محددة) منه تبلغ في السابق 11 جنيهًا تبلغ الآن جنيهين فقط من جراء نجاحات الصناعة وإلغاء الضريبة على الزجاج، بيد أن نفقات النقل ما تزال عالية كما كانت عليه في السابق، بل إنها الآن أعلى مما كانت عليه أثناء النقل عبر القنوات المائية. إن نقل الزجاج والمواد الزجاجية المستخدمة في الطلي بالمينا كان يكلف 10 شلنات للطن الواحد لمسافة 50 ميلاً عن برمنغهام. أما في الوقت الحاضر، فإن سعر النقل قد رُفع إلى ثلاثة أضعاف بذريعة المجازفة الناجمة عن قابلية السلعة للكسر. ولكن إدارة سكك الحديد لا تدفع شيئاً لقاء ما ينكسر فعلاً»⁽¹⁹⁾

ثم إن كون جزء القيمة النسبي الذي تضيفه تكاليف النقل إلى السلعة يتناسب تناسباً عكسياً مع قيمة هذه السلعة يزود أساطين سكك الحديد بذريعة خاصة لفرض تعريف على نقل السلع تتناسب طردياً مع قيمتها. وإن شكاوى الصناعيين والتجار حول هذه النقطة تتكرر على كل صفحة من صفحات أقوال الشهود التي يضمها التقرير المذكور. إن نمط الإنتاج الرأسمالي يقلّص تكاليف نقل السلعة المفردة بتطوير وسائل النقل والمواصلات، وكذلك بتركيز (توسيع نطاق) النقل. وهو يزيد ذلك الجزء من العمل الاجتماعي، الحي والمتشعب، الذي يُنفق في نقل السلع - يزيده لأنه يحول الغالبية العظمى من سائر المنتجات إلى سلع أولاً، ويستعيز عن الأسواق المحلية بالأسواق النائية ثانياً.

(19) اللجنة الملكية لسكك الحديد، ص 31، رقم 630. (Royal Commission on Railways, p. 31, No. 630).

إن التداول، أي الحركة الفعلية للسلع في المكان، ينحصر في نقل السلع. وتؤلف صناعة النقل، من ناحية، فرعاً مستقلاً من فروع الإنتاج، أي ميداناً خاصاً لتوظيف رأس المال الإنتاجي، ولكن هذه الصناعة تتميز، من ناحية أخرى، بأنها تشكل مواصلة لعملية الإنتاج داخل عملية التداول ولأجل عملية التداول.

الجزء الثاني

دوران (Umschlag) رأس المال

الفصل السابع

زمن الدوران وعدد الدورانات

لقد رأينا أن الزمن الكلي للتداول التام لرأسمال معين يساوي مجموع زمن تداوله وزمن إنتاجه. إنها الفترة الزمنية التي تبدأ من لحظة تسليف القيمة - رأسمال في شكل معين وتنتهي بعودة القيمة - رأسمال الناشطة وهي بالشكل نفسه.

إن الغاية المقررة للإنتاج الرأسمالي هي على الدوام إنماء القيمة المسلفة، بصرف النظر عن كون هذه القيمة تُسلف في شكلها المستقل، أي في الشكل النقدي، أم في شكل سلعة، حيث لا يكتسب شكل قيمتها غير استقلال مثالي يتمثل في سعر السلع المسلفة. وفي الحالين كليهما، تمرّ هذه القيمة - رأسمال بأشكال مختلفة من الوجود في مجرى دورتها. إن تطابقها مع ذاتها يُثبت في سجلات حساب الرأسمالي أو في شكل نقد حسابي.

وسواء أخذنا الشكل (ن) أو الشكل (ج) (ج)، فإن الشكلين كليهما يعبران عن (1) أن القيمة المسلفة كانت تؤدي وظيفة قيمة - رأسمال أنمت قيمتها ذاتياً، (2) بعد أن تكمل القيمة هذه العملية، تعود إلى الشكل الذي بدأتها به. إن إنماء القيمة المسلفة (ن)، وعودة رأس المال، في الوقت ذاته، إلى هذا الشكل (الشكل النقدي) أمر جلبي للعيان في (ن) (ن). غير أن الشيء نفسه يجري أيضاً في الشكل الثاني. وبالفعل فإن نقطة انطلاق (ج) هي حضور عناصر الإنتاج، وهي سلع ذات قيمة معينة. ويتضمن هذا الشكل إنماء قيمة هذه القيمة (س و ن) والعودة إلى الشكل الأصلي، لأن القيمة المسلفة تكتسب مجدداً، في (ج) الثانية، شكل عناصر الإنتاج التي سُلفت في الأصل.

لقد رأينا من قبل أنه: «إذا كان الإنتاج رأسمالياً من حيث شكله، فإن تجديد الإنتاج [155]

يكون كذلك. ومثلما أن عملية العمل لا تبرز في نمط الإنتاج الرأسمالي إلا بوصفها وسيلة لتحقيق عملية إنماء القيمة، كذلك لا يبرز تجديد الإنتاج إلا كوسيلة لتجديد إنتاج القيمة المدفوعة سلفاً، بوصفها رأسمالاً - أي بوصفها قيمة متنامية ذاتياً». (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 21، ص 588)*

إن الأشكال الثلاثة: (I) ن (ن؛ II) ج (ج و III) س، تختلف عن بعضها بعضاً بما يلي: يعبر الشكل II (ج) عن تجديد العملية، عملية تجديد الإنتاج، كواقع؛ أما الشكل I فلا يعبر عنها إلا كإمكانية. ويختلف هذان الشكلان، كلاهما، عن الشكل III بأن القيمة - رأسمال المسلفة، (المدفوعة بهيئة نقد أم بهيئة عناصر مادية للإنتاج)، هي نقطة الانطلاق وهي بالتالي نقطة العودة. وفي (ن) يجري التعبير عن العودة بواسطة (ن = ن + ن). وإذا ما تجددت العملية على النطاق نفسه، فإن (ن) يؤلف من جديد نقطة الانطلاق؛ أما (ن) فلا يدخلها، بل يقتصر على أن يظهر لنا أن (ن) قد نما من حيث القيمة كرأسمال وولّد، بالتالي، فائض قيمة (ن)، إلا أنه أقصى عن نفسه هذا الفائض. أما في الشكل (ج) فإن القيمة - رأسمال المسلفة في شكل عناصر إنتاج (ج) تؤلف بالمثل نقطة الانطلاق. وينطوي هذا الشكل كذلك على النمو الذاتي للقيمة المسلفة. وإذا ما جرى تجديد الإنتاج البسيط، فإن القيمة - رأسمال نفسها تجدد حركتها في الشكل (ج) نفسه. أما إذا حصل تراكم، فإن ج (ومقدار قيمتها = ن = س) هي التي تفتتح العملية بوصفها قيمة - رأسمال قد أنمت قيمتها. ولكن العملية تبدأ مع ذلك ثانية بالقيمة - رأسمال المسلفة وهي في شكلها الأصلي، حتى وإن كانت قيمتها أعظم من ذي قبل. أما في الشكل III، فعلى العكس، لا تبدأ القيمة - رأسمال العملية كقيمة مسلفة، بل كقيمة قد نمت بالأصل، كثروة إجمالية موجودة في شكل سلع لا تؤلف القيمة - رأسمال المسلفة غير جزء واحد منها. إن هذا الشكل الأخير (III) هام بالنسبة للجزء الثالث من المجلد الحالي، حيث تعالج حركة رؤوس الأموال المفردة بالارتباط مع حركة رأس المال الاجتماعي الكلي. ولكن لا يمكن استخدام هذا الشكل لدراسة دوران رأس المال، الذي يبدأ دوماً بتسليف القيمة - رأسمال سواء في شكل نقد أم سلعة، والذي يتطلب عودة القيمة - رأسمال الدائرة في الشكل الذي سلفت به. ومن بين الدوريتين الأولى (I) والثانية (II)، سنستخدم الأولى (I)

(*) انظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص 591، [الطبعة العربية، ص 699-700]. [ن. برلين].

بحدود ما يكون تأثير الدوران على تكوين فائض القيمة هو الشيء الرئيسي قيد الدراسة؛ ونستخدم الثانية (II) بحدود ما يتعلق الأمر بتأثير الدوران على تكوين المنتج.

لم يميز الاقتصاديون بين مختلف أشكال الدورات، ولم يتفحصوا علاقة كل دورة، على انفراد، بدوران رأس المال. وقد ركزوا الانتباه، عادة، على الشكل (ن) (ن)، [156] لأن هذا الشكل هو الذي يطغى على الرأسمالي المفرد ويعينه في حساباته حتى لو لم يكن النقد حاضراً في نقطة الانطلاق إلا بهيئة نقد حسابي. وهناك آخرون ينطلقون من النفقات المبذولة في شكل عناصر إنتاج ويعالجون الحركة حتى لحظة العودة دون أن يعبأوا بشكل هذه العودة، أتتحقق في سلعة أم في نقد. ونقرأ على سبيل المثال:

«إن الدورة الاقتصادية. هي كل مسار الإنتاج، منذ وقت البدء بالنفقات حتى وقت استلام العائدات. وتبدأ الدورة الاقتصادية في الزراعة بوقت البذار، وتنتهي بالحصاد». (س. ف. نيومان، عناصر الاقتصاد السياسي، أندوفر و نيويورك [1835]، ص 81).

«Economic Cycle... the whole course of production, from the time that outlays are made till returns are received. In agriculture, seedtime is its commencement, and harvesting its ending». (S. Ph. Newman, *Elements of Pol. Econ.* Andover and New York, [1835], p. 81).

وينطلق آخرون من س (من الشكل III):

«يمكن اعتبار أن عالم الصلات الإنتاجية يتحرك في دائرة نسميها بالدورة الاقتصادية، تختتم كل دورة فيها بعودة المشروع ثانية، عبر صفقاته المتعاقبة، إلى النقطة التي بدأت الدورة منها، ويمكن اعتبار أن البداية هي نقطة يحصل فيها الرأسمالي على العائدات التي بواسطتها يعود رأسماله إليه؛ ومن هذه النقطة ينطلق مجدداً ليستخدم العمال، ويوزع عليهم وسائل عيشهم بشكل أجور، أو بالأحرى يعطيهم القدرة على اقتناء هذه الوسائل، ليحصل منهم على المصنوعات التي يتخصص بمتاجرتها، وينقل هذه المصنوعات إلى السوق، لينهي هناك مدار هذه المجموعة من الحركات، إذ يبيع هذه المصنوعات ويحصل على تعويض عن مجمل نفقات رأسماله بهيئة ربح». (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص 85).

(Th. Chalmers, *On Pol. Econ.*, 2nd ed., Glasgow, 1832, p. 85).

إن إجمالي القيمة - رأسمال التي يوظفها رأسمالي مفرد، في أي فرع من فروع الإنتاج، تجد نفسها، بمجرد أن تكمل الدورة حركتها، عائدة تارةً أخرى إلى شكلها الأصلي، وقادرة على أن تعيد العملية نفسها كمرة أخرى. وينبغي عليها أن تكرر هذه العملية، لكي تستطيع القيمة أن تخلد نفسها وتستمر في النمو كقيمة - رأسمال. وما الدورة المنفردة إلا مقطع متكرر أبداً من حياة رأس المال، وما هي بالتالي إلا فترة. وفي ختام الفترة (ن) يتخذ رأس المال، تارةً أخرى، شكل رأسمال نقدي يجتاز مجدداً تلك السلسلة من تحولات الشكل التي تتضمن عملية تجديد إنتاجه أو عملية إنماء القيمة. وفي ختام الفترة (ج) يرتدي رأس المال كمرة أخرى شكل عناصر إنتاج تؤلف مقدمة لتجديد دورته. إن الدورة التي يقوم بها رأسمال ما، لا كفعل منزّل، بل كعملية دورية منتظمة، هي ما نسميه بدوران رأس المال. وتحدد مدة هذا الدوران [157] بحاصل جمع زمن إنتاجه وزمن تداوله. ويؤلف مجموع هذا الزمن زمن دوران رأس المال. ولذلك فإن زمن الدوران هو الفاصل الممتد من بداية فترة دورة إجمالي القيمة - رأسمال حتى بداية الفترة التالية، ويشير، إلى الصفة الدورية في عملية حياة رأس المال أو، إن شئتم، إلى الزمن اللازم لتجديد، لتكرار عملية إنماء القيمة أو عملية الإنتاج الخاصة بالقيمة - رأسمال نفسها.

وإذا ما أغفلنا المجازفات الفردية التي يمكن أن تعجل أو تقصر زمن دوران رأسمال معين، فإن هذا الزمن يختلف عموماً باختلاف مجالات معينة لاستثمار رأس المال. ومثلما أن يوم العمل هو الوحدة الطبيعية لقياس أداء قوة العمل لوظيفتها، كذلك تؤلف السنة الوحدة الطبيعية لقياس دورانات رأس المال الناشط. إن الأساس الطبيعي الذي تركز عليه وحدة القياس هذه يعود إلى أن أهم المحاصيل الزراعية في أراضي المنطقة المعتدلة، موطن الإنتاج الرأسمالي، تُنتج مرةً في السنة.

وإذا رمزنا للسنة باعتبارها وحدة لقياس زمن الدوران، بالرمز (ت)، وزمن دوران رأسمال معين بالرمز (ت)، وعدد دوراناته بالرمز (ص)، فإن $\frac{ت}{ص} =$ فلو كان زمن الدوران ت، مثلاً، 3 أشهر، فإن $\frac{12}{3} = 4$ ؛ أي أن رأس المال ينجز أربعة دورانات أو يدور أربع مرّات في السنة. وإذا كانت (ت) تساوي 18 شهراً فإن $\frac{12}{18} = \frac{2}{3}$ ، أي أن رأس المال ينجز ثلثي دورانه فقط في السنة الواحدة. وإذا كان زمن دورانه يمتد لعدة سنوات فإنه يُحسب على أساس مضاعفات السنة الواحدة.

إن زمن دوران رأس المال، من وجهة نظر صاحبه الرأسمالي، هو الزمن الذي ينبغي خلاله أن يسلف رأسماله حتى تنمو قيمته ويعود إليه في شكله الأصلي.

وقبل أن نتحرى عن كسب تأثير الدوران على عملية الإنتاج وعملية إنماء القيمة، يتعين علينا أن نتحرى شكلين جديدين تخلصهما عملية التداول على رأس المال، وتؤثران على شكل دورانه.

الفصل الثامن

رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر

I - الفوارق في الشكل

سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس) (*) أن جزءاً من رأس المال الثابت يحتفظ بالشكل الاستعمالي المحدّد الذي يدخل به عملية الإنتاج بمواجهة المتوجات التي يسهم في تكوينها. وعليه، يؤدي هذا الجزء من رأس المال الثابت دائماً الوظائف نفسها، لفترات تطول أو تقصر، في عمليات عمل متكررة دائماً. ومن أمثلة ذلك المباني الإنتاجية، والآلات، إلخ. - باختصار كل الأشياء التي نجعلها تحت اسم وسائل العمل. وينقل هذا الجزء من رأس المال الثابت قيمته إلى المنتج، بنسبة القيمة التبادلية التي يفقدها سوية مع ما يفقد من قيمته الاستعمالية. إن مدى هذا النقل أو هذا الانتقال لقيمة وسيلة الإنتاج هذه إلى المنتج الذي تسهم في تكوينه إنما يتحدد بحساب المعدلات الوسطية؛ فهو يقاس بمتوسط مدة عمل وسائل الإنتاج، منذ اللحظة التي تدخل فيها عملية الإنتاج حتى اللحظة التي تُبلى فيها تماماً فتهلك، وينبغي أن يُستعاض عنها بنسخة جديدة من النوع نفسه أو يجدد إنتاجها.

وعليه فإن الخاصية المميزة لهذا الجزء من رأس المال الثابت - أي وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة - هي هذه:

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 218. [الطبعة العربية، ص 262-263]. [ن. برلين].

إن جزءاً من رأس المال يُسَلَف في شكل رأسمال ثابت، أي في شكل وسائل إنتاج تقوم بوظيفة عوامل لعملية العمل طالما بقيت محتفظة بشكلها الاستعمالي المستقل الذي تدخل به عملية العمل. إن المنتج الناجز، وبالتالي العوامل المكوّنة للمنتج، بمقدار ما تكون هذه قد تحوّلت إلى منتج، يُقذف بها خارج عملية الإنتاج، لتمضي بوصفها سلعة من مجال الإنتاج إلى مجال التداول. أما وسائل العمل فإنها، ما إن تلج مجال الإنتاج، [159] حتى لا تغادره قط. فالوظيفة التي تؤديها تبقىها بثبات في مجال الإنتاج. وعليه فإن جزءاً من القيمة - رأسمال المسلّفة تثبت في هذا الشكل الذي تقرّره وظيفة وسائل العمل في عملية الإنتاج. ومع أداء وسائل العمل لوظيفتها وبالتالي بلاها، ينتقل جزء من قيمتها إلى المنتج، بينما يظلّ الجزء الآخر ثابتاً في وسائل العمل، وبالتالي يبقى في عملية الإنتاج. إن القيمة المثبتة على هذا النحو تتضاءل بانتظام، حتى تُبلى وسيلة العمل كلياً، وتتوزع قيمتها، خلال فترة قد تطول أو تقصر، على كتلة المنتوجات التي تنبثق من سلسلة عمليات عمل متكررة دوماً. ولكن بمقدار ما تظل وسيلة العمل فعالة كوسيلة عمل وبالتالي لا تقتضي تعويضها بنسخة جديدة من النوع نفسه، فإن مقداراً معيناً من قيمة رأس المال الثابت يظل مثبتاً فيها، في حين أن الجزء الآخر من القيمة التي كانت مثبتة فيها بالأصل ينتقل إلى المنتج ويُتداول كجزء مكوّن للخزين السلعي. وكلما دامت وسيلة العمل فترة أطول، تباطأ احتلاكها، وطالت فترة بقاء القيمة - رأسمال الثابتة مثبتة في هذا الشكل الاستعمالي. ولكن مهما كانت درجة ديمومة وسيلة العمل، فإن الدرجة التي تنقل قيمتها بها تتناسب دوماً تناسباً عكسياً مع إجمالي الفترة الزمنية لأداء وظيفتها. فلو كانت هناك آلتان لهما قيمة واحدة، تهلك أولاهما في خمس سنوات والثانية في عشر، فإن الأولى تنقل ضعف مقدار القيمة التي تنقلها الثانية خلال نفس المدة الزمنية.

إن هذا الجزء من القيمة - رأسمال، المثبت في وسيلة العمل، يُتداول شأن أي جزء آخر منها. ولقد رأينا أن القيمة - رأسمال بأكملها تجري عموماً في التداول باستمرار، وبهذا المعنى فإن كل رأس المال هو رأسمال دائر. بيد أن تداول هذا الجزء قيد البحث من رأس المال، يتميز بميزة خاصة. فهو أولاً لا يُتداول في شكله الاستعمالي، بل إن قيمته هي وحدها التي تُتداول، ويجري ذلك على نحو تدريجي جزءاً فجزءاً بنسبة انتقال هذه القيمة منه إلى المنتج الذي يُتداول كسلعة. وخلال مجمل فترة عمل هذا الجزء يظل جزء من قيمته على الدوام مثبتاً به، ويحتفظ باستقلاله حيال السلع التي يساعد في إنتاجها. إن هذه الخصوصية المميزة هي ما يسبغ على هذا الجزء من رأس المال الثابت شكل: رأسمال أساسي *Fixes Kapital*. أما سائر المكونات المادية الأخرى لرأس المال المسلّف في عملية الإنتاج فتؤلف على الضد من ذلك: رأسمالاً دائراً أو سيّالاً

.Zirkulierendes oder flüssiges Kapital

إن بعضاً من وسائل الإنتاج - أي المواد المساعدة التي تستهلكها وسائل العمل نفسها في أثناء قيامها بوظائفها، كالفحم الحجري الذي يستهلكه المحرك البخاري، أو التي تساعد على تنفيذ العملية مثل غاز الإنارة، إلخ، - لا يدخل مادياً في المنتج. كل ما في الأمر أن قيمته هذه تؤلف جزءاً من قيمة المنتج. ويقوم المنتج بمداولة قيمة وسائل الإنتاج هذه في أثناء تداوله هو؛ وهذه هي السمة المشتركة التي تجمعها برأس المال الأساسي. [160] بيد أنها تُستهلك كلياً في أية عملية عمل تدخلها، لذا لا بدّ من التعويض عنها كلياً بنسخ جديدة من النوع نفسه في كل عملية عمل جديدة. كما أنها لا تحتفظ بشكلها الاستعمالي المستقل أثناء أدائها لوظيفتها. وعليه، فإثناء أدائها لوظيفتها لا يبقى أي جزء من القيمة - رأسمال مثبتاً بهيئته الاستعمالية القديمة، بالشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج هذه. إن كون هذا الجزء من المواد المساعدة لا يدخل مادياً في المنتج بل يدخل في قيمة المنتج حسب قيمة هذه المواد لا أكثر، مؤلفاً جزءاً من قيمة المنتج، وكون وظيفة هذه المواد مثبتة في مجال الإنتاج، قد أدّى حتى باقتصادي مثل رامزي (وهو يخلط في الوقت نفسه بين رأس المال الأساسي ورأس المال الثابت) إلى أن يدرج هذه المواد في مقولة رأس المال الأساسي^(*)

إن ذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي يدخل مادياً في المنتج، نعني المواد الأولية، إلخ، يكتسب بذلك، جزئياً، أشكالاً قد يدخل بها، فيما بعد مجال الاستهلاك الفردي كأشياء للاستهلاك. إن وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي الحاملات المادية لرأس المال الأساسي، لا تُستهلك إلا استهلاكاً إنتاجياً، ولا يمكن أن تدخل حيز الاستهلاك الفردي، لأنها لا تدخل في المنتج، أو القيمة الاستعمالية، التي تساعد في تكوينها، بل تحتفظ بشكلها المستقل في مواجهته حتى تهلك تماماً. وتُعد وسائل النقل إستثناء من هذه القاعدة. إن الأثر النافع الذي تولّده هذه أثناء أدائها لوظيفتها الإنتاجية، أي خلال بقائها في مجال الإنتاج - نعني بذلك تغيير المكان - يدخل في آن واحد مجال الاستهلاك الفردي للمسافر مثلاً. وهذا الأخير يدفع لقاء استعمالها على غرار ما يدفع لقاء استعمال وسائل الاستهلاك الأخرى. ولقد رأينا من قبل على سبيل المثال أن المواد الأولية والمساعدة تندمج ببعضها في الصناعة الكيميائية^(**) ويصنع الشيء ذاته على وسائل العمل والمواد المساعدة والمواد الأولية. وبالمثل فإن المواد المُضافة إلى التربة

(*) [ماركس، نظريات فائض القيمة]، الجزء الثالث، ص 323-325. [ن. برلين].

(**) [ماركس، رأس المال، المجلد الأول]، ص 196، [الطبعة العربية، ص 237-238]. [ن. برلين].

بغية تحسينها في الزراعة، تنتقل جزئياً إلى النباتات المزروعة بصفاتها عوامل مكونة للمنتوج. غير أن مفعولها يتوزع، من جهة أخرى، على فترة زمنية مديدة، لمدة 4 أو 5 سنوات مثلاً. لذا فإن جزءاً منها يدخل مادياً في هذا المنتج وينقل بذلك في آن واحد قيمته إليه، بينما يظل الجزء الآخر في شكله الاستعمالي القديم ويثبت قيمته فيه. فهو يبقى كوسائل إنتاج ويكتسب بالتالي شكل رأسمال أساسي. إن الثور يُعدّ رأسمالاً أساسياً كدابة للجرّ. لكن إذا أكل فإنه لا يعود يقوم بدور وسيلة عمل ولا بدور رأسمال أساسي. إن الصفة التي تسبغ على جزء من القيمة - رأسمال أنفق على وسائل الإنتاج طابع رأسمال أساسي تكمن بالتحديد في النمط الخاص لتداول هذا الجزء تحديداً. وينبع هذا [161] النمط الخاص للتداول من النمط الخاص الذي تنقل به وسيلة العمل قيمتها إلى المنتج، أو من الدور الخاص الذي تلعبه كعنصر خالق للقيمة خلال عملية الإنتاج. وينبع هذا النمط بدوره من خصائص أداء مختلف وسائل العمل لوظائفها خلال عملية العمل.

من المعروف أن القيمة الاستعمالية نفسها التي تنبثق من عملية عمل أولى كمنتوج، تدخل في عملية عمل ثانية كوسيلة إنتاج. وإن ما يجعل المنتج رأسمالاً أساسياً هو بالضبط أدائه لوظيفة وسيلة عمل في عملية الإنتاج. وبالعكس، عندما ينبثق المنتج من عملية الإنتاج وحسب، فإنه لا يؤلف هو ذاته رأسمالاً أساسياً قط. فمثلاً أن آلة ما، بصفاتها منتوجاً أو سلعة من سلع صناعي آلات، إنما تنتمي إلى رأسماله السلعي. إنها لا تغدو رأسمالاً أساسياً إلا بين يدي شاربها، الرأسمالي الذي يستخدمها استخداماً إنتاجياً.

وببقاء جميع الظروف الأخرى ثابتة، تزداد درجة ثبات وسيلة العمل في عملية الإنتاج بازدياد ديمومة وسيلة العمل هذه. هذه الديمومة هي التي تحدد مقدار الفرق بين القيمة - رأسمال المثبتة في وسيلة العمل وذلك الجزء من هذه القيمة الذي ينتقل إلى المنتج خلال عمليات العمل المتكررة. فكلما كان انتقال القيمة هذا أبطأ - علماً أن وسيلة العمل تنقل قيمة في كل تكرار لعملية العمل - كان ثبات رأس المال أكبر، وغدا الفارق بين رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج ورأس المال المستهلك فيها أعظم. وما إن يمتحى هذا الفارق حتى تبلغ وسيلة العمل خاتمة حياتها، وتفقد قيمتها بفقدانها لقيمتها الاستعمالية. فتكف بذلك عن أن تكون حاملاً للقيمة. وبما أن وسيلة العمل، شأن أي حامل مادي آخر لرأس المال الثابت، لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا بمقدار ما تفقد من قيمتها سوية مع ما تفقده من قيمتها الاستعمالية، فمن الجلي إذن أنه كلما كان فقدان قيمتها الاستعمالية أبطأ، وكان بقاؤها في عملية الإنتاج أطول، كانت مدة بقاء القيمة - رأسمال الثابتة مثبتة فيها أطول.

وإذا كانت هناك وسيلة إنتاج لا تؤلف وسيلة بالمعنى الدقيق للكلمة، مثل المواد المساعدة والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، بل تسلك من ناحية نقل القيمة، وبالتالي من ناحية نمط تداول قيمتها، على غرار ما تسلك وسائل العمل، فإنها تُعدّ بالمثل حاملاً مادياً لرأس المال الأساسي وشكلاً لوجوده. وهذا هو شأن تحسين التربة المذكورة آنفاً، الذي يضيف إليها مواد كيميائية يتوزع مفعولها على فترات إنتاج أو سنوات عديدة. إن جزءاً من قيمتها هنا يواصل بقاءه، كما من قبل، إلى جانب المنتج [162] في هيئة مستقلة، في هيئة رأسمال أساسي، بينما يكون الجزء الآخر من القيمة قد انتقل إلى المنتج وأخذ، لذلك، في التداول معه. في هذه الحالة لا يقتصر الأمر على دخول جزء من قيمة رأس المال الأساسي إلى المنتج، بل دخول القيمة الاستعمالية، المادة التي يوجد فيها هذا الجزء من القيمة.

وعدا عن الخطأ الأساسي الذي يقترفه الاقتصاديون حتى الآن - نعني خلطهم مقولتي رأس المال الأساسي والدائر بمقولتي رأس المال الثابت والمتغير - فإن تشوشهم في تحديد المفاهيم يقوم أولاً وقبل كل شيء على النقاط التالية:

إنهم يجعلون خواص معينة تمتلكها وسائل العمل من حيث شكلها المادي خواص مباشرة لرأس المال الأساسي، مثال ذلك انعدام الحركة الجسدية للمنزل مثلاً. غير أن من اليسير أن نبرهن على أن وسائل عمل أخرى، وهي بذاتها رأسمال أساسي بالمثل، تحوز على خواص معاكسة تماماً: القدرة على الحركة الجسدية للسفينة مثلاً.

أو أنهم يخلطون بين الطابع الاقتصادي المحدّد للشكل الذي ينبع من تداول القيمة وبين خاصية شيئية، وكأن الأشياء التي هي في ذاتها ليست رأسمالاً بالمرّة، بل إنها لا تصبح كذلك إلّا في ظل شروط اجتماعية معينة، يمكن أن تغدو في ذاتها ومن الطبيعة رأسمالاً ذا شكل معين، أساسياً أو دائراً. ولقد رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس)^(*) أن وسائل الإنتاج المستخدمة في كل عملية عمل، تنقسم دائماً، بصرف النظر عن الشروط الاجتماعية التي تجري فيها العملية، إلى وسائل عمل وموضوع عمل. ولكن لا تغدو وسائل العمل وموضوع العمل رأسمالاً إنتاجياً، حسب تعريفنا في الجزء السابق من الكتاب، إلّا في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. ومع ذلك فإن الفارق بين وسائل العمل وموضوع العمل، الفارق الذي يكمن أساسه في طبيعة عملية العمل ذاتها،

(*) [ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 192-196]، [الطبعة العربية، ص 233-238]. [ن.ع.]

يتجلى في شكل جديد هو الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. وعندئذ فحسب يصبح الشيء، الذي يؤدي وظيفة وسيلة عمل، رأسمالاً أساسياً. وإذا ما سمحت خصائصه المادية بأن يؤدي وظائف أخرى غير وظيفة وسائل عمل، فإن كونه رأسمالاً أساسياً أم لا، يتوقف على اختلاف وظائفها. فالأبقار، كدواب للجرّ، هي رأسمال أساسي، أما حين تُسمن للذبح فإنها مادة أولية تدخل التداول آخر المطاف كمنتوج، ولذا فإنها تغدو رأسمالاً دائراً لا أساسياً.

إن مجرد بقاء وسيلة من وسائل الإنتاج ثابتة لفترة من الوقت طويلة نسبياً في عمليات عمل متكررة، ومترابطة، ومستمرة، بحيث تشكّل فترة إنتاج واحدة - أي مجمل زمن الإنتاج اللازم لإنجاز منتج معين - يُرغم الرأسمالي، كما هو حاله مع رأس المال الأساسي، على أن يسلف رأسمالاً لمدة تطول أو تقصر، ولكن ذلك لا يجعل جزءاً معيناً من رأسماله رأسمالاً أساسياً. فالبذور، مثلاً، ليست رأسمالاً أساسياً، بل مادة أولية ثابتة في عملية الإنتاج قرابة عام. وكل رأسمال ما دام يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي [163] إنما هو مثبت في عملية الإنتاج، وهذا هو حال جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، مهما كانت صورتها المادية، ووظيفتها، ونمط تداول قيمتها. وسواء دامت حالة الثبات هذه لفترة طويلة أو قصيرة من الزمن، وفقاً لنوع عملية الإنتاج أو الأثر النافع المتوخى، فذلك لا يولّد الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر⁽²⁰⁾

إن جزءاً من وسائل العمل، بما في ذلك الشروط العامة للعمل، إما أن يُستمر في مكانه منذ أن يدخل عملية الإنتاج بوصفه وسائل عمل أو عندما يُهيأ لأداء الوظيفة الإنتاجية، كما هو الحال مع الآلات مثلاً. أو أن إنتاج هذا الجزء من وسائل العمل يجري منذ البداية في شكل ساكن مقيّد بالمكان المعني، مثل تحسين التربة، مباني المصانع، أفران الصهر، القنوات، سكك الحديد، وما إلى ذلك. إن التصاق وسائل العمل التصاقاً دائماً بعملية الإنتاج التي ينبغي أن تؤدي فيها وظيفتها مشروط هنا أيضاً بنمط وجودها الحسي. من جهة أخرى يمكن لوسيلة من وسائل العمل أن تنتقل جسدياً في المكان باستمرار، فتتحرك من موضع إلى آخر، وتظل مع ذلك على الدوام في عملية الإنتاج، كالقاطرة أو السفينة أو دواب الجرّ، إلخ. فلا انعدام قابلية الحركة في الحالة الأولى يسبغ عليها طابع رأسمال أساسي، ولا قابلية الحركة تنزع عنها، في الحالة

(20) بسبب صعوبة تحديد ما هو رأسمال أساسي وما هو رأسمال دائر، يتصور السيد لورنتس شتاين أن هذا التمييز يتوخى تبسيط معالجة الموضوع.

الثانية، هذا الطابع. ولكن كون وسائل العمل ثابتة في المكان المعني، وتضرب جذورها في الأرض، يحدد دوراً خاصاً لهذا الجزء من رأس المال الأساسي في حياة الأمم الاقتصادية. فلا يمكن إرسال هذه الوسائل خارج البلاد، أي لا يمكن تداولها كسلع في السوق العالمية. بيد أن حق ملكية رأس المال الأساسي هذا يمكن أن ينتقل، فقد يُشترى وُباع، فيمضي، في هذه الحدود، بالتداول مثالياً. إن حقوق الملكية هذه قد تمضي للتداول حتى في الأسواق الخارجية، على شكل أسهم مثلاً. بيد أن تبدل أشخاص مالكي هذا الصنف من رأس المال الأساسي، لا يغير التناسب بين الجزء الساكن، والثابت مادياً من ثروة البلد المعني وبين الجزء المتحرك منها⁽²¹⁾

إن خصوصية تداول رأس المال الأساسي تقود إلى خصوصية دورانه. فذلك الجزء من القيمة الذي يفقده رأس المال الأساسي في شكله الطبيعي بسبب الاهتراء، يمضي في التداول كجزء من قيمة المنتج. ويتحول المنتج، عن طريق تداوله، من سلعة إلى نقد، وهذا ما يحدث أيضاً لذلك الجزء من قيمة وسيلة العمل الذي يتداوله المنتج، لكن قيمة هذا الجزء تتساقط قطرة قطرة، في شكل نقد، من عملية التداول وفق نفس النسبة التي تكفّ بها وسيلة العمل المعنية عن أن تكون حاملاً للقيمة في عملية الإنتاج. وعلى هذا تكتسب الآن قيمة وسيلة العمل هذه، وجوداً مزدوجاً. فيبقى جزء منها لصيقاً بالشكل الاستعمالي أو الشكل الطبيعي لوسيلة العمل هذه، الذي ينتمي إلى عملية الإنتاج، بينما ينفصل الجزء الآخر عن هذا الشكل ويصير نقداً. وفي مجرى أداء وسيلة العمل لوظيفتها يتناقص ذلك الجزء من قيمتها المائل في شكلها الطبيعي تناقصاً مطرداً، في حين أن ذلك الجزء من قيمتها الذي تحول إلى شكل نقد يتزايد باطراد حتى تفنى هذه الوسيلة وتنفصل قيمتها الكلية عن جثتها، وتتحول بأكملها إلى نقد. وهنا تتجلى للعيان خصوصية دوران هذا العنصر من رأس المال الإنتاجي. فتحول قيمته إلى نقد يسير جنباً إلى جنب مع تحويل السلعة، حامل هذه القيمة، إلى شرنقة نقدية. بيد أن إعادة تحويله من شكل نقدي إلى شكل استعمالي يتحقق بصورة منفصلة عن إعادة تحويل السلعة إلى عناصر أخرى لإنتاجها، ويتحدد بالفترة اللازمة لتحديد إنتاج وسيلة العمل ذاتها، نعني بالفترة الزمنية التي تهلك خلالها وسيلة العمل هذه ويتوجب تعويضها بنسخة أخرى من النوع نفسه. فلو أن آلة قيمتها 10 آلاف جنيه يدوم عملها، مثلاً، مدة عشر سنوات، فإن فترة دوران القيمة الأصلية المسلفة فيها تبلغ 10 سنوات. وما لم تنصرم هذه المدة، فلن يكون ثمة

(21) في هذا الموضع ينتهي النص المستقى من المخطوطة IV. - وفيما يلي يرد النص من المخطوطة

ما يدعو لاستبدالها بألة جديدة، بل تواصل عملها في شكل طبيعي. ولكن في غضون ذلك تمضي قيمتها في التداول قطعة قطعة كجزء من قيمة السلع التي تخدم هذه الآلة في إنتاجها المستمر. وهكذا تتحول قيمتها بالتدريج، إلى نقد حتى تتحول في نهاية السنوات العشر، آخر المطاف، إلى نقد كلياً، ثم يعاد تحويلها من نقد إلى آلة، أو بتعبير آخر حتى تكمل دورانها. وإلى أن يحين أوان تجديد إنتاجها، تتراكم قيمتها تدريجياً في شكل رصيد نقدي احتياطي.

أما العناصر الأخرى من رأس المال الإنتاجي فتتألف جزئياً من عناصر رأس المال الثابت الماثلة في المواد المساعدة والمواد الأولية، وجزئياً من رأس المال المتغير المنفق في قوة العمل.

لقد بين تحليلنا لعملية العمل وعملية إنماء القيمة (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس) أن الأجزاء المختلفة المكونة لرأس المال الإنتاجي تلعب أدواراً متباينة تماماً في خلق المنتج وخلق القيمة. إن قيمة ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من المواد المساعدة والمواد الأولية - شأن قيمة ذلك الجزء منه الذي يتألف من وسائل العمل - تعاود الظهور في قيمة المنتج ولكن باعتبارها قيمة منقولة، أما قوة العمل فتضيف إلى المنتج ما يُعادل قيمتها، عن طريق عملية العمل، بتعبير آخر أن قوة العمل تقوم حقاً بتجديد إنتاج قيمتها. زد على ذلك أن جزءاً من المواد المساعدة - كفحم التدفئة وغاز الإنارة، إلخ. - يُستهلك في عملية العمل من دون أن يدخل مادياً في [165] المنتج، في حين أن الجزء الآخر منها يدخل مادياً في المنتج ليكون قوام جوهره المادي. بيد أن هذه الفروق جميعاً لا أهمية لها بقدر ما يتعلق الأمر بالتداول وبالتالي بنمط الدوران. فبما أن المواد المساعدة والمواد الأولية تُستهلك كلياً في خلق المنتج المعني، فإنها تنقل إليه كامل قيمتها. لذا فإن هذه القيمة تمضي بكاملها للتداول بواسطة المنتج، وتتحول إلى نقد، ثم تتحول مجدداً من نقد إلى عناصر لإنتاج السلعة. إن دوران هذا الجزء من القيمة لا ينقطع خلافاً لدوران رأس المال الأساسي، بل يمضي بلا انقطاع ليكمل مجمل دورة أشكاله، بحيث أن عناصر رأس المال الإنتاجي هذه تتجدد دوماً عينا (in natura).

أما بالنسبة لذلك الجزء المكون المتغير لرأس المال الإنتاجي الذي يُنفق على قوة العمل، فإن قوة العمل تُشتري لفترة محددة من الزمن. وحالما يقوم الرأسمالي بشرائها ودمجها بعملية الإنتاج، فإنها تؤلف جزءاً مكوناً لرأسماله، ألا وهو الجزء المكون المتغير لرأسماله. وتنشط قوة العمل لفترة من الزمن كل يوم فتضيف خلال ذلك إلى المنتج

ليس فقط قيمتها اليومية الكاملة بل تضيف علاوةً عليها قيمة إضافية معينة، فائض قيمة نصرف النظر عنه في الوقت الحاضر. وبعد أن يتم شراء قوة العمل وتشغيلها لمدة أسبوع مثلاً فلا بدّ من تجديد شرائها باستمرار في الآجال المعتادة. إن مُعادِل القيمة، الذي تضيفه قوة العمل باستمرار إلى المنتج خلال أداء وظيفتها، هذا المُعادِل الذي يتحوّل إلى نقد مع تداول المنتج، ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار من نقد إلى قوة عمل، أي ينبغي أن يجتاز باستمرار الدورة الكاملة لأشكاله، نعني ينبغي أن يمضي في دورانه باستمرار كي لا تقطع دورة الإنتاج المستمرة.

من هنا فإن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي المُسلّف لقاء قوة العمل ينتقل بالكامل إلى المنتج (نغفل هنا فائض القيمة) ويجتاز معه الاستحالتين اللتين تنتميان إلى مجال التداول، ويبقى على الدوام مندمجاً في عملية الإنتاج بفضل هذا التجدد المستمر. وعليه مهما اختلفت قوة العمل في النواحي الأخرى، من حيث دورها في خلق القيمة، عن تلك الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت التي لا تؤلف رأسمالاً أساسياً، فإن نمط دوران قيمة قوة العمل هذا هو السمة المشتركة التي تجمعها بهذه الأجزاء المكوّنة، وهي سمة تضعها في تضاد مع رأس المال الأساسي. وبسبب الخاصية المشتركة التي تسم طابع دوران هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي - نعني بها أجزاء قيمته المُنفقة على قوة العمل وعلى وسائل الإنتاج التي لا تؤلف رأسمالاً أساسياً - فإنها تقف إزاء رأس المال الأساسي باعتبارها رأسمالاً دائراً *zirkulierendes* أو سيّالاً *flüssiges* (*)

[166] كما رأينا من قبل (**) فإن النقد الذي يدفعه الرأسمالي للعامل لقاء استعمال قوة عمله لا يزيد عن شكل المُعادِل العام لوسائل العيش الضرورية للعامل. وبهذا المعنى فإن رأس المال المتغير يتألف مادياً من وسائل العيش. غير أننا هنا، بدراستنا للدوران، إنما نعالج الشكل. فالرأسمالي لا يشتري وسائل عيش العامل بل قوة عمله بالذات. فما يؤلف الجزء المتغير من رأسماله ليس وسائل عيش العامل بل قوة عمله النشطة. وما يستهلكه الرأسمالي في عملية العمل استهلاكاً إنتاجياً إن هو إلّا قوة العمل نفسها لا وسائل عيش

(*) يستخدم ماركس كلا هذين المصطلحين: رأس المال الدائر ورأس المال السيّال بمعنى واحد، فالأول تعبير منقول عن الإنكليزية، والثاني ألماني الأرومة. وهو يستخدم هذا مرة، وذلك مرة أخرى، أو يوردهما معاً. [ن. ع].

(**) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع، 3، شراء وبيع قوة العمل، الطبعة الألمانية، ص 181-191، [الطبعة العربية، ص 217-229]. [ن. برلين].

العامل. وإن العامل نفسه هو من يحوّل النقد الذي يتلقاه مقابل قوة عمله، إلى وسائل عيش، لكي يعيد تحويل هذه الوسائل إلى قوة عمل، لكي يبقى على قيد الحياة، تماماً على غرار تحويل الرأسمالي، مثلاً، جزءاً من فائض قيمة السلعة، التي يبيعها لقاء نقد، إلى وسائل عيش لنفسه، لكن ذلك لا يسوغ لنا القول إن شاري سلعته يدفع له وسائل عيشه. وحتى عندما يتلقى العامل جزءاً من أجوره بهيئة وسائل عيش، أي عينياً (*in natura*)، فإن هذا يؤلف الآن صفقة ثانية. إنه يبيع قوة عمله بسعر معين، وعند ذلك يتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتلقى جزءاً من السعر بهيئة وسائل عيش. ويقتصر ذلك على تغيير شكل الدفع ليس إلّا، ولكنه لا يغير من واقع أن ما يبيعه فعلاً هو قوة عمله. إنها صفقة ثانية، ولكنها لم تعد بين عامل ورأسمالي، بل بين العامل كشّارٍ للسلعة والرأسمالي كبائع لها، في حين كان العامل في الصفقة الأولى بائعاً لسلعة (قوة عمله) والرأسمالي شارباً لها. وشبه الأمر كما لو أن الرأسمالي بعد أن باع سلعته، ولتقل إنها آلة، إلى مصنع للحديد، أراد أن يتلقى لقاءها سلعة أخرى، ولتقل إنها حديد. إذن ليست وسائل عيش العامل ولا قوة عمله هي التي تغدو رأسمالاً سيّالاً في تضاد مع رأس المال الأساسي، بل ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي الذي يُنفق على قوة العمل الذي يكتسب، بفضل شكل دورانه، هذا الطابع الذي يشترك به مع بعض الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت وبه يقف في تضاد مع بعضها الآخر.

إن قيمة رأس المال السيّال - المائلة في قوة العمل ووسائل الإنتاج - لا تُسلف إلّا للفترة الزمنية التي يجري خلالها صنع المنتج حسب نطاق الإنتاج الذي يتحدد بحجم رأس المال الأساسي. وتدخل هذه القيمة كلياً في المنتج، وتعود بالتالي كاملة من التداول بعد بيعه، حيث يمكن تسليفها مجدداً. إن قوة العمل ووسائل الإنتاج، التي يمثّل [167] فيها الجزء المكوّن السيّال لرأس المال، تُسحب من التداول بالمقدار الضروري لخلق المنتج الناجز وبيعه، ولكن يتوجب تعويضها وتجديدها باستمرار عن طريق شرائها مجدداً، عبر إعادة تحويلها من الشكل النقدي إلى عناصر إنتاج. إنها تُسحب من السوق كل مرة بمقادير أصغر من عناصر رأس المال الأساسي، ولكن ينبغي سحبها من السوق ثانيةً مراراً وتكراراً، فيتجدد تسليف رأس المال المنفق عليها لفترات زمنية أقصر نسبياً. ويتحقق هذا التجديد الدائم عبر التصريف المستمر للمنتج الذي يقوم بمداولة قيمتها كاملة. وهي، أخيراً، تجتاز باستمرار مجمل دورة استحداثها، لا من حيث قيمها فحسب، بل كذلك من حيث شكلها المادي؛ فيعاد تحويلها أبداً من سلعة إلى عناصر لإنتاج تلك السلعة عينها.

إن قوة العمل تضيف قيمتها الخاصة إلى المنتج باستمرار سوية مع فائض قيمة، هذا التجسيد للعمل غير مدفوع الأجر. وعليه، فإن المنتج الناجز يُدخل في التداول باستمرار فائض قيمة يتحوّل مع المنتج إلى نقد، شأنه في ذلك شأن العناصر الأخرى من قيمة المنتج. ولكن بما أننا معنيون هنا، في المقام الأول، بدوران القيمة - رأسمال لا بدوران فائض القيمة الذي يقوم بدورانه في نفس الوقت مع الأولى، فإننا نصرف النظر عن هذا الأخير في الوقت الحاضر.

نخلص مما تقدم، إلى ما يلي:

(1) إن تحديد شكل رأس المال الأساسي والسيّال لا ينبع إلّا من تباين دوران القيمة - رأسمال النشطة في عملية الإنتاج، أي رأس المال الإنتاجي. وينشأ هذا الاختلاف في الدوران بدوره، عن اختلافات النمط الذي تنقل به مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي قيمتها إلى المنتج، لا عن تباين مساهمتها في إنتاج قيمة المنتج أو عن خصائص دورها في عملية إنماء القيمة. وأخيراً، فإن الاختلافات في نقل القيمة إلى المنتج، وبالتالي اختلاف سبل تداول هذه القيمة بواسطة المنتج، وتجديدها في شكلها الطبيعي (العيني) الأصلي من خلال استحوالات المنتج - تنشأ عن اختلاف الأشكال المادية التي يوجد فيها رأس المال الإنتاجي، حيث يُستهلك جزء منه كلياً في أثناء تكوين المنتج المعين، فيما يُستهلك الجزء الآخر بالتدريج ليس إلّا. لذا فإن رأس المال الإنتاجي هو وحده الذي يمكن أن ينقسم إلى رأسمال أساسي ورأسمال سيّال (دائر). غير أن هذا التضاد لا وجود له بالنسبة للنمطين الآخرين من وجود رأس المال الصناعي، أي لا لرأس المال السلعي ولا لرأس المال النقدي، بل لا وجود له أيضاً كتضاد بين هذين الشكلين حيال رأس المال الإنتاجي. فما لهذا التضاد من وجود إلّا بالنسبة لرأس المال [168] الإنتاجي وفي نطاقه هو بالذات. لنفرض أن رأس المال النقدي ورأس المال السلعي يقومان بوظيفة رأسمال، ولكن مهما كانت سرعة تداولهما، فليس بوسعهما أن يصبحا رأسمالاً سيّالاً (دائراً)، في تضاد مع رأس المال الأساسي إلّا بعد تحوّلهما إلى أجزاء دائرة مكوّنة لرأس المال الإنتاجي. ولكن بما أن هذين الشكلين من رأس المال موجودان في مجال التداول، فإن الاقتصاد السياسي، منذ عهد آدم سميث، كما سنرى لاحقاً^(*)، إنخدع بذلك فراح يخلط هذين الشكلين في كومة واحدة مع الجزء الدائر من

(*) في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذا المجلد. [ن. ع].

رأس المال الإنتاجي وجميعهما تحت مقولة رأس المال الدائر. أما في الواقع فإن رأس المال النقدي ورأس المال السلعي يمثلان رأسمال التداول في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ولا يمثلان رأسمالاً دائراً في تضاد مع رأس المال الأساسي.

(2) إن دوران الجزء الأساسي من الأجزاء المكونة لرأس المال، وبالتالي زمن الدوران اللازم له، يتضمن عدة دورانات من الأجزاء المكونة لرأس المال السيال. فخلال الزمن الذي يحقق به رأس المال الأساسي دوراناً واحداً، يقوم رأس المال السيال بالدوران عدة مرات. ولا يكتسب أحد الأجزاء المكونة لقيمة رأس المال الإنتاجي الطابع المحدد لشكل رأس المال الأساسي إلا بمقدار ما لا تهلك وسيلة الإنتاج التي يتجسد فيها هذا الجزء اهتلاكاً تاماً خلال الفترة الزمنية اللازمة لصنع المنتج وإخراجه من عملية الإنتاج كسلعة. وإن جزءاً من قيمة وسيلة الإنتاج يجب أن يظل مقيداً كما من قبل في الشكل الاستعمالي القديم الذي يحافظ على نفسه، بينما يمضي الجزء الآخر من القيمة إلى التداول بواسطة المنتج الناجز؛ بيد أن تداول المنتج يمثل في الوقت نفسه تداول مجمل قيمة الجزء السيال من رأس المال.

(3) إن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي، الذي يُنفق على رأس المال الأساسي يُسلف كله دفعةً واحدة لمجمل فترة استخدام ذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي يؤلف رأس المال الأساسي. وهكذا يُلقى الرأسمالي بهذه القيمة في التداول دفعةً واحدة؛ ولكنه لا يسحبها ثانية من التداول إلا على دفعات تدريجية، وذلك بتحقيق أجزاء القيمة التي يضيفها رأس المال الأساسي، على دفعات، إلى السلع. من جهة ثانية، فإن وسائل الإنتاج ذاتها، التي تثبت فيها جزء من مكونات رأس المال الإنتاجي، تُسحب من التداول كلها دفعةً واحدة، لكي تُدمج في عملية الإنتاج طوال مجمل الفترة التي تؤدي فيها وظيفتها، ولكنها لا تتطلب خلال هذه الفترة التعويض بنسخ جديدة من النوع نفسه، أي لا تتطلب تجديد إنتاجها. فهي تمضي، على مدى فترة تطول أو تقصر، في تكوين السلع التي تُلقى في التداول، من دون أن تسحب من التداول العناصر اللازمة لتجديدها. لذلك فإنها لا تُرغم الرأسمالي، خلال هذه الفترة، على القيام بتجديد التسليف. أخيراً، فإن القيمة - رأسمال الداخلة في رأسمال أساسي لا تقوم، خلال فترة نشاط وسائل الإنتاج التي تتجسد فيها هذه القيمة - رأسمال، باجتياز دورة أشكالها من الناحية المادية،

بل من ناحية القيمة، وهي إنما تقوم بذلك على دفعات وبالتدريج. بتعبير آخر، أن جزءاً [169] من قيمة رأس المال الأساسي يُتداول باستمرار كجزء من قيمة السلعة، ويتحوّل إلى نقد ولكن من دون أن يُعاد تحويله من نقد إلى شكله الطبيعي الأصلي. إن إعادة تحويل النقد هذه إلى الشكل الطبيعي لوسيلة معينة من وسائل الإنتاج لا يقع إلّا في نهاية حياتها الفاعلة، أي بعد أن تهلك وسيلة الإنتاج هذه تماماً

4) إن عناصر رأس المال السيّال يجب أن تكون على الدوام مثبتة في عملية الإنتاج - لكي تجري هذه العملية دون انقطاع - شأن عناصر رأس المال الأساسي. ولكن على حين أن عناصر الأول المثبتة هكذا، تتجدد على الدوام عينياً (in natura) (استبدال وسائل الإنتاج بنسخ جديدة من النوع نفسه، وتجديد شراء قوة العمل باستمرار) فإن عناصر رأس المال الأساسي ذاتها لا تتجدد خلال فترة ديمومتها، ولا يتعين تجديد فعل شرائها. فالمواد الأولية والمساعدة تكون حاضرة دوماً في عملية الإنتاج، ولكن ثمة على الدوام نسخ جديدة من النوع نفسه، تحلّ محلها بقدر ما يجري التهام القديم منها في تكوين المنتج الناجز. كما أن قوة العمل حاضرة على الدوام في عملية الإنتاج، ولكن عن طريق التجديد الدائم لفعل شرائها، وغالباً ما يرافق ذلك تغيير في الأشخاص أيضاً. بيد أن المباني والآلات ذاتها، إلخ، تواصل القيام بوظيفتها في عمليات الإنتاج المتكررة نفسها، بينما يقوم رأس المال السيّال بالدوران مراراً وتكراراً.

II - رأس المال الأساسي، أجزاؤه المكوّنة، تعويضه، إصلاحه، وتراكمه

يختلف أمد حياة العناصر المفردة التي يتألف منها رأس المال الأساسي في المشروع الواحد نفسه، من هنا اختلاف أزمنة دورانها. ففي سكك الحديد مثلاً نجد أن للقضبان، والعوارض، والمنشآت الترابية، وأبنية المحطات، والجسور، والأنفاق، والقاطرات، والعربات، آماذ خدمة وأزمنة تجديد إنتاج مختلفة، لذا فإن لأجزاء رأس المال المسلف فيها أزمنة دوران مختلفة. ونجد أن المباني وأرصقة المحطات، وأبراج المياه والقناطر، والأنفاق، والممرات المحفورة، والسدود الترابية، وباختصار كل ما يسمى في صناعة سكك الحديد الإنكليزية بالمنشآت الفنية (works of art) لا تحتاج إلى تجديد طيلة

سنين عديدة. أما الأشياء الأكثر اهتلاكاً فهي السكك والمعدات الدارجة (rolling stock).

[170] حين جرى مدّ خطوط سكك الحديد الحديثة أول الأمر، ساد رأيٌ حظي بدعم أبرز المهندسين التطبيقيين، مفاده أن سكك الحديد سمرمية من حيث متانتها، وأن اهتلاك القضبان ضئيل إلى درجة تتيح إهماله إذا كان الحديث يدور عن المسائل المالية والعملية؛ وقيل افتراضاً إن القضبان الجيدة يمكن أن تعمر 100 إلى 150 عاماً. ولكن سرعان ما اتضح أن متوسط أمد حياة القضبان، يتوقف بداهة على سرعة حركة القاطرات ووزن عدد القاطرات، وسمك القضبان، إضافة إلى طائفة من الظروف الثانوية الأخرى، لا يتجاوز 20 عاماً. بل إن القضبان في بعض المحطات، في مراكز الحركة النشيطة تهتك في ظرف عام واحد. وفي حوالى عام 1867 بوشر بمدّ قضبان الفولاذ، التي تبلغ كلفتها زهاء ضعف كلفة قضبان الحديد، ولكنها تعمر أكثر من ضعف المدة. وكانت العوارض الخشبية التي تركز إليها القضبان تقاوم بين 12 إلى 15 عاماً. أما بخصوص المعدات الدارجة فقد تبين أن عربات الشحن تهتك بسرعة أكبر من عربات المسافرين. وقُدِّر أمد حياة القاطرات، عام 1867، بين 10 إلى 12 سنة.

يتأتى الاهتلاك أولاً وقبل كل شيء من الاستعمال ذاته. وكقاعدة عامة فإن القضبان تُبلى بسرعة تتناسب مع عدد القاطرات (اللجنة الملكية رقم R.C., No. 17645 (17645)⁽²²⁾ ولكن زيادة السرعة تفضي إلى زيادة الاهتلاك بنسبة تزيد على مربع السرعة، نعني بذلك أن مضاعفة سرعة القاطرات تزيد الاهتلاك أكثر من أربع مرّات (اللجنة الملكية، رقم 17046، R.C., No. 17046).

ويتأتى الاهتلاك، علاوة على ذلك، من فعل قوى الطبيعة. فالعوارض الخشبية للسكك مثلاً لا تُعاني من الاهتلاك الفعلي فحسب، بل إنها تتخر أيضاً.

«إن كلفة صيانة الخط لا تتوقف على الاهتلاك الناشئ عن سير القاطرات، بقدر ما تتوقف على نوعية الخشب والحديد والآجر والملاط

(22) المقتطفات المذيلة بالحرفين «R.C.» «اللجنة الملكية» مأخوذة عن تقرير اللجنة الملكية حول سكك الحديد. محاضر شهادات أمام اللجنة، قُدمت إلى مجلس البرلمان، لندن، 1867. (Royal Commission on Railways, Minutes of Evidences taken before the Commissioners, presented, to both Houses of Parliament, London, 1867.) تحمل الاسئلة والأجوبة أرقاماً نوردها هنا.

المعرّضة لتأثير الجو. فشهر من هطول الأمطار يُنزل من الضرر بخط سكك الحديد أكثر مما تنزله القاطرات مدة عام». (ر. ب. وليامز، حول صيانة وتجديد الطريق الدائم، تقرير معهد الهندسة المدنية R.P. Williams, *On the Maintenance of Permanent Way, Institution of Civil Engineers* (*) في خريف عام 1867).

أخيراً هنا كما في أي موضع آخر من الصناعة الكبرى، يلعب الاهتلاك المعنوي دوره: إذ يسع المرء بعد انصرام 10 سنوات أن يشتري العدد نفسه من العربات والقاطرات بمبلغ 30 ألف جنيه، بعد أن كانت تكلف في السابق 40 ألف جنيه. وهكذا، يتعين حساب هبوط قيمة هذه المعدات بما نسبته 25% من سعر السوق، حتى عندما لا يكون هناك أي هبوط في قيمتها الاستعمالية. (لاردنر، اقتصاد سكك الحديد، [ص 120]).

(Lardner, *Railway Economy*, [p. 120]).

«إن الجسور الإنبوية لا تُستبدل في شكلها الحالي».

(لأن هناك أشكالاً أفضل من الجسور اليوم).

«إن إصلاحاتها الاعتيادية، ونزع بعض الأجزاء واستبدالها أمور لا

جدوى منها». (و. ب. آدامز، طرق وقضبان، لندن، 1862، [ص

[136]).

(W.B. Adams, *Roads and Rails*, London, 1862, [p. 136]).

إن وسائل العمل تتعرض عادة لانقلابات مستمرة بفعل التقدم الصناعي. لذا لا يجري استبدالها في الشكل القديم، بل في الشكل المجدّد. إن كون كتلة رأس المال الأساسي توظّف في المشاريع في شكل طبيعي معين ويجب أن توجد فيه خلال متوسط حياة محددة يؤلف واحداً من الأسباب التي تقتضي إدخال الآلات الجديدة، إلخ، بوتيرة تدريجية، ويشكل لذلك عقبة بوجه الدخول العام والسريع لوسائل عمل متطورة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تحتم المنافسة استبدال وسائل العمل القديمة بأخرى جديدة قبل انتهاء حياتها الطبيعية، خصوصاً عند حدوث انقلابات حاسمة في مجال التكنيك. إن تجديد المعدات الصناعية على نحو سابق للأوان كهذا وعلى نطاق اجتماعي واسع أمر تفرضه الكوارث أو الأزمات بصورة أساسية.

(*) يستشهد ماركس، هنا، من محاضرة وليامز المعنونة: حول صيانة وتجديد الطريق الدائم، المنشورة في مجلة سوق النقد *Money Market Review*، الصادرة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1867. [ن. برلين].

إن الاهتلاك (نستثني المعنوي) هو ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي ينقله بالتدريج، نتيجة الاستعمال، إلى المنتج بنسبة تتفق مع متوسط ما يفقده من قيمته الاستعمالية.

ويجري هذا الاهتراء، في جانب منه، على نحو معين بحيث تكون لرأس المال الأساسي فترة حياة بمعدل معين، وهو يُدفع دفعة واحدة لهذه الفترة كلها، لكنه ينبغي أن يستبدل كلياً بعد انقضائها. وبقدر ما يتعلق الأمر بوسائل العمل الحية، كالحياد مثلاً، فإن الطبيعة هي التي تحدّد زمن تجديد إنتاجها. كما أن متوسط أعمارها كوسيلة عمل يتحدّد بفعل قوانين الطبيعة. وما أن ينقضي هذا الأجل حتى يتوجب استبدال النسخ المستهلكة نهائياً بأخرى جديدة. ولا يمكن استبدال الحصان قطعة قطعة، بل ينبغي استبداله بحصان آخر.

هناك عناصر أخرى من رأس المال الأساسي تُتيح تجديدها دورياً أو جزئياً. وهنا لا بدّ من تمييز التعويض الجزئي أو الدوري عن التوسع التدريجي للمشروع.

ويتألف رأس المال الأساسي، في جانب منه، من مكوّنات متجانسة، لكنها لا تدوم لنفس المدة، بل ينبغي تجديدها على دفعات في فواصل زمنية مختلفة. وينطبق ذلك، مثلاً، على قضبان السكك في المحطات التي ينبغي أن تُستبدل في مدّة أقصر من مدة استبدال القضبان في مواضع أخرى تقع على الخطوط العامة. ويصحّ الأمر كذلك على العوارض الخشبية، التي كان ينبغي تجديدها في سكك الحديد البلجيكية، في الخمسينات، بمعدل 8 في المائة سنوياً، حسب تقديرات لاردنر، بحيث تم تجديد كل العوارض في غضون 12 عاماً^(*) من هنا ينشأ الوضع التالي: إن مبلغاً معيناً يُسلّف في نوع معين من رأس المال الأساسي، لمدة عشر سنوات على سبيل المثال. فيجري هذا الانفاق دفعة واحدة. بيد أن شطراً معيناً من رأس المال الأساسي، هذا الشطر الذي انضافت قيمته إلى قيمة المنتج وتحول معه إلى نقد، إنما يعوّض عينياً (in natura) كل سنة، في حين يواصل الشطر الباقي وجوده في شكله الطبيعي الأصلي. وإن ما يميز رأس

[172]

(*) لاردنر، اقتصاد سكك الحديد: اطروحة في النقل الحديث.

(Lardner, *Railway economy: a treatise on the new art of transport*).

وحسب لاردنر فإن نسبة التجديد تناهز 8% تقريباً، ولو كانت النسبة 8% بالضبط لتوجب أن تكون مدة التجديد 12½ سنة وليس 12 سنة. [ن. برلين].

المال الأساسي هذا عن رأس المال السيّال [الدائر]، يكمن بالضبط في أنه يُنفق دفعة واحدة ولا يجدد إنتاجه في شكله الطبيعي إلّا على دفعات.

وهناك عناصر أخرى من رأس المال الأساسي تتألف من أجزاء غير متجانسة، تُبلى في آجال غير متساوية وينبغي أن تُعوّض في فترات متباينة من الزمن. ينطبق ذلك بوجه خاص على الآلات. وما قلناه توّأ بصدد اختلاف آماذ حياة مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي ينطبق بالقدر نفسه على اختلاف آماذ حياة الأجزاء المكوّنة للآلة التي تؤلف عنصراً من عناصر رأس المال الأساسي.

أما بخصوص التوسيع التدريجي للمشروع في مجرى التجديد الجزئي فلنا الملاحظات التالية: رغم أن رأس المال الأساسي، كما رأينا، يواصل أداء وظائفه عينياً (in natura) في عملية الإنتاج، يكون جزء من قيمته، بنسبة متوسط اهتلاكه، قد مضى للتداول مع المنتج، وتحوّل إلى نقد، مؤلفاً عنصراً من الرصيد النقدي الاحتياطي المكرس لتعويض رأس المال عندما يحلّ أو أن تجديد إنتاجه عينياً (in natura)، ويمكن استخدام هذا الجزء من قيمة رأس المال الأساسي، وقد تحوّل إلى نقد، لتوسيع المشروع أو لتطوير الآلات بما يزيد من كفاءتها. وبذا يجري تجديد الإنتاج على فترات معينة، وما هذا - من وجهة نظر المجتمع - سوى تجديد إنتاج على نطاق موسّع، وهو واسع ممتد (extensive) إذا ما جرى توسيع ميدان الإنتاج، وهو مكثّف (intensive) (*) إذا ما استخدمت وسائل إنتاج أكثر كفاءة. ولا ينبع تجديد الإنتاج هذا على نطاق موسّع من التراكم - أي تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، بل من إعادة تحويل القيمة التي تفرغت وانفصلت في شكل نقد عن جسد رأس المال الأساسي لتحوّل إلى رأسمال جديد من النوع نفسه، إما بصفة رأسمال أساسي إضافي أو أكثر كفاءة من سابقه. وبالطبع فإن مدى وأبعاد القدرة على تحقيق هذا التوسيع التدريجي، وبالتالي كذلك حجم الرصيد الاحتياطي الواجب جمعه كي يُعاد توظيفه في المشروع نفسه، والفترات الزمنية التي يمكن أن يحصل ذلك فيها، إنما تتوقف جميعاً في جانب منها، على الطبيعة الخاصة للمشروع المعني. ومن ناحية أخرى فإن إمكانية تحسين أجزاء الآلات القائمة، تتوقف [173] بالطبع على طبيعة التحسينات وتركيب الآلة ذاتها. ويبين لنا آدامز كيف أن هذه النقطة أوليت ما تستحق من اهتمام منذ البداية على سبيل المثال في منشآت سكك الحديد:

(*) (extensive) نمو من حيث المدة، أو الامتداد، أو السعة؛ و(intensive) نمو من حيث الشدة أو الكثافة. [ن. ع].

«ينبغي للتركيب برمته أن يتسق مع المبدأ الذي يسود خلية النحل - القدرة على التوسع بلا حدود. فجميع المنشآت مفرطة الضخامة ولا سيما المنشآت المتناظرة تنقلب شراً ويتحتم هدمها في حالة التوسع» (المرجع السابق، ص 123).

ويتوقف ذلك في غالبية الحالات على المكان المتاح. إذ تمكن إضافة طوابق جديدة لبعض المباني، بينما تتطلب مبانٍ أخرى توسعاً أفقياً، أي مزيداً من الأرض. وينطوي الإنتاج الرأسمالي من جهة، على تبديد موارد كثيرة، وينطوي من جهة ثانية على توسع أفقي غير معقول من هذا النوع (بما يضرّ قوة العمل جزئياً) عند توسيع نطاق المشروع بالتدريج، لأنه ما من شيء يحصل وفق خطة اجتماعية، بل يتوقف كل شيء على الظروف والوسائل وإلخ، المختلفة اختلافاً لا نهاية له، والتي يأخذها الرأسمالي المفرد بعين الاعتبار. وينشأ عن ذلك هدر كبير في القوى المُنتجة.

إن إعادة توظيف رأس المال من الرصيد النقدي الاحتياطي على دفعات (أي من الرصيد الذي يؤلفه ذلك الجزء من رأس المال الأساسي الذي أعيد تحويله إلى نقد) أسهل ما يكون في الزراعة. فبوسع حقل إنتاج محدد المساحة أن يقوم بأكثر امتصاص تدريجي ممكن لرأس المال. ويصنّح الشيء ذاته حيثما يجري تجديد إنتاج طبيعي، كما في تربية المواشي.

ويقتضي رأس المال الأساسي تكاليف خاصة للصيانة. ويتحقق جانب من الصيانة بفعل عملية العمل نفسها، فرأس المال الأساسي يتلف ما لم يجر تشغيله في عملية العمل (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 196، والفصل الثالث عشر، ص 423^(*) حول اهتلاك الآلات الناجم عن عدم استعمالها). لذلك فإن القانون الإنكليزي يعتبر أن عدم زراعة قطع الأرض المستأجرة حسب الأعراف، بمثابة هدر (waste) مباشر. (المحامي و. أ. هولذوورث، قانون مالك العقار والمستأجر، لندن، 1857، ص 96).

(W.A. Holdsworth, Barister at law, *The Law of Landlord and Tenant*, London, 1857, p. 96).

وعليه فإن هذه الصيانة الناجمة عن الاستعمال في أثناء عملية العمل هبة مجانية من طبيعة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل السادس، ص 221-222، والفصل الثالث عشر، ص 426، [الطبعة العربية، ص 266-267 و 501-502]. [ن. ع].

العمل الحي. والواقع أن لقدرة العمل على الصيانة طابعاً مزدوجاً. فمن جهة يصون العمل قيمة مواد العمل بنقل هذه القيمة إلى المنتج؛ ومن جهة أخرى، فإن العمل بمقدار ما لا ينقل إلى المنتج قيمة وسائل العمل يصون مع ذلك قيمتها أيضاً عن طريق صيانة قيمتها الاستعمالية بتشغيلها في عملية الإنتاج.

يبد أن صيانة رأس المال الأساسي تتطلب اتفاقاً إيجابياً للعمل. فينبغي تنظيف الآلات [174] بين الفينة والأخرى. ومن شأن ذلك بذل عمل إضافي، لا تعود الآلات صالحة للعمل بدونه؛ وما ذلك إلا لوقاية الآلات من التأثيرات المدمرة لعوامل الطبيعة التي تلازم عملية الإنتاج؛ نعني أن الأمر يتعلق بصيانة الآلات لتبقى صالحة للعمل بالمعنى الحرفي للكلمة. ولا حاجة للقول بأن العمر الاعتيادي لرأس المال الأساسي يُحتسب على افتراض الالتزام بجميع الشروط التي يستطيع رأس المال هذا في ظلها أن يعمل بصورة اعتيادية طوال هذا العمر، تماماً مثل افتراضنا، عند تقدير متوسط عمر امرئ ما بثلاثين عاماً، أنه لا يبقى دون اغتسال. ولا يتعلق الأمر هنا بتعويض العمل الذي تحتويه الآلة، بل بعمل إضافي دائم يتطلبه استعمال هذه الآلة. ولا يتعلق الأمر بالعمل الذي تؤديه الآلة، بل بالعمل المبذول عليها، فهي هنا ليست واسطة تقوم بالإنتاج بل هي مادة أولية. ورأس المال المنفق على هذا العمل هو جزء من رأس المال السيال (الدائر)، رغم أنه لا يدخل في عملية العمل الحقيقية التي يدين لها المنتج بنشوته. ولا بد من اتفاق رأس المال على هذا العمل في مجرى الإنتاج باستمرار، لذا ينبغي تعويض قيمته دوماً من قيمة المنتج. ورأس المال المُنفق على هذا العمل ينتمي إلى ذلك الجزء من رأس المال السيال [الدائر] الذي ينبغي أن يغطي تكاليف الرأسمالي العامة غير المُنتجة ويتوزع على القيمة المُنتجة مجدداً بموجب متوسط حساب سنوي. ولقد رأينا من قبل أن العمال في الصناعة الفعلية يؤدون أعمال التنظيف خلال فترات الإستراحة مجاناً^(*)، ولهذا السبب بالذات تجري هذه الأعمال أيضاً في كثير من الأحيان خلال عملية الإنتاج نفسها، حيث تشكل مصدر وقوع أغلب الحوادث المؤسفة. ولا يُحتسب هذا العمل في سعر المنتج. وبهذه الحدود يتلقاه المستهلك مجاناً. من جهة أخرى، لا يدفع الرأسمالي، بذلك، تكاليف صيانة آلاته. أما العامل فيدفع ذلك من جسه بالذات؛ وهذا هو أحد المنابع الخفية للحفاظ على الذات عند رأس المال، التي توفر للعامل، في حقيقة الأمر، سنداً قانونياً للإدعاء بشراكته في الآلات، وتجعل منه شريكاً في ملكيتها،

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 449-450، الحاشية رقم 190a. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 528-529، الحاشية 190a].

حتى من وجهة نظر الحقوق البورجوازية. بيد أن هناك فروعاً عديدة من الإنتاج يتوجب فيها إخراج الآلات من عملية الإنتاج لأغراض التنظيف، حيث لا يمكن القيام بالتنظيف كيفما اتفق - كما هو الحال مثلاً مع القاطرات - فهنا يُحتسب عمل الصيانة كمصاريف جارية، ويشكل بذلك عنصراً من عناصر رأس المال السيّال [الدائر]. وبعد العمل مدّة لا تزيد عن ثلاثة أيام يجب توجيه القاطرة إلى العنبر لتنظيفها هناك؛ ولا بد من تبريد المرجل قبل غسله كي لا يلحق به ضرر. (اللجنة الملكية، رقم 17823. R.C., No. 17823).

إن التصليحات الحقيقية، أو أعمال الترميم، تتطلب انفاقاً من رأس المال والعمل لا يتضمنه رأس المال المسلف بالأصل، ولا يمكن بالتالي التعويض عنه أو تغطيته، على [175] الأقل ليس دائماً، كما هو شأن التعويض التدريجي لقيمة رأس المال الأساسي. فلو كانت قيمة رأس المال الأساسي، تبلغ 10 آلاف جنيه، مثلاً، وكان أمد حياته الإجمالي 10 سنوات، فإن هذه الآلاف العشرة من الجنيهات سوف لن تُعوّض، بعد أن تتحوّل بأسرها إلى نقد إثر انقضاء السنوات العشر، إلّا عن قيمة رأس المال الموظف بالأصل، ولكنها لا تُعوّض عن رأس المال أو العمل، المبذولين في التصليحات خلال هذه المدة. فهذا جزء مكوّن إضافي للقيمة، ولا يسلف كله دفعة واحدة بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأن الأوقات المختلفة التي تستدعي تسليفه تخضع بطبيعة الحال، للمصادفة. ويحتاج كل رأسمال أساسي إلى مثل هذه الجرعات اللاحقة الجزئية لانفاق رأسمال إضافي على وسائل العمل وقوة العمل.

إن المصادفة هي التي تتحكم بالطبع في عطب بعض أجزاء الآلات شأنها شأن التصليحات اللازمة لذلك. ولكن من بين كتلة هذه التصليحات يتميز نوعان منهما بطابع ثابت إلى هذا الحد أو ذاك، ويقعان في فترتين مختلفتين من حياة رأس المال الأساسي. وهما علل الطفولة وعلل تجاوز العمر متوسط أمد الحياة، التي تفوقها عدداً بكثير. ومهما يبلغ تركيب آلة ما، على سبيل المثال، من الكمال عند دخولها عملية الإنتاج، فإن استخدامها الفعلي يكشف عن عيوب ينبغي تقويمها ببذل عمل تكميلي. ومن جهة أخرى، كلما اجتازت الآلة أواسط العمر، وبالتالي كلما تعاظم اهتلاكها الاعتيادي وطال البلى والهرم المواد التي تتألف منها، كانت الإصلاحات اللازمة لإبقائها على قيد الحياة لبقية عمرها المعتمد أكبر عدداً وجساماً. وحال هذه شأن حال الشيخ الذي يُنفق على الطب كي لا يموت قبل الأوان أكثر مما يُنفق رجل في ريعان الشباب. وعليه، رغم طابع

المصادفة الذي تتسم به أعمال التصليح، فإنها تتوزع توزيعاً غير متنسق على مختلف مراحل حياة رأس المال الأساسي.

يترتب على كل ما سبق، كما يترتب على الطابع العارض لأعمال تصليح الآلة على وجه العموم، ما يلي:

فمن ناحية أولى، نجد أن الإنفاق الفعلي لقوة العمل ووسائل العمل في أعمال التصليح يخضع للمصادفة، شأن الظروف ذاتها التي تجعل هذه التصليحات ضرورية؛ وإن مدى التصليحات اللازمة يتوزع توزيعاً يختلف باختلاف فترات حياة رأس المال الأساسي. ومن ناحية أخرى، يفترض عند تقدير متوسط أمد حياة رأس المال الأساسي، أنه يُدام في وضع صالح للعمل على الدوام، عن طريق التنظيف من جهة (بما في ذلك [176] تنظيف موقع العمل) وعن طريق إجراء التصليحات بقدر ما يلزم، من جهة ثانية. ويُحتسب انتقال قيمة رأس المال الأساسي من جراء اهتلاكه، على أساس متوسط أمد حياته، بيد أن متوسط أمد الحياة هذا يُحتسب هو الآخر على افتراض أن رأس المال الإضافي، اللازم لأغراض الصيانة، يُسلف دوماً.

وواضح أيضاً، من جهة أخرى، أن القيمة التي يضيفها هذا الانفاق الإضافي من رأس المال والعمل إلى رأس المال الأساسي لا يمكن أن تدخل في سعر السلع في لحظة الانفاق ذاتها. فمثلاً، أن صاحب مصنع الغزل لا يستطيع أن يبيع خيوطه في هذا الأسبوع بسعر أغلى مما باعها في الأسبوع السابق لمجرد أن إحدى العجلات قد انكسرت أو أن أحد الأحزمة قد انقطع في هذا الأسبوع. فالتكاليف العامة للغزل لم تتغير بأي حال لوقوع حادث من هذا النوع في مصنع واحد بعينه. فهنا، كما في أي تحديد للقيمة، يكون المعدل الوسطي هو العنصر المقرر. وتبين التجربة المقدار الوسطي لهذه الحوادث ومتوسط حجم أعمال الصيانة والتصليح خلال فترة وسطية لحياة رأس المال الأساسي الموظف في فرع إنتاجي معين. وتتوزع هذه النفقات الوسطية على الفترة المتوسطة لحياة رأس المال الأساسي، فتُضاف بما يناسب ذلك من أجزاء إلى سعر المنتج، وتُعوّض هذه النفقات بالتالي عن طريق بيع المنتج.

إن رأس المال الإضافي، المعوّض على هذا النحو، ينتمي إلى رأس المال السيّال [الدائر] رغم أن النفقات المعنية تتسم بطابع غير منتظم. وبما أن من الأهمية بمكان معالجة أية علة تصيب الآلات على الفور، فإن كل مصنع كبير نسبياً يستخدم، علاوة على عمال المصنع النظاميين، طاقماً خاصاً من العاملين - كالمهندسين، والنجارين، والميكانيكيين، والمرگبين، إلخ. وتؤلف أجور هؤلاء جزءاً من رأس المال المتغير،

وتتوزع قيمة عملهم على المنتج. من جهة أخرى، تتحدد النفقات اللازمة على وسائل الإنتاج على أساس الحساب الوسطي، فتؤلف وفقاً له جزءاً من قيمة المنتج على الدوام، رغم أنها لا تُسَلَف إلا في فترات غير منتظمة، وبالتالي لا تدخل في المنتج أو رأس المال الأساسي إلا في فترات غير منتظمة. إن رأس المال هذا المنفق على التصليحات، بالمعنى الدقيق للكلمة، يؤلف من نواح عدة، رأسمالات من نوع خاص، إذ لا يمكن تصنيفه كرأسمال سيال [دائري] ولا كرأسمال أساسي، ولكنه أقرب إلى رأس المال الأول نظراً لأنه يدخل في باب النفقات الجارية.

إن طريقة الحساب في سجلات المحاسبة لا تغير في شيء، بالطبع، من العلاقات الفعلية للأشياء التي تتناولها المحاسبة. ولكن من المهم أن نلاحظ أن العادة جرت في كثير من فروع الإنتاج على دمج نفقات التصليحات مع الاهتلاك الفعلي لرأس المال الأساسي على النحو التالي: لنفرض أن رأس المال الأساسي المسلف يبلغ 10 آلاف [177] جنيه، وأن مدة حياته 15 عاماً؛ عندها يبلغ اهتلاكه السنوي $666\frac{2}{3}$ جنيهًا. ولكن الاهتلاك يحتسب على أساس مدة عشرة أعوام لا أكثر، بتعبير آخر يضاف 1000 جنيه سنوياً لسعر السلع المُنتجة مقابل بلى رأس المال الأساسي، بدلاً من $666\frac{2}{3}$ جنيهًا؛ وبذا فإن $333\frac{1}{3}$ جنيهًا تُفرد احتياطاً لأعمال التصليح، إلخ. (أخذنا الرقمين 10 و15 كمثال إيضاحي لا أكثر). ويُنفق هذا المبلغ بشكل وسطي على التصليحات لكي يُعمر رأس المال الأساسي 15 سنة. وبالطبع فإن حساباً من هذا النوع لا يمنع رأس المال الأساسي ولا رأس المال الإضافي المنفق على التصليحات من أن يؤلفا مقولتين مختلفتين. وبالإستناد إلى هذا الأسلوب في الحسابات جرى الافتراض، مثلاً، أن الحد الأدنى للكلفة المقدرة لصيانة واستبدال السفن البخارية يبلغ نسبة 15% سنوياً، أي أن زمن تجديد الإنتاج يعادل $6\frac{2}{3}$ سنة. وقامت الحكومة الإنكليزية، في الستينات، بتعويض شركة بيننسولار وأورينتال (Peninsular and Oriental co.) عن نفقاتها من هذا النوع بنسبة 16 في المائة سنوياً، وهذا يقابل $6\frac{1}{4}$ (*) سنة لتجديد الإنتاج. وفي سكك الحديد، يبلغ متوسط عمر القاطرة 10 سنوات، ولكن الاهتلاك يقدر بـ $12\frac{1}{2}$ % عند حساب نفقات التصليحات، مما يخفض أمد عمر القاطرة إلى 8 سنوات. أما بالنسبة لعربات المسافرين ومركبات الشحن، فيقدر الاهتلاك السنوي بنسبة 9 في المائة، أي أن أمد عمرها يبلغ $11\frac{1}{9}$ سنة.

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: $6\frac{1}{3}$. [ن. برلين].

إن التشريع المتعلق بعقود إيجار المنازل وغيرها من المنشآت التي تؤلف رأسملاً أساسياً بالنسبة لمالكيها الذين يؤجرونها بهذه الصفة، يعترف في كل مكان بالفارق بين الاهتلاك الاعتيادي الناشئ عن فعل الزمن وتأثير قوى الطبيعة والاستعمال الاعتيادي ذاته من جهة، وبين الترميمات العارضة اللازمة بين الحين والآخر لصيانة المنزل خلال فترة حياته الاعتيادية واستعماله الاعتيادي. والقاعدة العامة أن تقع التنفقات الأولى على عاتق مالك العقار والثانية على المستأجر. وتُقَسَّم أعمال الترميم أيضاً على أعمال اعتيادية وأخرى أساسية. إن قسماً من هذه الأخيرة يتمثل في تجديد رأس المال الأساسي في شكله الطبيعي، ويقع بالمثل على عاتق مالك العقار، ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك. وهكذا، على سبيل المثال، يقول القانون الإنكليزي:

«أما المستأجر من سنة إلى أخرى فليس ملزماً سوى بحماية الأبنية من الرياح والأمطار حين يمكنه القيام بذلك دونما ترميمات كلية؛ وهو ملزم عموماً بأعمال الترميم التي تُعد حقاً اعتيادية. ولكن حتى بخصوص ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مدة الخدمة والحالة العامة المعنية لأجزاء المبنى عند الاستئجار، لأن المستأجر ليس ملزماً باستبدال المواد القديمة والمهترئة بأخرى جديدة، ولا بتعويض الاندثار الحتمي الناشئ عن فعل الزمن والاستعمال المنتظم» ([و.أ.]. هولدرزورث، قانون مالك العقار والمستأجر، ص 90-91).

[178]

([W.A.] Holdsworth, *The Law of Landlord and Tenant*, p. 90-91).

إن التأمين ضد الدمار المحتمل الناجم عن ظواهر طبيعية خارقة كالحرائق والفيضانات يختلف كلياً عن تعويض الاهتلاك وعن أعمال الصيانة والتصليح. ونفقات التأمين يجب أن تُغطى على حساب فائض القيمة، فهي تمثل اقتطاعاً منه. أما إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية المجتمع بأسره، فلا بد من وجود فيض إنتاج باستمرار، نعتي بذلك إنتاجاً على نطاق أكبر مما هو ضروري لمجرد تعويض وتجديد إنتاج الثروة القائمة؛ وهذا ضروري - إذا تركنا زيادة السكان جانباً - لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لإزالة آثار الدمار الاستثنائي الناجم عن الحوادث والقوى الطبيعية.

والواقع، إن الرصيد النقدي الاحتياطي يؤلف الجزء الضئيل من رأس المال اللازم لهذا التعويض. أما الشطر الأعظم منه فيكمن في توسيع نطاق الإنتاج ذاته، وهذا في جانب منه توسع فعلي، بينما يعود في جانب آخر إلى الحجم الاعتيادي للإنتاج في فروع الإنتاج التي تُنتج رأس المال الأساسي. فمثلاً ينبغي لمصنع ينتج الآلات أن يتهيأ لتوسع مصانع زبائنه كل عام، ولحاجة عدد منها إلى تجديد الإنتاج جزئياً أو كلياً على الدوام.

ولدى تحديد الاهتلاك وتحديد تكاليف أعمال التصليحات أيضاً، بموجب معدل وسطي اجتماعي، تنشأ بالضرورة فوارق كبيرة حتى بين رؤوس أموال من حجم واحد، موظفة في ظروف متماثلة في الفرع الإنتاجي ذاته. ففي الحياة العملية تدوم آلة ما، إلخ، أطول من الأمد الوسطي عند هذا الرأسمالي وتدوم أقصر من ذلك عند آخر. وتتجاوز تكاليف التصليحات الحدّ الوسطي عند هذا، وتكون دونها عند ذاك، إلخ. بيد أن ما يُضاف إلى سعر السلع نتيجة الاهتلاك وتكاليف أعمال التصليحات تظل هي هي في الحالين، وتتحدد وفقاً للمعدل الوسطي. وبذا فإن الزيادة المضافة للسعر تجلب للأول أكثر وللثاني أقل مما أضاف فعلاً. إن هذا الظرف، شأن كل الظروف الأخرى التي تفضي إلى تباين أرباح مختلف الرأسماليين العاملين في فرع واحد من الإنتاج، رغم أن درجة استغلال قوة العمل واحدة، يؤدي إلى مقاومة الصعوبة في إدراك الطبيعة الحقيقية لفائض القيمة.

إن الحدود التي تفصل بين التصليحات الصرف والتعويض، بين تكاليف الصيانة وتكاليف التجديد، حدود متحركة بهذا القدر أو ذاك. من هنا منبع الخلاف الأبدي في سكك الحديد مثلاً، حول ما إذا كانت مصاريف معينة هي نفقات تصليح أم تعويض، وما إذا كان ينبغي أن تُدفع من الانفاق الجاري أم من رأس المال الأساسي للشركة المساهمة. إن نقل مصاريف عمليات التصليح إلى حساب رأس المال عوضاً عن حساب [179] الإيراد هو الوسيلة المألوفة التي تعتمد إليها إدارات شركات سكك الحديد لتضخيم أرباح أسهمها تضخيماً مصطنعاً. غير أن التجربة قد قدمت أهم الأدلة الدامغة في هذا الشأن أيضاً. فالأعمال الإضافية خلال الفترة المبكرة من حياة سكة الحديد، مثلاً،

«ليست تصليحات أبداً، بل يجب اعتبارها جزءاً مكوّناً من أعمال بناء سكك الحديد، وينبغي أن تجري على حساب رأس المال لأنها ليست ناجمة عن الاهتلاك أو عن التشغيل الاعتيادي لحركة السير، بل ناجمة عن النواقص الأصلية المحتومة في بناء سكك الحديد». (لاردنر، المرجع نفسه، ص 40).

وبالعكس، فإن الطريقة السليمة الوحيدة هي أن يُحسم من إيراد كل عام الإندثار الذي يحصل بالضرورة لكسب هذا الإيراد، سواء، أنفق المبلغ فعلياً أم لم يُنفق» (الكابتن فيتز موريس، من شهادة أمام لجنة التحقيق في وضع الأمور في شركة كاليدونيا لسكك الحديد Caledonian Railway نشر في مجلة سوق النقد Money Market Review، [1/25/1868]).

وفي الزراعة يغدو فصل تعويض رأس المال الأساسي عن صيانتها متعذراً من الناحية العملية، ولا معنى له في الأقل ما دامت القوة البخارية غير مستخدمة بعد.

«حيثما يوجد تجهيز كامل، لكن بغير إفراط، من الأدوات» (من شتى معدات الزراعة وغيرها من معدات العمل والمزرعة) «فقد جرت العادة على تخمين الاهتراء السنوي للأدوات وكذلك تكاليف صيانتها، تبعاً لاختلاف الظروف القائمة، بمعدل وسطي عام يتراوح بين 15 إلى 25 في المائة من رأس المال الأصلي» (كيرشهوف، دليل في الاقتصاد الزراعي، ديساو، 1852، ص 137. Kirchhof, Handbuch der landwirtschaftlichen Betriebslehre, Dessau, 1852, S. 137).

أما بالنسبة للمعدات الدارجة في سكك الحديد فيتعذر بالمرّة فصل التصليح عن التعويض.

«إننا نحافظ على المعدات الدارجة عديداً. فنحن نحافظ على عدد القاطرات التي توجد لدينا. وإذا ما أُلْتُفت قاطرة نتيجة الهرم، وبات خيراً لنا أن نصنع واحدة جديدة صنعنا واحدة على حساب الإيراد، وهنا بالطبع نضيف إلى الإيراد قيمة أجزاء القاطرة القديمة. إن الأجزاء القديمة المتبقية كثيرة حقاً؛ فهناك عجلات، ومحاور، ومراجل، بل يتبقى في الواقع أجزاء غير قليلة من القاطرة القديمة» (ت. غوش، رئيس مجلس إدارة شركة قطارات غريت ويسترن، اللجنة الملكية، الشهادات رقم T. Gooch, Great Western Railway Co. R.C. 17329-17327 No. 17327-17329.).

- «التصليح يعني التجديد؛ إن كلمة «التعويض» لا تقنعني. فما إن تشتري شركة سكك حديد عربية أو قاطرة حتى يتوجب عليها تصليح هذه بما يتيح لها أن تخدم إلى الأبد» (الشهادة رقم 17784). «نحن نحسب كلفة القاطرة على أساس $8\frac{1}{2}$ بنس لكل ميل إنكليزي تقطعه. وتتم دوماً صيانة القاطرات من هذه البنسات الثمانية والنصف. ونحن نجدد قاطراتنا. فإذا أردتم شراء قاطرة جديدة، أنفقتم من النقد أكثر مما هو ضروري... فالقاطرة القديمة تقدم لنا على الدوام عدة عجلات أو محاور عجلات أو قطعة أخرى، صالحة، مما يجعل كلفة إنتاج قاطرة أرخص، وهي لا تختلف عن الجديدة بشيء من الناحية العملية» (الشهادة رقم 17790). «إنني أصنع في الوقت الحاضر كل أسبوع قاطرة جديدة، أي قاطرة جيدة وكأنها جديدة، لأن المرجل والأسطوانة والإطار فيها

[180]

جديدة» (ارشيبالد ستاروك، المشرف الأقدم على قاطرات شركة قطارات غريت نورثرن «Great Nortehrnr Railway»، الشهادة رقم 17823 في اللجنة الملكية (R.C. 1867).

والحال نفسه مع العربات:

«بمرور الزمن يتم تجديد خزين القاطرات والعربات باستمرار، فترُكَّب لها عجلات جديدة مرة، وهيكل جديد مرة أخرى. وهكذا تتجدد بالتدريج مختلف الأجزاء المتحركة من القاطرات والعربات التي تتعرض للاهلاك أكثر من سواها؛ كما أن القاطرات والعربات تخضع هي الأخرى إلى سلسلة متعاقبة من التصليلات بحيث لا يتبقى في بعضها أثر من الأجزاء الأصلية. وإذا صارت القاطرات والعربات القديمة غير صالحة إطلاقاً للإصلاح فإن الأجزاء المفردة منها تستخدم لإصلاح عربات وقاطرات أخرى، وبذا فإنها لا تتلاشى كلياً بالنسبة لسكة الحديد. ولهذا السبب يوجد رأس المال الموظف في المعدات الدارجة، في حالة تجديد إنتاج متصلة، والشيء الذي يتوجب القيام به دفعة واحدة في وقت معين، كما هو الحال مع متن سكة الحديد، عندما يتعين تغييره بالكامل، إنما يجري بالنسبة للقاطرات والحافلات على نحو تدريجي من عام لآخر. إن وجودها أبدي، وشبابها يتجدد باستمرار» (لاردنر، المرجع نفسه، ص 115 - 116).

إن هذه العملية التي يصفها لاردنر هنا فيما يتعلق بسكك الحديد، لا تنطبق بكل تفاصيلها على مصنع مأخوذاً على انفراد، ولكنها ترسم لنا صورة لتجديد الإنتاج الجزئي ولكن المتصل لرأس المال الأساسي في تداخله مع التصليلات ضمن إطار أي فرع صناعي كامل، بل حتى ضمن مجمل الإنتاج مأخوذاً على نطاق المجتمع.

وليكتم واقعاً آخر يبين إلى أي حدّ يتمادى مدراء سكك الحديد البارعون في التلاعب بمفهومي التصليل والتعويض بهدف الحصول على أرباح كبيرة على الأسهم. فاستناداً إلى تقرير ر. ب. وليامز الذي استشهدنا به آنفاً، عمدت عدة شركات سكك حديد إنكليزية إلى أن تشطب من حساب الإيراد، المبالغ الوسطية التالية التي أنفقت خلال عدد من السنين، على أعمال التصليل وصيانة متن سكة الحديد والمباني (الأرقام للميل الإنكليزي الواحد من الخط سنوياً):

لندن الشمال الغربي 370 جنيهاً

وسط إنكلترا (Midland)	225 جنيهاً
لندن والجنوب الغربي	257 جنيهاً
خطوط الشمال الكبرى	360 جنيهاً
لانكشاير ويوركشاير	377 جنيهاً
الجنوب الشرقي	263 جنيهاً
برايتون	266 جنيهاً
مانشستر وشفيلد	200 جنيه

ولا تنجم هذه الفروق عن تباين الانفاق الفعلي إلا بدرجة ضئيلة تماماً؛ فهي ترجع [181] كلياً على وجه التقريب إلى اختلاف طرائق الحسابات، تبعاً لتسجيل الانفاق في حساب رأس المال أو في حساب الإيراد. ويقول وليامز عن هذا بصراحة:

«إن نفقات أقل تُحتسب لأن ذلك ضروري لجودة الأسهم، بينما تُحتسب نفقات أعلى لأن هناك إيراداً أكبر يستطيع أن يغطي ذلك» (*)

ويبلغ الاهتلاك، وبالتالي تعويضه، في بعض الحالات، مقداراً متناهياً في الصغر من الوجهة العملية، بحيث لا تُدرج في الحساب سوى تكاليف التصليح. وينطبق الاستشهاد التالي المأخوذ عن لاردنر، والمتعلق بـ المنشآت الفنية (works of art) لسكك الحديد، ينطبق بوجه عام على جميع المنشآت المعمّرة والقنوات والترسانات والجسور الحديدية والحجرية، إلخ.

«إن الاهتلاك الناجم عن المفعول المديد للزمن على الهياكل المتينة، لا يولد أيما أثر محسوس حين ننظر إليه لفترة قصيرة، ولكنه يبرز بعد مضي فاصل مديد من الزمن، قرون مثلاً، إلى حد أنه يقتضي التجديد الكلي أو الجزئي حتى بالنسبة لأشد المباني متانة. ويمكن تشبيه علاقة هذا الاهتلاك غير المحسوس والاهتلاك المحسوس في الأجزاء الأخرى من سكة الحديد بعلاقة الانحرافات الدهرية والانحرافات الدورية التي تقع في حركة الأجرام في الكون. ففعل الزمن في المنشآت الفنية الضخمة نسبياً لسكك الحديد كالجسور، والأنفاق، والقناطر، إلخ. يقدم مثلاً على ما يمكن أن نسميه بالاهتراء الدهري. أما الاهتراء السريع والمحسوس، الذي تتم إزالته بالتصليح والتعويض، في فترات زمنية أقصر فيشبه الانحرافات الدورية. وتتضمن تكاليف الترميم السنوية،

(*) وليامز، مجلة سوق النقد Money Market Review، المرجع نفسه. [ن. برلين].

كذلك التعويض عن الأضرار الطارئة التي تصيب الأجزاء الخارجية من حين إلى آخر حتى في المنشآت المتينة نسبياً، ولكن التقادم الزمني يترك أثره على هذه المنشآت، رغماً عن الترميمات المذكورة، ولا بد من أن تأتي حقبة من الزمن، مهما بُعِدت، تغدو فيها هذه المنشآت بحالة تملي إعادة بنائها. وعلى كل حال قد تكون هذه الحقبة الزمنية، من الوجهة المالية والاقتصادية، أبعد من أن تؤخذ في الحسابات العملية، (لاردنر، المرجع نفسه، ص 38 - 39).

وينطبق ذلك على جميع المنشآت المعمّرة، المماثلة، التي لا يحتاج رأس المال المسلف فيها بالتالي، إلى أن يُعوّض تدريجياً بمقدار الاهتلاك، بل يقتصر الأمر على نقل متوسط التكاليف السنوية لأعمال التصليح والصيانة إلى سعر المنتج.

ورغم أن قسماً أكبر من النقد الذي يتدفق عائداً للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي يُعاد تحويله سنوياً، بل حتى على فترات زمنية أقصر، كما رأينا من قبل، إلى الشكل الطبيعي لرأس المال هذا، مع ذلك فإن كل رأسمالي مفرد يحتاج إلى رصيد تغطية الإندثار لذلك الجزء من رأسماله الأساسي الذي لا يحلّ أجل تجديد إنتاجه إلّا بعد انصرام عدد من السنين، وحينئذٍ ينبغي تعويضه كلياً. إن جزءاً هاماً من مكونات رأس المال الأساسي يستبعد، بحكم خاصيته، تجديد إنتاجه على دفعات. يُضاف إلى ذلك، أنه حينما يجري تجديد الإنتاج على دفعات بحيث يُضاف رأسمال جديد، في فترات زمنية قصيرة، إلى رأس المال الأساسي الذي فقد قيمته، ينبغي توافر تراكم تمهيدي للنقد بغية جعل هذا التعويض ممكناً، بهذا القدر أو ذاك، تبعاً للطابع الخاص المميز للفرع الإنتاجي المعني. ولا يكفي لهذا الغرض أي مبلغ كان من النقد، فثمة حاجة إلى مقدار محدّد.

وإذا ما درسنا تكوين رصيد تغطية الإندثار على افتراض التداول النقدي البسيط حصراً، دون أي اعتبار لنظام الائتمان، الذي سنعالجه لاحقاً^(*)، فإن آلية الحركة تكون على النحو التالي: إذا كان شطر من النقد الموجود في مجتمع ما يبقى هاجعاً على الدوام بهيئة كنز، في حين يقوم الجزء الآخر بوظيفة وسيلة تداول أو كرصيد احتياطي آني للنقد المتداول مباشرة، فإن النسبة التي تنقسم بها الكتلة الإجمالية للنقد إلى كنز ووسائل تداول تتغير باستمرار، حسبما بيّنا ذلك في الكتاب الأول من رأس المال، الفصل

(*) يبحث ماركس نظام الائتمان في المجلد الثالث، الجزء الخامس. [ن. ع.]

الثالث، 3a. إن النقد الذي ينبغي أن يتكدس، في مثالنا، بهيئة كنز بين يدي رأسمالي كبير بمقادير كبيرة نوعاً ما، يُلقى به دفعة واحدة في التداول عند شراء رأس المال الأساسي. ثم ينقسم هذا النقد نفسه في المجتمع من جديد، إلى وسائل تداول وإلى كنز. ومن جراء تكوين رصيد تغطية الإندثار، الذي تعود إليه قيمة رأس المال الأساسي رجوعاً إلى نقطة انطلاقها بمقدار ما يهتلك، يأخذ قسم من النقد المتداول، ثانية، بتكوين كنز، لفترة قد تطول أو تقصر، بين يدي نفس الرأسمالي الذي سبق أن غادره كنزه، عند شراء رأس المال الأساسي، متحولاً إلى وسيلة تداول؛ إنه تقسيم متغير، دوماً، للكنز الموجود في المجتمع، والذي يقوم على التعاقب بوظيفة وسيلة تداول أولاً، ثم ينفصل مجدداً، بوصفه كنزاً عن كتلة النقد المتداول. ومع تطور نظام الائتمان، الذي يواكب تطور الصناعة الكبرى والإنتاج الرأسمالي لا محالة، لا يعود هذا النقد يؤدي وظيفة كنز بل وظيفة رأسمال، ولكن ليس بين يدي مالكة، بل بين أيدي رأسماليين آخرين يوضع تحت تصرفهم.

الفصل التاسع

الدوران الكلي لرأس المال المسلف. حلقات الدوران

لقد رأينا أن الأجزاء المكوّنة الأساسية والسيّالة [الدائرة] لرأس المال الإنتاجي، تقوم بدوراناتها بسبل مختلفة وفترات مختلفة، كما رأينا أن لمختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي في مشروع واحد فترات دوران مختلفة، تبعاً لاختلاف آماذ حياتها وبالتالي آماذ تجديد إنتاجها. (حول الاختلافات الفعلية أو الظاهرية في دوران مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال السيّال [الدائر] في المشروع الواحد، أنظر نهاية هذا الفصل، البند رقم 6).

(1) إن الدوران الكلي لرأس المال المسلف هو متوسط دوران مختلف الأجزاء المكوّنة له، وسنقدم طريقه الحساب لاحقاً. وليس هناك بالطبع أسهل من حساب المتوسط ما دام الأمر يتعلق بآماذ زمنية مختلفة لا أكثر؛ ولكن

(2) الفارق هنا ليس كمياً فحسب بل نوعي أيضاً.

إن رأس المال السيّال [الدائر] الذي يدخل في عملية الإنتاج ينقل كامل قيمته إلى المنتج، ولا بد بالتالي من تعويضه عينياً (in natura)، باستمرار، عن طريق بيع المنتج، إذا ما أردنا لعملية الإنتاج أن تمضي بلا انقطاع. أما رأس المال الأساسي الذي يدخل عملية الإنتاج فلا ينقل سوى جزء من قيمته (الاهتلاك) إلى المنتج، ويواصل أداء وظيفته في عملية الإنتاج رغم هذا الاهتلاك؛ لذلك لا تنشأ حاجة لتعويضه عينياً، إلّا بعد انقضاء فترات زمنية متفاوتة، ولكن وتيرة تعويضه على أية حال أقل تكراراً

منها في تعويض رأس المال السيال [الدائر]. إن ضرورة التعويض هذه، أو آجال تجديد الإنتاج، لا تختلف بالنسبة لشتى الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي اختلافاً كمياً فحسب؛ وقد رأينا أن جزءاً من رأس المال الأساسي الذي يعمر مدة أطول ويقدر على أداء وظيفته خلال سنوات، يمكن أن يعوّض عينياً (in natura) سنوياً أو على فترات أقصر، فيُضاف على دفعات إلى رأس المال الأساسي القديم؛ أما بالنسبة لرأس المال الأساسي الذي يتسم بخصائص أخرى، فإن تعويضه لا يمكن أن يحصل إلّا دفعة واحدة بعد انقضاء أمد حياته.

[184] لذا تقضي الضرورة أن نختزل الدورانات الخاصة لمختلف أجزاء رأس المال الأساسي ونردّها إلى دوران ذي شكل واحد، بحيث لا يبقى من اختلاف بين هذه الأجزاء سوى الاختلاف الكمي، ونعني به اختلاف مدة الدوران.

إن هذا التماثل النوعي لا يتحقق إذا اتخذنا من (ج ج) نقطة انطلاق وهو شكل يعبر عن عملية إنتاج مستمرة. سبب ذلك أن عناصر معينة من (ج) ينبغي أن تُعوّض باستمرار عينياً (in natura)، أما الأخرى فلا. غير أن الشكل (ن ن) يُسبغ هذا التماثل على الدوران، بلا ريب. لنأخذ على سبيل المثال آلة تبلغ قيمتها 10 آلاف جنيه، وتدوم 10 سنوات، ويُعاد تحويل عُشر قيمتها، أي ألف جنيه، إلى نقد سنوياً. لقد تحوّلت هذه الجنيهات الألف، في السنة الأولى، من رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي ثم إلى رأسمال سلعي، ثم تحوّلت من هذا الأخير إلى رأسمال نقدي مجدداً. لقد عادت الجنيهات إلى شكلها الأصلي، إلى الشكل النقدي تماماً مثل رأس المال السيال [الدائر]، فيما لو درسناه وهو في هذا الشكل؛ ولا يهمّ هنا إن كان رأس المال النقدي هذا، أي الألف جنيه، يتحوّل ثانية في نهاية العام إلى شكل طبيعي لآلة أم لا ولدى حساب الدوران الكلي لرأس المال الإنتاجي المسلف نقوم بتثبيت كل عناصره في الشكل النقدي، بحيث تكون العودة إلى الشكل النقدي خاتمة الدوران. ونحن نفترض أن القيمة تُسلف دوماً بهيئة نقد، حتى في عملية الإنتاج المستمرة، حيث لا يبرز هذا الشكل النقدي للقيمة إلّا بهيئة نقد حسابي. وبذا نستطيع حساب المعدل الوسطي.

3) يترتب على ذلك أنه حتى عندما يكون الجزء الأكبر من رأس المال الإنتاجي المسلف مؤلفاً من رأسمال أساسي تنطوي فترة تجديد إنتاجه، وبالتالي فترة دورانه، على حلقة تمتد على مدار عدة سنوات، فإن القيمة - رأسمال، التي تكمل الدوران على مدى عام واحد بفعل الدوران المتكرر الذي يقوم به رأس المال السيال [الدائر]، قد تكون أكبر من إجمالي قيمة رأس المال المسلف.

لنفرض أن رأسمالاً أساسياً يبلغ 80 ألف جنيه، وأن فترة تجديد إنتاجه تساوي 10 سنوات، بحيث أن 8 آلاف جنيه منه تعود سنوياً إلى شكلها النقدي، أو أن رأس المال الأساسي ينجز عُشر دورانه في السنة. ولنفترض أيضاً أن رأس المال السيال [الدائر] يبلغ 20 ألف جنيه، وأنه يقوم بالدوران 5 مرات في السنة. فرأس المال الكلي يساوي إذن 100 ألف جنيه. ورأس المال الأساسي الذي ينجز الدوران يبلغ 8 آلاف جنيه، ورأس المال السيال [الدائر] الذي ينجز الدوران $5 \times 20,000 = 100$ ألف جنيه. وبذا فإن رأس المال الذي يقوم بالدوران في عام واحد يساوي 108 آلاف جنيه، أي بزيادة 8 آلاف جنيه عن رأس المال المسلف. لقد قام بالدوران $1 + \frac{2}{25}$ من رأس المال.

(4) بناء على ما تقدم يفترق دوران قيمة رأس المال المسلف من حيث الزمن عن تجديد إنتاجه الفعلي أو عن الدوران الفعلي لأجزائه المكونة. لناخذ على سبيل المثال رأسمالاً يبلغ 4 آلاف جنيه، ولنفرض أنه يقوم بالدوران 5 مرات في السنة. إن رأس المال الذي يحقق الدوران يبلغ عندئذ $5 \times 4000 = 20$ ألف جنيه. غير أن ما يعود في [185] نهاية كل دوران ليرسلف من جديد، هو رأس المال الأصلي المسلف ذاته، أي 4 آلاف جنيه. فمقداره لا يتأثر بعدد فترات الدورانات التي يؤدي خلالها وظائفه مجدداً بصفته رأسمالاً (بمعزل عن فائض القيمة).

لقد افترضنا في المثال الوارد في الفقرة رقم 3، أن المبالغ التي تعود إلى يد الرأسمالي في نهاية السنة تضم: أ) مقداراً من القيمة يبلغ 20 ألف جنيه، يقوم الرأسمالي بتوظيفه ثانية في العناصر السيالة [الدائرة] من رأسماله، وب) مبلغ 8 آلاف جنيه، وهو مقدار انفصل بفعل الاهتلاك عن قيمة رأس المال الأساسي المسلف؛ وعند ذلك يبقى في عملية الإنتاج، كما في السابق، نفس رأس المال الأساسي هذا، ولكن بقيمة أدنى تبلغ 72 ألف جنيه بدلاً من 80 ألف جنيه. فينبغي لعملية الإنتاج، أن تستمر إذن تسع سنوات أخرى، حتى ينتهي أمد حياة رأس المال الأساسي المسلف ويكف عن أداء وظيفته كمولد للمنتوج ومولد للقيمة، مما يوجب استبداله. وعليه، ينبغي أن تتجاوز القيمة - رأسمال المسلفة حلقة مؤلفة من دورانات، وفي حالتنا هذه مثلاً حلقة مؤلفة من 10 دورانات سنوية، وتتحدد هذه الحلقة بأمد حياة وبالتالي بأمد تجديد إنتاج أو زمن دوران رأس المال الأساسي المستخدم.

وعليه إذ ينمو مقدار قيمة وأمد حياة رأس المال الأساسي المستخدم مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن أمد حياة الصناعة ورأس المال الصناعي يتسع هو الآخر، في كل حقل خاص من حقول توظيف رأس المال، ليمتد سنوات عديدة، ولنقل عشر سنوات

وسطياً. وإذا كان تطور رأس المال الأساسي يفضي إلى إطالة هذه الحياة من جهة، فإن هذه الحياة تتقلص، من جهة أخرى، بفعل الانقلابات المستمرة في وسائل الإنتاج، انقلابات تتكرر دوماً مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. ويرتبط بذلك تبدل وسائل الإنتاج وضرورة تعويضها على الدوام، من جراء الاهتلاك المعنوي الذي يحل قبل فترة طويلة من موتها الجسدي. ويمكن للمرء أن يفترض بأن متوسط دورة الحياة هذه يبلغ عشر سنوات في الفروع الرئيسية من الصناعة الكبرى، في الوقت الحاضر. ولكن ليس الرقم الدقيق هو المهم هنا. فواضح على كل حال ما يلي: إن هذه الحلقة المؤلفة من دورانات مترابطة تمتد إلى عدد من السنين، والتي يكون رأس المال فيها مقيداً بجزئه المكوّن الأساسي، توفر أساساً مادياً للأزمات الدورية، التي تتعرض خلالها الأعمال لفترات متعاقبة من الكساد، فالنشاط المعتدل، فالإندفاع، فالأزمة. والحق أن الفترات التي يوظف خلالها رأس المال تتباين جداً، ولا تتطابق آجالها، بيد أن الأزمة تولف على الدوام نقطة الانطلاق لتوظيفات رأسمال جديدة كبيرة. فالأزمة تشكل، لهذا السبب أيضاً - إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع بأسره - أساساً مادياً جديداً للحلقة المقبلة من الدورانات^(22a)

(5) بخصوص طريقة حساب الدوران، نفسح مجال الحديث لأحد الاقتصاديين الأميركيين:

«يعود كل رأس المال المسلف أو يدور عدة مرات خلال عام واحد، في بعض فروع الإنتاج. وفي بعض الفروع الأخرى، يدور جزء منه أكثر من مرة في العام، فيما يدور جزؤه الآخر أقل من ذلك. وينبغي للرأسمالي أن يحسب أرباحه استناداً إلى الفترة الوسطية التي يقتضيها مجمل رأسماله كي يمر عبر يديه، أي كي يكمل دوراناً واحداً. لنفرض أن شخصاً في مشروع معين قد وظف نصف رأسماله في المباني والآلات التي يتم تجديدها مرة كل عشر سنوات، ووظف ربعاً من رأسماله في الأدوات وما إلى ذلك، والتي يتم تجديدها مرة كل سنتين،

(22a) «الإنتاج المدني يرتبط بدوران يشمل عدة أيام؛ أما الإنتاج الريفي فيرتبط، على العكس، بدوران يشمل سنوات» (آدم موللر، عناصر فن الحكم، برلين، 1809، المجلد الثالث، ص 178. Adam H. Müller, *Die Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, III, S. 178. هذا هو التصور

الساذج لدى الرومانسيين عن الصناعة والزراعة.

وأن الربع الباقي، المخصص لدفع الأجور وشراء المواد الأولية، يدور مرتين في السنة الواحدة. ولنقل إن رأسماله الإجمالي يبلغ 50 ألف دولار. عندئذ يكون إنفاقه السنوي كالتالي:

$$\begin{aligned} \frac{50,000}{2} = 25,000 \text{ دولار في عشر سنوات} &= 2500 \text{ دولار في السنة} \\ \frac{50,000}{4} = 12,500 \text{ دولار في سنتين} &= 6250 \text{ دولار في السنة} \\ \frac{50,000}{4} = 12,500 \text{ دولار في نصف سنة} &= 25,000 \text{ دولار في السنة} \\ \text{في السنة الواحدة} &= 33,750 \text{ دولاراً} \end{aligned}$$

وعليه فإن متوسط الفترة التي يدور خلالها كل رأسماله مرة واحدة هو ستة عشر شهراً^(*)

لنأخذ حالة أخرى: فلنقل أن ربع رأس المال الكلي البالغ 50,000 دولار يُتداول في 10 سنوات، وربعاً آخر في سنة واحدة، والنصف الباقي مرتين في السنة. عندئذ يكون الانفاق السنوي كالتالي:

$$\begin{aligned} \frac{12,500}{10} &= 1250 \text{ دولاراً} \\ 12,500 &= 12,500 \text{ دولار} \\ 2 \times 25,000 &= 50,000 \text{ دولار} \\ \text{مجموع ما يدور في السنة} &= 63,750 \text{ دولاراً} \end{aligned}$$

(سكروب، الاقتصاد السياسي، تحرير ألونزو بوتّر، نيويورك، 1841، ص 142-143).

(Scrope, *Pol. Econ.*, edit. Alonzo Potter, New York, 1841, p. 142-143).^(**)

(*) يشير ماركس في مخطوطاته إلى أن هذه الطريقة في حساب زمن دوران رأس المال مغلوطة. وإن متوسط زمن الدوران الوارد في الاقتباس (16 شهراً) محسوب على اعتبار أن نسبة الربح تبلغ $7\frac{1}{2}\%$ عن مجمل رأس المال البالغ 50 ألف دولار. ومن دون اعتبار الربح بهذه النسبة، يتوجب على زمن دوران رأس المال هذا أن يكون 18 سنة. [ن. برلين].

(**) مقاطع من ألونزو بوتّر، الاقتصاد السياسي: مواضيعه، غاياته، ومبادئه: منظوراً إليها من زاوية وضع الشعب الأميركي، نيويورك، 1841.

(A. Potter, *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American People*, New York, 1841).

6) الاختلافات الفعلية والظاهرية في دوران مختلف أجزاء رأس المال. - يقول [187]

سكروب نفسه في المقطع عنه [ص 141]:

«إن رأس المال الذي يُنفقه الصناعي، أو المزارع، أو التاجر في دفع الأجور، يحقق أسرع تداول، فلعله يدور مرة في الأسبوع، إذا كانت الأجور تُدفع كل أسبوع، ذلك لأن الإيرادات المتأتية من بيع السلع أو دفع الفواتير تتحقق كل أسبوع أيضاً؛ أما رأس المال المنفق على المواد الأولية أو تخزين السلع الناجزة فيدور بسرعة أقل، فلربما يدور مرتين أو أربع مرات في السنة، تبعاً للزمن المنصرم بين شراء المواد الأولية وبيع السلع - فنحن نفترض أن آجال الائتمان واحدة في البيع والشراء. ويدور رأس المال الموظف في الأدوات والآلات أبطأ بكثير، فهو يدور، أي يُستهلك ويُجدد، بمعدل وسطي يناهز مرة كل خمسة أو كل عشرة أعوام، رغم أن هناك بعضاً من الأدوات التي تهترى كلياً بعد سلسلة قصيرة من العمليات. أما رأس المال الموظف في المباني، كالمعامل والمخازن والمستودعات، والحظائر والطرق ومنشآت الري، إلخ، فقد يلوح وكأنه لا يجري في التداول البتة. بيد أن هذه الأشياء، في حقيقة الأمر، شأنها شأن الأشياء السابقة التي ذكرناها، تُستهلك أثناء مساهمتها في الإنتاج، ولا بد من تجديد إنتاجها لكي يتمكن المنتج من مواصلة عملياته. ولكن ثمة فارقاً واحداً، وهو أنها تُستهلك ويُجدد إنتاجها بوتيرة أبطأ من البقية. وقد يدور رأس المال الموظف فيها مرة واحدة كل عشرين ولربما مرة كل خمسين عاماً».

يخلط سكروب هنا بين اختلاف انسياب أجزاء معينة من رأس المال السيال [الدائر] الذي يتأتى للرأسمالي الفرد بسبب آجال البيع وشروط الائتمان، وبين اختلاف الدورانات بسبب طبيعة رأس المال. فهو يقول إن الأجور يجب أن تُدفع أسبوعياً من الإيرادات الأسبوعية المتأتية عن المبيعات أو الفواتير المدفوعة. وما ينبغي أن نلاحظه في المقام الأول، أن اختلافات معينة تنشأ حتى بصدد الأجور حسب طول آجال الدفع، أي طول المدة التي يتعين على العامل أن يُقرض خلالها الرأسمالي، أي فيما إذا كانت الأجور تُدفع أسبوعياً، أم شهرياً، أم كل ثلاثة أشهر، أم كل نصف سنة، إلخ. وينطبق هنا

= تفيد المقدمة أن الشطر الأعظم من هذا الكتاب هو إعادة طباعة للفصول العشرة الأولى من كتاب ج. سكروب: مبادئ الاقتصاد السياسي *Principles of political economy* المنشور في إنكلترا، عام 1833، مع تعديلات أدخلها بوتتر. [ن. برلين].

القانون الذي صغناه من قبل والذي ينص على أن «كتلة وسيلة الدفع (أي رأس المال النقدي الذي ينبغي أن يسلف دفعة واحدة) اللازمة لتسوية كل المدفوعات الدورية، مهما كان مصدرها تتناسب بصورة طردية» (*) مع طول فترات الدفع (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3b، ص 124) (**)

ثانياً، إن ما يدخل بكتلته في المنتج الأسبوعي ليس فقط القيمة الجديدة التي يضيفها عمل هذا الأسبوع إليه خلال الإنتاج، بل وقيمة المواد المساعدة والمواد الأولية المستهلكة في المنتج الأسبوعي هذا. وهذه القيمة التي يحتويها المنتج تمضي في التداول سوية مع المنتج نفسه. وهي تكتسب الشكل النقدي عن طريق بيع المنتج، ثم يتعين أن تتحول مجدداً إلى عناصر الإنتاج نفسها. وينطبق ذلك على قوة العمل بمقدار انطباقه على المواد الأولية والمواد المساعدة. ولكن سبق أن رأينا (راجع الفصل السادس، II، الفقرة رقم 1) أن استمرارية الإنتاج تقتضي توافر خزين من وسائل الإنتاج يتباين بتباين فروع الإنتاج، ويتباين في الفرع الواحد بتباين الأجزاء المكونة لهذا العنصر من رأس المال السيال [الدائر] كالفحم والقطن مثلاً. وعليه رغم أنه يتوجب تعويض هذه المواد عينياً (in natura)، باستمرار، فليس من الضروري شراؤها مجدداً باستمرار. فوتيرة تكرار الشراء تتوقف على حجم الخزين المتاح، وعلى الزمن اللازم لاستنفاد هذا الخزين. أما بالنسبة لقوة العمل فلا وجود لمثل هذا الخزين. فإعادة تحويل ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على قوة العمل إلى نقد كرتة أخرى، تسير جنباً إلى جنب مع إعادة تحويل ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على المواد الأولية والمساعدة. بيد أن تحويل النقد مجدداً إلى قوة عمل، من جهة، وإلى مواد أولية، من جهة ثانية، يمضي في خطين منفصلين بسبب تباين آماذ الشراء والدفع بين هذين العنصرين، فأحدهما يُشترى كخزين إنتاجي لفترات مديدة، أما الآخر، أي قوة العمل، فيُشترى لفترات قصيرة نسبياً، لأسبوع مثلاً. ومن جهة أخرى يتعين على الرأسمالي أن يحتفظ بخزين من السلع الناجزة إلى جانب خزينه الإنتاجي. وبصرف النظر عن صعوبات البيع، إلخ، فإن هناك كتلة معينة من السلع ينبغي إنتاجها حسب الطلب مثلاً. إذ بينما يجري إنتاج الجزء الأخير من السلع، يظل الجزء الناجز منها في المستودع حتى يُنجز الطلب بأسره. وهناك فروق

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، ورد: عكسية. [ن. برلين]

(**) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص 156. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 185-187]. [ن. ع.]

أخرى في دوران رأس المال السيال [الدائر] تنشأ حيثما وجب أن تبقى بعض عناصره في مرحلة تمهيدية من عملية الإنتاج (كتجفيف الخشب مثلاً، إلخ) مدة أطول مما تبقى فيها عناصر أخرى.

إن نظام الائتمان، الذي يشير إليه سكروب هنا، شأن رأس المال التجاري، يحوّر الدوران بالنسبة إلى الرأسمالي المفرد. أما على نطاق المجتمع، فإنه لا يحوّر الدوران إلا بمقدار ما يسرع، لا الإنتاج فحسب، بل الاستهلاك أيضاً.

الفصل العاشر

نظريات رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر الفيزيوقراطيون وآدم سميث

يتجلى الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر(*) [السيال] عند كينيه كفارق بين تسليفات أصلية (avances primitives) وتسليفات سنوية (avances annuelles). وهو يعرض هذا الفارق عرضاً صائباً باعتباره فارقاً قائماً فقط في حدود رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال المندمج في عملية الإنتاج المباشرة. ولما كان كينيه يرى رأس المال المستخدم في الزراعة، نعني رأسمال المزارع، على اعتبار أنه رأس المال الوحيد الإنتاجي حقاً، فإن هذه الفوارق إنما تصحّ بالنسبة لرأسمال المزارع وحده. وينشأ عن ذلك أيضاً دوران جزء من رأس المال مدة عام، ودوران الجزء الآخر مدة أطول (10 أعوام). وأخذ الفيزيوقراطيون، مع تطوير مذهبهم، ينشرون على نحو عرضي، هذه الفوارق على أنواع أخرى من رأس المال، وعلى رأس المال الصناعي بوجه عام. وقد ظل الفارق بين التسليفات السنوية والتسليفات المستمرة خلال سنوات كثيرة، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع بحيث دأب الكثير من الاقتصاديين، حتى بعد آدم سميث، على العودة إلى هذا التعريف. إن الفارق بين هذين الصنفين من التسليفات لا يبرز إلا بعد أن يتحوّل النقد المسلف

(*) يستخدم ماركس هنا: (Zirkulierend) الدائر، وهي مرادف لمقولة (Flüssig) السيال. والمصطلحان مترادفان، وقد أدرجناهما معاً لتفادي اللبس، حيثما يتناوب النص على استخدام المفردتين في الفصل الواحد عنه. [ن. ع].

إلى عناصر رأسمال إنتاجي. ولا يقوم هذا الفارق إلا ضمن رأس المال الإنتاجي وحده. لذلك لم يخطر لكينيه أن يصنّف النقد إلى تسليفات أصلية أو تسليفات سنوية. فهذان الصنفان من التسليفات باعتبارهما تسليفات للإنتاج - أي باعتبارهما رأسمالاً إنتاجياً - يقفان في مواجهة النقد، كما يقفان في مواجهة السلع الماثلة في السوق. زد على ذلك أن كينيه يختزل بصورة صحيحة الفارق بين هذين العنصرين من رأس المال الإنتاجي إلى اختلاف الطرق التي يدخل بواسطتها إلى قيمة المنتج الناجز، وبالتالي اختلاف أنماط تداول قيمة كل منهما مع قيمة المنتج، واختلاف أنماط تعويضهما أو تجديد إنتاجهما، نظراً لأن قيمة أحدهما تُعوّض سنوياً، فيما لا تعوّض قيمة الآخر إلا جزءاً فجزءاً على مدى فترات أطول⁽²³⁾

والتقدم الوحيد الذي أحرزه آدم سميث في هذه المسألة يكمن في ما قام به من تعميم للمقولات المذكورة. ولم تعد تتعلق عنده بشكل واحد خاص من رأس المال، أي

(23) قارن: كينيه، تحليل الجدول الاقتصادي، [الفيزيوقراطيون، طبعة دير، باريس، 1846]. (1846) ونقرأ هناك على سبيل المثال ما يلي: «تألف التسليفات السنوية من النفقات السنوية اللازمة لزراعة الأرض. وينبغي تمييز هذه التسليفات عن التسليفات الأصلية التي تؤلف رصيد المعدات لزراعة الأرض» (ص 59). - وأخذت هذه التسليفات (avances) في بعض الأحيان تدعى «رأسمال» مباشرة: «رأسمال أو تسليفات» (Capital ou avances)، في مؤلفات الفيزيوقراطيين اللاحقين، (أنظر: دوبون دو نيمور، الأقوال المأثورة للدكتور كينيه، أو خلاصة مبادئه في الاقتصاد الاجتماعي، طبعة دير، الجزء الأول، ص 391).

(Dupont de Nemours, *Maximes du Docteur Quesnay, ou résumé de ses principes, d'économie Sociale*, Daire, I, p. 391); [في الطبعتين الأولى والثانية ورد العنوان بصيغة أخرى: منابع وتقدم علم جديد (1767) *Origine & Progrès d'une science nouvelle*] - [ن. برلين]. ويقول لو ترون: «تمتلك أمة من الأمم في هيئة ثمار العمل الموجودة خلال زمن طويل إلى هذا الحد أو ذاك، خزيناً هاماً من الثروات المستقلة عن تجديد إنتاجه كل عام؛ إن هذا الرصيد يؤلف رأسمالاً - تراكم على مدى فترة طويلة ودُقعت لقاء منتجات، - رأسمالاً يتجدد ويزداد باستمرار» (طبعة دير، الجزء الثاني، ص 928 - 929). - ويستخدم تورغو اصطلاح «رأس المال»، بدلاً من «التسليفات» بانتظام أكبر، بل يماثل تسليفات الصناعيين (manufacturiers) على شكل أكمل لتسليفات المزارعين، (أنظر: تورغو؛ تأملات في نشوء وتوزيع الثروات، 1766).

(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, 1766).

رأسمال المزارع بل بكل شكل من أشكال رأس المال الإنتاجي. وعليه ينجم عن ذلك تلقائياً أنه عوضاً عن التمايز بين الدوران السنوي والدوران الذي يزيد على السنة، المستمد من الزراعة، يأتي التمايز العام في اختلاف آماد الدوران، بحيث أن دوران رأس المال الأساسي ينطوي دوماً على أكثر من دوران واحد لرأس المال الدائر، بصرف النظر عن آماد دوران رأس المال الدائر، سواء كانت هذه سنوية أو أكثر من سنوية، أو أقل من سنوية. وبذا تتحوّل التسليفات السنوية (avances annuelles) عند سميث إلى رأسمال دائر و«التسليفات الأصلية» (avances primitives) إلى رأسمال أساسي. بيد أن ما أحرزه سميث من تقدم يقتصر على تعميم هاتين المقولتين. أما فيما يتعلق بطريقة إجرائه هذا التعميم فهو دون كنيه بكثير.

إن الأسلوب التجريبي الفج الذي يتبدى به سميث بحته يولد الغموض من البداية:

«هناك طريقتان مختلفتان يمكن أن يستخدم بهما رأسمال ما لكي يثمر لصاحبه إيراداً أو ربحاً»
«There are two different ways in which a capital may be employed so as to yield a revenue or profit to its employer» (ثروة الأمم، الكتاب الثاني، الفصل الأول، طبعة أبردين 1848، الفصل الأول، ص 189).

(Wealth of Nations, book II, ch. I, Edit Aberdeen, 1848. p. 189).

إن الطرق التي يمكن توظيف القيمة بها لكي تؤدي وظيفة رأس المال، وتدرّ فائض [191] قيمة على مالكة، متنوعة ومتعددة تنوع وتعدد مجالات توظيف رأس المال. فهذه مسألة تتعلق بشتى فروع الإنتاج التي يمكن توظيف رأس المال فيها. وإذا ما صغنا المسألة على هذا النحو فإنها تتمضي إلى أبعد من ذلك. فهي تنطوي على مسألة أخرى تتعلق بالطريقة التي يمكن بها للقيمة أن تؤدي وظيفة رأسمال لمالكها حتى من دون أن توظف كرأسمال إنتاجي، مثلاً كرأسمال يدرّ الفائدة، أو كرأسمال تاجر، إلخ. عند بلوغ هذه النقطة لا أكثر، نكون قد بعدنا بُعد السماوات عن الأرض، عن الموضوع الفعلي لتحليلنا، ونعني به مسألة كيف يؤثر تقسيم رأس المال الإنتاجي إلى عناصره المختلفة على دورانها، بصرف النظر عن اختلاف مجالات توظيفها.

ويمضي آدم سميث عقب ذلك إلى القول:

«أولاً، يمكن أن يُستخدم رأس المال في استنبات السلع، أو إنتاجها أو شرائها، وبيعها ثانية بربح»
«First, it may be employed in raising, manufacturing, or purchasing goods, and selling them again with a profit» [المجلد الثاني، ص 254].

ولا يقول لنا سميث، هنا، أي شيء سوى أن رأس المال يمكن أن يستخدم في الزراعة والصناعة والتجارة. وهو بهذا لا يتحدث إلّا عن مختلف مجالات توظيف رأس المال، بما في ذلك مجالات معينة، كالتجارة مثلاً، حيث لا يندمج رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، وبالتالي لا يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي. ويتخلّى سميث، بهذا، عن الأساس الذي اتخذه الفيزيوقراطيون ركيزة لتصوير الفوارق بين مختلف أجزاء رأس المال الإنتاجي، وتأثيراتها على طابع الدوران. بل إن سميث يتخذ من رأسمال التاجر مثلاً أيضاً، مع أن الحديث في هذه الحالة لا يدور إلّا عن الفوارق بين أجزاء رأس المال الإنتاجي خلال عملية تكوين المنتج والقيمة، والتي تولّد بدورها فوارق في دوران رأس المال وتجديد إنتاجه.

ويمضي قائلاً:

«إن رأس المال المستخدم بهذه الطريقة لا يدرّ إيراداً أو ربحاً لصاحبه ما دام باقياً في حوزته أو مستمراً في البقاء على نفس الشكل». «The capital employed in this manner yields no revenue or profit to its employer while it either remains in his possession or continues in the same shape». [المجلد الثاني، ص 254].

– «رأس المال المستخدم بهذه الطريقة!» (The capital employed in this manner!) ولكن سميث إنما يتحدث عن رأس المال الموظف في الزراعة أو في الصناعة، ثم يقول لنا فيما بعد إن رأسمالاً موظفاً على هذا النحو ينقسم إلى رأسمال أساسي ودائر! وإذن فإن توظيف رأس المال بهذه الطريقة لا يمكن أن يجعله رأسمالاً أساسياً ولا رأسمالاً دائراً.

[192] أم تُراه يقصد القول إن رأس المال المستخدم لإنتاج سلع وبيع هذه السلع بربح، ينبغي أن يُباع، بعد تحويله إلى سلع، وأن ينتقل عن طريق البيع، أولاً من حوزة البائع إلى حوزة الشاري، وأن يُبدّل، ثانياً، شكله الطبيعي كسلعة بشكله النقدي، وأن رأس المال لا فائدة فيه لصاحبه «ما دام باقياً في حوزته أو مستمراً في البقاء» – عند صاحبه – «على نفس الشكل»؟ ولكن ما ينجم عن الأمر حينئذ هو الآتي: إن نفس القيمة – رأسمال التي كانت تؤدي سابقاً وظيفتها كرأسمال إنتاجي، أي في شكل يلازم عملية الإنتاج، تقوم الآن بأداء وظيفتها كرأسمال سلمي ورأسمال نقدي، وهما شكلان يلازمان عملية التداول، وبذلك لم تعد القيمة – رأسمال لا رأسمالاً أساسياً ولا سيّلاً [دائراً]. وينطبق ذلك بالمثل على تلك العناصر من القيمة التي تضيفها المواد الأولية والمساعدة،

أي التي يضيفها رأس المال السيال [الدائر]، كما ينطبق على تلك العناصر التي يضيفها استهلاك وسائل العمل، أي يضيفها رأس المال الأساسي. وبذا لا نتقدم على هذا الطريق أيضاً خطوة واحدة نحو استيضاح الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيال [الدائر].

بعد ذلك:

«إن سلع التاجر لا تدرّ عليه إيراداً أو ربحاً إلى أن يبيعها لقاء نقد، والنقد لا يفيدته كثيراً إلى أن يبادلّه ثانياً بسلع. إن رأسماله يغادره دوماً في شكل معين ويعود إليه في شكل آخر، ولا يمكن لرأس المال أن يدرّ عليه بعض الربح إلا بواسطة مثل هذا التداول، أو المبادلات المتعاقبة. ويمكن أن نسمي رؤوس أموال كهذه، عن صواب، رؤوس أموال دائرة» [المجلد الثاني، ص 254].

«The goods of the merchant yield him no revenue or profit till he sells them for money, and the money yields him as little till it is again exchanged for goods. His capital is continually going from him in one shape, and returning to him in another, and it is only by means of such circulation, or successive exchanges, that it can yield him any profit. Such capitals, therefore, may very properly be called circulating capitals». [V.II, p.254].

إن ما يحدده آدم سميث هنا على أنه رأسمال دائر، هو ما أقترح تسميته رأسمال التداول، إنه رأسمال في شكل يلزم عمل التداول، أي لتبديل الأشكال الجاري بتوسط التبادل (تبذل المادة (الأبيض) وتبذل الأيدي)، أي أنه رأسمال سلعي ورأسمال نقدي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، أي مع شكل رأس المال الذي يلزم عملية الإنتاج. وما هذان بنوعين مختلفين يقسم الرأسمالي الصناعي بهما رأسماله، بل هما شكلان مختلفان ترتديهما نفس القيمة - رأسمال المسلفة وتخلعهما مراراً وتكراراً في مجرى سير حياتها (curriculum vitae). ويخلط آدم سميث ذلك - وهذه خطوة كبيرة إلى الوراء بالمقارنة مع الفيزيوقراطيين - مع الفوارق في الشكل التي تنبثق في إطار تداول القيمة - رأسمال، أثناء مرور هذه المراحل المتعاقبة لدورتها، فيما توجد القيمة - رأسمال في شكل [193] رأسمال إنتاجي؛ وتنشأ هذه الفوارق عن اختلاف طرق مساهمة شتى عناصر رأس المال الإنتاجي في عملية تكوين القيمة، واختلاف الطرق التي تنقل بها هذه العناصر قيمتها إلى المنتج. ولسوف ننظر أدناه في عواقب هذا الخلط الأساسي لرأس المال الإنتاجي

ورأس المال المائل في ميدان التداول (رأس المال السلعي، ورأس المال النقدي) من جهة، برأس المال الأساسي ورأس المال السيال [الدائر] من جهة أخرى. إن القيمة - رأسمال المسلفة في رأس المال الأساسي تُتداول مع المنتج مثلها مثل تلك القيمة - رأسمال المسلفة في رأس المال السيال [الدائر]، وتحوّلان كليهما بالمثل إلى رأسمال نقدي عبر تداول رأس المال السلعي. والفارق ينجم أساساً عن هذا الواقع وهو أن قيمة رأس المال الأساسي تمضي إلى التداول جزءاً فجزءاً، وينبغي أن تُعوّض بالتالي أيضاً جزءاً فجزءاً على فترات تطول أو تقصر، وأن يُجدّد إنتاجها في شكلها الطبيعي. إن المثال الإيضاحي الذي اختاره سميث إختياراً جد سيئ، يدلّ على أن رأس المال الدائر لا يعني عنده سوى رأسمال التداول، أي القيمة - رأسمال المائلة في الشكلين الملازمين لعملية التداول (وهما رأس المال السلعي ورأس المال النقدي). فهو ينتقي كمثال لهذا الغرض نوعاً من رأس المال لا ينتمي البتة إلى عملية الإنتاج، بل يمكن حصره في ميدان التداول ولا يتضمن سوى رأسمال التداول - أي رأسمال التاجر. أما مدى سخف البدء بمثال لا يُعد فيه رأس المال قط رأسمالاً إنتاجياً، فذلك ما يقوله سميث نفسه عقب ذلك مباشرة:

«إن رأسمال التاجر، هو، برمته، رأسمال دائر».

«The capital of a merchant is altogether a circulating capital».

[المجلد الثاني، ص 255].

ولكن الفرق بين رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي ينبثق كما سوف نعرف من سميث فيما بعد، عن فوارق جوهرية ناشئة في صلب رأس المال الإنتاجي ذاته. إن سميث يقصد الفارق الذي أرساه الفيزيوقراطيون، من جانب، ويقصد من جانب آخر اختلاف الأشكال التي ترتديها القيمة - رأسمال أثناء دورتها. فهو يخلط هذا وذاك في كومة واحدة.

أما كيف ينشأ الربح عن طريق تغيير شكل النقد والسلعة، عن مجرد تحويل القيمة من شكل إلى آخر، فذلك ما لا سبيل إلى معرفته إطلاقاً. ثم إن تفسير ذلك غير ممكن على الإطلاق نظراً لأن سميث يبتدىء هنا انطلاقاً من رأسمال التاجر، الذي يقتصر على التحرك في حقل التداول. ولسوف نعود إلى هذه القضية فيما بعد. أما الآن فلنصغ إلى ما يقوله سميث عن رأس المال الأساسي [المجلد الثاني، ص 254 - 255]:

«ثانياً، يمكن استخدامه» (رأس المال) «في تحسين التربة، وفي شراء آلات وأدوات العمل المفيدة، أو ما يماثلها من أشياء تثمر إيراداً أو

[194]

ربحاً دونما حاجة لتغيير مالكتها أو تداولها أكثر من ذلك. ويمكن لرؤوس أموال من هذا النوع أن تسمى بصواب رؤوس أموال أساسية. إن الصناعات المختلفة تتطلب تناسبات مختلفة بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر المستخدمين فيها. . ولا بد لبعض أجزاء رأسمال أي معلم حرفي أو صناعي من أن يكون ثابتاً في أدوات عمله. بيد أن هذا الجزء صغير جداً في بعض الصناعات، وكبير جداً في البعض الآخر. . غير أن الجزء الأعظم من رأسمال كل المعلمين الحرفيين من هذا الطراز (كالخياطين، وصانعي الأحذية، والنساجين) «يمضي في التداول، سواء في أجور عمالهم، أو في سعر موادهم الأولية، ليعود إليهم ثانية مع ربح بواسطة سعر العمل».

"Secondly, it" (capital) "may be employed in the improvement of land, in the purchase of useful machines and instruments of trade, or in such like things as yield a revenue or profit without changing masters, or circulating any further. Such capitals, therefore, may very properly be called fixed capitals. Different occupations require very different proportions between the fixed and circulating capitals employed in them Some part of the capital of every master artificer or manufacturer must be fixed in the instruments of his trade. This part, however, is very small in some, and very great in others The far greater part of the capital of all such master artificers" (wie Schneider, Schuster, Weber) "however is circulated, either in the wages of their workmen, or in the price of their materials, and to be repaid with a profit by the price of the work."

وعدا عن السداجة الطفولية في تحديد منشأ الربح، يتجلى ضعف هذا العرض وارتبائه على الفور من الآتي: إن الآلة بالنسبة لصناعي الآلات، مثلاً، هي متوجهة، الذي يمضي للتداول كرأسمال سلعي، أو على حد قول سميث نفسه: «يفترق عنه، ويغير مالكة، ويمضي للتداول أكثر».

«is parted with, changes masters, circulates further».

واستناداً إلى تعريف سميث فإن هذه الآلة لن تكون رأسمالاً أساسياً بل دائراً. ومردّ هذا الارتباك، ثانية، أن سميث يخلط ما بين رأس المال الأساسي والسيّال [الدائر] من فارق ينشأ عن اختلاف أنواع تداول مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي، وبين تبدل

الأشكال التي يمرّ بها نفس رأس المال الذي يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي في نطاق عملية الإنتاج، ولكنه يؤدي وظيفة رأسمال تداول، أي وظيفة رأسمال سلعي أو رأسمال نقدي، في مجال التداول. فالأشياء نفسها، عند آدم سميث، تستطيع إذن أن تقوم بوظيفة رأسمال أساسي (كوسائل عمل وعناصر من رأس المال الإنتاجي) أو بوظيفة رأسمال «دائر»، أي رأسمال سلعي (كمنتوج يُقذف من مجال الإنتاج إلى مجال التداول)، وذلك [195] تبعاً للموقع الذي تحتله في مجرى حياة رأس المال.

بيد أن آدم سميث يغير، على حين غرة، الأساس الذي يركز إليه في تصنيف رأس المال، ويناقض النص الذي ابتداء به مجمل بحثه قبل بضعة أسطر لا غير. ونقصد بذلك على وجه التحديد جملة التي تقول:

«هناك طريقتان مختلفتان يمكن أن يستخدم بهما رأس المال لكي يثمر لمالكه إيراداً أو ربحاً» [المجلد الثاني، ص 254].

«There are two different ways in which a capital may be employed so as to yield a revenue or profit to its employer».

وهما تحديداً استخدامه كرأسمال دائر أو كرأسمال أساسي. وحسب هذا القول فإن هاتين هما طريقتان مختلفتان لاستخدام شتى رؤوس الأموال بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، والتي يمكن توظيفها، على سبيل المثال إما في الصناعة أو في الزراعة. - ولكننا نقرأ بعد ذلك [المجلد الثاني، ص 255]:

«إن الصناعات المختلفة تتطلب تناسبات مختلفة بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر المستخدمين فيها».

«Different occupations require very different proportions between the fixed and circulating capitals employed in them.»

ها نحن نجد أن رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر لم يعودا استثمارين مختلفين ومستقلين لرأس المال، بل جزآن مختلفان من رأسمال إنتاجي واحد بعينه، يؤلفان نسبتين مختلفتين من القيمة الإجمالية لرأس المال هذا، في مجالين مختلفين من مجالات التوظيف. إذن فنحن إزاء فوارق ناجمة عن التقسيم الملائم لرأس المال الإنتاجي نفسه، وهي لا تنطبق بالتالي إلّا عليه. ولكن سرعان ما ينقض سميث هذا القول، حين يضع رأس المال التجاري، باعتباره محض رأسمال دائر، في مقابل رأس المال الأساسي، فهو يقول:

«إن رأسمال التاجر. هو برمته، رأسمال دائر». [المجلد الثاني، ص 255].

أما في الواقع فإن رأس المال هذا يؤدي وظائفه في مجال التداول وحده، ويقف، بهذه الصفة، في تعارض عام مع رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال المندمج في عملية الإنتاج، ولكنه لا يمكن، لهذا السبب بالذات، أن يقف في تعارض مع الجزء الأساسي من رأس المال الإنتاجي بصفته جزءاً سيّالاً (دائراً) من رأس المال الإنتاجي هذا.

ونجد في الأمثلة التي يسوقها سميث أنه يعتبر «أدوات العمل» (instruments of trade) رأسمالاً أساسياً، فيما يعتبر ذلك الجزء من رأس المال الذي وظف في الأجور والمواد الأولية، بما فيها المواد المساعدة، (والذي «يتم تعويضه مع ربح بواسطة سعر العمل» «repaid with a profit by the price of the work» رأسمالاً دائراً).

[196] إذن فهو لا ينطلق، بادیء الأمر، إلا من مختلف العناصر المكوّنة لعملية العمل: قوة العمل (العمل) والمواد الأولية من ناحية، وأدوات العمل من ناحية أخرى. ولكن هذه العناصر هي أجزاء مكوّنة لرأس المال، لأن مقداراً معيناً من القيمة مكرّس لأن يقوم بوظيفة رأسمال، قد أنفق عليها. وفي حدود ذلك، فإنها تؤلف عناصر مادية، أو أنماط وجود رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال الناشط في عملية الإنتاج. ولكن لماذا يسمي أحد هذه الأجزاء أساسياً؟ لأنه

«لا بد لجزء من رأس المال من أن يكون ثابتاً في أدوات العمل»
«some parts of the capital must be fixed in the instruments of trade». [المجلد الثاني، ص 254].

ولكن الجزء الآخر «ثابت» أيضاً في الأجور والمواد الأولية. إلا أن الآلات و «أدوات العمل». وما يماثلها من أشياء. تثمر إيراداً أو ربحاً دونما حاجة لتغيير مالكها أو تداولها أكثر من ذلك. ويمكن لرؤوس أموال من هذا النوع أن تسمى بصواب رؤوس أموال أساسية» [المجلد الثاني، ص 254].

"instruments of trade such like things yield a revenue or profit without changing masters, or circulating any further. Such capitals, therefore, may very properly be called fixed capitals"

لنأخذ على سبيل المثال الصناعة المنجمية. لا تُستخدم هنا أية مادة أولية، لأن موضوع العمل، كالححاس مثلاً، هو منتج طبيعة ينبغي تملكه عن طريق العمل. والححاس المزمع استخراجه هو منتج العملية، الذي لا يُتداول بوصفه سلعة، أو بوصفه رأسمالاً

سلعياً، إلّا بعد إنجاز هذه العملية؛ ولا يؤلف هذا النحاس عنصراً من عناصر رأس المال الإنتاجي. فليس ثمة أي جزء من قيمة رأس المال الإنتاجي قد وُظف في النحاس. من ناحية ثانية فإن العناصر الأخرى لعملية الإنتاج، كقوة العمل والمواد المساعدة كالقحم والماء، إلخ، لا تدخل مادياً في المنتج، هي الأخرى. فالقحم يُستهلك برمته، ولا يدخل منه شيء في المنتج غير قيمته، مثله في ذلك مثل جزء من قيمة الآلة، إلخ. أخيراً يظل العامل مائلاً على استقلاله إزاء المنتج، أي النحاس، شأن استقلال الآلة، ولكن القيمة التي ينتجها العامل بعمله تغدو الآن جزءاً مكوناً لقيمة النحاس. يتضح لنا من هذا المثال أنه ما من جزء من الأجزاء المكونة لرأس المال الإنتاجي يغير الأيدي (أي مالكيه masters)، أو يمضي في التداول أكثر من ذلك، لأنه ما من أحد منها يدخل مادياً في المنتج. فأين يمكث رأس المال الدائر، في هذه الحالة، إذن؟ حسب التعريف الذي صاغه سميث، يُعدّ مجمل رأس المال المستخدم في منجم النحاس رأسماً أساسياً ولا شيء سواه.

لنأخذ، على العكس من ذلك، صناعة أخرى تستخدم مواد أولية تؤلف القوام المادي للمنتج، ومواد مساعدة تدخل في المنتج لا من ناحية القيمة وحسب، مثل قحم [197] التدفئة، بل من الناحية المادية أيضاً. وعندما يتحوّل المنتج، ولنفرض أنه خيوط غزل، من يد مالك إلى آخر، فإن المواد الأولية التي يتألف منها المنتج، كالقطن، تغيّر مالكيها معه؛ وينتقل المنتج من عملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك. ولكن طالما بقي القطن يؤدي وظيفة عنصر من رأس المال الإنتاجي، فإن مالكة لا يعتمد إلى بيعه، بل تصنيعه، وتحويله إلى غزل. ولا يدعه المالك يفلت من يديه. أو إذا ما استخدمنا تعابير سميث الخاطئة والفجة، فإن المالك لا يجني أيما ربح عن طريق الافتراق عن المنتج وتغيير مالكة أو تداوله. (by parting with it, by its changing masters, or by circulating it). كما لا يدع مواده تمضي إلى التداول، شأن ما يفعل بآلاته. فهذه المواد تبقى ثابتة في عملية الإنتاج، تماماً كحال آلات الغزل ومباني المصنع. الواقع، أن عليه أن يثبت جزءاً من رأس المال الإنتاجي باستمرار، في شكل قحم وقطن، إلخ، كما في شكل وسائل عمل. والفرق الوحيد أن القطن أو القحم، إلخ، اللازمين لإنتاج الغزل أسبوعياً، إنما يُستهلكان كلياً في صنع منتج الأسبوع، وينبغي التعويض عنهما بنسخ جديدة من القطن والقحم إلخ؛ وهكذا، فإن عناصر رأس المال الإنتاجي هذه، رغم أنها تظل متماثلة من حيث النوع، إلّا أنها تتألف دوماً من نسخ جديدة من نفس النوع، في حين أن آلة الغزل المفردة ذاتها أو مبنى المصنع المفرد ذاته، يواصلان الاشتراك في جملة كاملة من

عمليات الإنتاج الأسبوعية المتكررة دون استبدالهما بدفعات جديدة من النوع نفسه. إن جميع هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي، تظل ثابتة بوصفها عناصر لرأس المال هذا، في عملية الإنتاج، ما دامت هذه لا تستطيع أن تمضي بدون تلك، وإن جميع عناصر رأس المال الإنتاجي أساسية كانت أم سيّالة (دائرة) على حد سواء تقف بوصفها رأسمالاً إنتاجياً في مواجهة رأسمال التداول، أي في مواجهة رأس المال السلعي ورأس المال النقدي.

كذلك أمر قوة العمل. فلا بد من تثبيت جزء من رأس المال الإنتاجي فيها، على الدوام، علماً بأن الرأسمالي ذاته يستخدم قوى العمل المتماثلة نفسها في أي فرع كان، مثلما يستخدم الآلات نفسها، لفترة طويلة من الوقت. ولا يكمن اختلاف قوة العمل عن الآلات، هنا، في أن الآلة تُشترى دفعة واحدة (فليس الأمر على هذه الشاكلة عندما تُشترى الآلة بالتقسيط) في حين أن العامل لا يُشترى على هذا النحو؛ فالاختلاف يكمن، بالأحرى، في أن العمل الذي يبذله العامل ينتقل كلياً إلى قيمة المنتج، بينما لا تنتقل قيمة الآلة إلا على دفعات.

ويخلط سميث بين مختلف التعريفات عندما يتحدث عن رأس المال الدائر في تعارضه مع رأس المال الأساسي:

[198] «إن رأس المال المستخدم بهذه الطريقة لا يدرّ إيراداً أو ربحاً لصاحبه، ما دام باقياً في حوزته، أو استمر في البقاء على نفس الشكل». [المجلد الثاني، ص 254].

«The capital employed in this manner yields no revenue or profit to its employer, while it either remains in his possession, or continues in the same shape.»

ويضع سميث الاستحالة المحض في شكل السلعة التي يجتازها المنتج، أي رأس المال السلعي، في مجال التداول، والتي تفضي إلى انتقال السلع من يد إلى أخرى، إنه يضع ذلك في صف واحد مع الاستحالة الجسدية التي تجتازها مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي خلال عملية الإنتاج. ويخلط سميث، دون تبصّر، بين تحوّل السلعة إلى نقد وتحوّل النقد إلى سلعة، أي البيع والشراء، وبين تحوّل عناصر الإنتاج إلى منتج. ويورد عن رأس المال الدائر مثلاً هو رأسمال التاجر الذي يتحوّل من سلعة إلى نقد ومن نقد إلى سلعة - أي تغيير الشكل الذي يلزم تداول السلع: س - ن - س. بيد أن كل ما يعنيه هذا التغيير في الشكل الذي يقع في نطاق التداول، بالنسبة إلى رأس المال

الصناعي المنخرط في النشاط، هو أن السلع التي جرى تحوّل النقد إليها مجدداً، هي عناصر إنتاج (وسائل عمل وقوة عمل)، وأن تغيير الشكل هذا يتيح استمرار رأس المال الصناعي في وظيفته، ويتيح مواصلة الإنتاج كعملية مستمرة، أي كعملية تجديد إنتاج. ويقع هذا التغير في الشكل برمته في نطاق التداول، وهو الذي يفضي إلى الانتقال الفعلي للسلع من يد إلى أخرى. أما الاستحالات التي يمر بها رأس المال الإنتاجي في نطاق عملية إنتاجه فهي، على العكس، استحالات تلازم عملية العمل، وهي ضرورية لتحويل عناصر الإنتاج إلى المنتج المطلوب. ويتشبه سميث بالواقع الآتي، وهو أن جزءاً من وسائل الإنتاج (وسائل العمل بالمعنى الدقيق) يخدم في عملية العمل (وهو يعبر عن ذلك تعبيراً خاطئاً بقوله إنها تثمر ربحاً لمالكها «yield a profit to their master») من دون أن يتغير شكلها الطبيعي، حيث لا تهترى إلا تدريجياً، في حين أن الجزء الآخر، أي المواد يتغير، فيحقق بفضل هذا التغير بالذات غايته بوصفه وسائل إنتاج. غير أن هذا الدور المتباين لعناصر رأس المال الإنتاجي خلال عملية العمل ليس سوى نقطة انطلاق الاختلاف بين رأس المال الأساسي ورأس المال غير الأساسي، لا الاختلاف نفسه. وقد سبق أن اتضح ذلك من واقع أن الدور المتباين المذكور تستوي فيه جميع أنماط الإنتاج، الرأسمالية وغير الرأسمالية. ولكن هذا الدور المادي المتباين لعناصر رأس المال الإنتاجي في عملية العمل تقابله طرائق معينة لانتقال القيمة إلى المنتج، وتقابل هذه الأخيرة، بالمثل، طرائق معينة لتعويض القيمة عبر بيع المنتج؛ وذلك وحده بالذات ما يؤلف الاختلاف المقصود. لذا فإن رأس المال ليس رأسمالاً أساسياً لأنه مثبت في وسائل العمل بل لأن جزءاً من قيمته الموظفة في وسائل العمل يظل مثبتاً في نفس [199] الوسائل، في حين يمضي جزء آخر إلى التداول كجزء مكوّن لقيمة المنتج.

«إذا كان» (رأس المال) «مستخدماً للحصول على ربح في المستقبل، فيجب عليه أن يحقق هذا الربح بالبقاء معه» (مع مالكة)، «أو بالانتقال إلى يد أخرى. وهو في الحالة الأولى رأسمال أساسي، وفي الثانية رأسمال دائر» [189].

«If it» (the stock) «is employed in procuring future profit, it must procure this profit by staying with him» (the employer) «or by going from him. In the one case it is a fixed, in the other it is a circulating capital.» [189].

إن ما يثير انتباه المرء للوهلة الأولى، هنا، ذلك التصور التجريبي المجرد عن منشأ

الربح، المستمد من آراء الرأسمالي العادية، وهذا أمر يتناقض تماماً مع فهم باطني أعمق لدى آدم سميث نفسه. فسر المنتج لا يعوّض عن سعر المواد وقوة العمل معاً فحسب، بل كذلك عن سعر ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل إلى المنتج من جراء اهتلاك أدوات العمل. ولا ينشأ الربح عن مثل هذا التعويض بأي حال. وسواء جرى التعويض عن القيمة المسلفة لأجل إنتاج المنتج بصورة كلية أم جزئية، دفعة واحدة أم على دفعات، عبر بيع المنتج، فذلك لن يغير إلّا أسلوب ومدة التعويض؛ ولا يبقى في كلتا الحالتين إلّا التعويض عن القيمة التي قد أنفقت ولا يتحوّل البتة إلى خلق فائض قيمة. ويكمن أساس هذا التصور في الفكرة المألوفة القائلة بأن فائض القيمة لا ينشأ إلّا من البيع، من التداول، وذلك لأن فائض القيمة لا يتحقق إلّا عن طريق بيع المنتج، عن طريق تداوله. والواقع، إن قول سميث بأن الربح ينشأ بطرق مختلفة ليس إلّا التعبير الخاطئ عن أن مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي تختلف في خدمتها بصورة متباينة، وتفعل فعلها بصورة متباينة في عملية العمل وعملية إنماء القيمة، ولا من وظيفة رأس المال الإنتاجي يُستخلص من عملية العمل وعملية إنماء القيمة، ولا من وظيفة رأس المال الإنتاجي ذاته، بل يتسم، كما يرى سميث، بأهمية ذاتية وحسب بالنسبة للرأسمالي المفرد، الذي يعتبر جزءاً من رأسماله نافعاً من جانب، والجزء المتبقي نافعاً من جانب آخر.

أما كينيه فقد استخلص هذه الفوارق، على عكس ذلك، من عملية تجديد الإنتاج وضرورتها. فلكي تمضي هذه العملية باستمرار، لا بد من تعويض قيمة التسليفات السنوية بالكامل من قيمة المنتج السنوي، أما قيمة رأس المال الأساسي الموظف، فينبغي أن تُعوّض بدفعات، بحيث أنها تُعوّض كاملة، وبالتالي لا يتجدد إنتاجها كاملاً (يتم استبدالها بنسخ جديدة من النوع نفسه) إلّا خلال عدد من السنين، عشر سنوات مثلاً. والنتيجة أن آدم سميث خطأ خطوة كبيرة إلى الوراء بالمقارنة مع كينيه.

[200] وهكذا لا يبقى لآدم سميث أي شيء بالمرة في تعريف رأس المال الأساسي، سوى أنه وسائل عمل لا تغيّر شكلها في عملية الإنتاج، حيث تواصل خدمتها في الإنتاج حتى تُبلى كلياً وتقف متميزة عن المنتجات التي تسهم في خلقها. وينسى سميث أن كل عناصر رأس المال الإنتاجي تقف دوماً بشكلها الطبيعي (كوسائل عمل ومواد وقوة عمل) بالضد من المنتج، والمنتج المتداول كسلعة، وأن الفارق بين الجزء الذي يتألف من المواد وقوة العمل والجزء الآخر الذي يتألف من وسائل العمل لا يزيد، فيما يخص قوة العمل، عن الآتي: إن قوة العمل تُشترى من جديد دوماً (فهي لا تُشترى لمدة حياتها كما هو حال وسائل العمل)، أما بالنسبة للمواد، فإن ما يدخل منها في عملية العمل

ليس نسخاً متماثلة ذاتها، بل نسخ جديدة أبدأً من النوع نفسه. ويتولد، في الوقت ذاته، وهمٌ بأن قيمة رأس المال الأساسي لا تنخرط في التداول، رغم أن آدم سميث قد أشار من قبل إلى أن اهتلاك رأس المال الأساسي يؤلف، بالطبع، جزءاً من سعر المنتج.

وحين يضع آدم سميث رأس المال الدائر في تضاد مع رأس المال الأساسي فإنه لا يؤكد أن هذا التضاد غير قائم إلاً لأن رأس المال الدائر هو ذلك الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي، جزء ينبغي تعويضه كلياً من قيمة المنتج، وينبغي لذلك أن يساهم بالكامل في استحقاقات هذا المنتج، بينما الحال ليس كذلك مع رأس المال الأساسي. ولكن عوضاً عن ذلك يخلط آدم سميث رأس المال السيّال [الدائر] في كومة واحدة مع الشكّلين اللذين يكتسبهما رأس المال عند انتقاله من مجال الإنتاج إلى مجال التداول، كرأس مال سلعي ورأس مال تقدي. بيد أن هذين الشكّلين كليهما، أي رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، هما حاملان بنفس الدرجة لقيمة كل من الجزئين الأساسي والسيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي. فهما رأس مال تداول في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ولكن ما هما برأس مال دائر (سيّال) في تضاد مع رأس المال الأساسي.

أخيراً، إنه لخاطيء كلياً ذلك الرأي الذي يفيد بأن رأس المال الأساسي يؤلّد الربح ببقائه في عملية الإنتاج في حين أن رأس المال الدائر يؤلّد الربح بخروجه منها إلى مجال التداول؛ فهذا الرأي يفضي إلى ما يلي: أن الشكل المتشابه الذي يكتسبه رأس المال المتغير والجزء الدائر من رأس المال الثابت خلال عملية الدوران، يطمس الفارق الجوهرى بينهما في عملية إنماء القيمة وتكوين فائض القيمة، وبذلك يصير لغز الإنتاج الرأسمالي أكثر غموضاً. إن تسمية الاثنين معاً: «رأس المال الدائر»، تلغي هذا الفارق الجوهرى. غير أن الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ قرر أن التضاد ليس بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير بل التضاد بين رأس المال [201] الأساسي ورأس المال الدائر هو التضاد الجوهرى والوحيد الواجب تحديده.

وبعد أن يصف آدم سميث رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر بأنهما طريقتان مختلفتان في توظيف رأس المال، تثمر كل منهما الربح بصورة مستقلة، يقول:

«ما من رأس مال أساسي يمكن أن يدّر أي إيراد إلاً بواسطة رأس المال الدائر. فأكثر الآلات وأدوات العمل نفعاً لا تستطيع أن تُنتج أي شيء بدون رأس المال الدائر الذي يوفر المواد التي تعمل عليها، ووسائل العيش للعمال الذين يشغلونها» [ص 188].

"No fixed capital can yield any revenue but by means of a

circulating capital. The most useful machines and instruments of trade will produce nothing without the circulating capital which affords the materials they are employed upon, and the maintenance of the workmen who employ them." [p. 188.]

ويتضح هنا ما تعنيه التعابير السابقة من قبيل: تثمر إيراداً (yield a revenue)، وتدرّ ربحاً (make a profit)، إلخ، فهي تعني أن جزءي رأس المال هما عنصران لتكوين المنتج.

بعد ذلك يسوق آدم سميث المثال التالي:

«إن ذلك الجزء من رأسمال المزارع، الذي وظفه في أدوات الزراعة هو رأسمال أساسي، وذلك الجزء الذي وظفه في الأجور وفي وسائل عيش خدমে العاملين هو رأسمال دائر».

"That part of the capital of the farmer which is employed in the implements of agriculture is a fixed, that which is employed in the wages and maintenance of his labouring servants is a circulating capital."

(إن الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر ينحصر هنا بصورة صحيحة في اختلاف التداول، في اختلاف دوران مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي).

«إنه يجني ربحاً من الأول بإبقائه في حوزته، ومن الثاني بالإفتراق عنه. إن سعر أو قيمة حيوانات الجرّ هي رأسمال أساسي».

"He makes a profit of the one by keeping it in his own possession, and of the other by parting with it. The price or value of his labouring cattle is a fixed capital"

(يصيب سميث ثانية إذ يضع القيمة، لا العنصر المادي، في أساس الفارق).

«شأنه في ذلك شأن الأدوات الزراعية، أما وسائل اطعامها» (دواب الجرّ) «فهي رأسمال دائر شأنها شأن وسائل عيش الخدم العاملين. ويحقق المزارع ربحه بإبقاء دواب الجرّ في حوزته وبالإفتراق عن وسائل اطعامها».

"in the same manner as that of the instruments of husbandry; their maintenance" (des Arbeitsviehs) "is a circulating capital, in

the same way as that of the labouring servants. The farmer makes his profit by keeping the labouring cattle, and by parting with their maintenance."

[202] (إن المزارع يحتفظ بعلف حيوانات الجر، ولا يبيعه. فيستخدمه علفاً للحيوانات بينما يستخدم الحيوانات نفسها كوسيلة عمل. والفارق الوحيد هو هذا: إن العلف المخصص لصيانة حيوانات الجر يُستهلك كلياً وينبغي أن يُستعاض عنه باستمرار بعلف جديد من متوج الزراعة مباشرة أو من يبيعه؛ أما حيوانات الجر ذاتها فلا تعوّض إلّا بعد أن يعجز كل رأس منها عن العمل).

"إن كلاً من سعر وعلف الدواب التي تُشترى وتُسَمَّن، لا لأجل العمل بل للبيع، هما رأسمال دائر فالمزارع يجني ربحه بالإفتراق عنهما" [المجلد الثاني، ص 255 - 256].

"Both the price and the maintenance of the cattle which are bought in and fattened, not for labour but for sale, are a circulating capital. The farmer makes his profit by parting with them."

(إن كل مُنتج للسلع، وكذلك المُنتج الرأسمالي، يبيع متوجه، أي ثمرة عملية إنتاجه، ولكن متوجه لا يشكل من جراء ذلك جزءاً أساسياً أو جزءاً سيّالاً [دائراً] من رأسماله الإنتاجي. بل هو الآن موجود بالشكل الذي انقذف به من عملية الإنتاج، وعليه الآن أن يؤدي وظيفة رأسمال سلمي. فالمواشي المسَمَّنة تقوم بوظيفة مادة أولية في عملية الإنتاج، لا بوظيفة أداة عمل شأن دواب الجر. لذا فإن المواشي المسَمَّنة تدخل المنتج كمادة له وتنتقل قيمتها إليه بالكامل، شأن قيمة المواد المساعدة (علفها). وعليه فإن المواشي المسَمَّنة جزء سيّال [دائر] من رأس المال الإنتاجي، وليس ذلك بسبب أن المنتج المُباع، أي المواشي المسَمَّنة، يمتلك نفس الشكل الطبيعي الذي تمتلكه المادة الأولية، أي المواشي التي لم تُسَمَّن بعد. فهذا التشابه محض مصادفة. وكان ينبغي لآدم سميث أن يرى، في هذا المثال الايضاحي، أن المظهر الشيني لعنصر من عناصر الإنتاج ليس هو ما يضيف على القيمة التي يحتويها هذا العنصر صفة رأسمال أساسي أو رأسمال سيّال [دائر]، فما يضيف ذلك هو الوظيفة التي يؤديها هذا العنصر في عملية الإنتاج).

"إن القيمة الإجمالية للبذور هي أيضاً رأسمال أساسي في حقيقة الأمر. ورغم أنها تروح دائماً جيئةً وذهاباً بين الأرض المزروعة وأهراء الغلال، فإنها لا تغير ماليتها أبداً، ولذلك فإنها ليست متداولة حقاً.

ويجنى المزارع ربحه لا يبيعها بل بزيادتها» [المجلد الثاني، ص 256].
"The whole value of the seed too is a fixed capital. Though it goes backwards and forwards between the ground and the granary, it never changes masters, and therefore it does not properly circulate. The farmer makes his profit not by its sale, but by its increase."

في هذا الموضوع يتجلى الإهمال الكامل للفارق الذي قرره سميث. فالبذور، حسب نظرتة، تكون رأسمالاً أساسياً إذا كانت لا تتغير مالكيها (change of masters)، أي إذا ما جرى تعويض البذور من المنتج السنوي مباشرة، أي جرى اقتطاعها منه. لكنها [203] ستكون، من ناحية أخرى، رأسمالاً دائراً، إذا ما بيع المنتج بأكمله وتم، بجزء من قيمته، شراء البذور من مالك آخر. ففي الحالة الأولى هناك تغيير للمالكين (change of masters)، أما في الحالة الثانية فلا. إن سميث يخلط هنا تارة أخرى بين رأس المال السيال [الدائر] ورأس المال السلعي. إن المنتج هو الحامل المادي للرأسمال السلعي، ولكن هذا الحامل ما هو، بالطبع، سوى ذلك الجزء منه الذي يدخل في التداول ولا يعود إلى الدخول على نحو مباشر في عملية الإنتاج التي خرج منها بصفته متوجاً.

وسواء جرى اقتطاع البذور مباشرة كجزء من المنتج، أم يبيع المنتج كله وحول جزء من قيمته إلى بذور مُشتراة من الغير، فإن الأمر لا يعدو، في الحالين، عن تعويض القيمة، دون أن ينشأ أي ربح عن هذا التعويض. ففي الحالة الأولى تمضي البذور إلى التداول كسلعة سوية مع بقية المنتج، أما في الحالة الثانية فلا تظهر إلا في دفتر الحسابات كجزء مكون لقيمة رأس المال المسلف. ولكن البذور تظل، في الحالين، جزءاً مكوناً سيالاً [دائراً] من رأس المال الإنتاجي. وهي (*) تُستهلك كلياً في إكمال المنتج، وينبغي تعويضها كلياً منه، لكي يغدو تجديد الإنتاج ممكناً.

«فالمادة الأولية والمواد المساعدة تفقد الشكل المستقل الذي كان يميزها كقيم استعمالية قبل دخولها عملية العمل. ولكن الأمر بخلاف ذلك مع وسائل العمل بالذات. فالأدوات، والآلات، ومباني الورش والحاويات، لا تكون نافعة في عملية العمل إلا إذا بقيت تحتفظ بشكلها الأصلي، وتكون على أهبة الاستعداد، كل صباح، لتكرار العملية،

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد الضمير المحايد (Es) الذي يعود إلى رأس المال الدائر، بدل الضمير (Er) المذكور الذي يعود إلى البذور. قام إنجلز بالتصحيح. [ن.ع].

كما بالأمس، من دون أن يطرأ أي تبدل على هيئتها. وكما أنها خلال أمد حياتها، نعي خلال عملية العمل المتواصلة التي تخدم فيها، تحتفظ بشكلها الخاص المستقل عن المنتج، كذلك تفعل بعد موتها أيضاً. فاشلاء الآلات والأدوات والورش، إلخ، تبقى دوماً منفصلة ومتميزة عن المنتج الذي أسهمت في صنعه. [رأس المال]، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 192(*)

إن هذه الطرق المختلفة التي تُستخدم بها وسائل الإنتاج لتكوين المنتج، حيث يحتفظ بعضها بشكله المستقل إزاءه، بينما يغير البعض الآخر شكله أو يفقده تماماً - إن هذا الاختلاف، الملازم لعملية العمل بما هي عليه، وإن كانت موجهة حصراً إلى إشباع حاجات المُنتجين لا أكثر، حاجات الأسرة الأبوية مثلاً، دونما أي تبادل أو أي إنتاج سلعي - هو ما يصوره آدم سميث في ضوء زائف إذ إنه (1) يُدخل هنا تعريفاً للربح لا صلة له بالموضوع تماماً، حيث تدرّ بعض وسائل الإنتاج ربحاً لمالكها عن طريق احتفاظها بشكلها، في حين يدرّ البعض الآخر الربح عن طريق فقدان هذا الشكل؛ إذ إنه [204] (2) يخلط التغيرات التي تطرأ على قسم من عناصر الإنتاج خلال عملية العمل مع التغير في الشكل الذي يلزم تبادل المنتوجات، أي تداول السلع (الشراء والبيع)، والذي يتضمن في الوقت نفسه انتقال ملكية السلع المتداولة من شخص إلى آخر.

إن الدوران يفترض تجديد الإنتاج بواسطة التداول، أي بيع المنتج، بتحويله إلى نقد، وإعادة تحويله من نقد إلى عناصر إنتاجه. ولكن بما أن جزءاً من المنتج يعود ليخدم مُنتجه الرأسمالي نفسه على نحو مباشر كوسيلة إنتاج، فإن المُنتج يبدو كمن يبيع منتوجه لنفسه، وعلى هذه الصورة تظهر هذه العملية في دفاتر حساباته. لذا فإن هذا الجزء من تجديد الإنتاج لا يتحقق بتوسط التداول، بل على نحو مباشر. غير أن ذلك القسم من المنتج الذي يخدم ثانية كوسيلة إنتاج بهذه الطريقة إنما يعوّض رأسمالاً سيّلاً [دائراً]، لا أساسياً، إذ إن (1) قيمة الجزء المعني من رأس المال تدخل بكاملها في المنتج (2) إذ إن هذا الجزء من رأس المال يتم تعويضه تعويضاً عينياً (in natura) كاملاً بنسخة جديدة من المنتج الجديد.

ثم يخبرنا آدم سميث ممّ يتألف رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي. إنه يعدد الأشياء، أي العناصر المادية التي تؤلف رأسمالاً أساسياً، ويعدد تلك الأشياء التي تؤلف

(*) (ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس)، ص 217-218، [الطبعة العربية، ص 261-263]. [ن. ع].

رأسمالاً دائراً، وكان صفات التعريف هذه لصيقة مادياً بهذه الأشياء من الطبيعة وليست ناشئة بالأحرى عن الوظائف المحددة التي تؤديها هذه الأشياء في عملية الإنتاج الرأسمالية. مع ذلك يشير آدم سميث في الفصل نفسه قائلاً رغم أن شيئاً معيناً، كالمنزل مثلاً، مخصصاً للاستهلاك المباشر،

«قد يدرّ إيراداً لمالكه، ويؤدي بذلك وظيفة رأسمال بالنسبة له، فإن المنزل لا يمكن أن يدرّ أي ربح أو أن يؤدي لهم وظيفة رأسمال، ولا يمكن أن يزيد أبداً إيراد الشعب بأسره عن هذا الطريق، أدنى زيادة» ([الكتاب الثاني، الفصل الثاني]، ص 186).

"may yield a revenue to its proprietor, and thereby serve in the function of a capital to him, it cannot yield any to the public, nor serve in the function of a capital to it, and the revenue of the whole body of the people can never be in the smallest degree increased by it". (S.186.)

إن آدم سميث يقول هنا بوضوح إن الخاصية التي تجعل الشيء رأسمالاً ليست هكذا في الأشياء بما هي أشياء، في كل الأحوال، بل هي رهن بالوظيفة التي ترتديها الأشياء أو لا ترتديها حسب الظروف. بيد أن ما يصحّ على رأس المال بوجه عام يصحّ على أجزائه الفرعية.

فالأشياء نفسها تؤلف جزءاً مكوّناً من رأس المال السيّال [الدائر] أو رأس المال الأساسي تبعاً للوظيفة التي تؤديها الأشياء في عملية العمل. فالمواشي مثلاً بوصفها حيوانات للجبر (وسيلة عمل) تمثل نمط الوجود المادي لرأس المال الأساسي، أما عندما [205] تستخدم ماشية للتسمين (مادة أولية) فإنها تؤلف جزءاً مكوّناً لرأس المال الدائر للمزارع. ومن جهة أخرى يمكن للشيء نفسه أن يؤدي هذه المرة وظيفة جزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي، وأن ينتمي مرة أخرى إلى رصيد الاستهلاك المباشر. فحين يقوم المنزل مثلاً بوظيفة مكان عمل يغدو جزءاً أساسياً من رأس المال الإنتاجي، وحين يخدم للسكن فإنه لا يعود، بهذه الصفة (qua)، شكلاً لرأس المال بل يمثل منزلاً للسكن، لا أكثر. قد تخدم وسائل العمل الواحدة عينها في أحوال كثيرة تارةً كوسائل إنتاج وتارةً أخرى كوسائل استهلاك.

إن أحد الأخطاء النابعة من تصورات سميث هو اعتقاده أن خاصيتي كون الأشياء رأسمالاً أساسياً أو دائراً هما خاصيتان ملازمتان للأشياء ذاتها. غير أن مجرد تحليل

عملية العمل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس)^(*) يبين كيف يتغير تعريف وسائل العمل ومواد العمل، والمنتج تبعاً للأدوار المختلفة التي يلعبها الشيء الواحد نفسه في هذه العملية. أما تعريف كل من رأس المال الأساسي وغير الأساسي فيرتكز بدوره على الأدوار المحددة التي تلعبها هذه العناصر في عملية العمل، وبالتالي في عملية تكوين القيمة أيضاً.

لكن يتضح ثانياً، لدى تعداد الأشياء التي يتألف منها رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، أن سميث يخلط الفارق بين الأجزاء الأساسية والسيالة [الدائرة] المكونة لرأس المال، وهو فارق فعلي لا معنى له إلا حيال رأس المال الإنتاجي (أي رأس المال في شكله الإنتاجي)، يخلطها بالفارق بين رأس المال الإنتاجي وبين الشكّلين الملازمين لرأس المال خلال عملية تداوله، ونعني بهما رأس المال السلعي ورأس المال النقدي. فهو يقول في الفقرة المذكورة:

«إن رأس المال الدائر يتألف من. المؤن، والمواد، والمنتجات الناجزة من كل صنف، التي تكون بين أيدي باعة كل منها، كما يتألف من النقد الضروري لمداولتها وتوزيعها، إلخ».

"The circulating capital consists of the provisions, materials, and finished work of all kinds that are in the hands of their respective dealers, and of the money that is necessary for circulating and distributing them etc."

الواقع، لو نظرنا إلى الأمر عن كثب لرأينا أن سميث، بالضد من أقواله السابقة، يساوي مرة أخرى رأس المال الدائر مع رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، أي مع شكّلين من رأس المال لا يلزمان عملية الإنتاج إطلاقاً، ولا يؤلفان رأسمالاً دائراً (سيالاً) يقف في تضاد مع رأس المال الأساسي، بل يؤلفان رأسمال تداول يقف في تضاد مع رأس المال الإنتاجي. إن الأجزاء المكونة لرأس المال الإنتاجي والمسلفة في المواد (المواد الأولية أو المنتجات نصف المصنعة) والمندمجة فعلاً في عملية الإنتاج لا تلعب دورها ثانية إلا بموازاة هذين الشكّلين. يقول سميث:

« إن الجزء الثالث والأخير من الأجزاء الثلاثة التي ينقسم إليها مجمل رأسمال المجتمع بصورة طبيعية، هو رأس المال الدائر، الذي

[206]

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 192-200، [الطبعة العربية، ص 233-242]. [ن.ع].

يتميز بأنه لا يدرّ إيراداً إلا عن طريق التداول أو تغيير المالكين. ويتألف هذا بدوره من أربعة أجزاء: أولاً النقد...».

"... The third and last of the three portions into which the general stock of the society naturally divides itself, is the circulating capital, of which the characteristic is, that it affords a revenue only by circulating or changing masters. This is composed likewise of four parts: first, of the money ..."

(ولكن النقد ليس أبداً شكلاً لرأس المال الإنتاجي الذي يقوم بوظيفته في عملية الإنتاج، فالنقد هو على الدوام أحد الأشكال التي يرتديها رأس المال في عملية تداوله).

- «ثانياً، خزين المؤن الماثلة في حوزة القصاب ومربي المواشي والمزارع. التي يأملون أن ينالوا من بيعها ربحاً. رابعاً وأخيراً، المصنوعات الناجزة الكاملة، ولكنها لا تزال بين يدي التاجر والصناعي». - و «ثالثاً، المواد، سواء كانت في حالة خام تماماً أو مصنعة بهذا القدر أو ذاك، من الملابس والأثاث، والمباني، التي لم تكتمل هيئتها في هذه الأشكال الثلاثة بعد، بل ما تزال بين أيدي الزّراع، والصناعيين وتجار الحرير والأقمشة وتجار الخشب والتجارين ونجاري الانشاءات وصانعي الآجر، إلخ». [ص 187 - 188].

"secondly, of the stock of provisions which are in the possession of the butcher, the grazier, the farmer and from the sale of which they expect to derive a profit Fourthly and lastly, of the work which is made up and completed, but which is still in the hands of the merchant and manufacturer." - Und: "thirdly, of the materials, whether altogether rude or more or less manufactured, of clothes, furniture, and building, which are not yet made up into any of those three shapes but which remain in the hands of the growers, the manufacturers, the mercers and drapers, the timber-merchants, the carpenters and joiners, the brickmakers etc."

إن البندين الثاني والرابع لا يضمنان سوى منتجات دُفعت بما هي عليه من عملية الإنتاج وينبغي أن تُباع، أو باختصار أنها تقوم الآن بوظيفة سلع، أي وظيفة رأسمال سلعي، وعليه فإنها تتخذ شكلاً وموقعاً في العملية لا تعود في ظلّهما تؤلف عنصراً مكوناً لرأس المال الإنتاجي، مهما كان غرضها النهائي، أي سيّان إن كان الغرض المرجو منها

(قيمتها الاستعمالية) يؤهلها أخيراً للاستهلاك الفردي أم للاستهلاك الإنتاجي. أما تلك المنتجات المذكورة في البند الثاني فهي مواد غذائية، وتلك المذكورة في البند الرابع هي جميعاً منتجات ناجزة تتألف بدورها إما من وسائل عمل ناجزة أو مواد استهلاك ناجزة (غير المواد الغذائية المذكورة في البند الثاني).

إن حديث سميث عن التاجر ثانية يكشف عن تشوشه. فما إن يبيع المنتج منتوجه للتاجر، حتى لا يعود هذا جزءاً من رأسماله، في أي شكل. ولكن المنتج يظل، من وجهة نظر المجتمع، رأسمالاً سلعياً، حتى لو كان بين يدي إنسان آخر غير مُنتجه. ولأنه [207] على وجه التحديد رأسمال سلعى، فهو ليس رأسمالاً أساسياً سيالاً [دائراً].

ويتعين على المنتج، في ظل كل إنتاج لا يرمي مباشرة إلى إشباع حاجات المنتج، أن يمضي للتداول كسلعة، أي أن يُباع، لا لجني ربح، بل لكي يتمكن المنتج من مجرد العيش. وفي ظل الإنتاج الرأسمالي يفرض بيع السلعة أيضاً إلى تحقيق ما تحويه من فائض قيمة. ويخرج المنتج من عملية الإنتاج بوصفه سلعة، فهو بالتالي لا عنصر أساسي ولا سيال [دائر] في هذه العملية.

وبالمناسبة فإن سميث ينقض هنا نفسه بنفسه. فالمنتجات الناجزة، بصرف النظر عن مظهرها المادي أو قيمتها الاستعمالية، أو أثرها النافع، هي جميعاً رأسمال سلعى، أي أنها رأسمال في شكل من الأشكال الملازمة لعملية التداول. وما دامت المنتجات في هذا الشكل، فإنها ليست البتة أجزاء مكونة لرأس المال الإنتاجي الخاص بمالكها، ولكن ذلك لا يمنعها بأي حال من أن تصبح، بعد بيعها مباشرة بين يدي شاربها، أجزاء مكونة لرأس المال الإنتاجي، سيالاً [دائراً] كان أم أساسياً. ومن الجلي للعيان هنا أن الأشياء نفسها التي تظهر في السوق، لبعض الوقت، بصفة رأسمال سلعى في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، قد تؤدي أو قد لا تؤدي وظيفة الجزء السيال [الدائر] أو الأساسي من رأس المال الإنتاجي، بعد أن تغادر السوق.

إن منتج صناعي غزول القطن، أي خيوط الغزل، يؤلف الشكل السلعي لرأسماله، أو رأس المال السلعي، بقدر ما يتعلق الأمر به. ولا يمكن لخيوط الغزل أن تقوم ثانية بوظيفة جزء مكون لرأسماله الإنتاجي، لا كمادة عمل ولا كوسيلة عمل. غير أن خيوط الغزل إذ تصبح بين يدي صاحب مصنع النسيج الذي يشتريها، تندمج في رأسماله الإنتاجي بوصفها أحد الأجزاء المكونة السيالة [الدائرة] لرأس المال هذا. أما بالنسبة لصاحب مصنع الغزول، فإن خيوط الغزل هي حامل جزء من قيمة كل من رأسماله الأساسي والسيال [الدائر] (ندع فائض القيمة جانباً). وعلى غرار ذلك فإن الآلة، كمنتج لصاحب مصنع الآلات، هي شكل سلعى لرأسماله، هي رأسمال سلعى عنده، وما دامت

باقية في هذا الشكل، فإنها لا تؤلف رأسمالاً سيّالاً [دائراً] ولا رأسمالاً أساسياً. ولكن إذا ما بيعت لصاحب مصنع يقوم باستخدامها في إنتاجه، فإنها تغدو جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي الأساسي. وحتى لو أمكن للمنتج، بفضل شكله الاستعمالي، أن يعود بجزء منه للدخول مجدداً، كوسيلة إنتاج، في تلك العملية التي خرج منها كمنتج، مثل الفحم في صناعة استخراج الفحم، فإن ذلك الجزء من المنتج، ذلك الجزء من الفحم المعد للبيع لا يمثل رأسمالاً سيّالاً [دائراً] ولا رأسمالاً أساسياً، بل رأسمالاً سلعيّاً.

من جانب آخر يمكن للشكل الاستعمالي للمنتج أن يمنعه كلياً عن أن يؤلف عنصراً من رأس المال الإنتاجي، سواء كمادة عمل أو كوسيلة عمل. مثال ذلك بعض وسائل العيش. [208] ومع هذا فإن المنتج هو رأسمال سلعي بالنسبة لمُنتجه، وهو حامل لقيمة رأسماله الأساسي والسيّال [الدائر] على السواء، والمنتج يحملها من هذا أو من ذاك تبعاً لوجود تعويض رأس المال المستخدم في إنتاجه تعويضاً كلياً أم بدفعات، أي وفقاً لقيام رأس المال بنقل قيمته إلى المنتج كلياً أو بدفعات.

إن المواد الأولية (بما في ذلك الخامات، المواد نصف المصنّعة، والمواد المساعدة) الواردة في البند الثالث عند سميث لا تظهر كجزء مكوّن مندمج في رأس المال الإنتاجي، بل تظهر في الواقع كصنف خاص من تلك القيم الاستعمالية التي يتألف منها المنتج الاجتماعي عموماً، كنوع خاص من السلع بجانب العناصر المادية الأخرى من المنتج الاجتماعي المذكورة في البندين الثاني والرابع، أي وسائل العيش، إلخ، هذا من جهة؛ ولكن من جهة ثانية فإن هذه المواد الأولية نفسها تُعرض باعتبارها مندمجة في رأس المال الإنتاجي، أي باعتبارها عناصر من هذا الأخير بين يدي المُنتج. فالخلط يتجلى عند تصوير هذه المواد على أنها تعمل بين يدي المُنتج من جانب («بين أيدي الزراع وأصحاب المصانع»، إلخ، *in the hands of the growers, the manufacturers*، etc.). وبين أيدي التجار من جانب آخر («تجار الحرير والأقمشة، وتجار الخشب» *merciers, drapers, timber-merchants*) حيث لا تمثل بالنسبة لهم سوى رأسمال سلعي لا أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي.

وعندما يقوم آدم سميث بتعداد عناصر رأس المال الدائر فإنه ينسى في الواقع تماماً الفارق - الذي ينطبق على رأس المال الإنتاجي دون غيره - بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيّال [الدائر]. ولكنه يضع رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، أي ذينك الشكليين من رأس المال الخاصين بعملية التداول، في مواجهة رأس المال الإنتاجي، رغم أنه لا يفعل ذلك أيضاً إلا بصورة غير واعية.

أخيراً، مما يشير الانتباه أن آدم سميث ينسى ذكر قوة العمل عند تعداده للأجزاء التي تؤلف رأس المال الدائر. ويحصل ذلك لسببين.

لقد رأينا تَوّاً أن رأس المال الدائر، إذا تركنا رأس المال النقدي جانباً، ما هو إلا الاسم الآخر لرأس المال السلعي. ولكن بمقدار ما يجري تداول قوة العمل في السوق، فإنها ليست رأسمالاً، ليست شكلاً لرأس المال السلعي. إنها ليست رأسمالاً أبداً، فالعامل ليس رأسمالياً، رغم أنه يجلب إلى السوق سلعة، هي جسده بالذات. وعندما تُباع قوة العمل وتُزج في عملية العمل - أي عندما تُكف عن التداول كسلعة - عند ذلك فحسب تغدو جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي: تغدو رأسمالاً متغيراً كمنبع لفائض القيمة، وجزءاً مكوّناً سيّالاً [دائراً] لرأس المال الإنتاجي من ناحية دوران القيمة - رأسمال المنفقة عليه. وبما أن سميث يخلط هنا رأس المال الدائر برأس المال السلعي، فإنه لا يستطيع أن يُدرج قوة العمل في باب رأس المال الدائر عنده. لذلك يبدو رأس [209] المال المتغير، عنده، في شكل السلع التي يشتريها العامل بأجوره، أي في شكل وسائل العيش. وفي هذا الشكل، كما يرى سميث، تنتمي القيمة - رأسمال المنفقة على الأجور إلى رأس المال الدائر. غير أن ما يُدمج في عملية الإنتاج هو قوة العمل، هو العامل نفسه، لا وسائل العيش التي يقيم بها أوده. حقاً، لقد رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الحادي والعشرون) أن تجديد إنتاج العامل ذاته عن طريق ما يقوم به من استهلاك فردي يشكّل، من وجهة نظر المجتمع، جزءاً من عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي. بيد أن هذا لا ينطبق على عملية إنتاج مفردة قائمة بذاتها، هي موضع دراستنا هنا. إن «القدرات النافعة المشتراة» (acquired and useful abilities) (ص 187) التي يُدرجها سميث في باب رأس المال الأساسي تؤلف، في الواقع، الأجزاء المكوّنة لرأس المال السيّال [الدائر] لأن هذه القدرات هي «قدرات» العامل المأجور، الذي باع عمله سوية مع قدراته (abilities).

لقد ارتكب سميث خطأ كبيراً بتقسيمه مجمل الثروة الاجتماعية إلى: (1) رصيد الاستهلاك المباشر (2) رأسمال أساسي (3) رأسمال دائر. وحسب ذلك ينبغي أن يُقسّم مجمل الثروة إلى: (1) رصيد استهلاك لا يؤلف جزءاً من رأس المال الاجتماعي الناشط رغم أن أقساماً منه يمكن أن تؤدي باستمرار وظيفة رأسمال، و(2) رأسمال. بناء على ذلك يقوم جزء من الثروة بمثابة رأسمال، ويقوم الجزء الآخر بمثابة لا رأسمال، أي بمثابة رصيد للاستهلاك. وتظهر هنا، إذن، ضرورة لا فكاك منها تفرض أن يكون كل رأسمال إما أساسياً أو سيّالاً [دائراً]، شيء أشبه بالضرورة الطبيعية التي تفرض على كل

فرد من اللبائن أن يكون إما ذكراً أو أنثى. ولكن سبق أن رأينا أن التضاد بين رأس المال الأساسي والسَّيَال [الدائر] لا ينطبق إلّا على عناصر رأس المال الإنتاجي، وأنه يوجد إلى جانبها مقدار هام جداً من رأس المال - رأس المال السلعي والنقدي - يمثلُ في شكل لا يستطيع أن يكون معه لا أساسياً ولا سيّالاً [دائراً].

وبما أن كتلة منتوجات الإنتاج الاجتماعي برمتها تتداول على الأساس الرأسمالي في السوق كرأسمال سلعي، باستثناء ذلك الجزء من المنتوجات الذي يستخدمه المُنتِج الرأسمالي المفرد ثانية في شكله الطبيعي كوسائل إنتاج مباشرة، من دون أن يبيعه أو يشتريه، فمن الجلي أن العناصر الأساسية والسَّيَالَة [الدائرة] من رأس المال الإنتاجي، إضافة إلى جميع عناصر رصيد الاستهلاك إنما تُستمد من رأس المال السلعي. وهذا لا يعني في الواقع سوى القول إن كلاً من وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك تظهر على أساس الإنتاج الرأسمالي، كرأسمال سلعي أولاً، حتى لو كان يُزعم استخدامها لاحقاً [210] كوسائل إنتاج أو استهلاك، تماماً مثلما أن قوة العمل نفسها تظهر في السوق كسلعة، رغم أنها لا تظهر كرأسمال سلعي.

من هنا منبع اختلاط جديد في الأمور عند سميث. فهو يقول:

«من هذه الأجزاء الأربعة» (of these four parts)

(لرأس المال الدائر (circulating capital)، أي لرأس المال في شكله السلعي والنقدي اللذين يلزمان عملية التداول - أي الجزئين اللذين يحولهما آدم سميث إلى أربعة حين يمايز الأجزاء المكوّنة لرأس المال السلعي مرة أخرى على أساس القوام المادي).

«هناك ثلاثة أجزاء - المؤون، والمواد والمنتوجات الناجزة، تُسحب منه بانتظام سنوياً أو على فترات أطول أو أقصر، لتوضع إما في رأس المال الأساسي، أو في الخزين الاحتياطي المُعد للاستهلاك الآني. وكل رأسمال أساسي إنما يستمد أصله ويتطلب رفده باستمرار من رأسمال دائر. وإن سائر الآلات وأدوات العمل النافعة تنشأ في الأصل من رأس المال الدائر الذي يقدم المواد التي تصنع منها هذه ويقدم وسائل العيش للعمال الذين يصنعونها. بل إنها تتطلب النوع نفسه من رأس المال أيضاً لإصلاحها دوماً» (ص 188).

"three provisions, materials, and finished work, are either annually or in a longer or shorter period, regularly withdrawn from it, and placed either in the fixed capital, or in the stock reserved for immediate consumption. Every fixed capital is both

originally derived from, and requires to be continually supported by, a circulating capital. All useful machines and instruments of trade are originally derived from a circulating capital, which furnishes the materials of which they are made and the maintenance of the workmen who make them. They require, too, a capital of the same kind to keep them in constant repair." (p. 188.)

وباستثناء ذلك الجزء من المنتج الذي يستخدمه المنتجون ثانية بصورة مباشرة وعلى الدوام كوسائل إنتاج، فإن المبدأ العام الآتي ينطبق على الإنتاج الرأسمالي: إن سائر المنتجات تذهب إلى السوق كسلع، وبالتالي فإنها تقوم بالتداول لأجل الرأسمالي بوصفها الشكل السلعي لرأسماله، أي كرأسمال سلعي، سواء كان الشكل الطبيعي أو القيمة الاستعمالية لهذه المنتجات يمكّنها من أو يفرض عليها أن تؤدي وظيفة عناصر لرأس المال الإنتاجي (في عملية العمل) أي وظيفة وسائل إنتاج، وبالتالي وظيفة عناصر أساسية أو سيّالة [دائرة] من رأس المال الإنتاجي؛ أو أن هذه المنتجات تستطيع أن تخدم فقط كمواد استهلاك فردي لا كوسائل استهلاك إنتاجي. إن سائر المنتجات تُطرح في السوق بوصفها سلعاً، لذا فإن كل وسائل الإنتاج ومواد الاستهلاك، وكل عناصر الاستهلاك الإنتاجي والاستهلاك الفردي، ينبغي أن تُسحب ثانية من السوق عن طريق شرائها بوصفها سلعاً. إن هذه المسلّمة البديهية (truism) صحيحة بالطبع. وهي تنطبق، لهذا السبب، على العناصر الأساسية انطباقها على العناصر السيّالة [الدائرة] لرأس المال [211] الإنتاجي، أي تنطبق على وسائل العمل انطباقها على مواد العمل بكل الأشكال. (يجري نسيان أن هناك عناصر من رأس المال الإنتاجي تقدمها الطبيعة وهي ليست منتجات عمل). إن الآلة تُشتري من السوق شأن القطن. ولكن لا يترتب على ذلك، بأي حال، أن كل رأسمال أساسي ينبع بالأصل من رأسمال سيّال [دائر]، فذلك ينبع من خلط سميث بين رأسمال التداول ورأس المال السيّال أو الدائر، أي رأس المال غير الأساسي. زد على ذلك أن سميث يدحض نفسه بنفسه. فالآلات باعتبارها سلعة تؤلف، حسب رأيه هو بالذات، جزءاً من رأس المال الدائر المذكور في البند الرابع. لذلك فإن القول بأنها تنبع من رأس المال الدائر لا يعني سوى أنها كانت تقوم بوظيفة رأسمال سلعي قبل أن تقوم بوظيفتها كآلات، بيد أنها تنشأ مادياً من نفسها، تماماً شأن القطن،

كعنصر سيّال [دائر] من رأسمال صاحب مصنع الغزل، الذي ينشأ من القطن المتداول في السوق. ولكن إذا كان سميث يستخلص رأس المال الأساسي، في شروحه اللاحقة، من رأس المال السيّال [الدائر]، مستنداً في ذلك إلى أن بناء الآلات يقتضي عملاً ومواد أولية، فإن بناء الآلات يقتضي وسائل عمل، أي يقتضي توافر رأسمال أساسي في المقام الأول، وأن صنع المواد الأولية يقتضي هو الآخر توافر رأسمال أساسي، كآلات وما إلى ذلك، في المقام الثاني، نظراً لأن رأس المال الإنتاجي يتضمن دوماً وسائل عمل ولكنه لا يتضمن على الدوام مواد عمل. ويقول سميث بنفسه عقب ذلك تماماً: «إن الأرض، والمناجم، ومصادر السمك، تتطلب في آنٍ معاً رأسمالاً أساسياً ودائراً بهدف استثمارها».

«Lands, mines, and fisheries, require all both a fixed and circulating capital to cultivate them».

(وبهذا يعترف أن إنتاج المواد الأولية لا يتطلب رأسمالاً سيّالاً [دائراً] فحسب بل ورأسمالاً أساسياً أيضاً)

«كما أن» (هنا إعوجاج جديد) «ما تغلّه هذه من منتج يعوّض ببعض الربح، لا رؤوس الأموال تلك فحسب، بل جميع رؤوس الأموال الأخرى في المجتمع» (ص 188).

«and» (...) «their produce replaces with a profit, not only those capitals but all the others in society». (p.188).

إن هذا القول أعوج برمته. فما تدرّه هذه من منتج يقدم المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ، لجميع الفروع الصناعية الأخرى. أما قيمتها فلا تعوّض قيمة جميع رؤوس الأموال الاجتماعية الأخرى، بل تقتصر على تعويض القيمة - رأسمال الخاصة بها (+ فائض قيمة). تارةً أخرى، يستعيد سميث ذكرى الفيزيوقراطيين.

وإذا ما نظرنا إلى الأمور من وجهة النظر الاجتماعية، فإنه لمن الصائب أن ذلك الجزء من رأس المال السلعي الذي يتألف من منتجات لا يمكن أن تخدم إلا كوسائل عمل سوف يقوم فعلاً، إن عاجلاً أو آجلاً، بوظيفة وسائل عمل - إذا لم تكن وسائل العمل هذه عديمة النفع، ولم تكن غير قابلة للبيع؛ بتعبير آخر ما إن تكفت وسائل العمل، على أساس الإنتاج الرأسمالي، عن أن تكون سلعاً، حتى تغدو وفقاً لغرضها عناصر فعلية من الجزء الأساسي لرأس المال الإنتاجي الاجتماعي.

هنا يبرز فارق نابع من الشكل الطبيعي للمنتج.

فآلة الغزل، على سبيل المثال، لا تمتلك أيما قيمة استعمالية ما لم تُستخدم في الغزل، ما لم تقم بوظيفة عنصر إنتاج؛ أي أنها عند معاينة الأمر من وجهة نظر رأسمالية، لا تقوم بوظيفة جزء أساسي مكوّن لرأس المال الإنتاجي. غير أن آلة الغزل شيء منقول. ويمكن تصديرها من البلد الذي أنتجها، لثّباع في الخارج على نحو مباشر أو غير مباشر سواء لقاء مواد أولية، إلخ، أم لقاء شمانيا. في هذه الحالة تكون الآلة قد عملت في بلد المنشأ كرأسمال سلعي فقط، لا كرأسمال أساسي قط، ولا حتى بعد بيعها.

مقابل ذلك هناك منتجات موضعية بسبب التحامها بالأرض، ولا يمكن أن تستخدم إلا موضعياً في المكان ذاته، كمباني المصانع، وسكك الحديد، والجسور، والأنفاق، والترسانات، إلخ، ومنشآت تحسين التربة، وما إلى ذلك، ولا يمكن تصديرها جسدياً، بشحمها ولحمها، فهي غير منقولة. فأما ألا تجد استعمالاً لها، وإما عليها أن تقوم، بعد بيعها، بوظيفة رأسمال أساسي في البلد الذي أنتجها. وبالنسبة للمنتج الرأسمالي الذي يضارب فيشيد المصانع ويستصلح الأراضي لكي يبيعها، تمثل هذه الأشياء شكلاً لرأسماله السلعي، أو أنها، حسب آدم سميث، شكلاً لرأسماله الدائر. أما عند النظر إلى هذه الأشياء من وجهة المجتمع بأسره فينبغي لها أن تقوم، في نهاية المطاف بوظيفة رأسمال أساسي في ذلك البلد نفسه، وفي عملية الإنتاج المستمرة مكانياً بموضعها، لكي لا تظل عديمة النفع. ولا يترتب على ذلك أبداً أن الأشياء غير المنقولة هي بذاتها رأسمال أساسي، فقد تنتمي، كمنازل السكن وسوى ذلك، إلى رصيد الاستهلاك، وفي هذه الحالة لا تدخل عموماً في رأس المال الاجتماعي، رغم أنها تؤلف عنصراً من الثروة الاجتماعية التي لا يشكل مجمل رأس المال سوى واحد من أجزائها. إن مُنتج هذه الأشياء، إن استعرنا تعبير سميث، يحقق من بيعها ربحاً. إذن فهي رأسمال دائر! والشخص الذي يستخدمها عملياً، أي شاريها الأخير، لا يستطيع أن يستعملها إلا بتشغيلها في عملية الإنتاج. إذن فهي رأسمال أساسي!

إن سندات الملكية، كأشهم سكك الحديد مثلاً، يمكن أن تنتقل من يد إلى أخرى كل يوم، ويجني مالکها الربح ببيعها حتى في بلدان أجنبية، وبذا يمكن تصدير سندات الملكية، أما سكك الحديد فلا. مع ذلك يتعين على هذه الأشياء، في مثل هذه الحالة، [213] إما أن تخدم كجزء أساسي من رأس المال الإنتاجي في البلد الذي تمكث فيه، أو أن تهجع خامدة. وعلى غرار ذلك يمكن للصناعي أن يجني ربحاً ببيع مصنعه إلى الصناعي

ب، إلا أن ذلك لا يمنع قيام المصنع الآن بوظيفة رأسمال أساسي، كما كان حاله من قبل.

وعليه، فإن وسائل العمل الثابتة موضعياً في المكان والتي لا يمكن فصلها عن الأرض ينبغي أن تخدم حتماً وفقاً لغرضها، بصفة رأسمال أساسي في ذلك البلد الذي تُلصق به، رغم أن هذه الوسائل قد تؤدي وظيفة رأسمال سلعي بالنسبة لمُنتجها ولا تؤلف أيّاً من عناصر ما عنده من رأسماله الأساسي (الذي يتألف، بالنسبة له، من وسائل العمل اللازمة لتشديد المباني ومد خطوط سكك الحديد، إلخ). ولكن ذلك لا يترتب عليه الإستنتاج المعاكس القائل بأن رأس المال يتألف بالضرورة من أشياء غير منقولة. فالباخرة، والقاطرة، لا مفعول لهما إلا بالحركة، مع ذلك فإنهما تؤديان وظيفة رأسمال أساسي لا بالنسبة لمن أنتجهما، بل بالنسبة لمن يستخدمهما. من جانب آخر هناك أشياء مثبتة فعلاً في عملية الإنتاج، فتحيا وتموت فيها، ولا تغادرها قط ما إن تدخلها، وهي تؤلف أجزاء مكوّنة سيّالة [دائرة] لرأس المال الإنتاجي. مثال ذلك الفحم المستهلك في تشغيل الآلات خلال عملية الإنتاج، والغاز المستخدم لإنارة مباني المصنع، إلخ. فليست هذه الأشياء سيّالة [دائرة] لأنها تخرج بجسمها من عملية الإنتاج بمعية المنتج لتمضي في التداول كسلعة، بل لأن قيمتها تدخل كلياً في قيمة السلعة التي تسهم في إنتاجها، وبالتالي يتعين تعويضها كلياً عن طريق بيع السلعة.

هناك عبارة أخرى في الفقرة الأخيرة التي اقتبسناها عن سميث، جديرة بالملاحظة:

«رأس المال الدائر الذي يقدم وسائل العيش للعمال الذين يصنعونها» (الآلات، إلخ.).

«A circulating capital which furnishes... the maintenance of the workmen who make them». (Mashinen etc.)

لقد أصاب الفيزيوقراطيون، بإدراج ذلك الجزء من رأس المال الذي يسلف في الأجور، في باب التسليفات السنوية (avances annuelles) التي تقف في تضاد مع التسليفات الأصلية (avances primitives). ونجد من ناحية أخرى أن الفيزيوقراطيين لا يدرجون قوة العمل ضمن الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي الذي يستخدمه المزارع، بل يدرجون وسائل العيش («وسائل عيش العمال» the maintenance of the workmen كما يسميها آدم سميث) التي تُعطى إلى العمال الزراعيين. وهذا يرتبط تماماً مع مذهبهم الخاص. فهم يرون أن ذلك الجزء من القيمة الذي يضيفه العمل إلى المنتج (شأن ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه المواد الأولية وأدوات العمل إلى المنتج،

[214] وباختصار كل المكونات المادية لرأس المال الثابت) لا يساوي غير قيمة وسائل العيش المدفوعة للعمال والتي يستهلكونها بالضرورة للحفاظ على وضعهم كقوى عاملة. إن مذهب الفيزيوقراطيين بالذات هو العقبة التي حالت دون اكتشافهم الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. فإذا كان العمل هو مُنتج فائض القيمة (علاوة على تجديد إنتاج سعره بالذات) فإنه يفعل ذلك في الصناعة تماماً كما في الزراعة. ولكن بما أن العمل، حسب مذهب الفيزيوقراطيين، لا يُنتج فائض قيمة إلا في فرع واحد من فروع الإنتاج، ألا وهو الزراعة، فإن فائض القيمة هذا لا «ينبتق» من العمل بل من النشاط الخاص (المشارك) للطبيعة في هذا الفرع من الإنتاج. ولهذا السبب لا غيره فإن العمل الزراعي، في نظرهم عمل مُنتج، خلافاً لسائر أنواع العمل الأخرى. ويصنّف آدم سميث وسائل عيش العمال كرأسمال دائر في تضاد مع رأس المال الأساسي وذلك:

1) لأنه يخلط رأس المال السيّال [الدائر]، المتضاد مع رأس المال الأساسي، بأشكال أخرى من رأس المال ملازمة لمجال التداول، أي برأسمال التداول، وهو خلط ورثه الاقتصاديون الآخرون من بعده دون تمحيص نقدي. فهو يخلط إذن رأس المال السلعي بالجزء السيّال [الدائر] المكوّن لرأس المال الإنتاجي؛ وعندئذ يكون بديهياً أنه، حيثما يرتدي المنتج الاجتماعي شكل سلعة، لا يمكن الحصول على وسائل عيش العمال وغير العاملين على حد سواء، وعلى مواد العمل ووسائل العمل إلا من رأس المال السلعي.

2) ولكن تصورات الفيزيوقراطيين ملحوظة هي الأخرى عند سميث، رغم أنها تتناقض مع العنصر الجوّاني، - العلمي حقاً - في دراسته.

إن رأس المال المسلف يتحوّل عموماً إلى رأسمال إنتاجي، أي يرتدي شكل عناصر إنتاج هي ذاتها منتوج عمل سابق (بما في ذلك قوة العمل). ولا يمكن لرأس المال المسلف أن يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج إلا في هذا الشكل. وإذا استبدلنا قوة العمل نفسها التي حوّل إليها الجزء المتغير من رأس المال، بوسائل عيش العامل، فمن الواضح أن وسائل العيش هذه، بما هي عليه، تلعب في عملية تكوين القيمة، نفس دور عناصر رأس المال الإنتاجي الأخرى، مثل المواد الأولية وعلف دواب الجر وما إلى ذلك، وهذا هو السبب الذي جعل آدم سميث، يضعها جميعاً على قدم المساواة في إحدى الفقرات التي اقتبسناها آنفاً، مقتفياً أثر الفيزيوقراطيين. إن وسائل العيش لا تستطيع هي ذاتها أن تزيد قيمتها أو تضيف إليها فائض قيمة. فقيمة هذه الوسائل، شأن قيم عناصر

رأس المال الإنتاجي الأخرى، تستطيع أن تعاود الظهور في قيمة المنتج ليس إلا فهي لا تستطيع أن تضيف إلى المنتج قيمة أكثر مما تملك. وهي شأن المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، إلخ، لا تختلف عن رأس المال الأساسي المؤلف من [215] وسائل العمل إلا في كونها تُستهلك كلياً في المنتج الذي تسهم في تكوينه (على الأقل بحدود ما يتعلق الأمر بالرأسمالي الذي يدفع لقاءها) وأنه يتعين لذلك تعويض قيمتها كاملة، في حين أن هذا لا يجري إلا تدريجياً، على دفعات، بالنسبة لرأس المال الأساسي. وعلى هذا فإن ذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي سُلف في قوة العمل (أو في وسائل عيش العامل) لا يختلف هنا عن بقية العناصر المادية الأخرى لرأس المال الإنتاجي إلا من الناحية المادية، لا من ناحية دوره في عملية العمل وعملية إنماء القيمة. فهو لا يتميز إلا في كونه يندرج تحت مقولة رأس المال الدائر، سوية مع جزء من العناصر الموضوعية المكوّنة للمنتج («المواد» materials) كما يسميها سميث عموماً) في تضاد مع الجزء الآخر من العوامل الموضوعية المكوّنة للمنتج، الجزء الذي يندرج تحت مقولة رأس المال الأساسي.

ورغم أن رأس المال المُنفق على الأجور ينتمي إلى الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، ويشاطر بعضاً من العوامل المادية، المكوّنة للمنتج كالمواد الأولية وغيرها، صفة السيولة هذه، في تضاد مع الجزء الأساسي من رأس المال الإنتاجي، فإن هذه الحقيقة لا علاقة لها إطلاقاً بالدور الذي يلعبه هذا الجزء المتغير من رأس المال في عملية إنماء القيمة، في تضاد مع الجزء الثابت منه. فهي لا تتعلق إلا بطريقة تعويض هذا الجزء المُسلف من القيمة - رأسمال، وتجديده، وتجديد إنتاجه من قيمة المنتج، بواسطة التداول. إن شراء قوة العمل والأفعال المتكررة لشرائها تنتمي إلى عملية التداول. ولكن القيمة المُنفقة على قوة العمل تتحوّل، في عملية الإنتاج فقط، (بالنسبة للرأسمالي لا للعامل) من مقدار ثابت محدّد إلى مقدار متغير، وعلى هذا النحو دون غيره تتحوّل القيمة المُسلفة إلى قيمة - رأسمال، إلى رأسمال، إلى قيمة تنمي قيمتها ذاتياً. ولكن بما أنهم يضعون، على غرار آدم سميث، القيمة المنفقة على وسائل عيش العمال، بدلاً من القيمة المنفقة على قوة العمل، في باب الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، يغدو من المستحيل إدراك الفارق بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وإدراك عملية الإنتاج الرأسمالي بوجه عام. إن تعريف هذا الجزء من رأس المال على أنه رأسمال متغير يقف في تضاد مع رأس المال الثابت المنفق على العوامل الشبّية المكوّنة للمنتج، يُدفن هنا تحت ركام التعريف القائل بأن ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على قوة

العمل ينتمي، من ناحية الدوران، إلى الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي. ويكتمل هذا الدفن بإدراج وسائل عيش العامل، بدلاً من قوة العمل، ضمن عناصر رأس المال الإنتاجي. فسيان إن كانت قيمة قوة العمل تسلف بالنقد، أم على نحو مباشر، [216] بوسائل عيش. غير أن الحالة الأخيرة لا يمكن أن تَرِد على قاعدة الإنتاج الرأسمالي إلا على سبيل الاستثناء⁽²⁴⁾

وإذ ثبت آدم سميث تعريف رأس المال الدائر كمحدد لطابع القيمة - رأسمال المنفقة على قوة العمل - وهو تعريف مأخوذ من الفيزيوقراطيين من غير المقدمة المنطقية للفيزيوقراطيين - فقد أفلح في القضاء على قدرة خلفائه في إدراك أن الجزء المُنفق من رأس المال على قوة العمل هو رأسمال متغير. لقد أخفقت أفكار أكثر عمقاً وصواباً نشرها سميث نفسه في أماكن أخرى، وكانت الغلبة لهذا الخطأ بالذات. والحق، أن كُتّاباً آخرين من بعده، تمادوا إلى أبعد من ذلك: فلم يكتفوا بجعل اصطلاح رأس المال الدائر التحديد الحاسم لذلك الجزء المُنفق من رأس المال على قوة العمل، - بوصفه متضاداً مع رأس المال الأساسي، بل جعلوا من انفاقه على وسائل عيش العمال التحديد الجوهري له كرأسمال دائر. ومن هنا ينبثق بالضرورة المذهب الذي يرى بأن رصيد العمل^(*) المتكوّن من وسائل العيش الضرورية، إنما يمثل مقداراً معيناً، يقيّد مادياً حصة العمال في المنتج الاجتماعي، من جهة، ولكن يجب، من جهة أخرى، انفاقه بالكامل في شراء قوة العمل.

(24) أما إلى أي مدى سَدَّ آدم سميث على نفسه الطريق لفهم دور قوة العمل في عملية إنماء القيمة، فذلك ما تبينه الجملة التالية التي تضع عمل العمال، بروح الفيزيوقراطيين تماماً، على قدم المساواة مع عمل دواب الجر. «ليس أجراؤه» (أجراء المزارع) «وحدهم عاملين مُنتجين، فحيوانات الجرّ هي كذلك أيضاً» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 243).

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 636-639، [الطبعة العربية، ص 750-754]. [ن. ع.]

الفصل الحادي عشر

نظريات رأس المال الأساسي والدائر ريكاردو

لا يسوق ريكاردو الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر إلا لمجرد توضيح الاستثناءات في قانون القيمة، نعني بالتحديد الحالات التي يؤثر فيها «معدل» الأجور على الأسعار. ولن نتحدث عن هذه النقطة إلا في الكتاب الثالث^(*)

يبد أن الافتقار أصلاً إلى الوضوح يتجلى من البداية في المقارنة السريعة لما يلي:

«هذا الاختلاف في درجة ديمومة رأس المال الأساسي، وهذا التنوع في النسب التي يمكن أن يُجمع بها هذان الصنفان من رأس المال»⁽²⁵⁾

وإنّ تساءلنا عن أي «صنفين من رأس المال» يجري الحديث، لقليل لنا:

«كما أن النسب التي يمكن أن يُجمع بها بين رأس المال المخصص لإعالة العمل، ورأس المال الموظف في الأدوات والآلات والمباني، قد تتباين هي الأخرى»⁽²⁶⁾

(*) المجلد الثالث، الفصل الحادي عشر. [ن. برلين].

(25) [ريكاردو]، مبادئ، ص 25. «This difference in the degree of durability of fixed capital, and this variety in the proportions in which the two sorts of capital may be combined», ([Ricardo], *Principles*, p. 25).

(26) المرجع نفسه «The proportions too, in which the capital that is to support labour, and the capital that is invested in tools, machinery and buildings, may be variously combined». (I. c).

بتعبير آخر إن رأس المال الأساسي = وسائل العمل، ورأس المال الدائر = رأس المال المُنفق على العمل. إن «رأس المال المخصص لإعالة العمل» اصطلاح لا معنى له، ومستعار من آدم سميث. ويجري هنا، من جهة، خلط رأس المال الدائر برأس المال المتغير، أي بذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي أنفق على العمل. ولكن ينبثق، من الناحية الأخرى، تعريفان خاطئان على نحو مزدوج بسبب عدم استخلاص هذا التضاد من عملية إنماء القيمة حيث ينقسم رأس المال إلى رأسمال ثابت ومتغير، بل من عملية التداول (تشوش آدم سميث القديم). [218]

أولاً - يجري النظر إلى الاختلاف في درجة ديمومة رأس المال الأساسي والاختلاف في تركيب مجمل رأس المال المؤلف من جزء ثابت وجزء متغير، على أنهما متماثلان. بيد أن الاختلاف الثاني يقرر التباين في إنتاج فائض القيمة؛ أما الاختلاف الأول، من جهة أخرى، فإنه يقتصر، بقدر ما يتعلق الأمر بعملية إنماء القيمة، على طريقة انتقال قيمة معينة من وسائل الإنتاج إلى المنتج؛ أما بقدر ما يتعلق الأمر بعملية التداول، فإن هذا الاختلاف يقتصر على مدة تجديد رأس المال المُنفق، أو يقتصر إذا ما نظرنا للأمر من زاوية أخرى، على المدة التي سُلِّف بها رأس المال. وإذا لم يتغلغل المراء في أعماق الآلية الباطنية لعملية الإنتاج الرأسمالية واكتفى، عوضاً عن ذلك، ببحث الظواهرات بشكلها النهائي لا أكثر، فإن هذه الاختلافات تتطابق بالفعل. ولدى توزيع فائض القيمة الاجتماعي على رؤوس الأموال الموظفة في شتى فروع الإنتاج، نجد أن الاختلافات في شتى الفترات الزمنية التي يسلف بها رأس المال (مثلاً تباين أمد حياة رأس المال الأساسي) وتباين التركيب العضوي لرأس المال (وبالتالي تباين تداول رأس المال الثابت وتداول رأس المال المتغير) تفعل فعلها، إذ إنها تسهم إسهاماً متماثلاً في تسوية المعدل العام للربح وتحويل القيم إلى أسعار إنتاج.

ثانياً - من وجهة نظر عملية التداول، تقف وسائل العمل، أي رأس المال الأساسي في جانب، وتقف مواد العمل والأجور أي رأس المال السيّال [الدائر] في جانب آخر. أما من وجهة نظر عملية العمل وعملية إنماء القيمة، فتقف وسائل الإنتاج (وسائل العمل ومواد العمل) أي رأس المال الثابت في جانب، وتقف قوة العمل أي رأس المال المتغير في جانب آخر. أما بالنسبة للتركيب العضوي لرأس المال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 23، البند 2، ص 647) (*) فليس ثمة أي فرق في أن يكون مقدار القيمة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء السابع، الفصل الثالث والعشرون، ص 640، الطبعة العربية، ص 755-756. [ن. ع].

نفسه من رأس المال الثابت مؤلفاً من وسائل عمل كثيرة ومواد عمل قليلة، أم من وسائل عمل قليلة ومواد عمل كثيرة؛ فإن التركيب العضوي لرأس المال يتحدد بكليته عبر التناسب بين رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج ورأس المال المُنفق على قوة العمل. والعكس بالعكس: فمن وجهة نظر عملية التداول، من وجهة نظر الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر لا أهمية بتاتاً بأية نسب ينقسم مقدار معين من قيمة رأس المال الدائر إلى مواد عمل وأجور. فمن وجهة النظر الأولى، أُدرجت مواد العمل [219] ضمن نفس المقولة مع وسائل العمل وذلك في تضاد مع القيمة - رأسمال المنفقة على قوة العمل. ومن وجهة النظر الثانية أُدرج ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل في مقولة واحدة مع الجزء الآخر المُنفق على مواد العمل، وذلك في تضاد مع ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على وسائل العمل.

لذلك فإن ذلك الجزء من القيمة - رأسمال، الذي أُنفق على مواد العمل (المواد الأولية والمواد المساعدة) لا يظهر، عند ريكاردو، على أي من الجانبين. إنه يختفي كلياً. فهو لا يصلح لأن يُدرج في باب رأس المال الأساسي، لأنه يتطابق من حيث نمط تداوله تطابقاً كلياً مع ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل. ولا يمكن، من ناحية أخرى، وضعه في باب رأس المال الدائر، لأنه في هذه الحالة تتلاشى من تلقاء ذاتها مساواة التضاد بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر بالتضاد بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. والحال أن ريكاردو يأخذ عن آدم سميث ويحافظ بصمت على مساواة هذين التضادين الاثنين. إن غريزة المنطق عند ريكاردو أرهف من أن تفوّت عليه تحسس ذلك، ولهذا السبب يختفي عنده تماماً الجزء المذكور من رأس المال.

تنبغي الإشارة هنا إلى أن الرأسمالي، إذا استعرنا أسلوب الاقتصاد السياسي في التعبير، يسلّف رأسماله المنفق على الأجور لآماد متباينة من الزمن، وفقاً للطريقة المتبعة في الدفع، أسبوعياً أو شهرياً أم كل ثلاثة أشهر. غير أن العكس تماماً هو ما يحدث في الواقع. فالعامل هو الذي يسلّف عمله للرأسمالي طوال أسبوع، أو شهر، أو كل ثلاثة أشهر، حسب الطريقة المتبعة في دفع أجوره، أسبوعياً، أو شهرياً، أو كل ثلاثة أشهر. ولو اشترى الرأسمالي قوة العمل بدلاً من أن يدفع لها بعد استهلاكها أو، بتعبير آخر، لو أنه دفع للعامل أجور يوم أو أسبوع أو شهر أو ثلاثة أشهر مقدماً، لأمكن القول بأنه سلّف أجور هذه الفترات. ولكن، بما أن الرأسمالي يدفع بعد أن يكون العمل قد استغرق أياماً أو أسابيع أو أشهراً، عوضاً عن أن يشتريه ويدفع له لقاء المدة التي ينبغي أن يستغرقها، فإن الأمر كله يرقى إلى إحلال هذا محل ذاك (Quiproquo) على الطريقة

الرأسمالية؛ فالسلفة التي يعطيها العامل للرأسمالي من عمله تستحيل إلى سلفة يعطيها الرأسمالي إلى العامل من نقوده. ولا يغير من الأمر أي شيء أن الرأسمالي لا يحصل على منتج عمل العمال إلا بعد فترة طويلة أو قصيرة من الزمن نسبياً، تبعاً لاختلاف الفترة اللازمة لصنع المنتج؛ كما لا يغير من الأمر أي شيء أن الرأسمالي يصرف هذا المنتج أو يستعيد من التداول قيمته (سوية مع فائض القيمة المتجسد في المنتج) إلا بعد انقضاء آحاد مختلفة، تبعاً لاختلاف الفترة اللازمة لتداوله. ولا يكثر البائع بشيء حيال ما سيفعله الشاري بالسلعة. ولا يحصل الرأسمالي على الآلة بثمان أقل لأنه يجب أن يدفع كل قيمتها دفعة واحدة، بينما لا تعود هذه القيمة إليه من التداول إلا تدريجياً وعلى دفعات؛ ولا يدفع لقاء القطن أغلى لأن قيمته تدخل برمتها في قيمة المنتج الذي يُسهم في صنعه، وتُعَوَّض كذلك قيمته هذه كلها دفعة واحدة عبر بيع المنتج.

دعونا نعود إلى ريكاردو.

1. إن الخاصية المميزة لرأس المال المتغير تكمن في أن جزءاً محدداً ومعيناً (وبهذا المعنى فهو ثابت) من رأس المال، مقداراً معيناً من القيمة (يفترض أنه مساوٍ لقيمة قوة العمل، رغم أنه لا يهمنا هنا إن كانت الأجور مساوية، أم أكبر، أم أقل من قيمة قوة العمل) يُبادل لقاء قوة تنتمي قيمتها ذاتياً، وتخلق القيمة - ألا وهي قوة العمل، التي لا تقتصر على تجديد إنتاج قيمتها التي دفعها الرأسمالي، بل تُنتج في الوقت نفسه فائض قيمة، تُنتج قيمة لم يكن لها وجود من قبل ولم يُدفع لقاءها أي مُعَادِل. إن هذه الخاصية المميزة للجزء المنفق على الأجور من رأس المال، والتي تميزه من كل النواحي (toto coelo) كرأسمال متغير عن رأس المال الثابت تختفي ما إن ننظر إلى جزء رأس المال المنفق على الأجور، من وجهة نظر عملية التداول المحض، فيتجلى عندئذ في مظهر رأسمال دائر بإزاء رأس المال الأساسي المنفق على وسائل العمل. ويبرز ذلك ما أن يُدرج تحت عنوان واحد - هو رأس المال الدائر - جزء رأس المال المُنفق على قوة العمل سوية مع جزء رأس المال الثابت المُنفق على مواد العمل، ليوضع مقابل جزء آخر من رأس المال الثابت مُنفق على وسائل العمل. وبذا يجري إغفال فائض القيمة كلياً، رغم أنها هي بالذات الظرف الذي يحول مقدار القيمة الموظف إلى رأسمال. وبالمثل يُغفل واقع آخر، وهو أن ذلك الجزء من القيمة الذي يضيفه رأس المال المُنفق على الأجور إلى المنتج، إنما هو جزء من القيمة أنتج مجدداً (وبالتالي تم تجديد إنتاجه فعلياً)، في حين أن جزء القيمة الذي تضيفه المواد الأولية إلى المنتج لا يُنتج مجدداً، أي لم يجدد إنتاجه فعلياً بل يُصان ويُحفظ في قيمة المنتج لا أكثر، أي أنه يقتصر على

العودة إلى الظهور ثانية كجزء مكوّن لقيمة المنتج. والفارق كما يتجلى الآن من وجهة نظر التضاد بين رأس المال السيّال [الدائر] والأساسي، يكمن فيما يلي فقط: أن قيمة وسائل العمل المستخدمة في إنتاج السلعة لا تدخل في قيمة هذه السلعة إلّا على دفعات، ولذلك لا تُعوّض، من بيع هذه السلعة إلّا على دفعات، وبالتالي فإنها لا تُعوّض، عموماً إلّا على دفعات وبصورة تدريجية. ومن جهة أخرى فإن قيمة قوة العمل ومواضيع العمل (المواد الأولية، إلخ) المستخدمة في إنتاج السلعة تدخل كلياً في هذه السلعة، وتُعوّض كلياً من خلال بيعها. وبهذا المعنى، يعرض أحد جزئي رأس المال نفسه، من وجهة [221] عملية التداول وفي حدودها، بصفته رأسمالاً أساسياً، أما الآخر فيعرض نفسه كرأسمال سيّال أو دائر. وما تنطوي عليه الحالتان مقصوداً على نقل قيمة معينة مسلفة إلى المنتج وتعويض هذه القيمة ثانية ببيع المنتج. والفارق الوحيد يقوم الآن في أن نقل القيمة، وبالتالي تعويض القيمة أيضاً، يجري على دفعات وبالتدرج في إحدى الحالتين، ودفعاً واحدة في الحالة الأخرى. ومع ذلك يمضي الفارق الحاسم بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، أي ينطمس كل سرّ تكوين فائض القيمة، وكل سرّ الإنتاج الرأسمالي، أي تنطمس الظروف التي تحوّل قيمة معينة والأشياء التي تتمثل فيها هذه القيم، إلى رأسمال. فلا يبقى من فارق بين جميع الأجزاء المكوّنة لرأس المال سوى نمط تداول كل منها (وبالطبع فإن تداول السلعة مقصور على قيمة معينة موجودة بالأصل)؛ غير أن رأس المال المُنفق على الأجور يتشابه في نمط تداوله الخاص مع جزء آخر من رأس المال مُنفق على المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنّعة، والمواد المساعدة، ويقف في تضاد مع الجزء المُنفق على وسائل العمل من رأس المال. وعليه، فمن المفهوم لماذا كان الاقتصاد السياسي البورجوازي يتمسك غريزياً بخلط آدم سميث مقولتي «رأس المال الثابت» و «رأس المال المتغير» بمقولتي «رأس المال الأساسي»، و «رأس المال الدائر»، وينقل هذا الخلط من دون تمحيص نقدي، من جيل لآخر، على مدى قرن كامل تقريباً. فالاقتصاد السياسي البورجوازي لم يعد يميّز قط رأس المال المُنفق على الأجور عن ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على المواد الأولية، بل يقتصر على تمييز الأول، شكلياً، عن رأس المال الثابت - وذلك من ناحية دخوله إلى التداول بواسطة المنتج على دفعات أم دفعة واحدة. وبذلك فقد دمر بضربة واحدة الأساس الضروري لإدراك الحركة الفعلية للإنتاج الرأسمالي، وللإستغلال الرأسمالي سواء بسواء. وحُصرت المسألة في عودة القيمة المسلفة إلى الظهور مجدداً. إن هذا الخلط الذي تقبله ريكاردو من آدم سميث بلا تمحيص نقدي، يعيقه عن تطوير

نظريته بانسجام. فهو يعيقه أكثر مما يعيق التبريريين اللاحقين الذين يساعدهم، على العكس، هذا الخلط للمفاهيم، بل إنه يعيقه بدرجة أكبر من آدم سميث نفسه لأن ريكاردو على نقيض سميث يتبع من حيث جوهر الأمر، مذهب سميث الباطني في مواجهة مذهبه الظاهري^(*)، يطور نظريته حول القيمة وفائض القيمة على نحو أكثر انسجاماً وسطوعاً.

ولا نجد أثراً لهذا الخلط عند الفيزيوقراطيين. فالفارق بين التسليفات السنوية (avances annuelles) والتسليفات الأصلية (avances primitives) عندهم يتعلق حصراً بالفترات الزمنية المختلفة اللازمة لتجديد إنتاج مختلف الأجزاء المكونة لرأس المال، وبخاصة رأس المال الزراعي، في حين أن وجهات نظرهم حول إنتاج فائض القيمة تؤلف جزءاً نظرياً مستقلاً عن هذا التمييز، وهو بالضبط ذلك الجزء الذي يبرزونه بوصفه نقطة الذروة في نظريتهم. ولكنهم لا يفسرون نشوء فائض القيمة من رأس المال بما هو عليه، بل يعززون هذا النشوء إلى مجال معين واحد من مجالات الإنتاج التي ينشط فيها رأس المال، ألا وهو الزراعة.

2. إن ما هو جوهري في تعريف رأس المال المتغير، - وبالتالي في تحديد أي تحول لمقدار معين من القيمة إلى رأسمال - يتمثل في أن الرأسمالي يُبادل مقدراً محدداً ومعيناً (وبهذا المعنى مقدراً ثابتاً) من القيمة مقابل القوة الخالقة للقيمة، يُبادل مقدراً معيناً من القيمة مقابل إنتاج القيمة، مقابل عملية نموها ذاتياً. وسواء دفع الرأسمالي للعامل نقداً أم وسائل عيش فذلك لا يغير من هذا التعريف الجوهري شيئاً. فكل ما يتغير هو نمط وجود القيمة التي سلفها الرأسمالي، والتي تتخذ في الحالة الأولى، شكل نقد يشترى به العامل لنفسه وسائل العيش من السوق، وتتخذ في الحالة الثانية، شكل وسائل عيش يستهلكها على نحو مباشر. ويفترض الإنتاج الرأسمالي المتطور، في الواقع، أن الدفع للعامل يجري بالنقد، مثلما أن هذا الإنتاج يفترض بوجه عام، أن عملية الإنتاج تتحقق بتوسط عملية التداول، وبالتالي فإنه يفترض وجود الاقتصاد النقدي. بيد أن خلق فائض القيمة، وبالتالي تحويل مقدار القيمة المسلف إلى رأسمال، لا ينبع من الشكل النقدي ولا من الشكل الطبيعي اللذين تلبسهما الأجور، ولا من رأس المال المنفق على شراء قوة العمل. إنه ينبع من مُبادلة قيمة بقوة خالقة للقيمة، ينبع من تحويل مقدار ثابت إلى مقدار متغير. -

(*) الباطني/الظاهري (esoterische, exoterisch)، مفردتان إنكليزيتان، تعنيان العميق/السطحي، أو الخفي/الظاهر (أو العلمي - وغير العلمي - حسب تفسير آخر). [ن. ع].

إن كِبَر أو صِغَر درجة ثبات وسائل العمل يتوقفان على درجة ديمومة هذه الوسائل، أي يتوقفان على خاصيتها الفيزيائية المعينة. وإذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة، فإن بطء أو سرعة اهتلاكها أمر يتوقف على طول أو قصر مدة أدائها لوظيفتها كرأس مال أساسي، أي يتوقف على درجة ديمومتها. بيد أن خاصية الديمومة الفيزيائية هذه لا تجعلها تؤدي وظيفة رأس مال أساسي. فالمواد الأولية في مصانع التعدين لا تقل ديمومة عن الآلات المستخدمة في تصنيعها، بل إنها أكثر ديمومة من الكثير من أجزاء هذه الآلات - كالجلود والخشب. مع ذلك فإن المعدن الذي يخدم كمادة أولية يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر، بينما تؤلف وسيلة العمل، المصنوعة ربما من المعدن نفسه، جزءاً من رأس المال الأساسي، عندما تكون وسيلة العمل قيد الخدمة. وعليه، لا ينحصر الأمر في الطبيعة الفيزيائية للمادة، ولا كِبَر أو صِغَر درجة بلى المعدن نفسه هي التي تقود إلى إدراجه تحت عنوان رأس المال الأساسي تارة وتحت عنوان رأس المال الدائر تارة أخرى. فهذا الاختلاف نابع بالأحرى من الدور الذي يلعبه المعدن في عملية الإنتاج، [223] حيث يقوم كموضوع عمل كَرَّة، وكوسيلة عمل كَرَّة أخرى.

إن وظيفة وسيلة العمل في عملية الإنتاج تقتضي أن تستخدم وسيلة العمل هذه، على العموم، في عمليات عمل متكررة دوماً على مدى فترة زمنية قد تطول أو تقصر. لذا فإن هذه الوظيفة تفرض أن تكون المادة على هذا القدر أو ذاك من الديمومة. بيد أن ديمومة المادة التي تصنع منها وسيلة العمل، لا تجعل هذه الوسيلة في ذاتها ولذاتها رأس مالاً أساسياً. فالمادة عينها تغدو رأس مالاً دائراً عندما تخدم كمادة أولية؛ أما عند أولئك الاقتصاديين الذين يخلطون الفارق بين رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي بالفارق بين رأس المال الدائر والأساسي، فإن هذه المادة الواحدة بعينها، أو الآلة الواحدة بعينها، تغدو رأس مالاً دائراً عندما تكون منتوجاً، وتغدو رأس مالاً أساسياً عندما تكون وسيلة عمل.

ورغم أن ديمومة المادة التي تصنع منها وسيلة العمل، ليست هي التي تجعل من وسيلة العمل هذه رأس مالاً أساسياً، مع ذلك فإن دورها كوسيلة من هذا النوع يقتضي أن تتكون من مادة متينة نسبياً. وعليه فإن ديمومة مادتها شرط لوظيفتها كوسيلة عمل وبالتالي أساس مادي لنمط التداول الذي يجعل منها رأس مالاً أساسياً. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى دون تغيير، فإن سرعة وبطء بلى المادة التي صنعت منها وسيلة العمل، يدمغ هذه الوسيلة بخاتم الثبات إلى درجة أكبر أو أصغر، فهو يلتحم بالتالي التحاماً جوهرياً بنوعية هذه الوسيلة كرأس مال أساسي.

ولو جرى التمعن في ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على قوة العمل من وجهة نظر رأس المال الدائر حصراً، وبالتالي في تضاد مع رأس المال الأساسي، وجرى بالتالي أيضاً خلط الفوارق بين رأس المال الثابت والمتغير بالفوارق بين رأس المال الأساسي والدائر، فمن الطبيعي والحالة هذه، نظراً لأن الواقع المادي لوسيلة العمل يؤلف الأساس الجوهرى لطابعها كرأسمال أساسي - أن نستخلص طابع رأس المال الدائر، في تضاد مع رأس المال الأساسي، من الواقع المادي لرأس المال المُنفق على قوة العمل، ثم نقوم بعد ذلك ثانية بتحديد طابع رأس المال الدائر عبر الواقع المادي لرأس المال المتغير.

إن المادة الفعلية لرأس المال المُنفق على الأجور هي العمل ذاته، هي قوة العمل الفاعلة الخالقة للقيمة، أي العمل الحي الذي يبادل الرأسمالي بالعمل الميت، المتشيع، فيدمجه برأسماله ليجعل القيمة الماثلة بين يديه، تتحول عن هذا الطريق وحده، إلى قيمة تنمو ذاتياً. بيد أن الرأسمالي لا يبيع هذه القوة التي تولد إنماء القيمة ذاتياً. فهي لا تؤلف على الدوام إلا جزءاً مكوناً لرأسماله الإنتاجي، شأنها في ذلك شأن وسائل العمل، ولكنها لا تؤلف قط جزءاً مكوناً لرأسماله السلعي، كالمنتج الناجز الذي يبيعه مثلاً. إن وسائل العمل، بوصفها أجزاء مكونة لرأس المال الإنتاجي، لا تقف، خلال عملية الإنتاج، مقابل قوة العمل، بوصف هذه الوسائل رأسمالاً أساسياً، مثلما أن مواد العمل والمواد المساعدة لا تتطابق مع قوة العمل بوصفها رأسمالاً دائراً؛ فقوة العمل تقف، بوصفها عوامل شخصية، في مواجهة تلك المواد مجتمعة بصفتها العوامل الشبيهة - وذلك إذا أخذنا الأمور من وجهة نظر عملية العمل. أما من وجهة نظر عملية إنماء القيمة، فإن الاثنين معاً يقفان في مواجهة قوة العمل، كرأسمال ثابت إزاء رأسمال متغير. وإذا ما تناولنا بالحديث الفارق المادي، في حدود تأثيره على عملية التداول، فلا يعدو الأمر ما يلي: يترتب على طبيعة القيمة، وهي ليست أكثر من عمل متشيع، ويترتب على طبيعة قوة العمل الفاعلة، وهي ليست سوى عمل آخذ في التشيؤ، يترتب أن قوة العمل تخلق باستمرار قيمة وفائض قيمة طوال زمن أداؤها لوظيفتها، وأن ما يظهر من جهة قوة العمل كحركة، كخلق للقيمة، يظهر من جهة المنتج في شكل ساكن، قيمة مخلوقة. وإذا ما أنهت قوة العمل وظيفتها، فإن رأس المال لا يعود مؤلفاً من قوة عمل، على هذا الجانب، ووسائل إنتاج، على الجانب الآخر. فالقيمة - رأسمال التي كانت منفقة على قوة العمل قد غدت الآن قيمة أضيفت (+ فائض قيمة) إلى المنتج. وابتغاء تكرار العملية، لا بد من بيع المنتج، واستخدام حصيلة بيعه من النقد لشراء قوة عمل جديدة،

لتُدمج في رأس المال الإنتاجي دوماً. هذا، إذن، هو ما يسبغ على ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على قوة العمل، كما يسبغ على الأجزاء المنفقة على مواد العمل، إلخ، طابع رأسمال دائر في تضاد مع رأس المال الذي يبقى مثبتاً في وسائل العمل. أما إذا غدا التحديد الثانوي لجزء من رأس المال الدائر، الذي يشترك به مع جزء من رأس المال الثابت (الجزء المتمثل بالمواد الأولية والمساعدة)، التحديد الجوهري لرأس المال المُنفق على قوة العمل، أي إذا اعتبرنا أن التحديد الجوهري لرأس المال هذا يتلخص في أن القيمة المُنفقة على قوة العمل تنتقل بكاملها إلى المنتج الذي تُستهلك قوة العمل هذه في إنتاجه، ولا تنتقل تدريجياً وعلى دفعات كما بالنسبة لرأس المال الأساسي، وبالتالي يتوجب تعويض هذه القيمة كاملة عبر بيع المنتج - فإن ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على الأجور ينبغي أن يتألف مادياً، بالمثل، لا من قوة العمل الفاعلة بل من العناصر المادية التي يشتريها العامل بأجوره، أي أن يتألف من ذلك الجزء من رأس المال السلعي الاجتماعي الذي يدخل في استهلاك العامل، ونعني بذلك وسائل العيش. في هذه الحالة، يتألف رأس المال الأساسي من وسائل عمل لا تبلى إلا ببطء نسبياً، ولا تُعوّض إلا ببطء أيضاً، أما رأس المال المُنفق على قوة العمل فيتألف من وسائل عيش ينبغي أن تعوّض بسرعة أكبر.

[225]

يبد أن معالم الحدود الفاصلة بين سرعة البلى ويطئه تنظمس هاهنا.

«إن المأكّل والملبس، مما يستهلكه العامل، والمباني التي يعمل فيها، والأدوات التي تعينه في عمله، هي جميعاً ذات طبيعة زائلة. بيد أن هناك فوارق هائلة في زمن ديمومة كل واحد من رؤوس الأموال المختلفة هذه: فالمحرك البخاري يدوم مدة أطول من الباخرة، والباخرة مدة أطول من ملابس العامل، وملابس العامل تدوم مدة أطول من الطعام الذي يستهلكه»⁽²⁷⁾

(27) ريكاردو، إلخ، ص 26. «The food and clothing consumed by the labourer, the buildings in which he works, the implements with which his labour is assisted, are all of a perishable nature. There is however a vast difference in the time for which these different capitals will endure: a steam-engine will last longer than a ship, a ship than the clothing of the labourer, and the clothing of the labourer longer than the food which he consumes». (Ricardo, etc., p. 26).

وينسى ريكاردو ذكر المنزل الذي يقطن فيه العامل، والأثاث، وأدوات الاستهلاك كالسكاكين والأشواك والصحون، إلخ، التي تتسم بنفس طابع ديمومة وسائل العمل. فالأشياء نفسها، وأصناف الأشياء ذاتها، تظهر هنا كوسائل استهلاك، وتظهر هناك كوسائل عمل.

والفرق، حسب ما يعلن ريكاردو، هو هذا:

«يُصنّف رأس المال في باب رأس المال الدائر أو في باب رأس المال الأساسي تبعاً لسرعة بلاء ولزوم تجديد إنتاجه مراراً، أو لبطء استهلاكه»⁽²⁸⁾

ثم يضيف هذه الملاحظة:

«إن هذا التقسيم غير جوهري، حيث لا يمكن رسم الخط الفاصل بدقة»⁽²⁹⁾

ها قد وصلنا عائدين بسلام إلى الفيزيوقراطيين الذين كان الفارق عندهم بين التسليفات السنوية (avances annuelles) والتسليفات الأصلية (avances primitives) فارقاً في طول زمن الاستهلاك، وبالتالي في زمن تجديد إنتاج رأس المال المستخدم. بيد أن ما كان يشكل عند الفيزيوقراطيين ظاهرة هامة من ظواهر الإنتاج الاجتماعي، المعروضة في الجدول الاقتصادي (Tableau économique) في صلتها أيضاً بعملية التداول، غدا هنا [226] تمايزاً ذاتياً، أو كما يقول ريكاردو نفسه: لا لزوم له.

وإذا كان ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على العمل لا يتميز عن الجزء المُنفق على وسائل العمل إلا بالفترة اللازمة لتجديد إنتاجه، وبالتالي بأمد تداوله؛ وإذا كان الجزء الأول يتألف من وسائل عيش، ويتألف الآخر من وسائل عمل، بحيث لا تتميز الأولى عن هذه الأخيرة(*) إلا بسرعة الزوال، مثلما أن درجات زوال الأولى متباينة أيضاً، إذا كان الأمر كذلك، فمن الطبيعي أن يمتحي تماماً الفارق المميز

«According as capital is rapidly perishable, and requires to be frequently reproduced, or (28) is of slow consumption, it is classed under the heads of circulating, or of fixed capital».

«A division not essential, and in which the line of demarcation cannot be accurately (29) drawn».

(*) ورد في الطبعين الأولى والثانية: هذه الأخيرة عن الأولى. [ن. ع].

(differentia specifica) بين رأس المال المُنفق على قوة العمل، ورأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج.

وهذا يتناقض كلياً مع مذهب ريكاردو في القيمة، وكذلك مع نظريته في الربح، التي هي في واقع الأمر نظرية فائض القيمة. ولا يدرس ريكاردو الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر على العموم إلا في حدود التأثير الذي يولده اختلاف تناسب هذين في رأسمالين متساويين في المقدار وموظفين في فرعين مختلفين من الإنتاج، على قانون القيمة، وبخاصة مدى تأثير ارتفاع أو انخفاض الأجور على الأسعار، نتيجة هذين الظرفين. ولكن ريكاردو يرتكب حتى في هذا النطاق الضيق من البحث، أكبر الأخطاء نتيجة خلطه رأس المال الأساسي والدائر برأس المال الثابت والمتغير؛ والواقع أنه ينطلق في تحليله من أساس خاطيء كلياً. وهكذا (1) بمقدار ما يدرج رأس المال الدائر بـكليته تحت عنوان ذلك الجزء من القيمة - رأسمال الذي أنفق على قوة العمل، فإن تعاريف رأس المال الدائر نفسه تُعرض عرضاً خاطئاً، وبخاصة العرض الخاطيء للظروف التي تضع جزءاً من رأس المال منفقاً على العمل تحت هذا العنوان؛ (2) هناك خلط بين التعريف الذي يكون بموجبه جزء رأس المال المنفق على العمل رأسمالاً متغيراً، وبين التعريف الآخر الذي يكون بموجبه ذلك الجزء نفسه رأسمالاً دائراً، يقف في تضاد مع رأس المال الأساسي.

ومن الجلي، منذ الوهلة الأولى، أن تعريف رأس المال المُنفق على قوة العمل بأنه رأسمال دائر أو سيال، تعريف ثانوي، يمتحي فيه الفارق المميز (differentia specifica) في عملية الإنتاج؛ ففي هذا التعريف تغدو رؤوس الأموال المُنفقة على العمل متساوية في الأهمية مع رؤوس الأموال المُنفقة على المواد الأولية وما إليها، من ناحية أولى، ذلك لأن التصنيف الذي يساوي جزءاً من رأس المال الثابت برأس المال المتغير يتجاهل كلياً الفارق المميز لرأس المال المتغير في تضاده مع رأس المال الثابت. من جهة ثانية، فإن جزء رأس المال المُنفق على العمل يوضع حقاً في تضاد مع الجزء المُنفق على وسائل العمل، ولكن ليس من ناحية تباين طريقة اسهام كل واحد منهما في إنتاج القيمة قط، بل [227] من ناحية تباين الفترات الزمنية التي ينقل كل واحد من الاثنين خلالها قيمته المعنية إلى المنتج.

إن النقطة الهامة في جميع هذه الحالات تتركز في الآتي: كيف تنتقل قيمة معينة منفقة في عملية إنتاج السلعة، سواء كانت أجوراً أم سعر مواد أولية أم سعر وسائل إنتاج، كيف تنتقل إلى المنتج، وبالتالي كيف تُتداول بواسطة المنتج، وتؤوب إلى نقطة

الانطلاق أي تُعوّض بواسطة بيع المنتج. إن الفرق الوحيد يكمن هنا في هذه الـ «كيف»، في النمط الخاص لانتقال وتداول هذه القيمة أيضاً. وسواء دُفع سعر قوة العمل، المحدّد سلفاً بموجب عقد، بالنقد أم بوسائل العيش، فذلك لا يؤثر بأي حال على طابعه كسعر معين، محدّد في كلتا الحالتين. ولكن في حال دفع الأجور بالنقد، فمن الجلي أن النقد نفسه لا يدخل في عملية الإنتاج، وذلك بعكس وسائل الإنتاج التي لا تدخل قيمتها فحسب بل ومادتها أيضاً في هذه العملية. ولكن، إذا ما أُدرجت وسائل العيش، التي يشتريها العامل بأجوره، سوية مع المواد الأولية، إلخ، تحت عنوان واحد مباشرة باعتبارها الشكل المادي لرأس المال الدائر، ووضعت في مواجهة وسائل العمل، فإن ذلك يضيف على المسألة مظهراً آخر. فلو أن قيمة هذه الأشياء، أي وسائل الإنتاج، تنتقل إلى المنتج خلال عملية العمل، فإن قيمة تلك الأشياء الأخرى، أي وسائل العيش، تعاود الظهور ثانية في قوة العمل التي تقوم باستهلاك هذه الوسائل، فتنتقل، بالمثل، إلى المنتج عبر ما تقوم به هذه القوة من نشاط. ولا يعدو الأمر، في الحالين، عن محض عودة القيم المسلفة خلال الإنتاج إلى الظهور مجدداً في قيمة المنتج سواء بسواء. (لقد أخذ الفيزيوقراطيون ذلك بكل جدية، فأنكروا لذلك على العمل الصناعي أن يكون قادراً على خلق فائض قيمة). وهكذا نقرأ في الفقرة المقتبسة(*) من قبل وايلند:

«لا يهم أبداً في أي شكل يعود رأس المال إلى الظهور مجدداً... إن مختلف أنواع الأغذية والألبسة والمنازل الضرورية لوجود الكائن البشري وراحته تتغير أيضاً. فهي تُستهلك مع مرور الزمن، وتظهر قيمتها مجدداً» إلخ. ([وايلند]، عناصر الاقتصاد السياسي، ص 31-32).

([Wayland] [The] Elements of Polit, Econ., p. 31-32).

إن القيم - رأسمال المسلفة لأجل الإنتاج في صورة وسائل إنتاج ووسائل عيش تعاود الظهور هنا بالمثل، في قيمة المنتج. وهكذا تتحوّل عملية الإنتاج الرأسمالية، بنجاح، إلى لغز تام، ويختفي منبع فائض القيمة المائل في المنتج عن الأنظار كلية. [228] وبذلك أيضاً فإن الصنمية المميزة للاقتصاد السياسي البورجوازي تبلغ ذروة الكمال، وهي صنمية تحوّل الطابع الاقتصادي الاجتماعي الذي تضيفه عملية الإنتاج الاجتماعية على الأشياء إلى طابع ما طبيعي، ينبثق من طبيعة هذه الأشياء بالذات. فمثلاً أن التعريف

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس، ص 222، [الطبعة العربية، ص 267].
[ن.ع].

القائل إن «وسائل العمل هي رأسمال أساسي» تعريف سكولاني [مدرسي] يفضي إلى تناقضات وخلط. فلقد سبق أن أثبتنا من قبل، أثناء دراسة عملية العمل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس) أن الأمر يتوقف كلياً على الدور الذي تلعبه العناصر المادية، في كل مرة، في عملية عمل معينة، أي يتوقف على وظيفة هذه العناصر - أ تقوم بوظيفة وسائل عمل أم مادة عمل، أم منتج. وعلى غرار ذلك بالضبط لا تكون وسائل العمل رأسمالاً أساسياً أولاً، إلا إذا كانت عملية الإنتاج عموماً عملية إنتاج رأسمالية، وكانت وسائل الإنتاج بالتالي رأسمالاً عموماً، أي تمتلك الصفة الاقتصادية المحددة، والطابع الاجتماعي لرأس المال؛ ثانياً، إنها لا تكون رأسمالاً أساسياً إلا إذا نقلت قيمتها إلى المنتج بطريقة خاصة. فإن لم يكن الحال كذلك، فإنها تظل وسائل عمل من دون أن تغدو رأسمالاً أساسياً. وعلى غرار ذلك فإن المواد المساعدة، كالأسمدة مثلاً، عندما تنقل قيمتها بالأسلوب الخاص نفسه الذي يميز الشطر الأعظم من وسائل العمل، فإنها تغدو رأسمالاً أساسياً رغم أنها ليست بوسائل عمل. وليست القضية هنا قضية تعريفات تصنف الأشياء بموجبها، فالقضية هنا تتعلق بوظائف محددة يُعبّر عنها بمقولات محددة.

إذا كانت خاصية وسائل العيش، في ذاتها، وفي كل الظروف، أن تغدو رأسمالاً يُنفق على الأجور، فعندئذ تتحوّل خاصية «إعالة العمل» (to support labour) هذه (ريكاردو، ص 25) إلى خاصية ملازمة «لرأس المال الدائر». وينتج إذن أنه لو لم تكن وسائل العيش «رأسمالاً» لما أعالت قوة العمل، في حين أن طابعها كرأسمال هو بالضبط ما يسبغ عليها خاصية إعالة رأس المال من خلال عمل الغير.

وإذا كانت وسائل العيش هي في ذاتها رأسمالاً دائراً - بعد تحويل هذا الأخير إلى أجور - يترتب على ذلك لاحقاً أن مقدار الأجور يتوقف على التناسب بين عدد العمال وكتلة معينة من رأس المال الدائر - الفرضية المفضلة عند الاقتصاديين؛ أما في واقع الأمر فإن كتلة وسائل العيش التي يسحبها العامل من السوق، وكتلة وسائل العيش المتيسرة لاستهلاك الرأسمالي، تتوقفان على التناسب بين فائض القيمة وسعر العمل.

إن ريكاردو، شأنه شأن بارتون^(29a)، يخلط في كل مكان، نسبة رأس المال المتغير [229]

(29a) ملاحظات حول الظروف المؤثرة في وضع الطبقات العاملة في المجتمع، لندن، 1817.

(Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes

of Society, London, 1817). ورد مقطع بهذا الخصوص في المجلد الأول، ص 655، حاشية

79. [أنظر: ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 23، ص 660، الحاشية 79، الطبعة

المرية، الحاشية 79، ص 776-777]. [ن. ع.]

إلى الثابت، مع نسبة رأس المال الدائر إلى الأساسي. ولسوف نرى فيما بعد كيف يلج بحث ريكاردو بصدد معدل الربح طريقاً خاطئاً بسبب هذا الخلط^(*) زد على ذلك أن ريكاردو يساوي الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر بالفروق التي تنشأ عن أسباب أخرى تماماً خلال عملية الدوران. فيكتب قائلاً:

«تبغي الإشارة أيضاً إلى أن رأس المال الدائر قد يُداول أو يعود إلى صاحبه في فترات زمنية متباينة تماماً. فالقمح الذي يشتريه المزارع للبذر هو رأسمال أساسي بالمقارنة مع القمح الذي يشتريه الخباز ليصنع منه خبزاً. فالأول يبذره في التربة، ولا يستطيع الحصول عليه إلا بعد عام، أما الثاني فيستطيع أن يطحنه دقيقاً، ويبيعه كخبز للزبائن، فيحرر رأسماله بعد أسبوع، ليجدد به الاستخدام نفسه، أو يدشن به استخداماً آخر»⁽³⁰⁾

[ص 26-27].

المثير هنا أن القمح، بصفته قمح بذار، لا يخدم كوسيلة عيش بل كمادة أولية، هو رأسمال دائر في المقام الأول، لأنه في ذاته وسيلة عيش، وهو في المقام الثاني رأسمال أساسي، لأن وقت عودته يحين بعد عام. غير أن ما يجعل من وسيلة الإنتاج رأسمالاً أساسياً، ليس ببطء أو سرعة عودتها فحسب، بل أيضاً الأسلوب المحدد الذي تنقل به قيمتها إلى المنتج.

إن الخلط الذي أحدثه آدم سميث قد ولّد النتائج التالية:

1) خلط الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيال [الدائر] بالفارق بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي. فالآلة نفسها، على سبيل المثال، تُعد بمثابة رأسمال دائر عندما تكون سلعة في السوق، ورأسمال أساسي عندما تُدمج في عملية الإنتاج. [230] وهنا يكون من المستحيل بصورة مطلقة أن نفهم لماذا يتعين أن يكون صنف محدد من رأس المال أساسياً أكثر أو دائراً أكثر من صنف آخر.

(*) ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الفصول 1-2-3. [ن. برلين].

(30) «It is also to be observed that the circulating capital may circulate, or be returned to its employer, in very unequal times. The wheat bought by a farmer to sow is comparatively a fixed capital to the wheat purchased by a baker to make into loaves. The one leaves it in the ground, and can obtain no return for a year; the other can get it ground into flour, sell it as bread to his customers, and have his capital free to renew the same, or commence any other employment in a week» (p. 26-27).

- (2) إعتبار كل رأس المال الدائر مطابقاً لرأس المال المُنفق أو المزمع انفاقه على الأجور. هكذا الحال، مثلاً، عند جون ستيوارت ميل وآخرين^(*)
- (3) إن الفارق بين رأس المال المتغير والثابت، الذي اختلط عند بارتون وريكاردو وآخرين، بالفارق بين رأس المال الدائر والاساسي، يُختزل برمته آخر المطاف إلى الفارق الأخير، كما هو الأمر عند رامزي^(**) مثلاً، الذي يعتبر، ليس فقط وسائل العمل، بل جميع وسائل الإنتاج كالمواد الأولية وما إلى ذلك، رأسمالاً أساسياً، ويعتبر رأس المال المُنفق على الأجور هو وحده رأسمالاً دائراً. ولما كان الاختزال يجري بهذا الشكل يتعذر إدراك الفارق الفعلي بين رأس المال الثابت والمتغير.
- (4) أما عند أحدث الاقتصاديين البريطانيين، وبخاصة الإسكتلنديين، الذين ينظرون إلى الأمور من وجهة نظر ضيقة تفوق الوصف، وجهة نظر موظف مصرفي، مثل ماكليود^(***) وباترسون^(****) وآخرين، فإن الفارق بين رأس المال الاساسي والدائر يتحوّل إلى فارق بين النقد المتاح (money at call) والنقد غير المتاح (money not at call) (أي الفرق بين الودائع النقدية التي يمكن سحبها من المصرف دون إشعار مسبق، والودائع النقدية التي لا يمكن سحبها دون مثل هذا الإشعار).

(*) جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844، ص164.

(John Steuart Mill, *Essays on some unsettled questions of political economy*, London, 1844, p. 164). [ن. برلين].

(**) رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص21-24.

[ن. برلين]. (Ramsay, *An essay on the distribution of wealth*, Edinburgh, 1836, p. 21-24).

(***) ماكليود، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1858، ص76-80.

[ن. برلين]. (Macleod, *The elements of political economy*, London, 1858, p. 76 - 80).

(****) باترسون، علم المالية، أطروحة عملية. إدنبرة، لندن، 1868، ص129-144.

(Patterson, *The science of finance. A practical treatise*, Edinburgh, London, 1868, p. 129-144). [ن. برلين].

الفصل الثاني عشر

فترة العمل

دعونا نأخذ فرعين من الإنتاج يكون فيهما طول يوم العمل واحداً ولنقل إن عملية العمل تستغرق فيهما عشر ساعات، وهما مثلاً: غزل القطن، وصنع القاطرات. إن أحد هذين الفرعين يصنع كمية محدّدة من المنتج الناجز، من الغزل القطنية، كل يوم أو كل أسبوع؛ أما في الفرع الآخر، فقد تدوم عملية العمل مدة ثلاثة أشهر بغية صنع منتج ناجز واحد، وهو قاطرة. في الحالة الأولى يكون المنتج غير متصل بطبيعته، وتبدأ نفس عملية العمل كرتة أخرى كل يوم أو كل أسبوع. أما في الحالة الثانية، فإن عملية العمل متصلة، وتمتد لتغطي عدداً كبيراً نوعاً ما من عمليات العمل اليومية، التي تفضي، بترابطها واستمرارية فعلها، إلى توليد المنتج الناجز ولكن بعد مدة من الزمن طويلة نوعاً ما. ورغم أن أمد عملية العمل اليومية واحدة في الاثنين، فثمة فارق هام جداً في مدة فعل الإنتاج، أي أمد عمليات العمل المتكررة اللازمة لصنع المنتج جاهزاً لإرساله إلى السوق كسلعة، وتحويله بالتالي من رأسمال إنتاجي إلى رأسمال سلعي. إن الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر لا دخل له هنا. فالفارق المذكور يظل قائماً حتى لو استخدم فرعاً الإنتاج كلاهما نفس التناسب تماماً بين رأس المال الأساسي والدائر.

فالفوارق في مدة فعل الإنتاج لا تحصل بين مجالات إنتاج مختلفة فحسب، بل كذلك في نطاق مجال الإنتاج نفسه، وذلك تبعاً لحجم المنتج الذي ينبغي صنعه. إن منزلاً اعتيادياً للسكن يُبنى في زمن أقصر من مصنع ضخّم، ويفتضي لذلك عدداً أقل من عمليات العمل المتصلة. وبينما يستغرق بناء قاطرة ثلاثة أشهر، فإن بناء بارجة حربية يستغرق عاماً أو عدة أعوام. ويتطلب الأمر قرابة عام لإنتاج الحبوب، وعدة سنوات

لتربية الأبقار؛ وقد تستغرق زراعة الغابات من 12 إلى 100 عام. ولعل بضعة أشهر [232] تكفي لشق طريق بري؛ أما مدّ خط سكة حديد فيتطلب سنوات عديدة؛ وقد تُصنع السجادة العادية خلال أسبوع، أما الباريسي (غوبلان) فخلال سنوات، إلخ. وهكذا فإن الفوارق في آماذ فعل الإنتاج متنوعة تنوعاً لا ينتهي.

ولا بد للفارق في أمد أفعال الإنتاج من أن يولّد، بداهة، فارقاً في سرعة دوران رأس المال، إذا كانت نفقات رؤوس الأموال متساوية، وبالتالي يولّد فارقاً في الآماذ التي يُسلّف خلالها رأسمال معين. لنفترض أن مصنع غزل القطن ومصنع القاطرات يستخدمان المقدار نفسه من رأس المال، وأن التناسب بين رأس المال الثابت والمتغير واحد في الاثنين، كذلك هو التناسب بين الجزئين الأساسي والسيّال [الدائر] المكوّنين لرأس المال، وأخيراً فإن طول يوم العمل وانقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض، متماثل في الاثنين. ولكي نزيل، علاوة على ذلك، كل الظروف الناجمة عن عملية التداول والتي لا صلة لها بحالتنا هذه، نفترض أيضاً أن كلاً من غزل القطن والقاطرة يُصنعان بموجب طلب، ويُسدّد ثمنهما عند تسليم المنتج الناجز. فبعد انتهاء الأسبوع وتسليم الغزل الجاهزة يستعيد مالك مصنع غزل القطن كل ما وظفه من رأسمال دائر (بصرف النظر هنا عن فائض القيمة) كما يستعيد اهتلاك رأس المال الأساسي، المائل في قيمة الغزل. وبوسعه الآن أن يكرّر الدورة من جديد لرأس المال نفسه. فقد أتم رأس المال دورانه. أما صناعي القاطرات، فعليه أن يُنفق رأسمالاً تلو الآخر على الأجور والمواد الأولية، أسبوعاً بعد أسبوع، على مدى ثلاثة أشهر، وبعد انقضاء هذه الأشهر الثلاثة، وتسليم القاطرة فحسب، يعود رأس المال الدائر، الذي أنفق في غضون ذلك بصورة تدريجية، في فعل الإنتاج الواحد ذاته من أجل صنع السلعة الواحدة عينها، إلى الظهور ثانية في الشكل الذي يستطيع أن يبدأ به دورته مجدداً، كما أن اهتلاك آلاته خلال هذه الأشهر الثلاثة لا يعوّض إلا الآن. إن انفاق الأول انفاقاً لأسبوع واحد، أما انفاق الثاني فهو الانفاق الأسبوعي مضروباً بإثني عشر. وبافتراض أن جميع الظروف الأخرى متساوية، فينبغي أن يتوافر لدى هذا رأسمال دائر أكبر بإثني عشرة مرة منه لدى ذاك.

ولكن لا أهمية البتة هنا لواقع أن الرأسمالين المسلفين أسبوعياً متساويان عند الاثنين. ومهما يكن مقدار رأس المال المسلف فإنه يسلف لأسبوع واحد فقط في الحالة الأولى، وإثني عشر أسبوعاً في الحالة الثانية، وبعد انقضاء هذين الأمدين فقط يكون بوسع رأس المال أن يعمل مجدداً، أن يكرّر العملية نفسها أو أن يبدأ بعملية من نوع آخر. والفارق في سرعة الدوران أو في الأمد الزمني الذي يتعين تسليف رأسمال مفرد

خلاله قبل أن يكون بالوسع استخدام نفس القيمة - رأسمال مجدداً في عملية عمل جديدة [233] أو في عملية جديدة لإنماء القيمة، إنما ينبع هنا من الآتي:

نفرض أن صنع قاطرة أو أية آلة أخرى يتطلب 100 يوم عمل. إن أيام العمل المائة هذه، بمقدار ما يتعلق الأمر بالعمال المستخدمين في صنع الغزول أو بناء القاطرات، تولف في الحاليين مقداراً متقطعاً (غير متصل) يتألف، حسب افتراضنا، من 100 عملية عمل مماثلة منفصلة، متعاقبة، تتضمن العملية الواحدة منها 10 ساعات. بيد أن أيام العمل المائة هذه تشكل بالنسبة إلى المنتج - الآلة - مقداراً متصلاً، تشكل يوم عمل مؤلفاً من 1000 ساعة عمل، أي فعل إنتاج واحد مترابطاً. إن يوم عمل كهذا، متألّفاً من أيام عمل مترابطة، متعاقبة، ومتعددة بهذا المقدار أو ذاك، هو ما أسميه فترة عمل. وعندما نتحدث عن يوم عمل فإننا نقصد بذلك المدة الزمنية التي يتعين على العامل خلالها أن يُنفق قوة عمله يومياً، أن يعمل خلالها يومياً. أما عندما نتحدث عن فترة عمل فإن ذلك يعني عدداً معيناً من أيام العمل المتصلة، اللازمة لإخراج المنتج الناجز، في فرع إنتاج معين. في هذه الحالة لا يعود منتج كل يوم من أيام العمل سوى منتج جزئي يتواصل إنجازهُ يوماً فيوماً، ولكنه لا يكتسي هيئته الناجزة، لا يقدو قيمة استعمالية مكتملة، إلّا في نهاية فترة من وقت العمل، طالت أم قصُرت.

وهكذا فإن الانقطاعات والاضطرابات التي تطرأ على عملية الإنتاج الاجتماعية، من جراء الأزمات مثلاً، تؤثر على منتجات العمل ذات الطبيعة غير المتصلة تأثيراً يختلف جداً عن تأثيرها على تلك التي يتطلب إنتاجها فترة متصلة أطول. فإنتاج كمية معينة من الغزول والفحم، إلخ، هذا اليوم لا يعقبه في الحالة الأولى إنتاج جديد من الغزول والفحم، إلخ، في الغد. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى السفن والمباني وسكك الحديد، وما إليها. فلا ينقطع العمل وحده بل كذلك فعل الإنتاج المترابط. وما لم يتواصل البناء، يكون ما أنفق عليه حتى الآن من وسائل إنتاج وعمل قد ذهب سدى. وحتى لو استؤنف ثانية، يكون التلف قد أصابه أثناء ذلك لا محالة.

إن جزء القيمة الذي يتخلّى عنه رأس المال الأساسي إلى المنتج كل يوم يتكدس طبقة فوق أخرى على امتداد مجمل فترة العمل حتى يكتمل المنتج. وهنا تتكشف أيضاً الأهمية العملية للفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. فرأس المال الأساسي يُسلّف في عملية الإنتاج لفترة أطول؛ ولا حاجة لتجديده إلّا بعد فترة قد تدوم عدة سنوات. [234] وسواء نقل المحرك البخاري قيمته إلى خيوط غزل على دفعات يومياً، أي إلى منتج عملية عمل غير متصلة، أم نقلها طوال ثلاثة أشهر إلى قاطرة، أي إلى منتج

فعل إنتاج متصل، فلا يغير ذلك من شيء في انفاق رأس المال اللازم لشراء المحرك البخاري. ففي الحالة الأولى تتدفق قيمة المحرك عائدة بجرعات صغيرة، كل أسبوع مثلاً، فيما تعود في الحالة الثانية بمقادير أكبر، بعد كل ثلاثة أشهر مثلاً. ولكن تجديد المحرك البخاري قد لا يقع، في كلتا الحالتين، إلّا بعد عشرين عاماً مثلاً. وما دامت كل فترة واحدة يتدفق خلالها جزء من قيمة المحرك البخاري عائداً عبر بيع المنتج هي أقصر من أمد حياة المحرك ذاته، فإن هذا المحرك يواصل وظيفته في عملية الإنتاج لعدة فترات عمل.

ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للأجزاء الدائرة من رأس المال المسلف. فقوة العمل التي تُشتري لهذا الأسبوع تُنفق خلال هذا الأسبوع عينه وتتشبأ في المنتج. وينبغي أن يُسدّد ثمنها في نهاية هذا الأسبوع. ويتكرر هذا الانفاق لرأس المال على قوة العمل أسبوعياً طوال الأشهر الثلاثة؛ ولذلك فإن انفاق هذا الجزء من رأس المال خلال الأسبوع الأول لا يُعفي الرأسمالي من ضرورة شراء العمل ثانية في الأسبوع التالي. فلا بد من انفاق رأسمال إضافي جديد كل أسبوع بغية دفع ثمن قوة العمل، وينبغي للرأسمالي، إذا ما تركنا كل علاقات الائتمان جانباً، أن يكون قادراً على دفع الأجور مدة ثلاثة أشهر، رغم أنه يدفعها بجرعات أسبوعية. ويسري الحال نفسه على الجزء الآخر من رأس المال الدائر، أي المواد الأولية والمواد المساعدة. إن العمل يتكدّس في المنتج طبقة فوق أخرى. وليس فقط قيمة قوة العمل المبذولة بل كذلك فائض القيمة هو ما ينتقل، باستمرار، خلال عملية العمل إلى المنتج، لكنه منتج لثما يكتمل بعد، فلم يتخذ بعدُ هيئة سلعة ناجزة، وهو بالتالي غير قادر على التداول. وينطبق ذلك بالمثل على القيمة - رأسمال التي تتضمنها المواد الأولية والمساعدة والتي تنتقل إلى المنتج على شكل طبقات.

وتبعاً لطول أو قصر فترة العمل التي تفرضها الطبيعة الخاصة للمنتج أو الغاية النافعة المتوخاة من صنعه، تترتب نفقات إضافية مستمرة من رأس المال الدائر (على الأجور، المواد الأولية، المواد المساعدة)، علماً بأن أي جزء منه لا يكون في شكل قادر على التداول ولا يستطيع بالتالي أن يخدم تجديد العملية ذاتها؛ على العكس، فكل جزء يثبت تبعاً في مجال الإنتاج بوصفه جزءاً مكوناً للمنتج الناشئ، أي يتقيّد في شكل رأسمال إنتاجي. بيد أن زمن الدوران يساوي حاصل جمع زمن الإنتاج مع زمن تداول رأس [235] المال. لذا فإن أي إطالة لزمن الإنتاج تقلّص سرعة دوران رأس المال شأنها في ذلك شأن أي إطالة لزمن التداول. ولكن ينبغي في حالتنا هذه أن نهتم بالطرفين التاليين:

أولاً - إطالة بقاء رأس المال في مجال الإنتاج. إن رأس المال المسلف في العمل والمواد الأولية، إلخ، في الأسبوع الأول، مثلاً، وأجزاء قيمة رأس المال الأساسي التي انتقلت إلى المنتج، تظل جميعاً مقيّدة في مجال الإنتاج طوال فترة الأشهر الثلاثة، ولا تستطيع، وهي مندمجة في منتج لم يكتمل بعد، أن تدخل مجال التداول بوصفها سلعة. ثانياً - بما أن فترة العمل اللازمة لأداء فعل الإنتاج تدوم ثلاثة أشهر، وتؤلف في واقع الأمر عملية عمل واحدة متصلة لا أكثر، فلا بدّ من إضافة جزء جديد من رأس المال الدائر إلى الأجزاء السابقة أسبوعاً إثر آخر. وهكذا فإن كتلة رأس المال الإضافي المسلف تبعاً تنمو مع إطالة فترة العمل.

لقد افترضنا أن هناك رأسمالين متساويين في المقدار موظفان في مصنع غزول القطن وبناء الآلات، وأن هذين الرأسمالين ينقسمان بنسب متماثلة إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، وينسب متماثلة إلى رأسمال أساسي ودائر، وأن طول يوم العمل واحد في الفرعين، وباختصار افترضنا أن جميع الشروط متساوية باستثناء أمد فترة العمل. إن النفقات في الأسبوع الأول متساوية عند الاثنين، لكن منتج صاحب مصنع الغزول يمكن أن يُباع، ويمكن استخدام دخل البيع لشراء قوة عمل جديدة ومواد أولية جديدة، إلخ؛ وباختصار تمكن مواصلة الإنتاج على النطاق نفسه. أما صناعي بناء الآلات، فليس بمقدوره أن يعيد تحويل رأسماله الدائر، المُنفق في الأسبوع الأول، إلى نقد لكي يواصل به أعماله إلّا بعد انقضاء 3 أشهر، أي بعد اكتمال منتوجه. وبذا يبرز في المقام الأول اختلاف في زمن عودة تدفق المقدار نفسه من رأس المال المُنفق. بيد أن هناك في المقام الثاني مقداراً متساوياً من رأس المال الإنتاجي مستخدماً خلال الأشهر الثلاثة في مصنع غزول القطن وبناء الآلات؛ ولكن مقدار رأس المال المُنفق في حالة صاحب مصنع الغزول يختلف تماماً عن نظيره المُنفق في حالة صناعي بناء الآلات؛ ففي الحالة الأولى يتم تجديد رأس المال نفسه بسرعة، ويمكن بالتالي تكرار العملية نفسها مجدداً، في حين أن تجديد رأس المال في الآلة الثانية بطيء نسبياً، بحيث يتطلب الأمر إضافة كميات جديدة من رأس المال باستمرار إلى الكميات القديمة حتى يحلّ أوان التجديد. وبناءً عليه فإن هناك تبايناً لا يقتصر على طول الفترات التي تتجدد فيها أجزاء معينة من رأس المال أو طول الفترات التي يُسلف فيها رأس المال، بل هناك تباين أيضاً في كتلة رأس المال الواجب تسليفها حسب تباين مدة عملية العمل (رغم تساوي رأس المال المستخدم يومياً أو أسبوعياً). إن هذا الظرف جدير بالاهتمام، نظراً لأن المدة التي يُسلف خلالها رأس المال قد تطول، وهو ما سنراه في الحالات التي ندرسها في الفصل

[236]

القادم، من دون أن يتطلب ذلك زيادة تناسبية لرأس المال الواجب تسليفه. فإذا توجب تسليف رأس المال مدة أطول، مكث مقدار أكبر من رأس المال مقيّداً في شكل رأسمال إنتاجي.

وفي مستويات متدنية من تطور الإنتاج الرأسمالي، فإن المشاريع التي تقتضي فترة عمل طويلة، وتتطلب بالتالي نفقات رأسمال كبيرة لمدة طويلة، وبخاصة تلك التي يتعذر تنفيذها إلا على نطاق واسع، كمدّ الطرق وشق القنوات، إلخ، إن هذه المشاريع لم تكن تُنفذ على أساس رأسمالي إطلاقاً بل كانت تجري إما على حساب الجماعة المحلية أو الدولة (أما في العصور الغابرة فكانت تنفذ عن طريق العمل القسري، بمقدار ما يتعلق الأمر بقوة العمل). أو أن المنتجات التي يتطلب إنتاجها فترة عمل مطولة نسبياً، لم تكن تُصنع بالوسائل المالية الخاصة للرأسمالي نفسه باستثناء جزء ضئيل منها تماماً. فمثلاً عند بناء منزل، فإن الفرد المعين الذي يُبنى هذا المنزل لأجله يدفع أقساطاً من حين لآخر لمتعهد البناء. فهو يدفع، في الواقع، لقاء المنزل على دفعات، بمقدار ما تمضي عملية الإنتاج قُدماً. أما في عهد الرأسمالية المتطورة، حيث تتركز رؤوس أموال ضخمة بين أيدي أفراد من جهة، ويظهر الرأسمالي المتحد (الشركات المساهمة) جنباً إلى جنب مع الرأسماليين الفرادى من جهة أخرى، ويبلغ نظام الائتمان في الوقت ذاته درجة متطورة، فإن متعهد البناء الرأسمالي لا يعود يشيد المباني لتلبية لطلب أفراد إلا على سبيل الاستثناء. فأعماله تقوم في بناء جملة من منازل السكن، وأحياء كاملة من مدينة، لبيعها في السوق، مثلما أن أعمال الرأسماليين الفرادى الآخرين تقوم في أن يمدوا خطوط سكك الحديد بوصفهم متعهدين.

وتبين لنا شهادة أحد متعهدي البناء أمام لجنة قضايا المصارف لعام 1857، مدى الانقلاب الذي أحدثه الإنتاج الرأسمالي في بناء المنازل في لندن. ففي أيام شبابه، حسبما يقول، كانت المنازل تُبنى حسب الطلب، وكان الدفع إلى المتعهد يجري على أقساط عند إنجاز كل مرحلة معينة من البناء. ولم يبن من أجل المضاربة عدا القليل؛ وكان المتعهدون يلجأون إلى ذلك، أساساً، لاستبقاء عمالهم في عمل منتظم بغية الاحتفاظ بهم معاً. إلا أن الأمر تغير تماماً خلال الأربعين سنة الأخيرة. فما يُبنى حسب الطلب قليل جداً. وإذا ما احتاج أحدهم إلى منزل جديد عليه أن يختاره من بين المنازل المشادة أصلاً للمضاربة أو من بين أخرى قيد البناء. فلم يعد متعهد البناء يعمل اليوم لزبائن بل لأجل السوق؛ فهو مرغّم، شأن أي صناعي آخر، على أن يُقدّم للسوق سلماً ناجزة. وبينما كان متعهد البناء، في السابق، يبنى ثلاثة أو أربعة منازل للمضاربة في آن

واحد، فإن عليه الآن أن يشتري قطعة أرض واسعة (وهذا يعني باللغة الدارجة في [237] القارة، استئجارها لمدة 99 عاماً عادة) وأن يشيد عليها 100 إلى 200 منزل، وبذا يزوج نفسه في مشروع يفوق موارده عشرين إلى خمسين مرة. ويحصل على الأرصدة عن طريق رهن الممتلكات غير المنقولة، ولكن النقود لا توضع تحت تصرفه إلا بتقدم بناء المنازل المنفردة. وإذا ما حلت أزمة توقف دفع أقساط السلف، ينهار المشروع برمته في العادة؛ وتظل المنازل في أحسن الأحوال من دون إنجاز حتى تحلّ أوقات أفضل، أما في أسوأ الأحوال فتباع بالمزاد بنصف السعر. ومن المستحيل اليوم على أي متعهد أن يدبر أعماله بدون أن يبني للمضاربة على نطاق واسع. فالربح المستمد من أعمال البناء ذاتها ضئيل للغاية؛ أما مصدر الربح الرئيسي للمتعهد فيأتي من زيادة إيجار الأرض والاختيار الذكي لموقع البناء واستغلاله ببراعة. ولقد شيدت بيلغرافيا وتيبورنيا وآلاف أخرى لا تعد ولا تحصى من الفيلات حول لندن، بهذه الطريقة من المضاربة التي تستبق الطلب. (المعرض المختصر من تقرير اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، الجزء الأول، 1857. أقوال الشهود والأجوبة عن الأسئلة، الأرقام 5413 - 5418، 5435 - 5436).

(Report from the Select Committee on Bank Acts, Part I, 1857, Evidence).

إن تنفيذ المشاريع الكبيرة، حيث تطول فترة العمل لآجال مديدة، وحيث يكون نطاق العمل واسعاً، لا يقع بالكامل في مجال الصناعة الرأسمالية إلا بعد أن يبلغ تركّز رأس المال أبعاداً هائلة، ويات تطور نظام الائتمان الرأسمالي، من جانب آخر، يوفر إمكانية مؤقتة لتسليف رأسمال الآخرين، بدلاً من تسليف رأسماله الخاص وبالتالي المجازفة به. ولكن لا حاجة للقول إنه سواء كان رأس المال المسلف للإنتاج ملكاً للذي يستخدمه أم ملكاً لغيره، فذلك لا يؤثر بشيء على سرعة وزمن دوران رأس المال.

إن الظروف التي تساعد على زيادة منتج كل يوم عمل منفرد، كالتعاون وتقسيم العمل واستخدام الآلات، تقلّص في الوقت نفسه فترة العمل التي تتكون من أفعال الإنتاج المترابطة. على هذا النحو تقلّص الآلات زمن بناء البيوت والجسور، وما إلى ذلك، وتقلّص الحاصدات والدراسات، إلخ، فترة العمل الضرورية لتحويل الجيوب الناضجة إلى سلعة ناجزة. كما أن التحسينات في بناء السفن تقلّص زمن دوران رأس المال الموظف في الملاحة نظراً لزيادة سرعة السفن. بيد أن هذه التحسينات التي تقصّر فترة العمل فتقصّر بذلك الزمن الذي ينبغي أن يسلف به رأس المال الدائر تقتزن في الغالب بزيادة اتفاق رأس المال الأساسي. من جهة يمكن تقليص فترة العمل في فروع إنتاج معينة بتوسيع التعاون لا أكثر؛ فزمن إنجاز خط سكة حديد يتقلّص بزج جيوش جرارة من [238]

العمال للقيام بالعمل من مواضع متعددة في آنٍ واحدٍ. ويتقلّص هنا زمن الدوران عبر زيادة رأس المال المسلف. فيتوجب في ظل كل هذه الظروف توحيد المزيد من وسائل الإنتاج والمزيد من قوة العمل تحت إمرة الرأسمالي.

وهكذا، فإن تقليص فترة العمل يقترن في الغالب بزيادة رأس المال المسلف لمدة أقصر، بحيث أنه بمقدار ما تتقلص المدة التي يسلف فيها رأس المال، تكبر كتلة رأس المال المسلف. ولذلك لا بد من التذكير هنا أن الأمر كله، إذا تجردنا عن الكتلة الموجودة من رأس المال الاجتماعي، إنما يتوقف على درجة تبعثر أو تركّز وسائل الإنتاج ووسائل العيش، أو التصرف بها، بين أيدي رأسماليين مفردين، وبالتالي على مدى التركّز الذي وصل إليه رأس المال. وبمقدار ما يسهم الائتمان في تحقيق تركّز رأس المال في يدي شخص ويسرّعه ويزيده، فإنه يساعد على تقليص فترة العمل، فيقلّص بذلك أيضاً زمن الدوران.

وهناك فروع إنتاج لا يمكن تقليص فترة العمل فيها، سواء كانت هذه متصلة أم متقطعة، بالوسائل المذكورة أعلاه، بسبب خضوعها لشروط طبيعية محددة.

«إن عبارة: 'دوران أسرع'، لا يمكن أن تُطبق على محاصيل القمح، نظراً لأن الدوران هنا لا يتحقق إلا مرة في السنة. وبخصوص تربية المواشي، فإننا نتساءل ببساطة، كيف يمكن تسريع دوران الأغنام البالغة من العمر عامين أو ثلاثة أعوام، والشيران البالغة من العمر 4 أو 5 أعوام؟». (و. والتر غود، أضاليل سياسية وزراعية وتجارية، لندن، 1866، ص 235. W. Walter Good, *Political, Agricultural and Commercial Fallacies*, London, 1866, p. 325).

إن ضرورة تأمين سيولة نقدية في وقت مبكر (مثلاً لتسديد إلتزامات مالية ثابتة، كالضرائب والريع العقاري، الخ) تُرغم على حلّ هذه القضية مثلاً ببيع أو ذبح المواشي قبل بلوغها العمر الاقتصادي الاعتيادي مما يتزل الضرر الكبير بالزراعة، ويفضي ذلك في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار اللحوم.

«إن الناس الذين كانوا في السابق يمتنون، أساساً، تسمين المواشي ويستفيدون من مراعي المقاطعات الوسطى (Midland counties) في الصيف وحظائر المقاطعات الشرقية في الشتاء... قد تدهوروا، نتيجة تقلّب وانخفاض أسعار القمح، إلى درجة حتى إنهم يُسرّون الآن إذا تسنى لهم كسب ربح من ارتفاع أسعار الزبدة والجبن؛ وهم يأخذون

[239]

الزبدة للأسواق كل أسبوع كي يغطوا، بعد بيعها، النفقات الجارية، أما الأجبان فيأخذون عليها سلفاً من أحد الوكلاء الذي يأخذها ما إن تغدو صالحة للنقل، وفق الأسعار التي يحددها بالطبع على هواه. لهذا السبب أيضاً، نظراً لأن الزراعة تخضع لقوانين الاقتصاد السياسي، فإن العجول التي كانت تُرسل من مناطق صنع مشتقات الحليب إلى الجنوب للتسمين، صارت في كثير من الأحيان تُذبح بأعداد كبيرة، رغم أن عمرها لا يزيد عن ثمانية أو عشرة أيام، في مسالخ برمنغهام ومانشستر وليفربول، وغيرها من المدن الكبيرة المجاورة. ولكن لو كان شعير البيرة معفى من الضرائب، لصار المزارعون ليس فقط يجنون أرباحاً أكثر ويتمكنون من الاحتفاظ بمواشيهم حتى تكبر وتسمن، بل لكان شعير البيرة قد حلّ محل الحليب في تغذية العجول حتى تصير أكبر عمراً وأثقل وزناً عند أولئك الذين لا يملكون أبقاراً، ولكان بالوسع، إلى حد كبير، تجنب الشحّة الحالية المرعبة في عدد المواشي الفتية. وعندما يوجه النصيح الآن لهؤلاء المزارعين الصغار بأن يسمّنوا العجول، فإنهم يردون قائلين: نعرف جيداً أن تغذية المواشي بالحليب مجزية، ولكن ذلك يتطلب منا، أولاً، أن نمدّ أيدينا إلى حافظات نفودنا لننفق، وهذا ما لا نستطيعه، ثم ينبغي علينا بعدئذ أن ننتظر العائد فترة طويلة، عوضاً عن الحصول عليه فوراً بصنع مشتقات الحليب» (المرجع نفسه، ص 11 - 12).

وإذا كانت لإطالة أمد الدوران مثل هذه العواقب حتى على صغار المزارعين الإنكليز، فمن اليسير أن ندرك أية مصاعب تنزلها بصغار الفلاحين في القارة. وعند استطالة أمد فترة العمل وبالتالي الفترة الزمنية اللازمة لاكمال السلعة الصالحة للتداول، فإن ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل بمثابة طبقات من رأس المال الأساسي إلى المنتج يتكدّس، بينما تتأخر عودة هذا الجزء من القيمة. بيد أن هذا التأخر لا يُسبب انفاقاً جديداً في رأس المال الأساسي. فالآلة تواصل أداء وظيفتها في عملية الإنتاج، سواء كان تعويض اهتلاكها يتدفق بسرعة أم ببطء عائداً في الشكل النقدي. والأمر بخلاف ذلك مع رأس المال الدائر؛ فلا يتوجب تقييد رأس المال الموظف مدة أطول تبعاً لطول أمد فترة العمل فحسب، بل ينبغي أيضاً الاستمرار بتسليف رأسمال جديد في الأجور والمواد الأولية والمواد المساعدة. ولذا يترك بطء تدفق العودة أثراً

مختلفاً على كل من رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. فسواء كان تدفق العودَة أبطأ أو أسرع، فإن رأس المال الأساسي يواصل عمله. أما رأس المال الدائر، فيغدو عاجزاً عن أداء وظيفته بتأخر تدفق عودته، لأنه مقيد في شكل منتج غير مباع، أو غير ناجز، أو غير قابل للبيع، ولم يتوافر رأسمال إضافي لتجديده عيناً (in natura)...

«بينما يتضور الفلاح جوعاً، تُسَمَّن أبقاره. لقد هطلت الأمطار مدراراً، وبات العشب وفيراً. لكن الفلاح الهندي سيفنى جوعاً بجوار ثوره السمين. إن فروض الخرافات، التي تبدو قاسية على الفرد، تحفظ المجتمع؛ فالحفاظ على مواشي الجر يضمن القدرة على الزراعة، وموارد الحياة والثروة للمستقبل. قد يلوح أن من الفظاظة والقسوة أن نقول ذلك، ولكن تعويض الإنسان في الهند أيسر من تعويض ثور». (تقرير الهند الشرقية. المجاعة في مدراس وأوريسا، ص 44، رقم 4).

[240]

(Return, East India. Madras and Orissa Famine, p. 44, No. 4).

قارنوا ما تقدم بما يقوله نص مانافا - دارما - شاسترا^(*):

«إن التضحية بالنفس، لافتداء كاهن أو بقرة، دون طمع بأجر. يَمُنُّ على القبائل الوضيعة المحتد بالخير والبركة» (الفصل العاشر، الفقرة 62).

وبالطبع، فمن المحال إيصال حيوان عمره خمس سنوات إلى السوق قبل بلوغه إياها. غير أن الشيء الممكن، في حدود معينة، هو إعداد الحيوانات لمصيرها في فترة زمنية أقصر بتغيير أسلوب معاملتها. وهذا بالضبط ما حققه باكويل. [وحسبما يقول لافيرن]: لم تكن الأغنام الإنكليزية في السابق، شأن نظائرها الفرنسية الآن، أي في عام 1855، تصلح للذبح قبل بلوغها الرابعة أو الخامسة من العمر. وحسب نظام باكويل يمكن تسمين الحملان إلى الحد المطلوب في عامها الأول، وتبلغ نموها الكامل في كل الأحوال قبل نهاية عامها الثاني. عمد باكويل، وهو مزارع من ديشلي - غرانج، عن طريق اصطفاء دقيق، بتصغير الهيكل العظمي للحملان إلى الحد الأدنى الضروري لبقائها على قيد الحياة. ويُدعى نسله بأغنام نيولايستر.

(*) مانافا - دارما - شاسترا (Manava-Dharma-Sastra): شرائع مانو، وهي مجموعة قديمة من النصوص حول الفرائض الدينية، والطقوس، والحقوق، الملزمة لكل الطوائف المغلقة في الهند، حسب الدين البرهمي. وتعزو التقاليد وضع هذه الشرائع إلى مانو، الذي تصوره أباً لبني البشر. [ن. برلين].

«إن باستطاعة مربّي الأغنام أن يبعث إلى السوق الآن بثلاثة رؤوس خلال نفس الفترة التي كان يحتاجها في السابق لتربية رأس واحد، علماً بأنها أعرض وأكثر امتلاءً، والمواضع التي تدرّ أكثر اللحم هي أشد المواضع نمواً. ويكاد وزنها أن يكون كله لحماً خالصاً». (لافيرن، الاقتصاد الريفي في إنكلترا، إلخ، 1855، ص 20).

(Laverne, *The Rural Economy of England etc.*, 1855, p. 20).

إن الطرائق التي تقلّص فترة العمل لا يمكن أن تُطبّق في شتى فروع الصناعة إلّا بدرجات متباينة تبايناً كبيراً، من دون أن تزيل الفوارق الزمنية بين مختلف فترات العمل. وإذا ما بقينا عند مثالنا الايضاحي نقول إن فترة العمل اللازمة لبناء قاطرة واحدة قد يتقلّص من الناحية المطلقة باستخدام آلات - أدوات عمل جديدة. ولكن إذا أدت التحسينات في عمليات الغزل إلى زيادة المنتج الناجز المصنوع يومياً أو أسبوعياً، زيادة أسرع، فإن فترة العمل في بناء الآلات ستزداد طويلاً، من الوجهة النسبية، بالمقارنة مع طول فترة العمل في إنتاج الغزل.

الفصل الثالث عشر

زمن الإنتاج

إن زمن العمل هو على الدوام زمن الإنتاج. نقصد بذلك الزمن الذي يبقى رأس المال خلاله مقيداً في مجال الإنتاج. وبالعكس، ليس كل زمن يوجد خلاله رأس المال في عملية الإنتاج هو بالضرورة زمن عمل.

وليست المسألة هنا مسألة الانقطاعات في عملية العمل التي تفرضها الحدود الطبيعية لإمكانات قوة العمل ذاتها، رغم أننا قد رأينا سابقاً أن الواقع التالي، وهو بقاء رأس المال الأساسي - مباني المصانع، الآلات، إلخ - متعطلاً خلال انقطاعات عملية العمل أصبح أحد الدوافع الهامة للتمديد غير الطبيعي لعملية العمل، وفرض العمل النهاري والليلي^(*) فالمسألة تتعلق بانقطاع مستقل عن أمد عملية العمل، والناشئ عن طبيعة المنتج وأسلوب تصنيعه بالذات، حيث يخضع موضوع العمل، على مدى فترة قد تطول أو تقصر، لعمليات طبيعية، ويجب أن يمر بتغيرات فيزيائية وكيميائية وفيزيولوجية تكون عملية العمل في أثنائها قد عُلقت كلياً أو جزئياً.

فالنبيذ المودع في القبو يجب أن يتخمر بعض الوقت، وأن يبقى فترة أخرى لكي يبلغ درجة معينة من التعتيق. ويتعين على المنتج، في فروع صناعية كثيرة، أن يمر بعملية تجفيف، كما في صناعة الفخار، أو أن يتعرض لتأثيرات معينة تغير خواصه الكيميائية، كما هو الحال في قصر الأقمشة. ويستغرق القمح الشتوي 9 أشهر، مثلاً، كي ينضج.

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثامن، 4، ص 271-278، [الطبعة العربية، ص 327-337]. [ن.ع.].

فتتوقف عملية العمل بين موسم البذر وموسم الحصاد توقفاً يكاد يكون تاماً. وبعد إنجاز البذر وغير ذلك من الأعمال التمهيدية في زراعة الغابات، قد تستغرق البذرة 100 عام لكي تتحول إلى منتج ناجز؛ ولا تحتاج الغابة خلال هذه الفترة المديدة من الزمن إلى مفعول العمل إلا بصورة جدّ ضئيلة نسبياً.

[242] وفي جميع هذه الحالات، لا يُضاف عمل إضافي إلا إماماً طوال الشطر الأكبر من زمن الإنتاج. أشرنا في الفصل السابق إلى الظروف التي تستوجب إضافة المزيد من رأس المال والعمل الإضافيين إلى رأس المال الموظف بالأصل في عملية الإنتاج؛ وتجري مثل هذه الإضافة هنا أيضاً ولكن مع فواصل زمنية قد تطول أو تقصر.

وعليه يتألف زمن إنتاج رأس المال المسلف، في جميع هذه الحالات، من فترتين: في الفترة الأولى، يوجد رأس المال في عملية العمل، وفي الفترة الثانية يكون شكل وجوده - بهيئة منتج غير ناجز بعد - عُرضةً لفعل عمليات الطبيعة، من دون أن يكون خلال ذلك الوقت في عملية العمل. ولا يغير في الأمر شيئاً أن تتقاطع أو تتداخل هاتان الفترتان في بعض الأحيان. ففترة العمل لا تتطابق هنا مع فترة الإنتاج. إن فترة الإنتاج أطول من فترة العمل. ولكن المنتج لا يكتمل أو ينضج ليغدو بالتالي صالحاً للتحويل من شكل رأسمال إنتاجي إلى شكل رأسمال سلعي إلا بعد انتهاء فترة الإنتاج. وعليه فإن فترة دوران رأس المال تطول بمقدار ما يطول ذلك الجزء من زمن الإنتاج الذي لا يتألف من زمن عمل. وبما أن زمن الإنتاج الذي يزيد على زمن العمل لم يُحدد بفعل قوانين الطبيعة الأبدية، كما هو الحال بالنسبة لنضج القمح، أو نمو السنديان، وما إلى ذلك، فإن بالوسع اختزال فترة الدوران، بهذا القدر أو ذاك في كثير من الأحيان، عبر تقليص اصطناعي لزمن الإنتاج. ومن الأمثلة على ذلك قصر الأقمشة بالوسائل الكيميائية عوضاً عن قصرها في الهواء الطلق، واستخدام معدات أكثر فعالية في عمليات التجفيف. وفي الدباغة، كان تشبّع الجلود بحوامض الدبغ يستغرق، حسب الطريقة القديمة، من 6 إلى 18 شهراً، أما الطريقة الجديدة، التي تستخدم مضخة الهواء، فإنها تستغرق بين شهر ونصف إلى شهرين ليس أكثر. (ج. غ. كورسيل-سينوي، أطروحة نظرية وعملية للمشاريع الصناعية، إلخ، باريس، 1857، الطبعة الثانية، [ص49]. J. G. Courcelle-Seneuil, *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles etc.*, Paris, 1857, 2^{ème} Éd.[p.49].) إن أعظم مثال على الاختصار الاصطناعي لذلك الجزء من زمن الإنتاج الذي يتألف، حصراً، من عمليات طبيعية، هو ما يقدمه تاريخ إنتاج الحديد،

وبوجه خاص تحويل خامات الحديد إلى فولاذ خلال المائة سنة الأخيرة، ابتداءً من عملية بودلنغ المكتشفة عام 1780، وانتهاءً بعملية بيسمير الحديثة والطرائق الأخرى الأحداث التي استُخدمت منذئذٍ. لقد تقلص زمن الإنتاج تقلصاً هائلاً، غير أن توظيف رأس المال الأساسي قد ازداد بنفس النسبة.

وتقدم لنا الصناعة الأميركية لقوالب الأحذية مثلاً طريفاً على التباعد بين زمن الإنتاج وزمن العمل. إن قدراً كبيراً من التكاليف غير المُنتجة ينشأ هنا من أن الخشب ينبغي أن يُترك حتى يجفّ لفترة قد تصل 18 شهراً، منعاً، لتمدد القالب وتغير شكله، فيما بعد. ولا يتعرض الخشب خلال هذا الوقت إلى أية عملية عمل. وعليه فإن فترة دوران رأس [243] المال الموظف لا تتحدد حصراً بالزمن اللازم لصنع القوالب فحسب، بل كذلك بالزمن الذي يهجع فيه رأس المال الموظف عاطلاً في هيئة خشب مجفّف. ويظل هذا طوال 18 شهراً في عملية الإنتاج قبل أن يدخل عملية العمل الحقيقية. وبين هذا المثال في الوقت نفسه مدى تباين فترات دوران مختلف أجزاء مجمل رأس المال الدائر تبعاً لظروف لا تنشأ في مجال التداول، بل عن عملية الإنتاج.

ويبرز الفارق بين زمن الإنتاج وزمن العمل بوضوح خاص في الزراعة. إن الأرض تدرّ الحبوب مرة واحدة كل عام في ظل مناخاتنا المعتدلة. ويتوقف قصر أو طول فترة الإنتاج (التي تستغرق 9 أشهر في المتوسط للمزروعات الشتوية) على تعاقب السنين الحسنة والسيئة، ولذا لا يمكن تحديدها وضبطها مسبقاً بشكل دقيق كما في الصناعة الفعلية. فالمنتجات الثانوية وحدها، كالحليب والأجبان، وما إلى ذلك، يمكن إنتاجها وبيعها على الدوام في فترات قصيرة نسبياً. ويكون زمن العمل بعكس ذلك، كما يلي:

يُقدر متوسط عدد أيام العمل في المناطق المختلفة من ألمانيا، تبعاً لظروف المناخ وغير ذلك من الظروف المؤثرة بالنسبة لفترات العمل الرئيسية الثلاث كما يلي: فصل الربيع، من منتصف آذار/مارس أو بداية نيسان/إبريل حتى منتصف أيار/مايو بـ 50 إلى 60 يوم عمل؛ فصل الصيف، من بداية حزيران/يونيو حتى نهاية آب/أغسطس، بـ 65 إلى 80 يوم عمل؛ وفصل الخريف، ابتداءً من مطلع أيلول/سبتمبر حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر أو حتى منتصف أو نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بـ 55 إلى 75 يوم عمل. أما بالنسبة للشتاء فليس هنا ما نشير إليه سوى الأعمال المعتادة في هذا الموسم كنقل السماد والخشب وزيارة السوق

ونقل لوازم البناء، إلخ». (ف. كيرشهوف، دليل في الاقتصاد الزراعي، ديساو، 1852).

(F. Kirchhof, *Handbuch der Landwirtschaftlichen Betriebslehre*, Dessau, 1852, S.160).

وكلما ازداد المناخ سوءاً، تقلّصت فترة العمل في الزراعة، وتقلّصت معها الفترة التي يُنفق خلالها رأس المال والعمل. لنأخذ روسيا مثلاً. إن العمل في حقول بعض الأصقاع الشمالية من هذا البلد غير ممكن إلا مدة 130 إلى 150 يوماً في السنة. ويمكن أن تتصور مبلغ الخسارة التي تتعرض لها روسيا عند بقاء 50 مليوناً من سكان الشطر الأوروبي، البالغ عددهم 65 مليوناً، من دون عمل خلال أشهر الشتاء الستة أو الثمانية، حيث تتوقف بالضرورة سائر الأعمال في الحقول. وعدا عن وجود 200 ألف فلاح يعملون في 10,500 مصنع روسي، فقد تطورت في كل مكان صناعات منزلية خاصة في القرى. فهناك قرى بات فيها الفلاحون جميعاً، من جيل إلى جيل، نساجين، ودباغي جلود أو صانعي أحذية، أو صانعي أقفال، أو صانعي سكاكين، إلخ. ويسود هذا الحال بوجه خاص في محافظات موسكو، وفلاديمير، وكالوغا، وكوستروما، وبترسبورغ. [244] وبالمناسبة، أصبحت هذه الصناعات المنزلية مضطرة إلى العمل، أكثر فأكثر، في خدمة الإنتاج الرأسمالي. فالتجار يجهزون النساجين بخيوط السداة واللحمة إما مباشرة أو عبر الوكلاء. (باختصار عن: تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة عن المانيفاكتورات والتجارة، إلخ، 1865، ص 86 - 87، رقم 8. *Reports by H.M. Secretaries of Embassy and legation, on the Manufactures, commerce, etc.*, 1865, p.86-87, No.8). ونرى هنا كيف إن الفارق بين فترة الإنتاج وفترة العمل، حيث الثانية ليست إلا جزءاً من الأولى، يؤلف الأساس الطبيعي للجمع بين الزراعة والصنائع الريفية المساعدة، وكيف تصبح هذه الأخيرة، من جهة أخرى، نقاط إرتكاز للرأسمالي الذي يتغلغل فيها بادیء الأمر بصفة تاجر. وعندما يتمكن الإنتاج الرأسمالي لاحقاً من فصل المانيفاكتورة عن الزراعة، فإن العامل الزراعي يصبح خاضعاً أكثر فأكثر لأشغال ثانوية طارئة، فيتدهور بذلك وضعه. ولسوف نرى لاحقاً أن كل الفروق في الدوران تنطمس بالنسبة إلى رأس المال، أما بالنسبة إلى العامل، فلا.

إن الإنتاج متسق في أغلب فروع الصناعة التحويلية، وفي المناجم وفي النقل؛ فزمن العمل يظل على حاله من سنة إلى أخرى؛ وعدا عن الانحرافات الشاذة مثل تقلّبات

الأسعار واضطراب سير الأعمال، فإن النفقات على رأس المال الضروري لعملية التداول اليومية تتوزع توزيعاً متسقاً أيضاً. وإذا ما بقيت ظروف السوق على حالها، فإن تدفق رأس المال الدائر عائداً، أو تجددته على مدار السنة يجري على فترات زمنية متساوية. ولكن أكبر التفاوت في اتفاق رأس المال الدائر، في فترات مختلفة من السنة، يبرز في تلك الفروع التي لا يؤلف زمن العمل فيها سوى جزء من زمن الإنتاج، في حين أن استعادته لا تتم إلا دفعة واحدة في الموعد الذي تقرره الشروط الطبيعية. وعليه، إذا كان نطاق المشروع مستقراً على حاله، أي إذا كان مقدار رأس المال الدائر المسلف يظل على حاله، فلا بد من تسليفه دفعة واحدة بمقادير أكبر ولفترة زمنية أطول مما في تلك المشاريع التي تجري فيها فترات العمل على نحو متصل. ويختلف هنا أمد حياة رأس المال الأساسي اختلافاً أكبر أهمية عن الأمد الذي يعمل خلاله بصورة إنتاجية حقاً. وبديهي أنه إذا كان هناك فارق بين زمن العمل وزمن الإنتاج، فإن زمن استهلاك رأس المال الأساسي المستخدم يتقطع قطعاً دائماً لفترات قد تطول أو تقصر، كما هو الحال، في الزراعة مثلاً، مع دواب الجرّ وأدوات العمل والآلات. وبما أن رأس المال الأساسي هذا يتألف من دواب جرّ، فإنه يتطلب دوماً نفقات متساوية أو متساوية تقريباً على العلف وما إلى ذلك سواء عملت الدواب أم لم تعمل. أما بالنسبة لوسائل العمل الميته فإن عدم استعمالها يؤدي أيضاً إلى فقدان مقدار معين من قيمتها. وهكذا فإن ثمن المنتج يرتفع عموماً، نظراً لأن انتقال القيمة إلى المنتج لا يُحتسب وفقاً للزمن الذي [245] يؤدي خلاله رأس المال الأساسي وظائفه، بل وفقاً للزمن الذي يفقد خلاله قيمته. إن هجوع رأس المال الأساسي عاطلاً، في هذه الفروع من الإنتاج، سواء اقترن ذلك بنفقات جارية أم لا، يؤلف شرطاً لاستخدامه الاعتيادي، مثلما يؤلف ضياع كمية معينة من القطن أثناء الغزل شرطاً لاستخدامه الاعتيادي؛ وعلى غرار ذلك تماماً فإن نفقات قوة العمل غير المنتجة، ولكن التي لا مناص منها في أية عملية عمل تجري في ظل الشروط التكنيكية المعتادة، تُحتسب تماماً كما تُحتسب نفقاتها المُنتجة. وكل تحسين يخفض الانفاق غير المُنتج لوسائل العمل والمواد الأولية وقوة العمل، إنما يخفض بالمثل قيمة المنتج.

وتجمع الزراعة بين الاثنين معاً، الأمد الطويل نسبياً لفترة العمل، وضخامة الفارق بين زمن العمل وزمن الإنتاج. وبهذا الصدد يلاحظ هودجكين بصواب:

«إن الفارق بين الزمن» (بالمناسبة، إنه لا يفرق هنا بين زمن العمل وزمن الإنتاج) «اللازم لإكمال منتوجات الزراعة، ولإكمال منتوجات غيرها من فروع العمل، هو السبب الرئيسي لتعاظم تبعية أهل الزراعة. إذ لا يستطيع هؤلاء أن يجلبوا سلعهم إلى السوق في أقل من عام. فهم مضطرون إلى الاقتراض طوال هذه المدة من صانع الأحذية، والخياط، والحداد، وصانع العربات، وغيرهم من الصناعات، الذين يحتاجون إلى منتوجاتهم والذين تصنع منتوجاتهم في ظروف أيام قلائل أو أسابيع. وبسبب هذا الظرف الطبيعي، وبسبب زيادة أسرع للثروة في فروع العمل الأخرى، فإن الملاك العقاريين، رغم أنهم لا يحتكرون أرض البلاد كلها فحسب بل يحتكرون حق التشريع أيضاً، قد عجزوا عن إنقاذ أنفسهم وإنقاذ خدامهم، أي المستأجرين، من أن يصبحوا أكثر الناس تبعية في البلاد». (توماس هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، لندن، 1827، ص 147، الحاشية).

(Thomas Hodgskin, *Popular Political Economy*, London, 1827, p. 147, Note).

إن جميع الطرائق التي تتيح توزيع النفقات على الأجور ووسائل العمل في الزراعة توزيعاً أكثر اتساقاً على مدار السنة كلها، من جهة، وتتيح، من جهة أخرى، تقليص مدة الدوران بإنتاج أنواع مختلفة من المنتوجات حتى يمكن بالتالي جني المحاصيل في أوقات مختلفة من السنة نفسها، إنما تتطلب زيادة رأس المال الدائر المسلف في الإنتاج، والذي يُنفق على الأجور والأسمدة والبذور، إلخ. وهذا ما يحدث عند الانتقال من نظام الحقول الثلاثية مع إراحة الأرض، إلى نظام زراعة المحاصيل المتناوبة دون إراحة. وهذا يحدث أيضاً في ظل نظام تقليل البذار (cultures dérobées) في الفلاندرز.

«تزرع النباتات الدرنية وفق نظام «تقليل البذار»؛ فالحقل الواحد ذاته يدر على التعاقب الحبوب أولاً، فالكثان، أو بذر اللفت، لتلبية حاجات البشر، وبعد الحصاد تُزرع النباتات الدرنية لصيانة المواشي. إن هذا النظام الذي يتيح تربية الأبقار بإبقائها دائماً في الزرائب، ليعطي مقداراً كبيراً من السماد، ويصبح بالتالي حجر الزاوية لزراعة المحاصيل المتناوبة. إن أكثر من ثلث مساحة الأرض المزروعة مخصص في

[246]

المناطق الرملية لنظام تقليل البذار وهذا يضارع توسيع مساحة الأرض المزروعة بنسبة الثلث».

ويُزرع البرسيم وغيره من أعشاب العلف لهذا الغرض، إلى جانب النباتات الدرنية. «من المفهوم أن الزراعة المكشفة إلى هذا الحد بحيث تتحول إلى بستنة، تتطلب توظيف قدر هام نسبياً من رأس المال. ويُقدّر توظيف رأس المال في إنكلترا بـ 250 فرنكاً للهكتار الواحد أما في الفلاندرز فقد يعتبر مزارعوننا أن توظيف 500 فرنك للهكتار أقل جداً مما ينبغي». (بحث في الاقتصاد الريفي بلجيكا، تأليف أميل دي لافيليه، باريس، 1863، ص 59-60-63. *Essai sur l'Économie Rurale de la Belgique* par Émile de Laveleye, Paris, 1863, p. 59-60-63).

لنأخذ أخيراً احتطاب الغابات، -

«إن احتطاب الغابة يختلف بصورة جوهرية عن أغلب فروع الإنتاج الأخرى من حيث إن قوى الطبيعة هنا تفعل فعلها بصورة مستقلة، فالتجدد الطبيعي لا يحتاج إلى طاقة الإنسان ورأس المال. وإن ما يُنفق من طاقة الإنسان ورأس المال يكاد لا يُذكر بالمقارنة مع فعل قوى الطبيعة حتى في الأماكن التي تُنمى فيها الغابات اصطناعياً. زد على ذلك أن الغابات تنمو بقوة في أراضٍ ومواقع ينبت فيها القمح، أو أن إنتاجها لا يعود مجزياً. ولكن زراعة الغابات على نحو منتظم تتطلب رقعة من الأرض أوسع مما تتطلبه زراعة الحبوب، لأن الرقعة الصغيرة لا تسمح بقطع الغابات على نحو اقتصادي، وتُحول، إلى حدٍ كبير، دون الحصول على الإيرادات الثانوية، وتجعل حماية الغابة أكثر صعوبة، إلخ. غير أن عملية الإنتاج ترتبط بفترات زمنية طويلة بحيث تتجاوز حدود خطط مشروع فردي، بل إنها تتجاوز في بعض الأحوال حدود حياة جيل واحد. إن رأس المال المُنفق لشراء رقعة الأرض لزراعة الغابات(*)»،

[في الإنتاج الجماعي تزول الحاجة إلى رأس المال هذا وتنحصر المسألة، ببساطة، في تحديد رقعة الأرض التي يمكن للمجتمع أن

(*) في الطبيعتين الأولى والثانية ورد خطأ: أراضي (Landbodens) وليس غابات (Waldbodens).
[ن. برلين].

يقتطعها من الحقول والمراعي ويخصصها لزراعة الغابات. [لن يدرّ ثماراً مجزية إلا بعد ربح طويل من الزمن، فيقوم بدوران جزئي؛ أما دورانه الكامل بالنسبة لبعض أصناف الأشجار فيتم في آجال^(*) تصل إلى 150 سنة. يُضاف إلى ذلك أن تدبير الاقتصاد الغابي بصورة منتظمة يتطلب وجود رصيد احتياطي من الغابة يزيد على حجم قطعها السنوي ما بين عشرة أضعاف إلى أربعين ضعفاً، وعليه ما لم يكن للمرء مصادر دخل أخرى سوى مساحات واسعة من الغابات، فإنه لا يستطيع أن يدبر الاقتصاد الغابي بانتظام] (كيرشهوف، ص 58).

إن زمن الإنتاج الطويل (الذي لا يتضمن سوى فترة قصيرة نسبياً من زمن العمل) وبالتالي طول المدة الزمنية لفترات الدوران، يجعلان زراعة الغابات فرعاً غير مؤاتٍ [247] للإنتاج الخاص، وبالتالي غير مؤاتٍ للإنتاج الرأسمالي، فهذا الأخير، مشروع خاص من حيث الجوهر، حتى لو حلّ الرأسمالي المتحد محلّ الرأسمالي المفرد. إن تطور الزراعة والصناعة بوجه عام يقترن، منذ القدم، بتدمير نشيط للغابات، أما كل ما صنع للحفاظ عليها وللتشجير الجديد فضئيل بالمقارنة مع هذا التدبير.

والمقطع التالي من نص المقتبس السابق عن كيرشهوف، جدير باهتمام خاص. «يُضاف إلى ذلك أن تدبير الاقتصاد الغابي بصورة منتظمة يتطلب أن يكون دائماً ثمة رصيد احتياطي من الغابة يزيد على الاحتطاب السنوي ما بين عشرة أضعاف إلى أربعين ضعفاً».

وهذا يعني أن دوران رأس المال يتم مرة واحدة كل 10 إلى 40 سنة، أو أكثر. وينطبق الشيء ذاته على تربية المواشي. إن جزءاً من القطيع (خزين المواشي) يبقى في عملية الإنتاج، بينما يُباع جزء آخر منه بوصفه منتوجاً سنوياً. في هذه الحال لا يقوم سوى جزء واحد من رأس المال بإتمام الدوران كل سنة، كما هو حال رأس المال الأساسي من الآلات ودواب الجرّ، إلخ. ورغم أن رأس المال هذا مقيّد في عملية الإنتاج مدة طويلة نسبياً من الزمن، فيطيل بذلك أمد دوران رأس المال الكلّي، فإنه لا يؤلف رأسمالاً أساسياً بالمعنى الدقيق لهذه المقولة.

إن ما يُسمى هنا بالخزين - كمية معينة من الغابات أو المواشي الحية - مائل في عملية الإنتاج بمعنى مشروط (كوسائل عمل ومادة عمل في آن واحد)؛ وإن جزءاً هاماً من هذا الخزين ينبغي أن يبقى دوماً موجوداً في هذا الشكل، في شكل الخزين، تبعاً

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد خطأ: أحرّاج (Forsten)، وليس آجال (Fristen). [ن. برلين].

للشروط الطبيعية الضرورية لتجديد إنتاج الغابة أو الماشية في ظل تدبير الاقتصاد بصورة صحيحة.

وهناك نوع آخر من الخزين يترك تأثيراً مماثلاً على دوران رأس المال، وهو خزين لا يؤلف سوى رأسمال إنتاجي كامن، ولكنه ينبغي أن يتكّس بكميات كبيرة بهذا القدر أو ذاك بسبب طبيعة الاقتصاد ذاتها، وأن يُسلّف بالتالي لأغراض الإنتاج على مدى فترة طويلة نسبياً، رغم أنه لا يدخل عملية الإنتاج الفعالة إلّا تدريجياً. ومن ذلك، مثلاً، السماد قبل نقله إلى الحقول، وكذلك الحبوب والقش والحشيش المجفف، إلخ.، ومخزون وسائل التغذية المستخدمة في إنتاج المواشي.

«إن قسماً كبيراً من رأسمال المشروع موجود في خزين المزرعة. بيد أن هذا الخزين يمكن أن يفقد من قيمته بهذا القدر أو ذاك، ما لم تُتخذ، بالدقة المطلوبة، التدابير الاحترازية الضرورية لبقائه في حالة جيدة، بل إن قصور العناية يمكن أن يؤدي إلى فقدان تام لجزء من خزين منتوج المزرعة. لهذا السبب لا بد من العناية بتفقد الأهراء، ومستودعات الحبوب والأعلاف، والأقبية، كما ينبغي غلق أبواب المستودعات جيداً، وإبقاؤها نظيفة وتهويتها، إلخ. ويجب أيضاً قلب الحبوب وغيرها من الثمار المخزونة بعناية بين الحين والآخر، ووقاية البطاطا والشمندر من الصقيع والماء والتعفن»^(*) (كيرشهوف، ص 292). «ولدى حساب حاجة المزرعة الذاتية، وخصوصاً بالنسبة لتربية الماشية، حيث تُوزع هذه الحاجة وفقاً لمقدار المنتوج الموجود والهدف المنشود، فإن على المرء ألا يحسب فقط حساب تغطية الحاجة المعنية، بل كذلك ضرورة توفير خزين احتياطي كافٍ لحالات الطوارئ. وإذا ما اتضح أن غلال المزرعة لا تكفي لتلبية الحاجة تماماً، فمن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أولاً فيما إذا كان بالوسع سد النقص بغلال أخرى (بدائل)، أو شراء هذه بسعر أرخص عوضاً عن الغلال الناقصة. فلو حدث مثلاً نقص في الحشيش المجفف فيمكن الاستعاضة عنه بنباتات درنية مع إضافة القش إليها. وعلى العموم ينبغي للمرء في مثل هذه الأحوال أن يأخذ بعين الاعتبار، دوماً، القيمة الاقتصادية وأسعار السوق لمختلف أنواع المحاصيل، وأن ينظم الاستهلاك تبعاً لذلك. فلو كان

[248]

(*) ورد في الطبعين الأولى والثانية: الحريق (Feuer). [ن.ع].

الشوفان مثلاً غالباً بينما البازلاء والجودار رخيصين نسبياً فيمكن الاستعاضة بصورة مربحة عن قسم من الشوفان بالبازلاء أو الجودار طعماً للجيد، وبيع الشوفان المتبقي من تلك الاستعاضة (المرجع نفسه، ص 300).

لقد أشرنا من قبل، عند بحث تكوين الخزين(*) إلى وجوب أن تتوافر كمية من رأس المال الإنتاجي الكامن، صَغُرَت هذه أم كَبُرَت، أي مقداراً معيناً من وسائل الإنتاج المخصصة للإنتاج، أن تتوافر كخزين بكتل أكبر أو أصغر لكي تدخل في عملية الإنتاج شيئاً فشيئاً. وأشرنا بهذا الخصوص أيضاً إلى أن مقدار خزين الإنتاج هذا يتوقف، في مشروع معين أو في ظل مشروع رأسمال ذي حجم محدود، على ضخامة أو قلة الصعوبات في تجديد الخزين، وعلى القرب النسبي من أسواق التجهيز، وعلى تطور وسائل النقل والمواصلات، إلخ. إن هذه الظروف جميعاً تقرر الحد الأدنى من رأس المال الذي ينبغي أن يتوافر في شكل خزين إنتاجي، وبذلك تقرر الأمد الزمني الذي يجب تسليف رؤوس الأموال له، وحجم كتلة رأس المال المسلفة دفعة واحدة. إن حجم كتلة رأس المال الذي يؤثر على الدوران أيضاً، مشروط بطول أو قِصَر المدة التي يثبت خلالها رأس المال الدائر في شكل خزين إنتاجي، أي بوصفه محض رأسمال إنتاجي كامن. ومن جهة أخرى، بما أن توقفه هذا مرهون بكِبَر أو صِغَر إمكانية التعويض السريع، أي مرهون بظروف السوق، إلخ. فإنه ينشأ عن زمن التداول، أي ينشأ عن ظروف تنتمي إلى مجال التداول.

«زد على ذلك أن الأدوات، أو اللوازم، مثل أدوات العمل اليدوية والمناخل، والسلال، والحبال، وشحوم العربات، والمسامير، إلخ، يجب أن تتوافر للتعويض الآني وبكميات متنامية، كلما قلت فرصة شرائها من مكان قريب دون إبطاء. أخيراً، ينبغي أن يجري سنوياً تفحص الموجود من هذه الأدوات بدقة أثناء الشتاء، وبعد ذلك يجب الاهتمام في الحال بإتمام ما هو ضروري من استكمال وتصليح هذه الأدوات. وعلى وجه العموم يتحدد حجم خزين الأدوات تبعاً للظروف المحلية بصورة رئيسية. فحيثما لا يوجد جرفيون ومتاجر في الجوار، يصبح من الضروري الاحتفاظ بخزين أكبر مما في الأماكن التي يتوافر

[249]

(*) راجع هذا المجلد، ص 139 - 145. [ن. برلين]. [الطبعة العربية، ص 156-164]. [ن. ع.].

فيها الحرفيون والمتاجر في المكان نفسه أو قريباً منه. ولكن إذا كان الخزين الضروري يُشترى بكميات كبيرة نسبياً في وقت واحد، وإذا لم تتغير الظروف الأخرى، فإن المرء عادة يجني من ذلك مكسباً في الشراء بسعر أرخص، لا سيما إذا اختار اللحظة المناسبة للشراء؛ صحيح أنه يسحب عند ذلك من رأس المال المتداول (umlaufenden) للمشروع دفعة واحدة مبلغاً أكبر بكثير لا يمكن للمشروع دائماً الاستغناء عنه بسهولة (كيرشهوف، ص 301).

إن الفارق بين زمن الإنتاج وزمن العمل يمكن أن ينبثق، كما رأينا، في حالات بالغة التنوع. فيمكن أن يكون رأس المال الدائر موجوداً في فترة الإنتاج قبل أن يدخل عملية العمل الفعلية (صنع قوالب الأحذية)؛ أو يكون موجوداً في فترة الإنتاج بعد اجتيازه عملية العمل الفعلية (النبيذ، البذور)؛ أو أن زمن العمل يدخل في الزمن العام للإنتاج بانقطاعات، بأجزاء منفصلة (الزراعة الحقلية، زراعة الغابات)؛ وإن الجزء الأكبر من المنتج الصالح للتداول يظل مندمجاً في عملية الإنتاج الفعالة، بينما لا يدخل منه في التداول السنوي إلا جزء ضئيل (زراعة الغابات، وتربية المواشي)؛ وإن طول أو قصر المدة التي يتوجب اتفاق رأس المال الدائر خلالها في شكل رأسمال إنتاجي كامن، وبالتالي كثرة أو قلّة مقدار رأس المال هذا الواجب اتفاهه دفعة واحدة، ينشأ جزئياً عن طابع عملية الإنتاج ذاتها (الزراعة) ويعتمد جزئياً على قرب الأسواق، إلخ، وبإيجاز يتوقف على ظروف تنتمي إلى مجال التداول.

ولسوف نرى لاحقاً (رأس المال، الكتاب الثالث) أية نظريات عقيمة توصل إليها ماكلوخ وجيمس ميل، وغيرهما، في مساهمهم لمطابقة زمن الإنتاج الذي ينحرف عن زمن العمل بهذا الأخير، وهو مسعى يرجع بدوره إلى تطبيق خاطيء لنظرية القيمة.

* * *

إن حلقة الدوران التي بحثناها آنفاً تتحدد بأمد ديمومة رأس المال الأساسي المسلف في عملية الإنتاج. وبما أن هذه الحلقة تستغرق عدداً أكبر أو أقل من السنين، فإنها تتضمن أيضاً إما سلسلة من دورانات سنوية لرأس المال الأساسي، أو دوراناته التي تتكرر في السنة الواحدة.

[250] وتنشأ حلقة دوران كهذه في الزراعة عن نظام تناوب المحاصيل.
«لا ينبغي أن تكون مدة الإيجار بأي حال من الأحوال أقل من مدة

إكتمال الدوران المناسب لنظام مناوبة المحاصيل المطبّق، ولذلك، نواجه دائماً في نظام الحقول الثلاثية أرقام 3، أو 6، أو 9، إلخ. وإذا كان نظام الحقل الثلاثي مع إراحة الأرض هو الساري، فإن كل حقل، لا يُزرع غير 4 مرات في 6 سنوات، فيُزرع حبوباً شتوية أو ربيعية خلال سنوات الزرع، أما إذا اقتضت خواص التربة أو سمحت بذلك فإنه يُزرع قمحاً وجوداراً أو شعيراً وشوفاناً، بالتناوب. إن كل صنف من الحبوب يعطي في التربة ذاتها محاصيل أكثر أو أقل من غيره ولكل صنف قيمة مختلفة، وبُباع بسعر مختلف عن الآخر، لهذا السبب يتباين الدخل من الحقل في كل سنة من سنوات الزرع عن الدخل في السنة السابقة، ويتباين في النصف الأول من الدورة (السنوات الثلاث الأولى) «عنه في نصفها الثاني. بل إن متوسط الدخل في النصف الأول من زمن الدورة لا يساوي نظيره في النصف الثاني، نظراً لأن الغلّة لا تتوقف على جودة التربة فقط، بل تتوقف أيضاً على الطقس؛ كما أن الأسعار تتوقف على طائفة من الشروط المتغيرة. وإذا ما حسبنا الدخل^(*) من الحقل بأخذ المعدل الوسطي للغلة والمعدل الوسطي للأسعار طوال السنوات الست لفترة الدورة، فإننا نستخرج بذلك إجمالي الدخل السنوي في فترتي الدورة كليهما. ولكننا لن نستخرج ذلك إذا حسبنا الدخل لنصف مدة الدورة، أي لمدة 3 سنوات فقط، لأن إجمالي الدخل في الفترتين لا يتطابق. يترتب على ذلك أن مدة إيجار الأرض المزروعة وفق نظام الحقل الثلاثي ينبغي أن تتحدد بست سنوات في الأقل. ولكن من الأفضل كثيراً للمؤجر والمستأجر أن تكون مدة الإيجار مضاعفاً من مضاعفات مدة الإيجار» (كذا! sic)؛ «أي يجب أن تكون المدة 12 أو 18 سنة، أو أكثر، عوضاً عن 6 سنوات بالنسبة لنظام الحقل الثلاثي، و14 أو 28 سنة بدلاً من 7 سنوات بالنسبة لنظام الحقل السباعي» (كيرشهوف، ص 117 - 118).

[تأتي في هذا الموضع من مخطوطة ماركس الملحوظة التالية: «نظام تناوب زراعة المحاصيل الإنكليزي. يجب إدراج الملاحظة في هذا المكان»].

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثاني: مقدار (Betrug). [ن. برلين].

الفصل الرابع عشر

زمن التداول

إن سائر الظروف، المبحوثة آنفاً، التي تُميّز طول فترات دوران مختلف رؤوس الأموال الموظفة في مختلف فروع الإنتاج، وتُميّز بالتالي طول الفترات التي يتوجب خلالها تسليف رأس المال، تنبع من عملية الإنتاج ذاتها، مثل الاختلاف بين رأس المال الأساسي والسيّال [الدائر]، والاختلاف بين فترات العمل، إلخ. ولكن زمن دوران رأس المال يساوي حاصل جمع زمن إنتاجه وزمن تداوله أو زمن جريانه. ومن البديهي إذن أن الاختلاف في طول زمن التداول يولّد اختلافاً في زمن الدوران، وبالتالي في طول فترة الدوران. ويتضح ذلك بجلاء تام، إذا قارنا توظيفين مختلفين لرأس المال تتساوى فيهما كل الظروف المحوّرة للدوران باستثناء زمن التداول، أو إذا أخذنا رأسمالاً معيناً ينقسم بتناسب معين إلى رأسمال أساسي وسيّال [دائر] وله فترة عمل معينة، إلخ، باستثناء جعل زمن تداوله يتغير افتراضاً.

إن شرطاً من زمن التداول - وهو الأهم نسبياً - يتألف من زمن البيع، أي المدة التي يظل رأس المال خلالها في حالة رأسمال سلعي. وعليه فإن زمن التداول، وبالتالي أمد الدوران بوجه عام، يطول أو يقصر تبعاً للطول النسبي لهذا الأجل. وقد تدعو الضرورة إلى اتفاق رأسمال إضافي نتيجة لمصاريف الخزن، إلخ. وبديهي، أن الزمن اللازم لبيع السلع الناجزة قد يتباين إلى حد كبير عند الرأسماليين الفرادى في فرع الإنتاج الواحد ذاته، أي أنه لا يتباين فقط بالنسبة لكتلة رؤوس الأموال الموظفة في فروع إنتاجية مختلفة، بل يتباين أيضاً بالنسبة إلى مختلف رؤوس الأموال المستقلة، التي ليست في الواقع سوى أجزاء مستقلة من رأس المال الكلّي الموظف في الفرع نفسه من الإنتاج.

ومع بقاء الظروف الأخرى ثابتة، تتباين فترة البيع بالنسبة لرأس المال الفردي الواحد نفسه تبعاً للتغيرات العامة في ظروف السوق، أو تبعاً لتغيراتها في فرع معين من فروع الإنتاج. [252] ولن نطيل التوقف عند هذه النقطة أكثر من ذلك. ونكتفي فقط بذكر هذه الحقيقة البسيطة: إن جميع الظروف التي تفضي، بوجه عام، إلى اختلاف في طول فترات دوران رؤوس الأموال الموظفة في فروع مختلفة من الإنتاج تجرّ في أعقابها اختلافاً في دوران مختلف رؤوس الأموال الفردية الموجودة في فرع الإنتاج نفسه، شريطة أن تفعل رؤوس الأموال هذه فعلها على نحو فردي (مثلاً، إذا سنحت الفرصة لأحد الرأسماليين كي يبيع بسرعة أكبر من منافسه، أو إذا استخدم أحدهم طرائق لتقليص فترات العمل أكثر من الآخر، إلخ).

ومن الأسباب التي تفضي دائماً إلى الاختلاف في زمن البيع، وبالتالي في زمن الدوران عموماً، بُعْدُ السوق الذي تباع فيه السلعة عن مكان إنتاجها^(*) إن رأس المال يبقى مقيداً بهيئة رأسمال سلعي طوال زمن رحلته إلى السوق؛ وإذا كانت السلعة تُنتج حسب الطلب بقي رأس المال مقيداً حتى وقت تسليم السلعة إلى الزبون؛ وإذا لم تُنتج حسب الطلب وجب أن يُضاف إلى زمن الرحلة للسوق، الزمن الذي تبقى فيه السلعة في السوق نفسه بانتظار البيع. إن تطوير وسائل المواصلات والنقل يقلّص، بصورة مطلقة، فترة تجوال السلع، ولكنه لا يزيل الفارق النسبي الناجم عن هذا التجوال بين زمن تداول مختلف رؤوس الأموال السلعية بل وبين زمن تداول مختلف أجزاء الرأسمال السلعي الواحد بعينه والتي ترتحل إلى أسواق مختلفة. فمثلاً، أن السفن الشراعية والبخارية المحسّنة التي تقلّص وقت مكوث السلع في الطريق، إنما تقلّص هذا الوقت بالنسبة للموانئ القريبة والبعيدة على حد سواء. ويظل الفارق النسبي في الوقت قائماً، رغم أنه يتضاءل في كثير من الأحيان. بيد أن تطور وسائل النقل والمواصلات قد يؤدي إلى تعديل الفوارق النسبية في وقت مكوث السلع في الطريق بحيث لا تتناسب مع المسافات الجغرافية. فمثلاً أن خط سكة حديد يمتد من مكان الإنتاج إلى مركز سكاني رئيسي في البلاد، قد يطيل المسافة إلى نقطة أخرى في البلاد، تقع في مكان أقرب جغرافياً ولا تصلها سكة حديد، إطالة مطلقة أو نسبية بالقياس إلى بُعدها الجغرافي عنه؛ وعلى غرار ذلك يمكن لهذا الظرف نفسه أن يحوّر البعد النسبي بين أماكن الإنتاج وأسواق التصريف

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: مكان البيع (Verkaufplatz). [ن. برلين].

الكبيرة نسبياً، مما يفسر تدهور مراكز قديمة للإنتاج ونشوء مراكز جديدة بفعل التغيرات في وسائل النقل والمواصلات. (ويضاف إلى ذلك رخص أكبر نسبياً للنقل إلى مسافات طويلة بالقياس إلى المسافات القصيرة). وبموازاة تطور وسائل النقل لا يقتصر الأمر على ازدياد سرعة الحركة وتقلص البُعد المكاني من الوجهة الزمنية فحسب. كما لا يقتصر [253] الأمر على تزايد كتلة وسائل النقل والمواصلات فحسب، بحيث أن سفناً عديدة تنطلق إلى ميناء واحد في آنٍ واحد، أو أن عدة قطارات تسير في آنٍ واحد، بين نفس النقطتين على خطوط مختلفة، بل إن سفن الشحن قد تغادر ليفربول إلى نيويورك، مثلاً، في أيام مختلفة من الأسبوع، أو تقوم قطارات السلع برحلاتها بين مانشستر و لندن في ساعات مختلفة من اليوم الواحد. الواقع، أن هذا الظرف الأخير لا يغير السرعة المطلقة - وبالتالي لا يغير هذا الشطر من زمن التداول - فيما لو بقيت كفاءة وسائل النقل عند مستوى معين. بيد أن كميات متعاقبة من السلع تستطيع أن تبدأ رحلاتها بعد فترات زمنية متتالية أقصر فتصل إلى السوق تبعاً من دون أن تتكبد بمقادير كبيرة كراسمال سلمي كامن حتى يحين أوان شحنها الفعلي. من هنا فإن تدفق عودة رأس المال يتحقق جزءاً جزءاً بعد فترات زمنية متعاقبة قصيرة نسبياً، بحيث أن جزءاً منه يتحوّل باستمرار إلى رأسمال نقدي، بينما يقوم الجزء الآخر بالتداول كراسمال سلمي. إن توزيع تدفق عودة رأس المال على عدة فترات متعاقبة يفضي إلى اختصار الزمن الكلي للتداول، وبالتالي اختصار زمن الدوران. في بادئ الأمر تزداد كفاءة حركة وسائل النقل بدرجة أكبر أو أقل؛ فمثلاً يزداد عدد قطارات سكة الحديد بمقدار ما يزداد الإنتاج في مكان من أماكن الإنتاج فيغدو مركز الإنتاج أكبر، علماً بأن عدد القطارات يزداد باتجاه سوق التصريف القائمة بالأصل، أي باتجاه مراكز الإنتاج والسكان الكبرى، وباتجاه موانئ التصدير، إلخ. ولكن من جهة أخرى فإن هذه السهولة المميزة في النقل وما ينجم عنها من تسارع في دوران رأس المال (طالما أن هذا الدوران مشروط بزمن التداول) يؤدي في المقابل إلى تطور متسارع لمركز الإنتاج المعني ويرسخ موقعه في أسواق التصريف. وبموازاة التركز المتسارع على هذا النحو لكتل من البشر ورؤوس الأموال في نقاط معينة، يزداد تركز هذه الكتل من رؤوس الأموال في أيدي قليلة. ويحصل في الوقت نفسه تغيير في أماكن مراكز الإنتاج والنقل والمواصلات. فمكان ما من الإنتاج كان في السابق يحوز على مزايا خاصة لوقوعه على طريق رئيسي أو قناة، يجد نفسه الآن بالقرب من خط سكة حديد فرعي وحيد لا يعمل إلا بين فترات متباعدة نسبياً، في حين أن مكاناً آخر، كان يقع

بعيداً عن طرق المواصلات الرئيسية، أصبح الآن واقعاً عند تقاطع عدة طرق، فالمكان الثاني يتطور، أما الأول فيتدهور. وهكذا فإن التغيرات التي تطرأ على وسائل النقل تولّد [254] فوارق محلية في زمن تداول السلع، وفي فرص الشراء والبيع، إلخ، أو أنها تعدّل توزيع الفوارق المحلية القائمة أصلاً. وتتضح أهمية هذا الظرف بالنسبة لدوران رأس المال في النزاعات الدائمة بين ممثلي التجار والصناعيين لمختلف المناطق وبين إدارات سكك الحديد. (أنظر مثلاً الكتاب الأزرق من لجنة سكك الحديد *Railway Committee*) الذي سبق أن استشهدنا به^(*)

وعليه فإن سائر فروع الإنتاج التي تعتمد، بسبب طبيعة منتوجاتها، اعتماداً رئيسياً على التصريف المحلي كمصانع الجعة، تتطور إلى أبعادٍ كثيرة جداً في مراكز السكان الرئيسية، ويأتي دوران رأس المال بوتيرة أسرع في هذه الأماكن ليعوّض جزئياً عن غلاء أكبر لبعض شروط الإنتاج كأرض المبنى، وما إلى ذلك.

وعلى حين أن تطور وسائل النقل والمواصلات الملازم لتقدم الإنتاج الرأسمالي يقلّص زمن تداول كمية معينة من السلع من جهة، فإن هذا التقدم نفسه والإمكانات الناشئة عن تطور وسائل النقل والمواصلات يولّدان، من الجهة المعاكسة، ضرورة العمل من أجل أسواق أبعد فأبعد، أي بوجيز العبارة، من أجل السوق العالمية. إن كتلة السلع قيد الرحيل، والمسافرة إلى مواضع نائية تتزايد تزايداً لا مثيل له، فينمو معها، نمواً نسبياً ومطلقاً، ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الذي يبقى باستمرار في مرحلة رأس المال السلعي، أي في نطاق زمن التداول، لفترات أطول. وينمو، في آنٍ واحد، ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يُنفق على وسائل النقل والمواصلات، وعلى رأس المال الأساسي والدائر اللازم لتشغيل هذه الوسائل، عوضاً عن قيامه بوظيفة وسيلة لإنتاج مباشرة.

إن محض اختلاف أمد ارتحال السلعة من محل الإنتاج إلى محل التصريف يشترط اختلافات لا في القسم الأول من زمن التداول فحسب، أي زمن البيع، بل كذلك في الجزء الثاني منه، أي في إعادة تحويل النقد إلى عناصر رأسمال إنتاجي أي في زمن الشراء. إن السلعة تُرسل مثلاً إلى الهند. ويستغرق ذلك 4 أشهر مثلاً. لنفرض أيضاً أن زمن البيع يُساوي صفراً، أي أن السلعة تُشحن حسب الطلب وتُدفع لقاءها إلى وكيل

(*) راجع هذا المجلد، ص 152، [الطبعة العربية، ص 170-171]. [ن.ع].

المُنتج عند التسليم. إن عودة النقد (أيًا كان الشكل الذي يعود به) تستغرق أربعة أشهر أخرى. وبذا تمر ثمانية أشهر في المجموع قبل أن يتمكن رأس المال نفسه من أداء وظيفته ثانية كرأس مال إنتاجي، أي قبل أن تستطيع العملية ذاتها أن تتجدد. إن التباينات في طول مدة الدوران الناشئة على هذا النحو، تؤلف إحدى القواعد المادية لتباين [255] الائتمان، مثلما كانت تجارة ما وراء البحار عموماً في البندقية وجنوه، على سبيل المثال، متبعاً من منابع نشوء نظام الائتمان بمعناه الدقيق.

«لقد أتاحَت أزمة 1847 للمصارف والشركات التجارية وقتذاك تقليص المدة العرفية (Usance) للهند والصين» (المدة التي يسمح بعدها بجريان الكمبيالات بين هذين البلدين وأوروبا) «من مدة عشرة أشهر إلى الدفع بعد ستة أشهر عند الطلب، وإن انصرام السنوات العشرين وما حملته من تعجيل في النقل وإقامة خطوط التلغراف يحتم من جديد ضرورة تقليص مدة الدفع بعد ستة أشهر عند الطلب، إلى الدفع غب أربعة أشهر، كخطوة أولى نحو الدفع بعد 4 أشهر عند الطلب. إن رحلة سفينة شراعية من كلكتوتا إلى لندن حول رأس الرجاء الصالح تستغرق أقل من 90 يوماً في المعدل. والمدة العرفية للدفع عند الطلب في 4 أشهر قد تساوي الجريان لمدة 150 يوماً مثلاً. أما المدة العرفية الراهنة للدفع عند الطلب في ستة أشهر فتساوي الجريان مدة 215 يوماً».

(إيكونوميست Economist، لندن، 16 حزيران/يونيو 1866).

– بالمقابل :

«ما تزال المدة العرفية بالنسبة للبرازيل شهرين وثلاثة أشهر للدفع عند الطلب، أما كمبيالات أنتويرب (على لندن) فتُسحب في ثلاثة أشهر، بل إن مانشستر وبرادفورد تسحبان على لندن في مهلة 3 أشهر أو أكثر. وتتوافر للتاجر، بإتفاق ضمني، فرصة طيبة لتحقيق عوائد سلعته؛ صحيح أن ذلك لا يجري قبل تاريخ استحقاق سحب الكمبيالات عليه، بل في موعد مقارب لتاريخ سحبها. من هذه الزاوية، لا يمكن اعتبار المدة العرفية لدفع كمبيالات الهند مفرطة في الطول. فأغلب منتوجات الهند تُباع في لندن بأجل تسديد مدته 3 أشهر، وإذا حسبنا الوقت اللازم لإجراء البيع، فإنها لا يمكن أن تتحقق في أقل من 5 أشهر، وعلاوة على ذلك تمضي 5 أشهر أخرى بين وقت الشراء في الهند والتسليم في المستودعات الإنكليزية. أمامنا إذن مدة عشرة أشهر، في حين أن الكمبيالات المسحوبة على هذه السلع لا تدوم أكثر من سبعة أشهر».

[إيكونوميست، لندن]، 30 حزيران/يونيو 1866). «وفي الثاني من تموز/يوليو 1866، أعلنت خمسة مصارف لندنية كبرى تتعامل أساساً مع الهند والصين، كما أعلن مصرف (Comptoir d'Escompte) الباريسي أن فروعه ووكالاته في الشرق لن تشتري وتبيع غير الكمبيالات التي لا يزيد أجل تسديدها عن أربعة أشهر عند الطلب، وذلك ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 1867» ([إيكونوميست، لندن]، 7 تموز/يوليو 1866).

بيد أنه لم يتسن إجراء هذا التقليل لآجال حسم الكمبيالات، وتوجب نبذه. (وفيما بعد غيّرت قناة السويس هذه الآجال بصورة جذرية). ومن البديهي أن خطر تغيير الأسعار في سوق التصريف يتزايد بازدياد مدة تداول السلع، نظراً لاستطالة المدة التي يمكن أن يقع خلالها هذا التغيير في الأسعار. إن تباين زمن التداول، أي التباين الفردي بين مختلف رؤوس الأموال الفردية العاملة في فرع إنتاجي واحد من ناحية، والتباين بين فروع مختلفة بتباين المدة العرفية للدفع حيثما لا يجري هذا نقداً وعلى الفور من ناحية أخرى، إنما ينشأ عن اختلاف آجال التسديد عند البيع والشراء. ولن نطيل التوقف عند هذه النقطة الهامة بالنسبة لنظام الائتمان. [256]

وتتوقف التباينات في طول زمن دوران رأس المال أيضاً على حجم الصفقات لتسليم السلع، وينمو حجم هذه باتساع حجم ونطاق الإنتاج الرأسمالي. إن عقد التسليم كصفقة مبرمة بين الشاري والبائع هو عملية تنتمي إلى السوق، تنتمي إلى مجال التداول. والفوارق الناشئة في طول زمن التداول، هنا، تنبع إذن في مجال التداول، ولكنها تنعكس مباشرة على مجال الإنتاج، وذلك بمعزل عن سائر آجال الدفع وشروط الائتمان الأخرى، أي أنها تنعكس على مجال الإنتاج حتى عند الدفع نقداً. إن الفحم والقطن والغزول، إلخ، هي على سبيل المثال، منتجات قابلة للتقسيم. فكل يوم من أيام عملية العمل يقدم كمية معينة من المنتج الناجز. ولكن إذا أبرم صاحب مصنع الغزول أو مالك منجم الفحم عقداً بتسليم كميات كبيرة من المنتج تتطلب، مثلاً، مدة أربعة أو ستة أسابيع، في أيام عمل متتالية، فإن هذا الأمر يغدو من ناحية مدة تسليم رأس المال، وكأن فترة عمل مستمرة تتألف من أربعة أو ستة أسابيع قد أقحمت في عملية العمل هذه. ونحن نفترض بالطبع أن كل الكتلة المطلوبة من المنتج ينبغي أن تُسلم دفعة واحدة، أو ألا يُسدد ثمنها إلا بعد اكتمال التسليم في الأقل. وهكذا، فإن كل يوم من أيام عملية

العمل، مأخوذاً بمفرده، يقدم كمية معينة من المنتج الناجز. بيد أن هذه الكتلة الناجزة ليست في كل لحظة غير جزء من الكتلة التي يجب تسليمها إلى الزبون وفقاً للعقد. وحين لا يعود الجزء الناجز من السلعة المطلوبة ماثلاً في عملية الإنتاج، فإنه يظل مع ذلك جائماً في المستودع كراسمال كامن ليس إلا

لنأخذ الآن الفترة الثانية من زمن التداول، نعني زمن الشراء، أي تلك الفترة التي يُعاد خلالها تحويل رأس المال من الشكل النقدي إلى عناصر رأسمال إنتاجي. خلال هذه الفترة يتعين على رأس المال أن يلبث مدة قد تطول أو تقصر، بهيئة رأسمال نقدي، وعليه فإن جزءاً معيناً من رأس المال الكلي المسلف ينبغي أن يكون حاضراً، طوال الوقت، بهيئة رأسمال نقدي، رغم أن هذا الجزء يتألف من عناصر متغيرة أبداً. ففي مشروع معين، مثلاً، ينبغي أن تكون (100 جنيه $\times$ ن) من رأس المال الكلي المسلف، حاضرة في شكل رأسمال نقدي، بحيث عندما تتحول كل أجزاء هذا المبلغ، (100 جنيه $\times$ ن) تحولاً مستمراً إلى رأسمال إنتاجي، فإن هذا المبلغ يتلقى في الوقت نفسه تمتات مستمرة أيضاً عن طريق تدفق النقد من التداول، أي من تحقيق رأس المال السلعي. وعليه فإن جزءاً معيناً من قيمة رأس المال المسلف، يكون ماثلاً باستمرار بهيئة رأسمال نقدي، أي في شكل لا ينتمي إلى مجال الإنتاج بل إلى مجال التداول.

ولقد سبق أن رأينا أن تمديد الزمن الذي يتقيد خلاله رأس المال في شكل رأسمال [257] سلعي بسبب بُعد سوق التصريف يؤدي، على نحو مباشر، إلى تأخير عودة النقد، وبالتالي تأخير تحول رأس المال من رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي.

كما رأينا أيضاً (الفصل السادس) بخصوص شراء السلع، كيف أن زمن الشراء، أي بُعد أو قُرب المسافة عن المصادر الرئيسية للحصول على المواد الأولية، يحتم ضرورة شراء مواد أولية تكفي لفترات طويلة نسبياً، والمحافظة عليها صالحة للاستعمال في شكل خزين إنتاجي، في شكل رأسمال إنتاجي كامن، أو مستتر؛ ولذا، فإن بُعداً أكبر للمصادر الرئيسية للمواد الأولية يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الذي يتوجب تسليفه دفعةً واحدة، كما يؤدي إلى إطالة الفترة التي يُسلف خلالها، وذلك بافتراض بقاء نطاق الإنتاج على حاله.

وينشأ تأثير مماثل في فروع إنتاج مختلفة بفعل الفترات - الطويلة أو القصيرة - التي تُطرح خلالها كتل كبيرة نسبياً من المواد الأولية في السوق. فالمزادات العلنية الكبيرة لبيع الصوف مثلاً تُقام في لندن كل ثلاثة أشهر، وهي تؤثر تأثيراً حاسماً على سوق الصوف بأسرها، أما أسواق القطن فتُجدد، بالعكس، باستمرار من موسم إلى آخر، وإن

يكن ذلك غير متسق دوماً. إن هذا النوع من الفترات يحدد المواعيد الرئيسية لشراء هذه المواد الأولية، ويؤثر بخاصة على شراءات المضاربة التي تشتترط تسليقات، تطول أو تقصر، للحصول على عناصر الإنتاج هذه، مثلما أن طبيعة السلع المُنتجة تؤثر على طول أو قصر حجب المنتجات حجباً متعمداً قصد المضاربة وإبقائها على شكل رأسمال سلعي كامن.

«ينبغي للمزارع، إذن، أن يكون مضارباً، إلى حد معين، فيمسك عن بيع متوجاته حسب الظروف الآتية. .».

تعقب ذلك بضع قواعد عامة:

«غير أن تسويق المنتجات يعتمد بالأساس على الشخص، والمنتوج نفسه، والموقع. فشخص يحظى، إلى جانب البراعة والحظ (!) بمقدار كافٍ من رأسمال المشروع لن يُلام إذا ما أبقى المحاصيل التي جناها في المستودع طوال عام عندما تكون الأسعار واطئة بصورة غير اعتيادية. أما المرء الذي ليس لديه ما يكفي من رأسمال للمشروع من جهة، أو أنه مجرد عموماً (!) من روح المضاربة فسيسعى إلى الحصول على متوسط عادي للأسعار، وسيبيع حالما وكلما سنحت الفرصة لذلك. إن إبقاء الصوف أكثر من عام في المستودع سينطوي على الدوام تقريباً على خسارة، أما القمح والبذور الزيتية فيمكن أن تُخترن بضع سنوات من دون ضرر بالتنوعية والصفات. أما إذا كانت المنتجات تتعرض عموماً لتقلبات هامة في الأسعار خلال فترات زمنية قصيرة، مثل البذور الزيتية وحشيشة الدينار والمزأبرة، وما شاكل ذلك، فمن الأنفع خزنها خلال السنوات التي يكون فيها سعر البيع أقل جداً من سعر الإنتاج ولا يجوز للمرء أن يؤخر أقل تأخير بيع تلك المنتجات التي تتطلب إدامتها مصاريف يومية مثل المواشي المسمّنة، أو تكون قابلة للتلف كالفواكه والبطاطس، إلخ. وفي بعض المناطق، يُباع منتج معين، في الوسطي، بأوطأ سعره في بعض أوقات السنة، وبأعلى سعره في أوقات أخرى، فالسعر الوسطي للحبوب، مثلاً في بعض الأماكن يكون في عيد القديس مارتن أوطأ منه بين عيد الميلاد وعيد الفصح. وهناك أيضاً البعض من المنتجات لا يمكن بيعها بربح في عدة مناطق إلا في أوقات معينة، كما هو حال الصوف في أسواق الصوف الدورية المقامة في مناطق حيث تجارة الصوف ضئيلة عادة في غير هذه الأوقات، إلخ». (كبرشهو، ص 302).

[258]

ولدى دراسة النصف الثاني من زمن التداول، الذي يُعاد خلاله تحويل النقد إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي، فلا ينبغي الإكتفاء بالتمتع في هذا التحويل مأخوذاً لذاته، بالتمتع في الزمن الذي يعود النقد خلاله تبعاً لبُعد السوق الذي يُباع فيه المنتج؛ فما ينبغي التمتع فيه أيضاً هو، في المقام الأول، مقدار ذلك الجزء من رأس المال المسلف الذي يجب أن يكون حاضراً باستمرار في شكل نقد، أي بهيئة رأسمال نقدي.

وبصرف النظر عن كل نوع من المضاربة، فإن حجم المشتريات من تلك السلع التي يجب أن تتوافر باستمرار كخزين إنتاجي يتوقف على الآماد الزمنية لتجديد هذا الخزين، ويتوقف بالتالي على ظروف مرهونة هي الأخرى بأوضاع السوق، وتختلف بالتالي تبعاً لاختلاف المواد الأولية، إلخ؛ وعليه ينبغي في مثل هذه الحالات تسليف النقد بين الحين والآخر بمقادير كبيرة نوعاً ما، دفعةً واحدة. فهو يتدفق عائداً بوتيرة سريعة أو بطيئة تبعاً لطول دوران رأس المال، ولكنه يعود في كل الأحوال على دفعات جزئية. ويجري اتفاق جزء منه على الدوام أيضاً، على فترات زمنية قصيرة نسبياً، نعني بذلك الجزء المحوّل من جديد إلى أجور. ولكن هناك جزءاً آخر، نعني به الجزء المحوّل إلى مواد أولية، إلخ، ينبغي أن يُكدّس لفترة زمنية أطول كرصيد احتياطي سواء للشراء أم للدفع. لذلك فإن هذا الجزء يوجد في شكل رأسمال نقدي، رغم أن حجم وجوده بهذا الشكل يتغير باستمرار.

ولسوف نرى في الفصل القادم كيف أن ظروفاً أخرى، سواء نبعت من عملية الإنتاج أم من عملية التداول، تحتم الوجود الدائم لشطر معين من رأس المال المسلف في شكل نقد. وتنبغي الإشارة بوجه عام إلى أن الاقتصاديين ينزعون تماماً لا إلى نسيان أن جزءاً من رأس المال اللازم للمشروع يمرّ على التعاقب بالأشكال الثلاثة وهي رأس المال النقدي ورأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي فحسب، بل ينزعون أيضاً إلى نسيان أن أجزاء مختلفة من رأس المال هذا موجودة باستمرار، في هذه الأشكال الثلاثة جوار بعضها بعضاً، علماً أن المقدار النسبي لكل جزء في تغير دائم. وينسى الاقتصاديون [259] بالضبط ذلك الجزء الذي يوجد باستمرار بهيئة رأسمال نقدي، رغم أن هذا الظرف بالذات مهم جداً لفهم الاقتصاد البورجوازي، وهو أمر يفصح عن أهميته بنفسه في الممارسة أيضاً.

الفصل الخامس عشر

تأثير زمن الدوران على مقدار رأس المال المسلف

نعالج في هذا الفصل، والفصل السادس عشر الذي يليه، تأثير زمن الدوران على إنماء قيمة رأس المال.

لنأخذ رأسمالاً سلعياً يمثل منتج فترة عمل أمدها 9 أسابيع مثلاً. إذا تركنا جانباً، لبعض الوقت، ذلك الجزء من قيمة المنتج الذي يضيفه متوسط اهتلاك رأس المال الأساسي إلى المنتج وفائض القيمة الذي يُضاف إلى المنتج خلال عملية الإنتاج، فإن قيمة هذا المنتج تكون مساوية لقيمة رأس المال السيال [الدائر] المسلف لإنتاجه، أي قيمة الأجور والمواد الأولية والمساعدة المستهلكة في إنتاجه. لنفرض أن هذه القيمة تساوي 900 جنيه، بحيث يكون الانفاق الأسبوعي 100 جنيه. إن فترة زمن الإنتاج التي تتطابق هنا مع فترة العمل، تبلغ إذن 9 أسابيع. ولا أهمية البتة بهذا الشأن، فيما إذا افترضنا أن هذه فترة عمل لصنع منتج متصل، أم أنها فترة عمل متصلة لصنع منتج منفصل؛ فلا أهمية لهذا ما دامت كمية المنتج المنفصل المطروحة في السوق دفعة واحدة تكلف 9 أسابيع عمل. لنفرض أن زمن التداول يبلغ 3 أسابيع. عندئذ يبلغ مجمل فترة الدوران 12 أسبوعاً. إن رأس المال الإنتاجي المسلف يتحوّل في نهاية الأسابيع التسعة إلى رأسمال سلعى، ولكنه يلبث 3 أسابيع أخرى في فترة التداول. وعليه لا يمكن لفترة الإنتاج الجديدة أن تبدأ ثانية إلا في بداية الأسبوع الثالث عشر، ولذلك ينبغي على الإنتاج أن يتوقف لثلاثة أسابيع، أي ربع إجمالي فترة الدوران. ولا أهمية هنا أيضاً لافتراضنا بأن هذا الزمن سيستمر وسطياً حتى يتم بيع السلعة، أو أن هذا الزمن مرهون بالبعد عن السوق، أو بآجال تسديد ثمن السلعة المُباعة. إذا كان الإنتاج يتوقف

3 أسابيع بعد كل 3 أشهر، فإنه يتوقف على مدار السنة $3 \times 4 = 12$ أسبوعاً $= 3$ أشهر $= \frac{1}{4}$ فترة الدوران السنوي. وعليه لا يمكن القيام بالإنتاج على نحو مستمر، أسبوعاً [261] تلو أسبوع وعلى النطاق نفسه إلا بطريقتين.

فأما أن يُقلص نطاق الإنتاج بحيث تصبح الـ 900 جنيه كافية لمواصلة العمل خلال فترة العمل وكذلك خلال زمن تداول الدوران الأول، عندئذ تُفتتح مع بداية الأسبوع العاشر فترة عمل ثانية، وكذلك فترة دوران ثانية، وذلك قبل أن تكتمل فترة الدوران الأولى، نظراً لأن فترة الدوران 12 أسبوعاً بينما فترة العمل 9 أسابيع. إن حاصل تقسيم 900 جنيه على 12 أسبوعاً يساوي 75 جنيهاً في الأسبوع. ومن الواضح في المقام الأول أن تقليصاً كهذا في نطاق المشروع يشترط تغيير مديات رأس المال الأساسي، ويشترط بالتالي، على وجه العموم، تقليص التوظيف الجاري في المشروع. غير أن من المشكوك به، في المقام الثاني، أن يكون بالوسع إجراء مثل هذا التقليص بالمرة، نظراً لأن مستوى التطور المعني للإنتاج في مختلف المؤسسات يقتضي حداً أدنى معتاداً من توظيف رأس المال، وإذا كان مقدار الإنفاق أقل من هذا الحد الأدنى، فإن أي مشروع منفرد لا يقدر على الصمود في المنافسة. ويتنامى هذا الحد الأدنى المعتاد نفسه باطراد، بموازاة تطور الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإن هذا الحد الأدنى ليس ثابتاً. بيد أنه توجد بين الحد الأدنى الاعتيادي القائم في أية فترة زمنية معينة والحد الأعلى الاعتيادي المتزايد أبداً، درجات وسطية عديدة، ويسمح المجال الوسط بمقادير متباينة من توظيف رأس المال. ولذا يمكن أن يقع في نطاق هذا المجال الوسط، تقليص لتوظيف رأس المال بحدود يقررها المعدل الأدنى القائم في أية فترة زمنية معينة. - وعندما يتعرقل الإنتاج، وتفيض الأسواق وترتفع أسعار المواد الأولية، إلخ، يجري تقليص معدل انفاق رأس المال الدائر مع بقاء مقدار رأس المال الأساسي على حاله، عن طريق تقليص زمن العمل، فيستمر العمل، على سبيل المثال، نصف يوم فقط؛ ويحدث شيء مماثل تماماً، في أوقات الإزدهار من خلال تمديد زمن العمل من ناحية، وتشديد العمل من ناحية أخرى، مع بقاء مقدار رأس المال الأساسي على حاله، لكن مع ازدياد مفرط لرأس المال الدائر. وفي المشاريع التي يتعين أن تأخذ في الحسبان مثل هذه التقلبات منذ البداية، يسعون إلى تدبير أمورهم باللجوء إلى التدابير المذكورة أعلاه من جهة، ومن جهة أخرى باللجوء إلى استخدام عدد أكبر من العمال في آنٍ واحدٍ معاً، مما يقترن

باستخدام الاحتياطي من رأس المال الأساسي، كالمقاطرات الاحتياطية في سكك الحديد مثلاً، إلخ. غير أننا لن نأخذ في الاعتبار مثل هذه التقلبات الشاذة، فنحن نفترض وجود شروط اعتيادية.

وهكذا لكي يكون الإنتاج مستمراً، حسب مثالنا، ينبغي أن يتوزع اتفاق نفس رأس المال الدائر على فترة أطول، على 12 أسبوعاً بدلاً من 9 أسابيع. وعليه فإن رأسملاً إنتاجياً أصغر يؤدي وظيفته في كل فترة زمنية معينة؛ فالجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي ينخفض من 100 إلى 75، أي بمقدار الربع. إن إجمالي مقدار تخفيض رأس المال الإنتاجي الذي يؤدي وظيفته طوال فترة عمل من 9 أسابيع، يساوي $9 \times 25 = 225$ جنيهاً، أي ربع التسعمائة جنيه. ولكن نسبة زمن التداول إلى فترة الدوران تساوي هي الأخرى $\frac{3}{12} = \frac{1}{4}$. يترتب على ذلك ما يلي: إذا لم يكن يُراد للإنتاج أن ينقطع خلال زمن تداول رأس المال الإنتاجي المحوّل إلى رأسمال سلعي، أي إذا كان يُراد له بالأحرى أن يمضي بصورة متواصلة ومتزامنة أسبوعاً تلو الآخر، وإذا لم يكن ثمة رأسمال دائر خاص متاحاً لهذا الغرض، فليس بالوسع التوصل إلى ذلك إلّا بتقليص نطاق الإنتاج، أي خفض الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي الناشط. إن الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الذي تحرّر عن هذا الطريق لتمشية الإنتاج خلال زمن التداول، يتناسب مع إجمالي رأس المال السيّال [الدائر] المسلف، كتناسب زمن التداول إلى فترة الدوران. ولا ينطبق ذلك، كما أشرنا من قبل، إلّا على فروع الإنتاج التي تجري فيها عملية العمل على النطاق نفسه أسبوعاً تلو الآخر، ولا حاجة بالتالي لأن تُنفق فيها مقادير متباينة من رأس المال بتباين فترات العمل، كما هو الحال في الزراعة. ولكن لو افترضنا، على العكس، أن طابع المشروع لا يسمح بتقليص نطاق الإنتاج، وبالتالي لا يسمح بتقليص مقدار رأس المال السيّال [الدائر] المسلف كل أسبوع، فإن استمرارية الإنتاج لن تتحقق إلّا بتسليف رأسمال سيّال [دائر] إضافي، أي بتسليف 300 جنيه إضافي في المثال المذكور آنفاً. إذ يجري تسليف 1200 جنيه بصورة متعاقبة خلال فترة الدوران البالغة 12 أسبوعاً، والـ 300 جنيه تشكل ربع هذا المبلغ، مثلما أن الثلاثة أسابيع هي ربع الاثني عشر أسبوعاً. وفي نهاية فترة العمل البالغة 9 أسابيع تكون القيمة - رأسمال البالغة 900 جنيه قد تحوّلت من شكل رأسمال إنتاجي إلى شكل رأسمال سلعي. فتنتهي فترة عمل هذه القيمة - رأسمال، ولكن لا يمكن أن تبدأ الفترة التالية بنفس رأس المال. ففي الأسابيع الثلاثة التي يبقى رأس المال هذا خلالها في ميدان التداول مؤدياً وظيفته كرأسمال سلعي، يكون وضعه بالنسبة لعملية الإنتاج، أشبه بوضع

شيء لا وجود له البتة. ونحن نصرف النظر هنا عن جميع علاقات الائتمان، ونفترض بالتالي أن الرأسمالي ينشط برأسماله الخاص. ولكن بعد أن يُنهي رأس المال، المسلف لفترة العمل الأولى، عملية الإنتاج، فإنه يلبث في عملية التداول 3 أسابيع، وخلال هذه الفترة ينشط رأس المال المُنفق إضافياً، وقدره 300 جنيه، ولذلك لا تنقطع استثمارية الإنتاج.

وبهذا الخصوص ينبغي ملاحظة ما يلي:

أولاً - إن فترة عمل رأس المال البالغ 900 جنيه والمسلف أولاً، تكتمل في خاتمة الأسابيع التسعة، ولا يتدفق رأس المال عائداً إلا بعد 3 أسابيع، أي في بداية الأسبوع الثالث عشر. غير أن فترة عمل جديدة تبدأ على الفور برأس المال الإضافي البالغ 300 [263] جنيه. وعن هذا الطريق بالذات تحفظ استثمارية الإنتاج.

ثانياً - إن رأس المال الأصلي البالغ 900 جنيه، ورأس المال الجديد البالغ 300 جنيه الذي يُضاف في خاتمة الأسابيع التسعة من فترة العمل الأولى لبدأ فترة عمل ثانية فور انتهاء الأولى بلا توقف، يؤديان وظيفتين محددين بدقة، أو يمكن في الأقل أن تُحددا بوضوح في فترة الدوران الأولى، إلا أنهما تتقاطعان في مجرى فترة الدوران الثانية.

فلنصور المسألة بشكل أوضح.

فترة الدوران الأولى 12 أسبوعاً: فترة العمل الأولى 9 أسابيع؛ ودوران رأس المال المسلف هنا يكتمل في بداية الأسبوع الثالث عشر. خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة يقوم رأسمال إضافي مقداره 300 جنيه بوظيفته مفتتحاً فترة العمل الثانية البالغة 9 أسابيع. فترة الدوران الثانية: في بداية الأسبوع الثالث عشر تتدفق الـ 900 جنيه عائداً فتستطيع أن تبدأ دورانياً جديداً. بيد أن فترة العمل الثانية تكون قد بدأت أصلاً منذ الأسبوع العاشر عن طريق الـ 300 جنيه الإضافية؛ وبفضل ذلك يكون ثلث فترة العمل قد أُنجز في بداية الأسبوع الثالث عشر، وتحولت الـ 300 جنيه من رأسمال إنتاجي إلى منتج. وبما أنه لا يلزم غير 6 أسابيع أخرى لإكمال فترة العمل الثانية، فإن ثلثي رأس المال العائد البالغ 900 جنيه، أي 600 جنيه فقط، تستطيع أن تدخل عملية الإنتاج في فترة العمل الثانية: عندئذ تصير 300 جنيه، من الـ 900 جنيه الأصلية، طليقة لتلعب نفس الدور الذي لعبه رأس المال الإضافي البالغ 300 جنيه في فترة العمل الأولى. وفي نهاية الأسبوع السادس من فترة الدوران الثانية تنتهي أيضاً فترة العمل الثانية. ورأس المال المُنفق فيها، والبالغ 900 جنيه، يتدفق عائداً بعد 3 أسابيع، أي يعود في ختام

الأسبوع التاسع من فترة الدوران الثانية البالغة 12 أسبوعاً. وخلال هذه الأسابيع الثلاثة من فترة تداول رأس المال هذا البالغ 900 جنيه، يدخل رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه إلى الخدمة. وبهذا تبدأ فترة عمل ثلاثة برأسمال يبلغ 900 جنيه، في الأسبوع السابع من فترة الدوران الثانية، أي في الأسبوع التاسع عشر من السنة.

فترة الدوران الثالثة: في نهاية الأسبوع التاسع من فترة الدوران الثانية تحصل عودة جديدة لـ 900 جنيه. لكن فترة العمل الثالثة تكون قد بدأت أصلاً منذ الأسبوع السابع لفترة الدوران الثانية، وقد انقضى من فترة العمل هذه 6 أسابيع قبل بداية فترة الدوران الثالثة. وعليه تدوم فترة العمل الثالثة في فترة الدوران الثالثة 3 أسابيع لا غير. لذا لا تدخل من الـ 900 جنيه العائدة سوى 300 جنيه في عملية الإنتاج في فترة الدوران الثالثة. وتشغل فترة العمل الرابعة بقية الأسابيع التسعة من فترة الدوران هذه، وبذا تبدأ [264] منذ الأسبوع السابع والثلاثين من السنة فترة الدوران الرابعة وفترة العمل الخامسة في آن واحد معاً.

بغية تبسيط الحساب في المثال الثاني، دعونا نفترض أن فترة العمل 5 أسابيع وفترة التداول 5 أسابيع، فتصبح فترة الدوران 10 أسابيع؛ ولنفترض أن السنة تتألف من 50 أسبوعاً، وأن رأس المال المُنفق في الأسبوع يبلغ 100 جنيه. إن فترة عمل واحدة تتطلب عندئذ رأسمالاً سيّالاً [دائراً] يبلغ 500 جنيه، بينما يتطلب زمن التداول رأسمالاً إضافياً مقداره 500 جنيه. إن فترات العمل وفترات الدوران في هذه الحالة تكون كالآتي:

فترة العمل	الأسابيع من - إلى	السلع بالجنيهاً	العودة
الأولى	1 - 5	500	نهاية الأسبوع العاشر
الثانية	6 - 10	500	نهاية الأسبوع الخامس عشر
الثالثة	11 - 15	500	نهاية الأسبوع العشرين
الرابعة	16 - 20	500	نهاية الأسبوع الخامس والعشرين
الخامسة	21 - 25	500	نهاية الأسبوع الثلاثين وهكذا دواليك

وإذا كان زمن التداول = صفراً، أي أن فترة الدوران تساوي فترة العمل، فإن عدد حركات الدوران يساوي عدد فترات العمل في السنة. وعندما تكون فترة العمل 5 أسابيع، فإن زمن الدوران سيكون $\frac{5}{50} = 10$ أسابيع، وستكون قيمة رأس المال الذي يقوم بالدوران $10 \times 500 = 5000$. وحسب الجدول أعلاه الذي افترضنا فيه أن زمن التداول يساوي 5 أسابيع، تبلغ قيمة السلع المُنتجة سنوياً 5000 جنيه أيضاً، غير أن $\frac{1}{10}$ منها = 500 جنيه، تبقى على الدوام في شكل رأسمال سلمي، ولن تعود بشكل نقد إلا بعد انقضاء 5 أسابيع. إن منتج فترة العمل العاشرة (من أسبوع العمل 46 إلى أسبوع العمل 50) لن ينجز من زمن دورانه، عند حلول نهاية العام، سوى النصف، علماً أن زمن تداوله سيقع خلال الأسابيع الخمسة الأولى من العام التالي.

لنأخذ كذلك مثلاً ثالثاً: فترة العمل 6 أسابيع وزمن التداول 3 أسابيع، والتسليفات الأسبوعية لعملية العمل تبلغ 100 جنيه.

- 1- فترة العمل الأولى: الأسبوع الأول - الأسبوع السادس. هناك في نهاية الأسبوع السادس رأسمال سلمي مقداره 600 جنيه، تعود في نهاية الأسبوع التاسع.
- 2- فترة العمل الثانية: الأسبوع السابع - الأسبوع الثاني عشر. خلال الأسابيع 7 - 9 يُسلَّف رأسمال إضافي مقداره 300 جنيه. في نهاية الأسبوع التاسع تعود 600 جنيه، وتُسَلَّف 300 جنيه منها خلال الأسابيع 10 - 12. وعليه، ففي نهاية الأسبوع الثاني عشر تتحرر 300 جنيه نقداً وتبقى 600 جنيه في شكل رأسمال سلمي تعود في نهاية الأسبوع الخامس عشر.

- 3- فترة العمل الثالثة: الأسبوع الثالث عشر - الأسبوع الثامن عشر. خلال الأسابيع [265] 13 - 15، تُسلَّف الثلاثمائة جنيه المذكورة أعلاه، ثم تعود 600 جنيه يسَلَّف منها 300 جنيه للأسابيع 16 - 18. في نهاية الأسبوع الثامن عشر تتحرر 300 جنيه نقداً، بينما هناك 600 جنيه موجودة كرأسمال سلمي تعود في نهاية الأسبوع الحادي والعشرين (راجع عرضاً أكثر تفصيلاً لهذه الحالة في البند II القادم).

وهكذا، يتم خلال 9 فترات عمل (= 54 أسبوعاً) إنتاج ما مجموعه $9 \times 600 = 5400$ جنيه من السلع. ويكون بحوزة الرأسمالي في ختام فترة العمل التاسعة 300 جنيه نقداً و600 جنيه سلماً لم تكمل بعد زمن تداولها.

عند مقارنة هذه الأمثلة الثلاثة نجد أولاً: أن حلول رأس المال الأول البالغ 500

جنيه محل رأس المال الإضافي الثاني البالغ أيضاً 500 جنيه لا يقع بالتعاقب إلا في المثال الثاني، بحيث أن هذين الشطرين من رأس المال يتحركان بصورة منفصلة أحدهما عن الآخر؛ وما سبب ذلك إلا الافتراض الإستثنائي بأن فترة العمل وزمن التداول يؤلفان نصفين متساويين من فترة الدوران. أما الحالات الأخرى جميعاً، فإن حركات الرأسمالين تتشابه ابتداءً من فترة الدوران الثانية، مهما كان الاختلاف بين فترتي مجمل زمن الدوران، وهذا ما رأيناه في المثالين الأول والثالث. وعليه، ففي جميع هذه الحالات يؤلف رأس المال الإضافي II سوية مع جزء من رأس المال I، رأسملاً يقوم بأداء وظيفته خلال فترة الدوران الثانية، بينما تُطلق بقية رأس المال I لكي تؤدي الوظيفة الأصلية لرأس المال II. إن رأس المال الناشط خلال زمن تداول رأس المال السلعي لا يتطابق، في هذه الحالة، مع رأس المال II المسلف في الأصل لهذا الغرض، ولكنه يساويه في القيمة ويؤلف نفس الجزء من رأس المال الكلي المسلف.

ثانياً: إن رأس المال الذي كان يؤدي وظيفته خلال فترة العمل يهجع ساكناً خلال زمن التداول. ففي المثال الثاني يؤدي رأس المال وظيفته خلال فترة العمل البالغة 5 أسابيع، ويهجع ساكناً خلال الأسابيع الخمسة لزمن التداول. وعليه فعلى مدار السنة يبلغ مجموع الزمن الذي يهجع خلاله رأس المال I ساكناً في هذه الحالة نصف سنة. وفي هذا الوقت يأتي عندئذ رأس المال الإضافي II ليأخذ مكانه، ولكنه بدوره، كما افترضنا في المثال المبحوث، يهجع ساكناً نصف سنة أيضاً. غير أن رأس المال الإضافي اللازم لضمان استمرارية الإنتاج خلال زمن التداول لا يتحدد بالمجموع الكلي أو بمجموع أزمته التداول خلال السنة، بل يتحدد بالحصص وفقاً للتناسب بين زمن التداول وفترة الدوران. (ونحن هنا نفترض بالطبع أن كل حركات الدوران تجري في ظل الشروط نفسها). لهذا [266] السبب يلزم في المثال الثاني 500 جنيه لا 2500 جنيه من رأس المال الإضافي. ومرد ذلك ببساطة أن رأس المال الإضافي يدخل في الدوران، وبالتالي يعوّض عن كتلته بعدد حركات دورانه، على غرار رأس المال المسلف بالأصل.

ثالثاً: إن الظروف المبحوثة هنا لا تتأثر قط، سيان إن كان زمن الإنتاج أطول من زمن العمل. صحيح أن إجمالي فترات الدوران يستطيل بسبب ذلك، غير أن هذه الاستطالة لا تستلزم أي رأسمال إضافي لعملية العمل. فرأس المال الإضافي لا يخدم أي غرض سوى ملء الثغرات التي تنشأ في عملية العمل بسبب زمن التداول؛ وعليه، لا ينبغي لرأس المال الإضافي إلا حماية الإنتاج من الاختلالات التي تنبع من زمن التداول؛ أما

الاختلالات التي تنجم عن الشروط الخاصة للإنتاج فتعالج بطريقة أخرى، لا حاجة بنا إلى بحثها في هذا الموضع. ولكن هناك مشاريع لا يمضي فيها العمل إلا بصورة متقطعة، حسب الطلبات، بحيث قد تنشأ فيها انقطاعات بين فترات العمل. في مثل هذه المشاريع تنتفي الحاجة إلى رأسمال إضافي بنفس النسبة (pro tanto). من جهة ثانية، هناك في معظم حالات العمل الموسمي حدود معينة لزمن عودة رأس المال. فلا يمكن تجديد نفس العمل في السنة القادمة بنفس رأس المال، ما لم يكن زمن تداول رأس المال هذا قد انصرم في غضون ذلك. بل، على العكس، فقد يكون زمن التداول أقصر من الفاصل الزمني بين فترتي إنتاج. وفي هذه الحالة يهجع رأس المال باثراً، ما لم يُستخدم في شأن آخر في هذه الأثناء.

رابعاً: إن رأس المال المسلف لفترة عمل واحدة - كما هو حال الـ 600 جنيه في مثالنا الثالث - يُنفق جزئياً على المواد الأولية والمساعدة، على خزين إنتاجي لفترة العمل، أي على رأسمال ثابت دائر، ويُنفق جزئياً على رأسمال متغير دائر أي على الدفع لقاء العمل نفسه. والجزء المنفق على رأس المال الثابت الدائر يمكن أن يوجد في شكل خزين إنتاجي خلال وقت متفاوت الطول؛ فالمواد الأولية مثلاً قد لا تُخزن على امتداد فترة العمل كلها، أو أن الفحم قد يُشترى كل أسبوعين. وبما أن الائتمان يبقى هنا خارج الاعتبار، ينبغي لهذا الجزء من رأس المال، طالما لا يُتاح في شكل خزين إنتاجي، أن يبقى متاحاً في شكل نقدي بحيث يمكن تحويله إلى خزين إنتاجي عند الحاجة. وهذا لا يغير إطلاقاً مقدار قيمة رأس المال الثابت الدائر المسلف لسته أسابيع. من جهة أخرى تُدفع الأجور على فواصل أقصر، أسبوعية في الغالب - وذلك بمعزل عن [267] الذخيرة النقدية المخصصة للنفقات غير المنظورة، أي الرصيد الاحتياطي الحق المخصص لمواجهة الانقطاعات. وعليه، حيثما لا يجبر الرأسمالي العامل على تسليف عمله مدة أطول فإن رأس المال اللازم لتسديد الأجور ينبغي أن يكون متاحاً في شكل نقدي. ولذلك عندما يتدفق رأس المال عائداً، ينبغي الاحتفاظ بشطر منه في شكل نقدي لأجل الدفع لقاء العمل، بينما يمكن تحويل الشطر المتبقي إلى خزين إنتاجي.

ويُقسّم رأس المال الإضافي على غرار رأس المال الأصلي تماماً. ولكنه يختلف عن رأس المال I بما يلي (مع ترك علاقات الائتمان جانباً): لكي يكون متاحاً لدخول فترة العمل الخاصة به، ينبغي أن يُسلف خلال مجمل فترة العمل الأولى لرأس المال I، التي لا يدخلها. ويمكن خلال هذا الوقت تحويله، جزئياً في الأقل، إلى رأسمال ثابت دائر،

يُسلف لمجمل فترة الدوران. ويتوقف مدى اتخاذه هذا الشكل الأخير، أو وقت بقائه في شكل رأسمال نقدي إضافي حتى اللحظة التي يندو فيها هذا التحول ضرورياً، يتوقف جزئياً على شروط الإنتاج الخاصة في فروع معينة من الإنتاج، وجزئياً على الأوضاع المحلية، وجزئياً على تقلبات أسعار المواد الأولية، إلخ. ولو نظرنا إلى رأس المال الاجتماعي الكلي، فإن شطراً من رأس المال الإضافي هذا سيمثلُ دوماً، بهذا القدر أو ذاك، بهيئة رأسمال نقدي لفترة طويلة نوعاً ما. أما من ناحية ذلك الجزء من رأس المال II الذي ينبغي أن يسلف للأجور، فإنه لا يتحول دوماً إلى قوة عمل إلا تدريجياً، بمقدار ما تنصرم فترات العمل القصيرة نسبياً ويُدفع لقاءها. إن هذا الجزء من رأس المال II يظل بالتالي حاضراً في شكل رأسمال نقدي خلال فترة العمل الأولى كلها، إلى أن يسهم في وظيفة رأس المال الإنتاجي بتحوّله إلى قوة عمل.

وعليه فإن دخول رأس المال الإضافي اللازم لتحويل زمن تداول رأس المال I إلى زمن إنتاج، لا يُزيد من مقدار رأس المال المسلف والأمد الزمني الذي يجب أن يُسلف به مجمل رأس المال فحسب، بل ويُزيد أيضاً، على نحو خاص، ذلك الجزء من رأس المال المسلف الذي يوجد بهيئة ذخيرة نقدية، فيوجد بالتالي بهيئة رأسمال نقدي ويرتدي شكل رأسمال نقدي كامن.

ويحدث الشيء نفسه سواء من ناحية التسليف في شكل خزين إنتاجي أو التسليف في شكل ذخيرة نقدية، عندما لا يكون انقسام رأس المال الذي يتطلبه زمن التداول إلى قسمين هما: رأس المال اللازم لفترة العمل الأولى، ورأس المال البديل الذي يحل محله خلال زمن التداول، عندما لا يكون هذا الانقسام ناتجاً عن زيادة رأس المال [268] المُنفق بل عن تقلص نطاق الإنتاج. إن رأس المال المقيد في شكل نقدي ينمو هنا أكثر بالمقارنة مع نمو نطاق الإنتاج.

إن ما يتحقق هنا عموماً بهذا التقسيم لرأس المال إلى رأسمال إنتاجي أصلي ورأسمال إضافي، هو التعاقب المتصل لفترات العمل، وديمومة قيام جزء متساوٍ من رأس المال المسلف بوظيفة رأسمال إنتاجي.

فلننعم النظر في المثال الثاني. إن رأس المال المائل باستمرار في عملية الإنتاج يبلغ 500 جنيه. وبما أن فترة العمل = 5 أسابيع، فإنه يؤدي وظيفته 10 مرات في 50 أسبوعاً (باعتبارها عاماً). إن متتوج رأس المال هذا يبلغ، بمعزل عن فائض القيمة، إذن $500 \times 10 = 5000$ جنيه. ويبدو أن زمن التداول يتلاشى تماماً، منظوراً إليه من وجهة

رأس المال المنخرط مباشرة في عملية الإنتاج من دون انقطاع - أي من وجهة القيمة - رأسمال مقدارها 500 جنيه - . إن فترة الدوران تتطابق مع فترة العمل، وزمن التداول يساوي صفراً.

ولكن إذا كان النشاط الإنتاجي لرأس المال البالغ 500 جنيه يتقطع على نحو منتظم بفترة تداول أمدها 5 أسابيع، بحيث لا يعود رأس المال هذا قادراً على استئناف النشاط الإنتاجي إلا بعد انتهاء مجمل فترة الدوران البالغة 10 أسابيع، فكان لدينا 5 دورانات، أمد الواحد منها 10 أسابيع خلال السنة المؤلفه من 50 أسبوعاً، وتشتمل هذه على 5 فترات إنتاج تتألف الفترة الواحدة من 5 أسابيع، أي ما مجموعه 25 أسبوع إنتاج بمنتوج كلي يبلغ $5 \times 500 = 2500$ جنيه؛ كما تشتمل هذه على 5 فترات تداول كل منها 5 أسابيع، أي أن إجمالي زمن التداول يبلغ 25 أسبوعاً هو الآخر. وإذا قلنا هنا إن رأسمال قدره 500 جنيه قد قام بالدوران 5 مرات في السنة، فسيكون واضحاً ومفهوماً أن رأس المال هذا الذي يبلغ مقداره 500 جنيه لم يقم قط بوظيفة رأسمال إنتاجي خلال نصف كل فترة دوران، وإنه أدى وظيفته، على وجه الإجمال، خلال نصف عام فقط، وأنه لم يؤد وظيفته بالمرة خلال النصف الثاني من العام.

إن رأس المال الإضافي البالغ 500 جنيه يظهر على المسرح، في مثالنا، خلال فترات التداول الخمس هذه، فيزداد دوران رأس المال بذلك من 2500 جنيه إلى 5000 جنيه. غير أن رأس المال المسلف هنا لم يعد 500 جنيه بل صار 1000 جنيه. وحاصل تقسيم 5000 على 1000 يساوي 5. وهكذا بدلاً من 10 دورانات لدينا خمسة. وعلى هذا النحو يجري الحساب في الواقع. ولكن عندما يُقال أن رأس المال البالغ 1000 جنيه قد قام بالدوران 5 مرات في السنة، فإن ذكرى زمن التداول تتوارى من رأس الرأسمالي الأجوف، وينشأ بدلها تصور مضطرب مفاده أن رأس المال هذا قد خدم باستمرار في عملية الإنتاج خلال الدورانات الخمسة المتعاقبة. ولكن إذا قلنا إن رأس المال البالغ 1000 جنيه قام بالدوران 5 مرات، فهذه الدورانات تتضمن كلاً من زمن التداول وزمن الإنتاج. الواقع، لو أن الـ 1000 جنيه كانت ناشطة حقاً في عملية الإنتاج باستمرار، [269] لكان المنتج يبلغ، حسب فرضيتنا، 10,000 جنيه عوضاً عن 5000 جنيه. ولكن حتى تكون لدينا 1000 جنيه ناشطة في عملية الإنتاج باستمرار، يتوجب عموماً تسليف 2000 جنيه. إن الاقتصاديين الذين لا نعثر لديهم، بوجه عام، على شيء واضح عن آلية

الدوران، يغفلون على الدوام الواقع الرئيسي التالي، وهو أن الإنتاج لن يمضي بلا انقطاع إلا إذا كان جزءاً فقط من رأس المال الصناعي يستخدم فعلياً في عملية الإنتاج. وبينما يكون جزء من رأس المال هذا موجوداً في فترة الإنتاج، ينبغي أن يكون جزء آخر موجوداً على الدوام في فترة التداول. أو بتعبير آخر، أن جزءاً واحداً منه لا يمكن أن يؤدي وظيفته كرأس مال إنتاجي إلا إذا كان جزء آخر قد سُحب من الإنتاج الفعلي في شكل رأس مال سلعي أو رأس مال نقدي. وإغفال هذا الجانب، يعني إغفال أهمية ودور رأس المال النقدي، بوجه عام.

وعلينا الآن أن نتفحص أية فوارق في الدوران تنشأ في حالة تساوي مقطعي فترة الدوران، أي تساوي فترة العمل وفترة التداول، أو في حالة كون فترة العمل أكبر أو أصغر من فترة التداول، إضافة إلى تفحص تأثير ذلك على تقييد رأس المال في شكل رأس مال نقدي.

ونفترض أن رأس المال المسلف كل أسبوع يساوي 100 جنيه في كل الأحوال، وأن فترة الدوران تبلغ 9 أسابيع، بحيث أن رأس المال المسلف لكل فترة دوران يساوي 900 جنيه.

I - فترة العمل تساوي فترة التداول

رغم أن هذه الحالة لا تطرأ في الواقع إلا كاستثناء عرضي فينبغي أن تُتخذ نقطة انطلاق للبحث، نظراً لأن العلاقات تظهر هنا في أبسط الأشكال وأيسرها منلاً إن رأسي المال (رأس المال I الذي يُسلف لفترة العمل الأولى، ورأس المال الإضافي II الذي ينشط خلال فترة تداول رأس المال I) يحلّان الواحد محل الآخر خلال حركتهما من دون أن يتقاطعا. وعليه فإن كل واحد منهما لا يُسلف إلا لفترة الدوران الخاصة به، باستثناء الفترة الأولى. وإذا كانت فترة الدوران 9 أسابيع، كما هو الحال في المثالين التاليين، فإن كلاً من فترة العمل وفترة التداول تساوي $4\frac{1}{2}$ أسبوع. عندئذ يكون لدينا المخطط السنوي التالي:

الجدول الأول

[270]

رأس المال I

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	9 - 1	$4\frac{1}{2} - 1$	450	$9 - 4\frac{1}{2}$
الثانية	18 - 10	$13\frac{1}{2} - 10$	450	$18 - 13\frac{1}{2}$
الثالثة	27 - 19	$22\frac{1}{2} - 19$	450	$27 - 22\frac{1}{2}$
الرابعة	36 - 28	$31\frac{1}{2} - 28$	450	$36 - 31\frac{1}{2}$
الخامسة	45 - 37	$40\frac{1}{2} - 37$	450	$45 - 40\frac{1}{2}$
السادسة	54 - 46	$49\frac{1}{2} - 46$	450	$54 - 49\frac{1}{2}$ ⁽³¹⁾

رأس المال II

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	$13\frac{1}{2} - 4\frac{1}{2}$	$9 - 4\frac{1}{2}$	450	$13\frac{1}{2} - 10$
الثانية	$22\frac{1}{2} - 13\frac{1}{2}$	$18 - 13\frac{1}{2}$	450	$22\frac{1}{2} - 19$
الثالثة	$31\frac{1}{2} - 22\frac{1}{2}$	$27 - 22\frac{1}{2}$	450	$31\frac{1}{2} - 28$
الرابعة	$40\frac{1}{2} - 31\frac{1}{2}$	$36 - 31\frac{1}{2}$	450	$40\frac{1}{2} - 37$
الخامسة	$49\frac{1}{2} - 40\frac{1}{2}$	$45 - 40\frac{1}{2}$	450	$49\frac{1}{2} - 46$
السادسة	$58\frac{1}{2} - 49\frac{1}{2}$	$54 - 49\frac{1}{2}$	450	$58\frac{1}{2} - 55$

لقد مرّ رأس المال I بست فترات عمل كاملة خلال 51 أسبوعاً؛ وافترضنا هنا أنها

(31) الأسابيع التي تقع في السنة الثانية من الدوران محاطة بين قوسين.

عام واحد، وأنتج سلعاً مقدارها $6 \times 450 = 2700$ جنيه، أما رأس المال II فأنتج خلال خمس فترات عمل كاملة سلعاً مقدارها $5 \times 450 = 2250$ جنيهًا. يضاف إلى هذا أن رأس المال II أنتج خلال الأسبوع ونصف الأسبوع الأخير من السنة (من منتصف الأسبوع الخمسين حتى نهاية الأسبوع الحادي والخمسين) مقداراً إضافياً قدره 150 جنيهًا. فيبلغ المنتج الإجمالي في 51 أسبوعاً 5100 جنيه. وهكذا، فمن وجهة نظر الإنتاج المباشر لفائض القيمة الذي لا يجري إنتاجه إلا خلال فترة العمل بالذات، كان على رأس المال الإجمالي البالغ 900 جنيه أن يقوم بـ $5\frac{2}{3}$ دوران $(900 \times 5\frac{2}{3} = 5100$ جنيه). ولكن إذا ما نظرنا إلى الدوران الفعلي، لرأينا أن رأس المال I يكون قد أتم $5\frac{2}{3}$ دوران، نظراً لأنه يتبقى في نهاية الأسبوع الحادي والخمسين 3 أسابيع على اكتمال فترة دورانه السادسة: $5\frac{2}{3} \times 450 = 2550$ جنيه؛ أما رأس المال II فقد قام بـ $5\frac{1}{6}$ دوران، نظراً لأنه لم يكمل سوى $1\frac{1}{2}$ أسبوع من فترة دورانه السادسة، بحيث أن $7\frac{1}{2}$ أسبوع من هذه الفترة ستقع في السنة اللاحقة: $5\frac{1}{6} \times 450 = 2325$ جنيهًا؛ إن مجموع الدوران الفعلي $= 4875$ جنيهًا.

إننا ننظر إلى رأس المال I ورأس المال II باعتبارهما رأسمالين مستقلين أحدهما عن [271] الآخر استقلالاً تاماً. فكل واحد منهما مستقل في حركته تماماً؛ وهاتان الحركتان تكمل الواحدة منهما الأخرى لمجرد أن فترات عملهما وفترات تداولهما تتناوب مباشرة. ويمكن اعتبارهما رأسمالين مستقلين تماماً يخصصان رأسمالين مختلفين. لقد أتم رأس المال I خمس فترات دوران كاملة وثلاثي فترة دورانه السادسة. ويبرز في نهاية السنة بشكل رأسمال سلعي ما يزال أمامه 3 أسابيع لكي يتحقق بصورة اعتيادية. فلا يسعه خلال هذا الوقت أن يدخل في عملية الإنتاج. فهو يؤدي وظيفة رأسمال سلعي: إنه يمضي في التداول. وهو لم يكمل سوى ثلثي فترة دورانه الأخيرة. ويمكن التعبير عن ذلك بالقول: لقد أتم ثلثي دورانه، أو أن ثلثي قيمته الإجمالية فقط قاما بدوران كامل. ونحن نقول: إن الـ 450 جنيهًا تكمل دورانها في 9 أسابيع، لذلك فإن 300 جنيه تكمل الدوران في 6 أسابيع. غير أن هذا الأسلوب في التعبير يغفل التناسب العضوي بين الجزئين الخاصين المتميزين اللذين يؤلفان زمن الدوران. إن المعنى الدقيق للقول بأن رأس المال البالغ 450 جنيهًا قد قام بـ $5\frac{2}{3}$ دوران ليس سوى أنه أتم خمسة دورانات كاملة ولم يكمل سوى ثلثي الدوران السادس. من جهة أخرى نجد أن القول بأن رأس

المال الذي قام بالدوران يساوي $5\frac{2}{3}$ أمثال رأس المال المسلف - أي $5\frac{2}{3} \times 450 = 2550$ جنيهًا حسب مثالنا الوارد أعلاه - قول صحيح ولكن بمعنى أنه لو لم يجر استكمال رأس المال هذا البالغ 450 جنيهًا برأسمال آخر قدره 450 جنيهًا، لوجب في الواقع أن يظل جزء منه في عملية الإنتاج وجزء آخر في عملية التداول. وإذا أردنا التعبير عن زمن الدوران بواسطة كتلة رأس المال الذي أتم الدوران، فلا يمكن أبداً التعبير عن ذلك إلا بواسطة كتلة من القيمة الموجودة (أي كتلة المنتج الناجز في الواقع). وواقع أن رأس المال المسلف لا يوجد بكميته في حالة يستطيع معها أن يتبدى مجدداً عملية الإنتاج، إن هذا الواقع يجد التعبير عنه في أن جزءاً واحداً فقط من رأس المال هذا مائل في شكل صالح للإنتاج، أو في أن استمرار رأس المال هذا في الإنتاج بلا انقطاع، يقتضي تقسيمه إلى جزئين يبقى الجزء الواحد منهما دوماً في فترة الإنتاج والجزء الآخر في فترة التداول، وذلك وفقاً للتناسب القائم بين هاتين الفترتين. ويفعل هنا نفس القانون الذي تتحدد بموجبه كتلة رأس المال الإنتاجي الناشط على نحو مستمر بنسبة زمن التداول إلى زمن الدوران.

وفي نهاية الأسبوع الحادي والخمسين، الذي نعتبره هنا نهاية العام، يجري تسليف 150 جنيهًا من رأس المال II لإكمال إنتاج منتج غير ناجز. وجزء آخر من رأس المال هذا يوجد في شكل رأسمال ثابت سيال [دائر] - مواد أولية، الخ - أي في شكل يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال إنتاجي في عملية الإنتاج. أما الجزء الثالث منه فيوجد في شكل نقدي، بمقدار يساوي في الأقل مقدار الأجور لبقية فترة العمل (3 أسابيع)، ولكن هذه الأجور لا تدفع إلا في نهاية كل أسبوع. ورغم أن هذا الجزء من رأس المال لا يوجد، في بداية السنة الجديدة، أي في بداية حلقة الدورانات الجديدة، في شكل رأسمال إنتاجي بل في شكل رأسمال نقدي لا يستطيع معه دخول عملية الإنتاج، فإن رأس المال المتغير السيال [الدائر]، أي قوة العمل الحية، تنشط مع ذلك في عملية الإنتاج عند افتتاح الدوران الجديد. ومرء هذه الظاهرة أن قوة العمل لا يدفع لها إلا في نهاية الأسبوع، رغم أن شراءها يتم في بداية فترة العمل، لمدة أسبوع مثلاً، وتستهلك منذ هذه اللحظة. ويخدم النقد هنا بمثابة وسيلة دفع. لذلك فإنه لا يزال بوصفه نقداً مائلاً بين يدي الرأسمالي من جهة، بينما من جهة أخرى تكون قوة العمل، أي السلعة التي جرى تحويل النقد إليها، قد انخرطت في عملية الإنتاج، ولهذا فإن نفس القيمة - رأسمال تظهر هنا مرتين.

وإذا ما عاينا فترات العمل فقط، لرأينا أن:

$$\begin{array}{rcl} \text{رأس المال I يُنتج} & 6 \times 450 & = 2700 \text{ جنيه} \\ \text{رأس المال II يُنتج} & 5\frac{1}{3} \times 450 & = 2400 \text{ جنيه} \\ \hline \text{المجموع} & 5\frac{2}{3} \times 900 & = 5100 \text{ جنيه} \end{array}$$

وعليه فإن إجمالي رأس المال المُسلَّف والبالغ 900 جنيه قام بوظيفة رأسمال إنتاجي $5\frac{2}{3}$ مرة خلال السنة. ولا أهمية بالنسبة لإنتاج فائض القيمة ما إذا كانت 450 جنيهاً تنشط في عملية الإنتاج باستمرار و450 جنيهاً أخرى في عملية التداول باستمرار، على نحو متناوب، أم كانت الـ 900 جنيه تنشط في عملية الإنتاج مدة $4\frac{1}{2}$ أسبوع وفي عملية التداول مدة $4\frac{1}{2}$ أسبوع.

أما إذا عاينا فترات الدوران لوجدنا:

$$\begin{array}{rcl} \text{رأس المال I} & 5\frac{2}{3} \times 450 & = 2550 \text{ جنيهاً} \\ \text{رأس المال II} & 5\frac{1}{6} \times 450 & = 2325 \text{ جنيهاً} \\ \hline \text{أي أن رأس المال الإجمالي} & 5\frac{5}{12} \times 900 & = 4875 \text{ جنيهاً} \end{array}$$

ذلك لأن عدد دورانات رأس المال الكلي يساوي مجموع حاصل دورانات الرأسمالين I و II، مقسوماً على مجموع الرأسمالين I و II.

وتنبغي الإشارة إلى أنه لو كان الرأسمالان I و II مستقلين عن بعضهما بعضاً، فإنهما سيؤلفان مع ذلك جزءين مستقلين من رأس المال الاجتماعي المُسلَّف في ميدان الإنتاج [273] ذاته. لذا لو كان رأس المال الاجتماعي في مجال الإنتاج هذا يتألف من رأس المال I و II لا غير، لانطبقت الحسابات ذاتها على دوران رأس المال الاجتماعي في هذا الميدان مثلما انطبقت أعلاه على كلا الجزئين الأول والثاني المكوّنين لرأسمال خاص بعينه. زد على ذلك أن كل جزء من رأس المال الاجتماعي الكلي الموظف في أي ميدان خاص من الإنتاج يمكن أن يُحسب بهذه الطريقة أيضاً. ففي آخر المطاف إن عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال الاجتماعي الكلي يساوي مجموع رأس المال الذي قام بالدوران في مختلف مجالات الإنتاج مقسوماً على مجموع رأس المال المُسلَّف في هذه المجالات.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن الرأسمالين I و II الناشطين في مشروع خاص بعينه لا يتطابقان، بالمعنى الدقيق للعبارة، من حيث سنوات دورانهما (إن حلقة دورانات رأس

المال II تبدأ بعد $4\frac{1}{2}$ أسبوع من حلقة دورانات رأس المال I، وعليه فإن سنة رأس المال I تنتهي قبل $4\frac{1}{2}$ أسبوع من انتهاء سنة رأس المال II، وعلى غرار ذلك فإن مختلف رؤوس الأموال الفردية الخاصة النشطة في نفس الميدان من الإنتاج تبدأ أعمالها في فترات زمنية متباعدة كلياً، وتنتهي دورانها السنوي، لهذا السبب، في أوقات متباعدة من السنة. وإن نفس الحسابات الوسطية التي طبقناها أعلاه على رأس المال I ورأس المال II، تكفي في هذه الحالة أيضاً لاختزال سنوات دوران مختلف الأجزاء المستقلة من رأس المال الاجتماعي إلى سنة دوران مشتركة موحدة.

II - فترة العمل أطول من فترة التداول

إن فترات عمل وفترات دوران رأس المال I ورأس المال II تتقاطع بدلاً من أن تتعاقب. وفي الوقت نفسه يحصل هنا إطلاق لرأس المال، وهو أمر لم يطرأ في الحالة المبحوثة سابقاً.

ولكن ذلك لا يغير شيئاً من أن الواقع الآن كما من قبل يظل كالاتي: (1) إن عدد فترات عمل رأس المال الكلي المسلف يساوي مجموع قيمة المنتج السنوي لكلا جزئي رأس المال المسلف مقسوماً على رأس المال الإجمالي المسلف، و(2) إن عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال الكلي يساوي مجموع حاصل الدورانين مقسوماً على مجموع الرأسمالين المسلفين. وهنا أيضاً ينبغي النظر إلى هذين الجزئين من رأس المال وكأنهما قاما بكل دوران بصورة مستقلة تماماً أحدهما عن الآخر.

* * *

[274] إننا نفترض ثانية، إذن، أن 100 جنيه تُسلف لعملية العمل كل أسبوع. وفترة العمل تدوم 6 أسابيع، وعليه لا بد من تسليف 600 جنيه كل مرة (رأس المال I). أما فترة التداول فتساوي 3 أسابيع، وبذا تكون فترة الدوران 9 أسابيع، كما من قبل. ورأس المال II البالغ 300 جنيه يبدأ العمل خلال الأسابيع الثلاثة التي تؤلف فترة تداول رأس المال I. وإذا اعتبرنا هذين الرأسمالين مستقلين عن بعضهما بعضاً لحصلنا على المخطط التالي للدوران السنوي:

الجدول الثاني

رأس المال I، 600 جنيه

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	9 - 1	6 - 1	600	9 - 7
الثانية	18 - 10	15 - 10	600	18 - 16
الثالثة	27 - 19	24 - 19	600	27 - 25
الرابعة	36 - 28	33 - 28	600	36 - 34
الخامسة	45 - 37	42 - 37	600	45 - 43
السادسة	54 - 46	51 - 46	600	(54 - 52)

رأس المال الإضافي II، 300 جنيه

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	15 - 7	9 - 7	300	15 - 10
الثانية	24 - 16	18 - 16	300	24 - 19
الثالثة	33 - 25	27 - 25	300	33 - 28
الرابعة	42 - 34	36 - 34	300	42 - 37
الخامسة	51 - 43	45 - 43	300	51 - 46

إن عملية الإنتاج تمضي بلا انقطاع خلال السنة كلها على نفس النطاق. ويظل الرأس مالان I و II منفصلين تماماً. ولكن لكي نعرضهما منفصلين على هذا النحو، ينبغي لنا أن نزيل ما بينهما من تقاطعات وتشابكات فعلية، فنغيّر بذلك أيضاً عدد الدورانات. وحسب الجدول الوارد أعلاه كان يدور بالتحديد:

$$\text{رأس المال I} \quad 5\frac{2}{3} \times 600 = 3400 \text{ جنيه}$$

$$\text{رأس المال II} \quad 5 \times 300 = 1500 \text{ جنيه}$$

$$\text{رأس المال الإجمالي} \quad 5\frac{4}{9} \times 900 = 4900 \text{ جنيه}$$

ولكن هذه الحسابات ليست صحيحة لأن فترات الإنتاج والتداول الفعلية، كما سنرى، [275] لا تتطابق تطابقاً مطلقاً مع الفترات المذكورة في هذا المخطط الذي اقتصر أساساً على اظهار الرأسمالين الاثنين I و II مستقلين أحدهما عن الآخر.

ففي الواقع، ليس لرأس المال II فترات عمل وفترات تداول خاصة، منفصلة عن فترات رأس المال I. إن فترة العمل 6 أسابيع، وفترة التداول 3 أسابيع. وبما أن رأس المال II لا يزيد عن 300 جنيه، فليس بوسعها أن يكفي إلا لتغطية جزء من فترة العمل. هذا هو الحال. ففي نهاية الأسبوع السادس يدخل منتج قيمته 600 جنيه في التداول ويتدفق عائداً منه في شكل نقدي في نهاية الأسبوع التاسع. ومع ذلك يبدأ رأس المال II نشاطه في بداية الأسبوع السابع، ويغطي مستلزمات فترة العمل الجديدة ابتداءً من الأسبوع السابع وانتهاءً بالأسبوع التاسع. ولكن لا يُنجز من فترة العمل، حسب فرضيتنا، سوى نصفها في نهاية الأسبوع التاسع. وعليه ففي بداية الأسبوع العاشر يشرع رأس المال I البالغ 600 جنيه، الذي عاد لتوه، في عمله ثانية، وتغطي 300 جنيه منه التسليفات اللازمة للأسابيع العاشر - الثاني عشر. وبذا تكتمل فترة العمل الثانية. فهناك قيد التداول منتج بقيمة 600 جنيه، تعود في نهاية الأسبوع الخامس عشر؛ ولكن قد أطلقت فضلاً عن ذلك 300 جنيه، وهي مقدار رأس المال II الأصلي، وتستطيع أن تؤدي وظيفتها على مدى النصف الأول من فترة العمل التالية، أي ابتداءً من الأسبوع الثالث عشر وانتهاءً بالأسبوع الخامس عشر. وبعد انقضاء هذه الأسابيع، تعود الـ 600 جنيه، فتكون 300 جنيه منها كافية لتغطية بقية فترة العمل، بينما تبقى 300 جنيه طليقة لفترة العمل التالية.

تجري الأمور إذن على النحو التالي:

I - فترة الدوران الأولى: الأسابيع 1 - 9.

1- فترة العمل الأولى: الأسابيع 1 - 6. رأس المال I، 600 جنيه، يؤدي وظيفته.

1- فترة التداول الأولى: الأسابيع 7 - 9. تعود الـ 600 جنيه في نهاية الأسبوع التاسع.

II - فترة الدوران الثانية: الأسابيع 7 - 15.

2- فترة العمل الثانية: الأسابيع 7 - 12.

النصف الأول: الأسابيع 7 - 9. رأس المال II، 300 جنيه، يقوم بوظيفته.

في نهاية الأسبوع التاسع، تعود الـ 600 جنيه نقداً (رأس المال I).

النصف الثاني: الأسابيع 10 - 12، 300 جنيه من رأس المال I تقوم بوظيفتها.

أما الـ 300 جنيه الأخرى من رأس المال I فتظل طليقة.

2- فترة التداول الثانية: الأسابيع 13 - 15.

في نهاية الأسبوع الخامس عشر تعود 600 جنيه نقداً. (نصفها من رأس المال I ونصفها من رأس المال II)

III - فترة الدوران الثالثة: الأسابيع 13 - 21.

3- فترة العمل الثالثة: الأسابيع 13 - 18.

النصف الأول: الأسابيع 13 - 15. إن الـ 300 جنيه الطليقة تبدأ بأداء وظيفتها. في نهاية الأسبوع 15 تعود 600 جنيه نقداً.

[276]

النصف الثاني: الأسابيع 16 - 18، 300 جنيه من الـ 600 جنيه العائدة تقوم بوظيفتها، أما الـ 300 جنيه الأخرى فتظل طليقة.

3- فترة التداول الثالثة: الأسابيع 19 - 21 التي تعود في نهايتها 600 جنيه ثانية نقداً؛ وفي هذه الجنيهاً الـ 600 يكون رأس المال I قد امتزج برأس المال II إمتزاجاً لا يمكن معه التفريق بينهما.

وهكذا تتم 8 فترات دوران كاملة لرأس المال مقداره 600 جنيه (الأولى - الأسابيع 1 - 9؛ الثانية - الأسابيع 7 - 15؛ الثالثة - الأسابيع 13 - 21؛ الرابعة - الأسابيع 19 - 27؛ الخامسة - الأسابيع 25 - 33؛ السادسة - الأسابيع 31 - 39؛ السابعة - الأسابيع 37 - 45؛ الثامنة - الأسابيع 43 - 51) حتى نهاية الأسبوع الحادي والخمسين. ولكن بما أن الأسابيع 49 - 51 تقع في فترة التداول الثامنة، فينبغي على رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه أن يدخل كي يُبقي الإنتاج مستمراً خلال هذه المدة. وبذلك يظهر الدوران في نهاية السنة على النحو التالي: إن 600 جنيه قد قامت بدوراتها الثمان، وهذا

ما يؤلف 4800 جنيه. وينبغي أن يضاف إلى ذلك منتج الأسابيع الثلاثة الأخيرة (الأسابيع 49 - 51)، غير أنه لم ينجز سوى ثلث دورته البالغة 9 أسابيع، ولذلك لا يُحتسب منه في مبلغ الدوران سوى ثلث مقداره، أي 100 جنيه. وعليه إذا كان المنتج السنوي لمدة 51 أسبوعاً يساوي 5100 جنيه، فإن رأس المال الذي قام بالدوران ليس سوى $4800 + 100 = 4900$ جنيه؛ وعليه فإن رأس المال الإجمالي المسلف البالغ 900 جنيه قد حقق $5\frac{4}{9}$ دوران، وهذا أكثر من الحالة الأولى بمقدار ضئيل.

لقد افترضنا في المثال الراهن حالة يشكل فيها زمن العمل $\frac{2}{3}$ من فترة الدوران، بينما يشكل زمن التداول $\frac{1}{3}$ من فترة الدوران؛ أي أن زمن العمل هو ضعف زمن التداول. والسؤال الآن هو: هل سيحدث إطلاق لرأس المال على نحو ما بيّنا أعلاه، حتى عندما لا تكون هذه الفرضية قائمة؟

لنفترض أن فترة العمل 5 أسابيع، وزمن التداول 4 أسابيع، ورأس المال المسلف في الأسبوع هو 100 جنيه.

I - فترة الدوران الأولى: الأسابيع 1 - 9.

1- فترة العمل الأولى: الأسابيع 1 - 5. يؤدي رأس المال I، البالغ 500 جنيه، وظيفته.

1- فترة التداول الأولى: الأسابيع 6 - 9. في نهاية الأسبوع التاسع تعود الـ 500 جنيه نقداً.

II - فترة الدوران الثانية: الأسابيع 6 - 14.

2- فترة العمل الثانية: الأسابيع 6 - 10.

القسم الأول: الأسابيع 6 - 9. رأس المال II البالغ 400 جنيه يؤدي وظيفته. في نهاية الأسبوع التاسع يعود رأس المال I البالغ 500 جنيه نقداً.

القسم الثاني: الأسبوع العاشر. تنشط 100 جنيه من الـ 500 جنيه العائدة، بأداء وظيفتها. وتظل الـ 400 جنيه الباقية طليقة لأجل فترة العمل القادمة.

2- فترة التداول الثانية: الأسابيع 11 - 14. في نهاية الأسبوع الرابع عشر، تعود [277] 500 جنيه نقداً.

إن الـ 400 جنيه التي باتت طليقة، تقوم بوظيفتها حتى نهاية الأسبوع الرابع عشر، (الأسابيع 11 - 14)؛ أما الـ 100 جنيه المأخوذة من الـ 500 جنيه التي سبق أن عادت، فتغطي بقية مستلزمات فترة العمل الثالثة (الأسابيع 11 - 15)، بحيث يتم إطلاق 400 جنيه مجدداً لأجل فترة العمل الرابعة. وتكرر الظاهرة ذاتها في كل فترة عمل، حيث تكون هناك 400 جنيه متاحة في بداية الفترة، وهي تكفي لتغطية الأسابيع الأربعة.

وفي نهاية الأسبوع الرابع تتدفق 500 جنيه عائدة نقداً، منها 100 جنيه لازمة للأسبوع الأخير، أما الـ 400 جنيه المتبقية فتظل طليقة لأجل فترة العمل التالية.

لنأخذ أيضاً فترة عمل من 7 أسابيع، على أن يكون رأس المال I 700 جنيه، ويكون زمن التداول أسبوعين، ويكون رأس المال II 200 جنيه.

في هذه الحالة تدوم فترة الدوران الأولى للأسابيع 1 - 9، منها فترة العمل الأولى للأسابيع 1 - 7، بسلفة مقدارها 700 جنيه، وفترة التداول الأولى للأسابيع 8 - 9. وفي ختام الأسبوع التاسع تعود الـ 700 جنيه نقداً.

وتستغرق فترة الدوران الثانية الأسابيع 8 - 16، وتضم فترة العمل الثانية في الأسابيع 8 - 14. وتجري تغطية مستلزمات الأسبوعين 8 و9 من فترة العمل الثانية هذه برأس المال II. وفي نهاية الأسبوع 9 تعود الـ 700 جنيه السابقة ويجري انفاق 500 جنيه منها حتى نهاية فترة العمل هذه (الأسابيع 10 - 14). وتظل الـ 200 جنيه طليقة لأجل فترة العمل القادمة. وتدوم فترة التداول الثانية للأسبوعين 15 - 16. وفي نهاية الأسبوع 16 تعود الـ 700 جنيه كروة أخرى. وابتداءً من هذه اللحظة تتكرر الظاهرة نفسها في كل فترة عمل. فالحاجة إلى رأس المال تُغطى خلال الأسبوعين الأولين بالـ 200 جنيه الطليقة في ختام فترة العمل السابقة؛ وفي نهاية الأسبوع الثاني تعود الـ 700 جنيه، ولكن لا يبقى من فترة العمل عندئذ سوى 5 أسابيع، ولذلك لا يمكن أن تُنفق عليها سوى 500 جنيه، وهكذا تظل 200 جنيه طليقة على الدوام لأجل فترة العمل التالية.

يتضح إذن، من حالتنا هذه، التي نفترض فيها أن فترة العمل أطول أمداً من فترة التداول، أن هناك رأسمالاً نقدياً يتحرر طليقاً في كل الأحوال عند اختتام كل فترة عمل، وهو يساوي في المقدار رأس المال II الذي جرى تسليفه لفترة التداول. لقد كان رأس المال II يبلغ في أمثلتنا الثلاثة 300 جنيه في الأول، و400 جنيه في الثاني، و200 جنيه في الثالث. وكان رأس المال الذي غدا طليقاً في ختام فترة العمل، 300 جنيه، 400 جنيه، 200 جنيه على التوالي.

[278] III - فترة العمل أقصر من فترة التداول

نبدأ ثانية بافتراض فترة دوران أمدها 9 أسابيع، منها 3 أسابيع لفترة العمل التي يوجد لأجلها رأسمال I مقداره 300 جنيه. ونفترض أن فترة التداول 6 أسابيع ويلزم لهذه الأسابيع الستة رأسمال إضافي مقداره 600 جنيه، يمكن لنا أن نقسمه هو الآخر إلى رأسمالين يبلغ كل واحد منهما 300 جنيه، لكي يملأ كل واحد منهما فترة عمل واحدة. وعليه يكون لدينا ثلاثة رؤوس أموال كل منها 300 جنيه، حيث تكون 300 جنيه منغمرة دوماً في الإنتاج، بينما 600 جنيه منغمرة في التداول.

الجدول الثالث

رأس المال I

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	9 - 1	3 - 1	9 - 4
الثانية	18 - 10	12 - 10	18 - 13
الثالثة	27 - 19	21 - 19	27 - 22
الرابعة	36 - 28	30 - 28	36 - 31
الخامسة	45 - 37	39 - 37	45 - 40
السادسة	(54) - 46	48 - 46	(54) - 49

رأس المال II

تسلسل الفترة	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	12 - 4	6 - 4	12 - 7
الثانية	21 - 13	15 - 13	21 - 16
الثالثة	30 - 22	24 - 22	30 - 25
الرابعة	39 - 31	33 - 31	39 - 34
الخامسة	48 - 40	42 - 40	48 - 43
السادسة	(57) - 49	51 - 49	(57 - 52)

رأس المال III

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	15 - 7	9 - 7	15 - 10
الثانية	24 - 16	18 - 16	24 - 19
الثالثة	33 - 25	27 - 25	33 - 28
الرابعة	42 - 34	36 - 34	42 - 37
الخامسة	51 - 43	45 - 43	51 - 46

نحن هنا إزاء صورة مطابقة تماماً للحالة الأولى، مع فارق واحد يتمثل في وجود [279] ثلاثة رؤوس أموال لا رأسمالين، يحلّ أحدهما محل الآخر. فلا يجري تقاطع أو تشابك بين رؤوس الأموال، ويمكن تعقب أثر كل واحد منها على حدة حتى نهاية العام. وكما هو الأمر في الحالة الأولى لا يتحرر طليقاً أيما رأسمال في نهاية فترة العمل. فرأس المال I يُنفق بأكمله في نهاية الأسبوع الثالث، ويعود بأكمله في نهاية الأسبوع التاسع، ويستأنف وظيفته في بداية الأسبوع العاشر. كذلك الحال مع رأس المال II ورأس المال III. إن التناوب على نحو منتظم وكامل يحول دون أي تحرير لرأس المال.

ويجري حساب الدوران الكلي على الشكل التالي:

$$\begin{array}{rcl}
 \text{رأس المال I} & 300 \text{ جنيه} \times 5\frac{2}{3} & = 1700 \text{ جنيه} \\
 \text{رأس المال II} & 300 \text{ جنيه} \times 5\frac{1}{3} & = 1600 \text{ جنيه} \\
 \text{رأس المال III} & 300 \text{ جنيه} \times 5 & = 1500 \text{ جنيه} \\
 \hline
 \text{رأس المال الإجمالي} & 900 \text{ جنيه} \times 5\frac{1}{3} & = 4800 \text{ جنيه}
 \end{array}$$

لنأخذ الآن أيضاً مثلاً لا تكون فيه فترة التداول ضعف فترة العمل بالضبط. لنفترض مثلاً أن فترة العمل تساوي 4 أسابيع، وفترة التداول 5 أسابيع. وعليه ستكون مقادير رؤوس الأموال المطابقة كالتالي: رأس المال I = 400 جنيه، رأس المال II = 400 جنيه، رأس المال III = 100 جنيه. لا نقدم أدناه سوى مخطط الدورانات الثلاثة الأولى.

الجدول الرابع

رأس المال I

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	9 - 1	4 - 1	9 - 5
الثانية	17 - 9	12 - 10 ، 9	17 - 13
الثالثة	25 - 17	20 - 18 ، 17	25 - 21

رأس المال II

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	13 - 5	8 - 5	13 - 9
الثانية	21 - 13	16 - 14 ، 13	21 - 17
الثالثة	29 - 21	24 - 22 ، 21	29 - 25

رأس المال III

[280]

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	17 - 9	9	17 - 10
الثانية	25 - 17	17	25 - 18
الثالثة	33 - 25	25	33 - 26

في هذه الحالة لا يحدث تشابك رؤوس الأموال إلا بمقدار ما إن فترة عمل رأس المال III، الذي لا يمتلك فترة عمل مستقلة خاصة به نظراً لأنه لا يكفي إلا لأسبوع واحد، تتطابق مع أسبوع العمل الأول لرأس المال I. ولكن مبلغاً يساوي رأس المال III ومقداره 100 جنيه يتحرر في نهاية فترتي عمل كل من رأس المال I ورأس المال II. فلو غطى رأس المال III الأسبوع الأول من فترة العمل الثانية ومن كل فترات العمل اللاحقة لرأس المال I، وعاد مجمل رأس المال I البالغ 400 جنيه في ختام هذا الأسبوع الأول، فإن المتبقي من فترة عمل رأس المال I لن يزيد على 3 أسابيع، ولا تحتاج هذه سوى اتفاق رأسمال مقداره 300 جنيه. وتحرر بذلك 100 جنيه تكفي لتغطية الأسبوع الأول من فترة عمل رأس المال II التي تأتي عقب ذلك مباشرة؛ وفي نهاية هذا الأسبوع يعود مجمل رأس المال II البالغ 400 جنيه؛ ولكن بما أن فترة العمل الجارية لا تستطيع أن تستوعب غير 300، فإن 100 جنيه تتحرر من جديد في خاتمة هذه الفترة، وهكذا دواليك. إذن يتحرر رأس المال طليقاً في نهاية فترة العمل كل مرة لا تكون فيها فترة التداول مُضاعفاً بسيطاً لفترة العمل؛ وإن رأس المال الطليق هذا يساوي ذلك الجزء من رأس المال الذي ينبغي أن يملأ الفارق الذي تزيد به فترة التداول على فترة عمل أو على عدد مضاعف من فترات العمل.

لقد افترضنا في جميع الحالات المبحوثة أن فترة العمل وزمن التداول يبقيان على حالهما من دون تغيير على مدى السنة كلها في أي مشروع معين من المشاريع المذكورة. وكان هذا الافتراض ضرورياً لإبتغاء معرفة تأثير زمن التداول على دوران رأس المال ومقدار ما يُسَلَف منه. غير أن كون هذه الفرضية لا تسري دائماً في الواقع دون قيد أو شرط، أو لا تسري بالمرة في أحيان كثيرة، لا يغيّر من الأمر شيئاً.

لقد اكتفينا في هذا الجزء كله ببحث دورانات رأس المال الدائر، لكننا لم نبحث دورانات رأس المال الأساسي، وسبب ذلك ببساطة أن لا علاقة للمسألة قيد البحث برأس المال الأساسي. فوسائل العمل، وما إلى ذلك، المستخدمة في عملية الإنتاج لا تؤلف رأسمالاً أساسياً إلا بمقدار ما إن زمن استهلاكها يفوق فترة دوران رأس المال السيّال [الدائر]، وبمقدار ما إن الزمن الذي تواصل فيه وسائل العمل هذه الخدمة في [281] عمليات عمل متكررة باستمرار هو أطول من فترة دوران رأس المال السيّال [الدائر]، أي أنه يساوي (ن) من فترات دوران رأس المال السيّال [الدائر]. وبصرف النظر عما إذا كان الزمن الكلّي الذي تمثله (ن) من فترات دوران رأس المال السيّال [الدائر] طويلاً أم قصيراً، فإن ذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي جرى تسليفه لهذه المدة بهيئة رأسمال أساسي لن يتكرر تسليفه خلال هذه المدة ذاتها. فهو يواصل أداء وظيفته في

شكله الاستعمالي السابق. وما من فارق سوى هذا: إن رأس المال الأساسي ينقل إلى منتج فترة العمل هذه جزءاً أكبر أو أصغر من قيمته الأصلية بما يتناسب وطول أو قصر فترة العمل الواحدة الداخلة في كل فترة دوران رأس المال السيال [الدائر]، وإن هذا الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي يُنقل إلى المنتج يعود بسرعة أكبر أو أبطأ في شكل نقدي تبعاً لأمد زمن التداول الداخل أيضاً في كل فترة دوران. إن طبيعة الموضوع الذي نبهته في هذا الجزء، أي دوران الجزء السيال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، تنبع من طبيعة هذا الجزء من رأس المال بالذات. فرأس المال السيال [الدائر] المستخدم في فترة عمل ما، لا يمكن أن يُستخدم في فترة عمل جديدة قبل أن يكمل دورانه، قبل أن يتحوّل إلى رأسمال سلعي، ثم يتحوّل إلى رأسمال نقدي، ومن رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي. وعليه، فلنكي تعقب فترة العمل الأولى فترة عمل ثانية في الحال، من دون انقطاع، يتوجب تسليف رأس المال ثانية، وتحويله إلى عناصر سيالة [دائرة] من رأس المال الإنتاجي، على أن تكون كمية رأس المال المسلف هذا كافية لسد الثغرة الناشئة عن فترة تداول رأس المال السيال [الدائر] الذي جرى تسليفه لفترة العمل الأولى. هذا هو منبع التأثير الذي يمارسه طول فترة عمل رأس المال السيال [الدائر] على نطاق عملية العمل في الإنتاج المعني، وعلى تقسيم رأس المال المسلف، وبالتالي على مقدار أجزاء جديدة من رأس المال يتم تسليفها بصورة إضافية. هذا هو على وجه الدقة ما كان علينا أن نبهته في هذا الجزء.

IV - نتائج

يقودنا ما تقدم من بحث إلى النتائج التالية:

أ - إن الأجزاء المختلفة التي يجب أن ينقسم إليها رأس المال، بحيث يمكن أن يبقى أحدها في فترة العمل باستمرار، بينما تكون الأجزاء الأخرى في فترة التداول، إن هذه الأجزاء تتناوب كرؤوس أموال فردية، مختلفة ومستقلة، في حالتين: (1) عندما تكون فترة العمل مساوية لفترة التداول، بحيث تنقسم فترة الدوران إلى شطرين متساويين. (2) عندما تكون فترة التداول أطول من فترة العمل، ولكنها تشكل في الوقت نفسه مُضاعفاً بسيطاً لفترة العمل، بحيث أن فترة تداول واحدة تساوي (ن) من فترات العمل، على أن تكون (ن) عدداً صحيحاً. وفي هذه الحالات لا يتحرر طليقاً أي جزء من رأس المال المسلف تبعاً.

ب - من جهة أخرى نجد في جميع الحالات التي تكون فيها: (1) فترة التداول أطول من فترة العمل من دون أن تكون الأولى مُضاعَفاً بسيطاً للثانية، و(2) فترة العمل أطول من فترة التداول، أن جزءاً من إجمالي رأس المال السيال [الدائر] يغدو طليقاً باستمرار وبصورة دورية في نهاية كل فترة عمل، ابتداءً من حركة الدوران الثانية. وإن رأس المال الطليق هذا يساوي ذلك الجزء من رأس المال الكلي المسلف لتغطية فترة التداول، شريطة أن تكون فترة العمل أطول من فترة التداول، ويكون رأس المال الطليق مساوياً لذلك الجزء من رأسمال الذي يغطي المدة الإضافية التي تزيد بها فترة التداول على فترة العمل أو أضعاف فترة العمل، شريطة أن تكون فترة التداول أطول من فترة العمل.

ج - ينتج عن هذا أن القاعدة السارية بالنسبة لرأس المال الاجتماعي الكلي، بمقدار ما يتعلق الأمر بجزئه السيال [الدائر]، هي إطلاق رأس المال، أما تناوب أجزاء رأس المال الناشطة على التعاقب في عملية الإنتاج فهو الإستثناء. وسبب ذلك أن تساوي فترة العمل مع فترة التداول، أو تساوي فترة التداول مع مُضاعَف بسيط لفترة العمل، أي هذا التناسب المنتظم بين الجزئين المكوّنين لفترة الدوران، لا صلة له على الإطلاق بجوهر الأمر، ولهذا السبب لا يمكن له أن يقع أبداً إلا على سبيل الإستثناء.

وعليه فإن جزءاً هاماً من رأس المال الاجتماعي الدائر، الذي يقوم بعدة دورانات على مدار السنة، سيوجد دورياً في شكل رأسمال طليق خلال حلقة الدورانات السنوية. ومن الجلي أيضاً أن مقدار رأس المال الطليق هذا ينمو، في حال بقاء الظروف الأخرى على حالها، بنمو حجم عملية العمل أو باتساع نطاق الإنتاج، أي بتطور الإنتاج الرأسمالي عموماً. ويحدث ذلك في الحالة (ب 2) لأن رأس المال الكلي المسلف يزداد؛ ويحدث ذلك في الحالة (ب 1) لأن تطور الإنتاج الرأسمالي يقترن بنمو في أمد فترة التداول، وبالتالي أيضاً في أمد فترة الدوران، علماً بأن فترة العمل أقصر من فترة التداول ولا يوجد تناسب منتظم بين الفترتين كليهما.

ففي الحالة الأولى، مثلاً، كان علينا اتفاق 100 جنيه في الأسبوع. ويتطلب هذا الأمر اتفاق 600 جنيه لفترة عمل مؤلفة من 6 أسابيع و300 جنيه لفترة تداول من 3 أسابيع، أي ما مجموعه 900 جنيه. فهناك يجري إطلاق الـ 300 جنيه باستمرار. أما [283] عند اتفاق 300 جنيه في الأسبوع، فإن فترة العمل تتطلب 1800 جنيه، وفترة التداول 900 جنيه. وعليه أيضاً يجري إطلاق 900 جنيه دورياً عوضاً عن 300 جنيه.

د - إن رأس المال الكلي البالغ 900 جنيه، مثلاً، ينبغي أن يُقسَم إلى جزئين، كما في المثال أعلاه، لتخصيص 600 جنيه منه إلى فترة العمل، و300 جنيه إلى فترة

التداول. لذا فإن الجزء الذي يُنفق على عملية العمل حقاً يقلص بنسبة الثلث، فيهيّط من 900 جنيه إلى 600 جنيه، وبالنتيجة يقلص نطاق الإنتاج بمقدار الثلث. من جهة ثانية لا تعمل الـ 300 جنيه إلّا لكي تتواصل فترة العمل بحيث يمكن انفاق 100 جنيه على عملية العمل كل أسبوع على مدار السنة.

وعند النظر إلى الأمر بصورة مجرّدة، فسيان إن كانت الـ 600 جنيه تعمل خلال $8 \times 6 = 48$ أسبوعاً (المنتوج = 4800 جنيه)، أم كان رأس المال الكلّي البالغ 900 جنيه يُنفق خلال 6 أسابيع على عملية العمل ويهجع باثراً طوال الأسابيع الثلاثة لفترة التداول. ففي هذه الحالة الأخيرة يكون قد عمل خلال الـ 48 أسبوعاً ما مدته $6 \times 5\frac{1}{3} = 32$ أسبوع عمل (المنتوج = $900 \times 5\frac{1}{3} = 4800$ جنيه) ويهجع باثراً 16 أسبوعاً. ولكن حتى لو تجردنا عن تلف أكبر نسبياً لرأس المال الأساسي، عندما يظل باثراً مدة 16 أسبوعاً، وعن إرتفاع كلفة العمل الذي ينبغي أن يُدفع لقاءه خلال السنة كلها، على الرغم من أنه لا يستخدم إلّا خلال جزء منها، فإن هذه الانقطاعات المنتظمة لعملية الإنتاج لا تتفق بوجه عام مع سير عمل الصناعة الكبرى الحديثة. فهذه الاستمرارية هي، بذاتها، قدرة إنتاجية للعمل.

ولو نظرنا الآن عن كُتب إلى رأس المال الذي غدا طليقاً أو، في الواقع، إلى رأس المال الذي غدا نشاطه مؤجلاً لبعض الوقت، لتبين أن جزءاً كبيراً منه ينبغي أن يكون على الدوام في شكل رأسمال نقدي. لنأخذ المثال التالي: فترة العمل 6 أسابيع، فترة التداول 3 أسابيع، الانفاق الأسبوعي 100 جنيه. في منتصف فترة العمل الثانية، أي في نهاية الأسبوع التاسع، تعود 600 جنيه، لا يُنفق منها غير 300 جنيه لتغطية باقي فترة العمل. وبذلك تُطلق في نهاية فترة العمل الثانية 300 جنيه من 600 جنيه. فما وضع هذه الـ 300 جنيه؟ لنفترض أن ثلثها يُنفق على الأجور، وثلثها على المواد الأولية والمساعدة؛ وعليه فإن 200 جنيه من الـ 600 جنيه العائدة تبقى في شكل نقد للأجور، و400 جنيه في شكل خزين إنتاجي، أي في شكل عناصر الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي الثابت. ولكن بما أن نصف هذا الخزين الإنتاجي فقط يلزم للنصف الثاني من فترة العمل الثانية، فإن نصفه الثاني يبقى ماثلاً مدة 3 أسابيع في شكل خزين إنتاجي فائض؛ أي خزين يزيد عن حاجة فترة عمل واحدة. بيد أن الرأسمالي يعرف أنه لا يحتاج من هذا الجزء (= 400 جنيه) من رأس المال العائد إليه سوى النصف = 200 جنيه لتغطية فترة العمل الجارية. وعليه فإن أوضاع السوق هي التي تقرر ما إذا كان سيعمل على تحويل هذه الجنيّهات المائتين، على الفور، إلى خزين إنتاجي فائض، كلاً

[284]

أو جزءاً، أو يحتفظ بها في شكل رأسمال نقدي، كلاً أو جزءاً، بانتظار أوضاع مؤاتية في السوق. وبديهي، من ناحية ثانية، أن الجزء الذي يُنفق على الأجور = 200 جنيه، يُحفظ في شكل نقدي. فالرأسمالي لا يستطيع أن يُخزن قوة العمل في المستودع بعد أن يشتريها، كما يفعل مع المواد الأولية. فينبغي عليه أن يدمجها في عملية الإنتاج ويدفع لها في نهاية كل أسبوع. وعلى كل حال، فإن هذه الـ 100 جنيه من رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه، ستتخذ شكل رأسمال نقدي طليق، أي غير لازم لفترة العمل. وعليه فإن رأس المال الطليق في شكل رأسمال نقدي ينبغي أن يكون في الحد الأدنى مساوياً للجزء المتغير من رأس المال الذي أنفق على الأجور، أما في الحد الأقصى، فيمكن أن يبلغ مجمل رأس المال الطليق. وفي الواقع العملي، يتقلب مقداره باستمرار بين هذين الحدين الأدنى والأقصى.

إن رأس المال النقدي الذي يغدو طليقاً بفعل آلية حركة الدورانات لا غير (سوية مع رأس المال النقدي الذي يتكوّن نتيجة لعودة رأس المال الأساسي على دفعات متعاقبة، ومع رأس المال النقدي اللازم للقيام بوظيفة رأسمال متغير في كل عملية عمل) لا بدّ من أن يلعب دوراً هاماً نظراً لتطور نظام الائتمان، ولا بد من أن يؤلف، في الوقت نفسه، أحد أسس هذا النظام.

لنفترض أن زمن التداول في مثالنا المذكور ينخفض من 3 أسابيع إلى أسبوعين. ولنسلّم بأن هذا ليس بأمر اعتيادي، بل نتيجة للأحوال الملائمة، وتقليص آجال الدفع، وما إلى ذلك. إن رأس المال البالغ 600 جنيه، المُنفق خلال فترة العمل، يعود قبل أسبوع واحد من الموعد اللازم، ويبقى لذلك طليقاً خلال هذا الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، تغدو 300 جنيه طليقة في منتصف فترة العمل (جزء من الـ 600 جنيه تلك) كما من قبل، ولكن لمدة 4 أسابيع لا ثلاثة. ولذا تظهر في سوق النقد 600 جنيه لمدة أسبوع، و300 جنيه لمدة 4 أسابيع عوضاً عن ثلاثة. وبما أن ذلك لا يمس رأسمالياً واحداً بل كثرة منهم، ويجري في مختلف فروع الإنتاج وفي مختلف الأوقات، فإن المزيد من رأس المال النقدي المتاح يظهر في السوق. وإذا ما استمر هذا الوضع فترة طويلة نسبياً، فإن الإنتاج يتوسع حيثما أمكن؛ ويقلّ الطلب على سوق النقد من جانب الرأسماليين الذين يعملون بنقد مقترض، فينفرج السوق بذلك مثل انفراجه عند تزايد عرض رأس المال المُقرَض، أو أن يجري أخيراً إلقاء المبالغ، التي تفيض عن حاجة آلية [285] التداول، في السوق بشكل حاسم.

إن $\frac{1}{2}$ رأس المال الكلي المُسلَف يغدو زائداً عن الحاجة في أعقاب تقلص زمن

التداول^(*) من 3 أسابيع إلى أسبوعين، وتقلص فترة الدوران بالتالي من 9 إلى 8 أسابيع. وتمكن الآن تمشية فترة العمل التي تبلغ 6 أسابيع بنفس الاستمرارية السابقة بواسطة 800 جنيه عوضاً عن 900 جنيه. ولهذا فإن جزءاً من قيمة رأس المال السلي، ومقداره 100 جنيه، يتجمد، بعد تحوُّله إلى نقد، في هذه الحالة، في شكل رأسمال نقدي ولا يؤدي وظيفته كجزء من رأس المال المسلف لعملية الإنتاج. وعلى حين أن الإنتاج يستمر على نطاق ثابت وتظل الشروط الأخرى، كالأسعار وما إلى ذلك، على حالها، فإن مقدار قيمة رأس المال المسلف ينخفض من 900 إلى 800 جنيه، أما الـ 100 جنيه المتبقية من القيمة الأصلية المسلفة، فتُفَرِّزُ في شكل رأسمال نقدي. فيدخل بهذه الصفة في سوق النقد ليؤلف جزءاً يضاف إلى رؤوس الأموال الناشطة في السوق.

وبين لنا ذلك كيف يمكن أن يتكون فيض في رأس المال النقدي - ليس فقط بمعنى أن عرض رأس المال النقدي أكبر من الطلب عليه: وما هذا الفيض دائماً سوى فيض نسبي ويلاحظ على سبيل المثال، في «فترة السوداوية» التي تبدأ حلقة دورة جديدة بعد انتهاء الأزمة. كلا، إن هذا فيض بمعنى أن جزءاً محدداً من القيمة - رأسمال المسلفة، يغدو زائداً عن اللزوم بالنسبة لتمشية مجمل عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية (التي تتضمن عملية التداول أيضاً) ولذلك فإنه يُفَرِّزُ في شكل رأسمال نقدي؛ فهو فيض ينجم عن تقلص فترة الدوران، بينما يبقى نطاق الإنتاج وتبقى الأسعار على حالها. وإن كتلة تكبر أو تصغر من النقد تجري في التداول، وذلك لا يؤثر في هذه الحالة أدنى تأثير.

لنفترض، على العكس، أن فترة التداول تطول من 3 أسابيع إلى 5 أسابيع مثلاً. في هذه الحالة تتأخر عودة رأس المال المسلف أسبوعين في حركة الدوران التالية. ولا يعود بمقدور آلية دوران رأس المال المسلف ذاتها أن تكمل الجزء الأخير من عملية الإنتاج في فترة العمل هذه. وإذا ما استمر هذا الوضع مدة أطول، فقد تقلص عملية الإنتاج - ويتقلص نطاق الإنتاج - مثلما شهدت الحالة السابقة اتساعه. ولكن حتى تستمر العملية على النطاق السابق، تنبغي زيادة رأس المال المسلف بنسبة $\frac{2}{9}$ ، وتساوي 200 جنيه، [286] لتغطية كامل مدة تمديد فترة التداول، ولا يمكن الحصول على رأس المال الإضافي هذا إلا من سوق النقد. وإذا ما عمّ تمديد فترة التداول في فرع واحد كبير أو عدة فروع كبيرة من الإنتاج، فقد يولّد ذلك ضغطاً على سوق النقد، ما لم يحبط هذا الأثر أثرٌ معاكس من جانب آخر. ويتضح بجلاء وسطوع في هذه الحالة، أن هذا الضغط، شأنه

(*) ورد في الطبعين الأولى والثانية: زمن الدوران. [ن. برلين].

شأن فيض رأس المال النقدي في السابق، لا صلة له، قط، بتغير أسعار السلع ولا بتغير كتلة وسائل التداول المتاحة.

[كان إعداد هذا الفصل للنشر ينطوي على مصاعب كبيرة. فمع أن ماركس كان ضليعاً في الجبر، فلم يكن سهلاً عليه الحساب بالأرقام، وبخاصة الحسابات التجارية، رغم وجود رزمة كثيفة من الدفاتر التي تحتوي أمثلة عديدة على جميع أنماط الحسابات التجارية التي حلها بنفسه. بيد أن معرفة شتى طرائق الحسابات شيء، والممارسة اليومية لحسابات التاجر شيء آخر؛ وبالنتيجة فإن ماركس التبس في حساباته التفصيلية عن الدورانات التباساً تمخض عن أمور خاطئة ومتناقضة، عدا عن ترك بعض الحسابات قبل اكتمالها. فاكتفيت في الجداول آنفة الذكر بالإبقاء على أبسط الحسابات الصحيحة رياضياً، وذلك للسبب الرئيسي التالي:

إن النتائج غير المؤكدة لهذه الحسابات المدققة المضنية قادت ماركس إلى أن يضيف على ظرف ضئيل الأهمية حقاً - حسب رأيي - أهمية لا يستحقها. أقصد بذلك ما يسميه «إطلاق» رأس المال النقدي. إن الواقع الفعلي، في إطار الافتراضات أعلاه، هو الآتي: مهما يكن التناسب بين طول فترة العمل وزمن التداول، وبالتالي التناسب بين مقدار رأس المال I ورأس المال II، ففي نهاية الدوران الأول، ثم بعد ذلك على فترات منتظمة يساوي كل منها طول فترة العمل، يعود إلى الرأسمالي، في شكل نقد، رأس المال اللازم لفترة عمل واحدة، أي مقدار يساوي رأس المال I.

ولو كانت فترة العمل 5 أسابيع، وكان زمن التداول 4 أسابيع، ورأس المال I 500 جنيه، فإن مقدراً من النقد يساوي 500 جنيه يتدفق عائداً كل مرة وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الرابع عشر، التاسع عشر، الرابع والعشرين، والتاسع والعشرين، إلخ.

ولو كانت فترة العمل 6 أسابيع وزمن التداول 3 أسابيع، ورأس المال 600 جنيه، فإن 600 جنيه تتدفق عائداً وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الخامس عشر، الحادي والعشرين، السابع والعشرين، الثالث والثلاثين، إلخ.

أخيراً لو كانت فترة العمل 4 أسابيع، وزمن التداول 5 أسابيع، ورأس المال I 400 جنيه، فإن 400 جنيه تتدفق عائداً وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الثالث عشر، السابع عشر، الحادي والعشرين، الخامس والعشرين، إلخ.

ولا يغير من الأمر شيئاً إن أصبح جزء من هذا النقد العائد زائداً عن اللزوم بالنسبة [287] لفترة العمل الجارية، فغداً بالتالي طليقاً، أو أي قدر بلغه. فقد افترض أن الإنتاج يستمر

بلا انقطاع على النطاق القائم، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن يتوافر النقد، أي يتدفق عائداً، سواء غدا هذا النقد «طليقاً» أم لا وإذا ما انقطع الإنتاج توقف إطلاق النقد بالمثل.

بتعبير آخر: يحصل بالفعل إطلاق للنقد، أي نشوء لرأسمال مستتر، كامن في شكل نقدي فقط، بيد أن ذلك يحصل في جميع الظروف وليس فقط في ظل الشروط الخاصة التي عولجت في النص معالجة تفصيلية ودقيقة؛ إن ذلك يحصل على نطاق أوسع مما يفترضه النص. وبقدر ما يتعلق الأمر برأس المال الدائر I، يواجه الرأس مالي الصناعي في نهاية كل دوران نفس الوضع الذي واجهه عند بدء أعمال مشروعه: لقد حصل الرأس مالي دفعة واحدة على رأس المال الدائر بأكمله، بينما لا يسعه أن يحوله إلى رأسمال إنتاجي إلا بصورة تدريجية.

فالرئيسي في نص ماركس هو البرهنة على أن جزءاً كبيراً من رأس المال الصناعي ينبغي أن يتوافر دوماً في شكل نقدي، من جهة، وأن جزءاً أكبر منه ينبغي أن يتخذ، بين الحين والآخر، شكلاً نقدياً. وما ملاحظاتي التكميلية إلا لدعم هذا البرهان. [ف. إنجلز].

V - أثر تغير الأسعار

إفترضنا أعلاه أن نطاق الإنتاج والأسعار تظل على حالها من جهة، وأن طول زمن التداول يتمدد أو يتقلص من جهة ثانية. دعونا نفترض الآن، على العكس، أن طول فترة الدوران ونطاق الإنتاج يظلان على حالهما، من جهة، ولكن الأسعار تتغير من جهة ثانية، أي أن أسعار المواد الأولية، والمواد المساعدة، والعمل، ترتفع أو تنخفض، أو أن التغير يشمل العنصرين الأولين من هذه العناصر الثلاثة. لنفرض أن أسعار المواد الأولية والمساعدة تهبط، هي وأجور العمل أيضاً، إلى النصف. في هذه الحالة يكون رأس المال الواجب تسليفه في مثالنا أعلاه 50 جنيهًا بدلاً من 100 جنيه كل أسبوع، ويكون بالنسبة لفترة الدوران البالغة 9 أسابيع 450 جنيهًا بدلاً من 900 جنيه. إن 450 جنيهًا من القيمة - رأسمال المسلفة تُفرز، بادئ الأمر، كرأسمال نقدي، بيد أن عملية الإنتاج تستمر على النطاق نفسه، بفترة الدوران نفسها، بنفس تقسيمها إلى فترة عمل وفترة تداول. إن كتلة المنتج السنوي تبقى هي الأخرى على حالها، غير أن قيمتها تهبط إلى النصف. إن هذا التغير، الذي يقترن بتغير في العرض والطلب على رأس المال

[288] النقدي، لا يتأتى عن تسارع التداول، ولا عن تغير كتلة النقد قيد التداول. فالعكس هو الصحيح. فهبوط قيمة أو أسعار عناصر رأس المال الإنتاجي إلى النصف يُخفض أولاً إلى النصف القيمة - رأسمال الواجب تسليفها لضمان استمرارية المشروع (س) على النطاق السابق نفسه؛ وبما أن المشروع (س) يسلف هذه القيمة - رأسمال أولاً في شكل نقد، أي كرأسمال نقدي، فإنه لا يزج في السوق سوى نصف مقدار النقد السابق، وتنخفض كتلة النقد الذي يُطرح في التداول، بسبب هبوط أسعار عناصر الإنتاج. هذه هي النتيجة الأولى.

ولكن ثانياً، إن نصف القيمة - رأسمال المسلفة أصلاً والبالغة 900 جنيه = 450 جنيهًا، الذي كان في السابق (أ) يتخذ شكل رأسمال نقدي وشكل رأسمال إنتاجي وشكل رأسمال سلمي على التعاقب، و (ب) يظل دائماً بهيئة أجزاء ماثلة جنباً إلى جنب في آن واحد معاً، جزء في شكل رأسمال نقدي، وجزء في شكل رأسمال إنتاجي، وجزء في شكل رأسمال سلمي، إن هذا النصف يُقرز من دورة المشروع (س)، ليدخل بذلك سوق النقد بوصفه رأسمالاً نقدياً إضافياً. ويفعل فعله في هذه السوق بوصفه جزءاً مكوناً إضافياً من رأسمال نقدي. ويعمل هذا النقد الطليق، هذه الجنيهات الـ 450، كرأسمال نقدي ليس لأنه غدا فائضاً عن حاجة المشروع (س)، بل لأنه جزء مكون للقيمة - رأسمال الأصلية، ويجب أن يواصل النشاط بوصفه رأسمالاً، ولا يُنفق على أنه محض وسيلة تداول. إن الشكل اللاحق لجعله يعمل كرأسمال، يتمثل في إلقائه في سوق النقد بمثابة رأسمال نقدي. من جهة ثانية تُمكن كذلك مضاعفة نطاق الإنتاج (بصرف النظر عن رأس المال الأساسي) فيمكن عندئذ لنفس رأس المال المسلف 900 جنيه أن يحرك عملية إنتاج ذات نطاق مُضاعف.

ولو حصل من ناحية ثانية أن ارتفعت أسعار العناصر السيالة [الدائرة] من رأس المال الإنتاجي بمقدار النصف، بحيث ينبغي اتفاق 150 جنيهًا أسبوعياً بدلاً من 100 جنيه، أي اتفاق 1350 جنيهًا بدلاً من 900 جنيه، وبذلك يلزم رأسمال إضافي مقداره 450 جنيهًا ابتغاء تسيير الأعمال على النطاق نفسه، مما يولد ضغطاً بنفس النسبة (pro tanto) على سوق النقد، وقد يكون هذا الضغط شديداً أو ضعيفاً تبعاً للوضع السائد في السوق. فإذا كان كل رأس المال المتاح في السوق مطلوباً في الأصل للاقتراض، فإن المنافسة على رأس المال المتاح سوف تشتد. أما إذا كان جزء من رأس المال هذا يهجع باثراً، فإنه سوف يُستدعى إلى النشاط بنفس النسبة.

بيد أن هناك حالة ثالثة؛ فعندما يكون نطاق الإنتاج معيناً، وتبقى سرعة الدوران

وأسعار عناصر رأس المال الإنتاجي على حالها، يمكن لسعر منتوجات المشروع (س) [289] أن يهبط أو يرتفع. فلو هبط سعر السلع التي يقدمها المشروع (س) إلى السوق، فإن سعر رأسماله السلمي البالغ 600 جنيه، والذي كان يلقيه في التداول باستمرار، يهبط إلى 500 جنيه مثلاً. لذلك فإن سُدس قيمة رأس المال المسلف لا يتدفق عائداً من عملية التداول، بل يُفقد فيها (نصرف النظر هنا عما يحتويه رأس المال السلمي من فائض قيمة). ولكن نظراً لعدم تغير قيمة، أو سعر، عناصر الإنتاج، فإن الـ 500 جنيه التي تتدفق عائداً لا تكفي سوى للتعويض عن $\frac{5}{6}$ من رأس المال البالغ 600 جنيه، المنغمر دائماً في عملية الإنتاج. فيلزم بالتالي انفاق رأسمال نقدي إضافي قدره 100 جنيه لمواصلة الإنتاج على النطاق نفسه.

وبالعكس، لو ارتفع سعر منتوجات المشروع (س)، فإن سعر رأس المال السلمي سيرتفع من 600 جنيه إلى 700 جنيه مثلاً. إن سُبُع سعره، أي 100 جنيه، لا يأتي من عملية الإنتاج، ولم يُسلف في هذه العملية، بل ينبع من عملية التداول. غير أن التعويض عن عناصر الإنتاج لا يقتضي سوى 600 جنيه. لذا تغدو 100 جنيه طليقة.

إن دراسة السبب الذي يؤدي، في الحالة الأولى إلى تقلص أو تمدد طول فترة الدوران، أو السبب الذي يؤدي في الحالة الثانية إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار المواد الأولية والعمل، يؤدي في الحالة الثالثة إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار المنتوجات المعروضة في السوق، إن دراسة هذه الأسباب لا تندرج في عداد المسائل التي بحثناها حتى الآن.

غير أن ما يندرج في عداد هذه المسائل هو الآتي:

الحالة الأولى - ثبات نطاق الإنتاج، ثبات أسعار عناصر الإنتاج والمنتوجات، تغير في طول فترة التداول وبالتالي في فترة الدوران.

حسبما افترضنا في مثالنا، ينبغي تسليف رأسمال أقل بمقدار $\frac{1}{6}$ نتيجة تقلص فترة التداول، بحيث ينخفض رأس المال من 900 جنيه إلى 800 جنيه، فيفرز رأسمالاً نقدياً مقداره 100 جنيه.

غير أن المشروع (س) يقدم، كما في السابق، في الأسابيع الستة نفسها منتوجاً بنفس القيمة البالغة 600 جنيه، وبما أن العمل يمضي على مدار السنة بلا انقطاع، فإن المشروع يقدم في 51 أسبوعاً نفس الكتلة من المنتوجات، التي تبلغ قيمتها 5100 جنيه. لذا، ليس ثمة تغير بقدر ما يتعلق الأمر بكتلة وسعر المتوج الذي يلقيه هذا المشروع في

التداول، كما لا يطرأ أي تغيير على الآجال التي يلقي فيها المشروع المنتج إلى السوق. ولكن ثمة 100 جنيه ترسبت، نظراً لأن تقلص فترة التداول يفضي إلى إشباع عملية الإنتاج بتسليف رأسمال مقداره 800 جنيه فقط عوضاً عن الـ 900 جنيه السابقة. وتتخذ هذه الـ 100 جنيه، من رأس المال المترسب، شكل رأسمال نقدي. ولكنها لا تمثل [290] بأي حال جزءاً من رأس المال المسلف ذلك الذي ينبغي أن يضطلع دوماً بوظيفته في شكل رأسمال نقدي. لنفرض أن رأس المال السيال [الدائر] المسلف $I = 600$ جنيه، تُنفق منه باستمرار $\frac{4}{3}$ أي 480 جنيهًا على مواد الإنتاج، وتُنفق منه $\frac{1}{3} = 120$ جنيهًا على الأجور. وعليه فإن الانفاق الأسبوعي على مواد الإنتاج هو 80 جنيهًا، وعلى الأجور 20 جنيهًا. وعليه فإن رأس المال II البالغ 300 جنيه، ينبغي أن يقسم هو الآخر إلى $\frac{4}{3} = 240$ جنيهًا لشراء مواد الإنتاج، و $\frac{1}{3} = 60$ جنيهًا لدفع الأجور. إن رأس المال المنفق على الأجور ينبغي أن يُسلف دوماً في شكل نقدي. وحالما يتم تحويل المنتج السلعي، البالغ 600 جنيه، إلى شكل نقدي مجدداً، أي حالماً يُباع، فإن 480 جنيهًا منه يمكن أن تحوّل مجدداً إلى مواد إنتاج (خزين إنتاجي)، غير أن 120 جنيهًا منه تُحفظ بشكلها النقدي كي تخدم في دفع الأجور خلال ستة أسابيع. إن هذه الجنيهاً الـ 120، بالنسبة إلى رأس المال المتدفق عائداً والبالغ 600 جنيه، هي الحد الأدنى الذي يُجدد ويُعوّض على الدوام في شكل رأسمال نقدي، ولذا ينبغي أن يكون دوماً في متناول اليد كجزء من رأس المال المسلف ليقوم بوظيفته في شكل نقدي.

وبعد، إذا تحررت، نتيجة لتقلص زمن التداول، 300 جنيه لتغذو طليقة مدة 3 أسابيع بصورة دورية، لتتقسم بعدئذ إلى 240 جنيهًا في شكل خزين إنتاجي و 60 جنيهًا لدفع الأجور، و 100 جنيه في شكل رأسمال نقدي مترسب خارج آلية الدوران تماماً، فمن أين يأتي النقد في شكل هذه الـ 100 جنيه لرأس المال النقدي؟ إن $\frac{1}{3}$ هذا المبلغ فقط يتألف من رأسمال نقدي يتحرر بصورة دورية في نطاق حركات الدوران المعينة. ولكن $\frac{4}{3} = 80$ جنيهًا قد تعوّضت من قبل بخزين إنتاجي إضافي له نفس القيمة. فبأية طريقة يتحوّل هذا الخزين الإنتاجي الإضافي إلى نقد، ومن أين يأتي النقد اللازم لهذا التحوّل؟

إذا كان تقلص زمن التداول قد تحقق في لحظة ما، فإن 400 جنيه فقط من 600 جنيه المذكورة أعلاه، عوضاً عن 480 جنيهًا، تتحوّل إلى خزين إنتاجي. أما الـ 80 جنيهًا الباقية فتُحفظ في شكلها النقدي وتؤلف، سوية مع الـ 20 جنيهًا المخصصة للأجور، رأس المال المترسب والبالغ 100 جنيه. ورغم أن هذه الجنيهاً المائة أتت من التداول عبر بيع رأسمال سلعي قيمته 600 جنيه، وأنها سُحبت الآن من التداول لأنها لم تُنفق

مجدداً على الأجور وعناصر الإنتاج، فينبغي ألا ننسى أنها ماثلة في شكل نقدي، أي أنها عادت ثانية إلى ارتداء الشكل الأصلي الذي أُلقيت به في التداول. لقد جرى بادية الأمر انفاق 900 جنيه نقداً على الخزين الإنتاجي والأجور. أما الآن فلا يلزم سوى 800 جنيه لتسيير نفس عملية الإنتاج. والمائة جنيه التي تحررت بفضل هذا في شكل [291] نقدي تؤلف الآن رأسمالاً نقدياً جديداً يسمى للاستثمار، تؤلف جزءاً مكوناً جديداً لسوق النقد. صحيح أن هذه الجنيهاً المائة كانت، من قبل، تتخذ، على نحو دوري، شكل رأسمال نقدي طليق وشكل رأسمال إنتاجي إضافي، بيد أن هذه الحالة الخفية، كانت شرطاً لتسيير عملية الإنتاج، لأنها كانت شرطاً لاستمراريتها. أما الآن فلم تعد الـ 100 جنيه لازمة لهذا الغرض، ولهذا السبب فإنها تؤلف رأسمالاً نقدياً جديداً، وجزءاً من الأجزاء المكونة لمجمل سوق النقد، رغم أنها لا تؤلف، بأي حال، عنصراً إضافياً من الذخيرة النقدية الاجتماعية المتاحة (لأنها كانت ماثلة في بداية المشروع وهو الذي ألقاها في التداول) ولا كترراً متراكماً جديداً.

إن هذه الجنيهاً المائة قد سُحبت الآن فعلاً من التداول لأنها تؤلف جزءاً من رأسمال نقدي مسلف لم يعد يُستخدم في المشروع نفسه. ولا يصبح هذا السحب ممكناً إلا لأن تحويل رأس المال السلعي إلى نقد، وتحويل هذا النقد إلى رأسمال إنتاجي، (ص - ن - س)، قد تسارع بأسبوع واحد، مما أدى إلى زيادة سرعة تداول النقد الناشط في هذه العملية بالمثل. لقد جرى سحبه من العملية لأنه لم يعد ضرورياً لدوران رأس المال (ص).

لقد افترضنا هنا أن رأس المال المسلف هو ملك الذي يستخدمه. ولا يتغير من الأمر شيئاً فيما لو كان مُقترضاً. فعند تقلص زمن التداول، لا يحتاج الرأسمالي (ص) سوى إلى 800 جنيه عوضاً عن 900 جنيه من رأس المال المقترض. وإذا ما أعيدت الـ 100 جنيه إلى الدائن، فإنها ستؤلف، كما من قبل، رأسمالاً نقدياً جديداً مقداره 100 جنيه، ولكنها ستكون بين يدي (ص) بدلاً من (س). زد على ذلك أنه إذا تلقى الرأسمالي (ص) مواد إنتاج بقيمة 480 جنيهاً ديناً، بحيث أن كل ما يجب عليه أن يدفع نقداً من عنده لا يزيد عن 120 جنيهاً للأجور، فإن عليه الآن أن يقترض مواد إنتاج أقل قيمة من السابق بمقدار 80 جنيهاً، وتؤلف هذه الـ 80 جنيهاً رأسمالاً سلعيّاً فائضاً بالنسبة للرأسمالي الدائن، في حين أن 20 جنيهاً من النقد تترسب عند الرأسمالي المدين (ص).

إن الخزين الإنتاجي الإضافي يتقلص الآن بمقدار الثلث. فقد كان يساوي 240 جنيهاً، أي يؤلف $\frac{4}{5}$ رأس المال الإضافي $II = 300$ جنيه، أما الآن فلا يزيد عن 160

جنيهاً، أي يؤلف خزيناً إضافياً لأسبوعين عوضاً عن 3 أسابيع، وسوف يتم تجديده الآن بعد كل أسبوعين لا بعد كل 3 أسابيع، ولمدة أسبوعين بدلاً من 3 أسابيع. وهكذا فإن المشتريات من سوق القطن، مثلاً، تتكرر مرات أكثر وبمقادير أقل. إن مقدار القطن الذي يُسحب من السوق يظل على حاله، لأن كتلة المنتج تبقى ثابتة. بيد أن المشتريات تتوزع بصورة مغايرة من حيث الزمان، وتمتد لفترة زمنية أطول. لنفترض، مثلاً، أن المسألة تتعلق بتقليص زمن التداول من 3 أشهر إلى شهرين؛ وإذا كان الاستهلاك السنوي من القطن في مشروع الرأسمالي (س) يبلغ 1200 بالة، فإن المبيعات في الحالة الأولى تكون كالآتي:

الأول من كانون الثاني/يناير	300 بالة، الباقي في المستودع	900 بالة
الأول من نيسان/أبريل	300 بالة، الباقي في المستودع	600 بالة
الأول من تموز/يوليو	300 بالة، الباقي في المستودع	300 بالة
الأول من تشرين الأول/أكتوبر	300 بالة، الباقي في المستودع	صفر بالة

أما في الحالة الثانية:

الأول من كانون الثاني/يناير	200 بالة، الباقي في المستودع	1000 بالة
الأول من آذار/مارس	200 بالة، الباقي في المستودع	800 بالة
الأول من أيار/مايو	200 بالة، الباقي في المستودع	600 بالة
الأول من تموز/يوليو	200 بالة، الباقي في المستودع	400 بالة
الأول من أيلول/سبتمبر	200 بالة، الباقي في المستودع	200 بالة
الأول من تشرين الثاني/نوفمبر	200 بالة، الباقي في المستودع	صفر بالة

إن النقد المُنفق على القطن لا يتدفق عائداً بأكمله إلا بعد شهر آخر، أي في تشرين الثاني/نوفمبر بدلاً من تشرين الأول/أكتوبر. وعليه إذا أدى تقلص زمن التداول وبالتالي زمن الدوران، إلى ترسب $\frac{1}{2}$ رأس المال المُسلّف، أي 100 جنية، في شكل رأسمال نقدي، وكانت هذه الـ 100 جنية تتألف من 20 جنيهاً تأتي من فيض متكرر بصورة دورية لرأسمال نقدي كان مخصصاً لدفع الأجور الأسبوعية، كما تتألف من 80 جنيهاً كانت ماثلة كفيض لخزين إنتاجي بصورة دورية لمدة أسبوع، فإن انخفاض الخزين الإنتاجي الفائض بمقدار 80 جنيهاً، من جهة الصناعي، يقابله إرتفاع الخزين السلعي بمقدار 80 جنيهاً من جهة تاجر القطن. فالقطن نفسه يبقى في مخزن التاجر كسلعة مدة أطول كلما بقي في مستودع الصناعي كخزين إنتاجي، مدة أقصر.

لقد افترضنا حتى الآن أن تقلص زمن التداول في مشروع الرأسمالي (س) يرجع إلى

أن (س) يبيع أو يقبض ثمن سلعه بصورة أسرع، أي تقليص آجال التسديد إن كان البيع دَيناً. لقد نجم هذا التقلّص إذن عن تقليص زمن بيع السلعة، عن تقليص زمن تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، عن (ص - ن)، عن الطور الأول لعملية التداول. ولكنه قد ينبع أيضاً من الطور الثاني، من (ن - س)، أي ينبع بالتالي من تغير متزامن، سواء في فترة عمل أو زمن تداول رأسمال (ص)، أو (ك)، إلخ، الذين يجهزون الرأسمالي (س) بعناصر الإنتاج اللازمة لرأسماله السيّال [الدائر].

فعلى سبيل المثال لو أن نقل القطن والفحم، وما إليهما، من مواقع إنتاجها أو مستودعاتها إلى مكان إنتاج الرأسمالي (س) يستغرق 3 أسابيع بوسائل النقل القديمة، فإن على الرأسمالي (س) أن يحتفظ بخزين إنتاجي يكفيه 3 أسابيع كحد أدنى، حتى وصول تجهيزات جديدة. وطالما كان القطن والفحم في الطريق فإنه لا يسعهما أن يخرجا كوسائل إنتاج. بل على العكس، فإنهما يؤلفان، خلال هذا الوقت موضوع عمل لصناعة [293] النقل ولرأس المال المستخدم فيها، وهما أيضاً رأسمال سلعي في مجرى عملية التداول بالنسبة لمُنتج الفحم أو بائع القطن. لنفرض أن تحسينات في وسائل النقل تختزل زمن النقل إلى أسبوعين. عندئذ تمكن الاستعاضة عن خزين إنتاج 3 أسابيع بخزين إنتاج أسبوعين. وهذا يؤدي إلى إطلاق رأس المال الإضافي المسلف البالغ 80 جنيهاً والمخصص لهذا الغرض، كما يؤدي إلى إطلاق الـ 20 جنيهاً المخصصة للأجور، نظراً لأن رأس المال البالغ 600 جنية يكمل دورانه ويكر في العودة قبل أسبوع من الأجل السابق.

من جهة أخرى، لو تقلصت فترة عمل رأس المال الذي يقدّم المواد الأولية مثلاً (وقد قدّمنا أمثلة على ذلك في الفصول السابقة)، وبالتالي نشأت أيضاً إمكانية تجديد المواد الأولية في فترة أقصر، لأمكن تقليل خزين الإنتاج وتقليص الفترة الفاصلة بين أجل تجديده والذي يليه.

وعلى العكس، عندما يطول زمن التداول وتطول معه فترة الدوران، يغدو من الضروري تسليف رأسمال إضافي. ويتوجب على الرأسمالي أن يدفع ذلك من عنده إن كان بحوزته رأس المال الإضافي هذا. ولكن رأس المال سيُستخدم في هذه الحالة بهذا الشكل أو ذاك كجزء من رأس المال الموجود في سوق النقد؛ ولكي يصبح متاحاً، لا بدّ من نزع الشكل القديم عنه، أي بيع الأسهم وسحب الودائع مثلاً، مما يؤثر هنا أيضاً على سوق النقد تأثيراً غير مباشر. أو يتعين على الرأسمالي أن يقترضه. أما بالنسبة لذلك

الجزء من رأس المال الإضافي اللازم لدفع الأجور، فينبغي أن يُسَلَف، في ظل الشروط الاعتيادية، على الدوام في شكل رأسمال نقدي، ولذلك يمارس الرأسمالي (س)، من جهته، نصيبه من الضغط المباشر على سوق النقد. وبالنسبة إلى الجزء من رأس المال الذي يجب توظيفه في مواد الإنتاج، لا ضرورة للتسليف على شكل رأسمال نقدي إلا إذا كان عليه أن يدفع ثمنها نقداً. أما إذا استطاع الحصول عليها ديناً، فلن يكون لذلك أيما تأثير مباشر على سوق النقد، لأن رأس المال الإضافي يُسَلَف، عندئذ، كخزين إنتاجي مباشرة لا كرأسمال نقدي أول الأمر. ولكن إذا عاد الدائن فألقى الكمبيالة المسحوبة على الرأسمالي (س) في سوق النقد مباشرة وقام بحسمها، إلخ. فإن ذلك سيؤثر على سوق النقد، بصورة غير مباشرة، عبر طرفٍ ثانٍ. أما إذا استخدم الدائن هذه الكمبيالة لتغطية دين لم يستحق أجله بعد، فإن رأس المال هذا المُسَلَف بصورة إضافية لن يؤثر على سوق النقد، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة.

الحالة الثانية - تغيّر سعر مواد الإنتاج، مع بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة.

لقد افترضنا أعلاه أن $\frac{4}{3}$ رأس المال الكلّي البالغ 900 جنيه، أي 720 جنيهاً، تُنفق على مواد الإنتاج، و $\frac{1}{3}$ منه، أي 180 جنيهاً تُنفق على الأجور.

[294] وإذا ما انخفض سعر مواد الإنتاج إلى النصف، فإن فترة عمل من ستة أسابيع لا تستلزم سوى 240 جنيهاً عوضاً عن 480 جنيهاً، وتتطلب من رأس المال الإضافي II 120 جنيهاً عوضاً عن 240 جنيهاً. وعليه فإن رأس المال I يهبط من 600 جنيه إلى $240 + 120 = 360$ جنيهاً، ويهبط رأس المال II من 300 جنيه إلى $120 + 60 = 180$ جنيهاً. فيتقلص رأس المال الإجمالي من 900 جنيه إلى $360 + 180 = 540$ جنيهاً. لذلك يترسّب مبلغ 360 جنيهاً.

إن رأس المال النقدي هذا الذي ترسّب والذي لم يعد قيد الاستخدام، ويبحث بالتالي عن الاستخدام لنفسه في سوق النقد، ليس سوى جزء من رأس المال الأصلي البالغ 900 جنيه والذي سُلِف بادية الأمر بهيئة رأسمال نقدي، ولكن هذا الجزء أصبح فائضاً عن الحاجة، بسبب هبوط أسعار عناصر الإنتاج التي كان يتحوّل إليها دورياً، لأن المشروع لم يتوسع بل مضى على النطاق السابق. وإذا لم يكن هذا الهبوط في الأسعار راجعاً إلى ظروف عرضية (محصول استثنائي الوفرة، أو فيض في عرض السلع، إلخ). بل إلى زيادة قدرة إنتاجية العمل في الفرع الذي يقدم المواد الأولية، فإن رأس المال النقدي هذا سيؤلف زيادة مطلقة بالنسبة لسوق النقد، بل لعموم رأس المال المتاح

الموجود في شكل رأسمال نقدي، نظراً لأنه لم يعد يشكل جزءاً من مكونات رأس المال المستخدم أصلاً.

الحالة الثالثة - تغير سعر سوق المنتج نفسه

في هذه الحالة يخسر الرأسمالي (س)، عندما يهبط سعر المنتج، جزءاً من رأسماله، ويتعين بالتالي التعويض عنه بتسليف رأسمال نقدي جديد. وما يؤلف خسارة للبائع قد يؤلف مكسباً للشاري: ويحدث ذلك بصورة مباشرة إذا هبط سعر المنتج في السوق بسبب تقلب عرضي يرتفع بعده السعر ثانية إلى مستواه الاعتيادي؛ ويحدث ذلك بصورة غير مباشرة إذا نشأ تغير السعر نتيجة تغير في القيمة يرتد أثره على المنتج القديم أيضاً؛ وإذا دخل هذا المنتج ثانية، بوصفه عنصر إنتاج، في ميدان إنتاج آخر، فإنه يؤدي إلى إطلاق مقدار من رأس المال بنفس النسبة (pro tanto). إن رأس المال الذي يخسره الرأسمالي (س) في كلا الحالتين، ويضغظ على سوق النقد للحصول على عوضه، يمكن أن يقدمه أصحابه من رجال الأعمال كرأسمال إضافي جديد. وعند ذلك يحصل انتقال لرأس المال لا غير.

أما إذا ارتفع سعر المنتج، على العكس من ذلك، فإن الرأسمالي (س) يستأثر من ميدان التداول بجزء من رأس المال لم يسلفه. وليس هذا بالجزء العضوي من رأس المال المسلف في عملية الإنتاج، وما لم يتم توسيع الإنتاج فإنه سيؤلف رأسمالاً نقدياً مترسباً. وبما أننا افترضنا هنا بأن أسعار عناصر المنتج قد تحددت قبل ظهور المنتج في السوق كرأسمال سلعي، فإن ارتفاع سعر المنتج قد يكون ناجماً هنا عن حدوث تغير فعلي في القيمة بمقدار ما يفعل هذا التغير فعله بأثر رجعي، فيفضي مثلاً إلى ارتفاع سعر المواد الأولية. في هذه الحالة يجني الرأسمالي (س) من متوجه الذي يمضي في التداول كرأسمال سلعي ومن خزينه الإنتاجي القائم مكسباً إضافياً. ويوفر له هذا المكسب [295] رأسمالاً إضافياً يحتاج إليه الآن لمواصلة أعماله في ظل الأسعار الجديدة المرتفعة لعناصر الإنتاج.

ولكن من الجائز أن يكون ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج عابراً. وفي هذه الحالة فإن ما يبرز عند الرأسمالي (س) كحاجة إلى رأسمال إضافي يبرز عند آخرين كرأسمال طليق، والعكس بالعكس، نظراً لأن منتج الرأسمالي (س) يؤلف عنصراً لفروع إنتاج أخرى. فما يخسره هذا يكسبه ذاك.

الفصل السادس عشر

دوران رأس المال المتغير

I - المعدل السنوي لفائض القيمة

دعونا نفترض أن هناك رأسمالاً دائراً مقداره 2500 جنيه، وأن $\frac{4}{5}$ منه = 2000 جنيه رأسمال ثابت (مواد إنتاج) و $\frac{1}{5}$ منه = 500 جنيه رأسمال متغير يُنفق على الأجور. ولنفترض أن فترة الدوران = 5 أسابيع، منها 4 أسابيع فترة عمل، وأسبوع واحد فترة تداول. ويتألف رأس المال I البالغ 2000 جنيه من 1600 جنيه رأسمالاً ثابتاً و 400 جنيه رأسمالاً متغيراً، أما رأس المال II البالغ 500 جنيه، فيتألف من 400 جنيه رأسمالاً ثابتاً و 100 جنيه رأسمالاً متغيراً. ويُنفق في كل أسبوع عمل رأسمال مقداره 500 جنيه. إن المنتج السنوي الذي يُصنع في سنة مؤلفة من 50 أسبوعاً = $50 \times 500 = 25,000$ جنيه. وعليه فإن رأس المال I البالغ 2000 جنيه، والمستخدم باستمرار في فترة العمل يحقق $12\frac{1}{2}$ دوران. وإن $12\frac{1}{2} \times 2000 = 25,000$ جنيه. إن $\frac{4}{5}$ هذه الجنيهاً الـ 25,000 = 20,000 جنيه تمثل رأسمالاً ثابتاً مُنفقاً على وسائل الإنتاج، و $\frac{1}{5}$ منها = 5000 جنيه تمثل رأسمالاً متغيراً مُنفقاً على الأجور. وبالعكس فإن رأس المال الإجمالي البالغ 2500 جنيه يقوم بالدوران $\frac{25,000}{2500} = 10$ مرات.

إن رأس المال الدائر المتغير المنفق في أثناء الإنتاج لا يمكن أن يخدم مجدداً في عملية التداول إلا بعد بيع المنتج الذي أعيد فيه إنتاج قيمة رأس المال المتغير هذا، وتحويله من رأسمال سلعي إلى رأسمال نقدي، بغية انفاق هذا الأخير ثانية لدفع أجور

قوة العمل. وينطبق القول نفسه على رأس المال الدائر الثابت (مواد الإنتاج)، المُنفق على الإنتاج، والذي تعود قيمته إلى الظهور في المنتج كجزء من قيمة هذا الأخير. إن السمة المشتركة التي تجمع بين هذين الجزئين - الجزء المتغير والجزء الثابت من رأس المال الدائر - والتي تميزهما عن رأس المال الأساسي، لا تتمثل في أن قيمتهما المنقولة إلى المنتج تمضي إلى التداول بواسطة رأس المال السلعي، أي من خلال تداول المنتج كسلعة. فجزء من قيمة المنتج، وبالتالي من قيمة المنتج المتداول كسلعة، أو من قيمة رأس المال السلعي، يتضمن على الدوام احتلاك رأس المال الأساسي، أي [297] يتضمن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي انتقل إلى المنتج في مجرى الإنتاج. ولكن الفارق الفعلي هو هذا: إن رأس المال الأساسي يواصل أداء وظيفته خلال عملية الإنتاج في شكله الاستعمالي القديم على مدى حلقة، أكبر أو أصغر، من فترات دوران رأس المال الدائر (= رأس المال الثابت الدائر + رأس المال المتغير الدائر)؛ في حين أن كل حركة دوران منفردة تشترط تعويض مجمل رأس المال الدائر الذي انتقل من ميدان الإنتاج - في مظهر رأسمال سلعي - إلى ميدان التداول. إن رأس المال الثابت السيال [الدائر] ورأس المال المتغير السيال [الدائر] يشتركان معاً في اجتياز الطور الأول (س - ن) من التداول. أما في الطور الثاني فإنهما ينفصلان. فالنقد الذي تحولت السلعة إليه يتحول جزئياً إلى خزين إنتاجي (رأسمال ثابت دائر). ويجري تحويل جزء من هذا النقد عاجلاً إلى مواد إنتاج، بينما يجري تحويل جزء آخر منه آجلاً، تبعاً لاختلاف آجال شراء الأجزاء المكونة لهذا الخزين، ولكن هذا النقد يتحول بأجمعه إلى مواد إنتاج آخر المطاف. ويُحفظ جزء آخر من النقد المتحقق ببيع السلعة في هيئة خزين نقدي، لكي يُنفق شيئاً فشيئاً لدفع أجور قوة العمل المندمجة في عملية الإنتاج. هذا الجزء من النقد يؤلف رأس المال المتغير الدائر. مع ذلك فإن التعويض الكامل عن هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الدائر يحدث كل مرة في عملية دوران رأس المال، لدى تحويله إلى منتج، ومن منتج إلى سلعة ومن سلعة إلى نقد. وهذا هو السبب الذي حدا بنا في الفصل السابق إلى معالجة دوران رأس المال الدائر بشقيه الثابت والمتغير - معالجة منفصلة ومعالجة مدمجة لهما معاً، وذلك بمعزل عن رأس المال الأساسي.

وينبغي علينا، في إطار المسألة التي نشرع بمعالجتها الآن، أن نمضي خطوة أخرى أبعد، كي نعامل الجزء المتغير من رأس المال الدائر وكأنه العنصر الوحيد الذي يتألف منه رأس المال الدائر. بتعبير آخر أن نقصي رأس المال الدائر الثابت الذي يدور مع الجزء المتغير، خارج الاعتبار.

لقد جرى تسليف 2500 جنيه، وتبلغ قيمة المنتج السنوي 25,000 جنيه. غير أن الجزء المتغير من رأس المال الدائر يساوي 500 جنيه، وعليه فإن ما تحتويه الـ 25,000 جنيه من رأسمال متغير $\frac{25,000}{5} = 5000$ جنيه. وإذا قسّمنا الـ 5000 جنيه على 500 جنيه لحصلنا على 10 دورانات، مثلما هو الحال مع رأس المال الإجمالي البالغ 2500 جنيه.

[298] إن حساب المتوسط هذا عبر تقسيم قيمة المنتج السنوي على قيمة رأس المال المسلف لا على قيمة جزئه المستخدم دائماً في فترة عمل واحدة (أي تقسيمها حسب حالتنا ليس على 400 بل على 500، تقسيمها ليس على رأس المال I، بل على رأس المال I + رأس المال II) هو حساب دقيق دقة مطلقة في حالتنا هذه، حيث يقتصر الأمر على إنتاج فائض القيمة. وسوف نرى فيما بعد، عند النظر إلى الأمر من وجهة أخرى، أن هذا الحساب ليس دقيقاً تمام الدقة، مثلما أن حساب المتوسط هذا ليس دقيقاً تماماً على وجه العموم. نقصد القول إنه يفي بالأغراض العملية للرأسمالي، ولكنه لا يعبر بدقة أو بشكل مناسب عن سائر الظروف الواقعية التي ترافق الدوران.

لقد دأبنا حتى الآن على إغفال أحد أجزاء قيمة رأس المال السلعي إغفالاً تاماً، وهو تحديداً ما يحتويه من فائض القيمة الذي أنتج خلال عملية الإنتاج واندماج بالمنتج. وبتعين الآن أن نصبّ اهتمامنا عليه.

إذا افترضنا أن رأس المال المتغير البالغ 100 جنيه والمنفق أسبوعياً ينتج فائض قيمة بنسبة 100%، أو 100 جنيه، فإن رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه، والمنفق في فترة دوران أمدها 5 أسابيع، يُنتج فائض قيمة مقداره 500 جنيه، أي أن العمل الفائض يؤلف نصف يوم العمل.

ولكن إذا كانت 500 جنيه من رأس المال المتغير تُنتج 500 جنيه فائض قيمة، فإن 5000 جنيه تُنتج $10 \times 500 = 5000$ جنيه فائض قيمة. ولكن رأس المال المتغير المسلف يبلغ 500 جنيه. والنسبة بين الكتلة الإجمالية لفائض القيمة الذي يتم إنتاجه خلال عام واحد وبين مقدار قيمة رأس المال المتغير المسلف نسميها المعدل السنوي لفائض القيمة، وعليه فإن هذا المعدل في حالتنا الراهنة $\frac{5000}{500} = 1000\%$. ولو حللنا هذا المعدل بتفصيل أكبر، لوجدنا أنه يساوي معدل فائض القيمة الذي يُنتجه رأس المال المتغير المسلف خلال فترة دوران واحدة مضروباً بعدد دورانات رأس المال المتغير (وهذا يتطابق مع عدد دورانات رأس المال الدائر الإجمالي).

إن رأس المال المتغير المسلف خلال فترة دوران واحدة يبلغ في حالتنا الراهنة 500 جنيه. وفائض القيمة الذي يتم إنتاجه في هذه الفترة يساوي 500 جنيه أيضاً. وعليه فإن

معدل فائض القيمة لفترة دوران واحدة = $\frac{500\text{ف}}{500\text{م}} = 100\%.$ وعند ضرب نسبة الـ 100% هذه في 10، أي عدد الدورات لسنة واحدة، نحصل على $\frac{5000\text{ف}}{500\text{م}} = 1000\%.$

وتعبر هذه النسبة عن المعدل السنوي لفائض القيمة. أما بالنسبة لكتلة فائض القيمة المتولدة خلال فترة دوران معينة فتساوي قيمة رأس المال المتغير المسلف خلال تلك الفترة، وتساوي هنا 500 جنيه، مضروبة بمعدل فائض القيمة، أي $500 = \frac{100}{100} \times 500$ $\times 1 = 500$ جنيه. ولو كان رأس المال المسلف يبلغ 1500 جنيه، وكان لدينا معدل فائض القيمة نفسه، فإن كتلة فائض القيمة $1500 = \frac{100}{100} \times 1500$ جنيه.

[299]

سنرمز بالرمز آ لرأس المال المتغير البالغ 500 جنيه الذي يقوم بـ 10 دورانات في السنة ويُنتج فائض قيمة سنوياً مقداره 5000 جنيه، أي رأس المال المتغير الذي يبلغ معدله السنوي لفائض القيمة 1000%.

ولنفترض الآن أن رأسمالاً متغيراً آخر، نرسم له بالرمز ب، يبلغ 5000 جنيه، ورُسلف مدة عام كاملة (أي 50 أسبوعاً في مثالنا)، وعليه فإنه يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة. ونفرض علاوة على ذلك أن الدفع لقاء المنتج يتم في نهاية السنة يوم إنجاز المنتج، وبذلك فإن رأس المال النقدي الذي يحول إليه المنتج، يتدفق عائداً في اليوم نفسه. وعليه تكون فترة التداول هنا مساوية للصفر، وتكون فترة الدوران مساوية لفترة العمل، وهي بالتحديد سنة واحدة. ونجد هنا، كما في الحالة السابقة، أن عملية العمل تقتضي كل أسبوع رأسمالاً متغيراً يساوي 100 جنيه، أي 5000 جنيه في 50 أسبوعاً. لنفترض أيضاً أن معدل فائض القيمة يظل على حاله أي 100% ، نعني أن العمل الفائض يؤلف نصف يوم العمل، حين لا يتغير أمد يوم العمل. وإذا ما أخذنا مدة 5 أسابيع، فإن رأس المال المتغير الموظف يكون 500 جنيه، ومعدل فائض القيمة 100% ، وعليه، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة في 5 أسابيع تساوي 500 جنيه. إن كتلة قوة العمل المستغلة هنا ودرجة استغلالها، متساويتان تماماً، حسب فرضيتنا، مع ما يقابلهما في رأس المال آ.

إن رأس المال المتغير المستخدم والبالغ 100 جنيه، يُنتج كل أسبوع فائض قيمة مقداره 100 جنيه، وعليه فإن رأس المال المستخدم في 50 أسبوعاً $= 50 \times 100 = 5000$ جنيه، يُنتج فائض قيمة مقداره 5000 جنيه. إن كتلة فائض القيمة المُنتجة هنا سنوياً تساوي كتلتها في الحالة السابقة وهي 5000 جنيه، ولكن المعدل السنوي لفائض القيمة مختلف كلياً. فهو يساوي فائض القيمة المُنتج في سنة واحدة مقسوماً على

رأس المال المتغير المسلف: $\frac{5000 \text{ ف}}{5000 \text{ م}} = 100\%$. أما بالنسبة لرأس المال آ فكان هذا المعدل يساوي 1000%.

إن إنفاق رأس المال المتغير يبلغ 100 جنيه كل أسبوع، في حالة رأس المال آ كما في حالة رأس المال ب. ودرجة إنماء القيمة أو معدل فائض القيمة متساويان بالمثل في الحالتين، وتساوي 100%؛ كذلك شأن مقدار رأس المال المتغير، إذ يبلغ 100 جنيه. ويجري إستغلال نفس الكتلة من قوة العمل، كما أن مقدار الاستغلال ودرجته متساويان في الحالتين، وأيام العمل واحدة بالمثل عند الاثنين، وتنقسم بالمثل إلى عمل ضروري وعمل فائض. ويبلغ مقدار رأس المال المتغير المستخدم على مدى العام كله 5000 جنيه في الحالتين، وهو يحرك الكتلة نفسها من العمل، ويعتصر من قوة العمل التي يحركها هذان الرأسمالان المتساويان الكتلة نفسها من فائض القيمة وهي 5000 جنيه. ومع ذلك ثمة فارق قدره 900% في المعدل السنوي لفائض القيمة بين الرأسمالين آ و ب.

[300]

والحق أن هذه الظاهرة تولّد إنطباعاً وكأن معدل فائض القيمة لا يتوقف فقط على كتلة وعلى درجة إستغلال قوة العمل التي يحركها رأس المال المتغير، بل يتوقف أيضاً على مؤشرات يتعذر فهمها تنبع من عملية التداول؛ وقد جرى في واقع الأمر تفسير هذه الظاهرة على هذا النحو بالضبط، وإن لم يكن بشكلها الصافي هذا، بل في شكلها الأكثر تعقيداً واستتاراً (في شكل معدل الربح السنوي)، وقد أدت هذه الظاهرة منذ مطلع عشرينات القرن إلى شقاق تام في مدرسة ريكاردو.

وتتلاشى غرابة هذه الظاهرة على الفور ما إن نضع الرأسمالين آ و ب في شروط متماثلة تماماً، لا من الوجهة الظاهرية فحسب بل من الوجهة الفعلية أيضاً. ولا يحصل هذا التماثل في الشروط إلّا عندما يُنفق رأس المال المتغير ب بكليته لدفع قوة العمل خلال نفس الفترة الزمنية لرأس المال آ.

في هذه الحالة يُنفق رأس المال ب البالغ 5000 جنيه في 5 أسابيع، أي 1000 جنيه كل أسبوع، ما يعني إنفاق 50,000 جنيه على مدار السنة. ويكون فائض القيمة عندئذ 50,000 جنيه أيضاً، حسب فرضيتنا. وبتقسيم رأس المال البالغ 50,000 جنيه الذي قام بالدوران، على رأس المال المسلف البالغ 5000 جنيه، نحصل على 10 دورانات. أما معدل فائض القيمة فإنه $= \frac{5000 \text{ ف}}{5000 \text{ م}} = 100\%$ ، وبضرب هذا المعدل بعدد الدورانات العشرة، نحصل على معدل سنوي لفائض القيمة $= \frac{50,000 \text{ ف}}{5000 \text{ م}} = \frac{10}{1} = 1000\%$. فهما المعدلان السنويان لفائض القيمة متساويان عند رأس المال آ ورأس المال ب

بالمثل، وهما 1000%، ولكن كتلتي فائض القيمة متباينتان، فهما 50,000 جنيه عند رأس المال ب، و5000 جنيه عند رأس المال آ، والتناسب بين قيمتي الرأسمالين المسلفين آ و ب، أي $5000:500 = 10:1$. ولكن رأس المال ب يحرك قوة عمل تبلغ 10 أضعاف قوة العمل التي يحركها رأس المال آ خلال نفس المدة.

إن رأس المال المستخدم فعلياً في عملية العمل هو وحده الذي ينتج فائض القيمة، وعليه وحده تنطبق سائر القوانين المكتشفة من قبل والمتعلقة بإنتاج فائض القيمة، بما في ذلك القانون الذي ينص على أن كتلة فائض القيمة تتحدد بمقدار رأس المال المتغير، شريطة أن يكون معدل فائض القيمة معيناً(*)

إن عملية العمل ذاتها تُقاس بالزمن. وإذا كان طول يوم العمل معيناً (كما هو الحال هنا، حيث نفترض المساواة التامة بين الرأسمالين آ و ب في جميع الظروف، بغية عرض الفارق في المعدل السنوي لفائض القيمة بجلاء) فإن أسبوع العمل يضم عدداً محدداً من أيام العمل. أو يمكننا أن نعتبر أية فترة عمل، أي، مثلاً، فترة عمل من 5 أسابيع في [301] هذه الحالة، بمثابة يوم عمل متصل يتألف من 300 ساعة، إذا كان يوم العمل 10 ساعات وأسبوع العمل 6 أيام. وينبغي أن نضرب هذا العدد بعدد العمال المستخدمين معاً في آن واحد كل يوم في نفس عملية العمل. فلو كان عدد أولاء 10 مثلاً، لكانت ساعات العمل $10 \times 60 = 600$ ساعة في الأسبوع، فتعطينا فترة العمل المؤلفة من 5 أسابيع $5 \times 600 = 3000$ ساعة عمل. وعليه يجري استخدام رأسمالين متغيرين متساويين في المقدار، إذا كان معدل فائض القيمة وطول يوم العمل واحداً، وكان يُراد تحريك كتل متماثلة الحجم من قوة العمل (تُحسب هذه الكتل بضرب قوة عمل واحدة ذات سعر معين في عدد هذه القوى) خلال نفس الفترة الزمنية.

دعونا نعود الآن إلى مثالينا الأصليين. ففي المثالين آ و ب، يُستخدم في الحالتين رأسمالان متغيران متساويان في المقدار، أي 100 جنيه، كل أسبوع على مدار السنة كلها. وعليه فإن الرأسمالين المتغيرين المستخدمين والقائمين فعلياً بوظيفتهما في عملية العمل متساويان؛ ولكن الرأسمالين المتغيرين المسلفين متباينان تماماً. ففي المثال آ ثمة 500 جنيه تُسلف لكل 5 أسابيع وتستخدم منها 100 جنيه أسبوعياً. أما في المثال ب

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل التاسع، ص321-330، [الطبعة العربية، ص 389-399]. [ن.ع.]

فينبغي تسليف 5000 جنيه لفترة الأسابيع الخمسة الأولى، ولكن لا تستخدم منها إلا 100 جنيه كل أسبوع، أي 500 جنيه في 5 أسابيع، وهذا يعني أنه لا يستخدم من رأس المال المسلف سوى عُشره. ويتوجب في فترة الأسابيع الخمسة الثانية تسليف 4500 جنيه دون أن يُستخدم منها سوى 500 جنيه، وهلمجرا. إن رأس المال المتغير الذي سُلِّف لفترة معينة من الزمن لا يتحوّل إلى رأسمال مستخدم، لا يتحوّل إلى رأسمال متغير ناشط وفَعَال حقاً إلا بمقدار ما يدخل في فترات زمنية معينة تملأها عملية العمل، أي بمقدار ما يؤدي وظيفته في عملية العمل حقاً. وعندما يُسلف جزء من رأس المال هذا خلال فواصل زمنية بسيطة لكي يُستخدم في فترة لاحقة فحسب، فكأن هذا الجزء لا وجود له بالنسبة لعملية العمل، ولذلك لا يمارس أيما تأثير على تكوين القيمة ولا فائض القيمة. فهذه هي الحالة مثلاً، في مثال رأس المال آ البالغ 500 جنيه. لقد سُلِّف هذا بكليته لمدة 5 أسابيع، ولكن 100 جنيه منه فقط تدخل كل أسبوع، تبعاً، في عملية العمل. فيُستخدم $\frac{1}{3}$ منه في الأسبوع الأول، وتم تسليف $\frac{4}{3}$ منه دون أن تُستخدم، إذ ينبغي أن تكون كذخيرة احتياطية لعملية العمل في الأسابيع الأربعة اللاحقة ولهذا السبب ينبغي تسليفها.

إن الظروف التي تغير النسبة بين رأس المال المتغير المسلف ورأس المال المتغير المستخدم لا تؤثر على إنتاج فائض القيمة - حين يكون معدل فائض القيمة معيناً - إلا عندما وبمقدار ما تتغير كمية رأس المال المتغير التي يمكن استخدامها فعلاً في فترة محددة من الزمن، مثلاً، في أسبوع واحد أو خمسة أسابيع، إلخ. إن رأس المال المتغير المسلف، لا يؤدي وظيفة رأسمال متغير إلا بمقدار ما يُستخدم فعلاً، أي خلال الزمن الذي يُستخدم فيه فعلاً، إلا أنه لا يؤدي وظيفته خلال الزمن الذي يبقى فيه مسلفاً كذخيرة من غير أن يجد استخداماً فعلياً له. لكن جميع الظروف التي تؤدي إلى تغيير النسبة بين رأس المال المتغير المسلف ورأس المال المتغير المستخدم تتلخص في الاختلاف بين فترات دوران رأس المال (وهو الناشئ من جراء الاختلاف إما في فترة العمل، أو في فترة التداول، أو الاثنين معاً). إن قانون إنتاج فائض القيمة هو أن كتلاً متساوية من رأس المال المتغير الناشط تُنتج كتلاً متساوية من فائض القيمة، إذا كان معدل فائض القيمة واحداً. فإذا استخدم الرأسمالان آ و ب كتلتين متساويتين من رأس المال المتغير في فترات متماثلة من الزمن، بمعدل فائض قيمة واحد، فينبغي أن يُنتجا كتلتين متساويتين من فائض القيمة في فترة زمنية واحدة، مهما كان اختلاف النسبة بين رأس المال المتغير المستخدم خلال فترة معينة من الزمن إلى رأس المال المتغير المسلف

خلال الفترة الزمنية نفسها، ومهما كان بالتالي اختلاف نسبة كتلي فائض القيمة المُنتجتين لا إلى رأس المال المتغير المستخدم بل إلى رأس المال المتغير المُسلَّف عموماً. إن الاختلافات في هذه النسبة لا تناقض البتة قوانين إنتاج فائض القيمة التي كشفنا عنها، بل إنها تؤكدُها، وتؤلفُ نتيجتها المحتومة.

لنمعن النظر في الأسابيع الخمسة الأولى من فترة إنتاج رأس المال ب. ففي نهاية الأسبوع الخامس تكون 500 جنيه قد استُخدمت واستُهلكت. أما القيمة المُنتجة جديداً فتساوي 1000 جنيه، وبالتالي فإن $\frac{500}{500} = 100\%$. تماماً شأن رأس المال آ. ولكن واقع أن فائض القيمة يتحقق سوية مع رأس المال المُسلَّف في حالة رأس المال آ، ولا يتحقق على هذا النحو في حالة رأس المال ب، لا يعني في هذا الموضع بعد، حيث ما يزال الكلام يدور حول إنتاج فائض القيمة، وعلى نسبته إلى رأس المال المتغير المُسلَّف خلال إنتاجه. أما إذا قمنا، على العكس، بحساب نسبة فائض القيمة عند رأس المال ب إلى رأس المال الإجمالي المُسلَّف البالغ 5000 جنيه وليس نسبته إلى ذلك الجزء المستخدم والمستهلك من رأس المال هذا في إنتاج فائض القيمة، لوجدنا أنه $\frac{500}{5000} = \frac{1}{10}$

$\frac{1}{10} = 10\%$. إذن تبلغ هذه النسبة 10% لرأس المال ب مقابل 100% لرأس المال آ، أي عشرة أمثال. ولو قيل هنا: إن الفارق بين معدليّ فائض القيمة لرأسمالين متساويين، يحركان كميات متماثلة من العمل، وهو عمل ينقسم إلى جزءين متساويين من عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر، إنما يتناقض مع قوانين إنتاج فائض القيمة، لكان الجواب بسيطاً بمجرد نظرة وجيزة على العلاقات الفعلية: بالنسبة لرأس المال آ يُعبر الحساب عن المعدل الفعلي لفائض القيمة، أي نسبة فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال متغير مقداره 500 جنيه خلال 5 أسابيع إلى رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه، أما بالنسبة لرأس المال ب فإن نمط الحساب لا علاقة له بإنتاج فائض القيمة ولا بما يقابله من تحديد لمعدل فائض القيمة. ذلك لأن فائض القيمة 500 جنيه والذي أنتجه رأسمال متغير مقداره 500 جنيه، لا تُحسب على أساس نسبته إلى رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه والمُسلَّف خلال إنتاج فائض القيمة هذا، بل على أساس نسبته إلى رأس المال البالغ 5000 جنيه، ومنه $\frac{9}{10}$ ، أي 4500 جنيه، لا علاقة لها البتة بإنتاج فائض القيمة هذا البالغ 500 جنيه، بل وينبغي ألا تؤدي وظيفتها إلّا بالتدرج في بحر الـ 45 أسبوعاً المقبلة؛ وبالتالي فلا وجود لها إطلاقاً بمقدار ما يتعلق الأمر بالإنتاج خلال الأسابيع

الخمس الأولى التي لا يعيننا شيء سواها في الوقت الحاضر. لذا لا ينطوي الفارق بين معدلَي فائض القيمة للرأسمالين آ و ب في هذه الحالة على أية معضلة.

دعونا نقارن الآن معدل فائض القيمة السنوي للرأسمالين ب و آ. يبلغ هذا عند رأس المال ب $\frac{5000}{5000} = 100\%$ ؛ وعند رأس المال آ $\frac{5000}{500} = 1000\%$. ولكن التناسب بين معدلَي فائض القيمة يظل على حاله كما من قبل. فقد كان لدينا في السابق:

$$\frac{\text{معدل فائض القيمة لرأس المال ب}}{\text{معدل فائض القيمة لرأس المال آ}} = \frac{\frac{10}{100}\%}{\frac{10}{1000}\%}؛ \text{ولدينا الآن:}$$

$$\frac{\text{معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال ب}}{\text{معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال آ}} = \frac{\frac{10}{1000}\%}{\frac{10}{1000}\%}$$

ولكن $\frac{\frac{10}{1000}\%}{\frac{10}{1000}\%} = \frac{10}{1000}\%$ ، أي نفس التناسب السابق.

بيد أن القضية قد تغيرت الآن. فالمعدل السنوي لرأس المال ب $= \frac{5000}{5000} = 100\%$ لا ينطوي على أدنى انحراف - ولا حتى مظهر انحراف - عن قوانين إنتاج فائض القيمة المعروفة لدينا وعن معدل فائض القيمة المطابق لهذه القوانين. فإن 5000 م سُلِّقت واستُهلكت استهلاكاً إنتاجياً، خلال السنة، وقد أنتجت 5000 ف. وعليه فإن معدل فائض القيمة يجد التعبير عنه في الكسر المذكور أعلاه أي $\frac{5000}{5000} = 100\%$. إن المعدل السنوي يتطابق مع المعدل الفعلي لفائض القيمة. إذن، فالشذوذ الذي يتعيّن تفسيره في هذه الحالة يكمن عند رأس المال آ لا عند رأس المال ب، كما كان الحال في السابق.

إن لدينا هنا معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال آ $= \frac{5000}{500} = 1000\%$. ولكن

على حين أننا قمنا في الحالة الأولى بحساب 500 ف، وهو منتج 5 أسابيع، نسبة إلى رأسمال مسلف قدره 5000 جنيه، و $\frac{9}{10}$ منه لم تُستخدم في إنتاج فائض القيمة هذا، فإننا نقوم الآن بحساب 5000 ف نسبة إلى 500 م، أي على أساس $\frac{1}{10}$ فقط من رأس المال المتغير المستخدم فعلاً في إنتاج 5000 ف؛ ذلك لأن 5000 ف هذه هي منتج رأسمال متغير يبلغ 5000 جنيه وقد استُهلك إنتاجياً خلال 50 أسبوعاً، وليست منتج رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه الذي استُهلك في فترة عمل واحدة تبلغ 5 أسابيع. ففي الحالة

[304]

الأولى جرى حساب فائض القيمة الذي أنتج في 5 أسابيع في نسبه إلى رأس المال المسلف لمدة 50 أسبوعاً، أي إلى رأسمال يبلغ 10 أمثال رأس المال المستهلك في 5 أسابيع. أما الآن فقد جرى حساب فائض القيمة الذي أنتج في 50 أسبوعاً في نسبه إلى رأسمال مسلف لمدة 5 أسابيع، أي إلى رأسمال أصغر عشر مرات من رأس المال ذاك المستهلك في 50 أسبوعاً.

إن رأس المال آ، البالغ 500 جنيه، لا يُسلف قط لمدة تفوق 5 أسابيع. ويتدفق عائداً في ختام هذه المدة، ويمكن أن يجدد نفس العملية على مدار السنة كلها عشر مرات، بأن يقوم بعشرة دورانات. تترتب على ذلك نتيجتان:

أولاً - إن رأس المال المسلف آ أكبر فقط 5 مرات من ذلك الجزء المستخدم منه دوماً في أسبوع واحد من عملية الإنتاج. أما رأس المال ب الذي يقوم بالدوران مرة واحدة كل 50 أسبوعاً وينبغي بالتالي أن يسلف لمدة 50 أسبوعاً، فهو أكبر 50 مرة من جزئه الذي يمكن أن يُستخدم باستمرار لمدة أسبوع. فالدوران يحوّر إذن التناسب بين رأس المال المسلف لعملية الإنتاج على مدار السنة ورأس المال الذي يمكن أن يُستخدم دوماً لفترة معينة من الإنتاج، لأسبوع واحد، مثلاً. ويقدم لنا ذلك الحالة الأولى، التي يجري فيها حساب فائض القيمة في 5 أسابيع لا في نسبه إلى رأس المال المستخدم في هذه الأسابيع الخمسة، بل في نسبه إلى رأس المال المستخدم لمدة 50 أسبوعاً، وهو أكبر ب 10 أمثال.

ثانياً - إن فترة دوران رأس المال آ البالغة 5 أسابيع، لا تؤلف سوى عُشر السنة، وعليه فإن سنة واحدة تتضمن 10 فترات دوران من هذه، يُعاد خلالها استخدام رأس المال آ البالغ 500 جنيه، مجدداً كل مرة. إن رأس المال المستخدم هنا يساوي رأس المال المسلف لخمس أسابيع مضروباً بعدد فترات الدوران في السنة. فرأس المال المستخدم في السنة $= 500 \times 10 = 5000$ جنيه. أما رأس المال المسلف خلال السنة $= \frac{5000}{10} = 500$ جنيه. الواقع، رغم أن الـ 500 جنيه تُستخدم مجدداً باستمرار، فإن المقدار المسلف كل 5 أسابيع لا يزيد أبداً عن هذه الـ 500 ذاتها. ومن ناحية رأس المال ب، فإن 500 جنيه تُستخدم كل 5 أسابيع وتُسلف لمدة 5 أسابيع. ولكن بما أن فترة الدوران في هذه الحالة تساوي 50 أسبوعاً، فإن رأس المال المستخدم في سنة واحدة يساوي رأس المال المسلف في 50 أسبوعاً لا رأس المال المسلف في 5 أسابيع. لكن كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً تتحدد، إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، [305] بمقدار رأس المال المستخدم في السنة، لا بمقدار رأس المال المسلف في السنة. لذلك

فإن كتلة فائض القيمة هذه المتولدة عن رأس المال البالغ 5000 جنيه، الذي يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة، ليست أكبر من نظيرتها المتولدة عن رأس المال البالغ 500 جنيه والذي يقوم بالدوران 10 مرات في السنة؛ والسبب الذي يجعلها بهذا الحجم يرجع إلى أن رأس المال الذي يقوم بدوران واحد في السنة هو بذاته أكبر عشر مرات من رأس المال الذي يقوم بالدوران عشر مرات في السنة.

إن رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال سنة واحدة - أي ذلك الجزء من المنتج السنوي، أو الاتفاق السنوي المساوي لهذا الجزء - هو رأس المال المتغير المستخدم فعلاً، والمستهلك استهلاكاً إنتاجياً، خلال تلك السنة. يترتب على ذلك إذن أنه إذا كان رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران السنوي، ورأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران السنوي، متساويين ويستخدمان في ظل شروط متماثلة لإنماء القيمة، وبالتالي يكون معدل فائض القيمة واحداً عند الاثنين، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً ينبغي أن تكون متساوية عند الاثنين بالمثل؛ وبما أن كتلتي الرأسمالين المستخدمين متساويتان، كذلك يجب أن يكون معدل فائض القيمة المحسوب على أساس سنوي واحداً، وذلك في حدود التعبير عن هذا المعدل بالصيغة التالية:

$$\text{رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال السنة} = \frac{\text{كتلة فائض القيمة المُنتجة خلال السنة}}{\text{رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال السنة}}$$

أو يمكن القول بتعبير عام: مهما تكن المقادير النسبية لرؤوس الأموال المتغيرة التي تقوم بالدوران، فإن معدل فائض قيمتها المُنتج على مدار السنة يتحدد بمعدل فائض القيمة الذي يعمل به كل من رؤوس الأموال هذه، في فترات عمل وسطية (مثلاً خلال أسبوع أو يوم بصورة وسطية).

تلك هي النتيجة الوحيدة التي تتمخض عن قوانين إنتاج فائض القيمة وقوانين تحديد معدل فائض القيمة.

فلنتظر الآن عن كُتب إلى ما يعبر عنه التناسب التالي:

$$\text{رأس المال القائم بالدوران خلال السنة} = \frac{\text{رأس المال المُنتج خلال السنة}}{\text{رأس المال المُنتج خلال السنة}} \quad (\text{آخذين في الاعتبار، كما قلنا من قبل،}$$

رأس المال المتغير وحده). إن حاصل القسمة يعطينا عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال المُنتج خلال السنة.

وفي حالة رأس المال آ، لدينا:

5000 جنيه رأسمال يقوم بالدوران خلال السنة ، وفي حالة رأس المال ب لدينا:
500 جنيه رأسمال مسلف

5000 جنيه رأسمال يقوم بالدوران خلال السنة
5000 جنيه رأسمال مسلف

إن البسط في الكسرين كليهما يعبر عن رأس المال المسلف مضروباً بعدد الدورانات: فهو بالنسبة لرأس المال آ 10×500 ، وبالنسبة لرأس المال ب 1×5000 ؛ أو أنه يعبر عن رأس المال المسلف مضروباً بكسر مقلوب لزمان الدوران محسوباً على أساس سنوي. فزمن دوران رأس المال آ هو $\frac{1}{10}$ من السنة، والكسر المقلوب لزمان الدوران هو $\frac{10}{1}$ من السنة، وعليه فإن $500 \times \frac{10}{1} = 5000$ ؛ أما لرأس المال ب فإن $5000 \times \frac{1}{1} = 5000$. أما مقام الكسر فيعبر عن رأس المال الذي قام بالدوران مضروباً بكسر مقلوب لعدد الدورانات: وهو لرأس المال آ $5000 \times \frac{1}{10}$ ، ولرأس المال ب $5000 \times \frac{1}{1}$. [306]

إن كتلتى العمل المعنيتين (أي مجموع العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر) اللتين يحركهما رأسمالان متغيران يقومان بالدوران سنوياً، تكونان متساويتين في هذه الحالة، نظراً لأن الرأسمالين القائمين بالدوران متساويان، كما أن معدلي إتمام قيمتهما متساويان بالمثل.

إن النسبة بين رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران سنوياً وبين رأس المال المتغير المسلف تعبر: (1) عن نسبة رأس المال المسلف إلى رأس المال المتغير المستخدم خلال فترة عمل معينة. فإذا كان عدد الدورانات = 10، كما في حالة رأس المال آ، وتتألف السنة افتراضاً من 50 أسبوعاً، فإن زمن الدوران يساوي 5 أسابيع. خلال هذه الأسابيع الخمسة ينبغي تسليف رأس المال المتغير، ويجب أن يكون رأس المال المسلف لهذه الأسابيع الخمسة 5 أمثال رأس المال المتغير المستخدم في أسبوع. نقصد بذلك أنه لا يمكن أن يستخدم سوى $\frac{1}{5}$ رأس المال المسلف (البالغ هنا 500 جنيه) في مجرى أسبوع واحد. وفي المقابل نجد في حالة رأس المال ب، حيث يبلغ عدد الدورانات $\frac{1}{1}$ ، أن زمن الدوران يساوي سنة واحدة = 50 أسبوعاً. وعليه فإن نسبة رأس المال المسلف إلى رأس المال المستخدم في الأسبوع تساوي 1:50. ولو كانت هذه النسبة للرأسمالي ب مثل النسبة للرأسمالي آ، لتوجب على الرأسمالي ب أن يوظف 1000 جنيه في الأسبوع عوضاً عن 100 جنيه. (2 - يترتب على ذلك أن الرأسمالي ب يجب أن يستخدم

رأسماً يبلغ 10 أمثال (5000 جنيه) رأسمال الرأسمالي آ لكي يحرك نفس الكتلة من رأس المال المتغير، أي لكي يحرك بالتالي، بمعدل فائض قيمة معين، نفس الكتلة من العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر ويتج خلال السنة نفس الكتلة من فائض القيمة التي ينتجها الرأسمالي آ. إن معدل فائض القيمة الفعلي لا يعبر عن شيء سوى نسبة فائض القيمة، الذي تم إنتاجه خلال فترة زمنية محددة، إلى رأس المال المتغير المستخدم خلال نفس الفترة؛ أي أنه يعبر عن كتلة العمل غير مدفوع الأجر التي حركها رأس المال المتغير المستخدم خلال هذه الفترة الزمنية عينها. ولا علاقة لهذا المعدل إطلاقاً بذلك الجزء من رأس المال المتغير الذي كان قد سلف ولم يجد استخداماً له؛ وبالتالي لا علاقة له بالنسبة القائمة بين ذلك الجزء من رأس المال الذي يسلف لفترة معينة من الزمن وبين ذلك الجزء منه الذي وجد استخداماً له خلال نفس الفترة من الزمن - وهي نسبة تتحول وتباين بتأثير فترة دوران مختلف رؤوس الأموال.

يترتب على ما تقدم من تحليل، أن المعدل السنوي لفائض القيمة لا يتطابق، إلا في حالة واحدة، مع المعدل الفعلي لفائض القيمة الذي يعبر عن درجة استغلال العمل، وهي بالتحديد الحالة التي يدور فيها رأس المال المسلف دوراناً واحداً في السنة ويتساوى عندها رأس المال المسلف مع رأس المال القائم بالدوران في السنة، وعليه [307] تكون النسبة بين كتلة فائض القيمة المنتجة خلال السنة وبين رأس المال المستخدم لإنتاجها خلال السنة مساوية ومطابقة للنسبة بين كتلة فائض القيمة المنتجة خلال السنة وبين رأس المال المسلف خلالها.

(أ) إن المعدل السنوي لفائض القيمة يساوي:

$$\frac{\text{كتلة فائض القيمة المنتجة خلال السنة}}{\text{رأس المال المتغير المسلف}}$$

ولكن كتلة فائض القيمة المنتجة خلال السنة تساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة مضروباً برأس المال المتغير المستخدم في إنتاجها. وإن رأس المال المستخدم لإنتاج الكتلة السنوية من فائض القيمة يساوي رأس المال المسلف مضروباً بعدد دورانات رأس المال هذا، وهو ما سنرمز إليه بالرمز (ن). لذلك تتحول الصيغة أ إلى الآتي:

(ب) إن المعدل السنوي لفائض القيمة يساوي:

$$\frac{\text{المعدل الفعلي لفائض القيمة} \times \text{رأس المال المتغير المسلف} \times \text{ن}}{\text{رأس المال المتغير المسلف}}$$

ففي حالة رأس المال ب مثلاً يكون هذا المعدل = $\frac{1 \times 5000 \times 100}{5000} \%$ أي 100%. إن

المعدل السنوي لفائض القيمة لا يساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة إلا في حالة واحدة، عندما يكون $(ن = 1)$ ، أي عندما يقوم رأس المال المتغير المسلف بدوران واحد في السنة، ويكون بالتالي مساوياً لرأس المال الذي يستخدم أو يدور خلال السنة. دعونا نرمز إلى المعدل السنوي لفائض القيمة بالرمز (ف)، والمعدل الفعلي لفائض القيمة بالرمز (ف)، ورأس المال المتغير المسلف (م)، وعدد الدورانات (ن). إذن $ف = \frac{ف م ن}{م} = ف \times ن$ ، بتعبير آخر أن $(ف = ف \times ن)$ ، وأن $(ف) لا يساوي (ف)$ إلا عندما يكون $(ن = 1)$ ؛ وإذن $(ف = ف \times 1 = ف)$.

ويترتب على ما تقدم أيضاً: أن المعدل السنوي لفائض القيمة دائماً $ف ن = ف$ ، أي يساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة الذي أنتجه رأس المال المتغير المستهلك خلال تلك الفترة في فترة دوران واحدة، مضروباً بعدد دورانات رأس المال المتغير هذا خلال سنة واحدة، أو (وهذا ما يضارع الشيء نفسه) مضروباً بكسر مقلوب لزمن الدوران والمحسوب على أساس سنة واحدة. (إذا قام رأس المال المتغير بالدوران 10 مرات في السنة فإن زمن الدوران $= \frac{1}{10}$ من السنة، والكسر المقلوب لزمن الدوران $= \frac{10}{1} = 10$).

ويترتب على ما تقدم أيضاً: إن $ف = ف$ ، عندما يكون $ن = 1$. وإن $ف$ ، أكبر من $ف$ عندما تكون (ن) أكبر من 1، أي عندما يقوم رأس المال المسلف بالدوران أكثر من مرة واحدة في السنة، أو أن رأس المال القائم بالدوران أكبر من رأس المال المسلف.

وأخيراً، يكون $ف$ ، أصغر من $ف$ ، عندما يكون (ن) أقل من 1، أي عندما لا يؤلف رأس المال القائم بالدوران خلال السنة سوى جزء من رأس المال المسلف، فتكون فترة الدوران بذلك أكبر من سنة واحدة.

دعونا نتوقف لحظة عند هذه الحالة الأخيرة. سنُقي على جميع فرضيات مثالنا السابق كما هي، ما عدا إطالة فترة الدوران إلى 55 أسبوعاً. إن عملية العمل تتطلب رأسماً متغيراً قدره 100 جنيه في الأسبوع، وعليه 5500 جنيه لفترة الدوران، وتُنتج كل أسبوع 100 ف، فتكون $ف$ بالتالي 100% كما في السابق. إن عدد الدورانات هنا، أي (ن)، يساوي $\frac{50}{55} = \frac{10}{11}$ ، لأن زمن الدوران في السنة الواحدة $= 1 + \frac{1}{10}$ سنة (والسنة 50 أسبوعاً) $= \frac{11}{10}$ من السنة.

$ف = \frac{\frac{10}{11} \times 5500 \times \%100}{5500} = \frac{10}{11} \times 100 = \frac{1000}{11} = 90\%$ ، فهذا المعدل بالتالي أقل من 100%. والواقع، لو كان المعدل السنوي لفائض القيمة $= 100\%$ ، لكان على 5500م أن يُنتج 5500 ف في السنة، في حين يقتضي إنتاج ذلك $\frac{11}{10}$ سنة. إن الـ 5500م لا يُنتج

$$\text{سوى } 5000 \text{ ف في السنة الواحدة، ولذلك فإن المعدل السنوي لفائض القيمة} = \frac{5000 \text{ ف}}{5500 \text{ م}} = \frac{10}{11} \% 90 \text{ .}$$

ولهذا فإن المعدل السنوي لفائض القيمة، أو المقارنة بين فائض القيمة المُتَّج في سنة واحدة، وبين عموم رأس المال المتغير المُسَلَّف (خلافاً لرأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال السنة) ليست محض مقارنة ذاتية، فالحركة الفعلية لرأس المال بالذات هي التي تولدها. فمالك رأس المال آ، يستعيد في نهاية السنة رأسماله المتغير المُسَلَّف = 500 جنيه، ويحصل علاوة على ذلك على 5000 جنيه فائض قيمة. وليست كتلة رأس المال التي استخدمها خلال السنة، بل كتلة رأس المال التي تعود إليه دورياً هي التي تعبّر عن مقدار رأسماله المُسَلَّف. ولا يغير من المسألة الراهنة بشيء إن كان رأس المال يُمَثَّلُ في نهاية السنة جزءاً بهيئة خزين إنتاج، وجزءاً بهيئة رأسمال سلعي أو رأسمال نقدي، ولا تغيرها بأية نسب ينقسم إلى هذه الأجزاء المختلفة. إن مالك رأس المال ب، يستعيد رأسماله المُسَلَّف البالغ 5000 جنيه ويحصل علاوة على ذلك على 5000 جنيه فائض قيمة. أما فيما يتعلق بمالك رأس المال ج (رأس المال المذكور في آخر مثال ويبلغ 5500 جنيه) فقد تم إنتاج 5000 جنيه فائض قيمة خلال السنة (بإنفاق 5000 جنيه، وبمعدل فائض قيمة = 100%) ولكن لا رأسماله المُسَلَّف تدفق عائداً إليه ولا ما أنتجه من فائض قيمة.

إن (ف = ت ن) تعبّر عن أن معدل فائض القيمة الذي ينطبق على رأس المال المتغير المستخدم في فترة دوران واحدة:

$$\frac{\text{كتلة فائض القيمة المُتَّجة في فترة دوران واحدة}}{\text{رأس المال المتغير المستخدم في فترة دوران واحدة}}$$

يجب أن يُضرب بعدد فترات الدوران، أو بعدد فترات تجديد إنتاج رأس المال المتغير [309] المُسَلَّف، أي بعدد الفترات التي يجدد فيها دورته.

لقد سبق أن رأينا في المجلد الأول من رأس المال، الفصل الرابع، (تحوّل النقد إلى رأسمال) وكذلك في الفصل الحادي والعشرين (تجديد الإنتاج البسيط) أن القيمة - رأسمال تُسَلَّف عموماً، ولا تُنفق، لأن هذه القيمة تجتاز مختلف أطوار دورتها، وتعود إلى نقطة انطلاقها مغتنية بفائض قيمة. وهذا ما يسمُّها بطابع قيمة مُسَلَّفة. إن الزمن الذي ينصرم من نقطة انطلاقها إلى لحظة عودتها هو الزمن الذي ينبغي أن تُسَلَّف خلاله. والدورة الإجمالية التي تجتازها القيمة - رأسمال، والمقاسة بزمن يمتد من تسليفها إلى عودتها، تؤلف دوران هذه القيمة، والأمد الزمني لهذا الدوران هو فترة دوران واحدة.

وعندما تنتهي هذه الفترة فتكتمل الدورة، تستطيع نفس القيمة - رأسمال أن تجدد نفس الدورة، وبالتالي أن تنمي نفسها ذاتياً من جديد، أن تخلق فائض قيمة. ولو قام رأس المال المتغير بالدوران عشر مرات في السنة، كما هو الحال في المثال أ. فإن نفس رأس المال المسلف يُنتج على مدار سنة واحدة عشرة أضعاف كتلة فائض القيمة التي يتوافق إنتاجها خلال فترة دوران واحدة.

ويتعين علينا الآن أن نوضح طبيعة التسليف من وجهة نظر المجتمع الرأسمالي. إن رأس المال الذي يقوم بالدوران 10 مرات في السنة، إنما يُسلف 10 مرات في السنة. فهو يُسلف مجدداً لكل فترة دوران جديدة. ولكن، في الوقت نفسه، لا يُسلف الرأسمالي آ خلال السنة شيئاً أكثر من القيمة - رأسمال ذاتها، البالغة 500 جنيه، والواقع أنه لا يتصرف بأكثر من هذه الجنيئات الخمسمائة في عملية الإنتاج التي تقوم بمعالجتها. وحالما تكمل هذه الـ 500 جنيه دورة واحدة، حتى يدفعها الرأسمالي آ لبدء نفس الدورة كزرة أخرى؛ فرأس المال بطبيعته لا يمكن أن يبقى في طابعه كرأسمال إلا لأنه يؤدي على الدوام وظيفة رأسمال في عمليات إنتاج متكررة أبداً. وفي هذه الحالة أيضاً لا يُسلف البتة لأكثر من 5 أسابيع. فإذا طال الدوران لا يعود رأس المال كافياً. وإذا قُصُر زمن الدوران، فاض جزء منه. ولا يجري ها هنا تسليف 10 رؤوس أموال قيمة الواحد منها 500 جنيه، بل يجري تسليف رأسمال واحد قيمته 500 جنيه 10 مرات في فترات متعاقبة من الزمن. لذلك لا يُحسب المعدل السنوي لفائض القيمة على أساس رأسمال مقداره 500 جنيه يُسلف 10 مرات، أي على أساس 5000 جنيه، بل يُحسب على أساس رأسمال مقداره 500 جنيه يُسلف مرة واحدة؛ تماماً مثلما أن تالراً واحداً يدور 10 مرات ولا يمثل مع ذلك أكثر من تالر واحد قيد التداول، رغم أنه يؤدي وظيفة 10 تالرات. [310] ولكن هذا التالر يبقى محتفظاً بنفس القيمة المطابقة لتالر واحد، في أي يد جاء كلما تبادله الأيدي، كما هو الأمر من قبل.

وعلى النحو ذاته يبين لنا رأس المال آ، عند كل مرة يعود فيها، وكذلك عندما يعود في نهاية السنة، أن ماله ينشط دوماً بنفس القيمة - رأسمال البالغة 500 جنيه. لذلك فإن 500 جنيه فقط تتدفق عائداً إلى يده في كل مرة. وعليه لا يزيد رأسماله المسلف عن 500 جنيه قط. وعليه يُولف رأس المال المسلف البالغ 500 جنيه مقام الكسر الذي يعبر عن المعدل السنوي لفائض القيمة. وقد كانت لدينا أعلاه الصيغة التي تعبر عن معدل فائض القيمة كما يلي: $ق = \frac{ق م}{م} = ق ن$. وبما أن المعدل الفعلي لفائض القيمة $(ق = \frac{ق م}{م})$ ، أي يساوي حاصل تقسيم كتلة فائض القيمة على رأس المال المتغير

الذي أنتجها، فبوسعنا إحلال $\frac{ف}{م}$ محل قيمة $ف$ في $ف$ ن، ونحصل بالتالي على صيغة جديدة هي؛ $ف = \frac{ف}{م} \cdot ن$.

ولكن رأس المال البالغ 500 جنيه يقوم بالدوران عشر مرات، ويتكرر تسليفه بالتالي 10 مرات، ولذلك فإنه يؤدي وظيفة 10 أمثاله من رأس المال، أي وظيفة رأسمال يبلغ 5000 جنيه؛ مثلما أن الـ 500 قطعة نقدية قيمة الواحدة منها تالر التي تقوم بالدوران 10 مرات في السنة تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها 5000 قطعة نقدية مماثلة تقوم بدوران واحد لا غير.

II - دوران رأسمال متغير مفرد

«مهما يكن الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، فينبغي لها، أن تمضي كعملية متواصلة، أن تمضي باستمرار لتجتاز، دورياً، نفس المراحل. لذلك فإن أية عملية إنتاج اجتماعية حين ننظر إليها ككل دائم الترابط وسير متصل من التجدد، تؤلف في الوقت نفسه، عملية لتجديد الإنتاج. ولما كان فائض القيمة هو الزيادة الدورية على قيمة رأس المال المسلف، أو الثمرة الدورية لرأس المال الناشط، فإن فائض القيمة هذا يتخذ شكل إيراد يتأتى من رأس المال». (رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص 558 - 559) (*)

إن لرأس المال آ في مثالنا 10 فترات دوران أمد كل منها خمسة أسابيع. ويجري تسليف 500 جنيه رأسمال متغير في فترة الدوران الأولى: أي تجري مبادلة 100 جنيه أسبوعياً بقوة عمل، بحيث تُنفق 500 جنيه على قوة العمل في نهاية فترة الدوران الأولى. إن هذه الـ 500 جنيه، التي كانت بالأصل جزءاً من رأس المال الكلي المسلف قد كُفّت عن أن تكون رأسمالاً فقد دُفعت بمثابة أجور. والعمال يُنفقونها بدورهم لشراء [311] وسائل العيش، فيستهلكون، إذن، وسائل عيش بقيمة 500 جنيه. وهكذا تزول كتلة من السلع لها هذه القيمة بالذات (إن ما يدّخره العامل بهيئة نقد، إلخ، ليس برأسمال هو الآخر). وهذه الكتلة من السلع تُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي بالنسبة للعامل سوى أنها تحافظ على كفاءة قوة عمله، باعتبارها الأداة التي لا غنى عنها للرأسمالي - غير أن هذه

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص 591-592، [الطبعة العربية، ص 699-701]. [ن. ع].

الـ 500 جنيه قد بودلت، من ناحية ثانية، بقوة عمل لها ذات القيمة (أو السعر) بالنسبة إلى الرأسمالي. وهو يستهلك قوة العمل استهلاكاً مُنتجاً في عملية العمل. وفي نهاية الأسبوع الخامس توجد قيمة مخلوقة مجدداً، قيمتها 1000 جنيه. إن نصف هذه القيمة، أي 500 جنيه، هو قيمة تم تجديد إنتاجها لرأس المال المتغير المنفق على أجور قوة العمل. أما النصف الآخر، أي 500 جنيه، فهو ما أُنتج من فائض قيمة جديد. بيد أن قوة عمل الأسابيع الخمسة، التي بودل بها جزء من رأس المال فغداً بذلك رأسمالاً متغيراً، تُنفق وتُستهلك هي الأخرى، وإن يكن بصورة مُنتجة. والعمل الذي كان فاعلاً بالأمس، لم يعد نفس العمل الفاعل اليوم. فقيمة هذا العمل زائداً ما خلقه من فائض قيمة، ماثلان الآن بوصفهما قيمة شيء مادي متميز عن قوة العمل، أي قيمة منتج. ولكن بتحويل المنتج إلى نقد، يمكن إعادة تحويل ذلك الجزء من قيمته الذي يساوي قيمة رأس المال المتغير المسلف، إلى قوة عمل، فيستطيع أن يؤدي من جديد وظيفة رأسمال متغير. وإن كون القيمة - رأسمال، لا تلك التي جرى تجديد إنتاجها فحسب بل التي جرى إعادة تحويلها مجدداً إلى نقد، هي التي يستأجر بها نفس العمال، أي نفس حامل قوة العمل، حقيقة لا تغير من الأمر شيئاً. إذ يمكن أن يستخدم الرأسمالي عمالاً غير عماله السابقين في فترة الدوران الثانية.

إن ما يجري انفاقه تبعاً على الأجور هو، في حقيقة الأمر إذن، رأسمال يبلغ 5000 جنيه لا 500 جنيه، على مدى 10 فترات دوران أمد الواحدة منها 5 أسابيع، ويُنفق العمال هذه الأجور بدورهم لشراء وسائل العيش. ورأس المال هذا البالغ 5000 جنيه والمسلف على هذا النحو، إنما يُستهلك تماماً. فيكف عن الوجود. من جهة أخرى نجد أن قوة عمل بقيمة 5000 جنيه لا بقيمة 500 جنيه، هي التي تُدمج تبعاً في عملية الإنتاج، ولا تقتصر على تجديد إنتاج قيمتها البالغة 5000 جنيه، بل تُنتج علاوة على ذلك فائض قيمة قدره 5000 جنيه. ورأس المال المتغير البالغ 500 جنيه والمسلف لفترة الدوران الثانية ليس هو نفس رأس المال البالغ 500 جنيه المسلف خلال فترة الدوران الأولى. فقد استُهلك هذا الأخير، أنفق على الأجور. ولكن جرى التعويض عنه برأسمال متغير جديد، يساوي 500 جنيه، تم إنتاجه في فترة الدوران الأولى في شكل سلعي، وأعيد تحويله إلى شكل نقدي. إن رأس المال النقدي الجديد هذا البالغ 500 جنيه هو الشكل النقدي للكتلة السلعية التي أُنتجت حديثاً في فترة الدوران الأولى. وواقع وجود نفس المبلغ النقدي، وهو 500 جنيه، بين يدي الرأسمالي من جديد، وهو، إذا ما أغفلنا فائض القيمة، مبلغ يساوي بالضبط مقدار رأس المال النقدي الذي سبق أن سلفه بادية

الأمر، إن هذا الواقع يُخفي حقيقة أن الرأسمالي ينشط برأسمال أنتج حديثاً. (أما بالنسبة للأجزاء الأخرى المكوّنة لقيمة رأس المال السلعي التي تعوّض عن عناصر رأس المال الثابت، فلا تُنتج قيمتها حديثاً، إذ يقتصر الأمر على تغيير شكل وجود هذه القيمة). - لنأخذ فترة الدوران الثالثة. من الواضح هنا أن رأس المال البالغ 500 جنيه، والذي يُسلّف للمرة الثالثة، ليس رأسمالاً قديماً بل رأسمال أنتج حديثاً، فهو الشكل النقدي لكتلة السلع التي تم إنتاجها في فترة الدوران الثانية لا الأولى، أي الشكل النقدي لذلك الجزء من كتلة السلع الذي تساوي قيمته قيمة رأس المال المتغير المسلف. إن كتلة السلع التي تم إنتاجها في فترة الدوران الأولى قد بيعت. وإن جزءاً من قيمة هذه الكتلة الذي يساوي قيمة الجزء المتغير من رأس المال المسلف، قد بادل بقوة عمل جديدة في فترة الدوران الثانية، وأنتجت هذه كتلة جديدة من السلع، وبيعت هذه الكتلة هي الأخرى، وبات جزء من قيمتها يؤلف رأس المال البالغ 500 جنيه، الذي يسلف في فترة الدوران الثالثة.

ويسير الأمر على هذا المنوال طوال فترات الدوران العشر. ويجري خلال هذه الفترات إلقاء كتل من سلع أنتجت حديثاً (وبما أن قيمة هذه السلع تعوّض عن رأس المال المتغير فإنها تُنتج حديثاً ولا تعاود الظهور كما هو الأمر بالنسبة لقيمة الجزء الدائر الثابت من رأس المال) في السوق كل 5 أسابيع، وبفضل ذلك يجري دمج قوة عمل جديدة أبداً في عملية الإنتاج.

وعليه فإن ما يتحقق بدوران رأس المال المتغير المسلف البالغ 500 جنيه عشرة دورانات، لا ينحصر في أن رأس المال، 500 جنيه، يمكن أن يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً عشر مرات، أو أن رأس المال المتغير الذي يكفي لخمس أسابيع يمكن أن يستخدم خلال خمسين أسبوعاً. الواقع إن ما يُستخدم خلال 50 أسبوعاً هو رأس المال المتغير الذي يبلغ 500 جنيه $\times 10$ ؛ أما رأس المال البالغ 500 جنيه، فلا يكفي دائماً سوى لخمس أسابيع، وينبغي التعويض عنه بعد انقضاء الأسابيع الخمسة برأسمال أنتج حديثاً بمقدار 500 جنيه. وهذا ينطبق على رأس المال آ تماماً كما ينطبق على رأس المال ب. غير أن الفارق يبدأ من هنا.

ففي ختام الفترة الأولى المؤلفة من 5 أسابيع يكون كل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ، سواء بسواء، قد قام بتسليف وانفاق رأسمال متغير قدره 500 جنيه. وقد قام كل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ بتحويل قيمة رأس المال هذا إلى قوة عمل، وعوّض عنها [313] بجزء من قيمة المنتج، الجزء الذي أنتجته حديثاً قوة العمل هذه، الجزء الذي يُساوي

قيمة رأس المال المتغير المسلف البالغ 500 جنيه. وبالنسبة إلى الرأسمالي ب كما بالنسبة إلى الرأسمالي آ، لم تقتصر قوة العمل على التعويض عن قيمة رأس المال المتغير المُنفق البالغ 500 جنيه بقيمة جديدة لها ذات المقدار، بل أضافت فائض قيمة له، حسب فرضيتنا، الحجم نفسه.

ولكن القيمة المُنتجة حديثاً التي تعوّض عن رأس المال المتغير المسلف وتضيف إلى قيمته فائض قيمة، لا توجد، لدى الرأسمالي ب، في شكل تستطيع معه أن تؤدي وظيفتها ثانية كرأسمال إنتاجي، أي كرأسمال متغير. فهي موجودة في هذا الشكل بالذات لدى الرأسمالي آ. ولا يحوز الرأسمالي ب، حتى نهاية السنة، على رأس المال المتغير المُنفق في الأسابيع الخمسة الأولى وفي كل خمسة أسابيع تالية، رغم أنه يُعوّض بقيمة أُنتجت حديثاً زائداً فائض قيمة، في شكل يستطيع أن يؤدي به وظيفته كرأسمال إنتاجي، أو كرأسمال متغير. صحيح أن قيمة رأس المال هذا تُعوّض بقيمة جديدة، أي تتجدد، ولكن شكل قيمته (أي الشكل المطلق للقيمة في هذه الحالة، نعني شكلها النقدي) لا يتجدد.

ولا بدّ من أن تتوافر للفترة الثانية المؤلفة من 5 أسابيع (وكذلك لكل 5 أسابيع تالية على مدار السنة) 500 جنيه أخرى، كما كان الحال بالنسبة للفترة الأولى. وعليه، إذا صرفنا النظر عن علاقات الائتمان، يجب أن تتوافر منذ بداية السنة 5000 جنيه بمثابة رأسمال نقدي مسلف، مستتر، رغم أنها لا تُنفق ولا تُحوّل فعلياً إلى قوة عمل إلا بصورة تدريجية في مجرى السنة.

وبالعكس، بما أن الدورة، أي دوران رأس المال المسلف، قد اكتملت لدى الرأسمالي آ بعد انقضاء 5 أسابيع، فإن القيمة المعوّضة تكون، بعد انقضاء الأسابيع الخمسة الأولى، في الشكل الذي تستطيع أن تحرك به قوة عمل جديدة لمدة 5 أسابيع تالية: أي أنها تكون في شكلها الأصلي، الشكل النقدي.

ويجري لدى الرأسمالي آ والرأسمالي ب على حد سواء، استهلاك قوة عمل جديدة في فترة الأسابيع الخمسة الثانية، وانفاق رأسمال جديد مقداره 500 جنيه لدفع قوة العمل هذه. إن وسائل عيش العمال المشتراة بالـ 500 جنيه الأولى قد استُهلكت، أو أن قيمة هذه الوسائل قد تلاشت من بين يدي الرأسمالي في كل الأحوال. فُشّرتى قوة عمل جديدة بالـ 500 جنيه الثانية، وتُسحب وسائل عيش جديدة من السوق. وباختصار فإن الـ 500 جنيه المنفقة هي رأسمال جديد، لا رأس المال القديم. ولكن رأس المال الجديد هذا البالغ 500 جنيه هو، لدى الرأسمالي آ، الشكل النقدي للقيمة التي أُنتجت

حديثاً والتي تعوّض عن الـ 500 جنيه المنفقة سابقاً، في حين أن هذه القيمة المعوّضة لدى الرأسمالي ب ما تزال في شكل لا تستطيع معه أن تؤدي وظيفة رأسمال متغير. إن هذه القيمة المعوّضة موجودة هنا، ولكن ليس في شكل رأسمال متغير. وعليه لا بد من توافر رأسمال إضافي مقداره 500 جنيه، ولا بد من تسليفه في الشكل النقدي، الذي لا غنى عنه هنا، بغية مواصلة عملية الإنتاج للأسابيع الخمسة التالية. وهكذا يُنفق كل من [314] الرأسمالي آ كما الرأسمالي ب، على مدى 50 أسبوعاً، المقدار نفسه من رأس المال المتغير، ويدفعان المقدار نفسه من قوة العمل ويستهلكانها. ولكن يجب على الرأسمالي ب أن يدفع لقاءها بتسليف رأسمال يساوي قيمتها الإجمالية = 5000 جنيه، أما الرأسمالي آ فيدفع لقاءها تباعاً بقيمة تتجدد بلا انقطاع في شكل نقدي وتُنتج خلال كل 5 أسابيع وتعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه المسلف لكل 5 أسابيع. ولا يسلف الرأسمالي آ في هذه الحالة أبداً رأسمالاً نقدياً لمدة تزيد عن خمسة أسابيع؛ أي أنه لا يسلف أبداً رأسمالاً أكبر من رأسمال مقداره 500 جنيه، ومسلف للأسابيع الخمسة الأولى. وتكفي هذه الجنيئات الخمسمائة للسنة كلها. فمن الواضح إذن، أنه عند تساوي درجة استغلال العمل وتساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة فإن المعدلين السنويين لفائض القيمة لدى كل من الرأسمالي آ والرأسمالي ب يتناسبان تناسباً عكسياً مع مقدار رأس المال النقدي المتغير الذي ينبغي تسليفه بغية تحريك نفس الكتلة من قوة العمل خلال السنة. لدى الرأسمالي آ: $\frac{5000 \text{ ف}}{500 \text{ م}} = 1000\%$ ، ولدى الرأسمالي ب: $\frac{5000 \text{ ف}}{5000 \text{ م}} = 100\%$. ولكن 500 ف: 5000 م = 10:1 = 1000%:100%.

إن الفارق يرجع إلى اختلاف طول فترتي الدوران، أي الفترتين اللتين تستطيع القيمة المعوّضة عن رأس المال المتغير المستخدم في فترة محددة من الزمن أن تقوم بعدهما من جديد بوظيفة رأسمال، أي بالتالي كرأسمال جديد. وهنا يحصل عند الرأسمالي ب كما عند الرأسمالي آ، يحصل نفس التعويض عن قيمة رأس المال المتغير المستخدم خلال نفس الفترات. ويحصل أيضاً نفس النمو لفائض القيمة خلال نفس الفترات. ولكن رغم أنه يجري عند الرأسمالي ب التعويض كل خمسة أسابيع عن قيمة مقدارها 500 جنيه وينمو فائض القيمة بمقدار 500 جنيه، فإن هذه القيمة المعوّضة لا تؤلف رأسمالاً جديداً لأنها غير ماثلة في شكل نقدي. أما لدى الرأسمالي آ فلا يقتصر الأمر على تعويض القيمة - رأسمال القديمة بأخرى جديدة، بل تُعاد هذه إلى شكلها النقدي، أي تُعوّض في شكل رأسمال جديد قادر على أداء وظيفته ثانية.

إن تحويل القيمة المعوَّضة، عاجلاً أو آجلاً، إلى نقد وبالتالي إلى شكل يُسَلَف به رأس المال المتغير، هو ظرف لا أهمية له البتة، كما هو واضح، بالنسبة لإنتاج فائض القيمة ذاته. فهذا الأخير يتوقف على مقدار رأس المال المتغير المستخدم وعلى درجة استغلال العمل. ولكن هذا الظرف يحوّر مقدار رأس المال النقدي الواجب تسليفه لتحريك كمّ معين من قوة العمل خلال السنة، وبذلك فإنه يقرر المعدل السنوي لفائض القيمة.

III - دوران رأس المال المتغير من وجهة نظر المجتمع [315]

دعونا ندرس بليجاز دوران رأس المال المتغير من وجهة نظر المجتمع. لنفرض أن العامل الواحد يكلف جنيهاً واحداً في الأسبوع، وأن يوم العمل 10 ساعات. ثم يجري استخدام 100 عامل في السنة، عند الرأسمالي آ كما عند الرأسمالي ب (100 جنيه لمائة عامل في الأسبوع يساوي 500 جنيه في 5 أسابيع، و5000 جنيه في 50 أسبوعاً)، ويعمل كل واحد من العمال 60 ساعة في أسبوع عمل من 6 أيام. وهكذا يعمل 100 عامل 6000 ساعة عمل في الأسبوع و300,000 ساعة عمل في 50 أسبوعاً. إن الرأسمالي آ والرأسمالي ب يمكن أن يخلقوا قوة العمل هذه، ولا يمكن للمجتمع، بذلك، أن يُنفقها على أي شيء آخر. ومن هذه الناحية، فالأمر واحد بالنسبة لكل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ، من الوجهة الاجتماعية. زد على ذلك أن العمال المائة المستخدمين عند الرأسمالي ب والرأسمالي آ يتلقون سنوياً أجوراً مقدارها 5000 جنيه (إن 200 عامل يتلقون معاً 10,000 جنيه) ويسحبون من المجتمع وسائل عيش بهذا المبلغ. من هذه الناحية أيضاً يتساوى الأمر اجتماعياً بالنسبة لعمال الرأسمالي آ وعمال الرأسمالي ب. فالعمال يتلقون في الحالتين أجورهم كل أسبوع، فهم يسحبون كل أسبوع أيضاً وسائل عيشهم من المجتمع، ويلقون في الحالتين مُعادلاً نقدياً مقابلها في التداول كل أسبوع. ولكن هنا يبدأ الفرق.

أولاً - إن النقد الذي يلقيه عامل الرأسمالي آ في التداول ليس، كما في حالة عامل الرأسمالي ب، مجرد الشكل النقدي لقيمة قوة عمله (إنه في الواقع وسيلة دفع لقاء عمل قد تم إنجازه)؛ فهذا النقد يصبح ابتداءً من فترة الدوران الثانية التي تلي البدء بالمشروع، الشكل النقدي للقيمة المُنتجة جديداً منه هو بالذات (= سعر قوة العمل زائداً فائض القيمة) خلال فترة الدوران الأولى؛ فعلى حساب هذه القيمة تُدفع الأجور لقاء عمله

خلال فترة الدوران الثانية. ولكن الحال ليس كذلك عند الرأسمالي ب. وعلى الرغم من أن النقد يكون هنا أيضاً وسيلة دفع لقاء عمل سبق أن أنجزه العامل، ولكن لا يجري الدفع لقاء هذا العمل من القيمة المُنتجة حديثاً منه هو وقد تحوّلت إلى نقد (أي ليس من الشكل النقدي للقيمة التي أنتجها هذا العمل ذاته). فلا يمكن أن يبدأ الدفع من هذا المصدر إلّا في السنة الثانية، عندما يُدفع للعامل عند ب من القيمة المُنتجة حديثاً منه في السنة السابقة بعد أن تحوّلت إلى نقد.

وكلما قُصّرت فترة دوران رأس المال - قُصّرت بذلك مواعيد إعادة تجديد إنتاجه خلال السنة - تسارع تحويل الجزء المتغير من رأس المال، الذي سلفه الرأسمالي في شكل نقدي بالأصل، إلى شكل نقدي للقيمة المُنتجة حديثاً (والتي تتضمن علاوة على ذلك فائض قيمة) الذي خلقها العامل تعويضاً عن رأس المال المتغير؛ وتقلص بالتالي الزمن الذي يتعين على الرأسمالي خلاله أن يسلف النقد من صندوقه الخاص، وتضاءل [316] مقدار رأس المال الذي يسلفه، عموماً، بالقياس إلى النطاق المعين للإنتاج، وتعاظمت بهذه النسبة كتلة فائض القيمة التي يعتصرها الرأسمالي من العمال خلال السنة، عند بقاء معدل فائض القيمة على حاله. والسبب هو أنه بقدر ما تقلص فترة دوران رأس المال، يستطيع الرأسمالي أن يشتري العامل وأن يحرك عمله من جديد مرات أكثر، بواسطة الشكل النقدي للقيمة المُنتجة حديثاً من العامل بالذات.

وإذا كان نطاق الإنتاج معيناً، فإن المقدار المطلق لرأس المال النقدي المتغير المسلف (ولرأس المال الدائر عموماً) يهبط بنسبة تقلص فترة الدوران، في حين أن المعدل السنوي لفائض القيمة يتزايد. أما إذا كان مقدار رأس المال المسلف معيناً، فإن نطاق الإنتاج يتنامى؛ وعليه إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، فإن الكتلة المطلقة لفائض القيمة المُنتجة في فترة دوران واحدة تنمو بالمثل في آنٍ واحدٍ مع ارتفاع المعدل السنوي لفائض القيمة، الناجم عن تقلص فترات تجديد الإنتاج. ويتربّط عموماً على ما تقدم من بحث، أنه كلما تباينت آماذ فترات الدوران، تباين كثيراً مقدار ما يجب تسليفه من رأسمال نقدي لتحريك نفس الكتلة من رأس المال الإنتاجي الدائر ونفس الكتلة من العمل في ظل درجة استغلال العمل نفسها.

ثانياً - وهذا مرتبط بالفرق الأول - يدفع عامل الرأسمالي ب، كما عامل الرأسمالي آ، لقاء ما يشتري من وسائل عيش بواسطة رأس المال المتغير الذي يتحوّل بين يديه إلى وسيلة تداول. فهو، على سبيل المثال، لا يأخذ القمح من السوق وحسب، بل يعوّض

عنه بما يعادله من النقد. ولكن بما أن النقد الذي يدفع به عامل الرأسمالي ب، لقاء وسائل العيش التي يأخذها من السوق، ليس الشكل النقدي للقيمة المُنتجة حديثاً التي يطرحها في السوق خلال السنة، كما هو شأن عامل الرأسمالي آ، فإنه يقدم لبائع وسائل عيشه نقداً، ولكنه لا يقدم أية سلع - سواء كانت هذه وسائل إنتاج أم وسائل عيش - يمكن للبائع أن يشتريها بما حصل عليه من نقد، بعكس ما هو الأمر في حالة عامل الرأسمالي آ. وهكذا تؤخذ من السوق قوة عمل، ووسائل عيش قوة العمل هذه، ورأسمال أساسي في شكل وسائل عمل يستخدمها الرأسمالي ب، ومواد إنتاج، وتعويضاً عن ذلك كله يُلقى في السوق مُعادِل في هيئة نقد؛ ولكن لا يُلقى أي منتج في السوق خلال السنة للتعويض عن العناصر المادية لرأس المال الإنتاجي التي أخذت من السوق. وإذا ما تصورنا أن المجتمع القائم ليس رأسمالياً بل شيوعياً، فإن رأس المال النقدي كله يتلاشى أولاً، وتتلاشى معه الأقنعة التي ترتديها الصفقات من خلال ذلك. وتُختزل المسألة، عندئذٍ، ببساطة إلى ضرورة أن يحسب المجتمع سلفاً كم من العمل ووسائل [317] الإنتاج ووسائل العيش يمكن له أن يُنفق، دونما إلحاق أي ضرر، على فروع الإنتاج تلك، مثل مدّ سكك الحديد، التي لا تقدم أية وسائل إنتاج أو عيش، ولا تُنتج أي أثر نافع لمدة طويلة، لسنة أو أكثر، بينما تسحب عملاً ووسائل إنتاج ووسائل عيش من إجمالي الإنتاج السنوي. أما في المجتمع الرأسمالي حيث لا يفرض العقل الاجتماعي نفسه أبداً إلا بعد وقوع الواقعة (post festum) (*)، فإن اضطرابات كبيرة يمكن ويجب أن تقع باستمرار. فمن جهة، ثمة ضغط على سوق النقد، في حين أن الوضع الجيد لسوق النقد يستدعي إلى الوجود حشداً من مشاريع كهذه، أي يولد بالتالي ظروفاً تثير فيما بعد ضغطاً على سوق النقد. وينشأ الضغط على سوق النقد بسبب الحاجة الدائمة إلى تسليف مقادير ضخمة من رأس المال النقدي لفترات طويلة من الزمن. وهذا بمعزل تماماً عن واقع أن الصناعيين والتجار يلقون في مضاربات سكك الحديد، إلخ.، برأس المال النقدي الذي يحتاجونه لتسيير أعمالهم، ويعوّضون عنه بالإقراض من سوق النقد. - من جهة أخرى، يزداد الطلب على رأس المال الإنتاجي المتاح في المجتمع كثيراً. وبما أن عناصر رأس المال الإنتاجي تُسحب دوماً من السوق من دون أن يُلقى فيه بالمقابل غير

(*) حرفياً: بعد الوليمة، أي من موقع متأخر، بعد وقوع الحدث، إلخ. [ن. ع.]

المُعادِل النقدي، فإن الطلب القادر على الدفع يتنامى، غير أنه لا يتضمن أي عنصر للعرض. لذلك ترتفع أسعار وسائل العيش وأسعار مواد الإنتاج أيضاً. زد على ذلك يجري الإحتيال بصورة منتظمة خلال هذا الوقت، وتجرى تنقلات لرؤوس الأموال على نطاق واسع. فتُثري زمرة من المضاربين، والمتعهدين، والمهندسين والمحامين وغيرهم. ويثير هؤلاء في السوق طلباً محتدماً على وسائل الاستهلاك، فترتفع الأجور بموازاة ذلك. كما يجري تحفيز الزراعة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالطلب على المواد الغذائية. ولكن لا تمكن زيادة هذه المواد الغذائية دفعة واحدة خلال السنة، فيتسع استيرادها، كما يتسع عموماً استيراد المواد غير المألوفة (كالبُن والسكر، والنبذ، إلخ)، ومواد الترف. من هنا ينشأ فيض ومضاربة في هذا الفرع من الاستيراد. من جهة أخرى، يؤدي إرتفاع الأسعار في تلك الفروع من الصناعة التي يمكن توسيع الإنتاج فيها بسرعة (الصناعة التحويلية بمعنى الكلمة، المناجم، إلخ.) إلى توسع فجائي سرعان ما يعقبه الإنهيار. ويتولد تأثير مماثل في سوق العمل، بغية اجتذاب كتل كبيرة من فيض السكان النسبي، المستتر، بل حتى من العمال المستخدمين حقاً، إلى فروع الإنتاج الجديدة. إن المشاريع واسعة النطاق من هذا الطراز، كسكك الحديد مثلاً، تسحب من سوق العمل، بوجه عام، كماً معيناً من قوة العمل لا يمكن أن يُستمد إلا من فروع معينة مثل الزراعة، التي يعمل فيها، [318] كقاعدة عامة، فتيان أقوياء. ويحصل ذلك حتى بعد أن تتوطد المشاريع الجديدة كفرع قائم من الإنتاج وتتكوّن الفئة اللازمة له من العمال الجوالين، كما يحدث مثلاً عندما يبدأ فجأة بناء خطوط سكك الحديد على نطاق أوسع من المدى الوسطي. عندئذ يجري امتصاص شطر من جيش العمال الاحتياطي الذي كان ضغطه يخفّض مستوى الأجور. ويطراً في هذه الحالة ارتفاع عام على الأجور، حتى في تلك الأقسام من سوق العمل، التي كانت تتيسر فيها فرص جديدة لتشغيل العمال. ويدوم ذلك حتى يدوي الإنهيار المحتوم ليطلق من جديد جيش العمال الاحتياطي، وعندئذ تنخفض الأجور ثانية من جراء ضغطه، إلى الحد الأدنى ودونه⁽³²⁾

(32) ترد في المخطوطة الملحوظة التي أدرجها ماركس كي يتوسع فيها فيما بعد: «تناقض في نمط الإنتاج الرأسمالي: للعمال بوصفهم شارين للسلع وزن كبير بالنسبة للسوق. ولكن المجتمع الرأسمالي ينزع إلى حصرهم بالسعر الأدنى بوصفهم باعة لسلعتهم الخاصة - قوة العمل. تناقض لاحق: إن الحقب التي يبذل فيها الإنتاج الرأسمالي كل قواه تظهر، كقاعدة، على أنها حقب

وبما أن طول فترة الدوران، سواء كان مديداً أم قصيراً، يتوقف على فترة العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، أي على الفترة الضرورية لصنع المنتج الجاهز للسوق، فإنه يعتمد على الشروط الشيثية للإنتاج المحددة تماماً لمختلف توظيفات رأس المال. وتكتسي هذه الشروط في الزراعة بخاصة بدرجة أكبر طابع شروط طبيعية للإنتاج؛ أما في الصناعة التحويلية، والشرط الأعظم من الصناعة الإستخراجية فإن هذه الشروط تتغير مع التطور الاجتماعي لعملية الإنتاج ذاتها.

وبما أن طول فترة العمل يتحدد بكمية المصنوعات (أي بكمية المنتجات التي تلقى، عادة، في السوق بمثابة سلع) فإن طابعه يتسم بالعرف. إلا أن العرف ذاته يركز على أساس مادي يتمثل في نطاق الإنتاج، ولذلك فهو ذو طابع تصادفي، إذا ما دُرِسَ بمعزل عما سواه.

وأخيراً، بما أن طول فترة الدوران يتوقف على طول فترة التداول، فإنه مرهون جزئياً بالتغير الدائم في أوضاع السوق، يُسَرُّ البيع أو عُسْرُه، وما ينجم عن ذلك من ضرورة إلقاء جزء من المنتج في أسواق قريية أو نائية. ويصرف النظر عن حجم الطلب عموماً، [319] تلعب حركة الأسعار دوراً رئيسياً هنا، إذ يجري تقليص المبيعات عمداً عند هبوط الأسعار، فيما يمضي الإنتاج كما في السابق؛ وبالعكس يسير الإنتاج والبيع معاً حين ترتفع الأسعار، بل يمكن بيع السلعة حتى قبل إنتاجها. ولكن ينبغي اعتبار المسافة الفعلية الفاصلة بين مكان الإنتاج وسوق التصريف الأساس المادي الحقيقي لذلك. فالمنسوجات أو الغزول القطنية الإنكليزية، مثلاً، تُباع إلى الهند. لنفترض أن تاجر التصدير يدفع لقاءها لصناعي القطن الإنكليزي (لا يفعل تاجر التصدير هذا عن طيب خاطر، إلا إذا كان الوضع في سوق النقد مؤاتياً. أما إذا كان الصناعي نفسه يعوّض عن رأسماله النقدي بعمليات إئتمان، فهذا يعني أن أموره تسير سيراً سيئاً). إن المصدر يبيع سلعته القطنية، لاحقاً، في سوق الهند، ومن هنا يعود إليه رأسماله المسلّف. وحتى

= فيض الإنتاج، لأن استخدام قدرات الإنتاج لا يتوقف على إنتاج المزيد من كتلة القيمة، بل على تحقيق هذا المزيد أيضاً، ولكن بيع السلع، أي تحقيق رأس المال السلمي، وبالتالي تحقيق فائض القيمة، محدود لا بالحاجات الإستهلاكية للمجتمع عموماً، بل بحاجات إستهلاكية لمجتمع يتألف سواده الأعظم من فقراء دائمين، قُضي عليهم بأن يظلوا فقراء على الدوام. غير أن ذلك ينتمي إلى الجزء التالي».

يحين أو ان هذه العودة، تجري أمور الصناعي نفس المجري الذي تأخذه عندما يحتم طول فترة العمل دفع رأسمال نقدي جديد لمواصلة عملية الإنتاج بلا انقطاع على النطاق السابق. فرأس المال النقدي الذي يدفع به الصناعي أجور عماله ويجدد به العناصر الأخرى من رأسماله الدائر، ليس هو الشكل النقدي للغزول التي أنتجها هذا الصناعي. ولا يمكن أن تقع هذه الحالة إلّا عند عودة قيمة غزوله إلى إنكلترا بهيئة نقد أو منتج. وما هذا النقد إلّا رأسمال نقدي إضافي، كما هو الحال من قبل. والفارق الوحيد هو أن التاجر لا الصناعي هو من قام بتسليفه، ولربما يكون هذا التاجر، بدوره، قد حصل عليه بعمليات ائتمان. وهنا أيضاً لا يُلقى، لا قبل إلقاء هذا النقد في السوق، ولا بالتزامن معه، في السوق الإنكليزية أي منتج إضافي يمكن شراؤه بهذا النقد ليدخل ميدان الاستهلاك الإنتاجي أو الاستهلاك الفردي. وإذا ما استمر هذا الوضع فترة طويلة من الزمن وعلى نطاق واسع نوعاً ما، فلا بد من أن يترك نفس الأثر الذي يتركه تمديد فترة العمل، المذكور آنفاً.

ويحتمل أيضاً أن تُباع الغزول في الهند على أساس الائتمان. وبهذا الائتمان يُشترى من الهند منتج يُرسل إلى إنكلترا بمثابة تسديد للدين، أو أن يجري تحويل كمبيالة بالمبلغ إلى إنكلترا. وإذا طال هذا الوضع، فإنه يمارس ضغطاً على سوق النقد الهندية قد يولد بدوره أزمة في إنكلترا. وتستثير الأزمة في إنكلترا بدورها، حتى لو كانت مقرونة بتصدير المعادن الثمينة إلى الهند، أزمة جديدة في ذلك البلد، بسبب إفلاس الشركات التجارية الإنكليزية وفروعها الهندية، التي منحتها البنوك الهندية قروضاً ائتمانية. وهكذا تندلع أزمة في آن واحد في السوق التي يقف ميزان التجارة في غير صالحها وفي السوق التي يكون ميزان التجارة في صالحها. وقد تزداد هذه الظاهرة تعقيداً. لنفرض أن إنكلترا أرسلت، مثلاً، سبائك فضية إلى الهند، ولكن الدائنين الإنكليز للهند يتقدمون في ذلك الوقت بطلب استيفاء الديون في ذلك البلد، وعندئذ تضطر الهند إلى شحن سبائكها الفضية إلى إنكلترا.

ومن الممكن أن يتوازن على وجه التقريب، تصدير السلع إلى الهند واستيراد السلع منها، رغم أن الاستيراد (باستثناء الظروف الخاصة، كارتفاع أسعار القطن مثلاً، إلخ). إنما يتحدد ويتحفظ بفعل التصدير. إن الميزان التجاري بين إنكلترا والهند قد يبدو متوازناً، أو قد يُبدي تقلبات طفيفة في هذا الجانب أو ذاك. ولكن ما إن تندلع أزمة في إنكلترا حتى يتضح أن المصنوعات القطنية غير المُباعة تتكدس في مستودعات الهند من جهة (أي أنها لم تتحوّل من رأسمال سلعي إلى رأسمال نقدي - أي فيض إنتاج من هذه

الناحية) وأن هناك من ناحية أخرى خزيناً غير مباع من المتتوجات الهندية في إنكلترا، بل إن الشطر الأعظم من الخزين الذي جرى بيعه واستهلاكه لم يُسدّد ثمنه بعد. وعليه فإن ما يتجلى بمثابة أزمة في سوق النقد، هو في واقع الأمر تعبير عن اختلال في عملية الإنتاج وعملية تجديد الإنتاج بالذات.

ثالثاً - أما فيما يتعلق برأس المال الدائر المستخدم ذاته (بشقيه المتغير والثابت) فإن طول فترة الدوران يؤدي، بقدر ما يتوقف على طول فترة العمل، إلى الفارق التالي: عند حدوث عدة دورانات خلال السنة، يمكن الحصول على جزء من رأس المال الدائر المتغير أو الثابت على حساب منتج رأس المال هذا بالذات، كما هو الحال مثلاً في صناعة الفحم، ومشاعل الملابس الجاهزة، إلخ. ولا يمكن أن يقع ذلك في حالات أخرى، على الأقل في مجرى تلك السنة.

الفصل السابع عشر

تداول فائض القيمة

سبق أن رأينا أن الاختلاف في فترة الدوران يولد اختلافاً في المعدل السنوي لفائض القيمة، حتى لو بقيت كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً ثابتة على حالها. بيد أن هناك اختلافاً محتوماً آخر يطرأ على رسملة فائض القيمة، أي على التراكم، وعلى كتلة فائض القيمة المُنتجة خلال السنة، حتى عند بقاء معدل فائض القيمة على حاله.

ونلاحظ، بادئ الأمر، أن لرأس المال آ (حسب المثال الوارد في الفصل السابق) إيراداً دورياً جارياً، ويغطي الرأسمالي، بالتالي، متطلبات الاستهلاك الخاصة به خلال السنة مما ينتج من فائض قيمة باستثناء فترة الدوران الأولى التي تدشن المشروع؛ ولا حاجة به لتغطية هذه المتطلبات عبر تسليف النقد من رصيده الخاص. ولكن هذا الأمر الأخير يقع عند الرأسمالي ب. وعلى الرغم من أنه يُنتج من فائض القيمة نفس المقدار الذي ينتجه الرأسمالي آ خلال نفس الفترات من الزمن، إلا أن فائض القيمة عنده لا يتحقق وبذلك لا يمكن أن يُستهلك، لا استهلاكاً فردياً ولا إنتاجياً. هنا يجري استباق فائض القيمة بمقدار ما يعلق الأمر بالاستهلاك الفردي. ولا بد من تسليف رصيد خاص لهذا الغرض.

إن جزءاً من رأس المال الإنتاجي، وهو جزء يصعب تصنيفه، ونعني به رأس المال الإضافي اللازم لأعمال تصليح وصيانة رأس المال الأساسي، يظهر الآن في ضوء جديد.

عند الرأسمالي آ لا يُسَلَف هذا الجزء - كله أو جلّه - من رأس المال في بداية الإنتاج. ولا حاجة به لأن يكون متاحاً ولا أن يكون موجوداً هو ذاته بالفعل. فهو ينبع

من عمل المشروع نفسه عبر التحويل المباشر لفائض القيمة إلى رأسمال، أي استخدام فائض القيمة مباشرة كرأسمال. فجزء من فائض القيمة الذي لا يُنتج دورياً فحسب بل ويتحقق أيضاً خلال السنة، يمكن أن يغطي النفقات الضرورية لأعمال التصليح، إلخ. وعليه فإن جزءاً من رأس المال اللازم لتسيير المشروع في نطاقه الأصلي إنما يُنتجه المشروع نفسه خلال عمله عن طريق رسملة جزء من فائض القيمة. وهذا أمر مستحيل بالنسبة للرأسمالي ب. فهذا الجزء قيد البحث في رأس المال ينبغي أن يشكّل لديه جزءاً من رأس المال المُسلّف بالأصل. وسيبرز هذا الجزء في دفاتر حسابات الرأسمالي، في الحالتين معاً، بمثابة رأسمال مُسلّف، وهو هكذا حقاً، نظراً لأنه يُؤلف، حسب فرضيتنا، جزءاً من رأس المال الإنتاجي اللازم لمواصلة المشروع على النطاق المعني. ولكن ثمة فارقاً هائلاً فيما يتعلق برصيد تسليف هذا الجزء. فهو، عند الرأسمالي ب يُؤلف حقاً جزءاً من رأس المال الذي تم تسليفه بالأصل، أو يتوجب أن يكون متاحاً. أما عند الرأسمالي آ، فهو يُؤلف، بالعكس، جزءاً من فائض القيمة المستخدم كرأسمال. وتبين هذه الحالة الأخيرة أن ليس رأس المال المتراكم وحده، بل كذلك شطر من رأس المال المُسلّف بالأصل، يمكن أن يكون مجرد فائض قيمة مُرسملة.

ومع تطور الائتمان تزداد العلاقة بين رأس المال المُسلّف بالأصل وفائض القيمة المرسل تعقيداً. فمثلاً، يمكن أن يقترض الرأسمالي آ من المصرفي ج جزءاً من رأس المال الإنتاجي الذي يبدأ به مشروعه، أو يسيّره خلال السنة. وعليه فإنه يفتقر في بداية الأمر إلى رأسمال خاص يكفيه لتمشية المشروع. ويقوم المصرفي ج بإقراضه مبلغاً من النقد لا يتألف إلا من فائض قيمة أودعها الصناعيون د، هـ، و، إلخ. ومن وجهة نظر الرأسمالي آ ليس هذا المبلغ رأسمالاً متراكماً بعد. أما من وجهة نظر الصناعيين د، هـ، و، إلخ، فإن الرأسمالي آ لا يزيد في الواقع عن كونه وسيطاً منفذاً لرسملة فائض القيمة الذي استحوذوا عليه.

لقد رأينا من قبل (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرون) أن التراكم، أو تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، هو من حيث محتواه الفعلي عملية تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، سواء تجلّى هذا التوسع من حيث السعة الممتدة (extensive)، عن طريق بناء مصانع جديدة إضافة إلى القديمة، أم تجلّى من حيث الكثافة (intensive)، عن طريق توسيع نطاق الإنتاج في المشروع المعني.

إن توسيع نطاق الإنتاج يمكن أن يمضي على دفعات صغيرة، وبالذات في تلك

الحالات التي يُستخدم فيها جزء من فائض القيمة لإجراء التحسينات التي إما أن تزيد قدرة إنتاجية العمل المستخدم لا أكثر، أو تسمح باستغلاله في الوقت نفسه إستغلالاً أشد. أو، حيثما لا يكون يوم العمل محدداً بقانون، فإن انفاقاً إضافياً من رأس المال الدائر (على مواد الإنتاج والأجور) يكفي لتوسيع نطاق الإنتاج من دون زيادة رأس المال الأساسي؛ وبذلك يطول الوقت اليومي لاستخدام رأس المال الأساسي، فيما تنقصر فترة دورانه بالمقابل. أو أن فائض القيمة المُرسَّم يُتيح، في ظل ظروف مؤاتية في السوق، المضاربة بالمواد الأولية، أي القيام بعمليات ما كان رأس المال المسلف بالأصل يكفي للقيام بها، إلخ.

غير أن من الواضح أنه في الحالات التي يؤدي فيها تزايد عدد فترات الدوران إلى [323] زيادة وتيرة تحقيق فائض القيمة خلال السنة، تحلّ إن آجلاً أم عاجلاً، فترات لا يمكن خلالها تمديد يوم العمل ولا إدخال تحسينات جزئية؛ ومن جهة ثانية فإن توسيع نطاق المشروع بأسره توسيعاً متناسقاً، لا يمكن إلا في حدود معينة، ضيقة إلى هذه الدرجة أو تلك، يشترطها جزئياً الطابع العام للمشروع أي المباني مثلاً، وجزئياً أبعاد الحقل المحروث، كما في الزراعة؛ علماً بأن الأمر يتطلب من أجل ذلك رأسمالاً إضافياً يبلغ من الحجم مبلغاً لا يمكن توافره إلا بتراكم فائض القيمة خلال سنوات عديدة.

وعليه، فإلى جانب التراكم الفعلي أي تحويل فائض القيمة إلى رأسمال إنتاجي (وما يقابله من تجديد إنتاج على نطاق موسع) يجري تراكم للنقد، تحشيد لجزء من فائض القيمة بهيئة رأسمال نقدي مستتر لن يؤدي وظيفة رأسمال فاعل إضافي إلا في وقت لاحق حين يبلغ حجماً معيناً.

على هذا النحو يبدو الأمر من وجهة نظر الرأسمالي المفرد. ولكن نظام الائتمان يتطور في آنٍ واحدٍ مع تطور الإنتاج الرأسمالي. فرأس المال النقدي الذي لا يستطيع رأسمالي واحد استخدامه، بعدد، في مشروعه الخاص، يمكن أن يُستخدم على يد آخرين يدفعون له فائدة مثوية. فبالنسبة له يؤدي رأس المال وظيفة رأسمال نقدي بالمعنى الخاص للكلمة، أي كضرب خاص من رأس المال متميز عن رأس المال الإنتاجي. ولكنه يؤدي وظيفته كرأسمال في يد الغير. ومن الواضح أنه مع تزايد وتيرة تحقيق فائض القيمة وتعاضم النطاق الذي يُنتج به، تزداد نسبة إلقاء رأس المال النقدي الجديد أو النقد المتخذ هيئة رأسمال في سوق النقد، ومن هنا يجري امتصاصه، أو الشطر الأعظم منه، في الأقل، لتوسيع الإنتاج.

إن الشكل الأبسط الذي يمكن أن يتخذه رأس المال النقدي الإضافي المستتر هذا، هو شكل الكنز. وقد يكون هذا الكنز ذهباً أو فضة إضافيين جرى تلقيهما، بصورة

مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق التبادل مع بلدان تستخرج المعادن الثمينة. وبهذه الطريقة وحسب، ينمو الكنز النقدي نمواً مطلقاً في حدود البلد المعني. ويمكن لهذا الكنز، من جهة أخرى، - كما هو الأمر في أغلب الحالات - أن لا يكون شيئاً سوى نقد سُحب من التداول داخل البلد ليتخذ شكل كنز بين أيدي رأسماليين فرادى. بل لعل رأس المال النقدي المستر هذا لا يتألف إلا من رموز للقيمة - نغض النظر هنا عن النقد الائتماني - أو من مجرد استحقاقات (سندات ملكية) للرأسمالي مسجلة على طرف ثالث بموجب وثائق رسمية. ومهما يكن شكل الوجود المتعين لرأس المال النقدي الإضافي هنا فإنه لا يمثل، في جميع هذه الحالات، بمقدار ما هو رأسمال مقبل (in spe)، سوى سند ملكية إضافي واحتياطي للرأسمالي على الجزء الإضافي المقبل من الإنتاج السنوي للمجتمع.

«إن كتلة الثروة المتراكمة فعلاً، ضئيلة من حيث المقدار... بالمقارنة مع القوى المنتجة في المجتمع الذي يمتلك هذه الثروة، أيّاً كان مستواه الحضاري، بل حتى بالمقارنة مع الاستهلاك الفعلي لذلك المجتمع بضعة أعوام، إنها ضئيلة لدرجة ينبغي دفع المشرّعين والاقتصاديين السياسيين لصبّ جلّ اهتمامهم على القوى المنتجة وتطورها الحر في المستقبل، لا قصر الاهتمام، كما هو الحال حتى الآن، على الثروة المتراكمة الماثلة أمام النظر. فالشطر الأعظم مما يدعى بالثروة المتراكمة، ليس إلا ثروة إسمية، فهي لا تتألف من أشياء حقيقية، كالسفن، والمنازل، والسلع القطنية، ومنشآت تحسين التربة، بل تتألف من سندات ملكية مسجلة على القوى المنتجة السنوية المقبلة للمجتمع، وهي سندات ملكية تولّدها وتخلّدها وسائط ومؤسسات انعدام الضمان. إن استعمال هذه الأشياء» (تراكم الأشياء المادية، أو الثروة الفعلية) «كوسيلة بسيطة تضمن لمالكيها تملك الثروة التي ستخلقها القوى المنتجة المقبلة في المجتمع، إن هذا الاستعمال سوف يُنتزع منهم، بفعل القوانين الطبيعية للتوزيع، بالتدريج ومن دون استعمال القوة؛ وبمساعدة العمل التعاوني» (co-operative labour) «سوف يُنتزع منهم في ظرف سنوات قليلة». (وليم تومبسون، بحث في مبادئ توزيع الثروة، لندن، 1850، ص 453).

(William Thompson, [An] *Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth*, London, 1850, p. 453).

«ثمة قلة تعرف، بينما الغالبية لا ترتاب البتة في مدى ضآلة التراكم الفعلي في المجتمع سواء من حيث الأبعاد أو التأثير، إزاء القوى المنتجة للبشرية، بل حتى إزاء الاستهلاك العادي لبضع سنوات من قبل جيل واحد. والسبب جلّي، لكن التأثير ضار. فالثروة التي تُستهلك كل عام، تختفي بمجرد استهلاكها، ولا تُرى إلّا للحظة، من دون أن تترك انطباعاً مؤثراً إلّا خلال التمتع بها أو استهلاكها. ولكن ذلك الشطر من الثروة، الذي يُستهلك ببطء، كالأثاث، والآلات، والمباني، يشخص أمام أنظارنا من الطفولة إلى الشيخوخة، بمثابة نُصب دائمة تذكّر بالجهد البشري. وبامتلاك هذا الشطر الثابت، المتين، من الثروة العامة الذي لا يُستهلك إلّا ببطء - الأرض والمواد الأولية للعمل عليها، والأدوات التي يتحقق العمل بها، والبيوت التي يلتجئ إليها المرء أثناء العمل - بامتلاك هذه الأشياء يستأثر مالكوها، لما فيه نفعهم الخاص، بالقوى المنتجة السنوية التي يملكها كل العاملين المنتجين الفعليين في المجتمع، رغم أن هذه الأشياء قد تكون بالغة الصغر بالمقارنة مع المنتجات المتجددة دوماً لذلك العمل. إن سكان بريطانيا وإيرلندا يبلغون عشرين مليوناً، والمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد، رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً، قد يناهز عشرين جنيهاً، وهذا يؤلف ثروة قوامها 400 مليون جنيه تقريباً من منتج العمل المستهلك سنوياً. أما مجمل مقدار رأس المال المتراكم لهذين البلدين فلا يزيد، حسب التقديرات، عن 1200 مليون، أي ثلاثة أمثال منتج العمل السنوي؛ أو رأسمال مقداره 60 جنيهاً للفرد الواحد، إذا ما جرى تقسيمه بالتساوي. وأكثر ما يهمنا هنا هو التناسب بين المقادير، لا الحصيلة المطلقة الدقيقة بهذه الدرجة أو تلك لهذه المبالغ المخمّنة. إن الفائدة المثوية عن رأس المال هذا كلّها ستكفي لإعالة مجموع السكان بمستوى من الرفاهية يماثل المستوى الذي يعيشون في ظله الآن لمدة شهرين في السنة تقريباً، أما مجموع رأس المال المتراكم نفسه فسوف يقيم أودهم بلا عمل (إذا كان هناك شارون) مدة 3 سنوات! وفي نهاية هذه المدة سوف يهلك الناس المحرومون من مسكن وملبس ومأكل، جوعاً أو يصبحون عبيداً أرقاء لأولئك الذين أقاموا أودهم في هذه السنوات الثلاث. إن نسبة السنوات الثلاث إلى طول حياة جيل واحد معافى، لنقل إنه 40 عاماً، هي كنسبة مقدار وأهمية الثروة الفعلية، رأس المال المتراكم، حتى في أغنى بلد،

[325]

إلى قوتها المُنتجة، إلى القوى المُنتجة لجبل واحد من الناس فقط، لا نسبة إلى ما يمكن أن ينتجوه في ظل النظام المتعقل، في ظل الرفاه المضمون للجميع، وبخاصة في ظل العمل التعاوني، بل نسبة إلى ما ينتجونه فعلاً بصورة مطلقة في ظل الوضع السقيم وانعدام الأمان المبهض! . ولصيانة وتخليد هذه الكتلة، الجبارة في الظاهر، من رأس المال الموجود، أو بالأحرى لصيانة وتخليد التصرف بمنتوج العمل السنوي الذي يتحقق بواسطتها واحتكارها، لا بد من تخليد كل الآلة الجهنمية لرذائل وجرائم وعذابات انعدام الأمان. ولا يمكن تراكم أي شيء من دون تأمين الضروريات، والحال أن التيار العظيم من رغبات الإنسان يبحث عن الإشباع؛ وهذا يفسر الضالّة النسبية لمقدار الثروة الفعلية للمجتمع في أية لحظة معينة. فهي دورة أبدية من الإنتاج والاستهلاك. وفي ظل هذا المقدار الهائل من الاستهلاك والإنتاج السنويين فإن المجتمع يعجز، أو يكاد يعجز، عن أن يستغني عن حفنة من التراكم الفعلي؛ ومع ذلك فإن الانتباه ينصبّ أساساً على هذه الحفنة من التراكم بالذات وليس على كتلة القوى المُنتجة. غير أن قلة قليلة استحوذت على هذه الحفنة، وقد جعلت منها أداة للإستيلاء على منتوجات العمل التي تجدها على الدوام الغالبية العظمى من الناس، من سنة إلى سنة؛ من هنا تنبع الأهمية الكبرى لمثل هذه الأداة، بالنسبة إلى هذه القلة.. إن قرابة ثلث المنتوج السنوي الوطني ينتزع الآن من المُنتجين على هيئة ضرائب عامة، ويُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي على يد أولئك الذين لا يقدمون لقاءه أي مُعادل، نعني لا يقدمون أي شيء كمُعادل يُرضي المُنتجين. إن الجمهور ينظر بدهشة إلى الكتل المتراكمة، وبخاصة عندما تتركز بأيدي أفراد قلائل. ولكن الكتل التي تُنتج سنوياً، تتدفق بلا انقطاع مثل أمواج نهر جبار، أزلية لا تُعدّ ولا تُحصى، تضيق دون رجعة في بحر الاستهلاك. وعلى هذا الاستهلاك الأزلّي يعتمد الجنس البشري، ليس فقط لتلبية كل المسرات فحسب، بل يعتمد عليه حتى في وجوده. إن كمية هذا المنتوج السنوي وتوزيعه ينبغي أن يكونا موضع الدراسة في المقام الأول. إن التراكم الفعلي يتسم بأهمية ثانوية تماماً، بل إنه يكتسب هذه الأهمية بفعل تأثيره، وحده تقريباً، على توزيع المنتوج السنوي. ويُنظر هنا إلى التراكم والتوزيع الفعليين على الدوام» (في كتاب تومبسون) «في علاقتهما مع قوة

[326]

المجتمع المُنتجة بوصفهما عنصرين خاضعين لهذه القوة. أما جميع الأنظمة الأخرى تقريباً، فقد نظرت إلى القوة المُنتجة في علاقتها مع التراكم وتخليد النمط القائم للتوزيع بوصفها قوة خاضعة لهما. وقد جرى اعتبار بؤس أو رفاه الجنس البشري بأسره، المتجددين أبداً، أمراً لا يستحق الاعتبار، بالمقارنة مع الحفاظ على نمط التوزيع القائم هذا. إن تخليد نتائج العنف والغش والمصادقة، هو ما يسمونه الأمان؛ وللحفاظ على هذا الأمان الزائف تجري التضحية بكل القوى المُنتجة للجنس البشري بلا هوادة» (المرجع نفسه، ص 440 - 443).

* * *

وهناك، بالنسبة لتجديد الإنتاج، حالتان اعتياديتان ممكنتان لا غير، وذلك بمعزل عن العوائق التي تعرقل تجديد الإنتاج حتى عندما يجري في نطاق معطى: فإما أن يجري تجديد الإنتاج البسيط. أو تجري رسملة فائض القيمة، أي التراكم.

I - تجديد الإنتاج البسيط

في حالة تجديد الإنتاج البسيط، نجد أن فائض القيمة الذي يتم إنتاجه وتحقيقه سنوياً أو دورياً إذا كانت هناك عدة دورانات خلال السنة، إنما يُستهلك بكليته استهلاكاً فردياً، نعني استهلاكاً غير إنتاجي على أيدي مالكيه، الرأسمالين. إن كون قيمة المنتج تتألف، في جزء، من فائض القيمة، وفي جزء آخر من ذلك الجزء من القيمة الذي يتألف من رأس المال المتغير الذي تم تجديد إنتاجه في المنتج مع ما استهلك فيه من رأسمال ثابت، لا يغير أقل تغيير كم أو قيمة المنتج الكلي، الذي يدخل التداول دوماً في شكل رأسمال سلعي، مثلما يُسحب دوماً من مجال التداول لكي يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً أو فردياً، أي لكي يخدم كوسيلة إنتاج أو وسيلة استهلاك. وإذا ما تركنا رأس المال الثابت جانباً، فلن يؤثر ذلك بشيء سوى توزيع المنتج السنوي بين العمال والرأسمالين.

وحتى عند افتراض تجديد الإنتاج البسيط وحده، فإن جزءاً من فائض القيمة ينبغي أن يبقى على الدوام في شكل نقد لا في شكل منتج، بخلافه لا يمكن تحويل هذه القيمة من نقد إلى منتج لأغراض الاستهلاك. ويتعين الآن أن نستفيض في بحث هذا التحويل لفائض القيمة من شكله السلعي الأصلي إلى نقد. ولتبسيط الأمور، فإننا نفترض القضية

في أبسط أشكالها، أي نفترض أن التداول يجري حصراً بالنقد المعدني، النقد الذي [327] يؤلف مُعادِلاً فعلياً.

واستناداً إلى قوانين التداول السلعي البسيط (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث) (*) ينبغي أن تكون كتلة النقد المعدني الموجودة في البلد كافية لا لتداول السلع فحسب، بل وكافية أيضاً لمواجهة تذبذبات تداول النقد، الناجمة جزئياً عن تغيرات سرعة التداول، وجزئياً عن تغير أسعار السلع، وجزئياً عن تباين وتغير النسب التي يؤدي بها النقد وظائفه كوسيلة دفع أو وسيلة تداول بالمعنى الحقيقي للكلمة. وتتغير النسبة التي تنقسم بها كتلة النقد الموجودة، إلى كنز ونقد متداول تغيراً مستمراً، ولكن كتلة النقد الإجمالية تساوي، على الدوام، حاصل جمع النقد المكتنز والنقد المتداول. وهذه الكتلة من النقد (كتلة المعدن الثمين) هي كنز تراكم لدى المجتمع بالتدريج. وبما أن جزءاً من هذا الكنز يُستهلك بفعل الاهتراء، فلا بد من تعويضه سنوياً، كما هو الحال مع أي منتج آخر. ويتحقق هذا التعويض في الواقع بمبادلة جزء من المنتج السنوي للبلد المعني لقاء منتج البلدان التي تستخرج الذهب والفضة، على نحو مباشر أو غير مباشر. بيد أن هذا الطابع العالمي للصفقة يُخفي مجراها البسيط. ولاختزال القضية إلى أبسط وأصفى تعبير، ينبغي الافتراض أن استخدام الذهب والفضة يجري في البلد المعني ويؤلف بالتالي جزءاً من الإنتاج الاجتماعي الكلي في هذا البلد.

وبصرف النظر عن إنتاج الذهب والفضة لأصناف الترف، فإن الحد الأدنى من الاستخراج السنوي لهذين المعدنين ينبغي أن يساوي الاهتراء السنوي للمعدن النقدي الناجم عن تداول النقد. زد على ذلك أنه إذا ازداد مجموع قيم كتلة السلع التي يتم إنتاجها وتداولها سنوياً، فإن الاستخراج السنوي للذهب والفضة ينبغي أن يزداد بالمثل، وذلك لأن ارتفاع مجموع قيم السلع المتداولة وكتلة النقد اللازمة لمداولتها (وما يقابل ذلك من تكوين للكنز) لا تعوّضهما زيادة سرعة تداول النقد وتوسيع وظيفة النقد كوسيلة دفع، أي توسيع مقايضة عمليات البيع والشراء من دون توسط النقد الفعلي. وعليه ينبغي اتفاق جزء من قوة العمل الاجتماعية وجزء من وسائل الإنتاج الاجتماعية، كل عام، لاستخراج الذهب والفضة.

[328] إن الرأسماليين المنخرطين في استخراج الذهب والفضة يحدّدونه - بما أننا نفترض هنا تجديد الإنتاج البسيط - في حدود المتوسط السنوي لاهتراء الذهب والفضة والمتوسط

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 153-156، [الطبعة العربية، ص 182-187]. [ن.ع].

السنوي لاستهلاك الذهب والفضة الذي يسببه الإهتراء، أما فائض قيمتهم الذي يستهلكونه سنوياً من دون أن يرسموا شيئاً منه حسب فرضيتنا، فيلقونه مباشرة في التداول في شكل نقدي، وهو الشكل الطبيعي للمنتوج، خلافاً لفروع الإنتاج الأخرى حيث يكون الشكل النقدي هو الشكل المحوّل للمنتوج.

زد على هذا: فيما يتعلق بالأجور، أي الشكل النقدي الذي يُسلّف به رأس المال المتغير، فإنها لا تعوّض ببيع المنتج، بتحويله إلى نقد، بل بمنتوج يكون الشكل النقدي من البداية هو شكله الطبيعي.

أخيراً، ينطبق الشيء نفسه على ذلك الجزء من المنتج، المعدن الثمين، الجزء الذي يساوي قيمة رأس المال الثابت المستهلك دورياً، بشقيه الدائر الثابت والأساسي الثابت الذي يُستهلك خلال السنة.

دعونا ندرس الدورة، أي دوران رأس المال الموظف في إنتاج المعادن الثمينة أولاً في الشكل ن - س ج ن. بما أن (س) في الفعل (ن - س) لا تضم قوة عمل ووسائل إنتاج فحسب، بل أيضاً رأسمالاً أساسياً لا يُستهلك سوى جزء من قيمته في ج، فمن الجلي أن (ن) - أي المنتج - هو مقدار من النقد يساوي رأس المال المتغير المنفق على الأجور، زائداً رأس المال الدائر الثابت المنفق على وسائل الإنتاج، زائداً جزء من القيمة يناسب اهتلاك رأس المال الأساسي، زائداً فائض القيمة. وإذا كان هذا المقدار أقل، وكانت القيمة العامة للذهب باقية على حالها، فإن المناجم المقصودة غير مُنتجة أو - إذا كان الوضع العام هكذا - أن قيمة الذهب سترتفع مستقبلاً، بالمقارنة مع قيم السلع التي بقيت بلا تغير، أي أن أسعار السلع ستهبط، بحيث أن مقدار النقد الذي يُنفق في الفعل (ن - س) سيكون أقل في المستقبل.

وإذا ما درسنا أولاً الجزء الدائر فقط من رأس المال المسلف في (ن)، وهي نقطة انطلاق ن - س ج ن، لوجدنا أن مقداراً معيناً من النقد يُسلّف ويُلقى في التداول لدفع ثمن قوة العمل وشراء مواد الإنتاج. ولكن هذا المقدار لا يُسحب من التداول عن طريق دورة رأس المال هذا بالذات، لكي يُلقى في التداول مجدداً. فالمنتج أصلاً هو نقد حتى في شكله الطبيعي، ولذلك لا يتعين عليه أن يتحوّل إلى نقد بالتبادل، عن طريق عملية التداول. فهو ينتقل من عملية الإنتاج إلى مجال التداول، لا في شكل رأسمال سلعي يتعين أن يُعاد تحويله إلى رأسمال نقدي، بل كرأسمال نقدي ينبغي أن يُعاد تحويله إلى رأسمال إنتاجي، أي ينبغي عليه شراء قوة عمل ومواد إنتاج من جديد.

[329]

إن الشكل النقدي لرأس المال الدائر، المستهلك في قوة العمل ووسائل الإنتاج إنما يُعوّض، لا ببيع المنتج، بل بالشكل الطبيعي للمنتوج ذاته، أي ليس عن طريق سحب قيمة هذا المنتج من التداول ثانية في شكل نقدي، بل بإضافة نقد جرى إنتاجه حديثاً.

دعونا نفترض أن رأس المال الدائر هذا = 500 جنيه، وأن فترة الدوران = 5 أسابيع، وفترة العمل = 4 أسابيع، وفترة التداول = أسبوعاً واحداً. يتعين منذ البداية تسليف النقد لمدة 5 أسابيع، جزئياً بهيئة خزين إنتاجي وجزئياً بهيئة نقد تحت اليد لدفع الأجور بالتدريج. وفي بداية الأسبوع السادس تتدفق 400 جنيه عائدة، وتغدو 100 جنيه طليقة. ويتكرر ذلك باستمرار. وهنا، كما في الحالات السابقة، تكون 100 جنيه على الدوام في شكل نقد طليق خلال زمن معين من فترة الدوران. ولكنها تتألف من نقد إضافي أُنتج حديثاً، شأنه 400 جنيه الأخرى. ولدينا في هذه الحالة 10 دورانات في السنة، ويتولد منتج سنوي مقداره 5000 جنيه ذهباً. (وفترة التداول هنا ليست الزمن اللازم لتحويل السلعة إلى نقد، بل الزمن المطلوب لتحويل النقد إلى عناصر إنتاج).

وبالنسبة لأي رأسمال آخر يبلغ 500 جنيه ويقوم بالدوران في ظل الشروط ذاتها، فإن الشكل النقدي المتجدد دوماً يكون الشكل المحوّل لرأس المال السلعي الذي يُنتج ويُلقى في التداول كل 4 أسابيع، والذي يتخذ عن طريق بيعه - أي عن طريق السحب الدوري لكمية النقد التي كان يمثلها عند دخوله بالأصل إلى العملية - هذا الشكل النقدي المرة تلو الأخرى. أما هنا فإن الرأسمالي، على العكس، يُلقى كتلة إضافية جديدة من النقد مقدارها 500 جنيه، خلال كل فترة دوران، من عملية الإنتاج إلى التداول مباشرة، بغية سحب مواد إنتاج وقوة عمل من هذا التداول باستمرار. وهذا النقد الملقى في التداول لا يُسحب منه ثمانية عبر الدورة التي يجتازها رأس المال هذا، بل يتنامى باستمرار على حساب كتل الذهب الجديدة التي يجري إنتاجها.

دعونا ننعم النظر في الجزء المتغير من رأس المال الدائر هذا، ونفترض أنه يبلغ، كما من قبل، 100 جنيه؛ أن هذه الجنيهات المائة تكفي، في إنتاج السلع الاعتيادية، لدفع ثمن قوة العمل باستمرار، عند قيام 10 دورانات في السنة. إن هذا المبلغ نفسه يكفي هنا أيضاً حيث يجري استخراج الذهب، ولكن الـ 100 جنيه التي تتدفق عائدة وتُدفع لقاء قوة العمل كل 5 أسابيع، ليست الشكل المحوّل لمنتج قوة العمل هذه بل جزء من نفس هذا المنتج المتجدد باستمرار. إن منتج الذهب يدفع لعماله مباشرة جزءاً من الذهب الذي استخرجوه بأنفسهم. وعليه فإن الـ 1000 جنيه التي تُنفق سنوياً على قوة العمل [330]، ويلقيها العمال في التداول، لا تعود عبر هذا التداول إلى نقطة انطلاقها.

أما بخصوص رأس المال الأساسي فلا بدّ عند تأسيس المشروع من انفاق رأسمال نقدي ضخم نسبياً، وإلقائه بالتالي في التداول دفعة واحدة. ولن يعود هذا، شأن أي رأسمال أساسي إلّا على دفعات، على مدى سنوات. ولكنه يعود كجزء مباشر من

المنتوج، من الذهب، لا عن طريق بيع المنتج وتحويله على هذا النحو إلى نقد ذهبي. وعليه فإنه لا يتخذ شكله النقدي على نحو تدريجي بسحب النقد من التداول بل يتكدس جزء مطابق له من المنتج. ورأس المال النقدي المعاد تكوينه على هذا النحو ليس مبلغاً من النقد المسحوب بالتدريج من التداول لتغطية مبلغ النقد الذي أُلقي فيه بالأصل لاقتناء رأس المال الأساسي، بل هو كتلة إضافية من النقد.

أخيراً، بمقدار ما يتعلق الأمر بفائض القيمة، فإن هذه القيمة تساوي، بالمثل، جزءاً معيناً من المنتج الجديد، الذهب، الذي يُلقى في التداول خلال كل فترة دوران جديدة لكي يُنفق بكليته انفاقاً غير مُنتج، حسب فرضيتنا، على وسائل العيش ومواد الترف. ولكن حسب افتراضنا، فإن مجمل الاستخراج السنوي من الذهب، الذي تُسحب من خلاله باستمرار قوة عمل ومواد إنتاج من السوق وليس نقداً، بينما يُلقى من خلاله في السوق باستمرار نقد إضافي - إن مجمل استخراج الذهب هذا لا يعوّض إلّا عن النقد المهترئ خلال السنة، أي لا يساعد إلّا في الحفاظ على كتلة النقد في المجتمع من دون نقصان، والتي توجد باستمرار، وإن يكن بنسب متباينة، في شكلين هما الكنز، والنقد المبعوث في التداول.

وينبغي لكتلة النقد، حسب قانون تداول السلع، أن تساوي كتلة النقد اللازمة لتداول السلع إضافة إلى كمّ آخر من النقد في شكل كنز، يزداد أو ينخفض بانكماش أو توسع التداول، ويخدم كذلك لتكوين رصيد احتياطي لازم من وسائل الدفع. وحين لا تحصل تسوية للمدفوعات، يتوجب دفع قيمة السلع نقداً. وإن كون جزء من هذه القيمة يتألف من فائض قيمة، نقصد أنه لم يكلف بائع السلع قرشاً، لا يغير من المسألة شيئاً على الإطلاق. لنفرض أن سائر المُنتجين مالمكون مستقلون لوسائل إنتاجهم، بحيث أن التداول يجري بين المُنتجين المباشرين أنفسهم. فإذا صرفنا النظر عن الجزء الثابت من رأسمالهم، أمكننا تقسيم منتوجهم السنوي الفائض إلى جزئين، بما يناظر الوضع في المجتمع الرأسمالي: الجزء الأول آ الذي يعوّض عن وسائل عيشهم الضرورية حصراً، والجزء الآخر ب الذي يستهلكون جانباً منه في هيئة مواد الترف ويستخدمون جانباً آخر [331] منه لتوسيع الإنتاج. إن الجزء آ يمثل رأس المال المتغير، والجزء ب فائض القيمة. بيد أن هذا التقسيم يظل بلا تأثير على مقدار كتلة النقد اللازمة لمداولة منتوجهم الكلي. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فإن قيمة كتلة السلع المتداولة كلها تبقى كما هي، شأنها شأن كتلة النقد اللازم لذلك. ولكان يتعين عليهم أيضاً أن يحوزوا المقدار نفسه

من احتياطي النقد لو بقيت فترات الدوران مُقسّمة تقسيماً متساوياً، أي كان عليهم أن يحتفظوا بالجزء نفسه من رأسمالهم في شكل نقد لأن إنتاجهم، حسب فرضيتنا، هو إنتاج سلعي، كما كان الأمر من قبل. وعليه فإن كون جزء من قيمة السلع يتألف من فائض قيمة لا يغير إطلاقاً من كتلة النقد اللازم للقيام بالإنتاج كله.

وثمة خصم لتوك، يتشبه بالصيغة (ن - س - ن)، ويسأله، كيف يستطيع الرأسمالي أن يسحب دوماً من التداول نقداً أكثر مما يُلقي فيه. هذا مفهوم تماماً. فالأمر لا يتعلق هنا بتكوين فائض القيمة. فتكوين فائض القيمة، وهو السرّ الوحيد، أمر بديهي من وجهة النظر الرأسمالية. إذ إن مقدار القيمة المستخدم لن يندو رأسمالاً ما لم يغتنى بفائض قيمة. وعليه بما أنه رأسمال حسبما افترضنا، فإن تكوين فائض القيمة أمر بديهي.

وعليه فإن السؤال ليس هو: من أين ينبع فائض القيمة، بل: من أين يأتي النقد الذي يتلبس فائض القيمة؟

غير أن وجود فائض القيمة أمر بديهي بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي البورجوازي. وليس هذا الوجود مفترضاً فحسب، بل يقترن بافتراض آخر هو أن جزءاً من كتلة السلع الملقاة في التداول يتألف من منتج فائض، يمثل بالتالي قيمة لم تكن جزءاً من رأس المال الذي زجّه الرأسمالي في التداول؛ وبالتالي فإن الرأسمالي إذ يُلقي منتوجه في التداول فإنه يُلقي معه فائضاً يزيد عن رأسماله، كما أنه يسحب هذا الفائض منه مجدداً.

إن رأس المال السلعي، الذي يُلقيه الرأسمالي في التداول، يمتلك قيمة أكبر (أما من أين تأتي، فليس ذلك واضح ولا مفهوم، ولكنه حقيقة واقعة (c'est un fait) من وجهة نظر هذا الرأسمالي ذاته) من رأس المال الإنتاجي الذي سحبه من التداول بهيئة قوة عمل ووسائل إنتاج. ووفقاً لهذه الفرضية يتضح لماذا يستطيع، لا الرأسمالي آ وحده، بل والرأسماليون ب، ج، د، إلخ، أن يسحبوا باستمرار من التداول، بمبادلة سلعمهم، قيمة أكبر من قيمة رأس المال الذي دفعوه للمرة الأولى، ثم دفعوه مراراً وتكراراً. إن الرأسماليين آ، ب، ج، د، إلخ، يلقون في التداول، باستمرار، بشكل رأسمال سلعي،

[332] قيمة سلمية - وهذه العملية متعددة الجوانب تعدد جوانب رؤوس الأموال العاملة بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً - أكبر مما يسحبون منه في شكل رأسمال إنتاجي. لذا ينبغي عليهم، دوماً، أن يوزعوا فيما بينهم مقداراً من القيمة يساوي مقدار قيمة رؤوس الأموال الإنتاجية التي دفعها كل واحد منهم (أي أن على كل واحد منهم، أن يسحب من جهته من التداول كتلة معينة من عناصر رأس المال الإنتاجي)؛ كما أن عليهم، باستمرار، أن

يوزعوا فيما بينهم مقدار القيمة الذي يلقون به، من كل الجهات بالمثل، في التداول بشكل سلع، يلقون فائضاً معيناً من القيمة السلعية يزيد على قيمة عناصر إنتاج سلعهم. ولكن ينبغي تحويل رأس المال السلعي إلى نقد قبل إعادة تحويله إلى رأسمال إنتاجي وقبل اتفاق ما يحتويه من فائض قيمة. فمن أين يأتي النقد اللازم لهذا الغرض؟ يبدو هذا السؤال عسيراً للوهلة الأولى، فلا توك ولا غيره استطاع أن يقدم الجواب عنه حتى الآن.

لنفترض أن رأس المال الدائر 500 جنيه قد دُفع في شكل رأسمال نقدي، وأنه يمثل رأس المال الكلي الدائر للمجتمع، أي لطبقة الرأسماليين مهما كانت فترة دورانه. لنفترض أن فائض القيمة يبلغ 100 جنيه. فكيف تستطيع طبقة الرأسماليين بأسرها أن تسحب باستمرار 600 جنيه من التداول، بينما تلقي فيه باستمرار 500 جنيه فقط؟ بعد أن يتحوّل رأس المال النقدي البالغ 500 جنيه إلى رأسمال إنتاجي، يتحوّل هذا الأخير في عملية الإنتاج إلى قيمة سلعية مقدارها 600 جنيه، وهكذا أصبح الآن يوجد في التداول، ليس فقط قيمة سلعية بمقدار 500 جنيه تساوي قيمة رأس المال النقدي المدفوع بالأصل، بل أيضاً فائض قيمة بمقدار 100 جنيه، جرى إنتاجه مجدداً. ويلقى فائض القيمة الإضافي هذا، البالغ 100 جنيه، في التداول بشكل سلع. وهذا مما لا ريب فيه. بيد أن عملية كهذه لا تخلق نقداً إضافياً لتداول هذه القيمة السلعية الإضافية.

ولا يجوز السعي لتفادي هذه الصعوبة بذرائع معقولة (plausible) ظاهرياً. لنأخذ مثلاً: بمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال الدائر الثابت فمن المعروف أنه لا يُنقّ بأسره في آنٍ واحدٍ. فحين يبيع الرأسمالي آ سلعته، وبذلك يتلبّس رأسماله المسلف شكلاً نقدياً، فإن رأسمال الشاري ب المائل في شكل نقد يتلبّس، بالعكس، شكل وسائل الإنتاج، تلك التي أنتجها الرأسمالي آ. فمن خلال هذا الفعل نفسه الذي يعيد به الرأسمالي آ رأس المال السلعي الذي أنتجه إلى الشكل النقدي، إنما يعيد به الرأسمالي ب رأسماله إلى الشكل الإنتاجي، أي يحوّل من الشكل النقدي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل؛ فيؤدي نفس المبلغ من النقد وظيفته في عملية مزدوجة كما يحدث في كل شراء بسيط (س - ن). من جهة أخرى، حين يقوم الرأسمالي آ بإعادة تحويل نقده إلى وسائل [333] إنتاج فإنه يشتريها من الرأسمالي ج، وهذا الأخير يدفع النقد نفسه إلى الرأسمالي ب، إلخ. وهكذا تبدو القصة وكأنها قد توضحت. ولكن:

إن سائر القوانين التي صغناها بخصوص كمية النقد المتداول في ظل التداول السلعي

(رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) لا تتغير قيد شعرة بفعل الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج.

لذا حين يُقال إن رأس المال الدائر للمجتمع، الواجب تسليفه في شكل نقدي يبلغ 500 جنيه، فإن المرء يكون قد أخذ بعين الاعتبار، مسبقاً، إن هذا المبلغ يُسلف دفعة واحدة، من جهة، وإنه يحرك، من جهة أخرى، رأسمالاً إنتاجياً أكبر من 500 جنيه، نظراً لأن هذا المبلغ يخدم، بالتناوب، كرسيد نقدي لرؤوس أموال إنتاجية شتى. وعليه فإن هذا النمط من التفسير يفترض سلفاً أن النقد مائل تحت اليد، في حين أن وجود النقد بالذات هو ما يتعين تفسيره.

قد يقال علاوة على ذلك: إن الرأسمالي آتيتج سلعاً يستهلكها الرأسمالي ب استهلاكاً فردياً، غير إنتاجي. وإن نقد الرأسمالي ب يحوّل رأس المال السلعي للرأسمالي آ إلى نقد، وبذلك فإن نفس المبلغ من النقد يخدم لتحويل فائض القيمة للرأسمالي ب ورأس المال الثابت الدائر للرأسمالي آ إلى نقد فضي. ولكن هنا في هذه الحالة يكون من المفترض على نحو مباشر حل المسألة التي ما يزال يتعين حلها، ونعني بها تحديداً، من أين يحصل الرأسمالي ب على النقد الذي يغطي إيراده؟ كيف حوّل هو ذاته إلى نقد هذا الجزء من متوجه الذي يؤلف فائض القيمة؟ -

وعلاوة على ذلك قد يُقال، إن ذلك الجزء من رأس المال المتغير الدائر الذي يدفعه الرأسمالي آ لعماله في أي وقت يتدفق عائداً إليه من التداول دوماً؛ وإن جزءاً متفاوتاً من هذا يظل موجوداً عنده هو دوماً لدفع الأجور. غير أنه يمرّ بين اتفاق النقد على الأجور وعودته وقت يمكن خلاله لهذا النقد أن يُستخدم، من بين أمور أخرى، لتحويل فائض القيمة إلى نقد. ولكننا نعرف - أولاً: أنه كلما كان هذا الوقت أطول، كبرت الذخيرة النقدية التي يتعين على الرأسمالي آ أن يحتفظ بها تحت اليد (in petto). وثانياً: أن العامل يُنفق النقد، يشتري به سلعاً، وهكذا يحوّل ما تحتويه من فائض قيمة إلى نقد بمقدار مماثل نسبياً (pro tanto). وعليه فإن نفس النقد المسلف في شكل رأسمال متغير يخدم كذلك، بمقدار مماثل، غرض تحويل فائض القيمة إلى نقد. ومن دون التعمق في المسألة هنا حسبنا أن نقول ما يلي: إن استهلاك طبقة الرأسماليين بأسرها، والأشخاص غير المُنتجين التابعين لهم، يسير بموازاة استهلاك الطبقة العاملة؛ ولذا يتوجب على الرأسماليين أيضاً أن يلقوا بالنقد في التداول، في آن واحد مع النقد الذي يلقيه العمال [334] فيه، لكي يُنفقوا فائض قيمتهم بمثابة إيراد؛ ولأجل ذلك لا بدّ من سحب النقد من التداول. إن التفسير الذي قدمناه توّأ يختزل كمية النقد الضروري، ولكنه لا يُلغي ضرورته. -

أخيراً، قد يقال: إن كمية كبيرة من النقد تُلقى دائماً في التداول عند البدء بتوظيف رأس المال الأساسي، ثم لا تُستعاد من التداول إلا بشكل تدريجي، على دفعات، بعد مضي سنوات، من جانب الذي ألقاها في التداول. فهل هذا المبلغ غير كافٍ لتحويل فائض القيمة إلى نقد؟ - جوابنا على ذلك أن تداول مبلغ الـ 500 جنيه (الذي يتضمن كذلك إمكانية تكوين الكنز للرصيد الاحتياطي اللازم) يفترض مسبقاً استخدام جزء معين من المبلغ لشراء عناصر رأسمال أساسي، إن لم يكن على يد الشخص الذي ألقاه في التداول، فعلى يد شخص آخر. وقد افترضنا، علاوة على ذلك، أن المبلغ المُنفق على اقتناء سلع تخدم بمثابة رأسمال أساسي، يُدفع أيضاً لقاء فائض القيمة الذي تحتويه هذه السلع، والسؤال على وجه الدقة هو من أين يأتي هذا النقد. -

لقد سبق أن قدمنا جواباً عاماً عن هذا السؤال: إذا كان ينبغي تداول كتلة من السلع بمبلغ (1000 جنيه × س)، فلن تتغير كمية النقد اللازم لهذا التداول في شيء سواء كانت قيمة هذه الكتلة من السلع تتضمن فائض قيمة أم لا، سواء جرى إنتاج هذه الكتلة من السلع رأسمالياً أم لا. وهكذا فإن هذه القضية بالذات لا وجود لها. وإذا كانت جميع الشروط الأخرى معينة، مثل سرعة جريان النقد، وما إلى ذلك، فإن مبلغاً معيناً من النقد يلزم لتداول قيمة سلعية مقدارها (1000 جنيه × س) وهذا المبلغ لا يتوقف البتة على صِغَر أو كِبَر النصيب، الذي يؤول من هذه القيمة إلى المُنتجين المباشرين لهذه السلع. ولكن بما أن ثمة قضية هنا، فإنها تتطابق مع القضية العامة: من أين يأتي مبلغ النقد اللازم لمداولة السلع في البلد المعني؟

والحال، أنه ينشأ بالفعل، من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي، مظهر لوجود قضية ما خاصة. وهي بالذات أن الرأسمالي الذي يظهر هنا كنقطة انطلاق، يُلقى منها النقد في التداول. أما النقد الذي يُنفقه العامل لقاء وسائل عيشه فقد كان موجوداً من قبل كشكل نقدي لرأس المال المتغير، وعليه فإن الرأسمالي هو الذي ألقاه في التداول بالأصل كوسيلة شراء أو وسيلة دفع لقاء قوة العمل. علاوة على ذلك يُلقى الرأسمالي في التداول نقداً يؤلف بالأصل الشكل النقدي لرأسماله الثابت، الأساسي والسيّال [الدائر]، ويُنفقه كوسيلة شراء أو وسيلة دفع للحصول على وسائل عمل ومواد إنتاج. وما عدا ذلك لا يظهر الرأسمالي كنقطة انطلاق لكتلة النقد الماثلة في التداول. ولا توجد عموماً سوى

نقطتي انطلاق لا غير: الرأسمالي والعامل. أما الأشخاص الثالثون من كل الأصناف فلا [335] بد إما أن يتلقوا النقد من هاتين الطبقتين لقاء خدمات يؤدونها لهما، أو إنهم يكونون، إذ يتلقون النقد من دون أن يقدموا خدمات بالمقابل، شركاء في اقتسام فائض القيمة بشكل

ربع، وفائدة، إلخ. وواقع أن فائض القيمة لا يبقى بكليته في جيب الرأسمالي الصناعي وأن عليه اقتسامه مع آخرين، لا صلة له البتة بالمسألة الراهنة. فالمسألة تتعلق بالطريقة التي يتحوّل بها فائض قيمته إلى نقد فضي، لا بطريقة توزيع النقد الفضي الناجم عن تصريف هذه القيمة. وعليه فما زلنا نعتبر الرأسمالي، في حالتنا الراهنة، المالك الوحيد لفائض القيمة. أما بالنسبة للعامل، فقد سبق أن قلنا إنه ليس إلا نقطة انطلاق ثانوية، في حين يشكّل الرأسمالي نقطة الانطلاق الأصلية للنقد الذي يلقيه العامل في التداول. فالنقد المدفوع أولاً كرأسمال متغير يجتاز الطور الثاني من تداوله حين يُنفق العامل لشراء وسائل عيشه.

لذلك تظل طبقة الرأسماليين نقطة الانطلاق الوحيدة للنقد الجاري في التداول. فإن لزما 400 جنيه لدفع ثمن وسائل الإنتاج و100 جنيه لدفع أجور قوة العمل، ألقت 500 جنيه في التداول. ولكن فائض القيمة المودع في المنتج يساوي قيمة قدرها 100 جنيه إذا كان معدل فائض القيمة 100%. فكيف تستطيع طبقة الرأسماليين أن تسحب من التداول 600 جنيه باستمرار، بينما لا تُلقى فيه باستمرار سوى 500 جنيه؟ فلا شيء يأتي من العدم. ولا تستطيع طبقة الرأسماليين، بأسرها، أن تسحب من التداول شيئاً لم يُلقَ فيه من قبل.

ونغض النظر هنا عن واقع أن مبلغ النقد 400 جنيه قد يكفي، حين يقوم بالدوران عشر مرات، لمداولة وسائل إنتاج بقيمة 4000 جنيه وعمل بقيمة 1000 جنيه، وأن الـ 100 جنيه المتبقية قد تكفي بالمثل لمداولة ما قيمته 1000 جنيه من فائض القيمة. فالتناسب بين مقدار النقد وبين قيمة السلع التي يقوم بمداولتها، لا يغير من جوهر الأمر شيئاً. وتظل القضية هي هي. وما لم تقم نفس القطع من النقد بالتداول عدة مرات، فسيوجب إلقاء رأسمال مقداره 5000 جنيه في التداول، وسيلزم 1000 جنيه لتحويل فائض القيمة إلى نقد. والسؤال الذي يطرح نفسه هو بالضبط من أين يأتي هذا النقد، سواء كان 1000 جنيه أم 100 جنيه؟ فهو في كل الأحوال علاوة تُضاف إلى رأس المال النقدي المُلقى في التداول.

ومهما بدا قولنا، للوهلة الأولى، مفارقة ظاهرة (paradox)، فالواقع أن طبقة الرأسماليين ذاتها هي التي تُلقى في التداول ذلك النقد الذي يخدم تحقيق فائض القيمة المودع في السلع، ولكن لنلاحظ جيداً (nota bene)، أنها لا تلقيه في التداول باعتبارها نقداً مسلفاً، أي ليس باعتبارها رأسمالاً فهي تُنفق كوسيلة شراء لإشباع استهلاكها الفردي. لذا فإن طبقة الرأسماليين لا تسلف هذا النقد، رغم أنها نقطة انطلاق تداوله.

[336] دعونا نأخذ رأسمالياً مفرداً شرع للتو في أعماله، كأن يكون مزارعاً. إنه يسلف، خلال السنة الأولى، رأسمالاً نقدياً، 5000 جنيه مثلاً، يدفع منها 4000 جنيه لشراء وسائل الإنتاج، و1000 جنيه لشراء قوة العمل. لنفترض أن معدل فائض القيمة 100%، فمقدار فائض القيمة الذي يستولي عليه هو 1000 جنيه. إن الـ 5000 جنيه المذكورة أعلاه تتضمن كل النقد الذي سلفه كرأس مال نقدي. ولكن ينبغي للمرء أن يعيش أيضاً، فهو لا يتلقى أي نقد إلا في نهاية السنة. لنفرض أن استهلاكه السنوي يبلغ 1000 جنيه. وعليه أن يحوز هذا المبلغ. ومع أنه يقول بأن عليه أن يسلف هذه الجنيهات الألف خلال السنة الأولى، فإن هذا التسليف - الذي لا يتسم هنا إلا بأهمية ذاتية - لا يعني أكثر من أن عليه أن يغطي استهلاكه الفردي خلال السنة الأولى من جيبه الخاص، بدلاً من تغطيته على حساب الإنتاج المجاني لعماله. فهو لا يسلف هذا النقد كرأس مال، بل يُنفقه، أي يدفعه كمُعَادِل لقاء وسائل العيش التي يستهلكها. إنه يُنفق هذه القيمة بهيئة نقد، يُلقِيها في التداول، ويسحبها منه بهيئة قيم سلعية. وهو قد استهلك هذه القيم السلعية. وعليه، لم تعد له أية علاقة بقيمتها. والنقد الذي دفعه لقاء هذه القيمة مائل الآن كعنصر من عناصر النقد المتداول. ولكنه سحب قيمة هذا النقد من التداول في شكل منتجات، وقد أُيِّدت هذه القيمة الآن سوية مع المنتجات التي كانت ماثلة فيها. لقد تلاشت تماماً. ولكنه يلقي في التداول، في نهاية السنة، قيمة سلعية تبلغ 6000 جنيه، وبيعها. وبذلك يتدفق إليه عائداً: (1) رأسماله النقدي المسلف البالغ 5000 جنيه؛ (2) فائض القيمة المحوّل إلى نقد مقداره 1000 جنيه. لقد سلف 5000 جنيه كرأس مال وألقاها في التداول، وهو يسحب الآن من التداول 6000 جنيه، 5000 جنيه منها عوضاً عن رأسماله، و1000 جنيه فائض قيمة. وهذه الألف جنيه الأخيرة قد تحوّلت إلى نقد بواسطة النقد الذي ألقاه هو ذاته في التداول، ليس بوصفه رأسمالياً بل بوصفه مُستهلكاً، أي أنه لم يسلفه بل استهلكه. وهي تعود إليه باعتبارها الشكل النقدي لما أنتجه من فائض قيمة. وتكرر هذه العملية من الآن فصاعداً كل عام. ولكن ابتداءً من السنة الثانية، فإن الألف جنيه التي يُنفقها شخصياً تمثّل باستمرار الشكل المحوّل، الشكل النقدي لما أنتجه من فائض قيمة. وهو يُنفق هذه القيمة سنوياً، وتتدفق عائداً إليه سنوياً كذلك.

ولو قام رأسماله بعدد أكبر من الدورانات في السنة الواحدة، لما تغير في الأمر شيئاً، ولكن ذلك سيؤثر على الأمد الزمني، وبالتالي يؤثر على مقدار ما يتعين على الرأسمالي أن يلقيه في التداول لاستهلاكه الفردي، علاوة على رأسماله النقدي المسلف.

إن الرأسمالي لا يُلقي هذا النقد في التداول بوصفه رأسمالاً ولكن الطابع الذي يسم الرأسمالي هو قدرته على العيش بما يملك من وسائل حتى يحين أوان عودة فائض [337] القيمة.

لقد افترضنا في الحالة الراهنة أن مبلغ النقد الذي يُلقيه الرأسمالي في التداول لتغطية استهلاكه الفردي حتى أول عودة لتدفق رأسماله، يساوي بالضبط مقدار فائض القيمة الذي يتجه الرأسمالي والذي يتعين تحويله إلى نقد. ومن الجلي أن هذه الفرضية اعتباطية بمقدار ما يتعلق الأمر بالرأسمالي المفرد. ولكنها لا بد أن تكون صحيحة بالنسبة لمجمل طبقة الرأسماليين، على فرض أن هناك تجديد إنتاج بسيطاً. وهي لا تعبر إلا عن الشيء نفسه الذي تتضمنه الفرضية الأخيرة، ونعني تحديداً أن فائض القيمة كله ولا شيء سواه، يُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي، أي أن الرأسمالي لا يستهلك أي جزء من رصيد رأس المال الأصلي استهلاكاً غير إنتاجي.

لقد افترضنا آنفاً أن الإنتاج الكلي للمعادن الثمينة (= 500 جنيه) يكفي للتعويض عن اهتراء النقد لا أكثر.

ويحوز الرأسماليون المستخرجون للذهب على كامل منتوجهم بهيئة ذهب، سواء ذلك الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت، أم الجزء الذي يعوّض عن رأس المال المتغير، أم الجزء الذي يتألف من فائض القيمة. وعليه فإن جزءاً من فائض القيمة الاجتماعي يتألف من ذهب، لا من منتوج يتحوّل إلى ذهب في عملية التداول أولاً، فهذا الجزء يتألف منذ البداية من ذهب ويُلقى في التداول بغية سحب منتوجات من التداول. وينطبق الشيء نفسه هنا على الأجور، أي على رأس المال المتغير، وعلى التعويض عن رأس المال الثابت المسلف. وعليه بينما يلقي قسم من طبقة الرأسماليين في التداول قيمة سلعية أكبر (أكبر بما يساوي فائض القيمة) من رأس المال النقدي الذي سلفه، فإن قسماً آخر من الرأسماليين يُلقي في التداول قيمة نقدية أكبر (أكبر بما يساوي فائض القيمة) من القيمة السلعية التي يسحبها باستمرار من التداول لأجل استخراج الذهب. وهكذا بينما يسحب قسم من الرأسماليين، باستمرار من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، فإن قسم الرأسماليين الذي يستخرج الذهب يضخ في التداول باستمرار نقداً أكثر مما يسحب منه بهيئة وسائل إنتاج.

ورغم أن جزءاً من هذا المنتوج، أي الذهب، البالغ 500 جنيه، هو فائض قيمة بالنسبة لمنتج الذهب، إلا أن المبلغ كله مخصص فقط لتعويض النقد الضروري لتداول السلع؛ ولا أهمية هنا البتة كم من هذا المبلغ يحوّل فائض القيمة المائل في السلع إلى نقد ذهبي، وكم منه يحوّل بقية الأجزاء المكوّنة للقيمة إلى نقد.

إن انتقال موضع استخراج الذهب من بلد إلى آخر لا يغيّر من المسألة إطلاقاً. ذلك أن جزءاً من قوة العمل الاجتماعية ووسائل الإنتاج الاجتماعية للبلد آ تتحوّل إلى منتج، وليكن قماشاً، قيمته 500 جنيه، فيصدّر إلى البلد ب لشراء الذهب من هناك. ورأس المال الإنتاجي المستخدم على هذا النحو في البلد آ لا يُلقى سلعاً في سوق البلد آ - بل [338] يُلقى النقد عوضاً عن ذلك - كما لو أنه كان مستخدماً على نحو مباشر في استخراج الذهب. إن منتج البلد آ يتمثل في 500 جنيه من الذهب، ولا يدخل في مجال تداول هذا البلد آ إلا بهيئة نقد. والجزء من قيمة فائض القيمة الاجتماعي المائل في هذا المنتج يوجد مباشرة في شكل نقد ولا يوجد أبداً بالنسبة للبلد آ في أي شكل آخر. ورغم أن جزءاً فقط من منتج الرأسماليين المستخرجين للذهب يمثل فائض القيمة، وجزءاً آخر يمثل تعويضاً عن رأس المال، فإن حلّ المسألة المتعلقة بكمية هذا الذهب التي تعوّض عن رأس المال المتغير وكميته التي تمثل فائض القيمة، إذا تركنا جانباً رأس المال الثابت الدائر، إنما أمر يتوقف حصراً على نسبة كل من الأجور وفائض القيمة، على التوالي، إلى قيمة السلع المتداولة. ويتوزع الجزء الذي يؤلف فائض القيمة بين مختلف ممثلي طبقة الرأسماليين. ورغم أنهم يُنفقون هذا الجزء من القيمة، دوماً، لأجل الاستهلاك الفردي ويستعيدونه ببيع منتجات جديدة - وهذا البيع والشراء هو ما يؤدي بالضبط إلى أن يتداولوا فيما بينهم هم النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد - مع ذلك ثمة شطر من فائض القيمة الاجتماعية يظل، مائلاً في شكل نقد، في جيوب الرأسماليين وإن يكن بنسب متباينة، تماماً مثلما أن شطراً من الأجور يبقى، في الأقل خلال جانب من الأسبوع، في جيوب العمال بشكل نقد. ومقدار هذا الشطر من فائض القيمة الاجتماعي لا يتحدد بذلك الجزء من منتج الذهب^(*) الذي يؤلف بالأصل فائض القيمة للرأسماليين المستخرجين للذهب، بل يتحدّد، كما قلنا، بالنسبة التي يتوزع بها المنتج المذكور أعلاه، والبالغ 500 جنيه، بين الرأسماليين والعمال عموماً، والنسبة التي تنقسم بها القيمة السلعية^(**) المكرّسة للتداول إلى فائض قيمة وأجزاء أخرى مكوّنة للقيمة.

(*) (Goldprodukts)، منتج الذهب، وقد ورد خطأ في الطبعتين الأولى والثانية: منتج نقدي

(Geldprodukts) وقد قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

(**) (Warenwert)، وقد ورد خطأ في الطبعتين الأولى والثانية: خزين سلعي (Warenvorrat). وقد

قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

بيد أن ذلك الجزء من فائض القيمة الذي لا يوجد في السلع الأخرى، بل يوجد في موازنة هذه السلع بهيئة نقد، لا يتألف من جزء الذهب المستخرج سنوياً، إلا في حدود ما يدخل هذا الجزء من الاستخراج السنوي للذهب في التداول لأجل تحقيق فائض القيمة. أما الجزء الآخر من النقد الذي يوجد باستمرار، بنسب متغيرة، بين يدي طبقة الرأسماليين بوصفه الشكل النقدي لفائض قيمتهم، فليس عنصراً من الذهب المستخرج سنوياً، بل جزء من كتل النقد التي تراكت من قبل في البلاد.

واستناداً إلى فرضيتنا، فإن الاستخراج السنوي للذهب، البالغ 500 جنيه، يعوّض فقط عن النقد المهترئ سنوياً. وعليه إذا ما وضعنا نصب العين هذه الـ 500 جنيه فقط، [339] وأهملنا ذلك الشطر من كتلة السلع المُنتجة سنوياً والتي تتم مداولتها بواسطة النقد المتراكم سابقاً، فإن فائض القيمة الذي أُنتج في شكل سلعي سيجد في عملية التداول النقد اللازم لتحويله إلى نقد، ومرّة ذلك ببساطة إلى أن هناك، في الجانب الآخر، فائض قيمة يجري إنتاجه سنوياً بشكل ذهب. وينطبق الشيء ذاته على الأجزاء الأخرى من منتج الذهب البالغ 500 جنيه، والتي تعوّض عن رأس المال النقدي المُسلّف. هنا ينبغي ملاحظة أمرين.

أولاً - يترتب على ما تقدم: أن فائض القيمة الذي يُنفقه الرأسماليون بهيئة نقد، وكذلك رأس المال المتغير وغيره من رأس المال الإنتاجي الذي يدفعه هؤلاء بهيئة نقد، هو في واقع الأمر منتج العمال، وبالتحديد العمال المشتغلين باستخراج الذهب. فأولاء يستخرجون مجدداً، كلاً من ذلك الجزء من منتج الذهب «المُسلّف» لهم كأجور، وذلك الجزء من منتج الذهب الذي يتمثل فيه مباشرة فائض القيمة الخاص بالرأسماليين المستخرجين للذهب. وأخيراً، فيما يتعلق بذلك الجزء من منتج الذهب، الذي يعوّض فقط عن القيمة - رأسمال الثابتة المُسلّفة لاستخراج الذهب، فإنه لا يعاود الظهور في شكل نقد^(*) (أو أي منتج عموماً) إلا من خلال العمل السنوي للعمال. لقد أنفق الرأسمالي هذا الجزء، عند بدء المشروع، في شكل نقد، ولكن هذا النقد لم يكن نتاج هذا المشروع بل كان يؤلف جزءاً من كتلة النقد المتداول في المجتمع. غير أن هذا الجزء لا يؤلف المنتج السنوي للعمال إلا بمقدار ما يُعوّض عنه بمنتج جديد، أي بذهب إضافي. ويتجلى التسليف، من جهة الرأسمالي هنا أيضاً، باعتباره مجرد شكل

(*) (Goldform) في الطبعتين الأولى والثانية ورد خطأ: شكل نقدي (Geldform)، وقد قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

ينبع من أن العامل لا يملك وسائل إنتاجه الخاصة، ولا يستطيع التصرف، في أثناء استخراج الذهب، بوسائل العيش التي ينتجها عمال آخرون.

ثانياً - أما فيما يتعلق الأمر بكتلة النقد الموجودة بصورة مستقلة عن هذا التعويض السنوي البالغ 500 جنيه، في شكل كنز جزئياً، وفي شكل نقد جارٍ في التداول جزئياً، فإن ما ينطبق على هذه الـ 500 جنيه كل سنة، ينبغي أن ينطبق عليها أو كان ينبغي أن ينطبق عليها في الأصل. وسوف نعود إلى هذه النقطة في خاتمة هذا البند. قبل ذلك ثمة ملاحظات أخرى.



رأينا في مجرى دراستنا للدوران أن التغيرات في أمد فترات الدوران تستدعي تغيرات في كتل رأس المال النقدي اللازمة لمواصلة الإنتاج على النطاق نفسه، في حال بقاء [340] جميع الشروط الأخرى دون تغيير. وعليه ينبغي للتداول النقدي أن يتمتع بمرونة كبيرة تكفي للتكيف مع هذا التناوب من التمدد والانكماش في فترات الدوران.

ولو افترضنا كذلك أن الشروط الأخرى تظل ثابتة - بما في ذلك طول يوم العمل وشدته وإنتاجيته - بحيث لا يتغير إلا توزيع القيمة المنتجة جديداً بين أجور وفائض قيمة، بحيث يرتفع الأول وتهبط الثانية، أو بالعكس، فإن ذلك لن يؤثر أي تأثير في كتلة النقد المتداول. ويمكن لهذا التغير في توزيع القيمة المنتجة جديداً أن يطرأ من دون أي توسع أو إنكماش في كتلة النقد الجاري في التداول. دعونا ندرس، على الأخص، حالة الارتفاع العام في الأجور التي يعقبها - حسب الشروط المفترضة هنا - هبوط عام في معدل فائض القيمة، على أن يقترن ذلك، حسب فرضيتنا أيضاً، بعدم حدوث أي تغير في قيمة كتلة السلع المتداولة. يطرأ في هذه الحالة، بالطبع، ارتفاع لرأس المال النقدي الواجب تسليفه بمثابة رأسمال متغير، وبالتالي يطرأ ارتفاع مماثل لكتلة النقد التي تؤدي هذه الوظيفة. ولكن فائض القيمة ينخفض، شأن كتلة النقد اللازم لتحقيقه، بمقدار يساوي بالضبط مقدار ارتفاع كتلة النقد اللازم لأداء وظيفة رأسمال متغير. ولا تتأثر بذلك كتلة النقد العامة اللازمة لتحقيق القيمة السلعية، كما لا تتأثر به هذه القيمة السلعية ذاتها. إن كلفة إنتاج السلعة ترتفع بالنسبة للرأسمالي المفرد ولكن السعر الاجتماعي لإنتاج السلعة يظل على حاله. ويقتصر التغير، بمعزل عن الجزء الثابت من القيمة، على نسبة إنقسام سعر إنتاج السلع إلى أجور وأرباح.

ولكن، قد يقول قائل، إن ازدياد ما يُنفق من رأس المال النقدي المتغير (بشرط بقاء قيمة النقد ثابتة على حالها طبعاً) يعني مقداراً أكبر بالمثل من النقد بين أيدي العمال. وإن هذا بدوره يولد طلباً أكبر على السلع من جهة العمال. والعاقبة الأخرى هي ارتفاع أسعار السلع. - أو قد يقول قائل: إذا ارتفعت الأجور، رفع الرأسماليون أسعار سلعهم. وفي الحالتين، يؤدي الارتفاع العام للأجور إلى ارتفاع أسعار السلع. وبالتالي تلزم كتلة أكبر من النقد لتداول السلع، سواء فسرنا ارتفاع الأسعار بهذه الطريقة أو تلك.

الجواب على الصيغة الأولى هو: في أعقاب ارتفاع الأجور سيرتفع بخاصة طلب العمال على وسائل العيش الضرورية. كما سيرتفع طلبهم على مواد الترف ولكن بدرجة أقل كثيراً، أو قد ينشأ طلب على مصنوعات لم تكن تندرج من قبل في نطاق ما كانوا يستهلكون. إن الارتفاع المفاجيء، وعلى نطاق أوسع، في الطلب على وسائل العيش الضرورية سيقود، بلا ريب، إلى ارتفاع أسعارها على الفور. والنتيجة: أن شطراً من [341] رأس المال الاجتماعي أكبر من ذي قبل، سوف يُستخدم في إنتاج وسائل العيش الضرورية، فيما يُستخدم جزء منه أقل من السابق في إنتاج مواد الترف، لأن أسعار هذه الأخيرة تهبط بسبب انخفاض فائض القيمة وما يعقبه من انخفاض في طلب الرأسماليين على مواد الترف هذه. ولكن بمقدار ما يشتري العمال أنفسهم مواد الترف، فإن ارتفاع أجورهم - نقصد المبلغ الذي يُنفقه العمال لشراء مواد الترف - لن يقود إلى ارتفاع أسعار وسائل العيش الضرورية، بل فقط إلى تغير قوام الشارين لمواد الترف. وهكذا تدخل مواد ترف أكثر من ذي قبل في استهلاك العمال، وأقل نسبياً من ذي قبل في استهلاك الرأسماليين. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). فتعود كتلة السلع ذات القيمة السابقة إلى التداول، بعد بضعة تذبذبات - وهذه التذبذبات المؤقتة لا تترك من أثر سوى أن تدفع رأس المال النقدي المتعطل إلى التداول داخل البلد، بعد أن كان حتى ذلك الحين يبحث عن مجال للنشاط في مشاريع المضاربات في البورصة أو في الخارج.

والجواب على الصيغة الثانية: إذا كان في مقدور المنتجين الرأسماليين أن يرفعوا أسعار سلعهم حسبما يشاؤون، فإنهم سيفعلون ذلك، وبوسعهم أن يفعلوا ذلك، حتى من دون ارتفاع الأجور. فما كانوا ليسمحوا قط برفع الأجور حتى عند انخفاض أسعار السلع، وما كانت طبقة الرأسماليين تعتمد أبداً إلى الوقوف ضد نقابات العمال، لو كان بوسعها دائماً وفي كل الظروف أن تفعل ما تفعله الآن، على سبيل الاستثناء، في ظل أوضاع خاصة، معينة، بل محلية إن جاز القول، - أي أن تستخدم كل زيادة في الأجور لرفع أسعار السلع بدرجة أعظم، فتجني بذلك أرباحاً أكبر.

إن الزعم بأن الرأسماليين يستطيعون رفع أسعار مواد الترف بسبب هبوط الطلب عليها (في أعقاب هبوط طلب الرأسماليين الذين انخفض عندهم مقدار وسائل شراء مواد الترف هذه) يؤلف تطبيقاً أصيلاً للغاية لقانون العرض والطلب. فيما أن الأمر لا يقتصر على تغير قوام الشارين لمواد الترف، أي حلول العمال بدل الرأسماليين - وفي حدود وقوع هذا الإحلال والإبدال، فإن طلب العمال على مواد الترف لا يسبب أي ارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية، لأن ما يُنفقونه من زيادة في الأجور على مواد الترف، لا يمكن أن يُنفقوه على وسائل العيش الضرورية - فإن أسعار مواد الترف تهبط إثر هبوط الطلب عليها. ونتيجة لذلك ينسحب رأس المال من إنتاج مواد الترف، حتى ينخفض عرضها إلى المدى الذي يطابق تغير دورها في عملية الإنتاج الاجتماعية. وبانخفاض إنتاج مواد الترف على هذا النحو، ترتفع أسعارها، حتى مع بقاء قيمتها ثابتة، إلى المستوى الاعتيادي ثانية. وطالما تمضي عملية التقلص أو التوازن هذه، فإن مقداراً من رأس المال يأتي دوماً إلى ميدان إنتاج وسائل العيش الضرورية حيثما ترتفع أسعارها، وذلك يساوي المقدار المسحوب من فروع إنتاج مواد الترف. ويستمر ذلك إلى أن يتم إشباع الطلب على وسائل العيش. وعندئذ يحلّ التوازن من جديد، وتنتهي العملية كلها بتوزيع رأس المال الاجتماعي، وبالتالي رأس المال النقدي أيضاً، بنسبة مغايرة بين إنتاج وسائل العيش الضرورية وإنتاج مواد الترف.

إن هذين الاعتراضين الاثنين يمثلان رصاصة تحذير أطلقها الرأسماليون ومدّاحوهم من الاقتصاديين.

والوقائع التي توفر الذريعة لرصاصة التحذير هذه على أنواع ثلاثة:

1. إنه لقانون عام لتداول النقد مفاده: إذا ارتفع مجموع أسعار السلع الجارية في التداول - سواء كان هذا الارتفاع في مجموع الأسعار يشمل الكتلة السلعية السابقة أم يشمل كتلة أكبر - ارتفعت كتلة النقد الجاري في التداول أيضاً، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. ولكن يجري هنا الخلط بين النتيجة والسبب. إن الأجور ترتفع (رغم ندرة ارتفاع كهذا، بل إنها لا ترتفع بنفس النسبة إلّا في حالات إستثنائية) بارتفاع أسعار وسائل العيش الضرورية. فارتفاع الأجور هو النتيجة لا السبب في ارتفاع أسعار السلع.

2. في حالة حدوث ارتفاع جزئي أو محلي في الأجور - أي ارتفاعها فقط في بعض فروع الإنتاج - فقد يعقب ذلك ارتفاع محلي في أسعار منتوجات تلك الفروع. ولكن حتى هذا الوضع يتوقف على ظروف عديدة، فلا يمكن، مثلاً، ارتفاع الأسعار إلّا في الفروع التي لم تكن فيها الأجور متدنية سابقاً على نحو غير اعتيادي، وبالتالي لم يكن

معدل الربح مرتفعاً ارتفاعاً غير اعتيادي؛ وهو أمر ممكن إذا لم يتقلص سوق سلع هذه الفروع بسبب ارتفاع أسعارها (وبالتالي إذا لم يكن ارتفاع أسعارها يتطلب تقليصاً مسبقاً في عرضها)، إلخ.

3. في حالة ارتفاع الأجور ارتفاعاً عاماً، يرتفع سعر السلع المنتجة في فروع الصناعة التي يهيمن فيها رأس المال المتغير، ولكنه يهبط في تلك الفروع التي يهيمن فيها رأس المال الثابت أو الأساسي.

* * *

لقد تبين عند دراسة التداول السلعي البسيط (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2) أنه حتى لو كان الشكل النقدي لأي كمية معينة من السلع قيد التداول شكلاً عابراً، فإن النقد المائل بصورة عابرة بين يدي شخص ما خلال استحالة سلعة معينة، لا بد من أن ينتقل بالضرورة إلى يد شخص آخر، وعليه لا يقتصر الأمر، في المقام الأول، على تبادل السلع في كل الجهات أو حلول بعضها محل البعض، بل إن ترسب النقد في [343] كل الجهات، يتوسط هذا الحلول ويرافقه. «وعندما تحلّ سلعة محلّ أخرى، فإن سلعة النقد تظل دائماً لصيقة في يد شخص ثالث. فالتداول يرشح النقد من جميع مسامه دوماً». (رأس المال، الكتاب الأول، ص 92)^(*) وتجد هذه الحقيقة بالذات تعبيرها، على أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي، في أن جزءاً من رأس المال يوجد دوماً في شكل رأسمال نقدي، وأن جزءاً من فائض القيمة بالمثل حاضرٌ على الدوام في شكل نقدي، بين أيدي مالكيه.

وبصرف النظر عن ذلك، فإن دورة النقد، أي عودة تدفق النقد إلى نقطة انطلاقه، طالما هي لحظة من لحظات دوران رأس المال، لظاهرة تختلف اختلافاً كلياً عن تداول النقد⁽³³⁾ بل هي نقيض هذا الأخير، الذي يعبر عن ابتعاد النقد، أكثر فأكثر، عن نقطة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص 127، [الطبعة العربية، ص 153-154]. [ن.ع].

(33) رغم أن الفيزيوقراطيين ظلوا يخلطون بين الظاهرتين، إلا أنهم كانوا أول من لفت النظر إلى عودة النقد إلى نقطة انطلاقه كشكل جوهري لتداول رأس المال، كشكل من التداول يتوسط تجديد الإنتاج. «لو ألقيتم نظرة على الجدول الاقتصادي لرأيتم أن الطبقة المنتجة تقدم النقد الذي

انطلاقه بعدد من تنقلاته من أيدي إلى أخرى (رأس المال، الكتاب الأول، ص 94) (*) غير أن تسارع دوران رأس المال ينطوي بذلك (eo ipso) على تسارع تداول النقد. لنأخذ ابتداءً ما يخص رأس المال المتغير: لو قام رأسمال نقدي معين، يبلغ 500 جنيه، مثلاً، بالدوران عشر مرات في السنة، في شكل رأسمال متغير، فمن الواضح أن هذا الجزء الكسري من كتلة النقد المتداولة، يقوم بمداولة عشرة أضعاف قيمته = 5000 جنيه. فيتم تداوله بين الرأسمالي والعامل عشر مرات في السنة. فالعامل يقبض ويدفع نفس الجزء المكوّن لكتلة النقد المتداولة، عشر مرات في السنة. لو قام رأس المال المتغير هذا نفسه بالدوران مرة واحدة في السنة لا أكثر، فلن يقع سوى تداول واحد لرأس المال البالغ 5000 جنيه، شريطة أن يبقى نطاق الإنتاج على حاله. زد على ذلك: نفرض أن الجزء الثابت من رأس المال الدائر = 1000 جنيه. فإذا قام رأس المال بالدوران عشر مرات، فإن الرأسمالي يبيع سلعته، وبالتالي الجزء الدائر الثابت من قيمة هذه السلعة، عشر مرات في السنة. وعليه فإن نفس الجزء المكوّن لكتلة النقد المتداولة (= 1000 جنيه) ينتقل عشر مرات في السنة من أيدي مالكيه إلى يد الرأسمالي. فهذا النقد تتبادله الأيدي عشر مرات. ثانياً - يشتري الرأسمالي وسائل الإنتاج عشر مرات في السنة؛ وهذا ما يؤلف مرة أخرى عشرة أفعال للتداول، عشر

= تشتري به الطبقات الأخرى المنتوجات منها. وإن هذه الطبقات تعيد النقد إليها حين تقوم في السنة التالية بالمشتريات نفسها... وهكذا لا ترون هنا من دورة أخرى سوى قدرة تخلقها التكاليف التي يعقبها تجديد الإنتاج، كما يخلقها تجديد الإنتاج الذي تعقبه التكاليف؛ وهي دورة يجتاز مسارها تداول النقد الذي يقيس التكاليف وتجديد الإنتاج. (كيني، حوارات حول التجارة وأعمال الحرفيين، طبعة دير، الفيزيوقراطيون، الجزء الأول، ص 208-209).

(Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, in Daire, physiocr., I, p.208-209).

[ورد العنوان في الطبعتين الأولى والثانية: قضايا اقتصادية *Problèmes économiques* ن. برلين].

«إن هذه التسليفات الدائمة للرسميل وعودتها المستمرة تؤلف ما ينبغي أن نسميه تداول النقد، هذا التداول النافع والمثمر الذي يُنشط كل أنواع العمل في المجتمع، والذي يديم الحركة والحياة في الجسم السياسي، والذي يشبهونه عن حق بدوران الدم في الكائن الحي». (تورغو، تأملات،

إلخ، المؤلفات، طبعة دير، ص 45. 45. (Turgot, *Réflexions, etc.*, Œuvres, éd. Daire, I, p.45. 45).

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 3، ص 128-129، [الطبعة العربية، ص 154-156]. [ن. ع].

نقلات أخرى للنقد من يد إلى أخرى. ويبيع الرأسمالي الصناعي بواسطة النقد البالغ مقداره 1000 جنيه، سلماً قيمتها 10,000 جنيه، ثم يشتري سلماً قيمتها 10,000 جنيه. إن تداول الـ 1000 جنيه من النقد عشرين مرة، يُحقق تداولَ خزين سلعي قيمته 20,000 جنيه.

أخيراً، فإن تسارع الدوران يزيد في سرعة تداول ذلك الجزء من النقد الذي يحقق فائض القيمة.

وعلى العكس، فإن تسارع تداول النقد لا ينطوي بالضرورة على تسارع دوران رأس المال، وبالتالي تسارع دوران النقد؛ أي أنه لا ينطوي بالضرورة على تقليص عملية تجديد الإنتاج وتسريع تجددتها.

فتداول النقد على نحو أسرع يقع كلما جرى إبرام عدد أكبر من الصفقات بواسطة الكتلة نفسها من النقد. وقد يقع ذلك أيضاً عندما تكون فترات تجديد إنتاج رأس المال متساوية نتيجة لوقوع تغييرات في آلية تداول النقد. علاوة على ذلك، قد تطرأ زيادة في عدد الصفقات التي يجري خلالها تداول النقد، دون أن يُمثل ذلك تبادلاً فعلياً للسلع (صفقات المضاربة على فرق أسعار الأسهم في البورصة، إلخ). ومن ناحية أخرى، يمكن ألا يتطلب الأمر تداول النقد كلياً. فمثلاً، عندما يكون المزارع نفسه هو المالك العقاري، لا يجري تداول للنقد بين المزارع والمالك العقاري، أو عندما يكون الرأسمالي الصناعي ذاته هو مالك رأس المال، فلا يجري تداول للنقد بينه وبين مُقرض النقد.



أما بخصوص التكوّن الأولي لكتنز نقدي في بلد من البلدان، واستحواذ القلّة عليه، فلا ضرورة للتوقف عند ذلك بتفصيل أكبر في هذا الموضع.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي - وأساسه العمل المأجور، وبالتالي دفع أجور العامل بالنقد، بل تحويل المدفوعات العينية عموماً إلى مدفوعات نقدية - لا يمكن أن يتطور [345] على نطاق واسع نسبياً ويبلغ تطوراً أعمق وأكمل إلا في بلد تتوافر فيه كتلة من النقد تكفي للتداول ولتكوين كنز (رصيد احتياطي، إلخ). محكوم بهذا التداول. هذه هي المقدمة التاريخية، ولكن لا ينبغي أن يُفهم الأمر وكأن كتلة كافية من النقد تتكوّن في شكل كنز أولاً، ليبدأ الإنتاج الرأسمالي تالياً. فهو يتطور في آن واحد مع تطور الشروط الضرورية له؛ وأحد هذه الشروط هو توافر عرض كافٍ من المعادن الثمينة. من هنا فإن تزايد استيراد المعادن الثمينة، ابتداءً من القرن السادس عشر، يمثل لحظة جوهرية في

تاريخ تطور الإنتاج الرأسمالي. ولكن بمقدار ما يتعلق الأمر بضرورة توافر عرض إضافي من مادة النقد على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، فإننا نرى، من جهة، أن فائض القيمة يُلقى في التداول بشكل منتج من دون النقد اللازم لتحويل هذا المنتج إلى نقد، ونرى من جهة أخرى أن فائض القيمة يُلقى في التداول بشكل ذهب من دون تحويل المنتج مسبقاً إلى نقد.

إن السلع الإضافية الواجب تحويلها إلى نقد تجد المبلغ الضروري من النقد اللازم لهذا التحويل حاضراً، لأنه يجري من ناحية أخرى، إلقاء الذهب (والفضة) الإضافي الذي ينبغي أن يتحول إلى سلع، ليس عن طريق التبادل، بل عن طريق الإنتاج ذاته.

II - التراكم وتجديد الإنتاج الموسّع

بما أن التراكم يجري في شكل تجديد إنتاج على نطاق موسّع، فمن الجلي أنه لا يؤلف أية قضية جديدة من ناحية تداول النقد.

ففيما يتعلق أولاً برأس المال النقدي الإضافي اللازم لأداء وظيفة رأسمال إنتاجي متعاظم، فإنه يتوافر عن طريق الجزء المتحقق من فائض القيمة الذي يلقى الرأسمالي في التداول، باعتباره رأسمالاً نقدياً، لا باعتباره شكلاً نقدياً للإيراد. إن النقد حاضر سلفاً بين أيدي الرأسمالين. ولم يختلف شيء سوى استعماله.

ولكن نتيجة لنشاط رأس المال الإنتاجي الإضافي، فإن كتلة إضافية من السلع تُلقى في التداول بوصفها منتج رأس المال هذا. كما يُلقى في التداول، سوية مع هذه الكتلة الإضافية من السلع، جزء من النقد الإضافي اللازم لتحقيقها، وذلك بمقدار ما تكون قيمة هذه الكتلة السلعية مساوية لقيمة رأس المال الإنتاجي المستهلك في إنتاجها. لقد دُفعت هذه الكتلة الإضافية من النقد بوصفها رأسمالاً نقدياً إضافياً على وجه الدقة، لذلك فإنها تعود إلى الرأسمالي من خلال دوران رأسماله. وهنا يبرز أمامنا نفس السؤال آف الذكر مجدداً. من أين يأتي النقد الإضافي اللازم لتحقيق فائض القيمة الإضافي المائل الآن في شكل سلعي؟ [346]

والجواب العام يظل من جديد على حاله. فمجموع أسعار كتلة السلع المتداولة قد ارتفع، لا بسبب ارتفاع أسعار كتلة معينة من السلع، بل لأن كتلة السلع الجارية في التداول الآن باتت أكبر من كتلة السلع التي كانت متداولة من قبل، من دون أن يتعادل هذا الفارق بهبوط في الأسعار. والنقد الإضافي اللازم لتداول هذه الكتلة السلعية المتنامية التي تمتلك قيمة أكبر، ينبغي أن يؤمن إما عن طريق اقتصاد أشد في استخدام كتلة النقد المتداولة - سواء تم بلوغ مثل هذا الاقتصاد بمقايضة المدفوعات، إلخ.، أو

باستخدام وسائل تعجل تداول قطع النقد نفسها - أو بتحويل النقد من شكل كنز إلى شكل نقد متداول. وهذا الأمر الأخير لا يعني فقط أن رأس المال النقدي البائر يبدأ بالعمل كوسيلة شراء أو دفع؛ أو أن رأس المال النقدي القائم أصلاً بوظيفة رصيد احتياطي يُتداول على نحو فعال من أجل المجتمع، بينما يواصل أداء وظيفة رصيد احتياطي لأجل مالكة (كما هو الحال مع الودائع في المصارف التي يُقرض منها دوماً)، وهكذا يؤدي وظيفة مزدوجة، بل إن الأمر الأخير يعني أيضاً أن الأرصدة الاحتياطية المجمدة في شكل عملة تُستخدم باقتصاد أكبر.

«ولكي يتدفق النقد باستمرار كعملة، يتعين أن تتجمد العملة باستمرار في شكل نقد. وإن استمرار تداول العملة رهن بتخزينها المستمر، بمقادير أكبر أو أصغر، في أرصدة احتياطية من العملة التي تثبق في كل مكان في مجال التداول، وتؤلف، في الوقت ذاته شرطاً لهذا التداول؛ إن نشوء، وتوزع، وزوال، وعودة نشوء هذه الأرصدة الاحتياطية من العملة، تتغير بلا انقطاع، فوجودها زائل دوماً، وزوالها دائم. وقد عبر آدم سميث عن هذا التحوّل الدائب للعملة إلى نقد، وللنقد إلى عملة، بقوله إن على كل مالك للسلع أن يدّخر دوماً، إلى جانب السلعة الخاصة التي يبيعها، مقداراً معلوماً من السلعة الشاملة التي يشتري بها. لقد رأينا في التداول (س - ن - س)، أن الحلقة الثانية (ن - س) تتجزأ إلى سلاسل من عمليات الشراء التي لا تجري في آنٍ واحدٍ، بل على فواصل متعاقبة في الزمان، بحيث أن شطراً من (ن) يجري في التداول كعملة، بينما يهجم الشرط الآخر ساكناً كنقد. الواقع إن النقد، هنا، ليس سوى عملة معلقة، وأن الأجزاء المكوّنة لكتلة العملة المتداولة تتجلى تارة في هذا الشكل، وطوراً في الشكل الآخر، في تبدّل دائم. فهذا التحوّل الأول لوسيلة التداول إلى نقد لا يؤلف، إذن، غير لحظة تقنية في تداول النقد نفسه» (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859،

ص 105 - 106. - نستخدم اصطلاح «العملة» خلافاً لاصطلاح «النقد»، للتعبير عن [347] النقد القائم بوظيفته كمجرد وسيلة للتداول، وذلك في مقابل وظائفه الأخرى).

وعندما لا تكفي جميع هذه الوسائل، فلا بدّ من استخراج ذهب إضافي أو، - والأمر سيّان - مبادلة جزء من المنتج الإضافي مقابل الذهب - أي منتج البلدان التي تُستخرج فيها المعادن الثمينة - سواء جرت المبادلة على نحو مباشر أم غير مباشر.

إن كامل مجموع قوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية المُنفقة على الإستخراج السنوي للذهب والفضة المزمع تخصيصهما كأدوات للتداول، يؤلف بنداً كبيراً من كل التكاليف غير المُنتجة (faux frais) بالنسبة لنمط الإنتاج الرأسمالي، أو بوجه عام بالنسبة

لأي نمط آخر من أنماط الإنتاج يركز على إنتاج السلع. فهذا الاستخراج للذهب والفضة بوصفهما أدوات للتداول يصرف المجتمع عن الانتفاع بمقدار مماثل من وسائل الإنتاج والاستهلاك الإضافية الممكنة، أي من الثروة الفعلية. وبمقدار ما تنخفض تكاليف آلية التداول الباهظة هذه، تتنامى قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، شريطة أن يبقى نطاق الإنتاج على حاله، أو تبقى درجة اتساعه المعينة ثابتة. وعليه، بمقدار ما يكون للوسائل المساعدة، التي تتطور بتطور نظام الائتمان، مثل هذا التأثير، فإنها تفضي مباشرة إلى زيادة الثروة الرأسمالية، إما عبر إنجاز الجانب الأكبر من عملية الإنتاج الاجتماعية وعملية العمل الاجتماعية من دون اشتراك النقد الفعلي، أو بزيادة الكفاءة الوظيفية لكتلة النقد الناشطة فعلاً في التداول.

وهذا يحسم أيضاً السؤال الآخر الذي يدور حول ما إذا كان الإنتاج الرأسمالي ممكناً، بنطاقه الراهن، بدون نظام ائتمان (حتى لو جرى النظر إليه من وجهة النظر هذه وحدها) أي، بالتداول المعدني وحده. فمن الجلي أن ذلك ليس ممكناً. إذ سيصطدم الإنتاج الرأسمالي بالحدود المقيّدة لاستخراج المعادن الثمينة. من جهة ثانية لا ينبغي أن يؤلف المرء أية تصورات صوفية غامضة عن قدرة إنتاجية يتمتع بها نظام الائتمان، بمقدار ما إن عمله لا يزيد عن توفير أو تحريك رأس المال النقدي. ولكن المضي في تطوير هذه الفكرة خارج عن الصدد هنا.



ينبغي الآن أن نتحرى الحالة التي لا يجري فيها تراكم فعلي، أي لا يجري توسيع مباشر لنطاق الإنتاج، غير أن جزءاً من فائض القيمة المتحقق يتراكم خلال وقت طويل إلى هذه الدرجة أو تلك في هيئة رصيد نقدي احتياطي لكي يتحوّل لاحقاً إلى رأسمال إنتاجي.

[348] طالما بقي النقد المتراكم على هذا النحو فائضاً، فإن المسألة بديهية تماماً. فلا يمكن أن يكون هذا سوى جزء من الذهب الفائض المجلوب من البلدان المستخرجة للذهب. وتبغني الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن المنتج الوطني، الذي إستورد به الذهب، لم يعد موجوداً في البلد، فلقد تم تصديره إلى الخارج لقاء هذا الذهب.

ولكن لو افترضنا أن نفس الكتلة من النقد ما تزال تُداول في البلد كما من قبل، فإن النقد الذي تمّ تكديسه ويجري تكديسه، إنما يتدفق من قنوات التداول، ولا يتغير شيء

سوى وظيفته. فهو يتحوّل من نقد متداول إلى رأسمال نقدي مستتر، متكوّن بالتدريج. إن النقد الذي يتكدس في هذه الحالة هو الشكل النقدي للسلعة التي يبيع، وبالذات الشكل النقدي لذلك الجزء من قيمتها الذي يمثل فائض القيمة لمالكها (نفترض هنا أن لا وجود لنظام الائتمان). إن الرأسمالي الذي كدّس هذا النقد قد باع بنفس النسبة (pro tanto) من دون أن يشتري.

وإذا اعتبرنا هذه العملية حالة جزئية، فليس ثمة ما يستدعي الشرح. ذلك أن قسماً من الرأسماليين يحتفظ بقسم من النقد المتأتي من بيع منتوجهم من دون أن يشتروا به منتوجاً من السوق. وعلى العكس، يقوم قسم آخر منهم بتحويل كل نقده إلى منتوج، باستثناء رأس المال النقدي العائد باستمرار، واللازم لتسيير الإنتاج. إن جزءاً من المنتوج الذي يُلقى به في السوق بوصفه حاملاً لفائض القيمة يتألف من وسائل إنتاج، أو من عناصر موجودة فعلاً من رأس المال المتغير، نعني وسائل العيش الضرورية. لذلك يمكن لهذا الجزء من المنتوج أن يخدم على الفور في توسيع الإنتاج. فنحن لا نفترض أبداً أن قسماً من الرأسماليين يُكدّس رأسمالاً نقدياً، بينما يستهلك القسم الآخر فائض قيمته كلياً، بل نفترض فقط أن قسماً منهم يقوم بتراكم رأس المال في شكل نقدي، ويؤلف بذلك رأسمالاً نقدياً مستتراً، بينما يقوم القسم الآخر بتراكم فعلي، نقصد القول إنه يوسع نطاق الإنتاج، أي يزيد رأسماله الإنتاجي فعلاً. إن كتلة النقد المتاحة كافية لمتطلبات التداول، حتى لو راح قسم من الرأسماليين يكدّس النقد، بينما راح آخرون يوسعون نطاق الإنتاج، والعكس بالعكس، على نحو متناوب. إن تكديس النقد عند أحد الجانبين، قد يمضي، من دون وجود نقد متاح، عبر تكدّس سندات الديون.

ولكن الصعوبة تنشأ عندما نفترض أن تراكم رأس المال النقدي ليس حالة جزئية بل ظاهرة عامة بالنسبة لطبقة الرأسماليين. وحسب افتراضنا - الذي يقوم على سيادة الإنتاج الرأسمالي سيادة عامة وحصرية - لا توجد طبقة إلى جانب طبقة الرأسماليين قط سوى الطبقة العاملة. إن كل ما تشتريه الطبقة العاملة يساوي مجموع أجورها، يساوي مجموع رأس المال المتغير الذي تدفعه مجموع طبقة الرأسماليين. ويتدفق هذا النقد عائداً إلى [349] الرأسماليين عن طريق بيع منتوجهم إلى الطبقة العاملة. وهكذا يستعيد رأسمالهم المتغير شكله النقدي. لنفرض أن مجموع رأس المال المتغير، المستخدم وليس المسلف خلال السنة، يساوي (100 جنيه × س)؛ إن السؤال المطروح للبحث الآن لا يتأثر بكثرة أو قلّة النقد اللازم، حسب سرعة الدوران، لتسليف رأس المال المتغير بهذه القيمة على مدى السنة. إن طبقة الرأسماليين تشتري بهذا المقدار من رأس المال البالغ (100 جنيه

($\times$ س) كتلة معينة من قوة العمل، أو تدفع هذا المبلغ أجوراً لعدد معين من العمال، أي تجري الصفقة الأولى. ويشترى العمال بهذا المبلغ نفسه كمأ معينة من السلع من الرأسماليين، وهكذا يتدفق مبلغ (100 جنيه $\times$ س)، عائداً إلى أيدي الرأسماليين، أي تجري الصفقة الثانية. ويتكرر ذلك باستمرار. إن هذا المبلغ (100 جنيه $\times$ س) لا يمكن أن يجعل الطبقة العاملة قادرة قط على شراء جزء المنتج الذي يمثل رأس المال الثابت، ناهيك عن ذلك الجزء الذي يمثل فائض القيمة الذي يخص طبقة الرأسماليين. ولا يمكن للعمال بهذا المقدار البالغ (100 جنيه $\times$ س) أن يشتروا، على الدوام، شيئاً أكثر من جزء من قيمة المنتج الاجتماعي الذي يساوي ذلك الجزء من القيمة الذي تتمثل فيه قيمة رأس المال المتغير المسلف.

لنترك جانباً الحالة التي لا يعبر فيها هذا التراكم الشامل للنقد إلا عن توزيع المعادن الثمينة الإضافية المستوردة، بين مختلف الرأسماليين الفرادى، بصرف النظر عن نسبة هذا التوزيع. فكيف يمكن لطبقة الرأسماليين بأسرها أن تراكم النقد في هذه الحالة؟ ينبغي عليهم جميعاً أن يبيعوا جزءاً من منتوجهم من دون أن يشتروا شيئاً بالمقابل. وليس ثمة، بالطبع، غموض في الواقعة التالية، وهي أن لديهم رصيذاً نقدياً محدداً يلقونه في التداول بوصفه وسيلة تداول تخدم أغراضهم الاستهلاكية، ومنه جزء معين يعود من التداول مجدداً إلى كل واحد منهم. ولكن هذا الرصيد النقدي يوجد في مثل هذه الحالة بوصفه رصيذاً للتداول بالذات نشأ نتيجة لتحويل فائض القيمة إلى نقد قضي، ولا يوجد قط بوصفه رأسمالاً نقدياً مستتراً.

ولو نظرنا إلى الأمور كما تجري في الواقع الفعلي، لوجدنا أن رأس المال النقدي المستتر، الذي يتراكم بغية استخدامه مستقبلاً، يتألف من:

(1) ودائع مصرفية: إن الودائع تؤلف مبلغاً صغيراً نسبياً من النقد الذي يحوزه المصرف فعلاً. فرأس المال النقدي لا يتكدس هنا إلا بصورة إسمية. وما يتكدس فعلاً هو استحقاقات نقدية غير قابلة للتحويل إلى نقد (هذا إذا جرى تحويلها إلى نقد) إلا إذا حصل توازن بين مجمل الودائع في المصرف ومبلغ النقد الذي يطلبه المودعون. فما يحتفظ به المصرف من نقد تحت تصرفه ليس إلا مبلغاً صغيراً نسبياً.

(2) سندات حكومية: وما هذه عموماً برأسمال، بل مجرد استحقاقات ديون على [350] المنتج السنوي للأمة.

(3) الأسهم: وهي، باستثناء عمليات النصب والإحتيال، سندات ملكية على رأسمال

حقيقي لشركة مساهمة وحوالة دفع على فائض القيمة الذي يأتي به رأس المال هذا سنوياً.

في جميع هذه الحالات، لا يجري أي تكديس للنقد، وما يظهر باعتباره تكديساً للنقد على هذا الجانب، يظهر على الجانب الآخر باعتباره انفاقاً فعلياً مستمراً للنقد. ولا يغير من المسألة شيئاً إن كان مالك النقد هو الذي يُنفق النقد فعلاً، أم أن شخصاً آخر، أي مدينه، يقوم بهذا الإنفاق.

لا يمثل الاكتناز أبداً هدفاً بذاته، على أساس الإنتاج الرأسمالي، بل هو نتيجة إما لركود في التداول - حين تتخذ كتل من النقد أكبر من المعتاد شكل كنز - أو لتكديس يقتضيه دوران رأس المال، أو أخيراً، ليس الكنز إلا مجرد تكوين لرأسمال نقدي، يلبث بصورة مؤقتة في شكل مستر لكي يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي لاحقاً.

وعليه إذا جرى سحب جزء من فائض القيمة المتحقق بشكل نقد من التداول ليُكدّس بصفة كنز من جهة، فإن جزءاً آخر من فائض القيمة يتحوّل في الوقت نفسه باستمرار إلى رأسمال إنتاجي، من جهة أخرى. وما عدا حالة توزيع المعادن الثمينة الإضافية بين طبقة الرأسماليين، فإن التكديس في شكل نقدي لا يجري قط في آن واحد عند جميع النقاط.

إن كل ما قيل بصدد ذلك الجزء من المنتج السنوي الذي يمثل فائض القيمة في شكل سلعي، يصحّ أيضاً على الجزء الآخر من المنتج السنوي. فيلزم مقدار معين من النقد لتداوله. وطبقة الرأسماليين تملك هذا المقدار من النقد، شأنه شأن كتلة السلع المُنتجة سنوياً والتي تمثل فائض القيمة. فطبقة الرأسماليين ذاتها هي التي تلقي هذا المقدار من النقد، أصلاً، في التداول. ثم تعيد توزيعه دوماً بين الرأسماليين عبر عملية التداول ذاتها. ومثلما يحصل في تداول العملة عموماً، يركد قسم من هذا المقدار من النقد باستمرار في نقطة تارة وفي نقطة أخرى تارة ثانية، بينما يمضي قسم آخر في التداول بلا انقطاع. وسواء كان جانب من هذا التكديس مقصوداً بهدف تكوين رأسمال نقدي أم لا، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً.

لقد أغفلنا هنا مخاطر التداول التي يستولي فيها أحد الرأسماليين لذاته على شطر من فائض قيمة أو حتى رأسمال غيره، فيحصل بذلك تراكم وتتركز أحاديان لرأس المال النقدي كما لرأس المال الإنتاجي. فمثلاً، قد يمثل جزء من فائض القيمة استأثر به الرأسمالي آ وراكمه كرأسمال نقدي حصة من فائض قيمة الرأسمالي ب فشلت في العودة إليه.

الجزء الثالث

تجديد إنتاج إجمالي رأس المال
الاجتماعي وتداوله

الفصل الثامن عشر⁽³⁴⁾

تمهيد

I - موضوع البحث

إن عملية إنتاج رأس المال المباشرة، هي عملية العمل وعملية إنماء قيمة رأس المال، أي عملية يكون المنتج السلعي نتيجتها، وإنتاج فائض القيمة حافزها المقرر. وتشمل عملية تجديد إنتاج رأس المال عملية الإنتاج المباشرة هذه، كما تشمل طَوْرَي عملية التداول كليهما، أي أن عملية تجديد إنتاج رأس المال تشمل الدورة الكلية التي تؤلف، بوصفها عملية دورية - أي عملية تكرر نفسها دائماً من جديد في فترات معينة - دوران رأس المال.

وسواء درسنا الدورة في الشكل (ن) أم في الشكل (ج ج)، فإن عملية الإنتاج المباشرة ذاتها، أي (ج)، لا تؤلف دائماً أكثر من حلقة في هذه الدورة. ففي الشكل الأول، تتجلى عملية الإنتاج كوسيط لعملية التداول؛ أما في الشكل الآخر فتجلى عملية التداول كوسيط لعملية الإنتاج. إن التجديد المستمر لعملية الإنتاج، أي تجدد ظهور رأس المال باستمرار في شكل رأسمال إنتاجي، مشروط في الحالتين بالتحوّلات التي تطرأ عليه في عملية التداول. من جهة ثانية يشكل التجديد المستمر لعملية الإنتاج شرطاً للتحوّلات التي يتعرض لها رأس المال المرة تلو الأخرى في مجال التداول، أي أنها تمثل ظهوره المتناوب كرأسمال نقدي ثم كرأسمال سلعي.

غير أن كل رأسمال مفرد ليس إلا كسرة مستقلة من إجمالي رأس المال الاجتماعي

(34) من المخطوطة II.

مُنحت، إنَّ جاز القول، حياة فردية، مثلما أن كل رأسمالي مفرد ليس سوى عنصر فردي [352] من عناصر طبقة الرأسماليين. وتتألف حركة رأس المال الاجتماعي من إجمالي حركات أجزائه الكسرية المستقلة، من إجمالي دورانات رؤوس الأموال الفردية. ومثلما أن استحالة السلعة المفردة ليست سوى حلقة في سلسلة الاستحالات الجارية في عالم السلع، أي تداول السلع، كذلك فإنَّ تحوُّل رأس المال الفردي، أي دورانه، هو حلقة في دورة رأس المال الاجتماعي.

وتشتمل كل هذه العملية إجمالاً على الاستهلاك الإنتاجي (عملية الإنتاج المباشرة) مع ما يتوسطه من تحوُّلات الأشكال (أي المبادلات، إذا نظرنا للأمر من وجهة مادية) والاستهلاك الفردي مع ما يتوسطه من تحوُّلات الأشكال، أو المبادلات، وتشتمل العملية، من جهة، على تحويل رأس المال المتغير إلى قوة عمل، وبالتالي دمج قوة العمل في عملية الإنتاج الرأسمالية. ويظهر العامل هنا كبائع لسلعته، قوة العمل، والرأسمالي كشارٍ لها. غير أن بيع السلع ينطوي، من جهة أخرى، على قيام الطبقة العاملة بشرائها، أي قيامها بالاستهلاك الفردي. هنا تظهر الطبقة العاملة كشارٍ، ويبرز الرأسماليون كباعة للسلع إلى العمال.

إن تداول رأس المال السلعي يتضمن تداول فائض القيمة أيضاً ومن هنا يتضمن أفعال الشراء والبيع التي يمارس من خلالها الرأسماليون استهلاكهم الفردي، أي استهلاك فائض القيمة.

إن دورة رؤوس الأموال الفردية المترابطة كرأسمال اجتماعي، أي منظوراً إليها بأكملتها، لا تشمل إذن تداول رأس المال فحسب، بل والتداول العام للسلع أيضاً. ويمكن لهذا الأخير أن يتألف إبتدائياً من جزءين مكونين فقط: (1) دورة رأس المال بالمعنى الدقيق للكلمة، (2) دورة السلع التي تدخل مجال الاستهلاك الفردي، أي تلك السلع التي يُنفق العامل أجوره والرأسمالي فائض قيمته (أو جزءاً من فائض قيمته) عليها. وعلى أي حال فإن دورة رأس المال تشمل أيضاً تداول فائض القيمة بمقدار ما يؤلف جزءاً من رأس المال السلعي، كما تشمل تحويل رأس المال المتغير إلى قوة عمل، أي دفع الأجور. بيد أن اتفاق فائض القيمة والأجور على السلع لا يؤلف حلقة في تداول رأس المال رغم أن هذا التداول رهن بإتفاق الأجور في الأقل.

قمنا في الكتاب الأول بتحليل عملية الإنتاج الرأسمالية كفعل منفرد، وكعملية تجديد إنتاج: وقمنا بتحليل فائض القيمة وإنتاج رأس المال ذاته. أما تبدل الأشكال وتبادل المادة (الأبيض) اللذين يمر بهما رأس المال في مجال التداول، فقد اعتبرناهما مقدمة، [353] من دون التوقف عندهما بالتفصيل. وعليه فقد افترضنا أن الرأسمالي يبيع المنتج بقيمته،

من جهة، وأنه يجد في مجال التداول وسائل الإنتاج المادية الضرورية لتجديد العملية أو الاستمرار بها، من جهة أخرى. والفعل الوحيد في مجال التداول الذي كان علينا أن نتوقف عنده هناك هو شراء وبيع قوة العمل، باعتباره الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

وقد درسنا في الجزء الأول من هذا الكتاب الثاني مختلف الأشكال التي يرتديها رأس المال خلال دورته، كما درسنا مختلف أشكال هذه الدورة ذاتها. وبعد أن بحثنا زمن العمل في الكتاب الأول نأتي الآن على زمن التداول.

أما في الجزء الثاني [من هذا المجلد] فقد درسنا دورة رأس المال كحركة دورية، أي كدوران رأس المال. وقد بينا، من جهة، كيف تقوم مختلف الأجزاء المكونة لرأس المال (الأساسي والدائر) بإنجاز دورة أشكالها في فترات زمنية مختلفة وبأساليب مختلفة؛ كما بحثنا، من جهة ثانية، الظروف التي تؤدي إلى تباين الآماد الزمنية لفترة العمل وفترة التداول. وبيننا تأثير فترة الدورة وتأثير التناسبات المتباينة للأجزاء المكونة للدورة على نطاق عملية الإنتاج ذاتها وعلى المعدل السنوي لفائض القيمة. والحق، إذا كنا قد درسنا في الجزء الأول، بصورة رئيسية، الأشكال المتعاقبة التي يرتديها رأس المال ويخلعها باستمرار في مجرى دورته، فإننا درسنا في الجزء الثاني، كيف أن رأسمالاً، ذا مقدار معين، ينقسم في زمن واحد، ولكن بمقادير متباينة، في هذه الحركة وتبدل الأشكال المتعاقب، إلى أشكال مختلفة أي: رأسمال إنتاجي ورأسمال نقدي ورأسمال سلعي، بحيث لا تتعاقب هذه الأشكال فيما بينها فحسب، بل إن أجزاء مختلفة من إجمالي القيمة - رأسمال توجد دوماً جنباً إلى جنب وتؤدي وظيفتها في هذه الأحوال المتباينة. وبرز رأس المال النقدي، على الأخص، بسمه متميزة لم تظهر في الكتاب الأول. وقد اكتشفنا هنا قوانين معينة يتحتم بموجبها على أجزاء متفاوتة المقدار من مكونات رأسمال معين، أن تُسَلَف وتُجَدَّد على الدوام، تبعاً لظروف الدوران، في شكل رأسمال نقدي، لكي يستمر رأسمال إنتاجي، من حجم معين، في أداء وظيفته بلا انقطاع.

ولكن المسألة، في الجزء الأول كما في الجزء الثاني من هذا المجلد، بقيت مقصورة دوماً على رأسمال فردي، على حركة جزء مستقل من رأس المال الاجتماعي.

يبد أن دورات رؤوس الأموال الفردية تتشابك، وتفترض بعضها بعضاً، وتشترط بعضها البعض، فتؤلف عبر هذا التشابك بالذات، حركة رأس المال الاجتماعي الكلي. ومثلما [354] أن الاستحالة الكاملة للسلعة في التداول السلعي البسيط، تظهر كحلقة في سلسلة استحوالات عالم السلع، كذلك يبرز تحوّل رأسمال فردي، الآن، بمثابة حلقة في سلسلة استحوالات رأس المال الاجتماعي. ولكن على حين أن التداول السلعي البسيط لا

يتضمن بالضرورة تداول رأس المال - إذ يمكن أن يجري الأول على أساس إنتاج غير رأسمالي - فإن دورة رأس المال الاجتماعي الكلي، كما أشرنا، تتضمن أيضاً تداول السلع الذي يجري خارج مجال دورة رأسمال مفرد، أي تتضمن أيضاً تداول سلع لا تؤلف رأسمالاً

وعلينا الآن أن ندرس عملية تداول رؤوس أموال فردية (وهي، في كليتها، شكلٌ لعملية تجديد الإنتاج) باعتبارها أجزاء مكونة لرأس المال الاجتماعي الكلي.

II - دور رأس المال النقدي

(*) [رغم أن الموضوع التالي ينتمي إلى العرض اللاحق في هذا الجزء، فإننا نزمع مع ذلك أن نبدأ بحث رأس المال النقدي الآن، وبالذات بحثه منظوراً إليه كجزء من مكونات رأس المال الاجتماعي الكلي].

لدى دراسة دوران رأسمال فردي، تكشف لنا رأس المال النقدي عن جانبين. أولاً - إنه يؤلف الشكل الذي يظهر به كل رأسمال فردي على المسرح فيبتدىء عملية كرأسمال. فهو يتجلى إذن بوصفه محركاً أولياً (primus motor) يعطي الدفعة للعملية برمتها.

ثانياً - إن ذلك الجزء من القيمة - رأسمال المسلفة، والذي ينبغي أن يُسلف ويُجدد باستمرار في شكل نقد، يتغير مقداره بالنسبة إلى رأس المال الإنتاجي الذي يقوم هذا الجزء بتحريكه، أي يتغير بالنسبة إلى النطاق الثابت للإنتاج، تبعاً لاختلاف طول فترة الدوران، وتبعاً لاختلاف التناسب بين الجزئين المكونين لفترة الدوران هذه - وهما فترة العمل وفترة التداول. ولكن مهما يكن عليه هذا التناسب، فإن ذلك الجزء من القيمة - رأسمال الذي ينشط في العملية، والذي يمكن أن يؤدي وظيفته باستمرار كرأسمال إنتاجي، يتحدد في كل الأحوال بذلك الجزء من القيمة - رأسمال المسلفة، الذي ينبغي أن يمثل في شكل نقد إلى جانب رأس المال الإنتاجي. فالمسألة تقتصر، هنا، على الدوران الاعتيادي، على معدل وسطي تجريدي. وعليه فإننا نصرف النظر عن رأسمال [355] نقدي إضافي قد يلزم لتسوية الانقطاعات في عملية التداول.

بصدد النقطة الأولى - إن الإنتاج السلعي يفترض التداول السلعي، والتداول السلعي يفترض التعبير عن السلعة بالنقد، أي يفترض تداول النقد؛ وانشطار السلعة إلى سلعة

(*) الإضافة بين قوسين مربعين من إنجلز. [ن.ع].

ونقد هو قانون ظهور المنتج كسلعة. وبالمثل فإن الإنتاج السلعي الرأسمالي - سواء نظرنا إليه من وجهة نظر اجتماعية أم فردية - يفترض وجود رأس المال في شكل نقدي، أي يفترض وجود رأس المال النقدي بوصفه محركاً أولياً (primus motor) لكل مشروع يبتدىء حديثاً، وكمحرك دائم له. وإن رأس المال الدائر، بوجه خاص، يفترض ظهور رأس المال النقدي كمحرك، بتكرار دائم، وعلى فواصل زمنية قصيرة. فينبغي شراء إجمالي القيمة - رأسمال المسلف، نعني بذلك شراء كل الأجزاء المكونة لرأس المال، التي تتألف من سلع، وهي قوة عمل، ووسائل عمل، ومواد إنتاج، شراؤها المرة تلو المرة بالنقد. وما يسري هنا على رأس المال الفردي يسري بالمثل على رأس المال الاجتماعي، الذي يقوم بوظيفته في شكل رؤوس أموال فردية عديدة، ليس إلّا ولكن لا يترتب على ذلك بأي حال، كما رأينا في الكتاب الأول، أن حقل نشاط رأس المال، أي نطاق الإنتاج، حتى لو كان يركز على أساس رأسمالي، إنما يتوقف من حيث حدوده المطلقة على حجم رأس المال النقدي القائم بوظيفته.

وينطوي رأس المال الإنتاجي على عناصر إنتاج لا يتوقف مقدارها، في حدود معينة، على مقدار رأس المال النقدي المسلف. فمع بقاء أجور قوة العمل من دون تغيير، يمكن أن تتعرض هذه لاستغلال أشد من حيث السعة أو الشدة. وإذا ما ازداد رأس المال النقدي مع اشتداد الاستغلال (أي إذا ارتفعت الأجور) فإن ازدياده لن يكون متناسباً مع اشتداد الاستغلال، أي أنه لا يزداد بنفس النسبة (pro tanto) أبداً.

إن المواد الطبيعية المستغلة استغلالاً إنتاجياً والتي لا تؤلف عنصراً من قيمة رأس المال - كالأرض والبحر، وخامات المعادن، والغابات، إلخ، يمكن أن تُستغل بسعة أكبر أو شدة أكثر عن طريق زيادة جهد نفس العدد من قوى العمل، من دون أي زيادة في رأس المال النقدي المسلف. وهكذا يزداد مقدار العناصر الحقيقية لرأس المال الإنتاجي دونما حاجة إلى رأسمال نقدي إضافي. وبمقدار ما تدعو الحاجة إليه لتوفير مواد مساعدة إضافية، فإن رأس المال النقدي الذي تُسلف بشكله القيمة - رأسمال، لا يزداد بما يتناسب وازدياد فعالية رأس المال الإنتاجي، وبالتالي لا يزداد بنفس النسبة أبداً.

إن نفس وسائل العمل، أي نفس رأس المال الأساسي، يمكن أن تُستخدم بكفاءة أكبر عن طريق تمديد زمن استعمالها السنوي، وكذلك عن طريق زيادة كثافة استخدامها، دونما حاجة إلى إنفاق نقد إضافي لرأس المال الأساسي. فثمة، في هذه الحالة، دوران أسرع لرأس المال الأساسي لا أكثر، ولكن عناصر تجديد إنتاجه تُجهز بسرعة أكبر أيضاً.

[356] وإذا صرفنا النظر عن المواد الطبيعية، فإن قوى طبيعية، لا تكلف الرأسمالي شيئاً، يمكن إدماجها، بهذا القدر أو ذاك من الفاعلية، كعوامل نشطة في عملية الإنتاج. وتتوقف درجة فاعليتها على طرائق استخدامها وعلى تقدم العلم التي لا تكلف الرأسمالي شيئاً هي الأخرى.

ويصّح الشيء ذاته على الدمج الاجتماعي لقوة العمل في عملية الإنتاج، وعلى المهارة التي كدّسها العمال الفرديون. ويعتقد كيري أن مالك الأرض لا يتلقى أبداً ما يكفي، لأنه لا يتلقى ثمن كل رأس المال وبالتالي كل العمل الذي ضمّته في الأرض، منذ زمن بعيد، لإيصال خصوبتها إلى المستوى الحالي. (ولا يذكر كيري، بالطبع، الخصوبة التي تفقدها الأرض). وبناء على ذلك ينبغي أن يُدفع إلى كل عامل مفرد قيمة العمل الذي بذله كامل الجنس البشري لتحويل الإنسان المتوحش إلى عامل آلي حديث. ويتوجب على المرء أن يحاكم بصورة معاكسة تماماً؛ لو حسبنا كل العمل المجاني المُضمّن في الأرض والذي حوله مَلّاك الأرض والرأسماليون إلى نقد، لكان كامل رأس المال الموظف في الأرض، قد سُدد مراراً وتكراراً مع الفائدة الربوية، وبالتالي يكون المجتمع قد اشترى الملكية العقارية مراراً وتكراراً منذ أمد بعيد.

حقاً أن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، عندما لا يفترض إنفاقاً إضافياً للقيم - رأسمال، يزيد في المقام الأول من كتلة المنتج، لا قيمته، باستثناء الحالة التي يتيح فيها تجديد إنتاج رأسمال ثابت أكبر ببذل نفس الكمية من العمل، فيحفظ بذلك قيمة رأس المال هذا. ولكن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل يخلق في الوقت نفسه مادة جديدة لرأس المال، وبالتالي قاعدة لزيادة تراكم رأس المال.

وبما أن تنظيم العمل الاجتماعي نفسه، وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، يقتضي القيام بالإنتاج على نطاق واسع، وبالتالي قيام الرأسماليين الفرادى بتسليف كتل ضخمة من رأس المال النقدي، فقد أوضحنا في الكتاب الأول(*) أن ذلك يتحقق جزئياً بتمركز رؤوس الأموال بأيدي قليلة من دون أن يحتم ذلك حدوث زيادة مطلقة في حجم القيم - رأسمال النشطة، ولا في حجم رأس المال النقدي الذي تُسلّف بشكله. إن مقدار رؤوس الأموال المفردة يمكن أن يزداد بتمركزها في أيدي قليلة من دون أن تطرأ في آنٍ واحد زيادة على المجموع الاجتماعي لرؤوس الأموال هذه. كل ما في الأمر أن هناك توزيعاً مختلفاً لرؤوس الأموال المفردة.

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 23، 2، ص 652-657، الفصل 24، ص 790، الطبعة العربية، ص 768-774، وص 937-938. [ن.ع].

أخيراً، أوضحنا في الجزء السابق(*)، أن تقليص طول فترة الدوران يسمح إما بتحريك رأس المال الإنتاجي نفسه برأسمال نقدي أقل، أو تحريك رأسمال إنتاجي أكبر بواسطة [357] نفس رأس المال النقدي.

ولكن من الجلي أن لا علاقة لذلك كله بمسألة رأس المال النقدي ذاته تحديداً. فكل ما يبينه ذلك أن رأس المال المسلف - أي مقدار معين من القيمة يتألف، في شكله الطليق، في شكل القيمة، من مقدار معين من النقد - ينطوي بعد تحويله إلى رأسمال إنتاجي على طاقات مُنتجة لا يحدّ مقدار القيمة حدودها، ولكنها تستطيع أن تفعل فعلها ضمن حدود معينة، بدرجات متباينة من السعة أو الشدة. وما إن تتعين أسعار عناصر الإنتاج - وسائل الإنتاج وقوة العمل - حتى يتحدد مقدار رأس المال النقدي الضروري لشراء كمّ معين من عناصر الإنتاج هذه الماثلة بهيئة سلع. أو، بتعبير آخر، يتعين مقدار قيمة رأس المال الذي ينبغي تسليفه. ولكن أبعاد فعل رأس المال كباني لقيمة المنتج ذات طابع مرن ومتغير.

بصدد النقطة الثانية - من البديهي أن ذلك الجزء من العمل الاجتماعي ووسائل الإنتاج، الذي ينبغي انفاقه كل سنة لإنتاج أو إحتياز النقد، تعويضاً عن العملة المهترئة، هو اقتطاع من الإنتاج الاجتماعي بنفس النسبة (pro tanto). أما بخصوص القيمة النقدية التي تؤدي وظيفة وسيلة تداول في جانب، ووظيفة كنز في جانب آخر، فإنها قد اكتسبت أصلاً، ولذا فهي ماثلة ها هنا جنباً إلى جنب مع قوة العمل ووسائل الإنتاج التي تم إنتاجها، ومع مصادر الثروة الطبيعية. ولا يمكن اعتبارها قيداً يحدّ هذه الأخيرة. ولو جرى تحويلها إلى عناصر إنتاج، أو جرى تبادلها مع بلدان أخرى، لأمكن توسيع نطاق الإنتاج. ولكن ذلك يفترض سلفاً أن النقد يلعب في هذه الحالة، كما من قبل، دور نقد عالمي.

إن تحريك رأس المال الإنتاجي يستلزم رأسمالاً نقدياً، أكبر أو أصغر، تبعاً لأمد فترة الدوران. ولقد رأينا كذلك أن انقسام فترة الدوران إلى فترة عمل وفترة تداول يستلزم زيادة رأس المال المستر المقيّد في شكل نقد أو، بتعبير آخر، رأس المال المُعلّق.

وبمقدار ما تكون فترة الدوران محددة بأمد فترة العمل، فإنها تتحدد بفعل الطبيعة المادية لعملية الإنتاج، أي ليس بالطابع الاجتماعي المميز لعملية الإنتاج هذه، شريطة أن تكون الظروف الأخرى ثابتة على حالها. بيد أن العمليات الواسعة نسبياً التي تستغرق أمداً أطول، والقائمة على أساس الإنتاج الرأسمالي، تقتضي تسليفاً لرأس المال النقدي

(*) الجزء الثاني من هذا المجلد. [ن. ع.]

[358] أكبر في المقدار وأطول من حيث المدة. فالإنتاج في ميادين كهذه يتوقف إذن على حدود رأس المال النقدي الذي يحوزه رأسمالي مفرد في نطاقها. وإن نظام الائتمان وضروب الاتحادات المرافقة له، مثل الشركات المساهمة، توسّع هذه الحدود. وعليه فإن الاضطرابات في سوق النقد توقف نشاط مثل هذه المشاريع، في حين أن هذه المشاريع، بدورها، تولّد اضطرابات في سوق النقد.

ولا بدّ على أساس الإنتاج الاجتماعي من تعيين النطاق الذي يمكن في إطاره القيام بهذه العمليات، التي تسحب قوة عمل ووسائل إنتاج لفترة طويلة من دون أن تثمر في غضون ذلك أي منتج نافع؛ أي لا بدّ من تعيين النطاق الذي يمكن القيام فيه بهذه العمليات من دون الاضرار بفروع الإنتاج التي لا تكتفي بسحب قوة عمل ووسائل إنتاج باستمرار أو عدة مرات في السنة، بل تقدّم أيضاً وسائل عيش ووسائل إنتاج. ففي ظل الإنتاج الاجتماعي، كما في ظل الإنتاج الرأسمالي، لا يسحب العمال، في فروع الإنتاج التي تتسم بفترات عمل قصيرة نسبياً، منتجات إلا لفترات قصيرة من دون أن يقدموا منتجاً جديداً؛ أما فروع الإنتاج التي تتميز بفترات عمل طويلة فإنهم يسحبون منتجات لفترات زمنية أطول قبل أن يبدأوا بتقديم منتجات. فهذا الوضع ينشأ إذن عن الشروط الشيثية لعملية العمل المعينة، لا عن شكلها الاجتماعي. وفي ظل الإنتاج الاجتماعي يتلاشى رأس المال النقدي. ويقوم المجتمع بتوزيع قوة العمل ووسائل الإنتاج على مختلف فروع الإنتاج. وليس ثمة ما يمنع المُنتجين من أن يتلقوا حوالات ورقية تنجّ لهم أن يسحبوا من المخزونات الاجتماعية لوسائل الاستهلاك كمية المنتجات التي تقابل ما بذلوه من زمن عملهم. هذه الحوالات ليست نقداً. فهي لا تمضي في التداول.

وهكذا نرى أنه بمقدار ما تكون الحاجة إلى رأس المال النقدي ناجمة عن طول فترة العمل، فإنها تتحدد بفعل أمرين: أولاً - إن النقد، بوجه عام، هو الشكل الذي ينبغي أن يظهر به كل رأسمال فردي (بمعزل عن الائتمان) لكي يتحوّل إلى رأسمال إنتاجي. وهذا ينبع من ماهية الإنتاج الرأسمالي، وماهية الإنتاج السلعي عموماً. - ثانياً - إن المقدار اللازم من النقد المسلف ينشأ من واقع أن قوة العمل ووسائل الإنتاج تُسحب، باستمرار، من المجتمع لفترة طويلة نسبياً من دون أن يعود إليه خلال تلك الفترة أي منتج يمكن تحويله إلى نقد. إن الشرط الأول الذي يقضي بأن رأس المال الواجب تسليفه ينبغي أن يُسلف في شكل نقد، لا يزول بسبب شكل هذا النقد نفسه، سواء كان هذا نقداً معدنياً أم نقداً ائتمانياً أم رموزاً للقيمة، إلخ. أما الشرط الثاني فلا يتأثر قط لا بنوع الوسيط النقدي ولا بشكل الإنتاج، اللذين يسحبان العمل ووسائل العيش ووسائل الإنتاج من دون طرح مُعادل ما في التداول لقاء ذلك.

الفصل التاسع عشر⁽³⁵⁾

التصورات السابقة عن الموضوع

I - الفيزيوقراطيون

يعرض كينيه في الجدول الاقتصادي (Tableau économique) بخطوط عامة وجيزة، كيف أن المنتج السنوي للإنتاج الوطني محدداً بقيمة معينة، يتوزع عبر التداول على نحو يسمح بتجديد الإنتاج البسيط لهذا المنتج، أي تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. ويؤلف محصول السنة السابقة، من الناحية المادية، نقطة انطلاق فترة الإنتاج. وتحشد أفعال التداول المنفردة، التي لا تُعد ولا تُحصى، معاً في الحال، في حركتها الاجتماعية الواسعة المميزة - أي في التداول بين طبقات المجتمع الاقتصادية الكبرى، المحددة وظيفياً. وما يهتَمنا هنا هو الآتي: إن جزءاً من المنتج الكلي - وهو شأن أي جزء آخر منه، شيء إستعمالي، نتاجٌ جديد لعمل السنة الماضية - هو في الوقت نفسه مجرد حامل للقيمة - رأسمال القديمة التي تعاود الظهور في الشكل الطبيعي نفسه. إن هذا الجزء لا يمضي للتداول، بل يلبث بين أيدي مُنتجيه، طبقة المزارعين، لكي يبدأ هناك خدمته كرأسمال تارةً أخرى. ويُدرج كينيه في هذا الجزء من المنتج السنوي الذي يمثل رأسمالاً ثابتاً، عناصر لا تنتمي إليه، وهنا يصطدم بالقضية الرئيسية، وذلك بفضل ضيق أفقه بالذات الذي يرى أن الزراعة هي ميدان التوظيف

(35) من هنا تبدأ المخطوطة VIII

الوحيد للعمل البشري، الميدان الذي يُنتج فائض قيمة، أي الميدان الإنتاجي الوحيد للعمل، من وجهة النظر الرأسمالية. إن عملية تجديد الإنتاج الاقتصادية في هذا المجال (الزراعة) تتداخل دوماً، بصرف النظر عن طابعها الاجتماعي المميز، مع عملية تجديد إنتاج طبيعية. وإن الشروط الجلية لهذه الأخيرة، تسلط النور أيضاً على شروط الأولى، وتحوّل دون حدوث الأغلاط الفكرية الناجمة عن غشاوة التداول.

[360] وبالمناسبة، فإن آداب المعاشرة^(*) في المذهب الفكري تختلف عن نظيرتها في أصناف السلع الأخرى بأنها لا تغش الشاري وحده بل غالباً ما تغش البائع أيضاً. لقد كان كينيه نفسه، وأتباعه المقربون، يؤمنون بالدروع الاقطاعية الصورية التي يحملون. كما أن متعلّمي المدارس عندنا ما يزالون يؤمنون بها حتى الساعة. غير أن مذهب الفيزيوقراطيين، في واقع الأمر، هو أول إدراك منهجي للإنتاج الرأسمالي. فممثل رأس المال الصناعي - أي طبقة المزارعين - يقود مجمل الحركة الاقتصادية. والزراعة تجري على أساس رأسمالي، أي كمشروع مزارع رأسمالي، على نطاق واسع، والزراع المباشر للأرض هو عامل مأجور. ولا يخلق الإنتاج وسائل الاستهلاك فحسب بل يخلق قيمتها أيضاً؛ والدافع المحرك للإنتاج هو جني فائض القيمة الذي يولد في موطن الإنتاج لا موطن التداول. ومن بين الطبقات الثلاث التي يعتبرها كينيه حاملات لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية التي تتم بتوسط عملية التداول، يتميز المستغل المباشر للعمل «المنتج»، مُنتج فائض القيمة، المزارع الرأسمالي، عمن يستولي على فائض القيمة لا غير^(**)

لقد استثار الطابع الرأسمالي للمذهب الفيزيوقراطي، منذ أيام ازدهاره، معارضة لينيه ومايلي من جهة، ومعارضة المدافعين عن الملكية الصغيرة الحرة للأرض، من جهة ثانية.

* * *

لكن آدم سميث نکص إلى الوراء⁽³⁶⁾ في تحليله لعملية تجديد الإنتاج، وهو أمر يثير الاستغراب، حيث إن سميث لم يتوسع في تطوير تحليلات كينيه الصائبة، معممًا، على

(*) حرفياً: Etiquette اتيكيت، أي آداب التصرف والمعاشرة في المجتمع. [ن.ع].

(**) يتناول ماركس «الجدول الاقتصادي» بتحليل مفصل في نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل السادس. [ن. برلين].

(36) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الثانية، ص 612، الحاشية رقم 32، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص 617]. [أنظر: الطبعة العربية، ص 728-729، الحاشية رقم 32]. [ن.ع].

سبيل المثال التسليفات الأصلية (avances primitives) والتسليفات السنوية (avances annuelles) لكيه في مفهومي رأس المال «الأساسي» ورأس المال «الدائر»⁽³⁷⁾ فحسب، بل ارتكب في مواضع متفرقة نفس الأخطاء التي ارتكبتها الفيزيوقراطيون تماماً. فلكي يبين مثلاً أن المزارع ينتج قيمة أكثر من أي ضرب آخر من الرأسمالين، نراه يقول:

[361]

«ما من رأسمال مماثل يحرك كمية أكبر من العمل المُنتج مثل رأسمال المزارع. فالعاملون المُنتجون عنده لا يقتصرون على خدَم العمل، بل يتعدونهم إلى دواب الجرّ». [يا له من مديح لطيف لخدم العمل!] «ففي الزراعة تعمل الطبيعة أيضاً إلى جانب الإنسان؛ ورغم أن عملها لا يكلف أي إنفاق، فإن منتوجها يمتلك قيمة شأنه شأن منتوج أكثر العمال تكلفة. ويبدو أن أهم الأعمال في الزراعة لا تتوخى زيادة خصوبة الطبيعة، رغم أنها تحقق ذلك، بقدر ما تتوخى توجيه هذه الخصوبة نحو إنتاج أكثر المزروعات نفعاً للإنسان. إن حقلاً يكسوه العَلِّق والورد البري كثيراً جداً ما ينتج كمية من الخضار بقدر ما تُنتج أفضل بساتين الكروم أو حقول القمح. إن الغرس والفلاحة لا يوقظان الخصب الفعال للطبيعة بقدر ما يوجهانه، وبعد أن يُنهي الزارع كل عمله، يبقى على الدوام شطر كبير من العمل للطبيعة كي تقوم به. وعليه فإن العمال ودواب الجرّ (!) المستخدمين في الزراعة لا يقتصر فعلهم، مثل عمال المانيفاكتورات، على تجديد إنتاج قيمة مساوية لقيمة استهلاكهم هم أو^(*) لقيمة رأس المال الذي يستخدمهم بالإضافة إلى ربح مالكة، بل قيمة أكبر من ذلك بكثير. فهم يجددون إنتاج الربح للمالك العقاري

(37) - وهنا، مهّد له بعض الفيزيوقراطيين الطريق، وفي مقدمتهم تورغو. فقد استخدم تورغو اصطلاح «رأس المال» (capital) بدلاً عن «التسليفات» (avances) مرات أكثر من كنيه وغيره من الفيزيوقراطيين، بل إنه يُطابق على نحو أكبر التسليفات (avances) أو رؤوس أموال (capitaux) الصناعيين مع تسليفات أو رأسمال المزارعين على نحو أكبر. فهو يقول مثلاً: «مثل هؤلاء الآخرين» (أي أصحاب المشاريع الصناعية) «ينبغي عليهم» يقصد المزارعين، أي المزارعين الرأسمالين «أن يجنوا، بالإضافة إلى رؤوس الأموال التي تعود إليهم، إلخ...» (تورغو، المؤلفات، طبعة دير، باريس، 1844، المجلد الأول، ص 40).

(Turgot, Œuvres, éd. Daire, Paris, 1844, T.I, p. 40).

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد حرف العطف الواو (und) بدلاً من حرف الاستدراك أو (oder). [ن. برلين].

بانتظام، علاوة على رأسمال المزارع وكامل ربحه. ويمكن اعتبار هذا الربح بمثابة منتج قوى الطبيعة التي يعير المالك العقاري استعمالها للمزارع. ويتباين حجم الربح بهذا القدر أو ذاك، حسب المدى المفترض لهذه القوى، وبتعبير آخر، حسب ما هو مفترض من خصب طبيعي أو مضاف في الأرض. فهو من صنع الطبيعة الذي يبقى بعد حسم أو تعويض كل ما يمكن اعتباره من صنع الإنسان. ونادراً ما يشكل هذا الربح أقل من ربع المنتج الكلي، وكثيراً ما يزيد على ثلثه. والكمية المماثلة من العمل المُنتج، المستخدم في المانيفاكتورات، لن تحقق تجديد إنتاج بهذه الضخامة. فالطبيعة لا تفعل في المانيفاكتورة شيئاً، ولكن الإنسان يفعل كل شيء؛ ولا بدّ لتجديد الإنتاج من أن يكون دائماً متناسباً مع القوى الفاعلة التي تخلقه. وعليه فإن رأس المال في الزراعة، لا يقتصر على تحريك كمية من العمل المُنتج أعظم من رأسمال مماثل مستخدم في المانيفاكتورة، بل إنه يضيف كذلك، بما يتناسب وكمية العمل المُنتج الذي يستخدمه، قيمة أعظم بكثير إلى المنتج السنوي للأرض والعمل في بلد من البلدان، أي إلى الثروة والإيرادات الحقيقية لسكانه» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 242-243).

ويقول آدم سميث في موضع آخر من الكتاب الثاني، الفصل الأول:

«إن كامل قيمة البذور. هي رأسمال أساسي، بالمعنى الدقيق».

هنا، إذن، نجد أن رأس المال = القيمة - رأسمال؛ وهذه موجودة في شكل «أساسي».

«ورغم أن البذور تتحرك جيئة وذهاباً باستمرار بين الحقل والأهراء، فإنها لا تغير مالكتها أبداً، ولا تمضي للتداول بمعنى الكلمة. فالمزارع يجني ربحه، لا عن طريق بيعها، بل عبر زيادتها» ([المرجع نفسه]، ص 186).

[362] إن ضيق التفكير يكمن هنا في عدم رؤية سميث، ما رآه كينيه قبله، من عودة ظهور قيمة رأس المال الثابت في شكل جديد، وهي لحظة هامة من لحظات عملية تجديد الإنتاج، بل رأى فيه مثلاً آخر - وهو مثال خاطئ - للتمييز الذي قام به بين رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي. - وحين ترجم سميث مفهومي التسليفات الأصلية

(avances primitives) والتسليفات السنوية (avances annuelles) إلى مفهومي رأسمال أساسي (fixed capital) ورأسمال دائر (circulating capital) حقق تقدماً باستعمال مفهوم «رأس المال»؛ وبتعميم هذا المفهوم تعميماً مستقلاً عن الارتباط الخاص بمجال الاستعمال «الزراعي» عند الفيزيوقراطيين؛ ولكن سميت تفهقر الورا حيث اعتبر أن الفوارق بين رأس المال «الأساسي» ورأس المال «الدائر» هي فوارق حاسمة، وأبقاها على هذا النحو.

II - آدم سميث

1) منظورات سميث العامة

يقول سميث في الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 42:

«ينحل سعر أية سلعة، في كل مجتمع، آخر المطاف، إلى هذا الجزء أو ذاك الجزء، أو كل هذه الأجزاء (الأجور، الربح، الربح)، وفي كل مجتمع متطور تدخل هذه الأجزاء الثلاثة كلها، بهذا القدر أو ذاك، في تكوين سعر الشطر الأعظم من السلع»⁽³⁸⁾ ثم يمضي إلى القول (ص 43). «إن الأجور والربح والربح هي المنابع الأصلية الثلاثة لكل إيراد ولكل قيمة تبادلية».

وسنبحث لاحقاً، بتفصيل أكبر، مذهب سميث هذا بخصوص «الأجزاء المكوّنة لسعر السلع» و «لكل قيمة تبادلية». ويضيف سميث.

«ويما أن هذا ينطبق على كل سلعة خاصة، مأخوذة على حدة، فلا بد من أن ينطبق هذا أيضاً على سائر السلع التي تولف مجمل المنتج

(38) كي لا يخطئ القارئ فيما يتعلق بمعنى كلمات «سعر الشطر الأعظم من السلع» نورد المقطع التالي الذي يدل على كيفية تفسير سميث نفسه لهذا التعبير: مثلاً، لا يدخل الربح في سعر سمك البحر، بل يدخل فيه فقط الأجور والربح؛ ولا يدخل في سعر الحصى الاسكتلندي (scotch pebbles) سوى الأجور وبالذات: «في بعض مناطق اسكتلندا يتعاطى الفقراء على شاطئ البحر جمع الحصى المختلف الألوان المعروف باسم الحصى الإسكتلندي. ولا يتألف السعر الذي يدفعه لهم لقاءه النقارون في الحجر إلّا من الأجور لأن الربح العقاري والربح على السواء لا يؤلفان أدنى جزء من هذا السعر».

[363]

السوي للأرض والعمل في كل بلد. إن إجمالي سعر أو القيمة التبادلية لهذا المنتج السوي، لا بد أن ينحلّ إلى نفس الأجزاء الثلاثة، وأن يتوزع على مختلف سكان البلاد، إما كأجور لعملهم، أو أرباح لرأسمالهم، أو ريع لأرضهم» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 190).

وبعد أن يجرى آدم سميث سعر كل سلعة، مأخوذة على انفراد، و «إجمالي سعر أو القيمة التبادلية. للمنتج السوي للأرض والعمل في كل بلد» إلى أجور ورياح ورياح عقاري، أي إلى المنابع الثلاثة لإيرادات العامل المأجور والرأسمالي والمالك العقاري، يتعين عليه أن يدخل خلصة عنصراً رابعاً بطريقة ملتوية، ونعني به عنصر رأس المال. ويحقق ذلك بتمييزه بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي.

«إن الإيراد الإجمالي لسائر سكان البلد يتكون عموماً من إجمالي المنتج السوي لأرضهم وعملهم؛ والإيراد الصافي يؤلف الجزء الذي يتبقى تحت تصرفهم بعد اقتطاع تكلفة الحفاظ أولاً على رأسمالهم الأساسي وثانياً على رأسمالهم الدائر؛ أي بتعبير آخر الجزء الذي يستطيعون أن يدرجوه في خزين مخصص لاستهلاكهم المباشر، أو يُنفقونه على غذائهم، والرفاهية، والمسرات، من دون أن يمس رأسمالهم. فثروتهم الفعلية أيضاً تقاس، لا بالتناسب مع إيراداتهم الإجمالي، بل مع إيراداتهم الصافي» (المرجع نفسه، ص 190).

ولنا على ذلك الملاحظات التالية:

1) إن آدم سميث لا يتناول هنا سوى تجديد الإنتاج البسيط وليس تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، أي أنه لا يتناول التراكم؛ فهو يتحدث فقط عن نفقات الحفاظ (maintaining) على رأس المال الناشط. أما الإيراد «الصافي» فيساوي ذلك الجزء من المنتج السوي، سواء كان للمجتمع كله أم للرأسمالي الفردي، الذي يمكن أن يدخل في «رصيد الاستهلاك»، ولكن حجم هذا الرصيد ينبغي ألا يمتدّ رأس المال الناشط (encroach upon capital). إن جزءاً من قيمة المنتج الفردي أو الاجتماعي، لا ينحلّ إذن إلى أجور ولا إلى ربح أو إلى ريع عقاري، بل إلى رأسمال.

2) إن آدم سميث يتخلّى عن نظريته هو عن طريق اللعب بالكلمات، والتمييز بين (gross) و (net revenue)، أي بين الإيراد الإجمالي والإيراد الصافي. إن الرأسمالي الفردي، شأن مجمل طبقة الرأسماليين، أو ما يسمى بالأمّة، يتلقى عوضاً عن رأس

المال المستهلك في الإنتاج منتجاً سلعياً. وقيمة هذا المنتج التي يمكن تصويرها على شكل أجزاء نسبية من المنتج نفسه - تعوّض من جهة عن القيمة - رأسمال المنفقة فتؤلف بذلك دخلاً، أو كما قال سميث حرفياً «عائداً» (revenue) («revenue»، اسم الفاعل للفعل «revenir»، بمعنى «يعود»)، ولكن فلنلاحظ (nota bene) أنها تؤلف عائد - رأسمال (capital-revenue) أو إيراد رأسمال؛ ومن جهة ثانية فإن الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتج التي «تتوزع على مختلف سكان البلاد، إما كأجور لعمالهم، أو أرباح لرأسمالهم أو ريع لأرضهم» - تؤلف ما يعرف في الحياة اليومية بالدخل. وبموجب هذه النظرية فإن قيمة المنتج بأجمعه تؤلف دخل طرف ما - سواء كان رأسمالياً فردياً أم بلداً بأسره؛ ولكنه دخل لرأس المال من جهة، وشكل «إيراد» (revenue) مختلف عن هذا الأخير من جهة ثانية. وعليه، فإن الشيء الذي أقصى لدى تحليل قيمة السلعة إلى أجزائها المكوّنة، يُعاد ثانية من الباب الخلفي - عن طريق المعنى المزدوج لكلمة «إيراد». ولكن لا يمكن أن «تُستحوذ كإيراد» إلا الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتج والموجودة فيه أصلاً. ولكي يأتي رأس المال بإيراد، لا بدّ من أن يكون قد أنفق من قبل.

ويقول آدم سميث في موضع آخر:

«إن أدنى معدل اعتيادي للربح ينبغي أن يكون، دوماً، أكبر بعض الشيء مما يلزم للتعويض عن الخسائر الطارئة التي يتعرض لها رأس المال في أي استخدام له. وإن هذا الفائض هو وحده الذي يؤلف الربح الخالص أو الربح الصافي».

[ولكن أي رأسمالي هذا الذي يرى أن الربح يعني الإنفاق الضروري من رأس المال؟]

«وإن ما يسمى بالربح الإجمالي، يتضمن، في الغالب، لا هذا الفائض فحسب، بل أيضاً ذلك المبلغ الذي يُقْطَع للتعويض عن الخسائر الاستثنائية المذكورة» (الكتاب الأول، الفصل التاسع، ص 72).

ولكن هذا لا يعني سوى أن جزءاً من فائض القيمة، الذي يُعد جزءاً من الربح الإجمالي، ينبغي أن يشكّل رصيد طوارئ للإنتاج. ورصيد الطوارئ هذا ينشأ على حساب قسم من العمل الفائض الذي يقوم، إلى هذا الحد، بإنتاج رأس المال مباشرة، نعني بذلك الرصيد المخصص لتجديد الإنتاج. أما بصدد نفقات «صيانة» رأس المال الأساسي، إلخ. (أنظر المقتبسات أعلاه)، فإن تعويض رأس المال الأساسي المُستهلك بآخر جديد، لا يمثل انفاقاً جديداً من رأس المال، بل محض تجديد للقيمة - رأسمال

القديمة في شكل جديد. وبمقدار ما يتعلق الأمر بتكاليف تصليح رأس المال الأساسي، التي يُدرجها آدم سميث أيضاً ضمن تكاليف صيانته، فإن هذه التكاليف تدخل في سعر رأس المال المُسلّف. وإن كون الرأسمالي لا يضطر إلى توظيف هذا الجزء من رأس المال دفعة واحدة، بل بصورة تدريجية، وحسبما يقتضي الحال أثناء قيام رأس المال بوظيفته، وإنه يستطيع أن يستخدم الربح الذي تلقاه لهذا الغرض، لا يغير أبداً من مصدر هذا الربح. إن الجزء المكوّن للقيمة الذي ينبع منه هذا الربح، يشير إلى أن العامل يقدم العمل الفائض إلى رصيد الطوارئ كما إلى رصيد التصليح^(*)

ثم يخبرنا آدم سميث أنه ينبغي استبعاد رأس المال الأساسي بمجمله من الإيراد الصافي، أي من الإيراد بمعناه الخاص، وكذلك استبعاد كامل ذلك الجزء من رأس المال الدائر، اللازم لأعمال صيانة وتصليح رأس المال الأساسي وتجديده، أي في الواقع كل رأسمال غير موجود في شكل طبيعي مكرس لرصيد الاستهلاك.

[365]

«ينبغي، بداية، استبعاد مجمل تكاليف صيانة رأس المال الأساسي، من الإيراد الصافي للمجتمع. فلا يمكن أن تندرج فيه، لا المواد الأولية الضرورية لصيانة الآلات النافعة وأدوات العمل.. ولا منتوج العمل الضروري لصياغة هذه المواد في الشكل الملائم. إن سعر هذا العمل قد يُولف، حقاً، جزءاً من الإيراد الصافي، نظراً لأن العمال المشغولين بهذا العمل قد يضعون كامل قيمة أجورهم في رصيدهم المخصص للاستهلاك المباشر. ولكن في الأصناف الأخرى من العمل، يدخل كل من سعره» [أي الأجور المدفوعة لقاء هذا العمل] «والمنتوج» [الذي يتجسد فيه هذا العمل] «في رصيد الاستهلاك هذا، فالسعر يدخل في رصيد العمال، والمنتوج في رصيد أناس آخرين يزداد استهلاكهم ووسائل راحتهم وملذاتهم بفضل عمل هؤلاء العمال» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 190-191).

(*) ترد في هذا الموضع الفقرة التالية في الطبعة الأولى من المجلد الثاني [إن تفسير آدم سميث لرأس المال الأساسي ينحصر في اعتباره ذلك الجزء من رأس المال الصناعي المدفوع الذي يُصار إلى تثبيته في عملية الإنتاج، أو، حسب قوله على الصفحة 377، إنه «يقدم لإيراداً أو ربحاً من دون أن يدخل التداول أو يغيّر مالكة» أو حسب قول آخر لسميث إنه «يبقى في حوزته، ويستمر في الشكل نفسه»]. وقد حذفها إنجلز من الطبعة الثانية. [ن. ع.]

يعشر آدم سميث هنا على تمايز هام للغاية بين العمال العاملين في إنتاج وسائل الإنتاج والعمال العاملين في الإنتاج المباشر لوسائل الاستهلاك. إن قيمة المنتج السلعي الذي يصنعه الصنف الأول من العمال تحتوي على جزء مكّون يساوي مجمل أجورهم، أي يساوي قيمة ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على شراء قوة عملهم. إن هذا الجزء من القيمة مائل جسدياً كحصة معلومة من وسائل الإنتاج التي أنتجها هؤلاء العمال. والنقد الذي يتلقاه هؤلاء كأجور يمثل إيراداً بالنسبة إليهم، ولكن عملهم لم يصنع أية منتجات قابلة للاستهلاك الفردي من قبلهم أو من قبل غيرهم. لذا فإن هذه المنتجات لا تؤلف عنصراً من ذلك الجزء من المنتج السنوي المخصص لرصيد الاستهلاك الاجتماعي، الرصيد الذي يمكن فيه وحده لـ «الإيراد الصافي» أن يتحقق. وينسى آدم سميث أن يضيف هنا أن ما ينطبق على الأجور ينطبق بالمثل على ذلك الجزء المكوّن من قيمة وسائل الإنتاج، الذي يؤلف، باعتباره فائض قيمة، إيراداً للرأسماليين الصناعيين (في المقام الأول) تحت مقولتي الربح والربح. إن هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة موجودة أيضاً في هيئة وسائل إنتاج، في هيئة أشياء غير قابلة للاستهلاك الفردي. ولا يمكن إلّا بعد تحويلها إلى نقد، شراء كمية تناسب سعرها من مواد الاستهلاك التي ينتجها الصنف الثاني من العمال ونقلها إلى رصيد استهلاك فردي لمالكي وسائل الإنتاج هذه. وبناءً على ذلك، كان ينبغي لآدم سميث أن يرى أن ذلك الجزء من قيمة وسائل الإنتاج المصنوعة سنوياً، والذي يساوي قيمة وسائل الإنتاج الفاعلة في هذا المجال من الإنتاج - وسائل الإنتاج التي يتم بواسطتها صنع وسائل إنتاج -، أي ذلك الجزء من القيمة الذي يساوي قيمة رأس المال الثابت المستخدم هنا، لا يمكن بالمرّة أن يكون جزءاً مكوّناً للقيمة التي [366] تؤلف الإيراد، لا بسبب الشكل الطبيعي الذي يمثّل فيه هذا الجزء فحسب، بل بسبب قيامه بوظيفته كرأس مال.

أما بخصوص الصنف الثاني من العمال أي العمال الذين ينتجون، مباشرة، وسائل استهلاك، فإن تحديدات آدم سميث ليست دقيقة تماماً. فهو يقول إن كلاً من سعر العمل والمنتج، في هذين المجالين من العمل يدخل (go to) في رصيد الاستهلاك المباشر: «فالسعر» (أي النقد الذي يتقاضونه كأجور) «يدخل في رصيد استهلاك العمال، والمنتج في رصيد أناس آخرين (that of other people)، يزداد استهلاكهم ووسائل راحتهم وملذاتهم بفضل عمل هؤلاء العمال». ولكن العامل لا يمكن أن يقتات على «سعر» عمله، أي النقد الذي يدفع له كأجور؛

فهو يحقق هذا النقد بأن يشتري به وسائل استهلاك؛ وقد يكون قسم من هذه أصنافاً من السلع أنتجها بنفسه. وقد يكون متوجه هو، من ناحية أخرى، صنفاً لا يمكن أن يدخل إلّا في استهلاك مستغلي عمله.

وبعد أن يستبعد آدم سميث رأس المال الأساسي كلياً من الإيراد الصافي لبلد من البلدان، يمضي إلى القول:

«ولكن رغم أن كل نفقات صيانة رأس المال الأساسي تُستبعد، بالضرورة، من الإيراد الصافي للمجتمع، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى نفقات صيانة رأس المال الدائر. فلقد سبق أن أشرنا إلى أن الأجزاء الثلاثة الأخيرة من الأجزاء الأربعة التي يتألف منها رأس المال هذا، وهي النقد، ووسائل العيش، والمواد الأولية، والمصنوعات الناجزة، تُسحب منه على نحو منتظم، لتوضع في رأس المال الأساسي للمجتمع، أو في خزينه المخصص للاستهلاك المباشر. إن ذلك الجزء من المواد الصالحة للاستهلاك الذي لا يستخدم في صيانة الأول» [رأس المال الأساسي] «يدخل برمته في الثاني» [في الخزين المخصص للاستهلاك المباشر] «فيؤلف جزءاً من الإيراد الصافي للمجتمع. وعليه فإن صيانة هذه الأجزاء الثلاثة من رأس المال الدائر لا تقلل الإيراد الصافي للمجتمع إلّا بذلك الجزء من المنتج السنوي، الضروري لصيانة رأس المال الأساسي» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 191-192).

إن قول آدم سميث بأن ذلك الجزء من رأس المال الدائر الذي لا يخدم في إنتاج وسائل الإنتاج، يدخل في إنتاج وسائل الاستهلاك، أي يدخل في ذلك الجزء من المنتج السنوي المخصص لتكوين رصيد استهلاك المجتمع بأسره، ما هو إلّا تكرار فارغ. ولكن تلي ذلك مباشرة فقرة هامة:

«إن رأس المال الدائر لمجتمع يختلف من هذه الناحية عن رأسمال دائر لفرد. فرأس المال الدائر الخاص بفرد مُستبعد كلياً عن إيراده الصافي ولا يمكنه أبداً أن يؤلف جزءاً من إيراده الصافي؛ فالإيراد الصافي لفرد لا يمكن أن يتألف إلّا من أرباحه. ولكن رغم أن رأس المال الدائر لكل فرد يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر للمجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الفرد، فإن ذلك لا يستبعد البتة، بالنسبة إلى رأس المال الدائر، إمكانية تأليف جزء من الإيراد الصافي للمجتمع. ومع أن سائر السلع الموجودة في مخزن التاجر لا يمكن أن تندرج بأي حال في

الخزين الخاص به والمخصص لاستهلاكه المباشر، إلا أنها يمكن أن تدرج في رصيد استهلاك أناس آخرين يستطيعون، بفضل إيراد يستمدونه من أرصدة أخرى، أن يعوّضوا البائع بانتظام عن قيمة سلعه وما تحويه من أرباح، من دون أن يفضي ذلك إلى أدنى إنقاص لرأسماله أو رأسمالهم هم» (المرجع نفسه).

وهكذا نعرف هنا ما يلي:

(1) إن رأس المال الأساسي، وما يلزم لتجديد إنتاجه (ينسى سميث هذه الوظيفة) وصيانتته من رأسمال دائر، شأنه شأن رأس المال الدائر الخاص بكل رأسمالي فردي وناشط في إنتاج وسائل الاستهلاك، مُستبعد كلياً عن إيراده الصافي، الذي لا يتألف إلا من أرباحه. لذا فإن ذلك الجزء من متوجه السلعي الذي يعوّض عن رأسماله لا يمكن أن ينحل إلى مكونات قيمة تؤلف إيراده.

(2) إن رأس المال الدائر لكل رأسمالي فردي يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر للمجتمع، تماماً كما يؤلف كل رأسمال أساسي فردي، جزءاً من رأس المال الأساسي للمجتمع.

(3) إن رأس المال الدائر للمجتمع، الذي لا يمثل سوى مجموع رؤوس الأموال الدائرة الفردية، يتسم مع ذلك بخاصية تميزه عن رأس المال الدائر الخاص بكل رأسمالي فردي. فرأس المال الدائر الأخير لا يمكن أبداً أن يؤلف جزءاً من إيراد الرأسمالي الفردي، في حين أن جزءاً من رأس المال الدائر الأول (ذلك الذي يتألف من وسائل استهلاك) يمكن، في الوقت نفسه، أن يؤلف جزءاً من إيراد المجتمع، أو كما قال آدم سميث آنفاً، لا يمكن لهذا الجزء من رأس المال أن يقلل حتماً الإيراد الصافي للمجتمع بجزء معين من المنتج السنوي. الواقع، أن ما يطلق عليه آدم سميث هنا إسم رأسمال دائر، يمثل رأس المال السلعي الذي يُنتج سنوياً، ويلقيه الرأسماليون مُنتجو وسائل الاستهلاك في التداول كل سنة. إن مجمل متوجههم السلعي السنوي يتألف من مواد قابلة للاستهلاك، ولذا فإنها تشكل الرصيد الذي تتحقق فيه أو تُنفق عليه الإيرادات الصافية للمجتمع (بما في ذلك الأجور). وكان على آدم سميث أن يتخذ من الكتل السلعية المخزنة في مستودعات الرأسماليين الصناعيين مثلاً إيضاحياً بدلاً من السلع الموجودة في مخزن بائع المفرق الصغير.

ولو تسنى لآدم سميث أن يجمع شتات الأفكار التي طرأت له أثناء معانيته السابقة

لتجديد إنتاج ما يدعوه رأس المال الأساسي، بشتات الأفكار الحالية حول ما يدعوه رأس المال الدائر، لتمكن من بلوغ النتيجة التالية:

I - إن المنتج الاجتماعي السنوي يتألف من قطاعين، يضم الأول وسائل الإنتاج، ويضم الثاني مواد الاستهلاك، وتنبغي معالجة كل قطاع على انفراد. [368]

II - إن القيمة الإجمالية لذلك الجزء من المنتج السنوي الذي يتألف من وسائل الإنتاج تتوزع على النحو التالي: ثمة جزء من قيمتها لا يمثل سوى قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في صنع وسائل الإنتاج هذه، وهي بالتالي قيمة - رأسمال لا تعود إلى الظهور ثانية إلا في شكل جديد؛ وجزء ثان من هذه القيمة يساوي قيمة رأس المال المُنفق على قوة العمل، أي يساوي مجموع الأجور التي يدفعها الرأسماليون في هذا المجال من الإنتاج. أخيراً ثمة جزء ثالث من القيمة يؤلف منبع الأرباح - بما في ذلك الربح العقاري - للرأسماليين الصناعيين من هذا الصنف.

إن الجزء المكوّن الأول وهو، حسب قول آدم سميث، جزء رأس المال الأساسي المجدد إنتاجه من كل رؤوس الأموال الفردية المستخدمة في هذا القطاع الأول «مستبعد كلياً ولا يمكن أبداً أن يؤلف أي جزء من الإيراد الصافي»، سواء للرأسماليين الفرديين، أم للمجتمع قاطبة. فهو يقوم دوماً بوظيفة رأسمال، ولا يقوم أبداً بوظيفة إيراد. ومن هذه الناحية لا يختلف «رأس المال الأساسي» لأي رأسمالي فردي أيما اختلاف عن رأس المال الأساسي للمجتمع بأسره. ولكن الجزءين الآخرين من قيمة هذا المنتج السنوي للمجتمع، هذا المنتج الذي يتألف من وسائل إنتاج - وهما جزءان من القيمة ماثلان كجزئين متناسبين أيضاً من هذه الكتلة الإجمالية لوسائل الإنتاج - يؤلفان في آنٍ واحد إيرادات جميع الأطراف المشاركة في هذا الإنتاج، أي أجوراً للعمال، وأرباحاً وريعاً للرأسماليين. ولكنهما يؤلفان بالنسبة إلى المجتمع رأسمالاً لا إيراداً، رغم أن المنتج السنوي للمجتمع ليس سوى مجموع منتوجات الرأسماليين الفرديين المنتمين إليه. ولا تصلح هذه المنتوجات في الغالب، يحكم طبيعتها، لأن تؤدي أيما وظيفة سوى وظيفة وسائل إنتاج، بل حتى المنتوجات التي يمكن أن تخدم، عند الحاجة، كوسائل استهلاك تخصص للخدمة كمواد أولية ومساعدة في إنتاج جديد. إنها تؤدي هذه الوظيفة - أي وظيفة رأسمال - لا بين أيدي مُنتجها، بل بين أيدي أولئك الذين يستعملونها، وهم:

III - رأسماليو القطاع الثاني، نعني المُنتجين المباشرين لوسائل الاستهلاك. ووسائل الإنتاج هذه تعوّض لهؤلاء رأسمالهم المستهلك في إنتاج وسائل الاستهلاك (إذ إن رأس

المال هذا لم يحوّل إلى قوة عمل، أي لا يتألف من مجموع أجور العمال في هذا القطاع الثاني)، في حين أن رأس المال المستهلك، والمائل الآن في شكل وسائل استهلاك بين أيدي الرأسماليين الذين ينتجونها يؤلف بدوره - أي من الوجهة الاجتماعية - رصيد الاستهلاك الذي يحقق فيه الرأسماليون والعمال من القطاع الأول إيراداتهم.

ولو تابع آدم سميث تحليله إلى هذا الحدّ، لما بقي أمامه سوى القليل لحلّ القضية [369] بكاملها. لقد كان في جوهر الأمر قريباً جداً من ذلك، إذ لاحظ أن أجزاء معينة من قيمة صنف محدد من رؤوس الأموال السلعية (وسائل الإنتاج) التي يتمثل فيها مجمل المنتج السنوي للمجتمع رغم أنها تؤلف جزءاً مكوّناً لإيراد المجتمع؛ في حين أن جزءاً من قيمة صنف آخر من رؤوس الأموال السلعية (وسائل الاستهلاك) رغم أنها تؤلف قيمة - رأسمال بالنسبة إلى مالكي هذا الجزء الفرديين، أي الرأسماليين العاملين في هذا الميدان من توظيف رأس المال، إلّا أنها لا تؤلف سوى جزء من إيراد المجتمع. ولكن، بناء على ما تقدم من بحث، ينتج ما يلي:

أولاً - رغم أن رأس المال الاجتماعي يساوي فقط مجموع رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي يساوي المنتج السلعي السنوي (أو رأس المال السلعي) للمجتمع مجموع المنتجات السلعية لرؤوس الأموال الفردية هذه؛ ورغم أنه يترتب على ذلك أن انحلال القيمة السلعية إلى أجزائها المكوّنة الذي يصحّ على كل رأسمال سلعي فردي يجب أن يصحّ أيضاً على رأس المال السلعي للمجتمع بأسره، وهو يصحّ عليه آخر المطاف بالفعل، فإن شكل تجلّي ظاهرة هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الكلّية هو شكل مختلف.

ثانياً - حتى على أساس تجديد الإنتاج البسيط، لا يجري فقط إنتاج الأجور (رأس المال المتغير) وفائض القيمة، بل كذلك إنتاج مباشر لقيمة - رأسمال ثابتة جديدة، رغم أن يوم العمل يتألف من جزئين لا غير، يقوم العامل في أحدهما بالتعويض عن رأس المال المتغير، أي يُنتج في واقع الأمر مُعادلاً ضرورياً لشراء قوة عمله، وفي ثانيهما ينتج فائض قيمة (ربح، ربح، إلخ). - إن العمل اليومي المبذول في تجديد إنتاج وسائل الإنتاج - والذي تنحلّ قيمته أيضاً إلى أجور وفائض قيمة - إن هذا العمل بالذات يتحقق في وسائل إنتاج جديدة تعوّض عن الجزء المُنفق من رأس المال الثابت على إنتاج وسائل الاستهلاك.

إن الصعوبات الأساسية، التي قمنا بحلّ الشطر الأعظم منها فيما تقدم من بحث، لا تبرز عند دراسة التراكم بل عند دراسة تجديد الإنتاج البسيط. لهذا السبب يتخذ آدم

سميث (الكتاب الثاني) شأن كينيه في الجدول الاقتصادي (Tableau économique)، من تجديد الإنتاج البسيط نقطة الانطلاق، كلما تعلق الأمر بحركة المنتج السنوي للمجتمع وتجديد إنتاجه عن طريق التداول.

[370] (2) انحلال القيمة التبادلية عند سميث إلى م + ف

إن عقيدة آدم سميث تقول إن سعر كل سلعة مفردة أو قيمتها التبادلية (exchangeable value) - وبالتالي كل السلع التي تؤلف معاً المنتج السنوي للمجتمع (ويفترض سميث بصواب أن الإنتاج الرأسمالي سائد في كل مكان) - يتألف من ثلاثة أجزاء مكوّنة (component parts) أو تنحل (resolves itself into) إلى: الأجور، والربح، والريع، إن هذه العقيدة يمكن أن تُختزل إلى أن القيمة السلعية = م + ف، أي تساوي قيمة رأس المال المتغير المسلف زائداً فائض القيمة. وبوسعنا أن نختزل الربح والريع إلى وحدة مشتركة نرمز لها بالرمز (ف)، بموافقة سميث على وجه التحديد؛ وهذا ما سيتضح من المقتبسات التي سنوردها لاحقاً، والتي سنغفل فيها أولاً كل النقاط الثانوية، أي نغفل كل الانحرافات الحقيقية أو الظاهرية عن العقيدة القائلة بأن القيمة السلعية تتألف حصراً من العناصر التي نرمز لها بالرمز (م + ف).

ففي الصناعة نجد:

«إن القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد تنحلّ إلى... جزءين، يدفع الأول أجورهم، ويدفع الثاني الربح لرب عملهم لقاء مجمل رأس المال الذي دفعه سلفاً مواد وأجوراً» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 40-41) - «ورغم أن المانيفاكتوري» [العامل الصناعي] «يتلقى الأجور سلفاً من رب عمله، فإنه لا يكلف رب العمل في الواقع الفعلي شيئاً، نظراً لأنه يحفظ (reserved) قيمة تلك الأجور، سوية مع ربح، في القيمة المتنامية للموضوع الذي أنفق عليه عمله» (الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 221).

إن ذلك الجزء، من رأس المال (stock)، الذي أنفق على
 «صيانة العمل المُنتج، بعد أن أدى بالنسبة إليه» [رب العمل]
 «وظيفة رأسمال... صار يؤلف إيراداً بالنسبة إليهم» [العمال]. (الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 223).

ويقول آدم سميث بوضوح تام، في فصل الكتاب الثاني الذي استشهدنا به توأ:
 «إن مجمل المنتج السنوي للأرض والعمل في أي بلد من

البلدان. ينقسم بالطبع (naturally) إلى جزئين. أولهما، وهو الأكبر في كثير من الأحيان، مخصص، في المقام الأول، للتعويض عن رأس المال، أو لتجديد الأغذية والمواد الأولية والمنتجات الناجزة، التي سحبت من رأس المال، وثانيهما مخصص لتكوين إيراد، سواء لمالك رأس المال بمثابة ربح على رأسماله، أم إيراد لشخص آخر، بمثابة ربح لأرضه، (ص 222).

ووفقاً لما علمناه من آدم سميث سابقاً، فإن جزءاً واحداً فقط من رأس المال يؤلف في آنٍ واحدٍ إيراداً لشخص ما، وهو بالذات الجزء المُنفق على شراء العمل المُنتج. وهذا الجزء - رأس المال المتغير - يؤدي أولاً «وظيفة رأسمال» بيد صاحب المشروع ولأجل مالكة، وبعد ذلك «يؤلف إيراداً» بالنسبة إلى العمال المُنتجين أنفسهم. ويحوّل [371] الرأسمالي جزءاً من القيمة - رأسمال العائدة له إلى قوة عمل، وبذلك بالضبط ما يحوّل إلى رأسمال متغير؛ وبفضل هذا التحويل دون غيره يقوم رأسماله الكلي، وليس فقط هذا الجزء منه، بوظيفة رأسمال صناعي. أما العامل - بائع قوة العمل - فيتلقى قيمتها في شكل أجور. فقوة العمل الماثلة بين يديه ليست سوى سلعة قابلة للبيع، سلعة يعتاش على بيعها، وهي بالتالي المصدر الوحيد لإيراده. ولا تقوم قوة العمل بوظيفة رأسمال متغير إلا بين يدي شاريها، الرأسمالي، ولا يقوم هذا بتسليف سعر شرائها إلا بصورة ظاهرة، نظراً لأن العامل يقدم له قيمتها قبل الدفع.

وبعد أن يبين لنا آدم سميث أن قيمة المنتج = م + ف (حيث ف = ربح الرأسمالي)، يقول لنا إن العمال في الزراعة علاوة على

«إعادة إنتاج قيمة تساوي استهلاكهم الخاص أو^(*) تساوي رأس المال» [رأس المال المتغير] «الذي يستخدمهم يعيدون إنتاج ربح الرأسمالي»، كما «يعيدون إنتاج الربح للمالك العقاري بصورة منتظمة، فضلاً عن رأسمال المزارع وكامل ربحه» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 243).

إن ذهاب الربح إلى يد المالك العقاري أمر لا يمت بصلة إلى القضية قيد البحث. فينبغي أن يمثل الربح بين يدي المزارع، أي الرأسمالي الصناعي، قبل أن ينتقل إلى يدي المالك العقاري. وينبغي أن يؤلف جزءاً مكوناً لقيمة المنتج، قبل أن يصير بمثابة إيراد

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: وتساوي. [ن.ع].

لأي شخص كان. فما الربح والربح، عند آدم سميث بالذات، سوى جزئين مكوّنين لفائض القيمة، يُعيد العامل المُنتج إنتاجهما باستمرار في وقت واحد إلى جانب أجوره بالذات، أي سوية مع قيمة رأس المال المتغير. لذا فإن الربح والربح جزءان من فائض القيمة ف، وبذلك ينحلّ سعر سائر السلع عند آدم سميث، إلى (م + ف). إن العقيدة القائلة إن سعر سائر السلع (وبالتالي سعر المنتج السلعي السنوي) ينحلّ إلى أجور زائد ربحاً زائداً ربحاً عقارياً، تتخذ حتى في ثانيا القسم الباطني الذي يرافق دائماً مؤلف سميث، الشكل التالي، وهو أن قيمة كل سلعة، وبالتالي قيمة المنتج السلعي السنوي للمجتمع، تساوي (م + ف)، وتساوي القيمة - رأسمال المُنفقة على قوة العمل، والتي يجدد العمال إنتاجها باستمرار زائداً فائض القيمة التي أضافها العمال بعملهم.

إن هذه النتيجة الختامية التي ينتهي إليها آدم سميث تكشف لنا في الوقت نفسه - أنظر ما سيأتي - عن منبع تحليله أحادي الجانب للأجزاء التي يمكن أن تنحلّ إليها قيمة السلعة. فكون هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة تؤلف في الوقت نفسه منابع مختلفة لإيراد [372] مختلف الطبقات المنخرطة في الإنتاج، أمر لا علاقة له قط بتحديد مقدار كل واحد من هذه الأجزاء المكوّنة ولا بتحديد قيمتها الإجمالية. وعندما يقول آدم سميث:

«إن الأجور والربح والربح العقاري هي المصادر الأصلية الثلاثة لكل إيراد ولكل قيمة تبادلية. وإن كل إيراد آخر ينبع، آخر المطاف، من أحد هذه المصادر» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 43).

تتكون هنا خلائط (Quidproquo) من كل شاكلة وطراز.

1) إن سائر أفراد المجتمع غير المنخرطين مباشرة في تجديد الإنتاج، سواء كانوا لا يعملون في مجال الإنتاج المادي أم لا يعملون عموماً، لا يمكن أساساً أن يحصلوا على نصيبهم من المنتج السلعي السنوي - أي من وسائل الاستهلاك لهم - إلا من أيدي تلك الطبقات التي يؤول إليها المنتج أولاً - أي من أيدي العمال المُنتجين، والرأسماليين الصناعيين، والملوك العقاريين. وفي هذه الحدود تشتق إيراداتهم مادياً (materialiser) من الأجور (أجور العمال المُنتجين) ومن الربح والربح العقاري، وتعتبر لذلك إيرادات مشتقة، بالمقارنة مع تلك الإيرادات الأصلية. ولكن متلقي هذه الإيرادات، المشتقة بالمعنى المذكور، إنما يحصلون عليها لأدائهم وظيفة اجتماعية بوصفهم ملوكاً وقساوسة وأساتذة وبغايا وجنوداً، الخ؛ وهذا ما يسمح لهم بأن يعدّوا وظائفهم هذه باعتبارها المصادر الأصلية لما يأتيهم من إيراد.

(2) وهنا بالذات تبلغ غلطة آدم سميث الفظة ذروتها: فبعد أن يبتدىء بتحديد صائب للأجزاء المكوّنة لقيمة السلعة ومقدار ما يتجسد فيها من القيم المُنتجة مجدداً، وبعد أن يشير إلى كيفية تأليف هذه الأجزاء المكوّنة لنفس كمية المنافع المختلفة للإيراد⁽³⁹⁾، وبعد أن يشتق الإيرادات على هذا النحو من القيمة، يأخذ بالسير في الاتجاه المعاكس - ويبقى هذا التصور طاغياً لديه - فيحوّل الإيرادات من أجزاء مكوّنة (component parts) إلى «منافع أصلية لنشوء كل قيمة تبادلية» فاتحاً بذلك الباب على مصراعيه للاقتصاد السياسي المبطل. (راجع صاحبنا روشر).

(3) الجزء الثابت من رأس المال

دعونا نرى الآن بأية العوبة سحرية يسعى آدم سميث إلى تغييب الجزء الثابت لقيمة - رأس المال من قيمة السلعة.

[373] «في سعر القمح، مثلاً، هناك جزء يُسَدّد ريع المالك العقاري». إن أصل هذا الجزء من مكوّنات القيمة لا علاقة له بواقع أنه يُدفع إلى المالك العقاري ويؤلف إيراداً له بشكل ريع؛ مثلما أن أصل الجزئين الآخرين من مكوّنات القيمة لا علاقة له بكونهما يؤلفان منبعين للإيراد بصفة ريع وأجور. «وثمة جزء آخر يُسَدّد الأجور أو يُعيل العمال» [ودواب الجرّ! هكذا يضيف] «المستخدمين في إنتاج هذا القمح، والجزء الثالث يؤلف ريع المزارع. ويبدو أن هذه الأجزاء الثلاثة» [«seem»، أنها تبدو حقاً] «تؤلف إما مباشرة أو آخر المطاف مجمل سعر القمح»⁽⁴⁰⁾ إن هذا السعر بأكمله، أي تحديد مقداره كله، لا يتوقف إطلاقاً على توزيعه على الأصناف الثلاثة المذكورة من البشر.

«قد ينشأ اعتقاد بضرورة وجود جزء رابع للتعويض عن رأسمال

(39) أوردت هذه الجملة حرفياً من موضع وردت فيه في مخطوطة ماركس، رغم أنها تبدو مناقضة، في هذا السياق، لما يسبقها وما يليها من العرض مباشرة. بيد أن هذا التناقض الظاهري سيزول لاحقاً في الفقرة رقم 4، المعنونة: «رأس المال والإيراد عند آدم سميث». [ف. إنجلز].

(40) نصرف النظر هنا تماماً عن واقع أن آدم لم يكن موفقاً بالضبط في اختيار مثاله الإيضاحي. فقيمة القمح لا تنحلّ إلى أجور ورياح ورياح إلّا لأنه يصور العلف الذي تستهلكه دواب الجر بمثابة أجور لهذه الدواب، ويصور هذه الدواب بمثابة عمال مأجورين، بحيث يغدو العامل المأجور، بدوره، دابة جر. (إضافة مأخوذة من المخطوطة II).

المزارع، أي للتعويض عن اهتلاك دواب الجر وغيرها من لوازم الفلاحة. ولكن ينبغي اعتبار سعر أي من لوازم الفلاحة هذه، كحصان الجر مثلاً، يتألف هو أيضاً من نفس الأجزاء الثلاثة: ريع الأرض التي تربي الحصان عليها، والعمل المبذول في إدامته وريح المزارع الذي يسلف كلاً من ريع هذه الأرض وأجور هذا العمل. وعليه، رغم أن سعر القمح قد يعوّض عن سعر هذا الحصان إلى جانب تكاليف إدامته، فإن سعر القمح برمته ينحلّ مع ذلك، إما مباشرة أو في آخر المطاف، إلى نفس الأجزاء الثلاثة: الربيع العقاري والعمل» [(يُقصد «بالعمل» (الأجور)] «والربيع» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 42).

ذلك كل ما يقوله آدم سميث بالحرف الواحد إثباتاً لمذهبه العجيب. ويتمثل برهانه، ببساطة، في تكرار القول نفسه. فهو يسلم، عندما يسوق مثلاً، بأن سعر القمح لا يتألف من (م + ف) فقط، بل أيضاً من سعر وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج القمح، أي يتألف من قيمة - رأسمال أنفقها المزارع ليس على قوة العمل. ولكن أسعار جميع وسائل الإنتاج هذه تنحلّ بدورها، كما يقول سميث، إلى (م + ف)، مثل سعر القمح تماماً؛ غير أن آدم سميث ينسى أن يضيف: وتنحلّ أيضاً إلى سعر وسائل الإنتاج المستهلكة في صنعها هي. إنه يحيلنا من فرع إنتاج أول إلى فرع ثان، ومن هذا كرتة أخرى إلى فرع ثالث. والقول إن سعر السلع بأكمله ينحلّ مباشرة أو آخر المطاف (ultimately) إلى (م + ف)، سيظل قولاً أجوف، ما لم يبين لنا أن المنتجات السلعية التي ينحلّ سعرها مباشرة إلى ث (سعر وسائل الإنتاج المستهلكة) + م + ف، إنما يعوّض عنها آخر الأمر بمنتجات سلعية لتحلّ محل كل مقدار «وسائل الإنتاج المستهلكة» هذه، المصنوعة، خلافاً للمنتجات السلعية الأولى، بإنفاق رأس المال المتغير لا أكثر، أي رأس المال المُنفق على قوة العمل. إن سعر هذه المنتجات السلعية الأخيرة يكون في هذه الحالة مساوياً لـ (م + ف) مباشرة. وبالنتيجة فإن سعر المنتجات السلعية الأولى أيضاً، وهو (ث + م + ف)، حيث تمثل (ث) الجزء الثابت من رأس المال، كان من الممكن أن ينحلّ آخر الأمر إلى (م + ف). ولم يكن آدم سميث نفسه يعتقد أنه قد قدّم مثل هذا البرهان بالمثال الذي ذكره عن جامعي الحصى الاسكتلندي (Scotch pebbles) الذين هم حسب رأيه: (1) لا يقدمون فائض قيمة من أي نوع كان، بل ينتجون أجورهم هم لا أكثر؛ (2) لا يستخدمون أية وسيلة إنتاج (لكنهم في الواقع يستخدمون وسائل إنتاج على هيئة السلال والأكياس، وغير ذلك من الأدوات لحمل الحصى).

لقد رأينا سابقاً أن آدم سميث نفسه يقوِّض نظريته بيديه فيما بعد، من دون أن يعي تناقضاته. ولكن ينبغي البحث عن منبع هذه التناقضات في منطلقات آدم سميث العلمية على وجه الدقة. إن رأس المال المُبادل بالعمل يُنتج قيمة أكبر من قيمته هو بالذات. كيف؟ يجيب آدم سميث قائلاً إن العمال يسبقون على الأشياء التي يعالجونها خلال عملية الإنتاج قيمة تولف، إلى جانب المُعادل لسعر شرائهم، فائض قيمة (ربح وبيع) لا يؤول إليهم بل إلى من يستخدم عملهم. ولكن هذا هو كل ما يقدمونه، وما يمكن أن يقدموه. وما يصحّ على العمل الصناعي ليوم واحد يصحّ بالمثل على العمل الذي تحركه طبقة الرأسماليين بأسرها خلال السنة. لذا فإن الكتلة الإجمالية للقيمة السنوية التي يُنتجها المجتمع لا يمكن أن تنحلّ إلّا إلى (م + ف)، أي إلى مُعادل يعوّض به العمال القيمة - رأسمال التي أنفقت كسعر لشرائهم بالذات، وإلى قيمة إضافية لا بد أن يقدموها، علاوة على ذلك، إلى من يستخدمهم. ولكن هذين العنصرين في قيمة السلع، يؤلفان معاً في الوقت نفسه منبع إيراد مختلف الطبقات المساهمة في تجديد الإنتاج: العنصر الأول هو الأجور، أي إيراد العمال؛ والعنصر الثاني هو فائض القيمة الذي يقتطع الرأسمالي الصناعي جزءاً منه لنفسه في شكل ربح، بينما يتنازل عن الجزء الآخر كريع، أي كإيراد للمالك العقاري. من أين إذن يمكن أن ينشأ جزء آخر لمكوّنات القيمة، إذا كانت القيمة المُنتجة على مدار السنة لا تضم غير العنصرين (م + ف)، ولا شيء سواهما؟ نحن هنا إزاء تجديد الإنتاج البسيط. وبما أن مجموع العمل السنوي كله ينحلّ إلى عمل ضروري لتجديد إنتاج القيمة - رأسمال المُنفقة على قوة العمل، وإلى عمل ضروري لخلق فائض [375] قيمة، فمن أين يمكن أن يأتي على العموم العمل اللازم لإنتاج قيمة - رأسمال لم تُنفق على قوة العمل؟

إن الأمر يدور على النحو التالي:

(1) إن آدم سميث يحدد قيمة سلعة ما بكمية العمل التي يضيفها (adds) العامل المأجور إلى موضوع العمل. وهو يقول حرفياً؛ «إلى المواد»، نظراً لأنه يتحدث عن المانيفاكتورة، التي تعالج منتوجات عمل أصلاً، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئاً. فالقيمة التي «يضيفها» العامل إلى شيء ما (وتعبير يضيف «adds» هو تعبير آدم) أمر مستقل تماماً عما إذا كان الشيء ذاته الذي تُضاف إليه القيمة، يمتلك أو لا يمتلك قيمة قبل هذه الإضافة. إذن فالعامل يخلق قيمة جديدة في شكل سلعي؛ وجزء من هذه القيمة المُنتجة جديداً هو، حسب آدم سميث، مُعادل لأجور العامل؛ فهذا الجزء يتحدّد إذن بمقدار قيمة أجوره. ولكي ينتج أو يجدد إنتاج قيمة مساوية لقيمة أجوره، ينبغي عليه أن

يضيف قدرأ أكبر أو أقل من العمل، تبعاً لمقدار هذه الأجور. ولكن العامل يضيف من ناحية ثانية عملاً لاحقاً فوق الحد المرسوم على هذا النحو، وهذا العمل يخلق فائض قيمة لأجل الرأسمالي الذي يستخدمه. وسواء بقي فائض القيمة هذا كلياً بين يدي الرأسمالي أم تعين التنازل عن جزء منه لشخص ثالث، فذلك لن يغير في شيء إطلاقاً، لا التحديد النوعي لفائض القيمة الذي يضيفه العامل المأجور (كون هذه القيمة هي فائض قيمة عموماً) ولا التحديد الكمي لفائض القيمة هذا (مقداره). فهو قيمة شأنه شأن أي جزء آخر من قيمة المنتج، ولكنه يختلف عن غيره في أن العامل لم يتلق مقابله أي مُعادل، ولن يتلقى فيما بعد أي مُعادل؛ على العكس، فالرأسمالي يستولي على هذه القيمة من دون مُعادل. إن القيمة الكلية للسلعة تتحدد بكمية العمل التي أنفقها العامل على إنتاجها. ويتحدد جزء من هذه القيمة الكلية بواقع أنه يساوي قيمة الأجور، أي أنه مُعادل لهذه الأجور. وعليه فإن الجزء الثاني، أي فائض القيمة، يتحدد هو الآخر، بالضرورة، بأن يساوي القيمة الكلية للمنتج ناقصاً جزءاً من قيمة المنتج يمثل مُعادل الأجور؛ أي أنه يساوي الفائض الذي تزيد به القيمة المُنتجة في صنع السلعة، على ذلك الجزء منها الذي يساوي المُعادل للأجور.

(2) وما يصحّ على السلعة التي ينتجها عامل مفرد في مشروع صناعي معين، يصحّ بالمثل على المنتج السنوي لكل فروع الإنتاج مجتمعة. وما يخص العمل الذي يؤديه عامل مُنتج فردي في يوم واحد، يخص مجمل العمل السنوي الذي تحركه مجمل الطبقة العاملة المُنتجة. فهذه الطبقة «تثبت» (والتعبير لسميث) في المنتج السنوي قيمة إجمالية تتحدد بكمية ما يُنفق من العمل على مدار السنة، وتنحلّ هذه القيمة الكلية إلى جزئين: جزء يتحدد بتلك الكمية من العمل السنوي التي تخلق الطبقة العاملة بواسطتها مُعادلاً لأجورها السنوية، أي تخلق في الواقع هذه الأجور نفسها؛ وجزء آخر يتحدد بالعمل السنوي الإضافي الذي يخلق العامل بواسطته فائض قيمة لطبقة الرأسماليين. إن القيمة الجديدة المُنتجة خلال السنة والتي يحتويها المنتج السنوي تتألف لذلك من عنصرين لا غير، وهما مُعادل الأجور السنوية التي تلتقيها الطبقة العاملة، وفائض القيمة السنوي المقدم إلى طبقة الرأسماليين. لكن الأجور السنوية تمثل إيراد الطبقة العاملة، والمقدار السنوي لفائض القيمة يمثل إيراد طبقة الرأسماليين؛ ولذلك يُمثل جزءا القيمة هذان (ووجهة النظر هذه صحيحة إذا كان يُقصد بها تجديد الإنتاج البسيط) حصتين نسبيتين من الرصيد السنوي للاستهلاك ويتحققان في هذا الرصيد. وهكذا لا مجال، هناك، البتة للقيمة - رأسمال الثابتة، لا مجال لتجديد إنتاج رأس المال الذي يؤدي وظيفته في شكل

وسائل إنتاج. ولكن آدم سميث يقول بوضوح قاطع، في مقدمة مؤلفه، بأن جميع أجزاء قيمة السلع التي تخدم بمثابة إيراد، تتطابق مع المنتج السنوي للعمل، المخصص لرصيد الاستهلاك الاجتماعي:

«إن هدف الكتب الأربعة الأولى هو شرح ما يتألف منه إيراد عموم الأمة، أو شرح طبيعة الأرصدة التي. تسدّ (supplied)، استهلاكها السنوي» (ص 12).

ويقول مباشرة في أول جملة من المقدمة:

«إن العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد الأصلي الذي يزودها بكل وسائل العيش.. التي تستهلكها في مجرى السنة، والتي تتألف، على الدوام، إما من المنتج المباشر لهذا العمل، أو من الأشياء المشتراة بواسطة هذا المنتج من أمم أخرى» (ص 11).

إن خطأ سميث الأول يكمن في أنه يساوي قيمة المنتج السنوي بالقيمة المُنتجة جديداً خلال السنة. فهذه الأخيرة ليست سوى منتج عمل السنة الماضية، أما الأولى فتتضمن علاوة على ذلك كل عناصر القيمة المستهلكة في صنع المنتج السنوي، هذه العناصر التي أُنتجت في السنة التي تسبق تلك، بل إن بعضها أُنتج في سنوات أسبق، نعني: وسائل الإنتاج، التي تعود قيمتها إلى الظهور فحسب - فالعمل المُنفق في السنة الأخيرة لم ينتج هذه الوسائل، من حيث قيمتها، ولم يجدد إنتاجها. وبهذا الخلط يُقصي آدم سميث تماماً الجزء الثابت من قيمة المنتج السنوي. ويقوم هذا الخلط نفسه على خطأ آخر في تصوراتهِ الأساسية: إنه لا يميز الطابع المزدوج للعمل ذاته، أي لا يميز [377] العمل الذي يخلق قيمة، ما دام انفاقاً لقوة عمل، عن العمل الذي يخلق أشياء استعمالية (قيمة استعمالية) ما دام عملاً ملموساً، نافعاً. والمقدار الكلي للسلع المصنوعة خلال السنة، أي المنتج السنوي بأجمعه هو منتج العمل النافع الناشط خلال السنة الأخيرة؛ وإن جميع هذه السلع مدينة بوجودها حصراً إلى كون العمل المستخدم اجتماعياً قد أنفق في نطاق نظام متشعب متنوع، من مختلف أصناف العمل النافع. وبفضل ذلك وحده بقيت في مجمل قيمة السلع المُنتجة قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، وعادت إلى الظهور في شكل طبيعي جديد. فالمنتج السنوي برمته هو، إذن، نتيجة العمل النافع المنفق خلال السنة. ولكن لا يخلق سوى جزء من قيمة المنتج السنوي خلال تلك السنة؛ وهذا الجزء هو القيمة المُنتجة جديداً خلال السنة التي يتجسد فيها مقدار العمل الذي تم تحريكه خلالها.

لذلك عندما يقول آدم سميث في الفقرة التي استشهدنا بها للتو:
«إن العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد الأصلي الذي يزودها بكل وسائل العيش التي تستهلكها في مجرى السنة، إلخ.»،

فإنه يأخذ في الاعتبار، بصورة أحادية، العمل النافع المحض، الذي أسبغ بالفعل على كل وسائل العيش هذه شكلها القابل للاستهلاك. ولكنه ينسى أن ذلك مُحال من دون معونة وسائل العمل ومواضيع العمل الموروثة من سنوات سابقة، وإذا يشترك «العمل السنوي»، لهذا السبب في خلق قيمة، فإنه لا يخلق بأي حال كامل قيمة المنتج المصنوع بمساهمته؛ وينسى سميث أن القيمة المُنتجة جديداً أصغر من قيمة المنتج. وإذا لم يكن بوسع المرء أن يلوم آدم سميث لعدم مضيه في هذا التحليل إلى أبعد مما مضى إليه أخلافه (رغم أن الفيزيوقراطيين أرسوا بداية الحل الصحيح قبلئذٍ)، إلا أنه يمكن القول إنه أوقع نفسه في القوضى، ومرت ذلك بصورة رئيسية إلى أن فهمه «الباطني» لقيمة السلع بوجه عام يلغيه على الدوام فهمه «الظاهري» الذي يحتل معظم النص، لكن غريزته العلمية تتيح لوجهة النظر الباطنية هذه، أن تنبجس ثانية، بين الحين والآخر.

(4) رأس المال والإيراد عند آدم سميث

إن ذلك الجزء من قيمة أية سلعة (وبالتالي من المنتج السنوي)، الذي لا يؤلف سوى مُعادِل للأجور، يساوي رأس المال الذي يسلفه الرأسمالي للأجور، أي يساوي الجزء المكوّن المتغير من رأس المال الكلّي المسلف. ويستعيد الرأسمالي هذا الجزء المكوّن للقيمة [378] - رأسمال المسلفة من خلال جزء مكوّن جديد لقيمة السلعة التي أنتجها العمال المأجورون. وسواء كان رأس المال المتغير مسلفاً بمعنى أن الرأسمالي يدفع للعامل نقداً لقاء حصة هذا من المنتج الذي لم يجهز بعد للبيع، أم من المنتج الناجز الذي لم يقم الرأسمالي ببيعه بعد، أم بمعنى أن الرأسمالي يدفع نقداً حصل عليه ببيع سلعة قد أنتجها العامل، أم بمعنى أنه سحب هذا النقد سلفاً عن طريق الاقتراض - فإن الرأسمالي يُنفق في جميع هذه الحالات رأسمالاً متغيراً، يتدفق إلى العمال في شكل نقد، ويستحوذ من ناحية أخرى في جميع هذه الحالات، على مُعادِل لهذه القيمة - رأسمال في هيئة ذلك الجزء من قيمة السلع، الذي أنتج فيه العامل مجدداً الحصة التي تؤول إليه من القيمة الكلّية، أو بتعبير آخر ذلك الجزء الذي أنتج به العامل قيمة أجوره بالذات. إن الرأسمالي

يدفع للعامل نقداً، عوضاً عن أن يعطيه هذا الجزء من القيمة في الشكل الطبيعي لمنتوجه هو. إن الجزء المكوّن المتغير للقيمة - رأسمال التي سلفها الرأسمالي بات ماثلاً بالنسبة له في شكل سلع، أما العامل فقد تلقى مُعَادِلاً، لقوة عمله المُباعَة، في شكل نقد.

وهكذا، على حين أن ذلك الجزء من رأس المال المسلف من قبل الرأسمالي، والذي تحوّل عبر شراء قوة العمل إلى رأسمال متغير، يقوم بوظيفته داخل عملية الإنتاج نفسها، كقوة عمل فاعلة، فيتم إنتاج الجزء المتغير من الرأسمال المسلف ثانية، عبر إنفاق قوة العمل هذه، كقيمة جديدة في شكل سلع، أي يتم تجديد إنتاجه - ويتم بالتالي تجديد إنتاج، أي إنتاج جديد للقيمة - رأسمال المسلفة - في هذا الوقت بالذات يُنفق العامل قيمة أو سعر قوة عمله المُباعَة في شراء وسائل العيش، في وسائل تجديد إنتاج قوة عمله. فمبلغ من النقد مساوٍ لرأس المال المتغير يؤلف إيراد العامل، وهو الإيراد الذي لا يدوم إلا إذا استطاع العامل بيع قوة عمله إلى الرأسمالي.

إن سلعة العامل المُأجور - أي قوة عمله ذاتها - لا تقوم بوظيفة سلعة إلا بمقدار ما تندمج برأسمال الرأسمالي، فتقوم بوظيفة رأسمال؛ ومن الناحية الأخرى فإن رأس المال الذي يُنفقه الرأسمالي بهيئة رأسمال نقدي لشراء قوة العمل، يقوم بوظيفة إيراد بين يدي بائع قوة العمل، العامل المُأجور.

وتتشابك هنا عمليات تداول وعمليات إنتاج شتى، لا يميز آدم سميث بعضها عن بعض.

أولاً - الأفعال التي تنتمي إلى عملية التداول: يبيع العامل سلعته - قوة العمل - إلى الرأسمالي؛ ويؤلف النقد الذي يشتريها به الرأسمالي، من وجهة نظره، نقداً مستخدماً لأجل إنماء القيمة، فهو بالتالي رأسمال نقدي؛ إنه لا يُنفق هذا النقد بل يسلفه. (وهذا هو المعنى الحقيقي لكلمة - تسليف «avance» عند الفيزيوقراطيين - وذلك بمعزل تام عن [379] مصدر حصول الرأسمالي على ذلك النقد بالذات. فكل قيمة يدفعها الرأسمالي لغرض عملية الإنتاج هي قيمة مسلفة بالنسبة إليه، بصرف النظر عما إذا جرى الدفع قبل إتمام عملية الإنتاج أم بعد وقوعها «post festum». فهي قيمة مسلفة لأجل عملية الإنتاج بالذات). وتجري الأمور هنا مثلما تجري عند بيع أية سلعة أخرى: البائع يقدم قيمة استعمالية (وهي قوة العمل هنا) ويتسلم قيمتها (أي يحقق سعرها) نقداً؛ ويقدم الشاري نقده ويتسلم بالمقابل السلعة ذاتها - وهي هنا قوة العمل.

ثانياً - في عملية الإنتاج، تؤلف قوة العمل المشتراة جزءاً من رأس المال الناشط، ويقوم العامل ذاته بأداء الوظيفة هنا كمجرد شكل طبيعي خاص لرأس المال هذا، متميز

عن عناصر رأس المال الأخرى الماثلة في شكل طبيعي كوسائل إنتاج. وبإنفاق قوة العمل خلال عملية الإنتاج، يضيف العامل إلى وسائل الإنتاج التي يحولها إلى منتج، قيمة تساوي قيمة قوة عمله (ترك فائض القيمة جانباً)؛ فهو إذن يجدد للرأسمالي، بشكل سلعي، إنتاج ذلك الجزء من رأس المال الذي سلفه الرأسمالي أو يتوجب عليه أن يسلفه أجوراً؛ إنه يُنتج للرأسمالي مُعادلاً لرأس المال هذا، أي يُنتج للرأسمالي رأسمالاً يمكن له أن «يسلفه» من جديد لشراء قوة عمل.

ثالثاً - ولذلك فبيع السلعة، يعوّض جزء من سعر البيع للرأسمالي عن رأس المال المتغير الذي سلفه مما يمكنه من شراء قوة العمل مجدداً، ويمكن العامل من بيعها مجدداً.

وفي سائر أفعال بيع وشراء السلع - عند الاختصار على بحث هذه الصفقات بالذات - لا أهمية البتة للمصير الذي يؤول إليه النقد بين يدي البائع الذي يتلقاه مقابل سلعته، ولا المصير الذي تنتهي إليه المواد الاستعمالية المشتراة، بين يدي الشاري. وبمقدار ما يتعلق الأمر بعملية التداول المحض، لا أهمية البتة لقيام قوة العمل التي يشتريها الرأسمالي، بتجديد إنتاج القيمة - رأسمال لأجله من جهة، ولكون النقد الذي تلقاه العامل لقاء بيع قوة عمله، يؤلف لإيراده، من جهة أخرى. فمقدار قيمة السلعة التي يبيعها العامل، أي قوة عمله، لا يتأثر بكون هذا المقدار يؤلف «إيراداً» له، ولا يتأثر بكون استعمال الشاري للسلعة التي يبيعها العامل يجدد إنتاج القيمة - رأسمال لهذا الشاري.

إن الأجور تغدو إيراداً ينبغي للعامل أن يعتاش عليه لأن قيمة قوة العمل - أي سعر البيع المناسب لهذه السلعة - تتحدد بمقدار العمل اللازم لتجديد إنتاجها، ولكن مقدار هذا العمل نفسه يتحدد هنا بذلك المقدار من العمل الذي يتطلبه إنتاج وسائل العيش [380] الضرورية للعامل، أي بمقدار العمل اللازم للحفاظ على حياته.

وإن الزعم التالي لآدم سميث خاطيء كلياً:

«إن ذلك الجزء من رأس المال، الذي أنفق على إعالة العمل المُنتج يؤلف. بعد أن أدى بالنسبة له» [لِلرأسمالي] «وظيفة رأسمال.

إيراداً بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين» [للعامل]. (الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 223).

إن النقد الذي يدفعه الرأسمالي لقوة العمل التي اشتراها «يؤدي بالنسبة إليه وظيفة رأسمال»، ما دام يضيف بهذا النقد، قوة العمل إلى الأجزاء الشبيهة المكوّنة لرأسماله، وهذا وحده ما يمكن رأسماله عموماً من أن يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي. ولكن علينا أن

نميز ما يلي: إن قوة العمل هي سلعة لا رأسمال، بين يدي العامل، وهي تؤلف بالنسبة إليه إيراداً طالما كان قادراً على تكرار بيعها باستمرار؛ وهي تقوم بوظيفة رأسمال بعد البيع، بين يدي الرأسمالي، في أثناء عملية الإنتاج نفسها. وقوة العمل بالذات هي التي تقوم عند ذلك بخدمة مزدوجة: كسلعة تباع بقيمتها، حين تكون بيد العامل؛ وكقوة تُنتج قيمة وقيمة استعمالية، حين تكون بيد الرأسمالي الذي اشتراها. ولكن النقد الذي يتقاضاه العامل من الرأسمالي، إنما يتقاضاه بعد أن يكون أولاً قد اعطاه استعمال قوة عمله، بعد أن تكون قوة عمله قد تحققت في قيمة منتج عمل. ويستحوذ الرأسمالي على هذه القيمة قبل أن يدفع لقاءها. لذلك فليس النقد هو الذي يقوم بالوظيفة مرتين: أولاً كشكل نقدي لرأس المال المتغير، ثم كأجور. فقوة العمل هي التي تقوم بالوظيفة مرتين: أولاً، بصفة سلعة عند بيع قوة العمل (عند تحديد مقدار الأجور التي يجب دفعها، لا يلعب النقد من دور غير مقياس مثالي محض للقيمة، وقد لا يكون حاضراً بين يدي الرأسمالي)؛ وثانياً، في عملية الإنتاج، حيث تقوم قوة العمل بوظيفة رأسمال في حوزة الرأسمالي، أي كعنصر يقوم بخلق القيمة الاستعمالية والقيمة. لقد سبق لقوة العمل أن قَدِّمت، في شكل سلعة المُعَادِل الذي سيُدفع إلى العامل، علماً بأنها قَدِّمت هذا المُعَادِل قبل أن يدفعه الرأسمالي إلى العامل في شكل نقد. لذا فإن العامل يخلق بنفسه رصيد الدفع الذي يدفع له الرأسمالي منه. ولكن ليس هذا كل شيء.

إن العامل يُنفق ما يستلم من نقد للحفاظ على قوة عمله وبالتالي - إذا نظرنا إلى مجموع طبقة الرأسماليين وطبقة العمال بأسرها - لكي يصون للرأسمالي الأداة التي تتيح له أن يبقى رأسمالياً.

لذلك فإن البيع والشراء المستمرين لقوة العمل يخلّد قوة العمل كعنصر من رأس المال، ويفضل ذلك يظهر رأس المال بمثابة خالق للسلع، خالق لمواد استعمالية تمتلك قيمة؛ وبفعل ذلك السبب نفسه أيضاً يتم، باستمرار، تجديد إنتاج ذلك الجزء من رأس [381] المال المكرّس لشراء قوة العمل بواسطة بيع المنتج الذي تخلقه قوة العمل، وبذلك يخلق العامل بنفسه، باستمرار، رصيد رأس المال الذي يتلقى منه أجوره، هذا من جهة. من جهة ثانية، يغدو البيع الدائم لقوة العمل المنبع المتجدد أبداً للحفاظ على حياة العامل؛ من هنا تبدو قوة عمله باعتبارها القدرة التي تمده بالإيراد الذي يعتاش عليه. ولا يعني الإيراد في هذه الحالة شيئاً غير الحصول على قيم عن طريق البيع المتكرر لسلعة (قوة العمل)، ولا تخدم هذه القيم شيئاً سوى تجديد الإنتاج المستمر للسلعة التي يضطر العامل إلى بيعها باستمرار. وفي هذه الحدود نجد أن سميث مصيب بقوله إن ذلك الجزء

من قيمة المنتج الذي يخلقه العامل نفسه والذي يدفع له الرأسمالي لقاء مُعادلاً في شكل أجور، يغدو منبع إيراد العامل. ولكن هذا الواقع لا يغير شيئاً من طبيعة أو مقدار هذا الجزء من قيمة السلعة؛ مثلما لا تتغير طبيعة قيمة وسائل الإنتاج نتيجة قيامها بوظيفة قيم - رأسمال، ولا تتغير طبيعة وطول خط مستقيم سواء كان هذا الخط يؤلف قاعدة لمثلث أو محوراً لإهليلج. فقيمة قوة العمل تظل محددة على نحو مستقل عن الواقع المشار إليه شأن قيمة وسائل الإنتاج. وإن هذا الجزء من قيمة السلعة لا يتألف من إيراد العامل بوصفه عنصراً من العناصر المستقلة التي تؤلف القيمة المذكورة، ولا ينحلّ إلى إيراده. ولكن كانت هذه القيمة الجديدة التي يجدد العامل إنتاجها باستمرار تؤلف إيراداً له، فإن إيراده لا يؤلف بالمقابل الجزء المكوّن لهذه القيمة الجديدة التي أنتجها. فمقدار الحصة التي تدفع له من القيمة الجديدة التي خلقها يحدد مقدار إيراده من حيث القيمة، وليس العكس. إن كون هذا الجزء من القيمة الجديدة يؤلف إيراداً له، لا يبين سوى مآل هذا الجزء، أي طابع استخدامه، ولا صلة لذلك البتة بنشئته أو بنشوء أية قيمة أخرى. فلو تلقيت أنا عشرة تالرات في الأسبوع، فإن واقع حصولي على هذا الإيراد الأسبوعي لا يغير شيئاً من طبيعة قيمة التالرات العشرة، ولا من مقدار قيمتها. فقيمة قوة العمل تتحدد، شأن قيمة أية سلعة أخرى، بمقدار العمل الضروري لتجديد إنتاجها؛ ومما يميز هذه السلعة (قوة العمل) هو أن مقدار العمل هذا قد تحدّد بقيمة وسائل العيش الضرورية للعامل، أي أنه يساوي العمل الضروري لتجديد إنتاج شروط حياة العامل نفسها. ولكن هذا الواقع يميز قيمة قوة العمل مثلما تتميز قيمة الدواب بواقع أنها تتحدد بقيمة وسائل العيش الضرورية لإدامتها، أي تتحدد بكتلة العمل البشري الضرورية لإنتاج وسائل العيش هذه.

لكن مقولة «الإيراد» هي سبب البلايا كلها عند آدم سميث. فمختلف أنواع الإيراد [382] تؤلف بنظره (component parts)، أي أجزاء مكوّنة للقيمة السلعية الجديدة التي تُنتج سنوياً، في حين أن الجزءين اللذين تنحلّ إليهما هذه القيمة السلعية بالنسبة إلى الرأسمالي، أي مُعادِل رأسماله المتغير الذي سلّفه في شكل نقد لدى شراء العمل، والجزء الآخر من هذه القيمة، الذي يؤول إليه أيضاً من دون أن يكلفه شيئاً، أي فائض القيمة - يؤلفان، بالعكس، منبعي الإيرادات. إن مُعادِل رأس المال المتغير يسلف ثانية في قوة عمل فيؤلف، بحدود ذلك، إيراداً للعامل في شكل أجوره. وبما أن الجزء الآخر - أي فائض القيمة - لا يُستخدم في تعويض الرأسمالي عن أي جزء من رأس المال المسلف، فإنه يستطيع انفاقه على وسائل الاستهلاك (على وسائل الاستهلاك الضرورية

وكذلك على مواد الترف)، أي أن يستهلكه برمته كإيراد من دون أن يحوله إلى قيمة - رأسمال مهما كان نوعها. والشرط المسبق للحصول على هذه الإيرادات يكمن في القيمة السلعية نفسها، والأجزاء المكونة لهذه القيمة لا تختلف بشيء، من وجهة نظر الرأسمالي، إلا بحدود ما تؤلف مُعادلاً لقاء القيمة - رأسمال المتغيرة التي سلفها، أو فائضاً يزيد على القيمة - رأسمال المتغيرة التي يسلفها. وكلا هذين لا يتألف من شيء سوى قوة العمل المبذولة في إنتاج السلعة، والتي تم تشغيلها أثناء عملية العمل. إنهما يتألفان من إنفاق وليس من «دخل» أو «إيراد» - من إنفاق عمل.

ونتيجة هذا الخلط (Quiproquo)، حيث يغدو الإيراد منبعاً للقيمة السلعية، عوض أن تكون القيمة السلعية منبعاً للإيراد، تظهر القيمة السلعية عند آدم سميث «مرتبّة» من مختلف أنواع الإيرادات، وهذه الإيرادات تتحدد عنده بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، أما القيمة الكلية للسلعة فتتحدد بجمع مقادير قيمة هذه الإيرادات. وهنا يبرز السؤال، كيف تتحدد قيمة كل واحد من هذه الإيرادات، التي يُفترض أن تنبثق القيمة السلعية منها؟ بالنسبة للأجور، يمكن تحديد قيمتها نظراً لأنها تمثل قيمة سلعة معينة، قوة العمل، وتتحدد هذه القيمة (شأن قيمة سائر السلع الأخرى) بالعمل اللازم لتجديد إنتاج هذه السلعة. ولكن كيف يمكن تحديد فائض القيمة، أو كيف يمكن، حسب تعبير آدم سميث، تحديد شكله الاثنين وهما الربح والريع العقاري. هنا يكتفي آدم سميث بتمتة خاوية. فتارة يعرض الأجور وفائض القيمة (أو الأجور والربح) بوصفهما الجزئين المكونين للذين «تتركب» منهما قيمة السلعة أو سعر السلعة، وتارة أخرى، وبنفس واحد تقريباً في كثير من الأحيان، يعرضهما بوصفهما الجزئين اللذين ينحل (resolves itself) إليهما سعر السلعة؛ ولكن هذا يعني العكس، أي أن قيمة السلعة هي الشيء المعطى سلفاً، وأن مختلف أجزاء هذه القيمة المعطاة تؤول في شكل إيرادات مختلفة إلى مختلف الأشخاص المشاركين في عملية الإنتاج. ولكن هذا الزعم الأخير لآدم سميث لا يتطابق بأي حال مع تركيب القيمة من هذه «الأجزاء المكونة» الثلاثة. فإذا قمت بتعيين أطوال ثلاثة خطوط مستقيمة متباينة على مزاجي ثم كوّنت من هذه الخطوط الثلاثة باعتبارها «أجزاء مكونة»، خطأً مستقيماً رابعاً يساوي طوله مجموع أطوال هذه الخطوط الثلاثة، فهذا لا يشبه أبداً الحالة التي يكون لدي من جهة أخرى خط مستقيم معين فأقسمه أو [383] «أحلله»، لغرض من الأغراض، إلى ثلاثة أجزاء مختلفة. ففي الحالة الأولى يتغير حتماً طول المستقيم الإجمالي تبعاً لتغيير أطوال المستقيمات الثلاثة التي يؤلف هو حاصل

جمعها، أما في الحالة الأخيرة فإن طول كل من الأجزاء الثلاثة من المستقيمت محدّد سلفاً بكونها تؤلف أجزاء من مستقيم معين الطول.

الواقع، لو تمسكنا بذلك الجانب الصحيح من عرض آدم سميث، والقائل إن القيمة الجديدة التي يخلقها العمل السنوي والتي يتضمنها المنتج السلعي السنوي للمجتمع (كما هو الحال في أي سلعة مفردة، أو في أي منتج يومي أو أسبوعي، إلخ.) تساوي قيمة رأس المال المتغير المسلف (أي تساوي جزء القيمة المخصص مجدداً لشراء قوة العمل) زائداً فائض القيمة التي يستطيع الرأسمالي أن يحققها في وسائل استهلاكه الفردي - على فرض أن تجديد الإنتاج بسيط، وأن الظروف الأخرى باقية على حالها؛ ولو تذكرنا، علاوة على ذلك، أن آدم سميث يخلط العمل بصفته خالقاً للقيمة، أي باعتباره انفاقاً لقوة العمل، والعمل بصفته خالقاً للقيمة الاستعمالية، أي العمل المُنفق في شكل نافع وهادف - فإن مجمل تصور آدم سميث يرجع إلى ما يلي: إن قيمة أية سلعة هي منتج العمل، وهذا ينطبق أيضاً على قيمة منتج العمل السنوي أو قيمة المنتج السلعي السنوي الاجتماعي. ولكن كل عمل ينحل إلى: (1) زمن عمل ضروري يقوم فيه العامل فقط بتجديد إنتاج مُعادِل لرأس المال المسلف في شراء قوة عمله، و(2) عمل فائض يُقدم به العامل للرأسمالي قيمة لا يدفع هذا الأخير لقاءها أي مُعادِل، أي يقدم للرأسمالي فائض قيمة؛ وعليه فإن كل قيمة سلعية لا يمكن أن تنحل، حسب تصور آدم سميث، إلا إلى هذين الجزئين المكوّنين المختلفين، وبالتالي فهي تؤلف آخر المطاف إيراداً للطبقة العاملة بهيئة أجور، وإيراداً لطبقة الرأسماليين بهيئة فائض قيمة. أما بالنسبة للقيمة - رأسمال الثابتة، أي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج المنتج السنوي، فعلى الرغم من أن آدم سميث لا يستطيع أن يقول (باستثناء القول إن الرأسمالي يطالب الشاري بها عند بيع سلعته)، كيف تدخل هذه القيمة في قيمة المنتج الجديد، ولكن ما دامت وسائل الإنتاج هي منتج للعمل، فإن هذا الجزء من قيمة المنتج الجديد لا يمكن، حسب آدم سميث، أن يتألف آخر المطاف (ultimately)، إلا من مُعادِل لرأس المال المتغير وفائض القيمة، أي من منتج عمل ضروري وعمل فائض. ولئن كانت قيم وسائل الإنتاج هذه تضطلع بوظيفة قيم - رأسمال بين يدي ذلك الذي يستخدمها، فإن ذلك لا يمنع، كما يزعم، أن تكون هذه القيم «في الأصل»، أي إذا تغلغلنا إلى أساس منشئها، قد انحلت في أيدي الآخرين، أي قبل ذلك، إلى نفس جزئي القيمة، وبالتالي إلى مصدرين مختلفين للإيراد.

[384] والنقطة الصائبة في ذلك كله أن القضية في حركة رأس المال الاجتماعي، أي حركة مجموع رؤوس الأموال الفردية، تبرز بصورة تختلف عن بروزها في حركة كل رأسمال

فردى مأخوذاً بصورة خاصة، أي من وجهة نظر كل رأسمالي فردى على حدة. فقيمة السلعة تحل بنظر هذا الأخير إلى: 1) عنصر ثابت («عنصر رابع» حسب قول سميث) و 2) مجموع الأجور وفائض القيمة، أي مجموع الأجور والربح والريع العقاري، بيد أن «عنصر» سميث «الرابع»، أي القيمة - رأسمال الثابتة، يزول من وجهة النظر الاجتماعية.

5) خلاصة

إن الصيغة الباهتة التي تنص على أن أنواع الإيرادات الثلاثة، أي الأجور والربح والريع تؤلف «الأجزاء المكونة» الثلاثة للقيمة السلعية، تنشأ، عند آدم سميث، من صيغة أخرى أقرب للمعقول وهي أن القيمة السلعية تحل (resolves itself) إلى هذه الأجزاء المكونة الثلاثة. وهذا مغلوط أيضاً، حتى لو سلّمنا بأن القيمة السلعية قابلة للتجزئة إلى مُعادِل لقوة العمل المستهلكة وفائض القيمة الذي تخلقه هذه الأخيرة. ولكن خطأ سميث هذا يتركز هنا بدوره على أساس أعمق، صحيح. فالإنتاج الرأسمالي يستند إلى واقع أن العامل المُنتج يبيع قوة عمله هو، كسلعة تخصه، إلى الرأسمالي، فتعمل بين يدي هذا كعنصر من عناصر رأسماله الإنتاجي. إن هذه الصفقة - بيع وشراء قوة العمل - التي تنتمي إلى مجال التداول لا تفتتح عملية الإنتاج فحسب، بل تحدد ضمناً طابعها الخاص. إن إنتاج قيمة استعمالية، بل حتى إنتاج سلعة (وهذا ما يستطيع أن يقوم به العاملون المُنتجون المستقلون أيضاً) ليس هنا سوى وسيلة لإنتاج فائض قيمة مطلق ونسبي لأجل الرأسمالي. لهذا السبب فقد رأينا عند تحليل عملية الإنتاج كيف أن إنتاج فائض القيمة المطلق والنسبي يحدد: 1) أمد عملية العمل اليومية، 2) مجمل التركيب الاجتماعي والتكنيكي لعملية الإنتاج الرأسمالية. ويتحقق في هذه العملية تمايز بين محض صيانة القيمة (القيمة - رأسمال الثابتة) وتجديد الإنتاج الفعلي للقيمة المُسلَّفة (مُعادِل قوة العمل) وإنتاج فائض قيمة، أي قيمة لم يسلّف الرأسمالي لإنتاجها أي مُعادِل من قبل، ولا يسلّف بعدها (post festum).

ورغم أن الاستيلاء على فائض القيمة - وهي قيمة تفيض على مُعادِل القيمة التي سلّفها الرأسمالي - يُفتتح بشراء وبيع قوة العمل، فإنه فعل يتحقق في صلب عملية الإنتاج [385] نفسها، ويؤلف لحظة جوهرية من لحظاتها.

إن الفعل الافتتاحي نفسه، وهو فعل تداول: شراء وبيع قوة العمل، يتركز بدوره على توزيع لعناصر الإنتاج يسبق توزيع المنتوجات الاجتماعية ويشكل مقدمة لهذا الأخير، أي أنه يتركز على فصل قوة العمل بوصفها سلعة العامل، عن وسائل الإنتاج بوصفها ملكية غير العمال.

يبدو أن هذا الاستيلاء على فائض القيمة، أو هذه التجزئة لإنتاج القيمة إلى تجديد إنتاج للقيمة المسلفة وإنتاج لقيمة جديدة (فائض قيمة) لا تعترض عن أي مُعادل، لا يغير بأي حال من جوهر القيمة ذاتها ولا من طبيعة إنتاج القيمة. إن جوهر القيمة يتمثل دائماً في قوة العمل المُنفقة، أي العمل مستقلاً عن طابعه الخاص النافع ولا شيء غير ذلك، وإنتاج القيمة ليس سوى عملية هذا الانفاق لقوة العمل. إن الفلاح القرن مثلاً يُنفق قوة عمله مدة 6 أيام من الأسبوع، أي يعمل لسته أيام، ولا يتغير شيء من واقع هذا الانفاق لقوة العمل، بما هو عليه، أن يكون القرن قد عمل، على سبيل المثال، ثلاثة من أيام العمل هذه لنفسه، في حقله الخاص، وثلاثة أيام أخرى لسيده الاقطاعي في حقل السيد. إن كلاً من عمله الطوعي لنفسه وعمله القسري لسيده هما عمل متماثل؛ وإذا ما نظرنا إلى عمل القرن خلال ستة أيام من ناحية القيم أو المنتجات النافعة التي يخلقها، فلن نجد أية فروق في عمله. ويتعلق الفرق الوحيد بالظروف المختلفة التي تستدعي انفاق القرن من قوة عمل خلال نصفين من وقت العمل المؤلف من ستة أيام. والحال نفسه مع العمل الضروري والعمل الفائض للعامل المأجور.

إن عملية الإنتاج تتلشى في السلعة. وواقع أن قوة عمل قد أنفقت لصنع السلعة، يتجلى الآن كخاصية شيئية في السلعة، أي خاصية امتلاكها لقيمة؛ ويُقاس مقدار هذه القيمة بمقدار العمل المبذول؛ ولا تنحل قيمة السلعة إلى أي شيء آخر خلاف ذلك، ولا تتألف من أي شيء غير ذلك. ولو رسمتُ خطأً مستقيماً بطول معين بطريقة تستعمل وفق قواعد (قوانين) معينة مستقلة عني، فإنني أكون، بادية ذي بدء، قد «أنتجت» خطأً مستقيماً («إنتاجاً» رمزياً بالطبع، فهذا ما أعيه سلفاً). ولو قُسمت هذا المستقيم إلى ثلاثة مقاطع (يجب أن تناسب أطوالها بدورها شروط مسألة معينة). فإن كل واحد من هذه المقاطع يظل خطأً مستقيماً، كما أن المستقيم برمته، الذي تؤلف هذه المقاطع أجزاءً، لا يتحوّل بهذا التقسيم إلى أي شيء غير خط مستقيم، أي لا يتحوّل إلى نوع من المنحنى، على سبيل المثال. كما لا يسعني أن أقسم خطأً مستقيماً معين الطول بطريقة يصبح معها مجموع الأجزاء أكبر من المستقيم غير المقسم؛ بتعبير آخر أن طول المستقيم برمته لا يتحدد بأطوال أجزائه المتحددة اعتباطاً. بالعكس، فالأطوال النسبية لهذه الأجزاء محددة منذ البداية بطول المستقيم التي تؤلف هي أجزاءه.

وبهذا الخصوص، لا تختلف السلعة التي ينتجها الرأسمالي عن السلعة التي ينتجها شغل مستقل، أو جماعيات عمال، أو أرقاء. إلا أن مجمل منتج العمل، وكذلك مجمل قيمته، يعودان في حالتنا هذه، إلى الرأسمالي. ويتعين عليه، شأن أي مُنتج آخر،

أن يحوّل سلعته عن طريق البيع إلى نقد، قبل أن يستطيع القيام بعمليات تالية؛ يتعين عليه أن يحوّل السلعة إلى شكل مُعادِل عام..

دعونا نتفحص المنتج السلي قبل تحوّلِهِ إلى نقد. إنه ملك للرأسمالي كلياً. وهو، من ناحية أخرى، كمنتوج نافع للعمل - كقيمة استعمالية - يؤلف بالتمام والكمال منتوجاً لعملية العمل السابقة؛ أما قيمته فليست كذلك. فجزء من هذه القيمة لا يزيد عن قيمة وسائل الإنتاج المنفقة في إنتاج السلعة والتي تعود إلى الظهور ثانية في شكل جديد؛ ولم يتم إنتاج هذا الجزء من القيمة خلال عملية إنتاج السلعة المعنية؛ ذلك لأن وسائل الإنتاج كانت تمتلك هذه القيمة قبل بدء عملية الإنتاج، وبصورة مستقلة عنها؛ وقد دخلت إلى هذه العملية بوصفها حاملات لهذه القيمة، ولم يتجدد أو يتغير شيء في هذه القيمة سوى شكل تجلّي الظاهرة. إن هذا الجزء من قيمة السلعة يؤلف، بالنسبة إلى الرأسمالي، مُعادِلاً لذلك الجزء من القيمة - رأسمال الثابتة المُسلّفة الذي تم استهلاكه خلال إنتاج السلعة، وقد كان هذا الجزء من القيمة ماثلاً من قبل، في شكل وسائل إنتاج، وهو مائل الآن كجزء مكوّن لقيمة السلعة الجديدة التي أنتجت. وما إن تتحوّل هذه السلعة إلى نقد، حتى ينبغي تحويل هذه القيمة، الماثلة الآن في شكل نقد، إلى وسائل إنتاج مجدداً، إلى شكلها الأصلي الذي تحدّد عملية الإنتاج ووظيفة القيمة - رأسمال الثابتة في هذه العملية. ولا يتغير طابع قيمة السلعة في شيء من جراء تأدية هذه القيمة وظيفه رأسمال..

وثمة جزء ثانٍ من قيمة السلعة، هو قيمة قوة العمل التي يبيعها العامل المأجور للرأسمالي. وتتحدد هذه، شأن قيمة وسائل الإنتاج، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج، التي يتعين على قوة العمل أن تدخلها، ويجري تثبيتها في فعل التداول، أي في شراء وبيع قوة العمل، قبل دخول هذه الأخيرة في عملية الإنتاج. ويقوم العامل المأجور عبر أدائه لوظيفته - انفاق قوة العمل - بإنتاج قيمة سلعية تساوي القيمة التي يتعين على الرأسمالي أن يدفعها له مقابل استعمال قوة عمله. والعامل يقدم للرأسمالي هذه القيمة [387] في شكل سلعة، ويدفع له الرأسمالي لقاءها في شكل نقد. إن كون هذا الجزء من القيمة السلعية هو، بالنسبة للرأسمالي، مجرد مُعادِل لرأسماله المتغير الذي يتعين تسليمه للأجور، لا يغير بأي حال من الواقع التالي، وهو أن هذه القيمة هي قيمة سلعية خُلقت حديثاً خلال عملية الإنتاج، وأنها لا تتألف إلا مما يتألف منه فائض القيمة - نعني بالتحديد أنها تتألف من قوة عمل أنفقت سابقاً. وكذلك لا يمسّ هذه الحقيقة بشيء، واقع أن قيمة قوة العمل التي يدفعها الرأسمالي للعامل في شكل أجور تتخذ، عند

العامل، شكل إيراد، وليست قوة العمل وحدها هي التي يتجدد إنتاجها باستمرار بل كذلك يتجدد إنتاج طبقة العمال المأجورين، بما هي طبقة، فيتجدد بالتالي إنتاج القاعدة التي يركز عليها الإنتاج الرأسمالي برمته.

غير أن مجموع هذين الجزئين من القيمة لا يؤلف كامل القيمة السلعية. فهناك فيض يزيد على الاثنين معاً هو: فائض القيمة. إن فائض القيمة هذا، شأن جزء القيمة الذي يعوّض عن رأس المال المتغير المسلف في الأجور، هو قيمة خلقها العامل حديثاً خلال عملية العمل، هو عمل-متخثر. ويتلخص الفرق وحده في أن فائض القيمة لا يكلف مالك المنتج كله، أي الرأسمالي، شيئاً. ويتيح هذا الظرف الأخير للرأسمالي أن يستهلك، في الواقع، فائض القيمة كله بمثابة إيراد، ما لم يضطر إلى التخلي عن جزء منه لشركاء آخرين - مثل الربح العقاري للمالك العقاري، وتؤلف الأقسام المعنية في مثل هذه الحالة إيراداً لطرف ثالث كهذا. لقد كان هذا الظرف ذاته الدافع المحرك الذي حمل صاحبنا الرأسمالي على أن ينصرف عموماً إلى إنتاج السلع. ولكن لا نيتة الطيبة الأولى لاقتطاف فائض القيمة ولا انفاقه اللاحق لهذا الفائض، كإيراد له أو لغيره، يؤثر أي تأثير على فائض القيمة بما هو عليه. فذلك كله لا يغير البتة واقع أن فائض القيمة هو عمل مجاني متخثر، كما لا يغير في شيء مقدار هذه القيمة، فهذا المقدار يتحدد بفعل شروط أخرى، مختلفة تماماً.

ولكن بما أن آدم سميث ركز على دراسة مختلف الأدوار التي تلعبها أجزاء القيمة هذه في عملية تجديد الإنتاج الكلية، كما فعل عند معاينة قيمة السلعة، فقد بدا له بجلاء أنه بينما تقوم أجزاء معينة من القيمة بوظيفة إيراد، فإن أجزاء أخرى تقوم بوظيفة رأسمال بالموازاة نفسها - ولكان عليه، حسب منطق بالذات، أن يعتبرها أجزاء مكونة للقيمة السلعية، أو الأجزاء التي تنحلّ هذه القيمة السلعية إليها.

إن آدم سميث يطابق الإنتاج السلعي عموماً بالإنتاج السلعي الرأسمالي، فهو يعدّ وسائل الإنتاج «رأسمالاً» منذ البداية، ويعدّ العمل عملاً مأجوراً منذ البداية، ولذلك فهو يقول

[388] «إن عدد العمال النافعين والمُنتجين... يتناسب في كل مكان مع مقدار رأس المال المستخدم لتشغيلهم» (to the quantity of capital stock which is employed in setting them to work) (المقدمة

introduction، ص 12).

ويكلمة واحدة، فإن مختلف عوامل عملية العمل - الشيئية والشخصية - تبرز منذ

البداية مرتدية الأفعنة المميزة لحقبة الإنتاج الرأسمالي. لذا يتفق عند آدم سميث تحليل قيمة السلعة، مباشرة، مع استيضاح المدى الذي تؤلف(*) في حدوده هذه القيمة محض مُعاوِل لرأس المال المنفق من جهة، والمدى الذي تؤلف في حدوده من جهة أخرى، قيمة «حرة» لا تعوّض عن أية قيمة - رأسمال مسلفة، أي فائض قيمة. وهكذا، فإن شطري القيمة السلعية المقارنين ببعضهما بعضاً من هذه الزاوية، يتحوّلان خلصة إلى «جزئين مكوّنين» مستقلين للقيمة السلعية، ثم يغدوان في نهاية المطاف «منبعين لكل قيمة». وهناك نتيجة أخرى وهي أن القيمة السلعية تتركب من ضروب شتى من الإيرادات أو «تنحلّ»، في مواضع أخرى من عرض آدم سميث، إلى ضروب شتى من الإيرادات؛ وهكذا لا تعود الإيرادات عند آدم سميث تتألف من قيمة سلعية، بل باتت القيمة السلعية تتألف من «إيرادات». ولكن كون القيمة السلعية تقوم لاحقاً بوظيفة إيراد لأحد ما لا يغير من طبيعة هذه القيمة مثلما لا تتغير إطلاقاً طبيعة القيمة السلعية بما هي (qua) قيمة سلعية أو طبيعة النقد بما هو نقد، عند قيامهما بوظيفة قيمة - رأسمال. فالسلعة، التي يعالجها آدم سميث، هي منذ البداية رأسمال سلعي (يتضمن فائض قيمة إلى جانب القيمة - رأسمال المستهلكة في إنتاج السلعة)، أي أن هذه السلعة هي منذ البداية سلعة أنتجت رأسمالياً، هي نتاج عملية إنتاج رأسمالية. وكان ينبغي، بالتالي، أن يُصار أولاً إلى تحليل هذه العملية، وبالتالي تحليل عملية إنماء القيمة وتكوين القيمة، التي تتضمنها هذه العملية. وبما أن تداول السلع هو مقدمة عملية الإنتاج الرأسمالية، فإن عرض هذه المقدمة يستوجب بالمثل تحليل السلعة على نحو تمهيدي ومستقل. ولكن حتى عندما يصيب آدم سميث أحياناً كِبِد الحقيقة «باطنياً»، فإنه لا يأخذ في الاعتبار إنتاج القيمة أبداً إلا بمناسبة تحليله للسلعة، أي تحليله لرأس المال السلعي.

III - الاقتصاديون اللاحقون⁽⁴¹⁾

يستسخ ريكاردو نظرية آدم سميث بشكل حرفي تقريباً:

[389] «ينبغي أن يُفهم أن منتوجات بلد ما تُستهلك كلها، ولكن ثمة أكبر

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، ورد ضمير الفعل محايداً (es)، منسوباً إلى رأس المال وليس إلى القيمة. [ن. برلين].

(41) من هنا وحتى نهاية الفصل، يرد النص الإضافي من المخطوطة II.

فارق يمكن تصوره فيما إذا كانت تُستهلك على يد أولئك الذين يقومون بإعادة إنتاج قيمة أخرى، أو على يد أولئك الذين لا يفعلون ذلك. وعندما نقول إن الإيراد يُدخر، ويُضاف إلى رأس المال، فإن ما نعيه بذلك، أن هذا الجزء من الإيراد، الذي يُضاف إلى رأس المال على النحو المذكور، إنما يُستهلك على يد العمال المُنتجين بدلاً من العمال غير المُنتجين». (مبادئ *Principles*، ص 163).

الواقع، أن ريكاردو تقبل بالكامل نظرية آدم سميث المتعلقة بانحلال سعر السلعة إلى أجور وفائض قيمة (أو إلى رأسمال متغير وفائض قيمة). لكنه يساجل آدم سميث في التالي: (1) الأجزاء المكونة لفائض القيمة: فهو يحذف الربح العقاري من العناصر الضرورية له؛ (2) يجزئ ريكاردو سعر السلعة إلى هذين الجزئين المكونين. وهكذا فإن مقدار القيمة بالنسبة له هو الأصل (*prius*). ويفترض ريكاردو أن مجموع الجزئين المكونين لسعر السلعة مقدار معين؛ وهو ينطلق منه خلافاً لآدم سميث الذي كان مراراً، وبالنسبة من رأيه الأكثر عمقاً، يحدد مقدار قيمة السلعة لاحقاً (*post festum*)، بجمع الجزئين المكونين.

ولكن رامزي يعارض ريكاردو قائلاً:

«ينسى ريكاردو أن المنتج كله لا ينقسم إلى أجور وأرباح وحسب بل إن هناك جزءاً آخر منه ضروري للتعويض عن رأس المال الأساسي». (بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص 174).

(*An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 174).

ويقصد رامزي برأس المال الأساسي نفس ما أقصده برأس المال الثابت: «إن رأس المال الأساسي مائل في شكل لا يسهم في إعالة العمال، رغم أنه يساعد على إنتاج السلعة قيد المعالجة». (المرجع نفسه، ص 59).

لقد اعترض سميث على العاقبة الضرورية المتمخضة عن تصوره القائل إن قيمة السلعة وبالتالي قيمة المنتج الاجتماعي السنوي تنحلّ إلى أجور وفائض قيمة، وبالتالي تنحلّ إلى محض إيرادات، أي أنه عارض النتيجة القائلة إن المنتج السنوي يمكن أن يُستهلك بكامله. فما من مفكر أصيل يخلص إلى استنتاجات لامعقولة، بل يترك ذلك لأناس من طراز ساي وماكلوخ.

الحق، أن ساي يسهل الأمور على نفسه بما فيه الكفاية. فما هو تسليف رأسمال

بالنسبة لهذا، هو إيراد أو منتج صاف أو كان كذلك بالنسبة لذلك، إن الفارق بين المنتج الإجمالي والمنتج الصافي فارق ذاتي صرفاً، و

«لذا فإن القيمة الإجمالية لساير المنتجات قد توزعت في

المجتمع بصفة إيراد». (ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، 1817،

II، ص 64). (Say, *Traité d'Écon. Pol.*, 1817, II, p. 64) «إن

القيمة الإجمالية لأي منتج تتألف من أرباح الملاك العقاريين

والرأسماليين والمشتغلين بالعمل الصناعي» [تبرز الأجور هنا بمثابة ربح

الصناعيين *profits des industriels*] «الذين أسهموا في إنتاجه. وهذا

يجعل إيراد المجتمع مساوياً للقيمة الإجمالية التي تم إنتاجها، لا مساوياً

[390]

فقط، كما كانت تعتقد طائفة الاقتصاديين» [الفيزيوقراطيون] «للمنتج

الصافي للأرض». (المرجع نفسه، ص 63).

وقد استولى برودون، من بين آخرين، على اكتشاف ساي هذا.

أما شتورخ الذي يتقبل هو الآخر مذهب آدم سميث من حيث المبدأ، فيرى مع ذلك

أن تطبيق ساي العملي له لا يصمد أمام النقد.

«لو سلمنا بأن إيراد الأمة يساوي منتجها الإجمالي، دون اقتطاع أي

رأسمال منه» [كان ينبغي أن يقول دون اقتطاع رأسمال ثابت] «فينبغي أن

نسلم أيضاً بأن هذه الأمة قد تستهلك بصورة غير مُنتجة كامل قيمة

منتجها السنوي من دون أن تُنزل أدنى ضرر بإيرادها المقبل. إن

المنتجات التي تمثل رأس المال» [الثابت] «للأمة لا يمكن استهلاكها».

(شتورخ، تأملات في طبيعة الإيراد القومي، باريس، 1824، ص 147-

Storch, *Considérations sur la nature du revenu national*, 150

Paris, 1824, p. 147-150).

ولكن شتورخ نسي أن يقول كيف أن وجود هذا الجزء الثابت من رأس المال ينسجم

مع انحلال السعر الذي أخذه من سميث والذي تحتوي قيمة السلع بموجبه، على الأجور

وفائض القيمة فقط، ولكنها لا تحتوي على أي جزء من أي رأسمال ثابت. ولم يدرك،

إلا بفضل ساي، أن هذا الانحلال للسعر يقود إلى نتائج لامعقولة؛ أما كلمته الختامية

حول هذه المسألة فهي:

«من المستحيل حلّ السعر الضروري إلى عناصره الأولية». (شتورخ،

دروس الاقتصاد السياسي، بطرسبورغ، 1815، الجزء الثاني، ص 141).

(Storch, *Cours d'Écon. Pol.*, Pétersbourg, 1815, II, p. 141).

أما سيسموندي، الذي عالج العلاقة بين رأس المال والإيراد بوجه خاص، وجعل في الواقع من الصياغة الخاصة لهذه العلاقة السمة المميزة (*differentia specifica*) لمؤلفه المبادئ الجديدة *Nouveaux Principes*، فلم يتفوه بكلمة علمية واحدة قط، ولم يسهم مقدار ذرة في حلّ القضية.

ويسمى كل من بارتون، ورامزي، وشيربوليه، إلى تجاوز تصور سميث. إلا أنهم يفشلون بسبب طرحهم أحادي الجانب للقضية منذ البداية، من دون أن يميزوا بوضوح الفرق بين الثابت والمتغير من القيمة - رأسمال والفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر.

ويقوم جون ستوارت ميل هو الآخر، بخيلائه المألوف، باستنساخ المذهب الذي ورثه الأتباع من آدم سميث.

والنتيجة: ما يزال خلط المفاهيم السميثي قائماً حتى الوقت الحاضر، وما تزال عقيدة سميث قانون الإيمان القويم في الاقتصاد السياسي.

الفصل العشرون

تجديد الإنتاج البسيط

I - صياغة القضية

لو درسنا⁽⁴²⁾ نتيجة الوظيفة السنوية لرأس المال الاجتماعي، أي وظيفة رأس المال الكلي الذي تؤلف رؤوس الأموال الفردية أجزاء كسرية منه، علماً بأن حركة هذه الأجزاء، إذ تمثل حركتها الفردية، تؤلف في الوقت نفسه حلقة وصل ضرورية في حركة رأس المال الكلي، نعني لو درسنا المنتج السلعي الذي يقدمه المجتمع خلال السنة، لاتضح لنا كيف تجري عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، ولبرزت الخصائص التي تميز عملية تجديد الإنتاج هذه عن عملية تجديد إنتاج رأسمال فردي، والخصائص المشتركة بين الاثنين. إن المنتج السنوي يتضمن تلك الأجزاء من المنتج الاجتماعي التي تعوّض عن رأس المال، أي تُخصص لتجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، كما يتضمن تلك الأجزاء التي تذهب إلى رصيد الاستهلاك، أي تلك التي يستهلكها العمال والرأسماليون، نعني أن المنتج السنوي يتوجه إلى الاستهلاك الإنتاجي والفردية. وهذا الاستهلاك يتضمن تجديد إنتاج (أي صيانة) طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة على حد سواء، وبالتالي تجديد إنتاج الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج بأسرها.

من الجلي أنه ينبغي لنا أن نحلل صيغة التداول

$$\left. \begin{array}{l} \text{ن} - \text{س} \dots \text{ج} \dots \text{س} \\ \text{ن} - \text{س} \end{array} \right\} \text{س} -$$

(42) يرد النص فيما يلي من المخطوطة II.

علماً بأن الاستهلاك يلعب هنا بالضرورة دوراً معيناً، لأن نقطة الانطلاق $س = س$ + $س$ ، أي رأس المال السلعي، تضم كلاً من القيمة - رأسمال الثابتة والمتغيرة وكذلك فائض القيمة. وتنطوي حركته إذن على كل من الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي. في الدورة $ن - س$ ج $س - ن$ ، وفي الدورة ج $س - ن$ - $س$ ج [392] تمثل حركة رأس المال نقطة الانطلاق ونقطة النهاية: وبطبيعة الحال فإن هذه الحركة تتضمن الاستهلاك أيضاً، لأن السلعة أو المنتج، ينبغي أن يُباع. ولكن إذا افترضنا أن السلعة قد بيعت فلن يعود لمصير هذه السلعة لاحقاً أية أهمية بالنسبة لحركة رأس المال المفرد. على العكس، ففي الحركة ($س$ - $س$) لا تبرز شروط تجديد الإنتاج الاجتماعي، إلا لأنه ينبغي عند ذلك تبيان مآل كل جزء من قيمة هذا المنتج الكلي ($س$). وفي هذه الحالة، فإن عملية تجديد الإنتاج كلها تتضمن عملية الاستهلاك المتحققة بواسطة التداول، مثلما تتضمن عملية تجديد إنتاج رأس المال ذاته.

إن الهدف الحالي الذي نتوخاه، يتطلب دراسة عملية تجديد الإنتاج من وجهة نظر تعويض مكونات أجزاء ($س$) الفردية، من ناحية القيمة والمادة. ولم يعد بوسعنا الاكتفاء، كما فعلنا عند تحليل قيمة منتج رأسمال مفرد، بالفرضية القائلة إن بوسع الرأسمالي المفرد أن يقوم بتحويل الأجزاء المكونة لرأسماله إلى نقد عبر بيع منتوجه السلعي، ليستطيع من بعد ذلك تحويلها ثانية إلى رأسمال إنتاجي، بالشراء المتجدد لعناصر الإنتاج من سوق السلع. وبما أن عناصر الإنتاج تلك، هي أشياء مادية بطبيعتها، فإنها تؤلف جزءاً مكوناً لرأس المال الاجتماعي مثل المنتج الفردي الناجز، الذي يُبادل بها ويُعوّض بها. من ناحية أخرى فإن حركة ذلك الجزء من المنتج السلعي الاجتماعي الذي يستهلكه العامل بإنفاق أجوره، والرأسمالي بإنفاقه فائض القيمة؛ لا تؤلف حلقة وصل ضرورية في حركة المنتج الكلي فحسب، بل تتشابك مع حركة رؤوس الأموال الفردية، ولذلك لا يمكن تفسير هذه العملية بمجرد افتراضها وحسب.

والقضية التي تواجهنا مباشرة هي هذه: كيف يتم التعويض عن رأس المال المستهلك في عملية الإنتاج، بقيمة من المنتج السنوي، وكيف تتشابك عملية هذا التعويض مع استهلاك الرأسماليين لفائض القيمة والعمال للأجور؟ فالمقصود بادئ ذي بدء إذن تجديد الإنتاج على نطاق بسيط. زد على ذلك أننا لا نفترض فقط أن المنتجات تُبادل حسب قيمتها، بل نفترض كذلك أنه لا تحدث أية ثورات في مقدار قيمة الأجزاء المكونة لرأس المال الإنتاجي. أما انحراف الأسعار عن القيم، فلا يمكن لهذا الظرف على أية حال أن

يُمارس أي تأثير على حركة رأس المال الاجتماعي. فهناك على العموم التبادل نفسه للكتلة نفسها من المنتجات الآن كما من قبل، رغم أن الرأسماليين الفردي يحصلون عند ذلك على حصص من القيمة لم تعد تتناسب مع ما سلفه كل واحد منهم أو مع كتل فائض القيمة التي أنتجها كل واحد منهم على انفراد. أما بالنسبة للشورات في مقدار [393] القيمة، فإنها لا تغير شيئاً في التناسب بين الأجزاء المكونة لقيمة المنتج الكلي السنوي، إذا كانت تتسم بطابع عام وتمسّ جميع فروع الإنتاج بصورة متساوية. أما إذا كانت هذه الشورات تتسم بطابع جزئي وتمسّ جميع فروع الإنتاج بصورة متفاوتة، فإنها تشكل اختلالات لا يمكن أولاً، فهمها بما هي عليه، إلا عندما نعتبرها انحرافات عن علاقات القيمة الثابتة؛ ولكن ثانياً، ما إن نبرهن على القانون القائل إن جزءاً واحداً من قيمة المنتج السنوي يعوّض عن رأس المال الثابت، وجزءاً ثانياً يعوّض عن رأس المال المتغير، فإن أية ثورة، سواء في قيمة رأس المال الثابت أو رأس المال المتغير، لن تغير أي شيء في هذا القانون. كل ما في الأمر أنها ستغير المقدار النسبي لأجزاء القيمة التي تقوم بوظيفتها بهذه الصفة من رأس المال أو تلك الصفة منه، لأن قيمة مغايرة تكون قد حلت محل القيم الأصلية.

وطالما كنا نعالج موضوع إنتاج القيمة وقيمة منتج رأس المال من وجهة نظر رأس المال الفردي، فإن الشكل الطبيعي للمنتج السلعي لا أهمية له بالنسبة لتحليلنا، فسيان إن كان المنتج السلعي يتألف من آلات مثلاً، أم من قمح أو من مرايا. ففي كل حالة نأخذ هذه الأشكال الطبيعية بوصفها مثلاً لا غير، وبوسع أي فرع من الإنتاج، مهما كان، أن يكون مثلاً، على حد سواء. فما نعالجه يقتصر على عملية الإنتاج المباشرة ذاتها، هذه العملية التي تظهر، في كل حالة على حدة، كعملية لرأسمال فردي. ولما كنا نعالج تجديد إنتاج رأس المال، يكفي الافتراض بأن ذلك الجزء من المنتج السلعي الذي يمثل القيمة - رأسمال يجد فرصة في مجال التداول لكي يعود فيتحوّل إلى عناصر إنتاجه، ويتخذ ثانية شكل رأسمال إنتاجي؛ مثلما يكفي الافتراض أن العامل والرأسمالي، يجدان في السوق من كل بدّ تلك السلع التي يُنفقان عليها الأجور وفائض القيمة. بيد أن هذا الأسلوب الشكلي الصرف في العرض ليس كافياً عند دراسة رأس المال الاجتماعي الكلي وقيمة متوجه. فإعادة تحويل جزء من قيمة المنتج إلى رأسمال، ودخول جزء آخر في حيز الاستهلاك الفردي لطبقة الرأسماليين كما للطبقة العاملة، يؤلفان حركة تجري ضمن قيمة المنتج نفسها، التي تجسدت فيها نتيجة وظيفة رأس المال الكلي؛ ولا تقتصر

هذه الحركة على تعويض قيمة المنتج، بل تتعداه إلى تعويض قوامه المادي، ولذلك فإنها مرهونة بالعلاقة المتبادلة بين الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتج الاجتماعي مثلما هي مرهونة بنفس القدر بقيمتها الاستعمالية، أي شكلها المادي.

[394] إن تجديد الإنتاج البسيط⁽⁴³⁾، أي تجديد الإنتاج على نطاق ثابت، لا يظهر كتجريد، إلّا بقدر ما يُعتبر انعدام أي تراكم أو تجديد إنتاج موشّع على أساس الإنتاج الرأسمالي فرضية بعيدة الاحتمال من جهة، ويقدر ما لا تبقى الظروف التي يجري في ظلها الإنتاج، من جهة أخرى، كما هي بصورة مطلقة في مختلف السنين (ولكن هذا ما نفترضه هنا). وتقوم فرضيتنا على أن رأسمالاً اجتماعياً ذا قيمة معينة يقدّم هذه السنة، كما قدّم في السنة الماضية، الكتلة نفسها من القيم السلعية، ويلبي الكمّ نفسه من الحاجات، رغم أن شكل السلع قد تغير في مجرى عملية تجديد الإنتاج. ولكن حتى لو جرى التراكم، فإن تجديد الإنتاج البسيط يؤلف على الدوام جزءاً من التراكم، ولذلك يمكن لتجديد الإنتاج البسيط أن يُدرس لذاته، وهو عامل فعلي من عوامل التراكم. إن قيمة المنتج السنوي قد تنخفض، رغم أن كتلة القيم الاستعمالية تظل على حالها؛ وقد تظل القيمة على حالها بينما تنخفض كتلة القيم الاستعمالية؛ وقد تنخفض في آنٍ واحد كتلة القيمة وكتلة القيم الاستعمالية التي جُدد إنتاجها. وكل ما يعنيه ذلك أن تجديد الإنتاج يتم في ظروف أفضل من ذي قبل، أو في ظروف صعبة قد تفضي إلى تجديد إنتاج ناقص أو غير كامل. إلّا أن ذلك كله لا يمسّ إلّا الجانب الكمي لمختلف عناصر تجديد الإنتاج، ولا يمسّ الدور الذي تلعبه هذه العناصر في العملية الكلية، بوصفها رأسمالاً يجري تجديد إنتاجه أو إيراداً تم تجديد إنتاجه.

II - قطاعا الإنتاج الاجتماعي⁽⁴⁴⁾

إن المنتج الكلي للمجتمع، وبالتالي الإنتاج الكلي للمجتمع، ينقسم إلى قطاعين كبيرين:

I - وسائل الإنتاج، وهي سلع تمتلك شكلاً يوجب عليها أن تدخل أو يمكن في الأقل أن تدخل، في الاستهلاك الإنتاجي.

(43) هذا المقطع مأخوذ من المخطوطة VIII.

(44) كل ما يرد أدناه مأخوذ أساساً من المخطوطة II، أما المخطط فمأخوذ من المخطوطة VIII.

II - وسائل الاستهلاك، وهي سلع تمتلك شكلاً تدخل به في الاستهلاك الفردي لطبقة الرأسماليين والطبقة العاملة.

إن سائر فروع الإنتاج التي تنتمي، على اختلافها، إلى كل واحد من هذين القطاعين، تُؤلف في كل منهما فرعاً واحداً ضخماً من الإنتاج؛ الأول لوسائل الإنتاج، والثاني لوسائل الاستهلاك. ورأس المال الكلي المستخدم في كل من فرعي الإنتاج هذين يؤلف قطاعاً كبيراً خاصاً من رأس المال الاجتماعي.

[395] وينحلّ رأس المال في كل قطاع إلى جزئين مكونين هما:

1) رأس المال المتغير. إن رأس المال هذا، منظوراً إليه من ناحية قيمته، يساوي قيمة قوة العمل الاجتماعية المستخدمة في هذا الفرع من الإنتاج، أي يساوي مجموع الأجور المدفوعة لقوة العمل هذه. وإذا ما نظرنا إليه من الناحية المادية، فإنه يتألف من قوة العمل الفاعلة نفسها، أي من العمل الحي الذي تحركه هذه القيمة - رأسمال.

2) رأس المال الثابت، أي قيمة جميع وسائل الإنتاج المستخدمة لغرض الإنتاج في هذا الفرع. وتنحلّ وسائل الإنتاج من جهتها، إلى رأسمال أساسي، كالآلات، وأدوات العمل، والمباني، والدواب، إلخ.، وإلى رأسمال ثابت دائر: مواد الإنتاج، مثل المواد الأولية والمواد المساعدة والمنتجات نصف المصنعة، إلخ.

إن قيمة المنتج السنوي الكلي الذي يُخلق في كل من هذين القطاعين، بمعونة رأس المال هذا، المتغير والثابت، تنحلّ إلى قيمة جزئية تمثل رأس المال الثابت المستهلك في عملية الإنتاج والمنقول بقيمته إلى المنتج لا أكثر؛ وقيمة جزئية أخرى يضيفها مجمل العمل المبذول خلال السنة إلى المنتج. وينحلّ هذا الجزء الأخير من قيمة المنتج السنوي، بدوره، إلى معوّض عن رأس المال المتغير المسلف م، وإلى فائض يزيد على ذلك، ويؤلف فائض القيمة ف. وهكذا تنحلّ قيمة المنتج السنوي الكلي لكل قطاع، شأن قيمة أية سلعة مفردة، إلى $ث + م + ف$.

إن جزء القيمة، أي ث، الذي يمثل رأس المال الثابت المستهلك في عملية الإنتاج، لا يتطابق من حيث مقداره مع قيمة رأس المال الثابت المستخدم في عملية الإنتاج هذه. صحيح أن مواد الإنتاج تُستهلك عند ذلك بالكامل، وأن قيمتها بالتالي تنتقل كلياً إلى المنتج. ولكن لا يُستهلك من رأس المال الأساسي المستخدم غير جزء واحد استهلاكاً كلياً، فلا تنتقل بالتالي غير قيمة هذا الجزء إلى المنتج. أما الجزء الآخر من رأس المال الأساسي، كالآلات، والمباني، إلخ.، فموجود ويواصل وظيفته، الآن كما من قبل، رغم تناقص قيمة رأس المال الأساسي هذا بفعل الاهتلاك السنوي. ونعتبر هذا

الجزء من رأس المال الأساسي، الذي يواصل وظيفته، غير موجود، عند معاينة قيمة المنتج. فهو يؤلف جزءاً من القيمة - رأسمال مستقلاً عن القيمة السلعية المُنتجة حديثاً، وقائماً إلى جوارها. وذلك ما سبق أن بيناه، عند دراسة قيمة منتج رأسمال مفرد (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 192) (*) ولكن يتعين علينا هنا أن نتجرب لبعض الوقت عن أسلوب البحث الذي استخدمناه هناك. لقد قلنا في مجرى دراسة قيمة منتج رأسمال مفرد، إن القيمة التي يقطعها الاهتلاك من رأس المال الأساسي تنتقل إلى المنتج السلعي الذي يجري خلقه خلال زمن الاهتلاك هذا، سواء تحقق أم تعذر [396] التعويض عن جزء من رأس المال الأساسي عينياً (in natura) خلال هذا الزمن على حساب القيمة المنقولة. أما هنا، حيث ندرس المنتج الاجتماعي الكلي، وندرس قيمته، فإن من الضروري، بصورة مؤقتة في الأقل، أن نترك جانباً ذلك الجزء من القيمة المنقول إلى المنتج السنوي خلال السنة من جراء اهتلاك رأس المال الأساسي. وعلينا أن نتجرب عنه لأنه لا يتم التعويض عن رأس المال الأساسي هذا عينياً خلال السنة المعنية. ولسوف نبحت هذه النقطة خصيصاً في إحدى الفقرات اللاحقة من هذا الفصل.

* * *

عند دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط سنعتمد على المخطط التالي، حيث $\theta =$ رأس المال الثابت، $M =$ رأس المال المتغير، $F =$ فائض القيمة، مفترضين أن نسبة إنماء القيمة $\frac{F}{M}$ تساوي 100%. ويمكن للأرقام أن تعني ملايين الماركات أو الفرنكات أو الجنيهات الاسترلينية.

I - إنتاج وسائل الإنتاج:

$$\begin{aligned} \text{رأسمال المال} &= 4000 \theta + 1000 M = 5000 \\ \text{المنتج السلعي} &= 4000 \theta + 1000 M + 1000 F = 6000, \\ &\text{موجود بهيئة وسائل إنتاج.} \end{aligned}$$

II - إنتاج وسائل الاستهلاك:

$$\text{رأس المال} = 2000 \theta + 500 M = 2500,$$

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس، ص 217-218، [الطبعة العربية، ص 261-263]. [ن. ع].

المنتوج السلعي 2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000،
موجود بهيئة وسائل استهلاك.

إذا جمعنا المنتوج السلعي للقطاعين فسيكون المنتوج السلعي السنوي الكلي:

$$I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 6000 \text{ في وسائل إنتاج،}$$

$$II - 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 3000 \text{ في وسائل استهلاك.}$$

قيمة المنتوج الكلي = 9000؛ باستثناء قيمة رأس المال الأساسي الذي يواصل وظيفته في شكله الطبيعي، حسب فرضيتنا.

ولو بحثنا الآن المبادلات الضرورية في نطاق تجديد الإنتاج البسيط، حيث يُستهلك فائض القيمة بأكمله استهلاكاً غير إنتاجي، ثم صرفنا الانتباه عن تداول النقد الذي يتوسط هذه المبادلات، لحصلنا بادية ذي بدء على ثلاث نقاط ارتكاز أساسية.

1) إن الـ 500 م، أي أجور العمال، والـ 500 ف، أي فائض القيمة للرأسماليين في القطاع II، ينبغي أن تُنفق على وسائل استهلاك. ولكن قيمتها ماثلة في وسائل استهلاك قيمتها 1000 وموجودة بين أيدي الرأسماليين في القطاع II، حيث تعوّض عن الـ 500 م التي سلفوها، وتمثل بالنسبة لهم الـ 500 ف. لذلك فإن أجور العمال وفائض قيمة الرأسماليين في القطاع II تُبادل، داخل هذا القطاع II، لقاء منتوج هذا [397] القطاع. ومع ذلك تسقط من المنتوج الكلي (500 م + 500 ف) II = 1000 في هيئة وسائل استهلاك.

2) إن الـ 1000 م + 1000 ف للقطاع I، ينبغي أن تُنفق بالمثل على وسائل استهلاك، أي على منتوج القطاع II. لذا ينبغي أن تُبادل لقاء الجزء المتبقي من منتوج القطاع II، وهذا الجزء يساوي الجزء الثابت من رأس المال، أي 2000 ث. ويتلقى القطاع II بالمقابل مقداراً مساوياً من وسائل الإنتاج، وهي منتوج القطاع I، الذي تتجسد فيه قيمة الـ 1000 م + 1000 ف من القطاع I. لذلك فإن 2000 ث من القطاع II، و (1000 م + 1000 ف) من القطاع I، تسقط خارج الحساب.

3) يبقى هناك 4000 ث من القطاع I. وتتمثل هذه في وسائل إنتاج لا يمكن أن تستخدم إلا في القطاع I، للتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك فيه؛ لذلك يجري حلّ المسألة بخصوصها عن طريق التبادل بين الرأسماليين الفرادى داخل القطاع I، مثلما تم حلها بخصوص الـ (500 م + 500 ف) في القطاع II، عبر التبادل بين العمال والرأسماليين أو بين الرأسماليين الفرادى في القطاع II. لم تتناول ذلك إلا لأجل فهم ما سيأتي بشكل أفضل.

III - المبادلة بين القطاعين: I (م + ف) مقابل II ث (45)

نبدأ بالتبادل الضخم بين هذين القطاعين. (1000 م + 1000 ف) I - إن هاتين القيمتين المائلتين بين أيدي مُنتجيهما في الشكل الطبيعي لوسائل إنتاج، تبادلان لقاء 2000 II، أي لقاء قيم ماثلة في الشكل الطبيعي لوسائل استهلاك. وبواسطة هذه المبادلة قام الرأسماليون من القطاع II، بتحويل رأسمالهم الثابت - 2000 من شكل وسائل استهلاك إلى شكل وسائل إنتاج لإنتاج وسائل استهلاك، أي إلى شكل يستطيع معه رأس المال هذا أن يقوم، من جديد، بوظيفة عنصر في عملية العمل، وبوظيفة قيمة - رأسمال ثابتة في عملية إنماء القيمة. من جهة أخرى، فإن مُعادل قيمة قوة العمل في القطاع I (1000 I)، وفائض قيمة الرأسماليين في القطاع I (1000 I) تحققا، بفضل هذا التبادل، في وسائل استهلاك؛ إذ تم تحويلهما معاً من شكلهما العيني (الطبيعي) كوسائل إنتاج إلى شكل عيني (طبيعي) يمكن به استهلاكهما بمثابة إيراد.

إلا أن هذه المبادلة المتقابلة تتحقق بفضل تداول النقد الذي يتوسط التبادل بنفس القدر الذي يعسر فهمه، ولكن هذا التداول يلعب دوراً حاسماً الأهمية لأنه يتعين على الجزء [398] المتغير من رأس المال أن يبرز دائماً وأبداً في شكل نقدي، كرأسمال نقدي يتحول من شكل نقدي إلى قوة عمل. فرأس المال المتغير ينبغي أن يُسلف في شكل نقدي، في جميع فروع الإنتاج، الناشطة في آن واحد، جنباً إلى جنب، على امتداد كامل سطح المجتمع المعني، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الفروع تنتمي إلى القطاع I، أم القطاع II. فالرأسمالي يشتري قوة العمل قبل أن تدخل هذه عملية الإنتاج، ولكنه لا يدفع لها إلا في الآجال المقررة في العقد، بعد أن تكون هذه القوة قد أنفقت في إنتاج قيمة استعمالية. ومثلما هو الحال مع الجزء المتبقي من قيمة المنتج، يعود إلى الرأسمالي أيضاً ذلك الجزء من المنتج الذي يؤلف فقط مُعادلاً للنقد الذي أنفقه على الدفع لقوة العمل، أي الجزء من قيمة المنتج الذي يمثل القيمة - رأسمال المتغيرة. وبهذا الجزء من قيمة المنتج نفسه يكون العامل قد قَدَّم إلى الرأسمالي مُعادل أجوره. غير أن إعادة تحويل السلعة إلى نقد، أي بيعها، هو الذي يعيد للرأسمالي رأسماله المتغير بهيئة رأسمال نقدي، يستطيع أن يسلفه مجدداً في شراء قوة العمل.

وهكذا، فإن الرأسمالي الجماعي في القطاع I قد دفع، 1000 جنيه (إنني أستخدم

(45) يبدأ هنا من جديد النص من المخطوطة VIII

كلمة «الجنيه» لمجرد التعبير عن وجود القيمة في شكل نقد) = 1000 م إلى العمال لقاء جزء من قيمة منتوج القطاع I موجود أصلاً بشكل (م)، أي بشكل وسائل الإنتاج التي أنتجها العمال. ويشتري العمال، بواسطة هذه الـ 1000 جنيه، وسائل استهلاك بنفس القيمة من رأسماليي القطاع II، فيحولون بذلك نصف رأس المال الثابت في القطاع II إلى نقد، ويقوم رأسماليو القطاع II، بدورهم، باستخدام هذه الـ 1000 جنيه لشراء وسائل إنتاج قيمتها 1000 من رأسماليي القطاع I؛ لذلك فإن القيمة - رأسمال المتغيرة = 1000 م، بالنسبة لهؤلاء الأخيرين، والتي كانت موجودة كجزء من منتوجهم في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل الإنتاج، تحولت مجدداً إلى نقد، وتستطيع الآن أن تؤدي ثانية، بين أيدي رأسماليي القطاع I، وظيفتها كرأسمال نقدي يتحول إلى قوة عمل، أي إلى عنصر من أهم العناصر الجوهرية لرأس المال الإنتاجي. وعن هذا الطريق يعود إلى رأسماليي القطاع I رأسمالهم المتغير في شكل نقد، نتيجة تحقيق جزء معين من رأسمالهم السلعي.

أما بالنسبة للنقد اللازم لمبادلة (ف)، أي هذا الجزء من رأس المال السلعي للقطاع I، مقابل النصف الثاني من الجزء الثابت لرأسمال القطاع II، فيمكن أن يُسلف بسبل شتى. وينطوي هذا التداول، في الواقع الفعلي، على جمهرة شرايات وبيوع مفردة لا تُعد ولا تُحصى، يقوم بها رأسماليون فرادى من كلا القطاعين، ولكن ينبغي للنقد أن ينبع من [399] هؤلاء الرأسماليين في كل الأحوال، نظراً لأنه قد انتهى من حساب مقدار النقد الذي ألقاه العمال في التداول. فإما أنه يمكن لرأسمالي من القطاع II أن يشتري بجزء من رأسماله النقدي الموجود لديه إلى جانب رأسماله الإنتاجي، وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، وإما، على العكس، يمكن لرأسمالي من القطاع I أن يشتري، برصيده النقدي المخصص للنفقات الشخصية، لا لانفاقه كرأسمال، وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II. لقد سبق أن بيّنا في الجزئين الأول والثاني من هذا المجلد [الثاني]، أنه ينبغي أن نفترض في جميع الأحوال وجود ذخيرة نقدية معلومة - سواء للتسليف كرأسمال أم للإنفاق كإيراد - في أيدي الرأسماليين، إلى جانب رأس المال الإنتاجي. دعونا نفترض - ولا أهمية أبداً للنسبة، فيما يتعلق بغرضنا - أن رأسماليي القطاع II يسلفون نصف النقد لشراء وسائل إنتاج تعويضاً عن رأسمالهم الثابت، في حين أن رأسماليي القطاع I يُنفقون النصف الآخر من النقد على الاستهلاك. وفي هذه الحالة يسلف القطاع II 500 جنيه فيشتري بذلك وسائل إنتاج من القطاع I، فيقوم بهذا (إلى جانب الـ 1000 جنيه المذكورة أعلاه التي تدفق إليه من عمال القطاع I) بالتمويض عن $\frac{3}{4}$ رأسماله الثابت عينياً

(in natura)؛ أما القطاع I فيستخدم هذه الـ 500 جنيه التي تلقاها، لشراء وسائل استهلاك من القطاع II، بحيث أن نصف الجزء من رأس المال السلعي في القطاع I والذي يتألف من ف يكمل حركة التداول (س - ن - س)، فيحقق هذا الجزء من منتج القطاع I في رصيد استهلاك. وبهذه العملية الثانية تعود الـ 500 جنيه إلى أيدي رأسماليي القطاع II كرأسمال نقدي يملكه رأسماليو هذا القطاع إلى جانب رأسمالهم الإنتاجي. من ناحية ثانية يستبق رأسماليو القطاع I اتفاق النقد بمقدار 500 جنيه لشراء وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II على حساب ذلك النصف من ف لرأسمالهم السلعي الذي ما يزال - قبل بيعه - هاجعاً في المستودعات بصفة منتوجات. وبهذه الجنيهاً الـ 500 نفسها، يشتري القطاع II وسائل إنتاج من القطاع I، وبهذا يعوّض عينياً عن مجمل رأسماله الثابت $(1000 + 500 + 500 = 2000)$ ، في حين يكون القطاع I قد حقق مجمل فائض قيمته في وسائل استهلاك. وعلى العموم فإن تبادلاً للسلع بمقدار 4000 جنيه يكون قد تم بتداول نقد يبلغ 2000 جنيه، وما منشأ مقدار المبلغ الأخير سوى أننا صورنا تبادل المنتج السنوي الكلي وكأنه يجري في آن واحد، بعدة دفعات كبيرة الحجم. والنقطة الهامة هنا هي فقط واقع أن القطاع II لا يقتصر على تحويل رأسماله الثابت، الذي سبق أن جدد إنتاجه بشكل وسائل استهلاك، ثانية إلى شكل وسائل إنتاج، بل استعاد إلى جانب الـ 500 جنيه التي سلفها في التداول لشراء وسائل إنتاج؛ وبالمثل فإن القطاع I لا يستعيد رأسماله المتغير، الذي جدد إنتاجه بشكل وسائل إنتاج، ليمتلكه مجدداً في شكل نقد، أي بشكل رأسمال نقدي قابل للتحوّل مباشرة، من جديد، إلى قوة عمل، فحسب، بل كذلك تتدفق عائدة إليه الـ 500 جنيه التي أنفقها، قبل بيع الجزء [400] الفائض من قيمة رأسماله السلعي، لكي يشتري مسبقاً وسائل استهلاك. ولكن هذه النقود لا تتدفق عائدة إليه عن طريق اتفاقه لها فعلاً، بل من خلال بيعه لاحقاً لذلك الجزء من منتوجه السلعي الذي يحمل نصف فائض قيمته.

وفي هاتين الحالتين كليهما، لا يقتصر الأمر على أن رأس المال الثابت في القطاع II يتحوّل من شكل منتج رجوعاً إلى الشكل الطبيعي لوسائل إنتاج، وهو الشكل الوحيد الذي يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال؛ كما لا يقتصر الأمر بالمثل على أن الجزء المتغير من رأسمال القطاع I يتحوّل إلى شكل نقدي، بل إن فائض القيمة بوصفه جزءاً من وسائل إنتاج القطاع I يتحوّل إلى شكل قابل للاستهلاك، ويمكن أن يُستهلك كإيراد. بل علاوة على ذلك تتدفق الـ 500 جنيه من رأس المال النقدي عائدة إلى القطاع II والتي سلفها هذا القطاع لشراء وسائل إنتاج قبل بيع الجزء المماثل من قيمة رأس المال

الثابت الذي يعوّض عن هذه الـ 500 جنيه والذي كان موجوداً في شكل وسائل استهلاك؛ كما تندفق عائداً إلى القطاع I الـ 500 جنيه التي أنفقتها هذا القطاع مسبقاً (antizipando) على شراء وسائل استهلاك. وإذا كان النقد الذي سلّفه القطاع II على حساب الجزء الثابت من متوجه السلمي يعود إليه، كما يعود إلى القطاع I النقد الذي سلّفه على حساب جزء من متوجه السلمي يتضمن فائض القيمة، فما مرة ذلك سوى أن كلاً من صنفَي الرأسماليين قد ألقى في التداول 500 جنيه أخرى؛ أحدهما علاوة على رأس المال الثابت المائل في الشكل السلمي II، وثانيهما علاوة على فائض القيمة المائل في الشكل السلمي I. لقد دفع القطاعان، في نهاية المطاف، أحدهما إلى الآخر بالكامل عن طريق مبادلة المُعادلات السلعية لكل منهما. والنقد الذي ألقاه كلاهما في التداول، علاوة على مجموع قيمة سلعهما، كوسيلة لمبادلة هذه السلع، يعود إلى كل واحد منهما من التداول، بما يتناسب (pro rata) والحصة التي ألقاها كل منهما في التداول. ولم يغتنِ أي منهما بذلك مقدار ذرة. فقد كان القطاع II يمتلك رأسمالاً ثابتاً = 2000 في شكل وسائل استهلاك + 500 في شكل نقد؛ وهو يمتلك الآن 2000 في وسائل إنتاج و 500 نقداً، أي كما هو الحال من قبل؛ وعلى غرار ذلك يمتلك القطاع I، كما من قبل، فائض قيمة بمقدار 1000 (في شكل سلع، هي وسائل إنتاج، تحولت الآن إلى رصيد استهلاك) + 500 نقداً. - والخلاصة العامة هي هذه: إن النقد الذي يلقيه الرأسماليون الصناعيون في التداول لتوسط تداولهم السلمي هم، سواء جرى ذلك على حساب الجزء الثابت من قيمة السلعة، أم على حساب فائض القيمة المائل في السلع، بمقدار ما تُنفق كإيراد، يتدفق عائداً إلى أيدي أصحابه الرأسماليين، بمثل ما سلّفوه لأجل التداول النقدي.

وإذا تناولنا تحويل رأس المال المتغير للقطاع I مجدداً إلى شكل نقد، لوجدنا أن رأس المال هذا موجود في البدء بالنسبة لرأسماليي القطاع I، بعد أن أنفقوه على الأجور، في شكل سلمي قدمه فيه العمال إليهم. لقد دفعوا رأس المال هذا إلى العمال في شكل نقد، بمثابة سعر لقوة عملهم. وبحدود ذلك يكون الرأسماليون قد دفعوا لقاء ذلك الجزء المكوّن من قيمة متوجههم السلمي، الذي يساوي رأس المال المتغير المُنفق [401] في شكل نقد. ولهذا السبب فإنهم مالكو هذا الجزء من المنتج السلمي أيضاً. ولكن الجزء الذي يستخدمه هؤلاء من الطبقة العاملة لا يشتري وسائل الإنتاج التي ينتجها العمال. فهؤلاء العمال يشترون وسائل الاستهلاك المُنتجة في القطاع II. من هنا، فإن رأس المال المتغير المُسلّف في القطاع I نقداً لدفع أجور قوة العمل لا يعود إلى

رأسماليي القطاع I مباشرة. فهو ينتقل عبر ما يقوم به العمال من مشتريات إلى أيدي الرأسماليين الذين ينتجون السلع الضرورية والتمتيرة عموماً للعمال، وبالتالي فإن رأس المال هذا يذهب إلى أيدي رأسماليي القطاع II، ولكن بعد أن يقوم هؤلاء الآخرون باستخدام النقد لشراء وسائل إنتاج يعود هذا النقد إلى أيدي رأسماليي القطاع I - أي يعود بهذا الطريق الملتوي.

يترتب على ذلك، في حالة تجديد الإنتاج البسيط، أن مجموع قيم م + ف من رأس المال السلعي للقطاع I (وبالتالي ما يقابله من جزء يناسبه من المنتج السلعي الكلي للقطاع I) ينبغي أن يكون مساوياً لرأس المال الثابت II المخصص بوصفه جزءاً متناسباً من المنتج السلعي الإجمالي للقطاع II، أي أن $I (م + ف) = II$ ث.

IV - المبادلة داخل القطاع II. وسائل العيش الضرورية ومواد الترف

بقي علينا الآن أن نبحث الجزءين المكونين م + ف المائلين في قيمة المنتج السلعي للقطاع II. ولا علاقة لهذه الدراسة بالمسألة الأهم التي تشغل بالنا في هذا الموضع وهي: إلى أي مدى ينطبق انحلال قيمة كل منتج سلعي فردي مُنتج رأسمالياً إلى ث + م + ف، على قيمة المنتج السنوي الكلي أيضاً، حتى لو تم هذا الانحلال بتوسط أشكال متباينة من تجلّي الظاهرة. تجد هذه المسألة حلّها في مبادلة I (م + ف) لقاء II ث من جهة، وفي البحث، الذي سنجرّبه لاحقاً حول كيفية تجديد إنتاج II ث في المنتج السلعي السنوي للقطاع I من جهة أخرى. وبما أن II (م + ف) موجود في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل الاستهلاك، وبما أن رأس المال المتغير الذي سلّفه الرأسماليون للعمال لدفع قوة عملهم ينبغي أن يُنفقه العمال، بالتمام والكمال على وسائل الاستهلاك، وبما أن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يمثل ف، يُنفق بكليته في واقع الأمر، على وسائل الاستهلاك بمشابهة إيراد في حالة تجديد الإنتاج البسيط التي افترضناها، فالواضح من النظرة الأولى (prima facie)، أن عمال القطاع II يعيدون، بالأجور التي تقاضوها من رأسماليي القطاع II، شراء جزء من منتوجهم هم، يناسب مقدار القيمة النقدية التي تلقوها أجوراً. وبذلك يعيد رأسماليو القطاع II تحويل رأسمالهم النقدي الذي سبق أن سلّفه لدفع قوة العمل إلى شكل نقدي ثانية؛ ويشبه هذا الحال كل الشبه، كما لو أن هؤلاء الرأسماليين دفعوا للعمال محض رموز قيمة. وبما أن

العمال يحققون رموز القيمة هذه بشراء جزء من المنتج السلعي الذي أنتجوه والذي يخص الرأسماليين، فإن رموز القيمة هذه تعود إلى أيدي الرأسماليين ثانية. والفرق الوحيد أن رموز القيمة لا تمثل هنا القيمة فحسب، بل كذلك تمتلكها في جسدها الذهبي أو الفضي. وسنبحث فيما بعد، بتفصيل أكبر، هذا النمط من عودة رأس المال المتغير المسلف في شكل نقد، عن طريق عملية تظهر فيها الطبقة العاملة كشارٍ وطبقة الرأسماليين كبائع. غير أن المسألة المطروحة هنا تختلف وينبغي بحثها ارتباطاً مع عودة رأس المال المتغير إلى نقطة انطلاقه.

يتألف قطاع الإنتاج السلعي السنوي II من أشد فروع الصناعة تبايناً، ولكن يمكن تقسيمها - حسب منتوجاتها - إلى قسمين فرعيين كبيرين.

أ) وسائل الاستهلاك، التي تدخل في استهلاك الطبقة العاملة وتؤلف، طالما هي وسائل عيش ضرورية، جزءاً من استهلاك طبقة الرأسماليين، حتى وإن كانت تختلف في الغالب من حيث النوعية والقيمة عن وسائل عيش العمال. ويمكن لأغراض بحثنا أن نُجمل هذا القسم الفرعي برمته تحت باب: وسائل استهلاك ضرورية، بصرف النظر تماماً عما إذا كان منتج ما مثل التبغ، وسيلة استهلاك ضرورية من الوجهة الفيزيولوجية أم لا؛ حسبنا أن يكون مادة استهلاك ضرورية مألوفة.

ب) مواد الترف، التي تدخل في استهلاك طبقة الرأسماليين وحدها، ولذلك لا يمكن أن تُبادل لقاء فائض القيمة المنفق، الذي لا يؤول إلى العامل البتة. فواضح في الباب الأول، أن رأس المال المتغير المسلف لإنتاج مختلف السلع التي تنتمي إلى هذا الباب، ينبغي أن يتدفق عائداً بشكل نقدي على نحو مباشر إلى هذا الجزء من رأسمالي القطاع II (أي إلى رأسمالي II أ) الذي ينتج وسائل العيش الضرورية هذه. فهؤلاء الرأسماليون يبيعون هذه الوسائل إلى عمالهم بالذات بمبلغ رأسمال متغير مدفوع للعمال أجوراً. إن هذه العودة مباشرة بالنسبة للقسم الفرعي آ كله من رأسمالي القطاع II، مهما كان عدد الصفقات بين رأسمالي مختلف الفروع الصناعية الداخلة في هذا القسم الفرعي، والتي يتوزع عن طريقها ما يعود من رأسمال متغير بشكل متناسب (pro rata). فهذه عمليات تداول تأتيها وسائل التداول مباشرة من النقد الذي يُنفقه العمال. ولكن الحال ليس كذلك مع القسم الفرعي II ب. إن ذلك الجزء من القيمة المُنتجة جديداً، الذي يعني هنا، [403]

وهو II ب (م + ف) مائل في الشكل العيني (الطبيعي) لمواد الترف، نعني شكل مواد لا يسع الطبقة العاملة أن تشتريها كما لا يسعها أن تشتري القيمة السلعية I م، الماثلة في شكل وسائل إنتاج، رغم أن مواد الترف هذه مثل وسائل الإنتاج تلك، هي منتوجات

صنعها هؤلاء العمال. وعليه فإن التدفق الذي يعود به رأس المال المتغير المسلف في هذا القسم الفرعي إلى المُنتجين الرأسماليين في شكله النقدي، لا يمكن أن يتحقق على نحو مباشر، بل بالواسطة، على غرار ما يحدث في حالة I م.

لنفرض مثلاً أن $M = 500$ ؛ و $F = 500$ ؛ كما كان الحال أعلاه بالنسبة لمجموع القطاع II، على أن يتوزع رأس المال المتغير وفائض القيمة المطابق له على النحو التالي:

القسم الفرعي آ: وسائل عيش ضرورية: $M = 400$ ، $F = 400$ ؛ أي كتلة سلع في شكل وسائل استهلاك ضرورية بقيمة $400 M + 400 F = 800$ ، أو II آ $(400 M + 400 F)$.

القسم الفرعي ب: مواد ترف بقيمة $100 M + 100 F = 200$ ، أو II ب $(100 M + 100 F)$.

لقد تلقى عمال القسم الفرعي II ب 100 نقداً كمدفوعات لقاء قوة عملهم، أو لنقل تلقوا 100 جنيه؛ وهم يشترون بهذا النقد وسائل استهلاك من رأسماليي القسم الفرعي II آ بمبلغ 100. ثم إن هذه الفئة من الرأسماليين تشتري سلع II ب بمبلغ 100 أيضاً وبذلك يتدفق إلى رأسماليي القسم الفرعي II ب رأسمالهم المتغير عائداً بشكل نقد. وتتوافر بين أيدي الرأسماليين في القسم الفرعي II آ، $400 M$ في شكل نقد من جديد، يحصلون عليه عبر التبادل مع عمالهم بالذات؛ زد على ذلك، أن ربع ذلك الجزء من متوجهم الذي يمثل فائض القيمة قد انتقل إلى عمال القسم الفرعي II ب، وسُحب مقابله 100 م في شكل سلع ترف II ب.

والآن لو افترضنا أن رأسماليي القسمين الفرعيين (II آ) و (II ب) يُنفقون إيرادهم بنسبة متماثلة على وسائل العيش الضرورية ومواد الترف - لنفرض، مثلاً، أن هؤلاء وأولئك يُنفقون $\frac{2}{3}$ على وسائل العيش الضرورية و $\frac{1}{3}$ على مواد الترف، فإن ذلك يعني أن رأسماليي القسم الفرعي II آ يُنفقون $\frac{2}{3}$ من فائض قيمتهم أو إيرادهم البالغ 400 ف، أي 240، لشراء متوجاتهم هم، أي وسائل العيش الضرورية، ويُنفقون $\frac{1}{3}$ = 160 على مواد الترف. كما أن رأسماليي القسم الفرعي II ب سوف يوزعون فائض قيمتهم = 100 ف، بالطريقة ذاتها: $\frac{2}{3}$ = 60 لوسائل العيش الضرورية، و $\frac{1}{3}$ = 40 لمواد الترف؛ ويجري إنتاج وتبادل هذه الأخيرة داخل قسمها الفرعي بالذات.

إن مبلغ الـ 160 في شكل مواد الترف، التي يتلقاها رأسماليو القسم الفرعي II آ لقاء مبلغ مناسب من (II آ) ف يتدفق إلى رأسماليي II آ على النحو التالي: لقد رأينا أن مبلغ

100 من (II آ) 400 ف قد بادل في شكل وسائل عيش ضرورية مقابل مبلغ مماثل (II [404] ب) م موجود بهيئة مواد ترف، كما أن المبلغ الباقي وقدره 60 بادل بشكل وسائل عيش ضرورية لقاء مبلغ (II ب) 60 ف بشكل مواد ترف. وعليه فإن حصيلة الحساب الإجمالي لجميع المبادلات في ظل المقدمات المشار إليها تكون كالآتي:

$$II \text{ آ} \quad 400 \text{ م} + 400 \text{ ف}؛$$

$$II \text{ ب} : 100 \text{ م} + 100 \text{ ف}.$$

(1) إن العمال في القسم الفرعي II آ يستهلكون 400 م (آ)، التي تؤلف جزءاً من منتوجهم (وسائل عيش ضرورية)؛ ويشتريها العمال من المُنتجين الرأسماليين في قسمهم الفرعي. ويستعيد هؤلاء المُنتجون بذلك 400 جنيه نقداً، وهي قيمة رأسمالهم المتغير = 400، الذي دفعوه أجوراً لعمالهم هم؛ وبوسع الرأسماليين أن يشتروا بهذه القيمة قوة عمل مجدداً.

(2) إن جزءاً من مبلغ الـ 400 ف (آ)، يساوي الـ 100 م ب، أي $\frac{1}{4}$ فائض قيمة (آ)، يتحقق في مواد ترف على النحو التالي: يتلقى عمال ب من رأسماليي قسمهم الفرعي ب، 100 جنيه كأجور وبهذا المبلغ يشترون $\frac{1}{4}$ ف، أي يشترون سلماً تتألف من وسائل عيش ضرورية، وبهذا النقد يشتري رأسماليو القسم الفرعي آ مواد ترف بقيمة مماثلة = 100 م (ب)، أي يشترون نصف إجمالي إنتاج مواد الترف. وبذلك يعود إلى الرأسماليين في القسم الفرعي ب رأسمالهم المتغير في شكل نقد، ويستطيعون البدء من جديد بتجديد إنتاجهم باستئناف شراء قوة العمل، وذلك لأن مجمل رأس المال الثابت في القطاع II كله قد تعوّض عن طريق مبادلة I (م + ف) مقابل II ث. لذا لا يمكن لقوة عمل العمال المشتغلين في القسم الفرعي لإنتاج مواد الترف أن تُباع مجدداً إلا لأن ذلك الجزء من منتوجهم هم الذي خلقوه كمُعادل لأجورهم قد أدخله رأسماليو القسم الفرعي II آ إلى رصيد استهلاكهم، أي حولوه إلى نقد. (وينطبق الشيء ذاته على بيع قوة العمل في القطاع I، نظراً لأن II ث الذي يبادل به I م + ف يتألف من مواد ترف وكذلك وسائل عيش ضرورية، في حين أن ما يتجدد بواسطة مبادلة I م + ف يتألف من وسائل إنتاج لصنع كل من مواد الترف وكذلك وسائل العيش الضرورية.

(3) تنتقل إلى التبادل بين القسمين الفرعيين آ و ب، بمقدار ما هو الآن محض تبادل بين رأسماليي القسمين الفرعيين كليهما. لقد تم في العرض أعلاه حل المسألة بخصوص رأس المال المتغير (400 م)، وجزء من فائض القيمة (100 ف) في القسم الفرعي آ،

كما تم حلّ المسألة بخصوص رأس المال المتغير (100 م) في القسم الفرعي ب. ثم أننا افترضنا، أن متوسط نسبة انفاق الإيراد الرأسمالي في القسمين الفرعيين الاثنين هو $\frac{2}{3}$ لمواد الترف و $\frac{3}{5}$ لحاجات العيش الضرورية. وعدا عن الـ 100 المنفقة على مواد الترف تبقى في القسم الفرعي (آ) بأسره 60 لمثل هذه المواد، وفي القسم الفرعي (ب) 40 حسب النسبة ذاتها.

وعليه فإن المبلغ (II آ) ف يتوزع على النحو التالي: 240 لوسائل العيش و 160 لمواد الترف = 400 = 160 + 240 ف (II آ).

أما المبلغ (II ب) ف فيتوزع على النحو التالي: 60 لوسائل العيش و 40 لمواد الترف: 100 = 40 + 60 ف (II ب). وهذه الـ 40 الأخيرة إنما يأخذها هذا القسم الفرعي للاستهلاك من متوجه هو بالذات ($\frac{2}{3}$ من فائض قيمته)؛ أما الـ 60 بشكل وسائل [405] العيش فيحصل عليها من خلال مبادلة 60 من متوجه الفائض لقاء 60 ف (آ).

لدينا إذن ما يلي بالنسبة لمجمل رأسمالي القطاع II (حيث تتألف م + ف في القسم الفرعي (آ) من وسائل عيش ضرورية، وتتألف في القسم الفرعي (ب) من مواد ترف):

II آ (400 م + 400 ف) + II ب (100 م + 100 ف) = 1000؛ بفضل هذا التداول تتحقق الحركة كما يلي: 500 م (آ + ب) [تتحقق في 400 م (آ) و 100 ف (آ)] + 500 ف (آ + ب) [تتحقق في 300 ف (آ) + 100 م (ب) + 100 ف (ب)] = 1000.

وإذا أخذنا كلاً من القسمين الفرعيين آ وب على انفراد لحصلنا على التحقق التالي:

$$(آ) \quad \frac{400 م}{(آ)} + \frac{400 ف}{240 ف (آ) + 150 م (ب) + 60 ف (ب)} = 800$$

$$(ب) \quad \frac{100 ف (آ)}{60 ف (آ) + 40 ف (ب)} + \frac{200 م}{1000} =$$

ولو تمسكنا، لغرض التبسيط بنفس التناسب الذي افترضناه أعلاه، بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت (وذلك، بالمناسبة، ليس ضرورياً أبداً) لكان لدينا مقابل 400 م (آ) رأسمال ثابت = 1600، ومقابل 100 م (ب) رأسمال ثابت = 400، عندئذ يكون لدينا للقسمين الفرعيين آ وب من القطاع (II)، كالآتي:

$$II آ \quad 1600 ث + 400 م + 400 ف = 2400$$

$$II ب \quad 400 ث + 100 م + 100 ف = 600$$

والمجموع:

$$2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 3000$$

وبناءً على هذا فإن 2000 II ث من مواد الاستهلاك التي تُبادل لقاء 2000 I (م) + (ف)، تنقسم إلى 1600 تُبادل لقاء وسائل إنتاج لصنع وسائل العيش الضرورية و400 تُبادل لقاء وسائل إنتاج لصنع مواد الترف.

وهكذا، كان من شأن هذه الـ 2000 I م + ف أن تنقسم بدورها إلى (800 م + 800 ف) I للقسم الفرعي آ = 1600 بشكل وسائل لإنتاج وسائل العيش الضرورية، وإلى (200 م + 200 ف) I للقسم الفرعي ب = 400 بشكل وسائل لإنتاج مواد الترف.

إن قسماً كبيراً، ليس فقط من وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، بل أيضاً من المواد الأولية والمساعدة، إلخ، هي من صنف واحد بالنسبة للقسمين الفرعيين. ولا أهمية البتة لتقسيمها، في حدود ما يتعلق بتبادل مختلف أجزاء قيمة المنتج الإجمالي I (م + ف). فكل من 800 I م و200 I م، المذكورين أعلاه، يتحقق من خلال اتفاق أجور عمال القطاع I على مواد الاستهلاك 1000 II ث، وعليه يتوزع رأس المال النقدي المسلف للأجور، لدى عودته، بين المنتجين الرأسماليين في القطاع I بصورة مناسبة، فيعوضهم نقداً من جديد بالتناسب (pro rata) مع ما سلفوه من رأسمال متغير. [406] أما بالنسبة إلى تحقق الـ 1000 I ف، من جهة أخرى، ففي هذه الحالة أيضاً يسحب رأسمالو القطاع I بالتناسب (أي بما يتناسب ومقدار ف لهم) حصصهم من كل النصف الثاني II ث = 1000، أي أنهم يسحبون 600 II آ و400 II ب بهيئة وسائل استهلاك، وبالتالي، فإن أولئك الذين يعوضون رأس المال الثابت للقسم الفرعي II آ إنما يسحبون: 480 ($\frac{3}{5}$) من 600 ث II آ و 320 ($\frac{2}{5}$) من 400 ث II ب = 800،

أما أولئك الذين يعوضون رأس المال الثابت للقسم الفرعي II ب فيسحبون:

$$120 (\frac{3}{5}) \text{ من } 600 \text{ ث II آ و } 80 (\frac{2}{5}) \text{ من } 400 \text{ ث II ب} = 200.$$

المجموع = 1000.

والشيء الاعتباري هنا بالنسبة للقطاع I والقطاع II على السواء، هو التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وكذلك تماثل هذا التناسب في القطاعين I و II وفي أقسامهما الفرعية. إن هذا التماثل، لم يُفترض هنا إلاً توخياً للتبسيط، فلا شروط القضية ولا حلّها ستتغير إطلاقاً بافتراض وجود نسب مختلفة. والنتيجة الضرورية التي تترتب على ذلك، عند افتراض تجديد الإنتاج البسيط، هي الآتي:

(1) إن القيمة المُنتجة جديداً التي خلقها العمل السنوي في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل إنتاج (تتحلّ إلى م + ف) تساوي القيمة - رأسمال الثابتة التي تم تجديد إنتاجها بشكل وسائل استهلاك تتضمنها قيمة المنتج الذي خلقه الجزء الآخر من العمل السنوي. ولو كانت هذه القيمة الجديدة أصغر من II ث، لكان من المستحيل على القطاع II أن يعوّض عن كامل رأسماله الثابت، ولو كانت أكبر، لتخلف فائض من دون استعمال. وفي هذين الحالين تختل فرضية تجدد الإنتاج البسيط.

(2) أما بالنسبة للمنتج السنوي الذي تم تجديد إنتاجه في شكل وسائل استهلاك، فإن رأس المال المتغير م المسلف لإنتاجه في شكل نقد، لا يمكن أن يتحقق بالنسبة لمن يتلقونه، وهم عمال ينتجون مواد الترف، إلّا في جزء من وسائل العيش الضرورية الذي يجسّد بالنسبة لمُنتجيه الرأسماليين، فائض قيمتهم بالذات كما هو جلّي من النظرة الأولى؛ وعليه فإن م المنفق على إنتاج مواد الترف، يساوي من حيث مقدار قيمته جزءاً مطابقاً له من ف المُنتج في شكل وسائل عيش ضرورية، ولذا ينبغي أن يكون أصغر من ف كله، أي أصغر من (II آ) ف، علماً بأن رأس المال المتغير الذي سلفه المُنتجون الرأسماليون لمواد الترف لا يعود إليهم في شكل نقد إلّا عن طريق تحقيق م المذكور أعلاه بواسطة مبادلتها لقاء هذا الجزء من ف. وهذه الظاهرة مماثلة تماماً لتحقيق I (م + ف) بواسطة المبادلة لقاء II ث؛ والفرق الوحيد هو أن (II ب) م في هذه الحالة يتحقق بواسطة المبادلة لقاء جزء من (II آ) ف يساوي (II ب) م من حيث مقدار القيمة.

[407] وتحافظ هذه النسب الكمية على أهمية نوعية مقرّرة لكل توزيع للمنتج السنوي الكلّي، بمقدار ما يدخل هذا الأخير فعلياً في عملية تجديد الإنتاج السنوية التي تتم بواسطة التداول. إن I (م + ف) لا يمكن أن يتحقق إلّا بواسطة المبادلة لقاء II ث، وإن II ث لا يمكن بدوره أن يُجدد لأداء وظيفته كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي إلّا عن طريق هذا التحقق؛ وعلى غرار ذلك فإن (II ب) م لا يمكن أن يتحقق بواسطة المبادلة لقاء (II آ) ف، ولا يمكن أن يتحوّل (II ب) م مجدداً إلى شكله كرأسمال نقدي إلّا عن هذا الطريق. وبديهي أن هذا القول لا يصحّ إلّا إذا كان ذلك كله، فعلياً، نتيجة لعملية تجديد الإنتاج نفسها، أي إذا كان رأسماليو II ب، مثلاً، لا يستمدون رأس المال النقدي للتسليف بوصفه م عن طريق الائتمان من مصادر ما أخرى. وبالعكس، فإن المبادلات بين مختلف أجزاء المنتج السنوي لا يمكن أن تقع، من الوجهة الكمية، وفق النسب المذكورة أعلاه، إلّا إذا بقي النطاق ونسب القيم ثابتة في عملية الإنتاج، وإذا لم تعدّل التجارة الخارجية هذه النسب المثبتة.

ولو قال أحدهم الآن، على غرار ما قاله آدم سميث، إن I (م + ف) ينحلّ إلى II

ث، وإن II ث ينحل إلى I (م + ف)، أو كما يكرر سميث بأسلوب باهت، إن I (م + ف) يؤلف «جزءين مكونين» لسعر (أي للقيمة، أو «القيمة التبادلية» «value in exchange» حسب تعبيره) II ث، وإن قيمة II ث تؤلف مجمل «الجزء المكون» لقيمة I (م + ف)، فبوسع المرء، بل ينبغي على المرء أن يقول بالمثل إن II ب «ينحل» إلى (II آ) ف، أو أن (II آ) ف «ينحل» إلى (II ب) م، أو إن (II ب) م يؤلف «جزءاً مكوناً» واحداً وحيداً لفائض القيمة II أو العكس بالعكس (vice versa)، وهكذا كان من شأن فائض القيمة بأسره أن «ينحل» إلى أجور، أو إلى رأسمال متغير، وأن يؤلف رأس المال المتغير «جزءاً مكوناً» وحيداً لفائض القيمة. وإننا لنجد بالفعل مثل هذه الترهات عند آدم سميث، نظراً لأن الأجور حسب رأيه، تتحدد بقيمة وسائل العيش الضرورية في حين أن هذه القيم السلعية تتحدد بدورها بما تحتويه من قيمة الأجور (رأس المال المتغير) وفائض القيمة. إن آدم سميث يفرق في دراسة أجزاء القيمة التي يمكن أن تنقسم إليها في ظل الإنتاج الرأسمالي، القيمة المنتجة في يوم عمل واحد، أي إلى م + ف، بحيث ينسى تماماً أنه سواء كانت المعادلات الموجودة في مختلف الاشكال الطبيعية تتضمن عملاً مدفوعاً أم غير مدفوع، فذلك أمر لا أهمية له تماماً بالنسبة للتبادل السلعي البسيط، نظراً لأن إنتاجها يكلف، في كلتا الحالتين، المقدار نفسه من العمل؛ وأن الأمر سيان أيضاً إن كانت سلعة آ وسيلة إنتاج وكانت سلعة ب وسيلة استهلاك، وسواء كانت هذه السلعة تقوم بعد بيعها بوظيفة جزء مكون لرأس المال، أم كانت تلك تذهب إلى رصيد الاستهلاك، وتستهلك حسب رأي آدم (secundum Adam)، بمثابة إيراد. إن الاستعمال [408] الذي يقوم به الشاري الفردي لسلعته لا يجري لدى تبادل السلع، ولا في مجال التداول، ولا يمس قيمة السلعة. ولا يتغير هذا قط إذا كان يتعين، عند تحليل تداول إجمالي المنتج السنوي للمجتمع أن يؤخذ في الاعتبار الطابع المحدد لاستعمال هذا المنتج، أي لحظة استهلاك شتى أجزائه المكونة.

إننا لم نفترض قط في المبادلة المذكورة أعلاه لـ (II ب) م مقابل جزء من (II آ) ف يساويه في القيمة، وفي المبادلات اللاحقة بين (II آ) ف و (II ب) ف، إن الرأسمالين في القسمين الفرعيين II آ و II ب، سواء أخذناهم فرادى أم جماعات، يقسمون فائض قيمتهم بنسبة واحدة بين مواد استهلاك ضرورية ومواد ترف. فقد يُنفق أحدهم أكثر على هذا الصنف من الاستهلاك، بينما يُنفق آخر أكثر على ذاك الصنف منه. وكل ما نفترضه، على أساس تجديد الإنتاج البسيط، أن مجموعاً من القيم، مساوياً لمجمل فائض القيمة، يتحقق بكليته في رصيد استهلاك. وهكذا تتعين الحدود العامة. ففي نطاق كل قسم فرعي

قد يُنفق أحد الرأسماليين أكثر على منتجات القسم الفرعي آ، بينما يُنفق الآخر أكثر على منتجات القسم الفرعي ب؛ ولكن من الممكن أن يجري هنا تعويض متبادل، بحيث أن الرأسماليين من القسمين الفرعيين آ و ب، مأخوذين ككل، سيساهمون بنفس النسبة في استهلاك منتجات القسمين الفرعيين آ و ب. لكن نسب القيم - أي الحصة النسبية لكل من صنفَي مُنتجَي المنتجات آ و ب، في القيمة الكلية لمنتجات القطاع II وبالتالي تناسب الكمي المعين بين فروع الإنتاج التي تقدم هذه المنتجات - تكون معطاة، بالضرورة، في كل حالة ملموسة، سوى أن النسبة التي اخترناها كمثال ايضاحي هي نسبة افتراضية؛ ولو افترضنا نسبة أخرى، فلن يغير هذا في الجوانب النوعية بشيء، إذ لا تتغير سوى التحديدات الكمية. ولكن إذا ما طرأ، من جراء هذه الظروف أو تلك، تغير فعلي في المقدار النسبي لقيمة منتجات آ و ب، فإن شروط تجديد الإنتاج البسيط ستتغير بالمثل.

* * *

ولما كان (II ب) م يتحقق في جزء مُعادل له من (II آ) ف، يترتب عليه أنه بمقدار ما يتنامى جزء مواد الترف في المنتج السنوي، وتزداد لذلك الكمية التي يمتصها إنتاج مواد الترف من قوة العمل، فإن إعادة تحويل رأس المال المتغير المسلف في (II ب) م، إلى رأسمال نقدي، ليقوم من جديد بوظيفته كشكل نقدي للرأسمال المتغير، وبالتالي أن وجود وتجديد إنتاج ذلك الجزء من الطبقة العاملة المشغول في القسم الفرعي II ب - أي إمكانية حصول هذا الجزء من العمال على وسائل الاستهلاك الضرورية - يتوقف على إسراف طبقة الرأسماليين، وتحول جزء هام من فائض قيمتها إلى مواد ترف.

إن كل أزمة تخفض استهلاك مواد الترف على الفور؛ وتبطئ وتؤخر إعادة تحويل [409] (II ب) م إلى رأسمال نقدي، ولا تتيح هذا التحويل إلّا جزئياً، فتلقي بذلك قسماً من عمال مُنتجَي مواد الترف على قارعة الطريق، بينما تفضي هذه الأزمة بالذات، من جهة أخرى، إلى عرقلة وتقليص بيع وسائل الاستهلاك الضرورية. هذا من دون أن نذكر الصرف الذي يتعرض له في آن واحد العمال غير المُنتجين، الذين يحصلون من الرأسماليين، لقاء ما يقدمون من خدمات، على جزء من مصاريف الترف التي يُنفقها الرأسماليون (وهؤلاء العمال بالذات هم بهذا القدر pro tanto مادة ترف) ولهم نصيب كبير جداً في استهلاك وسائل العيش الضرورية بالضبط. ويجري العكس في فترة

الازدهار، وبخاصة في أوقات ازدهار المضاربة في الفترة التي تنخفض فيها القيمة النسبية للنقد، معبراً عنها بالسلع، لأسباب أخرى (من دون حدوث ثورة حقيقية في القيمة)، بحيث ترتفع أسعار السلع بصورة مستقلة عن قيمها بالذات. ولا يقتصر الأمر على ازدياد استهلاك وسائل العيش الضرورية؛ فالطبقة العاملة (التي يدخل جيشها الاحتياطي في صفوفها الآن بنشاط كامل) تشارك مؤقتاً كذلك باستهلاك مواد ترف كانت تقع، عادة، خارج متناول يدها، كما تساهم في استهلاك صنف آخر من مواد الاستهلاك الضرورية التي لا يؤلف الشطر الأكبر منها وسائل استهلاك «ضرورية»، في غير هذه الأوقات، إلا بالنسبة لطبقة الرأسماليين؛ وهذا يستدعي بدوره ارتفاعاً في الأسعار.

وما القول بأن الأزمات تنشأ عن قصور في الاستهلاك الفعال أو في المستهلكين الفعّالين^(*)، إلا لغو فارغ. فالنظام الرأسمالي لا يعرف صنف استهلاك غير استهلاك مدفوع، باستثناء استهلاك الفقراء المعدمين (sub forma pauperis) أو «النصابين». فالقول إن السلع غير قابلة للبيع، لا يعني سوى أنها لا تجد الشارين القادرين على الدفع، أي المستهلكين (نظراً لأن السلع تُشترى، آخر المطاف، لكي تُستهلك استهلاكاً إنتاجياً أو فردياً). وإذا ما سعى أحد لإعطاء هذا اللغو مظهر تعليل أعمق، بالقول إن الطبقة العاملة لا تحظى من منتوجها هي بغير نصيب أقل مما يجب، وإن هذه الآفة ستزول ما إن يزداد نصيبها فيه، أي برفع الأجور بالتالي، فحسبنا الإشارة إلى أن الإزمات إنما يتمهد طريق كل مرة بفترة ترتفع فيها الأجور بشكل عام، وتنازل خلالها الطبقة العاملة، فعلاً، نصيباً أكبر في ذلك الجزء من المنتوج السنوي المخصص للاستهلاك. ويُفترض بفترة كهذه، على العكس، - من وجهة نظر فرسان الحسّ البشري السليم و «البسيط» (!) - أن تُبعد الأزمة. وهكذا يتجلى أن الإنتاج الرأسمالي ينطوي على شروط لا تتوقف على الإرادة الحسنة أو السيئة، شروط لا تتيح للطبقة العاملة أن تنعم بالرفاه النسبي إلا هنيهة عابرة، ودوماً بوصفه طائر شؤم يُنذر بالأزمة⁽⁴⁶⁾

رأينا قبل قليل كيف أن علاقة التناسب بين إنتاج وسائل الاستهلاك الضرورية وإنتاج مواد الترف تشترط التقسيم المناسب لمقدار II (م + ف) بين القسمين الفرعيين II آ و II

(*) حرفياً: قادر على الدفع (zahlungsfähig). [ن. ع.].

(46) هذا لإطلاع (Ad notam) الأنصار المحتملين لنظرية رودبرتوس في الأزمات. [ف. إنجلترا].

ب، وبالتالي التقسيم المناسب لمقدار II ث بين (II آ) ث و (II ب) ث أيضاً. وهكذا، يتسم هذا التقسيم بأهمية حاسمة لطابع الإنتاج وعلاقاته الكمية ويبرز عنصراً يقرر بصورة جوهرية بنيتة الكلفة.

إن تجديد الإنتاج البسيط يتوخى، من الوجهة المادية، الاستهلاك، رغم أن كسب فائض القيمة يتجلى هنا أيضاً كدافع محرك للرأسماليين الفرديين؛ ولكن فائض القيمة، مهما كان حجمه النسبي، لن يخدم هنا سوى الاستهلاك الفردي للرأسمالي حصراً. ولما كان تجديد الإنتاج البسيط جزءاً من كل تجديد سنوي للإنتاج على نطاق موسع، رغم أنه الجزء الأهم، فإن الدافع المذكور، أي الاستهلاك الشخصي، يحتفظ بأهميته ويبرز برفقة دافع الإثراء، بما هو إثراء، ويقف في تضاد معه. والحق أن هذا الأمر أكثر تعقيداً في الواقع الفعلي، نظراً لأن الشركاء (partners) في اقتسام الغنيمة، أي فائض قيمة الرأسمالي، يبرزون كمستهلكين بمعزل عنه.

V - توسط التداول النقدي للمبادلات

حسب تحليلنا حتى الآن، يمضي التداول بين مختلف قطاعات المُنتجين وفقاً للمخطط التالي:

(1) بين القطاع I والقطاع II:

$$\begin{array}{rcl} I & - & 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} \\ II & - & 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} \end{array}$$

لقد انتهى تداول II ث = 2000، إذ تمت مبادلتها لقاء I (1000 م + 1000 ف). وبما أننا نترك I 4000 ث جانباً لبعض الوقت - يتبقى هناك تداول م + ف داخل القطاع II. إن II (م + ف) تنقسم بين القسمين الفرعيين II آ و II ب على النحو التالي:

(2) II - 500 م + 500 ف = آ (400 م + 400 ف) + ب (100 م + 100 ف). إن آ 400 م (آ) تقوم بالتداول داخل قسمها الفرعي؛ والعمال الذين تُدفع لهم 400 م (آ) هذه يشترون بها من أرباب عملهم، أي من الرأسماليين في القسم الفرعي II آ، وسائل عيش ضرورية أنتجوها بأنفسهم.

وبما أن الرأسماليين في كلا القسمين الفرعيين يُنفقون $\frac{3}{5}$ فائض قيمتهم على منتجات [411]

القسم الفرعي II آ، (وسائل عيش ضرورية) أنتجوها بأنفسهم $\frac{2}{3}$ منها على منتوجات القسم الفرعي II ب (مواد ترف)، فإن $\frac{3}{5}$ من فائض القيمة لرأسماليي القسم الفرعي آ، أي 240، تُستهلك داخل القسم الفرعي II آ ذاته؛ وبالمثل فإن $\frac{2}{3}$ من فائض القيمة لرأسماليي القسم الفرعي ب (الذي أنتج بهيئة مواد ترف وموجودة هكذا) يُستهلك داخل القسم الفرعي II ب.

بقي، إذن، أن يجري التبادل بين القسمين الفرعيين II آ و II ب:

من جانب القسم الفرعي II آ: 160 ف.

ومن جانب القسم الفرعي II ب: 100 م + 60 ف. إن هذين المبلغين يتبادلان دون بقية. فالعمال في القسم الفرعي II ب الذين يتلقون 100 أجراً نقدياً، يشترون بهذا المبلغ من رأسماليي القسم الفرعي II آ وسائل عيش ضرورية بمبلغ 100. ويقوم الرأسماليون من القسم الفرعي II ب، بالمثل، بشراء وسائل عيش ضرورية من رأسماليي القسم الفرعي II آ، بمقدار يبلغ $\frac{3}{5}$ فائض قيمتهم أي بمبلغ يساوي 60 ف. ويفضل هاتين المبادلتين يحصل الرأسماليون من القسم الفرعي II آ على النقد اللازم لانفاق $\frac{2}{3}$ من فائض قيمتهم، أي المبلغ = 160 ف، حسب فرضيتنا أعلاه، على مواد ترف مُنتجة في القسم الفرعي II ب (لقاء 100 م موجودة بين يدي الرأسماليين في القسم الفرعي II ب، كمنتوج يعوّض عن الأجور التي دفعوها، ولقاء 60 ف). وعليه فإن مخطط ذلك هو الآتي:

$$\begin{array}{r} \text{II آ} - (400 \text{ م}) + (240 \text{ ف}) + \frac{160 \text{ ف}}{100 \text{ م} + 60 \text{ ف} + (40 \text{ ف})} \\ \text{ب} - \end{array}$$

حيث تندرج بين قوسين تلك المقادير التي لا تُتداول وتُستهلك إلّا داخل قسمها الفرعي بالذات.

وواقع أن رأس المال النقدي المسلف كرأسمال متغير، لا يعود مباشرة إلّا إلى رأسماليي القسم الفرعي II آ الذين ينتجون وسائل العيش الضرورية، إن هذا الواقع ليس سوى تجلّي ظاهرة تحوّر بفعل شروط خاصة، تجلّي ذلك القانون العام سالف الذكر، الذي ينص على أن النقد الذي يسلفه مُنتجو السلع في التداول يؤوب إليهم في الجريان الاعتيادي لتداول السلع. وينشأ عن ذلك، بالمناسبة، أنه حيثما كان عموماً ثمة رأسمالي نقدي يقف وراء مُنتج السلع، ويسلف بدوره للرأسمالي الصناعي ما يلزمه من رأسمال نقدي (بالمعنى الدقيق للكلمة، أي قيمة - رأسمال في شكل نقد) فإن جيب هذا

الرأسمالي النقدي هو النقطة الفعلية التي يتدفق النقد عائداً إليها. وعلى هذا النحو، فإن كتلة النقد المتداول تخص الرأسماليين النقيدين، أي قطاع رأس المال النقدي المنظم والمتركز في شكل مصارف، إلخ، رغم أن النقد يمر بهذا القدر أو ذاك بالإيدي أياً كانت؛ وإن الطريقة التي يسلف بها هذا القطاع رأسماله تحتم العودة المستمرة لرأس المال هذا إليه آخر المطاف في شكل نقد، رغم أن إعادة تحويل رأس المال الصناعي إلى رأسمال نقدي، تتوسط ذلك.

[412] إن تداول السلع يستلزم على الدوام أمرين: سلع تُطرح في التداول، ونقد يُطرح في التداول. «وعليه فإن عملية التداول لا تنطفئ، مثل المقايضة المباشرة، بانتقال القيم الاستعمالية من مكان إلى مكان ومن يد إلى أخرى. والنقد لا يتلاشى حتى حين يخرج أخيراً من سلسلة استحداث سلع معينة. إذ سرعان ما يترسب دوماً في الأماكن الجديدة التي تخليها السلع في حلبة التداول» (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، ص 92)*

لقد افترضنا لدى النظر في التداول بين II ث و I (م + ف)، مثلاً، أن القطاع II قد سلف 500 جنيه نقداً لأجل هذا التداول. وفي ظل العدد اللامتناهي من عمليات التداول التي ينحل إليها التداول بين مجموعات اجتماعية كبيرة من المنتجين، يكون ممثل هذه المجموعة تارةً أو ممثل تلك المجموعة تارةً أخرى أول من يبرز بصفة شارٍ، وهو، بالتالي، أول من يطرح النقد في التداول. يقع هذا بصرف النظر تماماً عن الظروف الفردية، الناجمة بصورة محتومة عن الفارق بين طول فترات الإنتاج، وبالتالي طول دوران مختلف رؤوس الأموال السلعية. وعليه، فهذه الجنيهات الـ 500، يشتري القطاع II وسائل إنتاج بنفس مقدار القيمة من القطاع I، ويشتري القطاع I مواد استهلاك بـ 500 جنيه من القطاع II؛ وبذا يتدفق النقد عائداً إلى القطاع II؛ وهذا الأخير لا يزداد غنى بأي حال بعودة التدفق هذا. فلقد سبق له أن طرح أولاً 500 جنيه نقداً في التداول وسحب منه سلعاً بنفس مقدار القيمة، ثم يعود فيبيع سلعاً بقيمة 500 جنيه، ويسحب من التداول نقداً بمقدار مماثل من القيمة، وبذا تتدفق الـ 500 جنيه عائداً إليه. وهكذا، فإن القطاع II، طرح في التداول في واقع الأمر 500 جنيه نقداً و500 جنيه سلعاً، أي ما

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث، ص 126-127، [الطبعة العربية، ص152-154]. [ن. ع].

مجموعه 1000 جنيه؛ وهو يسحب من التداول 500 جنيه سلماً، و 500 جنيه نقداً. فالتداول لا يتطلب لمبادلة سلع (من القطاع I) بقيمة 500 جنيه، و سلع (من القطاع II) بقيمة 500 جنيه، سوى 500 جنيه من النقد؛ لذا فإن مَنْ يسلّف النقد لشراء السلع من آخرين يستعيد نقده عندما يبيع سلعته. وعليه، إذا كان القطاع I أول من اشترى سلماً من القطاع II بقيمة 500 جنيه، ثم باع فيما بعد سلماً بقيمة 500 جنيه إلى القطاع II، فإن الجنيهات الـ 500 تندفق عائدة إلى القطاع I بدلاً من القطاع II.

إن النقد الذي أنفقه الرأسماليون في القطاع I، على الأجور، أي رأس المال المتغير المسلف في شكل نقد، لا يعود إليهم في هذا الشكل على نحو مباشر، بل على نحو غير مباشر، أي بطريقة ملتوية. ولكن الأجور البالغة 500 جنيه تعود في القطاع II على نحو مباشر من العمال إلى الرأسماليين، وتكون مثل هذه العودة مباشرة دائماً حينما يتكرر البيع والشراء باستمرار بين نفس الأشخاص بطريقة تجعل هؤلاء يواجهون بعضهم بعضاً، بالتناوب، كشارين وباعة للسلع. إن الرأسمالي في القطاع II يدفع لقاء قوة العمل نقداً، [413] فيدمج قوة العمل، بذلك، في رأسماله، و فقط عن طريق فعل التداول هذا، الذي لا يزيد في نظره عن تحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال إنتاجي، يقف كرأسمالي صناعي في مواجهة العامل بصفته عاملاً مأجوراً. ولكن العامل، الذي كان في المرحلة الأولى بائعاً، متاجراً بقوة عمله هو بالذات، يظهر الآن في المرحلة الثانية كشاري، كمالك للنقد، في مواجهة الرأسمالي كبائع للسلع؛ وبهذه الطريقة يتدفق النقد الذي أنفقه الرأسمالي على الأجور عائداً إليه. وبمقدار ما لا ينطوي بيع هذه السلع على أي غش، إلخ، بل يكون محض تبادل مُعَادِلَات من السلع والنقد، فإن مثل هذا البيع لا يمثل عملية يغتني الرأسمالي بواسطتها. فهو لا يدفع للعامل مرتين، مرة نقداً، ومرة سلماً؛ ونقده يعود إليه حالما يُبادل العامل النقد بسلع هذا الرأسمالي.

غير أن رأس المال النقدي المحوّل إلى رأسمال متغير - أي النقد المسلف في الأجور - يلعب دوراً رئيسياً في تداول النقد نفسه؛ وبما أنه يتعين على الطبقة العاملة أن تعيش عيش كفاف، فهي لا تستطيع إذن أن تُقرض الرأسماليين الصناعيين لأمدٍ طويلٍ نوعاً ما؛ لهذا السبب ينبغي تسليف رأس المال المتغير في شكل نقد لآجال قصيرة معلومة، مدة أسبوع مثلاً، إلخ، في مواضع مختلفة من المجتمع المعني لا تُعد ولا تُحصى، وفي آنٍ واحدٍ؛ وتكرر هذه الفترات الزمنية بوتيرة سريعة نسبياً (كلما قُصُرَت هذه الفترات، صَغُرَ نسبياً مقدار النقد الإجمالي الذي يمكن أن يُطرح في التداول دفعة واحدة عبر هذه القناة) - مهما كان اختلاف طول فترات دوران رؤوس الأموال في مختلف فروع الصناعة. إن

رأس المال النقدي المسلف على هذا النحو والمأخوذ بالنسبة لتداول النقد بأسره يؤلف، في جميع بلدان الإنتاج الرأسمالي، حصة غالبية من هذا التداول، خصوصاً وأن هذا النقد نفسه - قبل عودته إلى نقطة انطلاقه - يتسرب إلى أكثر القنوات تنوعاً ويؤدي وظيفة وسيلة تداول في عدد لا يُحصى من صفقات أخرى.

* * *

دعونا ندرس الآن التداول بين I (م + ف) و II ث، من زاوية مختلفة.

يدفع رأسماليو القطاع I سلفاً 1000 جنيه أجوراً، ويشتري العمال بهذه الـ 1000 جنيه وسائل عيش من رأسماليي القطاع II، ويشتري هؤلاء بدورهم بالنقد نفسه وسائل إنتاج من الرأسماليين في القطاع I. وبذا يعود الآن إلى الآخرين رأسمالهم المتغير في شكل نقد، في حين يُعيد رأسماليو القطاع II تحويل نصف رأسمالهم الثابت من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. ثم يقوم رأسماليو القطاع II بتسليف 500 جنيه أخرى نقداً للحصول على وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، ويُنفق رأسماليو القطاع I [414] هذا النقد لشراء مواد استهلاك من القطاع II؛ فتتدفق هذه الـ 500 جنيه عائدة إلى رأسماليي القطاع II؛ ويقوم هؤلاء بتسليف هذا النقد ثانية لكي يعيدوا تحويل الربع الأخير من رأسمالهم الثابت، المحوّل إلى سلعة، إلى شكل عيني (طبيعي) إنتاجي. ويتدفق هذا النقد رجوعاً إلى رأسماليي القطاع I، فيقتني الأخيرون من جديد مواد استهلاك بنفس المبلغ من رأسماليي القطاع II؛ وبذا تعود هذه الـ 500 جنيه إلى القطاع II الذي يمتلك رأسماليوه، الآن كما من قبل، 500 جنيه نقداً و2000 جنيه رأسمالاً ثابتاً؛ ولكن هذا الأخير قد حوّل ثانية من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. فبنقد مقداره 1500 جنيه جرت مداولة كتلة سلعية قيمتها 5000 جنيه، ونعني بالتحديد:

- (1) يدفع رأسماليو القطاع I 1000 جنيه إلى العمال لقاء قوة عملهم ذات القيمة المماثلة؛
- (2) يشتري هؤلاء العمال بهذه الـ 1000 جنيه نفسها وسائل عيش من رأسماليي القطاع II؛
- (3) يشتري رأسماليو القطاع II بنفس هذا النقد وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، الذين يستعيدون بذلك رأسمالاً متغيراً بشكل نقد، مقداره 1000 جنيه؛
- (4) يشتري رأسماليو القطاع II وسائل إنتاج بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I؛
- (5) بهذه الـ 500 جنيه نفسها يشتري رأسماليو القطاع I مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II؛
- (6) يشتري رأسماليو القطاع II بهذه الـ 500 جنيه نفسها وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I؛
- (7)

ويشتري رأسماليو القطاع I بهذه الجنيهاً الـ 500 نفسها وسائل عيش من رأسماليي القطاع II. وهكذا تتدفق 500 جنيه عائدة إلى رأسماليي القطاع II، بعد أن كانوا قد طرحوها في التداول، إضافة إلى 2000 جنيه بشكل سلعة، والتي لم يسحب لقاءها من التداول أي مُعادِل بشكل سلعي⁽⁴⁷⁾

تجري المبادلة إذن على النحو التالي:

(1) يدفع رأسماليو القطاع I 1000 جنيه نقداً لقاء قوة العمل، أي يدفعون لقاء سلعة = 1000 جنيه.

(2) يشتري العمال بأجورهم النقدية البالغة 1000 جنيه مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 1000 جنيه.

(3) يتلقى رأسماليو القطاع II 1000 جنيه التي أنفقها العمال، فيشترون بها وسائل إنتاج ذات قيمة مماثلة، من رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 1000 جنيه. وبذا تعود الـ 1000 جنيه نقداً إلى رأسماليي القطاع I كشكل نقدي لرأس المال المتغير.

(4) يشتري رأسماليو القطاع II وسائل إنتاج بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

(5) يشتري رأسماليو القطاع I، بهذه الجنيهاً الـ 500 ذاتها، مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

(6) يشتري رأسماليو القطاع II بهذه الجنيهاً الـ 500 ذاتها، وسائل إنتاج من [415] رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

(7) يشتري رأسماليو القطاع I، بهذه الجنيهاً الـ 500 ذاتها، مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

مجموع القيم السلعية التي جرت مبادلتها = 5000 جنيه. وبذا تكون الـ 500 جنيه، التي سلفها رأسماليو القطاع II لشراء وسائل إنتاج، قد عادت إليهم.

(47) يختلف العرض هنا بعض الشيء عن العرض الوارد من قبل (ص 374). [ص 399 من الطبعة الألمانية الحديثة - ن. برلين]. [الطبعة العربية من المجلد الثاني، ص 451-452]. فهناك كان رأسماليو القطاع I يطرحون من جانبهم مبلغاً مستقلاً مقداره 500 في التداول. أما هنا فإن رأسماليي القطاع II هم وحدهم الذين يقدمون مادة نقدية إضافية للتداول. لكن ذلك لا يغير من النتيجة النهائية. [ف. إنجلز].

والنتيجة هي:

(1) يمتلك رأسماليو القطاع I رأسمالاً متغيراً في شكل نقد بمقدار 1000 جنيه، وهو المقدار الذي سلقوه بالأصل في التداول؛ لكنهم أنفقوا أيضاً لتغطية استهلاكهم الفردي 1000 جنيه من قيمة منتوجهم السلعي الخاص، أي أنهم أنفقوا النقد الذي سبق أن تلقوه ببيع وسائل إنتاج قيمتها 1000 جنيه.

من جهة أخرى فإن قوة العمل، أي الشكل الطبيعي الذي يجب أن يتحول إليه ثانية رأس المال المتغير الموجود حالياً في شكل نقد، قد بقيت بفضل الاستهلاك وتم تجديد إنتاجها، وهي موجودة باعتبارها السلعة الوحيدة لمالكها، والتي يتعين عليهم بيعها إن أرادوا العيش. وبذلك تم أيضاً تجديد إنتاج العلاقة بين العمال المأجورين والرأسماليين.

(2) لقد تعرّض رأس المال الثابت للقطاع II عينياً (in natura)، وتدفتت الـ 500 جنيه التي سلقها الرأسماليون في التداول، عائدة إليهم.

إن التداول المذكور بالنسبة إلى عمال القطاع I هو التداول البسيط (س - ن - س):
س₁ (قوة العمل) - ن₂ (1000 جنيه، الشكل النقدي لرأس المال المتغير في القطاع I) - س₃ (وسائل عيش ضرورية بمقدار 1000 جنيه)؛ وهذه الـ 1000 جنيه تُحوّل رأس المال الثابت للقطاع II الموجود في شكل سلعة، في شكل وسائل عيش، إلى نقد بنفس مقدار القيمة.

أما بالنسبة إلى الرأسماليين في القطاع II، فتكون هذه العملية: (س - ن)، أي تحويل جزء من منتوجهم السلعي إلى شكل نقدي، وإعادة تحويل هذا ثانية إلى أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي، وبالتحديد إلى جزء من وسائل الإنتاج الضرورية لهؤلاء الرأسماليين.

عندما يقوم رأسماليو القطاع II بتسليف ن (500 جنيه) لشراء الجزء الباقي من وسائل الإنتاج، الضرورية لهم، فإنهم يستبقون بذلك التحويل إلى شكل نقدي لذلك الجزء من II الذي ما يزال موجوداً في شكل سلعي (في شكل مواد استهلاك)؛ وفي الفعل ن - س حينما يشتري رأسماليو القطاع II ب (ن)، ويبيع رأسماليو القطاع I (س)، فيتحوّل نقد (رأسماليي القطاع II) إلى جزء من رأس المال الإنتاجي، بينما تتجاز س (رأسماليي القطاع I) الفعل س - ن فتحوّل إلى نقد؛ إلا أن هذا النقد لا يمثل جزءاً مكوّناً للقيمة - رأسمال بالنسبة لرأسماليي القطاع I، بل محض فائض قيمة محوّل إلى نقد، يُنفقونه على وسائل الاستهلاك لا غير.

[416] إن الفعل الأول ن - س، في حركة التداول ن - س ج س - ن، هو فعل

لرأسمالي، والفعل الأخير س - ن (أو جزء منه) هو فعل لرأسمالي آخر. وسواء كانت (س) هذه التي يتحول (ن) بواسطتها إلى رأسمال إنتاجي، تمثل جزءاً مكوناً ثابتاً لرأس المال أم جزءاً مكوناً متغيراً لرأس المال، أم فائض قيمة، عند بائع (س) هذه (الذي يتحول س هذه عن هذا الطريق إلى نقد) أمر لا أهمية له البتة بالنسبة إلى التداول السلعي ذاته.

وبحدود ما يتعلق الأمر بالقطاع I من جهة المكون م + ف لمنتوجه السلعي، فإن هذا القطاع قد سحب من التداول نقداً أكثر مما قد طرح فيه. فاولاً، تعود إلى رأسمالي هذا القطاع I الـ 1000 جنيه من رأسمالهم المتغير، وثانياً إنهم يبيعون وسائل إنتاج بـ 500 جنيه (راجع البند 4 من المبادلات المذكورة آنفاً)؛ وبذا يتحول نصف فائض قيمتهم إلى نقد؛ بعد ذلك (المبادلة رقم 6) يبيعون وسائل إنتاج بـ 500 جنيه أخرى وهو النصف الثاني من فائض قيمتهم، وبذلك يسحبون مجمل فائض قيمتهم من التداول في شكل نقد. أي على التعاقب: 1) يُعاد تحويل رأسمال متغير إلى نقد = 1000 جنيه؛ 2) يتحول نصف فائض القيمة إلى نقد = 500 جنيه؛ 3) يتحول النصف الثاني أيضاً من فائض القيمة إلى نقد = 500 جنيه؛ أي يتحول ما مجموعه 1000 م + 1000 ف إلى نقد = 2000 جنيه. ورغم أن رأسمالي القطاع I طرحوا أصلاً 1000 جنيه فقط من رأس المال المتغير في التداول (بمعزل عن المبادلات التي تتوسط تجديد إنتاج I ث، والتي سندرسها فيما بعد) فقد سحبوا منه ضعف هذا المقدار. وبالطبع فإن ف رأسمالي القطاع I المحولة إلى نقد (ف التي تحولت إلى ن) تنتقل على الفور، إلى أيدي أخرى (إلى أيدي رأسمالي القطاع II) لأن هذا النقد يُنفق على مواد استهلاك. ولدى تحول ف إلى نقد لم يسحب رأسماليو القطاع I نقداً من التداول إلا بمقدار ما ألقوا فيه من قيمة بهيئة سلع؛ وكون هذه القيمة هي فائض قيمة، أي كونها لا تكلف الرأسماليين شيئاً، أمر لا يغير شيئاً في قيمة هذه السلع، وبالتالي لا أهمية لذلك بالمرّة أبداً بقدر ما يتعلق الأمر بتحول القيمة في التداول السلعي. إن مكوث فائض القيمة في شكل نقد شيء عابر بالطبع، على غرار كل الأشكال الأخرى التي يرتديها رأس المال المسلف ويخلعها في أثناء مبادلاته. فهو لا يدوم أكثر من الفترة الزمنية بين تحويل سلعة القطاع I إلى نقد ثم إعادة تحويل نقد القطاع I فيما بعد إلى سلعة للقطاع II.

ولو افترضنا أن الدورانات أقصر، أو أن تداول النقد الجاري أسرع، - إذا نظرنا للأمر من وجهة نظر التداول السلعي البسيط - فإن مقداراً أقل من النقد سيكفي لمداولة القيم السلعية المزمع تبادلها؛ ويتحدد هذا المقدار دوماً، إذا كان عدد المبادلات المتعاقبة

معطى، بمجموع أسعار، أو مجموع قيم السلع المتداولة. ولا أهمية البتة للنسبة التي يتكوّن بها مجموع القيم السلعية هذا من فائض قيمة من جانب، وقيمة - رأسمال من جانب آخر.

ولو جرى دفع الأجور لعمال القطاع I، حسب مثالنا، أربع مرات في العام، لكان لدينا $4 \times 250 = 1000$. لذلك فإن 250 جنيهًا من النقد ستكون كافية لتداول I م - $\frac{1}{2}$ [417] II ث، وللتداول بين رأس المال المتغير I م وقوة عمل القطاع I. وبالمثل، إذا جرى التداول بين I ف و II ث في أربع حركات دوران، فلا يحتاج ذلك إلّا إلى 250 جنيهًا؛ يعني أن المطلوب إجمالاً مقدار من النقد، أي رأسمال نقدي، يبلغ 500 جنيه لتداول سلع بمبلغ 5000 جنيه. وفي هذه الحالة فإن فائض القيمة يتحوّل إلى نقد أربع مرات على التوالي، أي رבעه كل مرة، عوضاً عن مرتين على التوالي، أي نصفه كل مرة.

ولو برز في المبادلة رقم 4 رأسماليو القطاع I بمثابة شارين، عوضاً عن رأسماليي القطاع II، فأنفقوا 500 جنيه نقداً على مواد استهلاك بمقدار مماثل من القيمة، لاشرى رأسماليو القطاع II عندئذ وسائل إنتاج بهذه الـ 500 جنيه في المبادلة رقم 5؛ ولاشرى رأسماليو القطاع I بهذه الـ 500 جنيه نفسها مواد استهلاك في المبادلة رقم 6؛ ولاشرى رأسماليو القطاع II بهذه الـ 500 جنيه نفسها وسائل إنتاج في المبادلة رقم 7؛ وهكذا تعود الـ 500 جنيه آخر المطاف إلى رأسماليي القطاع I، كما عادت، في السابق، إلى رأسماليي القطاع II. إن فائض القيمة يتحوّل هنا إلى نقد عن طريق النقد الذي يُنفقه المُنتج الرأسمالي على استهلاكه الفردي، ويمثل هذا النقد أيراداً مُستَبَقاً، أو مورداً مُستَبَقاً من فائض القيمة الذي تحتويه سلعة تنتظر البيع. إن تحويل فائض القيمة إلى نقد لا يتم بعودة الـ 500 جنيه، ذلك أن رأسماليي القطاع I قد طرحوا في التداول، إلى جانب 1000 جنيه من سلعة I م، 500 جنيه نقداً في ختام المُبادلة رقم 4؛ وقد كان هذا نقداً إضافياً - بحدود ما نعلم - لا حصيلة بيع السلعة. وعندما يتدفق هذا النقد عائداً إلى رأسماليي القطاع I، فإنهم يستعيدون بذلك نقدهم الإضافي لا غير، ولا يحولون فائض قيمتهم إلى نقد. إن تحويل فائض قيمة رأسماليي القطاع I إلى نقد لا يتم إلّا ببيع السلع I ف، التي يتمثل فيها فائض القيمة هذا، ويدوم مكوّنها في هيئة نقد، كل مرة، حتى يتم مجدداً اتفاق النقد المستمد من بيع السلعة، على شراء مواد استهلاك.

ويشترى رأسماليو القطاع I بالنقد الإضافي (500 جنيه) مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II؛ لقد أنفق رأسماليو القطاع I هذا النقد، وحصلوا على مُعادل له في شكل

سلعة القطاع II؛ ويتدفق هذا النقد عائداً، لأول مرة، من خلال الشراء الذي يقوم به رأسماليو القطاع II لسلعة بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I؛ وعليه يتدفق عائداً بوصفه مُعادلاً للسلعة التي باعها رأسماليو القطاع I، ولكن هذه السلعة لا تكلف رأسماليي القطاع I شيئاً. فهي تولف فائض قيمة رأسماليي القطاع I، وهكذا فإن النقد الذي طرحوه هم أنفسهم في التداول هو الذي يحوّل فائض قيمتهم إلى نقد فضي؛ وبالمثل، عندما يقوم رأسماليو القطاع I بالشراء الثاني (المبادلة رقم 6) فإنهم يتلقون مُعادلاً في سلعة رأسماليي القطاع II. لنفترض أن رأسماليي القطاع II لا يشترون وسائل إنتاج (المبادلة رقم 7) من رأسماليي القطاع I، عندئذ يكون رأسماليو القطاع I قد دفعوا، في الواقع، 1000 جنيه لقاء مواد الاستهلاك، مستهلكين بذلك مجمل فائض القيمة كإيراد، أي يكونون تحديداً قد دفعوا 500 من سلع I (وسائل إنتاج) و500 نقداً بالمقابل، يبقى لديهم في المستودعات ما يُعادل 500 جنيه من سلع I (وسائل إنتاج) بينما يُنفقون بدون تعويض 500 جنيه نقداً.

[418] وعلى العكس من ذلك سيكون رأسماليو القطاع II قد حولوا ثلاثة أرباع رأسمالهم الثابت فقط من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي، وحولوا الربع الباقي إلى شكل رأسمال نقدي (500 جنيه)، في الحقيقة إلى نقد يهجع بائراً، أو نقد انقطعت وظيفته ولبث معلقاً في انتظار. ولو طال أمد هذا الوضع، لاضطر رأسماليو القطاع II إلى تقليص نطاق تجديد الإنتاج بمقدار الربع. - إلا أن تلك الـ 500 التي بقيت في حوزة رأسماليي القطاع I بشكل وسائل إنتاج ليست فائض قيمة موجود في شكل سلع؛ فوسائل الإنتاج هذه بقيت بدلاً من الـ 500 جنيه المسلفة نقداً، والتي كان رأسماليو القطاع I يمتلكونها إلى جانب فائض القيمة البالغ 1000 جنيه في شكل سلع. وعندما تصبح نقداً، تجد نفسها دوماً في شكل قابل للتحقيق، أما عندما تجد نفسها في شكل سلعة فإنها غير قابلة للبيع على الفور. من الجلي إذن، أن تجديد الإنتاج البسيط - حيث يتعين تعويض كل عنصر من عناصر رأس المال الإنتاجي في القطاع II كما في القطاع I - لا يغدو ممكناً في مثل هذه الحالة إلا بعودة الطيور الذهبية الخمسمئة إلى القطاع I، بعد أن سُمح لها بالتحليق بادية الأمر.

إذا أنفق أحد الرأسماليين (وحديثنا يقتصر على الرأسماليين الصناعيين الذين يمثلون بالنسبة لنا سائر الرأسماليين) النقد على وسائل استهلاك، يكون أمر هذا النقد قد انتهى بالنسبة إليه، فهو يفنى شأن كل حي. وإذا ما تدفق النقد عائداً إليه، فإن ذلك لن يحدث إلا إذا اصطاده من التداول بواسطة سلع، أي بواسطة رأسماله السلعي. وعلى غرار قيمة

إجمالي متوجه السلمي السنوي (وهذا بالنسبة إليه = رأسماله السلمي)، يمكن لقيمة كل عنصر من عناصر هذا الأخير، أي قيمة كل سلعة مفردة، أن تنحلّ، بالنسبة للرأسمالي، إلى قيمة - رأسمال ثابتة، وقيمة - رأسمال متغيرة، وفائض قيمة. وإن تحويل كل وحدة من السلع (وهي تؤلف عناصر المنتج السلمي الكلي) إلى نقد فضي هو في الوقت نفسه تحويل لجزء معين مما يحتويه إجمالي المنتج السلمي من فائض قيمة إلى نقد. ويصحّ في هذه الحالة القول، بحرفية التعبير، إن الرأسمالي طرح بنفسه في التداول النقد - وذلك بإنفاقه على وسائل استهلاك - الذي يقوم بتحويل فائض قيمته إلى نقد، أي يحققها. ولا نقصد بالطبع نفس القطع من النقد بالذات، بل مقداراً معيناً من النقد الرنان مساوياً للمقدار (أو لجزء من المقدار) الذي طرحه في التداول لإشباع احتياجاته الشخصية.

ويحدث هذا في الممارسة العملية بطريقتين: إذا كان المشروع قد افتتح لتوه، في السنة الجارية، فسينقضي زمن غير قليل، أي بضعة أشهر في أحسن الأحوال، قبل أن يكون بمقدور الرأسمالي أن يُنفق على استهلاكه الشخصي من موارد مشروعه. ولكنه لا يَكف عن استهلاكه، لهذا السبب، لحظة واحدة. إنه يسلّف نفسه بنفسه (سواء من جيبه الخاص أم بالاقتراض من جيوب الغير، فلا فرق في ذلك أبداً) نقداً على حساب فائض القيمة المنتظر، ولكنه يسلّف بذلك أيضاً الوسيط لتحقيق فائض القيمة الذي لن يتحقق إلّا لاحقاً. أما إذا كان المشروع، على العكس، يعمل بانتظام فترة طويلة نسبياً، فإن [419] المدفوعات والعائدات تتوزع على مواعيد مختلفة خلال السنة. ولكن هناك شيئاً يجري دوماً بلا انقطاع، نعني به استهلاك الرأسمالي، هذا الاستهلاك الذي يستبق موارده ويُحتسب مقداره كنسبة معينة من الموارد المعتادة أو المُنتظرة. ومع بيع كل دفعة من السلع، يتحقق جزء من فائض القيمة التي ستُنتج على مدار السنة. أما إذا لم يتم بيع شيء من السلع المُنتجة خلال السنة الكاملة عدا ما هو ضروري للتعويض عن القيمة - رأسمال الثابتة والمتغيرة التي تحتويها السلع، أو إذا هبطت الأسعار إلى حد لا يسمح، لدى بيع المنتج السلمي السنوي كله، إلّا بتحقيق القيمة - رأسمال المسلفة التي تحتويها هذا المنتج، عندئذ يتجلى بوضوح في انفاق النقد المذكور، استباق الإيراد وأمل الحصول على فائض القيمة المُقبل. وإذا ما أفلس صاحبنا الرأسمالي، فإن دائنيه والمحكمة سيحققون فيما إذا كانت مصاريفه الشخصية، المحسوبة بأمل الحصول على موارد مقبلة، تتناسب تناسباً سليماً مع حجم أعماله والموارد، أي فائض القيمة، الذي يناسب بشكل اعتيادي أو طبيعي حجم أعماله.

لكن القول بأن طبقة الرأسماليين ككل، ينبغي أن تطرح هي ذاتها في التداول النقد

اللازم لتحقيق فائض قيمتها (وأيضاً لمداولة رأسمالها، الثابت أو المتغير) ليس تناقضاً ظاهرياً قط، بل شرط ضروري لمجمل الآلية: فثمة ها هنا طبقتان لا غير: الطبقة العاملة التي لا تمتلك ما تنصرف به غير قوة عملها. وطبقة الرأسماليين التي تحتكر ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعية والنقد أيضاً. إن التناقض الظاهري سيبرز حقاً لو كانت الطبقة العاملة أول من يسلف من موارده الخاصة النقد اللازم لتحقيق فائض القيمة الذي تحتويه السلع. ولكن الرأسمالي المفرد لا يقوم بهذا التسليف دوماً إلا عبر أدائه دور الشاري الذي يُتفق النقد على شراء وسائل استهلاك، أو يسلف النقد في شراء عناصر رأسماله الإنتاجي، سواء كان هذا قوة عمل أم وسائل إنتاج. فهو لا يفترق عن النقد إلا لقاء مُعادِل. وهو يسلف نقداً بطرحه في التداول، بنفس هذه الطريقة التي يسلف بها سلعته بطرحها في التداول أيضاً. فهو يتصرف في الحالتين معاً كنقطة انطلاق للتداول.

لكن الغموض يُغلف المجرى الفعلي للأمر بفعل ظرفين:

(1) ظهور رأس المال التجاري (شكله الأول هو، النقد، دوماً، نظراً لأن التاجر، بما هو تاجر، لا يصنع أي «منتج» أو أية «سلعة») وظهور رأس المال النقدي كموضوع للمضاربة من جانب فئة خاصة من الرأسماليين، في مجرى عملية تداول رأس المال الصناعي.

(2) انحلال فائض القيمة، الذي يقع بالضرورة أول ما يقع في يد الرأسمالي الصناعي [420] - إلى أصناف شتى تقع بيد حاملين إلى جانب الرأسمالي الصناعي، مثل المالك العقاري (للربح العقاري)، والمرابي (للفائدة الربوية)، إلخ، هذا بالإضافة إلى الحكومة وموظفيها والريعين^(*)، إلخ. ويظهر هؤلاء الأنفار كشارين في مواجهة الرأسمالي الصناعي، وفي هذه الحدود، يحوّلون سلعه إلى نقد؛ فأولاء يطرحون النقد أيضاً بحصة معينة (pro parte) في التداول، وهو يتسلم هذا النقد منهم. ولكن يجري دوماً نسيان المنبع الذي استمد أولاء النقد منه بالأصل، ويستمدونه المرة تلو المرة بلا انقطاع.

VI- رأس المال الثابت في القطاع I⁽⁴⁸⁾

بقي علينا أن ندرس رأس المال الثابت في القطاع $I = 4000$ ث. إن هذه القيمة

(*) (Rentiers) - الريعون، مَنْ يتلقون مداخيل مجانية بلا عمل، أو بلا عمل منتج. [ن. ع.].

(48) فيما يلي يرد النص من المخطوطة II.

تساوي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج هذه الكتلة من السلع، والتي تعاود الظهور في المنتج السلمي I. وهذه القيمة العائدة للظهور، التي لم يتم إنتاجها في عملية الإنتاج في القطاع I، بل دخلتها قبل سنة كقيمة ثابتة، كقيمة معينة لوسائل إنتاج هذا القطاع، توجد الآن في شكل مجمل ذلك الجزء من الكتلة السلعية للقطاع I، الذي لم يمتصه رأسمال القطاع II؛ وإن قيمة هذه الكتلة السلعية المتبقية لدى رأسمالي القطاع I تساوي $\frac{2}{3}$ قيمة إجمالي منتوجهم السلمي السنوي. لو كان الأمر يتعلق برأسمالي مفرد ينتج صنفاً خاصاً من وسائل الإنتاج، لكان بوسعنا القول: إنه يبيع منتوجه السلمي، يحوله إلى نقد. وعندما يحول منتوجه السلمي إلى نقد، يكون أيضاً قد أعاد تحويل الجزء الثابت من قيمة منتوجه إلى النقد. وبهذا الجزء من القيمة، المحول إلى نقد، يشتري وسائل إنتاج مرة ثانية من بائعي سلع آخرين، أي يحول الجزء الثابت من قيمة منتوجه إلى شكل طبيعي يستطيع أن يستأنف به مجدداً وظيفة رأسمال ثابت إنتاجي. بيد أن هذه الفرضية مستحيلة في حالتنا هذه. فئة رأسمالي القطاع I تضم سائر الرأسماليين الذين ينتجون وسائل الإنتاج. زد على ذلك، أن المنتج السلمي البالغ 4000 المتبقي بين أيديهم بعد المبادلات التي عالجناها أعلاه إنما هو جزء من المنتج الاجتماعي لا تمكن مبادلتها بأي جزء آخر، لأنه ما عاد يوجد لهذه المبادلة أي جزء آخر من المنتج السنوي. وباستثناء هذه الـ 4000، فقد وجد كل الباقي من المنتج السنوي مكاناً له: فجزء منه امتصه رصيد الاستهلاك الاجتماعي، وجزء آخر يجب أن يعوّض عن رأس المال الثابت [421] في القطاع II، هذا القطاع الذي أتم مبادلة كل ما بوسعه أن يتصرف به في التبادل مع القطاع I.

ولسوف تُحلّ الصعوبة بيسر كبير، إذا أخذنا في الاعتبار أن إجمالي المنتج السلمي للقطاع I يتألف، في شكله الطبيعي، من وسائل إنتاج، أي من العناصر المادية لرأس المال الثابت نفسه. وتبرز هنا نفس الظاهرة التي شهدناها من قبل في القطاع II، ولكن بهيئة أخرى. لقد كان المنتج السلمي في القطاع II يتألف برمته من وسائل استهلاك، لذا أمكن لمنتجيه بالذات أن يستهلكوا جزءاً من منتوجهم السلمي، وهذا الجزء يُقاس بما يحتويه هذا المنتج السلمي من أجور زائدات فائض قيمة. أما هنا في القطاع I، فإن المنتج السلمي برمته يتألف من وسائل إنتاج: مبانٍ، وآلات، وأوعية، ومواد أولية ومساعدة، إلخ. وإن جزءاً منه، أي بالتحديد الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت المستخدم في هذا المجال من الإنتاج، يمكن إذن أن يؤدي مجدداً، وعلى الفور، وظيفته وهو في شكله الطبيعي كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي. وبما أنه يدخل في التداول،

فإنه يُتداول داخل القطاع I. ففي القطاع II يجري استهلاك جزء من المنتج السلمي عينيّاً (in natura) على يد مُنتجيه بالذات، استهلاكاً فرديّاً، وعلى عكس ذلك يجري استهلاك جزء من المنتج في القطاع I عينيّاً، على يد مُنتجيه الرأسماليين بالذات استهلاكاً إنتاجياً.

إن القيمة - رأسمال الثابتة المستهلكة في القطاع I، تعود إلى الظهور في الجزء قيد البحث من المنتج السلمي للقطاع I والذي = 4000 ث، وهي تعود إلى الظهور في شكل طبيعي يتيح لها أن تبدأ في الحال أداء وظيفة رأسمال ثابت إنتاجي. أما بالنسبة للقطاع II، فإن ذلك الجزء من إجمالي المنتج السلمي البالغ 3000، الجزء الذي تساوي قيمته قيمة الأجور زائداً فائض القيمة (= 1000)، فيدخل مباشرة في الاستهلاك الفردي للرأسماليين والعمال في القطاع II، في حين أن القيمة - رأسمال الثابتة في هذا المنتج السلمي (= 2000) لا تستطيع أن تدخل مجدداً في الاستهلاك الإنتاجي للرأسماليين في القطاع II، بل ينبغي أن تُعوض عن طريق التبادل مع القطاع I.

وخلافاً لذلك، فإن ذلك الجزء من إجمالي المنتج السلمي للقطاع I، والبالغ 6000، الجزء الذي تساوي قيمته الأجور زائداً فائض القيمة (= 2000) لا يدخل في الاستهلاك الفردي لمُنتجيه، ولا يستطيع ذلك أصلاً من جراء شكله الطبيعي. فينبغي أولاً أن تجري مُبادلة هذا الجزء بمنتج القطاع II. وعلى العكس من ذلك نجد أن الجزء الثابت من قيمة منتج القطاع I الذي يساوي 4000، ماثل في شكل طبيعي يتيح له - إذا أخذنا رأسماليي القطاع I ككل - أن يقوم مباشرة باستئناف وظيفة رأسمال ثابت للقطاع I. بتعبير آخر: إن إجمالي منتج القطاع I يتألف من قيم استعمالية لا تستطيع أن تخدم بسبب شكلها الطبيعي - في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي - إلا كعناصر من رأس المال الثابت. لذلك فمن هذا المنتج الذي تبلغ قيمته 6000، ثمة ثلث (2000) يعوّض عن رأس المال الثابت للقطاع II، وثلثان آخران عن رأس المال الثابت للقطاع I.

[422]

إن رأس المال الثابت للقطاع I، يتألف من كتلة تضم مجموعات رأسمال مختلفة موظفة في فروع مختلفة لإنتاج وسائل الإنتاج: فكذا عدد منها في الأفران العالية، وكذا عدد في مناجم الفحم، إلخ. وتتألف كل واحدة من مجموعات رأس المال هذه، كل مجموعة من رؤوس الأموال الاجتماعية هذه، بدورها، من عدد يكبر أو يصغر من رؤوس أموال مفردة، تعمل بصورة مستقلة. فأولاً ينقسم كل رأسمال المجتمع الذي تبلغ قيمته، مثلاً، 7500 (وهذا قد يعني الملايين، إلخ) إلى مجموعات مختلفة من رأس المال؛ وينقسم رأس المال الاجتماعي البالغ 7500 إلى أجزاء خاصة، كل جزء منها

موظف في فرع خاص من فروع الإنتاج؛ وإن الجزء الموظف من القيمة - رأسمال الاجتماعية، في كل فرع خاص من الإنتاج يتألف، جزئياً، من ناحية شكله الطبيعي، من وسائل إنتاج كل ميدان إنتاجي خاص، وجزئياً من قوة عمل لازمة لتشغيل وسائل الإنتاج في هذا الميدان، قوة عمل أعدت إعداداً ملائماً، وتحوّرت تحويلات شتى بفعل تقسيم العمل، طبقاً لصنف العمل^(*) الخاص الذي ينبغي أن تؤديه في كل ميدان منفرد من الإنتاج. كما أن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموظف في كل فرع خاص من فروع الإنتاج، يتألف، بدوره، من مجموع رؤوس الأموال المفردة الموظفة فيه والعاملة بصورة مستقلة. وينطبق هذا، بداهة، على القطاعين I و II معاً.

أما القيمة - رأسمال الثابتة للقطاع I التي تعاود الظهور في شكل منتوجه السلعي، فإنها تدخل من جديد جزئياً كوسائل إنتاج في فرع الإنتاج الخاص (أو في المشروع الفردي نفسه) الذي انبثقت عنه كمنتوج، كما هو الحال مثلاً مع القمح في إنتاج القمح، والقمح في عملية استخراج القمح، والحديد في شكل آلات، في إنتاج الحديد، إلخ.

وما دامت المنتوجات المفردة، التي تتألف منها القيمة - رأسمال الثابتة في القطاع I، لا تعود فتدخل مباشرة إلى ميدان إنتاجها الخاص أو الفردي، فإنها تقتصر على تغيير مكانها. فهي تدخل بشكلها الطبيعي إلى مجال آخر من مجالات الإنتاج في القطاع I، في حين أن منتوج مجالات إنتاجية أخرى في القطاع I يُعوّض عنه عينياً (in natura). وهذا محض انتقال لهذه المنتوجات من مكان إلى آخر. فهي جميعاً تدخل ثانية في عملية الإنتاج كعوامل تعوّض عن رأس المال الثابت للقطاع I، سوى أنها تدخل في هذه المجموعة بدلاً من تلك المجموعة من مشروعات القطاع I. وبمقدار ما يقع هنا التبادل بين رأسمالين مفردين من القطاع I، فإنه محض تبادل لشكل طبيعي من رأس المال الثابت بشكل طبيعي آخر لرأس المال الثابت، محض تبادل لنوع معين من وسائل الإنتاج مقابل نوع آخر من وسائل الإنتاج. إنه تبادل متقابل بين مختلف الأجزاء الثابتة الفردية من رأسمال القطاع I. والمنتوجات التي لا تخدم مباشرة كوسائل إنتاج في فرع إنتاجها [423]

الخاص، تُنقل من موضع إنتاجها إلى موضع إنتاج آخر، وهكذا تعوّض هذه المنتوجات عن بعضها بعضاً بصورة متبادلة. بتعبير آخر (وهذا هو عين ما رأيناه مع توزيع فائض القيمة في القطاع II): يسحب كل رأسمالي في القطاع I من كتلة السلع هذه وسائل

(*) ورد في الطبعة الثانية: قوة العمل (Arbeitskraft)، وليس: صنف العمل (Arbeitsart). عُدلت وفقاً للطبعة الأولى. [ن. برلين].

الإنتاج الضرورية له، بنسبة تتفق وما يملك من نصيب في رأس المال الثابت البالغ 4000. ولو كان الإنتاج اجتماعياً وليس رأسمالياً، فمن الجلي أن منتجات القطاع I هذه تتوزع ثانية بنفس الانتظام بوصفها وسائل إنتاج، بين مختلف فروع هذا القطاع لأغراض تجديد الإنتاج، حيث يبقى شطر منها مباشرة في ذلك الفرع من الإنتاج الذي خرج منه كمنتوج، بينما ينتقل شطر آخر إلى فروع أخرى، مما يولّد حركة منتظمة، جيئة وذهاباً، بين مختلف فروع الإنتاج في هذا القطاع.

VII - رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاعين كليهما

إن القيمة الكلية لوسائل الاستهلاك المُنتَجة خلال السنة تساوي إذن القيمة - رأسمال المتغيرة في القطاع II، التي تم تجديد إنتاجها في أثناء السنة، زائداً فائض القيمة الذي أُنتج حديثاً في القطاع II (أي تساوي القيمة التي أنتجها القطاع II خلال السنة) زائداً القيمة - رأسمال المتغيرة في القطاع I والتي تم تجديد إنتاجها خلال السنة، مع فائض القيمة الذي أُنتج حديثاً في القطاع I (أي زائداً القيمة التي أنتجها القطاع I خلال السنة).

وعليه فإن القيمة الكلية لوسائل الاستهلاك المُنتَجة خلال السنة تساوي، بالإستناد إلى فرضية تجديد الإنتاج البسيط، القيمة السنوية المُنتَجة جديداً، أي تساوي مجمل القيمة التي أنتجها العمل الاجتماعي خلال السنة المعينة. ولا بدّ من أن يكون الأمر كذلك، ففي نطاق تجديد الإنتاج البسيط، تُستهلك هذه القيمة بأكملها.

إن يوم العمل الاجتماعي الكلي ينقسم إلى جزئين: (1) العمل الضروري، وهو يخلق في مجرى السنة، قيمة مقدارها 1500 م؛ (2) العمل الفائض؛ وهو يخلق قيمة إضافية أو فائض قيمة مقداره 1500 ف. ومجموع هاتين القيمتين = 3000، يساوي قيمة (3000) مواد الاستهلاك المُنتَجة خلال السنة. فالقيمة الكلية لمواد الاستهلاك المُنتَجة خلال السنة تساوي إذن القيمة الكلية التي أنتجها يوم العمل الاجتماعي الكلي خلال السنة، تساوي قيمة رأس المال المتغير الاجتماعي زائداً فائض القيمة الاجتماعي، أي تساوي المنتوج السنوي الكلي الجديد.

ولكننا نعرف أنه بالرغم من أن هذين المقدارين من القيمة يغطيان بعضهما بعضاً أثناء التبادل، فإن هذا لا يعني بأي حال أن القيمة الكلية لسلع القطاع II، أي وسائل الاستهلاك، قد أُنتجت في هذا القطاع من الإنتاج الاجتماعي. فهذان المقداران يغطيان [424]

بعضهما بعضاً لأن القيمة - رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في قيمة منتج القطاع II تساوي القيمة الجديدة التي أنتجها القطاع I (القيمة - رأسمال المتغيرة زائداً فائض قيمة)؛ ولذلك يستطيع I (م + ف) أن يشتري ذلك الجزء من منتج القطاع II، الذي يمثل القيمة - رأسمال الثابتة بالنسبة لمنتجيه (في القطاع II). وهذا يبين لنا إذن، لماذا يمكن أن تنحلّ قيمة منتج الرأسماليين في القطاع II إلى م + ف، من وجهة نظر المجتمع بأسره، رغم أن هذه القيمة تنحلّ، بالنسبة لأولاء الرأسماليين، إلى م + ف. وليس مرد ذلك سوى أن II ث هنا يساوي I (م + ف)، وأن هذين الجزئين المكوّنين للمنتج الاجتماعي كليهما، يأخذان، عن طريق تبادلتهما، الشكل الطبيعي، الواحد من الآخر، ولذلك، يبرز II ث في الوجود ثانية، بعد هذه المبادلة كوسائل إنتاج، وتبرز قيمة I (م + ف) بالمقابل كوسائل استهلاك.

وإن هذا الظرف بالذات هو الذي قاد آدم سميث إلى القول إن قيمة المنتج السنوي الكلي تنحلّ إلى م + ف. وهذا يصحّ (1) فقط على ذلك الجزء من المنتج السنوي الذي يتألف من مواد استهلاك؛ (2) لكنه لا يصحّ بالمعنى القائل إن هذه القيمة إنما أنتجت بكليتها في القطاع II، وإن قيمة منتج القطاع II تساوي إذن قيمة رأس المال المتغير المسلف في هذا القطاع II زائداً فائض القيمة الذي أنتج في نفس هذا القطاع. فالقول صحيح فقط في حدود أن II (ث + م + ف) = II (م + ف) + I (م + ف)، أي لأن II ث = I (م + ف).

يترتب على ذلك أيضاً ما يلي:

رغم أن يوم العمل الاجتماعي السنوي (أي العمل الذي تُنفقه الطبقة العاملة بأسرها خلال السنة كلها)، شأن كل يوم عمل فردي، ينقسم إلى جزئين لا غير، وهما تحديداً العمل الضروري والعمل الفائض، وبالتالي فإن القيمة التي ينتجها يوم العمل هذا تنقسم بالمثل إلى جزئين لا غير، وهما بالتحديد القيمة - رأسمال المتغيرة، أي ذلك الجزء من القيمة الذي يشتري به العامل وسائل تجديد إنتاجه هو بالذات، وفائض القيمة الذي يستطيع الرأسمالي أن يُنفقه على استهلاكه الفردي - رغم ذلك نجد، إذا نظرنا إلى الأمور من وجهة نظر المجتمع بأسره، أن جزءاً من يوم العمل الاجتماعي يُنفق حصراً على إنتاج رأسمال ثابت جديد، أي بالتحديد منتوجات مخصصة حصراً لتقوم بوظيفة وسائل إنتاج في عملية العمل، وبالتالي كرأسمال ثابت في عملية إنماء القيمة التي ترافق عملية العمل. إن مجمل يوم العمل الاجتماعي يتمثل، حسب فرضيتنا، بقيمة نقدية مقدارها 3000، لم يُنتج منها سوى ثلث مقداره 1000، في القطاع II الذي يُنتج مواد استهلاك، أي السلع

التي يتحقق فيها آخر المطاف إجمالي القيمة - رأسمال المتغيرة وإجمالي فائض القيمة في المجتمع. فحسب هذه الفرضية إذن، يجري استخدام $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي في إنتاج رأسمال ثابت جديد. أما من وجهة نظر الرأسماليين الفرديين والعمال في القطاع I، لا [425] يخدم هذان الثلثان من يوم العمل الاجتماعي سوى في إنتاج قيمة - رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة، شأنهما في ذلك تماماً شأن الثلث الأخير من يوم العمل الاجتماعي في القطاع II، بيد أن ثلثي يوم العمل الاجتماعي هذين لا يُنتجان، من وجهة نظر المجتمع كله، وأخذين القيمة الاستعمالية لمنتوج القطاع I في الاعتبار، إلّا ما يعوّض رأس المال الثابت الموجود في عملية الاستهلاك الإنتاجي أو المستهلك بكميته. والأمر كذلك من وجهة النظر الفردية. فمع أن القيمة الكلية المُنتجة خلال هذين الثلثين من يوم العمل، لا تساوي سوى القيمة - رأسمال المتغيرة زائداً فائض القيمة لمُنتجها، إلّا أنه لا تُنتج خلال هذين الثلثين من يوم العمل قيم استعمالية من النوع الذي يمكن انفاق الأجور أو فائض القيمة عليها، فمنتوج هذين الثلثين من يوم العمل هو وسائل إنتاج.

وينبغي أن نشير، في المقام الأول، إلى أنه ما من جزء من يوم العمل الاجتماعي، سواء في القطاع I أم في القطاع II، يخدم لإنتاج قيمة رأس المال الثابت المستخدم والعامل في هذين المجالين الكبيرين من الإنتاج. فكل ما ينتجه عمال هذين القطاعين هو فقط قيمة إضافية تبلغ 2000 I (م + ف) + 1000 II (م + ف)، لتضاف إلى القيمة - رأسمال الثابتة = 4000 I ث + 2000 II ث. والقيمة الجديدة، التي تُنتج في شكل وسائل إنتاج، ليست بعدُ رأسمالاً ثابتاً. كل ما في الأمر أنها مخصصة لتقوم بهذه الوظيفة في المستقبل.

إن المنتوج الإجمالي للقطاع II، أي وسائل الاستهلاك، منظوراً إليه من حيث قيمته الاستعمالية، أو بصورة ملموسة في شكله العيني (الطبيعي)، هو منتوج ثلث يوم العمل الاجتماعي المبذول في القطاع II؛ فهو منتوج عمل في شكل ملموس في عمل النَّسَّاج، والخباز، وما إلى ذلك، ممن يشتغلون في هذا القطاع، أي منتوج عمل لأنه يؤدي وظيفته كعنصر ذاتي في عملية العمل. أما الجزء الثابت من قيمة إجمالي منتوج القطاع II هذا، فإنه، بالعكس، لا يعاود الظهور إلّا في قيمة استعمالية جديدة، إلّا في شكل طبيعي جديد، شكل وسائل استهلاك، بينما كان يتمثل سابقاً في شكل وسائل إنتاج. فبفضل عملية العمل جرى نقل قيمة هذا الجزء من شكله الطبيعي السابق إلى شكل طبيعي جديد. ولكن قيمة هذين الثلثين من قيمة المنتوج السنوي = 2000، لم يتم إنتاجها في عملية إنماء قيمة رأسمال القطاع II التي جرت في هذه السنة.

ومثلما أن منتج القطاع II يؤلف، منظوراً إليه من وجهة نظر عملية العمل، نتيجة للعمل الحي الذي يفعل فعله حديثاً، ولوسائل إنتاج معينة تشترط هذا العمل، ويتحقق فيها هذا العمل بوصفها شروطه الشبئية، فإن قيمة إجمالي منتج القطاع II = 3000، [426] تتألف كذلك، من وجهة نظر عملية إنماء القيمة، من قيمة جديدة أنتجها ثلث يوم العمل الاجتماعي المضاف حديثاً (500 م + 500 ف = 1000) ومن قيمة ثابتة تجسد فيها شيئاً ثلثا يوم عمل اجتماعي سابق، انتهى قبل بدء عملية الإنتاج في القطاع II، المبحوثة ها هنا. ويتمثل هذا الجزء من قيمة منتج القطاع II في جزء من المنتج نفسه. فهو موجود في كمية معينة من وسائل الاستهلاك قيمتها الإجمالية 2000 = $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي. وهذا هو الشكل الاستعمالي الجديد الذي يعود هذا الجزء الثابت من القيمة إلى الظهور به ثانية. فمبادلة جزء من وسائل الاستهلاك يساوي من حيث قيمته II 2000 ث، لقاء وسائل إنتاج القطاع I التي تساوي من حيث قيمتها I (1000 م + 1000 ف) هي في واقع الأمر، إذن، مبادلة ثلثي يوم العمل الإجمالي، اللذين لا يتضمنان أي جزء من عمل السنة الجارية، وانقضيا قبل بدء هذه السنة، لقاء $\frac{2}{3}$ يوم العمل المضاف من جديد في السنة الجارية. ولا يمكن أن يُستخدم $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي للسنة الجارية في إنتاج رأسمال ثابت، وأن يؤلفا، مع ذلك، في الوقت نفسه قيمة - رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة بالنسبة لمُنتجها، ما لم تكن قد جرت مبادلة هذين الثلثين لقاء جزء من قيمة وسائل الاستهلاك التي تُستهلك سنوياً، والتي تحتوي على ثلثي يوم عمل أنفق وتحقق قبل السنة الجارية وليس في هذه السنة. إنها مُبادلة لثلثي يوم عمل السنة الجارية بثلثي يوم العمل المنفقين قبل هذه السنة، مبادلة بين وقت عمل السنة الجارية ووقت عمل السنة الماضية. وهذا يفسّر لنا اللغز، أي السبب الذي يجعل القيمة المُنتجة جديداً خلال يوم العمل الاجتماعي الإجمالي تنحلّ إلى قيمة - رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة، رغم أن ثلثي يوم العمل هذين لا يُنفقان على إنتاج أشياء يمكن أن يتحقق فيها رأس المال المتغير أو فائض القيمة، بل يُنفقان على إنتاج وسائل إنتاج للتعويض عن رأس المال المُستهلك خلال السنة. وتفسيره ببساطة أن ثلثي قيمة منتج القطاع II، اللذين يحقق رأسمالو وعمال القطاع I فيهما ما أنتجوه من قيمة - رأسمال متغيرة، زائداً فائض قيمة (وهذا يشكل $\frac{2}{3}$ من قيمة المنتج الاجتماعي السنوي الكلي) هما، من ناحية القيمة، منتج ثلثي يوم العمل الاجتماعي الذي جرى قبل السنة الحالية.

إن مجموع المنتج الاجتماعي للقطاعين I و II، أي مجموع وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك، منظوراً إليها من حيث قيمتها الاستعمالية، أي منظوراً إليها بصورة ملموسة، في شكلها العيني (الطبيعي)، هي منتج عمل السنة الجارية، ولكن فقط بمقدار اعتبار هذا العمل عملاً نافعاً، ملموساً، وليس إنفاقاً لقوة عمل، أي ليس كعمل خالق للقيمة. بل إن القول الأول ليس صحيحاً إلا بمعنى واحد وهو أن وسائل الإنتاج لم تتحول إلى منتج جديد، إلى منتج السنة الجارية، إلا بواسطة العمل الحي الذي أُضيف إليها، واستثمر فيها. بالمقابل، ما كان بوسع عمل السنة الجارية أن يتحول إلى منتج من دون وسائل إنتاج موجودة بصورة مستقلة عن العمل في السنة المعنية أي من دون وسائل عمل [427] ومواد إنتاج.

VIII - رأس المال الثابت في كلا القطاعين

أما قيمة المنتج الكلي البالغة 9000، والأصناف التي تنحلّ إليها هذه القيمة، فلا ينطوي تحليلها على مصاعب أكبر من تحليل قيمة منتج رأسمال مفرد؛ على العكس، فالتحليلان متطابقان.

إن المنتج السنوي الكلي للمجتمع يحتوي، حسب فرضيتنا، على ثلاثة أيام عمل اجتماعية، حيث يتألف يوم العمل الاجتماعي هذا من سنة واحدة. والتعبير عن قيمة كل واحد من أيام العمل هذه = 3000؛ وعليه فإن التعبير عن قيمة المنتج الكلي = 3000 × 3 = 9000.

علاوة عن ذلك. قبل بدء عملية الإنتاج المؤلفة من سنة واحدة والتي نقوم بتحليل متوجهاً، يكون قد انقضى من كل زمن العمل هذا: $\frac{3}{4}$ يوم عمل في القطاع I (قيمة مُنتجة مجدداً 4000) و $\frac{2}{3}$ يوم عمل في القطاع II (قيمة مُنتجة مجدداً 2000). المجموع يوماً عمل اجتماعي ينتجان قيمة جديدة = 6000. لهذا، تبرز I 4000 ث + II 2000 ث = 6000 ث، بوصفها قيمة وسائل الإنتاج أو قيمة رأس المال الثابت التي تعاود الظهور في إجمالي قيمة المنتج الاجتماعي.

زد على ذلك أن $\frac{1}{3}$ يوم العمل الاجتماعي المؤلف من سنة، الذي أُضيف حديثاً، هو، في القطاع I، عمل ضروري أو عمل يعوّض عن قيمة رأس المال المتغير I 1000 م، ويدفع سعر العمل الذي وجد استخداماً له في القطاع I. وعلى النسق نفسه فإن $\frac{1}{6}$ يوم العمل الاجتماعي في القطاع II هو عمل ضروري يقدم قيمة مقدارها 500. من هنا فإن

1000 I م + 500 II م = 1500 م، أي التعبير عن قيمة نصف يوم عمل اجتماعي، تمثل التعبير عن قيمة ذلك النصف الأول من إجمالي يوم العمل الاجتماعي المُضاف في السنة الجارية، الذي يتألف من عمل ضروري.

أخيراً، أن $\frac{1}{3}$ يوم العمل الإجمالي في القطاع I، وهو القيمة المُنتجة مجدداً = 1000، هو عمل فائض؛ أما في القطاع II فإن $\frac{1}{6}$ يوم العمل، القيمة المُنتجة مجدداً = 500، هو عمل فائض؛ وهما يؤلفان معاً النصف الثاني من إجمالي يوم العمل المُضاف مجدداً. لذا فإن إجمالي فائض القيمة الذي جرى إنتاجه = 1000 I ف + 500 II ف = 1500 ف.

لذلك فإن:

جزء رأس المال الثابت من قيمة المنتج الاجتماعي (ث):

يوما عمل منفقان قبل عملية الإنتاج موضع البحث؛ والتعبير عن القيمة
= 6000.

العمل الضروري (م) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

[428] العمل الفائض (ف) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

العمل الفائض (ف) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

القيمة الجديدة التي ينتجها العمل السنوي م + ف = 3000 =

إجمالي قيمة المنتج (ث + م + ف) = 9000 =

الصعوبة، إذن، لا تقوم في تحليل قيمة المنتج الاجتماعي ذاته. بل تبرز عند مقارنة الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتج الاجتماعي بأجزاء مكوّناته الشبّية.

إن الجزء الثابت من القيمة، الذي يقتصر على الظهور ثانية، يساوي قيمة ذلك الجزء من المنتج الاجتماعي، الذي يتألف من وسائل إنتاج وهو متجسد في هذا الجزء من المنتج الاجتماعي.

أما القيمة المُنتجة جديداً خلال السنة، أي مقدار م + ف، فإنها تساوي قيمة ذلك الجزء من المنتج، الذي يتألف من وسائل استهلاك، وتتجسد في هذا الجزء من المنتج الاجتماعي.

بيد أن وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك، هي، ما عدا بعض الاستثناءات التي لا

قيمة لها هنا، أصناف مختلفة تماماً من السلع، منتجات متباينة تماماً من حيث شكلها الطبيعي أو شكلها الاستعمالي، وهي بالتالي منتجات أصناف ملموسة متباينة كلياً من العمل، فالعمل الذي يستخدم الآلات لإنتاج وسائل عيش، يختلف اختلافاً تاماً عن العمل الذي يصنع آلات. ويبدو أن يوم العمل السنوي الإجمالي بكامله، الذي يُعبر عنه بقيمة = 3000، يُنفق على إنتاج مواد استهلاك = 3000، ولا يظهر فيها مجدداً أي جزء ثابت من القيمة، نظراً لأن هذه الـ 3000 = 1500 م + 1500 ف، لا تنحل إلا إلى قيمة - رأسمال متغيرة + فائض قيمة. من جهة أخرى نجد أن القيمة - رأسمال الثابتة = 6000، تُعاود الظهور في هيئة منتجات تختلف تماماً عن وسائل الاستهلاك، أي في هيئة وسائل الإنتاج؛ في حين لا يبدو حقاً أن أي جزء من يوم العمل الاجتماعي قد أنفق على إنتاج هذه المنتجات الجديدة، بل يبدو بالأحرى أن يوم العمل هذا بأكمله لا يتألف إلا من أصناف لا تولّد وسائل إنتاج بل وسائل استهلاك. ولقد سبق أن أوضحنا جلية هذا اللغز. إن القيمة التي ينتجها مجدداً العمل السنوي تساوي قيمة منتج القطاع II، تساوي القيمة الكلية لمواد الاستهلاك التي أُنتجت حديثاً. بيد أن قيمة هذا المنتج أكبر بمقدار $\frac{2}{3}$ من ذلك الجزء من العمل السنوي الذي أنفق على إنتاج وسائل الاستهلاك (في القطاع II). إذ لم يُنفق على إنتاجها سوى $\frac{1}{3}$ العمل السنوي. أما $\frac{2}{3}$ من هذا العمل السنوي فقد أنفق على إنتاج وسائل إنتاج. أي في القطاع I. إن القيمة الجديدة المُنتجة خلال هذا الوقت في القطاع I، وهي تساوي القيمة - رأسمال المتغيرة زائداً فائض القيمة مما أُنتج في القطاع I، تساوي القيمة - رأسمال الثابتة في القطاع II التي تعاود الظهور في مواد الاستهلاك التي أُنتجت في هذا القطاع. وعليه يمكن أن تُبادل إحدهما بالآخرى وأن تعوضا عن بعضهما بعضاً عينياً (in natura). ولذلك فإن القيمة الكلية [429] لمواد الاستهلاك المُنتجة في القطاع II تساوي مجموع القيمة الجديدة المُنتجة في القطاعين I و II، أي أن $II = (ث + م + ف) = I + (م + ف) + II$ (م + ف)، وبالتالي تساوي مجموع القيمة الجديدة في شكل م + ف التي أنتجها عمل السنة.

من جهة أخرى، إن القيمة الكلية لوسائل الإنتاج I تساوي مجموع القيمة - رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في شكل وسائل إنتاج I وفي شكل مواد استهلاك II، فهي تساوي إذن مجموع القيمة - رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في المنتج الكلي للمجتمع. وهذه القيمة الكلية تساوي التعبير القيمي عن $\frac{3}{4}$ يوم عمل ماضٍ مُنفَق في القطاع I قبل بدء عملية الإنتاج و $\frac{2}{3}$ يوم عمل ماضٍ مُنفَقين في القطاع II قبل بدء عملية الإنتاج في السنة الجارية، أي تساوي بمجموعها التعبير القيمي عن يومي عمل كليين.

وعليه تأتي الصعوبة لدى تحليل المنتج الكلي الاجتماعي السنوي، من واقع أن جزء القيمة الثابت يتمثل في صنف من المنتجات هو وسائل الإنتاج - يختلف تماماً عن القيمة الجديدة م + ف المضافة إلى هذا الجزء الثابت من القيمة، والمتمثلة في وسائل استهلاك. وبذا يتولد مظهر يوحى - من ناحية القيمة - أن ثلثي كتلة المنتجات المستهلكة يظهران مجدداً في شكل جديد، كمنتج جديد، مع أن المجتمع لم يبذل في إنتاجه أيما عمل. وذلك ما لا يحصل بالنسبة إلى رأسمال مفرد. فكل رأسمالي فردي يستخدم صنفاً ملموساً محدداً من العمل يحوّل وسائل الإنتاج الخاصة به إلى منتج معين. لنفترض أن الرأسمالي صانع آلات، مثلاً، وأن رأس المال الثابت المُنفق خلال السنة = 6000 ث، والمتغير = 1500 م، وفائض القيمة = 1500 ف؛ والمنتج = 9000؛ ولنفترض أن المنتج يمثل 18 آلة، قيمة كل واحدة منها = 500. إن المنتج بأكمله مائل هنا في شكل واحد، هو شكل آلات. (وإذا كان صانع الآلات يُنتج عدة أنواع من الآلات، فيجري الحساب لكل نوع على انفراد). إن مجمل المنتج السلي هو نتاج عمل أُنفق في صناعة بناء الآلات خلال السنة، إنه نتاج دمج لنوع العمل الملموس نفسه بوسائل الإنتاج نفسها. وعليه فإن الأجزاء المختلفة من قيمة المنتج تتمثل في الشكل الطبيعي نفسه: 12 آلة تحتوي على 6000 ث، 3 آلات على 1500 م، و3 آلات باقية على 1500 ف. ومن الجلي هنا أنه إذا كانت قيمة الاثنتي عشرة آلة = 6000 ث، فليس مردّ ذلك إلى أن ما يتجسد في هذه الآلات الاثنتي عشرة هو عمل بُذل في الماضي قبل بدء بناء الآلات، وليس عملاً بُذل في بنائها في السنة الجارية. إن قيمة وسائل الإنتاج اللازمة لصنع 18 آلة لم تتحوّل من تلقاء ذاتها إلى قيمة 12 آلة، ولكن قيمة هذه الـ 12 آلة (وتألف هذه القيمة بدورها من 4000 ث + 1000 م + 1000 ف) تساوي القيمة - رأسمال الثابتة الكلية التي تحتويها قيمة كل الآلات الثماني عشرة. [430] ويتعين على صانع الآلات، إذن، أن يبيع 12 من 18 آلة، بغية التعويض عما أنفقه من رأسمال ثابت ضروري له لتجديد 18 آلة جديدة. بالمقابل سيكون أمراً يتعذر فهمه، لو أن العمل المستخدم في صناعة بناء الآلات وحدها، قد أدى إلى النتيجة التالية: من جهة، 6 آلات = 1500 م + 1500 ف، ومن جهة أخرى، حديد ونحاس وبراجي وسيور، إلخ، بقيمة مقدارها 6000 ث، أي وسائل إنتاج للآلات في شكلها الطبيعي، التي، كما هو معلوم، لا يُنتجها الرأسمالي المفرد، الصانع للآلات، بنفسه، بل يتعين عليه أن يعوّض عنها عبر عملية التداول. ومع ذلك يبدو، للوهلة الأولى، أن تجديد إنتاج المنتج الاجتماعي السنوي إنما يتم بهذا الأسلوب المجاني للعقل.

إن منتج رأسمال فردي، أي كل جزء من رأس المال الاجتماعي حَيَّ حياة خاصة، وينشط بصورة مستقلة، قد يتخذ أي شكل من الأشكال الطبيعية. والشرط الوحيد هو أن يتخذ هذا المنتج، فعلاً، شكلاً استعمالياً، أي قيمة استعمالية تسمه بميسم عضو قابل للتداول في عالم السلع. وسواء استطاع هذا المنتج أن يعود إلى الدخول كوسيلة إنتاج في نفس عملية الإنتاج التي خرج منها بصفته منتجاً، أي سواء كان ذلك الجزء من قيمته، الذي يمثل القسم الثابت من رأس المال، يمتلك شكلاً طبيعياً يتيح له، حقاً، القيام بوظيفة رأسمال ثابت مجدداً أم لا، فذلك أمر لا أهمية له، بل عرضي تماماً. ولو لم يكن كذلك، لأعيد تحويل هذا الجزء من قيمة المنتج بحيث يتخذ عن طريق البيع والشراء شكل عناصر شبيهة لإنتاجه، ويتم بواسطة مثل هذا التبادل تجديد إنتاج رأس المال الثابت في شكل طبيعي يستطيع فيه أداء وظيفته.

غير أن الحال يختلف مع منتج رأس المال الاجتماعي الكلي. فجميع العناصر الشبيهة اللازمة لتجديد الإنتاج ينبغي أن تؤلف، وهي في شكلها الطبيعي، أجزاء من هذا المنتج. ولا يمكن تعويض الجزء الثابت المستهلك من رأس المال عن طريق الإنتاج الكلي، إلا إذا كان مجمل الجزء الثابت من رأس المال، الذي يظهر في المنتج السنوي مجدداً بالشكل الطبيعي لوسائل إنتاج جديدة تستطيع فعلياً أن تؤدي وظيفة رأسمال ثابت. واستناداً إلى فرضية تجديد الإنتاج البسيط، فإن قيمة ذلك الجزء من المنتج، الذي يتألف من وسائل إنتاج، يجب أن تساوي الجزء الثابت من قيمة رأس المال الاجتماعي. زد على ذلك: إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الفردية، فإن الرأسمالي لا ينتج عن طريق العمل الجديد المضاف، سوى رأسماله المتغير زائداً فائض القيمة للذين يدخلان في مجمل قيمة منتوجه، في حين أن جزء القيمة الثابت ينتقل إلى المنتج بفضل الطابع الملموس للعمل الجديد المضاف.

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع، فإن ذلك الجزء من يوم العمل الاجتماعي، الذي يُنتج وسائل إنتاج، وبالتالي يضيف إليها قيمة جديدة، وينقل إليها قيمة [431] وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاجها، - إن هذا الجزء من يوم العمل الاجتماعي لا يُنتج شيئاً سوى رأسمال ثابت جديد مخصص للتعويض عما استهلك من رأس المال الثابت في شكل وسائل إنتاج قديمة في القطاع I والقطاع II على السواء. إن هذا الجزء من

يوم العمل الاجتماعي لا يُنتج غير منتج مخصص للاستهلاك الإنتاجي. إن مجمل قيمة هذا المنتج إذن هي قيمة لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها من جديد إلا كرأس مال ثابت، ولا تتيح إعادة شراء شيء غير رأس مال ثابت في شكله الطبيعي، وبالتالي لا تنحلّ هذه القيمة إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع، لا إلى رأس مال متغير ولا إلى فائض قيمة. - ومن جهة أخرى، فإن ذلك الجزء من يوم العمل الاجتماعي، الذي يُنتج مواد استهلاك، لا يُنتج أي شيء للتعويض عن رأس المال الاجتماعي الثابت. إنه لا يُنتج سوى منتجات مخصصة، في شكلها الطبيعي، لتحقيق فيها قيمة رأس المال المتغير وفائض القيمة للقطاعين I و II.

ولو عاينا الأمر من وجهة نظر المجتمع، أي لو عاينا المنتج الاجتماعي الكلي، الذي يضم عناصر تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، وعناصر الاستهلاك الفردي على السواء، فينبغي ألا نقلد الأسلوب الذي أخذه برودون عن الاقتصاد السياسي البورجوازي، فننظر إلى الأمر كما لو أن المجتمع الذي يسوده نمط الإنتاج الرأسمالي، المجتمع المأخوذ بكليته أي كتلة واحدة (en bloc)، يفقد طابعه الاقتصادي التاريخي الخاص. على العكس. فإننا نواجه في هذه الحالة رأسمالياً كلياً. إن رأس المال الكلي للمجتمع يبدو بمثابة رأس مال مساهم يضم سائر الرأسماليين الفرادى معاً. وهذه الشركة المساهمة تتسم بصفة مشتركة مع العديد من الشركات المساهمة الأخرى، هي أن كلاً يعرف ما أودعه، ولكنه لا يعرف ما سيسحبه.

IX - عودة إلى آدم سميث، شتورخ ورامزي

إن القيمة الكلية للمنتج الاجتماعي تبلغ $9000 = 6000 \text{ ث} + 1500 \text{ م} + 1500 \text{ ف}$ ، أو بتعبير آخر: إن 6000 تجدد إنتاج قيمة وسائل الإنتاج، و 3000 تجدد إنتاج قيمة وسائل الاستهلاك. وعليه فقيمة الإيراد الاجتماعي $\text{م} + \text{ف}$ تبلغ ثلث قيمة المنتج الكلي لا غير، ولا يمكن لمجموع المستهلكين، العمال والرأسماليين، أن يسحبوا سلعاً، منتجات، من المنتج الاجتماعي الكلي ويدرجوها في رصيد استهلاكهم إلا بمقدار قيمة هذا الثلث. من جهة أخرى تولف الـ $6000 = \frac{2}{3}$ من قيمة المنتج، قيمة رأس المال الثابت الذي ينبغي تعويضه عينياً (in natura). وعليه ينبغي إدراج وسائل إنتاج بهذا المقدار في رصيد الإنتاج ثانية، وكان شتورخ قد رأى ضرورة ذلك، بيد أنه لم يستطع البرهان على هذه الضرورة:

«من الواضح أن قيمة المنتج السنوي تنقسم جزئياً إلى رأسمال، وجزئياً إلى ربح، وأن كل واحد من جزئي قيمة المنتج السنوي هذين، يشترى بصورة منتظمة المنتجات التي تحتاجها الأمة لتجديد رأسمالها وكذلك لتعويض رصيد استهلاكها. إن المنتجات التي تؤلف رأسمال الأمة، لا يمكن أن تُستهلك بأي حال». (شتورخ، تأملات في طبيعة الإيراد القومي، باريس، 1824، ص 134 - 135 - 150).

"Il est clair que la valeur du produit annuel se distribue partie en capitaux et partie en profits, et que chacune de ces parties de la valeur du produit annuel va régulièrement acheter les produits dont la nation a besoin, tant pour entretenir son capital que pour remplacer son fonds consommable les produits qui constituent le *capital* d'une nation, *ne sont point consommables*." (Storch, *Considérations sur la nature du revenu national*, Paris, 1824, p. 134-135-150).

غير أن آدم سميث قد تقدم بعقيدته العجيبة، التي ما تزال إلى يومنا هذا تُنقل من دون تمحيص، ليس فقط في صيغتها المذكورة آنفاً، وكان قيمة المنتج الاجتماعي الكلي تنحلّ إلى إيراد - إلى أجور زائداً فائض قيمة - أو، حسب تعبيره هو، تنحلّ إلى أجور زائداً ربح (فائدة) زائداً ربح عقاري. بل تقدم بها كذلك في صيغة أكثر تبسيطاً، وكان المستهلكين ينبغي أن يدفعوا، آخر المطاف (ultimately) إلى المُنتجين قيمة المنتج الكلية. وهذه الموضوع ما تزال حتى يومنا هذا واحدة من أكثر الصيغ المعتمدة شيوعاً وابتدالاً، بل حقيقة من الحقائق الأزلية لما يُسمى بعلم الاقتصاد السياسي. ويجري توضيح ذلك بما يلي من أسلوب معقول ظاهرياً. لناخذ أي صنف من المصنوعات، وليكن ذلك، مثلاً قمصاناً من الكتان. أولاً، ينبغي لغازل خيوط الكتان أن يدفع لزراع الكتان كامل قيمة هذا الكتان، أي قيمة ما أنفق من البذور، والأسمدة، وعلف دواب الجرّ، إلخ، زائداً ذلك الجزء من القيمة الذي ينقله رأس المال الأساسي لزراع الكتان، مثل المباني والمعدات الزراعية، إلخ، إلى المنتج؛ وعلاوة على ذلك ينبغي له أن يعوّض عن الأجور المدفوعة لدى إنتاج الكتان؛ ويدفع فائض القيمة (الربح والربح العقاري) الماثلة في الكتان؛ ويعوّض، أخيراً، عن تكاليف نقل الكتان من موضع الإنتاج إلى معمل الغزل. بعد ذلك ينبغي للنساج بدوره أن يُسَدّ لغازل خيوط الكتان، ليس فقط سعر الكتان، بل أيضاً ذلك الجزء من قيمة الآلات والمباني، إلخ، وباختصار ذلك

الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي انتقل إلى الكتان، وأن يدفع علاوة على ذلك سعر جميع المواد المساعدة المُستهلكة في أثناء عملية الغزل، وأجور الغازلين، وفائض القيمة، إلخ، وتمضي الأمور على هذا المنوال وصولاً إلى قاصر الأقمشة والتعويض عن تكاليف نقل القماش الناجز، وأخيراً صناعي القمصان، الذي يدفع مجمل سعر كل من سبقه من المُنتجين، الذين زدوه بالمواد الأولية لا غير. وفي معمل صناعي القمصان تستمر إضافة القيمة، جزئياً من قيمة رأس المال الثابت المُستهلك في صنع القمصان بشكل وسائل عمل ومواد مساعدة، إلخ، وجزئياً من العمل المبذول الذي يضيف قيمة أجور العمال صناعي هذه القمصان زائداً فائض قيمة لصناعي القمصان. لنفترض أن هذا [433] المنتج الإجمالي، أي القمصان، يكلف الآن، آخر المطاف، 100 جنيه، ولنفترض أن هذا الرقم يعبر عن ذلك الجزء من قيمة المنتج السنوي الكلي الذي يُنفقه المجتمع على القمصان. إن مُستهلكي القمصان يدفعون هذه المائة جنيه، أي يدفعون قيمة جميع ما تحتويه القمصان من وسائل إنتاج، وكذلك من أجور زائداً فائض قيمة لكل من زارع الكتان، والغازل، والنساج، والقاصر وصانع القمصان، وكذلك أصحاب المشاريع في ميدان النقل. هذا صحيح كلياً. وهذا في الواقع ما يمكن لأي طفل أن يفهمه. ولكن يُقال بعد ذلك: هكذا هو الأمر بالنسبة لقيمة كل السلع لأخرى. وكان حرياً أن يُقال: هكذا هو الأمر بالنسبة لقيمة جميع وسائل الاستهلاك؛ بالنسبة لقيمة ذلك الجزء من المنتج الاجتماعي الذي يدخل رصيد الاستهلاك، أي ذلك الجزء من قيمة المنتج الاجتماعي الذي يمكن أن يُنفق بصفة إيراد. حقاً أن مجموع قيم سائر هذه السلع يساوي قيمة جميع وسائل الإنتاج المُستهلكة فيها (الأجزاء المُستهلكة من رأس المال الثابت) زائداً القيمة التي خلقها العمل الذي أُضيف في المرة الأخيرة (الأجور زائداً فائض القيمة). من هنا فإن مجموع المُستهلكين يمكن أن يدفعوا لقاء المجموع الكلي لهذه القيمة، وذلك لأنه رغم أن قيمة كل سلعة مفردة تتألف من ث + م + ف، فإن مجموع قيم سائر السلع التي تدخل رصيد الاستهلاك، مأخوذة معاً، لا يمكن، في حدّها الأقصى، أن تساوي غير ذلك الجزء من قيمة المنتج الاجتماعي، الذي ينحلّ إلى م + ف، أي لا يمكن أن تساوي إلّا تلك القيمة التي أضافها العمل المُنفق خلال العام إلى وسائل الإنتاج الموجودة أصلاً، إلى قيمة رأس المال الثابت. أما بالنسبة إلى القيمة - رأسمال الثابتة فلقد سبق أن رأينا أنها تُعوّض من كتلة المنتج الاجتماعي بأسلوب مزدوج. أولاً - من خلال التبادل بين رأسماليي القطاع II، الذين ينتجون وسائل الاستهلاك، ورأسماليي القطاع I، الذين ينتجون وسائل الإنتاج. وهذا هو منبع العبارة

القائلة إن ما يؤلف رأسمالاً عند هذا، يؤلف إيراداً عند ذاك. ولكن واقع الأمور ليس كذلك. إن الـ II 2000 ث، الموجودة بهيئة وسائل استهلاك قيمتها 2000، تؤلف قيمة - رأسمال ثابتة بالنسبة لرأسماليي القطاع II. وعليه، فلا يستطيع رأسماليو القطاع II استهلاك هذه القيمة بأنفسهم، رغم أن منتوجهم مخصص، من حيث شكله الطبيعي، للاستهلاك. من ناحية ثانية، فإن الـ I 2000 (م + ف) هي أجور وفائض قيمة أنتجها رأسماليو وعمال القطاع I. وهذه القيمة موجودة في الشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج، في أشياء لا تتيح استهلاك قيمها الخاصة. لدينا هنا، إذن، مجموع من القيم يبلغ 4000، نصفه لا يعوّض إلّا عن رأس المال الثابت سواء قبل أم بعد التبادل، ونصفه الآخر يؤلف إيراداً لا غير. - ولكن ثانياً، يجري تعويض رأس المال الثابت في القطاع I عيّناً (in natura)، جزئياً عن طريق التبادل بين رأسماليي القطاع I، وجزئياً عن طريق التعويض عيّناً داخل كل مشروع منفرد.

[434] إن القول بأن مجمل قيمة المنتج السنوي إنما ينبغي أن يدفعها المستهلكون، آخر المطاف، كان سيغدو صحيحاً لو كان يُفهم بالمستهلكين نوعان مختلفان كلياً منهم، وهم المستهلكون الفرديون، والمستهلكون المُنتجون. ولكن بما أن جزءاً من المنتج ينبغي أن يُستهلك بصورة مُنتجة فلا يعني ذلك سوى أنه ينبغي أن يؤدي وظيفة رأسمال، ولا يمكن أن يُستهلك كلياً.

ولو قسمنا قيمة المنتج الكلي = 9000، إلى 6000 ث + 1500 م + 1500 ف، ونظرنا إلى الـ 3000 (م + ف) بصفحتها إيراداً فقط، فإن رأس المال المتغير هو الذي سيبدو، على العكس، قد تلاشى، فيما سيبدو رأس المال، من وجهة نظر المجتمع بأسره، مؤلفاً من رأسمال ثابت لا أكثر. ذلك لأن ما ظهر في الأصل بمثابة 1500 م، قد انحصر الآن في جزء من الإيراد الاجتماعي، - في أجور، أي في إيراد للطبقة العاملة، وبذلك تلاشى طابع هذا الجزء كرأسمال. وهذا الاستنتاج هو ما استخلصه رامزي في الواقع. ففي رأيه، لا يتألف رأس المال منظوراً إليه من وجهة نظر المجتمع، إلّا من رأسمال أساسي، ولكنه يفهم رأس المال الأساسي على أنه رأس المال الثابت، أي كتلة القيم التي تتألف من وسائل الإنتاج، سواء كانت وسائل الإنتاج هذه مجرد وسائل عمل أم مواد عمل، مثل المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنعة، والمواد المساعدة، إلخ. وهو يطلق على رأس المال المتغير اسم رأس المال الدائر:

«يتألف رأس المال الدائر حصراً من وسائل العيش وغيرها من الضروريات المسلفة للعمال قبل اكتمال منتج عملهم.. إن رأس المال

الأساسي وحده، لا الدائر، هو منبع الثروة القومية، بالمعنى الدقيق للعبارة. ورأس المال الدائر ليس الفاعل المباشر في الإنتاج، ولا يتسم بأهمية جوهرية للإنتاج عموماً، بل هو مجرد ظرف حتمه الفقر المؤسسي لجمهرة الشعب. إن رأس المال الأساسي هو وحده ما يؤلف، من وجهة النظر القومية، عنصر كلفة الإنتاج. (رامزي، المرجع نفسه، ص 23-26 وما بعدها).

"Circulating capital consists only of subsistence and other necessities advanced to the workmen, previous to the completion of the produce of their labour. Fixed capital alone, not circulating, is properly speaking a source of national wealth. Circulating capital is not an immediate agent in production, nor essential to it at all, but merely a convenience rendered necessary by the deplorable poverty of the mass of the people. Fixed capital alone constitutes an element of cost of production in a national point of view." (Ramsay, l.c.p. 23 - 26 passim.)

ويعرّف رامزي بتفصيل أكبر رأس المال الأساسي، الذي يعني به رأس المال الثابت بالكلمات التالية:

«إن المدة الزمنية التي كان خلالها أي جزء من منتج ذلك العمل» (تحديداً العمل المبذول في أية سلعة) «يوجد بهيئة رأسمال أساسي، أي في شكل لا يعيل فيه عمالاً، رغم أنه يساعد في إنتاج السلعة المقبلة. .» ([المرجع نفسه]، ص 59).

"The length of time during which any portion of the product of that labour" (labour bestowed on any commodity) "has existed as fixed capital, i.e. in a form in which, though assisting to raise the future commodity, it does not maintain labourers." ([l.c.p.] p.59).

ونرى هنا من جديد، المصيبة التي أنزلها آدم سميث، بإغراقه الفارق بين رأس المال الثابت والمتغير في الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر. إن رأس المال الثابت عند رامزي يتألف من وسائل عمل، ورأس المال الدائر من وسائل عيش، والاثنان كلاهما، سلعة ذات قيمة معينة، وليس بوسع الأولى أن تُنتج أيما فائض قيمة شأنها شأن الثانية.

X - رأس المال والإيراد: رأس المال المتغير والأجور⁽⁴⁹⁾

إن تجديد الإنتاج السنوي بأكمله، أي كامل منتوج السنة المعنية هو منتوج العمل النافع لتلك السنة. بيد أن قيمة هذا المنتوج الكلي أكبر من ذلك الجزء من قيمته الذي يتجسد فيه العمل السنوي، أي قوة العمل المُنفقة خلال السنة الجارية. إن القيمة السنوية الجديدة، أي القيمة المُنتجة مجدداً خلال هذه السنة في شكل سلمي، أصغر من قيمة المنتوج، أي أصغر من القيمة الكلية لكتلة السلع المصنوعة خلال السنة بأكملها. والفارق الذي نحصل عليه بطرح القيمة التي أضافها العمل خلال السنة الجارية إلى المنتوج، من القيمة الكلية للمنتوج السنوي، إن هذا الفارق لا يؤلف قيمة تجدد إنتاجها فعلاً بل مجرد قيمة تعود إلى الظهور في شكل جديد للوجود، إنها قيمة منقولة إلى المنتوج السنوي من القيمة التي كانت موجودة قبل هذا المنتوج والتي تبعاً لديمومة الأجزاء المكونة لرأس المال الثابت المساهمة في عملية العمل الاجتماعية في السنة الجارية - قد تكون مُنتجة في فترة زمنية تسبقها بهذه الدرجة أو تلك، ونابعة من قيمة وسائل إنتاج جاءت إلى الدنيا ربما في السنة السابقة، أو في عدد من السنوات السابقة. غير أنها، في كل الأحوال، قيمة منقولة من وسائل إنتاج تم إنتاجها في السنوات السابقة إلى منتوج السنة الجارية. دعونا نعود إلى مخططنا، حيث لدينا، بعد مبادلة العناصر التي تم بحثها آنفاً بين القطاعين I و II، وداخل القطاع II، ما يلي:

I 4000 ث + 1000 م + 1000 ف (إن الـ 2000 الأخيرة تتحقق في مواد استهلاك II ث) = 6000.

II 2000 ث (يجدد إنتاجها عبر المبادلة مع I (م + ف) + 500 م + 500 ف = 3000.

مجموع القيمة = 9000.

[436] إن القيمة الجديدة التي أُنتجت خلال السنة تتلخص في قيمة م وقيمة ف فقط. وعليه فإن مجموع القيمة المُنتجة مجدداً في هذه السنة يساوي مجموع م + ف = 2000 I (م + ف) + 1000 II (م + ف) = 3000. أما أجزاء القيمة المتبقية من قيمة المنتوج لهذه السنة فهي، برمتها، مجرد قيمة منقولة من قيمة وسائل إنتاج قديمة استُهلكت خلال

(49) فيما يلي يرد النص من المخطوطة VIII.

الإنتاج السنوي. وإن عمل السنة الجارية لم يُنتج أية قيمة خلاف هذه الـ 3000؛ وهذه تمثل كامل القيمة المُنتجة مجدداً في السنة.

ولكن 2000 I (م + ف)، كما رأينا من قبل، تعوّض للقطاع II عن 2000 II ث بوسائل إنتاج في شكل طبيعي. وعليه فإن ثلثي العمل السنوي المنفق في القطاع I، قد أنتجا من جديد رأس المال الثابت للقطاع II، من ناحية قيمته الكاملة كما من ناحية شكله الطبيعي، سواء بسواء. وهكذا، إذا نظرنا إلى ذلك من وجهة نظر المجتمع، فإن ثلثا العمل المُنفق خلال السنة خلقا قيمة - رأسمال ثابتة جديدة متحققة في شكل طبيعي موائم للقطاع II. وعليه نجد أن الشطر الأعظم من العمل السنوي الاجتماعي قد أنفق على إنتاج رأسمال ثابت جديد (قيمة - رأسمال ماثلة في شكل وسائل إنتاج) بغية التعويض عن القيمة - رأسمال الثابتة المُنفقة على إنتاج وسائل استهلاك. إن ما يميز المجتمع الرأسمالي هنا عن المجتمع البدائي لا يكمن البتة، كما يظن سنيور⁽⁵⁰⁾، في تمتع البدائي بامتياز وخاصة القدرة على إنفاق عمله، في بعض الأحيان، من دون أن يخلق له ذلك ثماراً تُبدل إلى إيراد، أي إلى وسائل استهلاك. والواقع أن الفرق يكمن في الآتي:

أ) إن المجتمع الرأسمالي يستخدم قسماً أكبر من العمل السنوي المتاح، لإنتاج وسائل إنتاج (وبالتالي رأس المال الثابت) لا تنحلّ إلى إيراد في شكل أجور أو فائض قيمة، بل يمكن أن تقوم بوظيفة رأسمال لا غير.

ب) عندما يقوم البدائي بصنع القوس، والسهام، والمطارق الحجرية، والفؤوس، والسلال، إلخ، فإنه يدرك بوضوح تام أنه استخدم الزمن المُنفق على هذا ليس في إنتاج وسائل استهلاك، بل غطى حاجته إلى وسائل إنتاج، ولا شيء سوى ذلك. زدّ على ذلك، أن البدائي يرتكب خطيئة اقتصادية فاحشة بما يبيده من لامبالاة تامة فيما يتعلق

(50) «عندما يصنع البدائي قوساً، فإنه يزاوِل صنعة، ولكنه لا يمارس التقشف». (سنيور، المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي، الترجمة الفرنسية، أريفاينه، 1836، ص 342 - 343).
(Senior, *Principes fondamentaux de l'écon. pol.*, trad., Arrivabene, Paris, 1836, p. 342-343) «كلما مضى المجتمع في التقدم، إزداد في طلب التقشف» (المرجع نفسه، ص 342).
قارن: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرين، 3، ص 619، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص 623]. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 735-736]. [ن. ع.]

بكمية الوقت الذي يُنفقه على هذا؛ فصنع سهم واحد يستغرق، حسبما يقول تايلور⁽⁵¹⁾، [437] شهراً كاملاً في أحيان كثيرة.

إن التصور الدارج الذي يسمى بعض الاقتصاديين السياسيين لأن يزيحوا به المصاعب النظرية عن كاهلهم، أي إدراك الروابط الواقعية - وهو أن ما يؤلف رأسمالاً عند هذا يؤلف إيراداً عند ذاك، والعكس بالعكس - تصور صحيح جزئياً، لكنه يغدو خاطئاً تماماً (ويرتبط بالتالي بعدم فهم تام لمجمل عملية التبادل التي تجري في تجديد الإنتاج السنوي، أي عدم فهم الأساس الحقيقي لما هو صحيح جزئياً في التصور المذكور). حالما يسبغون على هذا التصور طابعاً عاماً.

ونوجز الآن العلاقات الحقيقية التي تقوم عليها الصحة الجزئية لهذا التصور، وعند ذلك يتكشف على الفور عدم الصحة في فهم هذه العلاقات.

1) إن رأس المال المتغير يقوم بوظيفة رأسمال بين يدي الرأسمالي، وبوظيفة إيراد بين يدي العامل المأجور.

إن رأس المال المتغير يوجد بادية الأمر بين يدي الرأسمالي بهيئة رأسمال نقدي، وهو يؤدي وظيفة رأسمال نقدي عندما يشتري به الرأسمالي قوة عمل. وطالما لبث بين يدي الرأسمالي في شكل نقد، فإنه لا يمثل سوى قيمة معينة موجودة في شكل نقد، فيمثل بالتالي مقداراً دائماً لا متغيراً. فهو رأسمال متغير بالقوة فقط وذلك بالذات لأنه قابل للتحوّل إلى قوة عمل. وهو لا يصبح رأسمالاً متغيراً بالفعل إلا بعد أن يخلع شكله النقدي، أي بعد تحوّلته إلى قوة عمل تبدأ القيام بوظيفتها كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي في العملية الرأسمالية.

إن النقد الذي قام أول الأمر بوظيفة الشكل النقدي لرأس المال المتغير، بالنسبة للرأسمالي، يقوم الآن بين يدي العامل بوظيفة الشكل النقدي لأجوره، التي يحوّلها إلى وسائل عيش؛ أي يقوم بوظيفة الشكل النقدي للإيراد الذي يستمدّه من البيع المتكرر لقوة عمله.

نحن هنا إزاء واقعة بسيطة تقوم في انتقال النقد من يد الشاري، وهو الرأسمالي في

(51) إي. ب. تايلور، أبحاث في التاريخ البدائي للبشرية، ترجمة هـ. مولر، لايبزيغ، بلا تاريخ

نشر، ص 240. (E. B. Tyler, *Forschungen über die Urgeschichte der Menschheit*, übersetzt

von H. Müller, Leipzig, ohne Datum, S. 240).

هذه الحالة، إلى يد البائع، وهو بائع قوة العمل في هذه الحالة، أي العامل. وإن ما يقوم هنا بوظيفة مزدوجة، بوظيفة رأسمال بالنسبة للرأسمالي، وبوظيفة إيراد بالنسبة للعامل، ليس رأسمالاً متغيراً بل نفس النقد الذي يوجد أولاً بين يدي الرأسمالي كشكل نقدي لرأسماله المتغير، بالتالي كرأسمال متغير كامن، ليخدم بالتالي، بين يدي العامل، كمعادِل لقوة عمله المباعة، حالما يحوِّله الرأسمالي إلى قوة عمل. ولكن كون هذا النقد نفسه يخدم بين يدي البائع غرضاً نافعاً يختلف عما بين يدي الشاري، إنما هو ظاهرة ملازمة لبيع وشراء سائر السلع.

لكن الاقتصاديين التبريريين يعرضون القضية عرضاً مغلوطاً. ويتضح ذلك على خير وجه فيما لو ركزنا أبصارنا، من دون الالتفات حالياً إلى ما سيعقب ذلك من العرض، على فعل التداول $N - C = C$ (ن - س)، أي على تحويل النقد إلى قوة عمل من جهة الشاري الرأسمالي، وعلى $C - N = N$ (س - ن) أي تحويل سلعة قوة العمل إلى نقد من جهة البائع، أي العامل. ويقول أولاء الاقتصاديين: إن النقد نفسه يحقق هنا رأسمالين اثنين؛ فالشاري - الرأسمالي يحوّل رأسماله النقدي إلى قوة عمل حي، يضيفها إلى رأسماله الإنتاجي من جهة؛ ومن جهة أخرى، يحوّل البائع - العامل سلعته - قوة العمل - إلى نقد يُنفقه كإيراد، وهذا بالذات ما يمكنه من بيع قوة عمله مراراً وتكراراً والحفاظ عليها بهذا النحو؛ وعليه فإن قوة عمله ذاتها تمثل له رأسمالاً في شكل سلعي، يدرّ عليه إيراداً مستمراً. أما في الواقع فإن قوة العمل هي ثروته (التي تجدد نفسها، تجدد إنتاج نفسها باستمرار) لا رأسماله. إنها السلعة الوحيدة التي يمكن وينبغي له أن يبيعها باستمرار لكي يعيش، والتي لا تفعل فعلها كرأسمال (متغير) إلّا بين يدي الشاري، الرأسمالي. إن كون إنسان ما مرغماً على بيع قوة عمله، أي نفسه بالذات، دوماً وأبداً، إلى شخص ثالث، يبرهن، حسب هؤلاء الاقتصاديين، على أنه رأسمالي، لأنه يتعين عليه أن يبيع باستمرار «السلعة» (نفسه بالذات). وبهذا المعنى يكون العبد هو الآخر رأسمالياً، رغم أن شخصاً ثالثاً يقوم ببيعه كسلعة مرة وإلى الأبد، لأن من طبيعة هذه السلعة - العامل العبد - ألا يكتفي شاريها بإرغامها على العمل مجدداً كل يوم فحسب، بل وأن يزودها أيضاً بوسائل العيش، ليمكّنها من العمل دائماً وأبداً. - (قارن بهذا الصدد سيسموندي وساي في الرسائل إلى مالتوس).

(2) وعليه عند مبادلة $I 1000 + I 1000$ ف لقاء $II 2000$ ث، فإن ما هو رأسمال ثابت بالنسبة للبعض ($II 2000$ ث) يغدو رأسمالاً متغيراً وفائض قيمة، أي إيراداً بوجه عام، بالنسبة للبعض الآخر؛ وما هو رأسمال متغير وفائض قيمة $I 2000$

(م + ف)، أي ما هو إيراد عموماً بالنسبة للبعض، يغدو رأسمالاً ثابتاً بالنسبة للبعض الآخر.

دعونا ننظر أولاً إلى مبادلة I م لقاء II ث، مبتدئين من وجهة نظر العامل. إن العامل الكلّي في القطاع I قد باع قوة عمله إلى الرأسمالي الكلّي في نفس القطاع لقاء 1000؛ ويتلقى هذه القيمة نقداً يُدفع في شكل أجور. وبهذا النقد يشتري من [439] رأسمالي القطاع II وسائل استهلاك بنفس المقدار من القيمة. ويواجهه رأسمالي القطاع II كبائع سلع، لا أكثر ولا أقل، حتى لو اشترى العامل من رب عمله الرأسمالي بالذات، وهو ما يفعله حقاً، على سبيل المثال، عند مبادلته الـ 500 II م، كما رأينا ذلك من قبل (ص 380)*). إن شكل التداول الذي تجتازه سلعة العامل، أي قوة العمل، هو شكل التداول البسيط للسلع بهدف إشباع الحاجات لا غير، أي لغرض الاستهلاك: س (قوة العمل) - ن - س (وسائل استهلاك، سلعة رأسمالي القطاع II). إن نتيجة فعل التداول هذا هي: إن العامل حافظ على نفسه كقوة عمل لأجل رأسمالي القطاع I؛ ولكي يستمر في هذا الحفاظ على نفسه بهذه الصورة يتعين عليه باستمرار أن يكرر العملية ق ع (س) - ن - س من جديد. إن أجوره تتحقق في وسائل استهلاك، وهي تُنفق بمثابة إيراد، بل إنها تُنفق مراراً وتكراراً بمثابة إيراد، فيما لو أخذنا الطبقة العاملة بمجموعها.

دعونا ننظر الآن إلى مبادلة I م لقاء II ث نفسها، من وجهة نظر الرأسمالي. إن مجمل المنتج السلعي للقطاع II يتألف من وسائل استهلاك، أي من أشياء مُعدّة لتدخل في الاستهلاك السنوي، وتخدم، بالتالي، في تحقيق إيراد لأحد ما، هو العامل الكلّي للقطاع I في الحالة المبحوثة هنا. أما بالنسبة للرأسمالي الكلّي في القطاع II، فإن جزءاً من منتوجه السلعي = 2000، يمثل الآن شكل القيمة - رأسمال الثابتة، المتحوّل إلى سلعة لرأسماله الإنتاجي، الذي ينبغي أن يُعاد تحويله من هذا الشكل السلعي إلى شكل طبيعي، حتى يمكن له أن يفعل به فعله ثانية كجزء ثابت من رأس المال الإنتاجي. وما توصل إليه رأسمالي القطاع II حتى الآن هو أنه قام، عن طريق البيع لعامل القطاع I، بإعادة تحويل نصف (= 1000) قيمته - رأسمال (الثابتة)، الذي تم تجديد إنتاجه في شكل سلعي (وسائل استهلاك)، إلى شكل نقدي. لذلك، ليس رأس المال المتغير I م

(*) أنظر هذا المجلد، ص 404، [الطبعة العربية، ص 457-458]. [ن. ع].

هو الذي تحوّل إلى هذا النصف الأول من القيمة - رأسمال الثابتة II ث، فما تحوّل هو النقد الذي قام بوظيفة رأسمال نقدي عند رأسمالي القطاع I أثناء المبادلة لقاء قوة عمل، وصار بالتالي ملكاً لبائع قوة العمل، علماً بأنه لا يمثل عند هذا الأخير أي رأسمال بل إيراد في شكل نقدي، أي أنه يُنفق كوسيلة شراء للحصول على وسائل استهلاك. من جهة أخرى، لا يمكن للنقد = 1000، الذي تدفق إلى أيدي رأسماليي القطاع II من عمال القطاع I، أن يؤدي وظيفته كعنصر ثابت من رأس المال الإنتاجي في القطاع II. فما يزال، بعدُ، الشكل النقدي لرأسماله السلعي وينبغي أن يتحوّل إلى أجزاء مكوّنة أساسية أو دائرة من رأس المال الثابت. لذلك يشتري رأسمالي القطاع II، بالنقد الذي تلقاه من عمال القطاع I، الذين اشتروا سلعته، يشتري وسائل إنتاج من رأسمالي القطاع I بمقدار 1000. بهذه الطريقة تتجدد القيمة - رأسمال الثابتة للقطاع II بنصف مقدارها الكلي في الشكل العيني (الطبيعي) الذي تستطيع أن تؤدي به، من جديد، وظيفة عنصر من عناصر رأس المال الإنتاجي في هذا القطاع. وقد كان شكل التداول في هذه الحالة (س - ن - س): مواد استهلاك بقيمة 1000 - نقد = 1000 - وسائل إنتاج بقيمة 1000.

ولكن س - ن - س هنا هي حركة رأسمال. إن س تُباع إلى العمال فتتحوّل إلى ن، و ن هذه تُحوّل إلى وسائل إنتاج؛ إنها إعادة تحويل السلعة إلى عناصر مادية تكوّن هذه السلعة. من ناحية ثانية، مثلما أن رأسمالي القطاع II يقوم في مواجهة رأسمالي القطاع I بدور شارٍ للسلعة وحسب، كذلك يقوم رأسمالي القطاع I بدور بائع السلعة في مواجهة رأسمالي القطاع II. لقد اشترى القطاع I بالأصل قوة عمل قيمتها 1000 بنقد مقداره 1000 مخصص لأداء وظيفة رأسمال متغير، فتلقى بذلك مُعادلاً لهذه الـ 1000 م التي أعطاهما بشكل نقد؛ وهذا النقد هو الآن ملك للعامل الذي يُنفقه على شراء وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II، ولا يستطيع القطاع I أن يسترجع هذا النقد، الذي تدفّق عن هذا الطريق إلى خزائن القطاع II، ما لم يقدّم باقتناصه ثانية عبر بيع سلع ذات مقدار مماثل من القيمة.

لقد كان لدى الرأسمالي الكلي في القطاع I، بادئ الأمر، مبلغ معين من النقد = 1000، مخصص لأداء وظيفة الجزء المتغير من رأس المال، ثم يؤدي هذا الجزء وظيفة رأس المال المتغير من جراء تحوّلِهِ إلى قوة عمل ذات قيمة مماثلة المقدار. أما العامل فقد قدم له، نتيجة لعملية الإنتاج، كمية معينة من السلع (وسائل إنتاج) قيمتها 6000، وسُدّس هذه القيمة، أي 1000، هو، من حيث قيمته، مُعادِل الجزء المتغير من رأس المال المُسلّف نقداً. إن القيمة - رأسمال المتغيرة لا تؤدي وظيفة رأسمال متغير بعد أن

صارت الآن في شكل سلعي، شأنها من قبل حين كانت في شكل نقدي. إذ لا يسعها أن تقوم بذلك إلا بعد أن تتحوّل إلى قوة عمل حي، وفقط خلال الوقت الذي تقوم فيه قوة العمل الحي هذه بأداء وظيفتها في عملية الإنتاج. ولم تكن القيمة - رأسمال المتغيرة، وهي بهيئة نقد، سوى رأسمال متغير كامن. ولكنها كانت ماثلة في شكل يتيح تحويلها مباشرة إلى قوة عمل. أما عندما تكون القيمة - رأسمال المتغيرة نفسها بهيئة سلعة، فإنها تظل قيمة نقدية كامنة فحسب؛ ولا تمكن إعادتها إلى شكلها النقدي الأصلي إلا عن طريق بيع السلعة، أي، في هذه الحالة، عبر قيام رأسمالي القطاع II بشراء سلعة بمقدار 1000 من رأسمالي القطاع I. وحركة التداول هنا هي: 1000 (نقد) - قوة عمل بقيمة 1000 - 1000 في سلعة (مُعادِل رأس المال المتغير) - 1000 م (نقد)، أي أن الحركة هي ن - س - س (= ن - ق ع س - ن). وعملية الإنتاج التي تقع بين (س - س) لا تنتمي ذاتها إلى ميدان التداول؛ فهي لا تظهر في المبادلة المتقابلة بين مختلف عناصر تجديد الإنتاج السنوي، رغم أن هذه المبادلة تتضمن تجديد إنتاج جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، سواء عناصره الثابتة أم عنصره المتغير، قوة العمل. ويظهر سائر حاملي هذه المبادلة بمثابة شارين أو بائعين، أو الاثنين معاً؛ ويظهر العمال خلال ذلك كشارين للسلع فقط؛ أما الرأسماليون فيظهرون كباعة وشارين على التناوب، بل لا يظهرون، في حدود معينة، ألا كشارين فقط، أو كبائعين فقط.

[441]

النتيجة: يملك القطاع I من جديد جزء القيمة المتغيرة من رأسماله في شكل نقد، وهو الشكل الوحيد القابل للتحوّل مباشرة إلى قوة عمل، أي أنه يملك من جديد هذا الجزء في الشكل الوحيد الذي يمكن أن يُسلّف به فعلاً كعنصر متغير من رأسماله الإنتاجي. من جهة ثانية، ينبغي للعامل أن يبرز الآن من جديد كبائع للسلعة، كبائع لقوة عمله، قبل أن يستطيع البروز ثانية كشارٍ للسلعة.

وبمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير للقطاع II أي (500 II م)، فإن عملية التداول بين الرأسماليين والعمال في قطاع الإنتاج الواحد ذاته، تجري بشكل مباشر من دون توسّطات، طالما كنا ننظر إليها كعملية تجري بين الرأسمالي الكلي للقطاع II والعامل الكلي للقطاع II.

إن الرأسمالي الكلي للقطاع II يسلف 500 م لشراء قوة عمل بنفس المقدار من القيمة؛ في هذه الحالة يصبح الرأسمالي الكلي شارياً، والعامل الكلي بائعاً. بعد ذلك يبرز العامل على المسرح، بالنقد الذي استلمه لقاء قوة عمل، كشارٍ لجزء من السلع التي انتجها بنفسه. وعليه يكون الرأسمالي هنا بائعاً. لقد عوّض العاملُ الرأسمالي عن النقد

الذي دفعه الرأسمالي في شراء قوة العمل بواسطة جزء من رأس المال السلعي للقطاع II الذي أنتجه، وهو بالتحديد 500 م في شكل سلعة؛ ويحوز الرأسمالي الآن في شكل سلعي نفس هذا الـ م، الذي كان يحوزه في شكل نقدي قبل تحويل النقد إلى قوة عمل؛ في حين أن العامل، من جهة أخرى، قد حقق قيمة قوة عمله في نقد، ويقوم بدوره الآن بتحقيق هذا النقد بإنفاقه كإيراد من أجل الاستهلاك، لاقتناء جزء من وسائل الاستهلاك التي أنتجها هو بنفسه. وهذه مبادلة لإيراد العامل في شكل نقد مقابل جزء مكون لسلعة 500 م، الجزء الذي جدد إنتاجه بنفسه، والذي يخص الرأسمالي. بهذه الطريقة يرجع هذا النقد إلى رأسمالي القطاع II كشكل نقدي لرأسماله المتغير. إن قيمة مُعادلة من الإيراد في شكل نقدي تعوّض هنا في شكل سلعي عن القيمة - رأسمال المتغيرة.

ولا يُثري الرأسمالي نفسه باستعادة النقد المدفوع للعامل عند شراء قوة العمل، عندما يبيع للعامل كتلة سلعية مُعادلة. الواقع أن الرأسمالي سيدفع للعامل مرتين، لو دفع له أولاً 500 عند شراء قوة عمله، ثم أعطاه علاوة على ذلك، مجاناً، كمية من السلع تبلغ قيمتها 500، والتي جعل العامل يُنتجها. بالعكس، فلو لم يُنتج العامل لأجل الرأسمالي شيئاً سوى 500 في شكل سلعي، أي سوى مُعادِل سعر قوة عمله البالغ 500، ل بقي الرأسمالي بعد هذه العملية عند نفس النقطة كما كان قبلها. ولكان العامل قد جدد إنتاج [442] منتج بقيمة 3000؛ لقد أدام الجزء الثابت من قيمة المنتج، أي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فيه = 2000، بتحويلها إلى منتج جديد؛ وقد أضاف علاوة على ذلك قيمة مقدارها 1000 (م + ف) إلى تلك القيمة المعنية. (إن التصور القائل بأن الرأسمالي يزداد ثراءً، بمعنى أنه يكسب فائض قيمة بعودة الـ 500 إليه نقداً، هو التصور الذي يطوره ديستوت دو تراسي، وذلك ما سنبينه بتفصيل أكبر في البند XIII من هذا الفصل).

وعندما يقوم عامل القطاع II بشراء وسائل استهلاك بقيمة 500، تعود إلى رأسمالي هذا القطاع قيمة الـ (500 II م)، التي كان يحوزها للتو بهيئة سلعة، تعود ثانية بهيئة نقد، أي بالشكل الذي سلفها به في الأصل. والنتيجة المباشرة لهذه الصفقة، كما لأي بيع للسلع، هي تحويل قيمة معنية من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وليس ثمة أية ميزة خاصة في عودة النقد إلى نقطة انطلاقه بواسطة هذه الصفقة. فلو كان رأسمالي القطاع II قد اشترى، بهذه الـ 500 من النقد، سلعة من رأسمالي القطاع I، ثم باع بدوره إلى رأسمالي القطاع I سلعة بمقدار 500، لعادت إليه هذه الـ 500 بهيئة نقد أيضاً. وفي

تلك الحالة تكون هذه الـ 500 في هيئة نقد قد خدمت فقط مبادلة كتلة من السلع قيمتها 1000، ولعادت، بموجب القانون العام الذي صغناه سابقاً، إلى الطرف الذي كان أول من طرح النقد في التداول لغرض مبادلة هذه الكتلة من السلع.

غير أن الـ 500 في هيئة نقد التي تدفقت عائدة إلى رأسمالي القطاع II، هي في الوقت ذاته رأسمال متغير كامن قد تجدد في شكل نقد. فما سبب ذلك؟ إن النقد، وبالتالي رأس المال النقدي، هو رأسمال متغير كامن بسبب كونه، ويحدود كونه، قابلاً للتحوّل إلى قوة عمل. إن عودة هذه الـ 500 نقداً إلى رأسمالي القطاع II، تقرن بعودة قوة عمل القطاع II إلى سوق العمل. وإن عودة النقد وقوة العمل إلى قطبين متضادين - وبالتالي عودة هذه الـ 500 إلى الظهور، ليس فقط كنقد، بل أيضاً كرأسمال متغير في شكل نقد - أمر مشروط بإجراء واحد نفسه. فالتقد = 500، يتدفق عائداً إلى رأسمالي القطاع II لأنه باع إلى عامل هذا القطاع وسائل استهلاك بمقدار 500؛ أي لأن العامل أنفق أجوره، وبذلك تمكن من إعالة نفسه وأسرته، وبالتالي الحفاظ على قوة عمله. ولكي يكون قادراً على المضي في العيش والبروز ثانية كشاحل للسلع، يتعين عليه أن يبيع قوة عمله ثانية. فعودة هذه الـ 500 نقداً إلى رأسمالي القطاع II تعني في الوقت نفسه عودة أو بقاء قوة العمل بمثابة سلعة يمكن شراؤها بهذه الـ 500 نقداً، كما تعني عودة هذه الـ 500 نقداً كرأسمال متغير كامن.

أما بالنسبة لرأسمالي القسم الفرعي II ب، الذي يُنتج مواد الترف، فإن ما يقع مع م - وهو (II ب) م - هو نفس ما يقع مع I م. فالتقد الذي يجدد لرأسمالي القسم الفرعي II ب رأسمالهم المتغير في شكل نقدي، يتدفق إليهم بطريق ملتو يمر عبر أيدي رأسمالي القسم الفرعي II آ. ولكن ثمة فارقاً فيما إذا كان العمال يشترون وسائل [443] عيشهم بصورة مباشرة من المُنتجين الرأسماليين الذين يبيعون لهم قوة عملهم، أم كانوا يشترونها من صنف آخر من الرأسماليين الذين يعود النقد بواسطتهم إلى الفئة الأولى من الرأسماليين بطريق ملتو. ولما كانت الطبقة العاملة تعيش عيش كفاف، فإنها تشتري طالما استطاعت الشراء. ولكن الحال غير ذلك مع الرأسمالي، كما يحدث مثلاً عند مُبادلة 1000 II ث مقابل 1000 I م. إن الرأسمالي لا يعيش عيش كفاف. فدافعه المحرّك هو أقصى إنماء ممكن لقيمة رأسماله. وعليه إذا ما نشأت ظروف توحى بأن من الأفضل لرأسمالي القطاع II أن يحتفظ، في الأقل، بجزء من رأسماله الثابت، في شكل نقدي وقتاً أطول، بدلاً من تجديده على الفور، فإن عودة تدفق الـ 1000 II ث (بهيئة نقد) إلى رأسمالي القطاع I تتباطأ، وتتباطأ بالتالي إعادة 1000 م إلى الشكل النقدي، ولا يستطيع

رأسمالي القطاع I، عندها، أن يواصل أعماله على النطاق نفسه إلا إذا كان بحوزته نقد احتياطي، - كما أن من المطلوب بوجه عام وجود رأسمال احتياطي بهيئة نقد كيما يستطيع مواصلة العمل بلا انقطاع، بصرف النظر عن سرعة أو(*) ببطء عودة القيمة - رأسمال المتغيرة بهيئة نقد.

ولدى بحث تبادل مختلف عناصر تجديد الإنتاج السنوي الجاري، يتعين بالمثل بحث نتيجة عمل السنة السابقة، أي عمل السنة التي انتهت أصلاً إن عملية الإنتاج التي نجم عنها هذا المنتج السنوي، تخلّفت وراءنا، صارت في عداد الماضي، وتلاشت في منتجها؛ وعليه باتت تنتمي بدرجة أكبر إلى عملية التداول، التي تسبق عملية الإنتاج أو تجري بموازاتها، أي تحويل رأس المال المتغير بالقوة إلى رأسمال متغير بالفعل، نعني بيع وشراء قوة العمل. إن سوق العمل لم يعد يؤلف جزءاً من سوق السلع الذي يواجه المرء هنا. فلم يقتصر العامل هنا على أنه باع قوة عمله أصلاً، بل قدم في شكل سلعي مُعادلاً لسعر قوة عمله، علاوة على فائض القيمة؛ ومن جانب آخر وضع العامل أجوره في جيبه وأخذ يبرز خلال المبادلة كشارٍ للسلع (وسائل استهلاك) لا أكثر. ولكن ينبغي للمنتج السنوي أن يحتوي جميع عناصر تجديد الإنتاج، وأن يجدد إنتاج جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، وفي المقدمة منها العنصر الأهم، أي رأس المال المتغير. ولقد رأينا في الواقع أن نتيجة المبادلة المتعلقة برأس المال المتغير هي هذه: يقوم العامل كشارٍ للسلعة بإتفاق أجوره واستهلاك السلعة المشتراة، فيحافظ بذلك على قوة عمله ويجدد إنتاجها، باعتبار أن قوة عمله هي السلعة الوحيدة التي يمكن ويجب عليه أن يبيعها؛ [444] كما رأينا أن النقد الذي سلّفه الرأسمالي في شراء قوة العمل هذه يرجع إليه، مثلما ترجع قوة العمل إلى سوق العمل كسلعة تُبادل لقاء هذا النقد؛ والنتيجة التي نحصل عليها فيما يخص حالة I 1000 م هي: إن رأسمالي القطاع I يحوزون 1000 م بهيئة نقد وفي المقابل: يعرض عمال القطاع I قوة عمل بقيمة 1000، بحيث أن مجمل عملية تجديد الإنتاج في القطاع I يمكن أن تبدأ من جديد. وهذه واحدة من نتائج عملية المبادلة.

من جهة ثانية، يُنفق عمال القطاع I أجورهم ويقتنون من رأسمالي القطاع II وسائل استهلاك بمقدار 1000 ث، ويحولونها بذلك من الشكل السلعي إلى الشكل النقدي؛ وقد أعاد رأسماليو القطاع II تحويلها من هذا الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي لرأسمالهم

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد حرف العطف و (und) وليس حرف الاستدراك: أو (oder)، صححها إنجلز. [ن. برلين].

الثابت، وذلك بشراء سلع بمبلغ = 1000 م من رأسمالي القطاع I، الذين استعادوا بذلك قيمة - رأسمالهم المتغيرة في شكل نقد مرة أخرى.

إن رأس المال المتغير في القطاع I يمر بثلاثة تحولات، لا تتجلى أبداً في تبادل المنتج السنوي أو لا تتجلى إلا تلميحاً.

(1) الشكل الأول، هو تحويل 1000 I م من نقد، إلى قوة عمل بقيمة مماثلة. ولا يتجلى هذا التحويل في مبادلة السلع بين القطاعين I و II، إلا أن نتيجته تظهر في كون عمال القطاع I يواجهون بائع سلع القطاع II بنقد مقداره 1000، تماماً مثلما أن عمال القطاع II يواجهون، بعد حصولهم على 500 بهيئة نقد، بائع السلع بقيمة 500 II م الماثلة في شكل سلعي.

(2) أما الشكل الثاني، وهو الشكل الوحيد الذي يتغير فيه رأس المال المتغير بالفعل، فيقوم بوظيفة رأسمال متغير، حيث تظهر قوة خالقة للقيمة محلّ قيمة معينة بودلت بها، إن هذا الشكل الثاني ينتمي حصراً إلى عملية الإنتاج التي سبق أن انتهت.

(3) الشكل الثالث، الذي يتجلى فيه رأس المال المتغير من حيث هو نتيجة عملية الإنتاج، من حيث هو القيمة المنتجة مجدداً خلال السنة، وهذه القيمة بالنسبة إلى القطاع $I = 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = I 2000 \text{ (م + ف)}$. وبدلاً من قيمته الأصلية $= 1000$ نقداً، لدينا الآن ضعف هذا المقدار من القيمة $= 2000$ بهيئة سلعة. لذا فإن القيمة - رأسمال المتغيرة $= 1000$ بهيئة سلعة لا تؤلف سوى نصف تلك القيمة الجديدة التي خلقها رأس المال المتغير بوصفه عنصراً من عناصر رأس المال الإنتاجي. إن هذه الـ 1000 I م بهيئة سلعة هي المُعادل الدقيق، من حيث غرضه، لذلك الجزء المتغير من رأس المال الكلي، الجزء الذي سلفه الرأسمالي الكلي في القطاع I بالأصل، أي أنها المُعادل الدقيق لـ 1000 م نقداً؛ ولكنها، إذ توجد في شكل سلعي، ليست إلا نقداً بالقوة، (فهي لا تصبح نقداً بالفعل إلا ببيع السلعة)، وهي، بالتالي، تمثل بدرجة أقل رأسمالاً نقدياً متغيراً مباشراً. وستغدو رأسمالاً نقدياً متغيراً آخر المطاف ببيع السلعة 1000 I م، علماً أن الشاري هو II ث، وبعودة ظهور قوة العمل في الحال كسلعة قابلة للشراء، كمادة يمكن أن تتحوّل إليها 1000 م نقداً.

وفي مجرى هذه التحولات جميعاً يبقى رأسمالي القطاع I محتفظاً برأس المال المتغير [445] بين يديه: (1) بادئ الأمر كرأسمال نقدي؛ (2) ثم كعنصر لرأسماله الإنتاجي؛ (3) بعد ذلك كجزء من قيمة رأسماله السلعي، أي بهيئة قيمة سلعية؛ (4) أخيراً بهيئة نقد مرة أخرى، نقد تواجهه ثانية قوة العمل التي يمكن أن يتحوّل إليها. وخلال عملية العمل

يحوز الرأسمالي بين يديه رأس المال المتغير كقوة عمل فاعلة، وخالقة للقيمة، وليس كقيمة ذات مقدار معين؛ وبما أن الرأسمالي لا يدفع للعامل دائماً إلا بعد أن تكون قوة هذا الأخير قد مارست فعلها لفترة معينة قد تطول أو تقصر، فإنه يتلقى القيمة التي خلقتها تلك القوة للتعويض عن نفسها هي زائداً فائض قيمة، قبل أن يدفع للعامل لقاء قوته.

ولما كان رأس المال المتغير يلبث على الدوام بين يدي الرأسمالي في هذا الشكل أو ذاك، فلا يمكن القول بأي حال من الأحوال بأنه يتحول إلى إيراد لأي شخص كان. بالأحرى، أن 1000 I م بهيئة سلعة تتحول إلى نقد ببيع هذه السلعة إلى القطاع II، الذي تعوض له عينياً (in natura) عن نصف رأسماله الثابت.

إن الشيء الذي ينحلّ إلى إيراد ليس رأس المال المتغير في القطاع I، أي الـ 1000 م نقداً. فهذا النقد قد كُفّ عن القيام بوظيفة الشكل النقدي لرأس المال المتغير في القطاع I حالما تحول إلى قوة عمل، تماماً مثلما أن نقد أي شارب آخر للسلع يكفّ عن كونه يخص صاحبه حال تحوّل إلى سلعة تخص بائعاً آخر. والتحوّلات التي يتعرض لها النقد بين يدي الطبقة العاملة التي تلقته بمثابة أجور، ليست تحوّلات رأس المال المتغير، بل تحوّلات قيمة قوة عمل الطبقة العاملة التي استحالت نقداً، تماماً مثلما أن تحويل القيمة 2000 I (م + ف) التي خلقها العامل مجدداً هو مجرد تحويل لسلعة الرأسمالي، لا يخص العامل البتة. ولكن الرأسمالي - وبدرجة أكبر مفسره النظري أي رجل الاقتصاد السياسي - لا يستطيع إلا بمشقة بالغة، أن يتخلص من الوهم بأن النقد المدفوع إلى العامل يظل ملكه، ملك الرأسمالي. ولو كان الرأسمالي صاحب مناجم ذهب، فإن الجزء المتغير من القيمة - أي المُعادِل في شكل سلعة الذي يعوّضه عن سعر شراء العمل - يظهر مباشرة في شكل نقدي، ويستطيع بالتالي أن يؤدي من جديد وظيفة رأسمال نقدي متغير دونما حاجة لأن يتدفق عائداً بطريق ملتوٍ. ولكن الـ 500 م توجد بالنسبة لعامل القطاع II - ما دمنا نصرف النظر عن العمال الذين ينتجون مواد الترف - توجد بهيئة سلع مخصصة لاستهلاك العامل؛ وهذا العامل، منظوراً إليه كعامل كلي، يشتريها مرة أخرى بصورة مباشرة من نفس الرأسمالي الكلي الذي باع إليه قوة عمله. ويتألف الجزء المتغير من قيمة رأس المال في القطاع II، من ناحية شكله العيني (الطبيعي)، من وسائل استهلاك، [446] تُخصّص أكثرها لاستهلاك الطبقة العاملة. ولكن ليس رأس المال المتغير هو ما يُنفقه العامل في هذا الشكل، بل هي الأجور، أي نقد العامل، الذي يقوم عبر تحقيقه

في وسائل الاستهلاك هذه، بإعادة رأس المال المتغير II 500 م للرأسمالي إلى شكله النقدي ثانية. لقد تم تجديد إنتاج رأس المال المتغير II م بهيئة وسائل استهلاك، شأنه شأن رأس المال الثابت II 2000 ث؛ فلا هذا ولا ذاك يمكن أن يكون إيراداً لرأسمالي القطاع II. فالأجور، في الحالين، هي ما يتحوّل إلى إيراد.

ولكن لو تمت في حالة واحدة استعادة II 1000 ث وكذلك I 1000 م بنفس الطريق الملتوي، وتمت استعادة II 500 م، في حالة أخرى، أي استعادة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير (وتم الاستعادة بالنسبة لهذا الأخير جزئياً بصورة مباشرة وجزئياً بصورة غير مباشرة) ثانية كرأسمال نقدي، عبر اتفاق الأجور كإيراد، فتلك حقيقة هامة في مبادلة المنتج السنوي.

XI - التعويض عن رأس المال الأساسي

إن استعراض مبادلات تجديد الإنتاج السنوي، ينطوي على صعوبة بالغة تكمن في التالي. لو تناولنا أبسط شكل تتمثل فيه القضية لحصلنا على:

$$\begin{aligned} \text{I} & 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} + \\ \text{II} & 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 9000, \end{aligned}$$

وهذا ينحلّ أخيراً إلى:

$$4000 \text{ I ث} + 2000 \text{ II ث} + 1000 \text{ I م} + 500 \text{ II م} + 1000 \text{ I ف} + 500 \text{ II ف} = 9000.$$

إن جزءاً من قيمة رأس المال الثابت، بمقدار ما يتألف رأس المال هذا من وسائل عمل بالمعنى الدقيق للكلمة (أي كقسم خاص من وسائل الإنتاج)، قد انتقل من وسائل العمل إلى منتج العمل (السلعة)، وتواصل وسائل العمل هذه وظيفتها كعناصر رأس المال الإنتاجي، علماً بأنها تفعل ذلك في شكلها الطبيعي القديم، وأن ما يصيبها من اهتلاك، أي القيمة التي تفقدها تدريجياً خلال فترة معينة من أداء وظيفتها، هو ما يعاود الظهور كعنصر من قيمة السلع التي توسطت وسائل العمل هذه في إنتاجها، وهذا ما ينتقل من وسيلة العمل إلى منتج العمل. إذن، بما أن الحديث يدور عن تجديد الإنتاج السنوي، يتعين هنا ألا تؤخذ بنظر الاعتبار، قبل كل شيء، سوى تلك المكونات من رأس المال الأساسي الذي تزيد مدة حياتها عن سنة واحدة. فإن هلكت تماماً خلال السنة المعنية توجب تعويضها وتجديدها بالكامل، عن طريق تجديد الإنتاج السنوي، فالقضية المثارة هنا، إذن، لا تخصها أصلاً.

فقد يحدث - وهذا كثيراً ما يحدث - أن أعضاء جزئية معلومة من الآلات وغيرها من الأشكال المعمرة نسبياً لرأس المال الأساسي تتطلب التعويض بقضائها وقضيضها في حدود [447] سنة واحدة رغم طول عمر المبنى كله أو الآلة بأكملها. إن هذه الأعضاء الجزئية تنتمي إلى صنف عناصر رأس المال الأساسي التي يتوجب تعويضها في حدود سنة واحدة. ولا ينبغي خلط هذا العنصر من قيمة السلع الذي يتوجب تعويضه في حدود السنة المعنية مع تكاليف التصليح. فإن بيعت السلعة، تحوّل عنصر القيمة هذا إلى نقد، شأن بقية العناصر الأخرى؛ ولكن اختلافه عن عناصر القيمة الأخرى يتجلى بعد تحويله إلى نقد. إن المواد الأولية والمواد المساعدة المستهلكة في إنتاج هذه السلع ينبغي التعويض عنها عينياً (in natura) من أجل استئناف تجديد إنتاج السلع (لكي تمضي عملية إنتاج السلع، بوجه عام، على نحو مستمر)؛ كما ينبغي تعويض قوة العمل المبذولة عليها بقوة عمل جديدة. وبالنسبة فإن النقد المستحصل من السلع ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار إلى هذه العناصر من رأس المال الإنتاجي، أي من الشكل النقدي إلى الشكل السلعي. ولا يتغير من جوهر الأمر شيئاً لو جرى شراء المواد الأولية والمساعدة، مثلاً، في مواعيد معلومة بكتل ضخمة نسبياً - لكي تؤلف خزيناً إنتاجياً - بحيث لا تعود ثمة حاجة إلى شراء وسائل الإنتاج هذه مجدداً خلال مدة معينة؛ وعليه، فإن النقد المتأتي عن بيع السلع بمقدار ما يستخدم للشراء من أجل تكوين الخزين - يمكن أن يتجمع ما دامت وسائل الإنتاج الموجودة كافية، علماً بأن هذا الجزء من رأس المال الثابت يظهر مؤقتاً كرأسمال نقدي عُلقَت فعاليته الوظيفية. إن رأس المال ليس إيراداً، بل رأسمال إنتاجي مُعلّق في شكل نقدي. إن تجديد وسائل الإنتاج ينبغي أن يمضي باستمرار، رغم أن شكل هذا التجديد - من ناحية التداول - يمكن أن يكون مختلفاً. فالشراء الجديد، أي عملية التداول، الذي يتم تجديد وتعويض هذه الوسائل عبره، قد يجري على فواصل طويلة: عندئذ تُنفق مبالغ كبيرة من النقد دفعة واحدة، يُعوّض عنها بخزين إنتاجي مقابل؛ أو تجري هذه العملية في المواعيد المتعاقبة بسرعة؛ عندئذ يتوالى إنفاق النقد تبعاً بسرعة وبمبالغ صغيرة نسبياً، فيكون الخزين الإنتاجي صغيراً. وهذا كله لا يغير من جوهر الأمر في شيء. وينطبق الحال نفسه على قوة العمل. فحيثما يمضي الإنتاج مستمراً على النطاق نفسه خلال السنة كلها، يجري باستمرار تعويض قوة العمل المستهلكة بأخرى جديدة؛ أما إذا كان العمل موسمياً، أو جرى استخدام مقادير من العمل تختلف باختلاف الفترات، كما يحدث في الزراعة، فإن ذلك يقابله شراء قوة العمل بكمية صغيرة مرة وكبيرة مرة أخرى. وبالعكس، فإن النقد المتأتي عن بيع السلعة، بمقدار ما يمثل جزءاً

من قيمة السلعة مساوياً لاهتلاك رأس المال الأساسي، لا يعاد تحويله إلى جزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي الذي يعوّض النقد عن فقدان قيمته. فهو يترسّب إلى جانب رأس المال الإنتاجي، ويلبث في شكله النقدي. ويتكرر ترسّب النقد هذا، إلى أن تنقضي مرحلة تجديد الإنتاج التي تتألف من عدد أكبر أو أصغر من السنين، والتي يقوم خلالها العنصر الأساسي من رأس المال الثابت بمواصلة وظيفته في عملية الإنتاج وهو في شكله الطبيعي القديم. وما إن يصل العنصر الأساسي من رأس المال الثابت كالمباني، والآلات، إلخ، نهاية عمره، ولا يعود بوسعه أداء وظيفته في عملية الإنتاج، حتى تكون قيمته ماثلة إلى جانبه وقد عوّضت بالنقد كاملة، أي بمجموع الرواسب النقدية، بالقيم، التي انتقلت بالتدريج من رأس المال الأساسي إلى السلع التي أسهم هذا العنصر في إنتاجها، وقد اتخذت هذه القيم شكلاً نقدياً نتيجة بيع هذه السلع. ثم يخدم هذا النقد في تعويض رأس المال الأساسي (أو عناصر رأس المال هذا، نظراً لأن لمختلف عناصره آماذ ديمومة مختلفة) عينيّاً (in natura)، وهكذا فإنه يخدم في تجديد هذا الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي تجديداً فعلياً فهذا النقد إذن هو الشكل النقدي لجزء من القيمة - رأسمال الثابتة، أي لجزئها الأساسي. وهكذا فإن تكوين الكنز هذا هو ذاته عنصر من عناصر عملية تجديد الإنتاج الرأسمالية، فهو تجديد إنتاج وتكديس لقيمة رأس المال الأساسي، أو قيمة عناصره المفردة - في شكل نقدي - حتى يحلّ الأجل الذي تنتهي به حياة رأس المال الأساسي ويكون بالتالي قد نقل كامل قيمته إلى السلع المُنتجة، فيتوجب التعويض عنه عينيّاً. ولكن هذا النقد لا يخلع شكله ككنز، وبالتالي لا يستأنف فعاليته في عملية تجديد إنتاج رأس المال التي تجري بتوسط التداول إلّا حينما يجري تحويل هذا النقد إلى عناصر جديدة من رأس المال الأساسي للتعويض عن عناصره التي انتهت حياتها.

ومثلما أن التداول السلعي البسيط لا يتطابق بالمرة مع المقايضة المباشرة للمنتوجات، كذلك فإن تداول المنتج السلعي السنوي لا يمكن أن ينحلّ إلى تبادل متقابل بين مكوّناته المختلفة من دون وسيط. فالنقد يلعب هنا دوراً خاصاً، يجد التعبير عنه، تحديداً، في نمط تجديد إنتاج القيمة - رأسمال الأساسية. (سوف نبحث لاحقاً بأي مظهر سوف يظهر هذا كله عند الافتراض بأن الإنتاج جماعي ولا يرتدي شكل إنتاج سلمي).

ولو عدنا الآن إلى مخططنا الأساسي، لوجدنا بالنسبة للقطاع II ما يلي: 2000 ث + 500 م + 500 ف. إن جميع وسائل الاستهلاك التي جرى إنتاجها في خلال السنة تساوي، في هذه الحالة، قيمة 3000؛ وإن كل عنصر من العناصر السلعية المختلفة،

التي تؤلف المجموع الكلي للسلع، ينحلّ من ناحية قيمته إلى $\frac{2}{3}$ ث + $\frac{1}{6}$ م + $\frac{1}{6}$ ف، أو بموجب النسب المئوية إلى $\frac{2}{3}$ 66 ث + $\frac{2}{3}$ 16 م + $\frac{2}{3}$ 16 ف. إن مختلف أنواع السلع في القطاع II قد تضم قيمة رأس المال الثابت بنسب مختلفة؛ وعلى غرار ذلك، يمكن أن تختلف في هذه السلع قيمة الجزء الأساسي من رأس المال الثابت؛ بل إن أمد ديمومة الأجزاء الأساسية لرأس المال، وبالتالي أيضاً، اهتلاكها السنوي، أي جزء القيمة [449] الذي تنقله نسبياً (pro rata) إلى السلع التي تسهم في إنتاجها، تختلف هي الأخرى. ولكن لا أهمية لذلك كله هنا. فعند النظر في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية لا نتحدث إلا عن المبادلة بين القطاع II والقطاع I. فهذان القطاعان II و I لا يواجهان أحدهما الآخر إلا في حدود علاقتهما الاجتماعية الواسعة؛ ولذلك فإن المقدار النسبي ث = الجزء من قيمة المنتج السلعي للقطاع II (وهو الجزء الوحيد الذي يتسم بأهمية حاسمة لحل المسألة قيد البحث) يمثل ذلك المعدل الوسطي الذي يتكوّن حين نلخص الحصيلة العامة لجميع فروع الإنتاج الداخلة في القطاع II.

وهكذا، فإن كل نوع من السلع (وهي بأغلبها من النوع ذاته)، التي تتمثل قيمتها الإجمالية في: 2000 ث + 500 م + 500 ف، يساوي بنفس الدرجة من حيث القيمة $\frac{2}{3}$ 66% ث + $\frac{2}{3}$ 16% م + $\frac{2}{3}$ 16% ف. وينطبق هذا على كل 100 وحدة من السلع، سواء صنفت تحت الرمز ث أو م أو ف.

والسلع التي تتجسد فيها 2000 ث، يمكن أن تتحلّ بدورها من ناحية القيمة إلى:

$$(1) \quad 1333 \frac{1}{3} \text{ ث} + 333 \frac{1}{3} \text{ م} + 333 \frac{1}{3} \text{ ف} = 2000 \text{ ث،}$$

ويمكن أن تتحلّ الـ 500 م بالمثل إلى:

$$(2) \quad 333 \frac{1}{3} \text{ ث} + 83 \frac{1}{3} \text{ م} + 83 \frac{1}{3} \text{ ف} = 500 \text{ م،}$$

وأخيراً فإن الـ 500 ف يمكن أن تتحلّ إلى:

$$(3) \quad 333 \frac{1}{3} \text{ ث} + 83 \frac{1}{3} \text{ م} + 83 \frac{1}{3} \text{ ف} = 500 \text{ ف.}$$

ولو جمعنا الآن كل أجزاء ث المذكورة في البنود 1، 2 و 3، لحصلنا على $1333 \frac{1}{3}$ ث + $333 \frac{1}{3}$ م + $333 \frac{1}{3}$ ف = 2000. وبالمثل، لو جمعنا كل أجزاء (م) لحصلنا $333 \frac{1}{3}$ م + $83 \frac{1}{3}$ م + $83 \frac{1}{3}$ ف = 500، وكذا الحال بالنسبة إلى كل أجزاء ف، فحاصل الجمع يعطينا قيمة كلية تبلغ 3000، كما هو أعلاه.

إن مجمل القيمة - رأسمال الثابتة التي تحتويها كتلة سلع القطاع II البالغة 3000، إنما تحتويها، إذن، 2000 ث، ولكن لا الـ 500 م ولا الـ 500 ف، تحتوي ذرة من هذه القيمة ث. وينطبق الشيء نفسه بدوره على م و ف على السواء.

بتعبير آخر: إن مجمل الحصة من كتلة سلع القطاع II، التي تمثل قيمة رأس المال الثابت، ويمكن بالتالي أن تُحوّل، سواء إلى شكل عيني (طبيعي) أم إلى شكل نقدي لرأس المال هنا - ماثلة في 2000 ث. فكل ما يتعلق بمبادلة القيمة الثابتة من سلع القطاع II ينحصر إذن في حركة 2000 II ث؛ ولا يمكن لهذه المبادلة أن تجري إلا مقابل I (1000 م + 1000 ف).

وكذلك بالنسبة إلى القطاع I، فكل ما يتصل بمبادلة القيمة - رأسمال الثابتة في هذا القطاع يكفي أن ينحصر في بحث 4000 I ث.

[450] 1) التعويض عن الجزء المهلك في شكل نقدي

إذا ما أخذنا قبل كل شيء:

$$I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف}$$

$$II - 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف}$$

فإن مبادلة السلع 2000 II ث بالسلع من نفس القيمة I (1000 م + 1000 ف) كانت تفترض أن 2000 II ث يُعاد تحويلها بأكملها عينياً (in natura) إلى أجزاء مكوّنة طبيعية لرأس المال الثابت للقطاع II، أنتجها القطاع I، لكن القيمة السلعية 2000، التي يتمثل فيها رأس المال الثابت للقطاع II، تحتوي على عنصر يعوّض عما اندثر من قيمة رأس المال الأساسي، وهو عنصر لا حاجة إلى تعويضه عينياً في الحال، فينبغي أن يتحوّل هذا العنصر إلى نقد يتكدس بالتدريج وصولاً إلى المبلغ الإجمالي، حتى يحين أوان تجديد رأس المال الأساسي من حيث شكله الطبيعي. إن كل سنة هي سنة موت رأسمال أساسي ينبغي تعويضه في هذا المشروع المنفرد أو ذاك، أو في هذا الفرع من الصناعة أو ذاك؛ وفي حالة رأسمال فردي معين، ينبغي تعويض هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الأساسي (نظراً إلى أن لأجزائه المختلفة آما ديمومة مختلفة). عندما نتفحص تجديد الإنتاج السنوي - حتى في نطاق بسيط، أي بصورة مجرّدة عن كل تراكم - فإننا لا نطلق من البداية (ab ovo)؛ بل نتفحص سنة واحدة من عداد سنوات كثيرة، وهي ليست السنة الأولى لحياة الإنتاج الرأسمالي. لذا فإن لشتى رؤوس الأموال الموظفة في شتى فروع الإنتاج في القطاع II، أعماراً شتى؛ ومثلما أن بشراً يعملون في فروع الإنتاج هذه يموتون كل سنة، كذلك تبلغ كتل من رؤوس الأموال الأساسية نهاية العمر كل عام، ولا بد من تجديدها عينياً من رصيد النقد المتراكم. لذلك فإن مبادلة 2000 II ث لقاء

2000 I (م + ف) تتضمن تحويل 2000 II ث من شكلها السلعي (كوسائل استهلاك) إلى عناصر طبيعية، لا تتألف من مواد أولية ومساعدة فحسب، بل تتألف أيضاً من عناصر طبيعية لرأس المال الأساسي، كآلات، وأدوات العمل، والمباني، إلخ. أما الاهتلاك الذي يعوّض في قيمة 2000 II ث، بهيئة نقد، فلا يتطابق إذن، بأي حال، مع مقدار رأس المال الأساسي الذي يقوم بوظيفته، لأن جزءاً من هذا الأخير ينبغي أن يعوّض عينياً (in natura) كل سنة؛ ولذلك من المفترض أن النقد اللازم لمثل هذه المبادلة قد تكّس في سنوات سابقة بأيدي رأسماليي القطاع II. غير أن هذه الفرضية بالذات تصحّ على السنة الجارية مثلما كانت تصحّ على السنوات الماضية.

وتنبغي الإشارة أولاً إلى أنه في المبادلة بين I (1000 م + 1000 ف) وبين 2000 II ث، لا يحتوي مجموع القيمة I (م + ف) على عناصر القيمة الثابتة، كما لا يحتوي على عنصر القيمة اللازم للتعويض عن الاهتلاك، أي لا يحتوي على القيمة المنقولة من [451] الجزء المكوّن الأساسي لرأس المال الثابت إلى السلع، التي يتمثل م + ف في شكلها الطبيعي. ولكن هذا العنصر يوجد، على العكس، في قيمة II ث، وأن جزءاً من عنصر القيمة هذا بالضبط مدين بوجوده لرأس المال الأساسي، فلا ينبغي تحويل هذا الجزء مباشرة من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي، بل ينبغي الاحتفاظ به أول الأمر في الشكل النقدي. وعليه فإن المبادلة بين I (1000 م + 1000 ف) وبين 2000 II ث، تواجها في الحال بصعوبة تتمثل في أن وسائل إنتاج القطاع I، التي يوجد في شكلها الطبيعي 2000 (م + ف)، ينبغي أن تُبادل، بكامل قيمتها البالغة 2000، لقاء مُعادل موجود بهيئة وسائل استهلاك القطاع II، في حين أن 2000 II ث من وسائل الاستهلاك لا يمكن، من الناحية الأخرى، أن تُبادل بكامل قيمتها لقاء وسائل إنتاج القطاع I (1000 م + 1000 ف)، لأن جزءاً معيناً من قيمتها - ويساوي الاهتلاك الواجب تعويضه، أو يساوي إندثار قيمة رأس المال الأساسي - ينبغي أول الأمر أن يترسّب بهيئة نقد لن يؤدي من جديد وظيفة وسيلة تداول خلال الفترة السنوية الجارية من تجديد الإنتاج، التي يقتصر بحثنا عليها. ولكن النقد الذي يتحوّل إليه عنصر الاهتلاك المائل في قيمة السلعة 2000 II ث، هذا النقد لا يمكن أن يأتي إلّا من رأسماليي القطاع I، لأن رأسماليي القطاع II لا يمكنهم أن يدفعوا لأنفسهم بنفسهم، بل يتلقونه فقط من جراء بيع سلعتهم، ولأن I (م + ف) يشتري، حسب فرضيتنا، كامل مقدار السلع 2000 II ث؛ لذا ينبغي على القطاع I أن يقوم، عن طريق هذا الشراء، بتحويل كل اهتلاك رأس المال الأساسي المذكور للقطاع II إلى نقد. ولكن النقد المسلف للتداول يعود، حسب القانون

الذي صغناه من قبل، إلى المُنتج الرأسمالي الذي يطرح فيما بعد في التداول قيمة مساوية بهيئة سلعة. ومن الجليّ أنه عندما يقوم القطاع I بشراء II ث، فإنه لا يستطيع أن يعطي القطاع II سلماً قيمتها 2000، كما لا يستطيع أن يعطيه علاوة على ذلك، مرة وإلى الأبد، مبلغاً إضافياً من النقد (أي من دون عودة هذا المبلغ عن طريق عملية المبادلة). وهذا يعني عموماً أن الكتلة السلعية II ث تُشترى بما يفوق قيمتها. وإذا ما بادل القطاع II فعلاً 2000 ث التي تخصه مقابل I (1000 م + 1000 ف)، فلا يحق له أن يطالب القطاع I بأكثر من ذلك، ويعود النقد المتداول في هذه المبادلة إلى رأسمالي القطاع I أو القطاع II، اعتماداً على مَنْ منهم ألقى النقد في التداول، أي اعتماداً على مَنْ منهم قام بدور الشاري أولاً. وفي الوقت نفسه يكون القطاع II قد حوّل في هذه الحالة رأسماله السلعي بمجمل قيمته إلى الشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج، في حين أن فرضيتنا تنص على أن جزءاً معيناً من رأس المال السلعي هذا لا يتحوّل ثانية، بعد بيعه خلال فترة تجديد الإنتاج في السنة الجارية من النقد إلى الشكل الطبيعي للعناصر الأساسية من رأس المال الثابت في القطاع II. وعليه لا يمكن أن يعود الفارق الكليّ بهيئة نقد إلى القطاع II، إلّا إذا باع هذا القطاع ما قيمته 2000 للقطاع I واشترى من القطاع I بأقل من 2000، أي اشترى منه 1800 فقط، مثلاً، حيث يتعين على القطاع I في هذه الحالة أن يسدّد بالنقد رصيد العجز البالغ 200، فهذا المبلغ لن يعود إليه، لأنه لم يسحب ثانية من التداول ذلك النقد الذي سلّفه لهذا التداول عندما طرح فيه سلماً قيمتها 200. [452] وسيكون لدينا في مثل هذا الوضع رصيد نقدي للقطاع II، يوضع في قيد الدائن في حساب اهتلاك رأسماله الأساسي، ولكن سيكون لدينا فيض في إنتاج وسائل الإنتاج بمقدار 200، على الجانب الآخر، أي على جانب القطاع I، وهذا سيقوض كل أساس المخطط الذي وضعناه، ونعني به تجديد الإنتاج على نطاق ثابت، فذلك يفرض تناسباً تاماً بين مختلف قطاعات الإنتاج. وبذلك نكون قد بدلنا إحدى المصاعب بأخرى أسوأ بكثير.

ولما كانت هذه القضية تنطوي على صعوبات خاصة، لم يقدّم الاقتصاديون السياسيون بمعالجتها حتى الآن البتة، فسنعمل على معاينة كل الحلول الممكنة (أو التي تبدو ممكنة في الأقل) بالتابع، أو بالأحرى معاينة مختلف صياغات القضية.

لقد افترضنا للتو أن القطاع II يبيع سلماً بقيمة 2000 إلى القطاع I، ولكنه لا يشتري منه سوى بـ 1800. إن القيمة السلعية 2000 II ث تحتوي على القيمة 200 للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، وتنبغي المحافظة عليها بهيئة نقد، بهيئة كنز؛ وبذا فإن

القيمة 2000 II ث تنقسم إلى 1800 للمبادلة لقاء وسائل إنتاج القطاع I، و 200 للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، ويجب أن تُحفظ هذه (بعد بيع 2000 ث إلى القطاع I) بهيئة نقد. وعند التعبير عن ذلك بقيمته فإن 2000 II ث = 1800 ث + 200 ث (هـ)، حيث أن هـ = [detchet] [الاهتلاك].

وينبغي علينا أن نعاين في هذه الحالة المبادلة.

$$\begin{array}{r} I - 1000 م + 1000 ف \\ II - 1800 ث + 200 ث (هـ) \end{array}$$

إن القطاع I يشتري بالـ 1000 جنيه، التي تقاضاها عماله كأجور مدفوعة لقوة عملهم، يشتري مواد استهلاك بقيمة 1000 II ث؛ ويقوم القطاع II بهذه الـ 1000 جنيه نفسها، بشراء وسائل إنتاج بقيمة 1000 I م. وبذلك يتدفق عائداً إلى رأسمالي القطاع I رأسمالهم المتغير في شكل نقدي، ويمكن لهم استخدامه في السنة التالية لشراء قوة عمل بالمقدار ذاته من القيمة، أي التعويض عينياً (in natura) عن الجزء المتغير من رأسمالهم الإنتاجي. - علاوة على ذلك يشتري القطاع II، بـ 400 جنيه مسلفة، ووسائل إنتاج I ف، ويشتري I ف، بهذه الـ 400 جنيه نفسها، مواد الاستهلاك II ث. وهكذا فإن الـ 400 جنيه التي سلفها القطاع II في التداول ترجع إلى رأسمالي القطاع II، ولكن كمُعادل للسلعة المُباعة لا غير. ويشتري القطاع I الآن مواد استهلاك بـ 400 جنيه مسلفة؛ ويشتري القطاع II من القطاع I وسائل إنتاج بـ 400 جنيه، فتدفق هذه الـ 400 جنيه بذلك عائداً إلى رأسمالي القطاع I. فالحساب هو حتى الآن كما يلي:

يطرح القطاع I في التداول 1000 م + 800 ف سلماً؛ ثم يطرح أيضاً في التداول نقداً: 1000 جنيه أجوراً و 400 جنيه للمبادلة مع القطاع II. بعد إجراء هذه المبادلة، [453] يحوز القطاع I: 1000 م نقداً و 800 ف محوَّلة إلى 800 II ث (مواد استهلاك) و 400 جنيه نقداً.

ويطرح القطاع II في التداول 1800 ث سلماً (وسائل استهلاك) و 400 جنيه نقداً، ويحوز بعد اكتمال المبادلة على: 1800 سلماً من القطاع I (وسائل إنتاج) و 400 جنيه نقداً.

ويتبقى الآن 200 ف على جهة القطاع I (وسائل إنتاج) و 200 ث (هـ) على جهة القطاع II (مواد استهلاك).

واستناداً إلى الفرضية، يشتري القطاع I بـ 200 جنيه، مواد الاستهلاك ث (هـ) بمقدار عام من القيمة يساوي 200؛ ولكن القطاع II يحافظ على هذه الـ 200 جنيه

نظراً لأن 200 ث (هـ) تمثل اهتلاك رأس المال الأساسي، وعليه لا تخضع للتحويل المباشر إلى وسائل إنتاج. وهكذا، يتعذر بيع 200 I ف، وأن $\frac{1}{3}$ (*) فائض القيمة للقطاع I الواجب تعويضه لا يمكن أن يتحقق، لا يمكن أن يتحوّل من شكله الطبيعي لوسائل إنتاج إلى شكل طبيعي لمواد استهلاك.

إن هذا لا يتناقض فحسب مع فرضية تجديد الإنتاج البسيط؛ بل إنه لا يؤلف، في ذاته ولذاته، فرضية قادرة على تفسير تحوّل 200 ث (هـ) إلى نقد، بل يعني، تعذّر هكذا تفسير. وبما أنه لا يمكن إثبات الطريقة التي تتحوّل بها 200 ث (هـ) إلى نقد، فيُفترض أن القطاع I يحوّلها إلى نقد على سبيل المعروف، وذلك لأنه ليس في وضع يمكنه من تحويل 200 ف المتبقية له، إلى نقد. إن النظر إلى ذلك باعتباره عملية اعتيادية لآلية التبادل يُعادل تماماً الافتراض بأن 200 جنيه تهطل كل عام من السماء لتحوّل 200 ث (هـ) إلى نقد بانتظام.

ولكن سخف مثل هذه الفرضية لا يبرز أمام العين مباشرة، إذا كانت I ف، لا تبرز في شكل وجودها الأصلي، وبالتحديد لا تبرز كجزء مكوّن لقيمة وسائل الإنتاج، أي كجزء مكوّن لقيمة السلع التي يتعين على مُنتجها الرأسماليين أن يحققوها في نقد من خلال البيع، بل تقع، بدلاً من ذلك بين أيدي أولئك الذين يتقاسم الرأسماليون معهم فائض القيمة الذي يقع، مثلاً، كريع عقاري بين أيدي مالكي الأرض أو كفائدة ربوية بين أيدي مُقرضي النقد. ولكن إذا بقي ذلك الجزء من فائض القيمة الذي تحتويه السلع والذي يتعين على الرأسمالي الصناعي أن يتنازل عنه كريع عقاري أو فائدة إلى شركائه في تملك فائض القيمة، إذا بقي هذا الجزء من فائض القيمة خلال فترة طويلة غير قابل للتحقق بواسطة بيع السلع، فإن دفع الريع والفائدة يتوقف، وليس في مقدور مالكي الأرض ولا متلقي الفائدة أن يقوموا بدور آلهة تنبّجس آلياً (***) (dei ex machina) ليحوّلوا بمشيئتهم أجزاء معينة من تجديد الإنتاج السنوي إلى نقد عن طريق انفاق الريع والفائدة. ويصّح الشيء ذاته على مصاريف جميع من يُستون بالعاملين غير المُنتجين،

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: $\frac{1}{10}$. [ن. برلين].

(**) حرفياً: «آلهة من آلة». في المسرح الاغريقي القديم كان الممثلون الذين يؤدون دور الآلهة يظهرون على خشبة المسرح بواسطة آليات خاصة، وذلك لحلّ المشكلات المستعصية. [ن. برلين].

[454] كموظفي الدولة، والأطباء، والمحامين، إلخ، وعموماً كل من يؤلفون «الجمهور الواسع» الذي «يخدم» رجال الاقتصاد السياسي، بتفسيرهم ما تركه أولاء بلا تفسير.

كما لا يفيد في شيء اجتذاب التاجر كوسيط لتذليل كل الصعاب بـ «نقوده»، بدلاً من أن تجري المبادلة مباشرة بين القطاعين I و II - أي بين هذين القطاعين الكبيرين من المُنتجين الرأسماليين أنفسهم -. ففي هذه الحالة ينبغي على سبيل المثال تصريف I 200 ف تصريفاً نهائياً، آخر المطاف، إلى الرأسماليين الصناعيين في القطاع II. وقد تمرّ هذه بأيدي عدد من التجار تبعاً، لكن آخر تاجر فيهم سيجد نفسه، حسب الفرضية، حيال رأسماليي القطاع II، في نفس الوضع الذي كان فيه المُنتجون الرأسماليون من القطاع I في بداية الأمر، أي أن التجار لا يستطيعون بيع I 200 ف إلى رأسماليي القطاع II، ولا يستطيع المبلغ نفسه الذي أنفقه على شراء I 200 ف أن يجدد نفس هذه العملية للقطاع I.

ونرى هنا، أن من الضروري تماماً، حتى لو صرفنا النظر عن غرضنا الحقيقي وهو، معاينة عملية تجديد الإنتاج في شكلها الأساسي الذي أُزيلت فيه كل الظروف الدخيلة التي تحيط الأمر بالغموض، كما أن من الضروري التخلص من الحيل الباطلة التي تخلق مظهر التفسير «العلمي» إذ تتخذ من عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية موضوعاً للتحليل المباشر، وهي بعد في شكلها المتحقق، الملموس.

وهكذا فإن القانون الذي ينص على أن النقد الذي يسلّفه المُنتج الرأسمالي للتداول يجب، عند سير تجديد الإنتاج سيراً اعتيادياً (سواء كان تجديد إنتاج على نطاق ثابت أم موسّع) أن يعود إلى نقطة انطلاقه الأولى (سيان إن كان النقد ملكاً للمُنتجين الرأسماليين أنفسهم أم مُقترضاً من آخرين) - إن هذا القانون يستبعد مرة وإلى الأبد الفرضية القائلة إن I 200 ث (هـ) تتحوّل إلى نقد بواسطة النقد الذي يسلّفه القطاع I.

(2) التعويض عن رأس المال الأساسي عينياً

بعد استبعاد الفرضية المبحوثة للتو، لا يبقى لدينا سوى افتراض إمكانات تتضمن، إضافة إلى التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي بالنقد، التعويض عينياً (in natura) عن رأس المال الأساسي الهالك كلياً. لقد افترضنا من قبل:

(أ) أن الـ 1000 جنيه التي دفعها القطاع I كأجور، يُنفقها العمال لقاء II ث ذي قيمة مماثلة، أي أنهم يشترون بهذه الـ 1000 جنيه وسائل استهلاك. إن القول بأن القطاع I يسلّف هنا هذه الـ 1000 جنيه بهيئة نقد، محض تغرير

للواقع. فالمُنتجون الرأسماليون المعنيون ينبغي أن يدفعوا الأجور بهيئة نقد ويُنفق العمال، بعد ذلك، هذا النقد على وسائل عيش فيخدم النقد باعة ووسائل العيش ثانية كوسيلة [455] تداول لتحويل رأسمالهم الثابت من رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. صحيح أن هذا النقد يمر عند ذلك عبر قنوات كثيرة (عبر باعة المفرق ومالكي البيوت، ومحضلي الضرائب، والعاملين غير المُنتجين كالأطباء، إلخ، الذين يحتاجهم العامل ذاته) ولا يتدفق مباشرة من أيدي عمال القطاع I إلى أيدي رأسماليي القطاع II إلا بصورة جزئية. وقد يتوقف جريان هذا النقد، بهذا القدر أو ذاك، وعليه قد يلزم الرأسماليين احتياطي جديد من النقد. ولكننا نترك ذلك كله جانباً لدى دراسة الشكل الأساسي لتجديد الإنتاج.

ب) لقد افترضنا أعلاه أيضاً أن القطاع I يسلف مرة واحدة وبصورة إضافية، 400 جنيه أخرى بهيئة نقد لكي يشتري من القطاع II، وأن هذا النقد يعود إليه، وأن القطاع II يسلف مرة أخرى، 400 جنيه أيضاً لكي يشتري من القطاع I، فتعود إليه نقوده هذه. ولا بدّ من طرح هذه الفرضية، لأن الافتراض المعاكس سيكون اعتباطياً، وهو إما أن رأسماليي القطاع I، أو رأسماليي القطاع II يسلفون في التداول، ومن طرف واحد، النقد الضروري لمبادلة السلع. ولما كنا قد بيّنا في البند رقم (1) بأن على المرء أن ينبذ الفرضية السخيفة القائلة بأن القطاع I يطرح في التداول نقداً إضافياً ضرورياً لتحويل 200 II ث (هـ) إلى نقد، فيظهر أنه لم يبق أمامنا سوى فرضية واحدة تبدو أكثر سخفاً مفادها أن القطاع II نفسه هو الذي يطرح في التداول النقد الذي يتحوّل بواسطته إلى شكل نقدي ذلك الجزء المكوّن لقيمة السلعة الذي ينبغي أن يعوّض ما امتلك من رأس المال الأساسي. فمثلاً، أن جزء القيمة الذي تفقده آلة غزل السيد س في الإنتاج يعود إلى الظهور كجزء من قيمة الغزل؛ فما تفقده آتته من قيمة، أي ما تتعرض له من اهتلاك، على هذا الجانب، ينبغي أن يتجمع بهيئة نقد بين يديه، على الجانب الآخر. لنفرض أن الرأسمالي س، مثلاً، يشتري قطعاً بـ 200 جنيه من الرأسمالي ص، فيسلف بذلك 200 جنيه نقداً في التداول؛ بعد ذلك يشتري الرأسمالي ص منه غزولاً بهذه الـ 200 جنيه نفسها، وتخدم هذه الجنيّهات المائتان الآن الرأسمالي س كرسيد للتعويض عن اهتلاك آلة الغزل. إن ما يعنيه ذلك ببساطة هو أن الرأسمالي س، بمعزل عن إنتاجه وعن منتج هذا الإنتاج وعن بيع هذا المنتج، يحتفظ بـ 200 جنيه جاهزة في كيسه (in petto) لكي يعوّض بها نفسه عما فقدته آلة الغزل من قيمة، أي أنه علاوة على فقدان 200 جنيه

من قيمة آلتها، يتعين أن يضيف أيضاً 200 جنيه نقداً من جيبه الخاص كل عام، لكي يكون آخر المطاف في وضع يتيح له شراء آلة غزل جديدة.

بيد أن سخف ذلك ليس إلّا ظاهرياً. فالقطاع II يضم رأسماليين ممن يكون رأسمالهم الأساسي في أشد مراحل تجديد الإنتاج تبايناً. فقد يحلّ، بالنسبة إلى البعض منهم، أجل التعويض عينيّاً (in natura) كلياً. أما بالنسبة للبعض الآخر، فقد يكون رأسماله الأساسي بعيداً عن هذه المرحلة إلى حد معين؛ ويتصف جميع أفراد هذه المجموعة الأخيرة من الرأسماليين بميزة مشتركة، وهي أن رأسمالهم الأساسي لا يتم تجديد إنتاجه فعليّاً، أي [456] لا يتجدد عينيّاً، لا يُعوّض بنسخة جديدة من النوع نفسه، بل إن قيمته تتكدس بهيئة نقد على نحو متتابع. أما المجموعة الأولى من الرأسماليين فإنها تكون في نفس الوضع (أو تقريباً نفس الوضع، فلا فرق في الأمر هنا)، الذي كانت عليه حين بدأت المشروع، حين جاء الرأسماليون إلى السوق برأسمالهم النقدي لإبتغاء تحويله إلى رأسمال ثابت (أساسي ودائر) من جهة، وإلى قوة عمل، إلى رأسمال متغير، من جهة أخرى. إذ يتعين عليهم الآن، كما في حينه، أن يسلّفوا من جديد رأسمالهم النقدي في التداول، أي أن يسلّفوا قيمة رأس المال الأساسي الثابت مثلما يسلّفون قيمة رأس المال الدائر ورأس المال المتغير.

وعليه، حين نفترض أن نصف الـ 400 جنيه التي يطرحها رأسماليو القطاع II في التداول لتحقيق المبادلة مع القطاع I، إنما يأتي من أولئك الرأسماليين المنتمين للقطاع II الذين يتعين عليهم ليس فقط أن يعوّضوا، بواسطة بيع سلع، عن وسائل الإنتاج التي تنتمي إلى رأس المال الدائر، بل وأن يجددوا عينيّاً، بواسطة تسليف نقدهم، رأس المال الأساسي، في حين أن النصف الآخر من رأسماليي القطاع II لا يعوّض عينيّاً سوى الجزء الدائر من رأسماله الثابت، ولكنه لا يجدد رأسماله الأساسي عينيّاً. فليس هناك في حدود هذا الافتراض، أيما تناقض إذا قلنا إن هذه الـ 400 جنيه العائدة (العائدة عندما يشتري القطاع I بها مواد استهلاك) تتوزع بصورة مختلفة بين هاتين المجموعتين من رأسماليي القطاع II. فهي تندفق عائدة إلى رأسماليي القطاع II، ولكنها لا تعود إلى الأيدي نفسها بل تتوزع بصورة مختلفة داخل هذا القطاع، وتنتقل من قسم من رأسمالييه إلى قسم آخر.

إن قسماً من رأسماليي القطاع II قد حوّل، علاوة على شطر من وسائل الإنتاج المدفوعة بسلع هؤلاء الرأسماليين في نهاية المطاف، حوّل 200 جنيه من النقد إلى عناصر جديدة من رأس المال الأساسي عينيّاً. وكما كان الحال عند بدء المشروع، فإن

نقدمه المُنفَق على هذا النحو لا يعود من التداول إليهم بالتدريج إلا على مدى سلسلة من السنوات، بوصفه جزءاً مكوّناً لقيمة السلع يناسب احتلاك رأس المال الأساسي، السلع التي تم إنتاجها بواسطة رأس المال الأساسي هذا.

أما القسم الآخر من رأسماليي القطاع II، فلم يتلق أية سلع من رأسماليي القطاع I لقاء الـ 200 جنيه، ولكن رأسماليي القطاع I يدفعون لقاء سلعهم بالنقد الذي اشترى به القسم الأول من رأسماليي القطاع II عناصر رأسمال أساسي. إن قسماً من رأسماليي القطاع II يحوز ثمانية قيمة - رأسماله الأساسي في شكل طبيعي مُجدّد، في حين أن القسم الآخر ما يزال منهمكاً في تكديس هذه القيمة في شكل نقدي لتعويض رأسماله الأساسي عينياً لاحقاً.

إن الوضع الذي يجب أن نطلق منه هو التالي: بعد وقوع المبادلات السابقة، تؤلف بقية السلع التي ما يزال يتعين تبادلها بين الطرفين 400 ف من جهة القطاع I، و 400 ث من جهة القطاع II⁽⁵²⁾ إننا نفترض أن القطاع II يسلف 400 نقداً لمبادلة هذه السلع البالغ مقدارها 800. إن نصف الـ 400 نقداً (= 200) يجب أن يُنفق في كل الأحوال [457] على يد ذلك القسم من القطاع II الذي كدّس 200 في شكل نقد بوصفه قيمة احتلاك رأس المال الأساسي والذي ينبغي أن يعيد تحويل هذه الـ 200 إلى شكل عيني (طبيعي) لرأسماله الأساسي.

ومثلما أن القيمة - رأسمال الثابتة والقيمة - رأسمال المتغيرة وفائض القيمة - التي يمكن أن تنحلّ إليها قيمة رأس المال السلعي في كل من القطاع II والقطاع I - يمكن أن تتمثل بأجزاء نسبية خاصة من سلع القطاع II كما سلع القطاع I، كذلك يمكن أن يتمثل، ضمن القيمة - رأسمال الثابتة، ذلك الجزء من القيمة الذي لم يتعين بعد تحويله إلى شكل عيني (طبيعي) لرأس المال الأساسي، بل لا يزال من الضروري تكديسه بالتدريج بشكل نقدي بوصفه كنزاً. إن كمّاً معيناً من سلع القطاع II (ويمثل في حالتنا هذه نصف المتبقي = 200) ليس هنا أكثر من حامل لقيمة احتلاك رأس المال الأساسي، التي ينبغي أن تترسّب بهيئة نقد عن طريق المبادلة. (ولعل القسم الأول من رأسماليي القطاع II، الذي يجدد رأسماله - الأساسي عينياً، قد حقق لنفسه، مع قيمة احتلاك رأس المال الأساسي المتمثلة في تلك الكتلة السلعية، التي لا توجد هنا سوى البقية الباقية

(52) لا يتطابق هذان الرقمان مع الأرقام المفترضة سابقاً. ولكن ذلك عديم الأهمية نظراً لأن المسألة تتعلق بنسب معينة فقط. [ف. إنجلز].

منها، جزءاً من قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي، وما تزال هناك 200 منها ينبغي أن يحققوها بهيئة نقد).

أما بالنسبة للنصف الثاني (= 200) من الـ 400 جنيه، التي طرحها القطاع II في التداول في هذه العملية الختامية، فتشترى به من القطاع I الأجزاء المكوّنة الدائرة لرأس المال الثابت. ولعلّ كلتا المجموعتين من رأسماليي القطاع II قد طرحتا جزءاً من هذه الـ 200 جنيه في التداول، أم فعلت ذلك تلك المجموعة منهم التي لا تجدد الجزء المكوّن الأساسي من القيمة عينياً.

وهكذا سُحبت من القطاع I بواسطة الـ 400 جنيه ما يلي: (1) سلع بمقدار 200 جنيه، تتألف فقط من عناصر رأس المال الأساسي، (2) سلع بمقدار 200 جنيه لا تعوّض عينياً إلا عن عناصر الجزء الدائر من رأس المال الثابت للقطاع II. وهكذا يكون القطاع I الآن قد باع مجمل منتوجه السلعي السنوي، بمقدار ما كان ينبغي بيعه إلى القطاع II، ولكن قيمة خمس هذا المنتج، أي 400 جنيه، توجد الآن في حوزة القطاع I في شكل نقدي. ولكن هذا النقد يمثل فائض قيمة محوّلاً إلى نقد، وينبغي أن يُنفق كإيراد على وسائل استهلاك. وهكذا يشتري القطاع I بهذه الـ 400 من القطاع II القيمة السلعية = 400. ويتدفق النقد عائداً إلى القطاع II بعد أن حرّك سلع هذا القطاع.

لنأخذ الآن ثلاث حالات، ونطلق عند ذلك إسم «القسم 1» على قسم رأسماليي القطاع II الذي يعوّض رأسماله الأساسي عينياً، و«القسم 2» على القسم الآخر الذي يذخر قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي في شكل نقدي. والحالات الثلاث هي التالية: (أ) أن حصة معينة من الـ 400 التي ما تزال موجودة كبقية في هيئة سلع القطاع II، ينبغي أن تعوّض حصة معينة من الأجزاء الدائرة لرأس المال الثابت عند القسمين 1 و2 (ولنقل إنها النصف عند كل منهما)؛ (ب) إن القسم 1 قد باع أصلاً كل سلعه، في حين أن القسم 2 ينبغي أن يبيع 400؛ (ج) إن القسم 2 قد باع كل ما عنده باستثناء تلك الـ 200 التي تتضمن قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي.

[458] وبهذا نحصل على التقسيمات التالية:

(أ) من القيمة السلعية = 400 ث، التي لا تزال باقية بين يدي القطاع II، نجد أن بحوزة القسم 1 - 100 بينما في حوزة القسم 2 - 300؛ وإن 200 من هذه الـ 300 الأخيرة تمثّل اهتلاك رأس المال الأساسي. في هذه الحالة يكون القسم 1 قد أنفق أولاً 300 من تلك الـ 400 جنيه نقداً التي يعيدها القطاع I للحصول على سلع القطاع II، وبالذات: 200 بهيئة نقد سحب بها عينياً عناصر رأس المال الأساسي من القطاع I،

و100 بهيئة نقد أيضاً كواسطة لتبادله السلعي مع القطاع I. أما القسم 2، فلم يسلف بالعكس، غير رُبع هذه الـ 400، أي 100، كواسطة لتحقيق تبادل السلعي مع القطاع I.

إذن فإن القسم 1 قد سلف 300، بينما سلف القسم 2 - 100 من هذه الـ 400 بهيئة نقد.

ولكن يتدفق عائداً من هذه الـ 400 ما يلي:

إلى القسم 1 - 100، أي ثلث ما سلفه من نقد. ولكن بحوزته بدلاً من الثلثين الآخرين رأسمالاً أساسياً مجدداً بقيمة 200. وقد دفع نقداً إلى القطاع I لقاء هذا العنصر الأساسي من رأس المال البالغ قيمته 200، ولكنه لم يبع سلعه بعد ذلك. وبمقدار ما يتعلق الأمر بهذه الـ 200 نقداً، يقف القسم 1 بمواجهة القطاع I كشارٍ ليس إلّا، ولكنه لا يواجهه فيما بعد كبائع. ولا يمكن لهذا النقد أن يتدفق عائداً، إذن، إلى القسم 1، وإلّا لكان قد تلقى عناصر رأسمال أساسي من القطاع I هدية بالمجان. - أما بالنسبة للثلث الأخير من النقد الذي سلفه القسم 1، فقد برز هذا القسم 1 أولاً كشارٍ للأجزاء المكوّنة الدائرة لرأسماله الثابت. ويشتري القطاع I من القسم 1 بهذا النقد نفسه ما تبقى من سلعه البالغة قيمتها 100. وعليه يتدفق هذا النقد عائداً إليه (إلى القسم 1 من القطاع II) لأنه يبرز كبائع للسلعة عقب برونه كشارٍ فوراً. ولو لم يتدفق هذا النقد عائداً، لكان القطاع II (القسم 1) قد دفع للقطاع I، مقابل سلعه 100، مرتين، مرة 100 نقداً، ثم مرة ثانية 100 في شكل سلعي، أي لكان قد أهدى سلعه للقطاع I.

وبالعكس، تعود إلى القسم 2 الذي أنفق 100 نقداً، 300 نقداً: تعود 100 لأنه طرح أولاً 100 نقداً في التداول بصفته شارياً، ثم استعاد هذه الـ 100 بصفته بائعاً للسلع؛ وتعود 200 لأنه يقوم فقط بدور بائع لسلع يبلغ مقدار قيمتها 200، ولا يقوم بدور شارٍ. لذلك لا يمكن أن يتدفق النقد عائداً إلى القطاع I. وهذا يعني أن التعويض عن احتلاك رأس المال الأساسي يجري بالنقد الذي طرحه القطاع II (القسم 1) في التداول لشراء عناصر رأسمال أساسي؛ ولكن هذا النقد يصل إلى أيدي القسم 2 لا بوصفه نقداً آتياً من القسم 1، بل باعتباره نقداً يخص القطاع I.

ب) يتوزع المتبقي من II ث، حسب هذه الفرضية، بحيث أن 200 نقداً تخص القسم 1، و400 في شكل سلع تخص القسم 2.

لقد باع القسم 1 كل سلعه، ولكن 200 نقداً تمثل الشكل المحوّل للجزء المكوّن

الأساسي من رأسماله الثابت، والذي ينبغي تجديده عينيّاً (in natura). لذلك فإن القسم 1 يبرز هنا كشارٍ فقط، ويتلقى بدل نقده سلعة من القطاع I ذات قيمة مماثلة، بهيئة طبيعية لعناصر رأس المال الأساسي. ولا يتعين على القسم 2 أن يطرح في التداول أكثر [459] من 200 جنيه في أقصى حد (إذا لم يسلّف رأسماليو القطاع I أي نقد لمبادلة السلع بين القطاعين I و II) نظراً لأن القسم 2 يبيع نصف قيمته السلعية للقطاع I من دون أن يشتري منه.

وتعود من التداول 400 جنيه إلى القسم 2: 200 تعود لأنه سلّفها كشارٍ للسلع وسترجعها كبائع لسلع بقيمة 200؛ وتعود الـ 200 الباقية لأنه يبيع سلعاً بقيمة 200 إلى القطاع I من دون أن يسحب منه مُعادلاً سلعيّاً بالمقابل.

ج) بحوزة القسم 1 - 200 نقداً و 200 ث بهيئة سلع، ويمتلك القسم 2 - 200 ث (هـ) بهيئة سلع.

حسب هذه الفرضية، لا يتعين على القسم 2 أن يسلّف النقد، لأنه لم يعد يواجه القطاع I كشارٍ عموماً بل كبائعٍ فقط، وينبغي بالتالي أن ينتظر حتى يقوم أحد بشراء سلعه.

ويقوم القسم 1 بتسليف 400 جنيه بهيئة نقد: 200 لمبادلة متقابلة للسلع مع القطاع I، و 200 كشارٍ فقط من القطاع I. وهو يشتري بهذه الـ 200 جنيه الأخيرة من النقد عناصر رأس المال الأساسي.

يستخدم القطاع I 200 جنيه من النقد ليشتري من القسم 1 سلعاً بقيمة 200، بحيث تعود إلى هذا القسم الـ 200 جنيه من النقد الذي سبق أن سلّفه لتحقيق المبادلة السلعية، كما أن القطاع I يشتري بالـ 200 جنيه الباقية - التي سبق أن تلقاها من القسم 1 - سلعاً بقيمة 200 من القسم 2، وبفضل ذلك يترسب احتلاك رأس المال الأساسي لهذا القسم من الرأسمالين بهيئة نقد.

ولن يتغير من الأمر شيئاً لو افترضنا، في الحالة ج، أن القطاع (I) هو الذي يقوم، بدلاً من القطاع II (القسم 1) بتسليف 200 نقداً لمبادلة السلع التي تم إنتاجها. فلو بدأ القطاع I، في هذه الحالة، بشراء سلع بقيمة 200 من القسم 2 للقطاع II - على افتراض أنه لا ينبغي للقسم 2 أن يبيع إلّا هذه البقية من سلعه - فإن هذه الـ 200 جنيه لا تعود إلى القطاع I، نظراً لأن هذا القسم من القطاع II لن يبرز بدوره كشارٍ؛ ولكن على القطاع II، القسم 1، في هذه الحالة، أن يشتري بـ 200 جنيه نقداً وأن يُبادل كذلك (ditto) سلعاً بقيمة 200، أي أن على هذا القطاع أن يحصل عن طريق التبادل

من القطاع I على سلع مجموع قيمتها 400. عندئذ تعود 200 جنيه نقداً من القطاع II - القسم 1، إلى القطاع I. وإذا أنفق القطاع I هذا النقد ثانية لشراء بقية السلع بقيمة 200 من القطاع II - القسم 1، فإن هذا النقد يعود إلى القطاع I حالما يأخذ القطاع II - القسم 1، النصف الثاني من الـ 400 بهيئة سلع من القطاع I. لقد أنفق القسم 1 (من القطاع II) 200 جنيه نقداً بصفته شارباً لعناصر رأس المال الأساسي ولذلك لا يعود هذا النقد إليه، بل يخدم في تحويل 200 ث، أي بقية سلع القطاع II - القسم 2، إلى نقد، في حين أن الـ 200 جنيه، أي النقد الذي أنفقه القطاع I لمبادلة السلع، يعود إليه من القطاع II - القسم 1، لا من القسم 2. لقد عاد إلى القطاع I لقاء السلع البالغة قيمتها 400 مُعادلاً سلعياً بقيمة 400، كما عادت أيضاً إليه الـ 200 جنيه التي سَلَفَها نقداً لمبادلة سلع يبلغ مجموع قيمتها 800 - وهكذا يمضي كل شيء وفق الأصول.

* * *

[460] إن الصعوبة الناجمة عن مبادلة:

$$\begin{array}{rcl} I & - & 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} \\ II & - & 2000 \text{ ث} \end{array}$$

قد أُخْتُزِلَتْ إلى صعوبة مبادلة المتبقي:

$$I - 400 \text{ ف}.$$

II - (1) 200 نقداً + 200 ث سلعاً + (2) 200 ث سلعاً، أو، لجعل المسألة أكثر وضوحاً:

$$I - 200 \text{ ف} + 200 \text{ ف}.$$

$$II - (1) 200 نقداً + 200 ث سلعاً + (2) 200 ث سلعاً.$$

لما كانت 200 ث سلع في القطاع II، القسم 1، تُبادل لقاء 200 I ف (سلع)، ولما كان كل النقد المتداول في هذه المبادلة لسلع مقدارها 400 بين القطاعين I وII يتدفق عائداً إلى ذاك الذي سَلَفَه، سواء كان هذا هو القطاع I أو القطاع II، فإن هذا النقد، بوصفه عنصر مبادلة بين القطاعين، ليس في الواقع عنصراً من عناصر القضية التي تواجهنا هنا. أو بصيغة أخرى: لو افترضنا أن النقد الذي يتوسط مبادلة 200 I ف (سلع) لقاء 200 II ث (سلع القطاع II، القسم 1) يؤدي وظيفة وسيلة دفع لا وسيلة شراء وبالتالي ليس بمثابة «وسيلة تداول» بالمعنى الأضيق للكلمة، فمن الواضح - إذ إن السلع 200 I

ف والسلع 200 II ث (القسم 1) متساوية من حيث مقدار القيمة - إن وسائل إنتاج بقيمة 200 تُبادل لقاء وسائل استهلاك بقيمة 200، وإن النقد لا يقوم بوظيفته هنا إلا بصورة مثالية ولا حاجة لطرح النقد في التداول بالفعل بغية تسوية الميزان في هذا الطرف أو ذاك. من هنا لا تتجلى القضية في أقصى صورها إلا حين نشطب من كلا الجانبين، أي في القطاعين I و II، السلع 200 I ف، ومُعادلها - السلع 200 II ث (القسم 1). بعد حذف هذين المقدارين السلعيين المتساويين من حيث القيمة (في القطاعين I و II)، واللذين يوازنان بعضهما بعضاً، يظل الباقي الذي ينبغي مبادلته، والذي تبرز فيه القضية بأقصى صورها، ونعني به تحديداً:

I - 200 ف سلع.

II - (1) 200 ث نقداً + (2) 200 ث سلماً.

من الواضح هنا أن: القطاع II، القسم 1، يشتري بـ 200 نقداً 200 I ف، أي يشتري الأجزاء المكونة لرأسماله الأساسي؛ وبذلك يُجدد عينياً رأس المال الأساسي للقطاع II، القسم 1، أما فائض القيمة في القطاع I، والبالغ 200، فيتحول من الشكل السلعي (من شكل وسائل الإنتاج، وبالذات من شكل عناصر رأس المال الأساسي) إلى شكل نقدي. وبهذا النقد يشتري القطاع I وسائل استهلاك من القسم 2 في القطاع II؛ وتكون النتيجة بالنسبة للقطاع II، أن جزءاً مكوناً أساسياً من رأس المال الثابت للقسم 1 يتجدد بمقدار معين عينياً، وأن جزءاً مكوناً آخر من رأس المال الثابت للقسم 2 (الذي يعوّض عن اهتلاك رأس المال الأساسي) يترسّب بهيئة نقد، ويستمر ذلك كل عام حتى يتوجب تجديد هذا الجزء المكون من رأسماله الثابت عينياً.

وهناك بدايةً شرطٌ مسبق، وهو أن هذا الجزء المكون الأساسي لرأس المال الثابت [461]

في القطاع II، الذي تحول ثانية إلى نقد بكامل قيمته، وينبغي بالتالي أن يُجدد عينياً كل عام (في القسم 1)، يجب أن تكون قيمة هذا الجزء من رأس المال الثابت مساوية للاهتلاك السنوي الذي يتعرض له الجزء المكون الأساسي الآخر لرأس المال الثابت في القطاع II، الذي يواصل وظيفته وهو في شكله العيني (الطبيعي) القديم، والذي ينبغي بادی الأمر التعويض بالنقد عن اهتلاكه، أي عن القيمة المندثرة منه والتي تنتقل إلى السلع التي أسهم هو في إنتاجها. وعليه يبدو مثل هذا التوازن قانوناً لتجديد الإنتاج على نطاق ثابت، وهذا يضارع القول إن التقسيم المتناسب للعمل في القطاع I الذي يُنتج

وسائل الإنتاج، ينبغي أن يظل ثابتاً بلا تغيير، ما دام هذا القطاع يُقدم، من جهة، أجزاء مكوّنة دائرة، ومن جهة أخرى، أجزاء مكوّنة أساسية لرأس المال الثابت للقطاع II. وقبل أن نشرع يبحث ذلك عن كسب، يتوجب أن نعاين أولاً، كيف تسير الأمور لو أن المقدار المتبقي من II ث (1) لا يساوي المتبقي من II ث (2)، بل قد يكون أكبر أو أصغر منه. لندرس هاتين الحالتين بالتعاقب.

الحالة الأولى

I - 200 ف.

II - (1) 220 ث (نقدًا) + (2) 200 ث (سلعًا).

في هذه الحالة يشتري II ث (1) بـ 200 جنيه نقدًا السلع I 200 ف، ويشتري القطاع I بالنقد نفسه السلع II 200 ث (2)، أي أنه يشتري الجزء المكوّن من رأس المال الأساسي لرأسماليي II (2) الذي ينبغي أن يترسّب عند الآخرين بهيئة نقد، وبذلك يتحوّل هذا الجزء إلى نقد. ولكن II 20 ث (1) وهي بهيئة نقد، غير قابلة للتحوّل ثانية إلى رأسمال أساسي عينيًا (in natura).

ويبدو أن بالوسع معالجة هذا الوضع السيء لو افترضنا أن المتبقي من I ف يساوي 220 بدلاً من 200، أي أنه لم تُبادل من I 2000 خلال المُبادلات السابقة سوى 1780 بدلاً من 1800. وعندئذ يكون لدينا في هذه الحالة:

I - 220 ف.

II - (1) 220 ث (نقدًا) + (2) 200 ث (سلعًا).

إن II ث، القسم 1، يستخدم 220 جنيهًا من النقد لشراء I 220 ف، ويشتري القطاع I، مستخدمًا 200 جنيه، II 200 ث (2) من السلع. ولكن تبقى الآن 20 جنيهًا من النقد عند القطاع I، وهي شطر من فائض القيمة، لا يستطيع القطاع I أن يحتفظ به إلّا في شكل نقدي، من دون أن يستطيع انفاقه على وسائل استهلاك. وهذا يعني نقل الصعوبة من II ث (القسم 1) إلى I ف.

لنفترض الآن، من جهة أخرى، أن II ث، (القسم 1)، أصغر من II ث (القسم 2)، عندئذ:

الحالة الثانية

I - 200 ف (سلعًا).

II - (1) 180 ث (نقداً) + (2) 200 ث (سلفاً).

[462] إن القطاع II القسم (1) يستخدم 180 جنيهاً من النقد لشراء سلع مقدارها I 180 ف؛ ويشترى القطاع I بهذا النقد سلفاً ذات قيمة مماثلة من القطاع II القسم (2)، أي يشتري I 180 ث (2)؛ يتبقى I 20 ف غير قابلة للبيع على هذا الجانب، وكذلك 20 II ث (2) غير قابلة للبيع على الجانب الآخر، وهذه السلع بقيمة 40 غير قابلة للتحويل إلى نقد.

ولن يفيدنا بشيء إذا افترضنا أن المتبقي من السلع في القطاع I = 180؛ صحيح أنه لن يبقى في هذه الحالة أي فيض في القطاع I، ولكن سيبقى هناك، الآن كما من قبل، من المقدار II ث (القسم 2) فيض من السلع مقداره 20 غير قابل للبيع، غير قابل للتحويل إلى نقد.

وعليه ففي الحالة الأولى التي كان فيها مقدار القيمة II (1) أكبر من II (2)، يتبقى عند II ث (1) فيض بهيئة نقد غير قابل للتحويل إلى رأسمال أساسي، أو إذا افترضنا أن المتبقي I ف = II ث (1)، فإن الفيض نفسه يكون، عندئذ، في جانب I ف بهيئة نقد، غير قابل للتحويل إلى وسائل استهلاك.

أما في الحالة الثانية، حيث II ث (1) أصغر من II ث (2)، فيكون ثمة عجز نقدي عند 200 I ف و II ث (2) يقابله فيض سلعي متماثل في القيمة عند الطرفين، أو، إذا افترضنا أن المتبقي I ف = II ث (1)*، يكون ثمة عجز نقدي وفيض سلعي عند الطرف II ث (2).

وإذا افترضنا أن المتبقي I ف يساوي في الحالتين دوماً II ث (1) - نظراً لأن حجم الإنتاج محدد بطلبات مسبقة، ولأن تجديد الإنتاج لا يتأثر بشيء لو جرى هذه السنة إنتاج المزيد من الأجزاء المكونة الأساسية لرأس المال الثابت، وجرى في السنة التالية إنتاج المزيد من الأجزاء المكونة الدائرة لرأس المال الثابت لأجل القطاع II من (**). القطاع I - لا يمكن في الحالة الأولى تحويل I ف بكليتها إلى وسائل استهلاك، فقط عندما يشتري القطاع I بفائضه النقدي جزءاً من فائض القيمة من القطاع II***، أي أن

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: ورد خطأ: II ث (2). [ن. برلين].

(**) في الطبعتين الأولى والثانية: ورد خطأ: لأجل. صححها إنجلز. [ن. برلين].

(***) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: القطاع I. [ن. برلين].

يقوم القطاع II بتكديسه نقداً عوضاً عن استهلاكه، ولأمكن علاج الأمور في الحالة الثانية، فقط عندما يُنفق القطاع I نفسه هذا النقد، وهي فرضية سبق أن أعرضنا عنها. وإذا كان II ث (1) أكبر من II ث (2)، فلا بدّ من استيراد سلع أجنبية بغية تحقيق الفائض النقدي في I ف. أما إذا كان II ث (1) أصغر من II ث (2)، فلا بدّ، على العكس، من تصدير سلع القطاع II (وسائل استهلاك) لكي يتحقق في وسائل إنتاج ذلك الجزء من II ث الذي يمثل اهتلاك رأس المال الأساسي. وعلى هذا تغدو التجارة الخارجية ضرورة لا مناص منها في الحالتين كليهما.

وحتى لو افترضنا، عند دراسة تجديد الإنتاج على نطاق لا يتغير، أن إنتاجية العمل في جميع فروع الإنتاج، وكذلك تناسب علاقات القيمة بين منتوجاتها السلعية تظل ثابتة، فإن الحالتين المذكورتين أخيراً، التي يكون فيهما II ث (1) إما أكبر أو أصغر من II ث (2)، ستظلان مع ذلك دوماً هامتين لدى دراسة تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، حيث يمكن لهما بالضرورة أن تبرزاً فيه.

(3) نتائج

[463]

بخصوص تعويض رأس المال الأساسي ينبغي أن نلاحظ عموماً ما يلي:
لو افترضنا - شريطة بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة، ولا نعني بذلك نطاق الإنتاج فحسب، بل كذلك إنتاجية العمل على وجه الخصوص - أن الجزء الهالك من العنصر الأساسي لقيمة II ث يكون في هذه السنة أكبر مما في سابقتها، وبالتالي ينبغي تجديد جزء أكبر من هذا العنصر عينياً (in natura)، فإن الجزء الآخر من رأس المال الأساسي الذي ما يزال في طريقه إلى الهلاك، والذي ينبغي أن يُعوّض في هذه الأثناء بهيئة نقد حتى حلول أجل موته، يتناقص بنفس النسبة، وسبب ذلك، حسب فرضيتنا، أن مجموع (بما في ذلك مجموع قيمة) الجزء الأساسي من رأس المال والذي يواصل وظيفته في القطاع II يظل ثابتاً على حاله. بيد أن ذلك يفضي إلى النتائج التالية. أولاً - إذا كان القسم الأعظم من رأس المال السلعي في القطاع I يتألف من عناصر رأس المال الأساسي II ث، فإن الجزء الأصغر يتألف من الأجزاء المكوّنة الدائرة II ث، لأن الإنتاج الكلي للقطاع I يظل دون تغيير بالنسبة للقطاع II ث. فإن تعاضد إنتاج جزء، تناقص إنتاج الجزء الآخر، والعكس بالعكس. من ناحية أخرى يبقى حجم الإنتاج الكلي للقطاع II على حاله. ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك عند تناقص كمية المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة والمواد المساعدة؟ (أي عند تناقص العناصر الدائرة لرأس

المال الثابت في القطاع II). ثانياً - إن القسم الأعظم من رأس المال الأساسي II ث المستعاد في شكل نقدي، يتدفق على القطاع I، ليعاد تحويله هناك من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي. وهكذا يتدفق على القطاع I، نقد أكبر مما هو ضروري فقط للتبادل السلعي بين القطاعين، تتدفق كمية أكبر من النقد الذي لا يتوسط المبادلة السلعية المشتركة فيما بينهما، بل يبرز بوظيفة وسيلة شراء على نحو أحادي. ولكن عندئذ سنجد أن كتلة السلع II ث، وهي حامل التعويض عن قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي، سوف تتقلص بنفس النسبة، أي سوف تتقلص كتلة السلع في القطاع II، التي ينبغي تحويلها إلى نقد للقطاع I فحسب وليس إلى سلع لهذا القطاع I. وعندئذ سيكون المزيد من النقد قد تدفق من القطاع II إلى القطاع I بوصفه محض وسائل شراء، بينما ستكون هناك كمية أقل من السلع عند القطاع II، التي لا يلعب القطاع I إزاءها سوى دور الشاري. وبما أن I م قد تم تحويله إلى سلع للقطاع II، فإن جزءاً أكبر من I ف لن يكون قابلاً للتحويل إلى سلع للقطاع II؛ فلا بد من إبقاء هذا الجزء I م في شكل نقدي.

وتقع الحالة المعاكسة حين يكون، خلال سنة من السنين، تجديد إنتاج رأس المال الأساسي الهالك من القطاع II أقل بينما يكون جزء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي على العكس، أكبر؛ فبعد ما ورد أعلاه لا حاجة للمضي في بحث هذه الحالة. فالأزمة - أزمة فيض الإنتاج - ستندلع رغم تجديد الإنتاج على النطاق الثابت نفسه.

وباختصار: في ظل تجديد الإنتاج البسيط وبقاء الظروف الأخرى على حالها، أي [464] بخاصة ثبات إنتاجية العمل وثبات مقدار العمل الكلي وشدته - إذا افترضنا تناسباً غير ثابت بين رأس المال الأساسي الهالك (الذي يجب تجديده) ورأس المال الأساسي المستمر في النشاط وهو في شكله الطبيعي القديم (الذي يضيف إلى المنتجات قيمة تعوّض فقط عن الاهتلاك) - فستنشأ واحدة من حالتين، ففي الحالة الأولى: ستبقى كتلة الأجزاء المكوّنة الدائرة التي يتوجب تجديد إنتاجها على حالها، في حين أن كتلة الأجزاء المكوّنة الأساسية التي يتوجب تجديد إنتاجها سوف تزداد؛ وبذلك ينبغي أن ينمو الإنتاج الكلي للقطاع I ولأن نشأ عجز في تجديد إنتاج هذه الأجزاء من رأس المال الأساسي حتى بمعزل عن العلاقات النقدية.

في الحالة الثانية: إذا انخفض المقدار النسبي لرأس المال الأساسي في القطاع II الواجب تجديد إنتاجه عينياً، وارتفع بالتالي، بنفس النسبة، ذلك الجزء المكوّن من رأس المال الأساسي في القطاع II الذي لا يزال ينبغي أن يعوّض عنه بهيئة نقد فقط، فإن

كتلة الأجزاء المكوّنة الدائرة من رأس المال الثابت في القطاع II التي جدد القطاع I إنتاجها ستظل على حالها بلا تغيير، في حين أن كتلة الأجزاء الأساسية الواجب تجديد إنتاجها سوف تنخفض. وعليه فإن حجم الإنتاج الكلي للقطاع I سينخفض، أو أن ينشأ فيض في رأس المال الأساسي (كما نشأ عجز في السابق)، وهو فيض غير قابل للتحويل إلى نقد.

حقاً إن باستطاعة العمل نفسه أن يدّر، في الحالة الأولى، منتجاً أكبر بزيادة إنتاجيته، أو بتمديده أو تشديده لسد العجز بذلك في هذه الحالة؛ ولكن تغييراً كهذا لن يتحقق من دون انتقال لرأس المال والعمل من فرع إنتاجي إلى آخر داخل القطاع I، وأي انتقال كهذا لن يمر من دون أن يولّد في الحال اضطرابات. وثانياً، سيتعين على القطاع I (في حالة تمديد العمل وتشديده) أن يُبادل قيمة أكبر بقيمة أقل للقطاع II وسيحدث بالتالي هبوط في قيمة منتج القطاع I.

وسيقع العكس في الحالة الثانية، حين يتعين على القطاع I أن يقلص إنتاجه، مما يعني أزمة للعمال والرأسماليين المشتغلين فيه أو أن يُنتج فيضاً مما يمثل أزمة أيضاً. إن مثل هذا الفيض ليس شراً، في ذاته ولذاته، بل خير، ولكن شرّ في إطار الإنتاج الرأسمالي.

ويمكن للتجارة الخارجية أن تسدي العون في الحالتين، لتحويل السلع التي يحتفظ بها القطاع I في شكل نقدي إلى وسائل استهلاك، في الحالة الأولى، وتصريف فيض السلع في الحالة الثانية. ولكن بما أن التجارة الخارجية لا تقتصر على تعويض عناصر رأس المال (من حيث مقدار القيمة أيضاً) فإنها لا تعمل إلّا على مد التناقضات إلى مجال أوسع، وتفتح أمامها دائرة فعل أكبر.

وإذا أزيل الشكل الرأسمالي لتجديد الإنتاج، اقتضت المسألة على أن مقدار الجزء الهالك من رأس المال الأساسي والذي يجب بالتالي أن يعوّض عنه عينياً (in natura) (أي رأس المال الذي يقوم هنا بإنتاج وسائل الاستهلاك) يختلف باختلاف السنوات المتعاقبة. فإذا كان هذا الحجم كبيراً جداً في سنة معينة (بحيث يفوق المعدل الوسطي [465] للهلاك، كما يحدث مع البشر)، فمن المؤكد أن يكون أصغر كثيراً في السنة اللاحقة. إن كمية المواد الأولية ونصف المصنّعة والمواد المساعدة، اللازمة خلال السنة لإنتاج وسائل الاستهلاك لا تنخفض من جراء التغيرات المذكورة في تعويض رأس المال الأساسي - شريطة أن تظل الظروف الأخرى على حالها. فالإنتاج الكلي لوسائل الإنتاج ينبغي إذن أن يزداد في الحالة الأولى وينخفض في الثانية. ولا يمكن تلافي هذه التقلبات إلّا بإحداث فيض إنتاج نسبي مستمر؛ فينبغي، من جهة، إنتاج كم معين من رأس المال

الأساسي يفيض عما يلزم مباشرة، وينبغي من جهة أخرى، توفير خزين من المواد الأولية، إلخ، يفيض عن الحاجات المباشرة للسنة المعنية (ويسري ذلك بخاصة على وسائل العيش). إن مثل هذا النوع من فيض الإنتاج يُعادِل رقابة المجتمع على الوسائل المادية لتجديد إنتاج هذا المجتمع بالذات. بيد أنّ فيض الإنتاج، في إطار المجتمع الرأسمالي، عنصر من عناصر القوضى.

إن هذا المثال عن رأس المال الأساسي - عند تجديد الإنتاج على نطاق ثابت - لمقنع حقاً. فعدم التناسب^(*) في إنتاج رأس المال الأساسي والدائر هو واحدة من الحجج المفضلة لدى الاقتصاديين في تفسير نشوء الأزمات. أما أن انعدام تناسب كهذا يمكن ويجب أن ينشأ حتى بمجرد الحفاظ على مقدار رأس المال الأساسي لا أكثر، وأنه يمكن ويجب أن ينشأ حتى على افتراض وجود إنتاج اعتيادي مثالي، في ظل تجديد الإنتاج البسيط لرأس المال الاجتماعي العامل أصلاً، فذلك أمر جديد عليهم.

XII - تجديد إنتاج مادة النقد

حتى الآن لم نلتفت كلياً إلى إحدى اللحظات وهي بالتحديد تجديد الإنتاج السنوي للذهب والفضة. إن الذهب والفضة بوصفهما مجرد مادة لصنع الكماليات والطلاء بالذهب، إلخ، لا يستحقان أيما ذكر خاص، شأنهما شأن أية منتجات أخرى. بيد أنهما يلعبان دوراً هاماً بوصفهما مادة للنقد، أي باعتبارهما نقداً كامناً. وتوخياً للتبسيط، نعتبر الذهب وحده مادة النقد.

وفقاً لمعطيات قديمة نوعاً، كان الاستخراج السنوي الكلي للذهب يتراوح بين 800,000 - 900,000 باون، أي ما يساوي من حيث القيمة 1100 أو 1250 مليون مارك تقريباً. وحسب ما يقول زوتبير⁽⁵³⁾ لم يكن متوسط هذا الاستخراج في سنوات

(*) في الطبعة الثانية: (Missverständnis) عدم الفهم، جرى التصحيح اعتماداً على الطبعة الأولى. [ن. برلين].

(53) (آ. زوتبير، إنتاج - المعادن الثمينة، غوته، 1879، [ص112]).

(Ad. Soetbeer, Edelmetall-Produktion, Gotha, 1879, [S.112]).

[466] (1871 - 1875)، يزيد عن 170,675 كغم، تناهز قيمتها 476 مليون مارك. ومن هذه الكمية قدمت أستراليا ما يقارب 167 مليون مارك، والولايات المتحدة 166 مليون مارك، وروسيا 93 مليون مارك. أما الباقي فيتوزع على بلدان شتى بمبالغ تقل عن 10 ملايين مارك لكل واحد منها. وبلغ متوسط الإنتاج السنوي من الفضة، خلال الفترة نفسها، مقداراً أقل بقليل من مليوني كغم، بقيمة $\frac{1}{2}$ 354 مليون مارك، ومن هذه الكمية قدمت المكسيك فضة بقيمة 108 ملايين مارك، والولايات المتحدة 102 مليون مارك، وأميركا الجنوبية 67 مليون مارك، وألمانيا 26 مليون مارك، إلخ، بإرقام تقريبية.

إن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يُنتج الذهب والفضة من بين البلدان التي يسودها الإنتاج الرأسمالي. فالبلدان الرأسمالية الأوروبية تحصل على كل ما تحتاجه من الذهب تقريباً، كما تحصل على الشطر الأعظم من الفضة، من أستراليا والولايات المتحدة والمكسيك وأميركا الجنوبية وروسيا.

ولكننا سنفترض أن مناجم الذهب تقع في بلد يسوده الإنتاج الرأسمالي، وهو البلد الذي نقوم بتحليل تجديد الإنتاج السنوي فيه، وذلك للسبب التالي:

لا يمكن للإنتاج الرأسمالي أبداً أن يبقى في الوجود من دون تجارة خارجية. ولكن، عندما يفترض المرء وجود تجديد إنتاج سنوي اعتيادي على نطاق معين، فإنه يفترض بذلك أيضاً أن التجارة الخارجية تقتصر على استبدال المنتجات المحلية بمنتجات أخرى ذات شكل استعمال أو طبيعي مغاير، من دون أن تمسّ علاقات القيمة، وبالتالي من دون أن تمسّ نسب القيمة التي يتم بموجبها التبادل المتقابل بين صنف وسائل الإنتاج وصنف وسائل الاستهلاك، ولا تمسّ النسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة التي تنقسم إليها قيمة منتج أي واحد من هذين الصنفين. لذلك فإن إدخال التجارة الخارجية في تحليل قيمة المنتج التي يتجدد إنتاجها سنوياً لا يمكن إلا أن يشوش الأمر، إذ لا يضيف لحظة جديدة إلى القضية، ولا إلى حلها. وعليه ينبغي أخذ القضية بصورة مجردة تماماً، أي ينبغي اعتبار الذهب هنا عنصراً مباشراً في تجديد الإنتاج السنوي، لا عنصراً سلعياً مستورداً من الخارج عن طريق التبادل.

ينتمي إستخراج الذهب، كإنتاج المعادن عموماً، إلى القطاع I، أي الصنف الذي يضم إنتاج وسائل الإنتاج. لنفرض أن قيمة المنتج السنوي من الذهب = 30 (لتسهيل الأمور؛ لكن هذا الرقم في الواقع أكبر بكثير بالقياس إلى الأرقام الأخرى الواردة في مخططنا)؛ هب أن هذه القيمة تنقسم إلى 20 ث + 5 م + 5 ف؛ حيث يجري تبادل

20 ث لقاء عناصر أخرى من I ث، وهذا ما سندرسه لاحقاً^(*)؛ ولكن 5 م + 5 ف (I) ينبغي أن تُبادل لقاء عناصر II ث أي لقاء وسائل استهلاك.

أما بالنسبة إلى 5 م، فإن كل مشروع يقوم باستخراج الذهب إنما يتبدى بشراء قوة [467] العمل، وتُشتري قوة العمل هذه ليس بذهب استخرجه المشروع نفسه، بل بشرط معين من النقد المدخر في البلاد المعنية. ويقتني العمال بهذه الـ 5 م وسائل استهلاك من القطاع II، ويشتري هذا القطاع بهذا النقد وسائل إنتاج من القطاع I. هب أن القطاع II يشتري ذهباً من القطاع I بمقدار 2 م كمادة لإنتاج سلع، إلخ (أي يشتري الجزء المكوّن من رأسماله الثابت)، عندئذ يتدفق 2 م عائداً إلى الرأسمالي صاحب مناجم الذهب في القطاع I بهيئة نقد، كان في مجال التداول من قبل. وإذا لم يقدّم القطاع II فيما بعد بشراء الذهب بوصفه مادة من القطاع I، فإن القطاع I يشتري سلعاً من القطاع II بأن يطرح ذهبه في التداول بمثابة نقد، نظراً لأنه يمكن شراء أية سلعة بالذهب. ويكمن الفارق الوحيد في أن القطاع I لا يبرز هنا كبائع، بل كشارٍ فقط. فبوسع مستخرجي الذهب في القطاع I أن يصرفوا سلعتهم دائماً، فهي ماثلة أبداً في شكل قابل للتبادل مباشرة.

دعونا نفترض أن صاحب مصنع الغزول قد دفع 5 م إلى عماله، الذين يقدمون له بالمقابل - بمعزل عن فائض القيمة - غزولاً، أي منتجاً بقيمة = 5؛ ويشتري العمال بهذه الـ 5 سلعاً من II ث، ويشتري القطاع II غزولاً من القطاع I بـ 5 نقداً، وإذا تتدفق 5 م عائدة بهيئة نقد إلى صاحب مصنع الغزول. بالمقابل، في حالتنا المفترضة هذه، يسلّف الرأسمالي I ذ (وهو ما سنرمز به إلى مستخرج الذهب) إلى عماله 5 م بنقد كان من قبل في مجال التداول؛ ويُنفق العمال هذا النقد على وسائل عيش، ولكن 2 م من 5 فقط يعودان من القطاع II إلى الرأسمالي I ذ. غير أن بوسع الرأسمالي I ذ أن يبدأ عملية تجديد الإنتاج مجدداً، شأنه تماماً شأن صاحب مصنع الغزول، ذلك لأن عماله قدموا إليه القيمة 5 ذهباً، باع منها 2، وما تزال 3 بحوزته ذهباً، وما عليه إذن إلا أن يسكّها عملة⁽⁵⁴⁾ أو يحولها إلى أوراق نقدية مصرفية لكي يحوز على كل رأسماله المتغير مباشرة في شكل نقدي مائل بين يديه من دون توسط آخر من جانب القطاع II.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 469، [الطبعة العربية، ص 532]، الحاشية رقم 55. [ن. برلين].

(54) «إن كمية كبيرة من الذهب الطبيعي (سبائك الذهب - gold bullion) ... تأتي مباشرة إلى دار السك في سان فرانسيسكو على يد المنقيين عن الذهب». (تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة، 1879، الجزء الثالث، ص 337).

(Reports by H.M. Secretaries of Embassy and Legation, 1879, Part III, p. 337).

ولكن حتى في هذه العملية الأولى من تجديد الإنتاج السنوي طرأ تغير على كتلة النقد الموجود، فعلياً أو افتراضياً، في مجال التداول. لقد افترضنا أن القطاع II قام بجزء من II ث شراء 2 م (I ذ) كمادة؛ ولنفترض أن 3 تُنفق بدورها، كشكل نقدي لرأس المال المتغير I ذ، ضمن القطاع II. لذا فإن 3 من مجمل كتلة النقد التي أنتجها ميدان إنتاج الذهب (*) جديداً. ظلت ضمن القطاع II ولم تعد إلى القطاع I. واستناداً إلى افتراضنا، فإن القطاع II قد أشبع حاجته إلى الذهب كمادة. هكذا تظل الـ 3 المذكورة بين يديه [468] ككنز ذهبي. وبما أنها لا تستطيع أن تؤلف أي عنصر من رأسماله الثابت، وبما أن القطاع II كان لديه أصلاً ما يكفي من رأس المال النقدي لشراء قوة العمل، وبما أن هذه الـ 3 ذ الإضافية ليس لها، باستثناء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، من وظيفة تؤديها داخل II ث، الذي بودلت هي لقاء جزء منه (لم يكن بوسعها أن تغطي بنفس النسبة *pro tanto* اهتلاك رأس المال الأساسي، إلا إذا كان II ث (1) أصغر من II ث (2)، وهذا أمر عرضي)؛ وبما أنه، من ناحية أخرى، وبالذات باستثناء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، ينبغي أن يُبادل مجمل المنتج السلعي II ث لقاء وسائل الإنتاج I (م + ف) - فإن هذا النقد ينبغي أن ينتقل برمته من II ث إلى II ف، سواء كان هذا الأخير مائلاً في وسائل عيش ضرورية أم في مواد ترف؛ كما أن القيمة السلعية المطابقة ينبغي أن تنتقل، بالعكس، من II ف إلى II ث. والنتيجة: إدخار جزء من فائض قيمة في القطاع II بهيئة كنز نقدي.

وفي السنة الثانية من تجديد الإنتاج، إذا ما بقيت النسبة نفسها من الذهب المستخرج خلال السنة تُستخدم كمادة، فإن 2 تتدفق رجوعاً إلى I ذ، بينما تتعوض 3 عينيّاً، أي تتحرر ثانية في القطاع II لتغدو كنزاً، إلخ.

وفيما يتعلق برأس المال المتغير بوجه عام: إن الرأسمالي I ذ ينبغي، مثله مثل أي رأسمالي آخر، أن يسلّف رأس المال هذا دوماً بهيئة نقد لشراء العمل. ولكن فيما يتعلق برأس المال المتغير م هذا، فليس الرأسمالي بل عماله هم من يشتري من القطاع II؛ لذلك لا يمكن أبداً أن تقع الحالة التي يظهر فيها هذا الرأسمالي بمثابة شارٍ وبالتالي يُلقي ذهبه في القطاع II من غير مبادرة من هذا الأخير. ولكن بقدر ما يشتري القطاع II مادة منه، فيتعين على هذا القطاع أن يحوّل رأسماله الثابت II ث إلى مادة ذهب، بقدر

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: إنتاج النقد (Geldproduktion) صححها إنجلز. [ن. برلين].

ما يتدفق جزء من (I ذ) م عائداً إلى الرأسمالي I ذ من القطاع II، على نحو ما يعود رأس المال المتغير إلى رأسماليين آخرين في القطاع I؛ وما لم يكن الحال كذلك، فإنه يعوّض عن رأسماله المتغير م بذهب يقطعته مباشرة من متوجه. ولكن بمقدار ما لا يتدفق م المسلف نقداً، عائداً إليه من القطاع II، فإن جزءاً من النقد المتداول في نطاق القطاع II (أي النقد الذي تدفق إلى هذا القطاع من القطاع I ولم يعد إلى القطاع I) يتحوّل داخل هذا القطاع II إلى كنز، ولهذا السبب فإن جزءاً من فائض قيمته لا يُنفق على وسائل استهلاك. ولما كانت مناجم ذهب جديدة تُفتتح باستمرار فيما يُعاد افتتاح أخرى قديمة، فإن نسبة معينة من النقد الذي يتعين أن يُنفقه الرأسمالي I ذ كرأس مال متغير م تؤلف على الدوام جزءاً من كمية النقد الموجودة قبل استخراج الذهب الجديد، ويُلقي عمال الرأسمالي I ذ هذا النقد في نطاق القطاع II، فيؤلف هناك عنصراً لتكوين كنز، إذ لا يعود من القطاع II إلى الرأسمالي I ذ.

أما فيما يخص (I ذ) ف، فإن باستطاعة الرأسمالي I ذ أن يظهر بهذا المبلغ دوماً كشار؛ إنه يطرح فائض قيمته ف بهيئة ذهب في التداول ليسحب منه بالمقابل وسائل استهلاك II ث؛ وفي القطاع II يُستخدم الذهب جزئياً كمادة، فيقوم بوظيفة عنصر فعلي من الجزء المكوّن الثابت ث لرأس المال الإنتاجي؛ وما لم يحصل ذلك، فإن الذهب يصبح ثانية عنصراً لتكوين كنز، كجزء من II ف تجمّد بهيئة نقد. وهكذا يتضح - بمعزل [469] عن I ث الذي سنقوم بتحليله لاحقاً⁽⁵⁵⁾ - أنه حتى في حالة تجديد الإنتاج البسيط، أي باستبعاد التراكم بالمعنى الدقيق للكلمة، أي باستبعاد تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، فإن تكديساً للنقد أو تكويناً للكنز، أمر وارد بالضرورة. ولما كان هذا التكديس للنقد يتكرر كل عام، فإنه يفسر الفرضية التي انطلقنا منها في دراسة الإنتاج الرأسمالي وهي أن في حوزة الرأسماليين في القطاعين I و II، منذ بداية عملية تجديد الإنتاج، كمية معينة من الوسائل النقدية تُناسب مقدار مُبادلة السلع. ويجري مثل هذا التكديس للنقد حتى بعد حسم مقدار الذهب المبدّد بسبب اهتلاك النقد الجاري في التداول.

ومن الواضح بذاته أنه كلما مضى عمر الإنتاج الرأسمالي قُدماً، تعاظمت كتلة النقد التي يكّدها جميع الرأسماليين، وتضاءلت نسبياً الحصة التي يضيفها الاستخراج السنوي

(55) لم نعر في مخطوطة ماركس على البحث المتعلق بمبادلة الذهب المستخرج جديداً، في نطاق رأس المال الثابت للقطاع I. [ف. إنجلز].

من الذهب الجديد إلى هذه الكتلة، رغم أن هذه الإضافة قد تكون هامة من حيث مقدارها المطلق. ولنعد ثانية، إلى الاعتراض(*) الموجه إلى توك: كيف يمكن لكل رأسمالي أن يسحب من المنتج السنوي فائض قيمة بهيئة نقد، أي كيف يمكن أن يسحب من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، ما دامت طبقة الرأسماليين ذاتها يجب أن تُعَدَّ، في آخر المطاف، المنيع الذي يرد منه النقد عموماً إلى التداول؟

نجيب عن ذلك بتلخيص الأفكار التي صغناها من قبل (الفصل السابع عشر):

(1) إن الفرضية الوحيدة اللازمة هنا هي التالية: هناك بوجه عام ما يكفي من النقد لمبادلة مختلف عناصر كتلة تجديد الإنتاج السنوي -، ولا يغير من هذه الفرضية البتة واقع أن جزءاً من القيمة السلعية يتألف من فائض قيمة. فلو افترضنا أن الإنتاج كله ملك للعمال أنفسهم، وليس عملهم الفائض سوى عمل فائض لأجلهم هم، لا لأجل الرأسماليين، لظلت كتلة القيمة السلعية المتداولة على حالها، ولتطلبت، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، نفس الكمية من النقد لأجل تداولها. وهكذا يثور في الحالين هذا السؤال لا غير: من أين يأتي النقد اللازم لمبادلة إجمالي القيمة السلعية؟ - فليس السؤال أبداً هو التالي: من أين يأتي النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد؟

[470] والواقع، إذا عدنا للمسألة مرة أخرى، أن قيمة كل سلعة مفردة تتألف من ث + م + ف، وأن تداول إجمالي كتلة السلع يتطلب لذلك، مبلغاً معيناً من النقد لتداول رأس المال م + ف من جهة، ومبلغاً آخر لتداول إيراد الرأسماليين، أي فائض القيمة ف من جهة أخرى. فالنقد الذي يسلفه الرأسماليون كرأسمال يختلف، بالنسبة للرأسماليين المفردين وطبقة الرأسماليين على العموم، عن النقد الذي يُنفقونه كإيراد. من أين يأتي هذا النقد الأخير؟ إنه يأتي ببساطة من النقد الموجود بين يدي طبقة الرأسماليين، أي يأتي بوجه عام من إجمالي كتلة النقد الموجودة في المجتمع المعني، التي يقوم جزء منها بمداولة إيراد الرأسماليين. لقد رأينا آنفاً أن كل رأسمالي يؤسس مشروعاً جديداً يُنفق النقد أولاً على وسائل الاستهلاك ليعشه هو، ثم يصطاده من جديد ليخدم في تحويل فائض قيمته إلى نقد رنان حالما يبدأ المشروع بالعمل. بيد أن كل صعوبة الإجابة عن السؤال المطروح تنشأ، بوجه عام، من مصدرين هما:

أولاً - لو درسنا تداول رأس المال ودورانه فقط، واعتبرنا الرأسمالي محض رأسمال

(*) انظر هذا المجلد، ص 331. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 374-375]. [ن. ع].

في إهاب شخص - لا مُستهلكاً رأسمالياً، ورجلاً غارقاً في الملذات - لرأينا أنه يطرح فائض القيمة باستمرار في التداول كجزء مكوّن من رأسماله السلعي، ولكننا لم نر النقد قط بين يديه بشكل إيراد؛ ولن نراه قط وهو يطرح النقد في التداول لأجل استهلاك فائض القيمة.

ثانياً - عندما تطرح طبقة الرأسماليين مبلغاً معيناً من النقد في التداول بمظهر إيراد، فيبدو الأمر وكأنها تدفع أيضاً مُعادلاً لقاء الجزء المناسب من المنتج السنوي الكلي، وكأن هذا الجزء يكف عن أن يمثل فائض قيمة. غير أن المنتج الفائض، الذي يتمثل فيه فائض القيمة لا يكلف طبقة الرأسماليين قرشاً. وهي تملك هذا المنتج وتنعم به مجاناً بوصفها طبقة، ولا يمكن لتداول النقد أن يغير من هذا الواقع شيئاً. وكل ما يولده تداول النقد من تغيير يكمن في أن كل رأسمالي، عوضاً عن أن يستهلك متوجه الفائض عينياً (in natura)، وهذا شيء مستحيل في الغالب، يسحب من مجمل كتلة المنتج الاجتماعي السنوي الفائض شتى أنواع السلع بغية تملكها، بما يساوي مقدار فائض القيمة التي استحوز عليها. ولكن تحليل آلية التداول أظهر أن طبقة الرأسماليين إذ تُلقي النقد في التداول بغرض انفاق الإيراد، فإنها تسحب النقد نفسه أيضاً من التداول، وعليه يمكن لها أن تبدأ نفس العملية ثانية، بحيث لو نظرنا إليها بوصفها طبقة رأسماليين لوجدنا أنها تبقى، الآن كما من قبل، مالكة لمبلغ النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد. وعليه

إذا لم يكن الرأسمالي يقتصر على سحب فائض القيمة من سوق السلع في شكل سلع [471] لرصيده الاستهلاكي، بل يستعيد في الوقت نفسه النقد الذي اشترى به هذه السلع، فمن الجلي أنه يسحب من التداول سلماً من دون أن يدفع لقاءها أي مُعادِل. ولا تكلفه هذه السلع قرشاً واحداً، رغم أنه دفع لقاءها نقداً. فحين أقومُ بشراء سلع مقابل جنيه استرليني، ثم يعيد لي بائع هذه السلع الجنيه لقاء المنتج الفائض الذي لم يكلفني شيئاً، فمن الجلي أنني تلقيت هذه السلع بالمجان. وإن التكرار الدائم لهذه العملية لا يغير من الواقع التالي شيئاً، وهو أنني أسحب سلماً باستمرار، وأظل باستمرار مالِكاً للجنيه، رغم أنني انسلخت عنه مؤقتاً للحصول على السلع. فالرأسمالي يستعيد هذا النقد باستمرار، كفائض قيمة محوّل إلى نقد لم يكلفه أي شيء.

لقد رأينا، أن مُجمل قيمة المنتج الاجتماعي تنحلّ، عند آدم سميث، إلى إيرادات، إلى م + ف، بحيث أن القيمة - رأسمال الثابتة تُعتبر مساوية لصفر. ويترتب على ذلك بالضرورة أن النقد اللازم لتداول الإيراد السنوي يكفي أيضاً لتداول إجمالي المنتج السنوي؛ وعليه فإن النقد المذكور في مثالنا، والضروري لتداول وسائل الاستهلاك التي

تبلغ قيمتها 3000، يكفي أيضاً لتداول مجمل المنتج السنوي بقيمة 9000. وهذا في الواقع هو رأي آدم سميث، الذي يكرره ت. توك. وهذا التصور الخاطئ تماماً عن التناسب بين كتلة النقد اللازمة لتحويل الإيراد إلى نقد وكتلة النقد اللازمة لتداول مجمل المنتج الاجتماعي، هو نتيجة محتومة لانعدام الفهم، والتصور المغلوط للطريقة التي يجري بها سنوياً تجديد إنتاج وتعويض مختلف العناصر المادية وعناصر القيمة التي يتألف منها إجمالي المنتج السنوي. ولقد سبق أن دحضنا هذا الرأي.

دعونا نصغي إلى سميث وتوك بالذات.

يقول سميث:

«يمكن تقسيم التداول في كل بلد إلى قسمين: التداول بين التجار، والتداول بين التجار والمستهلكين. ورغم أن نفس القطع النقدية، الورقية أو المعدنية، يمكن أن تُستخدم أحياناً في هذا القسم من التداول وأحياناً أخرى في ذاك، فمع ذلك، ونظراً لأن هاتين العمليتين من التداول تجريان في آنٍ واحدٍ بجوار بعضهما بعضاً، فإن تحقيق كل واحدة يتطلب رصيداً نقدياً معيناً من هذا النوع أو ذاك. وقيمة السلع المتداولة بين مختلف التجار، لا يمكن أبداً أن تتجاوز قيمة السلع المتداولة بين التجار والمستهلكين، لأن كل ما يشتريه التجار، مخصص آخر المطاف، للبيع إلى المستهلكين. والتبادل بين التجار الذي يجري بالجملة يتطلب عادة مبلغاً كبيراً نوعاً ما لكل صفقة مبادلة على انفراد. أما التداول بين التجار والمستهلكين، فيجري عموماً بالمُفرق، ولا يتطلب سوى مبالغ ضئيلة في الغالب، إذ يكفي شلن أو حتى نصف بنس بعض الأحيان. بيد أن تداول المبالغ الصغيرة أسرع كثيراً من تداول المبالغ الكبيرة.

[472]

ورغم أن المشتريات السنوية التي يقوم بها سائر المستهلكين تكون في الأقل، [هذه الـ «في الأقل» لطيفة!] «مساوية في القيمة، إذن، لمشتريات سائر التجار، فإنه يمكن مع ذلك تدبيرها، كقاعدة، بكمية أصغر كثيراً من النقد» إلخ. ([ثروة الأمم]، الكتاب الثاني، الفصل الثاني).

ويعلق ت. توك على هذه الفقرة من كتاب آدم سميث،

«لا يمكن أن يرد أي شك في أن التمايز المذكور هنا صحيح من حيث الجوهر. فالتبادل بين التجار والمستهلكين يتضمن أيضاً دفع الأجور التي تؤلف المورد الرئيسي (the principal means)

«المستهلكين.. إن جميع المبادلات بين التجار، ونعني بذلك جميع أنواع البيع، ابتداءً من المُنتجين أو المستوردين، مروراً بجميع درجات المعالجة الصناعية التي تمر بها السلع، إلخ، وانتهاءً ببيع المرفق أو تاجر التصدير، يمكن أن تتلخص في انتقال رأس المال. لكن هذا الانتقال لرأس المال لا يفترض بالضرورة، ولا يفرض في الممارسة فعلاً إلى أن يجري، في الغالب الأعم من المبادلات، الدفع الفعلي للأوراق المصرفية أو العملة - أعني التسليم المادي لا التصوري - في لحظة انتقال رأس المال. إن المجموع الكلي للمبادلات المتقابلة بين التجار ينبغي أن يتعين ويتحدد، آخر المطاف، بمجموع المبادلات بين التجار والمستهلكين».

(ت. توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، لندن، 1844، ص 34-36 ومواضع أخرى).

(Th. Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, London, 1844, p. 34-36 passim).

لو أخذ المرء هذه الجملة الأخيرة لوحدها، لظن أن توك يقول ببساطة أن هناك تناسباً معيناً بين المبادلات الجارية بين التجار، والمبادلات الجارية بين التجار والمستهلكين، أو بتعبير آخر، أن هناك تناسباً معيناً بين قيمة إجمالي الإيراد السنوي وقيمة رأس المال الذي يُنتج هذا الإيراد بواسطته. ولكن الأمر ليس كذلك. فتوك يؤيد صراحة وجهة نظر آدم سميث. وعليه ليس ثمة ما يدعو لنقد نظريته في التداول، بشكل خاص.

(2) إن كل رأسمال صناعي يطرح، في البداية، النقد في التداول لشراء كل مكونه الأساسي دفعة واحدة، ويسحب قيمته من التداول بالتدريج فقط، على مدى سلسلة من السنوات، عبر بيع منتوجه السنوي. لذلك فإنه يطرح في التداول بادية الأمر، نقداً أكثر مما يسحب منه. ويتكرر ذلك كل مرة عند تجديد كامل رأس المال عينياً (in natura)؛ ويتكرر ذلك كل عام بالنسبة لعدد معين من المشاريع التي يتوجب تجديد رأسمالها الأساسي عينياً؛ كما أنه يتكرر على دفعات عند كل تصليح لرأس المال الأساسي، عند كل تجديد جزئي له. وعليه، بينما يسحب طرف من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، فإن الطرف الآخر، بالعكس، يطرح في التداول نقداً أكثر مما يسحب منه.

وفي جميع فروع الصناعة التي تشمل فيها فترة الإنتاج (بوصفها تتميز عن فترة العمل) زمناً طويلاً نسبياً، يطرح المُنتجون الرأسماليون النقد في التداول باستمرار خلال هذه [473] الفترة، جزئياً لدفع أجور قوة العمل المستخدمة، وجزئياً لشراء وسائل الإنتاج المزمع استعمالها؛ وهكذا تُسحب وسائل إنتاج، مباشرة، من سوق السلع، كما تُسحب منه

وسائل استهلاك، جزئياً على نحو غير مباشر، من قبل العمال الذين يُنفقون أجورهم، وجزئياً على نحو مباشر من قبل الرأسماليين الذين لا يؤجلون استهلاكهم بأي حال، رغم أنهم لا يطرحون أول الأمر أي مُعادِل بهيئة سلع في السوق. وخلال هذه الفترة يعمل النقد الذي يطرحونه في التداول على تحويل القيمة السلعية إلى نقد، بما في ذلك ما تحتويه من فائض قيمة. ويكتسي هذا الظرف أهمية بالغة في ظل الإنتاج الرأسمالي المتطور، عندما تنفذ الشركات المساهمة، وغيرها، مشاريع طويلة الأمد مثل مدّ خطوط سكك الحديد، وشق القنوات، وبناء الأحواض، وتشديد المباني البلدية الضخمة، وبناء السفن الحديدية، وتصريف مياه التربة على نطاق واسع، وما إلى ذلك.

(3) في حين أن الرأسماليين الآخرين، بمعزل عن نفقاتهم على رأس المال الأساسي، يسحبون من التداول نقداً أكثر مما يطرحون فيه عند شراء قوة العمل والعناصر الدائرة، فإن الرأسماليين المستخرجين للذهب والفضة لا يطرحون في التداول سوى النقد، وذلك عدا عن المعدن الثمين الذي يستخدم كمادة أولية، بينما لا يسحبون من التداول غير سلع. إن رأس المال الثابت، باستثناء الجزء المعوّض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، والقسم الأعظم من رأس المال المتغير، ومجمل فائض القيمة باستثناء ما يتكدس بين أيدي هؤلاء الرأسماليين بهيئة كنز، تُطرح جميعاً في التداول بهيئة نقد.

(4) من جهة، تُداول أشياء متنوعة بهيئة سلع رغم أنها لم تُنتج خلال السنة المعنية، كما هو حال قطع الأراضي، والمنازل، إلخ، هذا إضافة إلى منتجات تزيد فترة إنتاجها على سنة واحدة، كالماشية، والخشب، والخمر، إلخ. ومن المهم حيال هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر في مجال التداول أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه، بالإضافة إلى المبلغ النقدي الضروري لتداول السلع المباشر يوجد كمّ معين من النقد على الدوام في حالة مستتر غير فاعلة، نقد يستطيع أن يبدأ وظيفته ما إن يأتي الحافز على ذلك. وكثيراً ما تمضي قيمة مثل هذه المنتجات في التداول هي الأخرى على أجزاء ودفعات تدريجية، شأن قيمة المنازل التي تمضي في التداول خلال عدد من السنين بشكل إيجارات.

من جهة أخرى لا تقع جميع حركات عملية تجديد الإنتاج بتوسط تداول النقد. فعملية الإنتاج كلها تقع خارج التداول ما إن يتم ابتياع عناصرها. كما أن كل المنتج الذي يستهلكه المُنتج مباشرة - سواء استهلاكاً فردياً أم مُنتجاً - يقع خارج التداول، ويخص ذلك أيضاً الشكل العيني لدفع أتعاب العمال الزراعيين.

وعليه فإن كتلة النقد التي يُتداول المنتج السنوي بواسطتها، موجودة في المجتمع، بعد أن تراكمت شيئاً فشيئاً. وهي لا تؤلف جزءاً من القيمة الجديدة المُنتجة في بحر السنة الجارية، لربما باستثناء الذهب المستخدم للتعويض عن القطع النقدية المهترئة. [474]

لقد افترضنا في هذا العرض أن التداول يقتصر على النقد من المعادن الثمينة، وأن هذا التداول يتضمن أبسط أشكاله: البيع والشراء نقداً، رغم أن النقد يستطيع على أساس التداول المحض للعملات المعدنية، أن يقوم بوظيفة وسيلة دفع أيضاً، وقد اضطلع تاريخياً بهذه الوظيفة فعلاً، رغم أن نظام الائتمان وبعض جوانب آليته، قد تطورت على هذا الأساس.

لم توضع هذه الفرضية لدواعٍ منهجية حصراً، وهي دواعٍ يتضح وزنها في أن توك ومدرسته، وخصومهما أيضاً، قد اضطروا دوماً، في سجالاتهم بخصوص تداول الأوراق المصرفية، للعودة إلى فرضية وجود تداول معدني خالص. لقد اضطروا إلى القيام بذلك بعد الوليمة (post festum)، ولكنهم تناولوا ذلك بصورة سطحية للغاية، وهو أمر محتوم، نظراً لأن نقطة الانطلاق هذه لم تلعب في تحليلهم غير دور عرضي.

ولكن أبسط معاناة للتداول النقدي في شكله الأولي، وهذا التداول للنقد يمثل هنا لحظة ملازمة لعملية تجديد الإنتاج السنوية، تكشف لنا ما يلي:

أ) إذا افترضنا أن هناك إنتاجاً رأسمالياً متطوراً، وبالتالي هيمنة نظام العمل المأجور، فإن رأس المال النقدي يلعب بداهة دوراً رئيسياً، نظراً لأنه الشكل الذي يُسلف به رأس المال المتغير. وبمقدار ما يتطور نظام العمل المأجور، يتحوّل كل منتج إلى سلعة وبالتالي ينبغي أيضاً - عدا عن استثناءات قليلة، هامة - أن يجتاز بمجمله التحوّل إلى نقد بوصفه أحد أطوار حركته. وينبغي لكثرة النقد المتداول أن تكفي لتحويل السلع إلى نقد، ويأتي الشطر الأعظم من هذه الكتلة في شكل أجور، في شكل نقد، يسلفه الرأسماليون الصناعيون باعتباره الشكل النقدي لرأسمالهم المتغير المدفوع لقاء قوة العمل، فيعمل هذا بين أيدي العمال - في الجزء الأكبر منه - كوسيلة تداول (وسيلة شراء) لا غير. ويقف هذا في تضاد تام مع الاقتصاد الطبيعي السائد في ظل كل نظام تبعية شخصية (بما في ذلك القنانة) والسائد بصورة أكبر في المشاعات البدائية، بهذا القدر أو ذاك، سواء كانت مقرونة بعلاقات تبعية شخصية أو عبودية أم لا

وفي النظام العبودي، يقوم رأس المال النقدي المنفق على شراء قوة العمل، بدور الشكل النقدي لرأس المال الأساسي، الذي لا يُعوّض سوى تدريجياً خلال الفترة النشطة الفاعلة من حياة العبد. ولذلك كان المكسب الذي حصل عليه مالك العبيد عند أهل

أثينا، مباشرة من خلال الاستخدام الصناعي لعبده، أو على نحو غير مباشر عبر تأجير [475] العبد إلى أشخاص آخرين يستخدمون عمل العبيد في الصناعة (في استخراج المعادن مثلاً) كان هذا المكسب يعتبر مجرد فائدة عن رأس المال النقدي المسلف (إلى جانب

اطفاء اهتلاكه)، تماماً مثلما أن الرأسمالي الصناعي في ظل الإنتاج الرأسمالي يعتبر جزءاً من فائض قيمته زائداً اهتلاك رأسماله الأساسي بمثابة فائدة وتعويضاً عن رأسماله الأساسي، وهذه هي القاعدة التي يعمل بها الرأسماليون الذين يؤجرون رأسمالهم الأساسي (كالمنازل والآلات، إلخ). أما عبيد المنازل، سواء كانوا يؤدون خدمات ضرورية أم مجرد استعراض ترفي، فلا شأن لدراستنا بهم هنا، فهم يقابلون طبقة الخدم في عصرنا. ولكن النظام العبودي - بمقدار ما يكون الشكل المهيمن للعمل المُنتج في الزراعة والمانيفاكتورة والملاحة، إلخ، كما كان الحال قائماً في دول اليونان المتطورة وفي روما - يحتفظ هو الآخر بعنصر من عناصر الاقتصاد الطبيعي. ويتلقى سوق العبيد نفسه الإمدادات الدائمة من سلعته - قوة العمل عن طريق الحرب والقرصنة، إلخ، ويتحقق كل هذا السلب، بدوره، من دون توسط عملية التداول، بل بالإستيلاء العيني على قوة عمل الغير من خلال القسر الجسدي المباشر. وحتى في الولايات المتحدة نجد، بعد تحويل المناطق الفاصلة بين ولايات العمل المأجور في الشمال ولايات ملاك العبيد في الجنوب، إلى مرعى لتربية العبيد لولايات الجنوب حيث صار العبد المطروح في السوق هو ذاته عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج السنوي، نجد أن ذلك المصدر غداً غير كافٍ بمرور الزمن، ولذلك تواصلت تجارة العبيد المجلوين من أفريقيا أطول مدة ممكنة لإشباع سوق العبيد.

ب) إن مدّ النقد وجزره بصورة عفوية، على أساس الإنتاج الرأسمالي، في مجرى مبادلة المنتج السنوي؛ وتسليف رؤوس أموال أساسية دفعة واحدة، وبكامل قيمتها، ثم سحب قيمتها من التداول بالتدريج على مدى سنوات، أي إعادة تكوينها تدريجياً في شكل نقدي باكتناز سنوي يختلف في ماهيته كلياً عن الاكتناز الموازي له على أساس الاستخراج السنوي للذهب الجديد؛ وتباين الآماد الزمنية التي يجري خلالها، تسليف النقد، تبعاً لطول فترات إنتاج السلع، وبالتالي، ضرورة تملك هذا النقد في شكل كنز، تملكه قبل توافر إمكانية استعادته ثانية من التداول عبر بيع السلع؛ واختلاف الآماد الزمنية لتسليف النقد، الناجم عن مجرد تباين المسافات الفاصلة بين مواضع الإنتاج وأسواق التصريف؛ وكذلك الاختلاف في مقدار وموعد عودة المبالغ النقدية تبعاً لحالة الخزين [476] الإنتاجي أو حجمه النسبي في مختلف المشاريع ولدى مختلف الرأسماليين الفرادى في الفرع الواحد من الإنتاج، أي اختلاف آجال شراء عناصر رأس المال الثابت - وهذا كله خلال سنة واحدة لتجديد الإنتاج. وتكفي رؤية سائر هذه اللحظات المتنوعة من الحركة العفوية على أساس التجربة العملية، والاهتمام بها حتى تُستخدم استخداماً منهاجياً سواء

لتطبيق الوسائل الميكانيكية المساعدة التي يتيحها نظام الائتمان، أم للإصطباد الفعلي لرؤوس الأموال المتاحة القابلة للإقتراض. ويُضاف إلى ذلك، الفارق بين الفروع التي يمضي إنتاجها في الظروف الاعتيادية عموماً على النطاق نفسه باستمرار، والفروع الأخرى التي تستخدم قوة عمل يختلف حجمها باختلاف مواسم السنة، كما هو الحال في الزراعة.

XIII - نظرية ديستوت دو تراسي في تجديد الإنتاج⁽⁵⁶⁾

لعل خير مثال على الاضطراب الفكري، المشوّش والدعوي في آن، لرجال الاقتصاد السياسي، في بحثهم لتجديد الإنتاج الاجتماعي، إنما يتجسد في رجل المنطق الكبير ديستوت دو تراسي (قارن الكتاب الأول، ص 146، الحاشية رقم 30)^(*) الذي حمله حتى ريكاردو على محمل الجد فدعاه بـ «كاتب مرموق جداً» (a very distinguished writer) (ريكاردو)، مبادئ، ص 333). ([Ricardo,] *Principles*, p. 333).

يقدم لنا هذا الكاتب المرموق الشروح التالية بخصوص إجمالي عملية تجديد الإنتاج وعملية التداول الاجتماعي:

«لو سئلت كيف يجني أصحاب المشاريع الصناعية هؤلاء مثل هذه الأرباح الطائلة، ومم يمكن أن يجنوها لأجبت إنهم يحققون ذلك ببيع كل ما ينتجونه بأعلى مما كلفهم إنتاجه، وأنهم يبيعون:

- 1) لبعضهم بعضاً كل ما يذهب لاستهلاكهم، لإشباع حاجاتهم، ويدفعون لأجل ذلك جزءاً من أرباحهم؛
- 2) للعمال الأجراء، الذين يستخدمونهم بأجور، وكذلك الذين يستخدمهم الرأسماليون المتعطلون بأجور، وبذلك فهم يسترجعون من هؤلاء العمال الأجراء كل أجورهم، لربما باستثناء القليل الذي يدخره العمال؛

3) للرأسماليين المتعطلين الذين يدفعون لهم جزءاً من إيرادهم لم يُنفق بعد على استئجار العمال المستخدمين مباشرة عند هؤلاء

(56) من المخطوطة II.

(*) [ماركس]، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص 177 [حاشية رقم 30]، [الطبعة العربية، ص 213-214]. [ن. برلين].

الرأسماليين المتعطلين، بحيث أن مجمل الربح الذي يدفعه أصحاب المشاريع إلى الرأسماليين المتعطلين كل عام، يرجع إليهم بهذه الطريقة أو تلك». (ديستوت دو تراسي، أطروحة في الإرادة ونتائجها، باريس، 1826، ص 239).

(Destutt de Tracy, *Traité de la volonté et de ses effets*, Paris, 1826, p. 239).

وهكذا يغتني الرأسماليون أولاً بخداع بعضهم بعضاً عند مبادلة ذلك الجزء من فائض [477] القيمة الذي يخصصونه للاستهلاك الشخصي أي الذي يستهلكونه بمثابة إيراد. وبتعبير آخر: لو كان هذا الجزء من فائض قيمتهم أو أرباحهم = 400 جنيه، فإن هذه الـ 400 جنيه تنمو مثلاً إلى 500 جنيه، ما دام طرف مشارك في الـ 400 جنيه يبيع حصته للآخر بزيادة 25%. ولما كان الكل يفعل الشيء نفسه، فإن النتيجة تظل كما لو أنهم باعوا لبعضهم بعضاً حسب القيمة الحقيقية. ولكنهم سيحتاجون إلى كتلة من النقد تبلغ 500 جنيه لتداول قيمة سلعية تبلغ 400 جنيه، وتبدو هذه، بالأحرى، طريقة لإفقارهم وليس لإثرائهم، لأنها سترغمهم على إبقاء قسم كبير من ثروتهم الإجمالية، على نحو غير مُنتج في شكل غير نافع كوسائل تداول. وكل ما في الأمر أن الرأسماليين لا يمكنهم، رغم الارتفاع الاسمي العام في أسعار سلعهم، أن يوزعوا فيما بينهم من أجل استهلاكهم الشخصي سوى رأسمال سلمي تبلغ قيمته 400 جنيه، ولكن الرأسماليين سيتبادلون الصنيع لبعضهم بعضاً بمداولة قيمة سلعية تبلغ 400 جنيه بكمية من النقد تكفي لمداولة قيمة سلعية تبلغ 500 جنيه.

ونحن نصرف النظر تماماً عن كون «جزء من أرباحهم» في هذه الحالة، وبالتالي بوجه عام، مائلاً، حسبما هو مفترض، بهيئة خزين سلمي يتمثل فيه الربح. غير أن ديستوت عازم على أن يوضح لنا في الحال من أين يأتي هذا الربح. فمسألة كتلة النقد اللازمة لمداولة الربح مسألة ثانوية تماماً. أما كتلة السلع التي يتمثل فيها الربح فتنشأ، في رأي ديستوت، لأن الرأسماليين لا يبيعون هذه الكتلة السلعية لبعضهم بعضاً فحسب، يا لها من «فكرة» جيدة وعميقة، بل لأنهم جميعاً يبيعونها لبعضهم بعضاً بسعر أغلى. وهكذا نعرف الآن أحد منابع إثراء الرأسماليين. إنه يعود إلى لغز «المفتش بريزغ»(*) القائل إن الفقر المدقع يأتي من الفقر (pauvreté) المدقع.

(*) المفتش بريزغ (Brasig)، شخصية في مؤلفات الكاتب الفكاهي الألماني فريتر رويتر. [ن. برلين].

(2) ثم إن الرأسماليين أنفسهم يبيعون سلعاً. «إلى العمال الأجراء، الذين يستخدمونهم بأجور، وكذلك الذين يشتري الرأسماليون المتعطلون خدماتهم، وبذلك فهم يسترجعون من هؤلاء العمال الأجراء كل أجورهم، لربما باستثناء القليل الذي يدخره العمال».

وحسب رأي السيد ديستوت، فإن عودة رأس المال النقدي إلى الرأسماليين، وهو الشكل الذي سلفوا به الأجور إلى العمال، هو المنبع الثاني لإثراء أولاء الرأسماليين أنفسهم.

وعليه، فلو أن طبقة الرأسماليين دفعت للعمال، على سبيل المثال، 100 جنيه كأجور، ولو اشترى هؤلاء العمال أنفسهم من طبقة الرأسماليين نفسها سلعاً بنفس القيمة وهي 100 جنيه، بحيث أن مبلغ الـ 100 جنيه الذي سلفه الرأسماليون بوصفهم شارين لقوة العمل، يرجع إليهم حين يبيعون إلى عمالهم سلعاً بقيمة 100 جنيه، فإن الرأسماليين يزدادون ثراء بذلك. ومن وجهة نظر الحس البشري السليم يبدو بديهياً أن الرأسماليين سيجدون أنفسهم ثانية حائزين على 100 جنيه بعد هذا التدبير، مثلما كانوا يملكونها قبله. فكان لديهم قبل بدء التدبير 100 جنيه بهيئة نقد، واشتروا بها قوة عمل. والعمل المُشترى ينتج، لقاء هذه الـ 100 جنيه من النقد، سلعاً تبلغ قيمتها، بحدود ما نعلم حتى الآن على لسان ديستوت، 100 جنيه. وبيع هذه السلع التي تبلغ قيمتها 100 جنيه إلى العمال، يستعيد الرأسماليون 100 جنيه من النقد. فالرأسماليون إذن يملكون من جديد 100 جنيه نقداً، ولدى العمال ما قيمته 100 جنيه من السلع التي أنتجوها بأنفسهم. ويستحيل على المرء أن يفهم كيف يمكن أن يزداد الرأسماليون ثراء بذلك. ولو لم تتدفق الـ 100 جنيه من النقد عائدة إليهم، لكان عليهم أولاً أن يدفعوا للعمال 100 جنيه نقداً مقابل العمل، ولكان عليهم ثانياً أن يعطوهم منتج هذا العمل، أي وسائل الاستهلاك البالغة 100 جنيه، بالمجان. إن عودة هذا النقد يمكن أن تفسر لنا، في أحسن الأحوال، لماذا لا يصاب الرأسماليون بالفقر نتيجة لهذه العملية، ولكنها لا تفسر قط لماذا يزدادون بها ثراء.

والحق هناك مسألة أخرى وهي كيف يحوز الرأسماليون هذه الـ 100 جنيه بشكل نقد، ولماذا يضطر العمال إلى تبادل قوة عملهم لقاء هذه المائة جنيه عوضاً عن إنتاج سلع لحسابهم الخاص. ولكن هذه أمور مفهومة بذاتها عند مفكرين من عيار ديستوت. بيد أن ديستوت نفسه غير راضٍ تماماً عن هذا الحل. الواقع أنه لم يقل لنا إن الإثراء

يتم لأن امرءاً أنفق أولاً مبلغاً من النقد مقداره 100 جنيه، ثم استرجع مبلغاً من النقد مقداره 100 جنيه، أي أنه لم يقل إن الإثراء يتم من جراء عودة الـ 100 جنيه نقداً؛ فكل ما يبينه لنا ذلك هو لماذا لا تضيع الـ 100 جنيه من النقد هدرًا. لقد قال لنا إن الرأسماليين يثرون،

«بيع كل ما ينتجونه بأعلى مما كلفهم إنتاجه».

فيتضح أن الرأسماليين ينبغي أن يثروا أيضاً في صفقتهم مع العمال، حيث يبيعون لهؤلاء العمال بسعر أعلى مما يجب. عظيم!

«إنهم يدفعون أجوراً. وتتدفق هذه كلها عائدة إليهم من خلال ما يُنفقه كل هؤلاء الناس الذين يدفعون لقاءها» [لقاء المنتجين] «ثمنًا أكبر مما كلفتهم» [أي كلفت الرأسماليين] «بسبب دفع هذه الأجور» (المرجع نفسه، ص 240).

وعليه، يدفع الرأسماليون 100 جنيه أجوراً للعمال، ثم يبيعون لهؤلاء العمال منتوجهم [479] هم بالذات بقيمة 120 جنيهًا، بحيث لا يستعيد الرأسماليون هذه الـ 100 جنيه فحسب، بل ويجنون علاوة على ذلك 20 جنيهًا أخرى؟ هذا محال. فالعمال لا يستطيعون أن يدفعوا شيئاً خلاف النقد الذي تقاضوه في شكل أجور. فإن تلقوا 100 جنيه أجوراً من الرأسماليين، فلن يسعهم الشراء إلا بهذه الـ 100 جنيه، لا 120 جنيهًا. إن الأمور لا تستقيم إذن على هذا النحو. لكن ثمة سبيل آخر. يشتري العمال من الرأسماليين سلعاً بـ 100 جنيه، ولكنهم يتلقون في الواقع سلعاً لا تزيد قيمتها عن 80 جنيهًا. وعليه فقد غُبنوا، حتمًا، 20 جنيهًا، وأثرى الرأسماليون، حتمًا، بـ 20 جنيهًا، لأنهم دفعوا لقوة العمل 20% أقل من قيمتها الفعلية، أو اقتطعوا من الأجور الإسمية مقدار 20% بطريق ملتو.

وبإمكان طبقة الرأسماليين أن تحقق هذا الهدف نفسه، إذا ما دفعت للعمال، منذ البداية، 80 جنيهًا كأجور، ثم أعطتهم، فيما بعد، لقاء هذه الـ 80 جنيهًا من النقد ما قيمته، في الواقع، 80 جنيهًا من السلع. ويبدو أن هذه - إذا أخذنا طبقة الرأسماليين بأسرها - هي الطريقة الاعتيادية، فالطبقة العاملة، حسب رأي السيد ديستوت نفسه، ينبغي أن تتلقى «أجوراً كافية» (المرجع نفسه، ص 219)، لأن أجورها هذه ينبغي أن تكفي، في الأقل، للحفاظ على وجودها وقدرتها على العمل لكي يستطيع العمال «اقتناء أكثر وسائل العيش ضرورة» (المرجع نفسه، ص 180). فإن لم يحصل العمال على أجور كافية كهذه، فذلك يعني، حسب رأي ديستوت نفسه «هلاك الصناعة» (المرجع

نفسه، ص 208)، ولا يبدو أن ذلك سبيل لإثراء الرأسماليين. ولكن مهما يكن مقدار الأجور التي تدفعها طبقة الرأسماليين للطبقة العاملة، فإنها ذات قيمة معينة، كأن تكون 80 جنيهاً مثلاً. وعليه إذا ما دفعت طبقة الرأسماليين 80 جنيهاً للعمال، فإن عليها أن تزودهم لقاء هذه الـ 80 جنيهاً بقيمة سلعية مقدارها 80 جنيهاً، وبذلك ترجع إليها 80 جنيهاً من دون أن تزيد ثراءً. ولو دفعت لهم 100 جنيهاً نقداً، وباعتهم قيمة سلعية مقدارها 80 جنيهاً لقاء 100 جنيهاً، فإنها تكون قد دفعت لهم 25% نقداً أكثر من أجورهم الاعتيادية، ولكنها تكون قد قدمت لهم بالمقابل سلعة أقل بـ 25%.

بتعبير آخر: إن الرصيد الذي تستمد منه طبقة الرأسماليين، على العموم، أرباحها سيتألف مما يُقتطع من الأجور الاعتيادية بدفع ثمن قوة العمل بأقل من قيمتها، أي أقل من قيمة وسائل العيش اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل بصورة اعتيادية كعمال مأجورين. إذن، لو جرى دفع الأجور الاعتيادية، وهو ما يفترض ديستوت وقوعه، فلن ينشأ أي رصيد للربح لا للصناعيين ولا للرأسماليين المتعطلين.

وعليه، فقد كان على السيد ديستوت أن يختزل كامل سر إثراء طبقة الرأسماليين إلى [480] الأمر التالي: الاقتطاع من الأجور. وعندها فإن رصيدي فائض القيمة الآخرين اللذين يذكرهما في البندين 1 و3 لن يعود لهما وجود.

وعليه، ففي سائر البلدان التي تُختزل فيها الأجور النقدية للعمال إلى قيمة وسائل الاستهلاك الضرورية لبقائهم كطبقة لن يكون هناك رصيد استهلاك، ولا رصيد تراكم للرأسماليين، وبالتالي لن يكون هناك رصيد لبقاء طبقة الرأسماليين، أي لن تكون هناك طبقة رأسماليين في الوجود. هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال، حسب رأي ديستوت، في سائر البلدان الغنية، المتطورة، ذات الحضارة العريقة، فهنا،

«في مجتمعاتنا ذات الجذور العريقة، يؤلف الرصيد الذي يتكفل بالأجور... مقدراً ثابتاً على وجه التقريب» (المرجع نفسه، ص 202).

وحتى مع هذا الاقتطاع من الأجور، لا يثري الرأسماليون، بأن يدفعوا للعامل أولاً 100 جنيهاً نقداً ثم يزودونه بعدئذ بسلع قيمتها 80 جنيهاً مقابل تلك الـ 100 جنيهاً، أي أنهم يقومون في الواقع بمداولة سلع قيمتها 80 جنيهاً بواسطة مبلغ نقدي مقداره 100 جنيهاً، أي بزيادة 25%، بل لأن الرأسمالي يستأثر من منتج العامل، فضلاً عن فائض القيمة - أي ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة - يستأثر بـ 25% من ذلك الجزء من المنتج، الذي ينبغي أن يتلقاه العامل في شكل أجور. ولن تجني طبقة الرأسماليين أي مكسب على الإطلاق بالطريقة الحمقاء التي يتصورها ديستوت. فهي تدفع

للعامل 100 جنيه أجوراً، ثم تأخذ منه هذه الـ 100 جنيه لتعطيه بالمقابل قيمة سلعية تبلغ 80 جنيهاً، من منتج هذا العامل بالذات. ولكن يتعين عليها في العملية التالية أن تسلف 100 جنيه للغرض نفسه. وهي بذلك لا تفعل شيئاً سوى أن تلهو دون جدوى بتسليف 100 جنيه نقداً، وتقديم سلع قيمتها 80 جنيهاً بالمقابل، بدلاً من تسليف 80 جنيهاً نقداً وتقديم 80 جنيهاً سلعاً بالمقابل. نقصد القول إن طبقة الرأسماليين تقوم دائماً، دون جدوى، بتسليف رأسمال نقدي يزيد بنسبة 25% عما يلزم لتداول رأسمالها المتغير، وهذه طريقة غريبة تماماً للإثراء.

(3) أخيراً تباع طبقة الرأسماليين سلعاً.

«لرأسماليين المتعطلين الذين يدفعون لهم جزءاً من إيرادهم لم يُنفق بعد على استئجار العمال المستخدمين مباشرة عند هؤلاء الرأسماليين المتعطلين، بحيث أن مجمل الربح الذي يدفعه أصحاب المشاريع إلى الرأسماليين» (المتعطلين) «كل عام يرجع إليهم بهذه الطريقة أو تلك».

لقد سبق أن رأينا آنفاً أن الرأسماليين الصناعيين

يدفعون «بجزء من أرباحهم» كل «ما يذهب لاستهلاكهم، لإشباع حاجاتهم».

وهكذا، لنفترض أن أرباحهم = 200 جنيه. ولنقل إنهم يُنفقون 100 جنيه منها، [481] مثلاً، على استهلاكهم الفردي. ولكن النصف الآخر، ويساوي 100 جنيه، لا يعود إليهم، بل يعود إلى الرأسماليين المتعطلين، أي إلى متلقي الربح العقاري، وإلى الرأسماليين الذين يقترضون النقد بفائدة. فعلى الرأسماليين الصناعيين إذن أن يدفعوا 100 جنيه نقداً إلى هذا المعشر. لنفرض أن الرأسماليين المتعطلين يحتاجون إلى 80 جنيهاً من هذا النقد لاستهلاكهم الخاص، و20 جنيهاً لاستئجار خدم، إلخ. وعليه فهم يشترون بهذه الـ 80 جنيهاً، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين. وهكذا بينما يبتعد عن هؤلاء منتج قيمته 80 جنيهاً، تتدفق إليهم عائدة 80 جنيهاً نقداً، أو $\frac{4}{3}$ المائة جنيه التي سبق أن دفعوها إلى الرأسماليين المتعطلين بصفة ربح وفائدة، إلخ. زد على ذلك أن طبقة الخدم، أي العمال المأجورين العاملين مباشرة لأجل الرأسماليين المتعطلين، قد تلقت 20 جنيهاً من الأسياد. ويشتري هؤلاء الخدم، بالمثل، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين بمبلغ 20 جنيهاً. وهكذا، بينما يبتعد عن هؤلاء الرأسماليين منتج بقيمة 20 جنيهاً، تتدفق إليهم عائدة 20 جنيهاً نقداً، أي الخمس الأخير من المائة جنيه التي دفعوها إلى الرأسماليين المتعطلين كربح وفائدة، إلخ.

في نهاية الصفقة يظهر أن الـ 100 جنيه نقداً التي قدمها الرأسماليون الصناعيون للرأسماليين المتعطلين لتسديد الربح والفائدة، إلخ، قد عادت إليهم، في حين أن نصف منتوجهم الفائض = 100 جنيه، قد انتقل من أيديهم إلى رصيد استهلاك الرأسماليين المتعطلين.

وهكذا يتضح أن إدخال تقسيم هذه المائة جنيه بأي شكل كان بين الرأسماليين المتعطلين وعمالهم الأجورين المباشرين، أمر لا لزوم له في حل المسألة قيد البحث. فالأمر بسيط؛ أن الربح والفائدة، وباختصار أن حصة هؤلاء من فائض القيمة التي تساوي 200 جنيه، إنما يدفعها لهم الرأسماليون الصناعيون بشكل نقد، بهيئة 100 جنيه. وهم يشترون بهذه المائة جنيه، على نحو مباشر أو غير مباشر، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين. وبذلك يعيدون إليهم 100 جنيه نقداً، ويأخذون منهم وسائل استهلاك بقيمة 100 جنيه.

وبذا تكتمل عودة الـ 100 جنيه التي دفعها الرأسماليون الصناعيون نقداً إلى الرأسماليين المتعطلين. فهل عودة النقد هذه وسيلة لإثراء الرأسماليين الصناعيين كما يتخيل ديستوت؟ فقد كان بحوزتهم قبل الصفقة مقدار من القيم يبلغ 200 جنيه، 100 بهيئة نقد و100 بهيئة وسائل استهلاك. أما بعد الصفقة فلم يبق لديهم سوى نصف المقدار الأصلي من القيم. فلديهم، من جديد، 100 جنيه نقداً، ولكنهم فقدوا 100 جنيه، بهيئة وسائل استهلاك انتقلت إلى أيدي الرأسماليين المتعطلين. فهم إذن أفقر من ذي قبل بـ 100 جنيه لا أغنى بـ 100 جنيه. ولو قاموا، عوضاً عن هذه الطريقة الملتوية بدفع 100 جنيه نقداً أول الأمر، ثم استرجاع هذه الـ 100 جنيه كمدفوعات لوسائل استهلاك تبلغ 100 جنيه، لو قاموا بتسديد الربح والفائدة، إلخ، مباشرة بصورة منتوجهم في شكله العيني (الطبيعي)، لما استرجعوا من التداول 100 جنيه، لأنهم ما كانوا سيلقون مثل هذا المقدار من النقد في التداول. ولو جرى الدفع عينياً لاتخذ الأمر، ببساطة، الصورة التالية: يحتفظ الرأسماليون بنصف المنتوج الفائض، البالغ 200 جنيه، لأنفسهم، ويتخلون عن نصفه الآخر للرأسماليين المتعطلين دون مُعادِل بالمقابل. وما كان حتى ديستوت نفسه سيجد ما يغيره بإعلان ذلك وسيلة للإثراء.

وبالطبع فإن الأرض ورأس المال اللذين يستأجرهما ويقترضهما الرأسماليون الصناعيون من الرأسماليين المتعطلين، ويدفعون لقاء ذلك جزءاً من فائض قيمتهم بشكل ربح عقاري

وفائدة، إلخ، يدرّان عليهم الربح، فذلك أحد شروط توليد المنتج عموماً، وتوليد ذلك الجزء منه الذي يؤلف المنتج الفائض، أي الذي يمثل فائض القيمة. وينبع هذا الربح من استعمال الأرض المستأجرة ورأس المال المقترض لا من السعر المدفوع لقاء استعمالهما. فهذا السعر، بالأحرى، يُقتطع من الربح. وبخلاف ذلك ينبغي الزعم بأن الرأسماليين الصناعيين لن يزدادوا غنى بل يزدادون فقراً، لو استطاعوا أن يحتفظوا بالنصف الآخر من فائض القيمة لأنفسهم بدلاً من التخلي عنه لأحد. لكن مثل هذه البلبلة إنما تنشأ عن خلط ظاهرات التداول، مثل عودة تدفق النقد، بتوزيع المنتج الذي يتحقق فقط بواسطة ظاهرات التداول تلك.

مع ذلك فإن ديستوت نفسه يمتلك من الدهاء ما يجعله يشير قائلاً:

«من أين تأتي إيرادات هؤلاء الناس المتعطلين؟ ألا تأتي من الربح الذي يدفعه، من أرباحهم، أولئك الذين يشغلون رؤوس أموال المتعطلين، أي أولئك الذين يستخدمون أرصدة الأولين لكي يدفعوا ثمن العمل الذي يُنتج أكثر مما يكلف، أي باختصار الصناعيون؟ ولذا لا بد للمرء أن يعود إلى الصناعيين دائماً ليعثر على منبع كل ثروة. فهؤلاء هم في الواقع الفعلي، الذين يطعمون العمال الذين يستخدمهم الأولون».

(المرجع نفسه، ص 246).

إن ما يُدفع للربح وإلخ، الآن يُقتطع من ربح الصناعيين إذن. قبل ذلك كان هذا الربح بالنسبة لهم وسيلة لإثرائهم.

ولكن يبقى لصاحبنا ديستوت سلوان آخر. فهؤلاء الصناعيون الشجعان يعاملون الرأسماليين المتعطلين على غرار ما يعاملون بعضهم بعضاً والعمال. فهم يبيعون إلى هؤلاء كل السلع بسعر أغلى بنسبة 20% مثلاً. ثمة الآن احتمالان. فإما أن المتعطلين [483] يمتلكون، علاوة على الـ 100 جنيه التي يتلقونها سنوياً من الصناعيين، يمتلكون وسائل نقدية أخرى، أو أنهم لا يمتلكون هذه الوسائل الأخرى. في الحالة الأولى يبيع لهم الصناعيون سلعهم بقيمة 100 جنيه بسعر 120 جنيه مثلاً. وبيع السلع تتدفق إلى الصناعيين، ليس فقط المائة جنيه التي دفعوها للمتعطلين، بل تردهم إلى جانب ذلك 20 جنيهًا أخرى تؤلف حقاً قيمة جديدة بالنسبة إليهم. كيف تبدو صورة الحساب الآن؟ لقد وهب الصناعيون سلعاً بقيمة 100 جنيه دون مقابل، لأن المائة جنيه نقدًا التي دفعوا بها لهم جزئياً هي نقودهم هم. إذن، فإن أسعار سلعهم قد دفعت لهم بنقودهم هم. وعليه

تؤلف الـ 100 جنيه خسارة. ولكنهم تلقوا بالإضافة إلى ذلك 20 جنيهاً علاوة في السعر على القيمة. يعني أن 20 جنيهاً تؤلف ربحاً؛ ولكن بطرح هذا الربح من خسارة الـ 100 جنيه، تبلغ الخسارة 80 جنيهاً، وهي تبقى خسارة على الدوام، ولن تكون كسباً قط. إن الاحتيال على المتعطلين يقلل خسارة الصناعيين، ولكنه، لهذا السبب بالذات، لا يجعل نقصان ثروتهم وسيلة للإثراء. غير أنه لا يمكن لهذه الطريقة أن تدوم طويلاً، فليس في مقدور المتعطلين أن يدفعوا سنوياً، 120 جنيهاً نقداً إذا ظلوا يتلقون سنوياً 100 جنيه فقط.

أو إليكم طريقة أخرى: يبيع الصناعيون سلعاً بقيمة 80 جنيهاً مقابل 100 جنيه من النقد الذي دفعوه إلى المتعطلين. في هذه الحالة، كما في الحالة السابقة، يتخلى الصناعيون، دون مقابل، عن 80 جنيهاً بشكل ريع وفائدة، إلخ. وعن طريق هذا الإحتيال قللوا الأناوة التي يدفعونها إلى المتعطلين، ولكن الأناوة تظل قائمة، ويظل المتعطلون، بموجب تلك النظرية التي تقول بأن الأسعار تتوقف على الإرادة الطيبة للبائعين، في وضع يسمح لهم أن يطالبوا مستقبلاً بالحصول على 120 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه، كما في السابق، كريع وفائدة، إلخ، عن أرضهم ورأسمالهم. إن هذا البحث البارع لجدير تماماً بذلك المفكر الثاقب الذي ينسخ عن آدم سميث، من جهة، بأن

«العمل منبع كل ثروة» (المرجع نفسه، ص 242)،

وإن الرأسماليين الصناعيين

«يستخدمون رأسمالهم لكي يدفعوا لقاء العمل الذي يُجدد إنتاج رأس

المال هذا مع ربح» (المرجع نفسه، ص 246).

وهو يستنتج على الفور، من جهة أخرى، أن هؤلاء الرأسماليين الصناعيين

«يطعمون كل الناس الآخرين» وهم «وحدهم من يُنمي الثروة العامة،

ويخلق لنا جميع وسائل المتعة» (المرجع نفسه، ص 242)،

أي ليس العمال هم الذين يطعمون الرأسماليين، بل الرأسماليون هم الذين يطعمون العمال، وذلك استناداً إلى أساس بديع وهو أن النقد الذي يُدفع للعمال لا يظل بين

أيديهم، بل يعود باستمرار إلى الرأسماليين لدفع ثمن السلع التي أنتجها العمال.

«فكل ما يفعلونه أنهم يتلقون بهذه اليد ليعيدوا بالأخرى. لذا ينبغي

اعتبار استهلاكهم على أنه يتحقق بفعل أولئك الذين يستأجرونهم»

(المرجع نفسه، ص 235).

بعد هذا التصوير الوافي لكيفية توسط التداول النقدي في تجديد الإنتاج والاستهلاك الاجتماعي، يمضي ديستوت في القول:

«ذلك هو ما يكمل الحركة الأبدية (perpetuum mobile) للثروة، ورغم سوء فهم هذه الحركة» [«mal connu» سوء فهم حقاً!] «فقد سُميت، بصواب، دوراناً، فهي تمثل دورة بالفعل وتعود دوماً إلى نقطة انطلاقها. وهذه النقطة هي المكان الذي يجري فيه الإنتاج» (المرجع نفسه، ص 239 - 240).

إن ديستوت، هذا الكاتب المرموق جداً (that very distinguished writer) وعضو معهد فرنسا^(*) والجمعية الفلسفية في فيلادلفيا وهو إلى حد معين، نابغة لامع وسط الاقتصاديين المبتدلين، يلتبس قراءه، في الختام، أن يعجبوا بالوضوح المدهش الذي صور به سير العملية الاجتماعية، وفيض الأنوار الذي سكه على الموضوع، بل إنه يتكرم بالتنازل ليخبر القراء من أين يأتي كل هذا النور. وهذا ما ينبغي أن نقرأه في النص الأصلي:

«سلاحظ المرء، وهذا ما آمله، كم ينسجم هذا الأسلوب في معاينة استهلاك ثرواتنا مع ما قد قلناه بخصوص إنتاجها وتوزيعها وأي وضوح يسبغه في الوقت نفسه على معالجة مجمل سير حركة المجتمع. من أين يأتي هذا الانسجام وهذا النور؟ من واقع أننا التقينا الحقيقة وجهاً لوجه. وذكّرنا ذلك بالمرايا التي تنعكس فيها الأشياء بدقة، بأبعادها الصحيحة، عندما توضع في البعد الصحيح لبؤرة المرآة، ولكنها تبدو مشوشة ومشوهة عندما توضع أقرب مما ينبغي أو أبعد مما ينبغي».

«On remarquera, j'espère, combien cette manière de considérer la consommation de nos richesses est concordante avec tout ce que nous avons dit à propos de leur production et de leur distribution, et en même temps quelle clarté elle répand sur toute la marche de la société. D'où viennent cet accord et cette lucidité? De ce que nous avons rencontré la vérité. Cela rappelle l'effet

(*) معهد فرنسا: أعلى مؤسسة علمية في فرنسا، تضم كبار الأكاديميين، وكان دو تراسي عضواً في الأكاديمية. [ن. برلين].

de ces miroirs où les objets se peignent nettement et dans leurs justes proportions, quand on est placé dans leur vrai point de vue, et où tout paraît confus et désuni, quand on en est trop près ou trop loin». (المرجع نفسه، ص 242-243).

تلك هي الغباوة البورجوازية بكامل غبطتها!

«Voilà le crétinisme bourgeois dans toute sa béatitude!»

الفصل الحادي والعشرون⁽⁵⁷⁾

التراكم وتجديد الإنتاج الموسع

بينما في المجلد الأول كيف يسير التراكم بالنسبة لرأسمالي مفرد. إن تحويل رأس المال السلمي إلى نقد يؤدي أيضاً إلى تحويل المنتج الفائض الذي يمثل فائض القيمة إلى نقد. ويقوم الرأسمالي بتحويل فائض القيمة المحوّل إلى نقد، مجدداً إلى عناصر طبيعية إضافية لرأسماله الإنتاجي. ويقدم رأس المال المتنامي مقداراً أكبر من المنتج في دورة الإنتاج اللاحقة. ولكن ما يحدث بالنسبة لرأس المال الفردي، لا بد من أن يتجلى أيضاً في مجمل تجديد الإنتاج السنوي، مثلما رأينا عند بحثنا لتجديد الإنتاج البسيط، حينما يجد - أثناء تجديد إنتاج رأس المال الفردي - الترسّب المتعاقب لمكوناته الأساسية المُستهلكة بهيئة نقد يُصار إلى اكتنازه، يجد تعبيره أيضاً في تجديد الإنتاج الاجتماعي السنوي.

ولو كان ثمة رأسمال فردي معين = 400 ث + 100 م، وكان فائض القيمة السنوي = 100، فإن المنتج السلمي = 400 ث + 100 م + 100 ف. وتحوّل هذه الـ 600 إلى نقد. إن 400 ث من هذا النقد تُحوّل من جديد إلى شكل طبيعي لرأس المال الثابت، و 100 م إلى قوة عمل، كما تحوّل 100 ف أخرى - شريطة تراكم مجمل فائض القيمة - إلى رأسمال ثابت إضافي، عن طريق المبادلة بعناصر طبيعية لرأس المال الإنتاجي. من المفترض عند ذلك: (1) إن هذا المبلغ يكفي، في ظل شروط تكنولوجية

(57) من هنا حتى نهاية الكتاب يرد النص من المخطوطة VIII.

معينة، إما لزيادة رأس المال الثابت الناشط، أو لإقامة مشروع صناعي جديد. ولكن قد يتفق أيضاً أن فائض القيمة يجب أن يُحوّل إلى نقد، وأن يُكتنز هذا النقد لفترة مديدة قبل أن تستطيع هذه العملية أن تتحقق، ويستطيع التراكم الفعلي أن يبدأ، أي توسيع الإنتاج؛ (2) ويُفترض أن توسيع الإنتاج قد جرى واقعاً من قبل، إذ ينبغي، لكي يتحوّل النقد (أي فائض القيمة المُكتنز بهيئة نقد) إلى عناصر من رأس المال الإنتاجي، أن تُباع هذه العناصر في السوق بمثابة سلع؛ ولا فرق إن لم تكن تُشتري كسلع ناجزة، بل تُصنع حسب الطلب. فلن يُدفع ثمنها إلا بعد استلامها، وعلى كل حال إلا بعد أن يتم فعلاً تجديد الإنتاج على نطاق موسّع لهذه السلع، أي بعد توسع الإنتاج الذي كان حتى الآن اعتيادياً. فقد كان ينبغي للسلعة أن تكون حاضرة على نحو كامن، أي بهيئة عناصرها، لأنها لا تحتاج إلا إلى محقّز للطلب، نعني شراء السلعة قبل وجودها الفعلي، أي قبل بيعها المقبل، لكي يجري إنتاجها فعلاً. إن النقد المائل في هذا الجانب يستدعي عند ذلك تجديد الإنتاج الموسّع إلى الوجود من الجانب الآخر، لأن إمكان تجديد الإنتاج الموسّع موجود بدون النقد، وذلك لأن النقد، في ذاته، ليس عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج الفعلي.

فلو كان الرأسمالي آمثلاً، يبيع خلال سنة واحدة أو عدد من السنين كتلاً معينة من المنتج السلعي قام بإنتاجها على التعاقب، فإنه يحوّل المنتج الفائض بذلك إلى نقد أيضاً، أي ذلك الجزء من المنتج السلعي الذي يتضمن فائض القيمة، وبالتالي يحوّل فائض القيمة الذي أنتجه في شكل سلعي إلى نقد على التعاقب، فيذخر هذا النقد بالتدريج مكتوناً رأسمالاً نقدياً جديداً كامناً، وهو كامن لأن قابليته وغرضه يتلخصان في التحوّل إلى عناصر من رأس المال الإنتاجي. أما في الواقع، فإن ما يقوم به الرأسمالي لا يزيد عن اكتناز بسيط لا يمثل عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج الفعلي. وينحصر نشاط هذا الرأسمالي بادی الأمر في أن يسحب النقد المتداول بالتعاقب من التداول، وبالبطبع ليس مُحالاً أن يكون هذا النقد، الذي حبسه وأغلق عليه في حرز أمين، هو نفسه جزءاً من كنز آخر قبل أن يقع في التداول. إن كنز الرأسمالي آ هذا، وهو رأسمال نقدي كامن جديد، لا يؤلف ثروة اجتماعية إضافية الآن أكثر منه لو أنفق على وسائل استهلاك. ولكن النقد المسحوب من التداول، أي الذي كان موجوداً فيه من قبل، قد يكون بالأصل مكديساً من قبل بهيئة كنز، كجزء مكّون من الكنز أو يكون شكلاً نقدياً للأجور، أو كان يُستخدم لتحويل وسائل إنتاج أو سلع أخرى إلى نقد، أو لتداول الجزء الثابت من رأس المال أو إيراد الرأسمالي. فهو ليس بثروة جديدة أكثر من النقد المنظور

إليه من زاوية التداول السلعي البسيط، فهو إذ يمثل حاملاً لقيمته الفعلية فحسب، لا يمثل حاملاً لعشرة أضعاف هذه القيمة، لمجرد أنه قام بالدوران عشر مرات في اليوم وحقق عشر قيم سلعية مختلفة. إن السلع توجد دون نقد، أما النقد فيظل على ما هو عليه (بل قد يتضاءل بفعل الاهتلاك) سواء قام بدوران واحد أم بعشرة دورانات. وفي صناعة الذهب وحدها تم خلق ثروة جديدة (نقد كامن) لأن المنتج بهيئة ذهب^(*) يحتوي [487] على منتج فائض يمثل حاملاً لفائض القيمة، ولكن المنتج الجديد لا يزيد مادة النقد لأجل رساميل نقدية جديدة كامنة، إلا بمقدار ما يدخل بمجمله في التداول بهيئة نقد. ورغم أن فائض القيمة المكتنز في شكل نقد ليس ثروة اجتماعية إضافية جديدة، إلا أنه يمثل رأسمالاً نقدياً جديداً كامناً بفعل الوظيفة التي يُكْدَس من أجلها. (ولسوف نرى فيما بعد أن رأس المال النقدي الجديد يمكن أن ينبع بطريقة أخرى غير التحويل التدريجي لفائض القيمة إلى نقد).

إن النقد يُسحب من التداول ويُكْدَس بهيئة كنز عن طريق بيع السلعة من دون أن يُردف ذلك بشراء. وعليه إذا تصورنا أن هذه العملية تتسم بطابع عام، فسيبدو متعذراً علينا أن ندرك من أين يأتي شراء السلع، ذلك لأن الجميع في هذه العملية - وينبغي النظر إليها كعملية عامة لأن كل رأسمال فردي قد يوجد في مرحلة تراكم - إنما يرغبون في البيع لكي يكسبوا كنوزاً بينما لا ينزع أحد للشراء.

ولو تصورنا أن عملية التداول بين مختلف أجزاء تجديد الإنتاج السنوي تجري على خط مستقيم - وهذا ليس بصحيح لأن هذا التداول ينطوي دوماً، ما خلا بعض الاستثناءات، على حركات متعكسة بالتقابل - فعلينا أن نبدأ من مستخرج الذهب (أو الفضة) الذي يشتري من دون أن يبيع، وأن نفترض أن سائر الآخرين يبيعون إليه. في مثل هذه الحالة ينتقل مجمل المنتج الاجتماعي السنوي الفائض (حامل مجمل فائض القيمة) إلى يديه، فيما يتقاسم جميع الرأسماليين الآخرين فيما بينهم، بصورة متناسبة (pro rata)، متوجه الفائض المائل بطبيعته بهيئة نقد، أي فائض قيمته المتجسد طبيعياً في الذهب؛ وذلك لأن الجزء من منتج مستخرج الذهب الذي يجب أن يعوّض عن رأسماله الناشط، مُقَيَّد أصلاً وتم استخدامه بصورة مناسبة. وعليه، فإن ما أنتجه مستخرج الذهب من فائض قيمة بشكل ذهب، سيكون الرصيد الوحيد الذي يستمد منه سائر الرأسماليين الآخرين المادة التي يحولون بها منتوجهم السنوي الفائض إلى نقد. فينبغي

(*) ذهب، (Gold). في الطبعين الأولى والثانية: نقد (Geld). قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

إذن لمقدار قيمة هذا الرصيد أن يكون مساوياً لمجمل فائض القيمة الاجتماعي السنوي، الذي ينبغي أن يتحوّل إلى شرنقة ذهبية بشكل كنز. وعلى ما في هذه الفرضيات من سخف يتّين فلن ينفعنا في شيء خلاف تفسير إمكانية تكوين كنوز بصورة عامة وفي آنٍ واحدٍ، ولكنها لن تدفع بتجديد الإنتاج نفسه خطوة واحدة إلى الأمام، باستثناء ما يتعلق بمستخرجي الذهب.

وقبل الشروع في حل هذه الصعوبة الظاهرة، يتعين أن نميز: التراكم في القطاع I (إنتاج وسائل الإنتاج) عن التراكم في القطاع II (إنتاج وسائل الاستهلاك). نبدأ بالقطاع I.

I [488] - التراكم في القطاع I

1) تكوين كنز

من الواضح أن رؤوس الأموال الموظفة في الفروع الصناعية العديدة التي تؤلف القطاع I، ورؤوس الأموال الفردية المختلفة داخل كل فرع من فروع الصناعة هذه، إنما توجد في مراحل مختلفة من عملية التحويل المتعاقب من فائض قيمة إلى رأسمال نقدي كامن، وذلك تبعاً لأعمارها، أي تبعاً للآمد الزمني الذي قامت خلاله بوظيفتها، هذا بصرف النظر تماماً عن أحجامها، وشروطها التكنيكية، وأوضاع السوق، إلخ، سواء كان رأس المال النقدي هذا سيُكرّس لزيادة رأس المال العامل أصلاً، أم لتأسيس مشاريع صناعية جديدة - وهما شكلاً توسيع الإنتاج. لذلك يحوّل قسم من الرأسماليين، باستمرار، رأسماله النقدي الكامن، بعد أن ينمو لحجم مناسب، إلى رأسمال إنتاجي، أي أنه يشتري بالنقد المُكتنز إثر تحويل فائض القيمة إلى نقد، وسائل إنتاج، أي عناصر إضافية لرأس المال الثابت؛ بينما لا يزال قسم آخر من الرأسماليين منغمراً، في غضون ذلك، باكتناز رأسماله النقدي الكامن. وعليه يواجه الرأسماليون المنتمون إلى هاتين الفئتين بعضهم بعضاً، البعض كشارين، والبعض الآخر كباعة، علماً أن كل رأسمالي ينتمي إلى إحدى الفئتين يبرز في دور واحد لا غير.

لنفرض مثلاً أن الرأسمالي آ يبيع 600 (= 400 ث + 100 م + 100 ف) إلى الرأسمالي ب (الذي يمكن أن يمثل أكثر من شارٍ واحد). إن الرأسمالي آ يبيع 600 سلماً لقاء 600 نقداً، 100 منها تمثل فائض القيمة، فيسحبها من التداول ويكتنزها في

شكل نقد؛ ولكن هذه الـ 100 من النقد ليست غير الشكل النقدي للمنتوج الفائض، الذي كان حاملاً للقيمة 100. إن تكوين الكنز ليس إنتاجاً بالمرة، وبالتالي ليس زيادة في الإنتاج أصلاً. ويكمن فعل الرأسمالي هنا فقط في أن يسحب من التداول النقد الذي يكسبه ببيع المنتوج الفائض بمقدار 100 ويحتفظ به دون انفاقه. ولا يقوم الرأسمالي آ وحده بهذه العملية، بل يقوم بها أيضاً رأسماليون آخرون هم آ وآ' وآ'، إلخ، في نقاط عديدة من مجال التداول، حيث يعملون بإندفاع مماثل لتحقيق هذا الضرب من الاكتناز. وتبدو هذه النقاط العديدة التي يُسحب فيها النقد من التداول ليُكدّس بهيئة كنز فردية أو رؤوس أموال نقدية كامنة عديدة، بمثابة عدد مماثل من العوائق التي تعرقل التداول، لأنها تشلّ حركة النقد وتجرده من القدرة على التداول لفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر. ولكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن الاكتناز يجري في إطار التداول السلعي البسيط قبل أن يبدأ هذا التداول بالجريان على أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي بوقت طويل، وأن كمية النقد الموجودة في المجتمع هي دوماً أكبر من جزئه المائل في التداول [489] الفعال، رغم أن هذا الجزء يتضخم أو يقلص تبعاً للظروف. إننا نواجه هنا ثانية، الكنوز نفسها، والاكتناز نفسه، ولكنها غدت الآن لحظة ملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية.

ويمكن للمرء أن يفهم السرور الذي يطفئ عند تركيز سائر رؤوس الأموال الكامنة هذه بين أيدي المصارف، إلخ، ضمن نظام الائتمان، لتصير رأسمالاً متاحاً أو «رأسمالاً قابلاً للإقراض» (loanable capital)، رأسمالاً نقدياً لم يعد سلبيّاً ولا من «موسيقى المستقبل» بل أصبح رأسمالاً إيجابياً، رأسمالاً ربوياً (ربوي هنا بمعنى يربو أي ينمو). غير أن الرأسمالي آ لا يحقق تكوين مثل هذا الكنز إلّا بمقدار ما يبرز كبائع فقط - بالنسبة لمنتوجه الفائض - من دون أن يبرز كشارٍ فيما بعد. وهكذا فإن قيامه على نحو متعاقب بإنتاج منتوج فائض - حامل فائض قيمته الذي يجب أن يتحوّل إلى نقد - هو الشرط المسبق لتكوين كنزه. إن الشكل الطبيعي للمنتوج الفائض، والشكل الطبيعي للمنتوج الكلي الذي يشكل هذا المنتوج الفائض جزءاً منه، هو، في الحالة الراهنة حيث لا نبحت التداول إلّا في نطاق القطاع I، الشكل الطبيعي لعنصر من عناصر رأس المال الثابت للقطاع I، نقصد أن المنتوج الفائض ينتمي إلى صنف وسائل لإنتاج وسائل إنتاج. ولسوف نرى بعد قليل ماذا يصبح هذا، أي أية وظيفة يخدم بين يدي الشارين ب، ب'، إلخ.

ولكن ينبغي هنا قبل كل شيء أن نُثبت ما يلي: رغم أن الرأسمالي آ يسحب من التداول نقداً بمقدار فائض قيمته ويكتنزه، فإنه يقوم، من جهة أخرى، بطرح سلع في

التداول من دون أن يسحب عنها^(*) سلماً أخرى بالمقابل، وبذا يتمكن الرأسماليون ب، ب، إلخ، بدورهم من طرح نقدهم في التداول وسحب السلعة فقط. وهذه السلعة، في هذه الحالة، تدخل، بسبب شكلها الطبيعي والهدف المتوخى منها، إلى رأس المال الثابت للرأسماليين ب، ب، إلخ، كعنصر أساسي أو سيال [دائر] من عناصره. وسوف يرد المزيد عن ذلك، ما إن نتناول شراء المنتج الفائض، أي الرأسماليين ب، ب، ب، إلخ.

* * *

دعونا نشير، هنا، بصورة عابرة إلى ما يلي: نجد هنا، ثانية، كما وجدنا من قبل عند بحث تجديد الإنتاج البسيط، أن مبادلة مختلف الأجزاء المكونة للمنتج السنوي، أي تداولها (الذي ينبغي أن يتضمن في الوقت نفسه تجديد إنتاج رأس المال، وإعادته عند ذلك في مختلف أشكاله مثل رأس المال الثابت، المتغير، الأساسي، الدائر، النقدي، السلعي) لا يفترض بأي حال مجرد شراء للسلعة يُستكمل ببيع لاحق، أو مجرد بيع يُستكمل بشراء لاحق، بحيث أن ما يجري حقاً لن يزيد عن محض مبادلة سلعة بسلعة، [490] كما يتبنى ذلك الاقتصاد السياسي، وبخاصة مدرسة التجارة الحرة، منذ أيام الفيزيوقراطيين وآدم سميث. فنحن نعرف أن رأس المال الأساسي، بعد اتفاق ما يتطلبه شراؤه دفعة واحدة، لا يُجدد على امتداد كامل فترة نشاطه، بل يواصل عمله في شكله القديم، بينما تترسب قيمته بالتدريج بهيئة نقد. لقد رأينا أن التجديد الدوري للجزء المكون الأساسي من رأس المال II ث (علماً بأن مجمل القيمة - رأسمال II ث يُبادل لقاء عناصر بقيمة I (م + ف)) يفترض من جهة مجرد شراء جزء القيمة - رأسمال II ث، الذي يمثل رأس المال الأساسي ويتحول من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي، علماً بأن هذا الشراء يقابله مجرد بيع I ف؛ ومن جهة أخرى يفترض ذلك مجرد بيع من جانب II ث، بيع ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي (قيمة الجزء الممتلك من رأس المال الأساسي)، الذي يترسب بهيئة نقد، ويقابله مجرد شراء I ف. ولكي يحصل التبادل بصورة اعتيادية، في هذه الحالة، لا بد من الافتراض بأن مجرد الشراء من جانب II ث يساوي من حيث مقدار القيمة مجرد البيع من جانب II ث نفسه، وأن مجرد بيع I

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: عنهم، وقد صححها إنجلز. [ن. برلين].

ف، القسم 1 II ث، يساوي مجرد شراء القسم 2 II ث (راجع ص 440) (*) وبخلافه يختل تجديد الإنتاج البسيط، لأن الشراء المحض هنا يجب أن يقابله البيع المحض من هناك. كما ينبغي الافتراض في هذه الحالة بالمثل، البيع المحض لذلك الجزء من I ف الذي يؤلف كترأ بالنسبة إلى الرأسماليين آ، آ، آ، إنما يوازنه الشراء المحض لذلك الجزء من I ف من جانب الرأسماليين ب، ب، ب، الذين يحولون كترهم إلى عناصر رأسمال إنتاجي إضافي.

وبمقدار ما يُستعاد التوازن، بظهور الشاري، لاحقاً، بدور البائع لنفس المقدار من القيمة، والعكس بالعكس، فإن النقد يعود إلى الطرف الذي سلفه عند الشراء، الطرف الذي باع قبل أن يشتري ثانية. غير أن التوازن الفعلي المتعلق بتبادل السلع ذاتها، أي تبادل مختلف أجزاء المنتج السنوي، مشروط بتساوي مقدار قيم السلع التي تُبادل لقاء بعضها بعضاً.

ولكن بمقدار ما تقع مبادلات أحادية محضاً، أي كتلة من البيع المحض من هنا، وكتلة من الشراء المحض من هناك - ولقد رأينا أن المبادلة الاعتيادية للمنتج السنوي تشترط، على أساس رأسمالي، مثل هذه الاستحالات الأحادية المحض - فلا يمكن الحفاظ على التوازن إلا بافتراض أن مقدار قيمة المشتريات الأحادية ومقدار قيمة البيوع الأحادية يغطيان بعضهما بعضاً. وإن واقع أن الإنتاج السلعي هو الشكل العام للإنتاج الرأسمالي يعني أن النقد، لا يقوم بدور وسيلة تداول فحسب، بل يقوم أيضاً بدور [491] رأسمال نقدي، مما يفضي إلى نشوء شروط معينة للمبادلة الاعتيادية وهي شروط خاصة بهذا النمط من الإنتاج، أي شروط السير الاعتيادي لتجديد الإنتاج، سواء كان على نطاق بسيط أم موسّع، وهي شروط تنقلب إلى كثرة مماثلة من شروط السير المضطرب لتجديد الإنتاج، وإلى كثرة مماثلة من إمكانات نشوب أزمات، نظراً لأن التوازن محكوم بالمصادفة.

ولقد رأينا أيضاً، في مجرى مبادلة مقدار I م لقاء مقدار قيمة مماثل من II ث، أنها تنتهي أخيراً بالنسبة إلى II ث على وجه الدقة، بتعويض سلعة الرأسمالي الكلي في القطاع II بمقدار قيمة مماثل من سلعة الرأسمالي الكلي في القطاع I، وعليه فإن الرأسمالي الكلي في القطاع II يكمل بيع سلعته لاحقاً بشراء سلعة ذات مقدار قيمة

(*) أنظر هذا المجلد، ص 460، [الطبعة العربية، ص 521-522]. [ن. ع.]

مماثل من الرأسمالي الكلي في القطاع I. وهذا التعويض يحصل، ولكن لا يحصل أي تبادل بين رأسماليي القطاع I ورأسماليي القطاع II لدى تحويل سلعهم هذا. إن الرأسماليين، مالكي II ث يبيعون سلعهم لعمال القطاع I. ويقف العمال إزاءهم، بصورة أحادية، كشارين للسلع، فيما يقف مالكو II ث إزاء العمال بصورة أحادية، كباعة للسلع. ويقف مالكو II ث بالنقد الذي يكسبونه على هذا النحو إزاء الرأسمالي الكلي في القطاع I، بصورة أحادية، كشارين للسلع، ويقف الرأسمالي الكلي في القطاع I إزاءهم بصورة أحادية كبائع للسلع بقيمة I م. وعن طريق هذا البيع للسلع وحده يقوم القطاع I آخر المطاف بتجديد إنتاج رأسماله المتغير ثانية في شكل رأسمال نقدي. ولو كان رأسمال القطاع I يقف إزاء رأسمال القطاع II بصورة أحادية كبائع للسلع بمقدار I م، فإنه يقف إزاء عمال القطاع I بصورة أحادية كشارٍ لسلعهم، أي قوة عملهم، وإذا وقف عمال القطاع I إزاء رأسماليي القطاع II بصورة أحادية كشارين للسلع (تحديداً كشارين لوسائل العيش)، فإنهم يقفون إزاء رأسماليي القطاع I، بصورة أحادية، كباعة للسلعة، أي بالضبط، كباعة لقوة عملهم.

إن عرض عمال القطاع I لقوة العمل باستمرار، وإعادة تحويل جزء من رأس المال السلمي في القطاع I إلى شكل نقدي لرأس المال المتغير في هذا القطاع، وتعويض جزء من رأس المال السلمي في القطاع II بعناصر طبيعية لرأس المال الثابت II ث - إن جميع هذه المقدمات الضرورية لتجديد الإنتاج تشترط بعضها بعضاً بصورة متبادلة، ولكنها تتحقق بتوسط عملية بالغة التعقيد، تتضمن ثلاث عمليات تداول تمضي بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، ولكنها تتشابك فيما بينها. وتعقيد هذه العملية ذاتها يوقر الكثير من الفرص لاختلال سيرها.

(2) رأس المال الثابت الإضافي

إن المنتج الفائض، حامل فائض القيمة، لا يكلف من يستولي عليه، أي رأسماليي القطاع I، قرشاً. فهم ليسوا ملزمين، بأي حال، بتسليف أي نقد أو سلع بغية الحصول [492] عليه. لقد كان التسليف (avance)، حتى عند الفيزيوقراطيين، الشكل العام للقيمة المتجسدة في عناصر رأس المال الإنتاجي. وعليه فإن ما يسلّفه رأسماليو القطاع I هو رأسمالهم الثابت والمتغير ليس إلّا ويقوم العامل ليس فقط بصيانة رأسمالهم الثابت بما يُنفق من عمل، وليس فقط بتعويض القيمة - رأسمال المتغيرة بجزء جديد مماثل من

القيمة التي يخلقها في شكل سلع؛ بل يقدم لهم كذلك بعمله الفائض فائض قيمة مائلاً في شكل منتج فائض. وعن طريق البيع المتعاقب لهذا المنتج الفائض يكون الرأسماليون كنزاً، رأسمالاً نقدياً إضافياً افتراضياً. ويتألف هذا المنتج الفائض، في الحالة المبسوطة هنا، منذ البداية، من وسائل إنتاج لوسائل إنتاج. إلا أن هذا المنتج الفائض لا يقوم بوظيفة رأسمال ثابت إضافي إلا عندما يصل إلى أيدي الرأسماليين ب، ب، ب، وإلخ (القطاع I)؛ ولكنه كان بهذه الصفة افتراضياً حتى قبل بيعه، أي بين أيدي الرأسماليين آ، آ، آ (القطاع I) الذين يكسبون كنزاً الآن. وعندما لا نعين سوى حجم قيمة تجديد الإنتاج في جانب القطاع I، نجد أننا ما نزال في نطاق تجديد الإنتاج البسيط، إذ لم يجر تحريك أي رأسمال إضافي لخلق رأس المال الثابت الإضافي الافتراضي (virtualité) هذا (المنتج الفائض)، كما لم يجر تحريك مقدار من العمل الفائض أكبر مما كان يُبدل على أساس تجديد الإنتاج البسيط. الفارق الوحيد هنا إنما يكمن في شكل العمل الفائض المبذول، في الطبيعة الملموسة لطابعه النافع الخاص. فقد بُدِّل هذا العمل على وسائل إنتاج من أجل I ث بدلاً من II ث، أي على وسائل إنتاج وسائل إنتاج بدلاً من وسائل إنتاج وسائل استهلاك. لقد افترضنا في حالة تجديد الإنتاج البسيط أن مجمل فائض القيمة في القطاع I يُنفق بمثابة إيراد، أي يُنفق على سلع القطاع II؛ ولذلك كان فائض القيمة يتألف حصراً من وسائل إنتاج تعرض عن رأس المال الثابت II ث في شكله العيني (الطبيعي). فلكي يحصل الانتقال من تجديد الإنتاج البسيط إلى تجديد الإنتاج الموسع، لا بدّ إذن من أن يكون الإنتاج في القطاع I في وضع يستطيع معه أن يصنع عناصر رأسمال ثابت أقل للقطاع II وأكثر بنفس القدر للقطاع I. وهذا الانتقال الذي لا يجري دوماً من دون مصاعب، يسره واقع أن عدداً من منتجات القطاع I يصلح كوسائل إنتاج في كلا القطاعين.

يترتب على ذلك - عند النظر إلى المسألة من زاوية حجم القيمة فقط - أن الأساس المادي لتجديد الإنتاج الموسع ينتج من صلب تجديد الإنتاج البسيط. ويتألف ببساطة من العمل الفائض لعمال القطاع I، المُنفق مباشرة لإنتاج وسائل إنتاج، لخلق رأسمال إضافي افتراضي في القطاع I. وعليه فإن تكوين رأسمال نقدي إضافي افتراضي في جانب رأسمالي آ، آ، آ (القطاع I) - بالبيع المتعاقب لمنتجات الفائض الذي يتكوّن من [493] دون انفاق رأسمالي للنقد - هو هنا الشكل النقدي المحض لوسائل الإنتاج المُنتجة إضافياً في القطاع I.

إن إنتاج رأسمال إضافي افتراضي لا يعبر إذن في حالتنا هذه (ولسوف نرى أنه يمكن أن يتكوّن بطرق أخرى مختلفة تماماً)، إلّا عن ظاهرة من ظاهرات عملية الإنتاج ذاتها: الإنتاج في شكل معين - إنتاج عناصر رأس المال الإنتاجي.

إن إنتاج رأسمال نقدي افتراضي إضافي على نطاق واسع - وفي نقاط عديدة من مجال التداول - ما هو إذن إلّا نتيجة وتعبير عن إنتاج متعدد الأوجه لرأسمال إنتاجي افتراضي إضافي، لا يشترط نشوؤه بالذات أية نفقات نقدية إضافية من جانب الرأسماليين الصناعيين.

إن تحويل رأس المال الإنتاجي الافتراضي - الإضافي هذا، بالتعاقب إلى رأسمال نقدي افتراضي (كنز) عند الرأسماليين آ، آ، إلخ (في القطاع I)، التحويل المشترك بالبيع المتعاقب لمنتوج هؤلاء الرأسماليين الفائض - وبالتالي البيع الأحادي المتكرر للسلمة من دون استكمال ذلك بالشراء - يتم بالسحب المتكرر للنقد من التداول، وتكوين كنز بالمقابل. ولا يفترض هذا الاكتناز - ما عدا الحالة التي يكون فيها الشاري صاحب منجم ذهب - تكوين أية ثروة إضافية في هيئة معادن ثمينة، فهو يفترض فقط تغير وظيفة النقد المائل في التداول من قبل. فقد كان هذا النقد يؤدي قبل قليل وظيفة وسيلة تداول، أما الآن فإنه يؤدي وظيفة كنز، أي وظيفة رأسمال نقدي افتراضي جديد في طور التكوّن. وعليه ليس ثمة ترابط سببي بين تكوين رأسمال نقدي إضافي وبين كتلة المعادن الثمينة الموجودة في بلد من البلدان.

كما يترتب على ذلك ما يلي: كلما كان رأس المال الإنتاجي الناشط أصلاً في بلد من البلدان أكبر (بما في ذلك قوة العمل المندمجة فيه، وهي خالقة المنتوج الفائض)، وكلما كانت قدرة إنتاجية العمل وبالتالي الوسائل التكنيكية لتوسيع إنتاج وسائل الإنتاج بوتيرة سريعة، أكثر تطوراً، تعاظمت كتلة المنتوج الفائض من حيث قيمته ومن حيث كمية القيم الاستعمالية التي يتمثل فيها -، ويتعاظم ما يلي:

(1) رأس المال الإنتاجي الإضافي - الافتراضي في شكل منتوج فائض بيد الرأسماليين آ، آ، إلخ؛

(2) كتلة هذا المنتوج الفائض المحوّل إلى نقد، وبالتالي كتلة رأس المال النقدي الإضافي - الافتراضي بين أيدي الرأسماليين آ، آ، وعليه إذا كان فولارتون، على سبيل المثال، لا يريد أن يعرف شيئاً عن فيض الإنتاج، بمعناه الاعتيادي، بل يعترف بفيض إنتاج رأس المال فقط، أي تحديداً رأس المال النقدي، فإن ذلك يبين من جديد ضالّة فهم خيرة الاقتصاديين البورجوازيين لآلية نظامهم.

[494] وعلى حين أن المنتج الفائض الذي يقوم الرأسماليون آ، آ، إلخ (القطاع I) بإنتاجه والاستيلاء عليه مباشرة، هو القاعدة الحقيقية لتراكم رأس المال، أي لتجديد الإنتاج الموسع، رغم أنه لا ينشط بهذه الصفة فعلياً إلا بعد أن يصبح بين أيدي الرأسماليين ب، ب، إلخ (القطاع I) فإنه لا يكون مُنتجاً على الإطلاق حين يكون بهيئة شرقيقته النقدية - بصفة كنز ورأسمال نقدي افتراضي في طور التكوّن التدريجي - ورغم سيره بموازاة عملية الإنتاج وهو في هذا الشكل، فإنه يلبث خارجها. إنه ثقل ساكن (dead weight) في الإنتاج الرأسمالي. وإن التوق إلى استخدام فائض القيمة هذا المتراكم بشكل كنز، بهيئة رأسمال نقدي افتراضي، من أجل الحصول على الربح أو «الإيراد»، يجد ضالته المنشودة في نظام الائتمان و«الوريقات»(*) وبهذه الطريقة يكتسب رأس المال النقدي شكلاً آخر يمارس به أقوى تأثير على مجرى نظام الإنتاج الرأسمالي وتطوره الجبار.

إن المنتج الفائض المحوّل إلى رأسمال نقدي افتراضي ينمو من حيث الكتلة، كلما تعاظم المقدار الكلي لرأس المال الناشط، الذي يتولّد هذا المنتج عن نشاطه. وتأتي هذه الزيادة المطلقة في حجم رأس المال النقدي الافتراضي المجدّد إنتاجه سنوياً لتسهّل فصل رأس المال هذا، بحيث يمكن توظيفه بسرعة أكبر في أي مشروع خاص إما على يد صاحبه الرأسمالي بالذات، أو على يد آخرين (أفراد الأسرة، مثلاً، عند تقسيم ميراث وإلخ). ونعني بفصل رأس المال النقدي هنا عزله كلياً عن رأس المال الأصلي وتوظيفه كرأسمال نقدي جديد، في مشروع جديد مستقل.

وعلى حين أن باعة المنتج الفائض، أي الرأسماليين آ، آ، إلخ (من القطاع I)، حصلوا على هذا المنتج كثمرة مباشرة لعملية الإنتاج التي لا تفترض أي فعل جديد من أفعال التداول، ما عدا تسليف رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، اللازم أيضاً لتجديد الإنتاج البسيط، وعلى حين أنهم يشيدون بذلك القاعدة الحقيقية لتجديد الإنتاج على نطاق موسّع، بل إنهم في الواقع ينتجون رأسمالاً افتراضياً إضافياً، فإن الأمر يختلف بالنسبة للرأسماليين ب، ب، إلخ (القطاع I). 1) إن المنتج الفائض العائد إلى الرأسماليين آ، آ، إلخ، لن يقوم على نحو نشيط بوظيفة رأسمال ثابت إضافي (نترك جانباً في الوقت الحاضر العنصر الآخر من رأس المال الإنتاجي، أي قوة العمل

(*) الأوراق المالية من قبيل الأسهم والسندات، إلخ. [ن. ع.]

الإضافية، أي رأس المال المتغير الإضافي)، إلا بعد أن يصير بين أيدي الرأسماليين ب، ب، ب، إلخ. (القطاع I). (2) ولكي يؤول المنتج الفائض بين أيديهم، لا بدّ من القيام بفعل تداول، أي يجب عليهم أن يشتروا هذا المنتج الفائض.

وتنبغي الإشارة هنا بصدد النقطة (1) إلى أن الجزء الأكبر من المنتج الفائض (رأس المال الثابت الإضافي الافتراضي) الذي أنتجه الرأسماليون آ، آ، آ، (القطاع I)، وإن كان مُنتجاً في السنة الجارية، لا يمكن أن يؤدي على نحو نشيط وظيفته كرأس مال صناعي بين أيدي الرأسماليين ب، ب، ب (القطاع I) إلا في السنة التالية، أو لربما بعدها. أما [495] بصدد النقطة (2) فثمة سؤال يبرز هو: من أين يأتي النقد اللازم لعملية التداول هذه؟

وبما أن المنتجات التي ينتجها الرأسماليون ب، ب، ب، إلخ (القطاع I) تعود إلى الدخول عينياً، في عملية الإنتاج ذاتها، فمن البديهي أن جزءاً من المنتج الفائض الخاص بهم ينتقل بهذا القدر النسبي (pro tanto) مباشرة (دون توسط التداول) إلى رأسمالهم الإنتاجي ويصبح هنا عنصراً إضافياً من رأس المال الثابت. ولكنهم ليسوا بهذا القدر رأسماليين يحولون المنتج الفائض للرأسماليين آ، آ، إلخ. (القطاع I) إلى نقد. فمن أين يأتي النقد، بمعزل عن ذلك؟ نحن نعرف أن الرأسماليين ب، ب، ب، إلخ (القطاع I) قد كوّنوا كنزهم على غرار ما فعل الرأسماليون آ، آ، إلخ، ببيع منتجاتهم الفائضة المناسبة، فبلغوا الآن غايتهم: يتعين الآن على رأسمالهم النقدي المكسب بشكل كنز، وهو ليس سوى رأسمال افتراضي، أن ينشط بالفعل كرأس مال نقدي إضافي. ولكننا في هذه الحالة إنما نحوم حول الموضوع. فالسؤال ما يزال قائماً: من أين يأتي النقد الذي سبق أن سحبه رأسماليو المجموعة ب (القطاع I) من التداول وكدسوه؟

غير أننا نعرف من دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط أن على الرأسماليين من القطاعين I و II أن يحتفظوا، تحت اليد، بكمية معينة من النقد لكي يكون بمقدورهم تبادل متوجههم الفائض. ففي ظل تجديد الإنتاج البسيط كان النقد، الذي لا يخدم سوى بمثابة إيراد يُنفق على وسائل استهلاك، يعود إلى الرأسماليين بمقدار ما كانوا يسلّفونه لمبادلة كتلهم السلعية المناسبة؛ أما في ظل تجديد الإنتاج الموسّع فإن النقد نفسه يعاود الظهور، ولكن ليؤدي وظيفة مختلفة. فرأسماليو المجموعتين آ و ب (القطاع I) يقدمون، بالتناوب، النقد اللازم لتحويل المنتج الفائض إلى رأسمال نقدي افتراضي إضافي، ويطرحون رأس المال النقدي المتكوّن حديثاً، في التداول بالتناوب، كوسيلة شراء.

إن الافتراض الوحيد الذي نضعه هنا، في هذه الحالة، هو أن تكون كمية النقد الموجودة في البلد (معتبرين سرعة الدوران ثابتة وإلخ.) كافية لكل من التداول الفعال وللكنز الاحتياطي؛ فكما سبق أن رأينا، فإن هذا هو نفس الافتراض الذي ينبغي أن يتحقق في التداول السلعي البسيط أيضاً. والفارق الوحيد أن وظيفة الكنوز المقدسة تختلف هنا. ثم إن كمية النقد المتوافر ينبغي أن تكون هنا أكبر: (1) لأن كل منتج في ظل الإنتاج الرأسمالي (باستثناء المعادن الثمينة المستخرجة حديثاً وبعض المنتجات القليلة التي يستهلكها المنتج نفسه) هو بمثابة سلعة، وينبغي لذلك أن يمرّ بمرحلة التحوّل إلى شرنقة نقدية؛ (2) لأن كتلة رأس المال السلعي ومقدار قيمته لا يكونان أكبر بصورة مطلقة فحسب، على أساس الإنتاج الرأسمالي، بل إنهما يتناميان بسرعة كبيرة لا مثيل لها؛ (3) لأن رأسمالاً متغيراً متنامياً باطراد ينبغي أن يتحوّل باستمرار إلى رأسمال نقدي؛ (4) لأن تكوين رؤوس أموال نقدية جديدة يسير بموازاة توسع الإنتاج، الأمر الذي يتطلب أيضاً توافر المادة لتراكمها في شكل كنز. - وإذا كان كل ذلك يصحّ بالنسبة للطور الأول من الإنتاج الرأسمالي على الأقل حيث يقترن نظام الائتمان بطغيان التداول المعدني، فإنه يصحّ أيضاً بالنسبة للطور الأكثر تطوراً من نظام الائتمان طالما بقي مرتكزاً على التداول المعدني. ونجد، من ناحية، أن وفرة أو شحة الاستخراج الإضافي من المعادن الثمينة، يمكن أن تولّد تأثيراً يخلّ بأسعار السلع ليس على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً فحسب، بل كذلك على مدى فترات زمنية قصيرة جداً؛ ونجد من ناحية أخرى، أن مجمل آلية الائتمان تعمل باستمرار على اختزال التداول المعدني الفعلي إلى حد أدنى نسبي ما يني يتناقص باطراد، وذلك عن طريق مختلف العمليات والطرائق والأجهزة التكنيكية - الأمر الذي يمعن في تشديد الطابع الاصطناعي لمجمل الآلية ويزيد من فرص اختلال سيرها المعتاد بالدرجة ذاتها.

إن مختلف الرأسماليين ب، ب، ب، إلخ (القطاع I) الذين يشرع رأسمالهم النقدي الافتراضي الجديد بالعمل يستطيعون شراء منتجاتهم (أجزاء من منتوجهم الفائض) من بعضهم بعضاً، أو يبيعها إلى بعضهم البعض. ونجد أن النقد الذي سلّفه لمدولة المنتج الفائض يتدفق عائداً بقدر مماثل نسبياً (pro tanto) - عند سير الأمور بصورة اعتيادية - إلى مختلف رأسماليي المجموعة ب بنفس النسبة التي سلّف بها كل واحد منهم هذا النقد لمدولة سلعه المناسبة. وإذا جرى النقد في التداول كوسيلة دفع، فلا يتعين سوى تسوية

الأرصدة، إذا كانت المشتريات والمبيعات المتقابلة لا توازن بعضها. ولكن من المهم أن نفترض قبل كل شيء، هنا كما في أي موضع آخر، وجود التداول المعدني في أبسط أشكاله وأكثرها بدائية، لأن مدّ النقد وجزره، وتسوية الأرصدة، وباختصار جميع اللحظات التي تتجلى في نظام الائتمان بوصفها عمليات منظمة بصورة واعية، تبدو هنا قائمة بصورة مستقلة عن نظام الائتمان، ويظهر كل الأمر في شكله الأصلي، لا في الشكل اللاحق، المنعكس.

(3) رأس المال المتغير الإضافي

عالجنا حتى الآن رأس المال الثابت الإضافي، وعلينا الآن أن نوجه اهتمامنا إلى دراسة رأس المال المتغير الإضافي.

لقد أوضحنا في المجلد الأول، بإسهاب، كيف تتوافر قوة العمل، على أساس الإنتاج الرأسمالي، تحت اليد دوماً، وكيف يمكن عند الضرورة تحريك المزيد من العمل، من دون زيادة عدد العمال أو كمية قوة العمل المستخدمة. فلا حاجة بنا هنا إذن إلى الخوض أكثر في ذلك؛ بل ينبغي لنا أن نفترض، بالعكس، أن ذلك الجزء من رأس المال النقدي المتكوّن حديثاً، الذي يتحوّل إلى رأسمال متغير، يجد في متناوله دوماً قوة العمل التي يتعين أن يتحوّل إليها. كما أوضحنا في المجلد الأول كيف يمكن لرأسمال [497] معين أن يوسع حجم إنتاجه، في حدود معينة، من دون تراكم. بيد أننا نعالج، هنا، تراكم رأس المال بالمعنى الخاص للتراكم، بحيث أن توسيع الإنتاج مشروط بتحويل فائض القيمة إلى رأسمال إضافي، وبالتالي مشروط بتوسيع الأساس الرأسمالي للإنتاج. إن بوسع مستخرج الذهب أن يُراكم جزءاً من فائض قيمته بهيئة ذهب كرأسمال نقدي افتراضي. وما إن يغدو هذا الأخير كافياً من حيث الحجم، حتى يستطيع أن يحوّل مباشرة إلى رأسمال متغير جديد، من دون أن يضطر أولاً إلى بيع منتوجه الفائض؛ كما يستطيع بالمثل أن يحوّل رأس المال النقدي الافتراضي هنا إلى عناصر رأسمال ثابت. ولكن ينبغي له في هذه الحالة الأخيرة أن يجد في متناوله هذه العناصر الشبيهة لرأسماله الثابت؛ ولا أهمية هنا، حسبما افترضنا في شرحنا حتى الآن، أن يعمل كل مُنتج على تكديس سلعته الناجزة في المستودع ليدفع بها إلى السوق، أو أن يعمل حسب الطلب. ويجري في الحالتين افتراض التوسيع الفعلي للإنتاج، أي افتراض المنتج الفائض الذي يكون في الحالة الأولى حاضراً فعلياً، ويكون في الحالة الثانية حاضراً بصورة افتراضية، أي قابلاً للتجهيز.

II - التراكم في القطاع II

افترضنا حتى الآن أن الرأسماليين آ، آ، إلخ (القطاع I) يبيعون متوجههم الفائض إلى الرأسماليين ب، ب، إلخ، الذين ينتمون إلى القطاع I نفسه. ولكن لنفرض أن الرأسمالي آ (القطاع I) يحول متوجهه الفائض إلى نقد يبيعه إلى الرأسمالي ب (في القطاع II). ولا يتحقق ذلك إلا عندما يبيع الرأسمالي آ (القطاع I) وسائل إنتاج إلى الرأسمالي ب (القطاع II) من دون أن يشتري لاحقاً وسائل استهلاك؛ أي عندما يقوم من جهته ببيع من طرف واحد. ولا يمكن أن يتحول II ث من شكل رأسمال سلعي إلى شكل عيني (طبيعي) لرأسمال إنتاجي ثابت إلا لأنه تجري مبادلة، ليس I م وحده، بل في الأقل جزء من I ف أيضاً، لقاء جزء من II ث، الموجود في شكل وسائل استهلاك، أما الآن فإن الرأسمالي آ لا يحول I ف إلى نقد إلا لأن هذه المبادلة لا تتحقق؛ وعلى عكس ذلك فإن صاحبنا الرأسمالي آ يسحب من التداول النقد الذي حصل عليه في القطاع II عند بيعه I ف، ولا يُنفقه على شراء وسائل الاستهلاك II ث؛ ومع أنه يحدث هنا، على جهة الرأسمالي آ (القطاع I) تكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي، يلبث، على الجهة الأخرى، جزء من رأس المال الثابت للرأسمالي ب (القطاع II) جامداً بمقدار قيمة مماثل، في شكل رأسمال سلعي، غير قادر على التحول إلى شكل طبيعي لرأسمال إنتاجي ثابت. بتعبير آخر: إن جزءاً من سلع الرأسمالي ب (القطاع II)، كما هو واضح من النظرة الأولى (prima facie) لا يجد تصريفاً، وهو الجزء الذي لا يستطيع الرأسمالي ب (القطاع II) من دون بيعه أن يعيد تحويل رأسماله الثابت كلياً إلى شكل إنتاجي؛ فثمة إذن، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا الجزء، فيض إنتاج يعيق تجديد الإنتاج، بالنسبة لهذا الجزء من السلع، حتى في ظل تجديد الإنتاج على نطاق ثابت.

ولو أن رأس المال النقدي الافتراضي الإضافي في جهة الرأسمالي آ (القطاع I) هو في هذه الحالة المنتج الفائض (فائض القيمة) الذي اتخذ شكل نقد، غير أن المنتج الفائض (فائض القيمة) بما هو عليه، هو هنا ظاهرة من ظاهرات تجديد الإنتاج البسيط، وليس بعد من ظاهرات تجديد الإنتاج على نطاق موسع. إن سلع I م + ف - وهذا يخص، على كل حال، جزءاً ما من ف - ينبغي أن تُبادل في نهاية المطاف لقاء II ث، لكي يتم تجديد إنتاج II ث على النطاق نفسه، وعندما يقوم الرأسمالي آ (القطاع I) ببيع متوجهه الفائض إلى الرأسمالي ب (القطاع II) فإنه يقدم لهذا الأخير جزءاً مناسباً من قيمة

رأس المال الثابت وهو في شكله العيني (الطبيعي)، ولكنه في نفس الوقت يجعل جزءاً من سلع الرأسمالي ب (القطاع II) ذات القيمة المساوية متعزراً على البيع، بسحب النقد من التداول - وبعدم استكمال البيع بشراء لاحق. وعليه، لو وضعنا نصب أعيننا كامل عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية، التي تشمل - بنفس القدر رأسمالي القطاعين I و II - لوجدنا أن تحويل المنتج الفائض للرأسمالي آ (القطاع I) إلى رأسمال نقدي افتراضي يعتبر عن تعذر إعادة تحويل رأس المال السلبي للرأسمالي ب (القطاع II) بمقدار مماثل من القيمة إلى رأسمال إنتاجي (ثابت)؛ وعليه لا يعتبر هذا التحويل عن إمكانية الإنتاج على نطاق موسّع بل عن اختلال تجديد الإنتاج البسيط، ويعبر بالتالي عن وجود عجز في تجديد الإنتاج البسيط. وبما أن تكوين وبيع المنتج الفائض للرأسمالي آ (القطاع I) هما ظاهرتان اعتياديتان من ظاهرات تجديد الإنتاج البسيط، فإننا نجد هنا، على أساس تجديد الإنتاج البسيط ذاته، الظاهرات التالية التي تشرط بعضها بعضاً: تكوين رأسمال نقدي إضافي افتراضي - في القطاع I (وهذا بالتالي، عدم اكمال الاستهلاك من وجهة نظر القطاع II)؛ تكّدس مخزون سلعي في القطاع II يتعذر تحويله ثانية إلى رأسمال إنتاجي (أي فيض إنتاج نسبي في القطاع II)؛ فيض من رأس المال النقدي في القطاع I، ووجود عجز لدى تجديد الإنتاج في القطاع II.

ومن دون التوقف عند هذه النقطة أكثر، حسبنا الإشارة إلى أننا قد افترضنا، عند تصويرنا لتجديد الإنتاج البسيط، أن مجمل فائض القيمة في القطاعين (I و II) يُنفق بمثابة إيراد. ولكن في الواقع أن جزءاً من فائض القيمة يُنفق بمثابة إيراد، بينما يُحوّل الجزء الآخر إلى رأسمال. فلا يمكن للتراكم الفعلي أن يتم من دون هذا الشرط. أما القول بأن التراكم يجري على حساب الاستهلاك فهو - إذا ما طُرِحَ بمثل هذه الصيغة [499] العامة - وهمٌ يناقض ماهية الإنتاج الرأسمالي، لأنه يفترض أن الاستهلاك، لا الظفر بفائض القيمة ورسلته، أي التراكم، هو غاية الإنتاج الرأسمالي ودافعه المحرّك.

* * *

دعونا نعين الآن التراكم في القطاع II بصورة أكثر تفصيلاً. إن الصعوبة الأولى المتعلقة بـ II ث، أي إعادة تحويله من الجزء المكوّن لرأس

المال السلعي في القطاع II إلى شكل طبيعي لرأس المال الثابت في القطاع II، تتعلق بتجديد الإنتاج البسيط. لنعد إلى المخطط السابق:

$$(1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف}) \text{ I تَبَدَّل لقاء:}$$

2000 II ث.

والآن، لو جرى، مثلاً، دمج نصف المنتج الفائض للقطاع I، أي $\frac{1000}{2}$ ف، أي 500 I ف، في القطاع I نفسه ثانية بصفة رأسمال ثابت، فإن هذا الجزء من المنتج الفائض، المستبقى في القطاع I، لا يمكن أن يعوّض عن أي جزء من II ث. فبدلاً من أن يُحوّل إلى وسائل استهلاك فإن على هذا الجزء I ف، أن يخدم كوسائل إنتاج إضافية في القطاع I نفسه (وهنا، في هذا المجال من التداول بين القطاعين I و II يجري التبادل متقابلاً بالفعل، أي يجري تبديل ثنائي لمواقع السلع بخلاف التعويض عن 1000 II ث عن طريق المبادلة لقاء 1000 I م التي تتحقق بتوسط عمال القطاع I). فهذا الجزء من المنتج الفائض لا يستطيع أن يؤدي هذه الوظيفة في القطاعين (I و II) في آنٍ واحدٍ. فلا يستطيع الرأسمالي أن يُنفق قيمة متوجه الفائض على وسائل استهلاك، ويستهلك هذا المنتج الفائض، في الوقت نفسه، استهلاكاً إنتاجياً، أي يدمجه برأسماله الإنتاجي. وعوضاً عن 2000 I (م + ف)، لا يمكن إذن مبادلة غير 1500، أي (1000 م + 500 ف) I لقاء 2000 II ث؛ وعليه لا تستطيع 500 II ث أن تتحوّل من شكلها السلعي إلى رأسمال إنتاجي (ثابت) للقطاع II. وهكذا ينشأ فيض إنتاج في القطاع II، وهو يساوي تماماً من حيث الحجم التوسع الذي طرأ في إنتاج القطاع I. إن فيض الإنتاج في القطاع II قد يرتد عكسياً على القطاع I بدرجة من الشدة بحيث أن عودة تدفق الـ 1000 التي يُنفقها عمال القطاع I على وسائل الاستهلاك II قد لا تتم إلّا جزئياً، أي أن هذه الـ 1000 لا تعود كلياً إلى أيدي رأسماليي القطاع I في شكل رأسمال نقدي متغير. وقد يجد هؤلاء الرأسماليون أنفسهم في وضع يعيق تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، لمجرد سعيهم لتوسيع هذا الإنتاج. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار، في هذا الصدد، أن ما جرى حقاً في القطاع I لا يزيد عن تجديد إنتاج بسيط، وأن عناصره فقط [500] قد جُمعت بصورة تختلف عما في مخططنا المذكور آنفاً، لتتفق مع متطلبات التوسع في المستقبل، أي في السنة القادمة مثلاً.

ومن الممكن السعي لتفادي هذه الصعوبة على النحو التالي: إن الـ 500 II ث الهاجعة في مستودعات الرأسماليين من غير أن تتحول مباشرة إلى رأسمال إنتاجي لا تمثل البتة فيض إنتاج بل تمثل، على العكس، عنصراً ضرورياً لتجديد الإنتاج، أغفلناه حتى الآن، لقد رأينا أن تكدّس ذخيرة نقدية ينبغي أن يجري في نقاط عديدة، أي

يتوجب سحب النقد من التداول، جزئياً لجعل تكوين رأسمال نقدي جديد ممكناً في القطاع I، وجزئياً للحفاظ مؤقتاً، في شكل نقدي، على قيمة رأس المال الأساسي المستهلك تدريجياً. ولكن بما أن كل النقد وكل السلع موجودة، منذ البداية، في أيدي رأسماليي القطاعين I و II على وجه الحصر، حسب المخطط الذي رسمناه، وبما أنه لا وجود هنا لتجار أو لتجار نقد أو أصحاب مصارف، ولا لطبقات تقتصر على الاستهلاك فحسب ولا تسهم مباشرة في إنتاج السلع، فيترتب على ذلك أن التكوين المستمر لمخزون من السلع بين أيدي المُنتجين المعنيين أمر لا غنى عنه لسير آلية تجديد الإنتاج بلا انقطاع. وعليه فإن الـ 500 II ث الهاجعة في مستودعات رأسماليي القطاع II تمثل خزيناً سلعياً من وسائل الاستهلاك يضمن استمرارية عملية الاستهلاك التي تتضمنها عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي يكفل هذا الخزين الانتقال، هنا، من سنة إلى أخرى. ورصيد الاستهلاك المائل بين أيدي بائعيه، الذين هم مُنتجوه أيضاً، لا يمكن أن يتقلص إلى نقطة الصفر هذه السنة، لكي يبدأ في السنة التالية من الصفر، مثلما لا يمكن لذلك أن يجري عند الانتقال من اليوم إلى الغد. وبما أنه ينبغي تكوين هذه المخزونات السلعية المرة تلو الأخرى بلا انقطاع، على تفاوت أحجامها، يتوجب على أصحابنا المُنتجين الرأسماليين في القطاع II أن يكون لديهم رأسمال نقدي احتياطي، يتيح لهم مواصلة عملية الإنتاج حتى وإن كان جزء من رأسمالهم الإنتاجي مقيداً بصورة وقتية في شكل سلعي. وتقوم الفرضية على أنهم يجمعون في أيديهم أعمال التجارة بأعمال الإنتاج، ويتعين عليهم لذلك أن يملكوا أيضاً رأسمالاً نقدياً إضافياً وهو رأسمال يغدو بين أيدي التجار عندما يُصار إلى فصل الوظائف المفردة في عملية تجديد الإنتاج بصفة وظائف مختلف أصناف الرأسماليين.

واعترضنا على ذلك: (1) إن لتكوين مثل هذا الخزين وضرورته أهمية بالنسبة إلى سائر الرأسماليين، سواء رأسماليي القطاع I أم رأسماليي القطاع II. وهم لا يختلفون عن بعضهم بعضاً، إذا نظرنا إليهم كباعة للسلع فحسب، إلا في اختلاف أصناف السلع التي يبيعونها. إن وجود خزين من السلع في القطاع II يفترض سلفاً وجود خزين سابق من السلع في القطاع I. وإذا أهملنا هذا الخزين على هذا الجانب، توجب إهماله على [501] الجانب الآخر. ولو أخذناهما في الحسبان على الجانبين لما تغيرت القضية قط. - (2) إذا كانت السنة الجارية تنتهي، في القطاع II، بوجود خزين من السلع للسنة التالية، فإنها ابتدأت في القطاع II نفسه، بخزين من السلع انتقل من السنة السابقة. ولا بدّ لنا إذن، عند تحليل تجديد الإنتاج السنوي، المختزل إلى أكثر صوره تجريداً، من حذف الخزين

السلمي في كلتا الحالتين. ولو تركنا للسنة الجارية كامل إنتاجها، بما فيه ذلك الجزء من المنتج السنوي المنقول إلى السنة القادمة بصفة خزين سلمي، ثم حذفنا من جهة أخرى، من هذا الخزين السلمي ذلك الخزين السلمي الآخر الذي تلقتة من السنة السابقة، لحصلنا بذلك في الواقع على المنتج السنوي الواسطي لتتخذ موضوعاً للتحليل. - 3) إن الواقع البسيط المتمثل في أننا لم نجابه، عند دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط، الصعوبة التي يتعين الآن تذليلها، يبين أننا نواجه هنا ظاهرة خاصة تماماً ناجمة فقط عن الترتيب المختلف لعناصر المنتج في القطاع I (من ناحية تجديد الإنتاج)، وهو ترتيب مختلف لا يمكن لأي تجديد إنتاج على نطاق موسع أن يتم بدونه أبداً.

III - تخطيط مبسط للتراكم

ندرس الآن تجديد الإنتاج وفق المخطط التالي:

$$(المخطط أ) \quad \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 6000 \\ II - 1500 \text{ ث} + 376 \text{ م} + 376 \text{ ف} = 2252 \end{cases} \quad \text{المجموع} = 8252$$

بادئ ذي بدء نلاحظ أن المقدار الكلي للمنتج الاجتماعي السنوي = 8252، هو أصغر مما في المخطط الأول، حيث كان هذا المقدار = 9000. وباستطاعتنا أن نفترض مقداراً أكبر بكثير، قد يبلغ 10 أضعاف هذا، مثلاً. وقد اخترنا مقداراً أصغر مما في المخطط الأول لنبرز للبيان أن تجديد الإنتاج على نطاق موسع (الذي نعتبره هنا محض إنتاج يجري بتوظيف رأسمال أكبر) لا علاقة له بالحجم المطلق للمنتج، وأنه يشترط، بالنسبة لكتلة معينة من السلع، محض توزيع مختلف أو غرض مختلف لوظائف شتى عناصر المنتج المعطى، وأنه بالتالي، وفي البداية، محض تجديد إنتاج بسيط، من ناحية القيمة. فإن ما يتغير في البداية ليس كمية العناصر المعطاة لتجديد الإنتاج البسيط، بل غرضها النوعي، وهذا التغير هو المقدمة المادية لتجديد الإنتاج اللاحق على نطاق موسع⁽⁵⁸⁾

(58) هذا يضع حداً، مرة وإلى الأبد، للخلاف بين جيمس ميل وس. بايلي حول تراكم رأس المال، الذي بحثناه من زاوية أخرى في المجلد الأول (الفصل 22، 5، ص 634، حاشية رقم 65)،

[502] ويمكن لنا تعديل هذا المخطط بتغيير التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، على النحو الآتي مثلاً:

$$(المخطط ب) \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 875 \text{ م} + 875 \text{ ف} = 5750 \\ II - 1750 \text{ ث} + 376 \text{ م} + 376 \text{ ف} = 2502 \end{cases} \text{ المجموع} = 8252$$

يبدو المخطط في هذا الشكل وكأنه قد رُتب لأجل تجديد إنتاج على نطاق بسيط، ففائض القيمة يُنفق بأكمله كإيراد ولا يتراكم. ولدينا في الحالتين سواء المخطط آ أم المخطط ب منتج سنوي بمقدار قيمة مماثل، غير أن عناصر المنتج في الحالة ب قد رتبت وظيفياً بطريقة تتيح مواصلة تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، ولكن الترتيب الوظيفي في الحالة آ يؤلف الأساس المادي لتجديد الإنتاج على نطاق موسّع. وبالذات: في المخطط ب يجري تبادل $(875 \text{ م} + 875 \text{ ف}) = I$ 1750 ث مقابل 1750 ث ، من دون بقاء فائض، أما في المخطط آ فإن مبادلة $(1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف}) = I$ 2000 م + 500 ف مقابل 1500 ث تترك فائضاً مقداره 500 ف للتراكم في القطاع I.

دعونا الآن نحلل المخطط آ بتفصيل أكبر. لنفرض أنه في كل من القطاع I و II يجري تراكم نصف فائض قيمته أي تحويله إلى عنصر رأسمال إضافي، عوضاً عن إنفاقه كإيراد. وبما أن نصف I $1000 \text{ ف} = 500$ ينبغي أن يتراكم بهذا الشكل أو ذاك، أن يُستخدم كرأسمال نقدي إضافي، أي ينبغي أن يُحوّل إلى رأسمال إنتاجي إضافي، يترتب على ذلك أن $(1000 \text{ م} + 500 \text{ ف}) = I$ فقط تُنفق كإيراد. وبناء عليه فإن المقدار الاعتيادي الذي تكون عليه II ث الآن يساوي 1500 فقط. ولا حاجة بنا لبحث المبادلة بين I 1500 م + ف وبين II 1500 ث ، فلقد بحثناها سابقاً بوصفها عملية تجديد إنتاج بسيط؛ كما لا يتطلب الأمر أن نبحت I 4000 ث ، نظراً لأن إعادة ترتيب هذه من أجل بدء تجديد الإنتاج مجدداً (الذي يجري هذه المرة على نطاق موسّع) قد بُحثت هي الأخرى بوصفها عملية تجديد إنتاج بسيط.

= ويدور الخلاف بالتحديد حول توسيع نشاط رأس المال الصناعي مع ثبات حجمه. ولسوف نعود إلى ذلك لاحقاً [الطبعة الألمانية الحديثة، ص 637، حاشية 64 - ن. برلين]. [الطبعة العربية، الفصل الثاني والعشرين، البند 5، الحاشية 64، ص 752]. [ن. ع].

والشيء الوحيد الذي يبقى من أجل البحث هنا هو فقط 500 I ف و (376 م + 376 ف) II، ما دام ذلك يتضمن العلاقات الجوانبية ضمن القطاع I وضمن القطاع II من ناحية، والحركة بين الاثنين من ناحية أخرى. وبما أننا قد افترضنا أن نصف الفائض القيمة في القطاع II بالمثل يُخصص للتراكم، أي أن 188 تُحوّل هنا إلى رأسمال، وأن ربعها = 47، أو نقرّبها إلى أرقام زوجية لتساوي 48، ينبغي أن يتحوّل إلى رأسمال متغير، فيبقى 140 للتحويل إلى رأسمال ثابت.

[503] إننا نصطدم هنا بقضية جديدة، لا بد أن يبدو مجرد وجودها غريباً بالنسبة إلى الرأي الدارج القائل بأن سلعاً من صنف معين تُبادل بسلع من صنف آخر، أي، وهذا هو الشيء نفسه، أن سلعاً تبادُل بالنقد، ليُبادل النقد نفسه بسلع من صنف آخر. إن هذه الـ 140 II ف، لا يمكن أن تتحوّل إلى رأسمال إنتاجي إلّا عبر تعويضها بجزء من سلع I ف بقيمة مماثلة في المقدار. ومن البديهي أن ذلك الجزء من I ف، الذي تجري مبادلتها لقاء II ف، ينبغي أن يتألف من وسائل إنتاج تستطيع الدخول في ميدان الإنتاج في كلا القطاعين I و II، أو أن تدخل حصراً في ميدان الإنتاج في القطاع II. ولا يمكن لهذا التعويض أن يتحقق إلّا بشراء أحادي يقوم به القطاع II، نظراً لأن مجمل المنتج الفائض 500 I ف، الذي يتعين أن نبهته، ينبغي أن يُستخدم لأغراض التراكم ضمن القطاع I، ولا تمكن بالتالي مبادلتها لقاء سلع القطاع II؛ بتعبير آخر، لا يمكن لرأسماليي القطاع I أن يكدّسوا هذا المنتج الفائض وأن يلتهموه في آن واحد. ويتعين على القطاع II، لذلك، أن يشتري 140 I ف ويدفع نقداً، من دون أن يستعيد نقده ببيع سلعته لاحقاً إلى القطاع I. ولكن هذه العملية تتكرر باستمرار في كل إنتاج سنوي جديد، بمقدار ما يؤلف هذا تجديد إنتاج على نطاق موسّع. من أي منبع يأتي النقد لهذا الغرض في القطاع II؟

إن القطاع II يبدو، على العكس من ذلك، حقلاً غير مؤاتٍ لتكوين رأسمال نقدي جديد، هذا التكوين الذي يرافق التراكم الفعلي ويكون شرطه الضروري في ظل الإنتاج الرأسمالي، والذي يتجلّى، بادئ الأمر، حقاً، بمثابة اكتناز بسيط.

نبدأ أولاً بـ 376 II م؛ أن رأس المال النقدي البالغ 376، والمسلّف في قوة العمل، يعود باستمرار إلى الرأسمالي الكلي في القطاع II باعتباره رأسمالاً متغيراً في

شكل نقدي كلما جرى شراء سلع القطاع II. إن هذا التكرار المستديم لابتعاد النقد عن وعودته إلى نقطة الانطلاق - نعني جيب الرأسمالي - لا يُزيدُ النقد الجاري في هذه الدورة بشيء. فليس هذا إذن بمنيع لتراكم النقد؛ كما لا يمكن سحب هذا النقد من التداول المذكور لتكوين رأسمال نقدي افتراضي جديد يتراكم بصفة كثر.

ولكن صبراً! أما من فرصة هنا لجني ربح صغير؟

ينبغي ألا يغرب عن بالنا أن القطاع II يتمتع بمزية لا يتمتع بها القطاع I، وهي أن عماله مضطرون لأن يشتروا مجدداً من رأسمالي هذا القطاع السلع التي أنتجوها بأنفسهم. فليس القطاع II شارباً لقوة العمل فحسب، بل هو في الوقت نفسه بائعاً للسلع إلى مالكي قوة العمل المستخدمة في هذا القطاع. وعليه باستطاعة رأسمالي القطاع II أن يفعلوا ما يلي:

(1) أن يخفضوا، بكل بساطة، الأجور دون مستوى المعدل الاعتيادي، وهم يشتركون بهذه الميزة مع رأسمالي القطاع I. وبهذه الطريقة يمكن تحرير جزء من النقد الذي كان [504] يقوم بوظيفة شكل نقدي لرأس المال المتغير، وإذا ما تكررت هذه العملية باستمرار فمن الممكن أن يصبح هذا منبعاً اعتيادياً للاكتناز، وبالتالي منبعاً لتكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي في القطاع II. وبالطبع فإننا لا نتحدث عن ربح عابر يتم الحصول عليه عن طريق غبن العمال، نظراً لأننا نعالج هنا التكوين الاعتيادي لرأس المال. ولكن ينبغي ألا يغرب عن البال أن الأجور الاعتيادية المدفوعة فعلاً (التي تحدد مقدار رأس المال المتغير شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها *ceteris paribus*) لا يدفعها الرأسماليون من باب الطيبة، بل هي ما يتوجب عليهم أن يدفعوه في ظل علاقات معينة. وهذا يلغي أسلوب التفسير أعلاه. فحين نفترض أن 376 م، هي رأس المال المتغير الذي ينبغي أن يُنفقه القطاع II، لا يحق لنا أن نقحم بغتة، فرضية أخرى تنص على أن القطاع II لا يسلّف سوى 350 م بدلاً من 376 م، لمجرد أن نفسر القضية الجديدة التي برزت توأ.

(2) ولكن من ناحية أخرى فإن القطاع II مأخوذاً ككل، يتسم بالمزية المذكورة آنفاً عن القطاع I، وتتمثل في أنه شارٍ لقوة العمل ويبيع للسلع إلى عماله بالذات، في آنٍ واحد. وهناك، في كل بلد صناعي كبريطانيا والولايات المتحدة مثلاً معطيات لا تدحض عن طريقة استثمار هذه المزية - كيف يمكن دفع الأجور الاعتيادية اسماً وكيف يسترجع

الرأسماليون في واقع الأمر جزءاً منها من دون أن يعطوا العمال مُعادِلاً معيَّناً من السلع، بتعبير آخر (alias) يَنْهَبون العمال، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك إما عن طريق تطبيق نظام دفع الأجور بالسلع (Trucksystems) أو بتزييف النقد الموجود في التداول (حتى وإنْ يكنْ بطريقة مراوغة لا يطالها القانون). (ينبغي سوق عدة أمثلة ساطعة في هذا الصدد). وهذه العملية تشبه ما ورد في البند 1، سوى أنها مموهة ومنفذة بطريقة ملتو. ولذا يتعين علينا أن نقصها جانباً، شأن السابقة. فنحن نعالج هنا الأجور المدفوعة فعلياً لا اسمياً.

وفي التحليل الموضوعي للآلية الرأسمالية لا حاجة بنا لاستخدام بعض العيوب الشائعة الخارقة للعادة التي تلازم هذه الآلية كمهرب لتذليل بعض المصاعب النظرية. ولكن الغالبية الكبرى من نقّادي البورجوازيين يصرخون على نحو غريب بأنني أسأت في المجلد الأول من رأس المال مثلاً، بافتراضي أن الرأسمالي يدفع القيمة الفعلية لقوة العمل، - وهو شيء لا يفعله في غالب الأحيان - أسأت إلى هذا الرأسمالي ذاته! (يمكن أن أستشهد هنا بشيفله بما يعزوه لي من «شهامة»).

وهكذا فإن 376 II م لا يمكن أن تقرّبنا من الهدف المنشود قيد أنملة. ولكن يبدو أن الـ 376 II ف ما تزال في وضع أكثر تعقيداً. إن رأسمالي القطاع نفسه هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً هنا، فيشترون من بعضهم ويبيعون لبعضهم وسائل الاستهلاك التي أنتجوها. والنقد اللازم لهذه المبادلة يؤدي وظيفة وسيلة تداول فقط [505] وينبغي، عند سير الأمور في مجراها الاعتيادي، أن يعود إلى الأطراف المشاركة بنفس النسبة التي سلّفت بها هذا النقد للتداول، لكي يجتاز الدرب نفسه المرة تلو الأخرى باستمرار.

ويبدو أن ثمة سبيلين لا غير ممكنان لسحب هذا النقد من التداول لتكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي. فلما أن قسماً من رأسمالي القطاع (II) يخدع القسم الآخر فيسرق منه النقد. فنحن نعرف أن تكوين رأسمال نقدي جديد لا يستلزم أية زيادة مسبقة لكمية النقد الموجود في التداول. كل ما يلزم، هو قيام أطراف معينة بسحب النقد من التداول واكتنازه. ولا يتغير الحال بشيء إنْ كان هذا النقد مسروقاً، بحيث أن تكوين رأسمال نقدي إضافي عند هذا القسم من رأسمالي القطاع II سوف يولّد خسارة فعلية من النقد عند القسم الآخر. إن القسم المخدوع من رأسمالي القطاع II ينبغي أن يحيا بمسرّات أقل، هذا كل ما في الأمر.

أو، أن يُصار إلى تحويل جزء من وسائل العيش الضرورية متمثل في II ف إلى رأسمال متغير جديد، مباشرة، ضمن القطاع II. أما كيف يحدث ذلك، فهذا ما سنبحثه في نهاية هذا الفصل (في البند IV).

(1) المثال الأول

(أ) مخطط تجديد الإنتاج البسيط

$$\text{المجموع} = 9000 \quad \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 6000 \\ II - 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 3000 \end{cases}$$

(ب) مخطط إبتدائي لتجديد الإنتاج (*) على نطاق موسع

$$\text{المجموع} = 9000 \quad \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 6000 \\ II - 1500 \text{ ث} + 750 \text{ م} + 750 \text{ ف} = 3000 \end{cases}$$

إذا افترضنا، في المخطط ب، أن نصف فائض القيمة في القطاع I، أي 500، يُكرّس للتراكم، لحصلنا أولاً على أن (1000 م + 500 ف) I، أو 1500 I (م + ف) ينبغي أن تعوّض من خلال 1500 II ث؛ عندئذ يبقى في القطاع I 4000 ث + 500 ف، منها 500 ف يجب أن تُراكم. إن تعويض (1000 م + 500 ف) I من خلال 1500 II ث، هو عملية تجديد إنتاج بسيط سبق أن بُحثت من قبل.

دعونا نفترض بأن 400 من 500 I ف، تُحوّل إلى رأسمال ثابت، و100 إلى رأسمال متغير. [506] إن مبادلة هذه الـ 400 ف داخل القطاع I، التي تُحوّل إلى رأسمال، قد بُحثت سابقاً، فيمكن إلحاقها بـ I ث، من دون إيضاح لاحق، فنحصل في هذه الحالة بالنسبة إلى القطاع I:

$$4400 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 100 \text{ ف} \text{ (ينبغي مبادلة 100 ف بـ 100 م).}$$

(*) ورد في الطبعين الأولى والثانية: للتراكم. [ن. برلين].

لكن القطاع II، بدوره، يشتري، لغرض التراكم، 100 I ف (وهي موجودة بشكل وسائل إنتاج) من القطاع I، فتؤلف هذه الآن رأسمالاً ثابتاً إضافياً للقطاع II، في حين أن الـ 100 نقداً التي دفعها القطاع II لقاء وسائل الإنتاج هذه تتحول إلى شكل نقدي لرأس المال المتغير الإضافي في القطاع I. فيحصل القطاع I على رأسمال يبلغ 400 ث + 1100 م (1100 م بهيئة نقد) = 5500.

إن لدى القطاع II الآن (1600 ث) لتحويلها إلى رأسمال ثابت؛ ومن أجل استخدامه في عملية الإنتاج ينبغي تسليف (50 م) أخرى نقداً لشراء قوة عمل جديدة، فينمو رأسماله المتغير من 750 إلى 800. إن هذا التوسع في رأس المال الثابت والمتغير في القطاع II بما مجموعه 150، يُستمد من فائض القيمة في هذا القطاع؛ وعليه لا يبقى من 750 II ف، سوى 600 ف كرصيد استهلاك للرأسماليين في القطاع II، الذين يتوزع منتوجهم السنوي الآن كالآتي:

II - 1600 ث + 800 م + 600 ف (رصيد استهلاك) = 3000. إن الـ 150 ف التي أُنتجت كوسائل استهلاك، وبودلت هنا لقاء (100 ث + 50 م) II، تذهب كلها وهي في شكلها الطبيعي إلى استهلاك العمال: فتستهلك منها 100 على يد عمال القطاع I (100 I م) و50 على يد عمال القطاع II (50 II م)، كما بيّنا أعلاه. الواقع، يتوجب على القطاع II، وهو القطاع الذي يقدم المنتج الكلي في شكل لازم للتراكم، أن يجدد إنتاج فائض القيمة في شكل وسائل استهلاك ضرورية وذلك بمقدار 100 أكبر من ذي قبل. وإذا ابتدأ فعلاً تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، فإن 100 من رأس المال النقدي المتغير في القطاع I تندفق عائدة من خلال أيدي عمال القطاع I إلى القطاع II؛ في حين أن القطاع II ينقل 100 ف بهيئة خزينه السلعي إلى القطاع I، كما ينقل 50 بهيئة خزينه السلعي إلى عماله بالذات.

والآن يبدو توزع المنتج الكلي وقد تغير من أجل التراكم، على النحو التالي:

$$I - 4400 \text{ ث} + 1100 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 6000 \text{ رصيد استهلاك}$$

$$II - 1600 \text{ ث} + 800 \text{ م} + 600 \text{ ف} = 3000 \text{ رصيد استهلاك}$$

المجموع = 9000 كما في السابق.

من هذه المقادير تكون الآتية رأسمالاً:

$$7900 = \begin{cases} I - 4400 \text{ ث} + 1100 \text{ م} (\text{نقد}) = 5500 \\ II - 1600 \text{ ث} + 800 \text{ م} (\text{نقد}) = 2400 \end{cases}$$

في حين أن الإنتاج يبدأ بالآتي:

$$7250 = \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} = 5000 \\ II - 1500 \text{ ث} + 750 \text{ م} = 2250 \end{cases}$$

والآن لو جرى التراكم الفعلي على هذا الأساس، نقصد القول لو إن الإنتاج مضى [507] برأس المال المتنامي هذا، لحصلنا في نهاية السنة التالية على:

$$9800 = \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1100 \text{ م} + 1100 \text{ ف} = 6600 \\ II - 1600 \text{ ث} + 800 \text{ م} + 800 \text{ ف} = 3200 \end{cases}$$

لنفترض أن التراكم في القطاع I يستمر بالنسبة نفسها، بحيث يجري إنفاق 550 ف كإيراد ومراكمة 550 ف. في هذه الحالة يجري أولاً تعويض 1100 I م من خلال 1100 II ث(*)، ثم ينبغي أن تتحقق 550 I ف في مقدار مماثل من سلع القطاع II، فيصبح مجموع ما ينبغي تحقيقه 1650 I (م + ف). بيد أن رأس المال الثابت في القطاع II الذي ينبغي تعويضه لا يزيد عن 1600، لذلك يجب أخذ الـ 50 الباقية من 800 II ف. وإذا تركنا النقد جانباً لبعض الوقت لحصلنا، نتيجة هذه الصفقة، على:

$$\begin{aligned} & I - 4400 \text{ ث} + 550 \text{ ف} \text{ (تتعين رسملتها)}؛ \text{ هذا إضافة إلى أن رصيد استهلاك} \\ & \text{الرأسمالين والعمال يتضمن 1650 (م + ف) متحققة في السلع II ث.} \\ & II - 1650 \text{ ث} \text{ (50 منها اقتطعت من II ف كما أشرنا أعلاه) + 800 م +} \\ & 750 \text{ ف (رصيد استهلاك الرأسمالين).} \end{aligned}$$

ولكن إذا بقي التناسب بين م و ث على حاله في القطاع II، فينبغي إنفاق 25 م إضافية من أجل 50 ث، وتؤخذ هذه من 750 ف؛ عندئذ يصبح لدينا:

$$II - 1650 \text{ ث} + 825 \text{ م} + 725 \text{ ف}$$

وتنبغي رسملة (550 ف) في القطاع I؛ فإذا بقي التناسب السابق م: ث على حاله، فإن 440 من هذا المقدار تؤلف رأسمالاً ثابتاً، و110 منه تؤلف رأسمالاً متغيراً. ويمكن أن تؤخذ هذه الـ 110 من 725 II ف، أي أن وسائل استهلاك بقيمة 110 تُستهلك الآن على يد عمال من القطاع I بدلاً من رأسمالي القطاع II، وبالتالي، سوف يُضطر هؤلاء الآخرون إلى رسملة هذه الـ 110 ف التي لا يمكنهم استهلاكها. يبقى إذن 615

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: I 1100 ث. قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

II ف من 725 II ف. ولكن إذا قام القطاع II بتحويل هذه الـ 110 إلى رأسمال ثابت إضافي، فإنه سيحتاج إلى رأسمال متغير إضافي يبلغ 55؛ وينبغي عليه من جديد أن يأخذها من فائض قيمته؛ فإذا طرحنا هذه الـ 55 من 615 II ف، لبقينا لدينا 560 لأجل استهلاك الرأسمالين في القطاع II؛ ولحصلنا الآن على القيمة - رأسمال التالية، بعد إنجاز كل الانتقالات الفعلية والممكنة:

$$\begin{aligned} I - (4400 \text{ ث} + 440 \text{ ث}) + (1100 \text{ م} + 110 \text{ م}) &= 4840 \text{ ث} + 1210 \text{ م} = 6050 \\ II - (1600 \text{ ث} + 50 \text{ ث} + 110 \text{ ث}) + (800 \text{ م} + 25 \text{ م} + 55 \text{ م}) &= 1760 \text{ ث} + 880 \text{ م} = 2640 \\ \text{المجموع} &= 8690 \end{aligned}$$

[508] وإذا سارت الأمور سيرها الاعتيادي، فينبغي أن يجري التراكم في القطاع II بسرعة أكبر مما في القطاع I، ولأن الجزء I (م + ف)، والذي ينبغي أن يُبادل لقاء السلع II ث، سينمو بسرعة أكبر من II ث التي لا يمكن له أن يُبادل لقاء شيء سواها. وإذا استمر تجديد الإنتاج على هذا الأساس، وبقيت الشروط الأخرى على حالها، لحصلنا في نهاية السنة التالية على ما يلي:

$$10780 = \begin{cases} I - 4840 \text{ ث} + 1210 \text{ م} + 1210 \text{ ف} = 7260 \\ II - 1760 \text{ ث} + 880 \text{ م} + 880 \text{ ف} = 3520 \end{cases}$$

وإذا بقيت نسبة تقسيم فائض القيمة على حالها، فإن القطاع I سيُنْفَق أول الأمر ما يلي كإيراد: 1210 م ونصف ف = 605، أي ما مجموعه 1815. إن رصيد الاستهلاك هذا، من جديد، أكبر من II ث بمقدار 55. وإذا أقتطعت هذه الـ 55 من 880 ف، بقيت 825. وإن تحويل 55 II ف إلى II ث، يفترض إقتطاعاً آخر من II ف، بالنسبة إلى رأس المال المتغير = $27 \frac{1}{2}$ ؛ فيبقى للاستهلاك $797 \frac{1}{2}$ II ف.

ويجب على القطاع I أن يرسم الآن 605 ف؛ منها 484 رأسمالاً ثابتاً، و121 رأسمالاً متغيراً. ويقتطع هذا المبلغ الأخير من II ف، التي تبلغ الآن $797 \frac{1}{2}$ ، فيبقى منها $676 \frac{1}{2}$ II ف. وعليه يقوم القطاع II بتحويل 121 أخرى إلى رأسمال ثابت، فيحتاج لأجل ذلك إلى رأسمال متغير آخر يبلغ $60 \frac{1}{2}$ ، وهذا يُقْتطَع بدوره من $676 \frac{1}{2}$ ، فيبقى للاستهلاك 616.

عندئذ يكون لدينا من رأس المال:

$$I - \text{ثابت } 4840 + 484 = 5324.$$

$$\text{متغير } 1210 + 121 = 1331.$$

$$II - \text{ثابت } 1760 + 55 + 121 = 1936.$$

$$\text{متغير } 880 + 27\frac{1}{2} + 60\frac{1}{2} = 968.$$

$$\text{المجموع} = \begin{cases} I - 5324 \text{ ث} + 1331 \text{ م} = 6655 \\ II - 1936 \text{ ث} + 968 \text{ م} = 2904 \end{cases} = 9559,$$

ونحصل في نهاية السنة على منتج يساوي:

$$11858 = \begin{cases} I - 5324 \text{ ث} + 1331 \text{ م} + 1331 \text{ ف} = 7986 \\ II - 1936 \text{ ث} + 968 \text{ م} + 968 \text{ ف} = 3872 \end{cases}$$

وإذا كررنا الحساب نفسه وقربنا الكسور، حصلنا في نهاية السنة التالية على منتج

مقداره:

$$13043 = \begin{cases} I - 5856 \text{ ث} + 1464 \text{ م} + 1464 \text{ ف} = 8784 \\ II - 2129 \text{ ث} + 1065 \text{ م} + 1065 \text{ ف} = 4259 \end{cases}$$

ونحصل في نهاية السنة التي تعقب التالية:

$$14348 = \begin{cases} I - 6442 \text{ ث} + 1610 \text{ م} + 1610 \text{ ف} = 9662 \\ II - 2342 \text{ ث} + 1172 \text{ م} + 1172 \text{ ف} = 4686 \end{cases}$$

[509] وفي غضون خمس سنوات من تجديد الإنتاج على نطاق موسع، ارتفع إجمالي رأسمال القطاع I والقطاع II من 5500 ث + 1750 م = 7250 إلى 8784 ث + 2782 م = 11566، أي بنسبة 100:160. لقد كان إجمالي فائض القيمة 1750 بالأصل، وبات الآن 2782. وكان فائض القيمة المُستهلك يبلغ في البداية 500 في القطاع I و600 في القطاع II، أي ما مجموعه 1100. أما في السنة الأخيرة فقد بلغ 732 للقطاع I و745 للقطاع II، أي ما مجموعه 1477. لقد نما فائض القيمة بنسبة 100:134 (*).

(*) في الطبعين الأولى والثانية جاءت هذه الفقرة بالصيغة التالية:

«وفي مجرى تجديد الإنتاج الموسع على مدى أربع سنوات، ينمو إجمالي رأسمال القطاع I والقطاع II من 5400 ث + 1750 م إلى 8789 ث + 2782 م = 11566؛ أي بنسبة 100:160. أما إجمالي فائض القيمة فقد كان في الأصل 1750، ونما الآن إلى 2782. وكان

(2) المثال الثاني

لنأخذ الآن متوجاً سنوياً يبلغ 9000، ويمثل بمجمله رأس المال السلعي الموجود بين أيدي طبقة الرأسماليين الصناعيين في شكل يكون معه المعدل العام للنسبة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت 5:1. إن هذا يفترض تطوراً هاماً، مسبقاً، في الإنتاج الرأسمالي، وفي ما يطابقه من تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي؛ وتوسعاً هاماً مسبقاً في نطاق الإنتاج؛ وأخيراً تطوراً في سائر الأوضاع التي تولد فيض سكان نسبياً وسط الطبقة العاملة. ينقسم المنتج السنوي، عندئذ، على النحو التالي، بعد تقريب الكسور:

$$I - 5000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 7000$$

$$II - 1430 \text{ ث} + 285 \text{ م} + 285 \text{ ف} = 2000$$

$$9000 =$$

والآن لنفترض أن رأسماليي القطاع I يستهلكون نصف فائض القيمة = 500، ويراكمون النصف الآخر. في هذه الحالة تتعين مبادلة (1000 م + 500 ف) I = 1500 لقاء 1500 II ث. وبما أن II ث لا يزيد هنا عن 1430، فمن الضروري أن يُضاف إليه 70 تقطع من فائض القيمة؛ وباقتطاع هذا المقدار من 285 II ف، يبقى 215 II ف. فيصبح لدينا:

$$I - 5000 \text{ ث} + 500 \text{ ف} \text{ (تنبغي رسملتها)} + 1500 \text{ (م + ف)} \text{ تدخل رصيد}$$

استهلاك الرأسماليين والعمال.

$$II - 1430 \text{ ث} + 70 \text{ ف} \text{ (تنبغي رسملتها)} + 285 \text{ م} + 215 \text{ ف}.$$

ولما كانت 70 II ف في القطاع II تضاف مباشرة إلى II ث، فإن رأسمالاً متغيراً مقداره $\frac{70}{5} = 14$ يلزم الآن لتحريك رأس المال الثابت الإضافي هذا. ولا بد أن تؤخذ هذه الـ 14 إذن من 215 II ف، فيبقى 201 II ف، ونحصل على:

$$II - (1430 \text{ ث} + 70 \text{ ث}) + (285 \text{ م} + 14 \text{ م}) + 201 \text{ ف}.$$

إن مبادلة 1500 I (م + $\frac{1}{2}$ ف) مقابل 1500 II ث، هي عملية تجديد إنتاج(*) بسيط.

[510] وليس ثمة ما يدعو لقول المزيد بصدها. غير أن ثمة خصائص معينة تنبغي الإشارة

= فائض القيمة المستهلك يبلغ في البدء 500 في القطاع I، و535 في القطاع II، بما مجموعه =

1035. أما فائض القيمة المستهلك في السنة الأخيرة فهو 732 في القطاع I، و958 في القطاع

II، بما مجموعه = 1690. وقد نما هو الآخر بنسبة 163:100. [ن. برلين].

(*) ورد في الطبعين الأولى والثانية: عملية التراكم. [ن. برلين].

إليها، وهي تنشأ عن أن $I (م + \frac{1}{2} ف)$ لا تعوّض، في مجرى تجديد الإنتاج المرتبط بالتراكم، بواسطة II ث وحده، بل بواسطة II ث زائداً جزءاً من II ف.

ومن البديهي، أننا إذا افترضنا وجود تراكم، فإن $I (م + ف)$ تكون أكبر من II ث لا مساوية لها، كما هو الحال في تجديد الإنتاج البسيط؛ وسبب ذلك هو: (1) إن القطاع I يدمج جزءاً من منتوجه الفائض في رأسماله الإنتاجي، ويحول خمسة أسداس من هذا الجزء إلى رأسمال ثابت، ولا يستطيع لذلك أن يعوّض هذه الأسداس الخمسة، في آن واحد، بوسائل استهلاك من القطاع II؛ (2) على القطاع I أن يقدم من منتوجه الفائض المادة اللازمة لرأس المال الثابت الضروري للتراكم في القطاع II، مثلما أن على القطاع II أن يقدم للقطاع I المادة اللازمة لرأس المال المتغير الذي عليه أن يحرك ذلك الجزء من المنتج الفائض للقطاع I الذي يستخدمه القطاع I نفسه بمثابة رأسمال ثابت إضافي. ونحن نعرف أن رأس المال المتغير الفعلي يتألف من قوة عمل، وكذلك حال رأس المال المتغير الإضافي. فليس رأسمالي القطاع I هو الذي يشتري من رأسماليي القطاع II وسائل العيش الضرورية على سبيل الإدخار أو يكّدسها لأجل قوة العمل الإضافية التي يزمع استخدامها، كما كان يتوجب على مالك العبيد. فالعمال أنفسهم هم الذين يشترون السلع من رأسماليي القطاع II. ولكن هذا لا يمنع الرأسمالي من أن ينظر إلى وسائل الاستهلاك اللازمة لقوة العمل الإضافية باعتبارها وسائل إنتاج وإعالة قوة العمل الإضافية المستأجرة، وبالتالي باعتبارها الشكل الطبيعي لرأسماله المتغير. إن عملياته التالية، التي تجري في هذه الحالة في القطاع I، تكمن حصراً في أنه يكّدس رأس المال النقدي الجديد اللازم لشراء قوة عمل إضافية. وما إن يضم هذه القوة إلى رأسماله، حتى يصبح النقد بالنسبة لقوة العمل هذه وسيلة لشراء سلع القطاع II؛ وعليه يجب أن يجد العمال لأنفسهم وسائل الاستهلاك المعنية جاهزة.

بالمناسبة. كثيراً ما يبدي السيد الرأسمالي امتعاضه، مثل صحافته، من الطريقة التي يُنفق بها العمال نقودهم، مثلما يبدي امتعاضه من سلع القطاع II التي يحققون فيها هذه النقود. ويأخذ في مناسبات كهذه بالتفلسف، فيهذر بحديث في الثقافة والإحسان، على غرار ما يفعل مثلاً السيد دروموند، سكرتير السفارة البريطانية في واشنطن. فقد ذكر أن [صحيفة] ذي نيشن *The Nation* نشرت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عام 1879 مقالاً ممتعاً يتضمن أموراً عديدة، من بينها المقاطع التالية:

«لقد تأخر العمال من حيث مستواهم الثقافي عن مواكبة تقدم الاختراعات؛ فثمة أشياء كثيرة تهطل عليهم ولا يعرفون كيف

يستعملونها، فلا يؤلفون بالتالي سوقاً لها» [يود كل رأسمالي بالطبع أن يشتري العمال سلعته] «وليس ثمة ما يمنع العامل من أن يشتري الحصول على الكثير من المتع شأن الكاهن والمحامي والطبيب، الذين يكسبون بمقدار ما يكسب هو». [إن هذه الفئة من المحامين والكهنة والأطباء ينبغي حقاً أن تقنع بمجرد اشتهاء هذه المتع!] «ولكنه لا يفعل ذلك. وتظل المشكلة القائمة هي معرفة التدابير العقلانية والسليمة التي يمكن بواسطتها رفع مستوى العامل بوصفه مستهلكاً؛ وليست هذه بالقضية السهلة، نظراً لأن طموح العامل لا يتعدى انقاص ساعات عمله، فالديماغوجيون يحرضونه بهذا الاتجاه بدلاً من تحسين وضعه بتطوير قدراته الفكرية والأخلاقية». (تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة، حول المانيفاكچورات، والتجارة، إلخ، في بلدان إقامتهم، لندن، 1879، ص 404).

(*Reports by H. M.'s Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerces etc, of the Countries in which they reside, London, 1879, p. 404*).

إن يوم العمل الطويل هو على ما يبدو سرّ التدابير العقلانية والسليمة، التي يجب أن تحسّن وضع العامل بتطوير قدراته الفكرية والأخلاقية، وتجعل منه مستهلكاً عقلياً. ولكي يغدو العامل مستهلكاً عقلياً لسلع الرأسماليين ينبغي أن يبدأ أولاً بأن يدع رب عمله الرأسمالي يستهلك قوة عمله استهلاكاً لا عقلياً وضاراً بالصحة - غير أن الديماغوجيين يمنعون من ذلك! ويتجلى المعنى الذي يقصده الرأسمالي بالاستهلاك العقلائي من نظام مقايضة العمل بالسلع (Trucksystems) الذي يمتد عطف الرأسمالي في ظله إلى حد تدخله المباشر في استهلاك عماله، علماً بأن هذا النظام يتضمن فروعاً كثيرة منها توفير السكن للعمال، بحيث يصبح الرأسمالي مؤجر هذا السكن في الوقت نفسه.

إن دروموند هذا نفسه، الذي تخفق روحه الجميلة بالثناء لمساعي الرأسمالي في رفع مستوى الطبقة العاملة، يتحدث في التقرير ذاته، بين أمور أخرى، عن معامل غزل القطن النموذجية في مدينتي لوويل ولورنس. إن المطاعم وبيوت السكن الخاصة بفتيات المعامل، ملك للشركة المساهمة أي الشركة التي تملك المعامل، وتعمل مدبرات هذه البيوت في خدمة الشركة نفسها، التي تسن للفتيات قواعد السلوك. فلا يُسمح لأية فتاة بالعودة إلى المنزل بعد العاشرة مساءً. ثم تأتي الدرة: ثمة دوريات بوليس خاص تابع للشركة تجوب المكان لمنع أية مخالفة لهذا النظام المنزلي. ولا يُسمح لأية فتاة أن

تخرج من المنزل أو تدخله بعد العاشرة مساءً. وعلى جميع الفتيات أن يسكنَ فقط في الأرض العائدة للشركة، حيث يدرّ كل منزل حوالي 10 دولارات في الأسبوع إيجاراً. وها نحن نرى المستهلكين العقلانيين في ذروة مجدهم:

«لما كان في كثير من أحسن البيوت البيانو المعروف إياه من أجل العائلات، فإن الموسيقى والغناء والرقص تحظى بنصيب هام من اهتمام العائلات، في الأقل بين اللواتي أمضين في العمل المستديم على الأنوال مدة عشر ساعات، وبتن بحاجة إلى التخلص من الرتبة أكثر من حاجتهن إلى الاستراحة الفعلية» (المرجع نفسه، ص 412).

ولكن السر الكبير لجعل العامل مستهلكاً عقلياً سيأتي بعد قليل. لقد زار السيد دروموند مصنعاً للسكاكين في تيرنرز فولز (على نهر كونيكتيكوت) والتقى بأمين صندوق الشركة المساهمة، السيد أوكمان، وبعد أن حدثه هذا الأخير عن تفوق سكاكين الموائد [512] الأميركية الصنع على الإنكليزية في النوعية، أضاف:

«وسياتي الزمن الذي نبزّ فيه إنكلترا بالأسعار أيضاً: نحن متفوقون منذ الآن من حيث النوعية، وهذا أمر معترف به، ولكن ينبغي أن تكون أسعارنا أدنى، وسنحقق ذلك ما إنْ نحصل على الفولاذ بسعر أرخص، ونجعل سعر العمل أدنى!» (المرجع نفسه، ص 427).

خفض أجور العمل ويوم العمل الطويل، هذا هو لبّ التدابير العقلانية والسليمة للسمو بالعامل إلى مصاف مستهلك عقلائي، لكي يخلق العامل سوقاً لكتلة من الأشياء أتاحها له الثقافة وتقدم الاختراعات.

* * *

وعليه، مثلما أن على القطاع I أن يأخذ من متوجه الفائض ليجهز القطاع II برأسمال ثابت إضافي، كذلك يقوم القطاع II بالمثل بتجهيز القطاع I برأسمال متغير إضافي. فالقطاع II يكسب من أجل القطاع I، ومن أجل نفسه بقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير، عن طريق قيامه بتجديد إنتاج الجزء الأكبر من متوجه الكلّي، أي بالتالي من متوجه الفائض أيضاً، في شكل وسائل استهلاك ضرورية.

وفي ظل إنتاج يتركز على قاعدة رأسمال متنام، ينبغي على I (م + ف) أن يساوي II ث زائداً ذلك الجزء من المنتج الفائض الذي يُدمج ثانية برأس المال، زائداً جزءاً إضافياً من رأس المال الثابت يلزم لتوسيع الإنتاج في القطاع II؛ والحد الأدنى من هذا

التوسيع هو ذلك الذي لا يتم بدونه أي تراكم فعلي، أو أي توسيع فعلي للإنتاج في القطاع I نفسه.

ولو عدنا الآن إلى الحالة الأخيرة التي بحثناها أعلاه، لوجدنا فيها الخاصية المتميزة التالية، وهي أن II ث أصغر من I ($m + \frac{1}{2}f$) أي أنها أصغر من ذلك الجزء الذي يُنفق من منتج القطاع I، كإيراد، على وسائل الاستهلاك، بحيث لو جرى تبادل 1500 I ($m + f$)، فإن جزءاً من المنتج الفائض في القطاع II، وهذا الجزء = 70، سوف يتحقق على الفور. أما بالنسبة إلى II ث = 1430، فإنه ينبغي أن يُعوض، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، بمقدار قيمة مماثل يؤخذ من I ($m + f$) لكي يكون تجديد الإنتاج البسيط في القطاع II ممكناً، وفي هذه الحدود لا حاجة بنا، هنا، إلى المضي في دراسته. أما بالنسبة إلى 70 II ف الإضافية، فالأمر مختلف. فما هو عند القطاع I مجرد تعويض للإيراد بوسائل استهلاك، أي محض تبادل سلعي بغية الاستهلاك، هو عند القطاع II ليس مجرد إعادة تحويل لرأسماله الثابت من شكله السلعي إلى الشكل العيني (الطبيعي) - كما يحدث عادة في نطاق تجديد الإنتاج البسيط - بل هو عملية تراكم مباشرة، أي تحويل لجزء من منتوجه الفائض من شكل وسائل استهلاك إلى [513] شكل رأسمال ثابت. فلو اشترى القطاع I بواسطة 70 جنيهات من النقد (وهي الاحتياطي النقدي لتحويل فائض القيمة) 70 II ف، ولم يقدّم القطاع II بشراء 70 I ف، بل راح يكدّس هذه الـ 70 جنيهات كرأسمال نقدي، فسيكون هذا الأخير، بالطبع، تعبيراً عن منتج إضافي (أي بالضبط عن المنتج الفائض للقطاع II، الذي يؤلف هذا جزءاً منه) رغم أن هذا المنتج يختلف عن المنتج الذي يدخل ثانية في الإنتاج؛ ولكن تراكم النقد في هذه الحالة عند القطاع II يعني، في الوقت نفسه، أن 70 I ف من وسائل الإنتاج ستصبح متعذرة على البيع. وسينشأ إذن فيض إنتاج نسبي في القطاع I، ويقابله في آن واحد تجديد الإنتاج على نطاق سابق في القطاع II.

ولكن بمعزل عن هذا، فخلال الوقت الذي لم تعد فيه الـ 70 جنيهات من النقد، المأخوذة من القطاع I، إلى القطاع I، أو عادت إليه جزئياً فقط، وذلك عبر قيام القطاع II بشراء جزء من 70 I ف، فإن هذه الـ 70 جنيهات من النقد ستظل، كلاً أو جزءاً، بمثابة رأسمال نقدي افتراضي إضافي بين أيدي رأسماليي القطاع II، ويصحّ ذلك على كل مبادلة بين القطاعين I و II إلى أن يفضي التعويض المتقابل لسلع كل واحد منهما بسلع الآخر إلى عودة النقد إلى نقطة انطلاقه. ولكن النقد لا يلعب هذا الدور إلّا بصورة عابرة، إذا سارت الأمور سيرها المعتاد. أما في نظام الائتمان، حيث يجب على كل

النقد الإضافي المتحرر حتى لوقت قصير، أن يؤدي في الحال وظيفة رأسمال نقدي فعال، فإن مثل رأس المال النقدي هذا، المتحرر بصورة مؤقتة، يمكن أن يُثبت في المشروع، ويُستخدم، على سبيل المثال، في خدمة مشروعات جديدة في القطاع I، بينما يتعين عليه أن يحقق منتجاً إضافياً ما يزال كاسداً في مشاريع أخرى من هذا القطاع. وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن دمج I 70 ف برأس المال الثابت في القطاع II يتطلب في الوقت نفسه زيادة رأس المال المتغير في القطاع II بمقدار 14. وهذا يفترض - مثلما كان الحال في القطاع I، عند القيام بدمج المنتج الفائض I ف مباشرة برأس المال I ث - إن تجديد الإنتاج في القطاع II جارٍ أصلاً باتجاه المزيد من الرسملة، أي أنه يتضمن زيادة ذلك الجزء من المنتج الفائض الذي يتألف من وسائل عيش ضرورية.

إن المنتج البالغ 9000 في المثال الثاني ينبغي، كما رأينا من قبل، أن يتوزع لغرض تجديد الإنتاج، على النحو التالي، في حالة رسملة I 500 ف. ولسوف نأخذ في الاعتبار السلع فقط، ونهمل تداول النقد.

$$I - 5000 \text{ ث} + 500 \text{ ف} (\text{تنبغي رسملتها}) + 1500 (\text{م} + \text{ف}) \text{ رصيد استهلاك} = 7000 \text{ بشكل سلع.}$$

$$II - 1500 \text{ ث} + 299 \text{ م} + 201 \text{ ف} = 2000 \text{ بشكل سلع. المجموع الكلي: 9000 في منتج سلعي.}$$

[514] وتجري الرسملة الآن على النحو التالي:

إن الـ 500 ف التي تنبغي رسملتها في القطاع I تنقسم إلى $\frac{5}{6}$ = 417 ث + $\frac{1}{6}$ = 83 م. إن 83 م تسحب مبلغاً مماثلاً لها من II ف، فيشتري رأسماليو القطاع II به عناصر رأسمال ثابت ويضاف إلى II ث. وإن ازدياد II ث بمقدار 83 يعني ازدياد II م بمقدار $\frac{1}{6}$ = 83. ونحصل إذن بعد هذه المبادلة:

$$I - (5000 \text{ ث} + 417 \text{ ف}) \text{ ث} + (1000 \text{ م} + 83 \text{ ف}) \text{ م} =$$

$$+ 5417 \text{ ث} + 1083 \text{ م} = 6500$$

$$II - (1500 \text{ ث} + 83 \text{ ف}) \text{ ث} + (299 \text{ م} + 17 \text{ ف}) \text{ م} =$$

$$1583 \text{ ث} + 316 \text{ م} = 1899$$

$$\text{المجموع} = 8399.$$

إن رأس المال في القطاع I قد نما من 6000 إلى 6500 أي بنسبة $\frac{1}{12}$. أما رأسمال القطاع II فقد نما من 1715 إلى 1899 أي بما يناهز $\frac{1}{9}$.
إن تجديد الإنتاج على هذا الأساس في السنة الثانية يولد في نهاية السنة رأسمالاً يبلغ:

$$I - (5417 \text{ ث} + 452 \text{ ف}) + (1083 \text{ م} + 90 \text{ ف}) \text{ م}$$

$$= 5869 \text{ ث} + 1173 \text{ م} = 7042.$$

$$II - (1583 \text{ ث} + 42 \text{ ف} + 90 \text{ ف}) + (316 \text{ م} + 8 \text{ ف} + 18 \text{ ف}) \text{ م}$$

$$= 1715 \text{ ث} + 234 \text{ م} = 2057،$$

وفي نهاية السنة الثالثة نحصل على المنتج التالي:

$$I - 5869 \text{ ث} + 1173 \text{ م} + 1173 \text{ ف}$$

$$II - 1715 \text{ ث} + 342 \text{ م} + 342 \text{ ف}$$

وإذا راكم القطاع I نصف فائض قيمته، كما من قبل، لوجدنا أن I (م + $\frac{1}{2}$ ف) تثمر 1173 م + 587 ($\frac{1}{2}$ ف) = 1760، فهي إذن أكبر من مجمل II 1715 ث بمقدار 45. ولا بدّ من موازنة الفارق بنقل مقدار مماثل من وسائل الإنتاج إلى II ث. وبذلك تنمو II ث بمقدار 45، مما يحتم زيادة II م مقدار $\frac{1}{5}$ = 9. ومن ثم تنقسم I 587 ف المُرسّلة إلى $\frac{5}{6}$ و $\frac{1}{6}$ ، أي إلى 489 ث و 98 م. وتحتم هذه الـ 98 إضافة 98 جديدة إلى رأس المال الثابت في القطاع II، وهذا يزيد بدوره رأس المال المتغير في القطاع II بمقدار $\frac{1}{5}$ = 20. عندئذ نحصل على:

$$I - (5869 \text{ ث} + 489 \text{ ف}) + (1173 \text{ م} + 98 \text{ ف}) \text{ م}$$

$$= 6358 \text{ ث} + 1271 \text{ م} = 7629$$

$$II - (1715 \text{ ث} + 45 \text{ ف} + 98 \text{ ف}) + (342 \text{ م} + 9 \text{ ف})$$

$$+ (20 \text{ ف}) \text{ م} = 1858 \text{ ث} + 371 \text{ م} = 2229$$

$$9858 = \text{رأس المال الكلي}$$

ففي غضون 3 سنوات من تجديد الإنتاج المتنامي تزايد رأس المال الكلي في القطاع I إذن من 6000 إلى 7629، ورأس المال الكلي في القطاع II من 1715 إلى 2229، ورأس المال الاجتماعي الكلي من 7715 إلى 9858.

(3) مبادلة II ث في مجرى التراكم

[515]

يتضح مما سبق أنه تطراً في مجرى مبادلة I (م + ف) مقابل II ث، حالات شتى. ففي تجديد الإنتاج البسيط ينبغي أن يكون هذان المقداران الاثنان متساويين وأن يعوّض أحدهما الآخر، فبخلافه لا يمكن لتجديد الإنتاج البسيط أن يمضي بلا اختلال، كما رأينا من قبل.

أما في التراكم، فإن معدل التراكم هو ما ينبغي أخذه في الاعتبار قبل كل شيء. لقد افترضنا في كل الحالات السابقة أن معدل التراكم في القطاع $I = \frac{1}{2}$ ف I، كما افترضنا أن هذا المعدل يظل ثابتاً في شتى السنوات. ولم نغير شيئاً سوى النسبة التي ينقسم بها رأس المال المتراكم هذا إلى رأسمال ثابت ومتغير. وقد أدى ذلك إلى نشوء ثلاث حالات:

(1) $I (م + \frac{1}{2} ف) = II ث$ ، فتكون II ث إذن أصغر من I (م + ف). وينبغي أن يظل الأمر هكذا دائماً، وإلا لن يجري تراكم في القطاع I.

(2) $I (م + \frac{1}{2} ف)$ أكبر من II ث. في هذه الحالة يتحقق التعويض بإضافة جزء مناسب من II ف إلى II ث، بحيث يصبح مجموعها $I (م + \frac{1}{2} ف)$. إن التبادل بالنسبة إلى القطاع II لا يؤلف تجديد إنتاج بسيطاً لرأسماله الثابت، بل تراكماً، أي إنماء لقيمة رأس المال الثابت هذا، بمقدار جزء من المنتج الفائض يبادل به القطاع II لقاء وسائل إنتاج من القطاع I. وهذا الإنماء لقيمة رأس المال الثابت يفترض، في الوقت نفسه، قيام القطاع II بإنماء قيمة رأسماله المتغير إنماءً مماثلاً علماً بأن مصدر هذا الإنماء هو متوجه الفائض بالذات.

(3) $I (م + \frac{1}{2} ف)$ أصغر من II ث. في هذه الحالة لا يجدد القطاع II تماماً إنتاج رأسماله الثابت عن طريق التبادل، ويجب عليه أن يعوّض عن العجز في رأس المال الثابت بالشراء من القطاع I. ولكن هذا لا يقتضي أي تراكم جديد لرأس المال المتغير في القطاع II، نظراً لأنه لا يتم، بفضل هذه العملية، إلا تجديد إنتاج رأسماله الثابت بكامل حجمه. من جهة أخرى، فإن ذلك القسم من رأسمالي القطاع I الذي يقتصر على تكديس رأسمال نقدي إضافي، يكون قد حقق بهذه المبادلة تراكماً جزئياً من هذا النوع.

إن فرضية تجديد الإنتاج البسيط، التي تفيد أن $I (م + ف) = II ث$ ، لا تتفق مع الإنتاج الرأسمالي، رغم أن هذا القول لا يستبعد إمكانية أن هذه السنة أو تلك، من دورة صناعية تغطي 10 - 11 سنة، غالباً ما تعطي، إنتاجاً إجمالاً أقل من السنة التي سبقتها، بحيث لا يحصل حتى تجديد الإنتاج البسيط بالمقارنة مع السنة السابقة. فضلاً عن ذلك، فإن تجديد الإنتاج البسيط، في ظل النمو السنوي الطبيعي للسكان، لا يمكن

أن يحصل إلّا إذا اشترك عدد أكبر، بنسبة مماثلة، من الخدم غير المُنتجين في استهلاك الـ 1500 التي تمثل فائض القيمة الكلّي. غير أن تراكم رأس المال، أي الإنتاج الرأسمالي الحقيقي، يكون مستحيلًا في مثل هذه الحالة. فواقع التراكم الرأسمالي ينفي [516] إذن أن تكون $II = I (م + ف)$. مع ذلك قد يتصادف، حتى في ظل التراكم الرأسمالي، أن تصبح II ث ليس فقط مساوية لـ $I (م + ف)$ بل قد تكون أكبر منها، وذلك بسبب عمليات التراكم التي تحققت في مجرى سلسلة سابقة من فترات الإنتاج. وهذا يعني حدوث فيض إنتاج في القطاع II ، فيض لا تمكن إزالته إلّا بانتهاء كبير، يفضي إلى انتقال رأس المال من القطاع II إلى القطاع I . - ولن يتغير شيء في العلاقة بين $I (م + ف)$ و II ث، حين يقوم جزء من رأس المال الثابت في القطاع II بتجديد إنتاج نفسه بنفسه، كما يحدث في الزراعة مثلاً، باستخدام البذور المُنتجة داخل الاستثمار. وهذا الجزء من II ث لا يُدرج في حساب المبادلات بين القطاعين I و II ، شأنه شأن I ث. كما لن يتغير شيء في الأمر لو أن جزءاً من متوجات القطاع II يمكن أن يدخل بدوره في القطاع I بصفة وسائل إنتاج. فهو يُغطى بجزء من وسائل الإنتاج التي يقدمها القطاع I بالمقابل، وينبغي شطب هذا الجزء من القطاعين منذ البداية، إذا ما رغبتنا في بحث التبادل بين القطاعين الكبيرين للإنتاج الاجتماعي في شكله الصافي والواضح، نعني التبادل بين مُنتجي وسائل الإنتاج ومُنتجي وسائل الاستهلاك. وعليه، أن $I (م + ف)$ لا يمكن أن تساوي II ث في ظل الإنتاج الرأسمالي ولا يمكن أن يتوازن الاثنان في التبادل. لكن، من جهة أخرى، إذا اعتبرنا أن $I \frac{ف}{س}$ وهي جزء من I ف يُنفقه رأسماليو القطاع I كإيراد، فإن $I (م + \frac{ف}{س})$ قد تساوي II ث وقد تكون أكبر أو أصغر منها؛ ولكن ينبغي على $I (م + \frac{ف}{س})$ أن تكون دوماً أصغر من $II (ث + ف)$ بفارق يساوي ذلك الجزء من II ف الذي يتوجب أن يستهلكه رأسماليو القطاع II بأنفسهم في كل الأحوال.

وتنبغي الإشارة إلى أننا، في هذا العرض للتراكم، لا نصور قيمة رأس المال الثابت تصويراً دقيقاً إذ إن رأس المال الثابت هذا يؤلف جزءاً من قيمة رأس المال السلعي الذي يُسهم في إنتاجه. فالجزء الأساسي من رأس المال الثابت المتراكم حديثاً، لا يدخل في رأس المال السلعي إلّا بصورة تدريجية ودورية، وذلك حسب اختلاف طبيعة هذه العناصر من رأس المال الأساسي؛ ولذلك حيثما تدخل المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، إلخ، بكميات ضخمة في إنتاج السلع، نجد أن رأس المال السلعي يتألف، في الجانب

الأكبر منه، من التعويض عن الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت الدائر ورأس المال المتغير. (ولكن لا يمكن اتباع هذه الطريقة في عرض الأمور بسبب خصوصية دوران الأجزاء المكوّنة الدائرة؛ ويُفترض إذن أن الجزء الدائر يقوم، سوية مع جزء من قيمة رأس المال الأساسي مضافاً إليه، بالدوران خلال السنة عدداً من المرات بحيث يصبح المجموع الكلي لقيمة السلع المُنتجة يساوي قيمة كل رأس المال الكلي الذي يدخل في إنتاج السنة المعنية). ولكن حيثما لا تدخل سوى مواد مساعدة لا مواد أولية في الإنتاج، إلى جانب الآلات، فإن عنصر العمل = م، ينبغي أن يعود إلى الظهور في رأس المال [517] السلمي بوصفه الجزء الأكبر المكوّن له. وعلى حين يجري، عند تعيين معدل الربح، احتساب فائض القيمة بالنسبة إلى رأس المال الكلي، بصرف النظر عما إذا كانت الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي تنقل، دورياً، مقداراً كبيراً أو صغيراً من القيمة إلى المنتج، فإنه لا ينبغي، عند تعيين قيمة كل رأسمال سلعي يتم إنتاجه دورياً، حساب الجزء الأساسي من رأس المال الثابت إلا بمقدار معدل القيمة التي ينقلها إلى المنتج نتيجة الاهتراء.

* * *

IV - ملاحظات إضافية

إن المنبع الأصلي لنقد القطاع II هو مبلغ (م + ف) العائد إلى مستخرجي الذهب في القطاع I، الذي يُبادل لقاء جزء من II ث؛ إن (م + ف) التي تخص مستخرج الذهب لا تدخل في القطاع II إلا بمقدار ما يقوم مستخرج الذهب هذا بمراكمة فائض قيمة، أو بتحويله إلى وسائل إنتاج I، تعني بمقدار ما يوسّع إنتاجه؛ ومن جهة أخرى، بمقدار ما يفضي تراكم النقد عند مستخرج الذهب نفسه، آخر الأمر، إلى تجديد إنتاج موسّع، فإن جزءاً من فائض القيمة في صناعة الذهب، أي ذلك الجزء الذي لا يُنفق كإيراد، بل يُنفق كرأسمال متغير إضافي لمستخرج الذهب، يدخل إلى القطاع II، فيساعد هنا على تكوين كنوز جديدة أو يقدم وسائل جديدة يستطيع القطاع II أن يشتري بها من القطاع I من دون أن يبيعه مباشرة. ومن هذا النقد المستمد من I (م + ف) العائد لصناعة الذهب ينتقل جزء من الذهب إلى فروع معينة لإنتاج القطاع II والذي تحتاجه كمادة أولية، إلخ،

أي، باختصار، تحتاجه كعنصر يعوّض رأس المال الثابت في القطاع II. وهناك عنصر اكتناز تمهيدي - لأغراض توسيع تجديد الإنتاج مستقبلاً - مائل في التبادل بين القطاعين I و II في الحالات التالية: إنه مائل في القطاع I فقط إذا باع هذا جزءاً من I ف بصورة أحادية، من دون أن يردفه بشراء، إلى القطاع II ليخدم هناك كرأسمال ثابت إضافي؛ وهذا العنصر مائل في القطاع II إذا قام القطاع I بنفس الشيء من أجل تحويله إلى رأسمال متغير إضافي؛ وهذا العنصر مائل علاوة على ذلك إذا كان II ث لا يغطي الجزء الذي يُنفقه القطاع I من فائض القيمة كإيراد، وهذا يعني أن هذا الأخير يمكن أن يشتري جزءاً من II ف ويحوّله بذلك إلى نقد. وإذا كان I $(م + \frac{ف}{س})$ أكبر من II ث، فإن II ث لا يحتاج، من أجل تجديد إنتاجه البسيط، تعويضاً بالسلع من القطاع I لقاء ما أخذه القطاع I من II ف لأجل الاستهلاك. ويبرز السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للاكتناز أن يتم في نطاق التبادل الجاري بين رأسماليي القطاع II أنفسهم - وهو تبادل لا يمكن أن يكون غير تبادل متقابل لـ II ف. نحن نعرف أن التراكم المباشر يجري داخل القطاع II عبر تحويل جزء من II ف مباشرة إلى رأسمال متغير (مثلما يجري في القطاع I تحويل جزء من I ف، إلى رأسمال ثابت مباشرة). وفي ظل تباين أعمار التراكم في شتى فروع الإنتاج في القطاع II، ولدى الرأسماليين الفرادى في كل فرع، فإن المسألة تجد تفسيرها، بعد إجراء التعديلات الضرورية (*mutatis mutandis*)، على غرار ما يجري في القطاع I. فالبعض ما يزال في مرحلة الاكتناز، فيبيع من دون أن يشتري، بينما بلغ البعض الآخر نقطة التوسيع الفعلي لتجديد الإنتاج، فيشتري من دون أن يبيع. والحق، أن رأس المال النقدي المتغير الإضافي يُنفق أولاً على شراء قوة عمل إضافية، أما العمال فيشترون بدورهم وسائل عيش من المكتنزين، مالكي وسائل الاستهلاك الإضافية التي تدخل في استهلاك العمال. ولا يرجع النقد من هؤلاء المالكين إلى نقطة انطلاقه بما يتناسب (*pro rata*) مع الاكتناز لدى كل واحد منهم؛ فهم إذن يكّدسونه.

ملاحق وفهارس

المقتبسات باللغات غير الألمانية

ص 24 ألماني، 28 عربي، الحاشية 3

□ "Ainsi donc, par la concentration des fortunes entre un petit nombre de propriétaires, le marché intérieur se resserre toujours plus, et l'industrie est toujours plus réduite à chercher ses débouchés dans les marchés étrangers, où de plus grandes révolutions les attendent (bei Sismondi: la menacent)" (...). ([Sismondi,] *Nouv. Princ.* éd. 1819, I. p.336).

ص 133 ألماني، 150-151 عربي، الحاشية 11

□ "Les frais de commerce, quoique nécessaires, doivent être regardés comme une dépense onéreuse." (Quesnay, *Analyse du Tableau Économique*, in Daire, *Physiocrates*, 1^{ère} partie, Paris, 1846, p. 71.)

□ "... à mettre leur rétribution ou leur gain au rabais ... n'est sérieusement parlant qu'une *privation de perte* pour le vendeur de la première main et pour l'acheteur-consommateur. Or, une privation de perte sur les frais du commerce n'est pas un *produit réel* ou un accroît de richesses obtenu par le commerce, considéré en lui-même simplement comme échange, indépendamment des frais de transport, ou envisagé conjointement avec les frais de transport." (p. 145-146.)

□ "Les frais du commerce sont toujours payés aux dépens des vendeurs des productions qui jouiraient de tout le prix qu'en payent les acheteurs, s'il n'y avait point de frais intermédiaires." (p.163) Die propriétaires und producteurs sind "salariables", die Kaufleute sind "salariés". (p. 164, Quesnay, *Dialogues sur le*

Commerce et sur les Travaux des Artisans, 1. und 2. Auflage: Problèmes économiques, in Daire, *Physiocrates*, 1^{ère} partie, Paris, 1846.).

ص 138 ألماني، 156 عربي، الحاشية 13

□ "The money circulating in a country is a certain portion of the capital of the country, absolutely withdrawn from productive purposes, in order to facilitate or increase the productiveness of the remainder; a certain amount of wealth is, therefore, as necessary in order to adopt gold as a circulating medium, as it is to make a machine, in order to facilitate any other production." (*Economist*, vol. V, p. 520.)

ص 152 ألماني، 170 عربي، الحاشية 18

□ "True, but how is the additional value given to it? By adding to the cost of production, first, the expenses of conveyance, secondly, the profit on the advances of capital made by the merchant. The commodity is only more valuable, for the same reason that every other commodity may become more valuable, because more labour is expended on its production and conveyance before it is purchased by the consumer. This must not be mentioned as one of the advantages of commerce." (Ricardo, *Principles of Pol. Econ.*, 3rd ed. London, 1821, p. 309-310.)

ص 190 ألماني، 218 عربي، الحاشية 23 [522]

□ "Les avances annuelles consistent dans les dépenses qui se font annuellement pour le travail de la culture; ces avances doivent être distinguées des avances primitives, qui forment le fonds de l'établissement de la culture." ([Quesnay, *Analyse du Tableau Économique*. In: *Physiocrates*, éd. Daire, 1^{ère} partie, Paris, 1846,] p. 59.)

□ "Au moyen de la durée plus ou moins grande des ouvrages de main-d'œuvre, une nation possède un fonds considérable de richesses, indépendant de sa reproduction annuelle, qui forme un capital accumulé de longue main, et

originellement payé avec des productions, qui s'entretient et s'augmente toujours." ([Le Trosne, *De l'intérêt social*. In: *Physiocrates*, éd.] Daire, II, p. 928-929.)

ص 216 ألماني، 248 عربي، الحاشية 24

□ "Not only his" (the farmer's) "labouring servants but his labouring cattle are productive labourers." ([Adam Smith, *Wealth of Nations*.] Book II, chap. V, p. 243.)

ص 343 ألماني، 387-388 عربي، الحاشية 33

□ "Jetez les yeux sur le Tableau Économique, vous verrez que la classe productive donne l'argent avec lequel les autres classes viennent lui acheter des productions, et qu'elles lui rentrent cet argent en revenant l'année suivante faire chez elle les mêmes achats... Vous ne voyez donc ici d'autre cercle que celui de la dépense suivie de la reproduction, et de la reproduction suivie de la dépense; cercle qui est parcouru par la circulation de l'argent qui mesure la dépense et la reproduction." (Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, 1. und 2. Auflage: *Problèmes économique*, in Daire, *Physiocrates*. I, p. 208-209.)

□ "C'est cette avance et cette rentrée continuelle des capitaux qu'on doit appeler la circulation de l'argent, cette circulation utile et féconde qui anime tous les travaux de la société, qui entretient le mouvement et la vie dans le corps politique et qu'on a grande raison de comparer à la circulation du sang dans le corps animal." (Turgot, *Réflexions etc.*, *Œuvres*, éd. Daire, I, p. 45.)

ص 360 ألماني، 409 عربي، الحاشية 37

□ "Comme eux" (les entrepreneurs-manufacturiers), "ils" (les fermiers, d.h. die kapitalistischen Pächter) "doivent recueillir, outre la rentrée des capitaux etc." (Turgot, *Œuvres*, éd. Daire, Paris, 1844. T.I, p. 40.)

المراجع المعتمدة في الكتاب

(1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- Adams, W[illiam] Bridges, *Roads and rails and their sequences, physical and moral*, London 1862, p. 170, 171, 173.
- [Bailey, Samuel], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value; chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers*. By the author of essays on the formation and publication of opinions. London 1825, p. 110.
- Barton, John, *Observations on the circumstances which influence the condition of the labouring of classes of society*, London 1817, p. 229.
- Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2nd ed. Glasgow 1832, p. 156.
- Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained*. In 2 parts. London 1841, p. 140.
- Courcelle-Seneuil, J[ean]-G[ustave], *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles, commerciales et agricoles ou manuel des affaires*, 2^{ème}, éd., revue et augmentée. Paris 1857, p. 242.
- Destutt de Tracy, [Antoine-Louis-Claude], comte de, *Éléments d'idéologie*, 4^{ème} et 5^{ème} parties. Traité de la volonté et de ses effets, Paris 1826, p. 476-484.
- Dupont de Nemours, [Pierre-Samuel], *Maximes du docteur Quesnay. ou résumé de ses principes d'économie sociale*. In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd.

- sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1^{ème} partie. Paris 1846, p. 190.
- Good, W[illiam] Walter, *Political, Agricultural and Commercial Fallacies; or, the prospect of the nation after twenty years' "Free-trade"*, London [1866], p. 238, 239.
 - Hodgskin, Thomas, *Popular political economy*, Four lectures delivered at the London Mechanics' Institution. London 1827, p. 245.
 - Holdsworth, W. A., *The law of landlord and, tenant*, with a copious collection of useful forms. London 1857, p. 173, 177, 178.
 - Kirchhof, Friedrich, *Handbuch der landwirthschaftlichen Betriebslehre*, Ein Leitfaden für praktische Landwirthe zur zweckmässigen Einrichtung und Verwaltung der Landgüter. Dessau 1852, p. 179, 243, 246-250, 257, 258.
 - Lalor, John, *Money and morals: a book for the times*, London 1852, p. 141.
 - Lardner, Dionysius, *Railway economy: a treatise on the new art of transport, its managment, prospects, and relations, commercial, financial, and social*, With an exposition of the practical results of the railways in operation in the United Kinodom, on the continent, and in America, London 1850, p. 170, 179-181.
 - Laveleye, Emile de, *Essai sur l'économie rurale de la Belgique*, Bruxelles [1863], p. 245, 246.
 - Lavergne, Léonce de, *The rural economy of England, Scotland, and Ireland*, Transl. from the French, with notes by a Scottish farmer. Edinburgh, London 1855, p. 240.
 - Lee, Nathanael, *The dramattick works*, In 3 vols. Vol. 3. Containing Sophonisby. Nero. Gloriana. *Rival Queens*. The massacre of Paris, London 1734, p. 131
 - Le Trosne, [Guillaume-Francois], *De l'intérêt social par rapport à la valeur, à la circulation, à l'industrie et au commerce intérieur et extérieur*. In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire, 2^{ème} partie. Paris 1846, p. 190.
 - Macleod, Henry Dunning, *The elements of political economy*, London 1858, p. 230.
 - *Manava Dharma Sastra, or the institutes of Manu according to the gloss of*

Kulluka, comprising the Indian system of duties, religious and civil. Verbally transl. from the original, with a preface by William Jones, and collated with the Sanskrit text, by Graves Chamney Haughton. 3rd ed. ed. by P. Percival, Madras 1863, p. 240.

- Marx, Karl, *Das Elend der Philosophie. Antwort auf Proudhons "Philosophie des Elends"*, Deutsch von E[duard] Bernstein und K[arl] Kautsky. Mit Vorwort und Noten von Friedrich Engels. Stuttgart 1885, p. 13.

Das Kapital, Kritik der politischen Oekonomie. Bd. 1. Buch 1: *Der Produktionsprozess des Kapitals.* 2. verb. Aufl. Hamburg 1872, p. 8, 13, 18, 21, 35, 45, 55, 59, 72, 83, 84, 116, 125, 128, 136, 143, 155, 158, 162, 164, 166, 173, 174, 182, 187, 203, 205, 209, 218, 227-229, 241, 309, 310, 322, 327, 333, 342, 343, 352, 353, 355, 356, 360, 395, 412, 436, 476, 485, 496, 497, 501, 502, 504.

(anonym) *Lohnarbeit und Kapital.* In: Neue Rheinische Zeitung. Organ der Demokratie, Köln, vom 5., 6., 7., 8. und 11. April 1849, p. 15.

Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de Proudhon, Paris, Bruxelles 1847, p. 15, 20, 21, 24.

Zur Kritik der Politischen Ökonomie. 1. Heft. Berlin 1859, p. 8, 346

- Meyer, R[udolf Hermann], *Der Emancipationskampf des vierten Standes.* Bd. 1: Theorie des Socialismus. - Der katholische Socialismus. - Die Internationale. - Deutschland. - Schulze. - Lassalle. - Marx. - Die Gewerkvereine. - Die Socialconservativen. - Die Arbeiterpresse, Berlin 1874, p. 13, 14.
- Mill, John Stuart, *Essays on some unsettled questions of political economy,* London 1844, p. 230.
- Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst.* Oeffentliche Vorlesungen, vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 3. Berlin 1809, p. 186.
- Newman, Samuel P[hilips], *Elements of political economy,* Andover, New York 1835, p. 156.
- Patterson, R[obert] H[ogard], *The science of finance. A practical treatise,* Edinburgh, London 1868, p. 230.
- Potter, A[lonzo], *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American people,* With a summary for the use of students. New York 1841, p. 186, 187.

- Quesnay, [Francois], *Analyse du Tableau économique*. (1766). In: Physiocrates. Quesney, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1^{ème} partie. Paris 1846, p. 133, 190, 359, 369.
Dialogues sur la commerce et sur les travaux des artisans, Ebendort, p. 133, 343.
- Ramsay, George, *An essay on the distribution of wealth*, Edinburgh 1836, p. 230, 389, 434.
- Ravenstone, Piercy, *Thoughts on the funding system, and its effects*, London 1824, p. 21.
- Ricardo, David, *On the principles of political economy, and taxation*, 3rd ed. London 1821, p. 152, 217, 225, 228, 229, 388, 389, 476.
- Rodbertus-Jagetzow, [Johann Karl], *Briefe und socialpolitische Aufsätze*, Hrsg. von Rudolph Meyer. Bd. 1. Berlin [1881], p. 14, 24.
Das Kapital. Vierter socialer Brief an von Kirchmann. Hrsg. Und eingel. von Theophil Kozak. Berlin 1884, p. 14.
Sociale Briefe an von Kirchmann. Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie. Berlin 1851, p. 14, 15.
Zur Erkenntniss unsrer staatswirthschaftlichen Zustände, 1. Heft: Fünf Theoreme. Neubrandenburg, Friedland 1842, p. 13, 14, 18, 26.
- Roscher Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*, Ein Hand-und Le-sebuch für Geschäftsmänner und Studierende. 3., verm. Und verb. Aufl. Stuttgart, Augsburg 1858, p. 372.
- Roscoe, H[enry] E[nfield], und C[arl] Schorlemmer, *Ausführliches Lehrbuch der Chemie*, Bd. 1. Nichtmetalle. Braunschweig 1877, p. 22.
- Say, Jean-Baptiste, *Lettres à M. Malthus, sur différents sujets d'économie politique, notamment sur les causes de la stagnation générale du commerce*, Paris 1820, p. 438.
Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent, et se consomment les richesses, 3^{ème} éd. T.2. Paris 1817, p. 151, 152, 389.
- Scrope, *The principles of political economy* siehe Potter A[lonzo]: *Political economy...* [p.186, 187].

- Senior, N[assau]- W[illiam], *Principes fondamentaux de l'économie politique*, tirés de leçons édites et inédites de Mr. Senior par Jean Arrivabene. Paris 1836, p. 436.
- Sismondi, J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde de, *Études sur l'économie politique*, T.1. Bruxelles 1837, p. 141.
Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population, T.1. Paris 1819, p. 24, 25, 114, 115, 390.
- Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, With a memoir of the author's life. Complete in one vol. Aberdeen, London 1848, p. 16, 17, 141, 190-199, 201-211, 213, 216, 361-367, 369-373, 376, 377, 380, 388, 471, 472.
- Soetbeer, Adolf, *Edelmetall-Produktion und Werthverhältniss zwischen Gold und Silber seit der Entdeckung Amerika's bis zur Gegenwart*. (Ergänzungsheft No. 57 zu "Petermann's Mittheilungen".) Gotha 1879, p. 465.
- *The source and remedy of the national difficulties, deduced from principles of political economy*, in a letter to Lord John Russell. London 1821, p. 18-21.
- Storch, Henri, *Considérations sur la nature du revenu national*, Paris 1824, p. 390, 432.
Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations, T.2. St.-Petersbourg 1815, p. 390.
- Thompson, William, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness; applied to the newly proposed system of voluntary equality of wealth*, London 1824, p. 20, 324.
An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness, A new ed. by William Thompson. London 1850, p. 20, 21, 324-326.
- Tooke, Thomas, *An inquiry into the currency principle; the connection of the currency with prices, and the expediency of a separation of issue from banking*, 2nd ed. London 1844, p. 472,
-
- Turgot, [Anne-Robert-Jacques, de L'Aulne], *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses*. In: Oeuvres. Nouv. Éd... par Eugène Daire. T.1. Paris 1844, p. 190, 343, 360.

- Tyler, [Tylor], E[dward] B[urnett], *Forschungen über die Urgeschichte der Menschheit und die Entwicklung der Civilisation*, Aus dem Engl. von H. Müller. Leipzig O.J., p. 437.
- Wayland, Francis, *The elements of political economy*, Boston 1843, p. 227.
- Williams, R[ichard] Price, *On the maintenance and renewal of permanent way*. In: Minutes of proceedings of the institution of civil engineers; with abstracts of the discussions. vol. 25. Session 1865/66. Ed. by James Forrest, London 1866, p. 170, 180, 181.

(2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

- *East India (Bengal and Orissa famine)*. Papers and correspondence relative to the famine in Bengal and Orissa, including the report of the Famine Commission and the minutes of the Lieutenant Governor of Bengal and the Governor General of India. (Presented to Parliament by Her Majesty's command.) Ordered, by the House of Commons, to be printed, 31 May 1867, p. 142.
- *East India (Bengal and Orissa famine)*. Papers relating to the famine in Behar, including Mr. F. R. Cockerell's report. (Presented to Parliament by Her Majesty's command.) Part III. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 31 May 1867, p. 142.
- *East India (Madras and Orissa famine)*. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 4 July 1867. Ordered, by the House of Commons, to be printed 30 July 1867, p. 239, 240.
- *Report from the select committee on bank acts*; together with the proceedings of the committee minutes of evidence, appendix and index. Part I. Report and evidence. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 236, 237.
- *Reports by Her Majesty's secretaries of embassy and legation, on the manufactures, commerce & c., of the countries in which they reside*. Part III. Presented to both House of Parliament by command of Her Majesty. May 1875. 60
[Tschuprow] Чупров, А[лександр Иванович]: Железнодорожное хозяйство. Его экономическія особенности и его отношенія къ интересамъ страны. Москва 1875. 60
Лондон 1867, р. 239, 240.

1879. London 1879, p. 467, 510-512.

- *Royal commission on railways. Report of the commissioners.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1867, p. 140, 152, 170, 174, 179 254.

(3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

- *The Economist*, Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway Monitor: a political, literary, and general newspaper. [London], vom 8. Mai 1847, p. 138.
 - vom 16. Juni 1866, p. 255.
 - vom 30. Juni 1866, p. 255.
 - vom 7. Juli 1866, p. 255.
- *Money Market Review*, London, vom 2. Dezember 1867, p. 170.
 - vom 25. Januar 1868, p. 179.
- *Neue Rheinische Zeitung*, Organ der Demokratie. Köln. vom 24. Juni 1848, p. 15.
 - vom 4. Juli 1848, p. 15.
- *Neue Rheinische Zeitung*, vom 26. Juli 1848, p. 15.
 - vom 10. September 1848, p. 15.
 - vom 12. September 1848, p. 15.
 - vom 9. November 1848, p. 15.
 - vom 5. April 1849, p. 15.
 - vom 6. April 1849, p. 15.
 - vom 7. April 1849, p. 15.
 - vom 8. April 1849, p. 15.
 - vom 11. April 1849, p. 15.
- *Zeitschrift für die gesammte Staatswissenschaft*, Hrsg. von Fricker, Schäffle und A. Wagner, Bd. 35. Tübingen 1879, p. 13, 14.

فهرس الأعلام

- آ -

- بارتون (Barton)، جون (نهاية القرن الثامن عشر - بداية القرن التاسع عشر) - اقتصادي إنكليزي، ممثل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 229، 230، 390.
- باكويل (Backewell)، روبرت (1725-1795) - مزارع ومربي مواشي إنكليزي، ص 240.
- بايلي (Bailey)، صامويل (1791-1870) - اقتصادي وفيلسوف إنكليزي؛ عارض نظرية القيمة - العمل لريكاردو، ص 110، 501.
- برنشتاين (Brenstein)، إدوارد (1850-1932) - اشتراكي - ديمقراطي ألماني، رئيس تحرير جريدة الديمقراطية الاجتماعي (Der Sozialdemokrat) من عام 1881 إلى عام 1890، ص 13.
- برودون (Proudhon)، بيبير - جوزيف (1809-1865) - كاتب وسياسي فرنسي، اقتصادي وعالم اجتماع؛ أحد مؤسسي الفوضوية؛ ومؤلف كتاب "فلسفة البؤس"، ص 390، 431.
- بريستلي (Priestley)، جوزيف (1733-1804) - كيميائي إنكليزي، فيلسوف مادي، اكتشف الأوكسجين عام 1774، ص 22، 24.
- آدامز (Adams)، وليم بريدجز (1797-1872) - مهندس إنكليزي، مؤلف في مسائل بناء سكك الحديد، ص 171، 173.
- إدموندز (Edmonds)، توماس روو (1803-1889) - اقتصادي إنكليزي، اشتراكي، ص 20.
- أريفابينه (Arrivabene)، جان (جيوفاني) كونت دو (الأصغر) (1787-1881) - سياسي إيطالي، ص 436.
- إفلينغ -السيدة (Aveling- Lady)، هي إليانور صغرى بنات ماركس (1855-1898)؛ وزوجة إدوارد إفلينغ، ص 12، 14.
- إنجلز (Engels)، فريدريك (1820-1895)، ص 12، 15، 21، 286-287.
- أوين (Owen)، روبرت (1771-1858) - اشتراكي إنكليزي، ص 20.

- ب -

- باترسون (Patterson)، روبرت هوغارت (1821-1886) - كاتب اجتماعي واقتصادي إنكليزي، ص 230.

1785-1833) - اقتصادي إيرلندي، اشتراكي، من أتباع روبرت أوين، ص 20-21، 324-326.

- د -

□ دالامبرت (D'Alembert)، جان - بابتيست لورون دو (1717-1783) - فيلسوف وعالم رياضيات فرنسي، من ممثلي عهد التنوير في القرن الثامن عشر، ص 83.

□ دروموند (Drummond)، فيكتور آرثر ويلنغتون (1833-1907) - دبلوماسي إنكليزي، ص 510-511.

□ دوبون دو نيمور (Dupont de Nemours)، بيير - صامويل (1739-1817) - سياسي واقتصادي فرنسي، من تلاميذ كيني، ص 190.

□ دير (Daire)، لويس - فرنسوا - أوجين (1798-1847) - اقتصادي وناشر فرنسي، ص 133، 190، 343.

□ ديستوت دو تراسي (Destutt de Tracy)، أنطوان - لويس - كلود - كونت دو (1754-1836) - اقتصادي وفيلسوف فرنسي، داعية إلى الملكية الدستورية، من انصار المذهب الحثي، ص 442، 476-484.

- ر -

□ راسل (Russell)، اللورد جون (1792-1878) - رجل دولة إنكليزي، زعيم حزب الأحرار، رئيس وزراء (1846-1852 و 1865-1866)، وزير خارجية (1852-1853 و 1859-1865)، ص 18.

□ بوتير (Potter)، ألونزو (1800-1865) - أسقف أميركي، مدرس في اللاهوت؛ ناشر لأعمال سكرووب الاقتصادية، ص 186.

□ بيسمير (Bessemer)، السير هنري (1813-1898) - مهندس وكيميائي إنكليزي، ص 242.

- ت -

□ تايلور (Tylor)، إدوارد برنيت (1832-1917) - إثنوغرافي إنكليزي بارز، منشئ المدرسة الارتقائية في تاريخ الحضارة وفي الإثنوغرافيا، ص 436.

□ تسيلر (Zeller)، ي.، اقتصادي ألماني، ص 13.

□ تشالمرز (Chalmers)، توماس (1780-1847) - لاهوتي بروتستانتي واقتصادي اسكتلندي، من أتباع مالتوس، ص 156.

□ تشوبروف (Tschuprow)، ألكسندر إيفانوفيتش (1842-1908) - اقتصادي وإحصائي روسي، اختصاصي في اقتصاد النقل بالسكك الحديدية، ص 60.

□ تورغو (Turgot)، آن-روبرت-جاك، بارون دو لولن (L'Aulne) (1727-1781) - رجل دولة واقتصادي فرنسي؛ من كبار ممثلي مدرسة الفيزيوقراطيين، ص 190، 343، 360.

□ توك (Tooke)، توماس (1774-1858) - اقتصادي إنكليزي، التحق بالمدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ناقد لنظرية ريكاردو حول النقود، ص 78، 116، 331، 332، 469، 471، 472.

□ تومبسون (Thompson)، وليم (حوالي

□ رافنستون (Ravenstone)، بيرسي (ت)
1830 - اقتصادي إنكليزي من أتباع
مدرسة ريكاردو، خصم للمالتوسية، ص
21.

- س -

□ رامزي (Ramsay)، السير جورج (1800-
1871) - اقتصادي إنكليزي، أحد
الممثلين الاخيرين للاقتصاد السياسي
الكلاسيكي، ص 160، 230، 389-
390، 431، 434-435.

□ راو (Rau)، كارل هاينريش (1792-
1870) - اقتصادي ألماني، شاطر سميث
وريكاردو آراءهما، ص 14.

□ رودبرتوس- ياغتسوف (Rodbertus-
Jagetzow)، يوهان كارل (1805-1875)
- اقتصادي وسياسي ألماني، ص 13-
21، 23-26، 410.

□ روسكو (Roscoe)، السير هنري أنفيلد
(1833-1915) - كيميائي إنكليزي، ص
22.

□ روشر (Roscher)، فيلهلم غيورغ فريدريك
(1817-1894) - اقتصادي ألماني
ومؤسس المدرسة التاريخية في الاقتصاد
السياسي، ص 372.

□ ريكاردو (Ricardo)، ديفيد (1772-
1823) - اقتصادي إنكليزي، أكبر ممثلي
الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 17-
21، 23، 25، 26، 151، 152، 217-
221، 225، 226، 228-230، 388،
389، 476.

□ ساي (Say)، جان-بابتيست (1767-
1832) - اقتصادي فرنسي، أول من
عرض نظرية «عوامل الإنتاج الثلاثة»، ص
151، 152، 389، 390، 438.

□ ستوارت (Steuart)، السير جيمس (يسمى
أيضاً دنهام) (1712-1780) - اقتصادي
إنكليزي، أحد ممثلي المركزية، خصم
للنظرية الكمية عن النقود، ص 16.

□ سكروب (Scrope)، جورج جوليوس
بوليت (1797-1876) - برلماني
واقتصادي وجيولوجي إنكليزي، ص 186-
188.

□ سميث (Smith)، آدم (1723-1790) -
اقتصادي إنكليزي، أحد الممثلين الكبار
للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 11،
12، 16، 17-19، 21، 141، 142،
168، 189-219، 221، 229، 346،
360-378، 380-384، 387-390،
407، 424، 431، 432، 435، 471،
472، 483، 490.

□ سنيور (Senior)، ناساو وليم (1790-
1864) - اقتصادي إنكليزي، وقف ضد
تقليص يوم العمل، ص 436.

□ سيموندي (Sismondi)، جان - شارل -
ليونارد سيموند دو (1773-1842) -
اقتصادي ومؤرخ سويسري؛ ناقد للرأسمالية
وممثل بارز للرومانسية الاقتصادية، ص
24، 25، 114، 115، 141، 390،
438.

- ز -

□ زوتبير (Soetbeer)، غيورغ أدولف

- ش -

- اقتصادي ألماني، ممثل المدرسة الاجتماعية الحقوقية في الاقتصاد السياسي، ص 21.

- فولارتون (Fullarton)، جون (1780-1849) - اقتصادي إنكليزي، متخصص في التداول النقدي والائتمان، مناهض للنظرية الكمية عن النقود، ص 493.

- ك -

- كاوتسكي (Kautsky)، كارل (1854-1938) - اشتراكي - ديمقراطي ألماني، كاتب اجتماعي وسياسي، رئيس تحرير مجلة نويه تسايت من العام 1883 حتى العام 1917؛ أحد زعماء الاشتراكية الديمقراطية الألمانية والأممية الثانية، ص 13.

- كوتسك (Kozak)، تيوفيل - ناشر الارث الخطي لروبرتوس، ص 14.

- كوربيت (Corbet)، توماس - اقتصادي إنكليزي من القرن التاسع عشر، ص 140.

- كورسيل - سينوي (Courcelle-Seneuil)، جان - غوستاف (1813-1892) -

اقتصادي فرنسي، مؤلف عدد من الكتب في اقتصاد المشاريع الصناعية والائتمان والتسليف والمصارف، ص 242.

- كيرشهوف (Kirchhof)، فريدريك -

اقتصادي ألماني من القرن التاسع عشر، ص 179، 243، 245-250، 257، 258.

- كيري (Carey)، هنري تشارلز (1793-1879) -

اقتصادي أميركي، صاحب نظرية انسجام المصالح في المجتمع، ص 246.

- شتاين (Stein)، لورنس (1815-1890)

- حقوقي ومؤرخ واقتصادي ألماني، ص 163.

- شتورخ (Storch)، هاينريش فريدريك فون (أندريه كارلوفيتش) (1766-1835) - اقتصادي وإحصائي ومؤرخ روسي، ص 150، 390، 431، 432.

- شورلمر (Shorlemmer)، كارل (1834-

1892) - كيميائي ألماني، بروفيسور في الكيمياء العضوية في مانشستر، عضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، ص 22.

- شيربوليه (Cherbuliez)، أنطوان - إلبزه (1797-1869) - اقتصادي سويسري، من أتباع سيموندي، ص 390.

- شيفله (Schäffle)، ألبرت أبرهارد

فريدريك (1831-1903) - اقتصادي وعالم اجتماع ألماني، دعا بمناسبة صدور المجلد الأول من "رأس المال" لكارل ماركس، إلى «تعاون» الطبقات، ص 14، 504.

- شيله (Scheele)، كارل فيلهلم (1742-

1786) - كيميائي سويدي، ص 22.

- غ -

- غود (Good)، وليم والتر - مزارع

إنكليزي، اقتصادي، خصم لحرية التجارة، ص 238، 239.

- ف -

- فاغنر (Wagner)، أدولف (1835-1917)

- كينيه (Quesnay)، فرانسوا -1694-
 (1774) - اقتصادي فرنسي، مؤسس
 مدرسة الفيزيوقراطيين، وطبيب من حيث
 المهنة، ص 103، 133، 189، 190،
 343، 359، 360، 362، 369.
- لو ترون (Le Trosne)، غويلوم - فرنسوا
 (1728-1780) - اقتصادي فرنسي
 فيزيوقراطي، ص 190.
- لي (Lee)، نثانائيل (1653-1692) -
 مؤلف مسرحي إنكليزي، ص 131.

- ليست (List)، فريدريك (1789-1846)
 - اقتصادي ألماني، داعية للحماية
 المتطرفة، ص 14.

- لينغيه (Linguet)، سيمون - نيكولا -
 هنري (1736-1794) - محام وكاتب
 اجتماعي؛ ومؤرخ واقتصادي فرنسي، انتقد
 الفيزيوقراطيين والليبرالية، ص 360.

- م -

- مابلي (Mably)، غبريال - بوتو (1709-1785)
 - عالم اجتماع فرنسي بارز، ممثل
 حركة الشيوعية المساواتية، ص 360.

- ماركس (Marx)، جيني (كنيتها قبل
 الزواج - فون ويستفالن) (1814-1881)
 زوجة كارل ماركس، ص 26.

- ماركس (Marx)، كارل (1818-1883)،
 ص 7، 8، 11-26، 83، 286، 504.

- ماككلوخ (MacCulloch)، جون رامزي
 (1789-1864) - اقتصادي أسكتلندي،
 ابتذل نظرية ريكاردو الاقتصادية، ص 19،
 249، 389.

- ماكليود (Macleod)، هنري داننغ
 (1821-1902) - اقتصادي إنكليزي، طوّر
 نظرية الائتمان الخالقة لرأس المال، ص
 230.

- مالتوس (Malthus)، توماس روبرت
 (1766-1834) - قس إنكليزي،

- ل -

- لاردنر (Lardner)، ديونيس -1793-
 (1859) - عالم طبيعيات إنكليزي، ص
 170-172، 179-181.

- لاسال (Lassalle)، فريدناند (1825-1864)
 - كاتب اجتماعي ألماني، محام؛
 في 1848-1849 شارك في الحركة
 الديمقراطية في إقليم الراين؛ التحق
 بالحركة العمالية في أوائل الستينات وكان
 أحد مؤسسي اتحاد العمال الألماني عام
 1863، ص 15.

- لافوازييه (Lavoisier)، انطوان - لوران
 (1743-1794) - كيميائي فرنسي؛ دحض
 وجود الفلوجستين؛ اشتغل كذلك بقضايا
 الاقتصاد السياسي والإحصاء، ص 22-
 24.

- لافيرن (Lavergne)، لويس - غبريال -
 ليونس - غويلهو دو (1809-1880) -
 سياسي واقتصادي فرنسي، مؤلف كتب في
 اقتصاد الزراعة، ص 240.

- لافيليه (Laveleye)، إميل - لويس -
 فيكتور دو (1822-1892) - مؤرخ
 واقتصادي بلجيكي، ص 245، 246.

- لالور (Lalor)، جون (1814-1856) -
 كاتب اجتماعي، واقتصادي إنكليزي، ص
 141، 144.

(1797-1842) - فيلسوف واقتصادي
اميركي، ص 156.

- ه -

- هودجسكين (Hodgskin)، توماس
(1787-1869) - اقتصادي وكاتب
اجتماعي إنكليزي، دافع عن مصالح
البروليتاريا وانتقد الرأسمالية من مواقع
الاشتراكية مستخدماً نظرية ريكاردو، ص
20، 21، 245.
- هولدزورث (Holdsworth)، و.أ.،
حقوقى إنكليزي واصل مؤلفات في عقود
إيجار الأرض، ص 173، 177، 178.

- و -

- وايلاند (Wayland)، فرانسيس (1796-
1865) - كاهن ومؤلف كتب مبسطة في
علم الأخلاق والاقتصاد، ص 227.
- وليامز (Williams)، ريتشارد برايس -
مهندس إنكليزي، مختص في اقتصاد سكك
الحديد، ص 170، 180، 181.

اقتصادي، واضح نظرية السكان، ص
438.

- ماير (Meyer)، رودولف هيرمان (1839-
1899) - اقتصادي وكاتب اجتماعي
ألماني؛ كاتب سيرة حياة رودبرتوس، ص
13، 14، 21.
- موللر (Müller)، آدم هاينريش ريتز فون
نيتردورف (1779-1829) - اقتصادي
وكاتب اجتماعي ألماني، ممثل للمدرسة
الرومانسية وخصم لنظرية مالتوس، ص
186.
- ميل (Mill)، جون ستيوارت (الابن)
(1806-1873) - اقتصادي وفيلسوف
وضعي إنكليزي، ص 230، 390.
- ميل (Mill)، جيمس (الأب) (1773-
1836) - اقتصادي وفيلسوف إنكليزي،
ص 249، 501.

- ن -

- نيومان (Newmman)، صامويل فيليب

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	= 20	= 1016.50	كيلوغرام
الباون	= 16 أونصة	= 453.592	غرام
الأونصة	=	= 28.349	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	= 5280 قدم	= 1 609.329	متراً
الفرسخ (مقياس روسي قديم)		= 1 066.780	متراً

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن	
الشلن	= 12 بنساً (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)	
البنس	= 4 فارذنع	
الفارذنع	= $\frac{1}{4}$ بنس	
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني	
الفرنك	= 100 ستيم	
الدولار	= 100 سنت	

التالر (عملة بروسية قديمة
بقيت قيد الاستعمال
حتى عام 1873)
= 30 غروشن فضي

فهرس المواضيع والبلدان

- آ -

□ الائتمان (Kredit)

- والإنتاج الرأسمالي، ص 73، 182، 188، 236-238، 322، 323، 347، 495، 496.
- والتجارة الخارجية، ص 254، 255، 319.
- والاستهلاك، ص 188.
- والتداول المعدني، ص 347، 474، 496.
- وتكوين الخزين، ص 144.
- علاقات الائتمان (التسليف) بين العامل والرأسمالي، ص 77، 187، 219، 445.
- أثينا (Athen)، ص 474، 475.

□ الأجور (Arbeitslohn)

- كشكل لقيمة قوة العمل، ص 32، 35، 77، 166، 227، 371، 375، 382، 387.
- كشكل لدخل العامل، ص 365، 368، 370-372، 374، 376، 379-383، 387، 437-439، 445، 446.
- أشكال وآماد دفع الأجور، ص 66، 166، 187، 219، 222، 227.
- بوصفها حوالة على عمل مقبل، ص 77.
- ورأس المال المتغير، ص 66، 209، 220، 221، 328، 348، 349، 371، 377-380، 382، 387، 397، 398، 412، 413، 435-446.
- الأجور وفائض القيمة، ص 374-376.
- وتداول النقد، ص 412، 413.
- مستوى الأجور، ص 503، 504.

- ارتفاع الأجور، ص 317، 340-342، 409.
- خفض الأجور، ص 512.
- الأجور الإسمية والأجور الفعلية، ص 504.
- رأي سميت، ص 362-365، 372، 373، 407.
- رأي ديستوت دو تراسي، ص 476-484.
- الاحتكار (Monopol)
 - إ. كبار الرأسماليين التقدين، ص 111.
 - إ. وسائل الإنتاج والنقد، ص 419.
- أرباح الأسهم (Dividenden)، ص 180، 181.
- الازدهار (Prosperität)، ص 261، 409، 410.
- الأزمات، الاقتصادية (Krisen, Ökonomische)، ص 165، 233، 285، 318-320.
 - تأثيرها على وضع ط. العاملة، ص 408-410، 463، 464.
 - وسوق النقد، ص 319، 320.
 - والاستهلاك، ص 80، 81، 408، 409.
 - والإنفاق الجديد من رأس المال، ص 171، 186.
 - طابعها الدوري، ص 185، 186، 408-410، 515.
 - الأساس المادي للأزمة، ص 185، 186.
 - وتجديد الإنتاج، ص 463-465، 491، 515، 516.
 - إمكانية وقوع الأزمات، ص 491.
 - أزمة عام (1847)، ص 255.
 - تصورات البورجوازية عن الأزمات، ص 24، 25، 79، 80، 409، 410، 465.
 - (أنظر أيضاً: انعدام التناسب)
- استحقاقات الديون (Schuldforderungen)، ص 83، 88، 348، 350.
- استخراج المعادن (المناجم) (Bergbau)، ص 109، 196، 244.
- استراليا (Australien)، ص 142.
- استغلال قوة العمل (Ausbeutung der Arbeitskraft)، ص 42.
- من حيث الشدة ومن حيث المدة (السعة)، ص 322، 355.
- الاستهلاك (Konsumtion)
 - المنتج، ص 31، 40، 47، 63، 64، 79-81، 87، 101، 102، 210، 352، 391، 434.
 - الفردي، ص 75، 80، 81، 97، 101، 102، 160، 210، 352، 391، 434.
 - إ. العمال والطبقة العاملة، ص 40، 41، 63، 64، 80، 97، 352، 402، 409.
 - استهلاك رأس المال لقوة العمل، ص 64، 166.

- استهلاك الرأسمالي، ص 64، 66، 70، 71، 74، 80، 81، 352، 402، 410.
- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الرأسمالية، ص 80، 81، 318، 408، 409.
- بوصفه لحظة ضرورية في دورة رأس المال وعملية تجديد إنتاجه، ص 63، 64، 74، 75، 79-81، 391، 392.
- وتجديد الإنتاج البسيط، ص 410.
- والتراكم، ص 498، 499.
- والائتمان، ص 188.
- أسكتلندا (Schottland)، ص 119، 362.
- الأسهم (Aktien)، ص 163، 293، 350.
- الاشتراكية الطوباوية (Sozialismus, utopischer)، ص 20، 23.
- أشكال الإنتاج (Produktionsformen)
- الاجتماعية، ص 42، 119.
- ما قبل الرأسمالية، ص 42.
- إطفاء رأس المال الأساسي (Amortisation des fixen Kapitals)، ص 122، 163، 164، 168، 169، 171، 172، 184، 447، 448، 450-452، 455-457، 472، 490.
- رصيد الاطفاء، ص 181، 182.
- الإغريق (اليونان) (Griechenland)، ص 475.
- أفريقيا (Afrika)، ص 475.
- الاقتصاد الائتماني (Kreditwirtschaft)، ص 119.
- الاقتصاد الخاص (Privatwirtschaft)، ص 246، 247.
- الاقتصاد الزراعي (Landwirtschaft)
- (أنظر الزراعة (Agrikultur)
- الاقتصاد السياسي (Politische Ökonomie)
- تاريخه، ص 16-24.
- طابعه التاريخي، ص 128، 199، 200، 221، 222، 331.
- أ. الكلاسيكي، ص 16، 18، 23، 25، 90، 96.
- تحوله إلى اقتصاد مبتذل، ص 21، 25.
- مساهمة ماركس في تطويره، ص 8، 18، 23، 24.
- الاقتصاد السكولائي (المدرسي)، ص 43.
- (أنظر: أيضاً: المركبتلية، النظام النقدي، الفيزيوقراطيون، الاقتصاد المبتذل)
- اقتصاد الغابات (Forstwirtschaft)
- (أنظر: اقتطاع الأخشاب من الغابات (Holzzucht)

- الاقتصاد الفلاحي (Bauernwirtschaft)، ص 135-137.
- إ. القديم، ص 142.
- الاقتصاد المبذل (Vulgärökonomie)، ص 21، 25، 73-75، 372، 389، 390.
- ديستوت دو تراسي ونظرية تجديد (إعادة) الإنتاج، ص 476-484.
- الاقتصاد النقدي (Geldwirtschaft)، ص 35، 36، 119، 222.
- اقتطاع الأخشاب (الغابات) (Holzzucht)
- في الإنتاج المشاعي، ص 246.
- تدمير الغابات في ظل الرأسمالية، ص 247.
- زمن الإنتاج وزمن العمل في الإنتاج الغابي، ص 241.
- الآلات (منظومة) (Machinerie)، ص 143.
- تقليصها لفترة العمل، ص 237.
- التحسين الجزئي للآلات القديمة، ص 172، 173.
- الآلة (Machine)
- كجزء أساسي من مكونات رأس المال المنتج، ص 207.
- كأسمال سلعي، ص 161، 211، 212.
- ما تنقله من قيمة إلى المنتج، ص 56، 164، 196، 197، 233، 234، 446، 447.
- اختلاف آماذ حياة أجزائها، ص 172.
- تجديد إنتاجها وتحديثها، ص 170-172، 184، 233، 234.
- تأثير الأزمات على تحديثها، ص 171.
- ألمانيا (Deutschland)، ص 342.
- أميركا (Amerika)، ص 475.
- الحرب الأهلية الأميركية، ص 142.
- الإنتاج (Produktion)
- إ. الاجتماعي، ص 358.
- استمراريته، ص 106-108، 143-145، 188، 251-263.
- استمرارية الإنتاج بوصفها قدرة إنتاجية للعمل، ص 283.
- إنقسامه إلى قطاعين، ص 368، 369، 394.
- في القطاع الأول، ص 365، 368، 369، 394، 420-423، 466.
- نموه في القطاع الأول، ص 436، 534.
- في القطاع الثاني، ص 365-369، 394، 401.
- تقسيمه الفرعي إلى إنتاج وسائل الاستهلاك الضروري، واستهلاك مواد الترف، ص 402-408، 410، 411، 442، 448.

- أشكال توسيع الإنتاج، ص 82، 83، 178، 322، 323، 488.
- التوسيع المكثف (العمودي) التوسيع الممتد (الأفقي)، ص 172، 173، 322.
- الاستهلاك، ص 80، 81، 318، 408، 409.
- الإنتاج لتلبية الحاجات الذاتية، ص 41، 142، 203.
- إنتاج الحديد (Eisenproduktion)، ص 242.
- إنتاج الذهب (Goldproduktion)، ص 55، 327-330، 337-339، 347، 465-469، 473، 475، 486، 487.
- صيغة دورة رأس المال في إنتاج الذهب، ص 55، 61، 328.
- إنتماؤه إلى القطاع الأول من الإنتاج الاجتماعي، ص 466.
- إنتاج الذهب في شتى البلدان، ص 465، 466.
- إنتاج الذهب الإضافي، ص 347.
- فائض القيمة في إنتاج الذهب، ص 328، 337، 338، 486، 487، 517.
- الإنتاج الرأسمالي (Kapitalistische Produktion)
- مقدمته وشروط تطوره، ص 39-41، 113، 114، 119، 120، 344، 345، 387.
- شراء وبيع قوة العمل كشرط أساسي، ص 35، 353، 384-387.
- غايته المقررة، ص 62، 63، 83، 84، 154، 351، 384، 498، 499.
- رأي الاقتصاد المتبدل في هذه الغاية المقررة، ص 73، 74.
- دور رأس المال النقدي فيه، ص 355، 357، 413، 474، 490، 491، 494، 495.
- الإنتاج السلبي (Warenproduktion)، ص 39، 41، 113، 114، 119.
- البسيط، ص 134-137.
- الرأسمالي، ص 31، 32، 41-43، 79، 80، 114، 119، 120، 134، 135، 137، 138، 355.
- تفوقه على سائر الحقب السابقة، ص 42.
- مفسخ لكل أشكال الإنتاج القديمة، ص 41، 42.
- سميث يساوي السلعة بالسلعة الرأسمالية، ص 387، 388.
- إنتاج فائض القيمة (Mehrwertproduktion)، ص 16، 33-35، 79، 83، 84، 120، 139، 221، 222، 301-303، 351، 384.
- إنتاج القيمة (Wertproduktion)، ص 138، 139، 384، 385.
- إنتاج المعادن (Metallproduktion)، ص 222، 223، 466.
- إنتاجية العمل (قدرة إنتاجية العمل) (Produktivkraft der Arbeit) (Produktivität der Arbeit)، ص 78، 103، 142-144، 283، 322، 356، 493.
- انعتاق (تحرير) الفلاحين (Bauernemanzipation)، ص 39.

- إتفاق رأس المال (Kapitalanlage)، ص 191، 318.
- الحد الأدنى الاعتيادي منه، ص 261.
- رأي سميث، ص 191، 195.
- إنكلترا (England)
- نظام المصارف، ص 255.
- البناء، ص 73، 236، 237.
- الزراعة، ص 238-240.
- الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) (Banknoten)، ص 467، 474.
- الإيراد (Revenue)
- فائض القيمة كإيراد، ص 310، 376، 382، 383، 387، 417.
- إيراد العمال والطبقة العاملة، ص 365، 370-374، 376، 378-383، 387، 437-439، 442، 445، 446.
- إيراد الرأسمالي والطبقة الرأسمالية، ص 72-75، 372، 374، 379، 382، 383، 387.
- رأي ديستوت دو تراسي، ص 476-484.
- رأي ريكاردو، ص 388، 389.
- رأي سميث، ص 362-373، 380-382، 384، 387، 388.

- ب -

- البطيركية (Patriarchat)، ص 203.
- بلجيكا (Belgien)، ص 171، 245، 246.
- البناء (الإنشاءات، الإعمار) (Bauwesen)، ص 73.
- بناء المساكن، ص 236، 237.
- إعمار الأرض (للزراعة) (Landbau)، ص 173.
- البورصة (Börse)، ص 341، 344.

- ت -

- التاجر (Kaufmann)، ص 114، 419، 454.
- وظائف، ص 133، 454.
- التأمين (Versicherung)، ص 139، 178.
- رصيد تأمين الإنتاج، ص 364.
- التبادل (Austausch)
- الفرق بين تبادل المتوجات والتداول السلعي البسيط، ص 150، 151، 412-448.

- ت. بين قطاعي الإنتاج الاجتماعي وداخل كل واحد منهما (أنظر: تجديد الإنتاج البسيط والموسع)
- تبادل المنتجات (Produktenaustausch)، ص 150، 151، 412، 448.
- التبذير/التبذير (Verschwendung)
- تبذير القوى المنتجة في الرأسمالية، ص 173.
- التبذير لدى الطبقة الرأسمالية، ص 408.
- التجارة (Handel)
- مقدمة الإنتاج الرأسمالي، ص 39.
- تجارة المفرق، ص 66.
- رأي سميث في تجارة المفرق، ص 367.
- التجارة العالمية، ص 41.
- (أنظر أيضاً: التجارة الخارجية، السوق العالمية)
- التجارة الخارجية (Aussenhandel)
- وتناقضات الإنتاج الرأسمالي، ص 317، 464.
- والإنتاج الرأسمالي، ص 462، 466-464.
- ت. بالمعادن الثمينة، ص 83، 319، 320، 323، 327.
- والائتمان، ص 254، 255، 319.
- تجديد (إعادة) الإنتاج (Reproduktion)، ص 351.
- شرط وجود أي مجتمع، ص 310.
- ت. الطبيعي، ص 171، 173، 359.
- الغاية من ت. الرأسمالي، ص 155، 410.
- ت. علاقات الإنتاج الرأسمالية، ص 38، 39، 391، 415.
- ت. قوة العمل والطبقة العاملة، ص 25، 37، 39-41، 120، 164، 166، 209، 220، 311، 382-378، 387، 408، 409، 413، 415، 442، 443، 447، 479.
- ت. الرأسمالي الفرد، ص 69-71، 104، 108، 109، 391، 485.
- ت. رأس المال الاجتماعي، ص 104، 108، 351-354، 391-394، 485.
- ت. الاستهلاك المنتج والفرد، ص 391، 392.
- ت. التعويض عن قيمة ومادة المنتج الاجتماعي الكلي، ص 392-394، 430.
- ت. رأس المال الأساسي، ص 172، 183، 184، 395، 396، 446-465، 472، 490.
- ت. رأس المال الثابت، ص 397-400، 420-423، 427-431، 436.
- ت. رأس المال المتغير، ص 397، 398، 400-402، 423-427، 435-446.

- ت. مادة النقد، ص 465-476.
- ت. والتجارة الخارجية، ص 462، 464-467.
- ت. وتداول النقد، ص 397-401، 410-420، 437-448، 454، 472-474.
- ت. والاستهلاك، ص 410.
- ت. والأزمة، ص 408-410، 463-465، 491، 515، 516.
- ت. وتكوين الكنز (الاكتناز)، ص 448، 468، 469. (أنظر تراكم رأس المال
(Akkumulation des Kapitals)
- ت. والخزير السلمي، ص 148، 500، 501
- تجديد الإنتاج البسيط (Einfache Reproduktion)، ص 326، 369.
- كاستناء غريب عن القاعدة الرأسمالية، ص 393، 394.
- كعامل فعلي في التراكم، ص 394.
- مخطط ت. البسيط، ص 396، 397، 410، 505.
- التبادل بين القطاعين الأول والثاني للإنتاج الاجتماعي، ص 396-401، 404-407،
412-420، 423-427، 433، 435، 438-465، 498.
- التبادل داخل القطاع الأول، ص 397، 420-423.
- التبادل داخل القطاع الثاني، ص 396، 397، 401-411.
- شروط توازنه وتناسبه الضروري، ص 397، 401، 406-408، 410، 423، 424،
452، 453، 461، 490، 491، 498، 505، 515.
- انعدام التناسب في ت. البسيط، ص 393، 406، 452، 453، 463-465، 498،
499.
- تحقيق فائض القيمة في ت. البسيط، ص 326، 396، 401، 408، 410، 492،
498.
- تجديد الإنتاج الموسع (Erweiterte Reproduktion)، ص 103، 485-487.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال)
- ت. البسيط بوصفه الأساس الفعلي لتجديد الإنتاج الموسع، ص 394، 410، 505،
510، 515، 516.
- شرط الانتقال من البسيط إلى الموسع، ص 492، 501.
- فائض القيمة في القطاع الأول هي قاعدته المادية، ص 492-494، 501، 502.
- عرض تخطيطي مبسط لتجديد الإنتاج الموسع، ص 501-510، 512-517.
- التبادل بين القطاعين الأول والثاني، ص 490، 491، 497-499، 502-510،
512-517.
- التبادل داخل القطاع الأول، ص 488-497.
- التبادل داخل القطاع الثاني، ص 503-509، 512-514.

- شروط توازنه وتناسبه الضروري، ص 490، 491، 499-510، 512-516.
- إنعدام التناسب في تجديد الإنتاج الموسع، ص 499، 500، 513، 516.
- والتركيب العضوي لرأس المال، ص 505-510.
- أولوية نمو إنتاج وسائل الإنتاج، ص 436، 492.
- نظرية ديستوت دو تراسي في تجديد الإنتاج، ص 476-484.
- رأي الفيزيوقراطيين، ص 199، 359، 360، 369.
- رأي سميث، ص 360، 363، 369، 407.
- نقد نظريات تجديد الإنتاج، ص 431-438، 471، 472.
- تحسين التربة (الأراضي) (Bodenmelioration)، ص 160، 161.
- تداول السلع (Warenzirkulation)، ص 32، 34، 35، 39، 61، 62، 113، 116، 117، 149.
- ت. البسيط، ص 51، 70، 128، 129، 327، 342، 343، 354، 407، 488، 489.
- ت. الرأسمالي، ص 41، 72-75، 117، 118، 199، 343، 352، 354.
- وتداول النقد، ص 70، 71، 342، 343، 411، 412، 416.
- تداول النقد (جريان النقد) (Geldumlauf (-Geldzirkulation))، ص 287، 288، 327، 334، 335، 339-346، 465-476، 495، 496.
- قانون تداول النقد، ص 104، 116، 117، 327، 330، 333، 342.
- دوران النقد، ص 343، 344.
- وتجديد الإنتاج، ص 397-401، 410-420، 437-448، 454، 472-474.
- كتلة النقد اللازمة لتجديد الإنتاج والتداول، ص 288، 327، 330، 331، 334.
- 335، 340، 348، 467-474، 495، 496.
- التداول المعدني، ص 116، 347، 474، 495، 496.
- رأي الفيزيوقراطيين في التداول النقدي، ص 343.
- رأي سميث فيه، ص 471، 472.
- تراكم رأس المال (Akkumulation des Kapitals)، ص 82-84، 172، 321-323، 326، 485، 497-499.
- ضرورته، ص 84، 123، 515.
- تجديد الإنتاج البسيط كعامل فعلي من عوامله، ص 394.
- كتجديد موسع للإنتاج، ص 345.
- ت. في القطاع الأول من الإنتاج الاجتماعي، ص 488-497.
- المنتج الفائض في القطاع الأول بوصفه قاعدته المادية، ص 492-494، 501، 502.

- ت. في القطاع الثاني من الإنتاج الاجتماعي، ص 497-517.
- وقدرة إنتاجية العمل، ص 356، 493، 509.
- والاستهلاك، ص 498، 499.
- والاكتناز، ص 83، 88، 123، 485-487، 492، 493، 495، 517، 518.
- (أنظر أيضاً: تحديد الإنتاج)
- تراكم النقد (Geldakkumulation)، ص 87-89، 323، 345-350.
- تربية المواشي (Viehzucht)، ص 240-248، 247، 248.
- الترف، وسائل الترف (Luxus, Luxusmittel)، ص 340-342، 401-409.
- إنتاج مواد الترف، ص 404، 406، 408، 409.
- تركيز الإنتاج (Konzentration der Production)، ص 130.
- تركيز رأس المال (Konzentration des Kapitals)، ص 236-238، 253، 489.
- تركيب رأس المال (Zusammensetzung des Kapitals)
- من زاوية عمليات التداول، ص 218، 219.
- التركيب العضوي، ص 87، 121، 122، 218، 219، 505-510.
- تغير تركيبه القيمي، ص 87.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال، رأس المال التجاري، رأسمال التاجر، تركيز رأس المال، تمرکز رأس المال)
- التسليفات (Vorschüsse)
- (أنظر: تسليف رأس المال Kapitalvorschüsse)
- تسليف رأس المال (Kapitalvorschuss)، ص 309، 378.
- أشكال المختلفة، ص 266، 267، 339.
- جذه الأدنى، ص 87، 88، 111.
- تأثير زمن الدوران على مقداره، ص 260-295.
- التسليف لسنة أو أكثر، ص 189.
- رأي الفيزيوقراطيين، ص 102، 189، 190، 213، 221، 222، 378، 379، 492.
- التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية (Gesellschaftsformationen, ökonomische)
- تمييزها عن بعض على أساس نمط الجمع بين العاملين ووسائل الإنتاج، ص 42.
- التضاد (Gegensatz)
- التضاد الطبقي بين الرأسمالي والعامل المأجور، ص 37، 61، 120.
- بين السلعة والنقد، ص 23.
- بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، ص 200، 221، 226.
- بين رأسمال التداول ورأس المال المنتج، ص 167، 168، 192، 200، 205.

- التضاد الطبقي (العلاقات الطبقية) (Klassengegensatz (- verhältnisse)
 - بين الرأسمالي والعامل المأجور، ص 37، 61، 120.
 - رأس المال ينطوي على العلاقات الطبقية، ص 109.
- التعاون (Kooperation)، ص 143، 237، 238.
- تغير القيمة (Wertwechsel)، ص 78، 109-113، 287، 288، 294، 295، 409.
- تقسيم العمل (Arbeitsteilung)، ص 136، 237.
- في الإنتاج السلعي، ص 41.
- التكاليف (Kosten)
 - ت. المنتج، ص 138.
 - ت. غير المنتج، ص 138-141، 146، 147.
 - ت. صيانة رأس المال الأساسي، ص 173، 174، 178.
 - (أنظر أيضاً: تكاليف الصيانة والتصلح، تكاليف التداول)
 - تكاليف التجارة (Handelskosten)، ص 133-135.
 - تكاليف التداول (Zirkulationskosten)، ص 138، 139، 150.
 - ت. الصرف، ص 131-138، 140، 141.
 - ت. غير المنتج ولكن الضرورية، ص 130، 150.
 - (أنظر أيضاً، التكاليف، النفقات غير المشمرة)
 - ت. شراء وبيع السلع، ص 131-137، 141.
 - ت. مسك دفاتر الحسابات، ص 135-137، 141.
 - ت. المقترنة بتداول النقد، ص 137، 138.
 - تكاليف تكوين الخزين السلعي، ص 138-150.
 - طابع تكاليف الخزين السلعي، ص 140، 141، 150.
 - ت. النقل، ص 133، 150-153.
 - تكاليف النقل (Transportkosten)، ص 123، 150-153.
 - رأي ريكاردو، ص 151، 152.
 - رأي ساي، ص 151، 152.
 - التكنيك (التقنية) (Technik)، ص 42، 61.
 - تكوين الكثر (الإكتناز) (Schatzbildung)، ص 82، 182، 323.
 - في التداول السلعي البسيط، ص 344، 345، 350، 469، 488، 489.
 - وتجديد الإنتاج الرأسمالي، ص 448، 468، 469.
 - وتراكم رأس المال، ص 83، 88، 123، 485-487، 492، 493، 517، 518.
 - تمركز رأس المال (Zentralisation des Kapitals)، ص 356.
 - التناقضات (Widersprüche)

- ت. نمط الإنتاج الرأسمالي، ص 317، 318، 408، 409، 464.
- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، ص 80، 81، 318، 408، 409، 410.
- تناوب المحاصيل (Fruchtfolge)، ص 245، 246، 250.
- التنظيم (Organisation)
- ت. عناصر الإنتاج، ص 38، 385.
- (أنظر أيضاً: التوزيع)
- التوزيع (Verteilung)/التوزيع (Distribution)
- ت. عناصر الإنتاج، ص 38، 385، 422، 423.
- ت. المنتج الاجتماعي الكلي، ص 98، 393، 406، 407.
- ت. فائض القيمة، ص 18، 218، 335، 350، 371، 374، 419، 420، 453.

- ث -

- الثروة الاجتماعية (Reichtum, gesellschaftlicher)
- أشكالها، ص 137، 138، 142، 143، 212، 254، 486.
- نمو الثروة الرأسمالية، ص 137، 254، 347، 486، 487.
- وتكاليف التداول، ص 137، 138، 146، 149.
- رأي سميت، ص 209.

- ج -

- الجدول الاقتصادي (للفيزيوقراطيين) (Tableau économique)، ص 103، 190، 225، 343، 359، 369.
- الجماعة المشاعية (النظام المشاعي) (Gemeinwesen)، ص 113.
- البدائية، ص 474.
- (أنظر أيضاً: الملكية المُشاعة)
- جوهر القيمة (Wertschubstanz)، ص 23، 385.
- الجيش الاحتياطي الصناعي (Reservearmee, industrielle)، ص 317، 318، 409، 496، 509.

- ح -

- الحرف اليدوية (Handwerke)، ص 106، 137.
- الحكومة (Regierung)
- حصتها من فائض القيمة، ص 420.

□ حلقة الدوران (الدوران المكتمل) (Umschlagszyklus)، ص 184-186، 249، 250، 297.

- ودورة الأزمة، ص 185، 186.

- في الزراعة، ص 250.

- خ -

□ الخزين (تكوين الخزين) (Vorrat (Vorratbildung))، ص 139-145.

- في سائر المجتمعات، ص 146.

- في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، ص 142.

- أشكاله المختلفة، ص 141، 142.

- تغير أشكاله، ص 142-146.

□ الخزين الإنتاجي (Produktiver Vorrat)، ص 112، 124، 125، 141-145، 149،

188، 247، 248، 257، 258، 266، 267، 283، 284، 290-293، 447

- رأي سميت، ص 141، 142

(أنظر أيضاً: الخزين السلع)

□ الخزين السلمي (Warenvorrat)، ص 139-150، 291-393.

- تكاليفه، ص 140، 141، 146، 147، 149.

- شروط نموه، ص 145-150.

- كشروط للتداول السلمي، ص 147-149.

- وتجديد الإنتاج، ص 148، 500، 501.

□ الخزين النقدي (Geldvorrat)، ص 90، 266، 267، 399.

- د -

□ درجة استغلال قوة العمل (Exploitationsgrad der Arbeitskraft)، ص 299، 300،

306، 307.

□ الدخل (Einkommen)

(أنظر: الإيراد (Revenue))

□ دواب الجرّ (Arbeitsvieh)، ص 160، 162، 201، 202، 204، 205، 373.

□ دوران رأس المال (Umschlag des Kapitals)، ص 154-157، 183-188، 309،

351-353.

- طريقة حساب الدوران، ص 184، 186.

- دوران رأس المال الأساسي، ص 122، 163-169، 183-185، 190، 280،

281، 297، 395، 396، 516، 517.

- دوران رأس المال الإنتاجي، ص 164-168، 183.
- دوران رأس المال المتغير، ص 297-320.
- دوران رأس المال الدائر (السيال)، ص 122، 165-169، 183، 184، 187، 188، 190، 234، 261، 262، 280-282، 296، 297، 320، 516.
- ودورة رأس المال، ص 155، 156، 157، 351.
- عوامل تسريع دوران رأس المال، ص 188.
- تأثير تغير الأسعار على دوران رأس المال، ص 287-295.
- رأي الاقتصاديين في موضوع دوران رأس المال، ص 155، 156، 186-188، 269.

□ دورة رأس المال (Kreislauf des Kapitals)

- بوصفها وحدة عمليتي الإنتاج والتداول، ص 64، 104، 107، 351.
- أشكالها الثلاثة المختلفة، ص 56، 61، 154، 155، 351، 353.
- وحدة الأشكال الثلاثة، ص 104-108، 258، 259.
- استمرارية الدورة، ص 105-109.
- انقطاعاتها، ص 56، 74، 107.
- ودوران رأس المال، ص 155، 156، 157، 351.
- والتداول السلعي العام، ص 64، 65، 75، 113-119، 352، 354.
- رأي الاقتصاديين في دورة رأس المال، ص 75، 90، 155، 156، 258، 259.
- دورة رأس المال السلعي (Kreislauf des Warenkapitals)، ص 70، 78، 79، 91 - 103، 139، 155.

- صيغة الدورة، ص 67، 91، 97، 99.
- اختلافها عن صيغ الدورات الأخرى، ص 91، 92، 96-103.
- بوصفها شكل حركة رأس المال الاجتماعي، ص 100-102.
- تتضمن الاستهلاك المنتج والفردى، ص 391، 392.
- وتوزيع إجمالي المنتج الاجتماعي، ص 98.
- دورة رأس المال المنتج (Kreislauf des produktiven Kapitals)، ص 67-89، 90، 91، 96، 110-113، 154، 155.

□ صيغة دورته، ص 67-69، 72، 79، 84، 90.

□ دورة رأس المال النقدي (Kreislauf des Geldkapitals)

- د. رأس المال النقدي، ص 31-48، 49، 50-64، 65، 66-70، 75-79، 84-86، 91، 92، 96، 98، 154، 165.
- صيغة د. رأس المال النقدي، ص 31، 39، 46، 55، 56، 62، 63، 66، 67.
- المرحلة الأولى من د.، ص 32-40، 44، 46، 51، 65، 79.

- المرحلة الثانية من د.، ص 40-43، 65.
- المرحلة الثالثة من د.، ص 43-55.
- بوصفها شكلاً خاصاً لدورة رأس المال الصناعي، ص 65، 67.
- والتداول السلمي العام، ص 61، 62.
- الدورة الصناعية الكبرى (Industeiller Zyklus)، ص 185، 186، 408، 409، 515، 516.
- الدورانات، عددها (Umschlagszahl)، ص 122، 154، 157، 184، 185، 268، 273، 305، 306.
- دولة الأنكا (Inkastaat)، ص 119، 151.

- ذ -

□ الذهب (والفضة) Gold (und Silber)

- بوصفه نقداً، ص 137، 138، 465.
- الكثر الوطني من الذهب أو الفضة، ص 83.

- ر -

□ رأس المال - كتاب كارل ماركس "Das Kapital"

- تاريخ وضع الكتاب، ص 7-13.
- عمل إنجلز لنشر المجلد الثاني، ص 7، 8، 12، 27.
- عمل إنجلز لنشر المجلد الثالث، ص 13، 27.
- رأس المال (Kapital)، ص 45، 46، 84، 86، 109.
- يشمل العلاقات الطبقية، ص 109.
- رأس المال الفردي، ص 108، 109، 393.
- ر. الفردي والاجتماعي، ص 100، 101، 351-354، 391، 392.
- ر. الصناعي، ص 56، 61، 65، 67-69، 89، 90، 105-109، 113، 114.
- الأشكال المختلفة لرأس المال الصناعي، ص 56-59، 61، 85، 86، 113، 114، 167، 168، 192.
- ر. الصناعي والتضاد الطبقي، ص 61.
- رأس المال الاجتماعي (Gesellschaftliches Kapital)، ص 108، 351-354، 391-394.
- ورأس المال الفردي، ص 100، 101، 351-354، 391، 392.
- دورانه، ص 272، 273.
- إنقسامه إلى قطاعين رئيسيين، ص 394.

- رأس المال الأساسي (Fixes Kapital)، ص 158-163، 198، 199، 212، 222-224، 228، 395.
- اختلافه عن رأس المال الدائر (السيال)، ص 159، 162-169، 183، 190، 193، 200، 224، 229، 230، 233، 239، 280، 281، 296، 297.
- دورانه، ص 122، 163-169، 183-185، 190، 280، 281، 297، 395، 396، 516، 517.
- إطفائه، ص 122، 163، 164، 168، 169، 171، 172، 184، 447، 448، 450-452، 455-457، 472، 490.
- اهتلاكه المادي، ص 169-172، 175، 185، 395، 396، 446-450.
- اهتلاكه المعنوي، ص 170، 171.
- صيانه وتجديده، ص 173، 174، 364.
- تجديد إنتاجه وتحديثه، ص 172، 183، 184، 395، 396، 446-465، 472، 490.
- رأي كينيه، ص 189.
- رأي ريكاردو، ص 217-219، 225-230.
- رأي سميث، ص 190-205، 209-211، 214، 360-362، 365، 366.
- رأسمال الإقراض (Leihkapital)، ص 489.
- رأس المال الإنتاجي (المنتج) (Produktives Kapital)، ص 34، 35، 39، 56، 70، 96، 162-182، 192، 196-200، 205، 351.
- كشكل لرأس المال الصناعي، ص 56-59، 85، 86، 167، 168، 192.
- وظيفته، ص 40-43، 47، 52.
- إقسامه إلى أساسي ودائر، ص 167، 168، 209-211، 214، 215، 224.
- أجزاؤه المكونة، ص 36، 38، 42، 43، 85، 86، 139، 164-168، 193-200، 202، 203.
- تغير قيمة أجزائه، ص المكونة 110-113، 288.
- دورانه، ص 164-168، 183.
- بوصفه خزيناً، ص 125، 141-144.
- رأس المال الإنتاجي المستتر (latent)، ص 125، 126، 142، 143، 257.
- رأس المال الإنتاجي الكامن (potentiel)، ص 247-249، 257.
- رأي الفيزيوقراطيين، ص 189-191، 213.
- رأي سميث، ص 190-195.
- رأسمال التاجر (Kaufmannskapital)، ص 114، 133.
- مقدمة الإنتاج الرأسمالي، ص 114.

- رأي سيسموندي، ص 114-116.
- رأي سميث، ص 191-195.
- رأسمال التجارة (رأس المال التجاري) (**Handelskapital**)، ص 195، 419.
- رأسمال التداول (**Zirkulationskapital**)، ص 167، 168، 191-194، 197، 200، 205، 211-214.
- (أنظر أيضاً: رأس المال النقدي **Geldkapital** ورأس المال السلعي **Warenkapital**)
- رأس المال الثابت (**Konstantes Kapital**)، ص 59، 124، 158، 164، 395.
- إنقسامه إلى أساسي ودائر، ص 158، 159، 395.
- تجديد إنتاجه على نطاق اجتماعي، ص 397-400، 420-423، 427-431، 436.
- رأي ريكاردو، ص 217-219.
- رأس المال الدائر (السيال) (**Zirkulierendes Kapital (flüssiges K.)**)، ص 174، 395.
- اختلافه عن ر. الأساسي، ص 159، 162-169، 183، 190، 193، 224، 229، 230، 233، 239، 280، 281، 296، 297.
- دورانه، ص 122، 165-169، 183، 184، 187، 188، 190، 234، 261، 262، 280-282، 296، 297، 320، 516.
- رأي كيني، ص 189.
- رأي ريكاردو، ص 217-219، 225-230.
- رأي سميث، ص 190-205، 208، 211، 214-216، 360-362، 366، 367.
- رأسمال الدولة (**Staatskapital**)، ص 101.
- سندات الدولة، ص 350.
- إنتاج الدولة، ص 113.
- اشتراكية الدولة، ص 17.
- رأس المال الربوي (**Wucherkapital**)، ص 489.
- رأس المال السلعي (**Warenkapital**)، ص 43-49، 74، 75، 93، 114، 129، 130، 139، 140، 202، 203، 206-211، 351.
- كشكل لرأس المال الصناعي، ص 56-59، 61، 85، 86، 167، 168.
- وظيفته، ص 48، 52، 70.
- ورأس المال النقدي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ص 167، 168، 192، 200، 205.
- رأس المال السلعي الكامن، ص 257.
- (أنظر: دورة رأس المال)
- رأسمال المتاجرة بالسلع (**Warenhandlungskapital**)، ص 114.
- رأس المال المتغير (**Variables Kapital**)، ص 66، 128، 164-166، 220-222.

- 226، 371، 395، 437.
- والأجور، ص 371، 380-382، 387، 395، 435-446.
 - أشكال تسليفه، ص 66، 371، 377-379، 382، 397، 398، 402، 406، 411-413، 474.
 - ر. المتغير الكامن، ص 437، 440، 442، 443.
 - دورانه، ص 296-320.
 - تجديد إنتاجه، ص 397، 398، 400-402، 423-427، 435-446.
 - رأي ريكاردو، ص 217-219.
 - رأس المال المساهم (Aktienkapital)، ص 101-431.
 - رأس المال النقدي (Geldkapital)، ص 34، 35-38، 47-51، 52، 55، 75، 76، 316، 317، 353-358، 419.
 - كجزء من رأس المال الاجتماعي الكلي، ص 354، 355.
 - كشكل لرأس المال الصناعي، ص 55-59، 61، 85، 86، 167، 168.
 - وظيفته، ص 51، 52، 82.
 - ورأس المال السلعي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ص 167، 168، 192، 200، 205.
 - تحوله إلى رأسمال إنتاجي، ص 34-36، 39، 40، 56، 79، 256-258، 357، 488، 413.
 - والإنتاج الرأسمالي، ص 355، 357، 413، 474، 490، 491، 494، 495.
 - وتداول النقد، ص 70، 71، 77، 413.
 - ورأس المال النقدي الكامن (المستتر)، ص 82، 83، 88-90، 267، 283، 284، 323، 324، 348-350، 357، 486-488.
 - رأس المال النقدي الإضافي، ص 345، 346، 492-494.
 - تقييد وإطلاق رأس المال النقدي، ص 111-113.
 - رأي الاقتصاد السياسي فيه، ص 259-269.
 - (أنظر أيضاً: دوران رأس المال النقدي)
 - الرأسمالي (Kapitalist)
 - بوصفه تجسيدا لرأس المال في إهاب شخص، ص 120، 121، 131.
 - ر. الصناعي، ص 109، 111، 114، 120، 192، 371، 372، 413، 418-420، 453، 454، 475.
 - ر. الصناعي بوصفه ممثل سائر الرأسماليين، ص 418.
 - البيع والشراء، الوظيفة الرئيسية للرأسماليين، ص 133.
 - ر. النقدي، ص 411، 419.

- الربح (Profit)، ص 128، 340، 341.
 - كشكل متحول لفائض القيمة، ص 16-18، 371، 374.
 - الربح الوسطي، ص 26.
 - رأي ديستوت دو تراسي فيه، ص 476، 477، 480-484.
 - رأي ريكاردو، ص 18، 26، 226.
 - رأي رودبرتوس، ص 15، 17.
 - رأي سميث، ص 16، 17، 194، 199، 201-203، 361-364، 370-373.
- الرصيد الاحتياطي (Reservefonds)، ص 89، 90، 172، 258، 266، 267، 330، 346.
- رصيد الاحتياطي النقدي (Geldreservefonds)، ص 164، 172، 173، 178، 347، 349.
- رصيد الاستهلاك (Konsumtionsfonds)، ص 149، 368، 391، 500.
 - ورصيد التراكم، ص 506-509.
 - رصيد الاستهلاك الفردي، ص 98، 141، 142، 365، 433.
 - رصيد الاستهلاك الاجتماعي، ص 149، 365، 366، 376.
- رصيد الإطفاء (Amortisationsfonds)، ص 181، 182.
- رصيد الإنتاج، الاجتماعي (Produktionsfonds, gesellschaftlicher)، ص 149.
- رصيد التراكم (Akkumulationsfonds)، ص 89، 90، 112.
 - ورصيد الاستهلاك، ص 506-509.
- رصيد التراكم النقدي (Geldakkumulationsfonds)، ص 89، 90، 112.
- رصيد العمل (Arbeitsfonds)، ص 216.
- ركود (انقطاع) التداول (Zirkulationsstockung)، ص 82، 146، 147، 149، 150.
- رموز القيمة (Wertzeichen)، ص 116، 323.
- الرهون العقارية (Hypotheken)، ص 237.
- روسيا (Russland)، ص 39، 113، 243.
- روما (Rom)، ص 475.
- الربح (Rente)
 - الربح العقاري، ص 420، 453، 482.
 - كشكل متحول لفائض القيمة، ص 16-18، 371، 374.
 - رأي سميث وريكاردو، ص 16-18، 363-361، 370-373.
 - رأي رودبرتوس، ص 15-17، 20، 24، 25.
- ريع الأرض (Bodenrente)
 - (أنظر: الربح Rente)

□ الربيع العقاري (Grundrente)
(أنظر: الربيع Rente)

- ز -

□ الزراعة (Agrikultur)

- مسك دفاتر الحسابات في ز.، ص 135، 136.
- رأس المال في ز.، ص 189، 190، 221، 222.
- والمانيفاكشور، ص 244.
- والصناعة التكميلية، ص 243-244.
- زمن الإنتاج وزمن العمل في ز.، ص 241، 243-245.
- تجديد الإنتاج في ز.، ص 173، 359.
- زمن الدوران في ز.، ص 237-240، 245.
- حلقة الدوران في ز.، ص 250.
- الخزين في ز.، ص 247، 248.
- في ألمانيا، ص 243.
- في إنكلترا، ص 238-240.
- في الهند، ص 136، 239، 240.
- في روسيا، ص 39، 243، 244.
- (أنظر أيضاً: تربية المواشي)
- الزراعة ثلاثية الحقول (Dreifelderwirtschaft)، ص 245، 250.
- زمن الإنتاج (Produktionszeit)، ص 124، 127.
- كجزء من زمن الدوران، ص 128، 154، 157، 234، 235، 251.
- وزمن العمل، ص 124-127، 241-249، 260، 266.
- وزمن التداول، ص 124، 127، 128، 260، 261، 264-269.
- تقليصه، ص 242.
- زمن البيع (Verkaufszeit)، ص 128-137، 251-256.
- زمن التداول (Zirkulationszeit (Umlaufszeit))، ص 124، 250-259.
- بوصفه جزءاً من زمن الدوران، ص 128، 154، 157، 228، 234، 235، 251.
- وزمن الإنتاج، ص 124، 127، 128، 260، 261، 264-269.
- زمن البيع كجزء من زمن التداول، ص 128-135، 251-256.
- زمن الشراء كجزء من زمن التداول، ص 128-135، 254، 256-258.
- تأثير ذلك على دوران رأس المال وتسليفه، ص 260-269، 280، 285، 289-293.

- زمن الدوران (Umschlagszeit)، ص 128، 154-157، 184، 185.
 - مجموع زمن الإنتاج وزمن التداول، ص 154، 157، 234، 235، 251.
 - ز. رأس المال الأساسي، ص 184، 185، 190، 244.
 - ز. رأس المال الدائر (السيال)، ص 190، 243، 244، 320.
 - أسباب تباين آماذ زمن الدوران، ص 157، 232، 233-235، 237-240، 242-251، 318.
 - تأثيره على مقدار تسليف رأس المال، ص 260-295.
- زمن العمل (Arbeitszeit)
 - وزمن الإنتاج، ص 124-127، 241-249، 260، 266.
 - تقليص وتمديد ز.، ص 261.
- زمن الشراء (Kaufzeit)، 128-137، 254-258.

- ص -
- السعر (Preis)
 - والعمل المأجور، ص 340-342.
 - سعر السوق، ص 294.
 - تأثير تغير السعر على دوران رأس المال، ص 287-295، 318، 319.
 - تغير السعر وتغير القيمة (Westwechsel)، ص 294، 295.
 - ارتفاع الأسعار، ص 317، 340-342، 409.
 - سعر الإنتاج (Produktionspreis)، ص 218، 340.
 - سكك الحديد (Eisenbahn)، ص 152، 169-173، 177-181.
- السلعة (Ware)
 - طابعها المزدوج، ص 130، 386.
 - قيمة السلعة، ص 44، 71-73، 370، 371، 375، 376، 383، 385، 386.
 - ازدواجها إلى سلعة ونقد، ص 137، 138، 355.
 - شروط تحولها إلى رأسمال سلعي، ص 43، 44، 99-101.
 - طابعها المتشيع (الشيئي)، ص 130، 140.
 - السندات (Wertpapiere)، ص 89.
- السوق (Markt)
 - سوق الجملة، ص 130، 252-254، 257، 318، 319، 475.
 - إغراق الأسواق، ص 261.
 - (أنظر أيضاً: سوق العمل، سوق النقد، سوق السلع، السوق العالمي)
 - سوق السلع (Warenmarkt)، ص 31، 32، 46، 47، 100، 119، 129، 130.

- 139، 140، 209، 210، 252، 291، 292.
- سوق الصوف (Wollmarkt)، ص 257، 258.
- السوق العالمي (Weltmarkt)، ص 113، 254.
- تأثيره على مستوى الخزين السلعي، ص 145.
- سوق العبيد (الرقيق) (Sklavenmarkt)، ص 475.
- سوق العمل (Arbeitsmarkt)، ص 31، 32، 46، 121، 317، 318، 443، 444.
- سوق النقد (Geldmarkt)، ص 112، 284-286، 288، 293، 294، 316، 317، 319، 320، 323، 358.

- ش -

- شبه المصنعة (المواد الأولية) (Halbfabrikat)، ص 215.
- شدة العمل (Arbeitsintensität)، ص 261، 322، 355.
- الشركات المساهمة (Aktiengesellschaft)، ص 236، 358، 431، 473.
- الشريك (في الملكية) (Miteigentümer)، ص 174.
- شكل السلمة (الشكل السلمي) (Warenform)، ص 43، 130، 131، 145-148، 207.
- شكل القيمة (الشكل القيمي) (Wertform)، ص 63، 110، 154.
- شكل النقد (الشكل النقدي) (Geldform)، ص 47، 48، 52، 63، 131، 137، 154.
- الشيوعية (Kommunismus)
- تجديد الإنتاج في ش.، ص 423، 464-465.
- مسك دفاتر الحسابات في الإنتاج الجماعي، ص 137.
- رأس المال النقدي في ش.، ص 316، 358.
- الحساب المسبق في ش.، ص 316، 317.

- ص -

- الصناعة التكميلية (Nebenindustrie)، ص 244.
- صناعة الفخار (Töpferei)، ص 241.
- الصناعة في قطاع المواصلات (Kommunikationsindustrie)، ص 60.
- (أنظر أيضاً: صناعة النقل (Transportindustrie))
- الصناعة الكبرى (Industrie, grosse)، ص 182، 185، 283.
- الصناعة المنزلية (Hausindustrie)، ص 243، 244.
- صناعة النقل (Transportindustrie)، ص 292، 293.
- السمات الخاصة لعملية الإنتاج فيها، ص 60، 61، 153.

- صيغة دورة رأس المال فيها، ص 61.
- والتداول السلعي، ص 150، 151.
- وتكوين القيمة، ص 151-153.
- الصيانة والتصليح (Reparatur und Instandhaltung)، ص 122، 173-181.
- رصيد ص.و.ت.، ص 364.
- تكاليف ص.و.ت.، ص 122، 176-181، 447، 472.
- الصين (China)، ص 255.

- ط -

- الطبقات (Klassen)
 - ط. الخدم، ص 475.
 - رأي الفيزيوقراطيين في الطبقات، ص 359، 360.
 - (أنظر أيضاً: ط. الرأسمالية، ط. العاملة، الفلاحون، المزارع المستأجر)
 - الطبقة الرأسمالية (Kapitalistenklasse)، ص 348، 349، 376، 419، 479.
 - الشرط الأساسي لوجودها، ص 380.
 - الطبقة العاملة (Arbeiterklasse)، ص 348، 349، 419.
 - الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي، ص 41.
 - شروط وجودها، ص 36-41، 146.
 - تجديد إنتاجها، ص 39، 40، 209، 380، 381، 387، 408، 409، 413، 443، 415.
 - والأزمة الاقتصادية، ص 408-410، 463، 464.
- الطبيعة (Natur)
 - استغلال رأس المال لمواد وقوى الطبيعة، ص 355، 356.
 - تأثيرها على عمليتي الإنتاج والعمل، ص 241، 242.
 - واهتلاك (اهتراء) رأس المال الأساسي، ص 170، 171.

- ع -

- العامل (Arbeiter)
 - في إنتاج الذهب، ص 339.
 - في التجارة، ص 132-135.
 - في الريف، ص 39، 120، 244، 360.
 - في إنتاج مواد الترف (الكماليات)، ص 404، 406، 408، 409.

- ع. المستقل ذاتياً، ص 118، 386.
- ع. المنتج، ص 371، 372، 375، 384.
- ع. غير المنتج، ص 409.
- بوصفه وسيلة إنتاج، ص 38، 42.
- باعتباره مستهلكاً، ص 510-512.
- العامل الزراعي (Landarbeiter)، ص 39، 120، 244، 360.
- ت. فائض القيمة، ص 18، 218، 335، 350، 371، 374، 419، 420، 453.
- العبودية (الرق) (Sklaverei)، ص 38، 113، 389، 474، 475.
- العرض والطلب (Angebot und Nachfrage)، ص 80، 81، 120-123، 284، 285، 288، 317، 341.
- قانون العرض والطلب، ص 341.
- العقلانية (Rationalismus)، ص 96.
- العلم (Wissenschaft)
- انتفاع رأس المال بالتقدم العلمي، ص 356.
- العلوم الطبيعية (Naturwirtschaft)، ص 119، 474، 475.
- العمل (Arbeit)
- بوصفه جوهر القيمة، ص 23، 25، 385.
- العمل ذاته ليس قيمة، ص 25، 35.
- طابعه المزدوج، ص 173، 376، 377، 383.
- ع. المجرد (خالق القيمة)، ص 138، 139، 377، 383، 426.
- ع. الملموس (النافع)، ص 377، 383، 425، 426، 428، 429.
- ع. الضروري، ص 134، 383، 385، 423، 424، 427.
- ع. الفائض، ص 16، 17، 19، 32، 35، 43، 60، 61، 134، 383، 385، 423، 424، 492.
- ع. الحي، ص 25، 138، 173، 223، 426.
- ع. المتشئ، ص 25، 138، 223، 224.
- ع. المنتج، ص 125، 134.
- رأي الفيزيوقراطيين في العمل المنتج، ص 214، 359.
- العمل غير المنتج، ص 132، 134، 138.
- (أنظر أيضاً: العمل المأجور)
- العمل الفائض (Mehrarbeit)، ص 16، 17، 19، 32، 35، 43، 383، 385، 423، 424، 492.
- ع. والتجارة، ص 134.

- ع. وصناعة النقل، ص 60، 61.
- العمل القسري (Zwangsarbeit)، ص 236، 385.
- العمل الليلي (Nachtarbeit)، ص 125، 241.
- العمل المأجور (Lohnarbeit)، ص 41، 120، 125، 344.
- نظام العمل المأجور، ص 474.
- العمل الموسمي (Saisonarbeit)، ص 109، 266، 447، 476.
- عملية الإنتاج (Produktionsprozess)، ص 231-237.
- أمدتها المقرر، ص 231-233.
- انقطاعاتها، ص 233، 283.
- وعملية التداول، ص 351.
- عملية العمل (Arbeitsprozess)، ص 61، 198-200، 224.
- منفصلة ومتصلة، ص 231-234، 256، 260.
- دور وسائل الإنتاج فيها، ص 203-205، 227، 228.
- انقطاعها بفعل مؤثرات طبيعية، ص 125، 241.
- عناصر الإنتاج (Produktionselemente)، ص 32، 33، 36-38، 42، 78، 224، 388.
- أنماط وأساليب، جمع ع.، ص 36، 38، 42.

- ف -

- الفائدة (المثوية) (Zins)، ص 19، 20، 453، 475، 482.
- فائض القيمة (Mehrwert)، ص 16، 17، 22، 23، 43، 375، 384، 385، 416.
- بوصفه تبلور عمل غير مدفوع الأجر، ص 167، 387.
- علاوة على قيمة السلعة، ص 387.
- ف. النسبي والمطلق، ص 24، 384.
- معدل ف.، ص 298-305، 306، 307، 308-310، 316.
- معدل ف. السنوي، ص 296-310، 316، 321.
- كتلة ف.، ص 298-302، 304-310، 316.
- قانون ف.، ص 18، 300-303، 305.
- والأجور، ص 374-376.
- كإيراد، ص 310، 376، 382، 383، 387، 417.
- تحويل ف. إلى رأسمال، ص 82-85، 321-323، 326، 485، 497-499.
- تحقيق ف.، ص 46، 47، 70، 71، 127، 129، 130، 323، 326، 340، 345، 417-419.

- دورة فائض القيمة، ص 352.
- اقتسام ف.، ص 18، 335، 350، 371، 374، 419، 420، 453.
- توزيع ف. بين مختلف فروع الصناعة، ص 218.
- فترة التداول (Zirkulationsperiode)
 - رفرة العمل 269-283.
 - رفرة الدوران (Umschlagsperiode)
 - (أنظر: زمن الدوران (Umschlagszeit))
 - رفرة العمل (Arbeitsperiode)، ص 231-240، 260، 318، 319، 357، 358.
 - ويوم العمل، ص 233.
 - رفرة التداول، ص 269-283.
 - سبل تقلصها، ص 237-240.
 - تأثيرها على مقدار رأس المال المسلف، ص 260-283.
 - (أنظر أيضاً: زمن العمل)
 - الفضة (Silber)
 - (أنظر: الذهب)
 - الفلاحون (Bauernschaft)، ص 239، 240، 243.
 - الفلاح الصغير، ص 119، 239.
 - فوضى الإنتاج الرأسمالي (Anarchie der Kapitalistischen Produktion)، ص 173، 465.
 - (أنظر أيضاً: الأزمات، انعدام التناسب (Krisen, Disproportionen))
 - الفيزيوقراطيون (Physiokraten)، ص 102، 199، 225-227، 360، 361، 362، 378، 379، 390، 492.
 - ورأس المال المنتج، ص 189-191، 213.
 - واعتبار العمل الزراعي العمل الوحيد المنتج، ص 214، 359.
 - رأيهم في رأس المال الدائر والأساسي، ص 189.
 - رأيهم في منبع فائض القيمة، ص 222، 227.
 - رأيهم في تداول النقد، ص 343.
 - رأيهم في تجديد الإنتاج، ص 199، 359، 360، 369.
 - فبض الإنتاج (Überproduktion)، ص 318، 320.
 - في الرأسمالية، ص 452، 464، 465، 498، 499، 516.
 - ف. الضروري، ص 178.
 - ف. النسبي الضروري، ص 465.
 - رأي الاقتصاديين فيه، ص 80، 90.

□ فيض السكان، النسبي (Übervölkerung, relative)، ص 317، 318، 409، 496، 509.

- فيض السكان المستر، ص 317.

- ق -

- قانون القيمة (Wertgesetz)، ص 25، 26، 151، 226.
- القرون الوسطى (Mittelalter)، ص 132، 136.
- القسر الجسدي (المادي) (Zwang, physischer)، ص 475.
- قصر الأقمشة/صناعة (Bleicherei)، ص 241، 242.
- قناة السويس (Suezkanal)، ص 255.
- القنانة (Leibeigenschaft)، ص 39، 113، 385، 474.
- قوة العمل (Arbeitskraft)
- كسلعة، ص 23، 25، 32، 36، 40، 42، 110، 118، 120، 166، 208، 318، 352، 371، 378-385، 412، 413، 438، 439، 443، 444.
- شروط بيعها وشرائها، ص 25، 35-37، 165، 166، 219، 272، 380، 381، 384، 445.
- (أنظر أيضاً: سوق العمل)
- قيمة قوة العمل، ص 25، 32، 33، 35، 165، 166، 220، 227، 371، 374، 375، 378-383، 386، 479.
- الدفع بأدنى من قيمتها، ص 479، 504.
- الدفع مع تشديد استغلالها، ص 355.
- درجة استغلالها، ص 299، 300، 306، 307.
- كجزء من رأس المال المنتج، ص 36، 37، 42، 43، 165، 166، 196، 197، 208، 214، 215، 223، 224، 380، 384، 398، 413.
- ورأس المال المتغير، ص 42، 165، 166، 208، 209، 223، 224، 370، 371، 377-380، 382، 395، 398، 437-445.
- وفائض القيمة، ص 42، 43، 165، 167، 220، 374، 375.
- ووسائل الإنتاج، ص 32، 33، 37-40، 42، 43، 385.
- فصل قوة العمل عن وسائل الإنتاج، ص 36-39.
- الطلب عليها، ص 121.
- الدمج الاجتماعي لقوة العمل، ص 356.
- تجديد إنتاج قوة العمل، ص 25، 37، 40، 41، 114، 120-164، 166، 209،

- 220، 311، 378-382، 387، 415، 442، 443، 447، 479.
- القيمة (Wert)، ص 23، 44، 109، 110، 141.
- صيانة القيمة، ص 141.
 - تحول شكل القيمة، ص 128-133، 137، 138، 140، 141.
 - انفراد القيمة واستقلالها، ص 109، 110.
 - ق. المنتج الاجتماعي الكلي، ص 368، 392-396، 401، 423، 431-427.
 - رأي بايلي فيها، ص 110.
 - رأي ريكاردو، ص 18، 23، 26، 226.
 - (أنظر أيضاً: قيمة السلعة)
- القيمة الاستعمالية (Gebrauchswert)، ص 141.
- وزمن تداول السلع، ص 130.
 - والإنتاج الرأسمالي، ص 73، 74.
- القيمة التبادلية (Tauschwert)، ص 60، 110، 130، 148.
- القيمة الجديدة (Neuwert)، ص 378، 381، 425، 426، 429.
- قيمة السلعة (Warenwert)، ص 368-372، 375، 376، 382-386، 391.
- أجزاؤها المكونة، ص 383، 387.
 - رأي ريكاردو، ص 388، 389.
 - رأي سميث، ص 370-377، 382-384، 387-389، 424.
- القيمة المنتجة حديثاً/القيمة المضافة (Wertprodukt)، ص 374-377، 407، 423، 426-428، 435، 436.
- قيمة المنتج (Produktenwert)، ص 43، 159، 160، 326، 392، 393، 395، 427-434.
- علاقتها بالقيمة المنتجة حديثاً (القيمة المضافة)، ص 376، 377، 428، 435، 436.

- ك -

- الكميالة (Wechsel)، ص 89، 255، 293.
- الكيمياء (Chemie)، ص 21، 22، 24.
- امتزاج المواد الأولية والمساعدة فيها، ص 160.
 - تأثير العمليات الكيميائية على زمن الإنتاج، ص 241، 242.

- م -

- المالك العقاري (Grundeigentümer)، ص 16، 17، 39، 356، 371-374، 420،

- 453.
- المانيفاكتورة (Manufaktur)، ص 244.
 - مدرسة التجارة الحرة (Freihandelsschule)، ص 490.
 - مدغشقر (Madagaskar)، ص 142.
 - مراكز الإنتاج (Produktionszentren)، ص 252، 253.
 - مراكز السكان (Bevölkerungszentren)، ص 252-254.
 - المركنتلية (Merkantilismus)، ص 16، 64، 66، 103.
 - المزارع (المستأجر) (Pächter)، ص 119، 189، 190، 239، 359-361، 371، 373.
 - مسك دفاتر الحسابات (Buchführung)، ص 65، 154، 176، 177، 322.
 - وظيفته، ص 135-137.
 - تطوره التاريخي، ص 135-136.
 - ضرورته في الإنتاج الاجتماعي، ص 137.
 - تكاليفه، ص 135-137، 141.
 - المَشاعة (Gemeinde)
 - العمالية، ص 386.
 - في الهند، ص 136.
 - في روسيا، ص 39.
 - المصارف (البنوك) (Banken)، ص 89، 123، 255، 319، 346، 349، 411، 489.
 - وظائفها، ص 137.
 - مصانع البيرة (الجبقة) (Brauerei)، ص 130، 254.
 - المصنع (Fabrik)، ص 107، 109، 176.
 - المضاربة (Spekulation)، ص 109، 147، 236، 237، 257، 258، 317، 322، 341.
 - المعادن الثمينة (Edelmetalle)، ص 43، 319، 320، 323، 327، 345.
 - (أنظر أيضاً: الذهب)
 - معدل التراكم (Akkumulationsrate)، ص 499، 502، 505-509، 512-516.
 - معدل الربح (Profirate)، ص 121، 122، 229، 342، 517.
 - مساواة معدل الربح العام، ص 218.
 - مقدار القيمة (Wertgrösse)، ص 44، 45، 385، 389.
 - المقولات (Kategorie)
 - فائض القيمة كمقولة عامة، ص 16-18.
 - التعبير عن الوظائف في مقولات، ص 228.

- الملكية (Eigentum)
 - م. وسائل الإنتاج، ص 37، 38، 385، 419.
 - م. العقارية، ص 25، 356.
 - الملكية العقارية (Grundeigentum)، ص 25، 356.
 - الملكية المشاعة (Gemeineigentum) للأرض، ص 39.
 - المنافسة (Konkurrenz)، ص 171، 261، 288.
 - المنتج (Produkt)، ص 59، 60، 137، 142، 145، 146، 202، 203، 204، 207، 208.
 - م. المتصل وم. المنفصل، ص 231-234، 256، 260.
 - المنتج الاجتماعي الكلي (الإجمالي)، ص 369، 406-408.
 - يشمل على الاستهلاك المنتج والفردى، ص 391.
 - قيمة المنتج الاجتماعي الكلي، ص 368، 392-396، 401، 423، 427-431.
 - الشكل الطبيعي (العيني) للمنتج الاجتماعي الكلي، ص 392-394، 428-431.
 - التناسب بين كتلة القيمة وكتلة القيمة الاستعمالية للمنتج الاجتماعي الكلي، ص 393، 394.
 - توزيع المنتج الاجتماعي الكلي، ص 98، 393، 406، 407.
 - معدل نمو المنتج الاجتماعي الكلي، ص 508، 509، 514.
 - المنتج الفائض (Mehrprodukt)، ص 19، 330، 331، 470، 486-489.
 - في القطاع الأول - كأساس حقيقي لتجديد الإنتاج الموسع، ص 491-494، 501، 502.
 - المنتج الكلي (الإجمالي) (Gesamtprodukt)
 - (أنظر: المنتج (Produkt))
 - المواد الأولية (Rohmaterial)، ص 143، 160-165، 196، 197، 202، 211، 234.
 - مواد العمل (Arbeitsmaterial)، ص 143، 211، 218، 219.
 - موظفو الحكومة (Beamte)
 - حصتهم من فائض القيمة، ص 420، 453.
 - المواد المساعدة (Hilfsstoffe)، ص 143، 159، 160، 164، 165، 196، 197، 202، 234.
 - الموازين (Bilanzen)، ص 116.
 - موضوع العمل (Arbeitsgegenstand)، ص 125، 126، 151، 162، 196، 222، 223، 241.
 - الميزان التجاري (Handelsbilanz)، ص 319-320.

- ميزان المدفوعات (Zahlungsbilanz)، ص 77، 496.
- آجال المدفوعات، ص 187، 188، 255، 256.

- ن -

- نظام الاسترقاق (Hörigkeitssystem)، ص 474.
- نظام مقايضة العمل بالسلع (Trucksystem)، ص 504، 511.
- النظام النقدي (Monetarssystem)، ص 66.
- نظرية النقشف (الإمتناع، الزهد) (Abstinenztheorie) (Enthaltung, Entsagung)، ص 436.
- نظرية القيمة (Werttheorie)، ص 18، 23.
- نظرية فائض القيمة (Mehrwerttheorie)
- ن. ماركس، ص 8، 15، 18، 21-24.
- ن. المركتلين، ص 16.
- ن. الفيزيوقراطيين، ص 222، 227.
- ن. ريكاردو، ص 18-20، 220، 221، 226.
- ن. رودبرتوس، ص 15-20، 24.
- ن. سميث، ص 16-19، 199، 200.
- النفقات غير المنتجة (غير المثمرة) (Faux Frais)، ص 126، 130، 131، 143، 347.
- النقابات (Trades' Unions)، ص 341.
- النقد (Geld)
- كُماؤل عام، ص 36، 48، 50، 386.
- وظائف النقد، ص 81، 82.
- كمقياس للقيمة، ص 380.
- كوسيلة تداول، ص 35، 71، 137، 182، 327، 346، 347، 413، 493، 504، 505.
- كوسيلة شراء، ص 34، 82، 116، 334، 346، 463.
- كوسيلة دفع، ص 34، 37، 82، 83، 116، 137، 272، 327، 330، 334، 346، 460، 474، 496.
- بمثابة كنز، ص 71، 82، 83، 88، 182، 323، 327، 330، 468، 469، 493.
- كنقد عالمي، ص 113، 357.
- النقد الائتماني، ص 116.
- (أنظر: الائتمان)

- النقد المعدني، ص 116، 326، 327، 474.
- النقد الحسابي، ص 65، 66، 69، 135، 154، 156، 184.
- اهتراء وتجديد إنتاج مادة النقد، ص 138، 327، 330، 357، 465-476.
- نمط الإنتاج (Produktionsweise)
 - ونمط العلاقات، ص 120.
 - ما قبل الرأسمالية، ص 113، 114، 142، 143.
- نمط الإنتاج الرأسمالي (Kapitalistische Produktionsweise)
 - يفوق سائر أنماط الإنتاج السابقة عليه في تطوير قدرة إنتاجية العمل، ص 142، 143.
 - تناقضاته، ص 80، 81، 317، 318، 408، 409، 464.
 - والإنتاج السلعي العام، ص 113، 114، 119، 120.
 - رأي الاقتصاد السياسي فيه، ص 431.
 - (أنظر أيضاً: العبودية، الشيوعية)
- نمط العلاقات/التعامل (Verkehrsweise)، ص 119.
- النوع والكم (Qualität, Quantität)، ص 32، 33، 49، 183، 184، 406-408، 501.

- ه -

- الهند (Indien)
 - مسك دفاتر الحسابات في المشاعة الهندية القديمة، ص 136.
 - المجاعة، ص 142، 239، 240.
 - تكوين الخزين، ص 142.
 - خصم الكميات بين إنكلترا والهند، ص 255.

- و -

- الودائع (Depositen)، ص 89، 230، 293، 346، 349.
- وسائل الاستهلاك (Konsumtionsmittel)، ص 160، 510.
- إنتاج وسائل الاستهلاك في القطاع الثاني، ص 365-369، 394، 401.
- إنقسامها إلى وسائل ضرورية للإنتاج، وأخرى ترفية (وسائل الترف)، ص 402-408، 410، 411، 442، 448.
- (أنظر أيضاً: وسائل العيش، ومواد الترف - الكماليات)
- وسائل الإنتاج (Produktionsmittel)، ص 158-162، 185.

- كجزء من مكونات رأس المال الإنتاجي، ص 36، 38، 42، 43، 196-198، 211.
- كراسمال أساسي، ص 160، 161.
- كشكل مادي لوجود رأس المال الثابت، ص 42، 143.
- دورها في عمليتي الإنتاج والعمل، ص 158-163، 203-205، 227، 228.
- دورها في عملية تكوين القيمة، ص 124-126، 158-161.
- قيمتها، ص 78، 386.
- احتلاكها (اهتراؤها) المعنوي والمادي، ص 185.
- الطلب عليها، ص 121، 122.
- إنتاج وسائل الإنتاج (القطاع الأول من الإنتاج الاجتماعي)، ص 365، 368، 369، 394، 420-423، 466، وأسبقيتها، ص 436، 534.
- نموها كشرط لتطور قدرة إنتاجية العمل، ص 142، 143.
- علاقتها بالعامل، ص 38، 42.
- وقوة العمل، ص 32، 33، 36-40، 42، 385.
-
- وسائل العمل (Arbeitsmittel)، ص 218، 219.
- منظومة أوعية الإنتاج، ص 125.
- كراسمال أساسي، ص 160-162، 222-224، 228.
- كجزء من رأس المال الثابت، ص 161، 446.
- دورها في عملية الإنتاج، وعملية العمل، ص 124، 158-163، 203-205، 222، 223.
- ما تنقله من قيمة إلى المنتج، ص 59، 125، 126، 158-161، 163، 164، 220، 446.
- احتلاكها المادي، ص 159، 160، 163، 164، 169، 222، 446.
- احتلاكها المعنوي، ص 170، 171.
- وسائل العيش (Lebensmittel)
- الضرورية، ص 41، 121، 166، 340-342، 381، 401-406، 409.
- رأي سميت في و. للعمال، ص 214-216.
- وسائل المواصلات (Kommunikationsmittel)
- (أنظر: وسائل النقل)
- وسائل النقل (Transportmittel)، ص 160.
- تطورها في ظل الرأسمالية، ص 130، 153، 252-254.
- وتكوين الخزين، ص 144، 145.

- وزمن التداول، ص 252-254.
- وسطاء (المتفدون) التداول (Zirkulationsagenten)، ص 129، 134، 135.
- الوسيط (Vermittler)، ص 454.

- ي -

- يوم العمل (Arbeitstag)
- وحدة القياس الطبيعية لوظيفة قوة العمل، ص 157.
- ي. الاجتماعي، ص 423-428، 430، 431.
- إنقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض، ص 423، 424.
- وشدة العمل، ص 322.
- وفترة العمل، ص 233.

فهرس المحتويات

5	ملاحظات الناشر العربي
7	مقدمة فريدريك إنجلز
31	مقدمة فريدريك إنجلز للطبعة الثانية

المجلد الثاني: عملية تداول رأس المال

35	الجزء الأول: استحقاقات رأس المال ودورها
37	الفصل الأول: دورة رأس المال النقدي
38	I - المرحلة الأولى (ن - س)
47	II - المرحلة الثانية. وظيفة رأس المال الإنتاجي
50	III - المرحلة الثالثة (س - ن)
64	IV - الدورة ككل
78	الفصل الثاني: دورة رأس المال الإنتاجي
79	I - تجديد الإنتاج البسيط
93	II - التراكم وتجديد الإنتاج على نطاق موسّع
98	III - تراكم النقد
100	IV - الرصيد الاحتياطي
102	الفصل الثالث: دورة رأس المال السلبي
117	الفصل الرابع: الصيغ الثلاث لعملية الدورة
140	الفصل الخامس: زمن التداول
148	الفصل السادس: تكاليف التداول
148	I - التكاليف الخاصة للتداول
148	(1) زمن الشراء والبيع

153	(2) مسك الدفاتر
155	(3) النقد
156	II - تكاليف الخزن
157	(1) تكوين الخزين بوجه عام
163	(2) الخزين السلعي الفعلي
168	III - تكاليف النقل
173	الجزء الثاني: دوران (Umschlag) رأس المال
175	الفصل السابع: زمن الدوران وعدد الدورانات
180	الفصل الثامن: رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر
180	I - الفوارق في الشكل
192	II - رأس المال الأساسي، أجزاءه المكونة، تعويضه، إصلاحه، وتراكمه
209	الفصل التاسع: الدوران الكلي لرأس المال المسلف. حلقات الدوران
	الفصل العاشر: نظريات رأس المال الأساسي ورأس المال
217	الدائر. الفيزيوقراطيون وآدم سميث
249	الفصل الحادي عشر: نظريات رأس المال الأساسي والدائر. ريكاردو
264	الفصل الثاني عشر: فترة العمل
275	الفصل الثالث عشر: زمن الإنتاج
287	الفصل الرابع عشر: زمن التداول
296	الفصل الخامس عشر: تأثير زمن الدوران على مقدار رأس المال المسلف
306	I - فترة العمل تساوي فترة التداول
311	II - فترة العمل أطول من فترة التداول
316	III - فترة العمل أقصر من فترة التداول
321	IV - نتائج
327	V - أثر تغير الأسعار
336	الفصل السادس عشر: دوران رأس المال المتغير
336	I - المعدل السنوي لفائض القيمة
352	II - دوران رأسمال متغير مفرد
357	III - دوران رأس المال المتغير من وجهة نظر المجتمع
364	الفصل السابع عشر: تداول فائض القيمة

370	I - تجديد الإنتاج البسيط
390	II - التراكم وتجديد الإنتاج الموسع
397	الجزء الثالث: تجديد إنتاج إجمالي رأس المال الاجتماعي وتداوله
399	الفصل الثامن عشر: تمهيد
399	I - موضوع البحث
402	II - دور رأس المال النقدي
407	الفصل التاسع عشر: التصورات السابقة عن الموضوع
407	I - الفيزيوقراطيون
411	II - آدم سميث
411	(1) منظورات سميث العامة
420	(2) انحلال القيمة التبادلية عند سميث إلى م + ف
423	(3) الجزء الثابت من رأس المال
428	(4) رأس المال والإيراد عند آدم سميث
435	(5) خلاصة
439	III - الاقتصاديون اللاحقون
443	الفصل العشرون: تجديد الإنتاج البسيط
443	I - صياغة القضية
446	II - قطاعا الإنتاج الاجتماعي
450	III - المبادلة بين القطاعين: I (م + ف) مقابل II ث
454	IV - المبادلة داخل القطاع II. وسائل العيش الضرورية ومواد الترف
464	V - توسط التداول النقدي للمبادلات
475	VI - رأس المال الثابت في القطاع I
479	VII - رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاعين كليهما
483	VIII - رأس المال الثابت في كلا القطاعين
488	IX - عودة إلى آدم سميث، شتورخ ورامزي
493	X - رأس المال والإيراد: رأس المال المتغير والأجور
505	XI - التعويض عن رأس المال الأساسي
509	(1) التعويض عن الجزء المهلك في شكل نقدي
514	(2) التعويض عن رأس المال الأساسي عينياً

525	(3 نتائج
528	XII - تجديد إنتاج مادة التقد
540	XIII - نظرية ديستوت دو تراسي في تجديد الإنتاج
551	الفصل الحادي والعشرون: التراكم وتجديد الإنتاج الموسع
554	I - التراكم في القطاع I
554	(1 تكوين كتز
558	(2 رأس المال الثابت الإضافي
564	(3 رأس المال المتغير الإضافي
565	II - التراكم في القطاع II
569	III - تخطيط مبسط للتراكم
574	(1 المثال الأول
579	(2 المثال الثاني
586	(3 مبادلة II ث في مجرى التراكم
588	IV - ملاحظات إضافية



593	- المقتبسات باللغات غير الألمانية
596	- المراجع المعتمدة في الكتاب
603	- فهرس الأعلام
609	- الأوزان والمقاييس والعملات
611	- فهرس المواضيع والبلدان

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

9	صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى
61	صفحة من مخطوطة المجلد الثاني بخط يد ماركس
65	صفحة من مخطوطة المجلد الثاني مستنسخة ومحركة بخط يد إنجلز

الناشئ

نقدّم للقارئ العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداداته أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ - برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلال على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرّس قسماً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحتوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذكّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانس العظيم (دانتي): «سُرّ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».

كارل ماركس



رأس المال

المجلد الثالث

عملية إنتاج رأس المال ككل

ترجمة: د. فالح عبد الجبار



الناشئ

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

الناشر
المجلد الثالث

عملية إنتاج رأس المال ككل

أعدّه للنشر: فريدريك إنجلز

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

الكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي
المؤلف: كارل ماركس
الترجمة: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461 (01) - فاكس: 307775 (01)
ص.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 2130
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-940-5

© جميع الحقوق محفوظة للمترجم

مقدمة

ها قد تسنى لي أخيراً أن أنشر هذا الكتاب الثالث من مؤلف ماركس الأساسي، خاتمة قسمه النظري. ولدى نشر الكتاب الثاني عام 1885، حسبت أن الكتاب الثالث لن يواجهني إلا بصعوبات فنية، باستثناء مقاطع قليلة وهامة جداً، دون شك. وهذا ما كان عليه الحال حقاً؛ ولكن لم تكن لدي أدنى فكرة، في ذلك الوقت، أن هذه المقاطع، وهي أكثر الأجزاء أهمية في المؤلف كله، سوف تسبب لي هذا القدر الجسيم من المتاعب. كما لم أتوقع العقبات الأخرى التي كانت ستؤخر إنجاز الكتاب إلى هذا الحد.

ولعل أول وأشد ما أعاقني هو ضعف بصري الذي اختزل على مدار سنوات مزاولتي للكتابة إلى هذا الحد الأدنى، والذي لا يتيح لي حتى الآن أن أكتب على ضوء أصطناعي إلا في حالات نادرة. زد على ذلك المشاغل الملحة الأخرى التي لم تكن تحتل التأجيل، مثل: إصدار طبعات جديدة وترجمات لمؤلفات ماركس ومؤلفاتي الأولى. من هنا الحاجة إلى القيام بالمراجعات وكتابة المقدمات، وإضافة الملاحظات التكميلية، وهي أمور مستحيلة في الغالب من دون إجراء دراسة جديدة، إلخ. وتأتي في المقام الأول الطبعة الإنكليزية للكتاب الأول من هذا المؤلف، والتي أتحمل آخر المطاف المسؤولية عن نصها، وقد استنفدت بالتالي الكثير من وقتي. إن كل من تتبع بعض التتبع النمو الهائل للأدب الاشتراكي على الصعيد العالمي خلال السنوات العشر الماضية، وبالأخص العدد الهائل من ترجمات مؤلفات ماركس ومؤلفاتي الأولى، سوف يتفق معي أنني كنت محظوظاً لقلة عدد اللغات التي كان بوسعي أن أعين المترجمين فيها، إذ لم يكن بمقدوري أن أرفض، يقيناً، مراجعة ترجماتهم. غير أن نمو الأدب الاشتراكي لم يكن أكثر من مؤشر على نمو مماثل في الحركة العمالية العالمية ذاتها، الأمر الذي فرض علي التزامات جديدة. لقد كنا، ماركس وأنا، نتحمل منذ الأيام

[8] الأولى لنشاطنا الاجتماعي، قسماً كبيراً من عبء الوساطة بين حركات الاشتراكيين والعمال في مختلف البلدان؛ وقد اتسع هذا العمل بمقدار اتساع الحركة كلها. وإذا كان ماركس قد تولى القسط الأكبر منه في هذا المجال أيضاً، فقد توجب علي بعد وفاته أن أنجز، لوحدي، هذا العمل المتنامي أبداً. وفي الوقت نفسه أصبحت الصلات المباشرة بين الأحزاب العمالية لمختلف البلدان قاعدة عامة، ولحسن الحظ فإنها تتسع منذ ذلك الحين باطراد، يوماً بعد آخر. ومع ذلك فإن طلب معونتي أمر يتكرر أكثر مما كنت آمل في ضوء عملي النظري. ولكن إذا كان المرء يشترك بنشاط في هذه الحركة أكثر من خمسين عاماً، كما هو حالي، فإن الأمور المترتبة على ذلك تعتبر بالنسبة له واجباً ملحاً لا يحتمل التأخير. ففي عصرنا الزاخر بالأحداث، لا نجد النظريين الخالصين في شؤون المجتمع إلا في جانب الرجعية، كما كان الحال في القرن السادس عشر، ولهذا السبب بالذات فهولاء السادة ليسوا نظريين بمعنى الكلمة بل محض مدافعين تبريريين عنها. ونظراً لإقامتي في لندن، فإن هذه الصلات الحزبية كانت تجري غالباً بالمراسلة شتاءً، وبصورة شخصية صيفاً. وإلى جانب هذا الواقع، وكذلك نظراً لضرورة تتبع سير الحركة في عدد متزايد أبداً من البلدان، وعدد متزايد بشكل أسرع من الجرائد الناطقة باسم الحركات هي الأخرى، لم أستطع القيام بالأعمال التي لا تسمح بأي توقف، إلا في الشتاء، أو بالأحرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. وعندما يتجاوز المرء سن السبعين فإن ألياف ماينرت الترابطية في دماغه تؤدي وظيفتها بوهن قاتل؛ ولا يعود بوسعه تجاوز التوقفات عند معالجة المسائل النظرية الصعبة بالسهولة والسرعة السابقتين. ولهذا فإن لم أتمكن من إنجاز العمل في شتاء ما، توجب علي في الغالب أن أباشر به مجدداً منذ البداية في الشتاء التالي؛ وهذا ما كان عليه الحال مع الجزء الخامس الأصعب قاطبة.

سيلاحظ القارئ، مما سأذكر، أن تحرير هذا الكتاب كان يختلف جوهرياً عن تحرير الكتاب الثاني. كانت هناك مخطوطة أولية واحدة، لكنها كانت حافلة بالثغرات. وكقاعدة عامة، كانت بداية كل جزء معدة بعناية شديدة، ومصاغة في الغالب بأسلوب متين. ولكن كلما توغل المرء فيها وجد في السياق المزيد من العجالة والثغرات، والكثير من الاستطرادات حول ما يبرز في مجرى البحث من مسائل جانبية، علماً بأن العمل المتعلق بالترتيب النهائي للمادة أرجىء إلى وقت لاحق، وازداد طول وتعقيد أجزاء النص التي سجلت فيها الأفكار وهي ما تزال في طور نشوئها (in statu nascendi). وكان خط اليد [11] وأسلوب عرض الموضوع في أماكن كثيرة ينمان بكل وضوح عن تفشي وتفاقم نوبات

[10]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Dritter Band, erster Theil.

Buch III:

Der Gesamtprocess der kapitalistischen Produktion.

Kapitel I bis XXVIII.

Herausgegeben von Friedrich Engels.

Das Recht der Uebersetzung ist vorbehalten.

Hamburg

Verlag von Otto Meissner.

1894.

صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى

المرض الناجمة عن الاجهاد الذي أخذ يزيد عمل المؤلف لوحده صعوبة بادية الأمر، وما لبث في النهاية أن يجعله مستحيلاً في بعض الأحيان. ولا عجب في ذلك. فبين أعوام 1863 - 1867 لم يكتب ماركس بإنجاز المسودة الأولية للكتابين الأخيرين من رأس المال وتهيئة الكتاب الأول للطباعة فحسب، بل أنجز تلك المهمة الهائلة المتعلقة بتأسيس ونشاط جمعية العمال العالمية. ونتيجة لذلك ظهرت في عامي 1864 و 1865 نُذر مرض أعاق ماركس عن أن يضع بنفسه اللمسات الأخيرة على الكتابين الثاني والثالث.

بدأت عملي بإملاء كامل المخطوطة على الناسخ، وكثيراً ما كان فك خطها عسيراً حتى بالنسبة إلي فحصلت على نص مقروء. واستغرق ذلك وحده قدراً كبيراً من الوقت. بعد ذلك فقط، استطعت البدء بالعمل الحقيقي لتحرير النص. وقصرت هذا التحرير على ما هو ضروري، لا غير: فحافظت قدر الإمكان على الطابع الأصلي للمسودة الأولية حيثما كان النص واضحاً بما فيه الكفاية، بل إنني لم أحذف العبارات المكررة التي كانت، كما جرت العادة عند ماركس، تصور الموضوع كل مرة من زاوية جديدة، أو تنيره على الأقل بعبارات مغايرة. ولكن حيثما كانت التعديلات أو الإضافات التي أقوم بها تتجاوز حدود الأعداد، أو أينما كنت مضطراً لمعالجة الوقائع التي يوردها ماركس، كي أستخلص منها نتائج مستقلة تخصني، وإن كانت تتحلّى بروح ماركس قدر الإمكان، فقد وضعت كامل هذه المقاطع بين قوسين مربعين(*) مذيّلين بالحرفين الأولين من اسمي. لكن بعض الهوامش التي وضعتها ليست محاطة بأقواس، ولكن حيثما يكون توقيعي موجوداً فإنني مسؤول عن محتوى الهامش كله.

تعيّج المخطوطة، كما هو الحال في أية مسودة أولية، بالكثير من الإشارات إلى النقاط التي تتوجب معالجتها بتفصيل أوسع فيما بعد، ولكن ماركس لم يستطع أن يبرّ بهذه الوعود دوماً. وعليه فقد تركتها على حالها، لأنها كانت تفصح عن نوايا الكاتب بشأن دراساته المقبلة.

لندخل الآن في الجزئيات.

لم يكن بالوسع الإفادة من المخطوطة الأصلية بالنسبة للجزء الأول إلّا في حدود ضيقة. فالحسابات الرياضية للعلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح (وهذا ما يؤلف

(*) في هذه الطبعة استبدلت الأقواس المزدوجة { } بأقواس مربعة [].

[12] مادة فصلنا الثالث) كانت موجودة بالكامل في البداية، في حين أن الموضوع المعروض

في فصلنا الأول لم يعالج إلا فيما بعد بصورة عابرة. وقد أعانني في ذلك نصان منقحان لماركس، كل منهما بشماني صفحات من القطع الكبير (in Folio)، ولكن حتى هذين النصين المنقحين لم يكونا مصاغين صياغة مناسبة. وهما يؤلفان مادة ما أضحى الآن الفصل الأول. أما الفصل الثاني فإنه مأخوذ من المخطوطة الأصلية. وكانت هنالك للفصل الثالث سلسلة من حسابات رياضية غير كاملة، إلى جانب دفتر ملاحظات كامل على وجه التقريب يعود تاريخه إلى السبعينات، ويستعرض العلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح في صيغة معادلات رياضية. وقد تولى صديقي صامويل مور، الذي ترجم كذلك القسم الأكبر من الكتاب الأول إلى الإنكليزية، إعداد هذا الدفتر لي، وهي مهمة كان أجدر بها مني لكونه قد اختص قديماً في الرياضيات في جامعة كمبريدج. ومن الخلاصة (Resumé) التي وضعها مور ألفت فيما بعد الفصل الثالث مستعيناً لذلك ببعض ما اقتطفته من المخطوطة الأصلية أيضاً. أما الفصل الرابع فلم يرد منه في المخطوطة سوى العنوان. ولما كان موضوعه - تأثير الدوران على معدل الربح - ذا أهمية قصوى، فقد كتبه بنفسه، ولهذا السبب فإن الفصل بأكمله موضوع بين قوسين مربعين. ولقد ظهر في مجرى العمل أن معادلة معدل الربح الواردة في الفصل الثالث تحتاج إلى شيء من التعديل لكي تنطبق على جميع الحالات. ولكن ابتداءً من الفصل الخامس، تكون المخطوطة الأصلية هي المصدر الوحيد لما بقي من هذا الجزء رغم أن الكثير جداً من الإضافات وتغيير المواضع كان ضرورياً في هذا الجزء أيضاً.

أما بالنسبة للأجزاء الثلاثة التالية، فقد تمكنت من الاعتماد الكلي على المخطوطة الأصلية، ما عدا بعض التعديلات على الصياغة الأسلوبية. وقد عولج بعض المقاطع، وأغلبها يخص تأثير الدوران، ليأتي منسجماً مع الفصل الرابع الذي أدخلته على النص، وهذه المقاطع أيضاً محصورة بين أقواس مربعة ومذيلة بتوقيعي.

جاءت الصعوبة الأكبر من الجزء الخامس الذي يعالج أكثر المواضيع تعقيداً في الكتاب كله. فعند هذا الحد بالذات فوجيء ماركس بواحدة من نوبات المرض التي أشرنا إليها آنفاً. وعليه لم يكن أمامي، هنا، مسودة ناجزة، ولا حتى مشروع يمكن ملء خطوطه العامة، بل محض بداية دراسة، أي جمهرة غير منتظمة من الملاحظات والتعليقات والمقتطفات. حاولت بادئ ذي بدء إكمال هذا الجزء مثلما أفلحت، إلى حد معين، مع الجزء الأول، وذلك بردم الفجوات والمضي، بشيء من الاسهاب، بتلك المقاطع التي اكتفى ماركس بالتنويه عنها، بحيث يحتوي هذا الجزء على كل ما كان في

نية المؤلف وضعه فيه إلى أقرب حد ممكن. جربت ذلك لا أقل من ثلاث مرات، إلا أنني فشلت في مساعي كل مرة، وكانت خسارة الوقت في ذلك هي السبب الرئيسي في [13] التأخر. وأدركت في النهاية أن الأمور لا يمكن أن تسير على هذا النحو، إذ كان علي في هذه الحالة أن أراجع كل المؤلفات الغزيرة والمتعددة في هذا الحقل، ولنتج في النهاية شيء لن يكون، على أية حال، كتاباً من تأليف ماركس. ولم يكن لي خيار آخر سوى أن أمتنع عن القيام بمحاولات أخرى في هذا الاتجاه واقتصر، قدر الامكان، على ترتيب المادة المتوافرة بإدخال الإضافات التي لا بد منها. وهكذا أنهيت العمل الأساسي في هذا الجزء ربيع عام 1893.

وما عدا ذلك كانت الفصول الأخرى، من الفصل الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين، كاملة بوجه عام. في حين كان يلزم للفصلين الخامس والعشرين والسادس والعشرين تمحيص المراجع، واستكمالهما بمادة موجودة في مواضع أخرى. أما الفصلان السابع والعشرون والتاسع والعشرون فقد أمكن أخذهما، بشكل كامل تقريباً، من المخطوطة الأصلية، إلا أن الأمر تطلب تغيير ترتيب نص الفصل الثامن والعشرين. ولكن الصعوبات الفعلية حقاً، بدأت مع الفصل الثلاثين. إذ لم تعد المسألة، من الآن فصاعداً، ترتيب المراجع فحسب بل كذلك وضع خط الأفكار في نسق متسلسل، حيث كان ينقطع مراراً بجمل اعتراضية واستطرادات جانبية، إلخ، ليُستأنف في مكان آخر بشكلٍ عابر في كثير من الأحيان. وهكذا نشأ الفصل الثلاثون بتبديل أماكن بعض الفقرات، وحذف فقرات أخرى أُدرجت في مواضع أخرى. أما الفصل الحادي والثلاثون فقد كان مكتوباً بانسجام أكبر. ولكن يأتي من بعد ذلك قسم كبير من المخطوطة تحت عنوان «التشوش» (Die Konfusion) لا يضم سوى مقتطفات من التقارير البرلمانية حول أزمستي 1847 و1857، وتحتوي هذه التقارير على آراء وأفكار 23 رجل أعمال واقتصادياً، يدور أغلبها حول النقد ورأس المال وتسرب الذهب والمضاربة المفرطة، إلخ، مضافاً إليها هنا وهناك تعليقات قصيرة لاذعة. إن جميع الآراء تقريباً عن علاقة النقد برأس المال، والتي كانت دارجة آنذاك، معروضة هنا لدرجة كافية في الأجوبة والأسئلة. وقد كان ماركس يروم، بأسلوب ناقد ساخر، معالجة ذلك «التشوش» في تعريفات جوهر النقد ورأس المال السائدة في سوق النقد. بعد محاولات كثيرة اقتنعت بأن ترتيب هذا الفصل أمر مستحيل؛ ولهذا استخدمت مادته، وبالأخص في تلك الحالات التي كانت ترافقها فيها تعليقات ماركس، حيثما سمح بذلك منطق العرض. ويأتي من بعد ذلك، في ترتيب مقبول، المادة التي وضعتها في الفصل الثاني

[14]

والثلاثين. ولكن تليها مباشرة دفعة مقتطفات جديدة من التقارير البرلمانية حول مختلف الأمور التي كان ماركس يرى أن لها صلة بمواضيع هذا الجزء وهي متمازجة مع ملاحظات طويلة أو قصيرة للمؤلف. وعند النهاية، تتركز المقتطفات والتعليقات، أكثر فأكثر، حول مسألة حركة المعدن النقدي وتقلبات سعر الصرف، وتنتهي من جديد بشتى أنواع الملاحظات الإضافية. أما الفصل المعنون «العلاقات ما قبل الرأسمالية» (الفصل السادس والثلاثون) فقد كان، على العكس من ذلك، مصاغاً صياغة تامة.

ولقد ألفت الفصول الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين من كل تلك المادة، ابتداءً من «التشوش»، حيثما لم تكن قد أدرجت في النص من قبل. وبالطبع لم يكن تحقيق ذلك ممكناً لولا تضمين بعض الفقرات الإضافية من جانبي استكمالاً للإنسجام. ولقد أشرت بوضوح إلى أن هذه الإضافات تخصني، إذ إنها ليست ذات طابع شكلي صرف. وبهذه الطريقة نجحت، أخيراً، في أن أضمن النص كل أفكار المؤلف ذات الصلة بالموضوع؛ ولم أحذف شيئاً عدا قدر ضئيل من المقتطفات التي كانت إما تكراراً لما قيل في أماكن أخرى، أو أنها تمس نقاطاً لا تعالجها المخطوطة بالتفصيل.

إن الجزء المتعلق بالريع العقاري يتسم بمعالجة أكمل كثيراً رغم أنه لم يكن مرتباً بأي حال، كما يتضح ذلك من واقع أن ماركس ارتأى من الضروري ذكر النقاط الأساسية لمخطط الجزء كله باختصار في الفصل الثالث والأربعين (نهاية الجزء المتعلق بالريع في المخطوطة). كان المخطط مفيداً تماماً لتحرير الكتاب نظراً لأن المخطوطة تبدأ بالفصل السابع والثلاثين لتليه الفصول الخامس والأربعون والسادس والأربعون والسابع والأربعون، في حين أن الفصول الأخرى من الثامن والثلاثين حتى الرابع والأربعين لا تأتي إلا من بعد ذلك. ولقد تطلبت جداول الريع التفاضلي II أكبر قدر من العمل نظراً لأن الحالة الثالثة من هذا الصنف من الريع لم تُبحث في الفصل الثالث والأربعين قط.

في السبعينات، انهمك ماركس في دراسات خاصة وجديدة كلياً من أجل هذا الجزء المتعلق بالريع العقاري. ودرس، طوال عدة سنوات، التقارير الاحصائية وغيرها من المطبوعات الخاصة بالملكية العقارية وذلك بلغتها الأصلية، بعد أن بات نشرها محتوماً في روسيا بعد «اصلاح» عام 1861، وقد وضعها أصدقاؤه الروس تحت تصرفه بصورة متكاملة لدرجة كافية. وكان يأخذ مقتطفات منها ويعتزم استخدامها لكتابة هذا الجزء بصيغة جديدة. وكان مقدراً لروسيا أن تلعب في الجزء الذي يعالج الريع العقاري، نفس الدور الذي لعبته إنكلترا في الكتاب الأول لدى دراسة العمل الصناعي المأجور، وذلك

بفضل تنوع أشكال الملكية العقارية وأشكال استغلال المنتجين الزراعيين فيها. وللأسف، لم يتسن لماركس تنفيذ هذا المشروع.

أخيراً، كان الجزء السابع مكتوباً بشكل كامل، ولكن بهيئة مسودة أولية ليس إلا، وكان لا بدّ من تجزئته بعض مقاطع نصه لكي تصبح قابلة للطباعة. ولم يكن موجوداً من الفصل الأخير لهذا القسم سوى البداية. كان ماركس يزعم أن يعالج فيه الطبقات الكبرى الثلاث في المجتمع الرأسمالي المتطور، أي الملاك العقاريين، والرأسماليين، والعمال المأجورين التي تقابل الأشكال الثلاثة الرئيسية للدخل: الربح العقاري، والأرباح، [15] والأجور، وكذلك الصراع الطبقي الذي يصاحب وجود هذه الطبقات بصورة حتمية كنتيجة فعلية للحقبة الرأسمالية. كانت العادة الجارية عند ماركس أن يُرجىء مثل هذه الخلاصات حتى الصياغة النهائية قبيل عملية الطباعة، علماً بأن آخر التطورات التاريخية كانت تقدم، بحتمية منتظمة، أحدث الشواهد على أحكامه النظرية.

إن المقتطفات والشواهد التي توضح آراء ماركس هي، هنا، كما في الكتاب الثاني، أقل بكثير مما في الكتاب الأول. كما أن المقتطفات المأخوذة من الكتاب الأول مشار إلى أرقام صفحاتها كما وردت في الطبعتين الثانية والثالثة (*) وحيشما تشير المخطوطة إلى آراء نظرية لاقتصاديين سابقين، فإن العادة جرت على ذكر أسمائهم وحسب، أما المقتطفات من أقوالهم فقد كانت تضاف في العادة أثناء الصياغة الختامية. وبالطبع فقد تركت ذلك على حاله. ولم نستخدم من التقارير البرلمانية سوى أربعة تقارير، إلا أن الاستشهادات المأخوذة منها غزيرة جداً، وهي كالآتي:

(1) تقارير لجان (مجلس العموم)، المجلد الثالث، الكساد التجاري، المجلد الثاني - الجزء الأول 1847 - 1848. محاضر شهادات (Reports from Committees of the House of Commons, Vol. VIII. Commercial Distress; Vol. II, part I, 1847-48. Minutes of Evidence. مقتبسة بعنوان مقتضب: الكساد التجاري 1847 - 1848. Commercial Distress, 1847-48).

(2) اللجنة السرية لمجلس اللوردات حول الكساد التجاري لعام 1847. نشر التقرير عام 1848. نشرت الشهادات عام 1857. (Secret Committee of the House of Lords. 1857. Evidence printed 1857). on Commercial Distress 1847. Report printed 1848.

(*) في هذا المجلد ترد أرقام الصفحات كما وردت في الطبعة الألمانية الرابعة مع الإشارة إلى أرقام الصفحات من المجلد الأول لكتاب ماركس رأس المال الصادر باللغة العربية. [ن. ع.].

لأنها اعتبرت مثيرة للفضائح عام 1848). اقتبست بعنوان مقتضب C.D كساد تجاري 1848 - 1857.

(3) تقرير حول قوانين المصارف، 1857. *Report: Bank Acts, 1857* أيضاً.
[4] (نفس المصدر) لعام 1858. - تقارير لجنة مجلس العموم حول تأثير لوائح قوانين المصارف لعامي 1844 و 1845، مع إفادات الشهود. - مستشهد بها باسم: قوانين المصارف B.A. (وأيضاً بوصفها لجنة المصارف B.C) لعام 1857 أو 1858.
سأبشر العمل في الكتاب الرابع - تاريخ نظريات فائض القيمة - في أقرب وقت ممكن بأي حال (*)

* * *

في مقدمة المجلد الثاني من رأس المال كان لزاماً علي أن أصفي الحساب مع أولئك السادة الذين أطلقوا صيحات الاحتجاج الصاخب في ذلك الحين إذ كانوا يطمحون إلى أن يجدوا «في رودبرتوس المنبع السري لنظرية ماركس وسلفه المتفوق». ولقد أتحت لهم الفرصة كي يبينوا لنا «ما الذي يمكن لاقتصاد رودبرتوس أن يحققه» ودعوتهم إلى أن يبينوا «كيف يمكن بل وينبغي أن ينشأ معدل ربح متوسط متساوٍ، ليس بدون انتهاك قانون القيمة، بل على أساس هذا القانون بالذات». إلا أن نفس هؤلاء السادة الذين كانوا آنذاك يحتفون برودبرتوس الطيب كنجم اقتصادي لامع من المرتبة الأولى، تدفعهم كقاعدة، اعتبارات ذاتية أو موضوعية أياً كانت، لكنها ليست علمية على الإطلاق، قد تملصوا كلهم بلا استثناء من أن يقدموا جواباً. بيد أن آخرين كانوا يرون أن الانشغال بهذه المسألة أمر يستحق العناء.

ولقد أثار البروفيسور ف. ليكسيس في نقده للمجلد الثاني: (حوليات كونراد**)، المجلد 11، 5، عام 1885، ص 452 - 465. *Conrads Jahrbücher*, XI, 5, 1885. S.452-465. هذه المسألة إلا أنه لم يشأ تقديم حل مباشر. يقول ليكسيس:

(*) لم يتسن لإنجلز إصدار المجلد الرابع، وقد تولى كارل كاوتسكي ذلك خلال 1905 - 1910، مجرياً على النص تعديلات وحذوفات طفيفة، ألغيت في طبعات ألمانية لاحقة عام 1956 - 1962. [ن. ع].

(**) حوليات الاقتصاد القومي والاحصاء *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*، مجلة نصف شهرية. [ن. ع]. تأسست عام 1863 في مدينة فينا. [ن. برلين].

«إن حل هذا التناقض» (بين قانون القيمة الريكاردية - الماركسي ومعدل الربح الوسطي المتساوي) «أمر مستحيل إذا تناولنا شتى أنواع السلع كلاً على انفراد، واعتبرنا قيمها مساوية لقيمها التبادلية، وقيمها التبادلية بدورها تساوي أو تتناسب مع أسعارها».

وحسب رأي ليكسيس لا يمكن حل التناقض إلا إذا

«كففنا عن قياس قيمة السلع المفردة استناداً إلى العمل، وأخذنا في الاعتبار المنتج السلعي ككل وتوزيعه بين طبقتي الرأسماليين والعمال بأسرهما. إن الطبقة العاملة لا تتلقى غير جزء معين من المنتج الإجمالي... أما الجزء الآخر الذي يؤول إلى طبقة الرأسماليين فإنه يمثل المنتج الفائض بالمعنى الماركسي، وبالنسبة... فإنه يمثل فائض القيمة. ثم يقوم أفراد طبقة الرأسماليين بتقسيم فائض القيمة الإجمالي هذا فيما بينهم، ولكن ليس وفقاً لعدد العمال الذين يستخدمهم كل رأسمالي، بل بشكل يتناسب مع حجم رأس المال الذي وظفه كل منهم، علماً بأن الأرض تعتبر أيضاً قيمة - رأسمالاً». إن القيم المثالية التي تتحدد، وفقاً للمفهوم الماركسي، بموجب وحدات العمل المتشينة في السلع، لا تتطابق مع أسعار السلع، ولكن يمكن لنا «أن نعتبرها نقطة انطلاق للانحراف الذي يقود إلى الأسعار الفعلية. وتوقف هذه الأخيرة على حقيقة أن المقادير المتساوية من رأس المال تطالب بأرباح متساوية». ولهذا السبب يحقق بعض الرأسماليين أسعاراً أعلى من القيم المثالية لسلعهم، فيما يحقق آخرون أسعاراً أدنى. «ولما كان ما يخسره الرأسماليون من فائض القيمة وما يكسبونه منها يتعادل في إطار طبقة الرأسماليين، فإن المقدار الكلي لفائض القيمة يظل على حاله كما لو كانت جميع الأسعار تتناسب مع القيم المثالية للسلع».

يرى المرء، هنا، أن المسألة لم تُحل بأي شكل من الأشكال، إلا أنها صيغت صياغة صحيحة بوجه عام، وإن بصورة مائعة وسطحية. وهذا أمر يفوق ما يمكن لنا أن نتوقعه من شخص، كهذا المؤلف، يسمي نفسه بفخر «اقتصادياً مبتدلاً»، وهو أمر يثير الدهشة حقاً لدى مقارنته بأعمال الاقتصاديين المبتدلين الآخرين التي سنناقشها فيما بعد. والحقيقة أن الاقتصاد المبتدل لهذا المؤلف من طراز خاص. فهو يقول إن ربح رأس المال يمكن استخلاصه بطريقة ماركس، ولكن ما من شيء يرغم على تقبل هذا الرأي.

بل على العكس، فالاقتصاد السياسي المبتذل له طريقته الخاصة في التفسير وهي أجدر بالقبول في الأقل:

[17]

«إن البائع الرأسمالي، مثل مُنتج المواد الأولية والصناعي وبائع الجملة وبائع المفروق، يكسب مربحاً من مشاريعه بأن يبيع بأعلى مما يشتري، مضيفاً بذلك نسبة مئوية معينة إلى سعر كلفة سلعته. في حين أن العامل هو وحده العاجز عن تحقيق مثل هذه الزيادة في القيمة؛ فهو مرغم، بسبب موقعه الضعيف بمواجهة الرأسمالي، على أن يبيع عمله بالسعر الذي يكلفه، أي بكلفة وسائل عيشه الضرورية. وهكذا فإن هذه الزيادات في الأسعار تحتفظ بأهميتها كاملة حيال العمال المأجورين بوصفهم شارين، مسببة بذلك انتقال جزء معين من قيمة المنتج الكلي إلى طبقة الرأسماليين».

لا حاجة للمرء إلى إجهاد فكره كثيراً لكي يرى أن هذا التفسير «الاقتصادي المبتذل» لأرباح رأس المال يؤدي، في الممارسة، إلى نفس نتيجة نظرية فائض القيمة الماركسية؛ وأن العمال هم في «الموقع الضعيف» عند ليكسيس كما عند ماركس؛ وإنهم ضحايا الخداع لأن كل من لا يعمل يستطيع أن يبيع أعلى من السعر، بينما لا يستطيع العامل ذلك؛ وأنه يمكن أن يُبنى على أساس هذه النظرية النظام السطحي على الأقل للاشتراكية المبتذلة الذي شيد هنا، في إنكلترا على أساس نظرية جيفونز ومنجر حول القيمة الاستعمالية والمنفعة الحدية^(*) وأظن لو أن السيد جورج برنارد شو تعرف على نظرية الربح هذه لتمسك بها بكلتا يديه، فنبذ نظرية جيفونز وكارل منجر، وبنى من جديد كنيسة المستقبل الفايية على هذه الدعامات.

لكن هذه النظرية ليست في الواقع سوى نسخة من نظرية ماركس بكلمات مغايرة. ترى، من أين تنبع كل الزيادات في القيمة؟ من «المنتج الكلي» للعمال. ومرد ذلك

(*) نظرية المنفعة الحدية (Grenznutzentheorie) أو (marginal utility)، وضعها الإنكليزي وليم ستانلي جيفونز (1835 - 1882) والنمساوي كارل منجر (1840 - 1921) وهي ترى أن القيمة لا تتحدد بالعمل الضروري اجتماعياً (رأي ماركس) بل بمنفعة السلعة الحدية التي تعكس التقدير الذاتي لنعفها وما تلبه من حاجات الشارين. وفي رسالة من إنجلز إلى كاوتسكي حول جيفونز يقول عنه «كبير الموهبة، وذكي، بوصفه كاتباً أدبياً، ولكن لا نفع فيه كرجل اقتصاد أو سياسة، رغم أنه إنسان نزيه تماماً وليس نهّاز فرص». (رسالة إنجلز لكأوتسكي في 4 أيلول/سبتمبر 1892). وكان برنارد شو من المعجبين به. [ن. ع.].

بالذات أن سلعة «العمل» أو سلعة قوة العمل كما يسميها ماركس، يجب أن تُباع دون سعرها. فإذا كانت الخاصية المشتركة لكل السلع أن تُباع بسعر أعلى من تكاليف إنتاجها، وكان العمل هو الاستثناء الوحيد من ذلك، ولا يُباع دائماً إلاً بكلفة إنتاجه، فإن العمل يُباع، بالضبط، دون ذلك السعر الذي يمثل القاعدة العامة في عالم الاقتصاد المبتذل هذا. لهذا فإن الربح الإضافي (Extraprofit) الذي يؤول من جراء ذلك إلى الرأسمالي، وبالتالي إلى طبقة الرأسماليين، إنما ينشأ، بل ولا يمكن له إلا أن ينشأ، آخر المطاف، من حقيقة أن العامل ينبغي أن ينتج متوجاً إضافياً لا يتقاضى لقاء شيئاً وذلك بعد أن يُجدد إنتاج ما يعوّض عن سعر عمله، أي أنه يقدم متوجاً فائضاً هو نتاج عمل غير مدفوع الأجر، أي فائض قيمة. إن ليكسيس، في الحقيقة، أمرؤ حذر للغاية في اختيار العبارات. فهو لا يقول في أي مكان أن ما هو مذكور أعلاه يمثل مفهومه؛ وإذا ما صح ذلك، فإنه لمن الواضح وضوح النهار أننا لا نواجه هنا رجلاً عادياً من رجال الاقتصاد المبتذل الذين يقول ليكسيس نفسه عنهم إن أي واحد منهم «أحمق ميؤوس منه في أحسن الأحوال» بنظر ماركس، وإنما نواجه ماركسياً متنكراً في لباس اقتصادي مبتذل. إن كون هذا التنكر متعمداً أو غير متعمد، مسألة نفسية لا تهمننا هنا. فكل من يهمله تفصي هذه المسألة قد يبحث كذلك كيف يمكن لرجل بذكاء ليكسيس المؤكد أن يدافع، ولو لبرهة واحدة، عن هراء نظام المعدنين^(*)

[18]

إن أول من حاول، حقاً، تقديم جواب عن هذه المسألة هو الدكتور كونراد شميدت في مؤلفه: (معدل الربح الوسطي على أساس قانون القيمة الماركسي، شتوتغارت، ديتز، 1889. *Die Durchschnittsproftrate auf Grundlage des Marx'schen Werthgesetzes*, 1889. Stuttgart, Dietz, 1889) يسعى شميدت للتوفيق بين جزئيات تكوين سعر السوق وبين كل من قانون القيمة ومعدل الربح الوسطي. فالرأسمالي الصناعي يتلقى، بواسطة منتوجه،

(*) نظام المعدنين (Bimetallism, Bimetallismus). نظام نقدي يؤدي فيه الذهب والفضة وظائف النقد في آن واحد. أنظر بحث ليكسيس (Lexis) الممنون: أبحاث نقدية في مسألة العملة في: حولية التشريع والادارة والاقتصاد الوطني في الإمبراطورية الألمانية، السنة الخامسة، الجزء الأول، 1881، ص 87 - 132. [ن.ع]

(W. Lexis, Kritische Erörterungen über die Währungsfrage, in: Jahrbuch Für Gesetzgebung, Verwaltung, und Volkswirtschaft im Deutschen Reich. Jahrgang V, Heft I, 1881, S. 87-132).

تعويضاً عن رأس المال الذي سلفه، هذا أولاً، ويتلقى منتجاً فائضاً لم يدفع لقاءه أي شيء، هذا ثانياً. ولكي يحصل على هذا المنتج الفائض لا بدّ له من أن يسلف رأسماله للإنتاج، أي أن عليه استخدام كمية معينة من العمل المتشبيء ليكون بمقدوره الاستيلاء على هذا المنتج الفائض. وهكذا فإن رأس المال هذا الذي سلفه الرأسمالي هو، بالنسبة له، كمية معينة من العمل المتشبيء، ضرورة اجتماعياً لكي يحصل على هذا المنتج الفائض. وينطبق ذلك على كل رأسمالي صناعي آخر. ولما كان تبادل السلع، وفقاً لقانون القيمة، يتم وفق نسبة العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، ونظراً لأن العمل الضروري لصنع المنتج الفائض، بقدر ما يتعلق الأمر بالرأسمالي، هو عمل الماضي المتكدرس في رأسماله، ينجم عن ذلك أن تبادل المنتجات الفائضة يتم بصورة تتناسب مع مقادير رأس المال اللازمة لإنتاجها، وليس وفقاً لنسبة العمل المتجسد فيها فعلياً. لذا فإن حصة كل وحدة من وحدات رأس المال تساوي مجموع فائض القيم الذي أنتج مقسوماً على مجموع رؤوس الأموال المستخدمة من أجل ذلك. وعليه فإن مقادير متساوية من رأس المال تثمر أرباحاً متساوية في فترات زمنية متساوية، ويتحقق ذلك بإضافة سعر كلفة المنتج الفائض المحسوب بهذه الطريقة، أي الربح الوسطي، إلى سعر كلفة المنتج مدفوع الأجر؛ ويبيع كل من المنتج مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر بهذا السعر المرتفع. هكذا يستقر معدل الربح الوسطي، حتى وإن كانت الأسعار الوسطية للسلع المفردة تتحدد، في رأي شميدت، حسب قانون القيمة.

- [19] إن هذا البناء بارع للغاية، وهو يحاكي تماماً النموذج الهيجلي، إلا أنه مثل معظم البناءات الهيجلية ليس صحيحاً. فإذا كان قانون القيمة يسري بصورة مباشرة على الأسعار الوسطية أيضاً، فإن كلاً من المنتج الفائض والمنتج مدفوع الأجر ينبغي أن يُباع - إذ ليس من فرق بينهما في هذا الصدد - بأسعار تتناسب مع العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاجهما والمبذول في ذلك. وإن قانون القيمة موجه، منذ البداية، ضد الفكرة المنبثقة من أسلوب التصور الرأسمالي والتي تقول بأن عمل الماضي المتراكم، الذي يتألف منه رأس المال، ليس مجرد مقدار معين من قيمة ناجزة، بل إنه، بوصفه عاملاً من عوامل الإنتاج وتكوين الربح، يمتلك خاصية خلق القيمة، وهو بالتالي مصدر لقيمة أكبر مما يمتلك؛ إن قانون القيمة يقرّ بثبات أن العمل الحي هو الذي يتمتع وحده بهذه الخاصية. ومن المعروف أن الرأسماليين يتوقعون أرباحاً متساوية تتناسب مع مقادير رؤوس أموالهم، ويعتبرون، إذن، رؤوس الأموال التي سلفوها بمثابة سعر كلفة إنتاج أرباحهم. ولكن إذا كان شميدت يستخدم هذا التصور وسيلة للتوفيق بين الأسعار

المحسوبة على أساس معدل الربح الوسطي وبين قانون القيمة فإنه يلغي بذلك قانون القيمة نفسه بأن يعزو إليه تصوراً يتعارض تعارضاً كلياً (total) معه، معتبراً إياه واحداً من العوامل المحددة لهذا القانون.

فإذا أن يكون العمل المتراكم خالقاً للقيمة شأن العمل الحي. وفي هذه الحالة لا يسري قانون القيمة.

أو أن العمل المتراكم ليس خالقاً للقيمة. وعندها تكون حجج شميدت متضاربة مع قانون القيمة.

لقد حاد شميدت عن الطريق الصحيح بينما كان قريباً جداً من حل المشكلة، وذلك لاعتقاده بأن ما عليه إلا العثور، مهما كلف الأمر، على صيغة رياضية تمكّنه من تبيان تطابق السعر الوسطي لكل سلعة مفردة مع قانون القيمة. ولكن إذا سلك هنا، لحظة اقترابه كثيراً من الهدف، الطريق الخاطئ، فإن بقية محتوى كراسه شاهد على مدى فهمه الذي استخلص به استنتاجات جديدة من الكتابين الأول والثاني من رأس المال. ومما يشرّفه أنه اكتشف، بصورة مستقلة، التفسير الصحيح الذي أعطاه ماركس في الجزء الثالث من الكتاب الثالث حول ميل معدل الربح إلى الهبوط، الميل الذي لم يفسره أحد من قبل؛ كما يعود له فضل اشتقاق الربح التجاري من فائض القيمة الصناعي، وإبداء عدد كبير من الملاحظات التي تتعلق بالفائدة والربح العقاري حيث يستبق فيها الأفكار التي طورها ماركس في الجزئين الرابع والخامس من الكتاب الثالث.

وسلك شميدت في مقال لاحق (نويه تسايت *Neue Zeit*، العددان 3 و4، 1892 - 1893) سبيلاً مختلفاً في سعيه لحل المعضلة. ويتلخص ذلك السبيل في أن المنافسة هي التي تحدد معدل الربح الوسطي إذ ترغب رأس المال على الانتقال من فروع الإنتاج التي يكون فيها الربح متدنياً إلى الفروع التي يكون فيها الربح عالياً. إن القول بأن المنافسة هي الموازن الكبير للأرباح ليس بالكشف الجديد. إلا أن شميدت يجهد لاثبات أن هذه الموازنة للأرباح تتطابق مع إيصال سعر بيع السلع التي تُنتج بكمية فائضة إلى مقدار قيمى يستطيع المجتمع أن يدفعه لقاء هذه السلع طبقاً لقانون القيمة. إلا أن شروح ماركس، في الكتاب نفسه، خير شاهد يبين، بما فيه كفاية، لماذا لا يقود هذا الطريق أيضاً إلى الهدف.

وجاء ب. فيريمان بعد شميدت ليعالج القضية، (حوليات كونراد، ص 793، الطبعة الثالثة، ج 3. *Conrads Jahrbücher, dritte Folge, III, S. 793*). لن أناقش ملاحظاته بصدد الجوانب الأخرى من تحليل ماركس. فهي تقوم على سوء فهم وكأن ماركس يقدم

تعريفات، في حين أنه يقدم شروحات، كما تقوم على الاعتقاد بأن أعمال ماركس، بوجه عام، تزوده بتعريفات ثابتة وجاهزة تصلح لكل أوان. ومن الجلي تماماً أنه حينما تكون الأشياء وعلاقاتها المتبادلة مُدركة لا كأمر ثابت بل متغير، فإن صورها الذهنية، أي المفاهيم، هي بالمثل عرضة للتبدل والتحول؛ فلا تُحشر في إطار تعريفات جامدة، بل تُعالج في مجرى عملية تكونها التاريخي أي المنطقي. وعندئذ سيتضح، طبعاً، لماذا ينطلق ماركس، في مستهل الكتاب الأول، حيث يبدأ من الإنتاج السلعي البسيط الذي يعتبره المقدمة التاريخية، لينتقل في العرض اللاحق من هذا المنطلق إلى رأس المال - من السلعة البسيطة وليس من الشكل الثانوي منطقياً وتاريخياً، أي ليس من السلعة بشكلها الذي حوّته الرأسمالية؛ يقيناً أن فيريمان لا يستطيع أن يدرك ذلك بأي حال. ونفضل أن نترك جانباً هذه وغيرها من المسائل الثانوية التي قد تثير اعتراضات أخرى، وننتقل مباشرة إلى لبّ القضية. بينما تُعلّم النظرية فيريمان أنه عندما يكون معدل فائض القيمة محدداً، فإن فائض القيمة يتناسب مع عدد القوى العاملة المستخدمة، فإن التجربة تظهر له أنه عندما يكون معدل الربح الوسطي محدداً، فإن الربح يتناسب مع إجمالي رأس المال الموظف. ويشرح فيريمان ذلك بقوله إن الربح ليس سوى ظاهرة تقليدية (وهذا يعني في لغته أنها ظاهرة تخص تشكيلة اجتماعية معينة تقوم بقيامها وتزول بزوالها)؛ وإن وجوده مرتبط بوجود رأس المال فقط؛ وإن هذا الأخير، شريطة أن يكون قوياً بما فيه الكفاية كي يضمن لنفسه الربح، مرغم بفعل المنافسة على أن يكتفي بالحصول على معدل ربح يساوي ما تحصل عليه جميع رؤوس الأموال. إن الإنتاج الرأسمالي مستحيل بدون معدل ربح متساو، وإن وجود شكل الإنتاج هذا يفترض أن كتلة الربح التي يتلقاها كل رأسمالي مفرد، لا يمكن أن تتوقف، عند معدل ربح معين، إلا على حجم رأسماله. ومن جهة أخرى يتألف الربح من فائض قيمة، من عمل غير مدفوع الأجر. ولكن كيف [21] يجري، عند ذلك، تحوّل فائض القيمة، الذي يتوقف حجمه على درجة استغلال العمل، إلى ربح يعتمد حجمه على مقدار رأس المال المطلوب لذلك؟

«بمجرد بيع السلع بما يفوق قيمها في جميع فروع الإنتاج التي يكون فيها التناسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير هو الأعلى، إلا أن ذلك يعني أيضاً أن السلع تُباع دون قيمها في فروع الإنتاج التي يكون فيها التناسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير = ث:م هو الأوطأ، وأن السلع تباع بقيمتها الحقيقية فقط في الفروع التي يمثل فيها التناسب ث:م مقداراً وسطياً معيناً. فهل يشكل

هذا التفاوت بين الأسعار المفردة والقيم التي تقابلها دحساً لمبدأ القيمة؟ كلا، أبداً. ذلك أنه لما كانت أسعار بعض السلع ترتفع فوق قيمها بقدر هبوط أسعار السلع الأخرى دون قيمها، فإن المجموع الكلي للأسعار يبقى مساوياً للمجموع الكلي للقيم. ويتلاشى هذا التفاوت في النهاية». إن هذا التفاوت «شذوذ»؛ «ولكن الشذوذ في العلوم الدقيقة والذي يمكن توقعه لا يعتبر أبداً دحساً لقانون معين» [ص 806-808].

قارنوا ما ورد أعلاه مع الفقرات التي تناول هذا الموضوع في الفصل التاسع تروا أن فيريمان قد تناول هنا بالفعل النقطة الحاسمة. إلا أن الاستقبال البارد والمجحف الذي جوبهت به مقالته البارعة تبين كم كان فيريمان بحاجة إلى العديد من حلقات الوصل، حتى بعد هذا الاكتشاف، لكي يكون بمقدوره أن يصوغ الحل الشامل والواضح للقضية. ورغم وجود الكثير من المهتمين بالقضية، إلا أنهم كانوا جميعاً يخشون أن يفشلوا في حلها. ومرد ذلك ليس فقط إلى الشكل الناقص الذي ألبسه فيريمان لاكتشافه، بل وإلى النقائص الأكيدة التي تكتنف فهمه لتحليل ماركس، كما تكتنف نقد فيريمان العام لهذا التحليل، القائم على مثل هذا الفهم.

إن السيد البروفيسور يوليوس فولف من زيوريخ، لا تفوته فرصة لفضح نفسه إذا كان هناك شيء يخص مسألة صعبة، فهو يحكي لنا قائلاً أنظر: حوليات كونراد، 1891، ص 352. (Conrads Jahrbücher, dritte Folge, II, 1891, S. 352 und ff) إن عقدة المسألة برمتها تجد حلها في فائض القيمة النسبي. فإنتاج الفائض القيمة النسبي يعتمد على زيادة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير.

«إن زيادة رأس المال الثابت تفترض زيادة في قدرة إنتاجية العمال.

ولما كانت هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية (عن طريق ترخيص وسائل العيش) تؤدي إلى إنتاج المزيد من فائض القيمة، فإن ثمة علاقة مباشرة تقوم بين ازدياد فائض القيمة وبين ازدياد نصيب رأس المال الثابت من رأس المال الكلي. إن أي زيادة في رأس المال الثابت تشير إلى زيادة إنتاجية العمل. وببقاء رأس المال المتغير على حاله، وازدياد رأس المال الثابت لا بد لفائض القيمة، وفقاً لمفهوم ماركس، من أن يزداد بالمثل. تلك هي القضية المعروضة علينا» [ص 358].

صحيح أن ماركس يقول العكس تماماً مئة مرة في الكتاب الأول؛ وصحيح أيضاً أن القول بأن فائض القيمة النسبي، وفقاً لماركس، يرتفع بنسبة ارتفاع رأس المال الثابت عندما يتقلص رأس المال المتغير، هو تأكيد مذهل يفوق كل الخطابات البرلمانية؛

[22]

وصحيح أن السيد يوليوس فولف يبرهن في كل سطر من سطره على أنه لم يستوعب البتة بصورة نسبية أو مطلقة، مفهومي فائض القيمة النسبي أو المطلق؛ وصحيح أنه يقول بنفسه:

«إن المرء يبدو هنا، للوهلة الأولى، وكأنه حقاً في دوامة من التناقضات» [ص 361].

وهذه، بالمناسبة، هي العبارة الوحيدة الصادقة في مقاله كله. ولكن ماذا يعني كل ذلك؟ إن السيد يوليوس فولف لشديد الفخر باكتشافه اللامع بحيث أنه لا يستطيع أن يمسك نفسه عن امتداح ماركس الغائب، أو إطرأ نفسه على ترّاهات الفارغة معتبراً إياها «برهاناً جديداً على براعة وسعة أفق الطريقة التي يعرض بها (ماركس) مذهبه النقدي للإقتصاد الرأسمالي»!

ولكن هاكم ما هو أطرف. يقول السيد فولف:

«لقد تقدم ريكاردو بموضوعين. أولاً: إن نفقات رؤوس الأموال المتساوية تولّد فائض قيمة (ربحاً) متساوياً، ثانياً: إن نفقات العمل المتساوية تخلق فائض قيمة متساوياً (من ناحية كتلتها). والمسألة الآن هي كيف يتفق الشق الأول مع الشق الثاني. إلّا أن ماركس كان قد رفض وضع المسألة بهذه الصيغة. فقد بيّن (في الكتاب الثالث) بما لا يقبل الشك، إن القول الثاني ليس بالضرورة نتيجة لقانون القيمة، بل إنه يتناقض مع قانون القيمة الذي صاغه وعليه بالتالي. لا بد من رفضه على الفور» [ص 366].

ثم يتقصى فولف مسألة من منا نحن الاثنين أخطأ، ماركس أم أنا. وبالطبع لا يخطر له أنه هو الذي يخطئ.

وإنني سوف أسيء إلى قرائي، وأخفق في رؤية المفارقة التي ينطوي عليها الموقف، إن زدت كلمة واحدة بصدد هذا المقطع الفخم. وأكتفي بأن أضيف أمراً واحداً، هو أن جرأته في انتهاز الفرصة لترويج إشاعة ملفقة بين الأساتذة تزعم بأن كراس كونراد شميدت المذكور آنفاً، مكتوب «بإيحاء مباشر من إنجلز» [ص 366]؛ إن هذه الجرأة تضارع جرأته على الاستشهاد بما «بيّن ماركس في المجلد الثالث بما لا يقبل الشك». يا سيد يوليوس فولف! قد يكون من المعتاد للمرء، في العالم الذي تحيا فيه وتفعل، أن الرجل الذي يطرح قضية ما أمام الآخرين علانية إنما يطلع أصدقاءه المقربين على حلها سراً.

[23]

КАПИТАЛЪ

КРИТИКА ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЭКОНОМИИ

СОЧИНЕНИЯ

КАРЛА МАРКСА

изданное подъ редакцией Фридриха Энгельса

Переводъ съ нѣмецкаго

ТОМЪ ТРЕТІЙ

Книга III

ПРОЦЕССЪ КАПИТАЛИСТИЧЕСКАГО ПРОИЗВОДСТВА
ВЗЯТЫЙ ВЪ ЦѢЛОМЪ.

С.-ПЕТЕРБУРГЪ
1896

صورة غلاف الطبعة الروسية

وأنا أصدق أنك رجل قادر على مثل هذه الأمور. أما أن على المرء ألا ينحط، في [25] العالم الذي أحيا فيه، الى مستوى هذه الوضاعة، فهذا ما تبرهن عليه مقدمتي الحالية للكتاب. -

لم يكد يمر وقت قصير على وفاة ماركس، حتى هرع السيد أخيل لوريا لنشر مقال عنه في الانطولوجيا الجديدة *Nuova Antologia* (نيسان/إبريل 1883) (*)؛ والمقال سيرة طافحة بمعلومات خاطئة، يليها نقد لنشاط ماركس الاجتماعي والسياسي والأدبي. غير أن لوريا يزيّف فهم ماركس المادي للتاريخ، ويشوّه بثقة مفرطة تنم عن مقصد أكبر. وتم بلوغ هذا المقصد: فقد نشر هذا السيد لوريا ذاته عام 1886 كتاباً بعنوان: النظرية الاقتصادية للتكوين السياسي *La teoria economica della costituzione politica* أعلن فيه لمعاصريه المصعوقين، إن نظرية ماركس في التاريخ، التي شوّهها لوريا عام 1883 تشويهاً تاماً ومتعمداً، كانت من اكتشافاته الخاصة. لقد أنزل هنا نظرية ماركس في واقع الأمر إلى مستوى مبتذل؛ أما الشروح والأمثلة التاريخية التي يوردها فإنها تعج بأخطاء فاضحة لا تغتفر حتى بالنسبة لتلميذ في السنة الرابعة؛ ولكن ماذا يهم؟ إن الاكتشاف بأن الظروف والأحداث السياسية تجد تفسيرها، دائماً وفي كل مكان، في الشروط الاقتصادية المطابقة لها، لم يتحقق، كما يبرهن في كتابه، على يد ماركس عام 1845، بل على يد السيد لوريا عام 1886. وفي الأقل، أثار إعجاب أبناء جلدته بذلك، كما أقنع بعض الفرنسيين بعد ترجمة كتابه إلى لغتهم، وبوسعه الآن أن يتبخر في إيطاليا بوصفه واضع نظرية في التاريخ تفتح عهداً جديداً حتى تسنح الفرصة للإشتراكيين الإيطاليين كي ينزعوا عن لوريا اللامع (illustre) ريش الطاووس المسروق.

بيد أن ذلك ليس سوى عينة صغيرة من إبداعات لوريا. فهو يؤكد أن كل نظريات ماركس تقوم على سفسطة متعمدة (*un consaputo sofisma*)؛ وأن ماركس لم يكف عن المغالطة حتى عندما يدرك أنها كذلك (*sapendoli tali*)، إلخ. وبعد أن يطلع لوريا قراءه، بسلسلة من افتراءات وضيعة من هذا النوع، على كل ما يلزم كي يدفعهم لاعتبار ماركس وصولياً على طراز (à la) لوريا يبلغ مآربه باستعراض نفس الأساليب المنفرة،

(*) مجلة الأنطولوجيا الجديدة للعلم والأدب والفن، روما، نيسان/إبريل، 1883، ص 509 - 542. (*Nuova Antologia di scienze, lettere, ed arti*, Roma, 1883, April, p. 509-542.) وهي مجلة ليبرالية صدرت في فلورنسا ابتداءً من 1866، ثم في روما ابتداءً من 1878، واستمرت في الصدور حتى عام 1943. [ن. برلين].

الهزيلة التي يمارسها أستاذنا من بادوا، يستطيع الآن أن يخبرهم سراً هاماً، فيعيدنا، نحن أيضاً، إلى معدل الربح.

[26] يقول السيد لوريا: يتوقف حجم فائض القيمة (ويمائلها السيد لوريا، هنا، بالربح) الذي يتم إنتاجه في مشروع صناعي رأسمالي، استناداً إلى ماركس، على رأس المال المتغير المستخدم فيه، لأن رأس المال الثابت لا يثمر أي ربح. غير أن هذا مناقض للحقيقة. فالربح، في الواقع العملي، لا يتوقف على رأس المال المتغير بل على رأس المال الكلي. ويرى ماركس نفسه ذلك (المجلد الأول، الفصل الحادي عشر)^(*) ويقر بأن الوقائع تناقض، من حيث مظهرها، نظريته. ولكن كيف يحل ماركس هذا التناقض؟ إنه يحيل قراءه إلى مجلد لاحق لم ينشر بعد. لقد أبلغ لوريا قراءه هو عن هذا المجلد من قبل قائلاً إنه غير مقتنع، لحظة واحدة، بعزم ماركس على كتابته. ويعلن الآن بنشوة المنتصر:

«لم أكن مخطئاً في زعمي أن هذا المجلد الثاني الذي يتوعد ماركس به خصومه دائماً، والذي لن يظهر مع ذلك، لم يكن أكثر من حيلة بارعة يلجأ إليها ماركس كلما نقصته الحجج العلمية».

«un ingegnoso spedito ideato dal Marx a sostituzione degli argomenti scientifici».

ومن لا يقتنع بعد هذا أن ماركس يقف في صف منتحلي العلم شأن لوريا اللامع (illustre)، فهو امرؤ ميؤوس منه حقاً.

إليك ما عرفناه: إن نظرية ماركس حول فائض القيمة تتعارض، في رأي لوريا، تعارضاً مطلقاً مع وجود معدل ربح عام متساوٍ. وجاء الكتاب الثاني، وظهر معه السؤال الذي طرحته علناً حول هذه النقطة^(**) بالذات. ولو كان السيد لوريا على حيائنا نحن الألمان، لاستشعر قدراً من الحرج. إلا أنه جنوبي صلف، ينحدر من بلاد ذات مناخ حار حيث قلة الحياء^(***) هي، لدرجة ما، ظرف طبيعي، كما يؤكد ذلك بنفسه. لقد كانت مسألة معدل الربح مطروحة علناً. وكان السيد لوريا قد صرح علناً، إنها غير قابلة للحل. ولهذا السبب بالذات سيتجاوز نفسه الآن بحلها علانية.

(*) استخدم لوريا الطبعة الفرنسية من المجلد الأول لـ رأس المال، حيث الفصل الحادي عشر «معدل ومقدار فائض القيمة» يقابل الفصل التاسع من الطبعة الألمانية. [ن. برلين].

(**) الإحالة هنا إلى مقدمة إنجلز للطبعة الألمانية من المجلد الثاني، ص 26، [الطبعة العربية، ص 29-30].

(***) ثمة جناس فكلمة (Unverfrorenheit) تعني «قلة حياء» و «عدم الشعور بالشعور بالشعورية». [ن. ع].

لقد تحققت هذه المعجزة في حوليات كونراد، [1890]، ص 272. (Conrads Jahrbücher, neue Folge, Bd. XX [1890], S. 272, ff). حيث نجد مقالاً يعالج كراس كونراد شميدت الذي استشهدنا به قبل قليل. فبعد أن يطلع لوريا بواسطة شميدت على الكيفية التي يتحقق بها الربح التجاري، يتضح له كل شيء دفعة واحدة.

[27] «بما أن تعيين القيمة بواسطة وقت العمل هو في صالح أولئك الرأسماليين الذين يوظفون جزءاً أكبر من رأسمالهم بهيئة أجور، فإن رأس المال غير الإنتاجي» (المفروض أن يقول التجاري) «يمكن أن يُرغم هؤلاء الرأسماليين المحظوظين على أن يدفعوا له فائدة أكبر» (المفروض أن يقول ربحاً) «فيخلق بذلك تعادلاً بين الرأسماليين الصناعيين المنفردين. فلو كان الرأسماليون الصناعيون آ وب وج يستخدمون 100 يوم عمل لكل واحد منهم برأسمال ثابت قدره صفر، 100، 200 على التوالي في الإنتاج، وإذا كانت أجور أيام العمل المائة هذه تعادل 50 يوم عمل، فإن كل رأسمالي منهم يحصل على 50 يوم عمل كفائض قيمة، ويكون معدل الربح 100% للأول و33.3% للثاني، و20% للثالث. ولكن إذا كان هناك رأسمالي رابع د لديه رأسمال غير إنتاجي متراكم قدره 300، يطالب بفائدة» (بربح) «تعادل قيمة أربعين يوم عمل من الرأسمالي آ و20 يوم عمل من الرأسمالي ب فإن معدلي ربح الرأسماليين آ وب يهبطان إلى 20% ويتساويان مع معدل ربح الرأسمالي ج، في حين أن الرأسمالي د برأسماله البالغ 300 يتلقى ربحاً قدره 60، ويكون معدل ربحه 20% شأن الرأسماليين الآخرين».

بمثل هذه البراعة المذهلة يحل لوريا اللامع (illustre) في لمح البصر، المسألة التي أعلن، قبل عشر سنوات، أنها عصية على الحل. ولا يطلعنا لوريا، للأسف، على المنبع السري الذي يتلقى منه «رأس المال غير الإنتاجي» القدرة ليس فقط على أن ينزع من الصناعيين ربحهم الإضافي هذا الذي يتجاوز معدل الربح الوسطي بل ولتحفظه في جيبه مثلما يأخذ المالك العقاري الربح الفائض من المزارع المستأجر ليضعه في جيبه بصفة ريع عقاري. والواقع أن التجار، يأخذون في هذه الحالة من الصناعيين أتاوة تماثل الربح العقاري، فيحددون بذلك معدل الربح الوسطي. أما أن رأس المال التجاري هو، بالطبع، عامل جوهري جداً في تحديد معدل الربح الوسطي، فهذا أمر يعرفه الجميع بدرجة كافية. ولكن القول بأن رأس المال التجاري يمتلك قوة سحرية لامتناهية أي فائض قيمة إضافي في ذاته (an sich) يتجاوز معدل الربح العام حتى قبل أن يأخذ هذا

المعدل العام شكله، وتحويله لذاته (für sich) إلى ريع عقاري دونما حاجة إلى أية ملكية عقارية، هو قول ليس بوسع أحد أن يجازف به سوى مغامر أدبي يزدري الاقتصاد السياسي كله في قرارة نفسه. وليس أقل مدعاة للدهشة ذلك الزعم بأن رأس المال التجاري يجد دائماً أولئك الصناعيين الذين لا يبلغ فائض قيمتهم إلا معدل الربح الوسطي، ويعتبر شرفاً له أن يخفف إلى حد ما العبء عن هؤلاء الضحايا التعساء لقانون القيمة الماركسي، ببيع منتجاتهم دون مقابل، وحتى دون أية عمولة. ترى أي مشعوذ ينبغي أن يكون المرء لكي يتصور أن ماركس بحاجة إلى مثل هذه الأحاييل البائسة!

غير أن صاحبنا لوريا اللامع (illustre) لا يتألق بكامل أمجاده إلا عندما نقرانه بمنافسيه من الشمال، كالسيد يوليوس فولف الذي لم يصبح معروفاً بالأمس هو الآخر. إن فولف ليبدو ناعقاً صغيراً حتى في كتابه الضخم: الاشتراكية ونظام المجتمع الرأسمالي *Sozialismus und kapitalistische Gesellschaftsordnung* [28] إن قرن بالإيطالي! فلکم يبدو فولف أخرق، كدت أقول قنوعاً، إلى جانب تلك الجرأة النبيلة التي يتحلى بها المايسترو الإيطالي الذي لا يخامر الشك مطلقاً بأن ماركس، لا أكثر ولا أقل من بقية الناس، فسفطائي متعمد، ومغالط ومتبجح ودجال شأن السيد لوريا نفسه - وإن ماركس يخدع الجمهور إذ يعده باكمال نظريته في مجلد آخر حالما يجد نفسه في موقف صعب، بينما يعرف حق المعرفة أنه لا يستطيع ولا ينوي إصداره! جسارة لا حد لها مقرونة بحيلة خارقة وقدرة على الافلات من مواقف لا يتصورها العقل، استخفاف بطولي بما يتلقى من ركلات، انتحال أعمال الغير بسرعة فائقة، دعاية باهتة، لجوج، للنفس، استعانة بجوقة الأصدقاء المذاحين لتوسيع الشهرة - ترى من يستطيع أن يباري لوريا في كل ذلك؟

إن إيطاليا هي موطن الكلاسيكية. وقد قدمت، ابتداءً من الحقبة العظيمة التي بزغ فيها فجر العالم المعاصر، شخصيات رائعة لا تضاهى في كمالها الكلاسيكي، من دانتي إلى غارibaldi. لكن أزمنة الخضوع والسيطرة الأجنبية خلقت شخصيات كلاسيكية أخرى، وثمة نموذجان بارزان منها، هما سجاناريل ودولكامارا^(*) وإن اتحادهما الكلاسيكي قد تجسد، كما نرى، في شخص صاحبنا لوريا اللامع (illustre). يتعين علي في الختام أن أقود قرائي إلى ما وراء المحيط. ذلك أن السيد الدكتور في

(*) سجاناريل شخصية من شخصيات مسرحية مولير الكوميدية «دون جوان»، ودولكامارا شخصية من شخصيات أوبرا دونيتسيتي «مشروب الحب» (Opera l'Elisir d'amore)، وكلاهما مكار ومشعوذ. [ن. ع.]

الطب جورج شتيلنغ، من نيويورك، قد وجد أيضاً حلاً للقضية، وهو حل بسيط للغاية. ولكنه كان من البساطة بحيث أن أحداً لم يرغب في الاعتراف به لا هنا ولا هناك، مما أثار غيظ المؤلف فاشتكى من هذا الحيف بمرارة في سيل لا ينقطع من الكراريس والمقالات الصحفية التي ظهرت على جانبي المحيط. وقد قيل له في صحيفة نويه تسايث *Neue Zeit* (*) إن حله كله يقوم على خطأ حسابي، إلا أنه لم يعبأ بذلك. لقد ارتكب ماركس أخطاء حسابية أيضاً لكنه ظل مصيباً في كثير من الأمور. فلنقم إذن بإلقاء نظرة على حل شتيلنغ.

«أفترض وجود مصنعين يعملان برأسمالين متساويين ولأمدنين متساويين، ولكن بتناسب مختلف بين رأس المال الثابت والمتغير، وأفترض أن رأس المال الكلي (ث + م) = ص، والفرق في تناسب رأس المال المتغير والثابت = س. وعليه يكون رأس المال في المصنع الأول: ص = ث + م؛ وفي المصنع الثاني = (ث - س) + (م + س). وبناء على ذلك يكون معدل فائض القيمة في المصنع الأول = $\frac{ف}{م+س}$ ، وفي المصنع الثاني = $\frac{ف}{م}$ إن الربح (ح) هو ما أسميه أنا فائض القيمة الكلي $\frac{ف}{م}$ والذي يشكل الزيادة التي تطرأ على رأس المال الكلي ص أو ث + م في الفترة المعنية. وهكذا فإن ح = ف. من هنا يكون معدل الربح في المصنع الأول = $\frac{ح}{ص}$ أو $\frac{ف}{م+س}$ ، وفي المصنع الثاني هو أيضاً $\frac{ح}{ص}$ أو $\frac{ف}{(ث-س)+(م+س)}$ وتساوي بدورها $\frac{ف}{م+س}$. هكذا تحلّ المسألة بهذه الطريقة حيث يثبت لدينا، على أساس قانون القيمة، أنه بوجود رؤوس أموال متساوية وأوقات عمل متساوية، ولكن بمقادير مختلفة من العمل الحي، فإن تغيراً في معدل فائض القيمة يسبب تساوي معدل الربح الوسطي». (غ. س. شتيلنغ، قانون القيمة ومعدل الربح، نيويورك، جون هاينريش، [1890، ص 1].)

[29]

(*) نويه تسايث *Neue Zeit*، الزمان الجديد، المجلة النظرية للإشتراكيين الألمان. ابتدأت بالصدور عام 1883 واستمرت حتى عام 1923، وترأس تحريرها كارل كاوتسكي وفرائس مهنغ. والمقال المقصود هو: تعليق على مقال السيد شتيلنغ: أثر تركيز رأس المال على الأجور واستغلال العمال، العدد 3، 1887، ص 123 - 127. [ن. برلين].

(G.C. Stiebeling, *Das Werthgesetz und die Profitrate*, New York, John Heinrich, [1890, S. 1]).

ولكن مهما بدت الحسابات المذكورة أعلاه جذابة وموحية، نجد أنفسنا ملزمين، بتوجيه سؤال واحد للسيد الدكتور شتيبلنغ: من أين يعرف أن مقدار فائض القيمة الذي ينتجه المصنع الأول يساوي بالضبط مقدار فائض القيمة في المصنع الثاني؟ فالدكتور يقول بوضوح أن ث، م، ص، س، أي كل العناصر الأخرى الداخلة في حساباته هي نفسها بالنسبة لكلا المصنعين، إلا أنه لا يشير بكلمة إلى ف. وإن تساوي فائضي القيمة المذكورين أعلاه لا يتأتى من الرمز إلى مقداريهما بالرمز الجبري نفسه وهو ف. بل إن ذلك هو بالذات ما ينبغي إثباته، ما دام السيد شتيبلنغ يعتبر الربح ح مطابقاً لفائض القيمة دون أن يكلف نفسه عناء البرهنة عليه. والآن ليس أمامنا سوى احتمالين: إما أن يكون فائض القيمة ف متساوياً في الحالتين، أي أن كلا المصنعين يُنتجان المقدار نفسه من فائض القيمة وبالتالي المقدار نفسه من الربح ما دام رأسمالهما الكليان متساويين. وعندها يكون السيد شتيبلنغ قد افترض مسبقاً صحة الشيء الذي ينبغي عليه إثباته؛ أو أن أحد المصنعين يُنتج مقداراً من فائض القيمة أكبر من الآخر، وعندها تنهار حساباته بأكملها.

إن السيد شتيبلنغ لم يبخل بشيء، لا بالجهد ولا بالمال، من أجل بناء جبال من الحسابات على أساس هذا الخطأ الحسابي وعرضها على الجمهور. وبوسعي أن أؤكد له، ابتغاءً لراحة باله، أن جميع حساباته تقريباً خاطئة بالدرجة نفسها، أما الحالات الإستثنائية التي لا يخطئ فيها، فإنها تثبت ما لم يرد إثباته. فهو يشير، على سبيل المثال، عبر مقارنات الإحصائيات الأميركية لعامي 1870 و1880 إلى أن معدل الربح قد هبط فعلاً، ولكنه يفسر ذلك بصورة خاطئة تماماً، فيزعم أن نظرية ماركس حول معدل الربح الثابت الذي لا يتغير أبداً يجب أن تُصحح في ضوء الممارسة العملية. غير أن الجزء الثالث من الكتاب الحالي يكشف لنا أن «معدل الربح الثابت» هذا الذي يُعزى لماركس محض اختلاق وأن ميل معدل الربح إلى الهبوط يقوم على أسباب مناقضة تماماً لتلك التي يوردها الدكتور شتيبلنغ. ولا شك في أن السيد الدكتور شتيبلنغ يحمل أفضل النوايا. ولكن عندما يريد المرء معالجة القضايا العلمية، يتوجب عليه قبل كل شيء أن يعرف قراءة المؤلفات، التي يرغب في استخدامها، مثلما كتبها مؤلفها، وأن لا يقرأ فيها ما لا تحتويه.

[30] خلاصة هذا البحث كله: وبالنسبة للقضية المطروحة هنا أيضاً، أن المدرسة الماركسية هي المدرسة الوحيدة التي حققت شيئاً. ويمكن لكل من فيريمان وكونراد شميدت عند قراءة هذا الكتاب الثالث أن يكون راضياً تماماً بقسطه من عمله.

لندن، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1894

فريدريك إنجلز

القسم الأول

المجلد الثالث

الجزء الأول

تحويل فائض القيمة إلى ربح ومعدل
فائض القيمة إلى معدل ربح

الجزء الأول: تحول فائض القيمة إلى ربح ومعدل فائض القيمة إلى معدل ربح

[32]

الفصل الأول

سعر الكلفة والربح

قمنا في الكتاب الأول ببحث الظاهرات التي تؤلف عملية الإنتاج الرأسمالية مأخوذة لذاتها، بوصفها عملية إنتاج مباشرة، دون أن نأخذ في الاعتبار أيًا من التأثيرات الجانبية للعوامل الخارجية. إلا أن عملية الإنتاج المباشرة هذه لا تستنفد دورة حياة رأس المال. فهي تكتمل في عالم الواقع بعملية التداول التي كانت موضوع البحث الذي تناوله الكتاب الثاني. واتضح لنا في الكتاب الثاني، وفي الجزء الثالث منه بالتحديد، الذي عالج عملية التداول باعتبارها وسيطاً لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية، اتضح أن عملية الإنتاج الرأسمالية مأخوذة ككل، إنما هي وحدة من عمليتي الإنتاج والتداول. أما ما يتعلق بالمسألة التي يعالجها هذا الكتاب الثالث، فإنها لا يمكن أن تقتصر على تأملات عامة بشأن هذه الوحدة. بل على العكس يتوجب هنا تشخيص ووصف الأشكال الملموسة التي تنشأ من عملية حركة رأس المال ومعاينتها بوصفها كلاً واحداً. فرؤوس الأموال، في حركتها الفعلية، تواجه بعضها بعضاً في أشكال ملموسة معينة، لا يتجلى معها صورة (Gestalt) (*) رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، وصورته في عملية التداول، إلا بوصفهما لحظتين خاصتين. وعليه فإن صور رأس المال، كما نتناولها في هذا الكتاب، تقترب شيئاً فشيئاً من الشكل الذي تتلبسه على سطح المجتمع وفي نشاط رؤوس الأموال المختلفة إزاء بعضها بعضاً، وفي المنافسة، وفي الوعي الاعتيادي للوسطاء القائمين بالإنتاج أنفسهم.

* * *

(*) أو: شكل.

[34]

تمثل قيمة أية سلعة (س) يتم إنتاجها بالطريقة الرأسمالية في هذه المعادلة: $س = ث + م + ف$. ولو طرحنا فائض القيمة ف من قيمة المنتج هذه لما تبقى سوى مُعادِل أو قيمة معوّضة، بشكل سلعة، عن القيمة - رأسمال $ث + م$ المُنفقة بهيئة عناصر إنتاج. وعلى سبيل المثال، إذا كان إنتاج سلعة معينة يتطلب إنفاق رأسمال قيمته 500 جنيه، منها 20 جنيهاً على اهتلاك وسائل العمل و380 جنيهاً منها على مواد الإنتاج، و100 جنيه على قوة العمل، وإذا كان معدل فائض القيمة 100% فإن قيمة المنتج $400 = ث + م + ف = 100 + 100 + 600$ جنيه.

وبعد طرح فائض القيمة البالغ 100 جنيه تبقى قيمة سلعية تبلغ 500 جنيه وهي وحدها التي تعوّض عن رأس المال المُنفق والبالغ 500 جنيه. إن هذا الجزء من قيمة السلعة الذي يعوّض عن سعر وسائل الإنتاج المستهلكة وسعر قوة العمل المستخدمة لا يعوّض للرأسمالي نفسه غير تكاليف السلعة، وعلى هذا فإن هذا الجزء يمثل بالنسبة له سعر كلفة السلعة.

إن كلفة السلعة بالنسبة للرأسمالي، ونفقات إنتاجها، إنما هما، على كل حال، كميتان مختلفتان تماماً. فذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتألف منه فائض القيمة لا يكلف الرأسمالي أي شيء لأنه يكلف العامل عملاً غير مدفوع الأجر. بيد أنه على أساس الإنتاج الرأسمالي يؤلف العامل بذاته، بعد أن يدخل عملية الإنتاج، جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي الناشط والذي يخص الرأسمالي. وعليه فإن الرأسمالي يبدو المُنتج الفعلي للسلعة، ولهذا السبب لا بد أن يبدو سعر كلفة (Kostpreis) السلعة للرأسمالي وكأنه الكلفة الفعلية للسلعة. وإذا أطلقنا الرمز ك على سعر الكلفة فإن المُعادلة: $س = ث + م + ف$ ، تتحول إلى مُعادلة: $س = ك + ف$ أي أن قيمة السلعة = سعر الكلفة + فائض القيمة.

ولذلك، فإن إدراج الأجزاء المختلفة لقيمة السلعة، التي تعوّض فقط عن القيمة - رأسمال المُنفقة على إنتاجها، ضمن مقولة سعر الكلفة، يُعبّر من جهة عن الطابع المميز للإنتاج الرأسمالي. إن كلفة السلعة للرأسماليين تُقاس بما يُنفق من رأسمال؛ بينما تُقاس الكلفة الفعلية للسلعة بما يُنفق من عمل. ولهذا فإن سعر الكلفة الرأسمالي يختلف كمياً عن قيمة السلعة، أو يختلف عن سعر كلفتها الفعلية؛ فهو أصغر من قيمة السلعة، لأنه في المُعادلة $س = ك + ف$ ، يتضح أن $ك = س - ف$. ومن جهة أخرى، فإن سعر كلفة السلعة ليس بأي حال من الأحوال مجرد باب لا وجود له سوى في المحاسبة

[35]

No. I.

Das Gef. 2. Gefährdungs- & Gefährdungs-.

Life Cycle Insurance Policy

[illegible]

الجزء الأول: تحول فائض القيمة إلى ربح ومعدل فائض القيمة إلى معدل ربح

[36]

الرأسمالية. إن تميز هذا الجزء من القيمة يتجلى عملياً باستمرار في تجديد الإنتاج الفعلي للسلع، لأنه ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار من شكله السلعي إلى شكل رأسمال إنتاجي عن طريق عملية التداول، بحيث يتوجب على سعر الكلفة أن يعيد على الدوام شراء [37] عناصر الإنتاج المستهلكة في إنتاج السلعة.

وبالعكس، فإن مقولة سعر الكلفة لا شأن لها البتة بتكوين قيمة السلعة، ولا بعملية إنماء قيمة رأس المال. فعندما أعرف أن من قيمة السلعة البالغة 600 جنيه هناك خمسة أسداد، أي 500 جنيه، لا تمثل سوى مُعادل، سوى قيمة تعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه والذي تم إنفاقه وأنها لا تكفي بالتالي إلا لإعادة شراء العناصر المادية لرأس المال هذا، فإنتني لا أعرف من ذلك وحده كيف أنتجت هذه الأسداس الخمسة من قيمة السلعة التي تؤلف سعر كلفتها، ولا كيف أنتج السدس الأخير الذي يؤلف فائض القيمة. غير أن البحث سيكشف أن سعر الكلفة في الاقتصاد الرأسمالي يرتدي المظهر المزيف لمقولة إنتاج القيمة بالذات.

لنعد إلى مثالنا. نفترض أن القيمة التي ينتجها عامل واحد خلال يوم عمل اجتماعي وسطي ممثلة بمبلغ من النقد هو 6 شلنات = 6 ماركات، فإن رأس المال المُسلّف البالغ 500 جنيه = 400 ث + 100 م، يمثل قيمة مُنتَجة في $1666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات، منها $1333\frac{1}{3}$ يوم عمل متبلورة في قيمة وسائل الإنتاج = 400 ث و $333\frac{1}{3}$ يوم عمل متبلور في قيمة قوة العمل = 100 م. ولما كنا قد افترضنا أن معدل فائض القيمة هو 100%، فإن إنتاج السلعة الجديدة يستلزم إنفاق قوة عمل = 100 م + 100 ف = $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات.

ونعرف كذلك (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، ص 193/201) (*) أن قيمة المنتج المنبثق جديداً، وبالبالغة 600 جنيه تتألف من: (1) القيمة التي تظهر من جديد لرأس المال الثابت البالغ 400 جنيه والذي أنفق على وسائل الإنتاج، و(2) قيمة مُنتَجة حديثاً تبلغ 200 جنيه. إن سعر كلفة السلعة = 500 جنيه، يتضمن 400 ث التي ظهرت من جديد إلى جانب نصف القيمة المُنتَجة حديثاً وبالبالغة 200 جنيه (= 100 م)، أي أنها تتضمن عنصري قيمة السلعة المختلفين تماماً من حيث منشئهما. وبفضل الطابع الهادف للعمل المبذول خلال الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات،

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص 226، [الطبعة العربية، ص 271-272].

فإن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة والبالغة 400 جنيه تنتقل من وسائل الإنتاج هذه إلى المنتج. وهكذا، فإن هذه القيمة التي كانت قائمة سابقاً تعود إلى الظهور كجزء من مكونات قيمة المنتج، إلا أنها لا تظهر أثناء عملية إنتاج هذه السلعة. فهي غير موجودة كجزء مكوّن لقيمة السلعة إلا لأنها كانت موجودة أصلاً كجزء مكوّن لرأس المال المسلف. وعلى هذا، فإن رأس المال الثابت المُنفق يعوّض عنه بذلك الجزء من قيمة السلعة الذي أضافه رأس المال هذا نفسه إلى قيمتها. ولذا، فإن لهذا العنصر من عناصر سعر الكلفة معنى مزدوجاً: فهو، من جهة، يدخل في سعر كلفة السلعة لأنه جزء مكوّن لقيمة السلعة يعوّض عن رأس المال المُنفق، وهو، من جهة ثانية، لا يشكل جزءاً مكوّناً لقيمة السلعة، إلا لأنه يمثل قيمة رأس المال المُنفق، أو لأن كلفة وسائل الإنتاج بلغت كذا وكذا. [38]

أما بالنسبة للجزء الآخر المكوّن لسعر الكلفة، فإن الأمر على عكس ذلك تماماً. إن الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل المبذولة في إنتاج السلعة تخلق قيمة جديدة قدرها 200 جنيه. إن جزءاً واحداً من هذه القيمة الجديدة لا يعوّض سوى عن رأس المال المتغير المسلف والبالغ 100 جنيه، أي سعر قوة العمل المستخدمة. إلا أن هذه القيمة - رأسمال المسلف لا تسهم بالمرة في خلق القيمة الجديدة. فلدى تسليف رأس المال تُعد قوة العمل بمثابة قيمة، إلا أنها تقوم في عملية الإنتاج بدور خالق القيمة. إن المكان الذي تشغله قيمة قوة العمل لدى تسليف رأس المال تحتله قوة العمل الحية الخالقة للقيمة عندما يقوم رأس المال الإنتاجي فعلاً بوظيفته.

إن الفرق بين هذين الجزئين المختلفين المكوّنين لقيمة السلعة، واللذين يؤلفان معاً سعر الكلفة، يتجلى للعيان كلما طرأ تغير في مقدار القيمة: في الحالة الأولى - الجزء الثابت المُنفق من رأس المال، وفي الحالة الثانية - الجزء المتغير المُنفق منه. لنفرض أن سعر نفس وسائل الإنتاج، أي الجزء الثابت من رأس المال يرتفع من 400 جنيه إلى 600 جنيه، أو على العكس من ذلك، يهبط إلى 200 جنيه. ففي الحالة الأولى لا يرتفع سعر كلفة السلعة من 500 إلى 600 م + 100 = 700 جنيه فحسب، بل إن قيمة السلعة ذاتها ترتفع من 600 جنيه إلى 600 م + 100 م + 100 ف = 800 جنيه. وفي الحالة الثانية لا يهبط سعر كلفة السلعة وحده من 500 جنيه إلى 200 م + 100 م = 300 جنيه، بل إن قيمة السلعة تهبط أيضاً من 600 جنيه إلى 200 م + 100 م + 100 ف = 400 جنيه. ولما كان رأس المال الثابت المُنفق ينقل قيمته إلى المنتج، فإن قيمة المنتج ترتفع أو تهبط تبعاً للحجم المطلق لهذه القيمة - رأسمال شريطة بقاء

[39]

Im ersten Satz stehen die Effizienzen wieder
 links, die der Kapitalist für Produktivgewinn, für
 sich gemacht hat, berechnet, als unmittelbaren Produkt.
 ein Produkt, bei dem auf einen alten Produktionsfaktor
 ein neues für denselben Aufwand abgesetzt wird. Also
 diese unmittelbaren Produktivgewinn effizienzen sind
 ebenfalls der Kapitalist. Es sind in der ersten Stelle
 angegeben die Produktivgewinn effizienzen für den
 Kapitalist, die für den zweiten Satz. Für den
 zweiten Satz, nämlich in diesem Absatz. Bei Betrachtung der Produktivgewinn effizienzen als der
 mittleren durchschnittlichen Produktivgewinn effizienzen. Es ist der Kapitalist für Produktivgewinn

Wie schon gesagt, dass der
 Produktivgewinn in Gangen betrachtet
 besteht aus Produktivgewinn und Lohn. Lohn
 gewinn ist. In der Betrachtung der
 Produktivgewinn effizienzen als unmittelbaren Produkt.
 effizienzen der Produktivgewinn effizienzen
 effizienzen. III. würde sich also erweisen.
 Warum es sich in diesem Satz handelt
 dass nicht nur als gewinnloser Kapitalist
 aber diese Gewinne, ungenutzten. Es geht
 aus dem in Betracht kommen. Unge-
 nutzten. Und ungenutzten nach mit
 dem Gewinn der Kapitalist - als Gewinn
 betrachtet - gewinnlos. In der ersten Stelle
 Betrachtung werden sich die dort als in
 diesen Betrachtungen kommen. Unge-
 nutzten für die Produktivgewinn effizienzen der Kapitalist in der
 unmittelbaren Produktivgewinn effizienzen, wie für
 Produktivgewinn effizienzen. Und als
 besonders merkwürdig. Unge-
 nutzten der Kapitalist, wie vor für

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المجلد الثالث المعدة من السكريتير، مع تعديلات
 وتصحيحات بخط يد إنجلز

الجزء الاول: تحول فائض القيمة إلى ربح ومعدل فائض القيمة إلى معدل ربح

[40]

الظروف الأخرى على حالها. ولنفترض على العكس، أنه، مع بقاء الظروف الأخرى ثابتة، يرتفع سعر نفس المقدار من قوة العمل من 100 جنيه إلى 150 جنيهًا، أو يهبط، بالعكس، إلى 50 جنيهًا. ومع أن سعر الكلفة يرتفع في الحالة الأولى من 500 جنيه إلى 400 م + 150 م = 550 جنيهًا، ويهبط في الحالة الثانية من 500 جنيه إلى 400 م + 50 م = 450 جنيهًا، فإن قيمة السلعة تظل ثابتة في كلتا الحالتين = 600 جنيه؛ إذ تبلغ في الحالة الأولى 400 م + 150 م + 50 م، وفي الحالة الثانية 400 م + 50 م + 50 م = 150 م. إن رأس المال المتغير المسلف لا يضيف قيمته هو إلى المنتج. وبالعكس فعوضاً عن قيمته، تدخل في المنتج القيمة الجديدة التي يخلقها العمل. وعليه، فإن أي [41] تغير في المقدار المطلق لقيمة رأس المال المتغير، إذا ما عبّر عن التغير في سعر قوة العمل فحسب، لا يبدّل بأي حال المقدار المطلق لقيمة السلعة، لأنه لا يبدّل شيئاً من المقدار المطلق للقيمة الجديدة التي تخلقها قوة العمل الدفاقة. وعلى العكس، فإن مثل هذا التغير لا يمس إلّا التناسب بين مقداري الجزئين المكوّنين للقيمة الجديدة، واللذين يولف أحدهما فائض القيمة، أما الآخر فيعوض عن رأس المال المتغير، ولهذا فإنه يدخل في سعر كلفة السلعة.

إن جزئي سعر الكلفة، في حالتنا هذه 400 م + 100 م، إنما تجمعهما سمة مشتركة واحدة فقط وهي أنهما جزآن من قيمة السلعة يعوضان عن رأس المال المسلف. ولكن هذا الواقع الفعلي للأمور يتجلى، بالضرورة، بصورة مقلوبة من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي.

فمنط الإنتاج الرأسمالي يختلف عن نمط الإنتاج القائم على العبودية، فيما يختلف، بأن قيمة قوة العمل، وبالتالي سعرها، تبدو وكأنها قيمة أو سعر العمل نفسه، أو بوصفها أجوراً (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع عشر). وعليه، فإن الجزء المتغير من قيمة رأس المال المسلف يبدو كرأسمال مُنفق على الأجور وكقيمة - رأسمال تُدفع لقاء قيمة، وبالتالي سعر، كل العمل المبذول في الإنتاج. لنفترض على سبيل المثال، أن يوم عمل اجتماعياً وسطيّاً مؤلفاً من عشر ساعات يتجسد في مبلغ من النقد يساوي 6 شلنات. وفي هذه الحالة فإن رأس المال المتغير المسلف البالغ 100 جنيه يمثل التجسيد النقدي للقيمة المُنتجة في $333\frac{1}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات. إلّا أن هذه القيمة لقوة العمل المشتراة والتي تظهر لدى تسليف رأس المال لا تشكّل بالمرّة جزءاً من رأس المال الناشط فعلياً. فقوة العمل الحية تحلّ محلّ هذه القيمة في عملية الإنتاج. وإذا كانت درجة استغلال قوة العمل تبلغ 100%، كما هي الحال في مثالنا، فإنها تُبدّل خلال

$666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات، وتضيف بذلك إلى المنتج قيمة جديدة قدرها 200 جنيه. ولكن رأس المال المتغير البالغ 100 جنيه يظهر، لدى تسليف رأس المال، بمثابة رأسمال مُنفق على الأجور، أو بمثابة سعر العمل المنجز خلال $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات. ولو قسمنا الـ 100 جنيه على $666\frac{2}{3}$ يوم لتنتج لدينا 3 شلنات كسعر ليوم عمل مؤلف من عشر ساعات، وهو ما يساوي قيمة منتجة في 5 ساعات عمل. ولو قمنا الآن بمقارنة رأس المال المُسلّف من جهة بقيمة السلعة من جهة أخرى، لوجدنا:

I - إن رأس المال المُسلّف البالغ 500 جنيه = 400 جنيه من رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج (سعر وسائل الإنتاج) + 100 جنيه من رأس المال المُنفق على العمل (سعر $666\frac{2}{3}$ يوم عمل، أو أجورها). [42]

II - قيمة السلعة البالغة 600 جنيه = 500 جنيه تمثل سعر الكلفة (400 جنيه سعر وسائل الإنتاج المُنفقة + 100 جنيه سعر $666\frac{2}{3}$ يوم عمل مبدول) + 100 جنيه فائض قيمة.

وفي هذه الصيغة لا يختلف جزء رأس المال المُنفق على العمل عن جزء رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج مثل القطن والفحم، إلّا لكونه يخدم كوسيلة لدفع ثمن عنصر إنتاج مختلف مادياً، ولكن ليس أبداً لكونه يؤدي دوراً وظيفياً آخر في عملية تكوين قيمة السلعة وبالتالي في عملية إنماء قيمة رأس المال. ففي سعر كلفة السلعة يعود سعر وسائل الإنتاج للظهور كما كان قائماً من قبل لدى تسليف رأس المال وبالذات لأن وسائل الإنتاج هذه قد استُخدمت بشكل هادف. ويعود للظهور في سعر الكلفة أيضاً ذلك السعر، أو الأجر المدفوع لقاء الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل مبدول لإنتاجها تماماً كما كان قائماً من قبل لدى تسليف رأس المال، وذلك لأن هذا المقدار من العمل قد بُذل بشكل هادف هو أيضاً. إننا لا نرى إلّا قيماً منجزة وقائمة - وهي أجزاء قيمة رأس المال المُسلّف التي تدخل في تكوين قيمة المنتج - ولكننا لا نرى العنصر الخالق للقيمة الجديدة. لقد اختفى التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. إن سعر الكلفة بأكمله والبالغ 500 جنيه، يكتسب الآن معنى مزدوجاً: فهو، أولاً، يمثل ذلك الجزء المكوّن لقيمة السلعة البالغة 600 جنيه، الذي يعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه والمُنفق على إنتاج السلعة؛ وثانياً، إن هذا الجزء المكوّن ذاته لقيمة السلعة موجود فقط لأنه كان موجوداً بالأصل على شكل سعر كلفة عناصر الإنتاج المستخدمة، ألا وهي وسائل الإنتاج والعمل، أي أنه كان موجوداً كرأسمال مُسلّف. إن القيمة - رأسمال تعود

الى الظهور على شكل سعر كلفة السلعة لا لشيء سوى لأنها قد أنفقت كقيمة - رأسمال.

إن حقيقة إنفاق شتى مكونات قيمة رأس المال المسلف على عناصر إنتاج متباينة مادياً، أي على وسائل العمل والمواد الأولية والمساعدة والعمل، لا تشترط سوى أن يتعين على سعر كلفة السلعة أن يشتري مجدداً عناصر الإنتاج تلك المتباينة مادياً. إلا أن هناك فرقاً واحداً جديراً بالاهتمام بقدر ما يتعلق الأمر بتكوين سعر الكلفة ذاته، ذلك هو الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. ففي مثالنا السابق، افترضنا 20 جنيهاً لاستهلاك وسائل العمل (400 ث = 20 جنيهاً - لاهلاك وسائل العمل + 380 جنيهاً لمواد الإنتاج). وكانت قيمة وسائل العمل هذه قبل إنتاج السلعة = 1200 جنية، أما بعد إنتاج السلعة، فإن تلك القيمة تتخذ مظهرين، هما 20 جنيهاً أصبحت جزءاً من قيمة السلعة، و1200 - 20، أي 1180 جنيهاً تمثل القيمة المتبقية من وسائل العمل [43] التي تظل بحوزة الرأسمالي أو تمثل عنصراً من قيمة رأسماله الإنتاجي لا رأسماله السلي. وعلى الضد من وسائل العمل، فإن مواد الإنتاج والأجور تُنفق بأكملها في إنتاج السلعة، وبذلك تدخل قيمتها كاملة في قيمة السلعة التي تم إنتاجها. لقد رأينا كيف أن هذه الأجزاء المكونة المختلفة من رأس المال المسلف تتخذ شكل رأس المال الأساسي وشكل رأس المال الدائر بالنسبة للدوران.

وبناء على ذلك، فإن رأس المال المسلف هو 1680 جنيهاً = رأس المال الأساسي 1200 جنية + رأس المال الدائر 480 جنيهاً (= 380 جنيهاً في مواد الإنتاج + 100 جنية في الأجور).

إلا أن سعر كلفة السلعة = 500 جنية فقط (20 جنيهاً اهتلاك رأس المال الأساسي و480 جنيهاً رأس المال الدائر).

غير أن هذا الفرق بين سعر كلفة السلعة وبين رأس المال المسلف لا يؤكد سوى أن سعر كلفة السلعة يتكوّن فقط من رأس المال المُنفق فعلاً على إنتاج السلعة.

ففي إنتاج السلعة تستخدم وسائل عمل بقيمة 1200 جنية، ولكن لا يُستهلك في الإنتاج من هذه القيمة - رأسمال المسلفة سوى 20 جنيهاً. ولهذا، فإن رأس المال الأساسي المستخدم لا يدخل في سعر كلفة السلعة إلا بصورة جزئية، لأنه لا يُنفق على إنتاج السلعة إلا جزئياً. أما رأس المال الدائر المستخدم فيدخل بأكمله في سعر كلفة السلعة لأنه يُنفق بأكمله على إنتاج السلعة. ولكن ألا يبرهن ذلك على أن الجزء الأساسي والجزء الدائر المستهلكين من رأس المال يدخلان على السواء في سعر كلفة

السلعة المعنية بما يتناسب (pro rata) ومقدار قيمة كل منهما، وأن هذا الجزء المكوّن لقيمة السلعة لا ينبثق إلّا من رأس المال المُنفق على إنتاجها؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فإنه يتعذر على المرء أن يفهم لماذا لا يضيف رأس المال الأساسي المُسلّف البالغ 1200 جنيه إلى قيمة المنتج، علاوة على الـ 20 جنيهًا التي يفقدها في عملية الإنتاج، تلك الـ 1180 جنيهًا التي لا يفقدها في هذه العملية.

لذلك، فإن هذا الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، عند حساب سعر الكلفة، لا يؤكد سوى النشوء الواضح لسعر الكلفة من القيمة - رأسمال المُنفقة، أي من الثمن الذي يدفعه الرأسمالي نفسه لقاء عناصر الإنتاج المُنفقة، بما في ذلك العمل. ومن جهة أخرى، وبقدر ما يتعلق الأمر بتكوين القيمة، تجري مماثلة الجزء المتغير من رأس المال، أي الجزء المُنفق على قوة العمل، مع رأس المال الثابت (ذلك الجزء من رأس المال الذي يتألف من مواد الإنتاج) عند إدراجهما سوية تحت باب رأس المال الدائر، وهكذا يكتمل غموض عملية إنماء قيمة رأس المال⁽¹⁾

لقد درسنا، حتى الآن، عنصراً واحداً فقط من عناصر قيمة السلعة، أي سعر الكلفة. وعلينا الآن أن نلتفت إلى الجزء الآخر من مكونات قيمة السلعة، ألا وهو العلاوة التي تزيد على سعر الكلفة، أي إلى فائض القيمة. إن فائض القيمة هو، في المقام الأول، ما يفيض من قيمة الكلفة، على سعر كلفتها. وبما أن سعر الكلفة يساوي قيمة رأس المال المُنفق الذي تتحول هذه التكاليف إلى عناصره المادية من جديد بشكل دائم، فإن هذا الفائض للقيمة هو زيادة في قيمة رأس المال المُنفق على إنتاج السلعة والعائد من تداول هذه السلعة.

ولقد سبق أن رأينا أن ف، أي فائض القيمة، لا ينبثق إلّا من التغير في قيمة م، أي رأس المال المتغير وهو على هذا الأساس ليس، في منشئه، سوى زيادة في رأس المال المتغير، فإنه يشكل، بعد انتهاء عملية الإنتاج، وبنفس القدر زيادة تطرأ على قيمة ث + م، أي زيادة على كل رأس المال المُنفق. إن الصيغة ث + (م + ف) والتي تعني أنه يتم إنتاج ف بتحويل قيمة - رأسمال معينة، هي م، مسلفة لقوة العمل إلى مقدار متغير،

(1) في رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع، البند 3، ص 206-216 طرحنا مثال ن. و. سنير لنوضح الشوش الذي يولده هذا الأمر في ذهن الاقتصاديين. ([أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ص 237-243]، [الطبعة العربية، ص 284-293]).

بمعنى تحويل مقدار ثابت إلى مقدار متغير، إن هذه الصيغة يمكن أيضاً أن تتمثل بـ (ث + م) + ف. لقد كان لدينا قبل بدء الإنتاج رأسمال يبلغ 500 جنيه. وبعد انتهاء الإنتاج أصبح لدينا رأسمال يبلغ 500 جنيه زائداً قيمة إضافية قدرها 100 جنيه⁽²⁾ غير أن فائض القيمة لا يشكل زيادة في ذلك الجزء من رأس المال المسلف الذي يدخل في عملية تكون القيمة فحسب، بل يشكل كذلك زيادة في ذلك الجزء الذي لا يدخل في هذه العملية؛ أي بالتالي ليست زيادة لرأس المال المُنفق الذي يعوّضه سعر كلفة السلعة فحسب، بل زيادة لكل رأس المال الموظف في الإنتاج. فقد كان لدينا قبل بدء عملية الإنتاج قيمة - رأسمال مقدارها 1680 جنيهاً، تتكون من: 1200 جنيه [45] كرأسمال أساسي موظف في وسائل عمل لا تدخل منها في قيمة السلعة سوى 20 جنيهاً لقاء اهتلاك هذه الوسائل، ومن 480 جنيهاً من رأس المال الدائر موظفة في مواد الإنتاج والأجور. ويصبح لدينا بعد عملية الإنتاج 1180 جنيهاً بوصفها جزءاً مكوناً لقيمة رأس المال الإنتاجي زائداً 600 جنيه كرأسمال سلعي. ويجمع هذين المقدارين من القيمة نجد أن لدى الرأسمالي الآن قيمة تساوي 1780 جنيهاً. وبعد طرح رأسماله الكلي المسلف والبالغ 1680 جنيهاً تبقى زيادة في القيمة مقدارها 100 جنيه. وهكذا، فإن فائض القيمة البالغ 100 جنيه يشكل زيادة في قيمة رأس المال الموظف البالغ 1680 جنيهاً مثلما يشكل زيادة في جزئه البالغ 500 جنيه والذي أنفق خلال الإنتاج. ويتضح للرأسمالي الآن أن هذه الزيادة في القيمة إنما تنبثق من العمليات الإنتاجية التي تجري بمساهمة رأس المال، وهي بذلك تنبثق من رأس المال نفسه؛ لأنها توجد بعد عملية الإنتاج في حين أنها لم تكن موجودة قبلها. أما ما يخص في المقام الأول رأس المال المُنفق في الإنتاج، فيبدو أن فائض القيمة ينبثق بصورة متساوية من مختلف عناصر قيمته والتي تتألف من وسائل الإنتاج والعمل، ذلك لأن هذه العناصر تسهم، في

(2) «نحن نعرف، مما تقدم، أن فائض القيمة ما هو إلا نتيجة لتغير قيمة (م)، ونعني بها ذلك الجزء من رأس المال الذي حوّل إلى قوة عمل، وبالتالي فإن: $م + ف = م + \Delta م$ (أي م مضافاً إليها الزيادة في م). بيد أن التغير الفعلي في قيمة م، وشروط هذا التغير، واقع تطمس معالمه ويكتنفه الغموض، ذلك لأن زيادة الجزء المتغير من رأس المال تؤدي كذلك إلى زيادة المقدار الكلي لرأس المال المدفوع. فقد كان بالأصل 500 جنيه، فأضحى الآن 590 جنيه». (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع، البند 1، ص 203/195) ([أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 228، [الطبعة العربية، ص 273]).

تكوين سعر الكلفة على حد سواء. إن هذه العناصر تضيف قيمها التي تشكّل رأس المال المسلف، إلى قيمة المنتج، بالقدر نفسه، ولا يتم التمييز بينهما كمقدار ثابت ومقدار متغير من القيمة. ويتجلى هذا الأمر إذا افترضنا، للحظة، أن كل رأس المال المُنفق يتألف إما من الأجور وحدها أو من قيمة وسائل الإنتاج وحدها. ففي الحالة الأولى تكون قيمة السلعة 500م + 100ف، عوضاً عن قيمة السلعة المؤلفة من: 400ث + 100م + 100ف. فرأس المال البالغ 500 جنيه والمُنفق على الأجور يمثل قيمة كلّ العمل المبذول في إنتاج قيمة السلعة البالغة 600 جنيه، ولهذا السبب بالذات فإنه يشكل سعر كلفة المنتج برمته. إلا أن تكوين سعر الكلفة هذا، الذي تعود قيمة رأس المال المُنفق بفضلته إلى الظهور بوصفها جزءاً مكوناً لقيمة المنتج، هو العملية الوحيدة التي نعرفها في تكوين قيمة السلعة هذه. أما كيف ينشأ جزؤها المكوّن ذاك الذي يبلغ مقداره 100 جنيه، والذي يشكل فائض القيمة فهو أمر غير معروف لدينا. ويصدق ذلك على الحالة الثانية أيضاً، والتي تكون فيها قيمة السلعة = 500ث + 100ف. إننا نعرف، في كلتا الحالتين، أن فائض القيمة ينشأ عن قيمة معينة، لأن هذه القيمة مسلفة في شكل رأسمال إنتاجي، سواء بشكل عمل أم بشكل وسائل إنتاج. ولكن، من جهة أخرى، لا يمكن للقيمة - رأسمال المسلفة أن تولّد فائض قيمة لمجرد أنها قد أنفقت، لمجرد أنها تشكل سعر كلفة السلعة. فهي، بقدر ما تكون سعر كلفة السلعة، لا تكون أي فائض قيمة، بل تكون مجرد مُعادِل، أي قيمة تعوّض عن رأس المال المُنفق. وعليه، بما أنها تكون فائض قيمة، فإنها لا تكونها بفضل صفتها الخاصة كرأسمال مُنفق، بل، عموماً، كرأسمال تم تسليفه ووضعه بالتالي قيد الاستخدام. ولهذا، فإن فائض القيمة ينبثق من ذلك الجزء من رأس المال المسلف الذي يدخل في سعر كلفة السلعة بقدر ما ينبثق من ذلك الجزء الذي لا يدخل في سعر الكلفة، وباختصار: ينبثق على حدّ سواء من الجزئين المكوّنين الأساسيين والدائر لرأس المال المستخدم. إن رأس المال الكليّ - وسائل العمل ومواد الإنتاج والعمل - يقوم، مادياً، بدور خالق المنتج. وفي عملية العمل الفعلية يساهم مادياً كل رأس المال، بينما لا يساهم في عملية تكوين القيمة إلا جزء منه. ولعل هذا بالذات هو السبب في أنه لا يساهم إلا جزئياً في تكوين سعر الكلفة بينما يساهم كلياً في تكوين فائض القيمة. ومهما يكن الأمر، فالنتيجة هي أن فائض القيمة ينبثق في آنٍ واحدٍ، من كل أجزاء رأس المال الموظف. ويمكن تلخيص هذا الاستدلال بإيجاز أكبر بإيراد عبارة مالتوس وهي فظة بقدر ما هي بسيطة:

«إن الرأسمالي يتوقع ربحاً متساوياً على جميع أجزاء رأس المال الذي سلفه»⁽³⁾

إن فائض القيمة، المائل بصفته وليداً لرأس المال الكلي المسلف، يتخذ شكلاً محوّلًا هو شكل الربح. وعليه، فإن مقداراً معيناً من القيمة يصبح رأسمالاً لأنه أنفق بهدف توليد ربح⁽⁴⁾، أو أن ربحاً يظهر لأن مقداراً معيناً من القيمة يُستخدم كرأسمال. فإذا رمزنا إلى الربح بالحرف ح، فإن الصيغة: $س = ث + م + ف = ك + ف$ تتحول إلى الصيغة التالية: $س = ك + ح$ ، أو قيمة السلعة = سعر الكلفة + الربح.

إن الربح، بالصورة التي نراه بها للوهلة الأولى، يطابق إذن فائض القيمة، ولكن في شكل غامض، إلا أن هذا الشكل حصيلة حتمية لنمط الإنتاج الرأسمالي. فمناً التغير الذي يطرأ على القيمة في مجرى عملية الإنتاج يُعزى حتماً إلى رأس المال الكلي وليس إلى الجزء المتغير منه، لعدم وجود تمييز واضح بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في التكوين الظاهري لسعر الكلفة. فلأن سعر قوة العمل ينتحل شكلاً محوّلًا هو الأجور في هذا القطب، فإن فائض القيمة يظهر هو الآخر في القطب المعاكس بشكل محوّل هو الربح.

ولقد رأينا أن سعر كلفة السلعة أقل من قيمتها. وبما أن $س = ك + ف$ ، فإن $ك = س - ف$. وإن الصيغة $س = ك + ف$ ، تُختزل إلى الصيغة $س = ك$ ، أي تعادل قيمة السلعة مع سعر الكلفة فقط عندما يكون $ف = صفرًا$ ، وهذه حالة لا تحدث مطلقاً على أساس الإنتاج الرأسمالي، رغم أن ظروفًا خاصة في السوق قد تخفض سعر بيع السلع إلى مستوى سعر الكلفة أو إلى أدنى من ذلك.

وعليه، إذا بيعت السلعة بقيمتها فسيحقق ربح يساوي فائض قيمة السلعة على سعر كلفتها، ويساوي بالتالي كل فائض القيمة المائل في قيمة السلعة. ولكن يمكن للرأسمالي أن يحقق من سلعه ربحاً حتى عند بيعها بأدنى من قيمتها. وطالما كان السعر الذي تُباع به السلعة أعلى من سعر كلفتها، رغم أنه قد يكون أدنى من قيمة السلعة، فإن ثمة جزءاً

(3) مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، طبعة لندن، 1836، ص 268.

(Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd ed., London, 1836, p. 268).

(4) «إن رأس المال هو ذلك الشيء الذي يُنفق بهدف الربح». (مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1827، ص 86).

(Malthus, *Definitions in Political Economy*, London, 1827, p. 86).

من فائض القيمة مائلاً في السلعة يتحقق دوماً، مما يؤمن الربح. إن قيمة السلعة في مثالنا تبلغ 600 جنيه، وسعر الكلفة 500 جنيه. فإذا بيعت السلعة بأسعار 510، 520، 530، 560، 590 جنيهًا، فإنها تكون قد بيعت بأدنى من قيمتها بمقدار: 90، 80، 70، 40، 10 جنيهات على التوالي. ومع هذا فقد تحققت من بيعها أرباح هي على التوالي: 10، 20، 30، 60، 90 جنيهًا. وكما هو جلي فإن هناك عدداً غير محدود من أسعار البيع الممكنة بين قيمة السلعة وسعر كلفتها. وكلما كان ذلك العنصر من قيمة السلعة الذي يتألف من فائض القيمة أكبر، اتسع المدى العملي لحركة هذه الأسعار الوسيطة.

وهذا يفسر لنا أموراً أكثر مما تنطوي عليه الظواهر اليومية للمنافسة، كحالات معروفة للبيع بأسعار مخفضة (underselling) والمستوى الواطئ بصورة غير اعتيادية لأسعار السلع في فروع صناعية معينة⁽⁵⁾، إلخ. إن القانون الأساسي للمنافسة الرأسمالية الذي لم يتمكن الاقتصاد السياسي من إدراكه حتى الآن، ذلك القانون الذي ينظم المعدل العام للربح وما تسمى بأسعار الإنتاج التي تتحدد بهذا المعدل، إنما يرتكز، كما سنرى فيما بعد، على هذا الفارق بين قيمة السلعة وسعر كلفتها، وعلى ما ينجم عن هذا الفارق من إمكانية بيع السلعة بربح حتى وإن بيعت بأدنى من قيمتها.

إن سعر كلفة السلعة يعين الحد الأدنى لسعر بيعها. فإذا بيعت بأدنى من سعر كلفتها فلن يكون سعر البيع قادراً على التعويض، بصورة كاملة، عن الأجزاء المكونة المُنفقة من رأس المال الإنتاجي. وإذا استمرت هذه العملية فإن القيمة - رأس المال المُستَـقَـة تتلاشى. ومن وجهة النظر هذه يميل الرأسمالي إلى اعتبار سعر الكلفة على أنه القيمة الحقيقية الجَوَانِيَّة للسلعة، لأن ذلك هو السعر اللازم لمجرد الحفاظ على رأسماله. ولكن هناك [48] أمراً آخر هو أن سعر كلفة السلعة يمثل سعر الشراء الذي دفعه الرأسمالي نفسه لإنتاج السلعة، ولهذا فإنه سعر الشراء الذي تحدده عملية إنتاج السلعة ذاتها. ولهذا السبب فإن القيمة الإضافية، أو فائض القيمة الذي يتحقق عند بيع السلعة يظهر للرأسمالي على أنه زيادة في سعر البيع على قيمة السلعة، بدلاً من أن يراه زيادة في قيمة السلعة على سعر الكلفة، وبالتالي فإنه يتوهم أن فائض القيمة المندمج في السلعة لا يتحقق عند بيع السلعة بل ينبثق من عملية البيع ذاتها. وقد سلطنا على هذا الوهم ضوءاً أكبر في رأس المال،

(5) قارن رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن عشر، ص 561 - 571. ([أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 571-573، [الطبعة العربية، ص 672-675]).

الكتاب الأول، الفصل الرابع، البند 2 (تناقضات الصيغة العامة)، ولكننا سنتطرق هنا لمأماً إلى الشكل الذي تقدم به تورنز مجدداً، من بين آخرين، باعتباره خطوة متقدمة للاقتصاد السياسي تتجاوز ريكاردو.

«إن السعر الطبيعي الذي يتألف من تكاليف الإنتاج، أو بتعبير آخر، من رأس المال المُنفق في إنتاج أو صنع السلعة لا يمكن أن يحتوي على معدل الربح. إذا أنفق المزارع مائة كوارتر من الحبوب في زراعة حقل وجنى منه بالمقابل مائة وعشرين كوارتراً، فإن العشرين كوارتراً من الحبوب تؤلف ربحاً، وسيكون من السخف تسمية هذه الزيادة أو هذا الربح جزءاً من النفقات. إن رب العمل الصناعي يُنفق كمية معينة من المواد الأولية وأدوات العمل ووسائل العيش، ويحصل بالمقابل على كمية معينة من السلع الناجزة. وينبغي أن يكون لهذه السلع الناجزة قيمة تبادلية أعلى من قيمة المواد الأولية والأدوات ووسائل العيش التي تم بفضل تسليفها صنع السلع المذكورة».

ويستنتج تورنز من ذلك أن الزيادة في سعر البيع على سعر الكلفة، أي الربح، تتولد من كون المستهلكين

«يدفعون مقابل السلعة من مجموع الأجزاء المكوّنة لرأس المال كمية أكبر بعض الشيء مما كلف إنتاجها، وذلك إما بالمقايضة المباشرة أو غير المباشرة (circuitous)»⁽⁶⁾

الواقع، أن الزيادة التي تطرأ على مقدار معين لا يمكن أن تكون جزءاً من ذلك المقدار، ولذا فإن الربح، أي زيادة قيمة السلعة على ما أنفقه الرأسمالي، لا يمكن أن تشكل جزءاً من هذه النفقات. وعليه، إن لم يكن ثمة عنصر ما آخر يسهم في تكوين قيمة السلعة سوى القيمة التي سلفها الرأسمالي، فليس من المفهوم كيف تنبثق من الإنتاج قيمة أكبر مما دخلت فيه، أي كيف يمكن أن ينبثق شيء من لا شيء. ولكن تورنز يتهرب من هذا النشوء للشيء من اللاشيء بأن ينقله من حقل إنتاج السلع إلى حقل تداول السلع. فتورنز يقول إن الربح لا يمكن أن ينبعث من الإنتاج لأنه سيكون في هذه الحالة قائماً في تكاليف الإنتاج، ولن تكون هناك فضلة تزيد عن هذه التكاليف. ويجب [49]

(6) ر. تورنز، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 51 - 53 و ص 349.

(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, p. 51-53 & 349).

عليه رامزي^(*) إن الربح لا يمكن أن ينجم عن تبادل السلع ما لم يكن موجوداً قبل هذا التبادل. إن مجموع قيمة المنتجات المتبادلة لا يتغير، كما يبدو، عند تبادل المنتجات التي تمثل مجموع قيمتها. فهو يظل بعد التبادل كما كان قبله. وينبغي أن نلاحظ هنا أن مالتوس⁽⁷⁾ يستشهد صراحةً بمرجعية تورنز رغم أن لديه، هو الآخر، تفسيراً مغايراً لبيع السلع بأعلى من قيمها، أو ليس لديه بالأحرى أي تفسير، لأن كل الحجج من هذا النوع تشابه تماماً، من حيث جوهرها، المحاكمات بصدد الوزن السليبي للفلوجيستين^(**) الذائع الصيت في حينه.

إن التصورات الرأسمالية تستحوذ حتى على تفكير المنتجين غير الرأسماليين في المجتمع الذي يسوده الإنتاج الرأسمالي. فبلزك الذي يتميز عموماً بفهمه العميق للعلاقات الواقعية، يصف في روايته الأخيرة «الفلاحون» (Paysans) بشكل بارع فلاحاً صغيراً يؤدي عدة أعمال بسيطة لأحد المربين وبصورة مجانية آملاً بذلك أن ينال رضا. ويتوهم الفلاح أنه لا يهب للمرابي شيئاً لأن عمله لا يكلفه هو نفسه أية مصاريف نقدية. أما المرابي، من جهته، فإنه يضرب عصفورين بحجر واحد. فهو يوفر النفقات النقدية للأجور، ويوقع الفلاح أكثر فأكثر في ورطة الديون، فيحلّ به الخراب شيئاً فشيئاً لأنه يبدد العمل خارج الحقل الذي يملكه.

ولقد بشر برودون بتلك الفكرة العجول التي مؤداها أن سعر كلفة السلعة يؤلف قيمتها الفعلية وأن فائض القيمة يتولد عن بيع السلعة بأعلى من قيمتها بحيث أن السلع تُباع بقيمتها إذا كانت أسعار بيعها مساوية لأسعار كلفتها، أي إذا كانت مساوية لسعر وسائل الإنتاج المستهلكة زائداً الأجور، وقد اعتبر برودون ذلك سرّاً جديداً من أسرار الاشتراكية، اكتشفه وعبر عنه بأسلوب ينتحل مظهر العلم. إن اختزال قيم السلع إلى

(*) رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبره، 1836، ص 184.

(Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, Edinburgh, 1836, p. 184.)

(7) مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853، ص 70 و 71.

(Malthus, *Definitions in Political Economy*, London, 1853, p. 70-71).

(**) ساد اعتقاد في فيزياء القرن الثامن عشر بوجود عنصر في المواد يسبب احتراقها، أطلق عليه:

الفلوجيستين، وقيل إن له وزناً سالباً. وقد دحض الفيزيائي الفرنسي لافوازييه نظرية الفلوجيستين.

[ن. برلين].

أسعار كلفتها هو، في الحقيقة، الأساس الذي يقوم عليه «البنك الشعبي»^(*) البرودوني. وقد يتنا من قبل أن الأجزاء المختلفة التي تكوّن قيمة المنتج يمكن أن تمثل بما يناسبها من أجزاء المنتج نفسه. فعلى سبيل المثال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، البند 2، ص 211)^(**) إذا كانت قيمة 20 باوناً من الغزول تساوي 30 شلناً، منها 24 شلناً قيمة وسائل الإنتاج، و3 شلنات قيمة قوة العمل و3 شلنات فائض قيمة، فيمكن عندئذ تمثيل فائض القيمة هذا بنسبة قدرها $\frac{1}{10}$ من المنتج وتساوي باونين من الغزول. وإذا بيعت هذه الباونات العشرين من الغزول الآن حسب سعر كلفتها، أي لقاء 27 شلناً، فإن الشاري يتلقى باونين من الغزول بالمجان، أو أن السلعة قد بيعت بنسبة $\frac{1}{10}$ أدنى من قيمتها؛ إلا أن العامل قد أنجز العمل الفائض شأنه من قبل، لكن هذه المرة من أجل شاري الغزول بدلاً من منتج الغزول الرأسمالي. وسيكون من الخطأ تماماً أن نفترض أنه لو بيعت كل السلع حسب أسعار كلفتها فإن النتيجة ستكون في واقع الأمر ذاتها فيما لو بيعت جميعاً بأعلى من أسعار الكلفة ولكن بقيمتها. ذلك لأنه حتى لو كانت قيمة قوة العمل وأمد يوم العمل ودرجة استغلال العمل هي نفسها في كل مكان، فإن كتل فائض القيمة الماثلة في قيم مختلف أنواع السلع لن تكون متساوية بسبب اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال المسلفة في إنتاجها⁽⁸⁾

(*) انشأ برودون «البنك الشعبي» في كانون الثاني/يناير 1849 للقضاء على الفوائد عن القروض، وتحقيق تبادل بدون نفود، وقد فشل البنك بإفلاسه بعد شهرين من التأسيس. [ن. برلين].

(**) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص 234-235، [الطبعة العربية، ص 280-283].

(8) إن كتل القيمة وكتل فائض القيمة التي تنتجها رؤوس الأموال المختلفة - شريطة أن تكون قيمة قوة العمل معينة، وثروة استثمار قوة العمل متساوية - تتناسب طردياً مع مقادير الأجزاء المتغيرة من رؤوس الأموال هذه، أي مع الأجزاء التي تتحول إلى قوة عمل حي. [أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 325، [الطبعة العربية، ص 393-394].

الفصل الثاني

معدل الربح

إن الصيغة العامة لرأس المال هي (ن - س - ن)؛ بتعبير آخر هناك مقدار معين من القيمة يُلقى به في التداول لاستخلاص مقدار أكبر من القيمة. إن العملية التي تولّد هذا المقدار الأكبر من القيمة هي الإنتاج الرأسمالي، أما العملية التي تحقق ذلك فهي تداول رأس المال. إن الرأسمالي لا يُنتج السلعة لأجل ذاتها، ولا من أجل قيمتها الاستعمالية أو لاستهلاكه الشخصي. فالمنتج الذي يهّم الرأسمالي حقاً ليس المنتج الحسي نفسه بل زيادة قيمة المنتج على قيمة رأس المال المستهلك فيه. إن الرأسمالي يسلّف رأس المال الإجمالي دون أي اعتبار للأدوار المختلفة التي تلعبها مكوناته في إنتاج فائض القيمة، فهو يسلّف كل هذه المكونات بشكل موحد، لا لتجديد إنتاج رأس المال المسلف فحسب، بل لإنتاج زيادة معينة للقيمة بالمقارنة معه. والسبيل الوحيد الذي يمكنه من تحويل قيمة رأس المال المتغير المسلف إلى قيمة أكبر، هو مبادلته بالعمل الحي واستغلال هذا العمل الحي. إلّا أنه لا يستطيع استغلال هذا العمل ما لم يقم، في الوقت ذاته، بتسليف شروط إنجاز هذا العمل، وهي وسائل العمل وموضوع العمل، أي الآلات والمواد الأولية، بمعنى أنه لا يستطيع استغلال العمل ما لم يحوّل قدرًا معينًا من القيمة التي بحوزته إلى شكل لشروط الإنتاج؛ فهو ليس رأسماليًا بوجه عام، ولا يستطيع أن يباشر عملية استغلال العمل بوجه عام إلّا لأنه مالك لشروط العمل إزاء العامل الذي لا يمتلك شيئاً غير قوة العمل. وكما بيّنا في الكتاب الأول(*) فإن كون الذين لا يعملون

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 183، 742-743. [ن. برلين]. [الطبعة العربية، ص 220-221 و 881-883].

هم من يمتلكون وسائل الإنتاج هذه هو بالضبط ما يجعل العمال عمالاً مأجورين، ويجعل الذين لا يعملون رأسماليين.

[52]

ولا يهم الرأسمالي كيفية النظر إلى الأمر: أن يسلف رأسماله الثابت ليجني الربح من رأسماله المتغير، أو يسلف رأسماله المتغير لإنماء قيمة رأس المال الثابت؛ أو يُنفق نقوده في الأجور لرفع قيمة آلاته ومواده الأولية، أو أن يسلف نقوده في الآلات والمواد الأولية ليتمكن من استغلال العمل. ورغم أن الجزء المتغير من رأس المال هو وحده الذي يخلق فائض القيمة، فإنه لا يخلقها إلا إذا تم تسليف الأجزاء الأخرى أيضاً، أي شروط الإنتاج الضرورية للعمل. وبما أن الرأسمالي لا يستطيع استغلال العمل إلا بتسليف رأسمال ثابت، ولا يستطيع استخدام رأسماله الثابت إلا بتسليف رأسمال متغير، فإنه يدمج هذين الرأسمالين في خياله من غير تمييز، لاسيما وأن المستوى الفعلي لربحه لا يتحدد بنسبة هذا الربح إلى رأس المال المتغير، بل بنسبته إلى رأس المال الكلي، أي ليس وفقاً لمعدل فائض القيمة بل وفقاً لمعدل الربح، ويمكن لمعدل الربح هذا أن يظل ثابتاً، كما سنرى، وأن يعبر مع ذلك عن معدلات مختلفة من فائض القيمة.

إن تكاليف المنتج تتضمن كل مكونات قيمته التي دفعها الرأسمالي أو التي زجّ بها يُعادِلها في الإنتاج. وابتغاء الحفاظ البسيط على رأس المال أو تجديد إنتاجه بمقداره الأصلي ينبغي التعويض عن هذه التكاليف.

إن القيمة التي تحتويها السلعة تساوي وقت العمل المبذول في إنتاجها، ومقدار هذا العمل يتألف من عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. أما بالنسبة للرأسمالي فإن تكاليف إنتاج السلعة لا تضم سوى ذلك الجزء من العمل المتشبع في السلعة والذي دفع لقاءه. فالعمل الفائض الذي تحتويه السلعة لا يكلف الرأسمالي شيئاً، رغم أنه يكلف العامل عملاً شأن العمل مدفوع الأجر تماماً، ورغم أنه يخلق قيمة فإنه يدخل في السلعة كعنصر مكوّن للقيمة شأنه في ذلك شأن العمل مدفوع الأجر تماماً. وينبع ربح الرأسمالي من حقيقة أنه يستطيع أن يبيع شيئاً لم يدفع لقاءه أي شيء. إن فائض القيمة، أو الربح، يتألف بالضبط من زيادة قيمة السلعة على سعر كلفتها، أي زيادة مجمل العمل الذي تحتويه السلعة على مجمل العمل مدفوع الأجر الذي تحتويه. ففائض القيمة، أيّاً كان منبعه، إنما هو زيادة فوق إجمالي رأس المال المسلف. وعليه، فإن هذه الزيادة تقف في تناسب معين مع رأس المال الكلي، ويجد هذا التناسب تعبيره في الكسر $\frac{ف}{ر}$ ، حيث يمثل $ر$ رأس المال الكلي. وبهذا يكون معدل الربح $\frac{ف}{ر} = \frac{ف}{ر+م}$ متميزاً عن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$.

[53] إن نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير تُسمى معدل فائض القيمة؛ ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلي تُسمى معدل الربح. وهذان هما قياسان مختلفان للمقدار نفسه، يعبران عن نسب أو علاقات مختلفة لهذا المقدار ذاته بسبب اختلاف المقياس. وينبغي استخلاص تحول فائض القيمة إلى ربح من تحول معدل فائض القيمة إلى معدل ربح، وليس العكس. والواقع، إن معدل الربح كان نقطة البدء تاريخياً. أما فائض القيمة ومعدل فائض القيمة فهما، نسبياً، جوهر لاحتسبي ينبغي كشفه عن طريق الاستقصاء، في حين أن معدل الربح والشكل الذي يتخذه فائض القيمة كربح فيتجلبان على سطح الظاهرات.

ومن الواضح أن الرأسمالي المفرد لا يعبأ إلا بعلاقة فائض القيمة، أي تلك الزيادة في القيمة التي يبيع بها سلعه، برأس المال الكلي المسلف لإنتاج السلع، في حين أن العلاقة المحددة لهذه الزيادة بالأجزاء المكونة لرأس المال مأخوذة على حدة، وربطتها الجوانبية مع هذه الأجزاء، لا تثيران اهتمامه البتة، بل إن من مصلحته أن يستر هذه العلاقة المحددة وهذه الرابطة الجوانبية بضباب معتم.

ورغم أن زيادة قيمة السلعة على سعر كلفتها تنشأ خلال عملية الإنتاج المباشرة، فإنها لا تتحقق إلا في مجرى التداول؛ ومظهر انبثاق هذه الزيادة من عملية التداول، ينشأ بصورة أسهل كلما كان تحقيق هذه الزيادة أو عدم تحقيقها ودرجته يتعلقان في الواقع، في ظروف التنافس، في السوق الفعلية، بعلاقات السوق. وليس ثمة داعٍ هنا للقول إنه إذا بيعت السلعة بأعلى أو بأدنى من قيمتها، فلن يحدث سوى توزيع آخر لفائض القيمة، وإن هذا التوزيع الآخر، هذا التغير للنسبة التي يتقاسم بموجبها أشخاص مختلفون فائض القيمة، لا يغير بأي حال من مقدار فائض القيمة هذا ولا من طبيعته. إن التحولات التي بحثناها في الكتاب الثاني من رأس المال ليست هي وحدها التي تجري في عملية التداول الواقعية، ولكنها تتصادف مع المنافسة الفعلية، مع شراء أو بيع السلع بأعلى أو أدنى من قيمتها، بحيث أن فائض القيمة الذي يحققه الرأسمالي المفرد يتوقف على الخداع المتبادل مثلما يتوقف على الاستغلال المباشر للعمل.

ففي عملية التداول، يدخل زمن التداول إلى جانب وقت العمل ليمارس تأثيره فيحدد كتلة فائض القيمة التي يمكن تحقيقها في أمد زمني معين. بيد أن هناك لحظات أخرى تنشأ من التداول، وتؤثر تأثيراً محدداً في عملية الإنتاج المباشرة. إن عملية الإنتاج المباشرة وعملية التداول تتلاقيان دوماً وتتداخلان معاً، وبذلك تُظهران باستمرار خواصهما المميزة على غير حقيقتها. وكما بينا من قبل فإن إنتاج فائض القيمة، بل إنتاج

[54]

القيمة عموماً، يكتسب في عملية التداول صفات جديدة؛ فيمر رأس المال بدورة تحولاته؛ وأخيراً يخرج من حياته العضوية الجوانية، إن جاز التعبير، ليدخل في علاقات الحياة البرّانية، علاقات لا يتواجه فيها رأس المال والعمل، بل يواجه رأس المال فيها رأسمالاً آخر من جهة أولى، ويواجه الأفراد فيها بعضهم بعضاً، ببساطة، كشارين وبائعين من جهة ثانية؛ إن زمن التداول ووقت العمل يتقاطعان في مسارهما، وهكذا فإن الاثنين معاً يبدوان متساويين في تحديد فائض القيمة؛ غير أن الشكل الأصلي الذي يواجه فيه رأس المال والعمل المأجور أحدهما الآخر، يتموّه بفعل تدخل صلات تبدو مستقلة عنه؛ فلا يبدو فائض القيمة نفسه نتاج الاستيلاء على وقت العمل، بل يبدو كزيادة في سعر بيع السلعة على سعر كلفتها، وبذلك يصبح من السهل تماماً اعتبار سعر الكلفة القيمة الباطنية (valeur intrinsèque)، بينما يظهر الربح وكأنه علاوة في سعر بيع السلع تزيد على قيمتها الضمنية.

حقاً إن طبيعة فائض القيمة تبرز خلال عملية الإنتاج المباشرة، في وعي الرأسمالي باستمرار، وهذا ما تجلّى لنا لدى بحث فائض القيمة، في شراة الرأسمالي للاستيلاء على وقت عمل الآخرين، إلخ. ولكن، أولاً، إن عملية الإنتاج المباشرة ليست سوى لحظة عابرة تندمج باستمرار في عملية التداول، مثلما أن هذه الأخيرة تندمج بالأولى، بحيث أن ما يبرز في عملية الإنتاج من احساس، بهذا القدر أو ذاك من الوضوح، حول مصدر الإيراد الناشئ فيها، أي حول طبيعة فائض القيمة، ل يبدو في أحسن الأحوال لحظة تقف على صعيد واحد من الصواب مع التصور القائل بأن الفائض المتحقق إنما ينبثق من حركة مستقلة عن عملية الإنتاج، ينبثق من التداول نفسه، ويخص رأس المال بمعزل عن علاقته بالعمل. وليس من قبيل المصادفة أن نجد حتى اقتصاديين معاصرين أمثال رامزي ومالتوس وسنيور وتورنر، إلخ، يشيرون مباشرة إلى ظاهرات التداول هذه معتبرين إياها براهين تثبت أن رأس المال في وجوده الشيني المحض، ويمعزل عن علاقته الاجتماعية بالعمل، وهي بالضبط ما تصيّر رأسمالاً، هو، كما يقولون، مصدر مستقل من مصادر فائض القيمة، إلى جانب العمل وبصورة مستقلة عنه. ثانياً، في التكاليف التي تضم الأجور تماماً مثلما تضم سعر المواد الأولية واهتلاك الآلات وإلخ، لا يُعتبر اعتصار العمل غير مدفوع الأجر سوى توفير في مدفوعات باب معين من أبواب التكاليف، سوى مدفوعات أقل لقاء كمية معينة من العمل، شأن التوفير الناجم عن شراء [55] مواد أولية بسعر أرخص، أو عن تخفيض اهتلاك الآلات. وبهذه الطريقة يفقد اعتصار العمل الفائض طابعه المميز، وتنطمس علاقته المميزة بفائض القيمة؛ ومما يساعد على

ذلك ويسهله هو عرض قيمة قوة العمل في شكل أجور، وهذا ما أوضحناه في الكتاب الأول، الجزء السادس من رأس المال^(*)

إن الغموض يكتنف علاقات رأس المال، حينما تبدو كل أجزاء رأس المال، على حد سواء، وكأنها مصدر القيمة الفائضة (الربح).

غير أن طريقة تحويل فائض القيمة الى شكل الربح بتوسط معدل الربح هي تطوير أبعد، لحللول الذات محل الموضوع، مما يجري أصلاً خلال عملية الإنتاج. فقد رأينا هناك، أن جميع القدرات الإنتاجية الذاتية للعمل تبدو كأنها القدرات الإنتاجية لرأس المال^(**) فمن جهة نرى القيمة، أي عمل الماضي الذي يهيمن على العمل الحي، مجسدة في شخص الرأسمالي؛ من جهة أخرى يظهر العامل، على العكس، محض قوة عمل - كمادة، كسلعة. ومن هذه العلاقة المقلوبة ينبثق بالضرورة ما يناسبها من تصورات مقلوبة، ينبثق وعي مشوش، حتى في علاقات الإنتاج البسيطة، يزداد تشوشاً بما يجري من تحولات وتبدلات في عملية التداول الحقيقية.

وكما يتضح من مثال مدرسة ريكاردو، فإن من الخطأ تماماً أن نحاول مطابقة قوانين معدل الربح مباشرة مع قوانين معدل فائض القيمة أو بالعكس. فذهن الرأسمالي لا يرى الفرق بينهما بالطبع. وفي الصيغة $\frac{ف}{ر}$ قمنا بقياس فائض القيمة نسبة إلى قيمة رأس المال الكلي، المُسلَّف لإنتاجها، والذي استُهلك أحد أجزائه في هذا الإنتاج استهلاكاً تاماً، في حين أن الجزء الآخر قد أستخدم فيه ليس إلا إن العلاقة $\frac{ف}{ر}$ تعبر، في الواقع، عن درجة نمو قيمة كامل رأس المال المُسلَّف، أو إذا تناولنا هذه الصيغة طبقاً لمفاهيم الروابط الجوانية ولطبيعة فائض القيمة، فإنها تبين علاقة مقدار تغير رأس المال المتغير بمقدار رأس المال الكلي المُسلَّف.

وليس لمقدار قيمة رأس المال الكلي، في ذاته ولذاته، أية علاقة جَوَانِيَّة بمقدار فائض القيمة، بصورة مباشرة على الأقل. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعناصر المادية لرأس المال الكلي، فلو طرحنا منه رأس المال المتغير، فلن يبقى سوى رأس المال الثابت، الذي يتألف من الشروط المادية اللازمة لتنفيذ العمل، وهي وسائل العمل ومواد العمل. إذ من الضروري أن تكون هناك كمية معينة من وسائل العمل ومواد العمل لكي تتحقق كمية معينة من العمل في سلع، ليتم بالتالي تكوين قيمة. وعليه، ثمة علاقة تكتيكية معينة تقوم

[56]

(*) رأس المال، المجلد الأول، الجزء السادس، ص 557-564، [الطبعة العربية، ص 657-665].

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 352-353، [الطبعة العربية، ص 426-427].

بين كتلة العمل وكتلة وسائل الإنتاج التي ينبغي أن يُضاف إليها هذا العمل الحي، وترتكز هذه العلاقة على الطابع الخاص للعمل المزمع إضافته. وبالقدر نفسه توجد، بالتالي، علاقة معينة بين كتلة فائض القيمة أو العمل الفائض، وبين كتلة وسائل الإنتاج. وكمثال على ذلك، إذا كان العمل الضروري لإنتاج الأجور هو 6 ساعات في اليوم، لتعيّن على العامل أن يعمل 12 ساعة ليؤدي 6 ساعات عمل فائض، أي لكي يخلق فائض قيمة بنسبة 100%. وخلال هذه الـ 12 ساعة يستهلك العامل من وسائل الإنتاج ضعف ما يستهلكه في 6 ساعات. ومع ذلك فليس هذا بسبب كافٍ لربط فائض القيمة، المُضاف في 6 ساعات، بعلاقة مباشرة مع قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في هذه الساعات الست أو الاثنتي عشرة. فسيان ما تكون عليه هذه القيمة؛ إذ المهم فقط أن تكون الكتلة بالمقدار اللازم تكتيكياً. وسيان إن كانت المواد الأولية أو وسائل العمل رخيصة أو غالية، ما دامت تمتلك القيمة الاستعمالية المطلوبة وتتوافر وفق النسبة المحددة تكتيكياً للعمل الحي الذي ينبغي أن تشربه. فإذا كنت أعرف أن س باون من القطن يتم غزلها في ساعة واحدة وتكلف ص من الشلنات، فإنني أعرف بالطبع أنه خلال 12 ساعة يتم غزل 12 س باون من القطن = 12 ص من الشلنات، ويمكنني بعد ذلك أن أحسب نسبة فائض القيمة إلى قيمة 12 تماماً مثلما أحسبها إلى قيمة 6. غير أن نسبة العمل الحي إلى قيمة وسائل الإنتاج ليست واردة هنا إلّا بمقدار ما تكون ص من الشلنات بمثابة اسم يدلّ على س باون من القطن، ذلك لأن لكمية معينة من القطن سعراً معيناً، وبالعكس يمكن لسعر معين أن يكون مؤشراً يدلّ على كمية معينة من القطن، طالما بقي سعر القطن ثابتاً. وإذا كنت أعرف أن على العامل أن يعمل 12 ساعة من أجلي كي أستولي على 6 ساعات من العمل الفائض، وأنه يتوجب بالتالي أن يكون لدي من القطن ما يكفي لمدة 12 ساعة، وإذا كنت أعرف سعر هذه الكمية من القطن اللازمة لمدة 12 ساعة، فسوف تنشأ، بصورة غير مباشرة، علاقة بين سعر القطن (كمؤشر يدلّ على الكمية اللازمة منه) وفائض القيمة. أما في الحالة المعاكسة، فلا يمكن بالمرة أن أستنتج من ثمن المواد الأولية الكتلة التي يمكن أن تُغزل، مثلاً، في ساعة واحدة وليس في ست ساعات. إذن لا توجد أية علاقة جَوَانِيّة ضرورية بين قيمة رأس المال الثابت، وبالتالي بين قيمة رأس المال الكلّي (= ث + م) وفائض القيمة.

[57] وإذا كان معدل فائض القيمة معلوماً ومقدار فائض القيمة معطى، فإن معدل الربح لا يعبر إلّا عما هو عليه بالفعل: محض طريقة أخرى لقياس فائض القيمة أي قياس فائض القيمة نسبة إلى قيمة رأس المال الكلّي بدلاً من قياسه نسبة إلى قيمة ذلك الجزء من

رأس المال الذي ينبع منه فائض القيمة مباشرة عن طريق مبادلته بالعمل. ولكن في الواقع (أي في عالم الظواهرات) تبدو الأشياء معكوسة. ففائض القيمة معين، لكنه معين على أنه فائض في سعر بيع السلعة على سعر كلفتها، أما مصدر هذا الفائض فيظل لغزاً، فهل ينبثق من استغلال العمل أثناء عملية الإنتاج، أم من خداع الشاري في عملية التداول، أم من كليهما معاً. كما أن نسبة هذا الفائض إلى قيمة رأس المال الكلي، أي معدل الربح، معطاة هي الأخرى. إن حساب النسبة بين هذا الفائض في سعر البيع على سعر الكلفة، وبين قيمة إجمالي رأس المال المسلف هو أمر طبيعي وذو أهمية كبيرة، لأننا نجد بواسطته، بالفعل، تلك النسبة العددية التي تنمو بها قيمة رأس المال الكلي، أي درجة نماء قيمته. وعليه، إذا انطلقنا من معدل الربح هذا لما استطعنا أن نستنتج العلاقة المميزة بين الفائض وبين ذلك الجزء من رأس المال الذي أنفق على الأجور. وسنرى في أحد الفصول اللاحقة إلى أية ألعيب مضحكة يلجأ مالتوس وهو يحاول، بهذه الطريق، استجلاء سر فائض القيمة وكشف علاقته المميزة بالجزء المتغير من رأس المال^(*) إن ما يدل عليه معدل الربح، بما هو عليه، إنما هو علاقة موحدة للفائض إزاء الأجزاء المتساوية من رأس المال الذي لا ينم، من وجهة النظر هذه، عن أية فروق جؤانية، ما عدا الفرق بين رأس المال الأساسي والدائر. ولكنه لا يظهر هذا الفرق إلّا لأن الفائض يُحسب بطريقتين. وهما، أولاً، حسابه كمجرد مقدار اعتيادي، أي فائض يزيد على سعر الكلفة. وفي شكله الأول هذا، يدخل رأس المال الدائر برمته في سعر الكلفة، بينما لا يدخل فيها من رأس المال الأساسي سوى الاهتلاك. وهناك ثانياً: حساب علاقة فائض القيمة هذا بالقيمة الكلية لرأس المال المسلف. هنا تدخل في الحساب قيمة رأس المال الأساسي بأكمله شأنها في ذلك شأن قيمة رأس المال الدائر تماماً. وعلى هذا، يدخل رأس المال الدائر في كلتا الحالتين بنفس الطريقة، بينما يدخل رأس المال الأساسي بطريقة مختلفة في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإنه يدخل بنفس طريقة دخول رأس المال الدائر. وهكذا، فالفرق بين رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي يُفرض هنا بوصفه فرقاً وحيداً.

[58] وعليه، إذا كان الفائض، بتعبير هيفلي، يخرج من جوف معدل الربح ليعكس ذاته في ذاته، أو لنعبّر عن ذلك بصورة مختلفة ونقول إنه، إذا كان طابع الفائض يتحدد بصورة

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، ص 25 - 28. [ن. برلين].

أدق بواسطة معدل الربح، فإنه يبرز بمثابة فائض على القيمة الخاصة لرأس المال الذي يولّده خلال سنة أو خلال فترة معينة من التداول.

ورغم أن معدل الربح يختلف عددياً عن معدل فائض القيمة، وأن فائض القيمة والربح هما، في الحقيقة، الشيء نفسه بل ومتساويان عددياً، فإن الربح مع ذلك هو شكل متحوّل لفائض القيمة، شكل يمّوه ويستر منبع وسرّ وجوده. والواقع أن الربح هو الشكل الذي يتجلى فيه فائض القيمة، وينبغي استخلاص هذا الأخير من الأول عن طريق التحليل ليس إلّا ففي إطار فائض القيمة تتكشف العلاقة بين رأس المال والعمل للعيان؛ أما في إطار علاقة رأس المال بالربح، أي علاقة رأس المال بفائض القيمة، الذي يظهر من جهة، كفائض على سعر كلفة السلعة يتحقق عن طريق عملية التداول، ويظهر من جهة ثانية كفائض يتحدد تحديداً أدق بعلاقته برأس المال الكلّي، يظهر رأس المال في علاقة مع نفسه، وهي علاقة يتميز فيها رأس المال كمقدار أصلي من القيمة عن القيمة الجديدة التي ولّدها هو بالذات. ويعني المرء أن رأس المال يولّد هذه القيمة الجديدة خلال حركته في عمليتي الإنتاج والتداول. بيد أن الغموض يكتنف الطريقة التي يجري بها ذلك، ويبدو له أن فائض القيمة ينبثق من مميزات خفية ماثلة في رأس المال نفسه.

وكلّما واصلنا تتبع عملية نماء قيمة رأس المال، ازدادت العلاقة الرأسمالية غموضاً، وقلّ انكشاف سر كيانه العضوي الباطني.

في هذا الجزء من مؤلّفنا يختلف معدل الربح عن معدل فائض القيمة من الناحية العددية، في حين أننا نعالج الربح وفائض القيمة على اعتبار أن لهما نفس المقدار العددي، ولا يختلفان إلّا في الشكل. إلّا أننا سنرى في الجزء التالي، كيف يتطور هذا الانفصال وكيف يعبر عن الربح بمقدار يختلف عن فائض القيمة من ناحية عددية أيضاً.

الفصل الثالث

علاقة معدل الربح بمعدل فائض القيمة

كما بيّنا في نهاية الفصل السابق، نفترض هنا، كما نفترض عموماً في الجزء الأول كله، أن مقدار الربح الذي يجنيه رأسمال معين يساوي المقدار الكلي لفائض القيمة الذي ينتجه رأس المال هذا خلال فترة معينة من التداول. وعليه، نصرف النظر، حالياً، عن حقيقة أن فائض القيمة هذا ينقسم إلى أشكال ثانوية مختلفة مثل: الفائدة المحسوبة على رأس المال، الربح العقاري، الضرائب، إلخ، من جهة، وأنه من جهة أخرى ليس متطابقاً في أغلب الحالات مع الربح في الشكل الذي يُستولى عليه به بحكم معدل الربح الوسطي العام، فهذا ما سنبحثه في الجزء الثاني.

وبقدر ما يظل الافتراض قائماً بتساوي الربح وفائض القيمة من الناحية الكمية، فإن مقدار الربح ومقدار معدله يتحددان بنسب من المقادير العددية البسيطة المعطاة، أو التي يمكن تحديدها في كل حالة على انفراد. لذا يجري البحث بادية الأمر في حقل رياضي محض.

سنواصل استعمال نفس الرموز الواردة في الكتابين الأول والثاني. فرأس المال الكلي R يتألف من رأسمال ثابت T ورأسمال متغير M وينتج فائض قيمة F . وإن نسبة فائض القيمة هذا إلى رأس المال المتغير المسلف، أي $\frac{F}{M}$ ، تُسمى معدل فائض القيمة ونرمز لها بالرمز f . ولذا، فإن $\frac{F}{M} = f$ ، وبالنتيجة فإن $F = f \cdot M$. وإذا نُسب فائض القيمة هذا إلى رأس المال الكلي بدلاً من رأس المال المتغير فإنه يسمى بالربح (ح)، ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلي R ، أي $\frac{F}{R}$ تسمى معدل الربح $\bar{c}$. وعليه، فإن لدينا:

$$\bar{c} = \frac{f}{r} = \frac{f}{t+m};$$

فإذا عوضنا عن f بقيمته التي حصلنا عليها أعلاه وهي $f = m$ لحصلنا على:

$$\bar{c} = \frac{f}{r} = \frac{f}{t+m}$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بالتناسب التالي:

$$\bar{c} : f = m : r$$

حيث يتناسب معدل الربح مع معدل فائض القيمة كتناسب رأس المال المتغير مع رأس المال الكلي.

ينتج عن هذا التناسب أن معدل الربح $\bar{c}$ هو دائماً أصغر من معدل فائض القيمة f ، لأن رأس المال المتغير m هو دائماً أصغر من r ، أي مجموع $t + m$ ، أي رأس المال المتغير زائداً رأس المال الثابت؛ والحالة الوحيدة التي يستحيل وقوعها عملياً هي الحالة التي يكون فيها $m = r$ ، أي عندما لا يوظف الرأسمالي رأسماله كرأسمال ثابت في وسائل إنتاج، بل يُنفقه على الأجور فقط.

ولكننا نأخذ بالاعتبار في بحثنا عدداً من العوامل الأخرى التي لها تأثير كبير على مقادير t ، m ، f ، لذلك ينبغي تناولها بشيء من الإيجاز.

أولاً - قيمة النقد. يمكننا الافتراض أن هذه القيمة ثابتة في جميع الأحوال.

ثانياً - الدوران. نترك هذا العامل خارج الاعتبار لبعض الوقت، ما دمنا سنعالج تأثيره على معدل الربح بشكل خاص في أحد الفصول اللاحقة.

[ولكننا نستبق هنا أمراً واحداً هو أن الصيغة $\bar{c} = \frac{f}{r}$ تصح تماماً على فترة دوران

واحدة لرأس المال المتغير، ويمكننا تصحيحها لتطابق الدوران السنوي، وذلك بالاستعاضة عن f ، أي المعدل البسيط لفائض القيمة بالمعدل السنوي لفائض القيمة f_n ، حيث تمثل n عدد دورانات رأس المال المتغير خلال سنة واحدة (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر، I). $f = \frac{f_n}{n}$ [إنجلز].

ثالثاً - ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار إنتاجية العمل التي بحثنا تأثيرها على معدل فائض القيمة بصورة وافية في الكتاب الأول، الجزء الرابع من رأس المال. لكن إنتاجية العمل قد تمارس تأثيراً مباشراً أيضاً على معدل الربح بالنسبة لرأسمال مفرد، في الأقل، إذا كان رأس المال المفرد هذا، كما أوضحنا في الكتاب الأول، الفصل العاشر، ص 323/314^(*)، يعمل بإنتاجية أعلى من متوسط الإنتاجية الاجتماعية، ويقدم متوجاته بقيمة أدنى

(*) [رأس المال]، المجلد الأول، الفصل العاشر، ص 335-336، [الطبعة العربية، ص 407-409].

من متوسط القيمة الاجتماعية لنفس السلع، فيحقق بذلك ربحاً إضافياً. إلا أننا نترك هذه الحالة هنا جانباً، لأننا لا نزال ننطلق، في هذا الجزء من مؤلفنا أيضاً، من افتراضنا بأن [61] السلع تُنتج في ظل شروط اجتماعية اعتيادية وتُباع حسب قيمها. وعليه، فإننا ننطلق في كل حالة على حدة من الافتراض بأن إنتاجية العمل تظل ثابتة. والواقع أن تركيب قيمة رأس المال الموظف في فرع صناعي ما، أي التناسب المعين بين رأس المال المتغير والثابت، يعتبر كل مرة عن درجة محددة من إنتاجية العمل. وحالما يتغير هذا التناسب، لأسباب لا علاقة لها بالتغير المحض في قيمة الأجزاء المادية المكوّنة لرأس المال الثابت أو التغير في الأجور، فإن إنتاجية العمل لا بد وأن تتغير أيضاً، ولهذا السبب بالذات نستطيع أن نرى في أحيان كثيرة، أن التغيرات التي تطرأ على العوامل ث، م، ف تستلزم في الوقت نفسه حدوث تغيرات في إنتاجية العمل.

وينطبق الشيء ذاته على العوامل الثلاثة المتبقية وهي: طول يوم العمل، وشدة العمل، والأجور. إن تأثير هذه العوامل الثلاثة على كتلة ومعدل فائض القيمة قد أُشيع بحثاً في الكتاب الأول(*) فمعروف إذن، أنه على الرغم من أننا ننطلق دائماً من الافتراض بأن هذه العوامل الثلاثة تظل ثابتة، الأمر الذي نقوم به توخياً للتبسيط، فإن التغيرات التي تطرأ على م وعلى ف قد تنطوي كذلك على تغير في مقدار هذه العوامل المحددة لهما. وينبغي أن نذكر القارئ، هنا، بإيجاز، أن تأثير الأجور على مقدار فائض القيمة وارتفاع معدل فائض القيمة هذا يكون معاكساً لتأثير طول يوم العمل وشدة العمل فيهما؛ وأن ارتفاع الأجور يخفض فائض القيمة، في حين أن تمديد يوم العمل وزيادة شدة العمل يرفعانه.

لنفرض مثلاً أن رأسمالاً مقداره 100، يستخدم 20 عاملاً يعملون 10 ساعات في اليوم لقاء أجور أسبوعية كلية تبلغ 20، ويُنتج فائض قيمة مقداره 20، فيكون لدينا:

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف} = 100\%، \text{ ح} = 20\%.$$

وإذا مُدّد يوم العمل إلى 15 ساعة من دون ارتفاع الأجور، فإن القيمة الكلية التي ينتجها مجدداً 20 عاملاً سوف ترتفع بذلك من 40 إلى 60 (10:15 = 40:60)، وما دام م، أي الأجور المدفوعة للعمال، يظل على حاله، فإن فائض القيمة يرتفع من 20 إلى 40، ويصبح لدينا:

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 40 \text{ ف} = 200\%، \text{ ح} = 40\%.$$

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 542-552، [الطبعة العربية، ص 637-649].

[62] وإذا بقي يوم العمل، من جهة أخرى، ثابتاً عند 10 ساعات، وهبطت الأجور من 20 إلى 12، فإن القيمة الكلّية المنتجة مجدداً تبقى 40 كما في السابق، إلا أنها تتوزع الآن بصورة مختلفة؛ إذ يهبط م إلى 12، وبذلك يبقى الباقي وهو 28 لفائض القيمة. وينتج لدينا:

$$80 \text{ ث} + 12 \text{ م} + 28 \text{ ف} = 23\frac{1}{3}\% \text{ ف} = \frac{28}{92} = \frac{10}{30}\%.$$

من هنا نرى أن تمديد يوم العمل (أو زيادة مماثلة في شدة العمل) وهبوط الأجور يسببان ازدياداً في كتلة فائض القيمة وبالتالي في معدل فائض القيمة؛ وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع الأجور، مع بقاء الظروف الأخرى على ما هي عليه، سوف يؤدي إلى انخفاض معدل فائض القيمة. وعليه، إذا ارتفع م بسبب ارتفاع الأجور فإن ذلك لا يعبر عن زيادة كمية العمل بل عن زيادة الدفع لقاء كمية معينة منه. وفي هذه الحالة فإن ف وكذلك ح لا يرتفعان بل يهبطان.

وبدلاً هذا على أن التغيرات في يوم العمل وشدة العمل والأجور لا يمكن أن تقع من دون أن يحدث في الوقت ذاته، تغيراً في م وفي ف وعلاقتها، وبالتالي في ح الذي هو النسبة بين ف ورأس المال الكلّي ث + م؛ كما يتضح أن التغيرات في نسبة ف إلى م تنطوي كذلك على تغير في واحد، على الأقل، من شروط العمل الثلاثة المذكورة.

وهذا يكشف، بالضبط، عن الصلة العضوية الخاصة التي تربط رأس المال المتغير بحركة رأس المال الكلّي ونماء قيمته، ويكشف كذلك عن اختلافه عن رأس المال الثابت. فبقدر ما يتعلق الأمر بتكوين القيمة، فإن رأس المال الثابت ليس مهماً إلا بما يمتلكه من قيمة؛ إذ إن تكوين القيمة لا يعنيه في شيء أن يكون رأس المال الثابت البالغ 1500 جنيه مثلاً لـ 1500 طن من الحديد بسعر جنيه للطن الواحد، أو مثلاً لـ 500 طن من الحديد بسعر 3 جنيهات للطن الواحد. إن كمية المواد الفعلية التي تمثلها قيمة رأس المال الثابت لا أهمية لها قط في تكوين القيمة وفي معدل الربح الذي يتغير بصورة عكسية مع تغير قيمة رأس المال الثابت مهما كانت علاقة الزيادة والنقصان في قيمة رأس المال الثابت مع كتلة القيم الاستعمالية المادية المتمثلة فيها.

والأمر يختلف كلياً مع رأس المال المتغير. فليس المهم هنا ما فيه من قيمة، من عمل متشّء، فما يأتي في المقام الأول هو هذه القيمة كمؤشر محض على العمل الكلّي الذي يحركه رأس المال المتغير من دون أن يعتبر عنه؛ فالفرق بين هذا العمل الكلّي وبين العمل الذي يعتبر عنه رأس المال المتغير ويسدّد أجوره، أي ذلك الجزء من هذا العمل الذي يخلق فائض القيمة، هذا الفرق يتعاطم كلما تضاعف العمل الذي يحتوي عليه رأس المال المتغير. لنفترض أن يوم العمل مؤلف من عشر ساعات يساوي عشرة شلنات =

عشرة ماركات. والآن، إذا كان العمل الضروري للتعويض عن الأجور، أي التعويض عن رأس المال المتغير = 5 ساعات = 5 شلنات، فإن العمل الفائض = 5 ساعات، وفائض القيمة = 5 شلنات؛ وإذا أضحى العمل الضروري = 4 ساعات = 4 شلنات، [63] فإن العمل الفائض عند ذاك = 6 ساعات، وفائض القيمة = 6 شلنات.

وعلى هذا، فحالما يكف مقدار قيمة رأس المال المتغير عن أن يكون مؤشراً على كتلة العمل التي يحركها، بل حالما يتغير مقياس هذا المؤشر، فإن معدل فائض القيمة سوف يتغير في الاتجاه المعاكس وبنسبة عكسية.

وننتقل الآن إلى تطبيق معادلة استخراج معدل الربح $\bar{c} = \bar{f} \bar{r}$ المذكورة آنفاً على مختلف الحالات الممكنة. سوف نغير، بالتتابع، قيم كل واحد من عوامل $\bar{f}$ و $\bar{r}$ على انفراد، لنحدد أثر هذه التغيرات على معدل الربح. وبهذه الطريقة، سنحصل على سلسلة من الحالات المختلفة التي يمكن أن نعتبرها إما بمثابة ظروف متغيرة بالتعاقب لنشاط رأسمال واحد بالذات لا غيره، وإما بمثابة رؤوس أموال مختلفة متجاورة ومتزامنة، معروضة بهدف المقارنة، وهي من فروع صناعية مختلفة أو من بلدان مختلفة. لذا فإن بدا قسرياً أو مستحيلاً من الناحية العملية تفسير بعض أمثلتنا على أنها أوضاع متتابعة زمنياً لرأسمال واحد بالذات فإن مثل هذا الاعتراض يتلاشى ما إن نعتبرها مقارنات بين رؤوس أموال مستقلة.

نقوم الآن بتقسيم المنتج $\bar{f}$ إلى العاملين اللذين يتألف منهما $\bar{f}$ و $\bar{r}$ ؛ وسنعامل $\bar{f}$ بادئ الأمر على أنه مقدار ثابت، ونحلل أثر التغيرات الممكنة التي تطرأ على $\bar{r}$ ؛ بعد ذلك نعامل الكسر $\bar{r}$ على أنه مقدار ثابت، ونترك $\bar{f}$ يمر عبر تغيراته الممكنة. وأخيراً سنعالج العوامل كلها على أنها مقادير متغيرة، فنستنفذ بذلك كل الحالات التي يمكن لنا أن نشق منها القوانين المتعلقة بمعدل الربح.

I - ثبات $\bar{f}$ ، تغير $\bar{r}$

إن هذه الحالة، التي تشمل عدداً من الحالات الفرعية، يمكن أن تغطيها صيغة عامة. لنأخذ رأسمالين هما r و r_1 بجزءيهما المكونين المتغيرين m و m_1 وبمعدل فائض قيمة مشترك لهما هو $\bar{f}$ ، ومعدلي ربح هما $\bar{c}$ و $\bar{c}_1$ - عندئذ يكون لدينا:

$$\bar{c} = \bar{f} \bar{r}, \quad \bar{c}_1 = \bar{f} \bar{r}_1$$

وإذا استخرجنا الآن نسبة r إلى r_1 ونسبة m إلى m_1 ، وافترضنا أن قيمة الكسر $\frac{r}{m} =$

[64] ي، وقيمة الكسر $\frac{1}{r}$ = ي، لحصلنا على $r_1 = ي$ ، و $m_1 = ي$ م. وإذا وضعنا هذه القيم المعبرة عن $خ_1$ ، r_1 ، m_1 في المعادلة السابقة لنتج لدينا أن:

$$خ_1 = ف \frac{ي}{ر}$$

ولكن يمكننا أن نشق أيضاً معادلة ثانية من المعادلتين المذكورتين أعلاه، وذلك بتحويلهما إلى التناسب:

$$خ : خ_1 = ف : ف_1 = \frac{1}{r} : \frac{1}{r_1}$$

وبما أن قيمة الكسر لا تتغير إذا ضربنا أو قسمنا بسطه ومقامه على نفس المقدار، فيمكننا أن نختزل كل من $\frac{1}{r}$ و $\frac{1}{r_1}$ إلى نسبة مئوية، بمعنى أن نجعل قيمة كل من r و r_1 = 100. ينتج عن ذلك أن $\frac{1}{r} = \frac{1}{100}$ و $\frac{1}{r_1} = \frac{1}{100}$ ، ويمكننا الآن أن نتلخص من المقامين في التناسب أعلاه فنحصل على:

$$خ : خ_1 = م : م_1، أي:$$

هذا يعني أنه إذا كان هناك رأسمالان يعملان بنفس معدل فائض القيمة، فإن معدلي ربحيهما يتناسبان مع بعضهما كتناسب الجزئين المتغيرين من رأس المال محسوبين كنسبة مئوية من الرأسمالين الكليين المعنيين.

وتشمل هاتان المعادلتان كل حالات التغير التي تطرأ على $\frac{1}{r}$.

ثمة ملاحظة واحدة أخرى نوردها قبل أن نبحث هذه الحالات فرادى. لما كان r هو مجموع $ث$ و $م$ ، أي مجموع رأس المال الثابت والمتغير، ولما كان معدل فائض القيمة أن معدل الربح، يتم التعبير عنه، عادة، بنسب مئوية، فإن من المريح عموماً أن نفترض بأن مجموع $ث + م$ يساوي مائة هو الآخر، أي أن نعبر عن $ث$ و $م$ بالنسبة المئوية. صحيح أنه من أجل تحديد معدل الربح وليس كتلته، لا يهم في شيء إذا قلنا إن هناك رأسمالاً مقداره 15,000 يتألف من 12,000 ثابت و 3000 متغير وينتج فائض قيمة قدره 3000، أو إن اخترلنا رأس المال هذا إلى نسب مئوية:

$$15,000 ر = 12,000 ث + 3000 م (+ 3000 ف)$$

$$100 ر = 80 ث + 20 م (+ 20 ف).$$

ففي الحالتين كليهما يبلغ معدل فائض القيمة $ف = 100\%$ ومعدل الربح 20% . ويصحّ الشيء ذاته لدى قيامنا بمقارنة رأسمالين، ولنقل مقارنة رأس المال السابق برأسمال آخر يبلغ:

$$12,000 \text{ ر} = 10,800 \text{ ث} + 1200 \text{ م} (+ 1200 \text{ ف})$$

$$100 \text{ ر} = 90 \text{ ث} + 10 \text{ م} (+ 10 \text{ ف}).$$

ففي الحالتين يبلغ معدل فائض القيمة $\text{ف} = 100\%$ ، ومعدل الربح $\text{ح} = 10\%$ ، وهكذا [65] نرى أن المقارنة تظهر بصورة أوضح كثيراً في صيغة النسب المئوية. أما إذا تعلق الأمر بالتغيرات التي تطرأ على رأس المال الواحد نفسه، فلا يمكن استخدام صيغة النسب المئوية إلا نادراً، لأنها تطمس هذه التغيرات على الدوام تقريباً، فلو كان لدينا رأسمال معبر عنه بصيغة النسب المئوية التالية:

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}$$

يتحول إلى صيغة النسب المئوية:

$$90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 10 \text{ ف}$$

فلن يتبين ما إذا كان التركيب المئوي الجديد $90 \text{ ث} + 10 \text{ م}$ ناتجاً عن انخفاض مطلق في م أو زيادة مطلقة في ث أو عن كليهما معاً. فنحن بحاجة إلى معرفة مقادير الأرقام المطلقة للتأكد من ذلك. ولكن لدى بحثنا لحالات التغير المنفردة التالية يتلخص كل شيء في كيفية حدوث هذه التغيرات: إن كانت $80 \text{ ث} + 20 \text{ م}$ قد تحولت إلى $90 \text{ ث} + 10 \text{ م}$ جراء زيادة رأس المال الثابت من دون أن يطرأ تغير في رأس المال المتغير، أي جراء تحول $12,000 \text{ ث} + 3000 \text{ م}$ إلى $27,000 \text{ ث} + 3000 \text{ م}$ (أي بالنسبة المئوية $90 \text{ ث} + 10 \text{ م}$)، أم أنها اتخذت هذا الشكل بسبب تخفيض رأس المال المتغير مع بقاء رأس المال الثابت على حاله، أي جراء تبديلها إلى $12,000 \text{ ث} + 1333\frac{1}{3} \text{ م}$ (وهذا أيضاً $90 \text{ ث} + 10 \text{ م}$ بالنسب المئوية)، أم، أخيراً، بسبب تغير كلا الطرفين إلى $13,500 \text{ ث} + 1500 \text{ م}$ (وهذا من جديد $90 \text{ ث} + 10 \text{ م}$ بالنسب المئوية). ولكن كل هذه الحالات بالذات هي ما ينبغي بحثه تباعاً، مستغنيين عن الصيغ المئوية المريحة، أو باستخدامها على الأقل كبديل ثانوي.

1) ثبات ف وكذلك ر ، مع تغير م

إذا تغير مقدار م فإن ر يظل ثابتاً شرط أن يتغير رأس المال الثابت ث ، وهو الجزء الآخر من مكونات ر ، بنفس مقدار تغير م ولكن في الاتجاه المعاكس. فلو كان ر بالأصل $80 \text{ ث} + 20 \text{ م} = 100$ ، وانخفض م إلى 10 ، فإن ر لا يمكن أن يساوي 100 إلا عند ارتفاع ث إلى 90 ؛ أي $90 \text{ ث} + 10 \text{ م} = 100$. وبصورة عامة: إذا تحول م إلى $(\text{م} \pm \text{ع})$ ، أي إلى م يزداد أو ينقص بمقدار هوع ، فينبغي أن يتحول ث إلى ث

⌘، أي ينبغي أن يتغير بنفس المقدار ولكن في الإتجاه المعاكس لكي تلبى شروط الحالة الراهنة.

وبالمثل، إذا بقي معدل فائض القيمة ⌘ على حاله، وتبدل مقدار رأس المال المتغير م، فإن كتلة فائض القيمة ف ينبغي أن تتغير، لأن ف = ⌘ م، ولأن قيمة أحد عاملَي ⌘ م، وهو م، قد تغيرت.

[66] وعلاوة على المعادلة الأصلية فإن ما افترضناه في هذه الحالة يؤدي إلى:

$$\bar{F} = F \frac{M}{M_1}$$

بسبب تغير م إلى المعادلة الثانية:

$$\bar{F}_1 = F \frac{M_1}{M}$$

التي يكون فيها م قد أصبح م₁، ويكون ح₁ هو معدل الربح الجديد الذي ينجم عن التغير والذي يجب استخراجه.

ويستخرج هذا المعدل بواسطة التناسب التالي:

$$\bar{F} : \bar{F}_1 = F \frac{M}{M_1} : F \frac{M_1}{M} = M : M_1$$

أي: في حالة بقاء معدل فائض القيمة ورأس المال الكلّي على حالهما، يتناسب معدل الربح الأصلي مع معدل الربح الجديد الناتج عن تبدل رأس المال المتغير، كتناسب رأس المال المتغير الأصلي إلى رأس المال المتغير الجديد.

لنفترض أن رأس المال الأصلي يساوي كما في السابق:

$$I - 15,000 \text{ ر} = 12,000 \text{ ث} + 3,000 \text{ م} (+ 3,000 \text{ ف}) \text{ وأنه صار الآن:}$$

$$II - 15,000 \text{ ر} = 13,000 \text{ ث} + 2,000 \text{ م} (+ 2,000 \text{ ف}) \text{ فلإن } R = 15,000, \text{ وف} =$$

100% في الحالتين كليهما، أما معدل الربح I البالغ 20%، فإنه يتناسب مع

معدل الربح II البالغ 13⅓% مثل تناسب رأس المال المتغير I 3,000، مع رأس

المال المتغير II 2,000، أي أن 20% : 13⅓% = 3,000 : 2,000.

ويمكن لرأس المال المتغير أن يرتفع أو ينخفض. لنأخذ أولاً حالة ارتفاعه، فنفرض

أن رأسمالاً معيناً يكون مركباً بالأصل ويقوم بوظيفته كالآتي:

$$I - 100 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف}؛ R = 120, \text{ ف} = 50\%, \bar{F} = 8\frac{1}{3}\%.$$

إذا ارتفع رأس المال المتغير الآن إلى 30، فإن رأس المال الثابت ينبغي أن يهبط من

100 إلى 90 استناداً إلى فرضيتنا، كي يظل رأس المال الكلّي على حاله عند 120. وإذا

بقي معدل فائض القيمة ثابتاً على نسبة 50%، فإن فائض القيمة المتولد سوف يرتفع عندئذ إلى 15؛ وسنحصل عندئذ على:

$$II - 90 \text{ ث} + 30 \text{ م} + 15 \text{ ف}؛ ر = 120، ف = 50\%， ح = 12\frac{1}{2}\%.$$

لننتقل بادئ الأمر من الافتراض أن الأجور ثابتة. ففي هذه الحالة ينبغي أن يظل العاملان الآخران المقرران لمعدل فائض القيمة ثابتين هما أيضاً، ونقصد بهما يوم العمل وشدة العمل. وعلى هذا لا يدل ارتفاع م (من 20 إلى 30) على شيء سوى استخدام عدد من العمال أكبر بمقدار نصف العدد الأصلي. وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة القيمة الكلية التي ينتجونها بمقدار النصف، أي من 30 إلى 45، ولكنها تتوزع كما في السابق إلى $\frac{2}{3}$ أجوراً و $\frac{1}{3}$ فائض قيمة. غير أن زيادة عدد العمال يقترن، في الوقت ذاته، بهبوط [67] رأس المال الثابت، أي قيمة وسائل الإنتاج، من 100 إلى 90. إننا نواجه هنا، حالة يمتزج فيها هبوط إنتاجية العمل مع تقلص رأس المال الثابت في آنٍ واحد؛ فهل مثل هذه الحالة ممكنة الوقوع من الناحية الاقتصادية؟

من السهل تماماً فهم هبوط إنتاجية العمل في الزراعة والصناعة الاستخراجية وما يؤول إليه ذلك من ازدياد عدد العمال المستخدمين، لكن هذه العملية تقترن - في نطاق الإنتاج الرأسمالي وعلى أساسه - بزيادة في رأس المال الثابت بدلاً من نقصانه. وحتى لو كان هبوط ث المشار إليه أعلاه ناجماً عن انخفاض الأسعار ليس إلّا، فلن يكون في مقدور رأسمال مفرد أن يحقق الانتقال من I إلى II إلّا في ظروف استثنائية تماماً. أما إذا كان هناك رأسمالان مستقلان موظفان في بلدين مختلفين أو فرعين مختلفين من فروع الزراعة أو الصناعة الاستخراجية، فلن يكون خارجاً عن المألوف استخدام عدد أكبر من العمال (أي، توظيف رأسمال متغير أكبر) للعمل في حالة أولى، بوسائل إنتاج أقل قيمة أو أقل مقداراً مما في حالة أخرى.

ولكن إذا أهملنا فرضية بقاء الأجور على حالها، وأرجعنا ارتفاع رأس المال المتغير من 20 إلى 30 إلى ارتفاع الأجور ذاتها بمقدار النصف، فسنواجه عندئذ حالة مغايرة تماماً. إذ إن العدد نفسه من العمال - ولنقل عشرين عاملاً - يواصلون العمل بنفس وسائل الإنتاج أو وسائل إنتاج مقلصة قليلاً طفيفاً. فإن ظل يوم العمل ثابتاً - عند 10 ساعات مثلاً - فإن القيمة الكلية التي يتم إنتاجها تبقى كما هي؛ فقد كانت وتظل = 30. ولكن هذه الـ 30 تستخدم الآن بأكملها للتعويض عن رأس المال المتغير المسلف والبالغ 30، وعندئذ يختفي فائض القيمة. ولكننا افترضنا أن معدل فائض القيمة يظل ثابتاً، أي يبقى على ما كان عليه في الحالة I عند 50%. وهذا محال ما لم يتمدد يوم

العمل بمقدار النصف ليصبح 15 ساعة. عندئذ يمكن للعشرين عاملاً إنتاج قيمة جديدة قدرها 45 في 15 ساعة، مع استيفاء كل الشروط.

$$II - 90 \text{ ث} + 30 \text{ م} + 15 \text{ ف}؛ ر = 120، ف = 50\%， ح = 12\frac{1}{2}\%.$$

في هذه الحالة لا يلزم العمال العشرين وسائل عمل، من أدوات وآلات، إلخ، أكثر مما في الحالة I؛ ولكن ينبغي أن تزداد المواد الأولية أو المساعدة بمقدار النصف. وعند حدوث هبوط في أسعار هذه المواد، فإن الانتقال من الحالة I إلى الحالة II، استناداً إلى الشروط المفترضة، يكون أمراً ممكناً من الناحية الاقتصادية حتى بالنسبة لرأسمال واحد مفرد. وبوسع الرأسمالي، أن يعوّض إلى حد ما على الأقل عن خسارته المحتملة جراء انخفاض قيمة رأسماله الثابت بما يحصل عليه من ارتفاع الربح.

[68] لنفترض الآن أن رأس المال المتغير يهبط بدلاً من أن يرتفع. ولن يكون علينا، عندئذ، إلا أن نقلب مثالنا أعلاه بأن نأخذ الحالة II على أنها رأس المال الأصلي ونتنقل منها إلى الحالة I:

$$II - 90 \text{ ث} + 30 \text{ م} + 15 \text{ ف} تتحول إلى:$$

I - 100 ث + 20 م + 10 ف، ويتضح أن هذا التحوّل لا يغير شيئاً من الشروط التي تحكم في الحالتين كليهما بمعدليّ الربح وبالعلاقة المتبادلة بينهما.

فإذا كان هبوط م من 30 إلى 20 ناجماً عن تقليص عدد العمال المستخدمين بنسبة الثلث مع ازدياد رأس المال الثابت، فإننا نواجه الحالة المعتادة في الصناعة الحديثة: ازدياد إنتاجية العمل وتشغيل كتلة أكبر من وسائل الإنتاج بواسطة عدد أقل من العمال. أما اقتران هذه الحركة بهبوط معدل الربح بالضرورة وفي آنٍ واحدٍ، فسوف يتبين في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

ولكن، إذا كان هبوط م من 30 إلى 20 ناجماً عن استخدام العدد نفسه من العمال بأجور أدنى، فإن القيمة الكلية التي يتم إنتاجها سوف تظل، مع بقاء يوم العمل ثابتاً، على حالها = 30 م + 15 ف = 45؛ ولما كان م قد هبط إلى 20، فإن فائض القيمة سيرتفع إلى 25، ويرتفع بذلك معدل فائض القيمة من 50% إلى 125%، الأمر الذي يناقض افتراضنا. ولكي تتطابق الأمور مع شروط الحالة التي نببحثها، فلا بد من هبوط فائض القيمة البالغ معدله 50% إلى 10، وهذا يستوجب هبوط القيمة الكلية التي تم إنتاجها من 45 إلى 30، لكن ذلك مستحيل إلا إذا تقلص يوم العمل بنسبة الثلث. وعندها يكون لدينا كما في السابق:

$$100 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف}؛ حيث ف = 50\%， ح = 8\frac{1}{3}\%.$$

ولا حاجة بنا للقول بالطبع إن تقليص وقت العمل على هذا النحو مع هبوط الأجور، لن يحدث في الممارسة. غير أن هذا ليس الآن بذي أهمية. إن معدل الربح هو دالة لعدة متغيرات، وإذا أردنا معرفة كيف تؤثر هذه المتغيرات على معدل الربح، توجب علينا أن نحلل التأثير المنفرد لكل عامل من العوامل بالتتابع، بغض النظر عما إذا كان مثل هذا التأثير المنعزل قابل للحدوث من الناحية الاقتصادية، لرأس المال الواحد نفسه أم لا

(2) ثبات ف، تغير م، تغير ر وفقاً لتغير م

لا تختلف هذه الحالة عن سابقتها إلا في الدرجة. فعوضاً عن زيادة أو نقصان ث بقدر ما يطرأ من نقصان أو زيادة على م، فإن ث يظل هنا ثابتاً. ففي ظل الظروف الراهنة التي تسود الصناعة الكبرى والزراعة، لا يشكل رأس المال المتغير غير جزء صغير نسبياً من رأس المال الكلي، ولهذا السبب فإن زيادة هذا الأخير أو نقصانه، بقدر [69] ما يكونان ناجمين عن تبدلات في رأس المال المتغير، هما بالمثل صغيران نسبياً. إذا انطلقنا ثانية من رأسمال يبلغ:

I - 100 ث + 20 م + 10 ف؛ ر = 120، ف = 50%، ح = $8\frac{1}{3}\%$ لتحول، مثلاً، إلى:

II - 100 ث + 30 م + 15 ف؛ ر = 130، ف = 50%، ح = $11\frac{7}{13}\%$.

إن الحالة المعاكسة التي ينخفض فيها رأس المال المتغير تتوضح من جديد بالتحول رجوعاً من II إلى I.

الشروط الاقتصادية هنا ستكون، في الجوهر، نفس شروط الحالة السابقة، وعليه ليس ثمة ما يدعو إلى بحثها ثانية. لكن الانتقال من I إلى II يفترض: هبوط إنتاجية العمل بمقدار النصف، فاستخدام 100 ث في II يتطلب عملاً يزيد بمقدار النصف عما يتطلبه في I. ومثل هذه الحالة قابلة للحدوث في الزراعة⁽⁹⁾

ولكن بينما كان رأس المال الكلي يظل في الحالة السابقة ثابتاً على حاله بسبب تحويل رأس المال الثابت إلى رأسمال متغير أو بالعكس، فإن ما يحدث في الحالة التي نبحثها الآن هو تقييد لرأسمال إضافي عند ازدياد الجزء المتغير، وإطلاق لرأسمال مستخدم سابقاً عند انخفاض الجزء المتغير.

(9) توجد في المسودة هنا، الملاحظة: «تحرى فيما بعد كيف ترتبط هذه الحالة بالربح العقاري». [ف. إنجلز].

(3) ثبات ف وثبات م، تغير ث وبالتالي تغير ر

في هذه الحالة تتحول المعادلة:

$$\bar{X} = \bar{F} \frac{R}{r} \text{ إلى المعادلة } \bar{X}_1 = \bar{F}_1 \frac{R_1}{r_1}$$

وبعد اختصار العوامل المتماثلة في كلا الطرفين ينتج لدينا التناسب:

$$\bar{X}_1 : \bar{X} = R_1 : R$$

أي تتناسب معدلات الربح بصورة عكسية مع المقدار العام لرؤوس الأموال في حالة تساوي معدلات فائض القيمة وتساوي أجزاء رأس المال المتغيرة.

وإذا أخذنا، على سبيل المثال، ثلاثة رؤوس أموال مختلفة، أو ثلاثة تراكيب متباينة لنفس رأس المال:

$$I - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ R = 100، \bar{F} = 100\%، \bar{X} = 20\%؛$$

$$II - 100 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ R = 120، \bar{F} = 100\%، \bar{X} = 16\frac{2}{3}\%؛$$

$$III - 60 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}، R = 80، \bar{F} = 100\%، \bar{X} = 25\%؛$$

فإننا سنحصل عندئذ على ما يلي:

$$20\% : 16\frac{2}{3}\% = 120 : 100 \text{ و } 20\% : 25\% = 80 : 100.$$

[70] لقد كانت الصيغة العامة التي حددناها من قبل لتغيرات $\bar{R}$ مع ثبات $\bar{F}$ هي:

$$\bar{X}_1 = \bar{F} \frac{R_1}{R}؛ \text{ إلا أنها تصبح الآن: } \bar{X}_1 = \bar{F}_1 \frac{R_1}{r_1}$$

ولأن م لا يتغير، فإن العامل $\frac{R_1}{R} = \frac{r_1}{r}$ هنا = 1.

ونظراً لأن $\bar{F} = \text{م}$ ، أي كتلة فائض القيمة، ولأن $\bar{F}$ وكذلك م يظلان ثابتين، ينتج عن ذلك أن $\bar{F}$ لا يتأثر بالتغير الذي يطرأ على R ؛ فكتلة فائض القيمة تبقى كما كانت قبل هذا التغير.

ولكن إذا هبط ث إلى الصفر، فإن $\bar{X}$ سوف = $\bar{F}$ ، أي أن معدل الربح يكون مساوياً لمعدل فائض القيمة.

إن ث يمكن أن يتغير إما لمجرد تغير قيمة العناصر المادية لرأس المال الثابت، أو تغير التركيب التكنيكي لرأس المال الكلي، أي تغير في إنتاجية العمل في فرع معين من الإنتاج(*) وفي الحالة الأخيرة يؤدي ازدياد إنتاجية العمل الاجتماعي، الجاري مع تطور الصناعة الكبرى والزراعة، إلى الانتقال (في مثالنا أعلاه) حسب التسلسل التالي: من III

(*) في الطبعة الأولى: فرع إنتاجي. [ن. برلين].

إلى I، ثم من I إلى II. فكمية العمل التي يدفع لقاءها 20، وتنتج قيمة مقدارها 40، سوف تحرك أول الأمر كتلة من وسائل العمل قيمتها 60؛ وإذا ارتفعت الإنتاجية وبقيت القيمة على حالها، فإن كتلة وسائل العمل التي يجري تحريكها سوف ترتفع أول الأمر إلى 80 ثم إلى 100، وإذا عكسنا التسلسل نجم عن ذلك انخفاض الإنتاجية؛ ذلك لأن نفس الكمية من العمل سوف تحرك وسائل إنتاج أقل مما في السابق، فتقلص الإنتاج، وهو ما يمكن أن يحصل في الزراعة واستخراج المعادن، إلخ.

إن أي توفير في رأس المال الثابت يزيد معدل الربح من جهة، ويطلق رأسمالاً من جهة أخرى؛ ومن هنا تنبع أهميته لدى الرأسماليين. وسنقوم لاحقاً(*) بدراسة أكثر تفصيلاً لهذه المسألة، كما ندرس تأثير تبدل سعر العناصر المؤلفة لرأس المال الثابت، وبوجه خاص المواد الأولية.

ويتضح هنا، ثانية، أن التغير في رأس المال الثابت يؤثر بنفس الدرجة على معدل الربح، بصرف النظر عما إذا كان هذا التغير ناجماً عن ازدياد أو نقصان المكونات المادية التي تؤلف ث، أو عن مجرد تبدل قيم تلك المكونات.

4) ثبات ف، تغير كل من م، ث، ر

[71]

في هذه الحالة، تظل الصيغة العامة الخاصة بتغير معدل الربح، التي وردت أعلاه، نافذة المفعول وهي:

$$\bar{r} = \frac{F}{Y} \cdot \frac{Y}{R}$$

ويعني ذلك أنه إذا بقي معدل فائض القيمة على حاله فإن:

أ) يهبط معدل الربح إذا كانت Y أكبر من Y، أي إذا ارتفع رأس المال الثابت على نحو بحيث أن رأس المال الكلي ينمو نسبياً أسرع من نمو رأس المال المتغير. فإذا كان ثمة رأسمال معين يتألف من: 80 ث + 20 م + 20 ف، ثم يتحول إلى 170 ث + 30 م + 30 ف، فإن ف يظل = 100%، ولكن الكسر $\frac{F}{R}$ يهبط من $\frac{20}{100}$ إلى $\frac{30}{200}$ بالرغم من كون م وكذلك ر قد تعرضا للنمو، كما أن معدل الربح ينخفض بالمثل من 20% إلى 15%.

ب) لا يظل معدل الربح ثابتاً إلا عندما تكون Y = Y، أي عندما يبقى الكسر $\frac{F}{R}$ محتفظاً بنفس المقدار رغم التبدل الظاهري، أي إذا كان بسطه ومقامه يُقسمان على أو

(*) أنظر هذا المجلد، الفصل الخامس والفصل السادس، ص 87 - 146، [الطبعة العربية، ص 95-167].

يضربان بنفس المقدار. فواضح أن لرأس المال 80 ث + 20 م + 20 ف ولرأس المال 160 ث + 40 م + 40 ف نفس معدل الربح البالغ 20%، وذلك لبقاء ف على حاله = 100% ولأن $\frac{40}{200} = \frac{20}{100}$ ، وهاتان النسبتان تمثلان نفس القيمة في المثالين كليهما.

ج) يرتفع معدل الربح، إذا كانت ي أكبر من ي، أي عندما ينمو رأس المال المتغير نسبياً أسرع من نمو رأس المال الكلي. فإذا تحول 80 ث + 20 م + 20 ف إلى 120 ث + 40 م + 40 ف، فإن معدل الربح يرتفع من 20% إلى 25%، وذلك لأن ف لم تتغير، أما الكسر ف $\frac{20}{100}$ فقد ارتفع إلى $\frac{40}{160}$ ، أي من $\frac{1}{5}$ إلى $\frac{1}{4}$.

وعندما يتغير م وكذلك ر في اتجاه واحد، فيمكن أن نصور هذا التغير في مقداريهما وكأنهما يتغيران، إلى حد معين، بنفس النسبة بحيث أن ر تظل على حالها إلى هذا الحد بالذات. ولكن إذا تجاوزا ذلك الحد، فإن واحداً منهما يمكن أن يتغير، وبذلك نكون قد اختزلنا هذه الحالة الأكثر تعقيداً إلى واحدة من الحالات السابقة الأكثر بساطة.

إذا تحول، مثلاً، 80 ث + 20 م + 20 ف إلى 100 ث + 30 م + 30 ف، فإن نسبة م إلى ث وكذلك نسبة م إلى ر تظل ثابتة في مجرى هذا التغير إلى حد الوصول إلى: 100 ث + 25 م + 25 ف. وعليه، يظل معدل الربح إلى هذا الحد من دون تعديل. ويمكننا عندئذ أن نأخذ 100 ث + 25 م + 25 ف بمثابة نقطة انطلاق، لنجد أن م يرتفع، بمقدار 5، ليصبح 30، ويفضل ذلك يرتفع ر من 125 إلى 130. وهكذا نواجه الحالة الثانية، حالة التغير البسيط في م وما يسببه ذلك من تغير في ر. إن معدل الربح، الذي كان في الأصل 20%، يرتفع، عبر الإضافة البالغة 5 م، إلى $23\frac{1}{3}\%$ شرط أن يظل معدل فائض القيمة على حاله. [72]

ويمكن أيضاً أن يحصل الاختزال نفسه إلى الحالة الأبسط، حتى حين يتغير م وكذلك ر في اتجاهين متعاكسين. فإذا كنا، مثلاً، ننطلق ثانية من 80 ث + 20 م + 20 ف، ثم نتحول إلى الصيغة: 110 ث + 10 م + 10 ف، كذلك إذا كان التغير هو إلى 40 ث + 10 م + 10 ف، لبقى معدل الربح على حاله كما من قبل = 20%. ولو أضفنا 70 ث إلى هذه الصيغة الوسيطة، فإن معدل الربح يهبط إلى $8\frac{1}{3}\%$. وهكذا نكون قد اختزلنا ذلك إلى حالة يتبدل فيها متغير واحد، وهو ث بالتحديد.

وعليه فإن تغير كل من م، ث، ر في آنٍ واحدٍ لا يأتي بأية وجهات نظر جديدة، بل يقودنا دائماً في آخر المطاف إلى حالة لا يتغير فيها سوى عامل واحد.

وحتى الحالة الوحيدة الباقية تكون قد بُحثت فعلاً، ألا وهي تلك الحالة التي يظل فيها م وكذلك ر على حالهما من الناحية العددية، في حين أن قيم عناصرهما المادية

تعرض للتبدل بحيث يصبح م ممثلاً لكمية متبدلة من العمل قيد الحركة، ويصبح ث ممثلاً لكمية متبدلة من وسائل الإنتاج قيد الحركة.

ففي رأس المال المؤلف من 80 ث + 20 م + 20 ف، نفترض أن 20 م تمثل بالأصل أجور 20 عاملاً يعملون 10 ساعات يومياً. ثم نفترض أن أجور كل عامل ترتفع من 1 إلى $1\frac{1}{4}$. عندها لا تسدد 20 م سوى أجور 16 عاملاً بدلاً من عشرين. ولكن إذا كان العمال العشرون ينتجون قيمة قدرها 40 خلال 200 ساعة عمل، فإن 16 عاملاً يعملون بمعدل 10 ساعات يومياً سوف ينتجون خلال 160 ساعة عمل قيمة قدرها 32 فقط. وبعد طرح 20 م لدفع الأجور، لا يبقى من مجموع 32 سوى 12، وهو فائض القيمة؛ وبالتالي يهبط معدل فائض القيمة من 100% إلى 60%. ولكننا افترضنا أن معدل فائض القيمة يجب أن يظل ثابتاً، لذلك ينبغي تمديد يوم العمل بمقدار الربع، أي من 10 إلى $12\frac{1}{2}$ ساعة؛ ولئن كان 20 عاملاً يعملون 10 ساعات يومياً = 200 ساعة عمل، فينتجون قيمة مقدارها 40، فإن 16 عاملاً يعملون $12\frac{1}{2}$ ساعة يومياً = 200 ساعة، ينتجون المقدار نفسه من القيمة، أي أن رأس المال 80 ث + 20 م يُنتج، الآن كما من قبل، فائض قيمة يبلغ 20.

وبالعكس، إذا هبطت الأجور بحيث تمثل 20 م أجور 30 عاملاً، فإن ف لا يظل على حاله إلا إذا خُفض يوم العمل من 10 إلى $6\frac{2}{3}$ ساعة، لأن $10 \times 20 = 6\frac{2}{3} \times 30 = 200$ ساعة عمل.

لقد بحثنا أعلاه، من حيث الجوهر، إلى أي مدى يمكن أن يظل ث محتفظاً بنفس القيمة معبراً عنها بالنقد، في تلك الأمثلة الافتراضية المتعكسة والتي تعبر، مع ذلك، عن مقادير مختلفة من وسائل الإنتاج تتغير تبعاً لتغير العلاقات. ولكن هذه الحالة ليست ممكنة في شكلها الخالص إلا بوصفها حالة استثنائية تماماً.

[73] أما تبدل قيمة العناصر التي تؤلف ث، والذي يزيد أو ينقص من كتلتها تاركاً مجموع قيمة ث على حاله، فإنه لا يغير معدل الربح، كما لا يغير معدل فائض القيمة، طالما أن هذا التبدل لا يؤدي إلى تغيير مقدار م.

وبذلك نكون قد بحثنا كل حالات التغير الممكنة التي تطرأ على م، ث، ر في معادلتنا. لقد رأينا أن معدل الربح قد يهبط أو يظل على حاله أو يرتفع مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً، وذلك لأن أدنى تغير في نسبة م إلى ث، أو نسبته إلى ر، يكفي لتغيير معدل الربح أيضاً.

ووجدنا بالإضافة إلى ذلك أن هناك حدوداً معينة لتغيرات m في كل الأحوال، بحيث يُصبح بقاء F ثابتاً أمراً مستحيلاً من الناحية الاقتصادية. وبما أن كل تغير أحادي الجانب في θ ينبغي أن يصل إلى حدود معينة لا يمكن أن يبقى m بعدها ثابتاً، فلننا نجد أن هناك حدوداً لكل التغيرات المحتملة في R لا بد، بعد تجاوزها، من أن يصبح F متغيراً بالمثل. إن التفاعل المتبادل بين المتغيرات المختلفة في معادلتنا يبرز بشكل أوضح عند تناولنا لتغيرات F ، وهو ما سنبحثه الآن.

II - تغير F

إن الصيغة العامة لمعدلات الربح الناجمة عن معدلات مختلفة من فائض القيمة سواء ثبت R أم تغير، يمكن استخلاصها بتحويل المعادلة:

$$X = F \cdot R$$

إلى المعادلة الأخرى:

$$X_1 = F_1 \cdot R_1$$

حيث يمثل كل من X_1 ، F_1 ، m_1 ، R_1 القيم الجديدة المتغيرة لكل من X ، F ، m ، R ، وبذلك يكون لدينا:

$$X_1 : X = F_1 : F = R_1 : R$$

وعليه فإن:

$$X_1 = \frac{F_1}{F} \times \frac{R_1}{R} \times X$$

1 - تغير F ، ثبات R

توجد لدينا في هذه الحالة المعادلتان التاليتان:

$$X = F \cdot R_1 = X_1 = F_1 \cdot R_1$$

ونظراً لتساوي R في المعادلتين كليهما، فإن

$$X : X_1 = F : F_1$$

هذا يعني أن معدلي ربح رأسمالين لهما نفس التركيب، يتناسبان مع بعضهما كتناسب معدلي فائض القيمة المطابقين لهذين الرأسمالين. ولأن ما يهمنا في الكسر R ليس

[74]

المقدار المطلق لكل من م و ر بل النسبة بينهما وحسب، فإن هذا ينطبق على كل رؤوس الأموال ذات التركيب المماثل مهما كانت مقاديرها المطلقة.

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ر} = 100، \text{ف} = 100\%، \text{ح} = 20\%$$

$$160 \text{ ث} + 40 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ر} = 200، \text{ف} = 50\%، \text{ح} = 10\%$$

$$100\% : 50\% = 20\% : 10\%$$

إذا كان المقداران المطلقان لكل من م و ر متساويين في كلتا الحالتين، فإن معدلَي الربح يتناسبان مع أحدهما الآخر مثل تناسب كتلي فائض القيمة أيضاً:

$$\text{ح} : \text{ح}_1 = \text{ف} : \text{ف}_1 \quad \text{م} : \text{م}_1 = \text{ف} : \text{ف}_1$$

وعلى سبيل المثال:

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 30 \text{ ف}؛ \text{ف} = 100\%، \text{ح} = 20\%$$

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 50\%، \text{ح} = 10\%$$

$$20\% : 10\% = 20 \times 100 : 20 \times 50 = 20 \text{ ف} : 10 \text{ ف}.$$

يتضح مما سبق أن رؤوس الأموال التي لها تركيب مطلق أو مئوي متماثل، لا تختلف معدلات فائض قيمها إلا إذا اختلفت الأجور، أو اختلف طول يوم العمل أو شدة العمل. لتأخذ الحالات الثلاث التالية:

$$\text{I} - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف}؛ \text{ف} = 50\%، \text{ح} = 10\%$$

$$\text{II} - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 100\%، \text{ح} = 20\%$$

$$\text{III} - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 40 \text{ ف}؛ \text{ف} = 200\%، \text{ح} = 40\%$$

نجد أن القيمة الكلية المنتجة مجدداً تبلغ 30 (أي 20 م + 10 ف) في I و 40 في II، و 60 في III. ويمكن تحقيق ذلك بثلاث طرق.

أولاً - عند تباين الأجور، حيث تعبر 20 م عن عدد مختلف من العمال في كل حالة على حدة. لنفترض أنه يستخدم في الحالة I 15 عاملاً لعشر ساعات يومياً وبأجور قدرها $1\frac{1}{3}$ جنيه، وأنهم ينتجون قيمة قدرها 30 جنيهًا، منها 20 جنيهًا تعوّض عن الأجور وتبقى 10 جنيهات فائض قيمة. فإذا هبطت الأجور إلى جنيه واحد، يمكن عندئذ استخدام 20 عاملاً لعشر ساعات يومياً، ويُنتج هؤلاء قيمة قدرها 40 جنيهًا، تعوّض 20 جنيهًا منها عن الأجور، وتظل منها 20 جنيهًا فائض قيمة، وإذا هبطت الأجور إلى أدنى من ذلك، أي إلى $\frac{2}{3}$ جنيه، فيمكن عندئذ استخدام 30 عاملاً لعشر ساعات يومياً، ويُنتج هؤلاء قيمة قدرها 60 جنيهًا، تبقى منها، بعد اقتطاع 20 جنيهًا للتعويض عن الأجور، 40 جنيهًا فائض قيمة.

إن هذه الحالة: حيث يبقى تركيب النسب المئوية لرأس المال ثابتاً، ويكون فيها يوم العمل ثابتاً، وشدة العمل ثابتة، في حين أن معدل فائض القيمة يتغير تبعاً لتغير الأجور، هي الحالة الوحيدة التي تصحّ فيها فرضية ريكاردو القائلة.

[75] «إن الأرباح ترتفع أو تنخفض بشكل يتناسب بالضبط مع انخفاض أو ارتفاع الأجور».

"Profits would be high or low, *exactly in proportion* as wages would be low or high».

(مبادئ [الاقتصاد السياسي]، إلخ، الفصل الأول، الفقرة الثالثة، ص 18، مؤلفات د. ريكاردو، أعدها للنشر: ماكلوخ، 1852).

(*Principles [of Political Economy] etc.*, ch. I, sect. III, p. 18.

Works of D. Ricardo, ed. by MacCulloch, 1852).

أو، ثانياً - عند تباين شدة العمل. نفترض هنا وجود 20 عاملاً يعملون 10 ساعات عمل يومياً بنفس وسائل الإنتاج وينتجون 30 قطعة من سلعة معينة في الحالة I، و40 قطعة في الحالة II، و60 قطعة في الحالة III، وتمثل كل قطعة قيمة جديدة قدرها جنيهاً واحداً بالإضافة إلى قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها. وما دامت كل 20 قطعة = 20 جنيهاً تعوّض عن الأجور في كل حالة، فيبقى هناك 10 قطع = 10 جنيهاً كفائض قيمة في الحالة I، و20 قطعة = 20 جنيهاً في الحالة II، و40 قطعة = 40 جنيهاً في الحالة III.

أو ثالثاً - عند تباين طول يوم العمل. إذا عمل 20 عاملاً بنفس الشدة لمدة 9 ساعات يومياً في الحالة I و12 ساعة في الحالة II، و18 ساعة في الحالة III، فإن متوجههم الكلي سيكون على التوالي 60:40:30 متناسباً تناسب 18:12:9. ولما كانت الأجور تساوي 20 في كل حالة، فإن 10، 20، 40 تبقى على التوالي بمثابة فائض قيمة.

لذا فإن أي ارتفاع أو هبوط في الأجور يؤثر على مستوى معدل فائض القيمة باتجاه عكسي، كما أن ارتفاع أو هبوط شدة العمل، وتمديد أو تقليص يوم العمل، تؤثر جميعاً بنفس الاتجاه على مستوى فائض القيمة، وبالتالي فإنها تؤثر جميعاً نفس التأثير على معدل الربح شرط أن يظل r ثابتاً.

(2) تغير ف وم، مع ثبات ر

ينطبق على هذه الحالة التناسب التالي:

$$\text{ح} : \text{ح}_1 = \text{ف} : \text{ف}_1 \quad \text{ف} : \text{م} = \text{ف}_1 : \text{م}_1 \quad \text{ف} : \text{ف}_1 = \text{ف} : \text{ف}_1$$

وهذا يعني أن معدلات الربح تتناسب مع بعضها مثل تناسب كتل فائض القيمة. إن تغير معدل فائض القيمة، مع بقاء رأس المال المتغير ثابتاً، يعني تغير مقدار وتوزيع القيمة المنتجة حديثاً. فتغير كل من م وف في آن واحد يفترض دائماً هو أيضاً توزيعاً مغايراً للقيمة المنتجة حديثاً ولكنه لا يفترض على الدوام تغيراً في مقدار هذه القيمة. وثمة ثلاث حالات ممكنة هي:

(أ) حدوث تغير في م وفي ف في اتجاهين متعاكسين وبالمقدار نفسه؛ مثال:

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف}؛ \text{ف} = 50\%، \text{ح} = 10\%$$

$$90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 200\%، \text{ح} = 20\%.$$

إن القيمة المنتجة حديثاً متساوية في الحالتين، ومن هنا أيضاً تساوي كمية العمل المنجز، أي $20 \text{ م} + 10 \text{ ف} = 10 \text{ م} + 20 \text{ ف} = 30$. والفارق الوحيد هو أن 20 قد دفعت كأجور وبقيت 10 كفائض قيمة في الحالة الأولى، في حين أن 10 دفعت كأجور وبقيت 20 كفائض قيمة في الحالة الثانية. وهذه هي الحالة الوحيدة التي يظل فيها عدد العمال وطول يوم العمل وشدة العمل ثابتة، بينما يتغير م وكذلك ف في آن واحد معاً. (ب) تغير ف وكذلك م في اتجاهين متعاكسين أيضاً، ولكن ليس بنفس المقدار. وفي هذه الحالة يكون تغير م يفوق ف، أو تغير ف يفوق م.

$$\text{I} - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 100\%، \text{ح} = 20\%$$

$$\text{II} - 72 \text{ ث} + 28 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 71\frac{3}{7}\%، \text{ح} = 20\%$$

$$\text{III} - 84 \text{ ث} + 16 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \text{ف} = 125\%، \text{ح} = 20\%.$$

لقد دُفع 20 لقاء القيمة المنتجة حديثاً التي تبلغ 40 في I، و28 لقاء 48 في II، و16 لقاء 36 في III. إن الأجور والقيمة المنتجة حديثاً قد تغيرت سوية. إلا أن تغير القيمة المنتجة حديثاً يعني تغيراً في كمية العمل المنجز، وعليه فهو يعني تغيراً إما في عدد العمال أو مدة العمل أو شدة العمل، أو في أكثر من واحد من هذه العوامل الثلاثة معاً.

(ج) تغير ف وكذلك م في نفس الاتجاه؛ في هذه الحالة يعزز أحدهما تأثير الآخر.

$$90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 10 \text{ ف؛ ف} = 100\% ، \text{ ح} = 10\%$$

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 30 \text{ ف؛ ف} = 150\% ، \text{ ح} = 30\%$$

$$92 \text{ ث} + 8 \text{ م} + 6 \text{ ف؛ ف} = 75\% ، \text{ ح} = 6\%$$

وهنا أيضاً تتباين، في كل الحالات الثلاث، القيم المنتجة حديثاً وهي 20، 50، 14، وأن هذا التباين في مقدار العمل المطابق لكل حالة يعود، مرة ثانية، إلى الاختلاف في عدد العمال ومدة العمل وشدة العمل، أو بعض هذه العوامل أو جميعها معاً.

(3) تغير ف، م، ر

لا تقدم لنا هذه الحالة أية أوضاع جديدة وتُحلّ بواسطة الصيغة العامة الواردة في الحالة II، والتي يتغير فيها ف.

* * *

بناء على ما سبق فإن تأثير التغير الحاصل في مقدار معدل فائض القيمة على معدل الربح يولّد الحالات التالية:

(1) يزداد ح أو ينقص بنفس نسبة ازدياد أو نقصان ف إذا ظل ر ثابتاً.

[77]

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف؛ ف} = 100\% ، \text{ ح} = 20\%$$

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف؛ ف} = 50\% ، \text{ ح} = 10\%$$

$$100\% : 50\% = 20\% : 10\%$$

(2) يرتفع ح أو ينخفض بنسبة أكبر من ارتفاع أو انخفاض ف إذا تغير ر بنفس اتجاه

تغير ف، أي إذا كان ر يزداد أو ينقص عند ازدياد أو نقصان ف.

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف؛ ف} = 50\% ، \text{ ح} = 10\%$$

$$70 \text{ ث} + 30 \text{ م} + 20 \text{ ف؛ ف} = 66\frac{2}{3}\% ، \text{ ح} = 20\%$$

$$50\% : 66\frac{2}{3}\% > 20\% : 10\%$$

(3) يرتفع ح أو ينخفض بنسبة أقل من ارتفاع أو انخفاض ف، إذا كان ر يتغير في

اتجاه معاكس لتغير ف ولكن بنسبة أقل منه.

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 10 \text{ ف؛ ف} = 50\% ، \text{ ح} = 10\%$$

$$90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 15 \text{ ف؛ ف} = 150\% ، \text{ ح} = 15\%$$

$$150\% : 15\% < 50\% : 10\%$$

4) يرتفع $\bar{C}$ بينما ينخفض $\bar{F}$ ، أو ينخفض $\bar{C}$ بينما يرتفع $\bar{F}$ ، إذا كان $\bar{r}$ يتغير باتجاه معاكس لتغير $\bar{F}$ وبنسبة أكبر منه.

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \bar{F} = 100\%، \bar{C} = 20\%$$

$$90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 15 \text{ ف}؛ \bar{F} = 150\%، \bar{C} = 15\%$$

لقد ارتفع $\bar{F}$ من 100% إلى 150%، في حين انخفض $\bar{C}$ من 20% إلى 15%.

5) أخيراً: يظل $\bar{C}$ ثابتاً بينما يرتفع $\bar{F}$ أو ينخفض، عندما يتغير $\bar{r}$ باتجاه معاكس لتغير $\bar{F}$ ولكن بنفس نسبة تغير $\bar{F}$ بالضبط.

وهذه الحالة الأخيرة هي الحالة الوحيدة التي يعوزها بعض التوضيح. لقد لاحظنا من قبل في تغيرات $\bar{r}$ أنه يمكن التعبير عن نفس معدل فائض القيمة بمعدلات ربح متباينة تماماً. ونرى الآن أن نفس معدل الربح يمكن أن يركز على معدلات فائض قيمة غاية في الاختلاف. ولكن على حين أن أي تغير في نسبة $\bar{M}$ إلى $\bar{r}$ يكفي لتوليد اختلاف في معدل الربح، حينما يظل $\bar{F}$ ثابتاً، فإن تغيراً في مقدار $\bar{F}$ ينبغي أن يؤدي إلى تغير عكسي، مماثل المقدار، في $\bar{r}$ ، لكي يظل معدل الربح على حاله. وفي حالات جد نادرة فقط يمكن أن يحصل هذا لرأس المال الواحد نفسه، أو لرأسمالين مستثمرين في نفس البلد. لناخذ على سبيل المثال رأسمالاً [78]

$$80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف}؛ \bar{r} = 100، \bar{F} = 100\%، \bar{C} = 20\%$$

ونفترض أن الأجور تهبط إلى حد يمكن معه الحصول على نفس العدد من العمال لقاء 16م بدلاً من 20م. وببقاء الشروط الأخرى ثابتة، تنحصر 4م، ويكون لدينا ما يلي:

$$80 \text{ ث} + 16 \text{ م} + 24 \text{ ف}؛ \bar{r} = 96، \bar{F} = 150\%، \bar{C} = 25\%.$$

ولكي يصبح $\bar{C}$ الآن مثلما كان عليه في السابق، أي 20%، ينبغي أن يرتفع رأس المال الكلي إلى 120، فيرتفع رأس المال الثابت إلى 104:

$$104 \text{ ث} + 16 \text{ م} + 24 \text{ ف}؛ \bar{r} = 120، \bar{F} = 150\%، \bar{C} = 20\%.$$

ولكن ذلك غير ممكن إلا إذا اقترن هبوط الأجور في $\bar{r}$ واحد بتغير في إنتاجية العمل يستلزم مثل هذا التغير في تركيب رأس المال؛ أو إذا كانت القيمة النقدية لرأس المال الثابت قد ارتفعت من 80 إلى 104؛ باختصار - إذا حدث اتفاق عرضي للشروط، اتفاق لا يقع إلا في حالات استثنائية. والحقيقة أن تغير $\bar{F}$ الذي لا يستدعي تغيراً آتياً في $\bar{M}$ وبالتالي في $\bar{r}$ ، لا يصادفنا إلا في ظروف معينة، وبالتحديد في تلك الفروع الصناعية التي لا تستخدم سوى رأس المال الأساسي والعمل، بينما يؤمن موضوع العمل من الطبيعة.

يبد أن الوضع يختلف عند المقارنة بين معدلي الربح في بلدين مختلفين. فمعدل الربح نفسه يعبر بالفعل، في هذه الحالة، عن معدلات مختلفة من فائض القيمة في الأغلب. وعليه، ينجم عن جميع هذه الحالات الخمس أن ارتفاعاً في معدل الربح قد يتوافق مع انخفاض أو ارتفاع معدل فائض القيمة، وأن انخفاضاً في معدل الربح قد يتوافق مع انخفاض أو ارتفاع في معدل فائض القيمة، وأن معدل ربح ثابتاً قد يتوافق مع ارتفاع أو انخفاض معدل فائض القيمة. وقد سبق أن رأينا من الحالة I أن ارتفاع أو انخفاض أو ثبات معدل الربح قد يتطابق أيضاً مع معدل ثابت لفائض القيمة.

* * *

وهكذا، يتحدد معدل الربح بعاملين رئيسيين هما: معدل فائض القيمة، وتركيب قيمة رأس المال. ويمكن تلخيص تأثير هذين العاملين بإيجاز على النحو التالي، علماً بأننا يمكن أن نعبر عن تركيب رأس المال بالنسبة المئوية، لأنه ليس من المهم هنا عن أي جزء من جزئي رأس المال ينبع التغيير.

إن معدلي ربح رأسمالين، أو نفس رأس المال الواحد في حالين مختلفين ومتعاقبين، يكونان متساويين:

[79]

(1) إذا كانت النسبة المئوية لتركيب رأسمالين واحدة، وكان معدلا فائض القيمة متساويين.

(2) عند اختلاف النسبة المئوية لتركيب رأسمالين، واختلاف معدلي فائض القيمة، شريطة أن يكون حاصل ضرب معدلي فائض القيمة في الجزئين المتغيرين للرأسمالين المعبر عنهما بالنسبة المئوية (أي: $F \times M$) متساويين، أي إذا كانت كتلتا فائض القيمة، المحسوبتين على أساس نسبتهما المئوية من رأس المال الكلي ($F = F_M$)، متساويتين، بمعنى أن يتناسب العاملان F وكذلك M تناسباً عكسياً مع أحدهما الآخر في الحالتين كليهما.

ولا يكونان متساويين:

(1) إذا كان تركيب رأسمالين من حيث النسبة المئوية واحداً، وكان معدلا فائض القيمة غير متساويين؛ فيتناسب معدلا الربح عندئذ كتاسب معدلي فائض القيمة.

(2) إذا كان معدلا فائض القيمة متساويين، وكان تركيب النسبة المئوية مختلفاً، فيتناسب معدلا الربح كتاسب الجزئين المتغيرين من الرأسمالين.

(3) إذا لم يكن معدلا فائض القيمة وتركيب النسبة المئوية متساويين؛ فيتناسب معدلا الربح في هذه الحالة كحاصل ضرب $ف \times م$ أي كتناسب كتلتي فائض القيمة المحسوبتين كنسبة مئوية من رأس المال الكلي⁽¹⁰⁾

(10) [تضم المخطوطة بالإضافة إلى ذلك حسابات جد مفصلة عن التباين بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح (ف - ح)؛ ويتسم هذا التباين بكثير من الخواص المشوقة، وتعرض لنا حركته حالات يتعد فيها المعدلان عن بعضهما بعضاً أو يقتربان من بعضهما البعض. ويمكن عرض هذه الحركة بواسطة المنحنيات البيانية. وأنا أمتنع عن عرض هذه المادة لأنها تتسم بأهمية أقل بالنسبة لأهداف هذا الكتاب المباشرة، ولأنه يكفي هنا أن نشير إلى هذه النقطة لكي نلفت انتباه أولئك القراء الذين يودون دراسة هذه المسألة دراسة أعمق. ف. إنجلز].

الفصل الرابع

تأثير الدوران على معدل الربح

(*) [لقد تم بحث تأثير الدوران على إنتاج فائض القيمة، وبالتالي الربح، في الكتاب الثاني. فبوسعنا إذن أن نوجزه بالموضوعات التالية: بما أن الدوران يتطلب وقتاً ذا مدى معين فلا يمكن استخدام كل رأس المال في الإنتاج في آنٍ واحدٍ، ولذلك يهجع جزء من رأس المال باثراً على الدوام، إما على شكل رأسمال نقدي، أو خزين مواد أولية، أو رأسمال سلعي ناجز ولكن غير مباع، أو ديون غير مستحقة بعد؛ وإن رأس المال الناشط في الإنتاج الفعلي، أي في عملية خلق فائض القيمة والاستيلاء عليها، يتناقص على الدوام بمقدار ذلك الجزء، كما أن فائض القيمة الجاري إنتاجه والمستولى عليه ينقص بنفس هذه النسبة. فكلما قصر زمن الدوران تضاعف هذا الجزء البائر من رأس المال قياساً إلى رأس المال كله؛ وتعاضم فائض القيمة المستولى عليه، شرط أن تظل باقي الظروف على حالها]

وقد سبق أن بينّا في الكتاب الثاني بالتفصيل، كيف أن كتلة فائض القيمة المنتج تزداد بتقلص زمن الدوران، أو تقلص أحد مقطعيه، أي زمن الإنتاج وزمن التداول (**). ولكن بما أن معدل الربح لا يعبر إلا عن نسبة كتلة فائض القيمة التي تم إنتاجها إلى رأس المال الكلي المستخدم في إنتاجها. فمن الواضح أن أي تقليص من هذا القبيل يرفع معدل الربح. إن ما سبق وقيل في الجزء الثاني من الكتاب الثاني بخصوص فائض

(*) هذا الفصل محاط بقوسين مربعين، ومذيل بتوقيع إنجلز. [ن. ع].

(**) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص 296-301، [الطبعة العربية، ص 336-342].

القيمة، يسري تماماً على الربح وعلى معدل الربح، وليس ثمة ما يدعو لتكراره هنا. غير أننا نرغب في التأكيد على بعض النقاط الرئيسية.

إن الوسيلة الرئيسية لتقليص زمن الإنتاج هي رفع إنتاجية العمل، أو ما يسمى عادة بالتقدم الصناعي. فإذا كان ذلك لا يقتضي زيادة كبيرة فورية في النفقات العامة لرأس المال الكلي، التي تنجم عن إدخال آلات غالية الثمن وإلخ، مما يؤدي إلى تقليص معدل الربح الذي يُحسب نسبة إلى رأس المال الكلي، فإن معدل الربح هذا لا بد وأن يرتفع. ويجري ذلك، بلا جدال، لدى تطبيق اكتشافات كثيرة في الصناعات التعدينية والكيميائية. فالطرائق التي تم اكتشافها مؤخراً في إنتاج الحديد والفولاذ، مثل طرائق بيسمر، وسيمنز وغيلكريست - توماس، إلخ، تختصر العمليات السابقة الطويلة للغاية إلى الحد الأدنى وبتكاليف زهيدة نسبياً. كما أن تحضير الاليزارين، أو صباغ القوة الأحمر من قطران الفحم، يعطي خلال بضعة أسابيع نفس النتائج التي كانت تتطلب في السابق عدة سنوات، وذلك بواسطة أجهزة صناعية مستخدمة من قبل لتحضير أصباغ أخرى من قطران الفحم؛ فقد كان نمو نبات القوة يستغرق سنة، كما كان من المعتاد ترك جذوره تنضج بضع سنوات أخرى قبيل تصنيعه.

أما الوسيلة الرئيسية لتقليص زمن التداول فهي تحسين المواصلات. وفي هذا المجال أيضاً تحققت خلال الخمسين سنة الأخيرة ثورة لا تمكن مقارنتها إلا بالثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فسكك الحديد أزاحت الطرق المعبدة بالحصباء إلى المرتبة الثانية على الأرض، وأقصت حركة المراكب البخارية السريعة والمنتظمة حركة المراكب الشراعية البطيئة وغير المنتظمة في البحر، وأضحى العالم بأسره محاطاً بأسلاك التلغراف. وجاء شق قناة السويس ليفتح في الحقيقة كلاً من أستراليا وشرق آسيا أمام الملاحة البحرية. لقد كان زمن تداول السلع المرسلّة إلى شرقي آسيا يستغرق في سنة 1847 لا أقل من اثني عشر شهراً (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، ص 235) (*). أما الآن فقد تقلص ذلك إلى عدد مماثل من الأسابيع تقريباً. وبفضل هذا الانقلاب في وسائط النقل أصبحت أكبر بؤرتين للأزمات في 1825 و1857، وهما أميركا والهند، أقرب إلى البلدان الصناعية الأوروبية بنسبة 70 - 90%، وبذلك فقدت هاتان البؤرتان

(*) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص 255، [الطبعة العربية، 291-292].

أكبر قدر من قابليتهما للإنفجار. وتقلص زمن دوران كل التجارة العالمية بنفس النسبة، أما فعالية رأس المال الموظف فيها فقد تضاعفت أكثر من مرتين أو ثلاث مرات. ولا حاجة بنا للقول إن هذا الوضع لم يمرّ بدون تأثير على معدل الربح.

ولتصوير تأثير دوران رأس المال الكلّي على معدل الربح بشكل صافي لا بدّ من الافتراض بأن كل الظروف الأخرى متساوية بالنسبة للرأسمالين اللذين نقارن فيما بينهما. كما ينبغي أن يكون تركيب الرأسمالين المعبر عنه بالنسب المئوية متساوياً، وذلك بالإضافة إلى تساوي معدل فائض القيمة ويوم العمل. لنأخذ الآن رأس المال آ الذي [82] يتكوّن من 80 ث + 20 م = 100 ر، ولنفترض أنه يقوم بالدوران مرتين في السنة وبمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يكون المتوجّح السنوي:

160 ث + 40 م + 40 ف. وإذا أردنا استخراج معدل الربح فلن نقسم فائض القيمة 40 ف على القيمة - رأسمال التي قامت بالدوران والبالغة 200، بل نقسمها على القيمة - رأسمال المسلفة والبالغة 100، وبذلك فإن $\bar{X} = 40\%$.

لنقارن رأس المال ب برأس المال آ حيث يتألف رأس المال ب من: 160 ث + 40 م = 200 ر، وله نفس معدل فائض القيمة البالغ 100% ولكنه يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة. وعلى هذا يبلغ المتوجّح السنوي مثلما كان آنفاً:

160 ث + 40 م + 40 ف. ولكن ينبغي في هذه الحالة تقسيم الـ 40 ف على رأس المال المسلف البالغ 200، مما يعطينا معدل ربح قدره 20%，أي نصف المعدل الخاص برأس المال آ.

يترتب على ذلك ما يلي: أن معدليّ ربح رأسمالين يتناسبان بصورة عكسية مع زمني الدوران شرط أن يكون لهما الرأسمالين التركيب المئوي نفسه ومعدل فائض القيمة نفسه ويوم العمل نفسه. أما إذا كان التركيب أو معدل فائض القيمة أو يوم العمل أو أجور العمل غير متساوية في الحالتين اللتين نقارن فيما بينهما، فإن هذا سوف يولّد بالطبع فروقات في معدل الربح؛ إلّا أن هذه الفروقات مستقلة عن الدوران، ولهذا السبب فإنها لا تعنينا في هذا المجال؛ فلقد سبق أن بحثت في الفصل الثالث.

إن التأثير المباشر لتقلص زمن الدوران على إنتاج فائض القيمة، وبالتالي على الربح، يتلخص بزيادة فاعلية الجزء المتغير من رأس المال وما يتولّد عن ذلك من زيادة؛ وهو ما يبيّنه في رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر المعنون: دوران رأس المال المتغير. وقد أوضحنا هناك أن رأسمالاً متغيراً يبلغ 500 ويقوم بالدوران عشر مرات في

السنة، يستولي على فائض قيمة، خلال هذا الزمن، بقدر ما يستولي عليه رأسمال متغير قدره 5000 وله نفس معدل فائض القيمة وهو يدفع الأجور نفسها، ولكن يقوم بدوران واحد فقط في السنة.

لنأخذ رأس المال I الذي يتألف من رأسمال أساسي قدره 10,000، ويتعرض لاهتلاك سنوي بنسبة 10% = 1000، ورأسمال ثابت دائر قدره 500، ورأسمال متغير قدره 500 أيضاً. لنفرض أن رأس المال المتغير يقوم بعشرة دورانات في السنة وبمعدل فائض قيمة قدره 100%. ولنفرض في كل الأمثلة اللاحقة، توخياً للتبسيط، أن رأس المال الثابت الدائر يقوم خلال نفس الوقت بدوران مماثل لدوران رأس المال المتغير، وهذا ما يجري في الممارسة العملية في أغلب الأحيان. وسيكون منتج مثل هذه الفترة من الدوران:

100 ث (اهتلاك) + 500 ث + 500 م + 500 ف = 1600، أما منتج سنة كاملة بعشرة دورانات فسيكون:

$$1000 \text{ ث (اهتلاك)} + 5000 \text{ ث} + 5000 \text{ م} + 5000 \text{ ف} = 16,000$$

$$[83] \quad 11,000 = \text{ف} = 5000، \quad \text{ح} = \frac{5000}{11,000} = 45\frac{5}{11}\%.$$

ولنأخذ الآن رأس المال II الذي يتألف من: 9000 رأسمال أساسي، 1000 للاهتلاك السنوي، 1000 رأسمال ثابت دائر، 1000 رأسمال متغير، 100% معدل فائض القيمة، ويقوم رأس المال المتغير بالدوران 5 مرات في السنة. وعليه سيكون منتج كل فترة دوران لرأس المال المتغير هذا:

$$200 \text{ ث (اهتلاك)} + 1000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 3200،$$

وسيكون المنتج السنوي الكلي بعد خمسة دورانات:

$$1000 \text{ (اهتلاك)} + 5000 \text{ ث} + 5000 \text{ م} + 5000 \text{ ف} = 16,000$$

$$11,000 = \text{ف} = 5000، \quad \text{ح} = \frac{5000}{11,000} = 45\frac{5}{11}\%.$$

ولنأخذ بالإضافة إلى ذلك، رأس المال III الذي لا يضم أي رأسمال أساسي، بل يتألف من رأسمال ثابت دائر قدره 6000، ورأسمال متغير قدره 5000. ونفرض أنه يقوم بدوران واحد في السنة بمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يكون المنتج الكلي في السنة:

$$6000 \text{ ث} + 5000 \text{ م} + 5000 \text{ ف} = 16,000$$

$$11,000 = \text{ف} = 5000، \quad \text{ح} = \frac{5000}{11,000} = 45\frac{5}{11}\%.$$

لقد حصلنا إذن في جميع هذه الحالات الثلاث على نفس الكتلة السنوية من فائض القيمة = 5000، ولما كان رأس المال الكلي متساوياً في جميع الحالات الثلاث، أي تحديداً = 11,000، فقد حصلنا على معدل الربح نفسه، البالغ $\frac{5}{11} \times 45\%$. ولكن إذا قام الجزء المتغير من رأس المال I بخمسة دورانات سنوية عوضاً عن عشرة، فإن النتيجة ستكون مغايرة. فسيكون متوج الدوران الواحد في مثل هذه الحالة: 200 ث (اهتلاك) + 500 ث + 500 م + 500 ف = 1700.

أما المتوج السنوي:

$$1000 \text{ ث (اهتلاك)} + 2500 \text{ ث} + 2500 \text{ م} + 2500 \text{ ف} = 8500$$

$$ر = 11,000، ف = 2500، ح = \frac{2500}{11,000} = \frac{8}{11} \times 22\%$$

لقد هبط معدل الربح إلى النصف، لأن زمن الدوران قد تضاعف.

وعلى هذا فإن كتلة فائض القيمة المستولى عليها في سنة واحدة تساوي كتلة فائض القيمة المستولى عليها في فترة دوران واحدة لرأس المال المتغير مضروبة بعدد هذه الدورانات في السنة. وعلى فرض أننا نرسم لفائض القيمة أو الربح المستولى عليه في سنة واحدة بالرمز ف، وفائض القيمة المستولى عليه في فترة دوران واحدة بالرمز ف، وعدد دورانات رأس المال المتغير في السنة الواحدة بالرمز ن، فإن ف = ف × ن، والمعدل السنوي لفائض القيمة ف = ف × ن، وذلك كما أوضحنا في رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر، I (*)

ويتضح دونما حاجة للقول، أن صيغة معدل الربح ح = ف / ر = ف / (ث + م) لا تكون صحيحة إلا إذا كان م في بسط المعادلة هو نفس م في مقامها. ذلك أن م في المقام يمثل كل ذلك الجزء من رأس المال الكلي، الذي تم استخدامه، في المتوسط، كرأس مال متغير لدفع الأجور. أما م في البسط فهو لا يتحدد قبل كل شيء إلا بأنه أنتج واستولى على كم معين من فائض القيمة = ف، الذي تؤلف نسبته إلى م هذا، أي $\frac{ف}{م}$ ، معدل فائض القيمة ف. وعن هذا الطريق فحسب تحولت المعادلة ح = $\frac{ف}{ث + م}$ إلى معادلة أخرى: ح = ف / (ث + م) إن م في البسط ينبغي أن يساوي الآن م في المقام، أي يساوي كامل الجزء المتغير من رأس المال ر. بتعبير آخر لا يمكن تحويل المعادلة ح = $\frac{ف}{ر}$ بصورة صحيحة إلى معادلة ح = ف / (ث + م)، إلا إذا كان ف يعبر عن فائض

(*) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص 307، [الطبعة العربية، ص 348-349].

القيمة الذي تم إنتاجه في فترة دوران واحدة لرأس المال المتغير. أما إذا كانت F تمثل جزءاً من فائض القيمة هذا ليس إلا، فمع أن المعادلة $F = F \times M$ تظل صحيحة، غير أن M في هذه المعادلة أصغر من M في المعادلة $R = T + M$ لأنه أصغر من كامل رأس المال المتغير الذي أنفق على الأجور. ولكن إذا كانت F أكبر من فائض القيمة لدوران واحد يقوم به M ، فإن جزءاً من M هذا أو ربما M بأكمله يُستخدم مرتين، أي في الدوران الأول، ثم في الثاني، أو في الدوران الثاني وفي دورانات لاحقة؛ ولذلك، فإن M هذا الذي ينتج فائض القيمة ويمثل كامل الأجور المدفوعة أكبر من M في $T + M$ ، وهذا يجعل الحسابات خاطئة.

ولكي تصبح صيغة معدل الربح السنوي صحيحة تماماً يتوجب علينا أن نضع معدل فائض القيمة السنوي بدلاً من معدل فائض القيمة البسيط، أي أن نضع F أو $F \times N$. بتعبير آخر ينبغي أن نضرب F ، أي معدل فائض القيمة أو، وهذا يؤدي إلى نفس النتيجة، أن نضرب M ، أي ذلك الجزء المتغير من رأس المال الذي يحتويه R ، في N وهو عدد دورانات رأس المال المتغير هذا خلال سنة، وبذلك نحصل على المعادلة: $C = F \times N \times \frac{1}{R}$ ، وهي صيغة استخراج معدل الربح السنوي.

ولكن في أغلب الحالات لا يعرف حتى الرأسمالي مقدار رأس المال المتغير في مشروع معين. وقد رأينا في الفصل الثامن من الكتاب الثاني، كما سنرى فيما بعد، أن الفارق الوحيد الذي يدركه الرأسمالي في الجوهر داخل رأس المال هو ذلك الفارق بين [85] رأسماله الأساسي ورأسماله الدائر. فهو يأخذ النقود لدفع الأجور من خزينته التي تحتوي على جزء من رأس المال الدائر المائل تحت تصرفه في شكل نقدي، هذا إن لم يكن مودعاً في المصرف، ويأخذ من الخزينة ذاتها نقوداً لشراء المواد الأولية والمواد المساعدة ويدون كل هذه المصروفات في حساب واحد. وحتى لو أفرد للأجور المدفوعة حساباً خاصاً، فإن هذا الحساب لا يظهر في نهاية السنة مقدار ما تم دفعه، أي M N وليس مقدار رأس المال المتغير M بالذات. ولكي يستخرج هذا المقدار ينبغي على الرأسمالي أن يجري حسابات خاصة سنقدم عنها هنا مثلاً إيضاحياً.

ولهذا الغرض نأخذ مغزل القطن الذي يضم عشرة آلاف مغزل آلي، والذي وصفناه في رأس المال، الكتاب الأول، ص 201/209^(*)، مفترضين أن المعلومات التي أوردها

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 233، [الطبعة العربية، ص 279-280].

حينذاك بخصوص أسبوع واحد من شهر نيسان/إبريل عام 1871 تظل سارية المفعول طوال السنة كلها. لقد كان رأس المال الأساسي المتمثل في الآلات يبلغ 10 آلاف جنيه. غير أن رأس المال الدائر لم يكن معيّناً، لذا نفترض أنه كان يبلغ 2500 جنيه، وهذا الرقم يبدو مرتفعاً، إلا أنه مبرر بافتراض ينبغي القيام به هنا، وهو عدم وجود عمليات ائتمان، أي ليس هناك استخدام مؤقت أو دائم لرؤوس أموال الغير. كانت قيمة المنتج الأسبوعي تتألف من 20 جنيهاً عن اهتلاك الآلات، و358 جنيهاً كرأسمال ثابت دائر مسلف (6 جنيهات إيجار الأبنية، 342 جنيهاً ثمن القطن، و10 جنيهات ثمن الفحم والغاز والزيت) إلى جانب 52 جنيهاً كرأسمال متغير مُنفق على الأجور، و80 جنيهاً فائض قيمة. وعليه فإن:

$$20 \text{ ث (اهتلاك)} + 358 \text{ ث} + 52 \text{ م} + 80 \text{ ف} = 510.$$

فما سلف أسبوعياً من رأس المال الدائر يبلغ إذن $358 \text{ ث} + 52 \text{ م} = 410$ ، وتركيبه بالنسبة المئوية هو $87.3 \text{ ث} + 12.7 \text{ م}$. وعند تطبيق هذه النسبة على مجمل رأس المال الدائر البالغ 2500 جنيه فإنه ينقسم إلى 2182 جنيهاً كرأسمال ثابت و318 جنيهاً كرأسمال متغير. وبما أن مجموع ما يُدفع للأجور في سنة واحدة يساوي 52×52 جنيهاً، أي 2704 جنيهات، فإن رأس المال المتغير البالغ 318 جنيهاً يقوم بالدوران $8\frac{1}{2}$ مرة على وجه التقريب في تلك السنة، أما معدل فائض القيمة فإنه يبلغ $\frac{80}{52} = \frac{11}{13} = 153\%$. ومن هذه المعطيات نستخرج معدل الربح وذلك بأن ندخل في الصيغة $\text{ح} = \text{ف} \times \text{ن} \times \text{ر}$ ، القيم التالية: $\text{ف} = \frac{11}{13}$ ، $\text{ن} = 8\frac{1}{2}$ ، $\text{م} = 318$ ، $\text{ر} = 12,500$ ؛ وعليه فإن:

$$\text{ح} = \frac{11}{13} \times 8\frac{1}{2} \times \frac{318}{12,500} = 33.27\%.$$

[86] ويمكننا التحقق من هذه النتيجة باستخدام الصيغة البسيطة $\text{ح} = \frac{\text{ف}}{\text{ر}}$. أن إجمالي فائض

القيمة، أو الربح، يبلغ في السنة 80 جنيهاً $\times 52 = 4160$ جنيهاً، وإذا قسّمنا هذا المقدار على رأس المال الكلي البالغ 12,500 جنيه، فسيكون الناتج 33.28% ، أو نتيجة مساوية تقريباً لمعدل الربح أعلاه، وهو معدل للربح مرتفع بشكل استثنائي، الأمر الذي لا يمكن تفسيره إلا بالظروف المؤاتية جداً لتلك الفترة (أسعار واطئة جداً للقطن مصحوبة بأسعار عالية جداً للغزول)، وهو وضع لم يستمر في واقع الأمر طوال السنة كلها.

وكما ذكرنا آنفاً فإن $\text{ح} = \text{ف} \times \text{ن} \times \text{ر}$ في الصيغة $\text{ح} = \text{ف} \times \text{ن} \times \text{ر}$ تقوم مقام الشيء الذي

أسميناه في الكتاب الثاني بالمعدل السنوي لفائض القيمة، وهو يبلغ في المثال المذكور أعلاه $153\frac{11}{13}\% \times 8\frac{1}{2}$ ، أي $1307\frac{9}{13}\%$ بالضبط. وعليه، إذا ضرب أحد اسمه بيدرمان يديه على رأسه لضخامة معدل فائض القيمة السنوي البالغ 1000% الذي أوردناه في مثالنا الايضاحي في الكتاب الثاني، فقد يشعر بالطمأنينة الآن لمعدل فائض القيمة السنوي الذي يزيد على 1300% والذي استقيناه من الممارسة الحية في مانشستر. إن مثل هذا المعدل ليس شيئاً نادراً في أوقات الازدهار الأكبر رغم أننا لم نشهد لها مثيلاً منذ أمد بعيد.

وبالمناسبة فإننا هنا إزاء مثال ايضاحي عن التركيب الفعلي لرأس المال في الصناعة الحديثة الكبرى، حيث نجد أن رأس المال الكلي البالغ 12,500 جنيه ينقسم إلى 12,182 جنيه رأسمالاً ثابتاً و318 جنيه رأسمالاً متغيراً، وهو ينقسم مئوياً إلى: $97\frac{1}{2}\%$ + $2\frac{1}{2}\%$ = 100 ر. إن $\frac{1}{40}$ فقط من مجموع رأس المال يسدد الأجور، ولكن بأكثر من ثمانية دورانات في السنة.

وبما أن عدد الرأسماليين الذين يخطر على بالهم إجراء حسابات من هذا النوع بخصوص مشاريعهم قليل، بالطبع، فإن الاحصائيات تلزم الصمت المطلق تقريباً بصدد العلاقة القائمة بين الجزء الثابت من رأس المال الاجتماعي الكلي والجزء المتغير من رأس المال هذا. وإن الاحصائيات الرسمية الأميركية هي الوحيدة التي تقدم ما يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الراهنة، ونقصد بذلك مقدار الأجور المدفوعة في كل فرع من فروع الأعمال ومقدار الأرباح المتحققة. ولكن مع أن هذه الأرقام موضع ريبة نظراً لاستنادها إلى تصريحات الصناعيين غير المدققة، فإنها تتمتع مع ذلك بأهمية بالغة لأنها الوثائق الوحيدة المتوافرة لدينا حول هذا الموضوع. أما في أوروبا فإننا أرق حاشية من أن نجور على كبار صناعيين لتقديم مثل هذه الاعترافات. ف. [إنجلز].

الفصل الخامس

الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت

I - نظرة عامة

إن زيادة فائض القيمة المطلق، أي إطالة العمل الفائض، وبالتالي تمديد يوم العمل، مع بقاء رأس المال المتغير على حاله، وقيامه لهذا السبب باستخدام العدد نفسه من العمال بالأجور الإسمية نفسها، بصرف النظر عما إذا كان الوقت الإضافي مدفوعاً أم لا، يؤدي إلى تخفيض نسبي لقيمة رأس المال الثابت قياساً إلى قيمة رأس المال الكلي وقياساً إلى قيمة رأس المال المتغير، مما يرفع معدل الربح، بغض النظر عن نمو كتلة فائض القيمة وإمكان إرتفاع معدل فائض القيمة. إن حجم الجزء الأساسي من رأس المال الثابت، مثل بنايات المصنع والآلات، إلخ، يظل على حاله سواء استُخدم لعمل يدوم 16 ساعة أو 12 ساعة. فتمديد يوم العمل لا يستلزم أية نفقات جديدة في هذا الجزء من رأس المال الثابت، وهو أكثر أجزائه ارتفاعاً في التكاليف. كما أن ذلك يفضي إلى تجديد إنتاج قيمة رأس المال الأساسي في عدد أقل من فترات الدوران، بحيث يتم اختصار الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه رأس المال هذا مسلفاً لتوليد ربح معين. وعلى هذا فإن تمديد يوم العمل يزيد الربح حتى لو كان الوقت الإضافي مدفوعاً، بل حتى لو كان ما يدفع للوقت الإضافي أعلى مما يدفع لقاء ساعات العمل الاعتيادية، ولكن ضمن حدود معينة. وعليه، كانت الضرورة المتنامية لزيادة رأس المال الأساسي في

النظام الصناعي الحديث من الحوافز الرئيسية التي تدفع بالرأسماليين المهووسين بجني الربح إلى تمديد يوم العمل⁽¹¹⁾

[88] أما إذا ظل يوم العمل ثابتاً، فلا بد من شروط أخرى. فمن الضروري في هذه الحالة إما زيادة عدد العمال، وزيادة كتلة رأس المال الأساسي بنسبة معينة، أي الأبنية والآلات وإلخ.، لغرض استغلال كتلة أكبر من العمل (سنترك هنا جانباً الاقتطاعات من الأجور أو تخفيض الأجور دون المستوى الاعتيادي). أو، إذا ازدادت شدة العمل أو ارتفعت قدرة إنتاجية العمل، وتم توليد فائض قيمة نسبي أكبر بشكل عام، فإن كتلة الجزء الدائر من رأس المال الثابت ترتفع في فروع الصناعة تلك التي تستخدم المواد الأولية، لأن هناك معالجة مقدار أكبر من المواد الأولية وإلخ، في فترة محددة من الزمن؛ ومن ناحية ثانية يزداد عدد الآلات التي يقوم بتحريكها نفس العدد من العمال؛ وعليه، يرتفع هذا الجزء من رأس المال الثابت هو الآخر. لذا، فإن نمو فائض القيمة يقترن بنمو في رأس المال الثابت، كما يقترن الاستغلال المتنامي للعمل بغلاء شروط الإنتاج التي يتم استغلال العمل بواسطتها، أي بازدياد نفقات رأس المال. وعليه، فإن معدل الربح ينخفض من جراء ذلك من هذه الجهة، ويرتفع من الجهة الأخرى.

وهناك سلسلة كاملة من التكاليف الجارية تظل على حالها، أو تكاد، سواء كان يوم العمل أطول أو أقصر. فتكاليف الاشراف على 500 عامل في 18 ساعة عمل أقل من تكاليف الاشراف على 750 عاملاً في 12 ساعة عمل.

«إن نفقات المصنع الجارية في ظل يوم عمل من 10 ساعات تساوي تقريباً نفقات يوم عمل من 12 ساعة». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 37).

(Reports of Insp. of Fact., October 1848, p. 37).

إن ضرائب الدولة والضرائب المحلية، والتأمين ضد الحريق، ورواتب مختلف الموظفين الدائمين وهبوط قيمة الآلات، وشتى النفقات الأخرى للمصنع، تظل ثابتة سواء كان يوم العمل طويلاً أو قصيراً، وترتفع هذه النفقات على حساب الربح، وذلك

(11) «بما أن كل المصانع تحتوي على قدر كبير جداً من رأس المال الأساسي على شكل أبنية وآلات، فإن الربح سيكون أكبر كلما ازداد عدد الساعات التي يستمر عمل هذه الآلات خلالها». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 8).

(Reports of Insp. of Fact., 31st October, 1858, p. 8).

بمقدار ما ينخفض الإنتاج. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1862، ص 19).

إن الفترة التي يتم خلالها إعادة إنتاج قيمة الآلات والأجزاء الأخرى المكوّنة لرأس المال الأساسي لا تتحدد، من الناحية العملية، بمدة البقاء المحض لتلك الآلات والأجزاء الأخرى، ولكن بالمدة العامة لعملية العمل التي تعمل خلالها وتخدم. وإذا كان يتوجب على العمال الكدّ 18 ساعة بدلاً من 12 ساعة، فإن ذلك يؤلف زيادة مقدارها ثلاثة أيام في الأسبوع، فيصير الأسبوع أسبوعاً ونصف، والستتان ثلاثاً. وإذا كان الوقت الإضافي غير مدفوع الأجر، فإن العمال يعملون بالمجان أسبوعاً واحداً من كل ثلاثة أسابيع، وسنة واحدة من كل ثلاث سنوات، هذا علاوة على زمن العمل الفائض الاعتيادي الذي يؤدونه. وبهذه الطريقة يجري التعجيل بإعادة إنتاج قيمة الآلات بنسبة 50%، فيستغرق فقط ثلثي ما كان يلزم من وقت في ظل يوم عمل مؤلف من 12 ساعة. وتجنباً للتعقيدات غير المجدية للمسألة، ننتقل في بحثنا هذا، وكذلك في بحثنا حول [89] تقلبات سعر المواد الأولية (في الفصل السادس)، ننتقل من الافتراض بأن كتلة ومعدل فائض القيمة معيّنان.

وكما سبق أن بيّنا لدى عرضنا للتعاون وتقسيم العمل ودور الآلات (*)، فإن الاقتصاد في شروط الإنتاج الذي يتميز به الإنتاج واسع النطاق، إنما ينجم في الجوهر عن كون هذه الشروط سارية كشروط للعمل الاجتماعي أو العمل الموحد اجتماعياً، وعليه فإنها سارية كشروط اجتماعية للعمل. فهي تُستهلك بصورة جماعية في عملية الإنتاج على يد العامل الكلي، وليس في شكل مجزأ على يد جمهرة من العمال المنفصلين، أو الذين لا يتعاونون إلاّ عرضاً بدرجة ضئيلة في أحسن الأحوال. ففي مصنع كبير يحتوي على محرك أو محركين مركزيين، لا تزداد تكاليف هذه المحركات بنفس نسبة ازدياد قدرتها الحصانية وبالتالي اتساع مجال فعاليتها الممكن؛ ولا تتصاعد تكاليف معدات نقل الحركة بنفس نسبة تزايد كتلة الآلات العاملة التي تقوم بتحريكها، ولا يصبح هيكل الآلة العاملة نفسه أغلى تكلفة بنفس نسبة تزايد عدد الأدوات التي تستخدمها هذه الآلة بمثابة أعضاء لها، إلخ. ثم إن تركّز وسائل الإنتاج يؤدي إلى توفير في مختلف أنواع الأبنية، ليس في ورش العمل الفعلية فحسب بل في المخازن أيضاً، إلخ. وينطبق الشيء ذاته على نفقات الوقود

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 343-344، [الطبعة العربية، ص 415-417].

والإنارة، إلخ، أما شروط الإنتاج الأخرى فتظل على حالها سواء تم استعمالها على يد كثرة أم قلة.

ولكن مجمل هذا الاقتصاد الذي ينجم عن تركّز وسائل الإنتاج واستخدامها الكثيف، يفترض شرطاً جوهرياً هو جمع العمال وتفاعلهم، أي الدمج الاجتماعي للعمل. لذا فإن هذا الاقتصاد ينبثق من الطابع الاجتماعي للعمل تماماً مثل انبثاق فائض القيمة من العمل الفائض الذي يؤديه العامل الواحد، مأخوذاً على انفراد. وحتى التحسينات المتواصلة، التي تغدو هنا ممكنة وضرورية، لا تنجم إلا عن الخبرات والملاحظات الاجتماعية التي يجعلها الإنتاج الذي يقوم به العامل الكلّي الموحد على نطاق واسع ممكنة ومضمونة.

ولا بد من قول الشيء نفسه عن المجال الثاني الكبير من مجالات الاقتصاد في شروط الإنتاج. نقصد بذلك إعادة تحويل فضلات الإنتاج، أو ما يسمى بالضياعات، إلى عناصر إنتاج جديدة، إما في الفرع الصناعي ذاته أو في فرع آخر؛ نقصد تلك العمليات [90] التي تتم بواسطتها إعادة هذه الفضلات إلى دورة الإنتاج وبالتالي دورة الاستهلاك سواء كان إنتاجياً أم فردياً. إن هذا المجال من التوفير الذي سنتفحصه فيما بعد بتفصيل أكثر، هو الآخر نتيجة من نتائج العمل الاجتماعي واسع النطاق. ففي ظل مثل هذا النطاق فقط تتولد الفضلات بكتل كبيرة تتيح لها أن تتحول من جديد إلى مادة صالحة للتجارة وبالتالي إلى عناصر جديدة للإنتاج. ولكنها ليست مفيدة لعملية الإنتاج وحاملة للقيمة التبادلية إلا لأنها ضياعات نشأت عن الإنتاج الجماعي، أي الإنتاج واسع النطاق. إن هذه الضياعات - بمعزل عن الدور الذي تؤديه كعناصر جديدة للإنتاج - تخفض كلفة المواد الأولية بمقدار ما تكون قابلة للبيع من جديد، لأن هذه الكلفة تتضمن على الدوام ضياعاً اعتيادياً من المواد الأولية، أي متوسط الكمية التي لا بد من ضياعها خلال التصنيع. إن انخفاض تكاليف هذا الجزء من رأس المال الثابت يرفع معدل الربح بنفس النسبة (pro tanto) على فرض أن مقدار رأس المال المتغير معين ومعدل فائض القيمة معين أيضاً.

وإذا كان فائض القيمة معيناً، فلا يمكن رفع معدل الربح إلا بتخفيض قيمة رأس المال الثابت اللازم لإنتاج السلعة. وبمقدار ما يدخل رأس المال الثابت في إنتاج السلع، فإن ما يكتسب أهمية هو، بوجه الحصر، قيمته الاستعمالية، لا قيمته التبادلية. فكمية العمل التي بوسع الكتان أن يمتصها في معمل الغزل لا تتوقف على قيمة الكتان بل على كميته، هذا إذا افترضنا أن مستوى إنتاجية العمل، أي مستوى التطور التكنيكي، معين. وعلى غرار ذلك فإن المعونة التي تقدمها الآلة لثلاثة عمال، مثلاً، لا تتوقف على قيمتها بل

على قيمتها الاستعمالية كآلة. ويمكن أن تكون آلة سيئة غالية الثمن في مستوى معين من التطور التكنيكي، وتكون آلة جيدة زهيدة الثمن في مستوى آخر.

إن الربح المتزايد الذي يتلقاه الرأسمالي لأن القطن أو آلات الغزل أصبحت أرخص، مثلاً، هو نتيجة لتزايد إنتاجية العمل ولكن ليس في صناعة الغزل بل في زراعة القطن وصنع الآلات. وهكذا فإن تشيؤ كمية معينة من العمل، وبالتالي الإستيلاء على كمية معينة من العمل الفائض، يتطلبان الآن نفقات على شروط العمل أقل من السابق. وبذلك تنخفض التكاليف اللازمة للإستيلاء على هذه الكمية معينة من العمل الفائض.

لقد سبق أن أشرنا إلى التوفيرات التي تنشأ في عملية الإنتاج عن الاستعمال الجماعي لوسائل الإنتاج من جانب العامل الكلّي - العامل الموحد اجتماعياً. وفيما يتعلق [91] بالتوفيرات الأخرى في تكاليف رأس المال الثابت والناجمة عن تقليص زمن التداول (حيث تطور وسائل المواصلات هو اللحظة المادية الجوهرية) فسوف تُبحث لاحقاً. أما هنا فينبغي أن نشير إلى الاقتصاد الناجم عن التحسين المتواصل للآلات، ونقصد بالتحديد: (1) تحسين مادتها، مثل إحلال الحديد محل الخشب؛ (2) تخفيض ثمن الآلات نتيجة تحسين إنتاج الآلات بوجه عام؛ علماً بأنه، على الرغم من أن قيمة الجزء الأساسي من رأس المال الثابت ترتفع باستمرار مع تطور العمل واسع النطاق، إلا أنها بعيدة عن الارتفاع بنفس الدرجة⁽¹²⁾؛ (3) التحسينات الخاصة التي تؤهل الآلات الموجودة للعمل بفعالية أكبر وتكاليف أقل، مثل تحسين المراجل البخارية، إلخ.، وهذا ما سنبحثه بشيء من التفصيل فيما بعد؛ (4) خفض الضياعات بفضل استخدام الآلات المحسنة.

إن كل ما يؤدي إلى تخفيض اهتلاك الآلات، ورأس المال الأساسي عموماً في أية فترة محددة من فترات الإنتاج، لا يؤدي إلى جعل السلعة المفردة أرخص فحسب، وذلك لأن كل سلعة مفردة تجدد في سعرها إنتاج حصتها من اهتلاك الآلات، بل يخفّض جزءاً مقابلاً من تكاليف رأس المال في هذه الفترة. إن أعمال التصليح وما شابهها تُحسب، بمقدار ما تغدو ضرورية، ضمن الكلفة الأصلية للآلات. وإن تخفيضها من جراء زيادة متانة الآلات يخفض سعر الآلات بنفس النسبة (pro tanto).

وإن كل اقتصاد من هذا النوع غير ممكن في الغالب إلا عند العامل الموحد، وكثيراً

(12) حول التقدم في تشييد المصانع، راجع أور، [فلسفة المانيفاكتورات، الطبعة الثانية، لندن، 1835].

[ن.ع.]. [Ure, *The Philosophy of Manufactures*, 2nd edit., London, 1835].

ما يتعذر تحقيقه بدون أعمال منظمة على نطاق أوسع، فهو يستلزم بالتالي توحيداً أضخم للعمال في عملية الإنتاج مباشرة.

ومن جهة أخرى، فإن تطور قدرة إنتاجية العمل في فرع واحد من فروع الإنتاج، كإنتاج الحديد، أو الفحم، أو الآلات، أو البناء، إلخ، وهو تطور يمكن بدوره أن يتوقف جزئياً على نجاحات في حقل الإنتاج الفكري، أي نجاحات العلوم الطبيعية وتطبيقاتها العملية، يظهر هنا بمثابة شرط لتخفيض قيمة وبالتالي كلفة وسائل الإنتاج في فروع صناعية أخرى، مثل صناعة النسيج، أو في الزراعة. وهذا بديهي لأن السلعة التي تخرج من فرع صناعي كمنتج، تدخل فرعاً آخر كوسيلة إنتاج. ويتوقف انخفاض سعرها بهذه الدرجة أو تلك على إنتاجية العمل في الفرع الصناعي الذي خرجت منه كمنتج؛ فهو في الوقت نفسه شرط، لا لخفض سعر السلع الأخرى التي تدخل هذه السلعة في إنتاجها كوسيلة إنتاج فحسب، بل كذلك لخفض قيمة رأس المال الثابت حيث تكون هنا هذه السلعة عنصراً من عناصره، فتكون بذلك شرطاً لرفع معدل الربح.

[92]

إن الصفة المميزة لهذا النمط من الاقتصاد في رأس المال الثابت، والذي ينجم عن التطور المطرد في الصناعة، هي أن ارتفاع معدل الربح هنا في أحد الفروع الصناعية يتحقق بفعل تطور قدرة إنتاجية العمل في فرع صناعي آخر. وما يكسبه الرأسمالي هنا هو، تارة أخرى، كسب ناجم عن العمل الاجتماعي، رغم أنه ليس في هذه الحالة نتاج العامل الذي يستغله هذا الرأسمالي بنفسه مباشرة. ويرجع مثل هذا التطور للقوة المنتجة دائماً، في آخر المطاف، إلى الطابع الاجتماعي للعمل قيد النشاط، وتقسيم العمل داخل المجتمع، وتطور العمل الفكري، بالأخص العلوم الطبيعية. فالرأسمالي يستفيد هنا من منافع كل نظام التقسيم الاجتماعي للعمل. إن تطور قدرة إنتاجية العمل ليس في فرع صناعي معين، بل في الفرع الذي يمدّه بوسائل الإنتاج، هو ما يؤدي، في الحالة موضع البحث، إلى تخفيض نسبي لقيمة رأس المال الثابت الذي يستخدمه الرأسمالي، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل الربح.

وينجم ارتفاع معدل الربح في حالة أخرى لا عن الاقتصاد في العمل الذي ينتج رأس المال الثابت، بل عن الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت نفسه. فبفضل تركّز العمال وتعاونهم على نطاق واسع يتم التوفير في رأس المال الثابت. ذلك أن نفس الأبنية، ونفس أجهزة التدفئة والإنارة، إلخ، تكلف في الإنتاج الكبير أقل نسبياً مما تكلفه في الإنتاج الصغير. ويصحّ الشيء ذاته على المحركات والآلات العاملة. ورغم ارتفاع قيمتها، بصورة مطلقة، فإنها تهبط، بصورة نسبية، قياساً إلى الاتساع المتزايد في

الإنتاج وإلى مقدار رأس المال المتغير، أي كتلة قوة العمل التي توضع قيد الحركة. إن الاقتصاد الذي يحققه رأسمال معين في فرع إنتاجه الخاص هو، أولاً وبصورة مباشرة، اقتصاد في العمل، أي تقليص للعمل مدفوع الأجر الذي يؤديه عماله؛ أما الاقتصاد الذي ذكرناه سابقاً، فهو يكمن، بالعكس، في أكبر استيلاء ممكن على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر بأكثر السبل اقتصاداً، أي بأقل ما يمكن من التكاليف التي يسمح بها نطاق معين للإنتاج. فما دام هذا الاقتصاد لا يقوم، حسبما ذكرنا سابقاً، على استثمار إنتاجية العمل الاجتماعي المستخدم في إنتاج رأس المال الثابت، بل يقوم على الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت نفسه، فإنه ينبثق إما مباشرة من التعاون والشكل الاجتماعي [93] للعمل في نطاق فرع محدد من فروع الإنتاج، أو من إنتاج الآلات وغيرها في مستوى لا تنامي معه قيمها بنفس درجة تنامي قيمها الاستعمالية.

وهناك نقطتان ينبغي ألا تغربا عن البال: أولاً - لو كانت قيمة ث = صفراً، لكان ح = ف، وبذا يبلغ معدل الربح ذروته القصوى. ولكن ثانياً - إن ما يهم في استغلال العمل نفسه على نحو مباشر، ليس قيمة وسائل الاستغلال المستخدمة البتة، سواء كانت هذه الوسائل رأسمالاً أساسياً أو مواد أولية أو مواد مساعدة. فبمقدار ما تخدم هذه كوسائل لامتناس العمل، كوسائل يتشأ فيها أو بواسطتها العمل، وبالتالي العمل الفائض، فإن القيمة التبادلية للآلات والأبنية والمواد الأولية، إلخ، لا أهمية لها بتاتاً. فالمهم هنا، أولاً وأخيراً، هو كتلتها اللازمة تكتيكياً للإندماج بكمية معينة من العمل الحي من جهة، وملاءمتها للغرض المتوخى من جهة ثانية، أي أن لا تكون الآلات وحدها جيدة، بل كذلك المواد الأولية والمواد المساعدة. فمعدل الربح يتوقف، جزئياً، على جودة المواد الأولية. فالمواد الجيدة تخلف قدرأ أقل من الضياعات؛ ويلزم عندئذ - لة من المواد الأولية أقل من السابق لامتناس نفس الكمية من العمل. كما أن المقاومة التي ينبغي أن تتغلب عليها الآلة العاملة تكون أخف من السابق أيضاً. وهذا يؤثر، جزئياً، حتى على فائض القيمة وعلى معدله. فالعامل يحتاج وقتأ أطول لمعالجة نفس الكمية من المواد لدى استخدامه مواد أولية رديئة؛ وإذا افترضنا أن الأجور تظل ثابتة، فإن ذلك سوف يسبب انخفاضاً في العمل الفائض. ثم إن هذا يؤثر، تأثيرأ كبيرأ، على تجديد إنتاج رأس المال وتراكمه الذي يتوقف على إنتاجية العمل أكثر مما يتوقف على كتلة العمل المستخدم، كما هو موضح في رأس المال، الكتاب الأول، ص 627/619(*)

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 631، [الطبعة العربية، ص 745-746].

وهكذا يمكن فهم هوس الرأسماليين إزاء الاقتصاد في وسائل الإنتاج. فعدم فقدان أو تبديد أي شيء، أي استهلاك وسائل الإنتاج بالأسلوب الذي يتطلبه الإنتاج نفسه يتم بلوغه، من ناحية، عن طريق ترويض وتدريب العمال، ومن ناحية أخرى، بواسطة الانضباط الذي يفرضه الرأسمالي على العمال الموحدين والذي سوف يصبح زائداً عن اللزوم في ظل نظام اجتماعي يعمل فيه العمال لحسابهم هم، وأخذ يصبح الآن زائداً عن اللزوم تقريباً عند العمل بالقطعة. إن هذا الهوس يتجلى كذلك، من جهة أخرى، في غش عناصر الإنتاج الذي يعتبر من الوسائل الرئيسية لتخفيض قيمة رأس المال الثابت [94] نسبة إلى رأس المال المتغير، وبالتالي رفع معدل الربح؛ وبهذا الخصوص، فإن بيع عناصر الإنتاج هذه بأعلى من قيمها، بقدر ما تعود هذه القيمة إلى الظهور في المنتج، جانب هام من الخداع. وتلعب هذه الممارسة دوراً حاسماً لا سيما في الصناعة الألمانية التي يقوم مبدؤها الأساسي على الآتي: إن أفضل أسلوب لإرضاء الناس هو إرسال نماذج جيدة الصنع إليهم أول الأمر، ثم إرسال السلع الرديئة فيما بعد. وعلى أية حال فإن هذه الظواهر لا تعنينا هنا ما دامت تخص مجال المنافسة.

وينبغي أن نلاحظ أن ارتفاع معدل الربح بتخفيض قيمة رأس المال الثابت، وبالتالي سرعه، لا يتوقف بأي حال من الأحوال على ما إذا كان الفرع الصناعي الذي يتحقق فيه ذلك يقوم بإنتاج منتجات ترف أو وسائل عيش تدخل في استهلاك العمال أو وسائل إنتاج عامة. ولا يمكن أن يتسم هذا الطرف الأخير بالأهمية إلا إذا كان الأمر يتعلق بمعدل فائض القيمة الذي يعتمد، في الجوهر، على قيمة قوة العمل، أي قيمة وسائل العيش الاعتيادية للعمال. إلا أننا نفترض، في حالتنا هذه، أن فائض القيمة ومعدله معينان. إن النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي، وهذا يحدد معدل الربح، تعتمد في مثل هذه الظروف على قيمة رأس المال الثابت وحدها وليس على القيمة الاستعمالية للعناصر التي يتألف منها، بأي حال من الأحوال.

وبالطبع فإن حدوث رخص نسبي في وسائل الإنتاج لا ينفي إمكانية حصول زيادة في المقدار المطلق لقيمتها لأن الكمّ المطلق لوسائل الإنتاج المستخدمة ينمو نمواً خارقاً مع تطور القدرة الإنتاجية للعمل، وما يصحب هذا التطور من نمو في نطاق الإنتاج. إن الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت، من أية زاوية نظرنا إليه، ليس سوى النتيجة لكون وسائل الإنتاج تقوم بوظيفتها وتستهلك بوصفها وسائل إنتاج جماعية على يد العامل الموحّد، بحيث يكون هذا الاقتصاد نفسه بمثابة نتاج الطبيعة الاجتماعية للعمل المنتج

المباشر نفسه، هذا من جهة؛ ولكنه، من جهة أخرى، اقتصاد ينتج عن تطور إنتاجية العمل في تلك المجالات التي تزود رأس المال بوسائل إنتاجه، بحيث لو وضعنا العمل الكلي بمواجهة رأس المال الكلي، وليس فقط العمال الذين يستخدمهم الرأسمالي س بمواجهة الرأسمالي ص، لوجدنا أن هذا الاقتصاد يكون، مرة أخرى، نتاجاً لتطور القدرة الإنتاجية للعمل الاجتماعي، وليس هناك من فرق سوى أن الرأسمالي س لا يتمتع بفوائد [95] إنتاجية العمل في مؤسسته الخاصة فحسب، بل يتمتع أيضاً بفوائد الإنتاجية في مؤسسات الآخرين. ومع ذلك ينظر الرأسمالي إلى الاقتصاد في رأسماله الثابت كشرط غريب كلياً ومستقل بصورة مطلقة عن العامل، شرط ليس للعامل شأن فيه البتة؛ هذا في حين يبقى من الواضح تماماً لدى الرأسمالي، على الدوام، أن للعامل بالتأكيد شأنًا فيما إذا كان الرأسمالي يشتري بنفس النقود الكثير أو القليل من العمل (فهكذا تظهر الصفقة المعقدة بين الرأسمالي والعامل في وعيه). إن هذا الاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج، أي هذه الطريقة في الحصول على نتيجة معينة بأدنى قدر من النفقات تظهر، بدرجة تفوق ظهور أية قوة أخرى كامنة في صلب العمل، على أنها القدرة الملازمة لرأس المال، وأنها الطريقة والطابع المميز لنمط الإنتاج الرأسمالي.

إن أسلوب التصور هذا ليس بالغريب ما دام متوافقاً ومظاهر الوقائع، وما دامت علاقة رأس المال تخفي، في الواقع، الرابطة الجوانية للأشياء وراء اللامبالاة المطلقة، والاستلاب والاعترا ب مما تخلقه هذه العلاقة في العامل إزاء شروط تحقيق عمله. أولاً - إن وسائل الإنتاج التي تؤلف رأس المال الثابت لا تمثل سوى النقود التي تعود للرأسمالي (مثلما كان جسد المدين الروماني يمثل نقود دائته، حسب قول لينغيه^(*)) وهي مرتبطة به وحده؛ أما العامل، فبمقدار ما يحتك بوسائل الإنتاج في أثناء عملية الإنتاج الفعلية، فإنه يتعامل معها كقيم إنتاج استعمالية فقط، أي كوسائل عمل ومواد عمل. ولهذا ليس للنقصان أو الزيادة اللذين يطرآن على هذه القيمة، كبير أثر على علاقته بالرأسمالي، فتأثيرهما يوازي ضآلة تأثير ما إذا كان يشتغل بالنحاس أو الحديد. غير أن

(*) أورد لينغيه هذه الفرضية في مؤلفه: نظرية القوانين المدنية، أو المبادئ الأساسية للمجتمع، لندن، 1767، المجلد الثاني، الجزء 5، الفصل 20.

(Linguet, *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*, Londres, 1767, Band 2, Buch 5, Kap.20). [ن. برلين].

الرأسمالي يحب أن ينظر إلى هذه المسألة بصورة مختلفة، وذلك حالما تقرأ زيادة في قيمة وسائل الإنتاج مؤدية بذلك إلى تخفيض معدل ربحه، وهو الأمر الذي سنبينه فيما بعد.

ثانياً - ما دامت وسائل الإنتاج هي، في نفس الوقت، وسائل لاستغلال العمل في عملية الإنتاج الرأسمالي، فإن العامل لا يكثرث بغلائها أو رخصها النسبيين مثلما لا يكثرث الحصان برخص أو غلاء الشكيمة واللجام اللذين يحكم بهما.

أخيراً، سبق أن رأينا(*) أن العامل، في الواقع، يعتبر الطابع الاجتماعي لعمله، وإندماجه بعمل الآخرين بغية تحقيق هدف مشترك، بمثابة قوة اغتراب؛ فشرط تحقيق هذا الإندماج هو ملكية اغتراب لا يمس تبديدها بمصالحه البتة لو لم يكن مضطراً إلى الاقتصاد فيها. بيد أن الحال يختلف تماماً في المصانع التي يمتلكها العمال أنفسهم، [96] كما في روتشديل، على سبيل المثال(**).

إذن لا تكاد تكون هناك حاجة إلى ذكر أنه بمقدار ما تؤدي إنتاجية العمل في أحد فروع الإنتاج إلى رخص وتحسين وسائل الإنتاج في فرع آخر مسببة بذلك ارتفاع معدل الربح، فإن هذا الترابط العام للعمل الاجتماعي يبدو للعمال اغتراباً، شيئاً لا يهم في الواقع سوى الرأسمالي، ما دام هو وحده الطرف الذي يشتري وسائل الإنتاج هذه ويستولي عليها. غير أن حقيقة أنه يشتري منتج عمال فرع إنتاجي آخر لقاء منتج عمال فرعه هو، وأنه بالتالي لا يملك منتج عمال الغير إلا بمقدار ما يستولي مجاناً على منتج عماله هو، أن هذه الحقيقة تمثل علاقة تنموه تماماً بعملية التداول، إلخ.

يُضاف إلى ذلك الظرف التالي: لما كان الإنتاج الضخم يتطور بادية ذي بدء في الشكل الرأسمالي، فإن الركض وراء الربح، من جهة، والمنافسة التي ترغب على إنتاج السلع بأرخص ما يمكن، من جهة أخرى، يجعلان هذا الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت يبدو وكأنه خاصية ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي وظيفة من وظائف الرأسمالي.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي يدفع تطوير القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي من جهة، مثلما يدفع الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت من جهة أخرى.

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 344-345، [الطبعة العربية، ص 416-418].

(**) أسس عمال روتشديل (بمانشستر-إنكلترا) تعاونية استهلاكية بتأثير أفكار الاشتراكيين الطوباويين، وباتت نواة الحركة التعاونية العمالية في أوروبا. [ن. برلين].

وعلى أية حال، فإن ما ينشأ بين العامل، بصفته حامل العمل الحي، من هنا، وبين الاستخدام الاقتصادي، أي العقلاني الموقر، لشروط عمله، من هناك، لا يقتصر على الشعور باللامبالاة والاعتراب. فبحكم الطبيعة المتناقضة، التناحرية لنمط الإنتاج الرأسمالي، يؤدي هذا النمط إلى اعتبار التفریط بصحة العامل وحياته وزيادة ظروف عيشه سوءاً بمثابة اقتصاد في استخدام رأس المال الثابت، وبالتالي وسيلة لرفع معدل الربح.

وبما أن العامل يقضي الجزء الأكبر من حياته في عملية الإنتاج، فإن شروط عملية الإنتاج هي إلى حد كبير شروط سيورة حياته الفاعلة، أي شروط عيشه، والاقتصاد في هذه الشروط الحياتية هو طريقة من طرائق رفع معدل الربح تماماً؛ كما رأينا من قبل^(*) [97] إن العمل المفرط، أي تحويل العامل إلى بهيمة عمل، إنما هو طريقة لتعجيل النماء الذاتي لرأس المال، لإنتاج فائض القيمة. ويفضي هذا الاقتصاد إلى حشر العمال حشراً في قاعات ضيقة غير صحية، أي الاقتصاد في الأبنية، حسب التعبير الرأسمالي، وحشر الآلات الخطرة، في هذه القاعات من دون استخدام أجهزة السلامة، وإهمال قواعد الأمان في عمليات الإنتاج المضرة بالصحة، بطبيعتها، أو المحفوفة بالمخاطر، كما في المناجم وما إلى ذلك. هذا إذا تغاضينا عن ذكر إنعدام كل التدابير التي تجعل عملية الإنتاج أكثر إنسانية بالنسبة إلى العامل، أو مريحة له، أو قابلة للإحتمال في الأقل. إذ إن ذلك سيكون، من وجهة نظر الرأسمالي، تبذيراً عديم النفع والمعنى. إن الإنتاج الرأسمالي عموماً، بكل ما فيه من بخل، لمصرف في التبذير بلا شك في المادة البشرية، تماماً شأن تبذيره الشديد، من جهة أخرى، للموارد المادية جراء طريقته في توزيع منتوجاته عبر التجارة وأسلوبه في المنافسة، فهو يحتمل المجتمع خسارة ما يكسبه الرأسماليون الفرادي.

وكما أن رأس المال يميل إلى تقليص الاستخدام المباشر للعمل الحي إلى حد العمل الضروري، والتخفيض الدائم للعمل اللازم لإنتاج المنتوجات عن طريق استغلال القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، وبالتالي الاقتصاد بكل السبل في العمل الحي الذي يستخدمه مباشرة، كذلك فإن رأس المال ميلاً لاستخدام هذا العمل المقلص إلى حد الضروري، في ظل أكثر الشروط اقتصاداً، أي تقليص قيمة رأس المال الثابت المستخدم إلى أدنى حد ممكن. ولئن كانت قيمة السلع تتحدد بما تحتويه من وقت عمل ضروري، وليس

(*) [رأس المال]، المجلد الأول، ص 245-320، [الطبعة العربية، ص 294-388].

بكل ما تحتويه عموماً من وقت عمل، فإن رأس المال هو وحده الذي جعل هذا التحديد للقيمة أمراً واقعاً، مثلما راح في الوقت نفسه يقلص باستمرار وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج هذه السلعة أو تلك. إن سعر السلعة، إذن يُخفّض بذلك إلى الحد الأدنى من خلال تقليص كل جزء من أجزاء العمل اللازم لإنتاجها إلى الحد الأدنى.

ويتوجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الفارق التالي لدى النظر في الاقتصاد باستخدام رأس المال الثابت. فإذا ازدادت كتلة رأس المال المستخدم وازداد معها مقدار قيمته، فإن ذلك لا يعني، قبل كل شيء، سوى تركّز المزيد من رأس المال في يد واحدة. غير أن هذا الازدياد لكتلة رأس المال التي يستخدمها مالك واحد - ويقابلها أيضاً في الغالب مقدار أكبر بصورة مطلقة ومقدار أصغر بصورة نسبية من العمل المستخدم - هو بالذات ما يتيح الاقتصاد في رأس المال الثابت. وإذا ما أخذنا رأسمالياً واحداً على انفراد لرأينا أن مقادير النفقات الضرورية من رأس المال، وبخاصة رأس المال الأساسي، تزداد؛ إلا أن قيمة هذه النفقات تنخفض قياساً إلى كتلة المواد المصنّعة والعمل المستغل.

[98]

والآن سنوضح ذلك بإيجاز عبر بعض الأمثلة. ونبدأ من النهاية، من الاقتصاد في شروط الإنتاج، بمقدار ما تُولف في الوقت ذاته شروط وجود وحياة العامل.

II - التقتير في شروط العمل على حساب العامل

مناجم الفحم. إهمال النفقات ذات الضرورة القصوى

«في ظل المنافسة السائدة بين مالكي مناجم الفحم. لا يُنق من المصاريف أكثر مما يكفي للتغلب على أكثر الصعوبات الطبيعية وضوحاً؛ وبسبب من المنافسة بين عمال المناجم الذين يزيد عددهم عادة عن المطلوب، يعرّض العمال أنفسهم عن طيبة خاطر للأخطار الكبيرة ولأكثر التأثيرات ضرراً لقاء أجور لا تزيد إلا قليلاً عن أجور المياومين الزراعيين المجاورين لأن العمل في المناجم يتيح أيضاً الانتفاع باستخدام أطفالهم فيها. إن هذه المنافسة المزدوجة كافية تماماً لأن تجعل العمل في أغلبية المناجم يجري بأردأ تهوية وأسوأ تصريف مياه، مناجم غالباً ما تكون سيئة في البناء وسيئة في تركيب الأعمدة، أما ميكانيكيو المصاعد فغير مؤهلين، إضافة إلى أن دهاليز ومسالك نقل الفحم غير صالحة للعمل؛ إن تدمير حياة العمال وصحتهم وتشويه أجسادهم هي

النتائج التي ترسم لنا الاحصائيات الخاصة بذلك، لو أجريت، صورة مرعبة عنها». (التقرير الأول: لجنة استخدام الأطفال في المناجم ومناجم الفحم، إلخ، 21 نيسان/إبريل^(*)، 1841، ص 102).

(*First Report on Children's Employment in Mines and Collieries, etc., 21 April 1841, p. 102*).

بلغ المعدل الوسطي الأسبوعي للقتلى في مناجم الفحم الإنكليزية حوالي 15 شخصاً عام 1860. واستناداً إلى تقرير حوادث مناجم الفحم *Coal Mines Accidents* (6 شباط/ فبراير 1862)، فإن مجموع القتلى خلال السنوات العشر الواقعة بين 1852 - 1861 بلغ 8466 شخصاً. غير أن هذا الرقم أدنى بكثير من الواقع، كما يعترف التقرير نفسه، ذلك لأنه لم يتم التبليغ عن أعداد كبيرة من الحوادث المؤسفة والوفيات في السنوات الأولى من بدء عمل هيئة مفتشي المصانع، كما أن مناطق عملهم كانت أكثر اتساعاً مما ينبغي. إن واقع الهبوط الكبير الذي طرأ على عدد الاصابات منذ تأسيس نظام التفتيش يكشف على خير وجه عن الميل الطبيعي للإستغلال الرأسمالي، رغم أن مجزرة العمال ما تزال مهولة، وما يزال عدد المفتشين غير كافٍ وصلاحياتهم محدودة. فهذه الضحايا البشرية ترجع، بأكثريتها، إلى الجشع المنفلت عند أصحاب المناجم؛ فهم، على سبيل المثال، كثيراً ما يأمرّون بحفر مدخل واحد فقط، فلا يكون هناك أي مخرج فيما لو تعرض للإنسداد، هذا فضلاً عن نقص التهوية الفعالة.

[99]

ولو نظرنا إلى الإنتاج الرأسمالي بصورة مجردة، بمعزل عن عملية التداول وعن الإيفال في ربا المنافسة، لوجدناه فائق التوفير في العمل المتجسد، المتشّيء في السلع. لكنه، مع هذا، أكثر اسرافاً من أي نمط إنتاج آخر في تبديد البشر، تبديد العمل الحي، فهو لا يبدد الجسد والدم فحسب، بل الأعصاب والدماغ أيضاً. والواقع أن هذا الإهدار المفرط لقوى الفرد هو الذي يضمن ويحقق تطور الجنس البشري في تلك الحقبة التاريخية التي تقع على عتبة إعادة تنظيم المجتمع البشري بصورة واعية. وما دامت كل أشكال الاقتصاد المبحوثة هنا تنبثق من الطابع الاجتماعي للعمل، فمن المؤكد أن هذا الطابع الاجتماعي المباشر للعمل هو الذي يؤدي، في الواقع، إلى إهدار حياة وصحة العامل. والسؤال التالي الذي طرحه مفتش المصانع ر. بيكر لذر دلالة بهذا الصدد: «إن كل المسألة المطروحة للتأمل الجاد هي معرفة الطريقة التي تتيح

(*) ورد في الأصل الألماني عام 1829، علماً أن التقارير المذكورة بدأت عام 1841. [ن.ع].

بأفضل الصور تفادي هذه التضحية بحياة الأطفال الناجمة عن العمل المشترك». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص157).

"The whole question is one for serious consideration, in what way this *sacrifice of infant life occasioned by congregational labour* can be best averted".

المصانع. يتعلق ذلك بانعدام جميع تدابير الوقاية التي من شأنها أن تضمن أمان وصحة وراحة العمال، حتى في المصانع بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة. فمن هنا يرد القسم الأكبر من البلاغات الحربية عن الجرحى والقتلى في الجيش الصناعي (أنظر تقارير مفتشي المصانع السنوية). كما تتميز المصانع بمبانٍ ضيقة وتهوية رديئة، إلخ.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 1855 أخذ ليونارد هورنر يشتكي من معارضة عدد كبير من أصحاب المصانع لمتطلبات القانون بخصوص أجهزة الوقاية لأعمدة الدوران الأفقية رغم أن حوادث مؤسفة جديدة، وكثير منها كان مميتاً، تؤكد خطورتها باستمرار، ورغم أن أجهزة الوقاية هذه لا تكلف الكثير ولا تعرقل الإنتاج بأي حال من الأحوال. تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص6. لقد لقي أصحاب المصانع في معارضتهم لهذا الحكم وأحكام أخرى من القانون دعماً ودياً من قضاة الصلح الذي يؤدون واجباتهم بلا مقابل، وكان عليهم أن يقرروا في قضايا من هذا النوع وهم في الغالب إما أصحاب مصانع أو أصدقاء لأصحابها. أما نوع الأحكام التي أصدرها هؤلاء [100] السادة، فهذا ما كشف عنه القاضي الأعلى كامبل، الذي علّق على أحد هذه الأحكام حين رفعت إليه دعوى استئناف ضده: «ليس هذا بتفسير لقانون البرلمان بل ببساطة نقض له» (المرجع نفسه، ص 11). - ويذكر هورنر في التقرير ذاته أن العمال لا يُنذرون عند البدء بتشغيل الآلات في أغلب المصانع. ولما كان هناك، على الدوام، ما ينبغي القيام به على الآلات حتى في حالة توقفها، فإن الأصابع والأيدي تلامسها من كل بدّ، وهكذا تقع الحوادث باستمرار لمجرد غياب إشارة تحذير. (المرجع نفسه، ص 44). كان مالكو المصانع في مانشستر قد أنشأوا في ذلك الوقت نقابة أصحاب المشاريع لمعارضة تشريعات المصانع باسم الاتحاد الوطني لتعديل قوانين المصانع، وقد جمع هذا الاتحاد في آذار/مارس 1855 ما يربو على 50 ألف جنيه اشتراكات قدرها شلنان عن كل قوة

حصانية، من أجل تسديد مصروفات الدعاوى القضائية التي تُثار ضد أعضائه من جانب مفتشي المصانع، وللمرافعة في الدعاوى باسم الاتحاد. وكان أصحاب المشاريع يسعون إلى البرهنة على أن القتل ليس جريمة (killing no murder) (*) ما دام الأمر يتعلق بالريح. يقول السير جون كينكايد، أحد مفتشي المصانع في اسكتلندا، إن إحدى شركات غلاسكو زودت كل آلاتها بأجهزة واقية مصنوعة من فضلات الحديد، وإن التكاليف بلغت 9 جنيهات وشلناً واحداً. ولو انضمت هذه الشركة إلى الاتحاد لكان عليها أن تدفع اشتراكات قدرها 11 جنيهاً عن قوة آلاتها البالغة 110 أحصنة، وهذا أعلى من تكاليف كل أجهزتها الواقية. غير أن الاتحاد الوطني قد أنشئ عام 1854 بغرض واضح هو معارضة القانون الذي يقضي بإقامة الأجهزة الواقية. والحقيقة أن أصحاب المصانع لم يكثرثوا بهذا القانون أيما اكتراث طوال الفترة الواقعة بين 1844 - 1854. وعندما قام مفتشو المصانع، بإيعاز من بالمرستون، بإبلاغ أصحاب المصانع أن القانون سوف يطبق بصورة جدية، سارع هؤلاء إلى تأسيس اتحادهم، وكان العديد من أعضائه قضاة صلح يفترض بهم، بصفتهم هذه، أن يطبقوا القانون. وفي نيسان/أبريل 1855 اقترح وزير الداخلية الجديد، السير جورج غراي، على أصحاب المصانع حلاً وسطاً ترتضي الحكومة وفقاً له بتنفيذ القانون الخاص بالأجهزة الواقية تنفيذاً شكلياً لا أكثر؛ إلا أن الاتحاد رفض، ساخطاً، حتى هذا الاقتراح. وفي العديد من الدعاوى القضائية ألقى المهندس المعروف وليم فيربيرن (**) بثقل شهرته، كخبير، في الميزان إلى جانب مبدأ الاقتصاد دفاعاً عن حرية رأس المال المنتهكة. وقد تعرض رئيس هيئة مفتشي المصانع، ليونارد هورنر، لمضايقة واقتراء أصحاب المصانع بكل السبل.

ولم يهدأ بال أصحاب المصانع إلى أن استحصلوا قراراً قضائياً من المحكمة الملكية [101] العليا (***) يفسر قانون سنة 1844 على أنه لا يلزم بإقامة أجهزة واقية لأعمدة الدوران

(*) «القتل ليس جريمة» - عنوان كراس نشر عام 1657 في إنكلترا. ودعا مؤلف الكراس، داعية المساواة سيكسبي، إلى قتل اللورد الحامي أوليفر كرومويل باعتباره طاغية، مشيراً إلى أن مثل هذا القتل فعل وطني. [ن. برلين].

(**) ورد في الطبعة الأولى: توماس. [ن. برلين].

(***) Court of Queen's Bench - أعلى سلطة قضائية في إنكلترا للنظر في القضايا الجنائية والمدنية، حتى الإصلاح القضائي عام 1873. [ن. برلين].

الأفقية المرفوعة عن مستوى الأرضية لأكثر من سبعة أقدام. وأخيراً تسنى لهم عام 1856، أن يمرروا في البرلمان قانوناً يرضيهم، وذلك بمساعدة جهود المراني وويلسون - باتن - وهو أحد الاتقياء الذين يدفعهم التمسح بمظاهر الدين إلى إثبات أي عمل دنيء إرضاء لفرسان حافظات النقود. لقد حرم هذا القانون العمال، في الواقع، من أية حماية خاصة، وتركهم يتوجهون إلى المحاكم العادية للحصول على تعويض في حالة التعرض لإصابة تسببها الآلات (وهذه مسخرة في ضوء النفقات الباهظة للدعوى في القضاء الإنكليزي)، في حين جعل خسارة أصحاب المصانع للدعوى، من جهة ثانية، أمراً مستحيلاً تقريباً بفضل مادة قانونية منمقة تستدعي شهادة خبير. وكانت النتيجة ارتفاعاً سريعاً في عدد الاصابات. وذكر المفتش بيكر أن نصف السنة، المبتدىء في أيار/مايو والمنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 1858، شهد ارتفاعاً في عدد الحوادث بنسبة 21% بالمقارنة مع نصف السنة السابق. ويرى المفتش أنه كان بالوسع تفادي 36.7% من مجموع الاصابات. وعلى كل حال فقد كان عدد الاصابات خلال عامي 1858 و 1859 أقل بكثير منه خلال عامي 1845 و 1846، إذ هبط بنسبة 29% تحديداً، رغم أن عدد العمال في فروع الصناعة الخاضعة لرقابة هيئة تفتيش المصانع قد ازداد بنسبة 20%. فما سبب ذلك؟ نحو عام 1865 هدأت الانفعالات أساساً بادخال آلات جديدة مزودة سلفاً بأجهزة واقية لا يعترض عليها صاحب المصنع لأنها لا تكلفه أية نفقات إضافية. يضاف إلى ذلك أن بعض العمال أفلح في الحصول بقرارات المحاكم على تعويضات كبيرة لقاء أذرعهم المبتورة وحازت قرارات الحكم هذه فوق ذلك على تأييد المحاكم العليا. (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/أبريل 1861، ص 31، وكذلك تقرير نيسان/أبريل 1862، ص 17).

نكتفي بذلك في مسألة الاقتصاد في وسائل حماية حياة العمال (ومن بينهم العديد من الأطفال) من المخاطر، وأطراف العمال من التشويه، مما ينجم عن استخدامهم المباشر للآلات.

العمل في الأماكن المغلقة بصورة عامة. - من المعروف إلى أي مدى كبير يؤدي الاقتصاد في المساحة، وبالتالي في الأبنية، إلى تكديس العمال في أماكن ضيقة. يقترن ذلك بالاقتصاد في وسائل التهوية. ونظراً لوقت العمل الطويل، يؤدي هذان السببان إلى زيادة كبيرة في أمراض الجهاز التنفسي فيرتفع بذلك معدل الوفيات. وقد أخذنا المثال التوضيحي التالي عن (تقرير الصحة العامة السادس، 1863،

القارئ جيداً من الكتاب الأول لهذا المؤلف. (Pulic Health, 6th Report, 1863) وهو من وضع الدكتور جون سايمون الذي يعرفه

[102] ومثلما أن دمج العمال وتعاونهم هما شرط يتيح استخدام الآلات على نطاق واسع، وتركز وسائل الإنتاج، والاقتصاد في استعمالها، فإن هذا العمل الجماعي الهائل في الأماكن المغلقة وفي ظل أوضاع تفرضها، لا المتطلبات الصحية للعمال، بل سهولة صنع المنتج - إن هذا التركيز لأعداد غفيرة من العمال في ورشة العمل الواحدة نفسها يخدم كمصدر لتحقيق ربح متزايد للرأسمالي من جهة، وكمسبب لتبديد حياة وصحة العمال، من جهة أخرى، ما لم تتم مواجهته بتقليص وقت العمل وإتخاذ احتياطات وقائية خاصة. يصوغ الدكتور سايمون القاعدة العامة التالية مدعماً إياها بفيض من الإحصائيات:

«إن معدل الوفيات بأمراض الرئة في منطقة من المناطق يرتفع بارتفاع نسبة سكان المنطقة المضطرين إلى القيام بعمل مشترك في أماكن مغلقة، إذا كانت الظروف الأخرى متساوية» (ص 23)، والسبب هو التهوية السيئة. «ولعله لا يوجد في أرجاء إنكلترا كلها استثناء واحد من القاعدة العامة القائلة بأنه في كل منطقة تضم صناعة كبيرة تجري في أماكن مغلقة، تمثل النسبة العالية لوفيات عمال هذه الصناعة مقداراً كافياً لكي تحتل أمراض الرئة المرتبة الأولى في مجمل الإحصائيات المتعلقة بنسبة الوفيات في المنطقة المعنية» (ص 23).

وتشير أرقام الوفيات في فروع الصناعة التي تجري الأعمال فيها في أماكن مغلقة والتي فحصتها الهيئة الصحية في عامي 1860 و1861، إلى ما يلي: إذا كان عدد الوفيات التي تقع بسبب السل وغيره من الأمراض الرئوية في المناطق الزراعية الإنكليزية وسط عدد معين من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 55 سنة يبلغ 100 حالة وفاة، فإن رقم الوفيات بالنسبة للعدد نفسه من السكان الذكور يبلغ: 163 حالة وفاة بالسل في كوفنتري، و167 في بلاكبورن وسكبتون، و168 في كونغلتون وبرادفورد، و171 في لايسستر، و182 في ليك، و184 في ماكلسفيلد، و190 في بولتون، و192 في نوتنغهام، و193 في روتشديل، و198 في داربي، و203 في سالفورد وآشتون - أندرسون - لاين، و218 في ليدز، و220 في برستون، و263 في مانشستر (ص 24). ويقدم الجدول التالي مثلاً أكثر فظاعة. ويعرض الجدول عدد الوفيات بالأمراض الرئوية لكل من الجنسين بين سن 15 - 25 سنة من كل 100 ألف نسمة. لقد اخترنا المناطق التي تشتغل في صناعاتها المحتشدة في الأماكن المغلقة الإناث وحدهن، بينما يشتغل الذكور في مختلف فروع العمل.

إن نسبة وفيات الذكور في مناطق صناعة الحرير أعلى لأن عدد الذكور المشتغلين في العمل الصناعي أكثر. فمعدل الوفيات بالسل، إلخ، من كلا الجنسين، يكشف هنا، كما يقول التقرير، عن

«الأوضاع الصحية الفظيعة (atrocious) في القسم الأكبر من مؤسسات صناعتنا الحريرية».

وإن هذه الصناعة الحريرية بالذات هي التي تباهى أصحابها بأوضاعها الصحية الممتازة بصورة استثنائية، مطالبين بيوم عمل إستثنائي طويل للأطفال دون سن الثالثة عشرة وحصلوا على ذلك جزئياً (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 6، ص 296/286) (*)

المنطقة	فرع الصناعة الأساسي	عدد الوفيات بسبب الأمراض الرئوية للأعمار 15 - 25 سنة لكل 100 ألف نسمة	
		الذكور	الإناث
بركهامبستيد	صناعة القش، إناث	219	578
لايتون - بازارد	صناعة القش، إناث	309	554
نيوبورت - باغل	صناعة المخزّات، إناث	301	617
تاوستر	صناعة المخزّات، إناث	239	577
يوفيل	صناعة القفازات، الأغلبية إناث	280	409
ليك	صناعة الحرير، الأغلبية إناث	437	856
كونغلتون	صناعة الحرير، الأغلبية إناث	566	790
ماكسفيلد	صناعة الحرير، الأغلبية إناث	593	890
مناطق ريفية صحية	الزراعة	331	333

«لعله ما من صناعة بُحثت حتى الآن تقدم صورة أسوأ من تلك التي وصفها الدكتور سميث عن الخياطة. «إن الدكاكين» كما يقول «متباينة في أوضاعها الصحية؛ ولكنها جميعاً على وجه التقريب، مكتظة، سيئة

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 309-310، [الطبعة العربية، ص 375-377].

التهوية، وغير ملائمة للصحة على الإطلاق. فمثل هذه الحجرات ساخنة خانقة بالضرورة؛ وعندما يضاء الغاز نهائياً، كما يحدث عادة أيام الضباب، أو ليلاً في فصل الشتاء، ترتفع درجة الحرارة إلى 80 وتصل أحياناً إلى 90 درجة» (فهرنهايت، وتساوي 27 - 33 درجة مئوية) «مسببة غزارة في إفرازات العرق، ويتكثف البخار على زجاج النوافذ فيسيل الماء مدراراً أو يتساقط من السقف قطرات متتالية، ويضطر العاملون إلى فتح بعض النوافذ مع أنهم يصابون عند ذلك بالبرد لا محالة». وتوصف حالة 16 من أكبر ورش حي وست - اند في لندن على النحو التالي: «تبلغ أكبر مساحة حجمية تصيب العامل الواحد في هذه الغرف سيئة التهوية 270 قدماً مكعباً، وأصغرها 105 أقدام، والمعدل العام 156 قدماً للفرد الواحد. إحدى الغرف محاطة بدهليز ومضاءة من السقف، ويعمل فيها 92 - 100 عامل، وهناك عدد كبير من المصابيح الغازية مضاءة، والمباول على مسافة قريبة؛ إن المساحة الحجمية لا تزيد عن 150 قدماً مكعباً للفرد. وفي حجرة تقع مثل زريبة كلب في زاوية الفناء، ولا يدخلها النور والهواء إلا من كرة صغيرة في السقف يعمل من 5 إلى 6 أشخاص في فضاء لا يزيد عن 112 قدماً مكعباً للفرد الواحد» و «يعمل الخياطون، كالعادة، في مثل هذه الورش الفظيعة (atrocious)، التي يصفها الدكتور سميث، زهاء 12 - 13 ساعة يومياً، ويمتد عملهم في بعض الأحيان إلى 15 - 16 ساعة» (ص 25-26).

[104]

عدد الأشخاص المشتغلين	فرع العمل وموقعه	معدل الوفيات لكل 100 ألف نسمة للفئات العمرية		
		25 - 35 سنة	35 - 45 سنة	45 - 55 سنة
958,265	الزراعة، إنكلترا وويلز	743	805	1145
22,301 12,377 { ذكر أنثى	الخياطة، لندن	958	1262	2093
13,803	تنضيد الحروف، الطباعة، لندن	894	1747	2367

(ص 30).

لا بد من الإشارة، وهذا في الواقع ما أشار إليه جون سايمون رئيس دائرة الصحة وواضع التقرير، أن معدل الوفيات بين الخياطين ومنزدي الحروف والطباعين في لندن بين سن 25 - 35 سنة، كان أدنى من الرقم الحقيقي، لأن أرباب العمل في كلا الفرعين الصناعيين كانوا يستخدمون عدداً كبيراً من الشباب الريفي (دون 30 سنة على الأرجح) كمبتدئين أو «متمرنين» (improvers) (*)، أي يتلقون تدريباً إضافياً. وهؤلاء يرفعون العدد العام للمشتغلين في الصناعة الذي يجب أن يُحسب معدل الوفيات بين السكان الصناعيين بلندن وفقاً له؛ إلا أن عدد الوفيات بينهم في لندن أقل مما هي بين العمال الآخرين لأن مكوثهم في المدينة مؤقت؛ وإذا ما أصيبوا بمرض خلال هذه الفترة، فإنهم يعودون إلى الريف حيث تسجل وفاتهم هناك إن ماتوا. ويخص ذلك بدرجة أكبر فئات أعمار أبكر، مما يجعل معدل وفيات لندن بالنسبة لهذه الفئات من الأعمار معدوم القيمة كمقياس لضرر الصناعة على الصحة (ص 30).

إن حالة منزدي الحروف مشابهة تقريباً لحالة الخياطين، فإلى جانب الافتقار للتهوية، وفساد الهواء، إلخ. هناك العمل الليلي. ويتراوح وقت عملهم المنتظم بين 12 - 13 ساعة، ويصل أحياناً إلى 15 - 16 ساعة.

«إن الحرارة الخائقة والروائح الكريهة تنبعث حال اشتعال الغاز.

وكثيراً ما تتصاعد أبخرة من مسبك الحروف، أو روائح نتنه من الآلات والبالوعات، من الطابق الأرضي، لتضاعف مساوئ الغرفة العلوية. وإن هواء الغرف السفلية الحار، يرفع درجة الحرارة في الغرف العلوية بمجرد تسخين أرضيتها، وهذا وبال خطير، خصوصاً عندما تكون السقوف واطئة واحتراق الغاز كبيراً؛ ويزداد الوضع سوءاً عندما تكون المراجل البخارية في القبو حيث تملأ البناية كلها بحرارة لا تُحتمل. ويمكننا التعبير عن الوضع عموماً بقولنا إن التهوية سيئة تماماً، وغير كافية بالمرة للتخفيف من شدة الحرارة وإبعاد ما ينتج عن احتراق الغاز بعد غروب الشمس، وإن الظروف الصحية في العديد من الورش، وبالأخص في تلك التي كانت من قبل مخصصة للسكن، تستحق أشد الإدانة والشجب». «وفي بعض الورش، وبخاصة حيث تطبع الصحف الأسبوعية، يستمر العمل طوال يومين وليلة بلا انقطاع تقريباً، وهو عمل

[105]

(*) متطوعين في العادة. [ن. ع.].

يستخدم فيه أيضاً أولاد بين 12 إلى 16 سنة؛ أما ورش تنضيد الحروف الأخرى التي تقوم بإنجاز الأعمال المستعجلة، فلا يمنح العمال فيها حتى عطلة الأحد، وبذلك تصبح أيام العمل سبعة بدلاً من ستة» (ص 26-28).

كانت صانعات الفساتين والقبعات النسائية (milliners and dressmakers) موضع حديثنا في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 3، ص 241/249(*)، فيما يخص العمل المفرط. وقد وصف الدكتور أورد أماكن عملهن في التقرير الذي نوره. ولو كانت حالتها أفضل بعض الشيء في النهار، فإنها تصبح ساخنة جداً وتنت (foul) وغير صحية خلال الساعات التي يوقد فيها الغاز. ووجد الدكتور أورد أن متوسط الأقدام المكعبة من الهواء التي تصيب العاملة الواحدة في 24 ورشة عمل من أفضل الورش كان ما يلي:

«في 4 حالات أكثر من 500 قدم مكعب، وفي 4 حالات أخرى من 400 - 500 قدم مكعب. وفي 7 حالات من 200 - 250 قدماً مكعباً، وفي 4 حالات من 150 - 200 قدم مكعب، وأخيراً في 9 حالات 100 - 150 قدماً مكعباً فقط. وحتى أفضل هذه الحالات تعطي كمية من الهواء لا تكاد تكفي للعمل المتواصل في مكان ذي تهوية ناقصة. وحتى عندما تكون التهوية جيدة، فإن جو ورش العمل يصبح حاراً وخانقاً عند حلول الظلام، حيث يلزم إيقاد عدد كبير من مصابيح الغاز».

وندرج أدناه وصف الدكتور أورد لواحدة من ورش الفئة الدنيا التي زارها، وكانت تُدار لحساب سمسار (middleman):

«ثمة غرفة تبلغ مساحتها الحجمية 1280 قدماً مكعباً، فيها أربعة عشر شخصاً، نصيب كل منهم 91.5 قدم مكعب. النساء العاملات هنا مرهقات، ذواويات؛ ويتراوح ما يتقاضينه بين 7 - 15 شلناً في الأسبوع، مع الشاي. ساعات العمل من 8 صباحاً إلى 8 مساءً. الغرفة الصغيرة التي يحتشد فيها هؤلاء الـ 14 شخصاً، سيئة التهوية. هناك نافذتان يمكن فتحهما، وموقد، إلا أنه مسدود؛ ليست هناك أية وسيلة خاصة للتهوية» (ص 27).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 269، [الطبعة العربية، ص 325].

وجاء في التقرير نفسه عن العمل المفرط الذي توديه صانعات الأزياء ما يلي:

«إن العمل المفرط للشابات في الورش الفاخرة لصنع الأزياء لا يستمر سوى أربعة أشهر تقريباً في السنة ولكنه بلغ من الفظاعة مبلغاً أثار أحياناً دهشة الجمهور وسخطه. وتعمل العاملات في الورشة خلال هذه الأشهر، كقاعدة، 14 ساعة كاملة في اليوم، وفي حالة تكدس طلبات مستعجلة ترتفع ساعات العمل إلى 17 - 18 ساعة. ويتراوح وقت العمل داخل الورشة في فترات أخرى من السنة، بين 10 - 14 ساعة على الأرجح؛ بينما تبلغ ساعات الاشتغال في البيت 12 أو 13 ساعة في العادة. وفي صنع العباءات والياقات والقمصان وغيرها تستمر الأعمال في الورشة المشتركة، بما في ذلك الخياطة بماكنات الخياطة، ساعات أقل، لا تزيد عادة عن 10 إلى 12 ساعة»- ويضيف الدكتور أورد قائلاً إن «وقت العمل العادي في بعض المؤسسات يطول في فترات معينة، إما بممارسة عمل إضافي لقاء أجر إضافي، أو، كما في مؤسسات أخرى، بأن يؤخذ العمل ليتم إنجازه في البيت بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي. ولكن تنبغي الإشارة إلى أن كلا هذين النوعين من العمل الإضافي كان، في الغالب، إلزامياً» (ص 28).

ويعلق جون سايمون على هذه الصفحة:

«إن السيد رادكليف، سكرتير جمعية مكافحة الأمراض الوقائية، الذي سنحت له فرص كثيرة بخاصة لفحص صحة العاملات في مؤسسات من الطراز الأول، وجد أنه من بين كل عشرين فتاة قالت إنها «بصحة جيدة تماماً» كانت هناك واحدة فقط يمكن أن يقال إنها معافاة؛ أما الباقيات فتلوح عليهن، بدرجات متباينة، أعراض وهن جسدي، وإرهاق عصبي، واضطرابات وظيفية متعددة ناجمة عن ذلك. ويعزو سبب ذلك إلى: يوم العمل المفرط في المقام الأول، حيث يقدر حده الأدنى بـ 12 ساعة يومياً في غير موسم الزواج؛ ويأتي التجمهر وسوء التهوية في ورش العمل، والهواء الفاسد بمصابيح الغاز، وعدم كفاية الطعام أو سوء نوعيته، وقلة الاعتناء بأسباب الراحة في الأبنية، بالدرجة الثانية».

ويتوصل الدكتور سايمون رئيس دائرة الصحة العامة آخر المطاف إلى الاستنتاج التالي:

«يستحيل على العمال، من الوجهة العملية، الإصرار على تنفيذ ذلك الشيء الذي هو، من الناحية النظرية، أبسط حقهم في الصحة، أي بالضبط الإصرار على تنفيذ المطالبة بأن يكون العمل المشترك، مهما

كان نوع العمل الذي يجمعهم رب العمل لإنجازه، خالياً بقدر ما يتعلق الأمر به، وعلى نفقته الخاصة، من كل الظروف التي تجعل أداءه ضاراً بالصحة من دون مبرر. وفي الوقت الذي يعجز فيه العمال، عملياً، عن انتزاع هذه العدالة الصحية لأنفسهم بقواهم الخاصة فإنهم لا يتوقعون أي عون فعال من الموظفين المعيّنين لتطبيق قوانين الرقابة الصحية، على الرغم من النوايا المفترضة لمشروع القانون» (ص 29). - «ولا رب في أن هناك مصاعب تقنية طفيفة تعترض تعيين الحدود الدقيقة التي ينبغي أن يسترشد أرباب العمل، في إطارها، بالقانون. ولكن. المطالب الرامية إلى المحافظة على الصحة تنسم بطابع شامل، من حيث المبدأ. وباسم مصلحة الملايين من العمال والعاملات الذين تُسم حياتهم الآن، دونما داع، وتتقلص آمادها بالعذابات الجسدية اللامتناهية التي تنشأ عن طابع عملهم بوجه الحصر، أتجاسر على الاعراب عن أملي في أن يجري إخضاع الظروف الصحية للعمل، بوجه عام، لحماية ملائمة من قبل القوانين؛ ومن الضروري أن تُؤمن، في الأقل، تهوية فعالة في جميع أماكن العمل المغلقة، وأن تُقلص المؤثرات الضارة خاصة بالصحة قدر الإمكان في كل فرع من فروع العمل الخطرة بطبيعتها على الصحة» (ص 31).

[107]

III - الاقتصاد في توليد ونقل القوة المحركة، وفي الأبنية

يستشهد ل. هورنر في تقريره المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر 1852، برسالة للمهندس الشهير جيمس ناسميث من باتريكروفت، وهو مخترع المطرقة البخارية. تضم الرسالة، من بين ما تضم، الأمر التالي:

«لا يعرف الجمهور إلا النزر اليسير عن الزيادة الهائلة التي تطرأ على القوة المحركة نتيجة لإجراء مثل هذه التغييرات في النظام وإدخال تلك التحسينات» (على المحركات البخارية) «كالتى أقصدها كانت قوة المحركات في هذه المنطقة» (لأنكشاير) «تجثم تحت كابوس الروتين الخائف، الحافل بالأوهام، منذ ما يقارب الأربعين عاماً، ولكننا الآن، وبالفرج، قد تحررنا منه. فخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وبوجه خاص في مجرى السنوات الأربع الماضية» (أي بدءاً من 1848) «طرأت بضعة تغيرات بالغة الأهمية على نظام تشغيل محركات التكيف

البخاري. وكانت النتيجة. أن أصبحت نفس هذه المحركات تؤدي عملاً نافعاً أكبر بكثير مع انخفاض كبير في استهلاك الوقود. فخلال سنوات كثيرة من إدخال القوة البخارية إلى معامل ومصانع المنطقة المذكورة أعلاه، كان الاعتقاد أن سرعة حركة المكبس في محركات التكثيف البخاري يمكن أن تبلغ حوالى 220 قدماً في الدقيقة، أي أن محركاً بمسار 5 أقدام للحركة الواحدة كان محدوداً مسبقاً بـ 22 دورة لذراع التدوير في الدقيقة. وكان تشغيل المحرك فوق هذه السرعة يُعدّ غير حصيف؛ وبما أن كل الأجهزة كانت مُكيّفة لسرعة المكبس هذه البالغة 220 قدماً في الدقيقة، فإن هذه السرعة البطيئة، المقيدة بشكل ينافي العقل، قد تحكمت في الصناعة كلها على مدى سنوات. ولكن تم أخيراً، إما بإغفال محظوظ لهذا المعدل المقرر، أو عن وعي، بمبادرة من أحد المبتكرين الشجعان، تجريب سرعة أكبر، ولما جاءت النتيجة مؤاتية على نحو رائع، حذا الآخرون حذوه عن طريق ما اصطُح عليه آنذاك بإطلاق عنان المحرك، أي بتعديل الدواليب الرئيسية في جهاز نقل الحركة بحيث استطاع المحرك البخاري أن يدور بسرعة 300 قدم فأكثر في الدقيقة الواحدة، في حين أن الأجهزة أبقيت على سرعتها السابقة. إن زيادة سرعة المحرك البخاري هذه هي الآن عامل عام، إذ أظهرت التجربة أن المحرك نفسه لا يعطي عند ذلك قوة نافعة أكبر وحسب، بل إن الحركة نفسها تصبح أكثر انتظاماً بكثير بفضل زيادة قوة الاستمرار لدولاب الموازنة. فنحن نحصل على طاقة أكبر بمجرد زيادة سرعة حركة المكبس، مع بقاء الضغط البخاري ودرجة التخلخل في المكثف على حالهما. وهكذا، إذا استطعنا، على سبيل المثال، أن نغير محركاً بخارياً يولّد 40 قوة حصانية عندما يقطع مكبسه مسافة 200 قدم في الدقيقة، بحيث نجعل هذا المحرك ذاته يعمل بسرعة تمكّن المكبس من قطع مسافة 400 قدم في الدقيقة، نكون قد ضاعفنا القدرة، مع بقاء ضغط البخار ودرجة التخلخل على حالهما. ولما كان ضغط البخار ودرجة التخلخل يظلان على حالهما، فإن الجهد الواقع على أجزاء المحرك، وبالتالي، خطر وقوع الحالات المؤسفة لا يزدادان إلى درجة كبيرة بازدياد السرعة. كل ما هنالك أن استهلاك البخار في هذه الحالة يزداد بمعدل يتناسب تقريباً مع ازدياد سرعة المكبس، كما تطرأ زيادة طفيفة على اهتراء السطوح الداخلية أي الأجزاء التي تحتك

[108]

بعضها، ولكنه تلف ضئيل لا يستحق الذكر. إلا أن الحصول على قوة أكبر من المحرك ذاته عبر زيادة سرعة حركة المكبس يتطلب حرق المزيد من الفحم تحت المرجل ذاته، أو استخدام مراجل ذات قدرة تبخير أعظم، أي، بكلمة، يتطلب الحصول على كمية أكبر من البخار. وهذا ما جرى حقاً، وقد جهزت المحركات «المسرعة» القديمة بمراجل ذات قدرة تبخير أعظم، وبفضل ذلك أدت هذه المحركات في حالات كثيرة عملاً أكبر بـ 100%. ومنذ عام 1842، أخذت الطريقة الزهيدة لإنتاج قوة البخار في مناجم كورنول تلفت الانتباه؛ وكانت المنافسة القائمة في صناعة الأقمشة القطنية ترغب الصناعيين على أن يروا في الاقتصاد المصدر الرئيسي لأرباحهم؛ والفارق الكبير في استهلاك الفحم لتوليد قوة حصانية واحدة في الساعة بين محركات كورنول ومحركات أخرى، والاقتصاد الكبير للغاية الناشئ عن تطبيق محركات وولف ذات الأسطوانتين، قد أجبرت الكلّ على وضع مسألة اقتصاد الوقود في المرتبة الأولى في منطقتنا أيضاً. إن محركات كورنول ومحركات وولف ذات الأسطوانتين تولّد قوة حصانية واحدة عند احتراق $3\frac{1}{3}$ إلى 4 باونات من الفحم في الساعة، في حين أن المحركات في مناطق إنتاج الأقمشة القطنية كانت تستهلك من 8 إلى 12 باوناً من الفحم لتوليد قوة حصانية واحدة في الساعة. وهذا الفارق الكبير أغرى أصحاب المصانع وصانعي الآلات في منطقتنا إلى السعي لتحقيق مثل هذه النتائج الاقتصادية المذهلة، عبر تطبيق الأساليب التي شاعت في كورنول وفرنسا، حيث كانت أسعار الفحم المرتفعة تجبر الصناعيين على أن يقلصوا هذا النوع من التكاليف في مؤسساتهم قدر الإمكان. وقد أدى ذلك إلى نتائج بالغة الأهمية. فأولاً - إن الكثير من المراجل التي كان نصف سطحها، في الأيام الذهبية الخوالي للأرباح العالية، مكشوفاً ومعرضاً للهواء الخارجي البارد، صارت تُدثر الآن بطبقة سميكة من اللباد، أو الآجر والجبس، وغير ذلك من المواد مما قلل اشعاع الحرارة المتولّدة، بمثل هذه التكاليف. كما بوشر بحماية مواسير البخار بالطريقة نفسها، وتغطية الأسطوانات باللباد والخشب. ثانياً - أخذ هؤلاء يستخدمون الضغط العالي. لقد كان صمام الأمان ينفّث في السابق عند بلوغ الضغط 4 أو 6 أو 8 باونات للإنش المربع، ثم وجدوا أن رفع الضغط إلى 14 أو 20 باوناً. يؤدي إلى اقتصاد كبير في الفحم؛ بتعبير آخر أضحي

[109]

العمل في المصنع يتم باستهلاك مقدار أقل من الفحم بشكل ملحوظ. إن الذين يمتلكون الوسائل ويتسمون بروح المبادرة الضرورية أخذوا يطبقون نظام الضغط المرتفع بكل أبعاده وبدأوا باستخدام مراحل صُنعت على نحو مناسب لتولّد بخاراً بضغط 30، 40، 60، 70 باوناً للإنش المربع، وهي ضغوط كان من شأنها أن ترعب مهندسي المدرسة القديمة بل تفقدتهم الوعي. ولكن بما أن النتائج الاقتصادية لزيادة ضغط البخار. ظهرت بسرعة كبيرة وبهيئة ملموسة تماماً جنيهاً وشللات وبنسات، حتى شاع تقريباً استخدام مراحل البخار ذات الضغط العالي في محركات التكثيف البخاري. أما أولئك الذين حققوا الإصلاح بصورة جذرية، فقد أخذوا يستخدمون محركات وولف. وكانت أغلبية مصانعنا التي شيدت حديثاً تستخدم محركات وولف، وبخاصة محركات ذات أسطوانتين، حيث يدخل البخار إلى الإسطوانة الأولى من المرجل فيولّد قوة بفعل تفوق ضغطه على الضغط الجوي، ولكن عوضاً عن خروج البخار بعد كل حركة من حركات المكبس إلى الجو، كما كان الحال سابقاً، يصار إلى إمراره عبر أسطوانة ضغط واطيء تبلغ سعتها زهاء أربعة أضعاف الأولى، وبعد تمدد جديد هناك يندفع إلى المكثف. إن النتيجة الاقتصادية التي يتم الحصول عليها بفضل استخدام هذا الصنف من المحركات يعبر عنها في أن استهلاك الوقود يتراوح بين $3\frac{1}{2}$ - 4 باونات من الفحم لكل قوة حصانية في الساعة، في حين كان الاستهلاك في المحركات القديمة الطراز يتراوح بين 12 - 14 باوناً لكل قوة حصانية في الساعة. وتندبير بارع، تسنى تكييف جهاز وولف ذي الاسطوانتين أو محرك الضغط الثنائي العالي - الواطيء للمحركات الموجودة في الأصل، فأدى ذلك إلى زيادة فعاليتها في توليد الطاقة والاقتصاد في استهلاك الفحم معاً. وتم بلوغ النتيجة نفسها خلال السنوات الثماني أو العشر الماضية بربط محرك ذي ضغط عالٍ بمحرك تكثيف بخاري آخر وذلك لتمكين البخار المستعمل من المحرك الأول من المرور إلى المحرك الثاني وتشغيله. وهذا الجهاز كان مفيداً في الكثير من الأحوال.

«ليس من اليسير أن نقدر تقديراً مضبوطاً درجة الزيادة التي تحققت في كفاءة وعمل المحركات القديمة التي أُجريت عليها بعض أو كل هذه التحسينات الجديدة معاً، ولكنني على ثقة مع ذلك من أننا نحصل الآن

من المحركات البخارية، متساوية الوزن، على جهد يزيد، في الأقل، بنسبة 50% في المتوسط، وفي الكثير من الحالات فإن المحركات البخارية ذاتها التي كانت أيام السرعة المحددة بـ 220 قدماً في الدقيقة تولّد 50 قوة حصانية، تولّد الآن أكثر من 100 قوة حصانية. إن النتائج الهامة للغاية من الناحية الاقتصادية التي تحققت باستخدام الضغط العالي في محركات التكثيف البخاري، والمتطلبات المرتفعة لدرجة كبيرة حيال المحركات القديمة بغية توسيع المؤسسة، قد أدت في السنوات الثلاث الماضية إلى استخدام مراحل أنبوبية، مما خفض كثيراً كلفة توليد البخار» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1852، ص 23-27).

ما قيل أعلاه عن المحركات يصح أيضاً على أجهزة نقل الحركة وآلات تنفيذ العمل. «إن السرعة التي تم بها تحسين الآلات خلال السنوات الماضية، مكّنت الصناعيين من توسيع الإنتاج من دون زيادة القوة المحركة. وغدا استخدام العمل استخداماً أكثر اقتصاداً ضرورة بفعل تقليص يوم العمل؛ وفي معظم المصانع المدبّرة تديراً جيداً يجري، على الدوام، البحث عن طرق توسيع الإنتاج بنفقات أقل. وأمام ناظري الآن معطيات، تفضل بها علي سيد متوقد الذكاء، صاحب مصنع من منطقتي، تبين عدد العمال المستخدمين في مصنعه، وأعمارهم، والآلات المستعملة، والأجور المدفوعة بدءاً من عام 1840 حتى الوقت الحاضر. كان مصنع شركته يستخدم في تشرين الأول/أكتوبر 1840، 600 عامل منهم 200 دون الثالثة عشرة من العمر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1852 صار يستخدم 350 عاملاً فقط لم يكن بينهم سوى 60 دون سن الثالثة عشرة. وفي هاتين السنتين بقي عدد الآلات نفسه، ما عدا استثناءات طفيفة جداً، يعمل في المصنع، وكانت مقادير الأجور المدفوعة واحدة في الفترتين». (تقرير ريدغريف، في تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1852، ص 58-59).

[110]

لا يظهر المفعول الكامل لهذه التحسينات التي تدخل على الآلات إلّا عند نصبها في مبانٍ جديدة للمصنع شُيّدت على نحو هادف ومناسب. «أما عن التحسينات التي أُدخلت على الآلات، فينبغي لي القول، إن نجاحات كبيرة قد تحققت، قبل كل شيء، في مضمار تشييد المصانع

المكيّفة لنصب هذه الآلات الجديدة. ففي الطابق الأسفل أبرم كل خيوط غزولي، وفي هذا الطابق بوجه الحصر ثمة 29 ألف مغزل للبرم. إنني أحقق توفيراً في العمل في هذا الطابق وفي البناية الملحقة، يصل في الأقل إلى 10%، وليس ذلك بفضل التحسينات في أجهزة برم الخيوط بقدر ما هو تركيز الآلات تحت إدارة واحدة، إذ يمكنني تحريك العدد المذكور من المغازل بعمود تدوير واحد لنقل الحركة، وهذا توفير في أجهزة نقل الحركة يصل إلى 60%، وفي بعض الحالات إلى 80%، قياساً إلى الشركات الأخرى. كما أن هناك توفيراً كبيراً في الزيت، والشحوم، إلخ. وباختصار أمكن لي، بتنظيم أفضل للمصنع، وبآلات مطورة، أن أحقق توفيراً في العمل قدره 10%، في أقل تقدير، إلى جانب توفير كبير في الطاقة والفحم والزيت والشحوم وأعمدة نقل الحركة والاحزمة، إلخ». (شهادة صناعي غزل قطن في: تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص 109-110).

IV - الانتفاع بفضلات الإنتاج

إن الانتفاع بفضلات الإنتاج والاستهلاك، يتوسع بتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي. ونقصد بالأولى الضياعات في الصناعة والزراعة، ونقصد بالثانية الفضلات الناجمة عن التمثيل الغذائي الطبيعي للإنسان، من جهة، والشكل الذي تنتهي إليه وسائل الاستهلاك بعد إتمام استهلاكها، من جهة ثانية. إن فضلات الإنتاج في الصناعات الكيميائية، مثلاً، هي المنتجات العرضية التي يجري نبذها في الإنتاج ضيق النطاق، وهي برادة الحديد التي تتساقط في مصانع بناء الآلات، وتعود للدخول في إنتاج الحديد كمادة أولية، إلخ. أما فضلات الاستهلاك فهي المواد الطبيعية التي يطرحها الإنسان، وبقايا الملابس على هيئة خرق، وما إلى ذلك. ولفضلات الاستهلاك هذه أهمية كبرى للزراعة. غير أن الاقتصاد الرأسمالي يسرف في تبديد هذه الفضلات بالقياس إلى استخدامها؛ ففي لندن، مثلاً، لا يجدون وسيلة للانتفاع بسماد 4 ملايين ونصف مليون إنسان خيراً من تلويث نهر التايمز بها بنفقات باهظة.

وبالطبع فإن غلاء المواد الأولية هو الحافز الذي يدفع على الإفادة من الضياعات. [111] أما شروط إعادة استخدامها فهي عموماً ما يلي: توافر هذه الفضلات بكميات كبيرة،

وهو أمر لا يتحقق إلا في العمل واسع النطاق؛ تطوير الآلات التي يمكن بواسطتها معالجة مواد، كانت سابقاً عديمة النفع في شكلها المعين، لتصبح في حالة تلائم الإنتاج الجديد؛ التقدم العلمي وبالأخص في الكيمياء، الذي يكشف عن الخواص النافعة لمثل هذه الضياعات. والحق أن الاقتصاد الكبير من هذا النوع يتحقق أيضاً في الزراعة الصغيرة، التي تجري بأسلوب البستنة، كما هو الحال مثلاً في لومباردي وجنوب الصين واليابان. غير أن إنتاجية الزراعة، في ظل هذا النظام، تتحقق، عموماً، بتبذير هائل في قوة العمل البشرية على حساب مجالات أخرى من الإنتاج.

إن ما يسمى بالضياعات يلعب دوراً كبيراً في كل الصناعات على وجه التقريب. لذا يذكر تقرير المصانع المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر 1863 مثلاً، أن واحداً من الأسباب الرئيسية التي تجعل المزارعين في إنكلترا، وفي أنحاء كثيرة من إيرلندا، لا يتعاطون زراعة الكتان، إلا نادراً أو على مضض، هو:

«حصول ضياعات كبيرة. في معامل حلج الكتان الصغيرة (scutch mills) التي تدار بالطاقة المائية. غير أن نفايات القطن قليلة نسبياً، أما نفايات الكتان فكبيرة جداً. ولا شك أن تحسين النقع بالماء والحلج بالآلات سوف يقلص هذه الخسارة بصورة لا يُستهان بها. وغالباً ما يجري حلج الكتان في إيرلندا بطريقة رديئة تماماً تؤدي إلى خسارة نسبة كبيرة منه تتراوح بين 28 - 30%. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 139-142).

يمكن تفادي كل ذلك باستخدام آلات أكثر جودة. إن كثرة نسالة الكتان المتساقطة دفعت أحد مفتشي المصانع لأن يدون في تقريره ما يلي:

«أفادني البعض في محالج معينة في إيرلندا أن العمال غالباً ما يأخذون النفايات إلى بيوتهم ويستخدمونها كوقود للمدافئ، والحال أن النفايات تعتبر مادة ثمينة» (المرجع نفسه، ص 140).

وستحدث عن نفايات القطن فيما بعد، عند تناولنا لتقلبات أسعار المواد الأولية. أما صناعة الصوف فقد تصرف بحذق أكبر من محالج الكتان.

«جرت العادة فيما مضى على استهجان جمع فضلات الصوف والمزق الصوفية لإعادة التصنيع، ولكن هذا التحامل قد تلاشى كلياً نظراً لنشوء إنتاج الصوف الصناعي (shoddy trade) الذي أصبح فرعاً هاماً لصناعة

[112]

الصوف في منطقة يوركشاير؛ ولا شك في أن فضلات القطن ستحظى بالمآل نفسه لتلبية حاجة ملحة. قبل ثلاثين عاماً، كان سعر المزق الصوفية، أي قطع الأقمشة من الصوف الخالص، يناهز 4 جنيهات و4 شلنات للطن الواحد؛ أما في السنوات الأخيرة فقد ارتفع سعرها إلى 44 جنيهاً و4 شلنات للطن الواحد؛ وازداد الطلب عليها ازدياداً كبيراً أدى إلى ابتكار وسائل للإفادة من مزق الأقطان الممزوجة بالصوف مزجاً بندف القطن وإبقاء الصوف سليماً. ويعمل اليوم آلاف العمال في إنتاج الصوف الصناعي (shoddy)، ويحصل المستهلك على كسب كبير، حيث أصبح بمقدوره في الوقت الحاضر شراء قماش ذي نوعية وسطية جيدة بسعر معتدل تماماً» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 107).

وبنهاية عام 1862، أضحى الصوف الاصطناعي المُنتج عن هذا الطريق يؤلف ثلث استهلاك الصوف الكلّي للصناعة الإنكليزية، (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 81). أما «الكسب الكبير» للمستهلك» فيكمن في أن ملابسه الصوفية باتت تهترئ في ثلث المدة السابقة، وتحول إلى مزق رثة في سُدس هذه المدة. ومضت صناعة الحرير الإنكليزية على المنحدر نفسه. فقد هبط استهلاك الحرير الخام الطبيعي بين أعوام 1839 - 1862 بعض الشيء، بينما تضاعف استهلاك فضلات الحرير. وأتاح تطوير الآلات صنع قماش حريري مفيد لأغراض عديدة من هذه المادة قليلة القيمة في ظروف أخرى.

وتزودنا الصناعة الكيميائية بأسطح الأمثلة على الإفادة من الضياعات. فهي لا تكتفي بالإنقاذ من الضياعات الخاصة بها التي تجد لها استعمالاً جديدة، بل تنتفع بضياعات العديد من الصناعات الأخرى، وتحول، مثلاً، قطران الفحم الحجري، الذي كان عديم الفائدة تقريباً من قبل، إلى أصباغ الأنيلين، والأليزارين، حتى إنها نجحت مؤخراً في أن تستخرج منه بعض العقاقير الطبية.

ويتعين علينا أن نميز هذا الاقتصاد المتحقق بإعادة استخدام ضياعات الإنتاج، عن الاقتصاد المتحقق بالتقليل من الضياعات، نقصد بذلك تقليص فضلات الإنتاج إلى الحد الأدنى، وزيادة الإنتفاع المباشر بكل المواد الأولية والمساعدة التي تدخل في الإنتاج، إلى الحد الأقصى.

ويتوقف الاقتصاد المتحقق بالتقليل من الضياعات، من ناحية، على جودة الآلات المستخدمة. أما التوفير في الزيت والصابون، إلخ، فيتوقف على مدى دقة صنع وصقل أجزاء الآلة. هذا بخصوص المواد المساعدة. ولكن، وهذا هو الأهم، فإن تحوّل مقدار أكبر أو أصغر من المواد الأولية إلى ضياعات، أثناء عملية الإنتاج، يتوقف على جودة الآلات وأدوات العمل المستخدمة. وأخيراً يتوقف ذلك على جودة المواد الأولية ذاتها. وهذه بدورها تتوقف جزئياً على تطور الصناعة الاستخراجية والزراعة، اللتين تنتجان المواد الأولية (نقصد التقدم الحضاري بالمعنى الدقيق للكلمة) ويتوقف، جزئياً، على درجة تطور العمليات التي تمر بها المواد الأولية قبل دخولها الصناعة التحويلية للمعالجة.

- [113] «برهن بارمينييه على أن فن طحن الحبوب قد تحسّن في فرنسا تحسناً كبيراً، منذ فترة ليست بالبعيدة، أي منذ عهد لويس الرابع عشر، بحيث أضحي بمقدور المطاحن الجديدة، بالمقارنة مع القديمة، أن تقدم من الخبز ما يزيد بمقدار النصف عن السابق من كمية الحبوب نفسها. لقد كان الاستهلاك السنوي للمواطن الباريسي يقدر، في الأصل، بأربعة سيتيرات من الحبوب، ثم انخفض بعد ذلك إلى ثلاثة، وأخيراً إلى اثنين، أما هذه الأيام فلا يزيد عن $1\frac{1}{3}$ ، أي حوالي 342 باوناً من الحبوب للفرد الواحد. وفي بيرشيه، حيث عشت فترة طويلة من الزمن، أعيد بناء المطاحن الخرقاء التي كانت تعمل بأحجار رحي من الغرانيت والصخر البركاني، أعيد بناؤها في أغلبية الأحوال على قواعد علم الميكانيك، الذي أحرز تقدماً كبيراً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وقد زودت برحي جيدة من لافيرته وصارت الحبوب تطحن مرتين، فيما بات المنخل يمضي في حركة دائرية، فازداد منتج الدقيق بمقدار السُدس من كمية الحبوب نفسها. وعلى هذا أفسر لنفسه، بسهولة، الفارق الهائل بين مقدار ما يستهلكه سكان روما من الحبوب في اليوم وبين مقدار ما نستهلكه نحن؛ فسبب ذلك ناجم، بوجه الحصر، عن قصور أساليب طحن الحبوب وصنع الخبز. وأرى في ذلك أيضاً تفسيراً للواقع المثير للإنتباه الذي أشار إليه بلينيوس الأكبر، 18، الفصل 20، 2.. كان الطحين في روما يباع وفقاً لنوعيته بسعر 40 أو

48 أو 96 آس لكل مودْيوس. وهذه أسعار مرتفعة جداً إذا ما قيست بالأسعار السائدة للحبوب آنذاك، وارتفاعها ناجم عن الوضع القاصر لمطاحن تلك الفترة التي كانت ما تزال في مستهل نشوئها، وما كان ذلك يسببه من ارتفاع تكاليف الطحن». (دورو دو لامال، الاقتصاد السياسي للرومان، الكتاب الأول، باريس، 1840، ص 280 - 281).
(Dureau de la Malle, *Économie politique des Romains*, T. I, Paris, 1840, p. 280-281).

٧ - الاقتصاد الناجم عن الاختراعات

إن هذا النوع من الاقتصاد الناجم عن استعمال رأس المال الأساسي يأتي، كما أسلفنا، من استخدام شروط العمل على نطاق واسع، أي يأتي، باختصار، من كون هذه الشروط تخدم بوصفها شروطاً للعمل الاجتماعي المعمم، العمل الاجتماعي المباشر، أو التعاون المباشر في سياق عملية الإنتاج. وهذا هو، من ناحية، الشرط الأول لتطبيق الاختراعات الميكانيكية والكيميائية من دون زيادة أسعار السلع، وهذا هو دوماً الشرط الضروري المسبق (conditio sine qua non). ومن ناحية أخرى، فإن الإنتاج المنظم على نطاق واسع هو وحده الذي يتيح الاقتصاد الناجم عن الاستهلاك الإنتاجي الجماعي. وأخيراً فإن خبرة العامل الموحد تكتشف وتبين مجال التوفير الاقتصادي وطريقة تحقيقه، وأبسط السبل للاستفادة من الاكتشافات المنجزة، والصعوبات العملية التي يتعين التغلب عليها بموجب متطلبات النظرية - أي تطبيقها في عملية الإنتاج، وما إلى ذلك.

وبهذه المناسبة، ينبغي التمييز بين العمل العام والعمل الجماعي. فرغم أنهما يؤديان دورهما في عملية الإنتاج، ويمتزجان ببعضهما، فإنهما مختلفان. إن العمل العام هو كل نشاط علمي، وكل اكتشاف، وكل اختراع. ويعتمد العمل العام، من ناحية، على تعاون الأحياء، ومن ناحية، على استثمار جهود الأسلاف. أما العمل الجماعي فيتضمن التعاون المباشر بين الأفراد.

ويتأكد ما سبق، مجدداً، بالوقائع المتكررة مرات عديدة وتتلخص في:

- 1 - الفرق الكبير بين تكاليف النموذج الأول من آلة جديدة و تكاليف إعادة إنتاجها، وهو ما كتب عنه أور وباباج(*)
- 2 - الزيادة الكبيرة والدائمة لتكاليف تشغيل مؤسسة تقوم بتطبيق اختراعات جديدة لأول مرة، على تكاليف المؤسسات المماثلة التي تنشأ فيما بعد على أنقاضها ومن رميم عظامها (ex suis ossibus). ويمضي ذلك إلى حد بعيد، بحيث أن الرواد الأوائل يصابون، في الغالب، بالإفلاس، ولا يحقق الازدهار سوى الأخلاف الذين يحصلون على المباني والآلات وما إلى ذلك بسعر أرخص. ولهذا بالذات فإن أكثر ممثلي رأس المال النقدي وضاعة وحظّة هم من يجني في غالب الأحوال أكبر الأرباح من كل الإنجازات الجديدة للعمل العام الذي حققه الفكر البشري، والتطبيقات الاجتماعية لهذه الإنجازات عبر العمل الموحد.

(*) الإشارة إلى مؤلف أور: فلسفة المانيفاكتورات، لندن، 1835، ومؤلف باباج: في اقتصاد الآلات والمانيفاكتورات، لندن، 1832.

(Ure, *The Philosophy of Manufactures*, Lond. 1835).

[ن. برلين]. (Babbage, *On the Economy of Machinery and Manufactures*, London, 1832).

الفصل السادس

تأثير تغير الأسعار

I - تقلبات أسعار المواد الأولية وتأثيرها المباشر على معدل الربح

نفترض هنا، كما من قبل، عدم حدوث أي تبدل في معدل فائض القيمة. فهذا الافتراض ضروري بغية بحث هذه الحالة في شكلها النقي. وعلى أية حال، يمكن لرأسمال ما، عند بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً، أن يستخدم عدداً أكبر أو أقل من العمال تبعاً للتقلص أو التمدد اللذين تسببهما له التقلبات في سعر المواد الأولية، التي سندرستها هنا. وفي هذه الحالة يمكن لكثلة فائض القيمة أن تتغير حتى مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً. غير أنه يترتب علينا أن نزيل هنا هذه الحالة أيضاً. وإذا كان تحسين الآلات وتغير سعر المواد الأولية يؤثران في وقت واحد إما على عدد العمال الذين يستخدمهم رأسمال معين، أو على مقدار الأجور، فما علينا إلا أن نقارن بين: (1) التأثير الذي تمارسه التغيرات الحاصلة في رأس المال الثابت على معدل الربح، و(2) التأثير الذي تمارسه التغيرات الحاصلة في الأجور على معدل الربح؛ حتى تأتي النتيجة من تلقاء ذاتها

وينبغي أن نلاحظ، بوجه عام، هنا، كما في الحالة السابقة، أنه إذا كانت هذه التغيرات تنجم عن الاقتصاد في رأس المال الثابت، أو تنجم عن تقلبات أسعار المواد الأولية، فإنها تؤثر دوماً على معدل الربح، حتى وإن تُركت الأجور، وبالتالي معدل وكثلة فائض القيمة، على حالهما بلا مساس قط. فهي تغير حجم r في الصيغة $F = r$ ، فتغير قيمة الكسر بأكمله. وعليه لا يهم هنا تماماً - بعكس ما اكتشفناه عند بحث فائض القيمة - في أي حقل من حقول الإنتاج تطرأ هذه التغيرات، سواء كانت الفروع الصناعية

المتأثرة بها تُنتج أو لا تُنتج وسائل عيش للعمال أم رأسمالاً ثابتاً يساهم في إنتاج وسائل العيش هذه. [116] وإن الاعتبارات الواردة هنا تنطبق، بشكل مماثل، على حالات تطراً فيها التغيرات على إنتاج مواد الترف، ويُقصد بإنتاج مواد الترف عموماً كل إنتاج ليس ضرورياً لتجديد إنتاج قوة العمل.

ونُدرج في عداد المواد الأولية هنا المواد المساعدة أيضاً مثل صبغة النيلة والفحم والغاز، إلخ. زد على ذلك أنه، بمقدار ما نعاين الآلات تحت هذا الباب، فإن المواد الأولية الضرورية لإنتاجها تتألف من الحديد، والخشب والجلود، إلخ. ولذلك فإن سعرها يتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تستخدم في صنعها. ويهبط معدل الربح بنفس نسبة (pro tanto) ارتفاع سعر الآلات سواء نتيجة تقلب أسعار المواد الأولية التي تُصنع منها، أو أسعار المواد المساعدة التي تستهلكها في أثناء تشغيلها والعكس بالعكس.

وسنقتصر في بحثنا اللاحق على التقلبات الحاصلة في أسعار المواد الأولية التي تُصنع منها السلع مباشرة؛ وبذلك نترك جانباً المواد الأولية طالما أنها تؤلف مادة أولية لإنتاج آلات تقوم بوظيفة وسائل عمل أو مادة مساعدة تُستهلك لدى استخدامها. غير أن ثمة أمراً واحداً ينبغي أن نشير إليه هنا: إن الثروات الطبيعية من الحديد، والفحم، والخشب، إلخ، أي، عموماً، العناصر الرئيسية اللازمة لإنتاج واستخدام الآلات، تبدو هنا بمثابة إنتاجية طبيعية ينسب بها رأس المال بالذات، وهي عنصر من العناصر التي تحدد معدل الربح، بصرف النظر عن ارتفاع أو هبوط مستوى الأجور.

ولما كان معدل الربح هو $\frac{ف}{ر}$ أو $\frac{ف}{ث+م}$ ، فمن الواضح أن كل ما يسبب تغيراً في مقدار $ث$ وبالتالي مقدار $ر$ ، لا بدّ من أن يُحدث تغيراً في معدل الربح، حتى لو ظل $ف$ وكذلك $م$ ، وعلاقتها المتبادلة، من دون تبدل. غير أن المادة الأولية هي الجزء المكوّن الرئيسي لرأس المال الثابت. وحتى الفروع الصناعية التي لا توجد فيها أية مواد أولية بالمعنى الخاص، نجد أن هذه المواد الأولية تدخل فيها بصفة مواد مساعدة أو بصفة عناصر مكوّنة للآلات، إلخ، ولهذا فإن تقلبات أسعارها تؤثر بنفس النسبة (pro tanto) على معدل الربح. وإذا هبط سعر المواد الأولية بمقدار $ع =$ ، فإن $\frac{ف}{ر}$ أو $\frac{ف}{ث+م}$ تتحول إلى $\frac{ف}{ر-ع}$ أو إلى $\frac{ف}{(ث-ع)+م}$. وهكذا يرتفع معدل الربح. أما إذا ارتفع سعر المواد الأولية فإن $\frac{ف}{ر}$ أو $\frac{ف}{ث+م}$ تتحول إلى $\frac{ف}{ر+ع}$ أو إلى $\frac{ف}{(ث+ع)+م}$ ، فيهبط بذلك معدل الربح. وعليه إذا بقيت كل الشروط الأخرى على حالها، فإن معدل

الربح، كما نرى، يهبط أو يرتفع باتجاه معاكس لاتجاه حركة أسعار المواد الأولية. ويكشف لنا هذا الأمر، من جملة ما يكشف، عن مدى أهمية تدني سعر المواد الأولية بالنسبة للبلدان الصناعية، حتى لو كانت تقلبات أسعار المواد الأولية غير مصحوبة بتغيرات في مجال بيع المنتج، أي بمعزل تماماً عن علاقة الطلب والعرض. ويكشف لنا [117] ذلك أيضاً أن التجارة الخارجية تؤثر على معدل الربح، وذلك حتى بمعزل عن أي تأثير لها على الأجور من خلال خفضها لأسعار وسائل العيش الضرورية. فهي تؤثر بالتحديد على أسعار المواد الأولية والمساعدة المستخدمة في الصناعة أو الزراعة. وبسبب الفهم الناقص تماماً، والقائم حتى الآن، لطبيعة معدل الربح واختلافه المميز عن معدل فائض القيمة، نجد، من جهة أولى، أن الاقتصاديين (مثل تورنز^(*)) الذين يؤكدون على التأثير الكبير لأسعار المواد الأولية على معدل الربح، التأثير الذي أثبتته التجربة العملية، يفسرون ذلك تفسيراً نظرياً خاطئاً تماماً، ونجد، من جهة أخرى، أن الاقتصاديين الذين يتمسكون بالمبادئ العامة، مثل ريكاردو^(**) لا يعترفون، مثلاً، بتأثير التجارة العالمية على معدل الربح.

وبذا يدرك المرء مدى الأهمية التي يتسم بها إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عن المواد الأولية بالنسبة للصناعة. وقد كان السماح للمواد الأولية بالتدفق بأكبر قدر ممكن من الحرية المبدأ الرئيسي لنظام الحماية الجمركية في تطوره العقلاني. ولقد كان هذا الهدف، إلى جانب إلغاء رسوم الحبوب^(***)، الشغل الشاغل لأنصار حرية التجارة الإنكليز الذين كان مهمهم الأول رفع الرسوم عن القطن أيضاً.

(*) تورنز، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 28 - الحاشية (أنظر أيضاً: كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، ص 66 - 74). [ن. برلين].

(Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, S. 28 ff).

(**) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، ص 131 - 138. [ن. برلين].

(Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation*, London 1821, S. 131-138).

(***) رسوم الحبوب: فرضت قوانين الحبوب، المشرعة منذ عام 1815، رسوماً باهظة على الحبوب، بهدف تقييد أو منع استيرادها، ما ساعد الارستقراطية الزراعية على إبقاء أسعارها المحلية، الاحتكارية، عالية تماماً (80 شلناً للكوارتر)، وقد عارض الصناعيون هذه القوانين حتى ألغيت عام 1846. [ن. برلين].

ويمكن لمسألة استهلاك الدقيق في صناعة القطن أن تفيد كمثال إيضاحي على أهمية تخفيض سعر إحدى المواد التي ليست مادة أولية بالمعنى الفعلي للكلمة، بل مادة مساعدة، ولكنها واحد من العناصر الرئيسية للمواد الغذائية. فلقد حسب ر. هـ. غريغ⁽¹³⁾ أن 100 ألف نول آلي و250 ألف نول يدوي كانت تعمل عام 1837 في مصانع نسيج القطن في بريطانيا العظمى، وتستهلك سنوياً 41 مليون باون من الدقيق لتغطية السداة بالغراء. كما يضاف إلى ذلك، ثلث هذه الكمية للتبييض وغيرها من العمليات. وقدر غريغ القيمة الإجمالية للدقيق المستهلك على هذا النحو بـ 342,000 جنيه استرليني سنوياً خلال السنوات العشر الماضية. وبينت المقارنة مع أسعار الدقيق في القارة أن أصحاب المصانع كانوا مضطرين لأن يدفعوا، من جراء رسوم الحبوب، لقاء الدقيق وحده زيادة بلغت 170 ألف جنيه سنوياً. وخمن غريغ هذه الزيادة بـ 200 ألف جنيه في الأقل لسنة 1837، وذكر شركة بلغت فيها الإضافة على سعر الدقيق بالنسبة لها ألف جنيه سنوياً. ونتيجة لذلك

«قال كبار الصناعيين، وهم رجال أعمال حصيفين، دقيقين في الحساب، بأن عشر ساعات عمل في اليوم ستكون كافية تماماً، فيما لو ألغيت رسوم الحبوب» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 98).

[118]

وألغيت رسوم الحبوب؛ كما ألغيت رسوم القطن وغيرها من رسوم المواد الأولية. ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى اشتدت معارضة الصناعيين لمشروع قانون يوم العمل من عشر ساعات أكثر من أي وقت مضى. ولما أُجيز مشروع قانون يوم العمل من عشر ساعات في المصانع بعد ذلك بفترة وجيزة، كانت النتيجة الأولى محاولة تخفيض عام للأجور^(*)

إن قيمة المواد الأولية والمساعدة تدخل كلياً، دفعة واحدة، في قيمة المنتج الذي تُستهلك في صنعه، بينما لا تنتقل قيمة عناصر رأس المال الأساسي إلى المنتج إلا بما يتناسب واهلاكها، أي بصورة تدريجية. يترتب على ذلك، أن سعر المنتج يتأثر بسعر

(13) ر. هـ. كريغ، مسألة المصنع ولائحة قانون الساعات العشر، لندن، 1837، ص 115.

(The Factory Question and the "Ten Hours Bill", By R. H. Greg, London, 1837, p. 115).

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص 300 - 302، [الطبعة العربية، ص 363-367].

المواد الأولية بدرجة أكبر من تأثيره بسعر رأس المال الأساسي، رغم أن معدل الربح يتحدد بالمقدار الكلي لقيمة رأس المال الموظف، بصرف النظر عن جزئه الذي يُستهلك في الوقت المعني. ولكن من الواضح - رغم أننا نذكر ذلك بصورة عابرة، لأننا ما نزال نفترض هنا أن السلع تُباع بقيمتها، بحيث أن تقلبات السعر التي تنشأ عن المنافسة لا تعيننا الآن - إن توسع أو انكماش السوق يتوقف على سعر سلعة مفردة ويتناسب عكسياً مع ارتفاع أو هبوط هذا السعر. ويحدث في الواقع الفعلي أن ارتفاع سعر المواد الأولية لا يفضي إلى ارتفاع سعر السلعة الجاهزة بنفس النسبة، كما أن هبوط سعر المواد الأولية لا يفضي إلى هبوط سعر هذه السلعة بنفس النسبة. وعليه، يهبط معدل الربح في الحالة الأولى أكثر، ويرتفع في الحالة الأخرى أكثر من الحالة التي تُباع فيها السلعة حسب قيمتها.

زُدْ على ذلك: إن كتلة وقيمة الآلات المستخدمة تنموان بتطور قدرة إنتاجية العمل، ولكن ليس بنفس نسبة نمو هذه القدرة المنتجة، أي ليس بنسبة تزايد كمية المنتج الذي تقدمه هذه الآلات. وعليه، ففي فروع الصناعة التي تدخلها عموماً المواد الأولية، أو بكلمات أخرى، التي يكون موضوع العمل فيها هو ذاته منتج عمل سابق، في فروع الصناعة هذه نجد أن نمو قدرة إنتاجية العمل يعبر عن نفسه، تماماً، بنسبة تنامي كمية المواد الأولية التي تمتصها كمية معينة من العمل، أي تعاظم كتلة المواد الأولية التي تُحوّل، في ساعة عمل واحدة مثلاً، إلى منتج، أي تُعالج لتصبح سلعة. وعليه، فبمقدار ما تتطور قدرة إنتاجية العمل، تؤلف قيمة المواد الأولية جزءاً متنامياً أبداً من مكونات قيمة المنتج السلعي، ليس بسبب دخول قيمة المواد الأولية كلها في قيمة المنتج السلعي، بل لأن الجزء الذي يمثل اهتلاك الآلات والجزء الذي يمثل العمل الجديد المضاف، ينقصان باستمرار في كل جزء من المنتج الكلي. وبسبب حركة الهبوط هذه، [119] يزداد الجزء الآخر من القيمة الذي تولفه المواد الأولية، إزدياداً نسبياً، شريطة ألا تلتغي هذه الزيادة بهبوط مقابل في قيمة المواد الأولية من جراء نمو إنتاجية العمل المستخدم في خلق هذه المواد الأولية بالذات.

أضف إلى ذلك: بما أن المواد الأولية والمساعدة تؤلف، مثل الأجور تماماً، أجزاء مكونة لرأس المال الدائر، فينبغي التعويض عنها كلياً باستمرار عند كل بيع منفرد للمنتج، في حين أن الاهتلاك، بالنسبة للآلات، هو وحده ما ينبغي التعويض عنه، ويتحقق ذلك أولاً في شكل رصيد احتياطي؛ وليس من المهم في الواقع العملي، بأي حال من الأحوال، أن يُسهم كل بيع منفرد بنصيب في هذا الرصيد الاحتياطي، بل

نفترض فقط أن المبيعات السنوية الكلية تسهم بنصيبها السنوي المناسب. وبذا نرى هنا، ثانية، كيف أن ارتفاع سعر المواد الأولية يمكن أن يقلص أو يكبح عملية تجديد الإنتاج بأسرها، إذا كان السعر المتحقق من بيع السلع لا يكفي للتعويض عن جميع عناصر هذه السلعة، أو أن هذا السعر يجعل استمرار عملية الإنتاج بنفس الإتساع الذي تستلزمه أسسها التكنيكية مستحيلاً، بحيث أن بعضاً من الآلات فقط يواصل العمل وحسب، أو أن الآلات جميعاً لا يمكن أن تعمل خلال كامل الوقت المعتاد. وأخيراً، فإن التكاليف الناشئة عن الضياعات تتناسب طردياً مع تقلبات أسعار المواد الأولية. فترتفع بارتفاعها وتهبط بهبوطها. ولكن ثمة حدود لذلك. ففي عام 1850 كُتبت السطور التالية:

«من بين منابع الخسارة الكبيرة الناجمة عن ارتفاع سعر المواد الأولية ثمة منبع قلما يخطر على بال أحد ما لم يكن يمارس الغزل عملياً، ذلك هو الخسارة الناجمة عن الضياعات. وقد قيل لي إنه عندما يرتفع سعر القطن، فإن الكلفة بالنسبة لصناعي الغزول، وبخاصة في الغزول متدنية النوعية، ترتفع بنسبة تتجاوز الزيادة المدفوعة في السعر. فإن الضياعات عند غزل الخيوط الخشنة تصل إلى أكثر من 15%، وهكذا، إذا كانت نسبة الضياع هذه تسبب خسارة قدرها $\frac{1}{2}$ بنس لكل باون من القطن، عندما يكون سعر الباون منه $3\frac{1}{2}$ بنس، فإن الخسارة ستبلغ بنساً واحداً لكل باون من القطن، ويرتفع سعر الباون من القطن إلى 7 بنسات». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1850، ص17).

ولكن عندما قفزت أسعار القطن إثر اندلاع الحرب الأهلية الأميركية إلى مستوى لم يسبق له مثيل خلال 100 عام تقريباً، تغيرت لهجة التقرير تماماً:

«إن الاسعار التي تُدفع الآن لفضلات القطن، وإعادة استعمال هذه الفضلات في المصنع كمادة أولية، تعوّض إلى حد ما عن فارق الخسارة في الضياعات الذي ينجم عن استعمال القطن الهندي بدلاً من القطن الأميركي. ويصل هذا الفارق إلى $12\frac{1}{2}$ % تقريباً. إن نسبة الخسارة عند تصنيع القطن الهندي تبلغ 25%، وهذا يعني أن كلفة القطن تزداد بمقدار الربع بالنسبة للغازل، قبل البدء بتصنيعه. إلا أن الخسارة الناجمة عن الضياعات لم تكن ذات أهمية كبيرة عندما كان سعر القطن الأميركي 5 أو 6 بنسات للباون الواحد، لأنها لم تكن تتجاوز $\frac{3}{4}$ البنس للباون

الواحد، أما الآن فإن الخسارة ذات أهمية كبيرة لأن كل باون من القطن يكلف شلنين وتبلغ الخسارة من جراء الضياعات 6 بنسات لكل باون⁽¹⁴⁾ (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1863، ص 106).

II - ارتفاع وانخفاض قيمة رأس المال، إطلاق وتقييد رأس المال

إن الظاهرات التي نبحثها في هذا الفصل، نفترض، من أجل أن تبلغ كامل مداها في التطور، وجود نظام الائتمان والمنافسة في السوق العالمية، التي تؤلف عموماً قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي ومناخ حياته. غير أنه لا يمكن بحث أشكال الإنتاج الرأسمالي الملموسة هذه بحثاً مستفيضاً إلا بعد إدراك الطبيعة العامة لرأس المال؛ فضلاً عن ذلك فإن مثل هذا البحث لا يدخل في نطاق مخطط مؤلفنا بل ينتمي إلى تكملة محتملة لهذا المؤلف. مع ذلك يمكن لنا، في هذا السياق، معالجة الظاهرات المذكورة في عنوان الفقرة، بصورة عامة. إن هذه الظاهرات مترابطة بعضها ببعض أولاً، ومرتبطة بمعدل الربح وبكتلته أيضاً، ثانياً، وينبغي بحثها بحثاً موجزاً هنا ولو لسبب واحد هو أنها تخلق مظهراً يوحى بأن ليس معدل الربح وحده، بل كتلة الربح أيضاً - التي تتطابق فعلاً مع كتلة فائض القيمة - يمكن أن تنخفض أو ترتفع بمعزل عن حركة كتلة فائض القيمة ومعدلها.

هل يمكن اعتبار إطلاق وتقييد رأس المال من جهة، وارتفاع وانخفاض قيمته من جهة أخرى، بمثابة ظاهرات مختلفة؟

ابتداءً، ينشأ السؤال التالي: ماذا نعني بإطلاق وتقييد رأس المال؟ إن الإرتفاع والانخفاض في القيمة واضحان بذاتهما. فكل ما يعنيه هو أن قيمة رأسمال موجود تتزايد أو تتناقص نتيجة لظروف اقتصادية عامة معينة - فما نتناوله هنا لا يتعلق بالمصير الخاص لكل رأسمال مفرد خاص دون غيره - أي أنهما يعنيان أن قيمة رأسمال مسلف

(14) يتضمن هذا التقرير خطأ في الجملة الأخيرة. إذ إن الخسارة نتيجة الضياعات تبلغ 3 بنسات وليس 6 بنسات. وتبلغ هذه الخسارة 25% بالنسبة للقطن الهندي، وتتراوح بين 12½ إلى 15% بالنسبة للقطن الأميركي، الذي يدور الكلام عنه هنا، وهذه النسبة حُسبت بصورة صحيحة عندما كان المقصود السعر الذي يتراوح بين 5 - 6 بنسات. وعلى أية حال فإن نسبة الضياعات كثيراً ما ارتفعت أكثر من ذي قبل، في القطن الأميركي المستورد إلى أوروبا خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية. [ق. إنجلز].

في الإنتاج، ترتفع أو تنخفض بغض النظر عن نماء قيمته بفضل العمل الفائض الذي [121] يستخدمه رأس المال هذا.

ونعني بتقييد رأس المال أن أجزاء معينة، محددة من القيمة الكلية للمنتوج يجب أن يعاد تحويلها مجدداً إلى عناصر لرأس المال الثابت أو المتغير، إذا أريد للإنتاج أن يستمر بنفس نطاقه السابق. ونعني بإطلاق رأس المال، أن جزءاً من القيمة الكلية للمنتوج، كان ينبغي قبل الآن تحويله إلى رأسمال ثابت أو متغير، يصبح متاحاً وفائضاً رغم أن الإنتاج يستمر في حدود النطاق السابق. إن إطلاق وتقييد رأس المال يختلفان عن إطلاق وتقييد الإيراد. فإذا كان فائض القيمة السنوي لرأسمال معين ر، يعادل على سبيل الفرض ما قيمته س، فإن رخص السلع التي تدخل في مجال استهلاك الرأسمالي، يجعل من س - آ مبلغاً كافياً لتلبية نفس الحاجات، كما من قبل. وعليه فإن جزءاً من الإيراد = آ، يغدو طليقاً، ويمكن له أن يخدم الرأسمالي إما لزيادة استهلاكه أو لتحويله ثانية إلى رأسمال (لغرض التراكم). وعلى العكس من ذلك، إذا أصبح الرأسمالي بحاجة إلى س + آ لمواصلة نمط العيش كالسابق، فينبغي عندئذ إما تخفيض مستوى العيش هذا، أو أن يؤخذ جزء من الدخل = آ، الذي كان يراكم في السابق، ليُنفق الآن بصفة إيراد.

إن ارتفاع وانخفاض القيمة قد يؤثران إما على رأس المال الثابت أو على رأس المال المتغير، أو كليهما معاً، وفي حالة تأثيرهما على رأس المال الثابت، يمكن لهما أن يمسا الجزء الأساسي أو الجزء الدائر منه، أو كليهما معاً. وينبغي، بالنسبة إلى رأس المال الثابت، أن نعين: المواد الأولية والمواد المساعدة، التي تتضمن المنتوجات نصف المصنعة، حيث ندرجها جميعاً تحت اسم المواد الأولية، هذا إضافة إلى الآلات وغير ذلك من أجزاء رأس المال الأساسي.

لقد درسنا أعلاه التغيرات التي تطرأ على أسعار المواد الأولية وبالتالي على قيمتها من ناحية تأثيرها على معدل الربح، وصغنا القانون العام الذي ينص على أن معدل الربح يتناسب بصورة عكسية مع مقدار قيمة المواد الأولية، شرط أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. وهذا يصح، دون قيد أو شرط، على رأس المال الموظف في مشروع ما جديد، أي بالنسبة للحالة التي يتم فيها توظيف رأس المال، أي تحويل النقد إلى رأسمال إنتاجي، لأول مرة.

ولكن فضلاً عن رأس المال الموظف حديثاً، هناك جزء كبير من رأس المال الناشط من قبل مائل في مجال التداول، في حين أن جزءاً آخر منه مائل في مجال الإنتاج.

[122] فجزء أول منه مائل في السوق بهيئة سلع وينبغي تحويله إلى نقد؛ وجزء ثانٍ مائل بهيئة نقد وينبغي، مهما كان شكله، أن يُعاد تحويله إلى شروط للإنتاج، وأخيراً جزء ثالث مائل في مجال الإنتاج، قسم منه بشكله الأصلي كوسائل إنتاج، مثل المواد الأولية، والمواد المساعدة، والمنتجات نصف المصنعة المشتراة من السوق، والآلات وغيرها من أجزاء رأس المال الأساسي، وقسم آخر على شكل منتج في طور التصنيع. أما كيف يؤثر هذا الارتفاع والانخفاض في القيمة فيتوقف إلى حد كبير، على التناسب القائم بين هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال. وتوخياً لتبسيط المسألة، دعونا نهمل مؤقتاً كل رأس المال الأساسي، ولا نأخذ في اعتبارنا سوى ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من المواد الأولية والمساعدة، والمنتجات نصف المصنعة والسلع المائلة في طور التصنيع، أو في السوق بشكل ناجز.

وإذا ارتفع سعر مادة أولية، كالقطن مثلاً، فإن سعر السلع القطنية - نصف المصنعة، مثل خيوط الغزل، والناجزة مثل الأقمشة - التي جرى تصنيعها بقطن أرخص، يرتفع سواء بسواء، كما ترتفع قيمة القطن غير المصنّع والمحفوظ في المستودع، وقيمة القطن في طور التصنيع. وإن هذا الأخير يصبح، نتيجة الفعل العكسي للظروف المتغيرة، تعبيراً عن وقت عمل أكبر من ذي قبل، ويضيف إلى المنتج الذي يدخله كجزء من مكوناته، قيمة أكبر من قيمته الأصلية التي دفعها الرأسمالي لقاءه.

ولهذا، إذا ارتفع سعر المواد الأولية، وكانت هناك كتلة لا يستهان بها من السلع الناجزة متوافرة في السوق، مهما كانت مرحلة تصنيعها، فإن قيمة هذه السلع ترتفع كما ترتفع قيمة رأس المال الموجود. وينطبق الشيء ذاته على خزين المواد الأولية، إلخ، الموجود بحوزة المنتجين. إن هذا الارتفاع في القيمة يمكن أن يعوّض الرأسماليين الفرادى، بل ورأسمالي فرعٍ كاملٍ من فروع الصناعة، عن هبوط معدل الربح الذي يعقب ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو يمكن أن يفوق هذا التعويض. وبدون التعمق هنا في تفاصيل تأثيرات المنافسة، يمكننا القول توخياً للشمول إنه: (1) إذا كان خزين المواد الأولية في المستودع كبيراً، فإنه يعيق ارتفاع الأسعار الناشئ في بؤرة إنتاج المواد الأولية؛ (2) إذا كانت السلع نصف المصنعة أو السلع الناجزة الموجودة في السوق تضغط على السوق بشدة، فإنها تعيق ارتفاع سعر السلع نصف المصنعة أو السلع الناجزة بالتناسب مع ارتفاع سعر موادها الأولية.

وبالعكس، عندما يهبط سعر المواد الأولية، يرتفع معدل الربح، في حال بقاء الظروف

الأخرى على حالها. وتهبط قيمة السلع الموجودة في السوق، والمواد التي ما تزال في طور التصنيع، وخزين المواد الأولية، مما يعيق الارتفاع المتزامن لمعدل الربح.

ويتجلى تأثير التغير في سعر المواد الأولية بصورة أكثر صفاء كلما قلّ خزين المواد الأولية المائل في مجال الإنتاج وفي السوق في نهاية السنة الإنتاجية، مثلاً، حينما يجري تسليم كميات جديدة وافرة من المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات الزراعية بعد موسم الحصاد.

إننا ننطلق في بحثنا، بأكمله، من الافتراض بأن ارتفاع أو هبوط الأسعار إنما يعبر عن تقلبات فعلية في القيمة. وما دمنا معنيين هنا بالتأثيرات التي تمارسها تقلبات الأسعار على معدل الربح، فلا أهمية في واقع الأمر لمصدر هذه التقلبات، وتصحّ الاستنتاجات المبورة هنا حتى إذا ما ارتفعت الأسعار أو هبطت، ليس بتأثير تقلبات القيمة، بل بفعل تأثير نظام الائتمان، والمنافسة، إلخ.

ولما كان معدل الربح يساوي نسبة الفائض في قيمة المنتج إلى قيمة رأس المال الكلي المسلف، فإن أي ارتفاع في معدل الربح يسبب هبوط قيمة رأس المال المسلف يكون مصحوباً بخسارة في القيمة - رأسمال، وبالمثل فإن هبوطاً في معدل الربح بسبب ارتفاع قيمة رأس المال المسلف، يمكن أن يكون مصحوباً بمكسب لهذه القيمة - رأسمال.

أما بالنسبة للجزء الآخر من رأس المال الثابت كآلات ورأس المال الأساسي عموماً، فإن حدوث ارتفاع في القيمة هنا، وبالأخص بالنسبة للأبنية، والتوظيفات الأساسية في الأرض، إلخ، لا يمكن بحثه من دون نظرية الربح العقاري، ولذلك لا يخص ما نبهته هنا. غير أن ما يتسم بأهمية عامة في مسألة هبوط قيمة هذا الجزء من رأس المال هو ما يلي:

1. التحسينات المتواصلة، التي تؤدي إلى أن تفقد الآلات الموجودة، ومباني المصانع، وما إلى ذلك، بعضاً من قيمتها الاستعمالية وبالتالي من قيمتها. تفعل هذه العملية فعلها بقوة، خاصة في الفترة الأولى من وضع آلات جديدة قيد الاستعمال قبل أن تبلغ بعد درجة معينة من التضج، وغالباً ما يتقادم عهدها قبل أن تتاح لها الفرصة لتجديد إنتاج قيمتها. وهذا واحد من دوافع التمديد المفرط لوقت العمل، التمديد المعتاد في مثل هذه الفترات، والعمل المستمر بموجب نظام وجبات المناوبة النهارية والليلية، بغية تجديد إنتاج قيمة الآلات في أقصر وقت ممكن، من دون تخصيص مبالغ كبيرة جداً للتعويض عن اهتلاك الآلات. أما إذا كان قصر فترة عمل الآلات (أمد حياتها القصير

بسبب تحسينات جديدة محتملة) لا يجد تعويضاً بالطريقة المذكورة، فإنها تنقل إلى المنتج، بفعل اهتلاكها المعنوي، جزءاً كبيراً من قيمتها بحيث تعجز حتى عن منافسة العمل اليدوي⁽¹⁵⁾

[124] وعندما تبلغ الآلات والأبنية، أي رأس المال الأساسي عموماً، قدراً معيناً من النضج، بحيث أنها تبقى في أساس هيكلها، في الأقل، من دون تغير لفترة زمنية طويلة نوعاً ما، فإن هبوطاً مماثلاً في القيمة ينجم عن التحسينات التي تدخل على طرائق تجديد إنتاج رأس المال الأساسي هذا. وتهبط قيمة الآلات، إلخ، في هذه الحالة أيضاً، ولكنها لا تنخفض بسبب أنها استبدلت بسرعة، أو هبطت قيمتها بدرجة معينة، بمجيء آلات جديدة أكثر إنتاجاً، بل لأنه يمكن الآن تجديد إنتاجها بكلفة أرخص. وهذا أحد الأسباب التي لا تتيح للمشاريع الكبيرة أن تزدهر إلا بعد أن تنتقل إلى أيادٍ أخرى، أي بعد أن يُصاب مالكوها الأول بالإفلاس، والمالك الثاني، الذي اشتراها بسعر زهيد، يباشر الإنتاج، منذ البدء، بإنفاق رأسمال أقل.

ويتجلى للعيان في الزراعة خصوصاً أن تلك الأسباب التي ترفع أو تخفض سعر المنتج، تؤدي بالمثل إلى رفع أو خفض قيمة رأس المال، ما دام هذا الأخير يتألف، في جزئه الكبير، من هذا المنتج بالذات، سواء كان حبوباً أم ماشية، إلخ. (ريكاردو)^(*)

* * *

ينبغي أيضاً أن نقول بضع كلمات عن رأس المال المتغير. بما أن قيمة قوة العمل ترتفع بسبب ارتفاع قيمة وسائل العيش اللازمة لتجديد إنتاجها، أو بالعكس، تهبط بسبب هبوط قيمة وسائل العيش هذه - والواقع أن ارتفاع وانخفاض

(15) هناك أمثلة بخصوص ذلك عند باباج. وتستخدم الوسيلة المعتادة - تقليص الأجور - في هذه الحالة أيضاً، بحيث أن هبوط القيمة المتواصل يفعل فعله على التقيض تماماً مما يحلم به السيد كيري في عقله المنسجم.

باباج، في اقتصاد الآلات والمانيفاكتورات، لندن، 1832، ص 280 - 281. [ن. برلين]. (Babbage, On the economy of machinery and manufactures, London, 1832, p.280-281).

[هنري كيري (1793 - 1879) - اقتصادي أميركي، داعية «انسجام المصالح»]. [ن. ع].

(*) ريكاردو، المرجع السابق نفسه، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، الفصل الثاني. [ن. برلين].

قيمة رأس المال المتغير ليسا أكثر من تعبير عن هاتين الحالتين فإن هبوطاً في فائض القيمة يرافق ارتفاع قيمة وسائل العيش، وارتفاعاً في فائض القيمة يرافق انخفاض قيمتها، شرط بقاء طول يوم العمل على حاله. غير أن هناك ظروفاً أخرى - مثل إطلاق وتقييد رأس المال - قد ترافق هاتين الحالتين في الوقت نفسه، ونظراً لأننا لم نقم ببحث ذلك حتى الآن، فإننا سنتطرق إليه الآن بشيء من الإيجاز.

إذا هبطت الأجور من جراء انخفاض قيمة قوة العمل (وهو أمر قد يكون مصحوباً حتى بارتفاع في السعر الحقيقي للعمل) فإن جزءاً من رأس المال الذي كان يُنفق من قبل على الأجور، يصبح طليقاً. وبذا يتحرر رأسمال متغير؛ أما بالنسبة لرأس المال الموظف حديثاً فإن النتيجة ستكون، ببساطة، أنه ينشط بمعدل فائض قيمة أعلى. إذ سيجري تحريك الكمية نفسها من العمل بمقدار من النقد أقل من ذي قبل، وبذلك يرتفع الجزء غير المدفوع من العمل على حساب الجزء المدفوع. أما بالنسبة لرأس المال المستخدم قبل ذاك، فلا يرتفع معدل فائض القيمة فحسب، بل يتحرر، علاوة على ذلك، جزء من رأس المال المُنفق على الأجور سابقاً. لقد كان هذا الجزء، من قبل، مقيداً ويؤلف جزءاً ينبغي اقتطاعه من عائدات المنتج، ليتم دفعه كأجور، ويقوم بوظيفة رأسمال متغير، فيما لو استمر المشروع على نطاقه السابق. أما الآن فيغدو هذا الجزء طليقاً، ويمكن استخدامه، بالتالي، بمثابة إنفاق جديد لرأس المال، سواء كان ذلك لغرض توسيع المشروع نفسه، أم للنشاط في مجال آخر من الإنتاج.

لنفترض على سبيل المثال أن 500 جنيه كانت تلزم، في البداية، لاستخدام عمل 500 عامل أسبوعياً، وأن 400 جنيه فقط تكفي الآن لتحقيق هذا الغرض. وإذا كانت كتلة القيمة التي يتم إنتاجها في كل من الحالتين = 1000 جنيه فإن كتلة فائض القيمة الأسبوعية في الحالة الأولى = 500 جنيه، ومعدل فائض القيمة $\frac{500}{1000} = 50\%$ ؛ أما بعد انخفاض الأجور، فإن كتلة فائض القيمة = 600 - 400 = 200 جنيه ومعدلها $\frac{200}{600} = 33\frac{1}{3}\%$. وهذا الارتفاع في معدل فائض القيمة هو النتيجة الوحيدة بالنسبة إلى ذلك الذي يباشر مشروعاً جديداً في هذا الميدان نفسه من الإنتاج، برأسمال متغير قدره 400 جنيه وبرأسمال ثابت يتناسب معه. أما في المشروع القديم، العامل أصلاً، فإن الأمر في هذه الحالة لا يقتصر على ارتفاع كتلة فائض القيمة من 500 إلى 600 جنيه، وارتفاع معدل فائض القيمة من 50% إلى 150% في أعقاب انخفاض قيمة رأس المال المتغير، بل يحدث علاوة على ذلك أن 100 جنيه من رأس المال المتغير تصبح طليقة، ويمكن استخدامها من جديد لاستغلال العمل. فلا يقتصر الأمر على استغلال المقدار ذاته من

العمل بمنفعة أكبر، بل إن إطلاق 100 جنيه يتيح استغلال عدد من العمال أكثر من السابق، وبمعدل فائض قيمة أعلى من ذي قبل، باستخدام نفس رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه.

لنأخذ الآن الحالة المعاكسة. لو افترضنا أن هناك 500 عامل، وأن النسب الأصلية التي ينقسم بها المنتج = 400م + 600ف = 1000، وأن معدل فائض القيمة = 150%. يتلقى العامل في هذه الحالة $\frac{4}{5}$ جنيه = 16 شلناً في الأسبوع. ولكن إذا بات الـ 500 عامل يكلفون 500 جنيه في الأسبوع، نتيجة ارتفاع قيمة رأس المال المتغير، فإن الأجور الأسبوعية للعامل الواحد = جنيهًا واحدًا، ولا يعود بوسع الـ 400 جنيه أن تحرك سوى 400 عامل. ولو جرى استخدام نفس العدد السابق من العمال كما من قبل، فسيكون لدينا 500م + 500ف = 1000؛ ويهبط معدل فائض القيمة من 150% إلى 100%，أي بنسبة الثلث. وبالنسبة لرأس المال الموظف حديثاً يكون هذا الهبوط لمعدل فائض القيمة هو النتيجة الوحيدة. وإذا بقيت الظروف الأخرى متساوية، فإن معدل الربح يهبط بالمقابل، هو الآخر، رغم أن هبوطه لن يكون بالنسبة نفسها. فإذا كان رأس المال الثابت، مثلاً، = 2000، فسيكون لدينا في الحالة الأولى 2000ث + 400م + 600ف = 3000؛ ف = 150%，ح = $\frac{600}{2400}$ = 25%. ويكون لدينا في الحالة الثانية 2000ث + 500م + 500ف = 3000، ف = 100%，ح = $\frac{500}{2500}$ = 20%. إلا أن النتيجة تكون مزدوجة بالنسبة لرأس المال الموظف سابقاً. فبرأسمال متغير قدره 400 جنيه لا يمكن استخدام أكثر من 400 عامل، وذلك بمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يُنتج هؤلاء فائض قيمة مقداره 400 جنيه فقط. ولما كان تحريك رأسمال ثابت قيمته 2000 جنيه يستلزم 500 عامل، فلا يمكن للأربعمائة عامل أن يحركوا غير رأسمال ثابت قيمته 1600 جنيه فقط. وهكذا، لكي يتواصل الإنتاج بنفس المدى السابق، ولكي لا يهجع خمس الآلات في سكون، لا بد من زيادة رأس المال المتغير بمقدار 100 جنيه، بغية استخدام 500 عامل كالسابق؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بطريقة واحدة هي تقييد رأس المال الذي كان طليقاً بالأصل، بحيث أن ذلك الجزء من التراكم المخصص لتوسيع الإنتاج، يخدم الآن في سد الفراغ ليس إلا، أو أن الجزء المعين المكرس للإنفاق كإيراد يضاف إلى رأس المال القديم. ومن ثم فإن إنفاقاً من رأس المال المتغير زيد بمقدار 100 جنيه ينتج فائض قيمة أقل بمائة جنيه. إن تحريك العدد نفسه من العمال، يقتضي رأسمالاً أكبر، علماً بأن فائض القيمة الذي ينتجه كل عامل مفرد يغدو أقل، في الوقت ذاته.

إن الفوائد الناجمة عن إطلاق رأس المال المتغير، والخسائر الناشئة عن تقييده، لا وجود لها إلا بالنسبة إلى رأس المال الناشط سلفاً، والناشط بالتالي في تجديد إنتاج نفسه في ظل ظروف معينة. أما بالنسبة لرأس المال الموظف حديثاً، فإن الفوائد من جهة، والخسائر من جهة ثانية، تقتصر على ارتفاع أو هبوط معدل فائض القيمة، وحدوث تغير مقابل في معدل الربح، وإن لم يكن بالتناسب نفسه.

* * *

إن إطلاق وتقييد رأس المال المتغير اللذين قمنا بدراستهما توأماً، هما نتيجة لانخفاض أو ارتفاع قيمة عناصر رأس المال المتغير، أي تكاليف تجديد إنتاج قوة العمل. غير أن إطلاق رأس المال المتغير يمكن أن يحدث، مع بقاء معدل الأجور على حاله، حيث يتطلب تحريك نفس الكتلة من رأس المال الثابت عدداً من العمال أقل نتيجة تطور القدرة الإنتاجية. وبالعكس، قد يحدث تقييد لرأس المال المتغير الإضافي إذا تطلب تحريك نفس الكتلة من رأس المال الثابت عدداً أكبر من العمال نتيجة هبوط قدرة إنتاجية العمل. [127] ومن جانب آخر، إذا كان جزء من رأس المال المستخدم قبل ذاك كـرأسمال متغير، يستخدم الآن بشكل رأسمال ثابت، أي لا يقع سوى توزيع مختلف بين الجزئين المكونين لرأس المال الواحد نفسه، فإن لذلك تأثيراً على معدل فائض القيمة وعلى معدل الربح، إلا أن هذا الأمر لا يدخل في باب إطلاق وتقييد رأس المال، الذي نبخثه في هذا الموضع.

لقد رأينا أن رأس المال الثابت يمكن أيضاً أن يُطلق أو يُقيد نتيجة ارتفاع أو انخفاض قيمة العناصر التي يتألف منها. وبمعزل عن ذلك، لا يمكن لرأس المال الثابت أن يُقيد (شريطة ألا يتحول جزء من رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت) إلا إذا تنامت قدرة إنتاجية العمل، بحيث أن الكتلة نفسها من العمل تخلق منتوجاً أكبر وتُحرك بالتالي رأسمالاً ثابتاً أكبر. وقد يحدث الشيء ذاته في ظروف معينة، إذا هبطت القدرة الإنتاجية، كما في الزراعة مثلاً، بحيث أن المقدار نفسه من العمل يتطلب وسائل إنتاج أكثر، كالبذار والسماد وقنوات التصريف، إلخ. بهدف إنتاج المقدار نفسه من المنتج. ويمكن لرأس المال الثابت أن يغدو طليقاً من دون حدوث انخفاض في قيمة عناصره إذا كانت التحسينات، والانتفاع بقوى الطبيعة، إلخ، تتيح لرأسمال ثابت ذي قيمة أقل أن يحقق دوراً تكتيكياً كان يقوم به، من قبل، رأسمال ثابت ذو قيمة أعلى.

ولقد رأينا في رأس المال، الكتاب الثاني، أن السلع، ما إن تتحول إلى نقد، أي تُباع، حتى تتوجب إعادة تحويل جزء معين من هذا النقد إلى عناصر مادية لرأس المال الثابت، وذلك بنسبة يتطلبها الطابع التكنيكي المعين لكل ميدان محدّد من الإنتاج. ومن وجهة النظر هذه فإن أكثر العناصر أهمية في جميع الفروع - بمعزل عن الأجور، أي بمعزل عن رأس المال المتغير - هي المواد الأولية، بما فيها المواد المساعدة التي تتسم بأهمية كبيرة بخاصة في فروع الإنتاج تلك التي لا توجد فيها مواد أولية بالمعنى الدقيق للكلمة، كما في صناعة التعدين والصناعات الإستخراجية عموماً. إن ذلك الجزء من السعر الذي ينبغي أن يعوّض عن اهتلاك الآلات، يدخل الحسابات بصورة مثالية على الأكثر، ما دامت الآلات عموماً قادرة على العمل، إذ لا يهم كثيراً إن كان سيُدفع لقاء ذلك الجزء وُستعاض عنه بالنقد هذا اليوم أو غداً، أو في أيما فترة من زمن دوران رأس المال. إلّا أن الأمر يختلف بالنسبة للمواد الأولية. فإذا ارتفع سعر المواد الأولية، فقد يكون التعويض عنها كاملة من قيمة السلع، بعد اقتطاع الأجور، أمراً مستحيلاً. لذا فإن التقلبات العنيفة في أسعارها تؤدي إلى انقطاعات، وتصادمات كبيرة، بل وحتى كوارث في مجرى عملية تجديد الإنتاج. وإن المنتجات الزراعية بالذات، بالمعنى الدقيق للكلمة، أي المواد الأولية المأخوذة من الطبيعة العضوية - بمعزل عن نظام الائتمان [128] تماماً في الوقت الحاضر - تتعرض لمثل هذه التقلبات في القيمة نتيجة لتغير ما يدرّه الموسم من غلال، إلخ. فبسبب الظروف الطبيعية الخارجة عن السيطرة، بسبب جودة أو رداءة الطقس، يمكن للكمية نفسها من العمل أن تجد تعبيرها في مقادير مختلفة تماماً من القيم الاستعمالية، فتكون لمقدار معين من هذه القيم الاستعمالية أسعار مختلفة تماماً. فإذا كانت القيمة س متمثلة بـ 100 باون من السلعة آ، فإن سعر باون واحد من السلعة آ $\frac{س}{100}$ ، وإذا أصبحت القيمة نفسها متمثلة بـ 1000 باون من آ، فإن سعر الباون الواحد من آ $\frac{س}{1000}$ ، إلخ. هذا هو إذن أحد عناصر هذه التقلبات في أسعار المواد الأولية. أما العنصر الثاني، ونحن لا نذكره إلّا توكيلاً لكمال عرض الموضوع - ما دامت المنافسة ونظام الائتمان خارج مدار بحثنا - فهو هذا: إن من طبيعة الأشياء، أن كمية المواد الأولية، الحيوانية والنباتية، التي يخضع نموها وإنتاجها لقوانين عضوية معينة ويرتبطان بفترات طبيعية محددة، لا يمكن أن تزداد فجأة وبفهم وبنفس درجة زيادة كمية الآلات وغيرها من عناصر رأس المال الأساسي، كالقمح وخامات المعادن، إلخ، التي تمكن زيادتها على نحو سريع جداً في بلد صناعي متطور، في ظل الظروف الطبيعية المناسبة. وعليه، فإن من الممكن، بل إن ذلك أمر حتمي في ظل إنتاج رأسمالي متطور، إن إنتاج

ونمو ذلك الجزء من رأس المال الثابت، الذي يتألف من رأس المال الأساسي والآلات، وما شاكلها، لا بد وأن يفوق كثيراً إنتاج ونمو ذلك الجزء منه الذي يتألف من المواد الأولية ذات المنشأ العضوي، بحيث أن الطلب على هذه المواد الأولية ينمو بسرعة أكبر من العرض، مما يرفع أسعارها. ويسبب ارتفاع الأسعار هذا في الواقع ما يلي: (1) شحن هذه المواد الأولية من مسافات أبعد لأن الزيادة في الأسعار تكفي لتغطية تكاليف شحن أكبر؛ (2) تزايد إنتاج هذه المواد الأولية، رغم أن من الجائز أولاً، بسبب طبيعة الأشياء، أن كتلة المنتج لن تزداد فعلياً إلا بعد عام مثلاً؛ (3) استخدام البدائل التي كانت مهملة سابقاً، واللجوء إلى استخدام أكثر اقتصاداً للضياعات. وعندما يبدأ الارتفاع في الأسعار بممارسة تأثير ملحوظ جداً على توسيع الإنتاج وعلى العرض، فإن ذلك يعني في أكثر الأحوال أن الأمور قد بلغت نقطة تحول يهبط من بعدها الطلب من جراء الاستمرار في ارتفاع أسعار المواد الأولية وسائر السلع التي تؤلف هذه المواد عنصرها، مما يولد فعلاً معاكساً في حركة أسعار المواد الأولية. وعدا عن التشنجات التي يولدها ذلك الفعل المعاكس من جراء انخفاض قيمة رأس المال بأشكاله المختلفة، تنشأ ظروف أخرى نذكرها الآن.

يتضح من استعراضنا السابق ما يلي: كلما كان الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، وكانت [129] وسائل الزيادة السريعة والمستمرة لذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يضم الآلات وما إليها، أكبر، وكان التراكم أسرع (كما في أوقات الازدهار خصوصاً) تعاظم فيض الإنتاج النسبي للآلات وغيرها من عناصر رأس المال الأساسي، وتكرر نقص الإنتاج النسبي للمواد الأولية النباتية والحيوانية، وزاد نشوء الارتفاع الذي وصفناه منذ قليل في أسعار المواد الأولية، وما يعقبه من فعل عكسي، وتكررت الاضطرابات التي تنجم عن تقلب حاد كهذا في سعر عنصر رئيسي من عناصر عملية تجديد الإنتاج.

ولكن إذا ما انخفضت هذه الأسعار المرتفعة للمواد الأولية انخفاضاً حاداً، لأن ارتفاعها قد سبب، من جهة، هبوطاً في الطلب، ومن جهة أخرى، توسعاً في الإنتاج هنا، وعرضاً من مناطق إنتاج نائية، لم تكن تُستخدم في السابق إلا قليلاً أو لم تُستخدم على الإطلاق، من هناك، بحيث أن عرض المواد الأولية يتجاوز الطلب عليها - وبالأخص يتجاوزه بالأسعار القديمة المرتفعة - عندئذ يتعين بحث عواقب ذلك من زوايا مختلفة. إن الهبوط المفاجيء لأسعار المواد الأولية يعيق تجديد إنتاجها، ومن جراء ذلك فإن البلدان المصدرة، التي تُنتج في أكثر الظروف ملاءمة، تستعيد احتكارها، وقد تستعيد هذا الاحتكار بشيء من القيود، لكنها تستعيده. والحق أن الحافز المعطى يفضي إلى

استمرار تجديد إنتاج المواد الأولية على نطاق موسع، وبالأخص في البلدان التي تهيمن على احتكار هذا الإنتاج، بهذا القدر أو ذاك. بيد أن الأساس الذي يسير عليه الإنتاج الآن، بعد زيادة عدد الآلات، إلخ، والذي ينبغي أن يصبح الآن، بعد بعض التقلبات، باعتباره الأساس الاعتيادي الجديد، باعتباره نقطة الإنطلاق الجديدة للتطور، قد توسع توسعاً كبيراً للغاية بتأثير التطورات التي وقعت خلال حلقة الدوران الأخيرة. ولكن عملية تجديد الإنتاج، التي توسعت في البدء، تواجه عند ذلك مرة أخرى صعوبات جديدة لا يُستهان بها في بعض المصادر الثانوية للمواد الأولية. وعلى سبيل المثال، تبين المعطيات عن الصادرات كيف كان إنتاج القطن في الهند، خلال الثلاثين سنة الأخيرة (حتى عام 1865)، يزداد كلما طرأ هبوط على الإنتاج الأميركي، ليهبط من بعد ذلك مرة ثانية، بشكل فجائي، لمدة تطول أو تقصر. ويتكاثف الرأسماليون في فترات غلاء المواد الأولية الصناعية ويولفون جمعيات تتولى تنظيم الإنتاج. وقد فعلوا ذلك مثلاً عقب ارتفاع أسعار القطن، في مانشستر، عام 1848، وقاموا بشيء مماثل بالنسبة لإنتاج الكتان في إيرلندا. ولكن ما إن تنتهي الدوافع الآتية، وما إن يسود المبدأ العام للمنافسة من جديد، أي مبدأ «الشراء من أرخص الأسواق» (عوضاً عن السعي على غرار الجمعيات المذكورة أعلاه [130] إلى زيادة القدرات الإنتاجية في البلدان المعنية التي تقدم المواد الأولية، بصرف النظر عن السعر الذي يمكن لهذه البلدان أن تقدم به المنتج مباشرة في ذلك الوقت) - وهكذا ما إن يسود مبدأ المنافسة سيادة كاملة تارةً أخرى، حتى يترك تنظيم العرض، ثانيةً، إلى «الأسعار». وإن كل فكرة في بسط رقابة جماعية، حاسمة، بعيدة النظر، على إنتاج المواد الأولية - وهي بمجملها رقابة لا تتفق، إطلاقاً، مع قوانين الإنتاج الرأسمالي وتبقى أبداً رغبة طيبة أو تنحصر في نطاق التدابير الجماعية ذات الطابع الاستثنائي، في لحظات الخطر المباشر الكبير والحيرة - إن كل فكرة من هذا القبيل تخلي مكانها للإعتقاد بأن العرض والطلب سوف ينظمان أحدهما الآخر⁽¹⁶⁾ ويبلغ اعتقاد الرأسماليين

(16) منذ كتابة هذه الأسطر (عام 1865) اشتدت المنافسة في السوق العالمية اشتداداً كبيراً بفعل التطور العاصف للصناعة في كل البلدان المتطورة، وبالأخص في أميركا وألمانيا. إن حقيقة كون القوى المنتجة المعاصرة، التي تتوسع على نحو سريع وكبير، تتجاوز من يوم لآخر حدود سيطرة قوانين التبادل السلعي الرأسمالي، التي ينبغي أن تحرك هذه القوى في إطارها، هي حقيقة تفرض نفسها أكثر فأكثر حتى على وعي الرأسماليين أنفسهم. ويتكشف ذلك على وجه الخصوص في اثنين من الأعراض. أولاً - في ذلك الهوس الشامل، الجديد، هوس الرسوم الجمركية المانعة

بالخرافات في هذا الصدد حداً من الخرافة يدفع حتى مفتشي المصانع لأن يعربوا في تقاريرهم، المرة تلو الأخرى، عن الدهشة والاستغراب. كما أن تعاقب المواسم الحسنة والرديئة يزيد بالطبع في رخص المواد الأولية. وعدا عن تأثير ذلك مباشرة على زيادة الطلب، هناك التأثير على معدل الرياح، الذي ذكرناه آنفاً، والذي يقوم بدور المحفز. وعندئذ فإن العملية المذكورة أعلاه تتكرر على نطاق أوسع، أي كون إنتاج الآلات، إلخ.، يتجاوز بالتدريج إنتاج المواد الأولية. والتحسين الفعلي للمواد الأولية، لا من حيث تلبية الكمية المطلوبة فحسب بل وتلبية النوعية المطلوبة، كالحصول على قطن أميركي النوعية من الهند، يستلزم وجود طلب أوروبي، ينمو بانتظام ويستمر لفترة طويلة [131] (بصرف النظر تماماً عن الشروط الاقتصادية التي يخضع لها المنتج الهندي داخل بلاده). غير أن حقل إنتاج المواد الأولية لا يتغير إلاً بقفزات: إذ يتوسع أول الأمر على نحو مبالغ، ثم يقلص تارةً أخرى بشكل عنيف. وتمكن دراسة ذلك كله، مثلما تمكن دراسة روح الإنتاج الرأسمالي عموماً، دراسة جيدة من خلال شحة القطن بين أعوام 1861 - 1865، التي تميزت أيضاً بعدم توافر مادة أولية تماماً لبعض الوقت، رغم أنها واحد من العناصر الأساسية لتجديد الإنتاج. في الحقيقة إن الأسعار قد ترتفع حتى في أثناء وجود العرض الكافي تماماً إذا كان هذا العرض يتحقق في ظل شروط صعبة نسبياً؛ أو قد يحدث نقص فعلي في المواد الأولية. وهذا الأخير هو ما جرى أصلاً في أزمة القطن. ولذا، كلما اقتربنا أكثر من الفترة الحالية في تاريخ الإنتاج، وجدنا انتظاماً أكثر في ذلك التعاقب المتكرر أبداً بين الغلاء النسبي للمواد الأولية المأخوذة من الطبيعة العضوية، وبين انخفاض قيمتها اللاحق، وذلك بوجه خاص في فروع الصناعة الحاسمة. ويتضح ما عرضناه توطاً بالأمثلة التالية الواردة أدناه والمستقاة من تقارير مفتشي المصانع. والمغزى التاريخي الذي يمكن استخلاصه أيضاً لدى دراسة الزراعة من وجهة نظر

= الذي يختلف عن نظام الحماية القديم، بوجه خاص، في أنه يسعى، أكثر ما يسعى، إلى حماية المنتجات الصالحة للتصدير. وثانياً - في ظهور اتحادات (تروستات) الصناعيين في حقول كاملة كبيرة من الإنتاج لتنظيم الإنتاج، وبالتالي تنظيم الأسعار والأرباح. ومن الجلي أن هذه التجارب لا يمكن تحقيقها إلاً في مناخ اقتصادي مؤاتٍ نسبياً. ولكن أول عاصفة تكفي لأن تدمرها، وتبرهن على أن الإنتاج وإن كان بحاجة إلى التنظيم، غير أن الطبقة الرأسمالية ليست مؤهلة، قطعاً لأداء هذه المهمة. وفي غضون ذلك، ليس لهذه الاتحادات من غرض سوى أن تهتم بأن يلتهم الرأسماليون الكبار الرأسماليين الصغار على نحو أسرع من ذي قبل. [ف. إنجلترا].

أخرى، هو أن النظام الرأسمالي يقف ضد الزراعة العقلانية، أو أن الزراعة العقلانية تتضارب مع النظام الرأسمالي، (رغم أن هذا النظام يدفع بتطورها التكنيكي إلى أمام)، ويلزمها، بالتالي، إما يد فلاح صغير يحيا بعمله الخاص، أو سيطرة منتجين مشاركين.

* * *

نقدم فيما يلي بعض الأمثلة، التي أشرنا إليها آنفاً، والمأخوذة من تقارير مفتشي المصانع الإنكليز.

«إن وضع الأعمال في تحسّن، غير أن دورة الأوقات الحسنة والسيئة تتقلص بازدياد عدد الآلات، ويتكرر التقلب في سير الأمور، بازدياد الطلب على المواد الأولية. وفي الوقت الحاضر، لم تجر استعادة الثقة، بعد الذعر الذي ساد عام 1857، فحسب، بل إن الذعر نفسه يبدو وقد أصبح نسبياً منسياً. ويتوقف استمرار هذا التحسّن أو عدم استمراره، بدرجة كبيرة جداً، على سعر المواد الأولية. وهناك بعض الشواهد التي تؤكد، في رأيي، أنه تم في بعض الحالات بلوغ الحد الأقصى الذي يصبح الإنتاج من بعده أقل فأقل إرباحاً، حتى يكفّ عن الربح بالمرة. وإذا أخذنا مثلاً الفترة المربحة في صناعة الصوف لعامي 1849 و1850، لرأينا أن سعر الصوف الإنكليزي الممرّح يبلغ 13 بنساً، فيما يتراوح سعر الصوف الأسترالي بين 14 إلى 17 بنساً للباون الواحد، علماً بأن سعر الصوف الإنكليزي لم يتجاوز أبداً 14 بنساً وسعر الصوف الأسترالي لم يتجاوز 17 بنساً للباون الواحد، في المتوسط، خلال السنوات العشر الواقعة بين 1841 و1850. ولكن في مستهل سنة 1857 السيئة، بدأ سعر الصوف الأسترالي بـ 23 بنساً، ثم هبط إلى 18 بنساً في كانون الأول/ديسمبر عندما بلغ الذعر أقصاه، ثم ارتفع تارة أخرى، خلال عام 1858 ليلبلغ 21 بنساً، وهو السعر الذي يقف عنده الآن، في حين أن سعر الصوف الإنكليزي بدأ بـ 20 بنساً في بداية عام 1857، وارتفع في نيسان/إبريل وأيلول/سبتمبر إلى 21 بنساً، ثم هبط في كانون الثاني/يناير 1858 إلى 14 بنساً، وقد ارتفع منذ ذلك الحين إلى 17 بنساً، وهو سعر يزيد بمقدار 3 بنسات للباون الواحد عن معدل السنوات العشر المذكورة. وهذا يكشف، على ما

[132]

أظن، إما أن الافلاسات التي وقعت بسبب الأسعار المماثلة في عام 1857 قد نُسيَت، أو أن ما يتم إنتاجه من الصوف يساوي تماماً ما تستطيع المغازل الموجودة أن تغزله، أو أن أسعار المنسوجات ترتفع بانتظام. ولكنني مقتنع اعتماداً على ممارستي السابقة، أنه يمكن، من جهة، زيادة المغازل وأنوال النسيج في فترة قصيرة بشكل مذهل، لا من حيث العدد فحسب بل ومن حيث سرعة عملها؛ وعلاوةً على ذلك فإن صادراتنا من الصوف إلى فرنسا ازدادت بنسبة مماثلة تقريباً، في حين أن متوسط أعمار الأغنام المرباة داخل البلاد وخارجها يتضاءل باطراد من جراء تزايد السكان السريع، وبسبب رغبة مربّي الأغنام في تحويل ماشيتهم إلى نقد بأسرع ما يمكن. لذلك كنت أتألم كلما صادفت أشخاصاً يجهلون ذلك ويربطون مصيرهم ورأسمالهم بمشاريع يتوقف نجاحها على عرض منتج غير قادر على الازدياد إلا بموجب قوانين عضوية معينة. إن حالة العرض والطلب على جميع المواد الأولية. تفسر، على ما يبدو، العديد من التقلبات في صناعة القطن، كما تفسر حالة سوق الصوف الإنكليزية في خريف 1857 والأزمة الصناعية التي نشأت من جرائها⁽¹⁷⁾ (ر. بيكر، في تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص 56-57-61).

يعود وقت ازدهار صناعة غزول الصوف المسرّج في ويست رايدنغ بمقاطعة يوركشاير إلى سنتي 1849 - 1850. وكانت هذه الصناعة تستخدم 29,246 شخصاً عام 1838، و37,000 عام 1843، و48,097 عام 1845، و74,891 عام 1850. وكان في المنطقة نفسها: 2768 نولاً آلياً عام 1838، 11,458 نولاً آلياً عام 1841، 16,870 نولاً آلياً عام 1843، 19,121 نولاً آلياً عام 1845، و29,539 نولاً آلياً عام 1850. (تقارير مفتشي المصانع، [تشرين الأول/أكتوبر]، 1850، ص 60. غير أن ازدهار صناعة غزول الصوف المسرّج سرعان ما تهاوى بحلول تشرين الأول/أكتوبر 1850. ويذكر المفتش المساعد بيكر في تقرير له عن ليدز وبرادفورد في نيسان/إبريل 1851 ما يلي:

(17) بديهي أننا لا نعتبر، خلافاً للسيد بيكر، أن أزمة صناعة الصوف عام 1857 نشبت من جراء انعدام التناسب بين أسعار المواد الأولية والمنتج الناجز. فانعدام التناسب هذا لم يكن سوى عارض جزئي، في حين كانت الأزمة شاملة. [ف. إنجلز].

«وضع التجارة الآن، بل منذ حين، لا يبعث على الارتياح. فغازلو الصوف المسرح يخسرون بسرعة ما ربحوه عام 1850، كما أن أمور الصناعيين لا تسير سيراً حسناً في أغلب الحالات. وأظن أن عدد الآلات المتوقفة عن العمل في صناعة الصوف في الوقت الحاضر أكبر مما في أي وقت مضى، كما أن غازلي الكتان يصرفون العمال ويوقفون الآلات. إن الدورات في صناعة المنسوجات، هي الآن، غامضة تماماً، وأظن أننا سنكتشف عما قريب حقيقة. انعدام التناسب بين طاقة المغازل على الإنتاج، وكمية المواد الأولية والنمو السكاني» (ص 52).

[133]

ويصغ الشيء ذاته على صناعة القطن. ونجد في التقرير المذكور لشهر تشرين الأول/أكتوبر 1858 ما يلي:

«منذ تثبيت ساعات العمل في المصانع، فإن مقادير الاستهلاك، والإنتاج، والأجور، اختزلت في سائر فروع صناعة النسيج إلى قاعدة ثلاثية بسيطة. وأقتبس شيئاً من المحاضرة. التي ألقاها السيد باينز، عمدة بلاكبورن الحالي، حول صناعة القطن، حيث نسق إحصائيات صناعة القطن في منطقته بدقة فائقة»:

«إن كل قوة حصانية ميكانيكية فعلية تحرك 450 مغزلاً آلياً بما في ذلك أعمال التهيئة، أو 200 مغزل متصل، أو 15 نولاً لنسج الأقمشة بعرض 40 إنشاً مع آلات اللف على البكرات والمكبات والتغطية بالغراء. وتتطلب كل قوة حصانية في الغزل استخدام $2\frac{1}{2}$ عامل، أما في النسيج فتتطلب 10 عمال، بأجور يبلغ معدلها $10\frac{1}{2}$ شلن للفرد الواحد في الأسبوع. إن سمك الخيوط التي تُغزل وتُنسج يبلغ في المتوسط 30 - 32 للسداة و34 - 36 للحمة؛ وإذا اعتبرنا أن المغزل الواحد ينتج 13 أونصة في الأسبوع، فإن ذلك يعطينا 824,700 باون من الغزل أسبوعياً، حيث يلزمها 970,000 باون أو 2300 بالة من القطن، يبلغ سعرها 28,300 جنيه. وبلغ إجمالي القطن المستهلك أسبوعياً في منطقتنا (في حدود دائرة نصف قطرها 5 أميال إنكليزية حول بلاكبورن) 1,530,000 باون أي 3650 بالة يبلغ سعرها 44,625 جنيهاً. ويشكل هذا $\frac{1}{18}$ من مجمل صناعة القطن في المملكة المتحدة و $\frac{1}{6}$ من مجمل النسج بالأنوال الآلية».

وبذلك نرى، وفقاً لحسابات السيد باينز، أن العدد الإجمالي لمغازل

صناعة القطن في المملكة المتحدة يبلغ 28,800,000 وإذا افترضنا أنها تعمل بوقت كامل، فإن الاستهلاك السنوي من القطن يجب أن يبلغ 1,432,080,000 باون. ولما كان القطن المستورد بعد طرح التصدير، يبلغ في عامي 1856 و1857 لا أكثر من 1,022,576,832 باون، فلا بد أن يكون هنا بالضرورة نقص يساوي 409,503,168 باون. إن السيد باينز، الذي تفضل بالتحدث معي حول هذا الموضوع، يعتقد أن تقدير الاستهلاك السنوي من القطن على أساس مقدار ما يُستهلك في منطقة بلاكبورن قد يكون عرضةً للمبالغة بسبب الفروق القائمة، ليس فقط في سُمك الخيوط المغزولة، بل كذلك في جودة الآلات. ويخمن السيد باينز إجمالي الاستهلاك السنوي من القطن في المملكة المتحدة بـ 1000 مليون باون. ولكن حتى لو كان مصيباً، وكان هناك فعلاً فيض في العرض مقداره 22½ مليون باون، فيبدو أن العرض والطلب متوازنان على وجه التقريب أصلاً؛ كما ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تلك المغازل والأنوال الإضافية التي يتحدث السيد باينز عن نصبها وتهيؤها للعمل في منطقتي بالذات، والتي لا بد أن يتهيا مثلها للعمل في مناطق أخرى» (ص 59-60-61).

[134] III - إيضاح عام: أزمة القطن 1861 - 1865

الفترة السابقة: أعوام 1845 - 1860

عام 1845. ازدهار صناعة القطن. سعر القطن متدنٍ جداً. يقول ل. هورنر بهذا الصدد:

«خلال السنوات الثماني الأخيرة، لم أشهد حالاً كهذا من نشاط الأعمال الذي ساد خلال الصيف والخريف الماضيين، وبخاصة في صناعة القطن. فعلى امتداد نصف السنة، توالى علي كل أسبوع اشعارات عن توظيف رؤوس أموال جديدة في المصانع، إما بهيئة بناء مصانع جديدة، أو أن المصانع القليلة الشاغرة تجد مستأجرين جددًا، أو، أخيراً، توسيع مصانع قائمة ونصب محركات بخارية جديدة ذات قدرة أكبر وبعدها أكبر من الآلات. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1845، ص 13).

عام 1846. بدء الشكاوى:

«منذ أمد بعيد وأنا أسمع مالكي مصانع القطن الكثيرين يشتكون من حالة الكساد التي تعانيها أعمالهم. وأخذت مختلف المصانع، خلال الأسابيع الستة الأخيرة، بتقليص أوقات العمل من 12 ساعة إلى 8 ساعات يومياً، ويبدو أن هذا الحال في ازدياد. وقد طرأ ارتفاع كبير على أسعار القطن. ولم يقتصر الأمر على أن أسعار المصنوعات لم ترتفع قط فحسب. بل إن أسعارها تهاوت دون ما كانت عليه قبل ارتفاع أسعار القطن. إن الزيادة الكبيرة في عدد مصانع القطن خلال السنوات الأربع الأخيرة، لا بد أن تكون قد أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في الطلب على المواد الأولية من جهة، وزيادة كبيرة في عرض المصنوعات في الأسواق من جهة أخرى. وكان من شأن هذين السببين اللذين يعلان معاً أن يؤديا إلى خفض الربح ما دام عرض المواد الأولية والطلب على المصنوعات يبقيان دون تغير، ولكنهما مارسا تأثيراً حاداً، حيث إن عرض القطن في الوقت الأخير لم يكن كافياً من جهة، بينما كان الطلب على المصنوعات قد هبط في مختلف الأسواق، داخل البلاد وخارجها، من جهة أخرى». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول| أكتوبر، 1846، ص10).

إن ارتفاع الطلب على المواد الأولية يقترن، بالطبع، بانغمار السوق بفيض من المصنوعات. وبالمناسبة، فإن توسع الصناعة آنذاك، وركودها اللاحق، لم يقتصر على مناطق صناعة القطن. فقد شهدت منطقة برادفورد حيث تنتج غزول الصوف المسرح ارتفاع عدد المصانع من 318 عام 1836 إلى 490 عام 1846. ولا تعبر هذه الأرقام بأي حال عن النمو الفعلي في الإنتاج، لأن المصانع التي كانت قائمة قد توسعت توسعاً كبيراً في ذلك الوقت. وينطبق ذلك بشكل خاص على مصانع غزل الكتان.

[135]

«لقد أسهمت هذه جميعاً، بهذا القدر أو ذاك، خلال السنوات العشر الماضية، في أن تتخم السوق، وهو ما ينبغي أن نعزو إليه بصورة رئيسية ركود الأعمال السائد في الوقت الحاضر. إن الكساد في الأعمال ناجم بالطبع عن مثل هذه الزيادة في عدد المصانع والآلات». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول| أكتوبر 1846، ص30).

عام 1847. أزمة نقدية في تشرين الأول/أكتوبر. سعر الحسم 8% سبق ذلك اندلاع أزمة سكك الحديد بفعل النصب والاحتيايل، والمضاربة بتسوية كميات الهند الشرقية. ولكن:

«يسوق السيد بيكر تفاصيل مثيرة حقاً عن تزايد الطلب على القطن والصوف والكتان في السنوات الأخيرة بسبب توسع فروع الصناعة المعنية. فهو يعتقد أن تزايد الطلب على هذه الأنواع من المواد الأولية الذي يأتي، بالتحديد، في فترة هبوط العرض دون المعدل بكثير، يكاد يكفي لتفسير الحالة الراهنة من كساد فروع الصناعة تلك، حتى من دون أخذ اضطراب أسواق النقد بعين الاعتبار. ويترسخ هذا الرأي تماماً عبر ملاحظاتي الخاصة وما عرفته من أشخاص ملّمين بالأمر. لقد كانت تلك الفروع الصناعية المختلفة تعاني صعوبة شديدة حين كان من الممكن إجراء الحسومات بسهولة، بنسبة 5% أو أقل. أما عرض الحرير الخام فقد كان كافياً وأسعاره معتدلة، وكانت الأعمال بالتالي نشطة حتى. الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة الأخيرة، حيث لم يكن ثمة شك في أن الأزمة النقدية لم تؤثر فقط على صناعي الحرير أنفسهم وحسب، بل أثرت بحدة أكبر على زبائنهم الرئيسيين، صناعي الأزياء. وإن نظرة على التقارير الرسمية المنشورة تكشف لنا أن صناعة القطن ازدادت بنسبة 27% تقريباً خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ونتيجة لذلك ارتفع سعر القطن، بأرقام مقربة، من 4 إلى 6 بنسات للباون الواحد، في حين أن سعر غزول القطن، لم يرتفع عن المستوى القديم إلا بمقدار ضئيل، بفضل تزايد العرض. وأخذت صناعة الصوف بالاتساع بدءاً من عام 1836، حيث تنامي إنتاجها بنسبة 40% في يوركشاير منذ ذلك الحين، بينما شهدت اسكتلندا زيادة أعظم. أما الزيادة في صناعة غزول الصوف المرسّح⁽¹⁸⁾ فإنها أكبر، حيث زاد النمو عن 74% في نفس الفترة. وعلى

(18) ثمة تمييز دقيق، في إنكلترا، بين صناعة الصوف (Woollen Manufacture) التي تغزل وتنسج الخيوط المندوفة من الصوف القصير (مركزها الرئيسي في ليدز) وبين صناعة غزول الصوف المرسّح (Worsted Manufacture) التي تغزل الخيوط المرسّحة وتنسجها مستخدمة الصوف الطويل (موضعها الرئيسي برادفورد في يوركشاير). [ف. إنجلز].

هذا كان استهلاك الصوف الخام هائلاً. وقد تنامت صناعة الكتان إعتباراً من عام 1839 بنسبة 25% تقريباً في إنكلترا، و22% في اسكتلندا، وزهاء 90% في إيرلندا⁽¹⁹⁾ وكانت عاقبة ذلك، اقتراناً بتدهور محصول موسم الكتان، صعود سعر المادة الأولية إلى 10 جنيهات للطن الواحد، بينما هبط سعر الغزول إلى 6 بنسات للبكرة الواحدة». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1847، ص30-31).

[136] عام 1849. انتعاش الأعمال من جديد ابتداءً من الأشهر الأخيرة لعام 1848. «بلغ تدني أسعار المواد الأولية حداً بدا معه أن بالوسع ضمان ربح كافٍ مهما كانت الظروف، مما أغرى الصناعيين بتطوير إنتاجهم بأطراد. وكان صناعيو المنتجات الصوفية نشطين جداً في أوائل السنة. ولكنني أخشى أن إرسال السلع الصوفية لبيعها بطريقة الأمانة كثيراً ما يحلّ محل الطلب الفعلي، وأن فترات الازدهار الظاهري، أي فترات عمل المشاريع بكامل طاقتها ليست دوماً فترات الطلب الفعلي. لقد كانت صناعة غزول الصوف المسرحّ بحالة ممتازة حقاً لبضعة أشهر. ففي مستهل الفترة المشار إليها كان الصوف بالغ الرخص، وما اشتراه صناعيو الغزل منه، إشتروه بسعر مناسب تماماً، وبكميات كبيرة، بلا ريب. وعندما ارتفع سعر الصوف بحلول موسم المزايدات في الربيع، كسب صناعيو الغزل مغنماً بذلك، وحافظوا على هذا المغنم، حيث كان الطلب على المصنوعات كبيراً ومستمراً. (تقارير مفتشي المصانع، [نيسان/إبريل] 1849، ص42).

«إذا أمعنا النظر في تبدلات أوضاع الأعمال في المناطق الصناعية من إنكلترا خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، ينبغي لنا، على ما أعتقد، أن نسلّم بأنه يوجد في مكان ما، مسبب خطير يخلّ بسير الصناعة السليم. أوليست القوة المنتجة الهائلة للآلات المتكاثرة هي،

(19) إن هذا التوسع السريع في الغزل الآلي لخيوط الكتان في إيرلندا قد أنزل آنذاك ضربة مميتة بصادرات الأقمشة المنسوجة من خيوط الكتان المغزولة يدوياً في ألمانيا (سيليزيا، لاوزيتس، ويستفاليا). [ف. إنجلترا].

في هذا الصدد، عنصر جديد؟». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1849، ص 42-43).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1848، وفي أيار/مايو ثم في صيف 1849 حتى تشرين الأول/أكتوبر أخذ الوضع يتحسن باطراد.

«ينطبق ذلك بوجه خاص على إنتاج المنسوجات من غزول الصوف المبرّج الذي يتركز في ضواحي برادفورد وهاليفاكس؛ فلم يبلغ هذا الإنتاج قط أبعاده الحالية حتى بصورة تقريبية. إن المضاربة بالمواد الأولية والغموض بصدد مقادير عرضها المحتمل يثيران منذ وقت طويل اضطراباً أكبر في صناعة القطن وتقلبات أكثر تكراراً مما في أي فرع صناعي آخر. ويجري هنا في الوقت الحاضر تكديس خزائن أصناف أكثر خشونة من السلع القطنية، مما يثير قلق صغار الغازلين، بل وينزل بهم الضرر من الآن، ويدفع بعضهم إلى تقليص وقت العمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1849، ص 64-65).

عام 1850. نيسان/إبريل. الأعمال تواصل النشاط. باستثناء:

«الكساد الكبير في جانب من صناعة القطن، الذي يُعزى إلى قلة عرض المواد الأولية المعدة خصيصاً للأرقام الخشنة من الخيوط، وللأنسجة القطنية الثقيلة. وثمة تخوف من أن يعقب زيادة عدد الآلات مؤخراً في صناعة غزول الصوف المبرّج رد فعل مماثل. وتفيد حسابات السيد بيكر أن ما تنتجه الأنوال في هذا الفرع قد ازداد بنسبة 40%، في سنة 1849 وحدها، بينما ازداد ما تنتجه المغازل بنسبة تتراوح بين 25 - 30%، وأن توسيع المشاريع يمضي قدماً بالنسبة ذاتها». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1850، ص 54).

[137]

عام 1850. تشرين الأول/أكتوبر.

«ما تزال أسعار القطن. تسبب كساداً ملحوظاً في هذا الفرع من الصناعة، وبالأخص كساد السلع التي تؤلف المادة الأولية قسماً كبيراً من كلفة إنتاجها. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الحرير الخام قد سبب في حالات كثيرة هو الآخر كساداً في هذا الفرع». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول، أكتوبر، 1850، ص 14).

واستناداً إلى تقرير لجنة الجمعية الملكية لزراعة الكتان في إيرلندا، الذي تقتطف منه، فإن السعر العالي للكتان، والأسعار المتدنية للمحاصيل الزراعية الأخرى، يضمنان زيادة كبيرة في إنتاج الكتان للسنة التالية (المرجع نفسه، ص 33).

عام 1853. نيسان/إبريل. ازدهار كبير.

يقول ل. هورنر: «لم أشهد قط مثل هذا الازدهار الشامل في أية فترة من السنوات السبع عشرة الأخيرة التي كان عليّ خلالها أن أتعرف رسمياً على الوضع في منطقة لانكشاير الصناعية، فالنشاط استثنائي في كل الفروع». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1853، ص 19).

عام 1853. تشرين الأول/أكتوبر. كساد صناعة القطن. «فيض في الإنتاج» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1853، ص 15).

عام 1854. نيسان/إبريل.

«رغم أن أعمال صناعة الصوف لم تكن رائجة، فقد أمنت اشتغال كل المصانع اشتغالاً كاملاً، وتنطبق الملاحظة نفسها على صناعة القطن. وكانت صناعة غزل الصوف المسرح عموماً تعمل بانقطاعات خلال مجمل نصف السنة الماضي. وقد تعرضت صناعة الكتان لصعوبات من جراء نقص الكتان والقنب المجهزين من روسيا، بسبب حرب القرم». (تقارير مفتشي المصانع، [نيسان/إبريل]، 1854، ص 37).

عام 1859.

«ما تزال صناعة الكتان الاسكتلندية في كساد. فالمادة الأولية شحيحة وأسعارها عالية، كما أن المحصول الرديء في بلدان البلطيق، التي تأتي تجهيزاتها الأساسية منها، سيكون له تأثير سلبي على سير الأمور في هذه المنطقة، والحال أن الجوت الذي يحلّ تدريجياً محل الكتان في إنتاج العديد من السلع الخشنة، ليس غالباً بصورة غير عادية، ولا شحيحاً. ويعمل نصف الآلات في داندي تقريباً، في غزل الجوت حالياً». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1859، ص 19).

«بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، فإن غزل الكتان ما يزال أبعد من أن يكون مربحاً على نحو كاف، وبينما تواصل كل المصانع الأخرى

العمل بوقت كامل، فإن هناك بضع حالات لإيقاف آلات معالجة الكتان عن العمل. أما غزل الجوت. فإنه في وضع أفضل، لأن سعر هذه المادة أصبح مؤخراً أكثر اعتدالاً. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1859، ص20).

[138] أعوام 1861 - 1864. الحرب الأهلية في أميركا. المجاعة القطنية (Cotton Famine).

المثال الأسطع على انقطاع عملية الإنتاج بسبب شحّ وغلاء المادة الأولية

عام 1860. نيسان/إبريل.

«يطيب لي أن أبلغكم، فيما يخص حالة الأعمال، أن جميع صناعات النسيج، باستثناء صناعة الحرير، كانت تعمل بنشاط تام خلال نصف العام الأخير، رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية. وجرى، في بعض مناطق صناعة القطن، البحث عن العمال عن طريق الاعلانات، ونزوح العمال إلى هناك من نورفولك وغيرها من المقاطعات الريفية. ويبدو أن جميع فروع الصناعة تعاني من شحّ حاد في المواد الأولية. وهذا الشحّ. هو القيد الوحيد الذي يبقينا في حدود معينة. أما في صناعة القطن، فإن تشييد مصانع جديدة، وتوسيع المصانع القديمة، وازدياد الطلب على العمال، قد بلغ الآن مستوى لم يبلغه من قبل أبداً. وهناك حركة دائبة في كل مكان بحثاً عن المواد الأولية. (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1860، ص[57]).

عام 1860. تشرين الأول/أكتوبر.

«كانت حالة الصناعة، في مناطق القطن والصوف والكتان حسنة، أما في إيرلندا فيقال إنها كانت أفضل، خلال السنة الأخيرة، وإنها كانت ستسير نحو الأفضل لولا ارتفاع أسعار المواد الأولية. ويبدو أن غازلي الكتان ينتظرون بلهفة لم يكن لها مثيل من قبل أن تفتح سكك الحديد مصادر التجهيز الإضافية من الهند، وأن تتطور زراعتها في أعقاب ذلك، من أجل أن تزودهم آخر الأمر. بإمدادات من الكتان مقاربة لاحتياجاتهم». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1860، ص37).

عام 1861. نيسان/إبريل.

«حالة الأعمال راكدة في الوقت الحاضر.. بعض مصانع القطن يعمل وقتاً أقصر، وكثرة من مصانع الحرير لا تعمل إلا بصورة جزئية. المواد الأولية غالية. وأسعارها تتجاوز في جميع فروع صناعة المنسوجات تقريباً، الحد الذي يتيح تصنيعها لعامة المستهلكين». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1861، ص33).

واتضح الآن أن صناعة القطن قد شهدت فيض إنتاج عام 1860، وقد ظل تأثير هذا الفيض محسوساً خلال السنوات اللاحقة.

«لقد تطلب الأمر من سنتين إلى ثلاث سنوات كي تمتص السوق العالمية كتلة السلع الفائضة المنتجة عام 1860». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص127). «في بداية عام 1860 كان لركود أسواق المنسوجات القطنية في شرق آسيا تأثير عكسي مماثل على الأعمال في بلاكبورن، حيث يقوم 30,000 نول آلي بالمتوسط بإنتاج الأقمشة من أجل هذه الأسواق على وجه الحصر تقريباً. وبالنتيجة لم يكن هناك سوى طلب محدود على الأيدي العاملة، خلال أشهر كثيرة سبقت بروز تأثيرات حصار القطن. ولحسن الحظ فإن ذلك جَنَّب العديد من الصناعيين من الوقوع في الخراب. فقد ارتفعت قيمة الخزين السلعي طالما بقي محفوظاً في المستودعات، ونتيجة لذلك لم يحدث ذلك الهبوط المريع في القيمة، الذي لا يمكن تجنبه في مثل هذه الأزمات». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص28-29-30).

عام 1861. تشرين الأول/أكتوبر.

«الأعمال في حالة سيئة من الركود منذ بعض الوقت. ولا يُستبعد أن تخفض كثرة من المصانع إنتاجها لدرجة كبيرة خلال أشهر الشتاء. لقد كان ذلك متوقعاً. فبمعزل عن المسببات التي قطعت توريدات القطن المعتادة من أميركا وصادراتنا إليها كان تقليص وقت العمل في الشتاء اللاحق سيغدو ضرورياً من جراء الزيادة الهائلة التي طرأت على الإنتاج في السنوات الثلاث الماضية، والصعوبات الناشئة في أسواق

الهند والصين». تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص 19.

ضباغات القطن. قطن الهند الشرقية (Surat). التأثير على أجور العمال. تحسين الآلات. إضافة النشا والمواد المعدنية إلى القطن. تأثير هذه التغيرات بالنشا على العمال. صانعو الغزول الرفيعة. أحابيل أرباب المصانع.

«كتب لي أحد الصناعيين ما يلي: 'بالنسبة للتقديرات حول ما يستهلكه المغزل الواحد من القطن، أظن أنك لم تأخذ في الحسبان، أنه عندما يكون سعر القطن مرتفعاً فإن كل صانع غزول عادية (النقل حتى الرقم 40، أو أساساً من الرقم 12 حتى الرقم 32) سيرفع نمرة غزوله، قدر المستطاع، فيغزل رقم 16 بدلاً من رقم 12 السابقة، أو رقم 22 بدلاً من رقم 16، وهكذا دواليك، أما صانع النسيج، الذي ينسج هذه الغزول الرفيعة، فإنه يوصل قماشه إلى الوزن الاعتيادي بإضافة المزيد من الغراء. ويلجأون إلى استخدام هذه الوسيلة الآن إلى درجة معينة حقاً. وقد سمعت من مرجع موثوق، أن قماش القمصان (Shirtings) بوزن 8 باونات للقطعة الواحدة يتألف من $5\frac{1}{4}$ باونات قطن و $2\frac{3}{4}$ باون غراء. أما القماش بوزن $5\frac{1}{4}$ باون فيضم باونين من الغراء. وهذا قماش قمصان عادي مُعدّ للتصدير. وفي الأنواع الأخرى من الأقمشة يصل الغراء الذي يُضاف إليها 50% أحياناً، بحيث يمكن للصناعيين أن يتبجحوا، وهم يتبجحون فعلاً بأنهم يزدادون ثراء ببيع قماش بثمن أرخص من القيمة الاسمية للخيط التي يتألف منها». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1864، ص 27).

«كما تلقيت بيانات تفيد أن عمال النسيج يعزون تزايد أمراضهم إلى الغراء المستخدم في كسو خيوط السداة المغزولة من قطن الهند الشرقية، وهو غراء لا يُصنع من نفس المادة السابقة، أي الدقيق النقي. ويُقال إن هذا البديل عن الدقيق يتمتع بفائدة كبيرة الأهمية، فهو يزيد وزن القماش المنسوج زيادة كبيرة بحيث ينتج من 15 باوناً من الغزول 20 باوناً من القماش». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863،

[140]

ص 63). لم يكن هذا البديل غير المطلق المطحون الذي يدعى الصلصال الصيني (China clay)، أو بديل آخر هو الجبس الذي يدعى الطباشير الفرنسي (French chalk). - «إن مكاسب النّسّاجين» (يقصد العمال) «تنخفض كثيراً من جراء استخدام بدائل الدقيق في تغرية خيوط السداة. فهذا الغراء يزيد وزن الخيوط، ويصلبها مما يجعلها هشة. إن كل خيط من خيوط السداة يمرّ عبر جزء من النول يدعى «الممسكة»، وتحتوي هذه على خيوط متينة تنظم موقع خيوط السداة وتبقيها في موضعها الصحيح. إلا أن خيوط السداة، المنشأة المتصلبة، تقطع خيوط المسكة مراراً. ويُقال إن النّسّاج يخسر 5 دقائق لعقد الخيوط المقطوعة، ويضطر إلى إصلاح عدد من التوقفات تزيد عشر مرات عن السابق، في أقل التقدير، وينسج النول بالطبع، خلال يوم العمل، قماشاً، أقل بالمثل» (المرجع نفسه، ص 42 - 43).

«بلغ تقليص وقت العمل في آشتون وستالبريدج وموسلي وأولدهام، إلخ، الثلث تماماً، ويجري تقليص وقت العمل كل أسبوع أكثر... ويقترن هذا التقليص ليوم العمل بخفض للأجور في الكثير من الفروع» (المرجع نفسه ص 13).

في مطلع عام 1861 قام عمال النسيج الآلي بالإضراب في بعض مناطق لانكشاير. فقد أعلن بعض الصناعيين عن خفض مزعم للأجور بنسبة تتراوح بين 5 - 7.5 في المائة، وأصرّ العمال على إبقاء سلّم الأجور على حاله، وتقليص يوم العمل. غير أن الصناعيين لم يستجيبوا، فشرع العمال بالإضراب، إلّا أنهم اضطروا إلى التنازل بعد شهر. وتم بعدها خفض الأجور وتقليص يوم العمل معاً:

«بالإضافة إلى خفض الأجور الذي تقبله العمال في نهاية الأمر، يعمل الآن العديد من المصانع وقتاً غير كامل». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1861، ص 23).

عام 1862. نيسان/إبريل.

«تفاقت معاناة العمال كثيراً منذ تاريخ كتابتي التقرير الأخير؛ ولكن لم يحدث في أية فترة من تاريخ الصناعة، أن احتمل أحد مثل هذه العذابات الفجائية القاسية بهذا القدر من الازدعان بصمت والصبر

بكرامة». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1862، ص10).. «ويبدو أن عدد العاطلين عن العمل كلياً لا يزيد كثيراً في هذا الوقت عما كان عليه عام 1848، حينما لم يكن يسود سوى تخوف اعتيادي، لكنه كان كافياً لكي يحث الصناعيين القلقين على جمع احصائيات عن حالة صناعة القطن تشبه الاحصائيات التي تُنشر الآن كل أسبوع. في أيار/مايو 1848 بلغت نسبة عمال مصانع القطن العاطلين عن العمل في مانشستر 15%، ونسبة العاملين بوقت جزئي 12%، في حين أن أكثر من 70% كانوا يزاولون العمل وقتاً كاملاً وفي 28 من أيار/مايو 1862 بلغت نسبة العمال العاطلين عن العمل 15%، ونسبة العاملين بوقت جزئي 35%، أما نسبة العاملين وقتاً كاملاً فقد بلغت 49%. وفي الأماكن المجاورة، مثل ستوكبورت، بلغت النسب المئوية للعاطلين والعاملين بصورة جزئية حداً أعلى، بينما كانت نسبة العاملين وقتاً كاملاً أقل من ذلك» وسبب ذلك أن أرقام الخيوط التي تُغزل هنا أخشن مما في مانشستر (ص 16).

عام 1862. تشرين الأول/أكتوبر.

«حسب آخر الاحصائيات الرسمية هناك 2887 مصنعاً للقطن في المملكة المتحدة [عام 1861]، منها 2109 مصانع تقع في منطقتي» (لنكشاير وتشيشاير). «وكنتم أعرف بالطبع أن قسماً كبيراً جداً من هذه المصانع الـ 2109 ورش صغيرة يعمل فيها عدد قليل من العمال. ولكنني دهشت تماماً عندما اكتشفت ضخامة عددها. ففي 392 منها، أي 19%، كانت القوة المحركة، البخارية أو المائية، دون 10 أحصنة، وفي 345 منها، أي 16%، كانت القوة المحركة تزيد على 10 وتقل عن 20 حصاناً، وفي 1372 منها، كانت القوة الحصانية 20 حصاناً فما فوق. والواقع أن عدداً كبيراً من هؤلاء الصناعيين الصغار - وهم يؤلفون أكثر من ثلث العدد الكلي - كانوا هم أنفسهم عمالاً منذ فترة وجيزة؛ إنهم أناس لا يملكون أي رأسمال. مما يلقي العبء الأكبر على كاهل الثلثين الباقيين». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص18-19).

[141]

وبالإستناد إلى التقرير نفسه كان 40,146 عاملاً في صناعة القطن في لانكشاير وتشيشاير، أي 11.3%، يعملون آنذاك وقتاً كاملاً، و134,767 عاملاً أي 38%، يعملون وقتاً غير كامل، و179,721 عاملاً أي 50.7% كانوا عاطلين عن العمل. ولو طرحنا من ذلك المعطيات المتعلقة بمانشستر وبولتون، حيث تُغزل الأصناف الرفيعة من الخيوط عموماً، وهو فرع لا يتأثر بشخّ القطن إلّا بصورة ضئيلة نسبياً، لبدا الوضع أكثر سوءاً، نعني أن نسبة المشتغلين وقتاً كاملاً بلغت 8.5%، والمشتغلين وقتاً غير كامل 38%، والعاطلين عن العمل 53.5% (ص 19 - 20).

«هناك فارق جوهري بالنسبة للعامل فيما إذا كان يعالج قطناً جيداً أو قطناً رديئاً. وفي الأشهر الأولى من السنة، عندما بذل أصحاب المصانع جهودهم لاستمرار مصانعهم في العمل باستهلاك كل نوع من القطن كان يمكن شراؤه بأسعار بخسة، حصلت المصانع التي اعتادت استعمال القطن الجيد على الكثير من القطن الرديء؛ وكان الفارق في أجور العمال كبيراً جداً، مما دفعهم للقيام بالعديد من الاضرابات على أساس أنه لم يعد بإمكانهم الحصول على أجور يومية معقولة وفقاً لمعدل الأجور القديم بالقطعة. وقد بلغ الفرق في الأجور في بعض الحالات نصف الأجور الكلّية، من جراء استخدام القطن الرديء، رغم أنهم كانوا يعملون وقتاً كاملاً» (ص 27).

عام 1863. نيسان/إبريل.

«لن يستطيع أحد خلال السنة الحالية أن يعمل وقتاً كاملاً إلّا أكثر بقليل من نصف عمال صناعة القطن». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1863، ص 14).

«ثمة جانب سلبي جدّي لاستخدام قطن الهند الشرقية، الذي تضطر المصانع إلى استخدامه الآن، وهو أنه يتعين، أثناء عملية الإنتاج، تخفيض سرعة الآلات إلى حدٍ كبير. وقد بُذلت خلال السنوات الماضية كل الجهود الممكنة لزيادة سرعة الآلات كي تحقق عمالاً أكبر. إن تخفيض سرعة الآلات يمسّ مصالح العامل والصناعي على حد سواء، ذلك أن القسم الأكبر من العمال يتقاضى أجوره على أساس العمل بالقطعة، إذ يُدفع للغازلين لقاء باون الخيوط المغزولة، ويُدفع للنساجين

لقاء القطع التي نسجت، كما أن أجور العمال الآخرين الذين تُدفع لهم أسبوعياً لا بد أن تتعرض هي الأخرى للتقليص في أعقاب انخفاض الإنتاج. وبناء على معلوماتي والمعطيات التي قدمت لي حول ما كسبه عمال صناعة القطن هذه السنة يتضح أن هناك انخفاضاً قدره 20%، في المتوسط، ووصل الإنخفاض إلى 50% في بعض الحالات، قياساً إلى مستوى الأجور عام 1861» (ص 13). - «ويتوقف المبلغ الذي يتقاضاه العامل على. نوعية المادة التي يعالجها. إن وضع العمال من ناحية مقدار ما يكسبونه من أجور أفضل بكثير في الوقت الحاضر» (تشرين الأول/أكتوبر 1863) «عما كان عليه في مثل هذا الوقت من السنة الماضية. فقد جرى تحسين الآلات، وتعرف العمال على المادة الأولية بصورة أفضل، مما جعلهم قادرين، بسهولة أكبر، على معالجة الصعوبات التي كانت ترهقهم أول الأمر. لقد زرت مدرسة للخياطة في بريستون في الربيع الماضي» (وهي مؤسسة خيرية للعاطلين)؛ «ووجدت فتاتين كانتا قد أرسلتا، منذ وقت وجيز، من المدرسة للعمل في ورشة النسيج، وقد زعم الصناعي أن بوسعهما كسب 4 شلنات في الأسبوع، لكن الفتاتين طلبتا الالتحاق بالمدرسة من جديد، واشتكتا من أنهما ما كانتا تستطيعان الحصول حتى على شلن في الأسبوع. وتلقيت معلومات عن مشغلي المغازل الآلية. إن الرجال الذين يديرون زوجاً من المغازل الآلية كانوا يكسبون 8 شلنات و11 بنساً بعد عمل كامل دام 14 يوماً، إلا أن إيجار السكن اقتطع من هذا المبلغ، وكان الصناعي يعيد نصف مبلغ الإيجار بمثابة إكرامية» (ما أنبله!) «وكان العمال يحملون إلى بيوتهم نتيجة لذلك 6 شلنات و11 بنساً لا غير. وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1862، كانت أجور مشغلي المغازل الآلية (Self-acting minders) تتراوح بين 5 - 9 شلنات في الأسبوع، وأجور النساجين بين 2 - 6 شلنات في الأسبوع. إلا أن الحال، في الوقت الحاضر، أحسن بكثير، رغم أن المكسب ما يزال متدنياً جداً في أغلب المناطق. وكانت هناك أسباب عديدة أدت إلى انخفاض المكسب، إلى جانب قصر تيلة القطن الهندي وقذارته. فقد جرت العادة الآن، مثلاً، على خلط قدر كبير من فضلات القطن مع القطن الهندي، مما يفاقم بالطبع الصعوبات أثناء الغزل. فبسبب قصر ألياف القطن تتعرض الخيوط للانقطاع بسهولة أثناء انطلاق المغزل وعند لف الغزول، لذا لا يمكن

إبقاء حركة المغزل بالانتظام المطلوب. وتستلزم مراقبة الخيوط أثناء النسيج انتباهاً كبيراً جداً يجعل عاملة النسيج عاجزة عن إدارة أكثر من نول واحد، ولا تستطيع سوى قلة إدارة أكثر من نولين. وقد سبب ذلك، في الكثير من الحالات، انخفاض أجور العمال بنسبة 5% و $7\frac{1}{2}\%$ و 10%. وكان على العامل، في معظم الحالات، أن يحرص بنفسه على معالجة مادته الأولية بأحسن ما يمكن ليحصل على مكسب اعتيادي.. ومن الصعوبات التي يواجهها النساجون أحياناً، هي إجبارهم على صنع قماش جيد من مواد أولية رديئة، ويعاقبون باقتطاعات الأجور إذا لم يكن عملهم مرضياً. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 41-43).

لقد كانت الأجور بخسة حتى حيثما كان العمل يجري بوقت كامل. وقد قام عمال صناعة القطن عن طيب خاطر بسائر الأشغال العامة التي عُرضت عليهم، مثل فتح شبكات تصريف المياه، وشق الطرق، وتكسير الصخور، وتعبيد الطرق، وذلك للحصول من السلطات المحلية على إعانة (وهي عملياً معونة للصناعيين، أنظر رأس المال، الكتاب الأول، ص 589/598 وما يليها) (*) لقد راقبت كل البورجوازية العمال بانتباه. وكانت لجنة الاعانة تشطب من قوائم الحاصلين على الإعانة كل عامل يرفض الأجر المزري الذي يُعرض عليه. كان ذلك بمثابة العصر الذهبي للسادة الصناعيين لأن العمال [143] كانوا مخيرين بين الموت جوعاً أو العمل لقاء أي أجر لما فيه أكبر فائدة للرأسماليين؛ وكانت لجان الاعانة تقوم لهؤلاء بدور كلاب الحراسة الأوفياء. وكان الصناعيون، في الوقت ذاته، بتواطؤ سري مع الحكومة، يعرفلون الهجرة قدر الإمكان، لإبقاء رأس المال المتجسد في لحم ودم العمال رهن الإشارة من جهة، وليضمنوا لأنفسهم إيجار السكن المعتصر من العمال، من جهة ثانية.

«تصرفت لجان الإعانة في هذه الحالة بأكبر قدر من الصرامة. فما إن يتلقى العمال عرضاً للعمل، حتى تُشطب أسماءهم من القوائم، مما يرغمهم على قبول العرض. وحين يرفضون قبول العمل المعروض. فمرة ذلك أن مكسبهم لن يكون أكثر من مكسب اسمي محض، في حين يكون العمل شاقاً للغاية». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 97).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 600-601، [الطبعة العربية، ص 709-711].

كان العمال على استعداد لأداء أي صنف من العمل يُعطى لهم، بموجب قانون الأشغال العامة (Public Works Act).

«كانت شروط تنظيم الاستخدام في الصناعة تختلف اختلافاً كبيراً من مدينة إلى أخرى. ولكن حتى في تلك الأماكن التي لم يكن يُستخدم فيها العمل في العراء، كعمل على سبيل التجربة (labour test) بصورة مطلقة، كان المبلغ الذي يُدفع لقاء العمل يساوي منحة الإعانة لا أكثر، أو لا يزيد عنها إلا قليلاً، بحيث أصبح العمل في الواقع عملاً على سبيل التجربة» (ص 69). «لقد وُضع قانون الأشغال العامة (Public Works Act) لعام 1863 لإزالة هذا الحيف، وتمكين العامل من الحصول على أجره اليومي كميّام مستقل. وكان للقانون ثلاثة أهداف: (1) تحويل السلطات المحلية باقتراض الأموال» (بعد أخذ موافقة رئيس الدائرة المركزية الحكومية لرعاية الفقراء) «من مفوضي قروض الدولة؛ (2) المساعدة على تجميل مدن مناطق صناعة القطن؛ (3) توفير العمل والأجور المجزية (remunerative wages) للعمال العاطلين».

بلغ مجموع القروض الممنوحة بموجب هذا القانون 883,700 جنيه، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1863 (ص 70). واقتصرت الأشغال، أساساً، على بناء المجاري، وشق الطرق، وتعبيد الشوارع، وإقامة خزانات المياه للمحركات المائية، إلخ. وكتب السيد هندرسون رئيس اللجنة في بلاكبورن إلى مفتش المصانع ريدغريف بهذا الخصوص قائلاً:

«في كل ما عايشته خلال فترة المعاناة والأسى الراهنة، لم يدهشني شيء بهذه القوة أو يمنحني هذا القدر من الارتياح أكثر من الفرح الغامر الذي استقبل به العمال العاطلون في المنطقة العمل الذي عرضه عليهم مجلس بلدية بلاكبورن على أساس قانون الأشغال العامة. ومن الصعب أن يتصور المرء تناقضاً أكبر من ذلك الذي يقوم بين غازل القطن، كعامل ماهر في المصنع، وبينه كأجير ميّام يعمل في بالوعة يتراوح عمقها بين 14 إلى 18 قدماً».

[144]

(كان العمال يكسبون، تبعاً لحجم أسرهم، من 4 إلى 12 شلناً في الأسبوع، وبهذا «المبلغ الهائل» بالذات كان ينبغي في أحيان غير نادرة إعالة أسرة من ثمانية أفراد. وقد استمد السادة أصحاب الكروش في البلديات من ذلك نفعاً مزدوجاً: فأولاً - حصلوا على

الأموال اللازمة لتحسين مدنها المهيمة، الملوثة بالدخان، بمعدل فائدة ضئيل على نحو استثنائي؛ وثانياً - دفعوا للعمال أجوراً أدنى بكثير من تعرفه الأجور المعتادة).

«ولما كان العامل معتاداً على درجة حرارة عالية، مدارية تقريباً، ومعتاداً على عمل كانت فيه المهارة وبراعة اليد بالنسبة له أهم من القوة العضلية بما لا يقاس، ومعتاداً على مضاعفة مكسبه مرتين، وأحياناً ثلاث مرات أكبر مما يحصل عليه الآن، أن هذا العامل إذ يتقبل الشروط المعروضة، يُبدي قدراً من إنكار الذات والتعقل ما يسبغ عليه أكبر الشرف. لقد استُخدم العاطلون في بلاكبورن على سبيل التجربة في كل نوع من أنواع العمل في العراء تقريباً، من حفر الأراضي الطينية الثقيلة إلى عمق كبير، إلى نزع المياه، وتكسير الصخور، وشق الطرق، إلى حفر بالوعات الشوارع بعمق 14 و16، بل أحياناً بعمق 20 قدماً. وكثيراً ما كانوا يقفون في الأوحال والمياه إلى عمق 10 - 12 إنشاً معرضين لتأثير طقس لا يشبه من حيث الرطوبة والبرودة طقس أي منطقة من مناطق إنكلترا لو كان مثل هذا المناخ موجوداً في مكان ما» (ص 91-92). - «وما كان تصرف العمال ملوماً، فقد كانوا على استعداد للقبول بالعمل في العراء وأدائه على خير وجه. .» (ص 69).

عام 1864. نيسان/إبريل.

«تصاعد بين الحين والآخر شكاوى في مختلف المناطق من قلة العمال، ولا سيما في فروع معينة مثل صناعة النسيج. . . بيد أن هذه الشكاوى تنبع من تدني مستوى الأجور التي يستطيع العمال أن يكسبوها الآن بسبب استعمال الأنواع الرديئة من الخيوط، كما تنبع من القلة الفعلية في العمال في هذا الفرع الخاص. وقد وقعت العديد من الاصطدامات بين أرباب بعض المصانع وبين العمال بخصوص الأجور خلال الشهر المنصرم. ويؤسفني القول إن الإضرابات تتكرر مراراً. بحيث أن أرباب المصانع أخذوا ينظرون إلى مفعول قانون الأشغال العامة كمنافس لهم، وقد أوقفت اللجنة المحلية في باكب أشغالها، لوجود نقص العمال رغم أن المصانع لم تكن تعمل جميعاً». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1864، ص 9).

وعلى كل حال، حان وقت السادة الصناعيين كي يفكروا. فقد تزايد الطلب على اليد العاملة تزايداً كبيراً بسبب قانون الأشغال العامة بحيث أن عمال المصانع صاروا يكسبون

من 4 - 5 شلنات يومياً في مقالع الحجارة في باكب. ولهذا أوقفت الأشغال العامة على نحو تدريجي، هذه النسخة الجديدة من الورش الوطنية(*) (Ateliers nationaux) لعام 1848، والتي أنشئت هذه المرة لصالح البورجوازية.

تجارب على جسد لا قيمة له (Experimente in corpore vili)

[145]

«رغم أنني أوردت هنا الأجور المنخفضة جداً» (للعامل المستخدمين استخداماً كاملاً) «التي تؤلف المكسب الفعلي للعامل في مختلف المصانع، إلا أن ذلك لا يعني أنهم يكسبون نفس المبلغ أسبوعاً بأسبوع. فموردهم عرضة لتقلبات كبيرة من جراء التجارب المتواصلة التي يقوم بها الصناعيون في نفس هذه المصانع على مختلف أنواع القطن ومختلف التراكيب من القطن وفضلاته، وهذه «الخلائط»، حسبما تسمى، عرضة للتغيير، وبالتالي فإن مكسب العمال يرتفع وينخفض تبعاً لنوعية خليط القطن هذا. وبلغ مكسبهم 15% من المكسب السابق أحياناً، ولكنه يهبط بعد أسبوع أو أسبوعين بمقدار 50 أو 60%».

ويقدم المفتش ريدغريف، الذي نقتبس منه هنا، معطيات عن الأجور استقهاها من الواقع العملي، ويكفيها ذكر الأمثلة التالية منها:

أ - نسّاج، له أسرة مكونة من ستة أفراد، يُستخدم 4 أيام في الأسبوع ويتقاضى 6 شلنات و $8\frac{1}{2}$ بنس، ب - بارم خيوط (Twister)، يُستخدم $4\frac{1}{2}$ يوم في الأسبوع ويتقاضى 6 شلنات؛ ج - نسّاج، له أسرة مكونة من أربعة أفراد، يُستخدم 5 أيام في الأسبوع - نقاضى 5 شلنات ونسّاً واحداً؛ د - صباغ (Slubber) خيوط، له أسرة مكونة من ستة أفراد، يُستخدم 4 أيام في الأسبوع ويتقاضى 7 شلنات و10 بنسات؛ هـ - نسّاج، له أسرة مكونة من سبعة أفراد، يُستخدم 3 أيام في الأسبوع ويتقاضى 5 شلنات، إلخ. ويمضي ريدغريف قائلاً:

(*) الورش الوطنية لعام 1848 - أنشئت بعد ثورة شباط/فبراير 1848 بمرسوم من الحكومة الفرنسية المؤقتة، لتشغيل العمال العاطلين في أعمال تربية حصراً، وحاولت تنظيمهم عسكرياً واستخدامهم ضد الحركات العمالية الراديكالية دون نجاح. فاتخذت الحكومة تدابير لتعطيل «الورش الوطنية» ما أثار استياء عمال باريس، وأدى إلى انتفاضة حزيران/يونيو العمالية. بعد فشل التحرك أصدرت حكومة كافينياك مرسوماً بحل الورش الوطنية في 3 تموز/يوليو من نفس العام. [ن. برلين].

«المعطيات المذكورة أعلاه تستحق التأمل، فهي تكشف أن العمل قد أصبح تعاسة لبعض العائلات، لأنه لا يقلص الدخل فحسب، بل يهبط به إلى حد يجعله غير كافٍ تماماً لتلبية جزء ضئيل من الحاجات الضرورية بصورة مطلقة، لولا إعطاء منحة إعانة إضافية عندما لا تصل أجور العائلة إلى المقدار الذي كانت ستحصل عليه كمنحة إعانة في حالة تعطل جميع أفرادها عن العمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص 50-53).

«منذ الخامس من حزيران/يونيو 1863، ما مرَّ أسبوع زاد فيه استخدام جميع العمال، في المتوسط، عن يومين بسبع ساعات وبضع دقائق في اليوم» (المرجع نفسه، ص 121).

ومنذ أن بدأت الأزمة حتى الخامس والعشرين من آذار/مارس 1863، أنفقت مؤسسات رعاية الفقراء ولجنة الإعانة المركزية، ولجنة المجلس البلدي في لندن، زهاء ثلاثة ملايين جنيه استرليني (المرجع نفسه، ص 13).

«في إحدى مناطق غزل الخيوط الرفيعة. تعرض الغازلون لتخفيض غير مباشر في الأجور بنسبة 15% بسبب إحلال القطن المصري محل قطن سي آيلاند. وفي منطقة واسعة، حيث تستخدم فضلات القطن بدرجة كبيرة للمزج مع القطن الهندي، انخفضت أجور الغازلين بنسبة 5%، كما فقدوا 20 - 30% من أجورهم بسبب معالجة قطن سورات مع فضلات القطن. وتقلصت الأنوال التي يديرها النساجون من أربعة إلى اثنين لكل واحد منهم. وكان النساجون يتقاضون عن النول الواحد 5 شلنات و7 بنسات عام 1860 في حين لم يزد ذلك عن 3 شلنات و4 بنسات عام 1863.. والغرامات النقدية التي كانت تتراوح بين 3 - 6 بنسات لدى استعمال القطن الأميركي» (بالنسبة للغازل) «تصل الآن إلى ما بين شلن وشلن و3 بنسات».

[146]

وفي إحدى المناطق حيث كان القطن المصري يُستعمل ممزوجاً بقطن الهند الشرقية:

«كان معدل أجور مشغل المغزل الآلي يتراوح بين 18 - 25 شلناً عام 1860، بينما أخذ يتراوح الآن بين 10 - 18 شلناً. ولا يرجع ذلك إلى زيادة رداءة القطن فحسب، بل إلى تخفيض سرعة حركة المغزل الآلي بغية إنتاج غزول أكثر رصاً، وهذا ما تُدفع لقاءه مكافأة إضافية في الأوقات الاعتيادية، حسب شروط الاتفاق» (ص 43 - 44 و 45 -

50). «ورغم أن معالجة قطن الهند الشرقية قد جلبت الربح، في هذه الحالة أو تلك، للصناعيين، فإننا نرى مع ذلك (أنظر سلم الأجور على الصفحة 53)، ماذا يتعين على العمال معاناته من جراء ذلك بالمقارنة مع عام 1861. وإذا ما ترسخ استعمال قطن سورات، فسيطالب العمال بالحصول على نفس الأجور التي كانوا يتقاضونها عام 1861، مما يؤثر على أرباح الصناعيين بشكل جدي، ما لم يُعوضوا عن ذلك سواء عبر تغيير سعر القطن أو سعر متوجاته» (ص 105).

إيجار السكن

«كثيراً ما يقتطع الصناعيون إيجار أكواخهم من أجور العمال الذين يقطنونها، حتى حين يعمل هؤلاء لوقت غير كامل. إلا أن قيمة هذه المباني قد تضاعفت، ويمكن الحصول على مثل هذه البيوت الصغيرة بإيجار أرخص بنسبة تتراوح بين 25 - 50% من السابق؛ إن الكوخ الذي كان يكلف، مثلاً، 3 شلنات و6 بنسات في الأسبوع، يؤجر الآن بشلنين وأربع بنسات في الأسبوع، بل أقل من ذلك أحياناً» (ص 57).

الهجرة

كان أرباب المصانع يعارضون بالطبع، هجرة العمال لأنهم من جهة «يتطلعون إلى تخلص صناعة القطن من الركود وعودتها إلى الانتعاش، ويسعون إلى الاحتفاظ بالوسائل التي يمكن بواسطتها تسيير مصانعهم بأكثر السبل إرباحاً». ومن جهة ثانية نجد أن «العديد من أرباب المصانع مالكون للبيوت التي يقطنها العمال المستخدمون في مصانعهم، ولا ريب في أن بعضهم يأمل في أن يحصل فيما بعد ولو على جزء من استحقاق الإيجارات المتأخرة» (ص 96).

قال السيد بيرنال أوزبورن، عضو البرلمان، في خطاب موجه لناخبيه في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1864 إن عمال لانكشاير قد تصرفوا مثل الفلاسفة القدامى (الرواقيين). لا كالخراف؟

الفصل السابع

ملاحظات إضافية

نفترض هنا، كما نفعل عموماً في هذا الجزء، أن كتلة الربح، التي يجري الاستيلاء عليها في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تساوي مقدار فائض القيمة الذي يولّده رأس المال الكلي الموظف في ذلك الميدان. غير أن البورجوازي لن يعتبر الربح حتى في هذه الحالة أيضاً مطابقاً لفائض القيمة، أي مطابقاً للعمل الفائض غير مدفوع الأجر، وذلك ناجم عن السببين التاليين:

(1) ففي أثناء عملية التداول ينسى عملية الإنتاج. ويعتقد أن تحقق قيمة السلع - بما في ذلك تحقق ما تتضمنه من فائض قيمة - هو الذي يصنع فائض القيمة. [يعقب ذلك حيز خال في مسودة المخطوطة، مما يدلّ على نية ماركس في تطوير هذه النقطة بتفصيل أكبر. ف. إنجلز].

(2) عندما افترضنا أن درجة استغلال العمل تبقى بلا تغيّر رأينا أنه بصرف النظر عن كل التحويلات الناجمة عن نظام الائتمان، وبصرف النظر عن خداع وغش الرأسماليين لبعضهم بعضاً، ومساعي كل واحد منهم للكسب على حساب الآخر، وحتى بصرف النظر عن أي اختيار موفق للسوق، فإن معدل الربح قد يتباين إلى حد كبير اعتماداً على شراء مواد أولية رخيصة أم غير رخيصة وعلى شرائها بمعرفة دقيقة أم بدون معرفة؛ كما يتوقف التباين على إنتاجية الآلات المستخدمة وملاءمتها ورخصتها، وعلى كفاءة أو سوء التنظيم الكلي لمختلف مراحل عملية الإنتاج، وعلى تفادي تبديد المواد الأولية، ودرجة بساطة وفعالية تنظيم الإدارة والرقابة، إلخ. وباختصار، إذا كان رأسمال متغير محدّد يعطي فائض قيمة معيناً، فإن نفس فائض القيمة يمكن أن يجد تعبيره في معدل ربح أكبر أو

أصغر، أي يمكن أن يقدم بالتالي كتلة أكبر أو أصغر من الربح، إعتماًداً على الفطنة العملية الفردية التي يتمتع بها الرأسمالي ذاته أو إداريوه ووكلاء بيعه. لنفرض أن فائض القيمة نفسه البالغ 1000 جنيه، والنتاج عن 1000 جنيه من الأجور، يتم الحصول عليه في المشروع آ برأسمال ثابت قدره 9 آلاف جنيه، وفي المشروع ب برأسمال ثابت قدره 11 ألف جنيه. إذن في الحالة آ لدينا $\frac{1000}{10,000} = 10\%$. ونجد في الحالة ب أن $\frac{1000}{12,000} = 8\frac{1}{3}\%$. إن رأس المال الكلي يُنتج في المشروع آ ربحاً أكثر، نسبياً، مما في ب، لأن معدل الربح هناك أعلى منه هنا، رغم أن رأس المال المتغير المسلف في الحالتين كليهما = 1000، وفائض القيمة المستمد منه = 1000، وهكذا يوجد في الحالتين المقدار نفسه من الاستغلال لعدد مماثل من العمال. إن هذا الفارق في التعبير عن نفس الكتلة من فائض القيمة، أي الفارق بين معدلي الربحين، وبالتالي الفارق في مقدار الربح ذاته، رغم أن استغلال العمل واحد في الحالتين، يمكن أن ينبع عن مصادر أخرى، ولكنه يمكن أن ينجم، كلياً وتاماً، عن اختلاف المهارة العملية التي تُدار بها المؤسسات. ويخلق هذا الوضع لدى الرأسمالي وهماً، اقتناعاً بأن أرباحه لا تنشأ عن استغلال العمل، بل تُعزى جزئياً في الأقل، إلى ظروف أخرى مستقلة عن ذلك، أي تُعزى تحديداً إلى نشاطه الفردي.

* * *

يتبين من كل ما قيل في هذا الجزء الأول، خطأ وجهة النظر (رودبرتوس)^(*) القائلة إن تغيراً في مقدار رأس المال لا يؤثر على التناسب بين الربح ورأس المال، وبالتالي على معدل الربح، لأنه إذا نمت كتلة الربح، فإن كتلة رأس المال، التي يُحسب على أساسها، تنمو بالمثل، والعكس بالعكس (وهذا يتميز عن الربح العقاري، حيث تبقى مساحة الأرض مثلاً على حالها بينما يتزايد الربح).

(*) رودبرتوس - ياغتسوف، رسائل اجتماعية إلى كيرشمان. الرسالة الثالثة. نقض نظرية ريكاردو في الربح العقاري، وتأسيس نظرية جديدة في الربح، برلين 1851، ص 125. يقدم ماركس تحليلاً نقدياً لنظرية رودبرتوس في الربح العقاري في مؤلفه: نظريات فائض القيمة. [ن. برلين].

(Rodbertus-Jagetzow, *Soziale Briefe an von Kirchmann. Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie*, Berlin, 1851, S.125).

غير أن ذلك يصحّ في حالتين فقط. أولاً - عندما يحدث تغير في قيمة تلك السلعة التي تؤلف السلعة النقدية، شريطة بقاء كل الظروف الأخرى على حالها، وبالأخص معدل فائض القيمة. (ويحدث الشيء نفسه عند وقوع تغير إسمي محض في القيمة، أي مجرد ارتفاع أو هبوط في رموز القيمة، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها). لو افترضنا أن هناك رأسمالاً كلياً = 100 جنيه، وأن الربح = 20 جنيهاً، وأن معدل الربح بالتالي = 20% فإذا هبطت قيمة الذهب أو ارتفعت(*) بنسبة 100%، أصبح رأس المال في الحالة الأولى بقيمة 200 جنيه، بعد أن كان في السابق بقيمة 100 جنيه، وأصبح الربح بقيمة 40 جنيهاً، أي أنه سيعبر عنه بهذا المبلغ من النقد، بدلاً من 20 جنيهاً كما كان في السابق. أما في الحالة الثانية فإن قيمة رأس المال تهبط إلى 50 جنيهاً، ويمثل الربح بمنتوج قيمته 10 جنيهات. إلّا أن لدينا في الحالتين معاً 200:40 = 10:5 = 20:2 = 100:20%. ولم يحدث في هاتين الحالتين كلتيهما، في الواقع، أي تغير في [149] مقدار القيمة - رأسمال، بل مجرد تغير في التعبير النقدي عن القيمة ذاتها وعن فائض القيمة ذاته ليس إلّا. ولذا ليس بوسع $\frac{ف}{ر}$ ، نعني معدل الربح، أن يتأثر بذلك قط.

أما الحالة الأخرى، فهي الحالة التي يحصل فيها تغير فعلي في مقدار القيمة، من دون أن يصحب هذا التغير في مقدار القيمة تغيراً في نسبة م إلى ث أي حين يبقى معدل فائض القيمة ثابتاً، وتبقى النسبة بين رأس المال المُنفق على قوة العمل (علماً بأن رأس المال المتغير يعتبر مؤشراً على قوة العمل التي وضعت قيد الحركة) وبين رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج، على حالها بلا تغير. ففي مثل هذه الظروف إذا كان هناك ر أو ن ر أو $\frac{ن}{ر}$ ، أي، مثلاً، 1000 أو 2000 أو 500، وكان معدل الربح 20%، فإن الربح في الحالة الأولى = 200، وفي الثانية = 400، وفي الثالثة = 100، ولكن $\frac{100}{500} = \frac{200}{1000} = \frac{400}{2000} = 20\%$. بتعبير آخر، يبقى معدل الربح هنا بلا تغير، لأن تركيب رأس المال يظل على حاله، ولا يتأثر بالتغير الذي طرأ على مقداره. لهذا فإن ارتفاع أو انخفاض كتلة الربح لا يدل إلّا على ارتفاع أو انخفاض مقدار رأس المال المستخدم. وعلى هذا، لا يوجد في الحالة الأولى سوى تغير ظاهري في مقدار رأس المال المستخدم، بينما يحصل في الحالة الثانية تغير فعلي في المقدار، ولكن من دون اقترانه

(*) في الطبعة الأولى: ارتفعت أو هبطت. عُدلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

بتغير في التركيب العضوي لرأس المال، أي نسبة جزئه المتغير إلى جزئه الثابت. وما عدا هاتين الحالتين، يمكن أن يأتي تغيّر مقدار رأس المال المستخدم نتيجة لتغيّر سابق في قيمة أحد جزئيه المكوّنين، وبالتالي نتيجة لتغيّر المقدار النسبي لجزئيه المكوّنين (ما دام فائض القيمة لا يتغير بتغير رأس المال المتغير)، أو أن هذا التغير في مقدار رأس المال (كما يحدث عند العمل على نطاق موسع، وإدخال آلات جديدة، إلخ) هو سبب لحدوث تغيّر في المقدارين النسبيين لمكوّنيه العضويين معاً. ولذا، ففي جميع هذه الحالات، لا بد من أن يكون أي تغير في مقدار رأس المال المستخدم مصحوباً في آن واحد بتغير في معدل الربح، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها.

* * *

إن ارتفاع معدل الربح ينشأ، على الدوام، من حدوث زيادة نسبية أو مطلقة في فائض القيمة بالقياس إلى كلفة إنتاجه، أي بالقياس إلى مقادير رأس المال الكلّي المسلف، أو أنه ينشأ، بتعبير آخر، عن إنخفاض الفرق بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة.

[150] غير أن حصول تقلبات في معدل الربح بمعزل عن التغير الحاصل في المكوّنين العضويين لرأس المال أو في المقدار المطلق لرأس المال، أمر ممكن، وذلك عبر ارتفاع أو هبوط قيمة رأس المال المسلف، مهما كان شكل وجوده، سواء كان أساسياً أم دائراً، والناجمين عن زيادة أو تقلص وقت العمل الضروري لتجديد إنتاجه، شرط أن تحدث هذه الزيادة أو هذا التقلص بصورة مستقلة عن رأس المال الموجود في الأصل. إن قيمة كل سلعة - وكذلك أيضاً السلع التي يتألف منها رأس المال - لا تتحدد بوقت العمل الضروري الذي تحتويه هي بالذات، بل تتحدد بوقت العمل الضروري اجتماعياً الذي يلزم لتجديد إنتاجها. ويمكن لتجديد الإنتاج هذا أن يجري في ظروف أصعب أو أيسر تختلف عن شروط الإنتاج الأصلي. فإذا كان تجديد إنتاج رأس المال الشئني نفسه، في الظروف المغايرة، يستغرق عموماً ضعف الوقت، أو بالعكس نصفه، وإذا لم تتغير قيمة النقود، فإن رأس المال الذي كان بقيمة 100 جنيه في السابق، يصبح الآن بقيمة 200 جنيه، أو 50 جنيهاً. وإذا مرّ هذا الارتفاع أو الإنخفاض في القيمة جميع أجزاء رأس المال بالتساوي، فإن الربح يجد تعبيره، بالنتيجة، في ضعف أو نصف مقدار النقد. أما إذا انطوى ذلك على تبدل في التركيب العضوي لرأس المال، أي إذا ارتفعت

أو هبطت نسبة الجزء المتغير من رأس المال إلى جزئه الثابت، فإن معدل الربح، يرتفع بالارتفاع النسبي لرأس المال المتغير، ويهبط بهبوطه النسبي شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. وإذا ارتفعت أو هبطت القيمة النقدية فقط لرأس المال المسلف (بسبب تغير قيمة النقد)، فإن التعبير النقدي عن فائض القيمة يرتفع أو يهبط بالنسبة نفسها. أما معدل الربح فيبقى بلا تغير.

الجزء الثاني

تحوّل الربح إلى ربح وسطي

الفصل الثامن

تراكيب مختلفة لرؤوس الأموال في فروع مختلفة من الإنتاج، وما ينجم عنها من اختلافات في معدلات الربح

عرضنا في الجزء السابق، من بين ما عرضنا، كيف يمكن لمعدل الربح أن يتغير، أي أن يرتفع أو يهبط، بينما يبقى معدل فائض القيمة على حاله. ونفترض الآن، في هذا الفصل، أن درجة استغلال العمل وبالتالي معدل فائض القيمة وطول يوم العمل، متساوية في المقدار والمستوى، في جميع مجالات الإنتاج التي يتوزع عليها العمل الاجتماعي في بلد معين. أما الاختلافات الكبيرة المتعلقة باستغلال العمل في مختلف مجالات الإنتاج فقد سبق لأدم سميث^(*) أن يبين بالتفصيل أنها تلغي بعضها بعضاً بفعل مختلف أصناف التعويضات، سواء كانت هذه التعويضات فعلية، أم كانت مقبولة بالتحيزات المسبقة في الرأي، حيث لا داعي لأخذ هذه الاختلافات في الحسبان عند بحث العلاقات العامة،

(*) آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، الجزء الأول، الفصل 10: في الأجور والربح في مختلف استخدامات العمل ورأس المال. [ن. برلين].

(Adam Smith, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, buch 1, kap 10: *of wages and profit in defferent employments of labour and stock*).

نظراً لكونها فوارق ظاهرية ومتلاشية. وهناك اختلافات أخرى، في مستوى الأجور مثلاً، تتركز، أساساً على الاختلاف بين العمل البسيط والعمل المعقد، الذي سبق أن ذكرناه في بداية رأس المال، الكتاب الأول، ص 19(*)، ورغم أن هذه الاختلافات تجعل حظوظ العمال، في مختلف مجالات الإنتاج، بعيدة عن المساواة تماماً، فإنها لا تفسد بالمرّة درجة استغلال العمل في هذه المجالات المختلفة. فإذا كان ما يُدفع لعمل الصانع أكبر مما يُدفع للعامل المياوم مثلاً، فإن العمل الفائض للصانع يُنتج، بالنسبة نفسها، فائض قيمة أكبر مما يُنتجه العمل الفائض للعامل المياوم من فائض قيمة. ورغم أن [152] تساوي الأجور وأيام العمل، وبالتالي تساوي معدلات فائض القيمة، بين مختلف مجالات الإنتاج، وحتى بين مختلف المشاريع الرأسمالية في المجال الإنتاجي الواحد ذاته، يواجه شتى الملبسات المحلية، فإن هذا التساوي يتحقق على نحو أتم فأتم بتقدم الإنتاج الرأسمالي وخضوع كل العلاقات الاقتصادية لنمط الإنتاج هذا. ومهما كانت دراسة مثل هذه العوامل المربكة هامة في أي مبحث خاص في الأجور، فإن بالوسع إغفالها باعتبارها عَرَضِيَّةً وغير جوهرية، عند إجراء بحث عام عن الإنتاج الرأسمالي. ففي بحث عام كهذا، يُفترض دوماً، على وجه العموم، أن العلاقات الفعلية تتطابق مع مفهومها، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن العلاقات الفعلية لن تعرض إلّا إذا كانت تعبّر عن نموذجها العام بالذات.

وعليه، فإن اختلاف معدلات فائض القيمة بين مختلف البلدان، أي الاختلافات الوطنية في درجات استغلال العمل، لا أهمية لها بالنسبة إلى البحث الراهن. فما ينبغي عرضه في هذا الجزء، هو بالتحديد، الطريقة التي ينشأ بها معدل عام معين للربح في نطاق كل بلد بمفرده. ومن الواضح بالفعل أن المقارنة بين مختلف المعدلات الوطنية للربح لا تستدعي سوى مقابلة ما درسناه من قبل بما سندرسه حالياً. وينبغي للمرء، بادئ الأمر، أن يدرس الاختلاف بين المعدلات الوطنية لفائض القيمة، ليقارن، بعدئذ، إنطلاقاً من هذه المعدلات المعينة لفائض القيمة، بين المعدلات الوطنية المختلفة للربح. وبما أن هذا الاختلاف لا ينبج عن التباين بين المعدلات الوطنية لفائض القيمة، فلا بد أنه يرجع إلى ظروف تفترض أن يكون فائض القيمة فيها، كما هو الحال في بحثنا الجاري في هذا الفصل، متماثلاً حيثما كان، وثابتاً أيضاً.

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 59، [الطبعة العربية، ص 74-75].

لقد بيّنا في الفصل السابق، أنه إذا كان معدل فائض القيمة ثابتاً، فإن معدل الربح الذي يدرّه رأسمال معين، يمكن أن يرتفع أو يهبط تبعاً للظروف التي تزيد أو تخفض قيمة هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الثابت، فتؤثر بذلك، عموماً، على النسبة بين المكوّنين، الثابت والمتغير، لرأس المال. وعلاوة على ذلك أشرنا إلى أن الظروف التي تطيل أو تقصر زمن دوران رأس المال يمكن أن تؤثر على معدل الربح تأثيراً مماثلاً. ولما كانت كتلة الربح متطابقة مع كتلة فائض القيمة، مع فائض القيمة نفسه، فقد اتضح أن كتلة الربح - على خلاف معدل الربح - لا تتأثر بتقلبات القيمة المذكورة آنفاً. فقد اقتصرَت هذه التقلبات على تحويل المعدل الذي يعبر به فائض قيمة معين، وبالتالي يعبر به ربح ذو مقدار معين، عن نفسه، أي تحويل المقدار النسبي للربح، نعني مقداره، بالمقارنة مع مقدار رأس المال المسلف. صحيح أنه، بمقدار ما تؤدي هذه التقلبات في [153] القيمة إلى حصول تقييد أو إطلاق لرأس المال، فإن معدل الربح ليس وحده الذي يتأثر، عن هذا الطريق غير المباشر، بل إن ذلك يشمل الربح أيضاً. غير أن ذلك لا يصحّ إلا على رأس المال المنخرط سلفاً في النشاط، وليس على رأس المال الموظف حديثاً؛ أضف إلى ذلك أن تزايد الربح أو تناقصه كان يتوقف، دوماً، على مدى قدرة رأس المال نفسه، في أعقاب تقلبات في القيمة كهذه، أن يحرك عملاً أكثر أو أقل، أي قدرته على أن يُنتج - مع بقاء معدل فائض القيمة على حاله - كتلة من فائض القيمة، أكبر أو أصغر. وهكذا، فإن هذا الاستثناء الظاهري لا يناقض في الواقع القانون العام وليس استثناء منه، بل إنه، بالعكس، حالة خاصة فقط لتطبيق القانون العام.

لقد رأينا في الجزء السابق أن معدل الربح يتغير، عند ثبات درجة استغلال العمل، بتغير قيمة الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت، كما بتغير زمن دوران رأس المال. وينجم عن ذلك تلقائياً، أن معدلات الربح في مختلف مجالات الإنتاج المتجاورة في المكان والمتماثلة في الزمان، ستتباين إذا تباين زمن دوران رؤوس الأموال المستخدمة في مختلف فروع الإنتاج أو إذا تباينت علاقات القيمة بين المكوّنات العضوية لرؤوس الأموال هذه، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. وما كنا نعتبره، من قبل، تغيرات متعاقبة في الزمان تطرأ على رأس المال الواحد نفسه، صرنا نعتبره الآن تمايزات موجودة في زمانٍ واحدٍ بين المشاريع الرأسمالية العاملة في أماكن متجاورة، في مختلف مجالات الإنتاج.

ويتعين علينا أن نبحث الآن ما يلي: (1) تباين التركيب العضوي لرؤوس الأموال، (2) تباين زمن دورانها.

وبديهي أننا عندما نتحدث في هذا البحث عن تركيب رأس المال أو زمن دورانه في فرع إنتاجي محدد، فإننا نعني دائماً علاقات وسطية، اعتيادية لرأس المال الموظف في الفرع المعني من الإنتاج، أي نقصد هنا بوجه عام العلاقات الوسطية لرأس المال الكلي الموظف في مجال محدد من الإنتاج، وليس التمايزات العرضية بين رؤوس الأموال المفردة، الموظفة في ذلك المجال.

وبما أننا نفرض، علاوة على ذلك، أن معدل فائض القيمة ويوم العمل ثابتان، وأن هذه الفرضية تتضمن ثبات الأجور أيضاً، فإن كمية معلومة من رأس المال المتغير تعبر [154] عندئذ عن كمية معلومة من قوة العمل التي تم تحريكها، وبالتالي عن كمية معينة من العمل المتشبيء. وهكذا إذا كانت 100 جنيه تعبر عن الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل، أي تمثل في الواقع 100 قوة عمل، فإن 100 جنيه $\times$ ن تعبر عن أجور $100 \times$ ن عامل، و $\frac{100}{ن}$ جنيه تعبر عن أجور $\frac{100}{ن}$ عامل. لذا فإن رأس المال المتغير يخدم هنا (كما هو الحال دائماً عندما تكون الأجور معطاة) كمؤشر على كتلة العمل الذي يحركه رأسمال كلي ذو حجم معين؛ فالقوارق في مقدار رأس المال المتغير المستخدم، تخدم بالتالي كمؤشرات على تباين كتلة قوة العمل المستخدمة. فإذا كانت 100 جنيه تمثل 100 عامل في الأسبوع، وتمثل بالتالي 6000 ساعة عمل، عندما يؤدي كل عامل 60 ساعة عمل في الأسبوع، فإن 200 جنيه تمثل 12,000 ساعة عمل، و50 جنيهاً تمثل 3000 ساعة عمل فقط.

وقد سبق أن أشرنا في رأس المال، الكتاب الأول، إلى أن ما نعنيه بتركيب رأس المال هو التناسب بين جزئه الفاعل وجزئه الخامل، بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت. ونأخذ في هذا الصدد، علاقيتين لا تتمتعان بقدر واحد من الأهمية، رغم أنهما يمكن أن تولدا، في ظروف معينة، أثراً متماثلاً

ترتكز العلاقة الأولى على أساس تكتيكي ويمكن اعتبارها معطاة، عند درجة معينة من تطور القوى المنتجة. إن كتلة معينة من قوة العمل، ممثلة بعدد معين من العمال، تلزم لإنتاج كتلة معينة من المنتجات في يوم واحد، مثلاً، وبالتالي - وهذا بديهي - تحريك كتلة محددة من وسائل الإنتاج، كآلات والمواد الأولية، إلخ، واستهلاكها استهلاكاً منتجاً. وعليه، فإن عدداً محدداً من العمال يطابق كمية محددة من وسائل الإنتاج، وبالتالي فإن كمية محددة من العمل الحي تطابق كمية محددة من العمل المتشبيء في وسائل الإنتاج. ويتباين هذا التناسب كثيراً بتباين ميادين الإنتاج، وكثيراً ما يتباين حتى

بشأن فروع الصناعة الواحدة ذاتها، رغم أنه قد يصادف أن يكون هذا التناسب متماثلاً، تماماً أو بصورة تقريبية، في فروع صناعية متباعدة عن بعضها تباعداً كبيراً. إن هذه العلاقة تؤلف التركيب التكنيكي لرأس المال، وهي الأساس الفعلي لتركيب العضوي.

ولكن من الممكن أيضاً أن تكون هناك الحالة التالية: أن هذه العلاقة الأولى متماثلة في فروع صناعية مختلفة، وذلك بمقدار ما يكون رأس المال المتغير محض مؤشر يدل على قوة العمل، وبمقدار ما يكون رأس المال الثابت محض مؤشر على كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها قوة العمل هذه. فقد تتطلب بعض الأعمال التي يستخدم فيها النحاس والحديد، مثلاً، تناسباً متماثلاً بين قوة العمل وكتلة وسائل الإنتاج. ولما كان النحاس أغلى من الحديد، فإن التناسب بين قيمة رأس المال المتغير وقيمة رأس المال [155] الثابت سيكون مختلفاً في الحالتين، وكذلك سيكون شأن تركيب قيمة الرأسمالين الكليين في المشروعين كليهما. إن التمايز بين التركيب التكنيكي وتركيب القيمة، يتكشف للعيان في كل فرع من فروع الصناعة في الأمر التالي وهو أن التناسب بين قيمة جزئي رأس المال يمكن أن يتغير مع بقاء التركيب التكنيكي ثابتاً، ويمكن بالعكس أن يبقى تناسب القيمة على حاله، بينما يتغير التركيب التكنيكي، وهذه الحالة الأخيرة لا تطرأ بالطبع، إلا إذا جوبه تغير التناسب بين كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة وقوة العمل، بتغير معاكس في قيمة الاثنين.

ونطلق على تركيب قيمة رأس المال إسم التركيب العضوي لرأس المال، وذلك بمقدار ما إن تركيب القيمة يتحدد بفعل التركيب التكنيكي ويعكسه⁽²⁰⁾ وعليه، فإننا نفترض برأس المال المتغير أنه مؤشر على مقدار محدد من قوة العمل، أي عدد محدد من العمال أو كتلة محددة من العمل الحي قيد الحركة. ولقد رأينا في الجزء السابق، أن تغيراً في مقدار قيمة رأس المال المتغير قد لا يمثل في بعض الظروف أي شيء غير ارتفاع أو انخفاض سعر نفس الكتلة من العمل، ولكن هذا الأمر لا يندرج هنا، نظراً لأننا نعتبر معدل فائض القيمة ويوم العمل ثابتين، وأن الأجور معينة بالنسبة

(20) جرى بحث النقطة المذكورة أعلاه، بشكل مختصر، في الطبعة الثالثة من رأس المال، المجلد الأول، ص 628، في مستهل الفصل الثالث والعشرين ([أنظر: المجلد الأول، ص 640]، الطبعة العربية، ص 755-756). ولما كانت الطبعان الأولى والثانية لا تتضمنان هذه الفقرة، فإن تكرارها في هذا الموضع ضروري تماماً. [ف. إنجلز].

لزمّن عمل محدّد. ومن جهة أخرى فإنّ تبايناً في مقدار رأس المال الثابت يمكن أن يكون بالمثل مؤشراً على تغيير في كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من قوة العمل؛ ولكن ذلك قد ينبع أيضاً من تباين قيمة وسائل الإنتاج التي يجري تحريكها في أحد ميادين الإنتاج عن قيمة وسائل الإنتاج في ميادين أخرى. ولا بد هنا من معاينة هذين الجانبين كليهما.

أخيراً، ينبغي أن نشير إلى النقطة الجوهرية التالية:

لتكن 100 جنيه هي الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل. ولنفرض أن وقت العمل الأسبوعي = 60 ساعة. ولنفرض علاوة على ذلك أن معدل فائض القيمة = 100%. في هذه الحالة يشتغل العمال خلال 60 ساعة، 30 ساعة لأنفسهم بالذات، و30 ساعة مجاناً لأجل الرأسمالي. والواقع أن الـ 100 جنيه من الأجور لا تجسد سوى 30 ساعة [156] عمل لكل مائة عامل، أي ما مجموعه 3000 ساعة عمل، في حين أن الـ 3000 ساعة عمل الأخرى التي يؤديها العمال تتجسد في 100 جنيه فائض قيمة، أي الربح الذي يجنيه الرأسمالي. ورغم أن الأجور البالغة 100 جنيه لا تعبّر عن القيمة التي يتشأ فيها العمل الأسبوعي لمائة عامل، فإنها تشير مع ذلك (ما دام طول يوم العمل ومعدل فائض القيمة معينين) إلى أن رأس المال هذا يحرك 100 عامل خلال 6000 ساعة عمل. إن رأس المال البالغ 100 جنيه يشير إلى ذلك لسببين: أولاً - لأنه يشير إلى عدد العمال الذين تم تحريكهم، حيث إن جنيهها واحداً = عاملاً واحداً في الأسبوع، وبالتالي فإن 100 جنيه = 100 عامل؛ وثانياً - لأن كل عامل يتم تحريكه بمعدل فائض قيمة معين هو 100%، يؤدي من العمل ضعف ما تحتويه أجوره؛ أي أن جنيهها واحداً، وهو الأجور التي تعبّر عن عمل نصف أسبوع يحرك عملاً على مدى أسبوع كامل، وبالمثل، فإن 100 جنيه تحرك عملاً خلال 100 أسبوع عمل رغم أنها لا تحتوي إلا على عمل 50 أسبوعاً. وعليه ينبغي، هنا، إجراء تمايز جوهري بين رأس المال المتغير المُنفق على الأجور، بمقدار ما إن قيمته، أي مجموع الأجور، تمثل كمية معينة من العمل المتشأ، وبين رأس المال المتغير نفسه بمقدار ما تكون قيمته محض مؤشر على كتلة العمل الحي التي يحركها. وإن كتلة العمل الحي هي دوماً أكبر من كمية العمل التي يحتويها رأس المال المتغير، ولذلك يجري التعبير عنها بقيمة أكبر من قيمة رأس المال المتغير، أي بقيمة تتحدد من جهة بعدد العمال الذين يحركهم رأس المال المتغير هذا، وتتحدد من جهة أخرى بكمية العمل الفائض الذي يؤديه.

يترتب على هذه الطريقة في النظر إلى رأس المال المتغير ما يلي:

حيث يُنفق رأسمال في ميدان الإنتاج آ بمقدار 100 وحدة كرأسمال متغير و600 وحدة كرأسمال ثابت، لكل 700 وحدة من رأس المال الكلي، في حين تُنفق في ميدان الإنتاج ب 600 وحدة كرأسمال متغير و100 وحدة كرأسمال ثابت. عندئذ لا يحرك رأس المال الكلي البالغ 700 في آ من قوة عمل سوى 100، أي لا أكثر من 100 أسبوع عمل أو 6000 ساعة من العمل الحي، حسب الفرضية أعلاه، في حين أن رأس المال الكلي ب المساوي له في المقدار يحرك عمل 600 أسبوع، أي 36,000 ساعة عمل حي. ولذا، فإن رأس المال في الميدان آ يمكن أن يستولي على 50 أسبوع عمل فقط، أي 3000 ساعة عمل فائض، في حين أن رأس المال المساوي له في المقدار في الميدان ب يستولي على 300 أسبوع عمل، أي 18,000 ساعة. إن رأس المال المتغير ليس مجرد مؤشر على ما يحتويه هو بالذات من عمل، بل هو أيضاً، إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، مؤشر على العمل الزائد أو العمل الفائض الذي يحركه، علاوة على مقدار ذاك العمل. ولو افترضنا أن درجة استغلال العمل واحدة، فسيكون الربح في الحالة الأولى $\frac{100}{700} = \frac{1}{7} = 14\frac{2}{7}\%$ ، وفي الحالة الثانية $\frac{600}{700} = 85\frac{5}{7}\%$ ، أي 6 أمثال معدل [157] الربح. ولكن الربح نفسه، في الواقع، يكون في هذه الحالة أكبر بـ 6 أمثال، 600 في ب مقابل 100 في آ، ذلك لأنه جرى، بواسطة رأس المال نفسه، تحريك 6 أمثال من العمل الحي، مما يحقق بالتالي، عندما تكون درجة استغلال العمل واحدة، 6 أمثال فائض القيمة، وبالتالي 6 أمثال الربح.

وإذا لم يكن رأس المال المستخدم في الميدان آ 700 بل 7000 جنيه، بينما يكون رأس المال المستخدم في الميدان ب 700 جنيه فقط، فإن رأس المال آ، عند بقاء التركيب العضوي على حاله، سوف يستخدم 1000 جنيه كرأسمال متغير من 7000 جنيه، أي 1000 عامل أسبوعياً، وهذا = 60,000 ساعة عمل حي، منها 30,000 ساعة عملاً فائضاً ولكن الآن كما من قبل، لا تحرك كل الـ 700 جنيه في الميدان آ سوى سُدس ما تحركه في الميدان ب من العمل الحي وكذلك سُدس العمل الفائض أيضاً، ولا يُنتج هنا بالتالي غير سُدس ما يُنتج من ربح. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل الربح، فإنه يكون بالنسبة لرأس المال آ $\frac{1000}{7000} = \frac{100}{700} = 14\frac{2}{7}\%$ مقابل $\frac{600}{700} = 85\frac{5}{7}\%$ بالربح، فإنه يكون بالنسبة لرأس المال ب. وعلى الرغم من تساوي الرأسمالَيْن من حيث المقدار، فإن معدلَي ربحيهما يختلفان بسبب أن كتلتي فائض القيمة اللتين يتم إنتاجهما، وكذلك كتلتي الربح، تختلفان باختلاف كتلتي العمل الحي اللتين جرى تحريكهما، حتى مع تساوي معدلَي فائض القيمة.

وتتحقق النتيجة نفسها، في الواقع، إذا كانت الظروف التكنيكية في ميدان الإنتاج الأول مماثلة لما في الميدان الآخر، لكن قيمة عناصر رأس المال الثابت المستخدمة قد تكون أكبر أو أصغر. لنفرض أن هذين الميدانين كليهما يستخدمان 100 جنيه كرأسمال متغير وبالتالي يحتاجان إلى 100 عامل في الأسبوع لتحريك نفس الكمية من الآلات والمواد الأولية، ولكن هذه الأخيرة في ب أعلى مما في آ. في هذه الحالة، يقابل الـ 100 جنيه رأسمالاً متغيراً، رأسمال ثابت يبلغ، مثلاً، 200 جنيه في الميدان آ و 400 جنيه في الميدان ب. وإذا كان معدل فائض القيمة 100%، فإن فائض القيمة الذي يتم إنتاجه يساوي في الحالتين 100 جنيه، كما يكون الربح 100 جنيه في الحالتين. ولكن لدينا في الميدان (آ) $\frac{1}{3} = \frac{100}{200 + 100}$ ، بينما لدينا في الميدان (ب) $\frac{1}{5} = \frac{100}{400 + 100}$

= 20%. والحقيقة، إذا أخذنا أجزاء معينة من رأس المال الكلّي في هاتين الحالتين، لوجدنا أن في كل 100 جنيه في الميدان ب هناك 20 جنيهًا، أي الخمس، تؤلف رأس المال المتغير، في حين أن في كل 100 جنيه في الميدان آ، تؤلف $\frac{1}{3}$ 33 جنيهًا، أي الثلث، رأسمالاً متغيراً. ويُنتج ب، بكل 100 جنيه، ربحاً أقل لأنه يحرك من العمل الحي أقل مما يحركه آ. وهكذا فإن الفارق بين معدليّ الربحين يرجع هنا، مرة ثانية، إلى التباين بين كتلتي فائض القيمة وبالتالي كتلتي الربح، اللتين تنتجهما كل 100 وحدة من رأس المال الموظّف.

[158] إن اختلاف هذا المثال الثاني عن المثال الذي سبقه يتلخص في الآتي: إن مساواة آ و ب في الحالة الثانية لا تتطلب غير تبدل قيمة رأس المال الثابت أما في آ أو في ب، شريطة أن يبقى الأساس التكنيكي على حاله؛ أما في الحالة الأولى فإن التركيب التكنيكي نفسه مختلف في ميداني الإنتاج كليهما، ولا بد من تعديل الأساس التكنيكي لكي تتم مساواتهما.

إن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال مستقل إذن عن مقدارها المطلق. فالمسألة تنحصر دوماً في حصة رأس المال المتغير وحصة رأس المال الثابت من كل 100 وحدة.

إن رؤوس أموال مختلفة في المقدار، معبّراً عنها بـ 100 وحدة، أو، وهو ما يضارع الشيء نفسه هنا، رؤوس أموال متساوية في المقدار تنتج، عند تساوي يوم العمل وتساوي درجة استغلال العمل، مقادير من الربح بالغة الاختلاف، لأنها تنتج مقادير مختلفة من فائض القيمة، وذلك بالتحديد لأن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال

في شتى ميادين الإنتاج يؤدي إلى اختلاف أجزائها المتغيرة، مما يجعل كميات العمل الحي التي تحركها مختلفة هي الأخرى. فيتباين بذلك ما تستولي عليه رؤوس الأموال من العمل الفائض الذي يؤلف جوهر فائض القيمة، وبالتالي جوهر الربح. إن حصصاً متساوية المقدار من رأس المال الكلي، في مختلف ميادين الإنتاج، تتضمن منابع متباينة المقدار من فائض القيمة، والحال أن المنبع الوحيد لفائض القيمة هو العمل الحي. إن كتلة العمل التي يحركها رأسمال معين = 100 مثلاً، وبالتالي كتلة العمل الفائض التي تستولي عليها رأس المال هذا تتوقف، عند تماثل درجة استغلال العمل، على مقدار مكونه المتغير. وإذا كان ثمة رأسمال تتألف مكوّناته بالنسبة المئوية من 90 ث + 10 م، ينتج فائض قيمة أو ربحاً يساوي ما ينتجه رأسمال يتألف من 10 ث + 90 م، مع تساوي درجة استغلال العمل، فسيكون من الواضح وضوح الشمس أن فائض القيمة وبالتالي القيمة بوجه عام لا بد أن يكون لهما منبع آخر غير العمل تماماً، وبذلك ينهار أي أساس عقلاني للاقتصاد السياسي. لنفرض، كما فعلنا من قبل، أن جنيهاً واحداً يمثل الأجور الأسبوعية لعامل واحد يعمل 60 ساعة، وأن معدل فائض القيمة = 100%، فمن الجلي عندئذ أن القيمة الكلية التي يستطيع أن ينتجها العامل في أسبوع واحد = جنيهين؛ وليس بمستطاع 10 عمال أن ينتجوا أكثر من 20 جنيهاً، وبما أن 10 جنيهاً من هذه الـ 20 جنيهاً تعوض عن الأجور، فليس في مقدور العمال العشرة أن يخلقوا فائض قيمة أكبر من 10 جنيهاً، في حين أن الـ 90 عاملاً الذين يخلقون قيمة جديدة = 180 جنيهاً، ويتلقون أجوراً = 90 جنيهاً، يخلقون فائض قيمة = 90 جنيهاً. ويبلغ معدل الربح في الحالة الأولى 10%، وفي الحالة الثانية 90%. ولو لم يكن الحال كذلك، لكانت القيمة وفائض القيمة شيئاً آخر خلاف العمل المتشبيء. ولما كانت رؤوس الأموال المتساوية في الحجم والمعبر عن مكوّناتها بنسب مئوية تنقسم في مختلف ميادين الإنتاج بصورة غير [159] متساوية إلى عنصر ثابت وعنصر متغير، وتحرك مقادير غير متساوية من العمل الحي، وتنتج بالتالي مقادير غير متساوية من فائض القيمة ومن الربح كذلك، فإن معدل الربح فيها يختلف أيضاً، نظراً لأن معدل الربح هو النسبة المئوية لفائض القيمة إلى رأس المال الكلي.

ولكن إذا كانت رؤوس الأموال المتساوية في المقدار والمعبر عن مكوّناتها بنسب مئوية تنتج في مختلف ميادين الإنتاج أرباحاً غير متساوية بسبب اختلاف تركيبها العضوي، يترتب على ذلك أن أرباح رؤوس الأموال غير المتساوية، في ميادين الإنتاج

المختلفة، لا يمكن أن تتناسب مع مقادير رؤوس الأموال هذه، وأن الأرباح في مختلف ميادين الإنتاج لا تتناسب مع مقادير رؤوس الأموال الموظفة فيها. ذلك لأن ازدياد الربح بالتناسب (pro rata) مع مقدار رأس المال الموظف، كان يفترض أن الأرباح ستكون متساوية، محسوبة بالنسبة المئوية، وأن لرؤوس أموال متساوية في المقدار معدلات ربح متساوية في مختلف ميادين الإنتاج، رغم اختلاف تركيبها العضوي. إن كتل الربح لا تتناسب تناسباً طردياً مع كتل رؤوس الأموال الموظفة إلا في نطاق ميدان الإنتاج الواحد نفسه، حيث يكون التركيب العضوي لرأس المال معطى، أو في ميادين مختلفة من الإنتاج يكون فيها التركيب العضوي لرأس المال متماثلاً. والقول بأن أرباح رؤوس أموال غير متساوية، تتناسب مع مقاديرها، لا يعني عموماً سوى أن رؤوس أموال متساوية المقدار تثمر أرباحاً متساوية المقدار، أو أن معدلات أرباح سائر رؤوس الأموال متساوية، مهما يكن مقدارها وتركيبها العضوي.

تنطلق جميع المحاكمات السابقة من الافتراض بأن السلع تُباع بموجب قيمها. إن قيمة أية سلعة تساوي قيمة رأس المال الثابت المتضمن فيها زائداً قيمة رأس المال المتغير الذي تجدد إنتاجه فيها، زائداً علاوة على رأس المال المتغير هذا، أي ما يُنتج من فائض قيمة. وإذا كان معدل فائض القيمة معطى، فإن كتلة فائض القيمة هذه تتوقف، كما هو واضح، على كتلة رأس المال المتغير. لنفرض أن قيمة منتج رأس المال البالغ 100 هي في حالة أولى 90 م + 10 م + 10 ف = 110، وفي حالة أخرى 10 م + 90 م + 90 ف = 190. ولو كانت السلع تُباع بموجب قيمها، فسوف يُباع المنتج الأول بـ 110، منها 10 تمثل فائض قيمة أي عملاً غير مدفوع، بينما يُباع المنتج الثاني بـ 190، منها 90 فائض قيمة أي عمل غير مدفوع.

ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة لدى المقارنة بين معدلات الربح الوطنية(*) ببعضها.

[160] لنفرض أن معدل فائض القيمة في أحد البلدان الأوروبية = 100%، أي أن العامل يعمل نصف اليوم لأجل نفسه ونصف اليوم لأجل رب عمله؛ ولنفرض أن معدل فائض القيمة في أحد البلدان الآسيوية = 25% أي أن العامل يعمل $\frac{4}{3}$ اليوم لنفسه و $\frac{1}{3}$ اليوم لرب عمله. ولنفرض أن تركيب رأس المال الوطني في البلد الأوروبي هو 84 م + 16 م، أما في البلد الآسيوي، حيث يستخدم القليل من الآلات والخ، وحيث يُستهلك مقدار معين

(*) في الطبعة الأولى: العالمية. [ن. برلين].

من قوة العمل خلال زمن معين القليل نسبياً من المواد الأولية استهلاكاً منتجاً، فإن تركيب رأس المال يكون 16ث + 84م. عندئذ يكون لدينا الحساب التالي:

$$\text{إن قيمة المنتج في البلد الأوروبي} = 84\text{ث} + 16\text{م} + 16\text{ف} = 116؛ \text{معدل الربح} = \frac{16}{100} = 16\%.$$

$$\text{وقيمة المنتج في البلد الآسيوي} = 16\text{ث} + 84\text{م} + 21\text{ف} = 121، \text{معدل الربح} = \frac{21}{100} = 21\%.$$

إن معدل الربح في البلد الآسيوي، أكبر من نظيره الأوروبي بما يزيد عن 25%، رغم أن معدل فائض القيمة في هذا أصغر بأربع مرات عما في ذلك. ولو كان كيري وباستيا واضراهما (tutti quanti) يستخلصون أيما إستنتاجات في ذلك لاستخلصوا، بالطبع، إستنتاجاً معاكساً تماماً.

هذا بالمناسبة؛ إذ إن اختلاف معدلات الربح الوطنية مشروط في الغالب باختلاف المعدلات الوطنية لفائض القيمة؛ ولكننا، في هذا الفصل، إنما نقارن بين معدلات ربح غير متساوية ناجمة عن معدل فائض القيمة الواحد نفسه.

وعلاوة على اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال، وكذلك اختلاف كتل العمل وبالتالي العمل الفائض الذي تحركه رؤوس أموال متساوية المقدار في ميادين إنتاج مختلفة، هناك منبع آخر أيضاً للفتاوت بين معدلات الربح، إذا افترضنا بقاء الظروف الأخرى على حالها، وهو: الاختلاف في آماد دوران رأس المال باختلاف ميادين الإنتاج. لقد رأينا في الفصل الرابع، أن معدلات الربح، عند تماثل تركيب رؤوس الأموال وعند تماثل الظروف الأخرى، تتناسب تناسباً عكسياً مع أزمدة الدوران؛ كما رأينا أن رأس المال المتغير نفسه، إذ يقوم بالدوران لآماد زمنية مختلفة، يخلق كتلاً غير متساوية من فائض القيمة السنوي. وعليه، فإن الاختلاف في أزمدة الدوران سبب آخر يجعل رؤوس أموال متساوية المقدار تنتج، في ميادين إنتاج مختلفة، أرباحاً غير متساوية المقدار خلال فترات زمنية متساوية، مما يجعل معدلات الربح مختلفة باختلاف هذه الميادين.

أما التناسب الذي ينقسم به رأس المال الكلي إلى رأسمال أساسي ورأسمال دائر، فإنه لا يؤثر، مأخوذاً في ذاته ولذاته، أيما تأثير على معدل الربح. ويمكن لهذا التناسب أن يؤثر على معدل الربح في الحالتين فقط: في حالة ما إذا كان الاختلاف في التناسب [161] بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر يتوافق مع الاختلاف في التناسب بين الجزئين المتغير والثابت، حيث إن التباين في معدل الربح يرجع إلى هذا الاختلاف،

وليس إلى الاختلاف بين الجزئين الدائر والأساسي؛ أو في حالة ما إذا كان الاختلاف في التناسب بين المكوّنين الأساسي والدائر يحتمّ اختلافاً في زمن الدوران الذي يتحقق خلاله ربح معين. وإذا كانت رؤوس الأموال تنقسم بنسب مختلفة إلى جزء أساسي وجزء دائر، فسيكون لذلك دوماً تأثير على زمن دورانها، ويولّد تبايناً في هذا الأخير؛ ولكن لا يترتب على ذلك، أن زمن الدوران، الذي تحقق فيه رؤوس الأموال نفسها ربحاً معيناً، سيكون مختلفاً. فمثلاً، قد يتوجب على آ أن يبيع دائماً الجزء الأكبر من المنتج لاقتناء المواد الأولية، إلخ، بينما قد يستعمل ب الآلات نفسها، وغير ذلك، لمدة أطول بمواد أولية أقل؛ وعلى كل حال يكون لكل منهما، بمقدار ما يقوم بالإنتاج، جزء من رأسماله مشغول دوماً؛ الأول موظف في مواد أولية، أي في رأسمال دائر، والثاني موظف في آلات، وسواها، أي في رأسمال أساسي. ويحوّل آ، على الدوام، جزءاً من رأسماله من الشكل السلعي إلى الشكل النقدي، ومن هذا ثانياً إلى شكل مواد أولية، في حين أن ب يستخدم جزءاً من رأسماله كأداة عمل مدة أطول من دون تحويل كهذا. وإذا استخدم الاثنان مقداراً متماثلاً من العمل، فمع أنهما يبيعان، في مجرى السنة، كتلتين من المنتجات تتمتعان بقيمتين غير متساويتين، إلّا أن هاتين الكتلتين من المنتجات كليهما تحتويان على مقدار مماثل من فائض القيمة، وسيكون معدلاً ربحيهما، اللذين يُحسبان نسبة إلى إجمالي رأس المال المسلف، متماثلين، رغم الاختلاف في التناسب الذي يتألف به كل من هذين الرأسمالين من الجزئين الأساسي والدائر، وكذلك الاختلاف في زمن دورانهما. ويحقق الرأسمالان كلاهما ربحين متساويين في زمنين متساويين، على الرغم من اختلاف زمني دورانهما⁽²¹⁾ وليس للاختلاف في زمن الدوران، في ذاته

(21) [اعتماداً على ما جاء في الفصل الرابع، فإن ما قيل أعلاه لا يصحّ إلّا في الحالة التي يكون فيها للرأسمالين آ وب تركيباً قيمة مختلفان، وتكون النسبتان المئويتان لمكوّنيهما المتغيرين متناسبتين طردياً مع زمني دورانهما أي عكسياً مع عدد الدورات خلال الوقت المعني. لنفرض أن رأس المال آ مؤلف بالنسبة المئوية من 20 ث أساسي + 70 ث دائر، أي 90 ث + 10 م = 100. وإذا كان معدل فائض القيمة 100%، فإن 10 م تنتج في دوران واحد 10 ف، ويكون معدل الربح للدوران الواحد = 10%. فلنفرض من ناحية أخرى أن رأس المال ب = 60 ث أساسي + 20 ث دائر، أي 80 ث + 20 م = 100. إن 20 م تنتج، في دوران واحد، وبمعدل فائض القيمة المذكور أعلاه، 20 ف؛ ويكون معدل الربح للدوران الواحد = 20%، أي ضعف ما عند آ. ولو قام آ بالدوران مرتين في السنة، وب بدوران واحد فقط، لأثمر آ في السنة 2 × 10 = 20 ف هو الآخر، ولأصبح معدل الربح السنوي متساوياً عند الاثنین، أي بالتحديد 20%. ف. [إنجلز].

ولذاته، من أهمية، إلّا بمقدار ما يؤثر على كتلة العمل الفائض، التي يمكن لرأس المال [162] نفسه أن يستولي عليها ويحققها ضمن زمن معين. وعليه، إذا كان الانقسام غير المتساوي لرأس المال إلى دائر وأساسي لا يؤدي بالضرورة إلى تباين في زمن الدوران، الذي يشترط بدوره عدم التساوي في معدل الربح، فمن الواضح أن عدم التساوي هذا في معدل الربح، كأمر واقع، لا يتأتى عن الانقسام المختلف لرأس المال إلى دائر وأساسي، بل يتأتى بالأحرى عن كون انقسام رأس المال هذا هو، في هذه الحالة، مؤشر على تباين أزمته الدوران، وهو تباين يؤثر على معدل الربح.

وهكذا، فإن الانقسام المختلف لرأس المال الثابت إلى دائر وأساسي في مختلف فروع الصناعة، ليس له، في ذاته، أي أثر على معدل الربح، نظراً لأن نسبة رأس المال المتغير إلى الثابت هي الحاسمة هنا، وأن قيمة رأس المال الثابت وبالتالي مقداره النسبي قياساً إلى رأس المال المتغير، أمر لا يتوقف بالمرّة على الطابع الأساسي أو الدائر لمكونات رأس المال هذا. مع ذلك فمن الصحيح تماماً - وهذا يقود في أحيان كثيرة إلى استنتاجات خاطئة - أنه حيثما يكون رأس المال الأساسي متطوراً تطوراً كبيراً، فإن ذلك لا يعبر إلّا عن كون الإنتاج يجري على نطاق كبير، وأن رأس المال الثابت يفوق رأس المال المتغير كثيراً، أي، بكلمات أخرى، أن قوة العمل الحية المستخدمة صغيرة بالقياس إلى كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها.

وهكذا فقد بينّا: إن معدلات الربح غير المتساوية تسود في مختلف فروع الصناعة، وتتطابق مع تراكيب عضوية مختلفة لرؤوس الأموال، وتتطابق أيضاً، في نطاق حدود معينة، مع أزمته دورانها المختلفة؛ ولذا، حتى إذا كان معدل فائض القيمة متماثلاً بالنسبة إلى رؤوس الأموال ذات التركيب العضوي المتماثل فقط - مفترضين تماثل أزمته الدوران - فإن القانون القائل بأن الأرباح تتناسب فيما بينها تناسب مقادير رؤوس الأموال، وبالتالي فإن رؤوس أموال بمقادير متماثلة تدرّ أرباحاً متساوية المقدار في فترات زمنية متساوية، إن هذا القانون يحتفظ بقوته (في إطار الميل العام). إن القواعد التي بلورناها أعلاه تركز على نفس الأساس الذي ارتكز عليه بحثنا كله حتى الآن، وهو: إن الملع ثَباع بقيمها. من ناحية أخرى، ليس ثمة أي شك في أننا لو صرفنا النظر عن الفوارق غير الجوهرية والعرضية التي تلغي بعضها بعضاً، لما وجدنا أي اختلاف في معدلات الربح الوسطية، في الواقع الفعلي، بين مختلف فروع الصناعة، ولا يمكن أن يوجد اختلاف كهذا من دون تقويض نظام الإنتاج الرأسمالي بأكمله. وبذا يبدو هنا ظاهرياً أن

نظرية القيمة لا تتوافق مع الحركة الفعلية، لا تتوافق مع الظواهر الحقيقية للإنتاج، وأنه ينبغي بالتالي التخلي عموماً عن أي أمل في إدراك هذه الأخيرة.

يترتب على ما جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب أن أسعار الكلفة تكون متساوية [163] لمنتجات مختلف ميادين الإنتاج، إذا كانت رؤوس الأموال المسلفة في إنتاجها متساوية في المقدار، مهما كان اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال هذه. ففي سعر الكلفة يُمحي الفارق بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت بالنسبة للرأسمالي. إذ إن السلعة التي يُنفق على إنتاجها 100 جنيه تظل تكلفه المقدار نفسه، سواء أنفق عليها 90 ث + 10 م أو 10 ث + 90 م. فهي تكلفه 100 جنيه على الدوام، لا أكثر ولا أقل. إن سعر الإنتاج يظل هو ذاته عند إنفاق مقادير متساوية من رأس المال في مختلف ميادين الإنتاج مهما كان اختلاف القيم المنتجة والقيم الفائضة فيها. وهذه المساواة في سعر الكلفة تؤلف أساس المنافسة الرأسمالية، التي يتقرر بفعالها الربح الوسطي.

الفصل التاسع

تكوين معدل ربح عام (معدل ربح وسطي) وتحول قيم السلع إلى أسعار إنتاج

يتوقف التركيب العضوي لرأس المال، في أية لحظة فعلية، على طرفين: أولاً - التناسب التكنيكي بين قوة العمل المستخدمة وكتلة وسائل الإنتاج المستخدمة، ثانياً - سعر وسائل الإنتاج هذه. وينبغي النظر إلى هذا التركيب، كما رأينا من قبل، حسب نسبته المثوية. إننا نعبّر عن التركيب العضوي لرأس مال ما، يتألف من $\frac{4}{5}$ رأسمال ثابت و $\frac{1}{5}$ رأسمال متغير، بالصيغة 80 ث + 20 م. كما نفترض أيضاً، في هذه المقارنة، أن معدل فائض القيمة لا يتغير، وليكن أي معدل نشاء، 100% مثلاً. إن رأس المال 80 ث + 20 م يدرّ إذن فائض قيمة مقداره 20 ف، وهو يؤلف، بالنسبة لرأس المال الكلي، معدل ربح يبلغ 20%. إن مقدار القيمة الفعلية لمنتوج رأس المال الكلي يتوقف الآن على مقدار الجزء الأساسي من رأس المال الثابت وعلى مقدار ما ينتقل من هذا الجزء إلى قيمة المنتج بمثابة اهتلاك، ومقدار ما لا ينتقل منه. وبما أن هذا الطرف لا أهمية له تماماً بالنسبة إلى معدل الربح وكذلك بالنسبة للبحث الراهن، فإننا نفترض توخيّاً للتبسيط، أن رأس المال الثابت ينتقل بأكمله، في كل مكان وبصورة متساوية، إلى المنتج السنوي لرؤوس الأموال هذه. كما نفترض علاوة على ذلك أن رؤوس الأموال، في مختلف ميادين الإنتاج، تحقق سنوياً مقداراً متساوياً من فائض القيمة بما يتناسب ومقادير أجزائها المتغيرة، ولذلك فإننا نغفل في الوقت الحاضر الفارق الذي قد يولّده اختلاف أزمنة الدوران في هذا الشأن. ذلك أننا سنعالج هذه النقطة لاحقاً.

دعونا نأخذ خمسة ميادين مختلفة من الإنتاج حيث لكل رأسمال موظف منها تركيب عضوي مختلف، على النحو التالي:

[165]

رؤوس الأموال	معدل فائض القيمة	فائض القيمة	قيمة المنتج	معدل الربح
I - 80 ث + 20م	%100	20	120	%20
II - 70 ث + 30م	%100	30	130	%30
III - 60 ث + 40م	%100	40	140	%40
IV - 85 ث + 15م	%100	15	115	%15
V - 95 ث + 5م	%100	5	105	%5

نجد ها هنا ميادين إنتاج مختلفة، بدرجة واحدة لاستغلال العمل، ولكن بمعدلات ربح غاية في الاختلاف، تقابل تراكيب عضوية مختلفة لرؤوس الأموال. إن المقدار الكلي لرؤوس الأموال الموظفة في هذه الميادين الخمسة = 500، والمقدار الكلي لفائض القيمة الذي أنتجته هذه الرساميل = 110، والقيمة الكلية للسلع التي أنتجتها = 610. ولو اعتبرنا أن هذه الـ 500 هي رأسمال واحد بمفرده، تؤلف رؤوس الأموال V-I أجزاء مختلفة منه لا أكثر (كما هو الحال في أقسام مختلفة من معمل للقطن، في غرفة الحليج، وغرفة تحضير الغزول، وقاعة الغزل، قاعة النسيج، حيث توجد نسب مختلفة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وحيث لا يمكن الحصول على المعدل الوسطي للمصنع كله إلا عن طريق الحساب) لكان التركيب الوسطي لرأس المال البالغ 500 = 390 ث + 110م، أو بالنسبة المئوية 78 ث + 22م. ولو اعتبرنا كل واحد من رؤوس الأموال هذه يبلغ 100، أي مجرد $\frac{1}{5}$ من رأس المال الكلي، فإن تركيبه يساوي هذا التركيب الوسطي البالغ 78 ث + 22م؛ وبالمثل فإن كل رأسمال مقداره 100 وحدة، ينال فائض قيمة وسطي يبلغ 22 وحدة، وبالتالي فإن المعدل الوسطي للربح = 22%، وأخيراً فإن سعر كل خمس من المنتج الكلي الذي أنتجه رأس المال 500 = 122. وإن منتج كل خمس من رأس المال الكلي المسلف ينبغي أن يباع بـ 122.

غير أن من الضروري، كي لا نصل إلى استنتاجات خاطئة تماماً، أن لا نعتبر سعر الكلفة يساوي 100 في جميع الحالات.

فبرأسمال مؤلف من 80 ث + 20 م، وبمعدل فائض قيمة = 100%، تكون القيمة الكلية التي ينتجها رأس المال $I = 100$ ، أما قيمة السلعة المنتجة فإنها: 80 ث + 20 م + 20 ف = 120، عندما يكون مجمل رأس المال الثابت قد دخل في المنتج السنوي. ويمكن أن تقع هذه الحالة، في ظروف معينة، في بعض ميادين الإنتاج. ولكن يصعب ذلك حيث يكون تناسب ث إلى م = 4:1. ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أن قيم السلع التي تنتجها كل 100 وحدة من مختلف رؤوس الأموال قد تختلف باختلاف انقسام ث إلى جزئين مكونين أساسي ودائر، وأن المكونات الأساسية لمختلف رؤوس الأموال يمكن أن تهلك، هي الأخرى، بوتيرة أسرع أو أبطأ، وبهذا فإنها تضيف، في فترات زمنية متساوية، كميات غير متساوية من القيمة إلى المنتج. ولكن ذلك لا يؤثر في معدل الربح. [166] وسواء نقل 80 ث قيمة مقدارها 80 أو 50 أو 5 إلى المنتج السنوي، وسواء كان المنتج السنوي = 80 ث + 20 م + 20 ف = 120، أو كان = 50 ث + 20 م + 20 ف = 90، أو كان = 5 ث + 20 م + 20 ف = 45، فإن فائض قيمة المنتج على تكاليف إنتاجه يظل في كل الأحوال = 20، وستُحسب هذه الـ 20، في كل هذه الأحوال، نسبة إلى رأسمال يبلغ 100، لاستخراج معدل الربح؛ كما أن معدل ربح رأس المال I يكون في كل الأحوال = 20%. وابتغاء قدر أكبر من الوضوح، ندع حصصاً مختلفة من رأس المال الثابت تدخل في قيمة منتج نفس رؤوس الأموال الخمسة، في الجدول التالي.

رؤوس الأموال	معدل فائض القيمة	فائض القيمة	معدل الربح	المستهلك من (ث)	قيمة السلع	سعر الكلفة
I - 80 ث + 20 م	100%	20	20%	50	90	70
II - 70 ث + 30 م	100%	30	30%	51	111	81
III - 60 ث + 40 م	100%	40	40%	51	131	91
IV - 85 ث + 15 م	100%	15	15%	40	70	55
V - 95 ث + 5 م	100%	5	5%	10	20	15
390 ث + 110 م	-	110	-	-	-	المجموع
78 ث + 22 م	-	22	22%	-	-	المعدل الوسطي

لو قمنا ثانية بمعاينة رؤوس الأموال V - I بوصفها رأسمالاً كلياً واحداً، لرأينا، في هذه الحالة أيضاً، أن تركيب مجموع رؤوس الأموال الخمسة هذه = 500 = 390 ث + 110 م، وأن متوسط تركيبها يظل على حاله = 78 ث + 22 م، وأن متوسط فائض القيمة = 22 وحدة(*) ولو وزعنا فائض القيمة هذا بالتساوي على الرساميل V - I، لحصلنا على الأسعار السلعية التالية:

رؤوس الأموال	فائض القيمة	قيمة السلعة	سعر كلفة السلعة	سعر السلعة	معدل الربح	إنحراف السعر عن القيمة
I - 80 ث + 20 م	20	90	70	92	%22	2 +
II - 70 ث + 30 م	30	111	81	103	%22	8 -
III - 60 ث + 40 م	40	131	91	113	%22	18 -
IV - 85 ث + 15 م	15	70(**)	55	77	%22	7 +
V - 95 ث + 5 م	5	20	15	37	%22	17 +

وإذا ما أخذت السلعة معاً، فإنها تُباع بمقدار $26 = 17 + 7 + 2$ أعلى من قيمتها وبمقدار $8 + 18 = 26$ دون قيمتها، بحيث أن انحرافات السعر عن القيمة تُلغى بعضها [167] بعضاً من خلال التوزيع المتساوي لفائض القيمة، أي من خلال إضافة الربح الوسطي، البالغ 22 وحدة لكل 100 من رأس المال المسلف، إلى أسعار كلفة السلعة I إلى V على التوالي؛ وأن قسماً من السلعة يُباع بأعلى من قيمته بنفس النسبة التي يُباع بها قسم آخر من السلعة دون قيمته. وإن بيع السلعة بمثل هذه الأسعار هو وحده ما يسمح لمعدل ربح رؤوس الأموال I إلى V أن تكون 22% بالتساوي، بصرف النظر عن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال هذه. إن الأسعار التي تنشأ باستخلاص متوسط لمختلف معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج، وإضافة هذا المتوسط إلى أسعار الكلفة في مختلف ميادين الإنتاج، هي أسعار الإنتاج. وإن شرطها هو وجود معدل ربح عام، وهذا بدوره يشترط، أن معدلات الربح في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج،

(*) في الطبعة الأولى: 20% عُدلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: 40 عُدلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

مأخوذاً لذاته، قد اختُزلت سلفاً إلى معدل وسطي معين. إن معدلات الربح الخاصة هذه في كل ميدان من ميادين الإنتاج $= \frac{ف}{ر}$ ، وينبغي أن تُشتق من قيمة السلعة، كما تم ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب. وبدون هذا الاشتقاق يبقى معدل الربح العام (بالتالي أيضاً سعر إنتاج السلعة) تصوراً يفتقر إلى المعنى كما يفتقر إلى المفهوم. لذا، فإن سعر إنتاج السلعة يساوي سعر الكلفة زائداً الربح المضاف إليه والمحسوب طبقاً لمعدل الربح العام، أي أن سعر إنتاج السلعة يساوي سعر كلفة السلعة زائداً متوسط الربح.

ونتيجة لاختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال الموظفة في مختلف فروع الإنتاج، وبالتالي نتيجة لهذا الوضع، وهو أن رؤوس أموال متساوية المقدار تحرك كميات من العمل متباينة تماماً بتباين النسبة المئوية التي يحتلها الجزء المتغير من رأسمال كلي معين المقدار، فإن رؤوس الأموال هذه تستولي على كميات متباينة جداً من العمل الفائض، أو تنتج كتلاً متباينة جداً من فائض القيمة. وبناء عليه، فإن معدلات الربح السائدة في مختلف فروع الإنتاج متباينة جداً بالأصل. وبفعل المنافسة تجري مساواة معدلات الربح المختلفة هذه في معدل عام واحد للربح، يؤلف متوسط سائر معدلات الربح المتباينة. والربح الذي يؤول، طبقاً لمعدل الربح العام هذا، إلى رأسمال ذي مقدار معين بصرف النظر عن تركيبه العضوي، هو ما ندعوه بالربح الوسطي. وسعر السلعة الذي يساوي سعر الإنتاج زائداً جزءاً من الربح الوسطي السنوي الذي يؤول إليها من رأس المال المستخدم في إنتاجها (وليس فقط المستهلك في إنتاجها) حسب شروط دورانها المعنية، إنما هو [168] سعر الإنتاج الخاص بها. لنأخذ على سبيل المثال رأسمالاً يبلغ 500، منه 100 رأسمال أساسي تهتك 10% منه خلال فترة دوران واحدة لرأس المال الدائر البالغ 400. ولنفترض أن معدل الربح الوسطي لأمد فترة الدوران هذه هو 10%، وعليه سيكون سعر كلفة المنتج الذي صنع خلال فترة الدوران هذه: 10ث (للاهلاك) زائداً 400 (ث + م) رأسمالاً دائراً = 410؛ أما سعر إنتاجه فهو: 410 سعر الكلفة زائداً (10% ربح عن 500) 50 = 460.

ورغم أن الرأسماليين من مختلف ميادين الإنتاج، يستعيدون، ببيع سلعهم، القيم - رأسمال المُنفقة على إنتاج هذه السلع، فإنهم لا يحصلون على فائض القيمة، وبالتالي على الربح، الذي تم إنتاجه في ميدانهم الخاص بإنتاج هذه السلع، بل يحصلون فقط على ذلك القدر من فائض القيمة وبالتالي من الربح، الذي يؤول، عند توزيعه المتساوي، إلى كل جزء معين لرأس المال الاجتماعي الكلي من فائض القيمة الكلية أو الربح الكلي، الذي أنتجه رأس المال الاجتماعي الكلي هذا في سائر ميادين الإنتاج المأخوذة

معاً، في فترة زمنية معينة. إن 100 وحدة من كل رأسمال مسلف، مهما يكن تركيبه، تسحب ربحاً في السنة، أو في فترة زمنية أخرى، ما يؤول من ربح إلى كل 100 من مجمل رأس المال الكلي، خلال هذه الفترة الزمنية نفسها. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالربح، فإن مختلف الرأسماليين يبرزون هنا كمحض حملة أسهم في شركة مساهمة واحدة حيث توزع حصص الأرباح توزيعاً متساوياً على كل 100 وحدة من رأس المال، وبالتالي لا تتباين أرباح مختلف الرأسماليين إلا حسب مقدار رأس المال الذي وقّفه كل واحد منهم في المشروع المشترك، أي حسب مساهمته النسبية في هذا المشروع المشترك، حسب عدد أسهمه. وعلى حين أن ذلك الجزء من أسعار السلع الذي يعوّض عن أجزاء قيمة رأس المال المستهلكة في إنتاج هذه السلع، أي الجزء الذي ينبغي أن يُعاد به شراء هذه القيم - رأسمال المستهلكة، إذا كان هذا الجزء، الذي يشكل سعر الكلفة، يتحدد تماماً بالانفاق داخل ميدان معين من ميادين الإنتاج، فإن الجزء الآخر المكوّن لأسعار السلع، أي الربح المضاف إلى سعر الكلفة هذا، لا يتحدد بكتلة الربح التي يقوم بإنتاجها رأس المال المحدد هذا بالذات في هذا الميدان المحدد من الإنتاج خلال زمن معلوم، بل بكتلة الربح التي تؤول، في المتوسط، خلال فترة زمنية معلومة، إلى كل رأسمال موظّف بوصفه جزءاً محدداً من رأس المال الاجتماعي الكلي الموظّف في الإنتاج الكلي⁽²²⁾

وهكذا، إذا كان رأسمالي ما يبيع سلعه وفقاً لسعر إنتاجها، فإنه يستعيد بذلك نقداً يتناسب مع مقدار قيمة رأس المال الذي قام باستهلاكه في الإنتاج ويستخلص ربحاً [169] يتناسب مع رأسماله المسلف كجزء معين، محض، من رأس المال الاجتماعي الكلي. إن سعر الكلفة يتسم بطابع خاص بالنسبة لكل رأسمالي. أما الربح المضاف إلى سعر الكلفة هذا فلا يتوقف على ظروف ميدان خاص معين من ميادين الإنتاج، فهو متوسط بسيط لكل 100 من رأس المال المسلف.

لنفرض أن رؤوس الأموال المختلفة الخمسة I - V المذكورة في المثال السابق، تخص فرداً واحداً. إن مقدار رأس المال المتغير والثابت المستهلك في إنتاج السلع لكل 100 من رأس المال الموظّف وارد هنا بالنسبة لكل مشروع I - V، وهذا الجزء من قيمة

(22) شيربولىيه، [الثروة والفقر عرض أسباب ونتائج التوزيع الفعلي للثروات الاجتماعية، باريس، 1841، ص 71-72]. [Cherbuliez, *Richesse ou pauvreté. Exposition des Causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales*, Paris, 1841, p. 71-72]. [ن. برلين].

السلع $V - I$ هو، بداهة، جزء من سعرها، نظراً لأن هذا السعر يلزم للتعويض عن الجزء المسلف والمستهلك من رأس المال. إن سعر الكلفة هذا سيكون، لذلك، مختلفاً لكل نوع من أنواع السلع $V - I$ ، وينبغي للمالك أن يشتتها بما هي عليه. أما بالنسبة إلى الكتل المختلفة من فائض القيمة أو الربح، التي أنتجت في مشاريع $V - I$ فإن بوسع الرأسمالي أن يحسبها بمثابة ربح عن رأسماله الكلي المسلف، بحيث أن كل 100 من رأس المال تحظى بجزء معين من هذا الربح كله. لذا، فإن سعر كلفة السلع في كل مشروع من مشاريع $V - I$ سيكون مختلفاً، أما ذلك الجزء من أسعار بيعها، الذي يتكوّن من الربح المضاف إلى سعر الكلفة عن كل 100 من رأس المال، فسيكون متماثلاً في جميع هذه السلع. إن السعر الكلي للسلع $V - I$ سيكون إذن مساوياً لقيمتها الكلية، أي سيكون مساوياً لمجموع أسعار الكلفة $V - I$ زائداً مجموع فائض القيمة أو الربح الذي أنتج في $V - I$ ، أي في الواقع سيكون سعرها الكلي بمثابة التعبير النقدي عن الكمية الكلية لعمل الماضي والعمل المضاف جديداً، الذي تحتويه السلع $V - I$ وعلى غرار ذلك، ففي نطاق المجتمع - إذا اعتبرنا جميع فروع الإنتاج كلاً واحداً - فإن مجموع أسعار إنتاج السلع، التي تم إنتاجها، يساوي مجموع قيم هذه السلع.

ويتناقض هذا القول ظاهرياً مع الحقيقة المتمثلة في أن عناصر رأس المال الإنتاجي، في ظل الإنتاج الرأسمالي، تُشتري، كقاعدة، من السوق، ولذلك، فإن أسعارها تتضمن ربحاً قد تحقق أصلاً وهو يدخل بالتالي في سعر الإنتاج سوية مع ما يحتويه من ربح فرع صناعي معين في سعر الكلفة لفرع آخر. ولكن لو حسبنا مجموع أسعار كلفة السلع في البلد كله من جهة، ومجموع أرباحه أو فائض قيمته من جهة أخرى، فمن الجلي أن الحصيلة لا بد أن تكون صحيحة. لنأخذ، على سبيل المثال، سلعة ما مثل آ؛ ولنفرض أن سعر كلفتها تتضمن أرباح ب، ج، د، مثلما أن ربح آ يدخل بدوره في سعر كلفة ب، ج، د. ولو أجرينا هذا الحساب، فإن ربح آ لن يندرج في سعر كلفته بالذات، [170] مثلما أن أرباح ب، ج، د، إلخ، لن تدخل في أسعار كلفتها بالذات. فما من أحد يُدرج ربحه الخاص في سعر الكلفة. وعليه، إذا كان هناك، على سبيل المثال، ن من فروع الإنتاج، يحقق كل واحد منها ربحاً يساوي ح، فإن أسعار الكلفة جميعاً = ك - ن ح. ولو عاينا الحساب بمجمله، لرأينا أنه بمقدار ما تدخل أرباح ميدان إنتاج معين في سعر كلفة ميدان آخر، فإن هذه الأرباح تكون قد حُسبت أصلاً بوصفها جزءاً مكوناً في نطاق السعر الكلي للمنتوج النهائي، ولا يمكن لها أن تظهر مرة ثانية على جهة

الربح. وإذا ما ظهرت هذه على جهة الربح، فما ذلك إلا لأن السلعة ذاتها هي منتج نهائي، وأن سعر إنتاجها لا يدخل في سعر كلفة أية سلعة أخرى.

وإذا كان سعر كلفة سلعة من السلع يتضمن المقدار = ح الذي يمثل ربح منتجي وسائل الإنتاج، وإذا كان ثمة ربح = ح₁ يُضاف إلى سعر الكلفة هذا، فإن الربح الكلي $ح = ح + ح_1$. وإن المقدار الكلي لسعر كلفة السلعة، مجرداً من كل عناصر السعر الداخلة في الربح، يساوي سعر كلفتها هي في ميدان الإنتاج المعني منقوصاً منه ح. ولو رمزنا لسعر الكلفة هذا بالرمز ك، فمن الجلي أن $ك + ح = ك + ح_1$. ولقد رأينا، عند معالجتنا فائض القيمة في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، 2، ص 211/203 وما يليها(*)، أن بالوسع معاملة منتج أي رأسمال على نحو بحيث أن جزءاً منه يعوّض عن رأس المال فقط، بينما يمثل الجزء الآخر فائض القيمة لا غير. وعند تطبيق هذه الطريقة في الحساب على المنتج الكلي للمجتمع، لا بد من إجراء تصحيحات، ذلك أنه عند النظر إلى المجتمع بأسره، فإن الربح الذي يحتويه سعر الكتان، مثلاً، لا يمكن أن يبرز مرتين: كجزء من سعر القماش مرة أولى، وكربح مُنتج الكتان مرة أخرى.

ولا يوجد فرق بين الربح وفائض القيمة بمقدار ما إن فائض قيمة الرأسمالي آ، مثلاً، يدخل في رأس المال الثابت لـ ب. وإنه لسواء تماماً بالنسبة لقيمة السلعة، أن يكون العمل الذي تحتويه، مؤلفاً من عمل مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر. فكل ما يبينه ذلك، هو أن ب يدفع فائض القيمة لـ آ. وإن فائض قيمة آ لا يمكن أن يدخل في الحساب الكلي مرتين.

ولكن الفرق هو هذا: فعدا عن كون سعر المنتج، منتج رأس المال ب مثلاً، ينحرف عن قيمته، لأن فائض القيمة المتحقق في ب قد يكون أكبر أو أصغر من الربح المضاف إلى سعر منتجات ب، فإن هذا الظرف نفسه يصح أيضاً على تلك السلع التي تؤلف الجزء الثابت من رأس المال ب، كما تؤلف، بصورة غير مباشرة، الجزء المتغير منه، بوصفها وسائل عيش العمال. أما الجزء الثابت، فيساوي هو ذاته سعر الكلفة زائداً [171] فائض قيمة، أي أنه يساوي في هذه الحالة سعر الكلفة زائداً الربح، ويمكن لهذا الربح، هو الآخر، أن يكون أكبر أو أصغر من فائض القيمة الذي يأخذ هذا الربح مكانه. أما

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 236، [الطبعة العربية، ص 283-284].

فيما يتعلق برأس المال المتغير، فرغم أن متوسط الأجر اليومية يساوي دوماً ما يُنتج من قيمة جديدة خلال عدد الساعات التي يتوجب على العامل أن يشتغلها لكي يُنتج وسائل العيش الضرورية، إلا أن عدد هذه الساعات يتذبذب بدوره لأن سعر إنتاج وسائل العيش الضرورية ينحرف عن قيمها. لكن ذلك كله ينحلّ دوماً في واقع أنه حيشما يدخل في هذه السلعة مقدار من فائض القيمة أكبر من اللزوم، فإنه يدخل في سلعة أخرى مقدار من فائض القيمة أقل من اللزوم، وبذا فإن الانحرافات التي تنشأ عن ذلك في أسعار إنتاج السلع، تُلغى بعضها بعضاً. وعلى العموم، فإن القوانين العامة، في ظل الإنتاج الرأسمالي تعمل بطريقة معقدة وتقريبية جداً، ولا تسود كميلي مهيمن إلا كمعدل وسطي لتقلبات دائمة لا تستقر أبداً.

ولما كان معدل الربح العام يتألف من متوسط مختلف معدلات الربح لكل 100 وحدة من رأس المال المسلف خلال فترة زمنية معينة، خلال سنة مثلاً، فإن الفارق الناشئ عن اختلاف زمن دوران شتى رؤوس الأموال يزول هو الآخر. غير أن لهذه الفوارق أثرها الحاسم على مختلف معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج التي يؤلف متوسطها معدل الربح العام.

لقد افترضنا في المثال السابق المتعلق بتكوين معدل الربح العام، أن كل رأسمال في كل ميدان من ميادين الإنتاج = 100، وقد فعلنا ذلك لكي نبين الفرق بين معدلات الربح بالنسب المئوية، وبذلك نبين الفروق بين قيم السلع التي تنتجها رؤوس أموال متساوية في المقدار. ولكن من البديهي أن كتل فائض القيمة، التي يتم إنتاجها في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تتوقف في واقع الأمر على مقدار رؤوس الأموال الموظفة، طالما أن رجب رأس الماء معين في كل ميدان محدد من ميادين الإنتاج هذه. مع ذلك، فإن معدل الربح الخاص في ميدان إنتاج واحد منفرد، لا يتغير، سواء كان رأس المال المستخدم هو 100، أو $100 \times$ أو $100 \times$ ع 100. إذ يظل معدل الربح 10%، سواء كان الربح الكلي هو 10:100 أم 1000:10,000.

ولكن بما أن معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج تتباين بالتباين الكبير جداً لكتل فائض القيمة وبالتالي كتل الربح التي يتم إنتاجها تبعاً للتناسب المئوي بين رأس المال المتغير ورأس المال الكلي، فمن الواضح أن متوسط الربح لكل 100 من رأس المال الاجتماعي، وبالتالي معدل الربح الوسطي أو معدل الربح العام، ستباين تبايناً كبيراً جداً [172] تبعاً لمقدار رؤوس الأموال الموظفة في مختلف ميادين الإنتاج. لناخذ أربعة رؤوس أموال هي آ، ب، ج، د. وليكن معدل فائض القيمة فيها جميعاً = 100%. وليكن،

أخيراً رأس المال المتغير في كل 100 من رأس المال الكلي 25 عند آ، و 40 عند ب، و 15 عند ج، و 10 عند د. إن كل 100 من رأس المال الكلي تدّر إذن فائض قيمة أو ربحاً يبلغ 25 عند آ، 40 عند ب، 15 عند ج، 10 عند د، ويبلغ المجموع 90؛ وعليه، إذا كانت رؤوس الأموال الأربعة متساوية في المقدار، فإن معدل الربح الوسطي $= \frac{90}{4} = 22\frac{1}{2}\%$.

ولكن إذا كانت المقادير الكلية لرؤوس الأموال كالاتي: آ = 200، ب = 300، ج = 1000، د = 4000، فإن الأرباح التي يتم إنتاجها ستكون على التوالي: 50، 120، 150، 400. وإذا جمعناها معاً فتؤلف ربحاً مقداره 720 وحدة من رأسمال مقداره 5500 وحدة، ما يعني أن معدل الربح الوسطي يبلغ $13\frac{1}{11}\%$.

إن كتل القيمة الكلية التي يتم إنتاجها تتباين بتباين المقادير الكلية لرؤوس الأموال المسلفة على التوالي في آ، ب، ج، د. وإن تكوين معدل الربح العام ليس فقط مسألة الفارق بين معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج، التي يُشتق منها متوسط بسيط، بل هي أيضاً الوزن النسبي الذي تدخل به معدلات الربح المختلفة هذه في تكوين المتوسط. غير أن ذلك يتوقف على المقدار النسبي لرأس المال الموظف في كل ميدان منفرد، أي يتوقف على مقدار ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الكلي الذي يؤلف رأس المال الموظف في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج. وبالطبع فثمة فرق هائل بين أن يكون شطراً أكبر أو شطراً أصغر من رأس المال الكلي هو الذي يثمر معدل ربح أعلى أو أدنى. وهذا يتوقف بدوره، على مقدار ما يوظف من رأس المال في فروع الإنتاج تلك التي يكون فيها رأس المال المتغير كبيراً أو صغيراً بالقياس إلى رأس المال الكلي. ويشبه هذا تماماً متوسط الفائدة الذي يجنيه المرابي، عندما يُقرض مختلف أجزاء رأسماله بفوائد مثوية مختلفة تبلغ مثلاً 4%، 5%، 6%، 7%، إلخ. فالمعدل الوسطي يتوقف تماماً على الجزء الذي أقرضه المرابي من رأسماله بكل واحد من معدلات الفائدة المتباينة هذه.

ويتحدد معدل الربح العام إذن بفعل عاملين:

- 1 - بفعل التركيب العضوي لرؤوس الأموال في مختلف ميادين الإنتاج، وبالتالي بفعل مختلف معدلات الربح في ميادين منفردة؛
- 2 - بفعل توزيع رأس المال الاجتماعي الكلي على هذه الميادين المختلفة، أي بفعل المقدار النسبي لرأس المال الموظف في كل ميدان منفرد، والذي يتمتع، بالتالي، بمعدل

ربح خاص معين، أي بفعل الحصة النسبية التي يمتصها كل ميدان منفرد للإنتاج من مجمل كتلة رأس المال الاجتماعي.

لقد اكتفينا في الكتابين الأول والثاني من رأس المال بمعالجة قيم السلع. أما الآن [173] فقد انفرز سعر الكلفة بوصفه جزءاً من هذه القيمة، من جهة، بينما تبلور من جهة أخرى، سعر الإنتاج بوصفه الشكل المتحوّل لقيمة السلعة.

لو افترضنا أن التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي هو $80\text{ ث} + 20\text{ م}$ ، وأن معدل فائض القيمة السنوي $\text{ف} = 100\%$ ، فإن متوسط الربح السنوي لرأسمال مقداره $100 = 20$ ، ومعدل الربح السنوي العام $= 20\%$. ومهما تكن الآن ك، أي سعر كلفة السلع التي ينتجها سنوياً رأسمال يبلغ 100، فإن سعر إنتاجها سيكون على كل حال $= \text{ك} + 20$. وفي ميادين الإنتاج التي يكون تركيب رأس المال فيها $= (80 - \text{س})\text{ ث} + 20\text{ م}$ ، فإن فائض القيمة المُنتج فعلياً أو الربح الذي يتم إنتاجه خلال السنة في هذا الميدان يبلغ $= 20 + \text{س}$ ، أي أكبر من 20، وتبلغ القيمة السلعية المُنتجة $= \text{ك} + 20 + \text{س}$ أي أكبر من $\text{ك} + 20$ أو أكبر من سعر الإنتاج. أما في الميادين التي يكون فيها تركيب رأس المال $= (80 + \text{س})\text{ ث} + (20 - \text{س})\text{ م}$ ، فإن فائض القيمة المُنتج خلال السنة أو الربح $= 20 - \text{س}$ ، أي أصغر من 20، بالتالي فإن قيمة السلعة $\text{ك} + 20 - \text{س}$ أصغر من سعر الإنتاج البالغ: $\text{ك} + 20$. ولو تركنا جانباً الفوارق المحتملة بين أزمنة الدوران، فإن سعر إنتاج السلع لا يكون مساوياً لقيمتها إلا في تلك الميادين التي يكون فيها تركيب رأس المال بالمصادفة $= 80\text{ ث} + 20\text{ م}$.

إن درجة التطور الخاص لقدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تتباين في كل ميدان منفرد من الإنتاج، فتكون أعلى أو أدنى، وفقاً لكمية وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من العمل، أي يحركها عدد معين من العمال في يوم عمل محدد، وهي تتناسب بالتالي تناسباً عكسياً مع كمية العمل اللازمة لكمية معينة من وسائل الإنتاج. ولذلك فإننا نطلق على رؤوس الأموال التي تحتوي، بالنسب المئوية، على رأسمال ثابت أكبر، وبالتالي رأسمال متغير أقل، مما يحتويه متوسط رأس المال الاجتماعي اسم: رؤوس الأموال ذات التركيب الأعلى. وبالعكس، حيثما يحتل رأس المال الثابت حيزاً أصغر نسبياً ورأس المال المتغير حيزاً أكبر مما في رأس المال الاجتماعي الوسطي، فإننا نسمي هذه: رؤوس الأموال ذات التركيب الأدنى. وأخيراً فإننا نسمي رؤوس الأموال التي يتطابق تركيبها مع تركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي، رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي. وإذا كان رأس المال الاجتماعي الوسطي يتألف بالنسب المئوية من $80\text{ ث} +$

20م، فإن رأس المال المؤلف من 90ث + 10م يقف فوق المتوسط الاجتماعي، فيما يقف رأس المال المؤلف من 70ث + 30م دونه. وعلى العموم، إذا كان رأس المال الاجتماعي الوسطي = ع ث + ن م، حيث تمثل ع و ن مقدارين ثابتين، وحيث تكون ع [174] + ن = 100، فإن (ع + س) ث + (ن - س) م تمثل التركيب الأعلى، و (ع - س) ث + (ن + س) م التركيب الأدنى لرأسمال مفرد أو مجموعة من رؤوس الأموال. أما كيف تؤدي هذه الرساميل وظيفتها بعد تثبيت معدل الربح الوسطي، على افتراض أن جميعها تقوم بدوران واحد في السنة، فذلك ما يبيّنه الجدول التالي، حيث يمثل رأس المال I التركيب الوسطي، ولذلك يبلغ معدل الربح الوسطي 20%.

$$I - 80 \text{ ث} + 20 \text{ م} + 20 \text{ ف. معدل الربح} = 20\%.$$

$$\text{سعر المنتج} = 120. \text{القيمة} = 120.$$

$$II - 90 \text{ ث} + 10 \text{ م} + 10 \text{ ف. معدل الربح} = 20\%$$

$$\text{سعر المنتج} = 120. \text{القيمة} = 110.$$

$$III - 70 \text{ ث} + 30 \text{ م} + 30 \text{ ف. معدل الربح} = 20\%.$$

$$\text{سعر المنتج} = 120. \text{القيمة} = 130.$$

وعليه ستكون للسلع التي يُنتجها رأس المال II قيمة أصغر من سعر إنتاجها؛ فيما سيكون سعر إنتاج السلع بالنسبة لرأس المال III أصغر من القيمة، ولا تتساوى القيمة مع سعر الإنتاج، إلّا بالنسبة لرأس المال I في فرع الإنتاج الذي يتطابق فيه تركيب رأس المال، بالمصادفة، مع التركيب الاجتماعي الوسطي. ولكن لا بد، بالطبع، لدى تطبيق هذه المعايير على حالات معينة، من أن نأخذ في الحساب، بأي مدى ينحرف التناسب بين ث و م عن المتوسط العام ليس بسبب الفارق في التركيب التكنيكي، بل بسبب تغيّر بسيط لقيمة عناصر رأس المال الثابت.

إن المحاكمات المبلورة أعلاه تحوّر بلا ريب تعريف سعر كلفة إنتاج السلع. فقد جرى الافتراض في الأصل، أن سعر كلفة سلعة ما يساوي قيمة السلع المستهلكة في إنتاجها. غير أن سعر إنتاج سلعة من السلع هو الذي يؤلف، بالنسبة إلى الشاري، سعر كلفتها، ويمكن له أن يدخل، بصفته سعر كلفة، في تكوين سعر سلعة أخرى. وبما أن سعر إنتاج السلعة يمكن أن ينحرف عن قيمتها، فيمكن لسعر كلفة سلعة تتضمن سعر إنتاج سلعة أخرى، أن تكون أعلى أو أدنى من ذلك الجزء من القيمة الكلية، المتكوّن من قيمة وسائل الإنتاج الداخلة فيها. ومن الضروري أن نحمل في الذهن هذا المعنى المحوّر لسعر الكلفة، وأن نحمل في الذهن بالتالي، أنه إذا لجّل سعر كلفة السلع في

ميدان مفرد من ميادين الإنتاج مساوياً لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، فإن هناك دائماً إمكانية للوقوع في خطأ. وليس من الضروري، بالنسبة إلى بحثنا الراهن، أن نخوض في تفاصيل هذه النقطة عن كثب. غير أن قولنا، إن سعر كلفة السلع أصغر من قيمتها، يظل على كل حال صحيحاً على الدوام. وبالفعل، مهما كان سعر كلفة السلعة ينحرف عن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فيها، فإن هذه الانحرافات الماضية لا تتسم [175] بأية أهمية بالنسبة للرأسمالي. فسعر كلفة السلعة هو مقدمة معطاة، مستقلة عن إنتاجه، إنتاج الرأسمالي، في حين أن نتيجة إنتاجه هي سلعة تحتوي على فائض قيمة، أي زيادة في القيمة تفيض على سعر كلفتها. وعلى العموم، فإن القول بأن سعر الكلفة أصغر من قيمة السلعة، يتحول الآن في الممارسة العملية إلى القول بأن سعر الكلفة أصغر من سعر الإنتاج. أما بخصوص رأس المال الاجتماعي الكلي، حيث سعر الإنتاج يساوي القيمة، فإن هذا القول يتطابق مع القول السابق الذي ينص على أن سعر الكلفة أصغر من القيمة. ورغم أن هذا القول يتحوّل حياً مختلف ميادين الإنتاج، فإن هناك حقيقة تظل دائماً في أساسه وهي أنه، لدى معالجة رأس المال الاجتماعي الكلي، يكون سعر كلفة السلع التي يُنتجها رأس المال هذا أصغر من القيمة، أو، إذا أخذنا الكتلة الإجمالية للسلع المُنتجة، فإن سعر كلفتها أصغر من سعر إنتاجها، المتطابق مع هذه القيمة. إن سعر كلفة سلعة من السلع يقتصر على الإشارة إلى كمية العمل مدفوع الأجر الذي تحتويه السلعة، أما القيمة فتشير إلى الكمية الإجمالية لما تحتويه السلعة من عمل مدفوع وغير مدفوع الأجر، فيما يشير سعر الإنتاج إلى مقدار العمل مدفوع الأجر زائداً كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر في ميدان معين من ميادين الإنتاج، وبصورة مستقلة عن هذا الأخير.

إن الصيغة القائلة إن سعر إنتاج سلعة ما = ك + ح، أي يساوي سعر الكلفة زائداً الربح، قد تبلورت الآن بدقة أكثر، بمعنى أن ح = ك ح (حيث تمثل ح معدل الربح العام)، وأن سعر الإنتاج بالتالي = ك + ك ح. ولو كانت ك = 300، وكان ح = 15%، فإن سعر الإنتاج ك + ك ح = 300 + (300 × 15/100) = 345.

إن سعر إنتاج السلع في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج يمكن أن يتعرض للتغير:

- 1 - عند بقاء قيمة السلع على حالها (بحيث تدخل في إنتاج السلعة الكمية عينها من العمل الميت والحي، الآن كما من قبل) - بسبب حصول تغير في معدل الربح العام مستقل عن الظروف الملموسة في الميدان المعني من الإنتاج؛
- 2 - عند بقاء معدل الربح العام على حاله، - بسبب حصول تغير في القيمة، سواء في الميدان المعني ذاته من ميادين الإنتاج نتيجة للتغيرات التكنيكية، أم في أعقاب تغير

قيمة السلع التي تؤلف عناصر مكونة لرأس المال الثابت الخاص بالميدان المعني من ميادين الإنتاج؛

3 - أخيراً، بفعل التأثير المشترك لهذين الظرفين معاً.

وبالرغم من التغيرات الكبيرة التي تطرأ باستمرار - كما سيظهر لاحقاً - على معدلات الربح القائمة في ميادين الإنتاج المنفردة، فإن تبديلاً فعلياً في معدل الربح العام، بمقدار [176] ما لا ينجم بصورة استثنائية عن أحداث اقتصادية خارقة، هو ثمرة الفعل المتأخر جداً لسلسلة من التذبذبات التي تمتد إلى فترات زمنية جديدة، أي تذبذبات تتطلب كثيراً من الوقت قبل أن يحلّ تبدل وطيّد ومتوازن لمعدل الربح العام. وعليه، فلدى النظر في الفترات القصيرة نسبياً (تاركين جانباً كلياً تقلبات أسعار السوق) ينبغي دوماً تفسير تبدلات أسعار الإنتاج، كما هو جلبي من النظرة الأولى (prima facie)، بتبدل فعلي في قيمة السلع، أي بتبدل في المقدار الكلي لوقت العمل الضروري لإنتاجها. أما التبدل المحض في التعبير النقدي عن القيم ذاتها، فلا شأن لنا به هنا، طبعاً⁽²³⁾

من جهة ثانية، يتضح ما يلي: إذا عاينا رأس المال الاجتماعي الكلي، فإن مقدار قيمة السلع التي ينتجها هذا (أو سعرها، إذا عبّرنا عن هذه القيمة بالنقد) = قيمة رأس المال الثابت + قيمة رأس المال المتغير + فائض قيمة. وإذا ما افترضنا أن درجة استغلال العمل ثابتة، فإن معدل الربح لا يمكن أن يتغير، عند بقاء كتلة فائض القيمة على حالها، ما لم يحدث تغير إما في قيمة رأس المال الثابت أو في قيمة رأس المال المتغير، أو في الاثنين معاً، بحيث أن r يتبدل، فيتبدل معه $\frac{f}{r}$ ، أي معدل الربح العام. وعليه، فإن تغيراً في معدل الربح العام ينطوي في كل حالة على تغير في قيمة السلع التي تدخل، كعناصر مكونة، في رأس المال الثابت، أو في رأس المال المتغير، أو في كليهما معاً في آنٍ واحد.

أو أن معدل الربح العام قد يتغير، عند بقاء قيمة السلع على حالها، بتغير درجة استغلال العمل.

وأخيراً، عند بقاء درجة استغلال العمل على حالها، يمكن لمعدل الربح العام أن يتغير، إذا تغير مقدار العمل المستخدم نسبياً بالقياس إلى رأس المال الثابت، في أعقاب

(23) كوربيت، [بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، لندن، 1841، ص 174].

(Corbet, [An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals, London,

1841, p.174]). [ن. برلين].

حصول تبدلات تكنولوجية في عملية العمل. غير أن على مثل هذه التبدلات التكنولوجية أن تظهر دوماً في تغير قيمة السلع، وأن تقترون دوماً بتغير قيمة السلع التي يتطلب إنتاجها الآن عملاً أكثر أو أقل مما كان يلزم في السابق.

لقد رأينا في الجزء الأول أن فائض القيمة والربح كانا متطابقين عند النظر فيهما من ناحية الكتلة. غير أن معدل الربح كان يتمايز، منذ البداية، عن معدل فائض القيمة علماً بأن هذا التمايز لا يظهر، بادئ الأمر، إلا كشكل آخر مختلف للحساب؛ ولكن لما كان معدل الربح يمكن أن يرتفع أو يهبط مع بقاء معدل فائض القيمة على حاله، أو العكس بالعكس، ولما كان كل ما يهم الرأسمالي من الناحية العملية هو معدل الربح وحده، فإن [177] هذا الظرف يمؤه كلياً، منذ البداية أيضاً، منبع فائض القيمة ويحيطه بالغموض: مع ذلك فقد كان هناك فارق في المقدار، ولكن فقط بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح، لا بين فائض القيمة نفسه والربح. وبما أن فائض القيمة يُحسب، في معدل الربح، نسبة إلى رأس المال الكلي، وأن هذا الأخير يُعتبر مقياساً لفائض القيمة، فإن فائض القيمة ذاته يبدو، من خلال ذلك، نابعاً من رأس المال الكلي، نابعاً بالتساوي من جميع أجزاء رأس المال هذا، بحيث أن مفهوم الربح يطمس معالم الفارق العضوي بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، لذلك، فإن تلبس فائض القيمة مظهراً متحولاً كربح، يخفي منبعه الأصلي، ويزيل طابعه، فيتعذر التعرف عليه. ولكن الفارق بين الربح وفائض القيمة كان ينحصر حتى الآن في مجرد تغير نوعي، تبدل في الشكل، ولم يكن ثمة فارق فعلي في المقدار، في هذه المرحلة الأولى من التحول، سوى الفارق بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة وليس بعدُ بين الربح وفائض القيمة.

ولكن الأمر على خلاف ذلك، ما إن ينشأ معدل ربح عام، وينشأ من خلاله، ربح وسطي، يُقابل مقداراً من رأس المال المستخدم، وهو مقدار معين في مختلف فروع الإنتاج.

وإنها لمصادفة محض الآن، أن يتطابق فائض القيمة وبالتالي الربح الذي جرى إنتاجه فعلاً في فرع خاص من الإنتاج مع ما يحتويه سعر بيع السلعة من ربح. وكقاعدة، فإن الربح وفائض القيمة، وليس معدلاهما فقط، هما مقداران متباينان فعلياً. وعندما تكون درجة استغلال العمل معينة، فإن كتلة فائض القيمة، التي يتم إنتاجها في ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تغدو بالنسبة إلى متوسط الربح الكلي لرأس المال الاجتماعي، أي بالنسبة إلى طبقة الرأسماليين على وجه العموم، أكثر أهمية مما بالنسبة إلى الرأسمالي،

مباشرة، في كل فرع منفرد من فروع الإنتاج. وتنحصر الأهمية بالنسبة إليه⁽²⁴⁾، بمقدار ما إن كمية فائض القيمة المنتجة في فرعه، تُسهم، كعامل محدد، في ضبط الربح الوسطي. ولكن عملية كهذه إنما تجري من وراء ظهر الرأسمالي، من دون أن يراها، أو يُدركها، بل إنها، في واقع الأمر، لا تثير اهتمامه. إن الفارق الفعلي بين مقدار الربح ومقدار فائض القيمة - وليس فقط بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة - في مختلف ميادين الإنتاج يُخفي الآن، كلياً، طبيعة الربح الحقيقية ومنبعه، لا بالنسبة إلى الرأسمالي وحده، الذي يمتلك هنا مصلحة خاصة في أن يندفع، بل بالنسبة إلى العامل أيضاً وبتحول [178] القيمة إلى سعر إنتاج يغيب الأساس المحدّد للقيمة ذاته عن الأنظار. أخيراً: بما أن التحويل المحض لفائض القيمة إلى ربح يضع ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يُولف الربح في مواجهة ذلك الجزء الآخر من القيمة الذي يُولف سعر الكلفة، فإن مفهوم القيمة يفلت هنا من بين يدي الرأسمالي، ذلك لأنه لا يرى أمامه إجمالي العمل، الذي يتكلفه إنتاج السلعة، بل لا يرى سوى ذلك الجزء من هذا العمل الذي دفع لقاءه وهو في شكل وسائل إنتاج، حبة أم ميتة، بحيث يبدو له الربح كشيء يأتي من خارج القيمة الماثلة في السلعة؛ ويبرز هذا التصور ويطرسخ ثم يتحجر نهائياً لأن الربح المُضاف إلى سعر الكلفة لا يتعين في واقع الأمر الآن، عندما يأخذ المرء ميدان إنتاج خاص، بحدود عملية تكوين القيمة في نطاق هذا الميدان بالذات، بل يتعين بظروف تقع خارجه تماماً.

الواقع أننا نكشف هذه الصلة الجوانية، هنا، لأول مرة؛ وأن علم الاقتصاد السياسي حتى الوقت الحاضر، وهو ما سنراه لاحقاً وكما سنراه في الكتاب الرابع، ظل يُنشيء، اعتباطاً، تجريدات عن الفارق بين فائض القيمة والربح، وبين معدل فائض القيمة ومعدل الربح، لكي يكون بمقدوره الاحتفاظ بتحديد القيمة أساساً له، أو أنه نبذ تحديد القيمة هذا سوية مع نبذه لكل أرضية للموقف العلمي من المسألة، بغية التمسك بالفوارق التي تقع على سطح الظواهر وتقفز إلى العين - إن هذه البلبلة السائدة لدى المنظرين تبين، على خير وجه، كيف أن الرأسمالي العملي، المحبوس كلياً في صراع المنافسة، العاجز عن النفاذ إلى أبعد من ظاهراتها، عاجز عن فهم الماهية الباطنية والتركيب الباطني لهذه العملية من وراء المظهر الخادع.

(24) نترك هنا جانباً، بالطبع، إمكانية استخلاص ربح إضافي مؤقت من خلال خفض الأجور والأسعار الاحتكارية، وما إلى ذلك. [ف. إنجلز].

والواقع، أن لسائر القوانين المتعلقة بارتفاع وانخفاض معدل الربح، التي بحثناها في القسم الأول، معنى مزدوجاً:

1 - فهي، من جهة أولى، قوانين معدل الربح العام. وفي ضوء كثرة الأسباب المختلفة التي ترفع أو تخفض معدل الربح حسب ما عرضناه آنفاً، فإن المرء قد يظن أن معدل الربح العام لا بد وأن يتغير كل يوم. غير أن الحركة في ميدان إنتاج أول تلغيتها الحركة في ميدان ثانٍ؛ إذ تتقاطع المؤثرات فتشل بعضها بعضاً. ولسوف نبحث، فيما بعد، بأي اتجاه تميل هذه التقلبات آخر المطاف، إلا أنها بطيئة؛ إن الطابع الفجائي لهذه التقلبات، وتعددتها، وتباين آمادها في ميادين الإنتاج المنفردة، تجعلها تعوّض بعضها بعضاً، بصورة جزئية، في تعاقبها الزمني، فهبوط في الأسعار يعقبه ارتفاع في الأسعار، ثم يحدث العكس، بحيث تظل التقلبات محلية، أي تظل مقتصرة على ميدان إنتاج معين؛ وأخيراً فإن شتى التقلبات المحلية تحيد بعضها بعضاً بصورة متبادلة من جراء الأسباب [179] نفسها. وتجري داخل كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج تغيرات، أي انحرافات عن المعدل العام للربح، توازن بعضها بعضاً، ولذلك لا تؤثر على معدل الربح العام ضمن فترة زمنية معينة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنها لا تستطيع أن تؤثر على معدل الربح العام لأن تقلبات محلية، متزامنة، أخرى تحبطها تماماً. وبما أن معدل الربح العام لا يتحدد فقط بفعل معدل الربح الوسطي القائم في كل ميدان، بل أيضاً بفعل توزيع رأس المال الكلي على مختلف الميادين المنفردة، وبما أن هذا التوزيع يتغير باستمرار، فإننا نرى هنا مرة أخرى سبباً دائماً لتغير معدل الربح العام - ولكنه سبب للتغير يشل نفسه بنفسه، إلى حد كبير، من جراء كون هذه الحركة مستديمة(*) وشاملة من كل الجوانب.

2 - في نطاق كل ميدان، يمكن أن يتقلب معدل ربح هذا الميدان خلال فترة تطول أو تقصر، قبل أن يترسخ هذا التقلب، بعد سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات، لدرجة تتيح له فترة كافية من الزمن كيما يؤثر على معدل الربح العام، ويكتسب بالتالي أهمية تتجاوز الحدود المحلية. إن قوانين معدل الربح التي صغناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، تنطبق، إذن، في نطاق مثل هذه الحدود المكانية والزمانية. إن الرأي النظري - بخصوص أول تحول لفائض القيمة إلى ربح - القائل بأن كل جزء

(*) ورد في الطبعة الأولى كلمة «متقطعة»؛ تم تعديلها وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

من رأس المال يدرّ الربح بصورة متساوية⁽²⁵⁾، يعبر عن حقيقة عملية. فمهما يكن عليه رأس المال الصناعي من تركيب، سواء كان يحرك ربعاً من عمل ميت وثلاثة أرباع من عمل حي، أم كان يحرك ثلاثة أرباع من عمل ميت وربعاً من عمل حي، وسواء جرى في الحالة الأولى امتصاص قدر من العمل الفائض أو إنتاج قدر من فائض القيمة يبلغ 3 أمثال الحالة الثانية - مع بقاء درجة استغلال العمل على حالها، وبمعزل عن الفوارق الفردية، التي تتلاشى على أية حال من تلقاء نفسها، نظراً لأن ليس لدينا في الحالتين سوى التركيب الوسطي لميدان الإنتاج كله - فإن الربح يكون في الحالتين كليتهما متساوياً. إن الرأسمالي المفرد محق (أو مجموع الرأسماليين في كل ميدان من ميادين الإنتاج)، من جراء قصر نظره، محق في الاعتقاد بأن ربحه ينشأ ليس فقط من العمل الذي يستخدمه هو أو من العمل المستخدم في فرعه. وهذا صحيح تماماً بقدر ما يتعلق الأمر بربحه الوسطي. أما إلى أي مدى يتحقق هذا الربح بواسطة الاستغلال الكلّي للعمل [180] على يد رأس المال الكلّي، أي على يد سائر أقرانه الرأسماليين، فإن هذا لغز معقّ بالنسبة إليه، والأنكى من ذلك أن المنظرين البورجوازيين، نعني رجال الاقتصاد البورجوازيين، لم يميّطوا اللثام عن هذا اللغز حتى الآن. إن التوفير في العمل - ليس فقط في العمل الضروري لإنتاج منتج معين، بل كذلك أيضاً في عدد العمال المستخدمين - وتنامي استخدام العمل الميت (رأس المال الثابت) بيدوان بمثابة عملية صحيحة تماماً من الناحية الاقتصادية، لا تمسّ بشيء معدل الربح العام والربح الوسطي في أي حال. فكيف يمكن للعمل الحي، إذن، أن يكون المنبع الوحيد للربح، إذا كان تقلّص كمية العمل الضرورية للإنتاج، كما يبدو، ليس فقط لا يخفض الربح، بل يبدو، بالأحرى، في ظروف معينة، أنه المنبع الأقرب لزيادة الربح، على الأقل بالنسبة إلى رأسمالي مفرد؟

وإذا ما ارتفع ذلك الجزء من سعر الكلفة، الذي يمثل قيمة رأس المال الثابت، أو هبط في ميدان إنتاج معين، فإن هذا الجزء يخرج من ميدان التداول ويدخل في عملية إنتاج السلعة وهو كبير أو صغير منذ البداية. ومن جهة أخرى، إذا أنتج عدد معين من العمال، خلال الفترة الزمنية نفسها، مقداراً أقل أو أكبر من المنتج، أي إذا تغيرت كمية العمل اللازمة لإنتاج مقدار معين من السلع، عند بقاء عدد العمال ثابتاً على حاله، فإن ذلك الجزء من سعر الكلفة الذي يمثل قيمة رأس المال المتغير قد يبقى ثابتاً على حاله،

(25) مالتوس، [مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 268].

(Malthus, [Principles of Political Economy, 2nd ed., London, 1836, p. 268]).

ويدخل بالمقدار نفسه في سعر كلفة المنتج الكلي. ولكن تقع على كل وحدة من السلع، التي تؤلف بمجموعها المنتج الكلي، حصة أكبر أو أصغر من العمل (مدفوع الأجر وبالتالي أيضاً غير مدفوع الأجر)، وبالتالي نفقات أكبر أو أقل على هذا العمل، أي حصة أكبر أو أصغر من الأجور. إن الأجر الكلي الذي يدفعه الرأسمالي يظل على حاله، ولكنه يكون مختلفاً عندما يُحسب بالنسبة إلى كل قطعة من السلع. وهكذا يطرأ هنا تغير على هذا الجزء من سعر كلفة السلع. ولكن سواء كان سعر كلفة السلعة المفردة يرتفع أو يهبط (أو يتغير سعر كلفة مجموع السلع التي ينتجها رأسمال ذو مقدار معين) بسبب مثل هذه التغيرات في قيمتها هي أو قيمة عناصرها، فإن معدل الربح الوسطي البالغ 10%، مثلاً، يظل 10%، رغم أن هذه الـ 10%، إذا ما أخذنا سلعة بمفردها، تمثل مقداراً مختلفاً جداً وفقاً لمدى تغير مقدار سعر كلفة هذه السلعة المفردة نتيجة لتغير القيمة الذي افترضناه⁽²⁶⁾

ويقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير - وهذا هو الأهم، لأنه منبع فائض القيمة [181] ولأن كل ما يحجب دوره الفعلي في إثراء الرأسمالي، إنما يحيط النظام برّمته بالغموض - فإن الأمور تبدو للرأسمالي في صورة مبسطة، وبالضبط على هذا النحو: لنفرض أن رأسمالاً متغيراً مقداره 100 جنيه تمثل الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل. وإذا كان هؤلاء العمال الـ 100 يُنتجون، عندما يكون العمل معيناً، منتوجاً أسبوعياً يتألف من 200 قطعة سلعية أي أنها = 200 س، تكون النتيجة، إذا تجردنا عن ذلك الجزء من سعر الكلفة الذي يضيفه رأس المال الثابت، أن قطعة سلعية واحدة، أي 1 س = $\frac{100 \text{ جنيه}}{200 \text{ جنيه}}$ 10 شلنات نظراً لأن 100 جنيه = 200 س. لنفترض الآن، أن تغيراً يطرأ على قدرة إنتاجية العمل، كأن تتضاعف مثلاً؛ إن العدد نفسه من العمال يُنتج ضعف 200 س خلال المدة الزمنية نفسها التي كان يُنتج خلالها 200 س في السابق. في هذه الحالة (بمقدار ما إن سعر الكلفة يتألف من الأجور وحدها)، وحيث إن 100 جنيه = 400 س، فإن 1 س = $\frac{100 \text{ جنيه}}{400} = 5$ شلنات. أما إذا هبطت قدرة إنتاجية العمل إلى النصف،

(26) كوربيت، [بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، لندن، 1841، ص 20].

(Corbet, [An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals, London, 1841, p. 20]). [ن. برلين].

فإن العمل نفسه لن يُنتج سوى $\frac{200}{2}$ س؛ وبما أن 100 جنيه = $\frac{200}{2}$ س، فإن 1 س الآن = $\frac{200}{200}$ جنيه = 1 جنيه واحدًا. إن التغيّر الذي يطرأ على وقت العمل اللازم لإنتاج السلع، وبالتالي على قيمتها، يبدو، الآن، من ناحية صلته بسعر الكلفة، وبالتالي بسعر الإنتاج، توزيعاً مختلفاً للأجور ذاتها على عدد أكبر أو أصغر من السلع، تبعاً لكثرة أو قلة السلع التي يتم إنتاجها خلال وقت العمل ذاته ولقاء الأجور ذاتها. يرى الرأسمالي، وبالتالي رجل الاقتصاد السياسي أيضاً، أن كمية العمل مدفوع الأجر التي تصيب كل قطعة من السلعة، تتغير بتغير إنتاجية العمل، فتتغير بالتالي قيمة كل قطعة مفردة؛ إلا أنهما لا يريان أن ذلك هو ما يحدث أيضاً بالنسبة إلى العمل غير مدفوع الأجر الذي تحتويه كل قطعة من السلعة، وتقل قدرتهما على رؤية ذلك أكثر، نظراً لأن الربح الوسطي لا يتحدد، إلّا عرضياً في الواقع، بالعمل غير مدفوع الأجر الذي يجري امتصاصه في ميدان معين من ميادين الإنتاج. وإن كون قيمة السلع تتحدد بما تحتويه من عمل، إنما هو واقع يتجلى الآن في مثل هذا الشكل اللفظ والمبهم.

الفصل العاشر

مساواة المعدل العام للربح من خلال المنافسة. أسعار السوق، وقيم السوق. الربح الفائض

يملك رأس المال المستخدم في قسم من ميادين الإنتاج تركيباً وسطياً، أو متوسطاً، أي تركيباً مماثلاً أو مقارباً لتركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي.

وإن سعر إنتاج السلع المُنتجة في هذه الميادين يتطابق مع قيمتها المعبر عنها بالنقود، تطابقاً تاماً أو مقارباً وتشكل القيمة الحدّ الرياضي لسعر الإنتاج. إن المنافسة توزع رأس المال الاجتماعي بين مختلف ميادين الإنتاج، على نحو يجعل أسعار الإنتاج تشكل في كل واحد من هذه الميادين حسب نموذج تشكّل أسعار الإنتاج في الميادين ذات التركيب الوسطي، أي أنها $= ك + ك ح$ (سعر الكلفة زائداً حاصل ضرب سعر الكلفة هذا بمعدل الربح الوسطي). وما معدل الربح الوسطي هذا سوى الربح المعبر عنه بالنسبة المثوية في ميدان إنتاج معين ذي تركيب وسطي، حيث يتطابق الربح إذن مع فائض القيمة. وعليه، فإن معدل الربح هو نفسه في سائر ميادين الإنتاج، ويساوي بالتحديد معدل الربح في ميادين الإنتاج الوسطية، التي يسودها التركيب الوسطي لرأس المال. وعليه، لا بد لمجموع أرباح سائر ميادين الإنتاج المختلفة أن يكون مساوياً لمجموع فائض القيم، وأن يكون مجموع أسعار إنتاج المنتج الاجتماعي الكلي مساوياً لمجموع قيم هذا المنتج. ولكن من الواضح، أن المساواة بين ميادين إنتاج ذات تركيب متباينة لرأس المال يجب أن تسعى دوماً إلى أن تساوى هذه الميادين بالميادين ذات التركيب الوسطي لرأس المال، سواء كان هذا التركيب متطابقاً تماماً مع التركيب الوسطي لرأس

المال الاجتماعي الكلي، أم كان مقارباً له. ويلاحظ في ميادين الإنتاج التي تقترب بهذا القدر أو ذاك من المتوسط، ميل نحو المساواة، ميل يسعى إلى مستوى مثالي، نعني مستوى وسطياً لا وجود له في الواقع الفعلي، أي ميل نحو إقرار معدل يقع بالقرب من [183] هذا المستوى المثالي. على هذا النحو يسود، بالضرورة، ميل لجعل أسعار الإنتاج محض أشكال محوالة للقيمة، أو لتحويل الأرباح إلى محض أجزاء من فائض القيمة تتوزع لا بنسبة فائض القيمة المُنتج في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، بل بنسبة كتلة رأس المال المستخدم في كل ميدان من ميادين الإنتاج هذه، بحيث أن كتلاً متساوية من رأس المال، مهما يكن تركيبها العضوي، تتلقى حصصاً (أجزاء صحيحة) متساوية من فائض القيمة الكلي الذي أنتجه رأس المال الاجتماعي الكلي.

وهكذا، فإن سعر الإنتاج بالنسبة لرؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي أو المقارب للتركيب الوسطي يتطابق مع القيمة تطابقاً تاماً أو مقارباً، ويتطابق الربح مع فائض القيمة الذي تنتجه رؤوس الأموال هذه. أما سائر رؤوس الأموال الأخرى، فإنها، مهما يكن تركيبها، تنزع تحت ضغط المنافسة إلى التساوي مع رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي. ولكن، بما أن رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي تساوي أو تقارب متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن سائر رؤوس الأموال تنزع، أيأ كان فائض القيمة الذي تنتجه هي ذاتها، إلى أن تحقق، من خلال أسعار سلعها، الربح الوسطي عوضاً عن فائض القيمة هذا، أي تنزع إلى أن تحقق أسعار الإنتاج.

ويمكن القول من ناحية أخرى، إنه حيثما ينشأ، عموماً، ربح وسطي، وبالتالي معدل عام للربح - بصرف النظر عن طريقة تحقق هذه النتيجة - فإن مثل هذا الربح الوسطي لا يمكن أن يكون أي شيء غير ربح عن رأسمال اجتماعي وسطي، حيث يكون مجموع هذا الربح مساوياً لمجموع فائض القيمة، وإن الأسعار الناتجة عن إضافة هذا الربح الوسطي إلى سعر الكلفة، لا يمكن أن تكون أي شيء غير القيم المحوالة إلى أسعار إنتاج. ولن يغير من الأمر شيئاً إذا كانت رؤوس الأموال الموطّفة في ميادين إنتاج معينة لا تخضع، لسبب من الأسباب، لعملية المساواة. إذ سيُحسب الربح الوسطي، عندئذ، استناداً إلى ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الذي يدخل في عملية المساواة. ومن الجلي، أن الربح الوسطي لا يمكن أن يكون أي شيء سوى الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، موزعة على كتل رؤوس الأموال في كل ميدان من ميادين الإنتاج، وفقاً لمقدار كل واحد منها. إن ذلك هو مجمل العمل المتحقق غير مدفوع الأجر، وهذه الكتلة الإجمالية للعمل غير مدفوع الأجر تتمثل، شأنها شأن العمل مدفوع الأجر، سواء كان

عملاً ميثاً أم حياً، في الكتلة الإجمالية للسلع والنقود التي يستولي عليها الرأسماليون. والمسألة التي تنطوي على الصعوبة الحقيقية هي هذه: كيف تقود هذه المساواة للأرباح إلى معدل ربح عام، ما دامت هذه المساواة، كما هو جلي، نتيجة لا نقطة انطلاق.

[184] من الجلي، بادئ الأمر، أن تقدير القيمة السلعية بالنقد، مثلاً، لا يمكن أن يكون سوى نتيجة لتبادلها، وإذا ما افترضنا، بالتالي، إجراء تقدير من هذا القبيل، فينبغي أن نعتبره حصيلة تبادل فعلي لقيمة سلعية مقابل قيمة سلعية. ولكن كيف يحصل هذا التبادل للسلع حسب قيمها الفعلية؟

نفترض بادئ الأمر، أن سائر السلع تُباع، في مختلف ميادين الإنتاج، حسب قيمها الفعلية. ما الذي سيكون عليه الحال عندئذ؟ استناداً إلى ما ورد من قبل، ستسود معدلات أرباح متباينة جداً في مختلف ميادين الإنتاج. إن بيع السلع بموجب قيمها (أي مبادلتها ببعضها بنسبة ما تحتويه من قيم، حسب أسعار تناسب قيمها) أو بيعها بأسعار تجعل بيعها يدرّ أرباحاً متساوية في المقدار لقاء كتل متساوية من رؤوس الأموال المسلفة لإنتاجها، هما، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، شيان مختلفان تمام الاختلاف.

إن كون رؤوس الأموال التي تحرك مقادير غير متساوية من العمل الحي، تنتج مقادير غير متساوية من فائض القيمة، يفترض، في نطاق حدود معينة على الأقل، أن درجة استغلال العمل أو معدل فائض القيمة هما ذاتهما في كل مكان، أو أن الفوارق القائمة في هذا المجال تتلاشى بفعل عوامل معوّضة فعلية أو متخيلة (عرفية) تساويها. وهذا يفترض أن هناك منافسة بين العمال، وأن هناك مساواة من خلال نزوحهم المستمر من ميدان إنتاج إلى آخر. لقد افترضنا هذا المعدل العام لفائض القيمة - ناظرين إليه باعتباره ميلاً، شأن كل القوانين الاقتصادية - توخياً للتبسيط النظري؛ أما في الواقع الفعلي، فإنه الشرط الحقيقي المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي رغم أن إقراره يتعرقل، بهذا القدر أو ذاك، بعقبات عملية، تولّد فوارق محلية، على هذا القدر أو ذاك من الأهمية، مثل قوانين الإقامة (settlement laws) (*) عند العمال الزراعيين الإنكليز. غير أننا نفترض، في النظرية، أن قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي تنمو في شكلٍ صافٍ. أما في الواقع الفعلي

(*) قوانين الإقامة، هي جزء من تشريعات الفقراء في إنكلترا (منذ 1662) تحظر على المياومين الزراعيين الانتقال، وتعيدهم إلى مسقط رأسهم عنوة. [ن. برلين].

فليس هناك، دوماً، سوى حالة تقريبية؛ غير أن هذه الحالة التقريبية تكون أكبر، كلما كان نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، وكانت بقايا الأنماط الاقتصادية السابقة الغريبة عنه قد أزيلت على نحو أتم.

وتتبع الصعوبة بأكملها من واقع أن السلع لا تُبادل، ببساطة، بوصفها محض سلع، بل تُبادل بوصفها منتجات رؤوس أموال تطالب بحصة من الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، [185] وفقاً لمقدار كل واحدٍ منها، أو بحصة متساوية لقاء مقادير متساوية لرؤوس الأموال هذه. وإن الأسعار الكلية للسلع التي ينتجها رأسمال معين في فترة معينة من الزمن، ينبغي أن تلبي هذه المطالبة. لكن السعر الكلي لهذه السلع هو محض مجموع أسعار السلع المفردة، التي تؤلف منتج رأس المال.

إن النقطة الحاسمة (punctum saliens) ستبرز على أسطح وجه، فيما لو تناولنا المسألة على هذا النحو: لنفترض أن العمال هم أنفسهم مالكون لوسائل إنتاجهم، ويبادلون سلعهم مع بعضهم بعضاً. عندئذ لن تكون هذه السلع منتجات لرأس المال. واستناداً إلى الطبيعة التكنيكية لمختلف الأعمال، تتباين قيم وسائل العمل ومواد العمل المستخدمة في مختلف فروع العمل. وبالمثل، إذا ما أغفلنا عدم تساوي قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة، فإن كتلاً مختلفة من وسائل الإنتاج هذه ستكون لازمة لكتلة معينة من العمل؛ نظراً لأن سلعة معينة يمكن أن تُنجز في ظرف ساعة واحدة، بينما تُنجز أخرى في يوم واحد، إلخ. ونفترض، علاوة على ذلك، أن هؤلاء العمال يعملون في المتوسط، مدة زمنية متماثلة، وأنه تؤخذ في الحساب تلك المؤثرات المساوية التي تنجم عن تباين شدة العمل، إلخ. عندئذ سيجدد اثنان من العمال في السلع، التي تؤلف منتج عملهما اليومي، مُعادل نفقاتهما أي سعر كلفة وسائل الإنتاج المستهلكة في عملية عمل كل منهما، هذا أولاً. وتختلف هذه الأخيرة باختلاف الطبيعة التكنيكية لفرعي عملهما. ثانياً، سيخلق كلاهما المقدار نفسه من القيمة الجديدة، وبالتحديد القيمة المضافة إلى وسائل الإنتاج خلال يوم العمل. وستتضمن هذه القيمة الجديدة أجورهما زائداً فائض قيمة، أي زائداً العمل الفائض الذي يفرض عن حاجتهما الضرورية، علماً بأن نتائج هذا العمل الفائض تؤوب إليهما بالذات. ولو استعملنا اللغة الرأسمالية، لقلنا إن العاملين الاثنين يتلقيان الأجور نفسها زائداً الربح نفسه، أي = القيمة(*) المعبر عنها في منتج

(*) في الطبعة الأولى: ولكن أيضاً. عُدلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

يوم عمل مؤلف من عشر ساعات مثلاً. ولكن، أولاً - لا بد أن تكون قيمتا سلعتيهما متباينتين. ففي قيمة السلعة I مثلاً، قد تكون حصة وسائل الإنتاج المستهلكة، أكبر مما في السلعة II؛ وابتغاء حساب كل الفوارق الممكنة على الفور، نفترض أن السلعة I تمتص من العمل الحي أكثر، ويتطلب إنتاجها بالتالي وقت عمل أطول، من السلعة II. وعليه، فإن قيمة هاتين السلعتين I و II مختلفتان جداً. ويختلف كذلك مجموع القيم السلعية التي تؤلف منتج العمل الذي يخلقه كل من العامل I والعامل II، خلال زمن معين. كما أن معدلي الربح بالنسبة إلى كل من I و II سيكونان مختلفين جداً، إذا ما أطلقنا في هذه الحالة اسم معدل الربح على نسبة فائض القيمة إلى القيمة الكلية لما أُنتق [186] من وسائل إنتاج. وإن وسائل العيش التي يستهلكها العاملان I و II كل يوم خلال الإنتاج، والتي تمثل أجورهما، تؤلف هنا جزءاً من وسائل الإنتاج المسلفة نطلق عليه، في حالات أخرى، اسم رأس المال المتغير. غير أن فائض القيمة المتولد في وقت عمل متساو يكون واحداً بالنسبة إلى العامل I والعامل II؛ أو إذا توخينا الدقة أكثر، بما أن كلا من I و II يتلقى قيمة منتج يوم عمل واحد، فإن كلا منهما يتلقى، بعد اقتطاع قيمة العناصر «الثابتة» المسلفة، قيمة مساوية لما يتلقاه الآخر، وأن جزءاً من هذه القيمة يمكن أن يُعد بمثابة التعويض عن وسائل العيش المستهلكة في الإنتاج، بينما يمكن للجزء الآخر أن يُعد بمثابة فائض قيمة يفرض على ذلك. ولو قام العامل I بنفقات أكثر، يجري التعويض عنها بمقدار أكبر من جزء قيمة سلعته، وهو الجزء الذي يعوّض عن هذا الجزء «الثابت»، لكان عليه بالتالي أن يعيد تحويل جزء أكبر، من القيمة الكلية لمنتوجه، إلى عناصر مادية لهذا الجزء الثابت، في حين أن العامل II، إذا كان يكسب أقل، فعليه أن يحوّل جزءاً أقل من القيمة إلى عناصر مادية للجزء الثابت. وفي ظل مثل هذه الشروط، يكون التباين بين معدلات الربح أمراً لا أهمية له، مثلما أن الأمر لا أهمية له، بالنسبة إلى العامل المأجور اليوم، بأي معدل ربح يجري التعبير عن كمية فائض القيمة المعصرة منه؛ والحال نفسه في التجارة الدولية حيث لا أهمية للاختلافات في معدلات الربح بين مختلف الأمم في نطاق تبادل السلع.

إن تبادل السلع حسب قيمها، أو بما يقارب قيمها، يتطلب، لذلك، درجة أدنى بكثير مما يتطلبه تبادلها حسب سعر الإنتاج، فهذا الأخير يستدعي إلى حد معين، درجة عالية، من التطور الرأسمالي.

ومهما يكن الأسلوب الذي تُثبّت أو تُنظم به الأسعار الأولية لمختلف السلع، إزاء بعضها بعضاً، فإن قانون القيمة يتحكم بحركتها، فحينما يتقلص وقت العمل اللازم لإنتاج

السلعة تهبط الأسعار؛ وحينما يرتفع هذا الوقت ترتفع الأسعار، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها.

وبمعزل عن تحكّم قانون القيمة بالأسعار وبحركة الأسعار، فإن من الصحيح تماماً أن نعتبر قيم السلع سابقة (prius) لأسعار الإنتاج، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل من الناحية التاريخية أيضاً. ويصحّ ذلك على الأوضاع الاجتماعية التي تعود فيها وسائل الإنتاج إلى الشغل؛ ويقوم هذا الوضع، سواء في العالم القديم أم العالم الحديث، عند الفلاح، الذي يملك الأرض ويعيش بعمله، وعند الحرفي. وهذا يتفق مع الرأي⁽²⁷⁾ [187] الذي عبّرنا عنه من قبل، والذي ينص على أن تطور المنتجات إلى سلع ينبع من خلال التبادل بين مختلف الجماعات المشاعية، لا بين أفراد الجماعة الواحدة ذاتها^(*) ومثلما أن ذلك ينطبق على هذا الوضع البدائي، فإنه ينطبق على علاقات اجتماعية لاحقة أخرى تقوم على أساس العبودية والقنانة، وينطبق أيضاً على تنظيم الأصناف الحرفية المغلقة ما دامت وسائل الإنتاج المثبتة في كل فرع من فروع الإنتاج لا يمكن نقلها إلى ميدان آخر إلا بصعوبة، وتقوم لذلك بين مختلف ميادين الإنتاج علاقة مع بعضها بعضاً تشبه، في حدود معينة، العلاقة بين بلدان مختلفة أو بين نظام مجتمعات شيوعية.

ولكي تتطابق أسعار السلع التي يجري تبادلها تطابقاً تقريبياً مع قيمها، فليس هناك من ضرورة سوى: (1) أن يكفّ تبادل مختلف السلع عن أن يكون عرضياً محضاً أو تصادفياً (لا غير؛ 2) في حدود ما نحن معنيون بتبادل السلع المباشر، أن يتم إنتاج هذه السلع، من الجانبين، بمقادير تتطابق تقريبياً مع الحاجات المتبادلة، وهذا ما تقرره الخبرة المتبادلة المكتسبة أثناء التصريف، وينتج بالتالي عن التبادل القائم خلال وقت طويل؛ (3) بمقدار ما نتحدث عن البيع، ألا يكون هناك احتكار طبيعي أو مصطنع يتيح للأطراف المتعاقدة أن تبيع بما يفوق القيمة، أو يُرغمها على البيع دونها. ونقصد بالاحتكار العرضي ذلك الاحتكار الذي يحظى به الشاري أو البائع نتيجة نسبة عرضية تطرأ على الطلب والعرض.

إن الافتراض بأن سلع مختلف ميادين الإنتاج تُباع بموجب قيمها، لا يعني بالطبع أكثر من أن قيمتها هي مركز الجاذبية الذي تدور حوله أسعارها وتوازن وفقاً له الإرتفاعات

(27) كان ذلك آنذاك، في عام 1865، محض «رأي» لماركس. أما اليوم، فبعد البحوث الواسعة، من ماورر إلى مورغان، والمتعلقة بالمشاعة البدائية، بات ذلك واقعاً، يندر أن يجادل فيه أحد. [ف. إنجلز].

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص102، [الطبعة العربية، ص 123-124].

والإنخفاضات المستمرة بعضها بعضاً. وهناك، علاوة على ذلك، دائماً، قيمة السوق - نتحدث عنها لاحقاً - التي ينبغي تمييزها عن القيمة الفردية لسلع مفردة ينتجها شتى المنتجين. إن القيمة الفردية لبعض من هذه السلع تقف دون قيمة السوق (أي أن إنتاجها يستلزم وقت عمل أقل مما تعبر عنه قيمة السوق)، بينما تقف القيمة الفردية لسلع أخرى فوق قيمة السوق. وينبغي النظر إلى قيمة السوق، من جهة أولى، بوصفها قيمة وسطية للسلع التي يتم إنتاجها في ميدان معين من ميادين الإنتاج، وبوصفها، من جهة ثانية، القيمة الفردية للسلع، التي يتم إنتاجها في ظل شروط وسطية في ميدان معين، والتي [188] تؤلف شطراً كبيراً من منتجات ذلك الميدان. إن السلع المنتجة في أسوأ الشروط، أو تلك المنتجة في أفضلها، لا تضبط قيمة السوق إلا في تراكيب استثنائية فقط، وقيمة السوق هذه تؤلف بدورها مركزاً لتقلبات أسعار السوق من حولها، ولكن هذه الأسعار متماثلة دائماً بالنسبة لسائر السلع من الصنف نفسه. وإذا كان عرض السلع بالقيمة الوسطية، أي بالقيمة الوسطية لكتلة السلع، التي تقف بين القطبين المتطرفين، يشع الطلب الاعتيادي، فإن السلع التي تقف قيمتها الفردية دون سعر السوق، سوف تحقق فائض قيمة إضافياً، أو ربحاً فائضاً، في حين أن تلك السلع التي تقف قيمتها الفردية فوق قيمة السوق، لا تستطيع تحقيق جزء من فائض القيمة الذي تحتويه.

ولا ينفع بشيء الزعم بأن بيع السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط يبين أن هذه السلع لازمة لإشباع الطلب(*) فلو كان السعر في الحالة المفترضة أعلى من قيمة السوق الوسطية، فإن الطلب سيكون أقل(**) ويمكن لصنف معين من السلع، عند سعر معين، أن يحتل حيزاً معيناً فقط في السوق؛ ولا يبقى هذا الحيز على حاله عند وقوع تغيير في السعر، إلا إذا كان ارتفاع السعر يتطابق مع انخفاض كمية السلع، أو كان انخفاض السعر يتطابق مع تزايد كميتها. أما إذا كان الطلب من القوة بحيث أنه لا يتقلص حتى عندما يضبط السعر بفعل قيمة السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط، فإن هذه الأخيرة تحدد قيمة السوق. وليس ذلك بممكن إلا إذا كان الطلب مرتفعاً فوق المعتاد، أو كان العرض هابطاً دون المعتاد. أخيراً، إذا كانت كتلة السلع المنتجة أكبر من أن تجد تصريفاً لها بموجب قيم السوق الوسطية، فإن السلع المنتجة في ظل أفضل الشروط هي التي تحدد قيمة السوق. ويمكن للسلع من هذا الصنف الأخير، مثلاً، أن تُباع حسب

(*) ورد في الطبعة الأولى: العرض. [ن. برلين].

(**) ورد في الطبعة الأولى كلمة «أكبر»؛ صحت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

قيمتها الفردية بالضبط تماماً أو بصورة تقريبية، وفي هذه الحالة يمكن للسلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط أن تعجز، على الأرجح، عن تحقيق سعر كلفتها، في حين أن السلع المُنتجة في ظل الشروط الوسطية، لن تستطيع أن تحقق غير جزء مما تحتويه من فائض قيمة. وما قيل هنا بصدد قيمة السوق، ينطبق أيضاً على سعر الإنتاج، ما إن يأتي هذا ليحل محل قيمة السوق. إن سعر الإنتاج ينتظم في كل ميدانٍ منفرد كما ينتظم أيضاً بفعل ظروف معينة. ولكن سعر الإنتاج هذا، بدوره، مركز تنذبذب حوله أسعار السوق اليومية، وتساوى بموجبه خلال فترات محددة (أنظر ريكاردو، حول تحديد أسعار الإنتاج من قبل [189] المشاريع العاملة في ظل أسوأ الشروط) (*)

ومهما تكن الكيفية التي تنتظم بها الأسعار، فالتائج هي كالاتي:

1 - إن قانون القيمة يتحكم بحركة الأسعار، بحيث أن تزايد أو تناقص وقت العمل اللازم للإنتاج يجعل أسعار الإنتاج ترتفع أو تنخفض. وبهذا المعنى بالذات يقول ريكاردو (الذي كان يشعر يقيناً أن أسعار الإنتاج عنده تنحرف عن قيم السلع) إن «البحث الذي يود أن يجذب إليه انتباه القارئ، يتعلق بتأثير التغيرات في القيمة النسبية للسلع وليس في قيمتها المطلقة». [د. ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، المؤلفات، أعدها للنشر: ماكولوخ، لندن، 1852، ص15].

«the inquiry to which he wishes to draw the reader's attention, relates to the effect of the variations in the relative value of commodities, and not in their absolute value». ([D. Ricardo, *On the Principles of Political Economy and taxation. Works*, ed. by MacCulloch, London, 1852, p. 15]).

2 - إن الربح الوسطي، الذي يحدد أسعار الإنتاج، ينبغي أن يكون على الدوام مساوياً، بصورة تقريبية، لكمية فائض القيمة، التي تؤول إلى رأسمال معين بوصفه جزءاً صحيحاً من رأس المال الاجتماعي الكلي. لنفرض أن المعدل العام للربح، وبالتالي الربح الوسطي، إنما يجري التعبير عنه بقيمة نقدية أكبر من متوسط فائض القيمة الفعلي المعبر عنه بالنقد. ولكن بمقدار ما يتعلق الأمر بالرأسماليين، فالأمر سيان بالنسبة إليهم، أن يحتسبوا لبعضهم بعضاً، بصورة متبادلة، ربحاً يبلغ 10% أو 15%. فالنسبة الأولى،

(*) ريكاردو، المرجع نفسه، ص60-61. [ن. برلين].

أي 10%، لا تغطي قيمة سلعية فعلية أكبر مما تغطيه النسبة الثانية، أي 15%، نظراً لأن تضخيم التعبير النقدي متبادلاً عند الجميع. أما بالنسبة إلى العمال (ونفترض هنا أنهم يتلقون أجورهم الاعتيادية، وأن تصاعد الربح الوسطي لا يشكل اقتطاعاً فعلياً من الأجور، أي أنه لا يعبر عن شيء مختلف تماماً عن فائض القيمة الاعتيادي الذي يأخذه الرأسمالي)، فإن ازدياد أسعار السلع، الناجم عن تصاعد الربح الوسطي، ينبغي أن يُقابل ازدياد التعبير النقدي لرأس المال المتغير. والواقع أن مثل هذا الارتفاع الاسمي العام في معدل الربح وفي الربح الوسطي، فوق المستوى الذي يحدده تناسب فائض القيمة الفعلي إلى رأس المال الكلي المسلف، أمر غير ممكن من دون أن يُجرّ إلى ارتفاع الأجور، وكذلك ارتفاع أسعار السلع التي تؤلف رأس المال الثابت. والعكس صحيح عند حدوث انخفاض. وبما أن القيمة الكلية للسلع هي التي تضبط فائض القيمة الكلية، وهذا بدوره يضبط - كقانون عام يتحكم بالتقلبات - مستوى الربح الوسطي وبالتالي معدل الربح العام، فواضح أن قانون القيمة يضبط أسعار الإنتاج.

[190] إن ما تفعله المنافسة، بادية الأمر، في أحد ميادين الإنتاج، هو أنها تقرر قيمة سوق موحدة وسعر سوق موحداً من مختلف القيم الفردية للسلع. غير أن تنافس رؤوس الأموال في مختلف ميادين الإنتاج هو الذي يُنشئ سعر الإنتاج الذي يساوي بين معدلات الربح في الميادين المختلفة. وإن تكوين أسعار الإنتاج يستلزم تطوراً في نمط الإنتاج الرأسمالي أعلى مما يستلزمه إقرار قيمة السوق الموحدة وسعر السوق الموحّد. ولكي تُباع السلع، من ميدان الإنتاج الواحد نفسه، ومن الصنف نفسه، ومن النوعية نفسها تقريباً، بموجب قيمتها، لا بد من شرطين:

أولاً - يجب أن تتساوى مختلف القيم الفردية في قيمة اجتماعية واحدة، هي قيمة السوق التي تناولناها أعلاه، وهذا يقتضي وجود التنافس بين مُنتجي السلع ذات الصنف نفسه، كما يقتضي أيضاً وجود سوق يعرضون فيه سلعهم في وقت واحد. ولكي يتطابق سعر السوق للسلع المتماثلة، رغم أنها تنتج في ظروف متباينة ومتفردة اللون، يتطابق مع قيمة السوق، ولا ينحرف عنها، سواء بأن يعلو عليها أو يهبط دونها، فمن الضروري أن يكون الضغط، الذي يمارسه مختلف الباعة على بعضهم بعضاً، كبيراً بما فيه الكفاية لكي تطرح في السوق كتلة من السلع تناسب الحاجة الاجتماعية، أي الكمية التي يكون المجتمع قادراً على أن يدفع لقاءها قيمة السوق. ولو تجاوزت كتلة المنتوجات هذه الحاجة، فإن السلع ينبغي أن تُباع دون قيمة السوق؛ وتُباع، على العكس، فوق قيمة السوق هذه، إذا كانت كتلة المنتوجات ليست كبيرة بما فيه الكفاية، أو، وهذا ما يُضارع

الشيء نفسه، إذا كان ضغط التنافس بين الباعة ليس قوياً بما فيه الكفاية كيما يرغمهم على أن يجلبوا الكتلة المناسبة من السلع إلى السوق. وإذا ما تغيرت قيمة السوق، فإن الشروط التي يمكن أن تُباع في ظلها الكتلة الإجمالية للسلع، تتغير هي الأخرى. أما إذا هبطت قيمة السوق، فإن الحاجة الاجتماعية (ونعني هنا بها دوماً الحاجة القادرة على الدفع) تتوسع، بصورة وسطية، وتستطيع، في حدود معينة، أن تمتص كتلاً أكبر من السلع. وإذا ارتفعت قيمة السوق، فإن الحاجة الاجتماعية للسلع تنقلص، ولذلك تمتص منها كتلاً أقل. وهكذا، إذا كان الطلب والعرض ينظّمان أسعار السوق، أو بالأحرى ينظّمان انحرافات أسعار السوق عن قيمة السوق، فإن قيمة السوق، من ناحيتها، هي التي تنظّم العلاقة بين الطلب والعرض، أو تنظّم المركز الذي تستطيع تقلبات الطلب والعرض أن تُرغم أسعار السوق على التذبذب من حوله.

ولو نظرنا إلى المسألة عن كثب، لوجدنا أن الشروط التي تنطبق على قيمة السلعة [191] المفردة، تجدد إنتاج نفسها هنا كشروط محددة لقيمة المقدار الكلي لسلع صنف معين، ذلك لأن الإنتاج الرأسمالي هو، منذ البداية، إنتاج واسع النطاق؛ ووجدنا أن ما يتم إنتاجه من سلع بمقادير صغيرة نسبياً كمنتوج جماعي ولو على يد الكثير من صغار المنتجين، في ظل أنماط إنتاج أخرى أدنى تطوراً، يتركز بمقادير ضخمة - على الأقل بالنسبة للسلع الأساسية - في يد قلة قليلة نسبياً من التجار في السوق، فيُدخّر ويُعرض للبيع، بوصفه المنتج الجماعي لفرع إنتاج بأكمله، أو لأجزاء منه كبيرة أو صغيرة نوعاً ما.

ونشير هنا، بصورة عابرة تماماً، إلى أن «الحاجة الاجتماعية»، أي ما يضبط مبدأ الطلب، مشروطة، جوهرياً، بالعلاقة بين مختلف الطبقات، وبالموقع الاقتصادي المعني الذي تحتله كل واحدة منها، أي تحديداً، وفق النسبة بين فائض القيمة الكلي والأجور، هذا أولاً، وثانياً وفق النسبة التي ينقسم بها فائض القيمة إلى أجزاء مختلفة (ربح، فائدة، ربح عقاري، ضرائب، إلخ)؛ وهكذا يتضح هنا أيضاً، مرة ثانية، كيف أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تستطيع أن تفسّر أي شيء على الإطلاق، قبل إظهار الأساس الذي تقوم عليه هذه العلاقة.

ورغم أن السلعة والنقد يمثلان وحدة تضم القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، فإن هذين التحديدين، كما سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الأول، 3) يقعان في فعل الشراء والبيع، على طرفي نقيض، بحيث أن السلعة (البائع) تمثل القيمة الاستعمالية وأن النقد (الشاري) يمثل القيمة التبادلية. وتنحصر أول مقدمة للبيع في أن

تكون للسلعة قيمة استعمالية، أي أن توافق حاجة اجتماعية، كما سبق أن بينّا. أما المقدمة الأخرى فهي أن كمية العمل التي تحتويها السلعة ينبغي أن تمثل العمل الضروري اجتماعياً، وبالتالي فإن القيمة الفردية للسلعة (أو سعر البيع وهو ما يضارع الشيء نفسه في ظل هذه الفرضية) ينبغي أن تتطابق مع قيمتها الاجتماعية⁽²⁸⁾ دعونا نطبق ذلك على كتلة السلع الماثلة في السوق، والتي تؤلف منتج فرع كامل من فروع الإنتاج.

وستوضح الأمور بأبسط صورها، عندما ننظر إلى كتلة السلع بمجملها، بادئ الأمر، باعتبارها سلعة واحدة لفرع إنتاج واحد، وأن نجتمع أسعار السلع الكثيرة المتماثلة، لتكون بمثابة سعر واحد. فما قلناه عن السلعة المفردة، يصح الآن حرفياً على الكتلة السلعية، لفرع إنتاج معين، الماثلة في السوق. إن مطلب أن تتطابق القيمة الفردية للسلعة مع قيمتها الاجتماعية، يتحقق أو يجري تحديده الآن بمعنى أن الكمية الإجمالية للسلعة تحتوي على العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، وأن قيمة كتلة السلع هذه تساوي قيمتها في السوق.

لنفترض الآن، أن كتلة كبيرة من هذه السلع إنما يتم إنتاجها، تقريباً في ظل الشروط الاجتماعية الاعتيادية، بحيث تكون القيمة الاجتماعية هي في الوقت نفسه القيمة الفردية للسلع المفردة التي تؤلف هذه الكتلة. ولو كان هناك جزء صغير نسبياً من السلع، يتم إنتاجه في شروط أسوأ من هذه، وجزء آخر في شروط أفضل من هذه، بحيث تكون القيمة الفردية للجزء الأول أكبر، والقيمة الفردية للجزء الثاني أصغر من القيمة الوسطية لأكثرية السلع، علماً بأن هاتين الحالتين القصويتين توازنان بعضهما بعضاً، بحيث أن القيمة الوسطية للسلع التي تنتمي إلى هذين الجزئين تساوي قيمة السلع التي تنتمي إلى الكتلة الوسطية، فإن قيمة السوق تتحدد من خلال قيمة السلع التي يتم إنتاجها في ظل الشروط الوسطية⁽²⁹⁾ إن قيمة الكتلة الكلية للسلع تساوي المجموع الفعلي لقيم سائر السلع المفردة مأخوذة بمجموعها، سواء تلك السلع التي تم إنتاجها في ظل الشروط الوسطية، أم في شروط أفضل أو أسوأ من الشروط الوسطية. وفي هذه الحالة، فإن قيمة السوق، أو القيمة الاجتماعية لكتلة السلع - أي وقت العمل الضروري الذي تحتوي عليه - تتحدد بقيمة الكتلة الوسطية الغالبة من السلع.

(28) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859.

(29) المرجع نفسه.

لنفترض، على العكس، أن المقدار الكلي للسلع المطلوبة، المطلوبة إلى السوق، يظل على حاله، غير أن قيمة السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط لا تتوازن مع قيمة السلع المنتجة في أفضل الشروط، بحيث أن ذلك الجزء من كتلة السلع الذي تم إنتاجه في أسوأ الشروط يؤلف كمية هامة نسبياً، سواء مقابل الكتلة الوسطية من السلع أم مقابل الحالة القصوى الأخرى. عندئذ فإن كتلة السلع التي تم إنتاجها في ظل أسوأ الشروط هي التي تضبط قيمة السوق، أو القيمة الاجتماعية.

أخيراً، لنفترض أن السلع التي أنتجت في شروط أفضل من الشروط الوسطية تتجاوز من حيث كميتها تلك السلع التي أنتجت في أسوأ الشروط بدرجة ملحوظة، بل إنها تؤلف مقداراً كبيراً حتى بالقياس إلى السلع المنتجة في ظل شروط وسطية؛ عندئذ تنتظم قيمة السوق بفعل ذلك الجزء من السلع الذي أنتج في ظل أفضل الشروط. ونصرف النظر، هنا، عن حالة فيض السوق، التي يتم فيها دائماً ضبط أسعار السوق بذلك الجزء من السلع الذي أنتج في ظل أفضل الشروط؛ فنحن لا نتناول، هنا، سعر السوق، إذ إنه [193] يختلف عن قيمة السوق، بل نحن نتناول مختلف التحديدات المقررة لقيمة السوق نفسها⁽³⁰⁾

(30) إن الخلاف بين شتورخ وريكاردو بخصوص الربح العقاري (وهو خلاف يقتصر على هذا الموضوع: والواقع أن كل واحد من الاثنين لم يلتفت إلى رأي الآخر) حول ما إذا كانت قيمة السوق (وهي ما يسميانه سعر السوق أو سعر الإنتاج على الأرجح) تنتظم بفعل السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط (ريكاردو) أو تلك المنتجة في ظل أفضل الشروط (شتورخ)، إن هذا الخلاف ينحل آخر المطاف في أن الاثنين معاً مصيبان والاثنين مخطئان، وأن الاثنين معاً أغفلا كلياً أخذ الحالة الوسطية بعين الاعتبار^(*) قارن محاكمات كوربيت^(**) بصدد تلك الحالات، التي ينتظم فيها السعر بفعل السلع المنتجة في ظل أفضل الشروط. «لا ينبغي الظن أنه» (ريكاردو) «يزعم أن قطعتين مفردتين من سلعتين مختلفتين، قبة وزوجاً من الأحذية مثلاً، تبادلان لقاء بعضهما بعضاً عندما يكون صنع كل واحدة من هاتين القطعتين بالذات قد تطلب لإنتاجهما كمية مماثلة من العمل. فكلمة «سلعة» ينبغي أن تُفهم هنا على أنها تعني «نوعاً من السلع» وليس محض قبة واحدة بمفردها، أو زوجاً واحداً من الأحذية بمفرده، إلخ. إن مجمل العمل الذي يُنتج سائر القبعات في إنكلترا، ينبغي أن يُعتبر، لهذا الغرض، موزعاً على كل القبعات. ويبدو لي أن هذا الشيء لم يجر التعبير عنه بوضوح كاف في البداية وفي الموضوعات العامة لمذهب ريكاردو». (ملاحظات حول خلاقات لفظية معينة في الاقتصاد السياسي، إلخ، لندن، 1821، ص 53 - 54).

(Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy etc., London, 1821, p. 53-

54).

والواقع، إذا توخينا الدقة كلها (وهذا في الواقع العملي لا يتحقق، بالطبع، إلا بصورة تقريبية ويتعرض لتحويلات لا تحصى)، أن قيمة السوق لمجمل كتلة السلع، التي تنتظم، في الحالة I، بفعل القيم الوسطية، تساوي مجموع قيمها الفردية؛ إلا أن هذه القيمة، بالنسبة للسلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط وأفضلها هي قيمة فرضتها(*) على السلع القيمة الوسطية. فالأشخاص الذين يُنتجون سلعهم في ظل أسوأ الشروط القصوى مرغمون على بيعها دون القيمة الفردية؛ والمنتجون في ظل أفضل الشروط القصوى يبيعونها فوق القيمة الفردية.

إن كتلتَي القيمة الفرديتين اللتين تم إنتاجهما في ظل الحالتين القصويتين [أسوأ الشروط وأفضلها] لا توازنان بعضهما بعضاً في الحالة II، بل إن السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط هي التي تكتسب أهمية حاسمة. وإذا توخينا الدقة، فإن السعر الوسطي أو قيمة السوق لكل سلعة مفردة أو لكل جزء صحيح من الكتلة الكلية للسلع، إنما يتحدد هنا من خلال القيمة الكلية لمجمل كتلة السلع، التي يتم الحصول عليها عند جمع القيم المفردة للسلع التي أُنتجت في ظل شروط مختلفة للغاية، ومن خلال ذلك الجزء من هذه القيمة الكلية، الذي يؤول إلى كل سلعة مفردة. إن قيمة السوق المستخرجة على هذا النحو، تعلقو على القيمة الفردية ليس فقط للسلع التي أُنتجت في ظل الشروط الأكثر ملاءمة، بل [194] تعلقو أيضاً على قيمة السلع التي تنتمي إلى الكتلة الوسطية؛ ولكنها ستظل مع ذلك أدنى من القيمة الفردية للسلع المُنتجة في ظل الشروط الأقل ملاءمة. أما إلى أي حد قد تقترب منها أو تتطابق معها تماماً، آخر المطاف، فذلك يتوقف كلياً على حجم ذلك الجزء الذي يتألف من السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط داخل ميدان الإنتاج المقصود. وإذا كان الطلب راجحاً عند ذلك ولو بعض الشيء، فإن القيمة الفردية للسلع المُنتجة في ظل الشروط الأقل ملاءمة هي التي تضبط قيمة السوق. وإذا افترضنا أخيراً، كما في الحالة III، أن كمية السلع المُنتجة في ظل أفضل

= (*) [ريكاردو، المرجع نفسه، ص 60-61، أنظر أيضاً: (هنري شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادئ المحددة لازدهار الأمم، المجلد الثاني، سانت بطرسبورغ، 1815، ص 78-79).

(Storch, Henri, *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations*, T.2, St. Pétersbourg 1815, p.78-79). [ن. برلين].

(**) T. Corbet، ت. كوربيت، المرجع نفسه، ص 42 - 44. [ن. برلين].

(*) في الطبعة الأولى: وضعها aufstellt. عُدلت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

الشروط تحتل حيزاً أكبر، ليس فقط بالمقارنة مع نقيضها، بل أيضاً بالمقارنة مع الشروط الوسطية، فإن قيمة السوق تهبط دون القيمة الوسطية. وإن القيمة الوسطية، المحسوبة بجمع مقادير قيم السلع المنتجة في ظل شروط طرفي النقيض كما في ظل الشروط الوسطية أيضاً، تقف هنا دون قيمة الفئة الوسطى وتقترب منها أو تبعد عنها تبعاً للمقادير النسبية لذلك الجزء الذي تم إنتاجه في أكثر الشروط ملاءمة. وإذا كان الطلب ضعيفاً بالقياس إلى العرض، فإن جزء السلع المُنتج في أكثر الشروط ملاءمة، مهما كان حجمه، يكتسب وضعه المحدّد عنوة، وذلك بأن يخفض سعره إلى مستوى قيمته الفردية. ولا يمكن لقيمة السوق أن تتطابق مع هذه القيمة الفردية للسلع المنتجة في ظل أفضل الشروط، إلّا إذا كان العرض يفوق الطلب بشدة.

إن تثبيت قيمة السوق، المعروض هنا بصورة تجريدية، يتحقق في السوق الفعلية عن طريق المنافسة بين الشارين، على افتراض أن يكون الطلب كبيراً بما فيه الكفاية لامتناع الكتلة السلعية المقصودة حسب قيمتها المثبتة بهذه الصورة. وهنا نأتي إلى النقطة الأخرى.

ثانياً - إن القول بأن للسلعة قيمة استعمالية، لا يعني سوى أنها تليبي حاجة اجتماعية من نوع ما. وطالما أننا نعالج سلعة مفردة فقط، فإن بالوسع الافتراض أن الحاجة إلى هذه السلعة المقصودة قائمة - وكميتها متضمنة في سعرها - دونما مزيد بحث في مقادير الحاجة الواجب تلبيتها. غير أن هذا الجانب الكمي من الأمر يغدو جوهرياً، ما إن نواجه منتج فرع إنتاجي بأكمله، من جهة، والحاجة الاجتماعية إليه من جهة ثانية. ومن الضروري الآن دراسة مقياس هذه الحاجة الاجتماعية، نعني كميتها.

ونفترض هنا في هذه التعريفات عن قيمة السوق، أن كتلة السلع المنتجة معطاة، أي أنها تظل على حالها وأن التغير الوحيد إنما يطرأ على التناسب بين الأجزاء المكوّنة لهذه الكتلة، والتي تم إنتاجها في ظل شروط مختلفة، وأن قيمة السوق للكتلة نفسها من السلع تنتظم بالتالي بصورة متباينة. لنفرض أن هذه الكتلة هي الكمية المعتادة للعرض، ونغفل [195] هنا إمكانية الانسحاب المؤقت لجزء من السلع المنتجة من السوق. ولو بقي الطلب على هذه الكتلة هو الطلب المعتاد، فإن السلع ستُباع حسب قيمة السوق، مهما كانت الطريقة التي تنتظم بها قيمة السوق هذه من بين الطرق الثلاث المبحوثة أعلاه. إن الكتلة السلعية لا تليبي حاجة ما فحسب، بل تليبيها على نطاق اجتماعي. ولو كانت كمية السلع في السوق، أصغر أو أكبر من الطلب عليها، لتعرض سعر السوق لانحرافات عن قيمة السوق. وعندما تكون الكمية أصغر مما ينبغي فإن الانحراف الأول هو أن السلع التي يتم إنتاجها في ظل أسوأ الشروط هي التي تُنظّم دوماً قيمة السوق؛ أما عندما تكون

الكمية أكبر مما ينبغي فإن السلع المنتجة في ظل أفضل الشروط هي التي تُنظَّم دوماً قيمة السوق هذه؛ أي أن إحدى الحالتين القصويتين هي التي تحدد قيمة السوق، رغم أن التناسب المحض بين الكتل المنتجة في مختلف الشروط، لا بد أن يفضي إلى نتيجة أخرى. أما إذا كان الفارق بين الطلب على المنتجات وعرضها أكبر، فإن سعر السوق سوف ينحرف بحدّة أكبر عن قيمة السوق، سواء فوقها أم دونها. ولكن الفارق بين كمية السلع المنتجة والكمية التي يمكن أن تُباع بها السلع حسب قيمة السوق، يمكن أن ينشأ عن سبب مزدوج. فإما أن تتغير هذه الكمية ذاتها من السلع المنتجة، فتغدو قليلة جداً أو كبيرة جداً، بحيث أن تجديد الإنتاج يتم على نطاق آخر يختلف عن ذلك الذي انتظمت قيمة السوق المعنية بموجبه. وفي هذه الحالة يتغير العرض رغم أن الطلب يبقى على حاله، وبذلك ينشأ فيض إنتاج نسبي أو نقص إنتاج؛ أو أن تجديد الإنتاج، أي العرض، يبقى على حاله، لكن الطلب يهبط أو يرتفع، وهو شيء يمكن أن يحدث لأسباب مختلفة، ورغم أن المقدار المطلق للعرض يبقى على حاله هنا، فإن المقدار النسبي، أي مقداره بالمقارنة مع الحاجة يكون قد تغيّر. والأثر الناجم عن ذلك يماثل ما ينجم عن الحالة الأولى، ولكن في الاتجاه المعاكس لا غير. أخيراً: إذا وقعت التغيرات على كلا الجانبين ولكن إما في اتجاهين متعاكسين، أو في الاتجاه نفسه ولكن بدرجة متباينة - أي بوجيز القول إذا وقعت تغيّرات في الطرفين ولكنها تغيّر في الوقت نفسه التناسب السابق بين الطرفين، فإن النتيجة النهائية لا بد أن تخلص إلى واحدة من الحالتين المبحوثتين أعلاه.

إن الصعوبة الحقيقية في التحديد العام لمفهومي الطلب والعرض هي أن هذا التحديد يبدو وكأنه ينتهي إلى لغو فارغ. لننعم النظر بادىء الأمر في العرض، في المنتج المائل [196] في السوق أو الذي يمكن أن يُجلب إليه. ولكي لا نفرق هنا في تفاصيل لا فائدة فيها، فإننا نأخذ كتلة السلع المنتجة خلال السنة في كل فرع صناعي محدد، ونصرف النظر كلياً عن واقع أن مختلف السلع تستطيع بدرجة أكبر أو أقل ألا ترد إلى السوق وتُخزّن في المستودعات حتى تُستهلك في السنة القادمة مثلاً. إن هذا التجديد السنوي للإنتاج يجري التعبير عنه، بادىء الأمر، في كمية معينة، أعداداً أو مقاييس، وفقاً لكون كتلة السلع المقصودة تُقاس بالجملة أو بالقطعة؛ فلنأخذ هنا إزاء مجرد قيم استعمالية تليها حاجة بشرية فحسب، بل هي قيم استعمالية ماثلة في السوق بحجم معين. ولكن لكتلة السلع هذه، ثانياً، قيمة سوق محددة، يمكن للمرء أن يعبر عنها بشكل قيمة السوق لسلعة مفردة أو مقياس سلعي يخدم بمثابة وحدة قياس. وعليه، ليست هناك صلة ضرورية بين كمية السلع

الموجودة في السوق وبين قيمة السوق الخاصة بهذه السلع؛ وحين تكون لعدد من السلع، مثلاً، قيمة عالية بشكل خاص ولعدد آخر منها قيمة متدنية بشكل خاص، فإن مقداراً معيناً من القيمة يمكن أن يتمثل بكمية كبيرة جداً من هذه السلع أو يتمثل بكمية قليلة جداً من السلع الأخرى. ولا توجد بين كمية السلع الموجودة في السوق وقيمة السوق لهذه السلع سوى الصلة التالية: إن إنتاج كمية معينة من السلع يتطلب كمية معينة من وقت العمل الاجتماعي، عند مستوى معين من إنتاجية العمل السائدة في كل فرع إنتاج معين، رغم أن هذه النسبة تتباين بالطبع بتباين ميادين الإنتاج، وليست لها أية صلة باطنية بالطابع النافع لهذه السلعة أو بالطبيعة الخاصة لقيمتها الاستعمالية. وإذا كان نوع معين من السلع مقداره آ، يكلف وقت عمل مقداره ب، فإن الكمية ن آ تكلف، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها، وقت عمل مقداره ن ب. زد على ذلك: بمقدار ما يريد المجتمع أن يشبع حاجاته وينتج لهذا الغرض صنفاً معيناً من السلع فإن عليه أن يدفع لقاءها. وفي الواقع، بما أن الإنتاج السلعي يفترض تقسيم العمل، فإن المجتمع يدفع لقاء هذه السلع بأن يستخدم لأجل إنتاجها جزءاً من وقت العمل المتاحة، أي أنه يشتريها بواسطة كمية معينة من وقت العمل الذي يمكن له، يعني هذا المجتمع، أن يتصرف به. إن ذلك القسم من المجتمع، الذي يفرض عليه تقسيم العمل أن يستخدم عمله لإنتاج السلعة المحددة المعنية، ينبغي أن يتلقى مُعادلاً من العمل الاجتماعي، متجسداً في سلع تلبي حاجاته. ولكن هناك صلة عرضية فقط، وليس ضرورية، بين الكمية الكلية للعمل الاجتماعي، المبذول في منتج اجتماعي محدد، أي بين ذلك الجزء من قوة العمل الكلية التي يخصصها المجتمع لإنتاج هذا المنتج، أي بين النطاق الذي [197] يشغله إنتاج هذا المنتج من الإنتاج الكلي، من جهة، وبين النطاق الذي يسعى به المجتمع، من جهة أخرى، إلى تلبية حاجته بواسطة المنتج المحدد المعني. ومع أن كل سلعة مفردة أو كل كم معين لنوع محدد من السلع لا يحتوي سوى العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجه، وأن قيمة السوق لمجمل كتلة السلع من النوع المعين لا تعبر، من هذه الناحية، سوى عن العمل الضروري، غير أنه إذا كانت السلعة المعنية قد أُنتجت بمقياس يفوق الحاجة الاجتماعية في ذلك الوقت، فإن قسماً من وقت العمل الاجتماعي يكون قد تبدد، وعندئذ فإن كتلة السلع كلها في السوق سوف تمثل، كمية من العمل الاجتماعي أصغر بكثير مما تحتويه فعلياً. (ولا يقيم المجتمع الصلة بين مقدار وقت العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج سلعة معينة، وبين نطاق الحاجة الاجتماعية المزمع تلبيتها بهذه السلعة، إلا حينما يكون الإنتاج تحت رقابة المجتمع الفعلية، التي تحدد هذا

(الإنتاج). وعليه، لا بد لهذه السلع من أن تُصَرَّف بأدنى من قيمة السوق، بل قد يتعذر بيع قسم منها تماماً. ويحدث العكس، إذا كان مقدار العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج نوع معين من السلع قليلاً جداً بالقياس إلى مقدار الحاجة الاجتماعية التي يلبّيها هذا المنتج. أما إذا كان مقدار العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج سلعة معينة يتطابق مع نطاق الحاجة الاجتماعية الواجب تليتها، بحيث أن الكتلة المنتجة من المنتج تتطابق مع المقياس المعتاد لتجديد الإنتاج ويبقى الطلب دون تغير، فإن السلعة تُباع حسب قيمة السوق الخاصة بها. إن تبادل أو بيع السلع حسب قيمها هو المبدأ العقلاني، هو القانون الطبيعي لتوازن هذه السلع؛ وينبغي للانحرافات أن تُفسَّر إنطلاقاً من هذا القانون، لا أن يُفسَّر القانون، على العكس، إنطلاقاً من هذه الانحرافات.

لننعم النظر الآن في الجانب الآخر، أي الطلب.

تُشتري السلع بوصفها وسائل إنتاج أو وسائل عيش - ولا يغير من الأمر شيئاً أن بعض أنواع السلع يمكن أن يخدم كلا الغرضين - لتذهب إما إلى الاستهلاك الإنتاجي أو الاستهلاك الفردي. وعليه ثمة طلب عليها من المُتجّين (وهم هنا الرأسماليون، حيث أننا نفترض أن وسائل الإنتاج تتحول إلى رأسمال) وطلب من المستهلكين. ويبدو أن ذلك يفترض منذ البداية وجود مقدار معين من الحاجة الاجتماعية على جهة الطلب، تقابله، [198] على جهة العرض، مقادير معينة من الإنتاج الاجتماعي في مختلف فروع الإنتاج. ولكي تستطيع صناعة القطن أن تحقق تجديد إنتاجها السنوي على نطاق معين، لا بد من كمية اعتيادية من القطن، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار التوسع السنوي في تجديد الإنتاج الناجم عن تراكم رأس المال، فإن ذلك يتطلب، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، كمية إضافية من القطن. والحال نفسه بالنسبة إلى وسائل العيش. إذ ينبغي أن تحصل الطبقة العاملة من جديد على الكمية نفسها، في الأقل، من وسائل العيش الضرورية، حتى لو كانت هذه الكمية تختلف بعض الشيء من حيث طابع السلع التي تتألف منها، لكي تحافظ على مستوى عيشها الوسطي المألوف؛ ولو أخذنا النمو السنوي للسكان في الحساب، فإنها تحتاج إلى كمية إضافية من وسائل العيش؛ وكذا الحال بالنسبة إلى الطبقات الأخرى، مع شيء من التعديل بهذا القدر أو ذاك.

ويتضح إذن أن هناك، من ناحية الطلب، حاجة اجتماعية محددة ذات مقدار معين تتطلب لتغطيتها توافر مقدار معين من السلع في السوق. غير أن التحديد الكمي لهذه الحاجة مرن ومتقلب للغاية. فثباته ظاهري وحسب. ولو كانت وسائل العيش أرخص أو كانت الأجور النقدية أعلى، لأُشتري العمال المزيد منها، ولبرزت «حاجة اجتماعية» أكبر

إلى أنواع معينة من السلع، هذا من دون أن نذكر الفقراء المعوزين، إلخ، الذين ينحدر «الطلب» عندهم دون الحدود الدنيا لحاجتهم الجسدية. ولو أصبح القطن، من ناحية أخرى، أرخص ثمناً، على سبيل المثال، لتنامى طلب الرأسماليين عليه، ولتم توظيف رأسمال إضافي أكثر في صناعة القطن، إلخ. ولا ينبغي بنا قط أن ننسى أن الطلب من أجل الاستهلاك الإنتاجي هو، بموجب فرضيتنا، طلب الرأسمالي الذي ينحصر هدفه الحقيقي في إنتاج فائض القيمة، بحيث أنه لا يُنتج نوعاً معيناً من السلع إلا لهذه الغاية. غير أن ذلك لا يمنع الرأسمالي بالمرة، من جهة أخرى، بمقدار ما يبرز في السوق بمثابة شارٍ للقطن، مثلاً، من أن يمثل الحاجة إلى القطن، تماماً مثلما لا يهم بائع القطن إن كان الشاري سيحوّل هذا القطن إلى أقمشة قمصان أم قطن بارود، أم يزمع أن يصم به أذنيه وأذان العالم عن السماع. غير أن لذلك تأثيراً كبيراً في تحديد أي نوع من الشارين يكون الرأسمالي. إن حاجته إلى القطن تتحول جوهرياً بفعل الظرف التالي، وهو أن هذه الحاجة تحجب، في الواقع الفعلي، حاجته الوحيدة إلى جني الربح. إن الحدود التي تختلف في نطاقها الحاجة المائلة إلى السلع في السوق - نعني الطلب - اختلافاً كمياً عن الحاجة الاجتماعية الفعلية، إن هذه الحدود تتباين بالطبع إلى حدٍ كبير بتباين السلع؛ وأقصد بذلك الفارق بين كمية السلع المطلوبة فعلاً، وكمية السلع التي يمكن أن تُطلب [199] عندما تكون هناك أسعار نقدية أخرى للسلع، أو عندما يكون الشارون في أوضاع مالية وبالتالي حياتية مغايرة.

وليس هناك أسهل من إدراك انعدام التناسب بين الطلب والعرض، وما يعقبه من انحراف في أسعار السوق عن قيم السوق. وتكمن الصعوبة الحقيقية في تحديد ما يعنيه تطابق الطلب مع العرض.

يتطابق الطلب مع العرض، عندما يكون التناسب بينهما على نحو معين، بحيث أن الكتلة السلعية لفرع إنتاجي محدد يمكن أن تُباع بموجب قيمة السوق الخاصة بها، لا أكثر من ذلك ولا أقل. هذا هو أول ما نسمعه بخصوص ذلك.

والشيء الثاني هو هذا: عندما تكون السلع قابلة للبيع حسب قيمة السوق الخاصة بها، يتطابق الطلب مع العرض.

إذا تطابق الطلب مع العرض، فإنهما يكفّان عن الفعل، ولهذا السبب بالذات تُباع السلع حسب قيمة السوق الخاصة بها. فإذا كانت هناك قوتان متساويتان في المقدار تفعّلان في اتجاهين متعاكسين، فإنهما تلغيان بعضهما بعضاً، ولا تؤثران خارجهما بتاتاً؛ والظواهر التي تبرز في ظل مثل هذا الشرط ينبغي أن تُفسّر بسبب آخر غير فعل هاتين

القوتين معاً. وحين يلغي الطلب والعرض أحدهما الآخر بصورة متبادلة، فإنهما يكفان عن تفسير أي شيء بالمرّة، ولا يؤثران على قيمة السوق، فيتركانا تائهين في ظلام الجهل حول السبب الذي يجعل قيمة السوق هذه تجد تعبيرها في هذا المبلغ من النقد تحديداً وليس في أي مبلغ آخر. ومن الجلي أن القوانين الجوانية الفعلية للإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن تُفسّر بالتفاعل المتبادل بين الطلب والعرض (هذا بمعزل عن التحليل الأعمق لهاتين القوتين الاجتماعيتين المحركتين، الذي نصرف النظر عنه في هذا الموضوع) نظراً لأن هذه القوانين لا تتحقق ولا تظهر بشكل صافٍ إلا عندما يكفّ الطلب والعرض عن الفعل، أي عندما يتطابقان. والواقع أن الطلب والعرض لا يتطابقان أبداً، وإن حصل التطابق، فتلك مصادفة عارضة، وبالتالي ينبغي أن تكون هذه الحالة، من الوجهة العلمية، مساوية لصفر، أي ينبغي اعتبارها عديمة الوجود. غير أن الاقتصاد السياسي يفترض أنهما يتطابقان. فلماذا؟ يفعل ذلك لكي يدرس الظاهرات في شكلها المماثل للقانون، في شكلها المطابق للمفهوم، وذلك بمعزل عن مظهرها الخارجي الناجم عن تقلبات الطلب والعرض؛ ولكي يكتشف، من جهة أخرى، الميل الفعلي لحركتها، وتثبيتته بطريقة معينة. وبما أن الانحرافات عن التساوي تتسم بطبيعة متعاكسة، وبما أنها تتعاقب، الواحدة بعد الأخرى، باستمرار، فإنها تُلغي بعضها بعضاً بفعل تعاكس اتجاهاتها، بفعل تناقضها نفسه. وهكذا حتى إذا لم تكن ثمة حالة واحدة ملموسة، يتطابق فيها الطلب مع العرض، فإن الانحرافات عن التساوي تتعاقب على نحو معين [200] بحيث أن - وهذه نتيجة لكون الانحراف في اتجاه معين يستدعي انحرافاً آخر في اتجاه معاكس - الطلب والعرض يتطابقان باستمرار إذا عالجنا حصيلة الحركة لفترة زمنية طويلة إلى هذه الدرجة أو تلك؛ ولكن هذه النتيجة لا تحصل إلا كمتوسط للحركة الماضية، إلا من خلال الحركة المستمرة لتناقضهما. وعلى هذا النحو، فإن أسعار السوق المنحرفة عن قيم السوق، تتساوى، منظوراً إليها من ناحية عددها الوسطي، وتعطي متوسطاً يتطابق مع قيمة السوق، علماً بأن الانحرافات عن هذه الأخيرة تُلغي بعضها بعضاً كمكميات موجبة وسالبة. وليس لهذا المتوسط بأي حال، محض أهمية نظرية فحسب، بل إنه يتمتع أيضاً بأهمية عملية بالنسبة إلى رأس المال، الذي تُحتسب نفقاته على أساس التقلبات والمسويات خلال فترة زمنية محددة.

وعليه، فإن العلاقة بين الطلب والعرض لا تفسر، من جهة، غير انحرافات أسعار السوق عن قيم السوق، وتفسر، من جهة ثانية، الميل نحو نقض هذه الانحرافات، أي نحو نقض مفعول العلاقة بين الطلب والعرض. (ولا ندرس هنا الحالات الاستثنائية

المتعلقة بتلك السلع التي تمتلك سعراً من دون أن تمتلك قيمة). وقد يتحقق نقض التأثير الذي يمارسه الطلب والعرض نتيجة لانحرافاتهما عن التساوي، بأشكال مختلفة جداً. فإذا هبط الطلب، مثلاً، وهبط معه سعر السوق، أمكن أن يؤدي ذلك إلى إنسحاب رأس المال من فرع معني وبذا يتناقص العرض. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تدني قيمة السوق نفسها نتيجة اختراعات تقلص وقت العمل الضروري، فتساوى مع سعر السوق. وبالعكس، إذا تزايد الطلب، بحيث أن سعر السوق يتجاوز قيمة السوق فيمكن لذلك أن يؤدي إلى تدفق فائض رأس المال على فرع الإنتاج هذا، فيتسع الإنتاج اتساعاً يهبط معه سعر السوق دون قيمة السوق؛ أو قد يفضي ذلك من جهة أخرى إلى ارتفاع في الأسعار يخفّض الطلب نفسه. ومن الممكن أن يؤدي ذلك، في هذا الفرع من الإنتاج أو ذاك، إلى ارتفاع قيمة السوق لفترة طويلة إلى حدٍ معين، نظراً لأن قسماً من السلعة المطلوبة في السوق ينبغي أن يتم إنتاجه، خلال هذا الوقت، في ظل أسوأ الشروط. وإذا كان الطلب والعرض يحددان سعر السوق، فمن جهة أخرى أن سعر السوق، وقيمة السوق، في التحليل الأبعد، يحددان الطلب والعرض. وهذا جلي للعيان بالنسبة إلى الطلب، نظراً لأنه يتغير في اتجاه معاكس للأسعار، فيرتفع حين تهبط الأسعار، والعكس بالعكس. ولكن ذلك يصحّ على العرض أيضاً. ذلك لأن أسعار وسائل الإنتاج، التي تدخل في السلع المعروضة في السوق، تحدد الطلب على وسائل الإنتاج هذه، فتحدد بذلك عرض السلع التي يتضمن عرضها الطلب على وسائل الإنتاج هذه. فأسعار [201] القطن تتسم بأهمية محددة لعرض الأقمشة القطنية.

ويضاف إلى هذا التشوش - أي تحديد الأسعار بفعل الطلب والعرض، إلى جانب تحديد الطلب والعرض بفعل الأسعار - أن الطلب يحدّد العرض، وبالعكس، أن العرض يحدّد الطلب، وأن الإنتاج يحدّد السوق، وأن السوق تحدّد الإنتاج⁽³¹⁾

(31) إن «البراعات» التالية قطعة هراء نادرة: «إذا كانت كمية الأجور ورأس المال والأرض، اللازمة لإنتاج منتج معين، تتغير عما كانت عليه، فإن الشيء الذي يسميه آدم سميث سعرها الطبيعي يتغير بالمثل، والسعر، الذي كان في الأصل سعرها الطبيعي، يصبح، حيال هذا التغير، سعر السوق الخاص بها، رغم أن كلاً من العرض والطلب يمكن ألا يتغيرا» (كلاهما يتغير هنا، وذلك بالضبط لأن قيمة السوق، أي سعر الإنتاج، حسب تعبير آدم سميث، يتغير نتيجة لتغير القيمة) «ومع ذلك فإن هذا العرض لا يتفق الآن، بما فيه الكفاية، مع متطلبات الأشخاص القادرين على الدفع والراغبين في الدفع لقاء ما يؤلف الآن تكاليف الإنتاج، بل هو إما أكبر أو أصغر منها،

وحتى الاقتصادي العادي (أنظر الحاشية أدناه) يفهم أنه بدون تغير في العرض أو الطلب متأثر عن ظروف خارجية، يمكن للعلاقة بين الاثنين أن تتغير نتيجة تغير في قيمة السوق الخاصة بالسلع. حتى هذا الاقتصادي مضطر لأن يوافق على أنه، مهما كانت قيمة السوق، فإن الطلب والعرض ينبغي أن يتوازنا لكي تتحقق قيمة السوق هذه. وهذا يعني أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تفسر قيمة السوق، بل على العكس، فقيمة السوق هي التي تفسر تقلبات الطلب والعرض. ويمضي مؤلف ملاحظات *Observations* بعد المقتبس الذي استشهدنا به في الحاشية، إلى القول:

«إلا أن هذه العلاقة» (بين الطلب والعرض) «إذا كنا، على أية حال، ما نزال نفهم بـ «الطلب» و «السعر الطبيعي» نفس ما فهمناه توأً عند الإشارة إلى آدم سميث، ينبغي أن تكون دوماً علاقة مساواة، ذلك لأن السعر الطبيعي لا يُدفع فعلاً إلا عندما يكون العرض مساوياً للطلب الفعال، نعني بذلك الطلب الذي لا يدفع أكثر ولا أقل من السعر الطبيعي؛ وبالنتيجة قد يكون هناك سعران طبيعيان مختلفان جداً للسلعة الواحدة نفسها، في وقتين مختلفين، ومع ذلك فإن العلاقة بين الطلب

= بحيث أن تناسب بين العرض وما يمثل الطلب الفعال الذي ينشأ الآن بتأثير تكاليف الإنتاج الجديدة، يختلف عن تناسب القديم. وعليه، يطرأ تغير في معدل العرض - إذا لم تكن ثمة عقبة تعترض طريقه - مما يقود السلعة في آخر المطاف إلى سعرها الطبيعي الجديد. وبما أن السلع تصل إلى سعرها الطبيعي الجديد بفعل التغير في عرضها، فقد يلوح مناسباً للبعض، القول إن السعر الطبيعي مدين بوجوده إلى تناسب معين بين الطلب والعرض مثلما أن سعر السوق مدين بوجوده إلى تناسب آخر بينهما، وبالنتيجة فإن السعر الطبيعي، شأنه شأن سعر السوق، يتوقف على العلاقة القائمة بين الطلب والعرض». (إن المبدأ الكبير في الطلب والعرض مدعو لتحديد ما يسميه آدم سميث السعر الطبيعي، وكذلك سعر السوق. - مالتوس^(*)، ملاحظات حول خلافاً لفظية معينة، إلخ، لندن، 1821، ص 60-61. *Observations on certain Verbal Disputes etc.*, London, 1821, p. 60-61. إن هذا الرجل الذكي لا يدرك أن التغير في تكاليف الإنتاج (cost of production) وبالتالي التغير في القيمة هو الذي يؤدي إلى تغير الطلب، في الحالة الراهنة، وبالتالي إلى التغير في العلاقة بين الطلب والعرض، وإن التغير في الطلب يمكن أن يفضي إلى تغير في العرض، ومن شأن هذا أن يبرهن على عكس ما يتوق صاحبنا المفكر إلى البرهنة عليه، فذلك يبرهن على أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تنظم، بأي حال، تكاليف الإنتاج، بل على العكس، فتكاليف الإنتاج هي التي تنظم هذه العلاقة.

[(*) أنظر: مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1836، ص 77-78]. [ن. برلين].

والعرض قد تكون واحدة في الحالتين، وهي بالتحديد علاقة مساواة» [ص 61].

"This proportion (...), "however, if we still mean by 'demand' and 'natural price', what we meant just now, when referring to Adam Smith, must always be a proportion of equality: for it is only when the supply is equal to the effectual demand, that is, to that demand, which will pay neither more nor less than the natural price, that the natural price is in fact paid; consequently, there may be two very different natural prices, at different times, for the same commodity, and yet the proportion which the supply bears to the demand, be in both cases the same, namely the proportion of equality." [p.61].

وهكذا، من المفترض هنا أنه عند وجود «سعرين طبيعيين» مختلفين للسلعة الواحدة نفسها في وقتين مختلفين، فإن الطلب والعرض يمكن بل وينبغي أن يتطابقا لكي تُباع السلعة فعلاً في الحالتين حسب «سعرها الطبيعي»؛ ولكن بما أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تتغير، عندئذ، بشيء في الحالتين كليهما، بل إن مقدار «السعر الطبيعي» نفسه هو الذي يتغير، فإن هذا «السعر الطبيعي» يتحدد، كما هو جلي، بصورة مستقلة عن الطلب والعرض، ولا يمكن أن يتحدد بفعلهما بتاتاً.

وكيما تُباع سلعة ما بموجب قيمة السوق، أي بما يتناسب مع ما تحتويه من عمل ضروري اجتماعياً، فإن الكمية الكلية للعمل الاجتماعي، المُنفق على إنتاج الكتلة الكلية لهذا النوع من السلع، يجب أن تُطابق مقدار الحاجة الاجتماعية إليها، أي الحاجة الاجتماعية القادرة على الدفع. وتسعى المنافسة، والتقلبات في أسعار السوق، التي تطابق تقلبات العلاقة بين الطلب والعرض، باستمرار، إلى تقليص هذه الكمية الكلية من العمل المبذول في كل نوع من السلع، إلى هذا المقياس.

وتنعكس في العلاقة بين طلب وعرض السلع، أولاً - العلاقة بين القيمة الاستعمالية [203] والقيمة التبادلية، بين السلعة والنقد، بين الشاري والبائع؛ وثانياً - العلاقة بين المنتج والمستهلك، رغم أن الاثنين يتمثلان بطرف ثالث هو التجار. ولتطوير هذه العلاقة كلياً تكفي مواجهة الشاري والبائع على إنفراد. ويكفي ثلاثة أشخاص لتحول السلعة تحولاً تاماً، وبالتالي لعملية الشراء والبيع مأخوذة بكليتها. إن آي تحول سلعته إلى نقود ب، حيث يبيع السلع إليه، ثم يعيد تحويل نقوده إلى سلعة يشتريها من ج؛ وتمضي هذه

العملية برمتها بين هؤلاء الأشخاص الثلاثة. زد على ذلك: بمقدار ما يتعلق الأمر بالنقود، فقد افترضنا أن السلع تُباع حسب قيمتها، إذ لم يكن ثمة ما يدعونا لأن نأخذ في الاعتبار الأسعار المنحرفة عن القيمة، فقد كنا معنيين فقط بتبدلات الشكل التي تمر بها السلعة عند تحويلها إلى نقد ثم إعادة تحويلها من نقد إلى سلعة مجدداً. وحالما كانت السلعة تُباع، عموماً، ويجري، بالإيراد، شراء سلعة جديدة، حتى تمثل هذه الاستحالة بأكملها أمام أنظارنا، ولم يكن مهماً لعملية الاستحالة هذه، مأخوذة في ذاتها، أن يكون سعر السلعة أدنى أو أعلى من قيمتها. وتحتفظ قيمة السلعة بأهميتها بوصفها أساساً، لأن مفهوم النقد لا يمكن أن يتطور إلا على هذا الأساس؛ كما أن السعر، بمفهومه العام، هو، قبل كل شيء، ليس سوى القيمة متلبسة شكل نقد. وعلى أية حال، فمن المفترض لدى دراسة النقد بوصفه وسيلة تداول أن السلعة لا تمر باستحالة واحدة فقط. فما تجري دراسته هو، بالعكس، التشابك الاجتماعي لهذه الاستحالات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن لنا أن نصل إلى تداول النقد وتطور وظيفته كوسيلة تداول. ولكن بقدر ما تكتسب هذه الصلة من أهمية بالنسبة إلى انتقال النقد إلى وظيفة وسيلة تداول وما يعقب ذلك من تغير في مظهره، فإنها لا تكثرث بالنسبة إلى الصفقة المبرمة بين الشارين والبائعين الفرادى.

والحال، أننا لدى دراسة الطلب والعرض نعتبر أن العرض يساوي مجموع البائعين، أو المنتجين لسلعة معينة، وأن الطلب يمثل مجموع الشارين أو المستهلكين (سواء كانوا مستهلكين فرديين أم مستهلكين منتجين) للسلعة نفسها. زد على ذلك أن هذين المجموعين يؤثران في بعضهما، بوصفهما وحدتين، بوصفهما قوتين إجماليتين. إن الفرد لا يفعل، هنا فعلة، إلا كجزء من قوة اجتماعية، كذرة من كتلة، وبهذا الشكل بالذات، تكشف المنافسة عن الطابع الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك.

إن طرف المنافسة الذي يكون في اللحظة المعنية أضعف، هو، مع ذلك، طرف ينشط فيه الفرد بصورة مستقلة عن جمهرة منافسيه، بل كثيراً ما ينشط ضدهم، وبذلك يجعل [204] تبعية منافس مفرد للآخرين محسوسة؛ في حين أن طرفاً أقوى يقف دوماً، كوحدة متماسكة بهذا القدر أو ذاك، في مواجهة خصومه. ولو كان الطلب على هذا الصنف المحدد من السلع أكبر من العرض، فإن الواحد من الشارين يسعى إلى أن يبرز الآخر - في حدود معينة - فيرفع ثمن السلعة بالنسبة للجميع ويتجاوز قيمة السوق^(*)، في حين أن

(*) في الطبعة الأولى: سعر السوق. [ن. برلين].

الباعة، على الجانب الآخر، يسعون سوية بمجموعهم، إلى البيع بسعر سوق مرتفع. أما إذا كان العرض، على العكس من ذلك، أكبر من الطلب، فإن أحدهم يبدأ ببيع بسعر منخفض، فيضطر الآخرون إلى أن يحدوا حذوه، بينما يعمل الشارون سوية وبمجموعهم لخفض سعر السوق، بأكبر قدر ممكن، بالمقارنة مع قيمة السوق. ويهتم الواحد بالأعمال المشتركة ما دام يجني بفضلها أكثر مما كان سيجني بدونها. وتتوقف وحدة الأعمال ما إن يصبح طرف معين، بما هو عليه، أضعف من طرف آخر، فعندئذ يسعى كل واحد بمفرده لأن يدبر أموره بقواه الخاصة على أفضل ما يمكن. وإذا كان أحد المنافسين يُنتج أرخص من غيره، ويستطيع أن يصرف المزيد من السلع، وأن يفوز، لنفسه، بمساحة أرحب في السوق ببيعه دون سعر السوق الجاري أو دون قيمة السوق الجارية، فإنه يفعل ذلك، ويبدأ يعمل على نحو يُرغم الآخرين، بالتدريج، على إدخال طريقة للإنتاج أرخص، فينقلص العمل الضروري اجتماعياً إلى كمية جديدة، أقل. وإذا حاز أحد الطرفين على الأفضلية، فيكسب كل من ينتمي إليه؛ وذلك كما لو أن جميع المنتمين إليه كانوا يمارسون احتكاراً جماعياً. وإذا كان أحد الطرفين أضعف، فإن كل فرد فيه يمكن أن يسعى لأن يصبح، بفضل جهوده الخاصة، أقوى من خصمه (مثلاً، ذلك الذي يعمل بتكاليف إنتاج أقل)، أو يتحمل، في الأقل، أصغر مقدار ممكن من الخسائر، وفي هذه الحالة فإنه لا يحفل بجيرانه في شيء، رغم أن أفعاله لا تمسه وحده، بل تمس أيضاً سائر شركاه⁽³²⁾

إن الطلب والعرض يفترضان تحويل القيمة إلى قيمة سوق، وطالما بقيا يفعلان على أساس رأسمالي، وبقيت السلع منتوج رأسمال، فإنهما يفترضان أيضاً عملية الإنتاج الرأسمالية، أي تشابكاً في العلاقات يختلف تماماً عن مجرد شراء وبيع السلع. والمسألة [205]

(32) «إذا لم يكن في مقدور كل فرد من أفراد طبقة أن يحصل بحال من الأحوال على أكثر من حصة معينة أو جزء مناسب من مكاسب أو أملاك عامة، فإنه سيتحد مع الآخرين طواعية لزيادة هذه المكاسب» (وهو يفعل هذا حينما تسمح له علاقة الطلب والعرض بذلك): «وهذا احتكار. ولكن إذا كان كل فرد يعتقد أن في مقدوره، أن يزيد بطريقة ما المقدار المطلق لحصته بالذات، حتى لو جرى ذلك بعملية تخفيض المقدار الكلي، فإنه غالباً ما يفعل ذلك، تلك هي المنافسة». (بحث في تلك المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821، ص 105).

(An Inquiry into those Principles, respecting the Nature, of Demand etc., London, 1821, p.

105).

هنا ليست مسألة تحويل قيمة السلعة شكلياً إلى سعر، أي ليست محض تغير في الشكل؛ فالمسألة هنا هي انحرافات كمية محددة من أسعار السوق عن قيم السوق، ثم فيما بعد، عن أسعار الإنتاج. وفي حالة الشراء والبيع البسيطين، يكفي أن يقف منتج السلع، بما هم عليه، في مواجهة بعضهم بعضاً. أما الطلب والعرض فإنهما، في التحليل الأعمق، يفترضان وجود طبقات مختلفة، وفئات داخل الطبقة، تتقاسم الإيراد الكلي للمجتمع فيما بينها وتستهلكه بوصفه إيراداً، وبذلك تتقدم بالطلب الذي يخلقه هذا الإيراد؛ في حين أن فهم الطلب والعرض اللذين يخلقهما المنتجون لبعضهم بعضاً، بما هم عليه، يتطلب إدراك البنية الكلية لعملية الإنتاج الرأسمالية ككل.

وليست المسألة، في ظل الإنتاج الرأسمالي، مسألة الحصول فقط على كتلة مماثلة من القيم في شكل آخر - سواء كانت نقداً أم سلعة - مقابل كتلة القيمة التي يتم طرحها في التداول في شكل سلعي، بل هي مسألة الحصول على قدر من فائض القيمة أو الربح لقاء رأس المال المسلف للإنتاج بقدر ما يحصل عليه أي رأسمال آخر ذي مقدار مماثل، أي بحصة تناسب (pro rata) مع مقداره، مهما كان فرع الإنتاج الذي يستخدم فيه؛ وعليه فإن المسألة هي بيع السلع، في الأقل، بأسعار تدرّ ربحاً وسطياً، أي بيعها بموجب أسعار الإنتاج. ويصبح رأس المال، في هذا الشكل، واعياً لنفسه كقوة اجتماعية يمتلك فيها كل رأسمالي حصته بما يتناسب وإسهامه في رأس المال الاجتماعي الكلي.

فأولاً - إن الإنتاج الرأسمالي، في ذاته ولذاته، لا يكثر إطلاقاً بالقيمة الاستعمالية المحددة، لا يكثر عموماً بخصائص السلعة التي يقوم بإنتاجها. فهو يُعنى فقط بإنتاج فائض القيمة، في كل ميدان من ميادين الإنتاج، والاستحواذ على كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر المائل في منتوج العمل. كما أن من طبيعة العمل المأجور الخاضع لرأس المال ألا يأبه بالطابع الخاص لأعماله، إذ ينبغي لهذا العمل المأجور أن يتحول حسب حاجات رأس المال، وأن يكون قابلاً للنقل من ميدان إنتاج إلى ميدان آخر.

وثانياً - إن أي ميدان إنتاج هو، في واقع الأمر، على نفس الحال من اليسر أو العسر، مثله مثل أي ميدان آخر؛ فكل واحد منها يدرّ الربح نفسه، وكل واحد يغدو عديم النفع إذا كانت السلع التي يُنتجها لا تلبّي حاجة اجتماعية معينة، أيّاً كان نوعها.

[206] ولكن، إذا بيعت السلع حسب قيمها، فسوف تبرز، كما بيّنا من قبل، معدلات ربح متباينة تبايناً كبيراً، بين مختلف ميادين الإنتاج، تبعاً لتباين التركيب العضوي لكتل رؤوس الأموال الموطّفة فيها. ولكن رأس المال ينسحب من ميدان معدل الربح الأدنى، ويندفع إلى الميدان الذي يدرّ ربحاً أعلى. ومن خلال هذه الهجرة والعودة الدائمتين، أو بتعبير

آخر، من خلال توزيع رأس المال على مختلف ميادين الإنتاج تبعاً لانخفاض معدل الربح هنا، وارتفاعه هناك، يخلق رأس المال تناسباً بين الطلب والعرض يجعل الربح الوسطي واحداً في مختلف ميادين الإنتاج، فتتحول القيم، بذلك، إلى أسعار إنتاج. ويفلج رأس المال في الوصول إلى هذه المساواة بصورة أكمل بمقدار ما يكون التطور الرأسمالي القائم في مجتمع وطني معين أعلى، أي بمقدار ما تكون الأوضاع في البلد المعني متكيفة أكثر لنمط الإنتاج الرأسمالي. فمع تقدم الإنتاج الرأسمالي تتطور شروطه؛ ويُخضع سائر المقدمات الاجتماعية التي تتحقق في ظلها عملية الإنتاج لطابعه الخاص والقوانين الملازمة له.

إن المساواة الدائمة للتفاوتات الناشئة باستمرار تتم بسرعة أكبر، أولاً - كلما كان رأس المال ذا حراك أكبر، أي كلما سهل نقله من ميدان إلى آخر ومن موضع إلى آخر؛ وثانياً - كلما كان نقل قوة العمل أسرع من ميدان إلى آخر ومن مركز إنتاج في منطقة معينة إلى مركز إنتاج آخر. إن النقطة الأولى تفترض الحرية التامة للتجارة داخل المجتمع، وإزالة أي احتكار باستثناء الاحتكار الطبيعي، أي إزالة ذلك الاحتكار الذي ينشأ عن نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته. كما يفترض ذلك أيضاً تطور نظام الائتمان، الذي يركز الكتلة المبعثرة من رأس المال الاجتماعي المتاح في مواجهة الرأسمالي المفرد؛ ويفترض أخيراً خضوع مختلف ميادين الإنتاج للرأسماليين. وهذا الشيء الأخير قد اندرج في الفرضيات التي قبلناها، نظراً لأننا افترضنا أننا نتعامل مع تحويل القيم إلى أسعار إنتاج في سائر ميادين الإنتاج المستغلة رأسمالياً؛ غير أن هذه المساواة نفسها تصطدم بعقبات أكبر، إذا كانت هناك ميادين إنتاج عديدة وذات طابع جماهيري، لا تُدار رأسمالياً (مثل الزراعة التي يقوم بها الفلاحون الصغار) حيث تتداخل بين المشاريع الرأسمالية وتتشابك معها. ومن الضروري، أخيراً توافر كثافة كبيرة للسكان. وتفترض النقطة الثانية نقض سائر القوانين التي تمنع العمال من الانتقال من ميدان إنتاج إلى آخر، ومن مركز محلي للإنتاج إلى مركز آخر؛ ولا مبالاة العامل بمضمون عمله؛ وأكبر اختزال ممكن للعمل في سائر ميادين الإنتاج إلى عمل بسيط؛ وزوال كل التحيزات المهنية لدى [207] العمال؛ كما تفترض أخيراً، وعلى وجه الخصوص، رضوخ العامل لنمط الإنتاج الرأسمالي. غير أن التحليل اللاحق لهذا الموضوع ينتمي إلى بحث خاص عن المنافسة. يترتب على ما قيل أعلاه، أن كل رأسمالي مفرد، شأنه شأن المجموع الكلي لسائر الرأسماليين في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، يسهم في استغلال الطبقة العاملة بأسرها من خلال رأس المال الكلي، ويوصل بإسهامه هذا الاستغلال إلى درجة معينة -

أنه يسهم ليس فقط من باب التعاطف الطبقي العام فحسب، بل لدواعٍ اقتصادية مباشرة أيضاً؛ وذلك لأن معدل الربح الوسطي، - إذا افترضنا أن جميع الظروف الأخرى، بما في ذلك قيمة كامل رأس المال الثابت المسلف معينة -، يتوقف على درجة استغلال رأس المال الكلي للعمل الكلي.

إن الربح الوسطي يتطابق مع متوسط فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال لكل 100 وحدة منه؛ ويقدر ما يتعلق الأمر بفائض القيمة فإن ما قيل أعلاه للتو واضح بذاته. أما بخصوص الربح الوسطي، فتضاف أيضاً قيمة رأس المال المسلف بوصفها إحدى اللحظات المحددة لمعدل الربح. والواقع أن المصلحة الخاصة لرأسمالي ما أو رأسمال ما من ميدان إنتاج محدد في استغلال العمال الذين يستخدمهم مباشرة تنحصر في الحصول على ربح عالٍ خارق للعادة، ربح يفوق الربح الوسطي، وذلك إما من خلال العمل المفرط بصورة استثنائية أو خفض الأجور دون المستوى الوسطي، أو من خلال الإنتاجية الاستثنائية للعمل المستخدم. وإذا تركنا هذا الظرف جانباً، فإن ذلك الرأسمالي الذي لا يُنفق قط في فرع إنتاج أيما رأسمال متغير وبالتالي لا يستخدم أي عمل بالمرة (وهذا في الواقع أمر مستحيل طبعاً) إنما لديه نفس المصلحة في استغلال الطبقة العاملة على يد رأس المال ويستمد ربحه أيضاً من العمل الفائض غير مدفوع الأجر، مثله في ذلك مثل ذلك الرأسمالي (وهذا أيضاً افتراض مستحيل في الواقع) الذي لا يستخدم غير رأسمال متغير، أي يُنفق مجمل رأسماله على الأجور. إلا أن درجة استغلال العمل تتوقف على شدة العمل الوسطية عندما يكون يوم العمل معيناً، وتتوقف على طول يوم العمل إذا كانت شدة العمل معينة. إن مستوى معدل فائض القيمة يتوقف على درجة استغلال العمل، ويتوقف عليها أيضاً مقدار فائض القيمة ومقدار الربح، بالنسبة لكتلة إجمالية معينة من رأس المال المتغير. إن المصلحة الخاصة لرأسمال فرع معين، خلافاً لرأس المال الكلي، في استغلال العمال الذين يستخدمهم خصيصاً بنفسه، وهي نفس مصلحة الرأسمالي المفرد، خلافاً لجميع رأسماليي فرعه، في استغلال العمال الذين يستخدمهم شخصياً.

[208] من ناحية أخرى، فإن لكل ميدان مفرد من ميادين رأس المال، ولكل رأسمالي مفرد، المصلحة نفسها في إنتاجية العمل الاجتماعي الذي يستخدمه رأس المال الكلي، ذلك لأن هناك أمرين يتوقفان عليها: أولاً - كتلة القيم الاستعمالية التي يجد الربح الوسطي تعبيره فيها؛ ولهذا الأمر أهمية مضاعفة نظراً لأن الربح يخدم كرسيد لمراكمة رأسمال جديد مثلما يخدم كرسيد إيرادات مخصصة للإستهلاك. ثانياً - مقدار قيمة رأس المال

الكلي المسلف (الثابت والمتغير) الذي يحدد معدل الربح أو يحدد الربح المتولد عن كم معين من رأس المال، على فرض أن مقدار فائض القيمة أو مقدار الربح لمجمل طبقة الرأسماليين محدد. إن المستوى الخاص لإنتاجية العمل في ميدان مفرد أو في أي مشروع خاص بمفرده من هذا الميدان، لا يهم سوى الرأسماليين المنخرطين مباشرة في الميدان أو المشروع، نظراً لأنه يمكن ذلك الميدان المنفرد بالقياس إلى رأس المال الكلي، أو يمكن الرأسمالي المفرد بالقياس إلى ذلك الميدان كله، من جني ربح فائض. وها نحن هنا إزاء مثال رياضي دقيق يفسر لماذا يتحد الرأسماليون، على قلة العاطفة الأخوية بينهم في مجرى المنافسة، يتحدثون مع ذلك في رابطة ماسونية حقاً في الصراع ضد الطبقة العاملة بأسرها.

إن سعر الإنتاج يتضمن الربح الوسطي. ولقد أطلقنا عليه اسم سعر الإنتاج، وهو في الواقع ما أسماه، آدم سميث السعر الطبيعي (natural price)، وما أسماه ريكاردو سعر الإنتاج (price of production) أو كلفة الإنتاج (cost of production)، وما أسماه الفيزيوقراطيون السعر الضروري (prix nécessaire)، علماً بأن أحداً منهم لم يحلل الفرق بين سعر الإنتاج والقيمة، لأن سعر الإنتاج هو شرط دائم لعرض وتجديد إنتاج السلع في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج⁽³³⁾ ومفهوم كذلك السبب الذي يدعو الاقتصاديين الذين يعارضون تحديد قيمة السلع بوقت العمل، بكمية العمل الذي تحتويه، إلى التحدث باستمرار عن أسعار الإنتاج كما لو أنها المركز الذي تتقلب من حوله أسعار السوق. إن بوسعهم أن يسمحوا لأنفسهم بذلك لأن سعر الإنتاج هو، شكل لقيمة السلعة سطحي ومجرد من أي مفهوم، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، وهو شكل يتجلى في المنافسة، ويبرز بالتالي في وعي الرأسمالي العادي، وفي وعي الاقتصاديين المبتدلين أيضاً.

* * *

يتضح من العرض السابق كيف أن قيمة السوق (وكل ما قيل بخصوصها ينطبق، بعد التعديلات الضرورية، على سعر الإنتاج أيضاً) تتضمن ربحاً فائضاً لأولئك الذين يُنتجون [209] في ظل أفضل الشروط، في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج. وإذا ما استثنينا حالات

(33) مالتوس، [مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1836، ص 77-78].

(Malthus, [On the Principles of Political Economy, London, 1836, p. 77-78]).

الأزمة وفيض الإنتاج بوجه عام، فإن ذلك ينطبق على جميع أسعار السوق، مهما يكن مقدار انحرافها عن قيم السوق وعن أسعار إنتاج السوق. إن سعر السوق يفترض تحديداً، دفع نفس السعر للسلع ذات النوع نفسه، رغم أن هذه السلع قد تُنتج في ظل شروط فردية متباينة تماماً، ولها بالتالي أسعار كلفة متباينة تماماً. (لسنا هنا بصدد الحديث عن الربح الفائض الناجم عن الاحتكارات بمعناها الاعتيادي، سواء كانت مصطنعة أم طبيعية).

ولكن يمكن أن ينشأ ربح فائض أيضاً، إذا كانت ميادين إنتاج معينة في وضع يتيح لها أن تتحاشى تحويل قيمها السلعية إلى أسعار إنتاج، وبالتالي اختزال أرباحها إلى ربح وسطي. وسنعالج في الجزء المخصص للربح العقاري الصيغة اللاحقة لهذين الشكلين من الربح الفائض.

الفصل الحادي عشر

تأثيرات التقلبات العامة في الأجور على أسعار الإنتاج

ليكن التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي 80 ث + 20 م، والربح 20%. في هذه الحالة يكون معدل فائض القيمة 100%. إن ارتفاعاً عاماً في الأجور، مع بقاء كل الظروف الأخرى على حالها، يعني خفض معدل فائض القيمة. ويتطابق الربح مع فائض القيمة بالنسبة إلى رأس المال الوسطي. لنفترض أن الأجور ترتفع بنسبة 25%. عندئذ فإن الكتلة نفسها من العمل، التي كان وضعها قيد الحركة يكلف 20%، يكلف الآن 25%. وعليه تكون لدينا قيمة دوران واحد 80 ث + 25 م + 15 ح عوضاً عن 80 ث + 20 م + 20 ح. فالعمل الذي يحركه رأس المال المتغير، يظل يُنتج، الآن كما من قبل، مقداراً من القيمة يبلغ 40. وبما أن م ارتفع من 20 إلى 25، فإن الفائض، ف، أوح لا يزيد عن 15. والربح 15 من 105 يؤلف $\frac{14}{7}$ ، وهذا هو المعدل الوسطي الجديد للربح. وبما أن سعر إنتاج السلع التي يُنتجها رأس المال الوسطي يتطابق مع قيمتها، فإن سعر إنتاج هذه السلع لن يتغير؛ لذا، فإن ارتفاع الأجور سوف يسبب انخفاضاً في الربح، ولكنه لن يفضي إلى أي تغير في قيمة وسعر السلع.

وعندما كان الربح الوسطي في السابق = 20%، كان سعر إنتاج السلع، المنتجة في فترة دوران واحدة، يساوي سعر الكلفة زائداً ربحاً يبلغ 20% من سعر الكلفة هذا، أي $= ك + ك ح = ك + \frac{20 ك}{100}$ ، حيث تمثل ك مقداراً متغيراً، يتباين حسب قيمة وسائل الإنتاج التي تدخل في السلع، وحسب مقدار الاهتلاك الذي يعبر عن انتقال قيمة رأس

المال الأساسي المستخدم في إنتاج هذه السلع إلى المنتج. أما الآن فإن سعر الإنتاج يبلغ ك + $\frac{14\frac{2}{7}}{100}$

دعونا نأخذ الآن رأسملاً يكون تركيبه أدنى من التركيب الأصلي لرأس المال الاجتماعي الوسطي 80 ث + 20 م (الذي تغير الآن إلى $76\frac{4}{21}$ ث + $23\frac{17}{21}$ م)، فيكون مثلاً 50 م + 50 م. ولو افترضنا، توخياً للتبسيط، أن مجمل رأس المال الأساسي يدخل في المنتج السنوي بنتيجة الاهتلاك، وأن زمن الدوران هو نفس ما هو عليه في الحالة I، فإن سعر إنتاج المنتج السنوي سوف يكون هنا، قبل ارتفاع الأجور، 50 م + 50 م + [211] 20 ح = 120. وإن ارتفاعاً في الأجور بنسبة 25% يعني، بالنسبة للكمية نفسها من العمل الموضوع قيد الحركة، ارتفاعاً في رأس المال المتغير من 50 إلى $62\frac{1}{2}$. ولو بيع المنتج السنوي بموجب سعر الإنتاج السابق، البالغ 120، فإن ذلك يعطينا 50 م + $62\frac{1}{2}$ م + $7\frac{1}{2}$ ح، أي معدل ربح يبلغ $6\frac{2}{3}\%$. غير أن معدل الربح الوسطي الجديد يبلغ $14\frac{2}{7}\%$ ، وبما أننا نفترض أن سائر الظروف الأخرى تبقى على حالها، فإن رأس المال هذا البالغ 50 م + $62\frac{1}{2}$ م ينبغي أيضاً أن يولد هذا القدر من الربح. ولكن رأسملاً بمقدار $112\frac{1}{2}$ ، وبمعدل ربح يبلغ $14\frac{2}{7}\%$ يولد ربحاً مقداره $16\frac{1}{14}$ م (*)، لذا، فإن سعر إنتاج السلع التي يُنتجها رأس المال هذا يبلغ الآن 50 م + $62\frac{1}{2}$ م + $16\frac{1}{14}$ ح (**) = $128\frac{8}{14}$ م (***) ونتيجة لارتفاع الأجور بنسبة 25% فقد ارتفع سعر إنتاج الكمية نفسها من السلع ذاتها من 120 إلى $128\frac{8}{14}$ م (****) أي أكثر من 7%.

لنأخذ، على العكس من ذلك، ميدان إنتاج يكون تركيبه أعلى من رأس المال الوسطي، وليكن مثلاً 92 ث + 8 م. إن الربح الوسطي الأصلي = 20 هنا أيضاً، وعندما نفترض هنا ثانية، أن مجمل رأس المال الأساسي يدخل في المنتج السنوي وأن زمن الدوران مماثل لما في الحالتين I و II، فإن سعر إنتاج السلعة = 120 هنا أيضاً. ونتيجة لارتفاع الأجور بنسبة 25%، يزداد رأس المال المتغير المُنفق على المقدار نفسه من العمل من 8 إلى 10، يزداد سعر كلفة السلع، إذن، من 100 إلى 102، بينما

(*) الطبعة الأولى: $16\frac{1}{12}$. [ن. برلين].

(**) الطبعة الأولى: $16\frac{1}{12}$. [ن. برلين].

(***) الطبعة الأولى: $128\frac{7}{12}$. [ن. برلين].

(****) الطبعة الأولى: $128\frac{7}{12}$. [ن. برلين].

يهبط معدل الربح الوسطي، من الناحية الأخرى، من 20% إلى $14\frac{2}{7}\%$. غير أن نسبة $100 : 14\frac{2}{7} = 102 : 14\frac{4}{7}$ (*) والربح الذي يؤول الآن إلى 102 يبلغ إذن $14\frac{4}{7}$. لذا يُباع المنتج الكلي بـ: ك + ح = $14\frac{4}{7} + 102 = 116\frac{4}{7}$. هكذا يكون سعر الإنتاج قد هبط من 120 إلى $116\frac{4}{7}$ أي بمقدار $3\frac{3}{7}$ (**).

وعليه، يترتب على ارتفاع الأجور بنسبة 25% ما يلي:

- 1 - يبقى سعر إنتاج السلعة على حاله من دون تغير بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الاجتماعي الوسطي؛
- 2 - يرتفع سعر إنتاج السلعة، بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الأدنى، وإن يكن ليس بنفس نسبة هبوط الربح؛
- 3 - يهبط سعر إنتاج السلعة، بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الأعلى، وإن يكن ليس بنفس نسبة الربح. [212]

وبما أن سعر إنتاج السلع التي ينتجها رأس المال ذو التركيب الوسطي قد ظل على حاله، مساوياً لقيمة المنتج، فإن مجموع أسعار إنتاج منتوجات سائر رؤوس الأموال يظل على حاله، مساوياً لمجموع القيم التي ينتجها رأس المال الكلي؛ وأن الارتفاع من هذه الجهة والهبوط من الجهة الأخرى يوازنان بعضهما بالنسبة إلى رأس المال الكلي عند مستوى رأس المال الاجتماعي الوسطي.

وإذا كان سعر إنتاج السلع يرتفع في المثال II، ويهبط في المثال III، فإن هذا الفعل المعاكس وحده الناجم عن هبوط معدل فائض القيمة أو الارتفاع العام في الأجور، يبين أنه لا يمكن أن يكون هناك تعويض في سعر السلعة عن الخسارة الناجمة عن ارتفاع الأجور، نظراً لأن الانخفاض في سعر الإنتاج، في الحالة III، لا يمكن أن يعوّض الرأسمالي بأي حال عن هبوط الربح، في حين أن الارتفاع في السعر في الحالة II، لا يمنع هبوطاً في الربح. بل بالعكس، ففي الحالتين، حيث يرتفع السعر وحيث يهبط، يكون الربح مماثلاً لربح رأس المال الوسطي حيث يبقى السعر من دون تغيير. إنه الربح نفسه في الحالة II وفي الحالة III، أي بالضبط الربح الوسطي الذي هبط بمقدار $5\frac{5}{7}$ أو بنسبة تزيد عن 25%. يترتب على ذلك أنه إذا لم يرتفع السعر في الحالة II ولم يهبط

(*) الطبعة الأولى: الكسور مقرّبة. [ن. برلين].

(**) الطبعة الأولى: أكثر من 3 في المائة (عُدلت اعتماداً على مخطوطة ماركس). [ن. برلين].

في الحالة III، فإن السلع ستُباع في الحالة II بربح أقل وفي الحالة III بربح أكبر من الربح الوسطي الجديد المتدني. ومن الواضح، في ذاته ولذاته، أنه تبعاً لما إذا كانت 50%، 25%، أو 10% من رأس المال تُنفق على العمل، فلا بدّ لارتفاع الأجور من أن يمارس تأثيراً بالغ التباين على من أنفق $\frac{1}{10}$ وكذلك على من أنفق $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{2}$ من رأسماله على الأجور. وإن ارتفاع أسعار الإنتاج من جهة، وانخفاضها من جهة أخرى، تبعاً لكون تركيب رأس المال المعني أدنى أو أعلى من التركيب الوسطي الاجتماعي، إنما يتولد عن عملية المساواة بمستوى الربح الوسطي الجديد المتدني.

كيف يؤثر هبوط عام في الأجور وما يقابله من ارتفاع عام في معدل الربح وبالتالي في الربح الوسطي، على أسعار إنتاج السلع، التي تؤلف منتج رؤوس أموال تنحرف، في اتجاهات متعاكسة، عن التركيب الوسطي الاجتماعي؟ ما علينا سوى أن نقلب المحاكمات الواردة أعلاه كي نحصل على النتيجة (وهي نتيجة لم يبحثها ريكاردو).

I - رأس المال ذو التركيب الوسطي = 80 ث + 20 م = 100؛ معدل فائض القيمة = 100%؛ سعر الإنتاج = قيمة السلعة = 80 ث + 20 م + 20 ح = 120؛ معدل الربح = 20%. لنفترض أن الأجور تهبط بمقدار الربع، بحيث أن رأس المال الثابت نفسه يوضع قيد الحركة بواسطة 15 م عوضاً عن 20 م. لدينا إذن قيمة السلعة = 80 ث + 15 م + 25 ح = 120. إن كمية العمل التي ينتجها م تظل على حالها، سوى أن القيمة الجديدة [213] التي تولدت عبر ذلك تتوزع بصورة مختلفة بين الرأسمالي والعامل. ففائض القيمة قد ارتفع من 20 إلى 25 وارتفع معدل فائض القيمة من $\frac{20}{80}$ إلى $\frac{25}{105}$ ، أي من 100% إلى $166\frac{2}{3}\%$. والربح المستمد من 95 هو الآن = 25؛ أي أن معدل الربح محسوباً من 100 = $26\frac{6}{19}$. والتركيب الجديد لرأس المال محسوباً بالنسبة المثوية هو الآن $84\frac{4}{19}$ ث + $15\frac{15}{19}$ م = 100.

II - رأس المال ذو التركيب الأدنى. في الأصل 50 ث + 50 م كما هو الحال أعلاه. وبفعل هبوط الأجور بنسبة $\frac{1}{4}$ يتقلص م إلى $37\frac{1}{2}$ وينخفض رأس المال المسلف بذلك إلى 50 ث + $37\frac{1}{2}$ م = $87\frac{1}{2}$. ولو طبقنا معدل الربح الجديد البالغ $26\frac{6}{19}\%$ على ذلك لحصلنا على: 100 : $26\frac{6}{19}$: $87\frac{1}{2}$ = $23\frac{1}{38}$. إن الكتلة ذاتها من السلع التي كانت في السابق تكلف 120، تكلف الآن $87\frac{1}{2}$ + $23\frac{1}{38}$ = $110\frac{10}{19}$ ؛ لقد هبط السعر بمقدار 10 وحدات تقريباً.

III - رأس المال ذو التركيب الأعلى. في الأصل 92 ث + 8 م = 100. إن هبوط

الأجور بنسبة $\frac{1}{4}$ يخفض 8م إلى 6م، ويخفض رأس المال الكلي إلى 98. وبالتالي فإن $100:26\frac{6}{19} = 98:25\frac{15}{19}$. إن سعر إنتاج السلع، الذي كان في السابق $100 + 20 = 120$ ، قد أصبح الآن بعد انخفاض الأجور $98 + 25\frac{15}{19} = 123\frac{15}{19}$ ، أي أنه ارتفع بما يقارب 4 وحدات.

وهكذا نرى أنه ما علينا سوى أن نكرر المحاكمات السابقة ولكن في الاتجاه المعاكس مع إجراء التغييرات المناسبة؛ وأن هبوطاً عاماً في الأجور يؤدي إلى النتيجة التالية: ارتفاع عام في فائض القيمة وفي معدل فائض القيمة، وكذلك، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، في معدل الربح ولو بنسبة أخرى؛ وهبوط أسعار الإنتاج بالنسبة للسلع التي تُنتجها رؤوس الأموال ذات التركيب الأدنى وارتفاع أسعار الإنتاج بالنسبة للسلع التي تُنتجها رؤوس الأموال ذات التركيب الأعلى. هذه النتيجة بالضبط هي عكس ما ينجم عن الارتفاع العام في الأجور⁽³⁴⁾ ونحن نفترض في كلتا الحالتين - في حالة ارتفاع الأجور كما في حالة انخفاضها - أن طول يوم العمل يظل على حاله، كذلك شأن سعر مجمل وسائل العيش الضرورية. لذا، فإن هبوط الأجور، هنا، لن يكون ممكناً إلا إذا كانت الأجور تقف، في السابق، فوق السعر الاعتيادي للعمل، أو تنخفض الآن دونه. أما أية تحويرات سوف تحدث عند ارتفاع الأجور أو انخفاضها بفعل حصول تغيير في القيمة وبالتالي في أسعار إنتاج السلع التي تدخل في الاستهلاك المعتاد للعمال، [214] فذلك ما سنبحثه لاحقاً في القسم المكرس للربح العقاري. حسبنا أن نفيد هنا بصورة نهائية ما يلي:

إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في الأجور ناشئاً عن تغيير في قيمة وسائل العيش الضرورية، فإن تعديلاً معيناً يمكن أن يطرأ على الاعتبارات الواردة آنفاً، ولكن بحدود ما

(34) من الغريب حقاً أن ريكاردو^(*) (الذي يتتبع في محاكماته أسلوباً آخر بالطبع يختلف عما نقوم به هنا، نظراً لأنه لم يدرك عملية تعديل القيمة إلى سعر إنتاج) لم يذكر هذه الحالة أبداً، بل اكتفى بمعاينة الحالة الأولى، أي حالة ارتفاع الأجور وأثرها على أسعار إنتاج السلع. أما نسل المقلدين الأتباع (servum pecus imitatorum)^(**) فلم يخطر له حتى القيام بهذا التطبيق البديهي تماماً، بل المكرور في الواقع.

(*) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، 1821، ص 36 - 41. [ن. برلين].

(**) نسل المقلدين الأتباع، تحوير لعبارة من ديوان الرسائل: هوراس، الكتاب الأول، الرسالة 19 «يا مقلدين، يا نسل العبيد». والمقصود هنا أتباع مدرسة ريكاردو. [ن. برلين].

إن السلع، التي يؤدي تغير أسعارها إلى ازدياد أو انخفاض مقادير رأس المال المتغير، تدخل في الوقت ذاته في رأس المال الثابت كعناصر من مكوّناته، ولا يقتصر فعل تأثيرها، بالتالي، على الأجور وحدها. أما إذا اقتصر فعل تأثيرها على الأجور وحدها، فإن الاعتبار المذكورة آنفاً تضم كل ما ينبغي قوله عن هذه الحالة.

لقد افترضنا في مجمل هذا الفصل أن نشوء معدل عام للربح، أي ربح وسطي، وكذلك تحويل القيم إلى أسعار إنتاج، إنما هي وقائع معطاة. واقتصرت المسألة على الكيفية التي يؤثر بها حصول ارتفاع عام أو هبوط عام في الأجور على أسعار إنتاج السلع، التي اعتبرناها معينة سلفاً. وهذه مسألة ثانوية تماماً، بالقياس إلى النقاط الأخرى التي تناولها هذا الجزء. ولكنها المسألة الوحيدة من المسائل التي تم تناولها هنا والتي عالجها ريكاردو ولكن معالجة أحادية، ناقصة، وهذا ما سنراه لاحقاً^(*).

(*) يشير ماركس هنا إلى تحليله لنظرية ريكاردو في تأثير تقلبات الأجور على أسعار الإنتاج في المجلد الرابع: نظريات فانض القيمة، الجزء الثاني، ص181-194. [ن. ع].

الفصل الثاني عشر

ملاحظات إضافية

I - الأسباب التي تحتم تغيرات في سعر الإنتاج

لا يمكن لسعر إنتاج سلعة ما أن يتغير إلا لسببين:
أولاً - عند حدوث تغير في معدل الربح العام. وهذا غير ممكن إلا بتغير المعدل الوسطي لفائض القيمة نفسه، أو، إذا بقي معدل فائض القيمة الوسطي على حاله، بتغير النسبة بين مجموع فائض القيمة المستولى عليه ومجموع رأس المال الاجتماعي الكلي المسلف.

وفي حدود ما يكون التغير في معدل فائض القيمة غير ناجم عن خفض الأجور دون المستوى الاعتيادي أو ارتفاعها فوق هذا المستوى - ولا ينبغي اعتبار هذا النوع من الحركات إلا بمثابة تذبذبات عرضية في الأجور - فلا يمكن له أن يحدث إلا لأن قيمة قوة العمل قد هبطت أو ارتفعت؛ وكل واحد من هذين مستحيل من دون حصول تغير في إنتاجية العمل الذي ينتج وسائل العيش، أي من دون حدوث تبدل في قيمة السلع التي تدخل في استهلاك العامل.

أو قد تتغير النسبة بين مجموع فائض القيمة المستولى عليها ورأس المال الاجتماعي الكلي المسلف. وبما أن التغير هنا لا ينشأ عن معدل فائض القيمة، فلا بد من أن ينشأ عن رأس المال الكلي، أي بالضبط عن جزئه الثابت. إن كتلة هذا الأخير، منظوراً إليها

من الوجهة التكنيكية، تزداد أو تنقص بصورة تتناسب مع قوة العمل التي يشتريها رأس المال المتغير، وإن كتلة قيمة الجزء الثابت من رأس المال تنمو أو تهبط بنمو وهبوط كتلته نفسها، أي أنها تنمو أو تهبط بصورة متناسبة أيضاً مع كتلة قيمة رأس المال المتغير. فلو أن كمية العمل نفسها تحرك رأسمالاً ثابتاً أكثر، فإن العمل يغدو أكثر إنتاجية. والعكس بالعكس. وهكذا، بما أنه قد حصل تغير في إنتاجية العمل، فلا بد أن يحصل تغير في قيمة سلع معينة.

[216] وعليه، ينطبق القانون التالي على كلتا الحالتين: إذا تغير سعر إنتاج سلعة ما نتيجة تغير في المعدل العام للربح، فيمكن لقيمة هذه السلعة أن تظل على حالها من دون تغير، ولكن لا بد أن تتغير قيمة سلع أخرى.

ثانياً - بقاء المعدل العام للربح من دون تغير. عندئذ لا يمكن لسعر إنتاج سلعة ما أن يتغير إلا بسبب تغير قيمتها هي بالذات، إذا كان تجديد إنتاجها هي يتطلب الآن عملاً أكثر أو أقل مما في السابق، سواء كان مرد ذلك إلى تغير في إنتاجية العمل الذي يُنتج هذه السلعة في شكلها النهائي، أو ذلك العمل الذي يُنتج سلعاً تدخل في إنتاج تلك السلعة. إن سعر إنتاج غزول القطن يمكن أن يهبط إما لأنه يجري إنتاج القطن الخام بشكل أكثر رخصاً أو لأن عمل الغزل قد أصبح أكثر إنتاجية بفضل تحسين الآلات.

إن سعر الإنتاج، كما بينا من قبل $= ك + ح$ ، أي يساوي سعر الكلفة زائداً الربح. ولكن هذا بدوره يساوي $ك + ح$ ، حيث $ك$ ، أي سعر الكلفة، مقدار غير معين يتغير في مختلف ميادين الإنتاج ويساوي على الدوام قيمة رأس المال الثابت والمتغير المستهلك في إنتاج السلعة، و $ح$ ، هو معدل الربح الوسطي محسوباً بالنسبة المئوية. ولو كانت $ك = 200$ ، و $ح = 20\%$ ، فإن سعر الإنتاج $ك + ح = 200 + (200 \times \frac{20}{100}) = 240 = 200 + 40$. ومن الواضح، أن سعر الإنتاج هذا يمكن أن يبقى على حاله، رغم أن قيمة السلع قد تتغير.

إن كل تغير في سعر إنتاج السلع ينحصر، آخر المطاف، في حصول تغير في القيمة؛ ولكن ليس كل تغير في قيمة السلع يقتضي أن يجد تعبيراً عنه في تغير سعر الإنتاج، نظراً لأن هذا الأخير لا يتحدد فقط من خلال قيمة السلعة المعنية، بل من خلال القيمة الكلية لسائر السلع أيضاً. فالتغير في السلعة آ يمكن أن يُعادلّه تغير معاكس في السلعة ب، بحيث يبقى التناسب العام على حاله.

II - سعر إنتاج السلع ذات التركيب الوسطي

لقد رأينا أن انحرافات أسعار الإنتاج عن القيم تنبع مما يلي:

1 - إن ما يضاف إلى سعر كلفة سلعة إنما هو الربح الوسطي لا ما تحتويه من فائض قيمة؛

2 - إن سعر إنتاج السلعة الذي ينحرف على هذا النحو عن قيمتها يدخل، بوصفه عنصراً مكوّناً، في سعر كلفة سلعة أخرى، بحيث يمكن لسعر كلفة السلعة أن يحتوي أصلاً على انحراف عن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في هذه السلعة، وذلك بصرف [217] النظر عن الانحراف الخاص بهذه السلعة بالذات والذي ينجم عن التباين بين الربح الوسطي وفائض القيمة.

وبناء عليه يمكن، في السلع التي أنتجتها رؤوس أموال ذات تركيب وسطي، أن ينحرف سعر الكلفة عن مجموع قيمة العناصر التي يتألف منها الجزء المكوّن لسعر الإنتاج. لنفترض أن التركيب الوسطي هو 80 ث + 20 م. من الممكن الآن، في رؤوس الأموال الفعلية، المركبة على هذا النحو، أن يكون 80 ث أكبر أو أصغر من قيمة ث، أي رأس المال الثابت، ذلك لأن ث هذا يتألف من سلع لها سعر إنتاج منحرف عن قيمتها. كذلك يمكن للـ 20 م أن تنحرف عن قيمتها، إذا كانت الأجور تُنفق على سلع يختلف سعر إنتاجها عن قيمتها؛ وعندها ينبغي على العامل أن يبذل زمن عمل أطول أو أقصر من أجل شراء هذه السلع (أي التعويض عنها)، أي أن يؤدي قدراً من العمل الضروري أكبر أو أقل مما يلزم الأمر فيما لو كانت أسعار إنتاج وسائل العيش الضرورية تتطابق مع قيم هذه الوسائل.

بيد أن هذه الإمكانية لا تَمَسُّ بأي حال صحة القواعد التي وضعناها للسلع ذات التركيب الوسطي. إن كمية الربح، التي تصيب هذه السلع، تساوي كمية ما تحتويه ذاتها من فائض قيمة. ففي رأس المال المذكور أعلاه الذي يتركب من 80 ث + 20 م، نجد أن الشيء المهم بالنسبة لتحديد فائض القيمة، ليس ما إذا كانت هذه الأرقام تعبّر عن القيم الفعلية أم لا، بل المهم هو علاقتها المتبادلة ببعضها، ونعني بذلك أن $\frac{1}{5} = \frac{1}{5}$ من رأس المال الكلّي وث $\frac{4}{5}$ منه. وبما أن الحال كان هكذا، فإن فائض القيمة الذي أنتجه م يكون، كما افترضنا أعلاه، مساوياً للربح الوسطي. ومن ناحية أخرى، بما أن فائض القيمة يساوي الربح الوسطي، فإن سعر الإنتاج = سعر الكلفة + الربح = ك + ح = ك + ف، أي أنه يساوي عملياً قيمة السلعة. وهذا يعني أن ارتفاع الأجور أو

انخفاضها في هذه الحالة سيترك ك + ح على حالها، مثلما أنه سيترك قيمة السلعة على حالها، ويقتصر فعله على إحداث حركة عكسية مقابلة، ارتفاعاً أو انخفاضاً، على جهة معدل الربح. ولو حصل في هذه الحالة بالذات تغيير في سعر السلعة في أعقاب ارتفاع الأجور أو انخفاضها، فإن معدل الربح في هذه الميادين ذات التركيب الوسطي سوف يحتل موقعاً فوق أو دون مستوى هذا المعدل في الميادين الأخرى. ولا تحتفظ الميادين ذات التركيب الوسطي بمستوى ربحها مثل الميادين الأخرى إلا بمقدار ما يبقى السعر على حاله. فما يجري فيها من الناحية العملية هو كما لو أن منتوجات هذه الميادين قد بيعت حسب قيمها الفعلية. وبالفعل، إذا ما بيعت السلع بموجب قيمها الفعلية حقاً، فإنه [218] لمن الجلي تماماً أن ارتفاعاً أو انخفاضاً في الأجور يستدعي بالمقابل، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، انخفاضاً أو ارتفاعاً في الربح، ولكن من غير أي تبدل في قيمة السلع، وأن ارتفاع الأجور أو انخفاضها لا يمكن له، مهما كانت الظروف أن يؤثر بشيء على قيمة السلع، بل على مقدار فائض القيمة فقط.

III - أسباب التعويض للرأسمالي

سبق لنا القول إن المنافسة تساوي معدلات ربح مختلف ميادين الإنتاج في معدل ربح وسطي فتحوّل بذلك بالذات قيم منتوجات هذه الميادين المختلفة إلى أسعار إنتاج. ويجري هذا من خلال الانتقال الدائم لرأس المال من ميدان إلى آخر يستقر فيه الربح، في لحظة معينة، فوق المستوى الوسطي؛ ولكن، عندئذ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تقلبات في الربح مقترنة، بالنسبة لفرع صناعي معين خلال حقبة معينة، بتعاقب السنوات الشحيحة والمربحة جداً. إن هذه الهجرة والعودة لرأس المال اللتين تجريان بلا انقطاع بين مختلف ميادين الإنتاج، تولّدان حركات صاعدة وهابطة في معدل الربح، توازن بعضها بعضاً، بهذا القدر أو ذاك، بصورة متبادلة، وتمتلك لذلك ميلاً إلى إرجاع معدل الربح، في كل مكان، إلى المستوى العام المشترك.

إن حركة رؤوس الأموال هذه تنجم في المقام الأول عن وضع أسعار السوق التي ترفع الربح فوق المستوى الوسطي العام هنا، وتنزله دون هذا المستوى هناك. ونحن نترك خارج الاعتبار في الوقت الحاضر رأسمال التاجر الذي لا يهمنا هنا والذي يستطيع، كما تبين النوبات المتفجرة بغتة للمضاربة في الأصناف المعينة المفضلة عندها، أن يسحب كتلاً من رأس المال من أحد فروع الأعمال، بسرعة خارقة، ليلقي بها،

بالسرعة نفسها، في فرع آخر. بيد أن نقل رأس المال من ميدان إلى آخر يواجه في كل ميدان فعلي للإنتاج - صناعة، زراعة، تعدين، إلخ - صعوبات بالغة، وخصوصاً بسبب وجود رأس المال الأساسي. علاوة على ذلك، تبين التجربة أنه إذا كان فرع صناعي معين، كصناعة القطن مثلاً، يدرّ ربحاً استثنائياً عالياً في فترة من الزمن، فإنه يدرّ ربحاً ضئيلاً جداً أو يسبب خسارة في فترة زمنية أخرى، بحيث يكون الربح الوسطي، خلال دورة معينة من السنوات، مماثلاً بهذا القدر أو ذاك لما في فروع أخرى. وسرعان ما يعتاد رأس المال على أن يأخذ هذه التجربة في الحسبان.

غير أن الشيء الذي لا تكشف عنه المنافسة، هو أن القيمة تتحكم بحركة الإنتاج؛ [219] إنها لا تكشف عن القيم التي تقف وراء أسعار الإنتاج وتحددها آخر المطاف. ومن جهة أخرى، تكشف المنافسة عما يلي: (1) الأرباح الوسطية مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال في مختلف ميادين الإنتاج، ومستقلة كذلك عن كتلة العمل الحي الذي يستولي عليه رأسمال معين في ميدان استغلال معين؛ (2) إرتفاع أو انخفاض أسعار الإنتاج نتيجة لتغير مستوى الأجور - ظاهرة تتناقض كلياً، من النظرة الأولى، مع علاقات القيمة بين السلع؛ (3) تقلبات أسعار السوق التي تعود بمتوسط سعر السوق للسلع، في فترة زمنية محددة، لا إلى قيمة السوق، بل إلى سعر إنتاج السوق، وهو سعر منحرف عن قيمة السوق ومختلف عنها تماماً. إن جميع هذه الظواهر تبدو وكأنها تتناقض تحديد القيمة بوقت العمل، مثلما تتناقض طبيعة فائض القيمة الذي يتألف من عمل فائض غير مدفوع الأجر. وهكذا يبدو كل شيء، في المنافسة، في مظهر مقلوب. إن المظهر المكتمل للعلاقات الاقتصادية الذي يتجلى على السطح، في وجوده الفعلي، وبالتالي في تصورات حاملي ووسطاء هذه العلاقات الذين يسعون بها إلى فهمها، يختلف تماماً عن قوام النواة، الجواني والجوهري، ولكن المخفي والمقلوب، في الواقع، بل إنه يتناقض مع قوام هذا المضمون الجوهري ومع المفهوم المطابق له.

زد على ذلك: ما إن يبلغ الإنتاج الرأسمالي درجة معينة من التطور، حتى لا تعود المساواة بين مختلف معدلات ربح شتى ميادين الإنتاج المنفردة في معدل ربح عام تتحقق فقط عن طريق دفع رأس المال وجذبه بفعل أسعار السوق. فما أن تستقر الأسعار الوسطية وما يقابلها من أسعار سوق لفترة من الزمن، حتى يتغلغل إلى وعي الرأسماليين الفرادى أن هذه المساواة تعني مساواة فوارق معينة، بحيث أنهم يبدأون في الحال بأخذها بالحسبان في حساباتهم المتبادلة. وتمكث هذه الفوارق في تصور الرأسماليين وهم يدخلونها في حسابهم كأسباب للتعويض.

إن أساس هذا التصور هو الربح الوسطي نفسه، أي التصور بأن رؤوس الأموال ذات المقادير المتساوية ينبغي أن تدرّ أرباحاً متساوية في المقدار خلال آحاد زمنية متماثلة. وهذا يركز بدوره على أن رأس المال في كل واحد من ميادين الإنتاج ينبغي أن يسهم بما يتناسب (pro rata) ومقداره في الاستيلاء على فائض القيمة الكلي الذي اعتصره رأس المال الاجتماعي الكلي من العمال؛ أو أنه ينبغي اعتبار كل رأسمال مفرد كجزء [220] من رأس المال الكلي. وينبغي اعتبار كل رأسمالي مفرد، في الواقع، كحامل أسهم في المشروع المشترك، يأخذ نصيبه من الربح الكلي بما يتناسب ومقدار حصته في مجمل رأس المال.

وعلى هذا التصور يقوم فيما بعد حساب الرأسماليين، مثلاً، إذا كان رأس المال يقوم بالدوران بصورة بسيطة نسبياً إما لأن السلع تبقى وقتاً أطول في عملية الإنتاج أو لأنها ينبغي أن تُباع في أسواق نائية، فإن الربح الذي يفلت منه على هذا النحو، يحسب مع ذلك، أي يعوّض عنه عن طريق علاوة على السعر. وعلى غرار ذلك فإن توظيفات رأس المال التي تتعرض لمخاطر كبيرة بصورة استثنائية كما هي عليه، مثلاً، في توظيفات النقل البحري، تتلقى أيضاً التعويض بهيئة علاوة على السعر. وعندما يتطور الإنتاج الرأسمالي، ويتطور معه نظام التأمين بشكل كافٍ، تصبح المخاطر، في الواقع، متساوية بالنسبة لجميع ميادين الإنتاج (أنظر، كوربيت) (*)؛ أما تلك المؤسسات التي تتعرض لمخاطر أكبر فتدفع تعرفه تأمين أكبر وتعوّض نفسها عن ذلك في سعر سلعتها. وهذا كله يعني، في الممارسة، أن أي ظرف يجعل أحد توظيفات رأس المال أقل ربحاً ويجعل الآخر منها أكثر ربحاً - حيث تُعدّ جميع التوظيفات ضرورية بصورة متساوية ضمن حدود معينة - إنما يؤخذ في الاعتبار كأساس للتعويض تم إقراره مرة وللابد، علماً بأنه ليست هناك حاجة لتكرار نشاطات المنافسة من جديد لتبرير هذا الدافع أو صحة هذا الحساب. إن الرأسمالي، ببساطة، ينسى - أو، بالأحرى، لا يرى، نظراً لأن المنافسة لا تعرض له ذلك - أن جميع أسباب التعويض التي يطرحها الرأسماليون إزاء بعضهم بعضاً عند الحساب المشترك لأسعار سلع مختلف فروع الإنتاج تتركز حصراً على أن جميع الرأسماليين يطالبون بامتلاك حصص متساوية من الغنيمة المشتركة، أي فائض القيمة الكلي وذلك بما يتناسب ورأسمال كل واحدٍ منهم. وعلى العكس، فيما أن الربح الذي

(*) كوربيت، المرجع نفسه، ص 100-102. [ن. برلين].

يحصلون عليه يختلف في الواقع عن فائض القيمة الذي يعتصرونه، فيبدو لهم أن أسباب التعويض لا تقوم بمساواة حصصهم في فائض القيمة الكلّي بل إنها تخلق الربح نفسه، نظراً لأن الربح يبدو وكأنه ينشأ ببساطة من العلاوة المعللة بهذا الدافع أو ذاك، على سعر كلفة السلع.

أخيراً، فإن كل ما قلناه في الفصل السابع، ص 116^(*) بصدد تصورات الرأسمالي عن منبع فائض القيمة، ينطبق أيضاً على الربح الوسطي. ولا تتغير صياغة المسألة هنا إلا بمقدار ما إن الاقتصاد في سعر الكلفة يتوقف على الموهبة الفردية والحذاقة، إلخ، مفترضين أن أسعار السلع في السوق معينة ودرجة استغلال العمل محددة.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 148، [الطبعة العربية، ص 169-170].

الجزء الثالث

قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط

الفصل الثالث عشر

القانون بما هو عليه

لو كانت الأجور وطول يوم العمل معينة، فإن رأس المال المتغير، البالغ 100 على سبيل المثال، يمثل عدداً محدداً من العمال الموضوعين قيد الحركة، وهو مؤشر على هذا العدد. لنفترض أن 100 جنيه هي أجور 100 عامل لمدة أسبوع، مثلاً. إذا أدى هؤلاء العمال المائة قدراً من العمل الضروري مماثلاً للعمل الفائض، أي إذا كانوا يعملون يومياً لأنفسهم، أي لتجديد إنتاج أجورهم، مدة زمنية تماثل ما يعملونه لأجل الرأسمالي، أي لإنتاج فائض القيمة، فإن مجمل القيمة التي ينتجونها = 200 جنيه، وفائض القيمة الذي ينتجونه = 100 جنيه. إن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ سيكون عندئذ = 100%. إلا أن معدل فائض القيمة هذا يجد التعبير عنه، كما سبق أن رأينا، في معدلات ربح بالغة التباين، وذلك تبعاً لاختلاف حجم رأس المال الثابت ث، وبالتالي حجم رأس المال الكلي ر، لأن معدل الربح هو $\frac{ف}{ر}$. لنفرض أن معدل فائض القيمة = 100%:

$$\text{عندما يكون ث} = 50، م = 100، \text{ فإن } \frac{ف}{م} = \frac{100}{150} = 66\frac{2}{3}\%؛$$

$$\text{عندما يكون ث} = 100، م = 100، \text{ فإن } \frac{ف}{م} = \frac{100}{200} = 50\%؛$$

$$\text{عندما يكون ث} = 200، م = 100، \text{ فإن } \frac{ف}{م} = \frac{100}{300} = 33\frac{1}{3}\%؛$$

$$\text{عندما يكون ث} = 300، م = 100، \text{ فإن } \frac{ف}{م} = \frac{100}{400} = 25\%؛$$

$$\text{عندما يكون ث} = 400، م = 100، \text{ فإن } \frac{ف}{م} = \frac{100}{500} = 20\%.$$

وعليه، فإن معدل فائض القيمة نفسه، يجد التعبير عنه، عند درجة استغلال ثابتة لا [222] تتغير، في معدل ربح تنازلي، نظراً لأنه ينمو المقدار المادي لرأس المال الثابت ينمو أيضاً، مقدار قيمة رأس المال الثابت وبالتالي رأس المال الكلي وإن يكن ليس بنفس النسبة.

وإذا افترضنا، علاوة على ذلك، أن هذا التغير التدريجي في تركيب رأس المال لا يقتصر على ميادين إنتاج منفردة فحسب، بل يجري، بهذا القدر أو ذاك، في جميع ميادين الإنتاج، أو على الأقل في الميادين الحاسمة منها، بحيث أنه يُعَادِلُ تَغْيِراً، في التركيب العضوي الوسطي لرأس المال الكلي الخاص بمجتمع معين، فإن هذا النمو التدريجي في رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير لا بد من أن يقود بالضرورة إلى الهبوط التدريجي لمعدل الربح العام، مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً لا يتغير، أو مع بقاء درجة استغلال العمل من جانب رأس المال ثابتة لا تتغير. ولكن اتضح أن قانون نمط الإنتاج الرأسمالي، هو أن تطور هذا النمط يؤدي إلى انخفاض نسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت وبالتالي قياساً إلى رأس المال الكلي الذي يوضع قيد الحركة. وهذا يعني أن العدد نفسه من العمال، أو المقدار نفسه من قوة العمل، الذي يمكن أن يتصرف به رأسمال متغير يمتلك مقداراً معيناً من القيمة، يحرك خلال الفترة الزمنية نفسها، نتيجة لتطور طرائق الإنتاج المميزة للإنتاج الرأسمالي، ويعالج ويستهلك استهلاكاً مُتَجَاً، كتلة متنامية أبداً من وسائل العمل والآلات وأصنافاً أخرى من رأس المال الأساسي والمواد الأولية والمواد المساعدة، وبالتالي رأسمالاً ثابتاً متنامياً دوماً من حيث مقدار قيمته. إن هذا التناقص النسبي المطرد لرأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الثابت وبالتالي إلى رأس المال الكلي، يتطابق مع الارتفاع المطرد في متوسط التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي. وما هذا أيضاً إلا شكل آخر للتعبير عن التطور المطرد في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، والذي يتجلى بالضبط في واقع أن الاستخدام المتنامي للآلات، ولرأس المال الأساسي عموماً، يتيح تحويل المزيد من المواد الأولية والمواد المساعدة إلى منتجات، وذلك بالعدد نفسه من العمال خلال المدة الزمنية نفسها، أي ببذل عمل أقل. ويقابل هذا التنامي في مقدار قيمة رأس المال الثابت - رغم أنه لا يمثل إلا نمواً ضئيلاً للكتلة الفعلية للقيم الاستعمالية التي يتألف منها مادياً رأس المال الثابت - تزايد في رخص المنتج. فكل منتج فردي، مأخوذ لذاته، يحتوي على مقدار من العمل أقل مما في مرحلة متدنية من تطور الإنتاج حيث يكون رأس المال المُنفق على العمل أكبر بكثير قياساً إلى رأس المال المُنفق على

وسائل الإنتاج. وعليه فإن سلسلة الفرضيات التي أوردناها في بداية الفصل تعتبر عن الميل الفعلي للإنتاج الرأسمالي. ويولد هذا الأخير عبر التناقض النسبي المطرد لرأس [223] المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت، تركيباً عضوياً متنامياً لرأس المال الكلي، وينجم عن ذلك مباشرة أن معدل فائض القيمة يجد التعبير عنه في معدل ربح عام متناقض دوماً، في ظل بقاء درجة استغلال العمل على حالها أو حتى مع ارتفاعها. (ولسوف نبين فيما بعد^(*) لماذا لا يبرز هذا الهبوط للبيان في هذا الشكل المطلق، بل يبرز بالأحرى كميل نحو هبوط مطرد). وعليه، فإن الميل المتزايد لمعدل الربح العام نحو الهبوط ليس سوى التعبير عن التطور المطرد لقدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، التعبير الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي. ولا يعني ذلك أن معدل الربح لا يمكن أن يهبط مؤقتاً بفعل أسباب أخرى، ولكن ذلك يبرهن على أن هناك ضرورة بديهية نابعة من ماهية نمط الإنتاج الرأسمالي تقتضي بأن يجد المعدل الوسطي العام لفائض القيمة تعبيره في هذا النمط، بمعدل ربح عام متناقض، كلما مضى هذا النمط في التطور قُدماً. وبما أن كتلة العمل الحي المستخدم تتناقص باستمرار نسبة إلى كتلة العمل المتشبيء الذي يحركه، أي نسبة إلى وسائل الإنتاج التي تُستهلك استهلاكاً منتجاً، فلا بد أن تتناقص باطراد نسبة ذلك الجزء من هذا العمل الحي الذي لم تدفع لقاءه أجور والذي تشبأ في فائض القيمة، إلى مقدار قيمة رأس المال الكلي الموظف. غير أن نسبة كتلة فائض القيمة إلى قيمة رأس المال الكلي الموظف تشكل معدل الربح، الذي ينبغي له لذلك أن يهبط باستمرار. ومهما بدا هذا القانون بسيطاً بعد كل ما عرضناه آنفاً، فإن الاقتصاد السياسي السابق بأسره لم ينجح في الكشف عنه، وهذا ما سنراه في أحد الأجزاء اللاحقة^(**) لقد شاهد الظاهرة وتعذب في مساعيه المتناقضة من أجل تفسيرها. وفي ضوء الأهمية القصوى التي يتسم بها هذا القانون بالنسبة للإنتاج الرأسمالي، يمكن القول إنه يؤلف أحجية يبذل مجمل الاقتصاد السياسي منذ آدم سميث جهوداً مضيئة في حلّها، وإن الفارق بين مختلف المدارس بعد آدم سميث يقوم في تباين المحاولات من أجل حلّها. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار من جهة أخرى أن كل الاقتصاد السياسي السابق ظل يراوح ويدور في مكانه بصدد الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، ولكن من دون أن يتمكن من صياغة هذا الفارق بدقة؛ وإنه لم يفصل أبداً فائض القيمة عن الربح، ولم يعرض الربح

(*) أنظر هذا المجلد، الفصل الرابع عشر. [ن. برلين].

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 435-466، وكذلك ص 541-543. [ن. برلين].

[224] في صورته النقية كشيء متميز عن مكوناته المختلفة والمستقلة - مثل الربح الصناعي، والربح التجاري، والفائدة المئوية والربح العقاري؛ - وإنه لم يحلل بعمق أبداً تباين التركيب العضوي لرأس المال، وبالتالي تكوين معدل الربح العام - إذا أخذنا ذلك كله في الاعتبار، فلن يعود إخفاقه في حل هذه الأحجية لغزاً خافياً.

وإننا نعرض عن قصد لهذا القانون قبل عرض انقسام الربح إلى أصناف مختلفة، مستقلة عن بعضها بعضاً. فإمكانية صياغة هذا القانون بصورة مستقلة عن انقسام الربح إلى أجزاء مختلفة تؤول إلى أصناف مختلفة من الأشخاص تبرهن مباشرة على استقلالية هذا القانون في عموميته عن هذا الانقسام وعن العلاقات المتبادلة بين أصناف الربح المختلفة الناجمة عن هذا الانقسام. والربح الذي نتحدث عنه هنا ليس سوى إسم آخر لفائض القيمة نفسه الذي نعرضه هنا من ناحية علاقته برأس المال الكلي وليس من ناحية علاقته فقط برأس المال المتغير الذي ينشأ عنه. وهكذا، فإن هبوط معدل الربح يعبر عن النسبة المتناقصة لفائض القيمة ذاته قياساً إلى رأس المال الكلي المسلف، ولذلك فإن معدل الربح هذا مستقل عن أي تقسيم، مهما كان، لفائض القيمة بين أصناف شتى.

لقد رأينا أنه إذا كان معدل فائض القيمة البالغ 100% يجد التعبير عنه في معدل ربح يبلغ $66\frac{2}{3}\%$ ، عند درجة معينة من التطور الرأسمالي يكون فيها تركيب رأس المال ث:م = 100:50، فإن معدل فائض القيمة هذا يجد التعبير عنه في معدل ربح لا يزيد عن 20%، وذلك عند درجة أعلى من التطور الرأسمالي حيث تركيب ث:م = 100:400. وما يصح على مختلف المراحل المتعاقبة من تطور بلد واحد بعينه، يصح على درجات مختلفة من تطور شتى البلدان، في زمان واحد. ففي البلد غير المتطور، حيث يؤلف التركيب الأول لرأس المال التركيب الوسطي، فإن معدل الربح العام = $66\frac{2}{3}\%$ ، في حين أن معدل الربح العام في البلد ذي التركيب الثاني لرأس المال والذي يحتل درجة أعلى بكثير من التطور سيكون = 20%.

والفارق بين معدلي الربح الوطنيين، يمكن أن يتلاشى، بل أن يتخذ مظهراً معكوساً إذا كان العمل في البلد الأقل تطوراً متديناً من ناحية الإنتاجية، أي إذا كانت كمية أكبر من العمل تتمثل في كمية أقل من السلعة ذاتها، وباتت قيمة تبادلية أكبر تتمثل في قيمة إستعمالية أصغر، وأخذ العامل بالتالي يُنفق جزءاً أكبر من وقته لتجديد إنتاج وسائل عيشه أو قيمة هذه الوسائل، وجزءاً أقل لإنتاج فائض القيمة، أي أنه سيؤدي عملاً فائضاً أقل، بحيث أن معدل فائض القيمة سيكون أدنى. فلو كان العامل في البلد الأقل تطوراً يشتغل $\frac{2}{3}$ يوم العمل لأجل نفسه و $\frac{1}{3}$ يوم العمل لأجل الرأسمالي، فإن قوة العمل نفسها

ستتلقى، بموجب الافتراض الوارد في المثال أعلاه، $133\frac{1}{3}$ ، وستنتج فائضاً يبلغ $66\frac{2}{3}$ لا [225] أكثر. ورأس المال المتغير البالغ $133\frac{1}{3}$ يقابله رأسمال ثابت يبلغ 50. وسيكون معدل فائض القيمة الآن $133\frac{1}{3}:66\frac{2}{3} = 50\%$ ، أما معدل الربح فسيبلغ $183\frac{1}{3}:66\frac{2}{3}$ ، أي ما يقارب $36\frac{1}{2}\%$.

وبما أننا لم نقم حتى الآن ببحث مختلف المكونات التي ينقسم إليها الربح، أي بما أنها ليست موجودة بعد إزاءنا، فلنأخذ ندلي بالملاحظة التالية، استباقاً، لتفادي أي سوء فهم. عند المقارنة بين بلدان ذات درجات تطور مختلفة - وبالتحديد بين بلدان ذات إنتاج رأسمالي متطور وبلدان أخرى لم يخضع فيها العمل شكلياً لرأس المال رغم أن العامل يتعرض، في الواقع، إلى استغلال الرأسمالي (في الهند، على سبيل المثال، يعمل الزارع «Ryot» كفلاح مستقل في استثمارته، من دون أن يخضع إنتاجه بعد، بما هو عليه، إلى رأس المال، رغم أن المرابي قد لا يعتصر منه في شكل فائدة مثوية كامل عمله الفائض فحسب بل يعتصر أيضاً - إذا تحدثنا بلغة رأسمالية - جزءاً من أجوره)، عند مثل هذه المقارنة، فإن من الخطأ تماماً أن يقيس المرء مستوى معدل الربح الوطني بسعر الفائدة الوطني. فهذه الفائدة تتضمن كلاً من مجمل الربح وما يزيد على هذا الربح في بلدان لم يخضع فيها العمل شكلياً لرأس المال، أما في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي المتطور، فإن الفائدة لا تؤلف إلا جزءاً معيناً من فائض القيمة المنتج أو الربح. من ناحية أخرى فإن سعر الفائدة يتحدد هنا أساساً، بفعل علاقات معينة (قروض المربين إلى الوجهاء، أصحاب الريع العقاري) لا تمت بصلة إلى الربح بل تظهر فقط، على عكس ذلك، نسبة ما يستولي عليه المرابي من الربح العقاري.

وفي البلدان التي تتباين فيها درجات تطور الإنتاج الرأسمالي وبالتالي يتباين فيها التركيب العضوي لرأس المال، يمكن لمعدل فائض القيمة (وهو أحد العوامل المحددة لمعدل الربح) أن يكون في ذلك البلد الذي يكون فيه يوم العمل الاعتيادي أقصر، أعلى مما في البلد الذي يكون فيه يوم العمل الاعتيادي أطول. أولاً - إذا كان يوم العمل الإنكليزي المؤلف من 10 ساعات يساوي، بسبب تعاضل شدته، يوم عملٍ نمساوياً من 14 ساعة، فيمكن لخمس ساعات من العمل الفائض للإنكليزي، عند تقسيم يوم العمل بصورة متساوية، أن تمثل في السوق العالمي قيمة أكبر مما تمثله سبع ساعات للنمساوي. ثانياً - يمكن لجزء يوم العمل الذي يؤلف العمل الفائض أن يكون في إنكلترا أكبر مما في النمسا.

إن قانون هبوط معدل الربح، الذي يعبر عن المعدل نفسه أو حتى عن معدل متنامٍ من

فائض القيمة، يعني بكلمات أخرى ما يلي: إذا أخذنا أي كمية معينة من رأس المال الاجتماعي الوسطي، ولتكن رأسمالاً مقداره 100 على سبيل المثال، فإن جزءه المتألف من وسائل العمل يتنامى دوماً، أما الجزء المتألف من العمل الحي فيتناقص دوماً. [226] وعليه، بما أن الكتلة الإجمالية للعمل الحي المضاف إلى وسائل الإنتاج تهبط نسبياً بالقياس إلى قيمة وسائل الإنتاج هذه، فإن العمل غير مدفوع الأجر وشطر القيمة الذي يمثله يهبطان نسبياً بالقياس إلى قيمة رأس المال الكلي المسلف. أو: أن جزءاً متناقصاً باطراد من رأس المال الكلي المتفق يتحول إلى عمل حي، ولذلك فإن رأس المال الكلي هذا يمتص، بالقياس إلى مقداره، مقداراً من العمل الفائض متناقصاً باطراد، رغم أنه يمكن أن يتنامى في وقت واحد مع ذلك الجزء غير المدفوع من العمل المستخدم بالقياس إلى الجزء المدفوع منه. إن الهبوط النسبي لرأس المال المتغير والتزايد النسبي لرأس المال الثابت، مع تنامي هذين الجزئين كليهما من الناحية المطلقة، ليس سوى تعبير آخر عن تنامي إنتاجية العمل كما أوضحنا من قبل.

هَبْ أن رأسمالاً مقداره 100 يتألف من 80 ث + 20 م، وأن الأخير = 20 عاملاً. لنفرض أن معدل فائض القيمة يبلغ 100%، أي أن العمال يعملون نصف اليوم لأنفسهم والنصف الآخر لأجل الرأسمالي. وفي بلد آخر أقل تطوراً يتألف رأس المال هذا = 20 ث + 80 م، وأن الأخير = 80 عاملاً ويعمل هؤلاء العمال $\frac{2}{3}$ يوم العمل لأجل أنفسهم ولا يعملون سوى $\frac{1}{3}$ اليوم لأجل الرأسمالي. ولو افترضنا أن كل الشروط الأخرى متماثلة، فإن العمال يُنتجون قيمة تبلغ 40، في الحالة الأولى، وقيمة تبلغ 120 في الحالة الثانية. ويُنتج رأس المال الأول 80 ث + 20 م + 20 ف = 120؛ معدل الربح = 20%، ويُنتج رأس المال الثاني 20 ث + 80 م + 40 ف = 140؛ معدل الربح = 40%. فمعدل الربح في الحالة الثانية يبلغ ضعف المعدل في الحالة الأولى، رغم أن معدل فائض القيمة في الحالة الأولى = 100%، أي ضعف المعدل في الحالة الثانية، حيث لا يزيد هذا الأخير عن 50%. غير أن رأسمالاً متساوي المقدار يستولي على العمل الفائض لعشرين عاملاً في الحالة الأولى، وعلى العمل الفائض لثمانين عاملاً في الحالة الثانية.

إن قانون الهبوط المطرد لمعدل الربح، أو التناقص النسبي لما يتم الاستيلاء عليه من عمل فائض بالمقارنة مع كتلة العمل المتشبيء التي يحركها العمل الحي، لا يستبعد بأي حال من الأحوال، تزايد الكتلة المطلقة للعمل الذي يحركه ويستغله رأس المال الاجتماعي، أي تزايد الكتلة المطلقة للعمل الفائض الذي يستولي عليه رأس المال هذا؛ كما لا يستبعد أيضاً أن تتحكم رؤوس أموال خاضعة لسيطرة رأسماليين فرادى، بكتلة

متنامية من العمل وبالتالي من العمل الفائض، ويتنامى هذا الأخير حتى حين لا يزداد عدد العمال الذين يتحكم بهم هؤلاء.

لنأخذ عدداً معيناً من السكان العاملين، كأن يكون مليوني نسمة مثلاً، ونفترض أيضاً أن شدة وطول يوم العمل الوسطي معينين، شأنهما في ذلك شأن الأجور والتناسب بين العمل الضروري والعمل الفائض، عندئذ ينتج العمل الكلي لهذين المليونين من العاملين، [227] وكذلك عملهم الفائض المتمثل في فائض القيمة، على الدوام، المقدار نفسه من القيمة. ولكن مع نمو كتلة رأس المال الثابت - الأساسي والدائر - الذي يحركه هذا العمل، يهبط تناسب مقدار هذه القيمة مع قيمة رأس المال هذا، التي تنمو بنمو كتلته وإن يكن ليس بالنسبة نفسها. ويهبط هذا التناسب كما يهبط معدل الربح رغم أن رأس المال ما يزال يتحكم بالكتلة نفسها من العمل الحي ويمتص الكتلة نفسها من العمل الفائض كما في السابق. فمرة تغير التناسب ليس انخفاض كتلة العمل الحي، بل ازدياد كتلة العمل المتشبيء، الذي يحركه هذا العمل الحي. وإن هذا الانخفاض نسبي، لا مطلق، ولا يمت بصلة، في واقع الأمر، إلى المقدار المطلق للعمل وللعمل الفائض الموضوعين قيد الحركة. ولا ينشأ هبوط معدل الربح عن انخفاض مطلق، بل فقط عن انخفاض نسبي في الجزء المتغير من مكونات رأس المال الكلي، انخفاضه بالقياس إلى الجزء الثابت من مكونات رأس المال.

وما ينطبق على كتلة معينة من العمل وعلى كتلة من العمل الفائض، ينطبق بالمثل على عدد متزايد من العمال، كما ينطبق، بموجب الافتراض المعطى، على كتلة متزايدة من العمل الخاضع لرأس المال، بوجه عام، وينطبق، بوجه خاص، على الجزء غير مدفوع الأجر، أي على العمل الفائض. وإذا ما ازداد السكان العاملون مثلاً من مليونين إلى ثلاثة ملايين، وارتفع رأس المال المتغير المدفوع لهم بشكل أجور من مليونين سابقاً إلى ثلاثة ملايين حالياً، وازداد رأس المال الثابت في نفس هذا الوقت من 4 ملايين إلى 15 مليوناً، فإن كتلة العمل الفائض وكتلة فائض القيمة، في ظل الافتراض المعطى (ثبات يوم العمل وثبات معدل فائض القيمة) تزدادان بمقدار النصف، أي بنسبة 50%، من مليونين إلى 3 ملايين. ومع ذلك، فبالرغم من نمو الكتلة المطلقة للعمل الفائض وبالتالي لفائض القيمة بنسبة 50%، يهبط التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت من 4:2 إلى 15:3، وسيكون التناسب بين فائض القيمة ورأس المال الكلي على الشكل التالي:

$$I - 4\text{ ث} + 2\text{ م} + 2\text{ ف}؛ ر = 6؛ ح = 33\frac{1}{3}\%.$$

$$II - 15 \text{ ث} + 3 \text{ م} + 3 \text{ ف}؛ ر = 18؛ \text{ح} = 16\frac{2}{3}\%.$$

وعلى حين أن كتلة فائض القيمة قد ارتفعت بمقدار النصف، فإن معدل الربح قد هبط إلى نصف ما كان عليه في السابق. ولكن ما الربح إلّا فائض القيمة محسوباً بالقياس إلى رأس المال الاجتماعي، ولذلك فإن كتلة الربح، أو مقداره المطلق، يساوي، إذا أخذ في النطاق الاجتماعي، المقدار المطلق لفائض القيمة. وبهذا يزداد المقدار المطلق للربح، أي كتلته الإجمالية، بنسبة 50%، على الرغم من الهبوط النسبي الخارق لكتلة الربح هذه قياساً إلى رأس المال الكلي المسلف، أي على الرغم من الهبوط الخارق في معدل الربح العام. وهكذا، فإن عدد العمال الذين يستخدمهم رأس المال، أي الكتلة المطلقة للعمل الذي يحركه، وبالتالي الكتلة المطلقة من العمل الفائض الذي يمتصه، أي كتلة ما ينتجه من فائض قيمة، أي الكتلة المطلقة لما ينتجه من ربح، يمكن أن تتنامى وتتنامى باطراد، رغم الهبوط المطرد في معدل الربح. وليس هذا الحال ممكناً فحسب. بل ينبغي أن يكون كذلك على أساس الإنتاج الرأسمالي، تاركين جانباً التقلبات العابرة. إن عملية الإنتاج الرأسمالي هي، من حيث الجوهر، عملية تراكم في الوقت نفسه. لقد بينّا كيف أن كتلة القيمة، التي ينبغي أن يتجدد إنتاجها بصورة بسيطة وأن تُصان، تأخذ بالتزايد والنمو بتطور الإنتاج الرأسمالي، عبر تزايد إنتاجية العمل، حتى لو بقيت قوة العمل المستخدمة ثابتة على حالها. ولكن، مع تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تنمو كتلة القيم الاستعمالية المُنتجة، التي تؤلف وسائل الإنتاج جزءاً منها، بوتيرة متسارعة. وإن مقدار العمل الإضافي الذي يمكن، بالإستلاء عليه، إعادة تحويل هذه الثروة الإضافية إلى رأسمال، لا يتوقف على قيمة بل على كتلة وسائل الإنتاج هذه (بما في ذلك وسائل العيش)، لأن العامل لا يواجه خلال عملية الإنتاج قيمة وسائل الإنتاج، بل قيمتها الاستعمالية. بيد أن التراكم نفسه، وما يرافقه من تركيز لرأس المال، هما وسيلة مادية لزيادة القوة المنتجة. ولكن هذا النمو لوسائل الإنتاج يفترض نمو عدد السكان العاملين، وخلق سكان من العمال يقابلون رأس المال الإضافي أو يزدون عموماً على حاجاته دوماً، ويفترض بالتالي وجود فيض سكاني من العمال. إن فيضاً مؤقتاً في رأس المال الإضافي على السكان العاملين الذين يتحكم بهم، يمكن أن يؤثر بأسلوب مزدوج. فيمكنه من جهة أن يؤدي إلى زيادة السكان العاملين بالتدريج، عبر رفع الأجور، بتخفيف المؤثرات المدمرة التي تهلك نسل العمال، وتسهيل الزيجات، ويمكنه، من جهة ثانية، عبر استخدام طرائق مولدة لفائض القيمة النسبي (إدخال الآلات وتحسينها) أن يؤدي إلى إحداث فيض سكاني نسبي إصطناعي، بوتيرة أسرع، وهذا بدوره يشكل دفيئة

لزيادة سريعة فعلاً في عدد السكان - نظراً لأن البؤس في ظل الإنتاج الرأسمالي، يولد السكان. وعليه، ينبع تلقائياً من طبيعة العملية الرأسمالية للتراكم، وما هذه العملية سوى لحظة من لحظات عملية الإنتاج الرأسمالية، أن الكتلة المتنامية من وسائل الإنتاج، [229] المخصصة للتحويل إلى رأسمال، تجد على الدوام، في متناول اليد، عدداً متنامياً بل وفائضاً من السكان العاملين الصالحين للاستغلال. لذا، فمع تطور عملية الإنتاج والتراكم لا بد أن تنمو بالضرورة كتلة العمل الفائض الذي يمكن الاستيلاء عليه ويتم الاستيلاء عليه فعلاً، ولا بد لذلك أن تنمو الكتلة المطلقة للربح الذي يستولي عليه رأس المال الاجتماعي. غير أن نفس قوانين الإنتاج والتراكم هذه تشترط، مع زيادة كتلة رأس المال الثابت، زيادة قيمته بمتوالية تصاعدية، أسرع من ازدياد قيمة ذلك الجزء المتغير من رأس المال، الذي يُبادل بالعمل الحي. من هنا، فإن هذه القوانين ذاتها تزيد الكتلة المطلقة لربح رأس المال الاجتماعي وتخفيض معدل الربح في آن.

وإننا نغفل هنا بالتام واقع أن المقدار نفسه من القيمة بات يمثل كتلة متنامية باطراد من القيم الاستعمالية ومواد الترف، كلما مضى الإنتاج الرأسمالي قدماً، وتطورت بالمقابل قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، وتكاثرت فروع الإنتاج، وتضاعفت بالتالي المتطلبات.

إن مجرى تطور الإنتاج والتراكم الرأسمالي يقتضي أن تتنامى عملية العمل على نطاق متعاطم، وبالتالي بأبعاد متسعة، مما يقتضي بدوره تسليفات متنامية من رأس المال في كل مؤسسة على انفراد. لذا، فإن التركز المتنامي لرؤوس الأموال (الذي يقترن في نفس الوقت بازدياد عدد الرأسماليين وإن بدرجة أقل) هو أحد الشروط المادية للإنتاج والتراكم الرأسمالي مثلما هو إحدى النتائج التي يخلقها. ويقترن ذلك في تفاعل متبادل بالنزع المتواصل لملكية عدد يزيد أو ينقص من المنتجين المباشرين. وعلى هذا النحو فمن البديهي أن يتحكم الرأسماليون الفرادي، بجيوش متنامية من العمال (مهما انخفض رأسمالهم المتغير نسبياً قياساً إلى رأس المال الثابت) وأن تنمو كتلة فائض القيمة وبالتالي كتلة الربح، التي يستولون عليها، في آن واحد مع هبوط معدل الربح، بل على الرغم من هذا الهبوط. وإن الأسباب التي تتيح تركّز كتلة من جيوش العمال تحت إمرة الرأسماليين الفرادي، هي عين الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الأساسي المستخدم وكتلة المواد الأولية والمساعدة، زيادة أسرع وأكبر نسبياً من زيادة كتلة العمل الحي المستخدم.

وينبغي أن نضيف هنا أنه إذا كان معدل فائض القيمة، في حال بقاء عدد السكان

العاملين ثابتاً، يرتفع، سواء بفعل إطالة يوم العمل أو زيادة شدة عمل العامل، أو بفعل هبوط قيمة الأجور في أعقاب تطور قدرة إنتاجية العمل، فإن كتلة فائض القيمة، وبالتالي الكتلة المطلقة للربح ينبغي أن تنمو على الرغم من التناقص النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت.

[230] وإن هذا التطور ذاته في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، وهذه القوانين ذاتها التي تعبر عن نفسها في الهبوط النسبي لرأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الكلي، وفي التراكم المتسارع مع ذلك، في حين أن هذا التراكم نفسه يقوم من جهة أخرى بفعل عكسي فيصبح نقطة انطلاق لمزيد من تطوير القوة المنتجة ولمزيد من التناقص النسبي لرأس المال المتغير، إن هذا التطور ذاته يجد التعبير عنه، إذا ما تركنا التقلبات المؤقتة جانباً، في التزايد المطرد لقوة العمل الكلية المستخدمة، والنمو المطرد للكتلة المطلقة لفائض القيمة وبالتالي للربح.

والآن، بأي شكل ينبغي أن يتجلى هذا القانون المزدوج الذي يحتم، بفعل الأسباب ذاتها، انخفاض معدل الربح وازدياد كتلة الربح المطلقة في آن واحد؟ [بأي شكل يتجلى؟] (*) هذا القانون المرتكز على أن كتلة العمل الفائض المستولى عليها وبالتالي كتلة فائض القيمة، تنامي في ظل شروط معينة، وأن الربح وفائض القيمة هما مقداران متطابقان إذا ما أخذنا في الاعتبار رأس المال الكلي، أو إذا أخذنا في الاعتبار كل رأسمال مفرد كمحض جزء من رأس المال الكلي؟

لنأخذ جزءاً صحيحاً من رأس المال، وليكن 100 مثلاً، كي نحسب بموجبه معدل الربح. لنفرض أن هذه الـ 100 تعبر عن التركيب الوسطي لرأس المال الكلي، وليكن هذا 80 ث + 20 م. لقد رأينا في الجزء الثاني من هذا الكتاب، أن معدل الربح الوسطي يتحدد، في مختلف فروع الإنتاج، لا بالتركيب الخاص لرأس المال في كل فرع، بل بتركيبه الوسطي الاجتماعي. فمع الانخفاض النسبي للجزء المتغير قياساً إلى الجزء الثابت، وبالتالي قياساً إلى رأس المال الكلي البالغ 100، يهبط معدل الربح عند بقاء درجة استغلال العمل على حالها أو حتى عند تصاعدها، ويهبط المقدار النسبي لفائض القيمة، أي تهبط نسبته إلى قيمة رأس المال الكلي المسلف، البالغ 100. ولكن ليس هذا المقدار النسبي وحده هو ما يهبط. فإن مقدار فائض القيمة أو الربح الذي يمتصه

(*) التكرار من عندنا للإيضاح. [ن. ع].

رأس المال الكلي البالغ 100، يهبط هبوطاً مطلقاً. ولو كان معدل فائض القيمة 100%، فإن رأسمالاً مؤلفاً من 60 ث + 40م يُنتج كتلة من فائض القيمة وبالتالي من الربح تبلغ 40؛ ورأسمالاً مؤلفاً من 70 ث + 30م يُنتج كتلة ربح تبلغ 30؛ أما بالنسبة لرأسمال مؤلف من 80 ث + 20م فإن الربح يهبط إلى 20. إن هذا الهبوط يمس كتلة فائض القيمة وبالتالي كتلة الربح، وسبب ذلك أن رأس المال الكلي البالغ 100، يُنتج فائض قيمة أقل لأنه يحرك مقداراً من العمل الحي أقل عموماً، كما يحرك أيضاً عملاً فائضاً أقل عند بقاء درجة استغلال العمل ثابتة على حالها. ولو أخذنا أي جزء صحيح من رأس المال الاجتماعي، أي من رأس المال ذي التركيب الاجتماعي الوسطي بمثابة وحدة قياس لنقيس به فائض القيمة - وهذا ما يتم إجراؤه عند أي حساب للربح - لوجدنا على [231] العموم أن الهبوط النسبي لفائض القيمة وهبوطه المطلق متطابقان. إذ يهبط معدل الربح في الأمثلة المذكورة أعلاه من 40% إلى 30% وإلى 20%، في حين أن كتلة فائض القيمة، وبالتالي كتلة الربح، التي يُنتجها رأس المال نفسه تهبط من حيث مقدارها المطلق من 40 إلى 30 وإلى 20. وبما أن مقدار قيمة رأس المال الذي يُقاس فائض القيمة بموجبه، مقدار معين = 100، فإن هبوطاً في نسبة فائض القيمة إلى هذا المقدار الثابت لا يمكن إلا أن يكون تعبيراً خاصاً عن هبوط المقدار المطلق لفائض القيمة وللربح. وما هذا في الواقع إلا تكرار. ولكن واقع أن هذا الهبوط يحدث إنما يرجع، كما بينا من قبل، إلى طبيعة تطور عملية الإنتاج الرأسمالية.

ولكن من ناحية ثانية، نجد أن نفس هذه الأسباب التي تولّد هبوطاً مطلقاً في فائض القيمة وبالتالي في الربح الناشء عن رأسمال معين، وبالتالي أيضاً في معدل الربح المحسوب بالنسب المئوية، تؤدي إلى نمو الكتلة المطلقة لفائض القيمة وبالتالي للربح الذي يستولي عليه رأس المال الاجتماعي الكلي (أي مجموع الرأسماليين بأسرهم). كيف ينبغي أن يتوضح ذلك؟ وكيف يمكن أن يتوضح ذلك بمفرده؟ أو، ما هي الشروط التي ينطوي عليها هذا التناقض الظاهر؟

إذا كان أي جزء صحيح من رأس المال الاجتماعي = 100، وبالتالي إذا كانت كل 100 من رأسمال ذي تركيب اجتماعي وسطي، مقداراً معيناً، يكون هبوط معدل الربح بالنسبة لهذا المقدار متطابقاً مع هبوط المقدار المطلق للربح، لأن رأس المال الذي يُقاس بموجبه، هو، في هذه الحالة بالذات، مقدار ثابت، في حين أن مقدار رأس المال الاجتماعي الكلي، مثل رأس المال المائل بين أيدي الرأسماليين الفرادى، إنما هو مقدار

متغير لا بد له، لكي يناسب شروط فرضيتنا، من أن يتغير بصورة عكسية مع تدني جزئه المتغير.

وعندما كان تركيب رأس المال، في المثال السابق، 60 ث + 40 م، كان فائض القيمة أو الربح 40، وكان معدل الربح بالتالي 40%. لنفترض أن رأس المال الكلي بهذا التركيب يبلغ مليوناً. عندئذ يبلغ فائض القيمة الكلي، وبالتالي الربح الكلي 400 ألف. ولو تحول تركيب رأس المال لاحقاً إلى 80 ث + 20 م، وبقيت درجة استغلال العمل على حالها، لبلغ فائض القيمة أو الربح 20 من كل 100. ولكن، بما أن فائض القيمة أو الربح ينمو من ناحية الكتلة المطلقة، كما بيّنا سابقاً، على الرغم من تناقص إنتاج فائض القيمة عن كل 100 من رأس المال، ينمو من 400,000 إلى 440,000 مثلاً، فإن ذلك ليس ممكناً إلا إذا كان رأس المال الكلي، المؤلف في وقت واحد مع هذا التركيب الجديد، قد تنامي إلى 2,200,000. فقد ارتفعت كتلة رأس المال الكلي الموضوع قيد الحركة إلى (*) 220%، في حين أن معدل الربح قد هبط بـ 50%. ولو اقتصر الأمر على أن رأس المال يتضاعف، لكان عليه، لكي يبلغ معدل الربح 20%، أن يُنتج فقط نفس الكتلة من فائض القيمة والربح التي كان ينتجها رأس المال القديم البالغ 1,000,000 بمعدل ربح يبلغ 40%. أما إذا ازداد رأس المال إلى أقل من الضعف، لانتج فائض قيمة وريحاً أقل مما أنتجه سابقاً رأس المال البالغ 1,000,000، والذي كان ينبغي له، لكي يرفع فائض قيمته من 400,000 إلى 440,000 أن يزداد، بتركيبه القديم، من 1,000,000 إلى 1,100,000 لا أكثر.

ويتجلى هنا القانون الذي صغناه من قبل (**) والذي ينص على أن الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير، وبالتالي تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، يقتضيان كتلة متنامية أبداً من رأس المال الكلي لتحريك الكمية نفسها من قوة العمل ولامتصاص الكتلة نفسها من العمل الفائض. وبقدر تطور الإنتاج الرأسمالي، تنمو أيضاً إمكانية ظهور فيض نسبي من السكان العاملين، لا بسبب تناقص قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، بل بسبب تناميها، أي ليس بسبب الانعدام المطلق للتناسب بين العمل ووسائل العيش أو وسائل إنتاج ووسائل العيش هذه، بل بسبب انعدام التناسب الناجم عن الاستغلال الرأسمالي للعمل،

(*) في الطبعة الأولى: ورد حرف جرّ مغاير: um بدل auf. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 652، 673-674، [الطبعة العربية، ص 768-769 و 790-792].

إنعدام التناسب بين النمو المطرد لرأس المال والتناقص النسبي لحاجته إلى تزايد عدد السكان.

عندما يهبط معدل الربح بنسبة 50%، فإن الربح يهبط إلى النصف. ولكي تبقى كتلة الربح على حالها، ينبغي لرأس المال أن يتضاعف. ولكيما تبقى كتلة الربح على حالها عند هبوط معدل الربح، ينبغي للمضاعف، الذي يشير إلى تزايد رأس المال الكلي، أن يكون مساوياً للقاسم^(*)، الذي يشير إلى انخفاض معدل الربح. وعندما يهبط معدل الربح من 40% إلى 20%، ينبغي لرأس المال الكلي، بالعكس، أن يرتفع من 20 إلى 40، كيما تبقى النتيجة على حالها. ولو هبط معدل الربح من 40% إلى 8%، لتوجب على رأس المال أن يزداد من 8 إلى 40، أي خمس مرات. إن رأسمالاً يبلغ 1,000,000، بمعدل ربح 40%، يُنتج 400,000 ربحاً، ورأسمال يبلغ 5,000,000، بمعدل ربح 8%، يُنتج 400,000 ربحاً أيضاً. وهذا ضروري لكي تبقى النتيجة على حالها. وبالعكس إذا ما أردنا حصول نمو فينبغي لرأس المال أن ينمو بنسبة أكبر من هبوط معدل الربح. بتعبير آخر: لكي لا يظل الجزء المتغير من مكونات رأس المال الكلي على حاله من الناحية المطلقة فحسب، بل لكي ينمو نمواً مطلقاً، رغم هبوط نسبته المئوية كجزء من رأس المال الكلي، ينبغي لرأس المال الكلي أن يزداد بنسبة أعظم من انخفاض حصة رأس المال المتغير المعبر عنها بالنسبة المئوية. بل ينبغي أن ينمو بحيث لا يعود في تركيبه الجديد بحاجة إلى الجزء المتغير القديم من رأس المال فحسب، بل بحاجة إلى ما هو أكثر منه بغية شراء قوة العمل. ولو هبط الجزء المتغير لرأسمال يبلغ 100، من 40 إلى 20، لتعين على رأس المال الكلي أن يزداد إلى أكثر من 200 لكي يستطيع أن يستخدم رأسمالاً متغيراً أكبر من 40.

وحتى لو بقيت الكتلة المستغلّة من السكان العاملين ثابتة على حالها، واقتصرت الزيادة على طول يوم العمل وشدته، فإنه ينبغي لكتلة رأس المال المستخدم أن تزداد، نظراً لأنها ينبغي أن تزداد حتى لو كانت تستخدم الكتلة نفسها من العمل في ظل علاقات الاستغلال السابقة، بمجرد أن يتغير تركيب رأس المال.

وهكذا، فإن تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية نفسه يتجلى، مع تقدم الإنتاج الرأسمالي، في ميل نحو هبوط مطرد لمعدل الربح وكذلك في استمرار تزايد الكتلة

(*) المضاعف (Multiplikator) هو عامل الضرب، والقاسم (Divisor) هو عامل القسمة في الحسابات. [ن. ع.]

المطلقة لفائض القيمة أو للربح المستولى عليه، بحيث أن التناقص النسبي لرأس المال المتغير وللربح يقترن، على العموم، بزيادة مطلقة في كلا الاثنين. وهذه النتيجة المزدوجة لا يمكن، كما بينا من قبل، أن تتجلى إلا في نمو رأس المال الكلي بوتيرة أسرع من وتيرة هبوط معدل الربح. ولكي يكون في المستطاع استخدام رأسمال متغير ازداد زيادة مطلقة، عندما يكون لرأس المال تركيب أعلى أو عندما يرتفع رأس المال الثابت ارتفاعاً أكبر نسبياً، ينبغي لرأس المال الكلي أن ينمو لا بما يناسب تركيباً أعلى فحسب بل أن ينمو بوتيرة أسرع. يترتب على ذلك، أنه كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً في التطور، ازدادت كمية رأس المال اللازمة لاستخدام المقدار نفسه من قوة العمل، ناهيك عن استخدام قوة عمل متزايدة. وهكذا، فإن قدرة إنتاجية العمل المتزايدة تولّد بالضرورة، على أساس رأسمالي، فضلاً دائماً ظاهراً في العمال. ولو كان رأس المال المتغير لا يؤلف سوى $\frac{1}{6}$ رأس المال الكلي عوضاً عن $\frac{1}{2}$ منه، كما في السابق، فإن تشغيل قوة العمل نفسها يقتضي زيادة رأس المال الكلي 3 مرات؛ أمّا تشغيل ضعف قوة العمل هذه فيستلزم زيادة رأس المال الكلي 6 مرات.

إن الاقتصاد السياسي السابق الذي عجز عن تفسير قانون هبوط معدل الربح، أشار إلى ازدياد كتلة الربح ونمو المقدار المطلق للربح، سواء للرأسماليين الفرادى، أو لمجمل رأس المال الاجتماعي، كنوع من العزاء، ولكن هذا العزاء كان يركز بدوره على محض أقوال شائعة واحتمالات.

إن القول بأن كتلة الربح تتحدد بفعل عاملين أولهما معدل الربح وثانيهما كتلة رأس المال المستخدم بمعدل الربح هذا، هو اجترار للقول. كما أن القول بإمكان نمو كتلة الربح رغم الهبوط المتزامن في معدل الربح، ليس سوى تعبير عن هذا الاجترار والتكرار، فهو لا يسعفنا في التقدم قيد أنملة، نظراً لأن من الممكن أيضاً أن ينمو رأس المال من دون أن تنمو كتلة الربح، بل يمكن لرأس المال أن ينمو بينما تهبط كتلة الربح. إن 100 بمعدل 25% تعطي 25، و400 بمعدل 5% لا تعطي سوى 20⁽³⁵⁾

(35) «وكان ينبغي أن نتوقع أيضاً أنه مهما تناقص معدل ربح رأس المال نتيجة تراكم رأس المال في الأرض وارتفاع الأجور، فإن المقدار الإجمالي للربح يتنامى مع ذلك. وهكذا، لو افترضنا أن معدل الربح، بتكرار تراكم يبلغ مقداره 200,000 جنيه كل مرة، يهبط من 20% إلى 19%، إلى 18%، إلى 17%، أي بمعدل هابط باستمرار، لكان بالوسع أن نتوقع أن مقدار الربح الذي يتلقاه المالكون المتعاقبون لرأس المال، يزداد باطراد، وأن هذا المقدار سيكون بالنسبة إلى رأس المال

ولكن إذا كانت نفس هذه الأسباب التي تؤدي إلى هبوط معدل الربح تساعد على التراكم، أي على تكوين رأسمال إضافي، وإذا كان كل رأسمال إضافي يحرك عملاً إضافياً وينتج فائض قيمة إضافياً؛ وإذا كان الانخفاض المحض لمعدل الربح يفترض بحد ذاته، أن رأس المال الثابت وبالتالي رأس المال الكلي القديم قد ازداد، فإن هذه العملية برمتها تكفت عن أن تكون أحجية غامضة. ولسوف نرى فيما بعد أية تزييفات متعمدة في الحساب جرى اللجوء إليها لإخفاء إمكانية تنامي كتلة الربح بصورة متزامنة مع تناقص معدل الربح^(*)

[235] لقد يتنا كيف أن نفس هذه الأسباب التي تولّد ميل معدل الربح العام إلى الهبوط تحتم تراكمًا متسارعًا لرأس المال، وبالتالي زيادة في المقدار المطلق أو الكتلة الإجمالية للعمل الفائض (فائض القيمة، الربح) مما يستولي عليه رأس المال هذا. ومثلما أن كل شيء يظهر مقلوباً في سياق المنافسة وبالتالي في وعي الوسطاء المنفذين للمنافسة، كذلك يظهر هذا القانون بشكل مقلوب، وأعني به هذه الرابطة الباطنية والضرورية، بين نقيضين ظاهرين. ومن الجلي، على أساس النسب المشار إليها آنفاً، أن رأسمالياً يتصرف

= البالغ 200,000 جنيه أكبر مما بالنسبة لرأس المال البالغ 100,000 جنيه، وأنه سيكون أعظم بكثير بالنسبة لرأس المال البالغ 300,000 جنيه، وهكذا دواليك، أي أنه يزداد مع كل تزايد في رأس المال رغم هبوط معدل الربح. غير أن هذا التزايد المطرد لا يصح إلا لفترة معينة من الزمن. لذا، فإن 19% من 200,000 جنيه تؤلف مقداراً أكبر مما تؤلفه 20% من 100,000 جنيه، و18% من 300,000 جنيه أكبر من 19% من 200,000 جنيه، ولكن بعد أن يتراكم رأس المال بمقادير كبيرة، ويهبط معدل الربح، فإن التراكم اللاحق ينقص المقدار الكلي للأرباح. لنفترض مثلاً أن التراكم يبلغ 1,000,000 جنيه وأن معدل الربح 7%، عندئذ يبلغ المقدار الكلي للربح 70,000 جنيه. والآن لو أضيف رأسمال مقداره 100,000 جنيه إلى رأس المال البالغ مليوناً، وهبط معدل الربح إلى 6%، فإن مالكي رأس المال سوف يتلقون 66,000 جنيه فقط، أي بنقص مقداره 4000 جنيه، رغم أن المقدار الكلي لرأس المال قد ارتفع من 1,000,000 إلى 1,100,000 جنيه (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي)، المؤلفات الكاملة، أعدها للنشر: ماككلوخ، 1852، الفصل الرابع، ص 68 - 69. [Ricardo, Principles of Political Economy], Works ed. by MacCulloch, 1852, Ch. VI, p. 68-69). رأس المال من 1,000,000 إلى 1,100,000 أي بنسبة 10%، بينما يهبط معدل الربح من 7 إلى 6، أي بنسبة $\frac{14}{7}$ % من هنا ذرف الدموع (Hinc illae lacrimae) [عبارة في كوميديا: فتاة من أندروز، Andria (The Girl From Andros) للمسرحي الروماني بوبليوس تيرينتيوس، الفصل الأول، المشهد الأول]. [ن. برلين].

(*) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 435-466، 541-543. [ن. برلين].

برأسمال كبير سوف يتلقى كتلة من الربح أكبر مما يتلقاه رأسمالي صغير يحقق في الظاهر ربحاً عالياً. بل إن المعايينة الأكثر سطحية للمنافسة تبين علاوة على ذلك أنه إذا أراد رأسمالي أكبر، في ظل ظروف معينة، أثناء الأزمة، مثلاً، أن يحتل لنفسه مكاناً في السوق وأن يزيح رأسماليين أصغر منه، فإنه يطبق ذلك عملياً، نعني أنه يخفض معدل ربحه بصورة متعمدة، لإقصاء الرأسماليين الصغار من الميدان. كما أن رأسمال التاجر، وهو ما سنبحثه لاحقاً بتفصيل أكثر، يكشف عن ظاهرات يبدو هبوط الربح بسببها بمثابة نتيجة لتوسع الأعمال وبالتالي نتيجة لزيادة رأس المال. ولسوف نقدم لاحقاً التفسير العلمي الحق لهذه الظواهر المفهومة بصورة خاطئة. وتنشأ مثل هذه الآراء السطحية من المقارنة بين معدلات ربح في فروع منفردة من الأعمال تتمايز بخضوعها إما لنظام المنافسة الحرة أو الاحتكار. إن التصور السطحي كلياً، المستقر في رؤوس الوسطاء المنفذين للتنافس، إنما نجده أيضاً عند صاحبنا روشر، وهو ينص بالضبط على أن تقليص معدل الربح أمر «أكثر حصافة وإنسانية»^(*) إن هبوط معدل الربح يظهر هنا بوصفه نتيجة لتنامي رأس المال وما يرتبط به من حساب لدى الرأسماليين، وهو حساب يرون فيه أن كتلة الربح التي يضعونها في جيوبهم ستكون أكبر عندما يكون معدل الربح أدنى. ويرتكز هذا كله (باستثناء ما لدى آدم سميث، والذي نتناوله فيما بعد)^(**) على انعدام الفهم الكامل لماهية معدل الربح العام على وجه العموم، والتصور الفجّ بأن الأسعار تتحدد، في الواقع، بإضافة حصة تعسفية من الربح، كثرت أم قلّت، إلى القيمة الحقيقية للسلع. وعلى فجاجة هذه التصورات، فإنها تنشأ، بالضرورة، عن المظهر المقلوب الذي تلبسه القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي في نطاق المنافسة.

* * *

[236] إن قانون اقتران هبوط معدل الربح، الناجم عن تطور القوة المنتجة، بتزايد كتلة الربح، يتجلى أيضاً في اقتران هبوط أسعار السلع التي ينتجها رأس المال، بتزايد نسبي في كتلة الربح الذي تحتويه السلع ويتحقق ببيعها. وبما أن تطور القوة المنتجة وما يقابله من تركيب أعلى لرأس المال يحرك كمية

(*) روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة 108، ص 192. [ن. برلين].

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 214-228. [ن. برلين].

متزايدة دوماً من وسائل الإنتاج بواسطة كمية متناقصة دوماً من العمل، فإن كل جزء صحيح من المنتج الكلي، وكل وحدة سلعية، أو كل كمية معينة من السلع كوحدة قياس لمجملة كتلة السلع التي تم إنتاجها، تمتص قدرأ أقل من العمل الحي، وتحتوي، إضافة إلى ذلك، على قدر أقل من العمل المتشبيء، سواء بشكل ذلك الجزء المهلك من رأس المال الأساسي المستخدم أم بشكل المواد الأولية والمواد المساعدة المستهلكة. وعليه فإن كل واحدة من السلع تحتوي على مقدار أقل من العمل المتشبيء في وسائل الإنتاج والعمل المضاف حديثاً خلال الإنتاج. لذا، فإن سعر الوحدة السلعية ينخفض. ومع ذلك يمكن لكتلة الربح التي تحتويها كل وحدة سلعية أن تزداد، إذا ما ارتفع معدل فائض القيمة المطلق أو النسبي. فالسلعة تحتوي على مقدار أقل من العمل المضاف حديثاً، بيد أن الجزء غير مدفوع الأجر من هذا العمل يزداد بالقياس إلى جزئه مدفوع الأجر. غير أن ذلك لا يحدث إلا ضمن حدود معينة. فموازاة الانخفاض المطلق الجاري بسرعة خارقة لمجموع العمل الحي المضاف حديثاً إلى كل وحدة من السلع، وهو ما يحدث في مجرى تطور الإنتاج، ستنخفض كتلة العمل غير مدفوع الأجر الذي تحتويه السلعة انخفاضاً مطلقاً، مهما كانت درجة نموها النسبي بالقياس إلى الجزء مدفوع الأجر تحديداً. إن كتلة الربح في كل وحدة من السلع، تنقلص إلى حد كبير بتطور قدرة إنتاجية العمل، رغم تزايد معدل فائض القيمة؛ وإن هذا التقلص لا يتباطأ، كما هو الحال مع معدل الربح، إلا بفعل رخص عناصر رأس المال الثابت وغير ذلك من الظروف، المعروضة في الجزء الأول من هذا الكتاب، والتي ترفع معدل الربح عندما يكون معدل فائض القيمة معيئاً، بل حتى عندما يهبط هذا المعدل.

إن انخفاض سعر السلع المفردة، التي تؤلف بمجموعها المنتج الكلي لرأس المال، لا يعني سوى أن كمية معينة من العمل تتحقق في كتلة أكبر من السلع، بحيث باتت كل قطعة سلعية تحتوي على عمل أقل من ذي قبل. وهذا هو الحال، حتى عندما يرتفع سعر جزء من رأس المال الثابت، المواد الأولية، إلخ. وباستثناء بعض الحالات المنفردة (عندما تؤدي قدرة إنتاجية العمل إلى جعل كل عناصر رأس المال الثابت والمتغير أرخص على السواء، مثلاً). يهبط معدل الربح رغم ارتفاع معدل فائض القيمة، وسبب ذلك،

- (1)، لأن الجزء غير مدفوع الأجر الذي كَبُر في المقدار الكلي من العمل المضاف حديثاً [237] الذي صَغُر، هو أقل مما كان عليه الجزء الأصغر غير مدفوع الأجر في المقدار الكلي الذي كان أكبر نسبياً، (2)، لأن تركيباً أعلى لرأس المال يجد التعبير عنه في السلعة المفردة على النحو التالي، وهو أن جزء القيمة الذي يتمثل فيه على العموم العمل

المضاف حديثاً يهبط بالقياس إلى جزء القيمة الذي يمثل المواد الأولية والمواد المساعدة والجزء المهتلك من رأس المال الأساسي. وهذا التغير في التناسب بين مختلف مكونات سعر السلعة المفردة، أي تناقص جزء السعر الذي يمثل العمل الحي المضاف حديثاً، وتزايد جزء السعر الذي يمثل العمل المتشبيء سابقاً - هو الشكل الذي يعبر، في سعر السلعة المفردة، عن هبوط رأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الثابت. وبما أن هذا الهبوط مطلق بالقياس إلى مقدار معين من رأس المال، كأن يكون 100 مثلاً، فإنه مطلق أيضاً بالنسبة إلى كل سلعة مفردة بوصفها جزءاً صحيحاً من رأس المال الذي تجدد إنتاجه. ولكن إذا حسبنا معدل الربح على عناصر سعر السلعة المفردة فإنه سيظهر مغايراً لما هو عليه بالفعل. ومرّد ذلك إلى السبب التالي:

[يُحتسب معدل الربح على أساس رأس المال الكلي الموظف، ولكنه يُحتسب لفترة معينة من الوقت، وهي في الواقع سنة واحدة. وإن نسبة فائض القيمة أو الربح المنتج والمتحقق في سنة واحدة إلى رأس المال الكلي، محسوب بالنسب المئوية، هي معدل الربح. وهذا ليس بالضرورة مساوياً لمعدل ربح لم يحتسب في سنة بل احتسب في فترة دوران رأس المال المعني؛ ولا يتطابق معدلا الربح الاثنان إلا إذا كان رأس المال يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة.

من جهة أخرى، فإن الربح المتولّد في مجرى السنة لا يزيد عن مجموع أرباح السلع التي أُنتجت وبيعت خلال هذه السنة. والآن، إذا حسبنا الربح على أساس سعر كلفة السلع، لحصلنا على معدل ربح $\frac{C}{A}$ ، حيث C هو الربح المتحقق خلال السنة، أما A فهو سعر كلفة إنتاج السلع التي أُنتجت وبيعت خلال المدة نفسها. ومن الجلي للبيان أن معدل الربح هذا $\frac{C}{A}$ لن يتطابق مع معدل الربح الفعلي $\frac{C}{R}$ ، أي كتلة الربح مقسومة على رأس المال الكلي، ما لم يكن $K = R$ ، أي ما لم يكن رأس المال يدور، بالضبط، دوراناً واحداً في السنة.

لنأخذ ثلاث حالات مختلفة لرأسمال صناعي واحد.

- I - رأسمال يبلغ 8000 جنيه، يُنتج وبيع خلال السنة 5000 قطعة من السلع، بـ 30 شلناً للقطعة الواحدة، وبذا يقوم في السنة بالدوران بـ 7500 جنيه. ويحقق ربحاً مقداره 10 شلنات في كل قطعة من السلع = 2500 جنيه في السنة. وعليه، تتضمن كل قطعة [238] 20 شلناً رأسمالاً مسلفاً و10 شلنات ربحاً، أي أن معدل الربح في القطعة الواحدة = $\frac{10}{20}$

= 50%. أما المبلغ الذي يقوم بالدوران، ومقداره 7500 جنيه فيتألف من 5000 جنيه رأسمالاً مسلفاً و2500 جنيه ربحاً؛ ومعدل الربح على أساس كل دوران، أي $\frac{C}{R}$ ، يساوي هو أيضاً 50%. أما معدل الربح المحسوب على أساس رأس المال الكلي فهو $\frac{C}{R} = \frac{2500}{8000} = 31\frac{1}{4}\%$.

II - لنفترض أن رأس المال هذا ارتفع إلى 10,000 جنيه. ولنفترض أنه يستطيع، بفضل تزايد قدرة إنتاجية العمل، أن يُنتج سنوياً 10,000 قطعة سلعية بسعر كلفة يبلغ 20 شلناً للقطعة الواحدة. وبيع القطعة الواحدة بربح مقداره 4 شلنات، أي بسعر 24 شلناً. وعليه، فإن سعر المنتج السنوي = 12,000 جنيه، منها 10,000 جنيه تؤلف رأسمالاً مسلفاً و2000 جنيه ربحاً. إن $\frac{C}{R}$ بالنسبة لكل قطعة = $\frac{4}{20}$ ، وبالنسبة للدوران السنوي = $\frac{2000}{10,000}$ ، أي في الحالتين كليهما = 20%، وبما أن رأس المال الكلي يساوي مجموع أسعار الكلفة، أي تحديداً 10,000 جنيه، فإن $\frac{C}{R}$ ، أي معدل الربح الفعلي يساوي هذه المرة 20%.

III - لنفترض أن رأس المال يزداد، بالتنامي المستمر لقدرة إنتاجية العمل، إلى 15,000 جنيه، فيُنتج الآن 30,000 قطعة سلعية سنوياً، بسعر كلفة مقداره 13 شلناً للقطعة الواحدة، علماً بأن كل قطعة تُباع بربح يبلغ شلنين، أي أن كل قطعة تُباع بسعر 15 شلناً. وهكذا يساوي الدوران السنوي 15 شلناً $\times 30,000 = 22,500$ جنيه، منها 19,500 رأسمالاً مسلفاً و3000 جنيه ربحاً. وعليه، فإن $\frac{C}{R} = \frac{2}{13} = \frac{3000}{19,500} = 15\frac{5}{13}\%$. بالمقابل، فإن $\frac{C}{R} = \frac{3000}{15,000} = 20\%$.

نرى من ذلك أن معدل الربح المحسوب على أساس القطعة السلعية أو على أساس المبلغ الذي يقوم بالدوران لا يساوي معدل الربح المحسوب على أساس رأس المال الكلي إلا في الحالة II حيث تتساوى القيمة - رأسمال التي قامت بالدوران مع قيمة رأس المال الكلي. أما في الحالة I، حيث يكون مبلغ الدوران أصغر من رأس المال الكلي، فإن معدل الربح المحسوب على أساس سعر كلفة السلعة يكون أعلى؛ وفي الحالة III، حيث يكون رأس المال الكلي أصغر من مبلغ الدوران، فإنه يكون أصغر من معدل الربح الفعلي، المحسوب على أساس رأس المال الكلي. وهذه النتيجة هي القاعدة العامة في الحالات كلها.

غير أن الدوران لا يُحسب، عادة، حساباً دقيقاً في الممارسة العملية التجارية. إذ

يجري الافتراض أن رأس المال قد قام بدوران واحد عندما يصل مجموع أسعار السلع المتحققة إلى مستوى مجموع رأس المال الكلي الموظف. ولكن لا يمكن لرأس المال أن يتم دورة كاملة إلا إذا كان مجموع أسعار كلفة السلع المتحققة يساوي مجموع رأس المال الكلي. ف. إنجلز].

ويتبين هنا من جديد كم هو هام، في ظل الإنتاج الرأسمالي، ألا نعاين السلعة المفردة أو المنتج السلعي لفترة معينة، بصورة معزولة، لذاتها، بوصفها محض سلعة، بل أن نعاينها كمنتج لرأس المال المسلف، أي أن نعاينها في علاقتها مع رأس المال [239] الكلي الذي يُنتج هذه السلع.

ورغم أن معدل الربح يعبر عنه بنسبة كتلة فائض القيمة المنتجة والمتحققة، لا إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي تم استهلاكه والذي يظهر في السلع من جديد فحسب، بل نسبة إلى هذا الجزء زائداً ذلك الجزء الآخر من رأس المال الذي لم يُستهلك بل يظل مستخدماً وناشطاً في الإنتاج؛ فإن كتلة الربح لا يمكن مع ذلك أن تساوي غير كتلة الربح أو كتلة فائض القيمة التي تحتويها السلع ذاتها والتي ينبغي أن تتحقق ببيعها.

وإذا ما تزايدت إنتاجية العمل في الصناعة هبط سعر السلعة المفردة. فالسلعة تضم عملاً أقل من ذي قبل، سواء كان مدفوع الأجر أم غير مدفوع. لنفترض أن العمل نفسه ينتج، على سبيل المثال، 3 أضعاف المنتج؛ ففي هذه الحالة يصيب كل منتج مفرد عمل أقل بمقدار $\frac{2}{3}$. وبما أن الربح لا يمكن أن يُولف غير جزء من كتلة العمل تلك التي تحتويها كل سلعة مفردة، فلا بد لكتلة الربح الماثلة في وحدة سلعية من أن تنخفض، ويجري ذلك في حدود معينة حتى لو ارتفع معدل فائض القيمة. وفي سائر الأحوال، لن تنخفض كتلة الربح في المنتج الكلي دون الكتلة الأصلية للربح طالما بقي رأس المال يستخدم العدد السابق نفسه من العمال بالدرجة نفسها من الاستغلال. (ويمكن أن يحصل ذلك أيضاً إذا جرى استخدام عمال أقل بدرجة استغلال أعلى). ذلك أن عدد هذه المنتجات يرتفع بنفس نسبة انخفاض كتلة الربح في وحدة من المنتج. فكتلة الربح تبقى على حالها، سوى أنها توزع توزيعاً مختلفاً على مجموع السلع، ولكن ذلك لا يغير بأي حال توزيع كمية القيمة، التي خلقها العمل المضاف حديثاً، بين العمال والرأسماليين. ولا يمكن لكتلة الربح أن تزداد إلا إذا تنامي العمل الفائض غير مدفوع الأجر عند استخدام الكتلة نفسها من العمل، أو إلا إذا ازداد عدد العمال عند بقاء درجة استغلال

العمل على حالها، أو إذا جرى هذا وذاك سوية. وفي سائر هذه الحالات - التي تفترض مع ذلك تزايد رأس المال الثابت قياساً إلى المتغير، كما تفترض ازدياد مقدار رأس المال الكلي الموظف - تضم الوحدة السلعية كتلة ربح أصغر، وينخفض معدل الربح حتى عندما يُحتسب على أساس وحدة سلعية؛ ذلك أن كمية معينة من العمل المُضاف حديثاً تتمثل في كمية أكبر من السلع؛ وينخفض سعر السلعة المفردة. ولو عاينا ذلك بنظرة تجريدية، يمكن لمعدل الربح أن يبقى على حاله لدى هبوط سعر السلعة المفردة نتيجة تنامي قدرة إنتاجية العمل وتزايد عدد سلع أرخص في آنٍ واحدٍ، وذلك، مثلاً، إذا أثر تزايد القوة المنتجة تأثيراً متساوياً ومتزامناً على جميع الأجزاء المكوّنة للسلع، بحيث يهبط السعر الكلي للسلعة بنفس نسبة تزايد إنتاجية العمل، بينما تبقى النسب المتبادلة بين [240] مختلف الأجزاء المكوّنة لسعر السلعة على حالها. بل يمكن لمعدل الربح حتى أن يرتفع إذا ما اقترن بارتفاع معدل فائض القيمة بهبوط ملحوظ في قيمة عناصر رأس المال الثابت، ولا سيما عناصر رأس المال الأساسي. ولكن معدل الربح في الواقع الفعلي يهبط على مرّ الزمن، كما سبق أن رأينا. إلا أن هبوط سعر السلعة المفردة لا يسمح لنا، في أي حال، باستخلاص نتائج بصدد تغير معدل الربح. فكل شيء يتوقف على حجم المقدار الكلي لرأس المال المنخرط في إنتاج السلعة، لنفترض على سبيل المثال أن سعر ياردة من القماش يهبط من 3 شلنات إلى $1\frac{2}{3}$ شلن؛ وإذا عرفنا أن ياردة واحدة من القماش كانت تحتوي، قبل هذا التقليل في السعر، على $1\frac{2}{3}$ شلن رأسملاً ثابتاً من غزول وما شاكل، و $\frac{2}{3}$ شلن أجوراً، و $\frac{2}{3}$ شلن ربحاً، بينما صارت تحتوي، بعد تقليل السعر، على شلن واحد رأسملاً ثابتاً، و $\frac{1}{3}$ شلن أجوراً، و $\frac{1}{3}$ شلن ربحاً، فلن يكون بوسعنا أن نعرف إن كان معدل الربح قد بقي على حاله أم لا. فذلك يتوقف على ازدياد رأس المال الكلي المسلف ومقدار هذا الازدياد، وكمية الياردات الزائدة التي صارت تُنتج في فترة زمنية معينة.

إن الظاهرة التي تنجم عن طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي والتي تتجلى في أن ارتفاع إنتاجية العمل يقود إلى هبوط سعر السلعة المفردة أو سعر كمية معينة من السلع، وازدياد عدد السلع، وهبوط كتلة الربح في السلعة المفردة وهبوط معدل الربح في مجموع معين من السلع وارتفاع كتلة الربح في المجموع الكلي للسلع - إن هذه الظاهرة لا تعبّر على السطح إلا عن هبوط كتلة الربح في السلعة المفردة، وهبوط سعرها، ونمو كتلة الربح في العدد الكلي المتزايد من السلع التي أنتجها رأس المال الكلي في المجتمع أو التي

أنتجها رأسمالي مفرد، وتُفهم هذه الظاهرة كما لو أن الرأسمالي يحصل بمحض إرادته الحرة، على ربح أقل من الوحدة السلعية، ويعوّض نفسه بإنتاج كمية أكبر من السلع. إن هذا الفهم يركز على فكرة الربح لقاء التخلي عن الملكية (profit upon alienation) (*)، التي أخذت، بدورها، من تصورات رأسمال التاجر.

لقد سبق أن رأينا، في الجزئين الرابع والسابع من الكتاب الأول - رأس المال، أن كتلة السلع المتزايدة بتزايد قدرة إنتاجية العمل ورخص السلعة المفردة (بمقدار ما أن هذه السلع لا تؤثر في سعر قوة العمل تأثيراً محدداً) لا يغيّران بحد ذاتهما التناسب القائم في السلعة المفردة بين العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر، على الرغم من هبوط السعر.

وبما أن كل شيء في المنافسة يبدو في مظهر زائف، بل مقلوب تحديداً، فإن بوسع الرأسمالي المفرد أن يتخيل: (1) إنه يقلّص ربحه في الوحدة السلعية المفردة بخفض [241] سعرها، ويجني مع ذلك ربحاً أكبر بفضل زيادة كتلة السلع التي يقوم ببيعها؛ (2) إنه يثبت سعر الوحدة السلعية المفردة ويحدّد سعر المنتج الكليّ بعملية ضرب، في حين أن العملية الأصلية هي عملية تقسيم (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل العاشر، ص 314 - 323) (**). وليست عملية الضرب صحيحة إلا كمرحلة ثانية تفترض ذلك التقسيم بصورة تمهيدية. والواقع أن الاقتصادي المبتذل لا يفعل شيئاً أكثر من ترجمة هذه التصورات الغربية التي يحملها الرأسماليون المنهمكون في المنافسة، إلى لغة ذات طابع نظري أرقى ظاهرياً، لغة تعميمات، باذلاً الجهد للبرهنة على صواب هذه التصورات. والواقع، أن انخفاض أسعار السلع وازدياد كتلة الربح الماثلة في الكتلة المتنامية من السلع الأرخص ثمناً ليسا سوى تعبير آخر عن قانون هبوط معدل الربح مع تزايد كتلة الربح في آنٍ واحد.

ولم يعد وارداً في هذا الموضع من الكتاب أن نبحث إلى أي مدى يمكن لهبوط معدل الربح أن يتطابق مع ارتفاع الأسعار، شأنه في ذلك شأن النقطة السابقة المتعلقة بفائض القيمة النسبي التي بحثناها أعلاه (رأس المال، الكتاب الأول، ص 314 - 323) (**).

(*) الربح لقاء التخلي عن الملكية هي (profit upon of alienation) فكرة السيد جيمس ستوارت ميل التي يحللها ماركس في المجلد الرابع: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص 7-9. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 335، [الطبعة العربية، ص 407-408].

إن الرأسمالي الذي يستخدم طرائق إنتاج محسّنة، ولكن غير معممة بعد، يبيع بأدنى من سعر السوق، ولكن بأعلى من سعر الإنتاج الفردي الخاص به؛ لذلك يرتفع معدل الربح بالنسبة إليه، إلى أن تساويه المنافسة؛ وخلال فترة المساواة هذه تجري عملية أخرى هي زيادة توظيفات رأس المال؛ عندئذ يكون الرأسمالي، حسب درجة هذه الزيادة، في وضع يتيح له تشغيل جزء من العمال المستخدمين سابقاً، أو كلهم، أو لربما عدد أكبر من العمال، بموجب شروط الاستخدام الجديدة، لِيُنتج بالتالي الكتلة نفسها أو كتلة أكبر من الربح.

الفصل الرابع عشر

عوامل مضادة

حين يعاين المرء التطور الهائل في قدرات إنتاجية العمل الاجتماعي في الثلاثين سنة الأخيرة وحدها^(*)، بالمقارنة مع سائر الفترات السابقة، وإذا عاين على الأخص الكتلة الهائلة من رأس المال الأساسي، عدا عن عدد الآلات بالمعنى الدقيق للكلمة، المنخرطة في عملية الإنتاج الاجتماعية برمتها، فإن الصعوبة التي أتعبت الاقتصاديين حتى الآن، ونعني بها تفسير هبوط معدل الربح، تخلي مكانها عندئذ لصعوبة أخرى، معاكسة، وهي تفسير السبب الذي لم يسمح لهذا الهبوط بأن يكون أكبر أو أسرع من ذلك. فلا بد إذن من وجود مؤثرات مضادة تفعل فعلها، فتضعف أو تشلّ مفعول القانون العام وتسبغ عليه طابع ميل لا غير، ولهذا أسمينا هبوط معدل الربح العام ميلاً نحو الهبوط. أدناه أكثر هذه العوامل عمومية.

I - رفع درجة استغلال العمل

يمكن رفع درجة استغلال العمل، والاستحواذ على العمل الفائض وفائض القيمة، مثلاً، بإطالة يوم العمل وزيادة شدة العمل. وقد بحثنا هاتين النقطتين كليهما بحثاً مفصلاً في الكتاب الأول من رأس المال، إرتباطاً بدراستنا لإنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي. وهناك لحظات كثيرة مشددة للعمل، تنطوي على زيادة لرأس المال الثابت

(*) من عام 1835 حتى عام 1865، عام كتابة هذا النص. [ن. ع.]

قياساً إلى رأس المال المتغير، فتنطوي بالتالي على هبوط معدل الربح، كما يحصل مثلاً عندما ينبغي لعامل واحد أن يدير عدداً أكبر من الآلات. وهنا - كما في أكثر التدابير التي تخدم في إنتاج فائض القيمة النسبي - نجد أن العوامل ذاتها التي تؤدي إلى رفع معدل فائض القيمة يمكن، إذا ما أخذنا مقداراً معيناً من رأس المال الكلي الموظف، أن تنطوي على هبوط في كتلة فائض القيمة. غير أن هناك عوامل أخرى لزيادة شدة العمل، مثل تعجيل سرعة الآلات، التي تستهلك عندئذ المزيد من المواد الأولية في الفترة الزمنية [243] ذاتها، ولكن، بقدر ما يتعلق الأمر برأس المال الأساسي، لا يؤثر ذلك بشيء على النسبة بين قيمة الآلات وسعر العمل الذي يحركها رغم اهتراء الآلات بسرعة أكبر. غير أن تمديد يوم العمل، هذا الاختراع الذي ابتدعته الصناعة الحديثة، هو الذي يزيد، على الأخص، من كتلة العمل الفائض المستولى عليه من دون أن يغير جوهرياً في التناسب بين قوة العمل المستخدمة وما تحركه من رأسمال ثابت، بل يؤدي في الواقع بالأحرى إلى تقليص نسبي لرأس المال الثابت هذا. علاوة على ذلك، سبق أن بينّا - وهذا ما يؤلف السرّ الحقيقي لميل معدل الربح إلى الهبوط - تركز أساليب إنتاج فائض القيمة النسبي، عموماً، على ما يلي: تحويل أكبر قدر ممكن من كتلة معينة من العمل إلى فائض قيمة، من جهة، واستخدام أقل ما يمكن من العمل، عموماً، بالقياس إلى رأس المال المسلف، من جهة أخرى؛ هكذا، فإن الأسباب ذاتها التي تسمح برفع درجة استغلال العمل تمنع استغلال المقدار السابق نفسه من العمل بواسطة رأس المال ذي المقدار العام نفسه. هذه هي الميول المتضادة التي تعمل على رفع معدل فائض القيمة بينما تؤدي، في الوقت ذاته، إلى خفض كتلة فائض القيمة التي ينتجها رأسمال معين، وتؤدي بالتالي إلى خفض معدل الربح. كذلك لا بد هنا من ذكر الاستخدام واسع النطاق لعمل النساء والأطفال، نظراً لأن العائلة بأسرها ينبغي أن تقدم لرأس المال كتلة من العمل الفائض أكبر من ذي قبل، حتى عندما يزداد المجموع الكلي لأجور العائلة، غير أن مثل هذه الحالة لا تمثل قاعدة عامة أبداً. وإن كل ما ينمي إنتاج فائض القيمة النسبي من خلال تحسين طرائق الإنتاج، كما في الزراعة، من دون أي تغيير في مقدار رأس المال المستخدم، يولد هذا التأثير نفسه. والحق، أن رأس المال الثابت المستخدم هنا لا يزداد نسبة إلى رأس المال المتغير، وذلك بمقدار ما نعتبر هذا الأخير مجرد مؤشر على قوة العمل المشغلة، ولكن كتلة المنتج تزداد نسبة إلى قوة العمل المستخدمة.

ويحصل الشيء نفسه عندما تتحرر قدرة إنتاجية العمل (بصرف النظر عما إذا كان منتج العمل يندرج في استهلاك العمال أم في عناصر رأس المال الثابت) من معوقات الحركة، ومن التضييقات التعسفية، أو العراقيل التي ترسخت بمرور الزمن، وبوجه عام من سائر أصناف القيود المكبلة، من دون أن يمس ذلك نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت بادیء الأمر.

[244] ومن الجائز أن يثور سؤال عما إذا كانت هذه العوامل المعيقة لهبوط معدل الربح، والتي تعجل هبوطه آخر المطاف، تشمل عوامل الزيادة المؤقتة، ولكن المتكررة، لفائض القيمة، طوراً في هذا الفرع وطوراً في ذاك، زيادة تتجاوز المستوى العام بالنسبة للرأسمالي الذي يستخدم الاختراعات وسواها، قبل تعميم استخدام هذه الاختراعات. والإجابة لا بد أن تكون بالإيجاب.

إن كتلة فائض القيمة التي يُنتجها رأسمال ذو مقدار معين، تتوقف على عاملين، هما معدل فائض القيمة وعدد العمال المستخدمين بموجب هذا المعدل المعين. فهي تتوقف، إذن، على عدد العمال إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، وتتوقف على معدل فائض القيمة، إذا كان عدد العمال معيناً، أي أنها تتوقف بوجه عام على العلاقة المعقدة بين المقدار المطلق لرأس المال المتغير ومعدل فائض القيمة. لقد تبين الآن أن الأسباب التي ترفع بصورة وسطية معدل فائض القيمة النسبي، هي نفسها التي تخفض كتلة قوة العمل المستخدمة. غير أن من الواضح أن ارتفاعاً أو انخفاضاً يحدث عند ذلك اعتماداً على النسبة المعينة بين هاتين الحركتين المتضادتين، وأن الميل نحو هبوط معدل الربح يضعف، فيما يضعف، بفعل ارتفاع معدل فائض القيمة المطلق، الناجم عن إطالة يوم العمل.

لقد وجدنا على العموم، عند تحليل معدل الربح، أن انخفاض هذا المعدل، بسبب ازدياد كتلة رأس المال الكلي الموظف، يقابله تنامي كتلة الربح. وإذا عاينا مجمل رأس المال المتغير في المجتمع، فإن ما يُنتج من فائض قيمة يساوي ما يُنتج من ربح. ومع ازدياد الكتلة المطلقة لفائض القيمة يزداد معدلها، وتزداد الأولى بسبب تنامي كتلة قوة العمل التي يستخدمها المجتمع، فيما يزداد الثاني بسبب ارتفاع درجة استغلال هذا العمل. أما بالنسبة إلى رأسمال ذي حجم معين، كأن يكون 100 وحدة مثلاً، فيمكن لمعدل فائض القيمة أن يرتفع، بينما تهبط كتلته في المتوسط، لأن المعدل يتحدد بالنسبة التي تزداد بها قيمة الجزء المتغير من رأس المال؛ في حين أن الكتلة تتحدد بالجزء النسبي الذي يولفه رأس المال المتغير من رأس المال الكلي.

إن ارتفاع معدل فائض القيمة - خصوصاً حين يجري في ظل ظروف لا يزداد فيها رأس المال الثابت على الإطلاق، أو يزداد بنسبة غير نسبة ازدياد رأس المال المتغير كما ذكرنا آنفاً - هو عامل يسهم في تحديد كتلة فائض القيمة وبالتالي معدل الربح. لكن هذا العامل لا يُلغي مفعول القانون العام. بل يجعل القانون يعمل بمثابة ميل، أي بمثابة قانون يتعرض تحققه المطلق إلى تأثير ظروف معارضة تكبحه وتبطئه وتضعفه. ولكن بما أن الأسباب ذاتها التي ترفع معدل فائض القيمة (بل أن إطالة وقت العمل هي نتيجة من نتائج الصناعة الكبرى) تنزع إلى تقليص كمية قوة العمل التي يستخدمها رأسمال معين، [245] فإنها تنزع أيضاً إلى خفض معدل الربح وإلى إبطاء عملية هذا الخفض. وحين يُرغم عامل واحد على أداء ما يؤديه اثنان وإذا حصل ذلك في ظروف يمكن لعامل واحد أن يحلّ محلّ ثلاثة، فإن هذا العامل الواحد يقدم من العمل الفائض بمقدار ما كان يقدمه اثنان في السابق، وبهذه الحدود يرتفع معدل فائض القيمة. ولكن هذا العامل الواحد لن يقدم عملاً فائضاً بمقدار ما كان يقدمه ثلاثة من قبل، لذا فإن كتلة فائض القيمة تهبط. غير أن ارتفاع معدل فائض القيمة، إنما يعوّض هبوطها أو يحدّ منه. ولو عمل مجمل السكان بمعدل فائض قيمة أعلى، فإن كتلة فائض القيمة ترتفع، رغم بقاء عدد السكان على حاله. بل أنها ترتفع أكثر إذا ازداد عدد السكان؛ ورغم أن ذلك مرتبط بانخفاض نسبي في عدد العمال المستخدمين قياساً إلى مقدار رأس المال الكلّي، فإن ارتفاع معدل فائض القيمة يحدّ من هذا الهبوط أو يكبحه.

وقبل أن تنتقل إلى نقطة أخرى، لا بد من التأكيد تارةً أخرى، أنه إذا كان حجم رأس المال معيناً، فإن معدل فائض القيمة يمكن أن يرتفع، رغم انخفاض كتلة هذا الفائض، والعكس بالعكس. إن كتلة فائض القيمة تساوي معدلها مضروباً بعدد العمال؛ غير أن هذا المعدل لا يُحسب أبداً على أساس رأس المال الكلّي بل على أساس رأس المال المتغير فقط، وليوم واحد من أيام العمل في واقع الأمر. بالمقابل، لا يمكن لمعدل الربح، بالنسبة لقيمة - رأسمال ذات مقدار معين، أن يرتفع أو يهبط، من دون أن ترتفع كتلة فائض القيمة أو تهبط هي الأخرى.

II - خفض الأجور دون قيمة قوة العمل

لا نشير إلى هذا الظرف هنا إلا بصورة تجريبية، إذ إنه في الواقع، شأن كثرة من الأمور الأخرى التي يمكن ذكرها في هذا الموضع، لا يخص التحليل العام لرأس

المال، بل يخص دراستنا للمنافسة، والتي لا نقوم بها في هذا المؤلف. غير أنه واحد من الأسباب الهامة، التي تكبح ميل معدل الربح إلى الهبوط.

III - رخص عناصر رأس المال الثابت

إن كل ما قلناه في الجزء الأول من هذا الكتاب عن الأسباب التي ترفع معدل الربح، عند بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً على حاله، أو ترفعه بمعزل عن معدل فائض القيمة هذا، يندرج هنا في هذا الباب، كما تندرج أيضاً الحالة التي تنمو فيها قيمة رأس المال الثابت - عند معاينة الأمر من ناحية رأس المال الكلي - بنسبة مغايرة لنسبة نمو نطاقه المادي. وعلى سبيل المثال، أن كمية القطن التي يصنعها غازل أوروبي بمفرده في مصنع حديث قد تنامت بدرجة هائلة قياساً إلى الكمية التي كان يصنعها الغازل الأوروبي سابقاً بواسطة دولاب الغزل. غير أن قيمة القطن الجاري تصنيعه لم تنم بنفس نسبة نمو كميته. كذلك الحال بالنسبة إلى الآلات وغير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي. وباختصار، فإن التطور ذاته الذي يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير، يؤدي إلى خفض قيمة عناصره، نتيجة لتزايد قدرة إنتاجية العمل، فيمنع بالتالي قيمة رأس المال الثابت، رغم نموها المطرد، من التزايد بنفس تزايد النطاق المادي لرأس المال الأساسي، أي النطاق المادي لوسائل الإنتاج التي يحركها المقدار ذاته من قوة العمل. ويمكن لكتلة عناصر رأس المال الثابت أن تتزايد، في حالات منفردة، بينما تبقى قيمته ثابتة على حالها أو حتى تهبط.

ويتصل بما قيل أعلاه، هبوط قيمة رأس المال الموجودة (أي عناصره المادية) الذي يحدث مع تطور الصناعة. وهذا أيضاً سبب من الأسباب الدائمة التي تكبح هبوط معدل الربح، رغم أنه يمكن في ظل بعض الظروف أن يقلل كتلة الربح من خلال تقليل كتلة رأس المال المولّد للربح. ويتبين هنا، تارةً أخرى، أن الأسباب ذاتها التي تولّد الميل نحو هبوط معدل الربح، تبطئ في الوقت ذاته تحقق هذا الميل.

IV - فيض السكان النسبي

إن خلق فيض السكان النسبي أمر لا ينفصم عن تطور قدرة إنتاجية العمل، بل يتسارع بفعل هذا التطور الذي يجد تعبيره في انخفاض معدل الربح. ويتجلى فيض السكان النسبي في بلد من البلدان بدرجة أكبر كلما كان نمط الإنتاج الرأسمالي فيه أكثر تطوراً. وهذا بدوره هو السبب الذي يجعل، من جهة، خضوع العمل لرأس المال، الناقص

بهذا القدر أو ذاك، مستمراً في الكثير من فروع الإنتاج، بل مستمراً مدة أطول مما يتوافق، على ما يبدو للوهلة الأولى، مع المستوى العام للتطور؛ وهذه نتيجة رخص ووفرة العمال الأجورين المتاحين أو المطرودين، واحتدام المقاومة التي تبدى في بعض فروع الإنتاج، بحكم طبيعتها بالذات، ضد تحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي. من جهة أخرى تفتتح فروع إنتاج جديدة، وبخاصة لاستهلاك وسائل الترف، فتتخذ من هذا الفيض [247] السكاني قاعدة لها، وهو فيض ينشأ في أحيان كثيرة من جراء رجحان ثقل رأس المال الثابت في فروع إنتاج أخرى، وتستند هذه الفروع بدورها إلى رجحان ثقل عناصر العمل الحي فيها، ولا يقطع رجحان الثقل نفس طريق التطور الذي قطعه فروع الإنتاج الأخرى إلا بصورة متدرجة. وفي كلتا الحالتين يؤلف رأس المال المتغير نسبة هامة من رأس المال الكلي، وتقف الأجور دون المستوى الوسطي، بحيث يرتفع معدل فائض القيمة وكتلته معاً ارتفاعاً استثنائياً في فروع الإنتاج هذه. وبما أن معدل الربح العام يتكون بفعل المساواة بين معدلات الأرباح القائمة في فروع الإنتاج المنفردة، فإن السبب ذاته الذي يولّد ميل معدل الربح إلى الهبوط يولّد هنا مقاومة في وجه هذا الميل، تشل تأثيره بهذا القدر أو ذاك.

V - التجارة الخارجية

لما كانت التجارة الخارجية تفضي إلى خفض عناصر رأس المال الثابت، في جانب، وخفض وسائل العيش الضرورية التي يتحول إليها رأس المال المتغير، في جانب آخر، فإنها تساعد على رفع معدل الربح من خلال رفع معدل فائض القيمة وخفض قيمة رأس المال الثابت. وهي تؤثر، عموماً، بهذا المعنى، بمقدار ما تتيح توسيع نطاق الإنتاج. وهي تعجل في تراكم رأس المال من جهة، وتعجل في تقلص رأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت من جهة أخرى، فتعجل بذلك في هبوط معدل الربح. وبالمثل، فإن اتساع التجارة الخارجية، وإن كان قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي منذ طفولته الأولى، قد أصبح النتاج الخاص بهذا النمط كلما مضى هذا الأخير في التقدم، وذلك بفعل الضرورة الباطنية الملازمة لهذا النمط، وحاجته إلى سوق متسعة أبداً. ونرى هنا، من جديد، نفس التأثير المزدوج الذي رأيناه في حالات أخرى (لقد أغفل ريكاردو تماماً هذا الجانب من التجارة الخارجية) (*)

(*) ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، المؤلفات الكاملة، الفصل السابع. [ن. برلين].

ثمة سؤال آخر - وهو يقع خارج حدود بحثنا بسبب خصوصيته المميزة - يتلخص في الآتي: هل يرتفع معدل الربح العام بارتفاع معدل الربح الذي يولّده رأس المال الموظف في التجارة الخارجية، وبخاصة في التجارة الكولونيالية؟

إن رؤوس الأموال الموظفة في التجارة الخارجية، يمكن أن تدرّ معدل ربح أعلى، لأنها تتنافس، في المقام الأول، مع سلع تنتجها بلدان أخرى في ظروف إنتاج أقل [248] ملاءمة، بحيث أن البلد الأكثر تطوراً يبيع سلعه بما يفوق قيمتها، رغم أنه يبيعها بسعر أرخص من سعر البلدان المنافسة. ويرتفع معدل الربح لأن عمل البلد الأكثر تطوراً يقدر كعمل ذي وزن نوعي أعلى، ولأن ثمن هذا العمل لا يُدفع بوصفه عملاً ذا نوعية أعلى لكنه يُباع بوصفه كذلك. ويمكن أن ينشأ وضع مماثل بالنسبة للبلد الذي تُرسل إليه السلع وكذلك بالنسبة للبلد الذي ترد منه هذه السلع؛ فمثل هذا البلد قد يعطي عملاً متشبيهاً عينياً (in natura) أكثر مما يأخذ، ويتلقى مع ذلك السلع المقصودة وهي أرخص له مما لو أنتجها بنفسه. تماماً مثلما أن الصناعي الذي يستخدم اختراعاً جديداً قبل شيوعه بصورة عامة، يبيع بسعر أرخص من منافسيه وبيع مع ذلك بما هو أعلى من القيمة الفردية لسلعه، أي أنه يحوّل القدرة الإنتاجية الأعلى للعمل الذي يستخدمه إلى أداة لإنماء قيمة العمل الفائض. وهو يحقق بهذا ربحاً فائضاً. أما بالنسبة إلى رؤوس الأموال الموظفة في المستعمرات، إلخ، فيمكن لها، من جهة أخرى، أن تدرّ معدلات ربح أعلى، وسبب ذلك، عموماً، أن معدل الربح هناك أعلى بفعل تدني مستوى التطور، شأنه شأن درجة استغلال العمل، بفعل استخدام العبيد والحمّالين والفَعْلَة المحليين (Kulis)، إلخ. وليس ثمة من موجب يمنع هذه الأرباح العالية نسبياً، التي تدرّها رؤوس الأموال الموظفة في بعض الفروع وترسل إلى موطنها الأصلي، من أن تشترك هنا في مساواة معدل الربح العام وأن ترفع معدل الربح العام بنفس النسبة (pro tanto) لو لم تكن الاحتكارات تعترض سبيل هذه المساواة⁽³⁶⁾ وليس ثمة من موجب يمنع حصول ذلك طالما أن الفروع التي وُظف فيها رأس المال خاضعة لقوانين المنافسة الحرة. بيد أن ما

(36) الحق هو مع آدم سميث بهذا الخصوص وليس مع ريكاردو الذي قال: «إنهم يعتقدون أن مساواة الأرباح سوف تتحقق عن طريق الارتفاع العام في الأرباح؛ أما أنا فأرى أن أرباح الفرع ذي الامتياز ستبسط سريعاً إلى المستوى العام». (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، المؤلفات الكاملة، أعدها للنشر: ماكلوخ، [لندن، 1852]، ص 73).

يتخيله ريكاردو هو الآتي: بالنقود المتأتية من البيع بسعر أعلى خارج البلاد، تُشتري هناك سلع وتُرسل إلى الوطن؛ ثم تُباع هذه السلع داخل البلاد، ولا يتولد عن ذلك في أحسن الأحوال أكثر من مكاسب خاصة مؤقتة لأكثر الفروع امتيازاً. ولكن هذا المظهر يتلاشى ما إن نتجرد عن الشكل النقدي. فالبلد ذو الوضع المؤاتي يأخذ، في التبادل، عملاً أكثر لقاء عمل أقل، رغم أن هذا الفارق، هذا الفائض، إنما تستأثر به طبقة معينة واحدة. كما هو الحال عموماً في التبادل بين العمل ورأس المال. إذن، يمكن لمعدل ربح أعلى، وهو أعلى عموماً في المستعمرات، أن يسير، إذا كانت الظروف الطبيعية مؤاتية، يداً بيد مع أسعار منخفضة للسلع. وتتم المساواة، ولكنها لن تكون مساواة مع المستوى القديم، كما يعتقد ريكاردو.

ولكن هذه التجارة الخارجية عنها، تُطوّر نمط الإنتاج الرأسمالي داخل البلاد المصدرة [249] للسلع وتؤدي بالتالي إلى خفض رأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت؛ وهي تخلق، من جهة أخرى، فيض إنتاج بالنسبة إلى الخارج، فتؤثر لذلك فيما بعد، تأثيراً معاكساً.

وهكذا يتضح، بوجه عام، أن الأسباب ذاتها التي تؤدي إلى هبوط معدل الربح العام، تستدعي إلى الوجود مؤثرات عكسية تكبح أو تبطئ هذا الهبوط وتشلّه جزئياً. إنها لا تلغي القانون، بل تُضعف مفعوله لا غير. وبدون اعتبار ذلك ما كان من المتعذر فهم هبوط معدل الربح العام، بل، بالعكس، لكان من المتعذر فهم البطء النسبي لهذا الهبوط. وهكذا لا يفعل هذا القانون فعله إلاّ كميل لا يبرز تأثيره بقوة إلاّ في ظل ظروف محدّدة وعلى مدى فترات زمنية مديدة.

وقبل أن نمضي شوطاً أبعد، ينبغي أن نتذكر قضيتين سبق أن عالجنهما مراراً، وذلك تفادياً لأي سوء فهم.

أولاً - إن العملية التي تؤدي في مجرى تطور نمط الإنتاج الرأسمالي إلى جعل السلع أرخص هي نفسها التي تؤدي أيضاً إلى تغيير التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي المستخدم في إنتاج السلع، فتؤدي بذلك إلى هبوط معدل الربح. وينبغي ألاّ يماثل المرء انخفاض التكلفة النسبية للوحدة السلعية، بما فيها ذلك الجزء من هذه التكاليف الذي يمثل احتلاك الآلات، بارتفاع قيمة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير، رغم أن أي انخفاض نسبي في تكاليف رأس المال الثابت، سواء بقي حجم عناصره المادية ثابتاً أم ازداد، يؤثر، بالعكس، في رفع معدل الربح، أي في تقليص قيمة رأس

المال الثابت بنفس النسبة (pro tanto) بالمقارنة مع رأس المال المتغير المستخدم بنسبة متناقصة أبداً.

ثانياً - إن واقع أن العمل الحي المضاف مجدداً الذي تحتويه السلع المفردة، التي تؤلف بمجموعها منتوج رأس المال، يحتل نسبة متناقصة أبداً قياساً إلى ما تحتويه هذه السلع من مواد أولية وما يُستهلك في إنتاجها من وسائل عمل؛ وإن واقع أن كمية العمل الحي المضاف مجدداً، والمتشبيء في السلع المفردة، تتناقص دوماً لأن إنتاج هذه السلع يتطلب عملاً أقل فأقل كلما تطورت القوة المنتجة الاجتماعية - إن هذا الواقع لا يمسّ النسبة التي ينقسم بها العمل الحي المائل في السلعة إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. بل بالعكس. ورغم أن الكمية الإجمالية من العمل الحي المضاف مجدداً مما تحتويه السلعة ينخفض فإن الجزء غير مدفوع الأجر يتنامى نسبة إلى الجزء مدفوع الأجر، [250] إما من خلال الانخفاض المطلق أو الانخفاض النسبي للجزء مدفوع الأجر؛ ذلك أن نمط الإنتاج نفسه الذي يقلّص المقدار الإجمالي للعمل الحي المضاف مجدداً إلى الوحدة السلعية إنما يقترن بازدياد فائض القيمة المطلق والنسبي. وإن ميل معدل الربح إلى الهبوط يرتبط بميل معدل فائض القيمة إلى الارتفاع، أي بميل درجة استغلال العمل إلى الارتفاع. وعليه ليست ثمة سخف أكبر من تفسير انخفاض معدل الربح بارتفاع الأجور، رغم أن ذلك قد يحصل في حالة استثنائية. وليس بوسع الإحصاءات أن تقدم تحليلاً فعلياً لمستوى الأجور في مختلف الحقب والبلدان، إلّا بعد إدراك العلاقات المقررة لتشكيل معدل الربح. فمعدل الربح لا يهبط لأن العمل صار أقل إنتاجية، بل لأنه صار أكثر إنتاجية. وإن الاثنين، أي ارتفاع معدل فائض القيمة وهبوط معدل الربح ليسا سوى شكلين خاصين يعبران تعبيراً رأسمالياً عن تنامي إنتاجية العمل.

VI - ازدياد رأس المال المساهم

يمكن استكمال النقاط الخمس السابقة بالنقطة التالية، رغم أننا لا نستطيع أن نغوص فيها عميقاً في الوقت الحاضر. حين يمضي الإنتاج الرأسمالي قُدماً، يبدأ بيد مع التراكم المتسارع، فإن جزءاً من رأس المال لا يعود يُحسب ولا يُستخدم إلّا كرأسمال حامل للفائدة. ليس ذلك بمعنى أن أي رأسمالي يقرض رأسمالاً يرتضي بأخذ فائدة بينما يجني الرأسمالي الصناعي ربح صاحب مشروع. وليس لهذا أية صلة بمستوى معدل الربح العام، لأنه، عندما يدور الحديث عن الربح، فالمقصود هو أن الربح = الفائدة + كل

أنواع الربح + الربح العقاري؛ وتقسيم الربح على هذا النحو لا يمس جوهر معدل الربح العام. ولكن بمعنى أن رؤوس الأموال [المُقرضة] هذه، رغم توظيفها في مشاريع إنتاجية كبيرة، لا تدّر سوى فائدة، كبيرة كانت هذه أم صغيرة، أي تدّر ما يدعى ربح الأسهم، بعد حسم سائر التكاليف، كما هو الحال في سكك الحديد على سبيل المثال. ولا تشترك هذه في مساواة معدل الربح العام، لأن معدل ربحها أدنى من معدل الربح الوسطي. ولو اشتركت في ذلك لانخفض هذا المعدل الوسطي إلى مستوى أدنى بكثير. ويمكن للمرء، إذا عالج المسألة من الناحية النظرية، أن يُدخل رؤوس الأموال هذه في الحساب، ففي هذه الحالة يكون معدل الربح أدنى من المعدل القائم الذي يتسم فعلاً بأهمية حاسمة بالنسبة للرأسماليين، لأن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير هي الأكبر في هذه المشاريع بالذات.

الفصل الخامس عشر

انبثاق التناقضات الباطنية للقانون

I - تأملات عامة

رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن معدل الربح يعبر عن معدل فائض القيمة بأدنى مما هو عليه في الواقع. ولقد رأينا توأماً، أن معدل فائض قيمة مرتفع يميل إلى التعبير عن نفسه في معدل ربح هابط. وإن معدل الربح لا يساوي معدل فائض القيمة إلا إذا كان ث = صفرأ، أي إذا كان رأس المال الكلي يُنفق على الأجور وحدها. إن معدل الربح الهابط لا يعبر عن معدل فائض قيمة هابط، إلا إذا بقي التناسب بين قيمة رأس المال الثابت وكتلة قوة العمل التي تحركه، على حاله دون تغير، أو إذا كانت قيمة قوة العمل تزداد نسبة إلى قيمة رأس المال الثابت.

لقد ظن ريكاردو أنه يدرس معدل الربح في حين أنه كان يدرس معدل فائض القيمة، بل أنه لم يدرس هذا الأخير إلا في إطار فرضية أن يوم العمل مقدار ثابت من ناحية الشدة والمدة.

وإن هبوط معدل الربح والتراكم المتسارع هما تعبيران مختلفان عن العملية الواحدة ذاتها، وذلك بمقدار ما يعكسان تطور القوة المنتجة. فالتراكم، من جهته، يعجل في هبوط معدل الربح، بمقدار ما ينطوي على تركيز الأعمال على نطاق واسع، فينطوي بالتالي على تركيب أعلى لرأس المال. من ناحية أخرى، يؤدي هبوط معدل الربح، بدوره، إلى التعجيل في تركيز رأس المال وتمركزه من خلال تجريد صغار الرأسماليين من

ملكيتهم، ومن خلال نزع ملكية البقية الباقية من المنتجين المباشرين، إن بقي ما يمكن نزع. عن هذا الطريق يتم التعجيل في التراكم، من ناحية كتلته، رغم أن معدل التراكم يهبط بهبوط معدل الربح.

من جهة أخرى، بما أن معدل الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال الكلي، أي معدل الربح، [252] يمثل حافزاً للإنتاج الرأسمالي (مثلما أن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال هو غايته الوحيدة)، فإن هبوط معدل الربح يُبطئ تكوين رؤوس أموال جديدة مستقلة، ويبدو لذلك بمثابة خطر يهدد تطور عملية الإنتاج الرأسمالية؛ فهو يعزز فيض الإنتاج، والمضاربة، والأزمات، وظهور رأس المال الفائض إلى جانب السكان الفائضين. ولهذا السبب فإن الاقتصاديين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي مطلقاً، كما هو الحال عند ريكاردو، يشعرون في هذه النقطة بأن نمط الإنتاج هذا يخلق عائقاً لنفسه بنفسه، فيعززون هذه العوائق لا إلى الإنتاج، بل إلى الطبيعة (في النظرية الخاصة بالربح). والشيء المهم في فزعهم من هبوط معدل الربح هو الاحساس الغامض بأن نمط الإنتاج الرأسمالي يواجه في تطور القوى المنتجة عائقاً لا علاقة له بإنتاج الثروة بما هي عليه؛ فهذا العائق المتميز يشهد على محدودية نمط الإنتاج الرأسمالي وعلى طابعه التاريخي، العابر فحسب؛ ويشهد على أنه ليس بنمط مطلق لإنتاج الثروة، وأنه، على عكس ذلك، يدخل، عند درجة معينة، في نزاع مع تطوره اللاحق.

صحيح أن ريكاردو ومدرسته اقتصرنا على دراسة الربح الصناعي، الذي يتضمن الفائدة أيضاً. لكن لمعدل الربح العقاري ميل إلى الهبوط هو الآخر، رغم نمو كتلته المطلقة، ورغم أنه يمكن أن يزداد نسبياً قياساً إلى الربح الصناعي (أنظر: إدوارد ويست(*))، الذي صاغ قانون الربح العقاري قبل ريكاردو). لو أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلي R ، ورمزنا بالرمز r إلى الربح الصناعي الذي يبقى بعد حسم الفائدة والربح العقاري، وبالرمز d إلى الفائدة، وبالرمز c إلى الربح العقاري فإن $\frac{c}{r} = \frac{c+d}{r} = \frac{c}{r} + \frac{d}{r}$ + $\frac{c}{r}$. لقد رأينا أنه بينما يتنامى المقدار الكلي لفائض القيمة F باطراد في مجرى تطور الإنتاج الرأسمالي، فإن $\frac{F}{r}$ يتناقص باستمرار نظراً لأن r ينمو أسرع من F . وعليه،

(*) بحث في استخدام رأس المال في الأرض، بقلم زميل في الكلية الجامعية، أوكسفورد، لندن، 1815.

(*Essay on the Application of Capital of Land*, By a Fellow of University College, Oxford,

London, 1815). [ن. ع].

ليس ثمة أي تناقض في أن $ح_1$ أو $د$ أو $ع$ يمكن أن ينمو باطراد، كل لذاته، في حين أن $\frac{ف}{ر} = \frac{ح}{ر}$ شأن $\frac{ح}{ر}$ ، $\frac{د}{ر}$ و $\frac{ع}{ر}$ ، كل لذاته يمكن أن يصغر باطراد، وأن $ح_1$ يزداد نسبياً بالقياس إلى $د$ ، أو $ع$ بالنسبة إلى $ح_1$ أو نسبة إلى $ح_1$ ونسبة إلى $د$ أيضاً. وعند ارتفاع فائض القيمة الكلّي أو الربح $ف = ح$ ، مع هبوط معدل الربح $\frac{ف}{ر} = \frac{ح}{ر}$ في آن واحد، يمكن للتناسب بين مقادير الأجزاء $ح_1$ ، $د$ ، $ع$ ، التي ينقسم إليها $ف = ح$ ، أن يتغير بأية طريقة كانت ضمن الحدود المعينة للمقدار الكلّي $ف$ ، من دون أن يؤثر ذلك بشيء على مقدار $ف$ أو $\frac{ف}{ر}$.

إن التغير المتبادل لكل من $ح_1$ ، $د$ ، $ع$ ، ليس سوى توزيع $ف$ توزيعاً مختلفاً على [253] أبواب مختلفة، وعليه، فإن $\frac{ح}{ر}$ و $\frac{د}{ر}$ أو $\frac{ع}{ر}$ ، أي معدل الربح الصناعي الفردي ومعدل الفائدة ونسبة الربح إلى رأس المال الكلّي، قد ترتفع الواحدة قياساً إلى الأخرى رغم هبوط معدل الربح العام $\frac{ف}{ر}$ ؛ والشرط الوحيد الثابت هو أن حاصل جمع المقادير الثلاثة كلها $= \frac{ف}{ر}$. وإذا ما هبط معدل الربح من 50% إلى 25%، لأن تركيب رأس المال، الذي يدرّ معدل فائض قيمة = 100%، قد تغير مثلاً من 50 ث + 50 م إلى 75 ث + 25 م، فعندئذ سوف يدرّ رأسمال مقداره 1000 ربحاً يبلغ 500 في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإن رأسمالاً مقداره 4000 سوف يدرّ ربحاً يبلغ 1000. إن $ف$ أو $ح$ قد تضاعف، بينما انخفض $ح$ إلى النصف. ولو كانت تلك الـ 50% مقسمة في السابق إلى 20 ربحاً، 10 فائدة، 20 ربحاً، فإن $\frac{ح}{ر} = 20\%$ ، $\frac{د}{ر} = 10\%$ ، و $\frac{ع}{ر} = 20\%$. وإذا ما بقي التناسب على حاله بعد هبوط معدل الربح من 50% إلى 25%، فإن $\frac{ح}{ر} = 10\%$ ، $\frac{ع}{ر} = 5\%$ ، $\frac{د}{ر} = 10\%$. ولكن لو هبط $\frac{ح}{ر}$ الآن إلى 8%، وهبط $\frac{د}{ر}$ إلى 4%، فإن $\frac{ع}{ر}$ يرتفع إلى 13%. إن مقدار $ع$ النسبي يرتفع قياساً إلى $ح_1$ وإلى $د$ ، غير أن $ح$ يبقى على حاله. إن مجموع $ح_1$ ، $د$ ، $ع$ يزداد بموجب الفرضيتين كليهما، لأنه يتم إنتاجه بواسطة رأسمال أكبر بأربعة أمثال. والأرجح أن فرضية ريكاردو القائلة إن الربح الصناعي (زائداً الفائدة) يضم بالأصل كل فائض القيمة افتراض خاطئ تاريخياً ومفهوماً. على العكس، ففي ظروف الإنتاج الرأسمالي المتطور (1) لا يقع كامل الربح إلّا في البداية بين أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجارين ليُصار إلى توزيعه لاحقاً، و(2) يُختزل الربح إلى فائض

على الربح. وانطلاقاً من هذه القاعدة الرأسمالية ينمو الربح، من جديد، كجزء من الربح (أي كجزء من فائض القيمة منظوراً إليه بوصفه منتج رأس المال الكلي)، ولكن ليس الجزء الخاص من المنتج الذي يضعه الرأسمالي في جيبه.

ولو افترضنا توافر وسائل الإنتاج الضرورية، أي تراكم كافياً لرأس المال، فإن خلق فائض القيمة لن يصطدم بأي معوق سوى السكان العاملين إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، أي إذا كانت درجة استغلال العمل معينة، ولن يصطدم بأي معوق سوى درجة استغلال العمل، إذا كان عدد السكان العاملين معيناً. إن عملية الإنتاج الرأسمالية تنحصر من حيث الجوهر في إنتاج فائض القيمة، المتمثلة بالمنتج الفائض أو بالجزء المناسب من السلع المنتجة، الذي تشياً فيه العمل غير مدفوع الأجر. ولا ينبغي لنا أن ننسى، أن [254] إنتاج فائض القيمة هذا - علماً بأن إعادة تحويل جزء من هذا الأخير إلى رأسمال، أي التراكم، يؤلف جزءاً مكوناً لإنتاج فائض القيمة هذا - هو الهدف المباشر والدافع المحرك للإنتاج الرأسمالي. فلا يجوز، إذن، تصوير الإنتاج الرأسمالي خلافاً لما هو عليه، أي تصويره بمثابة إنتاج يتخذ من استهلاك أو إنتاج وسائل الاستهلاك للرأسماليين غاية مباشرة له. إذ يغفل عند ذلك كلياً طابعه الخاص الذي يتكشف في بنية لبّ الباطني برمتها.

إن كسب فائض القيمة هذا هو ما يؤلف عملية الإنتاج المباشرة، التي لا تواجه، كما قلنا، أيما عوائق غير تلك التي ذكرناها أعلاه. ويكتمل إنتاج فائض القيمة منذ أن تشياً في السلع الكمية المعتصرة من العمل الفائض. غير أن إنتاج فائض القيمة هذا لا ينهي سوى الفصل الأول من عملية الإنتاج الرأسمالية، أي عملية الإنتاج المباشرة. لقد امتص رأس المال قدر كذا وكذا من العمل غير مدفوع الأجر. ويتطور العملية التي يعبر عنها هبوط معدل الربح تنمو كتلة فائض القيمة المنتجة على هذا النحو إلى أبعاد لا نظير لها. ويأتي الآن دور الفصل الثاني من العملية. فالكتلة الإجمالية من السلع، أي المنتج الكلي، - سواء جزؤه الذي يعرض عن رأس المال الثابت والمتغير أو الجزء الذي يمثل فائض القيمة - ينبغي أن تُباع. فإن تعذر ذلك، أو تحقق جزئياً ليس إلا، أو بيعت السلع بأسعار دون أسعار الإنتاج، فإن العامل يكون قد استغل حقاً، ولكن هذا الاستغلال للعامل لم يتحقق، بما هو عليه، بالنسبة إلى الرأسمالي، إذ تنعدم شروط تحقيق فائض القيمة المعتصر أو أنه لا يتحقق إلا جزئياً، أي تحصل خسارة جزئية أو كاملة لرأس المال. إن شروط الاستغلال المباشر لا تماثل شروط تحقيق هذا الاستغلال. فهي ليست متباعدة في الزمان والمكان فحسب، بل إنها مختلفة في المفهوم أيضاً. فالأولى مقيدة

بالقوة المنتجة للمجتمع والثانية مقيدة بالتناسب بين مختلف فروع الإنتاج كما هي مقيدة بالقدرة الاستهلاكية للمجتمع. ولكن هذه الأخيرة لا تتحدد بفعل قدرة الإنتاج المطلقة ولا بفعل قدرة الاستهلاك المطلقة، بل تتحدد بالقدرة الاستهلاكية المرتكزة على قاعدة علاقات توزيع تناحرية، تهبط باستهلاك الشطر الأعظم من المجتمع إلى حد أدنى لا يتغير إلا في حدود ضيقة بهذه الدرجة أو تلك. كما أن هذه [القدرة الاستهلاكية] مقيدة بالاندفاع للتراكم، والاندفاع لإنماء قيمة رأس المال ولإنتاج فائض القيمة على نطاق موسّع. هذا هو قانون الإنتاج الرأسمالي، القانون الذي تفرضه الثورات الدائمة في طرائق الإنتاج ذاتها، حيث تقتزن [الثورات] دوماً بتآكل قيمة رأس المال الموجود، والصراع التنافسي العام، وضرورة تحسين الإنتاج وتوسيع نطاقه، لمجرد الحفاظ على النفس وسط [255] خطر الفناء. وعليه، لا بد من توسع السوق باستمرار، بحيث أن روابط هذا السوق والشروط الناعمة لها تتخذ، أكثر فأكثر، شكل قانون طبيعي مستقل عن المنتجين، قانون متحرر دوماً عن أي سيطرة. ويسعى التناقض الباطني إلى أن يجد حلاً لنفسه من خلال توسيع الميدان الخارجي للإنتاج. ولكن كلما تطورت القوة المنتجة أكثر، احتدم تعارضها أكثر مع القاعدة الضيقة التي تركز عليها علاقات الاستهلاك. وعلى أساس هذه القاعدة الحافلة بالتناقضات يكون من الطبيعي تماماً أن يقتزن فيض رأس المال بفيض متزايد للسكان؛ ذلك لأنه إذا كان الجمع بين فيض رأس المال وفيض السكان يؤدي إلى زيادة كتلة ما يُنتج من فائض قيمة، فإنه سيفضي لهذا السبب بالذات إلى اشتداد التناقض بين شروط إنتاج فائض القيمة وشروط تحققها.

وإذا كان معدل الربح محدداً، فإن كتلة الربح تتوقف دائماً على مقدار رأس المال المُسلّف. أما التراكم فيتحدد عندئذ بذلك الجزء من الكتلة، الذي يتحول إلى رأسمال. ولكن بما أن هذا الجزء يساوي الربح منقوصاً منه الإيراد الذي يستهلكه الرأسماليون، فإنه لا يتوقف على قيمة هذه الكتلة وحسب، بل يتوقف أيضاً على رخص السلع التي يمكن للرأسمالي أن يشتريها بها، أي السلع التي يدخل قسم منها في استهلاكه، في إيراده، ويدخل قسم آخر منها في رأسماله الثابت (مفترضين هنا أن الأجور معينة).

إن كتلة رأس المال التي يحركها العامل ويصون قيمتها بعمله، ويجعلها تعود إلى الظهور في المنتج، تختلف تمام الاختلاف عن القيمة التي يضيفها هذا العامل. فلو كانت كتلة رأس المال = 1000، وكان العمل المُضاف = 100، فإن رأس المال الذي تم تجديد إنتاجه = 1100. أما إذا كانت هذه الكتلة = 100، والعمل المُضاف = 20، فإن رأس المال الذي تم تجديد إنتاجه = 120. ويبلغ معدل الربح في الحالة الأولى

10%، وفي الثانية 20%. ومع ذلك فإن ما يمكن أخذه من الـ 100 للتراكم في الحالة الأولى أكثر مما يمكن أخذه من الـ 20 للتراكم في الحالة الثانية. وهكذا فإن تيار رأس المال يستمر في التزايد (بصرف النظر عن هبوط القيمة بفعل تزايد القوة المنتجة) أي يجري تراكم رأس المال بما يتناسب والكتلة التي يؤلفها، لا بما يتناسب ومستوى معدل الربح. ويمكن الحصول على معدل ربح مرتفع حتى لو لم يكن العمل ذا إنتاجية مرتفعة، وذلك بمقدار ما يرتكز هذا على معدل فائض قيمة مرتفع شرط وجود يوم عمل بالغ الطول؛ وهذا ممكن لأن حاجات العمال ضئيلة تماماً، والأجور الوسطية متدنية جداً [256] رغم تدني إنتاجية العمل. ويقابل الأجور المتدنية انعدام الطاقة لدى العمال. وبذا يتراكم رأس المال ببطء، رغم ارتفاع معدل الربح. ولا يزداد عدد السكان، بينما يكون وقت العمل، الذي يكلفه المنتج كبيراً، رغم قلة الأجور الذي يتقاضاها العامل. ولا يهبط معدل الربح بسبب قلة استغلال العمال، بل لأن ما يستخدم من العمل أقل، عموماً، بالنسبة إلى رأس المال المستخدم.

وإذا كان هبوط معدل الربح يجري، كما بينا، سوية مع ازدياد كتلة الربح، فإن الرأسمالي يستولي على الجزء الأكبر من المنتج السنوي للعمل تحت باب رأس المال (كتعويض عن رأس المال المستهلك) وعلى جزء أقل نسبياً تحت باب الربح. من هنا تنبع خيالات القس تشالمرز(*) الزاعمة أن الرأسماليين يجنون ربحاً أعظم، كلما كانت كتلة المنتج السنوي التي ينفقونها كرأسمال أصغر؛ وهنا تأتي كنيسة الدولة للنجدة كي تعينهم على استهلاك جزء كبير من المنتج الفائض عوضاً عن تحويله إلى رأسمال. إن الكاهن يخلط السبب بالنتيجة. فكتلة الربح تزداد بازدياد مقدار رأس المال المُنفق، رغم تدني معدل الربح. غير أن ذلك يشترط تركيز رأس المال في الوقت ذاته، نظراً لأن شروط الإنتاج تقتضي، عندئذ، استخدام رؤوس أموال كبيرة. كما يشترط ذلك تمركز رأس المال، أي قيام الرأسماليين الكبار بالتهام الرأسماليين الصغار وفقدان هؤلاء الأخيرين لرؤوس أموالهم. وهذا من جديد فصل، وإن كان من المرتبة الثانية، لشروط العمل عن المنتجين الذين ما يزال ينتمي إليهم هؤلاء الرأسماليون الصغار، نظراً لأن

(*) تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، ارتباطاً بالحالة الاخلاقية، والآفاق الاخلاقية للمجتمع، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص 88.

(Chalmers, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2. Ang. Glasgow, 1832, S. 88). [ن. برلين].

عملهم الشخصي ما يزال يلعب دوراً معيناً؛ إن عمل الرأسمالي يتناسب، عموماً، تناسباً عكسياً مع مقدار رأسماله، أي يتناسب عكسياً مع مدى كونه رأسمالياً. وإن هذا الفصل لشروط الإنتاج عن المنتجين هو الذي يؤلف مفهوم رأس المال، ويبدأ هذا الفصل بالتراكم الأولي (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع والعشرون) ثم يجري فيما بعد كعملية دائمة في تراكم وتركز رأس المال، ليعبر عن نفسه آخر الأمر بمثابة مركزه لرؤوس الأموال الماثلة في يد القلة وفقدان رؤوس الأموال من قبل الكثرة (هذا هو الشكل الذي يتخذه الآن نزاع الملكية). إن من شأن هذه العملية أن تفضي إلى انهيار عاجل للإنتاج الرأسمالي، لولا فعل الميول المضادة، الطاردة عن المركز، إلى جانب القوة الجاذبة إلى المركز.

II - التصادم بين توسيع الإنتاج والإنماء الذاتي للقيمة

[257]

إن تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية يتجلى على نحو مزدوج: أولاً، في مقدار القوى المنتجة التي تم إنتاجها بالأصل، وفي مقدار قيمة وكتلة شروط الإنتاج التي يتم الإنتاج الجديد في ظلها، وفي المقدار المطلق لرأس المال الإنتاجي المتراكم بالأصل؛ وثانياً، في التضاؤل النسبي لذلك الجزء من رأس المال الذي يُنفق على الأجور قياساً إلى رأس المال الكلي، أي في التضاؤل النسبي للعمل الحي اللازم لتجديد إنتاج قيمة رأسمال معين وإنماء قيمته ذاتياً، أي من أجل الإنتاج واسع النطاق. وهذا يفترض أيضاً تركيز رأس المال.

أما من ناحية قوة العمل المستخدمة، فإن تطور القوة المنتجة، يتجلى هو الآخر على نحو مزدوج: أولاً، في زيادة العمل الفائض، أي تقلص وقت العمل الضروري اللازم لتجديد إنتاج قوة العمل؛ وثانياً في تناقص مقدار قوة العمل (عدد العمال)، التي تُستخدم، عموماً، لوضع رأسمال معين قيد الحركة.

إن كلتا هاتين الحركتين لا تسيران جنباً إلى جنب فحسب، بل تشرطان بعضهما بعضاً بصورة متبادلة، وهما من الظاهرات التي يجد فيها القانون الواحد نفسه التعبير عنه. مع ذلك فإنهما تؤثران على معدل الربح في اتجاهين متعارضين. إن الكتلة الإجمالية للربح تساوي الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، ومعدل الربح $= \frac{ف}{ر} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي المسلف}}$. لكن فائض القيمة يتحدد، من ناحية مقداره الكلي، أولاً بمعدله، وثانياً بكتلة العمل المستخدم

بموجب هذا المعدل في الوقت نفسه، أو، وهذا هو الشيء نفسه، بمقدار رأس المال المتغير. وإذا يرتفع العامل الأول، أي معدل فائض القيمة من هذا الجانب، ينخفض العامل الثاني أي عدد العمال (انخفاضاً نسبياً أو مطلقاً) من الجانب الآخر. وبمقدار ما إن تطور القوة المنتجة يؤدي إلى تقليص الجزء مدفوع الأجر من العمل المستخدم، فإنه يرفع فائض القيمة، لأنه يرفع معدلها؛ وبمقدار ما يؤدي إلى تقليص الكتلة الإجمالية من العمل الذي يستخدمه رأسمال معين، فإنه يقلص العنصر الآخر، أي عدد العمال الذي ينبغي أن يضرب به معدل فائض القيمة لاستخراج كتلتها. إن عاملين يعملان 12 ساعة في اليوم، لا يمكن لهما أن يقدمَا الكتلة ذاتها من فائض القيمة التي يقدمها 24 عاملاً، لا يعمل الواحد منهم غير ساعتين، حتى لو كان هذان يقاتنان على الهواء دونما حاجة لأن يعملا من أجل إعالة نفسيهما. وبهذا الخصوص، فإن التعويض عن تقلص عدد العمال عبر زيادة درجة استغلال العمل يواجه إذن حدوداً معينة يتعذر تخطيها؛ ويمكن [258] لهذا، بالطبع، أن يكيح هبوط معدل الربح، ولكنه لا يمكن أن يلغيه.

وعليه، كلما تطور نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً، هبط معدل الربح، وتنامت كتلته مع تنامي كتلة رأس المال المستخدم. وإذا كان المعدل معيناً، فإن مدى نمو كتلة رأس المال يتوقف على مقداره في اللحظة المعنية. ومن جهة أخرى، إذا كان مقدار رأس المال هذا معيناً، فإن نسبة نموه، أي درجة تزايد، تتوقف على معدل الربح. ولا يمكن لتنامي القوة المنتجة (الذي يسير، علاوة على ذلك، جنباً إلى جنب مع هبوط قيمة رأس المال الموجود، كما ذكرنا من قبل) أن ينمّي مقدار قيمة رأس المال بصورة مباشرة إلاّ إلى أدنى، عبر رفع معدل الربح، إلى زيادة ذلك الجزء من قيمة المنتج السنوي، الذي يُعاد تحويله إلى رأسمال. وبمقدار ما يتعلق الأمر بقدرة إنتاجية العمل (نظراً لأنه ليست لهذه القوة المنتجة أيما علاقة مباشرة مع قيمة رأس المال الموجود)، فإن هذه الزيادة لتلك الحصة من المنتج السنوي يُعاد تحويلها إلى رأسمال لا يمكن أن تحصل إلاّ في حالة ما إذا أدى نمو قدرة إنتاجية العمل إلى ارتفاع فائض القيمة النسبي، أو انخفاض قيمة رأس المال الثابت، بحيث يزداد رخص سعر السلع التي تدخل في تجديد إنتاج قوة العمل، أو في عناصر رأس المال الثابت. وينطوي كلا الأمرين على هبوط قيمة رأس المال الموجود، ويسير كلا الاثنین جنباً إلى جنب مع التضاؤل النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت. فكلاهما يشترط هبوط معدل الربح، وكلاهما يبطئ وتيرة هذا الهبوط. وبعد، بمقدار ما يؤدي ارتفاع معدل الربح إلى زيادة

الطلب على العمل، فإنه يؤثر على تزايد السكان العاملين، فيؤثر بذلك على زيادة المادة الصالحة للاستغلال وهي وحدها ما يجعل رأس المال رأساً مالياً

لكن تطور قدرة إنتاجية العمل يُسهم، بصورة غير مباشرة، في زيادة القيمة - رأسمال الموجودة، نظراً لأنه يزيد كتلة وتنوع القيم الاستعمالية التي تمثل نفس القيمة التبادلية، وتؤلف الأساس المادي، أي العناصر الشبئية لرأس المال، الأشياء المادية التي يتألف منها رأس المال الثابت بصورة مباشرة، ورأس المال المتغير بصورة غير مباشرة في الأقل. ويجري بالمقدار نفسه من رأس المال والمقدار نفسه من العمل، خلق مزيد من الأشياء التي يمكن تحويلها إلى رأسمال، بصرف النظر عن قيمتها التبادلية، وهي أشياء يمكن أن تخدم في امتصاص عمل إضافي، وبالتالي امتصاص عمل فائض إضافي، وأن تخدم بذلك في تكوين رأسمال إضافي. إن كتلة العمل الذي يمكن لرأس المال أن يتحكم بها لا تتوقف على قيمة رأس المال، بل على كتلة المواد الأولية والمواد المساعدة والآلات وعناصر رأس المال الأساسي ووسائل العيش، أي كل ما يتألف منه رأس المال، مهما كانت قيمته. وعندما تتزايد كتلة العمل المستخدم، وكذلك كتلة العمل الفائض، على هذا النحو، تتزايد أيضاً قيمة رأس المال المجدّد إنتاجه، وتتزايد القيمة [259] الفائضة المضافة إليها.

ولكن لا ينبغي النظر إلى كلتا هاتين اللحظتين المندرجتين في عملية التراكم على أنهما تتعايشان في تجاور هادئ، على غرار ما يفعل ريكاردو؛ فهما تنطويان على تناقض يتجلى في ميول وظواهر متناقضة. فهناك وسطاء متعارضون يناهضون بعضهم بعضاً في آن واحد.

ففي موازاة الحوافز الدافعة إلى إحداث زيادة فعلية في السكان العاملين، وهي حوافز تنبع من تزايد ذلك الجزء من المنتج الاجتماعي الكلي الذي ينشط كرأسمال، تنشط عوامل لإحداث فيض سكاني نسبي.

وبموازاة هبوط معدل الربح، تتنامى كتلة رؤوس الأموال، ويقترب ذلك، سوية، بهبوط قيمة رأس المال الموجود، مما يعرقل هبوط معدل الربح ويعطي حافزاً لمراكمة القيمة - رأسمال بصورة متسارعة.

وبموازاة تطور القوة المنتجة يتطور تركيب أعلى لرأس المال، أي أن الجزء المتغير من رأس المال يتضائل نسبياً بالقياس إلى الجزء الثابت.

إن هذه المؤثرات المتباينة تتجلى على الأغلب متجاورة في المكان، تارةً، ومتعاقبة في الزمان تارةً أخرى؛ وينقلب النزاع بين الوسطاء المتعارضين بصورة دورية إلى أزمات لا

تمثل، دوماً، إلّا حلاً مؤقتاً، عنيفاً للتناقضات القائمة، إلّا انفجارات عنيفة تستعيد التوازن المضطرب للحظة لا غير.

ويكمن التناقض، إن عبّرنا عنه بأكثر الصيغ تعميمياً، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينطوي على ميل باتجاه التطوير المطلق للقوى المنتجة، بمعزل عن القيمة وما تحويه هذه الأخيرة من فائض قيمة، وكذلك بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي يجري الإنتاج الرأسمالي في إطارها؛ ولكن من ناحية أخرى فإن هدف نمط الإنتاج هذا يكمن في صون القيمة - رأسمال الموجودة وإنماؤها ذاتياً إلى أكبر قدر مستطاع (أي الإنماء الذاتي لهذه القيمة على نحو متسارع دوماً). ويقوم الطابع الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي في استثمار القيمة - رأسمال الموجودة كوسيلة لتحقيق أكبر إنماء ذاتي ممكن لهذه القيمة. والطرّائق التي يحقق بها هذه الغاية تقتزن بانخفاض معدل الربح، وهبوط قيمة رأس المال الموجود، وتطوير قدرات إنتاجية العمل على حساب القوى المنتجة التي أنتجت سابقاً.

إن التضاؤل الدوري في قيمة رأس المال الموجود، وهو وسيلة ملازمة لنمط الإنتاج [260] الرأسمالي، تكبح هبوط معدل الربح وتعجل مراكمة القيمة - رأسمال من خلال تكوين رأسمال جديد، يخلّ بالعلاقات المتكوّنة التي تجري في إطارها عملية التداول وعملية تجديد الإنتاج، ويقتزن، لذلك، بتوقيفات فجائية وأزمات في عملية الإنتاج.

إن الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى الثابت، الذي يمضي جنباً إلى جنب مع تطور القوى المنتجة، يحفّز نمو السكان العاملين، بينما يخلق باستمرار أيضاً اصطناعياً في السكان. أما تراكم رأس المال، منظوراً إليه من ناحية القيمة، فيتباطأ بفعل هبوط معدل الربح مما يعجل مراكمة القيم الاستعمالية، وهذا بدوره يعجل سير التراكم منظوراً إليه من ناحية قيمته أيضاً.

إن الإنتاج الرأسمالي يجهد باستمرار لتخطي هذه العوائق الملازمة له، ولكنه لا يتخطاها إلّا بوسائل تعمل على إقامة هذه العوائق إزاءه، على نطاق أكبر بكثير، تارةً أخرى.

إن العائق الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال نفسه، وهذا يعني أن رأس المال وإنماء قيمته ذاتياً يظهران كنقطة انطلاق ونقطة إنتهاء، كدافع وغاية للإنتاج، وأن الإنتاج ليس غير إنتاج لأجل رأس المال لا العكس: فوسائل الإنتاج ليست محض وسائل لخلق صيرورة حياة مجتمع المنتجين المتسعة باطراد. إن الحدود التي يمكن أن يتحقق في إطارها وحدها حفظ وإنماء قيمة رأس المال، بالاستناد إلى نزاع ملكية وإفقار جمهور المنتجين، إن هذه الحدود تقف في تناقض دائم مع طرائق الإنتاج، التي يُضطر رأس

المال إلى أن يستخدمها تحقيقاً لغايته، والتي تخدم الاتساع غير المقيد للإنتاج، الإنتاج كغاية بذاته، التطوير اللامشروط للقوى المنتجة الاجتماعية للعمل. وتدخل الوسيلة - أي التطوير اللامحدود للقوى المنتجة الاجتماعية - في نزاع مستديم مع الغاية الضيقة، المتمثلة في إنماء قيمة رأس المال الموجود. وهكذا، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي هو محض وسيلة تاريخية لتطوير القوة المنتجة المادية وخلق ما يطابقها من سوق عالمية، فإنه أيضاً، في الوقت نفسه، في تناقض دائم بين مهمته التاريخية هذه، وما يقابله من علاقات إنتاج اجتماعية.

[261]

III - فيض رأس المال عند فيض السكان

يقترن هبوط معدل الربح بارتفاع ذلك الحد الأدنى من رأس المال الذي يلزم الرأسمالي المفرد لاستخدام العمل استخداماً منتجاً - سواء لاستغلال العمل عموماً، أم لكي يكون وقت العمل المُنفق وقتاً ضرورياً لإنتاج السلع لكي لا يتجاوز هذا الوقت متوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع. وفي الوقت نفسه، يزداد التركيز، نظراً لأن رأسمالاً ضخماً بمعدل ربح ضئيل يُراكم الربح، خارج حدود معينة، بوتيرة أسرع مما يراكمه رأسمال ضئيل بمعدل ربح ضخم. وعند بلوغ هذا التركيز المتنامي مستوى معيناً، فإنه يؤدي، بدوره، إلى إحداث هبوط جديد في معدل الربح. ومن جراء ذلك تلج كتلة رؤوس الأموال الصغيرة، المبعثرة، طريق المغامرات: المضاربة، أحابيل الائتمان، التلاعب بالأسهم، فالأزمات. إن ما يُدعى الوفرة في رأس المال يرجع دوماً، من حيث الجوهر، إلى وفرة رأس المال ذاك الذي لا يجد تعويضاً عن هبوط معدل الربح بتنامي كتلة ربحه - ويصّح هذا دوماً على البراعم الجديدة النامية من رأس المال - أو يرجع إلى وفرة رؤوس الأموال تلك، العاجزة، لذاتها هي، عن القيام بأعمال مستقلة، فتوضع تحت تصرف مدراء فروع الإنتاج الكبرى في شكل ائتمان. إن هذه الوفرة في رأس المال تنشأ عن نفس الظروف التي تولّد فيض سكان نسيباً، وهي بالتالي ظاهرة مكتملة لهذا الأخير، رغم أن الظاهرتين تقفان في قطبين متضادين: رأس المال المتعطل في هذا القطب، والسكان العاملون غير المستخدمين في القطب الآخر.

إن فيض إنتاج رأس المال لا فيض إنتاج سلع مفردة - رغم أن فيض إنتاج رأس المال ينطوي، دوماً، على فيض إنتاج سلع - لا يعني في هذه الحالة سوى فيض في تراكم رأس المال. ولكي نفهم ما هو هذا الفيض في التراكم (وهو ما سنأتي على بحثه

مفصلاً في موضع لاحق) لا يتعين علينا غير الافتراض بأنه مطلق. فمتى يكون فيض إنتاج رأس المال مطلقاً؟ نعني فيض إنتاج لا يشمل هذا الميدان أو ذاك أو حتى عدة ميادين كبيرة من ميادين الإنتاج، بل فيض مطلق في سعته، أي أنه يشمل سائر ميادين الإنتاج؟

يطراً فيض الإنتاج المطلق لرأس المال ما إن يصبح رأس المال الإضافي المكرس للإنتاج الرأسمالي = صفراً. لكن هدف الإنتاج الرأسمالي هو إنماء قيمة رأس المال، أي الاستيلاء على العمل الفائض، إنتاج فائض القيمة، إنتاج الربح. وعليه، إذا كبر رأس المال بالنسبة إلى السكان العاملين إلى درجة بحيث لا يعود بالإمكان إطالة وقت العمل المطلق الذي يقدمه هؤلاء السكان، ولا توسيع وقت العمل الفائض النسبي (وتحقيق هذا [262] الشيء الأخير غير ممكن بأي حال، عندما يكون الطلب على العمل كبيراً وميل ارتفاع الأجور قائماً)؛ نعني بذلك أنه إذا لم يقد رأس المال المتزايد، إلا بإنتاج نفس الكتلة من فائض القيمة أو أقل مما كان ينتجه قبل تزايد، فإن فيض الإنتاج المطلق لرأس المال يكون قد وقع، أي أن رأس المال المتزايد $R + \Delta R$ لا يعود يُنتج ربحاً أكثر، بل ربحاً أقل مما يُنتجه رأس المال R قبل أن يتزايد بإضافة ΔR إليه. وفي كلتا الحالتين، يطرأ هبوط حاد وفجائي على معدل الربح العام، ولكن سبب ذلك هذه المرة هو تغير في تركيب رأس المال، ناجم لا عن تطور القوة المنتجة بل عن ارتفاع القيمة النقدية لرأس المال المتغير (من جراء ارتفاع الأجور) وما يرافقه من هبوط في نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري.

في الواقع الفعلي، تلوح الأمور وكأن جزءاً من رأس المال يهجع باثراً، بصورة كلية أو جزئية (لأنه يجب عليه أولاً أن يقصي رأس المال الناشط عن مركزه، كيما يستطيع إنماء قيمته عموماً) وأن جزءاً آخر يزداد بمعدل ربح متدنٍ بسبب ضغط رأس المال المتعطل أو نصف المشتغل. وبهذا الصدد، فإن الأمر سيان، إن حلّ جزء من رأس المال الإضافي محلّ رأس المال القديم، أو إن احتلّ رأس المال القديم موقعاً في رأس المال الإضافي. فسيكون لدينا، على الدوام، المقدار نفسه من رأس المال القديم، في هذه الكفة، والمقدار نفسه من رأس المال الإضافي، في الكفة الأخرى. إن هبوط معدل الربح سوف يقترن هذه المرة بانخفاض مطلق في كتلة الربح، إذ لا يمكن، بموجب افتراضاتنا، زيادة كتلة قوة العمل المستخدمة ولا رفع معدل فائض القيمة، بحيث تتعذر زيادة كتلة فائض القيمة أيضاً. أما كتلة الربح المتناقصة هذه فينبغي أن تُحسب على أساس رأسمال كلي متعظم. ولكن حتى على فرض أن رأس المال المشتغل يستمر في

الازدياد وفق معدل الربح القديم بالذات، بحيث تبقى كتلة الربح على حالها، فإن هذه الكتلة ينبغي أن تُحسب على أساس رأس المال الكلي المتعاطم، وهذا بدوره ينطوي على هبوط في معدل الربح. فلو كان رأس المال الكلي البالغ 1000 يدرّ ربحاً مقداره 100، ثم ارتفع رأس المال هذا إلى 1500 وبقي يدرّ ربحاً لا يزيد عن 100، فإن الـ 1000 لا تدرّ في الحالة الثانية سوى $66\frac{2}{3}$. إن إنماء قيمة رأس المال القديم يهبط هبوطاً مطلقاً. فرأسمال يبلغ 1000 لن يدرّ من الربح في ظل الظروف الجديدة أكثر مما كان يدرّه في السابق رأسمال يبلغ $666\frac{2}{3}$.

غير أنه من الجلي أن هذا الهبوط الفعلي في قيمة رأس المال القديم لا يمكن أن يحدث من دون صراع، وأن رأس المال الإضافي Δ لا يمكن أن ينشط كرأسمال من دون صراع. فمعدل الربح لن ينخفض بسبب المنافسة الناجمة عن فيض إنتاج رأس المال. بالعكس، فالصراع التنافسي يندلع الآن بسبب أن هبوط معدل الربح وفيض إنتاج [263] رأس المال ينجمان عن نفس الظروف الواحدة. ويعمد الرأسماليون الناشطون القدامى إلى ترك ذلك الجزء من Δ ، الذي يقع بين أيديهم، باثراً بهذا القدر أو ذاك، بغية الحيلولة دون هبوط قيمة رأسمالهم الأصلي والحيلولة دون تقلص مجاله في ميدان الإنتاج؛ أو أنهم يستخدمون هذا الجزء ليلقوا، ولو بخسارة مؤقتة، تبعة بوار رأس المال الإضافي على كاهل الدخلاء الجدد أو على كاهل منافسيهم عموماً.

إن الجزء من Δ الذي يقع بين أيدي رأسمالين جدد سوف يسعى إلى أن يزيح رأس المال القديم، وسوف يصيب بعض النجاح الجزئي في ذلك، بجعل جزء من رأس المال القديم باثراً، بإقصاء رأس المال القديم هذا قسراً عن مجاله السابق وإرغامه على أخذ مكان رأس المال الإضافي المستخدم بصورة جزئية فقط، أو غير المستخدم على الإطلاق.

وبما أنه ينبغي لرأس المال أن يقوم بوظيفته كرأسمال وأن ينمي قيمته ذاتياً فإن جزءاً معيناً من رأس المال القديم ينبغي أن يهجع باثراً أيّاً كانت الظروف، أي أن يهجع باثراً بخاصيته كرأسمال. وإن صراع المنافسة هو الذي يقرر أي جزء سيهجع باثراً. أما إذا سارت الأمور سيرها الحسن، فإن المنافسة تعمل، كما اتضح ذلك عند مساواة معدل الربح العام، بوصفها رابطة أخوية عملية لطبقة الرأسمالين، بحيث أنهم يتقاسمون الغنيمة المشتركة على نحو جماعي، بما يتناسب وحجم الحصة التي وظفها كل واحد منهم. ولكن ما إن تتعلق القضية بتقاسم الخسائر لا الأرباح، فإن كل واحد منهم يسعى، قدر الإمكان، إلى أن يقلل حصته من هذه الخسارة، وأن يلقيها على كاهل غيره. لكن

الخسارة محتومة بالنسبة إلى طبقة الرأسماليين بأسرها. أما مقدار ما يتحملة كل رأسمالي مفرد منها، وما مدى النصيب الذي يتعين أن يقع عليه عموماً، فتلك مسألة تتوقف على القوة والدهاء، وتتحول المنافسة، عندئذ، إلى صراع بين الإخوة الأعداء. وهنا يبرز التضاد بين مصالح كل رأسمالي مفرد ومصالح طبقة الرأسماليين بأسرها، تماماً مثلما أن تطابق هذه المصالح، من قبل، كان يشق طريقه عملياً عبر المنافسة.

كيف يمكن إذن تسوية هذا النزاع، واستعادة العلاقات الموائمة لـ «عافية» سير الإنتاج الرأسمالي؟ إن أسلوب التسوية قائم في الإعراب عن النزاع بالذات، الذي يجري الحديث عن تسويته. ويقوم أسلوب التسوية في ترك رأس المال باثراً أو تدميره جزئياً، بمقدار من القيمة يساوي كامل رأس المال الإضافي Δ أو جزءاً منه على الأقل. غير [264] أن توزيع هذه الخسارة، كما سبق أن اتضح من وصف النزاع، لا يتم بأي حال على نحو متساوٍ بين مختلف رؤوس الأموال المفردة، بل يتقرر بفعل صراع تنافسي، علماً بأن الخسارة تتوزع بصورة متباينة تماماً وبأشكال متنوعة للغاية، تبعاً للمزايا الخاصة والمواقع التي تم الظفر بها، بحيث أن رأسمالاً يهجع باثراً، وثانياً يتعرض للدمار، وثالثاً يُمنى بخسارة نسبية ليس إلّا أو يتعرض إلى هبوط مؤقت في القيمة لا أكثر.

لكن التوازن يُستعاد، في سائر الظروف، عن طريق ترك رأسمال ما باثراً وتدميره، بهذا الحجم أو ذاك. ويشمل ذلك، جزئياً، الجوهر المادي لرأس المال، نعني أن جزءاً من وسائل الإنتاج، من رأس المال الأساسي والدائر، لن يؤدي وظيفته بعد، ولن ينشط بوصفه رأسمالاً، وأن قسماً من المشاريع التي بدأت الإنتاج، سيتوقف تماماً. ورغم أن الزمن، من هذه الناحية، لا يُبقي على أي شيء ويُفسد سائر وسائل الإنتاج (باستثناء الأرض)، فإن ما يحصل هنا من جراء توقف الوظيفة إنما هو تدمير فعلي لوسائل الإنتاج أعتى وأشد. غير أن الأثر الرئيسي، من هذه الناحية، يكمن في أن وسائل الإنتاج هذه تكفت عن الفعل كوسائل إنتاج، وتوقف وظيفتها كوسائل إنتاج، لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر.

ولكن التدمير الأكبر بشكله الأكثر حدة، يمسّ أساساً، رأس المال بمقدار ما يحوز هذا الأخير خاصية القيمة، أي يمسّ القيم - رأسمال. فذلك الجزء من القيمة - رأسمال، المائل في شكل حوالات على نصيب مقبل من فائض القيمة، من الربح، ولا يمثل في الحقيقة سوى أشكال مختلفة من سندات دين على الإنتاج، إنما تهبط قيمته على الفور ما إن تنخفض الإيرادات التي يُحسب هذا الجزء على أساسها. ويهجع جزء من الذهب والفضة النقديين باثراً، من دون أن ينشط بوصفه رأسمالاً كما أن قسماً من

السلع الماثلة في السوق يعجز عن القيام بعملية تداوله وتجديد إنتاجه إلا بتقليص هائل في أسعار هذا القسم، أي عن طريق هبوط قيمة رأس المال الذي يمثل هذا القسم من السلع. وتهبط قيمة عناصر رأس المال الأساسي، على النحو ذاته، بهذا القدر أو ذاك. يُضاف إلى ذلك أن نسباً معينة ومفترضة من الأسعار تشرط عملية تجديد الإنتاج، بحيث أن هذه الأخيرة تتوقف وتختل بفعل هبوط عام في الأسعار. وإن اختلال وتعثر عملية تجديد الإنتاج يشلان وظيفة النقد كوسيلة دفع، التي تتطور بتطور رأس المال وترتكز على علاقات السعر المفترضة هذه، ويقطعان سلسلة التزامات الدفع الواجبة في آجال محددة، في مائة موضع، ويزدادان حدة بسبب الاضطراب الناشئ من ذلك في نظام الائتمان الذي قد تطور بصورة متزامنة مع تطور رأس المال، فيؤديان بذلك إلى نشوب أزمات عنيفة وحادة، وإلى هبوط فجائي وقسري في القيمة، وإلى تقطع واضطراب^(*) حقيقيين في [265]

عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي إلى تقلص فعلي في تجديد الإنتاج.

ولكن ثلة وسطاء آخرين قد تأتي لتفعل فعلها في الوقت نفسه. فتعثر الإنتاج قد يصيب قسماً من الطبقة العاملة بالعطالة، ويضع بذلك القسم المستخدم منها في ظروف ترغمة على القبول بهبوط في الأجور حتى دون المتوسط، ولهذا الظرف تأثير على رأس المال يماثل بالضبط تأثير ارتفاع فائض القيمة النسبي أو المطلق مع بقاء متوسط الأجور على حاله. كما أن أوقات الازدهار تيسر زيادات العمال وتقلل وفيات ذريتهم، وهي ظروف لا تفترض - مهما انطوت عليه من زيادة فعلية في السكان - أية زيادة في السكان العاملين فعلاً، إلا أنها تؤثر على التناسب بين العمال ورأس المال تماماً كما لو أن عدد العمال الناشطين فعلاً قد ازداد. من جهة أخرى فإن هبوط الأسعار وصراع المنافسة يحفز كل رأسمالي على خفض القيمة الفردية لمنتوجه الإجمالي دون^(**) قيمته العامة عن طريق استخدام آلات جديدة وطرائق عمل جديدة محسنة، وتراكيب جديدة، أي رفع القوة المنتجة لكمية معينة من العمل، وخفض نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت، وبالتالي صرف بعض العمال، وباختصار خلق فيض سكاني مصطنع. ثم إن هبوط قيمة عناصر رأس المال الثابت قد يصبح هو ذاته عنصراً ينطوي على رفع معدل الربح. فكتلة رأس المال الثابت المستخدم سوف تنمو بالقياس إلى رأس المال المتغير،

(*) ورد في الطبعة الأولى Sturz: تدهور، صحت اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: رفع قيمته الفردية فوق قيمته العامة. [ن. برلين].

لكن قيمة هذه الكتلة قد تنخفض. وإن تعثر الإنتاج الذي طرأ يهيبء لتوسع لاحق، في نطاق الحدود الرأسمالية.

وهكذا تدور الدائرة من جديد. فإن جزءاً من رأس المال، مما هبطت قيمته من جراء توقف أداء الوظيفة، سوف يستعيد قيمته القديمة ثانية. ومع ذلك، تتكرر دورة الأخطاء ذاتها تارةً أخرى في توسع شروط الإنتاج، وتوسع السوق وتعاضل القوة المنتجة.

إن فيض الإنتاج المطلق في رأس المال ليس فيض إنتاج مطلقاً عموماً، ليس فيض إنتاج مطلقاً في وسائل الإنتاج، حتى في ظل أكثر افتراضاتنا تطرفاً. ولن يكون ذلك [266] فيض في إنتاج وسائل الإنتاج إلا بمقدار ما ينبغي لهذه الأخيرة أن تقوم بوظيفة رأسمال، أي بمقدار ما ينبغي لها أن تُنتج قيمة إضافية تتناسب مع إنماء قيمتها المتوافق مع كتلتها المتنامية.

ولكن مع هذا فإن ذلك يظل فيض إنتاج، لأن رأس المال يظل عاجزاً عن استغلال العمل بالدرجة التي يتطلبها التطور «المعافى» و «المعتاد» لعملية الإنتاج الرأسمالية، أي بدرجة استغلال تؤدي، في الأقل، إلى زيادة كتلة الربح بازدياد كتلة رأس المال المستخدم، درجة تستبعد هبوط معدل الربح بقدر مواز لارتفاع رأس المال، وتستبعد على الأخص هبوط معدل الربح بوتيرة أسرع من ارتفاع رأس المال.

إن فيض إنتاج رأس المال لا يعني أبداً شيئاً آخر سوى فيض إنتاج وسائل الإنتاج - وسائل العمل ووسائل العيش - التي يمكن أن تقوم بوظيفة رأس المال، أي التي يمكن استخدامها لاستغلال العمل بدرجة معينة؛ أما هبوط درجة الاستغلال هذه دون نقطة معينة فمن شأنه أن يسبب اضطرابات وتعثرات في عملية الإنتاج الرأسمالية، وأزمات، ودمار رأس المال. وليس هناك تناقض في أن يقترن فيض إنتاج رأس المال هذا بفيض سكان نسبي، بهذا القدر أو ذاك. فالظروف ذاتها التي ترفع قدرة إنتاجية العمل، تزيد كتلة المنتوجات السلعية وتوسع الأسواق وتعجل في تراكم رأس المال، من ناحيتي الكتلة والقيمة، وتخفف معدل الربح، وأن هذه الظروف ذاتها قد ولدت وتستمر في توليد فيض السكان النسبي، فيض من العمال الذين لا يستخدمهم رأس المال الفائض بسبب تدني درجة استغلال العمل التي لا يمكن استخدامها إلا بموجبها؛ أو في الأقل بسبب تدني معدل الربح الذي يمكن لهم أن يدروه عند درجة معينة من الاستغلال.

وإذا ما جرى تصدير رأس المال إلى الخارج، فليس مردّ ذلك أنه لا يجد إطلاقاً أي مجال للإستخدام داخل البلاد، بل لأنه يمكن أن يستثمر في الخارج بمعدل ربح أعلى.

غير أن هذا رأسمال فائض بإطلاق بالنسبة للسكان العاملين المستخدمين وبالنسبة للبلد المعين عموماً. وهو قائم بصفته هذه إلى جانب السكان الفائضين نسبياً، وهذا مثال يبين كيف يوجد الاثنان متجاورين في المكان، ويشترطان بعضهما بصورة متبادلة.

من جهة ثانية يؤدي هبوط معدل الربح المقرون بالتراكم، بالضرورة، إلى احتدام صراع المنافسة. فالتعويض عن هبوط معدل الربح بزيادة كتلة الربح لا يتسم بأهمية فعلية إلا بالنسبة إلى رأس المال الكلي للمجتمع وإلى الرأسماليين الكبار الذين يملكون مشاريع قائمة. ولا يجد رأس المال الإضافي الجديد الناشط بصورة مستقلة، أية شروط جاهزة مسبقاً لمثل هذا التعويض؛ بل يتوجب عليه أن يظفر بهذه الشروط أولاً، وبذا فإن هبوط [267] معدل الربح هو الذي يستثير صراع المنافسة بين رؤوس الأموال، وليس العكس. زد على ذلك، أن هذا الصراع التنافسي يقترن بارتفاع مؤقت في الأجور وهبوط لاحق مؤقت في معدل الربح، ناجم عن ذلك. ويبرز الشيء نفسه في فيض إنتاج السلع، وإغراق الأسواق. وبما أن هدف رأس المال ليس إشباع الحاجات، بل إنتاج الربح، وبما أنه لا يتم تحقيق هذا الهدف إلا بواسطة طرائق تتحدد معها كتلة المنتوجات وفقاً لنطاق الإنتاج، وليس العكس، فلا بد من أن ينشأ باستمرار انعدام تناسب بين استهلاك مقيد الأبعاد على قاعدة رأسمالية، وإنتاج يسعى أبداً إلى تجاوز هذه القيود الملزمة له. ولكن رأس المال يتألف من سلع، ولذا فإن فيض إنتاج رأس المال ينطوي على فيض إنتاج سلع. من هنا منشأ هذه الظاهرة العجيبة، وهي أن الاقتصاديين ذاتهم الذين ينكرون فيض إنتاج السلع يعترفون بفيض إنتاج رأس المال. وإن القول بأنه لا يحدث فيض إنتاج عام بل اختلال في التناسب بين مختلف فروع الإنتاج، فإن ذلك لا يعني سوى القول إن تناسب فروع الإنتاج المنفردة ينبع كعملية مستمرة، من انعدام التناسب في صلب الإنتاج الرأسمالي، نظراً لأن ترابط الإنتاج الكلي يفرض نفسه على مختلف الوسطاء القائمين بالإنتاج كقانون أعمى، لا كقانون يدركونه بعقلهم المتحد ويتحكمون به، فيخضعون به عملية الإنتاج لسيطرتهم المشتركة. كما يعني ذلك أن على البلدان التي لم يتطور فيها نمط الإنتاج الرأسمالي، أن تستهلك وتنتج بنفس الدرجة التي تتناسب والبلدان ذات النمط الرأسمالي. وإذا ما قيل إن فيض الإنتاج شيء نسبي لا غير، فإن ذلك قول صائب تماماً؛ لكن نمط الإنتاج الرأسمالي هو برمته نمط إنتاج نسبي لا أكثر، وإن حدوده ليست مطلقة عموماً، ولكنها مطلقة بالنسبة لهذا النمط، وعلى أساسه. ولأ كيف يمكن تفسير انعدام الطلب على تلك السلع عينها التي تفترق إليها جمهرة الشعب، وكيف يمكن تفسير الاضطرار إلى البحث عن هذا الطلب في الخارج، في أسواق نائية، بغية التمكن من دفع

المقدار الوسطي من وسائل العيش الضرورية للعمال في البلاد؟ سبب ذلك أن المنتج الفائض لا يكتسب إلا في إطار هذه العلاقات الرأسمالية المميزة، شكلاً يعجز معه ماله عن أن يقدمه للإستهلاك ما لم يُعاد تحويله إلى رأسمال لأجله. وإذا قيل أخيراً إنه ليس على الرأسماليين سوى أن يتبادلوا سلعهم فيما بينهم ليستهلكوها بأنفسهم، فإن القائل [268] ينسى عندئذ الطابع العام للإنتاج الرأسمالي، وينسى أن المسألة هنا هي مسألة الانماء الذاتي لقيمة رأس المال لا استهلاكه. وباختصار، فإن سائر الاعتراضات المثارة ضد الظاهرات الجلية لفيض الإنتاج (وهي ظاهرات لا تعبا بهذه الاعتراضات) تتلخص في أن حدود الإنتاج الرأسمالي ليست حدوداً للإنتاج بعامه، وليست حدوداً لهذا النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. ولكن تناقض نمط الإنتاج الرأسمالي يكمن، على وجه الدقة، في ميله إلى التطوير المطلق للقوى المنتجة، الذي يدخل على الدوام في نزاع مع شروط الإنتاج الخاصة التي يتحرك رأس المال في نطاقها، والتي لا يمكن أن يتحرك إلا في نطاقها وحدها.

فالمسألة لا تتلخص في إنتاج وسائل عيش أكثر مما ينبغي نسبة إلى السكان الموجودين. على العكس، فإنها تُنتج بأقل مما ينبغي لكي تحيا جمهرة السكان حياة لائقة وإنسانية.

والمسألة لا تتلخص في إنتاج وسائل إنتاج أكثر مما ينبغي لتشغيل ذلك القسم من السكان القادر على العمل. بالعكس. فأولاً، ثمة وسائل إنتاج لشطر كبير من السكان لا يزاول أي عمل في الواقع، بل يستغل عمل الآخرين بفضل أوضاعه، أو يشتغل بأعمال لا يمكن أن يصح عليها هذا الاسم إلا في حدود نمط بائس للإنتاج. وثانياً، إن ما يُنتج من وسائل الإنتاج لا يكفي من أجل أن يشتغل مجمل السكان القادرين على العمل على نحو أكثر إنتاجية، بحيث يتقلص وقت عملهم المطلق بفضل كتلة وفاعلية رأس المال الثابت المستخدم خلال وقت العمل.

ولكن يجري دورياً إنتاج قدر كبير من وسائل العمل ووسائل العيش أكثر مما يسمح لها بأداء وظيفتها كوسائل استغلال للعمال بمعدل ربح معين. كما يجري إنتاج عدد كبير من السلع أكثر مما يسمح بتحقيق وتحويل ما تحتويه من قيمة، وما تتضمنه هذه من فائض قيمة، إلى رأسمال جديد في ظل شروط التوزيع وعلاقات الاستهلاك التي يحددها الإنتاج الرأسمالي، أي لا يمكن إنجاز هذه العملية من دون وقوع انفجارات متكررة دوماً.

المسألة لا تتلخص في إنتاج قدر من الثروات أكثر من اللزوم. ولكن يجري دورياً إنتاج قدر من الثروات أكثر من اللزوم بأشكالها الرأسمالية، المتناقضة.

إن الحد المعوق لنمط الإنتاج الرأسمالي يبرز:

1 - في أن هبوط معدل الربح الذي يولده تطور قدرة إنتاجية العمل هو قانون يصطدم أشد اصطدام، عند نقطة معينة، بتطور هذه القدرة الإنتاجية للعمل، وينبغي لذلك التغلب عليه، دوماً، من خلال الأزمات.

2 - في أن الاستحواذ على العمل غير مدفوع الأجر والتناسب بين هذا العمل غير مدفوع الأجر والعمل المتشبع عموماً، أو، إذا عبرنا عن ذلك بلغة الرأسمالي، أن الربح ونسبة هذا الربح إلى رأس المال المستخدم، أي المستوى المعين لمعدل الربح، هما اللذان يقرران توسيع الإنتاج أو تقليصه، بدلاً من أن يقرره التناسب بين الإنتاج والحاجات الاجتماعية، حاجات البشر المتطورين اجتماعياً. لذا، فإن حدود معوقات الإنتاج الرأسمالي التي تبرز عند درجة من توسعه، تبدو على العكس من ذلك، غير كافية تماماً في ظل فرضيات أخرى. ولا يتوقف الإنتاج عندما يتطلب إشباع الحاجات ذلك، بل عندما يتطلب إنتاج الربح وتحقيقه هذا التوقف.

وإذا هبط معدل الربح، فإن قوى رأس المال توجه، من ناحية، لكيما يخفض الرأسمالي المفرد، باستخدام طرائق محسنة وما شاكل، القيمة الفردية لسلعه دون متوسط قيمتها الاجتماعية، فيحصل بذلك على ربح إضافي وفقاً لسعر السوق المعين؛ ومن ناحية أخرى تنشأ مضاربة يساعدها البحث المحموم عن طرائق جديدة للإنتاج، وتوظيفات جديدة لرأس المال، ومغامرات جديدة لضمان شيء من ربح إضافي، مستقل عن المتوسط العام ومتفوق عليه.

إن معدل الربح، أي النمو النسبي لرأس المال، يتسم بأهمية كبيرة، قبل كل شيء، بالنسبة لمصادر فروع رأس المال الجديدة، التي تتجمع بصورة مستقلة. ولو غدا تكوين رأس المال من نصيب قلة من رؤوس الأموال الكبيرة وحسب، وهي التي تتفوق عندها كتلة الربح على معدله، لخبث النار التي تغذي الإنتاج ولهجع هذا الإنتاج في سبات. فمعدل الربح هو القوة المحركة في الإنتاج الرأسمالي؛ فلا شيء يتم إنتاجه إلا إذا كان بالوسع إنتاجه بربح وبمقدار ما يمكن إنتاجه بربح. من هنا رعب الاقتصاديين الإنكليز حيال انخفاض معدل الربح. وإن قلق ريكاردو من مجرد إمكان وقوع ذلك، يبين مدى فهمه العميق لشروط الإنتاج الرأسمالي. وما كان يُلام عليه ريكاردو، أي عدم اكتراثه بـ «البشر»، وتركيزه، عند دراسته للإنتاج الرأسمالي، على تطوير القوى المنتجة حصراً - بصرف النظر عن ثمن التضحيات بالبشر والقيم - رأسمال - هو أعظم ما عنده. ف تطوير القوى المنتجة للعمل الاجتماعي هو المهمة التاريخية لرأس المال ومبرره. لذا، فإنه

يخلق، من دون وعي، الشروط المادية لشكل أعلى من الإنتاج. وما يقلق ريكاردو أن [270] معدل الربح، هذا المحفز للإنتاج الرأسمالي، وهذا الشرط والدافع للتراكم، يتعرض للخطر بفعل تطور الإنتاج ذاته. والعلاقات الكمية هي، هنا، كل شيء. والواقع أن ثمة شيئاً أعمق وراء ذلك، ولكنه ليس لدى ريكاردو عنه غير هاجس. وتبرز هنا، بأسلوب اقتصادي محض، أي من وجهة النظر البورجوازية في حدود الفهم الرأسمالي، من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي ذاته، محدودية هذا الإنتاج، نسبته، وأنه ليس نمط إنتاج مطلق، بل نمط تاريخي، يُقابل حقبة محدودة، معينة، من تطور الشروط المادية للإنتاج.

IV - ملاحظات تكميلية

بما أن تطور قدرة إنتاجية العمل يتباين كثيراً بتباين فروع الصناعة، بل أنه لا يتباين من حيث الدرجة فحسب بل كثيراً ما يجري في اتجاهات متعاكسة، يترتب على ذلك أن كتلة الربح الوسطي (= فائض القيمة) ينبغي أن تكون أدنى بكثير من المستوى الذي يتوقعه المرء بالإستناد إلى تطور القوة المنتجة في أكثر فروع الصناعة تقدماً. إن واقع أن تطور القوة المنتجة يمضي في مختلف فروع الصناعة لا بنسب بالغة الاختلاف فحسب، بل وفي اتجاهات متعاكسة أيضاً، لا يرجع فقط إلى فوضى المنافسة وإلى خصائص نمط الإنتاج البورجوازي. فإنتاجية العمل ترتبط أيضاً بشروط طبيعية تتناقض ثمارها مراراً بنفس نسبة تزايد الإنتاجية - وذلك بمقدار ما تتوقف الإنتاجية على شروط اجتماعية. من هنا منشأ الطابع المتضاد للحركة في هذه الميادين المختلفة، حيث يطرأ تقدم هنا، وتقهقر هناك. ويمكن، مثلاً، أن نذكر، فيما نذكر، أن فصول السنة تؤثر بحد ذاتها على حجم إنتاج الجزء الأعظم من المواد الأولية، وعلى نطاق استنزاف الغابات ومناجم الفحم والحديد، إلخ.

وإذا كان الجزء الدائر من رأس المال الثابت، كالمواد الأولية، إلخ، يزاد من ناحية الكتلة دائماً بصورة تتناسب مع تطور قدرة إنتاجية العمل، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى رأس المال الأساسي، كالآلات والأبنية والآلات، ومعدات الإنارة والتدفئة، إلخ. ورغم أن الآلات تصبح أغلى بصورة مطلقة عند تنامي أبعادها فإنها تغدو أرخص بصورة نسبية. ولو صار خمسة عمال يُنتجون من السلع عشرة أضعاف ما كانوا يُنتجون من قبل، فإن الإنفاق على رأس المال الأساسي لا يتزايد عشر مرات من جراء ذلك؛ ورغم أن قيمة

هذا الجزء من رأس المال الثابت تتزايد بتطور القوة المنتجة، فإنها لا تتزايد بالنسبة نفسها. ولقد سبق أن بينا مراراً الفرق في نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير [271] كما يجد التعبير عنه في هبوط معدل الربح، وبيننا هذه النسبة نفسها كما تبرز، عند تطور إنتاجية العمل، في سلعة مفردة، وفي سعر هذه السلعة.

[إن قيمة السلعة تتحدد بوقت العمل الكلي، عمل الماضي والعمل الحي، الذي يدخل في هذه السلعة. وإن تزايد إنتاجية العمل يكمن على وجه الضبط في أن حصة العمل الحي تنقلص، وحصة عمل الماضي تتزايد، ولكن على نحو يقلص المقدار الكلي للعمل المائل في السلعة؛ أي على نحو يتقلص معه مقدار العمل الحي بدرجة أكبر من تزايد مقدار عمل الماضي. إن عمل الماضي المتجسد في قيمة سلعة ما - الجزء الثابت من رأس المال - يتألف جزئياً من اهتلاك رأس المال الأساسي، وجزئياً من رأس المال الثابت الدائر الذي يدخل بأكمله في السلعة - المواد الأولية والمواد المساعدة. وإن جزء القيمة الناشئ عن المواد الأولية والمساعدة ينبغي أن يتقلص مع [ارتفاع] إنتاجية العمل، نظراً لأن إنتاجية العمل تظهر تحديداً، بقدر ما يتعلق الأمر بهذه المواد، في هبوط قيمة هذه الأخيرة. وعلى العكس، فإن ما يميز قدرة إنتاجية العمل، هو أن الجزء الأساسي من رأس المال الثابت يتزايد بحدة بالغة، فيتزايد في الوقت ذاته أيضاً ذلك الجزء من قيمته الذي ينتقل إلى السلع من جراء الاهتلاك. ولكيما تظهر طريقة جديدة للإنتاج تحقق زيادة فعلية في الإنتاجية، ينبغي لها أن تنقل، بنتيجة اهتلاك رأس المال الأساسي إلى السلعة المفردة قيمة أقل من القيمة التي يتم توفيرها وادخارها بنتيجة تقليص العمل الحي؛ وباختصار ينبغي لهذه الطريقة خفض قيمة السلعة. وبديهي أن ذلك يجب أن يحدث أيضاً عندما يدخل، في تكوين قيمة السلعة، علاوة على الجزء الإضافي من اهتلاك رأس المال الأساسي، جزء إضافي من القيمة يناسب تزايد كمية المواد الأولية والمساعدة أو أغلى أنواعها، وهو ما يحصل في بعض الحالات المنفردة. ولا بد لهذه العلاوات المضافة إلى القيمة من أن تفوق تقليص القيمة الناشئ عن خفض العمل الحي.

إن هذا التقليص لكمية العمل الكلية الداخلة في السلعة يجب أن يكون، على ما يبدو، السمة الجوهرية لتزايد قدرة إنتاجية العمل، مهما تكن شروط الإنتاج الاجتماعية. وإن إنتاجية العمل تُقاس حتماً بهذا المقياس، سواء في مجتمع ينظم فيه المنتجون إنتاجهم وفقاً لخطة مرسومة سلفاً، أو في إنتاج سلعي بسيط. ولكن كيف تجري الأمور في الإنتاج الرأسمالي؟

لنفترض أن فرعاً معيناً من فروع الإنتاج الرأسمالي يُنتج قطعة اعتيادية من سلعة في [272] ظل الشروط التالية حيث يكون: اهتلاك رأس المال الأساسي $\frac{1}{2}$ شلن أو مارك للقطعة، و $17\frac{1}{2}$ شلن تذهب للمواد الأولية والمساعدة، وشلنان أجوراً، كما يبلغ فائض القيمة شلنين بفرض أن معدل فائض القيمة 100%. القيمة الكلية = 22 شلناً أو ماركاً. ونفترض، توكيلاً للتبسط، أن رأس المال في هذا الفرع من الإنتاج يمتلك التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي، وأن سعر إنتاج السلعة يتطابق مع قيمتها، وأن ربح الرأسمالي يتطابق مع ما يصنعه من فائض قيمة. لذا، فإن سعر كلفة السلعة = $\frac{1}{2} + 17\frac{1}{2} + 2 = 20$ شلناً، ومعدل الربح الوسطي $\frac{2}{20} = 10\%$ ، في حين أن سعر إنتاج قطعة السلعة المساوي لقيمتها = 22 شلناً أو ماركاً.

لنفترض أيضاً، أنه تم اختراع آلة تقلص العمل الحي اللازم لإنتاج كل قطعة سلعية إلى النصف، ولكنها تزيد جزء القيمة الناشئ عن اهتلاك رأس المال الأساسي 3 مرات. عندئذ تغدو الأمور على النحو التالي: الاهتلاك = $1\frac{1}{2}$ شلن، المواد الأولية والمساعدة $17\frac{1}{2}$ شلن كما في السابق، الأجور شلن واحد، فائض القيمة شلن واحد، المجموع 21 شلناً أو 21 ماركاً. لقد انخفضت قيمة السلعة الآن شلناً واحداً؛ وقد أدت الآلة الجديدة إلى رفع قدرة إنتاجية العمل بصورة ملحوظة. غير أن الأمور بالنسبة إلى الرأسمالي تبدو على النحو التالي: إن سعر الكلفة بالنسبة له يبلغ الآن $1\frac{1}{2}$ شلن للاهتلاك، $17\frac{1}{2}$ شلن للمواد الأولية والمساعدة، شلن للأجور، المجموع 20 شلناً، كما هو الحال من قبل. وبما أن معدل الربح لا يتغير مباشرة بإدخال الآلة الجديدة، فلا بد له من أن يتلقى 10% زيادة على سعر الكلفة، كاسباً بذلك شلنين؛ وهذا يعني أن سعر الإنتاج لم يتغير هو الآخر = 22 شلناً، لكنه يزيد عن القيمة بمقدار شلن واحد. إن السلعة، بالنسبة للمجتمع الذي يُنتج في ظل شروط رأسمالية، لم تصبح أرخص، ولا تولف الآلة الجديدة أي تطوير. وعليه، ليس للرأسمالي من مصلحة في إدخال آلة جديدة. وبما أن إدخال هذه الآلة الجديدة سيجعل آلاته القديمة، التي لم تهلك بعد، عديمة القيمة تماماً، بل يُحيلها إلى خردة من حديد، مما يؤلف خسارة مؤكدة، فإنه يحرص على الاحجام عن ارتكاب ما يشكل، في رأيه، حماقة طوباوية.

لذا، فإن قانون تنامي قدرة إنتاجية العمل لا يتسم بالنسبة إلى رأس المال بأهمية غير مشروطة. فهذه القوة المنتجة ترتفع، بالنسبة إلى رأس المال، ليس عندما يتم الاقتصاد في العمل الحي عموماً، بل عندما يتم الاقتصاد في الجزء مدفوع الأجر من العمل الحي بأكثر مما يُضاف من عمل الماضي، كما قيل بإيجاز في رأس المال، الكتاب الأول،

الفصل الثالث عشر، الفقرة 2، ص 398/409 (*) وهنا يقع نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج في تناقض جديد. إن مهمته التاريخية تتمثل في تطوير إنتاجية العمل البشري بدون رادع، تطويراً يُقاس بمتوالية هندسية. ولكنه لا يفي بمهمته هذه لأنه يعوق، كما في الحالة المذكورة، تطور الإنتاجية. وبذا، فإنه يبرهن من جديد على أنه يهرم ويفقد مبرر وجوده أكثر فأكثر⁽³⁷⁾

* * *

إن تزايد ذلك الحد الأدنى من رأس المال الذي يغدو، مع تنامي القوة المنتجة، ضرورياً لنجاح عمل مؤسسة صناعية مستقلة، يتجلى في المنافسة على النحو التالي: ما إن يعم إدخال معدات إنتاج جديدة أغلى، حتى تُحرم رؤوس الأموال الصغيرة من إمكانية الدخول في مجال الإنتاج المعني في المستقبل. ولا تستطيع رؤوس الأموال الصغيرة أن تنشط نشاطاً مستقلاً في مختلف ميادين الإنتاج إلا في مستهل تطبيق الاختراعات الآلية. ومن جهة أخرى لا تدرّ المشاريع الضخمة، التي تمتلك نسبة من رأس المال الثابت عالية بشكل استثنائي، كما هو الحال في سكك الحديد، لا تدرّ معدل الربح الوسطي، بل تقتصر على تقديم جزء منه، أي فائدة. ولولا ذلك لهبط معدل الربح العام أكثر. وبالعكس، فإن أكداً كبيراً من رؤوس الأموال في شكل أسهم تجد في ذلك ميداناً مباشراً للنشاط.

إن نمو رأس المال، أي تراكم رأس المال، لا ينطوي على تناقص في معدل الربح، إلا بمقدار ما يقتزن هذا النمو بالتغيرات التي درسناها آنفاً في التناسب بين المكونات العضوية لرأس المال. ولكن، على الرغم من الانقلابات الدائمة، اليومية، في نمط الإنتاج، فإن هذا الجزء أو ذاك، من رأس المال الكلي، كبيراً كان أم صغيراً، يواصل التراكم لفترة معينة من الزمن على أساس تناسب وسطي معين بين هذه المكونات، بحيث لا يطرأ أي تغير عضوي عند نموه، ولا يشكل ذلك بالتالي سبباً لهبوط معدل الربح. إن

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 414، [الطبعة العربية، ص 487-488].

(37) وضعت هذه السطور بين مزدوجين لأنها، رغم إعادة صياغتها اعتماداً على ملحوظة ترد في المخطوطة الأصلية، تتجاوز في جزء من العرض نطاق المادة الأصلية. [ق. إنجلز].

هذا التعاضل المستمر لرأس المال، وبالتالي توسع الإنتاج، على قاعدة طرائق الإنتاج القديمة، الذي يجري في هدوء أثناء دخول طرائق جديدة، هو سبب آخر لهبوط معدل الربح بدرجة مغايرة لدرجة نمو رأس المال الاجتماعي الكلي.

إن زيادة العدد المطلق للعمال رغم الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير المنفق على الأجور، لا تحدث في جميع فروع الإنتاج، ولا تتم فيها بوتيرة متساوية. ويمكن [274] لانخفاض العمل الحي أن يكون مطلقاً في الزراعة.

ومع ذلك، فإن زيادة عدد العمال الأجورين زيادة مطلقة، رغم هذا الانخفاض النسبي، هي وحدها التي تستجيب لحاجة الإنتاج الرأسمالي. ويغدو العمال زائدين عن اللزوم بالنسبة لنمط الإنتاج هذا، حالما تزول ضرورة إرغامهم على العمل لمدة 12 - 15 ساعة يومياً. ولو قلص تطور القوى المنتجة العدد المطلق للعمال، أي أتاح للأمة كلها في الواقع تحقيق إنتاجها كاملاً في فترة زمنية أقصر، لفجر ذلك ثورة، لأن غالبية السكان تفقد العمل. ويتجلى هنا من جديد العائق المميز للإنتاج الرأسمالي، كما يتجلى أيضاً أن هذا الإنتاج لا يولف بأي حال شكلاً مطلقاً لتطور القوى المنتجة وخلق الثروة، بل أنه يأتي، بالأحرى، في لحظة معينة، ليصطدم بهذا التطور. ويتجلى هذا الاصطدام، جزئياً، في الأزمات الدورية، التي تنجم عن أن هذا الشطر تارة، وذاك الشطر تارة أخرى، من السكان العاملين يغدو زائداً عن الحاجة في مهنته القديمة. إن الحدّ المقيد للإنتاج الرأسمالي هو الوقت الفائض للعمال. وإن الوقت الفائض المطلق، الذي يكسبه المجتمع لا يهم الإنتاج الرأسمالي. ولا أهمية لتطوير القوة المنتجة بالنسبة له، إلا بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة وقت العمل الفائض للطبقة العاملة، لا إلى تقليص وقت العمل اللازم عموماً للإنتاج المادي؛ وهكذا يدور الإنتاج الرأسمالي في تناقضات.

لقد رأينا أن نمو تراكم رأس المال ينطوي على نمو تركّزه. وبذا يتنامى جبروت رأس المال، يتنامى استلاب شروط الإنتاج الاجتماعية، المجسدة في إهاب الرأسمالي، يتنامى استقلالها بإزاء المنتجين الفعليين. ويبرز رأس المال، أكثر فأكثر، بوصفه قوة اجتماعية ليس الرأسمالي سوى إداري فيها، قوة لم يعد بالوسع قط أن تكون لها أية علاقة بما يمكن لعمل فرد واحد أن يخلقه. إنه يغدو قوة اجتماعية، مغرّبة، مستقلة بذاتها، تواجه المجتمع بوصفها شيئاً وبوصفها جبروت الرأسمالي متحققاً بتوسط هذا الشيء. إن التناقض بين الجبروت الاجتماعي العام الذي يكتسبه رأس المال، والتسلط الشخصي للرأسماليين الفردي على هذه الشروط الاجتماعية للإنتاج، يغدو صارخاً أكثر

فأكثر، ويفترض إلغاء هذه العلاقة، لأنه يتضمن في الوقت عينه الارتقاء بشروط الإنتاج إلى مصاف شروط عامة، جماعية، واجتماعية للإنتاج. وإن هذا الارتقاء يتحقق بفعل تطور القوى المنتجة في ظل الإنتاج الرأسمالي، وبفعل طريقة ونمط تفتح هذا التطور. [275]

* * *

ما من رأسمالي يستخدم، طوعية، طريقة جديدة في الإنتاج، مهما كانت إنتاجيتها عالية ومهما زادت في معدل فائض القيمة، ما دامت تُخفض معدل الربح. بيد أن كل طريقة جديدة كهذه تجعل السلع أرخص. وبذا، فإن الرأسمالي يبيعها أصلاً بما يفوق سعر إنتاجها، ولربما بما يفوق قيمتها. ويضع في جيبه الفرق بين تكاليف إنتاجها وسعر السوق للسلع الأخرى، التي يتم إنتاجها بتكاليف إنتاج أكبر. وهو يستطيع أن يفعل ذلك لأن متوسط وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج هذه السلع أكبر من وقت العمل اللازم وفق الطريقة الجديدة في الإنتاج. فأساليبه في الإنتاج تفوق المتوسط الاجتماعي. غير أن المنافسة تُعمم هذه الأساليب وتخضعها للقانون العام. ثم يعقب ذلك هبوط في معدل الربح - يبدأ ذلك أولاً في ميدان إنتاجه، ثم يتساوى مع بقية معدلات الربح؛ وهكذا، لا يتوقف هذا الهبوط، بحال من الأحوال، على إرادة الرأسماليين.

وينبغي أن نضيف إلى هذه النقطة أن مفعول هذا القانون يسري أيضاً على ميادين الإنتاج التي لا يدخل منتوجها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في استهلاك العامل أو في شروط إنتاج وسائل عيشه؛ أي كذلك ميادين الإنتاج التي لا يمكن فيها لأي خفض في سعر السلع أن يزيد فائض القيمة النسبي ويجعل قوة العمل أرخص. (الواقع، أن جعل رأس المال الثابت أرخص في جميع هذه الفروع من شأنه أن يرفع معدل الربح مع بقاء درجة استغلال العامل على حالها). وما إن تبدأ طريقة الإنتاج الجديدة بالانتشار - مقدمة البرهان الفعلي على أن هذه السلع يمكن أن تُنتج أرخص - حتى يُضطر الرأسماليون الذين يعملون وفق شروط الإنتاج القديمة، إلى بيع منتوجهم دون سعر إنتاجه الكامل، لأن قيمة هذه السلعة قد هبطت، ولأن وقت العمل اللازم لإنتاجها بات أكبر من وقت العمل الاجتماعي. وباختصار ينبغي عليهم أيضاً - وهذا ما يتجلى كأثر تفرضه المنافسة - أن يستخدموا طريقة الإنتاج الجديدة التي تقلص فيها نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت.

إن سائر الظروف التي تؤدي إلى أن استخدام الآلات يجعل السلع التي تنتج بواسطتها أقل سعراً، تُختزل دوماً إلى تقليص كمية العمل التي تمتصها سلعة مفردة، [276] وثانياً إلى تقليص الجزء المهلك من الآلات، الذي تدخل قيمته في السلعة المفردة. وكلما كان اهتلاك الآلات أبطأ وتيرة، كلما ازداد عدد السلع التي يتوزع عليها هذا الاهتلاك، وازداد العمل الحي الذي تعوّض عنه حتى يحلّ أوان تجديد إنتاجها وفي كلتا الحالتين تزداد كمية وقيمة رأس المال الثابت الأساسي بالقياس إلى المتغير. «عندما تتساوى سائر الظروف الأخرى، فإن قدرة أمة من الأمم على أن تدخر من أرباحها، تتغير بتغير معدلات الربح؛ فهذه القدرة تكبر عندما تكون معدلات الربح عالية، وتصغر عندما تكون واطئة؛ ولكن عندما ينخفض معدل الربح، فإن سائر الظروف الأخرى لا تبقى دون تغير. فمعدل الربح الواطئ يقترب عادة بمعدل تراكم سريع نسبة إلى عدد السكان، كما في إنكلترا، وأن معدل الربح المرتفع يقترب بمعدل تراكم أبطأ نسبة إلى عدد السكان، كما في بولندا، روسيا، الهند، إلخ». (ريتشارد جونز، محاضرة تمهيدية في الاقتصاد السياسي، لندن، 1833، ص 50 - 51).

"All other things being equal, the power of a nation to save from its profits varies with the rate of profits, is great when they are high, less, when low; but as the rate of profit declines, all other things do not remain equal. A low rate of profit is ordinarily accompanied by a rapid rate of accumulation, relatively to the numbers of the people, as in England. A high rate of profit by a lower rate of accumulation, relatively to the numbers of the people." (Richard Jones, *An Introductory Lecture on Political Economy*, London, 1833, p. 50-51).

يؤكد جونز بصواب أنه رغم تناقص معدل الربح فإن حوافز وإمكانات التراكم (inducements and faculties to accumulate)، تتزايد. سبب ذلك، أولاً، تزايد فيض السكان النسبي. وثانياً، لأن تنامي إنتاجية العمل يقترب بتزايد كتلة القيم الاستعمالية التي تتمثل بنفس القيمة التبادلية، أي تتزايد العناصر الشبيهة لرأس المال. وثالثاً، لأنه تنشأ فروع إنتاج جديدة متنوعة. ورابعاً، بفعل تطور نظام الائتمان، والشركات المساهمة، إلخ، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحويل النقد إلى رأسمال حتى من دون أن يصبح

مالكه رأسمالياً صناعياً. خامساً، بسبب تزايد الحاجات واشتداد الرغبة في الإثراء. سادساً، بسبب تعاظم كتلة توظيفات رأس المال الأساسي، وإلخ.

* * *

ثمة ثلاث حقائق رئيسية بصدد الإنتاج الرأسمالي:

1 - تركّز وسائل الإنتاج في أيدي قليلة، وبذلك تكفّ عن أن تكون ملكية للعاملين المباشرين، بل تتحول بالعكس إلى قدرات اجتماعية للإنتاج. مع أنها كذلك منذ البداية بوصفها ملكية خاصة للرأسماليين. وهؤلاء الأخيرون هم أوصياء (Trustees) المجتمع البورجوازي، ولكنهم يغنمون كل ثمار هذه الرصاية.

2 - تنظيم العمل نفسه كعمل اجتماعي من خلال التعاون، وتقسيم العمل، ودمج [277] العمل بالعلوم الطبيعية.

وبهذين المعنيين، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي يُلغي الملكية الخاصة والعمل الخاص، وإن يكن ذلك بأشكال متضادة.

3 - خلق السوق العالمية.

إن القوة المنتجة الهائلة، بالقياس إلى السكان، التي تتطور في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي، وتزايد القيم - رأسمال، وإن يكن ليس بالنسبة نفسها (وليس فقط من ناحية قوامها المادي)، التي تتنامى بسرعة أكبر من نمو السكان، تتناقض مع القاعدة، التي تضيق باطراد قياساً إلى الثروة المتعاظمة، والتي تعمل هذه القوة المنتجة الهائلة على أساسها، كما أنها تتناقض مع شروط الإنماء الذاتي المتعاظم لقيمة رأس المال. من هنا اندلاع الأزمات.

* * *

الجزء الرابع

تحوّل رأس المال السلعي ورأس المال النقدي
إلى رأسمال التجارة بالسلع ورأسمال التجارة بالنقد
(رأس المال التجاري)

الفصل السادس عشر

رأس المال التجارية بالسلع

إن رأس المال التاجر أو رأس المال التجاري ينقسم إلى شكلين أو صنفين هما رأس المال التجارية بالسلع ورأس المال التجارة بالنقد، وهما ما سنقوم الآن بوصفهما عن كثب، طالما أن ذلك ضروري لتحليل بنية النواة الجوهرية لرأس المال. ويزداد هذا الأمر ضرورة، نظراً لأن علم الاقتصاد السياسي الحديث، حتى في شخوص خيرة ممثليه، يخلط رأس المال التجاري برأس المال الصناعي، بل أنه يغفل، في الواقع، خصائصه المميزة تماماً.

* * *

لقد تم تحليل حركة رأس المال السلعي في الكتاب الثاني من رأس المال(*) ولو أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلّي، لوجدنا أن جزءاً منه، رغم أنه يتألف على الدوام من عناصر جديدة ويتغير حتى من حيث مقداره، مائل دائماً في السوق بهيئة سلع يُزْمَع تحويلها إلى نقد؛ وأن جزءاً آخر منه مائل في السوق بهيئة نقد يُزْمَع تحويله إلى سلع. ورأس المال منخرط دوماً في عملية هذا التحول، في عملية الاستحالة هذه من شكل إلى آخر. وبمقدار ما إن وظيفة رأس المال المائل في عملية التداول تغدو، عموماً، مستقلة بوصفها وظيفة خاصة لرأس المال خاص، وتتوطد بفعل تقسيم العمل كوظيفة خاصة تعود

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 91-103، [الطبعة العربية، ص 102-115].

لصنف خاص من الرأسماليين، فإن رأس المال السلعي يغدو رأسمال تجارة بالسلع أو رأسمالاً تجارياً.

ولقد سبق أن شرحنا (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس، «تكاليف التداول»، 2 و3) إلى أي مدى ينبغي اعتبار نقل وخزن وتوزيع السلع، في شكل قابل [279] للإستهلاك، بمثابة عمليات إنتاج تستمر داخل عملية التداول. إن هذه المراحل في تداول رأس المال السلعي تُخلط، جزئياً، بالوظائف المميزة لرأسمال التاجر أو رأسمال التجارة بالسلع؛ وهي ترتبط، جزئياً، في الممارسة العملية أيضاً، مع وظائفه النوعية المميزة رغم أن وظيفة رأسمال التاجر تبلور بشكل خالص تماماً مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، أي أنها تنفصل عن الوظائف الفعلية المذكورة، وتستقل إزاءها. أما بالنسبة إلى غرضنا، فمن المهم تحديد الاختلاف النوعي لهذا الشكل الخاص من رأس المال، وبالتالي، ينبغي أن نتجرد عن الوظائف المذكورة. وبمقدار ما إن رأس المال الذي ينشط في عملية التداول حصراً، وبخاصة رأسمال التجارة بالسلع، يربط جزئياً هذه الوظائف مع وظائفه هو، فإنه لا يظهر في شكله النقي. ولن نحصل على هذا الشكل النقي لرأسمال التجارة بالسلع إلا بعد إزاحة واستبعاد تلك الوظائف.

لقد رأينا أن وجود رأس المال كرأسمال سلعي، والاستحالة التي يمر بها في نطاق التداول، في السوق، بوصفه رأسمالاً سلعياً - وهي استحالة تتلخص في بيع وشراء، في تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي وتحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال سلعي - يؤلفان طوراً من عملية تجديد إنتاج رأس المال الصناعي، وبالتالي طوراً في مجمل عملية إنتاجه؛ ولكننا رأينا أيضاً، في الوقت نفسه، أن رأس المال يميز نفسه في وظيفته كرأسمال تداول عن نفسه كرأسمال إنتاجي. وهذان هما شكلان منفصلان ومتميزان من وجود رأس المال الواحد نفسه. إن جزءاً من رأس المال الاجتماعي الكلي مائل في السوق باستمرار في شكل الوجود المتعين هذا، بوصفه رأسمال تداول، تشمله باستمرار عملية الاستحالة هذه رغم أن وجود كل رأسمال مفرد كرأسمال سلعي، واستحالته بصفته هذه، لا يؤلفان سوى نقطة إنتقالية، تتلاشى باستمرار وتتجدد باستمرار، أي يؤلفان مرحلة إنتقالية في عملية إنتاجه المستمرة، ورغم أن عناصر رأس المال السلعي المائل في السوق تتغير باستمرار لأنها تُسحب من سوق السلع باستمرار، ويُعاد إلقاؤها فيه باستمرار أيضاً بهيئة منتج جديد لعملية الإنتاج.

إن رأسمال التجارة بالسلع ليس سوى الشكل المتحوّل لجزء من رأسمال التداول هذا، الذي يوجد دائماً في السوق، وفي عملية الاستحالة التي يشملها دائماً في ميدان التداول.

ونقول جزءاً من رأس المال فحسب، لأن جزءاً من أفعال شراء وبيع السلع يجري على الدوام بصورة مباشرة بين الرأسماليين الصناعيين أنفسهم. ونحن نتجرد عن هذا الجزء [280] تماماً في بحثنا الحالي، لأنه لا يسهم البتة في تحديد مفهوم رأسمال التاجر ولا في إدراك طبيعته النوعية، ولأننا علاوة على ذلك سبق أن عالجنه بالتفصيل، في حدود هدفنا، في الكتاب الثاني من رأس المال.

إن تاجر السلع بوصفه رأسمالياً على وجه العموم، إنما يظهر في السوق أولاً كممثل لمبلغ معين من النقد، يقوم بتسليفه كرأسمالي، أي يعتزم تحويل هذا المقدار س (مبلغ القيمة الأصلية) إلى $S + \Delta S$ (هذا المبلغ زائداً الربح). ومن الواضح بالنسبة له، ليس فقط بصفته رأسمالياً على وجه العموم، بل باعتباره تاجر سلع بالضبط، أن رأسماله ينبغي أن يظهر في السوق، منذ البداية، في شكل رأسمال نقدي، ذلك لأنه لا يُنتج أية سلع، بل يتاجر بها لا أكثر، يتوسط حركتها؛ ولكيما يتاجر بها، يتعين عليه أولاً أن يشتريها، أي أن يكون مالك رأسمال نقدي.

لنفرض أن تاجر سلع يمتلك 3000 جنيه يستخدمها كرأسمال تجاري. إنه يشتري بهذه الـ 3000 جنيه، مثلاً، 30,000 ياردة من القماش من أحد صناعيي النسيج، بسعر شلنين للياردة. وهو يبيع هذه الـ 30,000 ياردة. وإذا كان معدل الربح الوسطي في السنة = 10%، وكان هو يتلقى ربحاً سنوياً نسبته 10% بعد اقتطاع كل التكاليف غير المباشرة، تتحول الـ 3000 جنيه في نهاية السنة إلى 3300 جنيه. أما كيف يتلقى هذا الربح، فتلك مسألة نتولى معالجتها فيما بعد. أما هنا، فسنقتصر بادئ الأمر على معالجة شكل حركة رأسماله. فهو يشتري بهذه الـ 3000 جنيه القماش دائماً، ليقوم ببيع هذا القماش دائماً؛ إنه يعيد باستمرار عملية الشراء هذه من أجل البيع، (ن - س - ن)، وهذا هو الشكل البسيط لرأس المال، الشكل المحصور تماماً في عملية التداول، التي لا تقطعها فواصل من أجل عملية الإنتاج التي تقع خارج حركتها هي وخارج وظائف رأس المال هذا.

فما هي العلاقة بين رأسمال التجارة بالسلع ورأس المال السلعي باعتباره الشكل البسيط لوجود رأس المال الصناعي؟ بقدر ما يتعلق الأمر بصناعي النسيج، فقد حقق، بنقود التاجر، قيمة قماشه، وبذا أكمل الطور الأول من تحول رأسماله السلعي، أي تحويله إلى نقد، وبوسعه الآن، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها، أن يعيد تحويل النقد إلى غزول وفحم وأجور، وإلخ، وإلى وسائل عيش أيضاً، أي استهلاك إرادته؛ وبصرف النظر عن إنفاق الإيراد، يمكن له أن يواصل عملية تجديد الإنتاج.

ولكن، رغم أن استحالة القماش إلى نقد، أي بيعه قد تحقق بالنسبة له، نعني مُنتج القماش، فإن ذلك لم يتحقق بعد بالنسبة إلى القماش نفسه. فالقماش ما يزال، الآن كما من قبل، ماثلاً في السوق كرأسمال سلعي، يتعين عليه أن يحقق استحالته الأولى، أي [281] البيع. ولم يطرأ شيء على هذا القماش سوى تبدل شخص مالكة. أما مآل القماش، وموقعه في العملية، فما يزال، الآن كما من قبل، رأسمالاً سلعيّاً، سلعة قابلة للبيع، غير أنه الآن مائل بين يدي التاجر عوضاً عن المنتج. وإن وظيفة بيعه، أي توسط الطور الأول من استحالته، قد أخذها التاجر من المنتج وتحولت إلى مشروع خاص بهذا التاجر، في حين أنها كانت في السابق وظيفة يتعين على المنتج أن يضطلع بها بنفسه بعد أن أكمل وظيفة إنتاج القماش.

لنفترض أن التاجر لا يفلح في بيع الـ 30,000 ياردة خلال الفترة الزمنية التي تلزم منتج القماش كي يلقي في السوق من جديد 30,000 ياردة أخرى بقيمة 3000 جنيه. لن يكون بمستطاع التاجر شراءها مجدداً، فما تزال بحوزته 30,000 ياردة غير مباعة في المستودع، ولم يتم تحويلها بعد إلى رأسمال نقدي. فيطرأ بذلك ركود، انقطاع في تجديد الإنتاج. وقد يكون لدى مُنتج القماش، بالطبع، رأسمال نقدي إضافي تحت تصرفه، بحيث يستطيع تحويله إلى رأسمال إنتاجي، بمعزل عن بيع الـ 30,000 ياردة، فيواصل بذلك عملية الإنتاج. ولكن هذا الافتراض لا يغير من الأمر شيئاً. فبقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المسلف لإنتاج هذه الـ 30,000 ياردة، فإن عملية تجديد إنتاجه تنقطع وتظل مقطوعة. ويتضح هنا بجلاء أن عمليات التاجر ليست في الواقع أكثر من عمليات ينبغي القيام بها، عموماً، من أجل تحويل رأس المال السلعي للمنتج إلى نقد، وهي عمليات تتوسط تنفيذ وظائف رأس المال السلعي في عملية التداول وعملية تجديد الإنتاج. ولو كان هناك وكيل بسيط للمُنتج يتولى البيع كما يتولى الشراء أيضاً، كوظيفة حصرية، عوضاً عن التاجر المستقل، لما كان الغموض سيغلف هذه العلاقة حتى للحظة واحدة.

وعليه، فإن رأسمال التجارة بالسلع، ليس، بالمرة، شيئاً آخر غير رأس المال السلعي للمُنتج، رأس المال الذي ينبغي أن يجتاز عملية تحويله إلى نقد، ويؤدي وظيفته كرأسمال سلعي في السوق. ولكن عوضاً عن أن تكون هذه الوظيفة عملية ثانوية للمُنتج فإنها تظهر الآن باعتبارها عملية تقتصر على جنس خاص من الرأسماليين، تجار السلع، وتنفرد بوصفها ميداناً لتوظيفات خاصة من رأس المال.

[282] ويتضح ذلك أيضاً في الشكل الخاص لتداول رأسمال التجارة بالسلع. فالتاجر يشتري

السلع ثم يبيعهها: (ن - س - ن). إن التداول، سواء التداول السلعي البسيط أم التداول السلعي كما يظهر بوصفه عملية تداول لرأس المال الصناعي، (س - ن - س)، إنما يتحقق عن طريق إنتقال كل قطعة نقد من يد إلى يد مرتين. إن صناعي الأقمشة يبيع سلعته، القماش، فيحولها إلى نقد؛ وينتقل نقد الشاري إليه. وبهذا النقد نفسه يشتري الصناعي الغزول والفحم والعمل، إلخ، فيُنفق هذا النقد نفسه بغية تحويل قيمة قماشه ثانية إلى سلع تولف عناصر لإنتاج القماش. والسلعة التي يشتريها الصناعي ليست نفس السلعة، أو نفس النوع الذي باعه. لقد باع منتجات واشترى وسائل إنتاج. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لحركة رأسمال التاجر. فإن تاجر القماش يقوم، بواسطة الـ 3000 جنيه، بشراء 30,000 ياردة من القماش؛ ثم يبيع هذه الـ 30,000 ياردة قماش لكي يستعيد رأسماله النقدي (3000 جنيه بجانب الربح) من التداول. وهنا لا تبدل قطعة النقد نفسها بل السلعة نفسها، موضعها مرتين، فهي تنتقل من يد البائع إلى يد الشاري ومن يد هذا الشاري، الذي أصبح الآن بائعاً، إلى يد شارٍ آخر. إنها تُباع مرتين، ويمكن أن تُباع عدة مرات أخرى عبر سلسلة من التجار؛ وبفضل هذا البيع المتكرر، بفضل تبديل موضع السلعة مرتين، يستعيد الشاري الأول النقد الذي سلّفه في شراء السلعة، أي تتحقق له بواسطة هذا التبديل عودة النقد. إن (س - ن - س) تتوسط، في الحالة الأولى، تبديل النقد نفسه لموضعه مرتين، بالانفصال عن سلعة في شكل أول والاستحواذ على سلعة في شكل آخر. أما في الحالة الأخرى، فإن (ن - س - ن) تتوسط تبديل السلعة نفسها لموضعها مرتين، بأن تسحب النقد المسلف من التداول. ويتضح عند ذلك أن بيع السلعة بصورة نهائية لا يتم بانتقالها من يد المُنتج إلى يد التاجر، فهذا الأخير لا يقوم إلا بمواصلة عملية البيع أو توسط وظيفة رأس المال السلعي. ولكن يتضح أيضاً، في الوقت نفسه، أن ما يؤلف (س - ن) بالنسبة إلى الرأسمالي المُنتج، وهي محض وظيفة لرأسماله في شكله الانتقالي كرأسمال سلعي، إنما يؤلف بالنسبة إلى التاجر (ن - س - ن)، أي عملية خاصة لزيادة قيمة رأس المال النقدي الذي سلّفه. ويظهر هنا أحد أطوار استحالة السلعة، من ناحية التاجر، في شكل (ن - س - ن)، أي بالتالي بمثابة مسار ارتقاء رأسمال من نوع خاص.

إن التاجر يبيع السلعة، القماش في هذه الحالة، نهائياً إلى المستهلك، سواء كان [283] هذا مستهلكاً مُتَجِّاً (مثلاً: قاصر قماش) أم فرداً يستخدم القماش لاستهلاكه الشخصي. وبذا يعود إلى التاجر رأس المال المسلف (مصحوباً بربح)، فيستطيع أن يبدأ العملية من جديد. ولو كان النقد يخدم كوسيلة دفع فقط عند شراء القماش، بحيث لن يضطر التاجر

إلى الدفع إلا بعد مرور ستة أسابيع على حصوله على القماش، وإذا باعه، قبل هذا الموعد، فبمقدوره أن يدفع لمنتج القماش، دون أن يضطر إلى تسليف أي رأسمال نقدي من عنده. أما إذا لم يستطع بيعه، تعين عليه أن يسلف 3000 جنيه في موعد الاستحقاق بدلاً من الدفع في موعد تسليم القماش؛ وإذا ما باع القماش دون سعر الشراء نتيجة هبوط سعر السوق، فإنه يضطر إلى سدّ النقص بإنفاق رأسماله الخاص.

ما الذي يسبغ إذن على رأسمال التجارة بالسلع طابع رأسمال مستقل وظيفياً، في حين أنه لا يمثل بين يدي المُنتج الذي يقوم بالبيع بنفسه سوى شكل خاص لرأسماله، في طور خاص من عملية تجديد الإنتاج، الشكل الذي يرتديه رأس المال هذا أثناء وجوده في ميدان التداول؟

أولاً - سبب ذلك أن رأس المال السلعي إذ يحقق تحوله النهائي إلى نقد، أي استحالته الأولى، إنما يؤدي في السوق وظيفة تلازمه بوصفه رأسمالاً سلعيّاً على يد وسيط منفذ مختلف عن مُنتج رأس المال السلعي هذا، وأن وظيفة رأس المال السلعي هذه تتم بفعل عمليات التاجر، بفعل ما يقوم به من شراء وبيع، بحيث تصبح هذه العمليات عملاً خاصاً، فتنفصل عن الوظائف الأخرى لرأس المال الصناعي وتستقل عنه تماماً. وهذا شكل خاص من التقسيم الاجتماعي للعمل، يجعل جزءاً من الوظيفة التي يجب أداؤها في طور خاص من عملية تجديد إنتاج رأس المال، هو طور التداول، يظهر كوظيفة مقصورة على وسيط خاص منفذ للتداول يتميز عن المُنتج. ولكن ما من ضرورة تحتم أن يأخذ هذا العمل الخاص وظيفة رأسمال خاص متميز عن رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه ومستقل إزاء رأس المال الصناعي؛ الواقع أن هذا العمل ليس وظيفة رأسمال خاص في حالات تتم فيها المتاجرة بالسلع على يد باعة جوالين أو وكلاء مباشرين للرأسمالي الصناعي. وعليه، لا بد من إضافة عاملٍ ثانٍ.

ثانياً - ينبع ذلك من أن التاجر، بوصفه وسيطاً منفذاً مستقلاً للتداول، يسلف من موقعه هذا رأسمالاً نقدياً (سواء كان ملكه أم مُقتَرَضاً). وإن ما يبدو محض (س - ن) [284] بالنسبة إلى رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه، تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، أو مجرد بيع، يبدو بالنسبة إلى التاجر (ن - س - ن)، أي شراء وبيع السلعة نفسها، وبالتالي عودة رأس المال النقدي إليه من خلال البيع، وهو رأس المال الذي ابتعد عنه عند الشراء.

وإن ما يبدو (ن - س - ن) بالنسبة إلى التاجر، إذ إنه يقوم بتسليف رأسمال لشراء السلع من المُنتج، إنما هو دائماً (س - ن) أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال

نقدي، هو دائماً الاستحالة الأولى لرأس المال السلعي، رغم أن هذا الفعل ذاته قد يبدو بالنسبة للمنتج أو بالنسبة لرأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه بمثابة (ن - س)، أي إعادة تحويل النقد إلى سلعة (وسائل إنتاج)، أو الطور الثاني من الاستحالة. لقد كانت (س - ن)، بالنسبة إلى منتج القماش، أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، استحالة أولى. ويبدو هذا الفعل، بالنسبة إلى التاجر، (ن - س)، أي تحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال سلعي. ولو باع القماش الآن إلى قاصر الأقمشة، فإن ذلك يبدو بالنسبة إلى القاصر (ن - س)، أي تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، أي الاستحالة الثانية لرأسماله السلعي؛ أما بالنسبة للتاجر فذلك يبدو (س - ن)، أي بيع القماش الذي كان قد اشتراه. إلا أن رأس المال السلعي، الذي أنتجه صناعي الأقمشة، قد بيع نهائياً الآن فقط، أو أن (ن - س - ن) التاجر لا تمثل سوى عملية توسط لتحقيق (س - ن) بين اثنين من المنتجين. أو دعونا نفترض أن صناعي القماش يشتري، بجزء من قيمة القماش المُباع، غزولاً من تاجر الغزول. إن هذا يؤلف (ن - س) بالنسبة إليه. أما بالنسبة إلى التاجر، الذي يبيع الغزول، فإن ذلك يؤلف (س - ن)، أي إعادة بيع الغزول؛ وأما بالنسبة إلى الغزول نفسها، باعتبارها رأسمالاً سلعيًا، فذلك ليس إلا بيعها النهائي الذي تغادر بفضل ميدان التداول إلى ميدان الاستهلاك، إنها (س - ن)، أي الخاتمة النهائية لاستحالتها الأولى. وهكذا، سواء اشترى التاجر من الرأسمالي الصناعي أم باع له، فإن (ن - س - ن) المتعلقة به، أي دورة رأسمال التاجر، لا تعتبر، دوماً، بالنسبة إلى رأس المال السلعي نفسه، بوصفه شكلاً إنتقالياً لرأس المال الصناعي الذي يجري تجديد إنتاجه، سوى محض (س - ن)، محض إكمال الاستحالة الأولى. إن (ن - س) رأسمال التاجر لا تؤلف (س - ن) في آنٍ واحدٍ إلا بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي، لا إلى رأس المال السلعي الذي أنتجه^(*). إن ذلك مجرد انتقال رأس المال السلعي من يد الصناعي إلى يد الوسيط المنفذ للتداول؛ وإن (س - ن) رأسمال التاجر، هي وحدها (س - ن) الختامية بالنسبة إلى رأس المال [285] السلعي الناشط. إن (ن - س - ن) هي مجرد فعلين من (س - ن) يخصان رأس المال السلعي الواحد نفسه، أي هي بيعان متعاقبان له ذاته، يتوسطان فقط بيعه الأخير النهائي. لذا، فإن رأس المال السلعي يكتسي في رأسمال تجارة السلع شكل صنف مستقل من

(*) في الطبعة الأولى: أُنتج له، عُدَّت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

رأس المال، وذلك من خلال قيام التاجر بتسليف رأسمال نقدي ينمّي قيمته بوصفه رأسمالاً، ويقوم بوظيفته بوصفه رأسمالاً، لا لشيء إلا لأن رأس المال يُستخدم حصراً للتوسط في استحالة رأس المال السلعي، في أدائه لوظيفته كرأسمال سلعي، أي تحويله إلى نقد، وهو يفعل ذلك من خلال الشراء والبيع الدائمين للسلع. وهذا ما يؤلف العملية الحصرية التي يقوم بها رأسمال التجارة بالسلع؛ وهذا النشاط الذي يتوسط عملية تداول رأس المال الصناعي هو الوظيفة الحصرية لرأس المال النقدي الذي يعمل به التاجر. ويقوم التاجر، عن طريق هذه الوظيفة، بتحويل نقده إلى رأسمال نقدي، بحيث أن ن التابع له يتخذ مظهر (ن - س - ن)، كما يحوّل رأس المال السلعي، عبر هذه العملية نفسها، إلى رأسمال تجارة للسلع.

إن رأسمال التجارة بالسلع بقدر ما يوجد وطالما يوجد في شكل رأسمال سلعي، فمن الواضح أنه لا يزيد - منظوراً إليه من زاوية عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي الكلي - عن كونه جزءاً من رأس المال الصناعي المائل في السوق أثناء عملية استحالته، حيث يوجد ويقوم بوظيفته الآن بوصفه رأسمالاً سلعياً. وعليه، فإن رأس المال النقدي الذي يسلّقه التاجر والذي يكرّس حصراً للشراء والبيع، هو وحده الذي لا يكتسي أبداً أي شكل آخر عدا شكل رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، ولا يكتسي أبداً شكل رأسمال إنتاجي، بل يظل على الدوام في ميدان تداول رأس المال - إن رأس المال النقدي هذا بالذات هو ما ينبغي لنا أن ندرسه من ناحية صلته بعملية تجديد إنتاج رأس المال الكلي.

حالما يقوم المُنتج، صناعي الأقمشة، ببيع الـ 30,000 ياردة إلى التاجر لقاء 3000 جنيه حتى يستخدم النقد المتأتّي عن ذلك في شراء وسائل الإنتاج اللازمة، فيدخل رأسماله مجدداً في عملية الإنتاج؛ فتواصل عملية إنتاجه وتمضي بلا انقطاع. فبالنسبة إليه تحقق تحويل سلعته إلى نقد. أما بالنسبة إلى القماش ذاته، فإن هذا التحويل لم يحصل بعد، كما سبق أن رأينا. إذ لم تتم بعد إعادة تحويله نهائياً إلى نقد، لم يتم بعد انتقاله كقيمة استعمالية إلى الاستهلاك سواء كان استهلاكاً إنتاجياً أم فردياً. وإن تاجر القماش يمثل الآن، في السوق، رأس المال السلعي ذاته الذي كان يمثله مُنتج الأقمشة هناك في الأصل. لقد اختزلت عملية الاستحالة بالنسبة لهذا الأخير، ولكن فقط كي تمضي لاحقاً على يدي التاجر.

[286] ولو توجب على مُنتج القماش أن ينتظر حتى يكفّ قماشه عن أن يكون سلعة بالفعل، حتى ينتقل إلى آخر شارب، سواء كان هذا مستهلكاً مُنتجاً أم مستهلكاً فردياً، لانقطعت

عملية تجديد إنتاجه. أو لكيما يتفادى انقطاعها، يتوجب عليه أن يقلّص عملياته، وأن يحوّل من قماشه جزءاً أصغر إلى غزول وفحم وعمل، إلخ، وباختصار إلى عناصر رأسمال إنتاجي، وأن يحتفظ بجزء أكبر بهيئة إحتياطي نقدي، بحيث يتيح ذلك وجود جزء من رأسماله بهيئة سلع في السوق، بينما يواصل الجزء الآخر عملية الإنتاج، بحيث عندما يظهر هذا الجزء كسلعة في السوق يتدفق الجزء الآخر عائداً في شكل نقدي. ولا يلتغي هذا التقسيم لرأسماله بتدخل التاجر كوسيط. ولكن بدون هذا الأخير، يتوجب على ذلك الجزء من رأسمال التداول المائل في شكل إحتياطي نقدي أن يكون أكبر نسبة إلى ذلك الجزء المستخدم كرأسمال إنتاجي، ما يقلّص نطاق الإنتاج تبعاً لذلك. أما الآن، فيمكن للمُنتج أن يستخدم دائماً من رأسماله جزءاً أكبر في عملية الإنتاج الفعلي، وجزءاً أصغر كاحتياطي نقدي.

لذا، فإن جزءاً آخر من رأس المال الاجتماعي يُمثّل دائماً في شكل رأسمال التاجر في ميدان التداول. ويُستخدم هذا الجزء دائماً في شراء وبيع السلع لا غير. من هنا يبدو أن كل ما تغير إنما يقتصر على الأشخاص الذين يمسكون رأس المال هذا بين أيديهم. ولو قام التاجر، عوضاً عن شراء القماش بـ 3000 جنيه لغرض بيعه ثانية، باستخدام هذه الـ 3000 جنيه نفسها بصورة مُنتجة، فإن رأس المال الإنتاجي في المجتمع سوف يكبر. ولكن، عندئذ، ينبغي للمُنتج القماش أن يحافظ على جزء أكبر من رأسماله كاحتياطي نقدي، كذلك شأن التاجر الذي تحوّل الآن إلى رأسمالي صناعي. ومن جهة أخرى، إذا بقي التاجر تاجراً، فإن المُنتج يوفر على نفسه وقت البيع؛ ويستطيع أن يكرسه للإشراف على عملية الإنتاج، في حين يتوجب على التاجر أن يخصص كامل وقته للبيع.

وإذا لم يتجاوز رأسمال التاجر أبعاده الضرورية، فيمكن افتراض ما يلي:

1 - إن رأس المال المنخرط في الشراء والبيع حصراً نتيجة لتقسيم العمل، (ويتضمن ذلك النقد المنفق على العمل الضروري لتسيير المشروع التجاري، وعلى رأس المال الثابت للتاجر، مثل أبنية المستودعات، النقل، إلخ، علاوة على النقد المستخدم في ابتياع السلع) هو أصغر مما كان سيصبح عليه لو أن رأس المال الصناعي هو الذي ينبغي أن يؤدي، بنفسه، مجمل الجانب التجاري من مشروعه؛

[287]

2 - بسبب انهماك التاجر في هذا المشروع حصراً، فإن الأمر لا يقتصر على تحويل سلع المنتج إلى نقد في أقرب وقت، بل يتعداه إلى إنجاز استحالة رأسماله السلعي بوتيرة أسرع مما لو كان ذلك سيتم على يد المُنتج نفسه؛

3 - إذا أخذنا رأسمال التاجر الكلي في علاقته مع رأس المال الصناعي، لوجدنا أن دوراناً واحداً لرأسمال التاجر لا يمثل دورانات كثيرة من رؤوس الأموال في ميدان إنتاج معين فحسب، بل يمكن أن يمثل أيضاً دورانات عدد من رؤوس الأموال في ميادين إنتاج مختلفة. وتأتي الحالة الأولى عندما يقوم تاجر القماش مثلاً، بعد أن اشترى منتج صناعي القماش بـ 3000 جنيه، ببيع القماش قبل أن يطرح المنتج نفسه الكمية نفسها من السلع في السوق ثانية، فيشتري منتج منتج واحد أو منتجي أقمشة آخرين ثم يبيعه، فيتوسط بذلك دورانات رؤوس أموال مختلفة في ميدان إنتاج آخر. أما الحالة الثانية فتأتي عندما يقوم التاجر مثلاً، بعد بيع القماش، بشراء حرير، فيتوسط بهذا دوران رأسمال معين في ميدان إنتاج مغاير.

وعلى العموم، ينبغي أن نلاحظ ما يلي: إن دوران رأس المال الصناعي ليس مقيّداً بزمان التداول فحسب، بل بزمان الإنتاج أيضاً. أما دوران رأسمال التاجر الذي يتعاطى تجارة صنف واحد معين من السلع، فإنه مقيّد لا بدوران رأسمال صناعي واحد، بل بدوران سائر رؤوس الأموال الصناعية في الفرع الواحد نفسه من الإنتاج. ويستطيع التاجر، بعد أن يشتري ويبيع قماش أحدهم أن يشتري القماش من آخر ويبيعه قبل أن يطرح الأول سلعته في السوق من جديد. وعليه، يمكن لرأسمال التاجر نفسه أن يتوسط، بالتتابع، مختلف دورانات رؤوس الأموال الموظفة في فرع معين من الإنتاج، بحيث أن دورانه هو لا يتطابق مع دورانات رأسمال صناعي مفرد، وعليه فإنه لا يقتصر على تعويض الاحتياطي النقدي ووضعه جاهزاً (in petto) لهذا الرأسمالي الصناعي المفرد وحده. وبالطبع، فإن دوران رأسمال التاجر في ميدان الإنتاج مقيّد بالحدّ الكلي للإنتاج في هذا الميدان. ولكن لا يتقيّد دورانه بنطاق إنتاج أو زمن دوران رأسمال مفرد في هذا الميدان ذاته، بمقدار ما يكون زمن الدوران مقيّداً بزمان الإنتاج. لنفترض أن آ يطرح سلعة يلزم لإنتاجها 3 أشهر. وبعد أن يشتريها التاجر ويبيعها، في ظرف شهر واحد مثلاً، [288] يمكن له أن يشتري المنتج ذاته من منتج آخر ويبيعه. أو إذا ما باع قمح أحد المزارعين، أمكن له، بالنقد نفسه، أن يشتري قمح مزارع ثانٍ ويبيعه، وهلمجراً. إن كمية القمح هي التي تحدّ من دوران رأسماله، أي الكمية التي يمكن له أن يشتريها ويبيعها على التعاقب في زمن معين، كأن يكون سنة على سبيل المثال، في حين أن دوران رأسمال المزارع، بمعزل عن زمن التداول، إنما يحده زمن الإنتاج الذي يستغرق سنة واحدة.

ولكن يمكن لدوران رأسمال التاجر نفسه أن يتوسط بنفس هذا النجاح دورانات رؤوس الأموال في مختلف فروع الإنتاج.

ويقدر ما يخدم رأسمال التاجر نفسه، في مختلف الدورانات، لتحويل رؤوس أموال سلعية مختلفة إلى نقد، بصورة متعاقبة، فيشترىها وبيعها على التناوب، فإنه يؤدي، بوصفه رأسمالاً نقدياً إزاء رأسمال سلعى، الوظيفة نفسها التي يؤديها النقد عموماً إزاء السلع، بعدد مرات تداوله خلال فترة معينة.

إن دوران رأسمال التاجر لا يتطابق مع دوران أو تجديد إنتاج واحد لرأسمال صناعي مماثل له في المقدار؛ فدورانه، بالأحرى، يساوي مجموع دورانات عدد من رؤوس أموال كهذه، سواء كانت في ميدان إنتاج واحد أم في ميادين مختلفة. وكلما أسرع رأسمال التاجر بالدوران، صَغُرَ ذلك الجزء من رأس المال النقدي الكلي الذي يقوم بوظيفة رأسمال تاجر، وكلما أبطأ دورانه، كَبُرَ ذلك الجزء. وكلما كان الإنتاج أدنى تطوراً، كان مقدار رأسمال التاجر أكبر نسبة إلى مقدار السلع المطروحة عموماً في التداول؛ ولكن مقدار رأسمال التاجر في ظل إنتاج أقل تطوراً أصغر من ناحية مطلقة أو بالمقارنة مع مقدار رأسمال التاجر في ظل إنتاج أكثر تطوراً. والعكس بالعكس. لذلك، ففي مثل هذا الإنتاج غير المتطور يُمَثِّلُ الجزء الأعظم من رأس المال النقدي الحق بين أيدي التجار الذين تقف ثروتهم بمواجهة الآخرين كثرة نقدية.

إن سرعة تداول رأس المال النقدي الذي يسلِّفه التاجر تتوقف على ما يلي: (1) سرعة تجديد عملية الإنتاج وتداخل مختلف عمليات الإنتاج؛ (2) سرعة الاستهلاك.

إن القيام بالدوران الموصوف أعلاه لا يقتضي استخدام رأسمال التاجر بكامل قيمته مرة واحدة لشراء السلع من أجل بيعها ثانية. إذ يقوم التاجر بأداء هاتين العمليتين معاً في آن واحد. فرأسماله ينقسم في هذه الحالة إلى جزئين. يتألف الجزء الأول من رأسمال سلعى، والثاني من رأسمال نقدي. وهو يشتري من هنا فيحول نقده بذلك إلى سلعة. وبييع من هناك فيحول جزءاً آخر من رأسماله السلعي إلى نقد. فمن جهة أولى، يتدفق

رأسماله عائداً إليه كرأسمال نقدي، ومن جهة ثانية يتدفق إليه رأسمال سلعى. وكلما كان [289] الجزء المائل في الشكل الأول أكبر، كان الجزء المائل في الشكل الثاني أصغر. ويتناوب هذان الجزآن الاثنان مكانهما، فيتوازنان. وحين يقترن استخدام النقد كوسيلة تداول باستخدامه كوسيلة دفع ونشوء نظام الائتمان نتيجة لذلك، فإن الجزء النقدي من رأسمال التاجر يقلص أكثر قياساً إلى حجم الصفقات التي يقوم بها رأسمال التاجر هذا. فلو اشترى نبيذاً بـ 3000 جنيه تستحق بعد ثلاثة أشهر، ثم بعث هذا النبيذ نقداً قبل

انصرام الأشهر الثلاثة فلن أكون بحاجة إلى استلاف قرش واحد في هذه الصفقة. وفي هذه الحالة، فإن من الواضح وضوح النهار أن رأس المال النقدي الذي يظهر هنا كرأسمال تاجر ليس سوى رأس المال الصناعي نفسه في شكله كرأسمال نقدي، وهو يتدفق عائداً إلى نفسه في شكل نقد. (إن كون المنتج الذي باع سلعته بـ 3000 جنيه ديناً لمهلة 3 أشهر يستطيع أن يخضم الكمبيالة، أي شهادة الدين، عند المصرفي، لا يغير من الأمر شيئاً، ولا علاقة له برأسمال تاجر السلع). وإذا ما هبطت أسعار السوق، في غضون ذلك، بمقدار $\frac{1}{10}$ مثلاً، فإن الأمر لن يقتصر على أن التاجر لن يحقق أي ربح، بل أنه يسترجع، عموماً، 2700 جنيه عوضاً عن 3000 جنيه. ويتوجب عليه أن يزيد من عنده 300 جنيه كيما يسدّد الحساب. وتقتصر هذه الجنيهات الـ 300 على أداء وظيفة احتياطي لتسوية فارق السعر. ولكن الشيء نفسه ينطبق على المنتج. فلو باع هو الآخر، لكان سيخسر، لدى هبوط الأسعار، 300 جنيه أيضاً، ولتعذر عليه البدء بالإنتاج مجدداً على النطاق نفسه من دون رأسمال احتياطي.

إن تاجر القماش يشتري من الصناعي قماشاً بـ 3000 جنيه، ويدفع الصناعي من هذه الـ 3000 جنيه، 2000 جنيه مثلاً لشراء غزول، وهو يشتري هذه الغزول من تاجر الغزول. إن النقد الذي يدفعه الصناعي إلى تاجر الغزول، ليس هو نقد تاجر الأقمشة، فقد حصل هذا الأخير على سلعة بهذا المقدار لقاء هذا المبلغ. وهذا هو الشكل النقدي لرأسمال الصناعي بالذات. وتظهر هذه الـ 2000 جنيه بين يدي تاجر الغزول، الآن، باعتبارها رأسمالاً نقدياً تدفق عائداً؛ ولكن إلى أي مدى هي رأسمال نقدي، إلى أي مدى تتميز عن الـ 2000 جنيه باعتبارها الشكل النقدي الذي خلعه القماش، وتلبّسته الغزول؟ إذا كان تاجر الغزول قد اشترى دَيناً وباع بالمقابل نقداً قبل حلول أجل التسديد، فإن هذه الـ 2000 جنيه لا تحتوي، عندئذ، قرشاً واحداً من رأسمال التاجر بوصفه شيئاً متميزاً عن الشكل النقدي الذي يتلبسه رأس المال الصناعي أثناء عملية دورته. وعليه، إذا لم يكن رأسمال التجارة بالسلع محض شكل لرأسمال صناعي مائل بين يدي التاجر بهيئة رأسمال سلعي ورأسمال نقدي، فإنه ليس سوى جزء من رأس المال النقدي يخصّ التاجر نفسه، وينشط في مجال شراء وبيع السلع. ويمثّل هذا الجزء، على نطاق مُصغّر، جزءاً من رأس المال المسلف للإنتاج، ينبغي أن يتوافر دوماً بين أيدي الصناعيين كاحتياطي نقدي ووسيلة دفع، وأن يمضي دوماً في التداول باعتباره رأسمالهم النقدي. ولكن هذا الجزء يبرز الآن، مقلصاً، بين أيدي الرأسماليين التجار، وينشط دوماً بصفته هذه في عملية التداول. إنه جزء من رأس المال الكلّي ينبغي له،

باستثناء ما يُنفق كإيراد، أن يُتداول في السوق دائماً كوسيلة شراء بغية الحفاظ على استمرارية عملية تجديد الإنتاج. وكلما كانت عملية تجديد الإنتاج أسرع، وكانت وظيفة النقد كوسيلة دفع، أي نظام الائتمان، أكثر تطوراً، بات هذا الجزء أصغر نسبة إلى رأس المال الكلي⁽³⁸⁾

إن رأسمال التاجر ليس أكثر من رأسمال يؤدي وظيفته في نطاق ميدان التداول. وإن عملية التداول هي طور من إجمالي عملية تجديد الإنتاج. ولكن لا يتم في عملية

(38) يماثل رامزي رأسمال التاجر بصناعة النقل، كما يستطيع تصنيفه كرأسمال إنتاجي، وهو يصف التجارة بأنها «نقل السلع من مكان إلى آخر» (the transport of commodities from one place to another) رامزي، بحث في توزيع الثروة، [إدنبرة، 1836]، ص 19. (*An Essay on the Distribution of Wealth*, [Edinburgh, 1836], p. 19). عند فيري، تأملات في الاقتصاد السياسي، طبعة كوستودي، الجزء الحديث. (*Meditazione sulla Economia Politica*, [Ed. Custodi: Scrittori Classici Italiani di Economia Politica. Parte moderna, T. XV, p. [32], §4]، الطروحة في الاقتصاد السياسي، [الجزء الأول، باريس 1817، ص 14-15]). (*Traité d'Économie Politique*, [T. I, Paris, 1817, p. 14-15]). ويقول ص. ف. نيومان في مؤلفه عناصر الاقتصاد السياسي، أندوفر ونيويورك، 1835. (*Elements of Political Economy*, Andover and New York, 1835) ما يلي: «في التنظيمات الاقتصادية الراهنة للمجتمع يمثل الفعل الذي يؤديه التاجر، بتوسطه بين المنتج والمستهلك حيث يسلف الأول رأسمالاً ويتلقى منتجات بالمقابل، ويسلم هذه المنتجات إلى الثاني ويسترجع رأسمالاً بالمقابل، يمثل صفقة تسهل العملية الاقتصادية للمجتمع، وتضيف قيمة إلى المنتجات التي تتعامل بها» (ص 174). وهكذا يوفر المنتج والمستهلك الوقت والنقود بفضل توسط التاجر. وتتطلب هذه الخدمة تسليف رأسمال وعمل مما يوجب مكافأتها «لأنها تضيف قيمة إلى المنتجات، إذ إن المنتجات نفسها تمتلك بين يدي المستهلك قيمة أكبر مما تملك بين يدي المنتج». لذا تبدو التجارة له، كما تبدو للسيد ساي باعتبارها «فعل إنتاج بالمعنى الدقيق للكلمة» (strictly an act of production) (ص 175). إن نظرية نيومان هذه خاطئة من الأساس. فالقيمة الاستعمالية لسلعة ما تكون بين يدي المستهلك أكبر مما هي عليه بين يدي المنتج، لأنها لا تتحقق عموماً، أول مرة إلا هنا. ذلك لأن القيمة الاستعمالية للسلعة لا تتحقق أولاً، ولا تؤدي وظيفتها، إلا بانتقال السلعة إلى ميدان الاستهلاك. وهي لا توجد بين يدي المنتج إلا في شكل كامن. غير أن المرء لا يدفع لقاء السلعة ذاتها مرتين، مرة لأجل قيمتها التبادلية، ثم علاوة على ذلك، لأجل قيمتها الاستعمالية. فحين أدفع قيمتها التبادلية، أتملك قيمتها الاستعمالية. ولا تزيد القيمة التبادلية أيما زيادة بسبب هذا الواقع، وهو أن السلعة تنتقل من يد المنتج أو الوسيط إلى يد المستهلك.

التداول، لا إنتاج قيمة ولا أي فائض قيمة بالمثل. ولا يطرأ شيء سوى تبدّل في شكل [291] كتلة القيمة ذاتها. والواقع، لا يطرأ هنا شيء أكثر من استحالة السلع، وهذه الاستحالة، بما هي عليه، لا علاقة لها البتة بخلق القيمة أو بتغيير القيمة. وإذا ما تم تحقيق فائض قيمة من بيع السلعة المنتجة، فما ذلك إلا لأن فائض القيمة هذا موجود أصلاً في السلعة؛ كما لا يحقق الشاري أي فائض قيمة في الفعل الثاني، أي إعادة مبادلة رأس المال النقدي بالسلعة (عناصر الإنتاج)؛ فكل ما يقع هنا لا يزيد بالأحرى عن تمهيد إنتاج فائض القيمة من خلال مبادلة النقد بوسائل الإنتاج وقوة العمل. وبالعكس. وبما أن هذه الاستحالات تقتضي زمن تداول - وهو زمن لا يُنتج رأس المال خلاله أي شيء بعامة، وبالتالي لا يُنتج فائض قيمة أيضاً - فإن هذا الزمن يؤخر خلق القيمة، وبالتالي فإن فائض القيمة المعبر عنه في شكل معدل الربح، يقف في تناسب عكسي مع طول زمن التداول. وعليه، فإن رأسمال التاجر لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، أي لا يخلقهما بصورة مباشرة. وبمقدار ما يسهم في اختصار زمن التداول، فيمكن له أن يساعد، على نحو غير مباشر، في زيادة فائض القيمة الذي ينتجه الرأسمالي الصناعي. وبمقدار ما يساعد في توسيع السوق وتحقيق تقسيم عمل بين رؤوس الأموال، ويمكن رأس المال بذلك من العمل على نطاق أوسع، فإن وظيفته ترفع إنتاجية رأس المال الصناعي وتساعد على تراكمه. وبمقدار ما يختصر زمن التداول، فإنه يرفع نسبة فائض القيمة قياساً إلى رأس المال المسلف، وبالتالي يرفع معدل الربح. وبمقدار ما يقلّص ذلك الجزء من رأس المال الذي يجب أن يبقى باستمرار في ميدان التداول كرأسمال نقدي، فإنه يزيد ذلك الجزء من رأس المال المستخدم مباشرة في الإنتاج.

الفصل السابع عشر

الربح التجاري

رأينا في الكتاب الثاني (*) من رأس المال أن الوظائف الصرف التي يؤديها رأس المال في ميدان التداول - وهي العمليات التي ينبغي أن يضطلع بها الرأسمالي الصناعي، لتحقيق قيمة سلعه، أولاً، وإعادة تحويل هذه القيمة إلى عناصر لإنتاج السلعة، ثانياً، أي العمليات التي تتوسط استحالات رأس المال السلعي (س - ن - س)، أي أفعال البيع والشراء - لا تخلق قيمة ولا فائض قيمة. على العكس، فقد اتضح أن الزمن الذي يستغرقه ذلك يحدّ من تكوين القيمة وفائض القيمة، موضوعاً فيما يتعلق بالسلع، وذاتياً فيما يتعلق بالرأسماليين. أما استحالة رأس المال السلعي في ذاتها، فلن يتغير، بالطبع، أي شيء بسبب أن جزءاً من رأس المال هذا يكتسي مظهر رأسمال تجارة بالسلع، أو بسبب أن العمليات التي تتوسط استحالة رأس المال السلعي تمثل عملاً خاصاً لقطاع خاص من الرأسماليين أو وظيفة مقصورة على جزء من رأس المال النقدي. وإذا كان بيع وشراء السلع - (وهذا ما تنحصر فيه استحالة رأس المال السلعي س - ن - س) اللذين يقوم بهما الرأسماليون الصناعيون أنفسهم بشكلان عمليات لا تخلق أي قيمة ولا فائض، فليس بوسع هذه العمليات أن تخلق أيّاً منهما عندما يقوم أشخاص آخرون عوضاً عن هؤلاء ببيع وشراء السلع. وبعد، إذا كان ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الكلّي، الذي ينبغي أن يكون متاحاً على الدوام بهيئة رأسمال نقدي لثلا تنقطع عملية تجديد

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 124 - 128، [الطبعة العربية، ص 140-145].

الإنتاج بعملية التداول، بل كي تمضي باستمرار - إذا كان رأس المال النقدي هذا لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، فليس بوسعه أن يكتسب هذه الخاصية، خاصية خلق القيمة وفائض القيمة لأنه يُطرح باستمرار في التداول لأداء وظائفه، لا على يد الرأسماليين الصناعيين، بل على يد رأسماليين من قطاع آخر. لقد أشرنا من قبل إلى أي مدى يمكن لرأسمال التاجر أن يكون منتجاً على نحو غير مباشر، وسنتناول لاحقاً هذه المسألة [293] بتفصيل أكبر.

وهكذا، فإن رأسمال التجارة بالسلع - عند تجريده من سائر الوظائف المتنافرة التي يمكن أن ترتبط به مثل خزن السلع وشحنها ونقلها وتصنيفها وفرزها، واقتصاره على وظيفته الحقيقية وهي الشراء من أجل البيع - لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، بل يقتصر على توسط تحقيق هاتين، فيتوسط بذلك في آن واحد تحقيق التبادل الفعلي للسلع، إنتقالها من يد إلى يد، تحقيق الأيض [التبادل المادي] الاجتماعي(*) مع ذلك، ما دام تداول رأس المال الصناعي يؤلف، شأنه شأن الإنتاج، طوراً من عملية تجديد الإنتاج، فلا بد لرأس المال الناشط في عملية التداول بصورة مستقلة، من أن يدرّ متوسط الربح السنوي شأنه شأن رأس المال الناشط في مختلف فروع الإنتاج. وإذا ما درّ رأسمال التاجر، بالنسب المئوية، متوسط ربح أعلى من رأس المال الصناعي، فإن جزءاً من رأس المال الصناعي يتحول إلى رأسمال تاجر. وإذا درّ رأسمال التاجر متوسط ربح أدنى، جرت عملية معاكسة تماماً. فإن جزءاً من رأسمال التاجر يتحوّل إلى رأسمال صناعي. وما من جنس من أجناس رأس المال يمكن أن يغير مقصده ووظيفته بسهولة أكبر مما يفعل رأسمال التاجر.

ولما كان رأسمال التاجر ذاته لا يُنتج فائض قيمة، فمن الجلي أن فائض القيمة الذي يؤول إليه في شكل ربح وسطي يؤلف جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الإنتاجي الكلي. غير أن السؤال الآن هو هذا: كيف يجتذب رأسمال التاجر لنفسه الجزء الذي يصبح حصته من فائض القيمة أو الربح الذي أنتجه رأس المال الإنتاجي؟

إن كون الربح التجاري هو محض علاوة، محض ارتفاع اسمي في سعر السلع فوق قيمتها، ليس سوى مظهر برّاني.

من الواضح أن التاجر لا يستطيع أن يستخلص ربحه إلا من سعر السلع التي يقوم

(*) Stoffweched، أي التبادل المادي، كما في تمثيل الغذاء في الجسم العضوي. [ن. ع].

بيعها، ومن الواضح تماماً أن الربح الذي يجنيه ببيع سلعة ينبغي أن يساوي الفارق بين سعر شرائه وسعر بيعه، أي يساوي فائض الثاني على الأول. وقد تحصل حالات تدخل فيها تكاليف إضافية (تكاليف تداول) في السلعة، بعد شرائها وقبل بيعها، ومن الممكن تماماً أن تحصل حالات لا يحدث فيها ذلك. وإذا ما وقعت تكاليف كهذه، فمن الواضح، أن فائض سعر البيع على سعر الشراء لن يُمثّل بعد ربحاً محضاً. وابتغاء تبسيط البحث، نفترض، بادئ الأمر، أن تكاليف كهذه لا تدخل في السلعة.

[294] إن الفرق بين سعر بيع وسعر شراء السلع يساوي، بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي، الفرق بين سعر إنتاجها وسعر كلفتها، أو يساوي، إذا أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلي، الفرق بين قيمة السلع وسعر كلفتها بالنسبة للرأسماليين، وهذا بدوره ينحصر في الفرق بين إجمالي كمية العمل المتشبيء في السلع، وكمية العمل مدفوع الأجر المتشبيء في السلع. وقبل أن تُلقى السلع، التي سبق أن اشتراها الرأسمالي الصناعي، مجدداً في السوق كسلع قابلة للبيع، فإنها تمرّ بعملية الإنتاج، وفي هذه العملية بالذات إنما يتم إنتاج ذلك الجزء من سعرها الذي يتحقق كريح. غير أن الأمر بخلاف ذلك مع تاجر السلع. فالسلع توجد بين يديه بمقدار ما تكون ماثلة في عملية تداولها. وهو يقتصر على مواصلة بيعها الذي بدأه الرأسمالي الإنتاجي، أي تحقيق سعرها، ولذلك لا يزجها في عملية بسيطة تستطيع، في أثنائها، أن تمتص فائض قيمة من جديد. وعلى حين أن الرأسمالي الصناعي يقتصر في التداول على تحقيق فائض القيمة أو الربح الذي صنعه من قبل، فإن على التاجر، بالمقابل ألا يحقق ربحه فحسب بل أن يصنعه أولاً، في التداول وبواسطة التداول. ويبدو ظاهراً أن ذلك غير ممكن إلا بشرط أن يبيع السلع، التي باعها له الرأسمالي الصناعي بأسعار إنتاجها، أو - إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلي - بموجب قيمها، يبيعها بأسعار تفوق أسعار إنتاجها، محققاً بذلك زيادة اسمية على أسعارها، أي أنه يبيعها - إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلي - بما يزيد على قيمتها، فيضغ في جيبه الفائض الذي تزيد به قيمتها الاسمية على قيمتها الفعلية، أي أنه، باختصار، يبيعها بأعلى مما تكلف.

إن شكل هذه الزيادة المضافة يسيرُ تماماً على الفهم. فمثلاً أن ياردة من القماش تكلف شلّين. إذا أردتُ أن أجنبي 10% ربحاً عند إعادة بيعها، فينبغي لي أن أضيف إلى سعرها $\frac{1}{10}$ منه، لأبيع الياردة بسعر شلّين و $\frac{2}{3}$ بنس. وإن الفرق بين سعر إنتاجها الفعلي وسعر بيعها في هذه الحالة يساوي $2\frac{2}{3}$ بنس، وبشكل هذا السعر البالغ شلّين ربحاً مقداره

10%. الواقع أنني أبيع للشاري ياردة واحدة من القماش بسعر هو السعر الحقيقي لقاء $1\frac{1}{10}$ ياردة. أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه: كأنني أبيع للشاري (*) $\frac{10}{11}$ من الياردة بمبلغ شلنين، وأحتفظ بـ $\frac{1}{11}$ من الياردة لنفسى. وفي الواقع يمكن لي بهذه الـ $2\frac{2}{3}$ بنس أن أشتري مجدداً $\frac{1}{11}$ من الياردة، باعتبار أن سعر الياردة يبلغ شلنين و $2\frac{2}{3}$ بنس. وعليه، فإن ذلك لن يكون سوى طريقة ملتوية للمشاركة في فائض القيمة والمتوج الفائض بزيادة سعر السلع اسماً.

[295] إن ذلك هو تحقيق للربح التجاري عبر إضافة زيادة على سعر السلع، كما يتجلى للوهلة الأولى في الظاهرة. والواقع أن كامل هذه الفكرة التي تقول بانثاق الربح من الزيادة الاسمية في سعر السلع، أو من بيعها بما يزيد على قيمتها، إنما تنبع من الملاحظات المتعلقة برأس المال التجاري.

ولكن إذا نظرنا في الأمر عن كثب، فسرعان ما يتضح أن ذلك ليس إلا ظاهر محض، فالربح التجاري لا يتحقق بهذا الأسلوب، إذا افترضنا أن السيادة لنمط الإنتاج الرأسمالي. (إن ما نتناوله هنا يتعلق بحالات وسطية لا حالات منفردة). لماذا نفترض أن تاجر السلع يمكن أن يحقق ربحاً لا يزيد عن 10% مثلاً، على سلعه وذلك ببيعها بـ 10% أكثر من سعر إنتاجها؟ سبب ذلك أننا نفترض أن مُنتج هذه السلع، أي الرأسمالي الصناعي (وهو، بوصفه تجسيدا لرأس المال الصناعي في إهاب شخص، يظهر أمام العالم الخارجي دائماً بمثابة «منتج») يبيعها إلى التاجر بموجب سعر إنتاجها. وإذا كانت أسعار شراء السلع، التي دفعها التاجر، تساوي أسعار إنتاجها، أو تساوي، آخر المطاف، قيمها، بحيث أن سعر الإنتاج، أو، آخر المطاف، قيمة السلع، تمثل سعر الكلفة بالنسبة إلى التاجر، فلا بد، في الواقع، أن يكون فائض سعر بيع التاجر على سعر شرائه - وهذا الفرق بين الأسعار هو وحده الذي يؤلف منبع ربحه - هو فائض السعر التجاري للسلعة على سعر إنتاجها، وعلى التاجر، في آخر المطاف، أن يبيع سائر السلع بما يفوق قيمتها. ولكن لماذا نفترض أن الرأسمالي الصناعي يبيع السلع للتاجر حسب سعر إنتاجها؟ أو بالأحرى علام يقوم هذا الافتراض؟ إنه يقوم على أن رأس المال التجاري (ونحن نأخذ هنا باعتباره رأسمال تجارة بالسلع لا غير) لا يسهم في تكوين معدل الربح العام. لقد اتخذنا من هذه الفرضية، بالضرورة، نقطة انطلاق، عند بحثنا

(*) في الطبعة الأولى: للبائع. عُدلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

لمعدل الربح العام، أولاً - لأن رأس المال التجاري، بما هو عليه، لم يكن بعدُ موجوداً حينذاك بالنسبة إلينا؛ وثانياً - لأن الربح الوسطي، وبالتالي معدل الربح العام، كان ينبغي أن يبحث بادیء الأمر كمساواة للأرباح أو فوائض القيم التي تنتجها فعلاً رؤوس الأموال الصناعية العاملة في مختلف ميادين الإنتاج. أما بالنسبة لرأسمال التاجر، فإننا نعالج رأسمالاً يسهم في الربح ولا يشارك في إنتاجه. وعليه، لا بد الآن من استكمال العرض السابق.

لنفترض أن رأس المال الصناعي الكلي، المسلف خلال السنة = 720 ث + 180 م = 900 (ولنقل أن الرقم بملايين الجنيهات) وأن $F = 100\%$. وعليه فإن المنتج = 720 ث + 180 م + 180 ف. فإذا رمزنا لهذا المنتج أو رأس المال السلعي هذا الذي [296] تم إنتاجه بالرمز س، فإن قيمته أو سعر إنتاجه (لأنهما يتطابقان بالنسبة لمجمل السلع) = 1080، وأن معدل ربح رأس المال الكلي البالغ 900 = 20%. وتؤلف هذه الـ 20%، كما يتنا من قبل، معدل الربح الوسطي، نظراً لأننا لا نحسب فائض القيمة هنا قياساً إلى رأس المال هذا أو ذاك بتركيبه الخاص، بل قياساً إلى رأس المال الصناعي الكلي بتركيبه الوسطي. إذن، فإن س = 1080، ومعدل الربح = 20%. دعونا نفترض الآن أنه تضاف إلى رأس المال الصناعي البالغ 900 جنيهه، 100 جنيهه رأسمال تاجر له حصة مماثلة في الربح بما يتناسب (pro rata) ومقداره، شأن الآخر. وبلغ رأسمال التاجر، حسب افتراضنا، $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلي البالغ 1000. وبذلك تبلغ حصته $\frac{1}{10}$ من فائض القيمة الكلي البالغ 180، فيحصل على معدل ربح مقداره 18%. والواقع أن الربح الواجب تقسيمه على بقية الـ $\frac{9}{10}$ من رأس المال الكلي يساوي في الواقع 162 فقط، وعند تقسيمه على رأس المال 900 = 18% بالمثل. وبذا، فإن السعر الذي يبيع به س مالكو رأس المال الصناعي البالغ 900 إلى تجار السلع = 720 ث + 180 م + 162 ف = 1062. ولو أضاف التاجر الربح الوسطي البالغ 18، إلى رأسماله البالغ 100، فإنه يبيع السلع بمقدار يساوي 1062 + 18 = 1080، أي يبيعها بموجب سعر إنتاجها، أو، إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلي في الحسبان، يبيعها بموجب قيمتها، رغم أنه لا يتلقى ربحه إلا في التداول ومن خلال التداول، إلا من خلال فائض سعر يبعه على سعر شرائه. وإذا كان لا يبيع السلع بما يزيد عن قيمتها أو بما يزيد عن سعر إنتاجها، فما ذلك إلا لأنه قد اشتراها من الرأسمالي الصناعي دون قيمتها أو دون سعر إنتاجها.

وعليه، فإن رأسمال التاجر يُسهم، كمحدد، في تكوين معدل الربح العام، وذلك بما يتناسب (pro rata) والجزء الذي يؤلفه هو من رأس المال الكلي. وإذا قلنا في الحالة المبحوثة أعلاه إن معدل الربح الوسطي = 18%، فذلك يعني أنه سيكون = 20% لو أن $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلي لم يكن رأسمال تاجر، ولو أن معدل الربح العام لم ينخفض، تبعاً لذلك، بمقدار $\frac{1}{10}$. وبذا يبرز تحديد أقرب وأدق لسعر الإنتاج. وينبغي أن يفهم بسعر الإنتاج، الآن كما من قبل، سعر السلعة = تكاليفها (قيمة ما تحتويه من رأسمال ثابت ومتغير) + الربح الوسطي عن ذلك. غير أن هذا الربح الوسطي بات الآن يُحدد على نحو آخر. إنه يُحدد بالربح الكلي الذي ينتجه رأس المال الإنتاجي الكلي؛ ولكنه لا يُحسب على أساس رأس المال الإنتاجي الكلي، لأنه إذا كان رأس المال هذا = 900، كما هو مذكور أعلاه، وكان الربح = 180، فإن معدل الربح الوسطي سيساوي عندئذ $\frac{180}{900} = 20\%$ ، ولكنه يُحسب على أساس رأس المال الإنتاجي الكلي + رأس المال [297] التجاري، لأنه إذا كان رأس المال الإنتاجي 900، ورأس المال التجاري 100، فإن معدل الربح الوسطي = $\frac{180}{1000} = 18\%$. لذا، فإن سعر الإنتاج = ك (الكلفة) + 18، بدلاً من ك + 20. إن الحصة التي تؤول إلى رأس المال التجاري من الربح الكلي تدخل في حساب معدل الربح الوسطي، أصلاً. وعليه، فإن القيمة الفعلية أو سعر الإنتاج لرأس المال السلمي الكلي = ك + ح + ج (حيث يمثل ج الربح التجاري). إذن، فإن سعر الإنتاج أو السعر الذي يبيع به الرأسمالي الصناعي هو أصغر من سعر الإنتاج الفعلي للسلعة؛ أو، إذا أخذنا مجموع السلع كلها في الاعتبار، فإن الأسعار التي تبيع بها طبقة الرأسماليين الصناعيين السلع أصغر من قيم هذه السلع. ولذا يكون في المثال أعلاه: 900 (الكلفة) + 18% من 900، أي 162 + 900 = 1062. أما التاجر الذي يبيع بـ 118 سلعة كلفتها 100، فإنه يضيف بالطبع 18%؛ ولكن بما أن السلعة التي اشتراها بـ 100، تكلف 118، فهو لا يبيع هذه السلعة إذن بما يزيد عن قيمتها. وسوف نستخدم تعبير «سعر الإنتاج» بالمعنى الأدق الذي صغناه آنفاً. ومن الواضح في هذه الحالة أن ربح الرأسمالي الصناعي يساوي فائض سعر إنتاج السلعة على سعر كلفتها، وأن الربح التجاري، خلافاً لهذا الربح الصناعي، يساوي فائض سعر البيع على سعر إنتاج السلعة، وهذا الأخير يمثل سعر الشراء بالنسبة للتاجر؛ ولكن من الواضح أن السعر الفعلي للسلعة = سعر إنتاجها + ربح التاجر (الربح التجاري). ومثلما أن رأس المال الصناعي يحقق فقط ربحاً تتضمنه قيمة السلعة، أصلاً، كفائض قيمة، كذلك يفعل رأس المال التجاري، ولكن لا شيء سوى لأن فائض القيمة، أو الربح، لم يتحقق بعد بكامله في سعر السلعة

الذي حققه رأس المال الصناعي⁽³⁹⁾ وعليه، فإن السعر الذي يبيع به التاجر هو على الدوام أكبر من السعر الذي يشتري به، لا لأن سعر البيع أكبر من القيمة الكليّة، بل لأن سعر الشراء أدنى منها.

لذا، فإن رأسمال التاجر يسهم في تسوية فائض القيمة إلى ربح وسطي، رغم أنه لا يسهم في إنتاج فائض القيمة هذا. وعليه، فإن معدل الربح العام يتضمن، بالأصل، الطرح من فائض القيمة الذي يؤول إلى رأسمال التاجر، وبالتالي الطرح من ربح رأس المال الصناعي.

يترتب على ما جاء:

1 - كلما كان رأسمال التاجر أكبر قياساً إلى رأس المال الصناعي، كان معدل الربح الصناعي أصغر، وبالعكس.

2 - وبينما اتضح في الجزء الأول، أن معدل الربح يجد تعبيره دوماً في مقدار أصغر من معدل فائض القيمة الفعلي، أي يُظهر دوماً درجة متدنية لاستغلال العمل - مثلاً، في [298] الحالة الواردة أعلاه، 720 ث + 180 م + 180 ف، يجري التعبير عن معدل فائض القيمة = 100%، كمعدل ربح لا يزيد عن 20% - فإن هذين المقدارين يختلفان أكثر، لأن معدل الربح الوسطي، بعد أخذ الحصة التي تؤول إلى رأسمال التاجر في الحساب، يبدو بدوره أصغر، فهو يبلغ في حالتنا 18% بدلاً من 20%. لذا، فإن معدل الربح الوسطي للرأسمالي القائم بالاستغلال مباشرة، يعبر عن معدل ربح أصغر قياساً إلى ما هو عليه فعلاً.

إذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى تظل ثابتة على حالها، فإن الحجم النسبي لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع سرعة دورانه، أي عكسياً مع طاقة عملية تجديد الإنتاج عموماً (غير أن رأسمال صغار التجار - الفئة المتوسطة من التجار يؤلف استثناء). وفي مجرى التحليل العلمي يتجلى تكوين معدل الربح العام نابعاً من رؤوس الأموال الصناعية ومن تنافسها، أول الأمر، ليتعرض هذا المعدل إلى التعديل، والتكميل، والتحويل فيما بعد بفعل توسط رأسمال التاجر. أما في مجرى التطور التاريخي، فإن

(39) جون بيللرز، [أبحاث عن الفقراء والمانيفاكتورات والتجارة، والمزارع، وانعدام الأخلاق، لندن، 1699، ص 10].

(John Bellers, [Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality, London, 1699, p. 10]).

المسار عكس ذلك تماماً. فرأس المال التجاري هو أول من يُحدّد أسعار السلع، وفقاً لقيمتها، بهذا القدر أو ذاك، وأن ميدان التداول الذي يتوسط عملية تجديد الإنتاج، هو أول ميدان يتكوّن فيه معدل الربح العام. إن الربح التجاري هو الذي يُحدّد، في الأصل، الربح الصناعي. ولكن بعد أن يتأصل نمط الإنتاج الرأسمالي ويتحول المُنتج ذاته إلى تاجر، يُختزل الربح التجاري إلى جزء من فائض القيمة الكلّي، ويؤول إلى رأس المال التجاري بوصفه جزءاً معيناً من رأس المال الكلّي الناشط في العملية الاجتماعية لتجديد الإنتاج.

لقد اتضح أن تدخل رأسمال التاجر في المساواة التكميلية للأرباح، لا يفضي إلى إدخال أي عنصر إضافي على قيمة السلعة لصالح رأس المال النقدي الذي يسلّفه التاجر، وأن الإضافة المضافة على السعر التي يجنيها التاجر بفضلها ربحه، لا تساوي غير جزء من قيمة السلعة، وهو جزء تخلّى عنه رأس المال الإنتاجي ولم يحسبه ضمن سعر إنتاج السلعة. وإن حال رأس المال النقدي هذا يشبه في ذلك تماماً حال رأس المال الأساسي للرأسمالي الصناعي، ما دام لم يُستهلك وما دامت قيمته لا تؤلف بالتالي أي عنصر من عناصر قيمة السلعة. ويعوّض التاجر، بنفس سعر شراء رأس المال السلعي عن سعر إنتاج رأس المال هذا $= \Delta n$ ، نقداً. أما سعر بيعه فهو، كما بيّنا من قبل، $= \Delta n + n$ ، حيث تعتبر Δn عن الإضافة إلى سعر السلعة، وهي إضافة يحددها معدل الربح العام. وحين يبيع التاجر السلعة، فسيعود إليه، رأس المال النقدي الأصلي الذي سبق أن سلّفه في [299] شراء السلع علاوة على Δn . ويتضح هنا، من جديد، أن رأسماله النقدي ليس، بوجه عام، سوى رأس المال السلعي للرأسمالي الصناعي محوّل إلى رأسمال نقدي، ولا يمكن له أن يؤثر بشيء على مقدار قيمة رأس المال السلعي هذا، مثلما لن يؤثر في ذلك شيء لو أن هذا الأخير بيع مباشرة إلى المستهلك النهائي بدلاً من التاجر. فكل ما يحدث حقاً هو استباق الدفع من هذا المستهلك. ولكن ذلك ليس صحيحاً إلا إذا كان التاجر، كما افترضنا من قبل، لا يقوم بأية تكاليف، أي إذا لم يكن يتوجب عليه أن يسلّف، إلى جانب رأسماله النقدي الذي يتوجب دفعه لشراء السلعة من المُنتج، أي رأسمال آخر، أساسي أو دائر، في عملية استحالات السلع، عملية الشراء والبيع. ولكن الأمر ليس كذلك في الواقع، مثلما سبق أن رأينا عند دراسة تكاليف التداول (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس). وتمثل تكاليف التداول هذه، في جانب منها، بتكاليف قد يطالب بها التاجر من وسطاء تداول آخرين، وتمثل، في جانب آخر، بتكاليف تنجم مباشرة عن مشروعه الخاص بالذات.

ومهما يكن صنف تكاليف التداول هذه، سواء كانت تنشأ عن الطابع التجاري الصرف لمشروع التاجر بما هو عليه، وبالتالي سواء كانت تنتمي إلى تكاليف التداول الخاصة للتاجر، أم كانت تمثل بنود إنفاق على عمليات إنتاج لاحقة تندرج ضمن عملية التداول، مثل الشحن والنقل والتخزين، إلخ، فإنها تفترض دائماً، بالنسبة إلى التاجر، أنه يسلف، علاوة على رأس المال النقدي المسلف لشراء السلع، رأسمالاً إضافياً يخصص لشراء ودفع تكاليف وسائل التداول هذه. ويحدد ما يتألف عنصر التكاليف هذا من رأسمال دائر، فإنه يدخل بأكمله كعنصر إضافي في سعر بيع السلع؛ أما بحدود ما يتألف من رأسمال أساسي، فإنه يدخل في سعر البيع كعنصر إضافي بما يساوي مقدار اهتلاكه؛ ولكنه يدخل فيه أيضاً كعنصر يؤلف قيمة إسمية حتى لو كان لا يشكل إضافة فعلية إلى قيمة السلعة، تماماً مثل تكاليف التداول التجاري الصرف. غير أن رأس المال الإضافي هذا بأكمله، سواء كان دائراً أم أساسياً، يُسهم في تكوين معدل الربح العام.

إن تكاليف التداول التجاري الصرف (أي باستثناء تكاليف الشحن والنقل والتخزين، إلخ) تنحصر في تكاليف ضرورية لتحقيق قيمة السلعة، سواء لتحويل القيمة من سلعة إلى نقد أم من نقد إلى سلعة، أي لتوسط مبادلتها. ونحن نغفل كلياً، بهذا الخصوص، عمليات إنتاج قد تستمر خلال فعل التداول، حيث يمكن لمشروع التاجر أن يوجد بصورة مستقلة عنها. كما هو الحال، مثلاً، مع صناعة النقل الفعلية والشحن التي يمكن أن تؤلف بل أنها تؤلف حقاً فروعاً للاقتصاد متميزة تماماً عن التجارة، كما يمكن للسلع المعدة للشراء والبيع أن تخزن في مستودعات الأرصفة (Docks) وغيرها من المنشآت العامة، وتنشأ عن ذلك تكاليف يطالب بها التاجر من أطراف ثالثة، بمقدار ما يتعين عليه أن يسلفها. ويجري ذلك كله في تجارة الجملة، بالمعنى الدقيق، حيث يظهر رأسمال التاجر بأكثر صوره صفاء وأقلها تشابكاً مع الوظائف الأخرى. إن مقاول النقل ومدير سكك الحديد ومالك السفينة ليسوا «تجاراً». فالتكاليف التي ندرسها هنا، هي تكاليف الشراء والبيع. وقد سبق أن أشرنا من قبل إلى أن هذه التكاليف تنحصر في كلفة المحاسبة ومسك الدفاتر والتسويق والمراسلة، إلخ. وإن رأس المال الثابت اللازم لذلك يتألف من المكاتب والورق وطوابع البريد، إلخ. أما التكاليف الأخرى فتتضمن رأسمال متغير يسلف في استخدام عمال التجارة. (إن نفقات الشحن، وتكاليف النقل، ومدفوعات رسوم الجمارك، إلخ، يمكن أن تُعتبر، جزئياً، بمثابة تسليفات يدفعها التاجر لشراء السلع، لذا فإنها تدخل، بالنسبة إليه، في سعر الشراء).

إن سائر هذه التكاليف لا تتم أثناء إنتاج القيمة الاستعمالية للسلعة، بل أثناء تحقيق

قيمتها؛ فهي تكاليف تداول خالصة. إنها لا تدخل في عملية الإنتاج المباشرة، بل في عملية التداول، وبالتالي في عملية تجديد الإنتاج الكلية.

والجزء الوحيد من هذه التكاليف الذي يهمنا هنا، هو الجزء المُنفق على رأس المال المتغير. (علاوة على ذلك، ينبغي أن نبحث أيضاً ما يلي: أولاً - كيف يحافظ قانون القيمة على أهميته بالنسبة إلى عملية التداول، نعني القانون الذي ينص على أن العمل الضروري هو وحده الذي يدخل في قيمة السلعة؟ ثانياً - كيف يظهر التراكم بالنسبة لرأسمال التاجر؟ ثالثاً - كيف ينشط رأسمال التاجر في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الفعلية مأخوذة ككل؟).

إن هذه التكاليف تنبع من الشكل الاقتصادي للمنتج بوصفه سلعة.

إذا كان وقت العمل الذي يخسره الرأسماليون الصناعيون أنفسهم في بيع سلعهم إلى بعضهم بعضاً مباشرة - أي زمن تداول السلع، إذا أردنا التعبير عن ذلك موضوعياً - لا يضيف إلى هذه السلع أيما قيمة بتاتاً، فمن الجلي أن وقت العمل هذا لا يكتسي طابعاً آخر لمجرد أنه يقع على كاهل التاجر بدلاً من الرأسمالي الصناعي. فتحويل السلعة (المنتج) إلى نقد ثم تحويل النقد إلى سلعة (وسائل إنتاج) إنما هو وظيفة ضرورية من وظائف رأس المال الصناعي، وبالتالي عملية ضرورية للرأسمالي، الذي لا يزيد في واقع الأمر عن رأسمال في إهاب شخص، رأسمال حُبي بوعي وإرادة تخصه. بيد أن هذه [301] الوظائف لا تنتمي القيمة، ولا تخلق فائض قيمة. وإذا يقوم التاجر بهذه العمليات أو يستمر في توسط وظائف رأس المال في ميدان التداول، بعد أن كفت الرأسمالي المنتج عن القيام بها، فإنه لا يفعل أكثر من أن يحلّ محلّ الرأسمالي الصناعي. وإن وقت العمل الذي تكلفه هذه العمليات، إنما يُبدل على عمليات ضرورية في عملية تجديد إنتاج رأس المال، لكنه لا يضيف أية قيمة. وإذا كان التاجر لا يُنجز هذه العمليات (أي لا يُنفق وقت العمل اللازم لذلك) فإنه لن يستخدم رأسماله كأداة لتداول رأس المال الصناعي؛ أي أنه لن يواصل وظيفة قطعها الرأسمالي الصناعي، وبالتالي لن يُسهم، كرأسمالي بما يتناسب (pro rata) ورأسماله المسلف، في كتلة الربح التي تُنتجها طبقة الرأسماليين الصناعيين بأسرها. لذا، فإن الرأسمالي التجاري ليس بحاجة إلى استخدام عمال مأجورين، بغية الحصول على نصيب من مجمل كتلة فائض القيمة، وزيادة قيمة سلفته المدفوعة كرأسمال. وإذا ما كان مشروعه ورأسماله صغيرين، فبوسعه هو بالذات أن يكون العامل الوحيد المستخدم في مشروعه هو. وسوف يتلقى جزء الربح الذي يؤول إليه من خلال الفرق بين سعر شراء السلع وسعر إنتاجها الفعلي.

ولكن من جهة ثانية، فإن الربح الذي يحققه التاجر من رأسماله الصغير المسلف قد لا يكون أكبر، بل ربما يكون أصغر، من أجور عامل مأجور ماهر حسن الأجور. والواقع أن ثمة وكلاء تجاريين مباشرين للرأسمالي المنتج ينشطون إلى جانبه من شارين وباعة ووكلاء متجولين، يتلقون الدخل نفسه أو أكثر، سواء في شكل أجور أم في شكل اقتطاعات من الربح (عمولة، علاوة) من كل بيع. في الحالة الأولى، يتلقى التاجر الربح التجاري بوصفه رأسمالياً مستقلاً؛ وفي الحالة الثانية يُدفع للمستخدم، وهو عامل مأجور عند الرأسمالي الصناعي، جزء من الربح، سواء في شكل أجور، أم في شكل اقتطاع معين من ربح الرأسمالي الصناعي، الذي يعمل عنده هذا كوكيل مباشر، وفي هذه الحالة يضع رب العمل الربح الصناعي والربح التجاري في جيبه على السواء. ولكن رغم أن موارد وسيط التداول قد يظهر له بالذات، وكأنه محض أجور دُفعت لقاء ما أنجزه من عمل، ورغم أن مقدار ربحه، حين لا يظهر الأمر كذلك، قد لا يكون أكبر من أجور عامل حسن الأجور، فإن مواده لا تنبع في كل هذه الحالات إلا من الربح التجاري. [302] وينجم ذلك عن أن عمله ليس عملاً خالقاً للقيمة.

إن استطالة عملية التداول تمثل بالنسبة للرأسمالي: 1 - خسارة شخصية للوقت، بقدر ما يعيقه ذلك عن أداء وظيفته كمدير لعملية الإنتاج نفسها؛ 2 - بقاء منتجته مدة أطول بشكل نقدي أو شكل سلعي، في عملية التداول، أي في عملية لا نماء فيها لقيمة هذا المنتج، بل تنقطع فيها عملية الإنتاج المباشرة. وكما لا تنقطع هذه الأخيرة، ينبغي إما أن يقلص الإنتاج، أو أن يسلف رأسمالاً نقدياً إضافياً بغية مواصلة عملية الإنتاج على النطاق نفسه دائماً. وهذا يعني، في كل مرة، إما أن يُجنى من رأس المال السابق ربح أصغر، أو ينبغي تسليف رأسمال نقدي إضافي بغية الحصول على الربح السابق نفسه. ويبقى الأمر على حاله تماماً، عندما يأتي التاجر ليأخذ مكان الرأسمالي الصناعي. فبدلاً من أن يُنفق الرأسمالي الصناعي وقتاً إضافياً على عملية التداول، فإن التاجر هو الذي يُنفق هذا الوقت؛ وبدلاً من أن يضطر الصناعي إلى أن يسلف رأسمالاً إضافياً في التداول، يقوم التاجر بهذا التسليف؛ أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه: بدلاً من أن يظل جزء كبير من رأس المال الصناعي على الدوام في عملية التداول، فإن رأسمال التاجر هو الذي يتركز بأكمله في هذه العملية؛ وبدلاً من أن يُنتج الرأسمالي الصناعي ربحاً أصغر، يتوجب عليه أن يتنازل إلى التاجر عن جزء من ربحه. وإذا بقي رأسمال التاجر يعمل في نطاق الحدود الضرورية، فإن تقسيم وظائف رأس المال سوف يسمح بإنفاق وقت أقل على عملية التداول ذاتها، وتسليف رأسمال إضافي أقل لأجلها، أما الخسارة

في إجمالي الربح التي تتخذ شكل ربح تجاري، فستكون أقل مما كانت ستصبح عليه بخلاف ذلك. وإذا كان رأس المال البالغ 720م + 180م + 180ف، كما في المثال أعلاه، مع وجود رأسمال تاجر يبلغ 100 إلى جانبه، يقدم للرأسمالي الصناعي ربحاً مقداره 162 أو 18%، أي مقتطعاً من الربح 18%، فإن رأس المال الإضافي الضروري قد يصل، من دون هذا الأفراد لرأسمال التاجر، إلى 200، وبذا تبلغ السلفة الإجمالية التي يقدمها الرأسمالي الصناعي 1100 بدلاً من 900، وهذا يعني أن معدل الربح على فائض قيمة يبلغ 180، لن يزيد عن $\frac{4}{11}16\%$.

ولو قام الرأسمالي الصناعي الذي يؤدي دور تاجر لنفسه بنفسه، علاوة على دفع رأس المال الإضافي الذي يشتري به سلماً جديدة، قبل أن يُعاد تحويل منتوجه المائل في التداول إلى نقد، بتسليف رأسمال آخر (مصاريف المكتب، أجور للعمال التجاريين) بغية تحقيق قيمة رأسماله السلمي، أي من أجل عملية التداول، فإن هذه النفقات لا تخلق [303] فائض قيمة، رغم أنها تؤلف رأسمالاً إضافياً. وينبغي التعويض عن هذه النفقات من قيمة السلع، ذلك أن جزءاً من قيمة هذه السلع ينبغي أن يُحوّل، من جديد، إلى تكاليف تداول؛ ولكن ذلك لا يولّد أي فائض قيمة إضافياً. أما بالنسبة إلى رأس المال الكلي للمجتمع، فإن ذلك يعني، في واقع الأمر، أن جزءاً من رأس المال هذا اللازم لأجل عمليات ثانوية لا يدخل في عملية إنماء القيمة، وأنه ينبغي باستمرار تجديد إنتاج هذا الجزء من رأس المال الاجتماعي لهذه الأغراض. ومن جراء ذلك يتقلص معدل الربح بالنسبة إلى الرأسماليين الفرادى وإلى طبقة الرأسماليين الصناعيين برمتها، وهذه نتيجة تتمخض عن كل ضمّ لرأسمال إضافي، حيثما يكون مثل هذا الضمّ الإضافي لازماً لتحريك الكتلة السابقة من رأس المال المتغير.

وإن هذا التقلّص في معدل الربح يحصل أيضاً، بدرجة أقل، وبطريق آخر، إذا ما أزاح الرأسمالي التجاري عن الرأسمالي الصناعي عبء التكاليف الإضافية المقترنة بأعمال التداول. وتجري الأمور الآن بحيث أن التاجر يسلف رأسمالاً أكثر مما سيكون ضرورياً لو كانت هذه التكاليف غير قائمة، بحيث أن الربح المتأتي لرأس المال الإضافي هذا يُزيد مقدار الربح التجاري؛ فيُسهم رأسمال التاجر بنطاق أكبر مع رأس المال الصناعي في مساواة معدل الربح الوسطي، وبذلك يهبط هذا الربح الوسطي. فلو كان هناك، في مثالنا المذكور أعلاه، إلى جانب رأسمال التاجر البالغ 100 وحدة، رأسمال إضافي مقداره 50 يُسلف لتغطية التكاليف المقصودة، فإن فائض القيمة الكلي البالغ 180 يتوزع الآن على رأسمال إنتاجي 900 زائداً رأسمال تاجر 150، أي ما مجموعه = 1050.

وبذا يهبط معدل الربح الوسطي إلى $17\frac{1}{2}\%$. ويبيع الرأسمالي الصناعي السلع إلى التاجر بما يساوي $900 + 154\frac{2}{3} = 1054\frac{2}{3}$ ، وبيعهما التاجر بـ $1130 + 1080 = 2210$ تمثل التكاليف التي ينبغي له أن يعوضها). علاوة على ذلك، ينبغي أن نعترف بأن انقسام رأس المال إلى رأسمال تاجر ورأسمال صناعي يقترون بتمركز تكاليف التجارة، وبالتالي انخفاض هذه التكاليف عنهما.

ويبرز الآن السؤال التالي: ما وضع العمال المأجورين الذين يستخدمهم الرأسمالي التجاري، ونعني به هنا المُتاجر بالسلع؟

من ناحية أولى، أن مثل هذا العامل التجاري عامل مأجور شأن غيره. فأولاً - إن عمله يُشترى برأس المال المتغير للتاجر لا بالنقد الذي يُنفقه هذا كإيراد، وبالتالي فإنه لا يُشترى من أجل خدمة شخصية، بل بهدف الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال الذي سلفه التاجر. ثانياً - إن قيمة قوة عمله، وبالتالي أجوره، تتحدد، شأنه شأن سائر العمال [304] المأجورين، بتكاليف إنتاج وتجديد إنتاج قوة عمله الخاصة، لا بمنتوج عمله.

ولكن ثمة فارق يميزه عن العمال الذين يستخدمهم رأس المال الصناعي مباشرة، يماثل الفارق القائم بين رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري، وبالتالي الفارق بين الرأسمالي الصناعي والتاجر. وبما أن التاجر بوصفه محض وسيط منفذ للتداول، لا يُنتج قيمة ولا فائض قيمة (لأن القيمة الإضافية التي يضيفها إلى السلع بتكاليفه تنحصر في إضافة قيمة موجودة سابقاً، رغم أن السؤال يظل قائماً، وهو: كيف يحفظ ويصون قيمة رأسماله الثابت؟) فالعمال التجاريون الذين يستخدمهم لأداء هذه الوظائف لا يمكن لهم أن يخلقوا له، بصورة مباشرة، فائض قيمة. ونفترض هنا، كما هو الحال مع العمال المنتجين، أن أجورهم تتحدد بقيمة قوة العمل، وأن التاجر لا يثري نفسه باقتطاعات من الأجور، أي أنه لا يُدرج في حساب تكاليفه مبلغاً لا يدفعه لقاء العمل، أي بتعبير آخر، أنه لا يثري نفسه بخداع مستخدميه وما شاكل.

والصعوبة المتعلقة بالعمال المأجورين في التجارة لا تقوم في أن نفسر كيف ينتجون الربح مباشرة لأرباب عملهم من دون أن ينتجوا مباشرة أيما فائض قيمة (وما الربح إلّا محض شكل محوّل من هذه). فقد قمنا بحلّ هذه المسألة، في الواقع، من خلال التحليل العام للربح التجاري. ومثلما أن رأس المال الصناعي يجني الربح ببيع العمل المائل والمتحقق في السلع، الذي لم يُدفع لقاءه أي مُعادِل، كذلك فإن رأس المال التجاري يجني الربح بأن لا يدفع لرأس المال الصناعي لقاء كل العمل غير مدفوع الأجر المائل في السلعة (في السلعة، بمقدار ما إن رأس المال المُنفق على إنتاجها يقوم بوظيفته

كجزء مناسب من رأس المال الصناعي الكلي) بل يرغبه أيضاً، عند بيع السلع، أن يدفع له لقاء هذا الجزء الذي لم يُدفع لقاءه والذي تحتويه السلعة. إن علاقة رأسمال التاجر بفائض القيمة تختلف عن علاقة رأس المال الصناعي بها. فهذا الأخير يُنتج فائض القيمة من خلال الاستيلاء المباشر على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر. أما الأول فإنه يستولي على جزء من فائض القيمة هذا، بدفع رأس المال الصناعي إلى التنازل عن هذا الجزء له.

ولا يقوم رأس المال التجاري بوظيفته، كرأسمال، في عملية تجديد الإنتاج إلا من خلال أدائه لوظيفته في تحقيق القيم، وبالتالي فإنه يسحب، بوصفه رأسمالاً ناشطاً، جزءاً [305] من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الكلي. وتتوقف كتلة ربح التاجر المفرد على كتلة رأس المال الذي يستطيع أن يستخدمه في هذه العملية، وهو يستطيع أن يستخدم منه، في الشراء والبيع، كتلة أكبر كلما كان العمل غير مدفوع الأجر لمستخدميه أكبر. بل أن الوظيفة التي يصبح نقد الرأسمالي التجاري بفضلها رأسمالاً، هي وظيفة يُجبر عماله على أدائها في الجزء الأكبر منها. ورغم أن العمل غير مدفوع الأجر لهؤلاء المستخدمين لا يخلق أيما فائض قيمة، فإنه يخلق له إمكانية تملك فائض القيمة، وهو ما يولد بالنسبة لرأس المال هذا النتيجة ذاتها تماماً؛ وعليه، فإن هذا العمل غير مدفوع الأجر هو، بالنسبة له، مصدر الربح. وبخلافه يتعذر تسيير أعمال المؤسسة التجارية على نطاق واسع، أي يتعذر تسييرها رأسمالياً.

ومثلما أن العمل غير مدفوع الأجر الذي يقوم به العامل يخلق لرأس المال الإنتاجي فائض قيمة مباشرة، كذلك فإن العمل غير مدفوع الأجر الذي يؤديه العمال المأجورون في التجارة يخلق لرأس المال التجاري حصة في فائض القيمة هذا.

والصعوبة تنحصر في الآتي: بما أن وقت عمل التاجر وعمله ليسا عملاً خالفاً للقيمة، رغم أنه يمنحه حصة في فائض القيمة الذي تم إنتاجه أصلاً، فما وضع رأس المال المتغير الذي يُنفقه التاجر على شراء قوة العمل التجارية؟ هل يُحتسب رأس المال المتغير هذا ضمن تكاليف رأس المال التجاري المسلف؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فإن ذلك سيبدو مناقضاً لقانون مساواة معدل الربح؛ فأي رأسمالي هذا الذي يسلف 150، إذا كان لا يستطيع أن يحسب سوى 100 منها كرأسمال مسلف؟ وإذا كان الأمر كذلك، فسيبدو ذلك مناقضاً لجوهر رأس المال التجاري، نظراً لأن هذا الصنف من رأس المال لا يؤدي وظيفته كرأسمال بتحريك عمل الغير، على غرار ما يفعل رأس المال الصناعي، بل

بأن يعمل هو بنفسه، أي يؤدي وظائف الشراء والبيع، ولهذا السبب بالذات وبفضل هذا بالذات، ينقل إلى نفسه جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الصناعي. (وعليه، ينبغي لنا بحث النقاط التالية: رأس المال المتغير الخاص بالتاجر؛ قانون العمل الضروري في ميدان التداول؛ كيف يصون عمل التاجر قيمة رأسماله الثابت؛ دور رأسمال التاجر في عملية تجديد الإنتاج الكلية؛ وأخيراً الإنشطار إلى رأسمال سلمي ورأسمال نقدي من جهة، وإلى رأسمال متاجرة بالسلع ورأسمال متاجرة بالنقد من جهة أخرى).

لو كان كل تاجر لا يملك من رأس المال سوى القدر الذي يتيح له تدويره اعتماداً على عمله هو بالذات، لكان هناك تجزؤ وتبعثر لا نهاية لهما في رأسمال التاجر؛ ولكان [306] من شأن هذا التجزؤ والتبعثر أن يتنامى بمقدار ما يتعاضد نطاق إنتاج وكتلة رأس المال الإنتاجي، كلما تطور نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً وهذا يعني تعاضد انعدام التناسب بين الاثنين. وعليه، فبمقدار ما يجري تمركز رأس المال في ميدان الإنتاج، يجري لامتراكز رأس المال في ميدان التداول. إن العمليات التجارية الصرف للرأسمالي الصناعي، وبالتالي نفقاته التجارية الصرف، سوف تزداد بذلك ازدياداً لا نهاية له، إذ سيضطر إلى التعامل مع 1000 تاجر مثلاً بدلاً من 100 تاجر. وبذا يضيع الشطر الأعظم من المكاسب المتأتية من استقلالية رأسمال التاجر؛ إذ ستزداد تكاليف التداول الأخرى، مثل الفرز والشحن، إلخ، علاوة على التكاليف التجارية الصرف. وينطبق هذا على رأس المال الصناعي. أما الآن فنعاين حال رأسمال التاجر. أولاً - ما يخص الأعمال التجارية الصرف. إن إجراء الحسابات بأرقام كبيرة لا يكلف وقتاً أكثر من إجرائها بأرقام صغيرة. أما القيام بعشر عمليات شراء بـ 100 جنيه فيكلف عشرة أضعاف الوقت اللازم لعملية شراء واحدة بـ 1000 جنيه. وإن التراسل مع 10 تاجر صغار يكلف 10 أضعاف الورق وكلفة البريد اللازمة لمراسلة تاجر واحد كبير. إن تقسيم العمل بدقة في المشروع التجاري، حيث يتولى واحد دفاتر الحسابات، وثنان أمانة الصندوق، وثالث المراسلات، ورابع الشراء، وخامس البيع، وسادس السفر، إلخ، يوفر الكثير من وقت العمل بما لا يُقاس، بحيث أن عدد العمال المستخدمين في تجارة الجملة لا علاقة له البتة بالحجم النسبي للمؤسسة. ومرد ذلك أن الوظيفة نفسها، سواء نُفذت على نطاق واسع أم ضيق، تكلف نفس وقت العمل في التجارة، خلافاً لما في الصناعة. لذلك يظهر التركز، تاريخياً، في المؤسسات التجارية قبل ظهوره في ورشة العمل الصناعية. والآن عن الإنفاق على رأس المال الثابت. إن مائة مكتب صغير تكلف أكثر بما لا يُقاس مما

يكلّف مكتب واحد كبير؛ و100 مستودع صغير للسلع تكلف أكثر من مستودع واحد كبير، إلخ. وإن تكاليف النقل، أو على الأقل التكاليف واجبة التسليف، تتنامى في مشروع التاجر كلما تجزأ وتبعثر.

وعليه، ينبغي للرأسمالي الصناعي أن يُنفق المزيد من العمل والمزيد من تكاليف التداول لتسيير الجانب التجاري من أعماله. وسيلزم رأسمال التاجر نفسه، إذا كان موزعاً على كثرة من التجار الصغار، المزيد من العمال لتنفيذ وظائفه، بسبب هذا التجزؤ والتبعثر، وسيلزم علاوة على ذلك رأسمال تاجر أكبر لتحقيق تداول رأس المال السلعي نفسه.

دعونا نرمز لكامل رأسمال التاجر المنفق مباشرة على شراء وبيع السلع بالرمز T ، ولرأس المال المتغير، المقابل له والمنفق على أجور العمال المساعدين في التجارة بالرمز t ، وعليه، فإن $(T + t)$ تكون أصغر مما ينبغي أن يكون عليه إجمالي رأسمال التاجر T ، فيما لو كان كل تاجر يدبّر أموره من دون مساعدين، أي إذا لم يُنفق أي [307] جزء من رأسماله على t . ولكننا لم ننته بعد من تذليل الصعوبة.

إن سعر بيع السلع ينبغي أن يكفي (1) لتسديد الربح الوسيطى على $(T + t)$. ولقد أوضحنا ذلك بواقع أن $(T + t)$ هو على وجه العموم تقليص لـ T الأصلي، أي أنه يمثل رأسمالاً تجارياً أصغر مما كان ينبغي أن يكون عليه بدون t . ولكن ينبغي لسعر البيع هذا أن يكفي، (2) للتعويض ليس فقط عن الربح الإضافي الظاهر الآن على T ، بل وعن الأجور المدفوعة، أي رأس المال المتغير للتاجر t . وهذا الأمر الأخير هو منبع الصعوبة. فهل يؤلف t جزءاً جديداً من مكونات السعر، أم أنه محض جزء من الربح المتأني عن $(T + t)$ ، لا يُمثل أجراً إلا للعامل التجاري، ويُمثل للتاجر نفسه محض تعويض عن رأسماله المتغير؟ وفي الحالة الأخيرة فإن الربح الذي يجنيه التاجر من رأسماله المُنفق $(T + t)$ لن يساوي غير الربح الذي يؤول إلى T بموجب المعدل العام، زائد t ، علماً بأن التاجر يدفع هذا الأخير في شكل أجور، رغم أن T لا يدّر بذاته أي ربح.

الواقع أن لبّ القضية هو العثور على حدود T (بالمعنى الرياضي). إننا نود قبل كل شيء أن نحدد موضع الصعوبة بدقة. لنرمز إلى رأس المال المُنفق مباشرة على بيع وشراء السلع بالرمز T ، ونرمز إلى رأس المال الثابت المستهلك في هذه الوظيفة (التكاليف التجارية المادية) بالرمز K وإلى رأس المال المتغير الذي يُنفقه التاجر بالرمز t . إن التعويض عن T لا ينطوي على أية صعوبة بالمرة. فذلك لا يزيد عن سعر الشراء

المتحقق بالنسبة إلى التاجر، أو سعر الإنتاج بالنسبة للصناعي. فالتاجر يدفع هذا السعر، ثم يقوم باعادة البيع فيستعيد كجزء من سعر بيعه؛ وهو يعني، إضافة إلى ت، ربحاً على ت، كما أوضحنا من قبل. لنفترض مثلاً أن السلعة تكلف 100 جنيه، وأن الربح على ذلك يبلغ 10%. لذا تُباع السلعة بـ 110. إن السلعة كانت تكلف 100؛ ورأس المال التاجر البالغ 100 لا يضيف إليها سوى 10.

ثم إذا أخذنا ك، لأتضح أن ك هذا هو، في أقصى أحواله يساوي، ولكنه في الواقع، أقل من ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي كان يتعين على المُنتج أن يستخدمه في البيع والشراء؛ ولكن ذلك سيشكل إضافة تضاف إلى رأس المال الثابت الذي استخدمه المُنتج مباشرة في الإنتاج. مع ذلك ينبغي التعويض عن هذا الجزء باستمرار من سعر السلعة أو، وهذا يعني الشيء نفسه، أن جزءاً مناسباً من السلعة ينبغي أن يُنفق في هذا الشكل على الدوام، أي ينبغي - منظوراً إليه من وجهة رأس المال الاجتماعي الكلي - أن يُجدد إنتاجه دائماً في هذا الشكل. إن لهذا الجزء من رأس المال الثابت المُسلّف تأثيراً مقلصاً لمعدل الربح، شأنه تماماً شأن مجمل كتلة رأس المال هذه الموظفة في الإنتاج مباشرة. وبمقدار ما يترك الرأسمالي الصناعي الجانب التجاري من أعماله إلى التاجر، فلن تعود به حاجة إلى تسليم هذا الجزء من رأس المال. فالتاجر هو الذي يسلّف ذلك بدلاً منه. ولكنه يفعل ذلك إسمياً؛ فالتاجر لا يقوم بإنتاج ولا بتجديد إنتاج ما يستهلكه من رأس مال ثابت (التكاليف التجارية المادية). إن إنتاجه هذا هو، إذن، نوع خاص من أعمال صاحب المشروع، أو في الأقل جزء من نشاط رأسماليين صناعيين معينين، يلعبون على هذا النحو دوراً يماثل الدور الذي يلعبه أولئك الرأسماليون الصناعيون الذين يجهزون منتجي وسائل العيش برأس المال الثابت. وعليه فإن التاجر يتلقى، أولاً - ما يعوّضه عن رأس المال الثابت هذا، ويتلقى، ثانياً، ربحاً على ذلك. وهكذا، يؤدي هذان كلاهما إلى تقليص ربح الرأسمالي الصناعي. ولكن، بفعل التركيز والاقتصاد المقترن بتقسيم العمل، فإن الربح يتقلص بمقدار أقل مما لو كان على الرأسمالي الصناعي نفسه أن يسلّف رأس المال هذا. بل أن تناقص معدل الربح يكون أقل، لأن رأس المال المُسلّف على هذا النحو أقل.

إن سعر البيع يتألف، إذن، من ت + ك + الربح عن ت + ك. وإن هذا الجزء من سعر البيع لا ينطوي على أية صعوبة، كما أسلفنا أما الآن فلدينا ت، أي رأس المال المتغير الذي يسلّفه التاجر.

ويغدو سعر البيع بذلك $ت + ك + ت + الربح عن (ت + ك) + الربح عن (ت)$ إن $ت$ يعوّض عن سعر الشراء لا غير، ولا يضيف أي شيء إلى هذا السعر ما عدا الربح عن $ت$. أما $ك$ فلا يضيف ربحاً عن $ك$ فحسب بل يضيف $ك$ نفسه؛ لكن مبلغ $ك$ + الربح عن $ك$ ، وهما جزء من تكاليف التداول المدفوعة في شكل رأسمال ثابت + الربح الوسطي المطابق لذلك، سيكون بين يدي الرأسمالي الصناعي أكبر مما بين يدي الرأسمالي التجاري. ويظهر هذا التقلص في الربح الوسطي على الشكل التالي، وهو أن الربح الوسطي التام يُحسب بطرح $ت + ك$ من رأس المال الصناعي المسلف، ويُدفع إلى التاجر الربح الوسطي عن $ت + ك$ بحيث يظهر المقدار المطروح بمثابة ربح لرأسمال خاص هو رأسمال التاجر.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى $ت + الربح عن ت$ ، أو، إذا أخذنا المثال الوارد أعلاه حيث افترضنا أن معدل الربح = 10%، بالنسبة إلى $ت + \frac{1}{10} ت$. فهنا بالذات تكمن الصعوبة الفعلية.

إن ما يشتره التاجر بواسطة $ت$ ، ليس سوى عمل تجاري، حسب فرضيتنا، أي عمل ضروري لأداء وظائف تداول رأس المال (س - ن) و (ن - س). لكن العمل التجاري هو عمل ضروري، عموماً، من أجل أن يقوم رأسمال ما بوظيفة رأسمال تاجر، أي يقوم [309] بتوسط تحويل السلعة إلى نقد والنقد إلى سلعة. إنه عمل يحقق القيم، ولكنه لا يخلق أي قيم. وبمقدار ما يؤدي رأسمال ما هذه الوظائف - أي بمقدار ما يؤدي رأسمالي ما هذه العمليات، أو هذا العمل بواسطة رأسماله - فإن رأس المال هذا يقوم بوظيفة رأسمال تاجر، ويُسهّم في تنظيم معدل الربح العام، أي يستخلص حصته من الربح الكلي. ولكن يبدو أن $ت + الربح عن ت$ تتضمن، أولاً - الدفع لقاء عمل (لأنه سيّان إذا كان الرأسمالي الصناعي يدفع للتاجر لقاء عمله بالذات، أو العمل الذي يؤديه المستخدمون الذين يدفع لهم التاجر) وثانياً - الربح عن المدفوعات لهذا العمل، الذي كان ينبغي أن يؤديه التاجر بنفسه. إن رأسمال التاجر يستعيد $ت$ أولاً، ويأخذ ربحاً عن $ت$ ثانياً؛ وهذا ينبع، أولاً، من أنه يطلب الدفع له لقاء العمل الذي يتيح له أن ينشط بوصفه رأسمال تجاري. وثانياً، إنه يطلب ربحاً عن قيامه بوظيفة رأسمال، أي لأنه يؤدي عمل رأسمال ناشط يدفع لقاء ربح له. وهذه هي المسألة التي ينبغي لنا أن نحلها.

لنفترض أن $ت = 100$ ، وأن $ت = 10$ ، وأن معدل الربح = 10% ونحن نعتبر $ك = صفر$ ، كيما نتحاكى إعادة إدخال هذا العنصر، دونما ضرورة، في حساب سعر الشراء، إذ لا مكان له هنا بعد أن عالجناه سلفاً. لذا، فإن سعر البيع سوف يكون = $ت$

$$+ ح + ت + ح (= ت + ت + ح + ت ح، حيث يمثل ح معدل الربح) = 100$$

$$+ 10 + 10 + 121.$$

ولكن، لو أن التاجر لم يُنفق ت على الأجور - نظراً لأن ت يُدفع لقاء العمل التجاري فقط، أي لقاء عمل لازم لتحقيق قيمة رأس المال السلعي الذي يلقيه رأس المال الصناعي في السوق - لكانت الأمور ستبرز على النحو التالي: كيما يشتري التاجر أو يبيع بواسطة ت = 100، ينبغي أن يكرّس لذلك وقته، وسوف نفترض أن كل هذا الوقت هو الوقت المتاح له. إن العمل التجاري الممثل في ت، أو 10 وحدات، يفترض، إذا كان يُدفع لقاءه بالربح لا بالأجور، أن هناك رأسمال تاجر آخر = 100، لأن معدله البالغ 10% = ت = 10. وإن رأس المال الثاني هذا ت = 100 لا يُضاف إلى سعر السلعة، أما الـ 10% فتُضاف بالطبع. وعليه، فهناك عمليتان بـ 100، وهذا = 200، لشراء سلع لقاء 200 + 20 = 220.

وبما أن رأسمال التاجر ليس على الإطلاق سوى شكل مستقل اتخذته جزء من رأس المال الصناعي لكي ينشط في عملية التداول، فإن كل المسائل المتعلقة به ينبغي أن تُحلّ على نحو بحيث يجري طرح القضية في شكل لا تعود معه المظاهر الخاصة برأسمال التاجر تبرز بصورة مستقلة بل تبرز في ترابطها المباشر برأس المال الصناعي، بوصفها [310] ظاهرات ملازمة لهذا الصنف من رأس المال. وينشط رأس المال التجاري باستمرار في عملية التداول مثلما ينشط المكتب خلافاً لورشة العمل. لذا ينبغي لنا بادئ ذي بدء أن نبحث ت الذي يهتّمنا، هنا بالذات، أي في مكتب الرأسمالي الصناعي نفسه.

إن هذا المكتب، ابتداءً، صغير تماماً بالقياس إلى ورشة العمل الصناعية. مع ذلك، فإن من الواضح أنه كلما اتسع نطاق الإنتاج، ازدادت العمليات التجارية التي يتعين القيام بها دائماً في عملية تداول رأس المال الصناعي، لبيع المنتج المائل بهيئة رأسمال سلعي، وإعادة تحويل النقد المستحصل إلى وسائل إنتاج، ومسك حسابات الكل. وإن حساب الأسعار ومسك دفاتر الحسابات والصندوق والمراسلات تندرج جميعاً في هذا الباب. وكلما اتسع نطاق الإنتاج تنامت العمليات التجارية لرأس المال الصناعي، وإن يكن ليس بالنسبة نفسها بأي حال، وازداد العمل وتكاليف التداول الأخرى اللازمة لتحقيق القيمة وفائض القيمة. ويحتم ذلك استخدام عمال مأجورين تجاريين، يؤلفون قوام المكتب التجاري الفعلي. ورغم أن نفقات هؤلاء تتخذ شكل أجور، فإنها تختلف عن رأس المال المتغير المُنفق على شراء العمل المنتج. إنها تزيد نفقات الرأسمالي الصناعي، تزيد كتلة رأس المال الذي يتعين تسليفه، من دون أن تنمّي فائض القيمة

مباشرة. مرّة ذلك أنها نفقات تُدفع لقاء عمل لا يُستخدم إلّا لتحقيق قيمة تم خلقها. وهي تخفض معدل الربح، شأنها شأن أية نفقات أخرى من هذا النوع، لأن رأس المال المُسلّف يزداد، من دون أن يزداد فائض القيمة. فإذا بقي فائض القيمة ثابتاً على حاله بينما يزداد رأس المال R إلى $R + \Delta R$ ، فإن معدل الربح $\frac{F}{R}$ يُخلى مكانه لمعدل ربح أدنى هو $\frac{F}{R + \Delta R}$ وعليه، فإن الرأسمالي الصناعي يسعى إلى تقليص تكاليف التداول هذه إلى أدنى حد ممكن، على غرار ما يفعل مع نفقات رأس المال الثابت. لذا، لا يتصرف رأس المال الصناعي مع عماله المأجورين التجاريين بأسلوب يماثل تصرفه مع العمال المأجورين المنتجين. فكلما ازداد عدد العمال المأجورين المنتجين الذين يستخدمهم، مع بقاء الشروط الأخرى على حالها، ازداد الإنتاج، وتعاظمت القيمة أو الربح. وبالعكس. كلما تعاظم نطاق الانتاج ونمت القيمة وفائض القيمة اللذين ينبغي تحقيقهما، تنامي رأس المال السلعي المُنتج، وارتفعت تكاليف المكتب بصورة مطلقة، إن لم تكن نسبية، مفضية بصورة أكبر إلى نوع معين من تقسيم العمل. أما إلى أي مدى [311] يؤلف الربح شرطاً مسبقاً لهذه النفقات، فذلك ما يتضح في أمور عديدة، منها أن جزءاً من رواتب المستخدمين التجاريين يُدفع في الغالب بهيئة حصة ماثوية من الأرباح، كلما تنامت هذه الرواتب. وإنه لمن طبيعة الأشياء أن العمل الذي يقوم تحديداً على أداء عمليات بسيطة وينحصر في حساب القيم جزئياً، وتحقيقها في جانب، وإعادة تحويل النقد المتحقق إلى وسائل إنتاج في جانب، يتوقف مقدارها على مقدار القيم التي تم إنتاجها ويتوجب تحقيقها، - إن عملاً كهذا لا يشكل سبباً لمقدار وكتلة هذه القيم، كما هو حال العمل المُنتج المباشر، بل يشكل نتيجة لهما. وينطبق الشيء ذاته على تكاليف التداول الأخرى. فلأجل قياس وزن ورزم ونقل الكثير، لا بد من وجود الكثير من السلع؛ إن حجم العمل المبذول على الرزم والنقل، إلخ، يتوقف على كتلة السلع، التي تؤلف مواضيع لهذا النشاط، وليس العكس.

إن العامل التجاري لا يُنتج، مباشرة، فائض قيمة. ولكن سعر عمله يتحدد بقيمة قوة عمله، أي تكاليف إنتاجها، في حين أن تجلّي قوة العمل هذه في النشاط، وجهدها، وإنفاقها، واستهلاكها، شأن أي عامل مأجور آخر لا تحدّها، بأي حال، قيمة قوة عمله. وعليه، لا تتناسب أجوره البتة مع كتلة الربح التي يساعد هو الرأسمالي في تحقيقها. فكلّفة العامل للرأسمالي غير ما يجلبه للرأسمالي، فهما مقداران متباينان. إنه يجلب الربح للرأسمالي، لا لأنه يخلق فائض قيمة مباشرة، بل لأنه يساعد في تقليص تكاليف تحقيق فائض القيمة، عن طريق ما يؤديه من عمل وهو عمل غير مدفوع الأجر في جانب

منه. وينتمي العامل التجاري، بالمعنى الدقيق للكلمة، إلى الطبقة الأفضل أجراً من العمال المأجورين ذوي العمل الماهر الذي يقف فوق العمل الوسطي. مع ذلك تنزع الأجور إلى الهبوط، حتى بالقياس إلى أجور العمل الوسطي، كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تقسيم العمل داخل المكتب يتطلب تطوراً أحادي الجانب للقدرة على العمل لا أكثر. وإن كثرة تكاليف إنتاج هذا التطور لا يكلف الرأسمالي شيئاً: فالوظيفة ذاتها هي التي تطور مهارة العامل، ويجري ذلك بوتيرة أسرع كلما غدت هذه الوظيفة أحادية الجانب أكثر، بفعل تقسيم العمل. ثانياً، لأن التعليم الابتدائي ومعرفة التجارة واللغات، إلخ، يجري اكتسابها وتجديد إنتاجها مع تقدم العلم وانتشار المدارس، بوتيرة أسرع وأسهل وأرخص وأعم، كلما توسع نمط الإنتاج الرأسمالي في توجيه طرائق التعليم، إلخ، خدمةً لأغراض عملية. إن إشاعة التعليم العام يسمح بتجنيد هذا الصنف من العمال من بين الطبقات التي كانت الطريق نحو هذه المهن مسدودة في وجهها سابقاً والتي اعتادت على نمط عيش أردأ نسبياً. وهذا يضاعف [312] التزاحم، فيزيد التنافس. وما عدا بعض الاستثناءات، تهبط، لهذا السبب، قيمة قوة عمل هؤلاء كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً؛ فتهبط أجورهم، بينما تتنامى قدرتهم على العمل. إن الرأسمالي يضاعف عدد هؤلاء العمال، عندما يكون من الضروري تحقيق المزيد من فائض القيمة والربح. وإن زيادة مثل هذا العمل هي على الدوام نتيجة، لا سبباً لتنامي فائض القيمة^(39a)

* * *

إذن ثمة انشطار. من جهة أولى، فإن وظائف رأس المال السلعي ورأس المال النقدي

(39a) أما إلى أي حد صدقت هذه النبوءة، نبوءة عام 1865، عن مصير البروليتاريا التجارية فذلك ما يستطيع أن يتحدث عنه مئات المستخدمين التجاريين الألمان، الذين، إذ يضطلعون بكل العمليات التجارية ويتقنون من ثلاث إلى أربع لغات، يعرضون خدماتهم، عبثاً، في حي الأعمال بلندن (City)، لقاء 25 شلناً في الأسبوع - وهذا أجر يقل بكثير عن أجر برّاد ماهر. من بعد ذلك، تأتي في المخطوطة صفحتان خاليتان تشيران إلى النية في معالجة هذه النقطة بتفصيل أكبر. وما عدا ذلك، تمكن الإشارة إلى (رأس المال، المجلد الثاني، الفصل السادس (تكاليف التداول)، ص 105 - 113، [أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الثاني، الفصل السادس، ص 131-138، الطبعة العربية، ص 148-156]) حيث سبق لماركس أن تطرق إلى العديد من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع. [ف. إنجلز].

(والمعرفين بالتالي كـرأسمال تجاري) هي أشكال عامة خاصة لرأس المال الصناعي. ومن جهة ثانية، فإن رؤوس أموال خاصة، وبالتالي أصناف خاصة من الرأسماليين، تنخرط في هذه الوظائف حصراً، وبذا تصبح هذه الوظائف ميادين خاصة للإثراء الذاتي لقيمة رأس المال.

إن الوظائف التجارية وتكاليف التداول لا تنفرد مستقلة إلا في رأس المال التجاري. وإن ذلك الجانب من رأس المال الصناعي، المتعلق بالتداول، لا يظهر في وجوده الدائم كـرأسمال سلعي ورأسمال نقدي فحسب، بل يظهر أيضاً في المكتب التجاري القائم إلى جانب ورشة العمل. ولكن هذا الجانب ينفرد مستقلاً في رأس المال التجاري. ويغدو المكتب التجاري، بالنسبة لهذا الأخير، ورشة عمله الخاصة. وإن ذلك الجزء من رأس المال المستخدم في شكل تكاليف تداول، يظهر عند تاجر الجملة أكبر مما عند الصناعي، وسبب ذلك أنه بالإضافة إلى مكتبه الخاص الذي يوجد في كل ورشة عمل صناعية، فإن جزء رأس المال الذي ينبغي لمجمل طبقة الرأسماليين الصناعيين أن تستخدمه على هذا النحو، يتركز في أيدي التجار الفرادى، وهم، إذ يضطلعون بإتمام وظائف التداول، يأخذون على عاتقهم أيضاً، تكاليف التداول الناجمة عن ذلك.

إن تكاليف التداول تبدو للرأسمالي الصناعي مصاريف غير مُنتجة، وهي كذلك. أما [313] بالنسبة للتاجر فإنها تبدو بوصفها منبع ربحه الذي يتناسب - إستناداً إلى فرضية معدل الربح العام - مع مقدار هذه المصاريف. وعليه، فإن ما يُنفق من تكاليف على التداول إنما يبدو إنفاقاً مُنتجاً بالنسبة إلى رأس المال التجاري. ولهذا السبب أيضاً فإن العمل التجاري، الذي يشتريه رأس المال هذا، هو بالنسبة إليه، عمل منتج بصورة مباشرة.

الفصل الثامن عشر

دوران رأسمال التاجر الأسعار

إن دوران رأس المال الصناعي هو وحدة زمن إنتاجه وزمن تداوله؛ ويشمل بالتالي عملية تجديد الإنتاج بكاملها. وبالعكس، فإن دوران رأسمال التاجر، الذي لا يؤلف في الواقع سوى الحركة المستقلة لرأس المال السلعي، لا يمثل إلا الطور الأول من استحالة السلعة، (س - ن)، أي يمثل حركة رأسمال خاص يرتدّ نحو نقطة انطلاقه؛ إن (ن - س - ن) هي، من وجهة نظر تجارية، حركة دوران رأسمال التاجر. فالتاجر يشتري، يحوّل نقده إلى سلعة، ثم يبيع، فيحوّل السلعة نفسها، ثانية، إلى نقد، وهكذا يمضي في تكرار دائم. إن استحالة رأس المال الصناعي تتبدى في نطاق التداول، في شكل (س₁ - ن - س₂) على الدوام؛ فالنقد المستحصل من بيع السلعة س₁، أي السلعة المُنتَجة، يُستخدم لشراء س₂، أي وسائل إنتاج جديدة؛ وهذا هو تبادل فعلي لـ س₁ مقابل س₂، وبذا فإن النقد نفسه ينتقل من يد إلى يد مرتين. وإن حركته تتوسط مبادلة صنفين مختلفين من السلع، هما س₁، س₂. أما بالنسبة إلى التاجر فعلى العكس، لأن السلعة في (ن - س - ن)، هي التي تنتقل من يد إلى يد مرتين؛ فهي تتوسط عودة النقد إلى التاجر، لا غير. وإذا كان رأسمال التاجر يبلغ 100 جنيه مثلاً، وكان يشتري بهذه الجنيهات المائة سلعة، ثم يبيع هذه السلعة بـ 110 جنيهات، فإن رأسماله البالغ 100 يكون قد قام بدوران واحد، ويتوقف عدد الدورانات في السنة، على عدد المرات التي يتم فيها تكرار الحركة (ن - س - ن) على مدار السنة.

ونغض النظر هنا، تماماً، عن التكاليف التي يمكن أن تنشأ عن الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع، نظراً لأن هذه التكاليف لا تغير أبداً الشكل الذي نُعنى ببحثه هنا.

وعليه، فإن عدد الدورانات التي يقوم بها رأسمال تاجر معين متماثل في هذه الحالة تماماً مع تكرار انتقالات النقد كوسيلة تداول بسيطة. ومثلما أن التاجر الواحد نفسه يشتري بما يُعادل عشرة أضعاف قيمته بشكل سلع، عندما يقوم بالدوران عشر مرات، كذلك فإن [315] نفس رأس المال النقدي للتاجر البالغ 100 مثلاً يشتري ما يُضارع عشر أضعاف قيمته بشكل سلع عندما يقوم بالدوران عشر مرات، أي أنه يحقق رأسمالاً سلعيّاً يملك 10 أضعاف هذه القيمة = 1000. ولكن ثمة فارق هو هذا: في تداول النقد كوسيلة تداول فإن قطعة النقد نفسها تنتقل بين مختلف الأيدي، وبذا تؤدي الوظيفة نفسها عدة مرات، ولذلك تعوّض سرعة تداولها عن كتلة قطع النقد المتداولة. أما بالنسبة إلى التاجر، فإن رأس المال النقدي نفسه - بصرف النظر عن أنواع القطع النقدية التي يتألف منها -، أي القيمة النقدية نفسها، يشتري ويبيع رأس المال السلعي عدة مرات بما يُعادل مقدار قيمته، ولذا يعود عدة مرات إلى نفس اليد، نفس نقطة الانطلاق في شكل $(\Delta + n)$ ، أي كقيمة مضافاً إليها فائض قيمة. وهذا ما يميّز دورانه كدوران رأسمال. فيسحب من التداول، باستمرار، نقداً أكثر مما يُلقى فيه. ومن الواضح تماماً، على أية حال، أن تسارع دوران رأسمال التاجر (حيث تسود وظيفة النقد كوسيلة دفع بتطور نظام الائتمان) يؤدي إلى تداول كتلة النقد نفسها بوتيرة أسرع.

غير أن تكرار دوران رأسمال التجارة بالسلع لا يعبر سوى عن تكرار أفعال البيع والشراء، في حين أن تكرار دوران رأس المال الصناعي يعبر عن الطابع الدوري لعملية تجديد الإنتاج الكلية وعن تواصلها (بما في ذلك عملية الاستهلاك). وبالمقابل يبدو ذلك بالنسبة إلى رأسمال التاجر كشرط خارجي لا أكثر. وينبغي لرأس المال الصناعي أن يُلقى السلع في السوق باستمرار، وأن يسحبها منه ثانية، كيما يظل الدوران السريع لرأسمال التاجر ممكناً. وإذا كانت عملية تجديد الإنتاج بطيئة عموماً، فإن دوران رأسمال التاجر يكون كذلك أيضاً. إن رأسمال التاجر، إذ يتوسط رأس المال الإنتاجي، يقلّص زمن تداول هذا الأخير. إلا أنه لا يؤثر تأثيراً مباشراً على زمن الإنتاج، الذي يؤلف هو أيضاً حدّاً لزمن دوران رأس المال الصناعي. وهذا أول حدّ يقيّد دوران رأسمال التاجر. ثانياً - إذا صرفنا النظر عن الحدّ الذي يفرضه الاستهلاك الإنتاجي الناجم عن تجديد الإنتاج، فإن سرعة وحجم الاستهلاك الشخصي الكليّ يحدّان، آخر المطاف، دوران رأسمال

التاجر نظراً لأن مجمل هذا الجزء من رأس المال السلعي، الذي يدخل في رصيد الاستهلاك، يتوقف على ذلك.

ولكن (إذا صرفنا النظر عن الدورانات الجارية في نطاق عالم التجار، حيث يقوم تاجر بإعادة بيع السلعة نفسها إلى تاجر آخر، وحيث يمكن أن يبدو التداول من هذا الصنف بالغ الازدهار أيام المضاربة) رأسمال التاجر يقلص الطور (س - ن) لرأس المال الإنتاجي، أولاً وثانياً - يتصرف رأسمال التاجر، في ظل نظام الائتمان الحديث، بجزء كبير من رأس المال النقدي الكلي للمجتمع، بحيث يمكن له أن يقوم بمشترياته قبل أن يكتمل بيع ما تم شراؤه؛ وسيان إن كان تاجرنا هذا يبيع إلى المستهلك النهائي مباشرة، أم أن هناك 12 تاجراً آخر يتوسطونهما. وفي ضوء المرونة الهائلة لعملية تجديد الإنتاج، التي يمكن أن تتخطى دائماً أي حد معين، لا يجد التاجر في الإنتاج نفسه حداً مقيداً، أو لا يجد فيه غير حد مرئي للغاية. ويؤدي ذلك، عدا عن الفصل بين (س - ن) و (ن - س)، الذي ينبع من طبيعة السلعة، إلى خلق طلب فعال. إن حركة رأسمال التاجر هي دائماً، رغم انفرادها المستقل، حركة رأس المال الصناعي داخل ميدان التداول. ولكنه يتحرك من جراء استقلاله، في نطاق معين، بمعزل عن القيود التي تفرضها عملية تجديد الإنتاج، بل أنه يدفع هذه الأخيرة بالذات كي تتخطى حدودها. إن التبعية الجوانية والاستقلالية البرآنية تدفعانه إلى نقطة تتم معها إعادة الترابط الباطني قسراً، عن طريق الأزمة.

من هنا منبع هذه الظاهرة في الأزمات، وهي أن الأزمات لا تبرز على السطح ولا تنفجر بادیء الأمر في تجارة المفرق، التي تتعاطى مع الاستهلاك المباشر، بل في ميادين تجارة الجملة والمصارف التي تضع رأس المال النقدي للمجتمع تحت تصرف تجارة الجملة.

ويمكن للصناعي حقاً أن يبيع إلى المصدر، وهذا يبيع بدوره إلى زبونه الأجنبي، ويمكن للمستورد أن يبيع مادته الأولية إلى الصناعي، وبيع هذا منتوجاته إلى تاجر الجملة، إلخ. ولكن السلعة تهجع باثرة من دون بيع في نقطة ما، خفية؛ أو أن مخزونات سائر المنتجين والتجار الوسطاء تطفح بالتدريج. وفي هذا الوقت بالذات يبلغ الاستهلاك، اعتيادياً، ذروة ازدهاره، جزئياً لأن رأسمالاً صناعياً واحداً يحرك سلسلة من الرأسماليين الآخرين، وجزئياً لأن العمال الذين يستخدمهم هؤلاء يستطيعون أن يُنفقوا أكثر من المعتاد من جراء إشتغالهم الكامل. كما تزداد نفقات الرأسماليين بازدياد مداخيلهم. إضافة إلى ذلك، يحصل، كما رأينا من قبل (رأس المال، الكتاب الثاني،

الجزء الثالث(*)، تداول دائم بين رأس المال الثابت ورأس المال الدائر (حتى بصرف النظر عن تسارع التراكم)، ويكون هذا التداول مستقلاً، من جهة، عن الاستهلاك الفردي، بمعنى أنه لا يدخل أبداً في هذا الأخير، ولكن الاستهلاك الفردي يحدّ منه آخر المطاف، نظراً لأن إنتاج رأس المال الثابت لا يتم أبداً من أجل ذاته، بل لأنه يتم [317] استهلاك المزيد من رأس المال الثابت هذا في ميادين الإنتاج التي تدخل منتوجاتها في الاستهلاك الفردي. إلّا أن هذا الإنتاج يستطيع أن يمضي هادئاً في طريقه لفترة من الزمن، محقّقاً بالطلب المتوقع، ولذا تتواصل الأعمال في هذه الفروع بالنسبة إلى التجار والصناعيين بازدهار بالغ. وتندلع الأزمة حين تعود نفقات التجار الذين يبيعون لأسواق نائية (أو التجار الذين تكدست مخزوناتهم داخل البلاد) ببطء وبكميات شحيحة لدرجة أن المصارف تأخذ تلح على طلب التسديد، أو أن أجل الكمبيالات المسحوبة على السلع المشتراة يحلّ قبل أن تحصل إعادة البيع. عندئذ يبدأ بيع اضطراري، بيع من أجل التسديد. وهنا يبدأ الانهيار، الذي يضع نهاية للإزدهار الظاهر بضربة واحدة.

ولكن السطحية والإبهام اللذان يسمان دوران رأسمال التاجر هما أكبر بكثير نظراً لأن دوران رأسمال التاجر هذا ذاته يمكن أن يتوسط تحقيق دورانات رؤوس أموال إنتاجية بالغة الاختلاف، في آنٍ واحدٍ أو بشكل متعاقب.

إلّا أن دوران رأسمال التاجر يمكن أن يتوسط ليس فقط دورانات مختلف رؤوس الأموال الصناعية، بل أن يتوسط أيضاً أطواراً متعارضة من استحداث رأس المال السلعي. فمثلاً، يشتري التاجر قماشاً من الصناعي إلى قاصر الأقمشة. وفي هذه الحالة يمثل دوران رأسمال التاجر ذاته - في الواقع الفعل الواحد ذاته هو (س - ن)، أي تحقيق القماش - طورين متضادين لرأسمالين صناعيين مختلفين. وبمقدار ما يقوم التاجر، عموماً، بالبيع لأجل الاستهلاك الإنتاجي، فإن (س - ن) الخاصة به تمثل دائماً (ن - س) بالنسبة لرأسمال صناعي معين، في حين أن (ن - س) الخاصة به تمثل دائماً (س - ن) بالنسبة لرأسمال صناعي آخر.

وإذا ما تركنا جانباً، كما فعلنا في هذا الفصل، تكاليف التداول ك، أي ذلك الجزء من رأس المال الذي يسلفه التاجر إلى جانب المبلغ المُنفق على شراء السلع، يترتب على ذلك أن نحذف Δ ك، أي الربح الإضافي المستمد من رأس المال الإضافي هذا.

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 420 - 423 و 427 - 431، [الطبعة العربية، ص 475-479 و 483-488].

وعليه، فهذا الأسلوب في البحث دقيق منطقياً وصحيح رياضياً، إذا ما أردنا أن نعرف كيف يؤثر ربح ودوران رأسمال التاجر على الأسعار.

إذا كان سعر إنتاج باون واحد من السكر يبلغ جنيهاً واحداً، فإن بوسع التاجر أن يشتري 100 باون من السكر بمائة جنية. وإذا اشترى وباع هذه الكمية في مجرى السنة، وكان معدل الربح الوسطي السنوي 15%، فإنه سيضيف 15 جنيهاً إلى المائة جنية، أي 3 شلنات إلى الجنية الواحد الذي يمثل سعر إنتاج باون واحد من السكر. أي أنه سيبيع [318] باون السكر بجنيه واحد وثلاثة شلنات. ولكن، إذا هبط سعر إنتاج باون السكر إلى شلن واحد أمكن للتاجر، بهذه الجنيهاات المائة، أن يشتري 2000 باون، وأن يبيع الباون الواحد من السكر بشلن $1\frac{4}{5}$ البنس. وإن الربح السنوي عن رأس المال البالغ 100 جنية والموظف في تجارة السكر، سيظل الآن، كما من قبل، = 15 جنيهاً. غير أن عليه أن يبيع 100 باون من السكر في الحالة الأولى، و2000 باون في الحالة الثانية. فارتفاع أو انخفاض سعر الإنتاج لا يمسّ معدل الربح بشيء البتة، ولكن ذلك يتسم بأهمية كبيرة وحاسمة فيما يتعلق بحجم ذلك الجزء الصحيح من سعر بيع كل باون من السكر، الذي يؤلف ربحاً تجارياً، أي فيما يتعلق بالإضافة التي يلحقها التاجر بسعر كمية معينة من السلع (المنتجات). وعندما يكون سعر إنتاج سلعة ما متدنياً، يكون المبلغ الذي يسلفه التاجر في سعر شرائها صغيراً بالمثل، أي لشراء كتلة معينة من السلع؛ وعليه، إذا كان معدل الربح معيناً، فإن مقدار الربح الكلي الذي يجنيه من هذه الكمية من السلع الرخيصة، سيكون ضئيلاً؛ أو إنه يستطيع، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن يشتري كتلة أكبر من هذه السلع الرخيصة بواسطة رأسمال معين، وليكن هذا = 100، وهنا يتوزع الربح الكلي البالغ 15 الذي يستمده التاجر من الـ 100، بحصص صغيرة على كل واحدة من القطع التي تتألف منها هذه الكتلة السلعية. والعكس بالعكس. ويتوقف ذلك تماماً على تفاوت درجة إنتاجية رأس المال الصناعي الذي يتعامل التاجر بسلعه. ولو استثنينا الحالات التي يكون فيها التاجر احتكاريًا، ويحتكر في الوقت نفسه الإنتاج أيضاً، كما كان الحال بالنسبة إلى شركة الهند الشرقية الهولندية(*) في أيامها، فليس ثمة ما هو

(*) شركة الهند الشرقية-الهولندية. تأسست عام 1602، وحصلت من الحكومة الهولندية على حق احتكار التجارة مع منطقة الهند الشرقية، وخاضت تنافساً مريراً مع القوى البرتغالية والإنكليزية. بسطت الشركة سيطرتها السياسية والاقتصادية على أندونيسيا، وأسهمت أرباحها بدور هام في التراكم الأولي في هولندا. وغنمت الشركة أرباحاً طائلة من بيع المنتجات الزراعية الأندونيسية.

أسخف من التصور الشائع القائل إن الأمر يتوقف على إرادة التاجر، فيما إذا كان يبيع الكثير من السلع بربح قليل أو يبيع القليل من السلع بربح كبير عن كل قطعة من هذه السلع. فالحذّان اللذان يحيطان سعر بيعه هما: سعر إنتاج السلعة الذي لا سيطرة له عليه، من جهة؛ ومعدل الربح الوسطي الذي لا سيطرة له عليه بالمثل، من جهة ثانية. والشئ الوحيد الذي يمكن أن يقرره، هو ما إذا كان يرغب في التعامل بسلع غالية أم زهيدة الثمن، ولكن مقدار رأسماله المتيسر، وغير ذلك من الظروف، تلعب دوراً معيناً هنا أيضاً. لذا، فإن سلوك التاجر يتوقف، كلياً، على درجة تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، لا على هواه. إن شركة تجارية صرفاً، مثل شركة الهند الشرقية الهولندية، التي كانت تحتكر الإنتاج، قد توهمت أن طرائق، لا تتفق في أحسن الأحوال إلا مع بدايات الإنتاج الرأسمالي، يمكن أن تتواصل في ظل أوضاع متغيرة تماماً⁽⁴⁰⁾

إن الظروف التالية تسهم، من بين ظروف أخرى، في إبقاء الوهم الشائع الذي ينشأ، [319] شأن كل التصورات الخاطئة عن الربح، إلخ، من الركون إلى منظور التجارة المحض ومن وهم التاجر.

أولاً - [كثرة] ظاهرات المنافسة التي تتعلق حصراً بتوزيع الربح التجاري على التجار الفرادى الذين يملكون هذه الحصة أو تلك من رأسمال التاجر الكلي؛ وذلك عندما يبيع أحد التجار، مثلاً، بسعر أرخص ليقضي منافسيه عن الميدان. ثانياً - إن اقتصادياً من طراز البروفيسور روشرفي لايبزيغ قد لا يزال يتوهم أن

= وبعد اندلاع سلسلة من تمردات محلية كبيرة، وتنامي النفقات العسكرية للشركة، انهارت وحُلّت عام 1798. [ن. برلين].

(40) «يبقى الربح، بموجب القاعدة العامة، على حاله مهما كان مستوى السعر؛ ويحتفظ بموقعه مثل جسم طاف يتموّج مع المدّ والجزر. لذا، فعندما ترتفع الأسعار، يرفع التاجر الأسعار، وعندما تهبط، يخفض التاجر الأسعار». (كوروبيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، ص 20. Corbet, *An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals*, London, 1841, p. 20. يتعلق الأمر هنا، كما في النص كله، بالتجارة الاعتيادية، لا بالمضاربة، التي يقع مجال دراستها، شأنها شأن كل ما يتعلق بتصنيف رأس المال المركنتلي، خارج نطاق بحثنا هذا. «إن الربح التجاري هو قيمة تُضاف إلى رأس المال بصورة مستقلة عن السعر؛ أما الثانية» (المضاربة) «فتقوم على أساس تبدّل في قيمة رأس المال أو السعر نفسه» (المرجع نفسه، ص 128).

«الفطنة والإنسانية»^(*) هم السببان وراء تغير أسعار السلع، وإن هذا التغير ليس نتيجة إنقلاب في نمط الإنتاج بالذات.

ثالثاً - إذا هبطت أسعار الإنتاج إثر تنامي قدرة إنتاجية العمل، وهبطت بالتالي أسعار البيع، فإن الطلب يرتفع في الغالب أسرع من العرض، وترتفع معه أسعار السوق، بحيث أن أسعار البيع تدرّ ما يفوق الربح الوسطي.

رابعاً - يمكن لأحد التجار أن يخفّض سعر البيع (وهذا لا يزيد عن تقليص للربح المعتاد الذي يضيفه إلى السعر) لكي يقوم رأسمال أكبر بدوران أسرع ضمن مشروعه. غير أن هذه الأشياء كلها، تتعلق بالمنافسة بين التجار لا أكثر.

لقد سبق أن بيّنا في الكتاب الأول من رأس المال^(**) أن ارتفاع أو هبوط أسعار السلع لا يحدد كتلة فائض القيمة التي يُنتجها رأسمال معين، ولا يحدّد معدل فائض القيمة، رغم أن سعر الوحدة السلعية، وبالتالي ذلك الجزء من هذا السعر الذي يقابل فائض القيمة، يمكن أن يكون أكبر أو أصغر تبعاً للكمية النسبية من السلع التي تُنتجها كمية معينة من العمل. إن أسعار أية كمية من السلع إنما تتحدد، بمقدار ما تتطابق هذه الأسعار مع القيم، بالكمية الكلية من العمل المتشّيء في هذه السلع. فإنّ تشيأ عمل قليل في كمية كبيرة من السلع يكون سعر السلعة المفردة متدنياً وفائض القيمة المائل فيها قليل [320] ضئيلاً. أما كيف ينقسم العمل المتجسد في سلعة ما إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع الأجر، وأي جزء من سعر السلعة يمثل فائض القيمة، فلا يمت ذلك بصلة إلى الكمية الإجمالية لهذا العمل، ولا إلى سعر السلعة، بالتالي. ولكن معدل فائض القيمة لا يتوقف على المقدار المطلق لفائض القيمة الذي يحتويه سعر السلعة المفردة، بل يتوقف على مقداره النسبي، على نسبه إلى الأجر التي تتضمنها السلعة نفسها. لذا يمكن لهذا المعدل أن يكون كبيراً، رغم أن المقدار المطلق لفائض القيمة في كل وحدة سلعية قد يكون صغيراً. وإن هذا المقدار المطلق لفائض القيمة في كل وحدة سلعية يتوقف، في المقام الأول، على إنتاجية العمل، ويتوقف، في المقام الثاني فقط، على انقسامه إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع الأجر.

أما بالنسبة إلى سعر البيع التجاري فإن سعر الإنتاج يؤلف الآن شرطه الخارجي المعطى.

(*) البروفيسور فيلهلم روشر، المرجع المذكور، الفقرة 60، ص 103.

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 542 - 552، [الطبعة العربية، ص 637-649].

لقد كان مستوى الأسعار التجارية المرتفع للسلع في الفترات السابقة يرجع إلى (1) ارتفاع أسعار الإنتاج، أي تدني إنتاجية العمل؛ (2) غياب معدل عام للربح، حيث استولى رأسمال التاجر لنفسه على حصة من فائض القيمة أكبر بكثير مما كانت ستؤول إليه لو كانت رؤوس الأموال تتمتع بحركية عامة. وإن زوال هذا الوضع، منظوراً إليه من كلا الجانبين هو، إذن، نتيجة لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن دورانات رأسمال التاجر قد تكون أطول أو أقصر، وقد يكون عددها في السنة أكثر أو أقل في مختلف فروع التجارة. وتتباين سرعة أو بطء الدوران في الفرع التجاري الواحد نفسه تبعاً لاختلاف أطوار الدورة الاقتصادية الكبرى Zyklus. مع ذلك ثمة عدد وسطي من الدورانات يتم اكتشافه^(*) من خلال التجربة.

لقد رأينا من قبل أن دوران رأسمال التاجر يختلف عن دوران رأس المال الصناعي. وينبع ذلك من طبيعة الأشياء؛ فإن طوراً واحداً من دوران رأس المال الصناعي يبرز كدوران كامل لرأسمال التاجر ذاته، أو، في الأقل، لجزء منه. ولدوران رأسمال التاجر علاقة مختلفة بتحديد الربح وتحديد السعر.

يعبر دوران رأس المال الصناعي عن الطابع الدوري لتجديد الإنتاج، وبالتالي فإن كتلة السلع التي تُطرح في السوق في فترة زمنية معينة تتوقف على ذلك، هذا من جهة. من جهة أخرى يؤلف زمن التداول حداً، وإن يكن قابلاً للتمدد، يقيد، بهذا القدر أو ذاك، تكوين القيمة وفائض القيمة، لأنه يؤثر على سعة عملية الإنتاج. لذا يؤثر الدوران، لا [321] كعنصر إيجابي بل كعنصر مقيد، تأثيراً مقررراً على كتلة فائض القيمة المنتجة سنوياً، وبالتالي على تكوين معدل الربح العام. بالمقابل، يؤلف معدل الربح الوسطي مقداراً معيناً بالنسبة إلى رأسمال التاجر. فهو لا يُسهم مباشرة في خلق الربح أو فائض القيمة، ولا يؤثر تأثيراً محدداً في تكوين معدل الربح العام إلا بقدر ما يتلقى نصيبه من كتلة الربح كلها التي أنتجها رأس المال الصناعي بما يتناسب والجزء الذي يؤلفه رأسمال التاجر هذا من رأس المال الكلي.

وكلما كان عدد دورانات رأس المال الصناعي أكبر، في ظل الشروط المبيّنة في (رأس المال، الجزء الثاني من الكتاب الثاني)، كانت كتلة الربح التي يُنتجها رأس المال هذا أكبر. صحيح أن الربح الكلي يتوزع الآن، مع ثبات معدل عام للربح، على مختلف

(*) في الطبعة الأولى: ورد الفعل (wird) بصيغة الجمع (werden) حيث يعود على الدورانات وليس على عددها الوسطي. عُدلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

رؤوس الأموال، ولكن لا بنسبة إسهامها المباشر في إنتاجه، بل وفقاً للجزء الصحيح الذي يؤلفه كل واحد منها من رأس المال الكلي، أي بما يتناسب ومقدارها. ولا يغير هذا من جوهر الأمر شيئاً. فكلما كان عدد دورانات رأس المال الصناعي الكلي أكبر، كبرت كتلة الربح، كتلة فائض القيمة المنتجة سنوياً، وكُبر بالتالي معدل الربح، في حال بقاء الظروف الأخرى على حالها. ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى رأسمال التاجر. فمعدل الربح، بالنسبة إليه، مقدار معين، وهو يتحدد، من جهة، بكتلة الربح التي أنتجها رأس المال الصناعي، ويتحدد، من جهة أخرى، بالمقدار النسبي لرأس المال التجاري الكلي، أي بتناسبه الكمي مع مقدار رأس المال المسلف في عمليتي الإنتاج والتداول. حقاً إن عدد دوراناته يؤثر تأثيراً محدداً في تناسبه مع رأس المال الكلي، أي في المقدار النسبي من رأسمال التاجر اللازم للتداول؛ إذ من الواضح أن المقدار المطلق من رأسمال التاجر اللازم وسرعة دوران رأس المال هذا يتناسبان تناسباً عكسياً فيما بينهما؛ ولكن المقدار النسبي لرأسمال التاجر، أو الجزء الذي يؤلفه من رأس المال الكلي، إنما يتحدد، في حال تساوي الظروف الأخرى، بمقداره المطلق. وإذا كان رأس المال الكلي 10,000، وكان رأسمال التاجر $\frac{1}{10}$ منه، فإنه يساوي 1000؛ وإذا كان رأس المال الكلي 1000 فإن $\frac{1}{10}$ منه = 100. إذن، فالمقدار المطلق لرأسمال التاجر يتباين، رغم بقاء مقداره النسبي ثابتاً، بتباين مقدار رأس المال الكلي. غير أننا نفترض هنا أن مقداره النسبي، أي $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلي، بمثابة مُعطى معين. ولكن مقداره النسبي هذا نفسه إنما يتحدد، بدوره، بفعل الدوران. فإذا دار بسرعة فإن مقداره المطلق سيكون مثلاً [322] = 1000 في الحالة الأولى، و=100 في الحالة الثانية، ويكون مقداره النسبي بالتالي = $\frac{1}{10}$. أما إذا دار بصورة أبطأ فإن مقداره المطلق سيكون مثلاً = 2000 في الحالة الأولى، و=200 في الحالة الثانية. وبذا يكون مقداره النسبي قد ارتفع من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{1}{5}$ من رأس المال الكلي. إن الظروف التي تقلص طول متوسط دوران رأسمال التاجر، مثل تطور وسائط النقل، تخفض بالنسبة نفسها (pro tanto) المقدار المطلق لرأسمال التاجر، فترفع بذلك معدل الربح العام. والعكس بالعكس. ويمارس نمط الإنتاج الرأسمالي المتطور، بالمقارنة مع العلاقات الاجتماعية السابقة، تأثيراً مزدوجاً على رأسمال التاجر: فإن كتلة أصغر من رأسمال التاجر الناشط فعلياً، تحقق دوران الكمية نفسها من السلع، كما تتضاءل نسبة رأسمال التاجر إلى رأسمال الصناعي وذلك بسبب الدوران الأسرع لرأسمال التاجر والسرعة الأكبر لعملية تجديد الإنتاج - وعلى ذلك بالضبط يركز الدوران الأسرع. من جهة ثانية، فمع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي يغدو كل الإنتاج إنتاجاً

سليماً، ولذلك يقع كل المنتج بين أيدي الوسطاء المنفذين للتداول؛ يُضاف إلى ذلك أنه في ظل نمط الإنتاج السابق، الجاري على نطاق ضيق، كان القسم الأكبر من المنتجين يبيع سلعه إلى المستهلكين مباشرة، أو يصنعها بناء على طلباتهم الشخصية، باستثناء كتلة المنتجات التي يستهلكها المنتجون عينياً (in natura) مباشرة وكثرة الخدمات التي كان يتم أداؤها عينياً. ورغم أن رأس المال التجاري، في ظل أنماط الإنتاج السابقة، كان أكبر نسبة إلى رأس المال السلمي الذي يدور بمساعدتها فقد كان:

1 - أصغر من الناحية المطلقة، لأن ذلك الجزء من المنتج الكلي، الذي يُنتج كسلعة ويجب أن يدخل في التداول كرأس مال سلمي ويقع بيد التجار، إنما هو جزء بالغ الصغر بشكل مفرط؛ فهو أصغر، لأن رأس المال السلمي أصغر. ولكنه، في الوقت نفسه، أكبر نسبياً، لا بسبب أن دورانه أبطأ، ولا قياساً إلى كتلة السلع التي تدور بمساعدته. إنه أكبر أيضاً لأن سعر هذه الكتلة السلعية، وبالتالي رأس مال التاجر المسلف فيها، هما أكبر مما في ظل الإنتاج الرأسمالي، بسبب تدني إنتاجية العمل، بحيث أن القيمة نفسها تتمثل في كتلة من السلع أقل.

2 - واستناداً إلى نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج، لا يقتصر الأمر على إنتاج كتلة أكبر من السلع (آخذين في الحسبان تقلص قيمة السلع التي تولف هذه الكتلة)، بل يتعداه إلى أن الكتلة نفسها من المنتج، كالقمح مثلاً، تشكل كتلة سلعية أكبر، نعني أن الجزء الأكبر منها يدخل في مجال التجارة. ومع ذلك فنتيجة لذلك يطرأ تزايد ليس فقط على كتلة رأس مال التاجر، بل على كل رأس المال الموظف في التداول، كما هو الحال مثلاً في النقل البحري وسكك الحديد، والتلغراف، إلخ.

3 - ومع ذلك - وهذه هي وجهة النظر التي يخص عرضها «تنافس رؤوس الأموال» - فإن رأس مال التاجر الخامد أو شبه النشط يتنامى بتقدم نمط الإنتاج الرأسمالي، وذلك [323] بقدر ما تزداد سهولة دخوله في تجارة المفرق، وبقدر ما تتطور المضاربة ويزداد فيض رأس المال الطليق.

ولكن، إذا افترضنا أن المقدار النسبي لرأس مال التاجر معين قياساً إلى رأس المال الكلي، فإن تباين الدورانات بين مختلف فروع التجارة لا يؤثر في مقدار الربح الكلي الذي يؤول إلى حصة رأس مال التاجر، ولا في معدل الربح العام. فربح التاجر لا يتحدد بكتلة رأس المال السلمي الذي يقوم التاجر بدورانه، بل يتحدد بمقدار رأس المال النقدي المسلف لتوسط هذا الدوران. ولو افترضنا أن معدل الربح السنوي العام يبلغ 15% وأن التاجر يسلف 100 جنيه، وأن رأس ماله يقوم بدوران واحد في السنة، فإنه سوف يبيع

سلعه بـ 115. وإذا قام رأسماله بالدوران 5 مرات في السنة، فإن رأسماله السلعي، الذي اشتراه بسعر 100 سوف يُباع خمس مرات في السنة بسعر 103، أي أنه يبيع خلال السنة كلها، رأسمالاً سلعيًا يبلغ 500 لقاء 515. وهذا يؤلف في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية ربحاً سنوياً يبلغ 15 عن رأسماله المسلف البالغ 100. ولو كان الحال خلاف ذلك، لكان رأسمال التاجر يدّر بما يتناسب وعدد دوراناته، ربحاً أكبر بما لا يقاس من ربح رأس المال الصناعي، وهذا يناقض قانون معدل الربح العام.

لذا، فإن عدد دورانات رأسمال التاجر في مختلف فروع التجارة يؤثر تأثيراً مباشراً على الأسعار التجارية للسلع. فارتفاع الإضافة التجارية للسعر، نعني مقدار الجزء الصحيح من الربح التجاري عن رأسمال معين، الذي يصيب سعر إنتاج وحدة سلعية، يتناسب عكسياً مع عدد دورانات رأسمال التاجر أو مع سرعة دورانه في مختلف فروع التجارة. فإن قام رأسمال التاجر بخمسة دورانات في السنة، أضاف إلى رأس المال السلعي الذي يمتلك القيمة نفسها، خمس الزيادة التي يضيفها رأسمال تاجر آخر، لا يستطيع الدوران غير مرة واحدة في السنة، إلى رأسمال سلعي يمتلك القيمة نفسها

إن تأثير زمن الدوران الوسطي، في مختلف فروع التجارة، على أسعار البيع ينحصر في أن كتلة الربح نفسها، التي تتحدد، فيما يتعلق بمقدار معين من رأسمال التاجر، بمعدل الربح السنوي العام، أي تتحدد بمعزل عن الطابع الخاص للعمليات التجارية التي يقوم بها رأس المال هذا، إن هذه الكتلة تتوزع بصورة متباعدة على الكتل السلعية ذات القيمة الواحدة، بما يتناسب وسرعة الدوران، بحيث إذا قام رأسمال التاجر بالدوران 5 مرات في السنة، فإن $\frac{15}{5} = 3\%$ تُضاف إلى سعر السلعة، وإذا قام بدوران واحد في السنة فإن 15% تُضاف إلى هذا السعر.

[324] وهكذا، فإن نفس النسبة من الربح التجاري ترفع سعر بيع السلع، في مختلف فروع التجارة، بنسب مئوية مختلفة، محسوبة على أساس قيمة هذه السلع، وذلك بما يتناسب وأزمنة الدوران في هذه الفروع.

وبالعكس، لا يؤثر زمن دوران رأس المال الصناعي أي تأثير على مقدار قيمة الوحدة المنتجة من السلع، رغم أنه يؤثر على كتلة القيم وفائض القيم التي يتجهها رأسمال معين خلال فترة زمنية معينة، لأنه يؤثر على كتلة العمل المستغل. وبالطبع فإن هذا الواقع ينطمس ويبدو في مظهر آخر مختلف، ما إن تتوجه أنظارنا إلى أسعار الإنتاج، ولكن سبب ذلك يعود ببساطة إلى أن أسعار إنتاج مختلف السلع تنحرف عن قيمها وفقاً للقوانين التي صغناها من قبل. وإذا ما أخذنا عملية الإنتاج الكلية، ونظرنا إلى مجمل

كتلة السلع التي أنتجها رأس المال الصناعي الكلي، لوجدنا على الفور أنها تؤكد القانون العام.

وعليه، بينما تعيدنا المعاينة الأكثر دقة لتأثير زمن الدوران على تكوين رأس المال الصناعي للقيمة، إلى القانون العام، إلى أساس الاقتصاد السياسي، وهو أن قيم السلع تتحدد بما تحتويه من وقت عمل، فإن تأثير دورانات رأسمال التاجر على الأسعار التجارية يكشف عن ظاهرات تبدو، في حال غياب تحليل بعيد الغور للحلقات الوسيطة، وكأنها تفترض أن الأسعار تتحدد بصورة اعتباطية صرف، أي تتحدد بالضبط بواقع أن رأس المال عزم فجأة على نيل كمية معينة من الربح خلال السنة. وبسبب من هذا التأثير الذي تمارسه الدورانات، يبدو الأمر ظاهراً وكأن عملية التداول، بما هي عليه، هي التي تقرر، في حدود معينة، أسعار السلع، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج. إن سائر التصورات السطحية والمقلوبة عن العملية الكلية لتجديد الإنتاج مستمدة من معاينة رأسمال التاجر، ومن التصورات التي تولّدها حركاته الخاصة في عقول الوسطاء المنفذين للتداول.

وإذا كان تحليل الصلة الفعلية، الباطنية الملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية، هو، كما أدرك القارئ لأسفه، شيء بالغ التعقيد ويتطلب عملاً جاداً تماماً؛ وإذا كان إرجاع الحركة المريئة، الظاهرية المحض، إلى الحركة الباطنية الفعلية، مهمة ملقاة على عاتق العلم، فمن الجلي جلاء لا لبس فيه أن التصورات التي تنبثق في عقول الوسطاء المنفذين للإنتاج ووسطاء التداول الرأسماليين بصدد قوانين الإنتاج، لا بد أن تنحرف بعيداً عن هذه القوانين، ولا تزيد عن انعكاس للحركة الظاهرية في الوعي. إن تصورات التاجر والمضارب في البورصة، والمصرفي هي، بالضرورة، تصورات مقلوبة رأساً على عقب. [325] أما تصورات الصناعيين فإنها تغدو محرّفة بتأثير أفعال التداول، التي يخضع لها رأسمالهم، وبتأثير مساواة معدل الربح العام⁽⁴¹⁾ وتلعب المنافسة، هي الأخرى، دوراً

(41) أدناه ملاحظة بالغة السذاجة ولكنها صائبة تماماً في الوقت عينه: «مؤكد أن هذا الظرف، المتمثل بالحصول على السلعة الواحدة نفسها بأسعار متباينة جوهرياً من باعة مختلفين، يعود في أحيان كثيرة إلى حساب مغلوطة». (فيللر و أودرمان، مجمل الحساب التجاري، الطبعة السابعة، 1859، [ص 451]). (Feller und Odermann, Das Ganze der Kaufmännischen Arithmetik, 7. Auflage, 1859 [S. 451]). وبين ذلك كيف يغدو تحديد الأسعار نظرياً صرفاً، أي تجريبياً.

مقلوباً في هذه العقول. فإذا كانت حدود القيمة وفائض القيمة معينة، فإن من اليسير تماماً أن ندرك كيف تعمل المنافسة بين رؤوس الأموال على تحويل القيم إلى أسعار إنتاج، ثم تحويلها لاحقاً إلى أسعار تجارية، وتحويل فائض القيمة إلى ربح وسطي. ولكن بدون معرفة هذه الحدود لا يمكن على الإطلاق فهم السبب الذي يجعل المنافسة توصل معدل الربح العام إلى هذا المستوى دون ذاك، إلى 15% وليس إلى 1500%. إن بوسع المنافسة، في أحسن الأحوال، أن توصل معدل الربح العام إلى مستوى واحد. ولكنها لا تتضمن على الإطلاق أي عنصر يحدّد هذا المستوى نفسه.

لذا يبدو الدوران من منظور رأسمال التاجر وكأنه هو الذي يحدّد الأسعار. من جهة ثانية، ما دامت سرعة دوران رأس المال الصناعي، بحدود ما تتيح لرأسمال معين استغلال عمل أكثر أو أقل، تمارس تأثيراً مقررّاً ومحدّداً على كتلة الربح، وبالتالي على معدل الربح العام، فإن رأس المال التجاري يتلقى معدل الربح من الخارج، فتتمّحي الصلة الباطنية التي تربط هذا المعدل بتكوين فائض القيمة تماماً. وإذا كان رأس المال الصناعي نفسه، في حال بقاء الشرط الأخرى ثابتة، وبخاصة بقاء التركيب العضوي نفسه، يقوم بالدوران أربع مرات بدلاً من مرتين في السنة، فإنه يُنتج ضعف المقدار من فائض القيمة وبالتالي من الربح؛ ويتضح ذلك بجلاء ما دام رأس المال هذا يتمتع، وبمقدار ما يتمتع، باختكار نمط إنتاج متطور يتيح له تعجيل الدوران. وبالعكس، تتجلى الفوارق في أزمنة الدوران بين مختلف فروع التجارة في أن الربح المستمد من دوران واحد يقوم به رأسمال سلعي معين، يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد دورانات رأس المال النقدي، الذي يحقق دوران رأس المال السلعي هذا. إن الأرباح الصغيرة والعائدات السريعة (Small profits and quick returns) هي، بالنسبة إلى صاحب الدكان (shopkeeper) المبدأ الذي يسير عليه مبدئياً.

[326] ومع ذلك، فمن المفهوم بذاته أن قانون دورانات رأسمال التاجر في كل فرع من فروع التجارة - حتى بصرف النظر عن تناوب دورانات أسرع وأبطأ تعوّض بعضها بعضاً - لا يتسم بأهمية إلا بالنسبة إلى دورانات وسطية لمجمل رأس المال التجاري الموظف في هذا الفرع. فرأسمال آ الذي ينشط في نفس الفرع الذي ينشط فيه رأس المال ب، قد يقوم بدورانات أكثر أو أقل من العدد الوسطي. وفي هذه الحالة يكون عدد دورانات رؤوس الأموال الأخرى بالمثل أقل أو أكثر. وهذا لا يغير في شيء من دوران الكتلة الكلية لرأس المال التجاري الموظفة في هذا الفرع. لكن ذلك يتسم بأهمية حاسمة

بالنسبة إلى التاجر الفرد أو تاجر المفرق. ففي هذه الحالة يجني ربحاً فائضاً، تماماً مثلما يجني الرأسماليون الصناعيون ربحاً فائضاً عندما ينتجون في ظل أوضاع أفضل من الشروط الوسطية. وإذا ما تطلبت المنافسة ذلك، فإن بوسعه أن يبيع بسعر أرخص من أقرانه، من دون أن يخفض ربحه دون المتوسط. وإذا كان بوسعه شراء الشروط التي تتيح له أن يقوم بدوران رأسماله بوتيرة أسرع، مثل موقع مخزن البيع، فإن باستطاعته أن يدفع إيجاراً خاصاً لقاء ذلك، أي أن جزءاً من ربحه الفائض يتحول إلى ريع عقاري.

الفصل التاسع عشر

رأسمال التجارة بالنقد

إن الحركات التكنيكية الصرف، التي يقوم بها النقد في عملية تداول رأس المال الصناعي، وأيضاً، كما يمكن لنا أن نضيف الآن، رأسمال التجارة بالسلع (نظراً لأنه يضطلع بجزء من حركة رأس المال الصناعي في التداول، بوصفها حركته الذاتية الخاصة به) - إن هذه الحركات، التي تصبح وظيفة مستقلة لرأسمال خاص يمارسها هي، وهي وحدها، باعتبارها عمليات خاصة به، تحوّل رأس المال هذا إلى رأسمال تجارة بالنقد. إن جزءاً من رأس المال الصناعي، وبعبارة أدق، جزءاً من رأسمال التجارة بالسلع كذلك، يوجد، على الدوام في شكل نقدي ليس فقط كرأسمال نقدي عموماً، بل كرأسمال نقدي منخرط في أداء هذه الوظائف التكنيكية. لكن ثمة جزء معيّن انفصل عن رأس المال الكلّي وينفرد في شكل رأسمال نقدي لتتخصر وظيفته الرأسمالية بالضبط في القيام بهذه العمليات لأجل كامل طبقة الرأسماليين، صناعيين وتجاراً. ومثلما جرى الحال مع رأسمال التجارة بالسلع، فإن جزءاً معيناً من رأس المال الصناعي الموجود في عملية التداول في شكل رأسمال نقدي، انفصل عنه فيضطلع بعمليات عملية تجديد الإنتاج لصالح الباقي من رأس المال الكلّي. وإن حركات رأس المال النقدي هذا، هي إذن حركات جزء منفصل ومستقل عن رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه. ولا يظهر رأس المال في الشكل النقدي كنقطة ابتداء ونقطة انتهاء الحركة، إلا عندما وبمقدار ما يوظّف لأول مرة - وهذا هو الحال أيضاً مع التراكم. أما بالنسبة إلى أي رأسمال منخرط سلفاً في عملية حركته، فإن نقطة البدء ونقطة الإنتهاء هما، كلاتهما، نقطة انتقالية لا غير. وبما أن رأس المال الصناعي، منذ خروجه من ميدان الإنتاج حتى

عودته إليه، ينبغي أن يجتاز الاستحالة التالية (س - ن - س)، فإن ن، كما اتضح ذلك [328] في التداول السلعي البسيط، لا يمثل في الواقع النتيجة النهائية لطور واحد من الاستحالة إلا ليصبح نقطة البدء في طور معاكس يكمل الطور الأول. ورغم أن (س - ن) الخاصة برأس المال الصناعي تمثل دوماً (ن - س - ن) بالنسبة إلى رأس المال التجاري، فإن العملية الفعلية بالنسبة لهذا الأخير هي (س - ن - س) باستمرار، ما إن يشرع في نشاطه. ولكن رأس المال التجاري يؤدي الفعل (س - ن) والفعل (ن - س) في آنٍ واحدٍ، نقصد بذلك أنه لا يوجد رأسمال واحد في المرحلة (س - ن) بينما يكون آخر في المرحلة (ن - س)، بل أن رأس المال الواحد ذاته يشتري باستمرار ويبيع باستمرار في آنٍ واحدٍ، بسبب استمرارية عملية الإنتاج؛ فهو مائل على الدوام في المرحلتين كليهما في آنٍ واحدٍ معاً. إذ، بينما يتحول جزء منه إلى نقد ليتحول فيما بعد إلى سلعة مجدداً، يتحول جزء آخر منه، في الوقت نفسه، إلى سلعة، ليتحول فيما بعد مجدداً إلى نقد.

إن قيام النقد بوظيفة وسيلة تداول أم وسيلة دفع، يتوقف على شكل تبادل السلع. إذ يتوجب على الرأسمالي، في الحالتين كليهما، أن يدفع النقد باستمرار إلى كثرة من الأشخاص، وأن يتلقى النقد باستمرار بمثابة تسديد من كثرة من الأشخاص. إن هذه العملية التقنية الصرف التي تقوم على الدفع بالنقد والتسديد بالنقد تؤلف، لذاتها، عملاً، وهو عمل يحتم حساب الموازين، وأعمال تسوية المدفوعات ما دام النقد يؤدي وظيفته كوسيلة دفع. وينتمي هذا العمل إلى تكاليف التداول، فليس هذا بعمل خالق لقيمة. ويجري اختزال هذا العمل بحيث يتولاه قسم خاص من الوسطاء المنفذين أو الرأسماليين من أجل بقية الطبقة الرأسمالية بأسرها.

وينبغي أن يتوافر دوماً جزء معين من رأس المال تحت اليد بهيئة كنز، رأسمال نقدي كامن: احتياطي من وسائل الشراء، احتياطي من وسائل الدفع، رأسمال غير مستثمر مائل في شكل نقدي في انتظار استخدامه؛ وأن جزءاً من رأس المال يتدفق عائداً في هذا الشكل باستمرار. وعلاوة على استلام النقد والتسديد بالنقد ومسك الحسابات، يحتم ذلك حفظ كنز مما يؤلف مرة أخرى عملية خاصة. والواقع، إن الكنز ينحلّ باستمرار إلى وسائل تداول ووسائل دفع، ويعاد تكوينه باستعادة النقد عن طريق المبيعات والمدفوعات مستحقة الأجل؛ وأن هذه الحركة المستمرة التي يقوم بها جزء من رأس المال الموجود بهيئة نقد، المفصولة عن وظيفة رأس المال نفسه، أن هذه العملية التقنية الصرف تستدعي عملاً خاصاً وتكاليف خاصة هي تكاليف التداول.

إن تقسيم العمل يؤدي إلى واقع أن هذه العمليات التكنيكية، التي تقتضيها وظائف رأس المال، يجري تنفيذها قدر الإمكان لصالح مجمل طبقة الرأسماليين، على يد قسم خاص من الوسطاء المنفذين أو الرأسماليين بوصفها وظيفة محصورة بهم، أو متركزة بين أيديهم. وذلك، كما هو الحال مع رأسمال التاجر، تقسيم للعمل بمعنى مزدوج. إذ يظهر [329] فرع خاص من الأعمال، ولما كان يخدم، بصفته هذه، الآلية النقدية لمجمل الطبقة، فإنه يتركز، ويُمارس على نطاق واسع؛ وهنا أيضاً يجري تقسيم آخر للعمل داخل هذا الفرع الخاص نفسه، من خلال انقسامه إلى فروع شتى، مستقلة عن بعضها بعضاً، ومن خلال تشكيل جهاز خاص في كل واحد من هذه الفروع (مكاتب ضخمة، عدد لا يحصى من المحاسبين وأمناء الصندوق، تقسيم عمل واسع). إن دفع النقود، واستلام المدفوعات، وتسوية الموازين، ومسك الحسابات الجارية، وخزن النقود، إلخ، تنفصل عن النشاطات التي تجعل هذه العمليات التكنيكية ضرورية، فتجعل من رأس المال المسلف في هذه الوظائف رأسمال متاجرة بالنقد.

إن مختلف العمليات التي يفضي انفرادها واستقلالها كفروع خاصة من الأعمال إلى نشوء المتاجرة بالنقد، تنجم عن مختلف تعريفات النقد ذاته وعن وظائفه، التي ينبغي لرأس المال في شكله النقدي أن يؤديها بالمثل.

لقد سبق أن أشرت إلى أن النقد عموماً قد نما في الأصل عن تبادل المنتوجات بين مختلف الجماعات المشاعية⁽⁴²⁾

وعليه، فإن التجارة بالنقد، أي التجارة بالسلعة النقدية تنشأ بادئ الأمر عن العلاقات الدولية. ونظراً لوجود العملات الخاصة في مختلف البلدان، يتعين على التجار الذين يقومون بالشراء من بلدان أجنبية، أن يبدّلوا عملاتهم الوطنية بعملات محلية، والعكس بالعكس، أو أن يبدّلوا مختلف العملات بسبائك من الفضة والذهب الخالصين بوصفهما نقداً عالمياً. من هنا منشأ أعمال التصريف التي يمكن اعتبارها أساساً من الأسس الناشئة بصورة طبيعية للتجارة المعاصرة بالنقد⁽⁴³⁾ ونشأت عن ذلك بنوك التصريف، التي [330]

(42) كارل ماركس، مباحة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 27.

(43) «نظراً للتنوع الكبير للعملات من ناحية وزنها وعيارها، وكثرة أختامها من الأمراء والمدن الذين يملكون حق سك النقود، نشأت في كل مكان ضرورة استخدام العملة المحلية، في الحالات التي كانت الأعمال التجارية فيها تتطلب تسوية المدفوعات بعملة واحدة فقط. لذا كان التجار الذين يتوجهون إلى سوق من الأسواق الأجنبية، يتزودون بسبائك من الفضة الخالصة، وكذلك من

صارت الفضة (أو الذهب) تؤدي فيها، خلافاً للعملة الدارجة، وظيفة نقد عالمي يُعرف الآن بوصفه نقداً مصرفياً أو نقداً تجارياً. ولقد سبق أن تطورت أعمال التصريف في روما واليونان انطلاقاً من صفقات تصريف النقود بالمعنى الدقيق للكلمة، أي بمقدار ما كانت هذه الأعمال تنحصر في تسليم حوالات دفع إلى المسافرين، من جانب صرّاف نقود في بلد معين إلى صرّاف نقود في بلد آخر.

إن المتاجرة بالذهب والفضة بوصفهما سلعتين (مواد أولية لصنع مواد الترف) تؤلف القاعدة التي نشأت بصورة طبيعية للمتاجرة بالسبائك (Bullion trade)، أي التجارة التي تتوسط وظائف النقد بوصفه نقداً عالمياً. إن هذه الوظائف، كما بيّنا من قبل (رأس

= الذهب بالطبع، بغية التمكن من الدفع نقداً. وبالطريقة ذاتها كانوا يبدلون العملات المحلية التي حصلوا عليها بسبائك من الفضة أو الذهب، لدى شروعهم بالعودة إلى بلادهم. وهكذا، فإن أعمال تصريف النقود، أي تبديل سبائك المعادن الثمينة بعملات محلية، وبالعكس، تحولت إلى مشاريع مربحة، واسعة الانتشار». (هولمان، تاريخ مدن القرون الوسطى، المجلد الأول، بون، 1826. Hüllmann, [Geschichte des]Städtewesen des Mittelalters, Erster Theil, Bonn, 1826, S. 437-438) «بنك التصريف (Wechselbank) لم يستمد إسمه من كميالة (Wechsel) ولا من سندات التحويل (Wechselbrief) بل من عبارة تبديل شتى أصناف النقود [Wechseln der Geldsorten]. فقبل وقت طويل من تأسيس بنك تصريف أمستردام عام 1609 كان هناك في المدن التجارية الهولندية صرّافو نقود ودكاكين تصريف، بل حتى بنوك تصريف. وكان عمل هؤلاء الصرّافين يقوم في تبديل مختلف أصناف العملات المتنوعة التي يأتي بها التجار الأجانب إلى البلاد لقاء العملات الدارجة. وتوسعت دائرة نشاطهم بالتدريج. وأصبحوا خزنة النقد وأصحاب مصارف. ولكن سلطات أمستردام رأت في جمع مهنة خزن النقد والتصريف خطراً داهماً، وتفادياً لهذا الخطر قررت إنشاء مؤسسة ضخمة تتولى كلاً من خزن النقد وتصريفه وتعمل علناً بموجب ميثاق. وكان بنك تصريف أمستردام الشهير الذي انشئ عام 1609، هو هذه المؤسسة. وعلى غرار ذلك تماماً نشأت بنوك التصريف في البندقية وجنوا وستوكهولم وهامبورغ بسبب الحاجة المستمرة إلى تبديل شتى أصناف النقود. وإن بنك هامبورغ للتصريف هو الوحيد، من بينها جميعها، الذي ما يزال قائماً حتى اليوم، نظراً لأن الحاجة إلى مثل هذه المؤسسة ما تزال ماثلة في هذه المدينة التجارية، التي لا تسك العملات الخاصة بها»، إلخ. (س. فيسرغ، موجز في الإدارة العملية للدولة، أمستردام، 1860-1861، المجلد الأول، ص 247 - 248).

(S. Vissering, *Handboek van Praktische Staathuishoudkunde*, Amsterdam, 1860-1861, I, p. 247-248).

المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ج) ثنائية: نقل النقد بين مختلف ميادين التداول الوطنية لتسوية المدفوعات العالمية، وتصدير رأس المال بحثاً عن الفائدة؛ بموازاة ذلك، هناك حركة المعادن الثمينة من أماكن استخراجها إلى السوق العالمية وتوزيع ما استُخرج منها على مختلف ميادين التداول الوطنية. وقد ظل الصاغة في إنكلترا يقومون بوظيفة مصرفيين خلال الشطر الأكبر من القرن السابع عشر. غير أننا سنهمل تماماً الأسلوب الذي تطورت به تسوية المدفوعات العالمية إلى تجارة بواسطة الكمبيوترات، إلخ، كما نهمل كل ما يتعلق بالعمليات الخاصة بالسندات المالية، وباختصار كل الأشكال الخاصة بنظام الائتمان، التي لا تعيننا في الوقت الحاضر.

إن العملة الوطنية، بوصفها نقداً عالمياً، تخلع طابعها المحلي؛ وتجد عملة وطنية معينة التعبير عنها في عملة وطنية أخرى، فينحصر كل شيء فيما تحويه من ذهب أو [331] فضة، في حين أن هذين الأخيرين، باعتبارهما السلعتين المتداولتين كنقد عالمي، ينحصران في الوقت ذاته في العلاقة المتبادلة بين قيمتهما، وهي علاقة تتغير باستمرار. وإن التوسط لتحقيق عمليات معينة هو ما يتخذه تاجر النقد مهنة خاصة به. وهكذا، فإن أعمال التصريف والمتاجرة بالسبائك هما الشكلان الأصليون لتجارة النقد، اللذان ينبثقان من الوظائف المزدوجة للنقد بوصفه: عملة وطنية ونقداً عالمياً. وتفضي عملية الإنتاج الرأسمالية، والتجارة عموماً، حتى وإن كانت ترتكز على نمط إنتاج ما قبل رأسمالي، إلى ما يلي:

أولاً - تكدس النقد بهيئة كنز، وهذا يعني الآن، ذلك الجزء من رأس المال الذي ينبغي أن يكون موجوداً دوماً بشكل نقدي كرسيد احتياطي لوسائل الدفع والشراء. وهذا هو الشكل الأول للكنز الذي يُعاود به الظهور في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، ويتكوّن عموماً عند تطور رأس المال التجاري في الأقل. ويصحّ كلا الاثنين على التداول الوطني كما على التداول العالمي، سواء بسواء. ويسيل هذا الكنز على الدوام، فهو يتدفق دوماً إلى التداول، ويعود منه بلا انقطاع. أما الشكل الثاني للكنز، فهو رأس المال البائر، الهاجع مؤقتاً في شكل نقد؛ ويتضمن ذلك رأس المال النقدي الذي تراكم حديثاً ولم يوظّف بعد. وإن تكوين الكنز يخلق وظائف ضرورية تقوم، أولاً، على خزنه، ومسك الحسابات، إلخ.

ثانياً - إنفاق النقد في الشراء، وجمعه عند البيع، ودفع النقد واستلامه عند

المدفوعات، وتسوية المدفوعات، إلخ. ويؤدي تاجر النقد سائر هذه الأعمال للتجار والرأسماليين الصناعيين، بادیء الأمر، باعتباره خازناً بسيطاً⁽⁴⁴⁾ [332] وتنطور تجارة النقد تطوراً تاماً ما إن تفتقرن بوظائفها الاعتيادية، وظائف الاقتراض والاقتراض والتجارة على أساس الائتمان - وهذا ما يحدث دائماً في بدايتها بالذات. وتتناول هذه المسألة في الجزء التالي، عند بحث رأس المال الحامل للفائدة. إن تجارة السبائك ذاتها، أي نقل الذهب أو الفضة من بلد إلى آخر، ليست سوى نتيجة لتجارة السلع، وهي تتحدد بسعر الصرف، الذي يعبر عن وضع المدفوعات

(44) «لعل مؤسسة خازن النقد لم تحتفظ في أي مكان بطابعها الأصلي، المستقل، كما في المدن التجارية الهولندية (حول منشأ مؤسسة خزنة النقد في أمستردام أنظر إي. لوزاك، المملكة الهولندية، [لايدن، 1782]، الجزء الثالث. E. Luzac, *Holland's rijkdom*, [Leyden, 1782], deel. III) وتتطابق وظائف الخازن، جزئياً، مع وظائف بنك تصريف أمستردام القديم. إن خازن النقد يقبض من التجار الذين يتوجهون إلى خدماته، مبلغاً معيناً من النقد فيفتح لهم بهذا المبلغ «إعتماداً» «credit» في سجلاته؛ بعد ذلك، يرسلون له طلبات الديون المستحقة لهم ويقبض النقود عنهم بناء على هذه الطلبات ويفتح لهم اعتماداً بمبلغ معين؛ ويقوم مقابل ذلك بتسديد الكميات المستحقة عليهم (kassier briefjes) ويسجل مقاديرها كديون على حسابهم الجاري. ويتقاضى الخازن عن أعمال جمع الإيراد وتسديد الديون عمولة ضئيلة، لا تؤمن له أجراً كافياً لقاء عمله إلا بفضل ضخامة المبادلات التي يتولى أمرها بين الطرفين. وعند تسوية المدفوعات بين اثنين من التجار، يتعاملان مع الخازن الواحد نفسه، فإن العملية تتم ببساطة بالغة عبر حساب متبادل بينما يسوي الخازن الديون المتبادلة لهؤلاء كل يوم. إن عمل الخازن يقوم إذن في توسط هذه المدفوعات؛ وهو يستبعد بالتالي المشروعات الصناعية والمضاربات وفتح اعتمادات بلا رصيد؛ ذلك لأن القاعدة يجب أن تنص هنا على أن الخازن لا يقوم بأية مدفوعات عن الشخص الذي فتح له حساباً إذا كانت هذه المدفوعات تزيد عن مقادير أملاكه» (فيسرينغ Vissering، المرجع المذكور، ص 243-244). أما بصدد اتحادات الخزينة الموحدة في البنديقية «إن حاجة البنديقية، وموقعها الجغرافي، حيث كان حمل ونقل النقود المسكوكة أصعب مما في أي مكان آخر، دفعا تجار الجملة في هذه المدينة. إلى إنشاء إتحادات لخزينة موحدة شريطة ضمان حماية ورقابة وإدارة مناسبة، وكان أعضاء مثل هذا الإتحاد يودعون مبالغ معينة، ويسحبون عليها حوالات لدائنيهم، حيث يُطرح المبلغ من حساب المدين في صفحة مخصصة لذلك من سجل الحسابات ويُضاف المبلغ إلى حساب الدائن. وهذه هي البداية الأولى لما يسمى بنوك التحويل. إن هذه الإتحادات قديمة. ولكن إذا ما نُسبت إلى القرن الثاني عشر، فإنها سَتُخلط بمؤسسة الدولة للتسليف، التي أُنشئت عام 1171» (هولمان Hüllmann، المرجع المذكور، ص 453 - 454).

العالمية، وأسعار الفائدة في مختلف الأسواق. إن تاجر السبائك، بما هو عليه، لا يفعل شيئاً غير توسط تحقيق هذه النتيجة.

لقد رأينا عند معاينة النقد (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) والطريقة التي تنشأ بها حركاته وخصائص شكله من التداول السلعي البسيط، أن حركة كتلة النقد المتداول كوسيلة شراء ووسيلة دفع تتحدد بفعل استحداث السلع، بفعل حجم وسرعة هذه الاستحداثات، وهي، كما نعلم الآن، ليست سوى لحظة من لحظات عملية تجديد الإنتاج الكلية. أما ما يتعلق بالحصول على مادة النقد - الذهب والفضة - من أماكن إستخراجها، فإن ذلك ينحصر في مبادلة مباشرة للسلع، مبادلة الذهب والفضة كسلعتين، مقابل سلع أخرى، وهذا بدوره لحظة من لحظات تبادل السلع، شأن الحصول على الحديد أو غيره من المعادن عن طريق المبادلة. أما حركة المعادن الثمينة في السوق العالمي (ونغض النظر، هنا، عن تلك الحركة لأنها تعبر عن إقراض رأس المال الذي يحصل أيضاً في شكل رأسمال سلعي) فإنها تتحدد تماماً بالتبادل العالمي للسلع، مثلما أن حركة النقد كوسيلة شراء ووسيلة دفع داخل البلاد، تتحدد هي الأخرى بالتبادل [333] السلعي الداخلي. إن إستيراد وتصدير المعادن الثمينة من ميدان تداول وطني إلى آخر، بمقدار ما ينشأ عن هبوط محض في قيمة العملة الوطنية، أو عن نظام المعدنين، لا يمتان بصلة إلى تداول النقد بما هو عليه، ولا يمثلان سوى محض تصحيح للاختلالات الناشئة عن التدخل الاعتيادي للدولة. أما ما يتعلق أخيراً بالكنوز التي تؤلف أرصدة احتياطية من وسائل الشراء أو وسائل الدفع، سواء لأجل التجارة الداخلية أم الخارجية، فإنها في الحالتين ليست سوى ترسبات ضرورية لعملية التداول، وذلك بمقدار ما تمثل محض شكل لرأسمال بائر على نحو مؤقت.

ولما كان تداول النقد برمته هو، من حيث حجمه وأشكاله وحركته، محض نتيجة لتداول السلع، وكان تداول السلع لا يمثل، من وجهة النظر الرأسمالية، سوى عملية تداول رأس المال (وتتضمن هذه العملية مبادلة رأس المال مقابل الإيراد، ومبادلة إيراد بإيراد، بمقدار ما يتحقق إنفاق الإيراد من خلال تجارة المفرق) فمن الجلي تماماً أن تجارة النقد لا تقتصر على أن تتوسط فحسب النتيجة الختامية للتداول السلعي وتداول النقد، ولا أن تتوسط نمط تجلّي ظاهرة هذا التداول. فتداول النقد هذا ذاته، بوصفه لحظة من لحظات التداول السلعي، شيء معطى بالنسبة لتجارة النقد. فما تتوسطه هذه الأخيرة هو القيام بالعمليات التكنيكية لتداول النقد، حيث تعمل على تركيزها واختصارها وتبسيطها. إن تجارة النقد لا تشكل كنوزاً، بل توفر الوسائل التكنيكية لاختزال تكوين

الكنوز هذا، بمقدار ما يكون ذلك طوعاً (وليس تعبيراً عن هجوع رأس المال بائراً بدون توظيف، أو عن اضطراب عملية تجديد الإنتاج)، إلى الحد الأدنى اقتصادياً، نظراً لأنه ليست ثمة حاجة بهذا الرصيد الاحتياطي من وسائل الشراء والدفع، حينما يُدار هذا الرصيد لصالح طبقة الرأسماليين كلها، لأن يكون بنفس الضخامة التي ينبغي أن يكون عليها حينما يديره كل رأسمالي على انفراد. وفي تجارة النقد لا يتم شراء المعادن الثمينة بل توزيعها، ما دام شراؤها قد تم في عملية تجارة السلع. وإن تجارة النقد تسهل تسوية الموازين، بمقدار ما يقوم النقد بوظيفة وسيلة دفع، فتقوم هذه، عبر الآلية الاصطناعية لتسوية الموازين هذه، بتقليل كتلة النقد اللازمة لذلك؛ ولكنها لا تحدد صلة هذه المدفوعات المتبادلة ولا حجمها. فالكيميالات والصكوك، مثلاً، التي تُبادل لقاء بعضها بعضاً في البنوك ودور المقاصة (Clearing houses)، تمثل صفقات مستقلة تماماً؛ فهي نتائج عمليات معينة؛ ويقتصر الأمر هنا على إجراء أفضل تسوية تكنولوجية لهذه النتائج. ويحدود ما يتم تداول النقد كوسيلة شراء، فإن نطاق وعدد عمليات الشراء والبيع يكونان مستقلين تماماً عن تجارة النقد. وبوسع هذه الأخيرة أن تختزل فقط العمليات التكنولوجية [334] التي تصاحب هذه الصفقات فتقلص بذلك كتلة النقد الملموس الضروري لدوران معين.

وهكذا، فإن تجارة النقد في شكلها الصافي، الذي ندرسها به هنا، أي مفصولة عن نظام الائتمان، لا صلة لها إلا بجانب تكنولوجي لواحدة من لحظات تداول السلع، ونعني بذلك تداول النقد ووظائف النقد المختلفة الناجمة عنه.

وهذا ما يميز تجارة النقد، جوهرياً، عن تجارة السلع التي تتوسط تحول السلع وتبادلها، بل وتضفي على صيرورة رأس المال السلعي هذه مظهر صيرورة رأسمال منفصل عن رأس المال الصناعي. وعليه، إذا كان لرأسمال المتاجرة بالسلع شكل تداول مميز هو (ن - س - ن)، حيث تغير السلعة موضعها مرتين مفضية إلى عودة النقد، خلافاً للشكل (س - ن - س)، حيث يغير النقد الأيدي مرتين متوسطاً بذلك تبادل السلع، فإن رأسمال المتاجرة بالنقد لا يمتلك قط مثل هذا الشكل الخاص.

إذن، بمقدار ما يقوم قطاع خاص من الرأسماليين بتسليف رأسمال نقدي في هذا التوسط التكنولوجي لعملية تداول النقد، ويمثل رأس المال هذا بشكل مصغر رأس المال الإضافي الذي كان يتوجب على التجار والرأسماليين الصناعيين أن يسلفوه، بأنفسهم، لتحقيق هذا الغرض نفسه - فإن الشكل العام لرأس المال (ن - ن)، يجد مكاناً له هنا أيضاً. فمن خلال تسليف ن يجني المسلف (ن + Δ ن). بيد أن توسط (ن - ن) لا يتعلق في هذه الحالة بالجوهر الشئني لهذه الاستحالة نفسها، بل بلحظاتها التكنولوجية.

ومن البديهي أن كتلة رأس المال النقدي التي يتصرف بها تجار النقد، هي رأسمال نقدي للتجار والصناعيين مائل في التداول، وأن العمليات التي يقومون بها ليست سوى عمليات التجار والصناعيين الذين يخدمونهم كوسطاء.

ومن الواضح أيضاً، أن ربح تجار النقد لا يزيد عن اقتطاع شطر من فائض القيمة، نظراً لأنهم لا يتعاملون سوى مع قيم متحققة أصلاً (حتى إذا كانت متحققة في شكل استحقاقات ديون لا أكثر).

وينشأ انشطار الوظيفة هنا، مثلما هو الحال في تجارة السلع، لأن جزءاً من العمليات التكنيكية المرتبطة بتداول النقد ينبغي أن تتحقق على أيدي تجار ومنتجي السلع أنفسهم.

الفصل العشرون

لمحة تاريخية عن رأسمال التاجر

إن الشكل الخاص للتراكم النقدي لرأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، سيكون موضع البحث في الجزء التالي.

ينجم، بداهة، مما جرى بحثه حتى الآن، أن ليس ثمة ما هو أسخف من اعتبار رأسمال التاجر، سواء كان في شكل رأسمال متاجرة بالسلع، أو رأسمال متاجرة بالنقد، بوصفه نوعاً خاصاً من أنواع رأس المال الصناعي، على غرار ما إن استخراج المعادن، والزراعة، وتربية المواشي، والصناعة، والنقل، وغيرها من الأعمال، تمثل تفرعات لرأس المال الصناعي، ناشئة عن التقسيم الاجتماعي للعمل، وتؤلف بالتالي ميادين توظيف خاصة لرأس المال هذا. إن الملاحظة البسيطة لواقع أن كل رأسمال صناعي خلال وجوده في طور التداول من عملية تجديد إنتاجه، يؤدي، بوصفه رأسمالاً سلعياً ورأسمالاً نقدياً، نفس الوظائف التي هي وظائف حصرية لرأسمال التاجر بشكليه الاثنين - إن هذه الملاحظة وحدها ينبغي أن تجعل هذا التصور اللفظ مستحيلاً - أما في رأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، فإن التمايزات بين رأس المال الصناعي بوصفه رأسمالاً إنتاجياً من جهة، ورأس المال نفسه وهو في ميدان التداول من جهة أخرى، إن هذه التمايزات تكتسب وجوداً مستقلاً نظراً لأن الأشكال والوظائف المحددة التي يتولاها رأس المال في هذه الحالة بصورة مؤقتة، تكتسب مظهر أشكال ووظائف مستقلة، خاصة بجزء منفصل من رأس المال، ومرتبطة حصراً بهذا الجزء. إن الشكل المحوّل لرأس المال الصناعي، والتمايزات المادية في رأس المال الإنتاجي الناجمة عن طبيعة مختلف فروع الصناعة، أمران متباعدان، بُعد السماء عن الأرض.

وعدا عن الفظاظلة التي يبحث بها الاقتصادي الفوارق في الشكل عموماً، وهي فوارق لا تعنيه إلّا من الناحية المادية، فإن هذا الخلط الذي نراه عند الاقتصادي المبتذل، [336] يرجع إلى سببين. أولاً - عجزه عن تفسير الربح التجاري بكل خصائصه؛ وثانياً - مساعيه التبريرية لأن يستخلص أشكال رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، وبالتالي أيضاً رأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، وكأنها أشكال تنبع بالضرورة من عملية الإنتاج بما هي عليه، في حين أنها تنبع من الشكل الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض وجود التداول السلعي فالتداول النقدي كقاعدة له قبل كل شيء. وإذا لم يكن لرأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد إختلاف عن زراعة الحبوب غير إختلاف يميز زراعة الحبوب عن تربية المواشي والصناعة، فمن الواضح وضوح النهار أن الإنتاج يتطابق عموماً مع الإنتاج الرأسمالي، وأن توزيع المنتجات الاجتماعية على أعضاء المجتمع، سواء لغرض الاستهلاك الإنتاجي أم الاستهلاك الفردي، ينبغي أن يتم عن طريق التجار والمصرفيين إلى الأبد، مثلما أن تربية المواشي تلبّي الحاجة إلى اللحم، والصناعة تلبّي الحاجة إلى الملابس⁽⁴⁵⁾ لقد ركز الاقتصاديون العظام، مثل سميث وريكاردو، اهتمامهم على الشكل الأساسي

(45) إن روشر الحكيم(*) قد اكتشف بذلك أنه لما كان البعض يصف التجارة بأنها «توسط» بين المنتجين والمستهلكين، فيمكن «للمرء» بنفس القدر وصف الإنتاج نفسه بأنه «توسط» للاستهلاك (بين من؟)، ويترتب على ذلك بالطبع أن رأس المال التجاري يؤلف جزءاً من رأس المال الإنتاجي مثله في ذلك مثل رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي. وعليه، إذا كان بوسع المرء أن يقول إن الانسان لا يمكن أن يؤمن استهلاكه إلّا عن طريق الإنتاج (وينبغي للمرء أن يفعل ذلك حتى من دون أن ينال تعليمه في لايبزيغ) أو أن العمل ضروري لتملّك خيرات الطبيعة (وهو ما يمكن للمرء أن يسميه «توسطاً»)، يترتب على ذلك بالطبع أن «توسطاً» اجتماعياً معيناً، ناشئاً عن شكل اجتماعي خاص من الإنتاج يكتسب - لأنه توسط - نفس الطابع المطلق للضرورة، يكتسب نفس المكانة. فكلمة «التوسط» تقرر كل شيء. وبالمناسبة فإن التجار ليسوا وسطاء بين المنتجين والمستهلكين (نترك جانباً موضوع المستهلكين المميزين عن المنتجين، أي المستهلكين الذين لا ينتجون البتة) بل وسطاء لمبادلة منتجات هؤلاء المنتجين بين بعضهم بعضاً، إنهم ليسوا سوى وسطاء في تبادل معين يتم في ألف حالة وحالة من دون تدخلهم.

(*) فيلهلم روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة

60، ص 103. إن. برلين]

لرأس المال، أي رأس المال الصناعي، وعلى رأس المال التداول (رأس المال النقدي ورأس المال السلعي) في حدود كونه طوراً من أطوار تجديد إنتاج أي رأس مال، وبذلك وقعوا في حيرة من أمرهم إزاء رأس المال المراكمتي باعتباره رأس مالاً من نوع خاص. فالأحكام المتعلقة بتكوين القيمة والربح، إلخ، والمشتقة من دراسة رأس المال الصناعي، لا يمكن أن تنطبق مباشرة على رأس مال التاجر. ولذلك فقد أهملوا رأس مال التاجر تماماً، واكتفوا بذكره على أنه نوع من رأس المال الصناعي. وحيثما يتحدثون عنه على نحو خاص، كما فعل ريكاردو عند دراسته للتجارة الخارجية، فإنهم يسعون إلى تبيان أنه [337] لا يخلق أيما قيمة (وبالتالي أيما فائض قيمة). ولكن ما يصح على التجارة الخارجية يصح على التجارة الداخلية أيضاً.

* * *

لقد درسنا رأس مال التاجر، حتى الآن، من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي حدوده لا غير. ولكن ليست التجارة وحدها، بل رأس المال التجاري أيضاً، أقدم عمراً من نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو في الواقع، أقدم شكل حر لوجود رأس المال، من الوجهة التاريخية.

ولما كنا قد رأينا أن تجارة النقد ورأس المال المسلف فيها، لا يتطلبان، من أجل تطورهما، أكثر من وجود تجارة الجملة، ومن ثم رأس مال المتاجرة بالسلع، فما علينا سوى دراسة هذا الأخير.

لما كان رأس المال التجاري محصوراً في ميدان التداول، وكانت وظيفته تكمن، حصراً، في توسط مبادلة السلع، فإن وجوده لا يستدعي من شروط - تاركين جانباً الأشكال غير المتطورة التي تنشأ عن تجارة المقايضة المباشرة - سوى الشروط اللازمة للتداول السلعي البسيط والتداول النقدي البسيط. أو أن هذا الأخير هو، بالأحرى، شرط وجوده. ومهما يكن نمط الإنتاج الذي يؤلف القاعدة التي يجري على أساسها إنتاج المنتجات التي تدخل في التداول كسلع - سواء اقتصاد المشاعة البدائية، أم الإنتاج القائم على عمل العبيد، أم الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير، أم الرأسمالي - فإن ذلك لا يغير طابعها بوصفها سلعاً، إذ ينبغي لها كسلع، أن تجتاز عملية التبادل وما يصاحبها من تغيرات في الشكل. إن الأطراف التي يتوسط رأس مال التاجر بينها،

معينة بالنسبة له، مثلما أن النقد وحركة النقد، معينان بالنسبة له أيضاً. والشيء الوحيد الضروري هو أن تكون هذه الأطراف حاضرة كسلع، سواء كان الإنتاج إنتاجاً سلعياً بكامل مداه، أم أن الأمر يقتصر على أن الفائض عن حاجة المنتجين، الذين يعملون لأنفسهم بأنفسهم ويشبعون حاجاتهم المباشرة بإنتاجهم، هو وحده الذي يُطرح في السوق. إن رأسمال التاجر يقتصر على توسط حركة هذه الأطراف، هذه السلع، باعتبارها مقدمات معطاة مسبقاً بالنسبة إليه.

إن سعة النطاق الذي يدخل به الإنتاج في التجارة، ويمر بين أيدي التجار، إنما يتوقف على نمط الإنتاج، ويبلغ مداه الأقصى في التطور التام للإنتاج الرأسمالي، حيث [338] يتم إنتاج المنتج كسلعة، لا كوسيلة استهلاك مباشر. من جهة أخرى، تقوم التجارة، مهما كان نمط الإنتاج الذي يؤلف قاعدتها، بإسهام في خلق المنتج الفائض المكرس للتبادل، بغية زيادة متع المنتجين أو كنوزهم (ونعني بذلك، هنا، مالكي المنتجات)؛ من هنا، فإن التجارة تسبغ على الإنتاج طابع إنتاج من أجل القيمة التبادلية، أكثر فأكثر.

وتتضمن استحداث السلع أي حركتها: (1) من حيث المادة: مبادلة سلع مختلفة لقاء بعضها بعضاً، (2) من حيث الشكل: تحويل السلعة إلى نقد، أي البيع، وتحويل النقد إلى سلعة، أي الشراء. وتنحصر وظيفة رأسمال التاجر في هذه الوظائف، أي في مبادلة السلع من خلال الشراء والبيع. فهو يتوسط فقط مبادلة السلع التي لا ينبغي مع ذلك أن تُفهم، منذ البداية، كمبادلة بسيطة بين المنتجين المباشرين. ففي ظل العلاقات القائمة على العبودية، وعلاقات القنانة، وعلاقات الجزية (بمقدار ما يتعلق الأمر بالجماعة المشاعية البدائية)، نرى أن مالك العبيد والسيد الاقطاعي، والدولة آخذة الجزية، هم مالكو المنتجات وبائعوها أيضاً. إن التاجر يشتري ويبيع لأجل كثرة كاثرة. وتتركز بين يديه أعمال الشراء والبيع، فيكف الشراء والبيع بذلك عن الارتباط بالحاجات المباشرة للشاري (بوصفه تاجراً).

ولكن أياً كان التنظيم الاجتماعي لميادين الإنتاج، التي يتوسط التاجر مبادلة سلعها، فإن ثروته موجودة دوماً كثروة نقدية، ويقوم نقده، دائماً، بوظيفة رأسمال. أما شكل رأس المال هذا فهو على الدوام واحد نفسه: (ن - س - ن)؛ والنقد، هذا الشكل المستقل للقيمة التبادلية، هو نقطة الانطلاق، أما زيادة القيمة التبادلية فهي الغاية المستقلة. ويغدو التبادل السلعي ذاته، والعمليات التي تتوسطه - منفصلة عن الإنتاج،

وَمُنْقَذَةٌ عَلَى يد غير المنتجين - محض وسيلة لا لزيادة الثروة فحسب، بل لزيادة الثروة في شكلها الاجتماعي العام، الثروة بوصفها قيمة تبادلية. إن الدافع المحرّك والغاية المقرّرة هما تحويل ن إلى ن + Δ. إن الفعل (ن - س) والفعل (س - ن)، اللذين يتوسطان الفعل (ن - ن)، ليسا سوى لحظتين انتقائيتين في تحويل ن إلى ن + Δ. وإن (ن - س - ن)، بوصفها حركة مميزة لرأسمال التاجر، تميزها عن (س - ن - س) أي عن المتاجرة بالسلع بين المنتجين أنفسهم، التي تتخذ من تبادل القيم الاستعمالية غاية نهائية.

ولذا، كلما كان الإنتاج أدنى تطوراً، تركزت الثروة النقدية أكثر بين أيدي التجار، أو ظهرت باعتبارها الشكل الخاص لثروة التاجر.

أما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي - أي عندما يبسط رأس المال جبروته على [339] الإنتاج نفسه ويخلع عليه شكلاً مغايراً وخاصاً بالكامل - لا يظهر رأسمال التاجر إلا كرأسمال يؤدي وظيفة خاصة. وكان رأسمال التاجر يظهر، في ظل كل أنماط الإنتاج السابقة، وكأنه وظيفة رأس المال بامتياز (par excellence) وكان ذلك يشتد، كلما كان الإنتاج إنتاجاً مباشراً لوسائل عيش المنتج.

وعليه، ليست ثمة أدنى صعوبة في فهم سبب ظهور رأسمال التاجر كشكل تاريخي لرأس المال، بوقت طويل قبل أن يبسط رأس المال سيطرته على الإنتاج. فوجوده وتطوره إلى مستوى معين هما، بذاتهما، مقدمة تاريخية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي: (1) فهو شرط مسبق لتركز الثروة النقدية، و(2) لأن نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض إنتاجاً من أجل التجارة، البيع على نطاق واسع، لا لزبائن فرادى فحسب، أي يفترض وجود تاجر لا يشتري من أجل اشباع حاجاته الشخصية، بل يركّز أفعال شراء كثرة كاثرة في فعل شرائه هو. من جهة ثانية، فإن كل تطور لرأسمال التاجر يؤثر على الإنتاج، بحيث يسبغ عليه أكثر فأكثر، طابع إنتاج من أجل القيمة التبادلية، ويحوّل المنتجات أكثر فأكثر إلى سلع. مع ذلك فإن تطور رأس المال هذا، مأخوذاً لذاته، لا يكفي لتوسط وتفسير الانتقال من نمط إنتاج إلى نمط إنتاج آخر، وهو سرعان ما سنراه من العرض اللاحق.

وفي ظل الإنتاج الرأسمالي، يتم إنزال رأسمال التاجر من وجوده المستقل السابق، ليلعب دوراً لا يحدو معه سوى لحظة خاصة من لحظات استخدام رأس المال عموماً، وتختزل مساواة الأرباح معدل ربحه إلى المتوسط العام. وينشط رأس المال هذا بوصفه محض وسيط منقذ لرأس المال الإنتاجي. إن العلاقات الاجتماعية الخاصة التي تتبلور

بموازاة تطور رأسمال التاجر لا تعود هي الحاسمة الآن؛ على العكس من ذلك، فحيثما يهيمن رأسمال التاجر، تهيم علاقات متخلفة بالية. ويحدث هذا حتى ضمن البلد الواحد، حيث تبدو المدن التجارية، على سبيل المثال، أكثر شبهاً بعلاقات الماضي منها بالمدن الصناعية⁽⁴⁶⁾

[340] إن التطور المستقل والمهيمن لرأس المال كرأسمال تاجر تضارع عدم خضوع الإنتاج لرأس المال، أي تضارع تطور رأس المال على أساس شكل اجتماعي من الإنتاج غريب عليه ومستقل عنه. وعليه، فإن التطور المستقل لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع.

إن الثروة التجارية المستقلة، كشكل سائد لرأس المال، تعني أن عملية التداول تقف مستقلة بمواجهة الأقطاب، ويتمثل الأقطاب بالمنتجين المبادلين أنفسهم. ويظل هؤلاء الأقطاب مستقلين عن عملية التداول، مثلما تظل هذه العملية مستقلة عنهم. ويغدو المنتج، هنا، سلعة عن طريق التجارة. فالتجارة في هذه الحالة هي التي تفضي إلى أن تتخذ المنتجات شكل سلع، وليست السلع المنتجة هي التي تكون بحركتها التجارة. وهكذا ففي عملية التداول يبرز رأس المال لأول مرة هنا كرأسمال. ففي عملية التداول يتطور النقد إلى رأسمال. وفي عملية التداول، يتطور المنتج، لأول مرة، بوصفه قيمة تبادلية، أي كسلعة ونقد. ويمكن لرأس المال أن يتكون في عملية التداول، ويجب أن يتكون فيها قبل أن يتعلم كيف يسيطر على أقطابه، أي على مختلف ميادين الإنتاج التي يتوسطها التداول. ويمكن لتداول النقد وتداول السلع أن يتوسطا بين ميادين إنتاج تنتمي إلى أكثر الأنظمة تبايناً، ميادين لا تزال تتوجه، من حيث بنيتها الباطنية، إلى إنتاج القيمة

(46) في الواقع ما يزال السيد ف. كيسلباخ في كتابه، تطور التجارة العالمية في القرون الوسطى، 1860. (*Der Gang des Welthandels im Mittelalter*, 1860). يعيش في تصورات عالم يؤلف رأسمال التاجر فيه الشكل العام لرأس المال. إذ ليست لديه أدنى فكرة عن المعنى الحديث لرأس المال، مثله مثل السيد مومزن (Mommsen). الذي يتحدث في كتابه: تاريخ روما *Römische Geschichte* عن «رأسمال» وسيطرة رأس المال. وفي التاريخ الإنكليزي الحديث، تبدو مرتبة [طبقة] التجار بالذات، والمدن التجارية أيضاً، رجعية سياسياً، حيث تعمل بالتحالف مع الارستقراطية العقارية والارستقراطية المالية ضد رأس المال الصناعي. قارن، على سبيل المثال، الدور السياسي لمدينة ليفربول، بدور مانشستر وبرمنغهام. ولم يعترف رأسمال التاجر الإنكليزي والارستقراطية المالية (moneyed interest) بالسيادة التامة لرأس المال الصناعي إلا بعد إلغاء رسوم الحبوب، إلخ.

الاستعمالية بالأساس. إن استقلال عملية التداول الذي ترتبط فيه ميادين الإنتاج ببعضها بعضاً بواسطة طرف ثالث، يعبر عن شيء مزدوج. فمن جهة أولى، يعني ذلك أن التداول لم يسيطر بعد على الإنتاج، بل يتخذ من الإنتاج مقدمة معطاة. ومن جهة ثانية، يعني ذلك أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد التداول بوصفه محض لحظة من لحظاتها. أما في الإنتاج الرأسمالي، فإن كلا الاثنيْن، على العكس، ماثلان. فعملية الإنتاج تركز بالكامل على التداول، والتداول مجرد لحظة، مجرد طور انتقالي من الإنتاج، أي مجرد تحقيق للمنتج الذي أنتج كسلعة وتعويض عن عناصر إنتاجه المنتجة كسلع. إن شكل رأس المال الذي ينبع مباشرة من التداول - رأس المال التجاري - ليس هنا سوى واحد من أشكال رأس المال في عملية تجديد إنتاجه.

[341]

إن القانون الذي ينص على أن التطور المستقل لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة تطور الإنتاج الرأسمالي يتجلى، بسطوح خاص، في تاريخ تجارة الوساطة (carrying trade) كما جرى مثلاً على يد أهل البندقية وجنوا وهولندا، إلخ، حيث لم يكن الربح الأساسي يتأتى من تصدير منتجات بلدانهم، بل يتأتى عن طريق توسط مبادلة المنتجات بين مجتمعات غير متطورة تجارياً واقتصادياً عموماً، واستغلال كلا البلدين المنتجين⁽⁴⁷⁾ ونجد رأسمال التاجر هنا في كامل صفاته، مفصلاً عن الأقطاب - أي عن ميادين الإنتاج، التي يتوسط بينها. وهذا هو المصدر الرئيسي لنشوته. بيد أن مثل هذا الاحتكار لتجارة الوساطة يتدهور، وتدهور معه هذه التجارة عينها، بمقدار ما يمضي قُدماً التطور الاقتصادي للشعوب التي كان يستغلها من الجانبين، والتي كان ضعف تطورها قاعدة لوجوده بالذات. ولا يتجلى ذلك، في ظل تجارة الوساطة، في تدهور التجارة كفرع تجاري معين فحسب، بل وفي تدهور هيمنة الشعوب التجارية الصرف

(47) «كان سكان المدن التجارية، يستوردون من البلدان الأكثر غنى المصنوعات الفاخرة ومواد الترف الغالية، مقدمين بذلك الزاد لخيلاء كبار ملاك الأرض، الذين كانوا يشترونها بشراة ويدفعون لقاءها كميات هائلة من المنتجات الخام لأراضيهم. لذا فإن تجارة القسم الأكبر من أوروبا في تلك الأزمنة كانت تقوم، أساساً، على مبادلة المنتج الخام لبلد مقابل مصنوعات الأمم الأكثر تمدناً. وما إن شاعت هذه الذائقة وزاد الطلب كثيراً، حتى سعى التجار، توفيراً لنفقات النقل، إلى تنظيم إنتاج سلع من هذا النوع في بلدانهم بالذات». (آدم سميث، [ثروة الأمم، المجلد الأول، أبردين، لندن، 1848] الكتاب الثالث، الفصل الثالث، [ص 267]).

(A. Smith, [Wealth of Nations, Vol. I, Aberdeen, London, 1848], Book III, ch. III, [p. 267]).

وتدهور ثروتها التجارية عموماً، التي قامت على أساس تجارة الوساطة هذه. وما هذا إلا شكل خاص للتعبير عن خضوع رأس المال التجاري لرأس المال الصناعي في مجرى تطور الإنتاج الرأسمالي. ومما يقدم مثلاً ساطعاً على كيفية تصرف رأس المال التجاري، حيثما يكون مسيطراً مباشرة على الإنتاج، الاقتصاد الاستعماري عموماً (أي ما يسمى بالنظام الاستعماري) بل واقتصاد شركة الهند الشرقية الهولندية القديمة بوجه خاص.

وبما أن حركة رأسمال التاجر تتمثل في (ن - س - ن)، فإن ربح التاجر ينبع أولاً من الأفعال التي تدور في نطاق عملية التداول وحدها، أي من فعلي الشراء والبيع، ويتحقق [342] ثانياً في الفعل الأخير، أي البيع. وعليه فإن ذلك هو ربح عند التخلي عن الملكية (profit upon alienation). إن الربح التجاري المستقل الخالص، يبدو من النظرة الأولى (prima facie) مستحيلاً ما دامت المنتجات تُباع حسب قيمتها. فالشراء بسعر رخيص بغية البيع بسعر غال، هو قانون التجارة. وهذا ليس بتبادل مُتَعَادِلَات. ونورد مفهوم القيمة هنا، بمعنى أن سائر السلع مختلفة قيماً وبالتالي نقداً؛ ولكنها من حيث النوعية تعبيرات متماثلة عن العمل الاجتماعي. ولكنها ليست مقادير متساوية من القيمة. فالتناسب الكمي الذي تتم بموجبه مبادلة المنتجات، يكون أول الأمر، عرضياً تاماً. وتكتسي المنتجات الشكل السلعي بمقدار ما تكون قابلة للتبادل بوجه عام، أي بمقدار ما تكون تعبيرات عن الثالث نفسه. ويفضي التبادل المتواصل، وتجديد الإنتاج المنتظم من أجل التبادل، إلى القضاء على عنصر الصدفة هذا أكثر فأكثر. ولكن ذلك لا يحصل، بادئ الأمر، بالنسبة إلى المنتجين والمستهلكين، بل بالنسبة إلى الوسيط المائل بينهما، أي التاجر، الذي يقارن بين الأسعار النقدية ويضع الفرق في جيبه. وهو يوطد التعادل عن طريق حركته هو بالذات.

إن رأس المال التجاري لا يزيد، في البداية، عن وسيط في الحركة بين قطبين لا يخضعان له، وبين مقدمات لم يخلقها هو.

ومثلما ينشأ النقد عن الشكل المحض للتداول السلعي (س - ن - س) لا بصفته مقياساً للقيمة ووسيلة للتداول فحسب، بل أيضاً كشكل مطلق للسلعة، وبالتالي للثروة، أي ككنز، جاعلاً من الحفاظ عليه وإنمائه كنقد غاية بذاتها، كذلك فإن النقد، الكنز كشيء يجري صونه وإنماؤه عن طريق الانفصال عن الملكية إنما ينشأ عن الشكل المحض لتداول رأسمال التاجر (ن - س - ن).

كانت الشعوب التجارية في العالم القديم توجد، مثل آلهة أبيقور، في رحاب

الفضاءات بين العوالم^(*) أو، بالأحرى كاليهود في مسام المجتمع البولوني. إن تجارة أولى المدن والشعوب التجارية المستقلة التي تطورت للغاية، استندت بوصفها تجارة وساطة صرفاً، على بربرية الشعوب المنتجة^(**)، التي كانت هذه المدن والشعوب تقوم بدور الوسيط فيما بينها.

وكانت التجارة تهيمن على الصناعة، في المراحل السابقة على المجتمع الرأسمالي؛ أما في المجتمع الحديث فالوضع معاكس. وسوف تؤثر التجارة، بالطبع، على المجتمعات القديمة التي تعمل وسيطاً بينها، بهذه الدرجة أو تلك من التأثير؛ فهي تُخضع الإنتاج للقيمة التبادلية على نحو مظرد، إذ تجعل الترف والعيش يتوقفان على البيع أكثر مما على الاستهلاك المباشر للمنتوج. وبذا تؤدي إلى انحلال العلاقات القديمة. إنها تزيد التداول النقدي. ولا تعود تكفي بأخذ فائض المنتوجات، بل تلتهم الإنتاج نفسه [343] تدريجياً، وتحيل فروعاً كاملة من الإنتاج إلى تابع. مع ذلك فإن هذا التأثير المُفسد يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الجماعة المنتجة.

وبمقدار ما إن رأس المال التجاري يتوسط تبادل المنتوجات بين جماعات غير متطورة، فإن الربح التجاري يبدو ليس فقط كنتيجة للغش والاحتيايل، بل أنه ينبع، منها فعلاً، بدرجة كبيرة. وفضلاً عن أن رأس المال التجاري يعتاش على الفارق بين أسعار الإنتاج في مختلف البلدان (ويؤثر، من هذه الناحية، على مساواة وتثبيت قيم السلع) فإن رأسمال التاجر يستولي في ظل أنماط الإنتاج السابقة على الشطر الأعظم من المنتوج الفائض، جزئياً لأنه يقوم كوسيط بين الجماعات المشاعية القديمة التي ما يزال إنتاجها من حيث الجوهر، موجهاً إلى القيمة الاستعمالية، حيث يكون بيع جزء من منتوجاتها الذي يدخل التداول عموماً، أي بالتالي بيع منتوجاتها عموماً بموجب قيمتها، أمراً ثانوي الأهمية بالنسبة إلى نظامها الاقتصادي؛ وجزئياً لأن المالكين الرئيسيين للمنتوج الفائض في ظل أنماط الإنتاج السابقة، الذين يتعامل التاجر معهم، أي مالك العبيد، وسيد الأرض الاقطاعي، والدولة (مثلاً المستبد الشرقي)، يمثلون الثروة المكسرة للاستهلاك، التي يسعى التاجر إلى اصطيلها، وهذا ما حدسه آدم سميث بصواب في المقطع المتعلق

(*) حسب الفيلسوف الاغريقي أبيقور (341 - 270 قبل الميلاد) كانت الآلهة تعيش في الأنترمونديا،

أي الفضاءات بين العوالم (intermundia) دون مساس بهذه العوالم أو بحياة البشر. [ن. برلين].

(**) الهمجية والبربرية تعبيران جرى استخدامهما في الأدبيات التاريخية الأوروبية بوصف الجماعات البدائية جامعة الثمار (الهمجية)، والأقوام المترحلة، أي البدو الرحل (البربرية). [ن. ع].

بالحقبة الاقطاعية الذي استشهدنا به من قبل. وهكذا فإن رأس المال التجاري يُمَثَّل، حيثما يتمتع بسيطرة مهيمنة، بنظام نهب⁽⁴⁸⁾، ولسبب وجيه يقترن تطوره عند الشعوب التجارية في العصور القديمة والجديدة على حد سواء، اقتراناً مباشراً بالنهب والعنف والقرصنة وخطف العبيد، واستعباد المستعمرات؛ فهكذا كان الحال في قرطاجة وروما، ثم فيما بعد لدى البندقيين والبرتغاليين والهولنديين، وسواهم.

[344] إن تطور التجارة ورأس المال التجاري يطور الإنتاج في كل مكان باتجاه القيمة التبادلية، ويوسع نطاقه، ويزيده تنوعاً، ويضفي عليه طابعاً كوزموبوليتياً، كما يطور النقد إلى نقدٍ عالمي. ولذلك تفعل التجارة فعلها في كل مكان بأن تفكك، بهذا القدر أو ذاك، تنظيمات الإنتاج القائمة سلفاً، التي تتوجه، أساساً وعلى اختلاف أشكالها، نحو

(48) «ثمة الآن شكاوى مريرة لدى التجار من النبلاء أو اللصوص، لأنه يطمعن عليهم أن يتاجروا وسط خطر كبير، فهم عرضة للحبس والخطف والضرب والنهب. ولكن لو كان التجار يقاسون ذلك من أجل العدالة، لكانوا بالطبع، قديسين. ولكن لما كان هذا القدر الكبير من الظلم وكل هذا القدر من النهب والسرقة غير المسيحية إنما يرتكب في العالم كله على يد التجار أنفسهم، بل حتى ضد بعضهم بعضاً، فلا عجب إذن أن يرتب الله الأمور على نحو بحيث أن مثل هذه الثروات الكبيرة، التي جنوها ظلماً، إنما تضيع أو تنهب من جديد، وإن التجار أنفسهم يتعرضون للضرب أو يقعون في الأسر. وينبغي للأمرء، بما يتمتعون من سلطة، أن يعاقبوا التجار على هذه التجارة الجائرة وأن يتخذوا التدابير كي لا ينهب التجار رعاياهم بمثل هذه الوقاحة. ولكن بما أن الأمرء لا يفعلون ذلك فإن الله يرسل الفرسان واللصوص بمثابة شياطين عنده فيعاقب بهم التجار على جورهم، مثلما ابتلت أرض مصر والعالم كله بالشياطين، أو دمرها ودمر العالم على يد الأعداء. وهكذا يضرب الله شريراً بشريراً آخر دون أن يقصد أن التجار أقل لصوصية من الفرسان، فالتجار ينهبون العالم بأسره كل يوم، بينما ينهب الفرسان واحداً أو اثنين مرة أو مرتين في العام». «تتحقق نبوءة أشعيا: غداً أمراؤك شركاء للصوص. إنهم يشنقون اللصوص الذين سرقوا غولدن أو نصف غولدن ويعملون سوية مع أولئك الذين ينهبون العالم بأسره ويسرقون بأمن أكبر من أي إنسان آخر، وكأنهم يريدون أن يصح المثل القائل: اللصوص الكبار يشنقون اللصوص الصغار، وكما قال السناتور الروماني كاتو: اللصوص الصغار مقيدون بالأغلال ويرزحون في الزنانات، أما اللصوص الكبار فيرفلون في الذهب والحريز. ولكن، ما كلمة الله الأخيرة في ذلك؟ إنه سيفعل كما قال على لسان حزقيال، إنه سيصهر الأمرء والتجار، اللص باللص، كما يُصهر الرصاص بالنحاس، وكما يحدث عندما تحترق المدينة عن بكرة أبيها، فلا يبقى أمرء ولا تجار». (مارتن لوثر، في التجارة والربا، 1527).

(Martin Luther, *Bücher Von Kauffshandlung und Wucher*, Vom Jahr, 1527).

إنتاج القيمة الاستعمالية. أما إلى أي حد يتوغل تفكك نمط الإنتاج القديم فذلك يتوقف، في المقام الأول، على تماسك هذا النمط وبنائه الداخلي. أما إلى أين تؤدي عملية الانحلال هذه، نعني أي نمط جديد للإنتاج يحل محل النمط القديم، فذلك لا يتوقف على التجارة، بل على طابع نمط الإنتاج القديم نفسه. فتأثير التجارة وتطور رأس المال التجاري يفضيان، في العالم القديم، على الدوام، إلى اقتصاد عبودي؛ أو يفضيان، تبعاً لنقطة الانطلاق، إلى الانتقال من نظام عبودي بطريكي موجه لإنتاج وسائل العيش المباشرة، إلى نظام عبودي مكرّس لإنتاج فائض القيمة. من جهة أخرى، يفضي ذلك في العالم الحديث إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. ويترتب على ذلك أن هذه النتائج ذاتها تتوقف على ظروف أخرى خلاف تطور رأس المال التجاري.

ويمكن في طبيعة الأشياء، أنه حالما تنفصل الصناعة المدنية، بما هي عليه، عن الزراعة، فإن منتوجاتها تغدو سلعاً منذ البداية، وأن بيعها يتطلب توسط التجارة. وإن علاقة التجارة بتطور المدن، وكون هذا التطور مشروطاً بالتجارة، أمر واضح بذاته. غير أن مدى انطلاق التطور الصناعي بموازاة ذلك، أمر يتوقف تماماً على ظروف أخرى. [345] فقد تطور رأسمال التاجر في روما القديمة، وبخاصة في أواخر أيامها الجمهورية، تطوراً كبيراً لم يسبق له مثيل في العالم القديم ولكن من دون أن تشهد أي تقدم في تطور الصناعة؛ بينما نجد في كورنثيا والمدن الإغريقية الأخرى في أوروبا وآسيا الصغرى، أن تطور التجارة اقترن بتطور الحرف تطوراً كبيراً. من جهة أخرى، فإن الروح التجارية وتطور رأس المال التجاري غالباً ما يميزان، في تضاد كامل مع تطور المدن وشروط هذا التطور، أقوام البدو الرُّحَل.

وليس ثمة شك - وقد قادت هذه الحقيقة بالذات إلى نشوء تصورات خاطئة كلياً - في أن الثورات العظيمة التي طرأت على التجارة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، من جراء الاكتشافات الجغرافية ودفعت تطور رأس المال التجاري بسرعة إلى الأمام، تولف لحظة من اللحظات الرئيسية التي ساعدت إنتقال نمط الإنتاج الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي. وكما أن التوسع الفجائي في السوق العالمي، وازدياد تنوع السلع المتداولة، والتنافس بين الأمم الأوروبية في سعيها إلى الاستيلاء على المنتوجات الآسيوية والكنوز الأميركية، والنظام الاستعماري، أسهم بصورة جوهرية في تحطيم الأطر الاقطاعية للإنتاج. ومع ذلك، فإن نمط الإنتاج الحديث لم يتطور في مرحلته الأولى، مرحلة المانيفاكتورة، إلا حيثما كانت شروطه قد نشأت في القرون الوسطى. فلنقارن هولندا

بالبرتغال⁽⁴⁹⁾ مثلاً وبينما كان للتوسع الفجائي في التجارة وخلق سوق عالمية جديدة، خلال القرن السادس عشر، وجزئياً خلال القرن السابع عشر أيضاً، أثره الحاسم على أقول نمط الإنتاج القديم وبزوغ نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن ذلك تحقق، على العكس، بالاستناد إلى قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، بعد أن نشأ. فالسوق العالمية ذاتها تؤلف قاعدة نمط الإنتاج هذا. من جهة ثانية، فإن الضرورة الملازمة لهذا الإنتاج لكي يُنتج على نطاق متنام أبداً، تدفع إلى توسيع السوق العالمية باستمرار، بحيث لا تكون التجارة في هذه الحالة هي التي تثور الصناعة، بل الصناعة هي التي تثور التجارة على الدوام. كما أن التفوق التجاري يرتبط الآن برجحان شروط الصناعة الكبرى، بهذا القدر أو ذاك. قارن بين إنكلترا وهولندا على سبيل المثال. إن تاريخ أقول هولندا كأمة تجارية مهيمنة هو تاريخ خضوع رأس المال التجاري لرأس المال الصناعي. وإن العقوبات التي يضعها التماسك الداخلي وبنیان أنماط الإنتاج الوطنية ما قبل الرأسمالية، بوجه التأثير المفكك الذي تمارسه التجارة، تبرز بجلاء في علاقات الإنكليز مع الهند والصين. إن القاعدة العريضة لنمط الإنتاج تألفت، هنا، من وحدة الزراعة الصغيرة والصناعة المنزلية، ويضاف إليها في الهند شكل المشاعات القروية القائمة على الملكية الجماعية للأرض، والتي كانت، بالمناسبة، الشكل الأصلي في الصين أيضاً واستخدم الإنكليز في الهند على

(49) سبق لكتاب القرن الثامن عشر أن بينوا مدى أهمية صيد الأسماك والمانيفاكتورة والزراعة كقاعدة لتطور هولندا، فضلاً عن عوامل أخرى. أنظر ماسي^(*) Massie على سبيل المثال. وعلى نقيض الآراء السابقة التي قللت من شأن حجم وأهمية التجارة الآسيوية والقديمة والقروسطية، فقد باتت الموضحة الآن هي المغالاة في أهمية هذه التجارة إلى حدٍ خارق للعادة. ولعل أفضل سبيل للشفاء من هذا التصور، هو أن يدرس المرء صادرات وواردات إنكلترا اليوم لتقاربها مع ما كانت عليه في مستهل القرن الثامن عشر. إلا أن صادرات وواردات إنكلترا آنذاك كانت أكبر بما لا يقاس من أي شعب من الشعوب التجارية في الأزمنة السالفة. (أنظر أ أندرسون، استخلاص تاريخي وتقويمي لأصل التجارة، [المجلد الثاني، لندن، 1764، ص 261 وما يليها]).

(A. Anderson, *An Historical and Chronological Deduction of the Origin of Commerce*, [Vol. II, London, 1764, p. 261 and sqq.]).

(*) ماسي، بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص 60.

(Massie, *An essay on the governing causes of the natural rate of interest*, London, 1750, p.60). [ن. برلين].

الفور جبروتهم السياسي والاقتصادي المباشر، بوصفهم حكاماً وأصحاب ريع عقاري لتفتيت هذه المشاعات الاقتصادية الصغيرة⁽⁵⁰⁾ وإذا كانت تجارتهم قد تركت، هنا، أثراً ثورياً على نمط الإنتاج، فليس ذلك إلا لأنهم استثمروا رخص أسعار سلعهم لتدمير الغزل والنسيج، اللذين كانا يؤلفان جزءاً متكاملًا، من وحدة الإنتاج الصناعي - الزراعي الهندي منذ القدم، ما أدى إلى تفكيك نظام الجماعة المشاعية. ولكنهم لم ينجحوا في تحقيق هذا التفكيك حتى هنا إلا بصورة تدريجية. أما في الصين فقد كان نجاحهم أقل، بسبب الافتقار إلى نفوذ السلطة السياسية المباشرة. إن الاقتصاد الكبير والتوفير في الوقت اللذين ينشآن عن الترابط المباشر بين الفلاحة والمانيفاكتورة يبديان هنا مقاومة عنيدة بوجه منتجات الصناعة الكبرى، حيث تتضمن أسعارها النفقات غير المنتجة (faux frais) لعملية التداول، التي تتخللها في كل مكان. وعلى نقيض التجارة الإنكليزية، تترك التجارة الروسية الأساس الاقتصادي للإنتاج الآسيوي من دون مساس⁽⁵¹⁾

إن الانتقال من نمط الإنتاج القطاعي يتخذ سبيلين. فلما أن يكون المنتج تاجراً [347] ورأسمالياً، في تضاد مع الاقتصاد الزراعي الطبيعي والجرف اليدوية المقيدة بالطوائف المغلقة لصناعة المدن القروسطية. وهذا هو الطريق الثوري فعلاً. أو أن التاجر يُخضع الإنتاج بنفسه مباشرة. ومهما كانت الأهمية التاريخية لهذا الطريق الأخير بوصفه مرحلة إنتقالية - كما هو الحال مثلاً مع بائع الأقمشة (Clothier) الإنكليزي في القرن السابع عشر، الذي أخضع النساجين لرقابته رغم أنهم ظلوا مستقلين، وذلك بأن يبيعهم الصوف ويشتري منهم القماش - إلا أنه لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى حدوث الإنقلاب في نمط الإنتاج القديم، فهو بالأحرى، يصون هذا الأخير ويحفظه كمقدمة له. فقد بقي الصناعي في صناعة الحرير الفرنسية وصناعة الجوارب والمخترمات الإنكليزية مجرد صناعي

(50) إذا كان ثمة تاريخ لشعب ما يحفل بتجارب اقتصادية عقيمة وغبية حقاً (بل سائنة في التطبيق) فذلك هو تاريخ تصرفات الإنكليز في الهند. فقد خلق الإنكليز في البنغال صورة كاريكاتيرية للملكية العقارية الإنكليزية الكبيرة؛ وفي الجنوب الشرقي من الهند خلقوا كاريكاتيراً آخر من الملكيات الصغيرة المجزأة، وفي الشمال الغربي بذلوا كل ما بوسعهم لتحويل المشاعة الاقتصادية الهندية القائمة على الملكية الجماعية للأرض إلى صورة كاريكاتيرية عن ذاتها.

(51) أخذ هذا الأساس يتغير أيضاً، منذ أن بدأت روسيا تبذل جهوداً مستميتة لتطوير إنتاج رأسمالي خاص بها، إنتاج موجه حصراً نحو سوقها الداخلية ونحو السوق الآسيوية المجاورة. [ف. إنجلز].

بالاسم، إلى حد كبير، حتى منتصف القرن الحالي، أما في واقع الأمر فقد كان محض تاجر يترك النّسّاجين يعملون بأسلوبهم البدائي القديم، ويفرض سلطانه عليهم كتاجر يعملون هم من أجله فعلياً⁽⁵²⁾ وتقف مثل هذه العلاقات، في كل مكان، عقبة بوجه نمط الإنتاج الرأسمالي الفعلي، ولكنها تزول بتطوره. وإذا لا تُحدث انقلاباً في نمط الإنتاج، فإن هذه العلاقات تزيد وضع المنتجين المباشرين سوءاً وتحولهم إلى محض عمال مأجورين وبروليتاريين يحيون في ظروف أسوأ من ظروف العمال الخاضعين لرأس المال مباشرة؛ ويجري تملك عملهم الفائض هنا على أساس نمط الإنتاج القديم. ونجد العلاقات ذاتها، محوّرة بعض الشيء، في جانب من إنتاج الأثاث بلندن، الذي يجري في إطار حرفة يدوية. وتُمارس هذه الحرفة على نطاق كبير في تاور هاملتس^(*) بوجه خاص. إن الإنتاج برّمته مقسّم إلى فروع أعمال عديدة مستقلة عن بعضها بعضاً. وتتولى إحدى المؤسسات صنع الكراسي فقط، وأخرى الموائد لا غير، وثالثة الخزانات، وما إلى ذلك. غير أن هذه المؤسسات ذاتها تُدار كحرفة يدوية، بهذا القدر أو ذلك، على يد معلّم صغير وعدد قليل من الصنّاع. مع ذلك، فإن الإنتاج أكبر من أن يجري العمل مباشرة لأجل مستهلكين خاصين. فالزبائن الشارون هنا هم مالكو محلات بيع الأثاث. وفي أيام السبت يتوجه المعلّم إليهم كي يبيع منتوجه، حيث تجري مساومات على السعر تشبه المساومات في بيوت الرهونات حول سلفة لقاء هذا الشيء أو ذاك. ويضطر المعلمون لبيع منتوجاتهم أسبوعياً، إن لم يكن لشيء فعلي الأقل من أجل أن يستطيعوا شراء مواد أولية للأسبوع القادم، وتسديد الأجور. وتراهم، في ظل هذه الأوضاع، لا يزدون في الحقيقة عن وسطاء بين التاجر وعمالهم هم. إن الرأسمالي الفعلي هنا هو التاجر الذي يضع في جيبه الشطر الأعظم من فائض القيمة⁽⁵³⁾ وتُلاحظ ظاهرة مشابهة

(52) يصحّ الشيء ذاته على إنتاج الأشرطة والجداول في الراين، وكذلك نسج الحرير. وقد جرى مَذْ خط سكة حديد خاص عند كريفيلد لربط هؤلاء النّسّاجين اليدويين الريفيين بـ «الصناعيين» في المدينة، غير أن صناعة النسيج الآلية جعلته يتعطل مع هؤلاء النّسّاجين اليدويين. [ف. إنجلز].

(*) Tower Hamlets - حي في الجانب الشرقي من لندن. [ن. برلين].

(53) تطور هذا النظام على نطاق أوسع منذ عام 1865. أنظر تفاصيل ذلك في (التقرير الأول للجنة المختارة، لمجلس اللوردات حول نظام التعريق، لندن، 1888).

(First Report of the Select Committee of the House of Lords on the Sweating System, London, 1888). [ف. إنجلز].

عن إنتقال حرف يدوية، أو فروع ثانوية من الصناعات الريفية إلى الإنتاج المانيفاكتوري. وتبعاً لمستوى التطور التكنيكي لهذا الإنتاج الصغير المُدار ذاتياً - حيث صار يستخدم بنفسه الآلات التي يسمح بها الإنتاج الحرفي - يتم الانتقال إلى الصناعة الكبرى، فُتدار الآلات بالبخار بدلاً من الأيدي، وهذا ما نراه، مثلاً، في مؤسسات حياكة الجوارب الإنكليزية مؤخراً.

وعليه، فإن الانتقال يتم في الواقع بثلاث طرق: أولاً - يصبح التاجر رأسمالياً بصورة مباشرة؛ وهذا هو الحال في المهن التي تقوم على التجارة، وبخاصة صناعات مواد الترف، التي يستوردها التاجر بموادها الأولية وعمالها من الخارج، مثلما استوردتها إيطاليا من القسطنطينية في القرن الخامس عشر. ثانياً - يحوّل التاجر المعلمين الصغار إلى سماسرة (middlemen) له، أو أنه يشتري مباشرة من المُنتج المستقل، تاركاً إياه إسمياً على استقلاله، من دون أن يغير نمط إنتاجه. ثالثاً - يتحول الصناعي إلى تاجر ويُنتج مباشرة، بالجملة، من أجل التجارة.

لقد كان التاجر، في العصور الوسطى، محض «ناقل» للسلع، كما عبّر عن ذلك بوبه (Poppe) بصواب، سيّان إن كانت من إنتاج حرفيي نقابة مغلقة، أو فلاحين^(*) إن التاجر يتحول إلى صناعي أو إنه بالأحرى يدفع الصناعة الحرفية، وبخاصة الصناعة الريفية الصغيرة، كي تعمل لحسابه. من جهة ثانية يتحول المنتج إلى تاجر. فمثلاً، بدلاً من أن يتلقى المعلم النسيج، الصوف من التاجر بالتدريج، على وجبات صغيرة، ويعالجه من أجله بواسطة صنّاعه، يقوم بنفسه بشراء الصوف أو الغزول وبيع القماش إلى التاجر. إن عناصر الإنتاج تدخل في عملية الإنتاج باعتبارها سلعاً اشتراها هو بنفسه. وبدلاً من أن يقوم بالإنتاج من أجل تاجر مفرد، أو من أجل زبائن معينين، فإن ناسج القماش يُنتج الآن من أجل عالم التجارة قاطبة. فالمنتج هو ذاته تاجر. ويقتصر رأس المال التجاري على أداء عملية التداول لا غير. لقد كانت التجارة، في الأصل، مقدمة لتحويل المهن [349] الحرفية المغلقة والمهن الريفية المنزلية والفلاحة الاقطاعية إلى مشروعات رأسمالية. فهي تطور المنتج إلى سلع، جزئياً، بخلق سوق له، وجزئياً بتقديم معادلات سلعية جديدة

(*) بوبه، تاريخ التكنولوجيا منذ احياء العلوم حتى نهاية القرن الثامن عشر، المجلد الأول، غوتنغن، 1807، ص 70.

(Poppe, *Geschichte der Technologie seit der Wiederherstellung der Wissenschaften bis an das Ende des achtzehnten Jahrhunderts*, Band I, Göttingen, 1807, S. 70).

ومواد أولية ومساعدة جديدة من أجل الإنتاج، مفتحة بذلك فروع إنتاج جديدة تتركز منذ البدء على التجارة؛ أي تتركز على الإنتاج من أجل السوق والسوق العالمي، كما تتركز على شروط إنتاج تنبع من السوق العالمي. وحالما تكتسب المانيفاكشور بعضاً من القوة، وكذلك الصناعة الكبرى بوجه أخص، حتى تخلق بنفسها سوقها الخاص، وتغزو هذا السوق بسلعها. وتصبح التجارة الآن خادمة الإنتاج الصناعي، الذي يؤلف التوسيع الدائم للسوق شرط حياته. إن إنتاجاً متنامي الضخامة أبداً يُغرق السوق القائم فيعمل باطراد على توسيع هذا السوق وكسر حدوده المقيدة. وإن ما يقيد هذا الإنتاج الضخم ليس التجارة (بمقدار ما تعبّر عن الطلب القائم) بل حجم رأس المال الناشط ومستوى تطور قدرة إنتاجية العمل. وإن الرأسمالي الصناعي يواجه السوق العالمي باستمرار، فهو يقارن، بل ينبغي له دوماً أن يقارن، سعر كلفته هو بأسعار السوق، لا في بلاده وحسب، بل في العالم كله. وكانت مثل هذه المقارنة، في الفترات السابقة، تقع على كاهل التجار حصراً، وتضمن بالتالي هيمنة رأس المال التجاري على رأس المال الصناعي.

إن أول معالجة نظرية لنمط الإنتاج الحديث - المذهب المركنتلي - تنطلق بالضرورة من الظواهر السطحية لعملية التداول، حيث تبرز هذه الظواهر مستقلة في حركة رأس المال التجاري، لذا فإن هذه المعالجة تمسك بمظهرها الخارجي لا غير. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن رأس المال التجاري هو أول شكل خالص لوجود رأس المال عموماً. كما يرجع جزئياً إلى التأثير المهيمن الذي كان يمارسه رأس المال التجاري في المرحلة الأولى للإنقلاب في الإنتاج الاقطاعي، مرحلة انبثاق الإنتاج الحديث. إن العلم الحقيقي للاقتصاد السياسي الحديث لم يبدأ إلا عندما ينتقل البحث النظري من عملية التداول إلى عملية الإنتاج. صحيح أن رأس المال الحامل للفائدة هو الآخر شكل من رأس المال موغل في القِدَم. ولسوف نرى لاحقاً لماذا لم يتخذ المذهب المركنتلي نقطة انطلاق، بل وقف منه موقفاً سجالياً

الجزء الخامس

انقسام الربح إلى فائدة
وربح صاحب المشروع.
رأس المال الحامل للفائدة

الجزء الخامس: انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب المشروع.

الفصل الحادي والعشرون

رأس المال الحامل للفائدة

عند معاينة معدل الربح العام أو الوسطي أول مرة (الجزء الثاني من هذا الكتاب) لم يبرز هذا الأخير أمام أنظارنا في صورته الكاملة، حيث ظهرت مساواة الأرباح بوصفها محض مساواة بين رؤوس أموال صناعية موظفة في ميادين إنتاج مختلفة. وقد استكملنا هذا البحث في الجزء السابق، حيث عالجتنا مساهمة رأس المال التجاري في هذه المساواة، كما عالجتنا الربح التجاري. فبرز معدل الربح العام والربح الوسطي عندئذ في نطاق حدود تعيينت بدقة أكبر من ذي قبل. وينبغي أن نحمل في الذهن، في مجرى التحليل القادم، أننا عندما نتحدث عن معدل الربح العام أو الربح الوسطي فإننا نقصد بذلك، من الآن فصاعداً، المعنى الأخير، أي الصورة الكاملة للمعدل الوسطي فقط. ولما كان هذا المعدل الآن واحداً بالنسبة إلى رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري، فليس ثمة ما يدعو، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا الربح الوسطي، إلى التمييز بين الربح الصناعي والربح التجاري. وسواء كان رأس المال موظفاً في ميدان الإنتاج صناعياً أم في ميدان التداول تجارياً، فإنه يدرّ ربحاً وسطياً واحداً في السنة بما يتناسب (pro rata) ومقداره.

إن النقد - بوصفه هنا تعبيراً مستقلاً عن مقدار معين من القيمة سواء كانت ماثلة في شكل نقد أو في شكل سلعة - يمكن أن يتحول، على أساس الإنتاج الرأسمالي، إلى رأسمال، ومن جراء هذا التحويل يصبح قيمة ذات مقدار معين، قيمة تنمي ذاتها بذاتها، أو قيمة نامية ذاتياً. فهو يُنتج ربحاً، أي يتيح للرأسمالي أن يعتصر من العمال ويستحوذ على كمية معينة من عمل غير مدفوع الأجر، منتجاً فائضاً وفائض قيمة. وعلى هذا

النحو يكتسب النقد، علاوة على قيمته الاستعمالية بوصفه نقداً، قيمة استعمالية إضافية، [351] ونعني بها تحديداً قدرته على أداء وظيفة رأسمال. إن القيمة الاستعمالية للنقد هنا تقوم بالضبط في الربح الذي ينتجه هذا النقد بعد تحويله إلى رأسمال. وبخاصيته هذه كرأسمال ممكن، كوسيلة لإنتاج الربح، يصبح النقد سلعة، ولكن سلعة من جنس خاص (sui generis). أو أنه، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، رأسمال يغدو سلعة، بوصفه رأسمالاً⁽⁵⁴⁾

لنفترض أن معدل الربح الوسطي السنوي يبلغ 20%. وإن آلة قيمتها 100 جنيه تدرّ عند استخدامها كرأسمال، ربحاً قدره 20 جنيهاً في ظل شروط وسطية وعند مستوى وسطي من المهارة المهنية والنشاط الهادف. وعليه فإن امرأاً يملك 100 جنيه، إنما يمتلك بين يديه القدرة على أن يحوّل 100 جنيه إلى 120 جنيهاً أي أن يُنتج ربحاً قدره 20 جنيهاً. إنه يحوز بين يديه على رأسمال ممكن قدره 100 جنيه. ولو أعطى هذا المرء هذه المائة جنيه إلى امرئ آخر مدة عام كي يستخدمها فعلاً كرأسمال، فإنه يعيره القدرة على إنتاج ربح مقداره 20 جنيهاً، إنتاج فائض قيمة لا يكلفه قرشاً، ولا يدفع لقاء أي مُعادل. وإذا ما دفع هذا الأخير، في نهاية العام 5 جنيهات مثلاً، إلى مالك المائة جنيه، أي جزءاً من الربح الذي تم إنتاجه، فإنه يدفع له بذلك لقاء القيمة الاستعمالية للمائة جنيه، لقاء القيمة الاستعمالية لوظيفتها كرأسمال، وظيفتها في إنتاج 20 جنيهاً ربحاً. إن هذا الجزء من الربح الذي يدفعه هذا لمالك النقد هو ما يُدعى الفائدة، وهي ليست أكثر من اسم خاص، عنوان خاص لجزء من الربح ينبغي لرأس المال الناشط أن يدفعه إلى مالك رأس المال بدلاً من أن يضعه في جيبه.

ومن الواضح أن امتلاك المائة جنيه يمنح المالك القدرة على أن يستدرّ لنفسه فائدة، أي جزءاً معيناً من الربح الذي أنتجه رأسماله. ولو لم يقدّم مالك رأس المال بإعطاء هذه المائة الجنيه إلى الآخر، لما تمكن هذا الأخير من إنتاج أي ربح، ولما استطاع، عموماً، أن ينشط كرأسمالي حيال هذه المائة جنيه⁽⁵⁵⁾

(54) يمكن في هذا الموضوع اقتباس بضع فقرات تبين أن الاقتصاديين يرون الأمور على هذا النحو أيضاً. - «أنتم» (بنك إنكلترا) «متاجرون كبار بسلعة رأس المال؟» - هو السؤال الذي طرح على أحد مدراء هذا البنك عند استجوابه كشاهد في تقرير عن قوانين المصارف (مجلس العموم، 1857) [Report on Bank Acts, 1857, [p. 104].

(55) «إن كون الرجل الذي يستعير النقد كي يجني به ربحاً، ينبغي أن يعطي جزءاً من هذا الربح إلى

إن الحديث عن «العدالة الطبيعية»، كما يفعل جيلبرت (أنظر الحاشية)، أمر لا معنى له. [352] له. فعدالة الصفقات المبرمة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج تقوم على أن هذه الصفقات تنبع كعواقب طبيعية من علاقات الإنتاج. والأشكال القانونية التي تظهر فيها هذه الصفقات الاقتصادية هي بمثابة أفعال إرادية للمشاركين فيها، بمثابة تعبيرات تفصح عن إرادتهم المشتركة، أو بمثابة إلتزامات تُجبر الدولة كل طرف من أطرافها على تنفيذها، ولكن ليس بوسع هذه الأشكال الحقوقية أن تُقرر بنفسها مضمون الصفقات هذا. فهي أشكال تعبّر عن هذا المضمون لا غير. ويكون هذا المضمون عادلاً بقدر ما يتوافق مع نمط الإنتاج، أو يناسبه. ويكون جائراً بقدر ما يتناقض معه. فالعبودية جائزة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي؛ كذلك الأمر مع غش نوعية السلع.

إن هذه المائة جنيه تنتج ربحاً يبلغ عشرين جنيهاً، لأنها تقوم بوظيفة رأسمال، سواء كرأسمال صناعي أم تجاري. ولكي تؤدي وظيفة رأسمال فالشرط الضروري المسبق (sine qua non) هو أن يُنفق كرأسمال، أي أن يُنفق النقد في شراء وسائل الإنتاج (من جانب رأس المال الصناعي) أو شراء السلع (من جانب رأس المال التجاري). ولكن، لكي يُنفق النقد ينبغي أن يكون متاحاً. وإذا كان آ، مالك هذه المائة جنيه، يود إنفاقها على استهلاكه الشخصي، أو الاحتفاظ بها ككنز، فلن يكون بوسع ب، الذي يؤدي وظيفة رأسمالي، أن يُنفقها كرأسمال. فهو لا يُنفق رأسماله، بل رأسمال آ، ولا يمكن له أن يُنفق رأسمال آ من دون موافقة آ نفسه. والواقع أن آ هو الذي يُنفق، بالأصل، هذه المائة جنيه كرأسمال، رغم أن كل وظيفته كرأسمالي إنما تنحصر في إنفاقه هذه المائة جنيه كرأسمال وحسب. وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه المائة جنيه، فإن ب لا يقوم بوظيفة رأسمالي إلا لأن آ قد أعاره هذه المائة جنيه، لكي يُنفقها بالتالي كرأسمال.

دعونا نعين أولاً التداول الخاص الذي يميز رأس المال الحامل للفائدة. ثم ينبغي أن نبحت ثانياً النمط الخاص لبيعه كسلعة، أي بالتحديد إقراضه، لا التخلي عنه مرة وإلى الأبد.

إن نقطة الانطلاق في ذلك هي النقد الذي يسلفه آ إلى ب. ويمكن أن يجري ذلك برهن أو بدون رهن، ولكن الشكل الأول هو الأقدم، باستثناء التسليفات على السلع أو

= المُقرض، هو مبدأ يدهي من مبادئ العدالة الطبيعية». (جيمس جيلبرت، تاريخ ومبادئ العمل المصرفي، لندن، 1834، ص 163).

(Gilbart, *The History and Principles of Banking*, London, 1834, p. 163).

سندات الديون مثل الكمبيالات والأسهم، إلخ. إن هذه الأشكال الخاصة لا تعيننا في الوقت الحاضر. فرأس المال الحامل للفائدة في شكله المعتاد هو كل ما يهمنا هنا. إن النقد يتحول إلى رأسمال فعلاً على يد ب، ويجتاز الحركة (ن - س - ن) ويعود إلى آ باعتباره ن، أي (ن + Δ ن)، حيث تمثل Δ ن الفائدة. وتوخياً للتبسيط لن ندرس الحالة التي يبقى فيها رأس المال بين يدي ب لفترة أطول وتدفع خلالها الفائدة في آجال منتظمة.

وعليه فإن الحركة هي:

[353]

ن - ن - س - ن - ن.

إن ما يظهر هنا مرتين هو: (1) إنفاق النقد كرأسمال، و(2) عودته كرأسمال متحقق، أي بوصفه ن أو (ن + Δ ن).

في حركة رأس المال التجاري (ن - س - ن)، تُبدل السلعة نفسها موضعها مرتين، أو، إذا باع التاجر إلى تاجر آخر، تُبدل موضعها عدة مرات، ولكن كل تغير في موضع السلعة ذاتها ينطوي على استحالة، على شراء أو بيع السلعة، مهما يكن عدد المرات التي تتكرر فيها هذه العملية حتى دخول السلعة نهائياً في الاستهلاك.

من جهة ثانية، يحصل في الحركة (س - ن - س) تغيير لموضع النقد ذاته مرتين، ولكن ذلك ينطوي على استحالة كاملة للسلعة، التي تتحول أولاً إلى نقد، ثم تتحول ثانية من نقد إلى سلعة أخرى.

أما بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، بالمقابل، فإن أول تغير في موضع ن لا يؤلف أية لحظة، لا من استحالة السلعة ولا من تجديد إنتاج رأس المال. ولا يصبح التغير في موضع ن مثل هذه اللحظة إلا عند الإنفاق الثاني، الجاري على يد الرأسمالي الناشط، الذي يزاوِل بهذا النقد التجارة أو يحوله إلى رأسمال إنتاجي. وعليه، فإن أول تغير لموضع ن لا يعبر هنا عن شيء سوى نقل أو تحويل من آ إلى ب، وهو نقل يجري عادة بمراعاة صيغ وشروط حقوقية معينة.

إن هذا الإنفاق الثاني للنقد كرأسمال، حيث لا يكون الإنفاق الأول سوى نقل النقد من آ إلى ب، يقابل العودة الثانية لهذا النقد. فهو يتدفق بوصفه ن أو (ن + Δ ن) عائداً من حركته إلى الرأسمالي الناشط ب. ويقوم ب هذا بنقله ثانية إلى آ، مُحَمَّلاً بجزء من الربح في الوقت نفسه، بوصفه رأسمالاً متحققاً، بوصفه (ن + Δ ن)، حيث تمثل Δ ن لا الربح كله، بل جزءاً منه فحسب، أي الفائدة. إن النقد يعود إلى ب لأنه أنفق هذا النقد كرأسمال ناشط، ولكن ملكيته تعود إلى آ. ولكي تتم عملية عودته، ينبغي على ب أن

ينقله ثانية إلى آ. ولكن، إلى جانب مقدار رأس المال، فإن لدى ب جزءاً من الربح، الذي أنتجه بواسطة هذا المقدار من رأس المال، وينبغي أن ينقله إلى آ، بصفة فائدة، نظراً لأن هذا الأخير قد أعطاه النقد باعتباره رأسمالاً ليس إلّا، أي باعتباره قيمة لا تقتصر، في حركتها، على أن تصون نفسها فحسب، بل وأن تخلق لمالكها فائض قيمة. ولا يبقى النقد بين يدي ب إلّا بمقدار ما يقوم بوظيفة رأسمال. فبعد أن يعود - عند انقضاء الأجل المتفق عليه - يكف عن أداء وظيفة رأسمال. وإذا لا يعود رأسمالاً ناشطاً بعد، فينبغي أن يُنقل ثانية إلى آ، الذي لم يكف عن كونه المالك الحقيقي لرأس المال هذا.

[354] إن شكل الاقتراض المميز لهذه السلعة، لسلعة رأس المال، والذي يمكن أن يبرز أيضاً، بالمناسبة، في صفقات أخرى عوضاً عن شكل البيع، إنما ينشأ عن التعيين التالي، وهو أن رأس المال يظهر هنا كسلعة، أو أن النقد بوصفه رأسمالاً يغدو سلعة. وينبغي، هنا، أن نقوم بالتمييز التالي:

لقد سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الأول) وهذا ما سنعيده إلى الازدهان باختصار، أن رأس المال يؤدي أثناء عملية التداول وظيفة رأسمال سلعي ورأسمال نقدي. ولكن في كلا الشكلين لا يغدو رأس المال سلعة بوصفه رأسمالاً فما إن يتحول رأس المال الإنتاجي إلى رأسمال سلعي، حتى يتعين طرحه في السوق ليُباع كسلعة. وهو يؤدي هنا، ببساطة، وظيفة سلعة. ويظهر الرأسمالي، هنا، مجرد بائع للسلع، مثلما يظهر الشاري بمثابة شارٍ للسلعة. وينبغي للمنتوج، بوصفه سلعة، أن يحقق قيمته في عملية التداول عن طريق بيعه، وأن يكتسي مظهره المحوّل، مظهر النقد. وسيان إن كان ثمة مستهلك يشتري هذه السلعة كوسيلة عيش، أم ثمة رأسمالي يشتريها كوسيلة إنتاج أو كجزء مكوّن من رأس المال. فرأس المال السلعي يقوم، في فعل التداول، بوظيفة سلعة وحسب، لا بوظيفة رأسمال. ورأس المال السلعي هذا يتميز عن السلعة البسيطة بسبب (1) إنه مُحمل أصلاً بفائض قيمة، بحيث أن تحقيق قيمته هو في الوقت نفسه تحقيق لفائض القيمة؛ ولكن ذلك لا يغير في شيء وجوده المتين البسيط كسلعة، كمنتوج ذي سعر معين؛ (2) وإن وظيفته هذه كسلعة هي لحظة من عملية تجديد إنتاجه كرأسمال، وبالتالي فإن حركته كسلعة، بوصفها حركة جزئية من عملية يقوم بها، هي في الوقت نفسه حركته كرأسمال؛ ولا يغدو الأمر هكذا بفعل البيع ذاته، بل بسبب ترابط هذا الفعل مع الحركة الإجمالية لهذا المقدار المحدد من القيمة باعتباره رأسمالاً وعلى غرار ذلك تماماً فإنه ينشط، كرأسمال نقدي، أي في الواقع كنقد ببساطة، أي

كوسيلة شراء للسلع (عناصر الإنتاج). أما كون هذا النقد هو في الوقت نفسه رأسمال نقدي، شكل معين لرأس المال، فإن ذلك لا ينبع من فعل الشراء، من الوظيفة الفعلية التي يؤديها هنا بوصفه نقداً، بل من ترابط هذا الفعل مع الحركة الإجمالية لرأس المال، نظراً لأن هذا الفعل الذي يؤديه رأس المال بوصفه نقداً، إنما يفتح عملية الإنتاج الرأسمالية.

ولكن رأس المال السلعي ينشط، هنا، كسلعة لا غير، ورأس المال النقدي ينشط كنفد لا غير، وذلك بمقدار ما يؤديان وظيفتهما فعلاً، أي بمقدار ما يلعبان دورهما فعلاً في هذه العملية. فليست هناك لحظة واحدة من هذه الاستحالات، مأخوذة لذاتها، يبيع فيها الرأسمالي السلعة إلى الشاري بمثابة رأسمال، رغم أن هذه السلعة هي رأسمال [355] بالنسبة إليه، كما لا ينفصل الرأسمالي عن النقد، بمثابة رأسمال، إلى البائع. ففي الحالتين كليهما ينفصل الرأسمالي عن السلعة كسلعة بسيطة، وعن النقد كنفد بسيط، كوسيلة لشراء السلعة.

إن رأس المال لا يبرز في عملية التداول كرأسمال إلا في الترابط العام للعملية كلها، في تلك اللحظة التي تظهر فيها نقطة الانطلاق كنقطة عودة الحركة، سواء في ن - ن أو س - س (بينما لا يظهر كرأسمال في عملية الإنتاج إلا من خلال خضوع العامل للرأسمالي وإنتاج فائض القيمة). ولكن في لحظة العودة إلى نقطة الانطلاق، تختفي عملية التوسط. فما يبقى ماثلاً هو ن أو ن + Δ ن، (سواء كان مبلغ القيمة الذي ازداد بمقدار Δ ن ماثلاً الآن في شكل نقد أو سلعة أو عناصر إنتاج) وهو مقدار من النقد يساوي مقدار النقد المسلف بالأصل مزيداً بعلاوة، أي مزيداً بفائض قيمة متحقق. وعند نقطة العودة هذه بالضبط، حيث يبرز رأس المال للوجود كرأسمال متحقق، كقيمة نمت ذاتياً، لا يدخل رأسمال عملية التداول في هذا الشكل أبداً - بمقدار ما تثبت هذه النقطة كنقطة سكون، متخيلة أو فعلية - بل يظهر، بالأحرى، كرأسمال قد سُحب من التداول، كنتيجة للعملية كلها. وحيثما يُنفق رأس المال من جديد، فلا يجري الانفصال عنه كرأسمال إلى شخص ثالث، بل يُباع إلى هذا الشخص الثالث كسلعة بسيطة أو يُدفع له كنفد بسيط لقاء سلعة. إنه لا يبرز أبداً، في أثناء عملية تداوله، كرأسمال، بل يبرز كسلعة أو كنفد فحسب، وهذا هو شكل وجوده المتعين الوحيد بالنسبة للآخرين، في هذه الحالة. إن السلعة والنقد هما، هنا، رأسمال لا لأن السلعة تتحول إلى نقد والنقد يتحول إلى سلعة، أي ليس في علاقتهما الفعلية مع الشاري والبائع، بل في علاقتهما المثالية، إما مع الرأسمالي نفسه (من الوجهة الذاتية) أو كالحظات من عملية تجديد

الإنتاج (من الوجهة الموضوعية). إن رأس المال يوجد كرأسمال في الحركة الفعلية، لا في عملية التداول، بل في عملية الإنتاج لا غير، في عملية استغلال قوة العمل. غير أن الأمر يختلف بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، وأن هذا الاختلاف بالضبط هو ما يسبغ عليه طابعاً خاصاً. فمالك النقد، الذي يروم استخدام نقده كرأسمال حامل للفائدة، ينفصل عنه لصالح شخص ثالث، يلقيه في التداول، يحوله إلى سلعة بصفة رأسمال، وهو ليس رأسمالاً بالنسبة له وحده، بل بالنسبة إلى آخرين أيضاً. إنه ليس رأسمالاً لذلك الذي ينفصل عنه، وحده، بل أنه يُقدَّم، إلى الشخص الثالث، منذ البداية، كرأسمال، كقيمة تمتلك قيمة استعمالية تتمثل في أنها تخلق فائض قيمة، ربها؛ كقيمة تصون نفسها من خلال الحركة، وتعود إلى الشخص الأصلي الذي أنفقها وهو هنا مالك النقد، بعد أن تؤدي وظيفتها؛ ولذلك فإنها لا تتعد عنه إلا لزمان معين، فتخرج من دائرة ملكيته بصورة مؤقتة لا غير، لتدخل في حياة الرأسمالي الناشط، من دون أن تكون قد دُفعت نهائياً أو بيعت، بل أُقرضت لا غير، لا يجري الانسلاخ عنها إلا بشرط أن تعود إلى نقطة انطلاقها بعد انتهاء أجل معين، أولاً، على أن تعود كرأسمال متحقق ثانياً، بعد أن تحقق قيمتها الاستعمالية، قدرتها على إنتاج فائض قيمة.

إن السلعة التي تُقرض كرأسمال إنما تُقرض كرأسمال أساسي أو رأسمال دائر، تبعاً لخواصها. ويمكن للنقد أن يُقرض في الشكّلين كليهما، كرأسمال أساسي، على سبيل المثال، فيما لو دُفع في شكل ريع مدى الحياة، حيث يتدفق جزء من رأس المال عائداً مع فائدة. ولا يمكن لبعض السلع أن تُقرض تبعاً لطبيعتها استعمالية، إلا كرأسمال أساسي، كالمباني والسفن والآلات، إلخ. مع ذلك فإن كل رأسمال مُقرض، مهما كان شكله، ومهما كان تأثير طبيعة قيمته الاستعمالية على عودته عند التسديد، فإنه، على الدوام، محض شكل خاص من رأس المال النقدي. ذلك لأن ما يتم اقراضه هنا، إنما هو على الدوام مقدار معين من النقد، وعلى أساس هذا المقدار بالذات تُحسب الفائدة. أما إذا كان ما يُقرض، لا هو بنقد ولا هو برأسمال دائر، فإنه تتم إعادة تسديده بالأسلوب نفسه الذي يعود به رأس المال الأساسي. ويتلقى المُقرض دورياً فائدة إلى جانب جزء القيمة المُستهلك من رأس المال الأساسي نفسه، وهو مُعادل للاهلاك الدوري. وفي نهاية الأجل المُتفق عليه يعود الجزء غير المُستهلك من رأس المال الأساسي المُقرض عينياً (in natura). أما إذا كان رأس المال المُقرض هو رأسمال دائر، فإنه يعود إلى المُقرض بأسلوب عودة رأس المال الدائر.

إن أسلوب العودة يتحدد في كل مرة، بفعل الدورة الفعلية التي يقوم بها رأس المال في مجرى تجديد الإنتاج، وبفعل أنواعه الخاصة. ولكن العودة تتخذ بالنسبة إلى رأس المال المُقرَض شكل إعادة تسديد، لأن تسليف رأس المال هذا، أي الانسلاخ عنه يتخذ شكل قرض.

ولا نتناول في هذا الفصل سوى رأس المال النقدي بالمعنى الدقيق، الذي نشأت عنه كل الأشكال الأخرى لرأس المال المُقرَض.

إن رأس المال المُقرَض يعود مرتين؛ ففي عملية تجديد الإنتاج يرتد إلى الرأسمالي الناشط، ثم يكرر العودة مرة ثانية بهيئة إرجاع رأس المال إلى المُقرِض، إلى الرأسمالي النقدي، بصفة إعادة تسديد رأس المال إلى مالكة الفعلي، نقطة انطلاق رأس المال الحقيقية.

ويظهر رأس المال في عملية التداول الفعلية، على الدوام، بمثابة سلعة أو نقد لا غير، وتنحصر حركته في سلسلة من الشراءات والبيوعات. وباختصار، تنحصر عملية التداول في استحقاقات السلعة. ويختلف الأمر حين نعين عملية تجديد الإنتاج ككل. فلو [357] انطلقنا من النقد (والأمر ذاته فيما لو انطلقنا من السلعة، نظراً لأننا في هذه الحالة ننتقل من قيمتها، وبالتالي ننظر إلى السلعة ذاتها في صورة جنس فرعي من النقد sub specie)، لرأينا أن مقداراً معيناً قد أنفق ثم يعود بعد فترة معينة محملاً بعلاوة. إن المعوَّض عن مقدار النقد المسلف يعود مضافاً إليه فائض قيمة. لقد صان هذا المقدار نفسه وتزايد في مجرى اجتياز حركة دائرية معينة. ولكن النقد الذي يُقرَض الآن كرأسمال، إنما يُقرَض أصلاً باعتباره مقداراً من النقد يصون نفسه وينمي نفسه، ثم يعود بعد فترة معينة محملاً بإضافة، ويستطيع على الدوام أن يقوم بهذه العملية من جديد. إنه لا يُنفق كنقد ولا يُنفق كسلعة، أي لا يُبادل لقاء السلعة، حين يُسلف كنقد، ولا يُباع لقاء نقد، حين يُسلف كسلعة؛ فهو يُنفق كرأسمال. إن علاقة رأس المال بنفسه، العلاقة التي يعرض فيها رأس المال نفسه بما هو عليه، عندما ينظر المرء إلى عملية الإنتاج الرأسمالية ككلية وكوحدة، العلاقة التي يبرز فيها رأس المال كنقد يفقس نقداً، إن هذه العلاقة تغلف النقد فتغدو طابعه وخاصية تعيينه، من دون حركة وسيطة. وفي خاصية هذا التعيين يجري الانفصال عن النقد عندما يُقرَض كرأسمال نقدي.

يحمل برودون تصوراً غريباً بصدد دور رأس المال النقدي، (أنظر: مجانية الائتمان، مناقشة للسيد باستيا والسيد برودون، باريس، 1850). إن الاقتراض يبدو لبرودون شراً لأنه ليس بيعاً. فالإقتراض بفائدة

«هو إمكانية بيع الشيء نفسه المرة تلو الأخرى، وتلقّي السعر من جديد دون أن يتم التنازل عن ملكية الشيء المباع» (ص 9) (*)

"est la faculté de vendre toujours de nouveau le même objet, et d'en recevoir toujours de nouveau le prix sans jamais céder la propriété de ce qu'on vend". (p. 9)

(*Gratuité du Crédit, Discussion entre M. Fr.Bastiat et M. Proudhon, Paris, 1850*).

إن الشيء، النقد، المنزل، إلخ، لا يغيّر مالكة، كما يحصل في الشراء والبيع. ولكن برودون لا يرى، أنه لا يتم الحصول على أي مُعادل عند إعطاء النقد في شكل رأسمال حامل للفائدة. حقاً أن الشيء يُعطى في كل فعل بيع أو شراء، بمقدار ما تجري عملية تبادل على وجه العموم. فالمرء ينفصل عن ملكية الشيء المُباع على الدوام، ولكنه لا يتخلّى عن القيمة. ففي البيع تُعطى السلعة لا قيمتها، حيث تُستعاد هذه القيمة في شكل نقد، أو، وهذا محض شكل آخر مقابل ذلك، في شكل شهادة دين أو سند دفع. أما في [358] الشراء فإن النقد يُعطى ولكن ليس قيمته، إذ يتم التعويض عن هذه القيمة في شكل سلعة. إن الرأسمالي الصناعي يظل محتفظاً بالقيمة نفسها بين يديه طوال عملية تجديد الإنتاج (باستثناء فائض القيمة) ولكن في أشكال مختلفة ليس إلّا

وبمقدار ما يحصل تبادل، أي مبادلة أشياء، لا يحصل أي تبدل في القيمة. فالرأسمالي نفسه يحتفظ، دوماً، بالقيمة ذاتها بين يديه. ولكن بمقدار ما يقوم الرأسمالي بإنتاج فائض قيمة، لا يحصل أي تبادل؛ وبمقدار ما يحصل تبادل، يكون فائض القيمة مندمجاً أصلاً في السلع. ولو نظرنا إلى مجمل دورة رأس المال (ن - س - ن)، لا إلى أفعال تبادل منفردة، لوجدنا أن مقداراً معيناً من القيمة يُسلّف على الدوام، وأن مقدار القيمة هذا يُسحب من التداول وقد أضاف إليه فائض قيمة أو ربحاً. ولكن التوسط في هذه العملية لا يُرى في أفعال التبادل البسيطة. وإن الحركة التي يقوم بها ن بوصفه

(*) هذا المقتبس يعود إلى شارل - فرانسوا شيفه (Charles-François Chevé)، محرر جريدة صوت الشعب *La voix du peuple* وقد وضع الرسالة الأولى في كتاب: مجانية الائتمان، مناقشة للمسيو ف. باستيا والمسيو برودون، باريس، 1850.

رأسمالاً هي، بالضبط، ما تتركز عليه الفائدة التي يجنيها الرأسمالي المُقرض للنقد، وهي ما تنبثق منه هذه الفائدة.

«في الواقع» - يقول برودون - «إن صانع القبعات الذي يبيع القبعات. يتلقى بالمقابل قيمتها، لا أقل ولا أكثر، ولكن الرأسمالي المُقرض للنقد. لا يستعيد رأسماله غير منقوص وحسب، بل يتلقى ما يزيد عن رأسماله، ما يزيد عما ألقى في التداول، إنه يستعيد فائدة علاوة على رأسماله» (ص 69).

إن صانع القبعات يُمثل، هنا، الرأسمالي الصناعي في تضاد مع الرأسمالي المُقرض للنقد. ومن الواضح أن برودون لم يفلح في إدراك السر وراء قدرة الرأسمالي الصناعي على أن يبيع السلعة بموجب قيمتها (إن مساواة أسعار الإنتاج أمر لا أهمية له بالنسبة لتصوره) وأن يتلقى لذلك ربحاً علاوة على رأس المال الذي يطرحه في التبادل. لنفترض أن سعر إنتاج 100 قبة = 115 جنيهاً، وأن سعر الإنتاج هذا يساوي، عَرَضاً، قيمة القبعات، أي أن رأس المال الذي يُنتج هذه القبعات، هو رأسمال ذو تركيب اجتماعي وسطي. ولو كان الربح = 15%، فإن صانع القبعات يحقق ربحاً يبلغ 15 جنيهاً، فيما لو باع السلع حسب قيمتها بمبلغ 115 جنيهاً. ولكنها لا تكلفه سوى 100 جنيه. ولو كان يُنتجها، برأسماله الخاص بالذات، فإنه سيضع في جيبه كل الفائض البالغ 15 جنيهاً؛ أما إذا كان يُنتجها برأسمال مُقرض فقد يتعين عليه أن يخصم من هذه الـ 15 جنيهاً 5 جنيهات كفائدة. ولا يغير ذلك من قيمة القبعات البتة، بل يغير فقط توزيع فائض القيمة المائل في هذه القيمة على أشخاص مختلفين. وبما أن قيمة القبعات لا تتأثر بتأناً بما يُدفع كفائدة، فإن من السخف تماماً أن يقول برودون:

«بما أن الفائدة على رأس المال تُضاف، في التجارة، على أجور العامل لكي تكوّن مع هذه الأخيرة سعر السلعة، فإن من المستحيل على العامل أن يبتاع مجدداً منتج عمله الخاص. إن العيش من العمل (Vivre en travaillant) هو مبدأ ينطوي، في ظل هيمنة الفائدة، على

تناقض» (ص 105)⁽⁵⁶⁾

[359]

(56) إن «منزلاً» أو «نقداً» إلخ، لا يُقرض، في رأي برودون كـ «رأسمال» بل يتم الانفصال عنه كـ «سلعة». حسب سعر الكلفة» (ص 43 - 44). وإن لوثر ليتفوق على برودون بعض الشيء.

أما ضالّة فهم برودون لطبيعة رأس المال فتتضح من العبارة التالية التي يصف فيها حركة رأس المال عموماً بوصفها حركة مميزة تخص رأس المال الحامل للفائدة: «بما أن رأس المال - النقد يعود دائماً من جراء تراكم الفائدة إلى مصدره، بعد سلسلة من التبادلات، يترتب على ذلك أن الإقراض الذي يقوم به الشخص نفسه يجلب الربح دوماً إلى الشخص نفسه» [ص 154].

"Comme, par l'accumulation des intérêts, le capital-argent, d'échange en échange, revient toujours à sa source, il s'ensuit que la relocation toujours faite par la même main, profite toujours au même personnage." [p. 154].

ما الذي يظل إذن غامضاً، لدى برودون، في الحركة المميزة لرأس المال الحامل للفائدة؟ إنها المقولات التالية: الشراء، السعر، الانفصال عن الأشياء، والشكل المباشر الذي يتجلى به هنا فائض القيمة، وباختصار ظاهرة تحوّل رأس المال هنا بوصفه رأسمالاً إلى سلعة، وبالتالي تحوّل البيع إلى إقراض، وتحوّل السعر إلى حصة من الربح.

إن عودة رأس المال إلى نقطة انطلاقه هي، على العموم، الحركة التي تسم رأس المال في دورته الكلية. ولا يقتصر ذلك بأي حال على رأس المال الحامل للفائدة وحده. وما يميز هذا الأخير هو الشكل الخارجي لعودته، المنفصل عن دورة التوسط. إن الرأسمالي المقرض يعطي رأسماله، ينقله إلى الرأسمالي الصناعي، من دون أن يتلقى أي مُعادِل. وإن هذا النقل لا يؤلف بأي حال فعلاً في عملية دورة رأس المال الفعلية، بل يُمهّد فقط الدورة التي يجب أن تتحقق بواسطة الرأسمالي الصناعي. وإن هذا التغيير الأول في موضع النقد لا يعبر عن أي فعل من أفعال الاستحالة، لا الشراء ولا البيع. فلا انفصال هنا عن الملكية، ومرّة ذلك إلى أن تبادلاً، أيّاً كان، لم يحصل، وأن مُعادِلاً [360] لم يأت. وإن عودة النقد من يدي الرأسمالي الصناعي إلى يدي الرأسمالي المقرض تستكمل الفعل الأول من الابتعاد عن رأس المال، ليس إلّا. وإن رأس المال المسلف

= فقد كان يعرف أصلاً أن جني الربح مستقل عن شكل الإقراض أو الشراء. «إنهم يحوّلون التجارة أيضاً إلى ربا. ولكن ذلك أكبر بكثير من أجل مرة واحدة. ولا نتكلم الآن إلّا عن شيء واحد هو الربا بالإقراض. وبعد أن نتخلص منه نجازي كما ينبغي (في أقرب وقت) الربا التجاري أيضاً». (لوثر، إلى القساوسة، في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

(M. Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen*. Wittenberg, 1540).

في شكل نقدي يعود إلى الرأسمالي الصناعي، عبر عملية دورته، في شكل نقدي من جديد. ولكن بما أن رأس المال لم يكن ملكاً له عندما قام بإنفاقه، فلا يمكن لرأس المال هذا أن يكون ملكاً له عندما يعود. وواقع أن رأس المال هذا قد اجتاز عملية تجديد الإنتاج لا يمكن أن يجعل رأس المال هذا ملكاً له. وينبغي عليه إذن أن يعيد رأس المال هذا إلى المُقرض. إن الإنفاق الأول لرأس المال والذي ينقله من يدي المُقرض إلى يدي المُقرض، إنما هو صفقة حقوقية لا علاقة لها البتة بالعملية الفعلية لتجديد إنتاج رأس المال، الصفقة التي تمهد هذه العملية فقط. أما إعادة التسديد التي تنقل رأس المال العائد، ثانية، من يد المُقرض إلى يد المُقرض، فهي صفقة حقوقية ثانية، مكتملة للأولى؛ فالأولى تمهد العملية الفعلية، والثانية فعل ختامي يلي هذه العملية. إن نقطة الانطلاق ونقطة الإياب، إعطاء رأس المال المُقرض واستعادته، تبدو لذلك وكأنها حركات اعتباطية تتم بتوسط اتفاقات حقوقية، تجري قبل وبعد الحركة الفعلية لرأس المال، من دون أن تكون لها أية علاقة بهذه الحركة. ولا فرق، بالنسبة لحركة رأس المال الفعلية، لو كان رأس المال، منذ البداية، يخص الرأسمالي الصناعي، ويتدفق لذلك عائداً إليه بوصفه ملكاً له.

وفي الفعل الافتتاحي الأول يُعطي المُقرض رأسماله إلى المُقرض. وفي الفعل الثاني، المكمل والختامي، يعيد المُقرض رأس المال إلى المُقرض. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالصفقة المبرمة بين الاثنين - نترك الفائدة جانباً في الوقت الحاضر -، وبمقدار ما نعالج حركة رأس المال المُقرض بين المُقرض والمُقرض فقط، فإن هذين الفعلين كليهما (المتفصلين عن بعضهما بفواصل زمني طويل أو قصير، تجري خلاله حركة تجديد الإنتاج الفعلية لرأس المال) يضمنان مجمل هذه الحركة. وإن هذه الحركة - أي الاعطاء بشرط الإعادة - هي على العموم حركة الإقراض والإقتراض، أي الشكل الخاص للإنفصال المشروط عن النقد أو السلعة.

إن الحركة المميزة لرأس المال عموماً، أي عودة النقد إلى الرأسمالي، عودة رأس المال إلى نقطة انطلاقه، تكتسب في حالة رأس المال الحامل للفائدة مظهراً خارجياً محضاً مفصلاً عن الحركة الفعلية التي يؤلف شكلاً لها. إن آ يعطي النقد الخاص به، لا كنقد، بل كرأسمال. ولا يطرأ هنا أيما تغير على رأس المال نفسه. فالتغير يقتصر على تبديل الأيدي. ويتحقق تحوله الفعلي إلى رأسمال على يد ب فقط. أما بالنسبة إلى [361] آ فإنه قد أصبح رأسمالاً بمجرد اعطائه إلى ب. وإن عودة التدفق الفعلي لرأس المال من

عملية الإنتاج والتداول لا تحصل إلا بالنسبة إلى ب. أما بالنسبة إلى آ فإن العودة تحصل بالشكل نفسه الذي حصل به الانفصال. فرأس المال يمضي من يد ب عائداً إلى يد آ. إن إعطاء النقد، إقراضه لأجل معلوم، ثم استرداده ثانية مع فائدة (فائض قيمة) هو كل حركة الشكل الملازم لرأس المال الحامل للفائدة بما هو كذلك. إن الحركة الفعلية التي يقوم بها النقد المقرض بصفته رأسمالاً إنما هي عملية تقع خارج نطاق الصفقات المبرمة بين المقرضين والمقترضين. ففي هذه الصفقات ذاتها، تنطمس عملية التوسط، ولا تعود مريثة، أو متضمنة على نحو مباشر. فرأس المال، كسلعة من نوع خاص، يمتاز بنوع خاص من الانفصال عن الملكية. لذا فإن عودته، هنا، لا تعبر عن نفسها كعاقبة أو نتيجة لسلسلة معينة من الأفعال الاقتصادية، بل كثمرة لاتفاق حقوقي خاص بين الشاري والبائع. ويتوقف وقت العودة على مجرى عملية تجديد الإنتاج؛ أما بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، فإن عودته كرأسمال تبدو وكأنها تتوقف على تعاقد بسيط بين المقرض والمقترض. وهكذا فإن عودة رأس المال، ارتباطاً بهذه الصفقة، لا تعود تظهر كنتيجة تنشأ عن عملية الإنتاج، بل تظهر كما لو أن رأس المال المقرض لم يفقد، البتة، شكل النقد. وبالطبع فإن هذه الصفقات تتحدد في الواقع بالعودة الفعلية لرأس المال. ولكن ذلك لا يظهر في الصفقة ذاتها كما أن الحال ليس كذلك، دائماً، في الممارسة العملية. فإن لم تحصل العودة في الوقت المناسب، تعين على المقرض أن يبحث عن مصدر إضافي آخر يستمد منه ما يتيح له الإيفاء بالتزاماته إلى المقرض. إن الشكل المحض لرأس المال - أي النقد الذي يُنفق بمقدار آ ويُستعاد بمقدار آ + $\frac{1}{س}$ آ، بعد فترة زمنية معلومة، من دون أي توسط آخر خلاف هذه الفترة الزمنية الفاصلة - إنما هو الشكل المبهم لحركة رأس المال الفعلية.

في الحركة الفعلية لرأس المال، تؤلف عودته لحظة من عملية التداول. في البدء يجري تحويل النقد إلى وسائل إنتاج؛ وعملية الإنتاج تحوِّله إلى سلعة؛ وبيع السلعة يتحول مجدداً إلى نقد، ثم يعود في هذا الشكل إلى يد الرأسمالي الذي سلف رأس المال هذا، أول الأمر، في شكل نقد. أما في حالة رأس المال الحامل للفائدة، فإن [362] العودة، مثل الاعطاء، هي محض نتيجة لصفقة حقوقية بين مالك رأس المال وشخص ثانٍ. إننا لا نرى سوى الاعطاء والإعادة. فينطمس كل ما يقع بين الاثنين.

ولكن لما كان النقد المسلف كرأسمال يتسم بخاصية العودة إلى ذلك الذي سلفه، ذلك الذي أنفقه كرأسمال؛ ونظراً لأن (ن - س - ن) هي الشكل الملازم لحركة رأس المال، فإن باستطاعة مالك النقد أن يُقرضه كرأسمال، كشيء يمتلك خاصية العودة إلى

نقطة انطلاقه، خاصية الحفاظ على نفسه وزيادة نفسه بوصفه قيمة، في مجرى الحركة التي يجتازها. إن المالك يُعطى النقد كرأسمال، لأنه يعود إلى نقطة انطلاقه بعد أن يُستخدم كرأسمال، لذا يستطيع المُقرض أن يستعيده بعد فترة زمنية معينة، لأنه يتدفق عائداً إليه بالذات.

إن إقراض النقد كرأسمال - أي إعطائه على شرط أن يُستعاد بعد فترة زمنية معينة - يفترض إذن أن يجري استخدام هذا النقد كرأسمال فعلاً، وأن يتدفق عائداً إلى نقطة انطلاقه فعلاً. إن الدورة الفعلية التي يقوم بها النقد كرأسمال تشكّل هي الأخرى شرطاً للصفة الحقوقية التي ينبغي للمُقرض، بموجبها، أن يعيد النقد إلى المُقرض. وإذا لم يُنفق المُقرض النقد كرأسمال، فذلك شأنه. فإن المُقرض يُقرض النقد كرأسمال، وبهذه الصفة يتعين عليه أن يؤدي وظائف رأسمال، وتتضمن هذه دورة رأس المال النقدي حتى عودته في شكل نقد إلى نقطة انطلاقه.

إن فعلي التداول ن - س وس - ن، اللذين يقوم فيهما مقدار معين من القيمة بوظيفة نقد أو سلعة، هما عمليتا توسط، هما لحظتان منفردتان من الحركة الإجمالية لمقدار القيمة هذا. وهو كرأسمال، يجتاز الحركة الكلية (ن - ن). إنه يُسلّف كنقد أو كمقدار من القيمة في هذا الشكل أو ذاك، ثم يعود كمقدار من القيمة. إن مُقرض النقد لا يُنفقه لشراء سلعة، أو إنه، إذا كان مقدار القيمة ماثلاً في شكل سلع، لا يبيعها لقاء نقد، بل يُسلّفها كرأسمال، باعتبارها (ن - ن)، باعتبارها قيمة تعود إلى نقطة انطلاقها في أجل معين. وبدلاً من أن يشتري أو يبيع، فإنه يُقرض. وهذا الإقراض إذن هو الشكل المناسب للإنفصال عن القيمة كرأسمال، لا كنقد أو سلعة. ولا يترتب على ذلك بأي حال أن الإقراض لا يمكن أن يكون أيضاً شكلاً لصفقات لا علاقة لها البتة بعملية تجديد الإنتاج الرأسمالية.

* * *

لقد اقتصرنا حتى الآن على معاينة حركة رأس المال المُقرض بين مالكة والرأسمالي الصناعي. ينبغي الآن أن ندرس الفائدة.

إن المُقرض يُعطي نقده كرأسمال؛ وإن مقدار القيمة الذي ينفصل عنه المُقرض إلى [363] شخص آخر، إنما هو رأسمال ولذلك يتدفق عائداً إليه. ولكن هذه العودة المحض، هي ليست عودة مقدار قيمة مُقرض كرأسمال، بل مجرد عودة لمقدار قيمة مُقرض. ولكي

يعود مقدار القيمة كرأسمال، ينبغي لهذا المقدار المسلف من القيمة لا أن يصون نفسه في الحركة فحسب بل وأن ينتمي قيمته ذاتياً، ينبغي أن يزيد مقدار قيمته، أي أن يعود مُحَمَّلًا بفائض قيمة، بوصفه $(\Delta + \Delta)$ ، وأن Δ هذه هي الفائدة هنا أو جزء من الربح الوسطي، لا يبقى بين يدي الرأسمالي الناشط، بل يؤول إلى الرأسمالي النقدي. وواقع انفصاله عن النقد كرأسمال، يعني أنه ينبغي أن يعود إليه بهيئة $(\Delta + \Delta)$. ولسوف يتعين علينا، فيما بعد، أن نعاين الشكل الذي تُدفع به الفائدة في آجال محددة خلال تلك الفترة من الزمن التي يتم الاقتراض خلالها، أما عودة رأس المال فلا تجري إلّا في نهاية هذه الفترة الزمنية.

ما الذي يعطيه الرأسمالي النقدي إلى الرأسمالي الصناعي المُقترض؟ ما الذي ينفصل عنه في الواقع لصالح ذاك؟ والحال أن فعل الانفصال هو الذي يجعل من إقراض النقد انفصلاً عن النقد كرأسمال، أي انفصلاً عن رأس المال كسلعة. وبفعل عملية الانفصال هذه فقط يعطي مُقرض النقد رأس المال إلى شخص آخر كسلعة، أو يعطي السلعة التي يملكها إلى شخص آخر كرأسمال.

ما الذي يجري الانفصال عنه في البيع المعتاد؟ ليس قيمة السلعة المُباعة، لأن كل ما يتغير هو شكل هذه القيمة وحسب. فهي توجد، مثالياً، في السلعة كسعر لها، قبل أن تنتقل هذه القيمة، فعلياً، في شكل نقد، إلى يد البائع. إن القيمة ذاتها، ومقدار القيمة ذاته، يغيران هنا شكليهما لا أكثر. فهما يوجدان، تارةً في شكل سلعة وتارةً أخرى في شكل نقد. إن ما ينفصل عنه البائع لينتقل بالتالي إلى ميدان الاستهلاك الفردي أو الإنتاجي للشاري، إنما هو القيمة الاستعمالية للسلعة، السلعة كقيمة استعمالية.

فما هي إذن القيمة الاستعمالية التي ينفصل عنها الرأسمالي النقدي خلال فترة الاقتراض، ويعطيها إلى الرأسمالي الصناعي، إلى المُقترض؟ إنها القيمة الاستعمالية التي يكتسبها النقد من إمكان تحويله إلى رأسمال، وقدرته على أداء وظيفة رأسمال، وخلق فائض قيمة معين، ربح وسطي (ما هو أعلى أو أدنى من ذلك يُعدّ، هنا، عرضياً) في مجرى حركته، علاوة على صيانة مقدار قيمته الأصلي. أما بقية السلع الأخرى فإن قيمتها الاستعمالية تُستهلك في آخر المطاف، وبذا يتلاشى جوهر السلعة، ويتلاشى هذا الجوهر تتلاشى قيمتها. بالمقابل، فإن السلعة - رأسمال تتميز بخاصية أن قيمتها، وكذلك قيمتها الاستعمالية، لا تبقى سالمة وحسب، بل تزداد من خلال استهلاك قيمتها الاستعمالية.

إن هذه القيمة الاستعمالية للنقد كرأسمال - القدرة على إنتاج ربح وسطي - هي ما

ينفصل عنه الرأسمالي النقدي لصالح الرأسمالي الصناعي لفترة من الزمن يُعطي إلى هذا الأخير خلالها الحق في التصرف برأس المال المُقرَض.

إن النقد المُقرَض على هذا النحو يمتلك، في هذا الشأن، شبهاً معيناً بقوة العمل في وضعها إزاء الرأسمالي الصناعي. والفرق هو أن الرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل، في حين أنه يعيد ببساطة قيمة رأس المال المُقرَض. إن القيمة الاستعمالية لقوة العمل بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي هي القدرة على أن تُنتج أثناء عملية استهلاكها قيمة (ربحاً) أكبر مما تملك هي بالذات، أن تُنتج أكبر مما تكلف. وإن هذا الفائض في القيمة هو ما يؤلف القيمة الاستعمالية لقوة العمل بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي. وعلى غرار ذلك تظهر القيمة الاستعمالية لرأس المال النقدي المُقرَض بوصفها قدرته على حفظ قيمته وإنمائها.

إن الرأسمالي النقدي ينفصل، في الواقع، عن قيمة استعمالية، وبذلك فإن ما يعطيه إلى الآخر، إنما يعطيه كسلعة. وفي هذا الصدد يكون التشابه كاملاً مع السلعة بما هي عليه. فاولاً - هناك قيمة تنتقل من يد إلى أخرى. وبالنسبة للسلعة البسيطة، السلعة بما هي عليه، فإن القيمة ذاتها تبقى في يدي البائع والشاري ولكن في شكل مختلف؛ فكلاهما يمتلك، الآن كما قبل الصفقة التجارية، القيمة نفسها التي انفصلت عنها، ولكن الأولى في شكل سلعة والأخرى في شكل نقد. أما في حالة الاقتراض، فإن الرأسمالي النقدي هو الوحيد في هذه الصفقة الذي يُعطي القيمة؛ ولكنه يحتفظ بها من خلال عودتها التي تحصل لاحقاً. في الاقتراض إذن يتلقى طرف واحد القيمة، لأن طرفاً واحداً يُعطي القيمة. ثانياً - يجري الانفصال عن القيمة الاستعمالية الفعلية من طرف، ليتلقاها ويستهلكها طرف آخر. ولكن هذه القيمة الاستعمالية، خلافاً لما في السلعة الاعتيادية، هي ذاتها قيمة، أي هي تحديداً علاوة في القيمة على مقدارها الأصلي، علاوة تتولد من خلال استعمال النقد كرأسمال. إن الربح هو هذه القيمة الاستعمالية.

إن القيمة الاستعمالية للنقد المُقرَض هي قدرته على أن يقوم بوظيفة رأسمال، وأن يُنتج، بما هو عليه، ربحاً وسطياً في ظروف وسطية⁽⁵⁷⁾

(57) «إن قانونية أخذ الفائدة، لا تتوقف على ما إذا كان المُقرَض يحقق أو لا يحقق ربحاً من النقد الذي اقترضه، بل تتوقف على قدرة» (هذا النقد المقرض في) «توليد الربح لو استخدم استخداماً صائباً». (بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، يتناول مواقف السير و. بيتي والمستر

ما الذي يدفعه الرأسمالي الصناعي إذن، وما هو بالتالي سعر رأس المال المُقترض؟ [365]

«إن ما يدفعه المقترضون كفائدة لقاء النقود المُقترضة» (هو برأي ماسي) «جزء من الربح الذي تستطيع النقود المقترضة أن تولّده»⁽⁵⁸⁾

"That which men pay as interest for the use of what they borrow", ist nach Massie "a part of the profit it is capable of producing".

إن ما يتناعه شاري سلعة اعتيادية إنما هو قيمتها الاستعمالية، وما يدفع لقاءه، إنما هو قيمتها. وما يشتره مُقترض النقد هو أيضاً القيمة الاستعمالية لهذا النقد كرأس مال، ولكن ما الذي يدفع لقاءه؟ من المؤكد أنه لا يدفع، كما هو الحال مع السلع الأخرى، سعره أو قيمته. إن تغييراً في شكل القيمة لا يحصل لدى انتقالها من المُقرض والمُقرض، كما هو الحال لدى انتقالها من البائع والشاري، حيث توجد القيمة مرة في شكل نقد وأخرى في شكل سلعة. فالتماثل في القيمة المعطاة والقيمة المستردة، يعرض نفسه هنا بأسلوب آخر تماماً إن مقدار القيمة، أي النقد، يُعطى دون مُعادل، ثم يُسترد بعد فترة زمنية معينة. ويظل المُقرض، باستمرار، مالك هذه القيمة ذاتها، حتى بعد أن تنتقل من بين يديه إلى يدي المُقرض. في التبادل السلعي البسيط يوجد النقد على الدوام في جانب الشاري؛ أما في الاقتراض فإن النقد يوجد في جانب البائع. فهو الشخص الذي يُعطي النقد لفترة معلومة، وشاري رأس المال هو الشخص الذي يتلقاه كسلعة. ولكن ذلك ليس ممكناً إلا بمقدار ما يقوم النقد بوظيفة رأس مال ويُسلّف على هذا الأساس. والمُقرض يستدين النقد كرأس مال، كقيمة تنمو ذاتياً. ولكن ذلك ليس سوى رأس مال في ذاته، شأن كل رأس مال آخر عند نقطة انطلاقه، في لحظة تسليفه. ومن خلال الاستهلاك بالتحديد ينمي رأس المال قيمته ذاتياً ويتحقق كرأس مال، ولكن يتعين على المُقرض أن يعيده كرأس مال متحقق، أي كقيمة مضافاً إليها فائض قيمة (فائدة)؛ ولا يمكن للفائدة أن تكون غير جزء من الربح الذي حققه المُقرض. ليس كل الربح، بل جزء منه فحسب، ذلك

= لوك في هذا الباب، لندن، 1750، ص 49. *An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest; wherein the Sentiments of Sir W. Petty and Mr. Locke, on that Head, are considered*, London, 1750, p. 49. إن مؤلف هذا الكتاب الغفل هو ج. ماسي).

(58) [المرجع نفسه، ص 49]. «إن الأثرياء، بدلاً من أن يستخدموا نقودهم بأنفسهم. يُقرضونها إلى آخرين كي يُنتج هؤلاء بها ربحاً ويقدموا للمالكي النقود جزءاً من هذا الربح» (المرجع نفسه، ص 23 - 24).

لأن القيمة الاستعمالية لرأس المال المُقترض تتلخص بالنسبة إلى المُقترض، في أن رأس المال هذا يُنتج له ربحاً. وبخلافه ما كان المُقرض لينفصل عن القيمة الاستعمالية. من جهة ثانية لا يمكن للربح أن يؤول بأكمله إلى المُقترض، فمعنى ذلك أنه لن يدفع أي شيء لقاء الانفصال عن القيمة الاستعمالية، وأنه سيعيد النقد المسلف إلى المُقرض كنقد بسيط لا كرأسمال، أي ليس كرأسمال متحقق، لأنه لا يكون رأسمالاً متحققاً إلا باعتباره (ن + Δ).

[366] إن كلا الاثنين، المُقرض والمُقترض، يُنفقان المقدار نفسه من النقد كرأسمال. ولكنه لا يقوم بوظيفة رأسمال إلا بين يدي هذا الأخير. والربح لا يتضاعف بفعل الوجود المزدوج للمقدار نفسه من النقد كرأسمال، بالنسبة إلى شخصين. ولا يمكن له أن يقوم بوظيفة رأسمال من أجل الاثنين معاً إلا عبر تقسيم الربح. والجزء الذي يؤول إلى المُقرض يسمى: الفائدة.

إن الصفقة بأسرها تجري، كما هو مفترض، بين نوعين من الرأسماليين، هما الرأسمالي النقدي والرأسمالي الصناعي أو التجاري.

وينبغي ألا ننسى أبداً أن رأس المال كرأسمال هو هنا سلعة، أو أن السلعة المبحوثة هنا هي رأسمال. وعليه، فإن كل العلاقات التي تتجلى هنا، سوف تبدو لاعقلانية من وجهة نظر السلعة البسيطة، أو من وجهة نظر رأس المال، بمقدار ما يؤدي هذا الأخير وظيفته في عملية تجديد إنتاجه كرأسمال سلمي. إن الاقتراض والاقتراض، عوضاً عن البيع والشراء، هما اختلاف ينبع من الطبيعة الخاصة لهذه السلعة - رأسمال. وعلى غرار ذلك، فإن ما يُدفع هنا إنما هو الفائدة بدلاً من سعر السلعة. وإذا ما أردنا أن نسمي الفائدة سعر رأس المال النقدي، فإن ذلك شكل لاعقلاني من السعر، يتناقض تماماً مع مفهوم سعر السلعة⁽⁵⁹⁾ فهي هنا يُختزل السعر إلى شكل تجريدي بحث لا مضمون له،

(59) «التعبير «القيمة» (value) عند تطبيقه على وسائل التداول (عملة جارية currency)، ثلاثة معاني.

(2) وسائل تداول جاهزة في اليد فعلاً (currency actually in hand)، خلافاً للمقدار نفسه من وسائل التداول (عملة جارية currency) الذي يرد في يوم قادم. وعلاوة على ذلك تقاس قيمتها بسعر الفائدة، وسعر الفائدة يتحدد بالتناسب بين مقدار رأس المال القابل للاقتراض والطلب عليه (by the ratio between the amount of loanable capital and the demand for it). (الكولونيل ر. تورنز،

حول مفعول قانون ميثاق المصرف لعام 1844، إلخ، الطبعة الثانية، [لندن] 1847 [ص 5-6]).

(Colonel R. Torrens, *On the Operation of the Bank Charter Act of 1844 etc.*, 2nd ed.

[London], 1847, [p. 5-6]).

يشير إلى أنه مقدار معين من النقد، يُدفع لقاء شيء يقوم، على هذا النحو أو ذاك، بوظيفة قيمة استعمالية، في حين أن السعر، كمفهوم، هو التعبير بالنقد عن قيمة هذه القيمة الاستعمالية.

إن القول بأن الفائدة هي سعر رأس المال، تعبير لاعقلاني تماماً، منذ البداية. فهذا يعني أن السلعة تملك هنا قيمة ثنائية: مرة تملك قيمة، ومرة تملك سعراً يختلف عن هذه القيمة، في حين أن السعر هو التعبير عن القيمة بالنقد. إن رأس المال النقدي، لا يزيد، بادئ الأمر، عن مقدار من النقد، أو قيمة كتلة معينة من السلع تُبَت كمقدار من النقد. ولو أقرضت السلعة كرأس مال، فإن ذلك ليس سوى الشكل التنكري الذي يرتديه مقدار معين من النقد. ذلك لأن ما يُقرض هنا كرأس مال، ليس كذا وكذا باون من القطن، بل [367] كذا وكذا من النقد المائل في شكل القطن كقيمة لهذا القطن بالذات. لذا فإن سعر رأس المال يُنسب إليه كمقدار من النقد، حتى لو لم ينسب إليه كوسيلة تداول (عملة جارية currency)، كما يعتقد السيد تورنر (أنظر الحاشية السابقة رقم 59، ص 366). كيف يمكن، إذن، أن يكون لمقدار من القيمة سعراً آخر غير سعره الخاص، أي غير السعر المعبر عنه في شكله النقدي بالذات؟ فما السعر سوى قيمة السلعة (وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سعر السوق، الذي لا يختلف عن القيمة اختلافاً نوعياً بل كمياً وحسب، فهو يشير إلى مقدار القيمة فقط) كشيء متميز عن قيمتها الاستعمالية. وإن السعر الذي يختلف عن القيمة نوعياً هو تناقض لا معقول⁽⁶⁰⁾

إن رأس المال يتجلى كرأس مال من خلال النماء الذاتي لقيمته؛ وإن درجة هذا النماء تعبر عن الدرجة الكمية التي يحقق بها ذاته كرأس مال. وإن ما ينتجه من فائض قيمة أو ربح - أي معدله أو مستواه - غير قابل للقياس إلا عبر المقارنة مع قيمة رأس المال المسلف. وعليه، فإن ضخامة أو ضآلة النماء الذاتي لقيمة رأس المال الحامل للفائدة لا يمكن أن تُقاس إلا بمقارنة مقدار الفائدة، أي ذلك الجزء من الربح الكلي الذي يؤول إليه، مع قيمة رأس المال المسلف. وإذا كان السعر يعبر عن قيمة السلعة، فإن الفائدة

(60) «إن التباس مصطلح قيمة النقد أو قيمة وسائل التداول، المصطلح الذي يستخدم دون تمييز للدلالة على القيمة التبادلية للسلع كما على القيمة الاستعمالية لرأس المال، سواء بسواء، إنما هو منبع دائم للتشوش» (توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 77. Tooke, [An] Inquiry into the Currency Principle, p. 77. - غير أن توك لا يرى التشوش الرئيسي (المائل في جوهر الشيء ذاته) في أن القيمة بما هي عليه (الفائدة) تغدو القيمة الاستعمالية لرأس المال.

تعبّر عن النمو الذاتي لقيمة رأس المال النقدي، وتبدو، بالتالي بمثابة السعر المدفوع لقاءه إلى المُقرض. ويترتب على ذلك أن من السخف تماماً أن يسعى المرء، منذ البداية، لأن يطبق على هذا الحال العلاقات البسيطة للتبادل، علاقات البيع والشراء، التي تجري بتوسط النقد، على غرار ما يفعل برودون. فالفرضية الأساسية هنا هي بالضبط أن النقد يؤدي وظيفة رأسمال، ويمكن بالتالي أن يُنقل إلى طرف ثالث باعتباره رأسمالاً في ذاته، باعتباره رأسمالاً كامناً.

غير أن رأس المال يظهر هنا كسلعة، بمقدار ما يجري عرضه في السوق، وبمقدار ما يتم الانفصال فعلياً عن القيمة الاستعمالية للنقد كرأسمال. لكن قيمته الاستعمالية تكمن في القدرة على إنتاج الربح. وإن قيمة النقد أو السلعة بوصفهما رأسمالاً، لا تتحدد بقيمة كل منهما كنقد أو سلعة، بل تتحدد عبر كمية فائض القيمة الذي ينتجانه لمالكهما. إن [368] منتج رأس المال هو الربح. وإن إنفاق النقد كنقد أو تسليفه كرأسمال، ليس سوى الاستخدام المختلف للنقد، على أساس الإنتاج الرأسمالي. إن النقد، أو السلعة، هو، في ذاته، رأسمال كامن، تماماً مثلما أن قوة العمل رأسمال كامن. والسبب: (1) يمكن تحويل النقد إلى عناصر إنتاج، وهو، بواقع حاله، محض تعبير تجريدي عنها، عن وجودها المتعين كقيمة؛ (2) تمتلك العناصر الشيثية للثروة، بصورة كامنة، خاصية أن تكون رأسمالاً، نظراً لأن نقيضها المكمل الذي يصيرها رأسمالاً - العمل المأجور - موجود أصلاً على أساس الإنتاج الرأسمالي.

إن التعريف الاجتماعي المتضاد للثروة الشيثية - تضاد هذه الثروة مع العمل بوصفه عملاً مأجوراً - يجد تعبيره، أصلاً، في ملكية رأس المال بما هو عليه، وذلك بمعزل عن عملية الإنتاج. وإن هذه اللحظة بالذات، المنعزلة عن عملية الإنتاج الرأسمالية، والتي تنشأ عنها دوماً كنتيجة، وتؤلف، كنتيجة دائمة، مقدمة دائمة لهذه العملية، إن هذه اللحظة تجد التعبير عنها في كون النقد والسلعة هما، في ذاتهما، رأسمال مستتر، كامن، وإنهما يمكن أن يُباعا باعتبارهما رأسمالاً، وإنهما في هذا الشكل يتحكمان في عمل الغير، ويقدمان إدعاء بتملك عمل الغير، وبالتالي فإنهما يؤلفان قيمة نامية ذاتياً. وبرز هنا بوضوح أن هذه العلاقة بالذات هي سند ملكية وسيلة تملك عمل الغير، وليست أي عمل يقدمه الرأسمالي كقيمة مكافئة.

علاوة على ذلك يظهر رأس المال كسلعة، بمقدار ما إن تقسيم الربح إلى فائدة وريح بالمعنى الدقيق، ينتظم بفعل الطلب والعرض، وبفعل المنافسة أيضاً، تماماً كما ينتظم بها سعر سوق السلع. بيد أن التباين يبرز بجلاء شأن التناظر. فإن توازن الطلب والعرض،

فإن سعر سوق السلعة يتطابق مع سعر إنتاجها؛ أي يتجلى في هذه الحالة أن القوانين الباطنية للإنتاج الرأسمالي هي التي تنظم سعر السلعة، بمعزل عن المنافسة، نظراً لأن تقلبات الطلب والعرض لا تفسّر شيئاً سوى انحرافات أسعار السوق عن أسعار الإنتاج - وهي انحرافات تلغي بعضها بعضاً، بحيث أن الأسعار الوسطية للسوق تساوي أسعار الإنتاج خلال فترات زمنية معينة طويلة إلى هذه الدرجة أو تلك. وما إن يتطابق الطلب والعرض، حتى تكفّ هذه القوى عن التأثير، فتلغي بعضها بعضاً، ويبرز القانون العام [369] المحدّد للسعر، بالتالي، كقانون محدد للحالة المفردة؛ وعندئذ فإن سعر السوق، في وجوده المتعين المباشر، وليس كمتوسط لحركة أسعار السوق، يتطابق مع سعر الإنتاج، الذي ينتظم بفعل القوانين الملازمة لنمط الإنتاج نفسه. ويصحّ الشيء ذاته على الأجور. فما إن يتساوى الطلب والعرض، حتى يلغى مفعولهما، وتصبح الأجور مساوية لقيمة قوة العمل. أما بالنسبة إلى الفائدة عن رأس المال النقدي، فالأمر مختلف. فالمنافسة لا تحدّد هنا الانحرافات عن القانون: فليس هناك، بالأحرى، أي قانون ينظم التقسيم خلاف ما تملّيه المنافسة نفسها، لأنه لا يوجد معدل فائدة «طبيعي» كما سئى ذلك فيما بعد. ونقصد بمعدل الفائدة الطبيعي، بالعكس، ذلك المعدل الذي تثبته المنافسة الحرة. فليس ثمة حدود «طبيعية» لمعدل الفائدة. وحيثما لا تحدّد المنافسة الانحرافات والتقلبات فحسب، بل حيثما يؤدي توازن القوى الفاعلة المتعاكسة إلى إلغاء أي تحديد، فإن ما ينبغي تحديده يغدو، في ذاته ولذاته، شيئاً جزافياً بلا قانون ناظم. ثمة المزيد عن ذلك في الفصل التالي.

في حالة رأس المال الحامل للفائدة يبدو كل شيء برّانياً: تسليم رأس المال كمحض انتقال له من المُقرض إلى المُقرض، وعودة رأس المال المتحقق كمحض إعادة نقل، إعادة دفع من المُقرض إلى المُقرض، مع الفائدة. ويصحّ الشيء ذاته على التحديد الملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي كون معدل الربح لا يتحدّد بالعلاقة بين الربح الناتج في أثناء دوران واحد للقيمة - رأسمال المسلفة فحسب، بل يتحدّد أيضاً بطول زمن هذا الدوران، أي يتحدّد كريح يدرّه رأس المال الصناعي خلال فترات زمنية معينة. ولكن ذلك يبدو أيضاً، مع رأس المال الحامل للفائدة، برانياً تماماً، إذ يبدو أن فائدة معينة تُدفع إلى المُقرض لقاء مدة معينة من الزمن.

يقول آدم موللر Adam Müller الرومانسي، بما يتسم به من فهم عادي للروابط الباطنية في الأشياء، (عناصر فن الحكم، برلين، 1809، [الجزء الثالث]، ص 138).

(*Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, [Dritter Theil] S. 138):

«عند تحديد سعر الأشياء، لا يؤخذ الزمن في الاعتبار، أما عند تحديد الفائدة، فإن الزمن هو الذي يؤخذ في الاعتبار أساساً».

إنه لا يرى كيف يدخل زمن الإنتاج وزمن التداول في تحديد سعر السلع، وكيف أن معدل الربح، عن هذا الطريق بالذات، يتحدد بالنسبة إلى زمن دوران معين لرأس المال، في حين أن معدل الفائدة يتحدد من خلال الربح في فترة زمنية معينة. إن عمق تفكيره يكمن هنا، كما هو حاله دوماً، في أنه يرى سُحْبَ الغبار على السطح، فيتحدث في إدعاء عن هذا الغبار وكأنه شيء خفي، بليغ الدلالة.

الفصل الثاني والعشرون

تقسيم الربح.

سعر الفائدة. معدل سعر الفائدة «الطبيعي»

موضوع هذا الفصل لا يمكن أن يُبحث هنا بالتفصيل، شأنه شأن سائر ظاهرات الائتمان عموماً، التي سنعالجها فيما بعد. فالمنافسة بين المُقرضين والمُقرضين، وما ينجم عن ذلك من تقلبات وجيزة نسبياً في سوق النقد، إنما يقع كله خارج نطاق بحثنا. وإن الدورة التي يجتازها معدل الفائدة خلال حركة الدورة الصناعية، تتطلب لعرضها تصويراً مسبقاً للدورة الصناعية الكبرى ذاتها، وذلك ما لا يمكن تقديمه هنا وينطبق الشيء ذاته على المساواة التقريبية لسعر الفائدة، بهذا القدر أو ذاك، على مستوى السوق العالمي. وكل ما يعنينا في هذا الموضوع هو إبراز الشكل المستقل الذي يكتسبه رأس المال الحامل للفائدة، وانفصال الفائدة عن الربح.

وبما أن الفائدة هي محض جزء من الربح، جزء ينبغي أن يدفعه الرأسمالي الصناعي إلى الرأسمالي النقدي وفقاً لفرضيتنا السابقة، لذا يبدو أن الحد الأقصى للفائدة هو الربح نفسه، عندئذ يكون الجزء الذي يؤول إلى الرأسمالي الناشط = صفرًا. ولو صرفنا النظر عن الحالات المنفردة التي قد تكون فيها الفائدة أكبر من الربح حقاً، حيث لن يكون بالوسع دفعها من الربح، فإن بالإمكان، على ما يبدو، أن نعتبر أن الحد الأقصى للفائدة هو الربح كله مطروحاً منه الجزء الذي يمثل أجور الإدارة (wages of superintendence)، وهو جزء سنقوم بتحليله فيما بعد. إن الحد الأدنى للفائدة غير قابل للتحديد بالمرة، إذ يمكن أن يهبط إلى أي مستوى مهما كان متدنياً. غير أن ظروفاً معاكسة تدخل باستمرار لترفعه فوق هذا الحد الأدنى النسبي.

«إن النسبة بين المبلغ المدفوع لقاء استعمال رأس المال، ورأس المال نفسه، تعتبر عن معدل الفائدة مقاساً بالنقد». - «إن معدل الفائدة يتوقف على (1) معدل الربح، (2) النسبة التي يُقسَم بها مجمل الربح بين المُقرض والمُقرض» (مجلة الإيكونوميست *Economist**) في 22 كانون الثاني/يناير 1853). «إذا كان ما يدفعه المُقرضون كفاية، لقاء استعمال ما اقترضوه من نقود، هو جزء من الربح الذي تستطيع النقود المقترضة أن تولده، فإن مستوى الفائدة ينبغي أن يتحدد دائماً من خلال هذا الربح». (ماسي Massie، المرجع نفسه، ص 49).

[371]

دعونا نفترض، بادئ الأمر، أن هناك علاقة ثابتة بين إجمالي الربح وذلك الجزء الذي ينبغي أن يُدفع منه إلى الرأسمالي النقدي بمثابة فائدة. عندئذ يغدو واضحاً أن الفائدة ترتفع أو تنخفض مع إجمالي الربح، وأن هذا الأخير يتحدد بمعدل الربح العام وتقلباته. فلو كان معدل الربح الوسطي، على سبيل المثال، $= 20\%$ ، وكانت الفائدة $= \frac{1}{4}$ الربح، فإن سعر الفائدة $= 5\%$ ؛ وإذا كان معدل الربح الوسطي $= 16\%$ فإن الفائدة $= 4\%$. وعند معدل للربح يبلغ 20% يمكن للفائدة أن ترتفع إلى 8% فيما يظل الرأسمالي الصناعي يجني الربح نفسه الذي يحققه بمعدل ربح $= 16\%$ وسعر فائدة $= 4\%$ ، ونعني تحديداً 12% . وإذا ما ارتفعت الفائدة إلى 6% أو 7% فقط، فإن الرأسمالي الصناعي يحتفظ مع ذلك بجزء أكبر من الربح. وإذا كانت الفائدة تساوي جزءاً ثابتاً من الربح الوسطي، يترتب على ذلك أنه كلما كان معدل الربح العام أكبر، كان الفارق المطلق بين الربح الكلي والفائدة أكبر، وكان الجزء الذي يؤول إلى الرأسمالي الناشط من الربح الكلي أكبر بالمثل، وبالعكس. لنفترض أن الفائدة $= \frac{1}{3}$ من الربح الوسطي؛ إن $\frac{1}{3}$ من 10 يساوي 2، والفارق بين الربح الكلي والفائدة $= 8$ ؛ وأن $\frac{1}{3}$ من 20 يساوي 4؛ والفارق $20 - 4 = 16$ ؛ $\frac{1}{3}$ من 25 $= 5$ ، الفرق $25 - 5 = 20$ ؛ $\frac{1}{3}$ من 30 $= 6$ ، الفرق $30 - 6 = 24$ ؛ $\frac{1}{3}$ من 35 $= 7$ ، الفرق $35 - 7 = 28$. إن معدلات الفائدة المختلفة التي تبلغ 4، 5، 6، 7، لا تمثل هنا دائماً سوى $\frac{1}{3}$ أو 20% من الربح الكلي. ولو تباينت معدلات الربح، لأمكن لمعدلات فائدة متباينة أن تعتبر عن الجزء الصحيح نفسه من الربح الكلي، أو عن نفس النصيب المئوي من الربح الكلي. وبوجود مثل هذه

(*) الإيكونوميست: مجلة اسبوعية، اقتصادية - سياسية، لسان حال كبار الصناعيين والمصرفيين، بدأت بالصدور في لندن منذ العام 1843. [ن. برلين].

النسبة الثابتة للفائدة، فإن الربح الصناعي (الفرق بين الربح الكلي والفائدة) يكون أكبر، كلما كان معدل الربح العام أعلى، وبالعكس.

ولذا ما بقيت كل الظروف الأخرى على حالها، أي إذا افترضنا أن النسبة بين الفائدة والربح الكلي تبقى ثابتة، بهذا القدر أو ذاك، فإن الرأسمالي الناشط سيكون قادراً وموافقاً على دفع فائدة أكبر أو أقل بصورة تتناسب طردياً مع مستوى معدل الربح⁽⁶¹⁾

وبما أننا قد رأينا أن مستوى معدل الربح يقف في تناسب عكسي مع تطور الإنتاج الرأسمالي، يترتب على ذلك أن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في بلد من البلدان، يقف على الغرار نفسه في تناسب عكسي مع مستوى التطور الصناعي، وذلك بالطبع، [372] بمقدار ما يعبر التباين في سعر الفائدة فعلاً عن تباين معدلات الربح. ولسوف نرى فيما بعد، أن الحال ليس كذلك على الدوام. وبهذا المعنى يمكن القول إن الربح، أو بوجه أدق، إن معدل الربح العام هو الذي يتحكم بالفائدة. وإن نمط التحكم هذا ينطبق حتى على مستواها الوسطي.

وفي كل حال، ينبغي اعتبار المعدل الوسطي للربح المحدد النهائي الذي يقرّر الحد الأقصى للفائدة.

ولسوف ندرس الآن، عن كثب، وجوب وضع الفائدة بالارتباط مع الربح الوسطي. عندما ينقسم كل معطى، كالربح مثلاً، بين اثنين، فالأمر يتعلق في المقام الأول بالطبع بمقدار هذا الكلّ المزمع تقسيمه؛ والحال أن مقدار الربح، يتحدد بمعدل الربح الوسطي. لنفترض أن معدل الربح العام، أي مقدار الربح الذي يصيب رأسمال ذي مقدار معين، يُحسب على أساس رأس المال هذا = 100، عندئذ تتناسب تغيرات الفائدة، على ما هو واضح، بصورة عكسية مع تغيرات ذلك الجزء من الربح الذي يبقى بين يدي الرأسمالي الناشط ولكنه يعمل برأسمال مُقترَض. وأما الظروف التي تحدد مقدار الربح المزمع تقسيمه، أي القيمة الجديدة التي خلقها العمل غير مدفوع الأجر، فتختلف جداً عن تلك الظروف التي تقرر تقسيمه بين هذين الصنفين من الرأسماليين، وغالباً ما تفعل فعلها في اتجاهين متضادين تماماً⁽⁶²⁾

(61) «إن أرباح المشاريع المنفردة تتحكم بمعدل الفائدة الطبيعي» (ماسي، المرجع المذكور، ص 51).

(62) في هذا الموضع ترد في المخطوطة الملاحظة التالية [ف. إنجلز]: «يتضح في مجرى عرض هذا الفصل أن من الأفضل، قبل بحث قوانين تقسيم الربح، أن نبين أولاً كيف يغير التقسيم الكمي تقسيماً نوعياً. وإن الانتقال إلى ذلك من عرض الفصل السابق لا يقتضي سوى أن نعرض الفائدة أولاً باعتبارها جزءاً من الربح من دون أن نعين هذا الجزء بدقة».

وإذا ما بحثنا الدورة الكبرى، التي تجتاز الصناعة الحديثة مسارها - حالة الهمود، فالانتعاش المتزايد، فالازدهار، ففيض الإنتاج، فالانهيار، فالركود، فحالة الهمود، إلخ - وهي دورات كبرى (Zyklen) يقع تحليلها اللاحق خارج نطاق بحثنا - لوجدنا أن سعر الفائدة المتدني يتطابق، في الغالب، مع فترات الازدهار أو الربح الفاحش، وأن ارتفاع الفائدة يتطابق مع الانتقال من الازدهار إلى الطور التالي من الدوران، في حين أن الحد الأقصى للفائدة وصولاً إلى أعلى مستوى للربا، يقابل الأزمة⁽⁶³⁾ لقد دشن حلول صيف 1843 بوضوح فترة ازدهار؛ وإن سعر الفائدة الذي كان في ربيع 1842 يبلغ $4\frac{1}{2}\%$ ، هبط [373] في ربيع وصيف 1843 إلى 2% ⁽⁶⁴⁾، وهبط في أيلول/سبتمبر إلى $1\frac{1}{2}\%$ (جيلبرت Gilbart، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 166)؛ بعد ذلك ارتفع سعر الفائدة خلال أزمة 1847 إلى 8% فأكثر.

ويمكن مع ذلك لفائدة منخفضة أن تتوافق مع ركود، كما يمكن لفائدة مرتفعة باعتدال أن تتوافق مع انتعاش متنامٍ.

ويبلغ سعر الفائدة ذروته خلال الأزمات، حين يتوجب الاقتراض بغية الدفع، مهما كلف الثمن. وبما أن ارتفاع الفائدة يترافق مع هبوط في أسعار السندات المالية، فإن ذلك يوفر فرصة ممتازة لأولئك الذين يتوافر لديهم رأسمال نقدي متاح، لكي يحصلوا، بأسعار بخسة تماماً، على سندات حاملة للفائدة لا بدّ لها، في المجري الاعتيادي للأمور، من أن تبلغ، في الأقل، سعرها الوسطي ثانية، بمجرد أن يهبط سعر الفائدة من جديد⁽⁶⁵⁾

(63) «في الفترة الأولى، عقب الضغط مباشرة، النقد كافٍ والمضاربة غائبة؛ وفي الفترة الثانية، النقد كافٍ والمضاربة مزدهرة؛ وفي الفترة الثالثة، المضاربة في أفول والطلب على النقد متصاعد؛ وفي الفترة الرابعة، النقد شحيح والضغط عائد» (جيلبرت، [أطروحة عملية في العمل المصرفي، الطبعة الخامسة]، المجلد الأول، [لندن 1849]، ص 149).

(Gilbart, [A Practical Treatise on Banking, 5th ed.,] vol. I, [London, 1849], p. 149).

(64) يفسر توك ذلك «بتراكم رأس المال الفائض الذي يترافق بالضرورة مع قلة الاستخدام المريح في السنوات السابقة، واطلاق الاحتياطيات النقدية، وانتعاش الآمال في ازدهار التجارة». (تاريخ الأسعار من 1839 حتى 1847، لندن، 1848، ص 54).

([Tooke], History of Prices from 1839 to 1847, London, 1848, p. 54).

(65) «رفض أحد المصرفيين طلب زبون قديم لقرض على سندات مالية بقيمة 200 ألف جنيه. وحين همّ هذا الزبون بالانصراف مبدياً رغبته في إيقاف الدفع، قيل له إن لا داعي لذلك،

غير أن هناك ميلاً لهبوط سعر الفائدة بمعزل تام عن تقلبات معدل الربح. وهناك سبيان رئيسيان:

I - «حتى لو افترضنا أن رأس المال لم يُقترَض لاستخدام إنتاجي بالمرّة، فمن الممكن مع ذلك أن يتغير سعر الفائدة من دون حدوث أيما تغيير في معدل الربح الإجمالي. إذ بينما تمضي أمة من الأمم قُدماً في إنماء الثروة، تبرز وتتكاثر طبقة من الرجال الذين يملكون، بفضل عمل أسلافهم أرصدة تكفي لعيش رغيد بما تدرّه من فائدة. كما أن كثرة من أولئك الذين انخرطوا، في شبابهم أو رجولتهم، في غمار الأعمال بنشاط، يتقاعدون عنها لكي يعيشوا أواخر أيامهم في هناء على الفائدة المستمدة مما راكموه من أموال. وتنزع هذه الطبقة، شأن الطبقة السابقة، إلى التنامي مع تزايد ثروة البلاد، ذلك لأن الذين يدشنون نشاطهم برأسمال ضخم بهذه الدرجة أو تلك يستطيعون أن يستقلوا بثروة خاصة بسرعة أكبر من أولئك الذين يبدأون برأسمال ضئيل. وهكذا ففي البلدان القديمة والثرية، نجد أن ذلك القسم من رأس المال الوطني الذي لا يرغب مالكوه في تجشّم عناء استخدامه بأنفسهم، يحتلّ في مجمل رأس المال الإنتاجي للمجتمع نسبة أكبر مما هو عليه في البلدان الفقيرة حديثة النشأة. ألا ما أكبر طبقة الريعيين في إنكلترا! وبمقدار ما تنامي طبقة الريعيين، تنامي أيضاً طبقة مُقرِضي رأس المال، لأن الاثنين واحد». (رامزي، بحث في توزيع الثروة، [إدنبره، 1836]، ص 201-202).

[374]

(Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, [Edinburgh, 1836], p. 201-202).

II - إن تطور نظام الائتمان، وتعاضم القدرة التي يحضنها إلى الصناعيين والتجار للتصرف، بتوسط المصرفيين، بسائر المدخرات النقدية لجميع طبقات المجتمع، وترتّز هذه المدخرات المطرود بمقادير يمكن لها أن تنشط كرأسمال نقدي، إن ذلك كله لا بد

= فالمصرفي مستعد، في هذه الظروف، أن يشتري السندات بـ 150 ألف جنيه». ([هـ. روي]، نظرية المبادلات. قانون ميثاق المصارف لعام 1844، لندن، 1864، ص 80).

([H. Roy], *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844*, London, 1864, p. 80).

من أن يمارس الضغط أيضاً على سعر الفائدة. ونورد المزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً.

ويقول رامزي، بخصوص تحديد معدل الفائدة، أنه «يتوقف جزئياً على معدل الربح الإجمالي، وجزئياً على النسبة التي ينقسم بها هذا الأخير إلى فائدة وربح المشروع (profits of enterprise). وتتوقف هذه النسبة على المنافسة بين مُقرضٍ ومُقرضٍ رأس المال؛ وأن هذه المنافسة تتأثر بمعدل الربح الإجمالي المُنتظر، إلا أنها لا تخضع لتحكمه حصراً»⁽⁶⁶⁾ والسبب الذي يجعل المنافسة غير خاضعة لتحكم هذا المعدل المُنتظر حصراً، يرجع من جهة إلى أن الكثيرين يقترضون من دون أية نية في استخدام إنتاجي، ويرجع من جهة ثانية إلى أن نصيب رأس المال الوطني الكلي القابل للإقراض يتغير بتغير ثروة البلاد بمعزل عن أي تغير، مهما كان، في الربح الإجمالي». (رامزي، Ramsay، المرجع المذكور، ص 206 - 207).

ولكيما نستخرج المعدل الوسطي للفائدة يتعين علينا (1) حساب متوسط سعر الفائدة خلال تغيراته في الدورات الصناعية الكبرى و(2) حساب سعر الفائدة في ميادين التوظيف التي يجري فيها إقراض رأس المال لفترة مديدة نوعاً ما إن معدل الفائدة الوسطي السائد في بلد معين - كشيء متميز عن أسعار السوق المتقلبة باستمرار - لا يمكن أن يُحدّد بأي قانون. وليس ثمة في هذا الميدان أيما معدل طبيعي للفائدة بالمعنى الذي يتحدث به الاقتصاديون عن معدل طبيعي للربح ومعدل طبيعي للأجور. وقد لاحظ ماسي في هذا الشأن بكل صواب:

«إن الشيء الوحيد الذي يمكن لأي أمرء أن يرتاب فيه بهذا الخصوص هو: ما الحصة من هذه الأرباح التي تعود بحق إلى المُقرض، وما الحصة التي تعود إلى المُقرض؟ وما من وسيلة لتحديد ذلك سوى رأي المُقرضين والمُقرضين عموماً. ذلك لأن تحديد ما هو حق وما هو غير حق ليس سوى نتيجة يقررها اتفاق عام». ([ماسي، المرجع المذكور]، ص 49).

(66) بما أن سعر الفائدة يتحدد، عموماً، بفعل معدل الربح الوسطي، فكثيراً ما تقتزن بانخفاض سعر الفائدة تلاعبات لا مثيل لها، مثال ذلك تلاعبات سكك الحديد صيف 1844. إن سعر الفائدة لبنك إنكلترا لم يرفع إلى 3% إلا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1844.

[375] "The only thing which any man can be in doubt about on this occasion, is, what proportion of these profits do of right belong to the borrower, and what to the lender; and this there is no other method of determining than by the opinions of borrowers and lenders in general: for right and wrong, in this respect, are only what common consent makes so." ([Massie, 1.c.] p.49).

إن تعادل الطلب والعرض - على افتراض أن معدل الربح الوسطي معين - لا يعني هنا أي شيء بالمرّة. وحيثما يجري اللجوء إلى هذه الصيغة عموماً (وفي هذه الحالة يكون ذلك صحيحاً لأغراض عملية) فإنها تنفع بوصفها صيغة لإيجاد القاعدة الأساسية المستقلة عن المنافسة بل المقررة لها (صيغة لإيجاد الحدود الناطمة أو المقادير القصوى)؛ إنها صيغة لأولئك الواقعيين في أسر الممارسة العملية للمنافسة وتجلياتها الظاهرية، والتصورات الناجمة عن ذلك؛ إنها صيغة تساعد على التوصل من جديد إلى تصورات وإن كانت سطحية، عن الروابط الباطنية للعلاقات الاقتصادية القائمة في نطاق المنافسة. إنها طريقة الانطلاق من التغيرات التي تصاحب المنافسة للوصول إلى حدود هذه التغيرات. ولكنها لا تنطبق على سعر الفائدة الوسطي. إذ ليس هناك من أساس يحتم على الشروط الوسطية للمنافسة، أي التوازن بين المقرضين والمقرضين، أن تعطي للمقرض على رأسماله سعر فائدة يبلغ 3%، 4%، 5%، إلخ، أو حصة معينة تبلغ 20% أو 50% من الربح الإجمالي. ففي الحالات التي تلعب فيها المنافسة، بما هي عليه، دوراً حاسماً، فإن هذا التحديد يكون، في ذاته ولذاته، عرضياً، تجريبياً محضاً، ولا كن تحويل هذه المصادفة إلى ضرورة إلّا بالحدلقة أو الخيالات⁽⁶⁷⁾ وليس ثمة في

(67) يقوم ج. أوبدايك على سبيل المثال، في مؤلفه: أطروحة في الاقتصاد السياسي، نيويورك، 1851 (G.J. Opdyke, *A Treatise on Political Economy*, New York, 1851) بمحاولة فاشلة تماماً لكي يفسر سعر الفائدة العام البالغ 5% بفعل قوانين أزلية. أما كارل آرندت، فهو أكثر سذاجة بما لا يقاس في مؤلفه: الاقتصاد الطبيعي في مواجهة روح الاحتكار والشيوعية، إلخ، هانار، 1845. (*Die Naturgemässe Volkswirtschaft, gegenüber dem Monopoliengeiste und dem Communismus etc.*, Hanau, 1845). وفي المجرى الطبيعي لإنتاج الخيرات المادية ثمة ظاهرة واحدة فقط وكأنها مدعوة كي تنظم، في حدود معينة، سعر الفائدة - في البلدان المتمدنة تماماً، وهي النسبة التي يزداد بها الخشب في الغابات الأوروبية من خلال نموها السنوي. إن هذا النمو يتم بمعزل عن قيمتها التبادلية تماماً (ما أظرف الكلام عن

[376] تقارير البرلمان لعامي 1857 و1858 حول التشريعات المصرفية والأزمة التجارية، ما يبعث على السخرية أكثر من سماع مدراء بنوك إنكلترا ومصرفيي لندن ومصرفيي المقاطعات والمنظرين المحترفين وهم يثرثرون بلا نهاية عن «المعدل الذي أُنتج فعلاً» (real rate produced) من دون أن يمشوا إلى أبعد من عبارات مبتذلة، مثل «إن السعر المدفوع لقاء رأس المال المُقترض يجب أن يتغير تبعاً لتغير عرض رأس المال هذا» وأن «معدلاً مرتفعاً للفائدة ومعدلاً منخفضاً للربح لا يمكن أن يتعايشا لوقت طويل»، وغير ذلك من الترهات⁽⁶⁸⁾ إن العادات والتقاليد التي صارت بمثابة قانون، إلخ، تؤثر في تحديد سعر الفائدة الوسطي، شأنها شأن المنافسة بالذات، وذلك بمقدار ما يوجد سعر الفائدة لا كرقم وسطي فحسب بل كمقدار فعلي. وفي العديد من النزاعات الحقوقية التي ينبغي أن تُحسب فيها الفائدة، لا بد من افتراض وجود سعر فائدة وسطي بوصفه معدلاً قانونياً. ولو مضينا إلى أبعد من ذلك، وتساءلنا لماذا لا يمكن استخلاص حدود سعر الفائدة الوسطي من القوانين العامة، لوجدنا أن الجواب يكمن ببساطة في طبيعة الفائدة. فهي محض جزء من الربح الوسطي. ورأس المال الواحد نفسه يظهر في تحديدين مزدوجين: كرأسمال قابل للإقراض في يد المُقرض، وكرأسمال صناعي أو تجاري بين يدي الرأسمالي الناشط. ولكنه لا يقوم بوظيفته سوى مرة واحدة، ولا يُنتج الربح بنفسه سوى مرة واحدة. ففي عملية الإنتاج بالذات لا يلعب طابع رأس المال بوصفه رأسمالاً

= الأشجار التي تنظم نموها بمعزل عن قيمتها التبادلية!) «نسبة من 3 إلى 4 على مائة. وبناء عليه» (أي بناء على أن نمو الأشجار هذا يتم بمعزل عن قيمتها التبادلية، مهما كانت قيمتها التبادلية متوقفة على نموها!) «لا يمكن أن نتوقع أن ينخفض» (سعر الفائدة) «دون المستوى الراهن الذي يبلغه في أغنى البلدان» (ص 124 - 125). إن هذا ليستحق أن يسمى «سعر الفائدة النامي في الغابات»، كما أن مخترعه اجترح بفضل هذا المؤلف مآثر جديدة أمام «علمنا»، بوصفه «فيلسوف ضريبة الكلاب»^(*) «اقترح لك. أرند فرض ضريبة على الكلاب كإجراء قانوني عقلائي، من هنا تسميته بفيلسوف ضريبة الكلاب. [ن. ع.]»

(68) يرفع بنك إنكلترا ويخفض سعر الحسم تبعاً لتدقق الذهب أو تسريه، رغم أنه يفعل ذلك بالطبع، وعلى الدوام، آخذاً في الحسبان سعر الحسم السائد في السوق الحر. «وبذلك فإن المضاربة بسعر الحسم انتظاراً لتبدلات معدل الحسم في البنك، غدت تحتل نصف الأشغال الرئيسية للروؤوس الكبيرة في مركز النقد» - أي سوق النقد في لندن. [هـ. روي]، نظرية المبادلات، إلخ، ص 113.

[H. Roy], *The Theory of the Exchanges etc.*, p. 113).

مُقَرَّضاً أيما دور البتة. أما كيف يتقاسم الشخصان الربح الذي يحق لهما المطالبة بحصة فيه، فذلك، في ذاته ولذاته، شيء تجريبي صرف، شيء ينتمي إلى عالم المصادفة كما هو حال توزيع الحصص المئوية للربح المشترك على مختلف أعضاء شركة ما. وعند تقسيم القيمة المنتجة إلى فائض قيمة وأجور، وهو تقسيم يتحدد معدل الربح على [377] أساسه، بصورة جوهرية، هناك عاملان مختلفان تماماً، يعلان فعلهما كمحددتين: هما قوة العمل ورأس المال؛ وفائض القيمة والأجور هما دالتان لمتغيرين مستقلين، يحدّان بعضهما بعضاً بصورة متبادلة؛ فالتقسيم الكمي للقيمة المنتجة ينشأ من اختلافهما النوعي. وسوف نرى لاحقاً أن الشيء نفسه يحصل عند تقسيم فائض القيمة إلى ريع وربح. ولكن لا شيء من هذا القبيل يحصل بالنسبة إلى الفائدة. فالاختلاف النوعي هنا ينشأ على العكس، وهو ما سنراه بعد قليل، من التقسيم الكمي الصرف لمقدار فائض القيمة الواحد ذاته.

يترتب على كل ما سبق أن أوضحناه أن لا وجود لشيء اسمه معدل فائدة «طبيعي». ولكن، من جهة أولى، إذا لم يكن هناك، على نقيض معدل الربح العام، أي قانون عام يعيّن حدود سعر الفائدة الوسطي أو المعدل الوسطي للفائدة كشيء متميز عن معدلات الفائدة في السوق، المتقلبة باستمرار، لأن المسألة تنحصر هنا في تقسيم الربح الإجمالي بين مالكي رأس المال تحت اسمين مختلفين، فإن سعر الفائدة، سواء كان مقداره الوسطي أم مقداره في السوق، يظهر في كل حالة معينة، على العكس، كشيء مختلف تماماً عن معدل الربح العام الذي هو مقدار منتظم، معين، ومحسوس⁽⁶⁹⁾. إن علاقة سعر الفائدة بمعدل الربح تشبه علاقة سعر السلعة في السوق بقيمة هذه السلعة. وبمقدار ما يتحدد سعر الفائدة بفعل معدل الربح، فإن ذلك يتم دوماً بفعل معدل الربح العام، لا بفعل معدلات ربح خاصة يمكن أن تسود في فروع منفردة من الصناعة،

(69) «إن سعر السلع يتقلب باستمرار؛ وهي معدّة جميعاً لأنواع مختلفة من الاستعمال؛ ويخدم النقد كل الأغراض. وتتمايز السلع من حيث الجودة، حتى لو كانت من صنف واحد؛ أما النقد المتاح فيملك القيمة نفسها دوماً، أو هذا ما يُفترض، في الأقل. وهكذا، فإن سعر النقد، الذي نطلق عليه اسم «الفائدة»، يتمتع بقدر من الاستقرار والانتظام يفوق استقرار وانتظام سعر أي شيء سواه» (ج. ستوارت، بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، [باريس]، 1789، الجزء الرابع، الترجمة الفرنسية، ص 27).

(J. Stuart, *Principles of Pol. Econ.*, Franz. Über., [Paris], 1789, IV, p. 27).

ولا بفعل أي ربح إضافي يمكن أن يجنيه رأسمالي مفرد في ميدان خاص من ميادين [378] الأعمال⁽⁷⁰⁾ وعليه، فإن معدل الربح العام يتجلى، في الواقع، كحقيقة تجريبية معطاة في سعر الفائدة الوسطي، رغم أن هذا الأخير لا يؤلف تعبيراً صافياً وموثوقاً عن الأول. صحيح أن سعر الفائدة نفسه يتغير باستمرار تبعاً لنوع الضمانات التي تقدمها أصناف مختلفة من المقرضين وتبعاً لمدة القرض؛ ولكن هذا السعر يكون واحداً، بالنسبة لكل من هذه الأصناف في كل لحظة محددة. ولذا، فإن هذا التباين لا يخلّ بطابع ثبات وتماثل سعر الفائدة⁽⁷¹⁾

(70) «إلا أن قاعدة تقسيم الربح هذه لا يمكن أن تُطبق على كل مُقرض ومُقرض، بل على المُقرضين والمُقرضين بوجه عام. إن الأرباح الكبيرة أو الصغيرة للغاية هي مكافأة على البراعة أو عقاب على عدم التبصر في الأعمال، وهذا أمر لا شأن للمُقرضين به البتة؛ وإذ إن هؤلاء الآخرين لا يخسرون من جراء عدم التبصر المذكور، فلا ينبغي أن ينتفعوا من البراعة المذكورة. وما قيل أعلاه عن أشخاص منفردين في نفس الفرع من الأعمال، ينطبق أيضاً على شتى فروع الأعمال. ولو أن التجار والصناعيين العاملين في أي ميدان معين يحصلون بما اقترضوه من رأسمال على أرباح أكبر من الأرباح المعتادة التي ينتجها غيرهم من التجار والصناعيين في البلد ذاته، فإن الربح الاستثنائي يخصهم، رغم أن نيله لم يتطلب سوى البراعة والتبصر الاعتياديين، وهو لا يخص المُقرضين الذين زودهم بالنقد... لأن المُقرضين ما كانوا يُقرضوا نقودهم لمشروع صناعي أو تجاري ما بشروط أكثر تسهلاً من معدل الفائدة الاعتيادي، ولذلك لا ينبغي أن يتلقوا أكثر من هذا المعدل، مهما كانت الأرباح المستخلصة بفضل نقودهم» (ماسي Massie، المرجع المذكور، ص 50-51).

(71)	سعر حسم المصرف	5%
	سعر حسم السوق، كمبيالات شهرين	$3\frac{5}{8}\%$
	سعر حسم السوق، كمبيالات 3 أشهر	$3\frac{1}{2}\%$
	سعر حسم السوق، كمبيالات 6 أشهر	$3\frac{5}{16}\%$
	قروض لسمارة كمبيالات، ليوم واحد	1 - 2%
	قروض لسمارة كمبيالات لأسبوع واحد	3%
	آخر فائدة حسم، قروض أسبوعين لسمارة البورصة	$4\frac{3}{4}\%$ - 5%
	فائدة للودائع (في المصارف)	$3\frac{1}{2}\%$
	فائدة لودائع (بيوتات الحسم)	3 - $3\frac{1}{4}\%$

إن الأرقام الواردة أعلاه عن أسعار الفائدة في سوق النقد بلندن في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1889، وهي مستقاة من مقالة منشورة في صحيفة ديلي نيوز Daily News عن الوضع في مدينة المال والأعمال (سيتي) والصادرة في العاشر منه، تبين ضخامة تباين أسعار الفائدة في اليوم الواحد نفسه. فالحد الأدنى هو 1% والحد الأعلى 5%. [ف. إنجلز].

يظهر سعر الفائدة الوسطي كمقدار ثابت، في كل بلد من البلدان، مأخوذاً على مدى فترات طويلة نسبياً، لأن معدل الربح العام لا يتغير إلا على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً، وذلك رغم التغير المستمر في معدلات الربح المنفردة، نظراً لأن التغير في ميدان معين يوازنه تغير مضاد في ميدان آخر. وإن الثبات النسبي لمعدل الربح يتجلى بالضبط في الطابع الثابت، بهذا القدر أو ذاك، لمتوسط سعر الفائدة أو المعدل العام للفائدة (average rate or common rate of interest).

أما بخصوص سعر الفائدة في السوق المتقلب أبداً، فإنه يوجد كمقدار ثابت في أية لحظة معينة، تماماً مثل سعر سوق السلع، ذلك لأنه، في سوق النقد، يقف كل رأس المال القابل للإقراض، على الدوام، بمثابة كتلة واحدة، في مواجهة رأس المال الناشط، بحيث أن التناسب بين عرض رأس المال القابل للإقراض، من جهة، والطلب عليه، من جهة أخرى، يقرّر في كل مرة مستوى الفائدة في السوق. ويكون الحال على هذا النحو أكثر فأكثر، كلما أدى تطور نظام الائتمان، وما يقترن به من تركّز لهذا النظام، إلى إسباغ طابع اجتماعي عام على رأس المال القابل للإقراض، وإلى طرحه في سوق النقد، دفعة واحدة وفي آنٍ واحدٍ. بالمقابل، لا يوجد معدل الربح العام على الدوام، إلا كميل، كحركة نحو مساواة معدلات الربح المنفردة. وإن المنافسة بين الرأسماليين - وما المنافسة ذاتها سوى هذه الحركة نحو المساواة - تقوم هنا في التحويل التدريجي لرأس المال عن الميادين التي يكون فيها الربح، لفترة طويلة، دون المستوى الوسطي، وفي جلبه بالتدريج أيضاً إلى الميادين التي يكون فيها الربح فوق المستوى الوسطي؛ أو قد تقوم المنافسة أيضاً في توزيع رأس المال الفائض نفسه، شيئاً فشيئاً وينسب متباينة، على هذه الميادين. هذه إذن تقلبات مستمرة في تدفق رأس المال وتسربه فيما يتعلق بهذه الميادين المختلفة، وليست فعلاً متزامناً لكل كتلة رأس المال، كما هو الحال لدى تحديد سعر الفائدة.

ورغم أن رأس المال الحامل للفائدة هو مقولة مختلفة اختلافاً مطلقاً عن السلعة فإنه يصبح، كما رأينا، سلعة من جنس خاص (sui generis)، لذلك تغدو الفائدة سعره الذي يثبت كل مرة بفعل العرض والطلب شأنه شأن سعر السلع الاعتيادية في السوق. لذا فإن سعر الفائدة في السوق يبدو، رغم تقلبه المستمر، مثبتاً وموحداً في أية لحظة معينة مثله في ذلك مثل سعر السلعة في السوق في كل حالة ملموسة. وإن الرأسماليين النقديين يعرضون هذه السلعة، والرأسماليين الناشطين يشترونها، ويخلقون الطلب عليها. ولا يحصل ذلك عندما تؤدي مساواة الربح إلى توليد معدل الربح العام. فلو كانت أسعار

السلع في أحد الميادين فوق سعر الإنتاج أو دونه (وهنا نغفل متعمدين التقلبات التي ترافق مختلف أطوار الدورة الصناعية الكبرى في كل نوع من النشاط التجاري) فإن المساواة تجري عبر توسيع أو تقليص الإنتاج، أي تزايد أو تناقص كتل السلع التي يطرحها رأس المال الصناعي في السوق، بفعل تدفق رأس المال أو تسريه في ميادين الإنتاج المنفردة. ومن خلال هذه المساواة لمتوسط أسعار سوق السلع مع أسعار الإنتاج يجري تصحيح انحرافات معدلات الربح المنفردة عن معدل الربح العام أو الوسطي. إن هذه العملية لا تتسم ولا يمكن أن تتسم بطابع يجعل رأس المال الصناعي أو رأس المال التجاري، بما هو عليه، يظهر بمثابة سلعة أمام الشاري، على نحو ما يظهر رأس المال الحامل للفائدة. وبمقدار ما تتجلى ظاهرات هذه العملية، فإنها تتجلى فقط في تقلبات [380] أسعار سوق السلع ومساواتها بأسعار الإنتاج، لا كإقرار مباشر للربح الوسطي. إن معدل الربح العام يتحدد في الواقع 1 - بفائض القيمة الذي ينتجه رأس المال الكلي 2 - بنسبة فائض القيمة هذا إلى قيمة رأس المال الكلي، 3 - بالمنافسة، ولكن بمقدار ما تمثل هذه الحركة التي تسعى من خلالها رؤوس الأموال الموظفة في ميادين الإنتاج المنفردة إلى الحصول على حصص متساوية نسبياً من فائض القيمة هذا، بما يتناسب ومقادير رؤوس الأموال هذه. وعليه، فإن تحديد معدل الربح العام، في الواقع، يرجع إلى أسباب مختلفة تماماً وأكثر تعقيداً من سعر الفائدة في السوق الذي يتحدد، مباشرة وفوراً، بالتناسب بين الطلب والعرض. ولذا، فإن معدل الربح العام ليس واقعة جلية ومعينة بصورة مباشرة كما هو حال سعر الفائدة. بل أن معدلات الربح الخاصة القائمة في مختلف ميادين الإنتاج غير محدّدة هي الأخرى، بهذا القدر أو ذاك؛ ولكن بما أنها تتجلى، فإن ما يتجلى فيها هو التباين لا التماثل. أما معدل الربح العام نفسه فلا يتجلى إلا كحد أدنى للربح، وليس كشكل تجريبي، محسوس مباشرة، لمعدل الربح الفعلي.

وإننا، إذ نشير إلى هذا الفرق بين سعر الفائدة ومعدل الربح، لا نزال نغفل الطرفين التاليين اللذين يوطدان سعر الفائدة وهما: 1 - إن هناك لرأس المال الحامل للفائدة وجود تاريخي سابق، كما كان هناك وجود تاريخي سابق لمعدل تقليدي عام للفائدة؛ 2 - يؤثر السوق العالمي، بمعزل عن شروط الإنتاج في بلد معين، على إقرار سعر الفائدة، تأثيراً مباشراً أكبر بكثير من تأثيره على معدل الربح.

إن الربح الوسطي لا يظهر كواقعة معطاة على نحو مباشر، بل بالأحرى كنتيجة نهائية لمساواة تقلبات متضادة، وهي نتيجة لا يمكن استخلاصها إلا بإجراء البحوث. أما بالنسبة إلى سعر الفائدة فالأمر مغاير. فسعر الفائدة في سريانه العام، أو المحلي في

الأقل، واقع مُثَبَّتٌ يومياً، واقع يخدم رأس المال الصناعي والتجاري كمقدمة وباب خاص لدى تخمين أكلاف عملياتهما. وهو يغدو قدرة عامة يكتسبها أي مقدار من النقد يبلغ 100 جنيه على أن يدرّ 2، 3، 4، 5 جنيهات. وإن تقارير الأرصاد الجوية تعتمد مؤشرات البارومتر بدقة أقل مما تشير له تقارير البورصة إلى مستوى سعر الفائدة لا لرأس المال هذا أو ذاك، بل بالأحرى لكل رأسمال مائل في سوق النقد، أي لرأس المال القابل للإقراض عموماً.

لا يتواجه في سوق النقد سوى المُقَرَضِ والمُقَرَضِ. وليس للسلعة سوى شكل واحد هو شكل النقد. وتمّحي هنا سائر الأشكال الخاصة التي يتلبسها رأس المال تبعاً لتوظيفه [381] في ميادين الإنتاج أو التداول الخاصة. إنه يوجد هنا في شكل عديم التمايز، شكل متطابق ذاتياً مع نفسه، شكل القيمة المستقلة، شكل النقد. ولا مكان للمنافسة هنا بين شتى الميادين؛ فكلها لاثبة معاً كمُقَرَضٍ للنقد، ويقف رأس المال بمواجهتها جميعاً وهو في شكل لا يأبه بأي أسلوب أو أية طريقة لاستخدامه. وإذا كان رأس المال الصناعي لا يبرز بمثابة رأسمال هو في ذاته رأسمال جماعي للطبقة بأسرها إلّا في الحركة والتنافس بين الميادين المنفردة، فإن رأس المال بمجمل قوته يبرز هنا فعلاً بمثابة رأسمال جماعي للطبقة بأسرها في عرضه والطلب عليه. ومن جهة ثانية فإن رأس المال النقدي المائل في سوق النقد، يمتلك، فعلاً، الشكل الذي يوزع به، بوصفه عنصراً عاماً غير مكثرث بأي نمط خاص لاستخدامه، على مختلف الميادين، بين طبقة الرأسماليين، وفقاً لحاجات الإنتاج في كل ميدان منفرد. أضف إلى ذلك أنه مع تطور الصناعة الكبرى فإن رأس المال النقدي، بمجرد أن يظهر في السوق، لا يعود يمثلّه باطراد، رأسمالي مفرد، أي مالك مفرد لهذا الجزء أو ذاك من رأس المال المائل في السوق، بل يبرز بهيئة كتلة مركزة ومنظمة، تقع على نحو مغاير تماماً مما يقع الإنتاج الحقيقي، تحت سيطرة المصرفيين بوصفهم ممثلين لرأس المال الاجتماعي. وعليه، فمن ناحية شكل الطلب، تقف قوة طبقة بأسرها بمواجهة رأس المال القابل للإقراض؛ أما من ناحية العرض فإنه يبرز بكيّته (en masse) كرأسمال قابل للإقراض.

تلك هي بعض الأسباب التي تجعل معدل الربح العام يبدو سراباً ضبابياً بالمقارنة مع سعر الفائدة المعين؛ ورغم أن مقدار هذا الأخير يتقلّب حقاً، إلّا أنه يواجه المُقَرَضِينَ دائماً كمقدار ثابت معين، لأنه يتقلّب بطريقة متماثلة بالنسبة إليهم جميعاً. ومثلما أن تغيّر قيمة النقد لا يمنعه من أن يمتلك القيمة نفسها إزاء سائر السلع؛ ومثلما أن التقلبات اليومية لأسعار السلع في السوق لا تمنع تسعير هذه السلع يومياً، فإن تقلبات سعر

فائدتها لا تمنع تسجيله في التقارير بنفس هذا الانتظام بوصفه «سعر النقد». مرّة ذلك أن رأس المال نفسه يُعرض هنا كسلعة في شكل نقد؛ وبالتالي فإن تسجيل سعره إنما هو تسجيل لسعر السوق الخاص به كما هو حال سائر السلع الأخرى؛ لذا فإن سعر الفائدة هو دائماً سعر فائدة عام محدّد كمياً بوصفه كذا مقدار من النقد لقاء كذا مقدار من النقد. أما معدل الربح فيمكن له، حتى في نطاق الميدان الواحد نفسه، وفي ظل أسعار سوق متساوية للسلع، أن يكون مختلفاً تبعاً لاختلاف الشروط التي تقوم فيها رؤوس أموال فرادى بإنتاج السلعة نفسها، ذلك لأن معدل ربح رأسمال مفرد إنما يتحدد، لا بسعر السلعة في السوق، بل بالفرق بين سعر السوق وسعر الكلفة. وإن هذه المعدلات المختلفة للربح لا يمكن أن تتساوى أولاً داخل ميدان واحد بعينه، ثم بين ميادين مختلفة، إلّا من خلال التقلبات الدائمة.

* * *

(ملحوظة للتوسع لاحقاً). شكل خاص من الائتمان: من المعروف، أنه عندما يقوم النقد بوظيفة وسيلة دفع، لا وسيلة شراء، يجري الانفصال عن السلعة، ولكن قيمتها لا تتحقق إلّا في وقت لاحق. أما إذا جرى الدفع بعد البيع الثاني للسلعة، فإن هذا البيع ليس نتيجة للشراء، بل بالأحرى أن الشراء يتحقق عن طريق البيع. أو أن البيع يغدو وسيلة للشراء. ثانياً - سندات الديون، الكمبيالات، إلخ، تصبح وسيلة دفع بالنسبة إلى المقرضين. ثالثاً - حلول تسوية سندات الديون محل النقد.

الفصل الثالث والعشرون

الفائدة وربح صاحب المشروع

إن الفائدة، كما رأينا من الفصلين السابقين، تبدو في الأصل، وهي في الأصل، وتظل في الواقع الفعلي، لا شيء سوى جزء من الربح، أي جزء من فائض القيمة، ينبغي للرأسمالي الناشط، صناعياً كان أم تاجراً، أن يدفعه إلى مالك ومقرض رأس المال هذا، بمقدار ما إن هذا الرأسمالي الناشط يستخدم رأسمالاً مُقترضاً، وليس رأسماله الخاص. ولو كان الرأسمالي يستخدم رأسماله الخاص فقط لما حصل أي تقسيم للربح من هذا النوع، بل لعاد إليه الربح بأسره. والواقع، أنه إذا كان مالكو رأس المال يستخدمون رأسمالهم هم بالذات في عملية تجديد الإنتاج، فإنهم لا يخوضون منافسة تحدد سعر الفائدة؛ ويبين ذلك كيف أن مقولة الفائدة - وهي مستحيلة من دون تحديد سعر الفائدة - غريبة عن حركة رأس المال الصناعي في ذاته.

«يمكن تعريف سعر الفائدة بأنه ذلك المقدار النسبي الذي يرتضي المقرض أن يتلقاه والمقرض أن يدفعه، خلال عام أو خلال مدة أطول أو أقصر، لقاء استعمال مقدار معين من رأس المال النقدي. - وحين يستخدم مالك رأس المال رأسماله هذا فعلاً في تجديد الإنتاج، فإنه لا يندرج في عداد أولئك الرأسماليين الذين يتحدد سعر الفائدة بنسبتهم إلى عدد المُقترضين». (ت. توك، تاريخ الأسعار، [إلخ، من عام 1793 حتى عام 1837]، المجلد الثاني، لندن، 1838، ص 355-356).

"The rate of interest may be defined to be that proportional sum which the lender is content to receive, and the borrower to pay, for a year or for any longer or shorter period for the use

of a certain amount of moneyed capital when the owner of capital employs it actively in reproduction, he does not come under the head of those capitalists, the proportion of whom, to the number of borrowers, determines the rate of interest."

(Th. Tooke, *A History of Prices [etc., from 1793 to 1837]*, Vol. II, London, 1838, p.355-356).

الواقع، أن انشطار الرأسماليين إلى رأسماليين نقديين ورأسماليين صناعيين، هو الذي يحوّل جزءاً من الربح إلى فائدة، وهو الذي يخلق مقولة الفائدة عموماً، وأن المنافسة بين هذين الصنفين من الرأسماليين بالذات هي التي تخلق سعر الفائدة.

[384] وطالما كان رأس المال يؤدي وظيفته في عملية تجديد الإنتاج - مفترضين هنا أن رأس المال هذا هو ملك للرأسمالي الصناعي الذي لا يتعين عليه لذلك أن يعيده إلى مُقرض - فإن الرأسمالي، بوصفه فرداً خاصاً، لا يمتلك رأس المال هذا تحت تصرفه، بل يقتصر تصرفه على الربح، الذي يمكن له أن يُنفقه كإيراد. وما دام رأسماله يقوم بوظيفة رأس المال، فإنه ينتمي إلى عملية تجديد الإنتاج، وهو مقيّد فيها. ورغم أن هذا الرأسمالي الصناعي هو مالك رأس المال هذا، فإن هذه الملكية لا تتيح له التصرف به بأي أسلوب آخر، طالما كان يستخدمه كرأسمال لاستغلال العمل. كذلك الحال تماماً مع الرأسمالي النقدي. فما دام رأسماله مُقرضاً، وما دام ينشط كرأسمال نقدي، فإنه يدرّ عليه فائدة، يدرّ عليه جزءاً من الربح، ولكنه لا يستطيع التصرف بالمبلغ الأساسي. ويتجلى ذلك كل مرة عندما يقوم الرأسمالي بإقراض رأسماله مدة عام أو عدة أعوام مثلاً، ويتلقى الفائدة في آجال معينة من دون أن يُعاد إليه رأسماله. ولكن إعادة رأس المال، هنا، لا تغتفر من الأمر شيئاً. فإن تلقاه الرأسمالي ثانية، توجب عليه، دوماً، أن يُقرضه من جديد، إذا ما كان يريد أن يحافظ لنفسه على مفعوله كرأسمال، أي كرأسمال نقدي. وطالما بقي رأس المال بين يديه، فإنه لا يحمل أية فائدة، ولا ينشط كرأسمال؛ وطالما كان يحمل فائدة وينشط كرأسمال، فإنه لا يكون بين يدي صاحبه. من هنا منبع إمكان إقراض رأس المال أبدياً. لذا، فإن الملاحظات التالية التي أبداها توك ضد بوزانكيه (Bosanquet) خاطئة تماماً. يقتطف توك من بوزانكيه (العملة الجارية، المعدنية، والورقية، والائتمانية. *Metallic, Paper, and Credit Currency*, [London, 1842], p. (73) المقطع التالي:

«لو هبط سعر الفائدة إلى 1%، لغدا رأس المال المُقترَض على مستوى واحد (on a par) تقريباً مع رأس المال الذي يملكه صاحبه». هنا يقدم توك التوضيح التالي:

«إن القول بأن رأس المال المقترض بالفائدة نفسها أو حتى بفائدة أدنى، يمكن أن يقف ولو بصورة تقريبية بمستوى رأس المال الذي يملكه صاحبه، إنما هو زعم غريب لا يكاد يستحق أية إشارة جدية، لو لم يأت من كاتب بالغ الذكاء، بل ملّم إماماً حسناً ببعض نقاط هذا الموضوع. فهل أغفل واقع أن مقدمة رأس المال القابل للإقراض تنحصر في إعادة التسديد أم تراه اعتبر هذا الواقع أمراً قليل الأهمية؟ (ت. توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1844، ص 80).

(Th. Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, 2nd ed., London, 1844, p. 80).

لو كانت الفائدة = صفراً، لكان الرأسمالي الصناعي الذي اقترض رأسمالاً، سيقف على قدم المساواة مع ذلك الرأسمالي الذي يعمل برأسماله الخاص بالذات. فكلهما سيتلقى الربح الوسيط نفسه، أما رأسمال كل واحد منهما، مُقَرَضاً كان أم ملك صاحبه، فلن ينشط كرأسمال، إلا بقدر ما يُنتج ربحاً. أما شرط إعادة رأس المال فلا يغير هنا من الأمر شيئاً. وكلما اقترب سعر الفائدة من الصفر، أي إذا هبط إلى 1% مثلاً، وقف رأس المال المُقترَض على قدم المساواة مع رأس المال الذي يملكه صاحبه. وإذا ما كان ينبغي لرأس المال النقدي أن يستمر في الوجود كرأسمال نقدي، فينبغي له أن يُقَرَض [385] المرة تلو الأخرى على الدوام، بل وأن يُقَرَض، علاوة على ذلك، بمعدل الفائدة القائم، وليكن ذلك 1%، إلى الطبقة نفسها من الرأسماليين الصناعيين والتجارين، دوماً وأبداً. وما دام هؤلاء الآخرون يقومون بوظيفة رأسماليين، فإن الفارق بين ذلك الذي ينشط برأسمال مُقترَض وذاك الذي ينشط برأسمال يملكه هو بالذات، ينحصر فقط في أن الأول ينبغي أن يدفع فائدة، وأن الثاني لا يدفع شيئاً من ذلك؛ فهذا يضع في جيبه كامل الربح، ح، وذاك يأخذ ح - د، أي الربح منقوصاً منه الفائدة؛ وكلما اقتربت د من الصفر، اقترب ح - د من ح؛ أي ازداد اقتراب كلا الرأسماليين من الوقوف على قدم المساواة. ويتعين على الأول أن يعيد رأس المال وأن يقترضه من جديد، أما الثاني،

فبمقدار ما يتوجب على رأسماله أن ينشط، ينبغي دوماً أن يسلف رأس المال من جديد في عملية الإنتاج، ولا يستطيع التصرف به إلا من أجل هذه العملية. والفارق الوحيد المتبقي هو الفارق البديهي المتمثل في أن الأول مالك لرأسماله هو، أما الثاني فلا ثمة سؤال يطرح نفسه، هو هذا: كيف أن هذا التقسيم الكمي المحض للربح إلى ربح صاف وفائدة، يتحول إلى تقسيم نوعي؟ بتعبير آخر، كيف يحدث أن الرأسمالي الذي يستخدم رأسماله الخاص، لا رأسمالاً مُقْتَرَضاً، يُدرجُ هو الآخر جزءاً من ربحه الإجمالي في الباب الخاص بالفائدة، ثم يحسبها بوجه خاص كما هي عليه؟ زد على ذلك، كيف يحدث أن أي رأسمال، مُقْتَرَضاً كان أم غير مُقْتَرَض، يميز نفسه كرأسمال حامل للفائدة عن نفسه كرأسمال مولّد لربح صافٍ؟

نحن نعرف أن ليس كل تقسيم كمي عرضي للربح من هذا الصنف يتحول إلى تقسيم نوعي. فمثلاً قد يتشارك بعض الرأسماليين الصناعيين لإقامة مشروع معين، فيتقاسمون الربح فيما بينهم على أساس اتفاق حقوقي. ويقوم آخرون بالمشاريع، كلٌ لنفسه، من دون شركاء. هؤلاء الآخرون لا يحسبون ربحهم حسب صنفين، جزء بمثابة ربح فردي، وجزء بمثابة ربح شركة لمساهمين لا وجود لهم. ففي هذه الحالة إذن لا يتحول التقسيم الكمي إلى تقسيم نوعي. فالتقسيم يحصل عندما يصادف أن يكون المالك مؤلفاً من عدة أشخاص معنويين؛ ولا يحصل عندما يكون الحال خلاف ذلك.

وابتغاء الإجابة عن هذا السؤال، يتوجب علينا التوقف ملياً عند نقطة الانطلاق الفعلية لتكوين الفائدة، أي أن ننطلق من فرضية أن الرأسمالي النقدي والرأسمالي المُنتج يواجهان بعضهما بعضاً فعلاً، ليس فقط كشخصين متباينين حقوقياً فحسب، بل كشخصين يلعبان دورين مختلفين تمام الاختلاف في عملية تجديد الإنتاج، أو كشخصين يقوم رأس المال الواحد نفسه بين أيديهما بحركة مزدوجة ومتباينة تماماً فأحدهما يقتصر على إقراض رأس المال والآخر يستخدمه إنتاجياً.

[386] إن الربح الإجمالي، بالنسبة للرأسمالي المُنتج الذي يعمل برأسمال مُقْتَرَض، ينقسم إلى جزئين هما الفائدة التي ينبغي أن يدفعها إلى المُقْتَرَض، والفائض الذي يزيد عن الفائدة، والذي يؤلف الحصة الخاصة به من الربح. وإذا كان معدل الربح العام معيناً، فإن سعر الفائدة يحدّد الجزء الأخير؛ أما إذا كان سعر الفائدة معيناً، فإن معدل الربح العام هو الذي يحدّد هذا الجزء. زد على ذلك: مهما يكن انحراف الربح الإجمالي، أي المقدار الفعلي لقيمة الربح الكلي، عن الربح الوسطي في أية حالة منفردة، فإن الجزء الذي يعود منه إلى الرأسمالي الناشط، إنما تحدّده الفائدة، ذلك لأن سعر الفائدة العام يحدّد هذه الفائدة (بمعزل عن أية اتفاقات حقوقية خاصة) ويُعتبر هذا الجزء مقداراً معيناً

قبل بدء عملية الإنتاج، وبالتالي قبل الحصول على نتيجة هذه العملية، أي على الربح الإجمالي. لقد رأينا أن المنتج الفعلي المتميز لرأس المال هو فائض القيمة، أو بتحديد أدق الربح. ولكن ذلك المنتج بالنسبة إلى الرأسمالي الذي يعمل برأسمال مُقترض، ليس الربح، بل الربح منقوصاً منه الفائدة، أي ذلك الجزء من الربح الذي يتبقى له بعد دفع الفائدة. ويظهر هذا الجزء من الربح له بالضرورة منتج رأس المال ما دام رأس المال هذا ناشطاً؛ وهكذا هو الأمر حقاً بالنسبة إليه، لأنه لا يمثل رأس المال إلا كرأسمال ناشط. فهو تجسيد لرأس المال في إهاب شخص ما دام رأس المال ناشطاً، ورأس المال هذا ينشط ما دام موظفاً في الصناعة أو التجارة على نحو يدرّ الربح، وما دام رأس المال الذي يستخدم رأس المال هذا ينفذ به العمليات التي يقتضيها فرع الأعمال المعني. وعلى الضد من الفائدة التي يتعين أن يدفعها إلى المُقرض مقطوعاً إياها من الربح الإجمالي، فإن الجزء المتبقي من الربح الذي يؤول إليه يكتسي بالضرورة شكل ربح صناعي أو تجاري، أو إذا أردنا استخدام تعبير يشتمل الاثنين معاً، يشكل ربح صاحب المشروع. وإذا كان الربح الإجمالي يساوي الربح الوسطي، فإن حجم ربح صاحب المشروع يتحدد حصراً بسعر الفائدة. أما إذا كان الربح الإجمالي ينحرف عن الربح الوسطي، فإن الفرق بينه وبين الربح الوسطي (بعد طرح الفائدة من كلا الطرفين) يتحدد بكل الأوضاع الاقتصادية التي تُسبب مثل هذا الانحراف المؤقت، سواء انحراف معدل الربح في ميدان مفرد من ميادين الإنتاج عن معدل الربح العام، أو انحراف الربح الذي يجنيه رأسمالي مفرد في ميدان خاص عن الربح الوسطي في ذلك الميدان الخاص. ولقد سبق أن رأينا أن معدل الربح في عملية الإنتاج بالذات، لا يتوقف على فائض القيمة وحدها فحسب، بل على ظروف كثيرة أخرى أيضاً، منها: أسعار شراء وسائل الإنتاج، استخدام طرائق إنتاجية أعلى من المتوسط، الاقتصاد في رأس المال الثابت. [387] وإذا صرفنا النظر عن سعر الإنتاج، فإن معدل الربح يتوقف على أوضاع اقتصادية خاصة، ويتوقف في كل صفقة متعلقة بمشروع منفرد على هذا القدر أو ذاك من براعة الرأسمالي ودأبه، على كونه يشتري أو يبيع فوق أو دون سعر الإنتاج، وبالتالي، على ما إذا كان يستحوذ في عملية التداول على جزء أكبر أو أصغر من فائض القيمة الكلية. وعلى أية حال فإن التقسيم الكمي للربح الإجمالي يتحول هنا إلى تقسيم نوعي، ناهيك عن أن التقسيم الكمي نفسه يتوقف على مقدار ما يجب تقسيمه، وكيف يدبّر الرأسمالي الفاعل أموره بواسطة رأس المال، وكم من الربح الإجمالي يقدم له كرأسمال ناشط، أي نتيجة أدائه لوظائفه كرأسمالي فاعل. ونحن نفترض هنا أن الرأسمالي الناشط ليس مالكاً لرأس المال. فملكية رأس المال تتمثل إزاءه في المُقرض، أي الرأسمالي النقدي. وعليه، فإن

الفائدة التي يدفعها الرأسمالي الناشط إلى هذا الأخير، هي الأخرى ذلك الجزء من الربح الإجمالي، الذي يؤول إلى نصيب ملكية رأس المال، نصيب هذه الملكية كما هي عليه. وعلى الضد من ذلك، فإن جزء الربح الذي يصيب الرأسمالي الفاعل يبدو الآن على شكل ربح صاحب المشروع، الذي ينشأ حصراً من العمليات أو الوظائف التي يؤديها في عملية تجديد الإنتاج، بواسطة رأس المال، وبخاصة تلك الوظائف التي يؤديها في الصناعة أو التجارة كصاحب للمشروع. وعليه، تبدو الفائدة، بالنسبة إليه، ثمرة محض لامتلاك رأس المال، ثمرة رأس المال في ذاته مجرداً عن عملية تجديد إنتاج رأس المال، ثمرة رأس المال ما دام «لا يعمل»، لا يؤدي وظيفته؛ في حين يبدو ربح صاحب المشروع بالنسبة إليه باعتباره، حصراً، ثمرة الوظائف التي يؤديها بواسطة رأس المال، ثمرة حركة وعمل رأس المال، ثمرة عمل يبدو للرأسمالي الفاعل الآن بمثابة فعاليته هو، على الضد من لفاعلية ولا مشاركة الرأسمالي النقدي في عملية الإنتاج. وهذا الانفصال النوعي بين كلا جزئي الربح الإجمالي، الذي ينحصر في أن الفائدة هي ثمرة رأس المال في ذاته، ثمرة ملكية رأس المال بمعزل عن عملية الإنتاج، في حين أن ربح صاحب المشروع ثمرة رأس المال المنخرط في العملية، رأس المال الناشط في عملية الإنتاج وبالتالي ثمرة الدور الفاعل الذي يلعبه مستخدم رأس المال هذا في عملية تجديد الإنتاج - إن هذا الانفصال النوعي لا يشكل بأي حال من الأحوال محض تصور ذاتي لدى الرأسمالي النقدي، من هنا، والرأسمالي الصناعي من هناك. فهذا الانفصال يركز على واقع موضوعي، ذلك لأن الفائدة تتدفق على الرأسمالي النقدي، على المقرض، هذا المالك الصرف لرأس المال، أي محض ممثل ملكية رأس المال قبل عملية الإنتاج وخارج عملية الإنتاج؛ أما ربح صاحب المشروع فيتدفق فقط على الرأسمالي الناشط، الذي لا يملك رأس المال.

إن التقسيم الكمي المحض للربح الإجمالي على شخصين مختلفين يملكان حقين شرعيين مختلفين في رأس المال الواحد نفسه، وبالتالي في الربح الذي أنتجه رأس المال هذا، يتحوّل إلى تقسيم نوعي بالنسبة إلى كل من الرأسمالي الصناعي طالما كان يعمل برأسمال مُقترض، والرأسمالي النقدي، طالما لم يكن يستخدم رأسماله بنفسه. إن الجزء الأول من الربح يظهر الآن كثمرة تأتي في ذاتها ولذاتها إلى رأس المال في تعريف أول كفاثة؛ أما الجزء الآخر فيظهر كثمرة خاصة لرأس المال، في تعريف ثان مضاد، أي بالتالي كربح صاحب مشروع؛ الجزء الأول محض منتج لملكية رأس المال، والثاني محض منتج لتشغيل رأس المال هذا، منتج لرأس المال المنخرط في العملية، أو للوظائف التي يؤديها الرأسمالي الفاعل. إن تبلور وانفصال كلا هذين الجزئين من الربح

الإجمالي عن بعضهما، كما لو أنهما ينبعان من مصدرين مختلفين جوهرياً، ينبغي أن يترسَخا الآن بالنسبة إلى مجمل طبقة الرأسماليين ومجمل رأس المال. بل أن ذلك يتم بصرف النظر عما إذا كان رأس المال الذي يستخدمه الرأسمالي الفاعل مُقْتَرَضاً أم لا، وبصرف النظر عما إذا كان الرأسمالي النقدي، الذي يملك رأس المال، يقوم باستخدام رأس المال بنفسه أم لا فريح أي رأسمال، وكذلك الريح الوسطي القائم على مساواة رؤوس الأموال، ينشطر أو ينقسم إلى جزئين مختلفين نوعياً، منفصلين عن بعضهما، ومستقلين إزاء بعضهما، وهما الفائدة وربح صاحب المشروع، اللذين يتحدّد كل منهما بقوانين خاصة. إن الرأسمالي الذي يعمل برأسماله الخاص، شأنه شأن ذاك الذي يعمل برأسمال مُقْتَرَض، يقسم ربحه الإجمالي إلى فائدة تؤوّل إليه بصفته مالِكاً، بصفته مُقْتَرَضاً أقرض رأسماله بنفسه لنفسه، وربح صاحب مشروع يؤوّل إليه بصفته رأسمالياً ناشطاً، فاعلاً وبمقدار ما يتعلق الأمر بهذا التقسيم من الوجهة النوعية، لا أهمية البتة فيما إذا كان يتوجب على الرأسمالي أن يتقاسم الريح مع رأسمالي آخر أم لا فإن مستخدم رأس المال، حتى عندما يعمل برأسماله الخاص، ينشطر إلى شخصين، هما المالك الصرف لرأس المال، ومستخدم رأس المال؛ كما أن رأسماله يتجزأ، من وجهة مقولتي الريح اللتين يدرّهما، إلى رأسمال - ملكية، أي رأسمال خارج نطاق عملية الإنتاج، وهو يحمل الفائدة في ذاته، ورأسمال داخل عملية الإنتاج، وهو يدرّ ربح صاحب المشروع باعتباره رأسمالاً يقوم بالعملية.

إن الفائدة تترسَخ إذن بحيث لا تعود تبدو الآن تقسيماً للربح الإجمالي يقع بالمصادفة، من دون اعتبار للإنتاج، لمجرد أن الصناعي يعمل برأسمال مُقْتَرَض. فحتى عندما يعمل برأسماله الخاص، ينقسم ربحه بالمثل إلى فائدة وربح صاحب مشروع. [389] وإضافة إلى ذلك ينقلب التقسيم الكمي المحض إلى تقسيم نوعي، ويحصل ذلك بصورة مستقلة عن هذا الظرف العرضي، وهو ما إذا كان الصناعي مالك رأسماله أم لا فلم تُعد المسألة مسألة حصتين مختلفتين تذهبان إلى شخصين مختلفين فحسب، بل أيضاً مسألة مقولتين مختلفتين من الريح تتميزان بعلاقة متباينة مع رأس المال، أي تنتمي إلى شكلين مختلفين من تعيين رأس المال.

والآن تتضح تماماً تلك الأسباب التي بفضلها يحافظ تقسيم الربح الإجمالي إلى فائدة وربح صاحب مشروع، إذ صار تقسيماً نوعياً، على طابع هذا التقسيم بالنسبة إلى مجمل رأس المال ومجمل طبقة الرأسماليين.

أولاً - ينشأ ذلك عن هذا الظرف التجريبي البسيط، المتمثل في أن غالبية الرأسماليين الصناعيين يعملون برأسمالهم الخاص وبرأسمال مُقْتَرَض، وإن يكن ذلك بنسب متباينة، كما أن التناسب بين رأسمالهم الخاص ورأس المال المُقْتَرَض يتغير من فترة إلى أخرى.

ثانياً - إن تحوّل جزء من الربح الإجمالي إلى شكل فائدة، يحوّل جزءه الآخر إلى ربح صاحب مشروع. وما هذا الأخير، في الواقع، سوى الشكل المضاد الذي يكتسبه فائض الربح الإجمالي على الفائدة، بمجرد أن تظهر هذه الأخيرة إلى الوجود كمقولة قائمة بذاتها. وإن مجمل البحث في الطريقة التي يتميز بها الربح الإجمالي إلى فائدة وربح صاحب مشروع، يتلخص ببساطة في بحث الطريقة التي يتبلور بها جزء من الربح الإجمالي ويستقل، عموماً، بوصفه فائدة. أما من الناحية التاريخية، فإن رأس المال الحامل للفائدة قد برز إلى الوجود بشكل جاهز وقديم، كما برزت الفائدة بالتالي كشكل ثانوي جاهز من فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال، قبل فترة طويلة من ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وظهور مفهومي رأس المال والربح المقابلين له، إلى الوجود. من هنا فإن رأس المال النقدي، رأس المال الحامل للفائدة، لا يزال ماثلاً في التصور الشعبي كرأسمال بما هو عليه، كرأسمال بامتياز (par excellence). من هنا أيضاً نجد، من ناحية أخرى، شيوع هذا التصور حتى أيام ماسي، وهو أن الفائدة تُدفع لقاء النقد بما هو عليه. وإن الواقع المتمثل في أن رأس المال المُقْتَرَض يدرّ فائدة سواء أستخدم فعلاً كرأسمال أم لا - أي أنه يدرّ فائدة حتى عندما يُقْتَرَض لأغراض الاستهلاك فقط - يرسخ التصور عن استقلالية هذا الشكل من رأس المال. ولعل خير برهان على الاستقلالية التي تكتسبها الفائدة، خلال الفترات الأولية من نمط الإنتاج الرأسمالي، إزاء الربح، واستقلالية رأس المال الحامل للفائدة إزاء رأس المال الصناعي، يكمن في أن الواقعة التالية لم تكتشف أول مرة إلا في منتصف القرن الثامن عشر (على يد ماسي، ثم على يد [390] هيوم من بعده)^(*) وهي أن الفائدة ليست سوى جزء من الربح الإجمالي، وأنها تحتاج عموماً إلى مثل هذا الاكتشاف.

ثالثاً - سواء عمل الرأسمالي الصناعي برأسماله الخاص أم برأسمال مُقْتَرَض، فإن

(*) ج. ماسي، بحث في الأسباب النازمة لمعدل الفائدة الطبيعي، - لندن، 1750.

[ديفيد هيوم، في الفائدة، في: أبحاث وأطروحات في مواضيع عدة، طبعة جديدة، لندن

[1764]. Hume, *Of Interest, in, Essays and treatises on several subjects, A new edition,*

[لندن، 1764]. V.I., London 1764).

ذلك لا يغيّر في شيء من الواقع التالي، وهو أن طبقة الرأسماليين النقديين تقف في مواجهته كنمط خاص من الرأسماليين، وأن رأس المال النقدي يقف بمواجهته كنمط مستقل من أنماط رأس المال، وأن الفائدة تبرز إزاءه بوصفها الشكل المستقل من فائض القيمة الموافق لرأس المال الخاص هذا.

إن الفائدة، منظوراً إليها من الوجهة النوعية، هي فائض القيمة المتولّد عن الملكية المحض لرأس المال، هي ما يدرّه رأس المال في ذاته، رغم أن مالكه يظل خارج عملية تجديد الإنتاج، فهي فائض قيمة يدرّه رأس المال بمعزل عن عملياته.

إن جزء الربح الذي يؤلف الفائدة يظهر، من الوجهة الكمية، مرتبطاً لا برأس المال الصناعي أو التجاري بما هو عليه، بل مرتبط برأس المال النقدي، وأن معدل هذا الجزء من فائض القيمة، أي معدل الفائدة أو سعر الفائدة، يعزز هذه العلاقة. وسبب ذلك أولاً أن سعر الفائدة - رغم تبعيته لمعدل الربح العام - إنما يتحدد بصورة مستقلة، وثانياً لأن سعر الفائدة، شأن سعر سوق السلع، يظهر كنسبة ثابتة، متماثلة رغم كل التبدلات، وواضحة ومعينة على الدوام، وذلك خلافاً لمعدل الربح غير المتعين ولو كان رأس المال بمجمله حاضراً بين أيدي الرأسماليين الصناعيين، لما كان ثمة وجود لأية فائدة أو سعر فائدة. إن الشكل المستقل الذي يكتسبه التقسيم الكمي للربح الإجمالي هو الذي يولّد التقسيم النوعي. ولو قارنا الرأسمالي الصناعي بالرأسمالي النقدي، لوجدناه يتميز عن الثاني بربح صاحب المشروع فقط، أي بفائض الربح الإجمالي على متوسط الفائدة التي تظهر بفعل سعر الفائدة كمقدار معين تجريبياً. أما إذا قارنا، من ناحية أخرى، الرأسمالي الصناعي نفسه بالرأسمالي الصناعي الذي يدير أعماله برأسماله الخاص لا برأسمال مُقترَض، فإن هذا الأخير لا يتميز عنه إلا كرأسمالي نقدي، حيث أنه يضع الفائدة في جيبه، عوض دفعها إلى آخر. وفي كلتا الحالتين، يظهر له جزء الربح الإجمالي المتميز عن الفائدة بصفة ربح صاحب مشروع وتظهر الفائدة نفسها بصفة فائض قيمة يولّده رأس المال في ذاته ولذاته، أي بالتالي فائض قيمة يولّده دونما استخدام إنتاجي له.

وهذا صحيح من الوجهة العملية بالنسبة إلى رأسمالي مفرد. فسواء كان رأسماله مائلاً في نقطة الانطلاق كرأسمال نقدي أم كان يتعين تحويله في البدء إلى رأسمال نقدي، فإن بوسعه أن يختار بين إقراضه كرأسمال حامل للفائدة، أو إنماء قيمته باستخدامه كرأسمال إنتاجي. ولكن تعميم ذلك، أي إطلاقه على كامل رأسمال المجتمع، كما يفعل بعض

الاقتصاديّين المبتدلين، والذهاب إلى حدّ اعتبار امتلاك رأس المال النقديّ أساس الربح، [391] إنما هو أمر بالغ السخف، بالطبع. فتحويل رأس المال كله إلى رأسمال نقديّ، من دون وجود أناس يشترّون وينمّون قيمة وسائل الإنتاج التي يوجد في شكلها كامل رأس المال عدا عن جزء صغير نسبياً منه يمثّل في شكل نقد - إنما هو هراء بالطبع. ولا يزيد عن ذلك هراء سوى الافتراض أنه يمكن لرأس المال أن يدرّ الفائدة على أساس نمط الإنتاج الرأسماليّ من دون أن يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجيّ، أي من دون أن يخلق فائض القيمة الذي تؤلف الفائدة جزءاً منه، وأن بإمكان نمط الإنتاج الرأسماليّ أن يمضي في سبيله من دون إنتاج رأسماليّ. فلو أن قسماً بالغ الضخامة من الرأسماليين أراد أن يحوّل رأسماله إلى رأسمال نقديّ، لكانت عاقبة ذلك هبوطاً مفرطاً لقيمة رأس المال النقديّ، وهبوطاً لا نظير له في سعر الفائدة؛ ولواجه الكثيرون على الفور استحالة العيش على الفائدة، مما يرغمهم على أن يتحولوا ثانية إلى رأسماليين صناعيين. ولكن كما قلنا من قبل، فإن كل رأسمالي مفرد يتفكر على هذا النحو بالذات. فحتى لو اشتغل برأسماله الخاص، فإنه يعتبر بالضرورة ذلك الجزء من ربحه الوسطي الذي يساوي متوسط الفائدة بمثابة ثمرة لرأسماله بما هو عليه، يتولّد بمعزل عن عملية الإنتاج؛ وعلى نقيض هذا الجزء الذي انفصل بهيئة فائدة، فإنه يعتبر فائض الربح الإجماليّ عن الفائدة مجرد ربح صاحب مشروع.

رابعاً - [ثمة فراغ في المخطوطة]

لقد تبين، إذن، أن جزء الربح الذي ينبغي للرأسمالي الناشط أن يدفعه إلى المالك الصرف لرأس المال المُقترَض، يتحول إلى شكل مستقلّ لجزء من الربح، وهو جزء يدرّه أي رأسمال بما هو عليه، مُقترَضاً كان أم غير مُقترَض، تحت اسم الفائدة. ويتوقف حجم هذا الجزء على مستوى سعر الفائدة الوسطي. ولا يشير إلى منبعه الآن إلّا واقع أن الرأسمالي الناشط، عندما يكون مالكاً لرأسماله، لا يخوض أية منافسة - على الأقلّ بصورة فعالة - في تحديد سعر الفائدة. إن التقسيم الكميّ الصرف للربح على شخصين يمتلكان حقين متباينين فيه، قد تحوّل إلى تقسيم نوعيّ ينبع، على ما يبدو، من طبيعة رأس المال وطبيعة الربح بالذات. سبب ذلك، كما رأينا من قبل، أنه ما إن يتخذ جزء من الربح، عموماً، شكل فائدة، حتى يتحول الفارق بين الربح الوسطي والفائدة، أي فائض الربح على الفائدة، إلى شكل مضاد للفائدة، هو شكل ربح صاحب المشروع.

فهذان الشكلان، الفائدة وربح صاحب المشروع، لا يوجدان إلا كأضداد، لذا فإن كلا هذين الاثنين لا يوجدان في تناسب معين مع فائض القيمة، التي لا يشكلان منها سوى [392] جزئين ثبثا في مقولتين، إندرجا في بابين، أو تحت إسمين مختلفين، بل يوجدان في تناسب مترابط. فلأن جزءاً واحداً من الربح يتحول إلى فائدة، يظهر الجزء الآخر بهيئة ربح صاحب مشروع.

وعندما نتحدث هنا عن الربح فإننا نقصد على الدوام الربح الوسطي، نظراً لأن الانحرافات لا تعيننا هنا بالمرة، سواء كانت انحرافات في الربح الفردي أو في أرباح مختلف ميادين الإنتاج، أو هذه التغيرات أو تلك في توزيع الربح الوسطي أو فائض القيمة، نعني التغيرات التي ترتبط بصراع المنافسة إلى جانب ظروف أخرى. وينطبق ذلك عموماً على مجمل البحث الراهن.

أما الفائدة فهي، حسب وصف رامزي، الربح الصافي، المتأتي عن ملكية رأس المال بما هي عليه، سواء كان المالك مُقرضاً يبقى خارج عملية تجديد الإنتاج، أم كان يستخدم رأسماله بالذات استخداماً إنتاجياً. ولكن رأس المال يدّر على هذا الأخير أيضاً ربحاً صافياً، لا باعتباره رأسمالياً ناشطاً، بل باعتباره رأسمالياً نقدياً، يُقرض رأسماله الخاص بالذات، كرأسمال حامل للفائدة، إلى نفسه هو بوصفه رأسمالياً ناشطاً. ومثلما أن تحويل النقد، وتحويل القيمة عموماً، إلى رأسمال هو على الدوام نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالية، كذلك فإن وجود النقد أو القيمة بهيئة رأسمال هو شرط تمهيدي دائم لعملية الإنتاج الرأسمالية. إن قدرتهما على التحول إلى وسائل إنتاج تتيح لهما دوماً التحكم في العمل غير مدفوع الأجر، وبالتالي تحويل عملية إنتاج وتداول السلع إلى عملية إنتاج فائض قيمة لمالكهما. وعليه، فإن الفائدة ليست سوى التعبير عن الواقع التالي، وهو أن القيمة عموماً - العمل المتشبيء في شكله الاجتماعي العام - القيمة التي ترتدي، في عملية الإنتاج الفعلية، شكل وسائل إنتاج، تبرز كقوة مستقلة قائمة بذاتها في مواجهة قوة العمل الحية، أي تبرز كوسيلة للإستحواذ على العمل غير مدفوع الأجر؛ وهي تغدو هذه القوة بمقدار ما تواجه العامل كملكية غريبة. لكن، من ناحية أخرى، ينمحي هذا التضاد مع العمل المأجور في شكل الفائدة، لأن رأس المال الحامل للفائدة، بما هو عليه، لا يجد تضاداً له في العمل المأجور، بل في رأس المال الناشط؛ فالرأسمالي المُقرض يقف، بما هو عليه، مباشرة في مواجهة الرأسمالي الناشط المنخرط في عملية تجديد الإنتاج فعلاً، ولكنه لا يقف في مواجهة العامل المأجور، المنزوع من ملكية وسائل الإنتاج على قاعدة الإنتاج الرأسمالي تحديداً. إن رأس المال الحامل للفائدة هو رأسمال

بوصفه ملكية مقابل رأس المال بوصفه وظيفة. ولكن ما لم ينشط رأس المال، فإنه لا يستغل العمال، ولا يقف في تضاد مع العمل.
من ناحية أخرى لا يقف ربح صاحب المشروع في تضاد مع العمل المأجور، بل مع الفائدة وحسب.

أولاً - إذا افترضنا أن الربح الوسطي معين، فإن معدل ربح صاحب المشروع يتحدد لا بفعل الأجور، بل بسعر الفائدة. فهو يرتفع وينخفض في تناسب عكسي مع هذا [393] الأخير⁽⁷²⁾

ثانياً - إن الرأسمالي الناشط لا يستمد ادعاءه بربح صاحب المشروع، أي هذا الربح ذاته؛ من ملكيته لرأس المال، بل من وظيفة رأس المال في تضادها مع شكله المعين كملكية خاملة. ويتجلى ذلك كتضاد مباشر في تلك الحالات التي يعمل فيها هذا برأسمال مُقْتَرَض، حيث تؤول الفائدة وربح صاحب المشروع إلى شخصين مختلفين. إن ربح صاحب المشروع ينبع من وظيفة رأس المال في عملية تجديد الإنتاج، أي في أعقاب الأعمال والنشاطات التي يحقق الرأسمالي الناشط، بواسطتها، هذه الوظائف الخاصة برأس المال الصناعي والتجاري. ولكن تمثيل رأس المال الناشط، ليس منصباً بلا عمل كما هو الحال مع تمثيل رأس المال الحامل للفائدة. فعلى أساس الإنتاج الرأسمالي، يتولى الرأسمالي توجيه عملية الإنتاج وعملية التداول بالمثل. فاستغلال العمل المنتج يتطلب مجهوداً، سيان إن بذله بنفسه، أم جعل آخرين يبذلونه بالنيابة عنه. وعليه، فإن ربح المشروع يبدو له، على نقيض الفائدة، كشيء مستقل عن ملكيته لرأس المال، بل أكثر من ذلك يبدو كنتيجة لما يؤديه من وظائف بصفته عاملاً وليس مالكاً.
وعليه، تتولد في ذهنه، بالضرورة، فكرة أن ربحه كصاحب مشروع بعيد تماماً عن أن يشكل أي تضاد مع العمل المأجور أو أن يكون فقط عملاً غير مدفوع الأجر للآخرين بل هو بالأحرى أجور له بالذات، أجور الاشراف على العمل، (wages of superintendence of labour)، أعلى من أجور العمال المأجورين العاديين (1) لأن ذلك عمل أكثر تعقيداً، (2) لأنه هو نفسه يدفع الأجور لنفسه. إن كون وظيفته كرأسمالي تقتصر بالتحديد على إنتاج فائض قيمة، أي عملاً غير مدفوع الأجر، في ظل

(72) «يتوقف ربح صاحب المشروع على الربح الصافي لرأس المال، ولا يتوقف هذا الأخير على الأول»، (رامزي، بحث في توزيع الثروة، ص214. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, p. 214. إن الربح الصافي عند رامزي يعني دائماً الفائدة).

أكثر الشروط اقتصاداً، إنما يجري نسيانها تماماً بفعل التضاد المتمثل في أن الفائدة تؤول إلى الرأسمالي حتى عندما لا يمارس أية وظيفة كرأسمالي، بل يكون محض مالك لرأس المال، وأن ربح صاحب المشروع، بالمقابل، يؤول إلى الرأسمالي الناشط حتى عندما لا يكون مالكاً لرأس المال، الذي ينشط بواسطته. وبسبب الشكل المتضاد لكلا هذين الجزئين اللذين ينقسم إليهما الربح أو ينقسم إليهما فائض القيمة، يجري تماماً نسيان أن هذين هما جزآن من فائض القيمة ليس إلا، وأن انقسام هذا الأخير لا يمكن أن يمتد [394] في شيء طيبة، أو منيع، أو شروط وجود فائض القيمة هذا.

وفي عملية تجديد الإنتاج، يقوم الرأسمالي الناشط بتمثيل رأس المال كملكية الغير في مواجهة العمال الأجورين، بينما يُسهم الرأسمالي التقدي، مثلاً بالرأسمالي الناشط، في استغلال العمل. إن حقيقة أن الرأسمالي الفاعل لا يمكن أن يمارس وظيفته في جعل العمال يعملون لأجله أو جعل وسائل الإنتاج تقوم بوظيفة رأسمال إلا بوصفه مثلاً لوسائل الإنتاج في مواجهة العمال، إنما يجري نسيانها بسبب التضاد بين وظيفة رأس المال في عملية تجديد الإنتاج، وملكية رأس المال المحضة خارج عملية تجديد الإنتاج. والواقع، أن الشكل الذي يرتديه كلا جزئي الربح، أي كلا جزئي فائض القيمة، كفائدة وربح صاحب مشروع، لا يعبر عن أية علاقة بالعمل، فهذه العلاقة لا تقوم إلا بين العمل والربح، أو بالأحرى بين العمل وفائض القيمة بوصفها مجموع أو كلية وحدة هذين الجزئين. إن النسبة التي يجري بها تقسيم الربح، والحصص الحقوقية المختلفة التي يتم بها هذا التقسيم، تفترض سلفاً أن الربح جاهز، كما تفترض وجوده الفعلي. وعليه، إذا كان الرأسمالي هو مالك رأس المال الذي ينشط به، فإنه يضع كامل الربح أو فائض القيمة في جيبه؛ ولا فرق أبداً بالنسبة إلى العامل أن يأخذ الرأسمالي مجمل الربح لنفسه أو أن يضطر إلى دفع جزء منه إلى شخص ثالث كمالك حقوقي. وهكذا، فإن أسس تقسيم الربح على نمطين من الرأسماليين تتحول شيئاً فشيئاً إلى أسس لوجود الربح، أو فائض القيمة، المزمع تقسيمه، والذي يستمد رأس المال، بما هو عليه، من عملية تجديد الإنتاج بمعزل عن(*) أي تقسيم لاحق له. ومن واقع أن الفائدة تقف في مواجهة ربح صاحب المشروع، وربح صاحب المشروع يقف في مواجهة الفائدة، إن الاثنين كليهما يقفان في مواجهة بعضهما بعضاً وليس في مواجهة العمل، يترتب أن ربح

(*) في الطبعة الأولى: قبل أي. صححت اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

صاحب المشروع زائداً الفائدة، أي الربح، أي فائض القيمة في آخر المطاف يقوم على - ماذا؟ على أن لكلا جزءيهما شكلاً متضاداً! ولكن الربح يتولد قبل أن يجري هذا التقسيم، وقبل إمكان أي حديث عنه.

إن رأس المال الحامل للفائدة لا يصبح على ما هو عليه، إلا بقدر ما يتحول النقد المُقترض إلى رأسمال فعلاً، ويتم إنتاج فائض تؤلف الفائدة جزءاً منه. لكن ذلك لا يلغي واقع أن خاصية توليد فائدة تلتحم معه بمعزل عن عملية الإنتاج. ففوة العمل لا تُبدي، هي الأخرى، مقدرتها على خلق القيمة، إلا إذا نشطت وتحققت في عملية العمل؛ لكن ذلك لا يستبعد أنها، في ذاتها، بصورة كامنة، بوصفها قدرة، نشاط خالق للقيمة، وهي [395] بصفتها هذه، لا تنجم عن العملية، بل تؤلف شرطاً مسبقاً للعملية. وهي تُشتري بوصفها مقدرة على خلق القيمة. ويمكن للمرء أن يشتريها من دون أن يدفعها لأداء عمل منتج، بل لاستخدامها، مثلاً، في أغراض شخصية بحتة، أو خدمات، إلخ. كذلك الحال مع رأس المال. إنه لشأن خاص بالمُقترض أن يستخدمه كرأسمال، أي أن يحرك، في واقع الأمر، خاصيته الملازمة في إنتاج فائض القيمة. والشيء الذي يدفع المُقترض في الحالين لقاء هو فائض القيمة في ذاته، المائل بمثابة إمكانية في سلعة رأس المال.

* * *

دعونا الآن نعين ربح صاحب المشروع عن كُتب. ما إن يجري تثبيت لحظة التحديد الاجتماعي الخاص لرأس المال - بوصفه ملكية تنسم بخاصية الهيمنة على عمل الآخرين - وما إن تظهر الفائدة بالتالي، كجزء من فائض القيمة التي يخلقها رأس المال في هذه الظروف، على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن الجزء الآخر من فائض القيمة - نعني ربح صاحب المشروع - يظهر، بالضرورة، وكأنه لا ينبع من رأس المال كرأسمال، بل ينبع من عملية الإنتاج بمعزل عن تحديدها الاجتماعي الخاص، الذي سبق أن اكتسب، في تعبير فائدة رأس المال، أسلوب وجوده الخاص. ولكن عملية الإنتاج، المفصولة عن رأس المال، ليست بعامة سوى عملية عمل. لذا، فإن الرأسمالي الصناعي يظهر، في تمايزه عن مالك رأس المال، لا كرأسمال ناشط، بل كموظف مستقل عن رأس المال، كحامل (Träger) بسيط لعملية العمل عموماً، يظهر بمثابة عامل، بل بمثابة عامل مأجور.

إن الفائدة، في ذاتها، تعبر بالضبط عن وجود شروط العمل بهيئة رأسمال، في

تضادها الاجتماعي مع العمل، وفي تحويلها إلى سلطة شخصية حيال العمل وفوق العمل(*) إن الفائدة تعبر عن ملكية رأس المال بما هي عليه كوسيلة للإستياء على منتوجات عمل الغير. ولكن هذه الخاصية المميزة لرأس المال متمثلة في الفائدة كشيء يخص رأس المال خارج عملية الإنتاج، ولا ينشأ بأي حال نتيجة التحديد الرأسمالي الخاص لعملية الإنتاج بالذات. وهذه الخاصية المميزة لرأس المال متمثلة في الفائدة لا في تضاد مباشر مع العمل، بل، على العكس من دون أية علاقة مع العمل، بهيئة علاقة [396] صرف بين رأسمالي وآخر، أي كتحديد برآني صرف لا صلة له بالعلاقة بين رأس المال والعمل. وعليه إذا كان الطابع المتضاد لرأس المال يجد عنه في الربح تعبيراً مستقلاً، فإن هذا التضاد ينمحي في الفائدة تماماً، بوصفها نوعاً خاصاً من الربح، ويتجرد عنها كلياً فالفائدة هي علاقة بين رأسمالين اثنين، لا بين رأسمالي وعامل.

من ناحية أخرى فإن شكل الفائدة يُسبغ على الجزء الآخر من الربح الشكل النوعي لربح صاحب المشروع، ثم شكل أجور مراقبة. إن الوظائف الخاصة، التي يؤديها الرأسمالي بما هو رأسمالي، والتي تؤول إليه في تمايز عن العمال وتضاد معهم، تتبدى بمثابة وظائف عمل محض. وهو يخلق فائض قيمة لا لأنه يعمل كرأسمالي، بل لأنه هو أيضاً يعمل بمعزل عن خاصيته كرأسمالي. وإن هذا الجزء من فائض القيمة لا يعود البتة فائض قيمة بل نقيضه، أي مُعادِلاً لقاء عمل منجز. وبما أن طابع اغتراب رأس المال، تضاده مع العمل، يُرحّل خارج عملية الاستغلال الفعلية، إلى رأسمال حامل للفائدة تحديداً، فإن عملية الاستغلال هذه تبدو إذن محض عملية عمل يؤدي فيها الرأسمالي الناشط عملاً آخر يختلف عن عمل العامل لا أكثر. وهكذا، فإن العمل المستغل والعمل المستغل يبدوان متطابقين باعتبار أن كلاهما عمل. فالعمل الذي يمارسه المستغل هو عمل شأنه شأن العمل الذي يجري استغلاله. وتصبح الفائدة الشكل الاجتماعي لرأس المال ولكن معبراً عنه في شكل محايد، لا مبال؛ ويصبح ربح صاحب المشروع الوظيفة الاقتصادية لرأس المال ولكن مجردة عن طابعها الرأسمالي المحدد.

إن ما يجري هنا في وعي الرأسمالي يماثل تماماً ما يجري بخصوص أسس التعويض عند تحقيق المساواة في الربح الوسطي، التي بحثناها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(*) في الطبعة الأولى: ورد ضمير إضافة خاطئ. غُدِّلَ بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

فأسس التعويض هذه، التي تؤثر بصورة محدّدة في توزيع فائض القيمة، تتحوّل بفعل نمط التصور الرأسمالي، إلى أسباب لنشوء الربح وأسس (ذاتية) لتسويق الحق في الربح. إن التصور بصدد ربح صاحب المشروع كأجور لقاء عمل المراقبة، هذا التصور الناشئ عن التضاد بين ربح صاحب المشروع والفائدة، يترسخ أكثر بواقع أن جزءاً من الربح يمكن أن يُفرد بل يُفرد حقاً كأجور، أو، على العكس من ذلك، أن جزءاً من الأجور يظهر، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، كجزء لا يتجزأ من مكونات الربح. إن هذا الجزء، كما بين آدم سميث بصواب، يظهر بشكل نقى، مستقلاً ومنفصلاً تماماً عن كل من الربح (مجموع الفائدة وربح صاحب المشروع)، من جهة، ومن جهة أخرى عن ذلك الجزء من الربح الذي يتبقى بعد طرح الفائدة، كربح صاحب مشروع، فهو يظهر [397] بهيئة راتب مدير في تلك الأنواع من المشاريع التي يسمح اتساعها، إلخ، بتقسيم للعمل يكفي لتسويق أجر خاص للمدير.

إن عمل المراقبة والإدارة ينشأ بالضرورة حيثما تكتسب عملية الإنتاج المباشرة شكل عملية اجتماعية مرّغبة، ولا تبرز كعمل معزول لمنتجين مستقلين⁽⁷³⁾ غير أن لهذا العمل طبيعة مزدوجة.

فمن جهة أولى، نجد في كل عمل يتعاون فيه جمهرة من الأفراد، نجد أن ترابط ووحدة العملية يتمثلان، بالضرورة، في إرادة واحدة مقرّرة، وفي وظائف لا تُعنى بأعمال جزئية، إنما تُعنى بمجموع النشاط الكلّي لورشة العمل، كما هو الحال مع قائد الأوركسترا. وهذا عمل مُنتج، ينبغي أداؤه في كل نمط مرّكب للإنتاج.

ومن جهة ثانية ينشأ عمل المراقبة هذا - عدا عن القطاع التجاري تماماً - بحكم الضرورة في كل أنماط الإنتاج التي تقوم على التضاد بين العامل، كمنتج مباشر، ومالك وسائل الإنتاج. وكلما كان هذا التضاد أعظم، كان الدور الذي يلعبه عمل المراقبة^(*) هذا أكبر. لذلك فإنه يبلغ ذروته القصوى في النظام العبودي⁽⁷⁴⁾ ولكن لا غنى عنه أيضاً

(73) «إن المراقبة هنا» (بالنسبة إلى الفلاح مالك الأرض) «لا لزوم لها إطلاقاً». (ج. إي. كايرنز، قوة

العبيد، لندن، 1862، ص 48-49. (J.E. Cairnes, *The Slave Power*, London, 1862.

(*) في الطبعة الأولى: العامل - المراقب. صححت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(74) «إذا كان طابع العمل يقتضي نشر العاملين» (يقصد العبيد) «على مساحة واسعة، فإن عدد النظّار،

وبالتالي تكاليف العمل الذي تتطلبه هذه المراقبة، تزداد بالمقابل» (كايرنز، المرجع المذكور، ص

44).

في نمط الإنتاج الرأسمالي، نظراً لأن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه عملية استهلاك الرأسمالي لقوة العمل. وكما هو الحال في الدول الاستبدادية، فإن عمل المراقبة والتدخل الشامل للحكومة ينطوي على جانبيين هما: القيام بتسيير الأمور العامة الناجمة عن طبيعة كل مجتمع، وأداء الوظائف الخاصة النابعة من التضاد بين الحكومة وجماهير الشعب.

ولدى كتاب العصور القديمة، الذين كان النظام العبودي أمام أنظارهم، نجد كلا جانبي عمل المراقبة مترابطين ترابطاً لا انفصام له، في النظرية كما في التطبيق، كما هو الحال عند الاقتصاديين المعاصرين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي نمط الإنتاج المطلق. من جهة أخرى، كما سأبين الآن بمثال واحد، فإن المدافعين التبريريين عن النظام العبودي المعاصر يعرفون بقدر مماثل كيف يستغلون عمل المراقبة كأساس لتبرير العبودية، مثلما يستغله الاقتصاديون الآخرون كأساس لتبرير نظام العمل المأجور. لنأخذ الناظر (villicus) في عهد كاتو:

«على رأس أسرة عبيد الضيعة(*) (familia rustica) كان يقف ناظر الضيعة (villicus) مشتقة من villa ضيعة) الذي يتسلم ويسلم، يشتري ويبيع، يتلقى التوجيهات من السيد، ويقوم في غيابه بإصدار الأوامر وإنزال العقاب. وكان للناظر، بالطبع، حرية أكبر من بقية عبيد الضيعة، وكانت كتب ماغون(**) تنصح بأن يسمح للناظر بالزواج وإنجاب أطفال، وأن يكون له نقد خاص به، ونصح كاتو بتزويجه من أنثى تقوم بالنظارة مثله؛ وكان الناظر هو الوحيد الذي يتمتع بأمل الانعتاق، مكافأة له من السيد على حسن تديره. أما بقية العبيد فكانوا يؤلفون أسرة بيتية مشتركة. وكان كل عبد، وكذلك الناظر، يتلقى ما يحتاجه، على حساب السيد، في مواعيد محددة وبمقادير مثبتة بدقة، وكان عليه أن يقيم أوده بذلك. وكانت مقادير الجراية تتوقف على العمل، بحيث أن الناظر، مثلاً، الذي كان يزاول عملاً أخف من عبيد

(*) ورد في الطبعة الأولى ومخطوطة ماركس: اقتصاد عبيد الضيعة. [ن. برلين].

(**) Magonischen Bücher كُتِبَ ماغون عن الزراعة، وهو كاتب من قرطاجة مجهول التاريخ، ترجمت نصوصها إلى اللاتينية بأمر من مجلس شيوخ روما، وقد اعتمدت رسمياً كنموذج لتنظيم مزارع العبيد على أسس عقلانية. [ن. برلين].

المزرعة كان يتلقى حصة أقل.» (مومز، تاريخ روما، الطبعة الثانية، الكتاب الأول، 1856، ص 809 - 810).

(Mommsen, *Römische Geschichte*, 2! Auflage, Bd. I, 1856, S. 809-810)

أرسطو: «Ο γὰρ δεσπότης οὐχ ἐν τῷ χεῖρσθαι τοὺς δούλους, ἀλλ' ἐν τῷ χρῆσθαι δούλους». «ذلك لأن السيد» (إقرأ: الرأسمالي) - «لا يبرهن أنه سيد حقاً باقتناء العبيد» - (إقرأ: ملكية رأس المال، التي تمنح القدرة على شراء العمل) - «بل بالإنفاق من العبيد» - (اقرأ: استخدام العمال، العمال المأجورين في يومنا هذا، في عملية الإنتاج). «Εστι δὲ αὐτῇ ἡ ἐπιστήμη οὐδὲν μέγα ἔχουσα οὐδὲ σεμνόν» «ولكن ليس ثمة في هذا العلم ما هو عظيم أو سام» «ἅ γὰρ τὸν δούλου ἐχέοντος δεῖ ταῦτα ἐπιστάθσαι ἐπιτάττειν» «ينبغي له أن يعرف كيف يأمر بما ينبغي للعبد أن يعرف كيف يفذه». «Διὸ ὅσοις ἔξουσία μὴ αὐτοῦ χαλπαθεῖν, ἐπίτροπος λαμβάνει ταυτὴν τὴν τιμὴν, αὐτοὶ δὲ, πολιτεύονται ἢ φιλοσοφοῦσιν». «عندما لا يعتبر السادة أن من الضروري أن يتعبوا أنفسهم بذلك، فإن الناظر يأخذ هذا الشرف على عاتقه؛ أما السادة فينتهمكون في شؤون الدولة أو تعاطي الفلسفة». (أرسطو؛ الجمهورية، طبعة بيكيري، 1837، الكتاب الأول، 7).

(Aristoteles, *Respublica*, Ed. Bekkeri, 1837, lib. I, 7)

يقول أرسطو بغير موارد أن الهيمنة، في الميدان السياسي كما في الميدان الاقتصادي، تفرض على الماسكين بزماد السلطة وظائف الهيمنة هذه؛ وهذا يعني أنه يتعين عليهم، في الميدان الاقتصادي، أن يعرفوا سبل استهلاك قوة العمل - ويضيف إلى ذلك أن عمل المراقبة هذا لا يتمتع بأهمية كبيرة، ولهذا السبب فإن السيد يترك «شرف» هذا العناية إلى أحد النظائر، حالما يصيب السيد قدراً كافياً من الثراء.

إن عمل الإدارة والمراقبة لا بمقدار ما يكون وظيفة خاصة نابعة من طبيعة كل عمل اجتماعي مرگب، بل بمقدار ما يكون ناشئاً عن التضاد بين مالك وسائل الإنتاج ومالك [399] قوة العمل لا غير - سواء جرى شراء هذه القوة مع صاحبها نفسه، كما هو الحال في النظام العبودي، أم أن العامل نفسه يبيع قوة عمله، بحيث تظهر عملية الإنتاج في آن واحد كعملية استهلاك لعمله على يد رأس المال - إن هذه الوظيفة النابعة من استرقاق

المنتجين المباشرين، قد استُخدمت كثيراً كأساسٍ كافٍ لتبرير هذه العلاقة؛ كما أن الاستغلال، الاستيلاء على عمل الغير غير مدفوع الأجر، كثيراً ما يصور هو الآخر على أنه أجر لمالك رأس المال. ولم يفعل أحد ذلك خيراً من نصير العبودية في الولايات المتحدة، المحامي أوكونور، في خطاب له أمام اجتماع عقد في نيويورك في 19 كانون الأول/ديسمبر 1859، تحت شعار «العدالة للجنوب».

«والآن، أيها السادة (Now, gentlemen)» - قال أوكونور وسط تصفيق عاصف - «إن حالة استرقاق الزنجي، هي أمر حتمته الطبيعة. فهو يتمتع بالقوة الجسدية والقدرة على أداء العمل، ولكن الطبيعة التي منحت هذه القوة حرمة من الذكاء اللازم للحكم ومن إرادة العمل». (تصفيق). «لقد حُرِم من الاثنين! بيد أن الطبيعة نفسها التي حرمت من إرادة العمل، أعطته سيداً لكي يفرض هذه الإرادة، ويجعل منه في تلك الظروف المناخية التي خُلِق في أجلها خادماً نافعاً لنفسه وللسيد الذي يحكمه. وأرى أن ليس ثمة أي جور من ترك الزنجي في الوضع الذي حبه به الطبيعة، وأعطته سيداً يحكمه؛ ونحن لا نحرم الزنجي من أية حقوق عندما نرغمه على العمل كيما يقدم لسيدته تعويضاً منصفاً عن الجهود والمواهب التي يبذلها ليحكم الزنجي ويجعله نافعاً لنفسه وللمجتمع». [صحيفة نيويورك دايلي تريبيون *New-York Daily Tribune*، 20 كانون الأول/ديسمبر، 1859، ص 7 - 8].

والآن، ينبغي أن يكون للعامل المأجور، شأن العبد، سيد يشغله ويحكمه. وما إن نسلم بعلاقة الهيمنة والخضوع هذه، حتى يكون السياق المعتاد للأمور أن يُرغم العامل المأجور على إنتاج أجوره، وإنتاج أجور المراقبة عوض العمل المبذول في الهيمنة عليه ومراقبته، «كيما يقدم لسيدته تعويضاً منصفاً عن الجهود والمواهب التي يبذلها ليحكمه ويجعله نافعاً لنفسه وللمجتمع».

إن عمل المراقبة والإدارة، بمقدار ما ينجم عن الطابع المتضاد للمجتمع، أي عن سيادة رأس المال على العمل، وهذا مشترك بين سائر أنماط الإنتاج التي تقوم، مثل النمط الرأسمالي، على التضاد الطبقي، إن هذا العمل يرتبط ارتباطاً مباشراً لا انفصام [400] له، في ظل النظام الرأسمالي، بالوظائف الإنتاجية التي يفرضها كل عمل اجتماعي مرتب على الأفراد بمثابة عمل خاص. إن أجور المتعهد (Epitropos) أو المدير (régisseur)، كما كان يسمى في فرنسا الاقطاعية، ينفصل تماماً عن الربح، ويرتدي شكل أجور لقاء عملٍ ماهر، حالما يبلغ المشروع أبعاداً كافية لدفع راتب إلى «مدير» (manager) كهذا،

رغم أن رأسمالينا الصناعيين ما يزالون بعيدين عن «الانهماك في شؤون الدولة أو تعاطي الفلسفة».

لقد سبق للسيد أور⁽⁷⁵⁾ أن لاحظ أن المدراء الصناعيين (managers) لا الرأسماليين الصناعيين هم «روح نظامنا الصناعي». أما بخصوص القسم التجاري من الأعمال، فإن كل ما ينبغي أن يقال بشأنه قد قيل أصلاً في الجزء السابق^(*)

لقد أفضى الإنتاج الرأسمالي ذاته إلى جعل عمل المراقبة المنفصل تمام الانفصال عن ملكية رأس المال مطروحاً على الأرصفة بما يفيض عن الحاجة. لذا لم يعد لزماً على نفسه أن يضطلع بعمل المراقبة هذا. إن المايسترو لا يحتاج إلى أن يكون مالكاً للآلات الموسيقية في الأوركسترا كما لا شأن له البتة بـ «أجور» بقية الموسيقيين، فذلك لا يخص وظيفته كمايسترو. وتقدم المصانع التعاونية البرهان على أن الرأسمالي بات زائداً عن اللزوم كموظف إنتاج، تماماً مثلما أن هذا الرأسمالي بالذات، إذ يمثل درجة عليا من التطور، يعتبر أن المالك العقاري زائد عن اللزوم. وبمقدار ما إن عمل الرأسمالي لا ينشأ عن عملية الإنتاج بوصفها عملية رأسمالية محضاً؛ أي بمقدار ما لا يزول هذا العمل بزوال رأس المال؛ وبمقدار ما لا يقتصر على وظيفة استغلال عمل الآخرين، نعني بمقدار ما إنه ينشأ عن شكل العمل بوصفه عملاً اجتماعياً، عن دمج وتعاون الكثيرين لتحقيق نتيجة مشتركة، فإن هذا العمل يكون مستقلاً عن رأس المال استقلال ذلك الشكل عنه ما إن يخلع عن نفسه قشرته الرأسمالية. إن القول بأن هذا العمل ضروري باعتباره عملاً رأسمالياً، بوصفه وظيفة للرأسمالي، لا يعني شيئاً سوى أن الاقتصادي المبتذل لا يستطيع أن يتصور أن الأشكال التي نمت في رحم نمط الإنتاج الرأسمالي يمكن أن تفصل وتحرر من طابعها الرأسمالي المتضاد. إن الرأسمالي الصناعي هو عامل بالقياس إلى الرأسمالي النقدي، ولكنه عامل يشتغل بوصفه رأسمالياً، أي مستغل لعمل الآخرين. [401] وإن الأجور التي يطالب بها ويتقاضاها لقاء هذا العمل تساوي بالضبط كمية عمل الآخرين المستولى عليها، وهي تتوقف مباشرة، إذا ما أخذ الرأسمالي على عاتقه الجهد الضروري لهذا الاستغلال، تتوقف على درجة استغلال هذا العمل، لا على مقدار الجهد

(75) أ. أور، فلسفة المانيفاكتورات، الترجمة الفرنسية، الجزء الأول، باريس، 1836، ص 67 -

68. (A. Ure, *Philosophie des manufactures*, Frans. Über., Tome I, Paris, 1836, p. 67-)

(68)، حيث إن مدّاح [حرفياً: بندار - شاعر المديح. ن. ع.]. الصناعيين هذا يبين لهم في الوقت

نفسه أن ليس لدى أغليبتهم أية فكرة عن الآلات التي يستخدمونها.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 300 - 302، [الطبعة العربية، ص 337-340].

الذي يكلفه هذا الاستغلال، والذي يمكن له أن يضعه على عاتق مدير براتب زهيد. ويمكن للمرء أن يرى عقب كل أزمة، الكثير من الصناعيين السابقين، في المناطق الصناعية الإنكليزية، وهم يتولون إدارة شؤون مصانعهم السابقة بأجور متواضعة لصالح مالكيها الجدد، وهم في الغالب دائنهم⁽⁷⁶⁾

إن أجور الإدارة التي يكافأ بها مدراء المشاريع التجارية والصناعية على السواء، تظهر منفصلة بالكامل عن ربح صاحب المشروع في المصانع التعاونية للعمال، كما في المشاريع الرأسمالية المساهمة. وإن انفصال أجور الإدارة عن ربح صاحب المشروع، الذي يبدو عرضياً في أحوال أخرى، يكتسب هنا طابعاً ثابتاً. ففي المصنع التعاوني يزول الطابع المتضاد لعمل المراقبة، ذلك أن المدير يتلقى راتبه من العمال، ولا يمثل رأس المال حيالهم. وإن المشاريع المساهمة التي تتطور بتطور نظام الائتمان تبدي عموماً ميلاً إلى فصل هذا العمل الإداري بوصفه وظيفة خاصة، أكثر فأكثر، عن ملكية رأس المال، سواء كان مُقترَضاً أم ملكاً، تماماً كما أن الوظائف القضائية والإدارية تنفصل، بتطور المجتمع البورجوازي، عن الملكية العقارية، بعد أن كانت سمة ملازمة لها في العهد الاقطاعي. ولكن لما كان الرأسمالي الناشط يواجه، من ناحية، المالك المحض لرأس المال، أي الرأسمالي النقدي، وكان رأس المال النقدي هذا يتخذ، بتطور الائتمان، طابعاً اجتماعياً، ويتركز في المصارف التي تتولى إقراضه بدلاً من مالكيه المباشرين؛ ولما كان المدير المحض، من ناحية أخرى، الذي لا يملك رأس المال بأية صفة كانت، لا قرضاً ولا بأية طريقة أخرى، يتولى سائر الوظائف الفعلية المسندة إلى الرأسمالي الناشط بما هو عليه، فلا يبقى سوى الموظف الإداري، ويتلاشى الرأسمالي متوارياً عن عملية الإنتاج كشخص زائد عن اللزوم.

ونرى من التقارير المنشورة⁽⁷⁷⁾ للمصانع التعاونية في إنكلترا - بعد طرح مكافأة [402] المدير، التي تؤلف شطراً من رأس المال المتغير المُنفق، مثلها في ذلك تماماً مثل أجور بقية العمال - أن ربحها كان أكبر من الربح الوسطي رغم أن هذه المصانع كانت تدفع في بعض الأحيان فائدة أكبر مما يدفعه أصحاب المصانع الخاصة. ويرجع سبب نشوء

(76) في حالة واحدة اطلعت عليها شخصياً، كان هناك صناعي أصابه الإفلاس وبات بعد أزمة 1868 يعمل مستخدماً بأجر عند عماله السابقين بالذات. فبعد الإفلاس تولت تعاونية عمالية تشغيل مصنعه. أما مالكة السابق فنذا مديراً له. [ف. إنجلز].

(77) ترجع معطيات التقارير الواردة هنا إلى عام 1864 في أقصى تقدير، نظراً لأن هذا النص كتب عام 1865. [ف. إنجلز].

ربح أكبر في جميع هذه الحالات إلى اقتصاد أكبر في استخدام رأس المال الثابت. وأكثر ما يهمنا في هذا الشأن هو أن الربح الوسطي هنا (= الفائدة + ربح صاحب المشروع) يتجلى بشكل محسوس وواقعي كمقدار مستقل تماماً عن أجور الإدارة. ولما كان الربح هنا أكبر من الربح الوسطي، فإن ربح صاحب المشروع كان هو الآخر أكبر مما هو عليه في العادة.

ويتجلى الواقع ذاته في بعض المؤسسات الرأسمالية المساهمة، كما هو الحال مثلاً مع المصارف المساهمة (Joint Stock Banks). لقد دفع بنك لندن وويستمنستر (London and Westminster Bank) عام 1863 30% أرباح أسهم سنوية؛ ودفع بنك لندن المتحد (Union Bank of London) وغيره من المصارف 15% وإن المكافأة التي تُدفع للمدراء والفائدة المدفوعة على الودائع إنما تؤخذ من الربح الإجمالي. ويجد الربح المرتفع، هنا، تفسيره بضآلة مقدار رأس المال الموظف في المشاريع قياساً إلى الودائع. لنأخذ مثلاً بنك لندن وويستمنستر في عام 1863. لقد بلغ رأسماله الموظف 1,000,000 جنيه استرليني، فيما بلغت الودائع 14,540,275 جنيه استرليني. أما في بنك لندن المتحد فبلغ رأس المال الموظف 600,000 جنيه استرليني، بينما بلغت الودائع 12,384,173 جنيه استرليني.

إن خلط ربح صاحب المشروع بأجور المراقبة أو الإدارة، ينبع في الأصل من الشكل المتضاد، الذي يكتسبه فائض الربح على الفائدة، في مواجهة الفائدة. وقد تعزز هذا الخلط أكثر نتيجة المسعى التبريري الرامي إلى تصوير الربح لا كفائض قيمة، أي ليس كعمل غير مدفوع الأجر، بل كأجر للرأسمالي نفسه على ما ينجزه من عمل. وواجه الاشتراكيون ذلك بمطلب تخفيض الربح، في الواقع، إلى ما كان يدّعيه لنفسه في النظرية، أي محض أجور مراقبة. وبات هذا المطلب الموضوع في مواجهة التجميل النظري منغصاً، نظراً لأن أجور المراقبة هذه، شأن كل الأجور، وجدت مستواها المحدد وسعر سوقها المحدد، مع نشوء طبقة غزيرة العدد من المدراء الصناعيين والتجارين⁽⁷⁸⁾.

(78) «إن أرباب العمل هم عاملون مثل أجرائهم. ومن هذه الناحية فإن مصالحهم تماثل بالضبط مصالح عمالهم. ولكنهم في الوقت نفسه إما رأسماليون أو وكلاء للرأسماليين، ومن هذه الناحية فإن مصالحهم تتعارض قطعاً مع مصالح العمال». (هودجسكين، الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، إلخ، لندن، 1825، ص 27).

(Hodgskin, *Labour defended against the Claims of Capital etc.*, London, 1825, p.27).

من جهة، ولأن هذه الأجور تأخذ، مثل سائر أجور العمل الماهر، في الهبوط بموازاة [403] التطور العام الذي يخفض تكاليف إنتاج قوة العمل المدربة تدريباً خاصاً⁽⁷⁹⁾ وبموازاة تطور التعاونيات لدى العمال، والمشاريع المساهمة لدى البورجوازية، أوضحت آخر ذريعة للخلط بين ربح صاحب المشروع وأجور الإدارة، وتجلى الربح في الواقع العملي، كشيء كانه في النظرية بلا جدال، محض فائض قيمة، قيمة لا يُدفع لقاءها أي مُعادل، عمل متحقق غير مدفوع الأجر؛ بحيث أن الرأسمالي الناشط يستغل العمل فعلاً، وأن ثمار هذا الاستغلال تُقسّم، إذا كان يعمل برأسمال مُقتَرَض، إلى فائدة وربح لصاحب المشروع، وهو فائض الربح على الفائدة.

وتنشأ على أساس الإنتاج الرأسمالي أنماط جديدة من الاحتيال بصدد أجور الإدارة في المشاريع المساهمة، حيث يظهر إلى جانب المدير الفعلي وفوقه عدد غفير من أعضاء مجالس الإدارة ومجالس المراقبة، وما الإدارة والمراقبة بالنسبة إلى هؤلاء سوى ذريعة لإثراء أنفسهم ونهب حملة الأسهم. ويجد المرء تفاصيل طريفة عن ذلك في مؤلف: (مدينة المال والأعمال «سيتي»، أو فسلفة الأعمال في لندن، مع لوحات عن البورصة والمقاهي، لندن، 1845).

(The City; or, the physiology of London Business; with Sketches on Change, and the Coffee Houses, London, 1845).

«إن ما يربحه المصرفيون والتجار من الاسهام في إدارة 8 أو 9 شركات مختلفة، يمكن أن يُرى بوضوح في المثال التالي: إن الميزانية الشخصية للسيد تيموثي إبراهيم كورتيس، المرفوعة بعد إفلاسه إلى المحكمة سجلت تحت باب «منصب المدير» 800 - 900 جنيه من الإيراد السنوي. ولما كان السيد كورتيس مديراً لبنك إنكلترا وعضواً في

= «إن انتشار التعليم على نطاق واسع في صفوف الاجراء الصناعيين في بلدنا يخفض من يوم إلى يوم أهمية عمل وفن سائر أرباب العمل وأصحاب المشاريع تقريباً، إذ إنه يزيد عدد الأشخاص الذين يمتلكون المعارف الخاصة بهؤلاء» (المرجع نفسه، ص 30).

(79) «إن التراخي العام في الحواجز التقليدية وزيادة إمكانية الحصول على التعليم. ينزعان إلى خفض الأجور لقاء العمل الماهر بدلاً من زيادة الأجور لقاء العمل غير الماهر» (ج. س. ستوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، المجلد الأول، لندن، 1849، ص 479).

(J. Stewart Mill, *Principles of Political Economy*, 2nd. ed. vol. I, London, 1849, p. 479).

مجلس إدارة شركة الهند الشرقية، فقد كانت كل شركة مساهمة تعتبر انخراطاً في مجلس إدارتها مكسباً ممتازاً». (ص 81 - 82).

إن المكافآت المالية التي يحصل عليها مدراء مثل هذه الشركات لا تقل عن جنيه واحد (21 ماركاً) لكل اجتماع أسبوعي. وتبين قضايا الإفلاسات التي تنظر فيها المحاكم أن أجور المراقبة هذه تتناسب، عادة، تناسباً عكسياً مع عمل المراقبة الذي يمارسه فعلاً هؤلاء المدراء الإسميون.

الفصل الرابع والعشرون

تسطّح(*) العلاقة الرأسمالية في شكل رأسمال حامل للفائدة

تبلغ العلاقة الرأسمالية في رأس المال الحامل للفائدة، أكثر أشكالها سطحية وصنمية. فنحن هنا إزاء (ن - ن)، أي النقد الذي يُنتج مقداراً أكبر من النقد، إزاء القيمة التي تنمو ذاتياً، دونما تلك العملية التي تتوسط كلا الطرفين. أما في رأسمال التاجر، (ن - س - ن)، فنجد في الأقل الشكل العام لحركة رأس المال، رغم أنها لا تخرج عن نطاق التداول؛ لذا يبدو الربح مجرد ربح عند الانفصال [عن السلعة أو النقد]، ولكن هذا الربح يبدو مع ذلك نتاج علاقة اجتماعية لا نتاج شيء محض. إن شكل رأسمال التاجر يمثل في الأقل عملية معينة، وحدة طَورين متعارضين، يمثل حركة تنشطر إلى فعلين متعارضين، هما شراء وبيع سلع. ولكن هذه الحركة تنطمس في (ن - ن)، في شكل رأس المال الحامل للفائدة. فإذا أقرض رأسمالي، مثلاً، 1000 جنيه، وكان سعر الفائدة 5%، فإن قيمة الـ 1000 جنيه كرأسمال لمدة سنة = $r + d$ ، حيث ترمز r إلى رأس المال وترمز d إلى سعر الفائدة، لذا فإن $\frac{5}{100} = \frac{1}{20}$ ، $1000 + (1000 \times \frac{1}{20}) = 1050$ جنيهها. إن قيمة الـ 1000 جنيه كرأسمال = 1050 جنيهها، مما يعني أن رأس المال ليس مقداراً بسيطاً. فهو علاقة بين مقدارين، علاقة المبلغ الأساسي، كقيمة معينة، بنفسه بالذات كقيمة تنمو ذاتياً، كمبلغ أساسي أنتج فائض قيمة. وقد رأينا من

(*) Veräusserlichung - تسطيح الظاهرة أي المظهر البراني، الخارجي المنفصل عن عمليات الإنتاج والتداول. [ن. ع.]

قبل، أن رأس المال، بما هو عليه، يظهر كقيمة تنمو ذاتياً على نحو مباشر، بالنسبة إلى سائر الرأسماليين الفاعلين، سواء كانوا ينشطون برأسمالهم الخاص أم بآخر مُقترض.

ن - ن: نحن هنا إزاء نقطة الانطلاق الأصلية لرأس المال، والنقد في الصيغة (ن - س - ن) ينحصر في طرفيها (ن - ن) معاً، حيث ($\bar{N} = N + \Delta N$)، أي أنه يشير هنا إلى نقد يخلق مقداراً أكبر من النقد. هذه هي الصيغة الأصلية والعامة لرأس المال، لكنها مختصرة إلى خلاصة (Resumé) عديمة المعنى. إنها رأس المال المكتمل، وحدة عملية الإنتاج وعملية التداول، رأسمال يدرّ فائض قيمة معيناً في فترات زمنية محددة. [405]

وتتجلى هذه الصفة، في شكل رأسمال حامل للفائدة، بصورة مباشرة بلا توسط من عملية الإنتاج وعملية التداول. ويظهر رأس المال هنا بمثابة منبع غامض، خالق ذاتي للفائدة، لنمائه الذاتي الخاص. إن الشيء (النقد، السلعة، القيمة) بوصفه محض شيء هو الآن رأسمال، أما رأس المال فيبدو محض شيء؛ إن نتيجة عملية تجديد الإنتاج الكلية تظهر بمثابة صفة تخص الشيء نفسه؛ ويتوقف الأمر على مالك النقد، أي السلعة في شكلها القابل للمبادلة على الدوام، ما إذا كان يبتغي إنفاقه كنقد أو إقراضه كرأسمال. وعليه، ففي رأس المال الحامل للفائدة، يظهر أمامنا هذا الصنم ذاتي الحركة، هذه القيمة النامية ذاتياً، هذا النقد الذي يفرّخ نقداً، في شكلٍ صافٍ ومكتمل لا يحمل أية آثار تشي بأصله. وهنا تتخذ العلاقة الاجتماعية شكلاً مكتملاً كعلاقة للشيء، النقد، بنفسه هو. وبدلاً من تحويل النقد فعلياً إلى رأسمال لا نجد هنا غير شكل لهذا التحويل فارغاً من أي مضمون. وتغدو القيمة الاستعمالية للنقد هنا، كما هو الأمر مع قوة العمل، هي القدرة على خلق قيمة، بل قيمة أكبر مما يحتويه. فالنقد، بما هو نقد، هو قيمة ذات قدرة كامنة على النمو الذاتي. ويتم إقراضه بهذه الصفة، وهذا هو شكل بيع هذه السلعة المميزة. إن خلق القيمة وحمل الفائدة خاصية من خصائص النقد، تماماً مثلما أن أثمار الكمثري هي خاصية شجرة الكمثري. وإن مُقترض النقد يبيع نقده كشيء يحمل فائدة. وليس ذلك كل شيء. فرأس المال الناشط فعلاً يبرز، كما رأينا، على نحو وكأنه لا يحمل الفائدة بوصفه رأسمالاً ناشطاً، بل بوصفه رأسمالاً في ذاته، بوصفه رأسمالاً نقدياً.

وثمة تشويه آخر: إن الفائدة التي هي مجرد جزء من الربح، أي جزء من فائض القيمة، التي يعتصرها الرأسمالي الناشط من العامل، تبدو الآن، على العكس، الثمرة الخاصة لرأس المال، الأصل، أما الربح، الذي تحوّل الآن إلى شكل ربح صاحب مشروع، فيبدو كشيء ثانوي، تكميلي محض، يلتحق في عملية تجديد الإنتاج. وهنا يبلغ

الشكل الصنمي لرأس المال وتصور رأس المال - بمثابة - صنم ذروة الكمال. ففي الصيغة (ن - ن) نواجه الشكل المبهم لرأس المال، أعلى درجة لتشويه علاقات الإنتاج وشيئيتها؛ نواجه شكل رأس المال الحامل للفائدة، الشكل البسيط لرأس المال، الذي يؤلف فيه رأس المال هذا الشرط المسبق لعملية تجديد إنتاجه بالذات؛ نواجه قدرة النقد، أو قدرة السلعة، على إنماء قيمته الخاصة بصورة مستقلة عن تجديد الإنتاج، أي أننا نواجه تسمية رأس المال في أكثر أشكالها بهراً للأعين.

ومن الطبيعي بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي المبتذل، الذي يسعى إلى تصوير رأس المال وكأنه منبع مستقل للقيمة، لخلق القيمة، أن يكون هذا الشكل لُقية من السماء، شكلاً لا يعود بالوسع التعرف فيه على مصدر الربح، شكلاً تكتسب فيه نتيجة عملية الإنتاج الرأسمالية - بعد فصلها عن هذه العملية بالذات - وجوداً فعلياً مستقلاً. [406] إذن حين يتخذ رأس المال النقدي شكل رأسمال تحديداً فإنه يصبح سلعة تمتلك خاصيتها في إنماء قيمتها سعراً محدداً يجري تسجيله في سعر الفائدة الجاري.

إن رأس المال، بوصفه رأسمالاً حاملاً للفائدة، وبخاصة في شكله المباشر كرأسمال نقدي حامل للفائدة (علماً أن الأشكال الأخرى من رأس المال الحامل للفائدة، التي لا تعيننا في الوقت الحاضر، مشتقة بدورها من هذا الشكل وتفترض وجوده مسبقاً) يتخذ شكله الصنمي الخالص: ففي (ن - ن) نرى ذاتاً، شيئاً قابلاً للبيع. ويرجع ذلك أولاً إلى وجوده الفعلي المستمر في شكل النقد، وهو شكل تنطمس فيه معالم كل تحديداته، ولا تعود عناصره الحقيقية محسوسة. فالنقد هو بالضبط الشكل الذي ينطمس فيه التباين بين السلع من حيث هي قيم استعمالية، وبذلك يختفي التباين بين رؤوس الأموال الصناعية التي تتألف من هذه السلع وشروط إنتاجها؛ النقد هو الشكل الذي توجد فيه القيمة - وهنا رأس المال - كقيمة تبادلية مستقلة ذاتياً. إن الشكل النقدي يؤلف، في عملية تجديد إنتاج رأس المال، لحظة عابرة إنتقالية لا غير. أما في سوق النقد، فإن رأس المال يوجد، على العكس، في هذا الشكل على الدوام. ثانياً - إن فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال، هذه المرة أيضاً في شكل نقد، يبدو هنا وكأنه يعود إلى رأس المال بما هو رأسمال. وكما أن النمو خاصية الشجر، كذلك يبدو توليد النقد (τόκος) (*) خاصية رأس المال في شكله هذا كرأسمال نقدي.

وحين يتخذ رأس المال شكل رأسمال حامل للفائدة، فإن حركته تتمثل في أوجز

(*) بالإغريقية: وليد؛ مولود؛ فائدة. [ن. برلين].

صيغة؛ فالعملية الوسيطة تُحذف، وبذا فإن رأسمالاً = 1000 يثبت كشيء هو في ذاته = 1000^(*)، ويتحول فعلاً إلى 1100 بعد فترة معينة، مثلما يزيد الخمر من قيمته الاستعمالية بعد أن يبقى في القبو أمداً معلوماً. إن رأس المال هو الآن شيء، وكشيء فهو رأسمال. إن جسد النقد الآن «موله بالغرام»^(**) وحالما يُصار إلى إقراضه، أو توظيفه في عملية تجديد الإنتاج (بمقدار ما يدرّ الرأسمالي الناشط فائدة باعتباره مالكاً له، فضلاً عن ربح صاحب مشروع) حتى تنمو عليه الفائدة، في نوم أم في يقظة، في المنزل أم في ارتحال، في النهار، أو في الليل. وهكذا تجد رغبة المكتنز الورعة بغيتها في رأس المال النقدي الحامل للفائدة (وكل رأسمال هو رأسمال نقدي، عند التعبير عن قيمته، أو يُعدّ الآن تعبيراً عن رأسمال نقدي).

[407] إن هذا الوجود الباطني، النامي للفائدة في صلب رأس المال النقدي، كما لو في صلب شيء (على هذه الصورة بالضبط يبدو إنتاج رأس المال لفائض القيمة) هو ما انهكم به لوثر تماماً في زمجرته الساذجة ضد الربا. فبعد أن يكشف لوثر أن الفائدة قد تغدو مستوجبة إذا كان عدم تسديد القرض في أجل معين يجلب خسارة توجب على المُقرض أن يتحملها ويدفع لقاءها، أو يحرمه من ربح يجنيه بشراء حديقة مثلاً، يمضي إلى القول:

«ولكنني قد أقرضتك هذا» (100 غيلدن) «وأنت تسبب لي خسارة مزدوجة، فلا أنا بقادر على الدفع من هنا، ولا على الشراء من هناك، مما يجعلني أتعرض للخسارة من الجانبين، وهذا ما يسمونه: ضرر مزدوج، خسارة واقعة، وربح ضائع (duplex interesse, damni emergentis et lucri cessantis). فهم، إذ سمعوا أن المدعو هانز قد تعرض لخسارة في غيلدناته المائة التي أقرضها، وأنه يطالب بتعويض عادل عن خسارته، يهرعون لانتهاز هذه الفرصة ويطالبون بالضعف عن كل 100 غيلدن، أي تعويضاً مزدوجاً، وبالتحديد عن الخسارة التي تكبدها هانز وعن ضياع فرصة شرائه الحديقة، كما لو أن المائة غيلدن تحمل في صلبها، من الطبيعة، هاتين الخسارتين، ولهذا، ففي كل حالة عندما توجد هناك مائة غيلدن يتم إقراضها، يزيدون على حساب هاتين الخسارتين اللتين لم يتعرض لهما هؤلاء المُقرضون البتة. لذا فإنك

(*) في الطبعة الأولى: 1100. [ن. برلين].

(**) غوته، فاوست، الجزء الأول، المشهد الخامس. [ن.ع].

مرابٍ لأنك تعوض بنقود قريبك حتى عن خسارة وهمية لم ينزلها بك أحد، ولا يمكنك أن تبرهن عليها أو تحسبها له. ويسمي فقهاء القانون هذا النوع من الضرر ضرراً وهمياً، لا ضرراً حقيقياً (non verum, sed phantasticum interesse) فهو ضرر اختلقه الإنسان لنفسه.

ولا يجوز القول باحتمال وقوع خسارة لمجرد أنني لم أستطع الدفع أو الشراء. وإذا قلنا هكذا فإن ذلك بمثابة أن نجعل المصادفة ضرورة (ex contingente necessarium): أن نجعل مما هو عدم، شيئاً واجب الوجود؛ أن نجعل ما هو مجهول شيئاً معلوماً علم اليقين. أليس من شأن رباء كهذا أن يلتهم العالم كله في سنوات قلائل؟

إن المصيبة التي ينبغي أن يبلّ منها المقرض قد حصلت بالصدفة، على غير إرادة منه. ولكن الأمر على خلاف ذلك، بل عكس ذلك تماماً، في الصفقات الربوية: فهنا يبحثون عن أضرار ويختلقونها للتعويض عنها على حساب القريب المعوز، ساعين إلى العيش من ذلك وإصابة الثراء، والانغماس في البذخ والراحة على حساب عمل الآخرين، من دون همّ أو خطر أو خسارة. في هذه الاثناء أجلس إلى جوار المدفأة وأدع غيلدناتي المائة تجوب الأرض نيابة عني، وبما أنها نقد مقرض فأحفظها في كيسي من كل بد من دون أن أتعرض لأي خطر أو أتحمّل أي عناء. من عساه يأنف ذلك؟ (م. لوثر، إلى القساوسة، في الوعظ ضد الربا، فيتنبغ، 1540).

(M. Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen etc.*, Wittenberg, 1540).

إن تصور رأس المال على أنه قيمة تجدد إنتاج نفسها وتزايد في مجرى تجديد الإنتاج، على أنه قيمة باقية دائماً ومتنامية أبداً بفضل خاصيتها الفطرية - أي بفضل الصفة [408] الخفية التي قال بها المدرسيون (السكولائيون) - إن هذا التصور قد أفضى بالدكتور برايس إلى الاختلاقات الخرافية التي تبرز كل خيالات الخيميائيين؛ وهي الاختلاقات التي حملها بيت (Pitt) على محمل الجد، واتخذها دعامة لاقتصاده المالي في قوانينه بصدد رصيد إيفاء الديون (Sinking fund) (*)

(*) حلل ماركس موضوع رصيد إيفاء الديون (sinking fund) في مقالة له بعنوان: ميزانية السيد دزرايلي. ماركس وإنجلز، المؤلفات الكاملة، المجلد 12، ص 462 - 463. [ن. برلين].

«إن النقد الحامل لفائدة مركبة، ينمو ببطء بادية الأمر، ولكن وتيرة النمو تتسارع فيما بعد باطراد، فتبلغ بعد حين مبلغاً من السرعة يبرز كل خيال. إن بنساً واحداً، سُلِّف في سنة ميلاد مخلصنا يسوع بفائدة مركبة قدرها 5%، سيكون قد تنامي، في وقتنا هذا، إلى مبلغ أعظم مما تحتويه 150 مليون كرة أرضية مؤلفة بكلّيتها من الذهب الخالص. أما إذا أقرض هذا البنس بفائدة بسيطة، فإنه لن ينمو، خلال هذه المدة عينها، إلى أكثر من 7 شلنات و4 بنسات ونصف البنس. مع ذلك فإن حكومتنا كانت تفضل، حتى الآن، الطريق الثاني على الطريق الأول، لتحسين أوضاعها المالية»⁽⁸⁰⁾

(80) ريتشارد برايس، نداء إلى الجمهور حول موضوع الدين القومي، لندن، 1772، [ص19].
(Richard Price, *An Appeal to the public, on the subject of the National Debt* London, 1772, [p.19]).

يروى برايس طرفة ساذجة: «على المرء أن يُقرض النقد بفائدة بسيطة، كيما ينمي عن طريق إقراضه بفائدة مركبة».

أنظر: ر. هاميلتون، بحث في ارتفاع وتنامي الدين الوطني لبريطانيا العظمى، الطبعة الثانية، إدنبره، 1814، [ص133].

(R. Hamilton, *An Inquiry concerning the Rise and Progress of the National Debt of Great Britain*, 2nd ed., Edinburg, 1814, [p.133]).

لو كان الحال كذلك لكان الاقتراض عموماً أضمن وسيلة لإثراء الأفراد الخاصين أيضاً ولكن إذا اقترضت مثلاً 100 جنيه بفائدة سنوية مقدارها 5%، فإن عليّ أن أدفع في نهاية السنة 5 جنيهات؛ ولو اقترضنا أن هذا القرض يُعقد لمائة مليون سنة، فليس لدي في غضون ذلك ما أقرضه سنوياً سوى نفس هذه المائة جنيه، كما يتعين عليّ أن أدفع كل سنة 5 جنيهات. ولن أتمكن عن هذا الطريق، من إقراض 105 جنيهات، طالما أقترض 100 جنيه. ولكن من أي مصدر يجب عليّ أن أدفع الـ5%؟ من قروض جديدة، أم، إذا كنت أنا الدولة، من الضرائب. أما إذا قام الرأسمالي الصناعي باقتراض النقد، وكان ربحه يبلغ 15%، مثلاً، فيتعين عليه أن يدفع 5% فائدة، وأن يستهلك 5% لنفسه (رغم أن شهيته تنمو بنمو مداخيله)، وأن يحوّل 5% إلى رأسمال، وفي هذه الحالة، فإن الـ15% ربحاً هي الشرط المسبق للاستمرار في دفع 5% فائدة. ولو استمرت العملية لهبط معدل الربح، بفعل الأسباب التي سبق أن بيّناها، من 15% إلى 10%. ولكن الدكتور برايس ينسى تماماً أن سعر الفائدة البالغ 5% يفترض سلفاً وجود معدل ربح يبلغ 15% ويترك هذا الأخير يستمر مع تراكم رأس المال. إنه لا يكلف نفسه، قط، عناء النظر في عملية التراكم الفعلية، بل يقتصر على إقراض النقد واسترجاعه بفائدة مركبة. أما كيف يتحقق ذلك، فذلك أمر لا يهمه، نظراً لأن ذلك هو الصفة الفطرية الملازمة لرأس المال الحامل للفائدة.

ونراه يحلق أعلى من ذلك في مؤلفه ملاحظات حول المدفوعات للأحكام المستعادة، إلخ، لندن، 1772. (*Observations on reversionary payments etc.*, London, 1772). فيقول:

«إن شلناً أقرض، في سنة ميلاد مخلصنا يسوع» (أي في هيكل أورشليم على الأرجح) «بفائدة مركبة تبلغ 6%، كان سينمو إلى مبلغ يفوق ما يمكن أن يسعه نظامنا الشمسي، على افتراض أنه يتحول إلى كرة يوازي قطرها قطر مدار زحل». - «ففي استطاعة الدولة دوماً أن تجد مخرجاً من الوضع الحرج، إذ يمكن لها أن تسدد أكبر الديون بأقل التوفيرات، خلال أقصر وقت كما تتطلبه مصالحها» (ص XIII و XIV).

[409]

أي مدخل نظري بديع لمسألة دين الدولة في إنكلترا! لقد كان برايس مسحوراً تماماً بالأعداد الهائلة التي تأتي بها المتوالية الهندسية. ولما كان يرى أن رأس المال آلية ذاتية الحركة، من دون أي اعتبار لشروط تجديد الإنتاج والعمل، أي يرى فيه محض عدد ينتمي ذاته من تلقاء ذاته، (تماماً مثلما كان مالتوس يرى أن عدد السكان يزداد تلقائياً بمتوالية هندسية)^(*) فقد تخيل أنه اكتشف قانون ازدياد رأس المال في الصيغة التالية: $ص = ص(1 + د)^ن$ ، حيث $ص$ = مقدار رأس المال + الفائدة المركبة، $ص$ = رأس المال المسلف، $د$ = سعر الفائدة (معبراً عنها بمقادير مناسبة من 100)، $ن$ = عدد السنوات التي تستمر خلالها العملية. ويأخذ بيت (Pitt) ألباز الدكتور برايس المضللة مأخذ الجد. ففي عام 1786 قرر مجلس العموم جمع مليون جنيه بفرض ضريبة على السكان لسد حاجات الدولة. وحسب رأي برايس الذي كان بيت مؤمناً به، لم يكن هناك بالطبع خيراً من فرض الضريبة على الشعب، و «مراكمة» هذا المبلغ بعد جمعه، ثم التخلص من دين الدولة بسحر الفائدة المركبة السرية. وسرعان ما أعقب قرار مجلس العموم، قانون تقدم به بيت يقتضي بمراكمة ربع مليون جنيه،

«إلى أن ينمو الرصيد المتكوّن على هذا النحو، مع الربيع المستحق مدى الحياة، فيبلغ 4,000,000 جنيه سنوياً». القانون رقم 26، جورج الثالث، الفصل 31. (*Act 26, Georg III, Kap. 31*).

(*) حول نظرية مالتوس في السكان، أنظر مؤلفه (ت. ر. مالتوس، بحث في مبدأ السكان، لندن 1798، ص 25 - 26).

(Th. R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population*, London, 1798, p. 25-26).

وفي خطاب ألقاه بيت في عام 1792، حيث اقترح زيادة المبلغ المكرس لرصيد إيفاء الديون، ذكر الآلات والائتمان، إلخ، بين أسباب تفوق إنكلترا التجاري «ولكن التراكم هو أشمل هذه الأسباب وأعظمها ديمومة. وقد تم تطوير هذا المبدأ تماماً كما تم شرحه لدرجة كافية في مؤلف آدم سميث، هذا العبقري. ويتم هذا التراكم بأن نذخر قسماً من الربح السنوي في الأقل، لنضمه إلى الرصيد الرئيسي كي نزيده، ثم نستخدم هذا المقدار بالأسلوب نفسه، في السنة القادمة ليقدم لنا ربحاً مستديماً». وقد حوّل بيت، بمساعدة الدكتور برايس، نظرية سميث في التراكم إلى نظرية إثراء للشعب عبر مراكمة الديون، وبذلك يتوصل إلى آفاق سارة، آفاق التزايد اللانهائي للقروض - قروض لتسديد القروض.

[410] ونجد أصلاً عند جوزايا تشايلد، أبي المصرفيين المعاصرين، «أن 100 جنيه تُقرَض بفائدة مركّبة 10% مدة سبعين عاماً، سوف تنتج 102,400 جنيه» (اطروحة في التجارة، إلخ، تأليف ج. تشايلد، ترجمة، إلخ، أمستردام، وبرلين، 1754، كُتب عام 1669، ص 115).

(*Traité sur le commerce etc.*, par J. Child, traduit etc., Amsterdam et Berlin, 1754, p. 115).

أما إلى أي حدّ أخذ الاقتصاديون المعاصرون وجهة نظر الدكتور برايس دون تمحيص، فذلك ما يتضح من المقتبس التالي المأخوذ عن مجلة إيكونوميست. «إن رأس المال، مع الفائدة المركّبة عن كل جزء مُدخّر من رأس المال، يبلغ من الهيمنة الشاملة مبلغاً بحيث أن كل الثروة في العالم التي يستمد منها الدخل، قد غدت منذ أمد بعيد فائدة عن رأس المال. فكل ربح هو الآن فائدة تُدفع عن رأس المال الموظف سابقاً في الأرض». (19 تموز/ يوليو 1851).

"Capital, with compound interest on every portion of capital saved, is so all-engrossing that all the wealth in the world from which income is derived, has long ago become the interest of capital all rent is now the payment of interest on capital previously invested in the land." (19. July 1851).

وبتعبير آخر، فإن رأس المال، في خاصيته كرأسمال حامل للفائدة، يمتلك كل الثروة

التي يمكن، عموماً، أن تُنتج؛ وكل ما تلقاه حتى الآن ليس سوى مدفوعات مقسّطة لشهيته المهيمنة. واستناداً إلى القوانين التي أبصر بها النور يعود له كل العمل الفائض، الذي يمكن للبشرية أن تقدمه في أي وقت كان. إنه إله الجشع، مولوخ^(*) أخيراً ثمة اللغو التالي من مولر «الرومانسي»:

«إن النمو الهائل للفائدة المركّبة، الذي وصفه الدكتور برايس، أو تنامي قوى البشر المتسارعة بذاتها، يفترض ترتيباً نظامياً، بلا تجزئة وبلا تقطّع، يتواصل لقرونٍ عديدة. وما أن يتجزأ رأس المال وينفصل إلى فرخات نباتية كثيرة منفردة تستمر في نموها، حتى تبدأ من جديد العملية الإجمالية لتراكم القوى. لقد منحت الطبيعة كل عامل مفرد (!) فترة لتنامي القوى تتراوح في المتوسط بين 20 إلى 25 سنة. وبعد انقضاء هذه المدة، يترك العامل سبيله الحياتي، وينبغي له أن ينقل رأسماله المتراكم بالفائدة المركّبة للعمل إلى عامل جديد، وتوزيعه في الأغلب على عدة عمال أو أطفال. ويتعين على هؤلاء الأخيرين أن يتعلموا أولاً كيف ينفثون الحياة في نصيبهم من رأس المال ويستخدمونه قبل أن يكون في استطاعتهم أن يستمدوا منه لأنفسهم فائدة مركّبة. زد على ذلك أن قدراً هائلاً من رأس المال الذي يكتسبه المجتمع المدني، حتى في أكثر النظم الاجتماعية اضطراباً يتراكم بالتدريج على مدى سنوات عديدة من دون أن يُستخدم، مباشرة، في توسيع العمل؛ وعوضاً عن ذلك يجري تحويله، حالما يتجمع مبلغ كبير منه، إلى فرد آخر، عامل، مصرف، دولة، تحت اسم قرض، وبعدها يضع المُقرض رأس المال هذا موضع الحركة فعلاً، ويستمد منه فائدة مركّبة بحيث يمكن له، بيسر تام، أن يجعل المُقرض يرتضي أخذ الفائدة البسيطة التي يدفعها المُقرض. أخيراً فإن قانون الاستهلاك، والجشع والتبديد يعترض سبيل التنامي العاصف الذي يمكن أن يتحقق لقوى البشر ومنتوجهم، لو كان قانون الإنتاج أو الادّخار وحده سارياً». (أ. مولر، عناصر فن الحكم، [1809]، المجلد 3، ص 147-149).

(A. Müller, *Die Elemente der Staatskunst*, [1809], III, P. 147-149).

[411]

(*) مولوخ هو إله الطبيعة والشمس لدى قدامى الآشوريين والفينيقيين. وقد اقترنت عبادته بتقديم قرايين بشرية. وبات اسمه رديفاً لقوة رهية تلتهم البشر. [ن. برلين].

إنه لمن المستحيل أن يحشر المرء في أسطر قلائل ضحالات، يقف لها شعر الرأس مثل هذه. وعدا عن الخلط المضحك بين العامل والرأسمالي، بين قيمة قوة العمل والفائدة عن رأس المال، إلخ، فإن مولر يفسر لنا الحصول على الفائدة المركبة بالقول إن رأس المال يُقرض ليجلب فائدة مركبة. إن طريقة صاحبنا مولر سمة مميزة للرومانسية في كل مهنة. فمحتواها يتألف من أساطير دارجة، مستمدة من أشد التصورات سطحية للأشياء. ثم يجري إسباغ «السمو» والشاعرية على هذا المحتوى الخاطيء، الضحل، بأسلوب معتمى في التعبير.

ويمكن تصوير عملية تراكم رأس المال بمثابة تراكم الفائدة المركبة بمقدار ما نستطيع أن نطلق اسم الفائدة على ذلك الجزء من الربح (فائض القيمة) الذي يُعاد تحويله إلى رأسمال، أي الذي يُستخدم لامتناس عمل فائض جديد، ولكن:

1 - بمعزل عن الاضطرابات العرضية، ثمة جزء من رأس المال القائم تهبط قيمته دائماً، بهذا القدر أو ذاك، في مجرى عملية تجديد الإنتاج، نظراً لأن قيمة السلع تتحدد لا بوقت العمل الذي يتطلبه إنتاجها في الأصل، بل بوقت العمل الذي يتطلبه تجديد إنتاجها، ويتناقص هذا الوقت باطراد بفعل تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية. وعليه، ففي مستوى أعلى من تطور الإنتاجية الاجتماعية يبدو رأس المال القائم ثمرة فترة قصيرة جداً نسبياً لتجديد الإنتاج، عوض أن يبدو نتيجة عملية تراكم طويلة لرأس المال⁽⁸¹⁾

2 - كما أوضحنا في الجزء الثالث من هذا الكتاب، يتناقص معدل الربح مع ازدياد تراكم رأس المال وما يقابله من تزايد في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، هذا التزايد الذي يجد التعبير عنه في التناقص النسبي المطرد للجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع جزئه الثابت. وإذا ما أُريد إنتاج معدل الربح نفسه، في حالة تزايد رأس المال الثابت

(81) - أنظر: ميل (Mill) وكيري (Carey)، وتعليقات روشر الخاطئة على ذلك.

[يشير ماركس هنا إلى:

- جون ستوروات ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، المجلد 1، الطبعة الثانية، لندن 1849، ص

91 - 92.

- كيري، مبادئ العلم الاجتماعي، المجلد الثالث، فيلادلفيا، لندن - باريس، 1859، ص 71

- 73.

- روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة 45.

[ن. برلين].

الذي يحركه عامل واحد، بعشرة أمثال ما كان عليه، فينبغي لوقت العمل الفائض أن يزداد إلى عشرة أمثال ما كان عليه أيضاً، ولكن سرعان ما يغدو وقت العمل الكلي غير كافٍ، بل إن ساعات اليوم الأربع والعشرين لن تكون كافية، حتى لو استولى عليها رأس المال برمتها. والفكرة القائلة بأن معدل الربح لا يتقلص، هي الأساس الذي تركز عليه [412] متوالية برايس، مثلما تركز عليه عموماً فكرة «رأس المال المهيمن هيمنة شاملة، بفضل الفائدة المركبة» (all-engrossing capital, with compound interest)⁽⁸²⁾

إن تطابق فائض القيمة والعمل الفائض يضع حدّاً نوعياً لتراكم رأس المال: وهذا الحدّ يتعين بطول إجمالي يوم العمل، والمستوى الموروث لتطور القوى المنتجة، وعدد السكان، الذي يقرر عدد أيام العمل التي يمكن استغلالها في آنٍ واحدٍ. أما إذا صُوِّر فائض القيمة في الشكل المبهم، شكل الفائدة، فإن الحدّ يغدو كميّاً على وجه الحصر ويتجاوز حدود الخيال.

إن تصور الرأسمال - الصنم يبلغ ذروة كماله في رأس المال الحامل للفائدة، أي التصور الذي ينسب إلى منتج العمل المتكّدد والمثبت في شكل النقد، القدرة على إنتاج فائض القيمة في متوالية هندسية، بفعل خاصية سرية جُبل عليها بالفطرة، كآلية ذاتية الحركة، بحيث أن منتج العمل المتكّدد هذا، كما تظن مجلة إيكونوميست، يعتبر منذ أمد بعيد، ثروة العالم كله وعلى مدى الأزمان كلها، شيئاً يخصه شرعاً، ويأتي إليه شرعاً عن هذا الطريق. إن منتج عمل الماضي، بل عمل الماضي نفسه، يُنظر إليه هنا على أنه، في ذاته ولذاته، يحمل في أحشائه جزءاً من العمل الحي الفائض، الحاضر أو المقبل. ولكننا نعرف بالمقابل أن صيانة، بل كذلك تجديد إنتاج قيمة منتوجات عمل الماضي ليست سوى نتيجة لتمامها بالعمل الحي؛ وثانياً - إن السيطرة التي تمارسها منتوجات عمل الماضي على العمل الحي الفائض لا تدوم إلّا بدوام العلاقة الرأسمالية، العلاقة الاجتماعية المعينة التي ينتصب فيها عمل الماضي مستقلاً عن العمل الحي، ومهيماً عليه.

(82) «من الواضح مع ذلك، أن ليس هناك من عمل، ولا قوة منتجة، ولا حدة ذكاء، ولا فن، يستطيع أن يلبي المطالب الكاسحة للفائدة المركبة. ولكن كل توفير إنما ينشأ عن إيراد الرأسمالي، بحيث أن هذه المطالب تطرح باستمرار، مثلما أن القوة المنتجة ترفض تلبيةها باستمرار. من هنا نشوء نوع من التوازن باستمرار». (الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، [لندن، 1825]. [London, 1825], p. 23. *Labour Defended against the Claims of Capital*) تأليف هودجكين).

الفصل الخامس والعشرون

الائتمان ورأس المال الوهمي

إن التحليل المفصل لنظام الائتمان والأدوات التي يخلقها لنفسه (النقد الائتماني، إلخ) أمر يقع خارج نطاق خطة البحث. ونكتفي هنا بالتشديد على بضع نقاط قليلة، ضرورية من أجل تمييز نمط الإنتاج الرأسمالي عموماً. وعليه، سوف تقتصر على معالجة الائتمان التجاري والمصرفي. أما الصلة بين تطور هذين وتطور الائتمان العمومي، فتقع خارج اعتبارنا.

سبق أن بيّنت (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ب) كيف أن وظيفة النقد كوسيلة دفع تنشأ عن التداول السلعي البسيط، كما تنشأ معها علاقة الدائن والمدين بين منتجي السلع وتجار السلع. وبموازاة تطور التجارة وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي لا يجري الإنتاج في ظله إلا من أجل التداول، فإن هذه القاعدة الطبيعية لنظام الائتمان، تتسع، وتعمم، وتحسن. وعلى العموم، فإن النقد يقوم، هنا، بوظيفة وسيلة دفع لا غير، أي أن السلعة لا تُباع لقاء نقد، بل بموجب تعهد خطي بالدفع في أجل معين. ويمكن، توخياً للإيجاز، أن ندرج تعهدات الدفع هذه جميعاً تحت المقولة العامة: الكمبيالات. وتمضي هذه الكمبيالات ذاتها في التداول كوسيلة دفع حتى يوم نفاذها واستحقاق الدفع؛ وهي تؤلف النقد التجاري بكل معنى الكلمة. وبمقدار ما تلغي هذه الكمبيالات بعضها بعضاً، عن طريق تسوية الديون والمستحقات، فإنها تقوم بوظيفة نقد، على نحو مطلق، لأنه لا يجري في هذه الحالة تحويلها النهائي إلى نقد. وكما أن هذه التسليفات المتبادلة للمنتجين والتجار تؤلف الأساس الفعلي للإئتمان كذلك فإن أداة تداولها، أي الكمبيالة، تؤلف قاعدة النقد الائتماني الفعلي، كالأوراق النقدية المصرفية،

وما إلى ذلك. ولا تركز هذه الأخيرة على التداول النقدي، سواء كان النقد المعدني أو النقد الورقي الحكومي، بل تركز على تداول الكمبيالات.

[414] ويقول و. ليثام W. Leatham (وهو مصرفي من يوركشاير) في: رسائل حول جريان العملة، الطبعة الثانية، لندن، 1840. 2nd ed., London, (Letters on the Currency, 1840 ما يلي:

«أرى أن المبلغ الكلي [للكمبيالات] لمجمل عام 1839 كان 528,493,842 جنيهًا» (وهو يفترض أن الكمبيالات الأجنبية تؤلف قرابة $\frac{1}{7}$ من المجموع) (*) «وإن مبلغ الكمبيالات المتداولة في وقت واحد خلال السنة ذاتها يبلغ 132,123,460 جنيهًا» (ص 55 - 56). - «إن الكمبيالات هي جزء من مكونات وسائل التداول، أكبر حجماً من كل الأجزاء الأخرى مأخوذة معاً» (ص 3-4). - «إن هذا البناء الفوقي الهائل من الكمبيالات يركز (!) على قاعدة مؤلفة من مقدار الأوراق النقدية المصرفية والذهب؛ وإذا ضاقت هذه القاعدة، بفعل الأحداث، أكثر مما ينبغي، فإن تماسكها ووجودها يتعرضان للخطر» (ص 8). - «وإذا أخذنا كل العملة الجارية» (يقصد الأوراق النقدية المصرفية) «وحجم التزامات المصارف جميعاً، واجبة الدفع نقداً في الحال، لحصلنا، وفق حساباتي، على مبلغ قدره 153 مليوناً، يمكن أن يطلب تحويله، قانوناً، إلى ذهب. والحال أن مقدار الذهب المتوافر لإيفاء هذا الاستحقاق يبلغ 14 مليوناً فقط» (ص 11). - «لا يمكن فرض السيطرة على الكمبيالات، إلّا عن طريق إقامة حاجز في وجه نشوء فيض النقد وتدني سعر الفائدة أو الحسم، الذي يخلق قسماً من الكمبيالات ويشجع انتشارها الواسع والخطر. وإنه لمن المستحيل أن يقرر المرء أي قسم من الكمبيالات ينشأ عن صفقات فعلية، كأعمال البيع والشراء الفعلية مثلاً، وأي قسم منها يُخلق بصورة زائفة (وهي fictitious) ويتألف من كمبيالات صورية لا غير، أي كمبيالات تُعطى لتحل محل الكمبيالة الجارية حتى استحقاقها، وتخلق بذلك رأسماً صورياً من وسائل التداول البسيطة. وفي أيام وفرة النقد ورخصه، تصل هذه الممارسة، حسب ما أعلم، أبعاداً هائلة» (ص 43 - 44).

(*) في الطبعة الأولى: $\frac{1}{3}$. [ن. برلين].

ويقول ج. و. بوزانكيه، العملة الجارية، المعدنية، والورقية، والائتمانية، لندن، 1842:

(J.W. Bosanquet, *Metallic, Paper, and Credit Currency*, London, 1842).

«إن المقدار الوسطي للمدفوعات في دار المقاصة» [حيث يتبادل مصرفيو لندن، بصورة متقابلة، الشيكات الواجب دفعها والكمبيالات المستحقة] «يزيد عن 3 ملايين جنيه كل يوم على مدار السنة، أما الرصيد النقدي اليومي، اللازم لهذا الغرض فلا يزيد إلا قليلاً عن 200,000 جنيه» (ص 86). [وفي عام 1889 بلغ الدوران الكلي لدار المقاصة $\frac{3}{4}$ 7618 مليون جنيه، أي بمتوسط قدره $25\frac{1}{2}$ مليون يومياً خلال 300 يوم. ف. [إنجلز] «إن الكمبيالات هي بلا شك وسائل تداول (عملة جارية currency)، بصورة مستقلة عن النقد، وذلك بمقدار ما تنتقل الملكية من يد إلى أخرى بعد تجييرها» (ص 92 - 93). - ويمكن القول إن كل كمبيالة في التداول تُجَيَّر بصورة وسطية، مرتين، وأن كل كمبيالة تقوم بالدفع مرتين أيضاً قبل استحقاقها. بناء على ذلك وبفضل التجيير وحده تنتقل من يد إلى أخرى عن طريق الكمبيالات ملكيات تبلغ قيمتها ضعف 528 مليوناً، أو 1056 مليون جنيه، وهذا أكثر من 3 ملايين يومياً خلال عام 1839. وعليه، فمن المؤكد أن الكمبيالات والودائع معاً، تؤدي وظائف النقد، بنقل الملكية من يد إلى أخرى دون عون من النقد، بما يناهز 18 مليون جنيه يومياً في الأقل» (ص 93).

ويقول توك بصدد الائتمان عموماً، ما يلي: [415]

«إن الائتمان، في أبسط تعبير عنه، هو الثقة، المتينة أو الواهية، التي تقود شخصاً ما إلى أن يضع في عهدة آخر مبلغاً معيناً من رأس المال، نقداً أو سلعاً مقدرة بقيمة نقدية متفق عليها، وتنبغي إعادة هذا المبلغ دوماً بعد انصرام مهلة محددة. وفي الحالة التي يُقرض فيها رأس المال بهيئة نقد، أي سواء بهيئة أوراق نقدية مصرفية (بنكنوت) أو ائتمان نقدي، أو حوالة إلى مراسل، فإن ثمة علاوة تبلغ كذا بالمائة من المبلغ الأصلي الواجب إعادته، تُضاف لقاء استخدام رأس المال. أما بالنسبة إلى إقراض السلع التي يقرر المشاركون في الصفقة قيمتها، والتي يؤلف نقلها بيعاً، فإن المبلغ المثبت الذي ينبغي إرجاعه يتضمن تعويضاً عن

استعمال رأس المال وعن المجازفة القائمة حتى انصرام الفترة المحددة للدفع. إن الالتزامات الخطية بالدفع في أجل معين ترافق عادة، مثل هذه القروض. إن هذه الالتزامات أو التعهدات القابلة للتحويل، تصبح وسيلة تتيح للمُقرضين، حتى تسنح لهم الفرصة لاستخدام رأسمالهم، سواء بهيئة نقد أو سلع، أن يقترضوا أو يشتروا بسعر أرخص، قبل انتهاء أجل الكمبيالات التي يحملونها، نظراً لأن ائتمانهم الخاص مسند بقوة الاسم الثاني الذي تحمله الكمبيالة إلى جانب اسمهم». (بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 87. *An Inquiry into the Currency Principle*, p. 87).

ويقول شارل كوكلان: الائتمان والبنوك في الصناعة، مجلة العالمين القديم والجديد(*)، 1842، المجلد 31، [ص 797].

(Ch. Coquelin, *Du Crédit et des Banques dans L'Industrie*, «Revue des deux Mondes», 1842, T. XXXI [p. 797]).

«في كل بلد، يجري الشطر الأعظم من صفقات الائتمان في دائرة العلاقات الصناعية بالذات. فمنتج المواد الأولية يسلفها إلى الصناعي الذي يُعالج هذه المواد، ويأخذ منه تعهداً بالدفع في أجل محدد. ويقوم الصناعي، بعد إكمال قسطه من العمل، بتسليف سلعته هو الآخر وفق شروط مماثلة إلى صناعي آخر يتولى مواصلة تصنيعها، وعلى هذا النحو يتم تقديم الائتمان أبعد فأبعد، من شخص إلى آخر، وصولاً إلى المستهلك. إن تاجر الجملة يسلف السلع إلى تاجر المفرق، في حين أنه هو نفسه يتلقى سلفة مماثلة من الصناعي أو وكيله. إن الكل يقترض بهذه اليد ويُقرض باليد الأخرى، نقداً في بعض الأحيان، ومنتجات في أغلب الأحيان. وعليه، ثمة مبادلات لا تنقطع من التسليفات المتداخلة المتشابكة في كل الاتجاهات، تجري في نطاق العلاقات الصناعية. وما تطور الائتمان سوى تزايد وتنامي هذه التسليفات المتبادلة، وهذا هو الموطن الحقيقي لجبروته».

أما الوجه الآخر من نظام الائتمان فيرتبط بتطور المتاجرة بالنقد، الذي يترافق، بالطبع، مع تطور تجارة السلع، في ظل الإنتاج الرأسمالي. ولقد رأينا في الجزء السابق

(*) *Revue des deux mondes* - مجلة العالمين القديم والجديد - مجلة أدبية اجتماعية، نصف شهرية صدرت في باريس ابتداءً من عام 1829. [ن. برلين].

(الفصل التاسع عشر) كيف أن حفظ الأرصدة الاحتياطية التابعة لرجال الأعمال، والعمليات التكنيكية لقبض ودفع النقود، والمدفوعات العالمية، وبالتالي تجارة السبائك [416] تتركز بين أيدي تجار النقد. وارتباطاً بهذه المتاجرة بالنقد، يتطور الجانب الآخر من نظام الائتمان، أي إدارة رأس المال الحامل للفائدة أو رأس المال النقدي كوظيفة خاصة يؤديها تجار النقد. ويصبح إقراض النقد واقتراضه أعمالهم الخاصة. ويبرز تجار النقد كوسطاء بين المُقرض الفعلي ومُقرض رأس المال النقدي. وإذا أردنا التعبير عن ذلك تعبيراً عاماً، قلنا، إن أعمال المصرفي تكمن، من هذه الوجهة، في تركيز رأس المال النقدي القابل للإقراض بين يديه بمقادير ضخمة، بحيث أن المصرفيين يقفون، كممثلين لسائر مُقرضي النقد، في مواجهة الرأسماليين الصناعيين والتجاربيين عوضاً عن مُقرض النقد المفرد. إنهم يصبحون المدراء العامين لرأس المال النقدي. من جهة أخرى، فإنهم يركزون المُقرضين بمواجهة كل المُقرضين، لأنهم يقتضون من أجل عالم التجارة بأسره. إن المصرف يُمثل، من جهة، تركز رأس المال النقدي، تركز المُقرضين، ويُمثل من جهة أخرى تركز المُقرضين. وينشأ ربحه، بوجه عام، من أنه يقترض بفائدة أدنى مما يُقرض بها.

إن رأس المال القابل للإقراض الذي تتصرف به المصارف، يتدفق إليها بطرق شتى. فأول ما يتركز بين أيديها، باعتبارها أمناء صناديق الرأسماليين الصناعيين، هو رأس المال النقدي الذي يحتفظ به كل منتج وتاجر كرصيد احتياطي، أو ما يأتيه من مدفوعات. وهكذا تتحول هذه الأرصدة إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. ولذا يتقلص الرصيد الاحتياطي لعالم التجارة إلى الحد الأدنى الضروري بفعل تركزها في صندوق مشترك، ويجري إقراض جزء من رأس المال النقدي هذا، بدل أن يبقى مطموراً كرصيد احتياطي، فيقوم بوظيفة رأسمال حامل للفائدة. ثانياً، إن رأس المال القابل للإقراض يتألف أيضاً، عند المصارف، من ودائع الرأسماليين النقديين، الذين يتركون للمصارف أمر إقراضها. ومع تطور النظام المصرفي، وتحديدًا منذ أن تأخذ المصارف بدفع فائدة على الودائع، فإن المدخرات النقدية، والنقد غير الموظف مؤقتاً لسائر الطبقات، تتركز في المصارف. وإن المبالغ الصغيرة، التي يعجز كل منها عن أن ينشط، لذاته، كرأسمال نقدي، تتوحد في مبالغ ضخمة لتؤلف بذلك قوة نقدية. وإن جُمع هذه المبالغ الصغيرة كنتيجة خاصة للنظام المصرفي، ينبغي أن يُميز عن دوره التوسطي بين الرأسماليين النقديين الفعليين من جهة، والمقرضين من جهة أخرى. أخيراً، فإن الإيرادات التي يزعم استهلاكها على نحو تدريجي، تودع في المصارف أيضاً.

إن الاقراض (ولا نتناول هنا سوى الائتمان التجاري بالمعنى الدقيق للكلمة) يتم عبر حسم الكمبيالات - أي تحويلها إلى نقد قبل أجل استحقاقها - وعبر تقديم التسليفات بمختلف الأشكال: تسليفات مباشرة بإئتمان شخصي، تسليفات لومبارد على سندات حاملة للفائدة، سندات حكومية، أسهم من كل الأصناف، وبخاصة التسليفات على البوالص وبوالص الخزن (Dock warrants) وغير ذلك من شهادات ملكية مصدقة للسلع، [417] وعلى الودائع، إلخ.

أما الائتمان الذي يقدمه المصرفي فيمكن أن يُعطى بأشكال مختلفة، بصورة كمبيالات على مصارف أخرى، أو شيكات مسحوبة عليها، أو فتح ائتمان مباشر، وأخيراً باستخدام الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) الخاصة بالمصرف نفسه، إن كان المصرف مخولاً بإصدارها. وما الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) سوى كمبيالة على المصرفي قابلة للدفع إلى حاملها في أي وقت، حيث يضعها المصرفي عوضاً عن الكمبيالات الخاصة. وإن هذا الشكل الأخير من الائتمان يبدو لغير المختص هاماً وبارزاً بوجه خاص، وسبب ذلك، أولاً، إن هذا النوع من النقد الائتماني ينتقل من التداول التجاري البسيط إلى التداول العام ويؤدي هنا وظيفة نقد؛ كما أن ذلك يرجع أيضاً إلى أن المصارف الرئيسية، في أغلب البلدان، والتي تصدر أوراقاً نقدية مصرفية، ليست سوى خليط عجيب من مصرف دولة ومصرف خاص؛ ويقوم أساس عملياتها في واقع الأمر على ائتمان الدولة، أما أوراقها المصرفية فهي وسيلة دفع أسبغت عليها صفة قانونية، إلى هذا الحد أو ذاك؛ ومن الجلي هنا أن ما يتاجر به المصرفي ليس سوى ائتمان، حيث أن الأوراق النقدية المصرفية لا تُمثل غير رموز ائتمان متداولة. ولكن المصرفي يتاجر أيضاً بكل الأشكال الأخرى من الائتمان، حتى عندما يسلّف النقود الفعلية المودعة لديه. الواقع، أن الأوراق النقدية المصرفية لا تؤلف شيئاً غير العملة السارية في تجارة الجملة، أما الودائع فهي تنسم دائماً بأهمية أكبر بالنسبة إلى المصارف. وتقدم المصارف الاسكتلندية خير دليل على ذلك.

ولا حاجة بنا في إطار هذا البحث إلى أن ندرس بتفصيل أكبر الأشكال الخاصة لمؤسسات الائتمان والأشكال الخاصة للمصارف.

«إن أعمال المصرفيين. يمكن أن تقسم إلى فرعين: (1) جمع رأس المال من أولئك الذين لا يجدون استخداماً مباشراً له، وتوزيعه على أو نقله إلى أولئك الذين يستطيعون أن يستخدموه. (2) استلام ودائع مداخيل الزبائن ودفع المبالغ الضرورية لهم للإنفاق على أغراضهم

الاستهلاكية. الأول هو تداول رأسمال، والثاني هو تداول نقد (العملة الجارية currency). - «النوع الأول من العمليات هو تركيز لرأس المال من جهة، وتوزيع له من جهة ثانية، والثاني هو تنظيم التداول من أجل الأغراض المحلية للمنطقة». (توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 36-37).

(Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, p. 36-37).

وسوف نعود إلى هذا المقطع ثانية في الفصل الثامن والعشرين.
(تقارير اللجان، المجلد الثامن، و«الكساد التجاري»، المجلد الثاني، الجزء الأول، 1847 - 1848. محاضر شهادات. *Reports of Committees*, Vol. VIII. *Commercial Distress*, Vol. II, part I, 1847-1848. Minutes of Evidence) (نستشهد بذلك لاحقاً تحت اسم «الكساد التجاري» 1847 - 1848 *Commercial Distress*). في [418] الأربعينات، ولدى حسم الكمبيالات، كان يجري في لندن قبول كمبيالات مصرف أمدها 21 يوماً على مصرف آخر بدلاً من الأوراق النقدية المصرفية وذلك في عدد لا يُحصى من الحالات. (إفادة ج. بيز، مصرفي ريفي، رقم 4636 و4645). واستناداً إلى التقرير نفسه، جرت العادة لدى المصرفيين على أن يدفعوا لربائتهم كمبيالات من هذا النوع بانتظام، حيثما كان النقد شحيحاً. وإذا ما أراد المستلم أوراقاً نقدية مصرفية توجب عليه حسم هذه الكمبيالات ثانية. وكان ذلك، بالنسبة إلى المصارف، يضارع امتيازاً لسك النقود. لقد كان السادة جونز لويد وشركاه يدفعون بهذه الطريقة «منذ الأزل»، حيثما كانت النقود تشحّ وكان سعر الفائدة يزيد على 5%. وكان الزبون يتلهف للحصول على مثل هذه الكمبيالات المصرفية نظراً لأن كمبيالات شركة جونز لويد وشركاه تُحسم بسهولة أكبر من كمبيالاته الخاصة؛ وكانت هذه الكمبيالات تنتقل في أحيان كثيرة من يد إلى أخرى 20 أو 30 مرة (المرجع نفسه، الأرقام 901 - 904 - 905 - 992). إن جميع هذه الأشكال تخدم في جعل حقوق الدفع قابلة للنقل.

«يندر آلاً يكون هناك شكل يوضع فيه الائتمان لكي يُستدعى، في بعض الأوقات، إلى أداء وظائف النقد؛ وسواء كان هذا الشكل ورقة نقدية مصرفية أم كمبيالة أم شيكاً مصرفياً، فإن العملية تظل واحدة في الجوهر، كما تبقى النتيجة واحدة في الجوهر». (فولارتون، تنظيم العملات الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1845 *Fullarton, On the Regulation of Currencies*, 2nd ed., London, 1845, p. 38. - «إن الأوراق النقدية المصرفية هي قطع نقدية صغيرة للائتمان» (ص 51).

المقتبسات التالية مأخوذة عن مؤلف (ج. و. جيلبرت، تاريخ ومبادئ العمل المصرفي، لندن، 1834، J.W. Gillbart, *The History and Principles of Banking*, 1834. (London, 1834.

«يتألف رأسمال المصرف من قسمين، رأس المال المُستثمر (invested capital) ورأس المال المصرفي أو المُقترض (banking capital)» (ص 117). «إن رأس المال المصرفي أو رأس المال المُقترض يتشكل بثلاث طرق: (1) استلام الودائع، (2) إصدار الأوراق النقدية المصرفية الخاصة، (3) سحب الكمبيالات. وإذا ما رغب أي امرئ في أن يقرضني 100 جنيه مجاناً، وأقرضت أنا بدوري هذه المائة جنيه إلى شخص آخر بفائدة 4%، فلأنني سأربح خلال السنة 4 جنيهات من هذه الصفقة. وبالمثل، إذا وافق أي شخص على أخذ تعهدي بالدفع» أتعهد بالدفع - I promise to pay - هي الصيغة المعتادة في الأوراق النقدية المصرفية الإنكليزية) «وإعادته لي في نهاية السنة ودفع 4 في المائة لقاءه، تماماً كما لو أن أنني قد أقرضته 100 جنيه، فلأنني أربح 4 جنيهات بهذه الصفقة؛ ثم لو أن شخصاً من بلدة ريفية جاءني بـ 100 جنيه على شرط أنني، بعد 21 يوماً أدفعها إلى شخص ثالث في لندن، فإن أية فائدة يمكن أن أجنيها من هذه النقود خلال هذه المهلة، ستكون ربحاً لي. هذه هي في جوهر الأمر العمليات المصرفية، وسبل خلق رأسمال مصرفي عن طريق الودائع، والأوراق النقدية المصرفية والكمبيالات» (ص 117). «إن أرباح المصرفي تتناسب، عموماً، مع مقدار رأسماله المُقترض أو رأسماله الخاص. ولتحديد الربح الفعلي للمصرف، يتعين طرح الفائدة المدفوعة عن رأس المال المستثمر من الربح الإجمالي. والباقي هو ربح المصرف» (ص 118). «إن التسليفات التي يقدمها المصرفي إلى زبائنه إنما تنتجها نقود أناس آخرين» (ص 146). «إن أولئك المصرفيين الذين لا يصدرون الأوراق النقدية المصرفية هم بالضبط الذين يخلقون رأسمالاً مصرفياً عن طريق حسم الكمبيالات. إنهم يزدون ودائعهم بواسطة عمليات الحسم. ولا يحسم مصرفيو لندن لأحد سوى الشركات التي تفتح لديهم حسابات جارية» (ص 119). «إن شركة تحسم كمبيالات لدى مصرفها، وتدفع فائدة عن المبلغ الإجمالي لهذه الكمبيالات، ينبغي في الأقل أن تترك جزءاً من هذا المبلغ بين يدي المصرف من دون أن تأخذ لقاءه أي فائدة. ويحصل المصرفي،

[419]

بهذه الطريقة، على فائدة عن النقد المسلف، تزيد على الفائدة الجارية ويخلق لنفسه رأسمالاً مصرفياً على حساب المتبقي بين يديه» (ص 120).

ويقول بصدد الاقتصاد في الأرصدة الاحتياطية والإيداعات والشيكات: «إن مصارف الإيداع تقتصد في استخدام وسائل التداول عن طريق نقل الديون، وتقوم بإجراء صفقات كبيرة المقدار باستخدام مبالغ ضئيلة من النقد الفعلي. والنقد المتحرر على هذا النحو إنما يستخدمه المصرفي لتقديم تسليفات بحسم الكمبيالات أو بغير ذلك، إلى زبائنه. من هنا فإن نقل الديون يزيد من كفاءة نظام الإيداع» (ص 123). «ولا يهم البتة إن كان الزبونان، المتعاملان مع بعضهما، يحفظان حساباتهما عند المصرفي الواحد نفسه أم عند مصرفيين مختلفين؛ ذلك لأن المصرفيين يتبادلون الشيكات فيما بينهم في دار المقاصة (Clearing House). وعلى هذا يمكن لنظام الإيداع أن يبلغ بواسطة نقل الديون، انتشاراً يزيح استخدام النقود المعدنية تماماً ولو كان لكل امرئ حساب جارٍ في المصرف، وأجرى مدفوعاته كلها بالشيكات، لأصبحت هذه الشيكات الوسيلة الوحيدة للتداول. وينبغي الافتراض في مثل هذه الحالة أن المصرفي يحتفظ بالنقد بين يديه، وإلا ما كان للشيك أية قيمة» (ص 124).

إن مركزة المصارف للتعاملات المحلية تتم بواسطة: (1) فروع المصارف. ولدى المصارف الريفية فروع في المدن الصغيرة الواقعة في المنطقة؛ وكما أن لمصارف لندن فروعاً في أحياء لندن المختلفة. (2) بواسطة الوكالات.

«لكل مصرف ريفي وكيل في لندن، يتولى دفع أوراقه المصرفية وكمبيالاته، واستلام النقد الذي يدفعه زبائن يقطنون في لندن لحساب زبائن يقطنون في الريف» (ص 127). «إن كل مصرفي يقبل الأوراق المصرفية لمصرف آخر، ولكنه لا يعيد إصدارها. ويجتمع المصرفيون سوية في مدينة أكبر، مرة أو مرتين في الأسبوع ليتبادلوا أوراقهم المصرفية. ثم يُدفع الرصيد المتبقي بحوالة على لندن» (ص 134). «إن هدف المصارف هو تسهيل الصفقات التجارية. وإن كل ما يسهل التجارة يسهل المضاربة أيضاً. فالتجارة والمضاربة متلازمان في أغلب الأحوال تلازماً يصعب معه القول أين تنتهي التجارة وأين تبدأ المضاربة. وحيثما كانت هناك مصارف، كان بالوسع الحصول على رأس المال

[420]

بيسر أكبر وبسعر أرخص. إن رخص رأس المال يحث على المضاربة، مثلما أن رخص لحوم البقر والجعة يحث على الشراة والادمان» (ص 137-138). «وبما أن المصارف التي تصدر الأوراق النقدية المصرفية الخاصة بها، تدفع على الدوام بهذه الأوراق، فقد يبدو أن أعمال الحسم التي تقوم بها إنما تجري حصراً برأسمال من هذا الصنف، ولكن الحال ليس كذلك. يمكن للمصرفي، بالطبع، أن يصدر أوراقه المصرفية الخاصة ويدفع بها كل الكمبيالات التي يقوم بحسمها، ومع ذلك فإن ما لا يقل عن $\frac{9}{10}$ الكمبيالات التي يجدها بحوزته تمثل رأسمالاً فعلياً. إذ رغم أنه يدفع لهذه الكمبيالات نقداً ورقياً خاصاً به، فليست هناك حاجة إلى أن يبقى هذا النقد الورقي في التداول حتى انقضاء أجل استحقاق الكمبيالة. فالكمبيالات يمكن أن تجري لثلاثة أشهر، أما الأوراق المصرفية فقد تعود بعد 3 أيام» (ص 172) «إن قيام الزبون بسحب رصيد من الحساب أمر معتاد في الأعمال. والواقع أن ذلك هو الهدف من ضمان الائتمان النقدي. ولا يجري ضمان الائتمان النقدي من خلال الكفالة الشخصية فحسب بل وبإيداع سندات» (ص 174-175). «إن لرأس المال المقرض برهن سلع، الأثر نفسه الذي يتمتع به رأس المال المقرض بحسم الكمبيالات. فحين يقترض زبون 100 جنيه بكفالة سلعه، فإن الأمر يشبه كما لو أنه باع سلعه لقاء كمبيالة بـ 100 جنيه تم حسمها عند المصرفي. غير أن القرض يتيح له الاحتفاظ بسلعه حتى تتوافر أسعار أفضل، ويتجنب عن هذا الطريق القيام بأية تضحية قد يضطر إليها بغية الحصول على النقود لأغراض عاجلة» (ص 180 - 181).

[ونقرأ في كتاب] (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، [إدنبرة 1854]، ص 62 - 63).

(The Currency Theory Reviewed etc., [Edinburgh, 1854], p. 62-63):

«إنها حقيقة لا جدال فيها أن الـ 1000 جنيه التي أودعتها أنت اليوم عند آ قد تُصرف غداً لتصبح إيداعاً لدى ب. ويمكن لهذا أن يصرفها بعد غد فتصبح إيداعاً لدى ج، وهلمجراً إلى ما لا نهاية. وإن هذه الـ 1000 جنيه نفسها بهيئة نقد، يمكن، بسلسلة نقل للحقوق، أن تنامي إلى مقدار من الودائع لا حدود له مطلقاً. لذا، فمن الممكن تماماً أن تسعة أعشار مجموع الودائع في إنكلترا لا وجود لها خارج

سجلات معينة في دفاتر حساب المصرفيين... وهكذا، فإن النقد المتداول في اسكتلندا» [وهو في الغالب نقد ورقي لا غير!] «لا يزيد أبداً عن 3 ملايين جنيه، فيما تقدر الودائع في المصارف بـ 27 مليوناً. وما لم يطرأ طلب فجائي عام على الودائع (a run on the banks)، فإن بوسع هذه الألف جنيه، في مجرى ترحالها، أن تسدد بالسهولة ذاتها، مبلغاً لا حدود له. وبما أن هذه الـ 1000 جنيه التي أسدد بها ديوني لأحد التجار اليوم، يمكن أن تسدد له ديونه لتاجر آخر غداً، وتسدد ديون التاجر لأحد المصارف بعد غد، وهكذا إلى ما لا نهاية، فإن هذه الألف جنيه يمكن أن تنتقل من يد إلى يد ومن مصرف إلى آخر لتغطية أي مقدار من الودائع».

(*) [لقد سبق أن رأينا أن جيلبرت كان يدرك أصلاً منذ عام 1834 أن

«كل ما يسهل التجارة يسهل المضاربة أيضاً؛ فالتجارة والمضاربة متلازمتان في أغلب الأحوال تلازماً يصعب معه القول أين تنتهي التجارة وأين تبدأ المضاربة».

[421]

وكلما ازدادت سهولة الحصول على سلف مقابل السلع غير المباعة، ازداد أخذ مثل هذا السلف، وتنامى الإغراء لزيادة إنتاج مثل هذه السلع أو لطرح المصنّع منها إلى أسواق نائية لا لغرض سوى الحصول على تسليفات نقدية قبل كل شيء. أما إلى أي حد يمكن لعالم التجارة أن يقع في بلد من البلدان فريسة لمثل هذا الصنف من التلاعب، وإلام ينتهي، فإن تاريخ التجارة الإنكليزية بين أعوام 1845 و1847 يقدم مثلاً ساطعاً على ذلك. ويمكن أن نرى هنا ما يمكن للإلتئام أن يفعله. وقبل الانتقال إلى الأمثلة اللاحقة، ندلي ببعض الملاحظات الوجيهة.

في نهاية عام 1842 بدأ الضغط يخف بعد أن خيم على الصناعة الإنكليزية على نحو غير منقطع تقريباً منذ عام 1837. وخلال العامين التاليين تنامي الطلب الخارجي على سلع الصناعة الإنكليزية أكثر فأكثر؛ وسجلت الفترة 1845 - 1846 أعلى درجة من الازدهار. وفي عام 1843 كانت حرب «الافيون»(**) قد فتحت الصين أمام التجارة

(*) هذه الإضافة المطولة من إنجلز، تنتهي على الصفحة 423 للمتن الألماني [الطبعة العربية، ص 477]، وهي محاطة بقوسين مربعين. [ن.ع.].

(**) Opiumkrieg، حرب الأفيون، شنت انكلترا الحرب على الصين خلال الفترة 1839-1842، لفتح أسواق الصين أمام التجارة الإنكليزية. بدأت الحرب إثر حصار الصين للسفن الأجنبية

الإنكليزية. وأعطى السوق الجديد حافزاً جديداً للنهوض العاصف للصناعة التي كانت أصلاً في أقصى نمو، وبخاصة صناعة القطن. «هل نستطيع أن ننتج أكثر من اللازم؟ علينا أن نزود 300 مليون إنسان بالملابس» - هذا ما قاله لي في حينه أحد أصحاب المصانع في مانشستر. ولكن كل مباني المصانع المشادة حديثاً، والمحركات البخارية وآلات الغزل والنسيج لم تكن تكفي لامتناس فائض القيمة الذي كان يتدفق بغزارة في لانكشاير. وجرى الانخراط في بناء سكك الحديد بالحماصة نفسها التي جرى بها توسيع الإنتاج؛ وهنا، قبل كل شيء، وجد التوق إلى المضاربة عند الصناعيين والتجار ما يليه، ابتداءً من صيف عام 1844. وجرى اقتناء الأسهم بأقصى ما في الاستطاعة، أي بمقدار ما كان هناك نقد يكفي لتغطية المدفوعات الأولى؛ أما بالنسبة للمدفوعات اللاحقة، فلا بد من العثور على وسائل! ولكن عندما حلَّ أجل المدفوعات التالية - بموجب السؤال رقم 1059 في تقرير: الكساد التجاري *Commercial Distress* 1857/1848، بلغ مقدار رؤوس الأموال الموظفة عامي 1846 - 1847 في سكك الحديد 75 مليون جنيه - كان لا بد من اللجوء إلى الائتمان، وتعين على أغلبية مشاريع هذه الشركات أن تدفع ثمن ذلك أيضاً.

وقد تجاوزت مشاريع هذه الشركات في أغلب الأحوال، حدود استطاعتها. وأدت الأرباح العالية، المغرية، إلى القيام بعمليات أوسع مما تتيحه وسائل السيولة المتاحة. ولكن الائتمان كان حاضراً، سهل المنال، بل رخيصاً. وكان سعر الحسم المصرفي متدنياً: $1\frac{3}{4}\%$ إلى $2\frac{3}{4}\%$ عام 1844، وأقل من 3% حتى تشرين الأول/أكتوبر 1845؛ ثم ارتفع إلى 5% لفترة وجيزة (شباط/فبراير 1846)؛ وهبط إلى $3\frac{1}{4}\%$ في كانون الأول/ديسمبر 1847. وكان في أقبية بنك إنكلترا خزين من الذهب لا نظير له. وبلغت سائر قيم أسهم البورصة داخل البلاد مستوى من الارتفاع لم تبلغه من قبل قط. فلماذا إذن ندع الفرصة الذهبية تفلت؟ ولماذا لا نُقبل على العمل بسرعة؟ ولم لا نرسل كل ما يمكن لنا أن ننتجه من السلع إلى الأسواق الخارجية المتطلعة إلى المصنوعات الإنكليزية؟ ولم لا

= الراسية في ميناء كانتون، لمنع تفريغ شحنات الأفيون الذي يورده التجار الإنكليز إلى الصين، مستثمرين عائداته لسد عجز الميزان التجاري مع الصين. وانتهت الحرب عام 1842 بعقد معاهدة نانكنغ، التي سمحت بفتح أربع موانئ للسفن الأجنبية، هي كانتون، آموي، فوشو، ونينغبو، أما هونغ كونغ فتحولت إلى مستعمرة بعقد إيجار أمده 99 عاماً وانتهت الحرب بتحويل الصين إلى شبه مستعمرة إنكليزية. [ن. برلين - ن. ع].

[422] يجني الصناعي ذاته الربح المضاعف المتأتي عن بيع الغزول والأنسجة في الشرق الأقصى وبيع السلع، المستلمة لقاء ذلك، في إنكلترا؟

هكذا نشأ نظام إرساليات السلع بالأمانة(*) على نطاق واسع لقاء سلف إلى الهند والصين، والذي سرعان ما تحول إلى نظام إرساليات سلع بالأمانة لأجل السلف، على وجه الحصر، وهو ما تبينه بالتفصيل الملاحظات التالية، مثلما تبين أن ذلك يؤدي إلى اغراق شامل للأسواق وإلى الانهيار.

وخلّ هذا الانهيار في أعقاب سوء محاصيل عام 1846. لقد كانت إنكلترا، وبخاصة إيرلندا، في حاجة إلى إمدادات كبيرة من المواد الغذائية، وبخاصة من القمح والبطاطا. غير أن البلدان التي تقدم هذه المواد لم تكن تستطيع أن تستلم مدفوعات لقاء ذلك على شكل منتجات صناعية إنكليزية إلا في حدود ضيقة جداً، فكان ينبغي استخدام المعادن الثمينة في الدفع؛ وانتقل من الذهب ما لا يقل عن 9 ملايين [جنيه] إلى الخارج. وجاء 7½ مليون جنيه بالتمام من هذا الذهب من خزانة بنك إنكلترا، مما قيد حرية حركته في سوق النقد بدرجة كبيرة؛ أما المصارف الأخرى التي كانت احتياطياتها مدخرة في بنك إنكلترا، وكانت في الواقع مندمجة مع احتياطيات هذا البنك، فقد توجب عليها الآن أن تقلص عملياتها النقدية؛ وأخذ سيل المدفوعات السريع والسلس الذي كان يتدفق إلى البنك، أخذ بالقطع، هنا وهناك بادية الأمر، ثم في كل مكان. وإن سعر الحسم للبنك الذي كان ما يزال عند 3 - 3½% في كانون الثاني/يناير 1847، ارتفع في نيسان/إبريل، عندما بدأ الذعر، إلى 7%؛ ثم خفّ الوضع بعض الشيء بحلول الصيف (6.5%، 6%)، ولكن سوء المحصول الجديد أدى إلى تجدد ذعر أشد وأعنف. وارتفع الحد الأدنى للحسم الرسمي لبنك إنكلترا إلى 7% في تشرين الأول/أكتوبر وإلى 10% في تشرين الثاني/نوفمبر، أي أن الغالبية الساحقة من الكمبيالات باتت لا تُحسم إلا بفائدة ربوية هائلة، أو لم تعد عموماً قابلة للحسم؛ وأدى التوقف العام في المدفوعات إلى إفلاس عدد من الشركات الكبيرة، وإفلاس كثرة كاثرة من الشركات المتوسطة والصغيرة؛ وكان بنك إنكلترا نفسه في خطر إفلاس لا مفر منه من جراء التقييدات التي فرضها عليه قانون المصارف الذكي لعام 1844. وأوقفت الحكومة سريان مفعول قانون المصارف في 25 تشرين الأول/أكتوبر مذعنة للضغط العام، فازالت بذلك القيود السخيفة التي فرضها

(*) consignmet, Konsignation - البيع بالأمانة - بيع السلع بالعمولة إلى الخارج باتفاق محدد بين المصدّر والمستورد الأجنبي. [ن. برلين].

القانون على البنك. وغدا في مقدوره الآن أن يضع خزينه من الأوراق النقدية المصرفية في التداول من دون عائق؛ وبما أن ائتمان هذه الأوراق النقدية المصرفية كان في الواقع مكفولاً بائتمان الدولة، أي ثابتاً لا يتزعزع، فإن الضائقة المالية سرعان ما خفت على نحو حاسم؛ وبالطبع فقد أفلس بعد ذلك أيضاً عدد كبير من الشركات الكبيرة والصغيرة، التي كانت في وضع ميؤوس تماماً، ولكن ذروة الأزمة انتهت، وهبط سعر الحسم المصرفي إلى 5% من جديد في كانون الأول/ديسمبر^(*)؛ وفي مجرى عام 1848 نما [423] انتعاش جديد في نشاط الأعمال أحبط النهوض الجديد للحركات الثورية في القارة عام 1849، وأفضى بادی الأمر في الخمسينات إلى ازدهار صناعي لا نظير له من قبل، ومن ثم إلى انهيار عام 1857. ف. إنجلز].

I - هناك وثيقة أصدرها مجلس اللوردات عام 1848 تعالج الهبوط الهائل في قيمة السندات الحكومية والأسهم خلال أزمة 1847. وجاء فيها: بلغ هبوط القيمة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1847 قياساً إلى مستوى شهر شباط/فبراير من العام نفسه:

في السندات الحكومية الإنكليزية	93,824,217 جنيهاً
في أسهم أرصفة التخزين والقنوات	1,358,228 جنيهاً
في أسهم سكك الحديد	19,579,820 جنيهاً
المجموع	114,762,325 جنيهاً

II - أما بصدد الاحتيايل في تجارة الهند الشرقية، حيث لم يعد يجري سحب كمبيالات لأن السلع قد تم شراؤها، بل يجري بالأحرى شراء السلع بغية التمكن من سحب كمبيالات قابلة للحسم والتحويل إلى نقد، فقد كتبت صحيفة مانشستر غارديان *Manchester Guardian*^(**) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1847 ما يلي:

إن السيد آ في لندن يطلب من ب سلماً من صناعي مانشستر ج لشحنها إلى د في الهند الشرقية. إن ب يدفع إلى ج، كمبيالة أمدها ستة أشهر، يسحبها ج على ب. وإن ب يضمن نفسه أيضاً بكمبيالة أمدها ستة أشهر على آ. وما إن يتم شحن السلع حتى يقوم آ، بدوره، بسحب كمبيالة أمدها ستة أشهر على د، إستناداً إلى وثيقة الشحن المستلمة.

(*) في الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر. [ن. برلين].

(**) صحيفة إنكليزية صدرت عام 1821 في مانشستر، وهي نصيرة لحرية التجارة. تحولت لاحقاً إلى لسان حال حزب الأحرار (الليبرالي). [ن. برلين].

«وهكذا فإن الاثنين، الشاري والمُرسِل، يملكان أرصدة قبل أشهر من قيامهما بالدفع الفعلي لقاء السلع؛ وكانت العادة الجارية أن يُصار إلى تجديد الكمبيالة عند حلول أجلها بذريعة إعطاء فسحة من الوقت لمجيء العائدات في صفقات مديدة. ولكن الخسائر في مثل هذه الصفقات لا تؤدي، للأسف، إلى تقليصها بل بالعكس إلى توسيعها. وكلما صار المشاركون أكثر فقراً، تعاظمت حاجتهم إلى الشراء بغية التعويض، بواسطة سلف جديدة، عما فقدوه من رأسمال في مضاربات سابقة. وهكذا لم تعد أعمال الشراء تقوم على أساس الطلب والعرض، بل غدت أكثر العمليات المالية أهمية لشركة تعاني من صعوبات. ولكن هذا ليس سوى جانب واحد من جوانب المشكلة. فما كان يجري هنا من ناحية تصدير السلع الصناعية، كان يجري أيضاً هناك من ناحية شراء و شحن المنتجات. فالشركات التجارية في الهند، التي تمتلك اثماً كافياً يتيح لها حسم كمبيالاتها، كانت تشتري السكر وصبغ النيلة والحرير أو القطن - لا لأن سعر الشراء يَعدُّ بالربح قياساً إلى آخر أسعار لندن، بل لأن كمبيالات سابقة على إحدى شركات لندن سيستحق أجلها قريباً ولا بدّ من تغطيتها. فهل هناك ما هو أبسط من شراء حمولة من السكر، والدفع لقاءها بكمبيالة أمدها عشرة أشهر، مسحوبة على شركة لندنية ثم إرسال وثيقة الشحن بالبريد إلى لندن؟ وبعد أقل من شهرين، كانت وثائق شحن هذه السلع، وبالتالي هذه السلع نفسها التي لم تُشحن بعد، ترهّن في لومبارد ستريت^(*)، فتحصل الشركة اللندنية على النقود قبل ثمانية أشهر من استحقاق الكمبيالة المسحوبة عليها. وكان ذلك كله يجري ببسر، من دون انقطاع أو صعوبة، طالما كانت مصارف الحسم تمتلك وفرة من النقد للتسليف لقاء بوالص الشحن وبوالص الخزن، وكذلك لحسم كمبيالات البيوتات التجارية الهندية المسحوبة على الشركات «ذات الشأن» الواقعة على شارع مينسينغ - لاين^(**).

[424]

[بقيت هذه الطريقة في الاحتياال جارية على نطاق واسع طالما كان على السلع أن تُبحر بسفن شراعية من الهند وإليها عبر رأس الرجاء الصالح. ومنذ أن باتت السلع تنتقل

(*) لومبارد ستريت: شارع في مدينة المال والأعمال: سيتي، يضم أكبر المصارف والبيوتات التجارية. [ن. برلين].

(**) شارع مينسينغ - لاين: أكبر مركز تجاري في لندن للتجارة السلعية مع المستعمرات. [ن. برلين].

عبر قناة السويس وبسفن شحن بخارية، فإن هذه الطريقة في اصطناع رأسمال وهمي فقدت مرتكزها، أي طول أمد نقل السلع. ومنذ أن أخذ التلغراف يطلع التاجر الإنكليزي على حال السوق الهندية والتاجر الهندي على حال السوق الإنكليزية في اليوم ذاته، فقد غدت هذه الطريقة مستحيلة تماماً. ف. [إنجلز].

III - المقتبس التالي مستل من تقرير الكساد التجاري *Commercial Distress* 1847

:1848

«في الأسبوع الأخير من نيسان/إبريل 1847، قام بنك إنكلترا بإبلاغ البنك الملكي في ليفربول بأنه سيخفض عملية الحسم مع هذا البنك الأخير إلى النصف من الآن فصاعداً. وكان أثر هذا الإبلاغ مؤذياً إلى حد كبير، نظراً لأن المدفوعات في ليفربول كانت تجري مؤخراً بالكمبيالات أكثر مما تتم نقداً، ولأن التجار الذين كانوا يجلبون إلى البنك، عادة، مقادير كبيرة من النقد ليدفعوا به قبول تحويلاتهم، باتوا في الفترة الأخيرة، لا يستطيعون جلب شيء سوى الكمبيالات التي كانوا يتلقونها مقابل أقطانهم وسلع أخرى. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشدة مفاقة الصعوبات التجارية. إن قبولات التحويل التي كان البنك يدفعها عوض التجار، كانت قبولات تحويل مسحوبة عليهم في الغالب من الخارج، وكانوا معتادين على تغطية قبولات التحويل هذه بمدفوعات يتلقونها على السلع. إن الكمبيالات التي كان التجار يجلبونها الآن عوضاً عن الدفع النقدي السابق، كانت كمبيالات بآجال مختلفة ومن أنواع مختلفة، وكان قسم كبير منها كمبيالات مصرفية أجلها 3 أشهر، وكان هناك عدد كبير منها كمبيالات على القطن. وكانت هذه الكمبيالات، فيما إذا كانت كمبيالات مصرفية، تُقبل من جانب مصرفي لندن، وكانت في حالات أخرى تُقبل من جانب كل أصناف التجار، والشركات البرازيلية والأميركية والكندية والهندية الغربية، إلخ. ولم يكن التجار يسحبون الكمبيالات على بعضهم بعضاً، ولكن الزبائن في الداخل، الذين اشتروا السلع في ليفربول، كانوا يغطونها بكمبيالات إلى التجار مسحوبة على مصارف لندن، أو بكمبيالات مسحوبة على شركات أخرى في لندن، أو بكمبيالات مسحوبة على شخص ما. إن إعلان بنك إنكلترا أدى إلى تقليص آجال استحقاق الكمبيالات المسحوبة على مبيعات السلع الأجنبية التي كانت مدتها تزيد، عادة، على 3 أشهر» (ص 26-27).

كانت فترة الازدهار 1844 - 1847 في إنكلترا كما بيّنا آنفاً، قد اقترنت بأول احتيال كبير في سكك الحديد. ويشير التقرير المذكور، بصدد تأثير ذلك على الأعمال التجارية [425] بوجه عام، إلى ما يلي:

«في نيسان/إبريل 1847 بدأت كل البيوتات التجارية تقريباً تقلّص أعمالها (to starve their business) بهذا القدر أو ذاك من خلال توظيف جزء من رأسمالها التجاري في سكك الحديد (ص 41-42). - وأخذت قروض على أسهم سكك الحديد بمعدل فائدة عال، 8% مثلاً، من أفراد خاصين، ومصرفيين وشركات تأمين (ص 66-67). وإذا سلّقت هذه الشركات التجارية مثل هذه المبالغ الضخمة فقد اضطرت بدورها إلى أن تأخذ من المصارف، عن طريق حسم الكمبيالات، رأسمالاً كبيراً جداً لتمشية أعمالها التجارية الخاصة» (ص 67). - (سؤال:) «هل بوسعك القول إن المدفوعات لأسهم سكك الحديد ساهمت كثيراً في توليد حالة الكساد» [في سوق النقد] «في نيسان/إبريل وتشرين الأول/أكتوبر» [عام 1847]؟ (جواب:) - «أظن أنها لم تؤثر أي تأثير في توليد حالة الكساد في نيسان/إبريل. وأظن أنها حتى نيسان/إبريل بل وربما حتى الصيف، أدت إلى دعم قوة المصرفيين في بعض النواحي، عوضاً عن أن تضعفها. ذلك لأن الإنفاق الفعلي للنقد لم يكن يجري بسرعة ورود المدفوعات، ونتيجة لذلك كان لدى أغلب المصارف مقدار كبير من الأرصدة النقدية لسكك الحديد في بداية السنة». [تؤكد ذلك شهادات عديدة أدلى بها مصرفيون في اللجنة. «C.D.» الكساد التجاري 1848/1857] «وذاب هذا المبلغ في الصيف بالتدريج، وفي 31 كانون الأول/ديسمبر تدنى بدرجة كبيرة. ومن أسباب نشوء حالة الكساد في تشرين الأول/أكتوبر هو التضاؤل التدريجي لأرصدة سكك الحديد المودعة لدى المصارف؛ وبين 22 نيسان/إبريل و31 كانون الأول/ديسمبر تقلصت أرصدة سكك الحديد الموجودة بين أيدينا إلى الثلث. وكان للمدفوعات إلى أسهم سكك الحديد هذا التأثير أيضاً في بريطانيا العظمى كلها فقد استنزفت ودائع المصارف شيئاً فشيئاً» (ص 43-44). هذا ما قاله أيضاً صامويل جيرني (رئيس شركة أوفرأيند-جيرني وشركاه الشهيرة): «نشأ في عام 1846 طلب كبير على رؤوس الأموال لإنشاء سكك

الحديد، لكنه لم يرفع سعر الفائدة. وجرى تجميع مبالغ صغيرة لتؤلف كتلاً ضخمة، وقد استُخدمت هذه الكتل الضخمة في سوقنا، وكانت نتيجة ذلك عموماً أن النقود التي أُلقيت في السوق النقدية في مدينة المال والأعمال (City) كانت أكبر بكثير مما سُحب منها» [ص 159].

وتبين شهادة آ. هودجسون، مدير بنك ليفربول المساهم إلى أي مدى يمكن للكمبيالات أن تؤلف احتياطياً بالنسبة للمصرفيين:

«كانت العادة الجارية عندنا أن نحفظ، في الأقل، بتسعة أعشار إجمالي ودائعنا ومجمل النقد المأخوذ من أشخاص آخرين، أن نحفظ به في خزائنا بهيئة كمبيالات يحلّ أجلها من يوم لآخر. بحيث أن ما نحصل عليه خلال فترة الأزمة من كمبيالات يحلّ أجلها يومياً لصالحنا يساوي، على وجه التقريب، المقدار اليومي من طلبات الدفع الواجة علينا» (ص 53).

[426] كمبيالات المضاربة

(رقم 5092) «من كان يقبل الكمبيالات عموماً» (على القطن المباع)؟ - [يجيب ر. غاردنر صناعي القطن الذي يرد ذكره مراراً في هذا المؤلف]: «سماسرة السلع؛ إن تاجراً يشتري القطن، ويعطيه إلى سمسار، ويسحب كمبيالة على هذا السمسار، ثم يحسم تلك الكمبيالة». - (رقم 5094) «وهل تذهب هذه الكمبيالات إلى مصارف ليفربول وتُحسم هناك؟» - «أجل، إضافة إلى أماكن أخرى. ولولا هذه التسهيلات التي قدمتها مصارف ليفربول عموماً، لكان سعر القطن في العام الماضي سيصبح، برأيي، أرخص بـ $1\frac{1}{2}$ بنس أو بنسين للباون الواحد». - (رقم 600) «قلت إن عدداً هائلاً من الكمبيالات طُرح في التداول، وسحب المضاربون على سماسرة القطن في ليفربول، هل ينطبق ذلك أيضاً على تسليفاتكم لقاء كمبيالات على سلع أخرى من المستعمرات غير القطن؟» - [آ. هودجسون، مصرفي من ليفربول]: «ينطبق ذلك على سائر أنواع السلع القادمة من المستعمرات، وينطبق بوجه خاص على القطن». - (رقم 601) «هل كنت تسعى باعتبارك مصرفياً إلى استبعاد هذا الصنف من الكمبيالات؟» - «كلا، فنحن نعتبرها كمبيالات قانونية تماماً، عندما نمتلكها بمقدار معتدل. فهذا الصنف

من الكمبيالات غالباً ما يُمدَّد».

الاحتيايل في سوق الهند الشرقية - الصينية عام 1848 - تشارلز تيرنر (رئيس واحدة من أبرز شركات الهند الشرقية في ليفربول):

«نحن نعرف جميعاً الأحداث التي وقعت بصدد الأعمال في جزيرة موريشيوس وغيرها من الأعمال المماثلة. لقد اعتاد السماسرة أخذ سلف على سلع، ليس فقط بعد وصولها، لتغطية الكمبيالات المسحوبة على هذه السلع، وهو إجراء أصولي تماماً، وكذلك أخذ سلف على بوالص الشحن، بل أخذوا سلفاً على سلع لم تكن قد سُحنت بعد، وفي بعض الأحيان لم تكن قد صُنعت بعد. ولقد اشترت أنا نفسي، على سبيل المثال، كمبيالات في كلكتا بقيمة 6000 أو 7000 جنيه في حالة خاصة؛ وذهب العائد من هذه الكمبيالات إلى موريشيوس، لتطوير إنتاج السكر؛ وجاءت الكمبيالات إلى إنكلترا، ولكن جرى رفض دفع أكثر من نصفها؛ وعندما وصلت شحنات السكر التي كان ينبغي أن تسدد هذه الكمبيالات اتضح أن هذا السكر قد رُهن لدى طرف ثالث قبل شحنه، بل قبل أنتاجه (ص 78). إن ثمن السلع المتوجهة إلى سوق الهند الشرقية يجب أن يُدفع الآن إلى الصناعي نقداً؛ ولكن ليس ثمة الكثير مما يمكن قوله بصدد ذلك، لأنه إذا كان لدى الشاري ائتمان خاص في لندن، فإنه يسحب على لندن ويحسم الكمبيالة في لندن، حيث الحسم منخفض الآن؛ ويدفع إلى الصناعي بما حصل عليه من نقد. ويستغرق الأمر في الأقل 12 شهراً قبل أن يستطيع شاحن السلع إلى الهند الحصول على عائداته من هناك. إن رجلاً يمتلك 10 أو 15 ألف جنيه، ويدخل في الأعمال التجارية الهندية، يستطيع أن يفتح ائتماناً بمبلغ كبير لدى إحدى شركات لندن، ويدفع لهذه الشركة 1%، ويسحب كمبيالاته على هذه الشركة بشرط أن تتوجه عائدات السلع المصدَّرة للهند إلى الشركة اللندنية، ويتفق الطرفان اتفاقاً ضمناً على أن لا تقدم الشركة اللندنية أية سلفة فعلية نقداً، أي أن يجري تمديد الكمبيالة حتى استرداد العائدات. ويجري حسم الكمبيالات في ليفربول ومانشستر ولندن، وتملك المصارف الاسكتلندية بعضاً منها» (ص 79). - (رقم 786)

«ثمة شركة في لندن أفلسَت مؤخراً؛ واتضح لدى تدقيق دفاترها أن ثمة شركة في مانشستر وأخرى في كلكتا؛ لقد افتتحت الاثنتان حساب ائتمان

لدى شركة في لندن بقيمة 200 ألف جنيه؛ يعني أن زبائن هذه الشركة في مانشستر، الذين يرسلون السلع بالأمانة إلى الشركة في كلكتا من غلاسكو ومانشستر، كانوا يسحبون كمبيالات بمقدار 200 ألف جنيه على الشركة اللندنية، وكان هناك اتفاق في الوقت نفسه على أن الشركة في كلكتا تسحب على الشركة اللندنية كمبيالات بمبلغ 200 ألف جنيه أيضاً، وبيعت هذه الكمبيالات في كلكتا، وتم، بعائدها، شراء كمبيالات أخرى أرسلت إلى لندن، كي تتيح للشركة اللندنية دفع الكمبيالات التي سحبت في غلاسكو أو مانشستر. وعن طريق هذه العملية الواحدة أصدرت كمبيالات تبلغ قيمتها 600 ألف جنيه». - (رقم 971) «في الوقت الحاضر، إذا اشترت شركة في كلكتا شحنة» (إلى إنكلترا) «ودفعت إلى وكيلها في لندن كمبيالات خاصة بها، ثم أرسلت بوالص الشحن إلى لندن، فإن الوكيل يستعمل بوالص الشحن هذه في الحال لأخذ سلفة من لومبارد ستريت؛ وتستطيع الشركة التجارية، إذن، أن تستخدم النقود خلال ثمانية أشهر قبل أن يتوجب على وكيلها دفع الكمبيالات».

IV - في عام 1848 عقدت لجنة سرية من مجلس اللوردات اجتماعاً لبحث أسباب أزمة 1847. ولم تُنشر إفادات الشهود التي جمعتها هذه اللجنة إلا بحلول عام 1857: (محاضر شهادات، أدليت أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات، المعينة للتحقيق في أسباب الكساد، إلخ، 1857. *Minutes of Evidence, taken before the Secret Committee of the H. of L. appointed to Inquire into the Causes of Distress etc., 1857.* ونحن نستشهد بها بالحروف المختصرة: «كساد تجاري (ك. ت) «C.D.» 1848/ (1857). وفي هذه اللجنة قال السيد ليستر، مدير بنك ليفربول المتحد (Union Bank of Liverpool) ما يلي:

(2444) «شهد ربيع 1847 اتساعاً لا مثيل له في الائتمان لأن التجار نقلوا رساميلهم من مشاريعهم الخاصة إلى سكك الحديد، وكانوا مع ذلك يبتغون مواصلة أعمالهم الأصلية بالسعة السابقة نفسها. ولعل كل واحد منهم كان يأمل أول الأمر أن يتمكن من بيع أسهم سكك الحديد بربح، وتوظيف النقود في أعماله. ولما وجد، على الأرجح، أن ذلك لم يكن ممكناً، فقد أخذ قرضاً لأعماله، حيث كان يدفع، من قبل، نقداً. وقد نجم عن ذلك اتساع في الائتمان».

(2500) «هل كانت الكمبيالات التي تعرضت المصارف إلى خسارة

من جراء الاحتفاظ بها هي كمبيالات مسحوبة على القمح أم على القطن أساساً؟». «لقد كانت هذه كمبيالات على القمح والقطن والسكر وكل أنواع المنتوجات. وليس ثمة أي شيء تقريباً، ما عدا الزيت، لم ينخفض سعره». - (2506) «إن السمسار الذي يقبل كمبيالة، لا يقبلها من دون أن يوفر لنفسه تغطية كافية بما في ذلك تغطية الهبوط في سعر السلع التي تخدم التغطية».

(2512) «هناك صنفان من الكمبيالات التي تُسحب على السلع. الصنف الأول هو الكمبيالات الأصلية التي تُسحب من الخارج على التاجر المستورد. وإن الكمبيالات التي تسحب بهذه الصورة، يحلّ أجلها قبل أن تصل السلع. لذا يتعين على التاجر، حينما تصل السلع ولا يتوافر على رأس المال اللازم، أن يرهنها لدى سمسار حتى يتمكن من البيع. وهنا يجري سحب صنف جديد من الكمبيالات على الفور، من قبل التاجر في ليفربول على السمسار، بضمانة السلع نفسها. ثم يأتي دور المصرفي للتيقن من السمسار، فيما إذا كانت السلعة بحوزته، ومقدار ما سلفه عليها. وينبغي عليه أن يتأكد من أن السمسار يتمتع بتغطية كافية لتدارك الأمر في حالة وقوع خسارة».

[428]

(2516) «إننا نستلم كمبيالات من الخارج أيضاً فإن شخصاً ما يشتري كمبيالة من الخارج على إنكلترا، وبيعها إلى شركة في إنكلترا؛ ولا نستطيع أن نعرف من هذه الكمبيالة إن كانت مقبولة أم لا، مسحوبة على سلعة أم على هواء».

(2533) «قلتم إن السلع الأجنبية، من سائر الأصناف تقريباً قد بيعت بخسارة كبيرة. هل تعتقدون أن ذلك ناجم عن مضاربة لا مبرر لها بتلك السلع؟» - «لقد نجمت الخسائر عن تعاظم الاستيراد من دون وجود استهلاك مماثل يستوعبه. ويبدو أن الاستهلاك هبط إلى حد كبير». - (2534) «ففي تشرين الأول/أكتوبر. كانت المنتوجات السلعية بائرة بلا شارين».

أما كيف يدوي النفير العام في ذروة الإنهيار لينجو من يستطيع (sauve qui peut) فذلك ما يتحدث عنه في التقرير نفسه، عارف من الطراز الأول، الصاحب الموقر البار، صامويل جيرني رئيس شركة أوفرايند-جيرني وشركاه:

(1262) «حين يعمّ الذعر لا يسأل رجل أعمال نفسه عن مقدار ما يمكن أن يحصل عليه لقاء أوراقه النقدية المصرفية، وهل سيخسر 1% أو

2% بيع سندات الخزينة أو ريعه البالغ 3%. فإن كان واقعاً تحت تأثير الفزع، فإنه لا يكثر قط بالربح أو الخسارة، بل يسعى إلى الأمان لنفسه، تاركاً بقية العالم ليفعل ما يشاء».

V - حول الإغراق المتبادل لكلا السوقين، يقول السيد الكسندر، أحد تجار أعمال الهند الشرقية، أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص قوانين المصارف (نستشهد بتقرير لجنة المصارف (B.C) 1857):

(4330) «في اللحظة الراهنة، إذا دفعتُ 6 شلنات في مانشستر، حصلتُ على 5 شلنات من الهند، أما إذا دفعتُ 6 شلنات في الهند، حصلتُ على 5 شلنات في لندن».

وإذن، فإن سوق الهند تغرق بفضل إنكلترا وسوق إنكلترا تغرق بفضل الهند على الغرار نفسه. وحدث ذلك بالضبط في صيف 1857، أي بعد عشر سنوات تقريباً من التجربة المرة لعام 1847!

الفصل السادس والعشرون

تراكم رأس المال النقدي وتأثيره على سعر الفائدة

«يحصل في إنكلترا تراكم مستمر للثروة ينزع لأن يتخذ، آخر المطاف، شكل نقد. ولكن ما يأتي من بعد الرغبة في الحصول على النقد، من حيث الإلحاح، هو الرغبة في الافتراق عنه ثانية لتوظيفه في أي نوع من المباديّن التي يمكن أن تدرّ الفائدة أو الربح، ذلك لأن النقد، بما هو نقد، لا يدرّ أي شيء. وعليه، ما لم يطرأ توسع تدريجي وكافي لميدان نشاطه فإننا سنواجه، في ضوء هذا التدفق المستمر لرأس المال الفائض، تراكمات دورية للنقد الساعي إلى التوظيف، علماً بأن هذه التراكمات يمكن أن تكون كبيرة لهذه الدرجة أو تلك تبعاً للظروف. لقد كانت قروض الدولة، على امتداد سلسلة طويلة من السنين، الوسيلة الرئيسية لامتناع الثروة الفائضة في إنكلترا. ومنذ أن بلغ دين الدولة ذروته في عام 1816، ولم يعد بوسعه أن يمتص ثروة فائضة، فإن مبلغاً يصل في الأقل إلى 27 مليوناً في السنة كان يبحث عن فرص أخرى للتوظيف. وحصلت، علاوة على ذلك، تسديدات شتى لرأس المال. إن المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتخلق من حين لآخر مجالاً لرأس المال الفائض المتعطل. هي مشاريع ضرورية ضرورة مطلقة، لبلادنا في الأقل، من أجل أن تستوعب التراكمات الدورية للثروة الاجتماعية الفائضة التي تعجز عن الحصول على فرصة توظيف في

الميادين الاعتيادية» (مراجعة نظرية العملة الجارية، إدنبره، 1854، ص 32 - 34).

(*The Currency Theory Reviewed*, Edinburgh, 1854, p. 32-34).

ويقول المؤلف نفسه عن الوضع في عام 1845 ما يلي:

«قفزت الأسعار خلال فترة قصيرة جداً، بالمقارنة مع أدنى نقطة ركود. وأصبح قرض الدولة ذو الفائدة 3% يستقر بالقيمة الاسمية (pari) تقريباً. وتجاوزت سبائك الذهب في خزائن بنك إنكلترا كل ما جمعه هذا البنك من كنوز منذ نشوئه. وبلغت أسعار سائر أنواع الأسهم حداً لم يسمع به بالكاد من قبل، وهبطت الفائدة إلى حد باتت معه إسمية تقريباً. وذلك كله يبرهن على أن ثمة في إنكلترا الآن تراكمًا باهظاً لثروة متعطلة وأنا نواجه في المستقبل القريب من جديد فترة أخرى من احتدام المضاربة» (المرجع نفسه، ص 36).

«ورغم أن استيراد الذهب ليس دليلاً مؤكداً على وجود ربح من التجارة الخارجية، فإن جزءاً من استيراد الذهب هذا يمثل كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) هذا الربح، في ظل غياب دلائل أخرى». (ج. غ. هوبارد، العملة الجارية والبلاد، لندن، 1843، ص 40 - 41. J.G. Hubbard, *The Currency and the Country*, London, 1843, p. 40-41). «لنفترض أن سوء المحصول يؤدي، في فترة من الأعمال الرائجة والأسعار المجزية والتداول النقدي الوفير، إلى استيراد قمح وتصدير ذهب بقيمة 5 ملايين. إن التداول [يقصد بذلك، كما سنرى على الفور، رأس المال النقدي المتعطل، لا وسائل التداول. ف. إنجلز.] سينخفض بالمقدار نفسه. فإن مقداراً مماثلاً من وسائل التداول قد يظل لدى الأفراد، ولكن ودائع التجار في المصارف، وأرصدة المصارف لدى وكلائهم من سماسرة النقد والاحتياطي المدخر في صناديقهم، سوف تنخفض. والعاقبة المباشرة لهذا الانخفاض في مقدار رأس المال المتعطل هي ارتفاع الفائدة، من 4 إلى 6 في المائة مثلاً. ولما كانت الأعمال بخير، فإن الثقة لن تتزعزع، لكن قيمة الائتمان سترتفع» (المرجع نفسه، ص 42). «أما إذا انخفضت أسعار السلع بعامّة. فإن النقد الفائض يتدفق عائداً إلى المصارف على شكل ودائع متنامية، ويؤدي فيض رأس المال المتعطل إلى خفض سعر الفائدة إلى أدنى حد، ويدوم هذا الحال إلى أن يأتي ارتفاع الأسعار أو تنشيط

[430]

التجارة، ليُستدعي النقد الهاجع إلى الخدمة، أو أن يجري إنفاق هذا النقد على شراء سندات أجنبية، أو سلع أجنبية» (ص 68).
أما المقترحات التالية فقد استُقيت، هي الأخرى، من التقرير البرلماني عن الكساد التجاري 1847 - 1848. - ففي أعقاب سوء المحصول ومجاعة 1846 - 1847 بات من الضروري استيراد مقدار هائل من المواد الغذائية.

«من هنا التجاوز الكبير للواردات على الصادرات. من هنا التسرب الكبير للنقد من المصارف، وتزايد اللجوء إلى سمسرة حسم الكمبيالات من جانب أناس يريدون حسمها؛ وبدأ السمسرة يدققون النظر فيها أكثر. وتعرض الائتمان المفتوح قبل ذلك لتقييد أكبر وأخذت الشركات الضعيفة تنهار. أما تلك الشركات التي اعتمدت كلياً على الائتمان فقد أفلست. وقد زاد ذلك في حدة القلق الذي استشرى من قبل؛ ووجد المصرفيون وغيرهم أنه لم يعد بوسعهم الأمل، بالدرجة نفسها من الثقة السابقة، في تحويل كمبيالاتهم وغير ذلك من السندات إلى أوراق نقدية مصرفية (بنكنوت) بغية الإيفاء بالتزاماتهم؛ فقد قلصوا الائتمان أكثر من ذي قبل، بل أنهم قطعوه كلياً في الكثير من الحالات، وكثيراً ما كانوا يخفون أوراقهم النقدية المصرفية محتفظين بها لتسوية التزاماتهم الخاصة؛ فقد كانوا يفضلون عدم الافتراق عنها. وتنامى القلق والاضطراب يوماً بعد يوم. ولولا رسالة اللورد جون راسل، لوقع إفلاس عام» (ص 74-75).

إن رسالة راسل علّقت قانون المصارف. - وأدلى تشارلز تيرنر؛ المذكور آنفاً، بشهادته قائلاً:

«كانت لبعض الشركات وسائل كبيرة، ولكنها لم تكن سائلة. فقد كان رأسمالها كله مجمداً في أملاك عقارية في جزيرة موريشيوس، أو في مصانع لصباغ النيلة أو السكر. وبعد أن أخذت التزامات تتراوح بين 500,000 - 600,000 جنيه، لم تعد لديها وسائل سائلة لدفع الكمبيالات، واتضح آخر المطاف أنها لم تستطع أن تسدد كمبيالاتها إلا عن طريق إئتمنانها، وبحدود ما يسمح هذا الائتمان» (ص 81).

[431]

ويقول صامويل جيرني آف الذكر:

[1664] «في الوقت الحاضر» (عام 1848) «هناك تقلص في الصفقات ووفرة عظيمة في النقد». (رقم 1763) «لا أظن أن ارتفاع سعر الفائدة يرجع إلى شحة رأس المال، بل إلى «الذعر» (the alarm) وصعوبة الحصول على الأوراق النقدية المصرفية».

وفي عام 1847 دفعت إنكلترا، في الأقل، تسعة ملايين جنيه ذهباً إلى الخارج لقاء ما استوردته من مواد غذائية. وقد جاءت $7\frac{1}{2}$ ملايين من بنك إنكلترا و $1\frac{1}{2}$ مليون من مصادر أخرى (ص 301). - وقال موريس حاكم بنك إنكلترا:

«في 23 تشرين الأول/أكتوبر عام 1847 هبطت قيمة سندات الدولة وأسهم القنوات وسكك الحديد بمقدار 114,752,225 جنيهها» (ص 312).

ويقول موريس نفسه، رداً على استجواب اللورد ج. بتينك:
[3846] «ألا تعلم أن قيمة كل رأس المال الموقوف في السندات وسائر أنواع السلع قد هبطت لدرجة أن المواد الأولية - القطن الخام، والحرير الخام، والصوف الخام - قد أرسلت إلى القارة بالأسعار البخسة ذاتها، وأن. السكر والقهوة والشاي قد بيعت في المزاد؟» - «لقد كان محتملاً أن تقبل الأمة بتضحية جسيمة بغية التعويض عن تسرب الذهب الذي نتج عن الاستيراد الهائل للمواد الغذائية». - «ألا تعتقد أنه كان من الأفضل الاعتماد على الثمانية ملايين جنيه الراقدة في خزائن البنك، بدلاً من السعي إلى استرداد الذهب بمثل تلك التضحية؟» - «لا أعتقد ذلك».

وإليك الآن التعليق على هذه البطولة. دزرائيلي يستجوب السيد و. كوتون، مدير بنك إنكلترا، والحاكم السابق لهذا البنك:

«ما كانت الفائدة التي تلقاها حملة أسهم البنك في عام 1844؟» - «7% لتلك السنة». - «وما الفائدة لعام 1847؟» - «9%». - «هل يدفع البنك ضريبة الدخل عن حملة أسهمه في السنة التجارية؟» - «نعم». - «هل فعل البنك ذلك في عام 1844 أيضاً؟» - «كلا»⁽⁸³⁾ - «إذن فإن قانون المصارف هذا» (لعام 1844) «قد عمل جيداً لصالح حملة الأسهم. والنتيجة هي أن فائدة حملة الأسهم قد ارتفعت، منذ بدء مفعول القانون الجديد، من 7% إلى 9%، وأن ضريبة الدخل التي كان

[432]

(83) هذا يعني أن الفائدة كانت تُحدّد بادی الأمر، ثم يجري اقتطاع ضريبة الدخل من كل حامل أسهم عند دفع الفائدة له؛ أما بعد عام 1844، فقد صار البنك يدفع أولاً ضريبة الدخل عن الربح الكلي ثم يوزع بعد ذلك الفائدة «معفاة من ضريبة الدخل» (free of Income Tax) وعليه، فإن نفس النسب المئوية الاسمية كانت في هذه الحالة أعلى بمقدار الضريبة المدفوعة. [ف. إنجلز].

حملة الأسهم يدفعونها قبل تشريع القانون، صارت تُدفع من جانب البنك؟» - «هذا صحيح تماماً». - الأرقام 4356 - 4361).

حول الاكتناز في المصارف خلال أزمة 1847، يقول السيد بيز، وهو مصرفي ريفي: (4605) «لما كان المصرف مضطراً إلى رفع فائده أكثر فأكثر على الدوام، فقد عمت المخاوف عند الجميع؛ وأخذت مصارف الأرياف تزيد احتياطياتها من الذهب، وكذلك الحال مع مقادير الأوراق النقدية، وأن الكثيرين منا، ممن اعتادوا الاحتفاظ فقط ببضع مئات من الجنيهات ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية، صاروا يكسدسون الآلاف في الخزائن والأدراج على الفور، من جراء الشك الكبير الذي شاع بسبب الحسم وبسبب إمكان تداول الكمبيالات في السوق، وقد أعقب ذلك اكتناز عام لاحتياطيات النقد».

وأشار أحد أعضاء اللجنة:

(4691) «إذن، مهما يكن السبب خلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، فإن النتيجة كانت على كل حال لصالح اليهودي وتاجر النقد أكثر منها لصالح الطبقات المنتجة عموماً».

أما إلى أي مدى يستغل تجار النقد ظروف الأزمة، فذلك ما يكشف عنه توك بقوله: «جرى رفض الكثير من طلبيات السلع في إنتاج المصنوعات المعدنية في واريك شاير وستافورد شاير عام 1847 نظراً لأن سعر الفائدة الذي كان ينبغي على الصناعي أن يدفعه مقابل حسم كمبيالاته كان من شأنه أن يتلغ ما يفوق كامل ربحه» [رقم 5451].

دعونا نأخذ الآن تقريراً برلمانياً آخر سبق أن اقتبسنا منه وهو: (تقرير اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، أحيل من مجلس العموم إلى مجلس اللوردات عام 1857: *Report of Select Committee on Bank Acts, communicated from the Commons to the Lords. 1857*) (نستشهد به لاحقاً باسم: «قانون المصارف» «B.C.» 1857). إليكم ما قاله خلال الاستجواب السيد نورمان، مدير بنك إنكلترا، وأحد الوجوه البارزة بين أنصار مبدأ التداول النقدي (Currency principle)(*):

(*) مدرسة «التداول النقدي» [أو «جريان العملة»]. مدرسة اقتصادية إنكليزية رأى ممثلوها أن قيمة وسعر السلع يتحددان بكمية النقد المائل في التداول، وإن استقرار التداول النقدي [العملة الجارية] ضروري، وأنه يتحقق بتوفير غطاء إلزامي من الذهب يضمن الأوراق النقدية المصرفية

(3635) «قلتم إنكم ترون أن سعر الفائدة لا يتوقف على مقدار الأوراق النقدية المصرفية بل على الطلب على رأس المال وعرضه. فهل لكم أن توضحوا ماذا تفهمون برأس المال، إلى جانب الأوراق النقدية المصرفية والعملية المعدنية؟» - «أظن أن التعريف المعتاد لرأس المال هو: السلع أو الخدمات المستخدمة في الإنتاج». - (3636) «هل تشملون كل السلع بكلمة رأس المال عندما تتحدثون عن سعر الفائدة؟» - «كل السلع المستخدمة في الإنتاج». - (3637) «هل تفهمون كل ذلك بكلمة رأس المال عندما تتحدثون عن سعر الفائدة؟» - «نعم. لنفترض أن أحد صناعيي القطن يود الحصول على قطن لمصنعه، ولعل من الجائز أن الطريقة التي يسعى بها للحصول عليه، هي أخذ سلفة من صاحب مصرفه، والذهاب إلى ليفريول للشراء بهذه الأوراق النقدية المصرفية التي تلقاها على هذا النحو. إن ما يتغيه حقاً هو القطن؛ وهو لا يحتاج إلى الأوراق النقدية المصرفية أو الذهب إلا باعتبارها وسائل تتيح له الحصول على القطن، أو أنه يحتاج مثلاً إلى وسائل لكي يدفع إلى عماله؛ عندئذ يقترض الأوراق النقدية المصرفية ثانية ويدفع بها أجور عماله؛ ويحتاج العمال بدورهم إلى المأكل والمسكن، والنقود هي وسيلة الدفع لقاء ذلك». - (3638) «ولكن ثمة فائدة تُدفع مقابل هذا النقد؟» - «إنها تُدفع بالطبع، وفي المقام الأول؛ ولكن خذوا حالة ثانية. لنفترض أن الصناعي يشتري القطن ائتماناً، أي من دون أن يذهب إلى المصرف لأخذ سلفة، عندئذ يكون الفرق بين سعر الدفع النقدي وسعر الائتمان عند الاستحقاق هو مقياس الفائدة. إن الفائدة تظل موجودة حتى لو لم يكن ثمة نقد البتة».

[433]

إن هذا الهراء الدعيّ لجدير بعميد مدرسة مبدأ التداول النقدي (جريان العملة Currency principle) هذا. فأولاً ثمة الاكتشاف العبقري بأن الأوراق النقدية المصرفية أو الذهب وسيلة لشراء شيء ما، وأن الناس لا يقترضونها لأجل ذاتها. يترتب على ذلك، أن سعر الفائدة يتنظم ولكن بفعل ماذا؟ بفعل الطلب على السلع وعرضها، اللذين لم يكن يعرف عنهما شيء حتى الآن سوى أنهما ينظمان سعر السلع في السوق. بيد أن

= وتنظيم إصدارها بما يتوافق مع استيراد وتصدير المعادن الثمينة (الذهب). وفشرت هذه المدرسة الأزمات الاقتصادية بحصول اختلال في قواعد التداول النقدي. واعتمدت الحكومة الانكليزية هذه الفكرة لتشريع قانون المصارف لعام 1844. [ن. برلين].

أسعار فائدة مختلفة تتوافق مع أسعار سوق واحدة. - ولكن ها هو الدهاء يأتي. رداً على الملاحظة الصائبة: «ولكن ثمة فائدة تُدفع مقابل هذا النقد»، وهذا ينطوي بداهة على السؤال التالي: ما علاقة الفائدة، التي يتلقاها المصرفي الذي لا يتاجر بهذه السلع؟ ألا يتلقى الصناعيون النقد بموجب سعر فائدة واحد، رغم أنهم يستثمرونه في أسواق متباينة تماماً، أي بالتالي في أسواق تسودها نسب مختلفة تماماً بين الطلب على السلع المستخدمة في الإنتاج وعرضها؟ - عن هذا السؤال يجيب هذا العبقري الشهير بقوله إنه حين يشتري الصناعي القطن بالإئتمان فإن «الفرق بين سعر الدفع النقدي وسعر الإئتمان عند الاستحقاق هو مقياس الفائدة». على العكس. فسر الفائدة القائم، الذي تحاول عبقرية نورمان أن تفسر تنظيمه هو الذي يحدّد الفرق بين سعر الدفع النقدي والسعر الإئتماني قبل الاستحقاق. أولاً ينبغي أن يُباع القطن بموجب سعره بالدفع النقدي، ويتحدد ذلك بسعر السوق، وهذا نفسه ينتظم بحالة الطلب والعرض. لنفترض أن السعر = 1000 جنيه. إن ذلك يُنهي الصفقة بين الصناعي وسمسار القطن، بقدر ما يتعلق الأمر بالشراء والبيع. وتنضم إلى ذلك صفقة ثانية. وهذه الصفقة تُعقد بين المُقرض والمُقرض. إن قيمة مقدارها 1000 جنيه تسلف إلى الصناعي قطناً، وينبغي أن يُسدها نقداً، بعد ثلاثة أشهر مثلاً. وإن الفائدة عن 1000 جنيه لثلاثة أشهر، التي تتحدد بسعر الفائدة في السوق، تؤلف زيادة تُضاف على سعر الدفع النقدي. ويتحدد سعر القطن بالطلب والعرض. لكن سعر قيمة القطن المسلفة، أي سعر الـ 1000 جنيه لثلاثة أشهر، [434] إنما يتحدد بسعر الفائدة. وواقع أن القطن نفسه يتحول عن هذا الطريق إلى رأسمال نقدي، هو في رأي السيد نورمان، البرهان على أن الفائدة ستكون موجودة حتى لو لم يكن هناك نقد. ولكن عندما لا يكون هناك، عموماً، أي نقد، فلن يكون هناك بأي حال أي سعر فائدة عام.

أول ما نلاحظه هنا هو ضحالة هذا التصور عن رأس المال بوصفه «سلعاً مستخدمة في الإنتاج». فبمقدار ما تقوم هذه السلع بوظيفة رأسمال، فإن قيمتها بوصفها رأسمالاً، خلافاً لقيمتها بوصفها سلعاً، تعبر عن نفسها في الربح الذي ينشأ عن استخدامها استخداماً منتجاً أو تجارياً. وإن لمعدل الربح، على الدوام ومن دون شك، علاقة معينة بسعر السلع المشتراة في السوق وبطلبها وعرضها، رغم أنه يتحدد بفعل ظروف أخرى تماماً. ولا ريب في أن سعر الفائدة، بوجه عام، يجد حدوده في معدل الربح. وكان ينبغي للسيد نورمان أن يقول لنا صراحة كيف تتعين هذه الحدود. إنها تتحدد بفعل الطلب على رأس المال النقدي وعرضه في تمايزه عن الأشكال الأخرى من رأس المال. ويمكن أن يبرز سؤال آخر: كيف يتحدد الطلب على رأس المال النقدي وعرضه؟ مما لا

رب فيه أن ثمة صلة ضمنية بين عرض رأس المال الشئني وعرض رأس المال النقدي، وأن طلب الرأسماليين الصناعيين على رأس المال النقدي يتحدد، هو الآخر، بفعل ظروف الإنتاج الفعلي. وعوضاً عن أن ينير لنا السيد نورمان هذه النقطة، يقدم لنا الحكمة القائلة إن الطلب على رأس المال النقدي لا يتطابق مع الطلب على النقد بما هو نقد؛ - هذه الحكمة لا غير، ذلك لأن سريره هو، وأفرستون، وسائر غيرهما من أنبياء مدرسة مبدأ التداول النقدي (جريان العملة Currency principle)، مثقلة دوماً بوزن الضمير إذ إنهم سعوا، بتدخل تشريعي مصطنع، إلى أن يصنعوا من وسائل التداول بما هي عليه، رأسمالاً وأن يرفعوا سعر الفائدة.

نتوجه الآن إلى اللورد أفرستون، أو المسمى (alias) صامويل جونز لويد، ونرى كيف يفسر لماذا يأخذ 10% عن «نقده»، لأن «رأس المال» نادر تماماً في البلاد. (3653) «إن تقلبات سعر الفائدة تنبع من أحد سببين: من تغير في قيمة رأس المال».

(رائع! إن قيمة رأس المال هي، بتعبير عام، سعر الفائدة! والتغير في سعر الفائدة ينبع هنا من تغير في سعر الفائدة! إن «قيمة رأس المال»، كما بيّنا من قبل، لا تُعتبر شيئاً آخر، من الوجهة النظرية. أو لربما يقصد السيد أفرستون بقيمة رأس المال معدل الربح، فعندئذ يعود المفكر العميق إلى فكرة أن سعر الفائدة يتحدد بمعدل الربح!).

[435] «أو من تغير في مقدار النقد المتوافر في البلاد. إن جميع التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة، سواء كانت كبيرة من حيث مدة التقلب أو مداه، يمكن أن ترجع بداهة إلى تغيرات في قيمة رأس المال. ولا يمكن تقديم إيضاح عملي أكثر سطوعاً من ارتفاع سعر الفائدة في عام 1847 وخلال العامين الأخيرين» (1855 - 1856)؛ «أما التقلبات الطفيفة في سعر الفائدة، والتي تنشأ عن تغير مقدار النقد المتوافر، فهي ضعيفة من حيث مداها ومن حيث مدتها. وإنها تحدث مراراً، وكلما كانت أكثر تواتراً، غدت أكثر فاعلية في بلوغ هدفها».

أي بالتحديد إثراء المصرفيين من طراز (à la) أفرستون. أما الصديق صامويل جيرني اللطيف، فإنه يعبر عن رأيه في هذا الصدد بسذاجة بالغة أمام لجنة مجلس اللوردات، «الكساد التجاري» «C.D.» 1857/1848:

(1324) «هل تعتقد أن التقلبات الكبيرة التي طرأت على سعر الفائدة في العام الماضي، كانت مفيدة أم ضارة للمصرفيين ولتجار النقود؟» - «أظن أنها كانت مفيدة لتجار النقود. إن كل التقلبات في الحياة

الاقتصادية مفيدة لمن يلمّ بذلك (to the knowing men). - (1325)
 «ألا يتعرّض المصرفي للخسارة، في نهاية المطاف، عند سعر الفائدة
 العالي نظراً لإفقار خيرة زبائنه؟» - «كلا، لا أظن أن مثل هذا الأثر
 محسوس».

هذا هو القول البالغ! (Voilà ce que parler veut dire).

ولسوف نعود إلى مسألة تأثير مقدار النقد المتوافر في البلاد على سعر الفائدة. ولكن
 ينبغي أن نلاحظ، منذ الآن، أن أوفرستون يرتكب، هنا ثانية خلط المفاهيم
 (Quid pro quo) (*) فالطلب على رأس المال النقدي في عام 1847 (قبل تشرين
 الأول/أكتوبر لم يكن ثمة عناء من ندرة النقد أو «مقدار النقد المتوافر» كما سماه
 أوفرستون أعلاه)، تنامي لأسباب شتى: غلاء القمح، ارتفاع أسعار القطن، تعذر بيع
 السكر من جراء فيض الإنتاج، المضاربة بأسهم سكك الحديد والإنهيار، إغراق الأسواق
 الأجنبية بالسلع القطنية، وما وصفناه أعلاه من تصدير واستيراد قسرين من وإلى الهند
 بهدف وحيد هو التلاعب بالكميالات الصورية. إن هذه الأمور جميعاً، فيض الإنتاج في
 الصناعة ونقص الإنتاج في الزراعة، أي أسباباً متباينة كل التباين، أدت إلى ارتفاع الطلب
 على رأس المال النقدي، أي على الائتمان والنقد. وكان لارتفاع الطلب على رأس
 المال النقدي أسبابه في مجرى عملية الإنتاج ذاتها. ولكن مهما يكن السبب، فإن الطلب
 على رأس المال النقدي هو الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، قيمة رأس المال
 النقدي. وإذا كان أوفرستون يقصد القول إن قيمة رأس المال النقدي ارتفعت بسبب
 ارتفاع سعر الفائدة، فإن ذلك تكرار فارغ. أما إذا كان يقصد بـ «قيمة رأس المال» هنا
 [436] ارتفاع معدل الربح كسبب لارتفاع سعر الفائدة، فإن ذلك يثبت خطأه على الفور.
 فالطلب على رأس المال النقدي، وبالتالي «قيمة رأس المال»، يمكن أن يرتفع رغم
 هبوط الربح؛ فما إن يهبط العرض النسبي لرأس المال النقدي حتى ترتفع «قيمتة». إن ما
 يبتغي أوفرستون إثباته هو أن أزمة 1847 وما اقترنت به من سعر فائدة مرتفع، لا علاقة
 لها «بمقدار النقد المتوافر»، أي لا علاقة لها بمواد قانون المصارف 1844 الذي كان
 من إلهامه، رغم أنها كانت في الواقع ذات علاقة بذلك، بمقدار ما إن الخوف من
 استنفاد احتياطي المصرف - وهذا واحد من إبداعات أوفرستون - أضاف ذعراً نقدياً
 إلى أزمة 1847 - 1848. ولكن ليست هذه هي المسألة المطروحة هنا. فقد كانت هناك

(*) أو إحلل شيء محل آخر. [ن. ع.]

شحة في رأس المال النقدي نشأت عن الحجم المفرط للعمليات بالمقارنة مع الوسائل المتاحة، وأدت إلى الانفجار بفعل اضطراب عملية تجديد الإنتاج إثر سوء المحصول وبناء مفرط لسكك الحديد، وفيض الإنتاج، وبخاصة في السلع القطنية وأعمال النصب والاحتيايل في أسواق الهند والصين، والمضاربة، وفيض استيراد السكر، إلخ. وما خسرته الناس الذين سبق أن اشتروا القمح بـ 120 شلناً للكوارتر، عندما هبط سعره إلى 60 شلناً، هو الـ 60 شلناً التي دفعوها زيادة فضلاً عما يقابلها من ائتمان في التسليفات على القمح. ولم يكن الافتقار إلى الأوراق النقدية المصرفية هو ما يمنعهم من تحويل قمحهم إلى نقد، بسعره القديم البالغ 120 شلناً. والحال نفسه مع أولئك الذين استوردوا السكر استيراداً مفرطاً، فقد أصبح بيعه متعذراً تماماً على وجه التقريب. وينطبق الشيء نفسه على السادة الذين وظفوا رأسمالهم النقدي (رأس المال العائم floating capital) في سكك الحديد، معتمدين على الائتمان للتعويض عن رأس المال في تسيير أعمالهم «المشروعة». ولكن ذلك كله يجد التعبير عنه، بنظر أوفرستون، «في حسن أخلاقي لتنامي قيمة نقده» (a moral sense of the enhanced value of his money) ولكن هذه القيمة المتنامية لرأس المال النقدي واجهت تماماً، من الجهة الأخرى، تدني القيمة النقدية لرأس المال الحقيقي (رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي). فقيمة رأس المال في الشكل الأول ارتفعت بسبب انخفاض قيمة رأس المال في الشكل الآخر. غير أن أوفرستون يسعى إلى مطابقة كلتا هاتين القيمتين لنوعين مختلفين من رأس المال ودمجهما في قيمة واحدة خاصة برأس المال عموماً، وهو يفعل ذلك بوضعهما في مواجهة الشح في وسائل التداول، النقد المتاح. ولكن المقدار الواحد نفسه من رأس المال النقدي يمكن أن يُقرض بكتل بالغة الاختلاف من وسائل التداول.

لنأخذ الآن مثاله عن عام 1847. كان السعر الرسمي لفائدة الحسم يتراوح بين: 3 - $3\frac{1}{2}\%$ في كانون الثاني/يناير؛ 4 - $4\frac{1}{2}\%$ في شباط/فبراير؛ 4% على الأكثر في آذار/مارس؛ 4 - $7\frac{1}{2}\%$ في نيسان/إبريل (ذعر)؛ 5 - $5\frac{1}{2}\%$ في أيار/مايو؛ 5% عموماً في حزيران/يونيو؛ 5% في تموز/يوليو؛ 5 - $5\frac{1}{2}\%$ في آب/أغسطس؛ 5% في أيلول/سبتمبر مع تقلبات طفيفة إلى $5\frac{1}{4}\%$ و $5\frac{1}{2}\%$ و 6%؛ و 5% و $5\frac{1}{2}\%$ و 7% في تشرين الأول/أكتوبر، 7 - 10% في تشرين الثاني/نوفمبر؛ 7 - 5% في كانون الأول/ديسمبر. - لقد ارتفعت [437] الفائدة في هذه الحالة بسبب هبوط الأرباح وانخفاض القيم النقدية للسلع بشكل كبير. وعليه، إذ يقول أوفرستون، هنا، إن سعر الفائدة قد ارتفع في عام 1847 لأن قيمة رأس

المال قد ازدادت، فإنه لا يمكن أن يقصد هنا بقيمة رأس المال شيئاً سوى قيمة رأس المال النقدي، وقيمة رأس المال النقدي هي بالضبط سعر الفائدة ولا شيء سواه. ولكن إحبولة الثعلب تنفضح^(*)، ويقوم أوفرستون بمطابقة قيمة رأس المال بمعدل الربح. أما بالنسبة إلى سعر الفائدة المرتفع الذي كان يُدفع عام 1856، فلم يكن أوفرستون عارفاً في الواقع أن ذلك كان، جزئياً، أحد أعراض صنف من فرسان الائتمان الذين لا يدفعون الفائدة من أرباحهم، بل من رأسمال الغير؛ وقد كان يعتقد، قبل بضعة أشهر من اندلاع أزمة 1857 أن «وضع الأعمال سليم تماماً».

ويمضي في شهادته قائلاً [تقرير لجنة قانون المصارف B.C. 1857]

(3722) «إن الفكرة القائلة بأن ربح المشروع يزول بارتفاع سعر الفائدة خاطئة كلياً. فأولاً، إن ارتفاع سعر الفائدة نادراً ما يدوم طويلاً؛ وثانياً، إذا دام طويلاً واتخذ مدى كبيراً، فإنه يكون في الواقع ارتفاعاً في قيمة رأس المال؛ فلماذا ترتفع قيمة رأس المال؟ لأن معدل الربح قد ارتفع».

ها نحن نعلم آخر الأمر، المعنى المنسوب إلى «قيمة رأس المال». زد على ذلك، أنه يمكن لمعدل الربح أن يبقى مرتفعاً لفترة طويلة من الوقت، أما ربح صاحب المشروع فيهبط وسعر الفائدة يرتفع إلى حدٍ بحيث تبتلع الفائدة الشطر الأعظم من الربح. (3724) «لقد جاء ارتفاع سعر الفائدة في أعقاب التطور الهائل في نشاط الأعمال في بلادنا، والارتفاع الكبير في معدل الربح؛ وإن الشكوى من أن ارتفاع سعر الفائدة يدمر هذين الشيئين، اللذين هما سبب نشوئه إنما هي سخافة منطقية يحار المرء ما يقول بشأنها».

إن المنطقي في هذا القول يشبه منطقاً فيما لو قال: إن ارتفاع معدل الربح جاء في أعقاب ارتفاع أسعار السلع نتيجة المضاربة، وإن الشكوى من أن ارتفاع الأسعار يدمر سببه بالذات، أي المضاربة، إنما هي سخف منطقي، إلخ. إن كون ظاهرة من الظواهر يمكن، آخر المطاف، أن تدمر سببها بالذات، ليس سخفاً منطقياً إلا بالنسبة إلى مرابٍ مغرم بسعر الفائدة المرتفع. لقد كانت عظمة الرومان سبب فتوحاتهم، وفتوحاتهم دمرت عظمتهم. إن الثروة سبب الترف، وتأثير الترف مدمر للثروة. ما أسطره! إن بلاهة العالم البورجوازي المعاصر لا يمكن أن توصف بأفضل من التقدير الذي حظي به في إنكلترا

(*) حرفياً: إنفضاح ذيل الثعلب أو السراق (Fuchsschwanz). [ن. ع.]

[438] كلها «منطق» هذا المليونير، قمامة الارستقراطية (dun-ghill aristocrat) (*) زد على ذلك، إذا كان بوسع ارتفاع معدل الربح وتوسع المشاريع أن يكونا سبب ارتفاع سعر الفائدة، فإن سعر الفائدة المرتفع هذا لا يمكن أن يكون بأي حال سبباً لارتفاع الربح. والمسألة هي، على وجه الدقة، ما إذا كانت هذه الفائدة المرتفعة (كما جرى اكتشافه فعلاً خلال الأزمة) قد استمرت أو، أكثر من ذلك، قد بلغت الذروة بعد أن بات معدل الربح المرتفع أثراً بعد عين.

(3718) «فيما يتعلق بالارتفاع الكبير في سعر الحسم، فإن هذا الظرف ينشأ بالكامل عن ازدياد قيمة رأس المال، وإن سبب ازدياد قيمة رأس المال يمكن، على ما أعتقد، أن يكتشفه أي امرء بوضوح ساطع. لقد سبق أن أشرت إلى واقع أن تجارة إنكلترا، خلال 13 سنة من سريان مفعول قانون المصارف، نمت من 45 إلى 120 مليون جنيه. تذكروا كل الأحداث التي تنطوي عليها هذه المعطيات الرقمية الوجيزة، تذكروا الطلب العظيم على رأس المال الذي قاد إلى تطور لم يسبق له مثيل للتجارة؛ تذكروا، أخيراً، أن المصدر الطبيعي لتلبية هذا الطلب الهائل، أي تحديد التوفيرات السنوية للبلاد، قد استهلكت، خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، في الإنفاق غير المشمر للأغراض الحربية. دعوني أعتبر عن دهشتي من أن الفائدة لم ترتفع أكثر، أو بتعبير آخر، إنني مندهش من أن صعوبات الحصول على رأس المال، في أعقاب مثل هذه العمليات العملاقة، لم تصبح أشد وأعتى مما ترونه».

أي تلاعب عجيب بالكلمات من منطقتي الربا هذا! فيها هو يكرّر الحديث عن قيمة رأس المال المتنامية! يبدو أنه يتوهم أن هذا التوسع الهائل في عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي في تراكم رأس المال الحقيقي، قد جرى من جهة، وأن هناك من جهة أخرى «رأسمال» آخر نشأ عليه «طلب هائل» بغية تحقيق هذه الزيادة العملاقة في التجارة! أولم تكن هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج زيادة في رأس المال ذاته، وإذا كانت قد خلقت الطلب، أفلم تخلق أيضاً العرض، بل وفي الوقت نفسه عرضاً متزايداً من رأس المال النقدي؟ وإذا كان سعر الفائدة قد ارتفع كثيراً جداً، فما سبب ذلك سوى أن الطلب على رأس المال النقدي نما بوتيرة أسرع من عرضه، وهذا يعني، بكلمات أخرى، أنه بموازاة

(*) في حاشية الطبعة الألمانية، ترجم الناشر هذه العبارة الإنكليزية بـ الوصولي (Emporkömling).
[ن. ع.]

توسع الإنتاج الصناعي تتسع إدارته على أساس نظام الائتمان. بتعبير آخر، أن التوسع الفعلي للصناعة أدى إلى الطلب المشتد على «الكمبيالات الصورية»^(*)، وأن هذا الطلب الأخير، هو، كما يبدو، ما يقصده صاحبنا المصرفي بعبارة «الطلب الهائل على رأس المال». ومن المؤكد أن توسع الطلب المحض على رأس المال، ليس هو الذي رفع [439] تجارة التصدير من 45 إلى 120 مليوناً. وما عسى أوفرستون يقصد بالقول إن التوفيرات السنوية للبلاد، التي ابتلعتها حرب القرم، تُولف المصدر الطبيعي للعرض من أجل هذا الطلب الكبير؟ فأولاً - بأي شيء استطاعت إنكلترا أن تراكم خلال الفترة 1792 - 1815، التي شهدت حرباً أخرى تختلف تماماً عن حرب القرم الصغيرة؟ ثانياً - إذا كان المصدر الطبيعي قد نضب، فمن أي مصدر تدفق رأس المال إذن؟ وكما هو معروف، لم تأخذ إنكلترا أية قروض من أية أمة أجنبية. أما إذا كان هناك مصدر اصطناعي إلى جانب المصدر الطبيعي، فإن خير طريقة تتبعها بلاد من البلدان، أن تستخدم المصدر الطبيعي في الحرب، والمصدر الاصطناعي في التجارة. أما إذا لم يكن هناك سوى رأس المال النقدي القديم وحده، فهل بمقدوره أن يضاعف كفاءته من خلال سعر الفائدة المرتفع؟ من الواضح أن السيد أوفرستون يعتقد أن التوفيرات السنوية للبلاد (التي جرى الافتراض بأنها قد استُهلكت في هذه الحالة) تتحول إلى محض رأسمال نقدي. ولكن إذا لم يحصل تراكم فعلي، أي إذا لم يتنام الإنتاج ولم تتنام كمية وسائل الإنتاج، فما نفع مراكمة سندات ديون على هذا الإنتاج في شكل نقد؟

إن تزايد «قيمة رأس المال»، نتيجة ارتفاع معدل الربح، هو ما يخلطه أوفرستون مع ارتفاع هذه القيمة بتأثير الطلب المشتد على رأس المال النقدي. ويمكن لهذا الطلب أن يتزايد لأسباب مستقلة تماماً عن معدل الربح. ويقدم لنا أوفرستون بنفسه، مثلاً على تزايد هذا الطلب عام 1847 نتيجة هبوط قيمة رأس المال الحقيقي. وهو ينسب قيمة رأس المال إما إلى رأس المال الحقيقي أو إلى رأس المال النقدي، تبعاً لما يناسب هواه.

إن انعدام أمانة صاحبنا لورد المصارف، وضيق نظره المصرفية، الوعظية، تتكشف أكثر فأكثر في المقطع التالي:

(3728 - سؤال): «قلتم إن سعر الحسم، برأيكم، لا يتسم بأهمية

(*) Akkommodation، وهي منقولة حرفياً عن الإنكليزية: accommodation أي كمبيالات صورية، أو كمبيالات إسعاف. [ن.ع].

كبيرة بالنسبة إلى التاجر؛ فهل تتكرومون بتحديد ما ترونه معدل ربح اعتيادياً؟»

يرد السيد أوفرستون على ذلك بقوله إن الإجابة «مستحيلة».

(3729) «إذا افترضنا أن معدل الربح الوسطي يتراوح بين 7 -

10%، فإن تغيراً في سعر الحسم من 2% إلى 7% أو 8% لا بد وأن

يؤثر تأثيراً جوهرياً على معدل الربح، أليس كذلك؟»

(إن هذا السؤال نفسه يخلط معدل إيراد صاحب المشروع بمعدل الربح ويُغفل حقيقة

أن معدل الربح هو المنبع المشترك للفائدة وريح صاحب المشروع. ويمكن لمعدل الفائدة

[440] أن يترك معدل الربح على حاله دون مساس، ولكنه لن يترك ربح صاحب المشروع دون

مساس. جواب أوفرستون):

«أولاً - إن التجار لن يدفعوا سعر حسم يبتلع قسماً كبيراً من

أرباحهم؛ وهم يفضلون في هذه الحالة إيقاف أعمالهم على ذلك».

(أجل، إذا استطاعوا أن يفعلوا ذلك من دون إلحاق الدمار بأنفسهم. إنهم يدفعون

الحسم بملء إرادتهم عندما يكون ربحهم عالياً ويدفعون الحسم رغماً عنهم عندما يكون

ربحهم متدنياً).

«ماذا يعني الحسم؟ لماذا يحسم أي امرئ كميالاً؟ لأنه يرغب في

الحصول على رأسمال أكبر».

(مهلاً! لأنه يريد أن يستبق تدفق رأسماله المقيّد في توظيفات، عائداً بشكل نقدي

ويتحاشى الركود في أعماله. ولأنه ينبغي أن يسدد مدفوعات مستحقة. إنه لا يسعى إلى

زيادة رأسماله إلا عندما تسير الأعمال سيراً حسناً، أو عندما يضارب برأسمال غيره،

حتى حينما تكون الأعمال سيئة. وليس الحسم بأي حال وسيلة محض لتوسيع الأعمال).

«ولماذا يتوق إلى السيطرة على رأسمال أكبر؟ لأنه يريد استخدام

رأس المال هذا؛ ولماذا يريد استخدام رأس المال هذا؟ لأن استخدامه

مربح، ولكنه لن يكون مربحاً له، حين يبتلع الحسم ربحه».

إن هذا المنطقيّ المزدهي بنفسه يفترض أن تُحسم إلا لأجل توسيع

الأعمال، وأن الأعمال تُوسّع لأنها مربحة. الافتراض الأول خاطيء. فرجل الأعمال

العادي يحسم، مستبقاً الشكل النقدي لرأسماله، كيما يحافظ بذلك على استمرار عملية

تجديد الإنتاج؛ إنه يفعل ذلك لا لكي يوسع أعماله أو يحصل على رأسمال إضافي بل

لكي يوازن الائتمان الذي أعطاه بالائتمان الذي يأخذه. وعندما يأخذ في توسيع أعماله

بواسطة الائتمان، فإن حسم الكميالات لن يفيد كثيراً، فما الحسم سوى تحويل لرأس

المال النقدي المائل أصلاً بين يديه، من شكلٍ إلى شكلٍ آخر؛ وإنه يفضل أن يأخذ قرضاً ثابتاً لفترة أطول. أما فارس الائتمان فإنه يحسم كمبيالاته الصورية بغية توسيع أعماله، ويغطي أعمال احتيال بأعمال أخرى؛ ويفعل ذلك لا لجني الأرباح بل للإستيلاء على رأسمال الغير.

وبعد أن يماثل السيد أوفرستون بين حسم الكمبيالات واقتراض رأسمال إضافي (بدلاً من أن يماثله بتحويل الكمبيالات، التي تمثل رأس المال، إلى نقد ملموس) ينسحب [441] سريعاً ما إن يُطبق عليه الخناق.

(3730 - سؤال): «ألا يضطر التجار، وقد انخرطوا في الأعمال، لأن يواصلوا عملياتهم لأمد معين من الوقت رغم الارتفاع المؤقت في الفائدة؟» (أوفرستون): «لا ريب، أنه إذا استطاع امرؤ ما، في أية صفقة، أن يسيطر على رأسمال بسعر فائدة متدن، بدلاً من سعر فائدة مرتفع، فإن ذلك سيكون ملائماً له، إذا أخذنا الأمر من وجهة النظر المحدودة هذه».

بالمقابل، تغدو وجهة النظر واسعة لا حد لها حين يقصد السيد أوفرستون بـ «رأس المال»، على حين غرة، فقط رأسماله المصرفي، معتبراً أي إنسان يحسم كمبيالة ما عنده، إنساناً بلا رأسمال، لمجرد أن رأسمال هذا الإنسان مائل في شكل سلعي ولأن الشكل النقدي لرأس المال يتمثل في هذه الحالة في كمبيالة يتولى السيد أوفرستون أمر تحويلها إلى شكل نقدي آخر.

(3732) «بخصوص قانون المصارف لعام 1844، هل لكم أن توضحوا لنا ما هو التناسب التقريبي بين سعر الفائدة واحتياطي الذهب في المصرف؛ وهل حقاً أن سعر الفائدة كان 6% أو 7% عندما كان الذهب في المصرف يبلغ 9 أو 10 ملايين، وأن سعر الفائدة هبط إلى مستوى 3 - 4% تقريباً عندما أصبح الذهب 16 مليوناً؟»

(يسعى السائل إلى إرغامه على أن يفسر سعر الفائدة بمقدار ما يتحدد بكمية الذهب في المصرف، على قاعدة أن سعر الفائدة يتحدد بقيمة رأس المال) -

«إنني لا أدعي أن الأمر على هذا النحو. ولكن إذا كان الحال كذلك، فينبغي لنا، برأيي، أن نتخذ تدابير أشد من تلك التي اتخذناها في 1844؛ لأنه إذا كان صحيحاً أنه كلما تعاظم الذهب المكتنز، تدنى سعر الفائدة، لتوجب علينا أن نعمل بجِد، توافقاً مع هذا الرأي في

الأمور، أن نزيد احتياطي الذهب إلى مقدار لا حد له، وعندها ننزل بالفائدة إلى الصفر».

يواصل كايلي الذي طرح هذا السؤال، من دون أن يكثرث بهذه الظرافة: (3733) «لنفترض أن الأمر كذلك، وأن 5 ملايين ذهباً أعيدت إلى البنك، فعندئذ يبلغ احتياطي الذهب في خلال الأشهر الستة القادمة، 16 مليون جنيه، ولننفترض أن سعر الفائدة سوف يهبط بذلك إلى 3% أو 4%، فكيف يمكن القول عندئذ إن هذا الهبوط في سعر الفائدة نجم عن تقلص كبير في الأعمال؟» - «لقد قلت إن الارتفاع الكبير الذي حدث مؤخراً في سعر الفائدة، وليس هبوط سعر الفائدة، كان وثيق الارتباط بالتوسع الكبير في الأعمال».

ولكن ما قاله كايلي هو هذا: إذا كان ارتفاع سعر الفائدة سوية مع تقلص احتياطي الذهب هو دلالة على توسع الأعمال، فإن هبوط سعر الفائدة سوية مع تزايد احتياطي [442] الذهب يجب أن يكون دلالة على تقلص الأعمال. هنا لا يحير أوفرستون جواباً. (3736 - سؤال): «أذكّر أنكم» (في النص يرد دوماً تعبير فخامة اللورد Your Lordship) «قلتم إن النقد هو أداة للحصول على رأسمال».

(يا لها من سخافة اعتبار النقد أداة للحصول على رأسمال؛ فهو شكل لرأس المال). «في ظل تناقص احتياطي الذهب» [في بنك إنكلترا] «ألا تنشأ صعوبة أكبر، على العكس من ذلك، في عدم استطاعة الرأسماليين الحصول على النقد؟» - [أوفرستون]: «كلا؛ إن الرأسماليين لا يسعون إلى الحصول على النقد، بل يفعل ذلك أولئك الذين ليسوا برأسماليين. ولماذا؟ لأنهم بواسطة النقد، يحققون السيطرة على رأسمال الرأسماليين، لتسير أعمال أناس ليسوا برأسماليين».

هنا يفسر أوفرستون بإفاضة أن الصناعيين والتجار ليسوا برأسماليين، وأن رأسمال الرأسمالي هو رأسمال نقدي فقط.

(3737) «هل الأشخاص الذين يسحبون الكمبيالات ليسوا برأسماليين؟» - «إن الأشخاص الذين يسحبون الكمبيالات قد يكونون وقد لا يكونوا رأسماليين».

هنا يقع في الورطة.

ثم يُطرح عليه سؤال، عما إذا كانت كمبيالات التجار لا تمثل السلع التي باعوها أو شحنوها. ولكنه ينفي أن تمثل هذه الكمبيالات بنفس هذه الدقة قيمة السلع على غرار ما تمثل الأوراق النقدية المصرفية الذهب. (3740 - 3741). هذا شيء من الصلف. (3742) «أليس هدف التاجر الحصول على النقد؟» - «كلا، الهدف من سحب الكمبيالة ليس الحصول على النقد؛ إن الحصول على النقد هو الهدف من حسم الكمبيالات».

إن سحب الكمبيالات يعني تحويل السلعة إلى شكل من أشكال النقد الائتماني، مثلما أن حسم الكمبيالات هو تحويل لهذا النقد الائتماني إلى نقد آخر، هو الأوراق النقدية المصرفية بالتحديد. ومهما يكن الأمر، فإن السيد أوفرستون يقرّ، هنا، أن الغرض من حسم الكمبيالات هو الحصول على النقد. وقبل ذاك قال إن حسم الكمبيالات لا يستهدف تحويل رأس المال من شكلٍ إلى آخر، بل يستهدف الحصول على رأسمال إضافي.

(3743) «ما أكبر أمني عالم التجارة في ظروف الذعر، كذلك الذي حصل حسب قولكم في أعوام 1825، و1837 و1839؛ أيطمح رجال الأعمال إلى امتلاك رأسمال أم نقد مدفوعات قانوني؟» - «إنهم يطمحون إلى امتلاك رأس المال لتمشية أعمالهم».

إن هدفهم هو الحصول على وسائل دفع لتسديد الكمبيالات المستحقة عليهم، من جراء الشّحة السائدة في الائتمان، لثلا يضطروا إلى بيع سلّهم بسعرٍ متدنٍ. فإن لم يكن [443] بحوزتهم، هم أنفسهم، أي رأسمال عموماً، فإنهم سيحصلون، بالطبع، على رأس المال عبر وسائل الدفع، لأنهم يتلقون قيمةً من دون مُعادِل. وإن الطلب على النقد بما هو عليه، ينحصر فقط في الرغبة في تحويل القيمة من شكل السلعة أو شهادات الديون إلى شكل نقد. من هنا، حتى بمعزل عن الأزمات، الفارق الكبير بين اقتراض رأس المال والحسم، فهذا محض تحويل لشهادات الديون النقدية من شكل إلى شكل آخر، أو إلى نقد فعلي.

[أود هنا - بوصفي معدّ النص للنشر - أن أسمح لنفسي بإبداء ملاحظة.

إن المصرفي، عند نورمان، كما عند لويد - أوفرستون، هو، على الدوام، «مسلّف رأس المال» إلى الآخرين، وزبونه هو ذلك الذي يطلب منه «رأسمالاً». لذا فإن أوفرستون يقول إن هذا الشخص أو ذاك يحسم كمبيالاته عند المصرفي «لأنه يبتغي الحصول على رأسمال» (3729)، وأن هذا الشخص يجد مسرةً كبيرة حين «يستطيع السيطرة على رأسمال بفائدة متدنية» (3730). «إن النقد هو أداة للحصول على رأسمال»

(3736) «وإن السيطرة على رأسمال» أيام الذعر هو أكبر أمنية في عالم التجارة (3743). رغم كل التخطيط الذي يبديه لويد - أوفرستون في تحديد ماهية رأس المال، فمن الواضح من كلماته بما فيه الكفاية، أنه يطلق اسم رأس المال على ما يعطيه المصرفي إلى زبونه، وهو رأسمال لم يكن الزبون يمتلكه من قبل، حيث يُقرض لتكملة ما يمتلكه الزبون في الأصل.

لقد اعتاد المصرفي على العمل كموزع لرأس المال الاجتماعي - في شكل قروض - متاح في شكل نقدي اعتياداً كبيراً إلى حد أنه يعتبر كل وظيفة يقدم فيها النقد هي بمثابة إقراض. إن كل ما يدفعه من نقد، يظهر له بمثابة سلفة. وإذا ما جرى إنفاق النقد على الاقتراض مباشرة، فذلك صحيح بمعنى الكلمة الحرفي. أما إذا جرى إنفاق النقد على حسم الكمبيالات، فإن تلك هي سلفة لنفسه حتى يحين أجل استحقاق الكمبيالة. وبذا ترسخ في ذهن المصرفي الفكرة القائلة بأنه لا يستطيع القيام بأية مدفوعات ما لم تكن تسليفات، والأنكى من ذلك أنها ليست تسليفات فقط بمعنى أن أي توظيف للنقد بهدف الحصول على فائدة أو ربح يُعدّ، من الوجهة الاقتصادية، تسليفاً للنقد يقدمه مالك النقد، بصفته فرداً خاصاً، إلى نفسه، بصفته صاحب مشروع، بل تسليفات بالمعنى المحدد التالي وهو أن المصرفي يعير زبونه مبلغاً من النقد يزيد بالمقدار نفسه رأس المال الذي يملكه هذا الأخير أصلاً.

إن هذه الفكرة المنقولة من مكتب المصرفي إلى الاقتصاد السياسي، أدت إلى نشوب خلاف مشوّش حول ما إذا كان النقد الملموس الذي يضعه المصرفي تحت تصرف زبونه [444] هو رأسمال أم محض نقد، أي وسيلة تداول، (عملة جارية Currency)؟ ولحل هذا الخلاف، البسيط من أساسه، ينبغي لنا أن نمثل وجهة نظر زبائن المصرف. فالأمر كله يتوقف على ما يطلبه هؤلاء الزبائن وما يحصلون عليه.

فإذا وافق المصرف على إعطاء زبونه قرضاً، ببساطة، على ائتمانه الشخصي، من دون ضمانته من جانبه، فإن الأمر واضح. إن الزبون يحصل، دون اشتراط، على سلفة بمقدار معين من القيمة كإضافة إلى رأسماله الذي كان يملكه قبل ذلك. وهو يتلقى هذه السلفة في شكل نقدي، أي أنه لا يتلقى نقداً وحسب، بل رأسمالاً نقدياً أيضاً.

أما إذا تلقى سلفة مقابل رهن سندات، إلخ، فهذه سلفة بمعنى أن نقداً قد دُفع له بشرط التسديد. ولكن ذلك ليس تسليفاً لرأسمال. فالسندات تمثل رأسمالاً هي الأخرى، وبمقدار أكبر من السلفة. وهكذا، فإن المستلم يتلقى قيمة - رأسمال أقل مما أعطاه رهنًا؛ وليست هذه العملية بالنسبة إليه، قط، حصولاً على رأسمال إضافي. إنه يقوم بهذه

الصفقة ليس لأنه بحاجة إلى رأسمال - فهو يملك رأسمالاً في سندات، بل لأنه بحاجة إلى نقد. فهنا يجري إذن تسليف نقد، لا تسليف رأسمال.

وحين يجري التسليف مقابل حسم كمبيالات، فإن شكل السلفة يزول. فما يجري هنا محض شراء وبيع. إن ملكية الكمبيالة تنتقل، بالتجيير، إلى المصرف، وتنتقل ملكية النقد بالمقابل إلى الزبون؛ أما مسألة التسديد فليست واردة. وحين يشتري الزبون نقداً ملموساً بواسطة كمبيالة أو وسيلة ائتمانية أخرى، فليس ذلك أخذاً لسلفة، لا من بعيد ولا من قريب، أكثر مما لو اشترى النقد الملموس بهذه السلعة التي تخصه أو تلك، قطعاً كانت أم حديداً أم قمحاً. ولا يمكن الحديث هنا، بأي حال، عن تسليف رأسمال. فكل شراء وبيع بين تاجر وتاجر إنما هو نقل لرأس المال. ولا تأني السلفة إلا حيثما يكون نقل رأس المال، لا متبادلاً، بل أحادياً ولفترة من الزمن. ولذا، لا يمكن لتسليف رأس المال عن طريق حسم الكمبيالات أن يقع إلا إذا كانت الكمبيالة كمبيالة صورية لا تمثل قط أية سلعة مُباعة، ولا يقبل بها أي مصرفي ما إن يعرف حقيقتها. وعليه، ففي صفقة الحسم النظامية، لا يتلقى زبون المصرف أية سلفة، لا رأسمالاً ولا نقداً، بل يتلقى نقداً لقاء سلعة مُباعة.

وعليه، فإن الحالات التي يطلب فيها الزبون رأسمالاً من المصرف ويتلقاه تتميز بوضوح عن تلك الحالات التي يقتصر فيها على أخذ سلفة من النقد، أو يشتري النقد من المصرف. ولما كان السيد لويد - أوفرستون بالذات لا يسلف كالعادة شيئاً من رصيده بدون تغطية إلا في حالات نادرة تماماً (لقد كان مصرفي شركتي في مانشستر)، فمن [445] الواضح أيضاً أن كلماته الجميلة عن كتل رأس المال التي يسلفها المصرفيون الكرماء إلى الصناعيين المحتاجين إلى رأس المال محض اختلاق.

بالمناسبة، يقول ماركس في الفصل الثاني والثلاثين^(*) الشيء نفسه من حيث الأساس: «إن الطلب على وسائل الدفع هو محض طلب على ما يمكن تحويله إلى نقد، بمقدار ما يمكن للتجار والمنتجين أن يقدموا ضمانات أكيدة؛ وهو طلب على رأس المال النقدي حيثما لا يكون الحال كذلك، أي حيثما أن سلفة وسائل الدفع لا تقدم للرأسماليين الشكل النقدي فحسب، بل أيضاً المُعادل الذي يفتقرون إليه مهما كان شكله، بغية التسديد». - ويضيف لاحقاً في الفصل الثالث والثلاثين^(**): «في ظل نظام ائتمان

(*) أنظر هذا المجلد، ص 531، [الطبعة العربية، ص 604].

(**) أنظر هذا المجلد، ص 547، [الطبعة العربية، ص 623-624].

متطور، يتركز فيه النقد بين أيدي المصارف، تتولى هذه المصارف، إسمياً في الأقل، تسليف هذا النقد. وتتعلق هذه السلفة، فقط^(*)، بالنقد المائل في التداول. إنها سلفة لوسائل التداول، وليست تسليف رؤوس أموال تقوم بتداولها بواسطة هذه الوسائل. - وإن السيد تشابمان، الذي لا بد أن يعرف ذلك، يؤكد أيضاً الفهم الوارد أعلاه عن عملية حسم الكمبيالات (تقرير قانون المصارف 1857):

«الكمبيالة بحوزة المصرفي، إذن فالمصرفي قد اشترى هذه الكمبيالة». شهادات. السؤال رقم 5139.

ولسوف نعود ثانية إلى تناول هذا الموضوع في الفصل الثامن والعشرين^(**) ف. [إنجلز].

(3744) «هلا تَكْرَمْت علينا بتحديد ما تعنيه بتعبير رأس المال فعلاً؟» - [جواب أوفرستون]: «يتألف رأس المال من سلع مختلفة يتم بواسطتها سير الأعمال (capital consists of various commodities, by the means of which trade is carried on) هناك رأسمال دائر. إن سفنكم وأرصفتكم ورسائلكم البحرية. هي رأسمال أساسي؛ ووسائل عيشكم، وملبسكم، إلخ، هي رأسمال دائر». (3745) «هل أضرت تسرب الذهب إلى الخارج بإنكلترا؟» - «كلا، إذا ما أعطى المرء لهذه الكلمة معنى عقلياً». (والآن يأتي دور نظرية النقد الريكاردية القديمة)

«في الوضع الطبيعي للأشياء، يتوزع النقد العالمي على مختلف بلدان العالم بنسب معينة؛ وتكون هذه النسب على نحو بحيث تكون الصلات في ظل مثل هذا التوزيع» [للنقد] «بين أي بلد من جهة، وبقية سائر بلدان العالم من جهة أخرى، مجرد صلات مقايضة؛ ولكن ثمة اضطرابات تؤثر على هذا التوزيع من حين إلى آخر؛ وحين تبرز هذه الاضطرابات، يتدفق جزء من نقد البلد المعني متسرباً إلى بلدان أخرى». - (3746) «أنتم تستخدمون الآن تعبير: النقد. وإذا كنت من قبل فهمت كلامكم بصورة صحيحة، فقد أطلقتكم على ذلك خسارة رأسمال». - «ما الذي أطلقت عليه أنا خسارة رأسمال؟» - (3747) «تسرب الذهب». -

[446]

(*) في الطبعة الأولى nicht، وهذا نفي للفعل: تتعلق. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، ص 472-473، [الطبعة العربية، ص 535-537].

«كلا، لم أقل ذلك. إذا استخدمت الذهب رأسمالاً، فمما لا ريب فيه أن ذلك سيشكل خسارة رأسمال؛ إنه افتراق عن نسبة معينة من المعادن الثمينة، التي تؤلف النقد العالمي». - (3748) «ألم تقولوا قبل ذلك، إن تغيراً في سعر الحسم هو محض دلالة على حدوث تغير في قيمة رأس المال؟» - «نعم، قلت ذلك». - (3749) «وإن سعر الحسم يتغير، عموماً، تبعاً لتغير احتياطي الذهب في بنك إنكلترا؟» - «نعم قلت ذلك؛ ولكن سبق لي أن أوضحت، أن التقلبات في سعر الفائدة التي تنشأ عن تغير كمية النقد» (يقصد بذلك كمية الذهب الموجود فعلاً) «في بلد من البلدان، ضئيلة تماماً».

(3750) «هل تقصدون بذلك، أن تناقصاً في رأس المال قد حصل، عندما ارتفعت فائدة الحسم ارتفاعاً طويلاً، وإن يكن مؤقتاً، فوق المعدل المعتاد؟» - «إنه تناقص، ولكن بمعنى معين للكلمة. إن التناسب بين رأس المال والطلب عليه قد تغير؛ ومن الجائز أن ذلك من جراء تزايد الطلب على رأس المال لا من جراء تناقص كميته».

(ولكن قبل قليل تمت مساواة رأس المال بالنقد أو الذهب، وقيل ذلك كان قد علل ارتفاع سعر الفائدة بارتفاع معدل الربح، الناجم عن توسع، لا تقلص، النشاط التجاري أو رأس المال).

(3751) «ما الذي تقصدونه برأس المال على وجه التحديد؟» - «هذا يتوقف بكميَّته على نوع رأس المال الذي يحتاجه أي شخص بمفرده. إنني أقصد رأس المال الذي تملكه الأمة لتسيير أعمالها، وعندما تتضاعف هذه الأعمال بمرتين، فلا بد من أن تطرأ زيادة كبيرة في الطلب على رأس المال اللازم لتمشية هذه الأعمال عينها».

(إن هذا المصرفي المراوغ يضاعف الأعمال أولاً، ثم يضاعف الطلب على رأس المال اللازم لمضاعفتها إنه لا يرى دوماً غير الزبون الذي يلجأ إلى السيد لويد طلباً لرأسمال أكبر بغية مضاعفة أعماله).

«إن رأس المال مثله مثل أية سلعة أخرى» (ولكن رأس المال ينظر السيد لويد ليس إلّا مجموع السلع)؛ «فسعره يتغير» (إذن فسعر السلع يتغير مرتين، مرة بصفقتها سلعة، ومرة أخرى بصفقتها رأسمالاً) «تبعاً للطلب والعرض».

(3752) «إن التقلبات في سعر الحسم تنشأ، عموماً، بالارتباط مع

[447]

التقلبات في احتياطي الذهب المائل في خزائن البنك. أهذا هو رأس المال الذي تقصدونه؟» - «كلا». - (3753) «هل لكم أن تقدموا مثلاً تكّس فيه خزين كبير من رأس المال في بنك إنكلترا، وطراً فيه ارتفاع كبير على سعر الحسم في الوقت نفسه؟» - «لم يكن ما تكّس في بنك إنكلترا رأسماً بل نقد». - (3754). «قلتم إن سعر الفائدة يتوقف على مقدار رأس المال؛ فهلا تكرمتم بالقول ما هو رأس المال الذي تقصدونه، وهل بوسعكم أن تقدموا مثلاً يبين وجود خزين كبير من الذهب في البنك مع سعر فائدة عالٍ في آنٍ واحدٍ». «من الجائر تماماً» (آها!) «أن يتفق تكّس الذهب في البنك مع سعر فائدة متدنٍ، لأنه يمكن في فترة الطلب الضئيل على رأس المال» (تحديداً، رأس المال النقدي؛ والفترة المقصودة هنا، أي عامي 1844 و1845، كانت فترة ازدهار) «أن تراكم بصورة طبيعية الوسيلة أو الأداة التي تتيح للمرء أن يسيطر على رأس المال». - (3755). «هل ترون، إذن، أن لا صلة هناك بين سعر الحسم وكمية الذهب في خزائن البنك؟» - «يمكن أن تكون هناك صلة كهذه، ولكنها ليست صلة ذات أهمية مبدئية» (لكن قانون المصارف لعام 1844 الذي وضعه هو، يضع في مصاف مبدأ بنك إنكلترا تنظيم سعر الفائدة بموجب كمية الذهب الموجودة بحوزته)؛ ويمكن «أن يقع هذان الأمران في آنٍ واحدٍ» (there may be a coincidence of time) - (3758). «أتقصدون القول إن الصعوبة التي يواجهها التجار، هنا في البلاد، في أوقات شحّة النقد، الناجمة عن ارتفاع سعر الحسم، تكمن في صعوبة الحصول على رأس المال، لا في الحصول على النقد؟» - «أنت تخلط شيئين مختلفين لا أدمجهما أنا بهذا الشكل؛ إن الصعوبة تقوم في الحصول على رأس المال، كما أن هناك صعوبة مماثلة في الحصول على نقد. إن صعوبة الحصول على النقد وصعوبة الحصول على رأس المال هي الصعوبة الواحدة ذاتها، منظوراً إليها في مرحلتين مختلفتين من ظهورها».

ها هي السمكة تقع ثانية في الشباك. إن الصعوبة الأولى تكمن في حسم كمبالة أو الحصول على سلفة برهن سلعة. إنها صعوبة تحويل رأس المال أو الشهادة التجارية بقيمة رأس المال إلى نقد. وتتجلى هذه الصعوبة، من بين ما تتجلى، في سعر الفائدة

المرتفع. ولكن أين تقوم الصعوبة الثانية منذ أن يتم الحصول على النقد؟ فهل ثمة من يواجه أية صعوبة في التخلص من نقده، إذا كان الأمر يتعلق بالدفع لا أكثر؟ وإذا كان الأمر يتعلق بالشراء، فمن ذاك الذي يواجه أية صعوبة في شراء هذه السلعة أو تلك أيام الأزمة؟ ولنسأل جديلاً أن هناك حالة خاصة تتميز بغلاء القمح والقطن، إلخ، بيد أن هذه الصعوبة ستتجلى عندئذ لا في قيمة رأس المال النقدي، أي ليس في سعر الفائدة، بل في سعر السلعة؛ وقد تم تذليل هذه الصعوبة بالطبع، طالما أن صاحبنا يملك الآن النقد لشراء السلعة اللازمة.

(3760) «ولكن ألا يزيد سعر الحسم المرتفع من صعوبة الحصول على نقد؟» - «إن ذلك يزيد من صعوبة الحصول على النقد حقاً، ولكن ليس بسبب الرغبة في تملك هذا النقد، فذلك هو الشكل» (وهذا الشكل يضع الربح في جيب المصرفي) «الذي تظهر به الصعوبة المتزايدة للحصول على رأس المال في العلاقات المعقدة القائمة في وضع الحضارة الراهنة».

[448]

(3763) [جواب أوفرستون]: «إن المصرفي هو الوسيط الذي يتلقى الودائع من جهة، ويستخدم هذه الودائع من جهة ثانية، حيث يعهد بها في شكل رأسمال، إلى أيدي أناس يقومون، إلخ».

ها نحن أخيراً نعرف ما يعنيه هو برأس المال. إنه يحول النقد إلى رأسمال بأن «يعهد به» إلى آخرين، أي، إذا خففنا لطف التعبير، يُقرضه بفائدة.

بعد أن أكد السيد أوفرستون، من قبل، أن تبديلاً في سعر الحسم لا صلة له من حيث الجوهر بتبدل في مقدار احتياطي الذهب في البنك أو مقدار النقد المتاح، قائلاً إن الصلة بين الاثنين هي صلة تزامن في أحسن الأحوال، نراه يعيد القول:

(3805) «إذا تناقص النقد في البلاد من جراء تسريبه إلى الخارج، فإن قيمة هذا النقد ترتفع، وينبغي لبنك إنكلترا أن يتكيف مع هذا التغير في قيمة النقد»

(أي مع التغير في قيمة النقد بوصفه رأسمالاً، وبتعبير آخر مع التغير في سعر الفائدة، لأن قيمة النقد بوصفه نقداً تظل على حالها، بالقياس إلى السلع).
«وهذا ما يجري التعبير عنه فنياً بالقول إن البنك يرفع سعر الفائدة».
(3819) «إنني لا أخلط بين الاثنين أبداً».

يقصد النقد ورأس المال. إنه لا يخلط بينهما لسبب بسيط هو أنه لا يميز بينهما أبداً. (3834) «إن المبلغ الكبير جداً الذي توجب دفعه» (لقاء القمح في عام 1847) «للحصول على المؤن الضرورية للبلاد، والذي كان في واقع الأمر رأسمالاً».

(3841) «إن التقلبات في سعر الحسم تتسم، بلا ريب، بصلة وثيقة جداً بوضع احتياطي الذهب» [في بنك إنكلترا] «لأن وضع الاحتياطي هو مؤشر على تزايد أو تناقص كتلة النقد المتاح في البلاد؛ وبمقدار ما يتنامى النقد في البلاد أو يتناقص، تنخفض قيمة النقد أو ترتفع؛ وإن سعر الحسم في البنك يتوافق مع ذلك».

وهكذا يعترف أوفرستون، هنا، بما أنكره بصورة قاطعة في الشهادة رقم 3755. (3842) «هناك صلة وثيقة بين الاثنين».

ويقصد بالتحديد مقدار الذهب في قسم الاصدار (issue department) واحتياطي الأوراق النقدية المصرفية في قسم الشؤون المصرفية (banking department). ويفسر أوفرستون هنا التغير في سعر الفائدة بالتغير في كمية النقد. بيد أن ما يقوله يجانب الصواب. فالاحتياطي يمكن أن يتناقص، لأن كمية النقد المتداول في البلاد تتزايد. وهذا هو الحال، عندما يأخذ الجمهور المزيد من الأوراق النقدية المصرفية، فلا يتناقص الخزين المعدني. لكن سعر الفائدة يرتفع عندئذ، لأن رأس المال المصرفي لبنك إنكلترا [449] محدد في هذه الحال حسب قانون عام 1844. ولا يحق لأوفرستون أن يتحدث عن ذلك، لأن قسمي البنك مستقلان بموجب ذلك القانون.

(3859) «إن معدل الربح المرتفع يؤدي، دوماً، إلى تعاظم الطلب

على رأس المال؛ وتعاظم الطلب على رأس المال يزيد قيمته».

ها هي أخيراً الصلة بين معدل الربح المرتفع والطلب على رأس المال، كما يتصورها أوفرستون. والحال أن صناعة القطن شهدت، في عامي 1844 - 1845 مثلاً، سيادة معدل ربح مرتفع، بسبب أن القطن الخام كان وظل رخيصاً رغم الطلب الشديد على السلع القطنية. إن قيمة رأس المال (وحسب تعريف سابق، يطلق أوفرستون تسمية رأس المال على ما يحتاجه المرء في أعماله)، أي قيمة القطن الخام هنا، لم ترتفع بالنسبة إلى الصناعي. ولربما قاد معدل الربح المرتفع صاحب مصنع قطن إلى اقتراض النقد بغية

توسيع مشروع. في هذه الحالة يرتفع طلبه على رأس المال النقدي، وليس على أي شيء آخر.

(3889) «يمكن للذهب أن يكون نقداً أو لا يكون، مثلما يمكن للورق أن يكون أوراقاً نقدية مصرفية أو لا يكون».

(3896) «إذا فهمتكم فهماً صحيحاً فإنكم تتخلون عن المبدأ الذي طبقتموه في عام 1840 وهو: أن التقلبات في كمية الأوراق النقدية المصرفية المتداولة لبنك إنكلترا ينبغي أن تتوافق مع التقلبات في مقدار احتياطي الذهب؟» - «إنني أتخلى عنه في حدود. أنه ينبغي لنا، في نطاق معارفنا الحالية، أن نضيف الأوراق النقدية الموجودة في احتياطي بنك إنكلترا إلى الأوراق النقدية المتداولة».

هذا رائع. إن القرار التعسفي الذي ينص على أن يُصدر البنك من الأوراق النقدية بقدر ما لديه من الذهب في الخزائن زائداً 14 مليوناً أخرى، يشترط بالطبع أن يتقلب إصدار البنك للأوراق النقدية تبعاً لتقلبات احتياطي الذهب. ولكن لما كانت «معارفنا الحالية» قد بينت بوضوح أن كمية الأوراق النقدية التي يمكن للبنك أن يصدرها بموجب القانون (والتي ينقلها قسم الإصدار إلى قسم الشؤون المصرفية) وأن التداول بين هذين القسمين في بنك إنكلترا، الذي يتقلب تبعاً لتقلبات احتياطي الذهب، لا يقرر تقلبات تداول الأوراق النقدية خارج جدران بنك إنكلترا، فإن هذا التداول الأخير، أي التداول الفعلي، يصبح الآن عديم المعنى بالنسبة إلى إدارة البنك، وأن التداول بين قسمي البنك، الذي يتجلى اختلافه عن التداول الفعلي في الاحتياطي، يصبح التداول الحاسم لوحده. ولا أهمية لهذا التداول بالنسبة إلى العالم الخارجي إلا في حدود ما يبين الاحتياطي إلى أي درجة يقترب البنك من الحد الأقصى القانوني لما يصدره من الأوراق النقدية، وإلى أي حد يمكن لزبائن البنك أن يأخذوا من قسم الشؤون المصرفية.

[450] إليكم مثلاً باهراً على سوء نية (mala fides) أوفرستون:

(4243) «هل يتقلب، حسب رأيكم، مقدار رأس المال من شهر لآخر إلى درجة تؤدي إلى تغيير قيمته على نحو ما شهدناه، خلال السنوات الأخيرة، في تقلبات سعر الحسم؟» - «إن العلاقة بين الطلب على رأس المال وعرضه يمكن، بلا ريب، أن تتغير حتى خلال فترات زمنية قصيرة. فإذا أعلنت فرنسا، في الغد، أنها ترغب في الحصول

على قرض كبير، فليس ثمة شك في أن ذلك سيفضي في الحال إلى إحداث تغيير كبير في قيمة النقد، أي في قيمة رأس المال في إنكلترا». (4245) «إذا أعلنت فرنسا أنها ترغب في الحصول دفعة واحدة على سلع بقيمة 30 مليوناً، أيأ كان الغرض منها، فإن طلباً كبيراً على رأس المال سينشأ، إذا استخدمنا تعبيراً أكثر علمية وبساطة». (4246) «إن رأس المال الذي قد ترغب فرنسا في شرائه بواسطة القرض الذي تحصل عليه هو شيء معين، والنقد الذي تشتريه به هو شيء آخر، فهل النقد ما يغير قيمته أم لا؟» - «إننا نعود إلى القضية القديمة وأعتقد أنها تنتمي إلى صومعة علامة باحث أكثر مما تنتمي إلى قاعة جلسات هذه اللجنة».

وبهذا ينسحب أوفرستون، ولكن ليس إلى صومعة علامة باحث⁽⁸⁴⁾

(84) ثمة ملاحظات أخرى حول خلط أوفرستون للمفاهيم المتعلقة برأس المال في ختام الفصل الثاني والثلاثين. [ف. إنجلز].

الفصل السابع والعشرون

دور الائتمان في الإنتاج الرأسمالي

إن الملاحظات العامة التي أدلينا بها حتى الآن، بخصوص نظام الائتمان، كانت كالآتي:

- I - تشكّل الائتمان ضروري لتوسط المساواة في معدل الربح أو حركة هذه المساواة، التي يركز عليها الإنتاج الرأسمالي بأسره.
- II - تقليص تكاليف التداول.

- 1 - إن النقد نفسه هو أحد الأبواب الرئيسية في تكاليف التداول، بمقدار ما يؤلف هو ذاته قيمة. ويتم التوفير فيه عن طريق الائتمان بثلاث طرق:
- أ - بالإستغناء عن النقد في الشطر الأعظم من الصفقات.
- ب - بتسريع مداولة وسائط التداول⁽⁸⁵⁾ وهذا يتطابق، جزئياً، مع ما سنقول في البند

(85) «كان متوسط الأوراق النقدية قيد التداول لبنك فرنسا عام 1812 - 106,538,000 فرنك، وفي عام 1818 - 101,205,000 فرنك، في حين أن تداول النقد، أي المبلغ الكلي لسائر الإيرادات والمدفوعات، كان في عام 1812 - 2,837,712,000 فرنك، وفي عام 1818 - 9,665,030,000 فرنك. وعليه، فإن نسبة تداول النقد في فرنسا عام 1818 إلى تداول النقد في عام 1812 بلغت 1:3. إن الائتمان هو الناظم العظيم لسرعة التداول. وهذا يفسر لماذا يتطابق الضغط الشديد على سوق النقد، عادة، مع امتلاء قنوات التداول» (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، ص 65. 65. *The Currency Theory Reviewed etc.*, p. 65) - «بين أيلول/سبتمبر 1833 وأيلول/سبتمبر 1843 رأى النور في بريطانيا العظمى ما يقارب 300 من المصارف التي كانت

رقم (2). فمن جهة، إن هذا التعجيل تكتيكي، أي أن كمية أقل من النقد أو الرموز النقدية تستطيع أن تؤدي الخدمة نفسها عند بقاء حجم وعدد التداولات السلعية الفعلية التي تتوسط الاستهلاك على حالهما. وهذا يتوقف على تكتيك نظام المصارف. من جهة أخرى، يؤدي الائتمان إلى تعجيل سرعة استحقاقات السلع، وبالتالي سرعة تداول النقد. ج - باستبدال النقد الذهبي بنقد ورقي.

2 - تعجيل الأطوار المنفردة للتداول أو استحقاقات السلع، من خلال الائتمان، وبالتالي تعجيل استحقاق رأس المال، وتعجيل عملية تجديد الإنتاج عموماً. (ويتيح الائتمان، من جهة أخرى، لأفعال الشراء والبيع أن تنفصل عن بعضها أمداً أطول، فينشأ بذلك أساساً للمضاربة). ويمكن النظر إلى تقلص الرصيد الاحتياطي بصورة مزدوجة: من جهة أولى، باعتباره تخفيضاً لما يوجد في التداول من وسائط تداول، ومن جهة ثانية، باعتباره تقليصاً لجزء من رأس المال، ينبغي أن يوجد دائماً في شكل نقدي⁽⁸⁶⁾

III - تكوين شركات مساهمة. وبفضل ذلك:

1 - يتم توسع لا مثيل له في نطاق الإنتاج ونشوء مشاريع كانت مستحيلة بالنسبة لرأسمال مفرد. وتغدو مثل هذه المشاريع، في الوقت نفسه اجتماعية بعد أن كانت في السابق حكومية.

2 - إن رأس المال الذي يتركز، في ذاته، على نمط إنتاج اجتماعي ويفترض سلفاً تركّزاً اجتماعياً لوسائل الإنتاج وقوة العمل، يكتسي هنا، على نحو مباشر، شكل رأسمال اجتماعي (رأسمال أفراد مشاركين مباشرة) في تضاد مع رأس المال الفردي، في حين أن مشاريعه تبرز بوصفها مشاريع اجتماعية تقف في تضاد مع المشاريع الخاصة. وهذا هو نقض لرأس المال كملكية خاصة في نطاق حدود نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته.

= تصدر أوراقها النقدية؛ وكانت النتيجة أن تقلصت كمية الأوراق النقدية في التداول بمقدار $2\frac{1}{2}$ مليون؛ فقد كان هذا التداول يبلغ 360,035,244 جنيهًا في نهاية أيلول/سبتمبر 1843 (المرجع نفسه، ص 53). - «إن السرعة العجيبة للتداول في اسكتلندا تتيح له أن يحقق بواسطة 100 جنيه المقدار نفسه من الصفقات النقدية التي تتم في إنكلترا بواسطة 420 جنيهًا» (المرجع نفسه، ص 55. يتعلق الأمر الأخير بالجانب التكتيكي وحده من العملية).

(86) «قبل إنشاء المصارف كان مقدار رأس المال اللازم لأداء وظيفة وسائل التداول أكبر دوماً مما كان التداول الفعلي للسلع يتطلب ذلك». (مجلة إيكونوميست، [15 آذار/مارس] 1845، ص 238).

3 - يتم تحويل الرأسمالي الناشط بالفعل إلى محض مدير يتصرف برأسمال الآخرين، وتحويل مالكي رأس المال إلى محض مالكين، محض رأسماليين نقديين. وحتى عندما تتضمن حصص الأرباح التي يتلقونها، الفائدة وربح صاحب المشروع، أي تتضمن الربح الكلي (لأن راتب المدير هو، أو أنه ينبغي أن يكون، محض أجر لصنف معين من العمل الماهر الذي يتحدد سعره في سوق العمل شأنه شأن سعر أي عمل آخر)، فإن هذا الربح الكلي لن يؤخذ إلا في شكل فائدة، أي محض مكافأة على ملكية رأس المال التي تفصل على هذا النحو بالكامل عن وظيفة عملية تجديد الإنتاج الفعلية، مثلما تفصل هذه الوظيفة، في شخص المدير، عن ملكية رأس المال. وبذا يظهر الربح (وليس فقط جزءاً [453] واحداً منه، أي الفائدة، الذي يحصل على تبريره في ربح المُقْتَرَض) بوصفه محض استيلاء على العمل الفائض للآخرين، ناجم عن تحويل وسائل الإنتاج إلى رأسمال، أي ناجم عن اغتراب هذه الوسائل إزاء المنتجين الفعليين، عن وقوفها، كملكية غريبة، في تضاد مع سائر الأفراد المنخرطين فعلياً في الإنتاج، ابتداءً من المدير وانتهاءً بآخر عامل مياوم. إن وظيفة رأس المال في الشركات المساهمة مفصولة عن ملكية رأس المال، وبالتالي فإن العمل مفصول كلياً عن ملكية وسائل الإنتاج والعمل الفائض. هذه هي النتيجة المتمخضة عن أعلى تطور للإنتاج الرأسمالي، كما أنها نقطة انتقالية ضرورية نحو إعادة تحويل رأس المال إلى ملكية للمنتجين، ولكن لا كملكية خاصة للمنتجين المنفصلين، بل ملكيتهم كمنتجين مشاركين، ملكية اجتماعية مباشرة. زد على ذلك أن الشركات المساهمة، من ناحية أخرى، هي نقطة إنتقالية نحو تحويل سائر الوظائف في عملية تجديد الإنتاج والتي لا تزال ترتبط، حتى الآن، بملكية رأس المال إلى وظائف بسيطة للمنتجين المشاركين، إلى وظائف اجتماعية.

وقبل أن نمضي أبعد من ذلك، هناك نقطة هامة اقتصادياً ينبغي الإشارة إليها: بما أن الربح يكتسي هنا، بصورة نقية شكل فائدة، فإن مثل هذا الصنف من المشاريع ممكن، حتى إذا ما درّ فائدة لا غير، وهذا هو أحد الأسباب التي تكبح هبوط معدل الربح العام لأن هذه المشاريع، التي تقف فيها نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير عند مستوى هائل لم يسبق له مثيل، لا تسهم، بالضرورة، في مساواة معدل الربح العام. [من المعروف أن أشكالاً جديدة من المشاريع الصناعية قد تطورت، منذ أن كتب ماركس ذلك، وهي تمثل الدرجة الثانية والثالثة من الشركات المساهمة. إن السرعة المتنامية كل يوم التي يمكن أن يزداد بها الإنتاج في سائر فروع الصناعة الكبرى تصطدم بالبطء المتزايد، في توسع السوق لاستيعاب كمية المتوجات المتنامية. فما تنتجه الصناعة

في أشهر، لا يمكن للسوق أن تستهلكه في سنوات. وتنضم إلى ذلك سياسة الرسوم المانعة التي يحجز بواسطتها كل بلد صناعي نفسه عن كل البلدان الأخرى، وبخاصة عن إنكلترا، مما يزيد الإنتاج المحلي بصورة مصطنعة. والنتائج المترتبة على ذلك فيض إنتاج عام مزمن، وأسعار متدنية، وأرباح هابطة بل ومتلاشية؛ باختصار أن حرية المنافسة، الشهيرة منذ القدم، هي الآن على آخر رمقها، وينبغي أن تعترف بنفسها بإفلاسها الفاضح. ويتجلى هذا الإفلاس بالتحديد في أن الصناعيين الكبار في فرع معين يعمدون في كل بلد إلى الاتحاد في كارتل لتنظيم الإنتاج. وتحدد لجنة الكارتل لكل مشروع حصّة [454] ثابتة للإنتاج. وتوزع، آخر المطاف، الطلبات الواردة. وفي حالات فردى نشأت من حين لآخر حتى كارتلات عالمية، ومنها كارتلات توحد مشاريع صناعة الصلب والحديد الإنكليزية والألمانية. ولكن حتى هذا الشكل من إضفاء الطابع الاجتماعي على الإنتاج لا يكفي بعد. فتعارض المصالح بين الشركات الفردية غالباً ما ينسف إتحادها ويعيد المنافسة. وعندئذ يعمد البعض إلى الشروع في فروع منفردة، حيثما تسمح درجة تطور الإنتاج المعنية بذلك، بتركيز مجمل إنتاج هذا الفرع من الصناعة في شركة مساهمة كبيرة واحدة، خاضعة لإدارة موحدة. وقد تحقق ذلك مراراً في أميركا، أما في أوروبا - فإن أكثر مثال سطوعاً على هذا النوع لا يزال حتى الآن هو تروست القلويات المتحد (United Alkali Trust)، الذي يركّز كامل إنتاج الفلزات القلوية الإنكليزية بين يدي شركة واحدة وحيدة. وقد تلقى مالكو المصانع المنفردة السابقون - وعددهم يزيد على ثلاثين - لقاء كل التجهيزات حسب القيمة المقدرة بالأسهم، زهاء 5 ملايين جنيه، وهي تمثل رأس المال الأساسي للتروست. وقد بقيت الإدارة الفنية في أيدي الرؤساء السابقين، أما الرئاسة في مجال التجارة فقد تركّزت في يد مجلس الإدارة العام. وعُرض رأس المال العائم (floating capital)، البالغ قرابة مليون جنيه، على الجمهور للاكتتاب. وعليه، فإن رأس المال الكلي للتروست يبلغ 6 ملايين جنيه. لذا فقد تم في هذا الفرع، الذي يشكّل قاعدة مجمل الصناعة الكيميائية في إنكلترا، استبدال المنافسة بالاحتكار، وبهذا جرى تهديد الطريق، بأروع الصور، لنزع الملكية المقبل على يد المجتمع بأسره، الأمة. ف. [إنجلز].

وهذا نقض لنمط الإنتاج الرأسمالي في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وعليه، فإنه تناقض ينقض نفسه ذاتياً، ويبدو بجلاء من النظرة الأولى (prima facie) محض نقطة إنتقالية نحو شكل جديد من الإنتاج. بل إنه يتجلى بوصفه تناقضاً من هذا النوع حتى في الظاهرة. وهو يؤدي في مجالات معينة إلى إقامة الاحتكار، ولذا يقتضي تدخل الدولة.

إنه يعيد إنتاج أرستقراطية مالية جديدة، صنف جديد من الطفيليين في رداء مُخططي مشاريع، ومؤسسين، ومدراء محض إسميين؛ ويُنشئ نظاماً كاملاً من النصب والاحتيال في مجالات التأسيس وإصدار الأسهم والمتاجرة بها. إنه إنتاج خاص من دون سيطرة الملكية الخاصة.

IV - إذا أخذنا الأمر بمعزل عن نظام الأسهم - وهو نقض للصناعة الرأسمالية الخاصة على أساس النظام الرأسمالي نفسه، بل أنه نفي للصناعة الخاصة بمقدار ما يتسع ويهيمن على ميادين إنتاج جديدة - يقدم الائتمان للرأسمالي المفرد، أو لمن يُعدّ رأسمالياً، سيطرة مطلقة، ضمن حدود معينة، على رأسمال الغير وملكية الغير، وبذلك [455] على عمل الغير⁽⁸⁷⁾ إن تصرف المرء برأس المال الاجتماعي، لا رأس المال الخاص به، هو الذي يتيح له التصرف بالعمل الاجتماعي. إن رأس المال ذاته، سواء كان المرء مالكة فعلاً، أم يُعدّ مالكاً له في نظر الجمهور، يغدو قاعدة تنهض عليها البنية الفوقية للإئتمان. ويصّح ذلك بوجه خاص على تجارة الجملة، التي يمر عبرها الشطر الأعظم من المنتج الاجتماعي. إن جميع معايير القياس، كل الذرائع، المبرّرة بهذا القدر أو ذاك، في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي، تتلاشى هنا تماماً. فما يجازف به تاجر الجملة، المضارب، ليس ملكيته هو، بل ملكية اجتماعية. والعبارة القائلة بأن أصل رأس المال هو التوفير، تغدو سخيفة بالمثل، طالما أن ما يدّعيه المضارب هو بالضبط أن يقوم الآخرون بالتوفير لأجله. [مثلاً أن فرنسا بأسرها وقّرت مؤخراً ملياراً ونصف المليار من

(87) أنظر على سبيل المثال في صحيفة تايمز *Times* قائمة الافلاسات في سنة أزمة مثل سنة 1857، وقارن الثروة الشخصية للمفلسين بمقدار ديونهم. - «الحقيقة أن القوة الشرائية للأشخاص الذين يتوافرون على رأس المال والائتمان تفوق كثيراً كل ما يمكن أن يتخيله أناس لا دراية عملية عندهم بأسواق المضاربة» توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 79. *Tooke, An Inquiry into the Currency Principle*, p. 79 «إن امرءاً يشتبه بأنه يحوز ما يكفي من رأس المال لتسيير أعماله على نحو منتظم، ويتمتع بائتمان جيد في فرعه، إذا كان يثق ثقة عمياء في ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها، وإذا كانت الظروف مؤاتية في مستهل ومجرى المضاربة التي يقوم بها، يمكن أن يقوم بعمليات شراء على نطاق هائل بالقياس إلى رأسماله» (المرجع نفسه، ص 136). - «إن التجار والصناعيين، إلخ، يقومون جميعاً بعمليات تفوق بكثير حجم رؤوس أموالهم. إن رأس المال في الوقت الحاضر هو بالأحرى، الأساس الذي يركز عليه ائتمان جيد، بما يفوق حدود صفقات أية مؤسسة تجارية» (مجلة إيكونوميست [20 تشرين الثاني/نوفمبر 1847، ص 1333].

الفرنكات لمحتالي فضيحة بنما. إن احتيال بنما موصوف هنا وصفاً دقيقاً، قبل وقوعه بعشرين عاماً كاملة! ف. [إنجلز] والعبارات عن الزهد يناقضها بشدة الترف الذي يتسم به رأس المال والذي يغدو الآن، هو ذاته، وسيلة ائتمان. إن التصورات، التي كانت تتسم بمعنى ما في الأقل في مرحلة متدنية من تطور الإنتاج الرأسمالي، تفقد هنا معناها تماماً. فالنجاح والفشل على السواء يقودان هنا إلى تمركز رؤوس الأموال، وبالتالي إلى نزع الملكية على أضخم نطاق. ويمتد نزع الملكية هنا من المنتجين المباشرين مروراً بصغار ومتوسطي الرأسماليين أنفسهم. ويُشكل نزع الملكية هذا نقطة انطلاق لنمط الإنتاج الرأسمالي، وإنجاز هذا النزع هو غاية هذا الإنتاج، فهدفه أيضاً نزع ملكية وسائل الإنتاج من سائر الأفراد قاطبة؛ وبموازاة تطور الإنتاج الاجتماعي تكف وسائل الإنتاج عن أن تكون وسائل إنتاج خاص ومنتجات إنتاج خاص، ولا يعود بوسعها أن تغدو شيئاً غير وسائل إنتاج بيد منتجين مشاركين، أي ملكيتهم الاجتماعية، مثلما تغدو منتوجهم الاجتماعي. غير أن نزع الملكية هذا، في نطاق النظام الرأسمالي، إنما يتجلى في شكل تضاد، في شكل استيلاء القلة على الملكية الاجتماعية؛ أما الائتمان فيُسيغ على هذه القلة، أكثر فأكثر، طابع فرسان الربح فحسب. وبما أن الملكية توجد هنا في شكل أسهم، فإن حركتها وانتقالها يصبحان محض نتيجة للمقامرة في البورصة، حيث تفترس كلاب البحر السمك الصغير، ويفتس ذئب البورصة الحملان. ويتسم نظام الأسهم بوجود تضاد الشكل القديم الذي تظهر فيه وسائل الإنتاج الاجتماعية كملكية خاصة؛ بيد أن التحول إلى شكل الأسهم يظل حبيس الأطر الرأسمالية؛ لذا، فبدلاً من أن يؤدي هذا التحول إلى حل التضاد بين طابع الثروة كثرة اجتماعية وطابعها كثرة خاصة، فإنه يبلور التضاد المذكور في مظهر جديد ليس إلا

إن المصانع التعاونية التي يديرها العمال أنفسهم، تمثل، في نطاق الشكل القديم، أول اختراق له، رغم أنها، بالطبع، تجدد، في تنظيمها الفعلي، وفي كل مكان، إنتاج مثالب النظام القائم كلها، بل لا بد لها من أن تجدد إنتاج هذه المثالب. ولكن يجري في نطاق هذه المصانع التعاونية نقض التضاد بين رأس المال والعمل، وإن كان ذلك لا يتم بادية الأمر إلا في شكل يصبح معه العمال، بوصفهم اتحاداً، رأسمالياً حيال أنفسهم، أي يستخدمون وسائل الإنتاج لاستغلال عملهم الخاص. وتبين هذه المصانع التعاونية كيف أن نمط إنتاج جديد ينشأ ويتطور، بضرورة طبيعية، من نمط إنتاج قديم، عند مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة المادية وأشكال الإنتاج الاجتماعية المقابلة لها. فلولا نظام المصانع المنبثق من نمط الإنتاج الرأسمالي لما أمكن للمصانع التعاونية أن

تظهر، تماماً مثلما لم يكن بوسعها أن تظهر لولا نظام الائتمان المنبثق من نمط الإنتاج نفسه. فنظام الائتمان، الذي يشكل القاعدة الأساسية لتحوّل المشاريع الرأسمالية الخاصة، تدريجياً، إلى شركات رأسمالية مساهمة، يوفّر، بالقدر نفسه، وسيلة للتوسع التدريجي للمشاريع التعاونية على نطاق وطني، بهذا القدر أو ذاك. وينبغي النظر إلى المشاريع الرأسمالية المساهمة، كما إلى المصانع التعاونية، بوصفها أشكالاً إنتقالية من نمط الإنتاج الرأسمالي إلى أسلوب التشارك، وما من فارق سوى أن نقض التضاد في الأولى سلبي، وفي الثانية إيجابي.

لقد اكتفينا حتى الآن بمعاينة تطور نظام الائتمان، وما ينطوي عليه من نقض مستتر [457] للملكية الرأسمالية، من ناحية صلته برأس المال الصناعي أساساً. ولسوف نعاين الائتمان في الفصول القادمة من ناحية صلته برأس المال الحامل للفائدة بما هو عليه، كما سنعاين تأثيره على هذا الأخير والشكل الذي يرتديه بهذا الخصوص؛ وما يزال علينا أن نقدم، بوجه عام، بضع ملاحظات اقتصادية خاصة.

ونكتفي بما يلي فقط:

إذا كان نظام الائتمان يتجلى بوصفه رافعة رئيسية لفيض الإنتاج وفرط المضاربة في التجارة، فما ذلك إلّا لأن عملية تجديد الإنتاج، المرنّة بطبيعتها، معجّلة هنا إلى أقصى حدود التعجيل، وهي معجّلة على وجه التحديد لأن شطراً كبيراً من رأس المال الاجتماعي مستخدم على يد من لا يملكونه ولذلك يبدأون مشروعاتهم متصرفين على نحو مغاير تماماً لتصرف المالك الذي يزن إمكانيات محدودة لرأسماله الخاص بوجمل، إذ يتولى النشاط بنفسه. ويدلّ ذلك فقط على أن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، على أساس الطابع المتضاد للإنتاج الرأسمالي، لا يسمح بالتطور الفعلي الحر إلّا إلى حدّ معين، ويؤلف في واقع الأمر قيوداً وحدوداً ملازمة للإنتاج، يخترقها نظام الائتمان، باستمرار⁽⁸⁸⁾ وعليه، فإن نظام الائتمان يُعجّل في التطوير المادي للقوى المنتجة وخلق سوق عالمية، والحال أن إيصال هذين بوصفهما أساسين ماديين لشكل الإنتاج الجديد إلى مستوى معين من الرقي، هو المهمة التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويُعجّل الائتمان، في الوقت نفسه، الانفجارات العنيفة لهذا التناقض، الأزمت، ويشدد بذلك عناصر انحلال نمط الإنتاج القديم.

(88) ت. تشالمرز، [في الاقتصاد السياسي، إلخ، غلاسكو، 1832].

(Th. Chalmers, [On Political Economy, etc., Glasgow, 1832]).

إن الطابع المزدوج للملازم لنظام الائتمان: كونه ينمّي القوة المحركة للإنتاج الرأسمالي، أي الإثراء عن طريق استغلال عمل الآخرين، إلى نظام مقاومة واحتيال بأنقى الصور وأضخمها، وكونه يقلّص أكثر فأكثر عدد أولئك القلائل الذين يستغلون الثروة الاجتماعية من جهة، وكونه يؤلف من جهة أخرى، شكلاً إنتقالياً نحو نمط إنتاج جديد - إن هذه الازدواجية تُسبغ على المبشرين الرئيسيين بالائتمان، من لو (Law) إلى إسحق بيرير، طابعاً لطيفاً ملازماً لهم، طابع مزيج من محتالين وأنبياء.

الفصل الثامن والعشرون

وسائل التداول ورأس المال. وجهات نظر توك وفولارتون

إن التمايز بين التداول ورأس المال، كما يرسمه توك⁽⁸⁹⁾ وويلسون وآخرون، حيث

(89) نورد هنا النص الأصلي للمقطع المعني المأخوذ من توك والوارد كمقتبس بالألمانية على الصفحة 390 [أنظر هذا المجلد، ص 417]، [الطبعة العربية، ص 471-472]:

«إذا تركنا جانباً إصدار شهادات الديون القابلة للدفع غب الطلب، فإن أعمال المصرفيين يمكن أن تنقسم إلى فرعين من العمليات التي تتفق مع التقسيم الذي أجراه الدكتور (آدم) سميث للصفقات بين التجار والتجار، والصفقات بين التجار والمستهلكين. يقوم النوع الأول من العمليات المصرفية في جمع رأس المال من أولئك الذين لا يجدون استخداماً مباشراً له، وتوزيعه على أولئك الذين يستطيعون أن يستخدموه. ويقوم النوع الآخر من العمليات في استلام ودائع مداخيل الزبائن، ودفع المبالغ الضرورية لهم للإنفاق على أغراضهم الاستهلاكية. . الأول هو تداول رأس المال والثاني هو تداول نقد»

«The business of bankers, setting aside the issue of promissory notes payable on demand, may be divided into two branches, corresponding with the distinction pointed out by Dr. (Adam) Smith of the transactions between dealers and dealers, and between dealers and consumers. One branch of the bankers' business is to collect *capital* from those, who have not immediate employment for it, and to distribute or transfer it to those who have. The other branch is to receive deposits of the *incomes* of their customers, and to pay out the amount, as it is wanted for expenditure by the latter in

يجري فيه خلط التمايزات بين وسائل التداول كنقد، كرأسمال نقدي بعامه، من جهة، وكرأسمال حامل للفائدة (moneyed capital بالمعنى الإنكليزي) من جهة أخرى، إنما، ينحصر في النقطتين التاليتين:

إن وسائل التداول، تمضي في التداول، من جهة، بوصفها عملة (نقد)، بحدود ما تتوسط إنفاق الإيرادات، أي تتوسط التبادل بين المستهلكين الفرديين وباعة المرفق، وينبغي أن يُدرج في عداد الأخيرين جميع التجار الذين يبيعون إلى المستهلكين - إلى [459] المستهلكين الفرديين المتميزين عن المستهلكين الإنتاجيين، أي المنتجين. هنا يجري تداول النقد ليؤدي وظيفة عملة، رغم أنه يعوّض عن رأس المال باستمرار. ويُكرّس جزء معين من نقد أي بلد لهذه الوظيفة باستمرار، رغم أن هذا الجزء يتألف من قطع نقد منفردة تتغير بلا انقطاع. بالمقابل، بما أن النقد يتوسط نقل رأس المال، سواء كوسيلة شراء (وسيلة تداول) أم كوسيلة دفع، فإنه يكون رأسمالاً فلا وظيفة النقد كوسيلة شراء، ولا وظيفة النقد كوسيلة دفع، هي التي تميزه عن العملة، إذ يمكن له أن يقوم بوظيفة

the objects of their consumption... the former being a circulation of *capital*, the latter of *currency*».

(توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، لندن، 1844، ص 36. Tooke, *Inquiry into the Currency Principle*, London, 1844, p. 36). النوع الأول من العمليات هو «تركيز لرأس المال من جهة، وتوزيع له من جهة ثانية the concentration of capital on the one hand and the distribution of it on the other» والثاني هو «تنظيم التداول من أجل الأغراض المحلية للمنطقة» administering the circulation for local purposes of the district. (المرجع نفسه، ص 37). - يقترب كينيار من الرأي الصائب في المقتبس التالي: «يُستخدم النقد لأداء عمليتين متميزتين جوهرياً. فهو، كوسائل تبادل بين التجار والتجار، أداة يتحقق بواسطتها نقل رأس المال، أي تبادل مقدار معين من رأس المال بصورة نقد، لقاء مقدار مماثل من رأس المال بصورة سلع. أما النقد المستخدم في دفع الأجور، وفي الشراء والبيع بين التجار والمستهلكين، فليس برأسمال، بل إيراد؛ إنه جزء من إيراد كل المجتمع مكرّس للإنفاق اليومي. ويتداول هذا النقد في الاستعمال اليومي الدائم، وهو وحده ما تمكن تسميته بوسائل تداول (عملة جارية currency) بالمعنى الدقيق للكلمة. إن تسليقات رأس المال تتوقف، حصراً، على إرادة المصرف وغيره من مالكي رأس المال - فالمُقرضون موجودون دائماً؛ أما مقدار وسائل التداول فيتوقف على حاجات المجتمع الذي يجري تداول النقد في نطاقه لأغراض الإنفاق اليومي». (ج. غ. كينيار، الأزمة والعملة الجارية، لندن، 1847، [ص 3 - 4]).

(J. G. Kinnear, *The Crisis and the Currency*, London, 1847, [p. 3-4]).

وسيلة شراء حتى بين تاجر وآخر، إذ إنهما يشتريان من بعضهما بالدفع نقداً، كما يمكن له أن يقوم بوظيفة وسيلة دفع بين التاجر والمستهلك، حين يجري إعطاء إئتمان، فيُستهلك الإيراد أولاً، ثم يُدفع لقاءه. والفرق إذن هو أن النقد، في الحالة الثانية، لا يعوّض الطرف الأول، البائع، عن رأسماله فحسب، بل أن الطرف الثاني، الشاري، يُنفقه ويسلفه كرأسمال. الواقع أن التمايز هو تمايز الشكل النقدي للإيراد عن الشكل النقدي لرأس المال، وليس تمايز وسائل التداول عن رأس المال، ذلك لأن جزءاً محدداً من النقد من حيث كميته يُتداول كوسيط بين التجار، وكوسيط أيضاً بين المستهلك والتاجر، ولهذا يكون النقد وسيلة تداول في كلتاوظيفتين، على قدم المساواة. ولكن [460] تصوّر توك يفضي إلى ضروب شتى من التشوش:

- 1 - من خلال خلط التحديدات الوظيفية؛
- 2 - من خلال إقحام مسألة كمية النقد المتداول في كلتاوظيفتين معاً؛
- 3 - من خلال إقحام مسألة تناسب كمية وسائل التداول الماثلة في كلتاوظيفتين وبالتالي في كلا ميداني عملية تجديد الإنتاج.

بصدد الفقرة (1) عن خلط التحديدات الوظيفية، أي عن عدم فهم الواقع التالي وهو أن النقد في شكل أول يكون وسائل تداول (عملة جارية Currency)، وفي شكل آخر رأسمالاً وبحدود ما يخدم النقد في هذه الوظيفة أو تلك، سواء كانت هذه تحقيق الإيراد أم نقل رأس المال، فإنه يقوم بوظيفته في الشراء والبيع، أو في الدفع، كوسيلة شراء أو كوسيلة دفع، أي كوسيلة تداول بالمعنى الواسع للكلمة. وإن التحديد اللاحق للنقد الذي يكتسبه في حساب من يُنفقه أو في حساب من يقبضه، باعتباره رأسمالاً أو إيراداً بالنسبة للشخص المعني، لا يغير من الأمر شيئاً على الإطلاق؛ ويتجلى ذلك بصورة مزدوجة أيضاً. رغم أن أصناف النقد المتداولة في المجالين مختلفة، فإن وحدة النقد الواحدة نفسها، ورقة نقدية من فئة الخمس جنيهات، مثلاً، تنتقل من مجال إلى آخر فتؤدي كلتاوظيفتين بالتناوب؛ وهذا أمر لا مفر منه، لأن تاجر المفرق لا يستطيع أن يُعطي لرأسماله الشكل النقدي إلّا في شكل عملة يتلقاها من الشارين. ويمكن التسليم بأن عملات الصرف، بالمعنى الدقيق، تُتداول أساساً في ميدان تجارة المفرق؛ فتاجر المفرق يحتاجها باستمرار لصرف النقود ويتلقاها ثانية عبر ما يدفعه الزبائن. ولكنه يتلقى، بالمثل، نقداً، أي عملة مسكوكة من ذلك المعدن الذي يؤلف معيار القيمة، أي في إنكلترا جنيهات استرلينية وحتى أوراق نقدية مصرفية، وبالتحديد أوراق نقدية من فئة صغيرة، فئة الخمس جنيهات أو العشر جنيهات مثلاً وهو يودع هذه القطع الذهبية والأوراق النقدية، سوية مع عملات الصرف الفائضة عن الحاجة، كل يوم أو كل أسبوع

في مصرفه، ويستخدمها لدفع ثمن مشترياته بحوالات مسحوبة على حسابه في المصرف. بيد أن الجمهور بأسره، بوصفه مستهلكاً، يسحب نفس هذه القطع الذهبية والأوراق النقدية من المصرف، باستمرار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (مثلاً: يسحب الصناعيون الفئات النقدية الصغيرة لدفع الأجور) باعتبارها الشكل النقدي لإيراده، وتتدفق هذه عائدة، باستمرار، إلى تاجر المفرق، محققة لهم من جديد جزءاً من رأسمالهم، وكذلك جزءاً من إيرادهم في آنٍ واحدٍ. وهذا الظرف الهام الأخير يغفله توك تماماً. إن القيمة - رأسمال، وهي لا توجد، بهذه الصفة في حالة نقية إلا عند إنفاق النقد كرأس مال نقدي في بدء عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الأول). ذلك لأن السلعة المنتجة لا تحتوي على رأسمال مُنفق فحسب، بل على فائض قيمة أيضاً؛ والسلعة ليست فقط رأسمالاً في ذاته، بل هي أيضاً رأسمال متحقق، رأسمال يتضمن [461] مصدر الإيراد. وإن ما يعطيه تاجر المفرق لقاء النقد العائد إليه، أي سلعته، هو، بالنسبة إليه إذن رأسمال زائداً ربح، أي رأسمال زائداً إيراد.

زد على ذلك أن النقد المتداول الذي يتدفق عائداً إلى تاجر المفرق، إنما يُعيد، ثانية، الشكل النقدي لرأسماله.

لذا، ليس من الصحيح تماماً تحويل التمايز بين التداول كتداول للإيراد، والتداول كتداول لرأس المال، إلى تمايز بين التداول ورأس المال. وينبع هذا الأسلوب في التفكير عند توك لأنه يتخذ ببساطة وجهة نظر المصرفي الذي يُصدر أوراقه النقدية المصرفية الخاصة به. إن مقدار أوراقه النقدية، الماثلة باستمرار بين أيدي الجمهور (حتى لو كانت تتألف من أوراق نقدية أخرى) مؤدية وظيفة وسيلة تداول، لا تكلفه شيئاً غير الورق ونفقات الطباعة. وما هذه الأوراق التي أصدرها بنفسه، سوى شهادات ديون (كمبيالات) متداولة، إلا أنها تجلب له نقوداً، وتخدمه بذلك كوسيلة لزيادة قيمة رأسماله. مع ذلك فإنها تختلف عن رأسماله، سواء كان ملكه الخاص أم مُقترَضاً. من هنا منبع التمايز الخاص، في نظره، بين التداول ورأس المال، ولكن هذا التمايز لا علاقة له بالبتة بمعنى هذه المفاهيم، بما هي مفاهيم، ناهيك عن معناها لدى توك.

إن الصفة المميزة للنقد - فيما إذا كان يقوم بوظيفة الشكل النقدي للإيراد أم الشكل النقدي لرأس المال - لا تغير، بادیء الأمر، أي شيء من طابع النقد كوسيلة تداول؛ فالنقد يظل محتفظاً بهذا الطابع، سيان إن أنجز هذه الوظيفة أم تلك. غير أن النقد، حين يبرز كشكل نقدي للإيراد، فإنه يقوم أكثر بوظيفة وسائل تداول بالمعنى الدقيق للكلمة (عملة، وسيلة شراء) بسبب تبعثر هذه الشراءات والبيوع، ولأن الشطر الأعظم من مُنفقي

الإيراد، أي العمال، يمكن أن يشتروا قليلاً نسبياً بالدين، في حين أن النقد في تعاملات عالم التجارة، حيث تكون وسيلة التداول الشكل النقدي لرأس المال، يؤدي، في الأساس، وظيفة وسيلة دفع، ويرجع ذلك جزئياً إلى التركيز، وجزئياً إلى هيمنة نظام الائتمان. بيد أن تمايز النقد كوسيلة دفع عن النقد كوسيلة شراء (وسيلة تداول) إنما هو تمايز ملازم للنقد ذاته، لا تمايز بين النقد ورأس المال. ومع أن العملة النحاسية والفضية تُتداول أكثر في تجارة المفرق، والعملة الذهبية في تجارة الجملة، فالتمايز بين العملة النحاسية والفضية من جهة، والعملة الذهبية من جهة أخرى، لا يصبح تمايزاً بين التداول ورأس المال.

بصدد الفقرة (2) عن إقحام كمية النقد المتداول في كلتا الوظيفتين معاً: بما أن النقد يُتداول، سواء كوسيلة شراء أم كوسيلة دفع - بصرف النظر عن تداوله في أي واحد من هذين الميدانين، وبصورة مستقلة عن كون وظيفته هي تحقيق لإيراد أم رأسمال، فإن [462] القوانين الخاصة بكمية النقد المتداول والتي سبق أن صغناها عند بحث التداول السلعي البسيط تظل سارية المفعول (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2، ب). إن درجة سرعة التداول، أي عدد المرات التي تكرر بها قطع النقد نفسها وظيفة وسيلة الشراء والدفع نفسها خلال أمد زمني معين، وكمية الشراءات والبيوع المتزامنة، أي المدفوعات، ومجموع أسعار السلع المتداولة، وأخيراً موازين المدفوعات التي يتوجب تسويتها خلال هذه المدة الزمنية ذاتها، هي التي تحدّد، في الحالتين كليهما، كتلة النقد المتداول، (أي العملة الجارية Currency). وسيان إن كان النقد الذي يؤدي هذه الوظيفة، رأسمالاً أو إيراداً بالنسبة إلى من يدفعه أو يتلقاه، فذلك لا يغير في الأمر شيئاً. إن كتلة النقد تتحدد، ببساطة، بفعل وظيفته كوسيلة شراء ووسيلة دفع.

بصدد الفقرة (3)، حول مسألة تناسب كمية وسائل التداول المتداولة في كلتا الوظيفتين وبالتالي في كلا ميداني عملية تجديد الإنتاج. إن ميداني التداول كليهما يتصلان برابطة باطنية، لأن كتلة الإيرادات المُزْمَع إنفاقها تعبّر عن نطاق الاستهلاك، من جهة، كما أن حجم رؤوس الأموال المتداولة في الإنتاج والتجارة، يعبّر، من جهة أخرى، عن نطاق وسرعة عملية تجديد الإنتاج. ورغم ذلك فإن هذه الظروف ذاتها، تؤثر تأثيراً مختلفاً، بل وفي اتجاه معاكس، على كمية كتل النقد المتداولة في الوظيفتين أو في الميدانين، أو تؤثر على كميات التداول، حسب تعبير الإنكليز الدارج في لغة المصارف. وهذا يعطي لتوك من جديد فرصة للتمييز المبتذل بين التداول ورأس المال. إن كون السادة الذين

يمثلون نظرية التداول النقدي (Currency-Theorie) (*) يخلطون بين شيئين مختلفين، لا يقدم البتة أساساً لتصويرهما كمفهومين متباينين.

في أوقات الازدهار، والتوسع العظيم، وتसारح وعنفوان عملية تجديد الإنتاج، يُستخدم العمال استخداماً كاملاً. ويطرأ في أغلب الأحوال ارتفاع في الأجور فيعوض بعض الشيء عن هبوطها دون المستوى الوسطي في فترات أخرى من الدورة التجارية الكبرى. وفي الوقت نفسه، تنمو إيرادات الرأسماليين نمواً كبيراً. ويتصاعد الاستهلاك في كل مكان. وترتفع أسعار السلع، هي الأخرى، بانتظام، على الأقل في الفروع الحاسمة من الأعمال. وتتنامى في أعقاب ذلك، كمية النقد المتداول، في نطاق حدود معينة على الأقل، حيث إن السرعة المتنامية للتداول تفرض، بدورها، حداً لنمو كمية وسائل التداول. وبما أن الرأسمالي الصناعي يسلف ذلك الجزء من الإيراد الاجتماعي، الذي يؤلف الأجور، بالأصل، في شكل رأسمال متغير، وفي شكل نقدي على الدوام، [463] فإن هذا الجزء يحتاج، في أوقات الازدهار، إلى المزيد من النقد من أجل تداوله هو. ولكن لا ينبغي لنا أن نحسب هذا النقد مرتين: مرة كنقد ضروري لتداول رأس المال المتغير، ومرة أخرى كنقد ضروري لتداول إيراد العمال. فالنقد المدفوع بمثابة أجور للعمال يُنفق في تجارة المفرق، ويعود أسبوعياً تقريباً إلى المصارف كودائع لتجار المفرق، بعد أن يكون قد توسط، في دورات صغيرة، عدداً من مختلف أنواع الصفقات الوسيطة. ويمضي تدفق عودة النقد بالنسبة للرأسماليين الصناعيين، في أوقات الازدهار، بصورة سلسلة، ولذلك تزداد حاجتهم إلى سلف نقدية، لا لأن عليهم أن يدفعوا أجوراً أكثر، ولا لأنه من المطلوب نقد أكثر من أجل تداول رأسمالهم المتغير. والنتيجة الإجمالية هي أن كتلة وسائل التداول، التي تخدم إنفاق الإيرادات، تنمو نمواً كبيراً في أوقات الازدهار.

أما بخصوص التداول الضروري لنقل رأس المال، أي التداول بين الرأسماليين أنفسهم حصراً، فإن فترة ازدهار الأعمال الباهر هي في الوقت نفسه فترة أيسر الانتمانات وأكثرها مرونة. فالانتمان ينظم سرعة التداول، بصورة مباشرة، بين الرأسماليين أنفسهم، وتتناقص كتلة وسائل التداول، اللازمة لتسوية المدفوعات وحتى إجراء المشتريات بالدفع نقداً، تناقصاً نسبياً. ويمكن لهذه الكتلة أن تنمو بصورة مطلقة، ولكنها تنخفض، في كل

(*) (Currency-Theorie) أو (Currency principle)، نظرية وسائل التداول (أو جريان العملة) أو مبدأ وسائل التداول، سبق توضيح ذلك في حاشية الفصل السادس والعشرين. [ن.ع].

الأحوال، انخفاضاً نسبياً بالمقارنة مع توسع عملية تجديد الإنتاج. فمن جهة، تتم تصفية المدفوعات الكبيرة الجارية على نطاق واسع من دون تدخل النقد كوسيط؛ ومن جهة أخرى تتسارع، حركة الكمية نفسها للنقد كوسيلة شراء وكوسيلة دفع أيضاً، بسبب الانتعاش الشديد لعملية تجديد الإنتاج. فالكتلة النقدية نفسها تتوسط عودة تدفق عدد كبير من رؤوس الأموال المفردة.

وعلى العموم، يظهر تداول النقد بكامل امتلائه (full) في مثل هذه الفترات، رغم أن القسم II منه (نقل رأس المال) يتقلص نسبياً في الأقل، بينما يتوسع القسم I (إنفاق الإيرادات) توسعاً مطلقاً.

إن عودة تدفق النقد تعبر عن إعادة تحويل رأس المال السلعي إلى نقد، (ن - س - ن)، كما رأينا ذلك من قبل لدى بحث عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الأول). وإن الائتمان يجعل عودة التدفق في الشكل النقدي مستقلة عن زمن العودة الفعلية، سواء بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي أم إلى التاجر. فكلاهما يبيع بالدين؛ وينفصل عن سلعه إذن قبل أن يُعاد تحويلها إليه نقداً، أي قبل أن تعود إليه ذاته [464] في شكل نقدي. من ناحية أخرى يشتري كل منهما بالدين، وبذا يُعاد تحويل قيمة سلعه إليه، سواء إلى رأسمال منتج أم إلى رأسمال سلعي، قبل أن تتحول هذه القيمة، فعلياً، إلى نقد، أي قبل أن يتم تسديد سعر السلع. وتمضي عودة رأس المال في أوقات الازدهار هذه بصورة يسيرة وسلسة في آن. فتاجر المفرق يسوّي الحساب في الأجل المحدّد بدقة مع تاجر الجملة، وهذا مع الصناعي، والصناعي مع مورّد المواد الأولية، وهلمجراً. إن مظهر العودة السريعة والأمانة لتدفق رأس المال يبقى دائماً لفترة زمنية طويلة حتى بعد زوال ذلك من الواقع الفعلي، يبقى بفضل سير الائتمان، لأن العودة بواسطة الائتمان، تحل محل العودة الفعلية. وتبدأ المصارف تشعر بنكبة، ما إن يشرع زبائنها في الدفع بالكمبيالات أكثر مما بالنقد. راجع شهادة مدير بنك ليفربول الواردة على الصفحة 398*).

وأود أن أضيف هنا ما سبق لي أن أشرت إليه: «في الفترات التي يزدهر فيها الائتمان، تزداد سرعة تداول النقد بوتيرة أكبر من تزايد أسعار السلع، أما عند تناقص الائتمان فإن أسعار السلع تهبط ببطء أشد من انخفاض سرعة التداول» (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 83 - 84).

(*) أنظر هذا المجلد، ص 427-428، [الطبعة العربية، ص 482-484].

ويجري الأمر على نحو معاكس في فترات الأزمات. فالتداول رقم I يتقلص، وتنخفض الأسعار، كما تنخفض الأجور؛ ويتناقص عدد العمال المستخدمين، كما تتضاءل كتلة التداولات. وعلى العكس من ذلك، ففي التداول رقم II حيث يتناقص الائتمان، تزايد الحاجة إلى السلف النقدية، وهي نقطة سنبحثها الآن بتفصيل أكبر. ليس ثمة شك أبداً في أنه مع تناقص الائتمان، الذي يُرافق ركود عملية تجديد الإنتاج، تنخفض كتلة التداول اللازمة للرقم I، أي إنفاق الإيرادات، في حين أنها تزداد للرقم II، أي نقل رأس المال. ولكن ينبغي أن نبحث، إلى أي مدى يتطابق هذا القول مع تأكيدات فولارتون وآخرين:

«إن طلباً على رأس المال للإقتراض وطلباً على وسائل تداول إضافية، شيان مختلفان تمام الاختلاف، ولا نجدهما مجتمعين في الغالب»⁽⁹⁰⁾

(90) «A demand for capital on loan and a demand for additional circulation are quite distinct things, and not often found associated» (فولارتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845، ص 82. Fullarton, *On the Regulation of Currencies*, London, 1845, p. 82. عنوان الفصل الخامس).

«إنه لخطأ فاحش، حقاً، أن نتصور أن الطلب على السلفة النقدية» (نقصد اقتراض رأس المال) «متطابق مع الطلب على وسائل التداول الإضافية، أو أن الاثنين غالباً ما يجتمعان. فكل طلب من هذين ينشأ من ظروف ملازمة له فقط ويختلف عن الطلب الآخر اختلافاً يَبِيناً. وحين يبدو كل شيء في حالة ازدهار، حين تكون الأجور عالية، والأسعار في ارتفاع، والعمل في المصانع جارٍ على قدم وساق، عندئذ يتطلب الأمر، عادة، عرضاً إضافياً لوسائل التداول لأداء الوظائف الإضافية التي لا تنفصل عن ضرورة إجراء مدفوعات أكبر حجماً وعدداً؛ ولكن عندما تبدأ الصعوبات في الظهور في مرحلة متقدمة أكثر من الدورة التجارية، عندما تفيض الأسواق، وتأخر عودة الحصيلة، عندئذ ترتفع الفائدة، وتعرض المصارف، أساساً للطلب المشد على تسليف رأس المال. والحق، أن المصرف لا يملك، عدا عن إصدار الأوراق النقدية المصرفية، وسيلة أخرى يسلف بواسطتها رأس المال عادة؛ وعليه، فإن رفض تقديم الأوراق النقدية يعني رفض تقديم السلفة. ولكن ما إن يتم السماح بتقديم السلفة حتى ينتظم كل شيء حسب متطلبات السوق؛ فالقرض يبقى، ووسيلة التداول، إن لم تكن مطلوبة، تعود إلى من سلّنها. وبناء على ذلك يستطيع حتى التفحص السطحي للتقارير البرلمانية أن يَقْنع أي امرء أن كمية السندات التي يملكها بنك إنكلترا غالباً ما تسير في اتجاه معاكس لتداول أوراقه النقدية وليس في اتجاه واحد معه، وعليه فإن مثال هذه المؤسسة الكبيرة يؤكد القاعدة المجربة للمصارف الريفية القائلة إنه لا يستطيع

من الواضح في المقام الأول أن أولى هاتين الحالتين، أي أوقات الازدهار، التي [465] ينبغي أن تنمو فيها كتلة وسائط التداول، تشهد نمواً في الطلب على هذه الوسائط. ولكن من الواضح أيضاً أنه إذا سحب صناعي من رصيده في المصرف، المزيد من الذهب أو الأوراق النقدية المصرفية، لأنه يتعين عليه أن يُنفق رأسملاً أكثر في الشكل النقدي، فلا

= أي مصرف أن يزيد إصدار أوراقه النقدية عن حدود الحاجات التي يخدم تلبيةها، عادةً، تداول الأوراق النقدية المصرفية؛ وإذا ما أراد المصرف تقديم سلف تفوق هذا المقدار فينبغي أن يأخذها من رأسماله، أي إما أن يُلقي في التداول سندات كانت تولف ضماناً، أو يستخدم لهذا الغرض ودائع نقدية كان بالوسع توظيفها في سندات، لولا ذلك. إن الجدول الموضوع على أساس التقارير البرلمانية للفترة بين 1833 و 1840، والذي أشرت إليه على إحدى الصفحات السابقة، يؤكد دائماً على هذه الحقيقة؛ ولكن ثمة اثنتين من هذه التقارير ينطويان على دلالة كبيرة، لا يمكن لي، حتماً، أن أتجاوزهما. في الثالث من كانون الثاني/يناير 1837، عندما تطلب الأمر توفير موارد البنك إلى أقصى حد بغية مواصلة الائتمان ومواجهة صعوبات سوق النقد، نجد أن تسليفاته للقروض والحسم بلغت مقداراً هائلاً وصل إلى 17,022,000 جنيه، وهو مقدار لم يكده يُلاحظ بعد الحرب، ويساوي، على وجه التقريب، المجموع الكلي للإصدار الذي بقي في غضون ذلك، بلا حركة، عند مستوى متدنٍ جداً يبلغ 17,076,000 جنيه! ونجد في الرابع من حزيران/يونيو 1833، من جهة أخرى، أن وسائل التداول بلغت 18,892,000 جنيه، مع عودة سندات خاصة لا تزيد عن 972,000 جنيه، وكانت في مستوى أدنى إن لم يكن في أدنى مستوى، خلال النصف الثاني من القرن! (فولارتون، المرجع نفسه، ص 97 - 98). - ويتضح من الشهادات التالية للسيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا أن الأمر لا يتطلب بالمرّة أن يطابق الطلب على الكفالة النقدية (demand for pecuniary accomodation) الطلب على الذهب (demand for gold) (وهذا ما يسميه ويلسون وتوك وغيرهما، رأس المال). «إن حسم الكمبيالات إلى هذا الحد» (حتى مليون يومياً، ولثلاثة أيام متعاقبة) «لن يخفّض الاحتياطي» (من الأوراق النقدية المصرفية) «ما لم يطلب الجمهور مقداراً من التداول الفعّال أكبر. إن الأوراق النقدية المصرفية عند حسم الكمبيالات تندفق عائدة عبر المصارف وعبر الإيداعات. ولو لم تكن غاية هذه الصفقات تصدير الذهب، أو لو لم يَسُد في البلاد هذا النوع من الفزع، الذي حمل الجمهور على الاحتفاظ بأوراقه النقدية المصرفية بدلاً من أن يقوم بالمدفوعات للمصرف بواسطتها، لما تأثر الاحتياطي بمثل هذه الصفقات الكبيرة». - «إن بوسع المصرف أن يحسم، مليوناً ونصف المليون كل يوم، وهذا ما يجري دون انقطاع، من دون أن يؤثر أدنى تأثير على احتياطيهِ. فالأوراق النقدية تندفق عائدة بصفة ودائع، والتغير الوحيد الذي يحصل هو محض تحويلها من حساب إلى آخر». (تقرير قانون المصارف، 1857، الشهادة رقم 500 و 241. *Report of Bank Act. 1857, Evidence*. No. 241-500). وعليه، فإن الأوراق النقدية لا تستخدم، هنا، سوى كوسيلة لنقل الائتمانات.

يعني هذا أن طلبه على رأس المال قد تنامي من جراء ذلك، بل يعني فقط تنامي طلبه على هذا الشكل الخاص، الذي يُتفق به رأسماله. فالطلب يتصل بالشكل التكنيكي الذي يطرح به رأسماله في التداول. تماماً مثلما أن رأس المال المتغير نفسه، أي المقدار نفسه [466] من الأجور، يتطلب في هذا البلد كمية من وسائل التداول أكبر مما في بلد آخر، تبعاً لاختلاف تطور نظام الائتمان؛ ففي إنكلترا على سبيل المثال أكبر مما في اسكتلندا، وفي ألمانيا أكبر مما في إنكلترا وكذلك الحال في الزراعة، حيث إن رأس المال نفسه، الناشط في عملية تجديد الإنتاج، يتطلب في مختلف فصول السنة مقادير مختلفة من النقد لإنجاز وظيفته.

ولكن التضاد، كما يطرحه فولارتون، غير صحيح. فليس الطلب الشديد على السلف، حسبما يقول، هو ما يميز فترات الركود عن الازدهار، بل السهولة التي يُلبى بها هذا الطلب في أوقات الازدهار، والصعوبة التي يُلبى بها ما إن يبدأ الركود. والحق، أن التطور الذي لا مثيل له في نظام الائتمان أوقات الازدهار، والتنامي الهائل في الطلب على رأس المال القابل للإقراض ووجود عرضه الدائم، في مثل هذه الفترات، هي التي تخلق صعوبات ائتمانية خلال فترة الركود. وعليه، ليس الاختلاف في حجم الطلب على السلف هو ما يسم كلتا الفترتين.

وتتميز هاتان الفترتان عن بعضهما أولاً، كما أشرنا من قبل، في أن الطلب على وسائل التداول بين المستهلكين والتجار يسود في أوقات الازدهار بينما الطلب على [467] وسائل التداول بين الرأسماليين يسود في فترة الركود. ففي فترة ركود الأعمال ينخفض الطلب الأول، ويرتفع الطلب الثاني.

إن ما يثير انتباه فولارتون وغيره، باعتباره أمراً ذا أهمية حاسمة، أنه في الأوقات التي تتزايد فيها مقادير السندات المالية (securities) - وثائق الرهن والكمبيالات - لدى بنك إنكلترا، يتناقص تداول أوراقه النقدية، والعكس بالعكس. ولكن مقدار السندات المالية يعبر عن حجم العمليات النقدية والكمبيالات المحسومة والتسليفات على السندات القابلة للتسويق. لذا يقول فولارتون، في الموضع الذي استشهدنا به آنفاً (الحاشية رقم 90 على الصفحة 436) (*) إن كمية السندات المالية التي يملكها بنك إنكلترا غالباً ما تسير في اتجاه معاكس لتداول أوراقه النقدية، وهذا يؤكد القاعدة المجربة للمصارف الخاصة

(*) أنظر هذا المجلد، ص 465، الحاشية رقم 90، [الطبعة العربية، ص 527-528].

القائلة إنه لا يستطيع أي مصرف أن يزيد إصدار أوراقه النقدية بما يتجاوز مقداراً معيناً تحدده حاجات جمهرة الزبائن؛ وإذا ما أراد المصرف تقديم سلف تفوق هذا المقدار، فينبغي أن يأخذها من رأسماله، أي إما أن يصفى السندات، أو أن يستخدم لهذا الغرض ودائع كان بالوسع توظيفها في سندات، لولا ذلك.

غير أنه يتضح هنا ما الذي يعنيه فولارتون برأس المال. ماذا يسمى برأس المال هنا؟ إن المصرف لا يعود بوسعه أن يُعطي التسليفات بأوراقه النقدية المصرفية الخاصة، تعهداته بالدفع، التي لا تكلفه شيئاً بالطبع. ولكن بأي شيء يُقدّم التسليفات في هذه الحالة؟ يُقدّمها بما يستحصله من بيع السندات المالية الاحتياطية (securities in reserve)، أي السندات الحكومية، والأسهم وغيرها من السندات المؤلفة للفائدة. ولكن، لقاء أي شيء يبيع هذه السندات؟ لقاء نقد، ذهب، أم أوراق نقدية مصرفية، بمقدار ما تكون هذه الأخيرة وسائل دفع قانونية، كالأوراق النقدية لبنك إنكلترا. وإذن، فإن ما يسلفه هو النقد على كل حال. بيد أن هذا النقد يؤلف الآن جزءاً من رأسماله. وحين يسلف ذهباً، فإن ذلك جلي تماماً. أما عندما يسلف أوراقاً نقدية، فإن هذه الأوراق تُمثّل الآن رأسمالاً، لأن المصرف قد أعطى مقابلها القيمة الفعلية، أي سندات مؤلفة للفائدة. أما بالنسبة إلى المصارف الخاصة، فإن الأوراق النقدية التي تحصل عليها ببيع سنداتها، قد تكون فقط أوراقاً نقدية لبنك إنكلترا، أو أوراقها النقدية الخاصة حيث يَضْعُبُ قبول أوراق أخرى عند دفع قيمة السندات. وإذا كان بنك إنكلترا يُحقق هذه العملية بنفسه، فإن أوراقه النقدية الخاصة التي يستردها، تكلفه رأسمالاً، أي سندات مؤلفة للفائدة. أضف إلى هذا أن البنك يسحب، بذلك، أوراقه النقدية الخاصة من التداول. ولو أنفق هذه الأوراق النقدية ثانية، أو أصدر عوضاً عنها أوراقاً نقدية جديدة بالمقدار نفسه، فإن هذه الأوراق تُمثّل الآن رأسمالاً وعلاوة على ذلك تُمثّل هذه الأوراق رأسمالاً على قدم المساواة عندما تُستخدم لإعطاء سلف إلى رأسماليين، وعندما تُستخدم لاحقاً، حين ينخفض الطلب على مثل هذه التسليفات النقدية، لاقتناء سندات. وفي كل هذه الأحوال، نرى أن كلمة «رأس المال» تُستخدم، هنا، بالمعنى المصرفي فقط، حيث تعني أن المصرفي مرغم على أن يقدم التسليفات بمبلغ يفوق اعتماده الصرف.

[468]

ومن المعروف أن بنك إنكلترا يقدم كل تسليفاته بأوراقه النقدية. وإذا ما انخفض تداول الأوراق النقدية للبنك، رغماً عن ذلك، وكقاعدة، بمقدار ما يتزايد حسم الكمبيالات ورهونات الأقراض الموجودة بحوزته، أي بالتالي بمقدار ما يقدمه من

تسليفات - فماذا يحصل للأوراق النقدية المطروحة في التداول، كيف تتدفق عائدة إلى البنك؟

قبل كل شيء، إذا كان الطلب على التسليفات النقدية ينشأ عن اختلال في ميزان المدفوعات الوطني، مفضياً بذلك إلى تسرّب الذهب إلى الخارج، فالأمر جدّ بسيط. تُحسم الكمبيالات بأوراق نقدية مصرفية. وتتم مبادلة هذه الأوراق النقدية المصرفية في البنك نفسه في قسم الاصدار (issue department)، لقاء ذهب، ثم يجري تصدير هذا الذهب إلى الخارج. وهذا كما لو أن البنك دفع مباشرة بالذهب، لدى حسم الكمبيالة، بدون توسط الأوراق النقدية. إن مثل هذا الاشتداد للطلب، البالغ في حالات معينة من 7 إلى 10 ملايين جنيه استرليني، لا يضيف، بالطبع، إلى التداول الداخلي في البلاد حتى ورقة واحدة من فئة الخمس جنيهات. وإذا ما قيل إن البنك يسلّف، هنا، رأسمالاً لا وسائل تداول، فإن لهذا القول معنيين. أولاً - إنه لا يسلّف ائتماناً بل قيمة فعلية، جزءاً من رأسماله الخاص، أو رأس المال المودع عنده. ثانياً - إنه لا يسلّف نقداً للتداول الداخلي، بل نقداً للتداول العالمي، نقداً عالمياً؛ ولهذا الغرض ينبغي للنقد أن يمثل على الدوام في شكل كنز، في جسده المعدني، في شكل لا يكون فيه النقد شكلاً للقيمة فحسب، بل يكون هو ذاته مساوياً للقيمة التي هو شكلها النقدي. ورغم أن هذا الذهب يمثل الآن رأسمالاً، بالنسبة إلى البنك كما بالنسبة إلى المصدر للذهب، أي رأس المال المصرفي أو رأسمال التاجر، فإن الطلب عليه لا ينشأ بوصفه طلباً على رأس المال، بل بوصفه طلباً على الشكل المطلق لرأس المال النقدي. وينشأ هذا الطلب، على وجه الدقة، لحظة إغراق الأسواق الأجنبية برأسمال سلمي إنكليزي غير قابل للتحقق. فالمطلوب إذن ليس رأس المال بوصفه رأسمالاً، بل رأس المال بوصفه نقداً، أي في الشكل الذي يكون به النقد السلعة العامة للسوق العالمي؛ وهذا هو شكله الأصلي كمعدن ثمين. وعليه، فتسرّب الذهب إلى الخارج ليس، كما يقول فولارتون وتوك، إلخ، مجرد مسألة رأسمال (a mere question of capital)، بل مسألة نقد [469] (a question of money)، وإن يكن ذلك في وظيفته الخاصة. وإن كون هذه المسألة ليست مسألة تداول داخلي، كما يؤكد ممثلو «مدرسة التداول النقدي» لا يبرهن بأي حال، كما يظن فولارتون وآخرون، أنها مجرد مسألة رأسمال. إنها مسألة نقد (a question of money) في شكل يغدو فيه النقد وسيلة دفع عالمية.

«سواء نُقل رأس المال هذا» (سعر شراء ملايين كوارترات من القمح الأجنبي إثر موسم حصاد سيئ في البلاد) «بهيئة سلع أم بهيئة عملة، فإن

هذا الواقع لا يؤثر بأي حال على طابع الصفقة» (فولارتون، المرجع المذكور، ص 131).

"Whether that capital" (...) "is transmitted in merchandize or in specie, is a point which in no way affects the nature of the transaction» (Fullarton, l.c.p. 131.)

ولكن ذلك يؤثر تأثيراً كبيراً على مسألة ما إذا كان سيحصل تسرب للذهب إلى الخارج أم لا ويجري تصدير رأس المال في شكل معدن ثمين، لأنه لا يمكن تصديره قط في شكل سلع، أو لا يمكن تصديره هكذا من دون التعرض لخسائر كبيرة جداً. وإن الخوف الذي يعتري النظام المصرفي الحديث إزاء تسرب الذهب إلى الخارج، يفوق كل ما توهمه، في وقت ما، ممثلو المذهب النقدي (Monetary System) الذين كانوا يرون في المعدن الثمين الثروة الحقيقية الوحيدة. لتأخذ، على سبيل المثال، الشهادة التالية التي أدلى بها موريس، حاكم بنك إنكلترا، أمام اللجنة البرلمانية المختصة بأزمة عام 1847/1848

(3846 - سؤال): «عندما أتحدث عن هبوط قيمة الخزين (stocks) ورأس المال الأساسي، أقصد أن كل رأس المال الموظف في الخزين وفي سائر أنواع المنتجات قد هبطت قيمته بالطريقة ذاتها؛ وأن القطن الخام والحبرير الخام والصوف الخام قد أرسلت إلى القارة بالأسعار البخسة نفسها؛ وأن السكر والبن والشاي قد بيعت بالمزاد العلني بخسائر كبيرة؟» - «لقد كان محتوماً أن تقوم البلاد بتضحية جسيمة لتفادي تسرب الذهب إلى الخارج، الذي حصل في أعقاب الاستيراد الهائل للمواد الغذائية». - (3848) «ألا ترون أنه كان من الأفضل أخذ شيء من الثمانية ملايين جنيه الجائمة في خزائن البنك، عوض السعي إلى استرداد الذهب بمثل تلك التضحية؟» - «كلا، لا أرى هذا الرأي». إن الذهب هو ما يُعدّ، هنا، الثروة الفعلية الوحيدة.

إن اكتشاف توك الذي يستشهد به فولارتون والذي ينص على أنه «ما عدا استثناء واحد أو استثنائين؛ مما يسمح بتفسير مرض، فإن كل هبوط ملحوظ في سعر الصرف، متبوعاً بتسرب المعدن النقدي إلى الخارج، طرأ خلال النصف الثاني من القرن، قد صادف مستوى متديناً نسبياً لوسائط التداول، والعكس بالعكس». (فولارتون، ص 121).

"with only one or two exceptions, and those admitting of

satisfactory explanation, every remarkable fall of the exchange, followed by a drain of gold, that has occurred during the last half century, has been coincident throughout with a comparatively low state of the circulating medium, and vice versa" (Fullarton, p. 121).

[470] إن هذا الاكتشاف يثبت أن مثل هذه الحالات لتسرّب الذهب إلى الخارج تقع، في أغلب الأحوال، عقب فترة الانتعاش والمضاربة بوصفها

«دلالة على انهيار قد بدأ أصلاً ومؤشراً على فيض الأسواق، وانقطاع الطلب الأجنبي على منتوجاتنا، وتأخر العائدات، إضافة إلى ما ينجم عن ذلك بالضرورة من انعدام الثقة في التجارة، وغلق المصانع، وتضور الحرفيين جوعاً، وركود عام في الصناعة والمشاريع» (ص 129).

"a signal of a collapse already commenced an indication of overstocked markets, of a cessation of the foreign demand for our productions, of delayed returns, and, as the necessary sequel of all these, of commercial discredit, manufactories shut up, artisans starving, and a general stagnation of industry and enterprise". (p. 129.)

وهذا في الوقت نفسه خير ردّ، بالطبع، على زعم ممثلي «مدرسة التداول النقدي» وكأن

«فيض قنوات التداول يسبب تسرّب الذهب، أما التداول الضئيل فيجذب».

«a full circulation drives out bullion, and a low circulation attracts it.»

وعلى العكس، فرغم أن بنك إنكلترا يحوز أيام الازدهار في أغلب الأحيان احتياطياً كبيراً من الذهب، فإن هذا الاحتياطي يتكون دوماً في أوقات الركود غير السارة التي تعقب فترة الازدهار.

وعليه، فإن مجمل الحكمة المتعلقة بتسرب الذهب إلى الخارج، تلخص، بالكامل، في أن الطلب على وسائل التداول ووسائل الدفع العالمية يختلف عن الطلب على وسائل التداول ووسائل الدفع الداخلية (لذا يترتب على ذلك بدهاءة أيضاً أن «وجود التسرب لا

يفترض بالضرورة أي تناقص في الطلب الداخلي على التداول "The existence of a drain does not necessarily imply any diminution of the internal demand for circulation." كما يقول فولرتون في الصفحة 112) وأن تصدير المعادن الثمينة من البلاد، وإلقاءها في التداول العالمي، لا يطابق إلقاء الأوراق النقدية أو العملة في التداول الداخلي. غير أنني سبق أن بينت أن حركة الكنوز، التي تتركز كرسيد احتياطي للمدفوعات العالمية، لا علاقة لها، في ذاتها ولذاتها، بحركة النقد كوسيلة تداول^(*) والأمر يتعقد، طبعاً، بواقع أن مختلف وظائف الكنز، التي قمت بإظهارها استناداً إلى طبيعة النقد: وظيفته كرسيد احتياطي لوسائل الدفع للمدفوعات المستحقة داخل البلاد؛ وكرصيد احتياطي لوسائل التداول؛ وأخيراً كرسيد احتياطي للنقد العالمي - ملقاة كلها على رصيد احتياطي واحد وحيد، مما يترتب عليه أيضاً أن تسرب الذهب من المصرف إلى داخل البلاد يمكن أن يقتزن، في ظروف معينة، بتسرب الذهب إلى الخارج. وهناك تعقيد آخر ينشأ عن الوظيفة الجديدة التي تُلقى على هذا الكنز بصورة تعسفية تماماً، حيث [471] ينبغي للكنز أن يخدم كرسيد ضمان يكفل قابلية تحويل الأوراق النقدية المصرفية في البلدان التي تتميز بنظام ائتماني ونقد إئتماني على درجة بالغة من التطور. وفوق ذلك كله هناك أخيراً 1) تركز الرصيد الاحتياطي الوطني في مصرف رئيسي واحد، 2) تقليصه إلى أدنى حد ممكن. من هنا منبع شكوى فولرتون (ص 143):

«لا يمكن للمرء، إذ يتأمل الهدوء التام واليسر اللذين تمر بهما التغيرات في سعر الصرف، عادةً، في بلدان القارة، مقارنةً بحالة الصخب المحموم والهلع التي تنشأ عن ذلك دوماً في إنكلترا كلما بدا أن كنز البنك يقترب من النفاد التام، ألا يعجب من المكاسب الكبرى التي يمتلكها التداول النقدي المعدني من هذه الناحية».

"One cannot contemplate the perfect silence and facility with which variations of the exchange usually pass off in continental countries, compared with the state of feverish disquiet and alarm always produced in England whenever the treasure in the bank seems to be at all approaching to exhaustion, without being struck with the great advantage in this respect which a metallic currency possesses". (Fullarton, p. 143).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 158-159، [الطبعة العربية، الفصل الثالث، ص 188-191].

ولكن إذا ما صرفنا النظر عن تسرب الذهب، فينبغي التساؤل: كيف يمكن للمصرف الذي يصدر الأوراق النقدية المصرفية، مثل بنك إنكلترا، أن يزيد مقدار التسليفات النقدية التي يقدمها، دونما حاجة لزيادة إصدار أوراقه النقدية؟

إن سائر الأوراق النقدية خارج جدران المصرف، سواء كانت قيد التداول أم حبيسة خزائن خاصة، ماثلة في التداول، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا المصرف، أي أنها خارج حدود ملكيته. وعليه، إذا وسّع المصرف عمليات الحسم والرهن، وتقديم التسليفات على السندات المالية (Securities)، فينبغي للأوراق النقدية المصرفية التي أصدرها لهذا الغرض أن تتدفق عائدة إليه، وإلا فإنها ستزيد مقدار التداول، وهذا ما لا يجب أن يحدث. ويمكن لهذا التدفق العائد أن يتم بطريقتين:

أولاً - يدفع المصرف أوراقاً نقدية إلى آ مقابل سندات؛ ويدفع آ بذلك كمبيالة مستحقة إلى ب؛ أما ب فيودع الأوراق النقدية في المصرف ثانية. إن تداول هذه الأوراق النقدية ينتهي، لكن القرض يبقى.

«إن القرض يبقى، وتعود وسيلة التداول، إن لم تكن مطلوبة، إلى مَنْ أصدرها». (فولارتون، ص 97).

"The loan remains, and the currency, if not wanted, finds its way back to the issuer." (Fullarton, p. 97.)

إن الأوراق النقدية التي سلفها المصرف إلى آ، قد عادت إليه الآن، بيد أن المصرف، من جهة أخرى، هو دائن آ أو دائن من سحبت عليه الكمبيالة التي حسمها آ، وهو مدين ب بمقدار القيمة الذي تعبّر عنه هذه الأوراق النقدية؛ وبذلك يمتلك ب جزءاً مقابلاً من رأسمال المصرف.

[472] ثانياً - آ يدفع إلى ب، أما ب، أوج الذي يدفع له ب الأوراق النقدية، فيدفعها عن كمبيالة مستحقة إلى المصرف. ففي هذه الحالة يدفع للمصرف بأوراقه النقدية الخاصة. وعندئذ تنتهي الصفقة بذلك (حتى يعيد الشخص آ تسديد ما عليه إلى المصرف).

تُرى إلى أي حد يمكن اعتبار سلفة المصرف إلى الشخص آ تسليفاً لرأسمال، وإلى أي حد - محض تسليف لوسائل دفع؟⁽⁹¹⁾

(91) المقطع الذي يتبع ذلك في النص الأصلي غير مفهوم بهذا الصدد، وقد أعاد المحرر صياغة حتى الفقرة المحاطة بقوس مزدوج. وتم تناول هذه المسألة من ناحية أخرى في الفصل السادس والعشرين. [ف. إنجلز]. [أنظر هذا المجلد، ص 443-445، [الطبعة العربية، ص 502-505].

[ويتوقف ذلك على طبيعة السلفة ذاتها. وثمة في هذا الشأن ثلاث حالات يتوجب بحثها.

الحالة الأولى - يأخذ آ من المصرف مقداراً معيناً من التسليفات على رصيد ائتمانه الشخصي، من دون إعطاء أية ضمانات تغطية. في هذه الحالة لا يكون قد أخذ سلفة من وسيلة دفع فحسب، بل أيضاً، وبلا جدال، رأسمالاً جديداً يمكن له أن يستخدمه في أعماله كرأسمال إضافي، حتى يحلّ أجل التسديد للمصرف.

الحالة الثانية - لقد رهن آ عند المصرف سندات، شهادات قرض حكومية أو أسهماً، وتلقى مقابلها سلفة نقدية، وليكن مقدارها ثلثي قيمتها الجارية. في هذه الحالة، يكون قد حصل على وسائل الدفع التي يحتاجها، ولكنه لم يحصل على رأسمال إضافي، لأنه قد سلّم المصرف قيمة - رأسمال أكبر من تلك التي تلقاها. غير أنه لم يستطع، من ناحية، أن يستفيد من تلك القيمة - رأسمال الأكبر لحاجاته الآنية - حاجاته إلى وسائل الدفع - نظراً لأن هذه القيمة - رأسمال كانت في شكل خاص بهدف الحصول على فائدة؛ من ناحية أخرى، كانت لدى آ أسبابه الخاصة التي تمنعه من تحويل هذه القيمة مباشرة إلى وسائل دفع عن طريق بيعها. فقد كانت لسنداته، من بين أمور أخرى، خاصية أداء وظيفة رأسمال احتياطي، وقد جعلها تؤدي وظيفة رأسمال احتياطي بالذات. وعليه، فما حصل بين آ والمصرف لا يزيد عن نقل متبادل ومؤقت لرأس المال، بحيث أن آ لم يتلق أي رأسمال إضافي (على العكس!)، ولكنه تلقى بالطبع ما يعوزه من وسائل دفع. بالمقابل، كانت هذه الصفقة، بالنسبة إلى المصرف، توظيفاً مؤقتاً لرأسمال نقدي في شكل قرض، تحويلاً لرأسمال نقدي من شكل إلى آخر، وهذا التحويل بالضبط هو الوظيفة الجوهرية لأعمال المصرف.

الحالة الثالثة - يحسم آ كميالة في المصرف، ويتلقى على ذلك، بعد اقتطاع الحسم، مقداراً معيناً من النقد الملموس. في هذه الحالة يكون قد باع إلى المصرف رأسمالاً [473] نقدياً في شكل غير سائل لقاء مقدار من القيمة في شكل سائل، أي أنه باع كميالة متداولة مقابل نقد ملموس. إن الكميالة الآن ملك للمصرف. ولا يغير من الأمر شيئاً كون آ يتحمل مسؤولية مبلغ الكميالة أمام المصرف، عند العجز عن التسديد باعتباره آخر من جبرّ الكميالة؛ فهو يتقاسم هذه المسؤولية مع غيره من الأشخاص الذين جبرّوا الكميالة ومع الطرف الذي أصدرها، إذ يمكن له الرجوع إليهم في الوقت المناسب. فها هنا ليس ثمة تسليف قط، بل شراء وبيع عاديين. ولذا لا يتوجب على آ أن يسدّد شيئاً إلى المصرف، الذي يغطي نفقاته باستحصال قيمة الكميالة عند الاستحقاق. كما حصل

هنا أيضاً نقل متبادل لرأس المال بين آ والمصرف، كما هو الحال تماماً في شراء وبيع أية سلعة أخرى، ولهذا السبب بالذات لم يحصل آ على أي رأسمال إضافي. فما كان يبتغيه، وما حصل عليه، هو وسائل دفع، وقد حصل على هذه الوسائل عبر قيام المصرف بتحويل شكل رأسماله النقدي - الكميالة - إلى شكل آخر - النقد.

وعليه، ليس ثمة تسليف فعلي لرأس المال إلّا في الحالة الأولى. أما في الحالتين الثانية والثالثة، فيمكن اعتبار الأمر على هذا النحو بمعنى واحد فقط، وهو أن المرء «يسلف رأسمالاً» في كل توظيف لرأس المال. وبهذا المعنى يسلف المصرف رأسمالاً نقدياً إلى الشخص آ؛ ولكن ذلك لا يكون رأسمالاً نقدياً بالنسبة إلى آ، في أقصى الأحوال، إلّا بمعنى أن ذلك يؤلف جزءاً من رأسماله، عموماً. فهو لا يحصل عليه ويستخدمه بوصفه رأسمالاً على وجه الخصوص، بل بوصفه وسيلة دفع على وجه الخصوص. وبخلافه، سيجري اعتبار كل بيع عادي للسلع، يتم من خلاله الحصول على وسائل دفع، بمثابة الحصول على سلفة رأسمال. - ف. [إنجلز].

أما بالنسبة إلى المصرف الخاص الذي يصدر الأوراق النقدية، فثمة فارق يتمثل في الآتي: إذا لم تبق أوراقه النقدية في التداول المحلي، ولم تعد إليه في شكل ودائع أو كتسديد لكمبيالات مستحقة، فإنها تقع بين أيدي أناس يجب أن يبذلها لهم بالذهب أو بأوراق نقدية مصرفية من بنك إنكلترا. وعليه، في مثل هذه الحالة، يمثل تسليف أوراقه النقدية، في الواقع، تسليفاً بأوراق بنك إنكلترا النقدية، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، تسليفاً بالذهب، أي بجزء من رأسماله المصرفي. وينطبق الشيء نفسه على الحالة التي ينبغي فيها لبنك إنكلترا، أو أي مصرف آخر يخضع لحيد قانوني أعلى لإصدار الأوراق النقدية، أن يبيع سنداته بغية سحب أوراقه النقدية الخاصة من التداول كيما يدفعها ثانية بهيئة تسليفات؛ وهنا تُمثل الأوراق النقدية الخاصة بالمصرف جزءاً من رأسماله المصرفي المُعبأ.

وحتى عندما يكون التداول معدنياً صرفاً، فيمكن أن يجري في آن واحد (1) تسرب للذهب [المقصود هنا، على ما يبدو، تسرب الذهب، حيث يمضي، جزئياً في الأقل، إلى الخارج. ف. [إنجلز] يُفرغ خزائن المصرف، و(2) بما أن المصرف لا يحتاج إلى الذهب، عموماً، إلّا لأجل تسوية المدفوعات (لتسوية الصفقات القديمة)، فإن بإمكانه أن يزيد السلف مقابل السندات بدرجة كبيرة، ولكنها تعود إليه ثانية في شكل ودائع، أو في شكل تسديد كمبيالات مستحقة، بحيث أن الخزين الذهبي الكلي للمصرف يتناقص عند تزايد كمية السندات في محفظة المصرف من جهة، ومن جهة أخرى فإن المبلغ نفسه،

الذي كان المصرف يحوزه في السابق كملكية له، يحوزه الآن بصفة ديون على المودعين عنده، وأخيراً فإن الكتلة الإجمالية لوسائل التداول تتناقص.

لقد افترضنا حتى الآن، أن التسليفات تُقدَّم بالأوراق المصرفية، وتسبب زيادة في إصدار الأوراق المصرفية، وإن تكن هذه الزيادة، في الأقل، وقتية، وسرعان ما تزول. غير أن ذلك ليس ضرورياً. فعوضاً عن تقديم الأوراق النقدية المصرفية، يمكن للمصرف أن يفتح حساب ائتمان بإسم آ، فيغدو آ، المدين للمصرف، مودعاً وهمياً في المصرف. ويدفع آ بدوره إلى دائنيه شيكات مسحوبة على المصرف، ويقوم مستلم هذه الشيكات بإعطائها، بدوره، إلى مصرفه، وهذا يُبادلها في دار المقاصة لقاء الشيكات المتداولة المسحوبة عليه. في هذه الحالة لا يحصل توسط من جانب الأوراق المصرفية قط، وتُختزل الصفقة برمتها إلى أن المصرف يسوي دينه الخاص بشيكات مسحوبة عليه، وتعويضه الفعلي يكمن في ادعاء دين ائتماني على آ. في هذه الحالة، يكون المصرف قد سلف آ، جزءاً من رأسماله المصرفي، كإدعاء لدين يخصه.

وبقدر ما يكون هذا الطلب على التسليفات النقدية، طلباً على رأس المال، فإنه طلب على رأسمال نقدي لا غير، وهو رأسمال من وجهة نظر المصرفي، أي هو بالتحديد ذهب - في حالة تسرّب الذهب إلى الخارج - أو أوراق نقدية من البنك الوطني، لا يمكن للمصرف الخاص أن يحصل عليها إلا بشرائها لقاء مُعادِل، لذلك فهي تُمثّل بالنسبة له رأسمالاً أو، أخيراً، أن الحديث يدور عن سندات مولدة للفائدة، وسندات حكومية، وأسهم، إلخ، يتوجب بيعها كي يستطيع المصرف أن يجتذب ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية. ولكن إذا كانت هذه الأوراق هي سندات حكومية، فإنها ليست رأسمالاً إلا بالنسبة لشاريها، الذي تمثّل له سعر شرائها، تمثّل رأس المال الذي وظّفه في هذه الأوراق؛ ولكنها، في ذاتها، ليست رأسمالاً، بل محض تعهدات بالدين؛ وإذا كانت رهونات عقارية، فإنها مجرد شهادات تجيز الحصول على ريع عقاري مقبل؛ وإذا كانت أسهماً، فهي مجرد سند ملكية يمنح حق الحصول على فائض قيمة مقبل. إن هذه الأشياء جميعاً ليست برأسمال فعلي، ولا تؤلف أي جزء مكوّن من رأس المال، كما أنها، في ذاتها، ليست قيماً. ويمكن عن طريق مثل هذه الصفقات أن يُحوّل النقد العائد للمصرف إلى ودائع، بحيث يصبح المصرف مديناً عوض أن يكون مالكاً لهذا النقد بموجب سند ملكية مختلف. ومهما تكن أهمية ذلك بالنسبة إلى المصرف، فإن ذلك لا يمسّ بشيء [475]

كتلة رأس المال الاحتياطي بل ورأس المال النقدي الموجود في البلاد. وعليه، فإن رأس المال يبرز هنا كرأسمال نقدي ليس إلا، أما حين لا يوجد في شكل نقدي فعلي،

فيبرز بوصفه محض سند ملكية رأسمال. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظراً لأن نقص رأس المال المصرفي والطلب المشتد عليه، يُخلطان مع انخفاض رأس المال الفعلي، الذي يوجد في مثل هذه الحالات، على العكس من ذلك، بوفرة كبيرة في شكل وسائل إنتاج ومتوجات وتمارس الضغط على الأسواق.

وعليه، فمن اليسير تماماً أن نفسر كيف تنمو كمية السندات التي تحتفظ بها المصارف للتغطية، وبالتالي من اليسير تماماً أن نفسر كيف يمكن للمصارف أن تُلبى الطلب المتزايد على التسليفات النقدية، رغم بقاء أو تناقص الكتلة الإجمالية لوسائل التداول. ويجري الحفاظ على هذه الكتلة الإجمالية في حدود مرسومة، في مثل هذه الأوقات من شحة النقد، بطريقتين: (1) بتسرب الذهب؛ (2) من خلال الطلب على النقد كوسائل دفع محض، حيث تندفق الأوراق النقدية المصرفية المعطاة عائداً على الفور، أو حين تتم الصفقة عن طريق حساب ائتماني بموجب دفاتر المصرف من دون أي إعطاء للأوراق النقدية المصرفية، أي حين تجري المدفوعات بتوسط صفقة ائتمانية محض، وتكون تسوية المدفوعات الهدف الوحيد للعملية. ومن خصائص النقد حين يقتصر على أداء تسوية المدفوعات لا غير (في أوقات الأزمات تؤخذ التسليفات بغية الدفع لا الشراء؛ - بغية إتمام صفقات سابقة، لا الشروع في صفقات جديدة) أن كميته في التداول تكون ضئيلة، وهي ضئيلة حتى عندما لا تجري تسوية المدفوعات بعمليات ائتمانية فحسب، بل وببعض المساهمة للنقد؛ نقصد بذلك أن كمية هائلة من هذه الصفقات يمكن أن تجري من دون أن يزيد التداول، عندما يكون هناك طلب شديد على التسليفات النقدية. وإن الواقع الوحيد المتمثل في أن تداول بنك إنكلترا يبقى مستقراً أو ينخفض في آنٍ واحدٍ مع زيادة كبيرة للتسليفات النقدية التي يقدمها، لا يبرهن بأي حال كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) - كما يفترض فولارتون وتوك وغيرهما (من جراء خطأهم في اعتبار أن السلفة النقدية مطابقة لاقتراض رأسمال إضافي capital on loan) - على أن تداول النقد (الأوراق النقدية المصرفية) في وظيفته كوسيلة دفع، لا يزداد ولا يتوسع. وبما أن تداول الأوراق النقدية كوسيلة شراء يتناقض في أوقات ركود الأعمال، التي يشتد فيها الطلب على مثل هذه التسليفات الضخمة، فإن تداولها كوسيلة دفع يمكن أن يزداد، بينما يمكن للمقدار الكلي للتداول، أي مقدار الأوراق النقدية التي تقوم بوظيفة وسيلة شراء ووسيلة دفع، أن يبقى مع ذلك مستقراً أو حتى إن ينخفض. إن تداول الأوراق النقدية المصرفية [476] كوسيلة دفع، تلك الأوراق التي تندفق عائداً على الفور إلى المصرف الذي يصدرها، ليس بالمرة تداولاً في نظر أولاء الاقتصاديين.

وإذا ما تزايد تداول النقد كوسيلة دفع، بدرجة أكبر من تناقصه بوصفه تداولاً للنقد كوسيلة شراء، فإن التداول الكلي سيزداد عندئذ، رغم أن كتلة النقد الذي يقوم بوظيفته وسيلة شراء قد تنخفض انخفاضاً كبيراً. وبطراً ذلك فعلاً في لحظات معينة من الأزمة، وذلك بالتحديد عندما ينهار الائتمان انهياراً تاماً، وعندها لن تغدو السلع والسندات وحدها عصيةً على البيع، بل ستغدو الكميات غير قابلة للحسم ولا يعود من شيء سار غير الدفع النقدي، أو غير الصندوق، كما يقول التجار. وبما أن فولرتون وغيره، لا يدركون أن تداول الأوراق النقدية كوسيلة دفع هو السمة المميزة التي تطبع أوقات شحة النقد هذه، فإنهم يعتبرون هذه الظاهرة عرضية.

«أما بخصوص تلك الأمثلة المتصلة بالمنافسة الشديدة لأجل الحصول على الأوراق النقدية المصرفية، المنافسة التي تميز أوقات الذعر والتي يمكن أن تفضي في بعض الأحيان، كما حصل في نهاية عام 1825، إلى توسع فجائي، وإن يكن مؤقتاً، في إصدار الأوراق النقدية، رغم استمرار تسرب سبائك الذهب للخارج في غضون ذلك، فإنني أعتقد أنه لا ينبغي اعتبار ذلك ظاهرة من الظواهر التي ترافق بصورة طبيعية أو محتومة هبوط سعر الصرف؛ فالطلب في مثل هذه الحالات ليس طلباً على وسائل التداول» (كان يجب أن يقول وسائل التداول كوسائل شراء) «بل هو طلب على الكنز، طلب من جانب المصرفيين والرأسماليين القلقين، ناشئ، عادة، في المشهد الأخير من الأزمة» (أي طلب على احتياطي لوسائل الدفع) «بعد أمد طويل من استمرار تسرب الذهب للخارج، فهو بشير يؤذن بانتهاء الأخير». (فولرتون، المرجع المذكور، ص 130).

"With respect again to those examples of eager competition for the possession of banknotes, which characterise seasons of panic and which may sometimes, as at the close of 1825, lead to a sudden, though only temporary, enlargement of the issues, even while the efflux of bullion is still going on, these, I apprehend, are not to be regarded as among the natural or necessary concomitants of a low exchange; the demand in such cases is not for circulation" (...) "but for hoarding, a demand on the part of alarmed bankers and capitalists which arises

generally in the last act of the crisis" (...) "after a long continuation of the drain, and is the precursor of its termination." (Fullarton, p. 130.)

لقد سبق لنا أن أوضحنا، عند بحث النقد كوسيلة دفع (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ب) كيف أن النقد يتحوّل، عند انقطاع سلسلة المدفوعات بغتة، من شكل مثالي محض إلى شكل شيئي، وفي الوقت نفسه شكل مطلق للقيمة في مواجهة السلع. وقد أوردنا هناك أيضاً أمثلة إيضاحية على ذلك في الحاشيتين رقم 100 ورقم 101(*) إن هذا الانقطاع ذاته، هو نتيجة، من ناحية، وسبب، من ناحية أخرى، لاهتزاز الائتمان والظروف المرافقة لهذا الأخير: فيض الأسواق، هبوط قيمة السلع، تقطع الإنتاج، إلخ.

ولكن من الواضح أن فولارتون يحوّل التمايز بين النقد كوسيلة شراء والنقد كوسيلة [477] دفع إلى تمايز خاطئ بين التداول (جريان النقد Currency) ورأس المال. ولكن ذلك يرجع، من جديد، إلى ضيق نظرة المصرفي إلى التداول.

ويمكن للمرء أن يتساءل أيضاً: ما الشيء المفتقد في أوقات الشحّة هذه، رأس المال أم النقد في تعيينه كوسيلة دفع؟ وهذه، كما هو معروف، نقطة خلاف.

قبل كل شيء، بما أن الشحّة تتجلى في تسرّب الذهب إلى الخارج، فمن الواضح أن وسائل التداول العالمية هي الشيء المطلوب. لكن النقد، في شكله المحدّد، شكل وسيلة دفع عالمية، هو الذهب في وجوده المعدني الفعلي، هو جوهر امتلاء القيمة، كتلة قيمة. وهو في الوقت نفسه رأسمال، ولكن رأسمال لا بصفة رأسمال سلعي، بل بصفة رأسمال نقدي، رأسمال ليس في شكل سلعة، بل في شكل نقد (نقد بالمعنى السامي للكلمة، أي الشكل الذي يوجد به النقد كسلعة شاملة في السوق العالمية). وليس هنا من تضاد بين الطلب على النقد كوسيلة دفع والطلب على رأس المال. فالتضاد قائم بين رأس المال في شكله كنقد ورأس المال في شكله كسلعة؛ والشكل الذي يُطلب به في هذه الحالة، الشكل الوحيد الذي يمكن له أن يؤدي به وظيفته، هو شكله النقدي.

وبصرف النظر عن هذا الطلب على الذهب (أو الفضة) لا يمكن أن يُقال إن هناك ندرة في رأس المال، أياً كان نوعها، في أوقات الأزمة هذه. ويمكن أن يكون الحال على هذا النحو في ظروف استثنائية بالغة، كما يحدث عند غلاء القمح، وشحّة القطن،

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 152، [الطبعة العربية، ص 181-182].

إلخ؛ ولكن مثل هذه الظروف لا تصاحب أوقات الأزمات، بأي حال، على نحو محتوم أو منتظم؛ وعليه، فإن وجود مثل هذه الشحّة في رأس المال لا يمكن استنتاجه، سلفاً، لمجرد أن هناك طلباً شديداً على التسليفات النقدية. على العكس، فالأسواق تكون مغرقة، ومغمورة برأس المال السلعي. وبناء عليه، فإن شحّة رأس المال السلعي ليست السبب في الندرة. ولسوف نعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

* * *

القسم الثاني

عملية إنتاج رأس المال ككل

المجلد الثالث

تتمة الجزء الخامس

انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب المشروع.
رأس المال الحامل للفائدة

تمة الجزء الخامس: انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب المشروع

الفصل التاسع والعشرون

مكوّنات رأس المال المصرفي

يتوجب علينا الآن أن نتفحص بمزيد من التفصيل ممّ يتألف رأس المال المصرفي. لقد رأينا توّاً أن فولارتون وآخرين يحوّلون الفارق بين النقد كوسيلة تداول والنقد كوسيلة دفع (كنقد عالمي أيضاً، إذ يؤخذ تسرّب الذهب في الاعتبار) إلى فارق بين التداول (جريان النقد Currency) ورأس المال.

إن الدور الخاص الذي يلعبه رأس المال هنا، يفضي إلى أن هذا الاقتصاد السياسي المصرفي يوحي أن النقد هو في الواقع رأسمال بامتياز (par excellence)، بنفس هذه المواظبة التي حاول بها الاقتصاد السياسي المستتير أن يوحي أن النقد ليس رأسمالاً. ولسوف نبيّن في بحثنا اللاحق أن ثمة خلطاً بين رأس المال النقدي ورأس المال المالي (المستثمر في نقد moneyed capital) قاصدين بهذا رأس المال الحامل للفائدة، في حين أن رأس المال النقدي، بالمعنى الأول، هو على الدوام ليس سوى شكل انتقالي لرأس المال، متميز عن أشكال رأس المال الأخرى، أي متميز عن رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي.

يتألف رأس المال المصرفي من: (1) النقد الملموس، ذهباً أو أوراقاً نقدية؛ (2) سندات مالية. ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى قسمين: سندات تجارية أي كميّالات جارية، يحلّ أجلها من وقت لآخر، ويؤلف حسمها النشاط الخاص للمصرفي؛ وسندات عمومية مثل سندات الدولة، وسندات الخزينة، وشتى أصناف الأسهم، وباختصار السندات الحاملة للفائدة، ولكنها تختلف جوهرياً عن الكميّالات. ويمكن أيضاً أن ندرج

الرهونات العقارية في عداد ذلك. وإن رأس المال الذي يتألف من هذه المكونات الشبئية يمكن أن يقسم بدوره إلى: رأس المال الموظف من جانب المصرفي نفسه، والودائع التي تؤلف رأسمال الإيداع المصرفي (banking capital) أي رأس المال المُقترَض. [482] تُضاف إلى ذلك الأوراق النقدية المصرفية، بالنسبة إلى المصارف التي تقوم بإصدارها. ونصرف النظر، في البداية، عن الودائع والأوراق النقدية المصرفية. ومن الواضح بما فيه الكفاية أن المكونات الفعلية لرأس المال المصرفي - النقد، الكمبيالات، السندات المودعة - لا تتغير في شيء سواء كانت هذه العناصر المختلفة تمثل رأسمال المصرفي نفسه، أم تمثل ودائع، أي رأسمال آخرين. فانقسام رأس المال إلى أجزاء يظل بلا تغير بصرف النظر عما إذا كان المصرفي يدير أعماله برأسماله الخاص لا غير، أم إذا كان يديرها برأسمال مودع لديه لا غير.

إن شكل رأس المال الحامل للفائدة يؤدي إلى ظهور أي إيراد نقدي محدد ومنظم، بصفة فائدة عن رأس المال، سواء نبع هذا الإيراد من رأسمال أم لا فالإيراد النقدي يُحوّل إلى فائدة أولاً، وبعد ذلك، عندما تظهر الفائدة، يبرز رأس المال الذي ينبع الإيراد النقدي منه. وعلى غرار ذلك يظهر كل مقدار من القيمة، في حالة وجود رأس المال الحامل للفائدة، بمثابة رأسمال، إذ إنه لا يُنفق كإيراد، أي يبدو بالتحديد كمبلغ رئيسي (principal) في تضاد مع الفائدة، الممكنة أو الفعلية، التي يمكن أن يحملها.

إن جوهر المسألة بسيط: لنفرض أن سعر الفائدة الوسطي يبلغ 5% سنوياً. وإن مبلغاً مقداره 500 جنيه سيُدّر، إذن، 25 جنيهاً في السنة، عندما يُحوّل إلى رأسمال حامل للفائدة. وعليه، فإن أي إيراد سنوي ثابت مقداره 25 جنيهاً يُعدّ فائدة عن رأسمال يبلغ 500 جنيه. بيد أن هذا تصور وهمي خالص، باستثناء الحالة التي يكون فيها ثمة مصدر للإيراد البالغ 25 جنيهاً، سواء كان هذا المصدر مجرد سند ملكية أي مطالبة بالدين، أم كان عنصراً فعلياً من عناصر الإنتاج، كما هو الحال مع قطعة أرض، قابلاً للنقل مباشرة أو يتخذ شكلاً قابلاً للنقل. لناخذ دين الدولة والأجور مثلاً على ذلك.

يتعين على الدولة أن تدفع إلى دائئها سنوياً فائدة معينة لقاء رأس المال المُقترَض. إن الدائن هنا لا يستطيع أن يطلب من المدين تسديد الدين، بل يستطيع فقط أن يبيع مطالبة بالدين أو سند ملكيته. إن رأس المال هذا نفسه قد استُهلك، أنفق من جانب الدولة. ولم يعد له وجود. أما دائن الدولة فهو: (1) يملك سند دين على الدولة، ولتقل إنه يبلغ 100 جنيه؛ (2) يحصل بحكم سند الدين هذا على الحق في جزء معين من الإيرادات

السنوية للدولة، أي في جزء معين من الضرائب السنوية، وليكن هذا مثلاً 5 جنيهاً أو 5%؛ (3) يمكن له أن يبيع سند الدين هذا البالغ 100 جنيه إلى أي شخص آخر. وإذا افترضنا أن سعر الفائدة 5%، وأن الدولة تفي بالتزامها، فإن بوسع المالك أن يبيع سند الدين، على وجه العموم إلى ب لقاء 100 جنيه، ذلك لأن الأمر سيّان بالنسبة إلى ب أن يُقرض 100 جنيه بفائدة نسبتها 5% سنوياً، أو أن يضمن لنفسه الحصول على جزية سنوية من الدولة مقدارها 5 جنيهاً، عن طريق دفع 100 جنيه. ولكن في جميع هذه الحالات، فإن رأس المال، الذي يعتبر ما تدفعه الدولة هو وليد له (فائدة)، إنما هو [483] رأسمال خيالي، وهمي. وليس معنى ذلك أن المبلغ الذي أقرض إلى الدولة، لم يعد له وجود عموماً، فحسب، بل لأنه لم يكن مكرّساً، بوجه عام، لأن يُنفق، لأن يُوظف كرأسمال، في حين أن استخدامه كرأسمال هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحوله إلى قيمة تصون نفسها ذاتياً. إن الحصة التي تؤول إلى الدائن الأصلي آ من الضرائب السنوية تمثل، بالنسبة إليه، فائدة عن رأسماله، تماماً مثل الحصة التي تؤول إلى المرابي من ثروة المدين المبذّر، رغم أن مبلغ النقد المُقرض لم يُنفق في الحالين، كرأسمال. إن إمكان بيع سند الدين على الدولة، يمثل بالنسبة إلى آ إمكان عودة المبلغ الأصلي. وبالنسبة إلى ب فإن رأسماله قد وُظف، من وجهة نظره الخاصة، كرأسمال حامل للفائدة. أما في الواقع، فإن ما حدث هو أن ب حلّ محلّ آ، واشترى سند دين هذا الأخير على الدولة. ومهما تكاثرت مثل هذه الصفقات فإن رأسمال دين الدولة يبقى خيالياً خالصاً، ولحظة تكفّ سندات الدين عن أن تجد لنفسها شارين، يتلاشى مظهر رأس المال هذا تماماً. مع ذلك، وهذا ما سنراه بعد قليل، فإن لرأس المال الخيالي هذا حركته الخاصة. سوف نعاين الآن قوة العمل، في تضاد مع رأسمال دين الدولة، حيث يظهر مقدار سلبي كرأسمال - بما أن رأس المال الحامل للفائدة يولّد شتى الأشكال المخبولة، فإن الديون أيضاً قد تبدو سلعاً في خيال المصرفي. إن الأجور تعتبر هنا كفائدة، وقوة العمل كرأسمال يدرّ هذه الفائدة. فلو كانت أجور عام واحد مثلاً = 50 جنيهاً، وكان سعر الفائدة يبلغ 5%، فإن قوة العمل السنوية تعدّ مساوية لرأسمال يبلغ 1000 جنيه. إن خَبَل أنماط التصور الرأسمالية يبلغ هنا ذروته، إذ عوضاً عن تفسير النمو الذاتي لقيمة رأس المال على أساس استغلال قوة العمل، يجري، على العكس من ذلك، تفسير إنتاجية قوة العمل بالقول إن قوة العمل نفسها هي هذا الشيء الصوفي الغامض: رأسمال حامل لفائدة. وقد كان هذا هو التصور المفضل في النصف الثاني من القرن السابع عشر (عند بيتي مثلاً)، ولكنه يُستخدم حتى في أيامنا هذه بكل جدية، على يد الاقتصاديين المبتدئين

في جانب، وبخاصة على أيدي الاحصائيين الألمان في جانب آخر⁽¹⁾ بيد أن هناك، [484] للأسف، واقعيتين تدحضان، على نحو محرج، هذا التصور الأجوف: فأولاً، ينبغي على العامل أن يعمل، كيما يحصل على هذه الفائدة، وثانياً، إنه لا يستطيع أن يحوّل قيمة - رأسمال قوة عمله إلى نقد فضي رنان من خلال نقلها إلى غيره. وعلاوة على ذلك، فإن القيمة السنوية لقوة عمله تساوي متوسط أجوره السنوية، وينبغي له أن يعوّض شأريه، من خلال ما يؤديه من عمل، عن هذه القيمة ذاتها مضافاً إليها فائض قيمة، أي زيادة هذه القيمة نفسها. إن للشغيل في ظل النظام العبودي، قيمة - رأسمال، هي بالتحديد سعر شرائه. وعندما يُؤجّر فينبغي للمستأجر أن يدفع، بادية الأمر، فائدة سعر الشراء وأن يعوّض، بالإضافة إلى ذلك، عن الاهتلاك السنوي لرأس المال.

إن تكوين رأس المال الخيالي يُسمى رسملة. فتجري رسملة أي إيراد يتكرر بانتظام بأن يتم حسابه على أساس سعر الفائدة الوسطي، كإيراد يدرّه رأسمال يُقرض بموجب هذه الفائدة؛ فمثلاً إذا كان الإيراد السنوي = 100 جنيه، وكان سعر الفائدة = 5%، فإن هذه المئة جنيه تكون الفائدة السنوية لـ 2000 جنيه، وتُعتبر هذان الألفان من الجنيهاً، الآن، كقيمة - رأسمال لسند ملكية حقوقي لإيراد سنوي يبلغ 100 جنيه. إن الإيراد السنوي البالغ 100 جنيه يمثل في الواقع، بالنسبة إلى من يشتري سند الملكية هذا، فائدة رأسماله الموظف بفائدة قدرها 5%. على هذا النحو تنطمس معالم كل الروابط المتصلة بالعملية الفعلية لنماء قيمة رأس المال، حتى آخر أثر لها، وترسخ نهائياً التصور عن رأس المال بوصفه آلية ذاتية تنمي قيمة ذاتها من تلقاء ذاتها.

وحتى إذا لم يكن سند الدين - الورقة المالية - يمثل رأسمالاً وهمياً صرفاً، كما هو الحال مع ديون الدولة، فإن قيمة - رأسمال هذه الورقة المالية وهمية صرفاً. لقد سبق أن رأينا(*) كيف أن نظام الائتمان يولّد رأس المال المساهم. فالسندات تخدم بوصفها

(1) «يمتلك العامل قيمة - رأسمال يمكن تحديد مقدارها عند اعتبار القيمة النقدية لأجوره السنوية بمثابة إيراد لفائدة. وإذا ما. رسمل المرء متوسط الأجور اليومية بمعدل 4%، فإنه يحصل على قيمة وسطية لعامل زراعي من الرجال تبلغ: 1500 تالر في النمسا الألمانية، 1500 في بروسيا، 3750 في إنكلترا، 2000 في فرنسا، و750 في روسيا الوسطى» (فون ريدن، إحصائيات ثقافية مقارنة، إلخ، برلين، 1848، ص 434. Von Reden, *Vergleichende Kultur-Statistik* etc., Berlin, 1848, S. 434).

(*) أنظر هذا المجلد، [الطبعة العربية، الفصل 27، ص 512-519]. [ن. ع].

حقوق الملكية التي تمثل رأس المال هذا. وإن أسهم شركات سكك الحديد، والمناجم، والنقل البحري، إلخ، تمثل رأسمالاً فعلياً، رأسمالاً موظفاً وناشطاً في هذه المشاريع أو تمثل مبلغاً نقدياً سلفه المساهمون لكي يُنفق في هذه المشاريع كرأسمال. ولا نستبعد هنا، بأي حال، أن الأسهم قد تكون مجرد احتيال. ولكن رأس المال هذا لا يوجد مرتين، مرة كقيمة - رأسمال لسندات الملكية، أي الأسهم، ومرة أخرى كرأسمال وظف فعلاً أو سيوظف في المشاريع المذكورة. فلا يوجد رأس المال إلا في هذا الشكل [485] الأخير، وما السهم غير سند ملكية نسبية (pro rata) من فائض القيمة التي سيحققها رأس المال هذا. ومن الجائز أن آبيع سند الملكية هذا إلى ب، وأن ب يمكن أن يبيعه إلى ج. بيد أن هذه الصفقات لا تتغير من طبيعة الأمر شيئاً. ففي هذه الحالة يحوّل آ أو ب سنده إلى رأسمال، أما ج فيحوّل رأسماله إلى محض سند ملكية في فائض القيمة المنتظر من رأس المال المساهم.

إن الحركة المستقلة لقيمة حقوق الملكية هذه، ولا نقصد بذلك سندات الدولة فحسب بل الأسهم أيضاً، تعزز الوهم الظاهر بأنها تؤلف رأسمالاً فعلياً إلى جانب رأس المال، أو نصيباً فيما تمثله من سندات. وهي تغدو بالذات سلعاً يتسم سعرها بحركة خاصة ويتحدّد على نحو خاص. وتحوز قيمة سوق هذه السندات تحديداً مختلفاً عن قيمتها الاسمية، وغير مرتبط بتغير قيمة رأس المال الفعلي (وإن كان مرتبطاً بنمو هذه القيمة ذاتياً). وتتقلب قيمة سوقها من جهة، تبعاً لارتفاع وموثوقية الإيرادات التي تعطي هذه السندات الحق فيها. ولو كانت قيمة السهم الاسمية أي المبلغ المُنفق فعلاً الذي كان يمثل السهم في الأصل، 100 جنيه، وبات المشروع يدرّ 10% بدلاً من 5%، فإن قيمة سوق السهم ترتفع، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، إلى 200 جنيه على أن يكون سعر الفائدة 5%، لأنه إذا جرت رسمته ب 5%، فإنه يمثل الآن رأسمالاً خيالياً مقداره 200 جنيه. ومن يشتره ب 200 جنيه، يستلم 5% إيراداً على هذا الاتفاق لرأس المال. ويجري العكس، إذا انخفض إيراد المشروع. إن قيمة سوق هذه السندات هي، جزئياً، قيمة مضاربة، لأنها لا تتحدد بالإيراد الفعلي وحده، بل أيضاً بالإيراد المتوقع، المحسوب سلفاً. أما إذا افترضنا أن نماء قيمة رأس المال الفعلي ثابت، أو أن لا وجود لرأسمال، كما هو الحال مع دين الدولة، وأن الإيراد السنوي مثبت قانونياً ومكفول تماماً بوجه عام، فإن سعر هذه السندات يرتفع ويهبط في اتجاه معاكس لحركة سعر الفائدة. فإن ارتفع سعر الفائدة من 5% إلى 10% بات هذا السند الذي يضمن إيراداً يبلغ 5 جنيهات، يمثل رأسمالاً لا يزيد عن 50 جنيهات. وإذا هبط سعر الفائدة إلى 2½% فإن هذا

السند نفسه يمثل رأسمالاً يبلغ 200 جنيه. فقيمة السند هي، على الدوام، الإيراد المُرسَل، أي الإيراد محسوباً على أساس رأسمال وهمي وفق سعر الفائدة الجاري. وعليه تهبط أسعار هذه السندات المالية أوقات الشحة في سوق النقد لسببين: أولاً، لأن سعر الفائدة يرتفع، وثانياً لأنه يجري طرحها في السوق بكتل هائلة بغية تحويلها إلى نقد. ويقع هذا الهبوط في السعر إذا بقي الإيراد، الذي تكفله هذه السندات لمالكها، ثابتاً كما هو حال سندات الدولة، أو كان نماء قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله هذه السندات، كما هو الحال في المشاريع الصناعية، يتأثر باضطراب عملية تجديد الإنتاج. ويطرأ هنا، في هذه الحالة الأخيرة، هبوط إضافي في القيمة، علاوة على ما ذكرناه. وما أن تمرّ العاصفة، حتى يرتفع سعر السندات ثانية إلى مستواه السابق، شريطة ألا تكون سندات مشروع أصيب بالفشل أو سندات احتيال. ويفعل هبوط قيمتها في أثناء الأزمة فعلة كوسيلة جبارة لمركزة الثروات النقدية⁽²⁾

ولما كان تآكل أو تنامي قيمة هذه السندات أمراً مستقلاً عن حركة قيمة رأس المال الفعلي الذي تمثله، فإن ثروة أمة من الأمم تظل على حجمها تماماً سواء قبل أم بعد هبوط القيمة أو تصاعدها.

«في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1847، كانت قيمة سندات الدولة وأسهم القنويات وسكك الحديد قد هبطت بمقدار 114,752,225 جنيهاً». (موريس، حاكم بنك إنكلترا، شهادة في تقرير الكساد التجاري، 1847 - 1848 [رقم 3800]).

(Commercial Distress, 1847-1848 [No. 3800]).

وبما أن هبوط قيمتها لم يعبر عن ركود فعلي في الإنتاج أو في النقل بسكك الحديد والقنويات، أو عن توقف مشروعات عاملة، أو عن نفقات لا فائدة منها لرأس المال على

(2) [عقب ثورة شباط/فبراير مباشرة، حيث كانت قيمة السلع والسندات قد هبطت في باريس لأقصى درجة ولم تعد قابلة للبيع كلياً، حوّل تاجر سويسري في ليفربول، وهو السيد ر. تسفيلخنبارت (وقد حكى القصة لأبي) كل ما يمكن تحويله إلى نقد، وتوجه بهذه الأموال إلى باريس قاصداً روتشيلد مقترحاً عليه القيام بمشروع مشترك. نظر إليه روتشيلد نظرة ثاقبة، وهرع إليه، ووضع يديه على منكبيه وسأل: «هل تحمل النقد معك؟» - «أجل، يا سيدي البارون!» - «إذن، فأنت الرجل الذي أبتغي!» - «Alors vous êtes mon homme!» - «oui, M. le baron!» - «Avez vous de l'argent sur vous?» («إنجلز»)]

مشاريع لا تتمتع بأية قيمة فعلاً، فإن الأمة لم تصبح أفقر بقرش واحد عند انفجار فقاعات صابون رأس المال النقدي الاسمي هذا.

إن هذه السندات كلها لا تمثل في واقع الأمر غير حقوق متراكمة، وسندات حقوق في إنتاج مقبل، وإن القيمة النقدية أو قيمة - رأسمال هذه السندات إما أنها لا تمثل أي رأسمال أبداً، كما هو حال ديون الدولة، أو أنها تنتظم بصورة مستقلة عن قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله.

وتوجد في كل بلدان الإنتاج الرأسمالي في هذا الشكل كتلة هائلة مما يسمى برأس المال الحامل للفائدة أو رأس المال المالي (المستثمر في نقد moneyed capital). وينبغي ألا نفهم من تعبير تراكم رأس المال النقدي، في الجانب الأكبر، شيئاً خلاف تراكم هذه الحقوق في حصة من الإنتاج، تراكم سعر السوق وقيمة - رأسمال وهمية لهذه الحقوق.

إن جزءاً من رأسمال المصرفي موظف الآن في ما يسمى بالسندات المولّدة للفائدة. [487] وهذا نفسه جزء من رأس المال الاحتياطي، الذي لا يؤدي أيما وظيفة في الأعمال المصرفية. ويتألف الشطر الأعظم لهذه السندات من الكمبيالات، أي تعهدات دفع من الرأسماليين الصناعيين أو التجار. إن هذه الكمبيالات تمثل بالنسبة إلى مُقرض النقد سندات مولّدة للفائدة، أي أنه حين يشتريها، يطرح منها الفائدة المترتبة على الفترة المتبقية لها حتى الاستحقاق. وهذا ما يُسمى حسماً. وهكذا، فإن حجم ما يُطرح من المبلغ الذي تمثله الكمبيالة يتوقف، في الوقت المعني، على سعر الفائدة.

إن الجزء الأخير من رأسمال المصرفي يتألف آخرًا، من الاحتياطي النقدي من الذهب والأوراق النقدية المصرفية. أما الودائع فتكون تحت تصرف المودعين في كل لحظة ما لم تكن مقيدة لفترة زمنية طويلة بهذه الدرجة أو تلك بموجب تعاقد. وتجد هذه الودائع نفسها في حالة تقلبات دائمة. ولكن إذ يسحب هذا من الودائع، يقوم آخر بالإيداع، بحيث أن المقدار الوسطي قليلاً ما يتغير في فترات الجريان الاعتيادي للأعمال.

إن الأرصدة الاحتياطية الموجودة في المصارف، في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي المتطور، تعبّر دوماً، في المتوسط، عن حجم النقد المائل بهيئة كنز، ويتألف جزء من هذا الكنز، بدوره، من أوراق نقدية، محض حوالات على الذهب، ولكنها لا تملك قيمة ذاتية أبداً. إن الشطر الأعظم من رأسمال المصرفي هو، على هذا الأساس، رأسمال خيالي بالكامل ويتألف من مطالبات بديون (كمبيالات)، وسندات دولة (تمثل رأسمالاً سابقاً)، وأسهم (حوالات على إيراد مقبل). وينبغي ألا يغرب عن البال أن القيمة النقدية لرأس المال الذي تمثله هذه السندات الموجودة في الخزائن الحديدية للمصرفي، هي

قيمة خيالية تماماً حتى في حالة ما إذا كانت تتمثل في حوالات على إيراد مضمون (كما هو الحال مع سندات الدولة) أو سندات ملكية في رأسمال فعلي (كما بالنسبة للأسهم)، وأن هذه القيمة النقدية تنتظم بصورة مستقلة عن قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله هذه السندات بصورة جزئية في الأقل؛ وإذا كانت تمثل محض إدعاءات بإيراد وليس رأسمالاً، فإن المطالبة بالإيراد نفسه يجد التعبير عنه في رأسمال نقدي خيالي متغير أبداً. يضاف إلى ذلك أن رأس المال الخيالي هذا، لا يمثل للمصرفي، في الجانب الأكبر منه، رأسمال المصرفي ذاته، بل رأسمال الجمهور، المودع عنده بفائدة أم بدونها. إن الودائع تجري بالنقد دوماً، ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية، أو بحوالات عليها. وباستثناء الرصيد الاحتياطي الذي يتقلص أو يتوسع تبعاً لمتطلبات التداول الفعلي، فإن هذه الودائع توجد في الواقع العملي، من جهة، في أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجار، الذين تُحسم كمبيالاتهم وتقدم إليهم التسليفات بهذه الودائع، وتوجد، من جهة أخرى، في أيدي المتاجرين بالسندات (سماسة البورصة) أو في أيدي الأشخاص الذين باعوا سنداتهم، أو في أيدي الحكومة (في حالة إصدار سندات الخزينة وأخذ قروض جديدة). وتلعب الودائع ذاتها دوراً مزدوجاً. فمن جهة، يجري إقراضها، كما بينا آنفاً، كرأسمال حامل للفائدة ولا تعود ماثلة في خزائن المصارف، بل تظهر فقط في دفاترها كرصيد لحساب المودعين. ومن جهة أخرى، تقتصر على كونها مجرد تسجيلات في الدفاتر لأن تسوية الادعاءات المتبادلة للمودعين تُسوى بالشيكات المسحوبة على رصيد ودائعهم فتلغي بعضها بعضاً؛ ولا أهمية بتاتاً بهذا الخصوص إن كانت الودائع عند المصرفي الواحد نفسه، الذي يسوي الحسابات المختلفة، أو إن كانت مودعة في مصارف عديدة، تتبادل الشيكات ولا تدفع سوى الفرق.

وبتطور رأس المال الحامل للفائدة، ونظام الائتمان يظهر كل رأسمال مضاعفاً مثني وثلاثاً أحياناً، من خلال الطرق المختلفة التي يظهر بها رأس المال الواحد نفسه، أو ظهور المطالبة بالدين الواحد ذاته بأشكال مختلفة وفي أيادٍ مختلفة⁽³⁾ إن الشطر الأعظم

(3) [إن هذه المضاعفة لرأس المال مثني وثلاثاً قد تطورت إلى أبعد من ذلك في السنوات الأخيرة؛ وعلى سبيل المثال من خلال التروستات المالية التي تحتل عموداً خاصاً بها في نشرة بورصة لندن. إذ يجري إنشاء شركة لشراء صنف معين من السندات المؤلفة للفائدة، كأن تكون مثلاً سندات دولة أجنبية، سندات دين بلدية إنكليزية أو سندات حكومية أميركية، أسهم سكك الحديد، إلخ. ويتم جمع رأس المال، الذي يبلغ مليوني جنيه مثلاً، عبر اكتتاب على الأسهم؛ ويشترى مجلس الإدارة القيم المقصودة، أو يضارب بها بفعالية أكبر أو أقل، وتوزع عائدات الفائدة

من «رأس المال النقدي» هذا، هو خيالي تماماً. وإن سائر الودائع، باستثناء الرصيد [489] الاحتياطي، لا تزيد عن دين على المصرفي، ولكن لا وجود لها في الإيداع قط. وبمقدار ما تخدم في أعمال التحويل، فإنها تقوم بوظيفة رأسمال بالنسبة إلى المصرفيين، بعد أن أقرضوها. ويصنّف المصرفيون فيما بينهم هذه الحوالات المتبادلة عن ودائع لا وجود لها، عبر طرح هذه الديون من بعضها البعض.

بخصوص الدور الذي يلعبه رأس المال في إقراض النقد، يقول آدم سميث ما يلي:

«وحتى في مجال إقراض النقد، يلعب النقد دوراً شبيهاً بدور شهادة تُنقل بواسطة رؤوس الأموال، التي لا تجد استخداماً لها، من يد إلى أخرى. ويمكن لرؤوس الأموال هذه أن تزيد من حيث مقدارها إلى حد لا نهاية له تقريباً، عن مبلغ النقد الذي يخدم أداة لنقلها؛ فالقطع النقدية ذاتها تخدم، بصورة متعاقبة، في العديد من القروض المختلفة، وكذلك في العديد من أعمال البيع المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن آ يُقرض س 1000 جنيه، فيشتري بها س في الحال سلعاً ب 1000 جنيه من ب. ولما كان ب نفسه لا يجد مجالاً لاستخدام نقده، فإنه يُقرض هذه القطع النقدية نفسها إلى ص، ويشتري ص على الفور سلعاً من ج بمقدار 1000 جنيه. ويقوم ج بالطريقة نفسها وللأسبب ذاته بإقراض نقده إلى ع، الذي يشتري بها سلعاً من د. وبذا يمكن لقطع الذهب أو الأوراق النقدية نفسها أن تخدم في ظرف أيام قلائل، وسيطاً في 3 قروض مختلفة و 3 عمليات شراء مختلفة، قيمة كل واحدة منها تساوي

= السنوية كأرباح أسهم على حاملها، بعد اقتطاع التكاليف. زد على ذلك، أن بعض الشركات المساهمة دأبت على تقسيم الأسهم الاعتيادية إلى صنفين، الأسهم المفضلة [preferred]، والأسهم المؤجلة [deferred]. وتحمل الأسهم المفضلة فائدة ثابتة تبلغ 5% مثلاً، شريطة أن يسمح الربح الكلي بذلك، وإذا بقي بعد ذلك فائض من الربح فيوزع على الأسهم المؤجلة. وبهذه الطريقة ينفصل التوظيف «الراسخ» لرأس المال في الأسهم المفضلة، بهذا القدر أو ذاك، عن المضاربة الفعلية في الأسهم المؤجلة. ولما كانت بعض المؤسسات الكبيرة تحجم عن اتباع هذه الموضة الجديدة، فقد جرى اللجوء إلى إنشاء شركات جديدة توظف مليوناً أو بضعة ملايين جنيه في أسهم هذه المؤسسات، لتقوم بإصدار أسهم جديدة توازي القيمة الاسمية للأسهم المشتراة، ولكن نصفها مؤلف من أسهم مفضلة ونصفها الآخر من أسهم مؤجلة. وفي مثل هذه الحالات تتم مضاعفة الأسهم الأصلية، لأنها تؤلف أساساً للإصدار الجديد من الأسهم. ف. [إنجلترا].

كامل مبلغ هذه القطع الذهبية. لكن مالكي النقود آ، ب، ج لا يعطون إلى المُقترضين الثلاثة س، ص، ع، سوى القدرة على القيام بهذه المشتريات. وفي هذه القدرة تكمن قيمة ومنفعة هذه القروض. إن رأس المال الذي أقرضه الرأسماليون الثلاثة يساوي قيمة السلع التي يمكن شراؤها به، وهو يبلغ ثلاثة أمثال قيمة النقد التي يتم بها الشراء. مع ذلك، فإن هذه القروض جميعاً يمكن أن تكون مضمونة تماماً، نظراً لأن السلع التي اشتراها المدينون بالنقد المُقترض تُستخدم بحيث تجلب، مع مَرِّ الزمن، قيمة مماثلة ذهباً أو أوراقاً نقدية، إضافة إلى ربح. ومثلما أن قطع النقد نفسها يمكن أن تخدم كوسيلة لقروض مختلفة تتجاوز 3 أمثال قيمتها، بل حتى 30 مثلاً، فإنها يمكن، على النحو ذاته، أن تخدم، على التعاقب، كوسيلة لتسديد هذه القروض». ([آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم،] الكتاب الثاني، الفصل الرابع، طبعة أبردين، لندن، 1848، ص236).

([A. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation*, Aberdeen, London, 1848, p.236]).

ولما كانت قطع النقد ذاتها تستطيع أن تحقق عدة عمليات شراء مختلفة، تبعاً لسرعة تداولها، فإنها تستطيع أيضاً أن تقوم بعدة قروض مختلفة، ذلك لأن عمليات الشراء تحوّل قطع النقد من يد إلى يد أخرى، والقروض ليس سوى نقل قطع النقد من يد إلى أخرى، من دون توسط أي شراء. إن النقد يمثل، بالنسبة إلى أي بائع، شكلاً مُحوّلاً لسلعه؛ واليوم، حيث تتخذ كل قيمة شكل قيمة - رأسمال، فإن هذا النقد يمثل، في مختلف القروض، رؤوس أموال مختلفة، بالتتابع، وما هذا إلا تعبير آخر عن قولنا السابق بأنه يمكن للنقد أن يحقق مختلف القيم السلعية بالتتابع. ويخدم النقد، في الوقت نفسه، كوسيلة تداول، يجري بواسطتها نقل رأسمال شيئي من يد إلى أخرى. أما في حالة الاقراض، فإن النقد لا ينتقل من يد إلى أخرى باعتباره وسيلة تداول. فطالما بقي في يد المُقرض، فإنه لا يكون وسيلة تداول بين يديه، بل شكل الوجود المتعين لقيمة رأسماله. وهو ينقله كقروض إلى طرف ثالث في هذا الشكل بالذات. ولو أقرض آ النقد إلى ب وأقرضه ب إلى ج، من دون توسط أعمال شراء، فإن هذا المبلغ من النقد لا يمثل في هذه الحالة 3 رؤوس أموال، بل رأسمالاً واحداً، إنه يمثل قيمة - رأسمال واحدة. إن عدد رؤوس الأموال التي يمثلها النقد فعلاً يتوقف على عدد المرات التي يؤدي فيها وظيفة شكل قيمة مختلف رؤوس الأموال السلعية.

وما يقوله آدم سميث عن القروض عموماً، ينطبق على الودائع، فما هذه الأخيرة سوى

اسم خاص يُطلق على القروض التي يقدمها الجمهور إلى المصرفي. ويمكن لقطع النقد نفسها أن تخدم كأداة لأي عدد ممكن من الودائع.

«إنها لحقيقة لا جدال فيها، أن الـ 1000 جنيه التي تودعونها اليوم عند آ، يمكن أن تُسحب ثانية في الغد لتؤلف إيداعاً عند ب. وقد يأخذها ب بعد غد، ليودعها عند ج، وهكذا إلى ما لا نهاية. وعليه، يمكن لهذه الـ 1000 جنيه نفسها من النقد، عبر سلسلة من التحويلات، أن تتضاعف إلى مقدار من الودائع لامتناه بصورة مطلقة. لذا، فمن الجائز أن $\frac{9}{10}$ سائر الودائع في إنكلترا لا توجد إلا بشكل مدونات معينة في دفاتر المصرفيين. وهكذا ففي اسكتلندا، على سبيل المثال، حيث النقد الموجود في التداول لا يزيد أبداً عن 3 ملايين جنيه، تؤلف الودائع 27 مليوناً. وما لم يحدث تراحم عام على المصارف لسحب الودائع، يمكن للألف جنيه نفسها، أثناء تجوالها ذهاباً وإياباً، أن تغطي بالسهولة نفسها مبلغاً مماثلاً لا حدود له. وبما أن الألف جنيه نفسها التي أسدّد بها ديني اليوم لتاجر، تسدّد في الغد دين هذا الأخير لتاجر آخر، وتسدّد بعد غدٍ دين هذا التاجر للمصرف، وهلمجراً، بلا نهاية، فإن الألف جنيه نفسها تستطيع أن تنتقل من يد إلى يد ومن مصرف إلى مصرف، وأن تغطي أي مقدار من الودائع قابل للتصور». (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، [إدنبرة، 1854]، ص 62 - 63).

(The Currency Theory Reviewed etc., [Edinburgh, 1854], p. 62-63).

ومثلما أن كل شيء في نظام الائتمان هذا يتضاعف مثنى وثلاثاً ليتحول بذلك إلى نسيج خيال محض، كذلك الحال مع «الرصيد الاحتياطي»، الذي يأمل أن يمسك فيه المرء آخر المطاف شيئاً ملموساً.

فلنستمع ثانية إلى السيد موريس، حاكم بنك إنكلترا:

«إن الأرصدة الاحتياطية للمصارف الخاصة محفوظة لدى بنك إنكلترا في شكل ودائع. في البداية يبدو أن تسرّب الذهب يقتصر على بنك إنكلترا؛ ولكنه يؤثر في واقع الأمر بالمثل على احتياطيات المصارف الأخرى، لأن ذلك معناه تسرّب جزء من الاحتياطيات التي نحفظ بها في بنكنا وعليه، فإنه سيؤثر التأثير نفسه على احتياطيات سائر المصارف الريفية». (تقرير: الكساد التجاري 1847 - 1848 [رقم 3639 -

[491]

3642]. (Commercial Distress 1847-1848 [No. 3639-3642]).

وعليه، فالأرصدة الاحتياطية تنحلّ في الواقع، آخر المطاف، إلى الرصيد الاحتياطي

لبنك إنكلترا⁽⁴⁾ بيد أن لهذا الرصيد الاحتياطي، بدوره، وجوده المزدوج. فالرصيد

(4) [إن المعطيات الرسمية التالية المأخوذة عن صحيفة ديلي نيوز Daily News في 15 كانون الأول/ديسمبر 1892 بخصوص الاحتياطيات المصرفية لأكبر 15 مصرفاً لندنياً في تشرين الثاني/نوفمبر 1892، تبين إلى أي مدى اتسعت هذه الممارسة.

اسم المصرف	المستحقات (جنيه)	احتياطي تقدي (جنيه)	نسبة الاحتياطي التقدي (بالنسبة المئوية)
سيتي City (مدينة المال والأعمال - لندن)	9,317,629	746,551	8.01
المعاصرة والمحافظة Capital and Counties	11,392,744	1,307,483	11.47
إمبريال Imperial	3,987,400	447,157	11.22
لويدز Loyds	23,800,937	2,966,806	12.46
لندن وويمنستر London and Westminster	24,671,559	3,818,885	15.50
لندن والجنوب الغربي London and S. Western	5,570,268	812,353	14.58
لندن المساهم London Joint Stock	12,127,993	1,288,977	10.62
لندن والميدلاند London and Midland	8,814,499	1,127,280	12.79
لندن والمقاطعة London and County	37,111,035	3,600,374	9.70
ناشيونال (الوطني) National	11,163,829	1,426,225	12.77
ناشيونال الريفي National Provincial	41,907,384	4,614,780	11.01
بارز واليانس Parre and the Alliance	12,794,489	1,532,707	11.98
بريسكوت وشركاء Prescott and Co	4,041,058	538,517	13.07
اتحاد لندن Union of London	15,502,618	2,300,084	14.84
وليامز، ديكون، ومانشستر وشركاء Williams, Deacon, and Manchester and Co.	10,452,381	1,317,628	12.60
المجموع	232,655,823	27,845,807	11.97

من هذا الاحتياطي البالغ 28 مليوناً على وجه التقريب، هناك على الأقل 25 مليوناً مودعة في بنك إنكلترا، وهناك في أقصى الأحوال 3 ملايين من النقد الفعلي في خزائن الخمسة عشر مصرفاً. بيد أن احتياطي النقد الفعلي لدى قسم الشؤون المصرفية في بنك إنكلترا لم يبلغ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1892، ولو مرة واحدة، 16 مليوناً. ف. إنجلترا].

الاحتياطي في قسم الشؤون المصرفية (Banking department) يساوي الفائض الذي ترتديه الأوراق النقدية المصرفية التي يحق للبنك إصدارها على الأوراق النقدية المصرفية الماثلة في التداول. إن الحد الأعلى الذي أقره القانون لإصدار الأوراق النقدية المصرفية = 14 مليوناً (لا تحتاج إلى تغطية من الاحتياطي المعدني؛ ويمثل هذا تقريباً مقدار ما تدین به الدولة إلى البنك) زائداً مقدار خزين المعادن الثمينة في البنك. وحين يصبح هذا الخزين = 14 مليون جنيه استرليني، يحق للبنك أن يصدر 28 مليون جنيه استرليني من الأوراق النقدية المصرفية، وإذا كانت 20 مليوناً من هذه قيد التداول فإن الرصيد الاحتياطي في قسم الشؤون المصرفية (Banking department) = 8 ملايين. وتمثل هذه الملايين الثمانية من الأوراق النقدية المصرفية رأس المال المصرفي القانوني الذي يمكن [492] للبنك أن يتصرف به، والذي يشكل، في الوقت عينه، الرصيد الاحتياطي لودائعه. فإن طراً الآن تسرب للذهب ينخفض من جرائه الخزين المعدني بمقدار 6 ملايين - ونظراً لذلك يجب محو مقدار مماثل من الأوراق النقدية المصرفية - هبط احتياطي قسم الشؤون المصرفية من 8 ملايين إلى مليونين. ومن جهة سيرفع البنك سعر فائده Banking department كثيراً، ومن جهة أخرى سينخفض الرصيد الاحتياطي الذي يغطي ودائع المصارف والمودعين الآخرين انخفاضاً كبيراً. وفي عام 1857 هددت أكبر أربعة مصارف مساهمة في لندن بسحب ودائعها من بنك إنكلترا، مما يؤدي إلى إفلاس قسم الشؤون المصرفية ما لم يضمن البنك مرسوماً حكومياً يعلق مفعول قانون المصارف لعام 1844⁽⁵⁾ وهكذا يمكن لقسم الشؤون المصرفية أن يفلس، كما حصل عام 1847، في حين أن الملايين الكثيرة (مثلاً: حوالي 8 ملايين في عام 1847) تهجع في قسم الإصدار، كضمانة لقابلية تحويل الأوراق النقدية المتداولة. ولكن ذلك خيالي هو الآخر.

«إن الشطر الأعظم من الودائع، التي لا يوجد لدى المصرفيين أنفسهم أي طلب مباشر عليها، يذهب إلى أيدي bill-brokers» (حرفياً: سماسرة كمبيالات، وهم في الواقع أنصاف مصرفيين) «الذين يقدمون للمصرفي، مقابل ذلك، بمثابة ضمانة عن السلفة، كمبيالات تجارية سبق لهم أن

(5) [إن تعليق مفعول قانون المصارف لعام 1844 يتيح للبنك إصدار المقدار الذي يشاء من الأوراق النقدية المصرفية، من دون أي تغطية من الخزين الذهبي الموجود بحوزته، أي يتيح خلق أية كمية من رأس المال النقدي الورقي الصوري، واستخدامه لتقديم التسليفات إلى المصارف وسماسرة البورصة، ومن خلال هؤلاء وأولئك إلى التجار. ف. إنجلز].

حسموها لمختلف الأشخاص في لندن أو الريف. إن سمسار الكمبيالات (bill-broker) يتحمل إزاء المصرفي مسؤولية دفع النقد عند الطلب (money at call) «وجوب الدفع نقداً عند الطلب»؛ «وقد بلغ هذا النوع من العمليات مبلغاً من السعة بحيث أن السيد نيف، الحاكم الحالي للبنك» [بنك إنكلترا] «يقول في شهادته: «نحن نعلم أن أحد السماسرة (broker) كان يملك 5 ملايين، ولدينا كل ما يدعو إلى الافتراض أن سمساراً آخر كان يملك ما بين 8 إلى 10 ملايين؛ وهناك سمسار كان يملك 4 ملايين، وثانٍ $3\frac{1}{2}$ ملايين، وثالث أكثر من 8 ملايين. إنني أقصد بذلك الودائع التي انتقلت إلى أيدي السماسرة». (تقرير لجنة قانون المصارف، 1857/1858، ص 5، رقم 8).

(Report of Committee on Bank Acts, 1857/1858, p. V, No. 8).

«كان سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) في لندن يقومون بعملياتهم الضخمة من دون أن يكون لديهم أي احتياطي من النقد الملموس؛ وكانوا يعتمدون على موارد كمبيالاتهم التي يحلّ أجلها بالتدريج، أو، عند الاقتضاء، على إمكان الحصول على تسليفات من بنك إنكلترا لقاء إيداع الكمبيالات التي حسموها» [المرجع نفسه، ص 8، رقم 17]. - «توقفت شركتان من شركات السمسرة بالكمبيالات (bill-brokers) في لندن عن الدفع في عام 1847، ثم عادتا إلى مزاولة أعمالهما في وقت لاحق. ثم توقفتا عن الدفع ثانية في عام 1857. وكان المبلغ المتوجب على الشركة الأولى، يبلغ بأرقام تقريبية 2,683,000 جنيه استرليني عام 1847 بينما لم يكن رأسمالها يتجاوز 180 ألف جنيه استرليني؛ ووصل المبلغ المتوجب عليها عام 1857 إلى 5,300,000 جنيه استرليني، في حين لم يكن رأسمالها يزيد، على الأرجح، عن ربع ما كان عليه عام 1847. أما المبلغ المتوجب على الشركة الثانية فقد كان، في الحالتين، بين 3 إلى 4 ملايين، وكان رأسمال الشركة لا يزيد عن 45,000 جنيه استرليني» (المرجع نفسه، ص 21، رقم 52).

الفصل الثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. I

إن المسائل الصعبة الوحيدة في بحث نظام الائتمان التي سنعالجها توأ، تقوم في التالي :

أولاً: تراكم رأس المال النقدي بالمعنى الدقيق للكلمة. إلى أي مدى يكون هذا التراكم وإلى أي مدى لا يكون، مؤشراً على تراكم فعلي لرأس المال، أي تجديد الإنتاج على نطاق موسع؟ هل إن ما يُدعى فيض (وفرة Plethora) رأس المال، وهو تعبير لا يستخدم دائماً إلا للإشارة إلى رأس المال الحامل للفائدة، أي رأس المال النقدي، هو مجرد أسلوب خاص في التعبير عن فيض الإنتاج الصناعي، أم أنه يؤلف ظاهرة خاصة إلى جانب هذا الفيض؟ هل إن هذه الوفرة، أو هذا العرض المفرط لرأس المال النقدي، يتوافق مع وجود كتل راكدة من النقد (سبائك، نقد ذهبي، أوراق نقدية مصرفية) بحيث يمكن اعتبار هذا الفيض في النقد الفعلي شكلاً لتجلي ظاهرة الوفرة في رأسمال الإقراض؟

وثانياً: إلى أي حد تعبر ندرة النقد، أي شحة رأسمال الإقراض، عن شحة في رأس المال الفعلي (رأس المال السلعي، ورأس المال الإنتاجي)، وإلى أي مدى تتوافق هذه، من جهة أخرى، مع شحة في النقد بما هو عليه، أي شحة في وسائل التداول؟

بما أننا درسنا، إلى الآن، الشكل المميز لتراكم رأس المال النقدي والثروة النقدية عموماً، فقد رأينا أن هذا الشكل للتراكم ينحصر في تراكم ادعاءات بملكية العمل. وإن تراكم رأس المال بشكل التزامات دَين الدولة لا يعني، كما اتضح، سوى تزايد طبقة من

دائني الدولة، يحظون بالحق في الاستيلاء على مبالغ معينة من مجموع الضرائب⁽⁶⁾ [494] وعبر واقع أنه يمكن حتى لتراكم الديون أن يظهر بمثابة تراكم رأسمال، يتكشف بكل جلاء ذلك التشويه الذي يلاحظ في نظام الائتمان. إن سندات الديون هذه، التي أُصدرت لتمثل رأس المال الأصلي المقرض الذي أنفق منذ أمد بعيد، إن هذه النسخ الورقية المكررة عن رأس المال المبدّد تقوم بالنسبة إلى مالكيها بوظيفة رأسمال بالحدود التي تُعتبر فيها سلعة قابلة للبيع، وبالتالي يمكن إعادة تحويلها إلى رأسمال.

إن صكوك الملكية في المشاريع العامة، وسكك الحديد، والمناجم، إلخ، هي في الواقع، كما رأينا من قبل، سندات في رأسمال فعلي. إلا أنها لا تتيح إمكانية السيطرة على رأس المال هذا. إذ لا يمكن سحب شيء منه. فلا تعطي صكوك الملكية هذه سوى الحق القانوني في الحصول على جزء من فائض القيمة الذي سيجري الاستيلاء عليه. بيد أن هذه السندات تصبح مع ذلك، نسخاً ورقية عن رأس المال الفعلي، وتجري الأمور هنا كما لو أن بوليصة شحن تكتسب قيمة إلى جانب شحنة السلع وبصورة متزامنة معها. إنها تصبح مثلاً اسماً لرؤوس أموال غير موجودة. ذلك لأن رأس المال الفعلي يوجد بجوارها، جنباً إلى جنب، ولا ينتقل بالطبع إلى يد أخرى عند تبدل مالكي هذه النسخ الورقية. وهي تكتسي شكل رأسمال حامل للفائدة، ليس لأنها تضمن إيراداً معيناً فحسب، بل أيضاً لأن بالوسع استعادة النقد عن طريق بيعها كقيم - رأسمال. وبمقدار ما يعتبر تراكم هذه السندات عن تراكم في سكك الحديد والمناجم والسفن البخارية، إلخ، فإنه يعتبر عن توسيع عملية تجديد الإنتاج الفعلية، تماماً مثلما أن اتساع جداول الضرائب على الملكية المنقولة مثلاً يبين تنامي هذه الثروة المنقولة ذاتها. ولما كانت نسخاً ورقية، أي سلعاً قابلة للمتاجرة وبالتالي تمضي في التداول كقيم - رأسمال، فإنها خيالية،

(6) «إن سندات الدولة ليست أكثر من رأسمال وهمي، يمثل جزءاً من الإيراد السنوي مخصصاً لدفع الدين. فقد جرى إيفاق رأسمال ذي حجم مساوٍ وهو الذي حدّد مبلغ القرض، ولكن سندات الدولة لا تمثل رأس المال هذا، إذ لا وجود له بتاتاً. وفي غضون ذلك ينبغي خلق ثروات جديدة من عمل الصناعة؛ وإن جزءاً من هذه الثروات يخص كل سنة سلفاً، لأولئك الذين أقرضوا هذه الثروات التي بُدّدت؛ ويؤخذ هذا الجزء عن طريق الضرائب، من منتجي الثروة، يُعطى إلى دائني الدولة، واستناداً إلى التناسب المعتاد بين رأس المال والفائدة في بلد معين، يُفترض وجود رأسمال وهمي بحجم معين يضارع حجم رأس المال ذاك الذي يمكن أن يولّد الربح السنوي الذي يلقاه الدائنون». (سيسموند، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1827)، الجزء الثاني، ص 229-230. (Sismondi, Nouveaux principes d'économie politique, 2^{ème} édition, Paris, 1827), T. II, p. 229-230)

ويمكن لمقدار قيمتها أن يهبط أو يرتفع بصورة مستقلة تماماً عن حركة قيمة رأس المال الفعلي الذي تؤلف هي صكوك تملك حقوقية فيه. وإن لمقدار قيمتها، أي سعرها في البورصة، بالضرورة ميلاً إلى الارتفاع عند هبوط سعر الفائدة، لأن هذا الهبوط، بصرف النظر عن الحركة المميزة لرأس المال النقدي، ليس سوى مجرد نتيجة لميل معدل الربح إلى الهبوط. وهكذا، فبحكم هذا السبب وحده ومع تطور الإنتاج الرأسمالي، تزداد هذه الثروة المتخيلة من جراء نمو قيمة كل جزء من أجزائها ذات القيمة الاسمية الأصلية [495] المحددة⁽⁷⁾

إن المكاسب والخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صكوك الملكية هذه، وتتركزها في أيدي ملوك سكك الحديد وما إلى ذلك، تغدو، بطبيعة الأشياء، أكثر فأكثر ثمرة المقامرة، التي تظهر الآن، بدلاً من العمل بوصفه الطريقة الأصلية لكسب الملكية الرأسمالية، كما تحلّ محل العنف المباشر. إن هذا النوع من الثروة النقدية الوهمية لا يؤلف جزءاً هاماً من الثروة النقدية للأفراد الخاصين فحسب، بل من رأسمال المصرفيين أيضاً، كما يتّنا من قبل.

ويمكن للمرء - ونشير إلى ذلك بغية تسوية هذه المسألة بسرعة - أن يقول إن تراكم رأس المال النقدي يعني أيضاً تراكم الثروة في أيدي المصرفيين (مُقْرِضِي النَقْدِ بمهنتهم) باعتبارهم وسطاء بين الرأسماليين النقديين الخاصين، من هنا، والدولة والبلديات والمقترضين المنخرطين في الإنتاج، من هناك؛ لأن كامل التوسع الهائل لنظام الائتمان، والائتمان الإجمالي عموماً، إنما يستغله هؤلاء المصرفيون كما لو كان رأسمالهم الخاص. ويملك هؤلاء الفتيان رأس المال والإيرادات في شكل نقدي على الدوام أو في شكل مطالب مباشرة على النقد. إن تراكم ثروة هؤلاء المصرفيين يمكن أن يمضي في اتجاه يختلف كثيراً عن مجرى التراكم الفعلي، ولكن ذلك يبرهن، على أية حال، أنهم يستولون على جزء كبير من هذا الأخير.

(7) إن جزءاً من رأس المال النقدي المتراكم المكترس للإقراض ليس في الواقع سوى التعبير عن رأس المال الصناعي. فمثلاً، حين وظفت إنكلترا، عام 1857، ثمانين مليون جنيه استرليني في سكك الحديد الأميركية وغيرها من المشاريع، فقد جرى ذلك، بصورة تامة على وجه التقريب، عن طريق تصدير السلع الإنكليزية التي لم يكن على الأميركيين أن يدفعوا مقابلها شيئاً. وقد سحب المصدرون الإنكليز كمبيلات بهذه السلع على أميركا، واشتراها مكتبو الأسهم الإنكليز، وأرسلوها إلى أميركا لدفع ثمن الأسهم.

لنعد إلى هذه المسألة في حدود أضيق. إن سندات الدولة، شأن الأسهم وبقية أنواع السندات المالية، هي مجالات لتوظيف رأس المال القابل للإقراض، أي رأس المال المكرّس لتوليد فائدة. إنها أشكال لإقراض رأس المال هذا. ولكنها ليست، هي ذاتها، رأسمال الإقراض الموظف فيها. من ناحية أخرى، ويحدود ما يلعب الائتمان دوراً مباشراً في عملية تجديد الإنتاج، ينبغي أن نعتبر أن ما يحتاجه الصناعي أو التاجر حين يود أن يحسم كمبيالة أو يأخذ قرضاً، لا يتمثل في الأسهم ولا في سندات الدولة. فالنقد هو مبتغاه. وهو يرهن أو يبيع هذه السندات، حين لا يجد سيلاً آخر للحصول [496] على النقد. وإن تراكم رأسمال الإقراض هذا عينه، هو ما نقصده هنا، بخاصة تراكم رأس المال النقدي القابل للإقراض. ولا نتحدث هنا عن إقراض البيوت والآلات أو غير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي. كما لا نتحدث عن التسليفات التي يقدمها الصناعيون والتجار لبعضهم البعض على صورة سلع في نطاق عملية تجديد الإنتاج، رغم أنه يتعين علينا أن نبحث هذه النقطة مسبقاً عن كتب، فنحن نتحدث حصراً عن القروض النقدية التي يقدمها المصرفيون، كوسطاء، إلى الصناعيين والتجار.

* * *

دعونا نحلل أولاً الائتمان التجاري، أي الائتمان الذي يقدمه الرأسماليون المنخرطون في عملية تجديد الإنتاج إلى بعضهم البعض. إن هذا يؤلف قاعدة نظام الائتمان. وهو يتمثل في الكمبيالة، سند الديون الذي يحمل أجلاً محدداً للتسديد، وثيقة دفع مؤجل (document of deferred payment). إن كل واحد يعطي ائتماناً بهذه اليد ويتسلم ائتماناً باليد الأخرى. دعونا نغفل الائتمان المصرفي، بادئ الأمر، فهو يؤلف لحظة أخرى تماماً، لحظة مختلفة جوهرياً. وبمقدار ما تُداول هذه الكمبيالات بين التجار أنفسهم بوصفها وسيلة دفع، عن طريق تجييرها من طرف إلى آخر، من دون توسط الحسم، فلا يجري سوى نقل استحقاق الديون من آ إلى ب، الأمر الذي لا يغيّر من الصلات شيئاً. فتمّة شخص يحلّ محلّ آخر، لا غير. ويمكن أن يتم تسديد الديون حتى في هذه الحالة من دون تدخّل النقد. إن على الغازل آ، مثلاً، أن يدفع كمبيالة إلى سمسار القطن ب، وهذا إلى المستورد ج. وإذا كان ج يقوم في نفس الوقت بتصدير الغزول، وهذا ما يحدث كثيراً، فإن بوسعه أن يشتري الغزول من آ لقاء كمبيالة، ويمكن للغازل آ أن يسدد دينه للسمسار ب بكمبيالة هذا الأخير نفسه، التي تلقاها آ من ج كمدفوعات، ولن يكون هناك في أقصى الأحوال سوى باقي رصيد يتعين دفعه بالنقد. وعليه فإن نتيجة هذه

الصفة تقتصر على مبادلة القطن والغزول. فالمصدّر لا يمثل سوى الغازل، وسمسار القطن لا يمثل سوى زارع القطن.

ولكن تنبغي الإشارة الآن إلى نقطتين بصدد دورة هذا الائتمان التجاري الصرف: أولاً - إن تسوية استحقاقات الديون المتبادلة هذه تتوقف على عودة تدفق رأس المال، أي تتوقف على الفعل (س - ن)، الذي جرى تأجيله لا أكثر. وإذا كان الغازل قد تلقى كمبيالة من صناعي المنتجات القطنية، فباستطاعة الصناعي أن يدفع إذا ما تسنى له، قبل حلول أجل الدفع، بيع المنتجات القطنية الموجودة في السوق. وإذا كان مضارب الحبوب قد سحب كمبيالة على وكيله، فيمكن الوكيل أن يدفع النقد إذا ما تسنى له بيع الحبوب خلال ذلك، بموجب السعر المتوقع. تعتمد هذه المدفوعات، إذن، على سلسلة [497] تجديد الإنتاج، أي عملية الإنتاج وعملية الاستهلاك. ولكن لما كان الائتمان يتسم بطابع متبادل، فإن القدرة على الدفع عند الواحد تتوقف في نفس الوقت على قدرة الآخر على الدفع؛ ويمكن لصاحب الكمبيالة، حين يحرّر كمبيالته أن يعتمد إما على عودة تدفق رأس المال في مشروعه الخاص بالذات، أو عودة تدفق رأس المال في مشروع طرف ثالث يتوجب عليه، في هذه الفترة، أن يسدّد كمبيالة إلى الأول. ولو صرفنا النظر عن انتظار عودة رأس المال، فإن الدفع لن يكون ممكناً إلا عن طريق رأسمال احتياطي يتصرف به موقع الكمبيالة للإيفاء بالتزاماته في حالة تأخر عودة رأسماله.

ثانياً - إن نظام الائتمان هذا لا يلغي ضرورة الدفع النقدي الملموس. فأولاً، هناك قسط كبير من النفقات ينبغي أن يُدفع بنقد ملموس، مثل الأجور والضرائب، إلخ. لنفرض، مثلاً، أن ب الذي تلقى من ج كمبيالة عوضاً عن الدفع، يجب عليه أن يدفع، قبل حلول أجلها، كمبيالة مستحقة عليه إلى د، ولذلك ينبغي أن يكون لديه نقد ملموس. إن دورة تجديد إنتاج كاملة، كالتّي افترضناها آنفاً، من زارع القطن إلى غازله، وبالعكس، ليست سوى استثناء؛ أما في الواقع فإن الدورة تنقطع، دوماً، في الكثير من المواضع. ولقد رأينا عند بحث عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الثالث) (*)، أن منتجي رأس المال الثابت يتبادلون رأس المال الثابت جزئياً، فيما بينهم. لذلك يمكن للكمبيالات، بهذا القدر أو ذاك، أن تغطي بعضها بعضاً. والحال نفسه في الخط الصاعد للإنتاج، حيث يسحب تاجر القطن مثلاً كمبيالة على الغازل، والغازل على

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 420 - 423، [الطبعة العربية، الفصل 20، VI، ص 475 - 479].

صناعي المتوجات القطنية، وهذا الصناعي على المصدر، والمصدر على المستورد (من الجائز، على مستورد القطن ثانية). ولكن دورة الصفقات، أو استدارة سلسلة الاستحقاقات لغلق الدائرة، لا تحصل هنا. فاستحقاق الغازل على الناسج مثلاً لا تتم تسويته باستحقاق مورّد الفحم على صناعي الآلات؛ فليس لغازل القطن، في مشروعه، أي استحقاق مقابل على صناعي الآلات لأن متوجه، الغزول، لا يدخل قط كعنصر في عملية تجديد إنتاج الآلات. وعليه، ينبغي تسوية مثل هذه الاستحقاقات بالنقد.

إن حدود هذا الائتمان التجاري، مأخوذة لذاتها، هي: (1) ثروة الصناعيين والتجار، أي سيطرتهم على رأسمال احتياطي في حال تأخر عودة تدفق رأس المال؛ (2) عودة تدفق رأس المال نفسها. ويمكن لهذه العودة أن تتأخر لبعض الوقت، أو أن أسعار السلع قد تهبط في غضون ذلك، أو قد يتعذر فجأة بيع السلع من جراء ركود الأسواق. [498] وكلما كان الأمد الزمني للكميالة أطول، توجب، أولاً، أن يكون رأس المال الاحتياطي أكبر، وزادت إمكانية تضائل وتأخر عودة التدفق بفعل هبوط الأسعار أو إغراق الأسواق. زد على ذلك أن ضمان العودة يتناقص، حيثما كانت الصفقة الأصلية مرهونة أكثر بالمضاربة على ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع. ولكن من الواضح مع ذلك أنه كلما تطورت قدرة إنتاجية العمل، واتسع بالتالي نطاق الإنتاج: (1) اتسعت الأسواق وازدادت ابتعاداً عن موضع الإنتاج، (2) لذا يتوجب تمديد الائتمان، وبالتالي (3) لا بد من أن تزداد هيمنة عنصر المضاربة، أكثر فأكثر، على الصفقات. إن الإنتاج واسع النطاق لأجل الأسواق النائية يُلقى بالمنتج الإجمالي في مجال التجارة، ولكن من المستحيل أن تضاعف الأمة رأسمالها كيما يصبح التجار أنفسهم قادرين على أن يشتروا، برأسمالهم الخاص، مجموع المنتج الوطني بكامله ليعيدوا بيعه ثانية. وعليه، لا غنى عن الائتمان في هذا المجال، فالائتمان يزداد، من ناحية نطاقه، بتزايد حجم قيمة الإنتاج ويتسع مداه الزمني بتزايد بُعد أسواق التصريف. ويحصل هنا تأثير متبادل. فتطور عملية الإنتاج يوسع الائتمان، والائتمان بدوره يقود إلى اتساع العمليات الصناعية والتجارية.

لو عاينّا هذا الائتمان مفصلاً عن الائتمان المصرفي، فمن الواضح أنه يتنامى تبعاً لسعة رأس المال الصناعي ذاته. إن رأسمال الإقراض ورأس المال الصناعي متطابقان هنا؛ فرووس الأموال المقرضة هي رؤوس أموال سلعية مكرسة إما للاستهلاك الفردي النهائي، أو للتعويض عن العناصر الثابتة من رأس المال الإنتاجي. إن ما يظهر هنا بوصفه رأسمال إقراض، هو على الدوام رأسمال مائل في طور محدّد من عملية تجديد الإنتاج، ولكنه ينتقل من يد إلى يد عن طريق الشراء والبيع علماً أن المُعادل لا يُدفع

[من] الشاري إلّا في وقت لاحق، في ميعاد متفق عليه سلفاً. فمثلاً ينتقل القطن لقاء كمبيالة إلى يد الغازل، وتنتقل الغزول لقاء كمبيالة إلى يد صناعي المنتوجات القطنية، والمنتوجات القطنية لقاء كمبيالة إلى يد التاجر، ومنه لقاء كمبيالة أيضاً إلى يد المصدّر، ومن يد المصدّر لقاء كمبيالة إلى تاجر في الهند يقوم ببيعه ويشتري بذلك صبغ النيلة، وهلمجراً. ويتحول القطن أثناء تنقله هذا من يد إلى يد، إلى منتوجات قطنية، وتُنقل هذه المنتوجات، في آخر المطاف، إلى الهند وتُبادل بصبغ التيلة الذي ينقل إلى أوروبا حيث يدخل ثانية في عملية تجديد الإنتاج. إن الأطوار المختلفة من عملية تجديد الإنتاج تتحقق هنا بتوسط الائتمان، من دون أن يدفع الغازل نقداً عن القطن، وصناعي المنتوجات [499] القطنية عن الغزول، والتاجر عن المنتوجات القطنية، إلخ. وتجتاز السلعة - القطن، في الأفعال الأولى من العملية، مختلف أطوار الإنتاج، ويتم هذا الانتقال بتوسط الائتمان. ولكن ما إن يكتسب القطن، في الإنتاج، شكله النهائي كسلعة، حتى يذهب رأس المال السلعي نفسه إلى أيدي مختلف التجار، الذين يتولون نقله إلى السوق النائية، ويقوم آخِر هؤلاء ببيعه أخيراً، إلى المستهلك، وشراء سلعة أخرى عوضه، لتدخل إما في عملية الاستهلاك أو في عملية تجديد الإنتاج. إذن، ينبغي هنا التمييز بين مرحلتين: في الأولى، يتوسط الائتمان أطواراً فعلية متعاقبة في إنتاج صنف واحد بعينه، وفي الثانية لا يتوسط سوى انتقاله من يد تاجر إلى يد آخر، بما في ذلك النقل، أي يتحقق الفعل (س - ن). غير أن السلعة تظل ماثلة هنا، على الأقل، في فعل التداول، أي في أحد أطوار عملية تجديد الإنتاج.

وعليه، فإن ما يتم إقراضه هنا، ليس على الإطلاق رأسمالاً متعطلاً، بل رأسمال ينبغي أن يغيّر شكله وهو في يد مالكة، رأسمال موجود في شكل يمثل، بالنسبة لمالكة، رأسمالاً سلعيّاً محضاً، رأسمال ينبغي أن يُعاد تحويله، أي ينبغي، بادئ الأمر، أن يحوّل، على الأقل، إلى نقد. وعليه، فإن الشيء الذي يتوسط الائتمان في حدوثه هو استحداث السلعة: ولا يقتصر ذلك على (س - ن) بل يتعداه إلى (ن - س) وعملية الإنتاج الفعلية. وإذا تركنا جانباً الائتمان المصرفي، فإن كثرة الائتمان في نطاق دورة تجديد الإنتاج لا تعني البتة أن هناك رأسمالاً كبيراً متعطلاً: معروضاً للإقراض وباحثاً عن توظيف مربح، بل تعني استخداماً لكمية كبيرة من رأس المال في عملية تجديد الإنتاج. وهكذا، يتوسط الائتمان هنا ما يلي: (1) بقدر تعلق الأمر بالرأسماليين الصناعيين، فإنه يتوسط انتقال رأس المال الصناعي من طور إلى آخر ويتوسط الربط بين مجالات الإنتاج المتقاربة والمتداخلة؛ (2) وبقدر تعلق الأمر بالتجار فإنه يتوسط شحن

السلع وانتقالها من يد إلى يد وصولاً إلى بيعها النهائي لقاء نقد أو مبادلتها بسلع أخرى. إن الحد الأقصى للالتزام يعني هنا أقصى جهد لرأس المال الصناعي، أي أقصى بذل لقدرته على تجديد الإنتاج من دون اعتبار لحدود الاستهلاك. وإن الجهد الذي تبذله عملية تجديد الإنتاج نفسها يوسع حدود الاستهلاك هذه؛ فمن جهة يؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك العمال والرأسماليين للإيرادات. ومن جهة أخرى يتطابق ذلك مع جهد الاستهلاك الإنتاجي.

[500] وطالما بقيت عملية تجديد الإنتاج متدفقة بلا انقطاع، وباتت عودة تدفق رأس المال بالتالي مضمونة، فإن هذا الالتزام يستمر ويتسع، ويرتكز اتساعه على اتساع عملية تجديد الإنتاج نفسها. ولكن حالما يطرأ ركود في أعقاب تأخر عودة التدفق، أو إغراق الأسواق، أو هبوط الأسعار، حتى ينشأ فيض في رأس المال الصناعي ولكن في شكل يتعذر عليه أن يؤدي وظائفه. فثمة كتل من رأس المال السلعي، ولكنها لا تجد تصريفاً. وثمة كتل من رأس المال الأساسي، ولكن القسم الأكبر منها متعطل بسبب ركود تجديد الإنتاج. ويتقلص الالتزام: (1) بسبب تعطل رأس المال هذا، أي بسبب توقفه في أحد أطوار تجديد إنتاجه لأنه لا يستطيع أن يكمل استحالته، (2) بسبب انهيار الثقة في تواصل عملية تجديد الإنتاج، (3) بسبب تناقص الطلب على هذا الالتزام التجاري. إن الغازل، الذي يقلص إنتاجه والذي يملك كتلة من الغزول البائرة في المستودع، لا يحتاج إلى شراء قطن على الالتزام. ولا يحتاج التاجر إلى شراء سلع على الالتزام، لأن لديه أصلاً أكثر مما ينبغي من هذه السلع.

وهكذا، إذا وقع اضطراب في هذا التوسع أو حتى في الجهد المعتاد لعملية تجديد الإنتاج، تولدت شحّة في الالتزام؛ وغدا الحصول على السلع بالالتزام أصعب. وإن طلب الدفع نقداً والاحتباس من البيع بالالتزام يغدوان من الخصائص المميزة لذلك الطور من الدورة الصناعية الكبرى الذي يعقب الانهيار. فخلال الأزمة ذاتها، حيث يتوق الكلّ إلى البيع، ويعجز الكلّ عنه، وينبغي عليه مع ذلك أن يبيع كي يدفع، نجد أن كتلة رأس المال، ولا نعني رأس المال المتعطل الباحث عن توظيف، بل رأس المال المقيّد في عملية تجديد إنتاجه، تبلغ أكبر قدر عندما تبلغ شحّة الالتزام ذروتها القصوى (ولذلك يبلغ سعر الحسم في الالتزام المصرفي أقصاه). وفي هذه الأثناء يبقى رأس المال الموظف في الواقع متعطلاً على نطاق هائل بسبب توقف عملية تجديد الإنتاج. فالمصانع تقف هامدة، والمواد الأولية تتكدس، والمنتجات الناجزة تفرق سوق السلع. وعليه، ليس ثمة خطأ أكبر من أن يُعزى وضع كهذا إلى شحّة رأس المال الإنتاجي. ففي هذه

الفترة بالضبط ينشأ في رأس المال الإنتاجي، جزئياً بالقياس إلى النطاق المعتاد ولكن المتقلص لتجديد الإنتاج في تلك اللحظة، وجزئياً بالقياس إلى الاستهلاك المتقلص.

لو تخيلنا أن المجتمع بأكمله يتألف من رأسماليين صناعيين وعمال مأجورين لا غير. ولو أهملنا، علاوة على ذلك، تقلب الأسعار الذي يعيق التعويض عن أقسام كثيرة من رأس المال الكلي بمعدلاتها الوسطية ما يفضي حتماً إلى ركود عام ذي طابع مؤقت بفعل الترابط العام لعملية تجديد الإنتاج، التي تتطور بخاصة بفضل الائتمان. ولو أهملنا أيضاً [501] المشاريع الصورية وصفقات المضاربة، التي يشجعها نظام الائتمان، عندئذ لا يمكن تفسير الأزمة إلا باعتبارها ثمرة اختلال التناسب في الإنتاج في مختلف الفروع، وثمره اختلال التناسب بين استهلاك الرأسماليين أنفسهم بالقياس إلى تراكمهم. ولكن التعويض عن رؤوس الأموال الموظفة في الإنتاج يتوقف في هذه الحالة بصورة رئيسية على المقدرة الاستهلاكية للطبقات غير المنتجة، في حين أن المقدرة الاستهلاكية للعمال مقيدة بقوانين الأجور جزئياً، وجزئياً لكونهم لا يجدون عملاً إلا إذا كان استخدامهم يدرّ الربح على طبقة الرأسماليين. ويبقى السبب النهائي لكل الأزمات الفعلية، على الدوام، فقر الجماهير ومحدودية استهلاكها في مواجهة اندفاع الإنتاج الرأسمالي إلى تطوير القوى المنتجة تطويراً لا يحده قيد سوى المقدرة الاستهلاكية المطلقة للمجتمع.

ولا يمكن الحديث عن وجود الشحنة الفعلية في رأس المال الإنتاجي، على الأقل بالنسبة إلى الأمم المتطورة رأسمالياً، إلا في حالة سوء موسم حصاد بوجه عام، سواء في المواد الغذائية الرئيسية أم في المواد الأولية الرئيسية للصناعة.

ولكن يأتي الائتمان النقدي بالمعنى الدقيق لينضاف إلى هذا الائتمان التجاري. إن تسليفات الصناعيين والتجار لبعضهم البعض تندمج بالسلف النقدية التي يتلقونها من المصرفيين، مُقرّضي النقد. وعند حسم الكمبيالة تكون السلفة محض إسمية. إذ يبيع الصناعي منتوجه مقابل كمبيالة، ويحسم هذه الكمبيالة عند سمسار الكمبيالات (bill-broker). والواقع أن هذا الأخير لا يسلف شيئاً غير ائتمان المصرفي الذي يتعامل معه والذي بدوره يسلفه رأس المال النقدي الخاص بالمودعين عنده، ويتألف هؤلاء من الرأسماليين والتجار أنفسهم، وكذلك العمال (عن طريق صناديق التوفير)، إضافة إلى أصحاب الريع العقاري وبقية الطبقات غير المنتجة. على هذا النحو يتفادى كل فرد صناعي أو تاجر ضرورة الاحتفاظ برأسمال احتياطي كبير، مثلما يتفادى التبعية لعودة تدفق رأس المال الفعلية. من جهة أخرى تزداد العملية برمتها تعقيداً، جزئياً من جراء

التلاعب بالكمبيالات، وجزئياً من جراء الصفقات السلعية التي تقتصر غايتها على مجرد اختلاق للكمبيالات، بحيث يمكن إسباغ مظهر مشروع رصين جداً يتصف بعودة تدفق رؤوس الأموال على مشروع يواصل وجوده بهدوء خلال وقت طويل حتى بعد أن لا يعود هذا التدفق بالفعل إلا على حساب مُقْرِضِي نقود مخدوعين، جزئياً، وعلى حساب منتجين مخدوعين، جزئياً لذا يبدو المشروع، دوماً، موفور العافية على نحو مفرط تقريباً، عشية [502] الانهيار مباشرة. وتقدم تقارير قانون المصارف *Reports on Bank Acts* لعام 1857 وعام 1858 خير برهان على ذلك، حيث نجد سائر مدراء المصارف والتجار، وباختصار كل المدعويين بصفتهن خبراء، وفي المقدمة منهم اللورد أوفرستون، يهتنون بعضهم بعضاً على تطور الأعمال الزاهر والسليم - وذلك قبل شهر واحد بالضبط من اندلاع أزمة آب/ أغسطس 1857. ومما يثير الغرابة حقاً إن توك في مؤلفه تاريخ الأسعار *History of Prices*، يقع فريسة هذا الوهم، مرة أخرى، بوصفه مؤرخاً لكل أزمة. فالمشاريع تبدو زاهرة والأعمال دفاقة، حتى يحدث الانهيار على حين غرة.

* * *

دعونا نعود الآن إلى تراكم رأس المال النقدي.

ليس كل تزايد في رأس المال النقدي القابل للإقراض يعبر عن تراكم فعلي لرأس المال أو اتساع في عملية تجديد الإنتاج. ويبرز هذا أوضح ما يبرز في ذلك الطور من الدورة الصناعية الكبرى الذي يعقب انصرام الأزمة مباشرة، عندما تكون كتل كبيرة من رأس المال القابل للإقراض عاطلة. ففي اللحظات التي تنقلص فيها عملية الإنتاج (تناقص الإنتاج في المناطق الصناعية الإنكليزية بمقدار الثلث عقب أزمة 1847) وتهبط أسعار السلع إلى أدنى نقطة وتُصاب روح الأعمال بالشلل، يسود مستوى متدن لسعر الفائدة، لكنه لا يعبر في هذه الحالة عن شيء سوى تزايد رأس المال القابل للإقراض بفعل تقلص وشلل رأس المال الصناعي بالتحديد. ومن الواضح بداهة، أن كمية وسائل التداول اللازمة تغدو أقل حين تنخفض أسعار السلع وتتناقص التعاملات ويتقلص رأس المال الموظف في الأجور، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى لا يلزم نقد إضافي لأداء وظيفة نقد عالمي بعد تصفية الديون الخارجية إما عبر تسرب الذهب، جزئياً، أو بفعل الافلاسات، جزئياً؛ وأخيراً فإن سعة عمليات حسم الكمبيالات تتضاءل مع تضاؤل عدد هذه الكمبيالات ومقدارها العام. من هنا، فإن الطلب على رأس المال النقدي القابل

للإقراض، سواء كوسيلة تداول أم كوسيلة دفع (لا يدور الحديث بعد عن إنفاق جديد لرأس المال) يتناقص، مما يؤدي إلى حدوث وفرة نسبية فيه. ولكن عرض رأس المال النقدي القابل للإقراض يتنامى إيجابياً في مثل هذه الأوضاع، كما سنبين لاحقاً. وهكذا، حصل بعد أزمة 1847 «تناقص في التعاملات ووفرة كبيرة في النقد». (تقرير الكساد التجاري 1847 - 1848 - الشهادة رقم 1664. *Comm. Distress 1847-1848. Evidence No. 1664*). وكان سعر الفائدة متدنياً للغاية بسبب «الانعدام التام تقريباً، للتجارة، والغياب التام، تقريباً، لإمكانية توظيف النقد» (المرجع نفسه، ص 45 [رقم 231]. شهادة هودجسون، مدير البنك الملكي في ليفربول). أما أية ترهات يخلق هؤلاء السادة (وهودجسون هو أفضلهم) لشرح الأمور، فذلك ما يمكن أن يراه المرء من العبارة [503] التالية:

«نشأت الشحّة» (عام 1847) «عن تناقص فعلي في رأس المال النقدي في البلاد، تسببت فيه ضرورة الدفع بالذهب لما يُستورد من كل أنحاء العالم، في جانب، وتحويل رأس المال العائم (floating capital) إلى رأسمال أساسي، في جانب آخر» (المرجع نفسه، ص 63، [رقم 466]).

أما كيف يمكن أن يؤدي تحويل رأس المال الدائر إلى رأسمال أساسي إلى تناقص رأس المال النقدي في البلاد، فذلك ما لا يمكن فهمه إطلاقاً؛ لأنه، في سكك الحديد مثلاً، التي وُظف فيها رأس المال آنذاك بصورة رئيسية، لا يُستعمل الذهب أو الأوراق كمادة لبناء الجسور أو صنع القضبان، والنقد المدفوع لأسهم سكك الحديد، بقدر ما أُودع لشراء هذه الأسهم كان يؤدي وظيفته شأنه شأن كل نقد يودع في المصرف، بل أنه، كما بيّنا أعلاه، كان يزيد لبعض الوقت كمية رأس المال النقدي القابل للإقراض؛ وكان النقد يدور في البلاد كوسيلة شراء ووسيلة دفع، بقدر ما يتم إنفاقه فعلاً في أعمال البناء. ولم يكن رأس المال النقدي يتأثر بتحويل رأس المال الدائر إلى رأسمال أساسي إلا بقدر ما يكون رأس المال الأساسي مادة غير قابلة للتصدير، بحيث لا يمكن الحصول، نظراً لاستحالة التصدير، على رأسمال متاح من عائدات المنتجات المصدّرة إلى الخارج، أي عائدات بالنقد الملموس أو السبائك. ولكن مواد التصدير الإنكليزية آنذاك كانت، هي الأخرى، مكثّسة بكتل هائلة في مستودعات الأسواق الخارجية من دون أن تجد شارين. أما بالنسبة إلى تجار وصناعيي مانشستر وغيرها من الأماكن، الذين وظفوا جزءاً من رأس المال الاعتيادي لمؤسساتهم في أسهم سكك الحديد،

واضطروا لذلك إلى الاعتماد على رأسمال مُقْتَرَض لتسيير أعمالهم، فقد كان رأسمالهم العائم (floating capital) مقيداً بالفعل، وتوجب عليهم أن يتحملوا عواقب ذلك، ولكن ما كان الأمر ليختلف بشيء لو أنهم سحبوا رأس المال العائد لمؤسساتهم، ووظفوه في المناجم مثلاً، عوضاً عن سكك الحديد، علماً بأن منتوجات المناجم ذاتها هي رأسمال عائم، مثل الحديد والفحم والنحاس، إلخ. - وبالطبع فإن التناقص الفعلي في رأس المال النقدي المتاح، من جراء سوء الموسم الزراعي واستيراد الحبوب وتصدير الذهب، كان حدثاً لا شأن له بالنصب والاحتيايل في سكك الحديد.

«لقد بدأت سائر البيوتات التجارية، على وجه التقريب، بتقليص أعمالها، إلى هذه الدرجة أو تلك، وتوظيف جزء من رأسمالها التجاري في سكك الحديد» [المرجع نفسه، ص 42]. - «إن هذه البيوتات التجارية إذ تُقْرَض سكك الحديد مثل هذه المبالغ الضخمة، اضطرت بدورها أن تأخذ من المصارف مقداراً كبيراً من رأس المال عن طريق حسم الكمبيالات بغية مواصلة أعمالها بهذه النقود» (هودجسون، المرجع نفسه، ص 67). «وفي مانشستر تكبد كثيرون خسائر هائلة بنتيجة المضاربة في سكك الحديد». (ر. غاردنر، الذي استشهدنا به في الكتاب الأول من رأس المال، الفصل الثالث عشر، ج 3، وفي مواضع أخرى. الشهادة رقم 4884، المرجع نفسه).

[504] لقد كان الفيض الهائل في السوق والتلاعب اللامحدود بتجارة سلع الهند الشرقية، من الأسباب الرئيسية في اندلاع أزمة 1847. ولكن كانت هناك ظروف أخرى أدت إلى انهيار البيوتات الثرية جداً في هذا الفرع:

«كانت لديها ثروات وفيرة، ولكنها لم تكن سائلة. فكامل رأسمالها كان موظفاً في أملاك عقارية في موريشيوس أو في مصانع صباغ النيلة والسكر. وبعد أن أخذت على عاتقها التزامات تتراوح بين 500,000 - 600,000 جنيه استرليني، لم تعد لديها سيولة نقدية لدفع الكمبيالات المستحقة عليها، واتضح آخر المطاف أن تسديد كمبيالاتها يقتضي الاعتماد كلياً على الائتمان». (ت. تيرنر، أحد كبار تجار الهند الشرقية في ليفربول، رقم 730، المرجع نفسه).

وهناك أيضاً شهادة غاردنر (رقم 4872، المرجع نفسه):

«بعد إبرام المعاهدة الصينية مباشرة، نشأت أمام البلاد آفاق كبيرة لتوسيع تجارتنا مع الصين توسيعاً كبيراً، بحيث أن الكثير من المصانع

الكبيرة قد شيد لأجل هذه التجارة بالتحديد، لصنع ذلك الصنف من الأقمشة المطلوب أساساً في السوق الصينية، وجاءت هذه لتزيد عدد المصانع القائمة أصلاً». - 4874 - «بم انتهى كل ذلك؟ - بخراب هائل يفوق كل وصف؛ ولا أظن أنه جرت لقاء مجمل التصدير الذي تم في فترة 1844 - 1845 إلى الصين، استعادة أكثر من $\frac{2}{3}$ المبلغ كله؛ وبما أن الشاي كان الصنف الأساسي من الصادرات المقابلة، وبما أنهم شجعونا بقوة، فقد حسبنا نحن الصناعيين بثقة أن انخفاضاً كبيراً سيطرأ على الرسوم المفروضة على الشاي».

وتأتي الآن العقيدة المميزة للصناعيين الإنكليز، في هذا قالب الساذج من التعبير:

«إن تجارتنا مع السوق الخارجية غير مقيدة بقدرة هذه السوق على شراء السلع، بل هي مقيدة هنا في بلادنا بقدرتنا على استهلاك المنتجات التي نلقاها لقاء منتوجاتنا الصناعية».

(إن البلدان الفقيرة نسبياً، التي تتاجر معها إنكلترا، تستطيع، بالطبع، أن تدفع وتستهلك أي مقدار ممكن من السلع الإنكليزية، ولكن إنكلترا الثرية لا تستطيع للأسف أن تستهلك المنتوجات المتلقاة لقاء صادراتها).

4876. «أرسلت في البدء بعض سلعي، وقد بيعت بخسارة تناهز 15%، مع القناعة التامة بأن وكلائي سيشترون الشاي بسعر مناسب بحيث تدر إعادة البيع هنا ربحاً كافياً للتعويض عن هذه الخسارة؛ ولكن بدلاً من جني الربح، خسرت 25% وأحياناً 50%». - 4877. «هل يقوم الصناعيون بالتصدير على حسابهم الخاص؟ - على الأغلب؛ لقد رأى التجار بسرعة، على ما يبدو، أن الأمور غير ملائمة وقد شجعوا الصناعيين على إرسال المنتوجات بصورة مستقلة، أكثر مما ساهموا هم أنفسهم في ذلك».

بالمقابل، حلت الخسائر والافلاسات في عام 1857، بالتجار أساساً، نظراً لأن [505] الصناعيين تركوهم هذه المرة يُغرقون الأسواق الأجنبية «على حسابهم الخاص».

* * *

يمكن لرأس المال النقدي أن يزداد، إثر اتساع الأعمال المصرفية (أنظر مثال منطقة ايبسويتش أدناه حيث تضاعفت إيداعات المزارعين خلال أعوام قليلة قبل عام 1857

مباشرة، إلى أربعة أمثال ما كانت عليه) بسبب تحويل ما كان في السابق كنزاً خاصاً أو احتياطياً من العملات المعدنية إلى رأسمال إقراض لفترة معينة من الزمن. ولا يعتبر مثل هذا الازدياد لرأس المال النقدي عن نمو رأس المال الإنتاجي مثلما أن تنامي الودائع في المصارف اللندنية المساهمة، منذ أن تبدأ هذه الأخيرة بدفع فوائد عن هذه الودائع، لا يعتبر عن ازدياد رأس المال النقدي. وما دام نطاق الإنتاج باقياً على حاله، فإن هذا الازدياد يؤدي فقط إلى وفرة رأس المال النقدي القابل للإقراض قياساً إلى رأس المال الإنتاجي. من هنا تدني سعر الفائدة.

وإذا بلغت عملية تجديد الإنتاج، مرة أخرى، حالة الازدهار التي تسبق حالة الجهد الفائق، فإن الائتمان التجاري يبلغ من الاتساع مدى كبيراً جداً، وهذا يؤلف بدوره في الواقع قاعدة «سليمة» لعودة تدفق رؤوس الأموال بصورة ميسرة ولتوسيع الإنتاج. ويظل سعر الفائدة، في هذا الوضع، متدنياً، رغم أنه يزيد عن حده الأدنى. وهذه، في الواقع، هي الفترة الوحيدة التي يمكن عندها القول إن سعر الفائدة المتدني، وبالتالي الوفرة النسبية لرأسمال الإقراض، يتوافقان مع توسع فعلي في رأس المال الصناعي. إن سهولة وانتظام عودة تدفق رأس المال يضمنان، بسبب اتساع الائتمان التجاري، عرض رأسمال الإقراض رغم تزايد الطلب عليه، ويعيقان ارتفاع سعر الفائدة. ومن جهة أخرى، يبدأ فرسان الربح في هذه اللحظة بالذات بلعب دور ملحوظ حيث يدبرون العمل بلا رأسمال احتياطي أو عموماً بلا أي رأسمال، ناشطين بالائتمان النقدي وحده. يُضاف إلى ذلك نمو كبير لرأس المال الأساسي بمختلف أشكاله، وافتتاح مشاريع جديدة ضخمة، على نطاق واسع. وهنا ترتفع الفائدة إلى المستوى الوسطي. ثم تبلغ حدها الأقصى ثانية حالما تندلع أزمة جديدة، فيتوقف الائتمان فجأة، وتتعطل المدفوعات، وتُصاب عملية تجديد الإنتاج بالشلل، ويبرز هنا، ما عدا الاستثناء الذي ذكرناه من قبل، فيض في رأس المال الصناعي المتعطل إلى جانب شحة تكاد تكون مطلقة في رأسمال الإقراض.

وهكذا، فإن حركة رأسمال الإقراض، كما تعبر عن نفسها في تقلبات سعر الفائدة، تشير على وجه الإجمال باتجاه معاكس لحركة رأس المال الصناعي. إن الطور الذي يقف فيه سعر الفائدة عند مستوى متدن ولكن فوق حده الأدنى، والذي يتوافق مع [506] «التحسن» وتنامي الثقة عقب الأزمة، وبخاصة الطور الذي يصل فيه سعر الفائدة إلى مقداره الوسطي، البعيد عن الحدين الأدنى والأقصى بقدرٍ متساوٍ، هما اللحظتان الوحيدتان اللتان تعبران عن تطابق وفرة رأسمال الإقراض مع التوسع الكبير لرأس المال

الصناعي. ولكن سعر الفائدة المتدني يتوافق في بداية الدورة الصناعية مع تقلص رأس المال الصناعي، ويتوافق سعر الفائدة المرتفع، في نهاية هذه الدورة، مع فيض رأس المال الصناعي. فسعر الفائدة المتدني الذي يرافق «التحسن» يدلّ على أن الائتمان التجاري ما يزال يقف على قدميه بالذات، ولا يحتاج إلى الائتمان المصرفي إلا بدرجة صغيرة.

إن للدورة الصناعية الكبرى خاصية معينة تحتم على الحركة الدائرية ذاتها أن تعيد إنتاج نفسها دورياً، ما إن تتلقى الدفعة الأولى⁽⁸⁾ ففي حالة الكساد، ينخفض الإنتاج دون المستوى الذي بلغه في الدورة السابقة والذي أرسيت قاعدته التكنيكية الآن. وفي [507] فترة الازدهار - الفترة الوسطى - يواصل الإنتاج تطوره على هذه القاعدة. أما في فترة

(8) [كما أشرت في موضع آخر [أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص 40، الطبعة العربية، ص 51-52]، حدث انعطاف في هذا الشأن منذ آخر أزمة عامة كبيرة. فالشكل الحاد للعملية الدورية في دورتها العشرية السابقة قد أخلّى مكانه، كما يبدو، لتناوب مزمن أشد، وأطول، بين التحسن الطفيف والقصير نسبياً للأعمال وبين الركود الطويل نسبياً، مصيباً مختلف البلدان الصناعية في أوقات متباعدة. لعل ذلك لا يزيد عن اتساع أمد الدورة. ففي فترة طفولة التجارة العالمية، 1815 - 1847، كانت الدورة(*) تستغرق 5 سنوات تقريباً، أما خلال 1847 - 1867 فإن الدورة تستغرق عشر سنوات تحديداً، فهل يحتمل أننا الآن في الفترة التحضيرية لانهايار عالمي جديد أشد وأعتى؟ ثمة وقائع تؤيد هذا الافتراض. فعند الأزمة العامة الأخيرة لعام 1867، طرأت تغيرات كبيرة. إن التوسع العملاق في وسائل المواصلات - السفن البخارية عابرة المحيطات، سكك الحديد، التلغراف الكهربائي، قناة السويس - قد خلق لأول مرة السوق العالمية حقاً. فقد برزت إلى جانب إنكلترا التي احتكرت الصناعة من قبل، سلسلة من البلدان الصناعية المنافسة؛ وانفتحت في شتى أرجاء العالم ميادين متنوعة، فسيحة، متنامية، لا نهاية لها، أمام توظيف رأس المال الأوروبي الفائض، بحيث أنه يتوزع بصورة أوسع بكثير، ويتم التغلب على المضاربة المحلية المفرطة بصورة أيسر. وبفعل ذلك كله، فإن أغلب البؤر القديمة للأزمات وفرص نشوء الأزمات قد زالت أو خفت بشكل حاد. وإلى جانب ذلك تتراجع المنافسة في السوق الداخلية أمام زحف الكارتلات والتروستات، في حين أنها تقلص في السوق الخارجية من جراء الرسوم الجمركية المانعة التي أحاطت بها كل البلدان الصناعية الكبرى نفسها باستثناء إنكلترا. ولكن هذه الرسوم الجمركية المانعة ليست سوى أسلحة الحرب الصناعية العامة المحتمنة لحسم مسألة السيادة في السوق العالمية وبذا، فإن كل عنصر من العناصر التي تعيق تكرار الأزمات القديمة الطراز، يحمل في أحشائه بذرة أزمة مقبلة، أشد وأعتى. [ف. إنجلز]. (*) في الطبعة الأولى: الأزمة. [ن. برلين].

فيض الإنتاج والتلاعب فتكون القوى المنتجة في أقصى مستوى، متجاوزة الحدود الرأسمالية لعملية الإنتاج.

أما أن هناك نقصاً في وسائل الدفع خلال فترة الأزمة، فذلك أمر واضح بذاته. إن قابلية سحب الكمبيالات تحلّ محل استحالات السلع نفسها، وتتسارع هذه في هذا الوقت بالذات كلما ازداد عدد البيوتات التجارية التي تقوم بعملياتها على أساس الائتمان وحده. ويمكن لتشريع مصرفي جاهل مغلوط - مثل قوانين عامي 1844 - 1845 - أن يفاقم هذه الأزمة النقدية. ولكن ما من تشريع مصرفي يمكن أن يُلغي الأزمة.

وفي نظام الإنتاج الذي تركز مجمل روابط عملية تجديد الإنتاج فيه على الائتمان، لا بد، بداهة، من اندلاع أزمة وركض محموم وراء وسائل الدفع حين يتوقف الائتمان بغته ولا يسري غير الدفع النقدي. ولذلك تبدو الأزمة برمتها للهولة الأولى وكأنها أزمة ائتمان وأزمة نقد فحسب. والواقع، أن المسألة هي مسألة تحويل الكمبيالات إلى نقد. بيد أن هذه الكمبيالات تمثل في الغالب مبيعات وشراءات فعلية، واتساعها الذي يتجاوز إلى حد بعيد نطاق حاجات المجتمع هو، في آخر المطاف، أساس الأزمة كلها. يضاف إلى ذلك أن كتلة هائلة من هذه الكمبيالات لا تمثل سوى أعمال نصب واحتيال تكشف الآن عن طابعها الحقيقي وتنفجر؛ زد على ذلك المضاربات الفاشلة برأسمال الآخرين؛ وأخيراً هناك رؤوس الأموال السلعية التي هبطت قيمتها أو باتت متعذرة على البيع؛ أو رؤوس الأموال التي لن تتدفق عائدة أبداً. إن مجمل هذا النظام الاصطناعي للتوسيع القسري لعملية تجديد الإنتاج لا يمكن علاجه طبعاً، بأن يأتي مصرف، مثل بنك إنكلترا، لكي يزود كل المضاربين بواسطة أوراقه النقدية، بما ينقصهم من رأسمال، ويشتري كل السلع، التي هبطت قيمتها، بأسعارها الاسمية السابقة. زد على ذلك أن كل شيء يظهر هنا مقلوباً، نظراً لأن السعر الحقيقي وعناصره الحقيقية لا تظهر في أي مكان في هذا العالم الورقي، فكل ما يظهر هو السبائك، النقد المعدني، الأوراق النقدية، الكمبيالات، السندات. ويتكشف هذا المظهر المقلوب على الأخص في المراكز التي تتجمع فيها مؤسسات البلد النقدية، مثل لندن؛ ويغدو سير العملية كله مبهماً؛ ويظهر ذلك بدرجة أقل في مراكز الإنتاج.

وبالمناسبة تبغي الإشارة بخصوص الوفرة الفائقة لرأس المال الصناعي التي تبرز خلال الأزمات إلى ما يلي: إن رأس المال السلعي هو في ذاته رأسمال نقدي، أي أنه مقدار

[508] قيمة معين يجد تعبيره في سعر السلعة. أما بوصفه قيمة إستعمالية، فهو كمية معينة من أشياء استعمالية معينة، وإن فيض هذه الأشياء يبرز في لحظة الأزمة. ولكنه يتعرض بوصفه رأسمالاً نقدياً في ذاته، بوصفه رأسمالاً نقدياً كامناً، لتمدد وتقلص دائمين. ففي عشية الأزمة وخلالها يتقلص رأس المال السلعي في خاصيته كرأسمال نقدي كامن. فهو يمثل بالنسبة إلى مالكيه ودائني هؤلاء الآخرين (كذلك كضمانة للكمبيالات والقروض) رأسمالاً نقدياً أقل مما كان عليه عندما جرى شراؤه وأُبرمت حسومات ورهونات على أساسه. وإذا كان هذا هو معنى القول بأن رأس المال النقدي في البلاد يتقلص في أوقات الضيق، فهذا يضارع القول بأن أسعار السلع قد هبطت. وإن مثل هذا الهبوط في الأسعار لا يفعل شيئاً سوى موازنة تضخمها السابق.

إن مداخيل الطبقات غير المنتجة، وجميع أولئك الذين يعيشون على دخل ثابت، تظل ساكنة على الأغلب خلال فترة تضخم الأسعار الذي يسير بدأً بيد مع فيض الإنتاج والمضاربة المفرطة. وعليه، فإن قدرتهم الاستهلاكية تتناقص نسبياً، كما تتناقص قدرتهم على التعويض عن ذلك الجزء من مقدار تجديد الإنتاج الكلي، الذي ينبغي أن يذهب، بصورة طبيعية، إلى استهلاكهم. وحتى عندما يبقى طلبهم اسمياً على حاله المعتاد، فإنه يتقلص في الواقع الفعلي.

وينبغي لنا أن نشير، فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير إلى أن سائر البلدان تقع فريسة الأزمة، على التعاقب، وعندها يتضح أنها جميعاً، عدا بعض الاستثناءات القليلة، قد صُدّرت واستوردت أكثر مما ينبغي، وأن موازين المدفوعات غير متواتية عند الجميع، لذا، فإن سبب الأزمة لا يكمن، حقاً، في ميزان المدفوعات. وعلى سبيل المثال تعاني إنكلترا من تسرب الذهب. إذن فقد استوردت أكثر مما يجب. ولكن سائر البلدان الأخرى تطفح، في الوقت نفسه، بالسلع الإنكليزية. هذا يعني أنها هي أيضاً قد استوردت أكثر مما ينبغي، أو قد جرى التوريد إليها أكثر مما ينبغي. (هناك حقاً فارق بين البلد الذي يصدر على الائتمان، والبلدان التي تصدر القليل على الائتمان أو لا تصدر على الائتمان إطلاقاً. ولكن هذه الأخيرة تستورد على الائتمان، وهذه الحالة تختلف عن حالة إرسال السلع للبيع بالأمانة). ويمكن للأزمة أن تندلع بادية الأمر في إنكلترا، في البلد الذي يقدم أغلب الائتمان ويأخذ أقله، لأن ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات المستحقة التي تجب تصفيته فوراً، غير متواتٍ بالنسبة لها رغم أن الميزان

التجاري العام موآت. ويجد هذا الأمر الأخير تفسيره، جزئياً، بما تعطيه من ائتمان، وجزئياً بكتلة الرساميل التي أقرضتها للخارج، ومن جراء ذلك يعود تدفق السلع على نطاق كبير بصرف النظر عن عودة التدفق الناشئة عن العمليات التجارية الفعلية. (ولكن الأزمة اندلعت بادىء الأمر، في بعض الأحيان، في أميركا التي تأخذ أغلب الائتمان التجاري وتقترض أغلب رأس المال من إنكلترا). ويؤدي الانهيار في إنكلترا، الذي ينشأ [509] عن تسرب الذهب ويرافقه، إلى تسوية ميزان المدفوعات الإنكليزي، جزئياً عبر أفلاس مستورديها (ثمة المزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً) وجزئياً عبر تصريف جزء من رأسمالها السلعي في الخارج بأسعار زهيدة، وجزئياً ببيع سندات أجنبية، وشراء سندات إنكليزية، إلخ. ثم يأتي الدور على بلد آخر. لقد كان ميزان مدفوعاته مؤاتياً في لحظة معينة؛ ولكن الفترة الزمنية التي تفصل عادة بين تسوية ميزان المدفوعات وميزان التجارة تزول أو تتقلص بفعل الأزمة، إذ ينبغي تسديد المدفوعات كلها دفعة واحدة. ويتكرر الشيء ذاته في هذا البلد الآن. فيتدفق الذهب الآن إلى إنكلترا، بينما يتسرب من البلد الآخر. وما يبدو في هذا البلد كفيض استيراد يبدو في البلد الآخر كفيض تصدير، والعكس بالعكس. ولكن هذا فيض استيراد وفيض تصدير يعثان سائر البلدان (لا يشمل حديثنا هذا سوء الموسم الزراعي، إلخ، بل يقتصر على الأزمة العامة)، أي فيض إنتاج تعزز بفعل الائتمان وما يرافقه من تضخم عام في الأسعار.

لقد اندلعت الأزمة عام 1857 في الولايات المتحدة. فأعقبها تسرب الذهب من إنكلترا إلى أميركا. ولكن ما إن انتهى تضخم الأسعار في أميركا، حتى اندلعت الأزمة في إنكلترا عقب ذلك، وتسرب الذهب من أميركا إلى إنكلترا. كذلك الحال بين إنكلترا والقارة. وميزان المدفوعات في أوقات الأزمة العامة غير مؤات بالنسبة لكل أمة، وعلى الأقل بالنسبة لكل أمة متطورة تجارياً، ولكنه يظهر دائماً، كما في إطلاق النار المتوالي، عند أمة واحدة في البدء ومن ثم عند أمة أخرى بقدر ما يأتي دور التسديد، فإذا انفجرت الأزمة في إنكلترا، مثلاً، فإنها تكثف سلسلة مواعيد التسديد هذه في فترة وجيزة جداً. عندئذ يتضح أن سائر هذه البلدان قد أفرطت كلها في آنٍ واحد في التصدير (أي فيض الإنتاج) وأفرطت في الاستيراد (أي فيض التجارة)، وإن الأسعار تضخمت فيها جميعاً بصورة مفرطة، وإن الائتمان في أقصى توتر. ويعقب ذلك انهيار تام في كل مكان. إن ظاهرة تسرب الذهب تتجلى من ثم في هذه البلدان كلها على التعاقب، وإن طابعها العام

يبين بخاصة: (1) إن تسرب الذهب ليس سوى ظاهرة لتجلي الأزمة لا سببها، (2) إن التسلسل الذي يطرأ به هذا التسرب في مختلف الأمم لا يشير سوى إلى الآتي: متى يأتي دور كل منها لتصفية الحساب مع السماء، ومتى يحل ميعاد الأزمة فيها وتنضج عناصرها المسترة للانفجار.

ومما يميز الكتاب الاقتصادي الإنكليز - علماً بأن الأدب الاقتصادي الجدير بالذكر حقاً منذ 1830 ينحلّ، أساساً، إلى أدب يدور حول وسائل التداول (عملة جارية Currency) والائتمان والأزمات - أنهم ينظرون إلى تصدير المعادن الثمينة في أوقات [510] الأزمة، رغم تغير سعر الحسم، من وجهة نظر إنكلترا وحدها، بوصفه ظاهرة وطنية محضة، وهم يغلقون عيونهم تماماً عن واقع أنه حين يقوم مصرفهم برفع سعر الفائدة في أوقات الأزمة فإن جميع المصارف الأوروبية الأخرى تحذو حذوه، وأنهم حين يرفعون اليوم في إنكلترا عقيرتهم بالشكوى من تسرب الذهب، فإن أصداء ذلك تتردد في أميركا غداً، وفي ألمانيا وفرنسا بعد غد.

في عام 1847 «كان يجب الإيفاء بالالتزامات الجارية على إنكلترا» (بسبب الحبوب، عموماً). «ولسوء الحظ جرى الإيفاء بالقسط الأكبر منها عن طريق الافلاسات». (وجدت إنكلترا الثرية متنفساً لها من القارة وأميركا عن طريق الافلاسات). «وقد جرى الإيفاء بالالتزامات عن طريق تصدير المعادن الثمينة، بمقدار ما لم يكن بالوسع الإيفاء بها عن طريق الافلاسات». (تقارير لجنة قوانين المصارف، 1857).

(Report of Committee on Bank Acts, 1857).

وعليه، بحدود ما كان التشريع المصرفي يؤدي إلى تفاقم الأزمة في إنكلترا، فقد كان هذا التشريع وسيلة للاحتيال على الأمم المصدرة للحبوب، في أوقات المجاعة، أولاً الاحتيال على حبوبها، ومن ثم على النقد لقاء هذه الحبوب. وإن حظر تصدير الحبوب في مثل هذه الأوقات بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من الغلاء، بهذا القدر أو ذاك، هو وسيلة عقلانية تماماً لمكافحة خطة بنك إنكلترا هذه المتعلقة «بالإيفاء بالالتزامات» الناجمة عن استيراد الحبوب «عن طريق الافلاسات». فمن الأفضل كثيراً أن يخسر منتجو الحبوب والمضاربون بها جزءاً من أرباحهم لخير البلاد، بدل أن يخسروا رأسمالهم لخير إنكلترا.

يترب على ما قيل أنفاً إن رأس المال السلعي في أوقات الأزمة وخلال ركود الأعمال عموماً، يفقد لدرجة كبيرة صفته في أن يمثل رأسمالاً نقدياً كامناً. ويجب قول

الشيء ذاته عن رأس المال الوهمي، أي السندات المولدة للفائدة بمقدار ما يتم تداولها في البورصة كرؤوس أموال نقدية. فسرهما ينخفض بارتفاع الفائدة. وهو ينخفض أكثر نتيجة الشحّة العامة في الائتمان التي ترغب مالكيها على طرحها في السوق على نطاق هائل بهدف الحصول على النقد. وينخفض سعر الأسهم أخيراً جزئياً بسبب تناقص الإيرادات التي تشكل هي حوالة عليها، وجزئياً بسبب أن ما تمثله في أحيان كثيرة هو مشاريع احتيالية. ويتقلص رأس المال النقدي الوهمي هذا خلال الأزمة تقلصاً هائلاً، فتتقلص بذلك إمكانية مالكيه للحصول على النقد عنه في السوق. غير أن انخفاض سعر هذه السندات لا يؤثر في شيء على رأس المال الفعلي الذي تمثله، بل يؤثر، بالمقابل، ولدرجة كبيرة، في قدرة مالكيه على الدفع.

الفصل الحادي والثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. II (تكملة)

لم نفرغ بعد من مسألة مدى تطابق تراكم رأس المال في شكل رأسمال نقدي قابل للإقراض مع التراكم الفعلي، أي مع عملية تجديد الإنتاج الموسع. إن لتحويل النقد إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض قصة أبسط كثيراً من تحويل النقد إلى رأسمال إنتاجي. ولكن ثمة شيئين ينبغي التمييز بينهما:

- (1) التحويل البسيط للنقد إلى رأسمال إقراض؛
- (2) تحويل رأس المال أو الإيراد إلى نقد يُحوّل إلى رأسمال إقراض.

ولا يمكن أن يجري تراكم إيجابي لرأسمال الإقراض مقرونًا بتراكم فعلي لرأس المال الصناعي إلا بالشرط الوارد في النقطة الأخيرة.

1) تحويل النقد إلى رأسمال إقراض

لقد سبق أن رأينا أن تكديساً، فضلاً وافرًا من رأسمال الإقراض يمكن أن يحصل، من دون أن يرتبط بالتراكم الإنتاجي إلا بمقدار ما يتناسب عكسياً مع هذا الأخير. وهذا هو الحال في طورين من أطوار الدورة الصناعية الكبرى، أولاً في الفترة التي يتقلص فيها رأس المال الصناعي في كلا شكله كرأسمال إنتاجي ورأسمال سلعي، أي في بداية الدورة التي تعقب الأزمة، وثانياً في الفترة التي يبدأ فيها التحسن؛ لكن الائتمان التجاري لا يعتمد على الائتمان المصرفي إلا قليلاً. في الحالة الأولى، يظهر رأس المال النقدي،

الذي كان يستخدم في الإنتاج والتجارة من قبل، كرأسمال إقراض متعطل؛ وفي الحالة [512] الثانية يظهر بوصفه رأسمالاً يجد استخداماً بمقاييس متزايدة، ولكن بسعر فائدة متدن جداً، نظراً لأن الرأسمالي الصناعي والرأسمالي التجاري يفرضان الآن شروطهما على الرأسمالي النقدي. ويعتبر فيض رأسمال الإقراض في الحالة الأولى عن تعطل رأس المال الصناعي، ويعتبر في الحالة الثانية عن استقلال الائتمان التجاري استقلالاً نسبياً عن الائتمان المصرفي، وهو استقلال يرتكز على عودة تدفق النقد وقصر آجال الائتمان، وقيام المرء بالأعمال برأسماله الخاص على الأغلب. إن المضاربين الذين يأملون أن يعتمدوا على رأسمال الإقراض العائد للآخرين، لم يظهروا بعد على الحلبة؛ والأشخاص الذين يعملون برأسمالهم الخاص ما يزالون بعيدين عن القيام بالعمليات على أساس الائتمان وحده تقريباً. إن فيض رأسمال الإقراض في الطور الأول هو النقيض المباشر للتعبير عن التراكم الفعلي. أما في الطور الثاني فإنه يتطابق مع التوسيع المتجدد لعملية تجديد الإنتاج، وهو يرافق هذا التوسيع ولكنه ليس سبباً فيه. ففيض رأسمال الإقراض يتضاءل أصلاً، فهو نسبي فقط، أي أنه لا يزال هكذا إلا قياساً إلى الطلب. وفي الحالتين كليهما، يسهم الظرف التالي في اتساع عملية التراكم الفعلية، وهو أن الفائدة المنخفضة، التي تطابق في الحالة الأولى أسعاراً منخفضة، وفي الثانية أسعاراً ترتفع على نحو بطيء، تزيد ذلك الجزء من الربح الذي يتحول إلى مريح صاحب المشروع. ويحصل ذلك بمدى أكبر حين ترتفع الفائدة إلى مستواها الوسطي في ذروة فترة الازدهار، لأنه رغم ارتفاع الفائدة هنا، فإن ذلك ليس بنسبة ارتفاع الربح.

ورأينا من جهة أخرى أن تراكم رأسمال الإقراض يمكن أن يقع، من دون حدوث أي تراكم فعلي البتة، من خلال الوسائل التكنيكية الصرف، مثل اتساع وتركز الأعمال المصرفية والتوفير في استخدام احتياطات التداول، أو في الرصيد الاحتياطي من وسائل الدفع التابعة للأفراد، التي تتحول من جراء ذلك على الدوام إلى رأسمال إقراض لفترة وجيزة من الزمن. ورغم أن رأسمال الإقراض هذا، وهو يدعى لذلك رأس المال العائم (floating capital)، لا يحافظ على شكل رأسمال إقراض إلا لآجال قصيرة دوماً (ولا يمكن أن يستخدم في الحسم إلا لآجال قصيرة أيضاً) فإنه يتدفق، باستمرار، جيئة وذهاباً فإذا سحبه هذا، طرحه ذاك. لذا فإن كتلة رأس المال النقدي القابل للإقراض (لا نقصد هنا بوجه عام، الإقراض لأعوام، بل قروضاً قصيرة الأجل عن كمبيالات وودائع) تتنامى، في الواقع، بصورة مستقلة عن التراكم الفعلي.

تقرير لجنة قانون المصارف (B.C.) 1857 - السؤال رقم 501. «ما

الذي تعنيه برأس المال العائم floating capital؟» (السيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا:) «إنه رأسمال يجري استخدامه لإقراض النقد لأجل قصيرة. (502) الأوراق النقدية لبنك إنكلترا. والمصارف الريفية، ومبلغ النقد المتوافر في البلاد». - [سؤال: 503] «لا يتضح من الشهادات الماثلة أمام اللجنة إن كنت تقصد بتعبير رأس المال العائم التداول الفعال» [المقصود تحديداً تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا] [513] «أن هناك تقلبات كبيرة جداً في هذا التداول الفعال؟» (ولكن ثمة فارق كبير جداً بين من يسلف هذا التداول الفعال، أهو مُقرض النقد أم الرأسمالي الصناعي. - إجابة ويجيلين): «أدرج في تعبير رأس المال العائم احتياطات المصرفين، التي تطراً عليها تقلبات كبيرة جداً».

يعني ذلك إذن أن هناك تقلبات كبيرة في جزء من الودائع لم يُقرضه المصرفيون ولكنه مائل كاحتياطي لهم، وفي الجانب الأكبر، كاحتياطي لبنك إنكلترا الذي أودعت فيه. أخيراً، يقول هذا السيد نفسه: إن رأس المال العائم (floating capital) هو ذهب (bullion) أي السبائك والنقد المعدني (503). إنه لأمر عجيب على العموم مدى تشوه معنى وشكل سائر مقولات الاقتصاد السياسي في رطانة الائتمان هذه السائدة في سوق النقد. إن رأس المال العائم يصبح، هنا، مجرد تعبير عن رأس المال الدائر (circulating capital)، رغم أن هذا الأخير شيء مختلف تماماً بطبيعة الحال، وأن النقد (money) هو رأسمال (capital) وأن السبيكة الذهبية (bullion) هي أيضاً رأسمال، وأن الأوراق النقدية المصرفية هي وسائل تداول (circulation) وأن رأس المال هو سلعة (a commodity) والديون هي سلع (commodities) ورأس المال الأساسي (fixed capital) هو نقد موظف في سندات يصعب تصريفها!

«إن المصارف اللندنية المساهمة. قد زادت ودائعها من 8,850,774 جنيهًا استرلينياً في عام 1847 إلى 43,100,724 جنيهًا استرلينياً في عام 1857... إن المعطيات والشهادات المقدمة إلى اللجنة تسمح بالاستنتاج أن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ الهائل قد استُمد من مصادر لم يكن من الممكن استخدامها لهذا الغرض من قبل، وأن العادة الجارية بفتح حساب وإيداع نقود عند مصرفي قد امتدت لتشمل طبقات عديدة لم تكن تستخدم رأسمالها (!) في السابق بهذه الطريقة. إن السيد رودويل، رئيس اتحاد المصارف الريفية الخاصة» [خلفاً للمصارف

المساهمة] «ومندوبه للشهادة أمام اللجنة، يقول إن هذه الممارسة في منطقة ايبسويتش قد تضاعفت إلى 4 أمثالها خلال الفترة الأخيرة، وسط المزارعين وصغار الباعة؛ وإن كل المزارعين تقريباً، حتى أولئك الذين لا يدفعون غير 50 جنيهاً في السنة إيجار مزارعة، لديهم الآن ودائع في المصارف. وتجد هذه الكتلة من الودائع طريقها، بطبيعة الحال، إلى الاستخدام في الأعمال منجذبة على الأخص نحو لندن، مركز النشاط التجاري، حيث يجري استخدامها أولاً في حسم الكمبيالات وفي تسليفات أخرى إلى زبائن مصرفي لندن. وإن القسم الأكبر من الودائع، التي ليس لدى المصرفيين أنفسهم أي طلب مباشر عليها، يذهب إلى أيدي سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) الذين يعرضون على المصرفي، لقاء السلف التي يقدمها لهم، كمبيالات تجارية سبق أن جرى حسمها لصالح أشخاص مختلفين في لندن أو المقاطعات» (لجنة قانون المصارف، 1858 B.C.، ص [الفقرة 5] 8).

[514] بما أن المصرفي يسلّف سمسار الكمبيالات عن كمبيالات سبق لهذا السمسار أن حسمها مرة، فإن المصرفي يقوم في الواقع بحسمها مرة ثانية، والواقع أن الكثير من هذه الكمبيالات قد تم حسمه من جانب سماسرة الكمبيالات أنفسهم، وبنفس هذا النقد الذي يعيد به المصرفي حسم كمبيالات السمسار، يعيد هذا الأخير حسم كمبيالات جديدة. وهذا يقود إلى الوضع التالي:

«أدى حسم الكمبيالات الصورية والائتمان المصرفي بلا غطاء إلى اتساع الائتمان الصوري، ومما سهل ذلك كثيراً ممارسة المصارف الريفية المساهمة التي كانت تحسم مثل هذه الكمبيالات ثم تعيد حسمها ثانية عند سماسرة الكمبيالات في سوق لندن، معتمدة حصراً على ائتمان المصرف ذاته، من دون اعتبار لنوعية الكمبيالات الأخرى» (المرجع ذاته، [ص 21، الشهادة رقم 54]).

وبخصوص إعادة الحسم هذه وتشجيع مضاربات الائتمان بواسطة مثل هذه الزيادة التكنيكية الصرف في رأس المال النقدي القابل للإقراض فإن المقتطف التالي من مجلة إيكونوميست Economist مثير للاهتمام:

«خلال عدد من السنوات جرى تراكم رأسمال» (بالتحديد: رأسمال نقدي قابل للإقراض) «في بعض مناطق البلاد بوتيرة أسرع مما كان يمكن أن يجد استخداماً له، في حين أن إمكانيات استخدام رأس المال

هذا، في مناطق أخرى، ازدادت بوتيرة أسرع من تنامي رأس المال نفسه. وفي حين أن المصرفيين في المناطق الزراعية لم يجدوا أية فرصة لتوظيف ودائعهم توظيفاً مربحاً ومضموناً، فإن المصرفيين في المناطق الصناعية والمدن التجارية واجهوا طلباً على رأس المال أكبر من أن يستطيعوا عرضه. ومن جراء تباين الظروف بين مختلف المناطق نشأ، خلال السنوات الأخيرة، واتسع بسرعة مندفعة، صنف جديد من الشركات المشتغلة بتوزيع رأس المال، التي هي في الواقع الفعلي مصارف على أكبر نطاق، رغم أنها تسمى في العادة شركات سماسرة الكمبيالات. إن أعمال هذه الشركات تقوم على أخذ رأس المال الفائض من مصرفي الأقاليم، حيث لا يجد رأس المال استخداماً له، وكذلك الأموال المتعطلة مؤقتاً والتابعة للشركات المساهمة والبيوتات التجارية الكبيرة، لفترة معينة وبفائدة معينة، بغية تسليف النقد المأخوذ عن هذا الطريق، بفائدة أعلى إلى مصارف تلك الأقاليم التي يكون فيها الطلب على رأس المال أكبر، ويجري ذلك عادة بإعادة حسم كمبيالات زبائنهم وهكذا أصبح لومبارد ستريت مركزاً ضخماً لنقل رأس المال المتعطل من إحدى مناطق البلاد حيث لا يمكن أن يجد استخداماً مربحاً، إلى منطقة أخرى حيث يوجد طلب عليه؛ ويجري ذلك بالنسبة لمختلف أنحاء البلاد، كما بالنسبة إلى أفراد موجودين في وضع مشابه. وقد اقتصر أعمال هذه المؤسسات بادية الأمر، على التسليف والإقراض بوجه الحصر تقريباً بضمانة مصرفية اعتيادية. ولكن، مع تنامي رأسمال البلاد تنامياً سريعاً، والاقتصاد فيه أكثر فأكثر بتأسيس المصارف، فإن الأرضدة التي تقع تحت تصرف شركات الحسم هذه أصبحت كبيرة لدرجة أن هذه الشركات أخذت تقدم تسليفات على بوالص السلع المخزونة في مستودعات الأرضدة (dock warrants) أولاً، ومن ثم على بوالص الشحن التي تمثل سلعاً لم تصل بعد إلى البلاد، رغم أنه يجري ضمانها في أحيان كثيرة، وإن يكن ليس بوجه عام، بسحب كمبيالات على سماسرة السلع. وسرعان ما غيرت هذه الممارسة مجمل طابع التجارة الإنكليزية. إن التسهيلات المقدمة على هذا النحو

من قبل لومبارد ستريت رسخت مواقع سماسرة السلع في منسينغ لاين بدرجة كبيرة؛ وقد قدم سماسرة السلع بدورهم كل المزايا إلى التجار المستوردين، فانتفع هؤلاء الأخيرون بها إلى حد كبير، بحيث إذا كان قيام التاجر بأخذ ائتمان على بوليصة شحن أو حتى على قسائم السلع المخزونة في مستودعات الأرصفة يؤدي إلى انهيار سمعته قبل 25 عاماً، فإن هذه الممارسة اكتسبت الآن طابعاً شاملاً، بحيث غدت قاعدة، لا استثناء نادراً كما كانت قبل 25 عاماً خلت. وفضلاً عن ذلك، اتسع هذا النظام اتساعاً عظيماً إلى حد أن مبالغ طائلة تُدفع في لومبارد ستريت عن كمبيالات مسحوبة على محاصيل مقبلة في مستعمرات نائية. وبنتيجة مثل هذه التسهيلات في الائتمان وسّع التجار المستوردون أعمالهم في الخارج، ووظفوا رأسمالهم العائم (floating)، الذي كانوا يسيّرون به أعمالهم قبل الآن، في أكثر المشاريع المذمومة، أي في مزارع المستعمرات، التي لا يمكن لهم أن يمارسوا سوى سيطرة ضئيلة عليها أو لا يمكن أن يمارسوا عليها أية سيطرة بتاتاً. وهكذا نرى التشابك المباشر بين الائتمانات. فرأسمال البلاد، الذي تراكم في أقاليمنا الزراعية، يوضع بمبالغ صغيرة في مصارف الأرياف بهيئة ودائع، ليتمركز في لومبارد ستريت من أجل التوظيف. ولكن جرى الانتفاع به أول الأمر لتوسيع الأعمال في مناطقنا الصناعية والمنجمية، عن طريق إعادة حسم الكمبيالات في مصارف تلك المناطق؛ واستُخدم، ثانياً، لتقديم تسهيلات أكبر إلى مستوردي المنتجات الأجنبية، عن طريق إعطاء التسليفات على قسائم السلع المخزونة في مستودعات الأرصفة (dock warrants) وبوالص الشحن، وبذلك يتحرر رأس المال التجاري «الشرعي» للبيوتات التجارية في المؤسسات الأجنبية والمستعمرات، وقد يستخدم لذلك على نحو ذميم تماماً في مزارع ما وراء المحيط» (مجلة إيكونوميست، [20 تشرين الثاني/نوفمبر] 1847، ص 1334).

(*Economist*, [20 November], 1847, p. 1334).

هذا هو التشابك «البديع» للائتمانات. فالمودع الريفي يتوهم أنه أودع النقود في عهدة مصرفه وحده، ثم يتوهم أيضاً أن المصرفي حين يُقرض النقد فإنما يُقرضه إلى أشخاص معروفين له فحسب. ولا يساوره أي هاجس في أن هذا المصرفي يضع ودائعه تحت

تصرف سمسار الكمبيالات في لندن، الذي يقوم بعمليات ليس لأحدهما أدنى سيطرة عليها

لقد سبق أن رأينا كيف أن المشاريع العامة الكبيرة، مثل تمديد سكك الحديد، تستطيع أن تضاعف رأسمال الإقراض بصورة مؤقتة، بأن تُبقي المبالغ التي يودعها المساهمون، في حوزة المصرفيين لفترة معينة من الزمن إلى أن يحين أوان استخدامها الفعلي.

* * *

وبالمناسبة، فإن كتلة رأسمال الإقراض تختلف تماماً عن كمية وسائل التداول. ونعني بكمية وسائل التداول مجموع كل الأوراق المصرفية النقدية وكل النقد المعدني الموجودة والمتداولة في بلد معين، بما في ذلك سبائك المعادن الثمينة. إن جزءاً من هذه الكمية يؤلف احتياطي المصارف، الذي يتغير حجمه باستمرار.

[516] «في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1857» (تاريخ التعليق الموقت لمفعول قانون المصارف لعام 1844) «لم يزد إجمالي الاحتياطي في بنك إنكلترا وفروعه، عن 580,571 جنيهًا استرلينياً، وكان مجموع الودائع في ذلك الوقت يبلغ 22½ مليون جنيه، منها زهاء 6½ مليون تعود إلى مصرفيين من لندن». (تقرير قانون المصارف B.A. 1858، ص 57).

إن تقلبات سعر الفائدة (عدا التغيرات التي تطرأ خلال فترات زمنية أطول والفوارق في سعر الفائدة في مختلف البلدان؛ فالأولى مشروطة بتغيرات معدل الربح العام، والثانية مشروطة بالفوارق في معدلات الربح وفي مستوى تطور الائتمان)، تتوقف على عرض رأسمال الإقراض (مع بقاء سائر الظروف الأخرى، كدرجة الثقة، مثلاً، على حالها، إلخ)، أي رأس المال الذي يُقرض في شكل نقد، ونقد معدني، وأوراق نقدية، خلافاً لرأس المال الصناعي الذي يُقرض، بما هو عليه، في شكل سلعي، بتوسط الائتمان التجاري بين القائمين بتجديد الإنتاج أنفسهم.

غير أن كتلة رأس المال النقدي القابل للإقراض هذا مختلفة عن كتلة النقد المتداول ومستقلة عنها.

فلذا ما جرى أقراض عشرين جنيهاً، مثلاً خمس مرات في اليوم، فإن ذلك يعني إقراض رأسمال نقدي يبلغ 100 جنيه. وهذا يعني، في الوقت ذاته، أن هذه الجنيهاً العشرين قد قامت بوظيفة وسيلة شراء أو وسيلة دفع أربع مرات على الأقل؛ إذ لولا

توسط الشراء والدفع، الذي يجعل 20 جنيهاً تمثل الشكل المتحول لرأس المال (السلعة، بما في ذلك قوة العمل) أربع مرات على الأقل، لما ألفت رأسمالاً يبلغ 100 جنيه، بل خمسة استحقاقات دين مقدار الواحد منها 20 جنيهاً.

ويمكن لنا أن نفترض، بصدد بلدان الائتمان المتطور، أن كل رأس المال النقدي المتاح للإقراض مائل في شكل ودائع في المصارف وعند مُقرضي النقد. وينطبق ذلك، في الأقل، على الأعمال بصورة مانعة جامعة. زد على ذلك، أن الجزء الأعظم من وظائف التداول تتم عبر الائتمان ببساطة، بسهولة الائتمان وتنامي الثقة، من دون توسط النقد المعدني أو النقد الورقي، وذلك في أوقات السير الجيد للأعمال، قبل أن تبدأ المضاربة، بكل معنى الكلمة، فعلها.

إن الإمكانية البهتة لوجود مقادير كبيرة من الودائع بتوافر كمية قليلة نسبياً من وسائل التداول، تتوقف فقط على:

- (1) عدد الشراءات والمدفوعات، التي تنجزها قطع النقد الواحدة نفسها؛
- (2) عدد أشواط عودة قطع النقد إلى المصرف كوديعة، بحيث أن وظيفتها المتكررة كوسيلة شراء ووسيلة دفع تتم بتوسط تحولها المتجدد إلى وديعة. إن بائع المفرق، على [517] سبيل المثال، يودع لدى مصرفيه، كل أسبوع، 100 جنيه نقداً، ويدفع المصرفي بها جزءاً من وديعة الصناعي، وهذا الأخير يدفع بها إلى العمال؛ والعمال يدفعونها إلى بائع المفرق، الذي يودعها في المصرف من جديد. إن المائة جنيه التي أودعها بائع المفرق قد خدمت أولاً في دفع إيداع الصناعي، وثانياً في الدفع للعمال، وثالثاً في الدفع لبائع المفرق نفسه، ورابعاً في إيداع قسط آخر من رأس المال النقدي لبائع المفرق ذاته؛ وهكذا في ختام الأسبوع العشرين، سيكون قد أودع 2000 جنيه في المصرف بواسطة هذه المائة جنيه نفسها، ما لم يكن قد سحب شيئاً من هذا النقد لنفسه.

أما إلى أي مدى يبقى رأس المال النقدي هذا متعطلاً، فذلك ما يتضح فقط في جزر ومد الأرصدة الاحتياطية في المصارف. من هنا يخلص السيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا عام 1857، إلى أن الذهب الموجود في بنك إنكلترا هو رأس المال الاحتياطي «الوحيد»:

1258. «أعتقد أن سعر الحسم يتحدد في الواقع بمقدار رأس المال المتعطل الموجود في البلاد. إن مقدار رأس المال المتعطل يتمثل باحتياطي بنك إنكلترا، وهذا في الواقع احتياطي من الذهب. ولذلك، حين يتسرب الذهب، فإن مقدار رأس المال المتعطل يتناقص في البلاد،

وبذا تتصاعد قيمة الجزء الباقي منه». - [شهادة نيومارتش] 1364. «إن احتياطي الذهب في بنك إنكلترا هو، في الحقيقة، الاحتياطي المركزي أو احتياطي النقد الموجود، الذي تركز عليه كامل الأعمال في البلاد. وهذا الاحتياطي، أو هذا الخزان يتأثر دائماً بتغير أسعار الصرف الخارجية». (تقرير حول قوانين المصارف، 1857).

(Report on Bank Acts, 1857).

* * *

تقدم الاحصائيات المتعلقة بالصادرات والواردات مقياساً لتراكم رأس المال الفعلي، أي رأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي. وهي تبين دائماً أنه، في إطار الصناعة الإنكليزية التي تمضي حركة تطورها على شكل دورات كبرى عُشرية (1815 - 1870) أن الحد الأقصى لفترة الازدهار الأخيرة قبل الأزمة يظهر بمثابة حد أدنى لفترة الازدهار اللاحقة، ثم يحلّ حد أقصى جديد، أعلى بكثير.

كانت القيمة الفعلية أو المعلنة للمنتجات المصدرة من بريطانيا العظمى وإيرلندا تبلغ 40,396,300 جنيه استرليني في سنة الازدهار 1824. ومع نشوب أزمة 1825 هبط مقدار الصادرات دون هذا المبلغ، وأخذ يتقلب بين 35 و39 مليوناً في السنة. وبعودة الازدهار في عام 1834، ارتفعت الصادرات فوق المستوى الأعلى السابق وبلغت 41,649,191 جنيهًا، ووصلت في عام 1836 إلى الحد الأقصى الجديد البالغ 53,368,571 جنيهًا. وفي عام 1837 هبطت من جديد إلى 42 مليوناً، بحيث بات الحد الأدنى الجديد أعلى من الحد الأقصى القديم، ثم أخذ يتقلب بين 50 و53 مليوناً. [518] ثم افضت عودة الازدهار إلى رفع مقدار الصادرات في عام 1844 إلى 58½ مليون، وهذا يتجاوز بكثير الحد الأقصى لعام 1836. وبلغت الصادرات 60,111,082 جنيهًا في عام 1845؛ ثم هبطت إلى 57 مليوناً وأكثر في عام 1846، وما يقارب 59 مليوناً في عام 1847 و53 مليوناً في عام 1848، ثم ارتفعت إلى 63½ مليون في عام 1849، وإلى 99 مليوناً في عام 1853، و97 مليوناً في عام 1854، و94½ مليون في عام 1855، وما يقارب 116 مليوناً في عام 1856، ثم وصلت إلى الحد الأقصى البالغ 122 مليوناً في عام 1857. ثم هبطت في عام 1858 إلى 116 مليوناً، ولكنها عادت لترتفع في عام 1859 إلى 130 مليوناً، وفي عام 1860 إلى 136 مليوناً، وفي عام

1861 لم تؤلف سوى 125 مليوناً (وهنا أيضاً يزيد الحد الأدنى الجديد عن الحد الأقصى السابق)، وارتفعت في عام 1863 إلى $146\frac{1}{2}$ مليون. ويمكن، بالطبع، تبيان الشيء نفسه بالنسبة إلى الواردات التي تعكس توسع السوق؛ أما هنا فإن كل ما يهمنا تناوله يتعلق بنطاق الإنتاج. [من البديهي أن ذلك لا يصح على إنكلترا إلا في زمن الاحتكار الفعلي للصناعة؛ ولكنه يصح أيضاً بوجه عام على جميع البلدان ذات الصناعة الحديثة الكبرى، طالما أن السوق العالمي مستمر في الاتساع. ف. إنجلز].

(2) تحويل رأس المال أو الإيراد إلى نقد يتحول إلى رأسمال إقراض

ندرس هنا تراكم رأس المال النقدي بمقدار ما لا يعبر عن الركود في تدفق الائتمان التجاري أو عن الاستخدام المقتصد، سواء في وسائل التداول الجارية فعلاً، أم في رأس المال الاحتياطي للوسطاء المنخرطين في تجديد الإنتاج.

عدا عن هاتين الحالتين، يمكن لتراكم رأس المال النقدي أن ينشأ عن تدفق غير اعتيادي للذهب كما في عامي 1852 و 1853 بعد اكتشاف مناجم الذهب الجديدة في أستراليا وكاليفورنيا. وقد أودع هذا الذهب في بنك إنكلترا. تلقى المودعون لقاءه أوراقاً نقدية، لم يودعوها مباشرة في المصارف. على هذا النحو تزايدت كمية وسائل التداول تزايداً غير اعتيادي. (شهادة ويجيلين، لجنة المصارف B.C. 1857، رقم 1329). وسعى البنك إلى استخدام هذه الودائع بخفض سعر الحسم إلى 2%. وتنامت كتلة الذهب المتكدسة في البنك إلى 22 - 23 مليوناً خلال ستة أشهر من عام 1853.

إن التراكم لدى سائر الرأسماليين الذين يُقرضون النقد يجري بالطبع في شكل نقدي مباشرة، في حين أن التراكم الفعلي لرأس المال الصناعي يتم، عادة، كما رأينا، بزيادة عناصر رأس المال الإنتاجي نفسه. وعليه، فإن تطور نظام الائتمان والتركز الهائل [519] لأعمال إقراض النقد بين أيدي المصارف الكبرى لا بد وأن يقودا، في ذاتهما ولذاتهما، إلى تعجيل تراكم رأسمال الإقراض بوصفه شكلاً من التراكم يختلف عن التراكم الفعلي. لذا، فإن هذا التطور السريع لرأسمال الإقراض هو نتيجة للتراكم الفعلي، لأنه ثمرة تطور عملية تجديد الإنتاج؛ فالربح الذي يؤلف منبع التراكم لهؤلاء الرأسماليين النقديين، ليس سوى جزء من فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسماليون المنخرطون في تجديد الإنتاج

(وهو في الوقت نفسه تملك لجزء من الفائدة عن مدخرات الآخرين). إن رأسمال الإقراض يتراكم في آن واحد على حساب الصناعيين والتجار. لقد رأينا كيف أن سعر الفائدة يمكن أن يرتفع عالياً في الأطوار غير المؤاتية من الدورة الصناعية، بحيث أنه يتطلع كلياً ربح بعض الفروع الموجودة في ظروف غير مؤاتية بخاصة. وتهبط في الوقت نفسه أسعار سندات الدولة وغيرها من السندات. وإن هذه اللحظة بالذات هي التي يشتري فيها الرأسماليون النقديون كميات كبيرة من السندات التي هبطت قيمتها والتي تستعيد قيمتها ثانية بسرعة إلى المستوى الاعتيادي السابق بل تتخطاه في أطوار تالية. فيُعاد بيع هذه السندات، ويتم بذلك الاستيلاء على جزء من رأس المال النقدي للجمهور. أما ذلك الجزء من السندات الذي يبقى بين أيدي الرأسماليين الذين اشتروه فيدّر فائدة أكبر لأنه قد جرى شراؤه بسعر متدن. ولكن سائر الأرباح التي يجنيها الرأسماليون النقديون ويعيدون تحويلها إلى رأسمال، إنما يحولونها بادئ الأمر إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وهكذا، فإن تراكم هذا الأخير، كشيء متميز عن التراكم الفعلي، رغم أنه برعم من براعمه، طالما أننا نقصر المعالجة على الرأسماليين النقديين والمصرفيين أنفسهم، إلخ، يبرز بوصفه تراكماً لهذه الطبقة الخاصة من الرأسماليين. وينبغي لهذا التراكم أن يتنامى مع كل توسع في نظام الائتمان، الذي يصاحب الاتساع الفعلي لعملية تجديد الإنتاج.

ولو كان سعر الفائدة متدنياً، فإن هبوط قيمة رأس المال النقدي هذا يقع أساساً على كاهل المودعين لا المصارف. لقد كانت ثلاثة أرباع الودائع في إنكلترا تجشم في المصارف من دون أن تدّر فائدة، قبل نشوء المصارف المساهمة. وإذا دُفعت في الوقت الحاضر فائدة عن الودائع، فإنها أدنى من سعر الفائدة الجارية بدرجة واحدة على الأقل. أما بالنسبة إلى تراكم نقد بقية الرأسماليين، فإننا نغفل ذلك الجزء منه الموظف في السندات المولدة للفائدة، والذي يتراكم في هذا الشكل. ونقصر بحثنا على ذلك الجزء الذي يطرح في السوق كرأسمال نقدي قابل للإقراض.

لدينا هنا، في المقام الأول، ذلك الجزء من الربح، الذي لا يُنفق كإيراد، بل يُكرّس للتراكم، ولكنه لا يجد في بداية الأمر أي استخدام له في مشروع الرأسماليين الصناعيين [520] أنفسهم. ويوجد هذا الربح في شكل رأسمال سلعي مباشر، ويمثل جزءاً من قيمة رأس المال هذا، ويتحقق معه في النقد. فإذا لم يُحوّل (ترك التاجر لفترة ما خارج الاعتبار، حيث سنتحدث عنه بشكل خاص) مجدداً إلى عناصر إنتاج لرأس المال السلعي، فلا بدّ له من أن يبقى لفترة من الزمن في شكل نقد. وتزايد هذه الكتلة تبعاً لكتلة رأس المال

ذاته، حتى لو انخفض معدل الربح. وإن الجزء المزمع إنفاقه كإيراد، يُستهلك بالتدريج، ولكنه يؤلف في غضون ذلك، كوديعة، رأسمال إقراض لدى المصرفي. لذا، فإن نمو ذلك الجزء من الربح الذي يُنفق كإيراد يعبر عن نفسه كتراكم تدريجي، متكرر باستمرار، لرأسمال الإقراض. وكذلك حال الجزء الآخر، المكرس للتراكم. وعليه، فإن تزايد الإيراد، أي تزايد استهلاك الرأسمالين الصناعيين والتجارين يعبر عن نفسه، كلما تطور نظام الائتمان وتنظيمه، كتراكم لرأسمال الإقراض. وينطبق ذلك على كل الإيرادات، بمقدار ما يجري استهلاكها بالتدريج، أي على الربح العقاري، والأجور في أشكالها العليا، وإيراد الطبقات غير المنتجة، إلخ. فهذه الإيرادات جميعاً تكتسب، في وقت معين، شكل إيراد نقدي، وتصبح لذلك قابلة للتحويل إلى ودائع، وبالتالي إلى رأسمال إقراض. ومما يصح قوله على كل إيراد سواء كان مكرساً للاستهلاك أم للتراكم، منذ أن يوجد في شكل نقدي معين، إنه جزء من قيمة رأس المال السلعي محوّل إلى نقد، وبالتالي فهو تعبير عن التراكم الفعلي ونتيجة له، ولكنه ليس رأسمالاً إنتاجياً. وحين يكون الغازل قد بادل غزوله لقاء القطن، وبادل الجزء الذي يؤلف إيراده بنقد، فإن الوجود الفعلي لرأسماله الصناعي يتمثل في الغزول التي انتقلت الآن إلى يد النسيج أو ربما إلى يد مستهلك فردي، وهذه الغزول تمثّل، سواء كرسّت لتجديد الإنتاج أم للاستهلاك - وجوداً للقيمة - رأسمال وفائض القيمة الذي تحتويه. ويتوقف مقدار فائض القيمة المتحول إلى نقد على مقدار فائض القيمة الذي تحتويه الغزول. ولكن ما إن يتحوّل فائض القيمة إلى نقد، حتى يغدو النقد وجوداً قيمياً لفائض القيمة هذا لا أكثر. وبهذه الصفة يصبح لحظة من رأسمال الإقراض. ولا يقتضي ذلك سوى تحويله إلى وديعة، إذا لم يقدّم مالكة نفسه بإقراضه أصلاً. ولكن إعادة تحويله إلى رأسمال إنتاجي تتطلب، بالمقابل، أن يبلغ في بادئ الأمر حداً أدنى معيناً.

الفصل الثاني والثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. III (خاتمة)

إن كتلة النقد التي يُعاد تحويلها إلى رأسمال هي نتيجة لعملية تجديد الإنتاج الهائلة، ولكن هذه الكتلة، عند معاينتها لذاتها، بوصفها رأسمالاً نقدياً قابلاً للإقراض، ليست كتلة من رأسمال التجديد الإنتاجي.

إن أهم ما يتمخض عن دراستنا السابقة يتلخص في أن توسع ذلك الجزء من الإيراد الذي يكرّس للاستهلاك (وهنا نغفل العامل، لأن إيراده يساوي رأس المال المتغير) يتجلى بادی الأمر كتراكم لرأس المال النقدي. وعليه، يدخل في تراكم رأس المال النقدي عنصر يختلف جوهرياً عن التراكم الفعلي لرأس المال الصناعي، ذلك لأن جزء المنتج السنوي، المكرّس للاستهلاك لا يغدو رأسمالاً بأي حال من الأحوال. إن جزءاً آخر من المنتج السنوي يعوّض عن رأس المال، أي رأس المال الثابت لمنتجي وسائل الاستهلاك، ولكن، بحدود ما يتحوّل فعلياً إلى رأسمال، فإنه يوجد في الشكل العيني لإيراد منتجي رأس المال الثابت هذا. وإن ذلك النقد، الذي يمثل الإيراد، والذي يخدم كوسيط محض للاستهلاك، يتحول بانتظام، ولفترة معينة من الزمن، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وبمقدار ما يمثل هذا النقد الأجور، فإنه يمثل، في الوقت نفسه، الشكل النقدي لرأس المال المتغير؛ وبمقدار ما يعوّض هذا النقد عن رأس المال الثابت لمنتجي وسائل الاستهلاك فإنه يمثل الشكل النقدي الذي يكتسبه رأس المال الثابت مؤقتاً، ويخدم في شراء عناصر رأس المال الثابت هذا الذي يتوجب التعويض عنه عينياً. ولكنه لا

يعتبر، في ذاته، لا في هذا الشكل ولا في ذاك، عن التراكم، رغم أن كتلته تنمو مع اتساع نطاق عملية تجديد الإنتاج. ولكنه يؤدي، بصورة مؤقتة، وظائف نقد قابل للإقراض، أي وظائف رأسمال نقدي. وعليه لا بد لتراكم رأس المال النقدي، من هذه الزاوية، أن يعكس على الدوام تراكماً لرأس المال أكبر مما هو جارٍ فعلاً، نظراً لأن [522] توسع الاستهلاك الفردي يظهر، بسبب توسط النقد، كتراكم لرأس المال النقدي، ويوفر الشكل النقدي اللازم للتراكم الفعلي، للنقد الذي يفتح مجالات جديدة لتوظيف رأس المال.

لذا، فإن تراكم رأس المال النقدي القابل للإقراض لا يعتبر، جزئياً، إلا عن واقع أن كل النقد الذي يتحول إليه رأس المال الصناعي في مجرى عملية دورته، لا يكتسي شكل نقد يسلفه القائمون بتجديد الإنتاج، بل شكل نقد يقترضونه، بحيث يظهر تسليف النقد الذي يجري في عملية تجديد الإنتاج كتسليف لنقد مُقترض. والواقع أن أحدهم يقوم، على أساس الائتمان التجاري، بإقراض الآخر ما يحتاج إليه من نقد في عملية تجديد الإنتاج. ولكن ذلك يكتسي الشكل التالي، وهو أن المصرفي الذي يُقرضه قسم من القائمين بتجديد الإنتاج، هذا النقد، يقوم هو بإقراضه إلى قسم آخر من القائمين بتجديد الإنتاج، وبذلك يظهر المصرفي في صورة مُعطي النعم، وفي الوقت نفسه يتمتع المصرفي بالسيطرة التامة على رأس المال هذا، بوصفه وسيطاً.

بقي أن نشير إلى بعض الأشكال الخاصة من تراكم رأس المال النقدي. ثمة رأسمال يتحرر، على سبيل المثال، إثر هبوط أسعار عناصر الإنتاج، المواد الأولية، إلخ. فإذا لم يستطع الصناعي أن يوسع عملية تجديد إنتاجه مباشرة، فإن قسماً من رأسماله النقدي يصبح فائضاً ويُقصى عن الدورة، فيتحوّل إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وعلاوة على ذلك، يتحرر رأسمال أيضاً في شكل نقدي عند التاجر بخاصة، ما إن تطرأ انقطاعات على سير أعماله. فإذا ما أنجز التاجر سلسلة من الصفقات ولم يكن بوسع الشروع في سلسلة جديدة إلا في وقت لاحق من جراء مثل هذه الانقطاعات، فإن النقد المتحقق لا يمثل بالنسبة له غير كنز، غير رأسمال فائض. ولكنه يمثل في الوقت نفسه تراكماً مباشراً لرأسمال نقدي قابل للإقراض. ويعتبر تراكم رأس المال النقدي، في الحالة الأولى، عن تكرار عملية تجديد الإنتاج في ظل شروط أفضل، وعن تحرير فعلي لجزء من رأس المال المقيّد من قبل، أي يعتبر عن إمكانية توسيع عملية تجديد الإنتاج بالوسائل النقدية نفسها. ويعتبر، في الحالة الثانية، عن انقطاع محض في سير الصفقات. ولكن النقد يتحوّل، في الحالتين الاثنتين، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض، ويمثل تراكماً لرأس المال النقدي

هذا عينه، ويؤثر، بصورة متساوية، في سوق النقد وسعر الفائدة، رغم أنه تتجلى في الحالة الأولى شروط أفضل وفي الحالة الثانية عوائق تكبح عملية التراكم الفعلية. أخيراً، مما يؤثر في تراكم رأس المال النقدي عدد الناس الذين يعززون وضعهم لدرجة كبيرة فيهجرون مجال تجديد الإنتاج. ويزداد عدد هؤلاء بمقدار ما تزداد الأرباح التي يتم خلقها خلال الدورة الصناعية الكبرى. في هذه الحالة، يعتبر تراكم رأس المال النقدي القابل للإقراض، من جهة، عن تراكم فعلي (بمقداره النسبي)، ولا يعتبر، من جهة [523] أخرى، إلا عن نطاق تحول الرأسمالين الصناعيين إلى محض رأسمالين نقديين.

أما بخصوص الجزء الباقي من الربح، الذي لا يُكرّس للاستهلاك كإيراد، فإنه لا يتحول إلى رأسمال نقدي إلا في حالة تعذر استخدامه مباشرة لتوسيع الأعمال في مجال الإنتاج الذي تم خلقه فيه. ويمكن أن يرجع ذلك إلى سببين. إما لأن هذا المجال من الإنتاج قد تشبّع برأس المال. أو لأن المبلغ المتراكم ينبغي، كيما يستطيع أن يؤدي وظيفة رأسمال، أن يصل أولاً إلى مقدار معين تحدده النسب الكمية لتوظيفات رأس المال الجديدة اللازمة في مشروع معين. لذا يجري تحويل المبلغ المتراكم، بادئ الأمر، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض فيخدم في توسيع الإنتاج في ميادين أخرى. وإذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى تبقى ثابتة على حالها، فإن كتلة الربح المخصصة لإعادة تحويلها إلى رأسمال تتوقف على كتلة الربح الذي تم إنتاجه، أي تتوقف بالتالي على اتساع عملية تجديد الإنتاج ذاتها. أما إذا واجه استخدام هذا التراكم الجديد أية مصاعب، كالافتقار إلى ميادين توظيف، أي إذا حصل إشباع في فروع الإنتاج وفيض في عرض رأسمال الإقراض، فإن هذه الوفرة في رأس المال النقدي القابل للإقراض لا تكشف إلا عن محدودية الإنتاج الرأسمالي. وإن ما يعقب ذلك من مضاربة في الائتمان يدل على أنه ليست ثمة عقبات إيجابية تعترض سبيل استخدام رأس المال الفائض هذا. ولكن هناك عوائق تنشأ عن قوانين النمو الذاتي لقيمة رأس المال، بسبب الحدود التي يمكن لرأس المال أن ينمو ذاتياً في نطاقها كرأسمال. إن وفرة رأس المال النقدي، بما هو عليه، لا تعتبر بالضرورة عن فيض إنتاج، ولا حتى عن ضيق ميادين توظيف رأس المال.

إن تراكم رأسمال الإقراض يكمن، ببساطة، في أن النقد يترسّب كنقد مخصص للإقراض. وتختلف هذه العملية اختلافاً بيناً عن التحويل الفعلي للنقد إلى رأسمال؛ فهي محض تراكم للنقد في شكل يمكن تحويله به إلى رأسمال. ولكن يمكن لهذا التراكم، كما بينا من قبل، أن يعتبر عن لحظات تختلف كثيراً عن التراكم الفعلي. وطالما بقي

التراكم الفعلي مستمراً في الاتساع، فإن هذا الاتساع في تراكم رأس المال النقدي يمكن أن يكون نتيجة له، جزئياً، وأن يكون، جزئياً، نتيجة لحظات أخرى مصاحبة له ولكنها مختلفة تماماً عنه، وأخيراً يمكن أن يكون، جزئياً، حتى نتيجة لتوقف التراكم الفعلي. وإذا لم يكن ثمة من سبب سوى أن تراكم رأسمال الإقراض يتسع بفعل عوامل مستقلة عن التراكم الفعلي وإن كانت مصاحبة له، فلا بدّ إذن من أن تنشأ دائماً وفرة في رأس المال النقدي خلال أطوار معينة من الدورة الكبرى، وتزداد هذه الوفرة مع تطور الائتمان. ولا بد، بالتالي، أن تشتد مع هذه الوفرة ضرورة توسيع عملية الإنتاج لتتجاوز حدودها الرأسمالية، أي ينشأ فيض في التجارة، وفيض في الإنتاج، وفيض في الائتمان. وفي الوقت نفسه، يجري ذلك حتماً بأشكال تستدعي حركة معاكسة.

ولا حاجة بنا هنا إلى تناول مسألة تراكم رأس المال النقدي من الربح العقاري والأجور، إلخ. ولكن ثمة جانب ينبغي التأكيد عليه، وهو أن مهمة الادخار والتكشف الفعليين (على يد المكتنزين)، بقدر ما يؤدي ذلك إلى توافر عناصر التراكم، إنما يليقها تقسيم العمل، في سير تطور الإنتاج الرأسمالي، على عاتق أولئك الذين يحصلون على الحد الأدنى من هذه العناصر، والذين كثيراً ما يخسرون مذكراتهم، كما يحصل للعمال عند إفلاس المصارف. ومن جهة نرى أن الرأسمالي الصناعي لا «يدخر» رأسماله بنفسه، بل يسيطر على مذكرات الآخرين بما يتناسب ومقدار رأسماله؛ ومن جهة أخرى فإن الرأسمالي النقدي يجعل من مذكرات الآخرين رأسماله الخاص، ويجعل من الائتمان، الذي يحضه الرأسماليون المنخرطون في عملية تجديد الإنتاج لبعضهم البعض والذي يحضه الجمهور إياهم، مصدراً خاصاً لثرائه الشخصي. ومع ذلك ينهار الوهم الأخير للنظام الرأسمالي، الوهم القائل إن رأس المال هو ثمرة عمل المرء وادخاره. فلا يعود الأمر مقتصرًا على أن الربح يقوم على تملك عمل الآخرين، بل أن رأس المال، الذي يتم بواسطته تحريك واستغلال عمل الآخرين يتألف من ملكية الآخرين، التي يضعها الرأسمالي النقدي تحت تصرف الرأسمالي الصناعي ويستفيد منها ليستغل بدوره هذا الأخير.

ثمة حاجة لتقديم بعض الملاحظات عن رأسمال الإقراض.

لقد بيّنا أعلاه أن عدد المرات التي يمكن لقطع النقد الواحدة ذاتها أن تؤدي فيها وظيفة رأسمال إقراض، يتوقف كلياً على التالي

(1) عدد المرات التي تُحقّق فيها [هذه القطع] قيمةً سلعية في عملية الشراء أو الدفع، أي تنقل رأسمالاً، وعدد المرات التي تحقّق فيها إيراداً. أما عدد المرات التي تنتقل فيها

إلى يد آخرين كقيمة متحققة، سواء كرأسمال أم إيراد، فذلك يتوقف، بداهة، على سعة التداولات الفعلية وكتلتها؛

(2) ويتوقف ذلك على التوفير في المدفوعات وعلى تطور نظام الائتمان وتنظيمه؛

(3) أخيراً، يتوقف ذلك على تشابك الائتمانات وسرعة إنجازها، بحيث أن النقد الذي يترسب في نقطة معينة كإيداع، ينطلق على الفور من نقطة أخرى كقرض.

وحتى لو افترضنا أن الشكل الذي يوجد به رأسمال الإقراض هو النقد الفعلي حصراً، الذهب أو الفضة، أي السلعتين اللتين تخدم مادتهما كمقياس للقيمة، فإن جزءاً كبيراً من رأس المال النقدي هذا يكون في هذه الحالة أيضاً صورياً بالضرورة، أي مجرد صك [525] تملك قيمة، نوعاً من رموز القيمة. وبما أن النقد يقوم بوظيفته في دورة رأس المال، فإنه وإن كان يؤلف رأسمالاً نقدياً في لحظة معينة، لا يتحول إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض، بل يُبادل لقاء عناصر رأس المال الإنتاجي، أو يُنفق كوسيلة تداول عند تحقيق الإيراد، ولذلك لا يمكن أن يتحول ثانية إلى رأسمال إقراض بالنسبة إلى مالكة. وبما أن النقد يتحول إلى رأسمال إقراض، ويظل المبلغ نفسه من النقد يمثل، على نحو متكرر، رأسمال إقراض، فمن الواضح أنه لا يوجد في شكل نقد معدني إلا في نقطة واحدة؛ أما في سائر النقاط الأخرى فلا يوجد إلا في شكل حق في رأس المال. وينبع تراكم هذه الحقوق، حسب فرضيتنا، عن التراكم الفعلي، أي عن تحويل قيمة رأس المال السلعي، إلخ، إلى نقد؛ ومع ذلك فإن تراكم هذه الحقوق أو صكوك الملكية، بما هو عليه، يختلف عن التراكم الفعلي الذي ينشأ عنه، مثلما يختلف عن التراكم المقبل (عن عملية الإنتاج الجديدة) الذي يتم بتوسط إقراض النقد.

في الوهلة الأولى (Prima facie) يوجد رأسمال الإقراض دوماً في شكل نقد⁽⁹⁾، ثم

(9) تقرير قانون المصارف، B.A.، 1857. شهادة المصرفي تويلز: «4516. «بوصفك مصرفياً، هل تعاطى الأعمال برأس المال أم بالنقد؟ - نحن نتعامل بالنقد». - 4517. «كيف توضع الودائع في مصرفكم؟ - بالنقد». - 4518. «كيف تدفع؟ - بالنقد». - [4519]. «أيمكن للمرء أن يطلق عليها أي اسم آخر غير النقد؟ - كلا».

إن أوفرستون (أنظر الفصل السادس والعشرين) يخلط باستمرار بين رأس المال (Capital) والنقد (money). وإن قيمة النقد (value of money) تعني عنده الفائدة أيضاً، ولكن بمقدار ما تتحدد هذه الأخيرة بكتلة النقد؛ وينبغي له «قيمة رأس المال» (Value of capital) أن تعني فائدة، بمقدار ما تتحدد بالطلب على رأس المال الإنتاجي وبالربح الذي يدرّه. يقول أوفرستون: 4140. «يجب استعمال كلمة «رأسمال» بحذر». - 4148. «إن تصدير الذهب من إنكلترا يعني إنقاص مقدار

[526] يوجد لاحقاً كحق في النقد، نظراً لأن النقد الذي كان يوجد به في الأصل بات مائلاً الآن بيد المُقترض في شكل نقد فعلي. أما بالنسبة إلى المُقرض، فقد تحول رأسمال الإقراض إلى حق في الحصول على النقد، إلى صك ملكية. وعليه، يمكن للكتلة نفسها من النقد الفعلي أن تمثل كتلاً مختلفة جداً من رأس المال النقدي. إن النقد المحض، سواء كان يمثل رأسمالاً متحققاً أم إيراداً متحققاً، يصبح رأسمال إقراض من خلال فعل الإقراض المحض، من خلال تحوله إلى ايداع، إذا ما أخذنا في الاعتبار الشكل العام في نظام الائتمان المتطور. إن الايداع هو رأسمال نقدي بالنسبة إلى المودع. ولكنه قد يكون، في يد المصرفي، مجرد رأسمال نقدي كامن، هاجع في خزائنه هو بدلاً من خزائن مالك رأس المال⁽¹⁰⁾

= النقد في البلاد، ولا بد لذلك بالطبع من أن يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق النقد عموماً [ولكن ليس في سوق رأس المال، حسب رأيه]. - 4112. ويقدر ما يتسرب النقد خارج البلاد، بقدر ما تتناقص كميته داخل البلاد. وإن هذا التناقص لكمية النقد الذي يبقى في البلاد يؤدي إلى رفع قيمة هذا النقد [كان هذا يعني في الأصل، حسب نظريته، تزايداً في قيمة النقد كتنقد بالمقارنة مع قيم السلع، بفعل تناقص وسائل التداول، علماً بأن هذا التزايد في قيمة النقد يساوي بالتالي هبوطاً في قيم السلع. ولكن بما أنه جرت في غضون ذلك البرهنة، له نفسه، برهاناً لا يقبل النقض، أن كتلة النقد المتداول لا تحدد الأسعار، فإن تناقص كمية النقد كوسيلة تداول ينبغي أن يرفع الآن قيمته كـرأسمال حامل للفائدة ويرفع بالتالي سعر الفائدة]. «وإن هذا التزايد لقيمة المتبقي من النقد يؤدي إلى وقف تسرب النقد إلى الخارج، ويستمر ذلك إلى أن تستعاد كمية النقد اللازمة لإعادة التوازن». ثمة المزيد من التفاصيل عن تناقضات أوفرستون لاحقاً.

(10) من هنا يبدأ الخلط المتمثل في اعتبار الاثنين «نقداً»: الوديعة بوصفها مطالبة بالدفع من جانب المصرفي، والنقد المودع الموجود بين يدي المصرفي. وأثناء الادلاء بشهادة أمام اللجنة المصرفية عام 1857 يورد المصرفي توليز المثال التالي: «أبدأ أعمالني بـ 10,000 جنيه استرليني. فاشترى سلماً بـ 5000 جنيه، وأضعها في مستودعي. أما الـ 5000 جنيه الأخرى فأودعها لدى أحد المصرفيين، كيما استخدمها تبعاً للحاجة. لكنني أعتبر كل المبلغ بوصفه رأسمالي، رغم أن 5000 جنيه من هذا المبلغ ماثلة في شكل وديعة أو نقد (4528)». يستثير هذا المثال السجال الغريب التالي: 4531. «إذن فقد أعطيت الـ 5000 جنيه استرليني من أوراق النقدية إلى شخص آخر؟ - نعم». 4532. «إذن فلدى هذا الشخص الآخر 5000 جنيه ايداع؟ - نعم، بالطبع». - 4533. «وأنت أيضاً لديك ايداع 5000 جنيه؟ - صحيح تماماً». 4534. «هو لديه 5000 جنيه من النقد، وأنت لديك 5000 جنيه من النقد؟ - نعم». 4535. «ولكن ذلك آخر المطاف ليس شيئاً غير النقد؟ - كلا».

إن طبقة الرأسماليين النقديين تنمو بنمو الثروة المادية؛ فمن جهة أولى تتزايد ثروة [527] وعدد الرأسماليين المتقاعدين، أي الريعيين؛ وثانياً يتعزز تطور نظام الائتمان مما يفضي إلى تزايد عدد المصرفيين ومقرضي النقد والماليين، إلخ. ومع تطور رأس المال النقدي المتاح تنمو كتلة السندات المالية، وسندات الدولة والأسهم، المولدة للفائدة، إلخ، كما يَبْنا من قبل. ولكن الطلب على رأس المال النقدي المتاح ينمو هو الآخر في الوقت ذاته، ويبدأ السماسرة الذين يتخذون من أعمال المضاربة بهذه السندات مهنة، يلعبون دوراً رئيسياً في سوق النقد. ولو كانت سائر أعمال بيع وشراء هذه السندات تعبيراً عن توظيفات فعلية لرأس المال فقط، لكان من حقنا القول إنها لا يمكن أن تؤثر في الطلب على رأسمال الإقراض، لأنه حين يبيع آ سندات فإنه يسحب مقدراً من النقد مماثلاً لما يضعه ب فيها. ولكن حتى إذا كان السند نفسه موجوداً، من دون وجود رأس المال (أو على الأقل من دون وجود رأس المال النقدي) الذي يمثله السند بالأصل، فإنه يخلق على الدوام طلباً جديداً، بنفس النسبة (pro tanto)، على مثل رأس المال النقدي هذا. ولكنه في كل الأحوال رأسمال نقدي كان تحت تصرف ب في السابق، وهو الآن تحت تصرف آ.

تقرير قانون المصارف B.A. 1857. رقم 4886: «هل ترى أنني أصف الأسباب المحددة لسعر الحسم وصفاً صحيحاً حين أقول إنه ينتظم بمقدار رأس المال المائل في السوق، الذي يمكن أن يُستخدم لحسم الكمبيالات التجارية كصنف مختلف عن غيره من السندات المالية؟» -

= إن الخلط هنا يرجع في جانب منه إلى التالي: يستطيع آ، بعد أن أودع 5000 جنيه في المصرف، أن يسحب على هذا المبلغ، وأن يتصرف به كما لو أنه ما يزال بحوزته تماماً. بهذا المعنى يؤدي النقد، بالنسبة له، وظيفة نقد كامن. ولكن في كل مرة يسحب فيها من هذا النقد، فإنه ينقص إيداعه بالنسبة نفسها (pro tanto). وإذا ما سحب من المصرف نقداً فعلياً، وكان نقده قد أقرض أصلاً، فإن ما يدفع له ليس نقده الخاص، بل نقد مودعين آخرين. وإذا سدد آ ديناً إلى ب بشيك على مصرفه، وأودع ب هذا الشيك لدى مصرفه، وكان لدى مصرفي المودع آ شيك على مصرفي المودع ب، فإن المصرفين يتبادلان الشيكات لا غير، ويكون النقد الذي أودعه آ قد قام بوظيفة نقد مرتين: أولاً بين يدي ذاك الذي استلم النقد الذي أودعه آ، وثانياً بين يدي آ نفسه. إن الوظيفة الثانية كانت تكمن في تسوية استحقاقات ديون (استحقاق دين آ على مصرفه، واستحقاق دين هذا الأخير على المصرفي ب) من دون تدخل النقد. هنا تفعل الوديعة فعلها كنقد مرتين أي بالتحديد كنقد فعلي ثم كحق في الحصول على النقد. إن الحق البسيط في الحصول على النقد يمكن أن يحل محل النقد ولكن بالتسوية المتبادلة لاستحقاقات الديون فقط.

[تشابمان]: «كلا، أعتقد أن سعر الفائدة يتأثر بسائر السندات القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة (all convertible securities of a current character) ومن الخطأ أن نحصر المسألة في إطار حسم الكمبيالات لا غير، لأنه حين ينشأ طلب كبير على النقد لقاء» [رهن] «سندات دين حكومية، أو حتى سندات الخزينة كما حدث مؤخراً لدرجة كبيرة، وبفائدة تتجاوز كثيراً سعر الفائدة التجاري، فمن السخف القول إن عالماً التجاري لا يتأثر بذلك؛ إنه يتأثر بذلك تأثيراً جسيماً». - 4890.

«حين تُطرح في السوق سندات سليمة وصالحة للتصريف، كتلك التي يعترف بها المصرفيون، وابتغي مالكوها اقتراض النقد عليها، فإن ذلك يؤثر، دون أي شك، على الكمبيالات التجارية؛ إذ لا يمكن لي، على سبيل المثال، أن أتوقع أن يقرضني شخص ما نقداً بفائدة 5% على الكمبيالات التجارية، حين يكون بوسعه إقراض هذا النقد في الوقت المعني على سندات دين حكومية، إلخ بفائدة 6%؛ إن ذلك يؤثر علينا بالطريقة نفسها؛ فلا أحد يمكن أن يطلب مني أن أحسم كمبيالته بفائدة 5½% عندما أستطيع أن أقرض نقدي بفائدة 6%». - 4892. «إننا لا نقول عن الأشخاص الذين يشترون سندات بـ 2000 أو 5000 أو 10,000 جنيه معتبرين ذلك توظيفاً مضموناً لرأس المال، إنهم يؤثرون على سوق النقد تأثيراً جسيماً. فحين تسألني عن سعر الفائدة لقاء» [رهن] «سندات دين الحكومة، فإنني أقصد أناساً يتعاملون بمئات الآلاف من الجنيهات، أي عمن يسمون بالسماسرة، الذين يكتبون بمقادير ضخمة من القروض العامة أو يشترون سنداتهما من السوق، ثم يضطرون للاحتفاظ بهذه السندات إلى أن يحين الوقت الذي يستطيعون فيه بيعها بيعاً مربحاً؛ إن هؤلاء الناس مرغمون على اقتراض النقد لهذا الغرض».

[528] إن تطور نظام الائتمان يفضي إلى خلق أسواق نقد كبيرة متركزة، مثل لندن، تُعتبر في الوقت نفسه مراكز رئيسية للمتاجرة بهذه السندات. ويضع المصرفيون مبالغ طائلة من رأس المال النقدي للجمهور تحت تصرف هذه الزمرة من السماسرة، وبذلك ينمو هذا النسل من المقامر.

«إن النقد في بورصة السندات أرخص، عادة، مما في أي مكان آخر» هذا ما قاله [جيمس موريس] شاغل منصب حاكم بنك إنكلترا في عام 1848 أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات بصدد الأزمة التجارية (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848، طبع عام 1857، رقم 219).

لقد سبق أن بيّنا، في معرض بحث رأس المال الحامل للفائدة، أن سعر الفائدة الوسطي لعدد كبير نوعاً ما من السنين، يتحدد، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، بمعدل الربح الوسطي، لا ربح صاحب المشروع، الذي لا يزيد عن الربح مطروحاً منه الفائدة(*)

وسبق أن ذكرنا، وهذا ما نبتغي بحثه بتفصيل أوسع فيما بعد، واقع أن تقلبات الفائدة التجارية - الفائدة التي يقرها مُقرضو النقد المشتغلون بعمليات الحسم والإقراض في عالم التجارة - تصل أيضاً إلى طور معين في مجرى الدورة الصناعية الكبرى، حيث يزيد فيه سعر الفائدة عن حده الأدنى وبلغ المستوى الوسطي (ثم يتجاوزه فيما بعد)، حيث تكون هذه الحركة نتيجة لارتفاع الربح.

لا بد هنا من إبداء ملاحظتين:

أولاً - حين يبقى سعر الفائدة مرتفعاً لفترة طويلة من الوقت (نتحدث هنا عن سعر الفائدة في بلد معين مثل إنكلترا، حيث يكون سعر الفائدة الوسطي معيناً لفترة طويلة نوعاً ما من الزمن، ويتجلى أيضاً في الفائدة المدفوعة عن القروض لفترة أطول، والتي يمكن لنا أن نسميها فائدة خاصة)، فإن ذلك برهان جلي من النظرة الأولى (prima facie) على أن معدل الربح مرتفع خلال هذه الفترة، ولو أن ذلك لا يبرهن بالضرورة على أن معدل ربح صاحب المشروع مرتفع أيضاً. ويتلاشى هذا الفارق الأخير، بهذه الدرجة أو تلك، بالنسبة إلى الرأسماليين الذين يعملون أساساً برأسمالهم الخاص؛ فهم يحققون المعدل العالي للربح لأنهم يدفعون الفائدة لأنفسهم بأنفسهم. إن إمكانية استمرار سعر الفائدة بمستوى مرتفع - لا نتحدث هنا عن طور الضائقة بالمعنى الدقيق للكلمة - تُتاح سوية مع ارتفاع معدل الربح. ولكن من الجائز، مع ذلك، أن معدل الربح المرتفع هذا لا يخلف، بعد طرح سعر الفائدة المرتفع منه، غير معدل متدن من ربح صاحب المشروع. ويمكن لمعدل ربح صاحب المشروع أن يتناقض مع استمرار معدل الربح المرتفع. إن إمكان ذلك يرجع إلى أن المشاريع تستمر تعمل، طالما أنها بدأت النشاط. ويجري تسيير العمل في هذا الطور أساساً بواسطة رأسمال مُقترض محض (رأسمال الآخرين)؛ ويمكن لمعدل [529] الربح المرتفع أن يكون في بعض الأحيان ثمرة مضاربة، وتوقعات مأمولة. ويمكن لسعر فائدة مرتفع أن يُدفع مع معدل ربح مرتفع، ولكن مع ربح صاحب مشروع منخفض. بل يمكن أن يُدفع - وهذا ما يحصل، جزئياً، خلال أوقات المضاربة - لا من الربح، بل

(*) أنظر هذا المجلد، ص 370، [الطبعة العربية، الفصل 22، ص 415].

من رأس المال المقترض من الآخرين، ويمكن أن يستمر ذلك لفترة طويلة من الزمن.
ثانياً - إن القول بأن الطلب على رأس المال النقدي، وبالتالي سعر الفائدة، يرتفع لأن معدل الربح عالٍ، لا يتطابق مع القول بأن الطلب على رأس المال الصناعي يرتفع ولذلك فإن سعر الفائدة عالٍ.

ففي أوقات الأزمة يصل الطلب على رأسمال الإقراض، وبالتالي سعر الفائدة، إلى حدّهما الأقصى؛ أما معدل الربح ومعه الطلب على رأس المال الصناعي، فإنهما يقتربان من التلاشي. وفي مثل هذه الأوقات يفترض الكلّ بغية الدفع لا أكثر، للإيفاء بالتزامات مُبرمة سابقاً. وبالمقابل ففي أوقات تجدد النشاط عقب الأزمة، يغدو رأسمال الإقراض مطلوباً بغية الشراء، وبغية تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي أو تجاري. وعندئذٍ يأتي الطلب على رأسمال الإقراض إما من الرأسمالي الصناعي أو من التاجر. ويُنفقه الرأسمالي الصناعي على وسائل إنتاج وقوة عمل.

إن تزايد الطلب على قوة العمل لا يمكن أن يكون، في ذاته، أساساً لرفع سعر الفائدة، ما دام هذا الأخير يتحدد بمعدل الربح. كما أن ارتفاع الأجور ليس سبباً لارتفاع الربح، رغم أنها يمكن أن تكون في أطوار معينة من الدورة الصناعية الكبرى، نتيجة من نتائجه.

ويمكن للطلب على قوة العمل أن يتنامى لأن استغلال العمل يجري في ظل ظروف مؤاتية على نحو متميز، ولكن تنامي الطلب على قوة العمل وبالتالي على رأس المال المتغير لا يمكن له، في ذاته ولذاته، أن يزيد الربح بل يخفضه بنفس النسبة (pro tanto). إلا أنه يمكن بفضل ذلك أن يتنامى الطلب على رأس المال المتغير وبالتالي على رأس المال النقدي، مما يرفع سعر الفائدة. وعندئذٍ يرتفع سعر سوق العمل فوق مستواه الوسطي، ويجري تشغيل عدد من العمال بما يزيد على المقدار الوسطي، ويرتفع سعر الفائدة في الوقت نفسه لأن الطلب على رأس المال النقدي يتزايد في مثل هذه الظروف. إن الطلب المتزايد على قوة العمل يجعل هذه السلعة أغلى مثل أية سلعة أخرى، ويرفع سعر قوة العمل وليس الربح، فالربح يتوقف أساساً على الرخص النسبي لهذه السلعة تحديداً. ولكن هذا الطلب المتزايد يؤدي في الوقت نفسه - في ظل الشروط المفترضة - إلى رفع سعر الفائدة، لأنه يزيد الطلب على رأس المال النقدي. ولو تحوّل

[530] الرأسمالي النقدي إلى صناعي، عوضاً عن إقراض النقد، فإن اضطرابه إلى دفع ثمن أغلى لقاء العمل لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى زيادة ربحه بل يفضي إلى إنقاصه بنفس النسبة. وقد تكون حالة الأعمال في وضع معين، بحيث أن ربحه قد يرتفع، ولكن ليس

ذلك بسبب أنه دفع ثمناً أعلى لقاء العمل. وبمقدار ما إن هذا الطرف الأخير يزيد الطلب على رأس المال النقدي، فإنه يكفي لرفع سعر الفائدة. وإذا ما ارتفعت الأجور لأي سبب من الأسباب في ظل تقلبات السوق، وبصورة غير ملائمة من نواحٍ أخرى، فإن هذا الارتفاع في الأجور يؤدي إلى خفض معدل الربح، أما سعر الفائدة فإنه يرتفع بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على رأس المال النقدي.

إذا تركنا العمل جانباً، فإن ما يسميه أوفرستون «الطلب على رأس المال» ينحصر في الطلب على السلع. إن الطلب على السلع يرفع أسعارها، إما لأن هذا الطلب يرتفع فوق المتوسط، أو لأن العرض يهبط دون المتوسط. وإذا كان يتعين على الرأسمالي الصناعي أو التاجر أن يدفع الآن 150 جنيهًا، على سبيل المثال، لقاء الكتلة ذاتها من السلع التي كان يدفع لقاءها 100 جنيه من قبل، فإن عليه أن يقتصر 150 جنيهًا بدلاً من 100 جنيه، وأن يدفع $7\frac{1}{2}$ جنيه فائدة بمعدل 5%، بدلاً من 5 جنيهات. إن المبلغ الذي يدفعه كفاية يزداد، لأن كتلة رأس المال المُقترض قد ازدادت.

إن مجمل سعي السيد أوفرستون ينحصر في تصوير مصالح رأسمال الإقراض ورأس المال الصناعي على أنها متطابقة، في حين أن قانون المصارف الذي صاغه هو، محسوب بالضبط على أساس استغلال الفرق في هذه المصالح لحساب رأس المال النقدي.

ومن الممكن ألا يمتص الطلب على السلع، في حال هبوط عرضها دون المتوسط، رأسمالاً نقدياً أكثر من ذي قبل. إذ قد يتوجب دفع المبلغ نفسه، أو مبلغاً أقل، لقاء قيمتها الإجمالية، ولكن كمية القيم الاستعمالية التي يتم الحصول عليها بالمبلغ نفسه، تكون أقل. وفي هذه الحالة، يبقى الطلب على رأس المال النقدي القابل للإقراض ثابتاً على حاله، وبالتالي يبقى سعر الفائدة ثابتاً من دون أن يرتفع، رغم أن الطلب على السلعة قد يرتفع بالمقارنة مع عرضها، وكذلك يرتفع سعر السلعة. ولا يمكن لسعر الفائدة أن يُمس ما لم تطرأ زيادة في الطلب الإجمالي على رأسمال الإقراض، بيد أن الحال ليس كذلك حسب الفرضيات المطروحة أعلاه.

ولكن يمكن لعرض سلعة معينة أن يهبط دون المستوى الوسطي، مثلما يحصل في موسم حبوب وقطن سيء، إلخ، فينمو الطلب على رأسمال الإقراض، لأن المضاربة تقوم على توقع المزيد من ارتفاع الأسعار، وأن أبسط وسيلة لرفعها تتمثل في سحب جزء من العرض من السوق لبعض الوقت. ولكن بغية الدفع لقاء السلعة المشتراة من دون بيعها، يتم الحصول على النقد بتوسط «اقتصاد الكمبيالات» التجارية. في هذه الحالة،

يتزايد الطلب على رأسمال الإقراض، ويمكن لسعر الفائدة أن يرتفع نتيجة مثل هذه [531] المحاولة لمنع وصول السلعة بصورة مصطنعة من بلوغ السوق. عندئذ، يعبر ارتفاع سعر الفائدة عن تناقص مصطنع في عرض رأس المال السلعي. من جهة أخرى يمكن للطلب على منتج معين أن ينمو بسبب نمو عرضه وهبوط سعره دون مستواه الوسطي.

في هذه الحالة، يمكن للطلب على رأسمال الإقراض أن يظل على حاله، أو حتى أن يهبط، لأن بالوسع اقتناء كمية أكبر من السلع بالمبلغ نفسه من النقد. ولكن يمكن أن يحدث تخزين بهدف المضاربة، للإفادة من اللحظة المؤاتية لأغراض الإنتاج، جزئياً، ولانتظار ارتفاع الأسعار في المستقبل، جزئياً. في هذه الحالة يمكن للطلب على رأسمال الإقراض أن ينمو، وعندئذ فإن سعر الفائدة المرتفع سيعبر عن نفقات رأسمال على تكوين مخزون فائض من عناصر رأس المال الإنتاجي. إننا نقتصر هنا على معاينة الطلب على رأسمال الإقراض لأنه يتأثر بالطلب على رأس المال السلعي وعرضه. لقد سبق أن بينا كيف تؤثر حالة عملية تجديد الإنتاج، الحالة المتغيرة في أطوار الدورة الصناعية الكبرى، على عرض رأسمال الإقراض. إن أوفرستون يخلط، بطريقة مأكرة، بين القول العادي الذي ينص على أن عرض رأس المال والطلب عليه (رأسمال الإقراض) يحددان سعر الفائدة في السوق، وبين فرضيته الخاصة التي تقول إن رأسمال الإقراض يتطابق مع رأس المال عموماً، ساعياً بذلك إلى تحويل المرابي إلى رأسمالي وحيد، وتحويل رأسماله إلى صنف وحيد من رأس المال.

إن الطلب على رأسمال الإقراض في أوقات الضائقة هو طلب على وسائل دفع، ولا شيء أكثر من ذلك، ولا يشكل بأي حال طلباً على النقد كوسيلة شراء. ويمكن لسعر الفائدة، عندئذ، أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً بصرف النظر عما إذا كان رأس المال الحقيقي - رأس المال الإنتاجي والسلعي - وافراً أم شحيحاً. إن الطلب على وسائل الدفع هو محض طلب على ما يمكن تحويله إلى نقد، بمقدار ما يمكن للتجار والمنتجين أن يقدموا ضمانات أكيدة؛ وهو طلب على رأس المال النقدي حيثما لا يكون الحال كذلك، أي حيثما أن سلفة وسائل الدفع لا تقدم للرأسماليين الشكل النقدي فحسب بل أيضاً المُعَادِل الذي يفتقرون إليه مهما كان شكله، بغية التسديد. أياً كان شكل هذا المُعَادِل. وهذه هي النقطة بالذات التي يُخطئ ويصيب فيها أنصار الرأيين المتضادين من النظرية الدارجة بصدد الأزمات. إن جميع القائلين بأن هناك شحة في وسائل الدفع لا أكثر، هم إما أشخاص يقتصرون على أخذ مالكي الضمانات المأمونة (bona fide) بعين الاعتبار، أو مغفلون لدرجة أنهم يعتقدون أن على المصارف واجب، وأن لديها القدرة على أن تحوّل

سائر المضاربين المفلسين إلى رأسمالين مكينين، قادرين على الإيفاء بمجرد إصدار [532] الأوراق المالية. أما القائلون بأن هناك مجرد شحة في رأس المال، لا غير، فإما أنهم يتلاعبون بالكلمات لا أكثر، نظراً لأنه في مثل هذه الأوقات توجد دائماً في الواقع وفرة من رأس المال غير القابل للتحويل إلى نقد نتيجة فيض الاستيراد وفيض الإنتاج، أو أنهم يقصدون فقط فرسان الائتمان الذين يقعون فعلاً في وضع لا يتيح لهم الحصول على رأسمال الآخرين بغية القيام بنشاطاتهم، ولذلك يطالبون، ليس فقط بأن يعينهم المصرف على استعادة رأس المال الذي خسروه، بل وأن يتيح لهم أيضاً مواصلة صفقات المضاربة.

إن أساس الإنتاج الرأسمالي يتلخص في أن النقد، كشكل مستقل للقيمة، يقف بمواجهة السلعة؛ أو بتعبير آخر، ينبغي أن تكتسب القيمة التبادلية، في النقد، شكلاً مستقلاً، ولا يكون ذلك ممكناً إلا عندما تغدو مادة معينة سلعة تؤلف قيمتها مقياس سائر السلع الأخرى، أي أن تغدو السلعة الشاملة، السلعة بامتياز (par excellence)، في تضاد مع سائر السلع الأخرى. وينبغي أن يتجلى ذلك في اتجاهين، وبخاصة في الأمم المتطورة رأسمالياً التي تستعيز على نطاق واسع عن النقد بعمليات الائتمان من جهة، وبالنقد الائتماني، من جهة أخرى. وفي أوقات الضائقة، حين يتقلص الائتمان أو يتوقف تماماً، يبرز النقد بغتة بوصفه وسيلة الدفع الوحيدة والوجود الحقيقي الوحيد للقيمة في تعارض مطلق مع سائر السلع الأخرى. من هنا الهبوط العام في قيمة السلع وصعوبة، بل تعذر إمكانية تحويلها إلى نقد، أي تحويلها إلى شكلها الخيالي المحض. ولكن من جهة أخرى ليس النقد الائتماني نفسه نقداً إلا إذا حلّ محلّ النقد الفعلي بمقدار يوازي قيمته الاسمية، بصورة مطلقة. وإن قابليته للتحويل إلى نقد، عند تسرب الذهب، تغدو معضلة حقاً، نعني تماثل هويته مع الذهب الفعلي. من هنا منشأ التدابير القسرية كرفع سعر الفائدة، إلخ، لضمان شروط المبادلة بالذهب. ويمكن إيصال هذا الأمر إلى مداه الأقصى، بتشريع زائف قائم على نظريات خاطئة عن النقد، يفرضه تجار النقد على الأمة، من أمثال أوفرستون وشركاه لما فيه مصلحتهم. ولكن أساس [النقد الائتماني] معطى مع أساس نمط الإنتاج ذاته. إن هبوطاً في قيمة النقد الائتماني (لا نقصد هبوط قيمته الخيالي، بالطبع) من شأنه أن يزعزع سائر العلاقات القائمة. لذا تجري التضحية بقيمة السلع بغية ضمان الوجود المستحيل والمستقل لهذه القيمة في النقد. وقيمة السلع مضمونة عموماً كقيمة نقدية، ما دام النقد نفسه مضموناً. لذا لا بدّ من أن تُساق ملايين كثيرة من السلع إلى المذبح قرباناً لأجل ملايين قليلة نقداً. وهذا أمر محتوم في ظل

الإنتاج الرأسمالي، ويؤلف أحد مكانين جماله. ولا يحدث ذلك في ظل أنماط الإنتاج السابقة، نظراً لأن القاعدة الضيقة التي تركز عليها حركة هذه الأنماط لا تتيح تطور [533] الائتمان ولا النقد الائتماني. وما دام الطابع الاجتماعي للعمل يتجلى في مظهر الوجود النقدي المتمين للسلع، أي في مظهر شيء خارج الإنتاج الفعلي، فإن اندلاع أزمات نقدية يغدو محتوماً، سواء اندلعت بصورة مستقلة عن الأزمات الفعلية أم كمظهر لتفاقمها. ومن جهة أخرى يتضح أن بوسع المصرف، ما دام ائتمانه لم يتزعزع بعد، أن يخفف الذعر في مثل هذه الحالات بزيادة كمية النقد الائتماني، وأن يزيد هذا الذعر بسحب هذا النقد. وبين مجمل تاريخ الصناعة الحديثة، أنه إذا كان الإنتاج داخل البلاد منظماً فلا لزوم للمعدن إلا لدفع الفارق في موازين التجارة العالمية، حيثما يختل توازنها في لحظة معينة. أما أن البلاد لا تحتاج، في الداخل، إلى نقد معدني منذ الآن، فذلك ما يبرهن عليه توقف المصارف الوطنية عن صرف الأوراق النقدية بالذهب ولا تلجأ إلى ذلك إلا في الحالات القصوى كوسيلة وحيدة للتخفيف.

وعند الحديث عن اثنين من الأفراد، فإن القول إن ميزان المدفوعات، في صفقاتهما المتبادلة ليس في صالح الاثنين معاً، إنما يبعث على السخرية. فحين يكون كل منهما دائماً ومديناً للآخر، فمن الواضح أنه إذا لم توف استحقاقات ديونهما المتبادلة، فلا بد من أن يكون أحدهما مديناً للآخر بمبلغ الفارق في آخر المطاف. ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى الأمم. وإن سائر الاقتصاديين يقرّون بأن الحال ليس كذلك حين يقولون إن ميزان المدفوعات يمكن أن يكون لصالح أمة من الأمم أو لغير صالحها، رغم أن ميزانها التجاري ينبغي أن يتوازن آخر المطاف. ويختلف ميزان المدفوعات عن الميزان التجاري، في كونه ميزاناً تجارياً واجب الدفع في موعد معين. وإن ما تفضي إليه الأزمات هو تقليص الفارق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري إلى فاصل زمني وجيز؛ وإن الأوضاع المحددة التي تتطور في البلاد التي تعاني من أزمة، والتي تواجه حلول أجل مدفوعاتها - إنما تفضي أصلاً إلى تقليص فترة وجوب تسديد المدفوعات. وهي أولاً شحن المعادن الثمينة إلى الخارج، ثم تصريف السلع الموكلة بالأمانة، تصدير السلع بغية تصريفها أو بغية الحصول على سلف نقدية عنها داخل البلاد، رفع سعر الفائدة، فسخ الائتمانات، تخفيض سعر السندات، بيع السندات الأجنبية، اجتذاب رأس المال الأجنبي للتوظيف في السندات التي هبطت قيمتها، وأخيراً الإفلاسات التي تلغي كتلة هائلة من استحقاقات الديون. وكثيراً ما يجري إرسال المعدن إلى البلد الذي اندلعت فيه الأزمة لأن الكميات المسحوبة عليه غير مضمونة، وبالتالي فإن الدفع بالنقد

هو الأكثر أماناً. يضاف إلى ذلك الواقع التالي، وهو أن جميع الأمم الرأسمالية مدينة لآسيا، في آنٍ واحدٍ في الأغلب، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وما إن تبدأ هذه الظروف المتنوعة بممارسة تأثيرها الكامل على الأمة المعنية الأخرى، حتى تبدأ بتصدير الذهب والفضة، أي يحلّ، باختصار، أجل مدفوعاتهما، وتكرر الظواهرات نفسها من جديد. [534]

في ظل الائتمان التجاري، لا تدخل الفائدة في سعر السلع، بوصفها الفارق بين السعر الائتماني والسعر النقدي، إلّا إذا كانت الكمبيالات تسري لفترات أطول من المعتاد. وبخلافه، لا تدخل. ويجد ذلك تفسيره في أن كل واحد يعطي ائتماناً بهذه اليد، ويأخذ ائتماناً باليد الأخرى. [لا يتفق ذلك مع خبرتي. ف. إنجلز] ولكن بقدر ما يدخل الحسم في سعر السلع، فإنه لا ينتظم بفعل الائتمان التجاري بل بفعل سوق النقد. ولو كان الطلب على رأس المال النقدي وعرضه، اللذان يحددان سعر الفائدة، يتطابقان مع الطلب على رأس المال الفعلي وعرضه، كما يزعم أوفرستون، فينبغي أن تكون الفائدة عالية ومتدنية في آنٍ واحدٍ، حسب نظرنا لمختلف السلع أو للسلعة الواحدة ذاتها في مراحل مختلفة (مواد أولية، سلع نصف مصنعة، منتجات ناجزة). كان سعر الحسم في بنك إنكلترا يتقلب في عام 1844 بين 4% (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر) و $2\frac{1}{2}$ % - 3% من تشرين الثاني/نوفمبر حتى نهاية السنة. وكان هذا السعر في عام 1845 يبلغ $2\frac{1}{2}$ %, $2\frac{3}{4}$ %, 3%, من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر وتراوح بين 3% إلى 5% في الأشهر المتبقية. وكان متوسط سعر قطن أورليانز الناعم fair Orleans $6\frac{1}{4}$ بنس في عام 1844، وبلغ $4\frac{7}{8}$ بنس في عام 1845. وفي الثالث من آذار/مارس عام 1844 بلغ خزين القطن في ليفربول 627,042 بالة، وفي الثالث من آذار/مارس عام 1845 - 773,800 بالة. واستناداً إلى السعر المتدني للقطن يمكن التخمين بأن سعر الحسم في عام 1845 لا بد أن يكون متديناً، وقد كان كذلك فعلاً خلال الشطر الأكبر من هذا الوقت. أما بالاستناد إلى سعر الغزول فيمكن القول إنه كان لا بد أن تكون الفائدة مرتفعة، لأن الأسعار كانت عالية بصورة نسبية والأرباح كانت عالية بصورة مطلقة. ففي عام 1845 كان بالوسع أن تغزل من قطن بسعر 4 بنسات للباون غزول بكلفة الغزل البالغة 4 بنسات (رقم 40 من الغزول الآلية secunda mule twist الجيدة) أي ما يكلف الغازل إجمالاً 8 بنسات وكان بوسعه أن يبيعها بـ $10\frac{1}{2}$ أو $11\frac{1}{2}$ بنس للباون الواحد في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. (أنظر شهادة وإيلي أدناه).

ويمكن حلّ المسألة برمتها على النحو التالي:

إن الطلب على رأسمال الإقراض وعرضه لا يمكن أن يتطابقا مع الطلب على رأس المال وعرضه عموماً (رغم أن هذه العبارة الأخيرة خالية من أي معنى، لأن السلعة بالنسبة إلى الصناعي أو التاجر هي شكل لرأسماله، ولكنه لا يبتغي أبداً الحصول على رأسمال كرأسمال، بل يبتغي دائماً الحصول على سلعة خاصة كسلعة، وهو يشتريها ويدفع لقاءها كسلعة - حبوباً كانت أم قطناً - بمعزل عن الدور الذي ستلعبه السلعة في دورة رأسماله) إلا إذا لم يكن هناك مُقرضون نقد على الإطلاق، وإذا كان هناك عوضاً عنهم رأسماليون مُقرضون يمتلكون الآلات والمواد الأولية، إلخ، ويُقرضونها أو يؤجرونها، - مثلما تؤجر البيوت اليوم - إلى الرأسماليين الصناعيين، الذين هم بدورهم [535] مالكون لجزء من هذه الأشياء. في ظل ظروف كهذه يمكن لعرض رأسمال الإقراض أن يتطابق مع عرض عناصر الإنتاج للرأسماليين الصناعيين أو عرض السلع للتجار. ولكن من الجلي تماماً أن توزيع الربح بين المُقرض والمُقرض يتوقف في هذه الحالة كلياً، بالأساس، على النسبة التي يقترض بها رأس المال هذا، والنسبة التي يؤلف بها ملكية ذاك الذي يستخدمه.

واستناداً إلى السيد ويجيلين (تقرير قانون المصارف B.A. 1857) فإن سعر الفائدة يتحدد «بكتلة رأس المال المتعطل» (252)؛ ليس هناك «سوى مؤشر على كتلة رأس المال المتعطل، الباحث عن توظيف» (271)؛ بعد ذلك يطلق على رأس المال المتعطل هذا اسم رأسمال عائم (floating capital) (485)، وهو يقصد بذلك «الأوراق النقدية لبنك إنكلترا وغير ذلك من وسائل التداول في البلاد، مثلاً، الأوراق النقدية المصرفية للمصارف الريفية، والعملات الموجودة في البلاد. وأدرج ضمن رأس المال العائم احتياطات المصارف أيضاً» (502 و 503)، ثم يُدرج فيه بعد ذلك سبائك الذهب (503). وهكذا يزعم ويجيلين نفسه أن بنك إنكلترا يمارس تأثيراً كبيراً على سعر الفائدة في فترات «عندما نمتلك نحن» (بنك إنكلترا) «عملياً القسم الأكبر من رأس المال المتعطل بين أيدينا» (1198)، في حين أن بنك إنكلترا «ليس مكاناً لأي رأسمال»، حسب شهادات أوفرستون الواردة آنفاً. ويضيف ويجيلين:

«برأيي أن مقدار رأس المال المتعطل في البلاد هو الذي يحدد سعر الحسم. ويتمثل مقدار رأس المال المتعطل باحتياطي بنك إنكلترا، وهو في الواقع احتياطي ذهب. وهكذا، حين يتناقص احتياطي المعدن

الشمين، فإن ذلك يقلل كمية رأس المال المتعطل في البلاد ويرفع بالتالي قيمة جزئه الباقي» (1258).

يقول ج. ستيوارت ميل (2102):

«من أجل الحفاظ على قدرة قسم الشؤون المصرفية (banking department) على الدفع، فإن البنك ملزم ببذل أقصى ما يوسعه لضمان احتياطي هذا القسم؛ ولذلك ما إن يجد أن ثمة تسرباً، حتى يتعين عليه أن يؤمن لنفسه احتياطياً، وأن يُشرع إما بتقليص حسوماته أو ببيع السندات».

إن الاحتياطي، بمقدار ما يدور الحديث عن قسم الشؤون المصرفية، حصراً، ليس سوى احتياطي للودائع. وفي رأي أوفرستون يتعين على قسم الشؤون المصرفية أن يتصرف كمصرفي وحسب، من دون أي اعتبار لإصدار الأوراق النقدية «الأوتوماتيكي». ولكن في أوقات الضائقة الفعلية يرقب بنك إنكلترا حالة الاحتياطي المعدني بعين ثاقبة، وذلك بمعزل عن احتياطي قسم الشؤون المصرفية الذي يتألف من الأوراق النقدية لا غير، وينبغي للبنك أن يفعل ذلك إن كان يريد تفادي الانهيار. إذ بمقدار ما يتلاشى الاحتياطي المعدني، يتلاشى احتياطي الأوراق النقدية المصرفية، وما من أحد يعرف ذلك خيراً من أوفرستون، الذي رتب هذه الأمور بتبصر في قانونه المصرفي لعام 1844.

الفصل الثالث والثلاثون

وسائل التداول في ظل نظام الائتمان

«إن الائتمان هو المنظم العظيم لسرعة التداول. ونفهم من هنا لماذا تتفق فترة الضائقة الشديدة في سوق النقد، عادة، مع امتلاء قنوات التداول» (مراجعة نظرية العملة الجارية، ص 65).

(*The Currency Theory Reviewed etc.*, p. 65).

ينبغي فهم ذلك بمعنى مزدوج. من جهة، إن كل الطرائق لاستخدام وسائل التداول استخداماً مقتصداً تركز على الائتمان. ولكن من جهة أخرى: لناخذ على سبيل المثال ورقة نقدية من فئة الخمسمائة جنيه. إن آ يعطيها اليوم إلى ب لتسديد كميالة؛ وب يودعها في اليوم نفسه عند المصرفي، وهذا يحسم بها كميالة ج في اليوم نفسه؛ وج يدفعها إلى مصرفه، والمصرف يعطيها سلفة إلى سمسار الكميالات، إلخ. إن السرعة التي تتداول بها الورقة النقدية هنا، وهي تخدم في أعمال الشراء والدفع، تتم بتوسط السرعة التي تعود بها أدراجها مرة بعد أخرى إلى شخص ما في شكل إيداع وتنتقل بها إلى شخص آخر، ثانية، في شكل قرض. إن التوفير البسيط في وسائل التداول يبلغ أعلى تطوره في دار المقاصة (Clearing House) عن طريق التبادل المحض للكميالات المستحقة، عندما تسود وظيفة النقد كوسيلة دفع لتسوية فائض الموازين. ولكن وجود هذه الكميالات ذاتها يتوقف، تارة أخرى، على الائتمان الذي يحضه الرأسماليون والتجار لبعضهم البعض. فإن انخفض هذا الائتمان، انخفض عدد الكميالات، وبخاصة طويلة الأمد، وانخفضت بالتالي فعالية هذه الطريقة في موازنة المدفوعات. إن هذا التوفير الذي

يقوم على إقصاء النقد من التداول ويرتكز بالكامل على وظيفة النقد كوسيلة للدفع التي ترتكز بدورها على الائتمان، لا يمكن أن يتحقق إلا بنمطين (ترك هنا جانباً تطور التكنيك بهذا القدر أو ذاك، في تركيز هذه المدفوعات) هما: استحقاقات الديون المتبادلة، الممثلة بالكمبيالات أو الشيكات، والتي تتسم تسويتها على يد المصرفي الواحد نفسه الذي ينقل الاستحقاقات من حساب هذا إلى حساب ذاك، أو على يد مختلف المصرفيين الذين يسوون الحسابات بين بعضهم البعض⁽¹¹⁾ لقد كان تركيز 8 - 10 [537] ملايين من الكمبيالات بين يدي سمسار كمبيالات واحد، كما هو الحال مثلاً مع شركة أوفر آيند-جيرني وشركاه، واحدة من الوسائل الرئيسية لتوسيع نطاق تسوية المدفوعات موضعياً. وتزداد فعالية وسائل التداول عبر هذا التوفير، لأن الكمية المطلوبة من وسائل التداول تكون أقل ولأنها مطلوبة لدفع فارق الميزان لا غير. من جهة أخرى، تتوقف سرعة حركة النقد كوسيلة تداول (ويتم التوفير عن هذا الطريق أيضاً) تماماً على تيار البيوعات والشراءات، كما تتوقف على تشابك المدفوعات، لأن هذه الأخيرة تتم بالنقد على نحو متعاقب. ولكن الائتمان يتوسط، ويزيد بذلك سرعة التداول. ويمكن لقطعة النقد المفردة، على سبيل المثال، أن تقوم بخمسة تداولات لا غير ثم تبقى مدة أطول في يد كل فرد - بوصفها مجرد وسيلة تداول من دون تدخل الائتمان - عندما يقوم مالكيها الأصلي آ بالشراء من ب، وب من ج، وج من د، ود من هـ، وهـ من و، أي حين لا يتم انتقالها من يد إلى أخرى إلا بتوسط بيوعات وشراءات فعلية. ولكن حين يستلم ب النقد الذي دفعه آ ليودعه لدى المصرفي، ويسلمه هذا المصرفي في حسم

(11) متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها ورقة نقدية مصرفية (بنكنوت) قيد التداول:

السنة	فئة 5 جنيهات	فئة 10 جنيهات	فئة 20 - 100 جنيه	فئة 200 - 500 جنيه	فئة 1000 جنيه
1792	؟	236	209	31	22
1818	148	137	121	18	13
1846	79	71	34	12	8
1856	70	58	27	9	7

(حسابات مارشال، أمين صندوق بنك إنكلترا، تقرير قانون المصارف، 1856، الجزء الثاني،

الملحق، ص 300 - 301. *Report on Bank Acts, 1857, part II, Appendix, p. 300-301.*)

كمبيالة إلى ج، وج يشتري من د، ود يودع لدى المصرفي، والمصرفي يقرض هـ، وهـ يشتري من و، فإن سرعة حركة النقد كوسيلة تداول بسيطة (وسيلة شراء) تتم هنا هي الأخرى بتوسط عدة عمليات ائتمان: إيداع ب لدى مصرفيه، وحسم الأخير لـ ج، إيداع د لدى مصرفيه، وحسم الأخير لـ هـ، أي بتوسط أربع عمليات ائتمان. ولولا عمليات الائتمان هذه لما أمكن للقطعة النقدية المعنية أن تنجز خمسة مبيعات متعاقبة في فاصل زمني معين. إن واقع انتقال هذه القطعة النقدية من يد إلى يد من دون توسط بيع وشراء فعليين - عبر الإيداع والحسم - قد أدى هنا إلى تسريع هذا الانتقال من يد إلى يد في سلسلة تعاملات فعلية.

يتضح مما سبق أن الورقة النقدية المصرفية الواحدة ذاتها يمكن أن تؤلف ودائع لدى [538] مختلف المصرفيين. كما يمكن لها بالمثل أن تؤلف مختلف الودائع لدى مصرفي واحد بعينه. فبالورقة النقدية التي أودعها آ، يحسم المصرفي كمبيالة ب، وب يدفع إلى ج، وج يودع الورقة النقدية نفسها لدى المصرفي نفسه الذي قام بإصدارها.

* * *

لقد سبق أن بيّنا من قبل، عند بحث التداول النقدي البسيط (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2)، أن كتلة النقد المتداول فعلياً تتحدد بأسعار السلع وكتلة الصفقات، على افتراض أن سرعة التداول ودرجة التوفير في المدفوعات مقداران محدّدان، إن هذا القانون نفسه ينطبق على تداول الأوراق النقدية أيضاً. يعكس الجدول أدناه (تقرير قانون المصارف B.A.، 1858، ص 26) المقدار السنوي الوسطي للأوراق النقدية المصرفية المتداولة لبنك انكلترا بمقدار ما كانت ماثلة بين أيدي الجمهور، مصنفة إلى مجاميع من فئة الخمس جنيهات والعشر جنيهات، وفئة 20 - 100 جنيه، والفئات الكبيرة من 200 - 1000 جنيه، إضافة إلى النسب المئوية لمقدار الأوراق النقدية المصرفية من كل فئة إلى الكمية الإجمالية من الأوراق النقدية المصرفية المتداولة. والمبالغ بالآلاف، بعد حذف آخر المراتب العددية الثلاث.

السنة	أوراق نقدية فئة 10-5 جنيهاً	النسبة المئوية %	أوراق نقدية فئة 100-20 جنيه	النسبة المئوية %	أوراق نقدية فئة 200-1000 جنيه	النسبة المئوية %	المجموع بالجنيهاً
1844	9263	45.7	5735	28.3	5253	26.0	20,241
1845	9698	46.9	6082	29.3	4942	23.8	20,722
1846	9918	48.9	5778	28.5	4590	22.6	20,286
1847	9591	50.1	5498	28.7	4066	21.2	19,155
1848	8732	48.3	5046	27.9	4307	23.8	18,085
1849	8692	47.2	5234	28.5	4477	24.3	18,403
1850	9164	47.2	5587	28.8	4646	24.0	19,398
1851	9362	48.1	5554	28.5	4557	23.4	19,473
1852	9839	45.0	6161	28.2	5856	26.8	21,856
1853	10,699	47.3	6393	28.2	5541	24.5	22,653
1854	10,565	51.0	5910	28.5	4234	20.5	20,709
1855	10,628	53.6	5706	28.9	3459	17.5	19,793
1856	10,680	54.4	5645	28.7	3323	16.9	19,648
1857	10,659	54.7	5567	28.6	3241	16.7	19,467

وعليه، فإن المقدار الكلي للأوراق النقدية المصرفية المتداولة قد تعرّض من عام 1844 حتى عام 1857 إلى انخفاض إيجابي، رغم أن الأعمال التجارية تنامت إلى أكثر من الضعف، كما تبين أرقام الصادرات والواردات. إن مبلغ الأوراق النقدية المصرفية الصغيرة، من فئة 5 جنيهاً و10 جنيهاً، قد تزايد، كما يبين الجدول، من 9,263,000 جنيه في عام 1844 إلى 10,659,000 جنيه في عام 1857. وقد جرى [539] ذلك في آنٍ واحدٍ مع تزايد كبير في تداول الذهب آنذاك. وبالعكس، فإن مبلغ الأوراق النقدية من فئات أعلى (200 إلى 1000 جنيه) قد انخفض من 5,856,000 جنيه في عام 1852 إلى 3,241,000 جنيه في عام 1857، أي بانخفاض يزيد على $2\frac{1}{2}$ مليون جنيه. ويجد ذلك تفسيره في التالي:

«في الثامن من حزيران/يونيو 1854 سمح المصرفيون الخاصون في لندن للمصارف المساهمة بالاشتراك في عمل دار المقاصة (Clearing)

(House)، وسرعان ما صار بنك إنكلترا يقوم بالتسوية النهائية غير النقدية. وأخذت التسوية اليومية للأرصدة تتم بنقل الحسابات، التي تحتفظ بها مختلف المصارف في بنك إنكلترا. وبفضل تطبيق هذا النظام، فإن الأوراق النقدية ذات الفئة الكبيرة، التي كانت المصارف تستخدمها في السابق لتسوية حساباتها المتبادلة، لم تعد لازمة إطلاقاً (تقرير قانون المصارف B.A. 1858، ص 5).

أما الحد الأدنى الذي اختُزل به استعمال النقد في تجارة الجملة فيمكن الاستدلال عليه من الجدول المنشور في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، الهامش رقم 103، الذي قدمته شركة موريسون - ديلون وشركاه إلى لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي، وهذه واحدة من أكبر الشركات اللندنية التي يمكن لتاجر المفرق أن يشتري منها ما يلزمه من سائر أنواع السلع.

واستناداً إلى شهادة و. نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف B.A. 1857، رقم 1741)، فإن ظروفاً أخرى أسهمت في توفير وسائل التداول: رسم البريد بينس واحد، سكك الحديد، التلغراف، باختصار تحسّن وسائل المواصلات؛ وبذا يمكن لإنكلترا الآن أن تقوم بأعمال أضخم بخمسة وستة أمثال، عن طريق تداول نفس الأوراق النقدية تقريباً. وقد أسهمت نفس هذه الأسباب إلى درجة كبيرة في إزاحة الأوراق النقدية التي تزيد عن فئة العشرة جنيهات من التداول. ويرى نيومارتش هنا تفسيراً طبيعياً لواقع أن تداول الأوراق النقدية في اسكتلندا وإيرلندا، حيث يجري تداول الأوراق النقدية حتى من فئة الجنيه الواحد، قد ازداد بما يقارب 31% (1747). وقال نيومارتش إن إجمالي تداول الأوراق النقدية في المملكة المتحدة، بما في ذلك فئة الجنيه الواحد، يبلغ 39 مليون جنيه استرليني (رقم 1749). أما مبلغ الذهب المتداول فيساوي 70 مليون جنيه (رقم 1750). وبلغ تداول الأوراق النقدية في اسكتلندا 3,120,000 جنيه في عام 1834، و3,020,000 جنيه في عام 1844، و4,050,000 جنيه في عام 1854 (رقم 1752).

يترتب على ذلك أن ليس في مقدور المصارف التي تصدر الأوراق النقدية، أن تزيد عدد هذه الأوراق المتداولة حسب هواها، ما دامت هذه الأوراق النقدية قابلة للمبادلة بالذهب في أي وقت. [لا يدور الحديث هنا بوجه عام عن النقد الورقي غير القابل للتحويل إلى ذهب، فالأوراق النقدية غير القابلة للتحويل إلى ذهب لا يمكن أن تصبح وسيلة تداول شاملة إلا إذا كانت مضمونة بائتمان الدولة، كما هو الحال، مثلاً، في

[540] روسيا في الوقت الحاضر. وهي تخضع للقوانين التي تتحكم بحركة النقد الورقي الحكومي غير القابل للتحويل إلى ذهب، والتي سبق أن صيغت من قبل. رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2، ج، العملة. رمز القيمة. ف. إنجلز].

إن كمية الأوراق النقدية المتداولة تخضع في حركتها لحاجات التداول، وإن كل ورقة نقدية زائدة عن اللزوم تعود أدراجها، على الفور، إلى المؤسسة التي أصدرتها. وبما أن الأوراق النقدية التي يصدرها بنك إنكلترا هي وحدها التي تجري في التداول العام بوصفها وسيلة دفع قانونية في إنكلترا، فبوسعنا هنا أن نغفل تماماً التداول الضئيل والمحلي حصراً للأوراق النقدية التي تصدرها المصارف الريفية.

يقول السيد نيف، حاكم بنك إنكلترا، في شهادته أمام لجنة مجلس العموم عام 1858 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف B.A. عام 1858):

رقم 947. (سؤال): «مهما كانت التدابير التي تتخذونها، حسب قولكم، فإن مبلغ الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور يظل مع ذلك على حاله، أي ما يقارب 20 مليون جنيه استرليني، أليس كذلك؟ - يبدو أن استعمالات الجمهور في الأوقات الاعتيادية تتطلب قرابة 20 مليون جنيه. وهناك فترات معينة، دورية، خلال السنة يزداد فيها هذا المبلغ بمقدار مليون أو $1\frac{1}{2}$ مليون. وقد قلت إنه إذا أراد الجمهور المزيد، فإن بوسعهم أن يأخذ كل مرة من بنك إنكلترا». - رقم 948. «قلتم إن الجمهور لم يكن يسمح لكم بإنقاص مبلغ الأوراق النقدية في فترة الذعر، فهلا فسرتم سبب ذلك؟ - في أوقات الذعر، يمتلك الجمهور، كما اعتقد، كامل الحق في الحصول على الأوراق النقدية، وبالطبع، ما دامت للبنك التزامات، فبوسع الجمهور أن يسحب الأوراق النقدية من البنك على أساس هذه الالتزامات». - رقم 949. «إذن يبدو أن هناك حاجة، في كل الأوقات، إلى ما يقارب 20 مليون جنيه من الأوراق النقدية لبنك إنكلترا؟ - 20 مليون جنيه عند الجمهور؛ وهذا المبلغ يتغير. فقد يكون $18\frac{1}{2}$ ، 19، 20 مليوناً، إلخ، ولكن يمكن القول إن المتوسط يتراوح بين 19 - 20 مليوناً».

شهادة توماس توك أمام لجنة مجلس اللوردات الخاصة بالأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857) الشهادة رقم 3094:

«لا يستطيع البنك أن يزيد، على هواه، مقدار الأوراق النقدية الماثلة

بين أيدي الجمهور، ولكنه يستطيع أن يقلص مقدار الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور، غير أن ذلك لن يتم إلا بعملية عنيفة جداً».

ويقول ج. ت. رايت، وهو مصرفي من نوتنغهام لثلاثين عاماً، بعد أن يشرح بالتفصيل أن المصارف الريفية لا تستطيع البتة أن تُبقي أوراقاً نقدية في التداول أكثر مما يريده الجمهور أو يحتاجه، يقول عن الأوراق النقدية لبنك إنكلترا (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857) الشهادة رقم 2844.

«لا أعرف أي حد يقيد» (إصدار الأوراق النقدية) «بالنسبة لبنك إنكلترا، ولكن أي فائض من وسائل التداول سيصبح ودائع ويكتسب بذلك شكلاً آخر».

ويصح الشيء ذاته على اسكتلندا، حيث يقتصر التداول على النقد الورقي حصراً تقريباً، لأن الأوراق النقدية من فئة الجنيه رائجة هنا كما في إيرلندا، ولأن «أهل اسكتلندا يبغضون الذهب» (The Scotch hate gold). ويعلن كينيدي، وهو مدير لأحد [541] المصارف الاسكتلندية، أن المصارف لا يمكن أن تقلص تداول أوراقها النقدية أبداً، وأنه:

«حسب رأيي، ما دامت هناك صفقات داخل البلاد يتطلب إنجازها أوراقاً نقدية أو ذهباً، فإن المصرفيين ملزمون بتأمين وسائل التداول اللازمة لهذه الصفقات - سواء بطلب من المودعين عندهم أم بأي شكل آخر. إن المصارف الاسكتلندية تستطيع أن تقلص عملياتها، ولكنها لا تستطيع أن تسيطر على إصدار أوراقها النقدية» (المرجع نفسه، رقم 3446 ورقم 3448).

وهناك رأي مماثل عند أندرسون مدير بنك اسكتلندا المتحد Union Bank of Scotland (المرجع نفسه، رقم 3578).

«هل إن نظام تبادل الأوراق النقدية» [بين المصارف الاسكتلندية] «يعيق أي مصرف منفرد عن إصدار أوراق نقدية أكثر مما ينبغي؟ - نعم، ولكن لدينا وسيلة أكثر فعالية من تبادل الأوراق النقدية» (ليس له في الواقع أية علاقة بالهدف المذكور على الرغم من أنه يضمن تداول أوراق كل مصرف بمفرده في أرجاء اسكتلندا كلها) «وهي العادة الشائعة في اسكتلندا بافتتاح حساب مصرفي؛ فكل من يمتلك أي مبلغ من النقد، لديه أيضاً حساب في أحد المصارف وهو يودع كل يوم النقد الذي لا يلزمه على نحو مباشر، بحيث يكون النقد كله مائلاً في المصارف في ختام كل يوم من الأعمال، باستثناء ما يحتفظ به كل واحد في جيبه».

والحال نفسه في إيرلندا: أنظر شهادات ماكدونل، حاكم بنك إيرلندا، وموراي، مدير بنك إيرلندا الريفى، أمام اللجنة نفسها.

إن تداول الأوراق النقدية المستقل عن إرادة بنك إنكلترا، مستقل لنفس الدرجة عن وضع الاحتياطي الذهبي في خزائنه، الذي يضمن قابلية صرف هذه الأوراق النقدية ذاتها.

«في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر 1846، بلغ تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا 20,900,000 جنيه واحتياطي المعديني 16,273,000 جنيه؛ وفي الخامس من نيسان/إبريل 1847 بلغ مقدار الأوراق النقدية المتداولة 20,815,000 جنيه والاحتياطي المعديني 10,246,000 جنيه. إذن، فرغم تصدير 6 ملايين جنيه من المعدن الثمين، لم يحصل أي انكماش في تداول الأوراق النقدية». (ج. غ. كينيوار، الأزمة والعملية الجارية، لندن، 1847، ص 5).

(J.G. Kinnear, *The Crisis and the Currency*, London, 1847, p. 5).

ولكن من البديهي أن ذلك لا يصحح إلّا في ظل الظروف الراهنة، السائدة في إنكلترا، بل أنه لا يصحح هنا إلّا في حدود ما إن التشريعات لا تقضي بتغيير التناسب بين إصدار الأوراق النقدية والاحتياطي المعديني.

وعليه، فإن حاجات الأعمال ذاتها هي التي تمارس التأثير على كمية النقد - الأوراق النقدية والذهب - المتداول. وتنبغي الإشارة، هنا، في المقام الأول، إلى التقلبات الدورية، التي تتكرر كل عام، مهما كان الوضع العام للأعمال، بحيث أن الأمور جرت خلال السنوات العشرين الأخيرة على النحو التالي:

[542] «يرتفع التداول في شهر أول، وينخفض في شهر ثان ويبقى في شهر ثالث عند نقطة وسطى» (نيومارتش، تقرير قانون المصارف B.A. 1857، الشهادة رقم 1650).

وهكذا، في شهر آب/أغسطس من كل عام، تخرج بضعة ملايين من الجنيهات، أغلبها بالذهب، من بنك إنكلترا لتدخل في التداول المحلي لدفع تكاليف موسم الحصاد؛ وبما أن الأمر يقتصر هنا بالأساس على دفع الأجور، فإن الأوراق النقدية المصرفية لا تستعمل في هذه الحالة في إنكلترا إلّا قليلاً. ففي نهاية السنة يتدفق هذا النقد عائداً إلى البنك. أما في اسكتلندا فتداول دائماً تقريباً الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد بدلاً من الجنيهات الذهبية؛ ولذا يتسع هنا تداول الأوراق النقدية في الأحوال المماثلة،

وبالتحديد مرتين في السنة، في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من 3 ملايين إلى 4 ملايين جنيه، وبعد 14 يوماً يبدأ النقد بالتدفق عائداً ويكتمل تماماً، على وجه التقريب، خلال شهر (أندرسون، [تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857]، الأرقام 3595 - 3600).

إن تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا يتعرض، علاوة على ذلك، لتقلبات مؤقتة أربع مرات كل عام نظراً لأن «أرباح السندات» أي الفائدة عن دين الدولة تدفع كل ربع عام، حيث تُسحب الأوراق النقدية المصرفية من التداول بادئ الأمر، ثم تُطرح فيه ثانية، ولكنها سرعان ما تعود إلى البنك تارة أخرى. ويقدر ويجيلين (تقرير قانون المصارف B.A. 1857، رقم 38) حجم التقلب الناجم عن ذلك في تداول الأوراق النقدية بـ $2\frac{1}{2}$ مليون. بالمقابل، يقدر السيد تشابمان ممثل شركة أوفرأيند - جيرني وشركاء، سيئة الصيت، حجم الاضطراب الناشئ عن ذلك في سوق النقد، أكثر من ذلك بكثير. «إذا ما قمت بسحب 6 أو 7 ملايين من التداول على شكل إيرادات الدولة بغية دفع أرباح السندات بها، فلا بد من وجود طرف يقدم المبلغ المناسب لهذه الفترة من الزمن» (تقرير قانون المصارف B.A. 1857، رقم 5196).

إن التقلبات في حجم الوسائل المتداولة، التي تقتزن بمختلف أطوار الدورة الصناعية الكبرى، أكبر حجماً وأكثر ديمومة بدرجة كبيرة. إليكم ما يقوله بهذا الخصوص شريك آخر في هذه الشركة، الصاحب الموقر صامويل جيرني (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857، رقم 2645).

«في نهاية تشرين الأول/أكتوبر» (عام 1847) «كان هناك 20,800,000 جنيه من الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور. وفي الوقت نفسه سادت صعوبة كبيرة في الحصول على الأوراق النقدية المصرفية من سوق النقد. وسبب ذلك هو الخوف العام من تعذر الحصول على هذه الأوراق النقدية بكمية كافية من جراء تقييدات قانون المصارف لعام 1844. أما في الوقت الحاضر» (آذار/مارس - عام 1848) «فإن مقدار الأوراق النقدية الموجودة بين أيدي الجمهور. يبلغ 17,700,000 جنيه، ولكن هذا المبلغ أكثر مما يلزم بكثير نظراً لعدم وجود أي ذعر تجاري في هذا الوقت. وليس هناك من مصرفي أو تاجر نقد في لندن، إلّا ويملك أوراقاً نقدية مصرفية أكثر مما يستطيع أن يستعمل». - رقم 2650. «إن مقدار الأوراق النقدية المصرفية. خارج بنك إنكلترا، لا

[543] يؤلف دليلاً كافياً بالمرة على أن التداول في وضع فعال، حين لا يأخذ المرء بعين الاعتبار في الوقت نفسه. الوضع في عالم التجارة والائتمان». - رقم 2651. «إذا كان هناك في الوقت الحاضر إحساس بأن لدينا وسط المقدار الحالي من التداول، فائضاً من الأوراق النقدية في أيدي الجمهور، فهذا ينبع إلى حد بعيد من حالة الركود الكبير التي نعاني منها حالياً. ولو كانت الأسعار مرتفعة، والأعمال جارية على قدم وساق، لأعطينا هذه الـ 17,700,000 جنيه احساساً بقلّة النقد في التداول».

[إن اتساع وانكماش التداول ينتظمان عادة بحاجات الصناعيين والتجار، طالما كانت الأعمال في وضع يتيح عودة تدفق التسليفات المبرمة بانتظام، وبقاء الائتمان غير مزعزع. ولما كان الذهب لا يلعب دوراً في تجارة الجملة، على الأقل في إنكلترا، وكان تداول الذهب، بمعزل عن التقلبات الموسمية، يُعتبر مقداراً ثابتاً على مدى فترة زمنية طويلة نوعاً ما، فإن تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا يؤلف مقياساً دقيقاً بما فيه الكفاية لنطاق هذه التغيرات. وفي وقت الهدوء الذي يعقب الأزمة، يكون نطاق التداول في أدناه؛ ومع تجدد انتعاش الطلب تزداد أيضاً الحاجة إلى وسائل التداول، وهي تتنامى مع الازدهار؛ ويصل حجم وسائل التداول إلى نقطة الذروة في فترة التوتر المفرط والمضاربة المفرطة - وعندئذ تندلع الأزمة، وتختفي الأوراق النقدية المصرفية الوفرة من السوق بين ليلة وضحاها، ويختفي معها أولئك الذين يحسمون الكمبيالات والمقرضون على السندات، وشراء السلع. ويتعين على بنك إنكلترا أن يسدي العون - ولكن قواه مستنزفة هو الآخر، فقانون المصارف لعام 1844 يرغمه على الحدّ من تداول أوراقه النقدية المصرفية تماماً في تلك اللحظة التي يزعم فيها الجميع طلباً للأوراق النقدية، والتي لا يستطيع فيها مالكو السلع أن يبيعوا رغم أن عليهم أن يدفعوا، وهم مستعدون للإقدام على أية تضحية بغية الحصول على أوراق نقدية مصرفية.

«خلال الذعر» - يقول المصرفي رايت الذي استشهدنا به آنفاً (المرجع المذكور، رقم 2930) - «تحتاج البلاد إلى وسائل تداول تبلغ ضعف ما تحتاجه في الأوقات الاعتيادية، نظراً لأن المصرفيين وغيرهم يخزنون وسائل التداول».

وما إن تندلع الأزمة، حتى تصبح المسألة مسألة وسائل دفع لا أكثر. ولكن بما أن كل شخص يتوقف على الآخرين في الحصول على وسائل الدفع هذه، وبما أنه لا أحد يعرف إن كان الآخرون في وضع يتيح لهم الدفع في يوم الاستحقاق، يبدأ التهافت العام

على وسائل الدفع المتوافرة في السوق، أي على الأوراق النقدية المصرفية. ويعمد كل امرئ إلى اكتناز كل كمية الأوراق النقدية التي يتسنى له الحصول عليها، وبذلك تختفي الأوراق النقدية من التداول عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليها. ويقدر صامويل جيرني (الكساد التجاري C.D. 1848/1857، رقم 1116) كمية الأوراق النقدية المصرفية التي تكدست في الخزائن خلال لحظات الهلع هذه بمقدار 4 - 5 ملايين جنيه استرليني في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1847. ف. إنجلز].

[544] وبهذا الخصوص، فإن شهادات شريك جيرني، المدعو تشابمان، الذي سبق أن ذكرناه، أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف B.A. 1857) مثيرة للاهتمام حقاً وسأقدم هنا المحتوى الأساسي لأقواله بالنص، رغم أننا لن نعالج بعض المسائل التي تناولها هذه الشهادات، إلا في وقت لاحق.

جاء في شهادة السيد تشابمان:

4963. «لا أتردد في القول أيضاً إنني لا أعتقد من صواب الأمور أن يخضع سوق النقد لسلطان أي رأسمالي مفرد (كما هو الحال في لندن)، يستطيع أن يخلق شحّة نقدية لا مثيل لها وضائقة نقدية، وذلك بالضبط حين يكون حجم التداول صغيراً جداً من الجائز. أن هناك أكثر من رأسمالي واحد، يستطيع أن يسحب من مجال التداول مليوناً أو مليونين من الجنيهات الورقية، إذا كانت لديه مآرب يروم تحقيقها».

4965 - إن بوسع مضارب كبير أن يبيع سندات دين حكومية موحدة بمليون أو مليونين، وبذلك يسحب النقد من السوق. وقد حصل شيء مشابه مؤخراً مما «وُلد ضائقة نقدية بالغة الحدة».

4967. إن الأوراق النقدية تغدو، عندئذ، غير مثمرة.

«ولكن ذلك لا شيء، فالمضارب يحقق هدفاً أعظم: تحطيم سعر السندات وتوليد شحّة في النقد. وهو قادر تماماً على فعل ذلك».

مثال: ذات يوم، كان ثمة طلب كبير على النقد في بورصة السندات، لا يعرف سببه أحد، وقد رجا أحدهم تشابمان أن يُقرضه 50,000 جنيه بـ 7% دهش تشابمان لأن سعر فائدته كان أدنى من ذلك بكثير، فوافق. بعد ذلك بقليل عاد الرجل نفسه واقترض 50,000 جنيه أخرى بـ 7½%، ثم 100,000 جنيه بـ 8%، وكان يتبغي المزيد بـ 8½%. وهنا انتابت المخاوف حتى تشابمان. واتضح فيما بعد أن مبلغاً ضخماً من النقد كان قد سحب من السوق على نحو فجائي. يقول تشابمان:

«لقد أقرضت مع ذلك مبلغاً كبيراً بـ 8%، ولكنني خشيت من المضى أبعد من ذلك، فقد كنت أجهل مآل ذلك».

وينبغي ألا يغرب عن البال أنه على الرغم من أن 19 إلى 20 مليون جنيه من الأوراق النقدية تظل ماثلة، كما يبدو، على الدوام تقريباً، بين أيدي الجمهور، فإن التناسب بين القسم المتداول فعلياً من هذه الأوراق النقدية، من جهة، والقسم المتعطل كاحتياطي في المصارف، من جهة أخرى، يتغير تغيراً كبيراً ومستمرّاً. فإذا كان هذا الاحتياطي كبيراً، ومستوى التداول الفعلي بالتالي متديناً، فإن ذلك يعني، من وجهة نظر سوق النقد، أن قنوات التداول ممتلئة والنقد وفير (the circulation is full, money in plentiful)؛ أما إذا كان الاحتياطي ضئيلاً، وكانت قنوات التداول الفعلي بالتالي ممتلئة، فإن هذه الحالة من وجهة نظر سوق النقد، تسمى تدني التداول وشحّة للنقد (the circulation is low, money is scarce) أو بتعبير آخر أن مقدار القسم الذي يمثل رأسمال إقراض متعطلاً، ضئيل تماماً إن تمدد أو انكماش التداول الفعلي، المستقل عن أطوار الدورة الصناعية [545] الكبرى - شريطة أن يبقى المقدار الذي يحتاجه الجمهور ثابتاً على حاله - لا يحصل إلا لأسباب تقنية صرف، مثلاً أثناء دفع الضرائب أو دفع الفوائد عن ديون الدولة. فحين تُدفع الضرائب، تندفق الأوراق النقدية والذهب إلى بنك إنكلترا بما يفوق الحجم المعتاد، فتؤدي إلى انكماش التداول فعلياً، بمعزل عن الحاجة إلى هذا الأخير. ويحصل العكس عند دفع الأرباح عن سندات ديون الدولة. وفي الحالة الأولى، تؤخذ القروض من البنك بغية الحصول على وسائل التداول. وفي الحالة الثانية، ينخفض سعر الفائدة في المصارف الخاصة من جراء النمو المؤقت لاحتياطياتها. ولا علاقة لهذا الأمر بالكتلة المطلقة لوسائل التداول، بل بالشركة المصرفية التي تضع هذه الوسائل قيد التداول، والتي تمثل هذه العملية بالنسبة لها انفصلاً عن رأسمال إقراض لجني ربح بالمقابل. وما يحصل في الحالة الأولى هو مجرد انزياح مؤقت للوسائل المتداولة يوازنه بنك إنكلترا بتقديم سلف قصيرة ذات فائدة مخفضة، قبل وقت قليل من حلول أجل دفع الضرائب ربع السنوية، وكذلك قبل حلول أجل دفع أرباح سندات الديون ربع السنوية؛ إن هذه الأوراق النقدية التي تم إصدارها على هذا النحو فوق المعتاد تسدّ في البدء النقص الناشئ من جراء دفع الضرائب، في حين أن تسديد السلف المذكورة يعيد إلى البنك في الحال، الأوراق النقدية الفائضة التي حصل عليها الجمهور عند استلام أرباح سندات الديون.

أما في الحالة الأخرى، فإن مستوى التداول الهابط أو الصاعد لا يعني، دوماً، سوى توزيع مختلف للكتلة نفسها من وسائل التداول بين تداول فعال وودائع، أي أداة قروض. من جهة أخرى، إذا ازداد مثلاً عدد ما يصدر من أوراق نقدية بفعل تدفق الذهب إلى بنك إنكلترا، فإن هذه الأوراق النقدية تسهل حسم الكمبيالات خارج البنك، وتدفق عائدة إليه عند تسديد القروض، بحيث لا تزداد الكتلة المطلقة للأوراق النقدية المتداولة إلا لفترة قصيرة.

أما إذا كان مستوى التداول عالياً بسبب اتساع الأعمال (ويمكن أن يحصل ذلك حتى لو كانت الأسعار متدنية نسبياً) فإن سعر الفائدة يمكن أن يكون عالياً نسبياً بفعل الطلب على رأسمال الإقراض، الناجم عن تصاعد الأرباح وتزايد التوظيفات الجديدة. وإذا كان مستوى التداول متديناً بسبب تقلص الأعمال أو بسبب سهولة الحصول على الائتمان، فإن سعر الفائدة يمكن أن يكون متديناً حتى وإن كانت الأسعار مرتفعة. (أنظر شهادة هوبارد)(*)

إن المقدار المطلق للتداول لا يؤثر تأثيراً حاسماً على سعر الفائدة إلا في أوقات [546] الضائقة. فالطلب على التداول التام (بصرف النظر عن تناقص سرعة تداول النقد والتي تتحول بها قطع النقود الواحدة ذاتها إلى رأسمال إقراض باستمرار) لا يعبر إلا عن الطلب على وسائل الاكتناز من جراء انعدام الائتمان كما حصل في عام 1847، حيث لم يؤد تعليق قانون المصارف إلى توسيع التداول، ولكنه كان كافياً لإخراج الأوراق النقدية المكتنزة إلى النور ثانية، وإلقائها في التداول. أو أن هناك حاجة إلى المزيد من وسائل التداول، فعلاً في مثل هذه الظروف، كما كان الحال عام 1857 حين نما التداول فعلاً لبعض الوقت إثر تعليق قانون المصارف.

وفي حالات أخرى لا تؤثر الكتلة المطلقة للتداول على سعر الفائدة، نظراً لأنها - على افتراض أن الاقتصاد في التداول وسرعته يظلان ثابتين - تتحدد، أولاً، بأسعار السلع وعدد الصفقات المبرمة (حيث يشلّ عنصر من هذه العناصر، في العادة، تأثير الآخر) وأخيراً تتحدد بحالة الائتمان، في حين أن هذه الكتلة لا تحدّد هذا الأخير بأي حال، لأنه ليست هناك، ثانياً، أية صلة بين أسعار السلع وسعر الفائدة. وقد طرأ فيض في وسائل التداول خلال فترة سريان مفعول قانون تقييد المصارف

(*) أنظر هذا المجلد، ص 565 - 566، [الطبعة العربية، الفصل 34، ص 645-647].

(1797 - 1820)^(*)، وكان سعر الفائدة على الدوام أعلى بكثير مما صار عليه بعد استئناف صرف الأوراق النقدية. ثم هبط بعد ذلك بسرعة مع تقليص إصدار الأوراق النقدية وارتفاع أسعار الصرف. وفي أعوام 1822، 1823، 1832، كان المستوى العام للتداول متدنياً، كذلك كان سعر الفائدة. وفي أعوام 1824، 1825، 1836 كان مستوى التداول مرتفعاً وارتفع سعر الفائدة أيضاً. وفي صيف 1830 بلغ التداول مستوى مرتفعاً، وكان سعر الفائدة متدنياً ومنذ اكتشاف مكامن جديدة من الذهب، اتسع تداول النقد في أرجاء أوروبا كلها وارتفع سعر الفائدة. وعليه، فإن سعر الفائدة لا يتوقف على كمية النقد المتداول.

إن الاختلاف بين إصدار وسائل التداول وإقراض رأس المال يتضح بأجلى صوره في عملية تجديد الإنتاج الفعلية. ولقد رأينا (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الثالث) بأي أسلوب تتم مبادلة شتى مكونات الإنتاج لقاء بعضها البعض. فمثلاً، إن رأس المال المتغير يتألف شيئاً من وسائل عيش العمال، أي جزء من متوجهم بالذات. ولكنه يُدفع لهم بالنقد قسطاً بعد آخر. ويتعين على الرأسمالي أن يسلف هذا النقد، ويتوقف الأمر كثيراً على تنظيم نظام الائتمان فيما لو استطاع أن يدفع رأس المال المتغير الجديد في الأسبوع القادم بالنقد القديم نفسه الذي دفعه في الأسبوع الماضي. ويصحّ الشيء ذاته على أفعال التبادل بين مختلف مكونات رأس المال الاجتماعي الكلّي، مثلاً بين مواد الاستهلاك ووسائل إنتاج مواد الاستهلاك. إن النقد اللازم لتداول هذه ينبغي أن يُسلف، كما رأينا، من أحد الطرفين المتبادلين أو كليهما. فيبقى النقد من ثمّ في مجال التداول، [547] ولكنه يعود دائماً، بعد اكتمال المبادلة، إلى الطرف الذي سلّفه، لأنه قد سلّف هذا النقد بما يفوق رأسماله الصناعي الموظف فعلاً (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل العشرون)^(**) وفي ظل نظام ائتمان متطور، يتركّز فيه النقد بين أيدي المصارف، تتولى هذه المصارف اسمياً في الأقل، تسليف هذا النقد، وتتعلق هذه السلفة فقط، بالنقد

(*) قانون تقييد المصارف (Bank Restriction Act): قانون خاص أصدرته الحكومة الإنكليزية عام 1797 يحدد سعر صرف إلزامياً للأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) وألغى مبادلتها بالذهب. وفي عام 1819 ألغى هذا بقانون جديد يجيز المبادلة بالذهب، وقد عادت هذه المبادلة بشكل كامل إيتداءً من عام 1821. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الثاني، ص 410 - 420، [الطبعة العربية، الفصل 20، ص 463 - 476].

المائل في التداول. إنها سلفة لوسائل تداول، وليست تسليف رؤوس أموال يجري تداولها بواسطة هذه الوسائل.

تشابمان:

5062. «قد تأتي أوقات تكون فيها الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور بكمية كبيرة ومع ذلك لا يمكننا الحصول عليها».

وفي فترة الذعر يكون النقد موجوداً أيضاً؛ ولكن الكلّ يحاذر تحويله إلى رأسمال إقراض، إلى نقد قابل للإقراض، ويتشبث به الكلّ توقعاً لضرورة الدفع الفعلية.

5099. «هل تبعث المصارف في المناطق الريفية بفوائضها غير

المستعملة إليكم وإلى بيوتات لندنية أخرى؟ - أجل». - 5100. «من

جهة أخرى، هل تودع المناطق الصناعية في لانكشاير ويوركشاير

كمبيالاتها عندكم لأغراضها التجارية؟ - أجل». - 5101. «إذن يمكن،

بفضل ذلك، استعمال النقد الفائض الموجود في جزء من البلاد لأجل

احتياجات جزء آخر من البلاد؟ - هكذا الأمر بالضبط».

ويقول تشابمان إن عادة المصارف باستعمال رأسمالها النقدي الفائض، لفترات وجيزة، في شراء سندات دين حكومي موحد وسندات خزينة، قد تضاءلت في الفترة الأخيرة، منذ أن جرت العادة على إقراض هذا النقد الجاهز «at call» (نقد يمكن طلب الدفع لقاءه في أي وقت، بين يوم وآخر). وهو ذاته يعتبر شراء مثل هذه السندات غير نافع لمشروعه. لذا فإنه يوظف نقوده في كمبيالات موثوقة، يحلّ أجلُ بعضها يومياً بحيث أنه يعرف على الدوام كم يحوز من النقد السائل في أي يوم (5101 - 5105).

بل أن نمو الصادرات ذاته يتجلى، بهذا القدر أو ذاك، بالنسبة لكل بلد وبخاصة للبلد الذي يعطي ائتماناً، كطلب متزايد في سوق النقد الداخلي، وهو طلب لا يشعر به أحد، كما هو، إلّا في أوقات الركود. أما في أوقات نمو الصادرات فإن الصناعيين البريطانيين يسحبون عادة كمبيالات طويلة الأجل على تاجر التصدير مقابل المنتجات الإنكليزية الجاهزة المرسلّة إلى الخارج للبيع بالأمانة (5126).

5127. «أليس هناك اتفاق لتجديد مثل هذه الكمبيالات من وقت

لآخر؟» - [تشابمان] «هذا شيء يخفونه عنا؛ ونحن لا نقبل كمبيالة من

هذا الصنف. إن ذلك يمكن أن يحدث بالطبع، ولكن ليس لدي ما

أقوله عن شيء من هذا القبيل». (تشابمان البريء). - 5129. «إذا طرأ

نمو كبير على الصادرات، كما حدث الآن، مثلاً، حيث ازداد حجمها

خلال السنة الماضية وحدها، بمقدار 20 مليون جنيه، ألا يؤدي ذلك

تلقائياً إلى طلب متزايد على رأس المال لحسم الكمبيالات التي تمثل

[548]

هذه الصادرات؟ - بلا شك». - 5130. «بما أن إنكلترا تعطي، كقاعدة، ائتماناً إلى البلدان الأجنبية لقاء جميع صادراتها، أفلا يؤدي ذلك إلى امتصاص رأسمال إضافي معين بالمقابل طوال فترة استمرار هذا الائتمان؟ - إن إنكلترا تعطي ائتمانات هائلة، ولكنها تأخذ، بالمقابل ائتماناً للحصول على المواد الأولية الضرورية لها. إن أميركا تسحب علينا دائماً كمبيالات لمدة 60 يوماً، وبلدان أخرى لمدة 90 يوماً. من ناحية أخرى نقدم ائتمانات؛ فحين نرسل سلعاً إلى ألمانيا، يدوم هذا الائتمان شهرين أو ثلاثة أشهر».

ويقوم ويلسون بسؤال تشابمان (5131)، عما إذا كانت الكمبيالات تُسحب على إنكلترا في آنٍ واحدٍ مع شحن هذه المواد الأولية وبيع المستعمرات المستوردة، وعما إذا كانت هذه الكمبيالات تصل في آنٍ واحدٍ مع بوالص الشحن؟ يعرب تشابمان عن اعتقاده بأن ذلك يحصل حقاً، ولكنه لا يعرف شيئاً عن أعمال «التجار» هذه، ويوصي بالاستفسار عن ذلك من أناس مطلعين في هذا الشأن. - ويقول تشابمان إن «السلع تدمغ برموز في الترايزيت» عند تصديرها إلى أميركا؛ [5133]؛ إن هذا اللغو يُفترض أن يعني أن تاجر التصدير الإنكليزي يسحب على أحد البيوت المصرفية الأميركية الكبيرة في لندن كمبيالة عن تلك السلع أمدًا 4 أشهر، وأن هذا البيت المصرفي يتلقى تغطية من أميركا.

5136. «ألا يتم التعامل، كقاعدة، مع البلدان النائية بواسطة التجار الذين ينتظرون عودة رأسمالهم حتى تُباع السلع؟ - قد تكون هناك بيوتات ذات ثروة كبيرة، تستطيع معها أن توظف رأسمالها الخاص في السلع من دون أن تأخذ سلفة على هذه السلع؛ ولكن هذه السلع تتحول غالباً إلى سلف عن طريق قبولات التحويل من بعض الشركات المعروفة». - 5137. «وهذه الشركات موجودة في لندن وليفربول وفي أماكن أخرى». - 5138. «وعليه، ليس ثمة فرق، فيما إذا كان على الصناعي أن يُنفق نقده هو، أم يجد تاجراً في لندن أو ليفربول يسلفه النقد؛ على كل حال أمامنا سلفة تم تقديمها في إنكلترا؟ - صحيح تماماً. فلا شأن للصناعي بذلك إلا في حالات قليلة» (ولكن الأمر كان كذلك في كل الحالات تقريباً، في عام 1847). «إن تاجر مصنوعات من مانشستر، مثلاً، يشتري سلعاً ويشحنها إلى ما وراء البحار بواسطة بيت تجاري محترم في لندن، وحين يتيقن البيت اللندني أن كل الشحنة تجري حسب الاتفاق، فإن التاجر يسحب على هذا البيت اللندني كمبيالة أمدًا ستة أشهر عن

هذه السلع المرسلة إلى الهند أو الصين أو إلى أي بلد آخر؛ ثم يأتي العالم المصرفي ويحسم له هذه الكمبيالة، وهكذا يكون النقد الذي حصل عليه عن طريق حسم هذه الكمبيالة جاهزاً بين يديه إلى أن يحلّ الوقت الذي يتعين فيه أن يدفع لقاء هذه السلع». 5139. «ولكن لو كان يملك هذا النقد، فإن على المصرفي أن يسلفه؟ - إن المصرفي يملك الكمبيالة؛ لقد اشترى المصرفي الكمبيالة؛ إنه يستعمل رأسماله المصرفي في هذا الشكل، في شكل حسم الكمبيالات التجارية».

[وعليه، فإن تشابمان أيضاً لا يعتبر حسم الكمبيالات تسليفاً، بل شراء سلع. ف. 549] إنجلز].

5140. «ولكن ذلك يؤلف جزءاً من الطلب في سوق النقد في لندن؟ - بلا شك، فتلك هي الوظيفة الجوهرية لسوق النقد وبنك إنكلترا. إن بنك إنكلترا يقبل مثل هذه الكمبيالات بنفس الرغبة التي نقبلها نحن لأنه يعرف أن ذلك يعني استخداماً جيداً للنقد». 5141. «إذن بقدر ما تنمو الصادرات ينمو الطلب في سوق النقد هو الآخر؟ - بمقدار ما يتزايد إزدهار البلاد ونشارك» (أمثال تشابمان) «نحن فيه». 5142. «وهكذا، إذا كانت مختلف هذه المجالات لتوظيف رأس المال تتسع فجأة، فإن العاقبة الطبيعية لذلك هي أن يرتفع سعر الفائدة؟ - لا شك في ذلك». 5143. إن تشابمان «لا يستطيع أن يفهم تماماً كيف كان لنا هذا القدر الكبير من استعمال الذهب في ظل صادراتنا الضخمة».

الموَقَّر ويلسون يسأل:

5144. «ألا تجري الأمور على النحو التالي وهو أننا نعطي ائتمانات على صادراتنا أكبر مما نأخذ ائتمانات على وارداتنا؟ - أنا شخصياً أرتاب في هذه النقطة. فحين يرتضي المرء قبول تحويل على سلعه المرسلة من مانشستر إلى الهند، فإنك لن ترتضي تحويلاً أقل من 10 أشهر. وينبغي علينا - على كل حال - أن ندفع لأميركا لقاء قطنها، قبل أن نستلم مدفوعات من الهند بفترة من الزمن؛ أما تأثير ذلك، فليس من اليسير توضيحه». 5145. «لو تنامت صادراتنا من السلع المصنعة بمقدار 20 مليون جنيه، كما حصل في السنة الماضية، فينبغي أن تكون لنا قبل ذلك زيادة كبيرة جداً في الواردات من المواد الأولية» (وفي ذلك يتطابق تماماً فيض التصدير مع فيض الاستيراد، وفيض الإنتاج مع فيض

التجارة)، «بغية صنع هذه الكمية المتنامية من السلع؟ - بلا أدنى شك». [5146]. «لقد كان علينا أن نسدد مقدماً ميزاناً بالغ الضخامة أعني أن الميزان كان بالضرورة في هذه الأثناء في غير صالحنا؛ ولكن أسعار الصرف في الصفقات مع أميركا، هي، عموماً، لصالحنا؛ وخلال زمن طويل نوعاً ما كنا نتلقى من أميركا كمية كبيرة من الذهب».

5148. ويلسون يسأل رئيس المرايين تشابمان عما إذا كان لا يرى في الفائدة المرتفعة التي يتقاضاها علامة على عظم الازدهار وارتفاع الأرباح. ويندهش تشابمان صراحة من سذاجة هذا المرائي، فيرد بالإيجاب، بالطبع، ولكنه في الوقت نفسه على ما يكفي من الاستقامة كي يضيف التعليق التالي:

«هناك أناس لا يسعهم أن يدبروا أمورهم بسبيل آخر؛ فلهم التزامات يجب عليهم أن يفوا بها، سواء كان ذلك مربحاً أم لا؛ ولكن إذا كان» [سعر الفائدة المرتفع] «ثابتاً فذلك يدلّ على الازدهار».

وينسى الاثنان معاً أن ذلك يمكن أن يدلّ أيضاً، كما كان الحال عام 1857، على أن فرسان الائتمان الجوالين يزعمون الوضع الاقتصادي للبلاد، وأنهم يستطيعون أن يدفعوا فوائد عالية لأنهم يدفعونها من جيوب الآخرين (إلا أنهم يسهمون في تحديد سعر الفائدة العام) ويعيشون في غشون ذلك في رخاء ونعيم اعتماداً على أرباح متوقعة. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذا تحديداً أن يوفر للصناعيين وغيرهم أعمالاً مربحة جداً بالفعل. وتغدو عودة تدفق الرساميل مضللة تماماً من جراء نظام التسليف. وهذا يفسر الظواهر التالية التي لا تتطلب أي تفسير ما دام الأمر يخص بنك إنكلترا لأن هذا بنك يحسم بسعر أدنى من الآخرين عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً.

5156. «بوسعي القول بلا تردد» يقول تشابمان «إن مقادير حسوماتنا في اللحظة الراهنة من ارتفاع سعر الفائدة طوال هذا الوقت المديد، تبلغ حدها الأقصى»

(تفوه تشابمان بذلك في 21 تموز/يوليو 1857، قبل بضعة أشهر من الانهيار). 5157. «في عام 1852» (حين كانت الفائدة متدنية) «لم تكن مقادير الحسومات بهذه الضخامة».

لأن الأعمال كانت، في الواقع، موفورة العافية في ذلك الوقت إلى حد أكبر بكثير. 5159. «لو كان هناك فيض كبير من النقد في السوق... وكان سعر الحسم المصرفي متدنياً، لحصل لدينا تناقص في عدد الكمبيالات. في عام 1852 كنا في طور مختلف تمام الاختلاف: فصادرات البلاد و وارداتها حينذاك لم تكن تماثل تماماً ما هي عليه اليوم». - 5161.

«في ظل سعر الحسم المرتفع، حسمنا بنفس مقدار الحسم عام 1854». (حين كانت الفائدة $5\frac{1}{2}\%$).

ولعل أكثر ما يسلي في شهادة تشابمان هو أن أناساً من هذا الصنف يعتبرون نقود الجمهور ملكاً لهم، وأن لهم الحق في صرف الكمبيالات التي يحسمونها نقداً في أي وقت كان. إن السذاجة التي تشي بها الاسئلة والأجوبة لكبيرة حقاً. إنهم يلزمون التشريع بضمان المبادلة الدائمة للكمبيالات التي تقبل بها البيوتات الكبيرة بالنقد، والحرص على أن يواصل بنك إنكلترا، في سائر الظروف، إعادة حسمها لصالح سماسرة الكمبيالات (bill-brokers). ومع ذلك فإن ثلاثة من سماسرة الكمبيالات هؤلاء أفلسوا في عام 1857، تحت طائلة ديون ناهزت 8 ملايين فيما كان رأسمالهم الخاص لا يمثل بالقياس إلى هذه الديون غير مقدار ضئيل تماماً.

5177. «هل تريدون بذلك القول إنكم ترون أنها» (أي قبول التحويلات من بارينغز أو لويديز) «ينبغي أن تكون قابلة للحسم بصورة إلزامية، مثلما أن الأوراق النقدية التي يصدرها بنك إنكلترا قابلة للتحويل دوماً إلى ذهب بصورة إلزامية؟ - أعتقد أنه سيكون أمراً محزناً إذا لم تكن قابلة للحسم؛ ولكان أمراً غريباً للغاية لو اضطر أحدهم لوقف مدفوعاته لسبب واحد هو أنه يملك قبولات تحويل من شركة سميث وباين وشركاهما، أو من شركة جونز لويد وشركاهما، ولا يستطيع حسمها». - 5178. «ألا يؤلف قبول التحويل من بارينغز تعهداً بدفع مبلغ معين من النقد عند حلول أجل الكمبيالة؟ - هذا صحيح تماماً؛ لكن السادة بارينغز، حين يأخذون على عاتقهم مثل هذا الالتزام، مثلما يأخذ أي تاجر التزاماً من هذا النوع، لا يظنون أن عليهم الدفع بالجنيهاً الذهبية؛ فهم يحسبون حسابهم على أساس أنهم سيدفعون في دار المقاصة (Clearing House)». - 5180. «أعتقد أنه يجب اختراع

[551]

جهاز خاص يمتلك الجمهور بواسطته الحق في الحصول على النقد قبل حلول ميعاد الكمبيالة بإجبار طرف ثالث على حسمها؟ - لا، ليس من الطرف الذي يقبل التحويل؛ ولكن إذا كنت تقصد بذلك أنه يجب علينا ألا نتمتع بإمكانية حسم الكمبيالات التجارية، فعلياً، عندئذ، أن نغير دستور الأشياء كله». - 5182. «إذن، فأنت ترى أنه يجب عليها» [على الكمبيالة التجارية] «أن تكون قابلة للتحويل إلى نقد، مثلما أن الورقة النقدية لبنك إنكلترا يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب؟ - على هذا

النحو بالتحديد، في ظل ظروف معينة». 5184. «إذن، فإنّ تعتقد أنه يجب تنظيم التداول النقدي بحيث تجري، في كل الأوقات، مبادلة الكمبيالات التجارية، التي لا يُشك في صحتها، بالنقد بنفس سهولة مبادلة الأوراق النقدية المصرفية؟ - هذا ما أعتقد». 5185. «ألا تعتقد أنه ينبغي إلزام بنك إنكلترا أو أي مصرف آخر سواء، إلزاماً قانونياً، بمبادلة هذه الكمبيالات؟ - إنني أعتقد مع ذلك أننا، إذا وضعنا قانوناً ينظم التداول النقدي فينبغي أن نتخذ تدابير تمنع إمكانية عدم تحويل الكمبيالات التجارية الوطنية إلى نقد، طالما كانت هذه الكمبيالات سليمة ومشروعة بما لا يقبل الشك».

هذا يعني قابلية تحويل الكمبيالة التجارية على غرار تحويل الورقة النقدية. 5190. «إن تجار النقد لا يمثلون، في الواقع، سوى الجمهور»، هذا ما قاله السيد تشابمان فيما بعد أيضاً أمام المحكمة العليا في قضية دافيدسون. (راجع كتاب: قضية الاحتيال الكبرى في مدينة المال والأعمال «سيتي» - *Great City Fraud*)(*)

5196. «كل ربع سنة» (عند دفع أرباح الأسهم) «من الضروري ضرورة مطلقة، اللجوء إلى بنك إنكلترا. فحين تقتطعون من التداول 6 أو 7 ملايين على شكل إيرادات الدولة استعداداً لدفع أرباح الأسهم، فينبغي أن يكون هناك طرف ما كان يوفر هذا المبلغ في غضون ذلك». (إذن، يدور الحديث في هذه الحالة عن عرض النقد لا عرض رأسمال أو رأسمال إقراض).

5169. «لا بد لكل مطلع على عالمنا التجاري من أن يعرف أنه عندما لا تجد سندات الخزينة شارين لها وتصبح التزامات شركة الهند الشرقية عديمة الفائدة كلياً، وعندما لا يمكن حسم أفضل الكمبيالات التجارية، فإن قلقاً كبيراً لا بد أن يستحوذ على أولئك الذين ترغمهم أعمالهم على إجراء مدفوعات فورية لحظة الطلب بوسائل التداول الاعتيادية، وهذا هو حال جميع المصرفيين. وإن النتيجة التي تترتب

(*) القضية المشار إليها هنا وردت في كتاب سيتون لينج: سلسلة جديدة لقضية الاحتيال الكبرى في مدينة المال والأعمال بخصوص كول، دافيدسون وغوردون، الطبعة الخامسة، لندن، 1869. (Seton Laing, *New series of the Great City Frauds of Cole, Davidson & Gordon*, 5th ed., London, 1869).

على ذلك أن كل امرئ سيضعف احتياطيته. تمعّن الآن في تأثير ذلك على مجمل البلاد، لو أن كل مصرفي ريفي، وهناك زهاء 500 منهم، يكلف مراسله في لندن بأن يحول إليه 5000 جنيه من الأوراق النقدية المصرفية. ولو اعتبرنا هذا المبلغ الصغير هو المقدار الوسطي، وهذا افتراض سخيف بحد ذاته، فإننا نصل إلى أن $2\frac{1}{2}$ مليون جنيه تُسحب من التداول. ترى كيف نعوض عنها؟».

[552] من جهة أخرى، فإن الرأسماليين الخاصين وغيرهم، الذين يملكون النقد، لن يعطوه بأية فائدة كانت، فهم يقولون على غرار تشابمان:

5195. «خير لنا ألا نحصل على أية فائدة، من أن نكون في ريبة من إمكانية حصولنا على النقد لحظة احتياجنا إليه».

5173. «إن نظامنا هو هذا: علينا التزامات تبلغ 300 مليون جنيه يمكن أن يغدو دفعها بالعملة المتداولة في البلاد ملزماً في أية لحظة معينة. ومبلغ هذه العملة، حتى إذا استعملناها كلها، يساوي 23 مليون جنيه، أو أي مبلغ آخر؛ أليس هذا وضع كفيل بأن يلقينا في حمأة الاضطراب في أية لحظة؟».

من هنا التحول الفجائي لنظام الائتمان إلى نظام نقدي، خلال الأزمات. وبصرف النظر عن الذعر داخل البلاد خلال الأزمة، لا يمكن للحديث عن كمية النقد إلا أن يتعلق بالمعدن، النقد العالمي. وهذا بالضبط ما يقصيه تشابمان عن الاعتبار فهو يقصر حديثه عن 23 مليوناً من الأوراق النقدية المصرفية. تشابمان نفسه:

5218. «كان السبب الأصلي لاضطراب سوق النقد» [في نيسان/إبريل وفيما بعد في تشرين الأول/أكتوبر 1847] «يكمن، بلا شك، في أن ضبط أسعار الصرف تطلب، في أعقاب استيرادات استثنائية في تلك السنة، كتلة كبيرة من النقد».

أولاً، كان هذا الخزين من نقد السوق العالمي، قد اختزل، آنذاك، إلى حدّ الأدنى. ثانياً، كان يخدم في الوقت نفسه كضمان لقابلية تحويل النقد الائتماني، أي الأوراق النقدية المصرفية. وعليه، كان يجمع وظيفتين مختلفتين تمام الاختلاف وإن كانتا تنبعان من طبيعة النقد، نظراً لأن النقد الفعلي هو على الدوام نقد السوق العالمي، والنقد الائتماني يرتكز، دوماً، على نقد السوق العالمي.

ولولا تعليق قانون المصارف لعام 1844 في العام 1847 «لما كان بوسع دور المقاصة (Clearing Houses) أن تنفذ أعمالها (5221)».

لقد كان لدى تشابمان هاجس بالأزمة الوشيكة:

5236. «ثمة حالات في سوق النقد (والحالة الراهنة ليست بعيدة عن ذلك) يغدو فيها الحصول على النقد عصبياً جداً، ويتوجب اللجوء إلى خدمات المصرف».

5239. «بخصوص المبالغ التي سحبناها من المصرف أيام الجمعة والسبت والاثنين، 19 و 20 و 22 من تشرين الأول/ أكتوبر 1847.. فقد كنا سنصبح ممتنين جداً لو أمكننا أن نستعيد الكمبيالات يوم الأربعاء التالي؛ وما إن تلاشى الذعر حتى تدفق النقد عائداً إلينا».

كان قانون المصارف قد عُلق يوم الثلاثاء 23 تشرين الأول/أكتوبر، وبذلك توقف تطور الأزمة.

ويعتقد تشابمان (5274) أن مقادير الكمبيالات الجارية على لندن في آنٍ واحدٍ تبلغ [553] 100 – 120 مليون جنيه. وهذا لا يتضمن الكمبيالات المحلية المسحوبة على مراكز ريفية.

5287. «رغم أن مقدار الأوراق النقدية الموجودة بين أيدي الجمهور ارتفع في تشرين الأول/ أكتوبر 1856 إلى 21,155,000 جنيه، فقد كانت هناك صعوبة خارقة في الحصول على النقد؛ ومع أن الجمهور كان يحوز على قدرٍ كبيرٍ جداً منه بين يديه، فلم يكن بوسعنا أن نحصل عليه».

كانت تلك عاقبة القلق الناشئ عن الضائقة النقدية التي سقط البنك الشرقي في براثنها لفترة من الوقت (آذار/مارس 1856).

5290. ما إن تلاشى الذعر حتى،

«بدأ كل المصرفيين، الذين يحصلون على أرباحهم من الفوائد، بتشغيل نقودهم في الحال».

5302. يفسر تشابمان القلق الناشئ حيال تناقص احتياطي المصرف لا بالخشية على الودائع، بل لأن كل الذين سيضطرون إلى دفع مبالغ كبيرة من النقد على نحو فجائي يعرفون جيداً أنهم قد يُرغمون على اللجوء إلى المصرف، بوصفه مصدراً أخيراً للعون في حال حصول ضائقة في سوق النقد؛ وإذا

«كان احتياطي المصرف ضئيلاً، فإن هؤلاء لن يَسَروا باللجوء إلينا، بل العكس».

وبالمناسبة، فإنه لشيء جميل حقاً أن نرى كيف يتلاشى الاحتياطي كمقدار حقيقي. فالمصرفيون يحتفظون بحدٍّ أدنى من المبالغ للأعمال الجارية، جزئياً عندهم، وجزئياً في بنك إنكلترا ويحتفظ سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) بـ «النقد المصرفي الطليق في البلاد» من دون احتياطي. ولا يحوز بنك إنكلترا لتغطية الالتزامات الخاصة بالودائع غير احتياطي المصرفيين وغيرهم إلى جانب ودائع الدولة (Public deposits)، إلخ.؛ وينخفض هذا الاحتياطي إلى أدنى نقطة، إلى مليوني جنيه مثلاً وعدا عن هذين المليونيين من الأوراق المالية، ليس للمضاربة في أوقات الضائقة (وهذه تقلص الاحتياطي، لأن الأوراق النقدية التي تدخل مقابل المعدن الذي يخرج، ينبغي أن تُلغى) أي احتياطي على الإطلاق سوى الخزين المعدني، ولذا فإن أي تناقص في هذا الخزين، عبر تسرب الذهب إلى الخارج، يزيد حدة الأزمة.

5306. «لو لم يكن ثمة نقد متوافر لدفع الفارق لدى التسوية في دار المقاصة (Clearing House)، فلا أرى من خيار آخر غير الاجتماع معاً وتسديد مدفوعاتنا بكمبيالات من الدرجة الأولى، كمبيالات على الخزينة، على شركات سميث وباين وشركائهما، إلخ». 5307. «وعليه، إذا عجزت الحكومة عن تزويدكم بوسائل تداول، فإنكم تبتدعونها لأنفسكم؟ - ماذا نستطيع أن نفعل؟ إن الجمهور يأتي ويأخذ وسيلة التداول من بين أيدينا؛ ولا يعود لها وجود» - 5308. «إذن، فأنتم تريدون فقط أن تفعلوا في لندن ما يفعلونه في مانشستر كل يوم؟ - أجل».

[554]

إنه لجيد تماماً جواب تشابمان على سؤال كيللي (رجل برمنغهام، نصير مدرسة آتود) (*) بخصوص تصور أوفرستون عن رأس المال:

5315. «قيل أمام هذه اللجنة إن الناس لا يتطلعون في أوقات الضائقة، كالتي حلت عام 1847، إلى النقد بل إلى رأس المال؛ ما رأيك بهذا الخصوص؟ - إنني لا أفهم سؤالك؛ إننا نتاجر بالنقد وحده؛ ولا أفهم ما تقصده بذلك». - 5316. «إذا كنت تقصد بذلك» (رأس

(*) مدرسة آتود أو مدرسة برمنغهام المسماة «رجال الشلن الصغير» التي يمثلها توماس آتود، ترى أن النقود مجرد مقياس مثالي، ودعوا إلى تقليص محتواها من الذهب. [ن. برلين].

المال التجاري) «مقدار النقد الذي يملكه صاحب المشروع والموظف في مشروعه الخاص، إذا كنت تسمي ذلك رأسمالاً، فعلي أن أقول إنه لا يؤلف، في أغلب الأحوال، إلا جزءاً صغيراً جداً من النقد الذي يتصرف به صاحب المشروع في أعماله من خلال الائتمان الذي يعطيه له الجمهور» - أي بتوسط السيد تشابمان وأضرابه.

5339. «إذا أوقفنا تحويل الأوراق النقدية، هل يدلّ هذا على قلّة الثروة؟ - أبداً. لا نعاني من قلّة في الثروة، ولكننا نتحرك في أطر نظام مصطنع للغاية، وإذا ما طرأ طلب هائل محقق (superincumbent) على وسائل تداولنا، فقد تنشأ ظروف تمنعنا من الحصول على وسائل التداول هذه. أفينبغي إذن أن ينشل كل النشاط التجاري في البلاد؟ ينبغي أن نوقف كل إنتاج؟» - 5338. «إذا واجهنا مسألة ما يتوجب علينا الحفاظ عليه: تحويل الأوراق النقدية أم الصناعة في البلاد، فإنني أعرف بأي من الاثنين أضحى».

ويقول بصدد مراكمة الأوراق النقدية المصرفية «بغية مفاكمة الضائقة النقدية والافادة من عواقبها» (5358)، إن بالوسع حدوث مثل هذه الظاهرة بسهولة بالغة. ويكفي لذلك ثلاثة مصارف كبرى.

5383. «أليس في معلومكم، بوصفكم رجلاً على دراية بالعمليات التجارية الكبرى في عاصمتنا، أن الرأسماليين يفتنمون هذه الأزمات لجني أرباح طائلة من خراب أولئك الذين يسقطون ضحايا للأزمة؟ - لا ريب في ذلك».

يمكننا أن نصدق السيد تشابمان في هذا الشأن، رغم أنه كسر عنقه آخر المطاف، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة التجارة، وهو يسعى إلى «جني أرباح طائلة من خراب ضحايا الأزمة». إذ بينما يقول شريكه جبرني: إن كل تغير في سير الأعمال مفيد للعارف بالأمور، يقول تشابمان:

«إن هذا الشطر من المجتمع لا يعرف شيئاً عن الشطر الآخر؛ وأعني بذلك، مثلاً، أن الصناعي الذي يصدر إلى القارة، أو يستورد مواده الأولية، لا يعرف شيئاً عن ذلك الذي يتعامل بسبائك الذهب» (5046).

وهكذا حدث ذات يوم أن جبرني وتشابمان ذاتهما «لم يكونا مطلعين»، فأفلسا افلاساً مخزياً.

لقد رأينا من قبل أن إصدار الأوراق النقدية لا يعني في كل الأحوال، تسليفاً لرأس [555] المال. وإن الشهادة التالية التي أدلى بها توك أمام لجنة مجلس اللوردات الخاصة بالكساد التجاري، عام 1848، لا تبرهن إلا على أن تسليف رأس المال ذاته، حتى حين يقوم به المصرف عن طريق إصدار أوراق نقدية جديدة، لا يعني بالضرورة زيادة مقدار الأوراق النقدية المتداولة.

3099. «هل تعتقد أن بوسع بنك إنكلترا، مثلاً، أن يوسع تسليفاته إلى حد كبير، من دون أن يفضي ذلك إلى زيادة إصدار أوراق نقدية؟ - ثمة فيض من الوقائع التي تثبت ذلك. وأبرز هذه الأمثلة هو ما جرى في عام 1835، حين استخدم البنك ودائع الهند الشرقية وقرض شركة الهند الشرقية لزيادة تسليفاته إلى الجمهور؛ وفي الوقت نفسه تناقص بعض الشيء في الواقع مقدار الأوراق النقدية الماثلة آنذاك بين أيدي الجمهور؛ وهناك شيء مماثل لوحظ في عام 1846 أيام دفع ودائع سكك الحديد إلى البنك؛ إن السندات (المحسومة والمودعة) «ارتفعت إلى ما يقارب 30 مليوناً، لكن ذلك لم يؤثر تأثيراً ملحوظاً على مقدار الأوراق النقدية في أيدي الجمهور».

ولكن لدى تجارة الجملة وسيلة أخرى للتداول، إلى جانب الأوراق النقدية المصرفية، أهم بكثير، تلك هي: الكمبيالات. ولقد بين لنا السيد تشابمان مدى أهمية قبول الكمبيالات الموثوقة، في كل مكان وفي كل الظروف، لسير الأعمال سيراً منظماً: «إذا كان «تاوسفيس - يونتوف» لا يصلح؟ فمن يصلح إذن؟ النجدة، النجدة!» (*) ولكن ما الصلة التي تقوم بين وسيلتي التداول هاتين؟ يقول جيلبرت بصدد ذلك:

«إن تقليص مقدار تداول الأوراق النقدية يزيد، بانتظام، مقدار تداول الكمبيالات. وهناك نوعان من الكمبيالات: الكمبيالات التجارية والكمبيالات المصرفية. فإذا كان النقد في شحة، فإن مقرضي النقد

(*) حوار من مسرحية هايئة «سجلات Disputation» بين حاخام وكاهن كاثوليكي من القرون الوسطى. الحاخام يعطي للكاهن نصاً فقهاً لشرح التلمود بدعى تاوسفيس-يونتوف (Tausves-Jont of)، لكن الكاهن يرمي هذا النص إلى الشيطان، فيفزع الحاخام صارخاً: «إذا كان هذا الشرح للتلمود لا يصلح، فماذا يصلح إذن؟ النجدة، النجدة». [ن. ع.]

يقولون. «أسحب علينا كمبيالة، ونحن نقبل التحويل»، وحين يقوم مصرفي من الأقاليم بحسم كمبيالة لزبون من زبائنه، فإنه لا يعطيه نقداً ملموساً بل يعطيه كمبيالة مصرفية أمدتها 21 يوماً على وكيله اللندني. وتخدم هذه الكمبيالات بمثابة وسيلة تداول (ج. و. جيلبرت، بحث في أسباب الضائقة، [في سوق النقد، لندن 1840]، ص 31).

(J.W. Gilbart, *An Inquiry into the Causes of the Pressure* [on the money Market, London, 1840], p. 31).

ويرد هذا الرأي أيضاً، في شكل محور بعض الشيء عند نيومارتش (تقرير قانون المصارف B.A. 1857، رقم 1426):

«ليس ثمة أي ترابط بين تغير مقدار الكمبيالات والأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) الموجودة في التداول. والنتيجة الوحيدة، الثابتة إلى هذه الدرجة أو تلك هي أنه ما إن تظراً أدنى ضائقة في سوق النقد، وتجد مؤشراً لها في ارتفاع سعر الحسم، حتى يزداد حجم تداول الكمبيالات زيادة كبيرة، والعكس بالعكس».

غير أن الكمبيالات المسحوبة في مثل هذه الأوقات لا تقتصر بأي حال على كونها كمبيالات مصرفية قصيرة الأجل، كالتي يذكرها جيلبرت. على العكس، فهي، في غالبيتها، [556] كمبيالات صورية، لا تمثل أية عملية فعلية أو لا تمثل سوى عمليات أُجريت لغرض وحيد هو التمكن من سحب كمبيالة عليها؛ وقد عرضنا أمثلة كافية عن الكمبيالات من النوعين. لذا تكتب مجلة إيكونوميست (ويلسون) عن موثوقية مثل هذه الكمبيالات بالمقارنة مع موثوقية الأوراق النقدية المصرفية قائلة:

«لا يمكن أبداً للأوراق النقدية المصرفية واجبة الدفع غب الطلب، أن تبقى خارج المصرف بكميات فائضة، لأن الفائض منها يعود حتماً إلى المصرف من أجل التحويل؛ في حين أن كمبيالات الشهرين يمكن أن تصدر بغزارة كبيرة، إذ ليست هناك من وسيلة للسيطرة على إصدارها إلى أن يحلَّ أجل استحقاقها، ولربما يُستعاض عنها، عندئذٍ، بكمبيالات أخرى. أما أن تقرّ الأمة بموثوقية تداول الكمبيالات واجبة الدفع في موعد مقبل، وترفض بالمقابل الوثوق بتداول النقد الورقي واجب الصرف غب الطلب، فذلك أمر يتعذر علينا فهمه» (إيكونوميست، [22 أيار/ مايو] 1847، ص 575).

وعليه، فإن كمية الكمبيالات المتداولة تتحدد، على وجه الحصر، شأن كمية الأوراق

النقدية المصرفية، بحاجات التعاملات؛ وفي الأحوال الاعتيادية، كانت هناك في المملكة المتحدة، إبان الخمسينات، قرابة 300 مليون بهيئة كمبيالات قيد التداول، إلى جانب 39 مليوناً بهيئة أوراق نقدية مصرفية، ومن هذه الـ 300 مليون كانت هناك 100 - 120 مليوناً مسحوبة على لندن وحدها. إن حجم تداول الكمبيالات لا يؤثر أبداً على حجم تداول الأوراق النقدية، وهو لا يتأثر بهذا الأخير إلا في أوقات الشحة النقدية، حين تزداد الكمبيالات كمياً وتتهوى نوعياً. وأخيراً، في لحظة الأزمة، يتوقف تداول الكمبيالات كلياً؛ وما من أحد يمكن أن يرتضي بتعهدات دفع، فالكّل يطالب بالدفع نقداً؛ وإن الأوراق النقدية المصرفية وحدها تحتفظ، على الأقل في إنكلترا حتى الآن، بقدرتها على التداول، لأن البلاد بكامل ثروتها تقف سنداً لبنك إنكلترا

* * *

لقد رأينا أن السيد تشابمان ذاته، الذي كان أحد أساطين سوق النقد في عام 1857، يشكي بمرارة من وجود عدد كبير من الرأسماليين النقديين الكبار في لندن الذين يحوزون على ما يكفي من السطوة لزعزعة سوق النقد برمته، في أية لحظة معينة، ليمتصوا بهذا الأسلوب المخزي دماء صغار تجار النقد. فهناك عدد من أمثال هؤلاء المفترسين الذين يمكن لهم أن يفاقموا الضائقة النقدية، ببيع سندات دين حكومي موحد بقيمة مليون أو مليونين، ساحبين بذلك من السوق مقدراً مماثلاً من الأوراق النقدية المصرفية (ومن رأسمال الإقراض المتاح في الوقت ذاته). وإن اتفاق ثلاثة مصارف كبرى يكفي، بمنورة كهذه، لتحويل الضائقة النقدية إلى ذعر.

إن بنك إنكلترا هو، بالطبع، أكبر قوة لرأس المال في لندن، ولكن موقعه كمؤسسة [557] شبه حكومية، يمنعه من ممارسة سلطانه بهذا الأسلوب القاسي. مع ذلك فإنه يعرف ما يكفي من الوسائل والطرق - وبخاصة منذ قانون المصارف لعام 1844 - لتحقيق مآربه. يملك بنك إنكلترا 14,553,000 جنيه استرليني، ويتصرف، علاوة على ذلك، بما يناهز 3 ملايين جنيه من رصيد متبق (Rest)، أي الأرباح غير الموزعة، كما يتصرف بكل المبالغ النقدية التي تستلمها الحكومة بشكل ضرائب، وما إلى ذلك، والتي تودع في بنك إنكلترا لحين نشوء الحاجة إليها. ولو أضفنا إلى ذلك مبلغ الودائع الأخرى (حوالي 30 مليون جنيه في الأحوال الاعتيادية) والأوراق النقدية المصرفية الصادرة بدون تغطية، لوجدنا أن تقديرات نيومارتش معتدلة تماماً حين قال (تقرير قانون المصارف B.A. لعام 1857، رقم 1889):

«لدي قناعة بأن المجموع الكلي للأرصدة المتداولة باستمرار، في سوق النقد» [اللندني] «يمكن أن يقدر بـ 120 مليون جنيه تقريباً؛ ويتصرف بنك إنكلترا بجزء هام من هذا المبلغ، يتراوح بين 15 - 20%».

وبما أن البنك يقوم بإصدار أوراق نقدية بدون تغطية من الخزين المعدني المائل في خزائنه، فإنه يخلق رموز قيمة لا تؤلف وسائل تداول فحسب، بل أيضاً رأسمالاً إضافياً - وإن يكن صورياً - يوازي مقدار القيمة الاسمية لهذه الأوراق النقدية غير المغطاة. ويدرّ رأس المال الإضافي ربحاً زائداً. - ويوجه ويلسون السؤال إلى نيومارتش (تقرير قانون المصارف B.A.، للعام 1857):

1563 «إن تداول الأوراق النقدية المصرفية الخاصة بمصرف معين، أي متوسط المقدار الذي يبقى بين يدي الجمهور، يشكل إضافة تُلحق برأس المال الفعلي لهذا المصرف، أليس كذلك؟ - بالتأكيد» - 1564. «وعليه، فإن كل ربح يجنيه المصرف من هذا التداول هو ربح ينبع من الائتمان، لا من رأسمال يملكه المصرف حقاً؟ - بالتأكيد».

ويصّح الشيء نفسه، بالطبع، على المصارف الخاصة التي تصدر أوراقاً نقدية. ويرى نيومارتش في إجاباته المرقمة 1866 - 1868 أن ثلثي سائر هذه الأوراق النقدية التي تصدرها المصارف الخاصة (ينبغي للمصارف أن تغطي الثلث منها برصيد معدني) هما «خلق رأسمال بهذا القدر» إذ يتم توفير عملة معدنية بهذا المقدار. وعليه، يمكن لربح المصرفي أن لا يكون، نتيجة لذلك، أكبر من ربح بقية الرأسماليين. ولكن الواقع يظل وهو أن المصرفي يستخلص الربح من هذا التوفير الوطني في النقد المعدني. بيد أن ظهور التوفير الوطني كربح للفرد لا يزعج الاقتصادي البورجوازي البتة، ما دام الربح، بعامّة، استيلاء على العمل الوطني. وهل هناك ما هو أكثر سخفاً من أن نرى بنك إنكلترا [558] من عام 1797 حتى عام 1817، الذي لم تكن أوراقه النقدية وسيلة للائتمان إلا بفضل الدولة، يُرغم مع ذلك الدولة، وكذلك الجمهور، على أن تدفع له، في شكل فوائد على قروض الدولة، مقابل القدرة التي منحها له الدولة ذاتها على تحويل هذه الأوراق النقدية من ورق إلى نقد ومن ثم إقراضه إلى الدولة؟

وتمتلك المصارف، بالمناسبة، وسائل أخرى لخلق رأس المال. واستناداً إلى نيومارتش نفسه، اعتادت المصارف الريفية، كما بيّنا من قبل، على إرسال أرصدها الفائضة (أي الأوراق النقدية لبنك إنكلترا) إلى سماسرة كمبيالات (bill-brokers) لندنيين، فيعيد هؤلاء إليها بالمقابل كمبيالات محسومة. ويخدم البنك زبائنه بهذه الكمبيالات نظراً

لأن القاعدة التي يتبعها البنك هي أن يحتفظ بالكمبيالات التي يستلمها من زبائنه المحليين، حتى لا تنكشف صفقات أعمال هؤلاء الزبائن في دائرتهم. إن هذه الكمبيالات المستلمة من لندن لا تُستخدم فقط من أجل إعطائها إلى الزبائن الذين يتعين عليهم تسديد مدفوعات مباشرة إلى لندن، حين لا يفضلون أن يسحبوا من البنك حوالة على لندن، بل وتُستخدم أيضاً لإجراء المدفوعات في المقاطعة نفسها، نظراً لأن تجيير المصرفي يكفل لهم ائتماناً محلياً. وهكذا نجد في لانكشاير، على سبيل المثال، أن هذه الكمبيالات أزاحت من التداول مجمل الأوراق النقدية الخاصة بالمصارف المحلية وقسماً كبيراً من الأوراق النقدية لبنك إنكلترا (المرجع نفسه، رقم 1568 حتى رقم 1574).

وبذا نرى كيف أن المصارف تخلق ائتماناً ورأسمالاً عن طريق: (1) إصدار أوراق نقدية مصرفية خاصة بها؛ (2) إرسال حوالات على لندن سارية لمدة 21 يوماً، ولكنها تستلم نقداً فور إرسال هذه الحوالات؛ (3) الدفع بكمبيالات محسومة تتمتع بقدرة ائتمانية مكفولة، أولاً وأساساً، بتجيير المصرف - على الأقل بالنسبة للمنطقة المعنية.

ويتجلى جيروت بنك إنكلترا في ضبطه لسعر الفائدة في السوق. وقد يحدث، في أوقات السير الاعتيادي للأعمال، أن يعجز بنك إنكلترا عن منع تسرب معتدل للذهب من خزينه المعدني من خلال رفع سعر الحسم⁽¹²⁾، لأنه يتم إشباع الحاجة إلى وسائل الدفع عن طريق المصارف الخاصة والمصارف المساهمة وسماسرة الكمبيالات، الذين ازدادت [559] رساميلهم وسطوتهم خلال السنوات الثلاثين الماضية. ففي مثل هذه الحالات سيضطر البنك، للجوء إلى وسائل أخرى. ولكن القول الذي أدلى به المصرفي غلين (من شركة غلين - ميلز - كاري وشركاه) أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام

(12) في الاجتماع العام لحملة أسهم بنك لندن المتحد (Union Bank of London) الذي عقد في 17 كانون الثاني/يناير 1894، أفاد الرئيس، السيد ريتشي، أن بنك إنكلترا رفع سعر الحسم في تموز/يوليو من 2½%، إلى 3% و4% في آب/أغسطس عام 1893، وبما أنه خسر رغم ذلك 4½ مليون جنيه ذهباً خلال 4 أسابيع، فإنه قد رفع سعر الحسم إلى 5%، وبعد ذلك عاد الذهب يتدفق إليه، وخفض سعر حسم البنك إلى 4% في أيلول/سبتمبر وإلى 3% في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن سعر حسم البنك هذا لم يكن معترفاً به في السوق. «عندما كان سعر حسم البنك 5%، كان سعر حسم السوق 3½% وسعر الحسم لقاء النقد 2½%؛ وعندما هبط سعر حسم البنك إلى 4%، كانت فائدة الحسم 2⅔% وسعر الحسم لقاء النقد 1¾%؛ وعندما بات سعر حسم البنك 3%، هبط سعر الحسم إلى 1½% وسعر الحسم لقاء النقد إلى أقل من ذلك» (صحيفة ديلي نيوز Daily News، 18 كانون الثاني/يناير 1894). [ف. إنجلز].

1847 (نقيرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857) لا يزال يصح على اللحظات الحرجة:

1709 «حين تواجه البلاد صعوبات كبيرة يتحكم بنك إنكلترا بسعر الفائدة». - 1710. «وفي أوقات الضائقة الاستثنائية في شدتها. حين تنقلص عمليات الحسم في المصارف الخاصة أو عند السماسرة تقلصاً نسبياً، وتقع هذه العمليات على عاتق بنك إنكلترا، عندئذ تتوافر للبنك القدرة لإقرار سعر الفائدة في السوق».

على كل حال لا يستطيع هذا البنك، بوصفه مؤسسة عامة متمتعة بحماية الدولة وبامتيازات من الدولة، أن يستغل جبروته بمثل القسوة التي تلجأ إليها المؤسسات الخاصة. لهذا يقول هوبارد أمام لجنة قانون المصارف لعام 1857:

2844. (سؤال): «أليس صحيحاً أنه عندما يكون سعر الحسم في ذروة ارتفاعه يكون بنك إنكلترا أرخص مكان للخدمة؛ وحين يكون سعر الحسم في أدنى انخفاض يكون السعر عند السماسرة هو الأكثر رخصاً؟» - (هوبارد): «هذا هو الحال دوماً، لأن بنك إنكلترا لا يخفض أبداً سعر الحسم إلى الدرجة التي يخفضه بها منافسوه، وعندما يبلغ سعر الحسم ذروة الارتفاع لا يرفعه البنك إلى المستوى الذي يرفعونه إليه».

مع ذلك، فإنه لحدث جاد في حياة الأعمال، عندما يعتمد بنك إنكلترا في أوقات الضائقة إلى شد البراغي، كما يقول تعبير شعبي دارج، أي يعتمد إلى رفع سعر الفائدة لاحقاً رغم أن هذا السعر يقف، أصلاً، فوق المستوى الوسطي.

«ما إن يبدأ بنك إنكلترا بشد البراغي، حتى تتوقف سائر المشتريات المكرّسة للتصدير إلى الخارج، و ينتظر المصدرون انخفاض الأسعار إلى أدنى نقطة، لكي يقوموا بعد ذلك، وليس قبله، بالشراء. ولكن عندما يتم بلوغ هذه النقطة تعود الأسعار إلى الانتظام ثانية - ويتوقف تسرب الذهب إلى الخارج قبل بلوغ أدنى نقطة لانخفاض الأسعار. ويمكن لمشتريات السلع للتصدير، في أحسن الأحوال، أن تعيد قسماً من الذهب الذي أرسل إلى الخارج، ولكنها تأتي بعد فوات الأوان بالنسبة لمنع تسرب الذهب إلى الخارج». (ج. و. جيلبرت، بحث في أسباب الضائقة في سوق النقد، لندن، 1840، ص 35. J. W. Gilbart, *An Inquiry into the Causes of the Pressure on the Money Market* (London, 1840, p. 35. «ومن النتائج الأخرى التي تترتب على تنظيم

وسائل التداول بواسطة أسعار الصرف هي أن ذلك يفضي، في أوقات الضائقة، إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى مستوى هائل» (المرجع نفسه، ص 40). «إن كلفة استعادة أسعار الصرف تقع على كاهل الصناعة المنتجة في البلاد، في حين أن ربح بنك إنكلترا يتنامى فعلاً في مجرى هذه العملية، نظراً لأنه يسير عملياته بمقدار أقل من المعدن الثمين» (المرجع نفسه، ص 52).

ولكن، كما يقول صاحبنا صامويل جيرني «إن هذه التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة ذات نفع للمصرفيين وتجار النقد - إن سائر التقلبات في سير الأعمال مفيدة للعارفين بالأمور».

[560] وإذا كان السيد جيرني وأضرابه يغنمون الزبدة باستغلالهم حالة العسر في السوق أبشع استغلال، في حين أن بنك إنكلترا لا يبيع لنفسه مثل هذه الحرية، فإن هذا الأخير يغنم مع ذلك أرباحاً حلوة - هذا دون أن نذكر الأرباح الخاصة التي تسقط من تلقاء ذاتها في أحضان السادة المدراء من جراء الفرص الملائمة للغاية التي تتيحها لهم معرفة الحالة العامة للأعمال بصورة مسبقة. واستناداً إلى المعطيات المتاحة للجنة مجلس اللوردات عام 1817، حين جرى استئناف المدفوعات النقدية، بلغت أرباح بنك إنكلترا لمجمل الفترة الواقعة بين 1797 - 1817:

7,451,136

علاوات وزيادة أرباح الأسهم

(Bonuses & increased dividends)

7,276,500

أسهم جديدة موزعة على المساهمين

(New Stock divided among proprietors)

14,553,000

زيادة قيمة رأس المال

(Increased value of capital)

29,280,636

المجموع

كل ذلك عن رأسمال يبلغ 11,642,400 جنيه خلال 19 عاماً (د. هاردكاسل، المصارف والمصرفيون، الطبعة الثانية، لندن، 1843، ص 120. D. Hardcastle, Banks and Bankers, 2nd ed., London, 1843, p. 120).

وإذا قدرنا، وفقاً للمبدأ نفسه، الربح الإجمالي لبنك إيرلندا الذي أوقف هو الآخر المدفوعات النقدية عام 1797 فإننا سنحصل على النتيجة التالية:

4,736,085	أرباح أسهم سنوية، بناء على عائدات عام 1821 (Dividends as by returns due 1821)
1,225,000	علاوات معلنة (Declared bonus)
1,214,800	تزايد الموجودات (Increased assets)
<u>4,185,000</u>	زيادة قيمة رأس المال (Increased value of capital)
11,360,885	المجموع

كل ذلك عن رأسمال يبلغ 3 ملايين جنيه (المرجع نفسه، ص 363، 364).

لا حاجة بالمرء لقول المزيد عن التمرکز! إن نظام الائتمان الذي تكمن بؤرته في ما يُدعى بالمصارف الوطنية وكبار تجار النقد والمرايين المحيطين بها، يمثل تمرکزاً هائلاً ويعطي هذه الطبقة من الطفيليين سطوة خرافية لا لتدمير الرأسماليين الصناعيين دورياً فحسب، بل وللتدخل في الإنتاج الفعلي تدخلاً بالغ الخطورة - علماً بأن هذه الزمرة لا تفقه شيئاً في الإنتاج ولا تمت إليه بصلة. وإن قانون 1844 وقانون 1845 برهان على تعاظم جبروت قطاع الطرق هؤلاء الذين ينضم إليهم المليون وسماسرة البورصة (stock-jobbers).

أما إذا كان هناك من يرتاب في أن قطاع الطرق الموقرين هؤلاء يستغلون الإنتاج [561] الوطني والعالمي لما فيه خير الإنتاج وخير المستغلين أنفسهم، فإنه يستطيع أن يحصل على تصور حقيقي عن وضع الأمور من الاستطراد التالي المتعلق بمجال أفضال المصرفيين الأخلاقية السامية:

«إن المصارف مؤسسات دينية وأخلاقية. فكم من مرة يرتدع التاجر الشاب عن مصاحبة المتهورين المسرفين خوفاً من أن ترمقه عين مصرفيه الثاقبة بنظرات الاستهجان! وكم يسعى إلى الحفاظ على تقدير مصرفيه له، والظهور بمظهر محترم! إن تقطيعه المصرفي تؤثر عليه أكثر من كل المواعظ الأخلاقية من أصدقائه؛ إنه يرتعد هلعاً من أن يُشَبَّه به مخادعاً أو مرتكباً لأذى انحراف عن الحقيقة؛ ويخشى أن يشير هذا الاشتباه لأن ذلك قد يؤدي إلى تقليص أو إغلاق ائتمانه في المصرف! إن نصيح المصرفي لأهم عنده من نصائح القس». (ج. م. بيل، مدير مصرف في اسكتلندا، فلسفة المصارف المساهمة، 1840، ص 46، 47).

(G.M. Bell, *The Philosophy of Joint Stock Banking*, London, 1840, p. 46, 47).

الفصل الرابع والثلاثون

مبدأ التداول النقدي

(Currency Principle)

والتشريع المصرفي الإنكليزي لعام 1844

[درسنا في أحد المؤلفات السابقة⁽¹³⁾ نظرية ريكاردو عن قيمة النقد نسبة إلى أسعار السلع؛ ولذا يمكن لنا الآن أن نقتصر على الشيء الأكثر ضرورة. إن قيمة النقد - المعدني - تتحدد، حسب ريكاردو، بوقت العمل المتشبيء فيه، ولكن بشرط أن تكون كمية النقد في تناسب صحيح مع كتلة وسعر السلع المتداولة. فإن ازدادت كمية النقد فوق هذه النسبة هبطت قيمته وارتفعت أسعار السلع؛ وإذا هبطت كمية النقد دون النسبة الصحيحة، ارتفعت قيمته وهبطت أسعار السلع - شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. إن البلد الذي يوجد فيه فائض من الذهب سوف يصدر، في الحالة الأولى، الذهب الذي هبط دون قيمته ويستورد السلع، أما في الحالة الثانية فإن الذهب سوف يتدفق إلى تلك البلدان التي يقدر فيها بما يفوق قيمته، في حين أن السلع المقدرة دون قيمتها سوف تتدفق من هذه البلدان إلى أسواق أخرى يمكن بيعها فيها بأسعار اعتيادية. وبما أن هذه الفرضية تعني «أن الذهب نفسه، سواء كان بشكل عملة أم بشكل سبائك يمكن أن يغدو رمزاً يمثل قيمة أكبر أو أصغر من قيمته المعدنية الخاصة به، فمن الواضح أن الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) المتداولة، القابلة للتحويل، لا بد أن تشاركه

(13) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 150 وما يليها.

المصير نفسه. ورغم أن الأوراق النقدية المصرفية قابلة للتحويل، أي أن قيمتها الحقيقية تطابق قيمتها الاسمية، فإنه يمكن لإجمالي كتلة النقد المتداول، المؤلف من الذهب والأوراق النقدية القابلة للتحويل، (the aggregate currency consisting of metal and of convertible notes) أن ترتفع أو تنخفض من حيث القيمة، تبعاً لارتفاع أو انخفاض كميتها الإجمالية للأسباب المذكورة أعلاه، فوق أو دون المستوى، الذي تحدده القيمة التبادلية للسلع المتداولة والقيمة المعدنية للذهب. إن هبوط القيمة هذا، ليس هبوط قيمة النقد الورقي قياساً إلى الذهب، بل هبوط قيمة الذهب والنقد الورقي مأخوذين معاً، [563] أو هبوط قيمة إجمالي كتلة وسائل التداول في بلد من البلدان، هو أحد اكتشافات ريكاردو الرئيسية الذي وضعه اللورد أوفرستون وشركاه في خدمتهم، وجعلوه مبدأ أساسياً للتشريع المصرفي الذي وضعه السير روبرت بيل لعامي 1844 و 1845 (المرجع نفسه، ص 155).

ولا حاجة بنا، في هذا الموضع، لأن نعيد تبيان خطأ نظرية ريكاردو، فقد بينّا ذلك في المؤلف المذكور نفسه. إن كل ما يعيننا يقتصر على الطريقة التي عالجت بها مدرسة المنظرين المصرفيين أحكام ريكاردو هذه لكي تفرض قانوني بيل آنفي الذكر حول المصارف.

«إن الأزمات التجارية خلال القرن التاسع عشر، وبخاصة الأزمات الكبرى في عام 1825 و عام 1836، لم تفض إلى تطوير جديد بل بالأحرى إلى تطبيق جديد لنظرية ريكاردو عن النقد. ولم تعد هذه ظاهرات اقتصادية منفردة، مثل هبوط قيمة المعادن الثمينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حسب قول هيوم، أو مثل هبوط قيمة النقد الورقي خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حسب قول ريكاردو، بل غدت عواصف جامحة للسوق العالمي، حيث يتفجر تناقض كل عناصر عملية الإنتاج البورجوازية؛ وكان يجري البحث عن منشأ هذه العواصف وعن وسائل الوقاية منها في أكثر ميادين هذه العملية سطحية وتجريداً، أي في ميدان تداول النقد. إن المقدمة النظرية بالذات، التي تنطلق منها مدرسة خبراء أرساد المناخ الاقتصادي، لا تزيد، في الواقع، عن عقيدة جامدة تزعم أن ريكاردو اكتشف قوانين التداول المعدني الصرف. وكل ما بقي لهم أن يفعلوه، هو تكييف تداول الائتمان أو تداول الأوراق النقدية المصرفية وفقاً لهذه القوانين.

إن أعمّ ظاهرات الأزمات التجارية وأكثرها حسية هي الهبوط الفجائي العام في أسعار

السلع، الذي يعقب ارتفاعها العام على مدى طويل نوعاً ما. ويمكن التعبير عن الهبوط العام في أسعار السلع بمثابة ارتفاع في القيمة النسبية للنقد بالقياس إلى سائر السلع، والتعبير عن الارتفاع العام في الأسعار، بالمقابل، بمثابة هبوط في القيمة النسبية للنقد. لكن في هذين الأسلوبين من التعبير، ثمة تسمية لهذه الظاهرة لا تفسيرها والصياغة المختلفة للمسألة لن تغيرها كما لن تغيرها الترجمة من اللغة الألمانية إلى الإنكليزية. لذلك جاءت نظرية ريكاردو عن النقد في الوقت المناسب للغاية لأنها تضي على التكرار اللفظي مظهر علاقة سببية. من أين ينبع الهبوط الدوري العام في أسعار السلع؟ من الارتفاع الدوري في القيمة النسبية للنقد. ومن أين ينبع الارتفاع الدوري العام في أسعار السلع، بالمقابل؟ من هبوط دوري في القيمة النسبية للنقد. ويمكن القول، بالقدر نفسه من الصواب، إن الارتفاع والهبوط الدوريين في الأسعار ناشتان عن ارتفاعها وهبوطها الدوريين. ومنذ أن ندع التكرار اللفظي يتحول إلى علاقة سببية، حتى تأتي البقية بيسر. فارتفاع أسعار السلع ينبع من هبوط قيمة النقد، أما هبوط قيمة النقد فينبع، كما نعلم من ريكاردو، من فيض وسائل التداول، أي من ارتفاع كتلة النقد المتداول فوق المستوى الذي تحدده قيمته الذاتية الخاصة والقيمة الذاتية للسلع. وبالعكس فإن هبوطاً عاماً في أسعار السلع ينبع كذلك من ارتفاع قيمة النقد فوق قيمته الذاتية نتيجة لنقص كميته في التداول. أي أن الأسعار ترتفع وتنخفض دورياً لأن هناك، دورياً، الكثير جداً أو القليل جداً من النقد قيد التداول. ولو تمّ البرهان على أن ارتفاع الأسعار يتوافق مع تناقص تداول النقد وأن هبوط الأسعار يتوافق مع اتساع تداول النقد، فإنه يمكن مع ذلك التأكيد على أن كمية النقد المتداول قد ازدادت أو انخفضت، لا بصورة مطلقة بل نسبية، نتيجة تناقص أو تزايد كتلة السلع المتداولة، حتى وإن لم يكن بالوسع البتة إثبات ذلك إحصائياً. لقد رأينا أن هذه التقلبات العامة في الأسعار ينبغي أن تحصل، حسب ريكاردو، حتى في ظل التداول المعدني الصرف، ولكنها توازن بعضها بالتناوب، فالتداول الناقص، مثلاً، يؤدي إلى هبوط أسعار السلع، وهبوط أسعار السلع هذا يؤدي إلى تصديرها إلى الخارج، ولكن هذا التصدير يؤدي إلى تدفق النقد إلى البلاد، وتدفق النقد يؤدي بدوره إلى رفع أسعار السلع. ويحصل العكس في التداول الفائض، حيث تُستورد السلع ويُصدّر النقد. ولكن رغم أن هذه التقلبات العامة للأسعار تنبع من طبيعة التداول المعدني، كما فهمه ريكاردو، إلا أن شكلها المضطرب العنيف، شكل الأزمات يلزم فترات نظام الائتمان المتطور؛ ولذا يصبح من الواضح وضوح الشمس أن إصدار الأوراق النقدية المصرفية لن ينتظم تماماً بموجب قوانين التداول المعدني. إن التداول

المعدني يتمتع بوسيلته الشافية بشكل تصدير واستيراد المعادن الثمينة التي تدخل التداول، في الحال، بهيئة عملة، وتؤدي، بتسربها إلى الخارج أو تدفقها إلى الداخل، إلى هبوط أو ارتفاع أسعار السلع. وينبغي على المصارف الآن أن تقوم بتوليد الأثر نفسه على أسعار السلع بصورة اصطناعية، عبر محاكاة قوانين التداول المعدني. وإذا تدفق الذهب على البلاد من الخارج، فإن ذلك دليل على نقص التداول، وعلى أن قيمة النقد عالية أكثر مما ينبغي وأسعار السلع متدنية أكثر مما ينبغي؛ وبالنسبة يتوجب طرح أوراق نقدية مصرفية في التداول بما يتناسب وكمية الذهب المستورد مجدداً. وبالعكس، ينبغي سحب [565] هذه الأوراق من التداول، بما يتناسب وكمية الذهب المتسرب خارج البلاد. بتعبير آخر ينبغي تنظيم إصدار الأوراق النقدية المصرفية تبعاً لاستيراد وتصدير المعادن الثمينة، أو تبعاً لأسعار الصرف. إن مقدمة ريكاردو الخاطئة، التي تنصّ على أن الذهب ليس سوى عملة فقط، وأن كل الذهب المستورد يزيد بالتالي كمية النقد المتداول ويؤدي بذلك إلى رفع الأسعار، وأن كل الذهب المصدّر يقلّص كمية العملة فيؤدي بذلك إلى هبوط الأسعار، - إن هذه المقدمة النظرية تتحول هنا إلى تجربة عملية تقضي بأن يُطرح في التداول مقدار من العملات يناسب مقدار الذهب الموجود في اللحظة المعنية. إن اللورد أوفرستون (المصرفي جونز لويد) والكولونيل تورنر، ونورمان، وكلاي، وأربونوت، والعديد من الكتاب الآخرين المعروفين في إنكلترا باسم أنصار مدرسة «مبدأ التداول النقدي» (جريان العملة Currency principle)، لم يكتفوا بالتبشير بهذا المذهب فحسب، بل جعلوه أساس التشريع المصرفي الإنكليزي والاسكتلندي القائم، عن طريق قانوني مصارف السير روبرت بيل في عام 1844 وعام 1845. إن الفشل المخزي لهذا 'مذهب، نظرياً وعملياً، عقب تجارب جرت على أوسع نطاق وطني، لا يمكن أن يعرض، بادية الأمر، إلّا ارتباطاً بنظرية الائتمان». (المرجع نفسه، ص 165 - 168).

جاء نقد هذه المدرسة على يد توماس توك، وجيمس ويلسون (في مجلة إيكونوميست خلال 1844 - 1847) وجون فولرتون. ولقد رأينا في مناسبات عديدة، وبخاصة في الفصل الثامن والعشرين من هذا الكتاب، مدى قلة فهم هؤلاء الكتاب أيضاً لطبيعة الذهب، وغموض تصورههم للعلاقة بين النقد ورأس المال. ونورد أدناه بعض المعطيات من أعمال لجنة مجلس العموم عام 1857 حول مفعول قانوني بيل للمصارف (تقرير لجنة المصارف B.C. 1857). ف. [إنجلز].

ج. هـ. هوبارد، حاكم سابق لبنك إنكلترا، يدلي بشهادته:
2400. «إن تصدير الذهب. لا يؤثر إطلاقاً على أسعار السلع.

ولكن تصدير الذهب يؤثر بالمقابل تأثيراً بالغ الأهمية على أسعار السندات المالية، لأنه بقدر ما تتغير الفائدة فإن ذلك يؤثر بالضرورة بالقدر نفسه على قيمة السلع التي تجسد تلك الفائدة».

وهناك جدولان يغطيان أعوام 1834 - 1843 و 1844 - 1853، يبيّنان أن حركة أسعار 15 صنفاً تجارياً من أهم الأصناف، هي حركة مستقلة تماماً عن تسرب وتدفق الذهب وعن سعر الفائدة. ولكنهما يبيّنان، بالمقابل، وجود صلة وثيقة بين تسرب وتدفق الذهب الذي هو، في الواقع، «ممثل رأسمالنا الباحث عن توظيف»، وبين سعر الفائدة. [2402]. «في عام 1847، جرت إعادة تحويل مقدار كبير جداً من السندات المالية الأميركية إلى أميركا، والسندات المالية الروسية إلى روسيا، وسندات بلدان قارية أخرى إلى البلدان التي نحصل منها على الحبوب».

[566] إن الأصناف الرئيسية الخمسة عشر التي يتركز إليها جدولا هوبارد هي: القطن، غزول القطن، منسوجات قطنية، الصوف، منسوجات صوفية، الكتان، قماش الكتان، صبغ النيلة، الحديد، القصدير، النحاس، الشحم، السكر، البن، الحرير.

I - من عام 1834 إلى عام 1843

التاريخ	الخزين المعدني للبنك بالجنهات	سعر الحسم في السوق	من 15 صنفاً تجارياً رئيسياً		
			ارتفعت أسعار	انخفضت أسعار	لم تتغير أسعار
1 آذار/مارس 1834	9,104,000	$2\frac{3}{4}\%$	-	-	-
1 آذار/مارس 1835	6,274,000	$3\frac{3}{4}\%$	7	7	1
1 آذار/مارس 1836	7,918,000	$3\frac{1}{4}\%$	11	3	1
1 آذار/مارس 1837	4,077,000	5%	5	9	1
1 آذار/مارس 1838	10,471,000	$2\frac{3}{4}\%$	4	11	-
1 أيلول/سبتمبر 1839	2,684,000	6%	8	5	2
1 حزيران/يونيو 1840	4,571,000	$4\frac{3}{4}\%$	5	9	1
1 كانون الأول/ديسمبر 1840	3,642,000	$5\frac{3}{4}\%$	7	6	2
1 كانون الأول/ديسمبر 1841	4,873,000	5%	3	12	-
1 كانون الأول/ديسمبر 1842	10,603,000	$2\frac{1}{2}\%$	2	13	-
1 حزيران/يونيو 1843	11,566,000	$2\frac{1}{4}\%$	1	14	-

II - من عام 1844 إلى عام 1853

التاريخ	الخزين المعدني للبنك بالجنهات	سعر الحسم في السوق	من 15 صنفاً تجارياً رئيسياً		
			ارتفعت أسعار	انخفضت أسعار	لم تتغير أسعار
1 آذار/ مارس 1844	16,162,000	$2\frac{1}{4}\%$	-	-	-
1 كانون الأول/ ديسمبر 1845	13,237,000	$4\frac{1}{2}\%$	11	4	-
1 أيلول/ سبتمبر 1846	16,366,000	3%	7	8	-
1 أيلول/ سبتمبر 1847	9,140,000	6%	6	6	3
1 آذار/ مارس 1850	17,126,000	$2\frac{1}{2}\%$	5	9	1
1 حزيران/ يونيو 1851	13,705,000	3%	2	11	2
1 أيلول/ سبتمبر 1852	21,853,000	$1\frac{3}{4}\%$	9	5	1
1 كانون الأول/ ديسمبر 1853	15,093,000	5%	14	-	1

ويديلي هوبارد على هذه الأرقام بالتعليق التالي:

«خلال السنوات العشر 1834 - 1843، كما خلال سنوات 1844 -

1853، اقترنت تقلبات مقدار الذهب في البنك، في كل مرة، بارتفاع

أو انخفاض قيمة إقراض النقد المسلف بحسم؛ من جهة أخرى تبين

التغيرات في أسعار السلع داخل البلاد أنها مستقلة بالكامل عن كمية

وسائل التداول كما يمكن رؤية ذلك في تقلبات خزين الذهب في بنك

إنكلترا». (تقرير قانون المصارف، 1857، *Bank Acts Report*, 1857,

II, p. 290-291).

بما أن الطلب على السلع وعرضها ينظمان أسعار هذه السلع في السوق، فمن الواضح هنا مدى خطأ أوفرستون في مطابقته الطلب على رأس المال النقدي القابل للإقراض (أو بالأحرى انحرافات العرض عن الطلب)، كما يتجلى في سعر الحسم، بالطلب على «رأس المال» الفعلي. إن الزعم القائل إن أسعار السلع تنتظم بفعل تقلبات مقدار وسائل التداول (عملة جارية Currency) يتخفى الآن وراء العبارة القائلة إن تقلبات سعر الحسم تعبّر عن تقلبات في الطلب على رأس المال المادي الفعلي كشيء متميز عن رأس المال النقدي. ولقد سبق أن رأينا أن الاثنين معاً، نورمان وأوفرستون، أعربا عن المزاعم نفسها أمام اللجنة الواحدة نفسها، كما رأينا أية حجج واهية التمساً للتخلص، ولا سيما

أوفرستون الذي حوَّصر آخر المطاف. (الفصل السادس والعشرون). إنها في الواقع، الحماقات القديمة نفسها التي ترى أن التغيرات في كتلة الذهب الموجود لا بد من أن ترفع أو تخفض أسعار السلع في البلاد بزيادتها أو خفضها لكتلة وسائل التداول في هذه البلاد. فإن جرى تصدير الذهب فإن أسعار السلع، حسب نظرية التداول النقدي (جريان العملة Currenry-Theorie)، لا بد وأن ترتفع في البلاد التي يتوجه إليها الذهب، وترتفع مع ذلك قيمة صادرات البلد المصدّر للذهب في سوق البلد المستورد له؛ وبالمقابل فإن قيمة صادرات هذا البلد الأخير سوف تنخفض في سوق البلد الأول نظراً لأن قيمة السلع المصدّرة ترتفع في البلد الأصلي الذي يتدفق إليه الذهب. أما في الواقع، فإن تناقص كمية الذهب لا يفعل شيئاً غير رفع سعر الفائدة، في حين أن تزايد كميته يخفض هذا السعر؛ ولولا تأثير تقلبات سعر الفائدة هذه عند تثبيت سعر الكلفة أو في تحديد العرض والطلب، لما متت أسعار السلع أدنى مساس.

ويتحدث ن. ألكسندر، وهو رئيس واحدة من الشركات الكبرى التي تتعاطى الأعمال في الهند، في هذا التقرير نفسه عن التسرب الشديد للفضة إلى الهند والصين في منتصف الخمسينات، جزئياً من جراء الحرب الأهلية في الصين^(*)، التي أعاقَت تصريف المنسوجات الإنكليزية هناك، وجزئياً من جراء تفشي وباء دود القز في أوروبا، الذي قلّص تربية دود القز في إيطاليا وفرنسا بصورة كبيرة:

4337. «هل يجري التسرّب باتجاه الصين أم الهند؟ - أنتم ترسلون الفضة إلى الهند، وتشترون الأفيون بقسط كبير منها، ثم ترسلون الأفيون كله إلى الصين ليشكل هناك أرصدة لشراء الحرير؛ إن حالة الأسواق في الهند» (رغم تراكم الفضة فيها) «تتيح للتاجر أن يجني بإرسال الفضة أرباحاً أكثر من إرسال منسوجات ومصنوعات إنكليزية أخرى». - 4338. «ألم يحصل تسرّب كبير من فرنسا، حصلنا من جرائه على الفضة؟ - نعم، كان التسرّب كبيراً جداً». - 4344. «وبدلاً من أن نستورد الحرير من فرنسا وإيطاليا، فإننا نرسل إليهما كميات ضخمة من حرير البنغال والصين أيضاً».

[568]

(*) في العام 1851 إندلعت حركة ضد الاقطاع في المقاطعات الجنوبية في الصين، ثم امتدت لتشمل سائر أنحائها، متخذة طابع حرب فلاحية، وعرفت باسم حركة تايبنغ. وأدى تدخل القوات الإنكليزية والأميركية والفرنسية دعماً لقوات السادة الاقطاعيين إلى تحطيم الحركة عام 1864. [ن. برلين].

إذن فقد كانت الفضة تُرسل إلى آسيا - والفضة هي المعدن النقدي في هذا الجزء من المعمورة - عوضاً عن السلع، لا لأن أسعار هذه السلع قد ارتفعت في البلد الذي ينتجها (إنكلترا) بل لأنها قد انخفضت - بسبب فيض الاستيراد - في البلد الذي يستوردها؛ وذلك بالرغم من أن إنكلترا حصلت على الفضة من فرنسا وكان يتعين أن تدفع لقاء جزء منها بالذهب. وحسب نظرية التداول النقدي (جريان العملة - Currency Theorie) كان ينبغي لمثل هذا الاستيراد أن يخفض الأسعار في إنكلترا ويرفعها في الهند والصين.

إليكُم مثلاً آخر. يقول ويلي، وهو واحد من أوائل تجار ليفربول، في شهادته أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857) ما يلي:

(1994). «في نهاية عام 1845، لم تكن هناك أعمال أجزل عطاءً وأوفر ربحاً» [من غزول القطن]. «لقد كان خزين القطن كبيراً، وكان بالوسع شراء قطن جيد صالح بأربعة بنسات للباون، واستخدامه لغزل خيوط جيدة من قياس 40 للغزول الآلية المبرومة، بإنفاق 4 بنسات للباون، أي ما يضارع 8 بنسات من الانفاق الإجمالي للغازل. وقد بيعت هذه الغزول بكميات كبيرة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 1845 وأُبرمت عقود تسليم كبيرة أيضاً بسعر $10\frac{1}{2}$ و $11\frac{1}{2}$ بنس للباون، وقد حقق صناعيو الغزول، في بعض الأحيان، ربحاً يعادل سعر شراء القطن». - (1996). «بقيت هذه الأعمال مربحة حتى مطلع عام 1846». - (2000). «في الثالث من آذار/مارس 1844 كان خزين القطن» [627,042 بالة] «يزيد بأكثر من الضعف عما هو عليه اليوم» [في الثالث من آذار/مارس 1848، حيث بلغ 301,070 بالة] «ومع ذلك فقد كان السعر أعلى بـ $1\frac{1}{4}$ بنس للباون». [$6\frac{1}{4}$ بنس مقابل 5 بنسات]. «ومع ذلك هبط سعر الغزول الآلية المبرومة قياس 40 (secunda mule twist No. 40) الجيدة من $10\frac{1}{2}$ بنس في كانون الثاني/يناير إلى $9\frac{1}{2}$ بنس للباون في تشرين الأول/أكتوبر وإلى $7\frac{3}{4}$ بنس في نهاية كانون الأول/ديسمبر 1847؛ لقد بيعت الغزول بما يساوي أسعار شراء القطن الذي غزلت منه» (المرجع نفسه، رقم 2021 ورقم 2023).

ويسلط ذلك الأعضاء على حكمة أوفرستون المغرضة القائلة إن النقد «غالٍ» لأن رأس المال «نادر». في الثالث من آذار/مارس 1844 بلغ سعر الحسم 3%، وتدرّج في تشرين

الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 1847 إلى 8% و9%، واستقر في الثالث من آذار/مارس 1848 عند 4%. وهبطت أسعار القطن دون السعر الذي يطابق حجم العرض بكثير، نتيجة التوقف الكلي للمبيعات والذعر الذي رافق ارتفاع سعر الفائدة. ونجم عن ذلك انخفاض لا مثيل له في الواردات عام 1848، من جهة، وانخفاض الإنتاج في أميركا، من جهة أخرى؛ من هنا منبع الارتفاع الجديد في أسعار القطن عام 1849. وحسب رأي أوفرستون، كانت السلع غالية جداً، لأن النقد الموجود في البلاد كان وفيراً للغاية.

2002. «إن التدهور الأخير في أوضاع صناعة القطن لا يرجع إلى شحة في المواد الأولية، نظراً لأن السعر قد انخفض رغم أن خزين القطن الخام تناقص تناقصاً كبيراً».

ولكن أي خلط طريف يقوم به أوفرستون بين سعر، أي قيمة السلعة، وقيمة النقد، أي [569] تحديداً سعر الفائدة. ويلخص ويلي، في معرض الإجابة عن السؤال رقم 2026، مجمل رأيه في نظرية التداول النقدي (جريان العملة Currency-Theorie) التي كان كاردييل والسير تشارلز وود في أيار/مايو 1847، يعتمدان عليها في اصرارهما على ضرورة تطبيق قانون المصارف لعام 1844 بكامل محتواه:

«يبدو لي أن هذه المبادئ تتسم بطبيعة معينة تعطي للنقد قيمة عالية بصورة مصطنعة، وتعطي لسائر السلع قيمة متدنية مصطنعة تجلب الخراب».

ويضيف متحدثاً عن تأثير قانون المصارف هذا على وضع الأعمال بعامه: «بما أن كميالات الأربعة أشهر، وهذه هي الكميالات النظامية، التي تسحبها المدن الصناعية على التجار والمصرفيين مقابل سلع مشترا ومخصصة للولايات المتحدة، لم تكن تُحسم إلا بتضحية كبيرة، فقد تعرقل تنفيذ الطلبات إلى حد كبير، إلى أن صدر أمر الحكومة في 25 تشرين الأول/أكتوبر» [تعليق مفعول قانون المصارف] «وبانت كميالات الأربعة أشهر قابلة للحسم من جديد» (2097).

لذا، كان تعليق مفعول قانون المصارف بمثابة نوع من الخلاص في الأرياف أيضاً. 2102. «في تشرين الأول/أكتوبر الماضي» [1847] «قلص سائر المشتريين الأميركيين تقريباً، الذين يبتاعون السلع هنا، طلبياتهم على الفور بأكثر قدر ممكن؛ وعندما وصلت أخبار غلاء النقد عندنا إلى أميركا، توقفت الطلبات الجديدة كلها». - 2134. «أما حالة الحبوب

والسكر فقد كانت خاصة. فسوق الحبوب كان يتأثر بأفاق موسم الحصاد، وكان السكر يتأثر بضخامة الخزين والاستيراد». - 2163. «لقد صُفي الكثير من تعهدات الدفع لأميركا. من خلال البيع القسري للسلع المرسله للبيع بطريقة الأمانة، وأخشى أن الكثير من هذه التعهدات قد ألغى إثر اعلان الافلاسات هنا». - 2196. «وإذا لم تخني الذاكرة، فقد بلغ سعر الفائدة في بورصة الأوراق المالية عندنا 70% في تشرين الأول/أكتوبر 1847».

[إن أزمة 1837 بعواقبها المؤذية المديدة التي انضمت إليها في عام 1842 أزمة إضافية واسعة، والعمي المفروض عند الصناعيين والتجار الذين أحجموا عن رؤية فيض الإنتاج - فمثل هذا الأمر شيء لامعقول ومستحيل برأي الاقتصاد السياسي المبتذل! - قد أثارت آخر المطاف تلك اللبلة في الأذهان التي أتاحت لمدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-Schule) أن تطبق عقيدتها الجامدة في الممارسة على النطاق الوطني. وأقر البرلمان قانوني المصارف لعامي 1844 - 1845.

قسّم قانون المصارف لعام 1844 بنك إنكلترا إلى قسمين، قسم إصدار الأوراق النقدية، وقسم الشؤون المصرفية. ويتلقى القسم الأول ضمانات - بهيئة شهادات ديون حكومية في الجانب الأكبر - تبلغ 14 مليون جنيه ومجمل الخزين المعدني، الذي ينبغي ألا تزيد الفضة فيه عن الربع، ويصدر أوراقاً نقدية بما يساوي المقدار الكلي للثنتين. ويحدود ما لا تكون هذه الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور، فإنها تمكث في قسم الشؤون المصرفية وتؤلف، سوية مع العملات القليلة الضرورية للاستعمال اليومي (حوالي مليون)، الاحتياطي الجاهز دائماً لهذا القسم. إن قسم الاصدار يُعطي الجمهور ذهباً لقاء الأوراق النقدية وأوراقاً نقدية لقاء الذهب؛ أما بقية العمليات مع الجمهور فيتولاها قسم الشؤون المصرفية. وإن المصارف الخاصة التي كان لها في عام 1844 الحق في إصدار أوراقها النقدية في إنكلترا وويلز قد احتفظت بهذا الحق، ولكن إصدارها للأوراق النقدية كان مقيداً؛ فإن كفت أحد هذه المصارف عن إصدار أوراقه النقدية، حقّ لبنك إنكلترا أن يزيد إصدار الأوراق النقدية، بدون تغطية، بما يوازي ثلثي الحصة المثبتة؛ وبهذه الطريقة ارتفع إصدار البنك بحلول عام 1892 من 14 مليوناً إلى 16½ مليون جنيه (أو، بصورة أدق، إلى 16,450,000 جنيه).

وعليه، فمقابل كل 5 جنيهات من الذهب تخرج من احتياطي البنك، تدخل ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات إلى قسم الاصدار ليقوم بإتلافها؛ ومقابل كل 5 جنيهات ذهبية

تدخل إلى الاحتياطي، تخرج ورقة نقدية جديدة من فئة الخمسة جنيهاً إلى التداول. على هذا النحو يجري التداول الورقي المثالي الأوفرستوني في الممارسة، وفقاً لقوانين التداول المعدني بالضبط، وبذلك باتت الأزمات مستحيلة إلى الأبد، حسب مزاعم أنصار مدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-Schule).

أما في الواقع العملي، فإن تقسيم البنك إلى قسمين مستقلين انتزع من الإدارة إمكانية التصرف الحرّ بمجمل الوسائل المتاحة، في اللحظة الحاسمة، بحيث كان من الممكن أن تنشأ أوضاع يكون فيها قسم الشؤون المصرفية على شفا الافلاس، بينما يبقى قسم الاصدار بدون استخدام ملايين وفيرة من الذهب، علاوة على ما عنده من ضمانات تبلغ 14 مليوناً. ويمكن أن يقع ذلك بسهولة بالغة نظراً لأن هناك في كل أزمة تقريباً، فترة يحصل خلالها تسرّب شديد للذهب إلى الخارج، تنبغي تغطيته، أساساً على حساب الخزين المعدني للبنك. ولكن مقابل كل 5 جنيهاً من الذهب تتسرّب في هذه الحالة إلى الخارج، إنما يجري سحب ورقة نقدية من فئة 5 جنيهاً من التداول الداخلي، بحيث تقلص كمية وسائل التداول في اللحظة التي تكون فيها الحاجة إلى ذلك أكبر وأشد. وهكذا، فإن قانون المصارف لعام 1844 يدفع العالم التجاري بأسره، مباشرة، على أن يذخر لنفسه احتياطياً من الأوراق النقدية المصرفية عند اندلاع الأزمة، مما يؤدي إلى التعجيل في الأزمة وزيادة حدتها؛ وإن قانون المصارف، إذ يؤدي إلى زيادة الطلب على السلف النقدية أي على وسائل الدفع، بصورة اصطناعية في اللحظة الحاسمة، وتقليص عرض هذه الوسائل في الوقت نفسه، فإنه يدفع بسعر الفائدة، أيام الأزمة، إلى [571] مستوى عالٍ لا مثيل له من قبل؛ وهكذا، بدلاً من أن يؤدي إلى إزالة الأزمات فإنه يفاقمها وصولاً إلى النقطة التي ينبغي، عندها، إما أن ينهار العالم الصناعي برمته أو ينهار قانون المصارف. وقد بلغت الأزمة هذه النقطة مرتين، مرة في 25 تشرين الأول/أكتوبر عام 1847، ومرة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1857، وعندئذٍ رفعت الحكومة القيود المفروضة على إصدار البنك للأوراق النقدية، وذلك بتعليق مفعول قانون المصارف لعام 1844؛ وكان ذلك كافياً، في الحالتين، لإيقاف الأزمة. وفي عام 1847 كانت الثقة في إمكانية الحصول على الأوراق النقدية المصرفية من جديد لقاء ضمانات من الدرجة الأولى، كافية لإخراج 4 - 5 ملايين من الأوراق النقدية المدخرة إلى النور وإعادتها إلى التداول؛ وفي عام 1857 جرى إصدار أوراق نقدية بما يفوق الكمية القانونية بمليون تقريباً، لكن ذلك لم يدم غير فترة وجيزة.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن تشريعات 1844 ما تزال تحمل بعضاً من آثار العشرين

سنة الأولى المشهودة من هذا القرن، أي الحقبة الزمنية لإيقاف صرف الأوراق النقدية، وخفض قيمة هذه الأخيرة. إن الخوف من أن تفقد الأوراق النقدية المصرفية اعتمادها ما يزال محسوساً تماماً؛ وهو خوف لا لزوم له البتة لأن إصدار خزين قديم من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد، المسحوبة من التداول، كان كافياً لإيقاف الأزمة عام 1825، مبرهنناً بذلك على أن الثقة في الأوراق النقدية لم تتزعزع حتى في وقت أشد حالات انعدام الثقة وأكثرها اتساعاً. وهذا أمر مفهوم تماماً، فالأمة بأسرها تقف في واقع الأمر، باتمانها كله، وراء إسناد رموز القيمة هذه. ف. [إنجلترا].

دعونا نستمع الآن إلى بعض الشهادات حول تأثير قانون المصارف. يعتقد ج. س. ميل أن قانون المصارف لعام 1844 قد لجم فيض المضاربة. ولمحاسن الصدف، تفوه هذا الرجل الحكيم بذلك في الثاني عشر من حزيران/ يونيو 1857. وبعد أربعة أشهر انفجرت الأزمة. وقد هنا ميل بالحرف الواحد «مدراء البنك وجمهور التجارة عموماً» على

«فهمهم الآن، أحسن من أي وقت مضى، لطبيعة الأزمة التجارية، وللضرر الكبير جداً الذي ينزلونه بأنفسهم وبالجمهور بتشجيع فيض المضاربة» (تقرير لجنة المصارف B.C. 1857، رقم 2031).

ويرى الحكيم ميل أنه إذا جرى إصدار أوراق نقدية من فئة الجنيه الواحد «بمثابة سلف للصناعيين وسواهم، ممن يدفعون الأجور. فإن بوسع هذه الأوراق النقدية أن تصل إلى أيدي آخرين يُنفقونها لأغراض استهلاكية، وفي هذه الحالة تخلق الأوراق النقدية في ذاتها طلباً على السلع، وقد تنزع لبعض الوقت إلى أحداث ارتفاع في الأسعار» [رقم 2066].

هل يفترض السيد ميل، إذن، أن الصناعيين سيدفعون أجوراً أعلى، لأنهم دفعوا بالنقد الورقي لا بالذهب؟ أم تراه يعتقد أنه إذا تلقى الصناعي سلفة بأوراق نقدية من فئة 100 جنيه وبادلها بالذهب، فإن الأجور ستولّد طلباً أقل مما إذا جرى دفع هذه الأجور مباشرة بأوراق نقدية من فئة الجنيه الواحد؟ أولاً يعرف، على سبيل المثال، أن الأجور كانت تُدفع، في بعض مناطق المناجم، بأوراق نقدية صادرة عن مصارف محلية، بحيث أن عدة عمال معاً كانوا يقبضون ورقة نقدية واحدة من فئة الخمسة جنيهات؟ هل يزيد ذلك الطلب عند العمال؟ أم أن قيام المصرفيين بتسليف الصناعيين بالنقد الورقي الصغير أسهل وأكثر مما بالنقد الورقي الكبير؟

[إن هذا الخوف الغريب الذي يعتري ميل من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد عصي على التفسير لو لم يكشف كل عمله في الاقتصاد السياسي عن انتقائية لا تتراجع أمام أي تناقض. فمرة نراه يتفق مع توك في الكثير من الأشياء ضد أوفرستون، ومرة أخرى نراه يعتقد أن أسعار السلع تتحدد بكمية النقد المتاح. وعليه، فإنه ليس مقتنعاً، بأي حال، أن جنيهاً ذهبياً يتخذ طريقه إلى خزانة البنك مقابل كل ورقة من فئة الجنيه تصدر - شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها؛ إنه يخشى أن تزداد كتلة وسائل التداول مما يؤدي إلى هبوط قيمتها، أي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع. وهذا بالضبط، ولا شيء سواه، هو ما يختبئ وراء المخاوف المذكورة. ف. إنجلز].

حول تقسيم البنك إلى قسمين والعناية المفرطة بتأمين صرف الأوراق النقدية المصرفية، يقول توك أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية لعام 1847 (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857):

إن تقلبات سعر الفائدة التي كانت في عام 1847 أكبر منها في عام 1837 وعام 1839، ترجع أصلاً إلى تقسيم البنك إلى قسمين (3010). - إن قابلية تغطية الأوراق النقدية المصرفية لم تُمس لا في 1825 ولا في 1837 أو 1839 (3015). - كان الطلب على الذهب في عام 1825 يستهدف فقط ملء الفراغ الناشئ عن فقدان الثقة كلياً بالأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد التي أصدرتها المصارف الريفية؛ ولم يكن بالوسع ملء هذا الفراغ إلا بواسطة الذهب، إلى أن جاء بنك إنكلترا ليصدر أوراقاً نقدية من فئة الجنيه الواحد (3022). - وفي تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1825 لم يكن هناك أدنى طلب على الذهب من أجل التصدير (3023).

«بخصوص فقدان الثقة بالبنك داخل البلاد وخارجها، فإن تعليق دفع أرباح الأسهم والودائع ستكون له عواقب أوخم من تعليق صرف الأوراق النقدية المصرفية» (3028).

3035. «ألا تقصد بذلك القول إن أي ظرف يؤدي، آخر المطاف، إلى تهديد قابلية تحويل الأوراق النقدية، من شأنه أن يخلق صعوبات جديدة وجدية أخرى في لحظة الضائقة التجارية؟ - كلا، على الإطلاق».

«في مجرى عام 1847 كان يمكن لزيادة إصدار الأوراق النقدية أن تسهم، على الأرجح، في ملء احتياطي الذهب للبنك مرة ثانية، كما حصل في عام 1825» (3058).

يقول نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 (تقرير قانون المصارف B.A. [573]

:1857)

1357. «إن أول أثر ضار. لتقسيم» (البنك) «إلى قسمين وما يستتبع ذلك بالضرورة من شطر خزين الذهب إلى قسمين، يتمثل في أنه لم يكن بالوسع إجراء العمليات المصرفية لبنك إنكلترا، نعني كامل مجال عملياته الذي يدفعه إلى الاتصال المباشر بتجارة البلاد؛ إلا بنصف مقدار الخزين السابق. فبسبب شطر الخزين هذا نشأ الوضع التالي: كلما تناقص احتياطي قسم الشؤون المصرفية، ولو بدرجة قليلة، اضطرب البنك إلى رفع سعر الحسم. وعليه، فإن انخفاض الاحتياطي قد ولد سلسلة من التغيرات المتسمة بطابع الثبات في سعر الحسم». - 1358. «لقد بلغت هذه التغيرات منذ 1844» (حتى حزيران/يونيو 1857) «نحو 60 تقريباً، في حين أن التغيرات قبل 1844 لم تكن تزيد عن دزينة خلال نفس الفاصل الزمني».

ومما يشير الاهتمام بخاصة، شهادات بالمر، مدير بنك إنكلترا منذ عام 1811 وأحد حكام هذا البنك لفترة من الوقت، أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857):

828. «في كانون الأول/ديسمبر 1825 لم يكن قد بقي من الذهب في البنك سوى ما يناهز 1,100,000 جنيه. وكان لا بد له، آنذاك، من أن يفلّس إفلاساً تاماً لو كان هذا القانون» (لعام 1844) «قائماً في ذلك الوقت. وقد أصدر البنك خلال أسبوع واحد في كانون الأول/ديسمبر أوراقاً نقدية بمبلغ خمسة أو ستة ملايين، على ما أظن، وقد خفف ذلك من الذعر المستشري آنذاك تخفيفاً كبيراً».

825. «إن اللحظة الأولى» (بعد الأول من تموز/يوليو 1825) «التي كان يمكن أن ينهار فيها التشريع المصرفي الراهن فيما لو مضى البنك بالعمليات التي بدأها إلى النهاية، هي 28 شباط/فبراير 1837؛ ففي ذلك الوقت كان بحوزة البنك 3,900,000 إلى 4,000,000 جنيه استرليني، ولو أجرى العمليات لبقى بحوزته 650,000 جنيه في الاحتياطي. وكانت هناك فترة أخرى مماثلة لهذه اللحظة، في عام 1839، وقد استمرت من 9 تموز/يوليو إلى 5 كانون الأول/ديسمبر». - 826. «كم كان مقدار الاحتياطي في تلك الحالة؟ كان الاحتياطي يعاني عجزاً يبلغ 200,000 جنيه (the reserve was minus altogether £200,000 في الخامس من أيلول/سبتمبر. وفي الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر تنامي العجز إلى ما بين مليون ومليون ونصف». - 830.

«لقد كان من شأن قانون 1844 لو كان موجوداً، أن يعرقل البنك عن إسداء العون للتجارة مع أميركا في عام 1837». 831. «لقد أفلست ثلاث شركات أميركية كبرى. وكانت كل الشركات تقريباً التي تتاجر مع أميركا قد فقدت ائتمانها، ولو لم يهّب البنك لنجدها آنذاك، لما أمكن لها أن تقف على قدميها، باستثناء واحدة أو اثنتين». 836. «إن ضائقة عام 1837 لا تمكن مقارنتها بضائقة 1847 أبداً. فقد اقتصرت ضائقة عام 1837، أساساً، على العمليات الأميركية». 838. (في بداية حزيران/يونيو 1837 ناقشت إدارة البنك مسألة أسلوب تخفيف الضائقة) «وقد أيد بعضهم الرأي القائل. إن المبدأ الأكثر سداداً يتمثل في رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض أسعار السلع، وباختصار جعل النقد أغلى والسلع أرخص، بحيث يمكن تسديد المدفوعات الخارجية (by which the foreign payment would be accomplished)». 906. «إن فرض حدود اصطناعية على صلاحيات البنك بفعل قانون 1844، عوضاً عن الحد السابق الطبيعي لصلاحياته الذي يفرضه المقدار الفعلي لخزينته المعدني، يخلق صعوبة اصطناعية بوجه الأعمال، ويؤثر بالتالي على أسعار السلع تأثيراً كان يمكن تفاديه لولا هذا القانون». 968. «في ظل سريان مفعول قانون 1844، لا يمكن تقليص الخزين المعدني للبنك، في الأحوال الاعتيادية، لدرجة كبيرة دون $9\frac{1}{2}$ مليون. إذ من شأن ذلك أن يضغط على الأسعار والائتمان مما يؤدي بدوره إلى تغيير أسعار الصرف بحيث يتزايد استيراد الذهب وبالتالي مقدار الذهب في قسم الاصدار في البنك». 996. «في ظل التقييدات الراهنة فإنكم» [البنك] «محرومون من إمكانية التحكم بحركة الفضة، رغم أنها ضرورية في لحظات تكون فيها الفضة مطلوبة للتأثير على أسعار الصرف الأجنبية». 999. «ماذا كان الهدف من تحديد خزين البنك من الفضة بنحو خزينه المعدني؟ - لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال».

[574]

لقد كان الغرض من ذلك أن يجعل النقد أغلى؛ وهذا هو الغرض نفسه تماماً، إذا صرفنا النظر عن نظرية مدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-theorie)، من تقسيم البنك إلى قسمين وإلزام المصارف الاسكتلندية والإيرلندية بحفظ الذهب في الاحتياط لتغطية الأوراق النقدية التي يفوق إصدارها حداً معيناً. وهكذا نشأت لامركزية

الخزين المعدني الوطني، التي أضعفت قدرته على تصحيح أسعار الصرف غير المؤاتية. الواقع أن كل القرارات المدرجة أدناه تتجه إلى رفع سعر الفائدة: حق بنك إنكلترا في أن يصدر أوراقاً نقدية بمبلغ يزيد عن 14 مليون جنيه شرط تغطيتها بخزين ذهبي؛ إدارة قسم الشؤون المصرفية كمصرف اعتيادي، عن طريق خفض سعر الفائدة في أوقات وفرة النقد، ورفع هذا السعر في أوقات الضائقة؛ تحديد خزين الفضة، هذه الوسيلة الرئيسية لضبط أسعار الصرف مع القارة الأوروبية وآسيا؛ الأوامر المتعلقة بالمصارف الاسكتلندية والإيرلندية، التي لا تحتاج أبداً إلى أي ذهب^(*) للتصدير، والتي ينبغي لها أن تحتفظ بالذهب الآن في الخزين بذريعة ضمان قابلية تحويل أوراقها النقدية، وهي قابلية تحويل خيالية تماماً، في واقع الأمر. والواقع أن قانون 1844 قد سبب تراحماً على المصارف الاسكتلندية طلباً للذهب في عام 1857 أول مرة. ولا يميز التشريع المصرفي الجديد، إطلاقاً، بين تسرب الذهب إلى الخارج أو إلى الداخل، رغم أن عواقب الاثنين متباينة، بداهة. من هنا منبع التقلبات الشديدة المستديمة في سعر فائدة السوق. وأكد بالمر مرتين في إجابته عن السؤالين رقم 992 ورقم 994، أن البنك الإنكليزي لا يستطيع أن يشتري الفضة مقابل أوراق نقدية إلا حينما يكون سعر الصرف مؤاتياً لإنكلترا، أي حين تكون الفضة زائدة عن اللزوم؛ لأن:

1003. «الهدف الوحيد من الاحتفاظ بقسم كبير من الخزين المعدني في هيئة فضة هو السعي إلى تسهيل المدفوعات الخارجية خلال الأوقات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مؤاتية لإنكلترا». 1004. «إن الفضة سلعة وهي، بوصفها نقداً في سائر أرجاء بقية العالم، أنسب سلعة. لهذا الهدف» [المدفوعات الخارجية]. «والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي لم يكن يقبل المدفوعات في الوقت الأخير إلا بالذهب وحده».

[575]

وبرأيه لم يكن بنك إنكلترا، بحاجة إلى أن يرفع سعر الحسم في أوقات الضائقة فوق المستوى القديم البالغ 5%، طالما أن أسعار الصرف غير المؤاتية لا تسحب الذهب إلى الخارج. ولولا قانون 1844، لما واجه البنك أية صعوبة في حسم سائر كمبيالات الدرجة الأولى (first class bills) التي أحييت إليه (1018 - 1020). ولكن بوجود قانون 1844 وفي ظل وضع البنك في تشرين الأول/أكتوبر عام 1847:

(*) وردت في الطبعة الأولى: نقد؛ صحت حسب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

«لم يكن هناك من سعر فائدة يمكن أن يطلبه البنك من الشركات القادرة على إيفاء الدين إلا وكانت مستعدة دائماً لدفعه بغية مواصلة مدفوعاتها» [1022].

وكان هدف هذا القانون، بالضبط، هو سعر الحسم المرتفع.

1029. «أرى من الضروري التمييز تمييزاً بين تأثير سعر الحسم على الطلب الخارجي» [على المعادن الثمينة] «وبين رفع سعر الفائدة بهدف كبح التضخم على البنك خلال فترة شحة الائتمان داخل البلاد». 1023. «قبل قانون 1844 حينما كانت أسعار الصرف مؤاتية لإنكلترا، وكان ثمة قلق بل ذعر حقيقي يسود البلاد، لم يكن هناك حد يقيد إصدار الأوراق النقدية، الذي كان الاجراء الوحيد القادر على تخفيف هذه الضائقة».

هكذا يتحدث امرؤ شغل منصب مدير إدارة في بنك إنكلترا طوال 39 عاماً. دعونا نستمع الآن إلى مصرفي خاص، هو تويلز شريك سبونر والأخوين آتوود وشركاه منذ عام 1801. إنه الشاهد الوحيد، من جميع الشهود الذين استنطقتهم لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (1857 B.C.)، الذي يتيح إمكانية إلقاء نظرة على الوضع الفعلي السائد في البلاد، والذي يرى بوادر الأزمة الوشيكة. وفيما عدا ذلك، فهو ممثل مدرسة برمنغهام «رجال الشلن الصغير» (Little shilling men) على صورة شريكه، الأخوين آتوود، مؤسسي هذه المدرسة (أنظر ك. ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، [1859]، ص 59). يقول تويلز:

4488. «ما هو التأثير الذي مارسه قانون 1844، حسب اعتقادكم؟ - إذا كان عليّ أن أجيبك بوصفي مصرفياً، فإنني سأقول إنه أثر أفضل تأثير، لأنه درّ على المصرفيين والرأسماليين» [النقديين] «من كل شاكلة حصاداً وفيراً. ولكن كانت له نتائج سيئة جداً بالنسبة إلى ممثلي عالم الأعمال النزهاء والمثابرين الذين يحتاجون إلى استقرار سعر الحسم، كما يستطيعوا إجراء أعمالهم باطمئنان. لقد جعل القانون من إقراض النقد مهنة مربحة للغاية». - 4489. «هل يتيح» [قانون المصارف] «للمصارف اللندنية المساهمة أن تدفع ما بين 20 إلى 22% إلى حملة الأسهم؟ - لقد دفع أحدها 18% مؤخراً، وأظن أن الآخر دفع 20%؛ ولدى هذه المصارف كل ما يدعو للدفاع عن قانون 1844 أشد دفاعاً».

[576]

4490 - «أما صغار رجال الأعمال والتجار المحترمين، الذين لا يملكون رأسمالاً كبيراً. فيؤذيهم أذى كبيراً. وللاقتناع بذلك يكفي لي أن أرى كثرة كاثرة من قبولات تحويلاتهم التي تبقى من دون أن تُدفع. إن قبولات التحويل هذه صغيرة دوماً، وتتراوح بين 20 - 100 جنيه، ولا يدفع أحد لقاء الكثير منها، وتعود لذلك إلى أرجاء البلاد كلها، وهذه دوماً إماراة على الضائقة التي يكابدها. صغار التجار».

4494. يعلن تويلز أن التجارة لا تدرّ الآن ربحاً كافياً. وملاحظاته اللاحقة هامة، لأنه كان يرى تعيّن الوجود المستمر للأزمة، في حين لم يكن لدى الباقيين أي هاجس بذلك.

4494. «إن الأسعار في مينسنيغ لاين مستقرة نوعاً ما، ولكن ما من شيء يُباع، ويتعذر على المرء أن يبيع بأي سعر؛ وتبقى الأسعار إسمية».

4495. ثم يذكر القضية التالية: أرسل أحد الفرنسيين إلى سمسار في مينسنيغ لاين سلعاً بمبلغ 3000 جنيه للبيع بسعر معلوم. لكن السمسار يعجز عن نيل السعر المطلوب، والفرنسي لا يستطيع البيع دون ذاك السعر. وتظل السلع بائرة، ولكن الفرنسي بحاجة إلى نقد. فيسلّفه السمسار 1000 جنيه على النحو التالي: يسحب الفرنسي كمبيالة قيمتها 1000 جنيه، لمدة 3 أشهر على السمسار بكفالة السلع. بعد 3 أشهر يحلّ أجل استحقاق الكمبيالة ولكن السلع ما زالت بلا بيع. ويتعين على السمسار أن يسدّد الكمبيالة، ورغم أن بحوزته كفالة قيمتها 3000 جنيه فإنه يعجز عن تحقيقها ويقع، لذلك، في موقف حرج. وبهذا يجزّ الواحد منهما الآخر إلى الحضيض.

4496 - «بخصوص الصادرات الكبيرة. حين تكون الأعمال داخل البلاد في ركود، فذلك يستدعي بالضرورة زيادة كبيرة في التصدير». -

4497. «هل تعتقد أن الاستهلاك داخل البلاد قد انخفض؟ - كثيراً جداً... بصورة خارقة للعادة... إن صغار الباعة هم خير مرجع في ذلك». - 4498. «مع ذلك فإن الاستيراد كبير جداً؛ ألا يبيّن ذلك أن الاستهلاك شديد؟ - نعم، إذا كان بوسعك أن تبيع؛ ولكن كثرة من مستودعات السلع مكتظة بهذه الأشياء؛ وفي المثال الذي أوردته لكم، كانت هناك سلع مستوردة بقيمة 3000 جنيه، ولكنها كانت متعذرة على البيع».

4514. «هل تستطيع القول إن رأس المال يكون رخيصاً حين يكون النقد غالياً؟ - نعم».

إذن، فهذا الرجل لا يشاطر أوفرستون رأيه القائل إن سعر الفائدة المرتفع يضارع رأس المال الغالي.

كيف تسير الأعمال اليوم:

4516. «. هناك آخرون يذهبون إلى أبعد حد، فيقومون بأعمال استيراد وتصدير باللغة الضخامة، بحيث تتعدى حدود ما يسوغه لهم مقدار رأسمالهم، وهذا أمر لا شك فيه. ويمكن لهؤلاء الناس أن يصيبوا النجاح، فقد ييسر لهم الحظ مغامرة تدرّ عليهم ثروة طائلة، فيسدّدون كل ما عليهم. وهذا هو، في حالات كثيرة، النظام الذي يسير جزء هام من الأعمال وفقاً له في الوقت الحاضر. إن أمثال هؤلاء يرتضون خسارة 20 أو 30 أو 40 بالمائة من شحن السلع وحده؛ والعملية التالية يمكن أن تعوضهم. فإن فشلوا مرتين على التوالي، حلّ بهم الخراب؛ وهذا هو الحال بالضبط الذي رأيناه مراراً في الفترة الأخيرة، فثمة بيوتات تجارية تفلس، من دون أن يبقى في رصيدها شلن واحد».

[577]

4791. «إن سعر الفائدة المتدني» [خلال السنوات العشر الماضية] «غير مؤات على كل حال بالنسبة إلى المصرفيين، ولكن يصعب عليّ حقاً أن أشرح لكم، من دون أن أضع أمامكم دفاتر الحسابات، كم ارتفع الربح» [ربحه هو] «الآن بالقياس إلى ما كان عليه. فحين يكون سعر الفائدة متدنياً من جراء الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، نحصل على كمية كبيرة من الودائع؛ وحين يكون سعر الفائدة مرتفعاً، فإننا نجني من ذلك ربحاً مباشراً» - 4794. «إذا كان من الممكن الحصول على النقد بسعر فائدة معتدل، فإن الطلب عليه يزداد؛ وتُقرض أكثر؛ هذه هي النتيجة» [بالنسبة لنا نحن المصرفيين] «في هذه الحالة. وحين يرتفع سعر الفائدة، فنحصل على أكثر مما هو حق؛ نحصل على أكثر مما كان ينبغي أن نحصل عليه».

لقد رأينا أن كل الخبراء يعتبرون ائتمان الأوراق النقدية لبنك إنكلترا ثابتاً لا يتزعزع. مع ذلك فإن قانون المصارف يربط بصورة مطلقة 9 - 10 ملايين من الذهب، لضمان صرف هذه الأوراق. إن حماية قدسية وحرمة هذا الكنز تتم بصورة مختلفة تماماً عما كانت عليه لدى قدماء المكتنزين. يقول و. براون (ليفربول) في شهادته رقم 2311 (تقرير الكساد التجاري C.D. 1848 | 1857).

«أما النفع الذي كان هذا النقد» (الخزين المعدني في قسم الاصدار) «يجلبه آنذاك فكان يمكن القاءه في البحر من دون إلحاق أي ضرر بسير الأعمال، طالما لم يكن بالوسع استخدام أدنى جزء منه دون خرق قانون البرلمان».

إن مقال صناعه البناء إي. كابس، الذي سبق أن استشهدنا به، واقتبسنا من شهادته وصفاً لنظام البناء الحديث في لندن (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الثاني عشر)، يلخص رأيه في قانون المصارف 1844 على النحو التالي (تقرير قانون المصارف B.A. 1857).

5508. «على العموم، أنت ترى أن النظام الراهن» (للتشريع المصرفي) «هو آلية حاذقة جداً تأخذ الربح من الصناعة، دورياً، لتضعه في حافظة نقود المراهبين؟ - هذا ما أراه. وأعرف أن هذا ما فعله النظام بصناعة البناء».

وكما أشرنا من قبل، أرغمت المصارف الاسكتلندية، بموجب قانون المصارف لعام 1845، على اتخاذ نظام شبيه بالنظام الإنكليزي. فقد ألزمت بالاحتفاظ بتغطية ذهبية مقابل ما تصدره من الأوراق النقدية التي تزيد عن الحد المقرر لكل مصرف. أما عواقب ذلك، فهذا ما نتبينه من الشهادات التالية (تقرير الكساد التجاري C.D. 1857).

[578] كينيدي، مدير أحد المصارف الاسكتلندية:

3375. «هل كان هناك أي شيء في اسكتلندا، قبل سريان مفعول قانون 1845، يمكن للمرء أن يسميه تداول ذهب؟ - لا شيء من هذا القبيل». - 3376. «هل ازدادت كمية الذهب في التداول منذ ذلك الحين؟ - كلا، فالتناس يكرهون الذهب (the people dislike gold)» - 3450. إن ما يناهز الـ 900,000 جنيه من الذهب، التي ينبغي للمصارف الاسكتلندية أن تحتفظ بها في الخزين منذ عام 1845، لا تجلب، برأيه، سوى الضرر لأنها «تمتص، بصورة غير مربحة، جزءاً كبيراً من رأسمال اسكتلندا».

ثم تأتي شهادات أندرسون، حاكم بنك اسكتلندا المتحد (Union Bank of Scotland):

3558. «إن حالة الطلب الشديد الوحيدة على الذهب من جانب المصارف الإنكليزية على بنك إنكلترا، جاءت بسبب أسعار الصرف الأجنبية، أليس كذلك؟ - كان الأمر كذلك حقاً؛ ولم يخف هذا الطلب

قط لمجرد أننا نحتفظ بالذهب في إدينبره». 3590 «وما دمتنا قد وضعنا المقدار نفسه من السندات في بنك إنكلترا» (أو في مصارف خاصة في إنكلترا) «فإن لنا القدرة نفسها، كما في السابق، على إحداث تسرب للذهب من بنك إنكلترا».

أخيراً، مقال آخر (لويلسون) في مجلة إيكونوميست:

«تحتفظ المصارف الاسكتلندية بمبالغ نقدية من دون استعمال لدى وكلائها في لندن؛ وهؤلاء يحفظونها في بنك إنكلترا. وهذا ما يمكن المصارف الاسكتلندية، في حدود هذه المبالغ، من السيطرة على النقد المعدني في البنك، وهو حاضر في هذا المكان لإسداء الخدمة دوماً، حين تأتي الحاجة للقيام بالمدفوعات الخارجية».

لقد أوقع قانون 1845 الاضطراب في هذا النظام:

«على أثر قانون عام 1845، الخاص بإسكتلندا، حصل في الوقت الأخير تسرب شديد للعملة الذهبية من بنك إنكلترا، لمواجهة طلب افتراضي محض في اسكتلندا، وهو طلب قد لا يطرأ البتة. ومنذ ذلك الحين تم حجز مبلغ كبير في اسكتلندا بصورة دائمة، وهناك مبلغ آخر كبير يتنقل باستمرار جيئة وذهاباً بين لندن واسكتلندا. فإن حلّ وقت يتوقع فيه أحد المصرفيين الاسكتلنديين طلباً متزايداً على أوراقه النقدية جُلب له صندوق محمّل بالذهب من لندن، وإن مضى هذا الوقت، عاد هذا الصندوق نفسه إلى لندن، من دون أن يُفتح في أغلب الأحيان» (إيكونوميست، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1847. [ص 1214 - 1215]).

[وماذا يقول أبو قانون المصارف، المصرفي صامويل جونز لويد (alias) المكتى اللورد

أوفرستون، بصدد ذلك كله؟

فمنذ عام 1848 وهو يكرر أمام لجنة اللوردات بخصوص الأزمة التجارية، أن «الضائقة النقدية وسعر الفائدة المرتفع، الناجمين عن شحة رأس المال، لا يمكن تخفيفهما بزيادة إصدار الأوراق النقدية». (1514)

رغم أن مجرد السماح بزيادة إصدار الأوراق النقدية، بموجب مرسوم الحكومة المؤرخ [579] في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1847، كان كافياً لثلم نَضْل الأزمة.

لكنه يرى أن

«سعر الفائدة المرتفع وضائقة الصناعة التحويلية هما العاقبة المحتمومة

لتناقص رأس المال المادي المستخدم لأغراض صناعية وتجارية»
(1604).

مع ذلك فإن ضائقة الصناعة التحويلية كانت تتجلى، منذ أشهر، بالضبط في أن رأس المال السلعي المادي يملأ المستودعات حتى التخمّة، دون أن يجد تصريفاً له، ولهذا السبب بالذات كان رأس المال الإنتاجي المادي يتعطل، كلياً أو جزئياً، كي لا يُنتج المزيد من رأس المال السلعي الذي لا يجد شراءً له.

ثم يقول أوفرستون أمام لجنة المصارف عام 1857 ما يلي:

«بفضل التمسك الدقيق الصارم بأحكام قانون 1844 الأساسية جرى كل شيء بانتظام وسر، وبات النظام النقدي متيناً، غير مزعزع، وازدهار البلاد لا جدال فيه، وثقة المجتمع في قانون 1844 تزداد من يوم إلى آخر، وإذا كانت اللجنة ترغب في المزيد من الأدلة العملية على رسوخ المبادئ التي يركز إليها هذا القانون، وعلى النتائج المثمرة التي يضمنها، فإن الجواب الحقيقي الشافي هو التالي: تعالوا وانظروا من حولكم، أنظروا إلى الحالة الراهنة للأعمال في بلادنا، أنظروا إلى هناء الشعب، أنظروا إلى ثراء وازدهار سائر طبقات المجتمع. وبعد القيام بذلك، يمكن للجنة أن تكون في وضع يتيح لها أن تقرر ما إذا كان يتوجب وقف سريان مفعول قانون أدى إلى نجاحات كهذه» (تقرير لجنة المصارف B.C. 1857، رقم 4189).

ورداً على قصيدة المدح الحماسية هذه، التي ترنّم بها أوفرستون أمام اللجنة في الرابع عشر من تموز/ يوليو جاءت، في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، رسالة إلى إدارة البنك، علّقت بها الحكومة سريان مفعول قانون 1844، صانع المعجزات، بغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ف. [إنجلز].

الفصل الخامس والثلاثون

المعادن الثمينة وسعر الصرف

I - حركة اكتناز الذهب

تنبغي الإشارة، بخصوص تكديس الأوراق النقدية في أوقات الضائقة، أن ذلك تكرر لاكتناز المعادن الثمينة، الذي كان يجري أيام الاضطراب، في أبكر مراحل وجود المجتمع. وإن تأثير قانون 1844 مثير للاهتمام لأن هذا القانون يسعى إلى تحويل كل المعادن الثمينة الماثلة في البلاد إلى وسائل تداول؛ ويريد أن يطابق بين تسرب الذهب إلى الخارج وتناقص كمية وسائل التداول، وبين تدفق الذهب واتساع كميتها. أما تجربة تطبيق القانون فدلّت على النقيض. إن كتلة الأوراق النقدية المتداولة لبنك إنكلترا لم تبلغ قط، منذ عام 1844، الحد الأقصى المسموح لهذا البنك بإصداره، ما عدا استثناء وحيد نتناوله بعد قليل. من جهة أخرى، برهنت أزمة 1857 على أن هذا الحد الأقصى غير كافٍ، في ظل ظروف معينة. فخلال الفترة من 13 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1857، كان يُتداول يومياً، في المتوسط، 488,830 جنيهات زيادة على هذا الحد الأقصى (تقرير قانون المصارف B.A. 1858، ص 11). وكان الحد الأقصى القانوني، عند ذاك، يبلغ 14,475,000 جنيهات، زائداً مقدار الخزين المعدني المكتنز في أقية البنك.

وتنبغي الإشارة إلى ما يلي بخصوص تسرب وتدفق المعدن الثمين:

أولاً - ينبغي التمييز بين تنقلات المعدن جيئة وذهاباً في إطار رقعة لا تنتج الذهب ولا الفضة، من جهة، وتدفق الذهب والفضة من منابع إنتاجهما إلى مختلف البلدان الأخرى، وتوزيع هذا المعدن الإضافي بين هذه البلدان، من جهة أخرى.

وقبل أن تبدأ مناجم الذهب في روسيا وكاليفورنيا وأستراليا بممارسة تأثيرها كان مقدار ما ورد من الذهب والفضة، منذ بداية هذا القرن، لا يكفي إلاّ للتعويض عن العملات المهترئة، والاستعمال الاعتيادي في صنع الكماليات، وتصدير الفضة إلى آسيا. ولكن تصدير الفضة إلى آسيا تنامي بادية الأمر، منذ ذلك الحين، تنامياً فائقاً بنمو [581] تجارة أميركا وأوروبا مع آسيا. وكان يُستعاض عن القسم الكبير من الفضة المصدّرة من أوروبا بالذهب الإضافي. زدّ على ذلك أن التداول النقدي الداخلي كان يمتص جزءاً من الذهب المتدفق مجدداً. ويُقدّر الذهب الإضافي الذي دخل في التداول الداخلي لإنكلترا بحوالى 30 مليوناً، حتى عام 1857⁽¹⁴⁾ علاوة على هذا، تصاعد المستوى الوسطي للخزين المعدني في جميع المصارف المركزية في أوروبا وأميركا الشمالية، منذ عام 1844. وإن نمو التداول النقدي الداخلي جلب معه، في الوقت نفسه، نمواً أسرع لخزين البنك في فترة الركود التي تعقب الذعر، من جراء تنامي كتلة العملات الذهبية التي تُدفع من التداول الداخلي وتُجمّد. أخيراً، تزايد استهلاك المعدن الثمين لصنع الكماليات منذ اكتشاف مكامن جديدة للذهب، بفضل تنامي الشراء.

ثانياً - تسرب المعادن الثمينة وتدفق، باستمرار، جيئةً وذهاباً بين البلدان غير المنتجة للذهب أو الفضة؛ فالبالد الواحد نفسه يصدّر باستمرار، كما يستورد باستمرار. إن رجحان كفة الحركة في هذا الاتجاه أو ذاك، هو الذي يحسم، آخر المطاف، إن كان هناك تسرب أو تدفق، نظراً لأن التذبذبات الصرفة والحركات المتقابلة في الغالب تلغي

(14) يتضح تأثير ذلك على سوق النقد من شهادة نيومارثس التالية: [تقرير قانون المصارف، 1857] - الشهادة رقم 1509. «في نهاية عام 1853 نشأت مخاوف خطيرة وسط الجمهور؛ وفي أيلول/سبتمبر زاد بنك إنكلترا سعر حسمه ثلاث مرات متتالية. وفي الأيام الأولى من شهر تشرين الأول/أكتوبر برز قدر محسوس من الخوف والذعر وسط الجمهور. ثم خفت هذه المخاوف وهذا القلق إلى حدٍ كبير قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ثم زالت كلياً، على وجه التقريب، عقب وصول 5 ملايين جنيه من المعدن الثمين من أستراليا. وتكرر الشيء نفسه في خريف 1854 بوصول 6 ملايين جنيه من المعدن الثمين خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتكرر ذلك تارةً أخرى في خريف 1855، وهو، كما تعلم، فترة هياج وقلق، بوصول ما يقارب 8 ملايين جنيه من المعدن الثمين خلال أشهر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي نهاية عام 1856 نجد أن الواقعة نفسها، بالضغط، قد حصلت. وباختصار، بوسعي أن أتوجه إلى خبرة كل عضو تقريباً من أعضاء هذه اللجنة لأؤكد أننا قد اعتدنا، عند نشوء أية ضائقة نقدية مهما كانت، على أن نرى أن العلاج الطبيعي الشافي يكمن في وصول سفينة محملة بالذهب».

بعضها بصورة متبادلة إلى حد كبير. ولكن لهذا السبب بالذات ويقدر ما يتعلق الأمر بالمحصلة، يجري إهمال استمرارية هاتين الحركتين ومجراهما المتوازي على وجه العموم. ويجري النظر إلى المسألة دوماً، كما لو أن الاستيراد المفرط أو التصدير المفرط للمعدن الثمين ليس سوى نتيجة وتعبير عن العلاقة بين استيراد وتصدير السلع، [582] في حين أنه يعبر أساساً عن العلاقة بين استيراد وتصدير المعدن الثمين ذاته، بصورة مستقلة عن المتاجرة بالسلع.

ثالثاً - إن رجحان الاستيراد على التصدير، أو التصدير على الاستيراد، إنما يُقاس، عموماً، بتزايد أو تناقص الخزين المعدني في المصارف المركزية. وإن مدى دقة هذا الميزان تتوقف بادية الأمر، بالطبع، على مدى تمركز النظام المصرفي عموماً. إذ يتوقف على ذلك إلى أي مدى يمثل المعدن الثمين المتكدس في ما يدعى بالبنك الوطني، عموماً، الخزين المعدني الوطني. ولكن إذا افترضنا أن الحال هو كذلك، فإن الميزان المذكور يظل غير دقيق، لأن التداول الداخلي يمتص الاستيراد الإضافي، في ظروف معينة، كما يمتصه تنامي استخدام الذهب والفضة لصنع الكماليات، ولأنه، علاوة على ذلك، يمكن سحب الذهب لأجل التداول الداخلي بدون استيراد إضافي، ويمكن، بالتالي، تناقص الخزين المعدني بدون زيادة في التصدير، في آن واحد.

رابعاً - إن تصدير المعدن يكتسب مظهر تسرب (drain) حين تستمر حركة التناقص لفترة طويلة من الوقت، بحيث يصبح هذا التناقص ميلاً عاماً للحركة، فيُخَفَض الاحتياطي المعدني للمصرف تخفيضاً محسوساً دون مستواه الوسطي، حتى يعود الاحتياطي إلى حذّه الأدنى الوسطي. ويجري تثبيت هذا الأخير بصورة اعتباطية، بهذا القدر أو ذاك، طالما أن التشريع الذي يحدد مقدار التغطية لصرف الأوراق النقدية وما إلى ذلك، يختلف باختلاف الحالات. ويصدد الحدود الكمية التي يمكن لمثل هذا التسرب أن يبلغها في إنكلترا، قال نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي، في تقرير قانون المصارف، الشهادة رقم 1494:

«إستناداً إلى التجربة، من غير المرجح أن يتسرب المعدن بما يتجاوز

3 أو 4 ملايين جنيه، مهما كانت التقلبات في الصفقات مع الخارج».

وفي عام 1847، بلغ خزين الذهب لبنك إنكلترا أدنى مستوى له في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وكان ينطوي على نقص قدره 5,198,156 جنيهاً بالمقارنة مع مستواه في 26 كانون الأول/ديسمبر 1846، ونقص قدره 6,453,748 جنيهاً بالمقارنة مع أعلى مستوى خلال عام 1846 (29 آب/أغسطس).

خامساً - إن وظيفة الاحتياطي المعدني لما يسمى بالمصرف الوطني، وهي وظيفة لا تضبط بمفردها مقدار الخزين المعدني، لأن بوسعه أن ينمو بمجرد توقف الأعمال داخل البلد وخارجه - إن لهذه الوظيفة الأبعاد التالية: (1) رصيد احتياطي للمدفوعات العالمية، أي باختصار، رصيد احتياطي من النقد العالمي. (2) رصيد احتياطي لأجل التداول المعدني الداخلي المتقلب اتساعاً وتقلصاً. (3) رصيد احتياطي لدفع الودائع وتأمين قابلية [583] تحويل الأوراق النقدية، وهذا أمر يتصل بوظيفة المصرف، ولا علاقة له بوظائف النقد من حيث هو مجرد نقد. وعليه، يمكن للرصيد الاحتياطي أن يخضع لتأثير العلاقات التي تمس كل واحدة من هذه الوظائف الثلاث على انفراد؛ فبوصفه رصيماً عالمياً، مثلاً، يمكن أن يتأثر بميزان المدفوعات، مهما كانت العوامل التي تقرر هذا الأخير ومهما كانت علاقته بالميزان التجاري؛ وبوصفه رصيماً احتياطياً للتداول المعدني الداخلي، يمكن أن يتأثر بتوسع أو تقلص هذا الأخير. أما الوظيفة الثالثة، كرصيد ضمان، فإنها وإن كانت لا تحدّد الحركة المستقلة للاحتياطي المعدني، تؤثر مع ذلك بصورة مزدوجة. فإذا جرى إصدار أوراق نقدية تحلّ محلّ النقد المعدني (ومحلّ العملات الفضية، في تلك البلدان التي تقوم فيها الفضة بدور مقياس القيمة) في التداول الداخلي، فإن وظيفة الرصيد الاحتياطي المذكورة في البند 2 تزول. وإن جزءاً من المعدن الثمين، الذي أدى هذه الوظيفة، سيذهب إلى الخارج لوقت طويل. وفي مثل هذه الحالة لا يحصل أي سحب للعملات المعدنية من المصرف لأجل التداول الداخلي؛ وإلى جانب ذلك تزول ضرورة الزيادة الدورية للخزين المعدني بتجميد جزء من النقد المعدني المتداول. زد على ذلك: إذا كان ينبغي، أياً كانت الظروف، الاحتفاظ بحد أدنى معين من المعدن كاحتياطي لدفع الودائع وتأمين قابلية تحويل الأوراق النقدية، فإن ذلك يؤثر، بطريقته الخاصة، على نتائج تسرّب وتدفق الذهب؛ فذلك يؤثر على جزء الاحتياطي الذي يلزم المصرف الاحتفاظ به في كل الظروف، أو على جزء الاحتياطي الذي يسعى المصرف في بعض الأوقات إلى التخلص منه باعتباره جزءاً غير نافع. ولو كان التداول معدنياً صرفاً، وكان النظام المصرفي متركزاً، فإن على المصرف أن يعتبر احتياطه المعدني بمثابة ضمان لدفع ودائعه، وإن تسرباً للذهب من شأنه أن يشير الذعر، كما حصل في هامبورغ عام 1857.

سادساً - كانت الأزمة الفعلية تندلع دوماً، باستثناء أزمة عام 1837، عقب تغير أسعار الصرف، أي حالما كان استيراد المعدن الثمين يطغى كرة أخرى.

في عام 1825، جاء الانهيار الحقيقي بعد أن توقف تسرب الذهب. وفي عام 1839 حصل تسرب للذهب، من دون أن يفضي إلى انهيار. وفي عام 1847 توقف تسرب الذهب في نيسان/إبريل، وجاء الانهيار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام 1857 كان تسرب الذهب إلى خارج البلاد قد توقف منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر ولكن الانهيار لم يطرأ إلّا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبرز ذلك بوضوح خاص خلال أزمة 1847، حين توقف تسرب الذهب منذ نيسان/إبريل بعد أن تسبب في إحداث أزمة تمهيدية طفيفة، ولم تندلع أزمة الأعمال التجارية الحقيقية إلّا في تشرين الأول/أكتوبر.

إن الإفادات التالية قد قدمت أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1848؛ وقد نشرت الافادات (evidence) أول مرة عام 1857 (رمزنا إلى هذه الإفادات من قبل: (C.D. أي كساد تجاري 1848 | 1857).

[584] إليكم إفادات توك:

«في نيسان/إبريل 1847 نشأت ضائقة تعادل الذعر، إن توخينا الدقة، ولكنها كانت قصيرة الأمد نسبياً ولم تقترب من إفلاسات تجارية ذات أهمية تُذكر. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر كانت الضائقة أشد بكثير مما في نيسان/إبريل، وحصلت إفلاسات بعدد لا مثيل له من قبل» (2996). «وفي نيسان/إبريل أرغمنا أسعار الصرف، وبخاصة مع أميركا، على ضرورة تصدير مقدار كبير من الذهب لدفع واردات كبيرة بما يفوق المعتاد؛ ولم يستطع البنك أن يوقف تسرب الذهب ويرفع سعر الصرف إلّا بعد بذل جهود خارقة» (2997). «وفي تشرين الأول/أكتوبر باتت أسعار الصرف لصالح إنكلترا» (2998). «بدأ التغير في أسعار الصرف منذ الأسبوع الثالث لنيسان/إبريل» (3000). «وتقلّبت هذه الأسعار في تموز/يوليو وآب/أغسطس؛ ومنذ بداية آب/أغسطس باتت دائماً لصالح إنكلترا» (3001). «إن تسرب الذهب في آب/أغسطس نجم عن حاجات التداول الداخلي» [3003].

ج. موريس، حاكم بنك إنكلترا: رغم أن أسعار الصرف غدت لصالح إنكلترا منذ آب/أغسطس 1847 مما أدى إلى حصول تدفق للذهب، فإن الخزين المعدني في البنك قد تناقص.

«فقد خرجت 2,200,000 جنيه من الذهب إلى التداول، نتيجة طلب داخلي» (137). ويجد ذلك تفسيره من جهة، بتزايد استخدام العمال في

تمديد سكك الحديد «ومن جهة أخرى بسبب رغبة المصرفيين في حياة احتياطي ذهبي خاص بهم، في أوقات الأزمة» (147).

بالمر، حاكم سابق لبنك إنكلترا، ومدير هذا البنك منذ عام 1811: 684. «كانت أسعار الصرف لصالح إنكلترا خلال مجمل الفترة الواقعة بين منتصف نيسان/إبريل 1847 حتى يوم تعليق قانون المصارف لعام 1844».

وهكذا، فإن تسرب المعدن، الذي خلق ذعراً نقدياً مستقلاً في نيسان/إبريل 1847، لم يكن هنا، كما هو شأنه دوماً سوى نذير أزمة قادمة، وقد برز قبل أن تندلع هذه الأزمة. وفي عام 1839 حصل تسرب للمعدن أكثر حدة - لأجل شراء الحبوب وغير ذلك - بينما كانت الأعمال في ضائقة كبيرة، ولكن من دون نشوب أزمة أو ذعر نقدي. سابعاً - وما إن تنتهي الأزمة العامة حتى يعود التوازن حيث يتوزع الذهب والفضة ثانية - بمعزل عن تدفق كميات جديدة من المعدن الثمين من البلدان المنتجة له - وفق النسب التي كانا يوجدان بها، ككنوز خاصة لمختلف البلدان. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فإن الحجم النسبي للكنز، في كل بلد، يتحدد بفعل الدور الذي يلعبه هذا البلد في السوق العالمي. وتتسرب المعادن الثمينة من البلد الذي يملكها بمقدار يفوق المعدل، إلى البلدان الأخرى؛ وإن حركات التدفق والتسرب هذه، تقتصر على استعادة التوزيع الأصلي للكنوز بين مختلف الأمم. ولكن إعادة التوزيع هذه تتم [585] بتأثير ظروف مختلفة نتناولها عند معالجة أسعار الصرف. وما إن يعود التوزيع الطبيعي من جديد، حتى يطرأ منذ تلك اللحظة نمو في البداية، ثم تسرب جديد. [لا ينطبق هذا القول الأخير، بدهاء، إلا على إنكلترا باعتبارها مركز سوق النقد العالمي. ف. إنجلز]. ثامناً - إن حالات تسرب المعدن هي، في الأغلب، أعراض تنبئ بتغير في وضع التجارة الخارجية، وهذا التغير، بدوره، ينذر بأن الأزمة تنضج⁽¹⁵⁾

(15) إن تسرب الذهب إلى بلدان أجنبية يمكن، برأي نيومارشر، أن ينجم عن 3 أسباب، وهي: (1) أسباب تجارية خالصة، أي حين يزيد الاستيراد على التصدير، كما حصل بين أعوام 1836 و1844، وكذلك ثانية في عام 1847، بسبب ضخامة استيراد الحبوب أساساً؛ (2) ضرورة خلق وسائل لتوظيف رأس المال الإنكليزي في الخارج، كما في عام 1857، ولتمديد سكك الحديد في الهند؛ (3) نفقات خالصة في الخارج، كما في عام 1853 وعام 1854، ولأغراض عسكرية في الشرق.

تاسعاً - يمكن لميزان المدفوعات أن يكون لصالح آسيا بمواجهة أوروبا وأميركا⁽¹⁶⁾

* * *

يجري استيراد المعدن الثمين، أساساً، في لحظتين. في الطور الأول من تدني سعر الفائدة الذي يعقب الأزمة معبراً عن تقلص الإنتاج؛ ثم في الطور الثاني، حيث يرتفع سعر الفائدة ولكن من دون أن يبلغ مستواه الوسطي بعد. وهذا هو الطور الذي تتم فيه عودة تدفق الرساميل بسهولة، ويحقق الائتمان التجاري اتساعاً كبيراً، وعليه فإن الطلب على رأسمال الإقراض ينمو بوتيرة أبطأ من توسع الإنتاج. وخلال هذين الطورين، حيث يكون رأسمال الإقراض وفيراً نسبياً، فإن التدفق الفائض لرأس المال في شكل ذهب وفضة، أي في شكل لا يمكن أن يؤدي فيه، مباشرة، غير وظيفة رأسمال إقراض، لا بد وأن يؤثر تأثيراً كبيراً على سعر الفائدة، وبالتالي على وتيرة الأعمال برمتها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يطرأ تسرب، أي تصدير كبير ومتصل للمعدن الثمين حين تكف الإيرادات الجديدة عن الوصول، وتغرق الأسواق، ولا يعود بالوسع الحفاظ على [586] الازدهار الظاهري إلا عن طريق الائتمان؛ أي منذ أن يكون قد برز إلى الوجود طلب شديد جداً على رأسمال الإقراض، ويكون سعر الفائدة، بالتالي، قد بلغ، على الأقل، مستواه الوسطي. وفي مثل هذه الظروف، التي تتجلى بالضبط في تسرب المعدن الثمين، يشتد كثيراً تأثير الانسحاب المتواصل لرأس المال، في الشكل الذي يوجد به مباشرة كرأسمال نقدي قابل للإقراض. ولا بد لذلك من أن يؤثر مباشرة على سعر الفائدة. ولكن عوضاً عن أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليص عمليات الائتمان فإنه يفضي إلى توسيعها وإلى الإفراط في توتير كل وسائلها المساعدة. لذا فإن هذه الفترة تسبق الانهيار.

السؤال يُطرح على نيومارثش (تقرير قانون المصارف B.A. 1857):

(16) الشهادة رقم 1918. نيومارثش. «إذا جمعتهم الهند والصين معاً، وإذا أخذتم في الحساب الصفقات المبرمة بين الهند وأستراليا، وصفقات أكثر أهمية بين الصين والولايات المتحدة، حيث الصفقات في هذه الأحوال ثلاثية الأطراف، والتسوية تتم بواسطتنا... فمن الصحيح القول، عندئذ، أن الميزان التجاري لم يكن ضد إنكلترا فحسب، بل ضد فرنسا والولايات المتحدة أيضاً» (تقرير قانون المصارف B.A. 1857).

الشهادة رقم 1520. «إذن، فمقدار الكمبيالات المتداولة يرتفع بارتفاع سعر الفائدة؟ - يبدو أن الأمر كذلك». - 1522. «في الأوقات الهادئة، الاعتيادية، يكون الدفتر الرئيسي هو الأداة الفعلية للتبادل؛ ولكن حين تأتي الصعاب، حين يرتفع سعر الحسم في المصرف، مثلاً، بالشروط التي أشرت إليها. فإن العمليات تنحصر من تلقاء ذاتها في سحب كمبيالات؛ وليست هذه الكمبيالات أنسب من حيث هي برهان قانوني على الصفة المبرمة فحسب، بل أنها أكثر ملاءمة لغرض إجراء مشتريات لاحقة أيضاً وهي صالحة تماماً، كوسيلة ائتمان للحصول على رؤسما».

زِدْ على ذلك الواقع التالي: ما إن يضطر المصرف، إلى رفع سعر حسمه في ظل ظروف مهذّدة بعض الشيء - ويقترن ذلك في نفس الوقت: باحتمال تقييد المصرف لأمد سريان الكمبيالات التي يتولى حسمها - حتى يشيع خوف عام من أن يمضي ذلك تصاعدياً (crescendo). ويسعى كل واحد، وفي المقدمة فارس الائتمان، لأن يأخذ المستقبل بعين الاعتبار، وأن يضع تحت تصرفه أكبر قدر ممكن من وسائل الائتمان في اللحظة المعينة. وهكذا تفضي الأسباب المذكورة آنفاً إلى ما يلي: إن كمية المعدن الثمين، سواء كان مستورداً أم مصدراً، ليست هي التي تمارس التأثير بوصفها محض كمية؛ بل هي تؤثر، من جهة، من خلال الطابع الخاص للمعدن الثمين بوصفه رأسمالاً في شكل نقدي، وتؤثر، من جهة أخرى، كما تفعل الريشة حين تضاف إلى ثقل الميزان، حيث تكفي لحسم رجحان كفة الميزان القلقة إلى جهة معينة؛ نعني أنها تؤثر لأنها تأتي في ظروف تكون فيها أية إضافة إلى هذه الجهة أو تلك حاسمة تماماً. ولولا هذه الأسباب لتعذر تماماً أن ندرك كيف يمكن لتسرّب الذهب بين 5 - 8 ملايين جنيه، وهذه هي الحدود التي لم يتم تجاوزها حتى الآن، أن يمارس أي تأثير ملحوظ، كما تدلّ التجربة؛ فهذه الكمية الضئيلة من رأس المال، زيادةً أو نقصاناً، تبدو تافهة حتى بالمقارنة مع الـ 70 مليون جنيه من الذهب التي يجري تداولها في إنكلترا بصورة وسطية، بل أنها تُولف، في الواقع، مقداراً متلاشياً بالنسبة إلى إنتاج في مثل سعة الإنتاج الإنكليزي⁽¹⁷⁾ بيد أن تطور نظام الائتمان والنظام المصرفي بالضبط هما اللذان ينزعان، [587]

(17) أنظر، على سبيل المثال، جواب ويجيلين المثير للضحك [تقرير قانون المصارف B.A. 1857]

حيث يقول إن تسرب 5 ملايين من الذهب معناه تناقص رأس المال بهذا القدر، وهو يسعى بذلك

من جهة، إلى وضع كل رأس المال النقدي في خدمة الإنتاج (أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، ينزعان إلى تحويل كل إيراد نقدي إلى رأسمال)، ويختزلان، من جهة أخرى، الاحتياطي المعدني، في طور معين من الدورة الصناعية الكبرى، إلى حد أدنى لا يتيح له أداء الوظائف الموكولة إليه - إن نظام الائتمان والنظام المصرفي المتطورين هما اللذان يولدان مثل هذه الحساسية المفرطة في الكيان العضوي برمته. فعند درجة أدنى من تطور الإنتاج يمارس تناقص أو تزايد الخزين المعدني، عن حجمه الوسطي، تأثيراً ضئيلاً نسبياً على الإنتاج. وبالمثل، فإن تسرباً كبيراً جداً للذهب، من جهة أخرى، يؤثر تأثيراً ضئيلاً نسبياً ما لم يطرأ في الفترة الحرجة من الدورة الصناعية الكبرى.

لقد أغفلنا، فيما تقدم من شرح، الحالات التي يحصل تسرب الذهب فيها نتيجة سوء الموسم الزراعي، إلخ. إن الاضطراب الكبير والمباغت الذي يطرأ هنا على توازن الإنتاج، الذي يجد التعبير عنه في تسرب الذهب، لا يتطلب تفسيراً لاحقاً لعواقبه. فهذه العواقب أكبر، كلما اتفق هذا الاضطراب مع فترة يعمل خلالها الإنتاج بنشاط كبير.

كما أغفلنا أيضاً وظيفة الخزين المعدني بوصفه ضماناً لقابلية تحويل الأوراق النقدية المصرفية، وبوصفه محور نظام الائتمان بمجمله. إن المصرف المركزي هو محور نظام الائتمان. والخزين المعدني، بدوره، هو محور المصرف⁽¹⁸⁾ وإن تحول نظام الائتمان إلى نظام نقدي أمر محتوم، كما أشير إلى ذلك من قبل في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، لدى بحث وظيفة النقد كوسيلة دفع. ويعترف كل من توك ولويد - [588] أوفرستون بضرورة تقديم أكبر التضحيات بالثروة الحقيقية في سبيل الحفاظ على القاعدة المعدنية في اللحظة الحرجة. وينحصر الخلاف بينهما في الزيادة أو النقصان، في أكثر

= إلى تفسير ظواهر لا تحصل عندما يكون هناك ارتفاع كبير لا نهائي في سعر أو هبوط في قيمة، توسع أو انكماش رأس المال الصناعي الفعلي. من ناحية أخرى، فإن المثير للسخرية أيضاً أن يجري السعي لتفسير هذه الظواهر باعتبارها أعراضاً مباشرة تدلّ على توسع أو انكماش كتلة رأس المال الحقيقي (منظوراً إليه من ناحية عناصره المادية).

(18) نيومارتنش (تقرير قانون المصارف B.A. 1857): الشهادة رقم 1364. «إن الخزين المعدني في بنك إنكلترا هو في الحقيقة الخزين المركزي أو الكنز المعدني المركزي، الذي يشكل الأساس الذي ترتكز عليه أعمال البلد كلها. وهو المحور، إن جاز القول، الذي تدور حوله أعمال البلد كلها؛ إن كل بقية المصارف في البلد تعتبر بنك إنكلترا بمثابة كنز مركزي أو خزين تستمد منها احتياطياتها من النقد المعدني، وإن تأثير أسعار الصرف الأجنبية ينعكس دوماً على هذا الكنز وهذا الخزين».

الطرق أو أقلها عقلانية لمعالجة المحتوم⁽¹⁹⁾ إن كمية معلومة من المعدن، وهي كمّ مُهْمَل بالقياس إلى الإنتاج الكلي، يُعترف بها على أنها محور النظام. من هنا منبع المذهب الثنائي النظري اللطيف، بمعزل عن التجلي المريع لخاصية المحور هذه أثناء الأزمات. فما دام الاقتصاد السياسي المتنور يعالج «رأس المال» معالجة مختص (ex professo) فإنه ينظر إلى الذهب والفضة بأشدّ الازدراء، معتبراً إياهما شكلاً من رأس المال لا يتسم في واقع الأمر بأي أهمية ولا ينطوي على أي نفع. ولكن ما إن يُعالج نظام المصارف، حتى ينقلب كل شيء رأساً على عقب، ويغدو الذهب والفضة رأسمالاً بامتياز (par excellence)، ينبغي التضحية بأي شكل آخر من رأس المال ومن العمل في سبيل الحفاظ عليه. ولكن بَمَ يتميز الذهب والفضة عن بقية صور الثروة؟ ليس بمقدار القيمة، لأن مقدار قيمتهما محدد بمقدار العمل المتشبيء فيهما، بل بوصفهما التجسيد المستقل، التعبير عن الطابع الاجتماعي للثروة. [إن ثروة المجتمع لا تقوم إلا كثررة أفراد كلّ واحد فيهم مالك خاص. وهي تتجلى كثررة اجتماعية فقط عن طريق قيام هؤلاء الأفراد بتبادل قيم استعمالية مختلفة نوعياً فيما بينهم لإشباع حاجاتهم. ولا يمكن لهم أن يفعلوا ذلك، في ظل الإنتاج الرأسمالي، إلا بتوسط النقد. وهكذا، فإن ثروة الفرد لا تتحقق كثررة اجتماعية إلا بتوسط النقد؛ ففي النقد، في هذا الشيء، إنما تتجسد الطبيعة الاجتماعية لهذه الثروة. ف. [إنجلز]. إذن، فهذا الوجود الاجتماعي المتعين للنقد يتجلى بهيئة ماورائية، بهيئة شيء، مادة، سلعة، جوار وما وراء العناصر الفعلية للثروة الاجتماعية. لكن المرء يغفل عن ذلك، ما دام الإنتاج دفاقاً. والائتمان هو الآخر شكل اجتماعي للثروة، يُقصي النقد ويغتصب موقعه. وإن الثقة في الطابع الاجتماعي للإنتاج هي التي تسمح للشكل النقدي الذي تكتسبه المنتوجات بأن يظهر كشيء زائل ومثالي، كشيء تصوري محض. ولكن ما إن يتهاوى الائتمان – ولا بدّ لهذا الطور من أن يحلّ بالضرورة في الدورة الكبرى للصناعة الحديثة – حتى تُحوّل كل الثروة الحقيقية تحويلاً [589] فعلياً وفجائياً إلى نقد، إلى ذهب وفضة – وهذا مطلب جنوني إلا أنه ينبثق بالضرورة من النظام ذاته. وإن مجمل الذهب والفضة الذي يُفترض أن يُلبّي هذه المطالب الهائلة، لا

(19) «إذن، فإن الاثنين معاً، توك ولويد قد يواجهان عملياً، الطلب المفرط على الذهب. بتقييد مبكر للائتمان عن طريق رفع سعر الفائدة وخفض تسليف رأس المال. وإن لويد هو الذي يخلق، بمبادئه الخيالية. قيوداً وأحكاماً» [تشرعية] «ثقيلة بل حتى خطيرة» (مجلة إيكونوميست، Economist، [11 كانون الأول/ديسمبر] 1847، ص 1418).

يزيد عن بضعة ملايين جائمة في خزائن المصرف⁽²⁰⁾ ومن بين التأثيرات الناجمة عن تسرب الذهب الوضع التالي المتمثل في أن الإنتاج لا يخضع في الواقع للسيطرة الاجتماعية بوصفه إنتاجاً اجتماعياً، وإن ذلك يتجلى في أن الشكل الاجتماعي للثروة، يوجد بوصفه شيئاً، خارج هذه الثروة. ويشارك النظام الرأسمالي، في الواقع، بهذه الصفة مع أنظمة إنتاج سابقة، بمقدار ما تركز هذه الأخيرة على تجارة السلع والتبادل الخاص. ولكن هذه الصفة لا تتجلى بأسطح الأشكال وأكثرها غرابة، بشكل تناقض عبي، لا معقول، إلّا في النظام الرأسمالي، لأن (1) إنتاج القيم الاستعمالية المباشرة، لأجل استهلاك المنتج، يلتغي تماماً في ظل الإنتاج الرأسمالي، لذا فإن الثروة لم تُعد توجد إلّا كعملية اجتماعية تجد التعبير عنها في تشابك الإنتاج والتداول؛ (2) لأن الإنتاج الرأسمالي يسعى باستمرار، كلما تطور نظام الائتمان قدماً، إلى إزالة هذا الحد المعدني، وهو حدّ شئني وخيالي في آن واحد، يقيّد الثروة وحركتها، ولكن الإنتاج الرأسمالي يصطدم رأسه بهذا الحد المرة تلو الأخرى.

وتشهد الأزمة بروز المطلب التالي، وهو تحويل سائر الكمبيالات والسندات المالية والسلع، دفعة واحدة، إلى نقد مصرفي، وتحويل كل النقد المصرفي، بدوره، إلى ذهب.

II - سعر الصرف

[يُعتبر سعر الصرف، كما هو معلوم، مؤشر حركة المعدن النقدي على النطاق العالمي. فإن كان على إنكلترا أن تدفع لألمانيا أكثر مما ينبغي لألمانيا أن تدفع إلى إنكلترا، ارتفع سعر المارك في لندن، معبراً عنه بالجنيه الاسترليني، وهبط سعر الجنيه الاسترليني، في هامبورغ وبرلين، معبراً عنه بالمارك. وما لم يتوازن من جديد هذا الاختلال في التزامات الدفع الواجبة على إنكلترا لألمانيا، بفائض مشتريات ألمانية من إنكلترا على سبيل المثال، فلا بدّ لقيمة الكمبيالات المعبر عنها بالجنيه والمسحوبة بالمارك على ألمانيا من أن ترتفع إلى أن يغدو من المربح إرسال المعدن - نقد ذهبي أو

(20) «إذن، فأنت تتفق تماماً على أنه ما من سبيل لتعديل الطلب على الذهب إلّا برفع سعر الفائدة؟ - تشابمان» [شريك في شركة أوفرايند - جيرني وشركاهما الكبرى للسمررة بالكمبيالات]: «هذا ما أراه. فحين يهبط خزين ذهبنا إلى نقطة معينة، فمن الخير لنا أن نقرع ناقوس الخطر في الحال وأن نقول بأعلى صوت: نحن في هبوط، وإذا أراد أحدهم أن يُرسل ذهباً إلى الخارج، فعليه أن يتحمل المخاطر بنفسه» (تقرير قانون المصارف B.A. 1857، الشهادة رقم 5057).

سبائك - عوضاً عن الكمبيالات، من إنكلترا، لتسديد ما لألمانيا. هذا هو المجري النمطي للأمور.

وإذا اتخذ هذا التصدير للمعدن الثمين نطاقاً أوسع واستمر وقتاً طويلاً، تأثر الاحتياطي المصرفي الإنكليزي، وتوجب على سوق النقد الإنكليزي، وبخاصة بنك إنكلترا، أن يتخذ تدابير وقائية. وترتكز هذه التدابير في الأساس، كما رأينا من قبل، على رفع سعر الفائدة. وحين يكون تسرب الذهب كبيراً، تنشأ في سوق النقد، عادة، صعوبات، أي أن الطلب على رأسمال الإقراض في شكل نقدي يتجاوز العرض إلى حد كبير، وعندئذ ينبع من ذلك تلقائياً ارتفاع في سعر الفائدة؛ ويتطابق سعر الحسم الذي يقره بنك إنكلترا مع وضع الأمور، ويتحقق في السوق. ولكن قد تطرأ حالات يكون تسرب المعدن فيها ناجماً عن عوامل أخرى خلاف التراكيب الاعتيادية للصفقات (مثلاً قروض دول أجنبية، توظيف رأسمال في الخارج، إلخ) حيث لا يبرر الوضع في سوق النقد اللندني، بما هو عليه، أي رفع فعال لسعر الفائدة؛ وعندها ينبغي لبنك إنكلترا أن «يخلق ندرة في النقد»، حسب التعبير الدارج، من خلال اللجوء، أولاً، إلى قروض كبيرة في «السوق المفتوح» كيما يخلق بذلك، على نحو مصطنع، وضعاً يبرر أو يحتم رفع الفائدة؛ بيد أن قيام هذا البنك بمثل هذه المناورة يزداد صعوبة عاماً بعد آخر. ف. إنجلز].

أما كيف يؤثر رفع سعر الفائدة على سعر الصرف، فذلك ما تبينه الإفادة التالية أمام لجنة مجلس العموم بخصوص التشريع المصرفي لعام 1857. (ترد في سياق: تقرير قانون المصارف B.A. أو تقرير لجنة قانون المصارف B.C. 1857).
جون ستورات ميل:

الشهادة رقم 2176. «حين تنشأ صعوبات تجارية. يطرأ هبوط ملحوظ على أسعار السندات المالية. فثمة أجنب يكلّفون من يشتري لهم هنا في إنكلترا أسهم سكك حديد، أو أن إنكليز مالكي أسهم سكك حديد أجنبية يبيعون هذه الأسهم في الخارج... وهذا ما يقلل تحويل الذهب بمقدار مماثل». - 2182. «إن طبقة كبيرة وثرية من المصرفيين والمتاجرين بالسندات الذين تتحقق عبرهم، عادة، مساواة سعر الفائدة ومساواة مؤشرات مقياس الضغط (pressure) التجاري بين مختلف البلدان. يتطلعون دوماً إلى فرصة شراء السندات، التي تعد بارتفاع السعر. وإن المكان المناسب لهم لشراؤها، هو دائماً البلد الذي يرسل الذهب إلى الخارج». - 2183. «لقد جرت توظيفات رأس

المال هذه عام 1847، على نطاق كبير بما يكفي لتقليل تسرب الذهب».

ج. غ. هوبارد، حاكم سابق لبنك إنكلترا، ومدير البنك منذ 1838:

الشهادة رقم 2545. «ثمة كميات كبيرة من السندات الأوروبية.

[591]

تداول في أسواق النقد الأوروبية على اختلافها، وما إن تهبط قيمة هذه السندات في أحد الأسواق بنسبة 1% أو 2%، حتى تُشتري في الحال بغية نقلها إلى تلك الأسواق حيث بقيت محتفظة بقيمتها» - 2565. «ليست هناك بلدان أخرى مدينة بمبالغ كبيرة إلى التجار الإنكليز؟ - أجل بمبالغ كبيرة جداً». - 2566. «إذن، فإن تحصيل هذه الديون وحده يكفي لتفسير تراكم كبير جداً لرأس المال في إنكلترا؟ - في عام 1847 استعدنا وضعنا آخر الأمر بشطب كذا وكذا مليون من الديون التي كانت بذمة أميركا وروسيا لصالح بلادنا».

[في ذلك الوقت كانت انكلترا مدينة لهذين البلدين أيضاً بـ «كذا وكذا مليون» لقاء الحبوب، ولم تتورع هي الأخرى عن «شطب» الجزء الأكبر من هذه الملايين من خلال إفلاس المدنيين الإنكليز. أنظر التقرير الوارد أعلاه حول قانون المصارف في عام 1857، الفصل الثلاثين، ص 31(*)]

الشهادة رقم 2572. «في عام 1847، كان سعر الصرف بين إنكلترا ويطرسبرغ عالياً جداً. وحين صدر أمر الحكومة مخولاً البنك إصدار أوراق نقدية فوق المعدل المقرر بـ 14 مليوناً» [من دون تغطية باحتياطي الذهب] «كان الشرط ينص على وجوب بقاء سعر الحسم عند مستوى 8%. في تلك اللحظة، وعند سعر الحسم السائد آنذاك، كان عملاً مربحاً للمرء أن يشحن الذهب من بطرسبورغ إلى لندن، وأن يُقرضه فور وصوله بمعدل 8% قبل استحقاق كميات أمدتها 3 أشهر مسحوبة على الذهب المباع». - 2573. «في سائر العمليات الجارية بالذهب ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مختلف النقاط؛ فهناك سعر الصرف، وسعر الفائدة الذي يمكن به توظيف النقد قبل حلول أجل استحقاق الكميات» [المسحوبة على هذا النقد].

(*) أنظر هذا المجلد، ص 510، [الطبعة العربية، الفصل 30، ص 579-580].

سعر الصرف مع آسيا

تتسم النقاط التالية بالأهمية نظراً لأنها تبين، من جهة، كيف أن إنكلترا، حين تكون أسعار صرفها مع آسيا غير مؤاتية، تسد خسارتها على حساب بلدان أخرى تستورد من آسيا وتسدد هذه الواردات بتوسط إنكلترا. ولكن هذه النقاط هامة، من جهة ثانية، لأن السيد ويلسون يكرر هنا مسعاه الأحمق في مطابقة أثر تصدير المعدن الثمين على أسعار الصرف بأثر تصدير رأس المال عموماً على هذه الأسعار، على اعتبار أن الأمر في الحالتين تصدير لرأسمال توظيف، لا تصدير لوسيلة دفع أو وسيلة شراء. من البديهي، بادئ ذي بدء، أن إرسال كذا وكذا مليون جنيه استرليني إلى الهند بهيئة معدن ثمين أم بهيئة قضبان سكك حديد، لتوظيفها في مد سكك الحديد، ليس سوى شكل مختلف لنقل مقدار معين من رأس المال من بلد إلى بلد آخر؛ وهو في الواقع نقل لا يدخل في حساب الصفقات التجارية المعتادة، ولا ينتظر البلد المصدّر لقاء أية عائدات بخلاف [592] الإيراد السنوي اللاحق مما تدرّه سكك الحديد هذه. فإن جرى هذا التصدير في شكل معدن ثمين، فإنه سيؤثر تأثيراً مباشراً على سوق النقد، وبالتالي على سعر الفائدة في البلد المصدّر لهذا المعدن الثمين، إن لم يكن بالضرورة في سائر الأحوال، فبالضرورة في الظروف المشار إليها، نظراً لأن المعدن الثمين هو معدن ثمين، وهو، بالتالي، رأسمال نقدي قابل للإقراض مباشرة وقاعدة مجمل النظام النقدي. كما يؤثر هذا التصدير بالمثل على سعر الصرف بصورة مباشرة. ولا يجري إرسال المعدن الثمين إلا بسبب وبمقدار ما إن الكمبيالات المسحوبة على الهند، مثلاً، والمعمروضة في سوق النقد 'الهندية'، لا تكفي لإجراء مثل هذه التحويلات الاستثنائية للنقد. بتعبير آخر، ثمة طلب على الكمبيالات المسحوبة على الهند بما يفوق عرضها، وهكذا تنقلب أسعار الصرف في لحظة معينة ضد إنكلترا، لا لأنها مدينة للهند، بل لأن عليها أن ترسل مبالغ خارقة للعادة إلى الهند. وإذا استمر تصدير المعدن الثمين إلى الهند وقتاً طويلاً فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب الهندي على السلع الإنكليزية ما دام يقوّي بصورة غير مباشرة القدرة الاستهلاكية للهند إزاء السلع الأوروبية. أما إذا جرى تصدير رأس المال في شكل قضبان سكك حديد، إلخ، فلن يكون له أيما مفعول على أسعار الصرف، طالما أن الهند لا تدفع شيئاً لقاء ذلك. ولهذا السبب بالذات لا يمارس ذلك أي تأثير على سوق النقد. ولكن ويلسون يجهد لأن يبرهن على وجود مثل هذا التأثير بالقول إن هذا الانفاق غير العادي يولد، كما يزعم، طلباً إضافياً على السلف النقدية فيؤثر بذلك على سعر الفائدة.

قد يحدث ذلك، ولكن التأكيد بأن ذلك يجب أن يحدث حتماً مهما كانت الظروف، خاطيء كلياً. فأينما أرسلت القضبان واينما مُدَّت، سواء على الأرض الإنكليزية أم الهندية، فإنها لا تمثل في كل حال أكثر من توسع معين للإنتاج الإنكليزي في ميدان معين. أما الزعم بأن توسعاً في الإنتاج، حتى وإن يكن على نطاق واسع جداً، لا يمكن أن يحصل من دون رفع سعر الفائدة، فليس إلّا حماقة. إن السلف النقدية أي مجموع الصفقات التي تنطوي على عمليات ائتمان يمكن أن تنمو؛ ولكن يمكن لعمليات الائتمان هذه أن تتزايد حتى مع بقاء سعر الفائدة المعين على حاله. وهذا ما كان عليه الحال حقاً خلال فترة التمديد المحموم لسكك الحديد في إنكلترا إبان الأربعينات. فسعر الفائدة لم يرتفع. وواضح تمام الوضوح أنه بمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال الفعلي، ونعني به هنا السلع، فإن التأثير الذي تتركه على سوق النقد سيكون هو هو، سواء كانت هذه السلع موجهة للخارج أم للاستهلاك المحلي. ولا يمكن أن يكون ثمة فرق إلّا إذا كانت توظيفات رأسمال إنكلترا في الخارج تفضي إلى تقليص صادراتها التجارية - أي الصادرات التي يجب أن يُدفع لقاءها والتي تؤدي بالتالي إلى عودة تدفق النقد - أو كانت توظيفات رأس المال هذه، عموماً، من أعراض التوتر المفرط في الائتمان وبداية عمليات مضاربة.

في المقتبس الآتي، ويلسون يسأل، ونيومارترش يجيب:

الشهادة رقم 1786 «قلت فيما مضى، بخصوص الطلب على الفضة لآسيا الشرقية، إنك تعتقد أن أسعار الصرف مع الهند كانت لصالح إنكلترا، رغم الكتل الكبيرة من الاحتياطي المعدني التي تُرسل باستمرار إلى آسيا الشرقية؛ هل لديك أسباب لمثل هذا الاعتقاد؟ - بالطبع. أجد أن القيمة الفعلية لصادرات المملكة المتحدة إلى الهند عام 1851 وصلت إلى 7,420,000 جنيه. وينبغي أن نضيف إلى ذلك مقدار كمبيالات البيت التجاري الهندي (India House)، أي الأرصدة التي تحولها شركة الهند الشرقية من الهند، لسدّ نفقاتها الخاصة. وقد بلغت هذه الحوالات، في تلك السنة، 3,200,000 جنيه، وعليه بلغ إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى الهند 10,620,000 جنيه. وفي عام 1855.. ارتفعت القيمة الحقيقية لصادرات السلع إلى 10,350,000 جنيه؛ وكانت كمبيالات البيت التجاري الهندي تبلغ 3,700,000 جنيه، أي أن إجمالي الصادرات بلغ 14,050,000 جنيه. أما بالنسبة إلى عام 1851 فليست لدينا، كما أعتقد، إمكانية معرفة القيمة الحقيقية لاستيراد

السلع من الهند إلى إنكلترا؛ لكننا نتوافر على مثل هذه المعطيات بالنسبة إلى عامي 1854 و1855. ففي عام 1855 بلغ إجمالي القيمة الحقيقية لاستيراد السلع من الهند إلى إنكلترا 12,670,000 جنيه، وعند مقارنة هذا المبلغ بمبلغ 14,050,000 جنيه الذي ذكرته، نجد أن فائض الميزان لصالح إنكلترا، من جراء التجارة المباشرة بين البلدين، وهو يبلغ 1,380,000 جنيه» [تقرير قانون المصارف B.A. 1857].

ويعلق ويلسون على ذلك بأن التجارة غير المباشرة تؤثر على أسعار الصرف أيضاً. فمثلاً، إن صادرات الهند إلى أستراليا وأميركا الشمالية التي تغطي بكميات مسحوبة على لندن، تؤثر على أسعار الصرف كما لو أن السلع قد أرسلت مباشرة من الهند إلى إنكلترا. زد على ذلك، إذا حُسبت الهند والصين معاً فإن فائض الميزان ينقلب ضد إنكلترا، نظراً لأن على الصين أن تسدّد، باستمرار، مدفوعات ضخمة إلى الهند لقاء الأفيون، وعلى إنكلترا أن تسدّد مدفوعات إلى الصين، بحيث تؤوّل هذه المبالغ من إنكلترا إلى الهند عن هذا الطريق الملتوي (رقم 1787 - 1788).

في الشهادة رقم 1791، ويلسون يسأل الآن إن لم يكن التأثير الواقع على أسعار الصرف متماثلاً سواء كان رأس المال «يُصدّر في شكل قرضبان سلك حديد وقاطرات، أم في شكل نقد معدني». عن ذلك يقدم نيومارثش إجابة صحيحة تماماً: إن الاثنى عشر مليوناً التي أرسلت خلال السنوات الأخيرة إلى الهند لمدّ سلك الحديد قد استُخدمت لتغطية ريع سنوي، ينبغي للهند أن تدفعه إلى إنكلترا في آجال معينة.

«أما التأثير المباشر على سوق المعدن الثمين، فليس بوسع إنفاق 12 مليون جنيه أن يمارس أيما تأثير إلا بحدود ضرورة إرسال هذا المقدار من المعدن بغية القيام باتفاق فعلي نقداً» [1792].

الشهادة رقم 1797. (ويجيلين يسأل): «إذا لم يكن هذا الحديد» (القرضبان) «يدرّ عائدات، فكيف يمكن للمرء أن يقول إن ذلك يؤثر على سعر الصرف؟ - لا أظن أن ذلك الشطر من النفقات، الذي يُرسل في شكل سلع، يؤثر على حالة سعر الصرف. إن سعر الصرف بين البلدين، يتأثر - وقد أقول: يتأثر بصورة استثنائية - بكمية السندات أو الكمبيالات المعروضة في أحد البلدين بالمقارنة مع كميتها المعروضة في آنٍ واحدٍ في البلد الآخر؛ هذه هي النظرية العقلانية لسعر الصرف. أما بخصوص تحويل الاثنى عشر مليوناً. فإن هذا المبلغ قد جُمع هنا اكتئاباً بادی الأمر؛ وإذا كانت طبيعة الصفقة تقتضي إنفاق هذه الملايين

[594]

الاثني عشر كلها في كلكتا أو بومباي أو مدراس بنقد معدني. فإن هذا الطلب الفجائي سيؤثر تأثيراً مذهباً على سعر الفضة وسعر الصرف، تماماً كالتأثير الذي يتركه إعلان لشركة الهند الشرقية غداً عن عزمها على رفع كمبيلاتنها من 3 إلى 12 مليوناً. بيد أن نصف هذه الملايين الاثني عشر قد أنفق. على شراء سلع من إنكلترا. قضبان سكك حديد وعوارض خشبية وغيرها من المواد. إنه إنفاق لرأسمال إنكليزي في إنكلترا نفسها لشراء أصناف معينة من السلع بغية إرسالها إلى الهند، هذا كل ما في الأمر». 1798. (ويجيلين): «ولكن إنتاج هذه السلع الضرورية لسكك الحديد، مثل الحديد والخشب، يولد استهلاكاً كبيراً لسلع أجنبية، ومن شأن ذلك أن يؤثر على سعر الصرف؟ - بكل تأكيد».

هنا يوضح ويلسون مقصده بأن الحديد يمثل، بصورة رئيسية، عملاً، وأن الأجور المدفوعة لقاء هذا العمل تمثل، بصورة رئيسية، سلعاً مستوردة (الشهادة رقم 1799)، وبعد ذلك يطرح السؤال التالي:

الشهادة رقم 1801. «إذا تحدثنا بصورة عامة: حين نرسل إلى الخارج السلع التي أنتجت باستهلاك سلع مستوردة من دون أن نحصل على أي عائد بالمقابل، سواء بشكل متوجات أو أي شكل آخر، أفلم يؤثر ذلك على أسعار الصرف بحيث يجعلها في غير صالحنا؟ - إن هذا الوضع العام يطابق بالضبط ما حصل في إنكلترا في فترة مدّ سكك الحديد على نطاق واسع» [1845]. «ففي ثلاث أو أربع أو خمس سنوات على التوالي، أنفقتم 30 مليون جنيه على سكك الحديد وقد أنفقت كلها تقريباً على دفع الأجور. وقد أعلتم خلال ثلاث سنوات عدداً من الناس المستخدمين في مدّ سكك الحديد والقاطرات والعربات والمحطات أكبر بكثير مما في جميع المناطق الصناعية معاً. وقد أنفق هؤلاء الناس. أجورهم على شراء الشاي والسكر والمشروبات الروحية وغيرها من السلع الأجنبية؛ وكان ينبغي استيراد هذه السلع، ولكنها حقيقة ثابتة، أن أسعار الصرف بين إنكلترا والبلدان الأخرى لم تتغير جوهرياً، خلال هذه الفترة التي شهدت جريان مثل هذا الانفاق الضخم. فلم يحصل أي تسرب للمعادن الثمينة، بل بالأحرى طرأ تدفق لها».

الشهادة رقم 1802. هنا يصّر ويلسون على أنه، عند وجود ميزان تجاري متعادل

وسعر صرف متكافئ بين إنكلترا والهند، فإن الشحن غير العادي من الحديد والقاطرات «لا بدّ وأن يؤثر على سعر الصرف مع الهند». أما نيومارتش فلا يرى أن الأمر كذلك، طالما أن القضبان تصدّر كراسمال، ولا يتعين على الهند أن تدفع لقاء ذلك بهذا الشكل [595] أو ذاك؛ ثم يضيف إلى ذلك:

«إنني أتفق مع المبدأ القائل بأنه ما من بلد يمكن أن تكون له، لوقت مديد، أسعار صرف غير مؤاتية مع سائر البلدان التي يتعاطى التجارة معها؛ فإن سعر صرف غير مؤات مع بلد من البلدان يولّد بالضرورة سعر صرف مؤاتياً مع بلد آخر». هنا يعترض ويلسون طارحاً الابتذال التالي:

الشهادة رقم 1803. «ولكن، هل يتوقف نقل رأس المال على الشكل الذي يتم به؟ - نعم، بالطبع، ما دام الأمر يتعلق بالتزامات الديون». - 1804. «إذن، فإن أرسلت معدناً ثميناً أم سلعاً، فإن تأثير مدّ سكك الحديد في الهند على سوق رأس المال هنا سيكون هو هو ولنسوف يرفع في الوقت نفسه قيمة رأس المال بالمثل كما لو أن كل المبلغ قد أرسل بهيئة معدن ثمين؟».

إذا لم يكن سعر الحديد قد ارتفع، فإن ذلك، على كل حال، برهان على أن «قيمة رأس المال» المائل في القضبان لم ترتفع. غير أن المقصود هنا هو قيمة رأس المال النقدي، سعر الفائدة. إن ويلسون يبتغي مماثلة رأس المال النقدي برأس المال عموماً. والواقع البسيط هو أن الاكتتاب في أسهم سكك الحديد الهندية قد جمع في إنكلترا 12 مليوناً. وهذه واقعة لا شأن مباشر لها بأسعار الصرف، كما أن هذه الملايين الاثني عشر لا يمكن أن تؤثر على سوق النقد. فإن كان سوق النقد في وضع مؤات، فقد لا يمارس ذلك عموماً أي تأثير، تماماً مثلما أن الاكتتاب في أسهم سكك الحديد الإنكليزية في عامي 1844 و1845 لم يمسّ سوق النقد بشيء. أما إذا كان سوق النقد يعاني من المصاعب بعض الشيء، فإن سعر الفائدة يمكن أن يتأثر بذلك حقاً، ولكن باتجاه الصعود ليس إلّا، وينبغي لذلك، حسب نظرية ويلسون، أن يجعل أسعار الصرف أكثر مؤاتة لإنكلترا، أي أن يكبح الميل إلى تصدير المعدن الثمين، إن لم يكن باتجاه الهند، فباتجاه أي بلد آخر. إن السيد ويلسون يقفز من شيء إلى آخر. ففي الإجابة عن السؤال رقم 1802 يزعم أنه ينبغي لأسعار الصرف أن تتأثر بذلك؛ وفي السؤال رقم 1804 يقول إن «قيمة رأس المال» تتأثر بذلك، وهذان شيان مختلفان تماماً. إن سعر الفائدة يمكن

إن يؤثر على أسعار الصرف، وأسعار الصرف يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة، ومع ذلك يمكن لسعر الفائدة أن يبقى ثابتاً عند تغير أسعار الصرف، ويمكن لأسعار الصرف أن تبقى ثابتة عند تغير سعر الفائدة. إن عقل ولسون لا يتقبل فكرة أنه عند تصدير رأس المال إلى الخارج، فإن الشكل الذي يجري به هذا التصدير، يخلق ذلك الاختلاف في التأثير الذي يمارسه، أي أن اختلاف أشكال رأس المال يتسم بمثل هذه الأهمية الكبيرة، وبخاصة شكله النقدي، فذلك يتناقض تماماً مع آراء التنوير الاقتصادي. ويرد نيومارتش على ولسون رداً أحادياً، فهو لا ينبه ولسون إلى أنه يقفز بصورة فجائية من سعر الصرف إلى سعر الفائدة دون موجب. وقد أجاب نيومارتش عن السؤال رقم 1804 [596] إجابة مترددة وغامضة:

«لا ريب في أنه إذا كان ينبغي جمع 12 مليوناً، فليس مهماً تماماً، بمقدار ما يتعلق الأمر بسعر الفائدة العام، إن جرى إرسال هذه الاثني عشر مليوناً بهيئة معدن ثمين أم بهيئة مواد. وأعتقد مع ذلك» (لطيفة هي «مع ذلك» هذه بغية الانتقال إلى قول النقيض المباشر) «إن هذا ليس تماماً عديم الأهمية» (إنه ليس مهماً، ولكنه مع ذلك ليس عديم الأهمية) «والسبب أن الستة ملايين جنيه تتدفق عائدة على الفور في الحالة الأولى؛ ولكنها لا تعود للتدفق بمثل هذه السرعة في الحالة الثانية. لذلك فثمة فرق بعض الشيء» (أية دقة في التحديد!) «إذا كانت هذه الملايين الستة تُنفق داخل البلاد أو تُرسل كلها إلى الخارج».

تُرى ما الذي يعنيه القول بأن الملايين الستة تتدفق عائدة على الفور؟ فإن أنفقت هذه الملايين الستة من الجنيهاً في إنكلترا، فإنها توجد في هيئة قضبان وقاطرات، إلخ، ينبغي إرسالها إلى الهند ولا تعود منها، أما قيمتها فلا تعود إلا عن طريق إطفاء الاهتلاك، أي ببطء شديد، في حين أن الملايين الستة من المعدن الثمين قد تعود عينياً (in natura) بوتيرة أسرع. وإذا ما أنفقت الملايين الستة على الأجور، فإنها تُؤكل؛ ولكن النقد الذي تسلف به يظل قيد التداول في البلاد، كما هو الحال دوماً، أو يؤلف احتياطياً. ويصحّ الشيء ذاته على أرباح منتجي القضبان، وعلى ذلك الجزء من الملايين الستة الذي يعوّض عن رأسمالهم الثابت. وعليه، فإن نيومارتش يستخدم العبارة الملتبسة عن عودة الرساميل كيما يتحاشى القول مباشرة: إن النقد قد بقي في البلاد، وإنه بمقدار ما يؤدي هذا النقد وظيفة رأسمال نقدي قابل للإقراض، فإن الفرق الوحيد بالنسبة لسوق النقد (بمعزل عن إمكان التداول في أن يكون قد امتص المزيد من النقد المعدني) هو أن

التقد يُنفق لحساب آ بدلاً من ب. إن توظيفاً من هذا النوع، حيث يُصدّر رأس المال إلى بلدان أجنبية بهيئة سلع لا معدن ثمين، لا يمكن أن يؤثر على أسعار الصرف (ليس على أسعار الصرف مع البلد الذي يوظف فيه رأس المال) إلا بمقدار ما يقتضي إنتاج هذه السلع المصدّرة استيراداً إضافياً من سلع أجنبية أخرى. عندئذ لن يكون هذا الإنتاج موجهاً لتصفية هذا الاستيراد الإضافي. ولكن الشيء ذاته يحصل في كل تصدير على أساس الائتمان، وسيان إن جرى كتوظيف لرأسمال أم جرى لأغراض تجارية معتادة. علاوة على ذلك، يمكن لهذا الاستيراد الإضافي أن يؤدي، بفعل عكسي، إلى نشوء طلب إضافي على السلع الإنكليزية، من جهة المستعمرات أو الولايات المتحدة مثلاً

* * *

قبل ذلك [الشهادة رقم 1786] قال نيومارثش إن صادرات إنكلترا إلى الهند كانت أكبر من الواردات، بسبب حوالات شركة الهند الشرقية. ويستجوبه السير تشارلز وود حول هذه النقطة استجواباً دقيقاً. إن فائض الصادرات الإنكليزية إلى الهند على الاستيراد [597] منها يتحقق في الواقع عن طريق استيرادات من الهند لا تدفع إنكلترا لقاءها أي مُعادِل: وتنحل حوالات شركة الهند الشرقية (وهي الآن حوالات حكومة الهند الشرقية) إلى جزية تُنتزع من الهند. لتأخذ على سبيل المثال عام 1855: بلغت استيرادات إنكلترا من الهند 12,670,000 جنيه، أما الصادرات إليها فبلغت 10,350,000 جنيه. الميزان في صالح الهند بـ 2,250,000 جنيه.

«لو كانت الأمور مقتصرة على ذلك وحده، لتوجب تحويل هذه الـ 2,250,000 جنيه إلى الهند بشكل ما. ولكن هنا تأتي إعلانات من البيت التجاري الهندي (India House). فهذا البيت يعلن عن استعداده لتقديم حوالات على مختلف رئاسات الولايات في الهند بمقدار يبلغ 3,250,000 جنيه». (جُبي هذا المبلغ لتغطية نفقات شركة الهند الشرقية ودفع أرباح حملة الأسهم). «ولا يؤدي هذا إلى تصفية اختلال الميزان التجاري والبالغ 2,250,000 جنيه فحسب، بل يُعطي فائضاً يبلغ المليون (رقم 1917). [تقرير قانون المصارف B.A. 1857].

1922 - (وود): «إذن فتأثير حوالات البيت التجاري الهندي هذه لا يقوم في زيادة الصادرات إلى الهند، بل في إنقاصها بنفس النسبة (pro tanto)».

(أي تقليص ضرورة تغطية الاستيرادات من الهند عبر صادرات بمقدار مساوٍ). ويشرح السيد نيومارتش ذلك بقوله إن الإنكليز يوردون «إدارة حكومية جيدة» إلى الهند لقاء هذه الـ 3,700,000 جنيه (رقم 1925). غير أن وود، الذي شغل منصب وزير شؤون الهند ويعرف تمام المعرفة أية «إدارة حكومية جيدة» وردّ الإنكليز إلى الهند، يرد على ذلك بملاحظة صائبة ومتهمكة، رقم 1926:

«إذن، فالتصدير الذي نتحدث عن حصوله بفعل حوالات البيت

التجاري الهندي، هو تصدير لإدارة حكومية جيدة لا لسلع».

وبما أن إنكلترا تصدّر الكثير «بهذا الأسلوب» في سبيل إقامة «إدارة حكومية جيدة» وتوظيف رؤوس أموال في بلدان أخرى - أي تحقق استيرادات مستقلة تماماً عن المجرى الاعتيادي للأعمال، وتتلقى الجزية، جزئياً، مقابل «الإدارة الحكومية الجيدة» التي صدّرتها، وجزئياً كإيراد من رأس المال الموظّف في المستعمرات وبلدان أخرى، أي الجزية التي لا تدفع لقاءها أي مُعادل - فمن الواضح أن أسعار الصرف لن تُمسّ بشيء حينما تستهلك إنكلترا هذه الجزية ببساطة من دون أن تصدّر مقابلها شيئاً؛ ومن الواضح أيضاً أن أسعار الصرف لن تُمسّ حينما تعيد توظيف هذه الجزية ثانية، لا في إنكلترا بل في الخارج، توظيفاً مُنتجاً أو غير مُنتج، كما هو الحال مثلاً عندما تحصل بواسطتها على ذخائر ومعدات تُرسل إلى القرم. زد على ذلك أنه، بمقدار ما تدخل الاستيرادات من الخارج لتؤلف جزءاً من إيراد إنكلترا (وهذه الاستيرادات ينبغي أن تُدفع، بالطبع، إما كجزية، حيث لا ضرورة لأي مُعادل، أو لقاء مُبادلة هذه الجزية التي لم يُدفع عنها شيء، [598] أو في المجرى الاعتيادي للتجارة) فإنه بوسعها إما أن تستهلكها أو أن تُعيد توظيفها مجدداً كرأس مال. ولكن لا هذا ولا ذاك يؤثر على أسعار الصرف، وهذا ما يغفله ويلسون الحكيم. وسواء تألف جزء معين من الإيراد من منتجات وطنية أم أجنبية، وهذه الحالة الأخيرة لا تفترض سوى مبادلة منتجات وطنية مقابل أجنبية، - فإن استهلاك هذا الإيراد، بصورة مُنتجة أم غير مُنتجة، لا يُغيّر في أسعار الصرف شيئاً، رغم أنه يؤثر على سعة نطاق الإنتاج. وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار لدى تقييم الآتي أدناه.

الشهادة رقم 1934 - وود يسأل نيومارتش كيف يؤثر شحن الذخائر والمعدات إلى

القرم على أسعار الصرف مع تركيا، فيجيب نيومارتش:

«لا أرى أن مجرد شحن الذخائر والمعدات ينبغي أن يؤثر بالضرورة

على سعر الصرف، ولكن شحن المعدن الثمين يؤثر، بالتأكيد، على هذا

السعر».

في هذا الموضع يميز نيومارثش رأس المال في الشكل النقدي عن رأس المال في شكل آخر. ولكن ويلسون يسأل الآن:

1935. «إذا قمت بتصدير سلعة ما على نطاق كبير من دون أن يكون

مقابله استيراد»،

(ينسى السيد ويلسون أن هناك استيرادات كبيرة جداً إلى إنكلترا، لم يكن مقابلهها أبداً أي تصدير، باستثناء التصدير في شكل «إدارة حكومية جيدة» أو تصدير سابق لرأسمال موظف؛ وفي كل الأحوال ليس ذلك استيراداً يندرج في التبادل التجاري المنتظم. ولكن هذه المستوردات تُبادل ثانية بمنتجات أميركية، مثلاً؛ وإذا جرى تصدير المنتجات الأميركية من دون استيراد مقابل، فلا يتغير بسبب ذلك على الإطلاق كون قيمة هذه المستوردات يمكن أن تُستهلك من دون تصدير مُعادل لها إلى الخارج؛ لقد جرى استلامها من غير تصدير مقابل، ويمكن استهلاكها بالتالي من دون أن تدخل في الميزان التجاري).

«فإنك لا تدفع الدين الخارجي، الذي أبرمته أنت من خلال ما قمت

به من تصدير».

(ولكن إذا كنت قد دفعت من قبل لقاء هذه المستوردات، عن طريق ائتمان أعطيته إلى الخارج مثلاً، فإنك لم تعقد بذلك أي دين، ولا يجمع المسألة أي جامع بالميزان الدولي، فهي تنحلّ إلى إنفاق مُنتج أو غير مُنتج، سواء كانت المنتجات المستهلكة محلية أم أجنبية).

«لذلك لا بد لك، عن طريق هذه الصفة، من أن تؤثر على أسعار

الصرف، فالدين الخارجي لا يُدفع، نظراً لأن تصديرك ليس له استيراد

مقابل. - هذا صحيح فيما يتعلق بمختلف البلدان عامة».

إن محاضرة ويلسون ترقى إلى القول إن كل تصدير لا يقابله استيراد مقابل هو في

الوقت نفسه استيراد لا يقابله تصدير مطابق، لأن هناك سلعاً أجنبية، أي مستوردة، تدخل [599]

في إنتاج السلع المصدرة. من المفترض أن كل تصدير من هذا الطراز يرتكز على استيراد

غير مدفوع أو يخلق استيراداً غير مدفوع - أي يفترض أو يخلق ديناً للخارج. إن هذا

الافتراض خاطيء، حتى إذا أغفلنا أخذ الطرفين التاليين في الحسبان وهما: (1) إن

إنكلترا تتلقى استيرادات مجانية لا تدفع لقاءها أي مُعادل، كما هو الحال مثلاً مع قسم

من مستورداتها من الهند. ويمكن لها أن تُبادل هذه المستوردات لقاء مستوردات أميركية،

وأن تصدر هذه الأخيرة من دون أن تقوم باستيراد مقابل؛ وبقدر ما يتعلق الأمر بالقيمة،

فإن إنكلترا تصدر على كل حال ما لا يكلفها شيئاً. (2) جاز أن إنكلترا قد دفعت ثمن

مستوردات أميركية تؤلف مثلاً رأسمالاً إضافياً؛ فإن استهلكتها بصورة غير مُنتجة، في شكل ذخائر ومعدات حربية مثلاً، فلن يؤلف ذلك أي دين إزاء أميركا ولن يؤثر على أسعار الصرف مع أميركا. ويناقض نيومارتش نفسه في الافادتين رقم 1934 و1935، فينبهه وود إلى ذلك في السؤال رقم 1938:

«إذا لم يكن أي جزء من السلع المستخدمة في صنع الأصناف التي نصدرها من دون أن نتلقى عائدات» (النفقات الحربية) «يأتينا من البلد الذي تُرسل إليه هذه الأصناف، فكيف يؤثر ذلك على سعر الصرف مع ذلك البلد؟ لنفرض أن تجارتنا مع تركيا تقف في وضع اعتيادي من التوازن، فكيف يمكن أن يتأثر سعر الصرف بين إنكلترا وتركيا بتصدير الذخائر والمعدات الحربية إلى القرم؟».

هنا يفقد نيومارتش اتزانه؛ فهو ينسى أنه سبق أن أجاب بصواب عن هذا السؤال البسيط نفسه في الافادة رقم 1934، فيقول:

«يبدو لي أننا استنفدنا السؤال العملي، وندخل الآن مجالاً بالغ السموّ من النقاش الميتافيزيقي».

* * *

[يطرح ويلسون صيغة أخرى لزعمه القائل بأن كل تصدير لرأس المال من بلد إلى آخر يؤثر على سعر الصرف، سيّان إن جرى في شكل معدن ثمين أم سلع. ويعرف ويلسون، بالطبع، أن سعر الصرف يتأثر بسعر الفائدة، وبالضبط التناسب بين سعرَي الفائدة في البلدين اللذين يكون سعر الصرف المتبادل بينهما موضع بحث. فإن استطاع الآن أن يبيّن أن فائضاً في رأس المال عموماً أي، في المقام الأول، فائض سلع من سائر الأصناف، بما في ذلك المعادن الثمينة، يؤثر، سوية مع العوامل الأخرى تأثيراً حاسماً على سعر الفائدة، فإنه يقوم بخطوة تقرّبه من هدفه؛ وبالفعل، لو كان الأمر كذلك، فإن تصدير جزء كبير من رأس المال هذا من بلد إلى آخر لا بد وأن يغيّر سعر الفائدة في كلا البلدين ولكن باتجاه معاكس، وبذلك يؤثر على سعر الصرف، بالدرجة الثانية، بين هذين البلدين كليهما. ف. [إنجلز].

[600] ويكتب في مجلة إيكونوميست التي كان يرأس تحريرها آنذاك (22 أيار/ مايو) 1847، ص 574:

«من الواضح أن مثل هذا الفيض في رأس المال، الذي يتجلى في

خزين السلع الضخم من كل الأصناف، بما في ذلك المعدن الثمين، لا بد وأن يقود، بالضرورة، ليس فقط إلى خفض أسعار السلع عموماً، بل أيضاً إلى خفض سعر الفائدة لقاء استعمال رأس المال (1). فإذا كان لدينا خزين من السلع يكفي البلد لعامين قادمين، فيمكن الحصول على هذه السلع رهن الإشارة خلال فترة معينة من الوقت بسعر أدنى مما لو كان هذا الخزين لا يكفي بالكاد إلا لشهرين (2). إن كل إقراض للنقد، أياً كان الشكل الذي يتم به، لا يمثل سوى انتقال حق التصرف بسلع من شخص إلى آخر. فإن كانت السلع وفيرة، باتت الفائدة عن النقد متدنية، وإن كانت تلك شحيحة، باتت هذه عالية (3). وإن كان تدفق السلع يفوق تصريفها، فإن عدد البائعين يزداد بالقياس إلى عدد الشارين، وبمقدار ما تكون كمية السلع أكثر مما يلزم لحاجات الاستهلاك المباشر، فلا بد أن يحفظ الجزء المتزايد أبداً منها للاستهلاك اللاحق (4). وفي ظل هذه الظروف، فإن مالك السلع سيكون على استعداد لبيعها بدفع مؤجل أو ديناً بشروط أقل ربحاً مما لو كان واثقاً من أن كامل الخزين يمكن أن يُباع في ظرف أسابيع قليلة.

بخصوص القول رقم (1)، تنبغي الإشارة إلى أن التدفق الشديد للمعدن الثمين يمكن أن يحصل في آن واحد مع تقلص الإنتاج، كما هو الحال دوماً في الفترة التي تعقب الأزمة. وفي الطور اللاحق، يمكن للمعدن الثمين أن يتدفق من البلدان التي تختص أساساً بإنتاج المعدن الثمين، وأن استيراد السلع الأخرى يتوازن في هذه الفترة، عادة، بالتصدير. وفي كلا هذين الطورين يكون سعر الفائدة متديناً، ولا يرتفع إلا ببطء؛ وقد سبق أن بحثنا سبب ذلك. ويمكن تفسير سعر الفائدة المتدني هذا على الدوام، دونما تأثير من قبل أي «خزين سلعي هائل من كل صنف». وكيف يحصل هذا التأثير؟ إن السعر المتدني للقطن، على سبيل المثال، يسمح للغازلين، إلخ. بالحصول على ربح مرتفع. ولكن لماذا يكون سعر الفائدة متديناً؟ من المؤكد أن ذلك ليس بسبب أن الربح، الذي يتحقق برأسمال مُقترض، هو ربح عال. ولكن السبب الوحيد ينحصر في أن الطلب على رأسمال الإقراض لا ينمو، في الظروف القائمة، بصورة تتناسب ونمو هذا الربح؛ بتعبير آخر أن حركة رأسمال الإقراض تختلف عن حركة رأس المال الصناعي. وإن ما تبتغي مجلة إيكونوميست إثباته هو العكس تماماً: إن حركة رأسمال الإقراض متطابقة مع حركة رأس المال الصناعي.

أما بخصوص القول رقم (2)، فلو خففنا المقدمة اللامعقولة عن وجود خزين يؤمن

استهلاكاً لستين قادمتين لكي تكتسب معنى معقولاً، فإنه يفترض وجود فيض في سوق السلع. ويؤدي هذا إلى خفض الأسعار. ويتعين الآن دفع مقدار أقل مما في السابق لقاء بالة القطن. ولكن لا يترتب على ذلك بأي حال، أن النقد اللازم لشراء بالة القطن، يمكن أن يؤخذ بسعر أرخص. فسعر الفائدة يتوقف على حالة سوق النقد. فإن أمكن الحصول على النقد بأرخص من ذي قبل، فما ذلك إلا لأن وضع الائتمان التجاري [601] يتصف بأن اللجوء إلى الائتمان المصرفي أقل من المعتاد. إن السلع التي تُغرق السوق هي إما وسائل عيش أو وسائل إنتاج. وإن السعر المتمدني لهذه وتلك يرفع ربح الرأسمالي الصناعي. فبأي سبب إذن تنخفض الفائدة إن لم يكن ذلك بفعل التضاد، لا التماثل على الإطلاق، بين وفرة رأس المال الصناعي والطلب على السلف النقدية؟ إن الظروف تتكوّن على نحو يتيح للتاجر والصناعي اعطاء الائتمانات لبعضهما بسهولة أكبر؛ وبسبب تسهيل الائتمان التجاري هذا يقلّ احتياج الصناعي، شأنه شأنه التاجر، إلى الائتمان المصرفي؛ ولذا يمكن لسعر الفائدة أن يتدنّى. ولا شأن لسعر الفائدة المنخفض هذا بتدفق المعدن الثمين، رغم أن الاثنين قد يحصلان في آنٍ واحد، وأن الأسباب نفسها التي تخفض أسعار الواردات يمكن لها أيضاً أن تولّد فيضاً في المعدن الثمين المستورد. ولو كان سوق الواردات مشبعاً بالفعل، فإن ذلك يبرهن أن هناك انخفاضاً في الطلب على السلع المستوردة يتعذر تفسيره، في ظل تدني الأسعار، ما لم يكن ذلك راجعاً إلى تقلص الإنتاج الصناعي الوطني؛ ولكن يتعذر تفسير ذلك بدوره في ظل الاستيراد المفرط بأسعار متدنية. وترد كثرة من الأقوال اللامعقولة إبتغاء البرهنة على أن هبوطاً في الأسعار = هبوطاً في الفائدة. فالاثان يمكن أن يوجد متجاورين في آنٍ واحد معاً. ولكنهما عندئذٍ يؤلفان تعبيراً عن تضاد في الاتجاهين اللذين تجري فيهما حركة رأس المال الصناعي وحركة رأس المال النقدي القابل للإقراض لا تعبيراً عن تماثل هاتين الحركتين.

أما لماذا ينبغي للفائدة عن النقد أن تنخفض، كما يزعم القول (3)، رغم حصول فيض في السلع، فأمر يتعذر فهمه حتى بعد هذه الشروحات. فلو كانت السلع رخيصة، فإنني سأحتاج، مثلاً، إلى 1000 جنيه، بدلاً من 2000 جنيه في السابق، لشراء كمية معينة منها. ولكن يُحتمل مع ذلك أن أنفق الآن 2000 جنيه، وأشتري بذلك ضعف السلع التي كنت سأشتريها من قبل، فأوسع أعمالي بتسليف المقدار نفسه من رأس المال، الذي ربما كنت قد اقترضته. فانا أشتري الآن، كما من قبل، بـ 2000 جنيه. وطلبي في سوق النقد يظل، إذن، على حاله، رغم أن طلبي في سوق السلع يتصاعد مع

هبوط أسعار السلع. أما إذا هبط هذا الطلب، أي إذا لم يتوسع الإنتاج مع هبوط أسعار السلع، وهذا أمر يتناقض مع سائر قوانين مجلة إيكونوميست، فإن الطلب على رأسمال الإقراض يتناقص رغم أن الربح سيزداد؛ ولكن هذا الربح المتنامي سوف يخلق طلباً على رأسمال الإقراض. يُضاف إلى ذلك أن تدني مستوى أسعار السلع يمكن أن ينشأ عن ثلاثة أسباب. أولاً عن شحّة الطلب. عندئذ يكون سعر الفائدة متدنياً لأن الإنتاج ضعيف [602] لا لأن السلع رخيصة، نظراً لأن هذا الرخص ليس سوى التعبير عن ذاك الضعف. أو قد ينشأ لأن العرض يتجاوز الطلب. وقد يكون الحال على هذه الصورة في أعقاب إغراق الأسواق، إلخ، الذي يقود إلى الأزمة، وقد يتوافق خلال الأزمة نفسها مع سعر فائدة مرتفع، أو قد يكون ذلك نتيجة هبوط قيمة السلع بحيث يمكن إشباع الطلب نفسه بأسعار أدنى. لماذا ينبغي أن يهبط سعر الفائدة في الحالة الأخيرة؟ لأن الربح ينمو؟ إذا كان ذلك يرجع إلى أنه يلزم الآن رأسمال نقدي أقل للحصول على رأس المال الإنتاجي أو رأس المال السلعي الواحد نفسه، فإن ذلك لا يبرهن على شيء سوى على أن الربح والفائدة يقفان في علاقة عكسية إزاء بعضهما. ومهما يكن من أمر فإن المبدأ العام الذي أعلنته مجلة إيكونوميست خاطيء تماماً. فالأسعار النقدية المتدنية للسلع وسعر الفائدة المتدني ليسا بالضرورة متوافقين. وبخلافه، لوجب أن يكون سعر الفائدة أدنى ما يكون في أكثر البلدان فقراً، حيث الأسعار النقدية للمنتوجات هي الأدنى، وأن يكون سعر الفائدة هو الأعلى في البلدان الأكثر غنى، حيث الأسعار النقدية للمنتوجات الزراعية هي الأعلى. وبوجه عام تعترف مجلة إيكونوميست *Economist* بما يلي: إذا انخفضت قيمة النقد، فإن ذلك لا يُمارس أيما تأثير على مستوى الفائدة. إذ إن المائة جنيه لا تدرّ، الآن كما من قبل، غير 105 جنيهات؛ وإذا كانت هذه المائة الآن ذات قيمة أقل، فكذلك حال الفائدة البالغة 5 جنيهات. ولا تتغيّر هذه العلاقة بتزايد أو هبوط قيمة المقدار الأصلي. إن كمية معينة من السلع، منظوراً إليها من زاوية القيمة، تساوي مقدراً معيناً من النقد. فإن زادت قيمتها، غدت مساوية لمقدار أكبر من النقد، وبالعكس حين تهبط القيمة. وإذا كانت القيمة = 2000، فإن 5% = 100، أما إذا باتت القيمة = 1000، فإن 5% = 50. ولا يغيّر ذلك سعر القيمة بتاتاً إن الشيء الصحيح الوحيد هو أن الأمر يتطلب سلفاً نقدية أكبر عندما تلزم 2000 جنيه بدلاً من 1000 جنيه لبيع الكمية نفسها من السلع. ولكن ذلك يبيّن في هذه الحالة أن الربح والفائدة يتناسبان تناسباً عكسياً. فالربح ينمو برخص عناصر رأس المال الثابت والمتغير، أما الفائدة فتتهبط. غير أن العكس يمكن أن يحصل، بل أنه كثيراً ما يحصل. إن القطن، على سبيل المثال، قد

يكون رخيصاً من جراء عدم وجود طلب على الغزول والأقمشة؛ وقد يكون القطن غالباً نسبياً لأن الربح الكبير في صناعة القطن يخلق طلباً كبيراً عليه. من جهة ثانية، يمكن لأرباح الصناعيين أن تكون عالية لأن أسعار القطن متدنية بالتحديد. ويبيّن جدول هوبارد أن حركة سعر الفائدة وحركة أسعار السلع تجريان بصورة مستقلة تماماً عن بعضهما البعض، في حين أن حركة سعر الفائدة تتواءم بالضبط مع حركة الخزين المعدني وأسعار الصرف.

«وهكذا، إذا كانت السلع وفيرة، باتت الفائدة عن النقد متدنية».

هذا ما تقوله مجلة إيكونوميست. إن العكس هو ما يحصل بالضبط خلال الأزمات؛ فالسلع زائدة عن اللزوم، وغير قابلة للتحويل إلى نقد، لذا فإن سعر الفائدة يرتفع؛ وفي طور آخر من الدورة يسود طلب مشدّد على السلع، فتتيسر عودة تدفق رأس المال، لكن [603] أسعار السلع ترتفع في الوقت نفسه، وسعر الفائدة يتدنّى بسبب سهولة عودة تدفق النقد. «وإذا كانت» (السلع) «شحيحة باتت الفائدة عالية». هنا أيضاً يحصل العكس في أوقات الركود التي تعقب الأزمة. فالسلع شحيحة، من الناحية المطلقة، لا من ناحية صلتها بالطلب، وسعر الفائدة متدنٍ.

أما بخصوص القول رقم (4)، فمن الواضح وضوحاً كافياً أن مالك السلع يستطيع أن يتخلص منها عندما يكون السوق مغرقاً بأسعار أرخص - إذا كان بوسعه أن يبيعها عموماً - مما لو كان هناك أمل بنفاد خزين السلع الموجود. ولكن ليس من الواضح لماذا ينبغي لسعر الفائدة أن يهبط عند ذاك.

إذا كان السوق مُغرقاً بالسلع المستوردة، فإن بوسع سعر الفائدة أن يرتفع من جراء تزايد الطلب على رأسمال الإقراض من جانب المالكين الذين لا يريدون طرح سلعهم في السوق مهما كلف الأمر. ويمكن لسعر الفائدة أن يهبط، لأن سهولة الائتمان التجاري تُبقي الطلب على الائتمان المصرفي في مستوى متدنٍ نسبياً.

* * *

تنوه مجلة إيكونوميست بالتأثير السريع الذي تعرّضت له أسعار [الصرف] عام 1847 في أعقاب رفع سعر الفائدة وغير ذلك من الضغوط على سوق النقد. ولكن ينبغي ألا ننسى أن تسرّب الذهب ظل مستمراً حتى نهاية نيسان/إبريل رغم تغيّر أسعار الصرف؛ ولم يطرأ تحوّل على ذلك إلا في مطلع أيار/مايو.

في الأول من كانون الثاني/يناير 1847، بلغ الكنز المعدني للبنك 15,066,691 جنيهًا؛ وسعر الحسم $3\frac{1}{2}\%$ ؛ وأسعار صرف ثلاثة أشهر على باريس 25.75%، وعلى هامبورغ 13.10%، وعلى أمستردام $12.3\frac{1}{4}\%$ وفي الخامس من آذار/مارس هبط الخزين المعدني إلى 11,595,535 جنيهًا، وارتفع سعر الحسم إلى 4%، وهبط سعر الصرف على باريس إلى $25.67\frac{1}{2}\%$ ، وهامبورغ $13.9\frac{1}{4}\%$ ، وأمستردام $12.2\frac{1}{2}\%$ واستمر تسرب الذهب. أنظر الجدول الوارد أدناه [من المقالة نفسها في مجلة إيكونوميست].

أعلى أسعار صرف لثلاثة أشهر			حالة سوق النقد	احتياطي المعادن الثمينة في بنك إنكلترا بالجنيهات	عام 1847
أمستردام	هامبورغ	باريس			
$12.2\frac{1}{2}$	$13.9\frac{3}{4}$	$25.67\frac{1}{2}$	سعر الحسم 4%	11,236,630	20 آذار/مارس
$12.3\frac{1}{2}$	13 10	25.80	سعر الحسم 5%	10,246,410	3 نيسان/أبريل
$12.4\frac{1}{2}$	$13.10\frac{1}{2}$	25.90	النقد نادر جداً	9,867,053	10 نيسان/أبريل
$12.5\frac{1}{2}$	$13.10\frac{3}{4}$	$26.02\frac{1}{2}$	سعر الحسم $5\frac{1}{2}\%$ (*)	9,329,841	17 نيسان/أبريل
12.6	13 12 (**)	26.05	ضائقة	9,213,890	24 نيسان/أبريل
$12.6\frac{1}{2}$	$13.12\frac{3}{4}$	26.15	ضائقة متزايدة	9,337,716	1 أيار/مايو
$12.7\frac{3}{4}$	$13.15\frac{1}{2}$	$26.27\frac{1}{2}$	ذروة الضائقة	9,588,759	8 أيار/مايو

[604] وفي عام 1847 بلغ التصدير الإجمالي للمعدن الثمين من إنكلترا 8,602,597 جنيهًا.

صُدّر من هذا المبلغ إلى الولايات المتحدة 3,226,411 جنيهًا

صُدّر من هذا المبلغ إلى فرنسا 2,479,892 جنيهًا

صُدّر من هذا المبلغ إلى مدن الهانز 958,781 جنيهًا

صُدّر من هذا المبلغ إلى هولندا 247,743 جنيهًا

وعلى الرغم من تغير أسعار الصرف في نهاية آذار/مارس استمر تسرب الذهب شهراً كاملاً إلى الولايات المتحدة على الأرجح.

«نرى هنا» (تقول مجلة إيكونوميست، [21 آب/ أغسطس]، 1847،

(*) في الطبعة الأولى، ورد الرقم: 9,329,941. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى ورد الرقم: 13.13. [ن. برلين].

ص 954) «بأي سرعة وحسم أدى الارتفاع في سعر الفائدة وما ولّده من ضائقة نقدية، إلى تصحيح أسعار الصرف غير المؤاتية وتحويل مجرى الذهب بحيث أخذ يتدفق ثانية إلى إنكلترا. لقد نتج هذا الفعل بمعزل عن حالة الميزان التجاري تماماً. فإن سعر الفائدة المرتفع خفض أسعار السندات، الإنكليزية والأجنبية، وحفّز على شراء الكثير منها على حساب الخارج. وقد أدى ذلك إلى تزايد مقدار الكمبيالات المسحوبة من إنكلترا، في حين أن صعوبة الحصول على النقد في ظل سعر الفائدة المرتفع كانت كبيرة إلى حد أن الطلب على هذه الكمبيالات انخفض، بينما ازداد مقدارها. وللأسبب ذاته ألغيت طلبيات على سلع أجنبية، وتم تحقيق رساميل إنكليزية موقوفة في سندات أجنبية، ثم أرسل النقد إلى إنكلترا لتوظيفه فيها. وهكذا نقرأ، على سبيل المثال، في صحيفة *Rio de Janeiro Price Current* بعددها المؤرخ 10 أيار/مايو: 'إن سعر الصرف' [على إنكلترا] 'قد تعرض للانخفاض الجديد الناشئ، أساساً، بسبب الضغط الذي مارسه على السوق الطلب على حوالات لتحويل عائدات متحققة من بيع سندات حكومية' [برازيلية] 'بكميات كبيرة على الحساب الإنكليزي' «إن رأس المال الإنكليزي، الذي وُظف في مختلف أنواع السندات في الخارج عندما كان سعر الفائدة هنا متدنياً جداً، قد عاد ثانية عندما ارتفع سعر الفائدة».

ميزان إنكلترا التجاري

يتوجب على الهند لوحدها أن تدفع جزية تناهز 5 ملايين جنيه لقاء «الإدارة الحكومية الجيدة»، وفوائد وأرباح أسهم لرأسمال إنكليزي، إلخ، هذا من دون أن تُدرج في الحساب المبالغ التي يرسلها كل سنة إلى إنكلترا، الموظفون بما أدرخوه من رواتبهم من جانب، ويرسلها التجار الإنكليز كجزء من أرباحهم من جانب آخر، بغية توظيفها في بلدهم. وترد تحويلات نقدية كبيرة باستمرار من كل مستعمرة بريطانية للأسباب عينها. وإن أغلب المصارف في أستراليا والهند الغربية وكندا، قد تأسست برأسمال بريطاني، وتدفع أرباح الأسهم في إنكلترا. كما تملك إنكلترا كمية كبيرة من السندات الحكومية الأجنبية، الأوروبية والأميركية الشمالية والأميركية الجنوبية، وهي تتلقى الفوائد عن هذه السندات. يُضاف إلى ذلك حصصها في استثمار سكك الحديد والقنوات والمناجم، إلخ، [605]

مع ما يقابل ذلك من أرباح أسهم. وإن سائر المدفوعات عن هذه البنود تتم، كلياً على وجه التقريب، بمنتجات تفوق مقدار الصادرات الإنكليزية. ومن جهة أخرى فإن المبالغ الواردة من إنكلترا إلى الخارج، إلى مالكي السندات الإنكليزية والمبالغ التي يُنفقها الإنكليز في الخارج، تؤلف مقداراً ضئيلاً تماماً بالمقارنة مع ما سبق.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالميزان التجاري وأسعار الصرف فإن المسألة

«هي مسألة وقت، في أية لحظة معينة. وكالعادة. تعطي إنكلترا ائتمانات طويلة الأجل على صادراتها، في حين أنها تدفع وارداتها نقداً. ولهذا الاختلاف في آجال المدفوعات تأثير بالغ على أسعار الصرف في لحظات معينة. ففي الوقت الذي تزيد فيه صادراتنا زيادة كبيرة، كما حصل عام 1850 مثلاً، تزداد توظيفات رأس المال الإنكليزي باستمرار. على هذا النحو يمكن لتحويل المدفوعات لعام 1850 أن يتم لقاء سلع صُدرت في عام 1849. وبما أن صادرات 1850 تجاوزت صادرات 1849 بـ 6 ملايين، فإن النتيجة العملية لذلك تلخصت في أن النقود المرسلة في هذه السنة إلى الخارج كانت أكثر مما عاد إلينا؛ وبهذه الطريقة ينشأ التأثير على أسعار الصرف ومستوى الفائدة. ولكن ما إن تتعرض أعمالنا لتأثير الأزمة المرهق وتتقلص صادراتنا إلى حد كبير، حتى تأخذ العائدات لقاء صادرات أكبر في السنوات السابقة تفوق بدرجة كبيرة قيمة استيراداتنا؛ وبذا تتحول أسعار الصرف، بالمقابل، لصالحنا، ويتراكم رأس المال في داخل البلاد بسرعة، وينخفض سعر الفائدة» (مجلة إيكونوميست، 11 كانون الثاني/يناير 1851، [ص 30]).

ويمكن لسعر الصرف الخارجي أن يتغير:

1. بتأثير ميزان المدفوعات الراهن، أيّاً كانت الأسباب التي تحدّد هذا الميزان، سواء كانت تتعلق بالتجارة فحسب، أم بتوظيفات رؤوس الأموال في الخارج، أم بالإنفاق الحكومي على الحروب، وغير ذلك، طالما كانت هذه الأسباب تؤدي إلى مدفوعات نقدية للخارج.

2. بتأثير هبوط قيمة النقد في بلد من البلدان، سواء كان هذا نقداً معدنياً أم ورقياً. فتغيّر السعر في هذه الحالة اسمي محض. فإذا صار الجنيه الاسترليني يمثل نصف ما كان يمثل من نقد، فإنه سيُحتسب بالطبع مساوياً لـ 12.5 فرنك بدلاً من 25 فرنكاً.

3. حين يتعلق الأمر بسعر الصرف بين بلدين يستخدم أولهما الفضة وثانيهما الذهب

بمباشرة نقد، فإن سعر الصرف هذا يتوقف على التقلبات في القيمة النسبية لهذين المعدنين، نظراً لأن هذه التقلبات تغير، كما هو جلي، التكافؤ بينهما. ويمكن لأسعار الصرف لعام 1850 أن تقدم مثلاً على هذا الأمر الأخير: لقد كانت هذه الأسعار لغير صالح إنكلترا، رغم أن صادراتها نمت نمواً هائلاً؛ ولكن مع ذلك لم يطرأ تسرب للذهب. وكان ذلك نتيجة ارتفاع مفاجيء لقيمة الفضة بالقياس إلى قيمة الذهب. (أنظر مجلة إيكونوميست، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1850 [ص 1319 - 1320]).

إن مكافئ سعر الصرف لجنيه استرليني واحد يبلغ: 25 فرنكاً و20 سنتيماً في باريس؛ 13 ماركاً و10 $\frac{1}{2}$ شلن مصرفي في هامبورغ؛ 11 فلورين و97 سنتاً في أمستردام. [606] وبمقدار ما يرتفع سعر الصرف في باريس أكثر من 20.25، فإنه يغدو مؤاتياً أكثر للمدين الإنكليزي إلى فرنسا أو لشاري السلع الفرنسية. إذ يلزم هذا وذاك مقدار من الجنيهاً أقل لتحقيق هدفه. - أما بالنسبة إلى البلدان النائية، حيث الحصول على المعدن الثمين ليس يسيراً، فإنه إذا كانت الكمبيالات شحيحة وغير كافية لتحويل المدفوعات الواجب تقديمها إلى إنكلترا، فإن النتيجة الطبيعية التي تتولد عن ذلك هي ارتفاع أسعار تلك المنتجات التي تُشحن، عادة، إلى إنكلترا، بسبب نشوء طلب كبير على هذه المنتجات، بغية إرسالها إلى إنكلترا عوضاً عن الكمبيالات؛ وهذا هو الحال مع الهند في الغالب.

ويمكن أن ينشأ سعر صرف غير مؤات، بل حتى تسرب للذهب في إنكلترا حينما يسودها فائض كبير في النقد، وانخفاض في سعر الفائدة، وارتفاع في أسعار السندات. لقد تلقت إنكلترا، في مجرى عام 1848، كميات ضخمة من الفضة من الهند، نظراً لأن الكمبيالات الجيدة كانت نادرة، والكمبيالات غير الجيدة تُقبل على مضض نتيجة أزمة 1847 والهبوط الكبير للائتمان في الأعمال مع الهند. وما كادت كل هذه الفضة تصل حتى وجدت طريقها إلى القارة، حيث أدت الثورة إلى الاكتناز في كل الأصقاع. ثم عاد الشطر الأعظم من هذه الفضة أدراجه إلى الهند في عام 1850، نظراً لأن حالة أسعار الصرف جعلته مربحاً.

* * *

إن النظام النقدي كاثوليكي في جوهره، ونظام الائتمان بروتستانتي في الجوهر. «الاسكتلنديون يبغضون الذهب» (The Scotch hate gold). ففي النقد الورقي، يكتسب الوجود النقدي المتعين للسلع وجوداً اجتماعياً متعيناً ليس إلاً وبالإيمان وحده يأتي

الخلاص(*) الإيمان بالقيمة النقدية بوصفها الروح الملازمة للسلع، الإيمان بنمط الإنتاج ونظامه القدري، الإيمان بوسطاء الإنتاج الفرديين بوصفهم تجسيدا شخصياً محضاً لرأس المال الذي ينمي قيمة ذاته بذاته. ولكن نظام الائتمان لم ينعق من قاعدة النظام النقدي، أكثر من اعتناق البروتستانتية من أسس الكاثوليكية.

(*) يعتمد ماركس هنا تحويراً لعبارة في الكتاب المقدس: «مَنْ آمَنَ واعتمد خلص». إنجيل مرقس، الاصحاح السادس عشر، 16، ص 88. [ن. ع].

الفصل السادس والثلاثون

ما قبل الرأسمالية

إن رأس المال الحامل للفائدة، أو، كما يمكن أن نسميه في شكله الغابر، رأس المال الربوي، ينتمي، هو وشقيقه التوأم، رأسمال التاجر، إلى أشكال من رأس المال سابقة للطوفان، سابقة بأمَد بعيد لنمط الإنتاج الرأسمالي، وماثلة في أكثر التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية تباًيناً.

إن وجود رأس المال الربوي لا يقتضي، أكثر من أن يتحوّل في الأقل قسم من المنتجات إلى سلع، وأن يتطور النقد في مختلف وظائفه، في آنٍ واحدٍ مع التجارة بالسلع.

ويرتبط تطور رأس المال الربوي بتطور رأسمال التاجر، وبخاصة تطور رأسمال المتاجرة بالنقد. ففي روما القديمة، ابتداءً من آخر سنوات وجود الجمهورية فصاعداً، حيث كانت المانيفاكتورة تقف دون المستوى الوسطي للتطور في العالم القديم بكثير، بلغ رأسمال التاجر ورأسمال المتاجرة بالنقد ورأس المال الربوي - في نطاق الأشكال القديمة - أعلى نقطة للتطور.

ولقد سبق أن رأينا كيف يؤدي النقد بالضرورة إلى الاكتناز. غير أن المكتنز المحترف لا يكتسي أهمية كبيرة إلا حين يتحوّل إلى مراب.

يقترض التاجر النقود كيما يجني بها ربحاً، كيما يستخدمها بمثابة رأسمال، أي يُنفقها. وهكذا، يقف مُقرض النقد بمواجهته، في إطار الأشكال القديمة أيضاً، تماماً مثلما يقف في مواجهة الرأسمالي المعاصر. وقد تحسست الجامعات الكاثوليكية الطابع المتميز لهذه العلاقة.

«اعترفت جامعات الكالا، وسالامانكا، وأنغولشتادت، وفرايبورغ في برايسغاو، وماينتس، وكولون، وترير، الواحدة بعد الأخرى، بمشروعية أخذ فوائد عن القروض التجارية. إن موافقات الجامعات الخمس الأولى هذه قد سجلت في أرشيفات قنصلية مدينة ليون، ونشرت في ملحق: أطروحة في الربا والفائدة، ليون، *Traité de l'usure et des intérêts*. Lyon, Bruyset-Ponthus» أنظر: م. أوجييه، الائتمان العام، إلخ، باريس، 1842، ص 206. (M. Augier, *Du Crédit public etc.*, Paris, 1842, p. 206).

[608] وفي سائر الأشكال التي يخدم فيها اقتصاد العبيد (لا الاقتصاد الأبوي، بل اقتصاد الأزمنة الاغريقية والرومانية اللاحقة) كوسيلة لجني الثروة، وحيث يؤلف النقد وسيلة للإستيلاء على عمل الآخرين من خلال شراء العبيد والأرض، وغير ذلك، يغدو هذا النقد قابلاً لاستثماره كرأسمال، ويبدأ بتوليد فائدة، وذلك لأن بالوسع إنفاقه على هذا النحو.

إن الأشكال الخاصة التي ظهر بها رأس المال الربوي في الحقب السابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي تنحصر في شكلين نموذجيين، واستخدم تعبير «شكلين نموذجيين» عن قصد. ذلك لأن هذين الشكلين يتكرران على قاعدة الإنتاج الرأسمالي رغم أنهما هنا لا يزيدان عن شكلين ثانويين، يفقدان القدرة على تحديد طابع رأس المال الحامل للفائدة. وهذان الشكلان هما: أولاً، الربا بإقراض النقد إلى الأشراف المسرفين، وبخاصة الملاك العقاريين؛ ثانياً، الربا بإقراض النقد إلى صغار المنتجين الذين يملكون شروط عملهم، والذين يندرج الحرفيون ولا سيما الفلاحون في عدادهم؛ فما دامت العلاقات ما قبل الرأسمالية تسمح عموماً بوجود المنتجين المستقلين، الفردين الصغار، فإن طبقة الفلاحين تؤلف غالبيتهم الساحقة.

إن هذا وذاك، أي خراب الملاك العقاريين الأثرياء بسبب الربا، وامتصاص عصارة صغار المنتجين، يفضيان إلى نشوء وتركز رؤوس أموال نقدية ضخمة. ولكن إلى أي مدى يقترن ذلك بنقض نمط الإنتاج القديم، كما هو الحال في أوروبا الحديثة، وإلى أي مدى يفضي إلى استبداله بنمط الإنتاج الرأسمالي، فذلك يتوقف كلياً على مستوى التطور التاريخي وشروطه المعطاة.

إن رأس المال الربوي، بوصفه شكلاً مميزاً لرأس المال الحامل للفائدة، يُقابل طغيان الإنتاج الصغير، إنتاج الفلاحين وصغار الصنّاع الحرفيين، الذين يعملون لأنفسهم.

وحيثما تقف شروط العمل ومنتوج العمل بمواجهة العامل بهيئة رأسمال، كما يحدث في ظل الإنتاج الرأسمالي المتطور، لا يحتاج العامل إلى اقتراض النقد باعتباره مُنتجاً. وحين يقترض النقد فإنه يفعل ذلك، كما في صندوق التسليفات، مثلاً، لضرورات شخصية. ولكن حيثما يكون العامل مالِكاً، فعلياً أو اسمياً، لشروط عمله ومنتوجه، فإنه يقف بوصفه منتجاً في علاقة معينة إزاء رأسمال مُقرض النقد، الذي يواجهه بهيئة رأسمال ربوي. ويعبر نيومان عن هذه الواقعة تعبيراً باهتاً، حين يقول إن المصرفي محترم، وإن المرابي مبعوض ومحتقر، لأن الأول يُقرض الأثرياء، والثاني الفقراء (ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن 1851، ص 44. F.W. Newman, Lectures on Political Economy, London, 1851, p. 44). إنه يغفل أن الاختلاف بين المصرفي والمرابي هو اختلاف بين نمطين اجتماعيين للإنتاج وما يقابلهما من نظام اجتماعي، وإن هذه القضية لا تنحصر فقط في التضاد بين الفقير والغني. زد على ذلك أن الربا الذي [609] يعتصر المنتج الصغير يمضي، عادة، يداً بيد مع الربا الذي يعتصر المالك العقاري الغني. وما إن أفضى ربا النبلاء الرومان إلى الدمار الكامل للعوام الرومان، صغار المزارعين، حتى انتهى هذا الشكل من الاستغلال، وحلّ الاقتصاد العبودي الصرف محل اقتصاد المالك الصغير.

ويمكن للمرابي هنا أن يبتلع، في شكل فائدة، كل الفائض (ما سيظهر لاحقاً كربح وريع عقاري) الذي يزيد على أكثر وسائل العيش ضرورة للمنتج (بما يزيد على مقدار ما يؤلف الأجور لاحقاً)، لذا فإن من السخف تماماً مقارنة مستوى هذه الفائدة، التي تنتزع كل فائض القيمة عدا ما يؤول منها إلى الدولة، بمستوى سعر الفائدة الحديث، حيث لا تؤلف الفائدة، الاعتيادية على الأقل، سوى جزء من فائض القيمة هذا. وهنا يجري إغفال أن العامل المأجور هو الذي ينتج الربح والفائدة والريع العقاري، أي كامل فائض القيمة، ويقدمه إلى مستخدمه الرأسمالي. ويُجري كيري هذه المقارنة الجوفاء كيما يبين بذلك مدى نفع تطور رأس المال وما يرافقه من هبوط لسعر الفائدة، بالنسبة إلى العامل. وإذا لم يكن المرابي، علاوة على ذلك، قانعاً باعتصار العمل الفائض من ضحيته، وراح يستولي بالتدريج على حق ملكية شروط عمل هذه الضحية - الأرض، المنزل، إلخ - بحيث ينهمك باستمرار في نزع ملكية هذه الضحية، فيجب عدم نسيان أن النزع الكامل لملكية شروط العمل من المنتج ليست نتيجة يسعى نمط الإنتاج الرأسمالي إلى تحقيقها، بقدر ما هي المقدمة الناجزة التي ينطلق منها. إن العبد الأجير، مثله مثل العبد الحقيقي، موضوع بحكم وضعه بالذات، في ظروف لا تمكنه، بصفته منتجاً على الأقل، من أن

يصبح عبداً للدائن؛ فقد يغدو كذلك في خاصيته كمستهلك. إن رأس المال الربوي في الشكل الذي يستولي به، في الواقع، على مجمل العمل الفائض للمنتجين المباشرين من دون أن يغيّر نمط الإنتاج، وحيث يؤلف حق ملكية أو حيازة المنتجين لشروط العمل - وما يقابلها من إنتاج صغير مبعثر - مقدمة جوهرية مسبقة له، أي حيث لا يقوم رأس المال نفسه بإخضاع العمل مباشرة ولا يقف بالتالي في مواجهته كرأسمال صناعي، إن رأس المال الربوي هذا يُفقر هذا النمط من الإنتاج، ويشلّ القوى المنتجة، بدل أن يطورها، ويخلّد في الوقت نفسه تلك الظروف الاجتماعية المزرية التي لا تتطور فيها إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العمل نفسه كما في ظل الإنتاج الرأسمالي.

[610] وعليه، يمارس الربا، من جهة، تأثيراً مقوّضاً وهادماً للثروة القديمة والاقطاعية، وللملكية القديمة والاقطاعية. ويقوّض ويدمر، من جهة أخرى، الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير، وباختصار كل الأشكال التي لا يزال المنتج يظهر فيها بوصفه مالكاً لوسائل إنتاجه. وفي ظل نمط الإنتاج الرأسمالي المتطور، ليس العامل مالكاً لشروط الإنتاج، لا للحقل الذي يحرث، ولا للمواد الأولية التي يعالج، إلخ. ولكن هذا الاغتراب لشروط الإنتاج عن المنتج يتطابق هنا مع إنقلاب حقيقي في نمط الإنتاج نفسه. فالعمال المعزولون يوحّدون في ورشة عمل كبيرة للقيام بنشاطات منفردة، مترابطة داخلياً؛ وأداة العمل تتحوّل إلى آلة. ولا يعود نمط الإنتاج نفسه يسمح بتبعثر أدوات الإنتاج الملازم للملكية الصغيرة، كما لا يعود يسمح بعزلة العمال أنفسهم. ولا يمكن للربا، في ظل الإنتاج الرأسمالي، أن يفصل شروط الإنتاج عن المنتج، لأن هذا الفصل قائم سلفاً.

إن الربا يركز الثروة النقدية حيثما تكون وسائل الإنتاج مبعثرة. وهو لا يغيّر نمط الإنتاج، بل يلصق به كالعلق، وينزل به إلى درك البؤس (miserabel). إنه يمتص دماءه، ويوهنه، ويفرض تجديد الإنتاج في شروط تزداد سوءاً. من هنا البغض الشعبي للمرابين، الذي كان على أشده في العالم القديم، حيث كانت ملكية المنتج لشروط إنتاجه تؤلف، في الوقت نفسه، قاعدة العلاقات السياسية وقاعدة استقلالية مواطن دولة المدينة.

وطالما كانت العبودية سائدة أو طالما كان السادة الاقطاعيون وأتباعهم يأتون على المنتج الفائض، وكان مالك العبيد أو السيد الاقطاعي واقعاً في براثن المرابي، فإن نمط الإنتاج يبقى على حاله، ولكن الشغل ينوء بأعباء أكبر. فمالك العبيد أو السيد الاقطاعي المثقل بالديون يعتصر المزيد لأنه يتعرض، هو نفسه، للمزيد من الاعتصار. أو أنه يقوم آخر المطاف بإخلاء مكانه للمرابي، الذي يصبح مالك أرض أو مالك عبيد،

مثل الفرسان في روما القديمة. وبدلاً من المستغل القديم الذي كان يتسم بطابع بطريركي بهذا القدر أو ذاك، لأنه كان في الشطر الأعظم منه وسيلة سلطان سياسي، يأتي حديث نعمة فقط، شره إلى النقد. ولكن نمط الإنتاج نفسه لا يتغير.

ولا يُمارس الربا تأثيراً ثورياً في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية إلا في حدود تدميره وتفكيكه لأشكال الملكية التي يركز التنظيم السياسي على ثبات قاعدتها وعلى تجديد إنتاجها المستمر في الشكل ذاته. ففي ظل الأشكال الآسيوية يمكن للربا أن يستمر فترة طويلة، من دون أن يفضي إلى شيء أكثر من التدهور الاقتصادي والفساد السياسي. ولا [611] يظهر الربا كوسيلة من وسائل تكوين نمط جديد للإنتاج، من خلال تدمير السادة الاقطاعيين والمنتجين الصغار من جهة، ومن خلال مركزة شروط العمل وتحويلها إلى رأسمال، من جهة أخرى، إلا حينما وعندما تكون باقي شروط نمط الإنتاج الرأسمالي ماثلة.

لم يكن هناك سعر فائدة عام في أيما بلد خلال القرون الوسطى. فقد حرّمت الكنيسة كل الصفقات التي تنطوي على فائدة ربوية. ولم تكن القوانين والمحاكم تضمن إعادة الديون إلا قليلاً. وعليه كانت الفائدة بالغة الارتفاع في حالات منفردة. وكان ضعف التداول النقدي وضرورة إجراء أغلب المدفوعات نقداً، يرغمان الناس على اقتراض النقد، وكانت هذه الحاجة أكبر كلما كان تطور أعمال الصرف أضعف. وكانت هناك اختلافات كبيرة في مقدار الفائدة وفي مفهوم الربا، سواء بسواء. ففي عهد شارلمان كان كل من يتقاضى فائدة 100% يُعدّ مريباً وفي لينداو على بحيرة بودن طلب المواطنون المحليون فائدة $2\frac{2}{3}$ 216% عام 1344. وفي زيوريخ حدّد مجلس البلدية السعر القانوني للفائدة عند $43\frac{1}{3}$ %. وفي إيطاليا كان ينبغي دفع 40% في بعض الأحيان، رغم أن السعر المعتاد من القرن الثاني عشر حتى القرن الرابع عشر لم يتجاوز 20%. وأقرّت فيرونا فائدة قانونية بنسبة $12\frac{1}{2}$ %. وحدّد الأمبراطور فريدريك الثاني الفائدة عند 10%، ولكن بالنسبة لليهود وحدهم؛ فلم يتلطف بالحديث عن المسيحيين. وباتت نسبة 10%، في ألمانيا الرينانية هي السعر المعتاد للفائدة خلال القرن الثالث عشر (هولمان، تاريخ مدن القرون الوسطى، الجزء الثاني، [بون، 1827]، ص 55 - 57. Hüllman, *Geschichte des Städtewesen des Mittelalters*, Zweiter Theil, [Bonn, 1827], S. 55-57).

إن رأس المال الربوي يملك نمط رأس المال في الاستغلال لا نمطه في الإنتاج. وتتكرر هذه العلاقة أيضاً في ظروف الاقتصاد البورجوازي في الفروع المتخلفة من

الصناعة، أو في تلك الفروع التي تقاوم الانتقال إلى نمط الإنتاج الحديث. وإذا أردنا، على سبيل المثال، مقارنة سعر الفائدة الإنكليزي بسعر الفائدة الهندي، فينبغي ألا نأخذ سعر الفائدة لبنك إنكلترا، بل الفائدة التي يتقاضاها مؤجرو الآلات الصغيرة من صغار المنتجين في الصناعة المنزلية، مثلاً

ويتمس الربا، خلافاً للثروة الاستهلاكية، بأهمية تاريخية تكمن في أنه يمثل هو ذاته عملية نشوء رأس المال. إن رأس المال الربوي وثروة التاجر يتوسطان تكوين ثروة نقدية مستقلة عن الملكية العقارية. وكلما كان طابع المنتج بوصفه سلعة أضعف تطوراً، وكانت سيطرة القيمة التبادلية على الإنتاج محدودة في اتساعها وعمقها، زاد بروز النقد بوصفه ثروة بالمعنى الحقيقي للكلمة، بوصفه ثروة بما هي عليه، بوصفه الثروة العامة في مواجهة نمط التعبير المحدود عنها في قيم استعمالية. وهذا هو أساس الاكتناز. ولو صرفنا النظر عن النقد بوصفه نقداً عالمياً وكنزاً، فإنه يبرز في شكل وسيلة دفع، أي بالتحديد كشكل مطلق للسلعة. [612] وإن وظيفته كوسيلة دفع، تحديداً، هي الوظيفة التي تطور الفائدة، وبالتالي رأس المال النقدي. إن ما تتبغية الثروة المتطلعة إلى الاسراف والفساد، هو النقد كنقد، النقد كوسيلة يمكن بها شراء كل شيء. (كذلك دفع الديون). ويحتاج المنتج الصغير إلى النقد، قبل كل شيء، من أجل الدفع. (إن تحويل فروض الخدمات والاتاوات العينية التي يجنيها مالك الأرض والدولة إلى ريع نقدي وضرائب نقدية يلعب هنا دوراً كبيراً). وتبرز في الحالتين حاجة إلى النقد كنقد. من جهة أخرى فإن الاكتناز لا يغدو حقيقة واقعة ولا تتحقق أحلامه إلا في الربا. فما يُطلب من مالك الكنز ليس رأس المال بل النقد كنقد؛ ولكنه يحوّل هذا الكنز النقدي، لذاته، إلى رأسمال عن طريق الفائدة - إلى وسيلة يستحوذ بواسطتها على العمل الفائض كلاً أو جزءاً، وكذلك على جزء معين من شروط الإنتاج نفسها، حتى وإن بقيت هذه تواجها، إسمياً، بوصفها ملكية آخرين. ويبدو أن الربا يعيش في مسامات الإنتاج، مثلما تعيش آلهة أبيقور في الفضاء ما بين العوالم. إن الحصول على النقد يغدو أصعب كلما كان الشكل السلعي أقل شيوعاً بوصفه الشكل العام للمنتج. وعليه، لا يعرف المرابي أي حدّ خلاف قدرة عمل أو قدرة مقاومة أولئك المحتاجين إلى النقد. إن الحاجة إلى النقد في الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير تنحصر أساساً في صفته كوسيلة شراء، خصوصاً حين يفقد الشغل شروط الإنتاج الضرورية (حيث ما يزال هو مالكة، كقاعدة، في ظل أنماط الإنتاج هذه) إما بسبب حوادث عرضية أو اضطرابات خارقة للعادة أو، على الأقل، لأنه لا يمكن التعويض عنها في المجرى الاعتيادي لتجديد الإنتاج. وتؤلف وسائل العيش

والمواد الأولية الجزء الأساسي من شروط الإنتاج هذه. وإن من شأن غلائها أن يجعل التعويض عنها مستحيلًا بعائدات بيع المنتج، مثلما أن مجرد سوء موسم الحصاد كفيل بأن يعيق الفلاح عن تعويض بذوره عينيًا (in natura). وإن الحروب ذاتها التي أتاحت للنبلاء الرومان إفقار العوام بإرغام هؤلاء على أداء الفروض العسكرية التي منعتهم من تجديد إنتاج شروط عملهم، فحوّلتهم بالتالي إلى فقراء معوزين (إن الافقار، أي نفاد أو ضياع شروط تجديد الإنتاج، هو الشكل السائد هنا) - هي نفس الحروب التي ملأت مخازن وخزائن النبلاء بما غنموه من نحاس هو نقود ذاك الزمان. وبدل أن يُعطي النبلاء إلى العوام، مباشرة، السلع الضرورية، كالحبوب والجياد والمواشي، أقرضوهم هذا النحاس الذي لا نفع فيه بالنسبة إليهم، واستثمروا هذا الوضع لاعتصار فائدة ربوية ضخمة، محوّلين العوام بذلك إلى مدينين، أي إلى عبيد. وفي عهد شارلمان أدت الحروب إلى خراب الفلاحين الفرنسيين، بالمثل، ولم يبق أمامهم من خيار غير التحوّل من مدينين إلى أقنان. وفي الأمبراطورية الرومانية أدت المجاعات مراراً، كما هو معروف، إلى أن يبيع الأحرار أطفالهم وأنفسهم كعبيد إلى الأغنياء. هذا ما يتعلق بنقاط [613] الانعطاف العامة. أما عند النظر إلى حالات منفردة، فإن احتفاظ المنتجين الصغار بشروط الإنتاج أو فقدانهم لها يتوقفان على ألف حادث وحادث؛ وكل حادث أو خسارة يعني افقاراً، ويتحوّل إلى ثغرة يزحف منها المرابي الطفيلي. إن الفلاح الصغير يعجز عن القيام بإعادة تجديد الإنتاج في استثمارته على النطاق السابق نفسه بمجرد أن تنفّق بقرته. وهنا يسقط فريسة المرابي، وما إن يقع في براثنه، حتى يتعذر عليه الفكّك.

ولكن وظيفة النقد كوسيلة دفع هي المجال الحقيقي والواسع والمميز للربا. إن أي فروض نقدية - من إيجارات وأتاوات وضرائب، وغير ذلك، ذات أجل محدد، تقتزن بضرورة الدفع النقدي. لذلك ينضم الربا إلى وظيفة الملتزمين بجمع الضرائب: «الملتزمون العامون، المحصلون العامون». (fermiers généraux و receveurs) (généraux) على نطاق واسع منذ أيام روما القديمة حتى وقتنا هذا. وبعد تطور التجارة وتعميم الإنتاج السلعي الشامل، يتطور الانفصال بين الشراء والدفع من حيث الزمن. ويتوجب دفع النقد في أجل محدد. وتبيّن الأزمات النقدية المعاصرة أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نشوء ظروف يندمج فيها الرأسمالي النقدي والمرابي، حتى في يومنا هذا، في شخص واحد. ولكن الربا ذاته يصبح إحدى الوسائل الرئيسية في زيادة تطور الحاجة إلى النقد كوسيلة دفع؛ فالربا، إذ يوقع المنتج في حبال الديون، أعماق فاعمق، إنما يحرمه من وسائله الاعتيادية للدفع بحيث أن عبء الفوائد وحده يجعل تجديد الإنتاج المنتظم

مُحالاً عليه. وهنا ينبعث الربا من النقد كوسيلة دفع، ويوسع وظيفة النقد هذه، التي هي ميدان فعله القديم.

ويبرز تطور نظام الائتمان كدّ فعل مناهض للربا. ولكن لا ينبغي فهم ذلك بالمعنى الذي قصده كتاب العصور القديمة، وآباء الكنيسة، ولوثر، أو الاشتراكيون الأوائل. فذلك لا يعني أكثر ولا أقل من إخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى شروط وحاجات نمط الإنتاج الرأسمالي.

وعلى العموم يتكيف رأس المال الحامل للفائدة مع شروط الإنتاج الرأسمالي في ظل نظام الائتمان الحديث. وهنا، لا يواصل الربا، كما هو، الوجود فحسب، بل يتحرر لدى شعوب الإنتاج الرأسمالي المتطور من أسر القيود التي فرضتها عليه التشريعات السابقة دائماً. ويحتفظ رأس المال الحامل للفائدة بشكل رأس المال الربوي عندما يدور الحديث عن الشخوص والطبقات أو العلاقات التي تستبعد إمكانية الاقتراض، بالمعنى [614] الملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي؛ أي حيث يقتضى المرء لحاجات فردية من بيت الرهونات مثلاً؛ أو حيث يقتضى ممثلو الثروة الاستهلاكية كي يسرفوا ويبدروا، أو حيث يكون المُنتج مُنتجاً غير رأسمالي، مثل الفلاح الصغير أو الحرفي، إلخ، أي مُنتجاً مباشراً لا يزال يملك شروط إنتاجه الخاصة؛ وأخيراً حيث يكون هناك مُنتج رأسمالي يعمل على نطاق يبلغ من الصغر مبلغاً يجعله أقرب إلى المُنتجين المشار إليهم آنفاً من الذين يعملون بأنفسهم.

إن ما يميز رأس المال الحامل للفائدة، بمقدار ما يؤلف عنصراً جوهرياً من عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي، عن رأس المال الربوي، لا يكمن بأي حال في طبيعة أو طابع رأس المال نفسه. فهذا التميز لا ينجم إلا عن الشروط المتغيرة التي يؤدي وظيفته في ظلها، وبالتالي عن الصورة الجديدة التي يواجه بها المُقترض مُقرض النقد. وحتى عندما يأخذ امرؤ ما، عديم الثروة، ائتماناً بصفته صناعياً أو تاجراً، فإن ذلك يجري من باب الثقة في أنه سيؤدي وظيفة رأسمالي، أي يستولي برأس المال المُقترض على عمل غير مدفوع الأجر. إن الائتمان يُقدّم له بصفته رأسمالياً بالقوة. وإن الواقعة التي تثير إعجاب الاقتصاديين التبريريين كثيراً، واقعة أن رجلاً لا يملك ثروة ولكن يتمتع بطاقة وهمة وكفاءة ودراية بالأعمال، يستطيع أن يتحوّل بهذا الأسلوب إلى رأسمالي - فإن تقدير مواهب كل فرد في مجال الأعمال يتم بهذا القدر أو ذاك من الدقة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي - إن هذه الواقعة، رغم أنها تساعد في ظهور فرسان الحظ الجدد غير المرغوب فيهم بالنسبة إلى الرأسماليين القدامى، إنما ترسخ سطوة رأس المال نفسه،

وتوسع قاعدته، وتتيح له تجنيد قوى جديدة أبداً من فئات المجتمع الدنيا. وهذا يشبه بالتمام وضع الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، فقد كانت تختار مراتبها من بين أفضل العقول وسط الشعب، من دون اعتبار للمنزلة والمولد والثروة، وكانت تلك واحدة من الوسائل الرئيسية لتعزيز السطوة الكهنوتية وطاعة سواد المؤمنين. وكلما كانت طبقة سائدة أكثر قدرة على استيعاب خيرة رجال الطبقات المسودة كانت هيمنتها أكثر رسوخاً وخطراً.

إن مبدعي نظام الائتمان الحديث لم ينطلقوا من لعنات التحريم ضد رأس المال الحامل للفائدة عموماً بل، على العكس، اتخذوا من الاعتراف الصريح به نقطة انطلاق. ولا نتحدث هنا عن ردود الفعل ضد الربا، الساعية لحماية الفقراء من جورهم، مثل بيوت الإقراض *Monts-de-piété* (عام 1350 في سارلين في فرانك - كونتيه، ثم فيما بعد في بيروجيا وسافونا في إيطاليا عام 1400 وعام 1479)^(*) وليست هذه المؤسسات جديرة بالذكر إلا لأنها تكشف عن مفارقات التاريخ المتمثلة في أن الرغبات الورعة تتحول، أثناء تحققها، إلى نقيضها بالذات. فالطبقة العاملة الإنكليزية تدفع، حسب أحد [615] التقديرات المعتدلة، 100% إلى بيوت الرهونات، هذا الخلف الحديث لبيوت الإقراض القديمة⁽²¹⁾ كما أننا لا نتحدث عن خيالات الائتمان عند أضراب الدكتور هيو تشامبرلين أو جون بريسكو اللذين سعيًا خلال العقد الأخير من القرن السابع عشر إلى فك أسار

(*) بيوت الإقراض (*Monts-de-piété*) أنشئت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر والقرن السادس عشر في إيطاليا وفرنسا بدافع الإحسان لمقارعة الربا، وتوخى منشؤها تقديم قروض صغيرة للمعوزين لقاء رهن أملاكهم، لكنها تحولت في الممارسة إلى بيوت ربا. [ن. برلين].

(21) «إن ضخامة الفوائد التي تجنيها بيوت الرهونات تأتي من كثرة أعمال الرهن وفك الرهن خلال الشهر نفسه، أو كثرة رهن شيء لفك رهن شيء آخر والحصول على فارق نقدي صغير من خلال ذلك. وتوجد 240 من بيوت الرهونات مجازة في لندن ويوجد ما يقارب 1450 في الأرياف.

إن رأس المال الموظف في هذه الأعمال يقارب المليون، وهو يقوم، على الأقل، بثلاثة دورانات في السنة، ويدير كل مرة 33½% في المتوسط، بحيث أن الطبقات الدنيا في إنكلترا تدفع مليوناً واحداً سنوياً لقاء استلامها المؤقت لهذا المليون؛ هذا بمعزل عما تخسره من حاجات مرهونة بسبب فوات أوان استردادها». (ج. د. تاكيت، تاريخ وضع السكان العاملين في الماضي والحاضر، المجلد الأول، لندن، 1846، ص 114. *J. D. Tuckett, A History of the Past and Present State of the Labouring Population, Vol. I, London, 1846, p. 114.*)

الارستقراطية الإنكليزية من الربا بإنشاء مصرف زراعي يقدم نقداً ورقياً بكفالة الملكية العقارية⁽²²⁾

وإن الاتحادات الائتمانية، التي تأسست خلال القرن الثاني عشر والقرن الرابع عشر في البندقية وجنوا، نشأت عن حاجة التجارة البحرية وتجارة الجملة المرتكزة عليها، إلى الانعتاق من هيمنة مرابي الطراز القديم وهيمنة محتكري تجارة النقود. وإذا كانت المصارف الحقيقية المؤسسة في جمهورية - المدينة تمثل في الوقت نفسه مؤسسات ائتمان عام تأخذ الدولة منها التسليفات اعتماداً على إيرادات الضرائب المقبلة، فينبغي ألا ننسى أن التجار الذين انشأوا هذه الاتحادات، كانوا هم أنفسهم أبرز وجوه تلك الدول، وكانت مصالحهم تقتضي تحرير حكومتهم وتحرير أنفسهم بالمثل من هيمنة المرابين⁽²³⁾، وبسط سيطرتهم على الدولة بصورة أشد وأرسخ. لذا، حين جرى الشروع بتأسيس بنك إنكلترا زعق المحافظون (التوري) معارضين:

(22) وهما يذكران حتى في عناوين مؤلفاتهما^(*) أن هدفهما الأساسي هو «الصالح العام للملاك العقاريين، والزيادة الكبيرة لقيمة الأرض، وتخليص النبلاء والأعيان الصغار (gentry)، إلخ.، من الضرائب، وزيادة مداخيلهم السنوية»، إلخ. أما من سيخسر بذلك فهم، كما يقولان، المرابون ألد أعداء الأمة، الذين آذوا النبلاء والملاكين الصغار اليومان (yeomanry)^(**) أكثر مما كان بوسع جيش غزو من فرنسا أن يفعله، لو قُدِّر له ذلك.

(*) أنظر: (John Briscoe, *A discourse on the late funds, etc.*, 3rd edit., London, 1696).

وكذلك: (Hugh Chamberlayne, *A proposal for a bank, etc.*, London, 1695). [ن.ع]

(**) حول اليومان أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص 750-752، [الطبعة العربية، ص 890-893].

(23) «إن تشارلز الثاني الإنكليزي، مثلاً، قد اضطر أن يدفع إلى «الصاغة» الأثرياء (أسلاف المصرفيين) فوائد ربوية وفروق قيمة ضخمة تتراوح بين 20 - 30%. وإن هذه الأعمال المربحة حفزت (الصاغة) على إعطاء الملك المزيد فالمزيد من القروض، وإقراض مجمل المداخيل المنتظرة من الضرائب ورهن كل منحة يوافق عليها البرلمان بمجرد صدورهما، والتنافس فيما بينهم على شراء ورهن الكمبيالات (bills) وأذونات الدفع (orders) ووثائق الضرائب (tallies) بحيث كانت سائر مداخيل الدولة تمر، في الواقع الفعلي، من بين أيديهم». (جون فرانسيس؛ تاريخ بنك إنكلترا، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، لندن، [1848]، ص 31. John Francis, *Hisotry of the Bank of England*, 3rd edition, vol. I, London, [1848] p. 31). «وكانت فكرة إنشاء البنك قد طرحت قبل ذلك عدة مرات. ويات ذلك ضرورياً آخر المطاف» (المرجع نفسه، ص 38). «لقد كان البنك ضرورياً بالنسبة إلى الحكومة نفسها التي اعتصرها المرابون، كيما تحصل على النقود بفائدة معقولة، ومكفولة بمنح برلمانية» (المرجع نفسه، ص 59 - 60).

«إن المصارف مؤسسات جمهورية. لقد وجدت المصارف المزدهرة في البندقية وجنوا وأمستردام وهامبورغ. فمن عساه سمع بوجود مصرف في فرنسا أو إسبانيا».

وقلما كان بنك أمستردام المؤسس عام 1609، شأنه شأن بنك هامبورغ (1619)، يرمز إلى عهد خاص في تطور نظام الائتمان الحديث. فقد كان مصرف إيداع لا غير. وكانت الشيكات التي يصدرها المصرف لا تزيد، في الواقع، عن وصل استلام عما يودع من معادن ثمينة، مسكوكة أو غير مسكوكة، ولم تكن تجري في التداول إلا بعد أن يجيئها المستلم. ولكن تطور الائتمان التجاري والمتاجرة بالنقد تحقق في هولندا يدأ بيد مع تطور التجارة والمانيفاكتورة، وخضع رأس المال الحامل للفائدة، في مجرى هذا التطور، إلى رأس المال الصناعي والتجاري. وقد تجلّى ذلك أصلاً في سعر الفائدة المتدني. ولكن هولندا القرن السابع عشر كانت تُعدّ البلد الأكثر تقدماً من الوجهة الاقتصادية، شأن إنكلترا راهناً. وهناك تلاشى احتكار الربا قديم الطراز، المرتكز على الفقر، من تلقاء ذاته.

وخلال القرن الثامن عشر بأسره، دوّت الأصوات عالياً تطالب، معتمدة على مثال هولندا - وقد سار التشريع بهذا الاتجاه نفسه - بالتخفيض القسري لسعر الفائدة بهدف إخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى رأس المال التجاري والصناعي، لا العكس. وكان المبادر الرئيسي في ذلك هو السير جوزايا تشايلد، الأب الشرعي لنظام المصارف الخاصة الاعتيادية في إنكلترا. وقد ألقى خطباً مناهضة لاحتكار المرابين، تماثل المديح الذاتي الذي أغدقته شركة موزيس وأولاده لخياطة الألبسة الجاهزة على نفسها بوصفها مناضلة ضد احتكار «الخياطين الخاصين». وإن جوزايا تشايلد هذا نفسه هو في الوقت ذاته الأب الشرعي لسماسرة البورصة الإنكليز. وبنفس هذه الطريقة يدافع هذا الحاكم المستبد لشركة الهند الشرقية، باسم حرية التجارة، عن الاحتكار الذي تمارسه هذه الشركة. ويقول معارضاً توماس مانلي. أنظر كتاب: سوء فهم الفائدة النقدية (Interest of Money mistaken) (*)

[617] «إنه يوجه نيران مدفعيته الكبرى، بوصفه مدافعاً عن مصالح عصابة المرابين الجبّانة ضد النقطة التي اعترفت أنا نفسي بأنها أضعف النقاط تماماً. فهو ينكر إنكاراً جازماً مستوى الفائدة المتدني كسبب للثروة،

(*) هذه زلة قلم لأن توماس مانلي ليس مؤلف هذا الكتاب الثفل: سوء فهم الفائدة النقدية Interest of money mistaken، الصادر في لندن عام 1668. [ن. برلين].

ويؤكد أنه ليس سوى نتيجة لها» (أطروحة في التجارة، إلخ، 1669، ترجمة امستردام وبرلين، 1754، ص 120. *Traité sur la Commerce, etc., 1669. Traduits de l'anglais, Amsterdam et Berlin, 1754, [p. (120)]* «إذا كانت التجارة التي تشري بلداً ما، وإذا كان خفض الفائدة يوسع التجارة، فإن خفض الفائدة أو تحديد الربا هو، بلا ريب، سبب مشر رئيسي لثروة أمة من الأمم. وليس ثمة أي سخف في الزعم القائل إن الشيء نفسه قد يكون في آن واحد سبباً في ظروف معينة، ونتيجة في ظروف أخرى» (المرجع نفسه، ص 155). «إن البيضة هي علّة الدجاجة، والدجاجة علّة البيضة. إن خفض الفائدة يمكن أن يسبب زيادة الثروة، وزيادة الثروة يمكن أن تسبب خفضاً أكبر في الفائدة» (المرجع نفسه، ص 156). «إنني مدافع عن الكدّ، وخصمي يدافع عن الكسل والترهل» (المرجع نفسه، ص 179).

إن هذه الحرب الشعواء على الربا، وهذه المطالبة بإخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى رأس المال الصناعي إن هي إلا بشير الابداعات العضوية التي حققت شروط الإنتاج الرأسمالي هذه في شكل النظام المصرفي الحديث، الذي يجرد رأس المال الربوي من احتكاره بتركيزه كل الاحتياطات النقدية الهاجعة وإلقائها في سوق النقد من جهة، ويحدّ من احتكار المعادن الثمينة ذاتها بابتداعه النقد الائتماني، من جهة أخرى.

ويجد المرء في سائر المؤلفات الإنكليزية حول نظام المصارف، التي صدرت في الثلث الأخير من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كما رأينا عند تشايلد آنفاً، هجمات على الربا، ومطالبة بفقّ أسار التجارة والصناعة، وفقّ أسار الدولة أيضاً، من ريقة الربا. كما نجد أيضاً أوهاماً مفرطة حول المعجزات المنتظرة من الائتمان، ومن إلغاء احتكار المعادن الثمينة، والاستعاضة عنها بالنقد الورقي، إلخ. وإن الاسكتلندي ويليام باترسون، مؤسس بنك إنكلترا وبنك اسكتلندا، يتمتع، دون ريب، بالحق في لقب لو الأول(*)

«لقد زعق كل الصاغة ومقرضو الرهونات زعيقاً عنيفاً» بوجه بنك

(*) الإشارة هنا إلى المصرفي والاقتصادي الإنكليزي، جون [جان] لو (J. Law)، الذي طرح فكرة خرقاء هي أن بوسع الدولة أن تزيد ثروة البلاد بإصدار أوراق نقدية مصرفية من دون غطاء ذهبي. وقد أسس عام 1716 مصرفاً خاصاً في باريس، تحوّل إلى بنك دولة عام 1718 على الأساس نفسه. وقد أفلس بنك لو إثر مضاربات عام 1720، واضطر إلى الهرب. [ن. برلين].

إنكلترا. (أنظر: ماکولي، تاريخ إنكلترا، المجلد الرابع، [لندن، 1855]، ص 449).

(Macaulay, *The History of England*, Vol. IV, [London, 1855], p. 449).

«كان على البنك، خلال السنوات العشر الأولى، أن يصارع لتذليل مصاعب جمّة؛ العداء المكين من الخارج؛ حيث لم تكن أوراقه النقدية تُقبل إلا دون قيمتها الاسمية بكثير. ودبّر «الصاغة» (الذين كانت المتاجرة بالمعادن الثمينة في أيديهم تخدم كأساس للقيام بأعمال مصرفية بدائية) دسائس كثيرة ضد البنك، الذي أدى إلى تقليص أعمالهم وخفض فائدة حسمهم، وانتقلت تعاملاتهم مع الحكومة إلى يد غريمهم هذا» (جون فرانسيس John Francis، المرجع المذكور، ص 73).

وقبل تأسيس بنك إنكلترا ظهرت خطة في عام 1683 لإنشاء بنك ائتمان وطني (National Bank of Credit) يتلخص هدفه من بين أمور أخرى، في الآتي:

«لكي يستطيع رجال الأعمال، إذا كانت لديهم كمية كبيرة من السلع، أن يودعوها بمعونة هذا البنك للحفظ، وأن يحصلوا على ائتمان عن مخزوناتهم المُجمّدة، وتشغيل مستخدميهم وتوسيع مشاريعهم إلى أن يجدوا سوقاً مربحة بدل البيع بخسارة»^(*)

[618]

وبعد مساع عديدة، أنشئ بنك الائتمان هذا، آخر المطاف، في ديفونشاير هاوس في شارع بيشوبزغيت. وكان يُقرض الصناعيين والتجار، بكفالة السلع المودعة، ما يعادل $\frac{3}{4}$ قيمتها في شكل كمبيالات. وابتغاء جعل هذه الكمبيالات قابلة للتداول، جرى توحيد عدد من الأشخاص في كل فرع من فروع الأعمال في رابطة يستطيع كل فرد فيها ممن يمتلك مثل هذه الكمبيالات أن يحصل على سلع بالسهولة نفسها التي يحصل عليها فيما لو دفع نقداً. ولم تزدهر أعمال المصرف البتة. فآليته كانت معقدة جداً، وكانت المجازفة كبيرة جداً في حالة اندثار قيمة السلع.

ولو توقف المرء عند المحتوى الفعلي لهذه المؤلفات التي كانت المرافق والمساند النظري لتكوين نظام الائتمان الحديث في إنكلترا، فلن نجد شيئاً خلاف المطالبة بإخضاع رأس المال الحامل للفائدة بل عموم وسائل الإنتاج المختلفة القابلة للإقراض إلى نمط الإنتاج الرأسمالي بوصفها شرطاً من شروط هذا الأخير. ولو توقف المرء عند صياغة

(*) جون فرانسيس، تاريخ بنك إنكلترا، المجلد الأول، لندن [1848]، الطبعة الثالثة، ص 39 - 40.

([ن. برلين]. J. Francis, *The History of the Bank of England*, V.1, London, [1848], p.39-40).

العبارات فسيجد أن تطابقها، مع أوهام السانسيونيين عن المصارف والائتمان، حتى في أسلوب التعبير، مما يشير الدهشة حقاً.

ومثلما أن تعبير الزارع (cultivateur) عند الفيزيوقراطيين لا يعني ذلك الذي يفلح الأرض فعلاً، بل يعني المزارع الكبير، كذلك فإن تعبير العامل (travailleur) لدى سان سيمون، ولدى أتباعه أحياناً، لا يعني العامل بل الرأسمالي الصناعي والتجاري.

«إن العامل يحتاج إلى مساعدين، ومعاونين، إلى عمال يدويين؛ وهو يبحث عن مساعدين أذكاء، مهرة، مخلصين؛ وهو يشغلهم، وعملهم منتج». «Un travailleur a besoin d'aides, de seconds d'ouvriers; il les cherche intelligents, habiles, dévoués; il les met à l'œuvre, et leurs travaux sont productifs».

الاقتصاد السياسي والسياسة، باريس، 1831، ص 104. [Efantin], *Religion Saint-Simonienne, Économie politique et Politique*, Paris, 1831, p. 104).

وينبغي ألا يغرب عن البال عموماً أن سان سيمون لا يبرز مباشرة كمعبّر عن مصالح الطبقة العاملة ليعلم أن تحريرها هو الهدف النهائي لجهوده إلا في مؤلفه الأخير: المسيحية الجديدة *Nouveau Christianisme*. أما سائر مؤلفاته السابقة فلا تزيد في الواقع عن تمجيد للمجتمع البورجوازي المعاصر في معارضة المجتمع الاقطاعي، أو تمجيد الصناعيين والمصرفيين في معارضة المارشالات والحقوقيين صانعي القوانين من العهد النابليوني. ما أكبر الفرق بين هذه المؤلفات ومؤلفات أوين من هذا العهد⁽²⁴⁾! إن [619]

(24) لو كان ماركس قد أعاد النظر في صياغة المخطوطة، لعدل هذه الفقرة تعديلاً كبيراً. لقد كتبت بوحى الدور الذي لعبه السانسيونيون السابقون في عهد الإمبراطورية الثانية بفرنسا. فحين كان ماركس يكتب ما ورد أعلاه، كانت أوهام هذه المدرسة عن الائتمان التي ستخلص العالم، تتجسد بمفارقة تاريخية، في شكل مضاربة على نطاق لم يسبق له مثيل. ولم يتحدث ماركس بعد ذلك إلا بإعجاب عن عبقرية سان سيمون وعقله الموسوعي. وإذا كان سان سيمون قد أغفل، في مؤلفاته المبكرة، التضاد بين البورجوازية والبروليتاريا التي كانت تبرز لتوها في فرنسا أول مرة، وإذا كان سان سيمون يدرج ضمن العامل (travailleur) ذلك الجزء من البورجوازية الناشط في الإنتاج، فإن ذلك يتطابق مع تصورات فورييه في سعيه للتوفيق بين رأس المال والعمل، ويجد ذلك تفسيره بوضع فرنسا الاقتصادي والسياسي عهد ذاك. وإذا كان أوين، في هذا الشأن أكثر عمقاً، فذلك يرجع إلى أنه عاش في بيئة مغايرة، في فترة الثورة الصناعية وسط تضادات طبقية بالغة الحدة. [ف. إنجلز].

الرأسمالي الصناعي يظل عند أتباع سان سيمون، كما تبين لنا من المقتبس آنف الذكر عامل بامتياز (travailleur par excellence). وإذا قرأنا مؤلفاتهم قراءة نقدية، فلن نندهش أن نرى أحلامهم الائتمانية والمصرفية تتحقق في الجمعية العامة للائتمان (Crédit Mobilier) (*) التي أسسها اميل بيرير، أحد المانسيمنيين السابقين، وهو شكل، بالمناسبة، لم يكن بالوسع أن يسود إلا في بلد مثل فرنسا، حيث لم يبلغ نظام الائتمان ولا الصناعة الكبرى مستوى التطور الحديث. ومن المستحيل أن يحدث شيء من هذا القبيل في إنكلترا أو أميركا. - ونجد جنين الجمعية العامة للائتمان أصلاً في المقاطع التالية من كتاب: (عرض مذهب سان سيمون. العام الأول، الطبعة الثالثة، باريس 1831. *Doctrine de Saint-Simon. Exposition, Première année. 1828-1829, 3^{ème}*. 1831. éd., Paris, 1831.) ومن الواضح أن بوسع المصرفي أن يسلف بأرخص من الرأسمالي أو المرابي الخاص. فهؤلاء المصرفيون إذن

«يستطيعون أن يزودوا الرأسماليين بالأموال بصورة أرخص بكثير أي بفائدة أدنى مما يستطيعه الملاك العقاريون والرأسماليون الذين يخطئون بسهولة في اختيار المقترضين» (ص 202).
ولكن المؤلفين أنفسهم يضيفون في الحاشية:

«إن المنفعة التي ينبغي أن تنشأ عن توسط المصرفي بين الخاملين والعاملين (travailleurs) غالباً ما تتوازن بل وتزول لأن مجتمعنا المشوش يتيح للأناية الذاتية إمكانية التجلي في أشكال شتى من الخداع والشعوذة؛ فغالباً ما يقحم المصرفيون أنفسهم بين العاملين والخاملين، لاستغلال هؤلاء وأولئك بما يضر المجتمع».

إن كلمة العامل (Travailleur) تقوم هنا مقام التعبير عن «الرأسمالي الصناعي» (capitaliste industriel). زد على ذلك، أن من الخطأ تماماً اعتبار الأموال التي تنصرف بها المصارف الحديثة على أنها أموال تخص الخاملين لا غير. فأولاً، إن هذه الأموال هي جزء من رأس المال يبقيه الصناعيون والتجار، في اللحظة المعنية، بدون توظيف، أي في شكل نقدي، بمثابة احتياطي نقدي أو رأسمال يزمع توظيفه، - وعليه، فإنه

(*) الجمعية العامة للائتمان (Société général du Crédit Mobilier)، شركة فرنسية مساهمة أسسها الأخوان بيرير في 1852، للتوسط في تقديم القروض وإقامة المشاريع الصناعية، وكانت تستمد إيراداتها من المضاربة في البورصة، وقد أفلست عام 1867، وألغيت عام 1871. [ن. برلين].

رأسمال حامل، ولكنه ليس رأسمال الخاملين. ثانياً، إن ذلك هو جزء من سائر الإيرادات والتوفيرات مخصصٌ للتراكم بصورة نهائية أو مؤقتة. وكلا هذين الجزئين جوهري لتحديد طابع النظام المصرفي.

ولكن ينبغي ألا يغرب عن البال، أولاً، إن النقد - في شكل معادن ثمينة - يبقى الأساس الذي لا يمكن لنظام الائتمان أن يفصل عنه أبداً، بحكم طبيعته نفسها. وثانياً، إن نظام الائتمان يفترض مقدماً احتكار وسائل الإنتاج الاجتماعية (في شكل رأسمال وملكية عقارية) على يد أفراد خاصين، وإن نظام الائتمان هذا هو نفسه، من جهة، شكل يلزم نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو، من جهة أخرى، قوة محرّكة لتطوره باتجاه أعلى وآخر شكل نهائي ممكن.

إن النظام المصرفي، مأخوذاً من ناحية تنظيمه الشكلي وتمركزه، هو أبداع وأكمل نتاج جاء به نمط الإنتاج الرأسمالي عموماً، وجرى التعبير عن ذلك منذ عام 1697 في كتاب: أفكار حول فائدة إنكلترا *Some Thoughts of the Interest of England* وهذا يفسر الجبروت الطاعني لمؤسسة مثل بنك إنكلترا على التجارة والصناعة، رغم أن حركتهما الفعلية تجري خارج دائرة فعله تماماً، ورغم أن علاقته بهذه الحركة سلبية. إن النظام المصرفي يتضمن، بالطبع، الشكل العام للمحاسبة الاجتماعية وتوزيع وسائل الإنتاج على النطاق الاجتماعي، ولكن ذلك ليس سوى شكل. ولقد رأينا أن الربح الوسطي لكل رأسمالي مفرد أو لكل رأسمال خاص، لا يتحدد بالعمل الفائض الذي يستولي عليه رأس المال هذا مباشرة، بل بكمية العمل الفائض الكلّي الذي يستولي عليه رأس المال الكلّي والذي يتلقى منه كل رأسمال مفرد نصيبه بكمية تناسب الجزء الذي يمثله من رأس المال الكلّي. وإن هذا الطابع الاجتماعي لرأس المال لا يتحقق ولا يكتمل إلا بتوسط التطور الكامل للنظام الائتماني والمصرفي. من جهة أخرى يمضي هذا النظام قُدماً، أبعد من ذلك. فيضع تحت تصرف الرأسماليين الصناعيين والتجارين كل رأس المال متاح، وحتى رأسمال المجتمع، الذي لا يزال كامناً من دون أن ينشط بعد بفعالية، بحيث لا يكون مُقرض رأس المال ولا الشخص الذي يوظفه في أعماله هو مالك رأس المال هذا أو منتجه. وبذلك ينقض هذا النظام الطابع الخاص لرأس المال ويحتوي في ذاته، ولكن في ذاته وحسب، على نقض رأس المال نفسه. وينتزع النظام المصرفي من أيدي الرأسماليين الخاصين والمرابين توزيع رأس المال بوصفه مشروعاً خاصاً، وبوصفه وظيفة اجتماعية. ولكن المصرف والائتمان يغدوان بفضل ذلك، في آنٍ

واحد، الوسيلة الأكثر جبروتاً لدفع الإنتاج الرأسمالي إلى تجاوز حدوده الخاصة، [621] والقاطرة الفعالة للآزمات وأعمال النصب والاحتيال.

ويبين النظام المصرفي، علاوة على ذلك، بإحلاله مختلف أشكال تداول الائتمان محلّ النقد، أن النقد ليس في الواقع سوى تعبير خاص عن الطابع الاجتماعي للعمل ومتوجاته، وإذ يقف هذا الطابع في تضاد مع قاعدة الإنتاج الخاص، فلا بد له من أن يظهر، آخر المطاف، بهيئة شيء، بهيئة سلعة خاصة إلى جانب السلع الأخرى.

أخيراً، ليس ثمة شك في أن نظام الائتمان سيقوم بدور رافعة جبارة خلال الانتقال من نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نمط إنتاج العمل المشترك، ولكن فقط كعنصر واحد ارتباطاً بانقلابات عضوية كبيرة أخرى في نمط الإنتاج ذاته. وبالمقابل، فإن الأوهام حول قدرة نظام الائتمان والنظام المصرفي على صنع المعجزات، بالمعنى الاشتراكي، إنما تنبع من الافتقار التام إلى فهم نمط الإنتاج الرأسمالي ونظام الائتمان بوصفه أحد أشكال ذلك النمط. وحالما تكف وسائل الإنتاج عن التحوّل إلى رأسمال (وهذا يتضمن نقض الملكية الخاصة للأرض) حتى لا يعود للائتمان بما هو عليه، أي معنى، وقد كان هذا، بالمناسبة، ما فهمه حتى أتباع سان سيمون. ومن جهة أخرى، طالما بقي نمط الإنتاج الرأسمالي مستمراً، فإن رأس المال الحامل للفائدة يواصل وجوده بوصفه أحد أشكاله، ويؤلف في الواقع قاعدة نظام الائتمان لهذا النمط. إن ذلك الكاتب المثير، برودون، الذي أراد الحفاظ على الإنتاج السلعي بإلغاء النقود⁽²⁵⁾، كان وحده قادراً على أن يخلق الائتمان المجاني (crédit gratuit) هذا التجسيد الواهم للطلبات الطيبة للمالك الصغير.

ويرد على الصفحة 45 من كتاب: (مذهب سان سيمون في الاقتصاد السياسي والسياسة. *Religion saint-simonienne, Économie politique et Politique*, Paris, 1831) ما يلي:

«في مجتمع يمتلك فيه البعض أدوات الصناعة ولا يمتلك القدرة أو الإرادة على استخدامها، بينما البعض الآخر المحب للعمل لا يمتلك أية أدوات عمل، في مجتمع كهذا يستهدف الائتمان نقل هذه الأدوات بأيسر السبل الممكنة من أيدي الأولين، مالكيها، إلى أيدي الآخرين الذين

(25) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، بروكسيل وباريس، 1847. كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 64.

يعرفون كيف يستخدمونها. ولنلاحظ أن الائتمان، بموجب هذا التعريف، هو نتيجة لطريقة ونمط تكوين الملكية.

[622] إذن فالائتمان يزول بزوال تكوين الملكية هذا. ويرد بعد ذلك على الصفحة 98 أن المصارف الحالية:

«ترى أن من واجبها أن تتابع الحركة التي تخلقها المشاريع النشطة بصورة مستقلة عن المصارف، لا أن تتولى تقديم الحافز للحركة؛ بتعبير آخر تقوم المصارف بدور رأسماليين إزاء أولئك العاملين (travailleurs) الذين تقوم بتسليفهم رؤوس أموال».

إن الفكرة القائلة بأن المصارف يجب أن تتولى الإدارة بنفسها وأن تتميز «بكثرة ومنفعة المؤسسات التي تديرها والأعمال التي تتم بمبادرة منها» (ص 101)

هي المبدأ المستتر للائتمان العام (crédit mobilier). ويطالب كونستانتين بيكور أيضاً، بأن تقوم المصارف (أي ما يسميه السانسيونيون نظام المصارف العام (Système général des banques «بإدارة الإنتاج». إن بيكور سانسيوموني من حيث الجوهر، ولكنه أكثر راديكالية. فهو يريد أن

«تدير مؤسسة الائتمان. مجمل حركة الإنتاج الوطني». - «حاولوا خلق مؤسسة ائتمان وطنية تسلف أموالاً لأناس معدمين ذوي مواهب وأفضال من دون أن تربط هؤلاء المقترضين مع ذلك ربطاً إلزامياً بتضامن وثيق في الإنتاج والاستهلاك، بل، على العكس، بترك الحركة لهم في أن يقرروا تبادلاتهم وإنتاجهم. بهذه الطريقة لن تحققوا سوى ما حققته المصارف الخاصة سلفاً: أي الفوضى، وانعدام التناسب بين الإنتاج والاستهلاك، والخراب المفاجيء للبعض والإثراء المفاجيء للبعض الآخر؛ بحيث أن مؤسستكم لن تفعل شيئاً سوى خلق قدر من الرخاء للبعض يساوي قدراً من المضار التي ينوء تحتها آخرون. إنكم تقتصرون بذلك على أن تتيحوا للعمال المأجورين، الذين تسعفونهم بتسليفاتكم إمكانية التنافس فيما بينهم، مثلما يفعل سادتهم الرأسماليون الآن». (ك. بيكور، نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، إلخ، باريس، 1842، ص 433 - 434. C. Pecqueur, *Théorie nouvelle d'Économie sociale et Politique etc.*, Paris, 1842, p. 433-434).

لقد رأينا أن رأسمال التاجر ورأس المال الحامل للفائدة هما من أقدم أشكال رأس

المال. ولكن ينتج من طبيعة الأشياء أن رأس المال الحامل للفائدة يكتسب، في التصور، شكل رأسمال بامتياز (*par excellence*). ففي إطار رأسمال التاجر تجري السمسرة، سواء عُدت احتيالا، أم عملاً، أم أي شيء آخر. وبالمقابل، ففي رأس المال الحامل للفائدة، فإن طابع التوالد الذاتي لرأس المال، والنمو الذاتي للقيمة، وإنتاج فائض القيمة يبدو بمثابة صفة خفية محضاً. وهذا يفسر واقع أن بعضاً من ممثلي الاقتصاد السياسي أنفسهم، وبخاصة في تلك البلدان التي لم يتطور فيها رأس المال [623] الصناعي بعد تطوراً كاملاً، كما في فرنسا، يتمسكون برأس المال الحامل للفائدة على أنه الشكل الأساسي لرأس المال، معتبرين الربح العقاري، مثلاً، مجرد نوع من أنواعه، نظراً لأن شكل الإقراض يسود هنا أيضاً. ولذا، فإن التركيب الباطني لنمط الإنتاج الرأسمالي يُفهم هنا بصورة خاطئة كلياً، كما يجري تماماً إغفال واقع أن الأرض، مثل رأس المال، لا تُقرض إلا للرأسماليين. وبدلاً من إقراض النقد يمكن بالطبع إقراض وسائل الإنتاج مثل الآلات ومباني المشاريع وغير ذلك عينياً (*in natura*). ولكنها تمثل في هذه الحالة مقداراً معيناً من النقد، وإذا ما جرى دفع مبلغ معين للتعويض عن الاهتلاك، علاوة على الفائدة، فإن ذلك يرجع إلى قيمتها الاستعمالية، أي إلى الشكل الطبيعي الخاص لهذه العناصر من رأس المال. والشيء الحاسم هنا، من جديد، هو ما إذا كانت تُقرض إلى المنتج المباشر مما يفترض سلفاً غياب نمط الإنتاج الرأسمالي، على الأقل في نطاق المجال الذي يحصل فيه ذلك، أم كانت تُقرض إلى الرأسمالي الصناعي، وهي الفرضية التي تركز على نمط الإنتاج الرأسمالي تحديداً. ومما يجافي الصواب والعقل، أن يُدرج إقراض المنازل، إلخ، لأجل الاستهلاك الفردي، في هذا الباب. ومن الوقائع المعروفة للجميع أن الطبقة العاملة تتعرض إلى هذا الشكل من الاحتياال بمدى هائل، ولكن تاجر المفرق الذي يزود العامل بوسائل العيش، يقوم بذلك هو الآخر. وهذا استغلال ثانوي يطرأ بموازاة الاستغلال الأصلي الذي يتم مباشرة في عملية الإنتاج ذاتها. ولا شك في أن التمايز بين البيع والإقراض لا أهمية له بتاتاً في هذا الشأن، فهو تمايز شكلي صرف، وهو، كما أشرنا من قبل، لا يمكن أن يظهر كشيء جوهري إلا لأولئك الذين يجهلون الترابط الفعلي جهلاً تاماً.

* * *

إن الربا، مثله مثل التجارة، يستغل نمط إنتاج مُعطى، إلا أنه لا يخلق هذا النمط، بل

يُغلق به من الخارج. وإن الربا يسعى إلى إبقائه وحسب، كيما يستطيع أن يستغله دوماً؛ فهو محافظ، ويقتصر على أن يزيد نمط الإنتاج القائم بؤساً. وكلما كانت عناصر الإنتاج التي تدخل عملية الإنتاج كسلع وتخرج منها كسلع ضئيلة العدد، ظهر نشؤها من النقد بمثابة فعل خاص. وكلما كان الدور الذي يلعبه التداول في تجديد الإنتاج الاجتماعي قليل الشأن، كان الربا أكثر ازدهاراً.

إن القول بأن تطور الثروة النقدية كثرة من نوع خاص يعني عند رأس المال الربوي أن كل استحقاقات الديون التي يمتلكها ماثلة في شكل استحقاقات ديون نقدية. ويتطور رأس المال الربوي تطوراً أكبر، كلما بقي جلّ الإنتاج في بلد ما مقصوراً على خدمات عينية، أي مقصوراً على قيم استعمالية.

[624] وبمقدار ما يلعب الربا دوراً مزدوجاً: أولاً، تكوين أموال نقدية مستقلة إلى جانب رأسمال التاجر، بوجه عام، وثانياً، الاستيلاء على شروط العمل، أي إحلال الدمار بالكي شروط العمل القديمة، فإنه يؤلف رافعة جبارة لنشوء مقدمات رأس المال الصناعي.

الفائدة في القرون الوسطى

«كان سكان القرون الوسطى زراعيين صرفاً. وفي ظل حكم كالنظام الاقطاعي لم يكن هناك سوى نزر يسير من التعامل التجاري، وبالتالي نزر يسير من الربح. لذا كانت قوانين حظر الربا مبررة في القرون الوسطى. زد على ذلك أن المرء، في بلد زراعي، نادراً ما يسعى إلى اقتراض النقد، باستثناء حالات إفقاره أو وقوعه في لجة البؤس. وفي عهد هنري الثامن حُدّت الفائدة عند 10 بالمائة. وحددها جيمس الأول بـ 8 بالمائة، وتشارلز الثاني بـ 6 بالمائة، والملكة آنا بـ 5 بالمائة. وكان مُقرضو النقد في تلك الأيام يتمتعون باحتكار فعلي وإن لم يكن حقوقياً، لذا كان من الضروري ضبطهم، شأن غيرهم من المحتكرين، في حدود معينة. وفي أيامنا هذه، فإن معدل الربح هو الذي يُنظّم سعر الفائدة، بينما كان سعر الفائدة في تلك الأيام هو الذي يُنظّم معدل الربح. وإذا طالب مُقرض النقد بسعر فائدة عال من التاجر لتوجب على التاجر أن يطالب بمعدل ربح أعلى عن سلمه. وهكذا كانت مبالغ ضخمة من النقد تؤخذ من جيوب الشارين لتوضع في جيب الدائن الذي

أقرض النقد للتاجر». (جيلبرت، تاريخ ومبادئ العمل المصرفي، لندن، 1834، ص 163 - 164 - 165).

(Gilbart, *The History and Principles of Banking*, London, 1834, p. 163-164-165).

«قيل لي إن 10 غيلدنات تؤخذ الآن في معرض لايزيغ كل عام، أي 30 غيلدنًا عن كل 100^(*)، ويضيف البعض إلى هنا معرض نوينبرغ، وبذا يصبح المبلغ 40 غيلدنًا عن كل 100؛ ولا أدري إن كانوا يأخذون أكثر من ذلك في مكان آخر. يا للعار، إلّا سيُنتهى ذلك آخر الأمر، بحق الشيطان؟ إن كل من لديه الآن 100 فلورين في لايزيغ يأخذ 40 في العام، هذا يعني افتراس فلاح أو مواطن مدينة واحد في السنة. وإن كان لديه 1000 فلورين، فإنه يأخذ 400 في السنة، وهذا يعني التهام فارس أو نبيل ثري في السنة. وإن كان لديه 10,000 فلورين فإنه يأخذ 4000 في السنة، وهذا يعني التهام كونت غني. وإذا كان لديه 100,000 فلورين، وهو ما ينبغي للتجار الكبار أن يملكوه، فإنه يأخذ 40,000 في السنة، وهذا يعني أنه يلتهم أميراً كبيراً ثرياً في السنة. وإن كان لديه 1,000,000 فلورين، فإنه يأخذ 400,000 في السنة، وهذا يعني التهام ملك كبير في السنة. وهو لا يجازف في هذا لا بنفسه ولا بأملأكه. إنه لا يعمل، بل يجلس جوار الموقد ويشوي التفاح. وهكذا يريد قاطع طريق جالس على كرسي أن يقبع في داره وأن يلتهم العالم بأسره في عشر سنوات». (نص مقتبس عن: في الوعظ ضد الربا، عام 1540، مؤلفات لوثر، فيتنبغ 1589، الجزء السادس [ص 312]).

(*An die Pfarrhern wider den Wucher zu predigen*, Vom Jahre 1540, Luther's Werke, Wittenberg, 1589, 6 Theil [S. 312]).

«قبل خمس عشرة سنة كتبت ضد الربا، وكان قد بلغ وقتها مبلغاً من

(*) المقصود هنا إقراض 100 غيلدن بفائدة 10% تُدفع ثلاث مرات في العام، في المعارض التجارية التي تُقام في لايزيغ ثلاث مرات: في عيد رأس السنة، وفي عيد الفصح (الربيع)، وفي عيد الملاك ميخائيل (الخريف).

ونورد المقتبس عن لوثر وفق ما ورد في الطبعة الأولى من المجلد الثالث، رأس المال، هامبورغ، 1894. [ن. برلين].

[625]

القوة بددت آمالي في تحسّن الأمور. ومنذ ذلك الحين بات الربا يبلغ مبلغاً من الغطرسة بحيث لم يعد فقط لا يرتضي أن يوصم بالرديلة والخطيئة والعار، بل صار يحظى بالثناء بوصفه فضيلة خالصة وشرفاً كما لو كان يؤدي معروفاً وخدمة مسيحية عظيمة للناس. ما الذي سيعيننا على الخلاص الآن وقد تحول العار إلى شرف والرديلة إلى فضيلة؟» (في الوعظ ضد الربا، فيتنبغ، 1540).

«يهود، صيارفة لومبارد، مرابون، ومصاصو دماء، ذلك ما كان عليه أوائل مصرفيينا، أوائل المتعاطين بالصيرفة، وينبغي أن توصم جرفتهم بالعار. وقد انضم إليهم صاغة لندن. وعلى العموم. كان مصرفيونا الأوائل. معشر سوء، كانوا مرابين جشعين، مصاصين متحجري القلوب». (د. هاردكاستل، المصارف والمصرفيون، الطبعة الثانية، لندن، 1843، ص 19 - 20. D. Hardcastle, *Banks and Bankers*, 20th ed., London, 1843, p. 19. 20).

«وهكذا، فإن المثال الذي قدمته البندقية» (إنشاء مصرف) «سرعان ما وجد مقلّدين له؛ وقامت كل المدن البحرية، بل عموماً كل المدن، التي ذاع صيتها بما تمتلك من استقلال وتجارة، بتأسيس مصارفها الأولى. وبما أن عودة سفنها تستغرق وقتاً طويلاً، فقد أدى ذلك بالضرورة إلى عادة إعطاء القروض، وقد تفاقمت هذه العادة بعد اكتشاف أميركا والتجارة معها». (هذه نقطة هامة). «إن إرسال السفن المحملة بالسلع حتم أخذ قروض كبيرة، وهو أمر كان قائماً أصلاً في القديم، في أثينا واليونان عموماً. وكانت في مدينة بروج من مدن هانزا، منذ عام 1308، غرفة تأمين». (م. أوجيبه، [الائتمان العام، إلخ، باريس، 1842، ص 202 - 203].

(M. Augier, [*Du Crédit public etc.*, Paris, 1842,] p. 202-203).

أما إلى أي مدى كان إقراض الملاك العقاريين، وبالتالي إقراض ممثلي الثروة الاستهلاكية عموماً، سائداً في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، حتى في إنكلترا نفسها، قبل تطور نظام الائتمان الحديث، فذلك ما نراه في مؤلف السير ديودلي نورث، من بين آخرين، الذي لم يكن واحداً من أوائل التجار الإنكليز فحسب، بل واحداً من ألمع الاقتصاديين النظريين في عصره:

«من النقود المُقْتَرَضَة بفائدة في هذه الأمة لا يذهب حتى العُشر إلى أصحاب التجارة الذين يديرون أعمالهم بها؛ بل يُقَرَضُ النقد في الغالب لأجل أصناف الترف وسد نفقات أناس يُنفقون، رغم كونهم ملاكين عقاريين كباراً، نقوداً أسرع مما تدّرّه عليهم أملاكهم، وبما أنهم لا يريدون بيع شيء من أملاكهم، فإنهم يفضلون رهنها». (أبحاث في التجارة، لندن، 1691، ص 6، 7).

(*Discourses upon Trade*, London, 1691, p. 6-7).

وفي بولونيا القرن الثامن عشر:

«كانت وارشو تقوم بعمليات ضخمة في الكمبيالات بيد أن الغرض من ذلك وأساسه هو خدمة مصالح مراباة مصرفيها. فابتغاء الحصول على النقد الذي كان بوسعهم إقراضه إلى عليّة القوم المسرفين بنسبة 8 في المائة أو أكثر، سعوا، وحصلوا من الخارج على الائتمان بكمبيالات على بياض (in Blanco)، أي ائتمان لا يستند إلى أي تجارة بالسلع؛ ومع ذلك فقد كان المسحوب عليهم في الخارج يواصلون قبول هذه الكمبيالات طالما كانت دفعات تسديد كمبيالات الاحتيال هذه لا تتوقف. ولكنهم دفعوا ثمن ذلك غالياً من جراء إفلاس رجالات مثل تابري، وغيره من عليّة مصرفي وارشو المرموقين». (ي. غ. بوش، عرض نظري وعملي للأعمال التجارية، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، هامبورغ، 1808 ص 232-233. J.G. Busch, *Theoretisch-praktische Darstellung der Handlung etc.* 3. Aufl., Band II, Hamburg, 1808, S. 232-233).

[626]

المنافع التي جنتها الكنيسة من تحريم الفائدة

«حرّمت الكنيسة أخذ فوائد؛ لكنها لم تحرّم بيع المرء لأملاكه، لينقذ نفسه من الضائقة؛ بل أنها لم تحظر التخلي عن الملكية إلى مُقرَضِ النقد لفترة من الزمن، حتى يسدّد المدين ما عليه، بحيث أن مُقرَضِ النقد لم يجد في ذلك ضماناً وحسب، بل كان بوسعهم أيضاً أن يعوّض عما أقرضه من نقد عبر التمتع باستخدام هذه الملكية. إن الكنيسة نفسها، أو الكومونات والطوائف الورعة (pia corpora) التابعة لها، استمدت من

ذلك منافع كبيرة، وبخاصة أيام الحروب الصليبية. وقد جعل ذلك قسماً كبيراً من الثروة الوطنية ينتقل إلى ملكية ما يسمى بـ «اليد الميتة»، خصوصاً وأنه لم يكن مسموحاً لليهود أن يزاولوا الربا عن هذا الطريق، لأن امتلاك مثل هذه الرهونات الثابتة أمر لا يمكن إخفاؤه. ولولا تحريم الفوائد، لما أمكن للكنائس والأديرة أن تصيب هذا القدر العظيم من الثراء» (المرجع نفسه، ص 55).

الجزء السادس

تحويل الربح الإضافي إلى ريع عقاري

الفصل السابع والثلاثون

ملاحظات تمهيدية

إن تحليل الملكية العقارية بمختلف أشكالها التاريخية يقع خارج حدود هذا المؤلف. وينحصر اهتمامنا بها في حدود ما يؤول جزء من فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال إلى المالك العقاري. وعليه، فإننا ننطلق من الافتراض بأن الزراعة، شأنها شأن الصناعة تماماً، خاضعة لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي بتعبير آخر أن الزراعة يتعاطاها رأسماليون لا يختلفون عن الرأسماليين الآخرين أساساً إلا بذلك العنصر الذي يوظفون فيه رأسمالهم والعمل المأجور الذي يحركه رأس المال هذا. فمن وجهة نظرنا، ينتج المزارع القمح، إلخ، مثلما ينتج الصناعي الغزول أو الآلات. وإن الافتراض بأن نمط الإنتاج الرأسمالي قد فرض هيمنته على الزراعة، يعني أنه يبسط سيطرته على سائر ميادين الإنتاج في المجتمع البورجوازي، وإن شروطه بالتالي، قائمة بكامل امتلائها، مثل التنافس الحر بين رؤوس الأموال، وإمكانية نقل هذه الأخيرة من ميدان إنتاج إلى آخر، ومستوى متساوٍ من الربح الوسطي، إلخ. إن شكل الملكية العقارية الذي نقوم بمعاينته هنا هو شكلها التاريخي الخاص، الشكل المحوّل، بفعل تأثير رأس المال ونمط الإنتاج الرأسمالي، سواء تحدّر من الملكية العقارية القطاعية، أم من الزراعة الفلاحية الصغيرة التي يعيل بها الفلاح نفسه، حيث تؤلف حيازة الأرض واحداً من شروط الإنتاج بالنسبة للمنتج المباشر، وحيث تظهر ملكيته للأرض بوصفها الشرط الأنسب، أي شرط ازدهار نمط إنتاجه هو. ولئن كان نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض عموماً نزع ملكية شروط العمل من العامل، فإنه يفترض، في الزراعة، نزع ملكية الأرض من العمال الزراعيين وإخضاعهم للرأسمالي الذي يتعاطى الزراعة في سبيل الربح. وعليه، لا أهمية بالنسبة لما نقوم به من

دراسة، إذا ما قيل في معرض الرد، بأن هناك أشكالاً أخرى من الملكية العقارية والزراعة قد وجدت أو ما تزال موجودة. فلا أهمية لذلك إلّا عند أولئك الاقتصاديين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة وشكل الملكية العقارية المقابل له مقولتين أبديتين، لا مقولتين تاريخيتين.

إن دراسة الشكل الحديث للملكية العقارية أمر ضروري تماماً، نظراً لأن المهمة تتلخص عموماً في دراسة علاقات معينة للإنتاج والتبادل تنشأ عن توظيف رأس المال في الزراعة. وبدون ذلك، لن يكون تحليلنا لرأس المال كاملاً. وهكذا، فإننا نقتصر تحديداً على توظيفات رأس المال في الزراعة بالمعنى الدقيق للكلمة، أي في إنتاج المحصول النباتي الأساسي الذي يغتذي عليه السكان. وقد نقول: القمح نظراً لأنه وسيلة التغذية الأساسية لدى الشعوب المعاصرة المتطورة رأسمالياً (أو يمكن أخذ المناجم عوضاً عن الزراعة، لأن القوانين واحدة في كلتا الحالتين).

ومن أكبر الخدمات التي قدمها آدم سميث أنه بيّن كيف يتحدد الريع العقاري لرأس المال الموظف في إنتاج محاصيل زراعية أخرى مثل الكتان وأعشاب الأصباغ، وفي تربية المواشي المستقلة، إلخ، بالريع العقاري الذي يدره رأس المال الموظف في إنتاج المادة الغذائية الأساسية(*) والواقع، لم يتحقق تقدم يُذكر في هذا الشأن منذ ذلك الحين. وكل ما يمكننا أن نذكر به من أجل التقييد أو الإضافة بهذا الشأن لا يعود إلى هنا بل إلى دراسة مستقلة عن الملكية العقارية. لذا لن نتطرق إلى الملكية العقارية بنظرة اختصاصية (ex professo) حين لا تكون ذات صلة بالأرض المكرّسة لإنتاج القمح، وسنكتفي بالإشارة إليها بين الفينة والفينة على سبيل الإيضاح. وابتغاء الكمال، تنبغي الإشارة إلى أننا ندرج الماء في تعبیر الأرض بمقدار ما يكون له مالك ويكون ملحفاً مكتملاً للأرض.

إن الملكية العقارية تفترض سلفاً احتكار أشخاص معينين لقطع محددة من قيعان الأرض بوصفها ميادين خاضعة لإرادتهم الشخصية بإقصاء سائر الآخرين عنها⁽²⁶⁾

(*) آدم سميث، ثروة الأمم، أبردين - لندن، 1848، ص 105 - 116. [ن. برلين].

(26) ليس ثمة ما هو أكثر كوميديّة من محاكمات هيغل حول الملكية العقارية الخاصة. فالإنسان بوصفه شخصاً، ينبغي أن يعطي لإرادته وجوداً فعلياً، كروح للطبيعة الخارجية، لذا ينبغي أن يأخذ هذه الطبيعة في حوزته كملكية خاصة. وإذا كان ذلك هو تعريف «الشخص» - أي تعريف الإنسان كشخص، يترتب عليه أن كل إنسان ينبغي أن يصبح مالكاً عقارياً كيما يحقق ذاته كشخص. إن

واستناداً إلى هذا الافتراض، تغدو المسألة مسألة تبيان الأهمية الاقتصادية، أي استعمال [629] هذا الاحتكار على أساس الإنتاج الرأسمالي. أما السلطة الحقوقية لهؤلاء الأشخاص، سلطتهم في استخدام وإساءة استخدام أجزاء من قيعان الأرض، فلا تقرّر شيئاً. فالاستخدام يتوقف كلياً على الشروط الاقتصادية، المستقلة عن إرادة هؤلاء الأشخاص. إن التصور الحقوقي ذاته لا يعني أكثر من أن المالك العقاري يستطيع التصرف بالأرض مثلما يتصرف أي مالك للسلع بسلعه، وإن هذا التصور - التصور الحقوقي عن الملكية العقارية الخاصة، الحرة - لا يبرز في العالم القديم إلّا في وقت انحلال النظام العضوي للمجتمع، ولا يبرز في العالم الحديث إلّا مع تطور الإنتاج الرأسمالي. أما في آسيا فقد

= الملكية الخاصة الحرة للأرض - وهي واقع حديث العهد جداً - ليست، برأي هيغل، علاقة اجتماعية محددة بل علاقة الإنسان، بوصفه شخصاً، بـ «الطبيعة»، وحق مطلق للإنسان في تملك كل الأشياء (هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 79 *Hegel, Philosophie des Rechts*, Berlin, 1840, S. 79). ومن الواضح على كل حال أن الشخص المفرد لا يستطيع أن يجعل من نفسه مالكا عن طريق «إرادته» وحدها في مواجهة إرادة آخر غيره يتوق بالمثل إلى أن يحقق لنفسه وجوداً فعلياً جسدياً على هذه القطعة من قيعان الأرض. فهنا لا بد من وجود أشياء أخرى غير الإرادة الطيبة. علاوة على ذلك، من المستحيل بصورة مطلقة أن نرى أين يضع «الشخص» الحد المميز لتحقيق إرادته، وهل يتحقق الوجود الفعلي لهذه الإرادة في بلد بأكمله أم لا بد من مجموعة من البلدان «لكي أظهر نفوق إرادتي إزاء الأشياء» بالاستيلاء عليها [ص 80]. وهنا يقع هيغل في المأزق تماماً. «إن الحيازة شيء عرضي كلياً. فأنا لا أستطيع أن أحوز أكثر مما ألمسه بجسدي. ولكن من هنا تأتي النتيجة الثانية وهي أن الأشياء الخارجية تمتلك امتداداً أكبر مما يعني أن أشمله. وإنني، إذ أحوز عن هذا الطريق شيئاً ما، أجد أنه متصل بشيء آخر. إنني أمارس حيازتي بواسطة اليد ولكن مجال هذه يمكن أن يتسع» (ص 90 - 91). ولكن هذا «الشيء الآخر» متصل دائماً بشيء آخر، وبذا تتلاشى الحدود التي يمكن أن تمضي إليها إرادتي، بوصفها روحاً، لكي تنصب في الأرض. «حين أحوز شيئاً ما، فإن العقل يستخلص من ذلك في الحال أن ملكي ليس فقط ما أحوزه مباشرة بل وما يتصل به أيضاً. وهنا ينبغي للقانون الوضعي أن يقرر، إذ لا يمكن استخلاص أي شيء آخر من المفهوم» (ص 91). هذا واحد من أكثر اعترافات «المفهوم» سذاجة، وهو يبرهن على أن المفهوم الذي يرتكب من البداية خطأ، إذ يعتبر تصوراً حقوقياً معيناً عن الملكية العقارية، وهو تصور محدد تماماً وينتمي للمجتمع البورجوازي، بمثابة شيء مطلق، أن هذا المفهوم لا يفهم «شيئاً» عموماً في الطابع الحقيقي لهذه الملكية العقارية. ويتطوي ذلك في الوقت نفسه على الاعتراف بأن «القانون الوضعي» يمكن ويجب أن يغير قراراته مع تغير حاجات التطور الاجتماعي، أي التطور الاقتصادي.

[630] استورده الأوروبيون وزرعوه هنا وهناك ليس إلّا. ولقد رأينا في الفصل المكرس للتراكم الأولي (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع والعشرون) كيف أن نمط الإنتاج هذا يفترض، من جهة، تحرير المُنتج المباشر من دور الملحق البسيط للأرض (في شكل أتباع، أقنان، عبيد، إلخ)، ونزع ملكية الأرض والعقار من جمهرة الشعب، من جهة أخرى. وبهذا المعنى، يؤلف احتكار الملكية العقارية مقدمة تاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ويظل أساسه الدائم، كما هو الحال في سائر أنماط الإنتاج السابقة، القائمة على استغلال الجماهير، في هذا الشكل أو ذاك. ولكن نمط الإنتاج الرأسمالي، عند بدء نشوئه، لا يجد الملكية العقارية في شكل متوافق معه. لذا يتولى بنفسه خلق هذا الشكل المتوافق بإخضاع الزراعة لرأس المال أولاً؛ وبذلك يحوّل الملكية العقارية الاقطاعية وملكية العشيرة أو الملكية الفلاحية الصغيرة مع جماعة المشاعة الزراعية (مشاعة المارك)^(*) إلى الشكل الاقتصادي الموافق لنمط الإنتاج هذا، مهما تباينت أشكالها الحقوقية. ومن أعظم ثمار نمط الإنتاج الرأسمالي أنه يحوّل الزراعة من ممارسات تجريبية محض، متوارثة ميكانيكياً، يزاولها القسم الأكثر تخلفاً في المجتمع، إلى تطبيق علمي واع للهندسة الزراعية، بحدود ما يكون ذلك ممكناً، على وجه العموم، في ظل علاقات الملكية الخاصة⁽²⁷⁾؛ وإن هذا النمط يفصل الملكية العقارية تماماً عن علاقات

(*) Markgemeinschaft : أرض زراعية محددة تابعة للقرية، أو للجماعة الزراعية المستقرة، ذات ملكية جماعية، سابقة لتقاسمها وتملكها الخاص، وتسمى أيضاً: مشاعة المارك. [ن. ع].

(27) إن كيماوين زراعيين محافظين تماماً، مثل جونستون، يعترفون بأن الملكية الخاصة تخلق في كل مكان عقبات كاداء في وجه الزراعة العقلانية فعلاً. كذلك حال كتاب آخرين من المدافعين الأشداء ذوي الاختصاص (ex professo) عن احتكار الملكية الخاصة للأرض، مثل السيد شارل كونت، في كتابه المؤلف من مجلدين: ([اطروحة في الملكية، المجلد الأول، باريس 1834، ص 228. [Traité de la propriété, Tome I. Paris, 1834, p. 228]) والذي يتخذ من الدفاع عن الملكية الخاصة هدفاً محدداً له. وهو يقول: «لا يمكن لأي شعب أن يبلغ درجة الرفاه والقوة التي تتوافق وطبيعته، إذا لم يكن لكل جزء من أجزاء الأرض التي تطعمه غرض يتفق على أحسن وجه مع الصالح العام. وابتغاء تطوير ثرواته أكبر تطوير، ينبغي أن تكون هناك إرادة واحدة، وقبل كل شيء إرادة متنورة، إن أمكن، تأخذ بيديها زمام كل قطعة من أرضه، وتجعل كل قطعة تسهم في ازدهار كل القطع الأخرى. ولكن وجود مثل هذه الإرادة. لن يتوافق مع تقسيم الأرض إلى قطع حيازات خاصة. ولن يتوافق مع الإمكانية الممنوحة لكل مالك للتصرف بملكه تصرفاً يكاد يكون مطلقاً». - إن جونستون وكونت وغيرهما، يلفتون النظر فقط إلى ضرورة زراعة أراضي

السيادة وعلاقات القناة، من جهة، ويفصل الأرض، من جهة أخرى، بوصفها شرطاً للإنتاج، فصلاً كلياً عن الملكية العقارية والمالك العقاري، الذي لا تمثل الأرض بالنسبة له سوى ضريبة نقدية معينة يجنيها، بفضل احتكاره، من الرأسمالي الصناعي، أي [631] المزارع؛ إن نمط الإنتاج الرأسمالي يتر صلة المالك العقاري بالأرض إلى حد أن بوسع المالك العقاري أن يقضي مجمل حياته في القسطنطينية بينما تقع ملكيته العقارية في اسكتلندا. وتكتسي الملكية العقارية شكلها الاقتصادي الخالص بعد أن تنضو عنها كل الأغطية والشوائب السياسية والاجتماعية السابقة، وباختصار كل الزوائد التقليدية التي يشجبها الرأسماليون الصناعيون أنفسهم، والناطقون النظريون باسمهم، كما سنرى لاحقاً، باعتبارها زوائد نافلة، لا معنى لها، في وقدة صراعهم مع الملكية العقارية. إن عقلنة الزراعة التي تتيح لأول مرة تسيير هذه الزراعة تسييراً اجتماعياً، من جهة، وتجريد الملكية العقارية من أية معقولة من جهة أخرى، هما الخدمة الكبرى التي يؤديها نمط الإنتاج الرأسمالي. وهو يشتري هذه الخدمة، مثل سائر خدماته التاريخية الأخرى، بالافقار التام للمتجيين المباشرين قبل كل شيء.

وقبل أن نمضي إلى موضوعنا بالذات، ثمة ملاحظات تمهيدية أخرى ضرورية لتفادي أي سوء فهم.

إن الشرط المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي هو الآتي: إن الزارعين الحقيقيين للأرض هم العمال المأجورون الذين يستخدمهم رأسمالي ما، أي المزارع، الذي ينخرط في زراعة الأرض بوصفها حقلاً خاصاً لاستخدام رأس المال، بوصفها توظيفاً لرأسماله في ميدان خاص من الإنتاج. ويدفع هذا الرأسمالي - المزارع إلى المالك العقاري، مالك الأرض التي يستغلها هو، في آجال محددة، كل عام مثلاً، مبلغاً من النقد مثبت بموجب عقد (تماماً مثلما أن مُقتَرَضَ رأس المال النقدي يدفع فائدة معينة) لقاء السماح له

= بلد معين ككل واحد، عندما يواجهون التناقض بين الملكية واستخدام الهندسة الزراعية استخداماً عقلانياً. بيد أن تبعية إنماء محاصيل زراعية معينة لتقلبات أسعار السوق، والتغير المستمر في زراعتها تبعاً لتقلبات الأسعار هذه، ومجمل روح الإنتاج الرأسمالي الموجهة إلى كسب الربح النقدي بصورة مباشرة وبأسرع وقت ممكن، إنما تتناقض مع الزراعة التي ينبغي أن تؤمن مجمل الشروط الدائمة لحياة سلسلة من الأجيال البشرية المتعاقبة. وتقدم لنا زراعة الغابات مثلاً ساطعاً عن ذلك، إذ إنها لا تدار لما فيه صالح المجتمع بعض الشيء إلا في حالات لا تكون فيها الغابات ملكية خاصة، بل تكون خاضعة لإشراف الدولة.

باستخدام رأسماله في هذا الحقل الخاص من الإنتاج. إن هذا المبلغ من النقد يسمى الربح العقاري، سواء دُفع لأرض زراعية، أم أراضي بناء، أم مناجم، أم مصائد أسماك، [632] أم غابات، وغير ذلك. ويُدفع هذا الربح العقاري عن كامل الفترة التي تعاقد المالك العقاري على تأجير الأرض خلالها إلى المستأجر. وعليه، فإن الربح العقاري، هنا، هو الشكل الذي تتحقق به الملكية العقارية من الوجهة الاقتصادية، أي تولّد قيمة. علاوةً على ذلك، فإننا، هنا، إزاء الطبقات الثلاث كلها - العمال المأجورين، الرأسماليين الصناعيين والملاك العقاريين - التي تولّف، معاً وفي مواجهة بعضها بعضاً، هيكل المجتمع الحديث.

إن رأس المال يمكن أن يُثبّت في الأرض، يُدمج فيها، إما لفترة قصيرة نسبياً، كما في حال تحسينات الصفة الكيماوية واستخدام الأسمدة، إلخ.، أو لفترة أطول، كما في حال شق قنوات الصرف وبناء منشآت الري، وتسوية سطح التربة، وتشبيد المباني، وما إلى ذلك. لقد أطلقْتُ في مكان آخر على رأس المال الموقّف على هذا النحو في الأرض، اسم أرض - رأسمال (la terre-capital)⁽²⁸⁾ ويندرج رأس المال هذا في مقولة رأس المال الأساسي. إن الفائدة عن رأس المال الموقّف في الأرض والتحسينات المنفذة في التربة بوصفها وسيلة إنتاج، يمكن أن تولّف جزءاً من الربح العقاري الذي يدفعه المزارع إلى المالك العقاري⁽²⁹⁾، ولكن ذلك لا يشكل الربح العقاري بالمعنى الدقيق للكلمة، هذا الربح الذي يُدفع لقاء استخدام الأرض كما هي، سواء كانت محروثة أم عذراء. وتفترض المعالجة المنهجية للملكية العقارية، أن ندرس هذا الجزء من دخل المالك العقاري بالتفصيل لكن هذا يقع خارج نطاق خطة البحث. ونكتفي، هنا، بكلمات قليلة عن هذا الأمر. يتولى المزارع سائر نفقات رأس المال قصيرة الأمد

(28) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، [بروكسيل وباريس، 1847]، ص 165. لقد أجريت هناك تمييزاً بين الأرض - المادة [terre-matière] والأرض - رأسمال [terre-capital]. «بتوظيف جديد لرؤوس الأموال في قطع الأرض التي حولت أصلاً إلى وسيلة إنتاج يزداد الناس الأرض - رأسمال من دون أن يزدادوا مادة الأرض، أعني مساحة الأرض. ولكن الأرض - رأسمال ليست أكثر أزالة من أي رأسمال آخر. إن الأرض - رأسمال هي رأسمال أساسي، ولكن رأس المال الأساسي إنما يهتك شأنه شأن رؤوس الأموال الدائرة».

(29) أقول «يمكن» لأن هذه الفائدة تنتظم، في ظل ظروف معينة، بفعل قانون الربح العقاري، ويمكن بالتالي أن تختفي، مثلاً، في حال منافسة أراضي جديدة ذات خصوبة طبيعية أعظم.

المرتبطة بعمليات الإنتاج الاعتيادية في الزراعة. وهذه النفقات، شأنها شأن فلاحه الأرض البسيطة عموماً، إذا ما جرت بطريقة عقلانية بعض الشيء، أي إذا لم تُختزل إلى استنزاف فقط للتربة، كما كان الحال مثلاً مع ملاك العبيد الأميركيين من قبل، - وهو ما يقوم السادة الملاك العقاريون بحماية أنفسهم من مغبته في العقود - تقود إلى تحسين التربة⁽³⁰⁾ وتزيد غلتها وتحول الأرض من مادة محض إلى أرض - رأسمال. إن للأرض [633] المحروثة قيمة أكبر مما للأرض غير المحروثة التي تتصف بالتنوع الطبيعية ذاتها. وإن المزارع هو الذي يتولى انفاق الجانب الأكبر، بل أحياناً كل رأس المال الأساسي الموظف في الأرض لمدة أطول والمستخدم على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً. وعندما تنتهي مدة التأجير المثبتة في العقد - وهذا أحد الأسباب التي تدفع المالك العقاري، مع تطور الإنتاج الرأسمالي، إلى تقليص زمن التأجير إلى أقصى حد ممكن - فإن التحسينات المندمجة في التربة كعرض لا ينقسم من أعراض الجوهر، أي الأرض، تقول إلى مالك الأرض وتغدو ملكاً له. وحين يُبرم المالك العقاري عقد إيجار جديداً، يضيف فائدة عن رأس المال الموظف في الأرض إلى الربح العقاري الفعلي، سواء أجزّ الأرض إلى المزارع الذي قام بهذه التحسينات عينها، أم إلى مزارع آخر. وبذا يتعاظم ريعه؛ أو، إذا أراد بيع الأرض - ولسوف نرى عما قريب كيف يتحدد سعرها - فإن قيمتها ترتفع الآن. فهو لا يبيع الأرض فحسب، بل أرضاً محسّنة، رأسمالاً موظفاً في الأرض لم يكلفه قرشاً واحداً. وهنا يكمن أحد أسرار تنامي ثراء الملاك العقاريين - بمعزل عن حركة الربح العقاري الفعلي تماماً - والتعاظم المطرد لربوعهم، والتنامي المستمر للقيمة النقدية لأراضيهم بموازاة التقدم المحرز في التطور الاقتصادي. وبذا يضع هؤلاء في حافظات نقودهم الخاصة ثمار تطور اجتماعي تحقق بلا عون منهم - وكأنهم ولدوا لتذوق الثمار

(30) أنظر جيمس أندرسون وكيري.

[ج. أندرسون، بحث هاديء في الظروف التي أدت إلى الندرة الحالية للحبوب في بريطانيا، لندن 1801، ص 35-36-38.

(James Anderson, *A Calm Investigation of the Circumstances that have Led to the Present Scarcity of Grain in Britain*, London, 1801, p. 35-36-38).

هـ. س. كيري، الماضي، الحاضر، والمستقبل، فيلادلفيا، 1848، ص 129 - 131.

[H.C. Carey, *The Past, The present, and the Future*, Philadelphia, 1848, p. 129-131].

[ن. برلين].

(fruges consumere nati)^(*) ولكن ذلك يشكّل، في الوقت نفسه، أكبر عقبة تعترض الزراعة العقلانية، نظراً لأن المزارع يتحاشى كل التحسينات والتنفقات التي لا يتوقع الحصول على مردودها كاملاً خلال فترة التأجير؛ ونجد أن جيمس أندرسون، الواضع الفعلي لنظرية الربيع المعاصرة، والذي كان في الوقت نفسه مزارعاً ممارساً وواحداً من المهندسين الزراعيين البارزين في زمانه، قد أشار إلى هذا الظرف، إلى هذا العائق، في القرن الماضي^(**)، ويشير إلى ذلك في أيامنا هذه خصوم النظام الحالي للملكية العقارية في إنكلترا.

ويقول آ. آ. وولتون بهذا الصدد، في مؤلفه: (تاريخ إيجارات الأرض في بريطانيا العظمى وإيرلندا، لندن، 1865، ص 96 - 97. *History of the Landed Tenures of Great Britain and Ireland*, London, 1865, p. 96-97).

«لا يمكن لسائر الجهود التي تبذلها الجمعيات الزراعية العديدة في أرجاء البلاد أن تؤدي إلى تقدم هام، أو ملحوظ فعلاً في مجال تحسين زراعة الأرض، ما دامت مثل هذه التحسينات تزيد لدرجة قيمة الملكية العقارية ومقدار الربح المدفوع للمالك العقاري، أكثر بكثير مما تحسّن أوضاع المزارع المؤجر أو العامل الزراعي. وإن المزارعين عموماً يعرفون بدرجة لا تقل عن معرفة مالك الأرض، أو وكيله، أو حتى رئيس الجمعية الزراعية، أن البذل الجيد، والسماذ الوفير والإدارة الحصيفة، مقرونة بتزايد استخدام العمل لتنظيف الأرض وفلاحتها، من شأنها أن تثمر نتائج باهرة في تحسين التربة كما في زيادة الإنتاج. بيد أن كل ذلك يتطلب نفقات كبيرة، ويعرف المزارعون جيداً أنهم مهما حسّنوا الأرض وزادوا قيمتها، فإن ملاك الأرض سيحصدون من ذلك، على مرّ الزمن، المنفعة الرئيسية في زيادة الربوع وزيادة قيمة الأرض. والمزارعون على ما يكفي من الدهاء كي يلاحظوا أن هؤلاء الخطباء» (ملاك الأرض ووكلائهم المتحدثين في الاحتفالات الزراعية) «ينسون دائماً، بشكل غريب، أن يقولوا لهم أن حصة الأسد من جميع

[634]

(*) «ولدوا لتذوق الثمار»، بيت شعري لهوراس، ديوان الرسائل، الكتاب الأول، الرسالة 2، البيت 27. [ن. برلين].

(**) يتناول ماركس نظرية أندرسون في الربيع في: نظريات فائض القيمة، المجلد الثاني، ص 103 - 105، 110 - 114 و 134 - 139. [ن. برلين].

التحسينات التي قام بها المزارع لا بد وأن تذهب، آخر المطاف، إلى جيب المالك العقاري. ومهما يكن المزارع السابق قد حسن الأرض المستأجرة، فإن من يخلقه سيجد على الدوام أن المالك العقاري قد زاد الربح بنسبة تزايد قيمة الأرض نتيجة التحسينات السابقة.

ولا تظهر هذه العملية في الزراعة الفعلية بمثل الوضوح الذي تظهر به عند استخدام الأرض للبناء. فالشطر الأعظم من الأرض المستخدمة للبناء في إنكلترا، لا يُباع كملك صرف (freehold)، بل يؤجره الملاك العقاريون لمدة 99 عاماً أو أقل إن أمكن. وحين تنقضي هذه الفترة، تؤول الأبنية سوية مع الأرض إلى مالك الأرض.

«إنهم» [المستأجرون] «ملزمون بتسليم البيت عند انقضاء عقد الإيجار إلى المالك العقاري الكبير، وهو في حالة جيدة وصالحة للسكن، بعد أن كانوا قد دفعوا ريع أرض فائق الحدّ. وما إن ينقضي عقد الإيجار حتى يهرع الوكيل أو المفتش العامل عند مالك الأرض، ليزور بيتك متفحصاً، حريصاً على أن يجعلك تصونه في حالة جيدة، ثم يستلمه ويلحقه بأملك سيده. والحقيقة هي أنه إذا سُمح لهذا النظام بأن يسري بكامل مداه لفترة أطول من الزمن، فإن كامل الممتلكات من البيوت في المملكة، كذلك الأرض في المقاطعات الريفية، ستقع في أيدي كبار سادة الأرض. إن الحي الغربي بلندن^(*)، شمال وجنوب تمبل بار تعود كلها تقريباً لزهاء نصف دزينة من كبار سادة الأرض، وهي تؤجر ببدايات ريع بالغة الضخامة، وحيث لم تحل بعد آجال عقود الإيجار فإنها تحلّ بسرعة الواحد تلو الآخر. ويصح الشيء ذاته، بدرجة أكبر أو أقل، على كل مدينة في المملكة. ولكن هذا النظام الشره القائم على الاستثناء والاحتكار لا يقف عند هذا الحد. فإن جلّ مباني الأرصفة في مدن موانئنا واقعة، من جراء عملية الاغتصاب ذاتها، بأيدي كبار وحوش^(**) العقارات» (المرجع نفسه، ص 92 - 93).

(*) Westend - الحي الغربي، حي فاخر في لندن قرب تمبل بار، وهي أثر تاريخي على شكل بوابة حجرية تقع بين شارع ستراند وشارع فليت، وهي توصل بين حي المال والأعمال (سيتي) وحي ويستمنستر. [ن. برلين].

(**) Leviathan: الإشارة إلى «اللويثان»، الوحش البحري المفترس، الذي ورد ذكره في التوراة. [ن. ع].

وفي ظل ظروف كهذه يغدو واضحاً أنه عندما ذكرت إحصائيات إنكلترا وويلز عام 1861 أن عدد مالكي البيوت يبلغ 36,032 من مجموع السكان البالغ 20,066,224 [635] نسمة، فإن نسبة المالكين إلى عدد البيوت وإلى عدد السكان كانت ستكتسي مظهراً آخر مختلفاً تماماً لو جرى تسجيل المالكين الكبار بمعزل عن صغار المالكين.

إن المثال المتعلق بملكية المباني هام: (1) لأنه يكشف بوضوح عن التمايز بين الربح العقاري بالمعنى الدقيق للكلمة، والفائدة عن رأس المال الأساسي الموظف في الأرض، والذي يمكن أن يشكل علاوة تُضاف للربح العقاري. إن الفائدة عن الأبنية، شأن الفائدة عن رأس المال الذي يوظفه المزارع في الأرض في حالة زراعتها، تؤول إلى الرأسمالي الصناعي، أي المضارب بالأبنية، أو المزارع خلال فترة سريان مفعول عقد الإيجار ولا علاقة لها، في ذاتها ولذاتها، بالربح العقاري الذي ينبغي أن يُدفع سنوياً في آجال محددة لقاء الانتفاع بالأرض. (2) لأنه يكشف كيف أن رأسمال الآخرين الموظف في الأرض يصبح، سوية مع الأرض، من نصيب المالك العقاري، وبنتيجة ذلك يزداد ريعه بمقدار الفائدة المثوية.

لقد سعى بعض الكتاب، من باب الدفاع عن الملكية العقارية في وجه هجمات الاقتصاديين البورجوازيين من جانب، ومن باب السعي إلى تحويل النظام الرأسمالي للإنتاج من نظام تضادات إلى نظام «انسجام» من جانب آخر، كما هو الحال مع كييري، إلى تصوير الربح العقاري، هذا التعبير الاقتصادي الخاص عن الملكية العقارية، بوصفه شيئاً متماثلاً مع الفائدة. وبذا يُراد حلّ التضاد بين الملاك العقاريين والرأسماليين تحديداً. أما في مستهل نشوء الإنتاج الرأسمالي، فقد جرى استخدام الطريقة المعاكسة. كانت الملكية العقارية، في تلك الأيام، ما تزال تُعتبر، في التصور الدارج، الشكل الأصلي المحترم للملكية الخاصة، في حين كانت الفائدة عن رأس المال مرذولة بوصفها مراباة. ولذلك صور ديودلي نورث وجون لوك، وغيرهما، الفائدة عن رأس المال بوصفها شكلاً مناظراً للربح العقاري، مثلما أن تورغو استخلص شرعية الفائدة من وجود الربح العقاري. - وينسى كل الكتاب المذكورين من العصر الحديث، بمعزل عن كون الربح العقاري الخالص يمكن أن يوجد بل يوجد من دون إضافة أية فائدة عن رأس المال الموظف في الأرض، أن المالك العقاري لا يتلقى، بهذه الطريقة، الفائدة عن رأسمال الآخرين من غير أن يكلفه ذلك أي شيء فحسب، بل يتلقى، علاوة على ذلك، رأسمال الآخرين هذا مجاناً من دون تعويض. إن تبرير الملكية العقارية، مثل تبرير سائر الأشكال الأخرى من الملكية المقابلة لنمط إنتاج معين، ينحصر في أن نمط الإنتاج ذاته يمثل

ضرورة تاريخية عابرة بما في ذلك علاقات الإنتاج وعلاقات التبادل المنبثقة عنه. والواقع أن الملكية العقارية، وهذا ما سنراه لاحقاً، تختلف عن بقية أصناف الملكية من حيث [636] إنها تظهر زائدة عن اللزوم وضارة عند مرحلة معينة من التطور، حتى من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي.

ويمكن للريع العقاري أن يُخلط بالفائدة في شكل آخر خلطاً يمّوه طابعه المميز. فالريع العقاري يتمثل في مقدار معين من النقد يسحبه المالك العقاري سنوياً عبر تأجير قطعة معينة من الكرة الأرضية. ولقد سبق أن رأينا أن أي دخل نقدي معين يمكن أن يُرسمّل، أي يمكن اعتباره فائدة عن رأسمال متخيّل. فمثلاً، إذا كان سعر الفائدة الوسطي يعادل 5%، فبالإمكان اعتبار الريع العقاري السنوي البالغ 200 جنيه بمثابة فائدة عن رأسمال يبلغ 4000 جنيه. إن الريع العقاري المُرسمّل على هذا النحو، هو الذي يؤلف سعر شراء أو قيمة الأرض، وهذه مقولة لا عقلانية من النظرة الأولى (prima facie) شأن مقولة سعر العمل، نظراً لأن الأرض ليست منتوج عمل، ولذلك لا تمتلك قيمة. ولكن هذا الشكل اللاعقلاني يحمل في ثناياه، من جهة أخرى، علاقة إنتاج فعلية. فإنْ اشترى رأسمالي أرضاً تدّر ريعاً سنوياً مقداره 200 جنيه، لقاء 4000 جنيه، فإنه يسحب فائدة سنوية وسطية تبلغ 5%، تماماً كما لو أنه وظّف رأس المال هذا في سندات مولّدة للفائدة أو أقرضه مباشرة بفائدة 5%. فهذا إنماء ذاتي لقيمة رأسمال معين يبلغ 4000 جنيه، بفائدة 5%. وفي نطاق هذا الافتراض، يمكن له أن يعوّض عن سعر شراء عقاره بما يتلقاه من عائدات عنه. لذا يُحتسب سعر شراء العقارات في إنكلترا بالاستناد إلى عدد معين من سنوات الشراء (years' purchase)، وما هذا إلا تعبير آخر عن رسملة الريع العقاري. والواقع، أن ذلك سعر شراء - لا سعر شراء الأرض، بل سعر شراء الريع العقاري الذي تدّره الأرض، محسوباً بموجباً سعر الفائدة الاعتيادية. غير أن هذه الرسملة للريع تفترض سلفاً الريع نفسه، في حين لا يمكن اشتقاق الريع وتفسيره بالترتيب المعاكس، أي من رسملته هو بالذات. فوجود الريع، بمعزل عن البيع، هو المقدمة، هو نقطة الانطلاق.

يترتب على ذلك، مفترضين أن الريع العقاري مقدار ثابت، أن سعر الأرض يمكن أن يرتفع وينخفض بصورة عكسية مع ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة. فلو هبط سعر الفائدة الاعتيادية من 5% إلى 4%، فإن الريع العقاري السنوي البالغ 200 جنيه سوف يمثل الزيادة السنوية في قيمة رأسمال يبلغ 5000 جنيه عوضاً عن 4000 جنيه، وبذا سيرتفع سعر قطعة الأرض نفسها من 4000 إلى 5000 جنيه، أو من 20 سنة شراء

(years' purchase) إلى 25 سنة. والعكس بالعكس. إنها حركة سعر الأرض المنتظمة [637] بسعر الفائدة فقط، والمستقلة عن حركة الربح العقاري نفسه. ولكن بما أننا قد رأينا أن لمعدل الربح ميلاً للهبوط بمضي التطور الاجتماعي قدماً، وكذلك سعر الفائدة بمقدار ما ينتظم هذا بفعل معدل الربح؛ وبما أننا قد رأينا أيضاً، حتى بمعزل عن معدل الربح، أن لسعر الفائدة ميلاً إلى الهبوط نتيجة نمو رأس المال النقدي القابل للإقراض، ينجم عن ذلك أن لسعر الأرض ميلاً للارتفاع، بصورة مستقلة عن حركة الربح العقاري وحركة سعر غلال الأرض الذي يؤلف الربح جزءاً منه.

إن خلط الربح العقاري نفسه مع شكل الفائدة الذي يكتسبه الربح بالنسبة إلى شاري الأرض - وهو خلط ناشئ عن الجهل التام بطبيعة الربح العقاري - لا بد وأن يقود إلى أكثر الاستنتاجات غرابة وضلالاً. وبما أن الملكية العقارية تُعدّ، في سائر البلدان القديمة، شكلاً خاصاً وعريقاً من الملكية، وأن شراء الملكية العقارية هو توظيف مضمون بوجه خاص لرأس المال، فإن سعر الفائدة الذي يُشترى به الربح العقاري غالباً ما يقف في مستوى أدنى من سعر فائدة توظيفات رأس المال الأخرى الأطول أمداً، بحيث أن شاري الأرض لا يتلقى سوى 4% عن سعر شرائه، في حين أنه يمكن أن يسحب 5% عن رأس المال نفسه في توظيفات أخرى، أو بتعبير آخر أنه يدفع لقاء الربح العقاري رأسمالاً أكبر مما كان سيدفعه لقاء الحصول على الدخل النقدي السنوي نفسه من توظيفات رأس المال في ميادين أخرى. بناء على ذلك يستنتج السيد تيير، في مؤلفه الهزيل عموماً عن الملكية (وهو النص المطبوع للخطاب الذي ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1848 ضد بروودون)^(*) أن الربح العقاري متدن، في حين أن ذلك يثبت فقط أن سعر شرائه مرتفع.

إن كون الربح العقاري المُرسَمَل يتجلى بمثابة سعر الأرض أو بمثابة قيمة الأرض، بحيث أن الأرض تُباع وتُشترى مثل أية سلعة أخرى، يوفر لبعض التبريرين حجة لتسويق الملكية العقارية نظراً لأن الشاري يدفع لقاءها مُعادلاً مثلما يدفع لقاء أية سلعة أخرى، وأن الشطر الأعظم من الملكيات العقارية انتقل من يد مالك إلى يد آخر عن هذا السبيل. ولكن هذا المسوغ التبريري يمكن أن ينطبق في هذه الحالة على العبودية، نظراً

(*) خطاب تيير في 16 تموز/يوليو 1848، ضد اقتراحات بروودون، في اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية، وقد نشر الخطاب في محاضر جلسات الجمعية الوطنية، المجلد الثاني، باريس، 1849، ص 666-671. [ن. برلين].

لأن ما يتأتى من عمل العبيد لا يمثل بالنسبة لمالك العبيد الذي دفع نقداً لقاء عبيده سوى الفائدة عن رأس المال المُنفق على شرائهم. إن اشتقاق مبرر وجود الربح العقاري من واقع بيعه وشرائه يعني، عموماً، تبرير وجوده بوجوده.

ومهما يكن من المهم بالنسبة لتحليل الربح العقاري تحليلاً علمياً – أي الشكل الاقتصادي، الخاص، المستقل للملكية العقارية على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي – أن نبثه بصورة خالصة، خلواً من كل الشوائب التي تزيفه وتطمسه، فلا يقل أهمية، من [638] جهة أخرى، من أجل فهم التأثيرات العملية للملكية العقارية، وحتى للاستيعاب النظري لجملة من الوقائع التي تتناقض مع مفهوم وطبيعة الربح العقاري وتبدو مع ذلك كأشكال لوجود هذا الربح العقاري، أن نتعرف إلى تلك العناصر التي تؤدي إلى هذه الشوائب التي تطمس النظرية.

وبالطبع فإن كل ما يدفعه المزارع إلى المالك العقاري في شكل بدل إيجار نقدي لقاء السماح بزراعة الأرض يظهر، في الممارسة العملية، كربح عقاري. ومهما تكن طبيعة المكونات التي تؤلف هذه الجزية، ومهما يكن المصدر الذي تستمد منه، فإنها تشترك مع الربح العقاري الفعلي في الخاصية التالية، وهي أن احتكار جزء من مساحة الكرة الأرضية يمنح من يسمى بالمالك العقاري قدرة على جباية جزية، وفرض قيمتها. كما أنها تشترك مع الربح العقاري الفعلي في خاصية أخرى، وهي أنها تحدّد سعر الأرض الذي ليس، كما يتّينا أعلاه، سوى الدخل المرسل من تأجير الأرض.

لقد سبق أن رأينا أن الفائدة عن رأس المال الموظف في الأرض يمكن أن تؤلف عنصراً غريباً عن المكونات الأخرى للربح العقاري، وهو عنصر لا بد وأن يؤلف إضافة متنامية دوماً إلى الربح الإجمالي لبلد من البلدان كلما مضى التطور الاقتصادي قدماً. ولكن من الممكن، حتى بعد ترك هذه الفائدة جانباً، أن يتضمن بدل الإيجار النقدي جزئياً، أو كلياً في بعض الحالات المعينة، أي عند الغياب التام للربح العقاري الفعلي حيث تكون الأرض عديمة القيمة فعلاً، اقتطاعاً من الربح الوسطي، أو من الأجور الاعتيادية، أو من الاثنين معاً في آنٍ واحدٍ. إن هذا الجزء من الربح أو من الأجور، يتجلى هنا في مظهر ربح عقاري، لأنه بدلاً من أن يؤول إلى الرأسمالي الصناعي أو العامل المأجور، وهو مآله الطبيعي، يُدفع إلى المالك العقاري في شكل بدل إيجار نقدي. ولو نظرنا إلى الأمر من الوجهة الاقتصادية، فلا هذا الجزء ولا ذاك يؤلف ربحاً

عقارياً؛ ولكنه يؤلف من الوجهة العملية دخلاً للمالك العقاري، وإنماء اقتصادياً لقيمة احتكاره، تماماً شأن الربح العقاري الفعلي، وهو يتسم مثل هذا الأخير بتأثير مقرر لسعر الأرض.

ونحن لا نتحدث هنا عن العلاقات التي يكون فيها الربح العقاري، هذا التعبير عن الملكية العقارية المتوافق مع نمط الإنتاج الرأسمالي، موجوداً وجوداً شكلياً من دون أن يكون نمط الإنتاج الرأسمالي قيد الوجود، ومن دون أن يكون المزارع المستأجر نفسه رأسمالياً صاحب مشروع أو من دون أن يكون نمط زراعته نمطاً رأسمالياً. وهذا هو الحال، مثلاً، في إيرلندا. فالمزارع هناك فلاح صغير بوجه عام. وما يدفعه هذا الأخير إلى المالك العقاري كإيجار يمتص، في الغالب، ليس فقط جزءاً من ربحه، أي من عمله الفائض بالذات، الذي يمتلك الحق فيه بوصفه مالك أدوات العمل الخاصة به، بل [639] يمتص أيضاً جزءاً من الأجور الاعتيادية التي كان بوسعه أن يتقاضاها لقاء هذا المقدار نفسه من العمل في ظل أوضاع أخرى. وعلاوة على ذلك ينتزع منه المالك العقاري، الذي لا يفعل أي شيء البتة لتحسين التربة، رأسماله الصغير الذي وظفه في الأرض بفضل عمله الخاص، في الجانب الأكبر منه، تماماً مثلما كان المرابي سيفعل في ظروف مشابهة، ولكن المرابي يجازف، على الأقل، برأسماله الخاص في عمليات كهذه. إن هذا النهب المستمر هو ما يؤلف موضوع النزاع حول التشريعات العقارية الإيرلندية، التي تنحصر، أساساً، في إرغام المالك العقاري على تعويض المزارع عن التحسينات التي أجراها في التربة أو رأس المال الذي وظفه في الأرض، عندما يلغي المالك العقاري عقد إيجار الأرض(*) وقد دأب بالمرستون في الرد على ذلك ساخرًا: «إن مجلس العموم هو مجلس ملاك عقارين».

كما أننا لا نتحدث عن علاقات استثنائية يمكن للمالك العقاري في ظلها أن يعتصر بدل إيجار عالياً، حتى في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي، من دون أن تكون ثمة صلة تربط هذا الإيجار بغلة الأرض، كما هو الحال مثلاً عند تأجير رقع صغيرة من الأرض إلى عمال المناطق الصناعية في إنكلترا، إما كحدائق صغيرة أو لممارسة هواية الزراعة في وقت الفراغ (أنظر: تقارير مفتشي المصانع *Reports of Inspectors of Factories*).

(*) التنازع بين الملاك العقاريين والمستأجرين انتهى عام 1853 بتشريع «قانون حقوق الاستئجار» في مجلس العموم، وهو يتضمن تعويضات نقدية للمستأجر لقاء التحسينات في الأرض في حال إنتهاء عقد الإيجار. [ن. برلين].

إننا نتحدث عن الربيع الزراعي في بلدان الإنتاج الرأسمالي المتطور. ويوجد بين المزارعين الإنكليز، على سبيل المثال، عدد من صغار الرأسماليين المياليين أو المرغمين على الميل بحكم التربية أو التعليم أو التقاليد أو المنافسة، أو غيرها من الظروف، إلى توظيف رأسمالهم في مجال الزراعة، بوصفهم مزارعين. وهم مجبرون على تقبل ربح أدنى من معدل الربح الوسطي وعلى التخلي عن جزء منه إلى المالك العقاري في شكل ريع. وهذا هو الشرط الوحيد الذي يسمح لهم بموجبه أن يوظفوا رأسمالهم في الأرض، في الزراعة. ولما كان الملاك العقاريون يمارسون في كل مكان تأثيراً ملحوظاً، وفي إنكلترا تأثيراً طاعياً، على صياغة التشريعات، فإن بمقدورهم استغلال هذا التأثير لسلب طبقة كاملة من المزارعين. صحيح أن قوانين الحبوب لعام 1815 مثلاً - وهي ضريبة على الحبوب فرضت صراحة على سكان البلاد كيما تضمن للملاك العقاريين الخاملين استمرار الربوع المتضخمة لدرجة هائلة خلال الحرب المناهضة للعقوبة(*) - وقد أدت فعلاً، بمعزل عن بضع سنوات من الغلال الوفيرة الاستثنائية، إلى إبقاء أسعار المنتجات الزراعية فوق المستوى الذي كانت ستتهبط إليه لو كان استيراد الحبوب حراً. ولكن هذه القوانين لم تستطع إبقاء الأسعار عند المستوى الذي أقرته تشريعات الملاك العقاريين كأسعار اعتيادية تشكّل الحدود القانونية لاستيراد الحبوب الأجنبية. مع ذلك فقد أبرمت عقود الإيجار تحت تأثير هذه الأسعار الاعتيادية. وحالما تبددت الأوهام شرع قانون جديد بأسعار اعتيادية جديدة، غير أنها لم تكن، شأنها شأن الأسعار السابقة، سوى التعبير العقيم عن خيال الملاك العقاريين الجشعين. على هذا النحو كان يجري غبن المزارعين منذ عام 1815 حتى الثلاثينات. ومن هنا بروز قضية الضائقة الزراعية (agricultural distress) بوصفها موضوعاً دائماً خلال هذه الفترة بأكملها. ومن هنا أيضاً نزع ملكية وخراب جيل كامل من المزارعين والاستعاضة عنهم بطبقة جديدة من الرأسماليين خلال هذه الفترة عينها⁽³¹⁾

(*) الإشارة إلى حروب إنكلترا من عام 1793 وحتى عام 1815 ضد الجمهورية الفرنسية وإمبراطورية نابليون. [ن. ع].

(31) أنظر جائزة الأبحاث المناهضة لقانون الحبوب *Anti-Corn-Law Prize-Essays*. مع ذلك فإن قوانين الحبوب أبقت الأسعار عند مستوى مرتفع مصطنع. وكان ذلك مؤاتياً للمزارعين الموسرين. فقد استفادوا من حالة الركود التي أصابت الجمهرة الأعظم من المزارعين بسبب رسوم الحماية. وقد علّق هؤلاء الأخيرين آمالهم، لسبب وجيه أو بلا سبب كهذا، في الحصول على متوسط أسعار استثنائية.

وهناك واقعة أعم وأهم بكثير، وهي خفض أجور العمال الزراعيين الفعليين دون متوسط مستواها الاعتيادي، بحيث يجري اقتطاع جزء من أجور العمل ليؤلف جزءاً من مكونات بدل الإيجار ويؤول إلى الملاك العقاريين بدلاً من العمال في قناع ربح عقاري. وهذا هو الوضع العام في إنكلترا واسكتلندا، على سبيل المثال، ما عدا بعض المقاطعات التي تتميز بوضع أفضل. وإن أعمال لجان التحقيق البرلمانية التي تشكلت قبل سن قوانين الحبوب في إنكلترا بخصوص مسألة مستوى الأجور^(*) - وهي إلى الآن أثمن الوثائق غير المستعملة تماماً على وجه التقريب عن تاريخ الأجور في القرن التاسع عشر، وهي في الوقت نفسه، نصب عار أشادته الارستقراطية والبورجوازية الإنكليزية لنفسها - تثبت بجلاء لا يقبل الشك، أن الربوع المرتفعة وما يقابلها من ارتفاع في سعر الأرض خلال الحرب المناهضة للعباقبة، ترجع، في جانب منها، إلى مجرد اقتطاع من الأجور بل حتى خفضها دون الحد الجسدي الأدنى، أي نتيجة تسليم جزء من الأجور الاعتيادية إلى المالك العقاري. وهناك ظروف مختلفة، من بينها هبوط قيمة النقد، وطريقة تطبيق قوانين الفقراء في المناطق الزراعية، إلخ، أتاحت إجراء هذه العملية في وقت تنامت فيه [641] إيرادات المزارعين تنامياً هائلاً وأثرى الملاك العقاريون ثراءً أسطورياً. والحق، أن إحدى الحجج الرئيسية التي أثارها الملاك العقاريون والمزارعون لفرض الرسوم الجمركية على الحبوب كانت تتلخص في أن من المستحيل جسدياً خفض أجور العمال الزراعيين أدنى من ذلك. ولم يتغير هذا الوضع من حيث الجوهر، ففي إنكلترا كما في سائر البلدان الأوروبية، ما يزال جزء من الأجور الاعتيادية، الآن كما من قبل، جزءاً مكوناً من الربح العقاري. وحين قام الكونت شافنسبوري، اللورد آشلي وقتذاك، وهو أحد الأرستقراطيين المحسنين، الذي أقلقته أوضاع العمال الصناعيين الإنكليز كثيراً، بالدفاع عنهم في البرلمان أثناء الحملة من أجل يوم عمل من عشر ساعات، نشر المدافعون عن الصناعيين، رداً على ذلك، احصائيات عن أجور العمال الزراعيين في القرى التابعة له (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرون، 5، (هـ)، البروليتاريا الزراعية في بريطانيا). وقد بينت هذه الاحصائيات بجلاء كيف أن جزءاً من الربح العقاري لهذا المُحسن ينتج ببساطة عن نهب أجور العمال الزراعيين الذي يتولاه مزارعوه

(*) تقارير مجلس العموم حول قوانين الحبوب، طبعت في 26 تموز/يوليو 1814؛ وتقارير لجنة مجلس اللوردات حول تجارة واستهلاك الحبوب، طبعت بأمر مجلس العموم في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1814. [ن. برلين].

نيابة عنه. إن نشر هذه الاحصائيات مثير للاهتمام أيضاً نظراً لأن ما تحتويه من وقائع يمكن أن يحتل مكانته البارزة إلى جانب الوقائع البشعة التي كشفت عنها لجنتا 1814 و1815. وحالما تفرض الظروف زيادة مؤقتة في أجور العمال الزراعيين، حتى يتعالى صراخ المزارعين بأن رفع الأجور إلى مستواها الاعتيادي، كما حدث في فروع صناعية أخرى، سيكون مستحيلاً وسيلحق بهم الخراب ما لم ينخفض الريع العقاري في الوقت ذاته. ها هنا اعتراف، إذن، بأن المزارعين يقطعون، مستترين بستار الريع العقاري، جزءاً من الأجور ليسلموه إلى المالك العقاري. لقد ارتفعت أجور العمال الزراعيين في إنكلترا خلال الفترة 1849 - 1859، على سبيل المثال، نتيجة تشابك ظروف القاهرة مثل: النزوح الجماعي من إيرلندا الذي قطع تدفق العمال الزراعيين من هناك؛ امتصاص الصناعة التحويلية للسكان الزراعيين امتصاصاً استثنائياً، الطلب على الجنود لخوض الحرب؛ الهجرة الاستثنائية إلى أستراليا والولايات المتحدة (كاليفورنيا)، وغير ذلك من الأسباب التي لا يمكن تناولها هنا بإسهاب. وباستثناء سوء مواسم الحصاد لأعوام 1854 - 1856 هبطت أسعار الحبوب، في المتوسط، بما يزيد عن 16% خلال هذه الفترة. وزعق المزارعون مطالبين بخفض الريع. وأفلحوا في ذلك في حالات متفرقة؛ إلا أنهم خابوا في نيل هذا المطلب، بوجه عام. فبحثوا عن مخرج بتقليص تكاليف الإنتاج، بما في ذلك الاستخدام واسع النطاق للمحركات البخارية والآلات الجديدة التي حلت محل الجياد، جزئياً، مقصية إياها عن الاستخدام الاقتصادي ومؤدية، جزئياً أيضاً، إلى فيض سكان اصطناعي من خلال إطلاق العمال الزراعيين، مما أفضى إلى هبوط جديد في الأجور. وجرى ذلك كله على الرغم من الهبوط النسبي العام في السكان الزراعيين خلال ذلك العقد بالمقارنة مع نمو عدد السكان، وعلى الرغم من الهبوط المطلق للسكان الزراعيين في بعض المناطق الزراعية الصرف⁽³²⁾ وعن ذلك تكلم فاوسيت، الذي كان آنذاك أستاذ الاقتصاد السياسي في كمبريدج، (وقد توفي عام 1884 وهو يحتل منصب المدير العام للبريد) في مؤتمر العلوم الاجتماعية في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1865:

«لقد بدأ العمال الزراعيون بالهجرة، وبدأ المزارعون بالشكوى من

(32) (جون. ت. مورتون، عن القوى المستخدمة في الزراعة John Ch. Morton, *On the Forces used in Agriculture*) محاضرة أُلقيت في جمعية الفنون والحرف اللندنية عام 1859، تعتمد وثائق أصلية، جمعت من زهاء 100 مزارع في 12 مقاطعة اسكتلندية و35 مقاطعة إنكليزية.

أنهم لن يكونوا قادرين على أن يدفعوا ريعاً مرتفعاً إلى هذا الحد، كالذي اعتادوا على دفعه، نظراً لأن العمل يغدو أغلى بسبب الهجرة». هنا نجد، إذن، أن الربح العقاري المرتفع يتطابق مباشرة مع الأجور الواطئة. وما دام سعر الأرض المرتفع مشروطاً بهذا الظرف الذي يزيد الربح، فإن ارتفاع قيمة الأرض يتطابق مع انخفاض قيمة العمل، والمستوى العالي لسعر الأرض مع المستوى المتدني لسعر العمل.

ويحدث الشيء ذاته في فرنسا.

«إن بدل الإيجار يرتفع بسبب ارتفاع أسعار الخبز والخبز والنبذ واللحم والخضار والفواكه، من جهة، وبقاء سعر العمل على حاله، من جهة أخرى. ولو قارن المسنون حسابات آبائهم، وهذا ما يعود بنا القهقري 100 عام، لوجدوا أن سعر يوم العمل في أرياف فرنسا وقتذاك يطابق بالضبط ما هو عليه اليوم. أما سعر اللحم فقد ارتفع إلى 3 أمثال ما كان عليه آنذاك. من هو ضحية هذا الانقلاب؟ أهو الشري مالك الأرض التي يؤجرها، أم الفقير الذي يفلحها؟ إن ارتفاع بدل الإيجار هو دليل على كارثة عامة». (حول آلي المجتمع في فرنسا وانكلترا، بقلم م. رويشون، الطبعة الثانية، باريس، 1837، ص 101).

(*Du Mécanisme de la Société en France et en Angleterre*, Par M. Rubichon, 2^{ème} édit., Paris, 1837, p. 101).

إليك أمثلة عن الربح كنتيجة لاقتطاع شطر من الربح الواسطي، من جهة، ومن الأجور الواسطية، من جهة أخرى.

يقول مورتون(*) الذي استشهدنا به آنفاً، وهو وكيل عقارات ومهندس زراعي، إنه، وفقاً للملاحظات المستقاة من أماكن كثيرة كانت الربوع عن العقارات المؤجرة الكبيرة أدنى من الربوع المأخوذة عن عقارات مؤجرة أصغر، والسبب يعود إلى أن «المنافسة على هذه الأخيرة أكبر، عادة، من الأولى، ونظراً لأن المزارعين الصغار الذين قلما يستطيعون اللجوء إلى أعمال أخرى غير الزراعة والملمزمين بحكم الضرورة بإيجاد أعمال ملائمة لهم غالباً ما

[643]

(*) نمة زلة قلم. فماركس يتحدث أولاً عن جون تشالمرز مورتون، ثم يورد مقتبساً عن جون لوكهارت مورتون ثانياً. [ن. برلين].

يوافقون على دفع ريع يعرفون تماماً أنه مرتفع جداً». (جون لوكهارت مورتون، موارد العقارات، إلخ، لندن، 1858، ص 116).

(John L. Morton, *The Resources of Estates etc.*, London, 1858, p. 116).

غير أن هذا الفرق في إنكلترا آيل، في رأيه، إلى الزوال بالتدريج الأمر الذي تساعد عليه إلى حد كبير، كما يعتقد، هجرة طبقة صغار المزارعين تحديداً. ويقدم مورتون نفسه مثلاً يعرض بوضوح أن الريع العقاري يتضمن اقتطاعاً من أجور المزارع نفسه، وبالتالي، وهذا مؤكد تماماً، من أجور العمال الذين استأجرهم: ويجري ذلك عند استئجار أراض تقل مساحتها عن 70 - 80 إيكراً (30 - 34 هكتاراً) حيث لا يمكن استعمال محراث يجره حصانان.

«إذا كان المستأجر لا يعمل بجهد مثل الجهد الذي يعمل به أي عامل من العمال، فإنه لا يستطيع أن يعيش على حساب ما يستأجره. وإذا ما ترك أداء العمل للمشتغلين عنده وحدهم، واكتفى بأعمال المراقبة عليهم، فإنه سيجد نفسه، في وقت ليس ببعيد، عاجزاً عن دفع الريع» (المرجع نفسه، ص 118).

ويستخلص مورتون من ذلك أنه إذا لم يكن المستأجرون في المنطقة المعنية فقراء جداً، فينبغي ألا تكون مساحة القطع المؤجرة أقل من 70 إيكراً، بحيث يمكن للمزارع أن يحتفظ بحصانين أو ثلاثة.

إنها لحكمة خارقة تلك التي يتميز بها السيد ليونس دي لافيرن عضو المعهد^(*) والجمعية الزراعية المركزية الوطنية. ففي كتابه: (الاقتصاد الريفي في إنكلترا، لندن، 1855, [The Rural Economy, 1855, *Économie Rurale de l'Angleterre*, London, 1855, [The Rural Economy, 1855, *of England etc.*]) (الاقتباس من الترجمة الإنكليزية للكتاب) يُجري المؤلف المقارنة التالية بين المنافع السنوية المستمدة من الأبقار التي تُستخدم للأعمال الزراعية في فرنسا ولا تُستخدم في إنكلترا، حيث يُستعاض عنها بالجياد (ص 42).

(*) المقصود هنا: معهد فرنسا، وهو أعلى مؤسسة علمية تضم عدة أكاديميات، وقد تأسس في العام 1795. [ن. برلين].

فرنسا	الحليب 4 ملايين جنيه اللحم 16 مليون جنيه العمل 8 ملايين جنيه	إنكلترا	الحليب 16 مليون جنيه اللحم 20 مليون جنيه العمل - - -
	28 مليون جنيه		36 مليون جنيه

إن المنتج الأكبر يرجع في هذه الحالة، كما يشير هو في معطياته، إلى أن الحليب في إنكلترا أغلى مما في فرنسا بمقدار الضعف في حين أنه يفترض سعراً واحداً للحم في كلا البلدين (ص 35)؛ وعليه، إذا انخفضت قيمة الحليب الإنكليزي إلى 8 ملايين، فإن قيمة المنتج الإجمالي في إنكلترا تنخفض إلى 28 مليون جنيه كما هو الحال في فرنسا. لعل ذلك يتجاوز الحد طالما أن السيد لافيرن يدخل في حسابه، في آن واحد، كميات مختلفة من المنتج وفارق الأسعار: وعليه، حين تنتج إنكلترا منتجات معينة بسعر أغلى من فرنسا، - وهذا لا يعني سوى أرباح أكبر للمستأجرين والملاك العقاريين، - فإن ذلك يبدو بمثابة تفوق للزراعة الإنكليزية.

[644] أما أن السيد لافيرن لا يتميز بمعرفة العلامات الاقتصادية للزراعة الإنكليزية فحسب، بل ويشاطر المزارعين والملاك العقاريين الإنكليز خرافاتهم، فذلك ما يثبته على الصفحة 48:

«ثمة ضرر كبير يقترون، عادة، بزراعة الحبوب. فهي تستنزف التربة التي تثبت عليها».

ولا يقتصر اعتقاد السيد لافيرن على أن المزروعات الأخرى لا تُنزل مثل هذا الضرر، بل يرى أيضاً أن محاصيل الأعلاف والدرنات تغني التربة:

«إن النباتات العلفية تستمد العناصر الرئيسية لنموها من الهواء وتعطي للتربة أكثر مما تأخذ منها، وعليه، فإنها تسهم مباشرة، وعبر تحويلها إلى روث حيواني، مساهمة ثنائية في التعويض عن الضرر الذي تنزله الحبوب وغيرها من المحاصيل التي تستنزف التربة عموماً؛ وعليه، ثمة مبدأ يوجب أن يُصار، على الأقل، إلى أن تُزرع هذه بصورة متناوبة بدل الحبوب؛ ففي ذلك تتلخص الدورة الزراعية في نورفولك (ص 50 - 51).

لا عجب إذن أن السيد لافيرن، إذ يؤمن بالحكايات الخرافية عن الريف الإنكليزي فإنه يصدّق هذه الأخيرة أيضاً في أن أجور العمال الزراعيين الإنكليز قد فقدت طابعها الشاذ القديم بعد إلغاء قوانين الحبوب. أنظر ما قلناه بهذا الصدد في (رأس المال،

الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرين، 5، ص 701 - 729(*) ولنصغ أيضاً إلى ما قاله السيد جون برايت في الخطاب الذي ألقاه في برمنغهام، في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر 1865. فبعد أن تحدث عن الخمسة ملايين عائلة غير الممثلة في البرلمان، مضى إلى القول:

«يوجد بين هؤلاء مليون، أو أكثر من مليون في المملكة المتحدة مدرجين في القائمة التعيسة للفقراء المعوزين. وهناك مليون آخر ممن يقفون فوق مستوى الفقر، ولكنهم يعيشون دوماً في خطر التحول إلى فقراء. وإن وضعهم وآفاقهم ليست أفضل من ذلك. وانظروا أخيراً إلى هذه الفئات الجاهلة، السفلى لهذا الجزء من المجتمع. أنظروا إلى حالتهم المزرية، إلى فقرهم، إلى عذاباتهم، إلى يأسهم التام. حتى في الولايات المتحدة، بل وفي الولايات الجنوبية خلال عهد العبودية، كان لكل زنجي أمل في نيل الحرية يوماً ما. أما بالنسبة لهؤلاء الناس، لهذه الجمهرة من أدنى الفئات في بلادنا فلا يوجد - وعلي أن أقول ذلك صراحة - أي أمل في تحسن ما ولا سعي إلى ذلك. هل قرأتم الملاحظة التي نشرت مؤخراً في الصحف عن جون كروس من دورسيت شاير، وهو عامل زراعي؟ لقد اشتغل 6 أيام في الأسبوع، ويشهد له رب عمله ببراعة الأداء، بعد أن عمل له 24 عاماً بأجر 8 شلنات في الأسبوع. إن لجون كروس عائلة مؤلفة من سبعة أطفال، ينبغي أن يعيّلها بهذه الأجور في كوخه. وابتغاء تدفئة زوجته العليلة وطفله الرضيع أخذ - وقد يقولون بلغة القانون سرق - سياجاً خشبياً لا تزيد قيمته عن 6 بنسات. وحكم عليه قضاة الصلح على هذا الجرم بحبسه 14 أو 20 يوماً. وبوسعي أن أقول لكم إن هناك آلاف مؤلفة من الحالات المماثلة لحالة جون كروس في أرجاء البلاد، وبخاصة في الجنوب، وإن وضع هؤلاء الناس ليبغ من السوء مبلغاً يتعذر معه على أي مدقق حصيف أن يحلّ لغز تمكنهم من سد حاجاتهم. والآن وجهوا أنظاركم إلى أرجاء البلاد وأنظروا إلى هذه الملايين الخمسة من العوائل، وإلى الوضع اليائس لهذه الفئة من السكان. ألا يحق للمرء القول إن هذا القسم من الأمة المحروم من حق الانتخاب يكدر ويكدر على الدوام

[645]

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 701-725، [الطبعة العربية، الفصل 23(هـ) البروليتاريا الزراعية في بريطانيا، ص 826-858].

من دون أن ينعم بالراحة؟ قارنوا وضعه مع وضع الطبقة السائدة - ولكن إذا تكلمت على هذا النحو فستلصق بي تهمة الشيوعية. . ولكن قارنوا هذه الجمهرة من الناس الكبيرة، الكادحة، المحرومة من حق الانتخاب، بذلك القسم من السكان الذي يمكن اعتباره طبقات سائدة. أنظروا إلى ثروة أولاء، وأبهتهم، وترفهم. أنظروا إلى تعبهم - فلهم هم أيضاً تعب، ولكنه تعب من التخمّة - وأبصروا كيف يهرعون من مكان إلى مكان، وكأنهم يعتبرون أن معنى الحياة كله يتلخص في البحث عن ملذات جديدة» (صحيفة مورننغ ستار *Morning Star**)، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1865).

نمضي الآن لنبين كيف يجري خلط العمل الفائض، وبالتالي المنتج الفائض عموماً، بالربيع العقاري، هذا الجزء من المنتج الفائض، المحدّد - على الأقل على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي - تحديداً خاصاً، نوعياً وكمياً. إن الأساس الطبيعي للعمل الفائض عموماً، أي الشرط الطبيعي الذي لا يقدو هذا العمل بدونه ممكناً، هو أن الطبيعة - سواء في منتجات الأرض، المنتجات النباتية أو الحيوانية، أم منتجات صيد الأسماك، إلخ - تقدم أسباب العيش الضرورية في حال إنفاق مقدار من وقت العمل لا يتلغ كامل يوم العمل. إن هذه الإنتاجية الطبيعية للعمل الزراعي (ويندرج ضمن ذلك الجمع البسيط للثمار وقصص الحيوان، وصيد الأسماك، وتربية المواشي) هي أساس كل عمل فائض لأن كل عمل يتوجه في الأصل، بادئ الأمر، إلى تملك وإنتاج المواد الغذائية. (وتقدم الحيوانات في الوقت نفسه الجلود للدفء في المناخات الباردة؛ وعلاوة على ذلك تستخدم الكهوف للسكن، إلخ).

ونجد هذا الخلط نفسه بين المنتج الفائض والربيع العقاري عند السيد دوف (**)، وإنّ يكنّ بتعابير مغايرة. في الأصل لم يكن عمل الفلاحة منفصلاً عن العمل الصناعي؛ وكان الثاني ملحقاً بالأول. وإن العمل الفائض والمنتج الفائض للقبيلة التي تمتن الزراعة، والجماعة القرابية أو الأسرة، يتضمنان كلاً من العمل الزراعي والعمل الصناعي. وقد

(*) صحيفة يومية إنكليزية، ناطقة باسم أنصار التجارة الحرة، صدرت بين عام 1856 و1869. [ن. برلين].

(**) باتريك. إي. دوف، عناصر علم السياسة، إدنبرة، 1854، ص 264-273. [ن. برلين].
(Patrick E. Dove, *The Elements of Political Science*, Edinburgh, 1854, p. 264-273).

سارا معاً يداً بيد. فقنص الحيوان وصيد الأسماك والفلاحة مستحيلة من دون أدوات مناسبة. وكان الغزل والنسج والخ. يُمارسان بادی الأمر، كعمل ثانوي بالنسبة للعمل الزراعي.

لقد بيّنا من قبل أن عمل العامل المفرد ينقسم إلى عمل ضروري وعمل فائض، ويمكن أيضاً تقسيم العمل الإجمالي للطبقة العاملة بالطريقة ذاتها، بحيث أن جزأه الذي [646] يُنتج وسائل عيش الطبقة العاملة كلها (بما في ذلك وسائل الإنتاج اللازمة لهذا الغرض)، يؤدي العمل الضروري للمجتمع بأسره. أما العمل الذي تؤديه بقية الطبقة العاملة كلها فيمكن اعتباره عملاً فائضاً. غير أن العمل الضروري لا يتضمن، بأي حال، العمل الزراعي وحده، بل يتضمن أيضاً العمل الذي ينتج سائر المنتجات الباقية التي تندرج بالضرورة في الاستهلاك الوسطي للعمال. زد على ذلك، أن البعض لا يؤدي، من وجهة النظر الاجتماعية، سوى عمل ضروري لأن الآخرين لا يؤدون سوى عمل فائض، والعكس بالعكس. وما هذا إلا تقسيم للعمل فيما بينهم. والحال كذلك أيضاً بالنسبة إلى تقسيم العمل بين العمال الزراعيين والصناعيين عموماً. إن الطابع الصناعي الصرف للعمل في هذا الجانب يقابل العمل الزراعي الصرف في الجانب الآخر. وإن هذا العمل الزراعي الصرف ليس ذي منشأ طبيعي بل هو بالأحرى نتاج تطور اجتماعي، علماً بأنه نتاج حديث تماماً لم يتحقق بعد في كل مكان، وهو يقابل مرحلة محددة تماماً من تطور الإنتاج. ومثلما أن جزءاً من العمل الزراعي يتشياً في منتجات تخدم إما كمواد للترف أو تؤلف مواد أولية صناعية، ولكنها لا تدخل في مواد غذائية، ناهيك عن المواد الغذائية للجماهير الشعبية، كذلك فإن جزءاً من العمل الصناعي يتشياً، من جهة أخرى، في منتجات تخدم كمواد استهلاك ضرورية للعمال الزراعيين وغير الزراعيين على حد سواء. وإن من الخطأ النظر إلى هذا العمل الصناعي - من وجهة النظر الاجتماعية - بوصفه عملاً فائضاً. ذلك أن جزءاً منه هو عمل ضروري شأن الجزء الضروري من العمل الزراعي. فما هذا إلا شكل منفصل لجزء معين من العمل الصناعي الذي كان مرتبطاً في السابق بصورة طبيعية مع العمل الزراعي، وهو تنمة ضرورية متبادلة للعمل الزراعي الصرف الذي انفصل الآن عنه. (إذا نظرنا للأمور من الوجهة المادية الصرف فإن 500 نساج ممن يعملون بواسطة آلات ميكانيكية، مثلاً، ينتجون منسوجات أكثر بكثير مما يلزم لإكسائهم هم بالذات).

أخيراً ينبغي لنا أن نتذكر، عند معاينة أشكال تجلّي ظاهرة الربيع العقاري، أي بدل الإيجار الذي يدفع لمالك الأرض تحت إسم الربيع العقاري لقاء استعمال الأرض، سواء

لأغراض إنتاجية أم استهلاكية، أن سعر الأشياء التي لا تمتلك، في ذاتها ولذاتها، أية قيمة، أي إما لأنها ليست نتاج عمل، مثل الأرض، أو على الأقل لا يمكن تجديد إنتاجها بواسطة العمل، مثل الآثار التاريخية والأعمال الفنية لكبار المبدعين، إلخ - إنما يمكن أن يتحدد بعوامل عرضية جداً. ولكيما يُباع شيء ما، لا يتطلب الأمر أكثر من أن يكون قابلاً للاحتكار ونقل الملكية.

* * *

هناك ثلاثة أخطاء رئيسية تلمس تحليل الربح العقاري، ينبغي تحاشيها عند معالجته. [647]

1 - الخلط بين مختلف أشكال الربح التي تقابل درجات مختلفة من تطور عملية الإنتاج الاجتماعية.

مهما يكن الشكل الخاص للربح، فإن سائر نماذجه تشترك في الخاصية التالية، وهي أن الاستيلاء على الربح هو الشكل الاقتصادي الذي تتحقق به الملكية العقارية، وأن الربح العقاري، بدوره، يفترض سلفاً وجود ملكية عقارية، ملكية أفراد معينين لقطع معينة من الكرة الأرضية، سواء كان المالك شخصاً يمثل الجماعة المشاعية، كما في آسيا ومصر، إلخ، أو كانت هذه الملكية العقارية عرضاً من أعراض امتلاك أفراد معينين للمنتجين المباشرين امتلاكاً شخصياً، كما في ظل النظام العبودي ونظام القنانة، أو كانت محض ملكية خاصة يحوزها غير المنتجين من الطبيعة، أي محض لقب بملكية للأرض، أو أخيراً، كانت علاقة مباشرة بالأرض، علاقة تبدو بمثابة تملك وإنتاج المنتجات في قطع معينة من الأرض من قبل منتجين مباشرين يمارسون عملاً معزولاً وغير متطور اجتماعياً، كما في حالة المستوطنين في المستعمرات وصغار الفلاحين المالكين.

إن هذا الطابع المشترك في مختلف أشكال الربح - نعني التحقيق الاقتصادي للملكية العقارية، الوهم الحقوقي الذي يتمتع بفضله أفراد مختلفون بحق الامتلاك الحصري لمساحة معينة من الكرة الأرضية - يقود إلى إغفال التمايزات.

2 - إن كل ربح عقاري هو فائض قيمة، منتوج عمل فائض. وهذا الربح في شكله غير المتطور، أي في شكل الربح العيني، لا يزال يمثل على نحو مباشر منتوجاً فائضاً. من هنا منبع الخطأ في الظن أن الربح الذي يوافق نمط الإنتاج الرأسمالي ويشكل فائضاً على الربح، أي على ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتألف هو ذاته من فائض قيمة (عمل فائض) - إن هذا الجزء الخاص والمميز من مكونات فائض القيمة سوف يجد

تفسيره الوافي بمجرد تفسير الشروط العامة لوجود فائض القيمة والربح عموماً. وهذه الشروط هي: إن على المنتجين المباشرين أن يعملوا وقتاً أطول مما يلزم لتجديد إنتاج قوة عملهم وتجديد إنتاجهم هم بالذات. أي يتوجب عليهم أن يؤدوا، على العموم، عملاً فائضاً. وهذا هو الشرط الذاتي. أما الشرط الموضوعي فهو أن عليهم أن يكونوا قادرين على أداء عمل فائض؛ وإن الشروط الطبيعية ينبغي أن تتوافر على نحو معين بحيث إن جزءاً من وقت عملهم المتاح يكفي لتجديد إنتاجهم وبقائهم الذاتي كمنتجين، وإن إنتاج وسائل عيشهم الضرورية لا يستهلك قوة عملهم بالكامل. لكن خصب الطبيعة [648] يؤلف هنا حدّاً، فهو نقطة انطلاق، وقاعدة. أما تطور قدرة إنتاجية عملهم الاجتماعية فيؤلف الحدّ الآخر. وإذا نظرنا إلى الأمر بتفصيل أكبر - بما أن إنتاج المواد الغذائية هو الشرط الأول والأساس لحياة المنتجين المباشرين ولأي إنتاج عموماً - فإن العمل المستخدم في هذا الإنتاج، أي العمل الزراعي بأوسع معنى اقتصادي للكلمة، ينبغي أن يكون مثمراً بما فيه الكفاية بحيث يمنع امتصاص كامل وقت العمل المتاح في إنتاج المواد الغذائية للمنتجين المباشرين، أي أن يجعل العمل الزراعي الفائض وبالتالي المنتج الزراعي الفائض شيئاً ممكناً. وبعد: لا بد من أن يكون إجمالي العمل الزراعي - العمل الضروري والعمل الفائض - الذي يؤديه شطر من المجتمع كافياً لإنتاج المواد الغذائية الضرورية للمجتمع بأسره، أي للعمال غير الزراعيين أيضاً؛ أي ينبغي أن يكون هذا التقسيم الكبير للعمل بين الزراعيين والصناعيين ممكناً، شأن تقسيم الزراعيين إلى منتجي مواد غذائية، ومنتجي مواد أولية. ورغم أن عمل المنتجين المباشرين للمواد الغذائية ينشطر، بالنسبة إليهم، إلى عمل ضروري وعمل فائض، فإنه لا يمثل، من ناحية صلته بالمجتمع، سوى العمل الضروري اللازم لإنتاج المواد الغذائية. وبالمناسبة، فإن الشيء نفسه يصحّ على كل تقسيم للعمل في نطاق المجتمع بأسره، خلافاً لتقسيم العمل في نطاق ورشة عمل مفردة. إنه العمل الضروري لإنتاج أصناف خاصة من الأشياء، لإشباع حاجة المجتمع الخاصة إلى هذه الأشياء الخاصة. وإذا كان هذا التقسيم متناسباً، فإن منتجات من مختلف المجموعات تُباع بموجب قيمها (ومع التطور اللاحق بموجب أسعار إنتاجها)، أو تُباع بموجب أسعار هي تحويلات لهذه القيم أو لأسعار الإنتاج التي تحددها قوانين عامة. ولا يتجلى قانون القيمة في الواقع بالنسبة إلى سلع أو أشياء مفردة بل يتجلى كل مرة بالنسبة إلى إجمالي منتجات ميادين الإنتاج الاجتماعية التي انفصلت بفضل تقسيم العمل؛ بحيث لا يُكرّس لأية سلعة مفردة أكثر من وقت العمل الضروري فحسب، بل ولا يُكرّس لمختلف مجموعات السلع إلّا الكمية النسبية الضرورية من

إجمالي وقت العمل الاجتماعي. وتبقى القيمة الاستعمالية شرطاً لذلك. ولكن إذا كانت القيمة الاستعمالية لسلعة مفردة تتوقف على قدرتها، في ذاتها ولذاتها، على إشباع حاجة ما، فإن القيمة الاستعمالية لكتلة معينة من المنتجات الاجتماعية تتوقف على ما إذا كانت تناسب، من حيث الكمية، حاجة اجتماعية محددة إلى منتج كل صنف خاص، وتتوقف بالتالي على التقسيم المناسب للعمل بين مختلف ميادين الإنتاج وفقاً لهذه الحاجة الاجتماعية المحددة كمياً. (ينبغي تناول هذه النقطة ارتباطاً بتوزيع رأس المال [649] على مختلف ميادين الإنتاج). إن الحاجة الاجتماعية، أي القيمة الاستعمالية على النطاق الاجتماعي، تظهر هنا كعامل مقرر لكمية العمل الاجتماعي الإجمالي التي تغدو من نصيب مختلف ميادين الإنتاج الخاصة. ولكن ما هذا سوى القانون نفسه الذي تجلى في حالة السلعة المفردة، وهو بالتحديد: إن قيمتها الاستعمالية هي الشرط المسبق لقيمتها التبادلية أي قيمتها. ولا تتعلق هذه النقطة بالعلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض إلا إذا أدى خرق هذا التناسب إلى تعذر تحقيق قيمة السلعة، وبالتالي تعذر تحقيق ما تتضمنه من فائض قيمة. لنفرض على سبيل المثال أنه جرى إنتاج أقمشة قطنية أكثر مما ينبغي نسبياً، رغم أن وقت العمل المتحقق في هذا المنتج الإجمالي، أي في هذه الأقمشة، لا يزيد عن وقت العمل الضروري لذلك في ظل الشروط المعطاة. ولكن جرى، بوجه عام، إنفاق عمل اجتماعي أكثر مما ينبغي في هذا الفرع الخاص؛ بتعبير آخر أن قسماً من المنتج عديم النفع. ويُبَاع المنتج الكلي كما لو أنه تم إنتاجه بالنسبة الضرورية. إن هذا الحد الكمي المفروض على حصص وقت العمل الاجتماعي التي يمكن إنفاقها بصورة عقلانية في مختلف ميادين الإنتاج الخاصة، ليس سوى التعبير الأكثر تطوراً عن قانون القيمة عموماً، رغم أن وقت العمل الضروري يرتدي معنى آخر هنا. فثمة فقط هذا القدر أو ذاك من وقت العمل مما يلزم لإشباع حاجة اجتماعية. إن الحدود التي تبرز هنا إنما ترجع إلى القيمة الاستعمالية. إذ لا يستطيع المجتمع أن يُنفق إلا هذا القدر من وقت عمله الإجمالي لأجل هذا الصنف المنفرد من المنتجات، في ظل شروط إنتاج معينة. ولكن الشروط الذاتية والموضوعية الخاصة بالعمل الفائض وفائض القيمة، لا شأن لها عموماً بالشكل الملموس المحدد، الذي يتخذه الربح أو الربح. فهي تنطبق على فائض القيمة بما هو عليه، مهما يكن الشكل الخاص الذي يرتديه. لذلك فإنها لا تفسر الربح العقاري.

3 - من السمات الخاصة في الإنماء الذاتي لقيمة الملكية العقارية اقتصادياً، أي في تطور الربح العقاري، أن مقداره لا يتحدد، بأي حال، بأفعال متلقي هذا الربح، بل

يتحدد بفعل تطور العمل الاجتماعي المستقل عن أفعاله، والذي لا يُسهم هو فيه أي إسهام. ولذا، فإن من السهل الاعتقاد بوجود شيء يؤلف خاصية مميزة للربيع (وللمنتوج الزراعي عموماً) في حين أن ذلك يمثل سمة مشتركة لسائر فروع الإنتاج ولسائر المنتجات، على أساس الإنتاج السلعي، وبخاصة الإنتاج الرأسمالي الذي هو إنتاج سلعي بكامل مداه.

[650] إن مستوى الربيع العقاري (ومعه قيمة الأرض) ينمو بنمو التطور الاجتماعي كنتيجة لإجمالي العمل الاجتماعي. فالتطور الاجتماعي يفضي إلى نمو سوق منتجات الأرض والطلب عليها، من جهة، ومن جهة أخرى ينمو الطلب المباشر على الأرض ذاتها كشرط للإنتاج تتنافس عليه سائر فروع الأعمال الممكنة، حتى وإن لم تكن زراعية. وإن توخينا الدقة، فإن الربيع، وكذلك قيمة الأرض، ونقصر هنا الحديث على الربيع الزراعي الفعلي، يتطور بتطور سوق منتجات الأرض، وبالتالي تزايد عدد السكان غير الزراعيين بما يمتلكون من حاجات وطلب على المواد الغذائية من هنا، والمواد الأولية، من هناك. ومما يلزم طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي أنه يقلص باستمرار عدد السكان العاملين في الزراعة بالقياس إلى غير العاملين فيها، لأن نمو رأس المال الثابت في الصناعة (بالمعنى الضيق) على حساب رأس المال المتغير إنما يقترن بنمو مطلق لرأس المال المتغير رغم تناقصه النسبي؛ أما في الزراعة فإن رأس المال المتغير اللازم لزراعة قطعة أرض معينة يتناقص بصورة مطلقة؛ وعليه، لا يمكن لرأس المال المتغير أن ينمو إلا حين تتم زراعة أرض جديدة، وهذا يفترض بدوره نمواً أكبر لعدد السكان غير الزراعيين. الواقع، لا تمثل هذه الظاهرة، خاصية مميزة للزراعة ومنتجاتها. على العكس، فالشيء نفسه يصحّ على سائر فروع الإنتاج الأخرى ومنتجاتها، القائمة على أساس الإنتاج السلعي، وشكله المطلق، أي الإنتاج الرأسمالي.

إن هذه المنتجات سلع، قيم استعمالية تمتلك قيمة تبادلية قابلة للتحقق، قابلة للتحويل إلى نقد، ولكن في نطاق ما تؤلف السلع الأخرى مُعادلاً لها، وتقف منتجات أخرى في مواجهتها كسلع وقيم؛ أي بمقدار ما لا يتم إنتاجها كوسائل عيش مباشرة لمنتجاتها، بل كسلع، كمنتجات لا تغدو قيماً استعمالية إلا عبر تحويلها إلى قيمة تبادلية (نقد)، عبر الانفصال عنها. إن سوق هذه السلع يتسع من جراء التقسيم الاجتماعي للعمل؛ وإن فصل الأعمال المنتجة عن بعضها يحوّل منتجات كل منها إلى سلع بصورة متبادلة، إلى مُعادلات لبعضها بعضاً، ويجعلها تخدم بمثابة سوق لبعضها البعض بصورة متبادلة. وليس هنا من شيء خاص يميز منتجات الزراعة.

ولا يمكن للربح أن يتطور إلى ربح نقدي إلا على أساس الإنتاج السلعي، أو بصورة أدق، الإنتاج الرأسمالي، ويتطور الربح بمقدار ما يتحول الإنتاج الزراعي إلى إنتاج سلعي، أي بمقدار ما يتطور الإنتاج غير الزراعي في مواجهته، بصورة مستقلة، ذلك لأن [651] المنتجات الزراعية تغدو سلعاً، قيمة تبادلية، قيمة، بنفس هذا المقدار. وبمقدار ما يتطور الإنتاج السلعي وبالتالي إنتاج القيمة بتطور الإنتاج الرأسمالي، يتطور أيضاً إنتاج فائض القيمة والمنتج الفائض. ولكن بمقدار ما يتطور هذا الأخير، تنمو قدرة الملكية العقارية في الاستيلاء على جزء متزايد أبداً من فائض القيمة هذا، بتوسط احتكارها للأرض، فترفع بذلك قيمة ريعها وسعر الأرض ذاته. ولكن الرأسمالي لا يزال يلعب دوراً فاعلاً في تطوير فائض القيمة وهذا المنتج الفائض. أما دور المالك العقاري فينحصر في الاستيلاء على حصة متزايدة أبداً من المنتج الفائض وفائض القيمة، من دون أن يُسهم في تزايدها. هذه هي الخصوصية التي تميز وضعه، وليس واقع أن قيمة منتجات الأرض، وبالتالي قيمة الأرض نفسها، تنمو باستمرار بمقدار ما يتوسع سوقها، ويتنامى الطلب وينمو معه عالم السلع الذي يقف في مواجهة منتجات الأرض، أو بتعبير آخر بقدر ما تنمو جمهرة منتجي السلع غير الزراعيين والإنتاج السلعي غير الزراعي. ولكن بما أن ذلك يحصل من دون أن يفعل المالك العقاري شيئاً، فإنه يرى أن ثمة خاصية فريدة في ظاهرة أن كتلة القيمة، كتلة فائض القيمة وتحول جزء من فائض القيمة هذا إلى ربح عقاري تتوقف على عملية الإنتاج الاجتماعية وتطور الإنتاج السلعي عموماً. ولهذا السبب يسعى دوف(*)، على سبيل المثال، إلى تفسير الربح على هذا الأساس. فهو يقول إن الربح لا يتوقف على كتلة المنتجات الزراعية بل على قيمتها؛ ولكن هذه الأخيرة تتوقف على كتلة وإنتاجية السكان غير الزراعيين. غير أن مثل هذا القول ينطبق على أي منتج آخر، حيث أنه لا يتطور كسلعة إلا بتزايد كتلة وتنوع السلع الأخرى التي تؤلف مُعادلات له. ولقد سبق أن بينا ذلك في عرضنا العام لنظرية القيمة. فمن جهة تتوقف قابلية منتج ما للتبادل عموماً على تنوع السلع الماثلة خارجه(**) ومن جهة أخرى تتوقف بخاصة على الكمية التي يمكن بها إنتاج هذا المنتج كسلعة.

إن المُنتج - في الصناعة أم في الزراعة على السواء - منظوراً إليه لوحده، لا يُنتج قيمة أو سلعة. فمنتوجه لا يتحول إلى قيمة وسلعة إلا في ظل علاقات اجتماعية معينة. أولاً، بمقدار ما يتجلى كتعبير عن عمل اجتماعي، أي بمقدار ما يتجلى وقت عمل

(*) دوف، المرجع نفسه، ص 279.

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 103، [الطبعة العربية، ص 125-126]. [ن. برلين].

المُنتج المعني كجزء من وقت العمل الاجتماعي عموماً؛ ثانياً، إن هذا الطابع الاجتماعي [652] لعمل المنتج يتجلى، كطابع اجتماعي ملازم لمنتوجه، في الطابع النقدي لهذا المنتج، وفي قابليته العامة للتبادل التي يقررها السعر.

وعليه، إذا جرى تفسير فائض القيمة، أو، بنظرة أضيق، تفسير المنتج الفائض عموماً، عوضاً عن تفسير الربح من جهة، فإن هناك خطأ يُرتكب من جهة أخرى، وهو إضفاء الطابع الذي يسم جميع المنتجات كسلع وقيم، على المنتجات الزراعية حصراً. يجري تسطيح ذلك التفسير أكثر، عبر الانتقال من التحديد العام للقيمة إلى تحقيق قيمة سلعة معينة. فلا يمكن لأية سلعة أن تحقق قيمتها إلّا في عملية التداول، أما إذا كانت تتحقق أو إلى أي مدى تتحقق، فذلك يتوقف كل مرة على شروط السوق.

وعليه، لا تتمثل الخصوصية المميزة للربح العقاري في أن المنتجات الزراعية تتطور إلى قيم وكقيم، أي لا تتمثل في أنها تقف كسلع في مواجهة السلع الأخرى، وفي أن المنتجات غير الزراعية تقف إزاءها كسلع، أو في أنها تتطور كتعبيرات خاصة عن العمل الاجتماعي. إن الخصوصية المميزة تكمن في نمو سطوة الملكية العقارية في الاستيلاء على جزء متزايد أبداً من هذه القيم التي تُخلق دون مساهمة منها، وبذا يتحول جزء متنام أبداً من فائض القيمة إلى ربح عقاري، وذلك بموازاة الشروط التي تتطور فيها المنتجات الزراعية إلى قيم (سلع) وبموازاة شروط تحقق قيم هذه المنتجات.

* * *

الفصل الثامن والثلاثون

الربيع التفاضلي: نظرة عامة

ننطلق في تحليل الربيع العقاري، بادیء ذي بدء، من الافتراض بأن المنتجات التي تدفع ربيعاً من هذا النوع - نقصد بذلك تحوّل جزء من فائض قيمتها، وبالتالي تحوّل جزء من سعرها الكليّ إلى ربيع - تُباع مثل سائر السلع الأخرى، بموجب أسعار إنتاجها؛ ويكفي لغرضنا أن نقتصر على تناول المنتجات الزراعية، أو أن نضيف منتجات المناجم أيضاً. ونقصد هنا أن أسعار بيع هذه المنتجات تساوي عناصر كلفتها (قيمة ما استُهلك من رأس المال الثابت ورأس المال المتغيّر) زائداً ربحاً يتحدد بموجب معدل الربح العام، ويُحتسب على أساس رأس المال الكليّ المسلف، بشقيه المستهلك وغير المستهلك. ونفترض، إذن، أن الأسعار الوسيطة لبيع هذه المنتجات تساوي أسعار إنتاجها. ويبرز الآن السؤال: كيف يمكن للربيع العقاري أن يظهر في ظل هذه الفرضية، أي كيف يتحوّل جزء من الربح إلى ربيع عقاري، بحيث يمكن أن يؤوّل جزء من سعر السلعة إلى المالك العقاري.

إبتغاء عرض الطابع العام لهذا الشكل من الربيع العقاري، دعونا نفترض أن غالبية المصانع في بلد من البلدان تُدار بالمحركات البخارية، وأن عدداً قليلاً منها يُدار بمساقط المياه الطبيعية. ولنفترض أيضاً أن سعر الإنتاج في فروع الصناعة المعنية يبلغ 115 وحدة لكتلة من السلع يُستهلك فيها رأسمال مقداره 100 وحدة. إن الربح البالغ 15% لا يُحسب على أساس رأس المال المستهلك البالغ 100 وحدة، بل على أساس رأس المال

الكلي المستخدم في إنتاج هذه القيمة السلعية. إن سعر الإنتاج(*) هذا، كما يتنا من قبل، لا يتحدد بسعر الكلفة الفردي لكل صناعي منتج على انفراد، بل بسعر الكلفة الذي [654] تقتضيه السلعة في المتوسط في ظل الشروط الوسطية لرأس المال الكلي والموظف في فرع الإنتاج المعني. وهذا، في الواقع، هو سعر إنتاج السوق، سعر السوق الوسطي كشيء متميز عن مقاديره المتذبذبة. ففي شكل سعر السوق، ثم لاحقاً في شكل النظم لأسعار السوق أو سعر إنتاج السوق إنما تتجلى، عموماً، طبيعة قيمة السلعة وتحديد القيمة لا بوقت العمل الضروري لمنتج مفرد معين كي يُنتج كما معيناً من السلع أو عدداً من السلع المفردة، بل بوقت العمل الضروري اجتماعياً، وقت العمل اللازم في ظل شروط إنتاج اجتماعية وسطية معينة، لإنتاج الكم الإجمالي اللازم اجتماعياً من السلع المتنوعة الماثلة في السوق.

وبما أن النسب العددية المحددة لا أهمية لها البتة هنا، فإننا سنفترض علاوةً على ذلك أن سعر الكلفة في المصانع المدارة بالقوة المائية تبلغ 90 وحدة بدلاً من 100. وبما أن سعر إنتاج كتلة السلع النازمة للسوق = 115، مع ربح قدره 15%، فإن الصناعيين الذين يديرون آلاتهم بالقوة المائية سيبيعون بـ 115 أيضاً، أي بموجب متوسط السعر الناظم لسعر السوق. وعليه، سيبلغ ربحهم 25 وحدة بدلاً من 15؛ وإن سعر الإنتاج الناظم سيسمح لهم بجني ربح إضافي يبلغ 10%، لا لأنهم يبيعون سلعهم بما يفوق سعر الإنتاج بل لأنهم يبيعونها حسب سعر الإنتاج هذا، لأن سلعهم تُنتج ورأسمالهم ينشط في ظل شروط مؤاتية للغاية، وهي شروط أفضل من المستوى الوسطي السائد في هذا الميدان.

وهنا يتضح، على الفور، أمران:

أولاً - إن الربح الإضافي لأولئك المنتجين الذين يستخدمون مساقط المياه الطبيعية كقوة محرّكة يشبه، بادئ ذي بدء، أي ربح إضافي آخر (لقد بحثنا مقولة الربح الإضافي عندما تناولنا أسعار الإنتاج) فهو ليس نتيجة عرضية لصفقات جارية في عملية التداول، أو تقلبات عرضية في أسعار السوق. فهذا الربح الإضافي يساوي إذن الفرق بين سعر الإنتاج الفردي لهؤلاء المنتجين المشتغلين في ظروف أفضل وسعر الإنتاج الاجتماعي العام الذي ينظم سوق سائر ميادين الإنتاج هذه. إن هذا الفرق يساوي زيادة سعر الإنتاج العام

(*) في الطبعة الأولى ورد: عملية إنتاج (Produktionprozess)، وليس سعر الإنتاج (Produktionspreis). صححت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

للسلسلة على سعر إنتاجها الفردي. إن الحدين الناظرين لهذه الزيادة هما سعر الكلفة الفردي وبالتالي سعر الإنتاج الفردي، من هذا الجانب، وسعر الإنتاج العام، في الجانب الآخر. إن قيمة السلعة التي يتم إنتاجها بالقوة المائية هي أصغر، لأن الكمية الإجمالية [655] من العمل اللازم لإنتاجها هي أقل، أي بالضبط كمية أقل من العمل الذي يدخل الإنتاج في شكل متشبيء، كجزء من قيمة رأس المال الثابت. إن العمل المستخدم هنا أكثر إنتاجية، وقدرة إنتاجية الفردية أكبر من تلك التي يتمتع بها العمل المستخدم في غالبية المصانع المماثلة. وتتجلى قدرة إنتاجية الأكبر في أن إنتاج الكتلة نفسها من السلع يتطلب كمية من رأس المال الثابت أقل، وكمية من العمل المتشبيء أقل مما يلزم في مصانع أخرى، وكمية أقل من العمل الحي أيضاً، نظراً لأن الدولار المائي لا يحتاج إلى تسخين. إن القدرة الإنتاجية الفردية الأكبر هذه التي يتمتع بها العمل المستخدم تخفض القيمة كما تخفض سعر الكلفة، فتخفض، بالتالي، سعر إنتاج السلعة. ويتجلى ذلك بالنسبة إلى الصناعي في تدني سعر كلفة السلعة، وهو يُنفق مقداراً أقل على العمل المتشبيء كما يُنفق مقداراً أقل على الأجور لأنه يستخدم قدراً أقل من قوة العمل الحي. وبما أن سعر كلفة سلعته أدنى، فإن سعر إنتاجه الفردي أدنى بالمثل. فسعر الكلفة عنده يبلغ 90 وحدة بدلاً من 100. وعليه، فإن سعر الإنتاج الفردي بالنسبة له يبلغ $103\frac{1}{2}$ بدلاً من 115 ($115:100 = 90:103\frac{1}{2}$). وإن الفرق بين سعر إنتاجه الفردي وسعر الإنتاج العام يتحدد بالفارق بين سعر الكلفة الفردي وسعر الكلفة العام. وهذا أحد المقادير التي تعين حدود ربحه الإضافي الفائض(*) أما المقدار الآخر فهو سعر الإنتاج العام الذي يشترك في تكوينه معدل الربح العام كأحد العوامل النازمة له. فإذا أصبح الفحم أرخص، فإن الفارق بين سعر الكلفة الفردي وسعر الكلفة العام يتقلص كما يتقلص ربح الصناعي الإضافي. وإذا تعين عليه أن يبيع السلعة بقيمتها الفردية أو بموجب سعر الإنتاج المحدد بقيمتها الفردية، فإن الفرق يزول. وهذه نتيجة تنبع من واقع أن السلعة تُباع بموجب سعر السوق العام، بموجب سعر توازن المنافسة فيه بين الأسعار الفردية، من جهة، ومن واقع أن تعاضد القدرة الإنتاجية الفردية للعمل الذي يحركه لا تنفع العمال في شيء، بل تنفع مستخدميها، مثل كل قدرة إنتاجية للعمل عموماً؛ فهي تتجلى كقدرة إنتاجية يتمتع بها رأس المال.

وبما أن أحد الحدود المقررة للربح الإضافي يتمثل في مستوى سعر الإنتاج العام،

(*) ورد في الطبعة الأولى: متوجه الفائض. [ن. برلين].

ولما كان مستوى معدل الربح العام أحد عوامل هذا الأخير، فإن هذا الربح الإضافي لا يمكن أن ينبع إلا من الفارق بين سعر الإنتاج العام وسعر الإنتاج الفردي، وبالتالي من [656] الفارق بين معدل الربح الفردي ومعدل الربح العام. وإن الفائض الناشئ عن هذا الفارق يفترض بيع المنتج لا بموجب سعر الإنتاج الذي يُنظمه السوق بل بما يفوقه.

ثانياً - إن الربح الإضافي الذي يجنيه الصناعي الذي يستخدم مساقط المياه الطبيعية عوضاً عن البخار كقوة محرّكة، لا يتميز حتى الآن، بأي صفة، عن أي ربح إضافي آخر. فكل ربح إضافي اعتيادي، لا ذلك الذي ينشأ عن صفقات شراء عرضية أو تقلبات عرضية في سعر السوق، إنما يتحدد بالفارق بين سعر الإنتاج الفردي لسلم رأس المال الخاص هذا وسعر الإنتاج العام الذي ينظم عموماً أسعار سوق السلع التي ينتجها رأس المال الناشط في هذا الميدان من الإنتاج، أي أسعار سوق سلع إجمالي رأس المال الموظف في ميدان الإنتاج هذا.

ولكن من هنا يبدأ التمايز في التجلي.

ما هو الظرف الذي يدين له الصناعي، في الحالة الراهنة، بربحه الإضافي، بالفائض الذي يدرّه عليه بالذات سعر الإنتاج المنظم بفعل معدّل الربح العام؟

إنه يدين بذلك في المقام الأول لقوة طبيعية، القوة المحركة لمساقط المياه التي تقدمها الطبيعة ذاتها، وهي تختلف بذلك عن الفحم الذي يحوّل الماء إلى بخار، والذي هو منتج عمل، ويتمتع لذلك بقيمة وينبغي دفع مُعادل لقاءه، أي إنه يكلف شيئاً. أما مساقط المياه فعامل طبيعي للإنتاج، لا يتطلب خلقه أي عمل.

ولكن ذلك ليس كل شيء. إن الصناعي الذي يشتغل بالمحركات البخارية يستخدم هو الآخر قوى طبيعية لا تكلفه أي شيء، ولكنها تزيد إنتاجية العمل؛ وبمقدار ما تؤدي إلى رخص إنتاج وسائل العيش التي يحتاجها العمال، فإنها تزيد فائض القيمة وتزيد بالتالي الربح؛ وعليه، فإن رأس المال يحتكرها قدر احتكاره للقوى الطبيعية الاجتماعية للعمل التي تنشأ عن التعاون وتقسيم العمل، إلخ. إن الصناعي يدفع لقاء الفحم، ولكنه لا يدفع شيئاً لقاء قدرة الماء على تغيير حالته الطبيعية والتحول إلى بخار، ولا يدفع شيئاً لقاء مرونة البخار في التمدد، إلخ. إن هذا الاحتكار لقوى الطبيعة، أي لما تجلبه من تعاضم فاعلية قوة العمل، صفة تشترك بها كل رؤوس الأموال التي تعمل بمحركات بخارية. ويمكن له أن يزيد ذلك الجزء من منتج العمل الذي يمثل فائض القيمة بالقياس إلى ذلك الجزء الذي يتحوّل إلى أجور. وبمقدار ما يفعل ذلك، فإنه يزيد معدل الربح العام، ولكنه لا يخلق أي ربح إضافي، لأن مثل هذا الربح يتألف بالضبط من زيادة الربح

الفردى على الربح الوسطى. وإذا كان استخدام قوة طبيعية معينة، مثل مساقط المياه، يخلق ربحاً إضافياً هنا فإن ذلك لا يمكن أن ينشأ عن واقع أن تنامي قدرة إنتاجية العمل يرجع هنا إلى استخدام قوة طبيعية معينة. فلا بد إذن من تدخل ظروف أخرى محوِّرة.

بالعكس. إن محض استخدام قوى الطبيعة في الصناعة يمكن أن يؤثر على مستوى [657] معدل الربح العام لأنه يؤثر على كتلة العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية. ولكنه لا يخلق، في ذاته ولذاته، انحرافاً عن معدل الربح العام، وهذه هي بالضبط النقطة التي نُعنى بها في هذا الموضع. زد على ذلك: أن الربح الإضافي الذي يحققه رأسمال فردي في حالات أخرى في ميدان إنتاج خاص معين – لأن انحرافات معدلات الربح في ميادين الإنتاج الخاصة تتوازن باستمرار متحوِّلة إلى معدل ربح وسطي – ينبع من تقليص سعر الكلفة، أي تكاليف الإنتاج، وذلك بمعزل عن الانحرافات العرضية. ويرجع هذا التقليص بدوره إما إلى أن رأس المال يُستخدم بكتل أكبر من المتوسط مما يؤدي إلى خفض النفقات غير المثمرة (faux frais) للإنتاج في حين أن الأسباب العامة التي تزيد قدرة إنتاجية العمل (كالتعاون وتقسيم العمل، وغير هذا) يمكن أن تزداد فعاليتها بدرجة أكبر، لأن حقل نشاطها قد اتسع؛ أو أن تقليص سعر الكلفة يرجع، بمعزل عن نطاق رأس المال الناشط، إلى تطبيق طرائق عمل أفضل، واختراعات جديدة، وآلات متطورة، وأسرار كيميائية في الصناعة، وغير ذلك، وباختصار استخدام وسائل إنتاج وطرائق إنتاج جديدة، متطورة، أفضل من المستوى الوسطي. إن تقليص سعر الكلفة وما ينجم عنه من ربح إضافي، هما هنا ثمرة الأسلوب الذي يجري به استخدام رأس المال الناشط. فهما ينبعان إما من تركيز رأس المال بمقادير كبيرة على نحو استثنائي في يد واحدة – وهذا شرط يزول منذ أن يُصار إلى استخدام كتل متساوية الحجم من رأس المال بصورة وسطية – أو ينبعان من أن رأسمالاً بحجم معين ينشط بأسلوب يمتاز بإنتاجية خاصة – وهذا شرط يزول بمجرد تعميم طريقة الإنتاج الاستثنائية أو تجاوزها بطريقة أكثر تطوراً.

وعليه، فإن سبب الربح الإضافي يكمن هنا في رأس المال نفسه (وهذا يتضمن أيضاً العمل الذي يحركه رأس المال)، – سواء كان ذلك ناشئاً عن اختلاف حجم رأس المال المستخدم، أم الاستخدام الأكثر كفاءة لرأس المال هذا – وليس هناك شيء، في ذاته ولذاته، يعترض سبيل استخدام أي رأسمال في ميدان الإنتاج المعني بالطريقة ذاتها. وعلى العكس، فالمنافسة بين رؤوس الأموال تنزع إلى تسوية هذه الفوارق أكثر فأكثر؛ إن تحديد القيمة بوقت العمل الضروري اجتماعياً يتجلى من خلال جعل السلع أرخص، وفرض إنتاج السلع في ظل الشروط المؤاتية ذاتها غير أن الأمور ليست على هذا النحو

[658] بالنسبة إلى الربح الإضافي الفائض الذي يجنيه الصناعي الذي يستخدم مساقط المياه. فارتفاع قدرة إنتاجية العمل الذي يستخدمه الصناعي، لا ينبع من رأس المال والعمل ذاتهما، ولا من الواقع البسيط لاستخدام قدرة طبيعية متميزة عن رأس المال والعمل ولكنها ملحقة برأس المال. إنما ينبع ذلك من قوة إنتاجية طبيعية أكبر لدى العمل ارتباطاً باستخدام قوة طبيعية معينة، ولكنها ليست قوة طبيعية متاحة لكل رأسمال عامل في ميدان الإنتاج المعني، كما هو الحال مع مرونة البخار مثلاً، نعني أن استخدام هذه القوة الطبيعية لا يتحقق من تلقاء ذاته بمجرد استخدام رأس المال في هذا الميدان عموماً، بل هي قوة طبيعية قابلة للاحتكار، مثل مساقط المياه، حيث لا يمكن لأحد أن يتصرف بها غير أولئك الذين يستطيعون أن يتصرفوا بقطع معينة من قيعان الأرض مع كل ما يوجد عليها. وليس ذلك مرهوناً قط برغبة رأس المال في أن يستدعي إلى الوجود هذا الشرط الطبيعي الذي يضيف للعمل قدرة إنتاجية أكبر، على غرار ما يستطيع أي رأسمال تحويل الماء إلى بخار. فهذا الشرط الطبيعي مائل في مواضع معينة من الطبيعة، وحيثما يغيب، لا يمكن خلقه بإتفاق معين من رأس المال. وهو ليس مقرونًا بمنتجات يخلقها العمل مثل الآلات والفحم، إلخ، بل مقرون بظروف طبيعية معينة ماثلة في أجزاء معينة من الأرض. وأولئك الصناعيون الذين يحوزون مساقط مياه يقصون الصناعيين الذين لا يحوزونها عن استخدام هذه القوة الطبيعية، لأن الأرض، والأكثر من ذلك الأرض التي حُبيت بمساقط المياه، محدودة. ولكن ذلك لا يستبعد بالطبع إمكان زيادة القوة المائية التي يمكن للصناعة أن تستخدمها، رغم أن عدد مساقط المياه الطبيعية محدود في أي بلد من البلدان. إذ يمكن تحويل مجرى المساقط المائية اصطناعياً بغية استخدام قوتها المحركة استخداماً كاملاً؛ ويمكن تحسين الدولار المائي لاستخدام القوة المائية أفضل استخدام ممكن؛ وحيثما لا يتناسب الدولار المائي مع مجرى المياه يمكن استخدام التوربينات، إلخ. إن امتلاك هذه القوة الطبيعية يؤلف احتكاراً بيد مالكيها، شرطاً لارتفاع قدرة إنتاجية رأس المال الموظف، شرطاً لا يمكن خلقه من خلال عملية إنتاج رأس المال نفسه⁽³³⁾؛ فالقوة الطبيعية القابلة للاحتكار على هذا النحو مقيّدة بالأرض دوماً

(33) حول الربح الإضافي أنظر: البحث (ضد مالتوس). ([بحث في المبادئ المتعلقة بطبيعة الطلب وضرورة الاستهلاك، التي دافع عنها السيد مالتوس مؤخراً، لندن، 1821]).

([An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus, London, 1821]).

ولا تنتمي مثل هذه القوة الطبيعية إلى الشروط العامة الماثلة في ميدان الإنتاج المعين، ولا إلى شروط هذا الأخير التي يمكن خلقها بوصفها شروطاً عامة.

والآن، لو تخيلنا أن الأرض مع مساقط المياه هي بأيدي ذوات يُعتبرون حائزين لهذه القطع من الكرة الأرضية، بصفتهم ملاكاً عقاريين، لرأينا أنهم لا يسمحون لرأس المال باستخدام مساقط المياه أو انتفاعه بها. وبوسعهم إباحة أو حظر الانتفاع. ولكن رأس [659] المال لا يستطيع أن يخلق مساقط المياه من نفسه. لذا فإن الربح الإضافي الذي ينبع من هذا الانتفاع بمساقط المياه، لا ينبع من رأس المال، بل من استخدام قوة طبيعية قابلة للاحتكار ومحتكرة فعلاً، بواسطة رأس المال. في ظل هذه الظروف يتحوّل الربح الإضافي إلى ربح عقاري، أي يؤول إلى مالك مساقط المياه. فإن دفع الصناعي إلى هذا المالك 10 جنيهاً سنوياً لقاء مساقط مياهه، فإن ربحه سيبلغ 15 جنيهاً؛ 15% عن 100 جنيه، وهذا يؤلف مقدار تكاليف إنتاجه، وعندها يكون في وضع جيد أو لربما في وضع أفضل من سائر الرأسماليين في ميدان إنتاجه ممن يعملون بالبخار. ولن يغير من الأمر قيد شعرة فيما لو كان هذا الرأسمالي نفسه مالك مساقط المياه. إذ سيضع في جيبه، الآن كما من قبل، ربحاً إضافياً مقداره 10 جنيهاً لا بوصفه رأسمالياً، بل بصفته مالك مساقط المياه، ولأن هذا الفائض لا ينبع، بالضبط، من رأسماله بصفته رأسمالاً، بل ينبع من الانتفاع بقوة طبيعية محدودة النطاق، قابلة للفصل عن رأسماله وقابلة للاحتكار؛ ولهذا السبب بالذات يتحوّل هذا الفائض إلى ربح عقاري.

أولاً - من الواضح أن هذا الربح هو على الدوام ربح تفاضلي، لأنه لا يسهم في تكوين سعر الإنتاج العام للسلعة، بل يفترضه سلفاً. وهو ينبع على الدوام من الفارق بين سعر الإنتاج الفردي لرأسمال مفرد يتمتع باحتكار قوة طبيعية، وسعر الإنتاج العام لرأس المال الموظف عموماً في ميدان الإنتاج المعني.

ثانياً - لا ينبع هذا الربح العقاري من الارتفاع المطلق في قدرة إنتاجية رأس المال المستخدم، أو قدرة إنتاجية العمل الذي يستولي عليه رأس المال هذا، طالما أن ذلك لا يفضي إلى شيء غير تقليص قيمة السلع، بل أنه ينبع من إنتاجية أكبر نسبياً تتمتع بها رؤوس أموال مفردة، معينة، موظفة في ميدان إنتاج محدد، بالقياس إلى رؤوس أموال أخرى لا تستطيع الاستفادة من هذه الشروط الاستثنائية المؤاتية لزيادة القدرة الإنتاجية التي تخلقها الطبيعة. فإن وقر استخدام البخار مثلاً مزايا حاسمة لا تتوافر باستخدام القوة المائية، رغم أن الفحم يملك قيمة أما القوة المائية فلا، وإذا كانت هذه المزايا تفوق

كثيراً المزايا الناجمة عن استخدام القوة المائية، فإن القوة المائية لن تستخدم عندئذٍ، ولن يعود بوسعها أن تنتج أي ربح إضافي، ولن تنتج بالتالي أي ربح.

ثالثاً - ليست قوة الطبيعة مصدر الربح الإضافي، بل هي قاعدته الطبيعية لا غير، لأنها [660] القاعدة الطبيعية لقدرة إنتاجية العمل العالية بصورة استثنائية. تماماً مثلما أن القيمة الاستعمالية هي، على العموم، حامل القيمة التبادلية لا سببها. فإذا أمكن الحصول على القيمة الاستعمالية نفسها من دون عمل، فلن تكون لها أية قيمة تبادلية، ومع ذلك تظل محتفظة، كما في السابق، بمنفعتها الطبيعية بوصفها قيمة استعمالية. من جهة أخرى، لا يمكن أن يكون للشيء قيمة تبادلية من دون قيمة استعمالية، أي من دون هذا الحامل الطبيعي للعمل. ولو لم تجر تسوية مختلف القيم في أسعار الإنتاج، ولم تجر تسوية مختلف أسعار الإنتاج الفردية في سعر إنتاج عام ينظم السوق، فإن ارتفاعاً بسيطاً في قدرة إنتاجية العمل ناجماً عن استعمال مساقط المياه لن يؤدي إلى أكثر من خفض سعر السلع المنتجة بواسطة مساقط المياه من دون أن يزيد الربح الذي تحتويه هذه السلع، تماماً مثلما أن قدرة إنتاجية العمل المرتفعة، عموماً، لن تتحول من جهة أخرى، إلى فائض قيمة، لو لم يستولي رأس المال على القدرة الإنتاجية الطبيعية والاجتماعية، للعمل المستخدم، بوصفها ملكاً له.

رابعاً - ليس للملكية العقارية في مساقط المياه، في ذاتها ولذاتها، أية علاقة بخلق فائض القيمة (الربح) وبالتالي سعر السلعة التي تُنتج بمعونة مساقط المياه. فهذا الربح الإضافي يظل قائماً حتى وإن لم تكن ثمة ملكية عقارية، وهذا ما يحصل مثلاً حين يستخدم الصناعي الأرض التي توجد فيها مساقط المياه بوصفها أرضاً بلا مالك. إذن فالملك العقارية لا تخلق جزء القيمة الذي يتحوّل إلى ربح إضافي، بل تتيح للمالك العقاري، مالك مساقط المياه، أن يخطف هذا الربح الإضافي من جيب الصناعي ليضعه في جيبه. فهي إذن ليست سبب خلق هذا الربح الإضافي، بل سبب تحوّل إلى شكل للربح العقاري، وبالتالي استيلاء المالك العقاري أو مالك مساقط المياه على هذا الجزء من الربح، أي هذا الجزء من سعر السلعة.

خامساً - من الواضح أن سعر مساقط المياه، السعر الذي يتقاضاه المالك العقاري لو باعها إلى طرف ثالث أو إلى الصناعي نفسه، لا يدخل في سعر إنتاج السلع، رغم أنه يدخل في سعر الكلفة الفردي بالنسبة للصناعي المعني، لأن الربح في هذه الحالة ينبع من سعر إنتاج الصنف نفسه من السلع التي تُنتج بالمحركات البخارية، علماً أن سعر الإنتاج ينظم بصورة مستقلة عن مساقط المياه. زد على ذلك أن سعر مساقط المياه هو، على

وجه العموم، تعبير لاعقلاني يُخفي وراءه علاقة اقتصادية فعلية. فمساقط المياه لا تمتلك أية قيمة، شأنها شأن الأرض عموماً، وشأن كل قوى الطبيعة، لأنها لا تمثل أي عمل متشبيء فيها، وبالتالي لا تمثل أي سعر، وما السعر في الأحوال الاعتيادية سوى القيمة معبراً عنها بالنقود. وحيثما لا توجد قيمة لا يوجد بدهاءة (eo ipso) ما يمكن التعبير عنه [661] بالنقود. فما سعر مساقط المياه سوى الربح المرسل. وإن الملكية العقارية تتيح للمالك الاستيلاء على الفرق بين الربح الفردي والربح الوسطي؛ وإن الربح المستولى عليه على هذا النحو، والذي يجذّد نفسه كل عام، يمكن أن يُرْسَل، ويظهر عندئذ بمثابة سعر للقوة الطبيعية ذاتها. ولو كان الربح الإضافي الذي يجنيه الصناعي من الانتفاع بمساقط المياه يبلغ 10 جنيهات سنوياً وكان متوسط الفائدة 5%، فإن هذه الجنيهات السنوية العشرة تمثل فائدة عن رأسمال يبلغ 200 جنيه؛ وإن رسملة الجنيهات السنوية العشرة التي يتقاضاها المالك من الصناعي بفضل مساقط المياه، تظهر إذن بمثابة قيمة - رأسمال مساقط المياه نفسها. أما أن كون مساقط المياه نفسها لا تمتلك أي قيمة وأن سعرها ليس سوى انعكاس للربح الإضافي المستولى عليه، محسوباً على أساس رأسمالي، فإن ذلك يتجلى على الفور في واقع أن السعر البالغ 200 جنيه لا يمثل سوى حاصل ضرب الربح الإضافي البالغ 10 جنيهات بعشرين عاماً، رغم أن مساقط المياه نفسها، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، تتيح للمالك أن يأخذ هذه الجنيهات العشرة سنوياً لعدد غير محدود من السنين، كأن يكون 30 أو 100 أو س عاماً، ورغم أنه، من جهة أخرى، إذا جاءت طريقة إنتاج جديدة، غير قابلة للتطبيق على القوة الماثية، لتقلّص سعر كلفة السلع المنتجة بواسطة المحركات البخارية من 100 إلى 90 جنيهاً، فإن الربح الإضافي، وبالتالي الربح، ثم سعر مساقط المياه، ستلاشى جميعاً.

بعد أن عرضنا المفهوم العام عن الربح التفاضلي، ننتقل الآن إلى معايته في الزراعة بالذات. وما ينطبق على الزراعة، ينطبق عموماً على المناجم.

الفصل التاسع والثلاثون

الشكل الأول للربح التفاضلي (الربح التفاضلي I)

إن ريكاردو محق تماماً في قوله الآتي:

«إن الربح» (أي الربح التفاضلي، لأنه يفترض أن لا وجود لأي ربح عموماً غير الربح التفاضلي) «هو، على الدوام، الفرق في المنتج الذي يتم الحصول عليه بإنفاق كميتين متساويتين من رأس المال والعمل».

«Rent (...) is always the difference between the produce obtained by the employment of two equal quantities of capital and labour» (مبادئ [الاقتصاد السياسي والضرائب، لندن، 1821،

ص 59. *[Principles of Political Economy, and Taxation, London, 1821], p. 59*).

كان ينبغي لريكاردو أن يضيف «على مساحتين متساويتين من الأرض»، ما دام الأمر يتعلق بالربح العقاري لا بالربح الإضافي عموماً.

بتعبير آخر: إذا نتج الربح الإضافي بصورة اعتيادية لا بسبب أحداث عرضية في عملية التداول، فإنه ينتج، دوماً، كفارق بين منتج كميتين متساويتين من رأس المال والعمل، ويتحول هذا الربح الإضافي إلى ربح عقاري حين يجري تشغيل كميتين متساويتين من رأس المال والعمل على مساحتين متساويتين من الأرض لثمرا نتيجتين متباينتين. علاوة على ذلك، ليس محتوماً بصورة قاطعة أن ينبع هذا الربح الإضافي من نتيجتين متباينتين لكميتين متساويتين من رأس المال المستخدم. إذ يمكن لمختلف المشاريع أن تستخدم

كميات غير متساوية من رأس المال؛ وهذا ما يحدث في غالبية الحالات؛ بيد أن أجزاء متناسبة، 100 جنيه على سبيل المثال من كل رأسمال، تثمر نتائج غير متساوية، أي أن معدلات الربح متباينة. هذه هي المقدمة العامة لوجود الربح الإضافي في أي ميدان من ميادين توظيف رأس المال عموماً، أيّاً كان. والأمر مختلف فيما يتعلق بتحويل هذا الربح الإضافي إلى شكل للربح العقاري (الربح عموماً، كشكل متميز عن الربح)؛ وينبغي لنا لذلك أن نبحث متى وكيف وفي ظل أية ظروف يجري هذا التحويل.

وريكاردو مصيب أيضاً عندما يتقدم بالمحاكمة التالية، بمقدار ما تقتصر على الربح [663] التفاضلي:

«إن كل ما يقلص التفاوت في المنتج الذي يتم الحصول عليه على الأرض نفسها أو على أرض جديدة، ينزع إلى خفض الربح؛ وكل ما يزيد هذا التفاوت يفعل بالضرورة فعلاً معاكساً وينزع إلى رفع الربح» (المرجع نفسه، ص 74).

«Whatever diminishes the inequality in the produce obtained on the same or on new land, tends to lower rent; and whatever increases that inequality, necessarily produces an opposite effect, and tends to raise it» (p.74).

ولا يقتصر ذلك على الأسباب العامة (خصوبة الأرض، موقعها) بل يدخل في عدادها: (1) توزيع الضرائب، أي إن كان تأثيره متساوياً أم لا؛ وانعدام المساواة هي الحال القائم دوماً حيث أن الضرائب، كما في إنكلترا، ليست ممركة، وتفرض على الأرض لا على الربح؛ (2) التفاوتات الناشئة عن اختلاف تطور الزراعة باختلاف أرجاء البلاد، طالما أن التسوية في هذا الفرع من الإنتاج أصعب مما في الصناعة، بسبب طابعه التقليدي؛ (3) التفاوت في توزيع رأس المال بين المستأجرين. وبما أن تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، وتحويل الفلاح الذي يعمل لنفسه بصورة مستقلة إلى عامل مأجور، هما في واقع الأمر آخر إنجاز لنمط الإنتاج هذا، فإن التفاوتات آنفة الذكر تكون هنا أكبر مما في أي فرع آخر من فروع الإنتاج.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية، أود أن أوضح بإيجاز خصائص تحليلي للمسألة خلافاً لريكاردو، إلخ.

* * *

نبدأ بمعاينة النتائج غير المتساوية لكميات متساوية من رأس المال، مستخدمة في قطع أراض شتى ذات أبعاد متساوية؛ أما إذا كانت أبعاد الأراضي غير متساوية، فإننا نحسب النتائج على أساس مساحات متساوية من الأرض.

هناك سببان عامان، مستقلان عن رأس المال، يفضيان إلى هذه النتائج غير المتساوية، وهما: (1) الخصوبة (بخصوص هذه النقطة الأولى ينبغي أن نبحث ما الذي تعنيه الخصوبة الطبيعية للأراضي عموماً وما هي العناصر المختلفة التي تنطوي عليها). (2) موقع قطع الأراضي. وهذا الأخير عنصر حاسم في المستعمرات، كما أنه حاسم عموماً بالنسبة إلى التعاقب الذي يمكن به إدخال قطع الأراضي في الزراعة. علاوة على ذلك، [664] من الواضح أن هذين الأساسين المختلفين للربيع التفاضلي، الخصوبة والموقع، يمكن أن يفعلا فعلهما في اتجاهين متعاكسين. إذ يمكن أن تتمتع قطعة من الأرض بموقع ممتاز ولكنها قليلة الخصوبة، والعكس بالعكس. وهذا الظرف هام، فهو يفسر لنا كيف يمكن الانتقال في حراثة الأرض في بلد من البلدان من أحسن الأراضي إلى أسوأها تماماً، أو بالعكس. أخيراً، من الواضح أن تقدم الإنتاج الاجتماعي عموماً يؤدي، من جهة، إلى تسوية الفوارق الناجمة عن الموقع كأساس للربيع التفاضلي، عن طريق خلق أسواق محلية وخلق الموقع بفضل وسائل الاتصال والنقل؛ ويؤدي من جهة ثانية إلى زيادة الفوارق في المواقع المحلية لقطع الأراضي، عن طريق فصل الزراعة عن الصناعة، وإنشاء مراكز كبرى للإنتاج، وعزلة الريف نسبياً.

دعونا بادئ ذي بدء نترك النقطة المتعلقة بموقع قطعة الأرض جانباً، ونقتصر على معاينة الخصوبة الطبيعية. وبمعزل عن عوامل المناخ، وغير ذلك، يكمن تباين الخصوبة الطبيعية في تباين التركيب الكيماوي للطبقة العلوية من التربة، أي تفاوت ما تحتويه من مواد مغذية ضرورية للنبات. ولكن القطعتين من الأرض اللتين لهما تركيب كيماوي متماثل للتربة، وبهذا المعنى لهما خصوبة طبيعية متساوية، يمكن أن تختلفا من حيث خصوبتهما الفعالة الحقيقية تبعاً لاختلاف المدى الذي يمكن أن توجد به هذه المواد المغذية في شكل قابل للتمثل بدرجة أكبر أو أقل، تبعاً للشكل الذي يحدّد درجة أكبر أو أقل لقابلية هذه المواد في تغذية النباتات مباشرة. وعليه، فإن مدى إمكانية الاستخدام الفعلي للخصوبة الطبيعية المتساوية في قطع أراضي ذات خصوبة طبيعية متساوية، يتوقف جزئياً على تطور الكيمياء الزراعية، وجزئياً على تطور مكننة الزراعة. ورغم أن الخصوبة هي خاصية موضوعية للتربة، فإنها تنطوي دوماً، من الوجهة الاقتصادية، على علاقة

معينة، علاقة بمستوى معين من تطور الوسائل الكيماوية والميكانيكية للزراعة، وهي تتغير، لذلك، بتغير مستوى هذا التطور. ويمكن بالوسائل الكيماوية (مثلاً استخدام أسمدة سائلة معينة في التربة الطينية القاسية، أو تسميد التربة الطينية الصلدة بالجير)، أو بالوسائل الميكانيكية (مثلاً استخدام محارث خاصة للأرض الصلدة)، إزالة العقبات التي تجعل الأراضي ذات الخصوبة المتماثلة أقل خصباً من الناحية العملية (يندرج البذل في هذا الباب أيضاً). وقد يغير ذلك أيضاً التتابع في فلاحه مختلف أصناف التربة، كما حصل مثلاً بالنسبة إلى التربة الرملية الرخوة والتربة الطينية الصلدة في فترة معينة من تطور الزراعة الإنكليزية. ويبيّن ذلك أيضاً كيف يمكن من الوجهة التاريخية - مع تقدم مستوى الزراعة - أن يجري الانتقال من التربة الأكثر خصباً إلى الأقل خصباً، والعكس بالعكس. [665] ويمكن بلوغ نتائج متماثلة بتحسين تركيب التربة اصطناعياً أو بمجرد تغيير طرائق الزراعة؛ وأخيراً يمكن الحصول على النتيجة ذاتها بتغيير نوع التربة نتيجة اختلاف أوضاع التربة التحتية حالما تبدأ حراثة هذه الأخيرة لتُضاف إلى الطبقة المحروثة. ويتوقف ذلك جزئياً على استخدام طرائق زراعية جديدة (مثلاً زراعة الأعلاف) وجزئياً على استخدام وسائل ميكانيكية لقلب الطبقة الدنيا إلى طبقة تربة عليا، أو عن طريق مزج الاثنين، أو الغرس في التربة الدنيا من دون قلبها.

إن جميع هذه المؤثرات على الخصوبة التفاضلية للأراضي المختلفة تعني، من وجهة الخصوبة الاقتصادية، أن درجة قدرة إنتاجية العمل، نعني قدرة الزراعة على استغلال الخصوبة الطبيعية للتربة استغلالاً مباشراً - وهي قدرة تتباين بتباين درجات التطور - هي عنصر من عناصر ما يسمى بالخصوبة الطبيعية للتربة شأن التركيب الكيماوي لهذه التربة وغير ذلك من خواصها الطبيعية.

وعليه، فإننا نفترض وجود درجة معينة من تطور الزراعة. كما نفترض أيضاً أن تتابع مختلف أصناف الأراضي من حيث أهميتها معين بدرجة التطور هذه، كما هو الحال دوماً بالطبع، في نفقات متزامنة من رأس المال على قطع أراض مختلفة. عندئذ يمكن تصوير الربح التفاضلي بخط تصاعدي أو تنازلي، إذ رغم أن ترتيب الانتقال يخص مجمل الأراضي المزروعة فعلاً، فإن الحركة المتتابعة التي تشكل فيها هذا الترتيب لا تنقطع أبداً.

لنفترض وجود أربعة أصناف من الأراضي هي آ، ب، ج، د. ولنفترض أيضاً أن سعر كوارتر واحد من القمح = 3 جنيهات، أو 60 شلناً. وبما أن الربح هو تفاضلي صرف،

فإن هذا السعر البالغ 60 شلناً للكوارتر في أسوأ تربة يساوي كلفة الإنتاج [سعر الإنتاج]*، أي يساوي رأس المال زائداً الربح الوسطي.

لنفترض أن آ هي الأرض الأسوأ، وأنها تدرّ كوارتراً واحداً = 60 شلناً، مقابل إنفاق 50 شلناً، أي بربح مقداره 10 شلنات أي 20%.

ولنفترض أن الأرض ب تدرّ كوارترين = 120 شلناً مقابل إنفاق المبلغ نفسه؛ وهذا يعني ربحاً قدره 70 شلناً أو ربحاً إضافياً يبلغ 60 شلناً.

وتدرّ الأرض ج، مقابل إنفاق المبلغ نفسه، 3 كوارترات = 180 شلناً؛ الربح الإجمالي = 130 شلناً، الربح الإضافي = 120 شلناً.

وتدرّ الأرض د 4 كوارترات = 240 شلناً، الربح الإضافي = 180 شلناً.

[666] عندئذ نحصل على المتوالية التالية:

I الجدول

صنف الأرض	المنتوج		رأس المال المسلف	الربح		الربح	
	كوارترات	شلنات		كوارترات	شلنات	كوارترات	شلنات
آ	1	60	50	$\frac{1}{6}$	10	-	-
ب	2	120	50	$1\frac{1}{6}$	70	1	60
ج	3	180	50	$2\frac{1}{6}$	130	2	120
د	4	240	50	$3\frac{1}{6}$	190	3	180
المجموع	10	600	-	-	-	6	360

إن الربوع المتوالية هي: د = 190 شلناً - 10 شلنات أو الفرق بين د و آ؛ ج = 130 شلناً - 10 شلنات أو الفرق بين ج و آ؛ ب = 70 شلناً - 10 شلنات أو الفرق بين ب و آ؛ وإن الربح الإجمالي لأصناف الأرض ب و ج و د = 6 كوارترات = 360 شلناً؛ وهذا يساوي مجموع الفروقات بين د و آ، ج و آ، ب و آ.

(*) يستخدم ماركس تعبير كلفة الإنتاج هنا (Produktionskosten) كمترادف لسعر الإنتاج (Produktionspreis)، فهذا الأخير يتألف من سعر الكلفة (رأس المال المنفق) + الربح الوسطي. [ن. ع.]

إن هذه المتوالية التي تمثل منتجاً معيناً في ظروف معينة، يمكن أن تحصل، منظوراً إليها نظرة تجريدية، (وقد سبق أن عرضنا الأسباب التي تجعل حصول ذلك ممكناً في الواقع الفعلي) في متوالية تنازلية (من د نزولاً إلى آ، من الأرض الخصبة إلى الأرض الأقل خصباً) أو في متوالية تصاعدية (من آ صعوداً إلى د، أي من الأرض غير الخصبة نسبياً إلى الأرض المتزايدة الخصوبة دوماً)، أو يمكن للمتوالية أن تتقلب، فتتصاعد تارةً وتنقص تارةً - مثلاً من د إلى ج، ومن ج إلى آ، ومن آ إلى ب.

إن سيرورة الخط التنازلي كانت كالتالي: يرتفع سعر الكوارتر الواحد بالتدريج من 15 شلناً، مثلاً، إلى 60 شلناً. وحالما لا تعود الكوارترات الأربعة التي تم إنتاجها في الأرض د تكفي (ويمكن اعتبار هذه الكوارترات بالملايين) حتى يرتفع سعر القمح إلى حدّ يمكن عنده سد النقص في العرض من الأرض ج. نعني بذلك أن السعر ينبغي أن يرتفع إلى 20 شلناً للكوارتر الواحد. وحين يرتفع سعر القمح إلى 30 شلناً للكوارتر تمكن زراعة الأرض ب، وعندما يصل السعر إلى 60 شلناً تمكن زراعة الأرض آ، دونما حاجة لأن يتقبل رأس المال المُنفق معدل ربح أقل من 20%. وعلى هذا، يتألف الربح باديء الأمر بالنسبة إلى الأرض د من 5 شلنات للكوارتر = 20 شلناً لقاء الكوارترات الأربعة التي تنتجها هذه الأرض؛ بعد ذلك 15 شلناً للكوارتر = 60 شلناً، ثم 45 شلناً للكوارتر = 180 شلناً لقاء الكوارترات الأربعة.

ولو كان معدل الربح عند د بالأصل = 20% بالمثل، فإن الربح الإجمالي عن الكوارترات الأربعة لن يزيد عن 10 شلنات، ولكن ذلك كان يمثل، عندما كان سعر الحبوب 15 شلناً، كمية من الحبوب أكبر مما كان عليه الحال عندما كان السعر 60 [667] شلناً. ولما كانت الحبوب تدخل في تجديد إنتاج قوة العمل وأن جزءاً من كل كوارتر ينبغي أن يعوّض عن الأجور، وأن يعوّض جزء آخر عن رأس المال الثابت، فإن فائض القيمة سيكون أكبر في ظل هذه الفرضية، وكذلك معدل الربح، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. (الأمور المتعلقة بمعدل الربح بحاجة إلى بحث خاص أكثر تفصيلاً).

أما إذا سارت المتوالية في اتجاه معاكس^(*)، أي إذا ابتدأت العملية من آ، فإن السعر يرتفع في البداية إلى أكثر من 60 شلناً للكوارتر الواحد عند فلاحه أرض جديدة؛ ولكن بما أن العرض الضروري الذي تقدمه ب يبلغ كوارترين، فإن السعر سيهبط ثانية إلى 60

(*) المتوالية التصاعدية. [ن. ع].

شلتناً؛ وعلى الرغم من أن الأرض ب تنتج الكوارتر الواحد ب 30 شلتناً، فإنه يُباع ب 60 شلتناً، نظراً لأن العرض يكفي بالضبط لسد الطلب. وهكذا يتشكل بادىء الأمر، ريع يبلغ 60 شلتناً بالنسبة إلى الأرض ب، وبالطريقة نفسها لكل من الأرض ج والأرض د، ونحن نفترض على الدوام أن سعر السوق يظل عند 60 شلتناً، رغم أن ج ود تنتجان كوارتراً واحداً من القمح قيمته الحقيقية 20 شلتناً و 15 شلتناً على التوالي، والسبب أن عرض الكوارتر الواحد الذي تنتجه الأرض آ يلزم، الآن كما من قبل، لإشباع الحاجة الإجمالية. وفي هذه الحالة، فإن ارتفاع الطلب أكثر من الحاجة، التي أشبعتها الأرض آ أولاً ثم الأرض آ والأرض ب، لا يعني أن الأراضي ب، ج، د يمكن أن تُزرع على التوالي، بل يعني توسيع رقعة الأرض المزروعة عموماً، وقد يصادف أن قطع الأرض الأكثر خصباً لن تدخل حيز الاستزراع إلا في وقت لاحق.

في المتوالية الأولى^(*)، يرتفع الربح بتزايد السعر، فيما ينخفض معدل الربح. ويمكن أن ينشل هذا الانخفاض، كلياً أو جزئياً، بفعل ظروف معاكسة، وينبغي تناول هذه النقطة فيما بعد بتفصيل أكبر. كما ينبغي ألا ننسى أن معدل الربح العام لا يتحدد بصورة متساوية في جميع ميادين الإنتاج عن طريق فائض القيمة. فالربح الزراعي لا يحدد الربح الصناعي، بل العكس هو الصحيح. وسنتناول ذلك فيما بعد.

أما في المتوالية الثانية^(**) فإن معدل ربح رأس المال المُنفق، يبقى على حاله؛ وتجد كتلة الربح التعبير عنها في كمية أقل من الحبوب؛ غير أن السعر النسبي للحبوب سيرتفع بالمقارنة مع السلع الأخرى. ولكن زيادة الربح، عندما تحصل، لا تؤول إلى جيوب المستأجرين أصحاب المشاريع ولا تظهر كزيادة في الربح، بل تنفصل عن الربح متخذة شكل ريع. أما سعر الحبوب فيبقى ثابتاً في ظل الفرضية القائمة هنا.

إن حركة الربح التفاضلي ونموه، يبقيان على حالهما عند ارتفاع الأسعار أم ثباتها، سواء في التقدم المطرد من أسوأ الأراضي إلى أجودها، أم في التقهقر المطرد من أجود الأراضي إلى أسوأها.

[668] لقد افترضنا حتى الآن: (1) إن الأسعار ترتفع في المتوالية الأولى، وتبقى ثابتة في المتوالية الأخرى؛ (2) وإن ثمة حركة انتقال دائمة من أجود الأراضي إلى الأسوأ، وبالعكس من أسوأ الأراضي إلى الأجود.

(*) المتوالية التنازلية. [ن.ع].

(**) المتوالية التصاعدية. [ن.ع].

ولكن دعونا نفترض أن الحاجة إلى الحبوب ترتفع من 10 كوارترات في الأصل إلى 17 كوارترًا؛ ونفترض علاوة على ذلك أن الأرض الأسوأ آ، تُقضى لتحل محلها الأرض آ الأخرى التي تنتج $1\frac{1}{3}$ كوارتر بسعر إنتاج يبلغ 60 شلناً (50 شلناً تكاليف زائداً 10 شلنات لربح 20%) بحيث يكون سعر إنتاجها للكوارتر الواحد = 45 شلناً؛ أو أن الأرض آ القديمة قد تتحسن بفعل زراعة عقلانية متواصلة، أو قد تُزرع زراعة أكثر إنتاجية مع بقاء التكاليف نفسها، مثلاً عن طريق إدخال البرسيم في الدورة الزراعية، إلخ، بحيث تزداد غلتها إلى $1\frac{1}{3}$ كوارتر مع بقاء رأس المال المسلف على حاله. دعونا نفترض، علاوة على ذلك، أن أصناف الأراضي ب، ج، د، تُنتج المحصول نفسه، الآن كما من قبل، غير أن هناك أصنافاً جديدة من الأرض تدخل حيز الزراعة: آ بخصوبة تقع بين آ وب، وكذلك ب وب بخصوبة تقع بين ب وج، في هذه الحالة تبرز الظواهر التالية:

أولاً - إن سعر إنتاج كوارتر القمح أو سعر السوق الناظم له، سيهبط من 60 شلناً إلى 45 شلناً، أي بنسبة 25%.

ثانياً - يحصل انتقال متزامن من الأراضي الأكثر خصباً إلى الأقل خصباً، ومن الأراضي الأقل خصباً إلى الأكثر خصباً. إن الأرض آ أكثر خصباً من الأرض آ، ولكنها أقل خصباً من الأراضي ب، ج، د المزروعة بالأصل؛ كما أن الأرض ب والأرض ب هما أكثر خصباً من الأراضي آ، آ، ب ولكنها أقل خصباً من الأرض ج والأرض د. وعليه، فإن الانتقال من أرض إلى أخرى سيجري في اتجاهات متقاطعة؛ ولن تُزرع الأرض غير الخصبة بصورة مطلقة بالمقارنة مع آ وغيرها، بل الأرض الأقل خصباً نسبياً بالمقارنة مع الأراضي التي كانت حتى الآن أكثر خصباً وهي ج ود؛ من جهة أخرى لن يتم الانتقال باتجاه الأرض الأكثر خصباً بصورة مطلقة، بل باتجاه الأرض الأكثر خصباً بصورة نسبية، بالقياس إلى الأراضي آ أو الأراضي آ و ب - التي كانت حتى الآن الأقل خصباً.

ثالثاً - إن ربح الأرض ب سيهبط، كذلك ربحا الأرض ج والأرض د؛ ولكن إجمالي الربح المعبر عنه بالحبوب سيرتفع من 6 إلى $7\frac{2}{3}$ كوارتر؛ كما أن كتلة الأرض المزروعة والحاملة للربح تتنامى، وتزداد كتلة المتوجات من 10 إلى 17 كوارترًا. ورغم أن الربح يبقى على حاله بالنسبة إلى الأرض آ، غير أنه يزداد إذا تم التعبير عنه بالحبوب؛ وقد يزداد معدل الربح نفسه لأن فائض القيمة النسبي قد يزداد. وفي هذه الحالة تهبط

الأجور، أي إنفاق رأس المال المتغير، نتيجة هبوط أسعار وسائل العيش، كذلك الحال بالنسبة إلى إجمالي النفقات. أما الربح الكلي المعبر عنه بالنقد فيهبط من 360 شلناً إلى 345 شلناً.

[669]

لنصور هذه المتوالية الجديدة.

II الجدول

سعر إنتاج الكوارتر الواحد (شلنات)	الربح		الربح		إنفاق رأس المال	المنتج		صنف الأرض
	شلنات	كوارترات	شلنات	كوارترات		شلنات	كوارترات	
45	–	–	10	$\frac{2}{9}$	50	60	$1\frac{1}{3}$	آ
36	15	$\frac{1}{3}$	25	$\frac{5}{9}$	50	75	$1\frac{2}{3}$	أ
30	30	$\frac{2}{3}$	40	$\frac{8}{9}$	50	90	2	ب
$25\frac{5}{7}$	45	1	55	$1\frac{2}{9}$	50	105	$2\frac{1}{3}$	ب
$22\frac{1}{2}$	60	$1\frac{1}{3}$	70	$1\frac{5}{9}$	50	120	$2\frac{2}{3}$	ب
20	75	$1\frac{2}{3}$	85	$1\frac{8}{9}$	50	135	3	ج
15	120	$2\frac{2}{3}$	130	$2\frac{8}{9}$	50	180	4	د
–	345	$7\frac{2}{3}$	–	–	–	–	17	المجموع

أخيراً، لو كانت أصناف الأراضي آ، ب، ج، د هي وحدها التي تُزرع كما كان الأمر من قبل، فإن إنتاجيتها ترتفع بحيث أن الأرض آ تنتج كوارترين بدلاً من كوارتر واحد، والأرض ب تنتج 4 بدلاً من 2، والأرض ج 7 بدلاً من 3، والأرض د 10 بدلاً من 4؛ أي إذا أثرت الأسباب نفسها على شتى أصناف الأرض بصورة متباينة، فإن الإنتاج الإجمالي يرتفع من 10 كوارترات إلى 23 كوارتراً. لنفرض أن الطلب يمتص هذه الكوارترات الـ 23 في أعقاب تزايد عدد السكان وهبوط الأسعار، عندئذٍ نحصل على النتيجة التالية:

III الجدول

الربيع		الربيع		سعر إنتاج الكوارتر الواحد	اتفاق رأس المال	المنتوج		صنف الأرض
شلتات	كوارترات	شلتات	كوارترات			شلتات	كوارترات	
صفر	صفر	10	$\frac{1}{3}$	30	50	60	2	آ
60	2	70	$2\frac{1}{3}$	15	50	120	4	ب
150	5	160	$5\frac{1}{3}$	$8\frac{4}{7}$	50	210	7	ج
240	8	250	$8\frac{1}{3}$	6	50	300	10	د
450	15	–	–	–	–	–	23	المجموع

لقد اختيرت الأرقام في هذا الجدول، كما في بقية الجداول، اعتباطاً، لكن الفرضيات عقلانية تماماً.

الفرضية الأولى والأساسية تتمثل في أن تحسين الزراعة يؤثر تأثيراً متبايناً على مختلف أصناف الأراضي، وهو يؤثر، في الحالة الراهنة، على أجود أصناف الأراضي، أي ج ود، تأثيراً أكبر مما على آ و ب. وقد بينت التجربة أن القاعدة أن يجري الأمر على هذا المنوال، رغم أن الحالة المعاكسة يمكن أن تحصل. أما إذا أثر التحسين على أسوأ الأراضي أكثر مما على أجودها، فإن ريع هذه الأخيرة يهبط بدل أن يزداد. - ولكننا قد [670] افترضنا، في الجدول III، أن النمو المطلق لخصوبة جميع أصناف الأراضي يقترون، في آن واحد، بنمو أكبر نسبياً لأجود أصناف الأراضي ج ود، وبالتالي ازدياد الفارق في المنتج عند إنفاق رأسمال متساوٍ، وبالتالي أيضاً ازدياد الربح التفاضلي.

أما الفرضية الثانية فتتمثل في أن الحاجة الإجمالية تمضي بخطوات واحدة مع ازدياد المنتج الإجمالي. أولاً، لا حاجة بالمرء لأن يتخيل أن هذا الازدياد يأتي فجأة؛ فهو يجري بالتدرج، إلى أن تنشأ المتوالية III [الجدول III]. ثانياً، من الخطأ الاعتقاد أن استهلاك وسائل العيش الضرورية لا يزداد عندما تصبح هذه الوسائل أرخص ثمناً. ولقد أثبت إلغاء قوانين الحبوب في إنكلترا (أنظر نيومان^(*)) العكس تماماً، وإن التصور

(*) ف. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851، ص 158.

[ن. برلين]. (F.W. Newman, Lectures on political economy, London, 1851, S. 158).

المعاكس قد نشأ أصلاً من واقع أن الفوارق الكبيرة والفجائية في مواسم الحصاد، الناجمة عن عوامل المناخ ليس إلا، تفضي إلى هبوط غير متناسب تارةً، وارتفاع غير متناسب تارةً أخرى، في أسعار الحبوب. وإذا كان هبوط الأسعار فجائياً وقصير الأمد بحيث لا يدوم بما فيه الكفاية كي يمارس تأثيره كاملاً في توسيع الاستهلاك، فإن الحال يكون بعكس ذلك تماماً حين ينشأ هبوط الأسعار عن هبوط سعر الإنتاج الناظم نفسه، ويدوم لذلك فترة طويلة. ثالثاً، إن قسماً من الحبوب يمكن أن يُستهلك بهيئة براندي أو بيرة. وإن تزايد استهلاك هذين الصنفين ليس محصوراً في حدود ضيقة، بأي حال من الأحوال. رابعاً، إن المسألة تتوقف، جزئياً، على تزايد عدد السكان، وجزئياً، على واقع أن البلد قد يكون مصدراً للحبوب، مثلما كانت إنكلترا حتى منتصف القرن الثامن عشر وفيما بعد، بحيث أن الحاجة لا تتظم بحدود الاستهلاك الوطني وحده. أخيراً، إن ازدياد إنتاج القمح ورخصه قد يؤديان إلى جعل القمح المادة الغذائية الرئيسية لجماهير الشعب بدلاً من الجودار أو الشوفان، مما يوسع سوق القمح؛ ويمكن للحالة المعاكسة أن تحصل بتقلص كمية المنتج وتنامي سعره. - بناء على هاتين الفرضيتين، وبموجب الأرقام المفترضة آنفاً، تؤدي المتواليات III [الجدول III] إلى النتيجة التالية وهي أن سعر الكوارتر الواحد يهبط من 60 إلى 30 شلناً، أي بنسبة 50%، في حين ينمو الإنتاج، بالمقارنة مع المتواليات I [الجدول I]، من 10 إلى 23 كوارتراً، أي بنسبة 130%؛ وإن ربع الأرض ب يظل ثابتاً؛ بينما يرتفع بنسبة 25% في الأرض ج، وبنسبة $33\frac{1}{3}$ % في الأرض د، وإن الربع الإجمالي يرتفع من 18 إلى $22\frac{1}{2}$ جنيهات أي بنسبة 25% (*)

إن مقارنة الجداول الثلاثة (حيث ينبغي اعتبار المتواليات I ثنائية، تبدأ من آ صعوداً إلى [671] د، وتبدأ من د نزولاً إلى آ) التي يمكن اعتبارها بمثابة تدرجات معينة في وضع معين في المجتمع - متجاورة في المكان، مثلاً، في ثلاثة بلدان مختلفة - أو بمثابة تدرجات متعاقبة في الزمان في مراحل مختلفة من تطور البلد الواحد نفسه؛ إن مقارنة هذه الجداول تعطينا ما يلي:

1) حين تكتمل المتواليات - مهما يكن مسار عملية تكوينها - فإنها تظهر على الدوام في خط تنازلي؛ لأن نقطة الانطلاق في معاينة الربيع هي على الدوام الأرض التي تحمل

(*) وردت هذه الفقرة في الطبعة الأولى على النحو التالي: إن ربع الأرض ب يظل ثابتاً، بينما يرتفع إلى الضعف في الأرض ج، وأكثر من الضعف في الأرض د، وإن الربع الإجمالي يرتفع من 18 إلى 22 جنيهات، أي بنسبة $22\frac{1}{9}$ %. [ن. برلين].

الحد الأقصى من الربح، ولا يتم الانتقال إلى الأرض التي لا تدرّ أيما ربح إلا آخر المطاف.

(2) إن سعر الإنتاج في الأرض الأسوأ، أي الأرض التي لا تحمل أي ربح، هو على الدوام سعر السوق الناظم، رغم أن هذا الأخير في الجدول I الذي يعكس الخط التصاعدي، لم يبق ثابتاً على حاله إلا بسبب زراعة أرض أجود فأجود دوماً. وفي حالة كهذه يكون سعر الحبوب التي تُنتجها أجود أرض هو السعر الناظم، بمقدار ما إن بقاء الأرض آ كأرض ناظمة يتوقف على كمية المنتج الذي تدرّه أجود أرض. فإن أنتجت الأراضي ب، ج، د ما يفوق الحاجة القائمة، فإن آ تكف عن أن تلعب دوراً ناظماً. وهذا ما قصده شتورخ عندما أعترف بالأرض الناظمة على أنها أجود أصناف الأرض^(*) وبهذا المعنى فإن أسعار الحبوب الأميركية هي التي تنظم الأسعار الإنكليزية.

(3) ينبع الربح التفاضلي من التباين في الخصوبة الطبيعية للتربة، وهي معينة بالنسبة لكل درجة معينة من تطور الزراعة (نترك هنا جانباً موقع قطعة الأرض)، أي من محدودية نطاق أجود الأراضي، ومن واقع أن مقادير متساوية من رأس المال ينبغي أن تُنفق على زراعة أصناف متباينة من الأراضي بحيث أنها تدرّ كمية متباينة من المنتجات لقاء اتفاق رساميل متساوية.

(4) يمكن للربح التفاضلي وتدرّجه أن ينشأ في خط تنازلي من جراء الانتقال من أجود الأراضي إلى أسوأها، وبالعكس في خط تصاعدي من جراء الانتقال من أسوأ الأراضي إلى أجودها، أو في اتجاهات متغيرة، متقاطعة. (يمكن للمتواليّة II [الجدول II] فُضم كلتا هاتين الحركتين).

(5) يمكن للربح التفاضلي أن ينشأ في حالة ثبات أو ازدياد أو هبوط سعر المنتج الزراعي، تبعاً لمختلف أساليب تكوّن هذا الربح. ويمكن للإنتاج الإجمالي والربح الإجمالي أن يرتفعا، في حالة هبوط السعر، بحيث ينشأ حتى في قطع الأرض التي كانت إلى الآن غير ريعية، رغم أن الأرض الأسوأ آ قد أُقصيت من جانب أرض أجود، [672] أو أنها نفسها قد تحسنت، رغم أن الربح يهبط في أصناف الأرض الجيدة، بل حتى في الأصناف الأجود (الجدول II)؛ وقد تقترن هذه العملية أيضاً بهبوط الربح الإجمالي (بالنقد). أخيراً، يمكن للربح في بعض أصناف الأراضي الأجود، عند هبوط الأسعار من

(*) شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادئ المحددة لازدهار الأمم، المجلد الثاني، سانت بطرسبورغ، 1815، ص 78 - 79. [ن. برلين].

جراء التطور الحضاري العام، الذي يفضي إلى خفض كمية وسعر منتوجات أسوأ الأراضي. مع ذلك فإن الربيع التفاضلي لأية أرض، بالمقارنة مع أسوأ أرض، يتوقف، إذا كان الفارق في كتلة المنتج معيناً، على سعر كوارتر القمح مثلاً أما إذا كان السعر معيناً، فإن الربيع التفاضلي يتوقف على مقدار الفارق في كتلة المنتج، وإذا ازدادت خصوبة أصناف الأراضي الجيدة زيادة أكبر نسبياً من خصوبة الأراضي السيئة، عند نمو الخصوبة المطلقة لسائر الأراضي، فإن مقدار الفارق ينمو أيضاً. وعليه (الجدول I)، إذا كان السعر 60 شلناً، فإن ربيع الأرض د يتحدد بفارق المنتج قياساً إلى منتج الأرض آ، أي بزيادة 3 كوارترات؛ وعليه، فإن الربيع = $60 \times 3 = 180$ شلناً. أما في الجدول III، حيث السعر = 30 شلناً، فإن الربيع يتحدد بفائض منتج الأرض د قياساً إلى منتج الأرض آ = 8 كوارترات، مما يؤلف ربيعاً مقداره $30 \times 8 = 240$ شلناً.

وبذا تزول الفرضية الخاطئة الأولى عن الربيع العقاري، التي ما تزال ماثلة عند ويست، ومالتوس، وريكاردو، والقائلة بأن الربيع التفاضلي يفترض، بالضرورة، الانتقال نحو الأرض الأسوأ فالأسوأ، أو التناقص المطرد لإنتاجية الزراعة(*) ويمكن للربيع التفاضلي، كما رأينا من قبل، أن ينشأ عند الانتقال إلى أرض أجود فأجود، بل يمكن أن ينشأ حتى تشغل أرض أجود درجة أدنى كانت تحتلها من قبل أرض أسوأ؛ ويمكن أن يقتصر أيضاً بتقدم مطرد في الزراعة. وشرطه الوحيد هو التفاوت بين مختلف أصناف الأراضي. وبمقدار ما يتعلق الأمر بتطور الإنتاجية، فإن الربيع التفاضلي يفترض أن تزايد الخصوبة المطلقة لمجمل المساحة الزراعية لا يلغي هذا التفاوت، بل يزيده أو يتركه على حاله، أو يقلصه فحسب.

لقد شهدت إنكلترا، منذ بداية القرن الثامن عشر حتى منتصفه، انخفاضاً مطرداً في أسعار الحبوب، رغم انخفاض أسعار الذهب والفضة، في آنٍ واحدٍ (في نطاق الفترة كلها) مع نمو الربيع وإجمالي الربيع، ونطاق الأرض المزروعة، والإنتاج الزراعي وعدد السكان. وهذا يتطابق مع الجدول I، إرتباطاً بالجدول II، في خط تصاعدي، ولكن على نحو معين بحيث إما أن يجري تحسين الأرض الأسوأ آ أو يتم اقصاؤها من عداد

(*) [الإحالة هنا إلى مؤلفات:

- ويست، بحث في استخدام رأس المال في الأرض، لندن، 1815.

- مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836.

- ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، لندن، 1821. [ن. برلين].

- مالتوس، بحث في طبيعة وتنامي الربيع والمبادئ الناظمة له، لندن، 1815.

الأراضي المزروعة بالحبوب؛ وبالطبع فإن هذا لا يعني أنها لا تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أخرى.

وابتداءً من القرن التاسع عشر (ينبغي تحديد التاريخ بدقة أكبر) حتى عام 1815، طرأ ارتفاع متواصل في أسعار الحبوب، في آنٍ واحدٍ مع نمو مطرد للربح، والربح الإجمالي، [673] ونطاق الأرض المزروعة، والإنتاج الزراعي، وعدد السكان. وهذا يطابق الجدول I بخط تنازلي. (ينبغي هنا تقديم شواهد على زراعة أسوأ أرض في ذلك الوقت). لقد اشتكى سكان الريف والملاك العقاريون، أيام بيتي ودافنانت، من التحسينات واستصلاح الأراضي؛ وقد هبط الربح في الأراضي الجيدة، وارتفع الربح الإجمالي من خلال توسيع مساحة الأراضي الحاملة للربح. (ينبغي تقديم شواهد أخرى حول هذه النقاط الثلاث فيما بعد؛ وكذلك حول الفارق في خصوبة مختلف أجزاء الأرض المزروعة في بلد معين). وتنبغي الإشارة عموماً، عند الحديث عن الربح التفاضلي، إلى أن قيمة السوق تقف دوماً فوق سعر الإنتاج الإجمالي لكتلة المنتجات. لناخذ الجدول I على سبيل المثال. إن الكوارترات العشرة من المنتج الإجمالي تباع بـ 600 شلن، لأن سعر السوق يتحدد بسعر الإنتاج في الأرض آ، وهذا يبلغ 60 شلناً للكوارتر. ولكن سعر الإنتاج الفعلي هو:

الأرض آ	- كوارتر واحد	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 60 شلناً
الأرض ب	- كوارتران	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 30 شلناً
الأرض ج	- 3 كوارترات	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 20 شلناً
الأرض د	- 4 كوارترات	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 15 شلناً
السعر الوسطي				
10 كوارترات = 240 شلناً للكوارتر الواحد = 24 شلناً				

إن سعر الإنتاج الفعلي لعشرة كوارترات يساوي 240 شلناً؛ وهي تباع بـ 600، أي أعلى بـ 250%. والسعر الوسطي الفعلي للكوارتر الواحد هو 24 شلناً؛ وسعر السوق 60 شلناً، وهذا أيضاً أعلى بنسبة 250%. هذا هو تحديد [سعر السوق(*)] بواسطة قيمة السوق، كما يتجلى على أساس نمط

(*) إضافة لتوضيح الإحالة. [ن. ع].

الإنتاج الرأسمالي من خلال المنافسة؛ فهذه المنافسة تولّد قيمة اجتماعية زائفة. وينبع ذلك من قانون قيمة السوق الذي تخضع له منتجات زراعة الأرض. لكن تحديد قيمة السوق للمنتجات، وبالتالي منتجات الأرض، إنما هو فعل اجتماعي، رغم أنه فعل غير واع وغير قصدي اجتماعياً، يركز بالضرورة على القيمة التبادلية للمنتج لا على نوعية الأرض ولا على الفارق في خصوبتها. ولو تخيلنا أن الشكل الرأسمالي للمجتمع قد نُقِص، وأن المجتمع منظم تنظيمًا تشاركيًا واعياً ومنهائياً، فإن هذه الـ 10 كوارترات تمثل كمية من وقت العمل المستقل تساوي ما تحتويه الـ 240 شلناً وعليه، فإن المجتمع لن يشتري منتج الأرض هذا لقاء كمية من وقت العمل تزيد بمرتين ونصف المرة على وقت العمل الفعلي الذي يحتويه؛ وبذلك يزول الأساس لوجود طبقة الملاك العقاريين. وإن تأثير ذلك يوازي تأثير خفض سعر المنتج بالمقدار نفسه نتيجة استيرادات من الخارج. ويقدر ما يكون من الصواب القول - مع إبقاء نمط الإنتاج الراهن، ولكن بافتراض أن الربيع التفاضلي يؤول إلى الدولة - إن أسعار المنتجات الزراعية تظل على حالها، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، فمن الخطأ بنفس القدر القول إن قيمة المنتجات تبقى على حالها بعد استبدال الإنتاج الرأسمالي بالتشاركي. إن تماثل سعر السوق لسلع من الصنف نفسه هو الأسلوب الذي يتجلى به الطابع الاجتماعي للقيمة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، وعموماً على أساس أي إنتاج يركز على تبادل السلع بين أفراد. إن المجتمع، منظوراً إليه كمستهلك، يدفع أكثر مما ينبغي لقاء منتجات الأرض، لكن ما هو سالب في تحقيق وقت عمل المجتمع في المنتج الزراعي، هو موجب بالنسبة لقسم من المجتمع، للملاك العقاريين.

وهناك ظرف ثان، هام لفهم ما سنعرضه في الفصل التالي لدى بحث الربيع التفاضلي II، هو الآتي:

لا يقتصر الأمر على ربيع الإيكر الواحد أو الهكتار الواحد، كما لا يقتصر عموماً على الفارق بين سعر الإنتاج وسعر السوق، أو بين سعر الإنتاج الفردي وسعر الإنتاج العام للإيكر الواحد، بل يتعداه إلى عدد الإيكرات المزروعة من كل صنف من أصناف الأرض. ومما يتسم هنا بأهمية مباشرة هو حجم المقدار العام للربيع، أي الربيع الإجمالي لكامل المساحة المزروعة. ولكنها تخدمنا، في الوقت نفسه، كنقطة انتقال لبحث كيفية ارتفاع معدل الربيع، حين لا ترتفع الأسعار، ولا تتسع الفوارق في الخصوبة النسبية لمختلف أصناف الأرض عند هبوط الأسعار. لقد كان لدينا آنفاً:

الجدول I

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج	المتوج	ربح الحبوب	الربح النقدي
آ	1	3 جنيهات	كوارتر واحد	صفر	صفر
ب	1	3 جنيهات	كوارتران	كوارتر واحد	3 جنيهات
ج	1	3 جنيهات	3 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
د	1	3 جنيهات	4 كوارترات	3 كوارترات	9 جنيهات
المجموع	4	-	10	6	18

لنفترض الآن أن المساحة المزروعة من كل صنف قد تضاعفت؛ في هذه الحالة نحصل على التالي:

[675]

الجدول I آ

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج	المتوج	ربح الحبوب	الربح النقدي
آ	2	6 جنيهات	كوارتران	صفر	صفر
ب	2	6 جنيهات	4 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
ج	2	6 جنيهات	6 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهات
د	2	6 جنيهات	8 كوارترات	6 كوارترات	18 جنيهات
المجموع	8	-	20	12	36

لنفترض أيضاً حالتين أخريين: الحالة الأولى هي توسع الإنتاج في أردأ صنفين من الأراضي على النحو التالي:

الجدول I ب

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج		المنتوج	ربيع الحبوب	الربيع التقدي
		للإيكر الواحد	الإجمالي			
آ	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	4 كوارترات	صفر	صفر
ب	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	8 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهاً
ج	2	3 جنيهات	6 جنيهات	6 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهاً
د	2	3 جنيهات	6 جنيهات	8 كوارترات	6 كوارترات	18 جنيهاً
المجموع	12	-	36	26	14	42

وأخيراً، حالة التوسع المتفاوت للإنتاج والمساحة المزروعة حسب الأصناف الأربعة للأرض:

الجدول I ج

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج		المنتوج	ربيع الحبوب	الربيع التقدي
		للإيكر الواحد	الإجمالي			
آ	1	3 جنيهات	3 جنيهات	كوارتر واحد	صفر	صفر
ب	2	3 جنيهات	6 جنيهات	4 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
ج	5	3 جنيهات	15 جنيهاً	15 كوارتراً	10 كوارترات	30 جنيهاً
د	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	16 كوارتراً	12 كوارتراً	36 جنيهاً
المجموع	12	-	36 جنيهاً	36 كوارتراً	24 كوارتراً	72 جنيهاً

باديء ذي بدء، يبقى ربيع الإيكر الواحد ثابتاً في هذه الحالات جميعاً: I، آ، I، ب، I ج؛ لأن منتج الكتلة الواحدة نفسها من رأس المال في كل إيكر من صنف الأرض نفسه قد بقي، في الواقع، على حاله؛ فنحن لم نفترض غير واقع الحال في أي بلد، في أية لحظة معينة، ونعني بالتحديد أن أصناف الأراضي المختلفة تحتل نسباً معينة [676] من إجمالي الأرض المزروعة؛ وافترضنا - وهذا يجري دائماً في بلدين لدى المقارنة بينهما، أو ما يجري في بلد واحد في مراحل مختلفة من تطوره - أن تتغير النسبة التي تتوزع بها الأراضي الزراعية كلها بين أصناف متباينة من الأرض.

ولدى مقارنة الجدول I آ مع الجدول I، نرى أنه إذا توسعت المساحة المزروعة لأراضي كل الأصناف الأربعة بالنسبة نفسها، فإن الإنتاج الاجتماعي يتضاعف مع مضاعفة هذه المساحة، كما يتضاعف ربيع الحبوب والربيع النقدي.

أما إذا قارنا الحالة I ب والحالة I ج على التوالي مع الحالة I، لرأينا، في الحالتين، أن مساحة الأراضي قيد الزراعة تزداد إلى ثلاثة أمثالها. فهي تزداد في الحالتين من 4 إيكترات إلى 12 إيكراً، ولكن الصنفين آ و ب في الحالة I ب، حيث لا يدرّ صنف الأراضي آ أي ربيع فيما يدرّ الصنف ب أصغر ربيع تفاضلي، يساهمان أكبر مساهمة في هذه الزيادة، ونعني بالتحديد أن من الإيكترات الثمانية المزروعة مجدداً تعود إلى الأرض آ والأرض ب بثلاثة إيكترات لكل صنف أي 6 إيكترات معاً، في حين أن الأرض ج والأرض د لا تساهمان إلا بإيكر واحد لكل منهما، أي إيكرين معاً. بتعبير آخر: أن $\frac{3}{4}$ الزيادة ترجع إلى الأرض آ والأرض ب، و $\frac{1}{4}$ الزيادة فقط يرجع إلى الأرض ج والأرض د. واستناداً إلى هذه المعطيات، فإن زيادة مساحة الأرض المزروعة في I ب إلى ثلاثة أمثال، بالمقارنة مع I، لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتج لأن كمية هذا المنتج لا ترتفع من 10 إلى 30 بل إلى 26 لا غير. من جهة أخرى، بما أن جزءاً هاماً من الزيادة تحقق في الأرض آ التي لا تدرّ أي ربيع، وبما أن الجزء الأساسي من الزيادة الخاصة بالأراضي الجيدة طرأت في الأرض ب، فإن ربيع الحبوب يزداد من 6 إلى 14 كوارتراً لا غير، ويرتفع الربيع النقدي من 18 إلى 42 جنيهاً.

بالمقابل، إذا قارنا I ج مع I، حيث لا تزداد مساحة الأرض التي لا تدرّ أيما ربيع، فيما تزداد تلك التي تدرّ الحد الأدنى من الربيع زيادة طفيفة لا أكثر، وحيث تحصل الزيادة الرئيسية في الأرض ج والأرض د، لوجدنا أن ازدياد مساحة الأرض المزروعة إلى ثلاثة أمثال يقترون بازدياد الإنتاج من 10 إلى 36 كوارتراً، أي يزداد إلى أكثر من ثلاثة أمثاله؛ ويزداد ربيع الحبوب من 6 إلى 24 كوارتراً، أي إلى أربعة أمثال؛ كما يرتفع الربيع النقدي من 18 إلى 72 جنيهاً.

إن سعر المنتج الزراعي يبقى في جميع هذه الأحوال ثابتاً من حيث الجوهر؛ ويزداد الربيع الإجمالي في هذه الحالات جميعاً مع توسيع الأرض المزروعة، ما لم يحدث حصراً على حساب أسوأ أصناف الأرض التي لا تدرّ أي ربيع. ولكن هذه الزيادة متباينة. فإذ حصل هذا التوسع في أصناف الأرض الجيدة وازدادت كتلة المنتج بذلك، لا بنسبة توسع مساحة الأرض فحسب بل بصورة أسرع، لوجدنا أن ربيع الحبوب والربيع النقدي ينموان بنفس القدر أيضاً. أما إذا أسهم في هذا التوسع في الأغلب صنف الأرض

الأسوأ وأصناف الأرض القريبة منه (وهنا نفترض أن الأرض الأسوأ تمثل صنفاً ثابتاً)، فإن الربيع الإجمالي لا يرتفع بنسبة توسع المساحة المزروعة. وعليه، إذا كان هناك بلدان [677] يكون فيهما صنف الأرض آ، الذي لا يدرّ أي ربيع، من نوعية واحدة، فإن الربيع الإجمالي يتناسب تناسباً عكسياً مع الجزء الذي تحتله الأرض الأسوأ والأرض دون الجودة من إجمالي مساحة الأرض المزروعة، وكذلك يتناسب تناسباً عكسياً مع كتلة المنتج التي يثمرها إنفاق متساوٍ لرأس المال على مساحة كلية متساوية من الأرض. وعليه، فإن التناسب بين مقدار أسوأ الأراضي المزروعة ومقدار أجود الأراضي، في نطاق المساحة الإجمالية للأرض المزروعة في بلد من البلدان، يؤثر على الربيع الإجمالي تأثيراً معاكساً لتأثير التناسب بين نوعية أسوأ الأراضي المزروعة ونوعية صنف الأراضي الجيدة والأجود على ربيع الإيكر الواحد، وكذلك على الربيع الإجمالي، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها. وإن الخلط بين هذين العنصرين قد فسخ المجال لنشوء شتى أنواع الاعتراضات الملتوية على نظرية الربيع التفاضلي.

إذن، ينمو الربيع الإجمالي بمجرد توسيع مساحة الأرض المزروعة وما يقترن بذلك من زيادة استخدام رأس المال والعمل في الأرض.

غير أن النقطة الأهم هي هذه: رغم أن فرضيتنا تقوم على أن النسبة بين ربوع مختلف أصناف الأرض، محسوبة على أساس الإيكر، تظل على حالها شأنها شأن معدل الربيع، منظوراً إليه ارتباطاً برأس المال المُنفق على كل إيكر، فإننا نلاحظ ما يلي: إذا قارنا بين I و I - وهي الحالة التي تزداد فيها المساحة المزروعة ويزداد إنفاق رأس المال بصورة متناسبة - لوجدنا أنه مثلما نما الإنتاج الإجمالي بنسبة تزايد مساحة الأرض المزروعة، حيث تضاعف الاثنان، فإن الربيع الإجمالي قد نما هو الآخر. فقد ارتفع من 18 جنيهاً إلى 36 جنيهاً، مثلما أن عدد الإيكرات ازداد من 4 إلى 8.

ولو أخذنا المساحة الإجمالية البالغة 4 إيكرات، لوجدنا أن الربيع الإجمالي فيها 18 جنيهاً، أي أن الربيع الوسطي يبلغ $4\frac{1}{2}$ جنيه، آخذين في الحسبان الأرض التي لا تحمل أي ربيع. إن المالك العقاري الذي يحوز هذه الإيكرات الأربعة يمكن أن يحسب الربيع بهذه الطريقة، على سبيل المثال؛ وهذه هي الطريقة التي يُحسب بها الربيع الوسطي في الاحصائيات، بالنسبة لبلد بأكمله. إن الربيع الإجمالي البالغ 18 جنيهاً يتولّد عن استخدام رأسمال يبلغ 10 جنيهاً. وإن التناسب بين هذين الرقمين هو ما نسميه معدل الربيع، وبلغ هنا 180%

ويتولّد معدل الربيع نفسه في الحالة I آ، حيث تجري زراعة 8 إيكرات عوضاً عن 4،

ولكن حيث تسهم جميع أصناف الأرض في الزيادة بنسبة متماثلة. إن الربح الإجمالي البالغ 36 جنيهاً يعطي في 8 إيكترات مع إنفاق رأسمال يبلغ 20 جنيهاً، ربحاً وسطيّاً مقداره $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، ومعدل ربح يبلغ 180%.

[678] بالمقابل، إذا عاينا الحالة I ب، حيث تقع الزيادة أساساً في أسوأ صنفين من الأراضي، لحصلنا على ربح يبلغ 42 جنيهاً في 12 إيكر، أي ربحاً وسطيّاً مقداره $3\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر. ويبلغ رأس المال الإجمالي المُنفق هذا 30 جنيهاً، وعليه، فإن معدل الربح = 140%. لقد انخفض الربح الوسيط للإيكر بمقدار جنيه واحد، وهبط معدل الربح من 180% إلى 140%. إذن، لدينا هنا ارتفاع للربح الإجمالي من 18 جنيهاً إلى 42 جنيهاً، وهبوط للربح الوسيط، محسوباً على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال؛ كما نما الإنتاج بالمثل، ولكن ليس بالنسبة نفسها. يحصل ذلك كله رغم بقاء ربح سائر أصناف الأراضي على حاله، سواء احتُسب على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال المُنفق. وسبب حصول ذلك أن $\frac{3}{4}$ الزيادة تقع في الأرض آ، التي لا تدرّ أي ربح، وعلى الأرض ب التي لا تدرّ سوى الربح الأدنى.

ولو اقتصر التوسع الإجمالي في الحالة I ب على الأرض آ، لكان لدينا 9 إيكترات في الأرض آ، وإيكر واحد في الأرض ب، وإيكر واحد في الأرض ج، وإيكر واحد في الأرض د. ولكن الربح الإجمالي يظل 18 جنيهاً كما من قبل، والربح الوسيط للإيكر في هذه الـ 12 إيكرًا يبلغ $1\frac{1}{2}$ جنيه؛ والربح البالغ 18 جنيهاً بإنفاق رأسمال قدره 30 جنيهاً، يُعطي معدل ربح = 60%. لقد انخفض الربح الوسيط انخفاضاً بالغاً، سواء احتُسب على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال المُنفق، في حين أن الربح الإجمالي لم ينم قط.

أخيراً، دعونا نقارن الحالة I ج مع الحالة I والحالة I ب. عند المقارنة مع الحالة I نجد أن مساحة الأرض قد ازدادت إلى 3 أمثال كما ازداد رأس المال المُنفق. ويبلغ الربح الإجمالي 72 جنيهاً في 12 إيكرًا، أي 6 جنيهات للإيكر الواحد مقابل $4\frac{1}{2}$ جنيه في الحالة I. ويبلغ معدل الربح عن رأس المال المُنفق (72 جنيهاً: 30 جنيهاً) 240% بدلاً من 180%. وارتفع المنتج الكلي من 10 كوارترات إلى 36 كوارترًا.

وعند المقارنة مع I ب، حيث بقيت مساحة الأرض ورأس المال المُنفق والفرق بين أصناف الأراضي المزروعة على حالها بلا تغير، ولكن التوزيع يكون مغايراً، فإن المنتج هنا يبلغ 36 كوارترًا بدلاً من 26، والربح الوسيط للإيكر الواحد 6 جنيهات بدلاً من

$3\frac{1}{2}$ ، ومعدل الربيع محسوباً على أساس رأس المال الإجمالي المسلف متساوي الحجم = 240% بدلاً من 140%.

وسواء اعتبرنا الأوضاع المختلفة الواردة في الجدول I آ أو I ب أو I ج بمثابة أوضاع متماثلة في الزمان ومتجاورة في المكان قائمة في بلدان مختلفة، أم بمثابة أوضاع متعاقبة في الزمان بالنسبة لبلد واحد، فإن هذا البحث يفضي بنا إلى الآتي: طالما بقي سعر الحبوب ثابتاً على حاله بسبب ثبات منتوج الأرض الأسوأ عديمة الربيع، وطالما بقيت خصوبة مختلف أصناف الأراضي المزروعة على حالها من دون تغيير، وطالما بقي حجم المنتوج متساوياً، على التوالي، على أساس إنفاق رأسمال متساوي الحجم في مساحات متساوية (بالإيكر) لكل صنف من أصناف الأراضي المزروعة، وطالما بقي التناسب بين ربيع الإيكر الواحد لكل صنف من الأرض ثابتاً، وظل معدل ربيع رأس المال الموقوف [679] في كل قطعة من قطع الأرض من الصنف نفسه ثابتاً، فإننا نحصل على ما يلي: أولاً، إن الربيع الإجمالي ينمو باستمرار مع توسيع المساحة المزروعة بالتالي مع تزايد إنفاق رأس المال، باستثناء الحالة التي تحصل فيها الزيادة كلها على الأرض عديمة الربيع. ثانياً، إن الربيع الوسطي للإيكر الواحد (مجموع الربيع مقسوماً على مجموع عدد الإيكرات المزروعة) ومعدل الربيع الوسطي (مجموع الربيع مقسوماً على إجمالي رأس المال المُنفق) يمكن أن يتغيرا تغيراً كبيراً، علماً بأنهما يتغيران في اتجاه واحد ولكن بنسب مختلفة لكل منهما. ولو صرفنا النظر عن الحالة التي تقع فيها الزيادة على حساب الأرض آ عديمة الربيع حصراً، لوجدنا أن الربيع الوسطي للإيكر الواحد ومعدل الربيع الوسطي على أساس رأس المال الموقوف في الزراعة يتوقفان على الحصص النسبية التي تحتلها مختلف أصناف الأراضي من إجمالي المساحة المزروعة؛ أو يتوقفان، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، على توزيع رأس المال الإجمالي المُنفق على أصناف الأراضي ذات الخصوبة المتباينة. وسواء جرت زراعة الكثير أو القليل من الأراضي في البلاد، وسواء كان الربيع الإجمالي بالتالي أكبر أم أقل (باستثناء الحالة التي يقتصر فيها التوسيع على صنف الأرض آ) فإن الربيع الوسطي للإيكر الواحد، ومعدل الربيع الوسطي لرأس المال المستخدم يظلان على حالهما طالما بقيت النسب التي تحتلها مختلف أصناف الأراضي من المساحة المزروعة الإجمالية ثابتة. ورغم زيادة الربيع الإجمالي، حتى وإن كانت الزيادة كبيرة، بتوسيع المساحة المزروعة وزيادة إنفاق رأس المال، فإن الربيع الوسطي

للإيكر الواحد ومعدل الربيع الوسطي لرأس المال ينخفضان إذا كان اتساع قطع الأرض عديمة الربيع والأرض التي لا تدرّ سوى ربيع تفاضلي ضئيل أسرع من اتساع قطع الأرض الجيدة، التي تدرّ ربيعاً أعلى. وبالعكس، يتزايد الربيع الوسطي للإيكر الواحد ومعدل الربيع الوسطي لرأس المال بمقدار ما تأخذ الأرض الجيدة في احتلال حصة أكبر نسبياً من المساحة الإجمالية، وتحظى لذلك بنصيب أكبر نسبياً من إنفاق رأس المال.

وهكذا، لو بحثنا متوسط ربيع الإيكر الواحد أو الهكتار الواحد لمجموع الأراضي المزروعة، كما يجري في المؤلفات الإحصائية عند المقارنة بين بلدان مختلفة في حقبة واحدة، أو المقارنة بين حقب مختلفة لبلد واحد، لوجدنا أن متوسط مستوى ربيع الإيكر الواحد، وبالتالي الربيع الإجمالي، يتوافق إلى حد معين (رغم أنه لا يتطابق بالقدرة نفسه، بل بقدر أكبر كثيراً) لا مع الخصوبة النسبية بل مع الخصوبة المطلقة لزراعة بلد معين، أي مع كتلة المنتجات التي تدرّها، في المتوسط، مساحة الأرض الواحدة نفسها. إذ كلما كانت حصة أصناف الأراضي الجيدة من المساحة الإجمالية أكبر كانت كتلة [680] المنتجات التي يدرّها إنفاق متساو لرأس المال في مساحة متساوية من الأرض أكبر؛ وكان الربيع الوسطي للإيكر الواحد أعلى. والعكس بالعكس. لذا يظهر أن الربيع يتحدد لا بنسبة الخصوبة التفاضلية، بل بفعل الخصوبة المطلقة، مما ينقض قانون الربيع التفاضلي. لهذا السبب يجري إنكار ظاهرات معينة، أو يجري السعي إلى تفسير هذه الظاهرات بفوارق لا وجود لها بين متوسط أسعار الحبوب والخصوبة التفاضلية لقطع الأراضي المزروعة، في حين أن سبب هذه الظاهرات يرجع ببساطة إلى أن نسبة الربيع الإجمالي سواء بالقياس إلى المساحة الإجمالية للأرض المزروعة أم إلى رأس المال الإجمالي الموقّظ في الأرض، طالما بقيت خصوبة الأرض عديمة الربيع على حالها، وطالما بقيت لذلك أسعار الإنتاج والاختلافات بين شتى أصناف الأرض على حالها أيضاً، إن هذه النسبة لا يحدّها ربيع الإيكر الواحد أو معدل ربيع رأس المال فحسب، بل تحدّها أيضاً نسبة مساحة الأرض من كل صنف إلى المساحة الإجمالية المزروعة، أو يحدّها، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، توزيع إجمالي رأس المال المُنفق على مختلف أصناف الأرض. ومما يثير الغرابة، أن هذا الظرف قد أغفل كلياً حتى هذه اللحظة. وعلى أية حال يتبين، وهذا أمر هام بالنسبة إلى المجري القادم للبحث، أن المستوى النسبي لمتوسط ربيع الإيكر الواحد ومعدل الربيع الوسطي أو نسبة الربيع الإجمالي إلى

رأس المال الإجمالي الموظف في الأرض، يمكن أن يرتفع أو ينخفض بمجرد زيادة سعة المساحة المزروعة، شريطة ثبات الأسعار وثبات الفارق في خصوبة قطع الأرض المزروعة، وثبات ريع الإيكر الواحد أو معدل ريع رأس المال المُنفق في الإيكر الواحد من كل صنف من أصناف الأرض الحاملة للربيع فعلياً، أي بالنسبة لكل رأسمال حامل للربيع فعلاً.

* * *

يتوجب الادلاء بالملاحظات التكميلية التالية المتعلقة بشكل الربيع التفاضلي الذي بحثناه تحت العنوان I؛ وهي تصحّ جزئياً على الربيع التفاضلي II.

أولاً - لقد رأينا أن الربيع الوسطي للإيكر أو معدل الربيع الوسطي لرأس المال يمكن أن يرتفع باتساع المساحة المزروعة عندما تبقى الأسعار ثابتة ويظل الفرق في خصوبة قطع الأراضي المزروعة ثابتاً. وحالما يتم الاستيلاء على سائر الأراضي في بلد من البلدان، ويصل توظيف رأس المال في الأرض وتصل الحضارة وعدد السكان إلى مستوى معين - وهي ظروف يفترض وقوعها جميعاً، ما إن يسود نمط الإنتاج الرأسمالي لبيسط هيمنته على الزراعة - فإن سعر الأراضي غير المحروثة، على اختلاف نوعياتها [681] (مفترضين وجود الربيع التفاضلي لا أكثر) يتحدد بسعر قطع الأراضي المزروعة ذات النوعية المماثلة والموقع المكافئ. ويكون السعر واحداً - بعد اقتطاع تكاليف استصلاح الأرض - رغم أن هذه الأرض لا تحمل أي ريع. إن سعر الأرض حقاً ليس سوى الربيع المُرسمل. ولكن حتى بالنسبة إلى قطع الأراضي المزروعة، فإن السعر لا يدفع سوى الربوع المقبلة، كما هو الحال مثلاً حين تُدفع ربوع عشرين عاماً دفعة واحدة سلفاً عندما يكون سعر الفائدة المقرر 5%. وعندما تُباع الأرض، فإنها تُباع كحامل للربيع، وإن الطابع الواعد للربيع (وهو يعتبر، هنا، ثمرة للأرض، أي ما يبدو عليه في الظاهر) لا يميز الأرض غير المزروعة عن تلك المزروعة. إن سعر قطع الأرض غير المزروعة، مثل ريعها، الذي يمثل سعر الأرض التعبير المركز عنه، خيالي محض، ما دامت قطع الأرض هذه غير مستخدمة فعلاً. ولكنه يتحدد قبلياً (a priori) على هذا النحو ويتحقق ما إن يعثر على شار. وعليه، بينما يتحدد متوسط الربيع الفعلي في بلد معين بمتوسط الربيع الإجمالي السنوي الفعلي ونسبة هذا الأخير إلى مجموع المساحة المزروعة، فإن سعر الجزء غير المزروع من مساحة الأرض يتحدد بسعر المساحة المزروعة، ولا يزيد بالتالي

عن انعكاس لإنفاق رأس المال وما يحققه من نتائج في قطع الأرض المزروعة. وبما أن سائر أصناف الأرض تحمل ربيعاً، باستثناء الأراضي الأسوأ (إن هذا الربيع، كما سنرى لدى بحث الربيع التفاضلي II، يزداد مع كتلة رأس المال وما تقابله من كثافة الزراعة) فإن السعر الاسمي للأراضي غير المزروعة يتكوّن بفضل ذلك، وتتحول هذه الأراضي إلى سلع، إلى مصدر ثروة لمالكها وهذا يفسر، في الوقت نفسه، سبب تنامي سعر الأرض في المنطقة برمتها، بما في ذلك الأرض غير المزروعة (أوبدايك) (*) إن المضاربة بالأراضي في الولايات المتحدة، مثلاً، تتركز أساساً على هذا الانعكاس الذي يسلطه رأس المال والعمل على الأرض غير المحروثة.

ثانياً - تجري عملية توسيع الأرض المحروثة، عموماً، إما عن طريق الانتقال إلى الأرض السيئة أو إلى أصناف مختلفة من الأرض بنسب متباينة، تبعاً لما هو متاح. إن الانتقال إلى الأرض السيئة لا يتم أبداً، بالطبع، باختيار طوعي حر، إذ لا يمكن له - على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي - إلا أن يكون نتيجة ارتفاع الأسعار ولا يمكن له أن يكون إلا نتيجة ضرورة، في ظل أي نمط إنتاج آخر. غير أن ذلك ليس محتوماً بأي حال. فالأرض السيئة قد تُفضل على أرض أجود نسبياً بسبب الموقع، وهذا أمر حاسم عند أي توسيع للمساحة المزروعة في البلدان الفتية؛ وكذلك لأنه على الرغم من أن تكوين الأرض في منطقة معينة تعود عموماً إلى أرض أكثر خصوبة، فإن أرضاً سيئة وأرضاً جيدة قد تتداخلان في بعض الأرجاء، بحيث تتوجب زراعة الأرض السيئة بسبب قربها من الأرض الجيدة. وإذا كانت الأرض السيئة تؤلف جزءاً وسط الأرض الجيدة، [682] فإن الجوار مع الأرض الجيدة يوفر للأرض السيئة أفضلية قياساً إلى الأرض التي تتمتع بخصوبة أكبر ولكنها لا تجاور الأرض المزروعة، أو توشك أن تدخل في عدادها لقد كانت ولاية ميشيغان مثلاً واحدة من أولى الولايات الغربية التي أخذت تصدّر الحبوب. إن تربتها فقيرة عموماً. إلا أن تجاورها مع ولاية نيويورك، وممراتها المائية عبر البحيرات وقناة إيري، أعطتها، منذ البداية، أفضلية على الولايات التي حبتها الطبيعة بتربة أخصب، ولكنها كانت تقع بعيداً إلى الغرب. ويمكن لمثال هذه الولاية، بالمقارنة مع ولاية نيويورك، أن يعطينا أيضاً صورة الانتقال من الأرض الجيدة إلى الأرض السيئة. إن تربة ولاية نيويورك، وبخاصة في قسمها الغربي، أكثر خصباً بما لا يقاس، خصوصاً

(*) الإحالة إلى ج. أوبدايك، أطروحة في الاقتصاد السياسي، نيويورك، 1851.

لزراعة القمح. وقد تحولت هذه الأرض الخصبة إلى أرض غير خصبة بسبب استنزاف التربة، فصارت تربة ميشيغان أكثر خصباً.

«في العام 1838 كان دقيق القمح يُشحن بالسفن عبر بوفالو باتجاه الغرب؛ وكانت مناطق إنتاج هذا الدقيق في ولاية نيويورك وفي كندا العليا هي المجهزة. والآن، بعد مضي 12 عاماً لا غير، تندفق واردات قمح ودقيق ضخمة من الغرب بالبحيرات وقناة إيري، عبر بوفالو وميناء بلاك روك الملاصق، لتُشحن بالسفن إلى الشرق. إن المجاعة في أوروبا عام 1847 هي التي حفزت تصدير القمح والدقيق على نحو خارق، وقد أدى ذلك إلى جعل القمح في غرب ولاية نيويورك أرخص، وجعل زراعته أقل منفعة، مما دفع مزارعي نيويورك إلى أن يتعاطوا على نحو أكبر تربية المواشي وإنتاج الحليب ومشتقاته، وزراعة الثمار، وغير ذلك من فروع الاقتصاد الريفي، التي يعتقدون أن الشمال الغربي سوف يعجز عن أن ينافسهم فيها أية منافسة مباشرة». (ج. و. جونستون، ملاحظات حول أميركا الشمالية، المجلد الأول، لندن، 1851، ص 222، 223. J.W. Johnston, *Notes on North America*, Vol. I, London, 1851, p. 222, 223).

ثالثاً - من الخطأ الافتراض بأن أراضي المستعمرات، وأراضي البلدان الفتية بعامة، التي تستطيع أن تصدّر الحبوب بأسعار أرخص، لا بد أن تكون بالضرورة ذات خصوبة طبيعية أكبر. فالحبوب في مثل هذه الحالات لا تُباع دون قيمتها فحسب، بل دون سعر إنتاجها أيضاً، أي تحديداً دون سعر الإنتاج الذي يحدده معدل الربح الوسطي في بلدان أقدم.

وإذا كنا، كما يقول جونستون (المرجع نفسه، ص 223)،

«معتادين على أن نلصق بهذه الولايات الجديدة، التي تندفق منها كميات ضخمة من القمح كل عام نحو بوفالو، هذا التصور عن ضخامة الخصوبة الطبيعية والاتساع غير المحدود - للأراضي الغنية»

فإن ذلك يتوقف أولاً على الظروف الاقتصادية. فمجمّل سكان ولاية مثل ميشيغان، كانوا [683] ينخرطون بادئ الأمر في الزراعة وحدها تقريباً، وبخاصة في زراعة المنتجات الواسعة، التي يمكن لها وحدها أن تُبادل مقابل السلع الصناعية والمنتجات الاستوائية، وعليه، فإن منتوجهم الفائض كله يظهر في شكل حبوب. وهذا ما يميز المستعمرات القائمة على أساس السوق العالمي الحديث، منذ البداية، عن المستعمرات السابقة، وبخاصة تلك

التي نشأت في العالم القديم. وتتلقي المستعمرات الحديثة عن طريق السوق العالمي، المنتجات الناجزة مثل الألبسة وأدوات العمل، وغير ذلك، التي كان سيتعين عليها أن تنتجها بنفسها في ظروف مغايرة. ولولا هذا الأساس لما أمكن لولايات الاتحاد الجنوبية أن تتخذ من القطن منتجاً أساسياً. وإن تقسيم العمل في السوق العالمي هو الذي يُتيح لها ذلك. وإذا بدت أنها تُنتج منتجاً فائضاً هائلاً بالقياس إلى حداتها وقلة عدد سكانها نسبياً، فما ذلك بسبب خصوبة التربة أو خصب العمل فيها، بل بسبب الشكل الأحادي لهذا العمل، وبالتالي للمنتج الفائض الذي يتمثل فيه هذا العمل.

زد على ذلك، ففي أرض قليلة الخصوبة نسبياً وحديثة الزرع، بل غير مستصلحة بدرجة كافية، يحدث أن تتكدس أحياناً في ظروف مناخية ملائمة لهذه الدرجة أو تلك، كميات كبيرة من المواد السهلة الذوبان والضرورية لتغذية النباتات في الطبقات العليا من التربة، بحيث تظل تدرّ المحاصيل لفترة طويلة دونما حاجة للسماد، بل حتى بحرارة سطحية تماماً. وهناك ميزة إضافية في المروج الغربية، وهي أنها قلما تحتاج إلى تكاليف استصلاح خاصة، فالطبيعة قد جعلتها، أصلاً، صالحة للزراعة^(33a) ولا يأتي الفائض في المناطق الأقل خصوبة نتيجة عظم خصوبة التربة، أي نتيجة عظم محصول الإيكر الواحد، بل نتيجة ضخامة المساحات التي يمكن أن تُحرث حرارة سطحية، نظراً لأن هذه الأرض لا تكلف الزارع شيئاً، أو لا تكلفه إلا النزر اليسير بالمقارنة مع البلدان القديمة. وهذا هو الحال مثلاً حيثما توجد المحاصصة، كما هو الأمر في بعض مناطق ولاية نيويورك وولاية ميشيغان وفي كندا، إلخ. إن أسرة معينة تحرث 100 إيكر مثلاً، ورغم [684] أن منتج الإيكر الواحد ليس كبيراً، فإن المنتج الذي تغله 100 إيكر يؤلف فائضاً كبيراً للبيع. يضاف إلى ذلك أن المواشي يمكن أن تُربى، بدون أية تكلفة تقريباً، على المراعي

(33a) [إن الزراعة المنسعة بسرعة لمثل هذه المروج والسهوب هي التي حوّلت مؤخراً موضوع مالتوس الذي أثار الضجة، الموضوع القائل بأن «السكان يضغطون على وسائل العيش»^(*) إلى طرفة صيبانية، ووُلدت على نقيض ذلك شكاوى المزارعين الكبار من أن الزراعة ومعها ألمانيا، سوف تهلكان ما لم يتم، بالقوة، منع وسائل العيش من الضغط على السكان. ولكن زراعة هذه المروج والسهوب والسهول والبراري العشبية، إلخ، ما تزال في بدايتها؛ ولذلك سوف يكون تأثيرها الثوري على الزراعة الأوروبية مع مر الزمن محسوساً بقوة أكبر بكثير مما كان عليه حتى الآن. - ف. إنجلز].

[*] الإشارة إلى كتاب مالتوس: بحث في مبدأ السكان، لندن، 1798. ن. ع.].

الطبيعية دونما حاجة إلى مروج اصطناعية. إن كمية الأرض، لا نوعيتها، هي الأمر الحاسم في هذا المجال. وإن إمكان هذه الحراثة السطحية يُستنفد، بالطبع، مع مر الزمن، بوتيرة أبطأ كلما كانت خصوبة التربة الجديدة أكبر، وبوتيرة أسرع كلما كان تصدير منتجاتها أكبر.

«مع ذلك فإن مثل هذه الأرض تدرّ محاصيل أولى ممتازة، حتى من القمح؛ فأولئك الذين يقشّدون الزبدة الأولى للأرض، يستطيعون إرسال فائض كبير من القمح إلى السوق» (المرجع نفسه، ص 224).

إن علاقات الملكية في بلدان الحضارة القديمة، وسعر الأرض غير المحروثة الذي يتحدد بسعر الأرض المحروثة، إلخ، تجعل مثل هذا الاقتصاد الأفقي (المتسع/الممتد extensive) مستحيلاً.

وتبين المعطيات التالية أن هذه الأرض لا تحتاج أن تكون بالغة الخصوبة بالضرورة وذلك خلافاً لرأي ريكاردو؛ كما لا حاجة إلى أن تزرع أصناف الأرض ذات الخصوبة المتماثلة: ففي عام 1848 زُرعت في ولاية ميشيغان 465,900 إيكرا بالقمح، وأنتجت هذه الإيكرات 4,739,300 بوشل، أو $10\frac{1}{5}$ بوشل للإيكرا في المتوسط؛ وبعد اقتطاع حبوب البذار يبقى أقل من 9 بوشلات للإيكرا الواحد. وكانت هناك في الولاية 29 ناحية، أنتجت في المتوسط 7 بوشلات في 2 منها، و8 بوشلات في 3، و9 بوشلات في 2، و10 بوشلات في 7، و11 بوشلاً في 6، و12 بوشلاً في 3، و13 بوشلاً في 4، وهناك ناحية واحدة فقط أنتجت في المتوسط 16 بوشلاً، وأخرى 18 بوشلاً، للإيكرا الواحد (المرجع نفسه، ص 225).

وفيما يخص الممارسة الزراعية، فإن الخصوبة الأكبر للتربة تعني إمكانية الاستفادة الفورية الأكثر شدة من هذه الخصوبة. وقد تكون هذه إمكانية أكبر في التربة الفقيرة طبيعياً مما في التربة الغنية طبيعياً؛ أما المستوطن فيبدأ قبل كل شيء بحراثة التربة التي توفر إمكانية من هذا النوع، وهو مضطر للتصرف على هذا النحو بالضبط عند الافتقار إلى رأس المال.

أخيراً: أن استصلاح مساحات متنامية من الأراضي الجديدة - بمعزل عن الحالة المذكورة توأ، حيث يتوجب اللجوء إلى أسوأ أصناف الأراضي التي كانت تُزرع حتى وقتذاك - يشمل أصناف أرض مختلفة من آ إلى د، أي على سبيل المثال استصلاح مساحات كبيرة من الصنفين ب و ج لا يفترض بأي حال حصول ارتفاع مسبق في أسعار الحبوب؛ مثلما أن التوسع السنوي في صناعة القطن، مثلاً، لا يفترض ارتفاعاً مستمراً

في أسعار الغزول. ورغم أن ارتفاعاً أو انخفاضاً ملحوظين في أسعار السوق يؤثران على حجم الإنتاج، إلا أنه بصرف النظر عن ذلك، وفي ظل الأسعار الوسطية التي لا يعمل مستواها على عرقلة الإنتاج أو تحفيزه بصورة خاصة، يوجد في الزراعة (كما في سائر فروع الإنتاج الأخرى التي تُدار بطريقة رأسمالية) فيض إنتاج نسبي يتطابق، في ذاته، مع [685] التراكم، وأن هذا الفيض النسبي ينشأ مباشرة، في ظل أنماط إنتاج أخرى، عن تزايد عدد السكان، وفي المستعمرات عن الهجرة المتواصلة. إن الحاجات تنمو باستمرار، وتوقعاً لذلك يجري توظيف رأسمال جديد باستمرار في أراض جديدة، رغم أن ذلك يتباين تبعاً للظروف اللازمة لمختلف المنتجات الزراعية. إن تكوين رؤوس أموال جديدة هو الذي يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى تحقيق ذلك. أما بحدود ما يتعلق الأمر بالرأسمالي المفرد، فإنه يقيس نطاق إنتاجه برأسماله المتاح، بمقدار ما يسعه أن يسيطر عليه بنفسه. فهو يسعى فقط إلى أن يحتل أكبر حيز ممكن في السوق. وإن نما الإنتاج أكثر من اللازم، فلن يضع اللوم على كاهله، بل على كاهل منافسيه. ويمكن للرأسمالي المفرد أن يوسع إنتاجه، إما بالاستيلاء على حصة أكبر في سوق معين، أو بتوسيع السوق نفسه.

الفصل الأربعون

الشكل الثاني للريع التفاضلي (الريع التفاضلي II)

درسنا الريع التفاضلي حتى الآن بوصفه محض نتيجة لتباين إنتاجية رؤوس أموال منفقة على مساحات متماثلة من أراض متفاوتة الخصوبة، بحيث كان الريع التفاضلي يتحدد بالفارق بين غلة رأس المال الموظف في أسوأ أرض، عديمة الريع، وغلة رأس المال الموظف في أجود أرض. وافترضنا عند ذلك أن رؤوس أموال كانت تُنفق في آنٍ واحدٍ على قطع مختلفة من الأرض، بحيث أن أي إنفاق جديد لرأس المال يناسب الزراعة الأفقية [الممتدة]^(*) للأرض، أي توسيع المساحة المزروعة. ولكن الريع التفاضلي، آخر المطاف لا يزيد من حيث طبيعته عن نتيجة لتباين إنتاجية رؤوس أموال متساوية، موظفة في الأرض. ولندرس الآن إن كان هناك اختلاف ينشأ عن توظيف كتل رؤوس أموال متباينة الإنتاجية توظيفاً متتابعاً في قطعة الأرض الواحدة نفسها، أو توظيفها في آنٍ واحدٍ في قطع أرض مختلفة، شريطة أن تكون النتائج واحدة؟ ابتداءً، لا يمكن أن ننكر أنه بمقدار ما يتعلق الأمر بتكوين الربح الإضافي، فسيان إن

(*) الأفقي أو الممتد هنا رديف لـ (extensive)، مقابل العمودي أو الكثيف رديفاً لـ (intensive). وقد سبق ترجمة هاتين المفردتين بـ: السعة، والشدة، لدى استخدامها لوصف زيادة العمل إما من حيث المدة، أو من حيث الكثافة، في المجلد الأول. ويمكن أيضاً استخدام: الزراعة الممتدة مقابل الزراعة المكثفة أو الكثيفة. [ن. ع].

كانت 3 جنيهات تُنفق بمثابة تكاليف إنتاج في إيكرو واحد من الأرض آ لتعطي كوارترأ واحدأ، بحيث تغدو هذه الجنيهات سعر إنتاج وسعر السوق الناظم لهذا الكوارتر، في حين أن 3 جنيهات تكاليف إنتاج في إيكرو واحد من الأرض ب تعطي كوارترين، وبالتالي ربحأ إضافياً قدره 3 جنيهات؛ وبالمثل تعطي 3 جنيهات تكاليف إنتاج في إيكرو واحد من الأرض ج 3 كوارترات، و6 جنيهات ربحأ إضافياً، وأخيراً تعطي 3 جنيهات لتكاليف إنتاج في إيكرو واحد من الأرض د 4 كوارترات، وربحأ إضافياً قدره 9 جنيهات؛ أو سيآن إن كانت هذه النتيجة ذاتها تتحقق باستخدام هذه الجنيهات الـ 12 لتكاليف الإنتاج، أو 10 جنيهات لرأس المال، بالنجاح نفسه، وبالتالي نفسه في الإيكرو الواحد نفسه. ففي كلتا الحالتين هناك رأسمال يبلغ 10 جنيهات، وتُنفق قيمته على التابع بأجزاء يبلغ الجزء الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، سواء في آنٍ واحدٍ في أربعة إيكورات من أرض [687] ذات خصوبة متباينة، أم بصورة متتابعة في الإيكرو الواحد نفسه، على نحو معين بحيث أن جزءاً من هذه الأجزاء لا يدّر أي ربح إضافي، لأن منتوجها مختلف، بينما تعطي الأجزاء الأخرى ربحأ إضافياً بما يتناسب والفارق بين غلتها وغلة ذلك الإنفاق الذي لا يدّر الربح.

إن الأرباح الإضافية ومختلف معدلات الربح الإضافي لمختلف أجزاء رأس المال تتكوّن في الحالتين بالطريقة نفسها. وما الربح سوى شكل هذا الربح الإضافي، الذي يؤلف جوهره. ومهما يكن من أمر، تنطوي الطريقة الثانية [لتكوّن الربح الإضافي] (*)، على صعوبات تواجه تحويل الربح إلى ربح، تواجه تغيير الشكل هذا، الذي يفترض نقل الربح الإضافي من المستأجر الرأسمالي إلى مالك الأرض. من هنا منبع المقاومة العنيدة التي يبديها المستأجرون الإنكليز للاحصائيات الزراعية الرسمية. ومن هنا أيضاً منبع الصراع الناشب بينهم وبين الملاك العقاريين حول تعيين النتائج الفعلية لما وظّفوه من رأسمال (مورتون). فالمسألة هي أن مقدار الربح يتقرر عند تأجير الأراضي، وبعد ذلك يتدفق الربح الإضافي الناجم عن النفقات المتعاقبة من رأس المال إلى جيب المزارع المستأجر، ما دام عقد الإيجار سارياً. من هنا صراع المستأجرين في سبيل عقود إيجار أطول، ومن هنا، على العكس، تزايد عدد العقود المفسوخة سنوياً (tenancies at will) نظراً لتفوق قوى الملاك العقاريين.

(*) الإضافة من عندنا لتوضيح إحالة الضمائر. [ن. ع].

بناءً عليه، يغدو واضحاً منذ البداية ما يلي: إذا كان قانون تكوين الربح الإضافي لا يتأثر بما إذا كانت رؤوس أموال متساوية بنتائج غير متساوية موظفة في آنٍ واحدٍ في قطع أرض ذات مساحة متساوية، أم كانت موظفة بصورة متتابعة في قطعة الأرض الواحدة نفسها، فإن ذلك يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة إلى تحويل الربح الإضافي إلى ربح عقاري. وإن الطريقة الأخيرة تحصر هذا التحويل في حدود أضيق، من جهة، وفي حدود أقل ثباتاً، من جهة أخرى. لهذا السبب يغدو عمل مخمّن الضرائب، كما يبين مورتون في مؤلفه: موارد العقارات الزراعية *Resources of Estates* مهنة بالغة الأهمية والتعقيد والصعوبة في البلدان التي تمارس الزراعة العمودية [أو الكثيفة intensive] (*) (ولا نعني بتعبير الزراعة العمودية، من الوجهة الاقتصادية، سوى تركيز رأس المال في مساحة الأرض الواحدة نفسها عوضاً عن توزيعه على قطع أراضٍ متجاورة). لهذا، ففي حال تحسين الأرض التي تحتفظ بقوتها خلال مدة طويلة، فإن خصوبة الأرض التفاضلية التي زادت زيادة اصطناعية تتطابق مع الخصوبة الطبيعية منذ أن ينصرم أجل عقد الإيجار، وعليه، فإن تقييم مقدار الربح يتطابق مع تقدير ربح الأراضي ذات الخصوبة المختلفة عموماً. وبالعكس، فبمقدار ما إن تكوين الربح الإضافي يتحدد بمستوى رأس المال الموظف في المشروع، فإن مستوى الربح الناتج عن مقدار معين من رأس المال الموظف يُضاف إلى معدل الربح الوسطي في البلاد، ولهذا السبب يحرص مالكو الأرض على أن يتوافر المستأجر الجديد على رأسمال كافٍ لمواصلة زراعة الأرض بالدرجة السابقة من الكثافة.

* * *

لدى معاينة الربح التفاضلي II تنبغي الإشارة أيضاً إلى النقاط التالية:
 أولاً - إن الربح التفاضلي I هو أساس ونقطة انطلاق الربح التفاضلي II، لا من الوجهة التاريخية فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بحركته في أية لحظة زمنية معينة، نعني بذلك زراعة قطع أرض متفاوتة الخصوبة والموقع، في آنٍ واحدٍ، أو بتعبير آخر الاستخدام المتزامن لمكونات مختلفة من إجمالي رأس المال الزراعي على أراضٍ متباينة النوعية.

(*) العمودية (intensive) أي الزراعة الكثيفة، بزيادة رأس المال مع ثبات مساحة الأرض. [ن. ع].

وهذا واضح بذاته من الوجهة التاريخية. ففي المستعمرات لا يتعين على المستوطنين أن يُنفقوا سوى القليل من رأس المال؛ والوسائط الرئيسية المنفذة للإنتاج هي العمل والأرض. ويسعى كل رب أسرة مفرد إلى إيجاد حقل عمل لنفسه ولذويه، مستقل عن حقل عمل أقرانه المستوطنين. وينبغي أن يكون الحال كذلك في الزراعة الحق عموماً، حتى في ظل أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية. أما بالنسبة إلى رعي الأغنام، وتربية المواشي عموماً، كفرع إنتاج مستقل، فإن استغلال الأرض هناك يتصف بطابع جماعي مشترك بهذا القدر أو ذاك، وهو أفقي منذ البداية. وينطلق نمط الإنتاج الرأسمالي من أنماط الإنتاج السابقة التي تكون فيها وسائل الإنتاج، فعلياً أو قانونياً، ملكية الزارع نفسه، وبوجيز القول ينطلق من زراعة تُدار على غرار الحرف اليدوية. ومن طبيعة الأشياء أن تركز وسائل الإنتاج يتطور من هذه الأخيرة تطوراً تدريجياً فتتحول إلى رأسمال يواجه المنتجين المباشرين ويحولهم إلى عمال مأجورين. وبمقدار ما يبرز نمط الإنتاج الرأسمالي هنا بسماته المميزة، فإنه ينشأ بادیء الأمر بوجه خاص في مجال رعي الأغنام وتربية المواشي؛ ولكن هذا لا يتجلى في تركيز رأس المال على مساحة أرض صغيرة نسبياً، بل في إنتاج واسع النطاق، بحيث يجري التوفير في عدد الخيول وغير ذلك من تكاليف الإنتاج؛ الواقع أن ذلك لا يتم بتوظيف المزيد من رأس المال في الأرض الواحدة نفسها زد على ذلك أن القوانين الطبيعية للزراعة تجعل رأس المال، ونستخدم هذه الكلمة بمعنى وسائل الإنتاج التي جرى إنتاجها أصلاً، العنصر الحاسم في حراثة الأرض عند بلوغ مستوى معين من الزراعة بما يقابلها من استنزاف للتربة. وما دامت مساحة الأرض المحروثة صغيرة قياساً إلى غير المحروثة، وما دامت التربة لم تُستنزف (وهذا هو الحال حين تعم تربية المواشي وتناول اللحوم في الفترة التي تسبق هيمنة [689] الزراعة الحقيقية والغذاء النباتي) فإن نمط الإنتاج الجديد الناشئ، يبرز في مواجهة الإنتاج الفلاحي تحديداً في سعة مساحة الأراضي التي تُزرع لحساب رأسمالي واحد، أي من جديد في الاستخدام الأفقي لرأس المال على مساحات واسعة من الأرض. وينبغي، إذن، أن نحمل في الذهن، منذ البداية، أن الربح التفاضلي I هو الأساس التاريخي الذي يجري الانطلاق منه. من جهة ثانية، لا تبدأ حركة الربح التفاضلي II في أية لحظة معينة، إلا في مجال محدّد يؤلف بدوره أساساً مبرقش الألوان للربح التفاضلي I.

ثانياً - في الشكل II من الربح التفاضلي، تُضاف الفوارق في توزيع رأس المال (والقدرة على الائتمان) بين المزارعين، إلى التباين في الخصوبة. وفي مجال الصناعة بالذات، يتم تعيين الحد الأدنى الخاص بنطاق نشاط كل فرع من فروع الإنتاج وما

يناسب ذلك من الحد الأدنى لرأس المال، حيث لا يمكن للأعمال المنفردة، دون هذا الحد، أن تُدار بنجاح. وينشأ أيضاً في كل فرع من فروع الإنتاج مقدار اعتيادي وسطي من رأس المال يفوق هذا الحد الأدنى، وهو متوسط ينبغي لأغلبية المنتجين أن تتحكم به، بل تتحكم به فعلاً إن رأسمالاً ذا مقدار أكبر يمكن أن يولد ربحاً إضافياً، وإن رأسمالاً ذا مقدار أصغر لا يولد حتى الربح الوسطي. ولا يتشتر نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة إلا بصورة بطيئة ومتفاوتة، كما نرى ذلك من مثال إنكلترا، البلد الكلاسيكي لنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة. وبمقدار ما لا يكون هناك استيراد حرّ للحبوب أو بمقدار ما يكون تأثيره محدوداً لأن حجم الاستيراد محدود، فإن المنتجين الذين يعملون على الأرض الأسوأ، أي في ظل شروط إنتاج أقلّ ملائمة من المعدل الوسطي، هم الذين يحدّدون سعر السوق. فالجزء الأكبر من الكتلة الإجمالية لرأس المال المستخدم في الزراعة، والمنتاح للزراعة عموماً، مائل بين أيديهم.

صحيح أن الفلاح، على سبيل المثال، يُنفق الكثير من العمل لحراثة قطعه الجزئية الصغيرة من الأرض، ولكنه عمل معزول، محروم من الشروط الموضوعية، الاجتماعية والمادية المقررة للإنتاجية، فهو عمل مجرد من هذه الشروط.

ويؤدي هذا الوضع إلى تمكين المزارعين الرأسماليين الفعليين من الاستيلاء على جزء من الربح الإضافي؛ وإن من شأن ذلك أن يزول - على الأقل في حدود ما يتعلق الأمر بالسبب المذكور - لو كان نمط الإنتاج الرأسمالي متطوراً في الزراعة تطوراً متسقاً اتساق تطوره في الصناعة.

[690] دعونا نعين بادئ الأمر تكوين الربح الإضافي فقط في حالة الربح التفاضلي II، من دون أن نتناول الشروط التي يمكن أن يتحوّل في ظلها هذا الربح الإضافي إلى ربح عقاري.

يتضح هنا في هذه الحالة أن الربح التفاضلي II ليس سوى طريقة أخرى في التعبير عن الربح التفاضلي I، ولكنه متطابق معه من حيث الجوهر. إن تباين خصوبة مختلف أصناف الأراضي لا يؤثر، في حالة الربح التفاضلي I، إلا بمقدار ما إن رؤوس الأموال الموظفة في الأرض تُعطي نتائج غير متساوية، أي كميات غير متساوية من المنتجات لقاء أحجام متساوية من رأس المال، أو تُعطي كمية من المنتجات لا تناسب مقدار رؤوس الأموال. وسواء حصل هذا التفاوت لرؤوس أموال مختلفة مُنفقة بصورة متتابعة على قطعة الأرض الواحدة نفسها، أم لرؤوس أموال موظفة في عدة قطع أرض مختلفة

من حيث نوعيتها، فإن ذلك لا يمكن أن يغيّر شيئاً في اختلاف خصوبة الأرض أو منتوجاتها، وبالتالي لا يمكن أن يغيّر شيئاً في تكوين الربح التفاضلي من أجزاء رأس المال المُنفقة بإنتاجية أكبر. وهنا كما من قبل، نجد أن الأرض نفسها هي التي تكشف عن خصوبة مختلفة عند نفقات متساوية من رأس المال، ولكن الأرض الواحدة نفسها تُعطي، في حال حصول نفقات متعاقبة لأجزاء رأس المال المختلفة من حيث الحجم، نفس هذه النتائج التي تُعطيها، في حالة الربح التفاضلي I، أصناف مختلفة من التربة لدى إنفاق أجزاء من رأس المال الاجتماعي متساوية في الحجم.

لنفترض أن رأس المال نفسه البالغ 10 جنيهاً المُنفق، كما هو مبين في الجدول I^(*)، في شكل رؤوس أموال مستقلة يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، على يد مختلف المزارعين في كل إيكِر من أصناف الأرض الأربعة هي آ، ب، ج، د يُنفق، عوضاً عن ذلك، إنفاقاً متتابعاً في الإيكِر الواحد من الأرض د، بحيث يدرّ الإنفاق الأول 4 كوارترات، والثاني 3 كوارترات، والثالث كوارترين، والرابع كوارتراً واحداً (أو في تسلسل معكوس). فإن سعر الكوارتر الواحد الذي يدرّه جزء رأس المال الأقل ربحاً، أي السعر البالغ 3 جنيهاً، لن يثمر أي ربح تفاضلي، بل يحدّد سعر الإنتاج، طالما كانت هناك حاجة إلى القمح البالغ سعر إنتاجه 3 جنيهاً. وبما أن فرضيتنا تنص على أن الإنتاج يجري رأسمالياً، بحيث أن السعر البالغ 3 جنيهاً يتضمن الربح الوسطي، الذي يدرّه عموماً أي رأسمال يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، فإن الأجزاء الثلاثة الأخرى التي يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، سوف تثمر ربحاً إضافياً تبعاً لاختلاف كمية منتوجها، نظراً لأن هذا المنتج لا يُباع حسب سعر إنتاجه هو، بل حسب سعر إنتاج الإنفاق الأدنى ربحاً لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه؛ وهذا الإنفاق لا يدرّ أي ربح، وسعر منتوجه ينتظم بالقانون العام لأسعار الإنتاج. إن تكوين الربح الإضافي هنا مماثل لما في الجدول I.

ويتضح هنا من جديد، أن الربح التفاضلي II يفترض الربح التفاضلي I كمقدمة له. إن [691] الحد الأدنى من المنتج الذي يثمره رأسمال مقداره $2\frac{1}{2}$ جنيه، أي رأس المال الموظّف في أسوأ أرض يبلغ هنا كوارتراً واحداً حسب الفرضية. ومن المفترض إذن أن مستأجر الأرض د يُنفق، إلى جانب $2\frac{1}{2}$ جنيه التي تدرّها عليه 4 كوارترات والتي يدفع عنها 3 كوارترات ربحاً تفاضلياً، يُنفق $2\frac{1}{2}$ جنيه آخر في الأرض نفسها من غير أن تدرّ عليه سوى

(*) أنظر هذا المجلد، ص 674، [الطبعة العربية، الفصل 39، ص 775-776].

كوارتر واحد، على غرار رأس المال المماثل الموظف في الأرض الأسوأ آ. في هذه الحالة سيكون ذلك إنفاق رأسمال عديم الربح، طالما أنه لن يدرّ على المزارع غير الربح الوسطي. ولن يكون ثمة ربح إضافي ولن يتولّد شيء يتحوّل إلى ربح. ومن جهة أخرى، لن يكون لتناقص منتج الإنفاق الثاني لرأس المال في الأرض د أيما تأثير على معدل الربح. إذ سيكون الأمر كما لو أن $2\frac{1}{2}$ جنيه قد أنفقت مجدداً على إيكر جديد من الأرض آ، وهذا ظرف لا يؤثر بأي حال على الربح الإضافي، كما لا يؤثر بالمثل على الربح التفاضلي لأصناف الأرض آ، ب، ج، د. غير أن هذا الإنفاق الإضافي لـ $2\frac{1}{2}$ جنيه في الأرض د، سيكون بالنسبة إلى المزارع مجزياً، حسب فرضيتنا، شأنه شأن إنفاق $2\frac{1}{2}$ جنيه الأصلية على الإيكر الواحد من الأرض د، رغم أن هذا الإنفاق يدرّ 4 كوارترات. زدّ على ذلك أنه إذا كان هناك إنفاق آخران من رأس المال بمقدار $2\frac{1}{2}$ جنيه لكل منهما، يدرّ الأول منهما منتوجاً إضافياً قدره 3 كوارترات، ويدرّ الثاني كوارترين، فإن انخفاضاً جديداً للمنتوج يكون قد حصل بالمقارنة مع منتوج الإنفاق الأول البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه في الأرض د، والذي أعطى 4 كوارترات، أي ربحاً إضافياً يبلغ 3 كوارترات. ولكن ذلك محض انخفاض في مقدار الربح الفائض، ولن يؤثر بشيء لا على الربح الوسطي ولا على سعر الإنتاج الناظم. ولن يكون الحال كذلك، إلّا إذا كان الإنتاج الإضافي الذي يدرّ هذا الربح الإضافي المخفّض، يجعل الإنتاج في الأرض آ زائداً لا لزوم له، مما يقصي الأرض آ عن عداد الأراضي المزروعة. عندئذٍ فإن الإنتاجية المتناقصة للإنفاق الإضافي من رأس المال في إيكر الأرض د، سوف تقترون بانخفاض سعر الإنتاج من 3 جنيهات إلى $1\frac{1}{2}$ جنيه، مثلاً، فيما لو أصبح إيكر الأرض ب عديم الربح، وناظماً لسعر السوق.

إن منتوج الأرض د سيصبح الآن $4 + 1 + 3 + 2 = 10$ كوارترات، في حين كان منتوجها في السابق 4 كوارترات. بيد أن سعر الكوارتر الذي ينظمه سعر الإنتاج على الأرض ب سيهبط إلى $1\frac{1}{2}$ جنيه. وسيكون الفرق بين [منتوجي الأرضين] د وب $= 10 - 8 = 2$ كوارترات، مما يؤلف 12 جنيهًا بسعر $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر، في حين كان الربح التقدي من الأرض د في السابق $= 9$ جنيهات. تنبغي ملاحظة ذلك. إن مستوى الربح، محسوباً للإيكر الواحد، سيرتفع بنسبة $33\frac{1}{3}\%$ ، رغم انخفاض معدل الربح الإضافي من الرأسمالين الإضافيين البالغين $2\frac{1}{2}$ جنيهًا لكل منهما.

نرى من ذلك مدى تعقيد التراكيب التي يمكن أن يعطيها الربح التفاضلي عموماً، ولا

سيما في الشكل II كما في الشكل I، في حين أن ريكاردو، على سبيل المثال، يعالجه [692] معالجة أحادية الجانب تماماً، كشيء بسيط. وكما في الحالة المذكورة أعلاه، يمكن لهبوط في سعر السوق الناظم وارتفاع في ريع الأراضي الخصبة أن يقعا في الوقت نفسه، بحيث يتزايد كل من المنتج المطلق والمنتج الفائض المطلق. (في الربيع التفاضلي I ذي الخط التنازلي، يمكن أن يزداد المنتج الفائض النسبي وبالتالي ريع الإيكر الواحد أيضاً، رغم أن المنتج الفائض المطلق للإيكر الواحد قد يظل على حاله أو حتى يتناقص). بيد أن إنتاجية نفقات رأس المال المتتابة على الأرض الواحدة ذاتها تنخفض في الوقت نفسه، رغم أن جزءاً كبيراً منها يصيب أراضي أكثر خصباً. ولو نظرنا إلى الأمور من وجهة معينة - أي من ناحية كمية المنتج وأسعار الإنتاج - لوجدنا أن إنتاجية العمل قد ارتفعت. أما إذا نظرنا إليها من وجهة أخرى، لوجدنا أنها قد انخفضت، لأن معدل الربح الإضافي والمنتج الفائض للإيكر الواحد ينخفضان بالنسبة لمختلف نفقات رأس المال على الأرض الواحدة ذاتها.

إن الربيع التفاضلي II بإنتاجية متناقصة لنفقات رأس المال المتتابة، إنما يقترن بالضرورة بتصاعد سعر الإنتاج وانخفاض مطلق في الإنتاجية، ولكن فقط إذا لم يكن بالوسع القيام بنفقات رأس المال هذه إلا في الأرض الأسوأ آ. فإذا كان الإيكر الواحد من الأرض آ، عند إنفاق رأسمال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه يعطي كوارتر واحد بسعر إنتاج قدره 3 جنيهات، لا يعطي إجمالاً سوى $1\frac{1}{2}$ كوارتر بإنفاق رأسمال إضافي قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، أي بإنفاق إجمالي يبلغ 5 جنيهات، فإن سعر إنتاج هذا الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر = 6 جنيهات، أو أن الكوارتر الواحد = 4 جنيهات. إن كل انخفاض في الإنتاجية يصاحب تزايد إنفاق رأس المال لا يعني هنا سوى انخفاض نسبي في منتج الإيكر الواحد، في حين أن مثل هذا الانخفاض للإنتاجية في أصناف الأرض الجيدة لا يعني سوى انخفاض المنتج الفائض الإضافي.

ولكن من طبيعة الأشياء أن الزراعة الكثيفة، أي النفقات المتتابة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها، تتطور في الغالب أو بدرجة أكبر بكثير على الأراضي الجيدة. (لا نقصد بذلك التحسينات الدائمة التي تتحول بها أرض بور حتى ذلك الوقت، إلى أرض زراعية) لذلك، فإن الإنتاجية المتناقصة للنفقات المتعاقبة من رأس المال ستؤثر أساساً بالطريقة الموصوفة أعلاه. ويجري اختيار الأرض الجيدة لأنها تؤمن أفضل الفرص لاستخدام رأس المال إذ تحتوي على أكبر عدد من عناصر الخصب الطبيعية، التي لا تحتاج إلى أكثر من أن تُستثمر.

وحين تنامت كثافة الزراعة الإنكليزية بعد إلغاء قوانين الحبوب، جرى تحويل قدر كبير من الأراضي المكرّسة لزراعة القمح في السابق إلى أغراض أخرى، وبالتحديد إلى مراعي للمواشي؛ وبالعكس، فإن الأراضي الخصبة الصالحة على خير وجه لزراعة القمح، بدلت وحُسّنت؛ وبذا جرى تركيز رأس المال المستخدم لزراعة القمح على مساحة من الأرض [693] أصغر نسبياً.

وفي هذه الحالة - حيث جميع معدلات الربح الإضافي الممكنة، التي تقع بين أكبر كمية من المنتج الفائض لأجود أرض وكمية منتج الأرض آ عديمة الربح، تتطابق هنا مع زيادة مطلقة، لا نسبية، في المنتج الفائض لكل إيكّر - نجد أن الربح الإضافي المتكوّن مجدداً (الربح المحتمل) لا يمثل جزءاً من الربح الوسطي السابق المحوّل إلى ربح (جزء المنتج الذي كان يتمثل فيه الربح الوسطي سابقاً) بل ربحاً إضافياً زائداً يتحوّل من هذا الشكل إلى ربح.

بالمقابل، فإن الحالة التي يرتفع فيها الطلب على الحبوب إلى حد كبير يرفع سعر السوق فوق سعر الإنتاج على الأرض آ، بحيث أن المنتج الفائض في الأرض آ والأرض ب أو أي صنف آخر من الأرض لا يمكن الحصول عليه إلا بسعر أعلى من 3 جنيهات - إن هذه الحالة هي الحالة الوحيدة التي يقترن فيها ارتفاع سعر الإنتاج وسعر السوق الناظم بهبوط منتج الإنفاق الإضافي لرأس المال في أية واحدة من الأراضي آ، ب، ج، د. وبمقدار ما يستمر هذا الوضع لفترة طويلة نسبياً من الزمن من دون أن يستدعي زراعة أرض إضافية من الصنف آ (أو من نوعية الأرض آ في الأقل) أو من دون أن تؤدي أية تأثيرات أخرى إلى عرض الحبوب بأسعار أرخص، فإن الأجور سوف ترتفع، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، من جراء غلاء الحبوب، وسيهبط معدل الربح بالمقابل. ولا يهم في هذه الحالة إن كان الطلب المتزايد يُلبى بزراعة أرض أسوأ من الأرض آ، أم بإنفاق إضافي لرأس المال في أي من أصناف الأرض الأربعة تلك. إن الربح التفاضلي سيرتفع عندئذ سوية مع هبوط معدل الربح.

إن هذه الحالة الواحدة، عندما يمكن للإنتاجية المتناقصة لرؤوس الأموال الموظفة بصورة إضافية في أراضي مزروعة أصلاً، أن تقود إلى تزايد سعر الإنتاج وهبوط معدل الربح، وتكوين ربح تفاضلي أكبر - وهذا الأخير سوف يرتفع في سائر أصناف الأرض، في ظل الظروف المعينة، كما لو أن أرضاً أسوأ من الأرض آ هي التي بدأت تنظّم الآن سعر السوق - هي الحالة التي وصفها ريكاردو بأنها الحالة الوحيدة، الحالة الطبيعية، وقد اختزل تكوين الربح التفاضلي II بأسره إلى هذه الحالة.

كان من شأن هذا الحال أن يصبح على هذا النحو لو أن الأرض آ وحدها كانت مزروعة، وكانت النفقات المتتابة من رأس المال على هذه الأرض غير مصحوبة بنمو متناسب في المنتج.

فهنالك، إذن، نسيان كامل للربح التفاضلي I، عند معالجة الربح التفاضلي II. [694] وباستثناء هذه الحالة، التي إما أن يكون فيها عرض المنتج من الأراضي المزروعة غير كافٍ، فيغدو سعر السوق لذلك خلال وقت طويل أعلى من سعر الإنتاج إلى أن تبدأ زراعة أراضي جديدة إضافية ذات نوعية أسوأ، أو إلى أن يصبح بالإمكان تصريف المنتج الإجمالي من رأس المال الإضافي المُنفق على مختلف أصناف الأرض، بسعر إنتاج أعلى من ذاك السائد حتى الآن - باستثناء هذه الحالة، فإن الهبوط النسبي لإنتاجية رؤوس الأموال الإضافية يترك سعر الإنتاج الناظم ومعدلات الربح دون مساس. وعلى العموم هناك ثلاث حالات أخرى ممكنة:

أ) إذا كان رأس المال الإضافي الموظف في الأرض من أي صنف: آ أو ب أو ج أو د، لا يُثمر سوى معدل الربح الذي يحدده سعر الإنتاج على الأرض آ، فلا يتشكل من جراء ذلك أي ربح إضافي، وبالتالي أي ربح - لا يتشكل تماماً فيما لو جرت زراعة أرض إضافية من الصنف آ.

ب) إذا أثمر رأس المال الإضافي كمية أكبر من المنتج، فيتشكل ربح إضافي جديد (ربح كامن) بالطبع، إذا بقي السعر الناظم على حاله. ولن يكون الحال كذلك دائماً، وبالتحديد لن يكون كذلك إذا ألقى هذا الإنتاج الإضافي الأرض آ خارج أصناف الأرض المزروعة وبالتالي خارج أصناف الأرض المتنافسة. وفي هذه الحالة يهبط سعر الإنتاج الناظم. وإذا ما اقترن ذلك بهبوط الأجور، أو إذا دخل منتج أرخص في رأس المال الثابت كعنصر من عناصره، فإن معدل الربح سيرتفع. أما إذا كانت الإنتاجية المرتفعة لرؤوس الأموال الإضافية تظراً على صنف الأرض الأجود ج ود، فإن مدى اقتران تكوين الربح الإضافي المتزايد (وكذلك الربح المتزايد) بهبوط السعر وارتفاع معدل الربح سيتوقف كلياً على درجة تزايد الإنتاجية وعلى كتلة رؤوس الأموال الموظفة مجدداً. ويمكن لمعدل الربح أن يرتفع من دون حصول هبوط في الأجور، من جراء رخص عناصر رأس المال الثابت.

ج) إذا أعطى الإنفاق الإضافي لرأس المال ربحاً إضافياً متناقصاً، ولكن بطريقة يترك معها منتج هذا الإنفاق فائضاً قياساً إلى منتج رأس المال نفسه المُنفق على الأرض آ، فإن ربحاً إضافياً جديداً سيتكوّن، مهما كانت الظروف، ما لم يؤد تزايد العرض إلى

إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة، ويمكن أن يحصل ذلك في آن واحد على الأراضي د وج وب وآ. أما إذا أقصيت الأرض الأسوأ آ من عداد الأراضي المزروعة، فإن سعر الإنتاج الناظم يهبط، أما ارتفاع أو انخفاض الريح الإضافي المعبر عنه بالنقود، وبالتالي ارتفاع أو انخفاض الريح التفاضلي، فسيوقف على النسبة بين السعر المتناقص للكوارتر الواحد وتزايد عدد الكوارترات التي تؤلف الريح الإضافي. وعلى أية حال، ثمة ما تجدر ملاحظته، وهو أن تناقص الريح الإضافي الناجم عن نفقات متعاقبة لرأس المال [695] يمكن أن يقترن بهبوط سعر الإنتاج عوضاً عن ارتفاعه، كما يتضح للوهلة الأولى.

إن هذه النفقات الإضافية من رأس المال التي تدرّ غللاً فائضة أقل، تتطابق بالكامل مع الحالة التي تُنفق فيها مثلاً أربعة رؤوس أموال جديدة، مستقلة، يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، على أصناف من الأراضي تقع خصوبتها بين آ و ب وبين ب و ج وبين ج و د، وتدرّ على التوالي $1\frac{1}{2}$ ، كوارتر، $2\frac{1}{3}$ كوارتر، $2\frac{2}{3}$ كوارتر، و 3 كوارترات. إن أرباحاً إضافية، ريوماً كامنة، سوف تتكون في جميع هذه الأراضي مع جميع رؤوس الأموال الإضافية الأربعة، رغم أن معدل الريح الإضافي سوف ينخفض، بالمقارنة مع المعدل الناجم عن إنفاق مقدار مماثل من رأس المال على أجود أرض. وسيان إن كانت رؤوس الأموال الأربعة هذه موظفة في الأرض د، إلخ، أم موزعة بين الأرض د والأرض آ. إننا نقرب الآن من التمايز الجوهري بين شكلي الريح التفاضلي هذين.

إذا بقي سعر الإنتاج على حاله، وبقيت الفوارق على حالها، يمكن لمتوسط ريع الإيكر الواحد أو معدل الريح الوسطي لرأس المال أن يرتفع مع ارتفاع الريح الإجمالي، في حالة الريح التفاضلي I. ولكن المتوسط ليس سوى تجريد. فالمستوى الفعلي للريح محسوباً على أساس الإيكر الواحد أو على أساس رأس المال، يظل هنا على حاله. وبالمقابل، يمكن لمستوى الريح المحسوب على أساس الإيكر الواحد، في ظل الفرضية نفسها، أن يرتفع رغم أن معدل الريح، المحسوب على أساس رأس المال الموظف، يبقى على حاله.

لنفترض أن الإنتاج يتضاعف نتيجة توظيف 5 جنيهات عوضاً عن $2\frac{1}{2}$ جنيه في كل صنف من الأرض آ، ب، ج، د، أي 20 جنيهاً في المجموع بدلاً من 10 جنيهات، وأن الخصوبة النسبية تبقى على حالها. هذا يعني كما لو أنه جرت زراعة إيكرين بدلاً من إيكر واحد من كل صنف من أصناف الأرض هذه ولكن بالكلفة نفسها. إن معدل الريح سيبقى ثابتاً على حاله، شأنه شأن نسبته إلى الريح الإضافي أو الريح. ولكن إذا كانت الأرض آ تشمر الآن كوارترين، والأرض ب - 4، والأرض ج - 6، والأرض د - 8،

فإن سعر الإنتاج سيظل مع ذلك 3 جنيهات للكوارتر الواحد لأن هذه الزيادة لم تحصل بفعل مضاعفة الخصوبة برأس المال السابق، بل بفعل الخصوبة السابقة برأس مال مضاعف. إن هذين الكوارترين من الأرض آ يكلفان الآن 6 جنيهات مثلما كان الكوارتر الواحد يكلف 3 جنيهات من قبل. ولقد تضاعف الربح في سائر الأصناف الأربعة من الأرض، ولكن ليس ذلك إلا لأن رأس المال الموظف قد تضاعف. ولكن الربح قد تضاعف بالنسبة نفسها، فقد أصبح كوارترين في الأرض ب بدلاً من كوارتر واحد، و4 في الأرض ج بدلاً من 2، و6 كوارترات في الأرض د بدلاً من 3، وأن الربح النقدي في الأراضي ب وج ود، بالمقابل، يصبح 6 جنيهات، 12 جنيهاً، 18 جنيهاً، على التوالي. لقد تضاعف الربح النقدي للإيكر الواحد، تماماً مثل منتوج الإيكر الواحد، وكذلك أيضاً سعر الأرض، الذي يُرسل به هذا الربح النقدي. إن مقدار ربح الحبوب [696] والربح النقدي، المحسوب بهذه الصورة، يرتفع، فيرتفع معه سعر الأرض، لأن المقياس الذي يُحسب به سعر الأرض، أي الإيكر، هو قطعة أرض ذات مساحة ثابتة. وإذا حُسب، من جهة أخرى، كمعدل ربح ارتباطاً برأس المال الموظف، فليس ثمة أي تغير. فنسبة الربح الإجمالي البالغ 36 جنيهاً إلى رأس المال الموظف البالغ 20 جنيهاً، هي كنسبة الربح البالغ 18 جنيهاً إلى رأس المال الموظف البالغ 10 جنيهات. ويصح الشيء ذاته على التناسب بين الربح النقدي لكل صنف من الأرض ورأس المال الموظف فيها؛ فإن 12 جنيهاً من ربح الأرض ج، مثلاً، تتناسب إلى 5 جنيهات من رأس المال، كتتناسب 6 جنيهات من الربح إلى $2\frac{1}{2}$ جنيه من رأس المال، في السابق. ولا تنشأ هنا أية فوارق جديدة بين رؤوس الأموال الموظفة، ولكن تنشأ أرباح إضافية جديدة، وسبب ذلك توظيف رأس مال إضافي في إحدى الأراضي الحاملة للربح، أو فيها جميعاً، يدرّ المنتوج السابق بما يتناسب ومقداره. وإذا ما تضاعف إنفاق رأس المال في الأرض ج وحدها مثلاً، فإن الربح التفاضلي، محسوباً على أساس رأس المال، يبقى على حاله بين ج وب ود، إذ حين تتضاعف كتلة الربح من الأرض ج فإن رأس المال الموظف يتضاعف أيضاً.

نرى من ذلك أن مستوى ربح المنتوج والربح النقدي من الإيكر الواحد، وبالتالي سعر الأرض، يمكن أن يرتفعاً، مع بقاء سعر الإنتاج، ومعدل الربح والفوارق ثابتة على حالها (وبالتالي بقاء معدل الربح الإضافي أو الربح على حاله، محسوباً على أساس رأس المال).

وقد يحصل الشيء ذاته مع انخفاض معدلات الربح الإضافي، وبالتالي الربح، أي مع

انخفاض إنتاجية نفقات رأس المال الإضافية التي تظل حاملة للربح. وإذا لم تؤد النفقات الثانية من رأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه إلى مضاعفة المنتج، وبقيت الأرض ب تدر $3\frac{1}{2}$ كوارتر والأرض ج - 5 كوارترات، والأرض د - 7 كوارترات(*) فإن الربح التفاضلي، في الأرض ب بالنسبة إلى الإنفاق الثاني لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه يساوي $\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من كوارتر واحد، وفي الأرض ج كوارتراً واحداً بدلاً من كوارترين، وفي الأرض د كوارترين بدلاً من 3. وإن التناسبات بين الربح ورأس المال في هذين الإنفاقين المتتابعين، ستكون كالآتي:

الإنفاق الأول		الإنفاق الثاني	
الربح	رأس المال	الربح	رأس المال
ب: 3 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	ب: $1\frac{1}{2}$ جنيه	$2\frac{1}{2}$ جنيه
ج: 6 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	ج: 3 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه
د: 9 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	د: 6 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه

ورغم هذا الهبوط النسبي لمعدل إنتاجية رأس المال، وبالتالي للربح الإضافي، محسوباً على أساس رأس المال، يرتفع ربح الحبوب والربح النقدي في الأرض ب من كوارتر [697] واحد إلى $1\frac{1}{2}$ كوارتر (من 3 إلى $4\frac{1}{2}$ جنيه) وفي الأرض ج من 2 إلى 3 كوارترات (من 6 إلى 9 جنيهات) وفي الأرض د من 3 إلى 5 كوارترات (من 9 إلى 15 جنيهات). ونجد في هذه الحالة أن فوارق رؤوس الأموال الإضافية، بالمقارنة مع رأس المال الموظف في الأرض آ، تنقلص، وأن سعر الإنتاج يبقى على حاله، لكن ربح الإيكر الواحد وبالتالي سعر الأرض للإيكر الواحد يرتفعان. أما تراكم الربح التفاضلي II الذي يفترض وجود الربح التفاضلي I أساساً له، فهي كما سيأتي.

(*) الطبعة الأولى، 6 كوارترات. [ن. برلين].

الفصل الحادي والأربعون

الربيع التفاضلي II – الحالة الأولى: ثبات سعر الإنتاج

يفترض هذا الشرط أن سعر السوق ينتظم، الآن كما من قبل، بفعل رأس المال الموظف في الأرض الأسوأ آ.

I – إذا كان رأس المال الإضافي الموظف في أي صنف من أصناف الأرض ب، ج، د الحاملة للربيع، ينتج بمقدار مماثل لما ينتجه رأس المال نفسه الموظف في الأرض آ، أي إذا كان لا يدرّ سوى الربح الوسطي وفقاً لسعر الإنتاج الناظم، أي لا يدرّ أي ربح إضافي، فإن تأثير ذلك على الربيع سيكون معدوماً. فكل شيء يبقى كما كان عليه، وسيكون الأمر، كما لو أن عدداً، أيّاً كان، من إيكارات الأرض آ، أي أسوأ الأراضي، قد أدرج في نطاق مساحة الأرض المزروعة.

II – تشر رؤوس الأموال الإضافية في كل أصناف الأراضي منتوجات إضافية، تتناسب وحجم رؤوس الأموال هذه، نعني أن الإنتاج يتنامى تبعاً لخصوصية خصب كل صنف من الأرض، بما يتناسب وحجم رأس المال الإضافي. لقد انطلقنا في الفصل التاسع والثلاثين من الجدول I التالي:

I الجدول

معدل الربح الإضافي	الربيع التقدي (جنيهات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الفلّة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	المتروج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الربيع (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيكارات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	3	3	1	3	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	3	1	6	3	2	3	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	6	2	9	3	3	3	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	9	3	12	3	4	3	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	د
-	18	6	30	-	10	12	-	10	4	المجموع

[699]

وهذا يتحول الآن إلى:

II الجدول

معدل الربح الإضافي	الربيع التقدي (جنيهات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الفلّة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	المتروج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الربيع (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيكارات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	3	2	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	6	2	12	3	4	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	12	4	18	3	6	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	18	6	24	3	8	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
-	36	12	60	-	20	-	-	20	4	المجموع

ليس من الضروري في هذه الحالة مضاعفة توظيف رأس المال في كل صنف من أصناف الأراضي، كما في الجدول. فالقانون يظل هو هو طالما جرى إنفاق رأسمال إضافي في صنف واحد أو في عدة أصناف من الأراضي الحاملة للربيع، بأية نسبة كانت. والشئ الضروري الوحيد هو أن يزداد الإنتاج في كل هذه الأراضي بالنسبة نفسها التي يتزايد بها رأس المال. ولا ينمو الربيع هنا إلا بفضل تزايد رأس المال الموقوف في الأرض، وهو نمو يتناسب مع تزايد رأس المال هذا. إن هذا التزايد للمنتوج وللربيع بفعل وبنسبة تزايد رأس المال الموقوف، لا يختلف في شيء، فيما يتعلق بكمية المنتوج ومقدار الربيع، عن الحالة التي تتسع فيها المساحة المزروعة من قطع الأراضي الحاملة

للربح، والمتماثلة في النوعية، حيث تبدأ زراعتها بإنفاق من رأس المال مماثل لما أنفق في السابق لزراعة قطع الأرض من النوعية نفسها. وفي حالة الجدول II، مثلاً، ستبقى النتيجة على حالها، فيما لو جرى إنفاق رأسمال إضافي قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، على إيكر إضافي من الأراضي ب، ج، د.

يُضاف إلى ذلك، أن هذا المثال لا يفترض استخداماً أكثر إنتاجية لرأس المال، بل مجرد استخدام رأسمال أكثر على المساحة نفسها، وبالتأثير السابقة نفسها.

إن جميع المقادير النسبية هنا تظل على حالها. وبالطبع، إذا لم نعين الفوارق النسبية واقتصرنا على الفوارق الحسابية الصرف، أمكن للربح التفاضلي أن يتغير في مختلف أصناف الأرض. دعونا نفترض، على سبيل المثال، أن رأس المال الإضافي يُوظف في الأرض ب والأرض د وحدهما. إن الفرق بين غلة الأرض د والأرض آ عندئذ $= 7$ كوارترات، في حين كان في السابق $= 3$ ؛ والفرق بين غلة الأرض ب والأرض آ $= 3$ كوارترات، وفي السابق $= 1$ ؛ والفرق بين غلة الأرض ج والأرض ب $= -1$ ، بينما كان في السابق $= +1$ ، وهلمجراً. بيد أن الفرق الحسابي، وهو حاسم بالنسبة للربح التفاضلي [700]

I ما دام يعبر عن تباين الإنتاجية في ظل توظيفات متساوية من رأس المال، أمر عديم الأهمية تماماً في هذه الحالة، لأنه ينتج عن توظيف رؤوس أموال إضافية متباينة، علماً بأن الفارق لكل جزء متساوٍ من رأس المال في مختلف قطع الأراضي لا يتغير.

III - تولّد رؤوس الأموال الإضافية منتوجاً فائضاً وتؤلف بالتالي أرباحاً إضافية، ولكن بمعدل متناقص، لا بنسبة تعظم رؤوس الأموال الإضافية.

الجدول III

صنف الأرض	الإيكترات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الفلّة (جنيهات)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
أ	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	1	3	3	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$- 1\frac{1}{2} + 2$ $3\frac{1}{2}$	3	$10\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	90%
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5 = 2 + 3$	3	15	3	9	180%
	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$- 3\frac{1}{2} + 4$ $7\frac{1}{2}$	3	$22\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	$16\frac{1}{2}$	330%
	-	$17\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	21	17		51	10	30	

من جديد، لا يهم قط، في ظل هذه الفرضية الثالثة، إن كانت النفقات الثانية الإضافية من رأس المال موزعة بصورة متساوية أو متفاوتة على مختلف أصناف الأرض، أو إن كان تناقص إنتاج الربح الإضافي يجري بنسب متساوية أو متباينة، أو إن كانت رؤوس الأموال الإضافية تُوظف في صنف الأرض الحاملة للربح نفسها، أو إن كانت موزعة بصورة متساوية أو متفاوتة على أصناف من الأرض حاملة للربح ومتباينة في النوعية. فهذه الظروف جميعاً لا أهمية لها بالنسبة للقانون الذي نزمع صياغته. والفرضية الوحيدة التي نعرضها هي أن رأس المال الإضافي الموظف في أي صنف من أصناف الأراضي الحاملة للربح يدرّ ربحاً إضافياً ولكن بنسبة متناقصة قياساً إلى مقدار تزايد رأس المال. وإن حدود هذا التناقص تتحرك، في الأمثلة الواردة في الجدول أعلاه، بين 4 كوارترات = 12 جنيهاً، منتوج الإنفاق الأول من رأس المال على الأرض الأجود د، وكوارتر واحد = 3 جنيهات، منتوج الإنفاق نفسه من رأس المال على الأرض الأسوأ آ. إن منتوج الأرض الأجود، بإنفاق رأس المال I، يؤلف الحد الأقصى، ومنتوج الأرض الأسوأ آ، التي لا تحمل أي ربح ولا تدرّ أي ربح إضافي، عند إنفاق المقدار نفسه من رأس المال، هو الحد الأدنى للمنتوج الذي تدرّه نفقات متتابعة من رأس المال في الأراضي التي تثمر ربحاً إضافياً، بنفقات متتابعة من رأس المال ذات إنتاجية متناقصة. [701]

وإذا كانت الفرضية II تطابق الحالة التي تُضاف فيها قطع جديدة ذات نوعية متماثلة من أصناف الأراضي الجيدة إلى المساحة المزروعة، التي تتزايد فيها كمية أي واحد من أصناف الأرض المزروعة، فإن الفرضية III تطابق الحالة التي تُزرع فيها قطع أراضي

إضافية تتوزع درجات خصوبتها المتباينة بين الأرض د والأرض آ، بين خصوبة أجود أرض وأسوأها. وإذا أُجريت النفقات المتتابة من رأس المال على الأرض د حصراً، فإنها يمكن أن تتضمن الفوارق القائمة بين الأرض د والأرض آ، ثم الفوارق بين الأرض د والأرض ج، وكذلك الفوارق بين الأرض د والأرض ب. أما إذا أُجريت النفقات كلها على الأرض ج، فإنها تتضمن فقط الفوارق بين الأرض ج والأرض آ، أو بين الأرض ج والأرض ب، وإذا اقتصرَت النفقات على الأرض ب فستتضمن فقط الفوارق بين الأرض ب والأرض آ.

ولكن القانون هو هذا: ينمو الربح في جميع أصناف الأراضي نمواً مطلقاً، حتى وإن لم يكن ذلك بنسبة نمو رأس المال الموقوف إضافياً.

ويتناقص معدل الربح الإضافي، من وجهة رأس المال الإضافي كما من وجهة رأس المال الكلّي الموقوف في الأرض؛ ولكن الحجم المطلق للربح الإضافي يتزايد؛ تماماً مثلما أن تناقص معدل ربح رأس المال يقتصر، عموماً، بزيادة الكتلة المطلقة للربح. وهكذا، فإن متوسط معدل الربح الإضافي لرأس المال الموقوف في الأرض ب = 90% عن رأس المال، في حين كان هذا المعدل في الإنفاق الأول من رأس المال = 120%. غير أن إجمالي الربح الإضافي يرتفع من كوارتر واحد إلى $1\frac{1}{2}$ كوارتر، ومن 3 جنيهات إلى $4\frac{1}{2}$ جنيه. وينمو الربح الإجمالي، مأخوذاً لذاته - وليس ارتباطاً بتضاعف مقدار رأس المال المسلف - نمواً مطلقاً. إن الفوارق بين ربوع مختلف أصناف الأرض وتناسباتها يمكن أن تتغير هنا، بيد أن هذا التغير في الفوارق هو نتيجة لا سبب تزايد الربوع في تناسبها مع بعضها بعض.

IV - إن الحالة التي تدرّ فيها نفقات إضافية من رأس المال في أصناف الأرض الجيدة منتوجاً أكبر مما تدرّه النفقات الأصلية لا تحتاج إلى تحليل لاحق. ومن الواضح بذاته أن ربح الإيكر الواحد يزداد، في ظل هذه الفرضية، بنسبة أكبر من ازدياد رأس المال الإضافي، مهما يكن صنف الأرض التي يُؤظّف فيها. وفي هذه الحالة، يقتصر الإنفاق الإضافي من رأس المال بتحسين الأرض. ويتضمن ذلك أيضاً تلك الحالات التي يؤثر فيها إنفاق إضافي لرأس المال أقل تأثيراً مماثلاً أو تأثيراً أكبر مما أثره في السابق إنفاق إضافي لرأس مال أكبر. ولا تتطابق هذه الحالة تطابقاً كلياً مع الحالة السابقة، وهذا الفارق بينهما بالغ الأهمية في سائر نفقات رأس المال. فمثلاً، إذا كانت 100 وحدة تعطي ربحاً قدره 10 وحدات، وكانت 200 وحدة لدى استخدامها في شكل خاص، تُعطي ربحاً قدره 40 وحدة، فإن الربح يكون قد ارتفع من 10% إلى 20%، ويحدود

[702] ذلك فإن الأمر يشبه كما لو أن 50 وحدة قد استخدمت في شكل أكثر عقلانية لتدّر ربحاً قدره 10 وحدات بدلاً من 5 وحدات. ونفترض هنا أن تزايد الربح يقتزن بزيادة مناسبة في المنتج. ولكن الفارق يقوم في أنني ينبغي أن أضعف رأس المال في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإنني أضعف النتيجة بواسطة رأس المال السابق ذاته. فليس هناك أي تشابه قط بين ما إذا أنتج (1) المنتج نفسه كالسابق بنصف الكمية السابقة من العمل الحي والمتشبيء، أو (2) ضعف المنتج السابق بواسطة الكمية نفسها من العمل أو (3) أربعة أضعاف المنتج السابق بواسطة ضعف العمل. ففي الحالة الأولى يتحرر عمل - سواء في شكل حي أم متشبيء - ليستخدم بطريقة أخرى؛ وتزداد قدرة السيطرة على رأس المال والعمل. إن إطلاق رأس المال (والعمل) هو، في ذاته، تزايد للثروة؛ ولهذا الأمر التأثير نفسه، كما لو أن رأس المال الإضافي هذا قد جاء عن طريق التراكم، ولكن ذلك يوفر عمل التراكم.

لنفترض أن رأسملاً قدره 100 وحدة يولّد متوجاً يبلغ 10 أمتار. إن الـ 100 وحدة تتضمن رأسملاً ثابتاً وعملاً حياً وريحاً. وهكذا يكلف المتر 10 وحدات. ولو استطعت الآن أن أنتج 20 متراً بواسطة رأس المال نفسه البالغ 100 وحدة، لبات المتر يكلف 5 وحدات. وإن استطعت، من جهة أخرى، أن أنتج 10 أمتار برأسمال قدره 50 وحدة، فإن المتر يكلف 5 وحدات أيضاً، ويتحرر بذلك رأسمال مقداره 50 وحدة، إذا كان عرض السلع السابق كافياً. وإذا توجب علي أن أنفق رأسملاً قدره 200 وحدة لإنتاج 40 متراً، فإن المتر يكلف 5 وحدات بالمثل. إن تحديد القيمة شأن تحديد السعر لا يسمح هنا برؤية أيما فرق، أكثر من كتلة المنتج نسبة إلى رأس المال المسلف. ولكن هناك رأسمال يتحرر في الحالة الأولى، وهناك رأسمال إضافي يوفر في الحالة الثانية، شريطة أن يكون ضعف الإنتاج ضرورياً، أما في الحالة الثالثة، فلا يمكن الحصول على المنتج المتزايد إلا بنمو رأس المال المسلف، وإن لم يكن بالنسبة التي كانت مطلوبة لو كان يتعين إنتاج كمية أكبر من المنتج بالقوة المنتجة السابقة نفسها (هذا يخص الجزء I).

لو عاينا الأمر من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي، لوجدنا أن استخدام رأس المال الثابت أرخص دائماً من استخدام رأس المال المتغير، لا فيما يخص زيادة فائض القيمة، بل بالأحرى فيما يتعلق بتقليص سعر الكلفة - وإن التوفير حتى في كلفة العنصر الخالق لفائض القيمة، أي العمل، يخدم الرأسمالي بأن يقلّص الكلفة ويولّد له ربحاً طالما بقي سعر الإنتاج الناظم على حاله. وهذا يفترض سلفاً، في واقع الأمر، تطور الائتمان ووفرة

رأسمال الإقراض الملازمين لنمط الإنتاج الرأسمالي. فأننا نستخدم، من جهة، رأسمالاً ثابتاً إضافياً قدره 100 جنيه، إذا كانت 100 جنيه هي منتج 5 عمال خلال سنة؛ [703] ونستخدم من جهة أخرى 100 جنيه رأسمالاً متغيراً. وإذا كان معدل فائض القيمة = 100%، فإن القيمة التي يخلقها العمال الخمسة = 200 جنيه؛ وبالمقابل، فإن قيمة رأس المال الثابت البالغ 100 جنيه = 100 جنيه، ولكنها قد تساوي = 105 جنيهات بوصفها رأسمالاً، إذا كان سعر الفائدة = 5%. إن المقادير المتماثلة من النقد تعبر عن قيم بالغة الاختلاف، من جهة المنتج الذي تولده، تبعاً لما إذا كانت تُسَلَف في الإنتاج بوصفها قيمة من رأس المال الثابت أم من رأس المال المتغير. وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بتكاليف السلع، منظوراً إليها من وجهة نظر الرأسمالي، نجد هذا الفرق قائماً، وهو أن ما يهتلك من رأس المال الثابت البالغ 100 جنيه هو وحده الذي يدخل قيمة السلعة، بمقدار ما إن هذا المبلغ مَوْظَف في رأسمال أساسي، في حين ينبغي تجديد إنتاج كل الـ 100 جنيه المُنفقة على الأجور.

وإذا أخذنا حالة المستوطنين وصغار المنتجين المستقلين عموماً، ممن لا يتوافر لهم رأسمال بتاتاً، أو لا يتوافر إلا بفائدة عالية، لوجدنا أن ذلك الجزء من المنتج، الذي يمثل الأجور، يؤلف بالنسبة لهم إيراداً، أما بالنسبة للرأسماليين فيؤلف تسليفاً لرأسمال. وعليه، ينظر الأول إلى إنفاق العمل هذا كشرط لازم لمردود العمل، فهذا ما يبتغيه أساساً. وبقدر ما يتعلق الأمر بعمله الفائض، بعد اقتطاع العمل الضروري، فإنه يتحقق، بالطبع، في منتج فائض؛ وحالما يتمكن من بيع هذا الأخير، أو استهلاكه بنفسه، فإنه يعتبره بمثابة شيء لم يكلفه شيئاً، لأنه لم يكلفه أي عمل متشبيء. فإنفاق هذا العمل المتشبيء هو وحده ما يبدو له بمثابة انفصال عن الثروة. وهو يسعى بالطبع إلى أن يبيع بأعلى ما يمكن، ولكن حتى إذا باع دون القيمة أو دون سعر الإنتاج الرأسمالي، فسيبدو ذلك له ربحاً؛ ما لم يكن هذا الربح متوقعاً عبر الديون أو الرهونات العقارية، إلخ. أما بالنسبة للرأسماليين، بالمقابل، فإن إنفاق كل من رأس المال المتغير ورأس المال الثابت يمثل تسليفاً لرأسمال. وإن تسليف رأس المال الثابت بمقدار أكبر نسبياً يخفض سعر الكلفة كما يخفض فعلاً قيمة السلع، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. وهكذا، فرغم أن الربح لا ينشأ إلا من العمل الفائض، أي من استخدام رأس المال المتغير بالذات، مع ذلك قد يبدو للرأسمالي المفرد أن العمل الحي هو العنصر الأكثر غلاءً من بين عناصر تكاليف الإنتاج والذي ينبغي اختزاله إلى أدنى حد ممكن أصلاً. وما هذا إلا

شكل رأسمالي مشوّه لتحقيق مفادها أن استخداماً أكبر نسبياً لعمل الماضي، بالقياس إلى العمل الحي، يدلّ على تزايد إنتاجية العمل الاجتماعي وتنامي الثروة الاجتماعية. وهكذا يبدو كل شيء زائفاً، واقفاً على رأسه، عند معاينته من زاوية المنافسة.

[704] وبافتراض ثبات أسعار الإنتاج، يمكن القيام بنفقات إضافية من رأس المال بإنتاجية ثابتة، أو متصاعدة، أو متنازلة، في الأراضي الجيدة، أي في سائر الأصناف ابتداءً من الأرض ب فصاعداً. ولن يكون ثبات أسعار الإنتاج، كما افترضنا، ممكناً في الأرض آ إلا إذا بقيت الإنتاجية على حالها عندما لا تحمل الأرض آ أي ربح، الآن كما من قبل، أو إذا ازدادت الإنتاجية؛ إن جزءاً من رأس المال الموقوف في الأرض آ سوف يحمل، عندئذ، ربحاً، أما الجزء الآخر منه فلا ولكن ذلك سيكون مستحيلاً بافتراض تناقص إنتاجية الأرض آ، لأن سعر الإنتاج لن يظل عندئذ ثابتاً، بل سيرتفع. مع ذلك، ففي ظل سائر هذه الظروف، أي سواء كان المنتج الفائض الذي تدرّه النفقات الإضافية متناسباً مع حجم هذه الأخيرة أو أكبر من هذه النسبة أو أصغر منها - ولذلك سواء بقي معدل الربح الإضافي عن رأس المال ثابتاً أم ارتفع أم هبط عند تزايد رأس المال هذا - فإن المنتج الفائض وما يقابله من ربح إضافي للإيكر الواحد، يتزايدان، كما يمكن أن ينمو ربح الحبوب والربح النقدي. إن نمو كتلة الربح الإضافي وحدها، أو كتلة الربح محسوبة على أساس الإيكر، أي زيادة كتلة الربح الإضافي محسوبة على أساس وحدة ثابتة، ونعني بها هنا أية كمية محددة من الأرض مثل الإيكر أو الهكتار، يجد التعبير عنه هنا بمثابة نسبة متنامية. وعليه، يرتفع الربح، محسوباً على أساس الإيكر، في ظل هذه الظروف، وذلك ببساطة نتيجة تزايد رأس المال الموقوف في الأرض. والحق إن ذلك يحدث في حال ثبات أسعار الإنتاج بصرف النظر عما إذا كانت إنتاجية رأس المال الإضافي، بالمقابل، تظل ثابتة، أم تنخفض، أم ترتفع. إن هذه الظروف الأخيرة تغيّر نطاق نمو ربح الإيكر الواحد، ولكنها لا تمس واقع هذا النمو نفسه. هذه ظاهرة خاصة بالربح التفاضلي II، وهي تميّزه عن الربح التفاضلي I. ولو جرت النفقات الإضافية من رأس المال لا بصورة متعاقبة في الزمان على الأرض الواحدة نفسها، بل بصورة متجاورة في المكان على قطع أرض إضافية جديدة ذات نوعية مناسبة، لنمت كتلة الربح العامة، ولنما كذلك، كما بيّنا من قبل، الربح الوسطي لإجمالي المساحة المزروعة، ولكن ليس مستوى الربح في الإيكر الواحد. ولو بقيت النتيجة ذاتها، من ناحية كتلة وقيمة الإنتاج الإجمالي والمنتج الفائض، لأدى تركّز رأس المال في مساحة أصغر من الأرض إلى زيادة مقدار ربح الإيكر الواحد، في حين أن تبعثر رأس المال هذا على مساحة أوسع من

الأرض لن يولّد هذا الأثر في ظل الشروط نفسها. ولكن كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي تطوراً، نما تركّز رأس المال في المساحة الواحدة ذاتها من الأرض، وارتفع [705] بالتالي الربح محسوباً على أساس الإيكر الواحد. وعليه لو كان ثمة بلدان تتطابق فيهما أسعار الإنتاج، وتتطابق فيهما الفروق بين أصناف الأرض، وتوظّف فيهما الكتلة نفسها من رأس المال، ولكن يوظّف في البلد الأول أساساً في شكل نفقات متعاقبة على مساحة محدودة من الأرض، ويوظّف في البلد الثاني أساساً على شكل نفقات منسقة في مساحة أوسع، فإن ربح الإيكر الواحد، وبالتالي سعر الأرض، سيكون أعلى في البلد الأول وأدنى في البلد الثاني، رغم أن كتلة الربح في البلدين متساوية. ولا يمكن تفسير التمايز في مستوى الربح هنا، إذن، لا باختلاف الخصوبة الطبيعية للأراضي المتباينة نوعياً، ولا بمقدار العمل المبذول، بل باختلاف طريقة إنفاق رأس المال تحديداً.

وحين نتكلم هنا عن المنتج الفائض، نقصد دوماً ذلك الجزء المناسب من المنتج، الذي يمثل الربح الإضافي. وعلى العموم فإننا نعني بالمنتج الفائض أو المنتج الإضافي ذلك الجزء من المنتجات، الذي يمثل فائض القيمة الكلي، أو يمثل، في بعض الحالات المنفردة، الربح الوسطي. إن المعنى الخاص الذي تتلبسه هذه الكلمة في الحالات التي يدور فيها الحديث عن رأس المال الحامل للربح، يسمح بنشوء حالات من سوء الفهم، كما أشرنا من قبل.

الفصل الثاني والأربعون

الربح التفاضلي II – الحالة الثانية: هبوط سعر الإنتاج

يمكن لسعر الإنتاج أن يهبط عندما تجري نفقات إضافية من رأس المال بمعدل إنتاجية ثابت أو هابط، أو متصاعد.

I – ثبات إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال

تفترض هذه الحالة أن كمية المنتج في مختلف أصناف الأرض، بما يطابق نوعية كل صنف، تنمو بمقدار نمو رأس المال الموظف فيها. وهذا يعني، إذا بقيت الفوراق بين أصناف الأرض على حالها، أن المنتج الفائض ينمو بنسبة نمو رأس المال المُنفق. وإذن، تستبعد هذه الحالة أية نفقات إضافية لرأس المال على الأرض آ من شأنها أن تؤثر في الربح التفاضلي. إن معدل الربح الإضافي في هذه الأرض الأخيرة = صفراً؛ وهو يبقى مساوياً للصفر، ما دما قد افترضنا أن قدرة إنتاجية رأس المال الإضافي تبقى ثابتة شأن معدل الربح الإضافي.

ولكن لا يمكن لسعر الإنتاج الناظم، في ظل مثل هذه الشروط، أن يهبط إلا لأن سعر الإنتاج على الأرض آ لم يعد هو السعر الناظم، بل حلّ محله سعر الإنتاج على الأرض ب ذات النوعية القريبة من آ، أو سعر الإنتاج على أي أرض أحسن من آ، فهذا هو الآن السعر الناظم؛ أما إذا أصبح سعر الإنتاج على الأرض ج هو الناظم، فإن رأس المال سوف يُسحب من الأرض آ، أو حتى من الأرض آ والأرض ب، وبذا تسقط كل

أرض ذات نوعية أسوأ من الأرض ج، خارج المنافسة بين أصناف الأرض المزروعة بالقمح. وإن الشرط اللازم لذلك، في ظل الافتراضات المعطاة، هو أن المنتج الإضافي الناشئ عن النفقات الإضافية لرأس المال يسد الطلب، بحيث يغدو الإنتاج على الأرض الأسوأ آ، إلخ، زائداً عن اللزوم لإشباع الطلب.

لنأخذ، على سبيل المثال، الجدول II، ونعدله بحيث تكون 18 كوارتراً كافية لإشباع الطلب بدلاً من 20 كوارتراً. إن الأرض آ ستُقصى عندئذٍ؛ أما الأرض ب(*) وسعر الإنتاج البالغ 30 شلناً للكوارتر، فستصبح النظم. عندئذٍ يكتسي الربح التفاضلي الشكل التالي:

[707]

الجدول IV

معدل الربح الإضافي	الربح النقدي (جنيهات)	ربح الحبوب (كوارترات)	ليراد الفلّة (جنيهات)	سعر الكوارتر الواحد (جنيهات)	المترج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الربح (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإكورات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	1½	4	6	1	5	1	ب
60%	3	2	9	1½	6	6	1	5	1	ج
120%	6	4	12	1½	8	6	1	5	1	د
-	9	6	27	-	18	18	3	15	3	المجموع

وهكذا، فعند مقارنة هذا مع الجدول II، يهبط الربح الإجمالي من 36 جنيهًا إلى 9 جنيهات، ويهبط ربح الحبوب من 12 كوارتراً إلى 6 كوارترات، أما الإنتاج الإجمالي فلا يهبط أكثر من كوارترين، من 20 إلى 18. وإن معدل الربح الإضافي، محسوباً على أساس رأس المال، ينخفض إلى الثلث، من 180% إلى 60%** وعليه، فإن انخفاض سعر الإنتاج يتطابق مع انخفاض ربح الحبوب والربح النقدي.

وعند مقارنة هذا مع الجدول I، لا يحصل سوى انخفاض في الربح النقدي؛ فربح الحبوب في الحالتين = 6 كوارترات؛ والربح النقدي في الحالة الأولى = 18 جنيهًا،

(*) في الطبعة الأولى: الأرض د. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: ينخفض إلى النصف من 180% إلى 90%. [ن. برلين].

وفي الحالة الأخرى = 9 جنيهات. ويبقى ريع الحبوب بالنسبة للأرض ج (*) على حاله بالمقارنة مع الجدول I. وبما أن الإنتاج الإضافي المتحقق لتشغيل رأسمال إضافي تشغيلاً نظامياً يزيح منتج الأرض آ من السوق، ويقصي الأرض آ من عداد عناصر الإنتاج التنافسية، فإنه ينشأ في واقع الأمر ريعاً تفاضلياً I جديداً، تلعب فيه الأرض الجيدة ب الدور نفسه الذي كانت تلعبه الأرض السيئة آ من قبل. ونتيجة لذلك، يتلاشى ريع الأرض ب من جهة، ولا تتغير الفوارق بين الأراضي ب، ج، د إثر إنفاق رأسمال إضافي، حسب فرضيتنا، من جهة أخرى. لهذا السبب يتقلص ذلك الجزء من المنتج، الذي يتحوّل إلى ريع.

ولو كانت النتيجة المذكورة آنفاً - إشباع الطلب دونما حاجة للأرض آ - تتحقق، مثلاً، بإنفاق رأسمال يزيد على الضعف في الأرض ج أو الأرض د أو في كليهما معاً، فإن الأمور كانت ستتخذ مجرى آخر. فمثلاً، إذا جرى إنفاق رأسمال ثالث في الأرض ج:

[708] الجدول IV آ

معدل الريع الإضافي	الريع النقدي (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	ليراد الفلّة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	المنتج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الريع (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيجرات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	1½	4	6	1	5	1	ب
60%	4½	3	13½	1½	9	9	1½	7½	1	ج
120%	6	4	12	1½	8	6	1	5	1	د
-	10½	7	31½	-	21	21	3½	17½	3	المجموع

عند مقارنة هذا بالجدول IV، يرتفع منتج الأرض ج من 6 كوارترات إلى 9 كوارترات، ومقدار المنتج الفائض من كوارترين إلى 3 كوارترات؛ والريع النقدي من 3 جنيهات إلى 4½ جنيه. وعند مقارنة هذا بالجدول II، حيث كان الريع النقدي = 12 جنيهات، وبالجدول I، حيث كان 6 جنيهات، نجد أن الريع النقدي يتعرض للهبوط. كما أن إجمالي ريع الحبوب = 7 كوارترات يهبط بالمقارنة مع الجدول II (12 كوارترًا)،

(*) في الطبعة الأولى: الأرض ج و د. [ن. برلين].

ويرتفع بالمقارنة مع الجدول I (6 كوارترات)؛ وإن الربح النقدي ($10\frac{1}{2}$ جنيه) يهبط بالقياس إلى الجدولين (18 جنيهًا و36 جنيهًا).

ولو جرى استخدام رأس المال الثالث البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، على الأرض ب، لأدى ذلك إلى تغير كتلة الإنتاج، ولكنه لن يمسّ الربح، نظراً لأن النفقات المتتابة من رأس المال لا تولّد، حسب افتراضنا، أية فوارق في صنف الأرض الواحد ذاته وأن الأرض ب لا تدرّ أي ربح.

لنفترض، من جهة أخرى، أن الإنفاق الثالث لرأس المال قد جرى على الأرض د بدلاً من الأرض ج، عندئذ نحصل على ما يلي:

الجدول IV ب

صنف الأرض	الإيكترات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	5	1	6	6	$1\frac{1}{2}$	9	2	3	60%
د	1	$7\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	9	12	$1\frac{1}{2}$	18	6	9	120%
المجموع	3	$17\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	21	22	-	33	8	12	-

يبلغ المتوج الإجمالي هنا 22 كوارترًا، وهو يزيد على ضعف ما في الجدول I، رغم أن رأس المال المسلف ليس سوى $17\frac{1}{2}$ جنيه مقابل 10 جنيهات، أي أن هذا ليس [709] ضعف ذاك. كما أن المتوج الإجمالي أكبر بكوارترين مما في الجدول II، رغم أن رأس المال المسلف في هذا الأخير أكبر، وهو بالتحديد 20 جنيهًا.

بالمقارنة مع الجدول I نما ربح الحبوب في الأرض د، من 3 كوارترات (*) إلى 6، أما الربح النقدي البالغ 9 جنيهات فقد بقي على حاله. أما بالمقارنة مع الجدول II فقد بقي ربح الحبوب من الأرض د على حاله عند 6 كوارترات، أما الربح النقدي فقد هبط من 18 جنيهًا إلى 9 جنيهات.

لو عاينا الربوع الإجمالية، لوجدنا أن ربح الحبوب في الجدول IV ب = 8

(*) في الطبعة الأولى: 2 كوارتر. [ن. برلين].

كوارترات، وهو أكبر مما في الجدول I = 6 كوارترات، ومما في الجدول IV $\bar{A} = 7$ كوارترات، لكنه بالمقابل أصغر من الربيع الإجمالي في الجدول II = 12 كوارتراً. وإن الربيع النقدي في الجدول IV ب = 12 جنيهاً، وهو أكبر مما في الجدول IV $\bar{A} = 10\frac{1}{2}$ جنيهاً، وأصغر مما في الجدول I = 18 جنيهاً، وأصغر مما في الجدول II = 36 جنيهاً. وكما يكون الربيع الإجمالي، في ظل شروط الجدول IV ب، أي بعد زوال ريع الأرض ب، مساوياً لما في الجدول I، فيجب أن نحصل أيضاً على منتج فائض قدره 6 جنيهات، أي 4 كوارترات بسعر $1\frac{1}{2}$ جنيهاً، وهو السعر الجديد للإنتاج. عندئذ سيكون لدينا من جديد ريع إجمالي يبلغ 18 جنيهاً كما في الجدول I. وسيتباين حجم رأس المال الإضافي اللازم تبعاً لتوظيفنا إياه في الأرض ج أو الأرض د، أو تقسيمنا إياه بين صنفَي الأرض كليهما.

في الأرض ج، يدرّ رأس المال البالغ 5 جنيهات كوارترين منتجاً فائضاً، وتدرّ 10 جنيهات من رأس المال الإضافي 4 كوارترات منتجاً فائضاً إضافياً. وفي الأرض د، تكفي 5 جنيهات إضافية لإنتاج ريع حبوب إضافي قدره 4 كوارترات، في ظل الشروط المفترضة هنا، وهي ثبات إنتاجية الإنفاق الإضافي من رأس المال. عندئذ نحصل على النتائج التالية:

الجدول IV ج

صف الأرض	الإبكرات	رأس المال (جنيهات)	الربيع (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	الربيع النقدي (جنيهات)	معدل الربيع الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	15	3	18	18	$1\frac{1}{2}$	27	6	9	60%
د	1	$7\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	9	12	$1\frac{1}{2}$	18	6	9	120%
المجموع	3	$27\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	33	34	-	51	12	18	-

[710] الجدول IV د

صنف الأرض	الإكرات	رأس المال (جنيهاً)	الربح (جنيهاً)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	المنتج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهاً)	إيراد الفلّة (جنيهاً)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح النقدي (جنيهاً)	معدل الربح الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	5	1	6	6	$1\frac{1}{2}$	9	2	3	60%
د	1	$12\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	15	20	$1\frac{1}{2}$	30	10	15	120%
المجموع	3	$22\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	27	30	-	45	12	18	-

إن إجمالي الربح النقدي يبلغ بالضبط نصف ما في الجدول II، حيث جرى إنفاق رؤوس الأموال الإضافية بأسعار إنتاج ثابتة.

والشيء الأهم يكمن في مقارنة الجدولين أعلاه مع الجدول I.

ونجد هنا أنه بينما يهبط سعر الإنتاج إلى النصف، من 60 شلناً إلى 30 شلناً للكوارتر، يبقى إجمالي الربح النقدي على حاله = 18 جنيهاً، أما ربح الحبوب فإنه يتضاعف بالمقابل، أي بالتحديد من 6 كوارترات إلى 12 كوارتراً. ويتلاشى الربح من الأرض ب؛ ونجد أن الربح النقدي من الأرض ج يزداد بمقدار 50% في الجدول IV ج، ولكنه يهبط إلى النصف في الجدول IV د؛ أما الربح من الأرض د فيبقى على حاله = 9 جنيهاً في الجدول IV ج، ويرتفع من 9 جنيهاً إلى 15 جنيهاً في الجدول IV د. ويرتفع الإنتاج من 10 كوارترات إلى 34 كوارتراً في الجدول IV ج، وإلى 30 كوارتراً في الجدول IV د؛ ويرتفع الربح من جنيهين إلى $5\frac{1}{2}$ جنيه في الجدول IV ج، وإلى $4\frac{1}{2}$ جنيه في الجدول IV د. ويرتفع إجمالي إنفاق رأس المال في الحالة الأولى من 10 جنيهاً إلى $27\frac{1}{2}$ جنيه، وفي الحالة الأخرى من 10 جنيهاً إلى $22\frac{1}{2}$ ؛ أي إلى أكثر من الضعف في كلتا الحالتين. أما معدل الربح، أي الربح محسوباً على أساس رأس المال المسلف، فهو واحد في جميع الجداول ابتداءً من الجدول IV وانتهاءً بالجدول IV د، بالنسبة لكل صنف من أصناف الأرض. وقد كان مفترضاً منذ البداية أن معدل إنتاجية كلا الإنفاقين المتعاقبين من رأس المال يبقى على حاله بالنسبة لكل صنف من أصناف الأرض. غير أن هذا المعدل، بالمقارنة مع الجدول I، يهبط في المتوسط بالنسبة لكل أصناف الأرض وبالنسبة لكل صنف منفرد. فقد كان في الجدول I = 180% في المتوسط، ويات في الجدول IV ج = $100 \times \frac{18}{27\frac{1}{2}} = 65\frac{5}{11}\%$ وفي الجدول IV د =

$100 \times \frac{18}{22\frac{1}{2}} = 80\%$. وقد ارتفع متوسط الربيع النقدي للإيكر الواحد. فقد كان متوسطه من قبل $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر الواحد في جميع الإيكرات الأربعة في الجدول I، وأصبح الآن في الجدول IV ج والجدول IV د، وفي الإيكرات الثلاثة، 6 جنيهات للإيكر الواحد. وكان متوسطه سابقاً في الأرض الحاملة للربيع 6 جنيهات، ويات الآن 9 جنيهات للإيكر الواحد. هكذا ارتفعت القيمة النقدية لربيع الإيكر الواحد، وياتت تمثل الآن ضعف منتج الحبوب السابق، غير أن ربيع الحبوب البالغ 12 كوارتراً هو الآن أقل من نصف المنتج [711] الإجمالي البالغ 34 كوارتراً و30 كوارتراً على التوالي(*)، في حين أن الـ 6 كوارترات في الجدول I تؤلف $\frac{3}{5}$ المنتج الإجمالي البالغ 10 كوارترات. ورغم أن الربيع، منظوراً إليه كجزء متناسب من المنتج كله، قد هبط، بل أنه يهبط حتى عند حسابه على أساس رأس المال المُنفق، فإن قيمته النقدية محسوبة على أساس الإيكر الواحد، قد ارتفعت، بل أن قيمته كمنتج قد ارتفعت أكثر من ذلك. ولو أخذنا الأرض د في الجدول IV د، لوجدنا أن سعر الإنتاج(**) = 15 جنيهاً، ورأس المال المُنفق في ذلك = $12\frac{1}{2}$ جنيهاً، والربيع النقدي = 15 جنيهاً. أما في الجدول I، فقد كان سعر الإنتاج في الأرض د نفسها = 3 جنيهات، ورأس المال المُنفق = $2\frac{1}{2}$ جنيه، والربيع النقدي = 9 جنيهات، وهذا الأخير يبلغ ثلاثة أمثال سعر الإنتاج، وقرابة أربعة أمثال رأس المال المُنفق. وفي الجدول IV د، نجد أن الربيع النقدي للأرض د هو 15 جنيهاً، وهذا يساوي بالضبط سعر الإنتاج، وليس أكبر من رأس المال المُنفق إلا بمقدار الخمس. مع ذلك فإن الربيع النقدي للإيكر أكبر بمقدار ثلثين، أي 15 جنيهاً عوضاً عن 9 جنيهات. وفي الجدول I نجد أن ربيع الحبوب البالغ 3 كوارترات = $\frac{3}{4}$ المنتج الإجمالي البالغ 4 كوارترات؛ وفي الجدول IV د يبلغ هذا الربيع 10 كوارترات، أي نصف المنتج الإجمالي (20 كوارتراً) للإيكر في الأرض د. ويبين ذلك أن الربيع النقدي وربيع الحبوب للإيكر يمكن أن يرتفعاً، رغم أنهما يؤلفان جزءاً أصغر نسبياً من إجمالي إيراد الغلة، ورغم أنهما ينخفضان بالنسبة إلى رأس المال المُسلّف.

إن قيمة المنتج الإجمالي في الجدول I = 30 جنيهاً؛ والربيع = 18 جنيهاً، أي أكثر من نصف هذه القيمة. وإن قيمة المنتج الإجمالي في الجدول IV د = 45 جنيهاً، منها 18 جنيهاً، أي أقل من النصف، تمثل الربيع.

(*) في الطبعة الأولى: 33 و27 على التوالي. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: كلفة الإنتاج المُنفقة. [ن. برلين].

أما السبب الذي يجعل إجمالي الربيع النقدي يبقى على حاله وإجمالي ربيع الحبوب يتضاعف، في حين أن كلاً من ربيع الحبوب والربيع النقدي يرتفع، عند حسابهما على أساس الإيكر، رغم هبوط السعر بمقدار $1\frac{1}{2}$ جنيهه للكوارتر، أي هبوطه بنسبة 50%، ورغم تقليص مساحة الأراضي المتنافسة من 4 إلى 3 إيكرات، فيتمثل في إنتاج كوارترات أكثر من المنتج الفائض. إن سعر الحبوب يهبط بنسبة 50%، والمنتج الفائض ينمو بنسبة 100%. ولكن بغية التوصل إلى هذه النتيجة ينبغي، في ظل الشروط التي افترضناها، زيادة الإنتاج كله إلى ثلاثة أمثاله، كما ينبغي زيادة رأس المال المُنفق على الأراضي الجيدة إلى أكثر من الضعف. إن النسبة التي ينبغي أن يزداد بها هذا الأخير تتوقف، أولاً وقبل كل شيء، على توزيع النفقات الإضافية من رأس المال بين أصناف الأراضي الجيدة والأجود، مفترضين دوماً أن إنتاجية رأس المال تنمو في كل صنف من أصناف الأرض بما يتناسب وحجمه.

ولو كان هبوط سعر الإنتاج أقل، لأصبح رأس المال الإضافي اللازم لإنتاج الربيع النقدي نفسه أقل. [712] ولو كان عرض الحبوب الضروري لإقضاء الأرض آ خارج الأراضي المزروعة - وهذا لا يتوقف على منتج الإيكر الواحد في الأرض آ فحسب، بل يتوقف أيضاً على حجم الجزء الذي تحتله الأرض آ من مجمل المساحة المزروعة - لو كان العرض الضروري من أجل ذلك أكبر، ولزم بالتالي كتلة أكبر من رأس المال المُنفق بصورة إضافية على الأرض الأجود من آ، لازداد الربيع النقدي وربيع الحبوب أكثر رغم أن الأرض ب تكف عن أن تدرّ هذين الاثنين، وذلك شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها.

ولو كان رأس المال المُزاح عن الأرض آ يساوي 5 جنيهات، لكان ينبغي أن يُؤخذ من أجل المقارنة بالنسبة لهذه الحالة الجدول II والجدول IV د. فالمنتج الإجمالي ينمو من 20 إلى 30 كوارتراً. والربيع النقدي يهبط بمقدار النصف فيصبح 18 جنيهًا بدلاً من 36 جنيهًا، وربيع الحبوب يبقى على حاله أي 12 كوارتراً.

ولو كان بالوسع توليد منتج إجمالي يبلغ 44 كوارتراً على الأرض د = 66 جنيهًا، برأسمال = $27\frac{1}{2}$ جنيه - وهذا يُطابق المعدل السابق بالنسبة للأرض د، أي 4 كوارترات لكل $2\frac{1}{2}$ جنيه من رأس المال - لكان الربيع [النقدي] الإجمالي يرتفع ثانية إلى المستوى الذي بلغه في الجدول II، ولأصبح الجدول كالآتي:

صنف الأرض	رأس المال (جنيهاً)	المنتوج (كوارترات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	الربيع النقدي (جنيهاً)
ب	5	4	صفر	صفر
ج	5	6	2	3
د	$27\frac{1}{2}$	44	22	33
المجموع	$37\frac{1}{2}$	54	24	36

إن الإنتاج الإجمالي يبلغ 54 كوارتراً مقابل 20 كوارتراً في الجدول II، والربيع النقدي هو نفسه ويساوي 36 جنيهاً. لكن رأس المال الإجمالي هنا يبلغ 37 جنيهاً بينما كان في الجدول II = 20 جنيهاً. لقد نما إجمالي رأس المال المسلف إلى الضعف تقريباً، في حين أن الإنتاج يكاد يبلغ ثلاثة أمثال؛ وربيع الحبوب نما إلى الضعف، بينما بقي الربيع النقدي على حاله. وعليه، إذا هبط السعر نتيجة إنفاق رأسمال نقدي إضافي، بإنتاجية ثابتة، في أصناف الأراضي الجيدة الحاملة للربيع، أي في جميع الأراضي الأحسن نوعية من نوعية الأرض آ، فإن رأس المال الإجمالي يُبدي ميلاً إلى عدم الزيادة بنسبة مماثلة لنمو الإنتاج وربيع الحبوب، بحيث يمكن لزيادة ربيع الحبوب أن تعوّض عن النقصان في الربيع النقدي بسبب هبوط السعر. ويتجلى هذا القانون نفسه أيضاً في أن رأس المال المسلف يجب أن يكون أكبر بنفس النسبة التي يُنفق بها على الأرض ج مما في الأرض د، أي على الأرض التي تدرّ ربيعاً أقل مما على الأرض التي تدرّ ربيعاً أكبر. وهذا يعني ببساطة ما يلي: لكي يبقى الربيع النقدي على حاله أو يرتفع، لا بد من إنتاج [713] كمية إضافية معينة من المنتج الفائض، وهذا يتطلب رأسمالاً أقل، كلما كانت خصوبة الأرض التي تدرّ المنتج الفائض أجود. ولو كان الفارق بين الأرض ب والأرض ج، وبين الأرض ج والأرض د أكبر من ذلك، لتطلب الأمر رأسمالاً إضافياً أقل. إن النسبة المحددة تتوقف على: (1) نسبة هبوط السعر، أي الفرق بين الأرض ب، التي باتت الآن عديمة الربيع، والأرض آ التي كانت عديمة الربيع في السابق؛ (2) نسبة الفوارق بين أصناف الأرض الأفضل من الأرض ب؛ (3) كتلة رأس المال الإضافي المُنفق مجدداً، و(4) توزيع رأس المال هذا على الأراضي متباينة النوعية.

ويرى المرء أن القانون لا يعبر في الواقع سوى عما سبق أن بيّناه لدى دراسة الحالة الأولى؛ حيث يمكن للربيع أن يرتفع نتيجة إنفاق رأسمال إضافي، على أن يكون سعر الإنتاج معيناً، أيأ كان مقداره. ففي أعقاب إقصاء الأرض آ، ينشأ ربيع تفاضلي I جديد،

علماً بأن الأرض ب تُعتبر الآن الأرض الأسوأ، و $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر بوصفه سعراً جديداً للإنتاج. ويصح ذلك على الجدول IV كما يصح على الجدول II. إنه القانون نفسه، ولكن الأرض ب عوضاً عن الأرض آ، وسعر الإنتاج $1\frac{1}{2}$ جنيه عوضاً عن سعر الإنتاج 3 جنيهات، هما اللذان يشكلان نقطة الانطلاق.

ولا أهمية لما قيل إلا من الناحية التالية: بقدر ما كان مقدار معين من رأس المال الإضافي ضرورياً بغية سحب رأس المال من الأرض آ وخلق عرض كاف من دون مساهمته، نجد أن ذلك قد يقترن ببيع ثابت أو متصاعد أو متناقص من الإيكر الواحد، إن لم يكن في جميع الأراضي، فعلى الأقل في بعضها، وبصورة متوسطة في جميع الأراضي المزروعة. ولقد رأينا أن ربيع الحبوب والربيع النقدي لا يتغيران بصورة متساوية. ولا يلعب ربيع الحبوب عموماً دوراً في الاقتصاد إلا بحكم التقاليد وحدها. ويمكن للمرء أن يبين على نحو واضح أن بوسع الصناعي، مثلاً، أن يشتري الآن بربحه البالغ 5 جنيهات غزولاً أكثر مما كان يشتريه بربح يبلغ 10 جنيهات. بيد أن ذلك يبين على كل حال أن السادة الملاك العقاريين، حين يكونون في آن واحد مالكيين أو حاملي أسهم في مؤسسات النسيج، ومصانع السكر، ومعامل المشروبات الروحية، إلخ، يمكن أن يجنوا ربحاً ضخماً عند هبوط الربيع النقدي بصفتهم منتجين للمواد الأولية من أجل مؤسساتهم هم بالذات⁽³⁴⁾

(34) في الجداول الواردة أعلاه، من الجدول IV آ إلى IV د، تعين تصحيح خطأ في الحسابات يشملها جميعاً. صحيح أن هذا الخطأ لا يمس الاستنتاجات النظرية المستخلصة من هذه الجداول، ولكنه أدى في بعض المواضع، إلى نسب عددية عملاقة تماماً عن الإنتاج بالنسبة للإيكر، ولكن ذلك أيضاً لا يتسم بأهمية من حيث المبدأ. فمن المعتاد في كل الخرائط الطبوغرافية استخدام مقاييس للأبعاد العمودية أكبر بكثير مما للأفقية. وإذا ما شعر أحد بأن عواطفه الزراعية قد جرحته، فبوسعه أن يضرب عدد الإيكرات في أي رقم يشاء، ويمكن للمرء أيضاً أن يحل 10-12-14-16 بوشلاً (8 بوشلات = كوارتراً واحداً) للإيكر الواحد في الجدول I، محل 1-2-3-4 كوارترات، وستبقى القيم العددية المستخلصة من هذه الأرقام والواردة في الجداول الأخرى في حدود المحتمل؛ سيتيح ذلك التيقن من أن النتيجة، أي نسبة ازدياد الربيع إلى ازدياد رأس المال، ستكون هي نفسها بالضغط. وهذا ما قام به ناشر النص في الجداول الواردة في الفصل القادم. [ف. إنجلز].

II [714] - هبوط معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية

لا يأتي ذلك بأي جديد، سوى أن سعر الإنتاج يمكن أن يهبط هنا، كما في الحالة المبحوثة توأ، إذا كانت النفقات الإضافية من رأس المال في أصناف الأراضي الأجود من الأرض آ، تجعل منتج الأرض آ زائداً عن اللزوم، فتسحب بذلك رأس المال من الأرض آ، أو تحوّل الأرض آ إلى إنتاج محصول آخر، لقد بحثنا هذه الحالة بحثاً مستفيضاً فيما سبق. ولقد بينا فيها أن ريع الحبوب والربيع النقدي للإيكر الواحد يمكن أن يتزايد أو يتناقص أو أن يظلا على حالهما.

دعونا قبل كل شيء نعيد ذكر الجدول I، تسهيلاً للمقارنة:

معدل الربيع الإضافي	الربيع النقدي (جنيهات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	المتروج (كوارترات)	سعر الإنتاج للكوارتر الواحد (جنيهات)	الربيع (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيكرات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	1	3	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	آ
120%	3	1	2	$1\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	6	2	3	1	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	9	3	4	$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	1	د
المتوسط 180%	18	6	10			10	4	المجموع

وإذا افترضنا الآن أن الرقم البالغ 16 الذي يدل في الجدول III على عدد الكوارترات التي تدرّها أصناف الأراضي ب، ج، د بمعدل إنتاجية متناقص يكفي لإقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة، عندئذٍ يتحوّل الجدول III إلى الجدول V

[715]

الجدول V

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهاً)	الربح (جنيهاً)	المنتج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهاً)	ليراد الغلة (جنيهاً)	ربع الحبوب (كوارترات)	الربح النقدي (جنيهاً)	معدل الربح الإضافي
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$3\frac{1}{2} = 1\frac{1}{2} + 2$	$1\frac{2}{3}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$5 = 2 + 3$	$1\frac{5}{7}$	$8\frac{4}{7}$	$1\frac{1}{2}$	$2\frac{4}{7}$	$51\frac{3}{7}\%$ (*)
د	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$7\frac{1}{2} = 3\frac{1}{2} + 4$	$1\frac{5}{7}$	$12\frac{6}{7}$	4	$6\frac{6}{7}$	$137\frac{1}{7}\%$ (**)
المجموع	3	15		16	-	$27\frac{3}{7}$	$5\frac{1}{2}$	$9\frac{3}{7}$	المتوسط $94\frac{3}{10}\%$ (***)

عند هبوط معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية بدرجات مختلفة باختلاف أصناف الأرض، ينخفض هنا سعر الإنتاج الناظم من 3 جنيهاً إلى $1\frac{5}{7}$ جنيه. ويزداد إنفاق رأس المال بمقدار النصف [بالمقارنة مع الجدول I]، من 10 جنيهاً إلى 15 جنيهاً. ويهبط الربح النقدي إلى النصف تقريباً، من 18 جنيهاً إلى $9\frac{3}{7}$ جنيه، لكن ربع الحبوب لا يهبط إلا بـ $\frac{1}{12}$ ، من 6 كوارترات إلى $5\frac{1}{2}$. ويرتفع المنتج الإجمالي من 10 إلى 16 كوارتراً، أي إلى 60% (****) ويؤلف ربع الحبوب أكثر بقليل من ثلث المنتج الإجمالي. ويتناسب رأس المال المسلف إلى الربح النقدي بنسبة 15: $9\frac{3}{7}$ ، أما التناسب السابق فكان 18:10.

III - ارتفاع معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية

لا تختلف هذه الحالة عن النموذج I الوارد في بداية هذا الفصل، حيث يهبط سعر الإنتاج بينما يبقى معدل الإنتاجية ثابتاً، إلا بواقع أن اقضاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة يحدث هنا بسرعة أكبر، إذا تطلب ذلك توليد منتج إضافي معين.

(*) الطبعة الأولى: $51\frac{3}{7}\%$. [ن. برلين].(**) الطبعة الأولى: $137\frac{1}{7}\%$. [ن. برلين].

(***) الطبعة الأولى: $94\frac{3}{10}\%$. يقتصر إنجلز هنا في هذه الحسابات على إدراج المعدل الوسطي للأراضي التي تدرّ ربحاً، وهذا المعدل الوسطي لأصناف الأراضي ب - د هو $62\frac{6}{7}$. [ن. برلين].

(****) الطبعة الأولى: 160%. [ن. برلين].

وفي حالة هبوط أو ارتفاع إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال، يمكن لهذه النفقات أن تفعل فعلها على نحو متفاوت، تبعاً لطريقة توزيعها على مختلف أصناف الأرض. وبمقدار ما إن هذا التأثير المتباين يؤدي إلى إزالة الفوارق، أو إلى تشديدها، فإن الريع التفاضلي في أصناف الأرض الجيدة، وبالتالي الريع الإجمالي أيضاً، سوف يهبط أو يرتفع، كما حصل هذا من قبل في الريع التفاضلي I. أما في بقية الأمور، فإن كل شيء يتوقف على حجم مساحة الأرض ورأس المال، اللذين كانا من نصيب الأرض [716] آ، وعلى المقدار النسبي لرأس المال المسلف اللازم، عند ارتفاع الإنتاجية، لتوليد المنتج الإضافي المطلوب لإشباع الطلب.

إن المسألة الوحيدة التي تستحق عناء البحث هنا، والتي تعيدنا، عموماً، إلى بحث الطريقة التي يتحول بها هذا الريع التفاضلي إلى ريع تفاضلي، هي التالية:

في الحالة الأولى، حيث يبقى سعر الإنتاج على حاله، فإن رأس المال الإضافي الموظف في الأرض آ لا يؤثر على الريع التفاضلي، بما هو عليه، نظراً لأن الأرض آ لا تحمل، الآن كما من قبل، أي ريع، ويبقى سعر منتج هذه الأرض على حاله، ويستمر في التحكم بالسوق.

وفي الحالة الثانية، النموذج I، حيث يهبط سعر الإنتاج مع بقاء معدل الإنتاجية على حاله، تسقط الأرض آ بالضرورة خارج نطاق الزراعة، ويبقى الأمر كذلك بقوة أكبر في النموذج II (هبوط سعر الإنتاج مع هبوط معدل الإنتاجية)، إذ لولا ذلك لتعين على رأس المال الإضافي الموظف في الأرض آ أن يرفع سعر الإنتاج. أما في النموذج III من الحالة الثانية، حيث يهبط سعر الإنتاج عند ارتفاع إنتاجية رأس المال الإضافي، فيمكن لرأس المال الإضافي هذا، في ظل ظروف معينة، أن يوظف في الأرض آ كما في أراضي أجود.

دعونا نفترض أن رأسمالاً إضافياً قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه ينتج $1\frac{1}{3}$ كوارتر بدلاً من كوارتر واحد عندما يوظف في الأرض آ.

VI الجدول

معدل الربح الإضافي	الربح التقدي (جنيهات)	ربح الحبوب (كوارترات)	لإيراد الغلة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	المتجر (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الربح (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيكارات	صف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	$2\frac{8}{11}$	$2\frac{1}{2} = 1\frac{1}{2} + 1$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	6	$2\frac{1}{3}$	12	$2\frac{8}{11}$	$4\frac{2}{3} = 2\frac{2}{3} + 2$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	12	$4\frac{2}{3}$	18	$2\frac{8}{11}$	$6\frac{2}{3} = 3\frac{1}{3} + 3$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	18	$6\frac{3}{5}$	24	$2\frac{8}{11}$	$8\frac{4}{5} = 4\frac{4}{5} + 4$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
240%	36	$13\frac{1}{3}$	60	-	22	24	4	20	4	

عدا عن مقارنة هذا الجدول VI بالجدول الأساسي I تنبغي مقارنته أيضاً بالجدول II، حيث أن مضاعفة إنفاق رأس المال تقترون بإنتاجية ثابتة تتناسب مع هذا الإنفاق. حسب فرضيتنا، يهبط سعر الإنتاج الناظم. أما إذا لم يتغير هذا، أي بقي $3 =$ جنيهات فإن الأرض الأسوأ آ، التي لم تكن تدرّ أي ربح بإنفاق رأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه فقط، ستبدأ الآن تدرّ ربحاً دونما جرّ أرض جديدة أسوأ منها للزراعة؛ ويتم ذلك [717] بفعل تزايد إنتاجية هذه الأرض نفسها، ولكن بالنسبة لجزء من رأس المال، لا بالنسبة إلى رأس المال الأصلي الموقوف. إن سعر الإنتاج الأول البالغ 3 جنيهات، يعطي كوارتراً واحداً، وسعر الإنتاج الثاني يعطي $1\frac{1}{3}$ كوارتر، ولكن المنتج الكلي البالغ $2\frac{1}{2}$ كوارتر، يباع الآن بموجب سعره الوسطي. وبما أن معدل الإنتاجية ينمو بنمو الإنفاق الإضافي من رأس المال، فإن هذه الحالة تفترض تحسين التربة. وقد يتلخص هذا التحسين عموماً في إنفاق رأسمال أكثر في الإيكر الواحد (أسمدة أكثر، واستخدام عمل ممكن أكثر، إلخ)، أو يتلخص في أن رأس المال الإضافي هذا هو وحده الذي يتيح، عموماً، القيام بتوظيف لرأس المال توظيفاً ذا نوعية مغايرة أكثر إنتاجية. وفي كلتا هاتين الحالتين، فإن إنفاق 5 جنيهات من رأس المال على الإيكر الواحد سيذرّ منتجاً مقداره $2\frac{1}{2}$ كوارتر، في حين أن إنفاق نصف رأس المال هذا، أي $2\frac{1}{2}$ جنيه، يعطي منتجاً يبلغ كوارتراً واحداً فقط. إن منتج الأرض آ، بمعزل عن العلاقات العابرة في السوق، لا يمكن أن يستمر في أن يُباع بسعر إنتاج أعلى عوضاً عن السعر الوسطي الجديد، إلا إذا استمرت زراعة مساحة كبيرة من صنف الأراضي آ برأسمال لا يزيد عن $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر.

ولكن حالما يعمّ الإنفاق الجديد البالغ 5 جنيهات من رأس المال في الإيكر الواحد، وبالتالي التدبير المحسّن، حتى يهبط سعر الإنتاج الناظم إلى $2\frac{8}{11}$ جنيه. عندئذ يزول الفرق بين جزئي رأس المال، وعندئذ أيضاً، في الواقع، ستغدو زراعة إيكر واحد من الأرض آ برأسمال لا يزيد عن $2\frac{1}{2}$ جنيه ممارسة شاذة، لا تتطابق مع الشروط الجديدة للإنتاج. ولا يعود الفارق هنا فارقاً بين منتج أجزاء مختلفة من رأس المال مُنفقة على الإيكر الواحد نفسه، بل هو فارق بين الإنفاق العام الكافي وغير الكافي من رأس المال على الإيكر الواحد. ويبيّن ذلك أولاً، أن عدم كفاية رأس المال بين أيدي عدد كبير من المستأجرين (ولا بد أن يكون عددهم كبيراً، لأنه لو كان هذا العدد صغيراً لاضطر هؤلاء المستأجرون إلى أن يبيعوا منتوجهم بأدنى من سعر إنتاجه) يولّد الأثر نفسه الذي يتولّد عن تفاضل أصناف الأراضي نفسها في الخط التنازلي. إن النمط الأسوأ من زراعة الأرض الأسوأ يفضي إلى زيادة ريع الأرض الأجود، بل قد يفضي حتى إلى خلق ريع من أرض ذات نوعية سيئة مماثلة بأسلوب أفضل، وهي أرض لا تدرّ ريعاً على العموم. ويبيّن ذلك ثانياً، أن الربيع التفاضلي، بمقدار ما ينشأ عن نفقات متعاقبة من رأس المال على المساحة نفسها من الأرض، يتحوّل في الواقع الفعلي إلى مقدار وسطي ما، لا يعود ممكناً فيه تشخيص وتمييز تأثيرات مختلف نفقات رأس المال، ولا تعود هذه النفقات بالتالي تولّد ريعاً في الأرض الأسوأ، بل: (1) تجعل السعر الوسطي للمنتوج الإجمالي، للإيكر الواحد من الأرض آ مثلاً، السعر الجديد الناظم و(2) تظهر بمثابة تغير في الكمية الإجمالية لرأس المال في الإيكر الواحد، واللازمة في ظل الشروط الجديدة لزراعة الأرض بصورة مرضية، حيث تمتزج النفقات المتعاقبة المنفردة من رأس المال، شأنها شأن تأثيراتها المناسبة، امتزاجاً يتعذر معه تمييزها عن بعضها البعض. ويصحّ ذلك بصورة مماثلة على الربوع التفاضلية المنفردة من أصناف الأراضي الأجود. فهي تتحدّد، في كل حالة، بالفرق بين متوسط منتوج الأرض المعنية، ومنتوج الأرض الأسوأ في ظل إنفاق أعلى من رأس المال، بعد أن غدا الآن اعتيادياً.

ما من أرض تدرّ أيما منتوج من دون إنفاق رأسمال. وحتى في حال الربيع التفاضلي البسيط، الربيع التفاضلي I، حين يقال إن الإيكر الواحد من الأرض آ، التي تنظم سعر الإنتاج، تُعطي كذا وكذا منتوج بكذا وكذا سعر، وإن الأراضي ب، ج، د، التي هي من نوعية أحسن، تعطي كذا وكذا من المنتوج التفاضلي، وتعطي بالتالي، في ظل السعر

الناظم القائم، كذا وكذا من الربح النقدي، فمن المفترض على الدوام أن ثمة إنفاقاً معيناً لرأسمال، إنفاقاً يُعدّ اعتيادياً في ظل شروط الإنتاج المعطاة. تماماً مثلما يلزم في كل فرع من فروع الصناعة حداً أدنى معيناً من رأس المال بغية إنتاج السلع بموجب سعر إنتاجها.

وإذا ما تغير هذا الحد الأدنى نتيجة نفقات متعاقبة من رأس المال مقرونة بتحسينات في تربة الأرض الواحدة ذاتها، فإن ذلك يحدث بصورة تدريجية. وما دام رأس المال الإنتاجي الإضافي هذا لا يُستخدم في عدد معين من إيكترات الأرض آ، مثلاً، فإن واقع بقاء سعر الإنتاج ثابتاً على حاله سوف يخلق ريعاً في الإيكترات المزروعة بصورة أفضل من الأرض آ، ويرفع الربح في الأراضي الجيدة ب، ج، د. ولكن حالما يشيع استخدام طريقة العمل الجديدة بحيث تغدو الطريقة الاعتيادية، حتى يهبط سعر الإنتاج، وينخفض ريع قطع الأراضي الأجود ثانية، أما منتجات جزء الأرض آ، الذي لا يمتلك ما أصبح الآن متوسط رأس المال، فينبغي بيعها دون سعر إنتاجها الفردي أي دون مستوى الربح الوسطي.

ويحصل ذلك أيضاً عند هبوط سعر الإنتاج، حتى لو أخذت إنتاجية رأس المال الإضافي بالتناقص، حالما تأخذ الأراضي الأجود تقدم المنتج الإجمالي اللازم، في أعقاب زيادة إنفاق رأس المال، وهكذا، يجري سحب رأس المال المستخدم في الإنتاج من الأرض آ، وتكف الأرض آ عن التنافس في إنتاج محصول معين، كالقمح مثلاً. إن كمية رأس المال المُنفقة الآن، في المتوسط، على الأرض ب، هي أرض أجود نسبياً، وغدت أرضاً ناظمة، إن هذه الكمية تصبح الآن المستوى الاعتيادي؛ وحين نتحدث عن تباين خصوبة قطع الأراضي، فإننا نفترض أن هذا الكمّ الاعتيادي الجديد من رأس المال [719] هو الذي يُنفق الآن على الإيكر الواحد.

ومن جهة أخرى، فمن الجليّ أن هذا المقدار الوسطي من رأس المال المُنفق البالغ 8 جنيهات للإيكر الواحد في إنكلترا، قبل عام 1848 و12 جنيهاً بعد عام 1848، يؤلف المعيار في إبرام عقود الإيجار. أما بالنسبة للمستأجر الذي يُنفق أكثر من ذلك، فلا يتحول الربح الفائض عنده إلى ريع خلال فترة سريان مفعول العقد. وإن حصول ذلك بعد انتهاء مدة العقد، أمر يتوقف على المنافسة بين المستأجرين الذي يتميزون بوضع يتيح لهم القيام بمثل هذا التسليف الاستثنائي. ولا يدور الحديث عند ذلك عن تلك

التحسينات الدائمة في الأرض التي تواصل تأمين منتج متزايد، بإنفاق رأس المال نفسه، أو حتى بإنفاق رأسمال أقل. فهذه التحسينات تفعل فعلها مثل التباين في الصفات الطبيعية للتربة رغم أن الأولى ثمرة من ثمار رأس المال.

نرى من ذلك أن هناك عنصراً يدخل في الاعتبار بالنسبة للريع التفاضلي II، لكنه لا يفعل فعله في الريع التفاضلي I بما هو عليه، طالما أن بوسع هذا الأخير أن يستمر في وجوده بصورة مستقلة عن أي تغير في معدل توظيف رأس المال في الإيكر الواحد. وهذا، من جهة، طمس لنتائج مختلف نفقات رأس المال في الأرض آ الناظمة، التي يظهر منتجها الآن، ببساطة، كمنتوج اعتيادي وسطي للإيكر الواحد. وهذا، من جهة ثانية، تغيّر في الحد الأدنى الاعتيادي، أو المقدار الوسطي لإنفاق رأس المال في الإيكر الواحد، بحيث يتجلى هذا التغيّر كخاصية للأرض. وهذا، أخيراً، تباين في نمط تحويل الريع الفائض إلى شكل الريع.

علاوة على ذلك، تبين مقارنة الجدول VI بالجدولين I و II، أن ريع الحبوب نما بما يزيد على الضعف بالقياس إلى الجدول I، ونما بمقدار $1\frac{1}{5}$ كوارتر بالقياس إلى الجدول II، في حين أن الريع النقدي تضاعف بالقياس إلى الجدول I، ولم يتغير بالقياس إلى الجدول II. وكان بوسعه أن ينمو كثيراً (شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها) لو جرى تخصيص الجزء الأكبر من رأس المال الإضافي لأصناف الأرض الجيدة، أو لو كان مفعول رأس المال الإضافي في الأرض آ أقل، وكان السعر الوسطي الناظم للكوارتر من الأرض آ أعلى.

ولو أدت زيادة الخصوبة الحاصلة بفعل إنفاق إضافي من رأس المال، إلى توليد آثار متباينة بتباين أصناف الأرض، فإن ذلك سيفضي إلى تغيير الربوع التفاضلية من هذه الأراضي.

لقد تمّ الثبت على أي حال من أن ريع الإيكر الواحد، مثلاً، قد لا يتضاعف فحسب بل قد يزيد على الضعف إثر مضاعفة إنفاق رأس المال، بينما يهبط سعر الإنتاج نتيجة تزايد معدل إنتاجية الإنفاق الإضافي من رأس المال - أي ما إن تنمو هذه الإنتاجية بنسبة أكبر من نمو رأس المال المسلف. ولكن يمكن لهذا الريع أيضاً أن يهبط، إذا ما هبط [720] سعر الإنتاج بقدر أكبر نتيجة تنامي إنتاجية الأرض آ بوتيرة أسرع.

ولو افترضنا أن النفقات الإضافية لرأس المال في الأرض ب والأرض ج، مثلاً، لا ترفع الإنتاجية بنسبة مماثلة لارتفاعها في الأرض آ، بحيث تتناقص الفوارق التناسبية بالنسبة للأرض ب والأرض ج، ولا يعوض نمو كمية المنتج عن هبوط السعر، فإن

الربيع [النقدي] في الأرض د يبقى على حاله ويهبط في الأرض ب والأرض ج، بالمقارنة مع الجدول II.

الجدول VI آ

الربيع النقدي (جنيهات)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الفلّة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	متروج الإيكر (كوارترات)	الربيع (جنيهات)	رأس المال (جنيهات)	الإيكرات	صنف الأرض
صفر	صفر	6	$1\frac{1}{2}$	$4 = 3 + 1$	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	آ
$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{2}$	$6\frac{3}{4}$	$1\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 2$	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
6	4	12	$1\frac{1}{2}$	$8 = 5 + 3$	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
18	12	24	$1\frac{1}{2}$	$16 = 12 + 4$	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
$24\frac{3}{4}$	$16\frac{1}{2}$	-	-	$32\frac{1}{2}$	-	20	4	المجموع

أخيراً، يرتفع الربيع النقدي، حين يجري إنفاق رأسمال إضافي في أصناف الأرض الجيدة، بنسبة مماثلة لزيادة الخصوبة، أكثر مما في الأرض آ، أو إذا كانت النفقات الإضافية من رأس المال في قطع الأراضي الجيدة، تؤدي إلى زيادة معدل الإنتاجية. ففي الحالتين سوف يزداد الفارق.

ويهبط الربيع النقدي، حيث تؤدي التحسينات الناجمة عن إنفاق إضافي من رأس المال، إلى تقليص كل الفوارق أو جزء منها، وتؤثر على الأرض آ أكثر مما على الأرض ب والأرض ج. وكلما كان تزايد إنتاجية قطع الأرض الجيدة أقل، هبط الربيع النقدي أكثر. وإن ارتفاع ربيع الحبوب أو هبوطه أو بقاءه ثابتاً، إنما يتوقف على مدى الفارق في هذا التأثير.

ويرتفع الربيع النقدي، كما يرتفع ربيع الحبوب بالمثل، أما حين يُنْفَق رأسمال على الأراضي الحاملة للربيع أكثر مما على الأرض آ عديمة الربيع، ويوظف رأسمال في الأراضي التي تدرّ ريعاً أعلى، أكثر مما في الأراضي التي تدرّ ريعاً أدنى، مع بقاء الفوارق النسبية في الخصوبة الإضافية لمختلف الأراضي على حالها؛ أو حين تتزايد الخصوبة، برأسمال إضافي متماثل، في الأراضي الجيدة والأجود أكثر مما تتزايد في الأرض آ، أي أن الربيع النقدي وريع الحبوب يتزايدان وفقاً لزيادة الخصوبة في أصناف الأراضي الأجود أكثر مما في أصناف الأراضي الأدنى جودة.

وفي سائر الظروف، يتنامى الربيع نسبياً حين ينبع تنامي القدرة الإنتاجية عن إنفاق [721]

الفصل الثالث والأربعون

الريع التفاضلي II – الحالة الثالثة:

ارتفاع سعر الإنتاج. إستنتاجات

[إن ارتفاع سعر الإنتاج يفترض انخفاض إنتاجية أسوأ أنواع الأرض التي لا تدرّ أي ريع. ولا يمكن لسعر الإنتاج الناظم، حسب فرضيتنا، أن يرتفع فوق 3 جنيهات للكوارت الواحد ما لم تُنتج الـ $2\frac{1}{2}$ جنيه الموطّفة في الأرض آ أقل من كوارتر واحد، أو أن تُنتج الـ 5 جنيهات أقل من كوارترين أو ما لم تؤخذ أرض أسوأ من الأرض آ لتُدرج في نطاق الزراعة.

ولن يكون ذلك ممكناً عند ثبات أو حتى تزايد إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال، إلا إذا انخفضت إنتاجية الإنفاق الأول لرأس المال، البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه. وكثيراً ما تطرأ هذه الحالة بما فيه الكفاية. فمثلاً، في الحراثة السطحية تدرّ طبقة التربة العليا المُستنزفة محاصيل أقل، في ظل الطرائق القديمة للزراعة، بعد ذلك تأتي طبقة التربة السفلى، التي تقلبها الحراثة العميقة قلباً، لتدرّ محاصيل أكثر مما في السابق وذلك بفضل اتباع طرائق أكثر عقلانية. بيد أن هذه الحالة الخاصة، إذا توخينا الدقة، لا تنطبق على هذا الوضع. فإن انخفاض إنتاجية الإنفاق الأول من رأس المال، ومقداره $2\frac{1}{2}$ جنيه، يسبب انخفاض الريع التفاضلي I في الأراضي الجيدة، حتى وإن افترضنا أن الظروف متماثلة هناك؛ غير أننا لا نعاين هنا سوى الريع التفاضلي II. وبما أن هذه الحالة الخاصة لا يمكن أن تحصل من دون افتراض وجود الريع التفاضلي II، وبما أنها تمثل في الواقع انعكاساً لتغيرات الريع التفاضلي I على الريع التفاضلي II، فإننا نقدم أدناه مثلاً يوضح هذه الحالة.

إن الربيع النقدي وإيراد الغلة النقدي هما نفسيهما كما في الجدول II. وإن ارتفاع سعر الإنتاج الناظم يعوّض بالضبط عن النقص في كمية المنتج؛ ونظراً لأن سعر وكمية المنتج يتغيران تغيراً عكسياً فمن البديهي أن حاصلهما يظل على حاله.

[723]

الجدول VII

معدل الربيع	الربيع النقدي (جنيهاً)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الغلة (جنيهاً)	سعر البيع (جنيهاً)	المنتج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	الربيع (جنيهاً)	إنفاق رأس المال (جنيهاً)	الإيكترات	صف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	$3\frac{3}{4}$	$1\frac{3}{4} = 1\frac{1}{4} + \frac{1}{2}$	6	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	6	$1\frac{3}{4}$	12	$3\frac{3}{4}$	$3\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 1$	6	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	12	$3\frac{1}{2}$	18	$3\frac{3}{4}$	$5\frac{1}{4} = 3\frac{3}{4} + 1\frac{1}{2}$	6	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	18	$5\frac{1}{4}$	24	$3\frac{3}{4}$	$7 = 5 + 2$	6	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
240%	36	$10\frac{1}{2}$	60	—	$17\frac{1}{2}$	—	—	20	—	

لقد افترضنا، في الحالة أعلاه، أن القدرة الإنتاجية للإنفاق الثاني من رأس المال أعلى من الإنتاجية الأصلية للإنفاق الأول. ولا يغير في الأمر شيئاً إذا افترضنا أن الإنفاق الثاني من رأس المال يتسم بإنتاجية مماثلة للإنفاق الأصلي الأول، كما هو مبين في الجدول VIII أدناه.

الجدول VIII

معدل الربيع الإضافي	الربيع النقدي (جنيهاً)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الغلة (جنيهاً)	سعر البيع (جنيهاً)	المنتج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	الربيع (جنيهاً)	إنفاق رأس المال (جنيهاً)	الإيكترات	صف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	4	$1\frac{1}{2} = 1 + \frac{1}{2}$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	6	$1\frac{1}{2}$	12	4	$3 = 2 + 1$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	12	3	18	4	$4\frac{1}{2} = 3 + 1\frac{1}{2}$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	18	$4\frac{1}{2}$	24	4	$6 = 4 + 2$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
240%	36	9	60	—	15	—	—	20	—	

هنا أيضاً نجد أن سعر الإنتاج الذي ارتفع بالنسبة نفسها، يفضي إلى التعويض التام عن انخفاض الإنتاجية، من إيراد الغلة والربح التقدي على السواء.

ولا تبرز الحالة الثالثة في شكلها الصافي إلا عند انخفاض إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال، في حين تظل إنتاجية الإنفاق الأول ثابتة، وهو ما افترضناه دوماً في الحالتين الأولى والثانية. إن الربح التفاضلي I لا يُمسّ بشيء هنا، ولا يحصل التغير إلا بالنسبة لتلك الحصة من الربح التي تؤلف الربح التفاضلي II. ونقدم أدناه مثالين إيضاحيين، حيث تقلص إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال بمقدار $\frac{1}{2}$ في المثال الأول وبمقدار $\frac{3}{4}$ في المثال الثاني.

[724] الجدول IX

معدل الربح	الربح التقدي (جنيهات)	ربح الحبوب (كواترات)	إيراد الغلة (جنيهات)	سعر البيع (جنيهات)	المتروج (كواترات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	الربح (جنيهات)	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الإبكرات	صنف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	4	$1\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 1$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
120%	6	$1\frac{1}{2}$	12	4	$3 = 1 + 2$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
240%	12	3	18	4	$4\frac{1}{2} = 1\frac{1}{2} + 3$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
360%	18	$4\frac{1}{2}$	24	4	$6 = 2 + 4$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
240%	36	9	60	-	15	-	-	20	-	

إن الجدول IX مماثل للجدول VIII، باستثناء أن انخفاض الإنتاجية يصيب الإنفاق الأول من رأس المال في الجدول VIII، ويصيب الإنفاق الثاني من رأس المال في الجدول IX.

الجدول X

معدل الربيع	الربيع النقدي (جنيهاً)	ربيع الحبوب (كوارترات)	إيراد الغلة (جنيهاً)	سعر البيع (جنيهاً)	المنتج (كوارترات)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	الربيع (جنيهاً)	إنفاق رأس المال (جنيهاً)	الإهكرات	صف الأرض
صفر	صفر	صفر	6	$4\frac{4}{3}$	$1\frac{1}{4} = \frac{1}{4} + 1$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	أ
%120	6	$1\frac{1}{4}$	12	$4\frac{4}{3}$	$2\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 2$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ب
%240	12	$2\frac{1}{2}$	18	$4\frac{4}{3}$	$3\frac{3}{4} = \frac{3}{4} + 3$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	ج
%360	18	$3\frac{3}{4}$	24	$4\frac{4}{3}$	$5 = 1 + 4$	6	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	د
%240	36	$7\frac{1}{2}$	60	-	$12\frac{1}{2}$	24	-	20	-	

نلاحظ في هذا الجدول أن إجمالي إيراد الغلة النقدي والربيع النقدي ومعدل الربيع مماثلة لما في الجداول II و VII و VIII لأن المنتج وسعر البيع قد تغيرا في تناسب عكسي، في حين أن إنفاق رأس المال بقي على حاله.

ولكن كيف يغدو الوضع في الحالة الأخرى المحتملة، نعني ارتفاع سعر الإنتاج، أي بالتحديد حالة فلاحه الأرض السيئة التي لم تكن تستحق الزراعة من قبل؟
 لنفترض أن مثل هذه الأرض، التي سنرمز لها بالرمز (ن)، تدخل في المنافسة. في هذه الحالة ستبدأ الأرض آ عديمة الربيع حتى الآن بإعطاء ربيع، أما الجداول آنفة الذكر: VII، VIII و X، فستأخذ الشكل التالي:

[725]

الجدول VII آ

صف الأرض	الإيكارات	إتفاق رأس المال (جنيهاً)	الربح (جنيهاً)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	المتزوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهاً)	لمراد الغلة (جنيهاً)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح التقدي (جنيهاً)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{2}$	4	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{3}{4} = 1\frac{1}{4} + \frac{1}{2}$	4	7	$\frac{1}{4}$	1	1
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 1$	4	14	2	8	$7 + 1$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5\frac{1}{4} = 3\frac{3}{4} + 1\frac{1}{2}$	4	21	$3\frac{3}{4}$	15	$\times 2 + 1$ 7
	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$7 = 5 + 2$	4	28	$5\frac{1}{2}$	22	$\times 3 + 1$ 7
	-	-	-	30	19	-	76	$11\frac{1}{2}$	46	-

الجدول VIII آ

صف الأرض	الإيكارات	رأس المال (جنيهاً)	الربح (جنيهاً)	سعر الإنتاج (جنيهاً)	المتزوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهاً)	لمراد الغلة (جنيهاً)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح التقدي (جنيهاً)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{4}$	$4\frac{2}{3}$	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{2} = 1 + \frac{1}{2}$	$4\frac{2}{3}$	$7\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	$1\frac{1}{3}$	$1\frac{1}{3}$
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3 = 2 + 1$	$4\frac{2}{3}$	$14\frac{2}{3}$	$1\frac{3}{4}$	$8\frac{2}{3}$	$7\frac{1}{3} + 1\frac{1}{3}$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$4\frac{1}{2} = 3 + 1\frac{1}{2}$	$4\frac{2}{3}$	$21\frac{2}{3}$	$3\frac{1}{4}$	$15\frac{2}{3}$	$\times 2 + 1\frac{1}{3}$ $7\frac{1}{3}$
	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$6 = 4 + 2$	$4\frac{2}{3}$	$28\frac{4}{3}$	$4\frac{3}{4}$	$22\frac{4}{3}$	$\times 3 + 1\frac{1}{3}$ $7\frac{1}{3}$
	5	-	-	30	$16\frac{1}{4}$	-	78	10	48	-

الجدول X آ

صف الأرض	الإبكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المترج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	ليراد الغلة (جنيهات)	ربح الحبوب (كوارترات)	الربح التقدي (جنيهات)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{8}$	$5\frac{1}{3}$	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{4} = \frac{1}{4} + 1$	$5\frac{1}{3}$	$6\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{2}{3}$
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$2\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 2$	$5\frac{1}{3}$	$13\frac{1}{3}$	$1\frac{3}{8}$	$7\frac{1}{3}$	$6\frac{2}{3} + \frac{2}{3}$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{3}{4} = \frac{3}{4} + 3$	$5\frac{1}{3}$	20	$2\frac{5}{8}$	14	$\times 2 + \frac{2}{3}$ $6\frac{2}{3}$
	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5 = 1 + 4$	$5\frac{1}{3}$	$26\frac{2}{3}$	$3\frac{7}{8}$	$20\frac{2}{3}$	$\times 3 + \frac{2}{3}$ $6\frac{2}{3}$
	-	-	-	30	$13\frac{1}{8}$	-	$72\frac{2}{3}$	8	$42\frac{2}{3}$	-

[726] إن إدخال الأرض (ن) يؤدي إلى نشوء ربيع تفاضلي I جديد، وعلى هذا الأساس الجديد يتكوّن الربيع التفاضلي II في مظهر محور أيضاً. فالأرض (ن) تتمتع، في كل واحد من الجداول الثلاثة الأنفة الذكر، بخصوبة مختلفة، وإن متوالية درجات الخصوبة المتزايدة بصورة تناسبية لا تبدأ إلا من الأرض آ. وتترتب متوالية الربوع التصاعديّة على غرار ذلك. وإن الربيع الحاصل من أسوأ أرض تدّر ريعاً والتي كانت عديمة الربيع في السابق، يؤلف مقداراً ثابتاً يضاف ببساطة إلى سائر الربوع الأعلى منه؛ وبعد طرح هذا المقدار الثابت فقط تظهر متوالية الفوارق بين الربوع الأعلى بوضوح، كما يظهر توازيها مع متوالية تدلّ على خصوبة أصناف الأرض مختلفة النوعية. إن درجات الخصوبة المختلفة، ابتداءً من الأرض آ وحتى الأرض د، تتناسب في سائر هذه الجداول كتتناسب 1 : 2 : 3 : 4، وبناء عليه:

تناسب الربوع في الجدول VII آ كتتناسب 1 : (7 + 1) : (7 × 2 + 1) : (7 × 3 + 1) × (7)؛

وتتناسب في الجدول VIII آ كتتناسب $1\frac{1}{3}$: $(7\frac{1}{3} + 1\frac{1}{3})$: $(7\frac{1}{3} \times 2 + 1\frac{1}{3})$: $(7\frac{1}{3} \times 3 + 1\frac{1}{3})$ × $(7\frac{1}{3})$ ،

وتتناسب في الجدول X آ كتتناسب $\frac{2}{3}$: $(6\frac{2}{3} + \frac{2}{3})$: $(6\frac{2}{3} \times 2 + \frac{2}{3})$: $(6\frac{2}{3} \times 3 + \frac{2}{3})$. وباختصار: إذا كان ربيع الأرض آ = س، وكان ربيع الأرض ذات الخصوبة التي

تفوقها مباشرة = س + ص، فإن التسلسل يكون كالآتي: س: (س + ص): (س + 2 ص): (س + 3 ص)، إلخ. ف. [إنجلز].

* * *

[بما أن الحالة الثالثة الواردة أعلاه لم تُبحث في المخطوطة - إذ لا يوجد منها سوى العنوان - فقد باتت مهمة المحرر أن يسدّ هذا النقص، كما سبق، على قدر الإمكان. ويبقى عليه، بالإضافة إلى ذلك، أن يستخلص الاستنتاجات العامة المنبثقة من مجمل التحليل السابق للربح التفاضلي II، الذي يتألف من ثلاث حالات رئيسية وتسع حالات فرعية. بيد أن الأمثلة الايضاحية الواردة في المخطوطة قليلاً ما تتناسب هذا الغرض. فهي تتناول بالمقارنة بادئ الأمر قطع أرض تتناسب إيرادات غلالها النقدية من مساحات متساوية الحجم كالآتي - 1: 2: 3: 4، وهي فوارق مُبالغ فيها كثيراً منذ البداية، وتقود إلى نسب عددية بالغة الضخامة في مجرى تطوير الفرضيات والحسابات انطلاقاً منها. كما أنها تخلق، ثانياً، أساساً لنشوء تصور خاطيء تماماً. فإذا كانت درجات الخصوبة تتناسب كتناسب 1: 2: 3: 4، إلخ، ويتم الحصول على ربوع بمتوالية: صفر: 1: 2: 3، إلخ؛ فإن المرء يشعر بما يغريه على أن يستخلص المتوالية الثانية من الأولى، وأن يفسّر تزايد الربوع إلى مثلين وثلاثة أمثال، إلخ، بتزايد إجمالي إيرادات الغلال النقدية إلى مثلين، ثلاثة أمثال، إلخ، بيد أن ذلك خاطيء تماماً. فالربوع تتناسب كتناسب: صفر: 1: 2: 3: 4، حتى حين تتناسب درجات الخصوبة كتناسب: س: 1 + س: 2 + س: 3 + س: 4؛ وإن الربوع لا تتناسب بوصفها درجات [727] خصوبة، بل بوصفها فوارق في الخصوبة؛ علماً بأن الأرض عديمة الربح تُعتبر نقطة الصفر.

وكان ينبغي إيراد جداول المخطوطة الأصلية لإيضاح النص. ولكن بغية تقديم الأساس المجسّم لنتائج البحث الواردة أدناه، أعرض فيما بعد سلسلة جديدة من الجداول التي تقيس إيراد الغلال المنتجة بالبوشلات (البوشل = $\frac{1}{8}$ كوارتر أو 36,35 لترًا) والشلنات (= ماركات).

وأول هذه الجداول (أي الجدول XI) يُطابق الجدول I السابق. وهو يعرض إيراد غلال وربوع خمسة أنواع من الأراضي، من آ إلى هـ، باتفاق أول لرأس المال يبلغ 50 شلناً، وإذ يضاف هذا إلى الربح البالغ 10 شلنات نحصل على 60 شلناً هي إجمالي سعر الإنتاج للإيكر الواحد. وإيرادات غلال الحبوب المتأتية غير كبيرة: 10-12-14-

16-18 بوشلاً للإيكر الواحد. أما سعر الإنتاج الناظم الذي ينشأ عن ذلك فهو 6 شلنات للبوشل الواحد.

إن الثلاثة عشر جدولاً الآتية تطابق الحالات الثلاث للربيع التفاضلي II التي جرت معالجتها في هذا الفصل، وفي الفصلين السابقين، وهي تفترض أن إنفاقاً إضافياً لرأس المال يبلغ 50 شلناً للإيكر، في الأرض الواحدة ذاتها، مع ثبات أو هبوط أو ارتفاع سعر الإنتاج. كما أن كل واحدة من هذه الحالات تُعرض، بدورها، كما هي عليه عند: (1) ثبات (2) هبوط (3) ارتفاع، إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال بالقياس إلى الإنفاق الأول منه. وهذا يعطينا نماذج فرعية أخرى مفيدة بخاصة على سبيل الإيضاح.

في الحالة I - ثبات سعر الإنتاج، لدينا:

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال على حالها (الجدول XII).
النموذج 2: هبوط الإنتاجية. لا يمكن أن يحصل ذلك إلا إذا لم يتم القيام بإنفاق ثانٍ على الأرض آ، بحيث إما
أ) أن الأرض ب لا تدرّ أي ريع بالمثل (الجدول XIII)، أو ب) أن الأرض ب لا تصبح عديمة الربيع كلياً (الجدول XIV).
النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XV). هذه الحالة تستبعد، بالمثل، أي إنفاق ثانٍ من رأس المال على الأرض آ.

في الحالة II - هبوط سعر الإنتاج، لدينا:

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XVI).
النموذج 2: هبوط الإنتاجية (الجدول XVII). إن هذين النموذجين معاً يفضيان إلى أن تكف الأرض آ عن أن تكون في عداد الأراضي المتنافسة، وتكف الأرض ب عن أن تدرّ الربيع وتتحول إلى ناظمة لسعر الإنتاج.
النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XVIII). [728]

هنا، تبقى الأرض آ هي الناظمة.

في الحالة III - ارتفاع سعر الإنتاج، هناك كيفيتان ممكنتان: يمكن للأرض آ أن تبقى عديمة الربيع وناظمة للسعر، أو أن الأرض ذات النوعية الأسوأ من آ تدخل في المنافسة وتصبح ناظمة للسعر، وعندها تدرّ الأرض آ ريعاً.
الكيفية الأولى: بقاء الأرض آ هي الناظمة.

- النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XIX). وهذا غير وارد إلا في ظل الافتراض بأن إنتاجية الإنفاق الأول تنخفض.
- النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني (الجدول XX). وهذا لا يستبعد بقاء إنتاجية الإنفاق الأول على حالها.
- النموذج 3: ارتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني (الجدول XXI). هذا يشترط، من جديد، هبوط إنتاجية الإنفاق الأول.
- الكيفية الثانية: دخول أرض ذات نوعية أدنى (نرمز لها بالرمز ن) في التنافس؛ والأرض آ تدرّ ربحاً.
- النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XXII).
- النموذج 2: هبوط الإنتاجية (الجدول XXIII).
- النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XXIV).
- إن هذه النماذج الثلاثة تتوافق مع الشروط العامة للقضية، ولا تحتاج إلى ملاحظات. والآن نقدم الجداول:

الجدول XI

متن الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المتن (بوشلات)	سعر البيع (شلتات)	ليراد الفلّة (شلتات)	الربح (شلتات)	تزايد الربح
آ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	60	12	6	72	12	12
ج	60	14	6	84	24	12 × 2
د	60	16	6	96	36	12 × 3
هـ	60	18	6	108	48	12 × 4
	-	-	-	-	120	12 × 10

[729]

- عند الإنفاق الثاني لرأس المال على الأرض نفسها:
- الحالة الأولى: ثبات سعر الإنتاج على حاله.
- النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها.

XII الجدول

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	الربيع (شلتات)	تزايد الربيع
أ	$120 = 60 + 60$	$20 = 10 + 10$	6	120	صفر	صفر
ب	$120 = 60 + 60$	$24 = 12 + 12$	6	144	24	24
ج	$120 = 60 + 60$	$28 = 14 + 14$	6	168	48	24×2
د	$120 = 60 + 60$	$32 = 16 + 16$	6	192	72	24×3
هـ	$120 = 60 + 60$	$36 = 18 + 18$	6	216	96	24×4
	-	-	-	-	240	24×10

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ لا إنفاق ثانٍ على الأرض آ.
(1) عندما تغدو الأرض ب عديمة الربيع.

XIII الجدول

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	الربيع (شلتات)	تزايد الربيع
أ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	$120 = 60 + 60$	$20 = 8 + 12$	6	120	صفر	صفر
ج	$120 = 60 + 60$	$23\frac{1}{3} = 9\frac{1}{3} + 14$	6	140	20	20
د	$120 = 60 + 60$	$26\frac{2}{3} = 10\frac{2}{3} + 16$	6	160	40	20×2
هـ	$120 = 60 + 60$	$30 = 12 + 18$	6	180	60	20×3
	-	-	-	-	120	20×6

(2) عندما لا تصبح الأرض ب عديمة الربيع تماماً.

الجدول XIV

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المتخرج (بوشلات)	سعر البيع (شلتات)	لبراء الفلّة (شلتات)	الربح (شلتات)	تزايد الربح
أ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	$120 = 60 + 60$	$21 = 9 + 12$	6	126	6	6
ج	$120 = 60 + 60$	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	6	147	27	$21 + 6$
د	$120 = 60 + 60$	$28 = 12 + 16$	6	168	48	$21 \times 2 + 6$
هـ	$120 = 60 + 60$	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	6	189	69	$21 \times 3 + 6$
	-	-	-	-	150	$21 \times 6 + 6 \times 4$

[730] النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ هنا أيضاً لا يوجد إنفاق ثان لرأس المال على الأرض آ.

الجدول XV

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المتخرج (بوشلات)	سعر البيع (شلتات)	لبراء الفلّة (شلتات)	الربح (شلتات)	تزايد الربح
أ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	$120 = 60 + 60$	$27 = 15 + 12$	6	162	42	42
ج	$120 = 60 + 60$	$31\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 14$	6	189	69	$27 + 42$
د	$120 = 60 + 60$	$36 = 20 + 16$	6	216	96	$27 \times 2 + 42$
هـ	$120 = 60 + 60$	$40\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 18$	6	243	123	$27 \times 3 + 42$
					330	$\times 6 + 42 \times 4$ 27

الحالة الثانية: هبوط سعر الإنتاج.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها؛ إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المتنافسة، الأرض ب تصبح عديمة الربح.

XVI الجدول

تزايد الربيع	الربيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المترج (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	5	$24 = 12 + 12$	$120 = 60 + 60$	ب
20	20	140	5	$28 = 14 + 14$	$120 = 60 + 60$	ج
20×2	40	160	5	$32 = 16 + 16$	$120 = 60 + 60$	د
20×3	60	180	5	$36 = 18 + 18$	$120 = 60 + 60$	هـ
20×6	120	-	-	-	-	

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المتنافسة؛ الأرض ب تصبح عديمة الربيع.

XVII الجدول

تزايد الربيع	الربيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المترج (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	$5\frac{2}{3}$	$21 = 9 + 12$	$120 = 60 + 60$	ب
20	20	140	$5\frac{2}{3}$	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	$120 = 60 + 60$	ج
20×2	40	160	$5\frac{2}{3}$	$28 = 12 + 16$	$120 = 60 + 60$	د
20×3	60	180	$5\frac{2}{3}$	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	$120 = 60 + 60$	هـ
20×6	120	-	-	-	-	

النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ بقاء الأرض آ في المنافسة. [731]
الأرض ب تدرّ ربيعاً.

XVIII الجدول

تزايد الربح	الربح (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المتروج (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	$4\frac{4}{3}$	$25 = 15 + 10$	$120 = 60 + 60$	آ
24	24	144	$4\frac{4}{3}$	$30 = 18 + 12$	$120 = 60 + 60$	ب
24×2	48	168	$4\frac{4}{3}$	$35 = 21 + 14$	$120 = 60 + 60$	ج
24×3	72	192	$4\frac{4}{3}$	$40 = 24 + 16$	$120 = 60 + 60$	د
24×4	96	216	$4\frac{4}{3}$	$45 = 27 + 18$	$120 = 60 + 60$	هـ
24×10	240	-	-	-	-	

الحالة الثالثة: ارتفاع سعر الإنتاج.

(آ) عند بقاء الأرض آ عديمة الربح وناظمة للسعر.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها، وهذا يشترط تناقص إنتاجية الإنفاق الأول.

XIX الجدول

تزايد الربح	الربح (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المتروج ^(*) (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	$6\frac{2}{3}$	$17\frac{1}{2} = 10 + 7\frac{1}{2}$	$120 = 60 + 60$	آ
24	24	144	$6\frac{2}{3}$	$21 = 12 + 9$	$120 = 60 + 60$	ب
24×2	48	168	$6\frac{2}{3}$	$24\frac{1}{2} = 14 + 10\frac{1}{2}$	$120 = 60 + 60$	ج
24×3	72	192	$6\frac{2}{3}$	$28 = 16 + 12$	$120 = 60 + 60$	د
24×4	96	216	$6\frac{2}{3}$	$31\frac{1}{2} = 18 + 13\frac{1}{2}$	$120 = 60 + 60$	هـ
24×10	240	-	-	-	-	

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال، دون أن يستبعد ذلك بقاء إنتاجية الإنفاق الأول على حالها.

(*) في الطبعة الأولى: أدرجت سهواً أرقام الجدول XXI. [ن. برلين].

[732] الجدول XX

تزايد الربيع	الربيع (شلتات)	إيراد العلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المترج (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	8	$15 = 5 + 10$	$120 = 60 + 60$	آ
24	24	144	8	$18 = 6 + 12$	$120 = 60 + 60$	ب
24×2	48	168	8	$21 = 7 + 14$	$120 = 60 + 60$	ج
24×3	72	192	8	$24 = 8 + 16$	$120 = 60 + 60$	د
24×4	96	216	8	$27 = 9 + 18$	$120 = 60 + 60$	هـ
24×10	240	-	-	-	-	

النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال مما يشترط، حسب افتراضاتنا، هبوط إنتاجية الإنفاق الأول.

الجدول XXI

تزايد الربيع	الربيع (شلتات)	إيراد العلة (شلتات)	سعر البيع (شلتات)	المترج (بوشلات)	سعر الإنتاج (شلتات)	صنف الأرض
صفر	صفر	120	$6\frac{6}{7}$	$17\frac{1}{2} = 12\frac{1}{2} + 5$	$120 = 60 + 60$	آ
24	24	144	$6\frac{6}{7}$	$21 = 15 + 6$	$120 = 60 + 60$	ب
24×2	48	168	$6\frac{6}{7}$	$24\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 7$	$120 = 60 + 60$	ج
24×3	72	192	$6\frac{6}{7}$	$28 = 20 + 8$	$120 = 60 + 60$	د
24×4	96	216	$6\frac{6}{7}$	$31\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 9$	$120 = 60 + 60$	هـ
24×10	240	-	-	-	-	

ب) إن أرضاً أسوأ (نرمز لها بالرمز ن) تصبح أرضاً ناظمة للسعر، وتغدو الأرض آ مدرة للربيع. هذا يسمح، في سائر النماذج، ببقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها.
النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها.

الجدول XXII

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المنتج (برشلات)	سعر البيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	الربح (شلتات)	تزايد الربح
ن	120	16	$7\frac{1}{2}$	120	صفر	صفر
أ	$120 = 60 + 60$	$20 = 10 + 10$	$7\frac{1}{2}$	150	30	30
ب	$120 = 60 + 60$	$24 = 12 + 12$	$7\frac{1}{2}$	180	60	30×2
ج	$120 = 60 + 60$	$28 = 14 + 14$	$7\frac{1}{2}$	210	90	30×3
د	$120 = 60 + 60$	$32 = 16 + 16$	$7\frac{1}{2}$	240	120	30×4
هـ	$120 = 60 + 60$	$36 = 18 + 18$	$7\frac{1}{2}$	270	150	30×5
	-	-	-	-	450	30×15

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال.

الجدول XXIII

صف الأرض	سعر الإنتاج (شلتات)	المنتج (برشلات)	سعر البيع (شلتات)	إيراد الغلة (شلتات)	الربح (شلتات)	تزايد الربح
ن	120	15	8	120	صفر	صفر
أ	$120 = 60 + 60$	$17\frac{1}{2} = 7\frac{1}{2} + 10$	8	140	20	20
ب	$120 = 60 + 60$	$21 = 9 + 12$	8	168	48	$28 + 20$
ج	$120 = 60 + 60$	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	8	196	76	$28 \times 2 + 20$
د	$120 = 60 + 60$	$28 = 12 + 16$	8	224	104	$28 \times 3 + 20$
هـ	$120 = 60 + 60$	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	8	252	132	$28 \times 4 + 20$
					380	$\times 10 + 20 \times 5$ 28

النموذج 3: ارتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال. [733]

الجدول XXIV

متن الأرض	سمر الإنتاج (شلتات)	المتروج (بوشلات)	سمر البع (شلتات)	إبراء الفلّة (شلتات)	الربيع (شلتات)	تزايد الربيع
ن	120	16	$7\frac{1}{2}$	120	صفر	صفر
آ	$120 = 60 + 60$	$22\frac{1}{2} = 12\frac{1}{2} + 10$	$7\frac{1}{2}$	$168\frac{3}{4}$	$48\frac{3}{4}$	$33\frac{3}{4} + 15$
ب	$120 = 60 + 60$	$27 = 15 + 12$	$7\frac{1}{2}$	$202\frac{1}{2}$	$82\frac{1}{2}$	$33\frac{3}{4} \times 2 + 15$
ج	$120 = 60 + 60$	$31\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 14$	$7\frac{1}{2}$	$236\frac{1}{4}$	$116\frac{1}{4}$	$33\frac{3}{4} \times 3 + 15$
د	$120 = 60 + 60$	$36 = 20 + 16$	$7\frac{1}{2}$	270	150	$33\frac{3}{4} \times 4 + 15$
هـ	$120 = 60 + 60$	$40\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 18$	$7\frac{1}{2}$	$303\frac{3}{4}$	$183\frac{3}{4}$	$33\frac{3}{4} \times 5 + 15$
					$581\frac{1}{4}$	$\times 15 + 15 \times 5$ $33\frac{3}{4}$

أن هذه الجداول تقود إلى النتائج التالية:

في المقام الأول، إن تسلسل الربوع يماثل في تناسبه تسلسل اختلافات الخصوبة، انطلاقاً من الأرض الناضجة، عديمة الربيع، كنقطة صفر. وليس المقدار المطلق للغلّة بل الفارق في مقادير الغلّة هو الذي يحدّد الربيع. سواء كانت مختلف أصناف الأراضي تدرّ: 1، 2، 3، 4، 5 بوشلات، أم كانت تدرّ: 11، 12، 13، 14، 15 بوشلاً للإيكرو، فإن الربوع تظل هي ذاتها في الحالتين من ناحية تسلسلها حيث أنها تؤلف صفراً، 1، 2، 3، 4، بوشلات أو العائدات النقدية المقابلة لها.

والأهم من ذلك هو النتيجة المتعلقة بالربيع الإجمالي عند إعادة إنفاق رأس المال في الأرض الواحدة، ذاتها.

ففي خمس حالات من مجموع ثلاث عشرة حالة جرى بحثها، يتضاعف المجموع الكلي للربوع عند إنفاق رأسمال؛ فقد أصبح مجموع الربيع $24 \times 10 = 240$ شلناً بدلاً من 12×10 شلناً. وهذه الحالات هي:

الحالة I - ثبات السعر، النموذج 1: ارتفاع ثابت في الإنتاج (الجدول XII).

الحالة II - هبوط السعر، النموذج 3: ارتفاع متزايد في الإنتاج (الجدول XVIII).

الحالة III - ارتفاع السعر، الكيفية الأولى، حيث تبقى الأرض آ هي الناضجة، في

سائر النماذج الثلاثة (الجدول XIX، XX، XXI).

في أربع حالات يرتفع الربيع أكثر من الضعف، وهي بالتحديد:
 الحالة I، النموذج 3، ثبات السعر، مع تزايد ارتفاع الإنتاج (الجدول XV). إن مجموع الربوع يرتفع إلى 330 شلناً.
 الحالة III، الكيفية الثانية، حيث إن الأرض آتدّر الربيع في جميع النماذج الثلاثة (الجدول XXII، الربيع $15 \times 30 = 450$ شلناً؛ الجدول XXIII، الربيع $10 \times 28 + 5 \times 20 = 380$ شلناً؛ الجدول XXIV، الربيع $15 \times 33\frac{3}{4} + 5 \times 15 = 581\frac{1}{4}$ شلناً). [734]

ويرتفع الربيع في حالة واحدة، ولكن ليس إلى ضعف مقدار الربيع الذي يدّر الإنفاق الأول من رأس المال، وهي:
 الحالة I، ثبات السعر، النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني، في ظل شروط لا تزال فيها الأرض ب تدّر الربيع (الجدول XIV، الربيع $6 \times 21 + 4 \times 6 = 150$ شلناً).

أخيراً، ففي الحالات الثلاث فقط يبقى إجمالي ربيع سائر أصناف الأراضي معاً، في الإنفاق الثاني لرأس المال، على المستوى نفسه عند الإنفاق الأول (الجدول XI)؛ وهذه هي الحالات التي تقصى فيها الأرض آ من المنافسة، وتغدو الأرض ب هي الناضجة وبالتالي عديمة الربيع. لذا، فإن ربيع الأرض ب لا يتلاشى وحسب، بل يُقتطع من كل مرتبة تالية في متوالية الربيع، وهذا ما يشترط النتيجة. وهذه الحالات هي:
 الحالة I، النموذج 2، حين تؤدي الشروط القائمة إلى إقصاء الأرض آ من المنافسة (الجدول XIII). إن مجموع الربوع هو 6×20 أي $120 = 10 \times 12$ ، كما في الجدول XI.

الحالة II، النموذجان 1 و2. هنا تُقصى الأرض آ بالضرورة من المنافسة حسب افتراضاتنا (الجدولان XVI وXVII)، ومجموع الربوع هنا أيضاً $6 \times 20 = 120$ شلناً.

وهذا يعني إذن: أن الربيع يرتفع في الغالبية الساحقة من كل الحالات الممكنة، بالنسبة للإبكر الواحد من الأرض الحاملة للربيع، كما بالنسبة للمجموع الكلي للربيع، وذلك تحديداً من جراء زيادة توظيف رأس المال في الأرض. ولا يبقى المجموع الكلي للربوع على حاله إلّا في ثلاث حالات من مجموع ثلاث عشرة حالة قيد البحث. وهذه هي الحالات التي تُقصى فيها من المنافسة الأرض المتدنية النوعية، التي كانت قبل الآن عديمة الربيع وناظمة للسعر، لتحلّ محلها الأرض التي تليها في الجودة مباشرة، أي لتصبح عديمة الربيع. ولكن الربوع ترتفع، في مثل هذه الحالات، من أصناف الأراضي

الأجود بالمقارنة مع ربوع الإنفاق الأول من رأس المال؛ فحين يهبط ربيع الأرض ج من 24 إلى 20 شلناً، فإن ربيع الأرض د والأرض هـ يرتفع من 36 و48 إلى 40 و60 شلناً.

إن هبوط الربيع الإجمالي دون مستوى ربيع الإنفاق الأول لرأس المال (الجدول XI) لن يكون ممكناً إلا إذا أبعدت الأرض ب علاوة على الأرض آ عن المنافسة، لتصبح الأرض ج ناظمة للسعر وعديمة الربيع.

وهكذا، كلما زاد رأس المال الموظف في الأرض، نما تطور الزراعة والرقعي الحضاري عموماً في بلد من البلدان إلى مستوى أعلى، وازداد ارتفاع ربيع الإيكر الواحد والمجموع الكلي للربيع، وتعاظمت الجزية التي يدفعها المجتمع إلى كبار ملاك الأرض في صورة أرباح إضافية - طالما ظلت جميع أصناف الأرض المنخرطة في الزراعة قادرة على التنافس.

هذا القانون يفسر الحيوية العجيبة لطبقة كبار الملاك العقاريين. فما من طبقة من طبقات المجتمع الأخرى تحيا في بذخ كهذا، وما من طبقة أخرى تدعي لنفسها الحق في [735] الترف التقليدي الموروث بما «يناسب المقام»، من دون أن تكثرث من أين تأتي النقود لذلك، وما من طبقة تكّدس الدين تلو الدين بمثل هذا الاستهتار. مع ذلك فإنها تجد على الدوام مخرجاً من الورطة، ويعود الفضل في ذلك إلى رأس المال الذي وظّفه أناس آخرون في الأرض، والذي يشمر لها ربيعاً لا يتناسب أي تناسب مع الأرباح التي يجنيها الرأسمالي من الأرض.

ويكشف هذا القانون نفسه أيضاً عن السبب الذي يجعل حيوية كبار ملاك الأرض هؤلاء تتلاشى بالتدرج.

حين ألغيت رسوم الحبوب الإنكليزية عام 1846، ظنّ الصناعيون الإنكليز أنهم قد أحوالوا الأرستقراطيين العقاريين بذلك إلى معدمين. بيد أن هؤلاء باتوا، عوضاً عن ذلك، أكثر غنى مما مضى. كيف حصل ذلك؟ الأمر بسيط جداً. أولاً، أخذوا يطالبون المزارعين بموجب العقود بتوظيف 12 جنيهاً بدلاً من 8 جنيهاً في الإيكر الواحد كل عام؛ وثانياً، حصل الأرستقراطيون العقاريون الذين كان لهم عدد كبير جداً من الممثلين في مجلس العموم، على إعانة حكومية ضخمة لمشاريع البذل وغيرها من التحسينات الدائمة في أراضيهم. وحين لم يحصل في أي مكان الاقصاء التام للأراضي الأسوأ، بل جرى استخدامها لأغراض أخرى لا أكثر، ناهيك عن أن هذا الاستخدام كان مؤقتاً في

الغالب، فقد ارتفعت الربوع بما يتناسب وتزايد توظيفات رأس المال في الأرض وبذا باتت الأرستقراطية العقارية أفضل حالاً مما مضى.

ولكن كل شيء إلى زوال. فالسفن البخارية عابرة المحيطات، وخطوط سكك الحديد في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وفي الهند، أتاحت لمساحات معينة من الأراضي أن تتنافس في أسواق الحبوب الأوروبية. تلك هي السهول العشبية في شمال أميركا، ومروج الأرجنتين - وهي سهوب منبسطة جعلتها الطبيعة مهيأة للحرث والزرع، تربة عذراء تدرّ محاصيل وفيرة سنوات وسنوات بأساليب بدائية في الزراعة، ودونما حاجة لأسمدة. يُضاف إلى ذلك الأراضي الخاصة بالجماعات المشاعية الروسية والهندية التي كان يتوجب عليها أن تباع جزءاً من منتوجاتها، وهو جزء متنام باطراد، بغية الحصول على نقود لدفع الضرائب التي تعترضها دولة مستبدة قاسية، بوسائل التعذيب في الغالب. لقد كانت هذه المنتوجات تُباع دون مراعاة لأسعار الإنتاج، أي تُباع وفقاً للسعر الذي يعرضه التاجر، فقد كان على الفلاح أن يحصل على النقد، مهما كلف الأمر، قبل حلول أجل تسديد الضرائب. وبوجه هذه المنافسة - من السهوب العذراء ومن الفلاحين الروس والهنود المرهقين بالضرائب - لم يعد بوسع المزارع والفلاح الأوروبي أن يقيم أوده مع استمرار الربوع القديمة. وبذا انزاح جزء من الأراضي الأوروبية، قطعاً، من المنافسة في مجال زراعة الحبوب، وهبطت الربوع في كل مكان، وأصبحت الحالة الثانية، النموذج [736] 2، التي درسناها، أي: هبوط سعر الحبوب وهبوط إنتاجية التوظيفات الإضافية من رأس المال، هي القاعدة العامة بالنسبة لأوروبا. من هنا مبعث نحيب المزارعين الأغنياء من اسكتلندا إلى إيطاليا، ومن جنوب فرنسا إلى شرق بروسيا. ولحسن الحظ، لم تتم حراثة سائر السهوب بعد، وقد بقي منها ما يكفي لإنزال الخراب بالملكية العقارية الكبيرة الأوروبية برمتها، فضلاً عن تدمير الملكيات الصغيرة. ف. [إنجلز].

* * *

إن المسائل التي تنبغي معالجتها في نطاق الربيع هي الآتية:

آ - الربيع التفاضلي.

(1) مفهوم الربيع التفاضلي. مثال إيضاحي عن قوة المياه. الانتقال إلى الربيع الزراعي بالمعنى الدقيق للكلمة.

(2) الربيع التفاضلي I، الناجم عن تباين خصوبة مختلف قطع الأراضي.

(3) الربيع التفاضلي II، الناجم عن نفقات متعاقبة من رأس المال على الأرض الواحدة نفسها. ينبغي بحث الربيع التفاضلي II في الأحوال التالية:

- أ) مع ثبات،
 - ب) مع هبوط،
 - ج) مع ارتفاع سعر الإنتاج.
- كذلك أيضاً
- د) تحويل الربح الفائض إلى ريع.
- (4) تأثير هذا الربيع على معدل الربح.
- ب - الربيع المطلق.
 - ج - سعر الأرض.
 - د - ملاحظات ختامية عن الربيع العقاري.



إن النتيجة العامة المستخلصة من بحث الربيع التفاضلي هي عموماً كالآتي:

أولاً - يمكن لنشوء الربح الفائض أن يتم بطرق مختلفة. فمن جهة، قد ينشأ على أساس الربيع التفاضلي I، أي على أساس إنفاق مجمل رأس المال الزراعي في رقعة من الأرض تتألف من أصناف أراضٍ متباينة الخصوبة. أو قد ينشأ كريع تفاضلي II، على أساس إنتاجية تفاضلية متباينة لنفقات متعاقبة من رأس المال على الأرض الواحدة نفسها، أي على أساس إنتاجية متنامية، معبر عنها في كوارترات من القمح مثلاً، أكبر مما يعطيه إنفاق مماثل من رأس المال في الأرض الأسوأ التي لا تدرّ الربح، ولكنها تنظم سعر الإنتاج. ولكن مهما تكن طريقة نشوء هذا الربح الفائض، فإن تحوله إلى ريع، أي انتقاله من يد المستأجر إلى يد المالك العقاري، إنما يشترط مسبقاً ودائماً أن يختلف أسعار [737] الإنتاج الفردية الفعلية (أي بصورة مستقلة عن سعر الإنتاج العام الناظم للسوق) للمنتوجات المفردة التي تولدها نفقات منفردة متعاقبة من رأس المال، تتساوى مسبقاً في متوسط سعر الإنتاج الفردي. وإن الفائض الذي يزيد به سعر الإنتاج العام الناظم لمنتوج الإيكر الواحد، على متوسط سعر الإنتاج الفردي، يؤلف ريع الإيكر ويحدّد مقداره. إن فوارق النتائج، في حالة الربيع التفاضلي I بادية للعيان، في ذاتها ولذاتها، لأنها تحصل في قطع مختلفة من الأراضي منفصلة ومتجاورة؛ وبإنفاق رأسمال للإيكر الواحد بمقدار

يُعدّ اعتيادياً، مع ما يقابله من زراعة اعتيادية. أما في حالة الربح التفاضلي II، فينبغي في المقام الأول جعل الفوارق في النتائج بادية للعيان؛ في الواقع ينبغي إرجاعها أولاً إلى الربح التفاضلي I، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالأسلوب المشار إليه. لنأخذ على سبيل المثال الجدول III، الوارد على الصفحة 226(*)

إن الأرض ب تعطي كوارترين من الإيكر الواحد عند الإنفاق الأول لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، وتُعطي عند الإنفاق الثاني المماثل بحجمه $1\frac{1}{2}$ كوارتر، والمجموع $3\frac{1}{2}$ كوارتر من الإيكر الواحد نفسه. وليس من الممكن تمييز أي جزء من هذه الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر هو منتج إنفاق رأس المال I، وأي جزء هو منتج إنفاق رأس المال II، فقد نمت كلها على الأرض الواحدة نفسها. والواقع أن الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر هي منتج رأس المال الإجمالي البالغ 5 جنيهات؛ وحقيقة الأمر تكمن ببساطة في أن رأسمالياً يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيه قد أعطى كوارترين، وأن رأسمالياً آخر يبلغ 5 جنيهات لم يعط 4 كوارترات بل $3\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن الوضع سيكون مماثلاً لو أن هذه الـ 5 جنيهات أعطت 4 كوارترات، بحيث يكون منتج كلا إنفاقي رأس المال متساويين، أو حتى يكون 5 كوارترات، أي إذا أعطى الإنفاق الثاني من رأس المال فائضاً مقداره كوارتر واحد. إن سعر إنتاج الكوارترين الأولين هو $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر، وسعر إنتاج الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر الثاني هو جنيهان للكوارتر. وعليه، فإن الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر بمجموعها تكلف 6 جنيهات. وهذا هو سعر الإنتاج الفردي للمنتوج الإجمالي، وهو يبلغ في المتوسط جنيهاً واحداً و $\frac{2}{7}$ 14 شلن للكوارتر، أي ما يقارب $1\frac{3}{4}$ جنيه. ولما كان سعر الإنتاج العام الذي تحدده الأرض آ يبلغ 3 جنيهات، فإن ذلك يعطينا ربحاً فائضاً قدره $1\frac{1}{4}$ جنيه للكوارتر، ويعطي بالنسبة للـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر بمجموعها $4\frac{3}{8}$ جنيه. ويؤلف هذا، حسب متوسط سعر الإنتاج في الأرض ب، ما يقارب $1\frac{1}{2}$ كوارتر. بتعبير آخر أن الربح الفائض في الأرض ب يتمثل في جزء معين من منتج الأرض ب، في $1\frac{1}{2}$ كوارتر هذه التي تؤلف ربع الحبوب، والتي تُباع بـ $4\frac{1}{2}$ جنيه، وفقاً لسعر الإنتاج العام. ولكن بالمقابل، فإن المنتج الفائض للإيكر الواحد من الأرض ب الذي يزيد عن المنتج الفائض لإيكر واحد من الأرض آ لا يمكن اعتباره ربحاً فائضاً مباشراً، وبالتالي منتجاً فائضاً. فاستناداً إلى فرضيتنا، يُنتج الإيكر الواحد من الأرض ب $3\frac{1}{2}$ كوارتر، بينما لا يُنتج الإيكر الواحد من الأرض آ سوى كوارتر واحد. وعليه، فإن

(*) أنظر هذا المجلد، ص 700، [الطبعة العربية، الفصل 41، ص 804-805]. [ن. ع].

[738] المنتج الإضافي من الأرض ب يساوي $2\frac{1}{2}$ كوارتر، ولكن المنتج الفائض ليس سوى $1\frac{1}{2}$ كوارتر، لأن رأس المال الموظف في الأرض ب هو ضعف ذلك الموظف في الأرض آ، وبالتالي، فإن سعر الإنتاج كله في هذه الأرض أكبر بمرتين. ولو جرى توظيف 5 جنيهات بالمثل في الأرض آ وبقي معدل الإنتاجية على حاله، لأصبح منتجها كوارترين بدلاً من كوارتر واحد، ولبدت الأمور على هذا النحو، وهو أن المنتج الفائض الفعلي يُستخرج بمقارنة $3\frac{1}{2}$ مع 2، لا بمقارنة $3\frac{1}{2}$ مع 1، أي أن المنتج الفائض يساوي $1\frac{1}{2}$ كوارتر لا $2\frac{1}{2}$ كوارتر. زد على ذلك أنه إذا جرى إنفاق ثالث من رأس المال يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيهه على الأرض ب التي تعطي كوارتراً واحداً، وهذا الكوارتر يكلف 3 جنيهات كما في الأرض آ، فإن سعر بيعه البالغ 3 جنيهات لن يغطي سوى سعر الإنتاج كله، ولن يدرّ سوى الربح الوسطي، أي لن يدرّ ربحاً فائضاً، لن يدرّ بالتالي شيئاً يتحول إلى ربح. إن المقارنة بين منتج إيكير أيّ صنف من أصناف الأرض بمنتج إيكير من الأرض آ لا يكشف عما إذا كان هذا نتاج إنفاق مماثل أم أكبر من رأس المال، ولا ما إذا كان هذا المنتج الفائض يقتصر على تغطية سعر الإنتاج، أو ما إذا كان ثمرة إنتاجية أعلى يتمتع بها رأس المال الإضافي.

ثانياً - إذا افترضنا أن معدل إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال يتناقص وأن حدها - بمقدار ما يتعلق الأمر بتكوين ربح فائض جديد - هو إنفاق رأسمال لا يغطي سوى سعر الإنتاج، أي ينتج كوارتراً واحداً بنفس غلاء ما ينتجه إنفاق رأس المال نفسه في إيكير من الأرض آ، ب 3 جنيهات حسب فرضيتنا - لترتب على ما تقدم: إن الحدّ الذي لا يعود معه لإجمالي إنفاق رأس المال في إيكير من الأرض ب أن يدرّ أي ربح، إنما يتم بلوغه عندما يرتفع متوسط سعر الإنتاج الفردي لمنتج الإيكير من الأرض ب إلى سعر إنتاج إيكير من الأرض آ.

وإذا جرت نفقات إضافية من رأس المال على الأرض ب لا تسدّ سوى سعر الإنتاج، أي لا تؤلف ربحاً فائضاً، ولا ربحاً جديداً، فإن ذلك يرفع متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارتر، ولكنه لا يؤثر بشيء على الربح الفائض الذي تكوّن من النفقات السابقة من رأس المال، ولا يؤثر آخر الأمر أيضاً على الربح، الذي كان من الممكن أن يتكوّن في السابق. ذلك لأن متوسط سعر الإنتاج يبقى دائماً دون متوسط سعر إنتاج الأرض آ، وحين ينخفض الفرق بين هذه الأسعار على أساس الكوارتر الواحد، يزداد عدد الكوارترات بالنسبة نفسها، بحيث أن التجاوز الإجمالي في السعر يظل ثابتاً. وفي الحالة المذكورة، يُنتج الإنفاقان الأولان من رأس المال البالغان معاً 5 جنيهات،

في الأرض ب، $3\frac{1}{2}$ كوارتر، أي حسب فرضيتنا $1\frac{1}{2}$ كوارتر من الربح = $4\frac{1}{2}$ جنيه. والآن إذا جرى إنفاق ثالث لرأس المال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، ولكنه لا يُنتج سوى كوارتر إضافي واحد، فإن إجمالي سعر الإنتاج (بما في ذلك 20% ربحاً) للـ $4\frac{1}{2}$ كوارتر = 9 جنيهات؛ [739] ولذا، فإن متوسط سعر الكوارتر الواحد = جنيهين. وبذا يكون متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد في الأرض ب قد ارتفع من $1\frac{5}{7}$ جنيه إلى جنيهين، وهبط الربح الفائض للكوارتر الواحد، بالمقارنة مع السعر الناظم للأرض آ، من $1\frac{2}{7}$ جنيه إلى جنيه واحد. ولكن $4\frac{1}{2} = 4\frac{1}{2} \times 1 = 3\frac{1}{2} \times 1\frac{2}{7}$ جنيه تساوي $4\frac{1}{2}$ جنيه سابقة.

دعونا نفترض أن إنفاقين إضافيين، رابعاً وخامساً، من رأس المال، يبلغ الواحد منهما $2\frac{1}{2}$ جنيه، قد أجريا في الأرض ب، وهما لا ينتجان كوارترأً واحداً إلاً وفق سعر الإنتاج العام، عندئذ يكون إجمالي منتج الإيكر الواحد $6\frac{1}{2}$ كوارتر ويكون كل سعر إنتاجها 15 جنيهًا. إن متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد على الأرض ب سيرتفع ثانية من جنيهين^(*) إلى $2\frac{4}{13}$ جنيه، وسيهبط الربح الفائض للكوارتر الواحد، بالمقارنة مع سعر الإنتاج الناظم للأرض آ، من جنيه واحد إلى $\frac{9}{13}$ جنيه. ولكن هذه الـ $\frac{9}{13}$ جنيه تُحتسب الآن على أساس $6\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من $4\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن $6\frac{1}{2} \times \frac{9}{13} = 4\frac{1}{2} \times 1 = 4\frac{1}{2}$ جنيه.

يترتب على ذلك، بادئ ذي بدء، أن ارتفاع سعر الإنتاج الناظم ليس ضرورياً، في مثل هذه الظروف، بغية جعل النفقات الإضافية من رأس المال ممكنة في أصناف الأرض الحاملة للربح وصولاً إلى النقطة التي يكف معها رأس المال الإضافي، كلية، عن توليد ربح فائض، ويقتصر على تقديم ربح وسطي. ويترتب على ذلك أيضاً أن مجموع الربح الفائض للإيكر الواحد يبقى هنا على حاله، مهما تناقص الربح الفائض بالنسبة للكوارتر الواحد؛ فهذا التناقص يتوازن دائماً بتزايد مقابل في عدد الكوارترات التي يتم إنتاجها في الإيكر الواحد. ولكيما يصل متوسط سعر الإنتاج إلى مستوى سعر الإنتاج العام (أي يرتفع هنا إلى 3 جنيهات بالنسبة للأرض ب)، لا بد من إجراء نفقات رأسمال إضافية يكون لمنتوجها سعر إنتاج أعلى من سعر الإنتاج الناظم الذي يبلغ 3 جنيهات. ولكننا سنرى أن ذلك وحده لا يكفي أيضاً لرفع متوسط سعر الإنتاج للكوارتر الواحد في الأرض ب إلى مستوى سعر الإنتاج العام البالغ 3 جنيهات.

دعونا نفترض أنه تم في الأرض ب إنتاج:

(*) في الطبعة الأولى: من جنيه واحد. [ن. برلين].

(1) $3\frac{1}{2}$ كوارتر بسعر إنتاج يبلغ 6 جنيهات كالسابق؛ أي أن هناك إنفاقيْن لرأس المال بمقدار $2\frac{1}{2}$ جنيه للواحد، ويولّد كلاهما ربحاً فائضاً، ولكن بمقدار متناقص.

(2) كوارتر واحد بـ 3 جنيهات، أي بإنفاق رأسمال يتساوى فيه سعر الإنتاج الفردي مع سعر الإنتاج الناظم.

(3) كوارتر واحد بـ 4 جنيهات، أي بإنفاق رأسمال يكون فيه سعر الإنتاج الفردي أعلى من السعر الناظم بنسبة $33\frac{1}{3}\%$ (*) [740]

عندئذ يصبح لدينا $5\frac{1}{2}$ كوارتر للإيكر الواحد بـ 13 جنيهًا، وإنفاق رأسمال قدره $10\frac{7}{10}$ جنيه (**)، وهذا أربعة أمثال الإنفاق الأصلي من رأس المال، ولكنه لا يُعطي حتى ثلاثة أمثال منتج الإنفاق الأول من رأس المال.

إن $5\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 13 جنيهًا تعطي متوسط سعر إنتاج للكوارتر الواحد قدره $2\frac{4}{11}$ جنيه، أي فائضاً قدره $\frac{7}{11}$ جنيه للكوارتر، لو كان سعر الإنتاج الناظم 3 جنيهات؛ ويمكن لهذا الفائض أن يتحوّل إلى ريع. إن بيع $5\frac{1}{2}$ كوارتر بالسعر الناظم البالغ 3 جنيهات، يعطي $16\frac{1}{2}$ جنيه. وبعد اقتطاع مجمل سعر الإنتاج البالغ 13 جنيهًا، يتبقى ربح فائض أو ريع قدره $3\frac{1}{2}$ جنيه؛ إذا ما حُسب هذا على أساس متوسط سعر الإنتاج الحالي للكوارتر الواحد من الأرض بـ، أي $2\frac{4}{11}$ جنيه فإنه يمثل $1\frac{25}{52}$ كوارتر (***) إن الربيع النقدي يهبط هنا بمقدار جنيه واحد، وريع الحبوب يهبط بما يقارب $\frac{1}{2}$ كوارتر، ولكن رغم أن الإنفاق الإضافي الرابع من رأس المال في الأرض بـ لا يُنتج ربحاً فائضاً، بل يُنتج ما هو أقل من الربيع الوسطي، فيوجد مع ذلك ربح فائض وريع، الآن كما من قبل. لنفترض الآن أن الإنفاق (2)، علاوة على الإنفاق (3) من رأس المال، يُنتج هو أيضاً بما يزيد على سعر الإنتاج الناظم، وعندئذ يكون الإنتاج الإجمالي كما يلي: $3\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 6 جنيهات + كوارتران بـ 8 جنيهات، المجموع $5\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 14 جنيهًا من سعر الإنتاج. ويصبح متوسط سعر الإنتاج للكوارتر الواحد $2\frac{6}{11}$ جنيه، مما يؤلف فائضاً قدره $\frac{5}{11}$ جنيه. إن هذه $5\frac{1}{2}$ كوارتر، التي تُباع بـ 3 جنيهات للكوارتر، تعطي $16\frac{1}{2}$ جنيه؛ وبعد اقتطاع مجمل سعر الإنتاج البالغ 14 جنيهًا يبقى $2\frac{1}{2}$ جنيه للربيع. وهذا يعطي $\frac{55}{56}$ كوارتر بموجب متوسط

(*) في الطبعة الأولى: 25%. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: 10 جنيهات. [ن. برلين].

(***) في الطبعة الأولى $1\frac{5}{72}$ كوارتر. [ن. برلين].

سعر الإنتاج الحالي في الأرض ب. بتعبير آخر، يستمر الحصول على الربيع ولكن بمقدار أقل من ذي قبل.

وبين لنا ذلك، على أية حال، أنه في حالة القيام بنفقات إضافية من رأس المال في قطع الأراضي الجيدة، حيث تزيد كلفة المنتج على سعر الإنتاج الناظم، فإن الربيع لا يزول، على الأقل في حدود الممارسة العملية المسموحة، ولكنه يهبط، ويكون هذا الهبوط، من جهة، متناسباً مع الجزء الذي يشغله رأس المال الأقل إنتاجية في مجموع رأس المال المُنتق، ويكون متناسباً، من جهة أخرى، مع انخفاض إنتاجيته. إن متوسط سعر إنتاج متوجه يقف مع ذلك دون السعر الناظم، وبذا يعطي ربحاً فائضاً قابلاً للتحويل إلى ربيع.

دعونا نفترض الآن أن متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد في الأرض ب يتطابق مع سعر الإنتاج العام نتيجة أربع نفقات متعاقبة لرأس المال (وهي $2\frac{1}{2}$ ، $2\frac{1}{2}$ ، 5، 5 جنيهات) بإنتاجية متناقصة.

[741]

	رأس المال (جنيه)	الربح (جنيه)	المنتج (كوارتر)	سعر الإنتاج		سعر البيع (جنيه)	إيراد الفلّة (جنيه)	الفائض من أجل الربيع	
				للكوارتر (جنيه)	للمجموع (جنيه)			(كوارتر)	(جنيه)
(1)	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	2	$1\frac{1}{2}$	3	3	6	1	3
(2)	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	2	3	3	$4\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$
(3)	5	1	$1\frac{1}{2}$	4	6	3	$4\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$ -	$1\frac{1}{2}$ -
(4)	5	1	1	6	6	3	3	1 -	3 -
	15	3	6	-	18	-	18	صفر	صفر

إن المزارع المستأجر يبيع في هذه الحالة كل كوارتر بموجب سعر إنتاجه الفردي، وبالتالي يبيع إجمالي عدد الكوارترات بموجب متوسط سعر إنتاجها للكوارتر الواحد، وهذا يتطابق مع السعر الناظم، 3 جنيهات. لذا يحقق برأسماله البالغ 15 جنيهاً، الآن كما من قبل، 20% ربحاً = 3 جنيهات. لكن الربيع قد تلاشى. أين مآل الفائض إذن عند مساواة أسعار الإنتاج الفردية للكوارتر الواحد مع سعر الإنتاج العام؟

لقد كان الربح الفائض من الإنفاق الأول البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، هو 3 جنيهات؛ والربح الفائض من الإنفاق الثاني البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه هو $1\frac{1}{2}$ جنيه؛ وكان مجموع الربح الفائض عن $\frac{1}{3}$ رأس المال المسلف، أي عن رأسمال قدره 5 جنيهات، $4\frac{1}{2}$ جنيه = 90%.

أما في الإنفاق (3) من رأس المال، فإن الـ 5 جنيهات لا تعطي ربحاً فائضاً، بل أن

منتوجها البالغ $1\frac{1}{2}$ كوارتر، المُباع حسب سعر الإنتاج العام، يعطي مقداراً سالباً هو $1\frac{1}{2}$ جنيه. أخيراً، فإن الإنفاق (4) من رأس المال، البالغ أيضاً 5 جنيهات، يعطي منتوجاً قدره كوارتر واحد، وهذا يعطي ببيعه حسب سعر الإنتاج العام، مقداراً سالباً هو 3 جنيهات. ويعطي كلا هذين الإنفاقين من رأس المال معاً مقداراً سالباً قدره $4\frac{1}{2}$ جنيه، وهذا يساوي الربح الفائض $4\frac{1}{2}$ جنيه، الذي أعطاه الإنفاقان (1) و(2) من رأس المال. إن هذا الربح الفائض وهذا الربح السالب يلغيان بعضهما. لذا يزول الربح تماماً. والواقع أن ذلك ليس ممكناً إلا لأن عناصر فائض القيمة التي كانت تؤلف الربح الفائض أو الربح، تدخل الآن في تكوين الربح الوسطي. ويحقق المزارع هذا الربح الوسطي، وهو 3 جنيهات من 15 جنيهاً أو 20%، على حساب الربح.

إن مساواة متوسط سعر الإنتاج الفردي بـ بسعر الإنتاج العام آ، الذي ينظم سعر السوق، يفترض أن الفارق بين السعر الفردي لمنتوج الإنفاقين الأولين من رأس المال، والسعر الناظم الذي يفوقه، يتقلص أكثر فأكثر ثم يلتغي أخيراً بفعل فارق تفوق سعر منتوج الإنفاقين اللاحقين من رأس المال على السعر الناظم. وإن ما يظهر كريح فائض، [742] طالما كان منتوج الإنفاقين الأولين من رأس المال يُباع لذاته على انفراد، يصبح بالتدرج جزءاً من متوسط سعر الإنتاج، فيدخل بذلك في تكوين الربح الوسطي، إلى أن يمتصه هذا الأخير في نهاية الأمر بصورة تامة.

ولو جرى إنفاق 5 جنيهات بدلاً من 15 جنيهاً موظفة في الأرض ب، وتم إنتاج الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية المشار إليها في الجدول الأخير بزراعة $2\frac{1}{2}$ أكر من الأرض آ من جديد بواسطة رأسمال $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، فإن رأس المال الإضافي المُنفق سيبلغ $6\frac{1}{4}$ جنيه فقط، أي أن الإنفاق الإجمالي في الأرض آ والأرض ب لإنتاج هذه الكوارترات الستة سيبلغ $11\frac{1}{4}$ جنيه فقط، عوضاً عن 15 جنيهاً، وسيبلغ سعر إنتاجها الإجمالي $13\frac{1}{2}$ جنيه، بما في ذلك الربح. وستُباع هذه الـ 6 كوارترات، الآن كما من قبل، بـ 18 جنيهاً، لكن إنفاق رأس المال انخفض بمقدار $3\frac{3}{4}$ جنيه، وبقي ريع الأرض ب يبلغ $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر الواحد كما في السابق. وسيكون الأمر مغايراً، لو أن إنتاج الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية يستوجب زراعة أرض أسوأ من الأرض آ، مثلاً آ₁، آ₂، بحيث أن سعر إنتاج الكوارتر الواحد يكون بالنسبة لـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر على الأرض آ₁ = 4 جنيهات، وبالنسبة للكوارتر الأخير على الأرض آ₂ = 6 جنيهات. في هذه الحالة تكون الـ 6 جنيهات هي سعر الإنتاج الناظم للكوارتر الواحد. عندئذ تُباع الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر من الأرض ب بـ 21

جنيهاً عوضاً عن $10\frac{1}{2}$ جنيه، مما يُعطي ربعاً قدره 15 جنيهاً عوضاً عن $4\frac{1}{2}$ جنيه، وبلغ ربح الحبوب $2\frac{1}{2}$ كوارتر عوضاً عن $1\frac{1}{2}$ كوارتر. وبالمثل فإن كوارتراً من الأرض آ سيُعطي الآن 3 جنيهاً ربعاً = $\frac{1}{2}$ كوارتر.

وقبل أن نمضي في معالجة هذه المسألة إلى أبعد من ذلك، يتعين الإدلاء بالملاحظة التالية.

إن متوسط سعر الكوارتر الواحد في الأرض ب يتساوى أي يتطابق مع سعر الإنتاج العام الذي تنظمه الأرض آ والذي يبلغ 3 جنيهاً للكوارتر الواحد، حالما أن ذلك الجزء من رأس المال الإجمالي الذي يُنتج الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية، يتوازن بالجزء الآخر من رأس المال الكلي الذي يُنتج نقصاً قدره $1\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن سرعة بلوغ هذه التسوية أو مقدار رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة الذي ينبغي إنفاقه على الأرض ب لهذا الغرض، أمر يتوقف، إذا افترضنا أن الإنتاجية الإضافية للإنفاقين الأولين من رأس المال معينة، على الإنتاجية الناقصة نسبياً لنفقات رأس المال اللاحقة - وهي ناقصة قياساً إلى إنتاجية الإنفاق المماثل من رأس المال على الأرض الأسوأ النازمة للسعر، وهي الأرض آ، أو يتوقف على سعر الإنتاج الفردي لمنتوج هذه النفقات اللاحقة بالقياس إلى السعر الناظم.

* * *

ينجم عما تقدم قبل كل شيء ما يلي:

أولاً - طالما جرى إنفاق رؤوس الأموال على الأرض الواحدة نفسها بإنتاجية أعلى، حتى وإن تكن متناقصة، فإن ربح الحبوب والربح النقدي من الإيكر، يرتفعان بصورة [743] مطلقة (أي معدل الربح الفائض أو الربح) رغم انخفاضه النسبي بالقياس إلى رأس المال المسلف. وإن الحدّ المقيّد ينبع من رأس المال الإضافي ذلك الذي لا يدرّ سوى الربح الوسطي، أي الذي يتطابق سعر الإنتاج الفردي لمنتوجه مع سعر الإنتاج العام. ويبقى سعر الإنتاج على حاله في مثل هذه الظروف ما لم يصبح الإنتاج على أصناف الأرض الأسوأ زائداً عن اللزوم نتيجة تزايد العرض. وحتى عند هبوط الأسعار، يمكن لرؤوس الأموال الإضافية هذه، في نطاق حدود معينة، أن تُنتج ربهاً فائضاً وإن يكن أقل.

ثانياً - إن إنفاق رأسمال إضافي لا يُنتج سوى الربح الوسطي، أي ذلك الذي تكون إنتاجيته الزائدة = صفراً، لا يُغيّر قط مستوى الربح الفائض الناشئ، وبالتالي مستوى الربح. وبذلك ينمو متوسط السعر الفردي لإنتاج الكوارتر الواحد في أصناف الأراضي

الجيدة، ويتناقص فائض الكوارتر الواحد، مقابل نمو عدد الكوارترات التي تحمل فائضاً متناقصاً، بحيث تبقى النتيجة العامة على حالها.

ثالثاً - إن النفقات الإضافية من رأس المال، التي يكون سعر الإنتاج الفردي لمنتوجها أعظم من السعر الناظم، والتي لا تبلغ إنتاجيتها الزائدة = صفراً فحسب، بل هي أقل من الصفر، أي ناقصة، نعني أنها أقل من إنتاجية الإنفاق المماثل لرأس المال على الأرض الناظمة آ، إن هذه النفقات الإضافية تدفع متوسط السعر الفردي للمنتوج الإجمالي في الأراضي الجيدة إلى الاقتراب أكثر فأكثر من سعر الإنتاج العام، أي تقلص أكثر فأكثر الفارق بين الاثنين الذي يؤلف الربح الفائض، أو الربيع. إن جزءاً متعاضداً مما كان يؤلف في السابق الربح الفائض أو الربيع يدخل في تكوين الربح الوسطي. مع ذلك فإن رأس المال الإجمالي المُنفق على إيكار الأرض ب يستمر في تقديم ربح فائض رغم أن هذا الأخير يتناقص بتزايد كتلة رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة، وبتزايد درجة هذه الإنتاجية الناقصة. وعليه، يتناقص ريع الإيكار هنا تناقصاً مطلقاً، وليس فقط تناقصاً نسبياً، عند تنامي رأس المال وتزايد الإنتاج، قياساً إلى تنامي حجم رأس المال المُنفق، كما هو الأمر في الحالة الثانية.

ولا يمكن للربيع أن يزول إلا عند تطابق متوسط سعر الإنتاج الفردي للمنتوج الإجمالي في الأرض الجيدة ب مع السعر الناظم، أي إذا دخل مجمل الربح الفائض الناشئ عن النفقات الأولى الأكثر إنتاجية لرأس المال في تكوين الربح الوسطي.

إن الحد الأدنى لهبوط ريع الإيكار الواحد هو النقطة التي يتلاشى عندها هذا الربيع. [744] ولكن لا يتم بلوغ هذه النقطة بمجرد أن تبدأ النفقات الإضافية من رأس المال تعمل بإنتاجية ناقصة، بل يتم بلوغها حالما تتخذ النفقات الإضافية من رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة أبعاداً ضخمة إلى حد أن تأثيرها يلغي ثمار الإنتاجية الأعلى التي اتسمت بها النفقات الأولى من رأس المال، فتصبح إنتاجية إجمالي رأس المال المُنفق مساوية لإنتاجية رأس المال الموظف في الأرض آ، ويصبح متوسط السعر الفردي لكوارتر الأرض ب مساوياً لمتوسط السعر الفردي لكوارتر الأرض آ.

وفي هذه الحالة أيضاً، يبقى سعر الإنتاج الناظم، 3 جنيهات للكوارتر، ثابتاً على حاله، رغم أن الربيع قد تلاشى. وبعد تجاوز هذه النقطة فحسب ينبغي لسعر الإنتاج أن يرتفع، إما نتيجة ازدياد درجة الإنتاجية الناقصة لرأس المال الإضافي، أو ازدياد حجم رأس المال الإضافي ذي الإنتاجية الناقصة نفسها. ولو جرى، على سبيل المثال، كما

في الجدول الآنف الذكر على الصفحة 265^(*)، إنتاج $2\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من $1\frac{1}{2}$ كوارتر في الأرض نفسها بـ 4 جنيهات للكوارتر الواحد، لحصلنا بالإجمال على 7 كوارترات بـ 22 جنيهًا بوصفها كامل سعر إنتاجها؛ ولبات الكوارتر الواحد يكلف $3\frac{1}{7}$ جنيه، أي أنه سيكون بمقدار $\frac{1}{7}$ جنيه أعلى من سعر الإنتاج العام، الذي يتوجب عليه عندئذ أن يرتفع.

إذن، يمكن إنفاق رأسمال إضافي ذي إنتاجية ناقصة، أو حتى إنتاجية متناقصة أكثر فأكثر، لفترة طويلة من الوقت إلى أن يصبح متوسط السعر الفردي للكوارتر الواحد في أجود قطع الأراضي مساوياً لسعر الإنتاج العام، أي إلى أن يتلاشى تماماً فائض الثاني على الأول، وبذلك يتلاشى الربح الفائض والربح كلياً.

وحتى في هذه الحالة، فإن اختفاء الربح من أصناف الأرض الجيدة لا يعني سوى أن متوسط السعر الفردي لمنتوجها يتطابق مع سعر الإنتاج العام، بحيث لا تلزم أية زيادة في هذا الأخير.

وفي المثال الايضاحي الوارد أعلاه، يجري في الأرض الجيدة ب، التي تحتل المرتبة الأدنى في متوالية أصناف الأراضي الجيدة أو الحاملة للربح، يجري إنتاج $3\frac{1}{2}$ كوارتر برأسمال عالي الإنتاجية قدره 5 جنيهات، ويجري إنتاج $2\frac{1}{2}$ كوارتر برأسمال ضعيف الإنتاجية قدره 10 جنيهات، ومجموعها 6 كوارترات، أي أن $\frac{5}{12}$ من هذا المجموع يتم إنتاجه بهذه الأجزاء الأخيرة من رأس المال التي أنفقت بإنتاجية ناقصة. وعند هذه النقطة بالذات يرتفع متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارترات الستة إلى 3 جنيهات للكوارتر الواحد، ويتطابق بذلك مع سعر الإنتاج العام.

وبموجب قانون ملكية الأرض، ليس بالوسع إنتاج هذه الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الأخيرة على هذا النحو بـ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، باستثناء الحالة التي يتم فيها إنتاجها في $2\frac{1}{2}$ أكر جديد من الأرض آ. إن الحالة التي يُنتج فيها رأس المال الإضافي حسب سعر الإنتاج العام فقط، هي التي تؤلف الحدّ المقيّد. وعند ذاك تتوقف النفقات الإضافية من [745] رأس المال في مثل هذه الأرض.

والحق، إذا توجب على المستأجر أن يدفع ربحاً مقداره $4\frac{1}{2}$ جنيه بعد الإنفاقين الأولين لرأس المال، فينبغي عليه أن يواصل دفع ذلك، وأن كل إنفاق لرأس المال ينتج كوارتراً

(*) أنظر هذا المجلد، ص 741، [الطبعة العربية، ص 854-855]. [ن. ع.].

واحداً بأكثر من 3 جنيهات، سوف يؤدي إلى تقليل ربحه، مما يعيق مساواة متوسط السعر الفردي، في حالة الإنتاجية الناقصة.

دعونا نأخذ هذه الحالة في إطار المثال السابق، حيث أن سعر الإنتاج في الأرض آ، البالغ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، هو الذي ينظم السعر بالنسبة للأرض ب.

الخسارة (جنيه)	الربح الفائض (جنيه)	سعر البيع		سعر إنتاج الكوارتر (جنيه)	المتخرج (كوارتر)	سعر الإنتاج (جنيه)	الربح (جنيه)	رأس المال (جنيه)
		للمجموع (جنيه)	للكوارتر (جنيه)					
-	3	6	3	1½	2	3	½	2½
-	1½	4½	3	2	1½	3	½	2½
1½	-	4½	3	4	1½	6	1	5
3	-	3	3	6	1	6	1	5
4½	4½	18	-	-	-	18	3	15

إن سعر إنتاج السج 3 كوارتر في الإنفاقين الأولين لرأس المال هو بالمثل 3 جنيهات للكوارتر الواحد بالنسبة إلى المستأجر، طالما كان يتوجب عليه أن يدفع ريعاً مقداره 4½ جنيه، وبذا فإن الفارق بين سعر إنتاجه الفردي وسعر الإنتاج العام لا يدخل في جيبه. لهذا فإن الفائض في سعر منتوجاته المتولدة عن الإنفاقين الأولين لرأس المال لا يمكن أن يخدم، بالنسبة له، في سدّ العجز القائم في منتوج الإنفاقين الثالث والرابع من رأسماله.

إن الـ 1½ كوارتر من إنفاق رأس المال (3)، يكلف المزارع 6 جنيهات، بما في ذلك الربح؛ ولكن إذا كان السعر الناظم هو 3 جنيهات للكوارتر الواحد، فإنه لا يستطيع أن يبيعها إلا بـ 4½ جنيه فقط. وهذا يعني أنه لن يخسر مجمل ربحه فحسب، بل سيخسر علاوةً على ذلك ½ جنيه أي 10% من رأسماله المُنفق، البالغ 5 جنيهات. إن خسارته في الربح وفي رأس المال، في إطار إنفاق رأس المال (3)، تبلغ 1½ جنيه، وفي إطار إنفاق رأسمال (4) تبلغ 3 جنيهات، وبذا يكون المجموع 4½ جنيه، وهذا يساوي بالضبط الربح الذي يدّره إنفاق رأسمال عالي الإنتاجية؛ وإن سعر الإنتاج الفردي لهذا الإنفاق عالي الإنتاجية لا يمكن أن يُسهم في مساواة متوسط سعر الإنتاج الفردي لإجمالي منتوج الأرض ب، لأن الفائض منه يُدفع كريع إلى طرف ثالث.

[746] وإذا كانت ضرورة سدّ الطلب تستدعي إنتاج 1½ كوارتر إضافي بإنفاق ثالث من رأس

المال، لتوجب أن يرتفع سعر السوق الناظم إلى 4 جنيهات للكوارتر الواحد. وفي أعقاب مثل هذا الارتفاع في سعر السوق الناظم، يرتفع ربح الأرض ب بالنسبة للإنفاقين الأول والثاني من رأس المال، وتبتدىء الأرض آ بإعطاء الربح.

ورغم أن الربح التفاضلي ليس سوى التحويل الشكلي للربح الفائض إلى ربح، ورغم أن الملكية العقارية تتيح هنا للمالك أن ينقل الربح الفائض من المستأجر إلى شخصه بالذات، فإننا نجد مع ذلك أن النفقات المتعاقبة لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن زيادة رأس المال المُنفق في قطعة الأرض الواحدة نفسها، تصل حدّها النهائي بسرعة أكبر بفعل انخفاض معدل إنتاجية رأس المال وبقاء السعر الناظم على حاله؛ والواقع أنها تواجه حدوداً مصطنعة بهذا القدر أو ذاك، في أعقاب هذا التحويل الشكلي للربح الفائض إلى ربح عقاري، وهو عاقبة من عواقب الملكية العقارية. وهكذا، فإن ارتفاع سعر الإنتاج العام، الذي يصبح ضرورياً هنا، عندما تضيق حدود الإنتاج أكثر من المعتاد، لا يكون في مثل هذه الحالة محض سبب لارتفاع الربح التفاضلي، بل أن وجود الربح التفاضلي بهيئة ربح هو في الوقت نفسه سبب لأن يرتفع سعر الإنتاج العام على نحو أبكر وأسرع، بغية تأمين عرض متزايد من المنتج، بعد أن غدا ذلك ضرورياً.

وتنبغي، علاوة على ذلك، ملاحظة ما يلي:

لا يمكن رفع السعر الناظم إلى 4 جنيهات، كما جرى في المثال الوارد أعلاه، بإنفاق إضافي من رأس المال على الأرض ب، إذا كانت الأرض آ تقدم، بإنفاق ثانٍ من رأس المال، منتوجاً إضافياً بأقل من 4 جنيهات، أو إذا جاءت أرض جديدة أسوأ من آ، أرض ذات سعر إنتاج أعلى من 3 جنيهات ولكن أقل من 4 جنيهات، لتدخل المنافسة. نرى من ذلك أن الربح التفاضلي I هو أساس الربح التفاضلي II، ومع ذلك فإنهما يؤلفان حدّين يقيّدان بعضهما البعض، حيث يجري بفضل ذلك إنفاق متعاقب زمنياً لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها تارةً، وإنفاق متجاور مكانياً لرأس المال على أرض إضافية جديدة تارةً أخرى. وهما يحدّان بعضهما بعضاً، بالطريقة نفسها، في حالاتٍ أخرى أيضاً حين يأتي الدور، مثلاً، على زراعة أراضٍ أفضل.

الفصل الرابع والأربعون

الريع التفاضلي في أكثر الأراضي المزروعة سوءاً

دعونا نفترض أن الطلب على الحبوب يرتفع، وأن إشباع العرض متعذر من دون توظيفات متعاقبة من رأسمال ذي إنتاجية متدنية في أراضٍ حاملة للريع، أو توظيفات إضافية من رأسمال ذي إنتاجية متناقصة، في الأرض آ، أو عن طريق توظيفات رأسمال في أراضٍ جديدة ذات نوعية أدنى من نوعية الأرض آ.

ونأخذ الأرض ب باعتبارها تمثل الأراضي الحاملة للريع.

إن الإنفاق الإضافي لرأس المال يقتضي ارتفاعاً في سعر السوق فوق سعر الإنتاج الناضج حتى الآن، والبالغ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، بغية جعل الأرض ب تقدم إنتاجاً إضافياً مقداره كوارتر واحد (يمكن لهذا الكوارتر أن يمثل هنا مليون كوارتر، مثلما أن الإيكر الواحد قد يمثل مليون إيكر). إن الأرض ج والأرض د والخ، بوصفهما صنفين يحملان أعلى ريع، يمكن أن تدرّاً منتوجاً فائضاً، ولكن بقدرة إنتاجية إضافية متناقصة؛ ولكننا قد افترضنا أن كوarterاً من الأرض ب ضروري لسد الطلب. وإذا أمكن إنتاج هذا الكوارتر عن طريق توظيف رأسمال إضافي في الأرض ب بسعر أرخص مما يتم عن طريق الإنفاق المتساوي لرأس المال الإضافي في الأرض آ، أو في أرض من صنف أدنى، أي الأرض آ¹، التي لا تستطيع، مثلاً، أن تُنتج الكوارتر الواحد إلا ب 4 جنيهات، في حين أن رأس المال الإضافي في الأرض آ يستطيع أن يُنتج ب $3\frac{3}{4}$ جنيه

للكوارتر الواحد، فإن رأس المال الإضافي المُنفق في الأرض ب سيكون الناظم لسعر السوق.

إن الأرض آ تُنتج الكوارتر الواحد بـ 3 جنيهات، كما من قبل. كما تُنتج الأرض ب، بالمثل، ما مجموعه $3\frac{1}{2}$ كوارتر بسعر إنتاج فردي مجموعه 6 جنيهات، كما من قبل. والآن، إذا أصبحت إضافة 4 جنيهات لسعر الإنتاج (بما في ذلك الربح) أمراً ضرورياً في الأرض ب، بغية إنتاج كوارتر واحد آخر، في حين أنه كان بالوسع إنتاجه على الأرض آ بنفس الإضافة البالغة $3\frac{3}{4}$ جنيه، فمن الطبيعي، والحالة هذه، أن يتم إنتاج هذا الكوارتر في الأرض آ لا في الأرض ب. ولكن لنفرض أنه يمكن إنتاجه في الأرض ب بإضافة $3\frac{1}{2}$ جنيه إلى سعر الإنتاج. في هذه الحالة تصبح الـ $3\frac{1}{2}$ جنيه هي السعر الناظم للإنتاج الإجمالي. وسيُباع منتج الأرض ب، البالغ الآن $4\frac{1}{2}$ كوارتر، بـ $15\frac{3}{4}$ [748] جنيه، منها 6 جنيهات هي سعر إنتاج أول $3\frac{1}{2}$ كوارتر، و $3\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر الأخير، المجموع $9\frac{1}{2}$ جنيهات. ويتبقى من ذلك ربح فائض للربح = $6\frac{1}{4}$ جنيه، مقابل $4\frac{1}{2}$ جنيه فقط في السابق. وفي هذه الحالة يدّر إيكّر الأرض آ، بالمثل، ربحاً يبلغ $\frac{1}{2}$ جنيه، ولكن الأرض الناطمة لسعر الإنتاج البالغ $3\frac{1}{2}$ ، لن تكون الأرض الأسوأ آ، بل الأرض الأجود نسبياً وهي الأرض ب. ومن الطبيعي أن نفترض هنا أنه لا تتوافر أرض جديدة بنوعية الأرض آ وبموقعها الموائم، أي بمثل الأرض المزروعة حتى الآن، بل نفترض ضرورة إما إنفاق ثابٍ لرأسمال بسعر إنتاج أكبر في قطعة الأرض آ المزروعة أصلاً، أو زراعة الأرض الأسوأ من ذلك، أي الأرض آ. وما إن يبدأ الإنفاق المتعاقب من رأس المال يعطي الربح التفاضلي II حتى تأخذ الأرض الجيدة تنظم حدود ارتفاع سعر الإنتاج، أما الأرض الأسوأ، التي تشكل أساس الربح التفاضلي I، فيمكن لها أن تحمل ربحاً بالمثل. عندئذٍ، فإن سائر الأراضي المزروعة ستدّر ربحاً في إطار ربح تفاضلي محض. وسنحصل عندئذٍ على الجدولين التاليين، حيث نقصد بسعر الإنتاج حاصل جمع رأس المال المُسلّف مع 20% ربحاً، أي نصف جنيه ربحاً عن كل $2\frac{1}{2}$ جنيه رأسمال، أي ما مجموعه 3 جنيهات.

صف الأرض	الإيكترات	سعر الإنتاج (جنيه)	المتخرج (كوارتر)	سعر البيع (جنيه)	إيراد الغلة بالنقد (جنيه)	ربيع الحبوب (كوارتر)	الربيع النقدي (جنيه)
أ	1	3	1	3	3	صفر	صفر
ب	1	6	$3\frac{1}{2}$	3	$10\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$
ج	1	6	$5\frac{1}{2}$	3	$16\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$10\frac{1}{2}$
د	1	6	$7\frac{1}{2}$	3	$22\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	$16\frac{1}{2}$
المجموع	4	21	$17\frac{1}{2}$	-	$52\frac{1}{2}$	$10\frac{1}{2}$	$31\frac{1}{2}$

هذا هو الوضع القائم قبل إنفاق رأس المال الجديد $3\frac{1}{2}$ جنيه، على الأرض ب التي لا تدرّ سوى كوارتر واحد. بعد هذا الإنفاق يغدو الوضع كالآتي:

صف الأرض	الإيكترات	سعر الإنتاج (جنيه)	المتخرج (كوارتر)	سعر البيع (جنيه)	إيراد الغلة بالنقد (جنيه)	ربيع الحبوب (كوارتر)	الربيع النقدي (جنيه)
أ	1	3	1	$3\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{2}$
ب	1	$9\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$15\frac{3}{4}$	$1\frac{11}{14}$	$6\frac{1}{4}$
ج	1	6	$5\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$19\frac{1}{4}$	$3\frac{11}{14}$	$13\frac{1}{4}$
د	1	6	$7\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$26\frac{1}{4}$	$5\frac{11}{14}$	$20\frac{1}{4}$
المجموع	4	$24\frac{1}{2}$	$18\frac{1}{2}$	-	$64\frac{3}{4}$	$11\frac{1}{2}$	$40\frac{1}{4}$

[من جديد، ليست هذه الحسابات صحيحة كلياً. فإنتاج هذه الـ $4\frac{1}{2}$ كوارتر يكلف مستأجر الأرض ب $9\frac{1}{2}$ جنيه سعر الإنتاج أولاً، ويكلفه، $4\frac{1}{2}$ جنيه كريع ثانياً، والمجموع 14 جنيهًا، أي بالمتوسط $3\frac{1}{9}$ جنيه للكوارتر الواحد. وهكذا يصبح سعر الإنتاج الوسطي الإجمالي هذا هو الناظم لسعر السوق. وبذا يكون ربيع الأرض آ $\frac{1}{9}$ جنيه بدلاً من $\frac{1}{2}$ جنيه، ويظل ربيع الأرض ب على حاله أي $4\frac{1}{2}$ جنيه، كما من قبل؛ $4\frac{1}{2}$ كوارتر مضرورية [749] بـ $3\frac{1}{9}$ جنيه = 14 جنيهًا؛ وإذا اقتطع من ذلك سعر الإنتاج البالغ $9\frac{1}{2}$ جنيه، فبقي $4\frac{1}{2}$ جنيه للربح الفائض. وهكذا، فرغم ضرورة تغيير القيم العددية، يبين هذا المثال الايضاحي كيف أن الأرض الجيدة نسبياً، الحاملة للربيع أصلاً، يمكن لها بواسطة الربيع التفاضلي II أن تصبح ناظمة للسعر وأن تتحول بفضل ذلك كل الأراضي بما فيها الأرض عديمة الربيع حتى الآن، إلى أراضي حاملة للربيع. ف. إنجلز.]

ان ربيع الحبوب ينبغي أن يرتفع حالما يرتفع السعر الناظم لإنتاج الحبوب، أي حالما يرتفع سعر إنتاج كوارتر الحبوب في الأرض الناظمة، أو حالما يزداد إنفاق رأس المال

الناظم في أي صنف من أصناف الأرض. وهذا يعادل، كما لو أن سائر أصناف الأرض غدت أقل خصباً وباتت تنتج $\frac{2}{3}$ كوارتر، مثلاً، بدلاً من كوارتر واحد مع كل إنفاق جديد لرأس المال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه. وإن كل فيض الحبوب الذي تنتجه هذه الأراضي بإنفاق رأس المال نفسه، يتحول إلى منتج فائض يمثل ربحاً فائضاً، وبالتالي ربحاً. إذا افترضنا أن معدل الربح يبقى على حاله، فإن المزارع يستطيع أن يشتري بربحه كمية أقل من الحبوب. ويمكن لمعدل الربح أن يبقى على حاله إذا لم ترتفع الأجور، إما بسبب خفضها حتى الحد الأدنى الجسدي، أي دون القيمة الاعتيادية لقوة العمل، أو بسبب أن المواد الأخرى التي يستهلكها العمال والتي تنتجها الصناعة قد أصبحت أرخص نسبياً، أو لأن يوم العمل قد بات أطول مدة أو أكثر شدة، بحيث أن معدل الربح في فروع الإنتاج غير الزراعية، الذي يضبط مع ذلك الربح الزراعي، قد بقي على حاله، إن لم يكن قد ارتفع؛ أو، أخيراً، لأنه يُنفق في الزراعة رأسمالاً ثابتاً أكبر ورأسماً متغيراً أقل مما في الصناعة.

وهكذا نكون قد بحثنا النمط الأول لنشوء الربح في الأرض آ التي كانت حتى الآن الصنف الأسوأ، من دون جرّ الأرض الأسوأ من ذلك إلى الزراعة؛ نعني بذلك نشوء الربح من الفارق بين سعر الإنتاج الفردي على هذه الأرض، وهو السعر الناظم حتى الآن، وسعر الإنتاج الجديد، الأعلى، الذي يقدم به رأس المال الإضافي الأخير، المُنفق لإنتاجية أضعف على أرض أفضل نسبياً، المنتج الإضافي الضروري.

وإذا كان ينبغي توليد المنتج الإضافي من الأرض آ₁، التي لا تستطيع أن تقدم الكوارتر الواحد بأقل من 4 جنيهات، فإن ربح إيكّر الأرض آ سيرتفع إلى جنيه واحد. [750] ولكن الأرض آ₁ ستحل، في هذه الحالة، محل الأرض آ بوصفها أسوأ أرض مزروعة، وستدخل الأرض آ كحلقة أوطأ في متوالية أصناف الأرض الحاملة للربح. عندئذٍ يتغير الربح التفاضلي I. وعليه، فإن هذه الحالة تقع خارج نطاق الربح التفاضلي II المبحوث هنا، والذي ينشأ عن تباين إنتاجية النفقات المتعاقبة لرأس المال في قطعة الأرض الواحدة نفسها.

علاوة على ذلك يمكن للربح التفاضلي أن ينشأ على الأرض آ بطريقتين أخريين. [أولاً] (*) إذا بقي السعر ثابتاً على حاله - أي سعر معطى، حتى لو كان أدنى من السعر السابق - فإن الإنفاق الإضافي من رأس المال يخلق إنتاجية فائضة حتى في

(*) الإضافة من عندنا. [ن.ع].

الأرض الأسوأ بالذات، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال حتى نقطة معينة، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie).

ثانياً، حين تنخفض، على العكس، إنتاجية النفقات المتعاقبة من رأس المال على الأرض آ.

ومن المفترض في الحالتين أن حالة الطلب تملي زيادة الإنتاج.

ولكن تبرز هنا، من وجهة نظر الريع التفاضلي، صعوبة خاصة ارتباطاً بالقانون الذي صغناه من قبل، والذي ينص على أن متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارتر الواحد يحدّد على الدوام سعر الإنتاج العام لكل المنتجات (أو للإنفاق الإجمالي من رأس المال). فبالنسبة إلى الأرض آ، خلافاً لأصناف الأراضي الأجود، فإن سعر الإنتاج الذي يقيد مساواة سعر الإنتاج الفردي بسعر الإنتاج العام فيما يتعلق بالنفقات الجديدة لرأس المال ليس معطى من الخارج. لأن سعر الإنتاج الفردي بالنسبة للأرض آ، هو بالضبط سعر الإنتاج العام الذي ينظم سعر السوق.

دعونا نفترض:

1) حين ترتفع قدرة إنتاجية النفقات المتعاقبة من رأس المال، يمكن إنتاج 3 كوارترات بدلاً من كوارترين في الإيكر الواحد من الأرض آ بتسليف رأسمال قدره 5 جنيهات، وهذا ما يناسب سعر الإنتاج البالغ 6 جنيهات. إن الإنفاق الأول لرأس المال، $2\frac{1}{2}$ جنيه، يقدم كوارتراً واحداً، والإنفاق الثاني يقدم كوارترين. وفي هذه الحالة فإن 6 جنيهات سعر إنتاج تعطي 3 كوارترات، بحيث أن الكوارتر الواحد يكلف في المتوسط جنيهين؛ ولو بيعت الكوارترات الثلاثة بجنيهين للكوارتر، فإن الأرض آ لن تحمل أي ريع، الآن كما من قبل، ولكن أساس الريع التفاضلي II قد تغير، فسعر الإنتاج الناظم يغدو الآن جنيهين عوضاً عن 3 جنيهات؛ وإن رأسمالاً قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه يُنتج الآن، في المتوسط، $1\frac{1}{2}$ كوارتر في أسوأ أرض، بدلاً من كوارتر واحد، وتلك هي الآن الخصوبة الرسمية لسائر أصناف الأراضي ذات النوعية الأعلى، عند إنفاق $2\frac{1}{2}$ جنيه. إن جزءاً من منتوجها الفائض السابق، يدخل الآن في تكوين المنتج الضروري، مثلما أن جزءاً من ربحها الفائض السابق يدخل في تكوين الريع الوسطي.

من جهة أخرى، لو أجري الحساب على أساس أصناف الأرض الجيدة، حيث لا [751] يغير متوسط الحساب شيئاً من المقدار المطلق للجزء الإضافي البتة، لأن سعر الإنتاج العام معطى بالنسبة إليها كحدّ لإنفاق رأس المال، فإن الكوارتر الذي يدرّه الإنفاق الأول لرأس المال يكلف 3 جنيهات، والكوارترين اللذين يدرّهما الإنفاق الثاني يكلفان $1\frac{1}{2}$

جنيه فقط لكل واحد. وهذا يؤدي إلى نشوء ربح حبوب قدره كوارتر واحد أو ربح نقدي قدره 3 جنيهات في الأرض آ، ولكن الكوارترات الثلاثة سوف تُباع بموجب السعر القديم، أي تُباع بـ 9 جنيهات. وإذا تبع ذلك إنفاق ثالث لرأس المال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، بإنتاجية مماثلة لما في الإنفاق الثاني، فإنه سيتم إنتاج 5 كوارترات بسعر إنتاج مقداره 9 جنيهات. وإن بقي متوسط سعر الإنتاج الفردي للأرض آ هو السعر الناظم، فإن الكوارتر الواحد ينبغي أن يُباع الآن بـ $1\frac{4}{5}$ جنيه. وسيهبط متوسط السعر ثانية، لا بفعل ارتفاع جديد في إنتاجية الإنفاق الثالث لرأس المال، بل بفعل زجّ إنفاق جديد لرأس المال ذي إنتاجية إضافية مماثلة لإنتاجية الإنفاق الثاني. وعوضاً عن رفع الربح كما في أصناف الأرض الحاملة للربح، فإن النفقات المتعاقبة لرأس المال التي تتسم بإنتاجية أعلى نسبياً، وإن كانت ثابتة على حالها، والتي جرت على الأرض آ، سوف تخفّض سعر الإنتاج بصورة نسبية، وبذلك تخفّض، الربح التفاضلي في سائر أصناف الأرض الأخرى، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها. من جهة أخرى، إذا بقي الإنفاق الأول لرأس المال، الذي يُنتج كوارتراً بسعر إنتاج قدره 3 جنيهات، هو، لذاته المقياس الناظم، فإن الـ 5 كوارترات سوف تُباع بـ 15 جنيهاً، وسيبلغ الربح التفاضلي 6 جنيهات بالنسبة للنفقات التالية من رأس المال في الأرض آ. إن زجّ رأسمال إضافي إلى إيكر الأرض آ، مهما كان شكل استخدامه، سيؤلف هنا تحسيناً، وإن رأس المال الإضافي هذا سوف يزيد من إنتاجية الجزء الأصلي من رأس المال. ومن السخف القول إن $\frac{1}{3}$ من رأس المال قد أنتج كوارتراً واحداً، وإن $\frac{2}{3}$ من رأس المال قد أنتج 4 كوارترات. ذلك لأن 9 جنيهات في الإيكر الواحد سوف تنتج 5 كوارترات، في حين لا تنتج 3 جنيهات سوى كوارتر واحد. وسواء نشأ هنا ربح أم لا، ربح فائض أم لا، فإن ذلك يتوقف كلياً على الظروف الملموسة. وينبغي لسعر الإنتاج الناظم بصورة اعتيادية أن يهبط. وهذا ما سيكون عليه الحال، إذا كانت هذه الزراعة المحسنة، والمقترنة لذلك بتكاليف أكبر، تجري على الأرض آ لمجرد أنها قد حصلت أيضاً في أصناف الأرض الأجود - أي بتعبير آخر إذا حصلت ثورة عامة في الزراعة؛ وإذا ما تحدثنا الآن عن الخصوبة الطبيعية للأرض آ، فإننا نفترض أنه جرى إنفاق 6 جنيهات أو 9 جنيهات عليها بدلاً من 3 جنيهات. ويصح ذلك بوجه خاص، إذا بات الجزء الأكبر من الأرض آ، الذي يقدم الكتلة الأكبر من المنتجات في بلد معين، يُزرع حسب الطريقة الجديدة. أما إذا شمل التحسين، بادئ الأمر، جزءاً صغيراً من مساحة الأرض آ، وبات هذا الجزء المزروع زراعة أفضل يدرّ ربحاً فائضاً، فإن المالك العقاري سيسارع إلى تحويله، كلاً أو جزءاً،

إلى ربيع، ويثبت كريع. وعلى هذا النحو، إذا بات الطلب يتمشى مع العرض المتزايد، وباتت رقعة الأرض آ تُزرع كلها بالطريقة الجديدة، يمكن للربيع أن يتشكل بالتدريج على كل الأرض آ، ويمكن الاستيلاء على ثمار الإنتاجية الفائضة كلياً أو جزئياً، تبعاً لظروف السوق. إن مساواة سعر الإنتاج في الأرض آ بالسعر الوسطي للمنتوج الذي يتم الحصول عليه بزيادة إنفاق رأس المال، قد تتعطل من خلال تثبيت الربيع الفائض الناجم عن هذا الإنفاق المتزايد من رأس المال، في شكل ربيع. ويحصل في هذه الحالة أيضاً، كما حصل من قبل في حالة الأراضي الجيدة التي تتناقص فيها قدرة إنتاجية الرساميل الإضافية، فإن تحويل الربيع الفائض إلى ربيع عقاري، أي تدخل الملكية العقارية، هو الذي يرفع سعر الإنتاج، بحيث لن يكون الربيع التفاضلي مجرد نتيجة للفوارق بين سعر الإنتاج الفردي وسعر الإنتاج العام. وإن ذلك سيمنع تطابق كل من هذين السعيرين بالنسبة للأرض آ، لأنه يمنع ضبط سعر الإنتاج بواسطة متوسط سعر الإنتاج على الأرض آ؛ وإن ذلك سيُبقى سعر الإنتاج بمستوى أعلى مما يجب، فيخلق بذلك ربيعاً. وحتى لو جرى استيراد الحبوب من الخارج بلا عائق، فإن هذه النتيجة نفسها يمكن أن تتحقق أو تدوم بإرغام المزارعين المستأجرين على استخدام أرض قادرة على التنافس في مجال زراعة الحبوب، من دون أن تدرّ ربيعاً، بموجب سعر إنتاج محدد من الخارج، وذلك باستخدامها لأغراض أخرى مثل الرعي، بحيث لا تستزرع سوى الأرض الحاملة للربيع من أجل زراعة الحبوب، أي فقط تلك الأراضي التي يكون متوسط السعر الفردي لإنتاج الكوارتر الواحد فيها أدنى من سعر الإنتاج المحدّد من الخارج. وعلى العموم يمكن التسليم بأن سعر الإنتاج سيهبط في هذه الحالة المعينة، ولكنه لن يهبط إلى مستوى السعر الوسطي، بل سيكون أعلى منه، ولكن أدنى من سعر الإنتاج على الأرض آ المزروعة بصورة أسوأ، بحيث تكون المنافسة من الأرض الجديدة آ محدودة.

(2) حين تنخفض قدرة إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية. لنفرض أن الأرض 1^ا تستطيع أن تُنتج الكوارتر الإضافي بـ 4 جنيهات فقط، أما الأرض آ فتُنتج بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، أي أرخص مما تُنتجها الأرض 1^ا ولكن أعلى بـ $\frac{3}{4}$ جنيه من الكوارتر الذي يُنتجها الإنفاق الأول لرأس المال في الأرض آ. في هذه الحالة، يكون السعر الإجمالي للكوارترين اللذين تم إنتاجهما في الأرض آ = $6\frac{3}{4}$ جنيه، أي أن متوسط سعر الكوارتر الواحد = $3\frac{3}{8}$ جنيه. إن سعر الإنتاج سيرتفع، ولكن فقط بمقدار $3\frac{3}{8}$ جنيه، في حين أنه يرتفع بـ $\frac{3}{8}$ جنيه أخرى، أو إلى $3\frac{3}{4}$ جنيه، إذا أنفق رأس المال الإضافي في أرض جديدة تنتج الكوارتر بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، وبذلك تولّد زيادة مناسبة في سائر الربوع التفاضلية الأخرى.

وبذا تجري مساواة سعر الإنتاج على الأرض آ، البالغ $3\frac{3}{8}$ جنيه للكوارتر، مع متوسط سعر الإنتاج في الأرض نفسها بإنفاق رأسمال إضافي، فيغدو السعر الناظم؛ ولن ينشأ أي ربح في هذه الحالة لغياب أي ربح فائض.

ولكن إذا كان هذا الكوارتر الذي يُنتجه الإنفاق الثاني لرأس المال سيُباع بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، فإن الأرض آ ستدّر الآن ربحاً قدره $\frac{3}{4}$ جنيه، بل أن ذلك سيحصل في جميع إيكترات الأرض آ التي لم يجر عليها إنفاق إضافي من رأس المال والتي تظل تُنتج الكوارتر بـ 3 جنيهات، الآن كما من قبل. وبمقدار ما تكون هناك قطع غير مزروعة من الأرض آ، يمكن للسعر أن يرتفع إلى $3\frac{3}{4}$ جنيه ولكن بصورة مؤقتة لا غير. وإن منافسة قطع جديدة من الأرض آ ستبقي سعر الإنتاج عند 3 جنيهات، إلى أن يتم استنزاف سائر أراضي الصنف آ التي يتيح لها موقعها الموائم أن تُنتج الكوارتر بأقل من $3\frac{3}{4}$ جنيه. وهذا هو ما نفترضه، رغم أن المالك العقاري، لن يتنازل للمزارع المستأجر عن إيكتر واحد آخر من دون ربح حين يكون هناك إيكتر واحد من الأرض يحمل ربحاً.

ومن جديد فإن مساواة سعر الإنتاج بالسعر الوسطي، أو تحويل الإنتاج الفردي عند الإنفاق الثاني من رأس المال، $3\frac{3}{4}$ جنيه إلى السعر الناظم، يتوقفان على مدى اتساع أو ضيق مجال تعميم الإنفاق الثاني من رأس المال على الأرض آ المتاحة. ولا تصبح $3\frac{3}{4}$ جنيه سعراً ناظماً إلا في الحالة التي يكون فيها للمالك العقاري ما يكفي من الوقت، قبل إشباع الطلب، لأن يثبت الربح الفائض المستمد من سعر $3\frac{3}{4}$ جنيه للكوارتر بصفة ربح.

* * *

بصد تناقص إنتاجية التربة عند القيام بتوظيفات متعاقبة من رأس المال، راجع ليش. لقد رأينا أن التناقص المتعاقب في القدرة الإنتاجية الفائضة لنفقات رأس المال تزيد ربح الإيكتر باستمرار، عند بقاء سعر الإنتاج على حاله، وأن ذلك يمكن أن يحصل حتى مع هبوط سعر الإنتاج.

ولكن ينبغي أن نلاحظ بوجه عام ما يلي:

من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، ثمة دوماً غلاء نسبي للمنتجات إذا كان الحصول على المنتج نفسه يتطلب إنفاق المزيد أو دفع شيء لم يكن يتوجب الدفع لقاءه في السابق. ذلك لأنه لا ينبغي أن يُفهم بالتعويض عن رأس المال المستهلك في الإنتاج

[754] سوى التعويض عن القيم المتمثلة في وسائل إنتاج معينة. وإن عناصر الطبيعة التي تدخل في الإنتاج كوسائط فاعلة لا تكلف شيئاً، فمهما يكن الدور الذي تلعبه هذه العناصر في الإنتاج، فهي لا تدخله بوصفها أجزاء مكوّنة لرأس المال، بل بوصفها قوة وهبتها الطبيعة بالمجان لرأس المال، أي قدرة إنتاجية للعمل وهبتها الطبيعة بالمجان، ولكنها تظهر، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، بمثابة قدرة إنتاجية لرأس المال، شأنها شأن أية قوة منتجة أخرى. وعليه، إذا أسهمت قوة طبيعية كهذه في الإنتاج، من دون أن تكلف في الأصل أي شيء، فإنها لا تدخل في الحساب عند تحديد السعر، طالما كان المنتج الذي يُصنع بمساعدتها، يكفي لسدّ الحاجة. ولكن إذا توجب، مع مرّ الزمن، صنع منتج أكبر مما يمكن صنعه بمعونة هذه القوة الطبيعية، أي إذا توجب توليد المنتج الإضافي من دون عون هذه القوة الطبيعية، أو بمشاركة جهد بشري، أي عمل بشري، فإن عنصراً إضافياً جديداً يدخل في رأس المال. ويتم عندئذٍ إجراء إنفاق رأسمال أكبر نسبياً بغية الحصول على المنتج عينه. عندئذٍ يزداد الإنتاج غلاءً، شريطة بقاء سائر الظروف الأخرى على حالها.

* * *

[من دفتر معنون: «بُدى في منتصف شباط/فبراير 1876». (*)]

الربيع التفاضلي والربيع بوصفه مجرد فائدة عن رأس المال الموظف في الأرض

إن ما يسمى بأعمال الإصلاح الدائمة – تلك التي تغير الخواص الفيزيائية وجزئياً الخواص الكيميائية للتربة عن طريق عمليات تستدعي إنفاق رأسمال، ويمكن اعتبارها بمثابة توظيف لرأس المال في الأرض – تنحصر جميعها تقريباً في إعطاء قطعة معينة من الأرض، أو التربة في مكان محدود معين، خواص تمتلكها تربة أخرى من الطبيعة، تربة تقع في مكان آخر، وغالباً ما قريباً جداً. فثمة قيعان مستوية بطبيعتها، وثمة قيعان تحتاج إلى تسوية؛ وثمة قيعان تتمتع ببذل طبيعي، وثمة أخرى بحاجة إلى بذل اصطناعي؛

(*) الملاحظة من إنجلز رغم أنها ليست مذيلة بتوقيعه. [ن. ع.]

واحدة حبثها الطبيعة تربةً عليا عميقة، وأخرى ينبغي تعميقها اصطناعياً؛ وثمة تربة طينية ممتازة من الطبيعة بقدر موائم من الرمل، وثمة أخرى تحتاج إلى خلق مثل هذا التناسب بين الطين والرمل؛ وهناك مرعى تسقيه الطبيعة أو يكسوه الغرين، وهناك آخر ينبغي أن يُجعل كذلك بواسطة العمل، أو إذا استخدمنا لغة الاقتصاد السياسي البورجوازي، بواسطة رأس المال.

وإنها لنظرية مسلّية حقاً تلك التي تؤكد أن الربح هو فائدة في حالة قطعة الأرض التي خلّقت مزاياها النسبية خلقاً اصطناعياً، وإن الربح ليس فائدة في حالة قطعة الأرض التي تتمتع بهذه المزايا من الطبيعة. (الواقع، أن هذه المسألة مشوّهة تماماً في الممارسة بحيث إذا كان الربح يتطابق فعلياً مع الفائدة في حالة معينة، فإنهم يطلقون عليه زوراً اسم [755] الفائدة، حتى في حالة أخرى لا يتطابق فيها الربح مع الفائدة تماماً). ولكن الأرض، إذ تحمل الربح بعد إنفاق رأس المال، فإنها لا تحمله لأن رأس المال قد وُظف فيها، بل لأن إنفاق رأس المال قد حوّل هذه الأرض إلى مجال لتوظيفات أكثر إنتاجية من ذي قبل. ولو افترضنا أن سائر أراضي بلد من البلدان بحاجة إلى مثل هذا الإنفاق من رأس المال، فإن كل قطعة أرض لم يتم فيها هذا الإنفاق ينبغي أن تجتاز هذه المرحلة، وإن الربح (الفائدة التي تدرّها هذه القطعة في الحالة المعينة) الذي تحمله الأرض التي ابتلعت مثل هذا الإنفاق من رأس المال، يؤلف ربحاً تفاضلياً كما لو أن هذه الأرض تتمتع بهذه المزية من الطبيعة، أما باقي الأراضي فينبغي لها أن تكتسب هذه المزية بطريقة اصطناعية.

وإن هذا الربح، الذي يمكن إرجاعه إلى فائدة، يغدو ربحاً تفاضلياً صرفاً حالما يتم التعويض عن رأس المال المنفق. وبخلافه فإن على رأس المال الواحد نفسه أن يمارس وجوداً مزدوجاً بصفة رأسمال.



ولعل من أكثر الظواهر طرافة، أن جميع خصوم ريكاردو، الذين عارضوا تحديد القيمة بواسطة العمل حصراً، يشيرون، في مواجهة تفسير الربح التفاضلي بسبب تباين أصناف الأراضي، إلى أن الطبيعة، عوضاً عن العمل، هي التي تحدد القيمة؛ ولكنهم يرجعون هذا التحديد، في الوقت نفسه، إلى موقع الأرض، وكذلك، - وبدرجة أكبر - إلى الفائدة عن رأس المال الموظف في الأرض خلال زراعتها. إن العمل الواحد نفسه

يضيفي القيمة الواحدة نفسها على منتج يتم صنعه في زمن معين؛ ولكن مقدار أو كمية هذا المنتج، وبالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي يؤول إلى جزء متناسب من هذا المنتج، إنما يتوقف، بالنسبة لكمية معينة من العمل، على كمية المنتج تحديداً، وهذه بدورها تتوقف على إنتاجية تلك الكمية المعينة من العمل، لا على مقدار هذه الكمية المطلق. وسيان إن كانت هذه الإنتاجية ترجع إلى الطبيعة أم إلى المجتمع. وإن الحالة التي تكلف فيها هذه الإنتاجية عملاً، أي رأسمالاً، هي وحدها التي تزيد تكاليف الإنتاج بعنصر جديد، أما الطبيعة فلا.

الفصل الخامس والأربعون

الريع العقاري المطلق

انطلقنا في تحليل الريع التفاضلي من فرضية أن الأرض الأسوأ لا تحمل أي ريع عقاري، أو، بتعبير أكثر عمومية، أن الأرض التي تحمل ريعاً عقارياً هي تلك التي يكون سعر الإنتاج الفردي فيها أدنى من سعر الإنتاج الناظم للسوق، بحيث ينشأ، بهذه الطريقة، ربح فائض يتحول إلى ريع. ولا بد لنا، قبل كل شيء، من أن نلاحظ أن قانون الريع التفاضلي، كريع تفاضلي، لا يتوقف البتة على صواب أو خطأ هذه الفرضية. دعونا نطلق على سعر الإنتاج العام، الناظم للسوق، الرمز s ، عندئذ ستمثل s منتج صنف الأرض الأسوأ A ، وهو يتطابق مع سعر الإنتاج الفردي في هذه الأرض؛ أي أن السعر يُدفع لقاء رأس المال الثابت ورأس المال المتغير المستهلكين في الإنتاج زائداً الريع الوسطي (= ربح صاحب المشروع + فائدة).

إن الريع في هذه الحالة يساوي صفراً. وإن سعر الإنتاج الفردي في الأرض الأقرب من حيث الجودة، أي الأرض من الصنف $B = s$ ، وإن $s < s'$ ؛ أي أن s تدفع أكثر من سعر الإنتاج الفعلي لمنتج الأرض من صنف B . لنفرض الآن أن $s - s' = v$ ؛ إن v ، وهي فائض s على s' ، تُمثل الربح الفائض الذي يستخلصه مستأجر الأرض من الصنف B . إن v تتحول إلى الريع الذي ينبغي دفعه إلى المالك العقاري. لتكن s'' سعر الإنتاج الفعلي للأرض من الصنف الثالث C ، وإن $s - s'' = 2v$ ؛ وتتحول هذه الـ $2v$ إلى ريع؛ كذلك فإن s''' هي سعر الإنتاج الفردي للأرض من الصنف الرابع D ، و $s - s''' = 3v$ التي تتحول إلى ريع عقاري وهلمجراً. دعونا نعتبر الآن أن الافتراض الخاص بالأرض من الصنف A خاطيء، وهو أن الريع = صفراً،

وبالتالي فإن سعر منتوجها = س + صفر. ونفترض بدلاً من ذلك أنها تقدم ريعاً = ر. في هذه الحالة نحصل على نتيجة مزدوجة.

أولاً - إن سعر منتوج الأرض من الصنف آ لن ينتظم بموجب سعر الإنتاج في هذه الأرض، بل سيتضمن فائضاً فوق هذا السعر، أي سيكون س + ر. لأننا إذا افترضنا أن الإنتاج الرأسمالي يعمل بصورته الطبيعية، أي إذا افترضنا أن الفائض ر، الذي يدفعه [757] المزارع المستأجر إلى المالك العقاري، لا يشكل اقتطاعاً من الأجور، ولا من متوسط الربح الذي يولده رأس المال، فليس بوسع المزارع أن يدفعه إلا ببيع المنتج بما يزيد على سعر الإنتاج، مما يدرّ عليه ربحاً فائضاً لو لم يكن يتوجب عليه أن يسلم هذا الفائض إلى المالك العقاري في شكل ريع. إن سعر السوق الناظم لمجمل المنتجات الماثلة في السوق لسائر أصناف الأرض، لن يكون عندئذٍ سعر الإنتاج الذي يولده رأس المال عموماً في سائر ميادين الإنتاج، أي لن يكون سعراً مساوياً للنفقات زائداً متوسط الربح، بل سيكون بالأحرى سعر الإنتاج زائداً الربيع، أي س + ر وليس س. ذلك لأن سعر منتوج الأرض من الصنف آ يعبر، عموماً، عن حدود سعر السوق العام الناظم، أي السعر الذي يمكن به تجهيز المنتج الإجمالي، ويقدر ما ينظم سعر هذا المنتج الإجمالي.

ولكن ثانياً - رغم أن السعر العام لمنتوج الأرض قد تحوّر جوهرياً في هذه الحالة، فإن ذلك لا يلغي قانون الربيع التفاضلي بأي حال من الأحوال. لأنه إذا كان سعر منتوج الأرض آ، وبالتالي سعر السوق العام = س + ر، فإن سعر منتوج الأراضي ب، ج، د، إلخ، هو بالمثل = س + ر. ولكن بما أن س - س' = ص بالنسبة للأرض ب، فإن (س + ر) - (س' + ر) سوف = ص بالمثل، وبالنسبة للأرض ج فإن س - س'' = ص (س + ر) - (س'' + ر) = 2 ص، وكذلك أخيراً بالنسبة للأرض د، حيث س - س''' = ص (س + ر) - (س''' + ر) = 3 ص، وإلخ. وهكذا، فإن الربيع التفاضلي سيظل على حاله كما من قبل، وسيظل ينتظم بفعل القانون نفسه، رغم أن الربيع يتضمن الآن عنصراً مستقلاً عن هذا القانون، وينزع إلى الازدياد في آنٍ واحدٍ مع سعر منتوج الأرض. يترتب على ذلك أنه مهما كان الوضع بالنسبة إلى ريع أقل أصناف الأراضي خصباً، فإن قانون الربيع التفاضلي ليس مستقلاً عنه، بل أن الأسلوب الوحيد لفهم طبيعة الربيع التفاضلي، هو أن نجعل ريع الأرض من الصنف آ = صفرأ. وسواء كان هذا = صفرأ بالتحديد أم كان < صفر فلا أهمية لذلك البتة بقدر ما يتعلق الأمر بالربيع التفاضلي، ولا يؤخذ بالحسبان أصلاً.

وعليه، فإن قانون الربح التفاضلي لا يتوقف على نتائج البحث اللاحق. ولو تساءلنا الآن عن أساس الفرضية القائلة بأن منتج أسوأ أصناف الأرض آ لا يقدم أيما ربح، لكان الجواب بالضرورة على النحو التالي: إذا كان سعر سوق منتج الأرض، كالحبوب مثلاً، يرتفع إلى مستوى ما يوجب تسليف رأسمال إضافي يوظف في الأرض [758] آ، لكيما يُدفع سعر الإنتاج الاعتيادي، أي لكيما يدرّ لرأس المال الربح الوسطي الاعتيادي، فإن هذا الشرط يكفي لتوظيف رأسمال إضافي في الأرض آ. بتعبير آخر أن هذا الشرط يكفي الرأسمالي كيما يستخدم رأسمالاً جديداً بطريقة اعتيادية ويحصل على ربح اعتيادي.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن سعر السوق لا بد أن يكون أعلى من سعر الإنتاج في الأرض آ في هذه الحالة أيضاً. إذ حالما ينشأ عرض إضافي، فمن الجلي أن العلاقة بين الطلب والعرض تتغير. لقد كان العرض غير كافٍ من قبل، أما الآن فقد بات كافياً. وعليه، لا بد للسعر من أن يهبط. ولكيما يتسنى له الهبوط فلا بد من أن يكون في السابق على مستوى أعلى من سعر الإنتاج في الأرض آ. ولكن ضعف خصوبة الأرض آ، التي زُرعت حديثاً، يمنع هبوط السعر ثانية إلى مستوى بالغ التدني كالذي كان قائماً حين كان سعر إنتاج منتج الأرض من الصنف ب هو الناظم للسوق. إن سعر الإنتاج في الأرض آ يؤلف الحدّ المقيد لارتفاع سعر السوق، لا ارتفاعه المؤقت بل ارتفاعه الدائم نسبياً - من جهة أخرى، لو كانت الأرض التي أدرجت في الزراعة مجدداً أكثر خصباً من الأرض آ، التي كانت حتى الآن هي الناظم للسعر، وكانت مع ذلك لا تكفي إلّا لسدّ الطلب الإضافي، فإن سعر السوق يبقى بلا تغيير. غير أن البحث عما إذا كان أدنى أصناف الأرض يدرّ ربحاً إنما يتطابق في هذه الحالة أيضاً مع ما نبحت فيه راهناً: إن الفرضية القائلة بأن الأرض آ لا تدرّ أيما ربح تجد هنا أيضاً تفسيرها في أن سعر السوق يكفي المزارع الرأسمالي لكي يغطي بالضبط، بواسطة هذا السعر، رأس المال المستخدم زائداً الربح الوسطي، وباختصار تجد تفسيرها في أن سعر السوق يقدم له سعر إنتاج سلعه.

وعلى أي حال، يمكن للمزارع الرأسمالي أن يزرع الأرض آ في ظل ظروف كهذه، بمقدار ما يتعين عليه أن يتصرف كرأسمالي. إن الشرط الاعتيادي لإنماء قيمة رأسماله في الأرض آ قائم الآن. ولكن هذه المقدمة القائلة إن بوسع المزارع المستأجر الآن أن يوظف رأسمالاً في الأرض آ بموجب الشروط الوسطية لإنماء قيمة رأس المال، حتى لو لم يكن بوسعه أن يدفع ربحاً، لا تَخْلُص، بأي حال من الأحوال، إلى النتيجة التالية وهي أن هذه الأرض، التي تنتمي إلى الصنف آ، توضع في الحال تحت تصرف المزارع

المستأجر. فواقع، أن المزارع المستأجر يستطيع أن يستخدم رأسماله بربح اعتيادي، حين لا يتوجب أن يدفع أي ربيع، لا يشكل بأي حال سبباً يدفع المالك العقاري إلى تقديم أرضه مجاناً إلى المزارع المستأجر، وإلى أن يبدي قدراً من الاحسان الإنساني حيال زميله هذا بحيث يمنح الأخير قرضاً مجانياً (crédit gratuit). فمثل هذه الفرضية تنطوي على تجرّد عن الملكية العقارية، على نقض الملكية العقارية، التي يشكل وجودها قيداً [759] على إنفاق رأس المال، وقيداً على إنماء قيمته بصورة طليقة في الأرض - لكن هذا القيد لا ينهار من جراء الاعتبار المحض عند المزارع المستأجر الذي يرى أن مستوى أسعار الحبوب يسمح له، حين لا يدفع أي ربيع، أي حين كان بوسعه أن يعتبر أن الملكية العقارية لا وجود لها من الناحية العملية، أن يجني من رأسماله الربح المعتاد باستغلال الأرض آ. ولكن الربيع التفاضلي يفترض سلفاً احتكار الملكية العقارية، وجود الملكية العقارية كحدٍ لرأس المال، إذ بدون ذلك لن يتحول الربح الفائض إلى ربيع عقاري ولن يؤول إلى المالك العقاري بدلاً من المزارع المستأجر. وتستمر الملكية العقارية في الوجود بصفتها حدّاً، حتى حيث لا يوجد الربيع بهيئة ربيع تفاضلي، أي في الأرض آ. ولو عاينا الحالات التي يمكن أن يحصل فيها، في بلد ذي إنتاج رأسمالي، توظيف لرأس المال في الأرض من دون دفع أي ربيع، لوجدنا أنها تنطوي، واقعياً إن لم يكن حقوقياً، على نقض للملكية العقارية، وهو نقض لا يمكن أن يجري إلا في ظروف محددة تماماً وعَرَضِيَّة بطبيعتها.

أولاً - حين يكون المالك العقاري هو نفسه رأسمالياً، أو حين يكون الرأسمالي نفسه مالِكاً عقارياً. في هذه الحالة يمكن له أن يدير استثمارته بنفسه في قطعة أرضه حالما يرتفع سعر السوق ارتفاعاً كافياً يتيح له أن يحصل من الأرض التي هي الآن الأرض آ، على سعر الإنتاج، أي أن يعوّض عن رأسماله زائداً ربحاً وسطياً. ولكن لماذا؟ لأن الملكية العقارية لا تشكل إزاءه أي حدّ يعيق توظيف رأسماله. وبوسعه أن يُعالج الأرض، ببساطة، كعنصر من عناصر الطبيعة، وأن يسترشد حصراً باعتبارات الإنماء الذاتي لقيمة رأسماله، أي باعتبارات رأسمالية. مثل هذه الحالات تحصل في الممارسة العملية، ولكن على سبيل الاستثناء ليس إلا. ومثلما أن الزراعة الرأسمالية للأرض تفترض مسبقاً انفصال رأس المال الناشط عن الملكية العقارية، فإنها تستبعد، كقاعدة، إدارة الاستثمار من قبل المالك العقاري. فهذا الأخير لا يدير استثمارته إلا في حالات نادرة. فلو اقتضى ترايد الطلب على الحبوب زراعة مساحة من الأرض آ أوسع مما يوجد بين يدي المالكين الذين يديرون استثماراتهم بأنفسهم، بتعبير آخر لو توجب استئجار قسم

من هذه الأرض آ بغية زراعتها على وجه العموم، فإن النقص (Aufhebung)^(*) الافتراضي للحد الذي تقيد به الملكية العقارية توظيف رأس المال، يتهاوى في الحال. [760] إنه لتناقض عابث أن ينطلق المرء من الفصل بين رأس المال والأرض، الفصل بين المزارع المستأجر والمالك العقاري، هذا الفصل الذي يطابق نمط الإنتاج الرأسمالي، ثم يفترض العكس تماماً أن الملاك العقاريين، كقاعدة، يديرون استثماراتهم بأنفسهم، حيثما لا يدّر فيه رأس المال ربحاً من زراعة الأرض إذا لم تكن الملكية العقارية مستقلة عنه وتقف في مواجهته. (راجع المقطع الخاص بربح المناجم لدى آدم سميث الذي نقتبسه في موضع لاحق)^(**) إن هذا النقص للملكية العقارية يتسم بطابع عرضي. فيمكن أن يحصل أو لا يحصل.

ثانياً - يمكن للأراضي المستأجرة أن تكون قطع أرض منفردة لا تولّد أي ربح، عند مستوى معين من سعر السوق، أي أنها في الواقع مؤجرة بالمجان، لكن المالك العقاري لا ينظر إليها بهذا المنظار، لأنه يضع نصب عينيه الربح الإجمالي للأرض المؤجرة، لا ربوعاً خاصة للقطع المنفردة التي تتألف منها أرضه. وفي هذه الحالة تتهاوى الملكية العقارية بالنسبة للمزارع المستأجر كحدٍ يقيد توظيف رأس المال، في حدود ما يتعلق الأمر بقطع الأرض المستأجرة عديمة الربح، والحق أن ذلك يتم تحديداً بموجب العقد المُبرم مع المالك العقاري. ولكنه لا يدفع أي ربح لقاء هذه القطع لأنه يدفع ربحاً لقاء الأرض التي تشكل هذه القطع ملحقاً لها. إننا نفترض هنا تركيباً يوجب اللجوء إلى أرض الصنف الأسوأ آ، لا بوصفها حقل إنتاج جديداً متميزاً، بغية سدّ النقص في العرض، بل لأن هذا الحقل يتداخل مع الأرض الأجود. وإن الحالة التي ينبغي بحثها هي الحالة التي يتوجب فيها إدارة الاستثمار بصورة مستقلة في قطع الأرض آ، أي حين تؤجر بصورة مستقلة، لدى وجود المقدمات العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

ثالثاً - إن بوسع المزارع المستأجر أن يُنفق رأسمالاً إضافياً على القطعة المستأجرة نفسها، حتى لو كان المنتج الإضافي المستحصل على هذا النحو لا يدّر عليه، في ظل أسعار السوق القائمة، سوى سعر الإنتاج، سوى الربح الاعتيادي ولكن لا يتيح له أن يدفع ربحاً إضافياً. وهكذا، فإنه يدفع الربح العقاري من جزء من رأسماله الموظف في الأرض، ولكن لا يدفعه من جزئه الآخر. أما مدى ضآلة إسهام هذه الفرضية في حلّ

(*) ورد في الطبعة الأولى كلمة التصور (Auffassung)؛ عُدلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، ص 783، [الطبعة العربية، الفصل 46، ص 900-901].

القضية، فيتضح مما يلي: إذا مكّنه سعر السوق (وخصوبة الأرض في الوقت نفسه) من الحصول على منتج فائض بواسطة رأسماله الإضافي الذي يدرّ، شأن رأس المال القديم، ربحاً إضافياً فائضاً معلوماً إلى جانب سعر الإنتاج، فإنه يضع هذا الربح الفائض في جيبه طالما كان عقد الإيجار سارياً. ولكن لماذا؟ لأن الحد الذي تقيد به الملكية [761] العقارية توظيف رأسماله في الأرض، يزول ما دام عقد الإيجار سارياً. ولكن الواقع البسيط التالي، وهو وجوب أخذ أرض إضافية سيئة، وزراعتها بصورة مستقلة، واستئجارها بصورة مستقلة، كي يؤمن لنفسه هذا الربح الفائض، يثبت بما لا يقبل الدحض أن نفقات رأس المال الإضافي على الأرض القديمة لا تكفي لتأمين العرض المتنامي اللازم. إن الفرضية الأولى تقضي الثانية. والحق، أن بوسع المرء أن يقول الآن: إن ريع الأرض الأسوأ آ هو ريع تفاضلي، سواء بالمقارنة مع الأرض التي يزرعها مالکها ذاته (وهذا يحصل كاستثناء عرضي) أم بالمقارنة مع الإنفاق الإضافي لرأس المال على قطع الأرض القديمة المستأجرة التي لا تدرّ أي ريع. ولكن ذلك سيكون، أولاً، ريعاً تفاضلياً لا ينبع من تباين خصوبة مختلف الأراضي، وبالتالي فإنه لا يفترض أن الأرض آ لا تدرّ أي ريع، وإن متوجه يُباع بموجب سعر الإنتاج. وثانياً، إن الطرف التالي، وهو كون نفقات رأس المال الإضافية في قطعة الأرض المستأجرة ذاتها تدرّ أو لا تدرّ أي ريع، أمر لا أهمية له البتة بالنسبة لمسألة ما إذا كانت الأرض من الصنف آ، المأخوذة للزراعة، تدرّ ريعاً أم لا، كما لا أهمية، مثلاً، بالنسبة إلى مشروع صناعي جديد مستقل، فيما إذا كان صناعي آخر في فرع الإنتاج نفسه يوظف جزءاً من رأسماله في سندات مولدة للفائدة، ولا يستطيع أن يستخدمه بكليته في مشروعه، أم كان يقوم بتوسيعه بعض الشيء، رغم أن هذا التوسيع لا يدرّ عليه كامل الربح، ولكنه يدرّ عليه أكثر من الفائدة. فذلك بالنسبة له أمر ثانوي. بالمقابل، ينبغي للمشاريع الإضافية الجديدة، أن تدرّ الربح الوسطي، وهي تؤسّس بأمل الحصول على الربح الوسطي. الحق، إن النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة، والزراعة الإضافية لأرض جديدة من الصنف آ، تقيدان بعضهما بعضاً. فالحّد الذي يمكن عنده إنفاق رأسمال إضافي على الأرض المستأجرة القديمة بشروط إنتاج أقلّ مؤاتاة، إنما يتعين بفعل النفقات الجديدة المتنافسة في الأرض آ؛ من جهة أخرى، فإن النفقات الإضافية المتنافسة لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة هي التي تعيّن حدود الربح الذي يمكن أن تدرّه أرض من هذا الصنف.

ولكن كل هذه الحيل الزائفة لا تحل المعضلة التي تتلخص ببساطة فيما يلي: لنفترض

أن سعر السوق للحبوب (التي تمثل كل منتوجات الأرض عموماً في هذا البحث) يكفي لكي تُزرع الأرض آ جزئياً، ولكي يعطي رأس المال المُنفق في هذه الحقول الجديدة سعر إنتاج المنتج، أي تعويضاً عن رأس المال زائداً الربح الوسطي. لنفترض إذن أن [762] الشروط اللازمة لاستخدام رأس المال بصورة اعتيادية في أرض من الصنف آ قائمة. أيكفي ذلك؟ أيمن في هذه الحالة إنفاق رأس المال هذا فعلاً؟ أم ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى حد بحيث تدرّ الأرض الأسوأ آ ريعاً هي الأخرى؟ أو بتعبير آخر، هل إن احتكار المالك العقاري يضع أمام إنفاق رأس المال حداً مقيداً لا وجود له، من وجهة نظر رأسمالية خالصة، لولا وجود هذا الاحتكار؟ يترتب على شروط طرح السؤال، أنه إذا كانت هناك توظيفات إضافية من الرساميل، مثلاً، ماثلة في الأراضي المستأجرة القديمة لا تدرّ أيما ريع، في ظل سعر السوق المعين، بل تقتصر على توليد ربح وسطي، فإن هذا الظرف لا يحل مسألة ما إذا كان بالوسع توظيف رأس المال فعلاً في الأرض آ، التي تدرّ أيضاً ربحاً وسطياً ولا تُعطي أي ريع. ولكن ذلك بالذات هو لبّ القضية. إن كون النفقات الإضافية لرأس المال التي لا تدرّ أيما ريع، لا تسدّ الطلب، إنما هو أمر تثبته ضرورة أخذ أرض جديدة من الصنف آ للزراعة. وإذا ما جرت زراعة أرض إضافية من الصنف آ، بحدود ما تدرّ هذه الأرض ريعاً، أي تدرّ ما يزيد على سعر الإنتاج، فإن هناك حالتين محتملتين لا غير. فإما أن يكون سعر السوق بمستوى معين يجعل حتى آخر النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة تدرّ ربحاً فائضاً، سيان إن وضعها المستأجر أم المالك العقاري في جيبه. فهذا الارتفاع في السعر وهذا الربح الفائض عن الإنفاق الإضافي الأخير لرأس المال إنما ينشآن من واقع أن الأرض آ لا يمكن أن تُزرع من دون أن تدرّ ريعاً. لأنه إذا كان سعر الإنتاج يكفي كيما تُزرع الأرض لتدرّ ربحاً وسطياً لا غير، فإن السعر لن يرتفع إلى مثل هذه الدرجة، ولبدأت المنافسة من جهة قطع الأرض الجديدة تبرز، حالما تأخذ هذه لوحدها بإعطاء أسعار الإنتاج. وفي هذه الحالة فإن النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة، والتي لا تدرّ أي ريع، تواجه منافسة من جانب نفقات رأس المال في الأرض آ التي لا تدرّ هي الأخرى ريعاً. - أو أن النفقات الأخيرة لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة لا تدرّ أي ريع، مع ذلك فإن سعر السوق يرتفع إلى حد كافٍ يسمح بأخذ الأرض آ للزراعة لتدرّ ريعاً. وفي هذه الحالة، فإن الإنفاق الإضافي لرأس المال، الذي لا يدرّ أي ريع، لن يكون ممكناً إلا لأن الأرض آ لا يمكن أن تُزرع إلى أن يسمح لها سعر السوق بأن تدرّ ريعاً. ولولا هذا الشرط الأخير لبوشر بزراعتها

بمستوى سعر أدنى، أما تلك النفقات اللاحقة لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة، التي تتطلب سعر سوق مرتفعاً كيما تدرّ الربح الاعتيادي من دون ريع، فما كان لها أن تحصل. والحق، إذا كان سعر السوق مرتفعاً، فإنها لا تدرّ غير الربح الوسطي. أما إذا كان سعر السوق أدنى، وبات هو الناظم لسعر الإنتاج بمجرد الشروع في زراعة [763] الأرض آ، فإن تلك النفقات ما كان لها أن تدرّ هذا الربح، أي ما كان لها أن تحصل بتاتاً في ظل هذا الوضع. وعلى هذا النحو، فإن ريع الأرض آ سيؤلف بالطبع ريعاً تفاضلياً بالمقارنة مع هذه النفقات لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة، والتي لا تدرّ أي ريع. ولكن إذا كانت قطع الأرض آ تخلق مثل هذا الربح التفاضلي فليس ذلك سوى نتيجة لواقع أن هذه القطع لن تكون متاحة للزراعة إطلاقاً ما لم تقدم ريعاً، أي ما لم توجد ضرورة لمثل هذا الربح، الذي لا يتحدد، في ذاته ولذاته، بفعل أي فارق بين أصناف الأرض، والذي يؤلف حداً يقيد التوظيف المحتمل لرؤوس أموال إضافية في الأراضي المستأجرة القديمة. وفي كلتا الحالتين لن يكون ريع الأرض آ مجرد نتيجة لارتفاع سعر الحبوب، بل على العكس: إن كون الأرض الأسوأ ينبغي أن تدرّ ريعاً كي تصبح زراعتها ممكنة عموماً، هو سبب ارتفاع سعر الحبوب إلى النقطة التي تسمح بالإيفاء بهذا الشرط.

إن الربح التفاضلي يتسم بخاصية أن الملكية العقارية لا تفعل ببساطة هنا سوى اقتناص الربح الفائض الذي كان المزارع المستأجر سيستولي عليه بخلاف ذلك، والذي يستولي عليه فعلاً خلال سريان عقد الإيجار فيما لو توافرت ظروف معينة. إن الملكية العقارية، هنا، هي مجرد سبب انتقال جزء معين من سعر السلعة ينشأ من دون أي عون من هذه الملكية العقارية (بل بالأحرى نتيجة كون سعر الإنتاج الذي يُنظم سعر السوق إنما يتحدد بفعل المنافسة) وهو جزء ينحل إلى ربح فائض - سبب انتقال هذا الجزء من شخص إلى آخر، من الرأسمالي إلى المالك العقاري. ولكن الملكية العقارية هنا ليست السبب الذي يخلق هذا الجزء من مكونات السعر، أو ارتفاع السعر الذي يؤلف مقدمة لهذا الجزء من السعر. بالمقابل، إذا لم يكن بالوسع زراعة الأرض الأسوأ من الصنف آ - رغم أن زراعة هذه الأرض تدرّ سعر الإنتاج - حتى تدرّ فائضاً معيناً يفوق سعر الإنتاج هذا، أي حتى تدرّ ريعاً معيناً، فإن الملكية العقارية تكون السبب الخالق لهذا الارتفاع في السعر. لقد خلقت الملكية العقارية ذاتها ريعاً. ولن يغيّر من الأمر شيئاً، إذا كان الربح الذي تقدمه الآن الأرض آ، كما في الحالة الثانية المبحوثة، يؤلف ريعاً تفاضلياً بالمقارنة مع النفقات الإضافية الأخيرة لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة التي لا تُعطي

سوى سعر الإنتاج. ذلك لأن الظرف الذي لا يمكن أن تُزرع فيه الأرض آ قبل أن يرتفع سعر السوق الناظم ارتفاعاً كافياً يسمح لها بأن تدرّ ريعاً - إن هذا الظرف وحده هو سبب ارتفاع سعر السوق إلى نقطة معينة تسمح للنفقات الأخيرة من رأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة بأن تعطي سعر إنتاجها فقط، ولكنه سعر إنتاج يتيح للأرض آ، [764] في الوقت نفسه، أن تدرّ ريعاً. وإن كون هذه الأخيرة ينبغي عموماً أن تعطي ريعاً، هو السبب في خلق الربح التفاضلي بين الأرض آ والنفقات الأخيرة لرأس المال في الأرض المستأجرة السابقة.

وحين نتحدث على وجه العموم عن كون أرض من الصنف آ لا تعطي أي ريع - مفترضين أن سعر الإنتاج ينظم سعر الحبوب - فإننا نقصد الربح بالمعنى الدقيق لهذه المقولة. فلو دفع المزارع بدل إيجار يؤلف اقتطاعاً من الأجور الاعتيادية لعماله، أو من متوسط ربحه الاعتيادي، فإنه لا يدفع أي ريع، لا يدفع أي جزء مستقل من مكونات سعر سلعته متميز عن الأجور وعن الربح. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن ذلك يحصل باستمرار في الممارسة العملية. وإذا كانت أجور العمال الزراعيين عموماً، في بلد من البلدان، تقف دون المستوى الوسطي الاعتيادي، بحيث أن اقتطاعاً من الأجور، أي جزءاً معيناً منها، يدخل كقاعدة عامة في قوام الربح، فإن ذلك لا يؤلف حالة استثنائية بالنسبة لمستأجر أسوأ أرض. ففي سعر الإنتاج نفسه الذي يجعل زراعة الأرض الأسوأ ممكنة، تؤلف هذه الأجور المنخفضة أصلاً عنصراً من عناصر تكوينه، وإن بيع المنتج بموجب سعر الإنتاج لا يتيح لمستأجر هذه الأرض أن يدفع أي ريع. وبوسع المالك العقاري أن يؤجر أرضه أيضاً إلى عامل يكون مستعداً لأن يدفع في شكل ريع، كل ما يزيد أو الشطر الأكبر مما يزيد في سعر البيع على الأجور. بيد أنه لا يُدفع في جميع هذه الحالات أي ريع حقيقي، رغم دفع بدل الإيجار. ولكن حيثما توجد العلاقات المطابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي فلا بد للربح وبدل الإيجار من أن يتطابقا. وهنا أيضاً ينبغي لنا أن نبحث هذه العلاقة الاعتيادية على وجه الدقة.

ولو كانت الحالات المبحوثة آنفاً، حيث يمكن أن تجري توظيفات رأسمال في الأرض، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، من دون أن تدرّ ريعاً، إذا كانت حتى هذه الحالات لا تسعف بشيء في حلّ معضلتنا، فإن الاستشهاد بعلاقات المستعمرات لن يسعف أكثر من ذلك. فما يجعل المستعمرة مستعمرة - ونحن نتحدث هنا عن المستوطنات الزراعية تحديداً - لا يقتصر فقط على وجود مساحات شاسعة من الأراضي العذراء الخصبة. بل أن ما يجعلها مستعمرات، بالأحرى، هو واقع أن هذه الأراضي لم

تُستملك بعد، لم تخضع بعد للملكية العقارية. وإن الفارق الهائل، فيما يتعلق بالأرض، بين البلدان القديمة والمستعمرات يكمن في الأمر التالي: انعدام وجود الملكية العقارية، حقوقياً أو فعلياً، كما يشير واكفيلد⁽³⁵⁾ بصواب، وكما سبق أن اكتشف ذلك ميرابو [765] الأب، الفيزيوقراطي، وغيره من قدامى الاقتصاديين، قبل واكفيلد بوقت طويل. ولا أهمية البتة هنا، إن كان المستوطنون يمتلكون الأراضي ببساطة، أم كانوا يدفعون للدولة، بالفعل، تحت باب السعر الاسمي للأرض، رسوماً لقاء صك ملكية حقوقي في الأرض. ولا أهمية البتة أيضاً إن كان المستوطنون المستقرون فعلاً مالكيين حقوقيين للأرض والعقار. ففي واقع الأمر، لا تشكل الملكية العقارية هنا قيداً يحدّ توزيع رأس المال وكذلك توزيع العمل بدون رأسمال؛ إن استيلاء المستوطنين المستقرين أصلاً على جزء من الأرض لا يمنع القادمين الجدد من إمكانية تحويل الأرض الجديدة إلى مجال لتوزيع رأسمالهم أو عملهم. وعليه، حين يتوجب بحث تأثير الملكية العقارية على أسعار منتوجات الأرض وعلى الريع، حيثما تحد هذه الملكية الأرض كحقول توزيع لرأس المال، فمن السخف تماماً الحديث عن مستوطنات مالكيين أحرار، حيث لا وجود لنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، ولا لشكل الملكية العقارية المقابل له، بل أن هذه الأخيرة لا توجد هنا إطلاقاً في الواقع الفعلي. لكن ريكاردو، مثلاً، يفعل ذلك في الفصل المكرس للريع العقاري. فهو يقول في المقدمة إنه ينوي بحث تأثير استملاك الأرض على قيمة منتوجات الأرض، وبعد ذلك مباشرة يأخذ المستعمرات كمثال إيضاحي، حيث يفترض أن قيعان الأرض موجودة هناك في شكل فطري نسبياً، وإن استغلالها غير مقيّد باحتكار الملكية العقارية.

إن الامتلاك الحقوقي المحض للأرض لا يخلق للمالك أي ريع عقاري. ولكنه يمنحه، عوضاً عن ذلك، سلطة الامتناع عن استغلال أرضه حتى تسمح له العلاقات الاقتصادية باستخدامها على نحو تدرّ به فائضاً معيناً، سواء جرى استخدام الأرض لأغراض زراعية حقاً، أم لأغراض إنتاج أخرى، كالمباني، إلخ. إنه لا يستطيع أن يزيد أو يُنقص الأبعاد المطلقة لحقل الأعمال هذا، ولكنه قادر على أن يغير كمية الأرض الماثلة في السوق. إنها لحقيقة مميزة، كما سبق لفورييه أن أشار، إلى أن جزءاً كبيراً نسبياً من أراضي جميع البلدان المتمدنة يظل بلا زراعة.

(35) واكفيلد، إنكلترا وأميركا، لندن، 1833. (Wakefield, *England and America*, London, 1833).

قارن كذلك مع رأس المال، المجلد الأول، الفصل الخامس والعشرون.

وهكذا، إذا افترضنا حالة يقتضي فيها الطلب زراعة أراضي جديدة أقل خصباً، على سبيل المثال، من تلك المزروعة من قبل، فهل يُقدِّم المالك العقاري، مع ذلك، على تأجير قطع الأراضي هذه مجاناً، لمجرد أن سعر سوق منتوج الأرض قد ارتفع إلى مستوى يكفي لأن يدرّ على المستأجر ما أنفقه من رأسمال على هذه الأرض، سعر الإنتاج، وبالتالي، الربح المعتاد؟ كلا، إطلاقاً. فإتفاق رأس المال ينبغي أن يدرّ على المالك العقاري ربحاً. فهو لا يؤجر إلا بشرط أن يُدفع له بدل إيجار. لذا ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى مستوى يفوق سعر الإنتاج، أي إلى $S + R$ حتى يمكن دفع ربح إلى المالك العقاري. وبما أن الملكية العقارية التي لا تحمل شيئاً بدون تأجير، هي، حسب فرضيتنا، عديمة القيمة اقتصادياً، فإن ارتفاعاً طفيفاً في سعر السوق على سعر الإنتاج يكفي لجرّ الأراضي الجديدة ذات النوعية الأسوأ، إلى السوق.

وهنا يبرز السؤال التالي: هل ينتج عن الربح العقاري لأسوأ أرض، والذي لا يمكن استخلاصه من أي تباين في الخصوبة، أن سعر منتوج الأرض هو بالضرورة سعر احتكاري بالمعنى المألوف للكلمة أو أنه سعر يدخل فيه الربح في شكل ضريبة مع فارق واحد فقط هو أن المالك العقاري لا الدولة من يجبي هذه الضريبة؟ أما أن لهذه الضريبة حدوداً اقتصادية معينة، فذلك أمر مفهوم بذاته. فهي مُقيّدة بالنفقات الإضافية لرأس المال في قطع الأراضي المستأجرة السابقة، ومنافسة منتوجات الأرض الأجنبية - مفترضين أن استيرادها حر - والتنافس بين الملاك العقاريين أنفسهم، وأخيراً حاجات المستهلكين وقدرتهم على الدفع. ولكن ليست هذه هي المسألة المطروحة هنا. فالمسألة هي إن كان الربح الذي يُدفع من الأرض الأسوأ، يدخل في سعر منتوجات هذه الأرض، هذا السعر الذي ينظم سعر السوق العام حسب فرضيتنا، بنفس الأسلوب الذي تدخل به الضريبة في سعر السلعة التي فرضت عليها، أي كعنصر مستقل عن قيمة هذه السلعة.

ليس هذا باستنتاج محتم، وقد جرى استخلاصه لسبب واحد هو غياب أي فهم حتى الآن يستوعب الفرق بين قيمة السلع وسعر إنتاجها. لقد رأينا أن سعر إنتاج سلعة ما لا يتطابق بأي حال من الأحوال مع قيمتها، رغم أن أسعار إنتاج السلع، منظوراً إليها في كليتها، لا تنتظم إلا بفعل القيمة الإجمالية للسلع، ورغم أن حركة أسعار إنتاج مختلف أصناف السلع تتحدد حصراً بحركة قيم هذه السلع، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها. لقد سبق أن بينّا أن سعر إنتاج سلعة ما قد يكون أعلى أو أدنى من قيمتها، وأنه لا يتطابق مع قيمتها إلا بصورة استثنائية. وعليه، فإن واقع بيع منتوجات الأرض بما يفوق سعر إنتاجها لا يبرهن بأي حال على أنها تُباع بما يفوق قيمتها، تماماً مثلما أن

واقع بيع منتجات الصناعة، في المتوسط، حسب سعر إنتاجها، لا يثبت بأي حال أنها [767] تُباع حسب قيمتها. ومن الممكن أن تُباع المنتجات الزراعية بأعلى من سعر إنتاجها وأدنى من قيمتها، مثلما أن الكثير من المنتجات الصناعية، من جهة أخرى، لا يدرّ سعر الإنتاج إلّا لأنه يُباع بما يفوق قيمته.

إن نسبة سعر إنتاج سلعة ما إلى قيمتها تتحدد حصراً بنسبة الجزء المتغير من رأس المال الذي أنتج السلعة إلى الجزء الثابت منه، أو تتحدد بالتركيب العضوي لرأس المال الذي أنتج هذه السلعة. فإن كان تركيب رأس المال في ميدان إنتاج معين أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، أي إذا كانت نسبة مكونه المتغير، المُنفق على الأجور إلى جزئه المكوّن الثابت، المُنفق على شروط العمل الشيثية، أعلى مما في متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن قيمة منتج رأس المال هذا لا بد أن تكون أعلى من سعر الإنتاج. بتعبير آخر، نظراً لأن رأسمالاً كهذا يستخدم عملاً حياً أكثر نسبياً، فإنه يُنتج فائض قيمة أكبر، وبالتالي ربحاً أكبر مما ينتجه جزء مماثل له من متوسط رأس المال الاجتماعي عند درجة متساوية من استغلال العمل. وعليه، فإن قيمة منتوجه أعلى من سعر إنتاجه، نظراً لأن سعر الإنتاج هذا يساوي تكاليف رأس المال زائداً الربح الوسيط، وإن الربح الوسيط أدنى من الربح الذي تم إنتاجه في هذه السلعة. إن فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال الاجتماعي الوسيط هو أقل من فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال بمثل هذا التركيب المنخفض. ويحصل العكس حين يكون رأس المال الموظف في فرع إنتاج معين ذا تركيب عضوي أعلى من تركيب رأس المال الاجتماعي الوسيط. وتقف قيمة السلع التي ينتجها رأس المال هذا دون سعر إنتاجها، وهذا هو الحال عادة بالنسبة إلى منتجات أكثر فروع الصناعة تطوراً.

وإذا كان رأس المال في ميدان إنتاج معين يتسم بتركيب أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، فما هذا، بادئ ذي بدء، سوى تعبير آخر عن واقع أن قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي في هذا الميدان الخاص من الإنتاج تقف دون المستوى الوسيط، ذلك لأن الدرجة التي بلغتها القوة المنتجة تتمثل في الرجحان النسبي للجزء الثابت من رأس المال على جزئه المتغير، أو تتمثل في الانخفاض المستمر للجزء المكوّن من رأسمال معين يُنفق على الأجور. وعلى العكس، إذا كان رأس المال في ميدان إنتاج معين ذا تركيب أعلى، فإن ذلك يعني أن تطور القوة المنتجة يفوق المستوى الوسيط.

[768] ولو تركنا جانباً الحديث عن الأعمال الفنية الخالصة التي يقع بحثها من حيث طبيعة الأشياء خارج نطاق موضوعنا، فمن الجليّ بحد ذاته أن ميادين الإنتاج المختلفة تتطلب

نسباً مختلفة بين رأس المال الثابت والمتغير تبعاً لخصائصها التكنيكية، وأن العمل الحي ينبغي أن يحتل حيزاً أكبر في بعضها وحيزاً أصغر في بعضها الآخر. ففي الصناعة الاستخراجية، التي ينبغي تمييزها بدقة عن الزراعة، هناك غياب تام للمواد الأولية كعنصر من عناصر رأس المال الثابت، بل أن المواد المساعدة لا تلعب دوراً هاماً إلا بصورة نادرة. غير أن الجزء الآخر من رأس المال الثابت، أي رأس المال الأساسي، يلعب دوراً هاماً في الصناعة المنجمية. ومع ذلك فإن تقدم الإنتاج يُقاس هنا أيضاً بالنمو النسبي لرأس المال الثابت، بالمقارنة مع رأس المال المتغير.

وإذا كان تركيب رأس المال في الزراعة الحقيقية أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن ذلك يعبر، كما هو واضح من النظرة الأولى (prima facie)، عن واقع أن الزراعة في بلدان الإنتاج المتطور لم تتقدم بالدرجة نفسها التي تقدمت بها الصناعة التحويلية. ويجد مثل هذا الواقع تفسيره، إذا تركنا جانباً الظروف الأخرى بما في ذلك الظروف الاقتصادية الحاسمة، في التطور الأقدم والأسرع للعلوم الميكانيكية، وبخاصة من ناحية تطبيقها، بالقياس إلى التطور اللاحق والأحدث عهداً للكيمياء والجيولوجيا والفلسفة، ولا سيما بالمقارنة مع تطبيقها في الزراعة. وبالمناسبة، فإنها حقيقة لا يرقى إليها الشك، وهي حقيقة معروفة منذ أمد بعيد⁽³⁶⁾، أن التقدم المحرز في الزراعة يجد التعبير عنه باستمرار في النمو النسبي للجزء الثابت من رأس المال بالقياس إلى الجزء المتغير. أما معرفة ما إذا كان تركيب رأس المال الزراعي في بلد معين يسوده الإنتاج الرأسمالي، كإنكلترا مثلاً، أدنى بالقياس إلى تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي فذلك مسألة لا يمكن حسمها إلا بالوسائل الإحصائية، وإن التوغل في تشعبات هذه القضية أمر لا لزوم له بالنسبة لغرضنا. وعلى أية حال، فمن الثابت نظرياً أن قيمة المنتوجات

(36) أنظر دومبال و. ر. جونز^(*) (*) يشير ماركس هنا إلى أحد مجلدات مؤلف دومبال:

[دومبال، حولية روفيل الزراعية أو مواد مختلفة عن الزراعة، والاقتصاد الريفي، والتشريعات الزراعية، باريس، 1824 - 1837.

(Dombasle, *Annales agricoles de Roville, ou mélanges d'agriculture, d'économie rurale, et de législation agricole*, 1824-1837, Paris).

ر. جونز، بحث في توزيع الثروة ومصادر الضريبة، لندن، 1831، ص 227.

(R. Jones, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation*, London,

[ن. برلين]. [1831, S. 227].

الزراعية لا يمكن أن تكون أعلى من سعر إنتاجها إلا على أساس هذه الفرضية، أي بتعبير آخر أن فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال ذو حجم معين ينشط في الزراعة، أو، وهو ما يضارع الشيء نفسه، أن العمل الفائض (وبالتالي العمل الحي المبذول عموماً) الذي يحركه رأس المال هذا ويتحكم به، هو أكبر مما في حال رأسمال ذي حجم مماثل بتركيب اجتماعي وسطي.

إن هذا الافتراض كافٍ بالنسبة لشكل الربح الذي نبحثه هنا، والذي لا يمكن أن ينشأ [769] إلا في ظل هذا الافتراض. فإن تهاوت الفرضية، تهاوى شكل الربح المطابق لها.

غير أن الواقع المحض المتمثل في أن قيمة المنتوجات الزراعية أعلى من سعر إنتاجها، لا يكفي، لذاته، بأي حال، في تفسير وجود الربح العقاري المستقل عن تباين خصوبة مختلف أصناف الأرض، أو تباين النفقات المتعاقبة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها، وباختصار ربح مختلف مفهوماً عن الربح التفاضلي، ويمكن لنا، بالتالي، أن نسميه الربح المطلق. إن جملة من المنتوجات الصناعية تنسم بخاصية أن قيمتها أعلى من سعر إنتاجها، ورغم ذلك فإنها لا تدرّ فائضاً يفوق الربح الوسطي، أو ربحاً فائضاً يمكن تحويله إلى ربح. على العكس، فوجود ومفهوم سعر الإنتاج، ووجود ومفهوم معدل الربح العام الذي يفترضه سعر الإنتاج هذا، يرتكزان على أن السلع المفردة لا تُباع بموجب قيمها. وتنبع أسعار الإنتاج من مساواة قيم السلع؛ فبعد أن يجري التعويض عن قيم رأس المال المستهلكة في مختلف ميادين الإنتاج، توزع هذه المساواة فائض القيمة الكلي لا بنسبة ما أُنتج منه في ميادين الإنتاج المفردة وبالتالي ما تتضمنه منتوجاتها، بل بنسبة حجم رؤوس الأموال المسلفة. بهذه الصورة وحسب ينشأ الربح الوسطي وسعر إنتاج السلع الذي يؤلف الربح الوسطي العنصر المميز له. وإن الميل الدائم لرؤوس الأموال هو بلوغ هذه المساواة، عبر المنافسة، في توزيع فائض القيمة الذي خلقه رأس المال الكلي، والتغلب على سائر العقبات التي تعترض هذه المساواة. من هنا ميل هذه الرساميل المتمثل في عدم السماح إلا بتلك الأرباح الفائضة التي تنشأ، في ظل سائر الظروف، لا من الاختلاف بين قيم السلع وأسعار إنتاجها، بل بالعكس من الاختلاف بين سعر الإنتاج العام الذي يُنظم السوق، وأسعار الإنتاج الفردية المختلفة عنه؛ أي تلك الأرباح الفائضة التي تنشأ لذلك لا من الاختلاف بين ميدانين مختلفين من ميادين الإنتاج، بل في نطاق كل ميدان من ميادينه؛ والتي لا تمسّ بالتالي أسعار الإنتاج العامة المتكوّنة في مختلف الميادين، أي معدل الربح العام، بل تفترض تحوّل القيم إلى أسعار إنتاج ووجود معدل ربح عام. ولكن هذه الفرضية تقوم، كما أوضحنا من قبل، على

[770] التغير المستمر في نسب توزيع إجمالي رأس المال الاجتماعي على مختلف ميادين الإنتاج، وعلى مجيء وهجرة رؤوس الأموال، واحتمال انتقالها من ميدان إلى آخر، وباختصار، على حرية حركتها بين مختلف ميادين الإنتاج هذه التي تمثل حقول توظيف متاحة للأجزاء المستقلة من إجمالي رأس المال الاجتماعي. ويُفترض هنا أن ليس هناك من عائق بتاتا، أو ليس هناك سوى عائق عرضي مؤقت يُعيق التنافس بين رؤوس الأموال - مثلاً في ميدان إنتاج تكون فيه قيمة السلع أعلى من سعر إنتاجها، أو يكون فيه فائض القيمة المتولد أكبر من الربح الوسطي - بغية إرجاع القيمة إلى سعر إنتاج، وبالتالي توزيع فائض القيمة الإضافي لميدان الإنتاج هذا بصورة متناسبة على سائر الميادين التي يستغلها رأس المال. أما إذا حصل العكس، واصطدم رأس المال بقوة غريبة لا يمكن له أن يتغلب عليها إلا جزئياً أو لا يتغلب عليها إطلاقاً، قوة تحدّ من توظيفه في ميادين إنتاج خاصة، ولا تتيح له ذلك إلا في ظل شروط تستبعد، كلياً أو جزئياً، التسوية العامة المذكورة لفائض القيمة إلى ربح وسطي، فعندئذ يغدو واضحاً أن الربح الفائض الذي يمكن أن يتحوّل إلى ربح وأن ينفصل بهذه الصفة عن الربح ينشأ في مثل ميادين الإنتاج هذه بفضل زيادة سعر السلع. وتبرز الملكية العقارية، أو المالك العقاري في مواجهة الرأسمالي، بوصفه هذه القوة الغريبة، هذا العائق لرأس المال لدى توظيفه في الأرض.

إن الملكية العقارية هي العائق الذي لا يسمح هنا بأي إنفاق جديد لرأس المال في الأرض التي لم تُزرع أو تُؤجر حتى الآن، من دون فرض ضريبة، أي من دون جباية الربح، رغم أن الأرض التي ستنتخرط في الزراعة مجدداً تنتمي إلى صنف من الأرض لا يدرّ أي ربح تفاضلي، وقد تُزرع حتى بزيادة طفيفة في سعر السوق، لولا وجود الملكية العقارية، بحيث أن سعر السوق الناظم يقدم لمن يفلح هذه الأرض الأسوأ سعر إنتاجه فقط. ولكن بسبب الحد الذي تضعه الملكية العقارية، ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى نقطة تستطيع معها الأرض أن تدرّ فائضاً يزيد على سعر الإنتاج، أي أن تدرّ ربحاً. ولكن بما أن قيمة السلع التي ينتجها رأس المال الزراعي أعلى من سعر إنتاجها، حسب فرضيتنا، فإن هذا الربح (باستثناء الحالة التي سنبحثها توالاً) يؤلف فائضاً في القيمة يزيد على سعر الإنتاج، أو يؤلف جزءاً من هذا الفائض. وإن كون الربح يساوي كامل الفرق بين القيمة وسعر الإنتاج، أم لا يساوي سوى جزء أكبر أو أصغر من هذا الفرق، فإن ذلك يتوقف كلياً على النسبة بين العرض والطلب، وعلى مساحة الأرض المنخرطة مجدداً في الزراعة. وحيثما لا يكون الربح مساوياً للفائض الذي تزيد به قيمة المنتجات الزراعية [771] على سعر إنتاجها، فإن جزءاً من هذا الفائض يدخل على كل حال في المساواة العامة

والتوزيع المتناسب لفائض القيمة كله على مختلف رؤوس الأموال المفردة. وحالما يكون الربح مساوياً للفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، فإن كامل هذا الجزء، كل هذه الفضلة من فائض القيمة، الفضلة التي تزيد على الربح الوسطي، لا تشترك في هذه المساواة. ولكن سواء كان هذا الربح المطلق يساوي مجمل الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، أم كان يساوي جزءاً من هذا الفائض، فإن المنتجات الزراعية ستباع في كلتا الحالتين بسعر احتكاري، لا لأن سعرها يفوق قيمتها، بل لأنه يساوي قيمتها، أو لأن سعرها أدنى من قيمتها ولكن أعلى من سعر إنتاجها. وإن وضعها الاحتكاري يكمن في أنها لا تُباع بموجب سعر الإنتاج، خلافاً لمنتجات الصناعة التي تقف قيمتها فوق سعر الإنتاج العام. وبما أن جزءاً من القيمة، وجزءاً من سعر الإنتاج أيضاً، هو في الواقع مقدار ثابت معين، نعني به سعر الكلفة، أي رأس المال المستهلك في الإنتاج = ك، فإن الفرق بينهما يكمن في الجزء الآخر، المتغير، في فائض القيمة التي تساوي ح، الربح، في سعر الإنتاج، أي الجزء الذي يساوي فائض القيمة الكلي محسوباً في هذه الحالة على أساس رأس المال الاجتماعي وعلى أساس كل رأسمال مفرد باعتباره جزءاً معيناً من ذلك، ولكن هذا الجزء يساوي في قيمة السلعة فائض القيمة الفعلي المتولد عن رأس المال المفرد هذا، ويؤلف جزءاً مكوناً من القيم السلعية التي أنتجها رأس المال هذا. وإذا كانت قيمة السلعة أعلى من سعر إنتاجها، فإن سعر الإنتاج = ك + ح، والقيمة = ك + ح + د حيث أن ح + د = فائض القيمة الذي تحتويه السلعة. وعليه، فإن الفارق بين القيمة وسعر الإنتاج = د، أي الفضلة التي يزيد بها فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال هذا على فائض القيمة المتناسب مع معدل الربح العام لرأس المال هذا. يترتب على ذلك أن سعر المنتجات الزراعية يمكن أن يكون أعلى من سعر إنتاجها، دون أن يبلغ قيمتها. ويترتب على ذلك أيضاً أن زيادة سعر المنتجات الزراعية يمكن أن تصل خلال مدة طويلة إلى نقطة معينة، قبل أن يصل سعرها إلى مستوى قيمتها، ويترتب على ذلك بالمثل أن الفائض الذي تزيد به قيمة المنتجات الزراعية على سعر إنتاجها لا يمكن أن يصبح عنصراً محدداً لسعر سوقها العام إلا نتيجة لاحتكار الملكية العقارية. وأخيراً، يترتب على ذلك أن غلاء المنتج ليس في مثل هذه الحالة سبب الربح، بل أن الربح هو سبب غلاء المنتج. وإذا كان سعر منتج وحدة مساحة الأرض الأسوأ = س + ر، فإن جميع الربوع التفاضلية سترتفع بمضاعفات من ر، نظراً لأن س + ر هي الناظم لسعر السوق، حسب فرضيتنا.

لو كان التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي غير الزراعي = 85 ث + 15 م، وكان

[772] معدل فائض القيمة = 100%، لكان سعر الإنتاج = 115 وحدة. أما إذا كان تركيب رأس المال الزراعي = 75 ث + 25 م وكان معدل فائض القيمة نفسه، فإن قيمة المنتج وقيمة السوق النازمة = 125 وحدة. ولو جرت مساواة المنتج الزراعي والمنتج غير الزراعي بموجب السعر الوسطي (نفترض توخياً للإيجاز أن رأس المال الإجمالي متساوٍ في فرعي الإنتاج كليهما) فإن فائض القيمة الكلي = 40، أي 20% لرأس المال قدره 200 وحدة. وسيُباع منتج رأس المال الأول، شأن منتج رأس المال الثاني بـ 120 وحدة. وعليه، فعند مساواة أسعار الإنتاج، يكون متوسط أسعار السوق للمنتج غير الزراعي أعلى من قيمته، ويكون متوسط أسعار السوق للمنتج الزراعي أدنى من قيمته. وإذا ما بيعت المنتجات الزراعية بقيمتها، لغدت أعلى بـ 5 وحدات مما بعد المساواة، ولغدت المنتجات الصناعية أرخص بـ 5 وحدات مما بعد المساواة. وإن لم تسمح ظروف السوق ببيع المنتجات الزراعية بقيمتها، والحصول على مجمل الفائض الذي تزيد به على سعر الإنتاج، فإن النتيجة ستحتل مكاناً وسطياً بين القطبين؛ فالمنتجات الصناعية ستُباع بما يفوق قيمتها بعض الشيء، والمنتجات الزراعية ستُباع بما يفوق سعر إنتاجها بعض الشيء.

ورغم أن بوسع الملكية العقارية أن تسوّق سعر المنتجات الزراعية ليعلو على سعر الإنتاج، فإن الأمر لا يتوقف على ذلك بل يتوقف على الوضع العام للسوق في مدى اقتراب سعر السوق الذي يتجاوز سعر الإنتاج من القيمة، وبأي قدر يمكن لفائض القيمة المتولّد في الزراعة بما يزيد على متوسط الربح المعين بأن يتحول إما إلى ربح، أو يشارك في المساواة العامة لفائض القيمة إلى ربح وسطي. على أية حال فإن هذا الربح المطلق، الناشئ عن الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، ليس سوى جزء من فائض القيمة الزراعي، وتحويل لفائض القيمة هذا إلى ربح، أي اقتناص المالك العقاري له؛ تماماً مثلما أن الربح التفاضلي ينشأ من تحويل الربح الفائض إلى ربح، من اقتناص الملكية العقارية للربح الفائض في ظل سعر إنتاج ناظم عام. إن كلا هذين الشكلين من الربح هما الشكلان الاعتياديان الوحيدان. وما عدا هذين الشكلين، لا يمكن للربح أن يتركز إلّا على سعر احتكاري فعلاً، وهو سعر احتكاري لا يتحدد بسعر الإنتاج ولا بقيمة السلع، بل يتحدد بطلب الشارين وقدرتهم على الدفع، وأن معاينة ذلك تنتمي إلى نظرية المنافسة، حيث يتم بحث الحركة الفعلية لأسعار السوق.

وإذا ما تم تأجير كلّ الأراضي الصالحة للزراعة في بلدٍ معين - مفترضين أن نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الاعتيادية هي ظاهرة عامة - فلن تكون هناك قطعة أرض لا [773] تدرّ ربحاً، ولكن قد تكون هناك رساميل، أجزاء منفردة من رأس المال الموظف في

الأرض، لا تدرّ أي ربيع، إذ ما إن تُؤجّر الأرض حتى تكفّ الملكية العقارية عن الفعل كحدّ مطلق يقيد التوظيف الضروري لرأس المال. ولكنها تواصل الفعل كحدّ نسبي حتى بعد ذلك، بمقدار ما إن انتقال رأس المال المندمج في الأرض إلى المالك العقاري يضع هنا أمام المستأجر حدوداً معينة. وفي هذه الحالة وحدها يتحوّل كل الربيع إلى ربيع تفاضلي، وهو ربيع تفاضلي لا يتحدد بفعل اختلافات في نوعية الأرض، بل بفعل الاختلافات بين الأرباح الفائضة الناشئة عن آخر نفقات رأس المال في صنف معين من الأرض، والربيع المدفوع لقاء استئجار أسوأ أصناف الأرض. ولا تفعل الملكية العقارية فعلها كحدّ مطلق إلّا بمقدار ما تشترط الجزية المدفوعة للمالك العقاري السماح بجعل الأرض على العموم مجالاً لتوظيف رأس المال. وحين يتم هذا السماح لا يعود بوسع المالك العقاري أن يفرض أي حدّ مطلق على أبعاد إنفاق رأس المال في قطعة أرض معينة. وعلى العموم، يواجه تشييد المنازل حداً مقيداً في ملكية طرف ثالث للأرض التي يزمع بناء البيت عليها. ولكن ما إن تُؤجر هذه الأرض لأغراض بناء المنازل، حتى يتوقف الأمر على المستأجر، إن كان ينبغي بناء بيت عالٍ أم واطيء.

وإذا كان التركيب الوسطي لرأس المال الزراعي مساوياً لتركيب متوسط رأس المال الاجتماعي أو أعلى منه، فإن الربيع المطلق، بالمعنى الذي صغناه توطاً، يتلاشى، أي يتلاشى الربيع الذي يختلف عن الربيع التفاضلي وعن الربيع القائم على السعر الاحتكاري الحق. عندئذ لن تقف قيمة المنتج الزراعي فوق سعر إنتاجه، ولن يحرك رأس المال الزراعي المزيد من العمل، ولن يحقق بالتالي من العمل الفائض أكثر مما يحققه رأس المال غير الزراعي. ويحصل الشيء نفسه إذا أصبح تركيب رأس المال الزراعي مساوياً لتركيب متوسط رأس المال الاجتماعي نتيجة لتقدم الزراعة.

للهولة الأولى، يبدو أن من التناقض الافتراض، من جهة أولى، أن تركيب رأس المال الزراعي يرتفع، ويرتفع بالتالي جزؤه الثابت بالقياس إلى جزئه المتغير، وأن سعر منتج الأرض، من جهة ثانية، ينبغي أن يرتفع لدرجة تستطيع معها الأرض الجديدة الأسوأ من تلك المزروعة حتى الآن، أن تدرّ ربيعاً، وهو ربيع لا ينبع في مثل هذه الحالة إلّا من الفائض الذي يزيد به سعر السوق على القيمة وعلى سعر الإنتاج، وباختصار ربيع ينبثق من سعر احتكاري للمنتج لا غير.

وينبغي هنا أن نقوم بالتمييز التالي.

[774] ابتداءً، سبق أن رأينا عند معاينة تكوين معدل الربح، أن رؤوس الأموال التي تتمتع بتركيب تكنولوجي متماثل، أي أن مقادير متماثلة من العمل تحرك مقادير متماثلة من الآلات

والمواد الأولية، قد تتخذ مع ذلك تراكيب متباينة من جراء تباين قيم الأجزاء الثابتة من رؤوس الأموال هذه. فالمواد الأولية أو الآلات، يمكن أن تكون في الحالة الأولى أعلى مما في الحالة الأخرى. وابتغاء وضع كتلة واحدة من العمل قيد الحركة (وهذه الكتلة ضرورية، حسب افتراضنا، لمعالجة الكتلة الواحدة نفسها من المواد الأولية) ينبغي في الحالة الأولى تسليف رأسمال أكبر مما في الحالة الثانية، نظراً لأنني، على سبيل المثال، لا أستطيع برأسمال قدره 100 وحدة أن أحرك مقداراً مماثلاً من العمل، إذا كانت كلفة المواد الأولية، التي ينبغي الدفع لقاءها من هذه الـ 100، تبلغ 40 وحدة في الحالة الأولى و20 وحدة في الحالة الثانية. ولكن يتضح على الفور أن لهذين الرأسمالين تركيباً تكتيكياً واحداً بالذات، ما إن يهبط سعر المواد الأولية الأعلى إلى مستوى سعر المواد الأولية الأرخص. فالتناسب بين قيمة رأس المال المتغير ورأس المال الثابت سيصبح متماثلاً في الحالتين، رغم أنه لم يحصل أي تغير في التناسب التكتيكي بين العمل الحي المستخدم وكتلة وطابع شروط العمل المستخدمة. من جهة أخرى يمكن لرأسمال ذي تركيب عضوي أوطاً أن ينتحل مظهراً يضعه على صعيد واحد مع رأسمال ذي تركيب عضوي أعلى، لمجرد ارتفاع قيم أجزائه الثابتة، منظوراً إلى الأمر من وجهة التركيب القيمي المحض. لنفرض أن هناك رأسمالاً = 60 ث + 40 م، لأنه يستخدم الكثير من الآلات والمواد الأولية قياساً إلى العمل الحي، وأن هناك رأسمالاً آخر = 40 ث + 60 م، لأنه يستخدم الكثير من العمل الحي (60%) والقليل من الآلات (10% مثلاً) ومواد أولية قليلة ورخيصة بالمقارنة مع قوة العمل (30% مثلاً)؛ عندئذ فإن مجرد ارتفاع قيمة المواد الأولية والمساعدة من 30 إلى 80 وحدة يمكن أن يجعل التركيب متساوياً، بحيث يصبح رأس المال الثاني مؤلفاً الآن من 10 وحدات للآلات و80 وحدة للمواد الأولية و60 وحدة لقوة العمل، أي 90 ث + 60 م، وهذا بالنسب المئوية = 60 ث + 40 م، أي من دون أن يحصل أي تغير في التركيب التكتيكي. وعليه، فإن رؤوس الأموال ذات التركيب العضوي المتماثل يمكن أن تمتلك تركيباً قيمياً مختلفاً، ويمكن لرؤوس أموال ذات تركيب قيمي متماثل بالنسب المئوية أن تقف في درجات متباينة من التركيب العضوي، وأن تعبر بالتالي عن درجات متباينة من تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. إن الظرف التالي وحده، وهو أن رأس المال الزراعي قد يقف من حيث تركيبه القيمي عند المستوى العام، لا يبرهن على أن القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل قد بلغت فيه نفس هذا المستوى العام. بل أن كل ما يبينه ذلك هو أن المنتج [775] الخاص برأس المال هذا، والذي يؤلف، من جديد، جزءاً من شروط إنتاجه، غدا

أعلى، أو أن المواد المساعدة، مثل الأسمدة التي كانت في السابق في متناول اليد، ينبغي أن تُجلب من أماكن قريبة إلخ.

ولكن ينبغي أن نأخذ الطابع المميز للزراعة في الاعتبار.

لنفترض أن الآلات التي تُتيح توفير في العمل، والمواد الكيماوية المساعدة، إلخ، تستخدم في الزراعة بصورة أوسع، وأن رأس المال الثابت يزداد تكتيكياً، أي يزداد ليس فقط من ناحية القيمة بل من ناحية الكتلة أيضاً، بالمقارنة مع كتلة قوة العمل المستخدمة؛ عندئذٍ، فإن المسألة في الزراعة (كما في الصناعة المنجمية) لا تقتصر على الإنتاجية الاجتماعية للعمل، بل على إنتاجيته الطبيعية أيضاً التي تتوقف على الشروط الطبيعية للعمل. فمن الممكن لازدياد القدرة الإنتاجية الاجتماعية في الزراعة أن يعوّض فقط، أو لا يعوّض بالكامل، عن تناقص القوة الطبيعية - لن يكون هذا التعويض فاعلاً على أي حال إلا لفترة قصيرة من الزمن - بحيث لا يصبح المنتج أرخص رغم التقدم التكتيكي، بل يتم تجنب حصول غلاء أكبر فيه. ومن الممكن أيضاً أن تتناقص الكتلة المطلقة للمنتج عند ارتفاع سعر الحبوب، في حين يتزايد المنتج الفائض النسبي؛ ويمكن حصول ذلك بالتحديد في حالة حصول زيادة نسبية في رأس المال الثابت الذي يتألف أساساً من الآلات أو الدواب التي لا تتطلب سوى التعويض عن اهتلاكها، وفي حالة حصول تناقص مقابل في الجزء المتغير من رأس المال، الذي يُنفق على الأجور والذي يتعين التعويض عنه على الدوام من المنتج.

ولكن من الممكن أيضاً، مع تقدم الزراعة، ألا تستدعي الضرورة سوى ارتفاع معتدل في سعر السوق فوق السعر الوسطي، بغية أن تتم زراعة ويتم الحصول على ريع من أسوأ أصناف الأرض، التي كانت ستطلب ارتفاعاً أعظم في سعر السوق لو أن المواد المساعدة التكتيكية كانت في مستوى أوطأ.

إن الواقع المتمثل في أن كتلة قوة العمل المستخدمة في تربية المواشي على نطاق واسع مثلاً، هي بالغة الصغر بالمقارنة مع رأس المال الثابت المائل في المواشي نفسها، يمكن أن يُعتبر دحضاً حاسماً للتأكيد القائل بأن رأس المال الزراعي، محسوباً بالنسب المئوية، يحرك قوة عمل أكثر مما يحركه متوسط رأس المال الاجتماعي غير الزراعي. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أننا، إذ درسنا نشوء الربيع، فقد اعتبرنا أن محدّده هو ذلك الشطر من رأس المال الزراعي الذي يُنتج المادة الغذائية النباتية الأساسية أي وسيلة العيش الأساسية بالنسبة للشعوب المتمدنة على العموم. وقد برهن آدم سميث - وهذه واحدة من مآثره - أن هناك تحديداً مختلفاً تماماً للأسعار يُلاحظ في مجال تربية

[776] المواشي، وكذلك في المتوسط عموماً، بالنسبة لكل الرساميل الموقوفة في الأرض والتي لا تُنتج وسائل العيش الأساسية مثل الحبوب. فهذه الأسعار تتحدد هنا بطريقة يتعين معها على سعر منتج الأرض، التي تُستخدم كمرعى اصطناعي لتربية المواشي مثلاً، والتي يمكن تحويلها بنفس هذا النجاح إلى أرض مزروعة ذات جودة معينة، أن يرتفع ارتفاعاً كافياً بحيث يولد الربح نفسه الذي يتولد عن أرض مزروعة ذات جودة مماثلة؛ أي أن ربح الأرض التي تُزرع فيها الحبوب يشترك هنا في تحديد سعر المواشي، ولهذا السبب يلاحظ رامزي بصواب أن سعر المواشي يرتفع، عن هذا الطريق، ارتفاعاً اصطناعياً بفعل الربح، بفعل هذا التعبير الاقتصادي عن الملكية العقارية، أي بفعل الملكية العقارية^(*)

«مع تطور المزروعات، لا تعود مساحة المراعي الطبيعية تكفي لتربية المواشي بغية سدّ الطلب على اللحم. إن جزءاً كبيراً من الأراضي المزروعة ينبغي أن تُستخدم لتربية وتسمين المواشي التي ينبغي أن يكون سعرها كافياً لا للدفع للعمل المستخدم في تربية المواشي فحسب، بل أيضاً لكي يُدفع إلى المالك العقاري الربح والربح اللذين يمكن للمستأجر أن يحصل عليهما من هذه الأرض فيما لو استخدمها كأرض مزروعة. إن المواشي المرتبة في المستنقعات غير المزروعة على الإطلاق تُباع في هذه السوق، تبعاً لوزنها ونوعيتها، بسعرٍ مماثل لسعر المواشي المرتبة في أحسن الأراضي الزراعية. إن مالكي هذه المستنقعات يستفيدون من ذلك، ويرفعون ربح أراضيهم بما يتناسب وسعر المواشي». (آ. سميث، [ثروة الأمم]، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الحادي عشر، [ص 185]).

(A. Smith, [Wealth of Nations,] Vol. I, book I, ch. XI [p. 185]).

في هذه الحالة أيضاً يكون الربح التفاضلي، المتميز عن ربح الحبوب، في صالح أسوأ أرض نسبياً.

إن الربح المطلق يُفسّر بعض الظواهر، التي توحى، للوهلة الأولى، وكأن الربح مدين بنشوءه للسعر الاحتكاري. ولكي نكون أقرب من المثال الذي يورده آدم سميث، نأخذ

(*) ج. رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبره، لندن، 1836، ص 278 - 279. [ن. برلين].

(G. Ramsay, An essay on the distribution of wealth, Edinburgh, London, 1836, S. 278-

279).

على سبيل المثال مالك غابة قائمة دونما فعل بشري، أي ليس نتيجة زراعة الغابات، في الترويج مثلاً. إذا تلقى مالك هذه الغابة ريعاً من رأسمالي يقطع الأشجار، في أعقاب نشوء طلب من إنكلترا، أو إذا قام مالك الغابة باقتطاع الأشجار بنفسه بصفته رأسمالياً، فإن مقداراً أكبر أو أصغر من الربيع يؤول إليه من الخشب، عدا عن الربح المتأتي من رأس المال المسلف. إن هذا يبدو بمثابة علاوة احتكارية صرفة مستمدة من منتج طبيعي صرف. ولكن رأس المال في الواقع يتألف هنا من رأسمال متغير فقط على وجه التقريب، يُنفق على العمل وبالتالي فإنه يحرك عملاً فائضاً أكبر مما يحركه رأسمال آخر مماثل الحجم. وتحتوي قيمة الخشب، عندئذٍ، على فائض من العمل غير مدفوع الأجر، أي من فائض القيمة، أكبر مما يحتويه منتج رأسمال ذي تركيب أعلى. لهذا السبب يمكن الحصول على الربح الوسطي من هذا الخشب، وأن يؤول إلى مالك الغابة فائض كبير في شكل ريع. وبالعكس، يمكن الافتراض أنه نتيجة لسهولة توسيع أعمال اقتطاع [777] الأشجار، أو بتعبير آخر سرعة زيادة هذا الإنتاج، فإن الطلب ينبغي أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً من أجل أن يتساوى سعر الخشب مع قيمته، وبالتالي من أجل أن يؤول مجمل فائض العمل غير مدفوع الأجر (الفائض الذي يزيد على الحصة التي تؤول إلى الرأسمالي كريع وسطي) إلى المالك في شكل ريع.

لقد افترضنا أن الأرض التي أدرجت مجدداً في الزراعة ذات نوعية أسوأ من الأرض التي كانت تُزرع في الوقت الأخير كأسوأ أرض. أما إذا كانت من صنف أجود، فإنها تحمل ريعاً تفاضلياً. ولكن ما نبحث فيه هنا هو، بالضبط، الحالة التي لا يتجلى فيها الربيع كريع تفاضلي. هناك حالتان ممكنتان فقط. إما أن تكون الأرض المزروعة مجدداً أسوأ، أو مساوية في الجودة، للأرض المزروعة سابقاً. فإذا كانت أسوأ، فإننا قد بحثنا هذه الحالة أصلاً والحالة التي يتوجب البحث فيها، هي الحالة التي تكون فيها هذه الأرض مساوية في الجودة.

وكما سبق أن بينا عند تحليل الربيع التفاضلي، فإن تقدّم الزراعة يمكن أن يؤدي مجدداً إلى زراعة الأرض المماثلة في الجودة، أو الأرض الأجود، مثلما يمكن أن يؤدي إلى زراعة الأرض الأسوأ.

أولاً - لأن هناك في حالة الربيع التفاضلي (وفي حالة الربيع عموماً، لأنه حتى في حالة الربيع غير التفاضلي تبرز على الدوام مسألة ما إذا كانت خصوبة الأرض عموماً، من جهة، وموقعها من جهة أخرى، يسمحان بزراعتها بحيث تدرّ ربحاً وريعاً في ظل سعر

السوق الناظم) شرطين يفعلان فعلهما في اتجاهين متعاكسين، فيشّان بعضهما بعضاً مرة، ويتفوّق فعل أحدهما على الآخر مرة أخرى. إن ارتفاع سعر السوق - شريطة ألا تكون تكاليف الزراعة قد هبطت، أو بتعبير آخر أن المكاسب ذات الطابع التكنيكي، لا تشكّل ظرفاً جديداً لتوسيع الزراعة - قد يجرّ إلى الزراعة أرضاً أخصب، كانت قد أفضيت في السابق من عداد الأراضي المتنافسة بفعل موقعها. أو قد يرفع هذا مزايا موقع أرض ذات خصوبة أقل إلى أن تعوّض هذه المزايا عن إنتاجية أصغر. أو يمكن للموقع، حتى من دون أن يرتفع سعر السوق، أن يفتح أمام أراضٍ أجود إمكانية الدخول إلى التنافس، عبر تحسين وسائل المواصلات، وهو ما نراه، على نطاق واسع، في ولايات المروج في أميركا الشمالية. ويحصل الشيء نفسه أيضاً في البلدان ذات الحضارات القديمة، باستمرار، وإن يكن ليس بنفس النطاق الذي تشهده المستعمرات، حيث يعود الدور الحاسم إلى الموقع، كما يشير واكفيلد(*) بصواب. وهكذا، فإن التأثيرات المتناقضة للموقع والخصوبة أولاً، وقدرة عنصر الموقع على التغير، الذي تجري موازنته باستمرار، ويتعرض لتغيرات تقدمية مطردة تنزع إلى التوازن باستمرار، ثانياً، أن هذه كلها تجرّ قطع أراضٍ من نوعية متساوية أو أجود أو أسوأ، بالتناوب، إلى منافسة جديدة مع الأرض المزروعة أصلاً.

[778] ثانياً - تتغير خصوبة الأرض بتطور العلوم الطبيعية والهندسة الزراعية، بفعل تغير الوسائل التي تتيح جعل عناصر التربة قابلة للاستثمار على الفور. وبهذه الطريقة، فإن أصناف التربة الرخوة في فرنسا والمقاطعات الشرقية من إنكلترا، التي كانت تعتبر سيئة سابقاً، قد ارتقت مؤخراً إلى مرتبة الأراضي من الدرجة الأولى (أنظر باسي)(**) من جهة أخرى فإن التربة التي كانت تعتبر سيئة، لا بسبب تركيبها الكيميائي، بل بسبب

(*) واكفيلد، إنكلترا وأميركا - مقارنة بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الأمتين، المجلد الأول، لندن، 1833، ص 214 - 215. [ن. برلين].

(Wakefield, *England and America - A comparison of the social and political state of both nations*, Bam I, London, 1833, S. 214-215).

(**) باسي، ربح الأرض، في معجم الاقتصاد السياسي، المجلد الثاني، باريس، 1854، ص 515. [ن. برلين].

(Passy, *De la rente du sol. in: Dictionnaire de l'économie politique*, 2^{ème}. Band, Paris, 1854, S. 515).

بعض العوائق الطبيعية - الميكانيكية التي تعرقل زراعتها، تتحول إلى تربة جيدة، ما إن يتم اكتشاف وسائل إزالة تلك العوائق.

ثالثاً - نجد أن العلاقات التاريخية، والتقليدية القديمة، مثلاً، في شكل أراضي أميرية، أو أراضي مشاعة، إلخ، في سائر بلدان الحضارات القديمة، تعيق بصورة عرضية تماماً زراعة قطع كبيرة من الأرض، ومن جراء ذلك لا تتم زراعة هذه القطع إلا بالتدريج. وإن التتابع الذي يتم به جرّها إلى الزراعة لا يتوقف على نوعيتها ولا على موقعها، بل يتوقف كلياً على ظروف خارجية تماماً. إذا تتبعنا تاريخ الأراضي المشاعة الإنكليزية وكيف أن قوانين التسييج^(*) (Enclosure Bills) حولتها بالتدريج إلى ملكية خاصة لثُحرث فيما بعد، لاتضح أنه ليس هناك ما هو أبعد على الضحك من التصور الخيالي وكأن كيمائياً زراعياً معاصراً، مثل ليبش، قد حدّد هذا التتابع، وأنه خصص بعض الحقول للزراعة بسبب خصائصها الكيمائية، وأقصى حقولاً أخرى. أما في الواقع فما كان حاسماً هنا هو بالأحرى المصادفة الملائمة للذهب: أي الفرصة السانحة التي أتاحت لكبار سادة الأرض تسويق استيلائهم على هذه الأرض أو تلك بحجة قانونية مبررة أو واهية.

رابعاً - بغض النظر عن واقع أن مرحلة التطور التي يبلغها نمو عدد السكان ونمو رأس المال في أية لحظة معينة يضع حدوداً معينة، وإن تكن مرنة، تقيد توسيع زراعة الأرض، بمعزل عن فعل المصادفات التي تؤثر على سعر السوق بصورة مؤقتة، كحدوث مواسم حسنة أو رديئة متتالية، فإن توسيع رقعة زراعة الأرض يتوقف على الحالة الإجمالية لسوق رؤوس الأموال ووضع الأعمال في بلد من البلدان. ففي فترات نقص رأس المال، لن يكون كافياً بالنسبة للأرض غير المزروعة أن تكون قادرة على أن تدرّ للمستأجر ربحاً وسطياً - سواء كانت هذه الأرض تحمل ربحاً أم لا - لكي يتدفق رأسمال إضافي إلى الزراعة. وفي فترات وفرة رأس المال، فإنه يتدفق إلى الزراعة حتى من دون حصول ارتفاع في سعر السوق، بمجرد أن تكون الشروط الاعتيادية الأخرى قائمة. وإن الأراضي الأجود من تلك المزروعة حتى الآن سوف تُقصى من المنافسة بسبب عامل [779] الموقع، أو بسبب القيود التي لم تُدلل حتى الآن، والتي تفصيها عن تناول المستأجر، أو بسبب العوامل العرضية الصرف. لذلك ينبغي أن نُعنى حصراً بالأراضي التي تساوي جودتها جودة الأراضي المزروعة سابقاً. ولكن فارق التكاليف المطلوبة لجعل الأرض

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص752-756، [الطبعة العربية، الفصل 24، ص 892-898].

الجديدة صالحة للزراعة يظل قائماً بين الأرض الجديدة والأرض المزروعة سابقاً، وأن الإقدام على الأرض الجديدة أو الإحجام عنها إنما يتوقف على وضع أسعار السوق وعلاقات الائتمان. وما إن تنخرط هذه الأرض فعلياً في المنافسة، حتى يهبط سعر السوق ثانية إلى مستواه السابق، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها، عندئذٍ تحمل الأرض الجديدة، الربح نفسه شأن الأرض القديمة المماثلة. وإن الفرضية القائلة بأنها لا تحمل أي ربح، إنما يبرهن عليها دعائها بطريقة تبنيهم ما ينبغي لهم، ببساطة، أن يبرهنوا عليه، ونعني بذلك تحديداً: إن آخر أرض لم تكن تحمل أي ربح. ويمكن للمرء أن يبرهن بالطريقة نفسها على أن المنازل التي شيدت حديثاً لا تدرّ أي ربح ما عدا بدل الإيجار رغم أنها مؤجرة. ومع ذلك فالواقع هو أنها تدرّ ربحاً حتى قبل أن تعطي أي بدل لإيجار، حين تبقى في الغالب خالية لفترة طويلة. ومثلما أن نفقات لاحقة لرأس المال في قطعة أرض معينة يمكن أن تُعطي منتجاً فائضاً نسبياً وبالتالي الربح نفسه مثل النفقات الأولى، كذلك فإن حقولاً مساوية في جودتها لآخر الحقول المزروعة، يمكن أن تُعطي منتجاً مماثلاً بالتكاليف نفسها. وبخلافه يتعذر، عموماً، فهم الأمر التالي وهو كيف يمكن [للرأسمالي] زراعة حقول ذات نوعية واحدة بالتتابع، وليس دفعة واحدة، أو بالأحرى عدم زراعة أي واحد منها، من دون إثارة المنافسة العامة ضد نفسه. إن المالك العقاري متهيئ دوماً لأن يستلّ ربحاً، أي لأن يتلقى شيئاً بالمجان، ولكن رأس المال بحاجة إلى توافر ظروف معينة كيما يحقق له هذه الأمانة. وعليه، فإن المنافسة بين قطع الأرض لا تتوقف على رغبة المالك العقاري في أن يدفعها للتنافس بل تتوقف على إيجاد رأس المال الساعي للتنافس مع رؤوس أموال أخرى في الحقول الجديدة.

وبمقدار ما يكون الربح الزراعي الحق سعراً احتكاريّاً صرفاً، فإن هذا الأخير قد يكون ضئيلاً، مثلما أن الربح المطلق لا يمكن أن يكون إلا ضئيلاً في ظل الظروف الاعتيادية، أيّاً كان الفائض الذي تزيد به قيمة المنتج على سعر إنتاجه. وهكذا، فإن ماهية الربح المطلق تكمن فيما يلي: إذا كان معدل فائض القيمة متماثلاً، أي إذا كانت درجة استغلال العمل متماثلة، فإن رؤوس أموال متساوية المقدار تُنتج، في ميادين إنتاج مختلفة، كتلاً مختلفة من فائض القيمة، تبعاً لاختلاف تركيبها الواسطي. وفي الصناعة تتم [780] مساواة هذه الكتل المختلفة من فائض القيم في ربح وسطي، وتوزع هذه الكتل، بالتساوي، على رؤوس الأموال المفردة بوصفها أجزاء صحيحة من رأسمال المجتمع. إن الملكية العقارية تعرقل مثل هذه المساواة بين رؤوس الأموال الموظفة في الأرض، حيثما يكون الإنتاج بحاجة إلى الأرض سواء للزراعة أم لاستخراج المواد الأولية، وتقتنص

جزءاً معيناً من فائض القيمة، كان سيسهم، بخلاف ذلك، في عملية المساواة في معدل الربيع العام. وفي مثل هذه الحالات يؤلف الربيع جزءاً من قيمة السلع أو، بوجه أدق، من فائض قيمة السلع، وبدلاً من أن يؤول إلى طبقة الرأسماليين التي اعتصرته من العمال، يؤول إلى الملاك العقاريين الذين يعتصرونه من الرأسماليين. ونفترض هنا أن رأس المال الزراعي يحرك عملاً أكبر مما يحركه مقدار مماثل من رأس المال غير الزراعي. أما إلى أي مدى يصل هذا الانحراف، أو إن كان هذا الانحراف موجوداً أصلاً، فذلك يتوقف على التطور النسبي للزراعة بالقياس إلى الصناعة. ففي جوهر الأمر يجب أن يتقلص هذا الفارق بتقدم الزراعة، إذا كانت النسبة التي ينخفض بها الجزء المتغير من رأس المال قياساً إلى جزئه الثابت هي في رأس المال الصناعي أكبر مما في رأس المال الزراعي.

ويلعب هذا الربيع المطلق دوراً أهم بكثير في الصناعة الاستخراجية الحق، حيث لا وجود لأحد عناصر رأس المال الثابت، ونعني به المواد الأولية، وحيث يكون رأس المال في أدنى تركيب، باستثناء تلك الفروع التي يكون فيها الجزء المؤلف من الآلات وغير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي، كبيراً جداً. وهنا بالضبط، حيث يظهر الربيع وكأنه ينشأ كلياً بفضل سعر احتكاري، يقتضي الأمر توافر علاقات سوق مؤاتية بشكل استثنائي كيما تُباع السلع حسب قيمها، أو كيما يساوي الربيع مجمل الفائض الذي يزيد به فائض قيمة السلعة على سعر إنتاج هذه السلعة. وهذا هو الوضع مثلاً، في حال الربيع المستمد من مصائد الأسماك، ومقالع الحجارة، والغابات العذراء، إلخ⁽³⁷⁾

(37) يعالج ريكاردو ذلك معالجة سطحية جداً. أنظر المقطع الموجه ضد آ. سميث بشأن ريع الغابات في الترويج في بداية الفصل الثاني من كتابه مبادئ (Principles). [د. ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، والضرائب، لندن، 1821، ص 34 - 35].

[D. Ricardo, On the Principles of Political Economy, and Taxation, London, 1821, p. 34-

ن. برلين]. 35].

الفصل السادس والأربعون

ربيع مواقع البناء. ربيع المناجم. سعر الأرض

حيثما يوجد الربيع عموماً، يبرز الربيع التفاضلي ويخضع لنفس قوانين الربيع التفاضلي الزراعي. وحيثما تكون هناك قوى طبيعية قابلة للإحتكار وتضمن ربحاً فائضاً للصناعي الذي يستخدمها، سواء كانت مساقط مياه، أم مناجم غنية، أم مياهاً وفيرة الأسماك، أو موقع بناء مؤاتياً، فإن الشخص المُعترف به مالِكاً لأشياء الطبيعة هذه بفضل صك تملك جزء من الكرة الأرضية، يقتنص هذا الربح الفائض في شكل ربيع من رأس المال الناشط. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأرض المخصصة لأغراض البناء فإن آ. سميث قد أظهر كيف أن ربيعها، شأن قطع الأرض الأخرى غير الزراعية، ينتظم في أساسه بفعل الربيع الزراعي الحقيقي (آدم سميث، المجلد الأول، الفصل الحادي عشر، الفقرتان 2 و3، *A. Smith, book I, ch. XI, 2 and 3*). ويتميز هذا الربيع، أولاً، بالتأثير الطاعني الذي يمارسه الموقع هنا على الربيع التفاضلي (وهو تأثير بالغ، مثلاً، في زراعة الكروم وبالنسبة لمواقع البناء في المدن الكبرى)؛ كما يتميز، ثانياً، بالسلبية الواضحة والتامة للمالك الذي تقتصر فاعليته (وبخاصة فيما يتعلق بالمناجم) في استغلال التقدم الاجتماعي الذي لا يُسهم المالك فيه بشيء ولا يجازف فيه بشيء، بمقدار مساهمة ومجازفة الرأسمالي الصناعي؛ ويتميز أخيراً بغلبة السعر الاحتكاري في الكثير من الحالات، وبخاصة في حالات الاستغلال المشين للفقير (لأن الفقر منبع مثير لربيع المنازل أكثر مما

كانت عليه مناجم بوتوسي^(*) بالنسبة لاسبانيا⁽³⁸⁾، وذلك التسلط الهائل الذي تتيحه الملكية العقارية التي تعمل يداً بيد مع رأس المال الصناعي، فتتيح لهذا الأخير في [782] الواقع إزاحة العمال، المناضلين في سبيل الأجور، عن الأرض كمحل للسكن⁽³⁹⁾ إن جزءاً من المجتمع يطلب في هذه الحالة من الجزء الآخر جزية لقاء الحق في السماح بالسكن على الأرض، مثلما أن الملكية العقارية عموماً تتضمن حق المالكين في استغلال أديم الأرض، وباطنها، والهواء، وبالإضافة إلى ذلك استغلال كل ما هو ضروري لصيانة الحياة وتطورها. وإن تنامي ريع البناء لا يؤدي بالضرورة إلى تزايد عدد السكان واشتداد الحاجة مع ذلك إلى المساكن فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى نمو رأس المال الأساسي الذي يُضاف إلى الأرض أو يوضع عليها، أو يتركز عليها، مثل كل المباني الصناعية، وسكك الحديد، والمستودعات، ومباني المصانع، وأرصعة المواني، إلخ. إن الخلط بين إيجار المنزل، بمقدار ما يمثل فائدة عن تسديد استهلاك رأس المال الموظف في المنزل، والريع لقاء الأرض وحدها، ليس ممكناً في هذه الحالة، حتى مع كامل الإرادة الطبية للسيد كيري، وبخاصة حينما يكون المالك العقاري ومُضارب البناء، كما في إنكلترا، شخصين مختلفين تماماً. وفي هذه الحالة ينبغي أخذ طرفين في الاعتبار: من جهة أولى، استغلال الأرض لغرض الإنتاج أو لصناعة الاستخراج، ومن جهة ثانية، كون الأرض مكاناً ضرورياً كشرط لكل إنتاج وكل نشاط بشري. وإن الملكية العقارية تطالب بالجزية في كلتا الحالتين. إن الطلب على مواقع البناء يرفع قيمة الأرض من حيث هي مكان وأساس، وبذلك فإن الطلب ينمو أيضاً على عناصر أديم الأرض التي تخدم بمثابة مواد بناء⁽⁴⁰⁾

(*) مناجم بوتوسي، هي مناجم فضة غنية في جنوب بوليفيا، اكتشفت عام 1545، واستمرت لقرون منبع الفضة للعالم ومصدر ثراء الفاتحين الإسبان. [ن. برلين].

(38) لينج، نيومان: [ص. لينج، البؤس القومي، أسبابه وعلاجه، 1844].

[S. Laing, *National Distress; its causes and Remedies*, 1844].

[ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851].

[F. W. Newman, *Lectures on Political Economy*, London, 1851]. [ن. برلين].

(39) اضطراب كراولينغتون. أنظر: إنجلز، حالة الطبقة العاملة في إنكلترا، ص 307.

(40) «إن تعبيد شوارع لندن قد مكّن مالكي بعض الصخور الجرداء على ساحل اسكتلندا من انتزاع ريع

أما أن ريع الأرض لا المنزل هو ما يؤلف الموضوع الرئيسي للمضاربة في مجال البناء في المدن النامية سريعاً، وبخاصة حيثما يجري البناء بطريقة صناعية، كما هو الحال في لندن، فذلك ما سبق أن عرضناه في رأس المال، المجلد الثاني، الفصل الثاني عشر، ص 215-216^(*)، في شهادة واحد من كبار مضاربي البناء في لندن، وهو أدوارد كابس، أمام لجنة المصارف لعام 1857. وقد أفاد هناك [شهادات قانون المصارف B.A. 1857] رقم 5435:

«أظن أنه يصعب على الإنسان الذي يتبغي أن يفلح في الحياة، أن يتوقع التقدم بالسير في مشروع وطيد (fair trade). ومن الضروري بالنسبة له أن يشتغل علاوة على ذلك بالبناء من أجل المضاربة، وأن يقوم بذلك على نطاق واسع، لأن صاحب المشروع يحقق النزر اليسير من الربح من الأبنية نفسها، فربحه الأساسي يأتي من تزايد الربوع العقارية. فهو يستأجر مثلاً قطعة أرض، ويدفع لقاءها 300 جنيه سنوياً؛ وإذا شيد على هذه القطعة بموجب خطة موضوعة بدقة بيوتاً من صنف ملائم فقد يتسنى له أن يجني لقاء ذلك 400 أو 450 جنيه سنوياً، وسيأتي ربحه بدرجة أكبر بما لا يقاس من تزايد الربح العقاري بمقدار 100 جنيه أو 150 جنيه في السنة، مما يأتيه من الأبنية، فهو لا يلتفت إلى هذا الربح الأخير في أغلب الأحوال».

[783]

ينبغي ألا ننسى بهذا الخصوص، أنه بعد انتهاء عقد الإيجار، أي بعد 99 عاماً على الأكثر، فإن الأرض مع الأبنية الموجودة عليها والربح العقاري الذي يتنامى عادة في غضون ذلك إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف، تؤول من مضارب البناء أو ورثه الشرعي إلى الخلف الأخير للمالك العقاري الأصلي.

إن ريع المناجم الحق يتحدد تماماً بالطريقة نفسها التي يتحدد بها ريع الأرض. «هناك مناجم لا يكاد منتوجها يكفي لدفع العمل والتعويض عن رأس المال المُنفق على استثمارها سوية مع ربحه المعتاد. إنها تدرّ على صاحب المشروع بعض الربح، لكنها لا تدرّ ربحاً على المالك العقاري».

= من أرض صخرية لم تكن تدرّ قبلئذ شيئاً». (آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر، [لندن، 1776، ص 204 - 205].)

(A. Smith, *Wealth of Nations*, book I, ch. XI, [London 1776, p. 204-205]).

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 236-237، [الطبعة العربية، الفصل 12، ص 268-270. ن. ع.].

ولا يمكن لأحد أن يستثمرها ويجني نفعاً منها سوى المالك العقاري، الذي يحصل، بوصفه هو نفسه صاحب مشروع، على الربح المعتاد من رأسماله المُنفق. وهناك الكثير من مناجم الفحم في اسكتلندا مما يُستثمر بهذه الصورة بالذات ولا يمكن أن يُستثمر بأي أسلوب آخر. فالمالك العقاري لا يسمح لأحد غيره باستثمارها من دون دفع ربيع، وما من أحد بوسعه دفع أي ربيع». (آدم سميث، [ثروة الأمم]، الكتاب الثالث، الفصل 11، [ص 207]).

(A. Smith, [Wealth of Nations,] Book III; ch. XI [p. 207]).

وينبغي للمرء التمييز بين ما إذا كان الربح ينبع من سعر احتكاري لأنه يوجد سعر احتكاري للمنتوجات أو للأرض نفسها بصورة مستقلة عن الربح، أو ما إذا كانت المنتوجات تُباع بسعر احتكاري، لأنه يوجد ربيع. وحين نتحدث عن السعر الاحتكاري، فإننا نقصد بذلك، عموماً، سعراً لا تحدده سوى رغبة الشارين في الاقتناء وقدرتهم على الدفع، بمعزل عن السعر الذي يحدده سعر الإنتاج العام وقيمة المنتوجات على السواء. إن مزرعة كروم، يُنتج من عنبها نبيذ من صنفٍ راقٍ تماماً، لا يمكن إنتاجه إلا بكمية ضئيلة نسبياً، تحمل سعراً احتكاريّاً. وإن زارع الكروم سوف يحقق ربحاً فائضاً كبيراً من هذا السعر الاحتكاري الذي لا يتحدد فائضه على قيمة المنتج إلا بثروة وأذواق شاربي الخمر الموسرين. إن هذا الربح الفائض الذي ينبثق هنا من السعر الاحتكاري، يتحول إلى ربيع، ويؤول في هذا الشكل إلى المالك العقاري بفضل لقب الملكية الذي يتمتع به في هذه القطعة من قيعان الأرض التي حُببت بهذه الخصائص المتفردة. هنا نجد أن [784] السعر الاحتكاري يخلق الربح. وبالعكس، يمكن للربح أن يخلق سعراً احتكاريّاً حين تُباع الحبوب ليس فقط بما يزيد على سعر إنتاجها، بل بما يزيد على قيمتها من جراء الحدود المقيّدة التي تضعها الملكية العقارية على إنفاق رأس المال من دون ربيع في الأراضي غير المزروعة. إن كون مجرد لقب ملكية الأرض الذي يحمله عدد معين من الأشخاص هو الذي يتيح لهم الاستيلاء على جزء من العمل الفائض للمجتمع بمثابة جزية، وعلى نطاق متزايد أبداً كلما تطور الإنتاج قُدماً، إنما هو واقع تخفيه حقيقة أن الربح المرسل، أي بالتحديد هذه الجزية المرسلة، يتجلى في مظهر سعر الأرض، وإن هذه الأرض يمكن بالتالي أن تُباع مثل أي صنف تجاري آخر. لذا لا يظهر للشاري أن هذا الحق في الربح يتم الحصول عليه مجاناً، بدون العمل والمجازفة والروح العملية لرأس المال، بل يظهر له بالأحرى أنه دفع لقاءها مُعادلاً معيناً. إذن يظهر الربح للشاري، كما أشرنا من قبل،

بمثابة مجرد فائدة عن رأس المال الذي اشترى به الأرض واشترى معها الحق في الربح. تماماً مثلما يظهر لمالك العبيد الذي اشترى زنجياً أن ملكيته للزنجي لا تأتي من مؤسسة العبودية بما هي عليه، بل من شراء وبيع السلعة. ولكن فعل الشراء لا يخلق اللقب بل ينقله ليس إلّا وينبغي أن يكون اللقب موجوداً قبل أن يصبح بالإمكان بيعه، وليس بوسع فعل بيع واحد، كما ليس بوسع سلسلة من مثل هذه البيوع وتكرارها المتواصل خلق هذا اللقب. فما خُلِقَ هذا اللقب، عموماً، هو علاقات الإنتاج. وما إن تبلغ هذه العلاقات نقطة معينة حتى يتعين عليها أن تُبدل غلافها ويزول المصدر المادي لهذا اللقب، هذا المصدر المبرّر اقتصادياً وتاريخياً، والناسئ عن عملية الإنتاج الاجتماعي للحياة، يزول هو وسائر الصفقات المرتكزة عليه. ومن وجهة نظر التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الأرقى، تظهر الملكية الخاصة للكرة الأرضية التي يحوزها الأفراد أمراً لا منطقياً شأن الملكية الخاصة للإنسان من قبل إنسان آخر. فمالك الأرض ليس المجتمع برمته، أمة برمتها، أو حتى سائر المجتمعات القائمة في آنٍ واحد مأخوذة معاً. فهؤلاء هم مجرد حائزين، منتفعين، وينبغي أن يتركوها، بوصفهم أرباب أسر طيبون (boni patres familias) للأجيال القادمة وهي في حال أجود.

* * *

في بحثنا التالي لسعر الأرض نترك جانباً كل التقلبات الناجمة عن المنافسة، وكل المضاربات في الأرض، وكذلك الملكية العقارية الصغيرة التي تؤلف الأرض فيها الأداة [785] الرئيسية للمنتجين، والتي ينبغي لهم شراؤها بأي سعر كان.

I - يمكن لسعر الأرض أن يرتفع من دون أن يرتفع الربح، وبالتحديد:

(1) من جراء الهبوط المحض لسعر الفائدة، حيث يؤدي إلى بيع الربح بثمان أعلى، وبذلك يرتفع الربح المرسل أي سعر الأرض.

(2) بسبب ارتفاع الفائدة عن رأس المال المضاف إلى الأرض.

II - يمكن لسعر الأرض أن يرتفع بسبب ارتفاع الربح.

يمكن للربح أن يزداد لأن سعر منتجات الأرض يرتفع، وفي هذه الحالة يرتفع معدل الربح التفاضلي دوماً سواء كان ربح أسوأ أرض مزروعة كبيراً أم صغيراً أم معدوماً. ونعني بالمعدل نسبة ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يتحوّل إلى ربح، إلى رأس المال المسلف الذي يُنتج منتج الأرض. وتختلف هذه النسبة عن نسبة المنتج الفائض إلى

المنتوج الإجمالي، لأن المنتج الإجمالي لا يتضمن كامل رأس المال المسلف، وبالتحديد لا يتضمن رأس المال الأساسي الذي يواصل وجوده إلى جانب المنتج. بالمقابل فمن المفترض هنا أن أصناف الأراضي التي تحمل ريعاً تفاضلياً، تتضمن جزءاً متزايداً من المنتج يتحول إلى منتج فائض إضافي. إن ارتفاع سعر منتج الأرض في صنف الأرض الأسوأ يخلق ريعاً، أولاً، وبالتالي سعر أرض.

ولكن يمكن للربح أن يرتفع أيضاً من دون حصول ارتفاع في سعر منتج الأرض. فقد يبقى هذا السعر على حاله، أو حتى ينخفض.

فإذا بقي السعر على حاله، فإن الربح لا يمكن أن ينمو (بصرف النظر عن الأسعار الاحتكارية) إلا لأن أراضي جديدة ذات نوعية أجود تبدأ زراعتها بنفس المقدار من إنفاق رأس المال على الأراضي القديمة، بحيث أن الأراضي الجديدة تكفي فقط لسد الطلب المتزايد، بينما يظل سعر السوق الناظم على حاله بلا تغير. في هذه الحالة، لن يرتفع سعر الأراضي القديمة، ولكن سعر الأراضي المزروعة مجدداً يرتفع فوق مستوى سعر الأراضي القديمة.

أو قد يرتفع الربح لأن كتلة رأس المال الذي يستغل الأرض تنمو، مفترضين أن الخصوبة وسعر السوق السابق يظلان على حالهما. لذلك، فرغم أن الربح يبقى على حاله بالقياس إلى رأس المال المسلف، فإن كتلته قد تتضاعف، مثلاً، بسبب أن رأس المال نفسه قد تضاعف. ونظراً لأنه لم يطرأ أي هبوط على السعر، فإن الإنفاق الثاني لرأس المال يدرّ ربحاً فائضاً مثل الإنفاق الأول، ويتحول هذا الربح الفائض إلى ربح بالمثل، بعد انقضاء فترة الاستئجار. إن كتلة الربح تنمو هنا، لأن كتلة رأس المال المولّد للربح قد نمت. وإن الزعم بأن مختلف النفقات المتعاقبة لرأس المال في قطعة الأرض الواحدة نفسها لا يمكن أن تحمل ريعاً إلا بمقدار ما تكون منتوجاتها متباينة [786] بحيث ينشأ عن ذلك ريع تفاضلي، يُماثل الزعم بأنه عند إنفاق رأسمالين، مقدار الواحد منهما 1000 جنيه، في حقلين يتمتعان بخصوبة متماثلة، فإن واحداً منهما فقط يمكن أن يدرّ ريعاً، رغم أن هذين الحقلين ينتميان إلى الصنف الجيد من الأرض التي تدرّ ريعاً تفاضلياً. (إن كتلة الربح العامة، أي الربح الإجمالي لبلد ما، تنمو إذن بنمو كتلة رأس المال المُنفق، من دون أن ينمو بالضرورة سعر وحدة مساحة الأرض، أو من دون أن ينمو بالضرورة معدل الربح، أو حتى كتلة الربح في وحدة مساحة الأرض؛ فكتلة الربح كله تنمو في هذه الحالة باتساع المساحة المزروعة. ويمكن لهذا الأمر أن يقترن حتى

بانخفاض الربح في أملاك مفردة). وبخلافه، فإن هذا الزعم يُماثل الزعم الآخر، القائل إن إنفاق رأس المال في قطعتين مختلفتين متجاورتين من الأرض، يخضع لقوانين أخرى مغايرة لقوانين الإنفاق المتعاقب لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها، في حين أن الربح التفاضلي مُشتق بالضبط من تطابق القانون في كلتا الحالتين، من نمو إنتاجية نفقات رأس المال سواء في الحقل الواحد نفسه أم في حقول مختلفة. وإن التحويل الوحيد القائم هنا والذي جرى صرف النظر عنه، هو أن النفقات المتعاقبة لرأس المال تصطدم عند استخدامها في أراض متباينة مكانياً، بالحدّ الذي تفرضه الملكية العقارية، وهذا الشيء لا يحصل في حالة النفقات المتعاقبة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها. من هنا منبع التأثير المتعارض الذي يحدّ به هذان الشكلان المختلفان من إنفاق رأس المال بعضهما بعضاً في الممارسة العملية. ولا يبرز هنا أبداً أي فارق في رأس المال. وإذا بقي تركيب رأس المال على حاله، وبقي معدل فائض القيمة كذلك على حاله، فإن معدل الربح يظل بلا تغير، بحيث أن كتلة الربح تتضاعف إذا تضاعف رأس المال. وعلى غرار ذلك، يبقى معدل الربح على حاله، في ظل الظروف المفترضة. وإذا كان رأسمال قدره 1000 جنيه يدرّس ريعاً، فإن رأسمالاً قدره 2000 جنيه يدرّس، في ظل الظروف المفترضة، 2 س ريعاً. ولكن عند حساب الربح على أساس مساحة الأرض التي بقيت ثابتة بلا تغير، نظراً لأن رأس المال المضاعف، حسب افتراضنا، يعمل في الحقل نفسه، فإن مستوى الربح يرتفع في أعقاب ازدياد كتلة هذا الربح. إن الإيكر نفسه الذي أعطى ريعاً مقداره جنيهان، يُعطي الآن 4 جنيهات⁽⁴¹⁾

(41) إنها لواحدة من مآثر رودبرتوس، الذي سنتطرق إلى مؤلفه الهام عن الربح في المجلد الرابع^(*)، إنه بحث هذه المسألة. ولكنه يرتكب خطأ أولاً، بافتراضه أن ازدياد الربح، بالنسبة لرأس المال، إنما يجد تعبيره دوماً في ازدياد رأس المال نفسه، بحيث يبقى التناسب على حاله عند ازدياد كتلة الربح. وهذا افتراض خاطيء، نظراً لأن معدل الربح يمكن أن يزداد، إذا تغير تركيب رأس المال، حتى لو بقي استغلال العمل على حاله، وذلك بالضبط لأن القيمة النسبية للجزء الثابت من رأس المال تهبط بالقياس إلى جزئه المتغير. - ثانياً، إنه يرتكب خطأ في معالجة نسبة الربح النقدي هذه إلى قطعة أرض محددة كمياً، إلى إيكر من الأرض مثلاً، كما لو أن ذلك هو شيء يفترضه عموماً الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في أبحاثه المتعلقة بارتفاع الربح أو انخفاضه. وهذا، من جديد، خاطيء. فالاقتصاد السياسي يتحدث دوماً عن معدل الربح، وبما أنه يعالج هذا الأخير في شكله الطبيعي، فيخص ذلك بالمنتج، وبما أنه يعالج الربح كريع نقدي، فيخص ذلك برأس المال المسلف، نظراً لأن هذين في الواقع هما التمييزان العقلانيان. [*) الإشارة هنا إلى: نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص 7-102، وص 139-151. ن. برلين]

إن علاقة جزء من فائض القيمة، أي الربح النقدي - لأن النقد هو التعبير المستقل عن [787] القيمة - بالأرض هي، في ذاتها، لا معقولة ولا عقلانية، لأن المقادير التي تُقاس هنا ببعضها بعضاً، هي مقادير غير قابلة للمقياس بوحدات متماثلة، فمن جهة ثمة قيمة استعمالية معينة لقطعة من الأرض مساحتها كذا وكذا من الأقدام المربعة، ومن جهة أخرى، ثمة القيمة، أي بتعبير أدق، فائض القيمة. إن هذا لا يعبر في الواقع سوى عن أن ملكية كذا قدم مربع من الأرض تتيح للمالك العقاري، في ظل ظروف معينة، اقتناص كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر، الذي حققه رأس المال الذي ينشأ أديم هذه الأقدام المربعة كما ينشأ الخنزير التراب بحثاً عن البطاطا. [يرد في المخطوطة هنا بين قوسين اسم: ليبش، ولكنه مشطوب]. ولكن هذا التعبير يُماثل كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) الحديث عن علاقة ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات بقطر الكرة الأرضية. بيد أن توسط الأشكال اللاعقلانية التي تتجلى فيها العلاقات الاقتصادية المعينة وتترابط فيها، في الواقع العملي، لا تهم الحاملين الفعليين لهذه العلاقات في أعمالهم وأحوالهم، وبما أنهم معتادون على الحركة في إطار هذه العلاقات، فإن عقلمهم لا يتعر بها بتاتاً. وإن تناقضاً كاملاً لا يشكل عندهم أحجية غامضة. وفي أشكال تجلّي الظاهرة المغرّبة عن روابطها الباطنية، واللامعقولة عندما تؤخذ معزولة لذاتها، يشعر هؤلاء بأنفسهم كما تشعر الأسماك في الماء. ويصحّ هنا ما قاله هيغل عن بعض الصيغ الرياضية، ونعني بذلك أن ما يجده عقل الإنسان العادي لاعقلانياً هو العقلاني، وما يجده عقلانياً هو اللاعقلانية ذاتها(*)

وهكذا، عند النظر إلى الأمر من ناحية صلته بمساحة الأرض نفسها، فإن ارتفاع كتلة الربح يعبر عن نفسه كارتفاع في معدل الربح؛ من هنا منبع الحرج الناجم عن كون الشروط التي تفسر الحالة الأولى، غائبة عن الحالة الثانية.

ولكن يمكن لسعر الأرض أن يرتفع أيضاً حتى حين ينخفض سعر متوج الأرض. [788] في هذه الحالة قد يرتفع الربح التفاضلي ويرتفع معه سعر الأرض الأجود، من جراء الاستمرار في التفاوت. أو، إذا لم يكن الحال كذلك، فإن سعر متوج الأرض قد يهبط بفعل تعاظم قدرة إنتاجية العمل، بحيث أن تزايد الإنتاج يعوّض عن أكثر من ذلك.

(*) هيغل، موسوعة العلوم الفلسفية، الجزء الأول، المنطق، المؤلفات الكاملة، المجلد السادس، برلين، 1840، ص 404. [ن. برلين].

لنفرض أن كوارترأ واحداً قد كلف 60 شلناً. والآن إذا أنتج في هذا الإيكر نفسه، برأس المال نفسه، كوارتران بدلاً من كوارتر واحد، وهبط سعر الكوارتر الواحد إلى 40 شلناً، فإن الكوارترين يجلبان 80 شلناً، بحيث أن قيمة منتج رأس المال السابق في الإيكر السابق قد ارتفعت بمقدار الثلث، رغم هبوط سعر الكوارتر الواحد بمقدار الثلث. أما كيف يكون ذلك ممكناً من دون بيع المنتج بما يزيد على سعر إنتاجه أو على قيمته، فقد أوضحنا ذلك عند بحث الربح التفاضلي. والواقع أن ذلك لا يتحقق إلا بطريقتين. إما أن تكف الأرض السيئة عن المنافسة، على أن يزداد سعر الأرض الجيدة بازدياد الربح التفاضلي، أي حين يؤثر التحسين العام على مختلف أصناف الأرض تأثيراً متبايناً. أو أن سعر الإنتاج نفسه (والقيمة نفسها، عند دفع الربح المطلق) يعتبر عن نفسه في أسوأ أرض في كتلة أكبر من المنتج بسبب تزايد إنتاجية العمل. إن المنتج يمثل القيمة نفسها، الآن كما من قبل، لكن سعر أجزائه المكوّنة قد هبط، في حين أن عدد هذه الأجزاء قد تزايد. وهذا مستحيل في حال استخدام رأس المال نفسه، ففي مثل هذه الحالة تجد القيمة التعبير عن نفسها في أي كتلة من المنتج. ولكن ذلك ممكن إذا أنفق رأسمال إضافي للجبس وسماد الغوانو، إلخ، أي باختصار لأجل التحسينات التي تمتد تأثيراتها لسنوات عديدة. وشرط هذه النتيجة هو هبوط سعر الكوارتر الواحد، ولكن ليس بنفس نسبة زيادة عدد الكوارترات.

III - إن هذه الشروط المختلفة التي يرتفع في ظلها الربح، وبالتالي سعر الأرض عموماً، أو سعر أصناف مفردة من الأرض، يمكن أن تتنافس جزئياً، وأن يُقصي بعضها بعضاً جزئياً، ولا يمكن أن تفعل فعلها إلا بصورة متناوبة. ولكن يترتب على ما تقدم أن ارتفاعاً في سعر الأرض لا يعني بالضرورة ارتفاعاً في الربح، أو أن ارتفاعاً في الربح الذي يجلب معه دوماً ارتفاعاً في سعر الأرض، لا يعني بالضرورة زيادة في منتج الأرض⁽⁴²⁾

* * *

بدلاً من معالجة الأسباب الطبيعية الفعلية لاستنزاف التربة، التي لم تكن بالمناسبة [789] معروفة لأي من الاقتصاديين الذين كتبوا عن الربح التفاضلي، بسبب من وضع الكيمياء

(42) حول هبوط أسعار الأرض عند ارتفاع الربح بوصفه حقيقة واقعة، أنظر باسي.

الزراعية في زمانهم، كانوا يلجأون إلى اعتبار سطحي يقول إنه لا يمكن للمرء أن يوظف أية كمية يشاء من رأس المال في قطعة من الأرض محدودة مكانياً. فقد اعترضت مجلة إدنبوره *Edinburgh Review* (*) مثلاً على ريتشارد جونز قائلة إن المرء لا يستطيع أن يطعم إنكلترا كلها بزراعة ميدان سوهو. وإذا ما جرى اعتبار ذلك واحدة من المساوئ الخاصة بالزراعة، فإن العكس بالضبط هو الصحيح. إذ يمكن في الزراعة القيام بنفقات متعاقبة لرأس المال بنتائج مثمرة، لأن الأرض نفسها تنشط كأداة إنتاج، في حين أن الحال ليس كذلك مع المصنع، أو أن الحال كذلك في حدود ضيقة جداً، نظراً لأن الأرض تخدم هنا كأساس، كمكان، كحيز لقاعدة عملياته. والحق أنه بالمقارنة مع الحرف اليدوية المبعثرة يمكن - وهذا ما تفعله الصناعة الكبرى - تركيز الإنتاج الكبير في حيز صغير. ولكن إذا كانت مرحلة تطور القوة المنتجة معينة، فيلزم على الدوام مجال مكاني معين، وأن للبناء العالي حدوداً عملية معينة. وإن أي توسع في الإنتاج ما وراء هذا الحد، يتطلب أيضاً توسيعاً في مساحة الأرض. وإن رأس المال الأساسي المُنفق على الآلات، إلخ، لا يتحسن عبر الاستعمال، بل على العكس، يهلك. وتستطيع الاختراعات الجديدة أن تجري تحسينات منفردة هنا أيضاً ولكن الآلات لا يمكن إلا أن تتردى، ما دما نفترض أن هناك درجة معينة من تطور القوة المنتجة. وإذا ما تطورت القوة المنتجة بسرعة، فينبغي استبدال سائر الآلات القديمة بآلات أكثر نفعاً، أي تنبغي إزاحتها كلياً. أما التربة، فإنها تتحسن باطراد إذا ما استخدمت بصورة صحيحة. وإن مزية التربة التي تسمح بنفقات متعاقبة لرأس المال أن تعطي الربح من دون خسارة النفقات السابقة، تتضمن إمكانية التباين في إنتاجية النفقات المتعاقبة لرأس المال.

(*) في الطبعة الأولى: مجلة وستمنستر *Westminster Review*، مجلة إدنبوره - مجلة أدبية سياسية صدرت بين عام 1802 و1929، وكانت في ثلاثينات القرن الماضي لسان حال حزب الأحرار الليبرالي. أما سوهو فهو حي مشهور وسط لندن. [ن. برلين].

الفصل السابع والأربعون

أصل الربيع العقاري الرأسمالي

I - ملاحظات تمهيدية

ينبغي تبيان مكن صعوبة معالجة الربيع العقاري من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الحديث، بوصفه التعبير النظري عن نمط الإنتاج الرأسمالي. فالعديد من الكتاب أحدث عهداً، لم يدركوا ذلك بعد، وهذا ما تبينه كل محاولة متجددة لتفسير الربيع العقاري بطريقة «جديدة». وتكمن الجدة في هذه الحالات على الدوام تقريباً، في التفهقر إلى وجهة نظر تم تجاوزها منذ أمد بعيد. ولا تكمن الصعوبة عموماً في تفسير المنتج الفائض الذي يولده رأس المال الزراعي وما يقابله من فائض قيمة. كلا، فهذه المسألة قد حُلّت بتحليل فائض القيمة الذي يخلقه كل رأسمال إنتاجي، في أي ميدان جرى توظيفه. فالصعوبة تكمن في تبيان منبع تلك الفضلة من فائض القيمة التي يدفعها رأس المال الموظف في الأرض إلى المالك العقاري في شكل ريع، بعد مساواة فائض القيمة إلى ربح وسطي بين مختلف الرساميل، إلى حصة مقابلة تتناسب ومقاديرها النسبية من إجمالي فائض القيمة التي أنتجها رأس المال الاجتماعي كله في جميع ميادين الإنتاج، تبيان منبع هذه الفضلة بعد إتمام هذه المساواة، بعد التوزيع الواضح لكل فائض القيمة الذي يمكن توزيعه عموماً. وعدا عن الدوافع العملية التي حفزت الاقتصاديين المعاصرين، كمدافعين عن رأس المال الصناعي في مواجهة الملكية العقارية، على بحث

هذه المسألة - وهي دوافع سنعرضها بتفصيل أكبر في الفصل المتعلق بتاريخ الربح العقاري - فقد كانت هذه المسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لهم بوصفهم نظريين. فالإقرار بأن نشوء الربح بالنسبة لرأس المال الموظف في الزراعة مدين لتأثير خاص ناجم عن ميدان التوظيف نفسه، ناجم عن خصائص معينة تنتمي إلى قشرة الأرض بما هي عليه [791] - إن هذا يعني العدول عن مفهوم القيمة ذاته، أي العدول عن أية إمكانية للمعرفة العلمية في هذا المجال. إن الملاحظة البسيطة بأن الربح يُدفع من سعر منتج الأرض - وهو ما يحصل حتى عندما يدفع الربح في شكل عيني، إذا كان المزارع المستأجر يغطي سعر إنتاجه - تبين مدى سخف السعي لتفسير الفائض الذي يزيد به هذا السعر على سعر الإنتاج الاعتيادي، أي تفسير الغلاء النسبي للمنتج الزراعي على أساس الفائض الذي تزيد به الإنتاجية الطبيعية للزراعة على إنتاجية فروع الإنتاج الأخرى؛ فالعكس هو الصحيح، إذ كلما كان العمل مُنتجاً أكثر، كانت منتجات العمل أرخص، لأن كتلة القيم الاستعمالية التي تمثل فيها كمية العمل نفسها، أي القيمة نفسها تكون أكبر.

لذا، فإن كامل الصعوبة في تحليل الربح كانت تكمن في تفسير الفائض الذي يزيد به الربح الزراعي على الربح الوسطي، لا تفسير فائض القيمة بل فضلة فائض القيمة المميزة لميدان الإنتاج هذا، أي ليس «المنتج الصافي»، بل الفائض الذي يزيد به هذا المنتج الصافي على المنتج الصافي لفروع الإنتاج الأخرى. فما الربح الوسطي نفسه سوى منتج، تكوين عملية حياة اجتماعية يجري في ظل علاقات إنتاج تاريخية محددة، منتج يفترض، كما رأينا، حلقات توسط معقدة تماماً. ولكي يكون بوسع المرء أن يتحدث عموماً عن فضلة تزيد على الربح الوسطي، فينبغي أن يظهر هذا الربح الوسطي نفسه كمقياس أو كناظم للإنتاج عموماً، كما هو الحال في نمط الإنتاج الرأسمالي. وعليه، ففي أشكال المجتمع التي لا يوجد فيها بعد رأسمال يضطلع بوظيفة فرض العمل الفائض، وتملكه كل فائض القيمة لنفسه بالدرجة الأولى، أي حيث لم يُخضع رأس المال بعد العمل الاجتماعي لإمرته أو لم يخضعه إلا بصورة متفرقة، لا يمكن الحديث بعامة عن الربح بمعناه الحديث، أي الربح كفضلة تزيد على الربح الوسطي، أي تزيد على الحصة المتناسبة التي يلقاها كل رأسمال مفرد من فائض القيمة التي أنتجها رأس المال الاجتماعي الكلي. ومما يظهر سذاجة السيد باسي، مثلاً، (أنظر أدناه) حديثه عن الربح في النظام البدائي بوصفه فائضاً يزيد على الربح، يزيد على شكل اجتماعي تاريخي

محدد من فائض القيمة ويمكن لهذا الشكل، حسب السيد باسي، أن يوجد حتى من دون أي مجتمع^(*)

أما بالنسبة للاقتصاديين الأقدم عهداً، الذين كانوا قد شرعوا لتوهم في تحليل نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي لم يكن قد تطور بعد في زمانهم، فلما أن تحليل الربح لم يواجههم بأية صعوبة بتاتاً، أو واجههم بصعوبة ذات طبيعة مغايرة تماماً. إن بيتي و كانتيلون والكتاب القريبين من العهد الاقطاعي على وجه العموم يعتبرون الربح العقاري شكلاً اعتيادياً لفائض القيمة عموماً^(**)، في حين كان الربح لا يزال برأيهم مندمجاً بصورة مبهمة مع الأجور، أو يظهر على الأكثر كجزء من فائض القيمة هذا، الذي اعتصره الرأسمالي من المالك العقاري. وعليه، ينطلق هؤلاء الكتاب، أولاً، من وضع يؤلف فيه السكان الزراعيون الغالية الساحقة من الأمة، وثانياً، حيث ما يزال المالك العقاري يظهر كشخص يستولي في المقام الأول على العمل الفائض للمنتجين المباشرين بفضل احتكاره للملكية العقارية، وحيث ما تزال الملكية العقارية تظهر بوصفها الشرط الأساسي للإنتاج. ولم يكن من الممكن بعد بالنسبة لهؤلاء الكتاب طرح المسألة على نحو تستهدف معه، على العكس، من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، بحث كيفية توصيل الملكية العقارية إلى وضع تستطيع في ظلّه أن تنتزع من رأس المال جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه (أي الذي اعتصره من المنتجين المباشرين) واستولى عليه بالأصل.

واصطدم الفيزيوقراطيون بصعوبة من طبيعة مغايرة. فقد سعوا، بوصفهم أول المفسرين المنهجيين حقاً لرأس المال، إلى تحليل طبيعة فائض القيمة بوجه عام. وتطابق هذا التحليل عندهم مع تحليل الربح، الشكل الوحيد لوجود فائض القيمة بنظرهم. وعليه، فقد اعتبروا أن رأس المال الحامل للربح، أو رأس المال الزراعي، هو رأس المال الوحيد المنتج لفائض القيمة، والعمل الزراعي الذي يحركه رأس المال هذا، هو العمل الوحيد الخالق لفائض القيمة، أي العمل الوحيد المنتج حقاً من وجهة النظر الرأسمالية. وقد اعتبروا إنتاج فائض القيمة، بصواب تام، العنصر المقرر. وعدا عن المآثر الأخرى التي

(*) باسي، المرجع المذكور، ص 511. [ن. برلين].

(**) أنظر على سبيل المثال:

[بيتّي]، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص 23-24.

[ريتشارد كانتيلون]، بحث في طبيعة التجارة عموماً، أمستردام، 1756.

ولعرض مفصل أنظر: ك. ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص 143-145،

و 318-327. [ن. برلين].

سنعرضها في المجلد الرابع^(*)، يعود إليهم في المقام الأول ذلك الفضل الكبير المتمثل في أنهم رجعوا من رأس المال التجاري الناشط تحديداً في ميدان التداول، إلى رأس المال الإنتاجي، في تعارض مع المذهب المركنتلي الذي كان، بواقعيته الفجة، الاقتصاد السياسي المبتذل فعلاً لتلك الحقبة، الذي انطلق من مصالحه العملية ليدراً بدايات التحليل العلمي الذي قام به بيتي وأتباعه ويقصدها إلى المؤخرة كلياً. وبالمناسبة، فإن نقد الفيزيوقراطيين للمذهب المركنتلي، لا يُعالج هنا سوى نظراته إلى رأس المال وفائض القيمة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المذهب النقدي أعلن بصواب أن الإنتاج لأجل [793] السوق العالمي وتحويل المنتج إلى سلعة، وبالتالي إلى نقد، هما مقدمة الإنتاج الرأسمالي وشرطه المسبق. وفي تطور هذا المذهب لاحقاً إلى المذهب المركنتلي، لم يعد تحويل القيمة السلعية إلى نقد، بل إنتاج فائض القيمة هو العنصر الحاسم (ولكن من وجهة نظر ميدان التداول المجردة من أي مفهوم) وذلك بطريقة تصوّر فائض القيمة هذا ممثلاً في نقد فائض، أو في فائض الميزان التجاري. ومن السمات المميزة حقاً للتجار والصناعيين في ذلك العهد، وهي سمات تنتمي إلى تلك الفترة من التطور الرأسمالي التي يمثلونها، أنه لدى تحوّل المجتمعات الزراعية الاقطاعية إلى مجتمعات صناعية، وما يلزم ذلك من صراع صناعي بين الأمم على السوق العالمية، أن كل شيء يتوقف على التطوير المعجل لرأس المال، الذي لا يمكن بلوغه بفضّل ما يُدعى بالطريق الطبيعي، وإنما بوسائل قسرية. وهناك فارق هائل بين أن يتحول رأس المال القومي بصورة تدريجية وبطيئة إلى رأسمال صناعي، أو أن يُصار إلى التعجيل الزمني لهذا التحوّل عن طريق الضرائب التي تُفرض بهيئة رسوم مانعة على الملاك العقاريين وعلى متوسطي وصغار الفلاحين والحرفيين أساساً، وعن طريق تعجيل نزع ملكية المنتجين المباشرين المستقلين، وعن طريق التعجيل القسري لتراكم وتركّز رؤوس الأموال، وباختصار عن طريق التعجيل في خلق شروط نمط الإنتاج الرأسمالي. وعلى الغرار نفسه هناك فرق هائل في الاستغلال الرأسمالي والصناعي للقوة المنتجة الطبيعية على الصعيد القومي. لذا، فإن الطابع القومي للمذهب المركنتلي ليس مجرد عبارة تتردد على شفاه المدافعين عنه. فبذريعة الاهتمام المحض بثروة الأمة وموارد الدولة يعلنون، في الواقع، أن مصالح طبقة الرأسماليين، والإثراء عموماً، هي الغاية النهائية للدولة، وهكذا ينادون بالمجتمع

(*) كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، المجلد الأول، ص 10 - 33، 272 - 307، 342 - 344. [ن. برلين].

البورجوازي بديلاً عن الدولة السماوية القديمة. ولكن كان هناك، في الوقت نفسه، وعي بأن تطور مصالح رأس المال وطبقة الرأسماليين والإنتاج الرأسمالي غذا أساس الجبروت القومي والهيمنة القومية في المجتمع الحديث.

إن الفيزيوقراطيين محقون، علاوة على ذلك، في القول إن كل إنتاج فائض القيمة وبالتالي كل تطور رأس المال منظوراً إليه من وجهة الأساس الطبيعي يرتكز، في الواقع، [794] على إنتاجية العمل الزراعي. فإذا لم يكن الناس قادرين عموماً على أن ينتجوا في يوم عمل واحد وسائل عيش، أي بالمعنى الضيق منتجات زراعية، أكثر مما يحتاجه كل عامل لتجديد إنتاج نفسه، وإذا كان إنفاقه اليومي لمجمل قوة عمله لا يكفي إلا لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستهلاكه الفردي، فإن المرء لا يمكن أن يتحدث إطلاقاً، لا عن منتج فائض ولا عن فائض قيمة. إن تفوق إنتاجية العمل الزراعي على تلك الحاجة الفردية للعامل هي أساس كل مجتمع، وهي قبل كل شيء أساس الإنتاج الرأسمالي الذي يفصل شطراً متنامياً أبداً من المجتمع عن إنتاج وسائل العيش المباشرة، ويحوّله إلى «أيدي حرة» (free hands) (*)، حسب تعبير ستيوارت (**)، ويتيح التصرف به للاستغلال في ميادين أخرى.

ولكن ماذا يمكن القول عن الاقتصاديين الأحدث عهداً، مثل دير وباسي وسواهما، ممن يرددون، في أواخر أيام الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كله، بل في فراش موته، التصورات البدائية عن الشروط الطبيعية للعمل الفائض وبالتالي لفائض القيمة عموماً، متخيلين أنهم يفوهون بشيء جديد وجوهري عن الربح العقاري (***)، بعد زمن طويل من بحث هذا الربح العقاري كشكل خاص وجزء متميز من فائض القيمة؟ وما يميز الاقتصاد السياسي المبتذل أنه يردد ما كان جديداً، أصيلاً، عميقاً ومعللاً عند درجة معينة غابرة من التطور، في زمن آخر بات فيه ذلك سطحياً، متخلفاً وباطلاً. وبذا يكشف الاقتصاد السياسي المبتذل عن جهله التام حتى بالقضايا التي غني بها الاقتصاد السياسي

(*) ورد في الطبعة الأولى: رؤوس حرة (free heads). [ن. برلين].

(**) ستيوارت، بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، دبلن، 1770. [ن. برلين].

(Steuart, *An inquiry into the principles of political, economy*, Band 1, Dublin, 1770).

(***) دير، المقدمة في: الفيزيوقراطيون، المجلد الأول، باريس، 1846.

(Daire, *Introduction, in: Physiocrates*, 1. Teil, Paris, 1846).

باسي Passy، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 511. [ن. برلين].

الكلاسيكي. فهو يخلطها بمسائل لم يكن بالوسع طرحها إلا عند درجة أدنى من تطور المجتمع البورجوازي. ويصغ الشيء ذاته على اجتراره المغتر أبداً لأحكام الفيزيوقراطيين عن حرية التجارة. لقد فقدت هذه الأحكام، منذ أمد بعيد، أية أهمية نظرية، مهما تكن ضخامة الاهتمام العملي الذي أبدته بها هذه الدولة أو تلك.

وفي الاقتصاد الطبيعي الصرف حيث لا يدخل المنتج الزراعي في عملية التداول بتاتاً أو لا يدخل فيها سوى شطر ضئيل جداً من هذا المنتج وجزء ضئيل نسبي حتى من شطر المنتج الذي يمثل إيراد المالك العقاري، كما هو الحال، مثلاً، في الكثير من اللاتيفونديات الرومانية القديمة، وفي عقارات شارلمان، وكذلك (أنظر: فينكارد، تاريخ العمل *Vincard, Histoire du travail*) بدرجة متفاوتة خلال مجمل القرون الوسطى، فإن المنتج والمنتج الفائض في العقارات الكبيرة لا يتألفان بأي حال من منتوجات العمل الزراعي وحدها. فهما يتضمنان، بالمثل، منتوجات العمل الصناعي. فالحرف اليدوية المنزلية والعمل المانيفاكتوري، كصنعتين ثانويتين ملحقتين بالزراعة التي تؤلف القاعدة، [795] هما شرط نمط الإنتاج الذي يركز عليه هذا الاقتصاد الطبيعي - سواء في العصور القديمة والوسطى في أوروبا، أم في الوقت الحاضر في المشاعات الهندية التي لم يتقوّض تنظيمها التقليدي بعد. إن نمط الإنتاج الرأسمالي يلغي هذه العلاقة كلياً؛ وهي عملية جرت على نطاق واسع خاصة في إنكلترا خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر. وإن العقول التي نمت في مجتمعات شبه اقطاعية بهذا القدر أو ذاك، مثل هيرنشفاند، كانت ترى، حتى في نهاية القرن الثامن عشر، أن هذا الفصل بين الزراعة والصناعة مغامرة اجتماعية جريئة لحدّ الجنون ونمط وجود ينطوي على مجازفة لامعقولة. وحتى في الاقتصاديات الزراعية للعالم القديم التي تتسم بأكبر قدر من التناظر مع الاقتصاد الزراعي الرأسمالي، ونعني بالتحديد قرطاجة وروما، فإن الشبه مع اقتصاد المزارع الكبيرة أكبر من الشبه مع الشكل الملازم لنمط الاستغلال الرأسمالي فعلاً^(42a)

(42a) يبين آ. سميث أن الربيع والربيع في زمانه (وهذا ينطبق أيضاً على اقتصاد المزارع الكبيرة في البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية في أيامنا هذه) لم يكونا قد انفصلا بعد عن بعضهما^(*) لأن المالك العقاري هو الرأسمالي في الوقت نفسه، مثلما كان كاتو (Cato) في عقاراته على سبيل المثال. ولكن هذا الانفصال هو بالضبط الشرط المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي تقف قاعدة العبودية، عموماً، في تناقض مع جوهره.

[(*) آدم سميث، ثروة الأمم، أبردين، لندن، 1848، ص 44]. [ن. برلين].

إننا لا نجد على وجه العموم في إيطاليا القارية خلال العصور القديمة سبباً للتناظر الشكلي الذي يتضح أنه خادع تماماً في جميع النقاط الجوهرية بالنسبة لمن أدرك نمط الإنتاج الرأسمالي ولا يكتشف، مثل السيد مومزن⁽⁴³⁾، وجود نمط إنتاج رأسمالي في كل اقتصاد نقدي - بل نجده بالأحرى في صقلية، لأن هذه الجزيرة كانت قائمة بمثابة دافع الجزية الزراعية لروما، وكانت الزراعة موجهة، في الأساس، نحو التصدير. هنا نجد مزارعين مستأجرين بالمعنى الحديث للكلمة.

إن التصور المغلوط عن طبيعة الربح يرجع إلى واقع أن الربح في شكله العيني موروث من الاقتصاد الطبيعي للقرون الوسطى وصولاً إلى العصر الحديث، بما فيه من تناقض تام مع شروط نمط الإنتاج الرأسمالي، بهيئة عُشور الكنيسة جزئياً، وجزئياً كغرائب خلّدها [796] التعاقدات الغابرة. وهذا يخلق انطباعاً بأن الربح لا ينشأ من سعر المنتج الزراعي بل من كتلته، أي لا ينشأ من العلاقات الاجتماعية، بل من الأرض. ولقد سبق أن بينّا أنه على الرغم من أن فائض القيمة يتمثل في منتج فائض، فإن العكس ليس كذلك، فالمنتج الفائض بوصفه مجرد زيادة في كتلة المنتج، لا يمثل فائض قيمة. إذ يمكن له أن يمثل مقداراً سلبياً مطروحاً من القيمة. وبخلافه كان ينبغي لصناعة القطن في عام 1860، بالمقارنة مع عام 1840، أن تمثل فائض قيمة هائلاً، في حين أن سعر الغزل قد هبط على العكس من ذلك. ويمكن للربح أن ينمو نمواً هائلاً من جراء سوء الموسم خلال عدد من السنين، لأن سعر الحبوب يرتفع، رغم أن فائض القيمة هذا يتمثل في كتلة منخفضة بصورة مطلقة من القمح الذي أصبح أغلى ثمناً. وبالعكس يمكن للربح أن ينخفض، من جراء مواسم جيدة خلال عدد من السنين، لأن السعر ينخفض، رغم أن الربح المنخفض سوف يتمثل في كتلة أكبر من القمح الرخيص نسبياً. وبصدد ربح المنتج^(*)، ينبغي أن نشير الآن، أولاً، إلى أنه تقليد في طور الزوال موروث من نمط إنتاج شائع، وأن تناقضه مع نمط الإنتاج الرأسمالي يتجلى في أنه اختفى من التعاقدات

(43) لا يستخدم السيد مومزن في مؤلفه: تاريخ روما، *Römische Geschichte*، كلمة «رأسمالي» بالمعنى الدارج في الاقتصاد السياسي الحديث والمجتمع الحديث، بل بروح التصور الشائع الذي لا يزال منتشرًا ليس في إنكلترا أو أميركا بل في القارة الأوروبية بوصفه بقية من بقايا العلاقات البائدة.

(*) *Produktenrente*: ربح المنتج هو مجرد رديف لـ (الربح العيني *in natura*) المتميز عن الربح النقدي *Geldrente*. [ن. ع.]

الخاصة من تلقاء ذاته، أو جرى نبذه عنوة، كشيء متنافر، حيثما كان بوسع التشريع أن يتدخل، كما هو الحال مع عشور الكنيسة في إنكلترا^(*) ولكن، ثانياً، حيثما بقي هذا الربيع مستمراً في الوجود على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، فإنه لم يزد، ولم يكن بوسع أن يزد، عن محض تعبير عن الربيع النقدي في رداء قروسطي. لنفرض أن كوارترأ من القمح كان يُعادل، مثلاً، 40 شلناً، وأن جزءاً من هذا الكوارتر ينبغي أن يعوّض عن الأجور التي يحتويها، وينبغي أن يُباع كي يكون بالوسع تسليفه من جديد؛ وجزء آخر ينبغي أن يُباع بغية دفع نصيب الكوارتر من الضرائب. وإن البذور، وحتى جزءاً من الأسمدة، تدخل كسلع في عملية تجديد الإنتاج، حيثما يكون نمط الإنتاج الرأسمالي، ومعه التقسيم الاجتماعي للعمل، قد تطور، أي ينبغي شراؤها لأغراض التعويض؛ وعليه، فإن جزءاً آخر من هذا الكوارتر ينبغي أن يُباع للحصول على نقد من أجل هذه الغاية. وبمقدار ما لا يتم شراؤها في الواقع كسلع بل يمكن التعويض عنها من المنتج نفسه في شكل عيني (in natura) حتى تدخل ثانية في عملية تجديد إنتاجه بوصفها شروط إنتاج - كما يحصل ليس فقط في الزراعة بل أيضاً في الكثير من فروع الإنتاج التي تُنتج رأس المال الأساسي - فإنها تدخل في سجل الحسابات كنقد حسابي وتُقتطع كأجزاء مكونة لسعر الكلفة. وإن اهتلاك الآلات ورأس المال الأساسي عموماً ينبغي أن يعوّض عنه نقداً. أخيراً، يُحسب الربح على أساس هذه التكاليف، سواء جرى التعبير عنه بنقد فعلي أم بنقد حسابي. ويتمثل هذا الربح بجزء معين من المنتج الكلي يتحدد بسعره. أما [797] الجزء الباقي فيؤلف الربيع. وإذا كان ربيع المنتج المُتفق عليه في العقد أكبر من هذا الباقي الذي يحدده السعر، فإنه لا يؤلف ربيعاً بل اقتطاعاً من الربح. وبسبب هذه الإمكانية وحدها، فإن ربيع المنتج الذي لا يعكس سعر المنتج، ويمكن بالتالي أن يكون أكبر أو أصغر من الربيع الفعلي وقد يؤلف لذلك اقتطاعاً ليس فقط من الربح بل ومن تلك الأجزاء المكونة التي تعوّض عن رأس المال، لهذا السبب وحده يمثل هذا الربيع شكلاً بالياً. والواقع أن ربيع المنتج هذا بمقدار ما لا يكون ربيعاً بالاسم بل بطبيعته، يتحدد حصراً بالفائض الذي يزيد به سعر المنتج على سعر إنتاجه. ولا يفترض سوى أن يكون هذا المقدار المتغير ثابتاً. ولكن هذا يتلخص في تصور يُعيد إلى الذاكرة أياماً قديمة طيبة ويتمثل في أن المنتج العيني ينبغي أن يكفي أولاً لتغذية العمال، وأن

(*) يشير ماركس إلى قوانين إلغاء العُشور (Tithe Commutation Acts) ابتداءً من العام 1836 وحتى عام 1860، حيث استُبدلت العُشور الكنسية العينية، بمدفوعات نقدية لقاء الأرض. [ن. برلين].

يبقى للمستأجر الرأسمالي من الأغذية أكثر مما يلزم لغذائه، وفي أن الفائض المتبقي بعد ذلك ينبغي أن يؤلف الربح العيني. تماماً مثل الصناعي الذي ينتج 200 ألف ياردة من الخام. فهذا الخام لا يكفي فقط لإكساء عماله، وزوجته، وسائر ذريته، وإكسائه هو أيضاً، بل علاوة على ذلك إبقاء الخام لبيعه، وأخيراً ليدفع الربح الضخم خاماً. إن الأمر جد بسيط! اقتطعوا من الـ 200,000 ياردة خام سعر إنتاجها، عندئذ لا بد أن يبقى فائض من الخام كريع. ولكنه تصور ساذج تماماً، أن نقتطع مثلاً من 200,000 ياردة خام سعر إنتاجها البالغ 10,000 جنيه من دون أن نعرف سعر بيع الخام، وأن نقتطع نقوداً من الخام، وأن نقتطع قيمة تبادلية من قيمة استعمالية كما هي ومن ثم نحدد الفائض الذي تزيد به واردات الخام على الجنيهاً الاسترلينية. إن هذا أسوأ من ترييع الدائرة الذي يقوم، في الأقل، على تصور عن الحد الذي يلتقي وراءه الخط المستقيم والخط المنحني. ولكن هذه هي وصفة السيد باسي. اقتطعوا النقد من الخام قبل أن يتحول الخام إلى نقد سواء في الرأس أم في الواقع الفعلي! إن الفائض يؤلف الربح الذي يصبح وكأنه ملموس حسيّاً *naturaliter* (أنظر مثلاً كارل آرندت) (*) لا بفضل شيطنة «سفسطائي»! إن كامل هذه العودة إلى الربح العيني ترتد آخر الأمر إلى الغباوة التالية، غباوة اقتطاع سعر الإنتاج من كذا وكذا بوشل من القمح، وطرح مبلغ نقدي من مكيال حجوم.

[798] II - ريع العمل

إذا عاينا الربح العقاري وهو في أبسط أشكاله، شكل ريع العمل، حيث يستخدم المنتج المباشر أدوات عمل (محراث، مواشٍ، إلخ) تخصه، فعلياً أو حقوقياً، ليحرث أرضاً تعود إليه حقاً خلال شطر من الأسبوع، ويعمل في الأيام المتبقية من الأسبوع في أملاك سيد الأرض بلا مقابل، يعمل لأجل سيد الأرض، فإن الوضع هنا جلبي تماماً، فالربح وفائض القيمة متطابقان. فالربح لا الربح هو الشكل الذي يعبر هنا عن العمل

(*) كارل آرندت، الاقتصاد الطبيعي في مواجهة روح الاحتكار والشيوعية، هاناو، 1845، ص 461 - 462. [ن. برلين].

(Karl Arndt, *Die naturgemüsse Volksmirthschaft gegenüber dem Monopolengeiste und dem communismus*, Hanau, 1845, S. 461- 462).

الفائض غير مدفوع الأجر. أما إلى أي مدى يمكن لمن يعمل هنا (القن الذي يعمل نفسه بنفسه self-sustaining serf) أن يحصل على فائض يزيد عن وسائل عيشه الضرورية، أي فائض يزيد على ما نسميه الأجور في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، فذلك يتوقف، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على النسبة التي ينقسم بها وقت العمل إلى وقت عمل لنفسه ووقت عمل سخرة لسيد الأرض. إن هذا الفائض الذي يزيد على وسائل العيش الضرورية، هذه النطفة التي ستتجلى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي بهيئة ربح، إنما تتحدد هنا بالتمام والكمال بمستوى الربيع العقاري الذي لا يُولف، هنا، العمل الفائض المباشر غير مدفوع الأجر فحسب، بل يتجلى بهذه الصفة تحديداً؛ وهو عمل فائض غير مدفوع الأجر بالنسبة إلى «مالك» شروط الإنتاج التي تتطابق هنا مع الأرض، وبمقدار ما تتمايز هذه الشروط عن الأرض فإنها لن تزيد عن ملحق بها. أما أن منتج القن ينبغي أن يكفي للتعويض عن شروط عمله، علاوةً على وسائل عيشه، فذلك ظرف يبقى قائماً في ظل سائر أنماط الإنتاج، لأنه ليس نتيجة لشكلها الخاص، بل شرط طبيعي لكل عمل متواصل ومنتج بعامة، أي شرط طبيعي لأي إنتاج متواصل هو على الدوام تجديد إنتاج في الوقت نفسه، بما في ذلك تجديد إنتاج شروط فاعليته الخاصة بالذات. علاوةً على ذلك، يتضح أنه في جميع الأشكال التي يبقى فيها العامل المباشر «حائزاً» على وسائل الإنتاج وشروط العمل الضرورية لإنتاج وسائل عيشه الخاصة، لا بدّ لعلاقة الملكية، في الوقت نفسه، من أن تظهر كعلاقة سيّد وخادم مباشرة، بحيث لا يكون المنتج المباشر حراً؛ وهو انعدام للحرية يبدأ من القنانة المقرونة بعمل السخرة وصولاً إلى مجرد أداء الجزية. ونجد المنتج المباشر، هنا، حسب فرضيتنا، حائزاً على وسائل إنتاجه الخاصة، على شروط العمل الشبيهة، الضرورية لتحقيق عمله وإنتاج وسائل عيشه؛ وهو يدير نشاطه الزراعي والصناعة المنزلية الريفية المرتبطة به، إدارة مستقلة. ولا تلتغي [799] هذه الاستقلالية حين يُولف هؤلاء الفلاحون الصغار، كما في الهند مثلاً، مشاعية إنتاجية نمت بصورة طبيعية بهذا القدر أو ذاك، نظراً لأن المسألة هنا هي مسألة الاستقلالية عن سيد الأرض الاسمي لا أكثر. وفي ظل مثل هذه الشروط، لا يمكن انتزاع العمل الفائض منهم لصالح سيد الأرض الاسمي إلّا بالقسر فوق الاقتصادي، مهما يكن الشكل الذي يرتديه ذلك⁽⁴⁴⁾ وهذا الشكل يختلف عن الاقتصاد العبودي أو اقتصاد المزارع

(44) عقب غزو بلد ما، كان الهدف المباشر للغزاة هو تملك الناس أنفسهم. قارن لينغيه^(*) أنظر

الكبرى، حيث يعمل العبد بشروط إنتاج غريبة عنه، كما أنه لا يعمل بصورة مستقلة. فلا بد إذن من علاقات التبعية الشخصية، وانعدام الحرية الشخصية بأية درجة كانت، والتقيّد بالأرض كملحق لها، استرقاق القنانة بكل معنى الكلمة. أما إذا لم يواجه المنتجون المباشرون ملاكاً عقارين خاصين، بل واجهوا الدولة مباشرة، كما في آسيا، بوصفها المالك العقاري والعاهل في آن واحد، فإن الربح والضريبة يتطابقان، أو بالأحرى لا توجد أية ضريبة تختلف عن هذا الشكل من الربح العقاري. في هذه الظروف، فإن علاقة التبعية قد لا يكون لها، سياسياً واقتصادياً، شكل أقسى من ذلك الذي يميّز وضع جميع الرعايا حيال هذه الدولة. فالدولة هنا هي سيد الأرض الأعلى. وسيادة العاهل هنا هي الملكية العقارية متركزة على نطاق وطني. من جهة أخرى لا توجد هنا ملكية خاصة للأرض، رغم أن هناك حيازة خاصة وجماعية للأرض، وكذلك انتفاع خاص وجماعي بالأرض.

إن الشكل الاقتصادي المتميز لاعتصار العمل الفائض غير مدفوع الأجر من المنتجين المباشرين، يحدّد علاقة السيد-الخادم بصورة تنمو بها مباشرة من الإنتاج نفسه، ثم تؤثر فيه، بدورها، تأثيراً عكسياً محدّداً. ويقوم على ذلك كامل تركيبة نظام الجماعة الذي ينمو من علاقات الإنتاج نفسها، وكذلك تركيبه السياسي المتميز في الوقت ذاته. إن العلاقة المباشرة للمالكي شروط الإنتاج بالمنتجين المباشرين - وهي علاقة يتطابق كل شكل معين من أشكالها كل مرة بصورة طبيعية مع درجة معينة من تطور نمط العمل وطريقته، وما يقابله من قوة منتجة اجتماعية - هذا هو ما نكتشف فيه على الدوام السر [800] الأعماق والأساس الخفي لمجمل البناء الاجتماعي، وبالتالي الشكل السياسي لعلاقات السيادة والتبعية، وباختصار كل شكل خاص معين للدولة. وهذا لا يمنع القاعدة الاقتصادية الواحدة نفسها - نفسها من ناحية الشروط الأساسية - بفعل ما لا عدّ له من الظروف التجريبية المتنوعة، والشروط الطبيعية، والعلاقات العرقية، والمؤثرات التاريخية التي تفعل فعلها من الخارج، إلخ، من أن تُبدي في تجليها صوراً وتدرجات لانتهائية، لا يمكن إدراكها إلّا عبر تحليل هذه الظروف المُعطاة تجريبياً.

= كذلك موزر. (*) [لينيه]، نظرية القوانين المدنية، أو المبادئ الأساسية للمجتمع، المجلدان 1 - 2، لندن، 1767. [ن. برلين].

[(Linguet), *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*, Band 1-2, Londres, 1767).

ثمة شيء واحد واضح بخصوص ربيع العمل، وهو الشكل الأبسط والأكثر بدائية للربيع: إن الربيع هنا هو الشكل البدائي لفائض القيمة ويتطابق معه. بيد أن هذا التطابق لفائض القيمة مع عمل الآخرين غير مدفوع الأجر لا يحتاج هنا إلى أيما تحليل، لأنه ما يزال هنا موجوداً في شكل جلي، محسوس، نظراً لأن عمل المنتج المباشر لأجل نفسه منفصل هنا، مكانياً وزمانياً، عن عمله لأجل سيد الأرض، ويتجلى هذا العمل مباشرة في شكل فظ من العمل القسري لشخص آخر. كما أن «الميزة» التي تتمتع بها الأرض لأن تدرّ ربيعاً تتلخص هنا في سرّ يتكشف على نحو حسي سافر، ذلك لأن الطبيعة التي تدرّ الربيع تتضمن قوة العمل البشرية المقيدة بالأرض، وتتضمن علاقة الملكية التي تُرغم مالك قوة العمل على أن يبذل ويجهد قوة عمله هذه بما يتجاوز الحد اللازم لإشباع حاجاته الخاصة التي لا غنى له عنها. إن الربيع يقوم مباشرة في استيلاء المالك العقاري على هذا الإنفاق الفائض لقوة العمل، ذلك لأن المنتج المباشر لا يدفع له أي ربيع إضافي. وهنا، حيث لا يتطابق فائض القيمة مع الربيع فحسب، بل حيث يملك فائض القيمة بصورة حسية شكل العمل الفائض، فإن الشروط أو الحدود الطبيعية للربيع تغدو جلية للعيان، لأنها تتمثل في الشروط والحدود الطبيعية للعمل الفائض عموماً. وينبغي على المنتج المباشر (1) أن يحوز على قوة عمل كافية، و(2) ينبغي للشروط الطبيعية لعمله، وبخاصة الأرض المزروعة، أن تكون مثمرة بما فيه الكفاية، وقصارى القول ينبغي أن تكون الإنتاجية الطبيعية لعمله كبيرة بما فيه الكفاية كي تُبقي له إمكانية أداء عمل فائض بما يزيد على العمل الضروري لإشباع حاجاته التي لا غنى له عنها إن هذه الإمكانية لا تخلق الربيع، إذ لا يخلقه غير القسر الذي يحوّل الإمكانية إلى واقع. ولكن الإمكانية نفسها مرتبطة بشروط طبيعية، ذاتية وموضوعية. وليس في ذلك أيضاً أية أحجية. فإن كانت قوة العمل صغيرة، والشروط الطبيعية للعمل شحيحة، كان العمل الفائض ضئيلاً، ولكن، من جهة، ستكون حاجات المنتجين في هذه الحالة ضئيلة هي [801] الأخرى، ومن جهة أخرى سيكون عدد مستغلي العمل الفائض ضئيلاً نسبياً، وأخيراً سيكون ضئيلاً المنتج الفائض الذي يتحقق فيه هذا العمل الفائض الضعيف من أجل هذا العدد الضئيل نسبياً من المالكين المستغلين.

وأخيراً، من الواضح بحد ذاته في ظل ربيع العمل أنه، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها، فإن الحجم النسبي للعمل الفائض أو عمل السخرة يقرّر بالكامل إلى أي مدى يستطيع المنتج المباشر أن يحسّن وضعه، وأن يُثري نفسه، وأن يُنتج فائضاً معيناً يزيد على وسائل عيشه التي لا غنى له عنها، أو، إذا أردنا استباق نمط التعبير

الرأسمالي، فيما إذا كان يستطيع وإلى أي مدى يستطيع أن يُنتج ربحاً لذاته هو، أي فائضاً يزيد على أجوره التي ينتجها لنفسه بنفسه. إن الربح هنا هو الشكل الاعتيادي الذي يلتهم كل شيء، الشكل الشرعي، إن جاز القول، للعمل الفائض؛ وهو أبعد عن أن يكون فائضاً يزيد على الربح، أي في هذه الحالة على أي فائض يزيد على الأجور؛ وبالعكس، فإن مقدار مثل هذا الربح، بل ووجوده المتعين نفسه يتوقف هنا، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على مقدار الربح، أي على العمل الفائض الذي يجري تنفيذه قسراً من أجل المالك.

لقد أعرب بعض المؤرخين عن دهشتهم من الأمر التالي وهو كيف يمكن على العموم، رغم أن المنتج المباشر لم يكن مالكا بل مجرد حائز، وأن كل عمله الفائض يعود قانونياً (de jure) في الواقع إلى المالك العقاري، كيف يمكن في هذه الظروف أن تتحقق الزيادة المستقلة لأملاك، أو بتعبير نسبي، ثروة الخاضعين لعمل السخرة أو الأقنان. ومن الواضح على أية حال أن التقاليد لا بد وأن تلعب دوراً حاسماً في ظل الوضع البدائي وغير المتطور الذي تركز عليه علاقة الإنتاج الاجتماعية هذه وما يقابلها من نمط إنتاج. ومن الواضح، علاوة على ذلك، أن من مصلحة القسم السائد في المجتمع، هنا وفي كل مكان، أن يثبت الوضع القائم قانونياً، وأن يرسخ قيوده المنبثقة من العادات والتقاليد كقيود بتشريع. وبالمناسبة فإن ذلك يتم، بمعزل عن كل شيء آخر، من تلقاء ذاته ما إن يكتسي تجديد الإنتاج المتواصل لقاعدة الوضع القائم والعلاقات التي تكمن في أساسه شكلاً منظماً ومتسقاً مع مرور الزمن، وأن هذا النظام والاتساق عنصران لا غنى عنهما لكل نمط إنتاج، إن كان ينبغي له أن يكتسي ثباتاً اجتماعياً، خلواً من المصادفة المحض، أو الاعتبار. إن الضبط والنظام هما بالذات شكل الثبات الاجتماعي لنمط الإنتاج هذا، وبالتالي تحرره النسبي من الاعتبار المحض، والمصادفة المحض. إنه يكتسي هذا الشكل، في ظل أوضاع راکدة لعملية الإنتاج كما للعلاقات الاجتماعية التي [802] تقابلها، من خلال تكراره لتجديد إنتاج نفسه. فإن استمر هذا الشكل فترة معينة من الزمن، فإنه يترسخ كعرف وتقليد، ثم يثبت أخيراً كقانون وضعي. وبما أن شكل هذا العمل الفائض، عمل السخرة، يركز على نقص تطور سائر القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل وفجاجة نمط العمل نفسه، فلا بدّ لعمل السخرة من أن ينتزع بطبيعة الحال من المنتج المباشر جزءاً من إجمالي العمل أصغر بكثير مما في أساليب الإنتاج المتطورة، وبالتحديد مما في الإنتاج الرأسمالي. لنفترض على سبيل المثال أن عمل السخرة لسيد الأرض كان يستغرق في الأصل يومين في الأسبوع. إن هذين اليومين من عمل السخرة

في الأسبوع يصبحان إذن ثابتين، يصبحان مقداراً ثابتاً، يقرّه القانون العرفي أو المدون حقوقياً. ولكن إنتاجية بقية أيام الأسبوع التي يمكن أن يتصرف بها المنتج المباشر نفسه، مقدار متغير، يتطور بالضرورة مع نمو تجربته، تماماً مثلما أن الحاجات الجديدة التي تنشأ لديه، وتتماماً مثلما أن توسع سوق منتوجه، وتنامي الأمان في مجال استخدام هذا الجزء من قوة عمله، ستحفّزه على أن يبذل قوة عمله بجهد أكبر؛ وهنا ينبغي ألا ننسى أن استخدام قوة العمل هذه لا يقتصر بأي حال على الزراعة، بل يتضمن أيضاً الصناعة المنزلية الريفية. وهذا ينطوي على إمكانية تطور اقتصادي معين يتوقف، بالطبع، على ظروف ملائمة بهذا القدر أو ذاك وعلى السمات الفطرية للطابع العرفي، وما إلى ذلك.

III - ريع المنتج

إن تحوّل ريع العمل إلى ريع المنتج لا يغير بشيء من ماهية الربيع العقاري، إذا عاينا الأمر من وجهة النظر الاقتصادية، وتقوم ماهية هذا، في إطار الأشكال التي نببحثها هنا، في أن الربيع العقاري هو الشكل السائد، الاعتيادي، الوحيد لفائض القيمة أو العمل الفائض؛ وهذا بدوره يجد التعبير عنه في أنه يمثل العمل الفائض الوحيد، أو المنتج الفائض الوحيد، الذي يتعين على المنتج المباشر الذي يتمتع بحيازة شروط العمل الضرورية لتجديد إنتاجه هو، أن يقدمه إلى مالك شروط العمل الذي يشمل في هذه الحالة كل شيء، أي إلى مالك الأرض؛ ومن جهة أخرى، فإن الأرض هي وحدها التي تواجه المنتج المباشر كشرط للعمل مائل في ملكية غريبة، ومنفصلة عنه ومتجسدة في إهاب المالك العقاري. ومهما يبلغ اتساع ريع المنتج بوصفه الشكل السائد والأكثر تطوراً للربيع العقاري، فإنه يقترون على الدوام، بهذا القدر أو ذاك، ببقايا الشكل السابق، [803] أي الربيع الذي يجب تقديمه مباشرة بهيئة عمل، نعني عمل السخرة، وذلك بصرف النظر عما إذا كان سيد الأرض شخصاً مفرداً أم دولة. ويفترض ريع المنتج الموجود ثقافة إنتاج أرقى لدى المنتج المباشر، أي درجة أعلى من تطور عمله وتطور المجتمع بعامّة؛ وهو يتميز عن الشكل السابق في أن العمل الفائض لا يعود بحاجة إلى أن يُنفذ في صورته الطبيعية، أي لا يعود يُنفذ في ظل الرقابة المباشرة والقسر من جانب سيد الأرض أو من يمثله؛ بل على العكس، يتعين على المنتج المباشر أن ينقّذه على مسؤوليته الخاصة فيكون مسوقاً بقوة العلاقات بدلاً من القسر المباشر، وحكم القانون بدلاً من السوط. إن الإنتاج الفائض، ونعني به الإنتاج الذي يزيد عن الحاجات الضرورية للمنتج

المباشر، والإنتاج في حقل الإنتاج الذي يخصه هو فعلياً، في الأرض التي يستغلها لنفسه بنفسه، بدلاً من الإنتاج في أملاك السيد بجوار وخارج استثمارته كما كان الحال في السابق، قد أصبحت هنا قاعدة بديهية. وفي هذه العلاقة، إذ يستخدم المنتج المباشر عمله فإنه يتصرف بهذا القدر أو ذاك، بكامل وقت عمله رغم أن جزءاً من وقت العمل هذا يعود إلى المالك العقاري من دون تعويض، بعد أن كان كامل الجزء الفائض تقريباً من وقت العمل يعود إليه في الأصل، مع فارق واحد فقط هو أن المالك العقاري الآن لا يعود يتلقى هذا العمل الفائض مباشرةً في شكله الطبيعي، بل في الشكل العيني للمنتج الذي يتحقق فيه هذا العمل الفائض. إن الانقطاعات المرهقة الناشئة عن العمل لأجل المالك العقاري والتي تؤلف عقبة بهذا القدر أو ذاك تبعاً لتنظيم عمل السخرة (قارن: رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 2: التعطش الذي لا يرتوي إلى العمل الفائض. الصناعي والتبيل (البويار))، تزول حيثما يبرز ربح المنتج في شكله الصافي، أو تُختزل على الأقل إلى فواصل زمنية وجيزة خلال العام حيثما تستمر بعض أعمال السخرة إلى جانب ربح المنتج. ولا يعود عمل المنتج لأجل نفسه منفصلاً حسيماً، في الزمان والمكان، عن عمله لأجل المالك العقاري. إن ربح المنتج في شكله الصافي يفترض، كما في السابق، رغم أن بقاياه يمكن أن تنتقل إلى أنماط وعلاقات إنتاج أكثر تطوراً، يفترض وجود اقتصاد طبيعي، أي يفترض أن شروط الإدارة الاقتصادية تتولد إما كلياً، أو في جانبها الأعظم، في الاستثمار الاقتصادية نفسها، حيث يجري التعويض عنها وتجديد إنتاجها مباشرةً من المنتج الإجمالي. ويفترض ربح المنتج أيضاً اندماج الصناعة المنزلية الريفية بالزراعة؛ فيكون المنتج الفائض الذي يؤلف الربح، نتاج عمل الأسرة الزراعي والصناعي الموحد، علماً بأن ربح المنتج يمكن أن يحتوي قدراً أكبر أو أقل من المنتوجات الصناعية، كما هو الحال في الغالب في القرون الوسطى، أو أنه لا [804] يُقدّم إلّا في شكل منتوجات أرض، بالمعنى الحقيقي. وفي هذا الشكل من الربح الذي يتمثل فيه العمل الفائض في ربح المنتج، قد لا يستنزف الربح مجمل العمل الفائض للأسرة الريفية. وبالعكس، فإن المنتج يتمتع هنا، قياساً إلى ربح العمل، بمجال أكبر لكسب الوقت من أجل العمل الفائض الذي يعود منتوجه إلى المنتج نفسه، إضافة إلى منتج عمله الذي يشبع حاجاته الضرورية. وتبرز مع هذا الشكل تمايزات أكبر في الوضع الاقتصادي للمتجّين المباشرين الفرادى. أو تبرز في الأقل إمكانية ذلك، بل حتى إمكانية حصول هذا المنتج المباشر على الوسائل لكي يستغل بدوره عمل الآخرين مباشرة. إلّا أن ذلك لا يعيننا هنا، ما دمنا نعالج الشكل الصافي من ربح المنتج؛ كما لا يمكننا

بوجه عام، أن نوغل في تفاصيل مختلف التراكيب اللانهائية التي يمكن أن تتمازج فيها مختلف أشكال الربيع وتنشوه وتندمج. وبفضل شكل ربيع المنتج المرتبط بطابع معين من المنتج ومن الإنتاج ذاته، وبفضل الترابط الذي لا انفصام له في ظل هذا الشكل بين الزراعة والصناعة المنزلية، وبفضل واقع أن الأسرة الفلاحية تكتسب في ظل طابع الاكتفاء الذاتي شبه التام من جراء استقلال هذه الأسرة عن السوق وعن تغيرات الإنتاج وعن الحركة التاريخية لذلك الجزء من المجتمع الذي يقع خارجها، وباختصار بفضل طابع الاقتصاد الطبيعي عموماً، يغدو هذا الشكل أكثر ملاءمة كقاعدة ترتكز عليها العلاقات الاجتماعية الراكدة، كما نرى ذلك قائماً في آسيا، على سبيل المثال. وهنا، كما في الشكل الأسبق لربيع العمل، يؤلف الربيع العقاري الشكل الاعتيادي لفائض القيمة، وبالتالي للعمل الفائض، أي مجمل العمل الفائض الذي يتوجب على المنتج المباشر أن يؤديه مجاناً، أي يؤديه في الواقع قسراً - رغم أن هذا القسر لا يُفرض عليه في الشكل الفظ القديم - لأجل مالك الشرط الجوهري لعمله، أي مالك الأرض. إن الربيع - إذا أطلقنا باستباق خاطئ هذا الاسم على ذلك الجزء الكسري من الفائض الذي يزيد به عمل المنتج المباشر على عمله الضروري الذي يملكه لنفسه - يؤثر في ربيع المنتج تأثيراً ضئيلاً بحيث أنه ينشأ بالأحرى من وراء ظهر ربيع المنتج ويوجد حده الطبيعي في حجم هذا الربيع. ويمكن لهذا الأخير أن يبلغ أبعاداً يشكل في ظلها تهديداً خطيراً في وجه تجديد إنتاج شروط العمل، وسائل الإنتاج نفسها، مما يجعل توسيع الإنتاج محالاً، بهذا القدر أو ذاك، ويُجبر المنتج المباشر على الاكتفاء بالحد الأدنى الضروري جسدياً من وسائل العيش. وهذا هو الحال على وجه الخصوص حين تعثر أمة تجارية غازية على هذا الشكل جاهزاً وتستغله، كما فعل الإنكليز في الهند، مثلاً

[805]

IV - الربيع النقدي

نعني هنا بالربيع النقدي - بصورة متميزة عن الربيع العقاري، الصناعي أو التجاري - المرتكز على نمط الإنتاج الرأسمالي والمتمثل فقط في فائض يزيد على الربح الوسيط - الربيع العقاري الذي ينشأ من مجرد تحويل شكل ربيع المنتج، مثلما أن هذا الأخير كان، بدوره، شكلاً محوّلًا من ربيع العمل. فبدلاً من دفع المنتج، ينبغي أن يدفع المنتج المباشر إلى المالك العقاري (سواء كان دولة أم شخصاً مفرداً) سعر هذا المنتج. إن فائضاً من المنتج في شكله الطبيعي لا يعود يكفي هنا، إذ ينبغي تحويله من هذا الشكل

الطبيعي إلى شكل نقدي. ورغم أن المنتج المباشر يواصل الآن، كما من قبل، إنتاج الجزء الأعظم، على الأقل، من وسائل عيشه بنفسه، فإن عليه الآن أن يحول جزءاً من منتوجه إلى سلعة، أن يُنتجه كسلعة. وبذا يتغير طابع نمط الإنتاج بأسره، بهذا القدر أو ذاك. فهو يفقد استقلالته ويفقد انفلاته من الارتباط بالمجتمع. وتكتسب نسبة تكاليف الإنتاج التي تنطوي الآن على إنفاق أكبر أو أصغر من النقد أهمية حاسمة؛ كما يكتسب أهمية حاسمة فائض ذلك الجزء من المنتج الكلي الذي ينبغي تحويله إلى نقد على ذلك الجزء الذي ينبغي أن يخدم، من جهة، كوسيلة تجديد إنتاج ثانية، وأن يخدم كوسيلة عيش مباشرة، من جهة أخرى. ومع ذلك فإن قاعدة هذا النمط من الربيع تظل، رغم اقترابها من انحلالها، هي نفسها كما في ربيع المنتج الذي يؤلف نقطة الانطلاق. ويظل المنتج المباشر الآن كما من قبل، حائز الأرض الوراثي أو التقليدي على العموم، وينبغي له أن يؤدي لسيد الأرض، بوصفه مالك الشرط الجوهري لإنتاجه، عملاً فائضاً قسرياً، أي أن يؤدي عملاً غير مدفوع الأجر، بلا مُعادل، ويقدمه في شكل منتج فائض محوّل إلى نقد. إن ملكية شروط العمل الأخرى، غير الأرض، مثل المعدات الزراعية وغيرها من المنقولات، تتحوّل أصلاً إلى ملكية للمنتجين المباشرين منذ أقدم أشكال الربيع، أولاً كأمر واقع، ثم بعد ذلك قانونياً؛ فهذا هو الشرط المسبق لشكل الربيع النقدي. إن تحويل ربيع المنتج إلى ربيع نقدي، الذي يجري بادئ الأمر بصورة متفرقة ليعمّ من بعد ذلك على النطاق القومي أكثر فأكثر، يفترض تطوراً أكبر في التجارة والصناعة الحضرية، والإنتاج السلعي عموماً، وبالتالي تداول النقد. وهو يفترض علاوةً على ذلك، وجود سعر سوق للمنتوجات، وبيع المنتوجات بأسعار تقارب قيمتها، بهذا القدر أو ذاك، وهذا [806] أمر قد لا يحدث في ظل أشكال الربيع السابقة. ويمكن لنا أن نرى هذا أمام أنظارنا أيضاً عملية هذا التحوّل في شرق أوروبا. أما مدى استحالة تحقيق هذا التحوّل من دون توافر تطور معين في القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، فذلك ما تثبته مختلف المساعي الخائبة للقيام به في عهد الأباطرة الرومان، ثم النكوص عنه إلى الربيع الطبيعي، بعد أن أرادوا تحويل جزء يسير من الربيع الطبيعي جرت جبايته بهيئة ضريبة للدولة إلى ربيع نقدي. ويدلّ تزييف الربيع النقدي ومزجه ببقايا أشكاله السابقة عشية الثورة في فرنسا، مثلاً، على صعوبة مماثلة في الانتقال.

إن الربيع النقدي، بوصفه شكلاً محوّلًا لربيع المنتج ومضاداً له، إنما هو آخر شكل للربيع العقاري، وهو في الوقت نفسه شكل انحلال نمط الربيع العقاري الذي قمنا ببحثه حتى الآن، ونعني تحديداً الربيع العقاري كشكل اعتيادي لفائض القيمة وللعمل الفائض

غير مدفوع الأجر الذي ينبغي تقديمه إلى مالك شروط الإنتاج. ولا يمثل هذا الريع في شكله الصافي، شأنه شأن ريع العمل وريع المنتج، أي فائض يزيد على الريع. فهو يتلغ الريع من حيث مضمونه. وبمقدار ما ينشأ الريع في الواقع كشرط خاص من العمل الفائض إلى جانب الريع، فإن الريع النقدي، شأنه شأن الريع بأشكاله السابقة، يظل يؤلف الحدّ الاعتيادي لمثل هذا الريع الجيني الذي لا يمكن أن يتطور إلّا بظهور إمكانية الاستغلال، سواء استغلال المرء لعمله الفائض الخاص، أم استغلاله لعمل الآخرين الفائض بعد أداء العمل الفائض المتمثل بالريع النقدي. وإذا ما نشأ ربح حقاً إلى جانب هذا الريع، فلن يؤلف هذا الريع حدّ الريع، بل العكس، فالريع هو حدّ الريع. ولكن، كما قلنا من قبل، فالريع النقدي هو، في الوقت نفسه، شكل انحلال الريع العقاري المدروس حتى الآن، والمتطابق كما هو جلبي من النظرة الأولى (prima facie) مع فائض القيمة والعمل الفائض، أي الريع العقاري بوصفه الشكل الاعتيادي والسائد لفائض القيمة.

وإن الريع النقدي يقود بالضرورة، في تطوره اللاحق - بمعزل عن كل الأشكال الوسيطة، كما هو عليه مثلاً مع المستأجرين من صغار الفلاحين - إما إلى تحويل الأرض إلى ملكية فلاحية حرة أو إلى شكل نمط الإنتاج الرأسمالي، إلى الريع الذي يدفعه المستأجر الرأسمالي.

وبوجود الريع النقدي تتحوّل، بالضرورة، العلاقة الحقوقية، العرفية، التقليدية بين المنتج المباشر التابع الذي يحوز على جزء من الأرض ويحرثه، والمالك العقاري، إلى علاقة نقدية صرف تُثبّت بموجب عقد يُنظّم وفق قواعد القانون الوضعي. وهكذا فإن الحائز المنهمك في الزراعة يتحوّل في الواقع إلى مجرد مستأجر. ويُستخدم هذا التحوّل في ظل وجود علاقات الإنتاج العامة الملائمة الأخرى لكي تُنتزع بالتدريج ملكية [807] الفلاحين القدامى أصحاب الحيازة، وإحلال المستأجر الرأسمالي محلهم، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يقود ذلك إلى أن يفتدى صاحب الحيازة السابق تحلله من أداء الجزية ببدل نقدي ويتحوّل إلى فلاح مستقل يتمتع بملكية تامة للأرض التي يحرث. إن تحوّل الريع العيني إلى ريع نقدي لا يقتصر حتماً فحسب بل يستبق أيضاً تكوّن طبقة من العمال المياومين المحرومين من الملكية الذين يؤجرون أنفسهم لقاء نقود. وخلال فترة النشوء تبرز هذه الطبقة الجديدة بصورة عرضية ليس إلّا، ثم تشهد استثمارات الفلاحين الميسورين الخاضعة للالتزامات الريع عادة استغلال العمال المأجورين الريفيين على حسابهم الخاص، تماماً مثلما كان الفلاحون التابعون الميسورون في عهد الاقطاع يقومون

بدورهم باقتناء أقدان لأنفسهم. وبهذه الصورة ظهرت لديهم بالتدريج إمكانية تكديس مقدار معين من الثروة والتحول إلى رأسماليي المستقبل. وهكذا ينشأ وسط أصحاب حيازات الأرض السابقين الذين كانوا يحرقونها بأنفسهم مستنبت لترعرع المستأجرين الرأسماليين، الذين يخضع تطورهم للتطور العام للإنتاج الرأسمالي خارج نطاق الزراعة، والذين يزدهرون بسرعة خارقة حين تأتي ظروف مؤاتية لإعانتهم، كما حصل في إنكلترا في القرن السادس عشر، حيث أدى الهبوط المطرد في قيمة النقد آنذاك، في ظل عقود الاستئجار التقليدية طويلة الأمد، إلى إثرائهم على حساب الملاك العقاريين.

رذ على ذلك: ما إن يكتسي الربح شكل ربح نقدي، وتكتسي العلاقة بين الفلاح دافع الربح والمالك العقاري بذلك شكل علاقة تعاقدية - وهو تحول لا يغدو ممكناً بوجه عام إلا بمستوى معين عال نسبياً من تطور السوق العالمية والتجارة والصناعة - حتى يبدأ، بالضرورة، تأجير الأرض للرأسماليين الذين كانوا يقفون حتى ذلك الوقت بعيدين عن الزراعة والذين يحملون الآن إلى الريف والزراعة رأس المال الذي اكتسبوه في المدن، والأسلوب الرأسمالي في إدارة الاقتصاد الذي تطور في المدن، وإنتاج المنتج كسلعة بالذات وكوسيلة محددة للإستيلاء على فائض القيمة. ولا يمكن لهذا الشكل أن يسري كقاعدة عامة إلا في تلك البلدان التي كانت تهيمن على السوق العالمية خلال فترة الانتقال من النمط الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي للإنتاج. وبظهور المستأجر الرأسمالي بين المالك العقاري والفلاح الحارث للأرض فعلاً، تتمزق سائر العلاقات التي انبثقت من نمط الإنتاج القديم في الريف. ويصبح المزارع المستأجر القائد الفعلي لهؤلاء العمال الزراعيين والمستغل الفعلي لعملهم الفائض، في حين لا يبقى للمالك العقاري سوى علاقة مباشرة، وهي في الحقيقة مجرد علاقة نقدية - تعاقدية، مع المستأجر الرأسمالي وحده. وبذا تنقلب طبيعة الربح، ليس فقط كأمر واقع أو بمحض المصادفة، كما حصل حتى في ظل أشكال سابقة، بل بصورة اعتيادية، في شكله المهيمن المعترف به. وينحدر الربح من كونه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة والعمل الفائض ليغدو فضلة من هذا العمل الفائض على جزئه الآخر الذي يستولي عليه الرأسمالي المستغل في شكل ربح، مثلما أنه يستولي على العمل الفائض الإجمالي، أي الربح والفائض على الربح، استيلاءً مباشراً في شكل مجمل المنتج الفائض، ثم يحوله إلى نقد. ولا يقدم الرأسمالي الآن إلى المالك العقاري بهيئة ربح سوى ذلك الجزء الإضافي من فائض القيمة الذي استملكه بفضل رأسماله عن طريق الاستغلال المباشر للعمال الزراعيين. أما ضخامة أو ضآلة ما يقدمه هذا إلى المالك العقاري، فذلك شيء يقرره في المتوسط، كحدّ مقيّد، الربح

الوسطي الذي يدرّه رأس المال في ميادين الإنتاج غير الزراعية، وأسعار الإنتاج غير الزراعية التي يتحكم بها هذا الربح الوسيط. وهكذا يتحول الربح الآن من كونه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة والعمل الفائض، إلى مجرد فضلة مميزة لهذا الميدان الخاص من الإنتاج، أي الميدان الزراعي، فضلة تزيد على ذلك الجزء من العمل الفائض الذي يطالب به رأس المال كجزء يستحقه بصورة عادية ومنذ البداية. لقد أصبح الربح الآن، بدلاً من الربح، الشكل الاعتيادي لفائض القيمة، ويات الربح الآن شكلاً مستقلاً خاصاً، لا لفائض القيمة عموماً بل لفرعه المعين، أي الربح الفائض. وليس من الضروري أن نتوقف أكثر عند هذه النقطة لنبين كيف أن هذا التحول في الربح يقابله تحول تدريجي في نمط الإنتاج نفسه. فذلك واضح سلفاً من واقع أنه من الطبيعي بالنسبة لهذا المستأجر الرأسمالي أن يُنتج منتج الأرض بمثابة سلعة، وأنه بينما كان الفائض الذي يزيد على وسائل عيشه هو وحده الذي يتحول إلى سلع، فإن جزءاً ضئيلاً نسبياً من هذه السلع يجري تحويله الآن مباشرة إلى وسائل عيشه. ولم تعد الأرض بل رأس المال هو الذي يُخضع العمل الزراعي الآن مباشرة لنفسه ولإنتاجيته.

إن الربح الوسيط، وسعر الإنتاج الذي ينظمه هذا الربح، يتشكلان خارج نطاق علاقات الزراعة في الريف، أي في مجال التجارة والصناعة في المدينة. وإن ربح الفلاح دافع الربح القسري لا يشترك في مساواة الأرباح، لأن علاقته بالمالك العقاري ليست [809] علاقة رأسمالية. وبحدود ما يجني هذا ربحاً، أي يحقق - بعمله الخاص أم باستغلال عمل الآخرين - فائضاً يزيد على وسائل عيشه الضرورية، فإن ذلك يتم من وراء ظهر العلاقة الاعتيادية؛ وإن ارتفاع هذا الربح، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، لا يحدّد الربح، بل الربح، على العكس، هو الذي يقرر الربح بمثابة حدّ له. إن معدل الربح العالي في القرون الوسطى لا يدين بارتفاعه إلى التركيب المنخفض لرأس المال الذي يسود فيه العنصر المتغير، المُنفق على الأجور فحسب، بل هو يدين بارتفاعه لممارسة الاحتيايل والنصب في الريف، والاستيلاء على جزء من ربح المالك العقاري ومداخيل تابعيه. وإذا كان الريف يستغل المدينة سياسياً في القرون الوسطى، حيث لم تكن الاقطاعية قد تحطمت بفعل تطور استثنائي للمدن، كما في إيطاليا، فإن المدينة تستغل الريف أينما كان وبدون استثناء استغلالاً اقتصادياً من خلال أسعارها الاحتكارية، ونظامها الضريبي، ونظام طوائفها الحرفية المغلقة، وأحاييلها التجارية المباشرة، والربا ويمكن للمرء أن يتخيل أن مجرد دخول المستأجر الرأسمالي في الإنتاج الزراعي يقدم البرهان على أن سعر المنتجات الزراعية التي كان يُدفع عنها ربح بهذا الشكل أو ذاك

منذ زمن سحيق لا بد وأن يرتفع، على الأقل في وقت هذا الدخول، بما يفوق أسعار الإنتاج في الصناعة، سواء كان سبب ذلك أنه بلغ مستوى السعر الاحتكاري، أم لأنه قد ارتفع إلى مستوى قيمة المنتجات الزراعية، وأن قيمة هذه في الواقع تفوق سعر الإنتاج الذي ينظمه الربح الوسطي. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما أمكن للمستأجر الرأسمالي أن يحقق، بموجب الأسعار القائمة للمنتجات الزراعية، الربح الوسطي من سعر هذه المنتجات أولاً، وأن يأخذ من هذا السعر نفسه فائضاً يفوق هذا الربح ليدفعه في شكل ربح، ثانياً. ويمكن للمرء أن يخلص من ذلك إلى أن معدل الربح العام الذي يهتدي به المستأجر الرأسمالي في تعاقد مع المالك العقاري، قد تكون من دون أن يتضمن الربح، ولذلك حالماً يبدأ هذا المعدل في لعب دور الناظم في الزراعة، فإنه يجد هذا الفائض جاهزاً ويدفعه إلى المالك العقاري. وبهذا الأسلوب التقليدي يشرح مثلاً السيد رودبرتوس الأمور لنفسه. ولكن:

أولاً - إن تغلغل رأس المال هذا في الزراعة كقوة مستقلة وقائدة لا يعمّ دفعة واحدة، بل بصورة تدريجية وفي فروع خاصة من الإنتاج. وهو لا يشمل بادئ الأمر الزراعة [810] الفعلية، بل فروع إنتاج أخرى مثل تربية المواشي، وبخاصة الأغنام التي يوفر منتجاتها الرئيسي، الصوف، في بداية الأمر فائضاً مستمراً في سعر السوق على سعر الإنتاج خلال نهوض الصناعة، ولا تحصل المساواة هنا إلّا فيما بعد. هكذا كان الحال في إنكلترا خلال القرن السادس عشر.

ثانياً - بما أن الإنتاج الرأسمالي لا يظهر بادئ الأمر إلّا بصورة متفرقة، فإنه لا يمكن الاعتراض بشيء على الافتراض بأنه لا يتشر بادئ الأمر إلّا على تلك المجمعات من الأراضي القادرة، بفضل خصوبتها المتميزة، أو موقعها المؤاتي الممتاز، على أن تقدم بمجموعها ربحاً تفاضلياً.

ثالثاً - حتى لو افترضنا أن أسعار منتجات الأرض تفوق أسعار إنتاجها لحظة ظهور نمط الإنتاج هذا، الذي يفترض تزايد وزن الطلب في المدينة، وهو ما حصل تماماً في إنكلترا خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر، فإن الحالة المعاكسة ستحصل؛ فما أن يتسع نمط الإنتاج هذا ليتجاوز محض إخضاع الزراعة لرأس المال، وتحسن الزراعة، وتقلص تكاليف الإنتاج نتيجة تطور الزراعة نفسها بالضرورة، حتى ينخفض سعر المنتجات، ملغياً برودة الفعل هذه تفوقها على أسعار الإنتاج، كما حصل في إنكلترا في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

وهكذا لا يمكن تفسير الربح، كفائض يزيد على الربح الوسطي، بهذه الطريقة

التقليدية. إذ مهما تكن الظروف التاريخية القائمة التي يظهر فيها الربيع أول مرة؛ فما أن يضرب جذوره، حتى لا يعود بوسعه الوجود إلا في ظل الظروف الحديثة، الموصوفة آنفاً.

أخيراً ينبغي، أن نلاحظ بخصوص تحوّل ريع المنتج إلى ريع نقدي، أن الربيع المُرسَمَل، وسعر الأرض، وبالتالي قابلية الانفصال عن الأرض والانفصال الفعلي عنها بالبيع، تغدو لحظة جوهريّة، إذ لا يعود بوسع دافعي الربيع القسري السابقين أن يتحوّلوا عن هذا الطريق إلى فلاحين مالكيين مستقلين فحسب، بل سيكون بوسع مالكي النقد من المدينة وغيرهم أيضاً أن يشتروا قطع أرض بهدف تأجيرها إما إلى فلاحين أو إلى رأسماليين، والتمتع بالربيع كشكل للفائدة عن رأس المال الذي وظّفوه بهذه الصورة؛ وإن هذا الوضع أيضاً يسهم في تحويل نمط الاستغلال السابق، والعلاقات السابقة بين المالك والحارث الفعلي للأرض، وكذلك الربيع نفسه.

٧ - إقتصاد المحاصصة والملكية الفلاحية المجزأة

[811]

ها قد بلغنا خاتمة سلسلة درجات تطور الربيع العقاري. ها جميع أشكال الربيع العقاري هذه: ريع العمل، ريع المنتج، الربيع النقدي (بوصفه شكلاً محوّلًا من ريع المنتج)، افترضنا دائماً أن دافع الربيع هو من يقوم بحراثة الأرض وحيازتها فعلاً، وأن عمله الفائض غير المدفوع ينتقل مباشرة إلى يد المالك العقاري. وحتى في الشكل الأخير، الربيع النقدي - بمقدار ما يبرز في شكل صافي، أي محض شكل محوّل لربيع المنتج - فإن ذلك ليس ممكناً فحسب، بل يغدو واقع الحال. ويمكن أن نعتبر نظام المحاصصة (Metäriesystem) كشكل انتقالي من الشكل الأصلي للربيع إلى الربيع الرأسمالي، حيث يقدم حارث الأرض (المستأجر) إضافة إلى العمل (عمله أو عمل الآخرين) جزءاً من رأسمال المشروع، ويقدم المالك العقاري إضافة إلى الأرض، الجزء المتبقي من رأس المال هذا (الأبقار، مثلاً) ويتقاسم المزارع المحاصص والمالك العقاري المنتج بينهما بنسب معينة تتباين من بلد لآخر. إن المستأجر هنا يفتقر إلى رأس المال الكافي اللازم لإدارة المشروع بصورة رأسمالية كاملة، من جهة. ومن جهة أخرى فإن الحصة التي يتلقاها المالك العقاري هنا ليست الشكل الصافي للربيع. فقد تتضمن في الواقع فائدة عن رأس المال الذي سلفه هذا المالك إضافة إلى ريع فائض. بل قد تستوعب في الواقع مجمل العمل الفائض للمستأجر، أو تترك له من عمله الفائض

هذا نصيباً متفاوتاً. لكن الشيء الجوهرى هو أن الربح لا يعود يظهر هنا بوصفه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة عموماً. ولكن سيكون للمحاصص، سواء استخدم عمله الخاص أم عمل الآخرين، الحق في المطالبة بجزء معين من المنتج، لا بصفته شغياً، بل بصفته حائز قسم من أدوات العمل، بصفته رأسمالياً بنفسه ولنفسه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يطالب المالك العقاري بحصته، ليس بالاستناد إلى ملكيته للأرض حصراً، بل بصفته مُقرض رأسمالاً أيضاً^(44a)

إن بقايا الملكية المُشاعة القديمة للأرض، التي صمدت في الوجود بعد الانتقال إلى الاستثمار الفلاحية المستقلة، مثلاً في بولونيا ورومانيا، قد استُخدمت هناك كذريعة للرجوع إلى أدنى أشكال الربح العقاري. هناك جزء من الأرض يعود إلى الفلاحين [812] الأفراد الذين يحثونها بصورة مستقلة. وهناك جزء آخر يُحرث بصورة جماعية ويخلق منتجاً فائضاً، يخدم في تغطية مصاريف الجماعة جزئياً، وكاحتياطي لأيام القحط، إلخ. جزئياً. إن هذين الجزئين الأخيرين من المنتج الفائض، وفي آخر المطاف مجمل المنتج الفائض، والأرض التي ينمو عليها، تُغتصب بالتدريج من جانب موظفي الدولة وأفراد خاصين، فيتحول مالكو الأرض الفلاحون الأحرار أصلاً، الذين يبقى التزامهم بالزراعة الجماعية للأرض قائماً، يتحولون إلى مكلفين ملزمين إما بعمل السخرة أو بدفع ربح المنتج، في حين أن مغتصبي الأرض المشاعة يتحولون إلى مالكين ليس فقط للأرض المشاعة التي اغتصبوها، بل ولقطع أرض الفلاحين نفسها.

ولا حاجة بنا هنا إلى التوغل في تفاصيل الاقتصاد العبودي الحقيقي (الذي يجتاز أيضاً عدداً من الدرجات - من النظام البطريكي الموجّه لاشباع الاستهلاك الذاتي، إلى نظام المزارع الكبرى الموجّه أساساً لأجل السوق العالمي) أو استثمار الأملاك الزراعية التي يقوم فيها المالك العقاري بالزراعة على حسابه الخاص ويملك كل أدوات الإنتاج،

(44a) قارن بوريه، توكفيل، سيسمونيدي. [يشير ماركس هنا إلى المؤلفات التالية:

يوجين بوريه، دروس في الاقتصاد السياسي، بروكسيل، 1842.

(Eugène Buret, *Cours d'économie politique*, Brussels, 1842).

أ. توكفيل، النظام البائد والثورة، باريس، 1856.

(A. De Tocqueville, *L'Ancien Régime et la Revolution*, Paris, 1856).

سيسمونيدي، المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، باريس، 1827.

[ن. ع.] (Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie politique*, Paris, 1827).

ويستغل عمل الأجراء - سواء كانوا أحراراً أم غير أحرار - الذين يتلقون لقاء عملهم منتوجات عينية أو نقوداً. إن المالك العقاري يتطابق هنا مع مالك أدوات الإنتاج، المستغل المباشر للعمال الذين يُدرجون هنا في عداد عناصر الإنتاج هذه. كما يتطابق الربيع والربح بالمثل، ولا يحصل أي انفصال بين مختلف أشكال فائض القيمة. إن مجمل العمل الفائض للعمال، الذي يتمثل هنا في المنتج الفائض، إنما يعترضه منهم اعتصاراً مباشراً، مالك جميع أدوات الإنتاج التي تتضمن الأرض، كما تتضمن، في ظل الشكل الأصلي للعبودية، المنتجين المباشرين أنفسهم. وحيثما تسود التصورات الرأسمالية، كما في المزارع الأميركية الكبيرة، يجري اعتبار فائض القيمة هذا كله بمثابة ربح؛ ويظهر فائض القيمة بمثابة ربح، حيثما لا يكون نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه قيد الوجود، ولا نمط التصور المقابل له، المنقول من بلدان رأسمالية. وعلى أية حال لا ينطوي هذا الشكل على أية صعوبات. إن دخل المالك العقاري، مهما يكن الاسم الذي يُكنى به، أي المنتج الفائض المتاح الذي يستولي عليه هو هنا الشكل الاعتيادي والسائد الذي يتم به الاستيلاء مباشرة على كامل العمل الفائض غير المدفوع، وإن الملكية العقارية تُولف أساس هذا الاستيلاء.

لنتناول الملكية المجزأة. إن الفلاح هنا هو في آنٍ واحد المالك الحر لأرضه، التي هي الوسيلة الأساسية لإنتاجه، حقل الاستخدام الذي لا غنى عنه لعمله ورأسماله. في ظل هذا الشكل لا يدفع أي بدل إيجار نقدي؛ ولا يظهر الربيع هنا كشكل منفصل من فائض القيمة، رغم أنه يظهر، في البلدان التي تطور فيها نمط الإنتاج الرأسمالي، كربح [813] فائض بالمقارنة مع فروع الإنتاج الأخرى، ولكنه يظهر كربح فائض يؤول إلى الفلاح، مثل مجمل عائدات عمله عموماً.

إن هذا الشكل من الملكية العقارية يفترض، كما في الأشكال القديمة السابقة لملكية الأرض، أن عدد سكان الريف يطغى عددياً على سكان المدن إلى حد كبير، بحيث حتى إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي سائداً، فإنه يكون مع ذلك ضعيف التطور نسبياً، إلى حد أن تركز رأس المال يتحرك في حدود ضيقة في فروع الإنتاج الأخرى، ويكون تجزؤ رأس المال طاعياً. ومن طبيعة الأشياء، لا بد للجزء الأعظم من المنتج الزراعي من أن يُستهلك كوسيلة عيش مباشرة على يد المنتجين أنفسهم، أي الفلاحين، والفائض الذي يزيد على ذلك هو وحده الذي يمكن أن يدخل بمثابة سلعة في التجارة مع المدن. ومهما تكن الكيفية التي يُنظَّم بها متوسط سعر سوق منتج الأرض هنا، فإن الربيع التفاضلي، وهو جزء فائض في سعر سلع أجود صنف من الأرض أو أفضلها موقعاً، لا بد وأن

يكون موجوداً هنا، بداهة، كما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. ويوجد هذا الربح التفاضلي حتى حين يظهر في وضع اجتماعي لم يتطور فيه بعد سعر سوق عام؛ وهو يظهر عندئذ بهيئة متوج فائض إضافي. ولكنه يتدفق إلى جيب ذلك الفلاح الذي يتحقق عمله في ظل شروط طبيعية مؤاتية أكثر. ففي ظل هذا الشكل بالضبط، حيث يدخل سعر الأرض كعنصر في سعر الإنتاج الفعلي بالنسبة للفلاح، سواء حصل المرء، مع تطور هذا الشكل لاحقاً، على الأرض لقاء قيمة نقدية معينة عند اقتسام ميراث، أو اشترى الفلاح الأرض لدى الانتقالات المستمرة لملكية الأرض كلها أو بعض أجزائها، علماً بأنه غالباً ما يحصل على النقود عن طريق الرهن؛ أي حيث يكون سعر الأرض الذي لا يمثل سوى الربح المُرسَل، عنصراً مُفترضاً سلفاً، وحيث يبدو لذلك أن الربح موجود بصورة مستقلة عن أي تمايز في خصوبة الأرض أو موقعها، - في ظل هذا الشكل بالضبط يتعين الافتراض عموماً أن الربح المطلق لا وجود له، وأن الأرض الأسوأ لا تدرّ بالتالي أي ربح، لأن الربح المطلق يفترض إما فائضاً متحققاً تزيد به قيمة المنتج على سعر إنتاجه، أو سعراً احتكاريّاً فائضاً يزيد على قيمة المنتج. ولكن بما أن الزراعة تجري هنا في الجانب الأكبر منها من أجل وسائل العيش المباشرة، وتقوم الأرض كحق لا غنى عنه [814] لاستخدام عمل ورأسمال غالبية السكان، فإن سعر السوق الناظم للمنتج لن يصل إلى مقدار قيمة المنتج إلا في ظروف استثنائية؛ ولكن هذه القيمة ستكون، كقاعدة، أعلى من سعر الإنتاج من جراء رجحان كفة عنصر العمل الحي، رغم أن هذا الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج سيحدده، بدوره، التركيب المنخفض حتى لرأس المال غير الزراعي في البلدان التي تسودها الاستثمار المجزأة. وبالنسبة للفلاح مالك الاستثمار المجزأة لا يتجلى الربح الوسيط لرأس المال كحدّ يقيد الاستغلال، بمقدار ما يكون هذا الفلاح رأسمالياً صغيراً، من جهة، ولا تتجلى له ضرورة الربح، من جهة أخرى، بمقدار ما يكون مالكاً عقاريّاً. إن الحدّ المطلق بالنسبة له، كرأسمالي صغير، لا يتجلى في شيء سوى الأجور التي يدفعها لنفسه، بعد اقتطاع التكاليف الفعلية. وطالما كان سعر المنتج يسد أجوره، فإنه يزرع أرضه، وغالباً ما يفعل ذلك إلى أن يتم سد الحد الأدنى الجسدي للأجور. أما ما يخص صفته كمالك عقاري، فإن حدّ الملكية المقيّد يزول عنه، ما دام حدّ الملكية لا يبرز إلا حيال رأس المال (بما فيه العمل) المنفصل عنها، بما تضعه من عائق يعرقل توظيف رأس المال هذا. والحق، أن الفائدة عن سعر الأرض، التي ينبغي أن تُدفع، في العادة، إلى شخص ثالث، إلى صاحب الرهن، هي حدّ مقيّد أيضاً. ولكن يمكن دفع هذه الفائدة بجزء من العمل الفائض، هذا

الجزء الذي يمكن أن يؤلف الربح، في ظل العلاقات الرأسمالية. وهكذا، فإن الربح المتوقع في سعر الأرض وفي الفائدة المدفوعة عن الأرض، ليس أكثر من جزء من العمل الفائض المُرسَّمَل للفلاح، ليس أكثر من الفائض الذي يزيد على العمل اللازم لتأمين عيشه، رغم أن هذا العمل الفائض لا يتحقق في جزء من قيمة السلعة مساو لمجمل الربح الوسطي ولا في الفضلة على العمل الفائض المتحقق في الربح الوسطي، أي في ربح فائض. ويمكن للربح أن يكون اقتطاعاً من الربح الوسطي، أو حتى جزؤه الوحيد المتحقق. وعليه، كما يقوم فلاح الاستثمار المجزأة بزراعة أرضه أو شراء أرض للزراعة، ليس من الضروري، كما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الاعتيادي، أن يرتفع سعر سوق منتج الأرض بما فيه الكفاية ليدّر عليه ربحاً وسطياً ناهيك عن أن يدّر عليه فائضاً مثبتاً في شكل ربح، علاوة على هذا الربح الوسطي. إذن ليس ثمة ضرورة لأن يرتفع سعر السوق إلى مستوى قيمة منتج الفلاح صاحب الاستثمار المجزأة أو إلى مستوى سعر إنتاج هذا المنتج. وهذا واحد من الأسباب التي تجعل أسعار الحبوب في البلدان التي تسودها الملكيات المجزأة أدنى مما في بلدان نمط الإنتاج الرأسمالي. إن جزءاً من العمل الفائض للفلاحين الذين يعملون في أسوأ الشروط، يُهدى بالمجان إلى المجتمع، ولا يشترك في ضبط أسعار الإنتاج أو في خلق القيمة عموماً. وعليه، فإن هذا السعر المنخفض هو نتيجة لفقر المنتجين وليس بأي حال من الأحوال ثمرة إنتاجية [815] عملهم.

إن هذا الشكل من الملكية المجزأة الحرة للفلاحين الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة، بوصفه الشكل الاعتيادي السائد، يؤلف من جهة، الأساس الاقتصادي للمجتمع خلال أزهى فترات العهد الكلاسيكي القديم، ويوجد، من جهة أخرى، لدى الشعوب المعاصرة كواحد من الأشكال المنبثقة من انحلال الملكية العقارية الاقطاعية. هذا هو حال اليومان (الفلاح المالك yeomanry) في إنكلترا، وطبقة الفلاحين في السويد، والفلاحين في فرنسا وغرب ألمانيا. ولا نتحدث هنا عن المستعمرات، نظراً لأن الفلاح المستقل يتطور هناك في ظل شروط مغايرة.

إن الملكية الحرة للفلاحين الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة هي، بداهة، الشكل الأكثر طبيعية من الملكية العقارية للإنتاج الصغير، أي لنمط إنتاج تُشكّل فيه حيازة الأرض شرط ملكية العامل لمنتج عمله الخاص بالذات، وينبغي فيه لمن يحرق الأرض، سواء كان مالكاً حراً أم تابِعاً، أن يُنتج على الدوام وسائل عيشه لنفسه بنفسه بصورة مستقلة، كعامل معزول، مع أسرته. إن ملكية الأرض ضرورية لتطوير نمط الإنتاج

هذا إلى أقصى مداه، ضرورة ملكية الأداة لتطور الإنتاج الجرفي بشكل حر. وتؤلف هذه الملكية هنا قاعدة تطور الاستقلالية الشخصية. إنها مرحلة انتقالية ضرورية لتطور الزراعة نفسها. وإن الأسباب التي تفضي إلى هلاك هذه الملكية تكشف عن حدودها. وهذه الأسباب هي: دمار الصناعة المنزلية الريفية، التي تؤلف ملحقاتاً تكملياً اعتيادياً لها، من جراء تطور الصناعة الكبرى؛ إفقار واستنزاف التربة بالتدريج في ظروف الإنتاج الصغير؛ اغتصاب كبار الملاك العقاريين للملكية المُشاعة التي تؤلف في كل مكان الملحق التكميلي الثاني للاستثمار المجزأة الذي يتيح وحده تربية المواشي؛ منافسة الزراعة الكبيرة، أما من جانب المزارع الكبرى، أو من الزراعة الرأسمالية. هناك أيضاً التحسينات التي تدخل على الزراعة والتي تسبب، من جهة، خفض أسعار المنتجات الزراعية وتقتضي، من جهة ثانية، زيادة نفقات وشروطاً شبيهة أوفر للإنتاج، إن هذه التحسينات تسهم أيضاً في هلاكها، كما حصل في إنكلترا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر.

إن الملكية العقارية الصغيرة المجزأة تستبعد، بطبيعتها بالذات، تطوير القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، والأشكال الاجتماعية للعمل، والتركيز الاجتماعي للرسميل، وتربية المواشي على نطاق واسع، والاستخدام المقرد للعلم.

وإن الربا ونظام الضرائب لا بد وأن يؤديا بها إلى الهلاك في كل مكان. إن إنفاق رأس المال في سعر الأرض يسحب رأس المال هذا من الزراعة. تجزؤ لوسائل الإنتاج لا نهاية له؛ عزلة متنامية للمتجدين؛ تبديد لا مثيل له للطاقة البشرية؛ تدهور مقرد لشروط الإنتاج؛ تزايد غلاء وسائل الإنتاج - ذلك هو القانون الضروري الملازم للملكية الصغيرة. أما المواسم الوفيرة فكارثة بالنسبة لنمط الإنتاج هذا⁽⁴⁵⁾

وهناك واحدة من النواقص المميزة للزراعة الصغيرة، حيثما تكون مقرونة بالملكية الحرة للأرض، تنبع من قيام الزارع بإنفاق رأسمال لشراء الأرض. (وينطبق الشيء نفسه على الشكل الانتقالي، حيث يُنفق مالك الأرض الكبير رأسمالاً لشراء الأرض أولاً،

(45) أنظر في مؤلف توك خطاب العرش الذي ألقاه ملك فرنسا.

[توك، نيو مارتنش، تاريخ الأسعار وحالة التداول خلال السنوات التسع 1848 - 1856، لندن، 1857، ص 29 - 30.

(Tooke, Newmarch, *A history of Prices, and the state of circulation, during the nine years 1848-1856*, Band 6, London, 1857, S. 29-30). [ن. برلين].

ليدير الاستثمار عليها كمزارع مستأجر لنفسه بنفسه، ثانياً) وبسبب الطبيعة المتحركة التي تكتسبها الأرض هنا بوصفها سلعة، يتزايد عدد مالكيها المتغيرين⁽⁴⁶⁾، بحيث تدخل الأرض، من وجهة نظر الفلاح، كتوظيف جديد لرأس المال مع كل جيل جديد ومع كل اقتسام جديد للإرث، أي تصبح أرضاً اشتراها. ويشكل سعر الأرض هنا عنصراً مهماً في أسعار الإنتاج الفردية غير المثمرة أو في سعر كلفة منتج المنتجين الفرديين.

ما سعر الأرض سوى الربيع المُرسَّمَل وبالتالي الربيع المتوقع. وإذا ما أُديرَت الزراعة بطريقة رأسمالية بحيث لا يتلقى المالك العقاري سوى الربيع، ولا يدفع المستأجر لقاء الأرض سوى هذا الربيع السنوي، فمن الواضح أن رأس المال الذي أنفقه المالك العقاري نفسه في شراء الأرض يؤلف بالنسبة له رأسمالاً حاملاً للفائدة، ولكن لا شأن له على الإطلاق برأس المال المُنفق على الزراعة ذاتها. فهو لا يؤلف عنصراً من رأس المال الأساسي الموظف في الزراعة⁽⁴⁷⁾ ولا من رأس المال الدائر، بل بالعكس فهو يقتصر على أن يُعطي للمشاري حقاً في الحصول على الربيع السنوي، ولكن لا علاقة له

(46) أنظر مونييه ورويشون.

[المقصود هنا كتاب: ل. مونييه، حول الزراعة في فرنسا، اعتماداً على الوثائق الرسمية، مع ملاحظات رويشون، المجلدان 1-2، باريس 1846.

(Le Mounier, *De l'agriculture en France, d'après les documents officiels, avec des remarques par Rubichon*, Tomes 1-2, Paris, 1846).

وكذلك كتاب: م. رويشون، حول آلية المجتمع في فرنسا وإنكلترا، طبعة جديدة، باريس، 1837.

(M. Rubichon, *Du mécanisme de la société en France et en Angleterre*, Nouv, édit, Paris, 1837). [ن. ع].

(47) إن السيد الدكتور هـ. مارون («الممتد أم الكثيف؟» «Extensiv oder Intensiv») [لا يورد ماركس معلومات أخرى عن هذا الكراس] ينطلق من الفرضية الخاطئة لأولئك الذين يناوهم. إنه يفترض أن رأس المال المُنفق على شراء الأرض هو رأسمال إنفاق (Anlagekapital)، ثم ينخرط في سجال حول تحديد مناسب لمفهوم رأسمال الإنفاق ورأسمال المشروع (Betriebskapital) أي الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر. إن تصورات الصبائية تماماً عن رأس المال عموماً، وهو أمر معذور، بالمناسبة لإنسان غير اقتصادي، في ضوء حالة «علم الاقتصاد القومي» الألماني، تخفي عنه أن رأس المال هنا ليس برأسمال أساسي ولا برأسمال دائر، تماماً مثلما أن رأس المال الذي يُنفقه أحدهم في البورصة لشراء الأسهم أو سندات الدولة، والذي يمثل، بالنسبة لصاحبه، توظيفاً لرأسمال، ليس «موظفاً» بأي حال في أي فرع من فروع الإنتاج.

على الإطلاق بإنتاج هذا الريح. إن شاري الأرض يتخلى عن رأسماله إلى ذاك الذي يبيعها، والبائع يتنازل عن ملكيته للأرض لقاء ذلك. ولم يعد رأس المال هذا موجوداً [817] كرأسمال الشاري؛ فلم يعد رأس المال هذا عنده؛ إنه لم يعد ينتمي إلى رأس المال الذي يستطيع توظيفه في الأرض بأية صورة كانت. وسواء ابتاع الشاري الأرض بسعر رخيص أم غال، أم حصل عليها بالمجان، فذلك لا يغيّر في شيء من رأس المال الذي يُنفقه المزارع المستأجر في المشروع، ولا يغيّر في شيء من الريح، بل يؤثر فقط فيما إذا كان الريح يظهر له كفائدة أم لا، وهل يظهر كفائدة عالية أم فائدة منخفضة.

لنأخذ، على سبيل المثال، الاقتصاد العبودي. إن السعر الذي يُدفع هنا لقاء العبد ليس سوى فائض القيمة المتوقع والمُرسَل، أو الريح الذي سيُعتصر منه مع مرّ الزمن. لكن رأس المال المدفوع لشراء العبد لا ينتمي إلى رأس المال الذي يتم عن طريقه استخلاص الريح، العمل الفائض، من العبد. على العكس. فهذا رأسمال انسلخ عنه مالك العبيد، اقتطعه من رأس المال المتاح للإنتاج الفعلي. لقد كُتِفَ عن الوجود بالنسبة لمالك العبيد، مثلما أن رأس المال المُنفق على شراء الأرض قد كُتِفَ عن الوجود بالنسبة إلى الزراعة. وخير دليل على ذلك أن رأس المال هنا لا يعود إلى الظهور مجدداً بالنسبة إلى مالك العبيد أو مالك الأرض إلا إذا قام مجدداً ببيع عبده أو أرضه. ولكن رأس المال هذا يكُتِفَ عن الوجود بالنسبة إلى هذا الشاري. إن واقع شرائه للعبد، لا يتيح له بعدُ استغلال هذا العبد على الفور. فسيكون ذلك بمقدوره حين يوظف رأسمالاً آخر في الاقتصاد العبودي.

إن رأس المال الواحد نفسه لا يوجد مرتين، بيد بائع الأرض وبيد شاريها. فهو ينتقل من يد الشاري إلى يد البائع، وينتهي الأمر. وليس لدى الشاري الآن أي رأسمال بل قطعة أرض بدلاً منه. إن واقع أن الريح الذي يتم الحصول عليه بتوظيف حقيقي لرأس المال في هذه القطعة من الأرض يعتبره المالك العقاري الجديد الآن بمثابة فائدة عن رأسماله الذي لم يوظفه في الأرض، بل أنفقه على اقتناء الأرض، إن هذا الواقع لا يغيّر البتة من الطبيعة الاقتصادية لعنصر الأرض، مثلما أن قيام شخص ما بدفع 1000 جنيه لقاء سندات حكومية بفائدة 3%، لا شأن له البتة برأس المال الذي تُدفع من إيراده فوائد قرض الدولة.

الواقع، إن النقد المُنفق على شراء الأرض، مثل النقد المُنفق على شراء سندات الدولة، هو مجرد رأسمال في ذاته، مثلما أن أي مقدار من القيمة هو رأسمال في ذاته، رأسمال كامن في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. وإن ما يُدفع لقاء الأرض شأنه شأن ما يُدفع لقاء سندات الدولة، وشأن ما يُدفع لقاء أية سلعة تُشتري، هو مقدار معين من [818]

النقد. وهذا رأسمال في ذاته، لأن بالإمكان تحويله إلى رأسمال. وإن تحول أو عدم تحول النقد فعلاً إلى رأسمال يتوقف على استعمال البائع للنقد الذي حصل عليه. أما بالنسبة للشاري، فلا يمكن للنقد أن يؤدي وظيفة رأسمال بعد الآن، مثله في ذلك مثل أي نقد أنفقه نهائياً. إنه يمثل في حساباته كرأسمال حامل للفائدة، لأنه يحسب الإيراد الذي يتلقاه كريع من الأرض أو كفائدة عن قرض الدولة، باعتباره فائدة عن النقد الذي كلفه إياه شراء الحق بهذا الإيراد. ولا يستطيع أن يحققه كرأسمال إلا بإعادة البيع. ولكن يأتي، عندئذٍ، طرف آخر، شارٍ جديد ليجد نفسه في الوضع الذي كان فيه الأول، ولا يمكن للنقد المُنفق على هذا النحو أن يتحول إلى رأسمال فعلي بالنسبة لمن أنفقه، من خلال انتقاله من يد إلى أخرى.

وفي حالة الملكية العقارية الصغيرة يترسخ أكثر فأكثر الوهم بأن الأرض نفسها تمتلك قيمة وتدخل بالتالي كرأسمال في سعر إنتاج المنتج شأنها شأن الآلات أو المواد الأولية. ولكن سبق أن رأينا أن الربح، وبالتالي الربح المُرسَل، سعر الأرض، لا يمكن أن يشترك في تحديد سعر منتج الأرض إلا في حالتين اثنتين. أولاً، حين تكون قيمة منتج الأرض أعلى من سعر الإنتاج، بفعل تركيب رأس المال الزراعي - وهو رأسمال لا يجمعه جامع برأس المال المُنفق على شراء الأرض - ويستفيد المالك العقاري من هذا الفرق بفضل علاقات السوق، ثانياً، حين يطرأ سعر احتكاري. ونادراً ما تقع هاتان الحالتان في الاستثمار المجزأة والملكية العقارية الصغيرة، فالإنتاج هنا بالذات يخدم بدرجة كبيرة تماماً إشباع حاجات الزارع نفسه، ويتم بصورة مستقلة عن الانتظام بفعل معدل الربح العام. وحتى حين تجري زراعة الاستثمارات المجزأة على أرض مؤجرة، فإن بدل الإيجار هنا يتضمن، أكثر مما في ظل أية علاقات أخرى، جزءاً من الربح بل حتى اقتطاعاً من الأجور؛ وعليه لا يؤلف هذا سوى ريع اسمي، لا الربح كمقولة مستقلة بإزاء الأجور والربح.

وهكذا، فإن إنفاق رأس المال النقدي لشراء الأرض ليس توظيفاً لرأسمال زراعي على الإطلاق. بالعكس، فهو يعني إنقاصاً معيناً لرأس المال الذي يمكن لصغار الفلاحين أن يتصرفوا به في ميدان إنتاجهم. فهذا الإنفاق يقلل بصورة متناسبة حجم وسائل إنتاجهم، ويقلص بالتالي القاعدة الاقتصادية لتجديد الإنتاج. فهو يُلقي بالفلاح الصغير تحت رحمة المراباة، نظراً لأن علاقات الائتمان الحقيقية نادراً ما تقوم في هذا الميدان عموماً. وهو عقبة بوجه الزراعة، حتى حين تقوم به استثمارات زراعية كبرى. إنه يناقض، في الواقع، [819] نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يكثرث على العموم بمديونية المالك العقاري، سواء كان قد ورث قطعة أرضه أم اشتراها. إن طريقة إدارة الاقتصاد في العقارات المؤجرة لا

تتغير، في ذاتها، بشيء، سواء كان المالك العقاري يضع الربح في جيبه، أم كان يتعين عليه أن يدفعه بدوره إلى صاحب الرهن.

لقد رأينا أنه إذا كان الربح العقاري معيناً، فإن سعر الفائدة يتحكم بسعر الأرض. فإن تدنى سعر الفائدة، تصاعد سعر الأرض، والعكس بالعكس. وعليه، ففي الظروف الاعتيادية لا بد من أن يتوافق السعر المرتفع للأرض مع سعر فائدة متدن بحيث إذا دفع الفلاح سعراً مرتفعاً لقاء الأرض بسبب انخفاض سعر الفائدة، فإن هذا السعر المنخفض للفائدة ينبغي أن يوفر له رأسمالاً لإدارة استثمارته بشروط ائتمان ملائمة. غير أن الأمور لا تجري على هذا المنوال في الواقع الفعلي، حين تسود الملكية الفلاحية المجزأة. فأولاً، إن القوانين العامة للائتمان لا تشمل الفلاح، لأن هذه القوانين تفترض أن المنتج رأسمالي. وثانياً، حيثما تكون الملكية الفلاحية المجزأة هي المهيمنة - لا يدور الحديث هنا عن المستعمرات - ويكون الفلاح الصغير هو العمود الفقري للأمة، فإن تكوين رأس المال، أي تجديد الإنتاج الاجتماعي، يكون ضعيفاً نسبياً، بل أن تكوين رأس المال النقدي القابل للإقراض يكون أضعف، بالمعنى السابق المشار إليه. وهذا يفترض التركيز ووجود طبقة من الرأسماليين الأثرياء الخاملين (ماسي)^(*) ثالثاً، وهنا، حيث تؤلف ملكية الأرض شرط حياة الجزء الأعظم من المنتجين، وحقل توظيف لا غنى عنه لرأسمالهم، فإن سعر الأرض يرتفع بصورة مستقلة عن سعر الفائدة، بل غالباً ما يتحرك مع سعر الفائدة هذا، نظراً لأن الطلب على ملكية الأرض يفوق العرض. إن الأرض التي تُباع قطعاً مجزأة غالباً ما تجلب هنا سعراً أعلى بكثير مما تجلبه حين تُباع بمساحات كبيرة، لأن عدد الشارين الصغار كبير وعدد الشارين الكبار قليل («عصابات سوداء»^(**)، رويشون، نيومان)^(***) لهذه الأسباب مجتمعة، يرتفع سعر الأرض هنا،

(*) [ماسي]، بحث في الأسباب النازمة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص 23 - 24. [ن. برلين].

([Massie], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest*, London, 1750, S. 23-24).

(**) العصابات السوداء (Bandes Noires): جمعيات مضاربة بالأرض، نشأت في فرنسا في القرن التاسع عشر، واعتمدت شراء عقارات كبيرة، وبيعها قطعاً صغيرة بسبب ارتفاع الطلب على هذه الأخيرة. [ن. برلين].

(***) ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851، ص 180 - 181. (F.W.N. Newman, *Lectures on political economy*, London, 1851, S. 180-181).

عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً نسبياً. وإن الفائدة المنخفضة نسبياً التي يستمدّها هنا الفلاح من رأس المال المُنفق على شراء الأرض (مونييه)، تتوافق في الجهة المقابلة، مع ارتفاع سعر الفائدة الربوية التي يتعين على الفلاح أن يدفعها إلى دائته صاحب الرهن. ويتميز النظام الإيرلندي بالسمة نفسها، ولكن في شكل آخر.

إن سعر الأرض، هذا العنصر الغريب، في ذاته، عن الإنتاج، يمكن إذن أن يرتفع إلى مستوى معين قد يجعل الإنتاج مستحيلاً (دومبال).

وإذا ما كان سعر الأرض يلعب مثل هذا الدور الواسع بحيث يتطور شراء وبيع وتداول الأرض كسلعة إلى مديات كبيرة، فما ذلك إلا نتيجة عملية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي [820] حيث تغدو السلعة هنا الشكل العام لسائر المنتجات ولسائر وسائل الإنتاج. من جهة أخرى، لا تقع هذه الظواهر إلا حيثما يكون تطور نمط الإنتاج الرأسمالي محدوداً، ولم يكشف بعد عن سائر خصائصه المميزة؛ لأن ذلك يركز بالضبط على واقع أن الزراعة ليست خاضعة أو لم تخضع بعد لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل تخضع لبقايا نمط إنتاج من أشكال مجتمعات غابرة. إن مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي بما ينطوي عليه من تبعية المنتج للسعر النقدي لمنتوجه، تتوافق هنا مع المساوئ الناجمة عن نقص تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. فالفلاح يتحوّل إلى تاجر وصناعي من دون أن تتوافر الشروط التي تُتيح له أن يُنتج منتجاته كسلعة.

إن التصادم بين سعر الأرض بوصفه عنصراً يدخل في سعر الكلفة بالنسبة للمنتج، وسعر الأرض بوصفه عنصراً لا يدخل في سعر الإنتاج بالنسبة للمنتج (ولو كان الربيع يسهم في تقرير سعر منتج الأرض، فإن الربيع المُرسَّمَل المُسلَّف لعشرين سنة أو أكثر لا يُسهم على هذا النحو بأي حال) ليس سوى واحد من الأشكال التي يتجلى فيها عموماً تناقض الملكية الخاصة للأرض مع الزراعة العقلانية، مع الانتفاع الاجتماعي الاعتيادي بالأرض. ولكن من جهة أخرى، فإن الملكية الخاصة للأرض، وبالتالي نزع ملكية الأرض من المنتجين المباشرين - الملكية الخاصة للواحد تعني انعدام ملكية آخر في الأرض - هي قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي.

وهنا، في الزراعة الصغيرة، يظهر سعر الأرض، وهو شكل ونتيجة للملكية الخاصة، كحدّ يقيد الإنتاج نفسه. أما في الزراعة الكبيرة وفي الملكية العقارية الكبيرة المرتكزة على النمط الرأسمالي لإدارة الاستثمار، فتبرز الملكية بوصفها حدّاً مقيداً أيضاً لأنها تقيد النفقات المنتجة من رأسمال المزارع فلا تعود تنفعه هو آخر المطاف، بل تنفع

المالك العقاري. وفي كلا الشكليين، فإن استغلال وتبديد طاقات الأرض (بمعزل عن اقتران الاستغلال بالظروف العرضية المتفاوتة للمنتجين، عوضاً عن اقترانها بالمستوى الذي بلغه تطور المجتمع) يحلّ محلّ الزراعة العقلانية الواعية للأرض بوصفها ملكية جماعية أبدية، وشرطاً لا غنى عنه لوجود وتجديد إنتاج سلسلة الأجيال المتعاقبة من الجنس البشري. وينشأ ذلك، في حالة الملكية الصغيرة، عن الافتقار إلى الوسائل والمعرفة اللازمة لاستخدام القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. أما في حالة الملكية الكبيرة، فينشأ ذلك عن استغلال هذه الوسائل لتحقيق أسرع ثراء للمستأجرين والمالكين. [821] وينشأ ذلك في الحالتين عن التبعية لسعر السوق.

إن كل انتقاد للملكية العقارية الصغيرة يرقى، آخر المطاف، إلى انتقاد للملكية الخاصة كقيد وعائق بوجه الزراعة. كذلك حال كل انتقاد مقابل للملكية العقارية الكبيرة. وبالطبع فإننا نترك في الحالتين كل الاعتبارات السياسية الثانوية جانباً. إن هذا القيد وهذا العائق، اللذين تخلقهما كل ملكية خاصة للأرض وتضعهما في تضاد مع الإنتاج الزراعي والمعالجة العقلانية للأرض، وصيانة التربة وتحسينها، لا يتطوران هنا وهناك إلا بأشكال مختلفة، وفي مجرى الخصام حول هذه الأشكال الخاصة للشر، يطوي النسيان علته الأولى.

إن الملكية العقارية الصغيرة تفترض أن الغالبية الساحقة من السكان تعيش في القرى، وإن من يهيمن ليس العمل الاجتماعي بل العمل المعزول؛ كما تفترض أيضاً أن تنوع وتطور تجديد الإنتاج، بشروطه المادية والروحية، في ظل أوضاع كهذه، أمر مستبعد تماماً، شأنه شأن شروط أية زراعة عقلانية. من جهة أخرى، تؤدي الملكية العقارية الكبيرة إلى تقليص عدد السكان الزراعيين إلى حد أدنى يهبط باستمرار، وتضع في مواجهتهم سكاناً صناعيين ينمو عددهم باستمرار، محتشدين في المدن الكبيرة؛ فتخلق بذلك شروطاً تسبب شرخاً لا يندمل في نسيج عملية التبادل المادي (الأبيض) الذي تفرضه القوانين الطبيعية للحياة، ونتيجة لذلك تتبدد طاقة التربة، ويستشري هذا التبديد من خلال التجارة بعيداً وراء حدود بلد معين (ليش).

وبينما تخلق الملكية العقارية الصغيرة طبقة من البرابرة تقف في منتصف الطريق الفاصل عن المجتمع، طبقة تجمع كل فظاظة الأشكال البدائية للمجتمع بكل عذابات وبؤس البلدان المتحضرة، فإن الملكية العقارية الكبيرة تقوّض قوة العمل في آخر مجال

تجد فيه طاقتها الأصلية ملاذاً، وتُخترن فيه بمثابة رصيد احتياطي لبعث القوة الحيوية للأمم - أي في القرية نفسها. ويتضافر عمل الصناعة الكبرى مع إدارة الزراعة الكبيرة بأسلوب المشروع الصناعي. وإذا كانت هاتان الاثنتان تتمايزان في الأصل، بكون الأولى تستنزف وتدمر قوة العمل وبالتالي القوة الطبيعية للبشر بمقدار أكبر، وكون الثانية تجتاح وتدمر الطاقة الطبيعية للأرض بصورة أكثر مباشرة، فإنهما تتضافران معاً، في مجرى التطور اللاحق، حيث يقوم النظام الصناعي في الريف أيضاً بإرهاك العمال، وتقدم الصناعة والتجارة إلى الزراعة الوسائل الكفيلة باستنزاف التربة.

الجزء السابع

الإيرادات ومصادرها

الفصل الثامن والأربعون

الصيغة الثلاثية

(48)_I

رأس المال - الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة)، الأرض - الربح العقاري، العمل - الأجور: هذه هي الصيغة الثلاثية التي تشمل كل أسرار عملية الإنتاج الاجتماعية.

علاوة على ذلك، بما أن الفائدة، كما بينا من قبل^(*)، تتجلى بوصفها المنتج الخاص المميز لرأس المال، ويتجلى ربح صاحب المشروع، في تضاد مع الفائدة، بمثابة أجور مستقلة عن رأس المال، فإن الصيغة الثلاثية المشار إليها تُختزل بصورة أدق إلى الصيغة التالية: رأس المال - الفائدة، الأرض - الربح العقاري، العمل - الأجور؛ في هذه الصيغة يزول، بسلام، الربح، أي شكل فائض القيمة الذي يميّز نمط الإنتاج الرأسمالي بخاصة.

ولو عاينّا هذا الثالوث الاقتصادي عن كثب، لوجدنا التالي:
أولاً - إن المصادر المزعومة للثروة السنوية المتاحة، تنتمي إلى ميادين متباينة كلياً، لا

(48) إن المقاطع الثلاثة التالية ترد في مواضع مختلفة من مخطوطة الجزء السادس. [ف. إنجلز].

(*) أنظر هذا المجلد، الجزء الخامس، الفصل 23، [الطبعة العربية، ص 429-452].

تتسم بأدنى تماثل. فالعلاقات القائمة بينها تشبه العلاقة بين رسوم كاتب العدل والشمندر والموسيقى.

رأس المال، الأرض، العمل! لكن رأس المال ليس شيئاً، بل علاقة إنتاج اجتماعية محددة، تنتمي إلى تشكيلة اجتماعية تاريخية معينة، تتمثل في شيء معين، وتسبغ على هذا الشيء طابعاً اجتماعياً خاصاً. إن رأس المال ليس مجموع وسائل الإنتاج المادية [823] والمنتجة. فرأس المال هو وسائل الإنتاج المحولة إلى رأسمال، وهذه الوسائل ليست، في ذاتها، رأسمالاً، أكثر مما أن الذهب أو الفضة، في ذاتهما، نقد. فرأس المال هو وسائل الإنتاج التي يحتكرها جزء معين من المجتمع، هو منتوجات وشروط تحريك قوة العمل، التي انفصلت عن قوة العمل الحي هذه - وتجسدت، بفعل هذا التضاد، في إهاب رأسمال. ورأس المال ليس محض منتوجات العمال وقد تحولت إلى قوى مستقلة، منتوجات أضحت سيد منتجيها وشاريهم، بل هو أيضاً القوى الاجتماعية والشكل المقبل. [؟ غير مقروء] (*) لهذا العمل تواجه العمال كخصائص تميز منتوجهم. نحن، إذن، إزاء شكل اجتماعي معين، شكل صوفي تماماً من النظرة الأولى، لواحد من عوامل عملية الإنتاج الاجتماعية المتكونة تاريخياً.

ولدينا الآن، إلى جانب ذلك، الأرض، هذه الطبيعة اللاعضوية كما هي عليه، كتلة فظة متنافرة (rudis indigestaque moles) (**)، بكامل حالها البدائي. إن القيمة عمل. وعليه، فالأرض ليست فائض قيمة. والخصوبة المطلقة للتربة لا تفعل شيئاً أكثر من أن تجعل كمية معلومة من العمل تعطي منتوجاً معيناً مشروطاً بالخصوبة الطبيعية للتربة. وإن تباين خصوبة التربة يجعل كميات متساوية من العمل ورأس المال، أي القيمة نفسها، تعبر عن نفسها في كميات متباينة من منتوجات الأرض؛ أي أن لهذه المنتوجات قيمة فردية متباينة. وإن مساواة هذه القيم الفردية بتحويلها إلى قيم سوق تجعل

«مزايا أراض أكثر خصوبة بالمقارنة مع أرضٍ أقل خصوبة. تنتقل من الزارع أو المستهلك إلى المالك العقاري». (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، لندن، 1821، ص 62).

(*) بعد فكّ العبارة: «القوى الاجتماعية لعملهم والشكل المترابط لهذا العمل».

(die gesellschaftlichen Kräfte und zusammenhängende Form dieser Arbeit). [ن. برلين].

(**) كتلة، فظة، متنافرة - كلمات للشاعر أوفيد في ديوانه: مسخ الكائنات، الكتاب الأول، البيت السابع. Ovid, *Metamorphosen*, Buch 1, 7. [ن. برلين].

"advantages of fertile over inferior soil are transferred from the cultivator or consumer to the landlord"

(D. Ricardo, *On the Principle [of Political Economy, and Taxation*, London, 1821], p. 62).

وأخيراً يرد بمثابة «الثالث في التحالف» (*) مجرد شبح - العمل الذي لا يزيد عن كونه تجريداً، وهو، مأخوذاً لذاته، لا وجود له إطلاقاً، أو إذا أخذنا. [غير مقروء] (**). - فهي الفعالية المنتجة للإنسان عموماً، التي يتوسط بها التبادل المادي (الأبيض) مع الطبيعة، وهذه الفعالية ليست عارية عن أي شكل اجتماعي أو أي طابع محدد فحسب، بل أنها تبرز في وجودها الطبيعي المحض، مستقلة عن المجتمع، منفصلة عن سائر المجتمعات، وهي مشتركة كتعبير عن الحياة وتؤكد لهذه الحياة، بالنسبة لإنسان ليس اجتماعياً بعد، وإنسان اجتماعي بأية صورة كانت.

II

رأس المال - الفائدة؛ الملكية العقارية، الملكية الخاصة للكرة الأرضية، وبالذات الملكية الحديثة المطابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي - الربح؛ العمل المأجور - الأجور. هذا هو الشكل الذي ينبغي أن يحتوي الترابط بين مصادر الإيرادات. إن العمل المأجور والملكية العقارية، شأنهما شأن رأس المال، أشكال اجتماعية محددة تاريخياً، الأول شكل العمل، والثاني شكل احتكار الأرض، والواقع أن الشكلين كليهما يطابقان رأس المال، ويتسميان إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة نفسها.

إن أول ما يلفت الانتباه في هذه الصيغة، أنه إلى جانب رأس المال، إلى جانب هذا الشكل المميز لأحد عناصر الإنتاج، الشكل المنتمي لنمط إنتاج محدد، لتركيب تاريخي محدد من عملية الإنتاج الاجتماعية، إلى جانب عنصر الإنتاج هذا المندمج والمتمثل في شكل اجتماعي معين، يوضع مباشرة شيان هما: الأرض من هنا، والعمل من هناك، عنصران من عملية العمل الفعلية، عنصران في هذا الشكل المادي، ماثلان في جميع

(*) الثالث في التحالف (Dritten im Bunde): عبارة من أنشودة شيللر «الكفالة» ترد على لسان

الطاغية ديونيوس، طالباً قبوله في تحالف الصديقين الوفيين.

(**) فكّ العبارة: «إذا أخذنا المعنى المقصود بذلك» (wenn wir das Gemeinte nehmen). [ن.

برلين].

أنماط الإنتاج، وهما عنصران شيثيان في كل عملية إنتاج ولا علاقة لهما البتة بشكلها الاجتماعي.

ثانياً - في الصيغة: «رأس المال - الفائدة، الأرض - الربح العقاري، العمل - الأجور» يظهر رأس المال والأرض والعمل، على التوالي، كمصادر تنبع منها الفائدة (بدلاً من الربح) والربح العقاري والأجور كمنتجات وثمار؛ الواحدة أساس والأخرى نتاج، الواحدة سبب والأخرى نتيجة؛ وكل مصدر منفرد إنما يتصل بمنتوجه صلته بشيء أفرزه وأنجبه. إن أنواع الإيراد الثلاثة كلها، الفائدة (بدلاً من الربح)، الربح، الأجور، هي ثلاثة أجزاء من قيمة المنتج، أي أنها، بوجه عام، أجزاء القيمة، أو أنها، إذا عبرنا عن ذلك بلغة النقود، أجزاء نقدية معينة، أجزاء السعر. ورغم أن صيغة: رأس المال - الفائدة، هي أكثر صيغ رأس المال افتقاراً إلى مفهوم، بيد أنها مع ذلك واحدة من صيغه. ولكن كيف يتأتى للأرض أن تخلق قيمة، أي أن تخلق كمية من العمل معينة اجتماعياً، بل وأن تخلق ذلك الجزء الخاص من قيمة منتجاتها، الجزء الذي يؤلف الربح؟ إن الأرض واسطة إنتاج قيمة استعمالية معينة، منتج مادي، القمح مثلاً، ولكن الأرض لا تمت بصلة إلى إنتاج قيمة القمح. وبمقدار ما إن القيمة تتمثل بالقمح، فإن هذا القمح لا يعتبر سوى كمية معينة من العمل الاجتماعي المتشبيء، بصرف النظر تماماً [825] عن المادة الخاصة التي يتجلى فيها هذا العمل، أو عن القيمة الاستعمالية الخاصة لهذه المادة. وهذا لا يتناقض مع الآتي: (1) إن رخص أو غلاء القمح يتوقف، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على إنتاجية الأرض. إن إنتاجية العمل الزراعي ترتبط بشروط طبيعية، وإن الكمية نفسها من العمل يمكن أن تتمثل في كمية أكبر أو أقل من المنتجات أو القيم الاستعمالية تبعاً لإنتاجية هذه الشروط. إن كبر كمية العمل الماثلة في بوشل واحد، يتوقف على عدد البوشلات التي تنتجها كمية العمل هذه. وكميات المنتج التي تتمثل فيها القيمة، تتوقف هنا على إنتاجية الأرض؛ ولكن هذه القيمة معينة، وهي مستقلة عن هذا التوزيع. إن القيمة تتمثل في قيمة استعمالية؛ والقيمة الاستعمالية شرط لخلق القيمة؛ ولكن من الحماقة بناء تضاد تقف فيه قيمة استعمالية، الأرض، في هذا الجانب، وتقف فيه قيمة، بل جزء خاص من القيمة، في الجانب الآخر. (2) [هنا تنقطع المخطوطة].

III

لا يفعل الاقتصاد السياسي المبتذل شيئاً، في واقع الحال، أكثر من أن يؤوّل ويُمنهج

ويُبرر، في النظرية، تصورات الوسطاء المنفذين للإنتاج البورجوازي الواقعين في شبك علاقات هذا الإنتاج. ولذلك لا يمكن أن يدهشنا واقع أن الاقتصاد السياسي المبتذل، إذ يواجه اغتراب شكل تجلي ظاهرة العلاقات الاقتصادية، الذي ترتدي فيه كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) طابعاً لامعقولاً زائحاً بالتناقضات - ولو كان شكل تجلي ظاهرات الأشياء يتطابق مباشرة مع ماهية هذه الأشياء، لما كانت هناك حاجة لأي علم. هنا بالضبط يشعر الاقتصاد السياسي المبتذل أنه في بيته وأن هذه العلاقات تبدو له بديهية تماماً، كلما بقيت روابطها الباطنية مخفية عنه بإحكام، رغم أنها تبدو مألوفاً بالنسبة للتصور العادي. ولذا، لا يفهم الاقتصاد السياسي المبتذل بتاتاً أن الثالوث الذي ينطلق منه: الأرض - الربيع، رأس المال - الفائدة، العمل - الأجور أو سعر العمل، هي، من النظرة الأولى ثلاثة مركبات مستحيلة. فلدينا أولاً القيمة الاستعمالية، الأرض، التي لا تمتلك أية قيمة، ولدينا القيمة التبادلية، الربيع: وهكذا، فإن علاقة اجتماعية مأخوذة بمثابة شيء، قد وضعت في علاقة تناسب مع الطبيعة؛ أي أنه يأخذ مقدارين غير قابلين للقياس بوحدة متماثلة ويضعهما في علاقة تناسب معينة. بعد ذلك يأتي رأس المال - الفائدة. إذا جرى اعتبار رأس المال بمثابة مقدار معين من القيمة ممثل، بصورة مستقلة، في النقد، فواضح من النظرة الأولى أن من الهراء أن تكون لقيمة معينة قيمة أكبر مما تستحق. وفي هذه الصيغة بالضبط «رأس المال - الفائدة» يتلاشى كل توسط، [826] ويُختزل رأس المال إلى أكثر صيغه عمومية، وهي صيغة لامعقولة وغير قابلة من ذاتها للتفسير. لهذا السبب يفضل الاقتصادي المبتذل صيغة «رأس المال - الفائدة»، بما تطوي عليه من خاصية غامضة للقيمة تجعلها غير مساوية لنفسها، على صيغة «رأس المال - الربيع»، لأن هذه الأخيرة تقترب أكثر من العلاقة الرأسمالية الفعلية. وإذا يفهم الاقتصادي المبتذل أن الأربعة ليست خمسة، وأن الـ 100 تالر لا يمكن أن تصبح 110 تالرات، فإنه يهرب من رأس المال كقيمة ليلوذ بالجواهر المادي لرأس المال، بقيمته الاستعمالية كشرط للإنتاج، بالآلات والمواد الأولية، إلخ. وهكذا يضعون ثانية في محلّ العلاقة الأولى الخالية من أي مفهوم، حيث $4 = 5$ ، علاقة أخرى غير قابلة للقياس بين قيمة استعمالية معينة، الشيء، في هذا الجانب، وعلاقة إنتاج اجتماعية معينة، فائض القيمة، في الجانب الآخر، كما هو الحال مع الملكية العقارية. وما إن يتوصل الاقتصادي المبتذل إلى هذه العلاقة غير القابلة للقياس بوحدة متماثلة، حتى يبدو له كل شيء جلياً، ولا يعود يشعر بالحاجة إلى مزيد من التفكير. فقد توصل إلى «العقلاني» في التصور البورجوازي. أخيراً إن العمل - الأجور، أو سعر العمل، هو، كما بيّنا في

الكتاب الأول من رأس المال(*) تعبير يتناقض، من النظرة الأولى (prima facie) مع مفهوم القيمة، كما يتناقض مع مفهوم السعر الذي لا يزيد عموماً عن تعبير محدّد عن القيمة؛ وإن لاعتقلائية «سعر العمل» هي كلاءعتقلائية «اللوعاريتم الأصفر». ولكن الاقتصادي المبذل يشعر هنا برضى تام، لأنّه قد توصل إلى الاعتقاد العميق للبورجوازي الذي يرى أنّه يدفع نقوداً لقاء العمل، ولأنّ هذا التناقض بالذات بين الصيغة المذكورة ومفهوم القيمة يعفيه من واجب فهم هذه الأخيرة.

* * *

لقد رأينا⁽⁴⁹⁾ أن عملية الإنتاج الرأسمالية هي شكل معين تاريخياً لعملية الإنتاج الاجتماعية عموماً. وإن هذه الأخيرة هي عملية إنتاج الشروط المادية لوجود الحياة البشرية مثلما هي عملية تجري في نطاق علاقات إنتاج اقتصادية - تاريخية خاصة، تُنتج وتجدّد إنتاج علاقات الإنتاج هذه نفسها، وبالتالي تنتج وتجدّد إنتاج حاملي هذه العملية، وشروط وجودهم المادية وعلاقاتهم المتبادلة، أي الشكل الاجتماعي الاقتصادي المعين لهؤلاء الأخيرين. لأن كلفة هذه العلاقات التي يجد حاملو الإنتاج أنفسهم فيها مع [827] الطبيعة وفيما بينهم، والتي يُنتجون في إطارها، إن هذه الكلفة هي المجتمع تحديداً، منظوراً إليه من وجهة بنيتها الاقتصادية. وتجري عملية الإنتاج الرأسمالية، مثل كل سابقتها، في ظل شروط مادية محدّدة، إلّا أنّها تشكّل في الوقت نفسه حاملات لعلاقات اجتماعية معينة ينخرط فيها الأفراد في مجرى عملية تجديد إنتاج حياتهم. وإن تلك الشروط، مثل هذه العلاقات هي، من جهة أولى مقدمات، ومن جهة ثانية نتائج وإبداعات عملية الإنتاج الرأسمالية التي تُنتجها وتجدّد إنتاجها. ولقد رأينا، علاوة على ذلك: إن رأس المال - وما الرأسمالي سوى رأسمال مجسد في إهاب شخص يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج كحامل لرأس المال - يعتصر من المنتجين المباشرين أو من العمال، في أثناء عملية الإنتاج الاجتماعية المتوافقة معه، كمية معينة من العمل الفائض الذي يحصل عليه من دون مُعادل، والذي يبقى من حيث ماهيته على الدوام، عملاً قسرياً، مهما بدا عليه أنّه نتيجة اتفاق تعاقدى حر. ويتمثل هذا العمل الفائض في فائض

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 557 - 564، [الطبعة العربية، الفصل 17، ص 657-665].

(49) بداية الفصل الثامن والأربعين وفقاً للمخطوطة. [ف. إنجلز].

قيمة معينة، ويوجد فائض القيمة هذا في منتج فائض. إن العمل الفائض عموماً، بوصفه عملاً يزيد على مقدار من حاجات معينة، ينبغي أن يكون موجوداً على الدوام. ولكن هذا العمل الفائض لا يكتسي، في النظام الرأسمالي كما في النظام العبودي، إلخ، إلا شكلاً تناحرياً، ويكتمل بالكسل التام لشطر معين من المجتمع. إن كمية معينة من العمل الفائض تلزم كرسيد ضمان ضد مختلف الطوارئ من أجل تأمين التوسيع المطرد لعملية تجديد الإنتاج، التوسيع اللازم والمناسب لتطور الحاجات ونمو عدد السكان، وهو ما يُدعى من وجهة النظر الرأسمالية بالتراكم. ومن الجوانب الحضارية التي يضطلع بها رأس المال أنه يرغم على أداء هذا العمل الفائض بأسلوب وفي ظل شروط مفيدة لتطوير القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية وخلق عناصر بناء جديد أرقى بدرجة أكبر مما في ظل الأشكال السابقة، أشكال العبودية والقنانة، وإلخ. وهكذا، فإنه يفضي، من جهة، إلى درجة يزول فيها قسر واحتكار التطور الاجتماعي (بما في ذلك منافعه المادية والفكرية) من جانب قسم من المجتمع على حساب القسم الآخر؛ ومن جهة أخرى تخلق هذه الدرجة الوسائل المادية وجنين العلاقات، التي تتيح، في شكل أرقى من المجتمع، ربط هذا العمل الفائض بتقليص أكبر للزمن المكرّس للعمل المادي عموماً. إذ يمكن للعمل الفائض، تبعاً لتطور قدرة إنتاجية العمل، أن يكون كبيراً في يوم عمل إجمالي قصير، [828] وأن يكون قليلاً نسبياً في يوم عمل إجمالي طويل. ولو كان وقت العمل الضروري = 3 ساعات، والعمل الفائض = 3 ساعات، فإن يوم العمل الإجمالي = 6 ساعات ومعدل العمل الفائض = 100%. أما إذا كان العمل الضروري = 9 ساعات، والعمل الفائض = 3 ساعات، فإن يوم العمل الإجمالي = 12 ساعة ومعدل العمل الفائض = $33\frac{1}{3}\%$ فقط. وفي هذه الحالة فإن مقدار القيمة الاستعمالية التي يتم إنتاجها في زمن معين، وبالتالي في زمن عمل فائض معين، يتوقف على إنتاجية العمل. وعليه، فإن الثروة الفعلية للمجتمع وإمكانية التوسع المستمر لعملية تجديد الإنتاج تتوقفان، لا على طول العمل الفائض بل على إنتاجيته، وعلى درجة أكبر أو أقل من ضمان شروط الإنتاج التي يتم أدائها في ظلها. إن مملكة الحرية لا تبدأ، في الواقع، إلا حيث ينتهي العمل الذي تملّيه الحاجة والغايات الخارجية الهادفة، فهي تقع بطبيعة الأشياء خارج نطاق الإنتاج المادي الفعلي. ومثلما ينبغي للإنسان البدائي أن يُصارع الطبيعة كيما يشبع حاجاته، ويصون حياته ويجدد إنتاجها، كذلك ينبغي للإنسان المتحضر أن يُصارع، بل يتوجب عليه أن يُصارع في سائر أشكال المجتمع وفي ظل سائر أنماط الإنتاج الممكنة. ومع تطور الإنسان تتسع مملكة الضرورة الطبيعية بازدياد حاجاته؛ ولكن القوى المنتجة التي تلبّي

هذه الحاجات تتسع هي الأخرى، في الوقت ذاته. إن الحرية في هذا المجال لا يمكن أن تقوم إلا في واقع أن الإنسان الاجتماعي-الجماعي، أي المنتجين المتشاركين، يتحكمون في تبادلهم المادي (الأبيض) مع الطبيعة تحكماً عقلياً، ويضعونه تحت رقابتهم الجماعية، بدلاً من أن يسيطر هو عليهم كقوة عمياء؛ ويحققون ذلك بأقل إنفاق للقوى وفي ظل أفضل الشروط وأكثرها جدارة بطبيعتهم البشرية وأكثرها توازماً مع هذه الطبيعة. ولكن مملكة الضرورة تبقى قائمة. وفي الجانب الآخر منها يبدأ تطور القوى البشرية، وهو ذاته هدف ذاته، مملكة الحرية الحق، ولكنها لا يمكن أن تزدهر إلا على مملكة الضرورة هذه بوصفها قاعدة لها. وإن تقليص يوم العمل هو الشرط الأساسي.

إن فائض القيمة هذا أو هذا المنتج الفائض إنما يتوزع في المجتمع الرأسمالي بين الرأسماليين - إذا تركنا جانباً التقلبات العرضية في هذا التوزيع، ونظرنا إلى القانون الذي ينظمه والحدود التي تضبطه - كأرباح أسهم تتناسب مع الحصة التي تخص كل واحد منهم من رأس المال الاجتماعي. وفي هذه الصورة يتجلى فائض القيمة كريح وسطي يؤول إلى رأس المال، ربح وسطي ينقسم بدوره إلى ربح صاحب مشروع وفائدة، ويمكن أن يذهب إلى جيوب مختلف الرأسماليين في شكل هاتين المقولتين. إلا أن امتلاك وتوزيع فائض القيمة، أي بالتالي المنتج الفائض، على يد رأس المال يواجهان حدهما المقيد في الملكية العقارية. ومثلما أن الرأسمالي الناشط يعتصر العمل الفائض من [829] العامل فيعتصر بالتالي فائض القيمة والمنتج الفائض في شكل ربح، كذلك فإن المالك العقاري، بدوره، يعتصر من الرأسمالي جزءاً من فائض القيمة هذا أو المنتج الفائض في شكل ربح، تبعاً للقوانين التي عرضناها سابقاً.

وعليه، حين نتحدث هنا عن الربح بوصفه جزءاً من فائض القيمة يؤول كحصة إلى رأس المال، فإننا نعني بذلك الربح الواسطي (ويساوي ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) الذي يحد مقدار ما يقطعته الربح من الربح الإجمالي (الذي تتطابق كتلته مع فائض القيمة الإجمالية)، أي نفترض اقتطاع الربح. إن الربح عن رأس المال (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والربح العقاري ليسا على ذلك سوى جزئين مكوّنين خاصين من فائض القيمة، مقولتين يتمايز فيهما فائض القيمة حسب ما تؤول إلى رأس المال أم إلى الملكية العقارية، الأمر الذي لا يغير من ماهية فائض القيمة في شيء. وهما يؤلفان، عند جمعهما، مجموع فائض القيمة الاجتماعية. إن رأس المال يعتصر العمل الفائض المتمثل في فائض القيمة والمنتج الفائض، من العمال بصورة مباشرة.

وعليه، يمكن اعتباره، بهذا المعنى، بمثابة مُنتِج فائض القيمة. وليس للملكية العقارية أي شأن بعملية الإنتاج الفعلية. إذ يقتصر دورها على تحويل جزء من فائض القيمة المُنتِج من جيب رأس المال إلى جيبها هي. مع ذلك، فإن المالك العقاري يلعب دوراً في عملية الإنتاج الرأسمالية ليس فقط من خلال الضغط الذي يسلطه على رأس المال، وليس فقط لأن الملكية العقارية الكبيرة هي مقدمة وشرط للإنتاج الرأسمالي، أو لأنها مقدمة وشرط لنزع ملكية شروط العمل من الشغيلة وحسب، بل لأن المالك العقاري يظهر بوجه خاص، بوصفه الإهاب الذي يتجسد في شخصه أحد أكثر شروط الإنتاج جوهرية.

وأخيراً، يتلقى العامل، كمالك وبائع لقوة عمله الشخصية، تحت اسم الأجور، جزءاً من المنتج الذي يتمثل فيه جزء من عمله، ونسقي هذا الجزء من العمل بالعمل بالعميل الضروري، أي ذاك العمل اللازم لصيانة وتجديد إنتاج قوة عمله مهما كانت شروط هذه الصيانة وهذا التجديد: أكثر فقراً أم ثراءً، أكثر مواءمةً أو أقل مواءمة.

ومهما بدت هذه العلاقات متنافرة عموماً، فإنها تتصف بشيء مشترك هو: إن رأس المال يدرّ الربح، عاماً بعد عام، إلى الرأسمالي، والأرض تدرّ ريعاً عقارياً إلى المالك العقاري، وقوة العمل تدرّ - في ظل ظروف اعتيادية، وما دام يجري استخدامها - أجوراً للعامل. إن أجزاء القيمة الثلاثة هذه التي تولّف القيمة الكلية المنتجة سنوياً، والأجزاء [830] المقابلة لها من المنتج الكليّ المنتج سنوياً، يمكن - نترك هنا جانباً لبعض الوقت قضية التراكم - أن تُستهلك سنوياً على يد مالكيها المتتاليين، من دون أن ينفد مصدر تجديد إنتاجها. وهي تبدو كشمار شجرة أزلية مخصصة للاستهلاك السنوي، أو بالأحرى كشمار ثلاث أشجار؛ وهي تولّف إيرادات سنوية لثلاث طبقات: الرأسمالي، المالك العقاري، العامل، إيرادات يوزعها الرأسمالي الناشط، لأنه يعتصر العمل الفائض مباشرةً ويستخدم العمل عموماً. وهكذا يبدو للرأسمالي رأسماله وللمالك العقاري أرضه، وللعامل قوة عمله، أو بالأحرى العمل نفسه (لأنه لا يبيع قوة العمل، فعلاً، إلّا بوصفها قوة كما تظهر نفسها، ولأن سعر قوة العمل، كما يتّين من قبل، يبدو له بالضرورة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي كسعر للعمل) بمثابة ثلاثة مصادر متباينة لإيراداتهم الخاصة: الربح والريع العقاري والأجور. وهي كذلك حقاً بمعنى أن رأس المال هو بالنسبة إلى الرأسمالي مضخة دائمة النشاط لضخ العمل الفائض، والأرض بالنسبة للمالك العقاري حجر مغناطيس دائم الفعل لجذب جزء من فائض القيمة التي يضخّها رأس المال، وأخيراً العمل، هذا الشرط المتجدد أبداً والوسيلة المتجددة أبداً للحصول على جزء من القيمة التي خلقها العامل متخذة شكل أجور، على شطر من المنتج الاجتماعي مقاساً

بذلك الجزء من هذه القيمة، أي الحصول على وسائل العيش الضرورية. وهي كذلك أيضاً، بمعنى أن رأس المال يثبت جزءاً من القيمة وبالتالي من منتج العمل السنوي في شكل ربح، والملكية العقارية تثبت جزءاً ثانياً في شكل ربح، والعمل المأجور يُثبت جزءاً ثالثاً في شكل أجور، وعن طريق هذا التحويل بالضبط تصبح هذه الأجزاء إيرادات للرأسمالي والمالك العقاري والعامل، من دون أن تخلق الجوهر نفسه الذي يتحوّل إلى هذه المقولات المختلفة. بل بالعكس، فإن التوزيع يفترض سلفاً وجود هذا الجوهر، ونعني تحديداً القيمة الإجمالية للمنتج السنوي التي لا تمثل سوى العمل الاجتماعي المتشبيّه. مع ذلك فإن الأمور لا تظهر في هذا الشكل إلى الوسطاء المنفذين للإنتاج، حامللي مختلف الوظائف في عملية الإنتاج، بل تظهر في شكل مشوّه. أما سبب حصول ذلك فهو ما سنتناوله لاحقاً في مجرى البحث. إن رأس المال والملكية العقارية والعمل تتجلى للوسطاء المنفذين للإنتاج كمصادر ثلاثة، مستقلة، متباينة، تنشأ عنها، بما هي عليه، ثلاثة أجزاء مكوّنة مختلفة من القيمة المُنتجة سنوياً، - وبالتالي من المنتج الذي توجد فيه - أي تنشأ عنها لا عن الأشكال المختلفة لهذه القيمة التي تؤول كإيرادات إلى [831] عوامل خاصة في عملية الإنتاج الاجتماعية فحسب، بل تنشأ عنها هذه القيمة نفسها، أي ينشأ عنها جوهر أشكال الإيرادات هذه.

[ثمة نقص بحجم الفوليو: نصف ملزمة في المخطوطة].

إن الربح التفاضلي مرتبط بالخصوبة النسبية للأراضي، أو بتعبير آخر بالخصائص الناجمة عن التربة بما هي عليه. ولكنه أولاً لا يزيد عن التعريف المذكور آنفاً، بمقدار ما يكون مستنداً إلى اختلاف القيم الفردية لمنتجات مختلف أصناف الأرض؛ ثانياً، إنه قانون اجتماعي يسري مفعوله بتوسط المنافسة، قانون لا علاقة له بالأرض، ولا بمختلف درجات خصوبتها. وذلك بمقدار ما يكون مرتكزاً على سعر السوق العام الناظم الذي يختلف عن هذه القيم الفردية.

قد يبدو أن الصيغة: «العمل - الأجور» تعبّر في الأقل عن علاقة عقلانية. ولكن الحال ليس كذلك أبداً في الصيغة: «الأرض - الربح العقاري». بمقدار ما يخلق العمل القيمة ويتمثّل في قيمة السلع، فلا علاقة له بتوزيع هذه القيمة بين مقولات مختلفة. وبمقدار ما يتصف هذا العمل بالطابع الاجتماعي الخاص للعمل المأجور، فإنه ليس خالقاً للقيمة. لقد بيّنا من قبل بوجه عام أن أجر العمل أو سعر العمل، ليس سوى تعبير لاعقلاني عن قيمة أو سعر قوة العمل؛ وإن الشروط الاجتماعية المحددة التي تُباع قوة العمل في ظلها، لا شأن لها بالعمل كعنصر عام للإنتاج. إن العمل يتشّبأ أيضاً في ذلك

الجزء المكوّن من قيمة السلعة الذي يؤلف، بوصفه أجوراً، سعر قوة العمل؛ إنه يخلق هذا الجزء مثل أجزاء المنتج الأخرى تماماً؛ ولكنه لا يتشأ في هذا الجزء لا بصورة أكثر ولا بصورة مغايرة مما في الأجزاء التي تؤلف الربح أو الربح. وعلى العموم، حين تثبت العمل كخالق للقيمة، فإننا لا ننظر إليه في صورته الملموسة كشرط للإنتاج، بل في تحديده الاجتماعي الذي يختلف عن التحديد الاجتماعي للعمل المأجور.

بل أن تعبير: «رأس المال - الربح» نفسه غير صحيح هنا. فإذا نظرنا إلى رأس المال في نطاق العلاقة الوحيدة التي يُنتج فيها فائض قيمة، أي بالتحديد في علاقته بالعامل، حيث يعتصر العمل الفائض بالقسر الذي يمارسه على قوة العمل، أي على العامل المأجور، فإن فائض القيمة هذا يضم الربح أيضاً، إلى جانب الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة)، أي باختصار يضم كامل فائض القيمة غير المقتسم. ولكن هنا، بالمقابل، يوضع رأس المال بوصفه مصدراً للإيراد، في علاقة مع ذلك الجزء فقط الذي [832] يذهب إلى الرأسمالي. ولكن هذا الجزء ليس فائض القيمة الذي ينتزعه رأس المال عموماً، بل هو شطر منه ينتزعه لأجل الرأسمالي. وتتلأشى تماماً كل صلة إذا تحوّلت هذه الصيغة إلى الصيغة التالية: «رأس المال - الفائدة».

وإذا كنا قد عالجتنا في البداية التنافر بين المصادر الثلاثة، فإننا نرى الآن أن كل منتوجاتها، وليدها، إيراداتها تنتمي، بالمقابل، إلى ميدان واحد، ميدان القيمة. ولكن هذا التنافر يتساوى (إن هذه العلاقة، ليست فقط بين مقادير غير قابلة للمقايضة، بل بين أشياء متباينة كلياً، غير قابلة للتناسب ولا للمقارنة) بواقع أن رأس المال، مثل الأرض والعمل، مأخوذ هنا من ناحية جوهره المادي فقط، أي مأخوذ ببساطة كوسيلة إنتاج مُنتِجة، مجرداً عن علاقته بالعامل ومجرداً عن القيمة.

ثالثاً - بهذا المعنى فإن صيغة «رأسمال - الفائدة (الربح)، الأرض - الربح، العمل - الأجور»، تنطوي على تماثل وتناظر في انعدام الاتساق. الواقع، بما أن العمل المأجور لا يتجلى كشكل للعمل محدّد اجتماعياً، بل أن كل عمل يظهر، بطبيعته، عملاً مأجوراً (هكذا يتصور المرء المتمرغ في شباك علاقات الإنتاج الرأسمالية)، فإن الأشكال الاجتماعية الخاصة، المحددة، التي ترتديها الشروط المادية للعمل - وسائل الإنتاج المنتجة والأرض - إزاء العمل المأجور (مثلما أنها تفترض بدورها على العكس، وجود العمل المأجور) تقترون مباشرة مع الوجود المادي المتعين لشروط العمل هذه أو مع الشكل الذي تحوزه هذه عموماً في عملية العمل الفعلية، بصورة مستقلة عن كل شكل من أشكاله الاجتماعية المحددة تاريخياً، بل بصورة مستقلة عن أي شكل اجتماعي. إن شكل

اغتراب شروط العمل وانفصالها واستقلالها عن العمل نفسه، الشكل الذي تتحوّل فيه وسائل الإنتاج المنتجة إلى رأسمال، وتحوّل فيه الأرض إلى أرض محتكرة، إلى ملكية عقارية، إن هذا الشكل الذي ينتمي إلى حقبة تاريخية محددة، يتطابق لذلك مع وجود ووظيفة وسائل الإنتاج المنتجة والأرض في عملية الإنتاج عموماً. وتغدو وسائل الإنتاج هذه رأسمالاً، في ذاتها ولذاتها، بطبيعتها؛ فرأس المال يصبح مجرد «تسمية اقتصادية» لوسائل الإنتاج هذه، كذلك تغدو الأرض، من الطبيعة، في ذاتها ولذاتها، أرضاً يحتكرها عدد معين من الملاك العقاريين. ومثلما أن المنتجات تغدو عند رأس المال والرأسمالي - وما الرأسمالي في الواقع سوى رأسمال مجسّد في إهاب شخص - قوة مستقلة حيال المنتجين، كذلك تتجسد الأرض، في إهاب المالك العقاري فتشّب على قائمتيها الخلفيتين وتطالب، كقوة جبروت مستقلة، بنصيبها من المنتج الذي خُلِق [833] بمعونتها؛ وهكذا، ليست الأرض هي من يتلقى الحصة التي تخصها من المنتج لاستعادة وزيادة إنتاجيتها، فالمالك العقاري هو الذي يأخذ حصة من هذا المنتج كيما يبذرها ويبذرها. ومن الواضح أن رأس المال يفترض وجود العمل كعمل مأجور. ولكن من الواضح بالمثل، أنه إذا جرى الانطلاق من العمل كعمل مأجور. بحيث يبدو تطابق العمل بعموميته مع العمل المأجور بديهياً، فلا بد والحالة هذه من أن يبدو رأس المال والأرض المحتكرة بمثابة شكل طبيعي لشروط العمل حيال العمل بعموميته. فرأس المال يبدو الآن شكلاً طبيعياً لوسائل العمل، وبالتالي خاصية شبيهة صرفة تتبع من وظائفها في عملية العمل بوجه عام. وهكذا، يصبح رأس المال ووسيلة الإنتاج المُنتِجة تعبيرين متماثلين. كما تصبح الأرض عموماً والأرض التي تحتكرها الملكية الخاصة تعبيرين متماثلين أيضاً. ولذلك تصبح وسائل العمل بما هي عليه، وسائل العمل التي هي رأسمال من الطبيعة، مصدراً للريح، وتصبح الأرض بما هي عليه مصدراً للريح.

إن العمل بما هو عليه في تحديده البسيط كنشاط إنتاجي هادف، يوضع في علاقة مع وسائل الإنتاج، لا في شكلها الاجتماعي المحدّد، بل في جوهرها المادي، بوسائل الإنتاج كمادة ووسيلة للعمل، التي يجري تمييزها عن بعضها البعض من الوجهة المادية فحسب، أي كقيم استعمالية: فالأرض وسيلة عمل لم يتم إنتاجها، والبقية وسائل عمل تم إنتاجها. وهكذا، إذا ما تطابق العمل مع العمل المأجور، فإن الشكل الاجتماعي المحدّد الذي تقف فيه الآن شروط العمل بمواجهة العمل يتطابق بدوره مع وجودها المادي. وفي هذه الحالة تمثل وسائل العمل، بما هي عليه، رأسمالاً، وتمثل الأرض، بما هي عليه، ملكية عقارية. وإن الاستقلال الشكلي لشروط العمل هذه حيال العمل،

والشكل الخاص لهذا الاستقلال الذي تتمتع به حيال العمل المأجور، يصبح عندئذٍ خاصة لا تنفصل عنها كاشياء، كشروط إنتاج مادية، تصبح طابعاً يخصها بالضرورة ويلازمها فطرياً بوصفها مجرد عناصر إنتاج. إن طابعها الاجتماعي، المشروط بحقبة تاريخية محدّدة، في عملية الإنتاج الرأسمالية، يغدو طابعاً شئياً، طبيعياً، وفطرياً منذ الأزل، إن جاز القول، مائلاً فيها بوصفها عناصر عملية الإنتاج. وفي هذه الحالة لا بدّ وأن يلوح أن المشاركة المناسبة التي تقوم بها الأرض بوصفها حقل نشاط أصيلاً للعمل، بوصفها مملكة قوى الطبيعة، بوصفها ترسانة تم العثور عليها جاهزة لكل مواضيع العمل، والمشاركة المناسبة الأخرى التي تقوم بها وسائل الإنتاج المُنتجة (الأدوات، المواد [834] الأولية، إلخ) في عملية الإنتاج بوجه عام، تجدان التعبير عنهما في الحصص المناسبة التي تؤول إليهما بوصفهما رأسمالاً وملكية عقارية، أي التي تؤول إلى ممثليهما الاجتماعيين في شكل ربح (فائدة) وريع، مثلما أن نصيب العامل الذي يشارك بعمله في عملية الإنتاج يجد التعبير عنه في الأجور. وهكذا يبدو الريع والربح والأجور وكأنها تنبع من الدور الذي تلعبه الأرض ووسائل الإنتاج المُنتجة والعمل، في عملية العمل البسيطة، حتى ولو كنا ننظر إلى عملية العمل هذه بوصفها عملية تجري ببساطة بين الإنسان والطبيعة، مجردّين عن أي تحديد تاريخي. وهذا يشبه من جديد، وإن يكن في شكل آخر، القول التالي: إن المنتج الذي يتمثل فيه عمل العامل المأجور لأجل نفسه، أي تتمثل فيه عائداته، إيراده، هو الأجور فقط، أي جزء القيمة (وبالتالي جزء المنتج الاجتماعي الذي تُقاس بهذه القيمة) الذي يمثل أجوره. وهكذا، إذا تطابق العمل المأجور مع العمل عموماً، تطابقت الأجور مع منتج العمل، وتطابق جزء القيمة الذي تمثله الأجور مع القيمة التي خلقها العمل عموماً. ولكن بفضل ذلك يبرز الجزآن الآخران من القيمة، أي الربح والريع، بنفس هذه الاستقلالية في مواجهة الأجور، وينبغي لهما أن ينبعا بدورهما من مصدرين خاصين بهما، مصدرين يختلفان على نحو خاص عن العمل ومستقلين عنه؛ ينبغي لهما أن ينبعا من عناصر الإنتاج المساهمة، وأن يؤولا إلى مالكيها؛ أي أن الربح ينبع من وسائل الإنتاج، العناصر المادية لرأس المال، وأن الريع ينبع من الأرض أو من الطبيعة الممثلة بالمالك العقاري (روشر).

وعليه، تتحول الملكية العقارية ويتحول رأس المال والعمل المأجور من مصادر للإيراد بمعنى أن رأس المال يجتذب للرأسمالي في شكل ربح جزءاً من فائض القيمة التي ينتزعها من العمل، وأن احتكار الأرض يجتذب للمالك العقاري جزءاً آخر منها في شكل ربح، وأن العمل يقدم للعامل جزء القيمة المتبقي في شكل أجور - من مصادر يتم

بتوسطها تحويل جزء من القيمة إلى شكل للربح، وجزء آخر إلى شكل للريع، وجزء ثالث إلى شكل للأجور - إلى مصادر فعلية تنبع منها أجزاء القيمة هذه وما يقابلها من أجزاء المنتج التي توجد فيها، أو التي يمكن مبادلة أجزاء القيمة هذه بها، إلى مصادر تنبع منها، آخر المطاف، قيمة المنتج نفسها⁽⁵⁰⁾

لقد سبق لنا لدى النظر في أبسط مقولات نمط الإنتاج الرأسمالي، بل حتى مقولات [835] الإنتاج السلعي، والسلعة والنقد، أن أشرنا إلى الطابع الصوفي الغامض الذي يحول العلاقات الاجتماعية، التي تقوم العناصر المادية للثروة بمثابة حامل لها في الإنتاج، إلى خصائص لهذه الأشياء نفسها (السلعة)، ويحول علاقة الإنتاج نفسها إلى شيء (نقد)، وهو ما يتجلى بشكل أسطع. وتأخذ سائر الأشكال الاجتماعية نصيبها في قلب الأشياء هذا رأساً على عقب، عندما يمسّ الأمر الإنتاج السلعي والتداول النقدي. ولكن، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي إطار رأس المال الذي يؤلف المقولة الرئيسية في هذا النمط، تتطور علاقة الإنتاج المقررة فيه، يتطور هذا العالم المسحور والمقلوب، أكثر بكثير. ولو عاينا رأس المال، بادئ الأمر، في عملية الإنتاج المباشرة - كقوة تمتص العمل الفائض - فإن هذه العلاقة تبدو بالغة البساطة؛ وإن الصلة الفعلية تبقى مفروضة مباشرة على حاملي هذه العملية، على الرأسماليين أنفسهم، وهم لا يزالون يعونها. وإن الصراع العنيد المحتدم بسبب حدود يوم العمل يبين ذلك بصورة مقنعة. ولكن حتى في نطاق هذا الميدان المفتقر للتوسط، في ميدان العملية المباشرة بين العمل ورأس المال، لا تبقى الأمور بمثل هذه البساطة. فمع تطور فائض القيمة النسبي في النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج الذي يطور القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، تظهر هذه القوى المنتجة والروابط الاجتماعية للعمل، في عملية العمل المباشرة، وكأنها قد انتقلت من

(50) «إن الأجور والربح والريع هي ثلاثة مصادر أصلية لكل إيراد، ولكل قيمة تبادلية أيضاً» (آ. سميث).

[آدم سميث، ثروة الأمم، طبعة أبردين، 1848، ص 43]. [تناول ماركس هذا الموضوع في المجلد الثاني من رأس المال ص 362 - 388، كما يتناوله في المجلد الرابع: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص 58 - 68]. [ن: برلين]. «وهكذا فإن أسباب الإنتاج المادي هي في الوقت نفسه مصادر كل الإيرادات الأصلية الموجودة». (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي، سانت بطرسبورغ، 1815]، المجلد الأول، ص 259).

[ن: برلين]. (Storch, [Cours d'Économie Politique etc., St.-Petersbourg, 1815], T. I, p. 259).

العمل إلى رأس المال. وبذا يغدو رأس المال ماهية صوفية غامضة تماماً، لأن كل القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تبدو منتمية إلى رأس المال لا إلى العمل بما هو عليه، تبدو بمثابة قوى نابعة من رحم رأس المال نفسه. ثم تتدخل عملية التداول التي تنوسط تبادله المادي (الأبيض) وتغيّر أشكال كل أقسام رأس المال، حتى رأس المال الزراعي، بمقدار ما يتطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. وهذا هو الميدان الذي تتراجع فيه علاقات الإنتاج الأصلية للقيمة إلى المؤخرة كلياً. وفي عملية الإنتاج المباشرة ينشط الرأسمالي في الوقت نفسه كمنتج للسلع ومدير للإنتاج السلمي. لذا، فإن عملية الإنتاج هذه لا تبدو له، بتاتاً، على أنها ببساطة عملية إنتاج فائض القيمة. ومهما يكن فائض القيمة الذي يعتصره رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة ليجسدها في السلع، فإن القيمة وفائض القيمة، اللذين تحتويهما السلع، ينبغي أن يتحققا في عملية التداول فقط. ويبدو أن القيمة التي تعوّض عن القيم المسلفة في الإنتاج، ولا سيما فائض القيمة [836] المائل في السلع، لا تتحقق في التداول فحسب، بل تنبع منه؛ ويعزز الطرفان التاليان هذا المظهر الواهم: أولاً، الربح عند البيع، الذي يتوقف على الاحتيال والخداع، والمهارة، والشطارة، وعلى ألف فرصة في السوق؛ وهناك ظرف آخر وهو أن زمن التداول يبرز هنا كعنصر محدّد ثانٍ، إلى جانب وقت العمل. ورغم أنه لا يفعل فعله، في واقع الأمر، إلّا كحدّ سلبي يقيّد تكوين القيمة وفائض القيمة، لكنه يرتدي مظهر سبب إيجابي في تكوينهما كالعمل نفسه. ويظهر كمحدّد نابع من طبيعة رأس المال ومستقل عن العمل. وقد اقتصرنا في المجلد الثاني من رأس المال، بالطبع، على عرض ميدان التداول هذا من ناحية علاقته بالأشكال المحددة التي يولدها، وأن نبيّن التطور اللاحق لأشكال رأس المال في هذا الميدان. أما في الواقع الفعلي، فإن هذا الميدان هو ميدان المنافسة، الذي تسوده المصادفة فيما لو عاينا كل حالة من حالاته على انفراد، وهو ميدان لا يظهر فيه للعيان القانون الباطني الذي يشق طريقه عبر هذه المصادفات وينظمها إلّا عند جمع هذه المصادفات معاً في كتل كبيرة، ميدان يتعذر فيه لذلك رؤية وإدراك الوسطاء الفرادى المنفذين للإنتاج. ولكن زد على ذلك: إن عملية الإنتاج الفعلية، بوصفها وحدة عملية الإنتاج المباشرة وعملية التداول، تولّد أشكالاً جديدة وجديدة تضع فيها خيوط الصلة الباطنية أكثر فأكثر، وترتدي علاقات الإنتاج أكثر فأكثر وجوداً مستقلاً عن بعضها البعض، وتتجرّج مكونات القيمة في أشكال مستقلة عن بعضها البعض أيضاً. إن تحول فائض القيمة إلى ربح يتحدد، كما رأينا، بعملية التداول كما بعملية الإنتاج. ولا يعود فائض القيمة، وهو في شكل ربح، يُنسب إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي

أنفق على العمل والذي ينبع الفائض منه، بل يُنسب إلى رأس المال الكلي. وينتظم معدل الربح بقوانين خاصة به تتيح له، بل تقتضي منه، أن يتغير بينما يبقى معدل فائض القيمة على حاله. ويؤدي ذلك باطراد إلى ستر الطبيعة الحقيقية لفائض القيمة، وبالتالي إلى ستر الآلية الفعلية لرأس المال. ويتأتى ذلك أكثر بفعل تحويل الربح إلى ربح وسطي، وتحويل القيم إلى أسعار إنتاج، إلى أسعار وسطية ناظمة لأسعار السوق. وتتدخل هنا عملية اجتماعية معقدة، عملية مساواة رؤوس الأموال، لتفصل الأسعار الوسطية النسبية للسلع عن قيم هذه السلع، كما تفصل الأرباح الوسطية لمختلف ميادين الإنتاج (بمعزل عن النفقات الفردية لرأسمال في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج) عن الاستغلال الفعلي للعمل الذي تمارسه رؤوس الأموال المفردة. إن متوسط سعر السلع لا [837] يبدو مختلفاً في المظهر، بل هو حقاً مختلف في الواقع عن قيمة السلع، أي مختلف عن العمل المتحقق فيها، وإن الربح الوسطي لرأسمال مفرد يختلف عن فائض القيمة الذي استلّه رأس المال هذا من العمال الذين يستخدمهم. ولا تظهر قيمة السلع بصورة مباشرة إلّا في التأثير الذي يمارسه تغيير قدرة إنتاجية العمل على انخفاض وارتفاع أسعار الإنتاج، أي على حركتها لا على حدودها النهائية. كما يظهر الربح وكأنه لا يتحدد بفعل الاستغلال المباشر للعمل إلّا بصورة ثانوية، بحدود ما يسمح ذلك للرأسمالي بأن يحقق ربحاً منحرفاً عن الربح الوسطي، بموجب أسعار السوق الناظمة، المستقلة ظاهرياً عن هذا الاستغلال للعمل. أما الأرباح الوسطية الاعتيادية فتبدو ملازمة لرأس المال، ومستقلة عن الاستغلال؛ ويبدو أن الاستغلال غير الاعتيادي وكذلك الاستغلال الوسطي الجاري في شروط مؤاتية بصورة استثنائية لا يشترطان سوى الانحرافات عن الربح الوسطي، وليس الربح الوسطي نفسه. وإن انقسام الربح إلى ربح صاحب مشروع وفائدة (هذا دون أن نذكر تدخل الربح التجاري وربح المتاجرة بالنقد، اللذين يرتكزان على التداول ويبدوان وكأنهما يظهران كلياً من عملية التداول لا من عملية الإنتاج) يستكمل الانفصال التام لشكل فائض القيمة، أي تحجّر شكلها منفصلاً عن جوهرها، عن ماهيتها. وينفصل جزء من الربح، في تضاد مع جزء آخر، إنفصلاً تاماً عن علاقة رأس المال بما هي عليه ويبدو ناجماً لا عن وظيفة استغلال العمل المأجور، بل عن العمل المأجور للرأسمالي نفسه. وتظهر الفائدة، في تضاد مع ما سبق، وكأنها تنبع بصورة مستقلة عن العمل المأجور للعامل وعن عمل الرأسمالي نفسه، أي تنبع من رأس المال بوصفه مصدرها الخاص المستقل. وإذا كان رأس المال يظهر في البدء، وهو على سطح التداول، بمثابة رأسمال - صنم، بمثابة قيمة تنجب قيمة، فإنه يبرز الآن، وهو في شكل

رأسمال حامل للفائدة، في أكثر أشكاله اغتراباً وتميزاً. لهذا السبب نجد أن الصيغة: «رأس المال - الفائدة»، بوصفها الحلقة الثالثة في الصيغتين «الأرض - الربح» و «العمل - الأجور»، معقولة أكثر بكثير من الصيغة «رأس المال - الربح»، نظراً لأن الربح يبقى حاملاً لذكرى منبعه، فهذه الذكرى لا تتلاشى في الفائدة فحسب، بل تبرز في شكل ثابت يقف في تضاد مع هذا المنبع.

أخيراً، تبرز إلى جانب رأس المال، بوصفه مصدراً مستقلاً لفائض القيمة، تبرز الملكية العقارية كحدّ يقيد الربح الوسطي، وكعامل ينقل جزءاً من فائض القيمة إلى طبقة [838] لا تعمل ولا تستغل العمال مباشرة ولا تستطيع أن تنهك، على غرار رأس المال الحامل للفائدة، في اعتبارات أخلاقية وعظية عن المجازفة والتضحيات لدى إقراض رأس المال، مثلاً. وبما أن جزءاً من فائض القيمة يظهر هنا مقترناً، لا بعلاقات اجتماعية، بل بعنصر من عناصر الطبيعة مباشرة، أي الأرض، فإن شكل اغتراب وتحجّر مختلف أجزاء فائض القيمة إزاء بعضها البعض يكتمل تماماً، وتتقطع الروابط الباطنية نهائياً، وتنموه مصادرها تماماً، على وجه الضبط بسبب الانفصال المتبادل لعلاقات الإنتاج المرتبطة بمختلف العناصر المادية لعملية الإنتاج.

وفي الصيغة: «رأس المال - الربح»، أو بتعبير أفضل «رأس المال - الفائدة، الأرض - الربح العقاري، العمل - الأجور»، في هذا الثالوث الاقتصادي الذي يمثل ترابط مكونات القيمة والثروة عموماً بمصادرها، يكتمل الغموض الصوفي لنمط الإنتاج الرأسمالي وإضفاء الطابع الشيعي على العلاقات الاجتماعية، والالتحام المباشر لعلاقات الإنتاج الشيئية بخصوصية تعينها التاريخي - الاجتماعي: ها هنا ينشأ عالم مسحور، مشوّه، يقف على رأسه، عالم مسكون بأطيايف الميسو رأسمال (Monsieur le Capital) والمدام أرض (et Madame la Terre)، وهما في الآن ذاته شخصيات اجتماعية ومحض أشياء. ومن المآثر العظيمة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يحظّم هذا المظهر الزائف، هذا الوهم، هذا الانفصال والتحجّر لمختلف عناصر الثروة الاجتماعية إزاء بعضها، هذا اللبس للأشياء لبوس أشخاص، وهذا اللبس لعلاقات الإنتاج لبوس الأشياء، هذا الدين السائد في الحياة اليومية؛ وقد حقق الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هذا التحطيم برّد الفائدة إلى جزء من الربح، ورّد الربح إلى الفائض الذي يزيد على الربح الوسطي، بحيث يندمج الاثنان معاً في فائض القيمة؛ وبتصوير عملية التداول على أنها مجرد استحالات في الأشكال، وأخيراً برّد قيمة وفائض قيمة السلع إلى العمل في عملية الإنتاج المباشرة. مع ذلك يبقى خيرة ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أسرى عالم المظاهر بهذا القدر

أو ذاك، هذا العالم الذي حطموه بنقدمهم، ولذلك نراهم يقعون، بهذا القدر أو ذاك، فريسة انعدام الثبات، وأنصاف الحقائق، والتناقضات المستعصية، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك من وجهة النظر البورجوازية. وبالمقابل، فمن الطبيعي بالقدر نفسه أن يشعر الوسطاء الفعليون المنفذون للإنتاج أنهم في بيتهم، وسط هذه الأشكال المغرّبة واللاعقلانية: رأس المال - الفائدة، الأرض - الربيع، العمل - الأجور، نظراً لأن هذه هي بالضبط أشكال المظهر التي يتحركون في نطاقها ويواجهونها على الدوام. عليه، فمن الطبيعي أيضاً أن الاقتصاد السياسي المبتذل، الذي لا يزيد في الواقع عن تفسير وعظي، عقائدي بهذا القدر أو ذاك، للتصورات اليومية العادية عند الوسطاء الفعليين المنفذين [839] للإنتاج، والذي لا يفعل غير أن يُدخل ترتيباً عقلياً معيناً في هذه التصورات، والذي يجد في هذه الصيغة الثلاثية بالذات، المجردة من أية رابطة باطنية، المرتكز الطبيعي الذي يسمو على كل ريبة، لتبجحه الفارغ. وتتطابق هذه الصيغة في الوقت نفسه مع مصالح الطبقات السائدة، إذ تبشر بالضرورة الطبيعية والتبرير الأزلي لمصادر إيراد هذه الطبقات وترفعهما إلى مصاف عقيدة قوية.

في معرض وصفنا لاصطباغ علاقات الإنتاج بالصيغة الشيئية واستقلاليتها إزاء الوسطاء المنفذين للإنتاج، نترك جانباً الأسلوب الذي تظهر به لهم الروابط الناجمة عن السوق العالمي، وأوضاعه، وحركة أسعار السوق، والائتمان، ودورات الصناعة والتجارة، وتعاقب أطوار الازدهار والأزمة، فهي تظهر لهم بمثابة قوانين طبيعية قاهرة، مهيمنة عليهم عفويّاً، وتواجههم كضرورة عمياء. نترك ذلك جانباً، لأن الحركة الفعلية للمنافسة تقع خارج نطاق خطة البحث، كما أننا لا نبتغي سوى عرض البنية الباطنية لنمط الإنتاج الرأسمالي في نموذج المثالي الوسطي، إن جاز التعبير.

كان مثل هذا الغموض الاقتصادي يظهر في الأشكال الاجتماعية الغابرة ارتباطاً بالنقد ورأس المال الحامل للفائدة على الأكثر. وإن من طبيعة الأشياء أن يُقصى هذا الغموض، أولاً حيث يطغى الإنتاج من أجل القيمة الاستعمالية، من أجل الاستهلاك الذاتي المباشر؛ وثانياً، حيث تؤلف العبودية أو القنانة، كما في العصر القديم والقرون الوسطى، القاعدة العريضة للإنتاج الاجتماعي: إن سيطرة شروط الإنتاج على المنتجين تخفي هنا وراء علاقات السيد-العبد التي تتجلى وتظهر بمثابة الدوافع المباشرة لعملية الإنتاج. وفي الجماعات المشاعية القديمة التي سادتها الشيوعية البدائية، بل حتى في مشاعات المدن القديمة، نجد أن هذه المشاعة نفسها تبرز بشروطها كقاعدة للإنتاج، أما تجديد إنتاجها فيبرز كهدف نهائي للإنتاج. وحتى في الطوائف الجرفية المغلقة

القروسطية، لم يظهر رأس المال ولا العمل طليقين بلا صلة، بل كانت علاقتهما تتحدد بموجب نظام التعاونيات الحرفية، وما يرتبط به من علائق، كما تتحدد بتصورات الواجب المهني ومستوى الاتقان، إلخ، وهي تصورات تناسب هذه العلاقات. أما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. (*)

(*) هنا تنقطع المخطوطة. [ن. برلين].

الفصل التاسع والأربعون

في تحليل عملية الإنتاج

يمكن لنا في سياق التحليل التالي أن نترك جانباً التمايز بين سعر الإنتاج والقيمة، نظراً لأن هذا التمايز يتلاشى عموماً، إذا عايناه، كما نعاين في هذه الحالة، قيمة المنتج الكلي السنوي للعمل، أي قيمة منتج رأس المال الاجتماعي الكلي.

ما الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والربح سوى شكلين مميزين يرتديهما جزآن منفردان من فائض قيمة السلع. وإن مقدار فائض القيمة هو حدّ المقدار العام للأجزاء التي يمكن أن ينقسم إليها. وعليه، فإن الربح الوسطي زائداً الربح يساوي فائض القيمة. ويمكن لجزء من العمل الفائض الذي تحتويه السلع، وبالتالي لجزء من فائض القيمة، ألا يسهم مباشرة في مساواة الربح الوسطي، بحيث أن جزءاً من قيمة السلعة لا يجد التعبير عنه، عموماً، في سعر السلعة المعنية. ولكن، أولاً، يتم التعويض عن ذلك إما من خلال ارتفاع معدل الربح، حين تؤلف السلعة المُباعة دون قيمتها عنصراً من رأس المال الثابت، أو من خلال مثل الربح والربح في منتج أكبر، إذا كانت السلعة المُباعة دون قيمتها تدخل، كمادة استهلاك شخصي، في جزء القيمة الذي يستهلك كإيراد. ثانياً، يتم إلغاء انحرافات هذا السعر عن القيمة إلغاء متبادلاً بصورة وسطية. وعلى أية حال، حتى لو جرى فقدان جزء فائض القيمة الذي لم يعبر عنه في سعر السلعة، بالنسبة إلى تكوين السعر، فإن حاصل جمع الربح الوسطي والربح في شكله الاعتيادي، لا يمكن أن يكون أبداً أكبر من إجمالي فائض القيمة، رغم أنه قد يكون أصغر منها. إن شكله الاعتيادي يفترض أن الأجور تطابق قيمة قوة العمل. بل أن الربح الاحتكاري نفسه، بمقدار ما لا يكون اقتطاعاً من الأجور، أي بمقدار ما لا يؤلف مقولة خاصة، إنما يؤلف

بالضرورة، على الدوام، جزءاً من فائض القيمة، بصورة غير مباشرة؛ وإذا لم يكون هذا الربح الاحتكاري فائض السعر على سعر إنتاج السلعة نفسها التي يؤلف هو أحد مكوناتها (كما هو الحال مع الربح التفاضلي) أو إذا لم يكون فائض القيمة الإضافي للسلعة نفسها التي يؤلف هو أحد مكوناتها، والذي يزيد على شطر فائض قيمتها المقاس بالربح [841] الوسطي (كما هو الحال مع الربح المطلق)، فإنه يكون مع ذلك جزءاً من فائض قيمة لسلع أخرى، أي سلع تُبادل لقاء هذه السلعة التي تمتلك سعراً احتكاريّاً. - إن الربح الوسطي زائداً الربح العقاري لا يمكن بمجموعهما أن يكون أبداً أكبر من المقدار الذي يؤلف هذا الربح وهذا الربح جزءين منه، والذي كان مُعطىً ماثلاً قبل هذا الانقسام. وعليه، لا أهمية بالنسبة لبحثنا إن كان إجمالي فائض قيمة السلع، أي كل العمل الفائض الذي تحتويه السلع، متحققاً في سعرها أم لا فالعمل الفائض لا يتحقق بأكمله، لأن التغير المستمر في مقدار العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة معينة - التغير الناجم عن التبدل الدائم في قدرة إنتاجية العمل - يسم إنتاج جزء من السلع دائماً في ظل ظروف غير اعتيادية، مما يوجب بيعها دون قيمتها الفردية. وعلى أية حال، فإن الربح زائداً الربح يساوي مجمل فائض القيمة المتحقق (العمل الفائض)، ومن أجل البحث الراهن يمكن افتراض أن فائض القيمة المتحقق يساوي كل فائض القيمة، ذلك لأن الربح والربح هما فائض قيمة متحقق، أي فائض القيمة الذي يدخل عموماً في سعر السلع، أي عملياً كل فائض القيمة الذي يؤلف واحداً من مكونات هذا السعر.

من جهة أخرى، فإن الأجور تؤلف شكلاً ثالثاً مميزاً من الإيراد وتساوي على الدوام الجزء المتغير من مكونات رأس المال، أي المكون الذي لا يُنفق على وسائل العمل، بل على شراء قوة العمل الحية، على الدفع للعمال. (إن العمل الذي يدفع له عند إنفاق الإيراد، إنما يُدفع من الوسائل المخصصة للأجور، من الربح أو الربح، وبالتالي فإنه لا يشكل أي جزء من قيمة السلع التي يُدفع له بها. لذلك فإنه لا يؤخذ في الاعتبار عند تحليل قيمة السلع والمكونات التي تنقسم إليها هذه القيمة.) فقيمة رأس المال المتغير، وبالتالي، سعر العمل يجري تجديد إنتاجهما في ذلك الجزء المتشبي من يوم عمل العامل، في ذلك الجزء من قيمة السلعة، الذي يجدد فيه العامل إنتاج قيمة قوة عمله الخاصة، أو سعر عمله. إن يوم العمل الإجمالي للعامل ينشطر إلى جزءين. جزء يؤدي فيه كمية العمل الضرورية لتجديد إنتاج قيمة وسائل عيشه بالذات: الجزء مدفوع الأجر من عمله الإجمالي، أي الجزء الضروري لإدامته هو وتجديد إنتاجه. أما الجزء المتبقي من يوم العمل، مجمل كمية العمل الفائضة التي يؤديها بما يزيد عن العمل المتحقق في

[842] قيمة أجوره، فهو العمل الفائض، العمل غير مدفوع الأجر، الذي يتمثل في فائض القيمة لكامل إنتاجه السلعي (وبالتالي في كمية فائضة من السلعة)، يتمثل في فائض القيمة الذي ينقسم بدوره إلى أجزاء مختلفة التسميات - إلى ربح (ربح صاحب مشروع زائداً فائدة) وربح.

إذن، فإن جزء القيمة الكلية للسلع الذي يتحقق فيه العمل الكلي الذي يضيفه العمال في يوم أو سنة، أي قيمة المنتج السنوي الكلي الذي يخلقه هذا العمل، ينقسم إلى قيمة الأجور والربح والربح. ذلك لأن هذا العمل الكلي ينقسم إلى عمل ضروري يخلق به العامل جزء قيمة المنتج الذي يُدفع به له نفسه، أي الأجور، وإلى عمل فائض غير مدفوع الأجر يخلق به العامل ذلك الجزء من قيمة المنتج الذي يمثل فائض القيمة والذي ينقسم فيما بعد إلى ربح وربح. وعلاوة على هذا العمل، لا يؤدي العامل أي عمل آخر؛ وعلاوة على قيمة المنتج التي تتخذ أشكال الأجور والربح والربح، لا يخلق العامل أية قيمة. إن قيمة المنتج السنوي التي تمثل العمل الذي أضافه العامل مجدداً خلال السنة، تساوي الأجور، أو قيمة رأس المال المتغير، زائداً فائض القيمة الذي ينقسم بدوره إلى شكلَي الربح والربح.

إذن، فإن جزء القيمة الكلية للمنتج السنوي، الجزء الذي يخلقه العامل في مجرى السنة، يتجلى في المجموع السنوي لقيمة الإيرادات الثلاثة: قيمة الأجور والربح والربح. ومن الجليّ إذن أن قيمة الجزء الثابت من رأس المال لا يُجَدّد إنتاجها في قيمة المنتج المخلوقة سنوياً، لأن الأجور لا تساوي غير قيمة ذلك الجزء المتغير من رأس المال الذي يُسَلَف في الإنتاج، ولا يساوي الربح والربح غير فائض القيمة، أي الفضلة التي تزيد بها القيمة المنتجة على القيمة الكلية لرأس المال المسَلَف التي تساوي قيمة رأس المال الثابت زائداً قيمة رأس المال المتغير.

ولا أهمية إطلاقاً للصعوبة التي يتعين حلها هنا إن كان جزء من فائض القيمة المحوّل إلى شكلَي الربح والربح، لا يُستهلك كإيراد، بل يخدم للتراكم. فالجزء الذي جرى توفيره كرصيد للتراكم، يخدم في تكوين رأسمال جديد، إضافي ولكن ليس للتعويض عن رأسمال قديم، سواء كان الجزء المكوّن المُنفق على قوة العمل أم الجزء المكوّن المُنفق على وسائل العمل، من رأس المال القديم ذاك. وعليه، فمن أجل التبسيط يمكن لنا الافتراض هنا أن الإيرادات تذهب بمجملها إلى الاستهلاك الشخصي. هنا تبرز صعوبة مزدوجة. فمن جهة أولى، تحتوي قيمة المنتج السنوي الذي تُستهلك فيه هذه الإيرادات - الأجور، الربح، الربح - على جزء معين من القيمة يساوي قيمة الجزء الداخل فيه من

رأس المال الثابت. إن قيمة المنتج السنوي تحتوي هذا الجزء من القيمة إضافة إلى ذاك [843] الجزء الذي ينتحل إلى أجور، والجزء الذي ينتحل إلى ربح وريع. وعليه، فإن قيمة المنتج السنوي = الأجور + الربح + الريع + ث، علماً بأن ث تمثل الجزء الثابت من قيمة المنتج. كيف يمكن إذن للقيمة السنوية المنتجة التي تساوي فقط الأجور + الربح + الريع، أن تشتري منتجاً تتألف قيمته = (الأجور + الربح + الريع) + ث؟ كيف يمكن للقيمة المنتجة خلال السنة أن تشتري منتجاً ذا قيمة أكبر منها هي؟

من جهة ثانية، إذا تركنا جانباً ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي لم يدخل في المنتج والذي يواصل لذلك وجوده، كما من قبل، وإن يكن بقيمة منقوصة، بعد الفترة السنوية لإنتاج السلع، أي إذا تجردنا مؤقتاً عن رأس المال الأساسي المستخدم ولكن غير المستهلك، عندئذ يتضح أن الجزء الثابت من رأس المال المسلف قد دخل بالكامل في شكل مواد أولية ومواد مساعدة إلى المنتج الجديد، في حين أن جزءاً واحداً من وسائل العمل قد استهلك كلياً بينما لم يُستهلك جزء آخر سوى جزئياً، أي أنه لم يُستهلك في الإنتاج سوى جزء من قيمة وسائل العمل هذه. إن كامل هذا الجزء المُستهلك في الإنتاج من رأس المال الثابت يجب أن يعوّض عنه عينياً (in natura). وإذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى، وبخاصة قدرة إنتاجية العمل، تظل ثابتة، فإن التعويض عن هذا الجزء يتطلب الكمية نفسها من العمل، كما في السابق، أي ينبغي التعويض عنه بقيمة مُعادلة. فإن لم يحصل ذلك، تعذّر تجديد الإنتاج على النطاق السابق. ولكن من عساه ملزم بأداء هذه الأعمال، ومن يؤديها؟

فيما يخص الصعوبة الأولى - من عساه ملزم بدفع جزء القيمة الثابت الذي يحتويه المنتج، وبماذا يُدفع لقاءه - من المفترض أن قيمة رأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج تعود إلى الظهور كجزء من قيمة المنتج. وهذا لا يتناقض مع فرضيات الصعوبة الثانية. فلقد سبق أن أوضحنا في رأس المال، المجلد الأول، الفصل الخامس «عملية العمل وعملية الإنماء الذاتي للقيمة» كيف أن القيمة القديمة تبقى أيضاً محفوظة في المنتج، في آن واحد، بمجرد إضافة عمل جديد، رغم أن هذا العمل لا يُجدّد إنتاج القيمة القديمة، بل يقتصر على خلق إضافة إليها، على خلق قيمة مضافة؛ ولكننا بينّا في الوقت نفسه أن بلوغ ذلك لا يتم لأن العمل خالق قيمة، أي ليس لأنه عمل عام، بل لأنه ينشط بوصفه عملاً منتجاً من نوع معين. وعليه، ليس ثمة حاجة إلى عمل إضافي بغية صيانة قيمة الجزء الثابت في ذلك المنتج الذي يُنفق عليه الإيراد، أي يُنفق عليه مجمل القيمة المخلوقة خلال السنة. ولكن يلزم، بالطبع، عمل إضافي جديد للتعويض

عن رأس المال الثابت الذي استُهلكت قيمته وقيمتة الاستعمالية خلال السنة المنصرمة، فبدون هذا التعويض لا يمكن تجديد الإنتاج عموماً.

[844] إن كل العمل المضاف مجدداً يتمثل في القيمة الجديدة المخلوقة خلال السنة، وهذه بدورها تتحول إلى ثلاثة أنواع من الإيراد: الأجور، الربح، الربح. وهكذا لا يبقى، من جهة، أي عمل اجتماعي فائض للتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك الذي ينبغي تجديد جزء منه عينياً (in natura) حسب قيمته، وجزء آخر حسب قيمته فقط (بقدر ما يدور الحديث عن الاهتلاك المحض لرأس المال الأساسي). من جهة ثانية، إن القيمة التي يخلقها العمل السنوي والتي تنقسم إلى أشكال أجور وربح وريع والتي يُزعم إنفاقها في هذه الأشكال، تظهر غير كافية لأن تدفع لقاء الجزء الثابت من رأس المال أو تشتريه، وهو الجزء الذي ينبغي أن يحتويه المنتج السنوي، علاوةً على قيمة الإيرادات. نرى من ذلك، أن المعضلة الماثلة هنا، قد حُلَّت أساساً عند دراسة تجديد إنتاج إجمالي رأس المال الاجتماعي (رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الثالث). ونعود هنا إلى هذا الموضوع أصلاً لأن فائض القيمة لم يكن قد ظهر بعد هناك في أشكال من الإيراد: الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والريع، ولم يكن بالوسع لذلك تناوله، وهو في هذه الأشكال؛ ومن ثم أيضاً للسبب التالي وهو أن تحليل شكل الأجور والربح والريع يقترن بخطأ فاحش يرتكبه الاقتصاد السياسي بمجمله ابتداءً من آ. سميث. لقد قَسَمنا هناك رأس المال كله إلى قطاعين كبيرين: القطاع I الذي يُنتج وسائل الإنتاج، والقطاع II الذي يُنتج وسائل الاستهلاك الفردي. وإن كون بعض المنتجات يمكن أن يخدم أغراض الاستهلاك الفردي ووسائل الإنتاج (حصان، حبوب، إلخ) على السواء، لا يُلغي صواب هذا التقسيم بالمطلق. فما هذا التقسيم بفرضية، بل تعبير عن حقيقة قائمة. لنأخذ المنتج السنوي لبلد ما. إن جزءاً من هذا المنتج، مهما تكن صلاحيته للخدمة كوسيلة إنتاج، يدخل في الاستهلاك الفردي. وهذا منتج تُنفق عليه الأجور والربح والريع. وهذا المنتج هو نتاج قطاع معين من رأس المال الاجتماعي. ومن الممكن أن يقوم رأس المال هذا نفسه بإنتاج منتجات تنتمي إلى القطاع I. وبمقدار ما يكون الأمر كذلك، فإن هذا الجزء من رأس المال، المُستهلك في منتج القطاع II، أي المنتج الذي هو فعلياً من نصيب الاستهلاك الفردي، ليس هو الذي يقدم المنتجات التي تُستهلك إنتاجياً والتي تنتمي إلى القطاع I. فإن كامل منتج القطاع II الذي يدخل في الاستهلاك الفردي، ويُنفق عليه الإيراد، يمثل وجود رأس المال المستهلك فيه زائداً الفائض الذي تم إنتاجه. وعليه، فإن ذلك هو منتج رأسمال موظف

في إنتاج وسائل استهلاك حصراً. وبالطريقة نفسها، فإن القطاع I من المنتج السنوي، الذي يخدم كوسيلة تجديد إنتاج - كموايد أولية ووسائل عمل - مهما تكن عموماً المقدرة [845] التي يتمتع بها هذا المنتج عينياً (naturaliser) لأن يخدم كوسيلة استهلاك، إنما هو منتج رأسمال موظف في إنتاج وسائل الإنتاج حصراً. إن الشطر الأعظم من المنتجات التي تؤلف رأس المال الثابت يوجد مادياً في شكل لا يتيح له دخول الاستهلاك الفردي. أما إذا كان من الممكن أن يدخل جزء من المنتجات في الاستهلاك الفردي، أي على سبيل المثال إذا أمكن للفلاح أن يأكل حبوب البذار أو أن ينحر دواب الجر لاستهلاكه الفردي، فإن الضرورة الاقتصادية تُجبر الفلاح على معالجة هذا الجزء من المنتجات كما لو أنه لم يكن موجوداً في شكل قابل للاستهلاك.

وكما أشرنا سابقاً، فإننا نتجرد، لدى النظر في هذين القطاعين، عن الجزء الأساسي من رأس المال الثابت الذي يواصل وجوده عينياً (in natura) وقيماً، بصورة مستقلة عن المنتج السنوي لكلا القطاعين.

وفي القطاع II الذي تُنفق الأجور والربح والريع على منتوجاته، أي باختصار حيث تُستهلك الإيرادات، فإن المنتج يتألف بدوره، من ناحية قيمته، من ثلاثة مكونات. فثمة مكون أول يساوي قيمة الجزء الثابت المستهلك من رأس المال في الإنتاج؛ وثمة مكون ثانٍ يساوي قيمة ذلك الجزء المتغير المسلف من رأس المال في الإنتاج، الذي أنفق على الأجور؛ وأخيراً هناك مكون ثالث يساوي فائض القيمة المتولد، أي = الربح + الريع. إن المكون الأول من منتج القطاع II، أي قيمة الجزء الثابت من رأس المال، لا يمكن أن يُستهلك لا من جانب رأسمالي القطاع II، ولا من جانب عمال هذا القطاع نفسه، ولا من جانب الملاك العقاريين. فهو لا يؤلف أي جزء من إيراداتهم، ولكن ينبغي أن يُعوض عينياً، وينبغي أن يُباع كما يتم التعويض. من جهة أخرى، فإن المكونين الآخرين في هذا المنتج يساويان قيمة الإيرادات المنتجة في هذا القطاع = الأجور + الربح + الريع.

أما في القطاع I، فإن المنتج يتألف، من حيث الشكل، من المكونات نفسها. لكن الجزء الذي يؤلف هنا الإيراد (الأجور + الربح + الريع، وباختصار الجزء المتغير من رأس المال + فائض القيمة) لا يُستهلك هنا في الشكل الطبيعي لمنتجات هذا القطاع I، بل في شكل منتجات القطاع II. وعليه، ينبغي أن تُستهلك قيمة إيرادات القطاع I في شكل ذلك الجزء من منتجات القطاع II، الذي يؤلف رأس المال الثابت للقطاع II الواجب التعويض عنه. وإن ذلك الجزء من منتج القطاع II، الذي يتوجب عليه

التعويض عن رأس المال الثابت لهذا القطاع، إنما يُستهلك في شكله الطبيعي من جانب العمال والرأسماليين والملاك العقاريين من القطاع I. إنهم يُنفقون إيراداتهم على هذا المنتج من القطاع II. من جهة ثانية، فإن منتج القطاع I، بمقدار ما يمثل إيراد القطاع I، إنما يُستهلك استهلاكاً منتجاً من جانب القطاع II، الذي يقوم بالتعويض عن رأسماله الثابت عينياً (in natura). أخيراً، فإن الجزء الثابت المُستهلك من رأسمال القطاع I، [846] إنما يجري التعويض عنه بمنتجات هذا القطاع نفسه، هذه المنتجات التي تتألف بالضبط من وسائل عمل، ومواد أولية ومساعدة، إلخ، ويتم التعويض جزئياً من خلال التبادل بين رأسماليي القطاع I أنفسهم، وجزئياً من خلال قدرة بعض هؤلاء الرأسماليين على أن يستخدموا متوجهم بالذات، ثانية، وبصورة مباشرة، كوسيلة إنتاج.

لنأخذ المخطط السابق (رأس المال، المجلد الثاني، الفصل 20، II) المتعلق بتجديد الإنتاج البسيط:

$$9000 = \begin{cases} I - 4000 \text{ ث} + 1000 \text{ م} + 1000 \text{ ف} = 6000 \\ II - 2000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 3000 \end{cases}$$

إستناداً إلى هذا، يستهلك المنتجون والملاك العقاريون من القطاع II 500 م + 500 ف = 1000، بمثابة إيراد؛ وتبقى 2000 ث التي يتوجب التعويض عنها. وهذه الـ 2000 ث إنما يستهلكها العمال والرأسماليون ومتلقو الربح من القطاع I الذين يبلغ إيرادهم 1000 م + 1000 ف = 2000. إن المنتج المُستهلك من القطاع II. إنما يستهلكه القطاع I بمثابة إيراد، وإن إيراد القطاع I الذي يمثل منتجاً غير قابل للاستهلاك(*)، إنما يستهلكه القطاع II كرأسمال ثابت. بقي إذن أن نسلط الأضواء على الـ 4000 ث من القطاع I. يجري التعويض عنها من منتج القطاع I نفسه الذي = 6000، أو بالأحرى = 6000 - 2000، لأن هذه الـ 2000 قد تحولت سلفاً إلى رأسمال ثابت للقطاع II. وتنبغي الإشارة بالطبع إلى أن هذه الأرقام قد اختيرت اعتباطاً، لذا تبدو العلاقة بين قيمة إيراد القطاع I وقيمة رأس المال الثابت للقطاع II اعتباطية. ولكن من الجلي، على أية حال، أنه بمقدار ما تكون عملية تجديد الإنتاج اعتيادية وتتم في ظل شروط ثابتة، أي بمعزل عن التراكم، فإن مجموع قيمة الأجور والربح والربح في القطاع I ينبغي أن يكون مساوياً لقيمة الجزء الثابت من رأسمال القطاع II. وبخلافه، إما أن يعجز القطاع II عن أن

(*) الاستهلاك الشخصي وليس الإنتاجي. [ن. ع.]

يعوّض عن رأسماله الثابت، أو يعجز القطاع I عن تحويل إيراده من شكل غير قابل للاستهلاك إلى شكل قابل للاستهلاك.

وهكذا، فإن قيمة المنتج السلعي السنوي، تماماً مثل قيمة المنتج السلعي لإنفاق منفرد من رأس المال، ومثل قيمة أية سلعة مفردة، ينحلّ إلى اثنين من مكوّنات القيمة: أ - الجزء المكوّن الذي يعوّض عن قيمة رأس المال الثابت المسلف، وب - الجزء المكوّن الذي يبرز في شكل إيراد بمثابة أجور وربح وريع. وإن هذا الجزء المكوّن الأخير للقيمة، أي ب، يؤلف ضدّاً يقف في تضاد مع الجزء المكوّن الأول آ، بمقدار ما إن آ عند ثبات الظروف: (1) لا يتخذ شكل إيراد أبداً؛ و(2) يتدفق على الدوام عائداً في شكل رأسمال، أي بالضبط في شكل رأسمال ثابت. غير أن ب ينطوي، بدوره، في جوفه، على تضاد، هو الآخر. إن للربح والريع هذه الميزة المشتركة مع الأجور، وهي أنها جميعاً ثلاثة أشكال للإيراد. ومع ذلك، فإنها تتباين جوهرياً، بما أن فائض القيمة، [847] أي العمل غير مدفوع الأجر، يتمثّل في الربح والريع في حين أن العمل مدفوع الأجر يتمثّل في الأجور. إن جزء قيمة المنتج الذي يمثّل الأجور المُنفقة، أي الذي يعوّض عن الأجور، والذي يتحول ثانية إلى أجور بموجب فرضيتنا القائلة بأن تجديد الإنتاج يجري على النطاق نفسه وفي ظل الشروط نفسها، إن هذا الجزء يتدفق عائداً بادئ الأمر كرأسمال متغير، كجزء مكوّن لرأس المال الذي ينبغي تسليفه من جديد في سبيل تجديد الإنتاج. ويؤدي هذا الجزء المكوّن وظيفة مزدوجة. فهو يوجد أولاً في شكل رأسمال، ويُبادل بهذه الصفة لقاء قوة العمل. ويتحوّل على يد العامل إلى إيراد يستمده من بيع قوة عمله، ثم يُبادل كإيراد لقاء وسائل عيش، ويُستهلك. وتتكشف هذه العملية المزدوجة بتوسط تداول النقد. إن رأس المال المتغير يُسلف بهيئة نقد، يُدفع كأجور. وهذه وظيفته الأولى كرأسمال. وهو يُبادل لقاء قوة العمل، ويتحوّل إلى تجلٍ لقوة العمل هذه، إلى عمل. هذه هي العملية كما تجري بالنسبة للرأسمالي. ولكن ثانياً: يشتري العمال بهذا النقد جزءاً من منتوجهم السلعي يُقاس بهذا النقد، ويستهلكونه كإيراد. ولو تخيلنا أن تداول النقد قد زال، عندئذٍ يكون جزء من منتوج العامل بين يدي الرأسمالي في شكل رأسمال متاح. إنه يسلف هذا الجزء كرأسمال، يُعطيه إلى العامل لقاء قوة عمل جديدة، في حين أن العامل يستهلكه كإيراد بصورة مباشرة، أو عبر مبادلتها بسلع أخرى. إذن، فإن ذلك الجزء من قيمة المنتج، المكرّس في مجرى عملية تجديد الإنتاج للتحويل إلى أجور، إلى إيراد للعمال، يتدفق عائداً بادئ الأمر إلى يدي الرأسمالي في شكل رأسمال، أو بتعبير أدق في شكل رأسمال متغير. إن عودة تدفقه في هذا الشكل بالذات

شرط جوهري من أجل أن يتم باستمرار، المرة تلو المرة، تجديد إنتاج العمل كعمل مأجور، وتجديد وسائل الإنتاج كرأسمال، وتجديد عملية الإنتاج نفسها كعملية إنتاج رأسمالية.

ولكيما نتحاشى تشويش الأمور بإثارة صعوبات لا جدوى منها ينبغي تمييز العائد الكلي والعائد الصافي، عن الإيراد الكلي والإيراد الصافي.

إن العائد الكلي أو المنتج الكلي هو إجمالي المنتج المجدد إنتاجه. وباستثناء الجزء المستخدم ولكن غير المستهلك من رأس المال الأساسي، فإن قيمة العائد الكلي أو المنتج الكلي تساوي قيمة رأس المال المسلف والمستهلك في الإنتاج، أي رأس المال الثابت والمتغير، زائداً فائض القيمة الذي ينحل إلى ربح وريع. أو، إذا عايّنّا منتج رأس المال الاجتماعي الكلي، عوضاً عن منتج رأسمال مفرد، فإن العائد الكلي يساوي العناصر المادية التي تؤلف الرأسمالين الثابت والمتغير، زائداً العناصر المادية للمنتج الفائض الذي يمثل فيه الربح والريع.

أما الإيراد الكلي فهو جزء القيمة، ذلك الجزء من المنتج الكلي أو المنتج الخام الذي يبقى، وذلك بعد اقتطاع جزء القيمة، الذي يعوّض عن رأس المال الثابت الموظف والمستهلك في الإنتاج، المقاس كجزء من المنتج الكلي. وعليه، فإن الإيراد الكلي يساوي الأجور (أو جزء المنتج المكرّس لأن يتحوّل ثانية إلى إيراد للعامل) + الربح + الربح. أما الإيراد الصافي فهو فائض القيمة، وبالتالي المنتج الفائض المتبقي بعد اقتطاع الأجور، والذي يمثل فائض القيمة الذي حققه رأس المال (المقاس بالمنتج الفائض) والمزعم تقاسمه مع المالك العقاري.

لقد رأينا أن قيمة كل سلعة مفردة وقيمة إجمالي المنتج السلعي لكل رأسمال مفرد، تنقسم إلى قسمين: قسم أول يعوّض عن رأس المال الثابت لا غير؛ وقسم ثان مكرّس كلياً - رغم أن جزءاً منه يتدفق عائداً كرأسمال متغير، أي يتدفق عائداً في شكل رأسمال أيضاً، مكرّس مع ذلك ليتحوّل كلياً إلى إيراد كلي، ليتخذ شكل أجور وربح وريع تؤلف بمجموعها الإيراد الكلي. وعلاوة على ذلك رأينا أن الشيء نفسه يصح على قيمة إجمالي المنتج السنوي لمجتمع ما. وليس ثمة فرق بين منتج رأسمالي مفرد ومنتج مجتمع إلا في الحدود التالية: من وجهة نظر الرأسمالي المفرد يختلف الإيراد الصافي عن الإيراد الكلي لأن هذا الأخير يتضمن الأجور، بينما الأول لا يتضمنها. أما من وجهة إيراد المجتمع كله، فإن الإيراد الوطني يتألف من الأجور زائداً الربح زائداً الربح، أي أنه يتألف من الإيراد الكلي. ولكن ذلك محض تجريد، بمقدار ما إن المجتمع كله، في ظل

الإنتاج الرأسمالي، إنما يتبنى وجهة النظر الرأسمالية ويعتبر بالتالي أن الإيراد الذي ينحلّ إلى ربح وريع هو وحده الإيراد الصافي.

بالمقابل، فإن خيالات أضراب السيد ساي، على سبيل المثال، التي ترى أن مجمل العائد، أن مجمل المنتج الكلي، ينحلّ إلى العائد الصافي للأمة، أو لا يمكن تمييزه عن ذلك، وإن التمايز ينتهي من وجهة نظر عموم الأمة. إن مثل هذه الخيالات ليست سوى التعبير الحتمي، النهائي، عن العقيدة الجامدة اللامعقولة التي تسود الاقتصاد السياسي كلّ منذ آدم سميث، والتي تنص على أن قيمة السلع تتجزأ، آخر المطاف، كلياً [849] إلى إيرادات: أجور وربح وريع⁽⁵¹⁾

ومن السهل بالطبع أن يفهم المرء، حين يدور الحديث عن كل رأسمالي مفرد، أن جزءاً من منتوجه ينبغي أن يُعاد تحويله إلى رأسمال (حتى بمعزل عن تجديد الإنتاج الموسّع، أي عن التراكم) أي ليس فقط إلى رأسمال متغير مكرّس لأن يتحوّل بدوره من جديد إلى إيراد للعامل، أي بالتالي إلى شكل إيراد، بل أيضاً إلى رأسمال ثابت لا يمكن تحويله قط إلى إيراد. وإن أبسط ملاحظة لعملية الإنتاج تبين ذلك بوضوح. ولا تبدأ الصعوبة إلّا حين يجري النظر إلى عملية الإنتاج ككل واحد. فإن كون قيمة مجمل جزء المنتج، الذي يُستهلك كإيراد، في شكل أجور وريع وريع (لا أهمية البتة هنا إن كان

(51) يدلي ريكاردو بالملاحظة التالية الصائبة تماماً على ساي المخطيء: «يقول السيد ساي عن المنتج الصافي والمنتج الكلي ما يلي: 'إن كامل القيمة المنتجة هي المنتج الكلي؛ وبعد اقتطاع تكاليف الإنتاج منها تصبح هذه القيمة المنتج الصافي' (المجلد الثاني، ص 491). وهكذا، لا يمكن أن يكون هناك أي منتج صافٍ، لأن تكاليف الإنتاج، حسب رأي السيد ساي، تتألف من الربح والأجور والريع. فهو يقول على الصفحة 508 ما يلي: 'إن قيمة منتج ما، قيمة خدمات إنتاجية ما، قيمة تكاليف الإنتاج، هي جميعاً قيم متماثلة، حيثما ترك المرء الأمور تأخذ مجراها الطبيعي' خذ الكل من الكل، ولن يبقى أي باق». (ريكاردو، [مبادئ الاقتصاد السياسي والضررائب، لندن، 1821]، الفصل 32، ص 512، الحاشية).

(Ricardo, On the Principles [of Political Economy, and Taxation, London, 1821], ch. XXXII, p. 512, note). وبالمناسبة كما سنرى فيما بعد، فإن ريكاردو لم يدحض، في أي مكان، تحليل سميث الخاطئ لسعر السلع، وبالضبط انحلال هذا السعر إلى مجموع قيم الإيرادات. ولا يكلف ريكاردو نفسه عناء التفكير في خطأ هذا التحليل بل يقبل صواب ذلك التحليل في تحليلاته، حيث إنه «يتجرّد» عن الجزء الثابت من قيمة السلع. ثم يعود بين الحين والآخر إلى نفس الطريقة في التصور.

الاستهلاك فردياً أو منتجاً) إنما يغطيها حقاً وبالكامل، كما يبين التحليل ذلك، مجموع القيمة التي تتألف من الأجور زائداً الربح زائداً الربح، أي مجمل قيمة الإيرادات الثلاثة، رغم أن قيمة هذا الجزء من المنتج، مثل قيمة ذلك الجزء الذي لا يدخل في الإيراد، تحتوي على شطر قيمة = ث، وهو شطر يساوي قيمة رأس المال الثابت الذي يحتويه ذاك الجزء وبالتالي لا يمكن، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، أن تحده قيمة الإيراد. إن هذا الواقع الذي لا يمكن دحضه عملياً من جهة، والذي ينطوي، من جهة ثانية، على تناقض نظري لا يمكن إنكاره - إن هذا الواقع يؤلف صعوبة يمكن تجنبها على أبسط وجه، بمجرد القول إن قيمة السلعة لا تحتوي إلا من حيث المظهر، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، على شطر ما آخر من القيمة متميز عن ذلك الشطر [850] الموجود في شكل إيراد. إن العبارة القائلة: «إن ما يظهر عند الواحد كإيراد، يؤلف عند الثاني رأسمالاً» تُعفي المرء من أي تمحيص زائد. ولكن كيف يمكن، عندئذٍ، التعويض عن رأس المال القديم إذا كانت قيمة مجمل المنتج قابلة للاستهلاك في شكل إيرادات؛ وكيف يمكن لقيمه منتج كل رأسمال مفرد أن تساوي مجموع قيمة الإيرادات الثلاثة زائداً ث، أي زائداً رأس المال الثابت، في حين أن مجموع قيمة منتوجات كل الراساميل يساوي مجموع قيمة الإيرادات الثلاثة زائداً صفرأ؛ إن ذلك كله يبدو، بالطبع، لغزاً لا حلّ له، ولهذا يمكن تفسير كل ذلك بأن مثل هذا التحليل عاجز عموماً عن كشف العناصر البسيطة للسعر؛ وأكثر من ذلك، فإنه يدور في حلقة مفرغة، ويكتفي بأن يؤجل حلّ المشكلة إلى ما لا نهاية. وهكذا، فإن ما يظهر كرأسمال ثابت يمكن أن ينحلّ إلى أجور وريح وريح، أما القيم السلعية التي تتمثل فيها الأجور والريح والريح فإنها تتحدد، بدورها، بالأجور والريح والريح، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية⁽⁵²⁾

(52) «إن سعر كل سلعة، في كل مجتمع، ينحلّ آخر المطاف إلى هذا أو ذاك من هذه الأجزاء الثلاثة، أو إلى كل هذه الأجزاء الثلاثة» (أي الأجور، الربح، الربح). وقد يمكن أن يضاف إلى هذه الأجزاء الثلاثة جزء رابع ضروري للتعويض عن رأسمال المستأجر أي التعويض عن احتلاك دواب الجر، وغير ذلك من معدّات الزراعة. ولكن ينبغي اعتبار أن سعر أي من معدّات هذه الاستثمارة، حصان جرّ مثلاً، إنما يتألف هو نفسه من الأجزاء الثلاثة نفسها: ربح الأرض التي نشأ الحصان عليها، والعمل المبذول في تربيته وإدامته، وريح المستأجر الذي يسلّف هذا الربح وأجور هذا العمل. ورغم أن سعر الحبوب ينبغي أن يغطي سعر الحصان وتكاليف إدامته، فإن سعره الكلي ينحلّ مع ذلك، إما مباشرة أو آخر المطاف، إلى الأجزاء الثلاثة نفسها: الربح،

إن العقيدة الجامدة، الخاطئة من أساسها، التي تقول إن قيمة السلع قابلة للانحلال، آخر المطاف، إلى أجور + ربح + ريع، تجد التعبير عنها أيضاً في الافتراض بأن المستهلك ينبغي أن يدفع القيمة الإجمالية للمنتج الكلي، آخر المطاف؛ أو أيضاً في أن تداول النقد بين المنتجين والمستهلكين يجب أن يساوي، آخر المطاف، تداول النقد بين المنتجين أنفسهم (توك)^(*)؛ إن افتراضات كهذه خاطئة خطأ المبدأ الأساسي الذي تركز عليه.

إن الصعوبات التي تقود إلى هذا التحليل الخاطيء، بل اللامعقول بجلاء النظرة [851] الأولى (prima facie) هي باختصار كالآتي:

1) عدم إدراك العلاقة الأساسية بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، وكذلك أيضاً طبيعة فائض القيمة، وبالتالي كامل أساس نمط الإنتاج الرأسمالي. إن قيمة كل منتج مفرد من رأس المال، أي كل سلعة مفردة، تتضمن جزءاً من القيمة = رأس المال الثابت، وجزءاً من القيمة = رأس المال المتغير (المحوّل إلى أجور للعمال) وجزء من القيمة = فائض القيمة (التي تنشطر لاحقاً إلى ربح وريع). وعليه، كيف يمكن للعامل بأجوره، والرأسمالي بربحه، والمالك العقاري بربحه، أن يشتروا سلعةً تحتوي كل واحدة منها لا على واحد من هذه المكونات، بل على هذه المكونات الثلاثة كلها، وكيف يمكن أن يشتري مجموع قيمة الأجور والربح والريع، أي المصادر الثلاثة للإيراد معاً، سلعةً تؤلف الاستهلاك الكلي لمتلقي هذه الإيرادات، سلعةً تحتوي على مكون قيمة آخر، علاوةً على تلك المكونات الثلاثة للقيمة، ونعني بهذا المكون الآخر من رأس المال

= العمل (كان ينبغي أن يقول الأجور) «والربح» (آدم سميت [ثروة الأمم، المجلد I، لندن، 1776، ص 60-61]. *A. Smith, [An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Vol. I, London, 1776, p. 60-61]*). سوف نبيّن فيما بعد كيف أن آدم سميت نفسه يشعر بكل تناقض وقصور هذا التهرب، لأن ذلك لا يزيد عن تهرب، حين يسعى بنا سميت كل سعي متقلباً في حيرة^(*)، ولا يشير في أي مكان إلى الانفاق الفعلي لرأس المال الذي ينحلّ فيه سعر المنتج آخر المطاف (ultimately) بتمامه إلى هذه الأجزاء الثلاثة.

(*) حرفياً من البنطي إلى بيلاطوس (von Pontius zu Pilatus)، مجازياً: سعى كل سعي واستشفع بكل شفيع، أو حائراً بين هذا وذاك. [ن. ع.]

(*) توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1844، ص 36. [ن. برلين] (Tooke, *An inquiry into the currency principle*, 2 Ausg, London, 1844, S.36).

الثابت بالذات؟ كيف يمكن أن تشتري قيمة تتألف من أربعة أجزاء بقيمة ثلاثة أجزاء؟⁽⁵³⁾

(53) يفصح برودون عن عجزه عن إدراك ذلك في الصيغة الضيقة التالية: «إن العامل لا يستطيع أن يشتري منتوجه بالذات» (l'ouvrier ne peut pas racheter son propre produit)، لأن المنتج يحتوي على فائدة مضافة إلى سعر كلفته (prix-de-revient). [أنظر: برودون: ما هي الملكية؟ أو بحث في مبدأ القانون ومبدأ الحكومة، باريس، 1841، ص201-202].

[Proudhon, *Qu'est-ce que la propriété? ou recherches sur le principe du droit, et du gouvernement*, Paris, 1841, p.201-202].

ولكن إليكم كيف يلقنه السيد يوجين فوركاد درساً: «إذا كان اعتراض السيد برودون صحيحاً، فإنه لن يمسّ أرباح رأس المال فحسب، بل سيدمر حتى إمكانية وجود الصناعة. فإذا كان العامل مرغماً على أن يدفع 100 لقاء شيء تلقى لقاء 80 لا غير، وإذا كانت الأجور لا تستطيع أن تشتري في المنتج سوى القيمة التي وضعتها فيه هي نفسها فإن بالوسع القول إن العامل لا يستطيع أن يشتري أي شيء، وإن الأجور لا تستطيع أن تدفع أي شيء. والواقع، أن سعر الكلفة يحتوي على الدوام شيئاً ما أكبر من أجور العامل، أما سعر البيع فيحتوي شيئاً ما أكبر من ربح صاحب المشروع، مثلاً سعر المواد الأولية الذي يُدفع في الخارج غالباً... لقد نسي برودون النمو المستمر لرأس المال الوطني؛ ونسي أن هذا النمو يشمل كل العاملين، يشمل أصحاب المشاريع، كما يشمل العمال» (Revue des deux Mondes, 1848, T.XXIV, p. 998-999). نحن هنا إزاء نموذج تفاؤل الغباوة البورجوازية الوارد في شكل الحكمة الأكثر تطابقاً معها. فأولاً، يعتقد السيد فوركاد أن العامل لا يستطيع العيش إذا لم يتلق قيمة أكبر من القيمة التي يُنتجها، في حين أن الأمر على العكس تماماً، لأن نمط الإنتاج الرأسمالي ما كان له أن يوجد إذا كان العامل يتلقى فعلاً كامل القيمة التي يُنتجها. ثانياً، إنه يعمم بصورة صحيحة تماماً الصعوبة التي عبر عنها برودون في هذا الشكل الضيق. إن سعر السلع لا يحتوي على فائض يفوق الأجور فحسب، بل يحتوي أيضاً على فائض يفوق الربح، أي بالضبط الجزء الثابت من القيمة. وحسب حاجة برودون، لا يمكن حتى للرأسمالي أن يشتري السلع بواسطة ربحه. ولكن كيف يحلّ فوركاد اللغز؟ يحلّه بعبارة خالية من أي معنى حول نمو رأس المال. وهكذا، فإن النمو المستمر لرأس المال ينبغي أن يبرز بين أشياء أخرى، كذلك في أن تحليل أسعار السلع الذي يكون مستحيلاً على الاقتصادي بالنسبة لرأسمال مقداره 100، يغدو تحليلاً لا لزوم له بالنسبة لرأسمال يبلغ 10,000. ماذا نقول عن كيميائي، حين يُسأل كيف أن المنتج الزراعي يحتوي على كاربون أكثر مما في التربة؟ يجيب قائلاً: إن ذلك يأتي من النمو المستمر للإنتاج الزراعي. إن الإرادة الطيبة لاعتبار العالم البورجوازي بمثابة أفضل العوالم الممكنة، تحلّ في الاقتصاد السياسي المبتذل محلّ كل ضرورة لحب الحقيقة، والسعي إلى البحث العلمي.

لقد قدمنا تحليل ذلك في رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الثالث.

(2) عدم إدراك كيف ولماذا يصون العمل، بإضافته قيمة جديدة، القيمة القديمة في شكل جديد، من دون أن يجدد إنتاج هذه القيمة القديمة.

(3) عدم إدراك الصلة العامة لعملية تجديد الإنتاج، بالنظر إليها لا كما تتجلى من وجهة نظر رأسمال مفرد، بل كما تتجلى من وجهة نظر رأس المال الكلي؛ عدم إدراك الصعوبة المتمثلة في الواقع التالي وهو كيف أن المنتج، الذي تتحقق فيه الأجور وفائض القيمة، أي القيمة الإجمالية التي خلقها كل العمل المضاف مجدداً خلال السنة، كيف أن هذا المنتج يستطيع أن يعوّض عن جزئه الثابت من القيمة وينحلّ في الوقت نفسه إلى قيمة محدّدة بالإيرادات؛ بل أيضاً كيف أن رأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج يمكن أن يعوّض عنه مادياً وقيماً برأسمال جديد، رغم أن المجموع الكلي للعمل المضاف مجدداً، لا يتحقق إلّا في الأجور وفائض القيمة، ويتمثل بكامله في مجموع قيمة هذين الاثنين. هنا بالضبط مكنم الصعوبة الرئيسية، أي في تحليل تجديد الإنتاج والعلاقة بين مكّناته المختلفة، من ناحية طابعها المادي، كما من ناحية علاقات قيمتها.

(4) تُضاف إلى ذلك صعوبة جديدة أخرى، تتفاقم أكثر ما إن تظهر مختلف مكّنات فائض القيمة في شكل إيرادات مستقلة إزاء بعضها البعض. وتقوم هذه الصعوبة في أن التعريفين الثابتين للإيراد ورأس المال يتبادلان ويحلّان الواحد محل الآخر، بحيث لا يبدوان، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، إلّا تعريفين نسبين يتلاشيان مع ذلك عند النظر إلى عملية الإنتاج ككل. وعلى سبيل المثال، إن إيراد العمال والرأسماليين من القطاع I الذي يُنتج رأس المال الثابت، يعوّض، مادياً وقيماً، عن رأس المال الثابت لرأسماليي القطاع II الذي يُنتج وسائل الاستهلاك. ويمكن للمرء أن يتملّص من الصعوبة بواسطة [853] التصور التالي: إن ما هو إيراد عند الواحد، هو رأسمال عند الآخر، وإن هذين التعريفين لا يمتّان بصلة إلى الانفراد الفعلي لمكّنات قيمة السلعة. وفضلاً عن ذلك، فإن السلع المكرّسة، آخر الأمر، لكي تؤلف العناصر المادية التي يُنفق عليها الإيراد، أي وسائل الاستهلاك، كالغزول الصوفية والجوخ مثلاً، تمر بمراحل مختلفة خلال السنة. ففي المرحلة الأولى تؤلف جزءاً من رأس المال الثابت، وفي المرحلة الثانية يتم استهلاكها فردياً، أي تدخل كلياً في الإيراد. ويمكن للمرء أن يتخيل، مع آ. سميث، أن رأس المال الثابت ليس سوى عنصر ظاهري في قيمة السلعة يتلاشى في الصلة العامة. وهكذا يحصل تبادل لاحق لرأس المال المتغير مقابل الإيراد. فالعامل يشتري بأجوره ذلك الجزء

من السلع الذي يؤلف إيراده. وبهذه الطريقة يعوّض للرأسمالي، في الوقت نفسه، عن الشكل النقدي لرأسماله المتغير. أخيراً، إن جزءاً من المنتجات التي تؤلف رأس المال الثابت يعوّض عنه عينياً (in natura) أو من خلال التبادل بين منتجي رأس المال الثابت أنفسهم، وهي عملية لا شأن للمستهلكين بها بتاتاً. وعند إغفال هذا الأمر يتولّد انطباع كاذب بأن إيراد المستهلكين يعوّض عن مجمل المنتج، أي بالتالي، عن جزء القيمة الثابت.

5) وما عدا التشوش المتولّد عن تحوّل القيم إلى أسعار إنتاج، ينجم تشوش آخر متولّد عن تحوّل فائض القيمة إلى أشكال إيراد خاصة متباينة، مستقلة عن بعضها ومرتبطة بعناصر إنتاج مختلفة، من جراء تحولها إلى ربح وريع. ويجري نسيان حقيقة أن قيم السلع هي الأساس، وأن انحلال هذه القيمة السلعية إلى مكونات خاصة ثم تطور مكونات القيمة هذه لاحقاً إلى أشكال من الإيراد، وتحولها إلى علاقات تربط بين مختلف مالكي شتى عوامل الإنتاج بهذه المكونات المفردة للقيمة، وتوزيع هذه على هؤلاء المالكين تحت مقولات وتسميات معينة، إن ذلك كله لا يغير شيئاً في تحديد القيمة ولا في قانون تحديد القيمة. كما لا يتغير قانون القيمة من جراء واقع أن مساواة الأرباح، أي توزيع فائض القيمة الكلّي على مختلف رؤوس الأموال، والعقبات التي تضعها الملكية العقارية بشكل جزئي (في الربح المطلق) على طريق هذه المساواة، تشترط انحراف الأسعار الوسطية النازمة للسلع عن قيمها الفردية. إن هذا الواقع يؤثر فقط على مقدار ما يُضاف من فائض القيمة إلى أسعار مختلف السلع، ولكنه لا يلغي فائض القيمة نفسه ولا القيمة الكلّية للسلع كمصدر لهذه المكونات المختلفة للسعر.

[854] أماننا هنا هذا الخلط للمفاهيم (Quidproquo) الذي سنبحثه في الفصل القادم، والذي يرتبط لا محالة بالمظهر الوهمي بأن القيمة تنبع من مكوناتها الخاصة. ونعني خصوصاً أن مختلف مكونات قيمة السلعة تكتسي في الإيرادات أشكالاً مستقلة، ثم يجري إرجاعها، بصفاتها إيرادات، إلى العناصر المادية المفردة للإنتاج باعتبار أن هذه هي مصدرها بدلاً من إرجاعها إلى قيمة السلعة كمصدر لها. حقاً إنها ترجع إلى المصادر الخاصة المذكورة، ولكن لا بوصفها مكونات قيمة، بل بوصفها إيرادات، أي كمكونات قيمة تصير من نصيب فئات معينة من الوسطاء المنفذين للإنتاج: أي العامل والرأسمالي والمالك العقاري. ولكن يمكن للمرء أن يتخيل عندئذ أن مكونات القيمة هذه لا تنبع من انحلال قيمة السلعة، بل على العكس، إن هذه المكونات تؤلف بجمعها قيمة هذه

السلعة؛ وعند ذلك تنشأ الحلقة المفرغة الرائعة: أن قيمة السلع تنبع من مجموع قيمة الأجور والربح والريع، أما قيمة الأجور والربح والريع فتتحدد، من ناحيتها، بقيمة السلع، وهلمجراً⁽⁵⁴⁾

(54) «إن رأس المال الدائر المُنفق على المواد، والمواد الأولية والسلع الناجزة، يتألف هو نفسه من سلع يتكوّن سعرها الضروري من العناصر نفسها، بحيث أن نسب هذا الجزء من رأس المال الدائر إلى عناصر السعر الضروري، لدى النظر في مجموع السلع في بلد ما يعني القيام بحساب مزدوج». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، إلخ، المجلد الثاني، [سانت بطرسبورغ، 1815]، ص 140. [St. Pétersbourg, 1815], T.11, *Storch, Cours d'Économie politique etc.* p.140. يقصد شتورخ بعناصر رأس المال الدائر هذه (إن رأس المال الأساسي ما هو سوى شكل محوّل من رأس المال الدائر) الجزء الثابت من القيمة. «الواقع، أن أجور العامل، مثل ذلك الجزء من ربح صاحب المشروع الذي يتألف من الأجور - إذا اعتبرناها جزءاً من وسائل العيش - يتألفان بدورهما من سلع تُشترى بسعر السوق وتتضمن بالمثل أجوراً وريوعاً رأسمالاً وريوعاً عقارية وأرباحاً أصحاب المشاريع. إن هذا الاعتبار لا يتوخى سوى البرهنة على استحالة حل السعر الضروري إلى أبسط عناصره» (المرجع نفسه، الحاشية). صحيح أن شتورخ يفهم في مؤلفه تأملات في طبيعة الدخل القومي، باريس، 1824. *Considérations sur la nature du revenu* (national, Paris, 1824. في سياق سجاله مع ساي، كل السخف الذي يقود إليه التحليل الخاطئ لقيمة السلعة، حين يحلّ هذه القيمة إلى إيرادات ببساطة وهو يقيّم بصواب كل حماقة هذه النتائج - لا من وجهة نظر الرأسماليين الفرادى، بل من وجهة أمة ما - ولكنه لا يخطو خطوة أخرى إلى أمام في تحليله للسعر الضروري (prix necessaire) الذي يعلن بصدده في مؤلفه: بحث في الاقتصاد السياسي، أن من المستحيل حلّ السعر إلى عناصره الواقعية من دون تأجيل حل المسألة في الحركة الخيالية إلى ما لا نهاية له. «من الواضح أن قيمة المنتج السنوي تنقسم إلى رؤوس أموال جزئياً، وأرباح جزئياً، وأن كل واحد من جزئي القيمة هذين في المنتج السنوي يشترى بانتظام المنتجات التي تحتاجها الأمة بغية صيانة رأسمالها وتجديد رصيدها استهلاكها». (تأملات، ص 134 - 135). «إممكن لها» (لأسرة فلاح تكتسب الرزق بعملها) «أن تسكن في عنابرها واصطبلاتها، وأن تقتات على حيوب بذارها وأعلاف ماشيتها، وأن تكسو نفسها من جلود دواب الجر، وأن تتسلى بأدواتها الزراعية؟ حسب موضوعة السيد ساي، ينبغي للمرء أن يجيب عن جميع هذه التساؤلات بالإيجاب» (ص 135 - 136). «إذا أقر المرء بأن إيراد أمة ما يساوي منتوجها الكلّي، أي من دون أن يقطع منه أي رأسمال، فينبغي عليه أيضاً أن يقرّ بأن أمة ما تستطيع أن تُنفق مجمل قيمة منتوجها السنوي بصورة غير منتجة من دون أن تضر أدنى ضرر بإيرادها المقبل» (ص 147). «إن المنتجات التي تؤلف رأسمال أمة ما، هي منتجات غير قابلة للاستهلاك» (ص 150).

في حالة تجديد الإنتاج الاعتيادية، لا يُستخدم إلا جزء من العمل المضاف مجدداً [855] لأجل الإنتاج، أي للتعويض عن رأس المال الثابت؛ ونعني به تحديداً ذلك الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت المنفق على إنتاج وسائل الاستهلاك، أي على العناصر المادية للإيراد. ويتم تسوية ذلك، بواقع أن هذا الجزء الثابت لا يكلف القطاع II أي عمل إضافي. ولكن رأس المال الثابت (ناظرين إلى مجمل عملية تجديد الإنتاج التي تتضمن المساواة المذكورة للقطاعين I و II) الذي لا يمثل أي منتج للعمل المضاف مجدداً، رغم أنه لم يكن بالوسع خلق المنتج من دونه - إن رأس المال الثابت هذا يتعرض، في عملية تجديد الإنتاج، من حيث المادة، لمصادفات وأخطار يمكن لها أن تقلله. (علاوة على ذلك، عند النظر إليه من ناحية القيمة أيضاً، يمكن أن تهبط قيمته من جراء تغير في قدرة إنتاجية العمل؛ ولكن ذلك لا يخص إلا الرأسماليين فرادى). وعليه، فإن جزءاً من الربح، أي جزءاً من فائض القيمة، وبالتالي أيضاً من المنتج الفائض الذي لا يتمثل فيه (من ناحية القيمة) سوى العمل المضاف مجدداً، يخدم كرسيد تأمين. ولا يغير من الأمر شيئاً، إن كانت إدارة رصيد التأمين هذا تتم على يد شركة تأمين كمشروع مفرد، أم لا. وهذا هو الجزء الوحيد من الإيراد، الذي لا يُستهلك كإيراد ولا يخدم بالضرورة كرسيد تراكم. وإن أداءه لمثل هذه الخدمة فعلاً، أو تغطيته لنقص في تجديد الإنتاج، إنما يتوقفان على المصادفة. هذا هو أيضاً الجزء الوحيد من فائض القيمة والمنتج الفائض، وبالتالي من العمل الفائض، الذي ينبغي أن يستمر في الوجود، إلى جانب الجزء الذي يخدم للتراكم وبالتالي لتوسيع عملية تجديد الإنتاج، حتى بعد نقص نمط الإنتاج الرأسمالي. ويفترض هذا، بالطبع، أن الجزء الذي يستهلكه المنتجون المباشرون بانتظام لن يكون محصوراً في حدّه الأدنى الحالي. وعدا عن العمل الفائض المكرس لأولئك الذين لا يستطيعون أو لم يعد بوسعهم المساهمة في الإنتاج بسبب العمر، يزول كل عمل لإعالة أولئك الذين لا يعملون. ولو عدنا إلى المرحلة البدائية من تاريخ المجتمع البشري، لرأينا أنه لم تكن هناك وسائل إنتاج مُنتجة، أي لم يكن ثمة رأسمال ثابت تدخل قيمته في المنتج ليُصار إلى التعويض عنه عينياً (in natura) عند تجديد الإنتاج على النطاق نفسه من المنتج بمقدار تحدده قيمته. ولكن الطبيعة هنا هي التي تهب مباشرة وسائل العيش ولا حاجة إلى إنتاجها بادية الأمر. وهكذا، فإن الطبيعة تتعامل بسخاء مع الإنسان الوحشي الذي لا يتعين عليه سوى إشباع حاجات ضئيلة فتمنحه الوقت لا لاستخدام وسائل إنتاج لم توجد بعد في إنتاج جديد، بل لأن يُنفق إلى جانب العمل اللازم للحصول على وسائل العيش التي توفرها الطبيعة، العمل على تحويل

المنتجات الأخرى في الطبيعة إلى وسائل إنتاج: قوس، سكين حجري، قارب، إلخ. إن هذه العملية التي يقوم بها الوحشي تتطابق، إذا عايناهما من الوجهة المادية وحدها، مع إعادة تحويل العمل الفائض إلى رأسمال جديد. فعملية تحويل مثل هذا المنتج للعمل الفائض إلى رأسمال تحصل باستمرار في عملية التراكم؛ وإن واقع أن كل رأسمال جديد ينشأ من الربح والربح، أو غيرهما من أشكال الإيراد، أي من العمل الفائض، يقود إلى التصور الخاطئ بأن كل قيمة السلع تنشأ من إيراد معين. إن إعادة تحويل الربح إلى رأسمال تبين، عند تحليلها تحليلاً أدق، أن العمل الفائض - الذي يبرز دوماً في شكل إيراد - لا يخدم صيانة أو تجديد إنتاج القيمة - رأسمال السابقة، بل يخدم خلق رأسمال إضافي جديد، بمقدار ما لا يجري استهلاكه كإيراد.

إن الصعوبة برمتها تنشأ من واقع أن كل العمل المضاف مجدداً، بمقدار ما إن القيمة التي يخلقها لا تنحلّ إلى أجور، يظهر بمثابة ربح - نعني به هنا بمثابة شكل لفائض القيمة عموماً - أي يظهر كقيمة لم تكلف الرأسمالي أي شيء، ولا يتوجب، بالطبع، أن تعرض له عن أي تسليم، عن أي رأسمال مهما كان. وعليه، فإن هذه القيمة توجد في شكل ثروة إضافية متاحة، أو باختصار توجد، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، في شكل إيراده. ولكن هذه القيمة المخلوقة مجدداً يمكن أن تُستهلك سواء بصورة منتجة أو فردية، بهيئة رأسمال أو بهيئة إيراد. وينبغي لقسم منها، بسبب شكله الطبيعي، أن يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً. ومن الواضح، إذن، أن العمل المضاف سنوياً يخلق رأسمالاً كما يخلق إيراداً؛ وهذا ما يتجلى في عملية التراكم. غير أن شطر قوة العمل المُنفق على خلق رأسمال جديد (وهذا يناظر ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه الوحشي، لا للحصول على غذائه، بل لإعداد الأداة التي يحصل بواسطتها على هذا الغذاء) يصبح غير مرئي لأن مجمل منتج العمل الفائض يظهر بادیء الأمر في شكل ربح - وهذا تحديد لا علاقة له، في الواقع، بهذا المنتج الفائض، بل يشمل فقط العلاقة الخاصة للرأسمالي [857] بفائض القيمة الذي يضعه في جيبه. والواقع أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، ينحلّ إلى إيراد ورأسمال، أي إلى وسائل استهلاك، ووسائل إنتاج إضافية. ولكن رأس المال الثابت القديم المتبقي من السنة السابقة (عدا الجزء المعطوب، أي المدمر نسبياً pro tanto، طالما لا يتوجب تجديد إنتاج رأس المال القديم - وإن مثل هذه الاضطرابات في عملية تجديد الإنتاج تقع في نطاق التأمين) منظوراً إليه من ناحية قيمته، لا يتجدد إنتاجه بواسطة العمل المضاف مجدداً. ونرى علاوة على ذلك أن جزءاً من العمل المُضاف حديثاً يجري امتصاصه باستمرار

في عملية تجديد الإنتاج والتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك، رغم أن هذا العمل المُضاف مجدداً لا ينحلّ إلا إلى إيرادات: أجور وبيع وبيع. ولكن يجري بذلك إغفال: (1) إن جزءاً من قيمة منتج هذا العمل ليس منتج العمل المُضاف مجدداً، بل هو رأس المال الثابت الذي كان موجوداً وتم استهلاكه؛ وإن جزء المنتج الذي يتمثل فيه هذا الجزء من القيمة لا يتحوّل هو أيضاً إلى إيراد، بل يعوّض عينياً (in natura) عن وسائل إنتاج رأس المال الثابت؛ (2) إن جزء القيمة الذي يتمثل فعلياً بالعمل المُضاف مجدداً لا يُستهلك عينياً كإيراد، بل يعوّض عن رأس المال الثابت في ميدان آخر، حيث يكتسي الشكل الطبيعي الذي يتيح استهلاكه كإيراد، ولكنه بدوره لا يؤلف بالكامل منتج عمل مُضاف مجدداً وحسب.

وبمقدار ما يظل تجديد الإنتاج سائراً على النطاق نفسه، فإن كل عنصر مُستهلك من عناصر رأس المال الثابت ينبغي التعويض عنه عينياً، إن لم يكن من حيث الكم والشكل، فعلى الأقل من حيث الكفاءة والفاعلية، بنسخة جديدة من صنف مماثل. وإذا ما بقيت قدرة إنتاجية العمل على حالها، فإن هذا التعويض العيني يتمثل في الوقت نفسه التعويض عن القيمة التي كان رأس المال الثابت يمتلكها في شكله القديم. أما إذا تناهت قدرة إنتاجية العمل، بحيث يمكن تجديد إنتاج العناصر المادية نفسها بعمل أقل، فإن جزءاً قليلاً من قيمة المنتج يمكن أن يعوّض عندئذٍ عينياً بالكامل عن الجزء الثابت. ويمكن استخدام الفائض عندئذٍ لتكوين رأسمال إضافي جديد، أو إضفاء شكل وسائل الاستهلاك على جزء أكبر من المنتج أو تقليص العمل الفائض. بالمقابل، إذا انخفضت قدرة إنتاجية العمل، فإن التعويض عن رأس المال القديم يتطلب استخدام جزء من المنتج أكبر من ذي قبل؛ فيتناقص المنتج الفائض.

إن إعادة تحويل الربح، أو أي شكل من فائض القيمة عموماً، إلى رأسمال تبيّن - [858] تاركين جانباً الشكل الاقتصادي المحدّد تاريخياً، ناظرين إلى هذا التحويل فقط بوصفه مجرد تكوين لوسائل إنتاج جديدة - أن الوضع ما يزال قائماً حيث يبذل فيه العمال العمل لإنتاج وسائل الإنتاج علاوة على العمل الموجه لاقتناء وسائل العيش المباشرة. إن تحويل الربح إلى رأسمال لا يعني أكثر من استخدام جزء من العمل الفائض لتكوين وسائل إنتاج جديدة، إضافية. وإن كون ذلك يحصل في شكل تحويل الربح إلى رأسمال، لا يعني سوى أن الرأسمالي لا العامل هو الذي يتصرف بالعمل الفائض. وإن كون هذا العمل الفائض ينبغي أن يجتاز أولاً مرحلة يظهر خلالها كإيراد (في حين أنه يظهر، في حالة الوحشي، مثلاً، كعمل فائض موجه مباشرة لإنتاج وسائل الإنتاج) لا يعني سوى أن

هذا العمل، أو منتوجه، إنما يستولي عليه ذاك الذي لا يعمل. والواقع أن ما يجري تحويله فعلاً إلى رأسمال، ليس الربح بما هو عليه. إن تحويل فائض القيمة إلى رأسمال لا يعني سوى أن الرأسمالي لا يستهلك فائض القيمة والمنتوج الفائض استهلاكاً فردياً بمثابة إيراد. غير أن ما يُحوّل حقاً إلى رأسمال، هو قيمة، هو عمل متشيع، أو هو المنتج الذي تتمثل فيه هذه القيمة مباشرة، أو الذي تُبادل لقاءه بعد أن جرى تحويل هذه القيمة قبل ذلك إلى نقد. وحين يتحوّل الربح إلى رأسمال، فإن هذا الشكل المحدّد لفائض القيمة، أي الربح، لا يؤلف مصدراً ينبع منه رأسمال جديد. وعليه، فإن فائض القيمة يتحول بذلك من شكل إلى شكل آخر لا غير. ولكن ليس هذا التبدل في الشكل هو ما يحوّله إلى رأسمال. فالسلعة وقيمتها هما اللتان تقومان الآن بوظيفة رأسمال. ولكن كون قيمة السلعة غير مدفوعة الثمن - وبذلك وحده تصبح فائض قيمة - لا أهمية له بتاتاً بالنسبة إلى تشيؤ العمل، بالنسبة إلى القيمة نفسها.

ويتجلى الالتباس في أشكال شتى. فمثلاً إن السلع التي يتألف منها رأس المال الثابت تحتوي أيضاً على عناصر الأجور والربح والريع. أو، أن ما يؤلف إيراداً للواحد يؤلف رأسمالاً للآخر، فيكون ذلك بالتالي محض علاقات ذاتية. وهكذا، فإن غزول الغازل تحتوي على جزء من القيمة يمثل الربح بالنسبة إليه. وإذا ما اشترى النسيج هذه الغزول، حقق ربح الغازل، ولكن هذه الغزول ليست، بالنسبة إليه، سوى جزء من رأسماله الثابت.

وعدا عما قلناه سابقاً بخصوص العلاقة بين الإيراد ورأس المال، تنبغي ملاحظة ما يلي: إن ما يدخل مع الغزول، من ناحية القيمة، كعنصر مكون في رأسمال النسيج، هو قيمة الغزول. أما الطريقة التي تنحلّ بها أجزاء هذه القيمة إلى رأسمال وإيراد، أو بتعبير آخر إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر، بالنسبة إلى الغازل نفسه، فإن ذلك لا أهمية له البتة بالنسبة إلى تحديد قيمة السلعة ذاتها (بمعزل عن التحويلات الناجمة عن [859] الربح الوسيط). ولكن تختبئ وراء ذلك، على الدوام، فكرة أن الربح، أو فائض القيمة عموماً، هو فضلة تزيد على قيمة السلعة لا تنشأ إلا بإضافة علاوة، بالخداع المتبادل، بالكسب عبر التخلي بالبيع. وحين يجري دفع سعر إنتاج أو حتى قيمة سلعة ما فإن مكونات قيمة السلعة، التي تظهر للبائع في شكل إيراد، تُدفع هي الأخرى بالطبع. لا ندرج هنا، بالطبع، الأسعار الاحتكارية في عداد ذلك.

ثانياً، من الصائب تماماً القول بأن مكونات السلعة التي يتألف منها رأس المال الثابت يمكن، شأن قيمة أية سلعة أخرى، أن تُردّ إلى أجزاء قيمة تنحلّ، بالنسبة إلى المُنتجين

ومالكي وسائل الإنتاج، إلى أجور وربح وريع. وما ذلك سوى شكل رأسمالي للتعبير عن واقع أن كل قيمة سلعية ليست سوى مقياس لما تحتويه السلعة من عمل ضروري اجتماعياً. ولكن سبق لنا أن بينا في رأس المال، المجلد الأول، أن ذلك لا يمنع، بأي حال، المنتج السلعي لأي رأسمال من أن ينحلّ إلى أجزاء منفصلة (separate)، يمثل أولها الجزء الثابت من رأس المال حصراً، ويمثل ثانيها الجزء المتغير من رأس المال، ويمثل ثالثها فائض القيمة لا غير.

ويعبر شتورخ عن رأي الكثيرين حين يقول:

«إن المنتجات القابلة للبيع التي تؤلف الإيراد القومي ينبغي أن تُعائِن، في الاقتصاد السياسي، من وجهتي نظر مختلفتين: في علاقتها بالأفراد كقيم، وفي علاقتها بالأمة كخيرات؛ ذلك لأن إيراد أمة ما لا يُقدَّر، مثل إيراد فرد، حسب قيمته، بل حسب منفعته، أو الحاجات التي يمكن أن يشبعها». (تأملات في طبيعة الإيراد القومي، [باريس، 1824]، ص 19).

«Les produits vendables qui constituent le revenu national doivent être considérés dans l'économie politique de deux manières différentes: relativement aux individus comme des valeurs; et relativement à la nation comme des biens; car le revenu d'une nation ne s'apprécie pas comme celui d'un individu, d'après sa valeur, mais d'après son utilité ou d'après les besoins auxquels il peut satisfaire». (*Considérations sur la nature du revenu national*, Paris, 1824, p. 19).

أولاً، إنه لتجريد خاطيء أن نعتبر أمة يرتكز نمط إنتاجها على القيمة بل ومنظمة بطريقة رأسمالية، بمثابة جسد متكامل يعمل فقط لأجل إشباع الحاجات القومية. ثانياً، بعد نقض نمط الإنتاج الرأسمالي، لكن مع بقاء الإنتاج الاجتماعي، يظل تحديد القيمة مسيطراً بمعنى أن تنظيم وقت العمل، وتوزيع العمل الاجتماعي على مختلف مجموعات الإنتاج، وأخيراً مسك دفاتر الحسابات بخصوص ذلك كله، يصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الفصل الخمسون

ظاهر المنافسة

لقد جرى تبيان أن قيمة السلع، أو سعر إنتاجها الذي تنظمه قيمتها الإجمالية، ينحلّ إلى:

(1) جزء القيمة الذي يعوّض عن رأس المال الثابت، أو يمثل عمل الماضي الذي تم استهلاكه بشكل وسائل الإنتاج أثناء صنع السلعة؛ وبتعبير آخر قيمة أو سعر وسائل الإنتاج التي دخلت في عملية إنتاج السلعة. لا نقصد هنا دائماً السلع المفردة، بل رأس المال السلعي، أي الشكل الذي يتجلى به منتج رأس المال في فترة زمنية محددة، خلال سنة مثلاً؛ ولا تؤلف السلعة المفردة سوى عنصر من رأس المال السلعي وتنحلّ قيمتها إلى نفس المكونات المماثلة للمكونات التي تنحلّ إليها قيمة رأس المال السلعي.

(2) جزء القيمة الذي يؤلف رأس المال المتغير، الذي يقيس إيراد العامل ويتحوّل بالنسبة إليه إلى أجور سبق للعامل أن قام بتجديد إنتاجها في هذا الجزء المتغير من قيمة رأس المال؛ وباختصار جزء القيمة الذي يتمثل فيه الجزء المدفوع من العمل المضاف مجدداً في إنتاج السلع إلى جزء القيمة الأول، الثابت.

(3) فائض القيمة، أي جزء من قيمة المنتج السلعي يتمثل فيه العمل غير المدفوع أو العمل الفائض. إن هذا الجزء الأخير من القيمة يتخذ، بدوره، أشكالاً مستقلة تكون في الوقت نفسه أشكالاً للإيراد: شكل الربح عن رأس المال (فائدة عن رأس المال بما هو رأسمال وربح صاحب المشروع عن رأس المال كرأسمال ناشط) وشكل الربح العقاري الذي يؤول إلى مالك الأرض المساهمة في عملية الإنتاج. إن المكونين (2) و(3)، أي ذلك الجزء المكوّن للقيمة الذي يتخذ على الدوام شكل إيراد - بهيئة أجور (وهذا

بالطبع، فقط بعد أن تكون الأجور قد اجتازت أولاً شكل رأس المال المتغير) وربح وريع - يتميز عن المكوّن الثابت رقم (1) بالواقع التالي وهو أنه يحتوي على كامل القيمة التي يتشأ فيها العمل المُضاف مجدداً إلى هذا الجزء الثابت، إلى وسائل إنتاج السلعة. والآن، إذا صرفنا النظر عن الجزء الثابت من القيمة، فإن من الصواب القول إن قيمة [861] سلعة ما، بمقدار ما تمثل عملاً جديداً مُضافاً، تنحلّ دائماً إلى ثلاثة أجزاء، تؤلف ثلاثة أشكال من الإيراد هي بالتحديد الأجور، الربح، الريع⁽⁵⁵⁾، التي تتحدد مقادير معينة من قيمتها أي الحصص التناسبية التي تؤلفها هذه المقادير من القيمة الكلية، بموجب قوانين خاصة، متبينة جرت صياغتها من قبل. ولكن من الخطأ الإدلاء بالقول المعاكس، ونعني تحديداً أن قيمة الأجور، وكذلك الربح والريع تؤلف عناصر مستقلة مكوّنة للقيمة، وأن قيمة السلعة تنبع من حاصل جمعها، عدا عن المكوّن الثابت؛ بتعبير آخر إن من الخطأ القول إنها تؤلف عناصر مكوّنة للقيمة السلعية أو لسعر الإنتاج⁽⁵⁶⁾ وليس من الصعب أن يرى المرء أين مكمّن الفرق هنا.

لنفترض أن قيمة منتج رأسمال قدره 500 تساوي 400 ث + 100 م + 150 ف =

(55) لدى انحلال القيمة المُضافة إلى الجزء الثابت من رأس المال، انحلالها إلى أجور وريع عقاري، تُنتج، وهذا أمر بديهي، أجزاء القيمة. ويمكن للمرء، بالطبع، أن يعتبرها ماثلة مباشرة في المنتج الذي تمثل فيه هذه القيمة، أي مباشرة في المنتج الذي أنتجه العمال والرأسماليون في ميدان إنتاج خاص مثل صناعة الغزل، أي في الغزل. ولكنها في الواقع لا تتمثل في هذا المنتج أكثر أو أقل مما في أي سلعة أخرى، أو أي مكوّن آخر من مكوّنات الثروة المادية ذات القيمة المماثلة. ففي الممارسة العملية تُدفع الأجور نقداً، أي في تعبير خالص عن القيمة؛ كذلك شأن الفائدة والريع. وبالفعل فإن تحويل المنتج إلى تعبير خالص عن القيمة يتسم عند الرأسمالي بأهمية كبيرة. ومثل هذا التحويل مفترض سلفاً في مجال التوزيع نفسه. وسواء كان يُعاد تحويل هذه القيم إلى المنتج نفسه، إلى السلعة نفسها التي نشأت هذه القيم من إنتاجها، وسواء أعاد العامل شراء جزء من المنتج الذي قام بإنتاجه مباشرة أم اشترى منتج عمل آخر مختلف النوع، فذلك لا يمس القضية بتاتاً. ويبدى السيد رودبرتوس حماساً لا لزوم له في هذا الموضوع.

(56) «حسبنا الإشارة إلى أن القاعدة العامة نفسها التي تُنظم قيمة المواد الأولية والسلع الصناعية، قابلة للتطبيق على المعادن بالمثل؛ فقيمة المعادن لا تتوقف على معدل الربح ولا تتوقف على معدل الأجور، ولا تتوقف على الريع المدفوع لقاء المناجم، بل تتوقف على الكمية الإجمالية من العمل الضروري من أجل الحصول على المعدن وجلبه إلى السوق» ريكاردو، مبادئ... الفصل

الثالث، ص 77. (Ricardo, Principles..., ch. III, p. 77).

650؛ وتنحل 150 ف بدورها إلى 75 وحدة ربح + 75 وحدة ربح. ولنفترض علاوةً على ذلك، لتذليل صعوبات لا داعي لها، أن هذا رأسمال ذو تركيب وسطي، بحيث أن سعر إنتاجه يتطابق مع قيمته؛ ويحصل هذا التطابق على الدوام عند اعتبار منتج رأس المال المفرد هذا بمثابة منتج لجزء معين، متطابق في المقدار، من رأس المال الإجمالي.

[862] تؤلف الأجور هنا، مُقاسة برأس المال المتغير، 20% من رأس المال المسلف؛ ويؤلف فائض القيمة، محسوباً على أساس رأس المال الكلي، 30%، وبالتحديد 15% ربحاً و15% ربحاً. وإن كل الجزء المكوّن لقيمة السلعة، الذي تشياً فيه العمل المُضاف مجدداً يساوي 100م + 150ف = 250. ومقداره لا يتوقف على انقسامه إلى أجور وربح وربع. وتبين لنا العلاقة القائمة بين هذه الأجزاء الأخيرة أن قوة العمل التي يُدفع لها بالنقد، 100 جنيه مثلاً، قد قدّمت كمية من العمل تتمثل في كمية من النقد تبلغ 250 جنيهاً. ونرى من ذلك أن العامل قد أنجز عملاً فائضاً أكبر بـ $1\frac{1}{2}$ مرة من العمل الذي بذله لأجل نفسه. ولو كان يوم العمل = 10 ساعات، فإنه يكون قد عمل 4 ساعات لنفسه و6 ساعات لأجل الرأسمالي. وعليه، فإن عمل العمال الذين دُفع لهم 100 جنيه، يجد التعبير عنه في قيمة نقدية تبلغ 250 جنيهاً. وعدا عن هذه القيمة البالغة 250 جنيهاً، ليس هناك من شيء يتعين تقاسمه بين العامل والرأسمالي، وبين الرأسمالي والمالك العقاري. إنها القيمة الإجمالية المُضافة مجدداً إلى قيمة وسائل الإنتاج البالغة 400. وعليه، فإن القيمة السلعية البالغة 250 التي أُنتجت على هذا النحو وتحددت بكمية العمل المتشبيء فيها، تؤلف حدّ الحصاص التي يمكن للعامل والرأسمالي والمالك العقاري أن يسحبوها من هذه القيمة في شكل إيرادات، أي أجور وربح وربع.

لنفترض أن رأسمالاً يتمتع بالتركيب العضوي نفسه، أي التناسب نفسه بين قوة العمل الحية المستخدمة ورأس المال الثابت الموضوع قيد الحركة، مُرغم على أن يدفع 150 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه لقاء قوة العمل نفسها التي تحرك رأسمالاً ثابتاً قدره 400؛ ولنفترض علاوةً على ذلك أن فائض القيمة ينحلّ أيضاً إلى ربح وربع بنسبة جديدة. ولما كنا قد افترضنا أن رأس المال المتغير البالغ 150 جنيهاً يحرك الآن كتلة العمل نفسها التي كان يحركها رأس المال البالغ 100 جنيه في السابق، فإن القيمة المنتجة مجدداً = 250 كما في السابق، وقيمة المنتج الكلي = 650 الآن كما من قبل، ولكن سيكون لدينا عندئذٍ: 400ث + 150م + 100ف؛ وإن هذه الـ 100 ف ستنحلّ، مثلاً، إلى 45 وحدة ربح و55 وحدة ربح. إن النسبة التي يتوزع بها إجمالي القيمة المُنتجة مجدداً بين

الأجور والربح والريع ستكون الآن مختلفة تماماً؛ كما سيكون مقدار رأس المال الإجمالي المسلف مختلفاً، رغم أنه يحرك الكتلة الإجمالية نفسها من العمل. إن الأجور ستبلغ $27\frac{3}{11}\%$ ، والربح $8\frac{2}{11}\%$ ، والريع 10% من رأس المال المسلف؛ وبالتالي، فإن فائض القيمة الكلي سيزيد على 18% بقليل.

وعليه، ففي أعقاب ارتفاع الأجور، يتغير مقدار الجزء غير المدفوع من العمل الإجمالي، وبذلك يتغير مقدار فائض القيمة. وإذا كان يوم العمل مؤلفاً من 10 ساعات، فإن العامل يعمل 6 ساعات لأجل نفسه، و4 ساعات لا غير من أجل الرأسمالي.

وستغير أيضاً النسبة بين الربح والريع؛ وسينقسم فائض القيمة المنخفض بنسبة جديدة بين [863] الرأسمالي والمالك العقاري. أخيراً، بما أن قيمة رأس المال الثابت بقيت على حالها، فيما ارتفعت قيمة رأس المال المتغير المسلف، فإن فائض القيمة المنخفض سيجد التعبير عنه في معدل ربح إجمالي أدنى بكثير، ونعني به في هذه الحالة تناسب فائض القيمة الكلية إلى رأس المال الكلي المسلف.

إن التغير في قيمة الأجور ومعدل الربح ومعدل الربح، مهما يكن فعل القوانين النازمة لتفاعل هذه الأجزاء، لا يمكن أن يحصل إلا في نطاق الحدود التي يرسمها مقدار القيمة السلعية المنتجة مجدداً = 250 وحدة. ولا يحصل أي استثناء إلا إذا ارتكز الربح إلى سعر احتكاري. ولن يغير ذلك شيئاً في القانون بأي حال، بل يعقد التحليل لا أكثر. لأننا إذا عاييناً المنتج وحده في هذه الحالة، فإن الشيء الوحيد الذي تغير هو توزيع فائض القيمة؛ أما إذا عاييناً قيمة هذا المنتج النسبية بالقياس إلى السلع الأخرى، فلن نجد سوى هذا الاختلاف وهو أن جزءاً من فائض القيمة المائل في السلع يؤول إلى هذه السلعة المتميزة.

نعيد باختصار:

قيمة المنتج	القيمة الجديدة	معدل فائض القيمة	معدل الربح الكلي
الحالة الأولى: 400 ث + 100 م + 150 ف = 650	250	150%	30%
الحالة الثانية: 400 ث + 150 م + 100 ف = 650	250	$66\frac{2}{3}\%$	$18\frac{2}{11}\%$

ابتداءً، هبط فائض القيمة بمقدار الثلث عما كان عليه، من 150 إلى 100. وهبط معدل الربح بما يزيد عن الثلث، من 30% إلى 18% ، لأن فائض القيمة المتدني يُحتسب الآن على أساس إجمالي رأسمال مسلف أكبر. ولكن معدل الربح لم يهبط، بأي حال،

بنسبة مماثلة لهبوط معدل فائض القيمة. فهذا الأخير هبط من $\frac{150}{100}$ إلى $\frac{100}{150}$ ، أي من 150% إلى $66\frac{2}{3}\%$ ، في حين أن معدل الربح لم يهبط سوى من $\frac{150}{500}$ إلى $\frac{100}{550}$ أي من 30/ إلى $18\frac{2}{11}\%$. إذن، يهبط معدل الربح، نسبياً، أكثر من هبوط كتلة فائض القيمة، ولكن أقل من هبوط معدل فائض القيمة. ونجد علاوة على ذلك، أن قيم وكذلك كتل المنتجات تظل على حالها عند استخدام الكمية نفسها من العمل كما من قبل، رغم أن رأس المال المسلف قد تنامي من جراء تزايد مكوّنه المتغير. إن هذا التنامي في رأس المال المسلف سيكون له بالطبع أثر محسوس جداً بالنسبة للرأسمالي الذي يبدأ مشروعاً جديداً. [864] ولكن إذا عاينا تجديد الإنتاج بأكمله، فإن تزايد رأس المال المتغير لا يعني سوى أن جزءاً أكبر من القيمة المخلوقة مجدداً بواسطة العمل المضاف مجدداً، سوف يتحول إلى أجور، وهكذا، بادية الأمر، إلى رأسمال متغير، بدلاً من أن يتحول إلى فائض قيمة ومنتوج فائض. وبذا تبقى قيمة المنتوج على حالها، نظراً لأنها محدودة، من جهة، بالقيمة - رأسمال الثابتة = 400، ومن جهة ثانية، بالرقم 250 الذي يمثل العمل المضاف مجدداً. ولكن هذين المقدارين قد بقيا على حالهما بلا تغير. إن المنتوج الجديد سوف يمثل، كما من قبل، الكتلة نفسها من القيمة الاستعمالية في المقدار نفسه من القيمة، بمقدار ما يدخل هو نفسه في رأس المال الثابت من جديد؛ وهكذا فإن الكتلة نفسها من عناصر رأس المال الثابت تحتفظ بالقيمة نفسها. لكن الأمور ستختلف فيما لو كانت الأجور سترتفع لا لأن العامل قد تلقى الجزء الأكبر من قيمة منتوج عمله هو، بل لأنه أخذ يتلقى الجزء الأكبر من قيمة هذا المنتوج نتيجة لانخفاض إنتاجية العمل. في هذه الحالة تبقى القيمة الإجمالية التي تتمثل فيها الكمية نفسها من العمل، المدفوع وغير المدفوع، على حالها؛ ولكن كتلة المنتوج التي تتمثل فيها هذه الكمية من العمل سوف تناقص بحيث يرتفع سعر كل جزء معين من المنتوج، لأن كل جزء من هذه الأجزاء يمثل الآن كمية أكبر من العمل. إن الأجور المتزايدة البالغة 150 وحدة لن تمثل منتوجاً أكبر مما كانت تمثله الأجور البالغة 100 في السابق؛ وإن فائض القيمة المنخفض البالغ 100 وحدة سوف يمثل $\frac{2}{3}$ من المنتوج السابق، أي $66\frac{2}{3}\%$ من كتلة القيم الاستعمالية التي كانت ممثلة بالسابق في 100. وفي هذه الحالة يغدو رأس المال الثابت أعلى، بمقدار ما إن هذا المنتوج يدخل فيه. ولكن ذلك لن يكون نتيجة ارتفاع الأجور، بل بالعكس أن ارتفاع الأجور سيكون نتيجة غلاء السلع ونتيجة تناقص إنتاجية كمية العمل

نفسها وهنا يبدو في الظاهر كما لو أن تزايد الأجور قد جعل المنتج أغلى؛ بيد أن هذه الزيادة ليست في الواقع سبباً بل نتيجة حدوث تغير في قيمة السلع من جراء تناقص إنتاجية العمل.

بالمقابل، عند بقاء سائر الظروف الأخرى على حالها، أي حيث تظل الكمية نفسها من العمل المبذول تمثل 250 وحدة الآن كما من قبل، فإن قيمة كتلة المنتج نفسها سترتفع أو تهبط، بالمقدار نفسه، إذا ارتفعت أو هبطت قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة. إن $450 \text{ ث} + 100 \text{ م} + 150 \text{ ف}$ تشكل قيمة منتج = 700، في حين أن $350 \text{ ث} + 100 \text{ م} + 150 \text{ ف}$ لا تُعطي لقيمة الكتلة نفسها من المنتج سوى 600 مقابل 650 وحدة في السابق. وعليه، حين كان رأس المال المسلف، الذي تحركه الكمية نفسها من العمل، يزداد أو ينقص، فإن قيمة المنتج ترتفع أو تهبط، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، إذا كان التزايد أو التناقص في رأس المال المسلف ناجماً عن تغير مقدار [865] قيمة الجزء الثابت من رأس المال. وعلى العكس، فإنها تبقى من دون تغير، إذا كانت الزيادة أو كان النقصان في رأس المال المسلف ناجمين عن تغير في مقدار قيمة الجزء المتغير من رأس المال، على افتراض أن قدرة إنتاجية العمل تظل ثابتة. ففي حالة رأس المال الثابت، لا يتم التعويض عن تزايد أو تناقص قيمته بأية حركة معاكسة. أما في حالة رأس المال المتغير، وبافتراض أن إنتاجية العمل ثابتة، فيتم التعويض عن تزايد أو تناقص قيمته بحركة مضادة من جانب فائض القيمة، بحيث أن قيمة رأس المال المتغير زائداً فائض القيمة، أي القيمة التي أضافها العمل مجدداً إلى وسائل الإنتاج والتي تم خلقها مجدداً في المنتج تظل على حالها بلا تغير.

أما إذا كان تزايد أو تناقص قيمة رأس المال المتغير أو الأجور، يرجعان إلى ارتفاع أو هبوط في أسعار السلع، أي إلى انخفاض أو ارتفاع إنتاجية العمل المستخدم لدى هذا التوظيف من رأس المال، فإن ذلك يؤثر على قيمة المنتج. ولكن ارتفاع أو هبوط الأجور هنا ليس سبباً بل نتيجة.

من جهة أخرى، نفترض أن رأس المال الثابت، في المثال المذكور أعلاه، يبقى = 400 ث، فلماذا حصل التغير من $100 \text{ م} + 150 \text{ ف}$ إلى $150 \text{ م} + 100 \text{ ف}$ ، أي إذا ارتفع رأس المال المتغير نتيجة هبوط قدرة إنتاجية العمل، لا في هذا الفرع الخاص من الإنتاج، مثلاً غزول القطن، بل ربما في الزراعة التي تقدم للعامل المواد الغذائية، أي نتيجة غلاء هذه المواد الغذائية، فإن قيمة المنتج تظل على حالها. فالقيمة البالغة 650 وحدة تظل الآن كما من قبل متمثلة في الكتلة نفسها من الغزول القطنية.

يترتب على ما تقدم أعلاه، ما يلي: إذا كان الانخفاض في إنفاق رأس المال الثابت يرجع إلى الاقتصاد، وغير ذلك، في فروع الإنتاج التي تدخل منتجاتها في استهلاك العامل، فإن ذلك، شأنه شأن الأرباح المباشرة في إنتاجية العمل المبذول نفسه، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأجور من جراء رخص وسائل عيش العامل، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع فائض القيمة، بحيث ينمو معدل الربح في هذه الحالة لسببين وهما من الجهة الأولى، تناقص قيمة رأس المال الثابت، ومن الجهة الثانية، تزايد فائض القيمة. لقد افترضنا، عند دراستنا لتحويل فائض القيمة إلى ربح، أن الأجور لا تهبط، بل تظل ثابتة، لأنه كان ينبغي علينا هناك أن نتحرى التقلبات في معدل الربح، بمعزل عن أي تغيير في معدل فائض القيمة. زد على ذلك، أن القوانين التي أوضحناها هناك تتسم بطابع عام، [866] وتنطبق كذلك على توظيفات رأس المال التي لا تدخل منتجاتها في استهلاك العامل، ولا يؤثر تغير قيمة متوجهاً، بالتالي، على الأجور.

* * *

وعليه، فإن انفراد وانحلال القيمة المضافة مجدداً كل سنة بواسطة العمل المستخدم مجدداً إلى وسائل الإنتاج أو إلى رأس المال الثابت - إنفراد هذه القيمة المخلوقة مجدداً، وانحلالها إلى مختلف أشكال الإيراد: أجور وربح وريع، لا يغيران أبداً حدود القيمة نفسها، لا يغيران مقدار القيمة التي تتوزع بين هذه المقولات المختلفة، تماماً مثلما أن التغير في العلاقة بين هذه الأجزاء المفردة لا يمكن أن يغير مجموعها، أو يغير مقدار القيمة المعين هذا. إن الرقم المعطى، وهو 100، يبقى على حاله دوماً، سواء انقسم إلى 50 + 50 أو إلى 20 + 70 + 10، أو إلى 30 + 30 + 40. إن جزء قيمة المنتج، الجزء الذي ينحلّ إلى هذه الإيرادات، شأن الجزء الثابت من قيمة رأس المال، إنما يتحدد بقيمة السلع، أي بكمية العمل المتشبع فيها، حسب كل حالة. وهكذا، فإن الشيء المعطى هو أولاً كتلة قيمة السلع الموزعة بين أجور وربح وريع؛ أي أن الشيء المعطى هو الحد المطلق لمجموع الأجزاء المفردة من قيمة هذه السلع. ثانياً، أما بخصوص المقولات المفردة نفسها، فإن حدودها الوسطية والناظمة تكون مُعطاة هي الأخرى. فالأجور تؤلف الأساس لتحديد على هذا النحو. وهي تنتظم، من جهة، بقانون طبيعي، ويتعين حدّها الأدنى بالحدّ الجسدي الأدنى من وسائل العيش التي تلزم العامل للحفاظ على قوة عمله وتجديد إنتاجها، أي أن هذا الحدّ يتعين بكمية معينة من

السلع. وإن قيمة هذه السلع تتحدد بوقت العمل اللازم لتجديد إنتاجها، أي تتحدد بجزء العمل المضاف مجدداً إلى وسائل الإنتاج، أو بجزء يوم العمل^(*) الذي يستخدمه العامل لإنتاج وتجديد إنتاج مُعادِل قيمة وسائل العيش الضرورية هذه. فمثلاً، لو كان متوسط قيمة وسائل عيشه خلال اليوم يساوي 6 ساعات عمل وسطي، لتعيّن عليه أن يعمل في المتوسط 6 ساعات في اليوم لأجل نفسه. إن القيمة الفعلية لقوة عمله تنحرف عن هذا الحد الأدنى الجسدي؛ وهي تتباين بتباين المناخ ومستوى التطور الاجتماعي؛ ولا تتوقف على الحاجات الجسدية وحدها، بل تتوقف أيضاً على الحاجات الاجتماعية التي تنمو تاريخياً، وتغدو طبيعة ثانية. ولكن متوسط الأجور الناظم هذا هو مقدار معين في أي بلد من البلدان، وفي أية فترة محدّدة من الفترات. وعليه، فإن لقيمة سائر الإيرادات الأخرى حدّها المعين. وهي تساوي على الدوام القيمة التي يتجسد فيها كامل يوم العمل (الذي [867] يتطابق هنا مع يوم العمل الوسطي، نظراً لأنه يشمل كتلة العمل الإجمالية التي يحركها رأس المال الاجتماعي الكلي) منقوصاً منه جزء يوم العمل الذي يتجسد في الأجور. وعليه، فإن حدّها يتعين بحدّ القيمة التي يجد العمل غير المدفوع تعبيره فيها، أي بكمية هذا العمل غير المدفوع. وعلى حين أن جزء يوم العمل، الذي يُنفقه العامل على تجديد إنتاج قيمة أجوره، يجد حدّه النهائي في الحد الأدنى الجسدي لأجوره، فإن الجزء الآخر من يوم العمل، الذي يتمثل فيه العمل الفائض، وبالتالي جزء القيمة الذي يمثل فائض القيمة، يجد حدّه في الحد الأقصى الممكن جسدياً ليوم العمل، أي في الكمية الإجمالية لوقت العمل اليومي الذي يمكن للعامل، إجمالاً، أن يقدمه، بشرط أن يحافظ على قوة عمله ويجدّد إنتاجها. وبما أن الحديث في هذا البحث يدور عن توزيع القيمة التي يتمثل فيها العمل الكلي المضاف مجدداً خلال السنة، فإن بالوسع اعتبار يوم العمل مقداراً ثابتاً، وأن نفترض أنه كذلك، مهما انحرف عن حدّه الأقصى الممكن جسدياً، بهذه الدرجة أو تلك. إن الحدّ المطلق لجزء القيمة الذي يؤلف فائض القيمة والذي ينحلّ إلى ربح وريع عقاري، إنما هو حدّ معين؛ وهو يتعين بفائض الجزء غير المدفوع على الجزء المدفوع من يوم العمل، أي يتعين بذلك الجزء من قيمة المنتج الكلي الذي يتجسد فيه هذا العمل الفائض. ولو سمّينا فائض القيمة المعين بهذه الحدود والمحسوب على أساس رأس المال الكلي المسلف، لو سمّيناه بالربح، كما فعلت أنا سابقاً، فإن هذا الربح، منظوراً إليه من ناحية مقداره المطلق، يساوي فائض القيمة، وإن حدوده تتعين بصورة

(*) في الطبعة الأولى: كل يوم عمل، عُذِلَتْ وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

طبيعية حتمية شأن حدود هذه الأخيرة. ولكن مستوى معدل الربح هو الآخر مقدار محصور في نطاق حدود معطاة تعينها قيمة السلع. فمعدل الربح هو نسبة فائض القيمة الكلي إلى رأس المال الاجتماعي الكلي المسلف في الإنتاج. ولو كان رأس المال هذا = 500 (بالملايين) وكان فائض القيمة = 100، فإن الـ 20% تؤلف الحد المطلق لمعدل الربح. وإن توزيع الربح الاجتماعي، حسب هذا المعدل، بين رؤوس الأموال الموظفة في مختلف ميادين الإنتاج، يخلق أسعار إنتاج منحرفة عن قيم السلع، وهي تغدو أسعار سوق وسطية، ناظمة فعلاً. ولكن هذا الانحراف لا يُلغي تحديد القيم للأسعار، ولا يُلغي الحدود الناظمة للربح بصورة طبيعية حتمية. فإذا كانت قيمة سلعة مساوية لرأس المال س المستهلك في إنتاجها زائداً ما تحتويه من فائض قيمة، فإن سعر إنتاج السلعة يساوي رأس المال س المستهلك في إنتاجها زائداً فائض القيمة الذي يؤول [868] إليه بفعل معدل الربح العام، أي 20%، على سبيل المثال، من رأس المال المسلف في إنتاج هذه السلعة، بشقيه، الشق المستهلك والشق المستخدم فقط. ولكن هذه الإضافة البالغة 20%، هي بدورها محدّدة لفائض القيمة التي خلقها رأس المال الاجتماعي الكلي وبِعلاقتها بقيمة رأس المال؛ ولهذا السبب فإن هذه الإضافة تبلغ 20% وليس 10% أو 100%. وعليه، فإن تحويل القيم إلى أسعار إنتاج لا يُلغي الحدود المعيّنة للربح، بل يُعدّل فقط توزيع الربح على مختلف رؤوس الأموال المفردة التي يتألف منها رأس المال الاجتماعي - أي أنه يوزعه عليها بصورة متساوية وفق النسب التي تحتلها رؤوس الأموال هذه كأجزاء من رأس المال الكلي. إن أسعار السوق قد ترتفع فوق أو تهبط دون سعر الإنتاج الناظم هذا، لكن هذه التقلّبات تلغي بعضها بعضاً بصورة متبادلة. ولو تفحصنا قوائم الأسعار على مدى فترة زمنية مديدة، وأغفلنا تلك الحالات التي تتغير فيها القيمة الفعلية للسلع بفعل تغير قدرة إنتاجية العمل، وأغفلنا أيضاً تلك الحالات التي تضطرب فيها عملية الإنتاج من جراء طوارئ طبيعية أو اجتماعية، فإننا سنندهش بادية الأمر بالحدود الضيقة نسبياً لمثل هذه الانحرافات، وسنندهش ثانياً لانتظام تسوية هذه الانحرافات. وسنجد هنا نفس الهيمنة للمقادير الوسطية الناظمة التي أشار إليها كيتله في مجال الظاهرات الاجتماعية. وإذا لم تصطدم تسوية قيم السلع إلى أسعار إنتاج بأية عقبة، فإن الربح ينحلّ إلى ربح تفاضلي، أي أنه يقتصر على مساواة الأرباح الفائضة التي يعطيها سعر الإنتاج الناظم إلى قسم معين من الرأسماليين والتي يستولي عليها الآن المالك العقاري. وعليه، فإن الربح يجد هنا حدّ قيمته المعين في انحرافات معدلات الربح الفردية الناجمة عن تحكّم معدل الربح العام بأسعار الإنتاج وضبطه لها. ولو

أعادت الملكية العقارية تسوية قيم السلع إلى أسعار إنتاج، واستولت على الربح المطلق، فإن هذا الأخير يتحدد بالفائض الذي تزيد به قيمة منتوجات الأرض على سعر إنتاجها، أي يتحدد بالفضلة التي يزيد بها فائض القيمة المائل في المنتوجات على الربح الذي يؤول إلى رؤوس الأموال بما يتناسب مع معدل الربح العام. إن هذا الفارق يؤلف هنا حد الربح الذي يؤلف، الآن كما من قبل، مجرد جزء محدد من فائض القيمة المعين الذي تحتويه السلع.

أخيراً، لو اصطدمت تسوية فائض القيمة إلى ربح وسطي بعقبة في مختلف ميادين الإنتاج، في شكل احتكارات اصطناعية أو طبيعية، وبخاصة احتكار الملكية العقارية، بحيث يغدو بالإمكان نشوء سعر احتكاري يعلو على سعر إنتاج وعلى قيمة السلع التي يشملها مفعول الاحتكار، فإن الحدود التي تفرضها قيمة السلع لن تلتغي بذلك. إن السعر [869] الاحتكاري لسلع معينة يقتصر على نقل جزء من ربح منتجي السلع الأخرى إلى السلع التي تمتلك سعراً احتكاريّاً، لا غير. ويحصل عندئذ بصورة غير مباشرة اضطراب موضعي في توزيع فائض القيمة على مختلف ميادين الإنتاج، ولكنه يترك حدود فائض القيمة هذا دون مساس. أما إذا دخلت السلعة ذات السعر الاحتكاري في عداد المواد الضرورية لاستهلاك العامل، فإنها ستزيد الأجور وتخفيض، بذلك، فائض القيمة، مفترضين أن العامل يتلقى كل قيمة قوة عمله، كما في السابق. ويمكن لهذه السلعة أن تخفض الأجور دون قيمة قوة العمل، ولكن بحدود ما إذا كانت هذه الأجور تقف فوق مستوى حدّها الأدنى الجسدي. في هذه الحالة يجري دفع السعر الاحتكاري باقتراف من الأجور الفعلية (أي من مجموع القيم الاستعمالية التي يتلقاها العامل لقاء كمية معينة من العمل) ومن ربح الرأسماليين الآخرين. إن الحدود التي يمكن للسعر الاحتكاري في نطاقها أن يخلّ بالضبط الاعتيادي لأسعار السلع، تتعين بصورة أكيدة وتخضع لحساب دقيق.

ومثلما أن توزيع قيمة السلع، المضافة مجدداً والقابلة عموماً للانحلال إلى إيرادات، يجد حدوده المعينة والناظمة في التناسب بين العمل الضروري والعمل الفائض، بين الأجور وفائض القيمة، كذلك فإن انقسام فائض القيمة نفسه إلى ربح وريع عقاري يجد حدوده في القوانين الناظمة لتسوية معدلات الربح. أما بخصوص انقسام الربح إلى فائدة وريع صاحب مشروع، فإن الربح الوسطي نفسه يؤلف حدوداً لكلا الاثنين معاً. فهو يقدم المقدار المعين من القيمة الذي ينبغي أن يتم هذا الانقسام في نطاقه ولا يمكن أن يتم إلا فيه. وإن النسبة المعينة التي يجري بها الانقسام تتسم بطابع عرضي هنا، فهي تتحدد حصراً بعلاقات المنافسة. وعلى حين أن توازن الطلب والعرض يُلغي في حالات أخرى انحرافات أسعار السوق عن الأسعار الوسطية الناظمة، أي يُلغي تأثير المنافسة، فإن

ذلك، هنا، هو العنصر الوحيد المحدد. ولكن لماذا؟ لأن عنصر الإنتاج الواحد نفسه، أي رأس المال، ينبغي أن يوزع حصته من فائض القيمة على اثنين من مالكي عنصر الإنتاج الواحد نفسه. ولكن واقع عدم وجود حدّ طبيعي معين هنا لتقسيم الربح الوسطي، لا يلغي حدوده بوصفه جزءاً من قيمة السلعة - تماماً كما أن واقع أن تقاسم شريكين في أحد المشاريع للربح تقاسماً غير متساوٍ، بفعل ظروف خارجية معينة، لا يؤثر على حدّ هذا الربح.

وعليه، رغم أن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتمثل فيه العمل المضاف مجدداً إلى قيمة وسائل الإنتاج ينحلّ إلى أقسام مختلفة تتخذ صوراً مستقلة عن بعضها في شكل إيرادات، فإن ذلك ليس بأي حال سبباً لاعتبار الأجور والربح والريع عناصر مكونة تؤلف، بترابطها أو بمجموعها، منبع السعر الناظم («السعر الطبيعي» «natural price»، «السعر الضروري» «prix nécessaire») للسلع ذاتها؛ وعليه، لا تكون قيمة السلعة، بعد اقتطاع جزء القيمة الثابت منها، هي الوحدة الأصلية التي تنحلّ إلى ثلاثة أجزاء مذكورة، بل على العكس، فإن سعر كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة يتحدد بصورة مستقلة، وأن سعر السلعة لا يتكوّن إلّا من جمع هذه المقادير الثلاثة المستقلة. أما في الواقع الفعلي، فإن قيمة السلعة هي المقدار المعطى سابقاً، هي مجموع المبلغ الكلي لقيمة الأجور والربح والريع، بصرف النظر عما كانت عليه المقادير النسبية لهذه الأخيرة. وفي التصور الخاطيء آنف الذكر تبدو الأجور والربح والريع ثلاثة مقادير مستقلة من القيمة، وإن مقدارها الإجمالي يخلق ويحدّ ويقرّر مقدار القيمة السلعية.

من الواضح، أيضاً، أنه إذا كانت الأجور والربح والريع تشكّل سعر السلع، فإن ذلك ينطبق بالمثل على الجزء الثابت من القيمة السلعية انطباقه على جزء آخر منها يتمثل فيه رأس المال المتغير وفائض القيمة. لذا يمكن ترك هذا الجزء الثابت خارج الاعتبار لأن قيمة السلع التي يتألف منها تنحلّ على غرار ذلك إلى مجموع قيمة الأجور والربح والريع. وكما أشرنا من قبل، فإن هذا الرأي ينكر وجود مثل هذا الجزء الثابت من القيمة أصلاً.

ومن الواضح علاوة على ذلك أن أي مفهوم للقيمة يتلاشى هنا. ولا يبقى سوى تصور السعر، بمعنى واحد هو أن مبلغاً معيناً من النقد يُدفع إلى مالكي قوة العمل ورأس المال والأرض. ولكن ما هو النقد؟ ليس النقد بشيء (Ding)، بل هو شكل معيّن للقيمة، أي أنه يفترض القيمة ثانية. لنفرض إذن أن كمية معينة من الذهب أو الفضة تُدفع لقاء عناصر الإنتاج هذه، أو تُعتبر في الذهن مساوية لهذه الكمية. ولكن الذهب والفضة (والاقتصادي

«المتنور» فخور بأنه يدرك ذلك) هما ذاتهما سلعتان مثل سائر السلع الأخرى. وعليه، فإن سعر الذهب والفضة يتحدد، هو الآخر، بالأجور والربح والريع. لذا لا يمكن لنا أن نحدد الأجور والربح والريع عبر مساواتها بكمية معينة من الذهب والفضة، لأن قيمة هذا الذهب وهذه الفضة، التي ينبغي للأجور والربح والريع أن تقيس قيمتها بواسطتها بوصفها مُعادلاً لها، ينبغي أن تتحدد أولاً بواسطة الأجور والربح والريع بالضبط، بمعزل عن الذهب والفضة، أي بصورة مستقلة عن قيمة أي سلعة، وهي بالضبط نتاج العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه. لذلك، فإن القول بأن قيمة الأجور والربح والريع تقوم في كونها تساوي كمية معينة من الذهب والفضة، لا يعني سوى القول بأن هذه الثلاثة تساوي كمية معينة [871] من الأجور والربح والريع.

لنأخذ الأجور أولاً إذ من الضروري، حتى وفق وجهة النظر هذه، أن نتخذ من العمل نقطة انطلاق. كيف يتحدد السعر الناظم للأجور، السعر الذي تتذبذب حوله أسعار السوق؟

دعونا نقول إن ذلك يتحدد بطلب وعرض قوة العمل. ولكن أي طلب على قوة العمل هذا الذي يجري الحديث عنه؟ إنه طلب رأس المال. وعليه، فإن الطلب على العمل يساوي، إذن، عرض رأس المال. ولكي نتحدث عن عرض رأس المال، ينبغي أن نعرف، قبل كل شيء، ما هو رأس المال. مم يتألف رأس المال؟ لنأخذ أبسط تجلٍ لظواهراته: إنه يتألف من نقد وبيع. ولكن النقد مجرد شكل للسلعة. إذن هو يتألف من سلع. لكن قيمة السلع، حسب الفرضية، تتحدد في المقام الأول بسعر العمل الذي يُتجهها، بالأجور، إن الأجور هي مقدمة هنا وتُعتبر عنصراً مكوناً لسعر السلع. وعليه، ينبغي أن يتحدد هذا السعر بالعلاقة بين عرض العمل ورأس المال. وإن سعر رأس المال نفسه يساوي سعر السلع التي يتألف منها. وطلب رأس المال على العمل يساوي عرض رأس المال. وعرض رأس المال يساوي عرض مقدار من سلع ذات سعر معين، وإن هذا السعر ينتظم في المقام الأول بسعر العمل، وسعر العمل بدوره يساوي ذلك الجزء من سعر السلعة الذي يتألف منه رأس المال المتغير الذي يُدفع للعامل لقاء التبادل مع عمله؛ وإن سعر السلع التي يتألف منها رأس المال المتغير هذا يتحدد في المقام الأول بسعر العمل أساساً؛ لأن سعر السلع يتحدد بسعر الأجور والربح والريع. وابتغاء تحديد الأجور، لا يمكن لنا، بناء على ذلك، أن نطلق من رأس المال بوصفه مقدمة، لأن قيمة رأس المال نفسه تتحدد بمساهمة الأجور.

زُد على ذلك أن جرّ المنافسة إلى هذه المسألة لا ينفعنا إطلاقاً. فالمنافسة تجعل

أسعار سوق العمل ترتفع أو تهبط. ولكن هَبْ أن طلب وغرض العمل يتوازنان. فَبِمَ تتحدّد الأجور عندئذٍ؟ بفعل المنافسة. ولكننا قد افترضنا أن المنافسة كَفَتْ عن فعلها، وأن تأثيرها يلتغي من جراء التوازن بين كلتا قوتيهما الفاعلتين باتجاهين متضادين. والحق، أننا نسعى بالضبط إلى العثور على السعر الطبيعي للأجور، أي سعر العمل الذي لا تنظمه المنافسة، بل على العكس هو الذي ينظم هذه الأخيرة.

[872] لم يبق إذن من شيء سوى أن نحدّد السعر الضروري للعمل بوسائل العيش الضرورية للعامل. ولكن وسائل العيش هذه هي سلع، ولهذه السلع سعر. إذن، فسعر العمل يتحدّد بسعر وسائل العيش الضرورية، وسعر وسائل العيش يتحدّد في المقام الأول، شأن سعر سائر السلع الأخرى، بسعر العمل. لذا، فإن سعر العمل المتحدّد بسعر وسائل العيش، إنما يتحدّد بسعر العمل. إن سعر العمل يحدّد نفسه بنفسه. بتعبير آخر أننا نجعل بِمَ يتحدّد سعر العمل. إن للعمل في مثل هذه الحالة سعراً، بوجه عام، لأنه يُعدّ سلعة. لذا، فابتغاء الحديث عن سعر العمل، ينبغي لنا أن نعرف ما هو السعر بصورة عامة. ولكننا لن نعرف حقاً ما هو السعر بصورة عامة، عن هذا الطريق.

مع ذلك، دعونا نفترض أن السعر الضروري للعمل يتحدّد بهذه الطريقة المُسرّة. فكيف إذن يتحدّد الربح الوسطي، الربح الذي يتلقاه أي رأسمال والذي يؤلف في ظل شروط اعتيادية، العنصر الثاني في سعر السلع؟ ينبغي للربح الوسطي أن يتحدّد بمعدل ربح وسطي؛ وكيف يتحدّد هذا الأخير؟ بالمنافسة بين الرأسماليين؟ ولكن المنافسة تفترض سلفاً وجود الربح. إنها تفترض سلفاً وجود معدلات ربح مختلفة وبالتالي أرباحاً مختلفة، سواء في ميادين الإنتاج الواحدة نفسها أم في ميادين إنتاج مختلفة. وليس بوسع المنافسة أن تؤثر على معدل الربح إلا بمقدار ما تؤثر على أسعار السلع. وليس في مقدور المنافسة إلا أن تُرغم المنتجين، في ميدان الإنتاج الواحد نفسه، على بيع سلعهم بأسعار موحّدة، وتجبرهم على بيع سلعهم في ميادين إنتاج مختلفة بأسعار تدرّ عليهم الربح نفسه، بالإضافة النسبية نفسها إلى سعر السلعة الذي سبق أن تحدّد جزئياً بالأجور. وعليه، لا يمكن للمنافسة سوى أن تساوي التفاوتات في معدل الربح. وبغية أن تتم مساواة معدلات الربح غير المتساوية، ينبغي للربح أن يوجد سلفاً كعنصر في سعر السلع. إن المنافسة لا تخلقه، إنها تخفض أو ترفع مستواه، لكنها لا تخلق هذا المستوى الذي يتوطد بعد حصول المساواة فعلاً. وحين نتحدث عن معدل ضروري للربح، فإن ما نود معرفته هو بالضبط معدل الربح المستقل عن حركة المنافسة، والناظم من جانبه لهذه المنافسة. إن معدل الربح الوسطي يبرز حين يكون هناك توازن للقوى بين الرأسماليين

المتنافسين. ويمكن للمنافسة أن تخلق هذا التوازن، ولكنها لا تخلق معدل الربح الذي يظهر في ظل هذا التوازن. فلماذا يكون معدل الربح العام، حين ينشأ هذا التوازن = 10% أو 20% أو 100%؟ بسبب المنافسة؟ كلا، على العكس، فالمنافسة قد ألغت [873] الأسباب المولدة للانحرافات عن 10% أو 20% أو 100%. لقد أفضت إلى سعر سلعة يعطي كل رأسمال معه الربح نفسه بما يتناسب ومقداره. وإن مقدار هذا الربح نفسه مستقل عن المنافسة. فهي تردّ سائر الانحرافات، المرة تلو الأخرى، معيدة إيّاها إلى هذا المقدار. إن شخصاً ما يتنافس مع آخرين، وترغمه المنافسة على أن يبيع سلعه بالسعر نفسه كهؤلاء الآخرين. ولكن لماذا يكون هذا السعر 10 أو 20 أو 100 وحدة؟ وهكذا لم يبق سوى تفسير معدل الربح، والربح بالتالي، بإضافة فضلة معينة إلى سعر السلعة، تأتي بطريقة غير قابلة للإدراك، فضلة كانت حتى الآن محدّدة بالأجور. والشيء الوحيد الذي تخبرنا به المنافسة هو أن معدل الربح هذا ينبغي أن يكون مقداراً معيناً. ولكننا كنا نعرف ذلك من قبل، عندما تكلمنا عن معدل الربح العام و «السعر الضروري» للربح.

ولا حاجة على الإطلاق إلى أن نتتبع من جديد هذه السيرة اللاحقة في معاينة الربح العقاري. إذ من الواضح بدون ذلك أنه، إذا جرى بدرجة معينة من المنطق، فإنه لا يشترط سوى أن الربح والعرض يظهران كمجرد إضافة معينة إلى سعر السلع تحددها قوانين عصيّة على الإدراك، تحددها في المقام الأول الأجور. باختصار، ينبغي للمنافسة أن تفسّر كل تعميمات الاقتصاديين، في حين يتوجب على الاقتصاديين بالمقابل أن يفسّروا المنافسة.

ولو أغفل المرء وهم أن التداول يخلق الربح والعرض، بوصفهما جزءين من السعر ينشآن من البيع - رغم أن التداول لا يمكن قط أن يعطي ما لم يتلقاه من قبل - فإن المسألة ترقى ببساطة إلى ما يلي:

ليكن سعر السلعة المحدّد بواسطة الأجور = 100 وحدة؛ وليكن معدل الربح = 10% من الأجور، والربح = 15% من الأجور. عندئذٍ يكون سعر السلعة الذي يحدده مجموع الأجور والربح = 125 وحدة. إن هذه الإضافة البالغة 25 وحدة لا يمكن أن تنجم عن بيع السلعة. إذ إن كل الذين يبيعون السلع لبعضهم البعض، يبيعون ما يكلف 100 وحدة أجوراً، بـ 125 وحدة؛ وهذا سيكون الشيء نفسه كما لو أنهم باعوا جميعاً بـ 100. لذا ينبغي معاينة هذه العملية بمعزل عن عملية التداول.

ولو تقاسم هؤلاء الثلاثة السلعة نفسها التي تكلف الآن 125 - ولن يغيّر من الأمر

شيئاً إذا قام الرأسمالي أولاً بالبيع بـ 125 وحدة ليدفع من بعد ذلك 100 للعامل، و 10 لنفسه، و 15 للمالك العقاري - لحصل العامل على $\frac{4}{3} = 100$ وحدة من القيمة ومن المنتج. ويتلقى الرأسمالي $\frac{2}{25}$ من القيمة ومن المنتج، ويحصل متلقي الربح العقاري على $\frac{3}{25}$. وبما أن الرأسمالي يبيع بـ 125 وحدة بدلاً من 100، فإنه يعطي للعامل $\frac{4}{3}$ فقط من المنتج الذي يتمثل فيه عمله. وإذن، فإن النتيجة ستكون نفسها، فيما لو أعطى الرأسمالي إلى العامل 80 وأبقى لنفسه 20، يأخذ منها 8 له و 12 لمتلقي الربح العقاري. ففي هذه الحالة يكون قد باع السلعة حسب قيمتها، نظراً لأن الإضافات الملحقة بالسعر تمثل في واقع الأمر زيادات مستقلة عن قيمة السلعة التي تتحدد، حسب الفرضية أعلاه، بقيمة الأجور. وعليه، يرقى هذا، وإن يكن بطريقة ملتوية، إلى القول بأن كلمة «الأجور»، أي الـ 100، تعني في هذا التصور قيمة المنتج، أي مقدار النقود الذي تتمثل فيه هذه الكمية المعينة من العمل، سوى أن هذه القيمة تختلف، مع ذلك، عن الأجور الفعلية وتختلف فائضاً ما. غير أن هذا الفائض يتم إدراكه هنا عن طريق علاوة اسمية على السعر. عليه، إذا كانت الأجور تساوي 110 بدلاً من 100، لكان الربح = 11، والربح العقاري = $16\frac{1}{2}$ ، ولكان سعر السلعة = $137\frac{1}{2}$. إن من شأن ذلك أن يُبقي النسبة على حالها بلا مساس. ولكن، لما كان التقسيم يتم دائماً بصورة علاوة اسمية لفوائد مثوية معينة على الأجور، فإن السعر يرتفع ويهبط سوية مع الأجور. إن الأجور هنا تُجعل، بادئ الأمر، مساوية لقيمة السلعة، ثم تُفصل عنها بعد ذلك. والواقع أن ذلك يرقى إلى القول، بطريقة مبهمة وملتوية، إن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل التي تحتويها، في حين أن قيمة الأجور تتحدد بسعر وسائل العيش الضرورية، وأن الفائض الذي تزيد به القيمة على الأجور يؤلف الربح والربح.

إن انحلال قيمة السلع، بعد طرح قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاجها؛ انحلال هذه الكتلة المعينة من القيمة، التي حدّتها كمية العمل المشيئة في المنتج السلعي، إلى ثلاثة أجزاء مكوّنة، تتخذ فيما بعد، بوصفها أجوراً وربحاً وريعاً عقاريّاً، صورة أشكال من الإيراد مستقلة، ومنفصلة عن بعضها - لكن هذا الانحلال يظهر بصورة مشوّهة تماماً على سطح الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي في تصورات الوسطاء المنفذين له، الواقعين في أسره.

لتكن القيمة الإجمالية لسلعة معينة = 300، منها 200 هي قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاجها، أي عناصر رأس المال الثابت. تبقى لدينا 100 وحدة تمثل مقدار القيمة الجديدة المُضافة إلى هذه السلعة خلال عملية إنتاجها. وهذه القيمة الجديدة البالغة

100 وحدة هي مجموع ما هو متاح للتقاسم بين أشكال الإيراد الثلاثة. فإذا كانت الأجور = س، والربح = ص، والريع = ن، فإن مجموع س + ص + ن سوف يكون في حالتنا هذه على الدوام = 100، أما في تصورات الرأسماليين والتجار والمصرفيين، كما في تصورات رجال الاقتصاد المبتذل، فإن الأمر يظهر مغايراً لذلك تماماً. فقيمة السلعة بالنسبة إليهم، بعد اقتطاع قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، ليست قيمة معينة تساوي 100، تنحلّ بالتالي إلى س، ص، ن؛ بل أن الأمر بالنسبة لهم هو أن [875] سعر السلعة يتألف ببساطة من مقادير قيمة الأجور والربح والريع التي تتحدد بصورة مستقلة عن قيمة السلعة وعن بعضها بعضاً، بحيث أن كل واحد من س، ص، ن يكون معيناً ومحددًا، وأن مجموع هذه المقادير بالتحديد، التي قد تكون أكبر أو أصغر من 100، يُؤلّد مقدار قيمة السلعة، كنتيجة لجمع هذه الأجزاء المكوّنة التي تولّف قيمتها. إن خلط المفاهيم (Quidproquo) هذا محتوم لعدد من الأسباب:

أولاً - إن مكوّنات قيمة السلعة تظهر كإيرادات مستقلة تواجه بعضها بعضاً، وترتبط بهذه الصفة ثلاثة عوامل للإنتاج مختلفة تمام الاختلاف عن بعضها البعض، هي العمل ورأس المال والأرض، وتبدو لذلك نابعة من هذه العوامل. إن ملكية قوة العمل ورأس المال والأرض هي السبب الذي يجعل مكوّنات قيمة السلع المختلفة هذه تؤول إلى هؤلاء المالكين على التوالي، فيحولها بذلك إلى إيرادات لهم. ولكن القيمة لا تنبع من تحويل شيء ما إلى إيراد، بل ينبغي لها أن توجد قبل أن يكون بالوسع تحويلها إلى إيراد، قبل أن ترتدي هذا الشكل. لكن انقلاب المظهر لا بد وأن يترسّخ أكثر، طالما أن تحديد المقدار النسبي لهذه الأجزاء الثلاثة في علاقتها إزاء بعضها بعضاً يتم بموجب قوانين متباينة لا يظهر ترابطها مع قيمة السلع وخضوعها لحدود القيمة بأي حال على السطح.

ثانياً - لقد رأينا أن الارتفاع العام أو الهبوط العام في الأجور، إذ يؤلّد حركة في معدل الربح العام بالاتجاه المعاكس، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، فإنه يغيّر أسعار إنتاج مختلف السلع، أي يرفع بعضاً منها ويخفض بعضها الآخر، تبعاً لمتوسط تركيب رأس المال في ميادين الإنتاج المعنية. وهكذا تبين التجربة بالفعل هنا، على الأقل في بعض فروع الإنتاج، أن السعر الوسطي لسلعة ما يرتفع لأن الأجور ترتفع، ويهبط لأن الأجور تهبط. ولكن ما لا تبينه «التجربة» هو أن قيمة السلع، المستقلة عن الأجور، تنظم هذه التغيرات في الخفاء. وبالعكس، إذا كان ارتفاع الأجور محلياً، أي إذا لم يحصل إلّا في بعض فروع الإنتاج نتيجة لتأثير ظروف خاصة، فإن ارتفاعاً إسمياً مطابقاً في أسعار هذه السلع قد يحصل. إن هذا الارتفاع في القيمة النسبية لصنف معين

من السلع بالقياس إلى السلع الأخرى، التي تبقى الأجور بالنسبة إليها ثابتة، إنما هو، في هذه الحالة مجرد رد فعل ضد الإخلال المحلي بانتظام توزيع فائض القيمة على مختلف ميادين الإنتاج، ووسيلة لمساواة معدلات ربح خاصة إلى معدل عام. وتبين «التجربة» في مثل هذه الحالة أيضاً تحديد السعر بفعل الأجور. إن التجربة تبين في هاتين الحالتين شيئاً واحداً هو أن الأجور تحدّد أسعار السلع. لكن ما لا تبينه التجربة هو [876] السبب الخفي لهذا الترابط. زد على ذلك: أن متوسط سعر العمل، أي قيمة قوة العمل؛ يتحدّد بسعر إنتاج وسائل العيش الضرورية. فإن ارتفعت أو هبطت هذه ارتفع أو هبط ذلك. وهكذا لا تبين التجربة هنا ثنائية إلا وجود ترابط بين الأجور وسعر السلع؛ ولكن السبب قد يتجلى بمثابة نتيجة، والنتيجة بمثابة سبب، كما هو الحال في حركة أسعار السوق، حيث إن ارتفاعاً في الأجور فوق مستواها الوسطي يطابق ارتفاعاً في أسعار السوق فوق أسعار الإنتاج، خلال فترة الازدهار، وإن الهبوط التالي للأجور دون هذا المتوسط يطابق هبوطاً في أسعار السوق دون أسعار الإنتاج. وإذا تركنا جانباً الحركة المتذبذبة لأسعار السوق فإن توقف أسعار الإنتاج على قيمة السلع، ينبغي أن يطابقه في التجربة المباشرة، كما هو واضح من النظرة الأولى (prima facie)، واقع أن معدل الربح يهبط حين ترتفع الأجور، والعكس بالعكس. ولكننا رأينا أن معدل الربح قد يتحدّد بتغيرات في قيمة رأس المال الثابت، بصورة مستقلة عن تغيرات الأجور، بحيث بدلاً من أن تتغير الأجور ومعدل الربح في اتجاهين متعاكسين، فإنهما قد يتغيران في اتجاه واحد، ويرتفعان معاً أو يهبطان معاً. ولو كان معدل الربح يتطابق مباشرة مع معدل فائض القيمة، لما أمكن حصول ذلك. وبالمثل، إذا ارتفعت الأجور نتيجة ارتفاع أسعار وسائل العيش، فإن معدل الربح قد يبقى على حاله أو حتى إنه يرتفع بفعل تزايد شدة العمل أو تمديد يوم العمل. إن كل معطيات التجربة هذه تؤكد المظهر الوهمي الناجم عن الشكل المستقل، المشوّه، الذي ترتديه مكوّنات القيمة، وكأن الأجور وحدها، أو الأجور والربح معاً، تحدد قيمة السلع. وإذا كان هناك مثل هذا المظهر الوهمي بشأن الأجور، وإذا بدا أن سعر العمل يتطابق مع القيمة التي أنتجها العمل، فإن ذلك يصحّ تلقائياً على الربح والريع أيضاً. فإن سعريهما، أي التعبير النقدي عنهما، ينبغي أن ينتظما في هذه الحالة بصورة مستقلة عن العمل وعن القيمة التي خلقها هذا الأخير.

ثالثاً - دعونا نفترض أن القيم، أو أسعار الإنتاج التي تبدو مستقلة ظاهرياً عن هذه الأخيرة تتطابق دائماً، في التجليات المباشرة للظاهرة، مع أسعار سوق السلع، بدلاً من أن تتجلى فقط كأسعار وسطية ناظمة، من خلال التعويضات المستمرة للتقلبات الدائمة

في أسعار السوق. دعونا نفترض أيضاً أن تجديد الإنتاج يتم، دوماً، في ظل ظروف ثابتة، بحيث أن إنتاجية العمل في سائر عناصر رأس المال تبقى ثابتة على حالها. [877] أخيراً، دعونا نفترض أن جزء قيمة المنتج السلعي الذي يتألف في أي فرع من فروع الإنتاج بإضافة كمية جديدة من العمل، أي إضافة قيمة جديدة إلى قيمة وسائل الإنتاج، إن هذا الجزء ينحلّ بنسب ثابتة إلى أجور وريح وريع، بحيث أن الأجور المدفوعة فعلياً والريح المتحقق واقعياً والريع الفعلي، تتطابق على الدوام بصورة مباشرة: مع قيمة قوة العمل، مع جزء فائض القيمة الكلي الذي يؤول بفعل معدل الربح الوسطي إلى كل جزء ينشط بصورة مستقلة من رأس المال الكلي، ومع الحدود التي يتأطر الربح العقاري بصورة طبيعية (normaliser) في نطاقها على هذا الأساس. وباختصار، دعونا نفترض أن توزيع القيمة التي أنتجها المجتمع وضبط أسعار الإنتاج يجريان على أساس رأسمالي، ولكن في غياب المنافسة.

وعليه، ففي ظل هذه الافتراضات، حيث تكون قيمة السلع مقداراً ثابتاً وتتجلى على هذا النحو؛ وحيث يبقى ذلك الجزء من قيمة المنتج السلعي الذي ينحلّ إلى إيرادات، مقداراً ثابتاً ويظهر بهذه الصفة بالذات؛ وأخيراً حيث ينحلّ هذا الجزء المعين والثابت من القيمة، بنسب ثابتة دوماً، إلى أجور وريح وريع - حتى في ظل هذه الافتراضات، فمن المحتم أن تتجلى الحركة الحقيقية في مظهر مقلوب: فهي لا تظهر بمثابة انحلال لمقدار من القيمة معطى سلفاً إلى ثلاثة أجزاء تتخذ أشكال إيرادات مستقلة عن بعضها بعض، بل تظهر، على العكس بمثابة تكوين هذه القيمة من حاصل جمع لعناصر مكوّنة لها، مستقلة، لذاتها، يتحدّد كل واحد منها على نحو قائم بذاته، هي الأجور والريح والريع العقاري. إن هذا المظهر الوهمي سينشأ حتماً، بسبب أن قيمة السلعة، في الحركة الفعلية لرؤوس الأموال المفردة ومنتجاتها السلعية، لا تُفترض كمقدمة مسبقة لانحلال هذه القيمة إلى مكوّنات، بل على العكس، تقوم المكوّنات التي تنحلّ إليها هذه القيمة بوظيفة مقدمة مسبقة لقيمة السلع. لقد رأينا أن سعر كلفة السلعة يظهر، لرأسمالي مفرد قبل كل شيء، كمقدار معيّن، فهو يبرز بصفة هذا المقدار دوماً في سعر الإنتاج الفعلي. ولكن سعر الكلفة يساوي قيمة رأس المال الثابت، وسائل الإنتاج المسلّفة، زائداً قيمة قوة العمل التي تتمثل مع ذلك للوسيط المنفذ للإنتاج في شكل لاعقلاني هو سعر العمل، بحيث تظهر الأجور في الوقت نفسه بمثابة إيراد العامل. إن السعر الوسطي للعمل هو مقدار معيّن، لأن قيمة قوة العمل، مثل قيمة أية سلعة أخرى، تتحدّد بوقت العمل الضروري لتجديد إنتاجها. أما بخصوص ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يؤلف

[878] الأجور، فإنه لا ينبع من كونه يتخذ شكل الأجور هذا، وإن الرأسمالي يسلف للعامل حصته من منتوجه بالذات في شكل أجور، بل ينبع من واقع أن العامل ينتج مُعادلاً مطابقاً لأجوره، أي أنه يُنتج خلال جزء معين من عمله اليومي أو السنوي القيمة التي يتضمنها سعر قوة عمله. لكن الأجور مثبتة في عقد قبل أن يتم إنتاج مُعادِل قيمي مطابق لها. وعليه، فإن الأجور، بوصفها عنصراً من السعر تُعيّن مقداره قبل إنتاج السلعة والقيمة السلعية، بوصفها مكوناً من مكونات سعر الكلفة، تتجلى لا بوصفها جزءاً من القيمة الكلية للسلعة انفصل ليتخذ شكلاً مستقلاً عن إجمالي قيمة السلعة، بل تتجلى، على العكس، كمقدار معين يحدّد هذه القيمة الكلية سلفاً، أي كخالق للقيمة والسعر. وإن الربح الوسيط يلعب في سعر إنتاج السلعة دوراً يشابه الدور الذي تلعبه الأجور في سعر كلفتها، لأن سعر الإنتاج يساوي سعر الكلفة زائداً الربح الوسيط عن رأس المال المسلف. ويدخل هذا الربح الوسيط، عملياً، في تصورات وحسابات الرأسمالي ذاته، كعنصر ناظم، ليس فقط بمعنى أنه يحدّد انتقال رأس المال من ميدان توظيف إلى آخر، بل أيضاً عموماً في جميع المشتريات والتعاقدات التي تشمل عملية تجديد الإنتاج لفترة من الزمن طويلة إلى حدّ معين. ولكن بما أن الأمر كان كذلك، فإن الربح الوسيط يكون مقداراً ذا وجود مسبق، ويكون في الواقع مستقلاً عن القيمة وفائض القيمة الذي يتم خلقه في كل ميدان معين من الإنتاج، ولا سيما لدى كل توظيف مفرد لرأس المال في كل ميدان من هذه الميادين. ولا يظهر الربح الوسيط في تجلي الظاهرة كنتيجة لانحلال القيمة، بل يظهر، على العكس، مقداراً مستقلاً عن قيمة المنتج السلعي، مقداراً معطى سلفاً في عملية إنتاج السلع، مقداراً يحدّد بنفسه متوسط سعر السلع، أي يتجلى كخالق للقيمة. والحق، أن فائض القيمة يتجلى، من جراء انحلال مختلف أجزائه إلى أشكال مستقلة عن بعضها بعض تماماً، في شكل ملموس أكثر، كمقدمة مسبقة لخلق قيمة السلع. إن جزءاً من الربح الوسيط يتخذ شكل الفائدة، ويبرز بصورة مستقلة كعنصر مسبق في إنتاج السلع وقيمتها في مواجهة الرأسمالي الناشط. ومهما يكن مدى تقلّب مقدار الفائدة، فإنه يؤلف، مع ذلك، في أية لحظة وبالنسبة لأي رأسمالي، مقداراً معيناً يدخل في قوام سعر كلفة السلع التي ينتجها هو بوصفه رأسمالياً مفرداً. ويلعب الربح العقاري المائل في شكل بدل إيجار مثبت تعاقدياً الدور نفسه بالنسبة إلى الرأسمالي الزراعي، وفي شكل إيجار مكان المشروع بالنسبة لأرباب العمل الآخرين. وبما أن هذه الأجزاء التي ينحلّ إليها فائض القيمة، هي، بالنسبة للرأسمالي المفرد، عناصر معيّنة لسعر كلفته، فيبدو وكأنها تؤلف، بالعكس، فائض القيمة، تؤلف جزءاً واحداً من سعر [879]

السلعة، مثلما أن الأجور تؤلف جزءها الآخر. إن السر الذي يجعل هذه النواتج لانحلال قيمة السلعة تظهر باستمرار كمقدمات مسبقة لتكوين القيمة، يكمن ببساطة في أن نمط الإنتاج الرأسمالي، مثل أي نمط آخر، لا يقتصر على تجديد إنتاج المنتج المادي باستمرار، بل ويجدد إنتاج العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، والمحددات الاقتصادية لشكل تكوينه. وعليه، فإن نتيجة عملية الإنتاج هذه تتجلى باستمرار على أنها مقدماته، مثلما أن مقدماته تتجلى على أنها نتيجته. وإن هذا التجديد المتواصل لإنتاج العلاقات نفسها هو ما يتوقعه الرأسمالي المفرد بوصفه واقعاً بديهياً لا يرقى إليه الشك. وما دام الإنتاج الرأسمالي موجوداً بما هو عليه، فإن جزءاً من العمل المضاف مجدداً يتحول باستمرار إلى أجور، وجزءاً آخر إلى ربح (فائدة وربح صاحب مشروع)، وجزءاً ثالثاً إلى ريع. ولدى إبرام العقود بين مالكي مختلف عوامل الإنتاج يشكّل ذلك مقدمة، وهذه المقدمة صحيحة، مهما تقلّبت المقادير النسبية في كل حالة منفردة. إن الشكل المحدّد الذي تواجه به أجزاء القيمة بعضها بعضاً يُعتبر مقدمة لمجرد أنه يجري تجديد إنتاجه باستمرار، ويجري تجديد إنتاجه باستمرار لأنه يُعتبر مقدمة دائمة.

غير أن التجربة والملاحظة تبينان لدى معاينة مقادير أسعار السوق، التي يرى الرأسمالي في تأثيرها حقاً التحديد الوحيد للقيمة، أن هذه الأسعار لا تتوقف بأي حال على هذه الاستباقات، وأنها لا تتأثر فيما إذا كانت الفائدة أو الربح اللذين يحددهما العقد عالية أو منخفضة. ولكن أسعار السوق ليست ثابتة إلا في التغير، وأن متوسطها في خلال فترة زمنية طويلة لحدّ معين هو الذي يعطي مقادير وسطية مناسبة للأجور والربح والريع، كمقادير ثابتة، وبالتالي مهمة، آخر المطاف، على أسعار السوق.

من جهة أخرى تبدو الفكرة التالية بسيطة جداً: إذا كانت الأجور والربح والريع تكون القيمة، لأنها تبدو مقدمات لإنتاج القيمة، ولأنها تدخل، بالنسبة إلى الرأسمالي المفرد، بوصفها مقدمات في سعر الكلفة وسعر الإنتاج، فإن الجزء الثابت من رأس المال الذي تدخل قيمته كمقدار معيّن سلفاً في إنتاج أية سلعة، هو أيضاً خالق للقيمة. ولكن الجزء الثابت من رأس المال ليس سوى مقدار من السلع، وبالتالي من القيم السلعية. وبذا نصل إلى تكرار سطحي فارغ يقول إن القيمة السلعية هي خالق وسبب القيمة السلعية.

ولكن إذا كانت هناك للرأسمالي أيما مصلحة للتأمل في هذه المسألة - رغم أن تأمله [880] كـرأسمالي مقيّد بمصالحه ودوافعه الخاصة - فإن التجربة تبين له في الحال أن المنتج الذي يقوم هو نفسه بإنتاجه يدخل في ميادين إنتاج أخرى كجزء ثابت من رأس المال، وأن منتوجات هذه الميادين الأخرى تدخل في منتوجه هو كجزء ثابت من رأس المال.

وبما أن القيمة المخلوقة مجدداً، بمقدار ما يتعلق الأمر بإنتاجه الجديد، تتألف ظاهرياً من مقادير الأجر والربح والريع، وينتقل هذا التصور أيضاً إلى الجزء الثابت الذي يتألف من منتوجات الرأسماليين الآخرين؛ وهكذا، فإن سعر الجزء الثابت من رأس المال، وبالتالي القيمة الإجمالية للسلع، تنحلّ، آخر المطاف، وإن يكن بطريقة يتعذر إدراكها حتى النهاية، إلى مجموع قيمة ناجم عن جمع عناصر قيمة مستقلة تنظمها قوانين مختلفة وتنشأ عن مصادر مختلفة، وهذه العناصر هي الأجر والربح والريع.

رابعاً - لا يهمّ الرأسمالي المفرد إطلاقاً أمر بيع أو عدم بيع السلع حسب قيمها، أي بالتالي، لا يهمه تحديد القيمة بالذات البتة. وتحديد القيمة هو، منذ البداية، شيء يجري من وراء ظهره، بحكم ظروف مستقلة عنه، إذ ليست قيم السلع بل أسعار الإنتاج المتميزة عنها هي التي تؤلف متوسط الأسعار النازمة في كل فرع من فروع الإنتاج. إن تحديد القيمة بما هو عليه لا يهم الرأسمالي المفرد ولا يخدم بالنسبة إليه وإلى رأس المال في كل ميدان من ميادين الإنتاج كعنصر محدّد إلّا بمقدار ما إن تناقص أو تزايد كمية العمل اللازمة لإنتاج السلع، في ظل ارتفاع أو هبوط قدرة إنتاجية العمل، تتيح له، في الحالة الأولى، أن يجني ربحاً فاحشاً، حسب أسعار السوق الجارية، وترغمه، في الحالة الثانية، على رفع أسعار سلعه لأن أجوراً أكثر، ورأسمالاً ثابتاً أكثر، وبالتالي مجموع فائدة أكبر، تصيب كل وحدة من المنتج أو كل سلعة مفردة. إن تحديد القيمة لا يهمه، إذن، إلّا بمقدار ما يرفع أو يخفض سعر إنتاج السلعة عنده، إلّا بمقدار ما يضعه في وضع استثنائي.

وبالمقابل، تظهر له الأجر والفائدة والريع كحدود ناظمة لا للسعر وحده الذي يتيح له أن يحقق جزءاً من الربح - ربح صاحب المشروع - أي جزء الربح الذي يصير من نصيبه بوصفه رأسمالياً ناشطاً، بل وناظمة للسعر الذي ينبغي له أن يبيع السلع بموجبه عموماً لكي يمكن له مواصلة عملية تجديد الإنتاج. وسيان بالنسبة له إن حقق أو لم يحقق، القيمة وفائض القيمة المائتين في السلعة من خلال البيع، شريطة أن يجني في ظل السعر المعين ربح صاحب المشروع عادياً كان أم أكبر، بما يفوق سعر الكلفة الذي يتقرر عنده، بصورة فردية، بفعل مقدار الأجر والفائدة والريع. وبمعزل عن الجزء الثابت من [881] رأس المال، تظهر له الأجر والفائدة والريع بمثابة عناصر سعر السلعة، عناصر مقيدة، وخالقة ومقررة. وإن أفلح، مثلاً، في خفض الأجر دون قيمة قوة العمل، أي دون مستواها الاعتيادي، والحصول على رأسمال بفائدة أدنى، ودفع بدل إيجاد نقدي أدنى من المستوى الاعتيادي للريع، فلن يهمه في شيء إن باع السلعة دون قيمتها بل حتى دون

سعر الإنتاج العام، متخلياً بذلك، بالمجان، عن جزء من العمل الفائض الذي تحتويه السلعة. وينطبق ذلك أيضاً على الجزء الثابت من رأس المال. فإن استطاع صناعي ما، مثلاً، شراء مواد أولية دون سعر إنتاجها، فإن ذلك يحميه من الخسارة حتى عندما يتعين عليه، بدوره، أن يبيع هذه المواد دون سعر الإنتاج، في المنتج الناجز. ويمكن لربح صاحب المشروع عنده أن يبقى على حاله، بل حتى أن ينمو إذا بقي على حاله أو نما الفائض الذي يزيد به سعر السلعة على عناصره التي ينبغي أن تُدفع، أن تُعوّض بمُعادِل. ولكن بمعزل عن قيمة وسائل الإنتاج التي تدخل في إنتاج سلعه كعناصر سعر معينة، فإن الأجور والفائدة والربح، هي التي تؤلف عناصر سعر محدّدة وناظمة تدخل في هذا الإنتاج أيضاً. وعليه، فإنها تظهر له كعناصر تحدّد سعر السلعة. ويظهر ربح صاحب المشروع، من هذه الوجهة، وكأنه يتحدّد بالفائض الذي تزيد به أسعار السوق التي تتوقف على الظروف العرضية للمنافسة، على القيمة الماثلة في السلع، هذه القيمة التي تحددها عناصر السعر المذكورة أعلاه، أو أن ربح صاحب المشروع يظهر، بمقدار ما يمارس هو نفسه تأثيراً محدّداً على أسعار السوق، متوقفاً بدوره على المنافسة بين الشارين والبائعين. وفي المنافسة بين الرأسماليين الفرادى، كما في المنافسة في السوق العالمية، نجد أن المقادير المعينة والمفترضة مسبقاً لكل من الأجور والفائدة والربح هي التي تدخل في الحسابات كمقادير ثابتة وناظمة، وهي ليست ثابتة بمعنى أن هذه المقادير لا تتغير، بل بمعنى أنها تكون معينة في كل حالة مفردة، وأنها تؤلف حدّاً ثابتاً لأسعار السوق المتقلّبة على الدوام. ففي المنافسة على صعيد السوق العالمية، مثلاً، يقتصر الأمر تحديداً على ما إذا كان بالوسع بيع السلعة، مع وجود الأجور المعينة والفائدة المعينة والربح المعين، بيعاً مربحاً بسعر السوق العام المعين أو دونه، أي تحقيق ربح صاحب مشروع مناسب. فإذا كانت الأجور وسعر الأرض منخفضة في أحد البلدان، بينما كانت الفائدة عن رأس المال، بالعكس، مرتفعة، لأن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يتطور هنا بعد بصورة كافية [882] عموماً، في حين أن الأجور وسعر الأرض عالية اسمياً في بلد آخر، بينما الفائدة عن رأس المال منخفضة، فإن الرأسمالي يستخدم، عندئذٍ، عملاً أكثر وأرضاً أوسع في البلد الأول، ويستخدم رأسمالاً أكثر نسبياً في البلد الثاني. وتدخل هذه العوامل في الاعتبار كعناصر محدّدة لدى حساب مدى احتمال المنافسة بين هذين الرأسماليين. وعلى هذا النحو تبيّن التجربة هنا نظرياً، مثلما تبيّن الحسابات المصلحية للرأسمالي عملياً، أن أسعار السلع تتحدّد بالأجور والفائدة والربح، تتحدّد بسعر العمل ورأس المال والأرض، وأن عناصر السعر هذه هي بالفعل عوامل ناظمة لتكوين السعر.

وبالطبع، يبقى هناك على الدوام عنصر ليس بمقدمة، بل نتيجة لسعر سوق السلع، ونعني به تحديداً الفصلة التي تزيد على سعر الكلفة الذي يتألف من جميع العناصر المذكورة أعلاه، وهي الأجور والفائدة والربح. إن هذا العنصر الرابع يظهر وكأنه يتحدد بفعل المنافسة في كل حالة معينة، ويتحدد في متوسط الحالات المفردة بفعل الربح الوسطي الذي ينتظم أيضاً بفعل المنافسة نفسها، ولكن على مدى فترة زمنية أطول.

خامساً، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، يغدو انحلال القيمة، التي يتمثل فيها العمل المضاف مجدداً، إلى إيرادات بشكل أجور وريح وعقاري، بديهياً إلى حد أن هذه الطريقة تُطبق حتى حيثما تنعدم تماماً شروط وجود أشكال الإيراد هذه (تاركين جانباً الفترات التاريخية السابقة، كالتى قدمنا عنها أمثلة إيضاحية عند دراسة الربح العقاري). نعني أن كل شيء يُصنف بموجب أشكال الإيراد هذه عن طريق التناظر.

حين يقوم عامل مستقل - وليكن فلاحاً صغيراً، لأن سائر الأشكال الثلاثة للإيراد يمكن أن تستخدم هنا - بالعمل لأجل نفسه وبيع منتوجه بالذات، فإنه يُعتبر، أولاً، رب عمل نفسه (رأسمالياً)، مستخدم نفسه كعامل؛ ومن ثم يُعتبر مالكاً عقارياً لنفسه، مستخدماً نفسه كمستأجر. وهو يدفع لنفسه الأجور بوصفه عاملاً، ويستولي لنفسه على الربح بوصفه رأسمالياً، ويدفع لنفسه الربح بوصفه مالكاً عقارياً. ولو افترضنا أن نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات المقابلة له هي القاعدة الاجتماعية العامة، فإن هذا الافتراض يكون صحيحاً بمقدار ما إن المُنتج المستقل الذي يؤهله وضعه للإستيلاء على عمله الفائض بالذات، مدين في ذلك لا لعمله، بل لحيازته وسائل الإنتاج التي اتخذت هنا كلياً شكل رأسمال. زدْ على ذلك، أنه بمقدار ما ينتج منتوجه كسلعة، ويعتمد على سعرها (حتى وإن لم يكن كذلك، فإن السعر يُمكن أن يؤخذ بالحسبان)، فإن كتلة العمل الفائض، التي يمكن له أن يفيد منها، لا تتوقف على مقدارها، بل على معدل الربح العام؛ وكذلك، فإن بعض الفائض الذي يزيد على حصة فائض القيمة التي يحددها معدّل [883]

الربح العام، لا يتوقف، بدوره، على كمية العمل الذي بذله، بل أنه يستطيع أن يستولي عليه لأنه مالك الأرض. وبما أن شكل الإنتاج هذا الذي لا يتطابق مع نمط الإنتاج الرأسمالي، يمكن أن يُصنّف بموجب أشكال الإيراد الرأسمالية - وليس هذا خاطئاً في حدود معينة - فإن المظهر الوهمي بأن العلاقات الرأسمالية هي علاقات طبيعية في كل نمط للإنتاج، يترسخ أكثر.

وإذا تم إرجاع الأجور إلى أساسها العام، أي تحديداً إلى ذلك الجزء من منتج عمل العامل نفسه، الجزء الذي يدخل في الاستهلاك الفردي للعامل؛ وإذا حرر المرء هذه

الحصة من قيدها الرأسمالي ووسعها لتشمل نطاق الاستهلاك الذي تسمح به، من جهة، القوة المنتجة المتاحة في المجتمع (القدرة الإنتاجية الاجتماعية لعمل العامل الخاص بالذات بوصفه عملاً اجتماعياً حقاً) والذي يتطلب، من جهة أخرى، التطوير الكامل للفردية؛ وإذا تم، علاوة على ذلك، إرجاع العمل الفائض والمنتوج الفائض إلى ذلك المقياس اللازم، في ظل شروط الإنتاج في المجتمع المعني، لخلق رصيد التأمين والاحتياط من جهة، ولتوسيع تجديد الإنتاج باستمرار من جهة أخرى، إلى الحد الذي تملبه الحاجة الاجتماعية؛ وأخيراً إذا أدرجنا العمل الضروري في الرقم (1)، والعمل الفائض في الرقم (2)، كمية العمل التي يجب أن يبذلها أعضاء المجتمع القادرون على العمل لصالح أعضاء المجتمع الذين ليس بوسعهم بعدُ والذين لم يعد بوسعهم أن يعملوا، أي إذا خلعنا عن الأجور وفائض القيمة، عن العمل الضروري والعمل الفائض، إذا خلعنا عنها طابعها الرأسمالي الخاص، فلن تبقى هذه الأشكال، بل تبقى فقط أسسها المشتركة مع سائر أنماط الإنتاج الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن التصنيف من هذا النوع كان يميز أيضاً أنماط الإنتاج السائدة القديمة، كالإقطاعية على سبيل المثال. فقد جرى تصنيف علاقات الإنتاج التي لا تتطابق معها على الإطلاق، أي تقف خارجها كلياً، بلغة العلاقات الإقطاعية، كما في إنكلترا، مثلاً، حيث كانت الاقطاعية الفلاحية الحرة. (tenures in common socage) في تضاد مع الاقطاعية في خدمة الفارس (tenures on knight's service) تنطوي على التزامات نقدية حصراً، لكنها لم تكن اقطاعية إلاً بالاسم.

الفصل الحادي والخمسون

علاقات التوزيع وعلاقات الإنتاج

إن القيمة المضافة مجدداً التي تأتي سنوياً من العمل الجديد المضاف - أي ذلك الجزء من المنتج السنوي الذي تتمثل فيه هذه القيمة والذي يمكن تمييزه عن قيمة المنتج الكلية - تنحلّ، إذن، إلى ثلاثة أجزاء تتخذ أشكال ثلاثة إيرادات مختلفة، تنحلّ إلى أشكال تعبّر عن جزء أول من هذه القيمة كحصة تخص أو تعود إلى مالك قوة العامل، وجزء ثانٍ إلى مالك رأس المال، وجزء ثالث إلى مالك الملكية العقارية. فهذه، إذن، علاقات أو أشكال توزيع، لأنها تعبّر عن العلاقات التي يجري في نطاقها توزيع القيمة الكلية المُنتَجة مجدداً، على مالكي مختلف عوامل الإنتاج.

تلوح علاقات التوزيع هذه، من وجهة النظر التقليدية، علاقات طبيعية، علاقات تنشأ من طبيعة كل إنتاج اجتماعي، من قوانين الإنتاج البشري بصورة عامة. والحق، لا يمكن للمرء أن يُنكر أن المجتمعات ما قبل الرأسمالية تتكشف عن أساليب توزيع أخرى، ولكن يجري تفسير هذه الأخيرة على أنها أساليب توزيع ناقصة التطور، غير مكتملة، متكررة في رداء آخر، ولم تبلغ بعد تعبيرها الصافي وشكلها الأرقى، وأنها أصناف من نفس علاقات التوزيع الطبيعية هذه ولكن في تلاوين أخرى مغايرة.

الجانب الوحيد الصائب في هذا التصور هو التالي: في أي نوع من أنواع الإنتاج الاجتماعي (مثلاً: في الجماعات المشاعية الهندية التي تكوّنت بصورة طبيعية، أو في شيوعية أهالي البيرو التي تطورت بصورة أكثر اصطناعية) يمكن التمييز دوماً بين جزء العمل الذي يدخل متوجه في الاستهلاك الفردي المباشر للمنتجين وأعضاء عائلاتهم وبين الجزء الآخر من العمل الذي يكون - بمعزل عن الجزء المستهلك استهلاكاً انتاجياً -

عملاً فائضاً على الدوام والذي يخدم منتوجه باستمرار لإشباع الحاجات الاجتماعية العامة، بصرف النظر عن طريقة توزيع هذا المنتج الفائض وعمّن يتولى تمثيل هذه [885] الحاجات الاجتماعية. وعليه، فإن تماثل مختلف أساليب التوزيع لا يعني سوى أنها تماثل حين نجردها من تمايزاتها وأشكالها الخاصة، ولا نركز الانتباه إلا على وحدتها في تضاد مع اختلافها.

صحيح أن وعياً يتميز بتطور أكبر وحسّ نقدي أرفع، يعترف^(56a) بالطابع المتطور تاريخياً لعلاقات التوزيع، ولكنه يتمسك بقوة أكبر بالطابع الثابت لعلاقات الإنتاج نفسها، ويعتبره ناجماً عن الطبيعة البشرية، وبالتالي مستقلاً عن أي تطور تاريخي.

غير أن التحليل العلمي لنمط الإنتاج الرأسمالي يبيّن أن هذا هو نمط إنتاج من نوع خاص، يتسم بخصائص تاريخية محدّدة، وأنه يفترض مقدماً، شأن أي نمط إنتاج آخر محدّد، وجود درجة معينة من القوى المنتجة الاجتماعية ومن أشكال تطورها كشرط تاريخي له - وهذا الشرط نفسه هو نتيجة تاريخية وثمرّة لعملية سابقة، تتحول إلى قاعدة معينة ينبثق منها نمط الإنتاج الجديد؛ وإن علاقات الإنتاج التي تقابل نمط الإنتاج الخاص، المحدّد تاريخياً وهي علاقات يدخل فيها البشر خلال عملية الحياة الاجتماعية، في مجرى خلق حياتهم الاجتماعية - تمتلك طابعاً خاصاً، عابراً تاريخياً؛ وأخيراً، أن شروط التوزيع التي تتطابق في الجوهر مع شروط الإنتاج، إنما هي الوجه الآخر من هذه الأخيرة، بحيث أن كلتا الاثنتين تشتركان في نفس الطابع العابر تاريخياً.

لدى دراسة علاقات التوزيع يجري الانطلاق في المقام الأول من الادعاء بواقع أن المنتج السنوي يُقسّم إلى أجور وريع عقاري. لكن التعبير عن الواقع بهذه الصورة مغلوط. فالمنتج يُقسّم إلى رأسمال من جهة، وإلى إيرادات من جهة أخرى. وإن أحد هذه الإيرادات، أي الأجور، لا يتخذ على الدوام إلا شكل إيراد، إيراد العامل، بعد أن وقف قبل ذلك بمواجهة العامل في شكل رأسمال. وواقع أن شروط العمل المنتجة ومنتجات العمل توضع عموماً، بوصفها رأسمالاً، في مواجهة المنتجين المباشرين، يفترض مسبقاً اتخاذ شروط العمل الشيئية طابعاً اجتماعياً محدّداً إزاء العمال، يفترض

(56a) جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844 [المبحث الثاني - ص 47 - 74].

(J. Stuart Mill, *Essays on some Unsettled Questions of Political Economy*, London, 1844

[ن. برلين]. [Essay II, p. 47-74].

[886] بالتالي علاقة محدّدة يدخلون فيها مع مالكي شروط العمل ومع بعضهم البعض في الإنتاج نفسه. وإن تحول شروط العمل هذه إلى رأسمال يفترض، بدوره، نزع ملكية الأرض من المنتجين المباشرين، يفترض بالتالي شكلاً محدّداً من الملكية العقارية. وإذا لم يتحول جزء من المنتج إلى رأسمال، فإن الجزء الآخر لن يتلبس أشكال الأجر والربح والريع.

وإذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي، من جهة أخرى، يفترض هذا الشكل الاجتماعي المحدّد لشروط الإنتاج، فإنه يحدد إنتاج هذا الشكل باستمرار. إنه لا يُنتج المنتجات المادية وحدها، بل يُجدد باستمرار إنتاج علاقات الإنتاج التي يتم في نطاقها إنتاج تلك المنتجات، ويُجدد بالتالي إنتاج ما يقابلها من علاقات توزيع.

ويمكن القول بالطبع إن رأس المال نفسه (والملكية العقارية التي يتضمنها كضدّ له) يفترض توزيعاً معيناً: نزع ملكية شروط العمل من الشغل، وتركيز هذه الشروط في أيدي أقلية من الأفراد، وحصر ملكية الأرض في أيدي أفراد آخرين، وباختصار يفترض كل العلاقات التي درسناها في الفصل الخاص بالتراكم الأولي (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع والعشرون). بيد أن هذا التوزيع يختلف تماماً عما يُقصد بعلاقات التوزيع، حين يُسبَّغ على هذه الأخيرة طابع تاريخي في تضاد مع علاقات الإنتاج. فالمقصود بذلك هو الحقوق المختلفة في الحصول على حصة من المنتج مخصصة للاستهلاك الفردي. أما علاقات التوزيع هذه فإنها، على العكس، أساس الوظائف الاجتماعية الخاصة التي يؤديها وسطاء منفذون معينون ضمن نطاق علاقة الإنتاج بالذات، في تضاد مع المنتجين المباشرين. وهي تسبغ على شروط الإنتاج ذاتها وعلى ممثليها خاصية اجتماعية نوعية. وهي تحدّد كل طابع الإنتاج وكل حركته.

ويتسم نمط الإنتاج الرأسمالي، منذ البداية، بخاصيتين متميزتين.

أولاً - إنه ينتج منتوجاته كسلع. إن كون هذا النمط يُنتج سلعاً ليس هو ما يميزه عن أنماط الإنتاج الأخرى، فما يميزه هو واقع أن وجود منتوجاته بوصفها سلعاً يمثل ميزته المقرّرة والسائدة. ويعني ذلك، قبل كل شيء، أن العامل نفسه يبرز على المسرح كمجرد بائع لسلعة، أي يبرز كعامل حرّ مأجور، وبالتالي يظهر العمل كعمل مأجور عموماً. وبعد كل ما أوضحناه حتى الآن، لا حاجة بنا لأن نبين من جديد كيف أن العلاقة بين رأس

المال والعمل المأجور تحدّد مجمل طابع نمط الإنتاج المعني. فالوسيطان المنفذان [887]

الرئيسيان لنمط الإنتاج هذا نفسه، ونعني هنا الرأسمالي والعامل المأجور هما، بذاتهما، تجسيدان لرأس المال والعمل المأجور، هما رأس المال والعمل في إهاب شخصين؛ إنهما طابعان اجتماعيان محدّدان تبصمهما عملية الإنتاج الاجتماعية على الأفراد؛ فهما نتاج لعلاقات الإنتاج الاجتماعية المحدّدة هذه.

إن طابع المنتج كسلعة (1) وطابع السلعة كمنتج لرأس المال (2)، يتضمنان أصلاً كل علاقات التداول، أي عملية اجتماعية محدّدة ينبغي أن تجتازها المنتجات، وتكتسي فيها خصائص اجتماعية محدّدة، كما يتضمنان في الوقت نفسه علاقات محدّدة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج، تحدّد استخدام منتوجهم بغية إنماء قيمته ذاتياً وإعادة تحويله إلى وسائل عيش أو إلى وسائل إنتاج. ولكن حتى بمعزل عن ذلك، فإن مجمل تحديد القيمة وضبط الإنتاج الإجمالي بواسطة القيمة، ينجمان عن الخاصيتين المميزتين المذكورتين أعلاه للمنتج كسلعة، أو للسلعة بوصفها سلعة أُنتجت رأسمالياً. وفي هذا الشكل الخاص المميز تماماً للقيمة، يتسم العمل بأهمية كعمل اجتماعي محض، من جهة، ومن جهة ثانية، فإن توزيع هذا العمل الاجتماعي، وتكميل منتوجاته لبعضها بعض بصورة متبادلة، والتبادل المادي (الأبيض) لمنتجات هذا العمل وخضوعه للآلية الاجتماعية وإدراجه في هذه الأخيرة، إن كل ذلك متروك للمساعي العرضية للمنتجين الرأسماليين الفرادى، وهي مساعٍ تلغي بعضها بعضاً. وبما أن هؤلاء الأخيرين لا يواجهون بعضهم إلا بصفته مالكي سلع، وبما أن كل واحد منهم يسعى إلى بيع سلعته بأعلى ما يمكن (وببدو أنهم يتصرفون في ضبط الإنتاج نفسه بإرادتهم الجزافية فحسب)، فإن القانون الباطني لا يشقّ لنفسه طريقاً إلا بتوسط التنافس فيما بينهم، وضغطهم المتبادل على بعضهم البعض، حيث تلغى الانحرافات بصورة متبادلة. ولا يمارس قانون القيمة تأثيره هنا ولا يشقّ الطريق للتوازن الاجتماعي للإنتاج وسط تقلباته العرضية إلا كقانون باطني يقف في مواجهة الوسطاء الفرادى كقانون أعمى من قوانين الطبيعة.

زدّ على ذلك أن السلعة، بل وبدرجة أكبر السلعة كمنتج لرأس المال، تتضمن تحوّل المحدّدات الاجتماعية للإنتاج إلى أشياء، وتحوّل الأسس المادية للإنتاج إلى ذوات، وهذا ما يميز مجمل نمط الإنتاج الرأسمالي.

أما الصفة الثانية التي تميز نمط الإنتاج الرأسمالي فهي إنتاج فائض القيمة كغاية مباشرة ودافع مقرر للإنتاج. فرأس المال يُنتج، في الجوهر، رأسمالاً ولا يحقق مبتغاه [888]

إلا إذا أنتج فائض قيمة. ولقد سبق أن رأينا عند بحث فائض القيمة النسبي، ثم عند بحث تحول فائض القيمة إلى ربح، كيف أن نمط الإنتاج الخاص المميز للحقبة الرأسمالية يركز على شكل خاص من تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتخذ حيال العامل طابع قوى مستقلة لرأس المال، وتقف لذلك في تضاد مباشر مع التطور الخاص للعامل. إن الإنتاج من أجل القيمة وفائض القيمة ينطوي، كما بينت دارساتنا اللاحقة، على ميل متواصل إلى تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلعة، أي إلى انخفاض قيمة السلعة دون المتوسط الاجتماعي القائم في اللحظة المعينة. وإن السعي إلى تقليص سعر الكلفة حتى حدّه الأدنى يصبح أقوى رافعة لزيادة القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، الزيادة التي لا تظهر هنا، على أية حال، إلا كزيادة مستمرة في القدرة الإنتاجية لرأس المال.

إن السلطة التي يكتسبها الرأسمالي في عملية الإنتاج المباشرة، بوصفه رأسمالاً في إهاب شخص، والوظيفة الاجتماعية التي يضطلع بها كمدير وسيد للإنتاج، تختلفان جوهرياً عن السلطة القائمة على أساس الإنتاج القائم على العبيد والاقنان، إلخ. وعلى حين أن جمهرة المنتجين المباشرين، على أساس الإنتاج الرأسمالي، تواجه الطابع الاجتماعي لإنتاجها في شكل سلطة ضبط صارمة، وتواجه الآلية الاجتماعية لعملية العمل في شكل بناء مراتبي هرمي متكامل - علماً أن حاملي هذه السلطة لا يفيدون منها إلا بوصفهم تجسيداً في إهاب أشخاص لشروط العمل في مواجهة العمل نفسه، لا بوصفهم حكاماً سياسيين أو تيوقراطيين كما كان الحال في ظل أشكال الإنتاج الغابرة - فإن هناك فوضى تامة تسود وسط حاملي هذه السلطة أنفسهم، أي وسط الرأسماليين أنفسهم الذين لا يواجهون بعضهم البعض إلا كمالكين للسلع، فوضى تامة تبرز في نطاقها صلة الإنتاج الاجتماعية بوصفها قانوناً قاهراً من قوانين الطبيعة يفرض نفسه على الإرادة الجزافية الفردية.

وبما أن المقدمة تفترض أن العمل مائل في شكل عمل مأجور، ووسائل الإنتاج في شكل رأسمال - أي بسبب مثل هذا الطابع الاجتماعي الخاص الذي يرتديه هذان العاملان الأساسيان للإنتاج - يظهر جزء من القيمة (من المنتج) كفائض قيمة، ويظهر فائض القيمة هذا كربح (ربح)، كمكسب للرأسمالي، كثررة إضافية يتصرف بها وتعود إليه. ولكن لأن هذا الجزء من فائض القيمة يظهر بوصفه ربحاً له، فإن وسائل الإنتاج

الإضافية المخصصة لتجديد الإنتاج الموسع والمؤلفة لجزء من ربح الأسهمي تبرز بمثابة رأسمال إضافي جديد، وتبرز عملية تجديد الإنتاج الموسع عموماً بمثابة عملية تراكم [89] رأسمالي.

ورغم أن شكل العمل كعمل مأجور يتسم بأهمية حاسمة في تحديد طابع مجمل العملية وتحديد النمط الخاص للإنتاج ذاته، فإن تحديد القيمة لا ينجم، مع ذلك، عن العمل المأجور. فلدى تحديد القيمة، يدور الحديث عن وقت العمل الاجتماعي عموماً، عن كمية العمل التي يمكن للمجتمع أن يتصرف بها عموماً والتي يتحدد وزنها الاجتماعي النسبي بحصة استيعابها من جانب مختلف المنتجات. إن ذلك الشكل المحدد الذي يتجلى به وقت العمل الاجتماعي في قيمة السلع بوصفه عاملاً يحدد قيمتها إنما يقترن، بالطبع، بشكل العمل كعمل مأجور، وشكل وسائل الإنتاج المعني كرأسمال، بمقدار ما إن الإنتاج السلعي لا يغدو الشكل العام للإنتاج إلا على هذا الأساس وحده.

ولكن دعونا نعاين ما يُدعى بعلاقات التوزيع ذاتها. إن الأجور تفترض العمل المأجور، والربح يفترض رأس المال. وإن هذين الشكلين المحددين من التوزيع يفترضان، بذلك، خصائص اجتماعية محددة لشروط الإنتاج وعلاقات اجتماعية محددة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج. وعليه، فما علاقة التوزيع المحددة سوى التعبير عن علاقة إنتاج اجتماعية محددة تاريخياً.

دعونا الآن نأخذ الربح. إن هذا الشكل المحدد من فائض القيمة هو المقدمة لواقع أن خلق وسائل إنتاج جديدة يجري في شكل إنتاج رأسمالي؛ أي أنه علاقة مهيمنة على تجديد الإنتاج، رغم أن الرأسمالي المفرد يتوهم أن بوسعه أن يأتي على كامل ربحه كإيراد. غير أنه يصطدم في ذلك بحدود تجابهه في شكل رصيد تأمين ورصيد احتياط وقانون منافسة، إلخ، وتبرهن له عملياً أن الربح ليس مجرد مقولة توزيع المنتج المخصص للاستهلاك الفردي. علاوة على ذلك، فإن عملية الإنتاج الرأسمالية برمتها تنتظم بواسطة سعر المنتجات. ولكن أسعار الإنتاج الناضجة ذاتها تنتظم، بدورها، بمساواة معدلات الربح وما يقابل هذه المساواة من توزيع لرأس المال على مختلف ميادين الإنتاج الاجتماعية. وعليه، فإن الربح هنا عامل رئيسي، لا في توزيع المنتج، بل في إنتاجه بالذات، عامل في توزيع رؤوس الأموال والعمل بالذات على مختلف ميادين الإنتاج. وإن تقسيم الربح إلى ربح صاحب مشروع وفائدة يظهر كتقسيم للإيراد

[890] الواحد نفسه. ولكنه ينشأ، قبل كل شيء، من تطور رأس المال كقيمة تنمو ذاتياً، كقيمة خالقة لفائض القيمة، أي ينشأ من تطور هذا الشكل الاجتماعي المحدد لعملية الإنتاج السائدة. وهو ينتمي ذاتياً الائتمان ومؤسسات الائتمان، وبالتالي شكل الإنتاج المناسب. أما الفائدة وأشكال التوزيع الظاهرية المشابهة للفائدة فتدخل في السعر كعناصر إنتاج محدّدة.

وفيما يتعلق بالريع العقاري فقد يبدو محض شكل للتوزيع، لأن الملكية العقارية، بما هي عليه، لا تؤدي أية وظيفة، أو على الأقل لا تؤدي وظيفة اعتيادية، في عملية الإنتاج ذاتها. ولكن واقع أن (1) الريع محدود بالفائض الذي يزيد على الربح الوسيط و(2) أن المالك العقاري ينزل من مرتبة أمر وسيد لعملية الإنتاج ولمجمل عملية الحياة الاجتماعية إلى مرتبة مؤجر للأرض، مرابٍ في الأرض، مجرد محض ريع ليس إلّا، إن هذا الواقع هو نتيجة تاريخية خاصة لنمط الإنتاج الرأسمالي. وإن واقع تلبس الأرض شكل ملكية عقارية، إنما هو مقدمة تاريخية لنمط الإنتاج هذا. وواقع تلبس الملكية العقارية لأشكال تتيح قيام النمط الرأسمالي بإدارة شؤون الزراعة، إنما هو نتاج الطابع المميز لهذا النمط. ومن الممكن أيضاً تسمية إيراد المالك العقاري بالريع في ظل أشكال أخرى من المجتمع. ولكن ذلك الإيراد يختلف جوهرياً عن الريع الذي يظهر في ظل نمط الإنتاج هذا.

وعليه، فإن ما يُسمّى بعلاقات التوزيع، إنما تتوافق مع أشكال اجتماعية خاصة، محدّدة تاريخياً، من عملية الإنتاج، ومع العلاقات التي يدخل فيها البشر مع بعضهم البعض في عملية تجديد حياتهم البشرية التي تنشأ من هذه الأشكال والعلاقات. وإن الطابع التاريخي لعلاقات التوزيع هذه هي الطابع التاريخي لعلاقات الإنتاج، حيث أن الأولى تعبّر عن جانب واحد فقط من الثانية. ويختلف التوزيع الرأسمالي عن أشكال التوزيع تلك التي تنبع من أنماط إنتاج أخرى، ويزول كل شكل من التوزيع بزوال الشكل المحدد للإنتاج الذي يتوافق معه وينبع منه.

إن الرأي الذي يعتبر أن الطابع التاريخي يسم علاقات التوزيع، لا علاقات الإنتاج هو، من جهة، رأي يعبّر عن نقد أولي، لا يزال وجلاً، للاقتصاد السياسي البورجوازي. وهو يرتكز، من جهة ثانية، على خلط عملية الإنتاج الاجتماعية ومماثلتها بعملية العمل البسيطة التي يجب أن يؤديها أيضاً إنسان معزول بصورة اصطلاحية، من دون

أية معونة اجتماعية. فبمقدار ما إن عملية العمل هي مجرد عملية بين الإنسان والطبيعة، [891] فإن عناصرها الأولية تبقى مشتركة بالنسبة إلى سائر أشكال التطور الاجتماعية. ولكن كل شكل تاريخي محدّد من هذه العملية إنما يطور أسسها المادية وأشكالها الاجتماعية. وما إن يتم بلوغ درجة معينة من النضج، حتى يتم خلع الشكل التاريخي المعني فيخلّي مكانه لشكل أرقى. وإن حلول مثل هذه الأزمة يتجلى في اتساع وتعمق التناقضات والتضادات بين علاقات التوزيع - وبالتالي الشكل التاريخي الخاص لما يقابلها من علاقات الإنتاج - من جهة، والقوى المنتجة، قدرات الإنتاج، وتطور وسطائها المنفذين، من جهة أخرى. عندئذ ينشب نزاع بين التطور المادي للإنتاج وشكله الاجتماعي⁽⁵⁷⁾

(57) أنظر كتاب: بحث في المنافسة والتعاون (1832). *Competition and Cooperation* (1832).

يبدو أن ماركس يقصد المؤلف التالي:

بحث فائز في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834. [ن. برلين].

(*A prize essay on the Comparative merits of Competition and Cooperation*, London, 1834).

الفصل الثاني والخمسون

الطبقات

إن مالكي قوة العمل وحدها، ومالكي رأس المال، والملاك العقاريين، الذين تؤلف الأجور والربح والريع العقاري مصادر إيراداتهم، على التوالي، نعني العمال المأجورين والرأسماليين والملاك العقاريين، يؤلفون الطبقات الكبرى الثلاث للمجتمع الحديث الذي يركز على نمط الإنتاج الرأسمالي.

ومما لا جدال فيه أن المجتمع الحديث في إنكلترا قد بلغ، من حيث تمفصله الاقتصادي، أوسع تطور وأكثره كلاسيكية. مع ذلك، حتى هنا، لا يظهر التمثيل الطبقي المذكور بصورة صافية. فالدرجات الوسيطة والانتقالية تطمس، حتى هنا، الحدود الدقيقة الصارمة بين الطبقات في كل مكان (رغم أن ذلك أقل في الريف مما في المدن بما لا يقاس). بيد أن ذلك ليس مهماً بالنسبة إلى بحثنا لقد رأينا أن الميل الدائم لنمط الإنتاج الرأسمالي وقانون تطوره ينحصران في فصل وسائل الإنتاج باطراد عن العمل، وتركز وسائل الإنتاج المبعثرة باطراد في مجموعات كبيرة، أي أن العمل يتحول على هذا النحو إلى عمل مأجور وتتحول وسائل الإنتاج إلى رأسمال. ويتوافق هذا الميل، من جهة أخرى، مع الانفصال المستقل للملكية العقارية عن رأس المال والعمل⁽⁵⁸⁾ أي تحويل

(58) يقول ف. ليست بصواب: «إن سيادة اقتصاد الإكتفاء الذاتي في المزارع الكبرى يبرهن فقط على النقص في تطور المدنية ووسائل المواصلات والصناعة المحلية والمدن الثرية. ولذلك نجده في أرجاء روسيا وبولونيا والمجر ومكلنبورغ. وقد كان سائداً من قبل في إنكلترا، ولكن مع تطور التجارة والصناعة جاء تقسيم العقارات الكبرى إلى مزارع متوسطة للاستثمار والتأجير ليحل محل

الملكية العقارية، أياً كانت، إلى شكل من الملكية العقارية يطابق النمط الرأسمالي للإنتاج.

والسؤال الأول الذي تنبغي الإجابة عنه هو هذا: ما الذي يؤلف طبقة؟ الجواب عن [893] ذلك يأتي تلقائياً من الإجابة عن السؤال الآخر: ما الذي يجعل العمال المأجورين والرأسماليين والملاك العقاريين يؤلفون الطبقات الاجتماعية الكبرى الثلاث؟ إن ذلك، من النظرة الأولى، تماثل الإيرادات مع مصادر الإيرادات. فهناك ثلاث مجموعات اجتماعية كبرى يعيش عناصرها، أي الأفراد الذين يؤلفونها، من الأجور والربح والريع العقاري على التوالي، أي من استخدام قوة عملهم، ورأسمالهم، وملكيتهم العقارية.

ولكن، من وجهة النظر هذه، سيؤلف الأطباء والموظفون، على سبيل المثال، أيضاً طبقتين، لأنهم ينتمون إلى مجموعتين اجتماعيتين متميزتين، فيما يتلقى أعضاء كل واحدة من هاتين المجموعتين إيراداتهم من المصدر الواحد نفسه. ولسوف ينطبق الشيء ذاته على تشعب لانتهائي في المصالح والمراتب يؤلفه تقسيم العمل الاجتماعي بين العمال وكذلك بين الرأسماليين والملاك العقاريين - فالأخرون مثلاً ينقسمون إلى مالكي مزارع كروم، مالكي حقول زراعية، مالكي غابات، مالكي مناجم، مالكي مصائد أسماك. [هنا تنقطع المخطوطة]

= ذلك». ف. ليست، وضع المزارع، الاستثمار القزمية، والهجرة، [شتوتغارت وتوبنغن، 1812، ص 10].

(Die Ackerverfassung, die Zwergwirtschaft und Auswanderung, [Stuttgart und Tübingen 1842, P. 10]).

فريدريك إنجلز

إضافة وملحق للمجلد الثالث من «رأس المال» (*)

(*) كتب إنجلز هذا النص بعد نشر المجلد الثالث من رأس المال، وفي رسالة موجهة إلى كارل كاوتسكي، بتاريخ 21 أيار/ مايو 1895، أعرب فيها عن عزمه على نشر إضافة وملحق للمجلد الثالث بصيغة مقالتين في مجلة نويه تسايت *Neue Zeit*. كُتبت المقالة الأولى رداً على الضجة التي أثيرت في الأدبيات الاقتصادية الليبرالية حول وجود «تناقض» بين المجلد الأول والمجلد الثالث. وقد نشرت هذه المقالة بُعيد وفاة إنجلز، في المديدين الأول والثاني من مجلة نويه تسايت عامي 1895 و1896، ص 6 - 11، و37 - 44 على التوالي. وصدرت ترجمة إيطالية مختصرة لهذه المقالة في مجلة النقد الاجتماعي *Critica Sociale*، رقم 21 - 24 ابتداءً من 1 و16 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 1 و16 كانون الأول/ ديسمبر 1895. وكان إنجلز يعتزم أن يعالج في مقالته الثانية تغير دور البورصة منذ عام 1865، إلا أنه لم يضع سوى مخطط وجيز يتألف من سبع نقاط، وقد عنون هذا المخطط كالتالي: «البورصة. ملاحظات إضافية للمجلد الثالث».

[897]

تعرض المجلد الثالث من رأس المال، منذ أن أُحيل إلى حكم الرأي العام، مرات عديدة، إلى تأويلات متباينة. ولم يكن بالوسع توقع خلاف ذلك. لدى إعداد المجلد للنشر، كان جلّ اهتمامي ينصب، في المقام الأول، على أن أعد نصاً أصيلاً بأكبر قدر ممكن من الأصالة، وأن أعرض النتائج الجديدة التي توصل إليها ماركس في أبحاثه بكلمات ماركس نفسه، قدر الإمكان، وألا أقحم نفسي إلا حيثما لا يكون ثمة مناص إطلاقاً؛ وحتى عند ذلك، لم أكن لأترك القارئ في ريبة إزاء من يتحدث إليه. وقد لامني البعض على ذلك، وقيل إنه كان ينبغي علي أن أحول المادة المتاحة أمامي إلى كتاب مصاغ صياغة منهجية، أو كتاب بحق (en faire un livre) كما يقول الفرنسيون، بتعبير آخر: أن أضحي بأصالة النص إكراماً لراحة القارئ. ولكنني لم أنظر إلى واجبي على هذا النحو. فقد كنت أفترق إلى أي مسوغ يجيز لي إعادة الصياغة؛ فلرجل مثل ماركس ملء الحق في أن يُسمع هو نفسه، وأن تنتقل اكتشافاته العلمية إلى الأجيال القادمة بكامل دقة عرضه هو بالذات. زد على ذلك أنه لم تكن بي أدنى رغبة في أن أتصرف حسب هواي بتركة هذا الإنسان السامي؛ فقد كان يُضارع نكثاً لعهد وفاء. وثالثاً، سيكون ذلك عديم النفع تماماً. فبالنسبة إلى الناس الذين لا يستطيعون أو لا يريدون أن يقرأوا، والذين بذلوا، حتى بصدد المجلد الأول، عناء من أجل تفسيره بصورة خاطئة أكثر مما كان يلزم لفهمه بصورة صحيحة - إن أي جهد بالنسبة إلى أناس كهؤلاء يُعدّ ضائعاً، على وجه العموم. أما بالنسبة إلى أولئك الذين يتوخون فهماً حقيقياً، فقد كان النص الأصلي بالتحديد هو الأهم؛ وإن أية إعادة صياغة من جانبي لن تكون لها، عند هؤلاء، أية قيمة سوى قيمة التعليق، والأكثر من ذلك أنه سيكون تعليقاً على شيء غير منشور، وغير متاح. وبالنسبة للاعتراض الأول، كان ينبغي الرجوع إلى النص الأصلي، أما بالنسبة إلى الاعتراضين الثاني والثالث، فقد كان نشره بكامل امتلائه (in extenso) أمراً لا مناص منه.

[898]

وبروز اعتراضات كهذه أمر بديهي بالنسبة إلى مؤلف يقدم الكثير مما هو جديد، وإن يكن مصاغاً صياغة أولية عاجلة، وغير مكتملة في بعض المواضع. وهنا بالذات يمكن للتدخل من جانبي أن يكون مفيداً بالفعل لإزالة الصعوبات المعوقة للفهم، وإبراز أكثر الجوانب أهمية التي لم يكن مغزاها بارزاً بما فيه الكفاية في النص الأصلي، أو إدراج بعض الإضافات الهامة في نص وُضع عام 1865، لكي يتوافق مع وضع الأمور عام 1895. والواقع، أن هناك في الوقت الحاضر نقطتين، يبدو لي أن إيضاحهما الوجيز أمر ضروري.

I - قانون القيمة ومعدل الربح

كان من المتوقع أن يستثير حل التناقض الظاهري بين هذين العاقلين سجلات بعد نشر نص ماركس، كما جرت قبل نشره. لقد كان البعض ينتظر معجزة خارقة، فأصيب بخيبة أمل لأنه رأى أمامه حلاً للتناقض بسيطاً - عقلانياً، وواقعياً - رصيناً، بدل الشعوذة المنتظرة. وكان أكثر خائبي الأمل اغتباطاً هو، بالطبع، لوريا الشهير المعروف لنا. فقد وجد أخيراً نقطة ارتكاز أرخميدس حيث يمكن حتى لقزم من عياره أن يرفع في الهواء وينسف الصرح العملاق المبني بالرسوخ الذي صنعه ماركس. ماذا، صرخ لوريا في سخط، أُعيدَ هذا حلاً؟ إنه تعمية خالصة (pure)! حين يتحدث الاقتصاديون عن القيمة، فإنهم يقصدون القيمة التي تستقر فعلياً في التبادل.

«ما من اقتصادي يحتفظ ولو ببقايا عقل، أتعب نفسه، أو سيتعب نفسه في معالجة قيمة لا تُباع السلع بموجبها ولا يمكن أن تُباع قط بموجبها (né possono vendersi mai).» - وحين يؤكد ماركس أن القيمة التي لا تُباع السلع بموجبها أبداً تتحدد بنسبة ما تحتويه من عمل، ألا يكرر - ولكن بشكل مقلوب - موضوعه الاقتصاديين القويمين القائلة إن القيمة التي تُباع السلع بموجبها لا تتناسب مع العمل المُنفق عليها؟. ولا يسعف بشيء قول ماركس، إنه على الرغم من انحراف الأسعار المفردة عن القيم المفردة فإن مجموع أسعار جميع السلع يتطابق دوماً مع قيمتها الكلية، أو مع كمية العمل التي تحتويها الكتلة الكلية للسلع. إذ بما أن القيمة ليست سوى النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعة بسلعة أخرى، فإن فكرة القيمة الكلية ذاتها سخف بلا معنى. هي تناقض في التعريف (contradictio in adjecto).

إن ماركس يقول في بداية مؤلفه، إن التبادل لا يمكن أن يساوي بين سلعتين إلا [901] بفضل احتوائهما على مقدار متساو من عنصر متماثل النوع وهو بالتحديد مقدار متساو من العمل. أما الآن فيقال إنه يتصل أمام الملاء من قوله، حيث يؤكد أن السلع تُتبادل وفق نسب تختلف تماماً عما تحتويه من مقادير العمل.

«فهل كان هناك في وقت ما اختزال بمثل هذا السخف (ad absurdum) ومثل هذا الافلاس النظري؟ هل جرى في وقت ما انتحار علمي بمثل هذا القدر من الأبهة والفخامة؟» (مجلة: الأنطولوجيا الجديدة *Nuova Antologia* روما، السلسلة الثالثة، الأول من شباط/ فبراير 1895، ص 477 - 478 - 479).

إن صاحبنا لوريا في جذل طاغ كما ترون. أو لم يكن محققاً في الاستخفاف بماركس كندُّ له، أي كمشعوذ عادي؟ فما أنتم ترون - ماركس يسخر من قارئه مثل لوريا تماماً؛ إنه يكتفي بشعوذات تماماً مثل أتفه استاذ إيطالي في الاقتصاد السياسي. ولكن على حين أن دولكامارا هذا يمكن أن يبيح لنفسه ذلك، لأنه يعرف صنعته، فإن الشمالي الغليظ، ماركس، يرتبك في الأمر عند كل خطوة ويتفوه بالهراء والسخف، بحيث لا يبقى أمامه، آخر المطاف، غير أن ينتحر بطقس مهيب.

دعونا نُرجى الحديث عن القول بأن السلع لا تُباع أبداً ولا يمكن أن تُباع بموجب قيمتها. دعونا نتوقف، فقط، عند تأكيدات السيد لوريا القائلة

«إذ بما أن القيمة ليست سوى النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعة بسلعة أخرى، فإن فكرة القيمة الكلية للسلع، بذاتها، سخف، بلا معنى، إلخ».

وعليه، فإن النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعتين، أي قيمتهما، أمر عرضي محض، مُلصق بالسلع من الخارج، ويمكن أن يكون لها اليوم مقدار وفي الغد مقدار آخر. فإن جرت مبادلة قنطار من القمح بغرام أم بكيلوغرام من الذهب، فإن ذلك ليس مرهوناً، أبداً، بشروط مائلة في هذا القمح أو هذا الذهب، بل مرهون بظروف غريبة كلياً عن هذين معاً. ولولا ذلك، لكان ينبغي لهذه الشروط أن تؤكد نفسها في التبادل، وأن تهيمن على هذا الأخير هيمنة كلية، وأن تتمتع أيضاً بوجود مستقل بمعزل عن التبادل، بحيث يمكن للمرء أن يتحدث عن وجود قيمة كلية للسلع. هذا هراء لا معنى له، يقول لوريا اللامع، إذ مهما تكن النسبة التي تُبادل بموجبها سلعتان لقاء بعضهما، فتلك هي قيمتهما، وهذا كل ما هنالك. إذن، فالقيمة متطابقة مع السعر، ولكل سلعة من القيمة [902] بقدر ما تحصل من أسعار. والسعر يتحدد بالطلب والعرض، وكل مَنْ يطرح أسئلة أبعد من ذلك يكون أحق إن انتظر جواباً.

ولكن ثمة مشكلة صغيرة. ففي الحالة الاعتيادية يتوازن الطلب والعرض. إذن فلنقسم كل السلع الموجودة في العالم إلى شطرين، مجموعة الطلب، ومجموعة العرض المساوية لها في الحجم. ولنفترض أن سعر كل واحدة من المجموعتين يساوي ألف مليار مارك، أو فرنك أو جنيه استرليني، أو أية عملة تشاؤون. ويُعطي ذلك وفقاً لقواعد آدم ريس(*) في الحساب سعراً أو قيمة تبلغ ألفي مليار. هذا هراء، سخف! - يصيح السيد لوريا. فحاصل جمع المجموعتين قد يمثل سعراً مقداره ألفي مليار، ولكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة إلى القيمة. إذا تحدثنا عن السعر فإن: $1000 + 1000 = 2000$ ؛ أما إذا تحدثنا عن القيمة فإن: $1000 + 1000 =$ صفر. هكذا يكون الأمر في هذه الحالة على الأقل، حيث يدور الحديث عن مجموع السلع كلها. ذلك لأن سلعة كل واحد من المالكين الاثنين تساوي 1000 مليار إذ إن كل واحد منهما يريد ويستطيع أن يُعطي هذا المبلغ لقاء سلعة المالك الآخر. ولكن إذا ركزنا كل سلع المالكين بين يدي مالك ثالث، فلن يبقى بين يدي الأول أية قيمة، ولا بين يدي الثاني، أما الثالث فقطعاً لا - وفي النهاية لن يكون لأحد أي شيء. وإننا لنعجب من جديد إزاء التفوق الذي أوسع به صاحبنا كاليوسترو الجنوبي مفهوم القيمة ضرباً، بحيث لم يبق منه أي أثر. هذه هي الذروة النهائية للاقتصاد السياسي المبثذل⁽¹⁾

(*) آدم ريس: أستاذ ألماني، مدرّس في الحساب. [ن.ع].

(1) وفي وقت لاحق بعض الشيء، اضطر هذا السيد نفسه «المعروف بصيته» (حسب تعبير هاينه) إلى الرد على مقدمتي للمجلد الثالث، وبالضبط بعد أن نشرت بالإيطالية في العدد الأول من مجلة الاستعراض *Rassegna* عام 1895. وظهر الرد في مجلة الإصلاح الاجتماعي *Riforma Sociale* (*) في 25 شباط/فبراير 1895. فبعد أن يُغدق علي مدائح متزلفة لا محالة، وهي لذلك كريهة على نحو مضاعف، يوضح أنه لم يخطر بباله أن ينتحل لنفسه أفضال ماركس في مجال التفسير المادي للتاريخ. وقد اعترف بها، كما يزعم، في عام 1885 على نحو عارض في مقال لمجلة. ولكنه، بالمقابل، يلتزم الصمت بعناد في مكان حيث ينبغي التكلم عن ذلك، أي في كتابه عن هذا الموضوع، حيث لا يذكر اسم ماركس إلا على الصفحة 129، بل إنه لا يأتي على ذكره إلا بمناسبة الحديث عن الملكية العقارية الصغيرة في فرنسا. والآن يعلن لوريا بجرأة أن ماركس لم يكن الواضع الأصلي لهذه النظرية؛ فإن لم يكن أرسطو هو الذي طرحها أصلاً، فإن هارينغتون هو الذي أعلنها، بلا ريب، في عام 1656، ثم تطورت بعد ذلك على يد حشد من المؤرخين والسياسيين والحقوقيين والاقتصاديين، قبل ماركس بأمد بعيد. كثيرة هي الأشياء التي يمكن العثور عليها في الطبعة الفرنسية لكتاب لوريا! باختصار، إن ماركس متحل ولا أكثر. وبعد أن جعلت من المستحيل على لوريا أن يتباهى بما سرقه من ماركس، راح يعلن بجرأة أن ماركس يزين نفسه

يقدم فيرنر زومبارت في أرشيف التشريع الاجتماعي والاحصاء (Archiv für soziale [903] Gesetzgebung und Statistik^(*) (برلين، المجلد VII، الدفتر الرابع 1894) الذي

= بریش الآخرين، مثل لوريا تماماً. ومن اعتراضاتي الأخرى لا يرد لوريا إلا على واحد منها، وبالتحديد على ما قيل بصدد زعمه إن ماركس، حسب رأي لوريا، لم يفكر دائماً في كتابة مجلد ثان ناهيك عن ثالث من رأس المال. «والآن يرد عليّ إنجلز مشيراً بظفر إلى المجلدين الثاني والثالث... رافعاً! إنني لمسرور غاية السرور بهذين المجلدين اللذين أدين لهما بالكثير من المتعة الفكرية، بحيث ما كان هناك أبداً من نصر عزيز علي كهذه الهزيمة، إذا كانت هذه في الواقع هزيمة. ولكن هل هذه هزيمة في الواقع؟ ترى هل صحيح أن ماركس كتب هذا الخليط من الملاحظات المفككة، بهدف النشر، هذا الخليط الذي جمعه إنجلز بروح الصداقة الوردية؟ هل يمكن أن نسلم حقاً بأن ماركس. افترض أن يكمل بهذه الصفحات مؤلفه ومذهبه؟ هل من الصحيح أن ماركس كان سينشر ذلك الفصل عن معدل الربح الوسطي الذي يختزل فيه الحلّ الموعود منذ سنوات طوال، إلى تعمية كنيية، وإلى أكثر أصناف التلاعب بالكلمات ابتداءً؟ من الجائز الشك في ذلك على الأقل. وهذا يبرهن، حسب رأيي، أن ماركس، بعد نشر كتابه الرائع (splendido)، لم يكن يزعم مواصلته، أو أراد أن يترك لأخلافه استكمال هذا العمل العملاق من دون أن يتحمل مسؤولية شخصية عن ذلك».

هذا ما يرد على الصفحة 267. لم يكن بوسع هاينه أن يتحدث بازدياد عن الجمهور الألماني المبتذل أكثر مما جاء في كلماته التالية: «إن المؤلف يعتاد آخر الأمر على جمهوره كما لو كان هذا الجمهور كائناً عاقلاً»^(**) ترى ما الذي يعتقده لوريا اللامع عن جمهوره؟ وفي الختام تنهال على رأسي المسكين كمية أخرى من المدائح. وهنا يقارن صاحبنا سجاناريل نفسه مع بلعام الذي جاء ليلعن، فلم تنطق شفتاه إلا «بكلمات التبريك والمحبة»^(***) رغمًا عن إرادته. كان بلعام يتميز، كما هو معروف، بأنه كان يمتطي دابة أذكى من راكبها. أما هذه المرة فقد ترك بلعام، كما يبدو، دابته في البيت.

(*) الاستعراض Rassegna مجلة ليبرالية ايطالية نصف شهرية، صدرت من عام 1892 حتى عام 1895 في نابولي. أما الإصلاح الاجتماعي La Riforma Sociale فهي مجلة شهرية، ليبرالية، صدرت في تورين وروما ابتداءً من العام 1894. [ن. برلين].

(**) هاينه: خاتمة ديوانه رومانسيرو. [ن. ع].

(***) يشير إنجلز إلى العراف بلعام، الوارد في التوراة، الذي دعاه ملك موآب لكي يلعن بني اسرائيل، لكن لسانه تعثر، حسب التوراة، بوحى من الرب فراح يباركهم، ويسخر إنجلز، هنا، من نفاق لوريا. [ن. ع].

(*) المجلة المركزية الاجتماعية-السياسية، مجلة أسبوعية إصلاحية أصدرها هاينريش براون في برلين من 1892 وحتى 1895. [ن. برلين].

يصدره براون، عرضاً موفقاً بمجمله للخطوط العامة لمذهب ماركس. وهي المرة الأولى التي يفلح فيها أستاذ جامعي ألماني في أن يقرأ، على وجه العموم، في مؤلفات ماركس ما قاله ماركس حقاً، وأن يُعلن أن نقد مذهب ماركس لا ينبغي أن يقوم على دحضه - «فليفعل ذلك السياسيون الطامحون» - بل على تطويره لاحقاً. ويعالج زومبارت هو الآخر، بالطبع، موضوعنا نفسه. فهو يبحث مسألة معنى القيمة في مذهب ماركس، ويتوصل إلى النتائج التالية: إن القيمة لا تتجلى على مستوى الظاهرة، في علاقة تبادل السلع المنتجة رأسمالياً؛ وإنها لا تعيش في وعي الوسطاء المنفذين للإنتاج الرأسمالي؛ القيمة ليست واقعاً تجريبياً، بل واقع ذهني، منطقي؛ إن مفهوم القيمة في تحديدها [904] المادي عند ماركس ليس سوى التعبير الاقتصادي عن كون القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل هي أساس الوجود الاقتصادي المتعين؛ وإن قانون القيمة يهيمن، آخر المطاف، على مسار الظواهر الاقتصادية في نظام اقتصادي رأسمالي، ويعني بالنسبة إلى هذا النظام الاقتصادي على العموم ما يلي: إن قيمة السلع هي الشكل التاريخي الخاص الذي يتحقق فيه التأثير المحدّد من جانب القدرة الإنتاجية للعمل التي تهيمن آخر المطاف على مجرى سائر الظواهر الاقتصادية. هذا ما يقوله زومبارت؛ لا يمكن القول عن مثل هذا الفهم لمغزى قانون القيمة بالنسبة إلى الشكل الرأسمالي للإنتاج إنه غير صحيح. مع ذلك فإنه يلوح لي فضفاضاً أكثر مما ينبغي، ومن الممكن صياغته صياغة أكثر تحديداً وأكثر دقة؛ وبرأيي إنه لا يغطي كامل مغزى قانون القيمة بالنسبة لدرجات التطور الاقتصادي للمجتمع التي تخضع لهيمنة هذا القانون.

وهناك أيضاً مقال رائع لكونراد شميدت عن المجلد الثالث من رأس المال في المجلة المركزية الاجتماعية-السياسية *Sozialpolitisches Centralblatt* (*) التي يحررها براون، في العدد 22 المؤرخ 25 شباط/ فبراير 1895. ومما ينبغي التأكيد عليه بوجه خاص هنا، هو تبيان كيف أن ماركس؛ إذ يشتق معدل الربح الوسطي من فائض القيمة، يقدم لأول مرة، الجواب على مسألة لم يطرحها الاقتصاديون حتى الآن وهي: كيف يتحدّد مستوى معدل الربح الوسطي هذا، ولماذا يبلغ، مثلاً، 10% أو 15% وليس 50% أو 100%؟ ومنذ أن نعرف أن فائض القيمة الذي يكون الرأسماليون الصناعيون أول من يستولي

(*) الإشارة هنا إلى رسالة كارل شميدت المؤرخة في 1 آذار/مارس 1895، وقد حلل إنجلز مضمونها في رسالة جوابية إلى شميدت مؤرخة في 12 آذار/مارس 1895. [ن. برلين].

عليه، هو المصدر الوحيد والحصري الذي ينبع منه الربح والريع العقاري، فإن هذه المسألة تجد حلّها بنفسها. إن هذا المقطع من مقال شميدت يمكن أن يوجّه بصورة مباشرة إلى اقتصاديين من طراز (à la) لوريا، لولا أن من العبث أن يجهد المرء لفتح عيون مَنْ لا يريد أن يبصر.

ولدى شميدت أيضاً اعتبارات شكلية بصدد قانون القيمة. فهو يسميه فرضية علمية صيغت لتفسير عملية التبادل الحقيقية، فرضية بررت نفسها بوصفها نقطة انطلاق نظرية ضرورية، تفسر حتى ظاهرات الأسعار التنافسية التي تبدو، في الظاهر، مناقضة لها تماماً؛ وبرأيه إن من المستحيل بلوغ أي فهم نظري للآلية الاقتصادية للواقع الرأسمالي بدون قانون القيمة. ويعلن شميدت صراحة في رسالة شخصية سمح لي بأن أقتبس عنها، أن قانون القيمة، في إطار الشكل الرأسمالي للإنتاج، إنما هو خيال ولكنه ضروري نظرياً^(*) غير أن هذا الفهم، برأيه، غير صائب تماماً. فأهمية قانون القيمة أكبر وأكثر تعيّنًا، بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي أيضاً، من مجرد كونه فرضية، ناهيك عن خيال حتى وإن كان ضرورياً.

إن زومبارت وكذلك شميدت - وإنني لا أذكر لوريا اللامع إلا بصورة عابرة بوصفه [905] مثلاً مضحكاً في الاقتصاد السياسي المبذول - لا يكرّسون الاهتمام اللازم بواقع أن الحديث يدور هنا ليس فقط عن عملية منطقية صرف، بل وعن عملية تاريخية، وانعكاسها المفسّر في الفكر، والمتابعة المنطقية لروابطها الباطنية.

والفقرة الحاسمة في هذا الصدد نجدها عند ماركس في رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الأول، ص 154^(**) «وتنبع الصعوبة بأكملها من واقع أن السلع لا تُبادل، ببساطة، بوصفها محض سلع، بل تُبادل بوصفها منتوجات رؤوس أموال تطالب بحصة من الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، وفقاً لمقدار كل واحد منها، أو بحصة متساوية لقاء مقادير متساوية لهذه الرساميل». ولتبيان هذا الاختلاف يُفترض، بادئ الأمر، أن العمال يملكون وسائل إنتاجهم، وأنهم يعملون، في المتوسط، فترات متساوية الطول ويشدّة متماثلة، ويتبادلون سلهم بصورة مباشرة فيما بينهم. ففي ظل مثل هذه الظروف يضيف عاملان بعملهما، خلال يوم واحد، مقداراً متماثلاً من القيمة الجديدة إلى منتوجيهما،

(*) المرجع نفسه. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، الجزء الأول، ص 184 - 185. [الطبعة العربية، ص 211-213].

ولكن لمنتجات كل واحد منهما قيمة مختلفة، تبعاً لكمية العمل المتجسد من قبل في وسائل الإنتاج. إن جزء القيمة الأخير هذا يمثل رأس المال الثابت في الاقتصاد الرأسمالي؛ في حين أن جزء القيمة المضاف مجدداً، المُنفق على وسائل عيش العمال يمثل رأس المال المتغير، أما الجزء المتبقي من القيمة الجديدة فيمثل فائض القيمة، التي تخص العمال في هذه الحالة. وهكذا، فإن العاملين يحصلان بعد اقتطاع ما يعوّض عن جزء القيمة «الثابت» الذي سلفاه، على قيمتين متساويتين من حيث المقدار؛ غير أن نسبة الجزء الذي يمثل فائض القيمة إلى قيمة وسائل الإنتاج - وهذا يطابق معدل الربح الرأسمالي - ستكون مختلفة لدى الاثنين. ولكن بما أن كل واحد منهما يحصل على ما يعوّض عن قيمة وسائل الإنتاج عن طريق التبادل، فإن ذلك سيكون ظرفاً عديم الأهمية. «إن تبادل السلع حسب قيمها، أو بما يقارب قيمها، يتطلب، لذلك، درجة أدنى بكثير مما يتطلبه تبادلها حسب سعر الإنتاج، فهذا الأخير يستدعي، إلى حدٍ معين، درجة عالية من التطور الرأسمالي. وبمعزل عن تحكم قانون القيمة بالأسعار وبحركة الأسعار، فإن من الصحيح تماماً أن نعتبر قيم السلع سابقة (prior) لأسعار الإنتاج، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل من الناحية التاريخية أيضاً. ويصحّ ذلك على الأوضاع الاجتماعية التي تعود فيها وسائل الإنتاج إلى الشغل؛ ويقوم هذا الوضع، سواء في العالم القديم أم العالم الحديث، عند الفلاح، الذي يملك الأرض ويعيش بعمله، وعند الحرفي. وهذا يتفق مع الرأي الذي عبّرنا عنه من قبل، والذي ينص على أن تطور المنتجات إلى سلع ينبع من خلال التبادل بين مختلف الجماعات المشاعية، لا بين أفراد الجماعة الواحدة ذاتها. ومثلما أن ذلك ينطبق على هذا الوضع البدائي، فإنه ينطبق على علاقات اجتماعية لاحقة أخرى تقوم على أساس العبودية والقنانة، وينطبق أيضاً على تنظيم الأصناف الحرفية المغلقة ما دامت وسائل الإنتاج المثبتة في كل فرع من فروع الإنتاج لا يمكن نقلها إلى ميدان آخر إلا بصعوبة، وتقوم لذلك بين مختلف ميادين الإنتاج علاقة مع بعضها بعضاً تشبه، في حدود معينة، العلاقة بين بلدان مختلفة أو بين نظام مجتمعات شيوعية» (ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الأول، ص 155 - 156) (*)

لو قُيِّض لماركس أن يراجع المجلد الثالث مرة أخرى، لطوّر بلا ريب هذه الفقرة

(*) أنظر هذا المجلد ص 186-187. [الطبعة العربية، ص 213-215].

بتفصيل أكبر. فهي لا تقدم بشكلها الحالي سوى خطوط عامة لما ينبغي قوله بصدد النقطة مدار البحث. دعونا إذن نعالجها بتفصيل أكبر.

نعلم جميعاً أن المنتجين، في البدايات الأولى من حياة المجتمع، كانوا يستهلكون المنتجات بأنفسهم، وإن هؤلاء المنتجين كانوا متحدين على نحو عفوي في جماعات منظمة بصورة شيوعية بهذه الدرجة أو تلك؛ وإن تبادل فائض هذه المنتجات الذي يبدأ منه تحوّل المنتجات إلى سلع قد نشأ في وقت لاحق، وإنه يحصل بادئ الأمر بين جماعات قبائل غريبة مفردة، ثم ينشأ فيما بعد داخل الجماعة نفسها، ويسهم إلى حد كبير في انحلال هذه الأخيرة إلى مجموعات أسرية كبيرة أو صغيرة. ولكن حتى بعد هذا الانحلال يبقى أرباب الأسر الذين يقومون بالتبادل فلاحين عاملين يتجولون في استثماراتهم الخاصة وبمعمونة أسرهم كل ما يعوزهم على وجه التقريب لإشباع جميع حاجاتهم ولا يحصلون إلّا على جزء ضئيل من المواد الضرورية من الخارج عن طريق المبادلة بفائض منتج عملهم الخاص. ولا تنفجر الأسرة في الفلاحة وتربية الحيوان فحسب، بل تصنع منتجاتها محولة إياها إلى مواد استهلاك ناجزة، وهي تقوم في بعض الأماكن بطحن الحبوب بمطحنة يدوية، وتخبز الخبز، وتغزل وتصبغ وتنسج الكتان والصوف، وتدبغ الجلود، وتبني وترمم المباني الخشبية، وتصنع الأدوات والعُدَد، كما تقوم في أحيان كثيرة بأعمال النجارة والحداة، بحيث تقوم مثل هذه الأسرة أو المجموعة الأسرية أساساً بإشباع حاجتها بنفسها.

إن القليل الذي تحصل عليه مثل هذه الأسرة بالمقايضة مع الآخرين أو الشراء منهم، كان يتألف أساساً، حتى بداية القرن التاسع عشر في ألمانيا، من مواد إنتاج حِرَفِي، أي أشياء كان الفلاح يعرف جيداً طريقة صنعها ولكنه لم يصنعها بنفسه إما بسبب صعوبة [907] الحصول على المادة الأولية أو لأن الأشياء المشتراة كانت أفضل وأرخص ثمناً. لذا فقد كان فلاح القرون الوسطى يعرف بدقة كافية وقت العمل اللازم لصنع الأشياء التي كان يحصل عليها عن طريق المقايضة. فقد كان حدّاد القرية وصانع العربات فيها يعملان أمام ناظره، كذلك شأن الخياط والإسكافي اللذين كانا، حتى في أيام شبابي، يزوران بيوت فلاحي الراين، الواحد بعد الآخر، ويخيطان الأحذية والأردية من الأقمشة والجلود المهيأة منزلياً. وكان الفلاح والأشخاص الذين يشتري منهم، هم أنفسهم شغيلة؛ وكانت الأشياء التي يجري تبادلها منتجات لعملم الشخص. ما الذي أنفقوه على صنع هذه

الأشياء؟ العمل ولا شيء غير العمل: فللتعويض عن أدوات العمل، ولإنتاج المواد الأولية، ولتصنيع هذه المواد، لم ينفقوا أي شيء سوى قوة عملهم الخاصة؛ فكيف كان في استطاعتهم أن يُبادلوا منتوجاتهم هذه لقاء منتوجات المنتجين الآخرين بطريقة أخرى خلاف نسبة العمل المنفق؟ إن وقت العمل المبذول على هذه المنتوجات لم يكن عندهم المقياس المناسب الوحيد من أجل التحديد الكمي للمقادير المزمع تبادلها فحسب، بل لم يكن ثمة على العموم أي مقياس آخر ممكن سواه. هل من الممكن الافتراض أن الفلاحين والجرفيين كانوا على قدر من الغباء بحيث أن الواحد يُعطي للآخر منتوج عشر ساعات عمل لقاء منتوج ساعة عمل واحدة؟ ولم يكن ثمة أي تبادل ممكن على امتداد كامل فترة الاقتصاد الطبيعي الفلاحي غير ذاك الذي كانت فيه كميات سلعية تُبادل، وتُقاس، أكثر فأكثر، حسب مقادير العمل المتجسد فيها. وابتداءً من اللحظة التي يتغلغل فيها النقد في هذا الاقتصاد يصبح الميل إلى التكيف مع قانون القيمة (لنلاحظ جيداً *nota bene* - بصياغة ماركس!) أكثر وضوحاً من جهة، ولكنه يأخذ يختل، من جهة أخرى، من جراء تدخل رأسمال المرابي والنظام المالي، بحيث أن الفترات التي تقترب فيها الأسعار، في المتوسط، من القيمة مع فارق ضئيل في المقدار، تبدأ بالاستطالة.

وينطبق الشيء ذاته على مبادلة منتوجات الفلاحين بمنتوجات حِرْفِي المدينة. في البدء تحصل المقايضة مباشرة من دون توسط التاجر، في أيام أسواق المدينة، حيث يبيع الفلاح منتوجاته ويقوم بالمشتريات. وهنا أيضاً لا يقتصر الأمر على أن الفلاح يعرف شروط عمل الحِرْفِي، وإن الحِرْفِي يعرف شروط عمل الفلاح. ذلك أن الحِرْفِي نفسه لا يزال فلاحاً بدرجة معينة، إذ ليس لديه فقط حديقة خضار وفواكه، بل غالباً ما يتوافر على حقل صغير، وبقرة أو بقرتين، وخنازير، ودواجن، إلخ. وهكذا، كان الناس في القرون الوسطى قادرين على أن يحسبوا، بدقة كبيرة نوعاً ما، تكاليف الإنتاج بالنسبة لبعضهم البعض، من المواد الأولية والمواد المساعدة ووقت العمل - على الأقل فيما يخص مواد الاستعمال اليومي العام.

ولكن كيف يمكن حساب كمية العمل، بصورة نسبية أو غير مباشرة، كمقياس لتبادل منتوجات تتطلب إنفاق العمل خلال مدة طويلة، وبانقطاعات غير منتظمة، وبحجم غير معين من المنتوجات مثل الحبوب والمواشي، وذلك من قبل أناس لا يعرفون الحساب؟ من الواضح أن ذلك لا يتم إلا عن طريق عملية اقتراب مديدة ومتعرجة، بتلمس غالباً،

وفي الظلام، علماً بأن الناس لم يتعلموا، كما هو الحال دائماً، إلا عبر التجربة المرة. إن الضرورة التي تحتم على كل واحد أن يغطي تكاليفه بقضها وقضيضها كانت تسهم في كل حالة مفردة في إيجاد الطريق الصحيح، أما العدد المحدود من أصناف المواد المطروحة للتداول، إضافة إلى طابع إنتاجها، الذي لم يتغير في أحيان غير نادرة على مدى قرون، فقد سهّل تنفيذ هذه المهمة. والبرهان على أن التحديد الدقيق تقريباً لمقدار قيمة هذه المنتجات النسبي لم يتطلب البتة وقتاً طويلاً هو واقع أن سلعة مثل الماشية التي يبدو هذا التحديد بالنسبة إليها أشد صعوبة بسبب طول مدة إنتاج الرأس الواحد منها، كانت أول سلعة نقدية تحظى بالاعتراف على نطاق واسع. ولتحقيق ذلك كان ينبغي لقيمة الماشية، أي نسبتها التبادلية مع عدد كبير من السلع الأخرى، أن تبلغ قدراً من الثبات غير الاعتيادي نسبياً، والمعترف به دون اعتراض في أراضي قبائل عديدة. وقد كان الناس في ذلك العهد - مربو المواشي وزبائنهم سواء بسواء - على ما يكفي من الذكاء دون ريب، بحيث أنهم لم يعطوا وقت العمل الذي أنفقوه من دون أن يتلقوا مقابله مُعادلاً في التبادل. على العكس، كلما كان هذا الشعب أو ذاك أقرب إلى المرحلة البدائية للإنتاج السلعي - الروس والشعوب الشرقية على سبيل المثال - كان يُنفق الكثير من الوقت حتى يومنا هذا أيضاً في مساومات طويلة ومضنية، لانتزاع تعويض كامل عن وقت العمل المُنفق على المنتج.

وانطلاقاً من تحديد القيمة هذا بوقت العمل، فإن الإنتاج السلعي برمته يتطور، وتتطور معه الصلات المتعددة التي تتجلى من خلالها الجوانب المختلفة لقانون القيمة، كما هو موصوف في الجزء الأول من المجلد الأول من رأس المال؛ نعني بخاصة تطور الشروط التي تجعل العمل وحده، في ظلها، خالق القيمة. علماً أن هذه الشروط تشق طريقها دون أن يعيها الناس ولا يمكن تجريدتها عن الممارسة اليومية إلا من خلال بحث نظري شاق؛ وعليه، تفعل هذه الشروط فعلها على غرار قوانين الطبيعة، الأمر الذي ينبع بالضرورة، كما برهن ماركس، من طبيعة الإنتاج السلعي. وكان الانتقال إلى النقود [909] المعدنية الخطوة الحاسمة والأهم إلى أمام، ولكن تحديد القيمة بوقت العمل لم يعد بنتيجة هذا الانتقال، مرئياً على سطح التبادل السلعي. وقد أصبح النقد، من وجهة الممارسة العملية، المقياس الحاسم للقيمة، بل أن ذلك قد تزايد، كلما تنوعت السلع الداخلة في التجارة، وكلما كانت السلع تأتي من بلدان بعيدة، وكلما قلّت بالتالي إمكانية

حساب وقت العمل الضروري لإنتاجها. زدْ على ذلك أن النقد نفسه في الأغلب، جاء في بداية الأمر، من الخارج؛ ولكن حتى حين كان يتم استخراج المعادن الثمينة داخل البلاد، كان الفلاحون والحرفيون عاجزين، جزئياً، عن إعطاء تقدير تقريبي للعمل المبذول في استخراجها، كما أن وعيهم لخاصية العمل كمقياس للقيمة قد أبهمته كثيراً، من جهة أخرى، عادة الحساب بالنقود؛ وأخذ النقد يمثل القيمة المطلقة في التصور الشعبي.

وبكلمة واحدة: إن قانون ماركس للقيمة ينطبق بشكل عام - بمقدار ما تسري القوانين الاقتصادية عموماً - على مجمل فترة الإنتاج السلعي البسيط، أي إلى الوقت الذي يتعرض فيه هذا الأخير إلى التحويل بفعل ظهور الشكل الرأسمالي للإنتاج. فحتى ذلك الحين تنجذب الأسعار إلى القيم المثبتة بموجب قانون ماركس، وتتذبذب حول هذه القيم، بحيث كلما تطور الإنتاج السلعي البسيط تطوراً أكمل، تطابقت الأسعار الوسطية أكثر، على مدى فترات طويلة، إذا لم تعترضها اضطرابات خارجية عنيفة، مع القيم في نطاق فارق هامشي قابل للاهمال. وهكذا يتسم قانون ماركس للقيمة بقوة اقتصادية عامة لفترة تمتد من بداية التبادل الذي حوّل المنتجات إلى سلع، وصولاً إلى القرن الخامس عشر بعد الميلاد. ولكن التبادل السلعي يرجع إلى زمن يسبق كل تاريخ مدوّن، فهو يرجع في مصر إلى سنة 2500 قبل الميلاد، على الأقل، ولربما إلى 5000 سنة قبل الميلاد، أما في بابل فيرجع إلى 4000 أو 6000 سنة قبل الميلاد؛ وهكذا، فقد ساد قانون القيمة على امتداد حقبة زمنية تتراوح بين 5 آلاف إلى سبعة آلاف سنة. دعونا الآن نُبدى عجبنا بعمق السيد لوريا الذي يُسمي القيمة المتسمة بأهمية عامة ومباشرة خلال كل هذه الفترة، بأنها قيمة لم يتم أبداً بيع السلع بموجبها ولا يمكن بيع السلع بموجبها، وإن أي اقتصادي يتمتع بذرة من سلامة العقل لن يعبأ بإشغال نفسه فيها.

حتى الآن لم نتحدث عن التاجر. لقد كان بوسعنا أن نحجم عن النظر في تدخله حتى الآن، حيث نمضي إلى الانتقال من الإنتاج السلعي البسيط إلى الإنتاج السلعي الرأسمالي. [910] لقد كان التاجر العنصر الثوري في هذا المجتمع الذي كان فيه كل شيء مستقراً - مستقراً عبر التوارث، إن جاز القول؛ حيث لم يكن الفلاح يحصل على رقعة له فحسب، بل وعلى وضعه كمالك حرّ، أو كدافع جزية حرّ أو تابع، أو كقن بالتوارث وبصورة غير قابلة للاستلاب تقريباً؛ وكذلك حال الحرفي في المدينة الذي ورث حِرْفته وامتيازات الطائفة الحرفية بالطريقة نفسها؛ وورث كل واحد منهم، علاوة على ذلك،

زبائنه، وسوقه للتصريف، وكذلك مهارته التي اكتسبها بالتدريب منذ يفاعته، لتعلم المهنة الموروثة. وفي هذا العالم دخل التاجر الذي كان ينبغي أن يصبح نقطة انطلاق لهذا الانقلاب. ولكنه لم يفعل بوصفه ثورياً واعياً، بل على العكس، بوصفه لحماً ودماً من هذا العالم. إن تاجر القرون الوسطى لم يكن فردياً، بل عضواً في تعاونية، شأن كل أقران عصره. وإن جماعة المشاعة الزراعية المفزة [مشاعة المارك] التابعة من الشيوعية البدائية كانت سائدة في الريف. لقد كان لكل فلاح بالأصل رقعة أرض متساوية الحجم مع قطع أرض متساوية المساحة من كل نوعية في منطقة معينة، وكان يتمتع بحقوق متساوية في جماعة المشاعة الزراعية المفزة. وبعد أن أصبحت جماعة المشاعة الزراعية المفزة مغلقة وانتهى تخصيص رقع جديدة، حصل تقسيم الرقع عبر الإرث، إلخ، مع تقسيم مقابل للحقوق المشاعة، ولكن الرقعة الكاملة ظلت، كما من قبل، هي الوحدة لملكية الأرض المشاعة، بحيث كان نصف أو ربع أو ثمن الرقعة يعطي نصف أو ربع أو ثمن التمتع بحقوق جماعة المشاعة الزراعية المفزة. وعلى غرار جماعة المشاعة الزراعية المفزة كانت تُبنى كل تعاونيات الصنائع التي جاءت لاحقاً، وبخاصة الطوائف الحرفية المغلقة في المدن التي لم يكن تنظيمها الداخلي سوى تطبيق لتنظيم جماعة المشاعة الزراعية المفزة، ولكن على امتيازات الحرف، لا على منطقة محدّدة من الأرض. وكانت النقطة المركزية في مجمل التنظيم هي الاشتراك المتساوي لكل عضو في التمتع بكل الامتيازات والإيرادات التابعة للطائفة الحرفية المغلقة، كما يتضح ذلك بشكل ساطع في امتياز كسب «الرزق من الغزول» الممنوح إلى سكان إيلبرفيلد وبارمن عام 1527 (تون، صناعة الراين السفلى [وعمالها]، الجزء الثاني، [لايبزيغ، 1879]، ص 164 وما يليها. Thun, [Die] Industrie am Niederrhein [und ihre Arbeiter], Theil II, (S. 164 und ff. [Leipzig, 1879]) ويصح الشيء نفسه على الصناعة المنجمية، حيث كانت كل حصة تؤمن المساهمة المتساوية وكانت قابلة للتقسيم مع حقوقها وواجباتها، مثل رقعة الأرض في جماعة - المشاعة الزراعية المفزة. ويصح الشيء نفسه، وبدرجة مماثلة أيضاً، على تعاونيات التجار التي أخرجت إلى الوجود تجارة ما وراء البحار. فأبناء البندقية وجنوا في مينائي الاسكندرية والقسطنطينية، وكل «أمة» في مركزها التجاري (Fondaco) الخاص بها الذي يضم مسكناً، وحانة، ومستودعاً، ومعرضاً، ومتجراً مع مكتب مشترك، ألفوا تعاونيات تجارية متكاملة؛ وكانت في مأمن من المنافسين والزبائن

الغرباء، وكانت تباع وفق أسعار متفق عليها فيما بينها، وكان لسلعها نوعية محدّدة مكفولة [911] برقابة عامة، بل ومدموغة في أحيان كثيرة بختم خاص، وكانت تقرر بصورة مشتركة الأسعار التي ينبغي أن يدفعها أبناء البلدة لقاء سلعها، إلخ. كما أن تجار العصبة الهنزية تصرفوا على هذا الغرار على الجسر الألماني (Tydske Bryggen) في بيرجن بالنرويج، وكذلك الحال بالنسبة لمنافسيهم الهولنديين والإنكليز. والويل لمن كان يبيع بأدنى أو أعلى من السعر المتفق عليه! فالمقاطعة التي يُطوق بها كانت تعني، في ذلك الحين، خراباً محتوماً، هذا دون أن نحسب حساب الغرامات المباشرة التي تفرضها التعاونية على المذنب. كما جرى، علاوة على ذلك، تأليف تعاونيات أضيق لأغراض محدّدة، مثل تعاونية ماونا في جنوا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، التي كانت تملك خلال سنوات عديدة مكان من حجر الشب في فوكايا في آسيا الصغرى وعلى جزيرة خيوس، وكذلك شركة رافنسبرغ التجارية الكبرى التي كانت تتاجر، ابتداءً من نهاية القرن الرابع عشر، مع إيطاليا وإسبانيا وأسست هناك فروعاً لها، والشركة الألمانية لتجار أوغسبورغ - فوجر، فيلزر، فولن، هوخشتيتز، إلخ، وشركة تجار نورنبرغ - هيرشفوجل وغيرها التي شاركت برأسمال، مقداره 66 ألف دوكا و3 سفن، خلال عامي 1505 - 1506، في البعثة البرتغالية إلى الهند، محققة بذلك ربحاً صافياً بنسبة 150 بالمائة، أو 175 بالمائة حسب مصادر أخرى: (هايد، [تاريخ] تجارة المشرق [في القرون الوسطى]، المجلد الثاني، [شتوتغارت، 1879]، ص 524. Heyd, [Geschichte des] Levantehandels, Bd. II, [Stuttgart, 1879], S. 524) وغير ذلك من شركات «الاحتكارات» التي أثارت أشد السخط لدى لوثر.

هنا نلتقي لأول مرة بالربح ومعدل الربح. وبالتحديد، فإن سعي التجار موجه عن وعي وقصد إلى جعل معدل الربح هذا متساوياً لجميع الشركاء. وكان كل واحد من تجار البندقية في بلدان شرق المتوسط وتجار العصبة الهنزية في بلدان الشمال، يدفع الأسعار نفسها لقاء السلع شأن جاره، وكانت تكاليف الشحن واحدة بالنسبة له، وكان يحصل على الأسعار نفسها عن سلعه، ويشتري شحنات مقابلة بأسعار مماثلة لأي تاجر آخر من «أمت»ه. وهكذا، كان معدل الربح واحداً للجميع. وكان توزيع الأرباح، في الشركات التجارية الكبرى، حسب نسبة الحصة الموظفة من رأس المال مسألة تلقائية تماماً مثل المشاركة في حقوق جماعة المشاعة الزراعية المفروزة بنسبة تتفق وحصة الرقعة، أو توزيع

أرباح مؤسسات التعدين بنسبة تتفق والحصة. وعليه، فإن معدل الربح المتساوي الذي يؤلف، في تطوره الكامل، واحدة من النتائج النهائية للإنتاج الرأسمالي، يتجلى هنا، في أبسط أشكاله، بوصفه إحدى نقاط الانطلاق لتطور رأس المال تاريخياً، بل ووليداً مباشراً لتعاونية المشاعة الزراعية التي كانت بدورها وليداً مباشراً للشيوعية البدائية.

لقد كان معدل الربح الأصلي هذا عالياً جداً بالضرورة. وكانت الأعمال التجارية [912] محفوفة بخطر بالغ، لا بسبب است شراء القرصنة وحدها، بل ولأن الأمم المتنافسة كانت تبيع لنفسها، أحياناً كثيرة، كل أعمال العنف الممكنة حتى تكون الفرصة مواتمة؛ وأخيراً كانت أعمال التسويق وشروط هذا التسويق تقوم على امتيازات يمنحها أمراء أجنبية، وغالباً ما كانت تُنتهك أو تُلغى. لذا كان ينبغي للربح أن يتضمن جائزة تأمين عالية. علاوة على ذلك، كانت المعاملات بطيئة، وإبرام الصفقات يتعرض للمماطلة، وفي أفضل الفترات، التي نادراً ما تطول، كانت أعمال التجارة هي تجارة احتكارية بربح احتكاري. وإن أسعار الفائدة المرتفعة جداً المعتادة آنذاك والتي كان ينبغي لها دوماً أن تكون على العموم أدنى من المستوى المعتاد للربح التجاري، تبرهن هي الأخرى على أن معدل الربح الوسطي كان بالغ الارتفاع.

غير أن هذا المعدل المرتفع من الربح المتساوي بالنسبة لكل المشاركين والمتحقق بالجهد المشترك للتعاونيات لم يكن يسري إلا محلياً داخل التعاونيات نفسها، ونعني بذلك «الأمم» المختلفة في هذه الحالة. فقد كان لتجار البندقية وجنوا والعصبة الهنزية والتجار الهولنديين - لكل أمة، ولربما كان في البداية لكل سوق تصريف - معدل ربح خاص. إن مساواة معدلات ربح التعاونيات المختلفة كانت تجري في طريق معاكس، من خلال المنافسة. قبل كل شيء جرت مساواة معدلات ربح مختلف أسواق الأمة الواحدة. فإن كانت الاسكندرية تعطي عن بضائع البندقية ربحاً أكبر مما تعطيه قبرص أو القسطنطينية أو طرابزون، فإن تجار البندقية يوجهون رؤوس أموال أكثر إلى الاسكندرية، يسحبهم جزءاً منه من التداول في الأسواق الأخرى. بعد ذلك تأتي المساواة التدريجية لمعدلات الربح بين مختلف الأمم التي تصدّر السلع نفسها أو سلماً مماثلة إلى نفس الأسواق؛ وقد حصل في كثير من الأحيان، أن حلّ الخراب ببعض هذه الأمم فزالت من المسرح. بيد أن الأحداث السياسية كانت تقطع هذه العملية باستمرار: فمثلاً انقطعت كل التجارة مع الشرق من جراء غزوات المغول والترك، وإن الاكتشافات الجغرافية -

التجارية الكبرى، منذ عام 1492 لم تفعل سوى أن عجلت في زوالها وختمت عليه نهائياً

إن التوسع الفجائي لأسواق التصريف الذي أعقب ذلك، والانقلاب في طرق المواصلات المرتبط بذلك، لم يحدثا تغييرات جوهرية بادیء الأمر في أسلوب ممارسة التجارة. ففي البداية كانت التعاونيات التجارية تقوم في الغالب بالتجارة مع الهند وأميركا. ولكن كانت تقف وراء هذه التعاونيات الآن أمم كبيرة إلى هذه الدرجة أو تلك. ففي التجارة مع أميركا حلت كل إسبانيا الموحدة محل تجار كاتالونيا الذين تاجروا مع بلدان شرق المتوسط؛ وكان هناك إلى جانبها بلدان كيران هما إنكلترا وفرنسا؛ وحتى هولندا والبرتغال، وهما بلدان صغيران، كانا بكبر وقوة البندقية على الأقل، أعظم وأقوى أمة تجارية في الحقبة المنصرمة. وقد أعطى ذلك للتاجر الجوال، التاجر المغامر (merchant adventurer) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دعماً جعل التعاونية [913] التي تحمي أعضائها حتى بالسلاح، وكذلك المصاريف المرتبطة بوجود التعاونية، أمراً لا لزوم له أكثر فأكثر. وبعد، فإن الثروات تراكمت الآن في أيدي أشخاص فرادی بصورة أسرع بكثير، وسرعان ما أصبح بوسع تجار فرادی أن يُنفقوا على العمليات التجارية قدراً من الأموال كانت تُنفقه في السابق شركة بأكملها. وإن الشركات التجارية، حيثما كانت ما تزال قائمة، تحولت على الغالب إلى اتحادات مسلحة غزت، بإشراف وحماية دولها، بلداناً مكتشفة حديثاً بأكملها واستغلتها بطريقة احتكارية. ولكن كلما توسع إنشاء المستعمرات في المناطق الجديدة، على يد الدولة أساساً، تراجعت التعاونيات التجارية أكثر فأكثر أمام نشاط التاجر المفرد، وباتت مساواة معدلات الربح مسألة تتصل بالمنافسة حصراً أكثر فأكثر.

لقد تعرفنا حتى الآن على معدل ربح رأس المال التجاري وحده. ذلك لأن رأس المال التجاري ورأس المال الربوي كانا وحدهما قائمين إلى الآن، أما رأس المال الصناعي فلم يكن قد تطور بعد. لقد كان جلّ الإنتاج ما يزال بين أيدي شغيلة يملكون وسائل إنتاجهم، ولم يكن عملهم يدرّ أي فائض قيمة لأي رأسمال. وإذا كان يتعين عليهم أن يسلّموا جزءاً من منتوجهم إلى طرفٍ ثالث من دون مقابل، فقد كان ذلك في شكل جزية إلى السيد الاقطاعي. وعليه، لم يكن بوسع رأس المال التجاري، بادیء الأمر في الأقل، أن يجني الربح إلّا من زبائن أجنب يشتررون منتوجات بلاده، أو من

زبائن بلاده الذين يشترون منتجات أجنبية. وعند مشارف نهاية هذه الفترة فقط - بالنسبة لإيطاليا يعني ذلك انهيار التجارة مع بلدان شرق المتوسط - استطاعت المنافسة الأجنبية وصعوبات التسويق أن ترغم المنتج الحرفي لسلع التصدير على أن يبيع السلع إلى تاجر التصدير دون قيمتها. وهكذا، نجد هنا ظاهرة بيع السلع بصورة وسطية حسب قيمها في التعامل التجاري المحلي بالمفرق بين المنتجين الفرادى، أما القاعدة العامة في التجارة الخارجية فتتلخص في أن البيع لا يتم حسب القيم لأسباب سبق أن قدمناها. والحال عكس ذلك تماماً في وضع اليوم، حيث تسود أسعار الإنتاج في التجارة الخارجية وتجارة الجملة، في حين إن تكوين الأسعار في تجارة المفرق في المدينة تضبطه معدلات ربح مغايرة تماماً، بحيث أن لحم البقر، على سبيل المثال، يتعرض اليوم وهو في طريقه من تاجر الجملة في لندن إلى المستهلكين اللندنيين لارتفاع في السعر أكبر من ذاك الذي يتعرض له وهو في طريقه من تاجر الجملة في شيكاغو، بما في ذلك كلفة النقل، إلى تاجر الجملة في لندن.

إن الأداة التي تسببت في هذا الانقلاب التدريجي في تكوين السعر هي رأس المال [914] الصناعي. وقد شهدت القرون الوسطى أصلاً بداية وجود رأس المال الصناعي، وبالذات في ثلاثة حقول: الملاحة، الصناعة المنجمية، صناعة النسيج. لقد كانت الملاحة على النطاق الذي مارسه الجمهوريتان البحريتان، الإيطالية والهنزية، مستحيلة بدون بحارة، أي بدون عمال مأجورين (كان من الممكن إخفاء علاقات استخدام الأخيرين تحت الأشكال التعاونية لتقاسم الربح) أو بدون مجذفين، من عمال مأجورين أو عبيد، للسفن الشراعية ذات المجاذيف عهد ذاك. أما مؤسسات استخراج خامات المعادن التي اشتغلت فيها في الأصل تعاونيات عمال، فقد تحولت في كل مكان تقريباً إلى شركات مساهمة تقوم بالإنتاج باستخدام العمال المأجورين. وفي صناعة النسيج كان التاجر قد بدأ بوضع المعلمين - النساجين الصغار في خدمته مباشرة بأن يزودهم بالغزل كي يصنعوا منها نسيجاً على حساب التاجر مقابل أجور معينة، أي، باختصار، أخذ يتحول من مجرد تاجر إلى ما يسمى بـ المتعهد.

ها نحن نجد أمام أنظارنا البدايات الأولى لتكوين فائض القيمة الرأسمالي. إن بوسعنا إغفال الصناعات المنجمية نظراً لطابعها كشركات احتكارية مغلقة. أما بالنسبة إلى الملاحة فمن الواضح أن الربح هنا كان ينبغي أن يكون على الأقل مساوياً للربح المعتاد في

البلاد، زائداً علاوة إضافية للتأمين واهتلاك السفن، إلخ. ولكن كيف كانت الأمور مع الموزعين في صناعة النسيج الذين جاؤوا لأول مرة إلى السوق بسلع أنتجت مباشرة على حساب الرأسمالي وأوجدوا بذلك منافسة لسلع من الصنف نفسه جرى إنتاجها على حساب الحرفي؟

لقد كان معدل ربح رأس المال التجاري قائماً سلفاً. كما كان أصلاً متساوياً في معدل وسطي تقريبي، على الأقل بالنسبة للمنطقة المعنية. والآن، ما الذي أمكن أن يدفع التاجر إلى أن يضطلع بنفسه بأعمال إضافية هي أعمال متعهد؟ شيء واحد: الأمل بجني ربح أكبر عن طريق سعر بيع مماثل للآخرين. وقد كان ذلك ما يقصده بالضبط. لقد قام التاجر، إذ أجبر المعلمين الحرفيين الصغار على العمل لحسابه، بتحطيم الحدود التقليدية للإنتاج التي كان المنتج، في إطارها، يبيع منتوجه الناجز ولا شيء غير ذلك. لقد اشترى الرأسمالي التجاري قوة عمل الشغل الذي كان ما يزال يمتلك وسائل الإنتاج الخاصة به، ولكنه لم يعد يمتلك المواد الأولية. وهكذا، بتأمين اشتغال منتظم للنساج أمكن له أن يخفض أجور النساج إلى حد يكفل بقاء جزء من وقت العمل المنجز غير مدفوع الأجر. وكان الموزع بذلك يستولي على فائض قيمة علاوة على ربحه التجاري. وعلى أية حال، كان يتوجب عليه أن يستخدم رأسمالاً إضافياً من أجل ذلك، لشراء الغزول، إلخ، وأن يتركها بين يدي النساج حتى إكمال المنتج، في حين كان ينبغي له في السابق أن يدفع سعر المنتج بالكامل لحظة الشراء. ولكنه أولاً، كان يستخدم في السابق، في أغلب الحالات، رأسمالاً إضافياً لتقديم تسليفات إلى النساج الذي لم يكن يخضع، [915] كقاعدة، إلى شروط الإنتاج الجديدة إلا بفعل عبودية الدين. وثانياً، اتخذ الحساب، بمعزل عن ذلك، الصيغة التالية:

لنفترض أن صاحبنا التاجر يسيّر أعمال التصدير برأسمال قدره 30,000 دوكا، سكوين، جنيه استرليني، أو أية وحدة نقدية أخرى. وهناك 10,000 منها مُنفقة على شراء سلع محلية، في حين أن 20,000 تُنفق في أسواق ما وراء البحار. لنقل إن رأس المال يقوم بدوران واحد كل سنتين، عندئذ يكون الدوران السنوي = 15,000. ولكن لنسلم بأن صاحبنا التاجر يود أن يقوم بحياكة النسيج على حسابه الخاص، أن يصبح متعهداً. فكم من رأس المال ينبغي أن يُنفق بصورة إضافية لأجل ذلك؟ دعونا نفترض أن وقت إنتاج قطعة القماش من الصنف الذي يبيعه، يستغرق في المتوسط شهرين (ومن

المؤكد أن هذا كثير جداً). دعونا نفترض علاوة على ذلك أنه ينبغي أن يدفع لقاء كل شيء نقداً لذا يتوجب عليه أن يُنفق بصورة إضافية رأسملاً يكفي لتجهيز ناسجي النسيج بغزل لمدة شهرين. وبما أن دورانه السنوي 15,000، فإنه يشتري خلال شهرين قماشاً بـ 2500. ولنقل إن 2000 من هذه تمثل قيمة الغزل، وإن 500 تمثل أجور النّسّاجين؛ إذن فصاحبنا التاجر بحاجة إلى رأسمال إضافي يبلغ 2000. ونفترض أن فائض القيمة الذي يستولي عليه من النّسّاج بهذه الطريقة الجديدة لا يبلغ سوى 5 في المائة من قيمة القماش، ومن المؤكد أن ذلك يؤلف معدل فائض قيمة بالغ التواضع هو 25 في المائة (2000 ث + 500 م + 125 ف؛ حيث $ف = \frac{125}{500} = 25\%$ ؛ $ح = \frac{125}{2500} = 5\%$). إن صاحبنا التاجر، إذن، يجني من الدوران السنوي البالغ 15,000، ربحاً إضافياً قدره 750، بحيث أنه يستعيد في $2\frac{2}{3}$ سنة كل رأسماله الإضافي المُنفق.

ولكيما يعجل مبيعاته وبالتالي دورانه، ويحقق بذلك الربح نفسه برأس المال نفسه ولكن في مدة أقل، أي بالتالي ربحاً أكبر خلال المدة نفسها، فإنه يهدي جزءاً صغيراً من فائض قيمته إلى الشاري، أي يبيع بسعر أرخص من منافسه. ويتحول الآخرون بالتدريج إلى متعهدين، ويرتدّ الربح الإضافي عندئذٍ بالنسبة إلى الجميع إلى الربح المعتاد، بل حتى إلى ربح أدنى وذلك بالنسبة إلى رأس المال النامي عندهم جميعاً. وتتم استعادة المساواة في معدل الربح، وإن يكن على مستوى آخر، على الأرجح، إذ يجري التنازل عن جزء من فائض القيمة المتولّد داخل البلاد للشارين الأجانب.

إن الخطوة التالية على طريق إخضاع الصناعة لرأس المال هي إدخال المانيفاكتورة. وهذه الأخيرة كانت تتيح أيضاً لصناعي المانيفاكتورة الذي غالباً ما كان هو نفسه تاجر التصدير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر - هكذا كان الحال في ألمانيا في كل مكان تقريباً حتى عام 1850، وما يزال قائماً حتى يومنا هذا في بعض الأماكن - أن يُنتج بأرخص من منافسه الحرفيين من الطراز القديم. وتتكرر العملية نفسها: ففائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمالي مالك المانيفاكتورة يتيح له، أو لشريكه تاجر التصدير، أن يبيع بأرخص من منافسه، إلى أن يعمّ النمط الجديد في الإنتاج، حيث تعود مساواة الأرباح من جديد. إن معدل الربح التجاري القائم سلفاً، حتى لو كان متساوياً على صعيد محلي، يظل سرير بروكرست الذي يُبتر فيه بلا أية رحمة أي فائض قيمة صناعي زائد.

وإذا كانت المانيفاكتورية تتطور تطوراً عاصفاً بفضل رخص منتوجاتها، فإن الصناعة الكبرى مدينة بنموها لهذا الرخص إلى درجة أكبر، إذ تخفض التكاليف أكثر فأكثر وتزيل بلا رافة كل أنماط الإنتاج السابقة عن طريق تشوير الإنتاج تشويراً مستمراً. إن هذه الصناعة الكبرى هي التي تغزو نهائياً عن هذا الطريق السوق المحلية لأجل رأس المال، وتضع نهاية للإنتاج الصغير والاقتصاد الطبيعي للأسرة الفلاحية، وتزيل المقايضة المباشرة بين صغار المنتجين، وتضع كامل الأمة في خدمة رأس المال. وهي تساوي أيضاً معدلات ربح مختلف فروع التجارة والصناعة في معدل ربح عام واحد، وتكفل أخيراً للصناعة دوراً مسيطراً لائقاً بها في هذه المساواة بإزالة أغلب العوائق التي كانت تعترض، حتى ذلك، سبيل انتقال رأس المال من فرع إلى آخر. وإلى جانب ذلك يجري تحويل القيم إلى أسعار إنتاج بالنسبة للتبادل كله. وعليه، فإن هذا التحويل يمضي وفقاً لقوانين موضوعية، خارج وعي أو قصد المشاركين. وليست هناك أية صعوبة نظرية بتأتا في كون المنافسة تزد الأرباح التي تفوق المعدل العام إلى مستوى هذا المعدل العام، حارمة بذلك من جديد المستملكين الصناعيين الأولين من فائض القيمة الذي يتجاوز المستوى الوسطي. وبالمقابل، توجد في الممارسة العملية هنا صعوبات أكثر لأن الفروع المتميزة بفائض قيمة زائد عن الحد، أي المتميزة برأسمال متغير عالي ورأسمال ثابت منخفض، أي المتميزة بتركيب منخفض لرأس المال، هي بطبيعتها آخر وأقل الفروع التي تخضع كلياً للإنتاج الرأسمالي؛ وينطبق ذلك قبل كل شيء على الزراعة. أما فيما يتعلق، على العكس، بارتفاع أسعار الإنتاج فوق قيم السلع، اللازم لرفع فائض القيمة الذي يقل عن المتوسط والذي تحتويه منتوجات الفروع ذات التركيب المرتفع لرأس المال، رفعه إلى مستوى معدل الربح الوسطي، فيبدو ذلك بالغ الصعوبة من الوجهة النظرية، ولكنه يجري في الممارسة، كما سبق أن رأينا، بسرعة وسهولة كبيرتين. ذلك لأن سلع هذا الصنف التي يبدأ إنتاجها بطريقة رأسمالية وتدخل في التجارة الرأسمالية، إنما تدخل في منافسة مع سلع من النوع نفسه تم صنعها بطرائق ما قبل رأسمالية، وبالتالي فإنها أغلى. [917] وعليه، حتى إذا تنازل المنتج الرأسمالي عن جزء من فائض القيمة، فبوسعه مع ذلك أن يحصل على معدل الربح الاعتيادي في منطقته الذي لم تكن له من قبل أية صلة بفائض القيمة، نظراً لأنه كان ينشأ من وظيفة رأس المال التجاري قبل وقت طويل من نشوء أي إنتاج رأسمالي عموماً، أي قبل وقت طويل من إمكان نشوء معدل ربح صناعي.

II - البورصة

(1) إن الوضع الذي تحتله البورصة في الإنتاج الرأسمالي، بوجه عام، واضح تماماً من المجلد الثالث، الجزء الخامس، وبخاصة الفصل [27]. ولكن منذ عام 1865، حين جرى وضع الكتاب، طرأ تغير جعل البورصة تلعب دوراً تزايد كثيراً ولا يزال يتزايد باطراد، ويميل في تطوره اللاحق إلى تركيز كل الإنتاج، الصناعي والزراعي على السواء، وكل التداول - وسائل المواصلات ووظيفة التبادل - في أيدي من يديرون البورصة؛ وعلى هذا النحو تغدو البورصة أبرز ممثل للإنتاج الرأسمالي.

(2) في عام 1865 كانت البورصة ما تزال عنصراً ثانوياً في النظام الرأسمالي. فقد كانت سندات الحكومة تشكل الكتلة الأساسية لسندات البورصة، وكانت كتلتها ما تزال ضئيلة نسبياً. وإلى جانب ذلك، كانت المصارف المساهمة التي تهيمن في القارة وأميركا وتهم في إنكلترا بابتلاع المصارف الأرستقراطية الخاصة، لا تزال بمجموعها تلعب دوراً ضئيلاً نسبياً. وكانت أسهم سكك الحديد ما تزال ضعيفة الانتشار نسبياً بالمقارنة مع الوقت الحاضر. أما المؤسسات الصناعية وكذلك المصارف في شكل شركات مساهمة، فقد كانت ضئيلة العدد، وكانت تنشأ في أغلبها في بلدان أكثر فقراً، مثل ألمانيا والنمسا وأميركا، إلخ؛ - ولم تكن خرافة «رقابة عين رب العمل» قد هُزمت بعد في ذلك الوقت. وعليه، كانت البورصة آنذاك ما تزال مكاناً ينزع فيه الرأسماليون من بعضهم البعض الرساميل التي كدسوها، ولم يكن يهم العمال أكثر من كونه برهاناً جديداً على الأثر المفسد العام للاقتصاد الرأسمالي، وإثباتاً للمذهب الكالفيني القائل إن القدر الإلهي، (alias) المكتنى بالمصادفة، هو الذي يقرر في هذه الحياة البركة واللعة، الثروة أي الترف والسلطان، والفقر أي الحرمانات والاسترقاق.

(3) أما الآن فالأمر مختلف. فمُنذ أزمة 1866، أخذ التراكم يمضي بوتيرة متسارعة باطراد بحيث ما من بلد صناعي، وفي إنكلترا أقل من غيرها، استطاع فيه الإنتاج أن يلحق بالتراكم، أو أمكن لتراكم رأسمالي مفرد أن يجد استخداماً كاملاً في توسيع مشروع هذا الرأسمالي؛ كما في صناعة القطن الإنكليزية منذ 1845، ومضاربات سكك الحديد. وبموازاة هذا التراكم ازداد أيضاً عدد الريعيين، أي أولئك الناس الذين سثموا من المجهود الدائم المرتبط بالأعمال، ولا يرغبون في شيء عدا أن يتسلوا، أو أن

يزاولوا أعمالاً سهلة كمدرء وأعضاء مجالس إدارة في شركات. وثالثاً، ابتغاء تيسير توظيف كتلة رأس المال النقدي المتحررة على هذا النحو، جرى إقرار أشكال حقوقية جديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، حيثما لم تكن موجودة بعد، كما تقلصت بهذا القدر أو ذاك^(*) تعهدات حملة الأسهم الذين كانوا يتحملون مسؤولية غير محدودة في السابق (الشركات المساهمة في ألمانيا عام 1890 - الاكتتاب 40%!).

(4) بعد ذلك، جرى بالتدريج تحول الصناعة إلى مشاريع مساهمة. وتنتهي فروع الصناعة إلى هذا المصير الواحد بعد الآخر. أولاً صناعة الحديد، حيث هناك حاجة الآن إلى توظيفات هائلة (قبل ذلك صناعة التعدين، إذ لم يكن لها بعد شكل مؤسسات مساهمة). ثم الصناعة الكيميائية، كذلك (ditto) مصانع بناء الآلات؛ وفي القارة صناعة النسيج أيضاً، أما في إنكلترا ففي بعض الأنحاء من لانكشاير (معمل الغزل في أولدهام، معمل النسيج في بيرنلي، إلخ، إتحاد مؤسسات الخياطة؛ ولكن هذه مجرد مرحلة تمهيدية، لأن هذه الاتحادات ستتحل عند أول أزمة قادمة، وستسقط المؤسسات من جديد بين أيدي أرباب العمل «masters»)، ومصانع الجعة (قبل بضع سنوات أحيلت مصانع الجعة الأميركية إلى أيدي رأس المال الإنكليزي، ثم شركتي غينيس بيس وآلسوب Guinness Bess و Allsopp). بعد ذلك التروستات التي تخلق مشاريع عملاقة تخضع لإدارة مشتركة (مثل شركة القلويات المتحدة United Alkali). إن الشركة الاعتيادية الفردية تغدو أكثر فأكثر^(**) مجرد مرحلة تمهيدية تعدّ المؤسسة للحظة تصبح فيها على ما يكفي من الكبر «لتأسيس» شركة مساهمة على أساسها.

والحال كذلك مع التجارة. فشركات ليفز، بارسونز، مورلي، موريسون، ديلون (Leafs, Parsons, Morleys, Morrison, Dillon) تحولت جميعاً إلى شركات مساهمة. وتعرض لمثل هذه التغييرات أيضاً شركات بيع المفرق، وليس فقط في رداء تعاونيات على غرار «المخازن الكبرى» («à la Stores»).

والحال كذلك مع المصارف وغيرها من مؤسسات الائتمان في إنكلترا أيضاً. عدد ضخم من المصارف الجديدة - جميعها بشكل مصارف مساهمة ذات مسؤولية محدودة.

(*) ورد التعبير في النص برموز رياضية: $\pm$ [ن. ع].

(**) ورد التعبير في النص برموز رياضية. + & +، تعبيراً عن النمو المقترد. [ن. ع].

وحتى المصارف القديمة مثل بنك غلين Glyn، إلخ، تتحول بسبع من حاملي الأسهم الخاصين، إلى شركة مساهمة محدودة.

5) والحال ذاته أيضاً في مجال الزراعة. فالمصارف هائلة التوسع، وبخاصة في ألمانيا، (تحت كل أنواع الأسماء البيروقراطية) تصبح أكثر فأكثر صاحبة الرهونات؛ ومع أسهمها تنتقل الملكية الفعلية العليا للأرض إلى البورصة، ويحصل ذلك بدرجة أكبر حين تقع الأملاك الزراعية بيد الدائنين. وهنا نجد أن الثورة في الزراعة، الثورة المرتبطة باستصلاح البراري تترك أثراً هائلاً؛ وإذا استمر هذا الحال، فمن الممكن استشفاف الوقت حين تصبح الأراضي بيد البورصة في إنكلترا وفرنسا أيضاً.

6) ثم إن توظيفات رأس المال في الخارج تتم جميعها في شكل أسهم. إذا قصدنا [919] إنكلترا وحدها: سكك الحديد الأميركية، في شمال وجنوب غولدربرغر، (تجب مراجعة نشرة أسهم البورصة Stock-List)، إلخ.

7) ثم الاستيطان في المستعمرات. إن ذلك مجرد ملحق للبورصة، التي قامت الدول الأوروبية خدمة لمصالحها، باقتسام أفريقيا قبل بضع سنوات، واحتل الفرنسيون لأجلها تونس وتونكين. وأُجرت أفريقيا، مباشرة، للشركات (النيجر، جنوب أفريقيا، جنوب غرب وشرق أفريقيا الألمانية). واستولى رودس، لأجل البورصة، على ماشونالاند(*) ونااتال.

(*) ماشونالاند: هي الآن زيمبابوي وقد ضمها سيسيل رودس في مجرى توسيعه لاحتكار استخراج الماس في عموم جنوب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن 19. [ن. ع].

[920]

ملاحق وفهارس

المقتبسات باللغات غير الألمانية

القسم الأول

ص 193 ألماني، 220 عربي، الحاشية 30

□ "If is not meant to be asserted by him" (Ricardo) "that two particular lots of two different articles, as a hat and a pair of shoes, exchange with one another when those two particular lots were produced by equal quantities of labour. By 'commodity' we must here understand the 'description of commodity', not a particular individual hat, pair of shoes etc., The whole labour which produces all the hats in England is to be considered, for this purpose, as divided among all the hats. This seems to me not to have been expressed at first, and in the general statements of this doctrine." (*Observations on some verbal disputes in Pol. Econ. etc.*, London, 1821, p. 53-54.)

ص 201 ألماني، 228-229 عربي، الحاشية 31

□ "Where the quantity of wages, capital, and land, required to produce an article, have become different from what they where, that which Adam Smith calls the natural price of it, is also different, and that price which was previously its natural price, becomes, with reference to this alteration, its market-price; because, though neither the supply, nor the quantity wanted may have changed" (...) "that supply is

not now exactly enough for those persons who are able and willing to pay what is now the cost of production, but is either greater or less than that; so that the proportion between the supply, and what is, with reference to the new cost of production. the effectual demand, is different from what it was. An alteration in the rate of supply will then take place if there is no obstacle in the way of it, and at last bring the commodity to its new natural price. It may then seem good to some persons to say that, as the commodity gets to its natural price by an alteration in its supply, the natural price is as much owing to one proportion between the demand and the supply, as the market-price is to another; and consequently, that the natural price, just as much as the market-price, depends on the proportion that demand and supply bear to each other. ('The great principle of demand and supply is called into action to determine what A. Smith calls natural prices as well as market-prices.' - Malthus). (*Observations on certain verbal disputes etc.*, London, 1821, p. 60-61.)

ص204 ألماني، 232 عربي، الحاشية 32

□ "If each man of a class could never have more than a given share, or aliquot part of the gains and possessions of the whole, he would readily combine to raise the gains" (...): "this is monopoly. But where each man thinks that he may any way [924] increase the absolute amount of his own share, though by a process which lessens the whole amount, he will often do it: this is competition." (*An Inquiry into those principles respecting the nature of demand etc.*, London, 1821, p. 105).

ص234 ألماني، 266-267 عربي، الحاشية 35

□ "We should also expect that, however the rate of the profits of stock might diminish in consequence of the accumulation of capital on the land, and the rise of wages, yet the aggregate amount of profits would increase. Thus, supposing that, with repeated accumulations of 100,000 £, the rate of profits should fall from 20 to 19, to 18, to 17 per cent., a constantly diminishing rate; we should expect that the whole amount of profits received by those successive owners of capital would be always progressive; that it would be greater when the capital was 200,000 £, than

when 100,000 £; still greater when 300,000 £; and so on, increasing, though at a diminishing rate, with every increase of capital. This progression, however, is only true for a certain time; thus, 19 per cent. on 200,000 £ is more than 20 on 100,000 £; again 18 per cent. on 300,000 £ is more than 19 per cent. on 200,000 £; but after capital has accumulated to a large amount, and profits have fallen, the further accumulation diminishes the aggregate of profits. Thus, suppose the accumulation should be 1,000,000 £, and the profits 7 percent., the whole amount of profits will be 70,000 £; now if an addition of 100,000 £ capital be made to the million, and profits should fall to 6 per cent., 66,000 £ or a diminution of 4000 £ will be received by the owners of stock, although the whole amount of stock will be increased from 1,000,000 £ to 1,100,000 £." Ricardo, *Pol. Econ.*, chapt.VII (*Works*, ed. MacCulloch, 1852, p. 68, 69).

ص248 ألماني، 282 عربي، الحاشية 36

□ "They contend the equality of profits will be brought about by the general rise of profits; and I am of opinion that the profits of the favoured trade will speedily submit to the general level." ([Ricardo, *Pol. Econ.*,] *Works*, ed. MacCulloch, p. 73.)

ص290 ألماني، 327 عربي، الحاشية 38

□ "the transport of commodities from one place to another." ([Ramsay,] *An Essay on the Distribution of Wealth*, p. 19.)

□ "In the existing economical arrangements of society, the very act, which is performed by the merchant, of standing between the producer and the consumer, advancing to the former capital and receiving products in return, and handing over these products to the latter, receiving back capital in return, is a transaction, which both facilitates the economical process of the community, and adds value to the products in relation to which it is performed." ([S. P. Newman, *Elements of Pol. Eco.* (Andover and New York, 1835),] p. 174.)

□ "since it adds value to products, for the same products, in the hands of

ص 371 ألماني، 417 عربي، الحاشية 61

- "The natural rate of interest is governed by the profits of trade to particulars."
(Massie, l.c.p. 51.)

ص 373 ألماني، 418 عربي، الحاشية 64

- ... "by the accumulation of surplus capital necessarily accompanying the scarcity of profitable employment for it in previous years, by the release of hoards, and by the revival of confidence in commercial prospects." (*History of Prices from 1839 to 1847.*, London 1848, p. 54.)

ص 373 ألماني، 418-419 عربي، الحاشية 65

- "An old customer of a banker was refused a loan upon a 200,000 £ bond; when about to leave to make known his suspension of payment, he was told there was no necessity for the step, under the circumstances the banker would buy the bond at 150,000£." ([H. Roy,] *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844 etc.*, London 1864, p. 80.)

[926] ص 376 ألماني، 422 عربي، الحاشية 68

- "By which, gambling in discounts, by anticipation of the alterations in the bank rate, has now become half the trade of the great heads of the money centre." ([H. Roy], *The Theory of the Exchanges etc.*, p. 113.)

ص 377 ألماني، 424 عربي، الحاشية 70

- "This rule of dividing profits is not, however, to be applied particularly to every lender and borrower, but to lenders and borrowers in general ... remarkably great and small gains are the reward of skill and the want of understanding, which lenders have nothing at all to do with; for as they will not suffer by the one, they ought not to benefit by the other. What has been said of particular men in the same business is applicable to particular sorts of business; if the merchants and

tradesmen employed in any one branch of trade get more by what they borrow than the common profits made by other merchants and tradesmen of the same country, the extraordinary gain is theirs, though it required only common skill and understanding to get it; and not the lenders', who supplied them with money ... for the lenders would not have lent their money to carry on any business or trade upon lower terms than would admit of paying so much as the common rate of interest; and, therefore, they ought not to receive more than that, whatever advantage may be made by their money." (Massie, l.c.p. 50-51.)

ص 378 ألماني، 424 عربي، الحاشية 71

□ Bank rate	5	p.c.
Market rate of disct., 60 day's draft	$3 \frac{5}{8}$	p.c.
Market rate of disct., 3 months	$3 \frac{1}{2}$	p.c.
Market rate of disct., 6 months	$3 \frac{5}{16}$	p.c.
Loans to bill-brokers, day to day	1 to 2	p.c.
Loans to bill-brokers, for one week	3	p.c.
Last rate for fortnight, loans to stockbrokers	$4 \frac{3}{4}$ to 5	p.c.
Deposit allowance (banks)	$3 \frac{1}{2}$	p.c.
Deposit allowance (discount houses)	3 to $3 \frac{1}{4}$	p.c.

("Daily News", vom 10. Dez. 1889.)

ص 393 ألماني، 440 عربي، الحاشية 72

□ "The profits of enterprise depend upon the net profits of capital, not the latter upon the former." (Ramsay, l.c.p. 214. [الربح الصافي عند رامزي = الفائدة]).

ص 397 ألماني، 444 عربي، الحاشية 73

□ "Superintendence is here" (...) "completely dispensed with." (J. E. Cairnes, *The Slave Power*, London 1862. p. 48-49.)

ص 397 ألماني، 444 عربي، الحاشية 74

□ "If the nature of the work requires that the workmen" (...) "should be dispersed over an extended area, the number of overseers and, therefore, the cost of the labour which requires this supervision, will be proportionately increased." (Cairnes, l.c.p. 44.)

ص 402 ألماني، 450 عربي، الحاشية 78

□ "Masters are labourers as well as their journeymen. In this character their interest is precisely the same as that of their men. But they are also either capitalists, or the agents of capitalists, and in this respect their interest is decidedly opposed to the interest of the workmen." ([Hodgskin], p. 27.)

□ "The wide spread of education among the journeymen mechanics of this country diminishes daily the value of the labour and skill of almost all masters and employers by increasing the number of persons who possess their peculiar knowledge." (Hodgskin, *Labour defended against the Claims of Capital etc.*, London 1825, p. 30.)

[927]

ص 403 ألماني، 451 عربي، الحاشية 79

□ "The general relaxation of conventional barriers, the increased facilities of education tend to bring down the wages of skilled labour instead of raising those of the unskilled." (J. St. Mill, *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., London 1849. I, p. 479.)

ص 412 ألماني، 463 عربي، الحاشية 82

□ "It is clear, that no labour, no productive power, no ingenuity, and no art, can answer the overwhelming demands of compound interest. But all saving is made from the revenue of the capitalist, so that actually these demands are constantly made and as constantly the productive power of labour refuses to satisfy them. A sort of balance is, therefore, constantly struck." (*Labour defended against the Claims of Capital*, p.23. - Von Hodgskin.)

□ "It is a great error, indeed, to imagine that the demand for pecuniary accommodation (i.e. for the loan of capital) is identical with a demand for additional means of circulation, or even that the two are frequently associated. Each demand originates in circumstances peculiarly affecting itself, and very distinct from each other. It is when everything looks prosperous, when wages are high, prices on the rise, and factories busy, that an additional supply of *currency* is usually required to perform the additional functions inseparable from the necessity of making larger and more numerous payments; whereas it is chiefly in a more advanced stage of the commercial cycle, when difficulties begin to present themselves, when markets are overstocked, and returns delayed, that interest rises, and a pressure comes upon the Bank for advances of *capital*. It is true that there is no medium through which the Bank is accustomed to advance capital except that of its promissory notes; and that, to refuse the notes, therefore, is to refuse the accommodation. But, the accommodation once granted, everything adjusts itself in conformity with the necessities of the market; the loan remains, and the currency, if not wanted, finds its way back to the issuer. Accordingly, a very slight examination of the Parliamentary Returns may convince any one, that the securities in the hand of the Bank of England fluctuate more frequently in an opposite direction to its circulation than in concert with it, and that the example, therefore, of that great establishment furnishes no exception to the doctrine so strongly pressed by the country bankers, to the effect that no bank can enlarge its circulation, if that circulation be already adequate to the purposes to which a banknote currency is commonly applied; but that every addition to its advances, after that limit is passed, must be made from its capital, and supplied by the sale of some of its securities in reserve, or by abstinence from further investment in such securities. The table compiled from the Parliamentary Returns for the interval between 1833 and 1840, to which I have referred in a preceding page, furnishes continued examples of this truth; but two of these are so remarkable that it will be quite unnecessary for me to go beyond them. On the 3rd January, 1837, when the resources of the Bank were strained to the uttermost to sustain credit and meet the difficulties of the money market, we find its advances on loan and discount carried

to the enormous sum of £ 17,022,000, an amount scarcely known since the war, and almost equal to the entire aggregate issues, which, in the meanwhile, remain unmoved at so low a point as £ 17,076,000! On the other hand, we have, on the 4th of June 1833 a circulation of £ 18,892,000 with a return of private securities in hand, nearly, if not the very lowest on record for the last half-century, amounting to no more than £ 972,000!" (Fullarton, l.c.p. 97-98.)

القسم الثاني

[928]

ص 632 ألماني، 728-729 عربي، الحاشية 28

□ "Rien qu'à appliquer à des terres déjà transformées en moyen de production de secondes mises de capital on augmente la terre-capital sans rien ajouter à la terre-matière, c'est-à dire à l'étendue de la terre La terre-capital n'est pas plus éternelle que tout autre capital ... la terre-capital est un capital fixe, mais le capital fixe s'use aussi bien que les capitaux circulants." [*Misère de la Philosophie*, p. 165.]

ص 834 ألماني، 958 عربي، الحاشية 50

□ "Wages, profit, and rent are the three original sources of all revenue, as well as of all exchangeable value." (A. Smith.) [*Wealth of Nations*, Aberdeen, London, 1848, p.43].

□ "C'est ainsi que les causes de la production matérielle sont en même temps les sources des revenus primitifs qui existent." (Storch, I, p. 259.)

ص 849 ألماني، 973 عربي، الحاشية 51

□ "Of net produce and gross produce, Mr. Say speaks as follows: 'The whole value produced is the gross produce; this value, after deducting from it the cost of production, is the net produce.' (Vol. II, p. 491.) There can, then, be no net produce, because the cost of production, according to Mr. Say, consists of rent, wages, and profits. In page 508, he says: 'the value of a product, the value of a

productive service, 'the value of the cost of production, are all, then, similar values, whenever things are left to their natural course.' Take a whole from a whole and nothing remains." (Ricardo, *Principles*, chap. XXXII, p. 512, Note.)

ص 850 ألماني، 974-975 عربي، الحاشية 52

□ "In every society the price of every commodity finally resolves itself into some one or other, or all of those three parts" (viz. wages, profits, rent) "A fourth part, it may perhaps be thought, is necessary for replacing the stock of the farmer, or for compensating the wear and tear of his labouring cattle, and other instruments of husbandry. But it must be considered that the price of any instrument of husbandry, such as a labouring horse, is itself made up of the same three parts: the rent of the land upon which he is reared, the labour of tending and rearing him, and the profits of the farmer, who advances both the rent of his land, and the wages of his labour. Though the price of the corn, therefore, may pay the price as well as the maintenance of the horse, the whole price still resolves itself either immediately or ultimately into the same three parts of rent, labour" (soll heissen wages) "and profit." (A. Smith, [*An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, Aberdeen, London, 1747, S.43]).

ص 851 ألماني، 976 عربي، الحاشية 53

□ " profits du capital, anéantirait la possibilité même de l'industrie. Si le travailleur est forcé de payer 100 la chose pour laquelle il n'a reçu que 80, si le salaire ne peut racheter dans un produit que la valeur qu'il y a mise, autant vaudrait dire que le travailleur ne peut rien racheter, que le salaire ne peut rien payer. En effet, dans le prix-de-revient il y a toujours quelque chose de plus que le salaire de l'ouvrier, et dans le prix-de-vente, quelque chose de plus que le profit de l'entrepreneur par exemple, le prix de la matière première, souvent payé à l'étranger Proudhon a oublié l'accroissement continu du capital national; il a oublié que cet accroissement se constate pour tous les travailleurs, ceux de l'entreprise comme ceux de la main-d'œuvre." (*Revue des deux Mondes*", 1848, T. 24. p. 998-999.)

ص 854 ألماني، 979 عربي، الحاشية 54

- [929] □ "Le capital circulant employé en matériaux, matières premières et ouvrage fait, se compose lui-même de marchandises dont le prix nécessaire est formé des mêmes éléments; de sorte qu'en considérant la totalité des marchandises dans un pays, il y aurait double emploi de ranger cette portion du capital circulant parmi les éléments du prix nécessaire." (Storch, *Cours d'Éc. Pol.*, II, p. 140.)
- "Il est vrai que le salaire de l'ouvrier, de même que cette partie du profit de l'entrepreneur qui consiste en salaires, si on les considère comme une portion des subsistances, se composent également de marchandises achetées au prix courant, et qui comprennent de même salaires, rentes des capitaux, rentes foncières et profits d'entrepreneurs, cette observation ne sert qu'à prouver qu'il est impossible de résoudre le prix nécessaire dans ses éléments les plus simples." (ib., Note.)
- "Il est clair que la valeur du produit annuel se distribue partie en capitaux et partie en profits, et que chacune de ces portions de la valeur du produit annuel va régulièrement acheter les produits dont la nation a besoin, tant pour entretenir son capital que pour renouveler son fonds consommable." (p. 134-135.)
- "Peut-elle" (...) "habiter ses granges ou ses étables, manger ses semailles et fourrages, s'habiller de ses bestiaux de labour, se divestir de ses instruments aratoires? D'après la thèse de M. Say il faudrait affirmer toutes ces questions." (135-136.)
- "S'il on admet que le revenu d'une nation est égal à son produit brut, c. à d. qu'il n'y a point de capital à en déduire, il faut aussi admettre qu'elle peut dépenser improductivement la valeur entière de son produit annuel sans faire le moindre tort à son revenu futur." (p. 147.)
- "Les produits qui constituent le capital d'une nation ne sont point consommables." (p. 150.)

ص 861 ألماني، 986-987 عربي، الحاشية 56

□ "It will be sufficient to remark that the same general rule which regulates the value of raw produce and manufactured commodities, is applicable also to the metals; their value depending not on the rate of profits, nor on the rate of wages, nor on the rent paid for mines, but on the total quantity of labour necessary to obtain the metal, and to bring it to market." (Ricardo, *Princ.*, chap. III, p.77.)

المراجع المعتمدة في الكتاب

(1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- [Anderson, Adam], *An historical and chronological deduction of the origin of commerce, from the earliest accounts to the present time*. Containing, an history of the great commercial interests of the British Empire. With an appendix. Vol. 2, London, 1764, p. 345.
- Anderson, James, *A calm investigation of the circumstances that have led to the present scarcity of grain in Britain: Suggesting the means of alleviating that evil, and of preventing the recurrence of such a calamity in future*. (Written December 1800.) 2nd ed. London, 1801, p. 632.
- *Anti corn-law prize-essays siehe The three prize essays on agriculture and the corn law*. p.640.
- Aristoteles, *De republica libri VIII*. In. Opera ex recensione Immanuelis Bekkeri. T. 10. Oxonii, 1837, p. 398.
- Arndt, Karl, *Die naturgemässe Volkswirtschaft, gegenüber dem Monopoliengeste und dem Communismus, mit einem Rückblicke auf die einschlagende Literatur*. Hanau, 1845, p. 375, 376, 797.
- Augier, Marie, *Du crédit public et de son histoire depuis les temps anciens jusqu'à nos jours*. Paris, 1842, p. 607, 625.
- Babbage, Charles, *On the economy of machinery and manufactures*, London, 1832, p. 114, 123,
- Balzac, Honoré de, *Les paysans*, p. 49.
- Bastiat, Frédéric, *siehe Gratuité du crédit. Discussion entre M. F. Bastiat et M. Proudhon*, Paris, 1850, p. 160, 357-359
- Bell G. M., *The philosophy of joint stock banking*, London, 1840, p. 561.

- Bellers, John, *Essays about the poor, manufactures, trade, plantations, and immorality*, London, 1699, p. 297.
- Bemerkung zu dem Aufsatz des Herrn Stiebeling, *Ueber den Einfluss der Verdichtung des Kapitals auf den Lohn und die Ausbeutung der Arbeit*. In: Die Neue Zeit. Revue des geistigen und öffentlichen Lebens. No. 3, Stuttgart 1887 (siehe auch Anm. 6). p. 28.
- *Die Bibel oder die ganze Heilige Schrift des alten und neuen Testaments*. Nach der deutschen übers. Martin Luthers, p. 344, 903.
- Bosanquet, J[ames] W[hatman], *Metallic, paper, and credit currency, and the means of regulating their quantity and value*, London, 1842, p. 384, 414.
- Briscoe, John, *A discourse on the late funds of the million-act, lottery-act, and Bank of England. Shewing, that they are injurious to the nobility and gentry, and ruinous to the trade of the nation. Together with proposals for the supplying their Majesties with money on easy terms, exempting the nobility, gentry &c. from taxes, enlarging their yearly estates, and enriching all the subjects in the Kingdom, by a national land-bank. Humbly offered and submitted to the consideration of the Lords spiritual and temporal, and Commons in Parliament assembled*. 3rd ed., with an appendix. London, 1696, p. 615.
- Buret, Antoine-Eugène, *Cours d'économie politique*, Bruxelles, 1842, p. 811.
- Büsch, Johann Georg, *Theoretisch-praktische Darstellung der Handlung in ihren mannichfaltigen Geschäften*. 3., verm. und verb. Ausg. mit Einschaltungen und Nachträgen von G. P. H. Norrmann. Bd. 2. Hamburg, 1808, p. 625, 626.
- Cairnes, J[ohn] E[lliott], *The slave power; its character, career, and probable designs: being an attempt to explain the real issues involved in the American contest*, London, 1862, p. 397.
- [Cantillon, Richard], *Essai sur la nature du commerce en général*. Trad. de l'anglois. In: Discours politiques. T. 3. Amsterdam, 1756, p. 792.
- Carey, H[enry] C[harles], *The past, the present, and the future*, Philadelphia 1848, p. 632.
Principles of social science. In 3 vols. Vol. 3. Philadelphia, London, Paris, 1859, p. 411.
- Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2nd ed. Glasgow, 1832, p. 256, 457.

- Chamberlayne, Hugh, *A proposal for a bank of secure current credit to be founded upon land, in order to the general good of landed men, to the great increase of the value of land, and the no less benefit of trade and commerce.* London, 1695, p. 615.
- Chamberlain, Hugh, *A few proposals, humbly recommending, to the serious consideration of His Majesty's High Commissioner, and the Right Honourable, the Estates of Parliament, the establishing a land-credit in this Kingdom; with several explanations of, and arguments for, the Same; together with full answers to all such objections, as have hitherto appeared against it.* Edinburgh, 1700, p. 615.
- Cherbuliez, A[ntoine], *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales.* Paris, 1841, p. 168.
- Child, Josiah, *Traité sur le commerce et sur les avantages qui résultent de la réduction de l'intérêt de l'argent, avec un petit traité contre l'usure; par Thomas Culpeper.* Trad. de l'Anglois. Amsterdam, Berlin, 1754, p. 410, 617.
- *The city; or, the physiology of London business; with sketches on 'change, and at the coffee houses.* London, 1845, p. 403.
- Comte, Charles, *Traité de la propriété*, T. 1-2. Paris, 1834, p. 630-631.
- Coquelin, Charles, *Du crédit et des banques dans l'industrie.* In: *Revue des deux Mondes*. 4^{ème} série. T. 31^e. Paris, 1842, p. 415.
- Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained.* In 2 parts. London, 1841, p. 176, 180, 193, 220, 319.
- *The currency theory reviewed; in a letter to the Scottish people on the menaced interference by government with the existing system of banking in Scotland.* By a banker in England. Edinburgh, 1854, p. 420, 429, 451, 490, 536.
- Daire, [Louis-Francois]-Eugène, *Introduction.* In: *Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire.* 1^{ère} partie. Paris, 1846, p. 794.
- *Doctrine de Saint-Simon. Exposition.* Première année. 1828-1829. 3^{ème} éd., rev. et augmentée. Paris, 1831, p. 619.
- Dombasle, C[hristophe]-J[oseph]-A[lexandre] Mathieu de, *Annales agricoles de Roville, ou mélanges d'agriculture, d'économie rurale, et de législation*

- agricole*. 1^{ère}-8^{ème}, et dernière livraison, supplément. Paris, 1824-1837, p. 768, 819.
- Dove, Patrick Edward, *The elements of political science*. In 2 books. Book 1: *On method*. Book 2: *On doctrine*. With an account of Andrew Yarranton, the founder of English political economy. Edinburgh, London, 1854, p. 645, 651.
 - Dureau de la Malle, [Adolphe-Jules-César-Auguste], *Économie politique des Romains*. T.1. Paris, 1840, p. 113.
 - [Enfantin, Barthélemy-Prosper], *Religion Saint-Simonienne. Économie politique et politique. Articles extraits du Globe*. Paris, 1831, p. 618, 621, 622.
 - Engels, Friedrich, *Die Lage der arbeitenden Klasse in England*. Nach eigener Anschauung und authentischen Quellen. Leipzig, 1845, p. 782.
2., durchges. Aufl. Stuttgart, 1892, p. 782.
Editor's preface. In: *Karl Marx: Capital: a critical analysis of capitalist production*. Transl. from the 3rd German ed.. by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels. Vol. 1, London, 1887, p. 7.
 - Feller, F[riedrich] E[rnst], und C[arl] G[ustav] Odermann, *Das Ganze der kaufmännischen Arithmetik*. Für Handels-, Real- und Gewerbeschulen, so wie zum Selbstunterricht für Geschäftsmänner überhaupt. 7., verm. und in Folge der im Münz- und Gewichtswesen eingetretenen Veränderungen z. Th. umgearb. Aufl. Leipzig, 1859, p. 325.
 - Fireman, P[eter], *Kritik der Marx'schen Werttheorie*. In: *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik...* 3. Folge, Bd. 3. Jena 1892. p. 20, 21.
 - Forcade, Eugène, *La guerre du socialisme. II. L'économie politique révolutionnaire et sociale*. In: *Revue des deux Mondes*. Nouv. série. T. 24. Paris, 1848, p. 851.
 - Francis, John, *History of the bank of England, its times and traditions*. Vol. 1. 3rd ed. London, [1848], p. 615-618.
 - Fullarton, John, *On the regulation of currencies; being an examination of the principles, on which it is proposed to restrict, within certain fixed limits, the future issues on credit of the Bank of England, and of the other banking establishments throughout the country*. 2nd ed., with corr. and add. London, 1845, p. 418, 464-471, 476.
 - Gilbart, James William, *The history and principles of banking*. London, 1834, p. 351, 418-420, 624.

An inquiry into the causes of the pressure on the money market during the year 1839. London, 1840, p. 555, 559.

A practical treatise on banking, 5th ed. In 2 vols. Vol. 1. London, 1849, p. 372-373.

- *Gratuité du crédit. Discussion entre M. Fr. Bastiat et M. Proudhon.* Paris, 1850, p. 357-359.
- [Greg, Robert Hyde], *The factory question, considered in relation to its effects on the health and morals of those employed in factories. And the "Ten Hours Bill", in relation to its effects upon the manufactures of England, and those of foreign countries.* London, 1837, p. 117.
- Hamilton, Robert, *An inquiry concerning the rise and progress, the redemption and present state, and the management, of the national debt of Great Britain.* 2nd ed., enlarged. Edinburgh, 1814, p. 408.
- Hardcastle, Daniel, *Banks and bankers.* 2nd ed., with an appendix, comprising a review of the failures amongst private and joint-stock banks. London, 1843, p. 560, 625.
- Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, *Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grundrisse.* 1. Th. Die Logik. Hrsg. von Leopold von Henning. In: Werke. Vollst. Ausg. durch einen Verein von Freunden des Verewigten. Bd. 6. Berlin, 1840, p. 787.
Grundlinien der Philosophie des Rechts, oder Naturrecht und Staatswissenschaft im Grundrisse. Hrsg. von Eduard Gans. Ebendort. 2. Ausg. Bd. 8. Berlin, 1840, p. 629.
- Heine, Heinrich, *Disputation*, p. 555.
Nachwort zum "Romancero", p. 902, 903.
- Heyd, Wilhelm, *Geschichte des Levantehandels im Mittelalter.* Bd. 2. Stuttg, 1879, p. 911.
- [Hodgskin, Thomas], *Labour defended against the claims of capital; or the unproductiveness of capital proved.* With reference to the present combinations amongst journeymen. By a labourer. London, 1825, p. 402, 403, 412.
- Horaz, *Episteln*, p. 213, 633.
- Hubbard, John Gellibrand, *The currency and the country.* London, 1843, p. 430.
- Hüllmann, Karl Dietrich, *Städtewesen des Mittelalters.* Th. 1. Kunstfleis und Handel, Bonn, 1826, p. 329, 332.

Th. 2. *Grundverfassung*, Bonn, 1827, p. 611.

- Hume, David, *Of interest. In: Essays and treatises on several subjects, by David Hume*. A new ed. In 2 vols. Vol. 1, containing essays, moral, political. and literary, London, 1764, p. 390.
- *An inquiry into those principles, respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus, from which it is concluded, that taxation and the maintenance of unproductive consumers can be conducive to the Progress of wealth*, London, 1821, p. 204, 658.
- *Interest of money mistaken, or a treatise, proving, that the abatement of interest is the effect and not the cause of the riches of a nation, and that six per cent. is a proportionable interest to the present condition of this Kingdom*. London, 1668, p. 616.
- Johnston, James F[inlay] W[eir], *Notes en North America, agricultural, economical, and social*. 2 vols. Vol. 1. Edinburgh, London, 1851, p. 682, 684.
- Jones, Richard, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation*. London, 1831, p. 768.
- An introductory lecture on political economy delivered at King's College, London, 27th February, 1833. To which is added a syllabus of a course of lectures on the wages of labour, to be delivered at King's College, London, in the month of April, 1833*. London, 1833, p. 276.
- Kiesselbach, Wilhelm, *Der Gang des Welthandels und die Entwicklung des europäischen Völkerlebens im Mittelalter*. Stuttgart, 1860, p. 339.
- Kinnear, John G., *The crisis and the currency: with a comparison been the English and Scotch systems of banking*. London, 1847, p. 459, 541.
- Laing, Samuel, *National distress, its causes and remedies*, London, 1844, p. 781.
- Laing, Seton, *A new series of the great City frauds of Cole, Davidson & Gordon; corr. and enlarged*. 5th ed. London, [1869], p. 551.
- Lavergne, Léonce de, *The rural economy of England, Scotland, and Ireland*. Transl. from the French, with notes by a scottish farmer. Edinburgh, London, 1855, p. 643, 644.
- Leatham, William, *Letters on the currency, addressed to Charles Wood, Esq. M. P., Chairman of the committee of the House of Commons, now sitting; and ascertaining for the first time, on true principles, the amount of inland*

- and foreign bills of exchange in circulation for several consecutive years, and out at one time.* 2nd ed., with corr. and add. London, 1840, p. 414.
- Lexis, W[ilhelm], *Kritische Erörterungen über die Währungsfrage*. In: Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich... Hrsg. von Gustav Schmoller. 5. Jg. 1. Heft. Leipzig, 1881, p. 18.
Die Marx'sche Kapitaltheorie. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad. Neue Folge. 11. Bd. Jena, 1885, p. 16, 17.
 - Liebig, Justus von. *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agricultur und Physiologie*. 7. Aufl. Th. 1: Der chemische Process der Ernährung der Vegetabilien. Braunschweig, 1862, p. 753, 821.
 - [Linguet, Simon-Nicolas-Henri], *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*. T. 1-2. Londres, 1767, p. 95, 799.
 - List, Friedrich, *Die Ackerverfassung, die Zwergwirthschaft und die Auswanderung*. Stuttgart, Tübingen, 1842, p. 892.
 - Loria, Achille, *Die Durchschnittsprofitrate auf Grundlage des Marx'schen Wertgesetzes*. Von Conrad Schmidt. Stuttgart 1889. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad. Neue Folge. Bd.20. Jena, 1890, p. 26, 27.
 Karl Marx. In: Nuova Antologia di Scienze, Lettere ed Arti. Roma, Seconda Serie. Vol. 38. No. 7 vom 1. April, 1883, p. 25, 26, 902.
L'opera postuma di Carlo Marx. In: Nuova Antologia. Rivista di Scienze, Lettere ed Arti. Roma. Terza serie. Vol. 55. No. 3 vom 1. Februar, 1895, p. 898, 901.
La teoria economica della costituzione politica, Roma, Torino, Firenze, 1886, p. 25, 26.
 - Luther, Martin, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen*, Vermanung, Wittemberg, 1540, p. 359, 407, 624, 625.
An die Pfarherrn wider den Wucher zu predigen. Vermanung. 1540. In: Der Sechste Teil der Bücher des Ehrnwirdigen Herrn Doctoris Martini Lutheri... Wittembergk, 1589, p. 624.
Von Kauffshandlung und Wucher. In: Der Sechste Teil der Bücher des Ehrnwirdigen Herrn Doctoris Martini Lutheri... Wittembergk, 1589, p. 344.
 - Luzac, Elias, *Hollands Rijkdom, behelzende den Oorsprong van den Koophan-*

del, en van de Magt van dezen Staat, de toeneemende vermeerdering van deszelfs Koophandel en Scheepvaart, de oorzaken, welke tot derzelver aanwas medegewerkt hebben; die, welke tegenwoordig tot derzelver verval strekken, mitsgaders de middelen, welke dezelve wederom zouden kunnen opbeuren, en tot hunnen vorigen bloei brengen. Het Fransch ontwerp gevolgd. Het werk zelf geheel veranderd, merkelyk vermeerderd, en van verscheiden misflagen gezuiverd. Deel 3. Leyden, 1782, p. 331.

- Macaulay, Thomas Babington, *The history of England from the accession of James the Second*. Vol. 4. London, 1855, p. 617.
- Malthus, T[homas] R[obert], *Definitions in political economy, preceded by an inquiry into the rules which ought to guide political economists in the definition and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in thier writings*. London, 1827, p. 46.

Definitions in political economy, preceded by an inquiry into the rules which ought to guide political economists in the definition and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in their writings. A new ed.. with a preface, notes, and supplementary rermarks by john Cazenove. London, 1853, p. 49.

(anonym) *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society, with remarks on the speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and other writers*. London, 1798, p. 409.

An inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated. London, 1815, p. 672.

Principles of political economy considered with a view to their practical application. London, 1820, p. 201.

Principles of political economy considered with a view to their practical application. 2nd ed. with considerable additions from the author's own manuscript and an original memoir, London, 1836, p. 46, 179, 208, 672.

- Maron, H., *Extensiv oder intensiv? Ein Kapital aus der landwirthschaftlichen Betriebslehre*. Oppeln, 1859, p. 816.
- Marx, Karl, *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*. Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals. Hamburg, 1867, p. 155.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie. Bd. 1. Buch 1: *Der Produktionsprocess des Kapitals*. 2. verb. Aufl. Hamburg, 1872, p. 14, 15,

19, 33, 37, 41, 44, 47-51, 55, 59-61, 85, 89, 93, 95, 96, 101, 103, 105, 142, 151, 154, 170, 186, 191, 232, 240-242, 256, 272, 319, 330, 332, 413, 462, 503, 538-540, 587, 630, 641, 644, 765, 803, 826, 843, 859, 886, 897, 908.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie. Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals. 3. verm. Aufl. Hamburg, 1883, p. 14, 15, 19, 33, 37, 41, 44, 47-51, 55, 59-61, 85, 89, 93, 95, 96, 101, 103, 105, 142, 151, 154, 170, 186, 191, 232, 240-242, 256, 272, 319, 330, 332, 413, 462, 503, 538 bis, 540, 587, 630, 641, 644, 765, 803, 826, 843, 859, 886, 897, 908.

Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie. Bd. 2. Buch 2: Der Circulationsprocess des Kapitals. Hrsg. von Friedrich Engels. Hamburg, 1885, p. 7, 8, 11, 15, 16, 19, 33, 53, 59, 60, 80-82, 84, 86, 127, 278, 280, 292, 299, 312, 316, 321, 354, 463, 497, 546, 547, 782, 836, 844, 846, 852, 903.

Kapital. Kritik der politischen Oekonomie. Bd. 3. Th. 1-2. Buch 3: Der Gesamtprocess der kapitalistischen Produktion. Hrsg. von Friedrich Engels. Hamburg, 1894, p. 8, 29, 895, 897, 902-906, 917.

Capital: a critical analysis of capitalist production. Transl. from the 3rd German ed., by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels. Vol. 1. London, 1887, p. 7, 12.

Le Capital. Trad. de J. Roy, entièrement rev. par. l'auteur. Paris, [1872-1875], p. 26.

Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de M. Proudhon. Paris, Bruxelles, 1847, p. 621, 632.

Zur Kritik der Politischen Oekonomie. 1. Heft. Berlin, 1859, p. 191, 192, 329, 464, 562-565, 575, 621, 651, 792.

- [Massie, Joseph], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest; wherein the sentiments of Sir William Petty and Mr. Locke, on that head, are considered.* London, 1750, p. 345, 364, 365, 371, 374/375, 377, 378, 389, 390, 819.
- Maurer, Georg Ludwig von, *Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt.* München, 1854, p. 187.

Geschichte der Dorfverfassung in Deutschland. Bd. 1-2. Erlangen 1865-1866, p. 187.

- Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland*, Bd. 1-4 Erlangen, 1862-1863, p. 187.
- Geschichte der Markenverfassung in Deutschland*. Erlangen, 1856, p. 187.
- Geschichte der Städteverfassung in Deutschland*. Bd. 1-4. Erlangen, 1869-1871, p. 187.
- Mill, John Stuart, *Essays on some unsettled questions of political economy*, London, 1844, p. 885.
 - Principles of political economy with some of their applications to social philosophy*. In 2 vols. Vol. 1. 2nd ed. London, 1849, p. 403, 411.
 - Mommsen, Theodor, *Römische Geschichte*. 2. Aufl. Bd. 1-3. Berlin, 1856-1857, p. 339, 398, 795.
 - Morgan, Lewis H[enry], *Ancient society or researches in the lines of human progress from savagery, through barbarism to civilization*. London, 1877, p. 187.
 - Morton, J[ohn] C[halmers], *On the forces used in agriculture*. In: Journal of the Society of Arts. London, vom 9. Dezember, 1859, p. 642.
 - Morton, John Lockhart, *The resources of estates: being a treatise on the agricultural improvement and general management of landed property*. London 1858, p. 642 643 687.
 - Möser, Justus, *Osnabrückische Geschichte. 1. Th., mit Urkunden*. Neue verm. und verb. Aufl. Berlin, Stettin 1780, p. 799.
 - Mounier, L., *De l'agriculture en France, d'après les documents officiels, avec des remarques par Rubichon*. T. 1-2. Paris 1846, p. 816, 819.
 - Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst*. Oeffentliche Vorlesungen vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 3. Berlin 1809, p. 369, 410, 411.
 - Newman, Francis William, *Lectures on political economy*, London 1851, p. 608, 670, 781, 819.
 - Newman, Samuel P[hilips], *Elements of political economy*, Andover, New York 1835, p. 290.
 - [North, Sir Dudley], *Discourses upon trade; principally directed to the cases of the interest, coynage, clipping, increase of money*. London 1691, p. 625.
 - *Observations on certain verbal disputes in political economy, particularly re-*

- lating to value, and to demand and supply.* London 1821, p. 193, 201, 202.
- Opdyke, George, *A treatise on political economy.* New York 1851, p. 375, 681.
 - Ovid, *Metamorphosen*, p. 823.
 - Passy, H[ypolyte-Philibert], *De la Rente du sol.* In: Dictionnaire de l'économie politique... 2^{ème} éd. T.2. Paris 1854, p. 778, 788, 791, 794.
 - Pecqueur, C[onstantin], *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique, ou études sur l'organisation des sociétés.* Paris 1842, p. 622.
 - [Petty, William], *A treatise of taxes and contributions.* Shewing the nature and measures of crown-lands, assesments, customs, poll-moneys, lotteries, benevolence, penalties, monopolies, offices, tythes, raising of coins, harth-money, excize, etc. With several intersperst discourses and digressions concerning warrs, the church, universities, rents and purchases, usury and exchange, banks and lombards, registries for conveyances, beggars, ensurance, exportation of money, wool, free-ports, coins, housing, liberty of conscience, etc. The same being frequently applied to the present state and affairs of Ireland. London 1667, p. 792,
 - Poppe, Johann Heinrich Moritz, *Geschichte der Technologie seit der Wiederherstellung der Wissenschaften bis an das Ende des achtzehnten Jahrhunderts.* Bd. 1. Göttingen 1807, p. 348.
 - Price, Richard, *An appeal to the public, on the subject of the national debt.* London 1772, p. 408,
Observations on reversionary payments: on schemes for providing annuities for widows, and for persons in old age; on the method of calculating the values of assurances on lives; and on the national debt. To which are added, four essays on different subiects in the doctrine of life-annuities and political arithmetick. Also an appendix... 2nd ed., with a supplement... London 1772, p. 408, 409.
 - *A prize essay on the comparative merits of competition and cooperation.* London 1834, p. 891.
 - Proudhon, P[ierre]-J[oseph], *Qu'est-ce que la propriété? ou recherches sur le principe du droit et du gouvernement.* 1^{ère} mémoire. Paris 1841, p. 851.
siehe Gratuité du crédit. Discussion entre M.Fr. Bastiat et M. Proudhon. Paris 1850.
 - Publius Terentias Afer, *Das Mädchen von Andros*, p. 234.

- Quételet, A[ldolphe-Lambert-Jacques], *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique sociale*. T. 1-2. Paris 1835, p. 868.
- Ramsay, George, *An essay on the distribution of wealth*. Edinburgh 1846, p. 49, 290, 374, 393, 776.
- Reden, [Friedrich Wilhelm Otto Ludwig], Freiherr von, *Vergleichende Kultur-Statistik der Geburts- und Bevölkerungsverhältnisse der Gross-Staaten Europas*. Berlin 1848, p. 483, 484.
- Religion Saint-Simonienne... siehe [Enfantin, Barthélemy-Prosper], *Religion Saint-Simonienne...* Paris 1831.
- Ricardo, David, *On the principles of political economy, and taxation*. 3rd ed. London 1821, p. 117, 124, 189, 193, 213, 247, 662, 663, 672, 780, 823, 849, 861.
Principles of political economy, and taxation. In: The works. With a notice of the life and writings of the author, by J[ohn] R[amsay] MacCulloch. 2nd ed. London 1852, p. 75, 234, 248.
- Rodbertus[-Jagetzow, Johann Karl], *Sociale Briefe an von Kirchmann*. Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie. Berlin 1851, p. 148, 786, 787.
- Roscher, Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie*. Ein Hand- und Lesebuch für Geschäftsmänner und Studierende. 3., verm. und verb. Aufl., Stuttgart, Augsburg 1858, p. 235, 319, 336, 411, 834.
- [Roy, Henry], *The theory of the exchanges. The bank charter act of 1844. The abuse of the metallic principle to depreciation*. Parliament mirrored in debate, supplemental to the stock exchange and the repeal of Sir J. Barnard's act". London 1864, p. 373, 376.
- Rubichon, [Maurice], *Du mécanisme de la société en France et en Angleterre*. Nouv. éd. Paris 1837, p. 642, 816, 819.
- [Saint-Simon, Claude-Henri de Rouvroy, comte de], *Nouveau christianisme. Dialogues entre un conservateur et un novateur*. 1^{ère} dialogue, Paris 1825, p. 618.
- Say, Jean-Baptiste, *Traité d'économie Politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses*. 3^{ème} éd. T. 1. Paris 1817, p. 290.

Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se

forment, se distribuent et se consomment les richesses. 4^{ème} éd. T. 2. Paris 1819, p. 849.

- Schmidt, Conrad. *Der dritte Band des "Kapital"*. In: Sozialpolitisches Centralblatt, Berlin, vom 25. Februar 1895, p. 904.

Die Durchschnittsprofirrate auf Grundlage des Marx'schen Werthgesetzes, Stuttgart 1889, p. 18.

Die Durchschnittsprofirrate und das Marx'sche Werthgesetz. In: Die Neue Zeit. Revue des geistigen und öffentlichen Lebens... Jg. No. 3, 4. Stuttgart 1893, p. 19.

- Sismondi, J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde de, *Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population*. 2^{ème} éd. T. 1-2. Paris 1827, p. 493, 494, 811.
- Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*. With a memoir of the author's life. Complete in one vol. Aberdeen, London 1848, p. 151, 341, 489, 628, 776, 781-783, 795, 834, 835, 850.
- Sombart, Werner, *Zur Kritik des ökonomischen Systems von Karl Marx*. In: Archiv für soziale Gesetzgebung und Statistik... Bd. 7. Berlin 1894, p. 903.
- *Some thoughts of the interest of England*. By a lover of commerce, London 1697, p. 620.
- Steuart, Jacques [James], *Recherche des principes de l'économie politique; ou essai sur la science de la police intérieure des nations libres...* T. 4. Paris 1789, p. 377.
- Steuart, James, *An inquiry into the principles of political economy; being an essay on the science of domestic policy in free nations*. In 3 vols. Vol. 1. Dublin 1770, p. 794.
An inquiry into the principles of political economy... In: The works, political, metaphysical, and chronological... Now first collect. by General Sir James Steuart, his son, from his father's corr. copies, to which are subjoined anecdotes of the author. In 6 vols. Vol. 1. London 1805, p. 240, 342.
- Stiebeling, George C., *Das Werthgesetz und die Profit-Rate. Leichtfassliche Auseinandersetzung einiger wissenschaftlicher Fragen*. Mit einem polemischen Vorwort. New York [1890], p. 28, 29.
- Storch, Henri, *Considérations sur la nature du revenu national*, Paris 1824, p. 854, 859.

Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations. T. 1-2. St.-Petersbourg 1815, p. 193, 671, 834, 854 855.

- Thiers, A[dolphe], *De la propriété.* Paris 1848, p. 637.
[Rede in der französischen Nationalversammlung] siehe *Compte rendu des sciences de l'Assemblée Nationale...*
- *The three prize essays on agriculture and the corn law.* Publ. by the National Anti-Corn-Law League. Manchester, London 1842, p. 640.
- Thun, Alphons, *Die Industrie am Niederrhein und ihre Arbeiter.* 2.Th.: Die Industrie des bergischen Landes. (Solingen, Remscheid und Elberfeld-Barmen.) Leipzig 1879, p. 910.
- Tocqueville, Alexis de, *L'ancien régime et la révolution.* Paris 1856, p. 811.
- Tooke, Thomas, *A history of prices, and of the state of the circulation, from 1793 to 1837; preceded by a brief sketch of the state of the corn trade in the last two centuries.* In 2 vols. Vol. 2. London 1838, p. 383, 502.
A history of prices, and of the state of the circulation, from 1839 to 1847 inclusive: with a general review of the currency question, and remarks on the operation of the act 7 & 8 Vict. c. 32. Being a continuation of the history of prices from 1793 to 1839. London 1848, p. 373, 502.
An inquiry into the currency principle; the connection of the currency with prices, and the expediency of a separation of issue from banking, 2nd ed. London 1844, p. 367, 384, 415, 417, 455, 458, 459, 850.
- Tooke, Thomas, and William Newmarch, *A history of prices, and of the state of the circulation, during the nine years 1848-1856.* In 2 vols.; forming the 5th and 6th vols. of the "*History of prices from 1792 to the present time*". London 1857, p. 502, 816.
- Torrens, R[obert], *An essay on the production of wealth; with an appendix, in which the principles of political economy are applied to the actual circumstances of this country.* London 1821, p. 48, 117.
□ *On the operation of the bank charter act of 184, as it affects commercial credit.* 2nd ed. London 1847, p. 366.
- Tuckett, J[ohn] D[ebell], *A history of the past and present state of the labouring Population including the progress of agriculture, manufactures, and commerce.* In 2 vols. Vol. 1. London 1846, p. 615.
- Ure, Andrew, *The philosophy of manufactures: or, an exposition of the scien-*

tific, moral and commercial economy of the factory system of Great Britain. London 1835, p. 114.

Philosophie des manufactures ou économie industrielle de la fabrication du coton, de la laine, du lin et de la soie, avec la description des diverses machines employées dans les ateliers anglais. Trad. sous les yeux de l'auteur et augmenté d'un chapitre inédit sur l'industrie cotonnière française. T. 1. Paris 1836, p. 400.

- Verri, Pietro, *Meditazioni sulla economia politica*. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 15. Milano 1804, p. 290.
- Vinçard, [Pierre-Denis], *Histoire du travail et des travailleurs en France*. T. 1-2. Paris 1845, p. 794.
- Vissering, S[imon], *Handboek van praktische staathuishoudkunde*. Deel 1. Amsterdam 1860-1861, p. 330-332.
- [Wakefield, Edward Gibbon], *England and America. A comparison of the social and political state of both nations*. Vol. 1-2. London 1833, p. 765, 777.
- Walton, Alfred A., *History of the landed tenures of Great Britain and Ireland, from the Norman conquest to the present time, dedicated to the people of the United Kingdom*. London 1865, p. 633, 634.
- [West, Edward], *Essay on the application of capital to land, with observations shewing the impolicy of any great restriction of the importation of corn, and that the bounty of 1688 did not lower the price of it*. By a fellow of university college, Oxford. London 1815, p. 252, 672.
- Wolf, Julius, *Das Rätsel der Durchschnittsprofitrate bei Marx*. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand. Hrsg. von J[ohannes] Conrad. 3. Folge. Bd. 2. Jena 1891, p. 21, 22.

Sozialismus und Kapitalistische Gesellschaftsordnung. Kritische Würdigung beider als Grundlegung einer Sozialpolitik. Stuttgart 1892, p. 27, 28.

(2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

- *An act for vesting certain sums in commissioners, at the end of every quarter of a year, to be by them applied to the reduction of the national debt*. (Anno vicesimo sexto Georgii III. regis.), p. 409.
- *Bank Acts (B. A., B. C.) 1875 siehe Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evi-*

dence, appendix and index. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857.

- *Bank Acts (B.A., B.C.) 1858 siehe Report from the select committee on the bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858.
- *Census of England and Wales for the year 1861.* London 1863, p. 634.
- *Coal mine accidents. Abstract of return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 3 May 1861...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 6 February 1862, p. 98.
- *Commercial Distress (C.D.) 1847/1848 siehe First report from the secret committee on commercial distress; with the minutes of evidence.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 June 1848.
- *Commercial Distress (C.D.) 1848-1857 siehe Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848. (Reprinted, 1857.)
- *Compte rendu des sciences de l'Assemblée Nationale. Exposés des motifs et projets de lois présentés par le gouvernement; rapports de MM. les représentants.* T. 2. Du 17 Juin au 7 Août 1848. Paris 1849, p. 637.
- *First report from the secret committee on commercial distress; with the minutes of evidence.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 June 1848, p. 15, 417, 418, 424-427, 430-432, 469, 486, 490-491, 502-504, 555.
- *First report from the select committee of the House of Lords on the sweating system; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, and appendix.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 11. August 1888, p. 348.
- *First report of the children's employment commissioners in mines and collieries...* 21. April 1841, p. 98.
- *Public Health. Sixth report of the medical officer of the Privy Council. With appendix.* 1863. Presented pursuant to act of Parliament. London 1864, p. 101-107.
- *Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes and how far it has been affected by the laws for regulat-*

ing the issue of bank notes payable on demand. Together with the minutes of evidence, and an appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848. (Reprinted, 1857.), p. 15, 421, 423, 425, 427, 428, 435, 437-443, 445-450, 528, 540-543, 555, 559, 568, 569, 572-575, 577-579, 583, 584.

- *Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and inde. Part 1. Report and evidence.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 15, 351, 376, 428, 432-434, 445, 466, 501, 502, 510, 512, 513, 517, 518, 525-527, 535, 539, 542, 544, 547-555, 557-559, 565, 568, 571, 573, 575-579, 581, 582, 585-587, 589-591, 593-599, 782-783.

Part II. Appendix and index, p. 537, 566-567.

- *Report from the select committee on the bank acts, together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858, p. 15, 376, 492, 501, 502, 513, 514, 516, 538, 539, 540, 580.
- *Report from the select committee on petitions relating to the corn laws of this Kingdom: together with the minutes of evidence, and an appendix of accounts.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 26 July 1814, p. 640.
- *Reports of the inspectors of factories to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, p. 639.*

for the half year ending 31st October 1845. Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1846, p. 134.

for the half year ending 31st October 1846... London 1847, p. 134, 135.

for the half year ending 31th October 1847... London 1848, p. 135.

for the half year ending 31st October 1848... London 1849, p. 88, 117.

for the half year ending 30th April 1849... London 1849, p. 136.

for the half year ending 31st October 1849... London 1850, p. 136.

for the half year ending 30th April 1850... London 1850, p. 119, 136.

for the half year ending 31st October 1850... London 1851, p. 132, 137.

for the half year ending 30th April 1851... London 1851, p. 132.

for the half year ending 31st October 1852... London 1852, p. 107-110.

for the half year ending 30th April 1853... London 1853, p. 137.

- for the half year ending 31st October 1853...* London 1854, p. 137.
- for the half year ending 30th April 1854...* London 1854, p. 137.
- for the half year ending 31st October 1855...* London 1856, p. 99, 100.
- for the half year ending 31st October 1858...* London 1858, p. 87, 132, 133.
- for the half year ending 30th April 1859...* London 1859, p. 137.
- for the half year ending 31st October 1859...* London 1860, p. 137.
- for the half year ending 30th April 1860...* London 1860, p. 138.
- for the half year ending 31st October 1860...* London 1860, p. 138.
- for the half year ending 30th April 1861...* London 1861, p. 101, 138, 140.
- for the half year ending 31st October 1861...* London 1862, p. 139.
- for the half year ending 30th April 1862...* London 1862, p. 101, 140.
- for the half year ending 31st October 1862...* London 1863, p. 88, 112, 139, 141.
- for the half year ending 30th April 1863...* London 1863, p. 141.
- for the half year ending 31st October 1863...* London 1864, p. 99, 110-112, 119, 120, 138-140, 142-146.
- for the half year ending 30th April 1864...* London 1864, p. 139, 144.
- *Reports respecting grain, and the corn laws: viz: First and second reports from the Lords committees, appointed to inquire into the state of the growth, commerce and consumption of grain, and all laws relating thereto;...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 November 1814, p. 640.

(3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

- *Archiv für soziale Gesetzgebung und Statistik*. Vierteljahresschrift zur Erforschung der gesellschaftlichen Zustände aller Länder. In Verbindung mit einer Reihe namhafter Fachmänner des In- und Auslandes hrsg. von Heinrich Braun. Bd. 7. Berlin 1894. (Siehe auch Anm. 130.), p. 903.
- *Conrads Jahrbücher* siehe Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik.
- *The Daily News*. London (siehe auch Anm. 54), vom 10. Dezember 1889, p. 378.
vom 15. Dezember 1892, p. 49.
vom 18. Januar 1894, p. 558.
- *The Economist*. Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway

Monitor: a political, literary, and general newspaper. [London.] (Siehe auch Anm. 53.), p. 410, 412, 565, 600-603.

vom 15. März 1845, p. 452.

vom 22. Mai 1847, p. 556, 600.

vom 21. August 1847, p. 604.

vom 23. Oktober 1847, p. 578.

vom 20. November 1847, p. 455, 514, 515.

vom 11. Dezember 1847, p. 588.

vom 30. November 1850, p. 605.

vom 11. Januar 1851, p. 605.

vom 19. Juli 1851, p. 410.

vom 22. Januar 1853, p. 370.

- *The Edinburgh Review*, or Critical journal: for August-December, 1831. To be continued quarterly. Vol. 54. (Siehe auch Anm. 108.), p. 789.
- *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*. Des "Jahrbuchs für Gesetzgebung, Verwaltung und Rechtspflege des Deutschen Reiches" Neue Folge. Hrsg. von Gustav Schmoller. Jg. 5. 1. Heft. Leipzig 1881, p. 18.
- *Jahrbücher für Nationalökonomie Statistik*. Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad (siehe auch Anm. 1). Neue Folge. 11. Bd. Jena 1885, p. 16.
 - Neue Folge, 11. Bd. Jena 1890, p. 26, 27.
 - 3. Folge. 2. Bd. Jena 1891, p. 21, 22.
 - 3. Folge. 3. Bd. Jena 1892, p. 20, 21.
- *Journal of the Society of Arts, and of the institutions in Union*. London. vom 9, Dezember 1859, p. 642.
- *The Manchester Guardian*, vom 24. November 1847 (siehe auch Anm. 65), p. 423.
- *The Morning Star*, London, vom 14 Dezember 1865 (siehe auch Anm. 96), p. 644, 645.
- *Die Neue Zeit*: Revue des geistigen und öffentlichem Lebens. Stuttgart (siehe auch Anm. 6). p. 5, Jg. 1887. No. 3, 28.
 - 11. Jg. 1892-1893. No. 3 und 3, p. 19.
 - 14. Jg. 1895-1896, No. 1 und 2, p. 895.

- *New York Daily Tribune*: vom 20. Dezember 1859 (siehe auch Anm. 57), p. 399.
- *Nuova Antologia di Scienze, Lettere ed Arti*: Roma (siehe auch Anm. 4). Seconda serie. Vol. 38. No. 7 vom 1. April 1883, p. 25.
- *Nuova Antologia*: Rivista di Scienze, Lettere ed Arti: Roma. Terza serie. Vol. 55. No. 3 vom 1. Februar 1895, p. 898, 901.
- *La Rassegna*: Napoli. No. 1, 1895 (siehe auch Anm. 128), p. 902.
- *Revue des deux Mondes* (siehe auch Anm. 62). 4^{ème} série. T. 31^e Paris 1842, p. 415.
Nouv, série, T. 24. Paris 1848, p. 851.
- *La Riforma Sociale*: Torino. Roma. vom 25, Februar 1895 (siehe auch anm. 129), p. 902.
- *Sozialpolitisches Centralblatt*. Berlin, vom 25. Februar 1895 (siehe auch Anm. 131), p 904.
- *The Times*: London (siehe auch Anm. 69). p. 455.

فهرس الاعلام

أول من حلل شكل القيمة، ص 398،
902.

□ آرندت (Arndt)، كارل (1788-1877)-

اقتصادي ليبرالي ألماني، ممثل الاقتصاد
السياسي المبثذل، ص 375، 376،
797.

□ ألكسندر (Alexander)، نتانائيل - تاجر
إنكليزي، رئيس شركة كانت تتاجر مع
الهند في النصف الاول من القرن التاسع
عشر، ص 428، 567.

□ آنا (ستيوارت) Anna (Steuart) 1665-
1714 - ملكة إنكلترا (1702-1714)،
ص 624.

□ إنجلز (Engels)، فريدريك (1820-
1895)، ص 7-15، 29، 421، 443-
445، 472، 486، 506، 726، 897،
903-905.

□ أندرسون (Anderson)، آدم (1692-
1765)-اقتصادي اسكتلندي، واضع مؤلف
في تاريخ التجارة، ص 345.

□ أندرسون (Anderson)، جيمس (1739-
1808)-اقتصادي إنكليزي، واضع الخطوط
العريضة لنظرية الربح التفاضلي، ص
632، 633.

- آ -

□ إبيقور (Epikur(os)) (حوالي 341-270
ق.م)-فيلسوف مادي إغريقي، ص
342، 612.

□ آتوود (Attwood)، توماس (1783-
1856)-مصرفي إنكليزي، سياسي
واقتصادي؛ من مدرسة "انصار الشلن
الصغير"، ص 554، 575.

□ آتوود (Attwood)، ماتياس (1799-
1851)-مصرفي واقتصادي إنكليزي، من
مدرسة "انصار الشلن الصغير"، ص
554، 575.

□ أربوثنوت (Arbuthnot)، جون-مزارع
إنكليزي، مؤلف كتاب غفل عام 1873،
ص 565.

□ أرخميدس (Archimedes) (حوالي 287-
212 ق.م)، عالم رياضيات وميكانيك
إغريقي، ص 898.

□ أرسطو (Aristoteles) (384-322 ق.م)
-مفكر العصر القديم، فيلسوف وعالم،
من حيث وجهات نظره الاقتصادية يعتبر
مدافعا عن الاقتصاد العبودي العيني، وكان

- أندرسون (Anderson)، جيمس أندرو -
مصرفي إنكليزي، مدير مصرف اسكتلندا،
ص 541، 542، 578.
- أنفانتان/إنفانتين (Enfantin)، بارثليمي -
بروسبير (1796-1864)-اشتراكي
فرنسي، واحد من اقرب تلامذة سان-
سيمون، ص 618.
- أوبدايك (Opdyke)، جورج (1805-
1880)-رجل أعمال واقتصادي اميركي،
ص 375، 681.
- أوجيبه (Augier)، ماري - صحفي
فرنسي، وكاتب في المسائل الاقتصادية،
ص 607، 625.
- أودرمان (Odermann)، كارل غوستاف
(1815-1904)-معلم ألماني ومؤلف كتب
مدرسية في التجارة، ص 325.
- أور (Ure)، أنسدرو (1778-1857)-
كيميائي واقتصادي إنكليزي، مؤلف عدد
من الكتب في اقتصاد الصناعة، ص 91،
114، 400.
- أورد (Ord)، ولیم ميللر (1834-1902)-
طبيب إنكليزي، ص 105، 106.
- أوفرستون (Overstone)، اللورد صامويل
جونز لويد، (البارون أوفرستون) (1796 -
1883)-مصرفي واقتصادي إنكليزي، من
انصار مدرسة " مبدأ التداول النقدي"،
ص 418، 434-450، 502، 525،
526، 530-532، 534، 535، 550،
554، 563، 565، 567-570، 572،
576، 578، 579، 588.
- أوفيد (Ovid) (بويليوس أوفيدوس نازون)
(43 ق.م-حوالي 17 م)-شاعر ملحمي
روماني، ص 823.
- أوكونور (O'Connor)، تشارلز (1804-
1884)-حقوقى وسياسي أميركي،
ديمقراطي، ص 399.
- أوين (Owen)، روبرت (1771-1858)-
اشتراكي إنكليزي، ص 619.
- ب -
- باباج (Babbage)، تشارلز (1792-
1871)-اقتصادي وعالم إنكليزي في
الرياضيات والميكانيكا، ص 114، 123.
- باترسون (Paterson)، ولیم (1658-
1719)-تاجر، مؤسس بنك إنكلترا، ص
617.
- بارمتيه (Parmentier)، أنطوان-أوغستين
(1737-1813)-مهندس زراعي فرنسي
وضع العديد من المؤلفات في مسائل
الزراعة، ص 113.
- باستيا (Bastiat)، فريدريك (1801-
1850)-اقتصادي فرنسي، داعية انسجام
المصالح في المجتمع، ص 160، 357.
- باسي (Passy)، ايوليت-فيلبيرت (1793-
1880)-اقتصادي وسياسي فرنسي، وزير
مالية الجمهورية الثالثة، ص 778، 788،
791، 794، 797.
- بالمر (Palmer)، جون هورسلي (1779-
1858)-مالي إنكليزي، حاكم بنك إنكلترا،
ص 573-575، 584.
- بالمرستون (Palmerston)، هنري جون
تمبل، فيسكونت (1784-1865) رجل
دولة إنكليزي محافظ، وزير خارجية
وداخلية ورئيس وزراء، ص 100، 639.
- آل بايرينغ (Baring)-عائلة ماليتين
ومصرفين إنكليزية، ص 550.

- باينز (Baynes)، جون-موظف وناشر إنكليزي، ص 133، 134.
- براون (Braun)، هاينريش (1854-1927) - صحفي، اشتراكي ديمقراطي الماني، اصلاحي من مؤسسي مجلة «Neue Zeit»، نائب في الرايخستاغ، ص 903، 904.
- براون (Brown)، وليم (1784-1864) - صناعي وسياسي إنكليزي، من انصار حرية التجارة ومؤسس رابطة معارضي قوانين الحبوب، ص 577.
- برايت (Bright)، جون (1811-1889) - صناعي وسياسي إنكليزي، ليبرالي، من زعماء أنصار حرية التجارة، ص 644.
- برايس (Price)، ريتشارد (1723-1791) - كاتب اقتصادي راديكالي إنكليزي، ص 408-411.
- برودون (Proudhon)، بيير-جوزيف (1809-1865) - كاتب وسياسي فرنسي، اقتصادي وعالم اجتماع؛ أحد مؤسسي الفوضوية؛ ومؤلف كتاب "فلسفة البؤس"، ص 357-359، 367، 621، 637، 851، 852.
- بريسكو (Briscoe)، جون (أواخر القرن السابع عشر) - رجل أعمال، ص 615.
- بلزاك (Balzac)، أونوريه دو (1799-1850) - روائي فرنسي، ص 49.
- بلينيوس (Plinius)، (كاجوس بلينيوس سكندوس) (23-79 م) - عالم طبيعيات روماني، ص 113.
- بندار (Pindar) (حوالي 522-442 ق.م) - شاعر مديح غنائي إغريقي، ص 400.
- بوبه (Poppe)، يوهان هاينريش موريتس فون (1776-1854) - بروفيسور ألماني في التكنولوجيا، ص 348.
- بوريه (Buret)، أنطوان-أوجين (1810-1842) - اشتراكي فرنسي، ص 811.
- بوزانكيه (Bosanquet)، جيمس واتمان (1804-1877) - مصرفي واقتصادي إنكليزي، ص 384، 414.
- بوش (Büsch)، يوهان غيورغ (1728-1800) - اقتصادي مركنتلي ألماني، ص 626.
- بيت (Pitt)، وليم (الابن) (1759-1806) - رئيس وزراء بريطاني (1783-1801 و 1804-1806)، أحد زعماء حزب المحافظين، ص 408، 409.
- بيتي (Petty)، السير وليم (1623-1687) - اقتصادي وإحصائي إنكليزي، مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 364، 483، 673، 792.
- بيدرمان (Biedermann)، كارل (1812-1901) - مؤرخ وكاتب اجتماعي ألماني، محرر جريدة "Deutsche Allgemeinen Zeitung"، ص 86.
- بيرنال أوزبورن (Bernal Osborne)، رالف (1808-1882) - سياسي وبرلماني ليبرالي إنكليزي، ص 146.
- بيرير (Péreire)، اسحق (1806-1880) - مصرفي فرنسي، نائب في الجمعية التشريعية، مؤسس المصرف المساهم "Credit Mobilier"، ص 457.
- بيرير (Péreire)، جاكوب-اميل (1800-1875) - مصرفي سان-سيموني فرنسي، ص 619.

(1802-1848)-سياسي وبرلماني
إنكليزي، داعية الحماية، ص 431.

- ت -

- تاكيت (Tuckett)، جون ديبل (ت عام 1864)-كاتب إنكليزي، مؤلف كتاب "تاريخ وضع السكان العاملين" الذي صدر بمجلدين في لندن عام 1866، ص 615.
- تسفيلخنبارت (Zwilchenbart)، ر. تاجر سويسري في ليفربول، ص 486.
- تشابمان (Chapman)، ديفيد باركلي-ممثل شركة أوفرايند-جيرني وشركاه، ص 445، 527، 542، 544، 547 - 556، 589.
- تشالمرز (Chalmers)، توماس (1780-1847)- لاهوتي بروتستاني واقتصادي اسكتلندي، من اتباع مالتوس، ص 256، 457.
- تشامبرلين (Chamberlayne/ain)، هيو (1630-1720)-طبيب واقتصادي إنكليزي، ص 615.
- تشايلد (Child)، السير جوزايا (1630-1699)-اقتصادي ومصرفي وتاجر إنكليزي، ص 409، 410، 616، 617.
- تورغو (Turgot)، آن - روبرت - جاك، بارون دو لولن (l'Aulne) (1727-1781)- رجل دولة واقتصادي فرنسي، أكبر ممثل لمدرسة الفيزيوقراطيين، ص 635.
- تورنز (Torrens)، روبرت (1780-1864)- إقتصادي إنكليزي، من أنصار مدرسة "مبدأ التداول النقدي"، ص 48، 49، 54، 117، 366، 367، 565.
- توك (Tooke)، توماس (1774-1858) اقتصادي إنكليزي، التحق بالمدرسة

- بيز (Pease)، جوزيف-مصرفي ريفي، ص 418، 432.
- بيسمير (Bessemer)، السير هنري (1813-1898)-مهندس وكيميائي إنكليزي، ص 81.
- بيكر (Bekker)، إسمانويل (1785-1871)-لغوي ألماني، ناشر مؤلفات أفلاطون، أرسطو، أريستوفان وغيرهم، ص 398.
- بيكر (Baker)، روبرت - مفتش مصانع إنكليزي، ص 99، 101، 132، 135، 136.
- بيكور (Pecqueur)، كونستانتين (1801-1887) - اقتصادي فرنسي، اشتراكي، ص 622.
- بيل (Bell)، ج.م - حاكم مصرف اسكتلندا؛ ومؤلف في مسائل المصارف والتداول النقدي، ص 561.
- بيل (Peel)، السير روبرت (الابن) (1788-1850)-رجل دولة إنكليزي، وزير، ورئيس وزراء، زعيم المحافظين المعتدلين الذين أطلقت عليهم تسمية البيليين؛ ألغى قوانين الحبوب بدعم من الليبراليين، ص 563، 565.
- بيلاطوس، البنطي (Pilatus, Pontius) (توفي حوالي عام 37 ق.م)-الحاكم الروماني لفلسطين في الفترة الممتدة من عام 26 إلى عام 36، ص 850.
- بيللرز (Bellers)، جون (1654-1725)-اقتصادي إنكليزي؛ أكد على أهمية العمل في تكوين الثروة؛ صاحب العديد من مخططات الإصلاح الاجتماعي، ص 297.
- بينتينك (Bentinck)، اللورد جورج

- الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ناقد لنظرية ريكاردو حول النقود، ص 367، 373، 383، 384، 415، 417، 432، 455، 458-462، 466، 468، 469، 475، 502، 540، 555، 565، 572، 584، 588، 816.
- **توكفيل (Tocqueville)**، الكسيس كليرل دو (1805-1859) مؤرخ وسياسي فرنسي من أنصار الملكية الدستورية، ص 811.
- **توماس (Thomas)**، سيدني جيلكريست (1850-1885) - عالم معادن ومخترع إنكليزي، ص 81.
- **تون (Thun)**، ألفونس (1853-1885) - مؤرخ اقتصادي، ص 910.
- **تويلز (Twells)**، جون - مصرفي إنكليزي، ص 525، 526، 575، 577.
- **تيرنر (Turner)**، تشارلز - تاجر إنكليزي، رئيس شركة تجارية في ليفربول، ص 426، 430، 504.
- **تيرينتيوس (Terentius)** (بوبيليوس تيرينتيوس أفر) (حوالي 185-159 ق.م.) - كاتب مسرحي درامي روماني، ص 234.
- **تيير (Thiers)**، لويس-أدولف (1797-1877) - مؤرخ ورجل دولة فرنسي، رئيس وزراء (1836-1840)، رئيس جمهورية (1871-1873)، جلد كومونة باريس، ص 637.
- ج -
- **جورج الثالث (George III)** (1738-1820) - ملك بريطانيا وإيرلندا (1760-1820)، ص 409.
- **جونز (Jones)**، ريتشارد (1790-1855) - اقتصادي إنكليزي، أحد ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 276، 768، 789.
- **جونستون (Johnston)**، جيمس فينلاي وير (1796-1855) - عالم كيمياء زراعية إنكليزي، ص 630-631، 682، 684.
- **جيرني (Gurney)**، صامويل (1786-1856) - مصرفي إنكليزي، ص 425، 428، 431، 435، 537، 542-544، 554، 559، 589.
- **جيفونز (Jevons)**، وليم ستانلي (1835-1882) - اقتصادي وفيلسوف إنكليزي، ص 17.
- **جيلبرت (Gilbart)**، جيمس وليم (1794-1863) - مصرفي واقتصادي إنكليزي، مؤلف عن الصيرفة، ص 372، 373، 418، 420، 555، 559، 624.
- **جيلكريست (Gilchrist)**، بيرسي-كيمباني إنكليزي، وضع طريقة جديدة لإنتاج الفولاذ، ص 81.
- **جيمس الأول (Jakob [James] I)** (1566-1625) - ملك إنكلترا (1603-1625)، ص 624.
- د -
- **دافننت (Davenant)**، تشارلز (1656-1714) - اقتصادي وإحصائي إنكليزي، مركنتلي، ص 673.
- **دافيدسون (Davidson)**، دانييل ميتشل تاجر إنكليزي، هرب من افتضاح احتيالات عملياته التجارية، ص 551.
- **دانتي أليغييري (Dante Alighieri)**

و1865-1866) ؛ وزير خارجية (1853-1852 و 1859-1865)، ص 430.

□ رامزي (Ramsay)، السير جورج (1800-1871) - إقتصادي إنكليزي؛ أحد الممثلين الآخرين للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 49، 54، 290، 374، 392، 393، 776.

□ رايت (Wright)، تشارلز- مصرفي إنكليزي، ص 540، 543.

□ روبيشون (Rubichon)، موريس (1766-1849) - اقتصادي فرنسي، ص 642، 816، 819.

□ روتشيلد (Rothschild)، جيمس، بارون دو (1792-1868) - رئيس البيت المصرفي لآل روتشيلد في باريس، ص 486.

□ رودبرتوس-ياغتسوف (Rodbertus - Jagetzow)، يوهان كارل (1805-1875) - اقتصادي وسياسي ألماني، ص 15، 16، 148، 786، 787، 809، 861.

□ رودس (Rhodes)، سيسيل جون (1853-1902) - سياسي إنكليزي، من أبرز منظمي فتوحات إنكلترا الاستعمارية، ص 919.

□ رودويل (Rodwell)، وليم- صاحب مصرف ريفي إنكليزي، ص 513.

□ روشر (Roscher)، فيلهلم غيورغ فريدريك (1817-1894) - اقتصادي ألماني ومؤسس المدرسة التاريخية في الاقتصاد السياسي، ص 235، 319، 336، 411، 834.

□ روي (Roy)، هنري-طبيب واقتصادي إنكليزي، ص 373، 376.

(1265-1321)-شاعر إيطالي ، مؤلف "الكوميديا الألهية"، ص 28.

□ دزرائيلي (Disraeli-D'Israeli)، بنجامين، الكونت بيكنسفيلد (1804-1881) - رجل دولة و كاتب إنكليزي، زعيم حزب المحافظين؛ وزير مالية (1852، 1858 و 1859، 1866-1868)، رئيس الوزراء (1868، 1874-1880)، ص 431.

□ دورو دو لا مال (Dureau de la Malle)، أدولف جيل-سيزار- أوغست (1777-1857) - شاعر ومؤرخ فرنسي، ص 113.

□ دوف (Dove)، باتريك إدوارد (1815-1873) - فيلسوف واقتصادي إنكليزي، ص 645، 651.

□ دومبال (Dombasle)، كريستوف - جوزف-الكسندر ماتيو دو (1777-1843) - مهندس زراعي فرنسي، ص 768، 819.

□ دونيتسيتي (Donizetti)، غايتانو (1797-1847) - ملحن إيطالي معروف، ص 28.

□ دير (Daire)، لويس - فرنسوا-أوجين (1798-1847) - اقتصادي وناشر فرنسي، ص 794.

- ر -

□ رادكليف (Radcliffe)، جون نيتن (1826-1884) - طبيب إنكليزي اختصاصي في الأمراض الوبائية، ص 106.

□ راسل (Russell)، اللورد جون (1792-1878) - رجل دولة إنكليزي، زعيم حزب الأحرار؛ رئيس وزراء (1846-1852)

- ريتشي (Ritchie)، تشارلز تومبسون (1838-1906) - مصرفي ورجل دولة إنكليزي، ص 558.
- ريديغريف (Redgrave)، الكسندر - مفتش مصانع إنكليزي، ص 145، 143، 110.
- ريدن (Reden)، فريدريك فيلهلم أوتو لودفيغ فرايهير فون (1804-1857) - إحصائي ألماني، ص 484.
- ريكاردو (Ricardo)، ديفيد (1772-1823) - اقتصادي إنكليزي، أكبر ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 16، 22، 48، 55، 74، 75، 117، 124، 189، 193، 212-214، 234، 247، 248، 251-253، 259، 269، 270، 445، 563-565، 662-663، 672، 684، 691، 693، 755، 765، 780، 849، 861.
- ريس (Ries, Riese)، آدم (1492-1559) - استاذ ألماني في الحساب، استمر تدريس كتبه التعليمية حتى القرن الـ17، ص 902.
- ز -
- زومبارت (Sombart)، فيرنر (1863-1941) - اقتصادي ألماني، اشتراكي المنابر، داعية للتوسع الألماني، وأخيراً مناصراً للنظام النازي، ص 903-905.
- س -
- سان-سيمون (Saint-Simon)، كلود-هنري-دو روفروي، كونت دو (1760-1825) - اشتراكي فرنسي، ص 618، 619، 621، 622.
- ساي (Say)، جان-بابتيست (1767-1832) - اقتصادي فرنسي، أول من عرض نظرية "عوامل الإنتاج الثلاثة"، ص 290، 848، 849، 854، 855.
- سايمنز (Siemens)، فريدريك (1826-1904) - مهندس ألماني عاش في إنكلترا صمم عام 1856 مصهر لإنتاج الفولاذ، ص 81.
- سايمون (Simon)، السير جون (1816-1904) - طبيب إنكليزي؛ مفتش صحي وطبي للمصانع الإنكليزية، ومحرر تقارير "صحة السكان"، ص 101، 102، 104، 106.
- ستوارت (Steuart)، السير جيمس (يسمى أيضاً دنهام) (1712-1780) - إقتصادي إنكليزي؛ أحد ممثلي الماركنتلية؛ خصم للنظرية الكمية عن النقود، ص 377، 794.
- سميث (Smith)، آدم (1723-1790) - اقتصادي إنكليزي، أحد الممثلين الكبار للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 151، 201، 202، 223، 235، 248، 336، 341، 343، 396، 409، 458، 489، 490، 628، 760، 775، 776، 780، 783، 795، 834، 835، 844، 848، 850، 853.
- سميث (Smith)، إدوارد (حوالي 1818-1874) - طبيب إنكليزي؛ مستشار ومفوض المجلس السري في مسائل تغذية السكان في المناطق العمالية، عضو مجلس رعاية الفقراء، ص 103، 104.
- سنيور (Senior)، ناساو وليم (1790-1874) -

- 1864) - اقتصادي إنكليزي ، وقف ضد تقليص يوم العمل، ص 44، 54.
- سيسمونيدي (Sismondi)، جان-شارل-ليونار-سيموند دو (1773-1842) - اقتصادي ومؤرخ سويسري، ناقد للرأسمالية وممثل بارز للرومانسية الاقتصادية، ص 493، 494، 811.
- ش -
- شارل الثاني (Karl II) (1630-1685) - ملك إنكلترا (1660-1685)، ص 615، 624.
- شارلمان (Karl der Grosse)(حوالي 742-814) - ملك فرنسا (768-800) وأمبراطور (800-814)، ص 611، 612، 794.
- شافتنبوري (Shaftesbury)، أنطوني أشلي كوبر، إيرل (1801-1885) - سياسي إنكليزي محافظ، ص 641.
- شتورخ (Storch)، هاينريش-فريدريك فون (أندريه كارلوفيتش) (1766-1835) - اقتصادي وإحصائي ومؤرخ روسي، ص 193، 671، 834، 854، 859.
- شتيبيلنج (Stiebeling)، جورج-إحصائي وكاتب اجتماعي أميركي، عضو حزب العمال الاشتراكي-الديمقراطي في أميركا الشمالية، صاحب عدد من المقالات الاقتصادية، ص 28، 29.
- شميدت (Schmidt)، كونراد (1863-1932) - اقتصادي وفيلسوف ألماني، في بداية نشاطه شارك ماركس مذهب الاقتصاد، ص 18-20، 22، 26، 30، 904، 905.
- شو (Shaw)، جورج برنارد (1856-1950) - كاتب مسرحي واجتماعي إنكليزي بارز، ص 17.
- شيربولىيه (Cherbuliez)، أنطوان-إليزيه (1797-1869) - اقتصادي سويسري؛ من أتباع سيسمونيدي، ص 168.
- شيفه (Cheve)، شارل فرانسوا (1813-1875) - كاتب وعالم اجتماع فرنسي، ص 357.
- شيللر (Schiller)، فريدريك (1759-1805) - شاعر كلاسيكي ألماني كبير، ص 823.
- غ -
- غاردنر (Gardner)، روبرت-صاحب مصنع للقطن في مانشستر، ص 426، 503، 504.
- غاربالدي (Garibaldi)، غيوسيبه (1807-1882) - ثوري إيطالي؛ ديمقراطي، زعيم حركة التوحيد، ص 28.
- غراي (Grey)، المير جورج (1799-1882) - رجل دولة إنكليزي؛ وزير داخلية (1846-1852، 1855-1858)، ووزير للمستعمرات (1854-1855)، من حزب الأحرار، ص 100.
- غريغ (Greg)، روبرت هايد (1795-1875) - صناعي إنكليزي، ليبرالي، ص 117.
- غلين (Glyn)، جورج غرينفل (ت 1869) - مصرفي إنكليزي ليبرالي، عضو في البرلمان، وزير للمالية (1868-1873)، ص 559، 918.

- غوته (Goethe)، يوهان فولفغانغ (1749-1832) - شاعر ومسرحي ومفكر وكاتب ألماني معروف، ص 406.
- ف -
- فاوسبت (Fawcett)، هنري (1833-1884) - اقتصادي إنكليزي؛ تلميذ جون ستوارت ميل؛ من حزب الأحرار، ص 642.
- فايرمان (Fierman)، بيتر (ولد عام 1863) - كيميائي أمريكي، ولد في روسيا وعاش في ألمانيا، كتب مقالة عن معدل الربح الوسطي، ص 20، 21، 30.
- فرانسيس (Francis)، جون (1810-1866) - موظف مصرفي إنكليزي، مؤلف في تاريخ الصيرفة، ص 616، 617.
- فريدريك الثاني (Friedrich 11) (1194-1250) - ملك صقلية، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ص 611.
- فوركاد (Forcade)، أوجين (1820-1869) - كاتب اجتماعي واقتصادي فرنسي، ص 851، 852.
- فورييه (Fourier)، فرنسوا-ماري-شارل (1772-1837) - اشتراكي فرنسي، ص 619، 765.
- فولرتون (Fullarton)، جون (1780-1849) - اقتصادي إنكليزي، متخصص في مسائل التداول النقدي والائتمان؛ مناهض للنظرية الكمية عن النقود، ص 418، 458، 464-471، 475-477، 481، 565.
- فولف (Wolf)، يوليوس (1862-1937)
- اقتصادي ألماني، ص 21، 22، 25، 27.
- فيربيرن (Fairbairn)، السير وليم (1789-1874) - صناعي ومهندس ومخترع إنكليزي، ص 100.
- فيري (Verri)، بيترو (1728-1797) - اقتصادي إيطالي من أوائل نقاد نظرية الفيزيوقراطيين، ص 290.
- فيسرنغ (Vissering)، سيمون (1818-1888) - اقتصادي وإحصائي هولندي؛ ممثل الاقتصاد السياسي المبتدل، ص 330، 332.
- فينكار (Vinçard)، بيير-دنيس (1820-1882) - كاتب اجتماعي فرنسي من العمال؛ ساهم في ثورة عام 1848، عضو في الأمية الأولى، ص 794.
- فيلر (Feller)، فريدريك أرنست (1800-1859) - لغوي ألماني، وضع عدداً من القواميس، ص 325.
- ك -
- كابس (Capps)، إدوارد-رجل أعمال بناء إنكليزي، ص 577، 782.
- كاتو (Cota)، ماركوس بورتوس (كاتو الأكبر) (234-149 ق.م) - سياسي وكاتب روماني، مدافع عن الإمتيازات الأرستقراطية، ص 344، 398، 795.
- كاردويل (Cardwell)، ادوارد فيسكونت (1813-1886) - رجل دولة إنكليزي، انتقل من حزب المحافظين إلى الليبراليين، أصبح وزيراً لعدة مرات (وزير التجارة، وزير المستعمرات، وزير الحربية)، ص 569.

- كالفن (Calvin)، جان (1509-1564) - مصلىح بروتستانتى فى القرن السادس عشر، ص 917.
- كاغليوسترو (Cagliostro)، ألكسندرو، كونت، اسمه الحقيقى جىوزىبى بلسامو (1743-1795) - مغامر ايطالى، ص 902.
- كامبل (Campbell)، جون، بارون (1779-1861)، رجل دولة وحقوقى إنكليزى، رئيس قضاة محكمة الجنايات (1850-1859)، اللورد المستشار (وزير العدل) (1859-1861)، ص 100.
- كانتيلون (Cantillon)، ريتشارد (1680-1734) - اقتصادى إنكليزى، من أسلاف الفيزيوقراطيين، ص 792.
- كايرونز (Cairnes)، جون إيليوث (1823-1875) - اقتصادى وكاتب اجتماعى إنكليزى، عارض الرق فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، ص 397.
- كايلى (Cayley) - اقتصادى إنكليزى، ممثل مدرسة برمنغهام المعروفة باسم "أنصار الشلن الصغير"، عضو اللجنة السرية لمجلس اللوردات للتحقيق فى أسباب الأزمة التجارية عام 1847؛ وعضو اللجنة الخاصة بالتشريع المصرفى فى عام 1857، ص 441، 554.
- كلاى (Clay)، السير وليم (1791-1869) - سياسى واقتصادى إنكليزى من مدرسة "مبدأ التداول النقدى"، ص 565.
- كوتون (Cotton)، وليم (1786-1866) - تاجر إنكليزى، حاكم بنك إنكلترا (1844/1845)، ص 431.
- كوربيت (Corbet)، توماس - اقتصادى إنكليزى من القرن التاسع عشر، ص 176، 180، 193، 220، 319.
- كورتيس (Curtis)، تيموثى أبراهام - أحد مدراء بنك إنكلترا وعضو مجلس إدارة شركة الهند الشرقية، ص 403.
- كوستودى (Custodi)، بيترو (1771-1842) - اقتصادى إيطالى، اشتهر بنشره لمؤلفات الاقتصاديين الإيطاليين، ص 290.
- كوكلان (Coquelin)، شارل (1803-1852) - اقتصادى فرنسى، من أنصار حرية التجارة، ص 415.
- كونت (Comte)، فرنسو - شارل - لويس (1782-1837) - اقتصادى وكاتب سياسى ليبرالى فرنسى، ص 630-631.
- كيتليه (Quételet)، لامبرت - أدولف - جاك (1796-1874) - عالم بلجيكي فى مجالات الأحصاء والرياضيات والفلك، واضع نظرية "الفرد الوسطى"، ص 868.
- كيرى (Carey)، هنرى تشارلز (1793-1879) - اقتصادى أمريكى، صاحب نظرية انسجام المصالح فى المجتمع، ص 124، 160، 411، 609، 632، 635.
- كيسلباخ (Kiesselbach)، فيلهلم - مؤرخ وعالم اجتماع ألماني فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ص 339.
- كينكايد (Kincaid)، السير جون (1787-1862) - مفتش المصانع والسجون فى اسكتلندا، ص 100.
- كيننيار (Kinnear)، جون غ. - صاحب مؤلف "الأزمة والتداول النقدى" الصادر فى لندن عام 1847، ص 459، 541.

- كينيدي (Kennedy)، بريمروز وليم-مدير المصرف الاسكتلندي، ص 541، 578.
- ليبش (Liebig)، يوستوس فرايهير فون (1803-1873) - عالم الماني، أحد مؤسسي الكيمياء الزراعية، ص 753، 778، 787، 821.

- ل -

- لافيرن (Lavergne)، لويس - غبريال - ليونس-غيلهو دو (1809-1880) - سياسي واقتصادي فرنسي، مؤلف كتب في اقتصاد الزراعة، ص 643، 644.
- لو (Law)، جون أوف لوريستون (1671-1729) - اقتصادي ومالي وإنكليزي، وزير مالية في فرنسا (1719/1720)، اشتهر بنشاطه في مجال المضاربة بإصدار النقود الورقية، وقد انتهى بالفشل التام، ص 457، 617.
- لوثر (Luther)، مارتن (1483-1546) - مؤسس البروتستانتية (اللوثرية) في ألمانيا، ص 343، 344، 359، 407، 613، 624، 625، 911.
- لوريا (Loria)، أخيل (1857-1943) - اقتصادي وعالم اجتماع إيطالي، ممثل الاقتصاد السياسي المبتذل، مزيف الماركسية، ص 25-28، 898، 901-905، 909.
- لوزاك (Luzac)، إيلي (1723-1796) - فيلسوف هولندي بارز واقتصادي، ص 331.
- لوك (Locke)، جون (1632-1704) - فيلسوف ثنوي واقتصادي إنكليزي، من أنصار المذهب الحثي، ص 364، 635.
- لويس الرابع عشر (Ludwig XIV) (1638-1715) - ملك فرنسا (1643-1715)، ص 113.
- ليشام (Leatham)، وليم هنري (1815-1889) - مصرفي ورجل دولة إنكليزي، راديكالي، عضو البرلمان، ص 414.
- ليست (List)، فريدريك (1789-1846) - اقتصادي الماني، داعية للحماية المتطرفة، ص 892.
- ليستر (Lister)، جيمس (ولد حوالي عام 1802) - مصرفي إنكليزي، مدير بنك ليفربول المتحد، ص 427، 464.
- ليكسيس (Lexix)، فيلهلم (1837-1914) - اقتصادي وإحصائي ألماني، ص 16-18.
- لينج (Laing)، صامويل (1810-1897) - سياسي وكاتب اجتماعي إنكليزي، مدير شركات سكك الحديد، عضو البرلمان، ليبرالي، ص 781.
- لينغه (Linguet)، سيمون-نيكولا-هنري (1736-1794) - محام وكاتب اجتماعي، مؤرخ واقتصادي فرنسي؛ انتقد الفيزيوقراطيين والليبرالية، ص 95، 799.
- م -
- ماركس (Marx)، كارل (1818-1883)، ص 7، 8، 11-15، 17-22، 25-30، 147، 187، 445، 453، 897-909.
- ماسي (Massie)، جوزيف (ت عام 1784) - اقتصادي إنكليزي، ممثل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ص 345.

- ماينرت (Meynert)، تيودور هيرمان (1833-1892) - طبيب نمساوي متخصص في الأمراض العصبية والعقلية، ص 8.
- منجر (Menger)، كارل (1840-1921) - إقتصادي نمساوي، أحد الممثلين الرئيسيين لمدرسة الاقتصاد السياسي النمساوية، ص 17.
- مور (Moore) صامويل (1830-1912) - حقوقي إنكليزي، عضو الأمانة الأولى، ترجم إلى الإنكليزية كل من المجلد الأول من "رأس المال" و"البيان الشيوعي"، ص 12.
- موراي (Murray)، روبرت-مصرفي إنكليزي، ص 541.
- مورتون (Morton)، جون تشالمرز (1821-1888) - مهندس زراعي إنكليزي، ص 643.
- مورتون (Morton)، جون لوكهارت - مهندس زراعي إنكليزي، مؤلف في مسائل الزراعة، ص 643، 687.
- مورغان (Morgan)، لويس هنري (1818-1881) - عالم أميركي بارز، إثنوغرافي وأركيولوجي ومؤرخ في ميدان المجتمع البدائي، ص 187.
- موريس (Morris)، جيمس-حاكم بنك إنكلترا (1848)، ص 431، 469، 486، 490، 528، 584.
- موزر (Möser)، يوستوس (1720-1794) - مؤرخ وكاتب اجتماعي ألماني، ص 799.
- مولر (Müller)، آدم هاينريش، ريتز فون نيتردورف (1779-1829) - اقتصادي
- 364، 365، 371، 374، 378، 389، 819.
- ماغون (Magon) (حوالي 500-550 ق.م) - من قرطاجة، وأحد مؤسسي جبروتها، صاحب مؤلف في 28 مجلداً عن الزراعة مترجم إلى الإغريقية واللاتينية، ص 398.
- مارون (Maron)، هـ-مؤلف كراس حول مسائل الزراعة، ص 816.
- ماكدونل (MacDonnell)، جون-مصرفي إنكليزي، حاكم بنك إيرلندا، ص 541.
- ماكلوخ (MacCulloch)، جون رامزي (1789-1864) - اقتصادي اسكتلندي، ابتذل نظرية ريكاردو الاقتصادية، ص 75، 234، 248.
- ماكولي (Macaulay)، توماس باينغتون (1800-1859) - مؤرخ وسياسي إنكليزي، من حزب الأحرار، عضو البرلمان، ص 617.
- مالتوس (Malthus)، توماس روبرت (1766-1834) - قس إنكليزي، إقتصادي، واضع نظرية السكان، ص 46، 49، 54، 57، 179، 201، 208، 409، 658، 672، 683.
- مانلي (Manley)، توماس روبرت (1628-1690) - قس إنكليزي، مركتلي، ص 616.
- ماورر (Maurer)، غيورغ لودفيغ ريتز فون (1790-1872) - مؤرخ ألماني باحث في النظام الاجتماعي الألماني في العصور القديمة والوسطى، ساهم بقسط كبير في دراسة تاريخ المشاعة الزراعية القروضية، ص 187.

- أحد مدراء بنك إنكلترا (1871-1872)،
ص 432-434، 443، 565، 567.
- نيف (Neave)، شفيلد-حاكم بنك إنكلترا
في عام 1858، ص 492، 540.
- نيومارنش (Newmarch)، ولیم (1820-
1882) - اقتصادي وإحصائي إنكليزي،
ص 517، 539، 542، 555، 557،
558، 573، 581، 582، 585-587،
593-599.
- نيومان (Newman)، صامويل فيليب
(1797-1842) - فيلسوف وإقتصادي
إنكليزي، ص 290.
- نيومان (Newman)، فرانسيس ولیم
(1805-1897) - لغوي وكاتب اجتماعي
إنكليزي، راديكالي، مؤلف عدة كتب في
المسائل الدينية والسياسية والاقتصادية، ص
608، 670، 781، 819.
- وكاتب اجتماعي ألماني، ممثل المدرسة
الرومانسية؛ وخصم لنظرية مالتوس، ص
369، 410، 411.
- مومزن (Mommson)، تيودور (1817-
1903) - مؤرخ ألماني، مؤلف عدد من
البحوث في تاريخ روما القديمة، ص
339، 398، 795.
- مونييه (Mounier)، آ.-مؤرخ فرنسي، ص
816، 819.
- ميرابو (Mirabou)، فيكتور ريكيتي،
المركيز دو (1715-1789) - اقتصادي
فرنسي، فيزيوقراطي، ص 765.
- ميل (Mill)، جون سثيوارت (الابن)
(1806-1873) - اقتصادي وفيلسوف
وضعي إنكليزي، ص 403، 411، 535،
571، 572، 590، 885.

- ن -

- ه -
- هاردكاسل (Hardcastle)، دانيال-مؤلف
كتاب "المصارف والمصرفيون" الصادر في
لندن، ص 560، 625.
- هارينغتون (Harrington)، جيمس
(1611-1677) - كاتب اجتماعي
إنكليزي، ص 902.
- هاميلتون (Hamilton)، روبرت (1743-
1829) - اقتصادي وفيزيائي؛ رياضي
اسكتلندي، ص 408.
- هايد (Heyd)، فيلهلم (1823-1906) -
مؤرخ ألماني، مؤلف كتاب تاريخ التجارة
في القرون الوسطى، ص 911.
- هاينه (Heine)، هاينريش (1797-1856)
- نابليون الأول (Napoleon 1)، بوناپرت
(1769-1821) - إمبراطور فرنسا
(1804-1814 و 1815)، ص 618.
- ناسميث (Nasmyth)، جيمس (1808-
1890) - مهندس إنكليزي، مخترع
المطرقة البخارية، ص 107-109.
- نورث (North)، السير ديودلي (1641-
1691) - اقتصادي إنكليزي، أحد
الممثلين الأوائل للاقتصاد السياسي
الكلاسيكي، ص 625، 635.
- نورمان (Norman)، جورج وارد (1793-
1882) - اقتصادي إنكليزي، واضع
مؤلفات عن التداول النقدي والضرائب،
من أنصار مدرسة "مبدأ التداول النقدي"،

- - شاعر ثوري ألماني، ص 555، 902، 903.
- هندرسون (Henderson)-رئيس لجنة
بلاكبورن لرعاية الفقراء في النصف الثاني
من القرن التاسع عشر، ص 143.
- هنري الثامن (Heinrich VIII) (1491-
1547) - ملك إنكلترا (1509-1547)،
ص 624.
- هوبارد (Hubbard)، جون غيلبيراند
(1805-1889) - سياسي إنكليزي، عضو
البرلمان، أحد مدراء بنك إنكلترا، ص
430، 545، 559، 565، 566، 590،
602.
- هودجسون (Hodgson)، آدم-مصرفي
إنكليزي، مدير مصرف ليفربول المساهم
في أربعينات القرن التاسع عشر، ص
425، 426، 502، 503.
- هودجسكين (Hodgskin)، توماس
(1787-1869) - اقتصادي وكاتب
إجتماعي إنكليزي، دافع عن مصالح
البروليتاريا وانتقد الرأسمالية من مواقع
الاشتراكية مستخدماً نظرية ريكاردو، ص
402، 403، 412.
- هوراس (Horas)، (كوينت هوراسيوس
فلاك) (65-8 ق.م) - شاعر روماني بارز،
ص 213، 633.
- هورنر (Horner) ليونارد (1785-1864)
- جيولوجي إنكليزي، شخصية إجتماعية،
مفتش مصانع؛ دافع عن مصالح العمال،
ص 99، 100، 107، 134، 137.
- هولمان (Hüllmann)، كارل ديتريش
(1765-1846) - مؤرخ الماني لحقبة
القرون الوسطى، ص 329، 332، 611.
- هيرنشفاند (Herrenschwand)، جان
(1728-1812) - اقتصادي سويسري،
ص 795.
- هيغل (Hegel)، غيورغ فيلهلم فريدريك
(1770-1831) - أكبر ممثل للفلسفة
الكلاسيكية الألمانية، ص 18، 19، 57،
628، 629، 787.
- هيوم (Hume)، ديفيد (1711-1776) -
فيلسوف إنكليزي، مؤرخ واقتصادي، ص
390، 563.
- و -
- والتون (Walton)، ألفريد أ. (ولد عام
1816) - معماري، عضو المجلس العام
للاممية الاولى (1867-1870)، مؤلف
كتاب في تاريخ ملكية الارض الإنكليزية،
ص 633.
- وايكفيلد (Wakefield)، إدوارد جيبون
(1796-1862) - رجل دولة إنكليزي؛
اقتصادي، صاغ نظرية الاستعمار، ص
765، 777.
- وايلي (Wylie)، الكسندر هنري-تاجر
إنكليزي، ص 534، 568، 569.
- وود (Wood)، السير تشارلز-سياسي
إنكليزي ليبرالي، (وزير البحرية)، وزير
شؤون الهند (1859-1866)، اللورد
حامل الخاتم (1870-1874)، ص 569،
596-599.
- وولف (Woolf)، آرثر (1766-1837) -
مهندس ومخترع إنكليزي، ص 108،
109.
- ويجيلين (Weguelin)، توماس-تاجر
إنكليزي، عضو البرلمان، حاكم بنك

إنكليزي، مؤلف عدد من الكتب في اقتصاد
الصناعة، ص 101.

□ ويلسون (Wilson)، جيمس (1805)

(1860) - سياسي واقتصادي إنكليزي،
مؤسس مجلة "إيكونوميست"، من أنصار
التجارة الحرة، 458، 466، 548،
549، 556، 557، 565، 578، 591-
595، 598-600.

إنكلترا في عام 1857، ص 466، 512،
513، 517، 518، 535، 542، 587،
594.

□ ويست (West)، السير إدوارد (1782-

1828) - اقتصادي إنكليزي، عالِم مسائل
الريع العقاري، ص 252، 672.

□ ويلسون- باتن (Wilson-Patten)، جون
(1802-1892) - كيميائي واقتصادي

الشخصيات التاريخية والاسطورية والادبية والدينية (من العهد القديم والعهد الجديد)

- أشعيا (إسايا) (Jesaias (Esaia) - من الأنبياء الذين ورد ذكرهم في العهد القديم، ص 344.
- بروكرست (Prokrustes) - تقول الأساطير الإغريقية أنه كان لديه سريراً يقيس بواسطته ضحاياه فمن زاد طوله عنه قطعت أرجله، ص 916.
- بلعام (Bileam) - ورد ذكره في العهد القديم بوصفه نبياً من خارج بني إسرائيل وله حمار (أتان) ناطق، ص 903.
- حزقيال (Ezechiel-Hesekiel) - من الأنبياء الذين ورد ذكرهم في العهد القديم، ص 344.
- دولكامارا (Dolcamara) - شخصية نمطية من شخصيات أوبرا الفنان الإيطالي
- دونينسيني (1797-1848) - 'مشروب الحب' (Opera L'Elisir d'amore)، وهو مكار ومشعوز، ص 28.
- سجاناريل (Sganarell) - شخصية نمطية من شخصيات مسرحية موليير الكوميديّة "دون جوان"، وهو مكار ومشعوز، ص 28، 903.
- مولوخ (Moloch) - هو إله الشمس لدى قدامى الآشوريين والفينيقيين. وقد اقترنت عبادته بتقديم قرابين بشرية، وبات اسمه رديفاً لقوة رهية تلتهم البشر، ص 410.
- مرقس - من حواربي المسيح، واضع إنجيل عرف بإسمه هو "إنجيل مرقس"، ص 606.

المؤلفات الأدبية

- أوفيد (Ovid) - مسخ الكائنات (Metamorphose)، الكتاب الأول، ص 823.
- بلزاك (Balzac) - الفلاحون (Paysans)، ص 49.
- بوبليوس تيرنتيوس (Publios Terentius) - فتاة من أندورز (The Girl Andria from Andros)، ص 234.
- دانتي (Dante) - الكوميديا الإلهية (La Divina Commedia)، ص 28.
- شيلر (Schiller) - الكفالة (Die Burgschaft)، ص 823.
- غوته (Goethe) - فاوست (Faust)، ص 406.
- الكتاب المقدس - العهد القديم (التوراة) (Bible)، ص 434، 903.
- موليير (Molière) - دون جوان (Don Juan)، ص 28.
- هاينه (Heine) - سجالات (Disputation) من ديوان رومانسيرو (Romancero)، ص 555.
- خاتمة رومانسيرو (Romancero)، ص 555، 902، 903.
- هوراس (Horas) - الرسائل (Epistel)، الكتاب الأول، ص 213، 633.

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	= 20	= 1016.50	كيلوغرام
الباون	= 16 أونصة	= 453.592	غرام
الأونصة	=	= 28.349	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	= 5280 قدم	= 1609.329	متراً
الياردة	= 3 أقدام	= 91.439	سم
القدم	= 12 إنش (بوصة)	= 30.480	سم
الإنش (بوصة)	=	= 2.540	سم
الياردة (البروسية)	=	= 66.690	سم

□ المساحات

الإيكر	= 4 رود (rood)	= 4046.7	متر مربع
الهكتار	= 100 إيكر	= 10 000	متر مربع
الرود	=	= 1011.7	متر مربع

□ الأحجام

الكوارتر	= 8 بوشل	= 291	لترأ
البوشل	= 8 غالونات	= 36.349	لتر
السيتر (مكيال فرنسي قديم)	= 156		لترأ
الموديوس (مكيال روماني قديم)	= 8.75		لتر
الشقل	= 54.9		لترأ
القدم المكعب	= 28.3		لترأ

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن	
الشلن	= 12 بنس (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)	
البنس	= 4 فارذنع	
الفارذنع	= $\frac{1}{4}$ بنس	
الجنيه القديم	= 21 شلناً	
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني	
الفرنك	= 100 ستيم	
الليرة (فرنسي)	= فرنك واحد	
الخيلدن (عملة هولندية)		
الغولدن (عملة ألمانية)		
الفلورن (عملة ذهبية في فلورنسا)		
الآس (عملة نحاسية رومانية قديمة)		

فهرس المواضيع والبلدان

- آ -

- الائتمان (Kredit)، ص 382، 495، 507، 516، 519، 534، 537، 546، 547، 588، 702، 890.
- والإنتاج الرأسمالي، ص 451-457، 589، 620، 621.
- تأثيره على تداول النقد، ص 451، 452، 463، 464.
- والاستهلاك، ص 499.
- الائتمان التجاري، ص 413، 416، 496، 506، 511، 516، 522، 601.
- إ. التجاري أساس نظام الائتمان، ص 496.
- حدود الائتمان التجاري، ص 497-499.
- دورة الائتمان التجاري، ص 496-499.
- التصورات البورجوازية عن الائتمان، ص 414، 415.
- الائتمان التجاري (Handelskredit)
- (انظر: الائتمان Kredit)
- الائتمان العام (Crédit mobilier)، ص 619، 622.
- الائتمان المصرفي (Bankkredit)، ص 413، 496، 511، 601.
- الائتمان النقدي (Geldkredit)، ص 501، 505.
- اتحادات (روابط) الائتمان (Kreditassoziationen)، ص 615.
- الأجور (Arbeitslohn)
- كشكل لقيمة قوة العمل، ص 41، 46، 304، 368، 369، 840-842، 866، 867.
- كسعر للعمل، ص 825، 826.
- كشكل لدخل العامل، ص 829، 830، 834، 841، 847، 860، 877، 885.

- ورأس المال المتغير، ص 124، 125، 171، 841، 842، 847.
- وفائض القيمة، ص 61، 62، 376، 377.
- ومعدل فائض القيمة ومعدل الربح، ص 74، 75، 213، 214، 529، 530، 866، 867.
- وسعر الإنتاج، ص 875.
- الحد الأدنى للأجور، ص 866، 876.
- هبوط الأجور دون قيمة قوة العمل، ص 245، 749.
- أسباب ارتفاعها أو هبوطها، ص 124، 141، 177، 213، 214، 229، 250، 529، 640-642، 693، 864، 865، 869، 876.
- ميل الأجور إلى الهبوط، ص 311، 312.
- الصراع لزيادة الأجور، ص 140.
- الأجور بالقطعة، ص 93، 41.
- الإحتكار (Monopol)، ص 206، 209، 248، 868، 869، 912، 913.
 - إ. الإنتاج، ص 318.
 - إ. في الصناعة، ص 129، 130، 235، 325، 454.
 - إ. البلدان المنتجة للمواد الأولية، ص 129.
 - إ. الملكية العقارية، ص 628-631، 638، 646، 647، 651، 659-661، 759، 762، 765، 768، 771، 781، 792، 868.
 - الاحتكار الطبيعي، ص 206.
 - الاحتكار العرضي، ص 187.
 - والمنافسة، ص 130، 204، 235، 453، 454.
 - احتكار قوى الطبيعة، ص 656، 658، 659، 781.
- الاحتياطي النقدي (Geldreserve)، ص 286.
- الاحتيال والنصب في بنما (Panamaschwindel)، ص 455.
- الاحتيال والنصب في سكك الحديد (Eisenbahnschwindel)، ص 374، 425، 503، 918.
- الاحصائيات (Statistik)، ص 86.
- الاختراعات (Erfindungen)، ص 200، 273.
- استخدامها، ص 81، 113، 114.
- ومعدل الربح، ص 241، 244، 248، 657.
- إدارة الإنتاج الاجتماعي (Leitung der gesellschaftlichen Produktion)، ص 147، 397.
- الأدبيات (Literatur)

- الأدبيات الاشتراكية الأممية، ص 7.
- الادخار (Sparen)، ص 455، 524.
- أرباح الأسهم (Dividenden)، ص 250، 452، 488، 545، 604، 605، 828.
- الأرجنتين (Argentinien)، ص 735.
- الارستقراطية المالية (Finanzaristokratie)، ص 454.
- الأرض (Boden)، ص 735، 777، 782، 823.
- بوصفها عنصراً أولياً من عناصر الطبيعة، ص 759.
- الأرض العذراء، ص 735، 736.
- فصل رأس المال عن الأرض، ص 760.
- إنفاق رأس المال في الأرض، ص 628، 632، 685-690، 694-699، 704، 705، 746، 747، 754، 755، 759، 760، 770، 773.
- الأرض (قبعان) (Erde)، ص 660، 824، 833.
- كوسيلة عمل، ص 824، 833.
- (أنظر: الأرض (Boden))
- الازدهار (Prosperität)، ص 462-464، 507.
- الأزمات الاقتصادية (Krisen, ökonomische)، ص 252، 260، 264، 268، 316، 317، 373، 447، 457، 475-477، 500، 501، 506-510، 529، 570، 571، 579، 589، 918.
- حلّ قسري راهن للتناقضات القائمة، ص 259.
- أسبابها، ص 500، 501.
- والاستهلاك، ص 500، 501.
- أزمة (1825)، ص 81، 517، 583.
- أزمة (1836-1837)، ص 563، 569، 583.
- أزمة (1847)، ص 427، 428، 430-432، 436، 437، 502-504، 543، 583، 584.
- أزمة (1857)، ص 131، 132، 423، 428، 437، 455، 502، 509، 575، 576، 580، 583.
- أزمة (1866-1867)، ص 506، 917.
- أزمة القطن، ص 131، 134، 137-139.
- الأزمة التجارية، ص 563.
- (أنظر أيضاً: السوق (Markt))
- التصورات البورجوازية عن الأزمة، ص 414-415، 509، 510، 531، 532.
- (أنظر أيضاً: الدورة الصناعية، الأزمة النقدية)

- الأزمة النقدية (Geldkrise)، ص 135، 430، 431، 436، 442، 476، 477، 485، 486، 507، 532، 533، 543، 544، 556-552، 570، 571، 584، 613.
- إسبانيا (Spanien)، ص 909، 910.
- الاستبداد (Despotismus)، ص 735.
- استحداث (تحوّلات شكل) السلع (Metamorphose der Waren)، ص 327، 328، 338، 353، 499.
- استخراج المعادن (المناجم) (Bergwerke)، ص 98، 127، 908، 912.
- الصناعة المنجمية، ص 768، 775.
- ريع المناجم، ص 733.
- رأي سميث في ريع المناجم، ص 760.
- أستراليا (Australien)، ص 518، 580، 604، 641.
- الاستعمار (Kolonisation)، ص 919.
- استغلال قوة العمل (Ausbeutung der Arbeitskraft)، ص 51، 232، 350، 827، 829، 831.
- استغلال كامل الطبقة العاملة على يد مجمل رأس المال، ص 207.
- الاستغلال الأساسي والثانوي، ص 623.
- تباينه بين فروع الإنتاج، ص 151.
- درجة استغلال العمل، ص 207، 243.
- تباينها وطنياً، ص 152.
- استنزاف التربة (الأرض) (Raubbau am Boden)، ص 682.
- الاستهلاك (Konsumtion)
- إ. الإنتاجي، ص 133، 197، 198، 844، 884.
- إ. الفردي، ص 197، 198، 315، 670، 844، 845، 883، 884.
- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الرأسمالية، ص 254، 255، 267-269، 500، 501.
- والائتمان، ص 499.
- في الشيوعية، ص 855، 883.
- الأسرة (Familie)
- عمل الأسرة، ص 803، 906.
- اسكتلندا (Schottland)، ص 540-542، 574، 577، 578.
- الأسهم (Aktien)، ص 168، 264، 272، 273، 421، 456، 474، 481-487، 495، 510.
- أشكالها، ص 488.

- أسهم سكك الحديد (Eisenbahnaktien)، ص 486، 488، 503، 917.
- آسيا (Asien)، ص 533، 568، 580، 630.
- - أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية في آسيا، ص 610، 611.
- الاشتراكية (Sozialismus)
- (أنظر: الشيوعية)
- الاشتراكية الطوباوية (Sozialismus, utopischer)، ص 618، 619، 621، 622.
- الأشغال العامة (Arbeiten, Öffentliche (Public Works))، ص 142، 144.
- الإضراب (Streik)
- - إضراب النساكين الآلين في لانكشاير، ص 140.
- أصناف الأرض (Bodenarten)، ص 664-672، 674-684، 695، 696، 698، 699.
- إطفاء رأس المال الأساسي (Amortisation des fixen Kapitals)، ص 91، 118، 119، 127، 356، 596، 623، 796.
- أعمال التصليح (Reparaturarbeiten)، ص 91.
- الإغتراب (Entfremdung)، ص 95، 96، 274، 610، 825، 832، 838.
- الإغريق (اليونان) (Griechenland)، ص 330، 345.
- أفريقيا (Afrika)، ص 919.
- الإنقار (Verelendung)، ص 228، 631، 640.
- إفلاس المصارف (Bankrott)، ص 114، 124.
- الاقتصاد (توفير) (Ökonomie)
- - الاقتصاد في شروط الإنتاج، ص 89-98.
- - إ. في العمل، ص 92، 96-99، 180، 702، 703.
- - في وسائل الإنتاج، ص 92-95، 102، 688.
- - في رأس المال الثابت، ص 70، 87، 90-98، 245، 246، 386، 387، 702، 703، 865.
- - بفضل الاختراعات، ص 113، 114.
- - في وسائل التداول، ص 526-539.
- - في المدفوعات، ص 538.
- الاقتصاد الزراعي (Landwirtschaft)
- (أنظر: الزراعة (Agricultur))
- الاقتصاد السياسي (Politische Ökonomie)
- - تاريخه، ص 349.
- - كعلم، ص 158، 324، 349.

- طابعه العام، ص 178-181، 223، 224، 233، 234، 242، 252، 278، 324، 325، 790.
- الكلاسيكي، ص 117، 252، 336، 337، 838.
- (أنظر: المركتلية، الفيزيوقراطيون، النظام النقدي، الاقتصاد السياسي المبذل).
- الاقتصاد الطبيعي (Naturalwirtschaft)، ص 322، 337، 347، 794، 795، 803، 804، 906، 916.
- الاقتصاد الفلاحي الطبيعي، ص 907.
- الاقتصاد العبودي (Sklavenwirtschaft)، ص 608، 609، 812، 817.
- الاقتصاد الغابي (Forstwirtschaft)، ص 631، 776، 777.
- الاقتصاد الفلاحي (Bauernwirtschaft)، ص 688، 689.
- الاقتصاد السياسي المبذل (Vulgärökonomie)، ص 44، 241، 483، 569، 794، 825، 838، 839.
- نظرتة إلى رأس المال، ص 335، 336، 405، 406.
- نظرتة إلى رأسمال التاجر، ص 290.
- نظرتة إلى رأس المال الحامل للفائدة، ص 390، 391.
- نظرتة إلى القيمة، ص 874، 875، 898-902، 909.
- نظرتة إلى الربح، ص 15-19.
- اقتصاد المزارع الكبيرة (Plantagenwirtschaft)، ص 795، 812، 815.
- الإقطاع (Feudalismus)
- طابعه العام، ص 343، 347-349، 610-612، 627، 630، 647، 792، 809، 812، 883، 906، 907، 910.
- علاقات الإنتاج فيه، ص 798-802، 839.
- علاقات الملكية، ص 610.
- العلاقة بين المدينة والريف، ص 809.
- وظائف الإدارة في الإقطاع، ص 401.
- الانتقال إلى الإنتاج الرأسمالي، ص 345-348، 793، 805-811.
- الإقطاع في ألمانيا، ص 612.
- الأقوام الرحّل (البدو) (Nomadenvölker)، ص 345.
- الاكتشافات الجغرافية (Geographische Entdeckungen)، ص 345، 912.
- الآلة، الآلات (Maschine, Maschinerie)، ص 89-91، 107-110، 114، 116.
- آلات العمل، ص 89، 109.
- آلات نقل الحركة، ص 89، 109.
- نوعية الآلات، ص 112.

- تحسين الآلات، ص 91، 109، 110، 123، 775.
- تجديد إنتاج قيمتها، ص 114، 123، 124، 275.
- اهتلاكها، ص 91، 118، 119، 123، 275.
- اهتلاكها المعنوي، ص 123.
- فيض إنتاجها النسبي، ص 129.
- وشدة العمل، ص 123، 242، 243.
- حدود استخدامها في الرأسمالية، ص 272.
- ألمانيا (Deutschland)، ص 911، 915.
- تحويل فلاحيتها الأحرار إلى أقتان، ص 612.
- صناعتها، ص 94، 130، 347، 454، 918.
- النقود والنظام المصرفي، ص 330، 917، 918.
- أمد الإيجار (Pachtzeit)، ص 633، 634، 687، 719، 760، 761.
- أميركا (Amerika)، ص 81، 508، 509، 917.
- الحرب الأهلية الأميركية، ص 119، 120، 138.
- الإنتاج (Produktion)
- إنقسامه إلى قطاعين، ص 546، 844-846.
- والشيوعية، ص 267، 268.
- والسوق، ص 453.
- والتداول، ص 340.
- لإشباع الحاجات الذاتية، ص 839، 906.
- الفكري، ص 91.
- الإنتاج واسع النطاق، ص 113.
- ضرورة ضبطه، ص 130، 859.
- إدارة المجتمع له، ص 197، 267.
- الإنتاج الرأسمالي - قوانينه، ص 235، 240، 241، 254، 888.
- الغاية المقررة للإنتاج الرأسمالي، ص 205، 253، 254، 260، 261، 267-269.
- حدوده المقيدة، ص 260.
- إنتاج الحديد (Eisenproduktion)، ص 454.
- الإنتاج، خفض الإنتاج (Unterproduktion)، ص 195.
- الإنتاج السلمي (Warenproduktion)
- البسيط، ص 271، 613، 907-909.
- الرأسمالي، ص 322، 338، 649-651، 886، 887، 889.

- الإنتاج الصغير (Kleinproduktion)، ص 186، 187، 608، 609، 612-614، 916.
- الإنتاج الضخم (الواسع) (Massenproduktion)، ص 191، 349.
- إنتاج فائض القيمة (Mehrwertproduktion)، ص 888.
- كفاية مقررة للإنتاج الرأسمالي، ص 205، 253، 254، 261.
- حدوده المقيّدة، ص 253، 254.
- إنتاج مواد الترف (الكُماليات) (Luxusproduktion)، ص 116، 247، 348، 581.
- إنتاجية العمل (Arbeitsproduktivität)، ص 242، 243، 257، 258، 260، 272، 411، 498.
- تأثيرها على كتلة المنتج، ص 228، 229، 246، 825.
- تأثيرها على مقدار القيمة، ص 181، 222، 228، 229، 246، 271، 655، 659، 791، 841، 888.
- تأثيرها على فائض القيمة ومعدل الربح، ص 60، 61، 92، 230، 250.
- وعلى قيمة قوة العمل، ص 215.
- وتأثيرها على مستوى الأجور، ص 864.
- الشروط الطبيعية لقدرة إنتاجية العمل، ص 270، 656-660، 775، 825.
- العمل الاجتماعي بوصفه قدرة إنتاجية لرأس المال، ص 655، 754، 767، 888.
- مستوى إنتاجية العمل، ص 67-70، 80، 81، 118، 119، 126، 127، 222، 226، 229، 230، 270، 271، 657، 658، 703.
- تطورها في الرأسمالية، ص 242، 259، 260، 272، 373.
- كعامل لتراكم رأس المال، ص 93، 230، 232.
- في الزراعة، ص 69، 70، 127، 665، 772، 775، 825.
- تطورها المتفاوت في مختلف فروع الصناعة، ص 173، 270.
- والآلات، ص 118.
- الإنسان (Mensch)
- والطبيعة، ص 823، 828، 834، 890، 891.
- كقوة منتجة، ص 823.
- انعدام التناسب (Disproportionalität)
- بين مختلف فروع الإنتاج، ص 267.
- إنفاق رأس المال (Kapitalanlage)
- إ. الحد الأدنى، ص 689، 718، 719.
- في الأرض، ص 628، 632، 685-690، 694-699، 704، 705، 746، 747، 754، 755.

- الملكية العقارية كحدّ مقيد لإنفاق رأس المال في الأرض، ص 746، 759، 760، 770.
- الحدود المطلقة والنسبية التي تقيد إنفاق رأسمال في الأرض، ص 773
- إنكلترا (England)
 - المواطن الكلاسيكي لنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، ص 689.
 - بوتقة أسواق النقد العالمية، ص 585.
 - تمفصل (تراتب) الطبقات، ص 892.
 - حال الطبقات العاملة، ص 98-105، 139-142، 144-146، 639-642.
 - التجارة الخارجية، ص 345، 495، 504، 505، 508، 517، 518، 547، 548، 567، 568، 592، 670.
 - البناء، ص 634، 635.
 - السكان، ص 641، 642.
 - التشريع، ص 184، 639-641، 670، 692، 735، 778.
 - (أنظر أيضاً: قانون المصارف لعام 1844).
 - النقود والنظام المصرفي، ص 330، 375-378، 402، 408، 409، 421، 429-450، 467، 468، 473، 490-492، 507، 512-516، 518، 530، 537-543، 546، 550-591، 603، 615.
 - التشريعات الصناعية، ص 99-101، 118.
 - الصناعة، ص 111، 112، 117، 131، 134-138، 140، 347، 348، 454، 517، 518.
 - تصدير رأس المال، ص 508، 585، 604، 605، 919.
 - النظام الاستعماري، ص 341، 346، 604.
 - الزراعة والعلاقات الزراعية، ص 111، 639-643، 692، 693، 735، 778.
 - إنماء قيمة رأس المال (Verwertung des Kapitals)، ص 483، 484.
 - الأوراق النقدية المصرفية (Banknoten)، ص 413، 414، 417، 418، 466-468، 492، 535.
 - تداول الأوراق النقدية المصرفية، ص 449، 451، 458، 465-468، 471-476، 481، 537-546، 555-558، 564، 565، 570-572، 580، 583، 587.
 - الإيجار (Pachten)
 - فائدة عما تتضمنه الأرض من رأسمال، ص 632-634.
 - والريع، ص 687.
 - تأجير قطعة أرض صغيرة لعمال المصانع، ص 639.
 - إيجار المنزل (السكن) (Hausmiete)، ص 782.

- الإيراد (Revenue)، ص 121، 205، 874، 875.
- كعلاقة أو شكل للتوزيع، ص 884.
- منبع الإيراد، ص 570، 824، 830-832، 834، 842، 846، 847، 854، 856، 892، 893.
- الدخل القومي (الوطني)، ص 848.
- الدخل الصافي، ص 847، 848.
- الدخل الكلي، ص 847، 848.
- إيراد العامل والطبقة العاملة، ص 830، 834، 847، 860، 885، 892، 893.
- إيراد الرأسماليين والطبقة الرأسمالية، ص 316، 830، 832، 888، 892، 893.
- إيراد المالك العقاري، ص 892، 893.
- كمنبع لتراكم رأسمال الأقراض، ص 519-521.
- الشكل النقدي للإيراد، ص 459، 461.
- رأي سميث، ص 834، 849.
- رأي ريكاردو، ص 849.
- نقد النظريات حوله، ص 848-852، 854، 855، 859.
- إيرلندا (Ireland)، ص 540، 541، 560، 574، 641.
- العلاقات الزراعية فيها، ص 638، 639.
- إيطاليا (Italien)، ص 28، 809، 909، 914.
- رابطة الخزينة الموحدة في البندقية، ص 332.

- ب -

- بابل (Babylonien)، ص 907.
- بدل الإيجار (Pachtgeld)، ص 638، 639، 646، 764.
- البرتغال (Portugal)، ص 912.
- البرودونية (مذهب برودون) (Proudhonismus)، ص 49، 357-359، 367، 621.
- البطالة (Arbeitslosigkeit)، ص 140، 141.
- البناء (الإنشاءات) (Bauwesen)، ص 782.
- البندقية (Venedig)، ص 912.
- بنك إنكلترا (Bank von England)، ص 473، 490، 491، 516، 535، 539، 550، 551، 555-559، 569، 570، 574، 577، 580، 581.
- تداول أوراقه النقدية، ص 467، 468، 481، 537-543.
- كنزه المعدني، ص 421، 448، 449، 553، 557، 566، 570، 577، 578، 582، 583، 587، 603.

- أرباحه، ص 557، 560.
- بوصفه مؤسسة شبه حكومية، ص 557.
- بنوك الصرف (Wechselbanken)، ص 329، 330.
- البورصة (Börse)، ص 494، 915-917.
- تاريخها، ص 915.
- بولندا (Polen)، ص 625، 626، 811، 812.
- البيرو (Peru)، ص 884.
- بيع السلع بالأمانة (Konsignationen)، ص 136، 504، 508، 547.
- بيوتات الرهن (Pfandhäuser)، ص 615.

- ت -

- التاجر (Kaufman)، ص 301، 312، 909-915.
- تاجر النقود (Geldhandler)، ص 331، 415، 416.
- (أنظر أيضاً: أصحاب المصارف)
- تآكل قيمة النقد (Geldentwertung)، ص 605، 640.
- التأمين (Versicherung)، ص 220، 857.
- التأمين، شركات التأمين (Versicherungsgesellschaften)، ص 855.
- التبادل (Austausch)، ص 357، 358، 588، 589.
- نشوء التبادل السلمي، ص 187، 329، 342-344، 906، 907، 909.
- ت. السلع كمنتجات لرأس المال، ص 184، 185.
- ت. السلع حسب قيمتها، ص 184، 186.
- ت. وفق أسعار الإنتاج، ص 186.
- ت. بين قطاعي الإنتاج الاجتماعي، ص 546، 845، 846.
- تبديد (Verschwendung)
- تبديد حياة وصحة العامل، ص 96-99، 102.
- تبديد زمن العمل الاجتماعي الضروري، ص 197.
- التبريرية (التبرير) (Apologetik)، ص 402.
- ت. الملكية العقارية، ص 637.
- التجارة (Handel)، ص 340، 342، 349.
- وتطور الإنتاج، ص 337، 338، 342-346، 349.
- تطورها في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، ص 342-349، 908.
- خادمة الإنتاج الصناعي، ص 349.
- والائتمان، ص 498.

- التجارة الكبرى، ص 300، 306، 316، 455، 539، 543، 555، 913.
- تجارة المفرق، ص 298، 316، 323، 326، 333، 459-461، 913.
- تجارة الشرق، ص 912، 913.
- التجارة الوسيطة، ص 341، 342.
- (أنظر: التجارة الخارجية، تجارة النقد)
- التجارة الاستعمارية (Kolonialhandel)، ص 247، 423، 426، 428، 567، 599، 912، 913.
- تجارة الأفيون (Opiumhandel)، ص 567.
- التجارة الحرة (Freihandel)، ص 117، 794.
- التجارة الخارجية (Aussenhandel)، ص 518، 585، 596، 598، 599.
- والإنتاج الرأسمالي، ص 247.
- تأثيرها على معدل الربح، ص 247، 248.
- ت. بالمعادن الثمينة، ص 329، 330، 332، 333، 470، 533، 564، 565، 567، 580-583، 585، 589، 591، 592، 600، 601، 913.
- رأي ريكاردو، ص 247، 248.
- التجارة العالمية (الدولية) (Welthandel)
- تقليصها لزمان دوران السلع، ص 81.
- تأثيرها على معدل الربح، ص 17.
- رأي ريكاردو في تأثيرها على معدل الربح، ص 117.
- تجارة النقد (Geldhandel)
- تاريخها، ص 329-332، 415.
- وظائفها، ص 333، 334.
- تقسيم العمل فيها، ص 328، 329.
- أشكالها الأصلية، ص 331.
- تجارة السبائك، ص 331، 332، 415.
- التعامل بالكميالات، ص 329-331.
- تجديد الإنتاج (Reproduktion)، ص 33، 195، 196، 315، 316، 798، 889.
- ت. علاقات الإنتاج الرأسمالية، ص 847، 879، 886.
- ت. قوة العمل والطبقة العاملة، ص 124، 198، 224، 257، 647، 829، 841، 866.
- ت. رأس المال الاجتماعي، ص 844، 852.
- ت. رأس المال الأساسي، ص 87، 88، 123، 124.
- ت. رأس المال الثابت، ص 497، 843، 844، 855، 857.

- ت. رأس المال المتغير، ص 847.
- ت. تداول النقد، ص 546، 547، 847.
- ت. والأزمة، ص 315.
- انقطاع ت.، ص 127، 281، 500.
- تجديد الإنتاج البسيط (einfache)، ص 198.
- مخطط تجديده، ص 846.
- شروط تجديده، ص 843، 857.
- تجديد الإنتاج الموسع (erweiterte)، ص 198، 493، 888، 889.
- تجديد الإنتاج الموسع في الشيوعية، ص 883.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال).
- تحسينات التربة (Meliorationen)، ص 687، 754.
- تحقيق السلع (Realisierung der Waren)، ص 652.
- تداول السلع (Warenzirkulation)
- البسيط، ص 204، 205، 282-284، 327، 337، 338، 340، 907، 908.
- الرأسمالي، ص 204، 205، 322، 354.
- وتداول النقد، ص 332-334، 343.
- كأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي، ص 336.
- تداول النقد (جريان النقد) (Geldzirkulation (Geldumlauf))، ص 337، 340، 342، 343، 451، 452، 477-458، 489، 536، 537، 541، 544-547، 583.
- قوانين تداول النقد، ص 314، 315، 462، 538، 540.
- بوصفه نتيجة لتداول السلع، ص 332-334.
- وتجديد الإنتاج، ص 546، 547، 847.
- التداول المعدني، ص 564، 582، 583.
- التداول الداخلي (المحلي)، ص 468-471، 581-583.
- التداول العالمي، ص 468-471.
- نظرة الاقتصاد السياسي إلى تداول النقد، ص 458-477، 850.
- (أنظر أيضاً: تداول الأوراق النقدية المصرفية-البنكنوت)
- التراكم الابتدائي (الأولي) لرأس المال (Ursprüngliche Akkumulation des Kapitals)، ص 256، 886.
- تراكم رأس المال (Akkumulation des Kapitals)، ص 274، 493، 517-519، 827، 888، 889، 917، 918.
- قانونه العام، ص 229، 232.
- حدوده المقيّدة، ص 412.

- وإنتاجية العمل، ص 93، 228، 230، 232، 411.
- وهبوط معدل الربح، ص 234، 251، 259، 260، 266، 273، 276، 411.
- وفيض السكان النسبي، ص 228، 229، 266.
- والتجارة الخارجية، ص 247.
- ت. رأس المال النقدي، ص 486، 493-496، 502، 519.
- منبع ت. رأس المال النقدي، ص 518-520، 522.
- وتراكم رأس المال الفعلي، ص 493-535.
- التربية (التعليم) الشعبية (Volksbildung)، ص 311.
- تربية المواشي (Viehzucht)، ص 684، 688، 689، 775، 776.
- التركيز (Konzentration)
- تركيز العمال، ص 92، 101، 102، 229، 452.
- تركيز الإنتاج (Konzentration der Produktion)، ص 251، 886.
- تركيز رأس المال (Konzentration des Kapitals)، ص 97، 228، 229، 251، 256، 257، 261، 305، 306، 308، 401، 657، 688، 704.
- تركيز رأس المال النقدي في المصارف، ص 401، 471، 519، 608.
- تركيز وسائل الإنتاج (Konzentration der Produktionsmittel)، ص 89، 276، 452، 688، 892.
- تركيب رأس المال (Zusammensetzung des Kapitals)
- ت. رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، ص 160-162.
- تركيبه القيمي، ص 61، 154، 155، 174.
- تركيبه التكنيكي (التقني)، ص 56، 70، 154، 155، 768، 774.
- تركيبه العضوي، ص 150، 154، 155، 160-157، 164، 173، 246، 247، 767، 768، 774، 916.
- الارتفاع المطرد للتركيب العضوي، ص 222، 223، 225، 226، 249.
- انعكاس لمستوى إنتاجية العمل، ص 767، 774، 775.
- تأثيره على معدل الربح، ص 78، 79، 150، 152، 153، 160-157، 162، 164، 230-234، 221، 223.
- تركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي، ص 173، 182، 183، 230-234، 773-775.
- التركيب في فرع إنتاجي مفرد، ص 61، 153، 182، 246، 247.
- تركيب رأس المال الزراعي، ص 67-70، 650، 768، 773-775.
- تركيبه في الصناعات الاستخراجية، ص 780.

- نظرة الاقتصاد المبذل إلى تركيب رأس المال، ص 335، 336، 825، 826.
- (أنظر أيضاً: تراكم رأس المال، رأسمال التاجر، تركّز رأس المال، تمرکز رأس المال)
- التروستات (Trusts)، ص 130، 454، 488، 506، 918
- تسليف رأس المال (Kapitalvorschuss)، ص 41، 42.
- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية (Gesellschaftsformation, Ökonomische)، ص 784، 824، 826، 827.
- تصدير رأس المال (Kapitalexport)، ص 266، 267، 508، 590-599، 604، 605، 919.
- التعاون (Kooperation)، ص 89-93، 101، 102، 113، 114، 276، 610.
- التعاونيات (الاتحادات) التجارية (Handelsgenossenschaften)، ص 910-912.
- التعاونية الزراعية (تعاونية المارك) (Markgenossenschaft)، ص 910، 911.
- التعدين (Metallurgie)، ص 81.
- تعليم الشعب (Volksunterricht)، ص 311، 312.
- تغير القيمة (Wertwechsel)، ص 38-41، 148، 149، 216، 659، 791، 841.
- ت. السلعة، ص 175، 176، 181، 215، 271.
- ت. السلعة النقدية، ص 148.
- ت. رأس المال، ص 148-150.
- التفسير المادي للتاريخ (Geschichtsauffassung, materialistische)، ص 25، 902.
- انتحال هذا التفسير، ص 25.
- التقاليد (أيضاً: التراث) (Tradition)، ص 801، 802.
- تقسيم العمل (Arbeitsteilung)
- ت. الاجتماعي، ص 92، 276، 283، 335، 648، 893.
- والإنتاج السلعي، ص 196.
- ت. بين العمل الصناعي والعمل الزراعي، ص 344، 645، 646، 648.
- بين الرأسماليين، ص 286، 287، 300-303.
- ت. الوظائف المفردة لرأس المال، ص 328، 329.
- في التجارة، ص 306، 311.
- في تجارة النقد، ص 328، 329.
- تقليص وقت العمل (العمل لوقت جزئي) (Kurzarbeit)، ص 140، 141.
- تكاليف الإنتاج (Produktionskosten)، ص 665.
- ت. المزارع المستأجر، ص 745.
- (أنظر أيضاً: سعر الكلفة (Kostpreis))

- تكاليف التجارة (Handelskosten)، ص 303.
- تكاليف التداول (Zirkulationkosten)، ص 293، 299-303، 306، 310-313، 451.
- التكنولوجيا (Technologie)
- أثر طرق الصيانة الجديدة على زمن الإنتاج، ص 81.
- تكوين الكنز (الاكتناز) (Schatzbildung)، ص 333، 470، 471، 580، 582، 606، 607، 611، 612.
- شكلاه، ص 331.
- الكثر المعدني، ص 535، 582، 583.
- (أنظر أيضاً: النقد)
- التلغراف، خطوط (Telegraphie)، ص 322.
- تركز رأس المال (Zentralisation des Kapitals)، ص 251، 256، 268، 269، 305، 306، 455، 918.
- ت. رأس المال المصرفي، ص 486، 560، 582.
- التناسب (Proportionalität)
- بين مختلف فروع الإنتاج، ص 187، 254، 267، 648، 649.
- التناقض (Widerspruch)
- تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي، ص 96، 97، 130، 131، 232، 233، 254، 267، 268، 272-274، 453-456، 501، 588، 589، 888.
- بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، ص 130، 252، 254، 255، 260، 268، 274، 277، 891.
- بين الإنتاج والاستهلاك، ص 254، 255، 267، 268، 501.
- بين الإنتاج والسوق، ص 453.
- بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والفردية للملك، ص 274، 276، 456، 588، 589.
- بين الملكية الخاصة للأرض والزراعة العقلانية، ص 633، 820.
- تنظيم العمل (Organisation der Arbeit)، ص 276.
- تنقل رأس المال (Kapitalwanderung)، ص 184، 205-207، 218، 219، 379، 769، 770، 780، 878، 889، 916.
- التوزيع (Verteilung)
- ت. العمل الاجتماعي، ص 887.
- ت. العمل بصورة متناسبة على فروع الإنتاج، ص 648، 649.
- ت. المنتج الاجتماعي الكلي، ص 172، 179، 769، 770.
- ت. رأس المال الاجتماعي، ص 172، 179، 680.

- ت. رأس المال بصورة متناسبة على فروع الإنتاج، ص 769، 770.
- ت. فائض القيمة، ص 53، 252، 253، 379، 769-771، 790، 828، 829، 840، 842، 857، 869.
- التوزيع/علاقات التوزيع (Verteilungsverhältnisse)
 - ظهورها كعلاقات طبيعية، ص 884-885.
 - صلتها بعلاقات الإنتاج، ص 885-891.
 - طابعها التاريخي، ص 890-891.
 - ن. في الرأسمالية، ص 268.
- تونس (Tunis)، ص 919.

- ث -

- الثروة الاجتماعية (Reichtum, gesellschaftlicher)، ص 368، 588، 589، 703، 828، 838.
- النقد كتجسيد للثروة الاجتماعية، ص 469، 588.
- ثنائية المعدن (Bimetallismus)، ص 18، 333.
- الثورة الاشتراكية (Revolution, Sozialistische)، ص 274، 784.
- الثورة الصناعية (Industrielle Revolution)، ص 81.

- ج -

- الجزية (Tribut)، ص 613.
- جزية الهند إلى إنكلترا، ص 597، 604.
- الجماعة المشاعية (Gemeinwesen)، ص 187، 337، 647، 735، 839، 884، 906.
- جوهر القيمة (Wertschubstanz)، ص 158، 175، 181، 191، 208، 219، 392، 755، 901.

- ح -

- الحاجات، الاجتماعية (Bedürfnis, gesellschaftliches)، ص 194-198، 648، 649.
- الحاجات الاجتماعية القادرة على الدفع، والفعلية، ص 198، 199.
- الحرب (Krieg)
 - والمرابي، ص 612.
 - سبب دمار العوام الرومان، ص 612.
 - سبب دمار الفلاح الفرنسي، ص 612.

- الحرب المناهضة لليعاقبة، ص 639، 640.
- حرب القرم، ص 137، 439، 597، 598.
- حرب أعوام (1815-1792)، ص 439.
- مهام الحرب، ص 599، 605.
- حرب الأفيون (Opiumkrieg)، ص 421.
- الحِرَف اليدوية (Handwerke)، ص 186، 187، 347، 348، 608، 903-905، 908.
- حركة العمال (Arbeiterbewegung)
- مساهمة ماركس وإنجلز في حركة العمال الأممية، ص 7، 8.
- الحرية والضرورة (Freiheit und Notwendigkeit)، ص 828.
- الحق (Recht)، ص 629.
- (أنظر أيضاً: العدالة).

- خ -

- خرافة (Aberglaube)، ص 130.
- الخزين (Vorrat)
- خ. المواد الأولية، ص 122، 123.
- الخزين السلمي (Warenvorrat)، ص 278، 279.
- خصوبة الأرض (Bodenfruchtbarkeit)
- خ. الطبيعية، ص 632، 633، 647، 648، 663-665، 671، 682-684، 692، 693، 735، 754، 777، 778، 823.
- خ. الاصطناعية، ص 664، 665، 669، 672، 687، 692، 693، 719-722، 735، 754، 778.
- رفع خصوبة الأرض، ص 632-634، 754.

- د -

- الدائن والمدين (Gläubiger und Schuldner)، ص 365، 366، 369، 370، 380، 381، 413، 433.
- الدخل (Einkommen)
- (أنظر: الإيراد (Revenue))
- الدخل القومي (الوطني) (Nationaleinkommen)، ص 847، 848.
- (أنظر أيضاً: الإيراد (Revenue))
- الدورانات، عددها (Umschlagzahl)، ص 320، 323، 326.
- دوران رأس المال (Umschlag des Kapitals)، ص 80-84.

- تأثيره على معدل الربح، ص 60، 86-80، 152، 153، 237، 321، 322.
- دوران رأس المال الصناعي، ص 287، 288، 314، 315، 317، 320، 325.
- دوران رأسمال التاجر، ص 287، 288، 314-317، 320-326.
- دوران رأسمال المزارع المستأجر، ص 288.
- الدوران في فرع إنتاجي معين، ص 153.
- الدوران في الممارسة التجارية، ص 238.
- الدوران، حلقة الدوران (الدوران المكتمل) (Umschlagszyklus)، ص 372-373.
- الدوران، زمن الدوران (Umschlagszeit)، ص 323، 324.
- كمجموع لزمن الإنتاج وزمن التداول، ص 80.
- تأثير تقليص ز. على إنتاج فائض القيمة، ص 80-82.
- تأثيره على معدل الربح، ص 80-84، 152، 153، 160-162، 171، 172، 369.
- دورة رأس المال (Kreislauf des Kapitals)، ص 358، 359، 361.
- الدورة الصناعية الكبرى (Industrieller Zyklus)، ص 129-131، 320، 372-374، 379، 421، 500، 502، 505، 519، 528، 529، 531، 542، 543، 581، 584-589، 600-603، 839، 876.
- والربح الوسطي، ص 218.
- والتجارة الخارجية، ص 517، 518.
- وتداول النقد، ص 462-467.
- طابعها الدوري، ص 506، 507، 517.
- (أنظر أيضاً: الأزمات (Krisen))
- الدولة (Staat)، ص 397، 454، 799.
- بوصفها مالك فائض القيمة في الأنماط ما قبل الرأسمالية، ص 343.
- الدين (Religion)، ص 606.
- دين الدولة (Staatsschuld)، ص 408، 409، 482، 483، 486، 542، 545.

- ذ -

- الذهب والفضة (Gold und Silber)
- كسلعة، ص 870.
- كنقد، ص 477، 588، 589.
- تسربه وتدفعه، ص 441، 468-471، 473-477، 503، 567، 568، 580-591، 603-606.
- كنقد عالمي، ص 329-331، 470.

- الكثر الوطني من الذهب أو الفضة، ص 584، 585.
- كمواود ترف، ص 580-582.
- إنتاج الذهب، ص 518، 546، 580، 581.
- المتاجرة بالذهب والسبائك، ص 370.

- ر -

□ «رأس المال» - كتاب كارل ماركس "*Das Kapital*"

- تاريخ إعداد الكتاب، ص 9-15.
- موضوع أبحاث المجلد الأول، ص 20، 33، 154، 155، 232، 240، 241.
- موضوع أبحاث المجلد الثاني، ص 7، 8، 33.
- موضوع أبحاث المجلد الثالث، ص 11، 15، 19، 33، 350، 627، 628، 904-906.
- المنهج المعتمد فيه، ص 33، 120، 152، 245، 246، 279، 280، 839، 905.
- مساهمة إنجلز في نشر المجلد الثالث، ص 7-15، 79، 120، 130، 132، 135، 147، 155، 161، 187، 237، 238، 271-273، 312، 347، 378، 401، 414، 431، 443-445، 453، 454، 473، 474، 486، 488، 491، 492، 506، 518، 543، 558، 562-565، 569-572، 578، 579، 588-590، 599، 619، 683، 713، 714، 722-736، 749، 897-919.

□ رأس المال (*Kapital*)

- كسلعة، ص 363-366، 477.
- كنقد، ص 468، 477.
- (أنظر أيضاً: رأس المال المصرفي، رأسمال التجارة بالنقد، رأس المال النقدي، رأسمال الإقراض)
- بوصفه قيمة تنمي ذاتها بذاتها، ص 368، 404، 505.
- ر. كعلاقة اجتماعية، ص 205، 274، 412، 822، 828.
- خضوع العمل لرأس المال، ص 206، 207، 225، 246، 247.
- خضوع مختلف فروع الإنتاج له، ص 206.
- أشكاله في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، ص 337، 607.
- الصيغة العامة لرأس المال، ص 51، 404، 824-826.
- إطلاق وتقييد رأس المال، ص 120، 121، 124، 704.
- تغير قيمته، ص 120، 124، 148-150.
- تآكل (اندثار) قيمته (*Entwertung*)، ص 246، 254، 258، 259، 262-264،

- بوار وتدمير رأس المال، ص 263، 264.
- رأس المال الصوري (الوهمي)، ص 482-487، 510، 524، 525، 557.
- ر. الكامن، ص 368.
- رأس المال الاجتماعي (Gesellschaftliches Kapital)، ص 172-174، 182، 183، 230-234، 266، 773-775.
- قطاعا رأس المال الاجتماعي، ص 546، 844.
- قيمته، ص 176، 840.
- توزيعه على مختلف فروع الإنتاج، ص 172، 179، 769، 770.
- رأس المال الأساسي (Fixes Kapital)، ص 632، 633.
- اختلافه عن رأس المال الدائر (السيال)، ص 42، 43، 118، 162، 270، 299.
- كجزء من مكونات رأس المال الثابت، ص 87، 843.
- إطفاء رأس المال الأساسي، ص 91، 118، 119، 127، 356، 596، 623، 796.
- اهتلاكه، ص 42، 43، 91، 118، 119، 123، 165، 236، 271، 272، 275، 356، 796، 843.
- تجديد إنتاجه، ص 87، 88، 123، 124.
- ر. في الزراعة، ص 632، 633.
- رأسمال الإقراض (Leihkapital)، ص 356، 357، 364، 381، 384، 498، 505، 506، 510-512، 516، 534، 535، 600، 601.
- (أنظر أيضاً: رأس المال المصرفي، رأس المال النقدي)
- رأس المال الإنتاجي (Produktives Kapital)، ص 285، 286، 335، 354، 500، 790.
- رأسمال التاجر (Kaufmannskapital)، ص 218، 278-291.
- لا يولد أي فائض قيمة، ص 291، 293، 294.
- تاريخه، ص 298، 306، 320، 322، 323، 335-349.
- كمقدمة تاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ص 339.
- وظيفته، ص 279-283، 285-287، 305، 337، 338.
- دوره في عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، ص 285، 286، 290، 291، 302-305.
- حركته، ص 282-284، 316، 328، 338، 353، 404.
- دورانه، ص 287، 288، 298، 314-317، 320-326.
- ورأس المال الصناعي، ص 304، 309-313، 321، 326.

- كلفته، ص 306، 307.
- والربح، ص 27، 235، 295-297، 309، 321، 322، 325، 326، 342، 911-913.
- تركّزه وتمرّكه، ص 305، 306.
- التصورات البورجوازية عنه، ص 288-290، 335، 336.
- رأسمال التجارة (رأس المال التجاري) (**Handelskapital**)
- رأسمال المتاجرة بالسلع، ص 322، 343، 374، 376، 335.
- (أنظر: رأسمال التاجر (**Kaufmannskapital**))
- رأسمال التجارة بالسلع (**Warenhandlungskapital**)، ص 278-291، 315، 334.
- رأسمال التجارة بالنقد (**Geldhandlungskapital**)، ص 327-337.
- رأسمال المتاجرة بالنقد، ص 377، 336، 470.
- (أنظر أيضاً: رأس المال المصرفي)
- رأسمال التداول (**Zirkulationskapital**)، ص 279، 336.
- (أنظر أيضاً: رأس المال النقدي، رأس المال السلبي)
- رأس المال الحامل للفائدة (**Zinstragendes Kapital**)، ص 250، 349، 394، 481-483، 488.
- تاريخه، ص 389، 607، 608.
- صيغته، ص 404-406.
- حركته، ص 352، 353، 355، 359-361.
- صنميته، ص 400-412.
- التصورات البورجوازية عنه، ص 389-391، 407-412، 622.
- (أنظر أيضاً: رأسمال الإقراض)
- رأس المال الثابت (**Konstantes Kapital**)، ص 154، 270، 271، 845، 860.
- إنقسامه إلى أساسي ودائر، ص 87، 88، 118، 121-123، 128، 162، 227، 270، 843.
- وعملية تكوين القيمة، ص 37، 38، 62، 842، 843.
- تعاظم رأس المال الثابت، ص 88، 222، 223، 226، 229، 234.
- ومعدل الربح، ص 70، 90، 254.
- تجديد إنتاجه، ص 855، 857.
- تقييده وإطلاقه، ص 127.
- الاقتصاد في استخدامه، ص 70، 87، 90-98، 386، 387، 702، 703، 865.
- رخص عناصره، ص 245، 246.
- رأس المال الإنتاجي، ص 285، 286، 335، 354، 500، 790.

- رأس المال الدائر (السّال) (Zirkulierendes Kapital (Flüssiges K.))، ص 270، 356.
 - اختلافه عن رأس المال الأساسي، ص 42، 43، 118، 162، 270، 299.
 - أجزاءه المكونة، ص 119.
 - ما ينقله من قيمة، ص 118.
- رأس المال الربوي (Wucherkapital)، ص 225، 607، 608، 611، 612، 639، 907.
 - أشكاله، ص 608.
 - يشلّ تطور القوى المنتجة، ص 609.
- رأس المال السلعي (Warenkapital)، ص 310، 335، 354، 507، 508، 510، 860، 520.
 - كشكل لرأس المال الصناعي، ص 279، 280، 312، 335.
 - وظيفته، ص 281، 283.
 - ورأس المال النقدي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ص 285.
 - تداوله، ص 278، 279، 284، 285، 287، 354.
 - تحوله إلى رأسمال التجارة بالسلع، ص 285.
- رأس المال الصناعي (Industrielle Kapital)، ص 297، 298، 300، 301، 304-310، 506، 505، 315.
 - نشوؤه، ص 911، 912.
 - أشكاله المختلفة، ص 278-280، 283-285، 289، 312، 327، 335، 516.
 - دورانه، ص 287، 288، 314-317، 320، 325.
- رأس المال المتغير (Variables Kapital)
 - وقوة العمل، ص 153-155.
 - والأجور، ص 41، 171.
 - وفائض القيمة، ص 44، 51، 52، 82-84، 124-126، 156، 181.
 - وعملية تكوين القيمة، ص 38-41، 44، 48.
 - تضاوله النسبي، ص 222، 223، 226، 227، 229، 230، 232، 260، 411.
 - دورانه، ص 82-84.
 - تجديد إنتاجه، ص 847.
 - تقييده وإطلاقه، ص 124-126.
- رأس المال المساهم (Aktienkapital)
 - تعاظمه ونموه، ص 917-919، 250.
 - في تضاده مع رأس المال الخاص، ص 452، 453.
- رأس المال المصرفي (Bankkapital)، ص 473-475.

- أجزاءه المكونة، ص 481-492.
- رأس المال النقدي (Geldkapital)، ص 298، 354، 381، 384، 385.
- ورأس المال السلعي، ص 285، 299، 312.
- في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ص 285.
- كشكل لرأس المال الصناعي، ص 327-335، 481.
- وظيفته، ص 327.
- تراكمه، ص 486، 493-535.
- تركزه وتمركزه، ص 416.
- رأس المال النقدي الكامن، ص 328، 329، 508، 510.
- رأس المال النقدي الصوري (الوهمي)، ص 487، 488، 492-494.
- عرض رأس المال النقدي والطلب عليه، ص 529-531، 534، 535، 545، 585، 586، 590.
- الرأسمالي (Kapitalist)، ص 51، 52.
- ر. الصناعي، ص 250، 294، 295، 300، 301، 349، 383-390، 395، 632.
- ظهوره بصفة عامل، ص 395، 396.
- الرأسمالي التاجر، ص 280-282، 295، 301.
- الرأسمالي النقدي، ص 383-390، 395، 495، 527، 556، 560، 561.
- (أنظر أيضاً: المصرفيون (أصحاب المصارف)).
- بوصفه مالكاً عقارياً، ص 759.
- بوصفه رأسمالاً في إهاب شخص، ص 295، 300، 386، 827، 832، 887، 888.
- الهدف المحدّد لتعاملاته، ص 51، 53، 198، 207، 208.
- وظيفته، ص 256، 835، 888.
- تصوراته عن منشأ فائض القيمة والربح، ص 45، 48، 147، 148، 178، 180.
- الربا (Wucher)، ص 49، 407، 408، 560، 608-617، 623-625، 815.
- الربح (Profit)، ص 20، 21، 26، 52، 224، 227، 557، 703، 836، 888.
- كشكل متحول لفائض القيمة، ص 46، 53، 58.
- بوصفه تجديداً لإنتاج العلاقات السائدة، ص 889.
- وفائض القيمة، ص 59، 158، 170، 177، 182، 183، 189، 224، 244، 836، 840-842، 867.
- كتلته، ص 227، 236، 239، 262، 266، 701.
- تنامي كتلته، ص 227-231، 240، 241، 244.

- العوامل المحددة لكتلته، ص 233، 234.
- الربح الزراعي، منبعه، ص 179، ونواظمه، ص 749، علاقته بالربح الصناعي، ص 667.
- الربح الإضافي (Extraprofit)، ص 60، 177، 188، 377، 378، 564.
 - بوصفه الفارق بين سعر الإنتاج العام وسعر الإنتاج الفردي، ص 654-656.
 - منبعه، ص 177، 207-209، 241، 248، 269، 275، 656، 657، 662، 686-696، 756، 769، 770.
 - حدوده، ص 655.
 - معدله ومقداره، ص 701.
 - ر. في الصناعة، ص 654، 656.
 - تحوله إلى ربح عقاري، ص 659-662، 687، 688، 693، 719، 734، 737، 746، 759، 770، 781.
 - ر. للتجار، ص 326.
 - ر. لتاجر النقد، ص 334.
 - في المستعمرات، ص 248.
- الربح التجاري (Handelsprofit)، ص 19، 292-313، 323، 324.
 - منبعه، ص 343.
 - والأجور، ص 301.
- الربح الزراعي (Agrikolerprofit)
 - كعلاوة على متوسط الربح، ص 791.
 - عوامله النازمة، ص 749.
 - والربح الصناعي، ص 667.
- ربح صاحب المشروع (Unternehmergewinn)، ص 250، 370، 383، 386-391، 393-395، 439، 528.
 - والفائدة المثوية، ص 388، 389، 828.
 - والعمل المأجور، ص 392، 393.
 - تصورات الرأسماليين عنه، ص 396.
- الربح الصناعي (Industrieller Profit)، ص 252، 253، 297، 298، 371.
 - علاقته بالربح الزراعي، ص 667.
 - الربح عند التخلي، ص 240، 342، 404.
 - تقاسم الربح، ص 368، 370، 372، 376، 391، 394، 869، 889، 890.
 - تقسيمه إلى فائدة وربح صاحب المشروع، ص 387-389.
 - تقسيمه إلى ربح صافي وفائدة، ص 385، 386.

- طابع أجور المراقبة والإدارة، ص 396، 397، 399، 402، 452، 453.
- رأي ريكاردو، ص 75، 248، 252، 253.
- رأي سميث، ص 248.
- رأي الاقتصاد المبتذل، ص 15-19.
- التصورات الخاطئة عن منبعه، ص 48، 49، 295، 318، 319، 822-839.
- الربح، معدله (Profitrate)، ص 52-60، 71-80، 118، 123، 149، 160، 176، 178، 179، 221، 223، 234، 244، 250، 251، 371، 372، 701، 836، 867، 911.
- حافز الإنتاج الرأسمالي، ص 252، 269.
- حسابه، ص 159، 237-239.
- معدله السنوي، ص 84.
- معدله القومي (الوطني)، ص 152، 159، 160، 224، 225.
- وكتلة الربح، ص 262، 266.
- نمو كتلة الربح رغم هبوط معدله، ص 227-229، 231.
- العوامل المؤثرة في مستواه، ص 60-63، 70-75، 78، 80-88، 90، 92-94، 96، 97، 125، 147-150، 152، 153، 172، 176، 177، 179، 245، 255، 256، 330، 386، 749، 840، 865، 876.
- تأثير تركيب رأس المال عليه، ص 157-160، 162.
- تأثير تغير سعر المواد الأولية عليه، ص 115، 123، 130.
- تأثير زمن دوران رأس المال عليه، ص 171، 237، 238، 369.
- والأجور، ص 529، 530.
- معدل ربح رأسمال التاجر، ص 911، 913.
- رأي ريكاردو، ص 117، 234، 251، 269، 270.
- الربح، معدله الوسطي (Durchschnittsprofitrate)، ص 18-20، 27، 171، 178، 179، 182، 230، 297، 298، 350، 380، 667، 769.
- وجوده كميل ليس إلّا، ص 379.
- نشوؤه، ص 19، 20، 162، 163، 166-169، 171، 172، 178، 182، 183، 275، 296، 867، 868، 872، 878، 916، 917.
- حسابه، ص 296، 297.
- العوامل المؤثرة في مستواه، ص 172، 177، 207، 321، 322.
- (أنظر أيضاً: قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط)
- الربح الوسطي (Profit, Durchschnittsprofit)، ص 15، 16، 163، 167، 183.

- 205، 791، 828، 829، 836، 840، 869.
- منبعه، ص 18، 167-169، 177، 205، 206، 295، 296، 769، 770، 779، 780، 790، 791، 808.
 - العوامل المؤثرة على مستواه، ص 189، 207.
 - رجال الشلن الصغير (Little shilling men)، ص 554، 575.
 - رسوم الحماية الجمركية، سياسة الحماية الجمركية (Schutzzölle Schutzzollpolitik)، ص 130، 453، 506، 640، 793.
 - رصيد التأمين (Versicherungsfonds)، ص 855، 883، 889.
 - رصيد التراكم (Akkumulationsfonds)، ص 842، 855.
 - الرصيد الاحتياطي (Reservefonds)، ص 119، 416، 487، 883، 889.
 - ر. للمصارف، ص 487، 490-492، 515، 516، 544، 581-584، 587.
 - تركّز الرصيد الاحتياطي القومي (الوطني)، ص 471.
 - للمدفوعات العالمية، ص 470.
 - لوسائل الدفع والشراء، ص 331، 333، 470.
 - الرقابة (Kontrolle)
 - لا تتواءم مع قوانين الإنتاج الرأسمالي، ص 130.
 - رقابة المجتمع على الإنتاج، ص 197، 267.
 - ركود السلع (Warenstockung)، ص 316.
 - رموز القيمة (Wertzeichen)، ص 525.
 - الرهن العقاري (Hypothek)، ص 474، 481، 815، 821.
 - روما (Rom)، ص 303، 345، 437، 607، 609، 610، 612، 794، 795.
 - رومانيا (Rumänien)، ص 811، 812.
 - روسيا (Russland)، ص 14، 539، 580.
 - الجماعة المشاعية في روسيا، ص 735.
 - التجارة، ص 346، 908.
 - الإنتاج الرأسمالي، ص 346، 347.
 - الربيع الاحتكاري (Monopolrente)، ص 840.
 - الربيع التفاضلي (Differentialrente)، ص 659، 665-667، 686، 736، 737، 756، 763، 777، 831، 841، 868.
 - منبعه، ص 736، 746، 772، 781.
 - في أسوأ الأراضي المزروعة، ص 747-753.
 - الربيع التفاضلي الأول، ص 662-685، 721، 736.
 - شروط نشوء ر. الأول، ص 663، 688، 718، 726، 736، 737، 777، 813.

- علاقته بالربح التفاضلي الثاني، ص 689-691، 694، 695، 704، 705، 719، 726، 737، 746.
- أسباب ارتفاع وانخفاض الربح التفاضلي الثاني، ص 680، 695.
- الربح التفاضلي الثاني، ص 680، 686-697.
- شروط نشوء ر. الثاني، ص 689، 692، 693، 717، 726، 736، 737.
- علاقته بالربح التفاضلي الأول، ص 689-691، 694، 695، 704، 705، 719، 726، 737، 746.
- ر. مع ثبات سعر الإنتاج، ص 698-705، 727، 733، 734، 743.
- ر. مع هبوط سعر الإنتاج، ص 706-721، 727، 730، 731، 733، 734.
- ر. مع ارتفاع سعر الإنتاج، ص 722-734، 743، 745، 746.
- ريع الحبوب (Kornrente)، ص 713، 749.
- الربح الطبيعي (العيني) (Naturalrente)، ص 647.
- (أنظر أيضاً: ريع المنتج (Produktenrente))
- الربح العقاري (Grundrente)، ص 631، 632، 636-638، 647، 649-652، 769، 772، 773، 780-788، 790، 791، 806، 840-842، 878، 890.
- كشكل للربح الإضافي، ص 659-662، 687.
- معدله، ص 252.
- أسباب ارتفاعه، ص 633-635، 640-643، 650-652.
- أسباب انخفاضه، ص 734-736.
- والسعر الاحتكاري، ص 783، 784.
- والفائدة المثوية، ص 635-637.
- رسملة الربح العقاري، ص 636، 637، 661، 681، 813.
- أشكاله ما قبل الرأسمالية، ص 612، 647، 650، 695-697، 713، 787، 795-804، 807، 811.
- رأي بيتي، ص 792.
- رأي سميث، ص 628، 776، 781.
- رأي ريكاردو، ص 662، 663، 693.
- منظور الاقتصاد السياسي، ص 755، 790-794.
- الربح العقاري المطلق، ص 769-773، 779، 813.
- (أنظر أيضاً: الربح التفاضلي)
- ريع العمل (Arbeitsrente)، ص 708-804، 811.
- ريع مدى الحياة (Leibrente)، ص 356.
- ريع المنتج (Produktenrente)، ص 647، 795-797، 802-804، 807، 811.

- ريع مواقع البناء (Baustellenrente)، ص 781، 782.
- الريع النقدي (Geldrente)، ص 612، 650، 695-697، 713، 787، 805.
- كشكل متحول لريع المتزوج (الريع العيني)، ص 806، 807، 811.
- الريعون (Rentiers)، ص 373، 374، 527، 918.

- ز -

- زمن الإنتاج (Produktionszeit)، ص 287، 288، 315.
- تقليص ز، ص 80، 81.
- زمن التداول (Umlaufszeit (Zirkulationszeit))، ص 287، 288، 291، 300، 315، 320، 836.
- تقليص ز، ص 80، 81.
- الزراعة (Agrikultur)
- إنتاج مشروط بالطبيعة، ص 127، 128.
- والصناعة المتزلية، ص 803، 804.
- والمانيفاكشورة، ص 346، 794، 795.
- إنتاجية العمل فيها، ص 69، 70، 127، 665، 722، 775، 825.
- عقلنة ز. ص 131، 631-633، 687-689، 692، 693، 722، 820، 821.
- استخدام فضلات (ضياعات) الإنتاج في ز، ص 110، 111.
- ز. ما قبل الرأسمالية، ص 206، 627، 688، 689، 794، 795، 815، 816.
- ز. الرأسمالية، ص 243، 627، 628، 684، 685، 688، 689، 775، 780.
- تطور الرأسمالية فيها، ص 630، 631، 633، 689، 690، 734، 809، 890.
- تناقضات ز. الرأسمالية، ص 131، 633، 820، 821.
- تركيب رأس المال في ز، ص 67-70، 768، 773-775.
- التناقص المطلق لرأس المال المتغير فيها، ص 650.
- تضاؤل العمل الحي في ز، ص 274.
- ز. في المستعمرات، ص 682-684، 777.
- في الشيوعية، ص 131، 673، 674.
- تناقص السكان الزراعيين، ص 650.

- س -

- السبب والنتيجة (Ursache und Wirkung)، ص 824، 876.
- السعر (Preis)
- التعبير النقدي عن القيمة، ص 203، 366، 367، 652، 660.

- سيادته بفعل قانون القيمة، ص 186، 187.
- تأثير الطلب والعرض، ص 200، 201، 319.
- أسباب تغير السعر، ص 236، 239.
- تأثير تغير سعر المواد الأولية على معدل الربح، ص 115-121، 123، 130، 131
- س. المتوجات الزراعية، ص 771، 772، 810.
- السعر التجاري، ص 323-325.
- (أنظر: سعر الأرض، سعر السوق، السعر الاحتكاري، سعر الإنتاج)
- **سعر الأرض (Bodenpreis)**، ص 633، 636، 651، 661، 697، 784، 810، 814، 816، 818.
- بوصفه ريعاً عقارياً مرسلاً، ص 636، 637، 660، 661، 681، 813.
- حركة أسعار الأرض، ص 636، 637، 642، 646، 695، 696، 698، 785، 788.
- سعر الأرض غير المحروثة، ص 681.
- مستوى س. الأرض، ص 638، 705.
- ومعدل الفائدة المثوية (Zinfuss)، ص 819.
- **السعر الاحتكاري (Monopolpreis)**، ص 177، 766، 772، 773، 776، 779، 780، 813، 818، 863، 868، 869.
- والربح، ص 783، 784.
- **سعر الإنتاج (Produktionspreis)**، ص 167، 169، 173-175، 216، 296، 324، 653، 654، 759، 769، 836، 867، 868، 878، 889.
- كشكل متحول لقيمة السلعة، ص 173، 182، 183، 206، 208، 209، 916.
- سيادته بفعل قانون القيمة، ص 171، 189، 205.
- صيغة سعر الإنتاج، ص 175.
- سعر الإنتاج الفردي والعام، ص 653-656، 659، 660، 736، 737، 756، 769.
- العوامل المؤثرة في مستواه، ص 175، 176، 215، 216، 654، 655، 736، 746، 875، 876.
- وقيمة السلعة، ص 766، 767، 769-771.
- وسعر السوق، ص 188، 208، 209، 368، 379، 380، 654، 750، 756، 758، 760-763، 769-773، 868، 876، 880.
- والربح التجاري، ص 317، 318.
- رأي ريكاردو، ص 189، 208، 213.
- رأي سميث، ص 208.

- رأي الفيزيوقراطيين، ص 208.
- رأي الاقتصاديين المبتدئين، ص 208.
- سعر إنتاج السوق (Marktproduktionpreis)، ص 219، 654.
- سعر السوق (Marktpreis)، ص 118، 367، 368، 378-381، 567، 654-656، 741، 772، 876، 879.
- سعر السوق الوسطي، ص 219، 368.
- البيع دون سعر السوق، ص 241.
- انحرافه عن قيمة السوق، ص 195، 200، 205، 208، 209، 215.
- علاقته بسعر الإنتاج، ص 188، 208، 209، 368، 379، 380، 654، 750، 756، 758، 760-763، 769-773، 868، 876، 880.
- سعر الصرف (للمعاملات) (Wechselkurs)، ص 332، 574، 589-599، 603-606.
- سعر الفائدة (معدل الفائدة) (Zinsfuss (Zinsrate))، ص 369، 390، 516، 545، 546، 637.
- خلال فترات الدورة الصناعية، ص 370-374، 502، 505، 506، 519، 528، 534، 585، 600-603.
- ومعدل الربح، ص 370-372، 377، 379-381، 388.
- سعر الفائدة الوسطي (متوسط سعر الفائدة)، ص 172، 374-377، 528.
- معدل سعر الفائدة في السوق، ص 374، 377، 379، 380، 558، 574، 588.
- سعر الفائدة الوطني، ص 225.
- معدل الفائدة «الطبيعي»، ص 369، 374، 377.
- ميله إلى الهبوط، ص 373، 374، 637.
- تأثيره على السوق العالمي، ص 380.
- سعر الكلفة (Kostpreis)، ص 33-50، 173-175، 654، 655، 877.
- سعر الكلفة الرأسمالي وسعر الكلفة الحقيقي، ص 34.
- أجزاؤه المكونة، ص 41-37، 168، 878.
- تغير قيمة أجزائه، ص 180، 181.
- تحويل معناه، ص 174.
- مساواة سعر الكلفة كأساس للتنافس في إنفاق رأس المال، ص 162، 163.
- وسعر السلعة، ص 44-50.
- أسباب انخفاض سعر الكلفة، ص 657، 702، 703.
- السكان (Bevölkerung)، ص 228.
- تناقص السكان الزراعيين، ص 650.
- سكك الحديد (Eisenbahnen)، ص 81، 250، 273، 322، 421، 425، 427.

- 590، 594، 919.
- السلطة (Autorität)، ص 888.
- السلعة (Ware)
- كنقد، ص 477.
- كرأسمال، ص 477.
- طابعها المزدوج، ص 191، 290، 363، 648، 650، 660.
- قيمة السلعة، ص 52، 165، 175، 176، 181، 215، 271، 888، 889، 901، 902.
- شروط تحول المنتج إلى سلعة، ص 339، 340، 342، 349، 650، 651.
- كمنتوج لرأس المال، ص 184، 185، 287، 288.
- الطلب عليها، ص 530.
- تحقيق س.، ص 652.
- تجارة س.، ص 334.
- سماسرة الكميالات (Wechselmakler)، ص 492.
- السمسرة بالكميالات (Wechselgeschäft)، ص 329-331.
- سندات أو صكوك الملكية (لقب الملكية) (Eigentumstitel)، ص 484، 485، 487، 494، 495، 647، 784.
- سندات الدولة (سندات الخزينة) (Staatspapiere)، ص 474، 481-488، 493، 495، 519، 604، 605، 817، 818، 917.
- س. الأجنبية، ص 488.
- السندات المالية (الأوراق المالية) (Wertpapiere)، ص 445، 467، 468، 472، 474، 476، 481، 484-488، 495، 526، 527.
- أسعارها، ص 373، 423، 510.
- والدورة الصناعية الكبرى، ص 519.
- (أنظر أيضاً: سندات الدولة - سندات الخزينة)
- سوء الحصاد (Missernte)، ص 501.
- السوق (Markt)، ص 118، 225، 279، 498.
- إتساع السوق، ص 349، 685.
- فيض الأسواق، ص 192، 193، 267، 422، 428، 476، 477، 603.
- التناقض بين الإنتاج والسوق، ص 453.
- (أنظر أيضاً: سوق النقد، السوق العالمية)
- سوق رأس المال (Kapitalmarkt)، ص 778.

(أنظر: سوق النقد)

- السوق العالمي (Weltmarkt)، ص 260، 332، 370، 518، 584، 683، 793.
- نشوؤه وتطوره، ص 345، 346، 349، 506.
- كأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي، ص 120، 346.
- التنافس في س.، ص 120، 129-131، 247، 248، 345، 506، 735.
- تأثيره على سعر الفائدة، ص 370، 380.
- سوق النقد (Geldmarkt)، ص 378-381، 406، 527، 528، 544، 547، 552، 556، 581، 584، 585، 590، 592، 595، 596، 600-603.

- ش -

- شدة العمل (Arbeitsintensität)، ص 123، 225، 229.
- ومعدل فائض القيمة، ص 61، 62، 75، 207.
- وطول يوم العمل، ص 207، 242، 243.
- الشرق (Orient)، ص 908.
- الشركات التجارية (Handelsgesellschaften)، ص 911، 913.
- الشركات المساهمة (Aktiengesellschaften)، ص 168، 276، 401-403، 452-456، 488، 495، 914.
- بوصفها لحظة انتقالية إلى شكل إنتاج جديد، ص 454، 456.
- ومعدل الربح، ص 250، 452، 453.
- توزيع الربح فيها، ص 385.
- دور الرأسماليين فيها، ص 452، 453.
- أشكالها المختلفة، ص 453، 454، 918.
- في ألمانيا، ص 454، 918.
- في إنكلترا، ص 454.
- شركة الهند الشرقية (Ostindische Kompanie)، ص 318، 551، 555، 596، 597.
- شركة الهند الشرقية الهولندية (Holländisch-Ostindische Kompanie)، ص 318، 341.
- شروط الإنتاج (Produktionsbedingungen)، ص 51، 274.
- شروط العمل (Arbeitsbedingungen).
- انفصالها (فصلها) عن المنتجين، ص 256، 627، 628، 829.
- شكل (أشكال) الإنتاج (Produktionsformen)، ص 456، 457، 888.
- شكل النقد (الشكل النقدي) (Geldform).
- لرأس المال، ص 459، 461.
- للإيراد، ص 459، 461.

- الشعوب التجارية (Handelsvölker)، ص 341-345.
- الشيوعية (Kommunismus)
- سريان مفعول القوانين الاقتصادية فيها، ص 267، 828.
- الملكية في ش.، ص 784.
- الأساس المادي، ص 269، 274، 452-457.
- الإنتاج في ش.، ص 267، 271، 859.
- السيطرة على عملية الإنتاج في ش.، ص 197، 267.
- تنظيم وتوجيه الإنتاج في ش.، ص 130، 400، 401، 828.
- العمل في ش.، ص 93، 827، 855، 859، 883.
- زمن العمل في ش.، ص 197، 828، 859.
- العلاقات الزراعية في ش.، ص 131، 673، 674.
- مسك دفاتر الحسابات في ش.، ص 859.
- تجديد الإنتاج الموسع في ش.، ص 883.
- رصيد التأمين في ش.، ص 855.
- التوزيع في ش.، ص 859.
- الاستهلاك في ش.، ص 855، 883.
- تجديد القيمة في ش.، ص 859.
- الحرية في ش.، ص 828.
- الشيوعية البدائية (Urkommunismus)، ص 735، 839، 884، 906، 910، 911.

- ص -

- الصراع الطبقي (Klassenkampf)، ص 15، 208، 781.
- ص. للعمال لتقليص يوم العمل، ص 118، 140، 835.
- صناعة الأثاث (Möbelfabrikation)، ص 347، 348.
- الصناعة الاستخراجية (Industrie, Extraktive)، ص 112، 127، 768.
- تركيب رأسمالها، ص 67، 768، 780.
- الربيع المطلق فيها، ص 780.
- صناعة الآلات (Maschinenfabrikation)، ص 110، 918.
- صناعة الجوارب (Strumpfwarenindustrie)، ص 347.
- صناعة الحرير (Seidenindustrie)، ص 102، 103، 112، 347.
- صناعة الدبايس (Spitzenindustrie)، ص 347.
- صناعة الصوف (Wollindustrie)، ص 111، 132، 134.
- صناعة القطن (Baumwollindustrie)، ص 117، 133-138، 140.

- أزمة صناعة القطن، ص 131، 134، 137-139.
- إنتاج القطن، ص 129.
- الصناعة الكبرى (Industri, grosse)، ص 244، 245، 349، 453، 454، 789، 918.
- الانتقال إلى ص.، ص 348.
- دورها الثوري، ص 916.
- تركيب رأس المال في ص.، ص 68، 69، 85، 86.
- إنتاجية العمل في ص.، ص 68-70.
- والتجارة، ص 346.
- صناعة المنوجات (الأقمشة) (Leinenindustrie)، ص 135-137.
- الصناعة المنزلية (Hausindustrie)، ص 611.
- في الريف، ص 794، 795، 799، 802-804، 815.
- صناعة النسيج (Textilindustrie)، ص 914.
- صناعة النقل (Transportindustrie)، ص 299، 300.
- الصنمية (الفيتشية) (Fetischismus)
- صنمية النقد، ص 406.
- صنمية رأس المال الحامل للفائدة، ص 404-412، 837.
- الصيغة الثلاثية (Trinitarische Formel)، ص 822-825.
- الصين (China)، ص 346، 567، 568، 575، 593.

- ض -

- الضرائب (Steuern)، ص 663، 735، 766، 793.
- الضرورة (Notwendigkeit)، ص 345.
- مملكة الضرورة، ص 828.
- الضريبة النقدية (Geldsteuern)، ص 612.
- الضياعات (Abfälle)
- ض. الإنتاج، ص 110، 119، 120.
- ض. الاستهلاك، ص 110.
- الانتفاع منها، ص 89، 90، 110-112، 128.
- شروط الانتفاع منها ثانية، ص 90-111.
- الاقتصاد من خلال تقليلها، ص 91، 112، 113.

- ط -

- الطبقات (Klassen)، ص 205، 614.

- ط. المجتمع الرأسمالي المتطور، ص 14، 15، 632، 892، 893.
- مايسترو الطبقة الصناعية والتجارية، ص 402.
- (أنظر أيضاً: الطبقة العاملة، الفلاحون، الملاك العقاريون، الطبقة الرأسمالية)
- الطبقة العاملة (Arbeiterklasse)، ص 892، 893.
- شروط نشوئها وجودها، ص 96، 97، 206، 207، 347.
- ورأس المال، ص 34، 207، 208.
- تجديد إنتاجها، ص 198.
- الطبقة الرأسمالية (Kapitalistenklasse)، ص 892، 893.
- شروط وجودها، ص 51.
- واستغلال الطبقة العاملة، ص 207، 208.
- الطبيعة (Natur)
- والإنسان، ص 823، 828، 834، 890، 891.
- قوى الطبيعة كقدرة إنتاجية للعمل، ص 753، 754.
- الشروط الطبيعية لقدرة إنتاجية العمل، ص 270، 656-660، 775، 825.
- احتكار قوى الطبيعة، ص 656، 658، 659، 781.
- قوة الطبيعة مجانية، ص 660، 661.
- طرائق الإنتاج (Produktionsmethoden)، ص 254، 260.
- علاقة تحسينها بمعدل الربح، ص 273، 657.
- طرائق العمل (Arbeitsmethoden)، ص 657.
- (أنظر أيضاً: طرائق الإنتاج)
- الطلب (Nachfrage)
- على قوة العمل، ص 529، 871.
- على وسائل العيش، ص 197، 198.
- على وسائل الإنتاج، ص 197، 198، 200، 201.
- على وسائل الدفع، ص 531.
- (أنظر: العرض والطلب)
- الطوائف (الأصناف) الحرفية المغلقة (Zünfte)، ص 187، 347-349، 839، 906، 910.
- الطواحين (الهوائية) (Mühlen)، ص 113.

- ع -

- العامل (Arbeiter)
- العامل التجاري المأجور، ص 303-307، 310-312.

- ع. المنتج، ص 304، 305.
- تركز العمال، ص 92.
- ووسائل الإنتاج، ص 51، 95، 96.
- (أنظر أيضاً: العامل الزراعي)
- العامل الزراعي (Agrikulturarbeiter)، ص 631، 632، 807.
- أجوره، ص 640-644، 764.
- العبودية (الرق) (Sklaverei)، ص 41، 187، 484، 610، 612، 637، 647، 799، 888.
- علاقات الإنتاج، ص 337-339.
- علاقات الملكية، ص 784.
- عمل الناظر، ص 397-399.
- التجارة في ع.، ص 337، 343، 344.
- العدالة (Gerechtigkeit)، ص 351، 352، 373.
- العرض والطلب (Angebot und Nachfrage)، ص 187، 188، 190، 191، 199-203، 203، 368، 369، 375، 380، 381، 433، 567، 758، 871، 901، 902.
- تساوي العرض والطلب، ص 199-202، 869.
- قيمة السوق، ص 188، 190، 194، 195، 200، 204.
- وسعر السوق، ص 319، 378، 379.
- عرض رأس المال النقدي والطلب عليه، ص 529-531، 534، 535، 545، 585، 586، 590.
- نظرة الاقتصاد المبذل إلى العرض والطلب، ص 201، 202.
- (أنظر أيضاً: الطلب)
- العُشور (Zehnten)، ص 256، 795، 796.
- المصور القديمة (Antike, also Altertum)، ص 342-345، 607، 610، 795، 815، 839.
- العقلانية (Rationalismus)
- واللاعقلانية، ص 787.
- علاقات الإنتاج (Produktionsverhältnisse)، ص 784، 885.
- طابعها التاريخي، ص 890، 891.
- علاقات التوزيع، ص 885-891.
- ع. الرأسمالية، ص 51، 608، 885-889.
- التناقض بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، ص 130، 252، 254، 255، 259، 260، 268، 274، 277، 891.

- العلم (Wissenschaft)، ص 92، 114، 324، 349، 768، 825.
- العلوم الطبيعية (Naturwissenschaft)، ص 91، 92، 276، 778.
- العمل (Arbeit)، ص 823، 824، 831.
- نشاط إنتاجي هادف للإنسان، ص 823، 824.
- أساسه الطبيعي، ص 645.
- ع. الاجتماعي، ص 92-94، 113، 230، 651، 652، 887.
- طابعه الاجتماعي المباشر، ص 92، 99، 533.
- الدمج (التوحيد) الاجتماعي لـ ع.، ص 89-91.
- اختلاف العمل العام عن العمل الجماعي المشترك، ص 113، 114.
- تنظيم العمل، ص 276.
- العمل في الشيوعية، ص 93، 827، 855، 859، 883.
- بوصفه جوهر القيمة، ص 19، 52، 55، 56، 97، 158، 175، 181، 191، 208، 219، 392، 755، 823-825، 831، 843، 874، 889، 901، 908.
- الفرق بين العمل البسيط والعمل المعقد، ص 151.
- والعمل الماهر، ص 248، 311.
- العمل الوسطي، ص 311.
- الطابع المزدوج للعمل، ص 843.
- العمل الملموس، ص 37، 831.
- العمل الضروري، ص 645، 646، 648، 829، 841، 842، 883.
- ع. الضروري اجتماعياً، ص 18، 191.
- العمل الحي، ص 19، 51، 97، 99، 180، 271، 412.
- العمل المتشئ (عمل الماضي)، ص 18، 99، 180، 271، 392، 412.
- علاقة العمل الحي بالعمل المتشئ، ص 154، 162.
- التناقص النسبي للعمل الحي إزاء العمل المتشئ، ص 223، 225، 227، 229، 236، 249.
- ع. المنتج، ص 94، 843.
- رأي الفيزيوقراطيين في العمل المنتج، ص 792.
- العمل الزراعي والعمل الصناعية، ص 645، 646، 648، 825.
- تحول العمل اليدوي إلى عمل آلي، ص 246.
- العمل التجاري، ص 306، 308، 309، 311، 313.
- العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر، ص 249، 250، 350، 841، 842.
- توزيع العمل بين مختلف فروع الإنتاج، ص 648، 649.
- خضوع العمل لرأس المال، ص 206، 207، 225.

- خضوع العمل لرأس المال على نطاق اجتماعي، ص 246، 247.
(أنظر أيضاً: العمل الفائض)
- عمل الإناث (Frauenarbeit)، ص 105، 106، 243.
- عمل الأطفال (Kinderarbeit)، ص 98، 103، 105، 243.
- عملية الإنتاج (Produktionsprozess)، ص 890، 891.
- الرأسمالية، ص 33، 826، 827.
- وعملية التداول، ص 33، 53، 54، 340، 341.
- عمل السخرة (Fronarbeit)، ص 798، 800-803.
- العمل الفائض (Mehrarbeit)، ص 52، 156، 158، 224، 225، 347، 412، 609، 648-649، 703، 791، 799، 827، 828، 841، 842.
- الأساس الطبيعي للعمل الفائض، ص 645، 647، 648.
- العمل الفائض في النظام العبودي، ص 827.
- العمل الفائض في النظام الإقطاعي، ص 798-800.
- في الرأسمالية، ص 827.
- في الشيوعية، ص 827، 883.
- العمل المأجور (Lohnarbeit)، ص 392، 831، 832، 847، 886-889، 892.
- والملكية العقارية، ص 824.
- العمل المفرط (Überarbeit)، ص 104، 106.
- العمل المنزلي (Heimarbeit)، ص 106.
- العملات (المعدنية) (Münzen)، ص 329، 459، 583.
- العملات الوطنية، ص 330، 331، 333.
- العملات الصغيرة، ص 460.
- عملية التداول (Zirkulationsprozess)، ص 278، 279، 356، 357، 835، 836.
- وعملية الإنتاج، ص 33، 53، 54، 340، 341.
- كتوسط في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي، ص 33، 340، 341.
- عملية العمل (Arbeitsprozess)
- العوامل البسيطة لعملية العمل، ص 824، 834، 890، 891.

- غ -

- الغش (Prellerei)، ص 94.

- ف -

- الفائدة المثوبة (Zins)، ص 351-353، 370-373، 376، 383، 387-395، 609.

822، 878، 889، 890.

- كعلاقة بين رأسمالين اثنين، ص 395، 396.
- شكل لا عقلاني للأسعار، ص 366.
- الربح التفاضلي والربح بوصفهما فائدة مثوية، ص 754، 755.
- علاقتها بربح صاحب المشروع، ص 388، 398، 828.
- الفائدة المثوية - الإيجار، ص 779.
- الفائدة المثوية التجارية، ص 527، 528.
- والعمل المأجور، ص 392.
- حدودها القصوى، ص 370، 372.
- حدودها الدنيا، ص 370.
- الفائدة المركبة، ص 408-411.
- فائض القيمة (Mehrwert)، ص 58، 257، 350، 649.
- بوصفه علاقة إنتاج اجتماعية، ص 826.
- منبعه، ص 44، 52، 158، 175، 181.
- نشوؤه، ص 44-46، 51، 304، 305، 647، 790.
- نشوؤه الظاهري في مجال التداول، ص 835، 836.
- تجليه في شكل ربح، ص 44، 46، 52، 53، 58، 175، 177.
- ف. المطلق، ص 87، 96، 97، 244، 250.
- ف. النسبي، ص 21، 22، 88، 228، 242، 243، 250، 835، 888.
- فائض القيمة الإضافي، ص 188، 243، 244.
- معدل فائض القيمة، ص 59، 84، 207، 244، 245، 320.
- معدله السنوي، ص 60، 84، 86.
- معدله الوطني، ص 152، 160، 255.
- العوامل المؤثرة على مستواه، ص 60-63، 66-68، 72، 74، 75، 78، 94، 215، 225.
- ومعدل الربح، ص 52، 53، 56-60، 75-79، 146، 176، 177، 225، 250، 251.
- كتلة فائض القيمة، ص 50، 159، 171، 177، 229-231، 242-245.
- والأجور، ص 376، 377.
- والربح، ص 177، 178، 836، 867.
- تحويل ف. إلى رأسمال، ص 857، 858.
- تحقيق ف.، ص 53، 54، 291، 835، 836، 841.
- شروط تحقيق ف.، ص 254، 255.

- تقسيم ف.، ص 53، 252، 253، 379، 769-771، 790، 828، 829، 840، 842، 857، 869.
- (أنظر أيضاً: الربح Profit)
- فرنسا (Frankreich)، ص 619، 912.
- تطورها الصناعي، ص 347.
- العلاقات الزراعية، ص 642، 643.
- التجارة الخارجية، ص 567، 568.
- النقود والنظام المصرفي، ص 451.
- الفلسفة (علم وظائف الأعضاء) (Physiologie)، ص 768.
- فضلات (الإنتاج والاستهلاك) (Exkremente)
- (أنظر: الضياعات Abfälle)
- الفقر (Pauperismus)، ص 198.
- الفلاحة (Ackerbau)، ص 628، 683-685، 688، 689.
- الفلاحون (Bauernschaft)، ص 131، 225، 608، 905-907، 910.
- مصادرة أراضيهم وعقاراتهم، ص 609، 627، 628، 630، 639، 640، 778، 806، 807، 829، 886.
- الفلاح الصغير، ص 49، 131، 609، 612، 613، 639، 703، 818، 882.
- اليومان (الفلاح الإنكليزي المالك المستقل) (Yeomanry)، ص 815.
- فوضى الإنتاج الرأسمالي (Anarchie der Kapitalistischen Produktion)، ص 196، 197، 203، 204، 267، 270، 589، 590، 839، 887، 888.
- فيض الإنتاج (Überproduktion)، ص 261، 507، 509.
- ف. رأس المال، ص 261-266.
- ف. المطلق، ص 261-262.
- ف. النسبي، ص 129، 195، 261، 268، 684، 685.
- ف. المزمّن، ص 453.
- نظام الائتمان: رافعة أساسية لفيض الإنتاج (Kreditsystem)، ص 457.
- نظرة الاقتصاديين إلى ف.، ص 267، 268.
- فيض السكان، النسبي (Übervölkerung, relative)، ص 228، 229، 246، 247، 259-261، 265، 266، 268، 276، 641، 642.
- وإنتاجية العمل، ص 233، 274.
- الفيزيوقراطيون (Physiokraten)، ص 618، 764، 765، 792-794.

- ق -

- القاعدة والبناء الفوقي (Basis und Überbau)، ص 799-802.
- قانون تقييد المصارف (Bank Restriction Act)، ص 546.
- قانون القيمة (Wertgesetz)، ص 15، 16، 18-20، 162، 169، 171، 182، 186، 189، 197، 324، 648، 657، 853، 887، 901، 904، 905، 907-909.
- قانون الفقراء (Armengesetz)، ص 640، 641.
- قانون المصارف لعام (1844) (Bankakt von 1844)، ص 430، 431، 441، 447-449، 492، 507، 530، 535، 543، 552-560، 562-565، 566-589.
- قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط (Gesetz des tendenziellen Falls der Profitrate)، ص 19، 29، 221-241، 249، 637.
- ق. بوصفه تعبيراً عن تطور إنتاجية العمل في الرأسمالية، ص 223-226، 236.
- العوامل المقررة لهذا القانون، ص 221-227، 273.
- العوامل المعاكسة لهبوط معدل الربح، ص 236، 242-250.
- التناقض في هذا القانون، ص 243، 244، 251، 252، 259، 260.
- وصراع المنافسة، ص 262، 263، 266، 267.
- والأزمة، ص 268.
- نظرة الاقتصاد السياسي إلى هذا القانون، ص 223، 224، 233-235، 269، 270.
- القانون الأساسي للمنافسة الرأسمالية، ص 47.
- القانون العام للتراكم الرأسمالي، ص 228، 229، 232.
- قانون تداول النقد، ص 314، 315، 462، 538، 540.
- قانون تداول الأوراق النقدية، ص 538.
- «قانون تناقص غلة الأرض»، ص 672.
- قرض الدولة (Staatskredit)، ص 539.
- القرض المجاني (Crédit gratuit)، ص 621، 622، 758.
- القروض (Anleihen)، ص 489، 490، 545، 590.
- أشكالها، ص 356، 416، 417، 512.
- القرون الوسطى (Mittelalter)، ص 794، 795، 809، 839، 907، 908، 910.
- التجارة في ق.، ص 345، 910.
- الكنيسة في ق.، ص 614، 626.
- الفائدة الربوية في ق.، ص 611، 624، 626.
- (أنظر أيضاً: الربا، الإقطاع)
- القسر (Zwang)

- ما فوق الاقتصادي، ص 799.
- العمل القسري، ص 800.
- وسائل القسر، ص 793.
- قناة السويس (Suez Kanal)، ص 81.
- القناة (Leibeigenschaft)، ص 187، 630، 647، 800-802، 839، 888.
- كشكل من العمل الفاضل، ص 798، 799.
- القوانين (Gesetze)، ص 171.
- ق. الموضوعية، ص 914.
- والميول، ص 171، 244، 249.
- والمصادفة (Zufall)، ص 836.
- القوانين الاقتصادية (Ökonomische Gesetze)، ص 184.
- سريان مفعولها، ص 171، 916.
- طريقة سريان مفعولها في الرأسمالية، ص 184، 244، 267، 828، 829، 836، 839، 887، 888، 916.
- سريان مفعولها في الشيوعية، ص 267، 828.
- قوانين التبادل السلعي، ص 342، 908، 909.
- (انظر: قانون القيمة)
- قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي، ص 199، 254، 368، 892.
- انعكاس القوانين الاقتصادية الرأسمالية بشكل مقلوب في مجرى المنافسة، ص 235، 240، 247.
- وانعكاسها بشكل مقلوب في رؤوس الرأسماليين ووسطاء التداول، ص 324، 325.
- قوانين ارتفاع وانخفاض معدل الربح، ص 178، 179.
- قوانين توزيع الربح، ص 372.
- قوانين الحبوب (KornGesetze)، ص 639-641.
- إلغاؤها، ص 117، 118، 340، 644، 670، 692، 735.
- قوة العمل (Arbeitskraft)
- بوصفها سلعة، ص 17، 394، 395، 529، 886.
- قيمتها الاستعمالية، ص 38، 41، 311، 364، 394، 395، 405.
- قيمة قوة العمل، ص 38، 41، 46، 94، 124، 215، 304، 311، 484، 529، 749، 841، 876-878.
- تحديد قيمة قوة العمل، ص 866.
- (أنظر: الأجور Arbeitshohn).
- تجديد إنتاج قوة العمل، ص 124، 224، 257، 647، 829، 841، 866.

- ق. وتطور إنتاجية العمل، ص 232، 233، 246، 257.
- الطلب على ق.، ص 529، 871.
- القوى المنتجة (Produktivkräfte)، ص 257، 274، 456، 457، 815، 816، 828، 835، 885، 888.
- تطور ق. في الرأسمالية، ص 96، 242، 259، 260، 269، 274، 457.
- الحدود الضيقة لنموها في الرأسمالية، ص 252.
- التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، ص 130، 252، 254، 255، 259، 260، 268، 274، 277، 891.
- تسريع تطورها بفضل نظام الائتمان، ص 457.
- إعاقه تطورها بفعل رأس المال الربوي، ص 609.
- القيمة (Wert)، ص 97، 150، 324، 411، 657، 755، 823-825، 859، 875، 877، 902، 903، 907.
- بوصفها علاقة اجتماعية، ص 651، 652، 674، 680، 824.
- مقياس القيمة، ص 524.
- القيمة الفردية والقيمة الاجتماعية، ص 190-192.
- ق. المنتج الاجتماعي الكلي، ص 829، 831، 840-848.
- ق. رأس المال الاجتماعي الكلي، ص 176، 840.
- تآكل (اندثار) قيمة رأس المال، ص 246، 254، 258، 259، 262-264، 411.
- ومعدل الربح الوسطي، ص 162، 178، 218.
- رأي الاقتصاديين في ق.، ص 208، 898-904.
- نظرة الاقتصاد المبتذل إلى ق.، ص 909.
- (أنظر أيضاً: قيمة السوق، وقيمة السلعة)
- القيمة الاستعمالية (Gebrauchswert)، ص 191، 194، 196، 228، 290، 363، 648-650، 660، 824-826.
- والإنتاج الرأسمالي، ص 205، 229، 588، 589.
- القيمة التبادلية (Tauschwert)، ص 191، 290، 532، 649، 650، 660، 825.
- القيمة الجديدة (Neuwert)، ص 37-41، 844، 856، 874، 877، 882.
- تقسيمها كإيرادات، ص 884.
- قيمة السلعة (Warenwert)
- الأجزاء المكونة لقيمتها، ص 33-41، 44، 46، 47، 159، 173، 841-851، 854، 859-861، 874، 877-879.
- رأي ريكاردو، ص 193.
- رأي سميث، ص 850.

- منظور الاقتصاد السياسي، ص 193، 854، 855.
- قيمة السوق (Marktwert)، ص 208، 209، 673، 831.
- والقيمة الفردية، ص 187، 188، 192-195.
- ناظم قيمة السوق، ص 192-194، 195، 197.
- وسعر السوق، ص 195، 200، 205، 208، 209، 215.
- القوة المائية (Wasserkraft)، ص 658، 659.

- ك -

- الكارتلات (Kartelle)، ص 130، 453، 454، 506.
- كاليفورنيا (Kalifornien)، ص 518، 580.
- الكمبيالات، النصب والاحتيال بالكمبيالات (Wechselschwindeleien)، ص 423، 424، 426، 501، 507، 514.
- الكمبيالة (Wechsel)، ص 289، 333، 413، 414، 424-428، 430-432، 435، 442، 472، 473، 481، 487، 536، 555، 556.
- حسم الكمبيالات، ص 376، 378، 416-420، 438-448، 464، 466، 472، 463، 487، 501، 528، 536-538، 550، 551، 558، 559، 575.
- كوسيلة دفع، ص 496.
- كوسيلة تداول، ص 414، 555.
- كندا (Kanada)، ص 604.
- الكنيسة (Kirche)، ص 614، 626.
- الكيمياء (Chemie)، ص 768.
- الصناعة كـ، ص 454، 918.
- فضلات الصناعة كـ، ص 110-113.
- تأثير العمليات الكيميائية على زمن الإنتاج، ص 81.
- الكيمياء الزراعية (Agrochemie)، ص 664.

- ل -

- لائحة قانون الساعات العشر (Zehnstundenbill)، ص 118.
- اللاعقلانية (Irrationalismns)
- والعقلانية، ص 787.

- م -

- المالتوسية (Malthusianismus)، ص 409، 683.
- المالك العقاري (Grundeigentümer)
- طابعه العام، ص 628، 631، 632، 651، 652، 781، 892، 893.
- بوصفه تجسيدا للملكية العقارية في إهاب شخص، ص 832-833.
- بوصفه رأسمالياً، ص 713، 759.
- والمزارع المستأجر، ص 632، 633، 637-640، 687، 736، 746، 759، 760، 763.
- المانيفاكتورة (Manufaktur)، ص 345، 346، 348، 349، 689، 794، 795، 915، 916.
- الماهية والظاهرة (Wesen und Erscheinung)، ص 178، 219، 825.
- مبدأ وسيلة التداول (جريان العملة) (Currency Principle)، ص 432، 462، 469، 470، 562-579.
- (أنظر أيضاً: مدرسة التداول النقدي)
- المتعهد (Verleger)، ص 914، 915.
- مدرسة التداول النقدي (العملة الجارية) (Currency-Shule)، ص 569، 570.
- مجالس الإدارة والاشراف (Verwaltungs-und Aufsichtsräte)، ص 403.
- المحاصصة (في الزراعة) (Metäriewirtschaft)، ص 683، 811.
- المحرك البخاري (Dampfmaschine)، ص 107-109.
- المدن التجارية (Handelsstädte)، ص 339، 342.
- المدينة والريف (Stadt und Land)، ص 809.
- المذهب الثنائي (الثنوي) (Dualismus)، ص 588.
- المركنتلية (Merkantilismus) (المذهب التجاري)، ص 349، 792، 793.
- المزارع المستأجر (Pächter)
- م. الصغير، ص 638-640، 642، 643.
- م. الرأسمالي، ص 627، 631-633، 638، 639، 689، 806-808.
- والمالك العقاري، ص 632، 633، 638-640، 746، 759، 760، 763.
- الصراع بين المزارع المستأجر والملاك العقاريين، ص 687.
- إنفاق رأسماله في الأرض، ص 632-635، 719، 760، 761.
- المنافسة بين المزارعين المستأجرين، ص 719.
- المستعمرات (المستوطنات) (Kolonien)، ص 688، 764، 765، 777، 913.
- ارتفاع معدل الربح فيها، ص 247، 248، 663.
- خصوبة أراضيها، ص 682-684، 777.
- المستوطنون (المستعمرون) (Kolonisten)، ص 647، 703، 765.

- مك دفاتر الحسابات (Buchführung)، ص 328، 329.
- في الشيوعية، ص 859.
- المشاعات (Gemeinden)، ص 906.
- المشاعة البدائية (Urgemeinschaft)، ص 187، 856.
- المشاعة الزراعية المفترزة (مشاعة المارك) (Markgemeinschaft)، ص 630.
- مشاعة القرية (Dorfgemeinden)، ص 346.
- المصادفة (Zufall)
- والقانون، ص 836.
- المصارف (Banken)، ص 316، 317، 327–334، 401، 416، 458، 459، 467، 475–472، 519، 547، 557، 558، 560، 587.
- رصيدها الاحتياطي، ص 487، 490–492، 515، 516، 544، 581–584، 587.
- المصارف المساهمة، ص 402، 513، 917.
- مصارف الودائع، ص 419، 616.
- مصارف التحويل، ص 332.
- المصارف (البنوك) الوطنية، ص 417، 582، 560.
- (انظر أيضاً: بنك إنكلترا)
- مصارف حسم الكمبيالات، ص 329، 330.
- (انظر أيضاً: تجارة النقد)
- المصارف المساهمة (Aktienbanken)، ص 402، 917.
- المصانع (Fabriken)
- بناء المصنع، ص 110.
- تشريعات المصانع، ص 99–101، 118.
- المصانع التعاونية (Kooperativfabriken)، ص 96، 400–402.
- تعاونيات العمال، ص 456.
- مصر (Ägypten)، ص 909.
- المصرفيون (أصحاب المصارف) (Bankiers)، ص 374، 416، 495، 496، 522، 528–526، 560، 561.
- أرباح المصرفيين، ص 557.
- المضاربة (Spekulation)، ص 218، 252، 319، 372، 376، 421، 423، 452، 455، 457، 488، 498، 503، 505، 507، 529–531، 554، 681.
- المضاربة في البناء، ص 634، 635، 782، 783.
- المُعادل (Äquivalent)، ص 908.
- المعادن الثمينة (Edelmetalle)، ص 330، 468، 469، 580–585، 592.

- معدل التراكم (Akkumulationsrate)، ص 251.
- مفتشو المصانع (Fabrikinspektoren)، ص 98، 100.
- المفهوم (Begriff)، ص 20، 152.
- مقدار القيمة (Wertgrösse)
- وكتلة القيمة الاستعمالية، ص 229.
- الملاحة (شركات السفن) (Reederei)، ص 914.
- الملاك العقاريون الكبار (Grossgrundbesitzer)، ص 734-736
- الارستقراطية العقارية، ص 735.
- الملكية (Eigentum)
- م. وسائل الإنتاج، ص 51، 95، 96، 276.
- م. المباني، ص 634، 635.
- م. المشاعة للأرض والعقارات، ص 346، 811، 812.
- اغتصاب الملكية المشاعة، ص 815.
- الملكية المجزأة، ص 812-821.
- نقض الملكية الخاصة، ص 277، 452، 453، 620، 621، 784.
- م. في الشيوعية، ص 784.
- (أنظر أيضاً: الملكية العقارية)
- الملكية العقارية (Grundeigentum)
- طابعها العام، ص 627-631، 635، 636، 784، 824، 829، 890.
- مصادرة أراضي وعقارات المنتجين المباشرين، ص 609، 627، 628، 630، 639، 640، 778، 806، 807، 829، 886.
- أشكالها المختلفة، ص 630، 647، 778، 812-815.
- الملكية العقارية الإقطاعية، ص 627.
- انحلال الملكية العقارية الإقطاعية، ص 815.
- شكل الملكية العقارية في الرأسمالية، ص 627، 628، 630، 631، 892.
- نقض الملكية العقارية في الرأسمالية، ص 759، 760.
- نقضها في ظل الشيوعية، ص 784.
- م. والزراعة العقلانية، ص 630-633، 820، 821.
- م. الصغيرة، ص 647، 785، 818، 820، 821.
- (أنظر: الملكية المجزأة (Parzelleneigentum))
- م. في المستعمرات، ص 683، 684، 735، 777.
- رأي هيغل في م.، ص 165، 628، 629.
- موقف التبريرية من الملكية العقارية، ص 637.

- الملكية المجزأة (Parzelleneigentum)، ص 812-821.
 - عائق أمام تطور القوى المتجهة، ص 815، 816.
 - الزراعة المجزأة، ص 689، 818.
- المنافسة (Konkurrenz)، ص 19، 20، 47، 194، 203، 204، 208، 235، 248، 262-267، 368-370، 376-374، 627، 769، 770، 779، 836، 837، 871، 873، 876، 877، 881، 913، 916.
 - القانون الأساسي للمنافسة الرأسمالية، ص 47، 182.
 - داخل ميدان إنتاج مفرد، ص 190.
 - بين الرأسماليين التقديين، ص 556، 557.
 - بين التجار، ص 319، 326.
 - بين الرأسماليين التقديين والرأسماليين الصناعيين، ص 383.
 - بين العمال، ص 184.
 - ومعدل الربح، ص 163، 167، 218، 219، 262، 263، 266، 267، 273، 325، 379، 872، 873.
 - والاحتكار، ص 130، 235، 453، 454.
 - المنافسة في السوق العالمية، ص 120، 129-131، 247، 248، 345، 506، 735، 881، 882.
 - انعكاس العلاقات الاقتصادية في المنافسة بشكل مقلوب، ص 219، 220، 235، 240، 241، 703.
- المنتج التكميلي (Nebenprodukte)، ص 110.
- المنتج الزراعي (Agrikulturprodukte)، ص 650-652.
 - تقلبات أسعاره، ص 124، 127، 128.
- المنتج الصغير (Kleinproduzenten)، ص 703.
- المنتج الفائض (Mehrprodukt)، ص 17-19، 253، 343، 350، 380، 645، 705، 794، 827، 848، 883، 884.
- المنتج الكلي (الإجمالي) الاجتماعي (Gesamtprodukt, gesellschaftliches)
 - قيمته، ص 830، 831، 840-848.
 - شكله الطبيعي (العيني)، ص 844-848.
 - توزيعه، ص 172، 179، 648، 649، 769، 770.
- مملكة الضرورة (Reich der Notwendigkeit)، ص 828.
- المواد الأولية (Rohstoffe)، ص 116، 117، 121، 127-131، 780.
 - كجزء رئيسي من مكونات رأس المال الثابت، ص 16.
 - نوعيتها، ص 93، 646.

- تأثير سعرها على معدل الربح، ص 115-121، 123، 130، 131.
- تجديد إنتاجها، ص 128-130.
- مواد مساعدة (Hilfsstoffe)، ص 93، 112، 116، 127.
- (المواد) شبه المصنعة (Halbfabricate)، ص 121، 122.
- المواشي (Vieh)
- كسلعة نقدية، ص 908.
- الموظفون (Beamte)، ص 893.
- الميزان التجاري (Handelsbilanz)، ص 508، 509، 533، 583، 604، 605، 793.
- ميزان المدفوعات (Zahlungsbilanz)، ص 508، 509، 533، 583، 585، 604-606.

- ن -

- نزع الملكية (Expropriation)
- ن. المنتج المباشر، ص 229، 251، 793.
- ن. الأرض والعقار من المنتج المباشر، ص 609، 627، 628، 630، 778، 806، 807، 812، 829، 886.
- ن. المزارع الصغير من قبل المالك العقاري، ص 639، 640.
- ن. الرأسمالي الصغير والمتوسط، ص 251، 256، 455، 456.
- النسيج (Weberei)، ص 347.
- نظام الائتمان (Kreditsystem)، ص 120، 206، 276، 289، 290، 315، 374، 457، 496، 497، 560، 587، 606، 613، 620، 621.
- شروطه المسبقة (مقدماته)، ص 413، 620.
- رافعة جارية خلال الانتقال من النمط الرأسمالي إلى النمط الشيوعي، ص 457، 621.
- معجل لتطور القوى المنتجة، ص 457.
- النظام الاستعماري (Kolonialsystem)، ص 341، 345، 346.
- النظام النقدي (Monetarsystem)، ص 469، 552، 587، 606، 793.
- نظريات النقد (Geldtheorien)
- مبدأ وسيلة التداول (جريان العملة) (Currency) ص 432، 462، 469، 470، 562-579.
- رجال الشلن الصغير، ص 554، 575.
- نظرية النقد عند ريكاردو، ص 562، 563.
- نظرية التقشف (الامتناع، الزهد) (Abstinenztheorie)، ص 455.
- نظرية المنفعة الحدية (Grenznutzentheorie)، ص 17.
- النفقات غير المنتجة (غير المثمرة) (Faux Frais)، ص 657.

□ النقد (Geld)

- المُعاوِل العام، ص 532.
- كتجسيد للثروة الاجتماعية، ص 588.
- كسلعة، ص 148، 355.
- كشكل مستقل لقيمة السلعة، ص 532، 787، 870.
- كرأسمال، ص 353، 355، 363، 364، 368، 405، 459، 468، 481.
- تحول ن. إلى رأسمال، ص 350-353، 362، 511.
- النقد الائتماني (Kreditgeld)، ص 413، 532، 533، 552، 617.
- تآكل قيمته، ص 532.
- النقد، وظائفه (Funktionen des Geldes)
- كمقياس للقيمة، ص 342، 468، 524، 907.
- نقد حسابي، ص 796، 797.
- كوسيلة تداول، ص 203، 289، 314، 315، 328، 332، 342، 350، 351، 382، 459-461، 470، 515، 537.
- كوسيلة شراء، ص 290، 331-333، 382، 459-461، 531.
- كوسيلة دفع (تسديد)، ص 238، 289، 290، 314، 315، 328، 333، 413، 459-461، 476، 477، 436، 611، 613.
- بمثابة كنز، ص 328، 333، 342، 468، 611، 612.
- كنقد عالمي، ص 329-331، 344، 468، 470، 471، 477، 552، 611.
- (أنظر: الذهب Gold).
- النقد الائتماني، ص 413، 532، 533، 552، 617.
- النقد المعدني، ص 460، 525، 533، 909.
- النقد الورقي، ص 639، 540.
- تاريخ النقد، ص 907-909.
- النقود والنظام المصرفي، ص 330، 331، 616، 617.
- النقل (الشحن) البحري (Spedition)، ص 299.
- الملاحة (Schiffahrt)، ص 81، 322.
- النمسا (Österreich)، ص 917.
- نمط الإنتاج (Produktionsweise)، ص 456، 457.
- ما قبل الرأسمالي، ص 225، 322، 532، 533، 608، 609، 688، 839، 883، 888.
- وتداول السلع، ص 342-346.
- أشكال رأس المال في الأنماط ما قبل الرأسمالية، ص 607.

- دور التاجر في الأنماط ما قبل الرأسمالية، ص 337-339، 343.
- نمط الإنتاج الرأسمالي (Kapitalistische Produktionsweise)
 - طابعه العام، ص 33، 191، 206، 207، 322، 610، 627، 859، 879، 882، 883، 885-887.
 - مهمته التاريخية، ص 457.
 - مقدماته وشروط تطوره، ص 120، 184، 247، 336، 339، 344-346، 455، 456، 609، 630، 631، 885.
 - ن. في الزراعة، ص 627-631، 650، 663، 680، 681، 684، 685، 689، 690، 704، 705، 820، 890.
 - تناقضاته، ص 96، 97، 130، 131، 232، 233، 254، 267، 268، 272-274، 274-453، 501، 588، 589، 888.
 - حدوده، ص 252، 260، 267-274.
 - طابعه الانتقالي التاريخي، ص 252، 267-270، 885، 890، 891.
 - ضرورة الانتقال إلى الإدارة الاجتماعية للإنتاج، ص 274، 452-457.
 - منظور الاقتصاد السياسي، ص 252، 267، 268، 397، 398، 859.
- النوعية (Qualität)
 - ن. المواد الأولية، ص 92، 112، 130، 131.
 - ن. الآلات، ص 112.

- ه -

- الهجرة (Auswanderung)، ص 641-643.
- الهند (Indien)، ص 81، 225، 346، 567، 568، 593، 596، 597، 604.
- الجماعة المشاعية في الهند، ص 735، 795، 884.
- إنتاج القطن في الهند، ص 129، 331.
- الهند الغربية (Westindien)، ص 604.
- الهندسة الزراعية (Agronomie)، ص 630، 664، 778.
- هولندا (Holland)، ص 345، 346، 911، 912،
- نموذج التطور الاقتصادي في القرن السابع عشر، ص 616.
- النقود والنظام المصرفي، ص 330، 331، 616، 617.

- و -

- الودائع (الإيداعات المصرفية) (Depositen)، ص 416، 481، 482، 487-490، 514-516، 526، 535، 583.

- وسائل الاستهلاك (Konsumtionsmittel)، ص 646.
 - إنتاجها (القطاع الثاني)، ص 844-846.
 - (أنظر أيضاً: وسائل العيش (Lebensmittel))
- وسائل الإنتاج (Produktionsmittel)، ص 823.
 - كراسمال، ص 260، 823، 888، 889، 892.
 - وعملية تكوين القيمة، ص 37، 42.
 - اهتلاكها (اهتراؤها)، ص 264.
 - الطلب عليها، ص 197، 198، 200، 201.
 - إنتاج وسائل الإنتاج (القطاع الأول)، ص 844-846.
 - تركّز وسائل الإنتاج، ص 89، 276، 688، 892.
 - الاقتصاد فيها، ص 92-95، 102، 688.
 - نموها، ص، ص 94، 228، 229.
 - وإنتاجية العمل، ص 228، 246.
 - ملكية وسائل الإنتاج، ص 51، 95، 96.
 - والعمل، ص 823، 892.
 - والعامل، ص 51، 95، 96، 823.
 - تأكل (اندثار) قيمتها، ص 94، 95.
 - تدميرها، ص 264.
- وسائل العمل (Arbeitsmittel)، ص 42، 643.
 - (أنظر: وسائل الإنتاج)
- وسائل العيش (Lebensmittel)
 - و. الضرورية، ص 115، 116، 124، 171، 198، 214، 215، 646، 647، 657، 830، 842، 866، 872، 874، 876.
 - رخص و. الضرورية، ص 668، 670.
- وسائل المواصلات (Kommunikationsmittel)، ص 81، 322، 424، 777.
 - وسائل النقل (Transportmittel)، ص 322، 735.
 - (انظر أيضاً: سكك الحديد).
- وسطاء التداول (المنفذون) (Zirkulationsagenten)، ص 283، 299، 301، 324، 325.
 - الوفيات (Sterblichkeit)، ص 102-104.
- وقت العمل (Arbeitszeit)
 - و. الضروري اجتماعياً، ص 97، 150، 196، 257، 275، 648، 649، 654، 657، 889، 907، 908.

- تمديد و. المفرط، ص 123.
- تبديد و. الاجتماعي، ص 197.
- و. الفائض، ص 257.
- تقليص و. الضروري، ص 268.
- في الشيوعية، ص 197، 828، 859.
- الولايات المتحدة الأميركية (Vereinigte Staaten von Amerika)، ص 86.
- الصناعة، ص 130.
- العلاقات الزراعية، ص 632، 681-684.
- النظام النقدي والتجارة الخارجية، ص 509، 581، 598، 599.
- الهجرة، ص 641.
- الحرب الأهلية، ص 119، 120، 138.

- ي -

- يوم العمل (Arbeitstag)
- إنقسامه إلى وقت عمل ضروري ووقت عمل فائض، ص 841، 842، 867.
- حدوده (القصى والدنيا)، ص 867.
- طول يوم العمل وفائض القيمة ومعدل الربح، ص 61، 62، 87، 88، 225، 229، 242، 243.
- تأثير طول يوم العمل على إنتاجية العمل، ص 207، 225، 242، 243.
- طول يوم العمل وأثره على درجة استغلال العمل، ص 207، 229، 242، 243.
- صراع العمال لتقليص يوم العمل، ص 118، 140، 835.
- اليومان (الفلاح الإنكليزي، المالك، المستقل) (Yeomanry)، ص 815.

فهرس المحتويات

5 مقدمة فريدريك إنجلز

القسم الأول

الجزء الأول: تحوّل فائض القيمة إلى ربح ومعدّل فائض

35 القيمة إلى معدّل ربح

37 الفصل الأول: سعر الكلفة والربح

56 الفصل الثاني: معدّل الربح

64 الفصل الثالث: علاقة معدّل الربح بمعدّل فائض القيمة

68 I - ثبات F ، تغير R

70 (1) ثبات F وكذلك R ، مع تغير M

74 (2) ثبات F ، تغير M ، تغير R وفقاً لتغير M

75 (3) ثبات F وثبات M ، تغير R وبالتالي تغير R

76 (4) ثبات F ، تغير كل من M ، R

79 II - تغير F

79 (1) تغير F ، ثبات R

82 (2) تغير F و M ، مع ثبات R

83 (3) تغير F ، M ، R

87 الفصل الرابع: تأثير الدوران على معدّل الربح

95 الفصل الخامس: الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت

95 I - نظرة عامة

106 II - التقدير في شروط العمل على حساب العامل

117	III - الاقتصاد في توليد ونقل القوة المحركة، وفي الأبنية
122	IV - الانتفاع بفضلات الإنتاج
126	V - الاقتصاد الناجم عن الاختراعات
128	الفصل السادس: تأثير تغير الأسعار
128	I - تقلبات أسعار المواد الأولية وتأثيرها المباشر على معدل الربح
134	II - ارتفاع وانخفاض قيمة رأس المال، إطلاق وتقييد رأس المال
149	III - إيضاح عام: أزمة القطن 1861-1865
168	الفصل السابع: ملاحظات إضافية
173	الجزء الثاني: تحوّل الربح إلى ربح وسطي
	الفصل الثامن: تراكيب مختلفة لرؤوس الأموال في فروع مختلفة
175	من الإنتاج، وما ينجم عنها من اختلافات في معدلات الربح
	الفصل التاسع: تكوين معدل ربح عام (معدل ربح وسطي)
189	وتحوّل قيم السلع إلى أسعار إنتاج
	الفصل العاشر: مساواة المعدل العام للربح من خلال المنافسة.
209	أسعار السوق، وقيم السوق، الربح الفائض
	الفصل الحادي عشر: تأثيرات التقلبات العامة في الأجور على
238	أسعار الإنتاج
244	الفصل الثاني عشر: ملاحظات إضافية
244	I - الأسباب التي تحتم تغيرات في سعر الإنتاج
246	II - سعر إنتاج السلع ذات التركيب الوسطي
247	III - أسباب التعويض للرأسمالي
251	الجزء الثالث: قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط
253	الفصل الثالث عشر: القانون بما هو عليه
276	الفصل الرابع عشر: عوامل مضادة
276	I - رفع درجة استغلال العمل
279	II - خفض الأجور دون قيمة قوة العمل
280	III - رخص عناصر رأس المال الثابت
280	IV - فيض السكان النسبي
281	V - التجارة الخارجية

284	VI - ازدياد رأس المال المساهم
286	الفصل الخامس عشر: انبثاق التناقضات الباطنية للقانون
286	I - تأملات عامة
292	II - التصادم بين توسيع الإنتاج والإنماء الذاتي للقيمة
296	III - فيض رأس المال عند فيض السكان
305	IV - ملاحظات تكميلية
	الجزء الرابع: تحوّل رأس المال السلعي ورأس المال النقدي إلى
313	رأسمال التجارة بالسلع ورأسمال التجارة بالنقد (رأس المال التجاري)
315	الفصل السادس عشر: رأسمال التجارة بالسلع
329	الفصل السابع عشر: الربح التجاري
351	الفصل الثامن عشر: دوران رأسمال التاجر، الأسعار
365	الفصل التاسع عشر: رأسمال التجارة بالنقد
374	الفصل العشرون: لمحة تاريخية عن رأسمال التاجر
	الجزء الخامس: انقسام الربح إلى فائدة وريح صاحب المشروع.
391	رأس المال الحامل للفائدة
393	الفصل الحادي والعشرون: رأس المال الحامل للفائدة
	الفصل الثاني والعشرون: تقسيم الربح. سعر الفائدة.
415	معدل سعر الفائدة "الطبيعي"
429	الفصل الثالث والعشرون: الفائدة وريح صاحب المشروع
	الفصل الرابع والعشرون: تسطح العلاقة
453	الرأسمالية في شكل رأسمال حامل للفائدة
464	الفصل الخامس والعشرون: الائتمان ورأس المال الوهمي
	الفصل السادس والعشرون: تراكم رأس المال النقدي
486	وتأثيره على سعر الفائدة
512	الفصل السابع والعشرون: دور الائتمان في الإنتاج الرأسمالي
	الفصل الثامن والعشرون: وسائل التداول ورأس المال.
520	وجهات نظر توك وفولارتون

القسم الثاني: عملية إنتاج رأس المال ككل

تمة الجزء الخامس: انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب المشروع.

545	رأس المال الحامل للفائدة
547	الفصل التاسع والعشرون: مكونات رأس المال المصرفي
561	الفصل الثلاثون: رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. I
	الفصل الحادي والثلاثون: رأس المال النقدي ورأس
581	المال الفعلي. II (تكملة)
581	(1) تحويل النقد إلى رأسمال إقراض
590	(2) تحويل رأس المال أو الإيراد إلى نقد يتحول إلى رأسمال إقراض
593	الفصل الثاني والثلاثون: رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. III (خاتمة)
610	الفصل الثالث والثلاثون: وسائل التداول في ظل نظام الائتمان
	الفصل الرابع والثلاثون: مبدأ التداول النقدي (Currency Principle)
642	والتشريع المصرفي الإنكليزي عام 1844
664	الفصل الخامس والثلاثون: المعادن الثمينة وسعر الصرف
664	I - حركة اكتناز الذهب
674	II - سعر الصرف
696	الفصل السادس والثلاثون: ما قبل الرأسمالية
721	الجزء السادس: تحويل الربح الإضافي إلى ريع عقاري
723	الفصل السابع والثلاثون: ملاحظات تمهيدية
752	الفصل الثامن والثلاثون: الربح التفاضلي: نظرة عامة
761	الفصل التاسع والثلاثون: الشكل الأول للربح التفاضلي (الربح التفاضلي I)
789	الفصل الأربعون: الشكل الثاني للربح التفاضلي (الربح التفاضلي II)
	الفصل الحادي والأربعون: الربح التفاضلي II - الحالة الأولى:
802	ثبات سعر الإنتاج
	الفصل الثاني والأربعون: الربح التفاضلي II - الحالة الثانية:
811	هبوط سعر الإنتاج
811	I - ثبات إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال
821	II - هبوط معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية
822	III - ارتفاع معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية

الفصل الثالث والأربعون: الربيع التفاضلي II - الحالة الثالثة:	
ارتفاع سعر الإنتاج. استنتاجات	830
الفصل الرابع والأربعون: الربيع التفاضلي في أكثر الأراضي المزروعة سوءاً	861
الفصل الخامس والأربعون: الربيع العقاري المطلق	872
الفصل السادس والأربعون: ربيع مواقع البناء. ربيع المناجم. سعر الأرض	898
الفصل السابع والأربعون: أصل الربيع العقاري الرأسمالي	908
I - ملاحظات تمهيدية	908
II - ربيع العمل	916
III - ربيع المنتج	921
IV - الربيع النقدي	923
V - اقتصاد المحاصصة والملكية الفلاحية المجزأة	929
الجزء السابع: الإيرادات ومصادرها	943
الفصل الثامن والأربعون: الصيغة الثلاثية	945
I -	945
II -	947
II -	948
الفصل التاسع والأربعون: في تحليل عملية الإنتاج	964
الفصل الخمسون: ظاهر المنافسة	985
الفصل الحادي والخمسون: علاقات التوزيع وعلاقات الإنتاج	1009
الفصل الثاني والخمسون: الطبقات	1017
فريدريك إنجلز: إضافة وملحق للمجلد الثالث من "رأس المال"	1021
I - قانون القيمة ومعدل الربح	1024
II - البورصة	1045

ملاحق وفهارس

- المقتبسات باللغات غير الألمانية	1051
- المراجع المعتمدة في الكتاب	1064
- فهرس الأعلام	1084

- الشخصيات التاريخية والأسطورية والأدبية والدينية
- 1099 (من العهد القديم والعهد الجديد)
- المؤلفات الأدبية 1100
- الأوزان والمقاييس والعملات 1101
- فهرس المواضيع والبلدان 1103

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

- 7 صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى للمجلد الثالث
- 23 صورة غلاف الطبعة الروسية للمجلد الثالث
- 39 صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المجلد الثالث بخط يد ماركس
- صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المجلد الثالث المعدّة من السكرتير،
- 43 مع تعديلات وتصحيحات بخط يد إنجلز
- صورة الصفحة الأولى من مخطوطة: "قانون القيمة ومعدل الربح"
- 1025 - بخط يد إنجلز

الناشر

الناشون

نقدّم للقارئ العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ - برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلل على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكسّر قسماً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحتوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذكّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانس العظيم (دانتي): «سبّ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».